

الكتاب المصون

في علوم الكتاب المكنون

تأليف

أحمد بن يوسف المعروف بالسَّمِينِ الحَلَبِيِّ
المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

تحقيق

الدكتور أحمد محمد الخراط
الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المعهد العالي للدعوة الإسلامية - المدينة المنورة

اعتمد فيه على نسخة بخط المؤلف

دار الفاء
دمشق

فهرس

الصفحة	الموضوع
٧	مقدمة المحقق
١١	دراسة المؤلف:
١٣	اسمه ونسبه ولقبه وكنيته
١٤	مولده ووفاته
١٤	حياته العلمية والثقافية
١٥	أساتذته
١٦	كتبه
٢١	دراسة الكتاب:
٢٣	مصادر الكتاب
٢٣	(أ) المصادر الرئيسية
٢٥	(ب) المصادر الثانوية
٢٦	منهج الكتاب
٣١	أهمية الكتاب
٣٤	مذهب المؤلف
٣٤	(أ) بين المدارس النحوية
٣٨	(ب) الالتزام والمحافظة

الصفحة	الموضوع
٤٩	(ج) أصول الصناعة وموقفه منها
٥٦	موقفه من القراءات
٦٨	موقفه من المغزيين
١٠٣	المفسر
١٠٦	الحاتمة
١٠٧	وصف مخطوطات الكتاب
١١٩	منهج التحقيق
١٢٥	نماذج من صور المخطوطات
* * *	
٣	خطبة المؤلف
٧	الاستعادة
١٣	البسمة
٣٦	سورة الفاتحة
٧٩	سورة البقرة

فهرس

الصفحة	الموضوع
٥	سورة آل عمران
٥٥١	سورة النساء

فهرس

الموضوع	الصفحة
سورة النساء	٥
سورة المائدة	١٧٧
سورة الأنعام	٥٢٣

انتهى الجزء الرابع من كتاب

الذم للصون

ويليه إن شاء الله الجزء الخامس

مبتدئاً بالآية ٧٥ من سورة الأنعام

فهرس

الموضوع	الصفحة
تمة سورة الأنعام.....	٥
سورة الأعراف.....	٢٤١
سورة الأنفال.....	٥٥٥

* * *

فهرس

الصفحة	الموضوع
٥	سورة التوبة
١٤٣	سورة يونس
٢٧٧	سورة هود
٤٢٩	سورة يوسف

فهرس

الصفحة	الموضوع
5	سورة الرعد
65	سورة إبراهيم
137	سورة الحجر
187	سورة النحل
305	سورة الإسراء
433	سورة الكهف
561	سورة مريم
655	فهرس الشواهد الشعرية

فهرس

الآية	الصفحة
سورة طه	٥
سورة الأنبياء	١٢٩
سورة الحج	٢٢١
سورة المؤمنون	٣١٣
سورة النور	٣٧٧
سورة الفرقان	٤٥٣
سورة الشعراء	٥٠٩
سورة النمل	٥٦٩
سورة القصص	٦٤٩



فَهْرَسُ

الآية	الصفحة
سورة العنكبوت	٥
سورة الروم	٢٩
سورة لقمان	٥٩
سورة السجدة	٧٧
سورة الأحزاب	٩١
سورة سبأ	١٤٧
سورة فاطر	٢٠٩
سورة يس	٢٤٣
سورة الصافات	٢٨٩
سورة ص	٣٤٣
سورة الزمر	٤٠٥
سورة غافر	٤٥١
سورة فصلت	٥٠٥
سورة الشورى	٥٣٧
سورة الزخرف	٥٧١
سورة الدخان	٦١٥
سورة الجاثية	٦٣٣
سورة الأحقاف	٦٥٩
سورة محمد (ﷺ)	٦٨٣
سورة الفتح	٧٠٩



فهرس

الصفحة	الموضوع
٥	سورة
١٧	سورة ق
٣٩	سورة الذاريات
٦٣	سورة الطور
٨١	سورة النجم
١١٩	سورة القمر
١٥٣	سورة الرحمن
١٨٩	سورة الواقعة
٢٣٥	سورة الحديد
٢٦١	سورة المجادلة
٢٧٧	سورة الحشر
٢٩٧	سورة الممتحنة
٣١٣	سورة الصّف
٣٢٥	سورة الجمعة
٣٣٥	سورة المنافقون
٣٤٧	سورة التغابن
٣٥١	سورة الطلاق

٣٦٣	سورة التحريم
٣٧٧	سورة الملك
٣٩٧	سورة القلم
٤٢٣	سورة الحاقة
٤٤٥	سورة المعارج
٤٦٧	سورة نوح
٤٧٩	سورة الجن
٥٠٩	سورة المزمل
٥٣٣	سورة المدثر
٥٦١	سورة القيامة
٥٨٩	سورة الإنسان
٦٢٩	سورة المرسلات
٦٤٧	سورة النبأ
٦٦٧	سورة النازعات
٦٨٥	سورة عبس
٦٩٩	سورة التكويد
٧٠٩	سورة الانفطار
٧١٥	سورة المطففين
٧٢٩	سورة الانشقاق
٧٤٣	سورة البروج
٧٥١	سورة الطارق
٧٥٩	سورة الأعلى
٧٦٥	سورة الغاشية
٧٧٧	سورة الفجر



فَهْرَسُ

الصفحة	اسم السورة
٥	سورة البلد
١٣	سورة الشمس
٢٧	سورة الليل
٣٥	سورة الضحى
٤٣	سورة الشرح
٥١	سورة التين
٥٥	سورة العلق (القلم)
٦٣	سورة القدر
٦٧	سورة العينة (البرية)
٧٣	سورة الزلزلة
٨١	سورة العاديات
٩٣	سورة القارعة
٩٧	سورة التكاثر
١٠١	سورة العصر
١٠٥	سورة الهمزة
١٠٩	سورة الفيل
١١١	سورة قريش
١١٩	سورة الماعون (أرايت)
١٢٥	سورة الكوثر
١٣١	سورة الكافرون
١٣٩	سورة النصر
١٤١	سورة المسد (تبت)
١٤٩	سورة الإخلاص
١٥٧	سورة الفلق
١٦١	سورة الناس

(٢٧)

فهرس الفهارس

- ١٧١ فهرس القرآن الكريم (١)
٢٢٠ فهرس الحديث والأثر (٢)
٢٣٢ فهرس الشعر (٣)
٢٣٢ أ - فهرس الشواهد الشعرية (القافية)
٢٩٣ ب - فهرس أنصاف الأبيات
٢٩٥ (٤) فهرس الأعلام
٣٨٥ (٥) فهرس أقوال العرب
٣٩٢ (٦) فهرس مسائل رسم المصحف والإملاء
٣٩٣ (٧) فهرس المعرّب والمولّد
٣٩٥ (٨) فهرس العقائد
٣٩٦ (٩) فهرس الإشارات البلاغية
٣٩٩ (١٠) فهرس الكتب
٤٠٢ (١١) فهرس مفردات اللغة
٤٢٤ (١٢) فهرس مسائل فقه اللغة
٤٢٦ (١٣) فهرس لغات القبائل
٤٢٩ (١٤) فهرس مباحث النحو
٤٣٧ (١٥) فهرس الأدوات

٤٤٤ فهرس مباحث الأفعال	(١٦)
٤٤٦ فهرس إعراب الجمل	(١٧)
٤٤٨ فهرس أصول النحو	(١٨)
٤٤٩ فهرس المفردات الصرفية	(١٩)
٤٥٥ فهرس مباحث الصرف	(٢٠)
٤٦٢ فهرس المذاهب النحوية	(٢١)
٤٦٥ فهرس الأمثال	(٢٢)
٤٦٨ فهرس الحكايات	(٢٣)
٤٧٠ فهرس الدراسة	(٢٤)
٤٧٢ فهرس السور الكريمة	(٢٥)
٤٧٥ فهرس المصادر والمراجع	(٢٦)
٤٩٠ فهرس الفهارس	(٢٧)



الكتاب المصون

في علوم الكتاب المكنون

تأليف

أحمد بن يوسف المعروف بالسَّمِينِ الجَلْبِي

المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

تحقيق

الدكتور أحمد محمد الخراط

الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المعهد العالي للدعوة الإسلامية - المدينة المنورة

اعتمد فيه على نسخة بخط المؤلف

الجزء الأول

دار الفهم

رسو

* «والدُّرُّ المَصُونُ أَجَلٌ ما صُنِّفَ في هذا الباب». (صاحب «كشف الظنون»)

* «وهذا التصنيف في الحقيقة نتيجة عمري وذخيرة دهري». (من مقدمة المؤلف)

مقدمة

رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ، وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ، وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ.

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، والصلاة والسلام على محمد الهادي الأمين وعلى آله وصحبه وسلم. وبعد:

فإنَّ صِلتي بالدر المصون تعود إلى أيام دراستي في كلية الآداب بجامعة حلب، حيث كنت أتردُّ إلى المكتبة الأحمدية لأطوف في كنوزها وما تحويه في خزائنها من مخطوطات. وتضمُّ هذه المكتبة نسخة من الكتاب، وكان يروقني أن أقلب في الكتاب، وأتعرَّف على منهجه ومادته، ولكنني كنت أتَهَيَّب من غمار الخوض فيه لأسباب كثيرة، منها رداءة النسخة الأحمدية وطولُ نصِّه.

وتمرُّ الأيام لأقف على عتبة اختيار موضوع مناسب لنيل درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة، فعادت بي الذكريات إلى السوراء، وتذكرت ذلك الطالب الذي كان ينظر بظرفٍ خفي مفعم باستحياء ووجل إلى «الدر المصون» في خزائن الأحمدية. ولقد شعرت بأنني سأخوض رحلة مضيئة شاققة مع مئات الصفحات من المخطوطات القديمة بخطوطها المختلفة، ومع الشواهد الغزيرة والنقول العريضة والمذاهب المتقابلة، وكنت أستعذب وعورة الطريق، وأستسهل صعوبتها، وأضحِّي بكل ما أملكه في سبيل دراسة كتاب الله وفقه نحوه ومعانيه، فشرعت في جمع نسخة المخطوطة، وصوَّرت بالمايكروفلم

ما رأيت مفيداً لي في عملي، وقمت بإجراء المقابلات بين النسخ المختلفة على عادة أهل التحقيق العلمي. ثم يسّر الله عليّ نسخة المؤلف أرسلها إليّ الأخ الدكتور محمد ياقتي من استانبول، جزاه الله خيراً، فكانت توفيقاً من الله عز وجل، أفادني وأفاد قيمة العمل نفسه. ثم سرت في تحقيق الكتاب ودراسته سنين طويلاً، كنت خلالها مستغرقاً في عملي، لا أعرف الراحة والاستقرار من أجله.

وقد يسّر الله عليّ أن حصلت على درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة، قسم النحو والصرف، بمرتبة الشرف الأولى عام ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، وذلك بتحقيقي للكتاب ودراسته من أول القرآن الكريم إلى نهاية سورة المائدة، في أربعة مجلدات. ثم صحّ العزم مني على إتمامه مستعيناً بالله عز وجل، فسافرت إلى استانبول وصوّرتُ من خزائنها ما رأيت مفيداً لي في عملي من نسخ الكتاب المنتشرة. ومضيت في تحقيقه طالباً من الله العون والسداد.

وقد قدّمتُ للكتاب بدراسة مفصلة له، تناولت مؤلفه: اسمه ونسبه ولقبه وكنيته، ثم تحدثت عن مولده ووفاته وحياته العلمية والثقافية، وأشرت إلى أساتذته وكتبه. ثم تحدثت عن مصادر «الدر المصون» ومنهجه وأهميته ومذهب مؤلفه، وموقفه من القراءات والمُعربين والمفسرين. وبعد ذلك مهّدتُ للنص بعرض المخطوطات التي حققتُ الكتاب عليها ومنهج التحقيق.

وإنني إذ أتقدّم بهذا السفر الجامع - الذي أتوقع أن يكون في أكثر من عشرين جزءاً - أودّ لو أتقدّم بوافر الشكر الجزيل والتقدير العميق لكل من أفدّت من توجيهاته وعونه، وأذكر الأستاذ الدكتور المرحوم السيد يعقوب بكر عميد كلية الآداب بجامعة القاهرة، حيث كان المشرف الأول على الرسالة، كما أذكر الأستاذ الدكتور محمود فهمي حجازي أستاذ فقه اللغة بالكلية، حيث استلم عبء الإشراف بعد وفاة الدكتور بكر. وأشكر الأستاذ الدكتور

عبد الحميد السيوري أستاذ النحو والصرف بالكلية، وقد راجع معي كثيراً من نصوص الكتاب وأفدت من توجيهاته، والأستاذ سيف الدين الحمصي مدرس اللغة العربية بثانويات دمشق وقد قابل معي بعض النسخ المخطوطة، وغيرهم ممن أعطاني من وقته وخبرته ما قوّم لي المنهج وسدّد الطريق.

وختاماً فإنني أرجو أن أكون قد قدّمتُ إلى كتاب الله ما ينفعني عند الحساب، وأرجو من الله أن يتقبّله خالصاً لوجهه، وأن يكتبه لي في صحائف أعماله حجةً لي لا عليّ، وأن يُيسّر عليّ إتمامه فيبارك لي في وقتي وعزّمي وعافيتي. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المحقّق

المدينة المنورة: ١٤٠٦/٤/١٠

دراسة المؤلف

- ١ - اسمه ونسبه ولقبه وكنيته .
- ٢ - مولده ووفاته .
- ٣ - حياته العلمية والثقافية .
- ٤ - أساتذته .
- ٥ - كتبه .

١ - اسمه ونسبه ولقبه وكنيته: (١)

هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود المعروف بالسمين، وقد أثبت هذا الاسم نقلاً من خطه في المخطوطة التي حققنا عليها كتابه «الدر». وقد وهب صاحب «الدرر الكامنة» (٢) في اسم جدّه حيث قال: «أحمد بن يوسف بن عبد الدائم»، وقد يكون السيوطي (٣) قد نقل من صاحب «الدرر» حيث إنه يذكر النسب نفسه.

أمّا لقبه «السمين» فليس لدينا ما يُعلِّله، ولكنهم يذكرون أنه اكتسبه في حلب قبل ارتحاله إلى مصر (٤). وقد ألحق صاحب «الشذرات» (٥) كلمة «ابن» فقال عنه «ابن السمين»، ولكن جميع المؤرخين الذين ترجموا له يُسقطون هذه الزيادة، وقد يكون اللبس ناشئاً عن تشابه اسمه ولقبه مع رجل آخر

(١) انظر في ترجمته: طبقات الشافعية للأسنوي ٥١٣/٢؛ طبقات المفسرين للداودي ١٠٠/١؛ شذرات الذهب ١٧٩/٦؛ طبقات القراء ١٥٢/١؛ طبقات النحاة لابن قاضي شهبة الورقة ٢٠٩ (مخطوط)؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة الورقة ٨٠ (مخطوط)؛ درة الحجال ٤٦/١؛ الدرر الكامنة ٣٦٠/١؛ بغية الوعاة ٤٠٢/١؛ حسن المحاضرة ٥٣٦/١؛ كشف الظنون ١٢٢/١، ٧٣٢، ١١٦٦/٢، ١٣٦٦؛ مفتاح السعادة ٢٧٤/٢؛ روضات الجنات للخوانساري ٨٥؛ هدية العارفين ١١١/٥؛ إعلام النبلاء ٢٤/٥؛ تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١١١/٢؛ ذيله ١٣٨/٢؛ معجم المؤلفين ٢١١/٢؛ الأعلام للزركلي ٢٦٠/١.

(٢) الدرر الكامنة ٣٦٠/١.

(٣) حسن المحاضرة ٥٣٦/١.

(٤) شذرات الذهب ١٧٩/٦.

(٥) المصدر نفسه.

هو ابن السمين، أحمد بن علي البغدادي الحلبي صاحب «مفردات القرآن»^(١) والمتوفى سنة ٥٩٦هـ.

٢ - مولده ووفاته:

لا نعرف شيئاً عن زمن ولادته، في حين أن المؤرخين لا يختلفون في زمن وفاته، فقد توفي في القاهرة سنة ست وخمسين وسبعمئة، وذلك في شهر جمادى الأولى^(٢)، أو في جمادى الآخرة^(٣)، أو في أواخر شعبان^(٤)، غير أن أغلب المصادر تذكر وفاته في جمادى الآخرة، ومن بينها أقرب مؤرخ لزمن السمين وهو الأسنوي^(٥).

٣ - حياته العلمية والثقافية:

يُجمع المؤرخون على أن نشأة الرجل كانت في حلب، وقد اكتسب فيها لقبه السمين، ثم يذكرون أنه رحل إلى القاهرة وأقام فيها بقية حياته، حتى إنه لم يُعرف بالحلبي وإنما أصبح «المصري»^(٦)، ومن هنا تفرغ أحمد المصري لمصر، وهناك تولى ما تولى وذاع اسمه في الوسط العلمي، وليس لدينا أية إشارة تكشف لنا عن فترة حياته في حلب أو تاريخ انتقاله منها.

ويبدو أنه حظي بمكانة بارزة في أثناء استقراره في مصر، فقد ولى تدريس القراءات والنحو بجامع ابن طولون، كما ولى نظر الأوقاف بالقاهرة وناب عن

(١) كشف الظنون ١٢٠٨/٢.

(٢) حسن المحاضرة ٥٣٦/١.

(٣) طبقات المفسرين ١٠٠/١.

(٤) طبقات القراء ١٥٢/١.

(٥) طبقات الشافعية ٥١٣/٢.

(٦) شذرات الذهب ١٧٩/٦.

بعض القضاة فيها^(١)، كما أنه استلم التدريس في مسجد الشافعي^(٢)، وتَنَقَّلَ في المدن المصرية، فرحل إلى أستاذه العشاب بالإسكندرية ليقراً عليه الحروف.

ويذكر المؤرخون أن له باعاً طويلاً في علم القراءات^(٣) حيث تولَّى تدريسها، ومن خلال قراءتنا في «الدر» سيتضح لنا تعمُّقه فيها، ومتواترها وشاذها، حتى لا يكاد تَخْفَى عليه قراءة ضبطاً وتوجيهاً، وقد ترك كتاباً في هذا الفن باسم «شرح الشاطبية» وصفه ابن الجزري بقوله: «شرح لم يُسَبَقْ إلى مثله»^(٤). أما في التفسير فقد ألف فيه كتابين، الأول في عشرين مجلداً، والثاني في عشرة مجلدات، وهذا يكشف عن سعة ثقافته العلمية في هذا العلم. كما يشيرون إلى تعمقه في عِلْمَي الأصول والحديث، حيث إنه دَرَسَ الأول في مساجد القاهرة، وأخذ الثاني عن رجاله. ويبدو أن الرجل قد فَقَّه علوم العربية وتَمَثَّلَها، وكتابه «الدر المصون» خير شاهد على ذلك.

ولا ندري هل كان نشاطه العلمي مقصوراً على مصر، أو أن له شيئاً في أثناء إقامته في حلب؟

٤ - أساتذته:

لا نعلم شيئاً عن أساتذته في فترة نشأته الأولى ونعني بها فترة حلب، ويذكر المؤرخون من أساتذته في مصر:

١ - أبو حَيَّان: وهو شيخ النحاة المحققين، محمد بن يوسف الأندلسي، ولد سنة ٦٥٤، أخذ عن ابن الصائغ وابن النحاس، وذاع صيته

(١) طبقات المفسرين ١/١٠٠.

(٢) الدرر الكامنة ١/٣٦٠.

(٣) طبقات الشافعية ٢/٥١٣.

(٤) طبقات القراء ١/١٥٢.

في علوم كثيرة وأخذ عنه أكابر عصره، وكان يميل إلى مذهب أهل الظاهر، وقد ترك هذا في نحوه بصمات واضحة نلمسها في كتابه «البحر المحيط»، وله أيضاً: الارتشاف وشرح التسهيل، وتوفي سنة ٧٤٥هـ^(١).

٢ - **التقي الصائغ**: محمد بن أحمد بن عبد الخالق، تقي الدين أبو عبد الله الصائغ المصري الشافعي، ولد سنة ٦٣٦، قرأ على كمال الدين ابن فارس وابن ناشرة، وسمع من الحافظ الرشيد القرشي، وكان إماماً في القراءات، وازدحم الناس عليه لعلو مكانته، وجلس للإقراء في مدرسة الطبرسية، وقرأ عليه الحكري والواسطي. وتوفي بمصر سنة ٧٢٥هـ^(٢).

٣ - **العشاب**: أحمد بن محمد بن إبراهيم المرادي، إمام مقرئ ثقة، روى عن عبد الله بن يوسف، وروى عنه ابن اللبان وابن أبي زكنون، له تفسير صغير، وكتاب في المعاني والبيان. توفي سنة ٧٣٦هـ^(٣).

٤ - **يونس الدبوسي**: ويذكرون أن السمين أخذ عنه علم الحديث، ولم أقف على ترجمته.

والذين ترجموا للمؤلف لم يذكروا شيئاً عن تلامذته.

٥ - **كتبه**:

ترك السمين تراثاً طيباً يكشف عن ثقافة واسعة، ومن كتبه:

١ - **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**: وهو هذا الكتاب الذي نحققه، وقد فرغ منه في أواسط رجب سنة أربع وثلاثين وسبعمئة^(٤)، ويقع

(١) انظر: طبقات القراء ٢/٢٨٥؛ البغية ١/٢٨٠؛ الدرر الكامنة ٤/٣٠٤.

(٢) انظر: طبقات القراء ٢/٦٥.

(٣) انظر: طبقات القراء ١/١٠٠.

(٤) كشف الظنون ١/١٢٢.

في أربعة أجزاء، وقد ألفه في حياة شيخه أبي حيان^(١). وأما عنوانه فقد اختلف فيه المترجمون والنسّاح اختلافاً طفيفاً، فبعضهم يذكر أنه «الدر المصون في إعراب الكتاب المكنون» وبعضهم «في علم» وبعضهم يسميه «إعراب القرآن»، ولكننا أثبتنا هذا العنوان من خطّه، فلا حاجة إلى وضع احتمالاتٍ أُخرى، وسوف نعرض دراسةً مفصلةً للكتاب في مكانٍ آخر إن شاء الله.

٢ - تفسير القرآن:^(٢) وهو مطول يقع في عشرين مجلداً، ولكن الأسنوي^(٣) المؤرخ القريب من زمن السمين يقول: «بقي منه أوراق قلائل» ويبدو أن هذا الحكم خاص بنسخة وقع عليها، ويؤيد هذا أن صاحب «الدر الكامنة»^(٤) يقول: «رأيت به بخطه». وأما صاحب «إعلام النبلاء»^(٥) المتوفى بعد سنة ١٣٤٤هـ فيقول: «رأيت به بخطه» ولكنه لم يُشير إلى مكانه، وقد يكون هذا ناقلاً لعبارة صاحب «الدر»، ويؤيد ذلك أنه عرض لنسخ «الدر المصون» المخطوطة دون أن يشير إلى نسخ كتاب التفسير. وأما التاريخ الزمني له فلعله أُلّفه في الوقت الذي كان يؤلف فيه كتاب «الدر المصون» حيث إنه يشير إليه في الكتاب الأخير من مثل: «فنسأل الله العون في تهذيب هذه المسألة في كتاب «تفسير القرآن»^(٦) وإذا خرّجنا هذه الإشارة على أنه يحكي حالاً ماضية، أي: إنه هذبه سابقاً، فهذا يعني أنه أُلّف التفسير قبل الدر، ويؤيد هذا أنه يشير إليه مراراً بعبارة: «وقد أوضحت هذا في كتابي «التفسير الكبير».

(١) طبقات المفسرين ١/١٠٠.

(٢) طبقات المفسرين ١/١٠٠؛ الدرر الكامنة ١/٣٦٠؛ شذرات الذهب ٦/١٧٩.

(٣) طبقات الشافعية ٢/٥١٣.

(٤) الدرر الكامنة ١/٣٦٠.

(٥) إعلام النبلاء ٥/٢٤.

(٦) الورقة ٢٨٣ أ.

٣ - القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز: (١) وقد ألفه قبل كتابه «العمدة» حيث إنه أشار إليه في العمدة عند مادة «السحر». وقد يختصر المؤرخون هذه التسمية فيقولون: «أحكام القرآن». ولهذا الكتاب نسخة في دار الكتب المصرية برقم ٢٦١ تفسير، بخط المؤلف، ويقع في عشرة مجلدات فُقد منها الأول، ونرجح أن يكون هذا الكتاب غير كتابه «تفسير القرآن الكبير» لأنهم نصّوا على الكتابين، كما نصّوا على أن التفسير في عشرين مجلداً، بينما نجد «القول الوجيز» في عشرة مجلدات، ويبدو أن الثاني مختصر للأول، وقد اهتم في «القول الوجيز» بالإعراب والقراءات واتبع فيه ترتيب الآيات المعروف.

٤ - شرح التسهيل: (٢) وقد أشار إليه المؤلف أكثر من مرة في كتابه «الدر المصون» ويسميه بالشرح الكبير، ويبدو أن له شرحين على التسهيل أحدهما كبير، والثاني مختصر، وهو الذي أشار إليه الداودي ووصفه بأنه اقتبسه من شرح أبي حيان (٣)، ومن إشارته للشرح الكبير في «الدر» نخلص إلى أنه ألفه قبله، ولم يصل إلينا شيء من هذين الشرحين.

٥ - شرح الشاطبية: (٤) وهو في القراءات، سمّاه «العقد النضيد في شرح القصيد»، واسم الشاطبية: «حزب الأمانى»، وقد وصف ابن الجزري (٥)

(١) طبقات المفسرين ١٠٠/١؛ كشف الظنون ١٣٦٦/٢؛ بروكلمان ١١١/٢؛ ذيله ١٣٨/٢.

(٢) طبقات الشافعية للأسنوي ٥١٣/٢؛ طبقات المفسرين ١٠٠/١؛ الدرر الكامنة ٣٦٠/١؛ شذرات الذهب ١٧٩/٦.

(٣) طبقات المفسرين ١٠٠/١.

(٤) طبقات الشافعية للأسنوي ٥١٣/٢؛ الدرر الكامنة ٣٦٠/١؛ شذرات الذهب ١٧٩/٦.

(٥) طبقات القراء ١٥٢/١.

هذا الشرح بأنه لم يُسبق إلى مثله، ولم يصل إلينا هذا الكتاب، غير أن صاحب «كشف الظنون»^(١) وقع على نسخة منه فوصفه بقوله: «أوله: الحمد لله الذي تَفَضَّلَ على العباد في المبدأ والمعاد» وذكر أن «الحرز» المذكور أحسن ما وضع في هذا الفن، ثم انتقد بعض شروحه واجتهد في بيان فك الرموز وإعراب الأبيات. وأما تاريخه الزمني فقد ألفه بعد كتاب «الدر»^(٢). ولكنه أشار إليه في «الدر المصون»^(٣) وذلك في الزيادات الجانية التي أضافها المصنف بعد فراغه من الكتاب.

٦ - عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ: ^(٤) ومنه نسخ عديدة^(٥)، وهويشبهه إلى حد كبير كتاب مفردات الراغب، وكان يتناول فيه اللفظة القرآنية بالدرس والتفصيل مرتبة على حروف المعجم، ويعرض استعمالها وتطورها مدعومة بالشواهد، فيقول مثلاً: مادة كذا، لها معاني كذا، وأصلها واستعمالها كذا، واعتمد على أصول الكلمة دون زوائدها، وقد ألفه بعد «القول الوجيز»، وقد يكون ألفه بعد كتابه «الدر» لأنه لا يشير إليه فيه.

٧ - المعرب: كذا ذكره بروكلمان، وقال: إن له نسخة في مكتبة داماد زاده باستانبول برقم ٣١٠ وقد حاولنا أن نستفهم عنه ولم نفلح.



(١) كشف الظنون ١/٦٤٨.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الورقة ٤٣٣ أ.

(٤) كشف الظنون ٢/١١٦٦؛ الأعلام ١/٢٦٠.

(٥) انظر في سرد النسخ: بروكلمان ٢/١١١؛ ذيله ٢/١٣٨.

دراسة الكتاب

- ١ - مصادر الكتاب.
 - (أ) المصادر الرئيسية.
 - (ب) المصادر الثانوية.
- ٢ - منهج الكتاب.
- ٣ - أهمية الكتاب.
- ٤ - مذهب المؤلف.
 - (أ) بين المدارس النحوية: البصرة والكوفة.
 - (ب) الالتزام: بالقراءات، بالصناعة، بالظاهر.
 - (ج) من أصول الصناعة: السماع، القياس، الاستصحاب.
- ٥ - موقفه من القراءات:
 - (أ) المتواترة.
 - (ب) الشاذة.
- ٦ - موقفه من المعريين:
 - (أ) أبي البقاء.
 - (ب) ابن عطية.
 - (ج) أبي حيان.
 - (د) الزمخشري.
- ٧ - المفسر.
- ٨ - خاتمة.

١ - مصادر الكتاب:

تؤلف النقول المختلفة المادة الرئيسية للكتاب، وهذا في الحقيقة شأنُ معظم كتب المتأخرين، الذين وجدوا تراثاً ضخماً يتميز بالتكامل والنضج، فكنت لا تجد في كتبهم - غالباً - اجتهاداتٍ جوهرية فيها شيء جديد، وإنما تراهم يختارون ما ترتاح إليه اتجاهاتهم. ومن هنا فإن أهمية هذا الكتاب تبدو في مادة الجمع والتنسيق، وليس في أنه يمثل مذهباً متميزاً لأحد علماء النحو الذين قَدَّموا شيئاً جديداً في إطار هذا العلم. وبعبارة أخرى فإن الباحث المعاصر يطلع من خلال هذا الكتاب على تراث النحو القرآني من نافذة عريضة، فيقرأ فيها حوار العلماء عبر القرون الطويلة السالفة وما قالوه في كتاب الله، ولا يلمح اجتهادات يستطيع أن يسميها بهذه الكلمة، وذلك على نحو ما نقرأه للفحول المتقدمين.

ولمَّا كان الكتاب مشحوناً بالنقول والآراء فإننا نودُّ لو نقسم هذه النقول إلى: مصادر رئيسة ومصادر ثانوية.

(أ) المصادر الرئيسية:

ويأتي كتاب «البحر المحيط» لأبي حيان في الدرجة الأولى من مصادر الكتاب، حتى إن بعضهم ما كان يرى في كتاب «الدرالمصون» شيئاً جديداً لا يراه في كتاب أبي حيان^(١)، وهذا فيه طرف من المبالغة، ولكنه في الحقيقة يشير إلى ما لاحظه الناس من هذا التأثير الكبير بكتاب «البحر»، فقد كان السمين يقتبس من أبي حيان كثيراً من الشروح اللغوية

(١) انظر: كشف الظنون ١/١٢٢.

للمفردات القرآنية، وكثيراً من آراء العلماء حول وجوه الإعراب، وقد يردُّ على رأيٍ ضعيف بالرد الذي رآه أبو حيان، وقد لا يشير إلى ذلك.

ومن مظاهر تأثره بكتاب البحر اقتباسه الشواهد المختلفة منه، حيث إن أكثر هذه الشواهد نلقاها في «البحر» دليلاً على الموضوع الذي يعرضه الشيخ وتلميذه، أو تكون مادة للمناقشة والرد أو القبول.

غير أن هذا لا يعني أن كتاب «الدر» نسخة ثانية لكتاب «البحر»، وذلك لاختلاف منهج الشيخين، الأمر الذي سنعرض له في أثناء الموازنة التي عقدناها بينهما.

ويأتي كتاب «المحرر الوجيز» لابن عطية في الدرجة الثانية من مصادر المؤلف حيث إن هذا الكتاب - كما سنرى - يتميز بروح الاجتهاد والترجيح، ولكن اعتماده عليه يختلف عن اعتماده على «البحر»، فيأخذ من الأول مادة المناقشة والأخذ والرد، ويأخذ من الثاني مادة الحديث حول الآية وما تردّد حولها من آراء، ومن هنا فهو يذكر «المحرر» ليناقشه في اجتهاداته.

ويُعَدُّ «الكشاف» من المصادر الرئيسة التي كان السمين يستقي منها ويحاورها، وقد ورد اسم الزمخشري كثيراً في المناقشات الطويلة التي يخوض فيها أبو حيان، فكان السمين يعرض هذه المناقشات، فيؤيد فريقاً دون فريق أو يقف بينهما موقفاً وسطاً، وقد يقتبس السمين من «الكشاف» بعض المعاني البلاغية من دون أن يكون لها مساس بالاعتزال، فإن كان لها تلك الصفة رفضها وأخذ برأي أهل السنة.

ويأتي كتاب العكبري في المرتبة الرابعة من المصادر الرئيسة ولكنه - كما سنرى - كان يعارضه في مجمل آرائه.

ونخلص من هذا إلى أن تلك المصادر تكمل بعضها في رسم الصورة التي يريدها السمين، فهو إن أراد أن يذكر الآراء والصناعة النحوية التي تدور

حول الآية عَرَّجَ على «البحر»، وإن أراد اجتهاداتٍ طريفةً تحتمل المناقشة اقتبس من ابن عطية وأبي البقاء، وإن أراد أن يغوص على المعاني والنظرات البيانية أخلد إلى الزمخشري، ولعلنا لا نفتقد ورقة من الكتاب دون أن يَرِدَ فيها ذِكْرٌ لأحد هؤلاء الأعلام.

(ب) المصادر الثانوية:

ذكرنا أن المؤلف عندما أراد أن يحقق الغرض المنشود من كتابه كان أمامه تراث ضخم يدور حول النحو القرآني والآراء التي قيلت فيه، وقد اعتمد المؤلف على ما سبقه من محاولات، فهو يستفيد من كتب الأعراب فائدة كبيرة، ومن الطبيعي أن تكون تلك الكتب مادة ثرة تغنيه وتدعم غرضه، ونُحِصُّ بالذكر «المشكل» لمكي، و«معاني القرآن» للفراء، وأعراب القرآن للنحاس والتبريزي والمهدوي والزجاج والحوفي.

ويعتمد السمين أيضاً على كتب التفسير كالطبري والرازي، ولكنه لم يكن يستقصي مادتها، وذلك لاختلاف منهج «الدر» عن منهج كتب التفسير الأخرى، فهو مهتم بقواعد النحو وتخريج القراءات، بينما تنشُد كتب التفسير توضيح معاني القرآن الكريم دون أن تضع إعرابه ونحوه غاية رئيسة لها.

وفي مجال اللغة يَرِدُ كثيراً ذِكْرُ كتاب «المفردات» للراغب، وذلك في مجال معاني الألفاظ القرآنية، وما ورد فيها من تفسيرات مختلفة، ويَرِدُ كذلك ذِكْرُ لكتاب ابن سيده، «المخصص»، وكتاب ابن دريد «الجمهرة» وكتاب الأزهرى «التهذيب».

وفي القراءات يعتمد السمين على كتاب «المحتسب» لابن جني في ذكر القراءات الشاذة وتوجيهها، وكتاب «السبعة» في القراءات لابن مجاهد في ذكر القراءات المتواترة وإعرابها، وإلى جانبه كتاب «الكشف عن وجوه القراءات» السبع لمكي.

ولا نغفل كتب النحو إلى جانب مصادره الثانوية، وكانت تهدف إلى تعويد العربية وإحكام أمر صناعتها، دون أن يكون غرضها الأول أعاريب القرآن الكريم، وفي هذا الصدد قد تردُّ الإشارة إلى كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد والخصائص لابن جني وكتب الأخفش والزجاجي وابن مالك.

ومهما يكن من أمر فإن اطلاعاً عابراً على الكتاب يؤكد ما قلناه من أن شخصية المؤلف لا تبدو بقدر ما تبدو فيه الإشارة إلى هذا التراث الضخم الذي اتخذ من القرآن الكريم محوراً ثابتاً لدراسته ونتاجه.

٢ - منهج الكتاب :

يشير السمين الحلبي في مقدمته إلى ضرورة فهم معاني كتاب الله وبيان أغراضه «فليس المراد حفظه وسرده من غير تأمل لمعناه ولا تفهيم لمقاصده»^(١)، ثم يقول: «فالأولى بالعاقل الأريب والفطن اللبيب أن يربأ بنفسه عن هذه المنزلة الدنيئة»، وهو يُقرُّ بأن العلماء قد قاموا لتحقيق هذه الغاية وخدمتها ويقول: «وقد أكثر العلماء - رحمهم الله - من البحث عن ذلك واهتموا به غاية الاهتمام»، ولكنه يلاحظ ضرورة تأليف مصنف يجمع علوم القرآن، ويرى أنها خمسة علوم: الإعراب والتصريف واللغة والمعاني والبيان، وهو عندما يُحدِّدها بهذا التحديد إنما يشير بذلك إلى اختصاصه وطبيعة اتجاهه، ولكنه يُحسُّ بأن العلماء كانوا يبحثون هذه العلوم بحثاً منفرداً، بمعنى أن منهم من اقتصر على ذكر الإعراب فقط، ومنهم من اقتصر على علم مفردات الألفاظ فقط، وترك شيئاً كثيراً من علم التصريف، ومنهم من اقتصر على دراسة نظمه وبلاغته. ثم يرى أن هذه العلوم متجاذبة شديدة الاتصال بعضها ببعض، ويدعم هذا الرأي بقوله: «فإن من عرف كون هذا

(١) الورقة ١١.

فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ مثلاً، ولم يعرف كيفية تصريفه ولا اشتقاقه، ولا كيف مَوْقَعُهُ من النظم لم يحقق الغاية المرجوة».

ويصرِّح السمين في مقدمته بأنَّ هدَفَهُ إنما هو جَمْعُ أطراف هذه العلوم من كتب القوم، فهو يُقِرُّ بأنَّ عقلية الجمع قد سيطرت عليه منذ البداية، والكتاب بمجمله شاهد على ذلك، فنحن كثيراً ما نقرأ عبارة: «وفيها عشرة أوجه، وفيها عشر قراءات».

ولم يكن المؤلف ليتعدَّى غرضه إلى العلوم الأخرى غير الخمسة المذكورة، كما صنع أبو حيان وغيره، فهو لا يهتم مثلاً بعرض أسباب النزول إلا إذا احتاج تقدير الإعراب إليها، ولم يكن مهتماً بالتفسير والفقهاء إلا بالقدر اليسير حيث يكون ثمة ضرورة، وهو في سبيل تحقيق غايته قد يسرد بعض الآراء الغربية أو الضعيفة، ويعلل هذا بقوله: «ومقصودي بذلك التنبيه على ضعفه حتى لا يَغْتَرَّ به مَنْ اطَّلَعَ عليه»^(١)، ففي قوله تعالى: ﴿وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره، لئلا يكون للناس عليكم حُجَّةٌ إلا الذين ظلموا منهم﴾^(٢) قال بعضهم: إنَّ «إلا» بمعنى «بعد»، فتعقب السمين هذا الرأي بقوله: «وهذا من أفسد الأقوال وأنكرها، وإنما ذكرته لغرض التنبيه على ضعفه»^(٣). وفي قوله تعالى: ﴿فلا جناح عليه أن يطَّوَّفَ بهما﴾^(٤) قال بعد أن أعرب الآية: «وأجازوا بعد ذلك أوجهاً ضعيفة منها...» فيذكرها ويبين ضَعْفَهَا، ثم يقول: «وهذان القولان ساقطان، ذَكَرْتُهُمَا تنبيهاً على غلطهما»^(٥).

(١) الورقة ١ أ.

(٢) البقرة آية ١٥٠.

(٣) الورقة ٥٩ ب.

(٤) البقرة آية ١٥٨.

(٥) الورقة ٦٠ ب.

هذا في أعاريب الآية، أما في قواعد اللغة الصناعية فهو قد لا يشير إلى آراء متعددة، وإنما يكتفي - كما قال - : «بالمختار عند أهل تلك الصناعة»، ولكنه قد يذكر اعتراضاته على هذا المختار أو دلائله وتعليقه.

وقد يستوفي الكلام في مسألة نحوية ويعلل ذلك بكثرة دورها: ففي مسألة «إلا» وهل يُسْتثنى بها شيان دون عطف أو بديلية؟ نراه يتناول المسألة من أطرافها كافة، ويحتم تحقيقه بقوله: «وإنما استوفيت الكلام في هذه المسألة لكثرة دورها»^(١).

وتثال التفاصيل على ذهن المؤلف، ولكنه قد يتوقف عن الخوض فيها معللاً ذلك بخوف السامة والمَلَل، وأن الكتاب غير موضوع لفن واحد فقط، ففي قوله تعالى: «لَا تُضَارُّ وَالِدَهُ بَوْلَهَا»^(٢) يقول بعد تفصيل منتشر: «ولولا خوف السامة وأن الكتاب غير موضوع لهذا الفن فقط لذكرت ما تحتمله هذه الآية الكريمة»^(٣).

وإذا كان المؤلف قد أحسَّ بتفريع المسألة وكونها تحتمل المزيد من الإشباع نراه يحيل القارئ إلى كتب النحو، ليجد هناك ما يكمل الصورة أو يعززها، أو يحيل القارئ إلى موضع آخر من الكتاب، ففي أفعال التعجب يقول: إنهم اختلفوا في نصب الاسم بعده، هل هو مفعول، أو مشبه به؟ ثم يقول: «ولهذه المذاهب دلائل واعتراضات وأجوبة ليس هذا موضوعها»^(٤). وبعد أن ذكَّر بعض المذاهب في لفظة «أخر» يعتذر عن المزيد من التفصيل، ويقول: «ولهذا موضع هو أليقُّ به من هذا»^(٥). وفي لفظة «سحر» يقول:

(١) الورقة ٨١ ب.

(٢) البقرة آية ٢٣٣.

(٣) الورقة ٩٣ أ.

(٤) الورقة ٦٥ ب.

(٥) الورقة ٦٨ ب.

«وَسَحَّرُ فِيهِ كَلَامَ كَثِيرٍ يَأْتِي تَفْصِيلُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى عِنْدَ ذِكْرِهِ، إِذْ هُوَ الْأَلْيَقُ بِهِ»^(١)، وفي حديثه عن لام الجحود يشير إلى مذاهب النحويين فيها، ثم يقول: «ولهذه الأقوال دلائل واعتراضات مذكورة في كتب النحو، استغنيتُ عنها هنا بما ذكرته في شرح التسهيل»^(٢).

وقد يُشَبَّحُ البحثُ في مسألة من مسائل العربية، حتى إذا ما تكررت اكتفى بالإشارة إليها، وإن بَعُدَ العهدُ بها ذَكَرَ ما يَنْبَغُ عَلَيْهَا، فقد أَعَادَ ذَكَرَ مسألة رفع الجار والمجرور والظرف للفاعل وشروطها بعد فترة طويلة من عرضها الأول ثم قال: «وقد تقدّم تحرير هذا، وإنما أَعَدُّهُ لِبُعْدِ عَهْدِهِ»^(٣)، كما أَعَادَ إعراب مثل قوله تعالى: ﴿هَآأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾^(٤) قائلاً: «وإنما أَعَدُّهُ تَذَكُّرًا بِهِ فَعَلَيْكَ بِاللْتَفَاتِ إِلَيْهِ»^(٥).

ويذكر السمين في مقدمته أنه مهتم بإيراد المناقشات الواردة بين العلماء، فهو لا يكتفي بعرض أقوالهم، وإنما نراه يحاورهم ويصول معهم ويجول، وسوف نجد طائفة من الأمثلة على ذلك لدى عرض مذهبه، ولكنه يصرّح بأنه كان يركّز على جماعة منهم كالزمخشري وأبي حيان وأبي البقاء لأنهم كما يقول: «أَعْنَى النَّاسِ بِمَا قَصَدْتُهُ وَأَغْنَاهُمْ»^(٦).

وفي خاتمة مقدمته يُعَلِّمُ القارىء بما كابده في تأليفه فيقول: «وهذا التصنيف في الحقيقة نتيجة عمري وذخيرة دهري، فإنه لُبُّ كَلَامِ أَهْلِ هَذِهِ الْعُلُومِ».

(١) الورقة ١٤٣ أ.

(٢) الورقة ١٩٠ ب.

(٣) الورقة ١٣١ أ.

(٤) آل عمران آية ٦٦.

(٥) الورقة ١٥٥ أ.

(٦) الورقة ١ أ.

ونستطيع الآن أن نرسم صورة تقريبية عملية لمنهجه بما يلي:
يبدأ أولاً بذكر ألفاظ الآية فيقول مثلاً: «قوله تعالى: الحمد»، ثم يسير
مع هذه اللفظة من جانب اللغة والاشتقاق والمعنى، وما تحتمله من دلالات
في الآية وخارجها، ويدعم عَرْضَه بالشواهد المختلفة، ثم يبيِّن قراءاتها على
نحو مجمل، وبعد ذلك يناقش كل قراءة، وما اختاره من تخريجات فيها، ثم
يُعرِّبها ويبيِّن أقوال العلماء وآراءهم.

وإذا صادف فيما يقرره مناسبة للتفصيل في باب من أبواب النحو نراه
يمضي فيه، فيدع ما هوفيه من إعراب للآية ليقعد البحث ويذكر أصوله
وأشكاله، ولو لم يكن لهذه الأصول والأشكال صلة بإعرابه المعين للآية، وإذا
انتهت بضاعته من لفظة «الحمد» ينهض في تاليها من الألفاظ على الطريقة
نفسها.

وقد يبدأ بذكر أكثر من كلمة من الآية، ولكننا لا نراه يتعدى ما أشرنا
إليه، وهو في هذا يختلف عن أستاذه صاحب «البحر» الذي كان يقسم السورة
إلى طائفة وزمر من الآيات، فيشرع أولاً بالحديث عنها من جانب اللغة
والاشتقاق، حتى إذا ما انتهى من مجموعها ذكر إعرابها وعلومها
الأخرى.

والسمين يلتزم التنظيم والدقة في تغطية علوم الآية التي هو بصددتها،
فهو إن كان يعالجها معالجة لغوية أفرغ كل ما عنده حتى لا يعود إلى اللغة مرة
أخرى، وإن كان يرصد قراءاتها نراه يرسم كل مادته، حتى إذا ما أشبع
الحديث عنها انتقل إلى جانب آخر من الآية، ولم يكن يدع الآية الواحدة دون
أن يمر بها لغة أو نحواً أو صرفاً أو بياناً، ولا سيما آيات البقرة التي كان
يعالجها بأناة وصبر، صحيح أنه في الإعراب يدور حول المُشكل منه، ولكن
يبدو أن فهمه للإشكال كان مرهفاً حساساً، فلا يدع شيئاً تعرّض العلماء له
دون أن يشير إليه.

ومن ناحية أخرى يهتم المؤلف بنسبة الأقوال إلى أصحابها، ومن هنا قد نجد في الصفحة الواحدة أكثر من عشرة أعلام، وإلى جانب كل عَلمٍ ما رآه مِنْ رأيٍ أو ذهب إليه من مذهب، غير أننا بالتتابع الدقيق لما يورده ثبت لنا أن الرجل قد يضمّن كتابه نقولاً وآراء غير منسوبة إلى أصحابها، وسوف نذكر أمثلة على ذلك لدى دراسة مذهبه.

وإذا عرض الرجل طائفة متعددة من الآراء والمذاهب كان يهتم بترجيح ما يراه منها أو تضعيفه^(١)، غير أننا لا نلاحظ منهج الترجيح أو ظهور أثر شخصيته في سائر الآيات، وإنما قد يكتفي بأن يعرض الأقوال دون أن نلمس أثراً لرأيه.

٣ - أهمية الكتاب:

لا ريب أن كتب الأعراب تُمثّل عصارة علوم العربية فهي قد انطلقت من آيات القرآن الكريم لتصبّ في هذا المجرى الثر خلاصة جهودها وصفوة مباحثها في مسائل العربية، وكتاب «الدر المصون» هو في الحقيقة مظهر مهمّ لهذه الجهود التاريخية التي وصلتنا في هذا الحقل.

ولقد عرف المصنف كيف يستفيد من هذا التراث الطويل، فينسقه ويرتبه ويجمع مادته ليضعها بين أيدي المهتمين في هذا العلم. وفي خلال دراستنا لمنهج الكتاب أشرنا إلى أن الجمع والترتيب لما تردد حول إعراب القرآن الكريم كانا موضع اهتمام المؤلف بالدرجة الأولى. ولعلنا في النقاط التالية نكشف النقاب عن أهمية «الدر»:

١ - يستطيع الباحث أن يطلع على آراء العلماء المختلفة في إعراب الآية، وما كان لهم من أقوال فيها، إذ كان السمين ينقل في كتابه معظم هذه

(١) انظر الورقة: ١٦٦، ١٨٢، ١٩٣، ٢٢٠، ب، ٢٤٥، ٢٩٣.

الآراء ضعيفها وقويها، مدعومة بأدلة أصحابها، فهو يمثل مرجعاً رئيساً في هذا الجانب، على أنه لم يكن ليكتفي بالعرض دون أن يبين مالها وما عليها من وجهة الصناعة والمعنى، ومن هنا وصفه صاحب «كشف الظنون» بقوله: «إنه أجل ما صُنّف في هذا الباب»^(١).

٢ - الكتاب غني ببحوث النحو العربي، فهو وإن كان كتاب إعراب مضى يتخذ من ذلك الإعراب وسيلة ليضع بين أيدينا صورة حية لما استقر في أذهان العلماء حول علم النحو وقواعده وما يتصل بمدارسه ونتائجه، فإذا ذكر كلمة «الاستثناء» مثلاً نراه يعرفنا بضروبه المختلفة وشواهد وآراء العلماء فيه. ومن هنا نستطيع أن نضيف الكتاب إلى مكتبة النحو التي تتميز بالتعميد ودراسة الأصول التي تعتمد عليها هذه الصناعة بعد أن بدت ناضجة محكمة البنيان.

٣ - يجد طالب مفردات اللغة بغيته في هذا الكتاب، فهو يلتقي بتحليل مفصل لكلمات القرآن وأصولها واشتقاقاتها وتطورها واستعمالاتها. إنه لا يقل أهمية عن كتاب الراغب «مفردات القرآن». وإذا صادف السمين مادة لغوية متصلة بعلم الصرف كان لا يألو جهداً في عرض كل ما قيل فيها ماله وما عليه.

٤ - يعود الباحث المهتم بالقراءات القرآنية وأوجه تخريجها إلى «الدر» ليلتقي بأصحاب هذه القراءات وكيف قرؤوا كتاب الله، وما السبل التي اعتمدها في ذلك؟ ومن النادر أن يغفل السمين قراءة منا: شاذة أو متواترة. وقد نجد في الكتاب أكثر من عشرين قراءة لكلمة قرآنية ونجد إلى جانبها آراء العلماء في توجيهها، ويقف السمين مرجحاً معللاً مختاراً، حاكماً عليها بروح العالم المتفهم لأبعاد اللغة وما تحتمله وما فيها من غزارة وتفريع.

(١) كشف الظنون ١/١٢٢.

٥ - نلتقي في الكتاب بنصوص عديدة نادرة قد لا نجدها في غيره لضياح أصولها عبر رحلة التاريخ، وقد أشرنا في منهجه أن المؤلف حريص على الاقتباس والنقل عن علماء العربية والتفسير، والباحث حين يلتقي بمزيد من الآراء قد يضيف بُعداً جديداً إلى مذهب معين، وهذا ما يعين على استكمال صورة البحث أو تعديل النتائج والنظرات.

٦ - يُطلع القارئ في الكتاب على طرائق البحث ومناهجه، ويتعرف على أصول الحوار والمناقشة عند العلماء المسلمين، ولعل هذا نابع من خطة السمين في كتابه، فهو لا يعرض المعلومات عرضاً دون أخذ وردّ، وإنما نجده يعلل رأيه ويرجّح مذهبه، وهو ينشد هذه الغاية بالوقوف على ما يعرضه من الآراء بذهنية العالم الناقد البصير بأسرار هذه اللغة وأساليب تعبيرها.

٧ - الكتاب غني بشواهد العربية، لقد ضم آلافاً من هذه الشواهد حتى إننا لا نكاد نمرّ بشاهد نحوي وارد في كتب العربية إلا ونجده وارداً في «الدر المصون».

كما أننا نمرّ بكثير من الشواهد النادرة التي لا نقف عليها في كتاب آخر وصل إلينا، ونستطيع أن نلتقي بآراء العلماء فيها، وكيف خَرَّجوها أو اعتمدها، وهذا يدل على سعة اطلاع المؤلف واهتمامه بتعزيز مذهبه أو الدفاع عنه.

٨ - نلمح في الكتاب كثيراً من الإشارات البلاغية، وهو وإن لم يجعلها غاية قد عرض طائفة منها، وهذا في الحقيقة يعرّز من قيمة الكتاب، فالقارئ فيه قد يطمح إلى التعرف على سر التعبير القرآني واختياره المعين، والسمين وإن لم يكن فارساً بارعاً في هذا الباب - لأن الرجل مهتم بقضايا النحو على نحو خاص - كان يقتبس كثيراً من النصوص البلاغية، أو نجده يدرك أغوارها بنفسه.

٩ - يؤلف الكتاب شاهداً واضحاً على المرحلة الأخيرة من مراحل التأليف في الإعراب القرآني والنحو العربي، لقد أصبح شُغْلُ أعلام هذه الفترة أن يجمعوا آراء المتقدمين من ناحية، وينسقوا فيما بينها من ناحية ثانية ويبيّنوا الضعيف والقويّ منها من ناحية ثالثة. والكتاب خير معين على التعرف على مرحلة مهمة من مراحل مسيرة النحو العربي وهي مرحلة الجمع والتنسيق التي أشرنا إليها، فمن خلاله نقرأ الجهود المضنية الخصبة التي بذلها العلماء في أثناء سبعة قرون.

١٠ - من المعلوم أن الإعراب إنما وُجد ليخدم المعنى ويسلط الأضواء عليه، ومن خلال هذا الإعراب نتعرّف على تفسير الآيات وما قيل فيها، وكيف درسها العلماء وبيّنوا مدلولاتها، والكتاب يعين في جانب التفسير وإن لم يكن يؤلف مرجعاً رئيساً فيه، لأن السمين كان نحوياً بالدرجة الأولى، ولم يكن عالماً محققاً من علماء التفسير البارزين، ولكننا لانعدم في الكتاب كثيراً من المناقشات والآراء والحوار وما دار حول تفسير المعاني على نحو خاص.

٤ - مذهب المؤلف:

(أ) بين المدارس النحوية:

يلاحظ الدارسون لكتب النحو المتأخرة أنها تسير في اتجاه مذهبي واحد يتسم بوحدة الأصول والمصطلحات والقواعد، وكان هذه الصناعة قد بدا عليها النضج والاستقرار بعد مناقشات خصبة طويلة بين العلماء المتقدمين، فنحو البصرة هو السائد الثابت، ونحو الكوفة بدا أنه قد أعياء السبْق فاعترف للفارس الآخر ليصول ويجول، وذلك لأن البصريين «أرادوا أن يضعوا أسس علم وأرادوا لهذه الأسس أن تكون قوية»^(١)، ومن هنا كانت رياح البصرة هي الرياح الراجحة بعد استقرار علم النحو وهدوء الأخذ والرد فيه.

(١) انظر: مدرسة البصرة النحوية ١٤٦.

والسمين في مُجْمَل ما يقرره من آراء وما يبثه من نظرات كان بصريّ الاتجاه وإن لم يكن يُصْرِحُ ببصريته دائماً، فإذا أراد أن يعرض ما قالته المدرستان الكبيرتان فهو الذي يخلد غالباً إلى رأي البصرة ويرتاح له، وفي الوقت نفسه يُضَعِّفُ رأي الكوفة أو يرفضه من أساسه، هذا بالإضافة إلى أنه يُعْرِضُ في كثير من الأحيان عن التصريح بمذهبية رأيه الذي رأى، ولدى تَتَبِعِ هذا الرأي في كتب القوم لن يصعب علينا نسبته إلى المدرسة الأم. ففي مسألة «الاسم» ذهب أهل البصرة إلى أنه مشتق من السمو، وذهب أهل الكوفة إلى أنه مشتق من الوسم، ويتعقب السمين مذهب الكوفيين فيقول: «وهذا وإن كان صحيحاً من حيث المعنى ولكنه فاسد من حيث التصريف»^(١). وعندما رأى الزمخشري أن الألف واللام في قوله تعالى ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾^(٢) هي عوضٌ من مضاف إليه محذوف، والتقدير أسماء المسميات، يردُّ عليه بقوله: «وفي قوله نظر، لأن الألف واللام لا يقومان مقام الإضافة عند البصريين»^(٣).

ويرى السمين أن الضمير المرفوع المنفصل «أنا» الاسم منه «أن» والألف زائدة لبيان الحركة في الوقف^(٤). وقد نصَّ مكي على أن هذا مذهب البصريين، في حين أن الكوفيين يرون أن الاسم «أنا» بكماله^(٥). غير أن السمين عندما ارتضى مذهب البصريين لم نجده ينص على نسبته إليهم.

ومن هذا القبيل ما نجده في شَرْطِيّ «مِنْ» الزائدة: أعني أن تدخل على نكرة، وأن تُسَبِّقَ بكلام غير موجب. ومن المعروف أن هذين الشرطين إنما يضعهما البصريون، غير أن السمين كان يقرر دائماً أن «مِنْ» مزيدة لوجود

(١) الورقة ٣ ب.

(٢) البقرة آية ٣١.

(٣) الورقة ٤٥ من نسخة ج.

(٤) الورقة ١٠٣ ب.

(٥) الكشف لمكي ٣٠٦/١.

الشرطين في زيادتها، وبذلك يوافق على مذهب البصريين ولو لم يُنصَّ على نسبة هذا الرأي إليهم^(١).

وفي مسألة «اللهم» يرى البصريون أن الأصل: يا الله ثم حُذِفَ حرف النداء، وعُوِّضَ منه هذه الميم المشددة، ويرى الكوفيون أن الميم المشددة بقية فعلٍ محذوف تقديره: أمنا بخير، وبعد أن يعرض المصنف دليل الفريقين ينتصر للبصريين ويقول: «إن الأخذ بمذهب الكوفيين يجعل المعنى فاسداً فبان بطلانه»^(٢).

وفي وزن «ميت» ونظائره يرى الكوفيون أن أصله «موت»، ويرى البصريون أنه مَيَّوت، وبعد أن يذكر احتجاج الفريقين يستحسن ردَّ البصريين ودليلهم، ويقول: «وهو ردُّ حسن»^(٣).

والبصريون لا يجيزون حذف الموصول لأنه جزء كلمة وما ورد خلاف ذلك فهو مؤول على حذف موصوف، ويدلي المصنف برأيه فيرى أن تأويلهم أولى، ويمضي ليدعم هذا الترجيح بالصناعة والسمع^(٤).

وفي مسألة حذف الجواب من قوله تعالى: ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾^(٥) يرى الكوفيون أنَّ الجواب هو المتقدم، ويتعقب السمين هذا القول بأنه مردود بقولهم: «أنت ظالم إن فعلت» لأنه لو كان جواباً لوجب الفاء معه، كما تجب معه متأخراً^(٦).

(١) الورقة ١٦٥ أ.

(٢) الورقة ١٣٦ أ.

(٣) الورقة ١٣٧ أ.

(٤) الورقة ٢١٠ أ.

(٥) البقرة آية ٣١.

(٦) الورقة ٤٥ من نسخة ج.

ويرى الكوفيون أن إضمارَ «أن» ينقاس، غير أن المؤلف يَعُدُّه غير منقاس، وإن جاء في السماع فهو شاذ أو قليل، وذلك يجري على أصول البصريين^(١).

وفي وزن «توراة» يرى الكوفيون أنه تَفَعَّلَ، ونجد السمين يتعقب هذا الرأي ويرفضه، ويقول: «لا حاجةً إليه»، ويطالبهم بالدليل عليه قائلاً: «وهو دعوى لا دليل عليها»^(٢).

كما أن المؤلف يرفض زيادة الفعل، ويحكم على ما ورد من ذلك سماعاً بأنه شاذ، وهذا أمرٌ يقيسه الكوفيون، ويجيزونه مطلقاً^(٣).

ولمَّا كان علم النحو يعمل في مادة مرنة ابتدعتها عقلية بشرية رأينا أن السمين قد يخرج عن قواعد البصريين ليؤيد الكوفيين، وذلك لأن المتأخرين من النحاة لم يكونوا جامدين على الأسس البصرية يدورون حولها بمحور ثابت، وإنما قد يخرجون عليها فيسيرون مع المدرسة الكوفية: ففي مسألة العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الخافض يصرح السمين بالتزامه الرأي الكوفي الذي يُجَوِّز ذلك، ويناقش رأي البصريين، مضعفاً إياه بالقياس والسماع مناقشة مستفيضة هادئة^(٤).

وفي مسألة اسمية الكاف في بعض المواضع خرج السمين على رأي البصريين الذين يمنعون اسميتها، وقال: إنها اسم، وإن كان جمهور البصريين على خلافه^(٥).

(١) الورقة ٣٤ أ.

(٢) الورقة ١٢٤ ب.

(٣) الورقة ٢٩١ ب.

(٤) الورقة ٨٣ ب.

(٥) الورقة ١٠٣ ب.

ويقف السمين من الكوفيين موقف المؤيد في موضوع جريان الصفة على غير مَنْ هي له: هل يجب التصريح معها بالضمير؟ فهؤلاء لا يوجبون إذا أُمنَ اللبس، والبصريون يوجبون، ويعرض المؤلف المسألة ويقول: «وهذا إنما يتمشى على رأي الكوفيين وهو مذهب حسن»، ثم يمضي في دعم المذهب الكوفي بالسمع الوارد قرآناً وشعراً^(١).

ومن هذا القبيل تأييده لهم في جواز تقديم معمول الصفة على الموصوف، الأمر الذي يرفضه البصريون الذين يرون أنه لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل، ويرى المؤلف أن القاعدة البصرية لا تجري في شواهد كثيرة منها قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾^(٢)، وقد تقدّم المعمول «اليتيم» على لا الناهية، والعامل هنا لا يجوز تقديمه عليها، إذ المجزوم لا يتقدم على جازمه، وبذلك يكون المعمول قد تقدم حيث لا يُقدّم العامل^(٣).

وإذا كان المؤلف في هذه الأمثلة قد ذكر المذهبيين، ورجح فيما بينهما، ودعم رأيه بالأدلة المناسبة، فهو قد يُمسك عن الترجيح، ويكتفي بعرض رأي المدرستين وأدلة كل منهما فلا يظهر لنا أثر لشخصيته في اعتماد أحد الرأيين^(٤).

(ب) الالتزام والمحافظة:

إذا تتبعنا نصوص «الدر المصون»، وقرأنا أبعادها، يبدو لنا الرجل ملتزماً محافظاً، سواء في القراءات القرآنية، أم في الصناعة النحوية، أم في ظاهر النص. وقد تكون هذه النزعة نابعة من تتلمذه الطويل على أبي حيان شيخ الالتزام والمحافظة.

(١) الورقة ٢٠١ ب.

(٢) الضحى آية ٦.

(٣) الورقة ٢١١ ب.

(٤) انظر أمثلة على ذلك في الورقة ٢٠، ١١٩ ب، ١٤٨ أ.

١ - القراءات: من المعروف تاريخياً أن القراءات القرآنية إنما نشأت تعتمد السماع والمشافهة أساساً لها في تأدية دورها الذي قامت من أجله. وهي نوعان: منها ما هو متواتر أجمعت الأمة على توثيقه، وعددها سبع أو عشر، ومنها ما هو شاذ، وتصل إلى أكثر من عشرين قراءة. ويقف السمين من مجمل هذه القراءات موقف الالتزام بها واحترام ما جاءت به، فإن كانت من قبيل المتواتر قبلها قبولاً تاماً، ولم نره يسلك سبيل المنتقدين لبعض حروفها ولو مرة واحدة، فكان يقف في خط مقابل من كثير من النحاة كالنحاس وأبي حاتم والزجاج والزمخشري، أولئك الذين سهل عليهم أن يسرعوا إلى تخطئة القراءة السبعية المتواترة عندما يخيل إليهم عدم جريانها على صناعتهم النحوية أو اللغوية. لقد وقف السمين من هؤلاء - كما سنرى - موقفاً صلباً كل الصلابة، لا يعرف المرونة ولا يعهد اللين، وسوف نجد مصداق كلامنا هذا حين نعرض الأمثلة المختارة من كتابه.

أما القراءات الشاذة فكان المؤلف فيها على خط الالتزام والمحافظة يحاول أن يدافع عنها بكل ما أوتيته من ثقافة واسعة بقواعد اللغة وأصولها وشواهداها، حتى إذا ما أقفرت بضاعته لم يملك إلا أن يحكم عليها بالشذوذ وأنها لا تملك نظيراً لها، هذه هي الخطوط العريضة لالتزامه هذا، ولنحاول الآن أن نتلمس الآثار والبصمات من خلال «الدر المصون».

ذكرنا أن بعض النحاة كان لهم موقف الانتقاد من بعض القراءات المتواترة، فزعموا أنها لحن، ولكن المؤلف كان يعترض عليهم هذه الجراءة، فيبين زيف أحكامهم، ويمضي ليفند هذا الزعم بما يراه مناسباً: فالزمخشري يحكم على قراءة ورش - أشهر رواة نافع - بإبدال الهمزة الثانية ألفاً محضة من قوله تعالى: ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾^(١) بأنها لحن، بحجة أنها تؤدي إلى الجمع بين

(١) البقرة آية ٦.

ساكنين على غير حَدِّهما، وأن تخفيف مثل هذه الهمزة إنما هو بين بين، قال السمين: «وهذا منه ليس بصواب لثبوت هذه القراءة تواتراً»^(١)، وكان قد خَرَجَ هذه القراءة على السماع الوارد في لغة العرب.

أما المبرد فقد انتقد قراءة أبي عمرو «إلى بارئكم»^(٢) بتسكين الهمزة ووصفها باللحن، ويردُّ عليه السمين قائلاً: «وهذه جرأة من المبرد وجهلُّ بأشعار العرب، فإن السكون في حركات الإعراب قد ورد في الشعر كثيراً. وبعد أن يورد طرفاً من هذه الأشعار يقول: «وقراءة أبي عمرو صحيحة وذلك أن الهمزة حرف ثقيل، ولذلك اجترىء عليها بجميع أنواع التخفيف، فاستثقلت عليها الحركة فقُدِّرَتْ، وليت المبرد اقتدى بسببويه في الاعتذار عن أبي عمرو وفي عدم الجرأة عليه، وجميع رواية أبي عمرو دائرة على التخفيف»^(٣).

وقرأ ابن عامر «نَسِخُ»^(٤) بضم النون وكسر السين من «أَنَسَخَ»، قال أبو حاتم: «هو غلط». ويتعقب السمين هذا القول فيقول: «وهذه جرأة منه على عادته»^(٥)، ثم يمضي في عرض أقوال العلماء في القراءة وتخريجها.

وانتقد الطبري قراءة ابن عامر: «ولكلِّ وَجْهَةٍ هُوَ مَوْلِيهَا»^(٦) بالإضافة، وحكم عليها بالخطأ، ويردُّ عليه السمين بقوله: «وهذا ليس بشيء، إذ الإقدام

(١) الورقة ١٢ ب.

(٢) البقرة آية ٥٤.

(٣) الورقة ٦٠ من نسخة ج.

(٤) البقرة آية ١٠٦.

(٥) الورقة ٤٧ أ.

(٦) البقرة آية ١٤٨.

على تخطئة ما ثبت عن الأئمة لايسهل»^(١)، ويمضي بعد ذلك في تخريج القراءة وتوجيهها.

وأدغم أبو عمرو راء «شهر» في راء «رمضان»^(٢)، فقال ابن عطية: «وذلك لا تقتضيه الأصول لأنه جمع بين ساكنين على غير حدهما» ويعترض عليه المؤلف هذا الحكم بقوله «ولا يُلْتَفَتُ إِلَى مَنْ اسْتَضَعَفَهُ فَإِنَّهُ إِذَا صَحَّ النُّقْلُ لَا يِعَارِضُ بِالْقِيَاسِ»^(٣).

وقرأ حمزة قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يُخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾^(٤) بضم الياء على البناء للمفعول، وقد استشكلها جماعة وطعن فيها آخرون فقال السمين: «إنما ذلك لعدم معرفتهم بلسان العرب»^(٥)، ثم يعرض توجيهها على نحو فيه تفصيل منتشر.

وقرأ نافع «فَنَظَرَةً إِلَى مَيْسِرَةٍ»^(٦) بضم السين، قال المؤلف: «وقد رد النحاس الضم تَجْرُؤًا مِنْهُ، وقال: «لَمْ يَأْتِ مَفْعَلَةٌ إِلَّا فِي حُرُوفٍ مَعْدُودَةٍ لَيْسَ هَذِهِ مِنْهَا، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْهَاءَ زَائِدَةٌ وَلَمْ يَأْتِ فِي كَلَامِهِمْ مَفْعَلُ الْبِتَّةِ»، ثم ينبري للردِّ عليه بالسماع والقياس الواردين في اللغة»^(٧).

ويحكم أبو حيان — على التزامه ومحافظته ولعله سهو منه — بشذوذ قراءة من قرأ ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(٨) بتسكين هاء «هو»، ويرد عليه السمين بقوله:

-
- (١) الورقة ٥٩ أ.
 - (٢) البقرة آية ١٨٥.
 - (٣) الورقة ٦٩ أ.
 - (٤) البقرة آية ٢٢٩.
 - (٥) الورقة ١٩٠.
 - (٦) البقرة آية ٢٨٠.
 - (٧) الورقة ١١٣ ب.
 - (٨) القصص ٦١.

«وهذا ليس بجيد فإنها قراءة متواترة قرأ بها نافع فيما رواه عنه قالون، وهو أ ضبط رواه لحرفه، وقرأ بها الكسائي أيضاً وهو رئيس النحاة»^(١).

وقرأ أبو عمرو بإدغام الراء في اللام من ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾^(٢) فطعن عليها بعض الناس، كالزمخشري الذي قال: «وَمُدْغَمُ الرَّاءِ فِي اللَّامِ لِأَحْنِ مَخْطِئِءٍ خَطَأً فَاحْشَاءً، وَرَوَاهُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو مَخْطِئِءٍ مَرْتَيْنِ، لِأَنَّهُ يَلْحَنُ وَيَنْسَبُ إِلَى أَعْلَمِ النَّاسِ بِالْعَرَبِيَّةِ مَا يُؤْذَنُ بِجَهْلِ عَظِيمِ، وَالسَّبَبُ فِي هَذِهِ الرَّوَايَاتِ قَلَّةُ ضَبْطِ الرَّوَاةِ، وَسَبَبُ قَلَّةِ الضَّبْطِ قَلَّةُ الدَّرَايَةِ». ويتعقب السمين هذا القول فيقول: «وهذا من أبي القاسم غير مُرْضٍ، إذ القراء معنيون بهذا الشأن، لأنهم تلقوا عن شيوخهم الحرف بعد الحرف، فكيف يَقْلُ ضَبْطَهُمْ، وهو أمر يُدْرِكُ بالحس السمعي، وكيف يقال إنَّ الراوي عن أبي عمرو مخطيء مرتين، ومن جملة رواه الزبيدي إمام النحو واللغة؟»^(٣)

وقرأ حمزة قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُثَمِّلِي﴾^(٤) بالخطاب، وحكم عليها أبو حاتم والنحاس باللحن، ورد عليهما السمين هذا الحكم فقال: «وهذا لا يُلتفت إليه لتواترها، وفي تخريجها ستة أوجه، ويمضي في عَرْضِ هذه الأوجه مدعومة بالسماع والتعليل مما يكشف عن ثقافة واسعة»^(٥).

وفي المسألة المشهورة أعني العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الخافض تعرّض حمزة - الذي يقرأ بذلك - لانتقادات كثيرة، لأنه قرأ:

(١) الورقة ١١٤ ب.

(٢) البقرة آية ٢٨٤.

(٣) الورقة ١٢٠ ب.

(٤) آل عمران آية ١٧٨.

(٥) الورقة ١٩٠ أ.

﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾^(١)، فيردُّ السمين على المنتقدين كالزجاج وغيره، ويدعم رأيه بالنقولات المختلفة عن العرب، ويضيف إلى ذلك اعتماده مذهب الكوفيين في جواز ذلك^(٢)، ثم قال: «ولا التفات إلى طعن مَنْ طعن فيها، وحمزة بالرتبة السنيّة المانعة له من نقل قراءة ضعيفة».

وقرأ حمزة وابن عامر: «تَلُو» بلام مضمومة وواو ساكنة من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَلُّوا أَوْ تُعْرَضُوا﴾^(٣)، فقال أبو عبيد: «القراءة عندنا بواوين»، ورد عليه السمين بقوله: «وهذا الطعن ليس بشيء، لأنها قراءة متواترة ومعناها صحيح، لأنه إن أخذناها من الولاية كان المعنى على ما تقدم، وإن أخذناها من اللّي فالأصل تَلُّوا، وإنما فُعل بها ما تقدم من التصريف»^(٤) وكان قد بيّن المعنى والتصريف بياناً جلياً.

ومن ناحية أخرى فإن بعض مَنْ له شأن في هذا الباب يحاول أن يرجح بين القراءات المتواترة، ويعدُّ هذه أفضل أو أقوى، وتلك أبلغ أو أجود، ويرفض السمين هذا الاتجاه، فيرى أن توجّه القراءة المتواترة توجيهاً يكشف عنها دون التعرّض لفكرة الترجيح فيما بينها.

ففي قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾^(٥) رجّح بعضهم قراءة «مَلِك» ورجّح آخرون قراءة «مَالِك»، فقال السمين: «وقد رجّح كل فريق إحدى القراءتين ترجيحاً يكاد يسقط القراءة الأخرى، وهذا غير مُرضٍ لأنّ كلتيهما متواترة، ويدل على ذلك ما رُوِيَ عن ثعلب أنه قال: «إذا اختلف الإعراب في

(١) النساء آية ١.

(٢) الورقة ١٩٥ أ.

(٣) النساء آية ١٣٥.

(٤) الورقة ٢٢٣ أ.

(٥) الفاتحة آية ٣.

القرآن عن السبعة لم أفضل إعراباً على إعراب في القرآن، فإذا خَرَجْتُ إلى الكلام كلام الناس فضلتُ الأقوى»^(١)، ويمضي المؤلف في ذكر نقول عن العلماء تؤيد طريقته.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ كَبِيرٌ﴾^(٢)، قُرِيءَ كثير وكبير، فراح بعض الناس يفاضلون بينهما، مما جعل السمين يعترض طريقهم قائلاً—بعد أن وَجَّهَ كلاماً منهما—: «وهذا الذي ينبغي أن يفعله الإنسان في القرآن وهو أن يذكر لكل قراءة توجيهاً من غير تعرُّضٍ لتضعيف القراءة الأخرى كما فعل بعضهم»^(٣).

وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو: ﴿ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب﴾^(٤) بفتح حرف المضارعة وسكون العين وفتح اللام من عِلِمَ يعلم أي تعرفون، وباقي السبعة بضمِّ حرف المضارعة وفتح العين وتشديد اللام مكسورة، وذكر المصنف أن جماعة رجَّحوا بينهما، وذكر دليلهم، ثم أضاف: «والقراءتان متواترتان فلا ينبغي ترجيح إحداهما على الأخرى»^(٥).

وقرأ الجمهور ﴿سوف نؤتيهم﴾^(٦) بنون العظمة، وقرأ حفص عن عاصم بالياء. وقال بعضهم: إن قراءة النون أولى لأنها أفخم وتُحَقِّقُ المقابلة لما قبلها، فيردُّ السمين هذا التفضيل بقوله: «وهذا ليس بجيد لتواتر القراءتين»^(٧).

وقد تَخْرُجُ القراءة المتواترة عن قياس صناعة القارئ وإطارها فكيف

(١) الورقة ٦ ب.

(٢) البقرة آية ٢١٩.

(٣) الورقة ٨٥ أ.

(٤) آل عمران آية ٧٩.

(٥) الورقة ١٦٥ أ.

(٦) النساء آية ١٥٢.

(٧) الورقة ٢٢٧ أ.

السمين عن ذلك، غير أنه سرعان ما يعود بعد ذلك إلى التصريح بأن السُّنِّيَّة في هذا الباب أمر واجب، فلا يجوز الاعتراض، وليس معنى هذا أن القراءة أصبحت عنده لحناً، وإنما يعني هنا أنها خرجت عن قياس القارئ ليس غير، فقد قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي: ﴿مَوْصٌ﴾^(١) بتشديد الصاد والباقون بتخفيفها: «مَوْصٍ»، وهما من أوصى ووصى لغتين، إلا أن حمزة والكسائي وأبا بكر هم من جملة الذين يقرؤون ﴿ووصى بها إبراهيم﴾^(٢) مضعفاً، وأن نافعاً وابن عامر يقرآن «أوصى» بالهمزة، فلولم تكن القراءة سُنَّةً متبعة لا تجوز بالرأي لكان قياس قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحفص هناك «ووصى» بالتضعيف أن يقرأ هنا «مَوْصٍ» بالتضعيف^(٣).

ويقول المؤلف في مادة «حزن»: «ومن عجب ما اتفق أن نافعاً - رحمه الله - يقرأ هذه المادة من أحزن إلا التي في الأنبياء، وأن شيخه أبا جعفر يقرؤها من حزن ثلاثياً، إلا التي في الأنبياء، وهذا من الجمع بين اللغتين والقراءة سُنَّةً متبعة»^(٤).

٢ - الالتزام بالصناعة: يقف المؤلف من إطار الصناعة النحوية موقف الاحترام التام، فيلتزم بها ويحافظ على ثمراتها، ويراعها مهما توغل في المعنى، وكأنه يحس بضوئها الأحمر بمنزلة المؤشر المنبّه في أثناء ما يعالجه من تفسيرات ومعانٍ وتأويلات، ولم يكن يسمح أويتهاون أمام المُعْرِبِينَ والشارحين أن يتخطوا معطيات هذه الصناعة أو يتجاوزوا دلالاتها. وسنجد لدى دراستنا لموقفه من المعربين أنه كثيراً ما يعترض على أبي البقاء والزمخشري حين يلقي منهم نزعة التحرر من قيود الصناعة، بل إن معظم

(١) البقرة آية ١٨٢.

(٢) البقرة آية ١٣٢.

(٣) الورقة ٦٧ ب.

(٤) الورقة ١٨٩.

ردوده على هذين العَلَمين كانت تنطلق من هذا المبدأ، وحتى أبو حيان شيخ الصناعة لم يسلم من انتقاداته في هذا الصدد، ونشعر ونحن نقرأ مناقشات السمين للمعربين أن قواعد النحو قد ذابت في ذهنه حتى كأنه قد هضمها أو تمثلها، فلا يبدأ ولا ينتهي إلا بها، وتَجَنُّباً للتكرار في الموضوع الواحد آثرنا أن يتخذ القارئ أمثلة لهذا الالتزام من الفقرة المطولة التي خصصناها لدراسة مواقفه من المعربين وآرائه فيما عرضه.

٣ - الالتزام بالظاهر: ينهج المؤلف منهج الالتزام بالظاهر في معظم تأويلاته الصناعية والمعنوية، ولعل تلمذته الطويلة على الشيخ أبي حيان قد طبعت تفكيره بهذا الطابع، فهو لا يطبق البُعد عن ظاهر معنى الآية والصناعة، ويضرب الذكر صَفْحاً عمَّا يراه كثير من العلماء بعد الربط والاستنتاج والتحليل بين معطيات اللغة ومعانيها، ويود لو يصل إلى منطوق الآية بأقرب طريق دون أن يضطر إلى إضمار أو تقديم وتأخير أو كلفة، أو إعطاء المادة أكثر مما يكمن فيها، أو الجري وراء مُشاحَات لا طائل من ورائها. فهو يشير إلى التكلفة الذي اضطر إليه الجمهور في تأويل بعض الشواهد النادرة التي كانت فيها «ما» تعمل عمل «ليس» على الرغم من انتقاض نفيها بـ «إلا» نحو:

وما صاحبُ الحاجاتِ إلا مُعذَّباً

فهم يقدرون البيت: يُعذَّب تعذيباً، فحذف الفعل وأقيم «معذباً» مقام «تعذيب». قال السمين: «وفيه من التكلُّف ما ترى»^(١)، وكان يغني الجمهور عن هذا التكلفة أن ينصوا على أن ذلك شاذ أو نادر.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾^(٢). قال بعضهم: إن المفعولين محذوفان، و«أولياءه» نصب على إسقاط الخافض،

(١) الورقة ١٨٢ أ.

(٢) آل عمران ١٧٥.

والتقدير: «يُخَوِّفُكُمُ الشَّرَّ بِأَوْلِيَائِهِ» والباء للسبب، أي بسبب أوليائه، فيكونون هم آلة التخويف لكم، وكان هذا القائل رأى قراءة أُبَيٍّ: «يُخَوِّفُ بِأَوْلِيَائِهِ» فظن أن قراءة الجمهور مثلها في الأصل، ثم حذفت الباء. قال السمين: «وليس كذلك، إذ لا حاجة إلى ادِّعاء ما لا ضرورة له»^(١).

وقال الزجاج في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبَخْلِ﴾^(٢): إنه مبتدأ، والخبر قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾^(٣)، ويكون قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَنْفَقُونَ...﴾^(٤) عطفاً على المبتدأ، والعائد محذوف، قال السمين: «وهكذا متكلف جداً لكثرة الفواصل ولقلق المعنى أيضاً»^(٥).

وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ، وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾^(٦): إن «طعام» يجوز أن يكون مرفوعاً عطفاً على مرفوع ما لم يُسَمَّ فاعله وهو «الطيبات» و«حِلٌّ لَكُمْ» خبر مبتدأ محذوف. قال السمين: «وهذا ينبغي أن لا يجوز البتة لتقدير ما لا يُحتاج إليه، مع ذهاب بلاغة الكلام»^(٧).

وثمة خلاف بين الزمخشري وأبي حيان في مسألة الباء في قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بُرُوسَكُمْ﴾^(٨)، قال الزمخشري: «المراد إصصاق المسح بالرأس وماسحُ بعضه ومستوعبُهُ كلاهما مُلصقُ المسحِ برأسه». قال أبو حيان: «وليس

(١) الورقة ١٨٩ ب.

(٢) النساء آية ٣٧.

(٣) النساء آية ٤٠.

(٤) النساء آية ٣٨.

(٥) الورقة ٢٠٨ أ.

(٦) المائدة آية ٥.

(٧) الورقة ٢٣٥ ب.

(٨) المائدة آية ٦.

كما ذكر» يعني أنه لا يُطلق على الماسح بعض رأسه أنه ملصق المسح برأسه. قال السمين: «وهذه مُشَاحَةٌ لا طائل تحتها»^(١).

وفي قوله تعالى: ﴿قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ، قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾^(٢) قال ابن عطية: «قبلها كلام محذوف تقديره: لِمَ تقتلني وأنا لم أجن شيئاً ولا ذنب لي في تقبل الله قُرْبَانِي دون قُرْبَانِكَ؟ وذكر كلاماً كثيراً، وقال غيره: فيه حذف يطول، وذكر نحوه. وتعقب السمين هذه التقديرات وقال: «ولا حاجة إلى تقدير ذلك كله إذ المعاني المفهومة من فحوى الكلام إذا قُدِّرَتْ قصيرة كان أحسن»^(٣).

وذهب بعضهم إلى أن الهاء مبذلة من همزة في لفظة «مُهَيِّمِن»، وأنها اسم فاعل من آمن غيره من الخوف، والأصل: مُؤَامِن بهمزتين أبدلت الثانية ياءً كراهية اجتماع همزتين، ثم أبدلت الأولى هاء كهاء هراق وهراج وهبرت الثوب في: أراق وأراح وأبرت الثوب. قال السمين: «وهذا ضعيف أوفيه تكلفٌ لا حاجة إليه مع أن له أبنيةً يمكن إلحاقه بها كمبيطر وأخواته»^(٤).

وقد يختار المؤلف من الآراء ما كان قليل الإشكال والتغيرات، ففي مسألة «أشياء» مذاهب كثيرة، يؤيد فيها مذهب الجمهور الذين يرون أنها اسم جمع من لفظ «شيء»، وأصلها: «شَيْءَاء» ووزنها: فَعْلَاء، فاستقلوا الهمزتين، وكثُر دورها في لسانهم فقلبو الكلمة بتقديم لامها على فائها فصارت لَفْعَاء. قال السمين: «وأما المذاهب الآتية فإنه يردُّ عليها إشكالات، وهذا المذهب سالم منها»^(٥).

(١) الورقة ٢٣٦ أ.

(٢) المائدة آية ٢٧.

(٣) الورقة ٢٤٠ أ.

(٤) الورقة ٢٤٧ أ.

(٥) الورقة ٢٧٩ أ.

(ج) أصول الصناعة وموقفه منها:

١ - السماع: يُعرّف صاحب «الاقتراح» السماع بقوله: «ما ثبت في كلام مَنْ يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى وكلام نبيه وكلام العرب إلى أن فسدت الألسنة، فهذه ثلاثة أنواع»^(١). وسوف نوجز الآن موقف المؤلف من هذه الأنواع. أما القرآن الكريم فقد التزم بلغته وقراءاته، وأكثر من الاستشهاد به، ودأب على التذكير بأنه أوثقُ السماع وأجلُّه، وأنه ينبغي لنا أن نحمله دائماً على الفصح من لغات العرب وأشكال تعبيرها، فهو يهاجم أبا البقاء الذي حاول أن يُخرَج بعض الآيات على حذف الفاء من جواب الشرط مستشهداً بالبيت المشهور:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

فردُّ عليه ذلك قائلاً: «وكيف يُسَوِّي الآية بالبيت وهو لا يجوز إلا في ضرورة؟»^(٢).

ومن ذلك أن بعضهم كان يسجّل وجوهاً ضعيفة في إعراب قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَاعْزِبْهُمْ﴾^(٣)، فردُّ عليهم السمين قائلاً: «وهذا ينبغي أن لا يجوز لعدم الحاجة إليه، مع ارتكاب وجه ضعيف جداً في أفصح كلام»^(٤).

ويرفض المؤلف عبارة «الجر على التوهم» في القرآن الكريم قائلاً: «وفي العبارة بالنسبة إلى القرآن سوء أدب، ولكنهم لم يقصدوا ذلك حاش

(١) الاقتراح للسيوطي: ١٤

(٢) الورقة ١٤٢ ب.

(٣) آل عمران آية ٥٦.

(٤) الورقة ١٥١ أ.

الله، وكان أولى بهم ألا يُنظروا القرآن بالأبيات الشعرية التي فيها مثل هذا القبيل»^(١).

وقد يأتي المصدر مضافاً إلى مفعوله ثم يأتي فاعله نحو: «يعجبني ضرب عمرو زيد، وذلك على ضعف، ومنع المؤلف تجويزه في القرآن لأن القرآن لا يُحمل على الضرورة»^(٢).

ويعدُّ النحاة التقديم والتأخير البعيدين من ضرائر الشعر «فيجب تنزيه القرآن عنه»، لذلك نجد السمين يرفض ما تكلفه بعضهم من تخريج بعض الآيات على هذا النوع من الضرورة. وهكذا وجدنا الرجل يُجلُّ هذا النوع من السماع ويعدُّه في أرقى مراتب الفصاحة.

وكانت قضية الاستشهاد بالحديث الشريف مثار جدل طويل بين العلماء عبر القرون، فقد ساد عند المتقدمين رفض الاستشهاد به^(٣) بحجة أن معظم الحديث إنما روي بالمعنى دون اللفظ، وأن معظم رواته كانوا أعاجم، غير أننا نلاحظ المتأخرين يفتحون صدورهم له فيكثرون من الاحتجاج به لدعم قواعدهم، أو إثبات لهجة من لهجات العرب، أو اتخاذه مادة للبحث والمناقشة، ومن هؤلاء: ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وابن عقيل والسمين الحلبي الذي كان يعدُّه نوعاً من أنواع السماع الموثوق به سواء في اللغة أم في الصناعة النحوية. ومن هنا وجدنا مادة الحديث غزيرة في كتابه تصل إلى مئات الأحاديث.

وأما الشعر العربي الفصيح فقد كان رافداً غزيراً من الروافد التي أمدت النحو العربي بالمادة التي تعينه على التقعيد والتثبيت، وقد نشط علماء

(١) ورقة ١٦٤ أ.

(٢) الورقة ١٦٧ أ.

(٣) انظر: مدرسة البصرة النحوية ٢٥٥؛ القياس: للشيخ محمد الحضرمي حسين ٣٢.

العربية في جمع مادته من البوادي والتقطوا كثيراً من الشوارد، فما كان مطرداً منها قبلوه وقاسوا عليه، وما كان نادراً أبقوه دون قياس عليه، ويكثر السمين من الاستشهاد بالشعر، ولا تخلو ورقة من كتابه دون أن يسرد طائفة من الأشعار، حتى إنها بلغت عنده آلاف الأبيات التي تنتمي - ما عدا قليلاً منها - إلى عصور اللغة الفصيحة.

وتتضح إفادته منها في أنه يستخدمها وسيلة من وسائل الرد على خصومه الذين قد يرفضون قاعدة مما قرره، فيضع أمامهم بعض هذه الشواهد، فقد أنكر ثعلب وقوع الجملة القسمية خيراً فيردُّ عليه بقول الشاعر: (١)

جَشَأْتُ فَقَلْتُ اللَّذَّ خَشِيْتُ لِيَأْتِيَنَّ وَإِذَا أَتَاكَ فَلَاتَ حِينَ مَنَاصِرِ
ورفض بعضهم أن تكون «حَسِبَ» أحياناً بمعنى اليقين، فيردُّ عليهم المؤلف بقول الشاعر: (٢)

حَسِبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَاحاً إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلاً
ومنع بعضهم دخول الفاء في خبر المبتدأ المنسوخ إذا كان اسماً موصولاً وذلك لتشبيه الموصول بالشرط، فيردُّ عليهم بقول الشاعر: (٣)

فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ عَنْ مَلَالَةٍ وَلَكِنْ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ
ولكن المصنف قد يرفض حكماً من الأحكام بحجة عدم ورود السماع بما يؤيده، فقد منع ثنية الخبر المتوسط في نحو: «زيد قائمان وعمرو» وقال: «ومن ادعى جوازه يحتاج إلى سماع من العرب» (٤)، كما يمنع أن تكون خَلَقَ بمعنى جَعَلَ التي تتعدى لاثنتين وقال: «وهذا غير معروف عند أهل

(١) الورقة ١٩٣ ب.

(٢) الورقة ١٨٨ ب.

(٣) الورقة ١٣٥ ب.

(٤) الورقة ٢٢٠ ب.

العربية»^(١)، ويرفرض كون «أَنْ» المفتوحة تأتي للنفي، وقال: «وهذا قول ساقط إذ لم يثبت ذلك من لسان العرب»^(٢)، وحين فسّر ابن زيد معنى الوسنان بأنه الذي يقوم من النوم وهو لا يعقل، حتى إنه ربما جرد السيف على أهله، قال السمين: «وهذا القول ليس بشيء لأنه لا يفهم من لغة العرب ذلك»^(٣).

وعلى اعتداده الكبير بالسماع الشعري نجده قد يرفض بعض الأبيات المخالفة للقاعدة، ويُعدها ضرورةً لندورها وكونها لا تؤلف ظاهرة مطردة، وهو في هذا يتابع البصريين الذين كانوا يطالبون بالأطراد، ومن ذلك أنه يشترط في الجملة الحالية المثبتة أن لا تسبق بالواو، وأما قوله:

نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا

فهو عنده شاذ^(٤)، ويصف شواهد بروز اسم أن المخففة من نحو:

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي

بأنه غير فصيح لندوره^(٥). كما أنه يرى أن لا يلتفت لضرورة الشعر في

حذف علامة تانيث الفعل المسند إلى الضمير^(٦) من نحو:

وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِيقَالَهَا

وإذا اجتمعت المعرفة والنكرة وجب أن تجعل المعرفة مُحَدَّثًا عنها

والنكرة حديثاً، قال السمين: «وعكس ذلك قليل جداً أو ضرورة»^(٧) نحو:

يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

(١) الورقة ١٩٣ أ.

(٢) الورقة ١٥٧ أ.

(٣) الورقة ١٠٢ أ.

(٤) الورقة ٧٨ أ.

(٥) الورقة ١٨٧ ب.

(٦) الورقة ٢٨٠ ب.

(٧) الورقة ٢٨٦ أ.

وأما حذف حرف الجر وانتصاب مجروره فقد وصفه السمين بأنه ضعيف
لا يجوز إلا في ضرورة^(١) نحو:

وأخفي الذي لولا الأسي لَقْضَانِي

ولكن المؤلف قد يعترف بالقاعدة حين يجد من السماع الشعري المطرد
ما يقف أمام الاعتراض عليها، فقد وصف مذهب الكوفيين في جواز حذف
الضمير إذا جرت الصفة على غير مَنْ هي له بأنه حسن^(٢)، ودعم هذا
المذهب بشواهد من الشعر الفصيح نحو:

قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَأُوهَا

ثم يقول: «فكثرة ورود هذا دليل على جوازه»^(٣).

أما ما يتعلق بالشعر المولد فقد ساد منهج رفضه لدى نحاة العربية
كافة متقدمهم ومتأخرهم، وذلك نابع من خشيتهم أن يكون اللحن قد طرأ
عليه، غير أن المتأخرين كانوا يكثرون من الاستثناس به سواء نصوا عليه بأنه
مولد أم سكتوا عن ذلك، وكان السمين أحد هؤلاء الذين يدعمون آراءهم بهذا
الشعر لا على سبيل الاستشهاد، وإنما على سبيل الاستثناس ولا يجدون
غضاضة من ذلك.

أما لغات العرب ولهجاتها وأمثالها فقد كانت معيناً نيراً للعلماء في إحكام
قواعدهم النحوية والصرفية، وكان السمين يعتد بها، ويُخرَج عليها كثيراً من
الأعاريب والآراء التي يعرضها، إلا إذا كانت نادرة شاذة فيرفضها. فقد ادعى
أبو البقاء أنه ليس في الكلام «هَيْمَنَ»، فردَّ عليه السمين بأن أهل اللغة

(١) الورقة ٢٨٩ ب.

(٢) الورقة ٢٠١ ب.

(٣) الورقة ٨٣ ب.

نقلوها^(١)، وأثبت الاختلاس والإسكان بعد المتحرك لغةً عن بني عُقَيْل وبني كلاب، وخرَّج عليها بعض القراءات^(٢). وأثبت كذلك تسكين الهاء في الوصل لغةً عن العرب يقولون: «لَّة مال» بالإسكان، ويتخذها كذلك دليلاً لبعض القراءات^(٣)، وينقل لغة هذيل عَصِيَّ في عَصَاي، وذلك بقلب الألف ياء وإدغامها في ياء المتكلم ويُخرَّج عليها بعض الأشعار والقراءات^(٤).

وكثيراً ما كان السمين يعتمد الأمثال العربية مورداً آخر لبناء القواعد وقد يستأنس بها في مَعْرِض مفردات الألفاظ القرآنية وأصولها.

٢ - القياس: وهو من أصول الصناعة، عملية فكرية يقوم بها مَنْ ينتمي إلى جماعة لغوية ويجري بمقتضاها على الاستعمال المطرد في هذه الجماعة^(٥)، وقد اعتمده النحاة في إغناء صناعتهم وإثراء مباحثهم، ومن أمثله في «الدر المصون» أن المؤلف يلجأ إليه في تأييده مذهب الكوفيين في جواز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الخافض، ويعُدُّه دليلاً مِنْ أدلَّة جواز المسألة ويقول: «وأما القياس فلأنه تابع من التوابع الخمسة، فكما يؤكِّد الضمير المجرور ويبدلُ منه فكذلك يُعطفُ عليه»^(٦).

وهل يجوز حَذْفُ أحد الحرفين المضاعفين نحو أَحَسْتُمْ في أَحَسَسْتُمْ؟ ينقل المؤلف مذاهب النحويين في المسألة، وأن بعضهم يقيسه في عين كل فعلٍ مضاعفة اتصل به تاء الضمير أو نونه، ويحكي ذلك عن قبيلة سُلَيْم^(٧).

(١) الورقة ٢٤٧ أ.

(٢) الورقة ١٨٣ أ.

(٣) الورقة ١٥٨ أ.

(٤) الورقة ٥١ من نسخة ج.

(٥) انظر: القياس ص ١ لـ منى توفيق.

(٦) الورقة ٨٣ ب.

(٧) الورقة ١٩٨ أ.

ويرى الفارسي جواز أن يَحُلَّ الإعراب مَحَلَّ النون مع الياء فيما جرى من جموع السلامة مَجْرَى المكسَّر كبنين وسنين، نحو جاء البنين، وهل يجوز ذلك مع الواو؟ قال السمين: «إن القياس يأباه لأن ثمة فرقا بينه - حال كونه بالياء - وبين كونه بالواو»^(١).

ويلتزم المصنف بمنهج البصريين في أنه لا يُقاس على النادر، وإنما يُقاس على المطَّرد الكثير، فقد رفض أن تكون صيغة «فاعل» مراداً بها المصدر نحو: عائداً بالله بمعنى عياداً، ثم قال: «ولم تَصِرْ هذه الحروف من الكثرة بحيث يسوغُ القياس عليها»^(٢)، كما يرفض القياس على بعض الشواهد التي جاءت فيها «أن» الناصبة عاملة وهي محذوفة، ثم يقول: «إلا أن هذا غير مقيس»^(٣). ومن هذا القبيل رَفُضَهُ أن يأتي «فعليل» الوصف مجموعاً على فُعَلَة نحو: كَمِيَّ وكَمَاة ويقول: «إنه من الندور بحيث لا يُقاس عليه»^(٤).

٣ - الاستصحاب: وهو أصل من أصول الصناعة ويُعرَّفونه بأنه «إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل» وهو من الأدلة المعتمدة^(٥). ونلمح الركون إليه في كثير من نصوص الكتاب، فالمؤلف يُفَضِّل البدل على الوصف في الأسماء الموصولة قائلًا: «فإنَّ الوصفَ بالموصول على خلاف الأصل لأنه مؤولٌ بالمشتق وليس بمشتق»^(٦)، وزعم الفراء أن «توراة» وزنها «تَفْعَلَة» فأبْدِلَت الكسرة فتحة. وردَّ عليه البصريون بأن هذا البناء قليل، وأنه يلزم منه زيادة التاء أولاً، والتاء لم تُرَدَّ أولاً إلا في

(١) الورقة ٢٦٥ أ.

(٢) الورقة ٢٩٠ أ.

(٣) الورقة ٢٤٨ أ.

(٤) الورقة ١٣٧ ب.

(٥) الاقتراح ٧٢؛ لمع الأدلة ١٤١.

(٦) الورقة ٢٥٢ ب.

مواضع محصورة بخلاف قلبها في أول الكلمة فإنه ثابت، وذلك أن الواو إذا وقعت أولاً قَلِبَتْ همزة نحو: أجوه، أوتاء نحو: تُجاه، ثم يقول السمين: «وَاتَّبَاعَ مَا عَاهَدَ أَوْلَىٰ مِنْ اتِّبَاعِ مَا لَمْ يُعَاهَدْ»^(١).

ويُضَعَّفُ مجيء الكاف زائدة، ويقول: «وفيه ضعفٌ لأن الأصل عدم الزيادة»^(٢)، ويعتقد في بعض الأعراب أن الأصل في الحال أن تكون متقلة ويقول: «ولا ضرورة بنا إلى الخروج عن الأصل»^(٣).

وبهذا تنتهي من دراسة مذهب المؤلف في كتابه بعد أن عرضنا موقفه من المدارس النحوية ورأينا أنه كان بصريّ الاتجاه في معظم آرائه، ووجدناه شديد الالتزام بالقراءات المتواترة والصناعة وظاهر النص، ثم كشفنا عن موقفه من أصول الصناعة: السماع والقياس والاستصحاب.

٥ - موقفه من القراءات:

تشغل القراءات القرآنية حيزاً عريضاً من كتاب «الدر المصون»، وهذا يعكس اهتمام المؤلف بعرضها وتخريجها والإفادة منها، وقد ذكرنا في منهجه أن الرجل كان حريصاً على استيفاء مادتها مفصلةً مهما كثرت أشكالها وتعدّد القائلون بها، ولكنه كان يُنبّه القارئ على أن هذه القراءات لا يمكن أن تأتي على الاختيار والاجتهاد، وإنما هي روايات تناقلها القوم بالسماع والمشافهة، وهو في هذا مرهف الحساسية تجاه عبارات قد تصدر من القراء في هذا الصدد، فأبوعمر ويصرح أنه قرأ ﴿قَرُّهُنَّ مَقْبُوضَةٌ﴾^(٤) بضم الراء والهاء بدون ألف، وذلك للفصل بين الرّهان في الخيل وبين جمع رهن في غيرها،

(١) الورقة ١٢٤ أ.

(٢) الورقة ١٠٣ ب.

(٣) الورقة ٨١ ب.

(٤) البقرة: ٢٨٣.

ويتعقب السمين هذا الحكم قائلاً: «ومعنى هذا الكلام أنما اخترت هذه القراءة على قراءة رهان، لأنه لا يجوز له أن يفعل ذلك كما ذكر دون أتباع رواية»^(١).

وقد استخدم المؤلف القراءات شاذها ومتواترها في الاحتجاج على نحو واسع: فقد زعم بعضهم أن لفظة «الدولة» بالفتح تقال في الحرب والجاه، وبالضم تقال في المال، وردَّ السمين هذا القول «بأن هذا تردُّه القراءتان في سورة الحشر، فقد قرأ الجمهور هناك بالضم، وقرأ السلمي بفتح الدال»^(٢). وهذا يعني أن الضم والفتح يجريان على معنى واحد، ولا داعي لتفصيل الزاعم.

وحين ادعى بعضهم أن الإشباع لا يكون إلا في ضرورة ردِّ عليهم بأن هذا وارد في القراءات السبع^(٣).

ويردُّ المؤلف ما فرَّق به بعضهم في مضارع «نفر» حين زعموا أنه يقال: نَفَر الرجل يَنْفِر بالكسر، وَنَفَرَت الدابة تَنْفِر بالضم، ففرَّقوا بينهما في المضارع، فرد عليهم هذا الزعم بقراءة الأعمش: «فانفروا»، «أو انفروا» بالضم فيهما^(٤).

وقد يتقوى بالقراءات شاذها ومتواترها حين يعزم على توجيه بعض الأعراب التي يقررها في الآية، ففي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾^(٥) وجوه كثيرة في الجملة المنفية، منها: أن تكون

(١) الورقة ١١٨ ب.

(٢) الورقة ١٧٩ ب.

(٣) الورقة ١٨٤ أ.

(٤) الورقة ٢١٣ أ، الآية ٧١ من النساء.

(٥) البقرة آية ٨٣.

في محل نصب بقول محذوف وتكون خبراً في معنى النهي . قال المؤلف :
«ويؤيده قراءة أبيّ : «لا تعبدوا» على النهي»^(١).

وفي قوله تعالى : ﴿الله لا إله إلا هو الحي القيوم﴾^(٢) توجيهات كثيرة في لفظة «الحيّ» ، منها أن تكون صفة لـ «الله» ، قال المصنف : «وهو أجودها ، لأنه قرئ بنصب «الحيّ القيوم» على القطع ، والقطع إنما هو في باب النعت»^(٣).

وثمة قراءة في قوله تعالى : ﴿وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسره﴾^(٤) بضم السين مضافاً لضمير الغريم ، وقد خرّجها أبو البقاء بأن يكون الأصل : ميسوره ، فخفف بحذف الواو ، قال السمين : «وهذا قد يتأيد بقراءة عبد الله «ميسوره» بإضافة ميسور للضمير»^(٥).

ومن منهج المصنف في القراءات أنه يحاول أن تكون ثمة وحدة معنوية وصناعية بين القراءات المتعددة للكلمة الواحدة ، لأن الأصل هو التوافق فيما بينها . ومن هذا القبيل ما نجده لدى حديثه عن قراءة الجمهور : ﴿قَبْهَتْ الذي كفر﴾^(٦) مبنياً للمفعول ، وقراءة ابن السَّمِيعِ : ﴿قَبْهَتْ بفتح الباء والهاء مبنياً للفاعل ، فهو يُخْرِجُ القراءة الأخيرة بأن يكون الفعل لازماً والموصول فاعلاً ، والمعنى معنى بُهت ، قال : «فتتحد القراءتان»^(٧).

(١) الورقة ١٣٤ .

(٢) البقرة آية ٢٥٥ .

(٣) الورقة ١٠٢ أ .

(٤) البقرة آية ٢٨١ .

(٥) الورقة ١١٣ ب .

(٦) البقرة آية ٢٥٨ .

(٧) الورقة ١٠٣ ب .

وفي قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّه﴾^(١) قرأ حمزة والكسائي بالهاء وقفاً وبحذفها وصلأً، والباقون بإثباتها في الحالين، قال السمين: «فأما قراءتهما فالهاء فيها للسكت، وأما قراءة الجماعة فتحتمل أن تكون أيضاً للسكت، وإنما ثبتت وصلأً لإجراء اللوصل لمجرى الوقف»^(٢) وبهذا يكون قد عقد اتفاقاً بين القراءتين.

وقرأ ابن عباس: ﴿نُنْشِرْهَا﴾^(٣) بفتح النون وضم الشين والراء المهملة، وقرأ الحَرَمِيَّان «نُنْشِرْهَا» بضم النون وكسر الشين والراء المهملة، ويُخْرَج المؤلف هاتين القراءتين بقوله: «فأما قراءة الحرمين فمن أنشر الله الموتى، بمعنى أحياهم، وأما قراءة ابن عباس فمن نشر ثلاثياً، ويكون بمعنى أفعل فتتحد القراءتان»^(٤).

وقرأ نافع وابن عامر وأبو بكر «رسالاته» جمعاً في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾^(٥)، والباقون بالإفراد، قال: «ووجه الجمع أنه عليه السلام يُبْعَثُ بأنواع شتى من الرسالة، والإفراد واضح لأن اسم الجنس المضاف يُعْمُ جميع ذلك، وقد قال بعض الرسل: أبلُّغكم رسالات ربي، وبعضهم قال: رسالة ربي اعتباراً بالمعنيين»^(٦).

وفي صدد تقسيم القراءات إلى شاذ ومتواتر، نودُّ لو نفرَد الحديث عن موقف المؤلف من كل منهما:

(١) البقرة آية ٢٥٩.

(٢) الورقة ١٠٤ ب.

(٣) البقرة آية ٢٥٩.

(٤) الورقة ١٠٥ أ.

(٥) المائدة آية ٦٧.

(٦) الورقة ٢٦٣ أ.

(أ) المتواتر:

ذكرنا في أثناء الحديث عن التزامية السمين أنه كان يقف موقف المدافع عن القراءات المتواترة، وأنه يهاجم مَنْ يُضَعِّفُ شيئاً منها، كما أشرنا إلى أنه يرفض فكرة الترجيح فيما بينها، وأنه كان يردُّ دائماً أن هذه القراءات سُنةٌ، فلا يجوز أن يعترض على أي قارئ ولو خرج عن قياسه، ونضيف هنا أن الكتاب مليء بتوجيه القراءات المتواترة عندما تختلف فيما بينها، فقد سار في دعمها دعماً علمياً يتناسب مع مكانتها وتواترها الموثوق إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، ومن هنا كان التزام المؤلف بها التزام البصير الواعي البعيد عن العاطفة والهوى، ولذلك نجده يحشد في سبيل ذلك كل ما آتاه الله من ثقافة وإطلاع على لغة العرب وأصولها وطرائقها في التعبير.

ومن ذلك أن أبا عمرو قرأ قوله تعالى ﴿فتوبوا إلى بارئكم﴾^(١) بالتسكين، ولذلك طعن عليها بعضهم، قال السمين «لأنَّ مَنْ يطعن عليها جاهل بأشعار العرب، فإنَّ السكون في حركات الإعراب قد ورد في الشعر كثيراً» ثم يسرد طائفة من الأبيات دليلاً على ما يقول.^(٢)

ويتعرض لمذاهب القراء في همز «النبوة» وما تصرف منها: فنافع على الهمز والباقون بتركه، ثم يُخَرِّجُ مذهب الفريقين من القراء، ويردُّ على مَنْ طعن على رواية الهمز ويقول: «إن أبا زيد حكى نَبَأْتُ من أرض كذا إلى أرض كذا أي: خرجت، فعندما نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن قول القائل: «يا نبيء الله» فإنما يعني نهيَه عما تُوهَمُ به هذه الكلمة من معنى الطرد، أو يكون هذا حصاً منه عليه السلام على تحريِّ أفصح اللغات»^(٣).

(١) البقرة آية ٥٤.

(٢) الورقة ٦٠ من نسخة ع.

(٣) الورقة ٦٦ من نسخة ج.

وقرأ حمزة: ﴿إِلَّا أَنْ يُخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾^(١) بضم «يُخَافَا» على البناء للمفعول، فقال السمين: «طعن فيها بعضهم لعدم معرفتهم بلسان العرب»، ثم يذكر توجيهاتهم، ومنها: أن يكون «أَنْ يُقِيمَا» بدلاً من ضمير «يُخَافَا»، لأنه يَحُلُّ مَحَلَّهُ، تقديره: إلا أن يُخَافَ عدمُ إقامتهما حدودَ الله، وهذا من باب بدل الاشتمال، وكان الأصل: إلا أن يُخَافَ الوَلَاةُ الزوجين أَلَّا يُقِيمَا حدودَ الله، فحذف الفاعل الذي هو الوَلَاةُ، للدلالة عليه، وقام ضمير الزوجين مقام الفاعل، وبقيت «أَنْ» وما بعدها في محل رفع بدلاً^(٢).

وقرأ حمزة والكسائي بكسر الهمزة من قوله تعالى: ﴿فَلَا تَمَّهُ﴾^(٣) فقال: «إنَّ كسر همزة «أُم» بعد الكسرة حكاة سيبويه لغة عن العرب ونُسبت إلى هوازن وهذيل^(٤).

وخرَّج قراءة الكسائي ﴿مُتَعَمِّدًا﴾^(٥) بسكون التاء بأنه قرأ من توالي الحركات^(٦).

وانتقد ابن جريج والنحاس قراءة أبي عمرو وابن كثير: ﴿إِنْ صَدُّوَكُمْ﴾^(٧) بكسر إن، وذلك من حيث إن الشرط يقتضي أن الأمر المشروط لم يقع، والفرض أن صدَّهم عن البيت الحرام كان قد وقع، ونزول هذه الآية متأخر عنه بمدة، وأن مكة كانت عام الفتح في أيديهم، فكيف يصدُّون عنها؟ ويخرِّج المؤلف هذه القراءة بعد أن رفض الطعن عليها، بأن لا نسلم أن الصد

(١) البقرة آية ٢٢٩.

(٢) الورقة ٩٠ أ.

(٣) النساء آية ١١.

(٤) الورقة ١٩٩ ب.

(٥) النساء آية ٩٣.

(٦) الورقة ٢١٧ ب.

(٧) المائة آية ٢.

كان قبل نزول الآية فإنَّ نزولها عام الفتح ليس مُجمَعاً عليه، وإن سلمنا أن الصدَّ كان متقدماً على نزولها فيكون المعنى: إن وقع صدُّ مثل ذلك الصد الذي وقع زمن الحديدية أو استديموا ذلك الصدَّ الذي وقع منهم فلا يجرِّمَنَّكم ... الآية»^(١).

(ب) الشاذ:

يهتم المؤلف بالنص على القراءات الشاذة الواردة في آيات القرآن الكريم ولو كانت كثيرةً منتشرة، ويحرص على نسبتها إلى أصحابها إن أسعفته مصادره، وقد لاحظنا قبل قليل أنه قد يربطها بالمتواتر بوحدة معنوية أو صناعية لأنَّ الأصل كما يقول: «توافقُ القراءات» غير أنه يهتم قبل كل شيء بتوجيهها إن أمكن، ولو كلَّفه ذلك صفحات عديدة، معتمداً في ذلك على أصول اللغة وقياسها وشواهدا.

فقد قرىء قوله تعالى: ﴿بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ﴾^(٢) بتشديد اللام ورَسْمُها: أَنْزَلَيْكَ، فقال السمين: «وتوجيهه أن يكون سَكَنٌ آخر الفعل كتسكين «خُلِطَ» في «خُلِطَ»، ثم حذف همزة إليك، فالتقى مثلان فأدغم»^(٣).

وقد يجد في لغة إحدى القبائل العربية ما يدَعُم إحدى هذه القراءات فقد قرىء قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَبَعَ هُدَايَ﴾^(٤) بقلب الألف ياء وإدغامها في ياء المتكلم قال المصنف: «وهي لغة هذيل تقول في عصاي: عَصَيَّ، وبعد أن يذكر بعض الشواهد على هذه اللغة يقول: «كأنهم لَمَّا لم يصلوا إلى ما تستحقه

(١) الورقة ٢٣٤ أ.

(٢) البقرة آية ٤.

(٣) الورقة ١١ أ.

(٤) البقرة آية ٣٨.

ياء المتكلم من كسر ما قبلها لكونه ألفاً أتوا بما يجانس الكسرة فقلبو الألف ياء»^(١).

ومن أمثلة تخريجه للقراءات الشاذة قوله في قراءة يحيى بن وثاب «إضطره» بكسر الهمزة من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأَمْتَهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرَّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ﴾^(٢) قال: «وَوَجَّهَهَا كَسْرُ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ كَقَوْلِهِمْ فِي أَخَال: إِخَال»^(٣).

ويُرَدُّ على الزمخشري حين حكم على قراءة ابن محيصن: «أطره» في الآية السابقة، بإدغام الضاد في الطاء بأنها مردولة، لأنَّ الضاد من الحروف الخمسة التي يُدغم فيها ولا تُدغم هي في غيرها، وهي حروف ضم شفر، فقال: «وفي ذلك الحكم نظر، فإنَّ هذه الحروف قد أدغمت في غيرها، أدغم أبو عمرو اللام في «يغفر لكم»، والضاد في الشين في «لبعض شأنهم»، والشين في السين في «العرش سبيلاً»، وأدغم الكسائي الفاء في الباء في «نخسف بهم»، وحكى سيبويه أن مُضْجِعاً أكثر، فدل على أن مُطْجِعاً كثير»^(٤).

وقد يَحْكُم بعض العلماء على قراءة شاذة بأنها باطلة ضعيفة كابن عطية في قراءة «يُطِيقُونَهُ»^(٥) ببناء الفعل للمفعول وتشديد الطاء والياء، فيتعقب المؤلف هذا الحكم بقوله: «وإنما قالوا ببطلان هذه القراءة لأنها عندهم من ذوات الواو وهو من الطوق فمن أين تجيء الياء؟ وهذه القراءة ليست باطلة ولا ضعيفة، ولها تخريج حسن، وهو أن هذه القراءة ليست من نَفَعَل حتى

(١) الورقة ٥١ من نسخة ج.

(٢) البقرة آية ١٢٦.

(٣) الورقة ٥٢ ب.

(٤) الورقة ٥٢ ب.

(٥) البقرة آية ١٨٣.

يلزم ما قالوه من الإشكال، وإنما هي مَنْ تَفْعَلْ، والأصل تَطْيُوقَ من الطوق، كَتَدْيِيرٍ وتَحْيِيرٍ من الدوران والحدور، والأصل: تَدْيِيرٌ وَتَحْيِيرٌ، فاجتمعت الياء والواو، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء، فكان الأصل: يَتَطْيُوقُونَهُ، ثم أدغم بعد القلب».

وقد يجذُّ للقراءة الشاذة ما يبررها من مذهب أحد النحاة الذين يجيزون القاعدة النحوية التي استندت إليها هذه القراءة: فمن المعروف أن الجمهور يُوجبون تأنيث الفعل إذا أسند إلى ضمير مستتر، ومذهب ابن كيسان يجيز التأنيث والتذكير، ويُخْرِجُ المصنف قراءة مجاهد: ﴿قد كان لكم آية في فتنين التفتنا، فئة يقاتل﴾^(٢) بالياء من تحت على مذهب ابن كيسان ويقول: «والذي حَسُنَ ذلك كونُ «فئة» في معنى القوم والناس، فلذلك عادَ الضميرُ عليها مذكراً»^(٣).

وقد يُخْرِجُ القراءةَ الشاذةَ على لغة إحدى القبائل العربية، فقد قرأ ابن عباس ﴿شهد الله إنه﴾^(٤) بكسر الهمزة، فقال المؤلف: «إنه أجرى «شهد» مجرى القول لأنه بمعناه، ويؤيده ما نقله المؤرِّج أن «شهد» بمعنى «قال» لغة قيس بن عيلان»^(٥).

وقد يُسْرِعُ أحد العلماء فيحكم على القراءة الشاذة بأنها تصحيف من الضابط، فيقف منه موقف المعارض، ليعترف بها ويُخْرِجُها، فقد رأى ابن عطية ذلك في قراءة أبي: ﴿والسُّرُّقُ والسُّرُّقَةُ﴾^(٦) بضم السين وفتح الراء

(١) الورقة ٦٨ ب.

(٢) آل عمران آية ١١٣.

(٣) الورقة ١٢٨ أ.

(٤) آل عمران آية ٣٨.

(٥) الورقة ١٣٢ ب.

(٦) المائة آية ٣٨.

مشددتين، فإرد عليه المصنف بقوله: «ويظهر توجيه هذه القراءة بوجه ظاهر، وهو أن السُّرِّق جمع سارق، فإن فُعلاً يَطْرُدُ جمعاً لفاعِلٍ صفةٌ نحو: ضارب وضُرب، والدليل على أن المراد الجمع قراءة عبدالله^(١): ﴿والسارقون والسارقات﴾.

وإذا وجدنا السمين يُقبل كثيراً من القراءات الشاذة ويُخرَجُ رواياتها على السماع والقياس الصحيحين فإنه يفعل ذلك في بعض رواياتها، ولكنه قد ينصُّ على أن ما أتى به من تخريج لا يتعدى التكلف أو الضعف، ويُقرُّ بأن بضاعته لا تسعفه بأكثر من هذا التخريج.

فقد قرأ اليزيدي: ﴿وإن كانت لكبيراً﴾^(٢)، وفيه تخريجان: أن تكون «كان» زائدة، أو أن «كبيراً» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: «وإن كانت لهي كبيرة» والجملة خبر «كانت»، ودخلت لام الفرق على الجملة الواقعة خبراً، ثم يقول المؤلف: «وهو توجيهٌ ضعيف، ولكن لا تُوجَّه هذه القراءة الشاذة بأكثر من ذلك»^(٣).

وأما قوله تعالى: ﴿وكُفِّرْ به والمسجد الحرام﴾^(٤)، فقد قرئ «المسجد» بالرفع، فيتعقب هذه القراءة بقوله: «وأما رفعه فوجه أنه عطف على «وكُفِّرْ به» على حذف مضاف تقديره: «وكُفِّرْ بالمسجد» فحذفت الباء، وأضيف «كُفِّرْ» إلى «المسجد» ثم حُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ولا يخفى ما فيه من التكلف، إلا أنه لا تُخرَجُ هذه القراءة الشاذة بأكثر من ذلك»^(٥).

(١) الورقة ٢٤٣ أ.

(٢) البقرة آية ١٤٣.

(٣) الورقة ٥٧ أ.

(٤) البقرة آية ٢١٧.

(٥) الورقة ٨٣ ب.

وقرأ الزهري بتشديد النون من ﴿فَاتَّبَعُونِي﴾^(١)، وخرّجت على أنه الحق الفعل نون التوكيد وأدغمها في نون الوقاية، وكان ينبغي له أن يحذف واو الضمير لالتقاء الساكنين إلا أنه شبه ذلك بقوله ﴿أَتَحَاجُّونِي﴾ وهو توجيهٌ ضعيف ولكن هو يصلح لتخريج هذا الشذوذ^(٢).

وقرأ عبدالله قوله تعالى: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا﴾^(٣) بصيغة «والذين يفعلونه منكم» قال: «وهذه قراءةٌ مُشكَّلةٌ لأنها بصيغة الجمع وبعدها ضميرٌ ثنية - ويعني به الضمير في فأذوهما - لها تخريجٌ وهو أن «الذين» لما كان شاملاً لصنفي الذكور والإناث عاد الضمير عليه مثنى اعتباراً بما اندرج تحته»^(٤).

وإذا كان السمين قد اعترف بإشكال مثل هذه الأمثلة من القراءات، كما حاول أن يسحب عليها ما تكلفه من تخريجات، فهو في أمثلة أخرى يبقها على إشكالها ويتقدها ويصفها بالشذوذ أو الضرورة، ولم تسعفه ثقافته بشيء من الاعتذار لها أو تخريجها، فقد يتابع أحد العلماء في حكمه على القراءة الشاذة بالغلط، فأبوحاتم يصف قراءة ﴿إِنِ الْبَقْرَ تَشَابَهَتْ عَلَيْنَا﴾^(٥) الواردة في مصحف أبيّ بالغلط، لأن التاء في هذا الباب لا تُدغم إلا في المضارع، ويتعقب هذا الحكم بقوله: «وهو معذورٌ في ذلك»^(٦).

وقد نلمح هجوماً سافراً على بعض شواذ القراءات، بل إنه ينادي بأن

(١) آل عمران آية ٣١.

(٢) الورقة ١٣٩ ب.

(٣) النساء آية ١٦.

(٤) الورقة ٢٠٢ أ.

(٥) البقرة آية ٧٠.

(٦) الورقة ٢٩ ب.

يغفل المصنفون الإشارة إليها، فقد حكى أبو يزيد قراءة ﴿الربا﴾^(١) بكسر الراء وضم الباء وواو ساكنة بعدها، وحكم عليها بالغلط لأن لسان العرب لا يُقبلي واواً بعد ضمة في الأسماء المعربة، يقول السمين: «ونهاية ما قيل فيها أن قارئها قلب الألف واواً، كقولهم في الوقف: أفَعَوْ، ثم أجرى الوصل مُجرى الوقف في ذلك، ولم يضبط الراوي عنه ما سمع، فظنَّه بضم الباء لأجل الواو، فنقلها كذلك، وليت الناس أخلَّوا تصانيفهم من مثل هذه القراءات التي لو سمعها العامة لمجَّوها [وسثموا] من تعاليلها، ولكن صار التارك لها يَعدُّه بعضهم جاهلاً بالاطلاع عليها»^(٢).

ويُضَعَّفُ المؤلف قراءة أبي السَّمَال: ﴿فيما شَجَر بينهم﴾^(٣) بسكون الجيم هرباً من توالي الحركات، ثم يقول: «وهي ضعيفة لأن الفتح أخو السكون»^(٤).

وقرأ الفياض بن غزوان: ﴿وإنَّ من أهل الكتاب إلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ به قبل موته﴾^(٥) بتشديد «إن»، فيعلق عليها بقوله: «وهي قراءة مردودة لإشكالها»^(٦)، كما يصف قراءة الحسن بن عمران: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾^(٧) بكسر الفاء العاطفة بالضعف والإشكال، ولا يُبدي أيَّ تخريج لها^(٨).

وقد يجد إحدى هذه القراءات تستعمل إحدى اللغات النادرة، فَيَعْرِضُ

(١) البقرة آية ٢٧٥.

(٢) الورقة ١١٠ أ.

(٣) النساء آية ٦٥.

(٤) الورقة ٢١٢ أ.

(٥) النساء آية ١٥٩.

(٦) الورقة ٢٢٨ ب.

(٧) آل عمران آية ٢.

(٨) الورقة ٢٣٣ ب.

لها ويُعَرَّضُ بها، ويقول إنها لُغِيَّةٌ - بالتصغير - شاذة، وهذا ما نلقاه في قراءة الحسن: ﴿يا ويلنا أَعَجَزْتُ﴾^(١) بكسر الجيم ثم يقول: «إنما المشهور أن يقال: عَجِزَتِ المرأة بالكسر أي: كَبُرَتِ عَجِزَتِهَا»^(٢).

وقد وصلت إلينا بعض الروايات التفسيرية الماثورة على أنها قراءة، وذلك من مثل الإضافات والتحريرات التي كان بعض الصحابة يسجلونها على مصاحفهم، ويُسرِّعُ السمين في الحكم على هذه النقول بأنها ليست قراءاتٍ، وإنما هي من قبيل التفسير، فقد نَصُّوا على أن عبدالله قرأ ﴿تعالوا إلى كلمة عدل﴾^(٣) في حين أن قراءة الجمهور: «كلمة سواء» فيقول: «وهذا تفسير لا قراءة»^(٤)، ومن هذا القبيل حكمه على قراءة عبدالله في ﴿حتى تنفقوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾^(٥): بعض ماتحبون^(٦)، وحكمه على قراءة ابن عباس: ﴿وشاورهم في بعض الأمر﴾ وقراءة الجمهور تُسْقِطُ قوله «بعض»^(٧).

٦ - موقفه من المُعْرَبِينَ:

ذكرنا في منهج الكتاب أن الرجل كان مهتماً بعرض أقوال العلماء في إعراب القرآن الكريم ومناقشتها وتقويمها على الأدلة الصناعية والمعنوية، ويذكر في مقدمته أنه مهتمُّ بظانفة من المُعْرَبِينَ لأنهم كما ذَكَرَ أَعْنَى الناس بما يقصد إليه^(٨)، وفي العرض التالي سنشرح موقفه من: أبي البقاء وابن عطية وأبي حيان والزمخشري.

-
- (١) المائة ٣١.
 (٢) الورقة ٢٤١ ب.
 (٣) آل عمران المائة ٦٤.
 (٤) الورقة ١٥٣ ب.
 (٥) آل عمران آية ٩٢.
 (٦) الورقة ١٦٥ أ.
 (٧) آل عمران آية ١٥٩، الورقة ١٨٦ ب.
 (٨) الورقة ١ أ.

(أ) أبو البقاء:

يحتل أبو البقاء العكبري مكانةً عاليةً في علم إعراب القرآن الكريم، حيث إنه قدّم لهذا التراث الخصب كتابه «إملاء الرحمن»، وقد درس القوم هذا الكتاب الذي يدل على سعة ثقافته ورسوخ قدمه في هذا الباب، وأثاروا عليه أيضاً من المناقشات، وهم ما بين معترضٍ ومؤيد، والسمين أحد أولئك الذين أفادوا من «الإملاء» وأكثروا من الوقوف عليه.

(أ) يبدو لنا أبو البقاء من خلاله كتابه مَرناً في التزامه بصناعة النحو وقواعده فهو مهتمٌ بالمعنى ولو كان هذا الاهتمامُ على حساب الصناعة، ولذلك كان المؤلف وهو الملتزم المتشدّد يتعقّبهُ كثيراً بالرد والمناقشة، فيرفض أعرابه وتقريراته بحُجّةٍ بُعدها عمّا يراه من القواعد.

فقد أعرَبَ أبو البقاء قوله تعالى: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ من: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾^(١) في محل نصب على الحال من «بني إسرائيل»، بمعنى أخذنا ميثاقهم ملتزمين الإقامة على التوحيد، فيردُّ عليه السمين بقوله: «وفيه نظرٌ من حيث مجيء الحال من المضاف إليه في غير المواضع الجائز فيها ذلك على الصحيح»^(٢).

وينتقد المؤلف تقدير أبي البقاء لجواب «لو» في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾^(٣) فقال: «قدّر أبو البقاء الجواب بقوله: «لو كانوا ينتفعون بعلمهم لا تمتنعوا من شراء السحر»، والمقدّر كلما كان متصيِّداً من اللفظ كان أولى» ولذلك نراه يستحسن التقدير الآخر وهو: لو كانوا يعلمون ذمّ ذلك لما باعوا به أنفسهم^(٤).

(١) البقرة آية ٨٣.

(٢) الورقة ٣٣ ب.

(٣) البقرة آية ١٠٢.

(٤) الورقة ٤٦ أ.

ويرى أبو البقاء أنَّ «حيثما» في قوله تعالى: ﴿وحيثما كنتم فولتوا
وجوهكم شطره﴾^(١) ظرفٌ غيرٌ متضمَّنٍ معنى الشرط، ويردُّ عليه بقوله:
«وليس بشيء لأنه متى زيدت عليها «ما» وجب تضمُّنها معنى الشرط»^(٢).

ويتهم المصنف أبا البقاء بخروجه عن مذاهب النحاة في إسقاط الفاء
من جواب الشرط، فقد أعرب النحاة جملة «ما تَبِعُوا قِبَلَتِكَ» من قوله تعالى:
﴿وَلِئِنْ آتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبَلَتَكَ﴾^(٣) جواباً للقسم سدَّ
مسدَّ جواب الشرط، ولذلك لم تقترن به الفاء، أو أنه جواب لـ إن، إجراء لها
مُجْرَى «لو» في إسقاط الفاء. أما أبو البقاء فقد قرر أن الجملة جواب للشرط
بدون أن يتضمن معنى لو، وأن الفاء قد حُذفت في الجواب لأن فعل الشرط
ماضٍ، فردَّ عليه السمين قائلاً: «وهذا من أبي البقاء يؤذن أن الجواب للشرط
وإنما حذفت الفاء لكون فعل الشرط ماضياً، وهذا منه غير مُرْضٍ، لأنه خالف
البصريين والكوفيين بهذه المقالة»^(٤).

ومن هذا القبيل أنَّ أبا البقاء يرى في إعراب «أَنْ سَخِطَ» من قوله
تعالى: ﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُمْ أَنْفُسَهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾^(٥) أن تكون بدلاً
من «ما» إن قيل إنها تمييز، ومعنى هذا أنه يحكم على «أن سخط» بأنها تمييز
أيضاً، فيردُّ عليه بأن هذا لا يجوز البتة، لأنَّ شرط التمييز عند البصريين
التنكير، كما لا يجوز عند الكوفيين، لأنهم لا يجيزون التمييز بكل معرفة
خصوصاً أن والفعل»^(٦).

(١) البقرة آية ١٤٤.

(٢) الورقة ٥٧ ب.

(٣) البقرة آية ١٤٥.

(٤) الورقة ٥٨ أ.

(٥) المائدة آية ٨٠.

(٦) الورقة ٢٧ أ.

وأعرب أبو البقاء «من البيئات» في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ﴾^(١) مفعولاً به متعلقاً بـ «أنزلنا»، وتَعَقَّب عليه السمين هذا الإعراب بقوله: «وفيه نظر من حيث إنه إذا كان مفعولاً به لم يتعدَّ الفعل إلى ضمير، وإذا لم يتعدَّ إلى ضمير الموصول بقي الموصول بلا عائد»^(٢).

ومن قبيل جريان أبي البقاء وراء المعنى، غير عابىء بالصناعة تقديره تعلق «في سبيل الله» من قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٣) بـ «مجاهدين في سبيل الله»، فيحكم المصنف على هذا التعلق بأنه «تفسير معنئ لا إعراب، لأن الجارَّ لا يتعلق إلا بالكون المطلق»^(٤)، ومن ذلك تقديره للكون المقيّد في قوله تعالى: ﴿تَرَىٰ أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ﴾^(٥) قال: «التقدير: مملوءة من الدمع»، وردَّ عليه بأنه كونٌ مقيد والصناعة تأبى ذلك»^(٦).

وينقل أبو البقاء أن جملة «قاتلوا» في قوله تعالى: ﴿وقيل لهم تعالوا قاتلوا﴾^(٧) جملةٌ حالية من «تعالوا»، ويتعقَّب السمين هذا القول: «وهذا فاسدٌ لأنَّ الجملة الحالية يشترط أن تكون خبريةً وهذه طلبية»^(٨).

وجوّز أن يكون معنى قوله تعالى: ﴿ويتفكّرون في خلق السموات والأرض﴾^(٩) في مخلوق، وقال: «إنَّ هذا يكون من إضافة الشيء إلى

(١) البقرة آية ١٥٩.

(٢) الورقة ٦٠ ب.

(٣) البقرة آية ٢٧٣.

(٤) الورقة ١١٠ أ.

(٥) المائدة آية ٨٣.

(٦) الورقة ٢٧١ ب.

(٧) آل عمران آية ١٦٧.

(٨) الورقة ١٨٨ أ.

(٩) آل عمران آية ١٩١.

ما هو هو في المعنى . ويردُّ عليه السمين ذلك بقوله : «وهو كلام متهافت؛ إذ لا يُضاف الشيء إلى نفسه، وما أوهم ذلك يؤول»^(١).

ويرى أبو البقاء أن جملة «وعَصُوا الرسول» في موضع الحال معترضة بين «يودُّ» ومفعولها «لو تُسَوَّى» من قوله تعالى : ﴿يَوْمَئِذٍ يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصُوا الرسولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ﴾^(٢)، ويتعقب المؤلف عليه إعرابه بقوله : «وفي جعله الجملة الحالية معترضةً بين المفعول وعامله نظر لا يخفى، لأنها من جملة متعلقات العامل الذي هو صلة للموصول، وهذا نظير ما لوقلت : ضرب الذين جاؤوا مسرعين زيدا» فكما لا يقال إنَّ «مسرعين» مُعْتَرِضٌ به، فكذلك هذه الجملة»^(٣).

وأخيراً فَمِنْ قَبِيلِ إِغْفَالِهِ أَمَرَ الصَّنَاعَةَ وَحَرَيَانَهُ وَرَاءَ الْمَعْنَى ذِكْرَهُ لِلْعَائِدِ الْمَحذُوفِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾^(٤)، فقد قَدَّرَهُ مَجْرُوراً بِـ «مِنْ» أَي : الَّذِي تُطْعَمُونَ مِنْهُ . وَرَدَّ عَلَيْهِ الْمَوْلَفُ ذَلِكَ فَقَالَ : «وفيه نظر لأن مِنْ شرط العائد المجرور في الحذف أن يتحد الحرفان والمتعلقان، والحرفان هنا – وإن اتفقا – وهما : مِنْ وَمِنْ، إلا أن العامل اختلف، فإنَّ «مِنْ» الثانية متعلقة بـ «تطعمون» والأولى متعلقة بمحذوف، وهو الكون المطلق لأنها وقعت صفة للمفعول المحذوف»^(٥).

(ب) ويركز السمين على جانب الصناعة في مناقشاته الخصبية مع أبي البقاء، وإذا كنا قد وجدناه في الفقرة السابقة يتهمه بالخروج عن إطارها

(١) الورقة ١٩٣ أ.

(٢) النساء آية ٤٢.

(٣) الورقة ٢٠٩ أ.

(٤) المائة آية ٨٩.

(٥) الورقة ٢٧٣ ب.

فهو قد يتخذ منه موقفاً مغايراً حين يقبل ما رفضه أبو البقاء بحجة التزامه بالصناعة، فيرى أن هذا لا يتعيّن فالصناعة تبيح ذلك، وكأن لسان حاله يقول: إنك لم تدرك مجمل القواعد، بل أخذت أطرافاً منها. ورفضت امتداد هذه الأطراف. ومن ذلك أن أبا البقاء يرى في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ﴾^(١) أنه لا يجوز أن تُعلّق «مِنْ» بشهادة، لثلا يُفصل بين الصلة والموصول بالصفة، ويوضح السمين كلامه فيقول: «يعني أن شهادة مصدر مؤول بحرف مصدرى وفعل، فلو علّقت «مِنْ» بها لكنت قد فصلت بين ما هو في معنى الموصول وبين أبعاض الصلة بأجنبي وهو الظرف الواقع صفة لشهادة»^(٢) ثم يقول: «وفيه نظرٌ، لا نُسلّم أن «شهادة» ينحلّ لموصول وصلة فإن كل مصدر لا ينحلّ لهما».

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾^(٣) يرفض أبو البقاء أن يكون الظرف حالاً بحجة أن «أَنَّ» لا تعمل في الحال، ويردّ عليه المؤلف حكمه ويقول: «قد جَوّزوا في «ليت» وفي «كأن» وفي «ها» أن تعمل في الحال، قالوا: لما تضمّنته هذه الأحرف من معنى التمني والتشبيه والتنبيه، «فإنَّ» للتأكيد فلتعمل في الحال أيضاً، فليست تتباعد عن «ها» التي للتنبيه، بل هي أولى منها، وذلك أنها عاملة و«ها» ليست بعاملة، فهي أقرب لشبه الفعل من «ها»^(٤).

ويرى أبو البقاء أن قوله تعالى: ﴿يُعَلِّمُونَ﴾ من الآية: ﴿وما كفر سليمان، ولكن الشياطين كفروا، يُعَلِّمُونَ الناس السحر﴾^(٥) ليست حالاً من

(١) البقرة آية ١٤٠.

(٢) الورقة ٥٦ ب.

(٣) آل عمران آية ٢٠.

(٤) الورقة ١٣٥ أ.

(٥) البقرة آية ١٠٢.

«الشياطين»، لأن «لكن» لا تعمل في الحال، قال السمين: «وهذا ليس بشيء، فإن «لكن» فيها رائحة الفعل»^(١).

(ج) وإذا كان المؤلف يتهم أبا البقاء بأنه لا يَعْتَدُّ بالصناعة، فليس معنى هذا أنه يحصر مناقشته له في هذا الإطار، فهو قد يتبع المعاني التي يغوص أبو البقاء فيها، ويكشف عن اختلاف وجهتي النظر بينهما، فقد فسّر أبو البقاء قوله تعالى: ﴿أني قد جئتكم﴾ من الآية: ﴿وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بآيَةٍ﴾^(٢) على البذل، والتقدير: وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ، وَيُعَلِّمُهُ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ، فقال السمين: «وهو بعيد في المعنى»^(٣).

ويرى أبو البقاء أن ﴿من الغيظ﴾ في قوله تعالى: ﴿عَصُوا عَلَيْكُمْ الْأَنْعَامَ مِنَ الْغَيْظِ﴾^(٤) لابتداء الغاية ويقول: أي من أجل الغيظ، كما يجوز أن يكون حالاً أي مغتاضين. فيتعقب المؤلف هذا التأويل بقوله: «وقوله وَمِنْ لابتداء الغاية أي: من أجل الغيظ كلام متنافر، لأنّ التي للابتداء لا تُفسَّرُ بمعنى من أجل، فإنه معنى العلة، والعلة والابتداء متغايران، ثم إن الحالية لا يظهر معناها»^(٥).

وتكلّف أبو البقاء التقدير المعنوي في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾^(٦)، فقال: «تقديره ظلماً قدر مِثْقَالِ ذَرَّةٍ، فحذف المصدر وصفته، وأقام المضاف إليه مقامهما» فيردُّ عليه المؤلف هذا التكلف قائلاً: «ولا حاجة

(١) الورقة ٤٤ أ.

(٢) آل عمران آية ٤٩.

(٣) الورقة ١٤٨ أ.

(٤) آل عمران آية ١١٩.

(٥) الورقة ١٧٤ أ.

(٦) النساء آية ٤٠.

إلى ذلك لأنَّ المثقال نفسه هو قَدْر من الأقدار، جُعِلَ معياراً لهذا القَدْر المخصوص»^(١).

وفي قوله تعالى: ﴿إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونورَ يَحْكُمُ بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والأحبارُ بما استُحْفِظُوا من كتاب الله﴾^(٢) ينقل أبو البقاء أنَّ «الربانيون» مرفوع بفعل محذوف أي: ويحكم الربانيون والأحبار بما استُحْفِظُوا، ويوضح السمين هذا التقدير ويردُّه بقوله: «يعني أنه لما اختلفَ متعلق الحكم غاير بين الفعلين أيضاً، فإن النبيين يحكمون بالتوراة، والأحبار والربانيون يحكمون بما استُحْفِظَهُم الله، وهذا بعيد عن الصواب، لأن الذي استُحْفِظَهُم الله هو مقتضى ما في التوراة، فالنبيون والربانيون حاكمون بشيء واحد»^(٣).

ويُعرَّب أبو البقاء جملة: «وقد دخلوا بالكفر» من قوله تعالى: ﴿وإذا جاؤكم قالوا آمنا، وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به﴾^(٤) جملة حالية العامل فيها «قالوا» أي: قالوا كذا في حال دخولهم كفره وخرجهم كفره، ويردُّ المؤلف هذا التفسير بقوله: «وفيه نظرٌ إذ المعنى يأباه»^(٥).

(د) وعلى الرغم من كثرة معارضة الحلبي لأبي البقاء ورفضه لأرائه بالتعليل ودونه فقد يقف منه موقف المؤيد له، المنتصر لرأيه، وإن كانت الشواهد على ذلك نادرة أو باهتة، فقد خرَّج أبو البقاء قوله تعالى: ﴿فإن تولَّوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون﴾^(٦) على أنه ماض، ولا يجوز أن يكون التقدير

(١) الورقة ٢٠٨ ب.

(٢) المائدة آية ٤٤.

(٣) الورقة ٢٤٥ أ.

(٤) المائدة آية ٦١.

(٥) الورقة ٢٦٠ أ.

(٦) آل عمران آية ٦٤.

فإن يتولوا لفساد المعنى لأن قوله: «فقولوا اشهدوا» خطاب للمؤمنين و«يتولوا» للمشركين، وعند ذلك لا يبقى في الكلام جواب الشرط، والتقدير: فقولوا لهم، ويصف السمين هذا الكلام بأنه «ظاهر جداً»^(١).

ويفضل المؤلف ويستحسن ردّ أبي البقاء على الفراء الذي زعم أن ﴿استكانوا﴾^(٢) افتعل من السكون، وإنما أشبعت الفتحة فتولّد منها ألف، قال السمين: «وعبارة أبي البقاء أحسن في الرد فإنه قال: «لأن الكلمة في جميع تصاريقها ثبتت عينها، والإشباع لا يكون على هذا الحد»^(٣).

وثمة رأيان في «ما» من قوله تعالى: ﴿ما أصابك من حسنة فمن الله﴾^(٤)، الأول: رأي أبي البقاء بأنها شرطية، ولا يحسن أن تكون بمعنى الذي، لأن ذلك يقتضي أن يكون المصيب لهم ماضياً مخصصاً، والمعنى على العموم، والشرطية أشبه. والرأي الثاني لمكي ابن أبي طالب بأنها موصولية، ويتعقب السمين هذين القولين وقال: «والأول أظهر لأن الشرطية أصل في الإبهام كما ذكر أبو البقاء»^(٥).

كما يستحسن المصنّف تعليق أبي البقاء لقوله تعالى ﴿من بعده﴾ بنفس ﴿النبين﴾ من الآية: ﴿إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبين من بعده﴾^(٦)، قال السمين: «يعني أنه في معنى الفعل كأنه قيل: والذين تَبَّؤوا من بعده، وهو معنى حسن»^(٧).

(١) الورقة ١٥٤ أ.

(٢) آل عمران آية ١٤٦.

(٣) الورقة ١٨٤ أ.

(٤) النساء آية ٧٩.

(٥) الورقة ٢١٥ أ.

(٦) النساء آية ١٦٣.

(٧) الورقة ٢٢٩ ب.

وثمة تخريجات كثيرة لقوله تعالى: ﴿والصابئون﴾^(١) الواردة بعد كلام منصوب، فيرى أبو البقاء أنه قد تكون علامة النصب فتحة النون، والنون حرف الإعراب كهي في الزيتون، وأجاز أن يكون هذا الإجراء مع الياء والواو، فقال السمين: «لا أحفظ فيه ما ذكره، ومَنْ أثبت حجةً على مَنْ نَفَى، لا سيما مع تقدمه في العلم والزمان»^(٢).

ويصحح المؤلف ما ذكره أبو البقاء من تضعيف كون «ذا» موصولة في قوله تعالى: «يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فيقول: ماذا أُجِبْتُمْ»^(٣)، وذلك لأنه لا عائدٌ هنا، وحذفتُ العائد مع حرف الجر ضعيف، قال المصنف: «أما جعلُهُ حذفَ العائدِ المجرورِ ضعيفاً فصحيحٌ تقدّم شرحه»^(٤).

(ب) ابن عطية:

ترك كتاب ابن عطية «المحرر الوجيز» أثراً طيباً في كتب التفسير والإعراب التي تلتها، وذلك لأنه يُرضي الاتجاهات العلمية على أنواعها، وقد أفاد منه صاحبُ «الدر المصون» إفادةً واسعة، إذ إنه يقتبس منه نصوصاً كثيرة، كان فيها ابن عطية يغوص على أبعاد المعاني وخلفياتها، ويصل إلى نتائج تكشف عن سعة أفقه وخصوبة ثقافته، ويغلب على موقف السمين من هذه النصوص أنه يكتفي بعرضها ولو طالّت دون أن يعلّق عليها بشيء، غير أنه قد يستحسن أو ينتقد: فقد ذكر ابن عطية في قراءة عليّ بنصب «الحق» من قوله تعالى: ﴿وإنّ فريقاً منهم ليكتمون الحق وهم يعلمون الحقّ من ربك﴾^(٥) أنه

(١) المائة آية ٦٩.

(٢) الورقة ٢٦٥ أ.

(٣) المائة آية ١٠٩.

(٤) الورقة ٢٨٩ ب.

(٥) البقرة آية ١٤٧.

منصوب بـ «يَعْلَمُونَ» قبله، فقال السمين: «وعلى هذا الوجه يكون ممّا وقع فيه الظاهر موقع المضمّر، أي: وهم يعلمونه كائناً من ربك، وذلك سائغٌ حسن في أماكن التفخيم والتهويل»^(١).

ويفسر ابن عطية معنى «أصبحتم» في قوله تعالى: ﴿وَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾^(٢) بأنها عبارة عن الاستمرار، وإن كانت اللفظة مخصوصة بوقت، وإنما خُصَّت هذه اللفظة بهذا المعنى من حيث هي مبدأ النهار، وفيها مبدأ الأعمال، فالحال التي يُحسُّها المرء من نفسه فيها هي التي يستمر عليها يومه في الأغلب». فقال السمين: «وهذا الذي ذكره معنى حسن، وإذا لم ينصَّ عليه النحويون فإنه لا يُدْفَع، لأنَّ النحاة غالباً إنما يتحدثون بما يتعلق بالألفاظ، وأما المعاني المفهومة من فحوى الكلام فلا حاجة لهم بالكلام عليها غالباً»^(٣).

وقد يرُدُّ المصنف على ابن عطية بعض ما يراه قد وَهَمَ فيه، فقد نقل عن الفارسي اللغات الواردة في «سوى» وهو يتحدث عن إعراب قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ﴾^(٤)، فردَّ عليه هذا النقل قائلاً: «وهذا عجيب فإن هذه اللغات في الظرف «سوى» لا في «سواء» الذي بمعنى الاستواء»^(٥).

وفي مسألة كون الجواب محذوفاً أو متقدماً من قوله تعالى: ﴿فَقَالَ أَنبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾^(٦) قال المبرد: الجواب هو المتقدم، وقال سيويه: إنه محذوف، وعكس ابن عطية النسبة، فردَّ عليه السمين وقال: إنه وَهَمَ^(٧).

(١) الورقة ٥٨ ب.

(٢) آل عمران آية ١٠٣.

(٣) الورقة ١٦٩ أ.

(٤) البقرة آية ٦.

(٥) الورقة ١٢ أ.

(٦) البقرة آية ٣١.

(٧) الورقة ٤٥ من نسخة ع.

ويرى ابن عطية أن «وإذ قلنا» من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾^(١) معطوفة على «إذ» المتقدمة من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ فردَّ عليه هذا العطف قائلاً: «ولا يَصِحُّ هذا لاختلاف الوقتين»^(٢).

وقد يرُدُّ عليه معتمداً على السماع القرآني، فقد قرر ابن عطية أن كلمة «الريح» جاءت مجموعةً مع الرحمة مفردةً مع العذاب، فيقول له: «وهذا يرُدُّه اختلاف القراءة في أحد عشر موضعاً»^(٣).

وينتقد ابن عطية قراءة أبي عمرو بإدغام راء «شهر» في راء «رمضان» من قوله تعالى: ﴿شهر رمضان﴾^(٤) بحجة الجمع بين الساكنين، فيردُّ عليه السمين هذا الانتقاد قائلاً: «وقوله: «لا تقتضيه الأصول» غير مقبولٍ منه فإنه إذا صحَّ النقل لا يُعارضُ بالقياس»^(٥).

وعلى العموم فإنَّ الطابع الغالب على موقف المؤلف من ابن عطية هو عَرَضُ كلامه دون مناقشاتٍ ذاتِ أهمية كبيرة.

(ج) أبو حيان:

يُعَدُّ أبو حيان أحد النحاة المحققين الذين تمثلوا قواعد النحو العربي، حتى كأنها أصبحت أداة طيِّعة ذابت في أعماقهم، ومن يقرأ في كتابه «البحر» يعجب لهذه الثقافة الموسوعية وهذا التبع الدقيق لأصول الصناعة^(٦)، ويقف

(١) البقرة آية ٣٤.

(٢) الورقة ٤٦ من نسخة ع.

(٣) الورقة ٦٢ أ.

(٤) البقرة آية ١٨٥.

(٥) الورقة ٦٩ أ.

(٦) انظر: أبو حيان النحوي: للدكتورة خديجة الخديشي.

الرجل على رأس الاتجاه الظاهري الملتزم الذي كان يُعدُّ الصناعة هي الأساس الأول في الفهم والتفسير، والمرجع الأول للتقويم والتسديد، وقد ترك كتابه بصمات واضحة في كتاب «الدر المصون» من قبيل توجيه القراءات وأغاريب الآية وما يعترضه، وأقوال العلماء وما يُقَوِّمها، والشواهد وتخريجها، والصناعة النحوية وأصولها، ويبلغ السمين في هذا التأثير حَدًّا عَجيباً عندما يصرِّح في أحد الأوجه الأعرابية: «ولولا أن أبا حيان ذكره لم أذكره»^(١).

ونستطيع أن نؤكد أن الحلبي تمثل ما في «البحر» حتى إنه ليُجْري «دره» بمداده، وكيف لا والدرر المصونة هي أبدأً من أعماق البحار!!!

أما عن أسباب هذا التأثير فنراها في النقاط التالية:

١ - تلمذة السمين الطويلة على أبي حيان فقد عاصره وأفاد منه .
٢ - اتخاذ السمين لموقف الالتزام الذي كان أبو حيان على رأسه، وقد سبق أن شرحنا هذا الموقف وأبعاده ومظاهره .

٣ - وحدة طبيعة العمل الذي قام به التلميذ وأستاذه، فالاثنتان يدرسان القرآن الكريم، ومادته، ومن الطبيعي أن يفيد الخلف من السلف في ذلك .

ولا نريد أن يفهم القارئ من هذا أن «الدر» نسخة طبق الأصل عن «البحر» فهذا الحكم لا أساس له من الصحة، وإنما يتخذ الموضوع جانباً ذا شقين، الأول التأثير، والثاني المناقشة، صحيح أن السمين أفاد من أبي حيان، ولكن هذا لا يعني أنه كان آلة صماء تسجل دون تمحيص وحوار، فما أكثر ما كانت آراء الشيخ يرُدُّها التلميذ النبيه .

ونستطيع أن نقسم مناقشة صاحب «الدر» لصاحب «البحر» إلى قسمين:

١ - مناقشات عامة .

٢ - مناقشات خاصة بالزمخشري .

(١) الورقة ٦٥ أ .

١ - المناقشات العامة:

(أ) ذكرنا أن الرجلين يسيران في اتجاه التمسك بأصول الصناعة والتشدد في تطبيق أشكالها، ولكن هذا لا يُحتمُّ التوافق في النتائج لأن المادة التي يعملان في إطارها تقبل الحوار والأخذ والرد، وتاريخها مفعم بالمناظرات والمناقشات التي كانت تجري بين أعلامها، فمارآه فريق في قاعدة ما قد يفهمه فريق آخر على غير فهم، وما اتخذها جماعة من تطبيقات قد يرى آخرون فيه شيئاً يغيرها، وذلك شأن المادة بتدعها العقلية البشرية بما تتميز به من مرونة وحرية. ومن هذا المنطلق قد نجد السمين يعترض سبيل أبي حيان مصححاً له وجهته أو مخالفاً له في الاجتهاد. ومن ذلك أن أبا حيان يرفض أن يتعلق الجار والمجور «في الدنيا» بـ «الآيات» من قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾^(١) بحجة أن «الآيات» لا تعمل شيئاً البتة، ولا يتعلق بها ظرف ولا مجرور. ويتعقب عليه المؤلف هذا الحكم بقوله: «وهذا من الشيخ فيه نظر، فإن الظروف تتعلّق بروائح الأفعال، ولا شك أن معنى الآيات العلامات الظاهرة فيتعلّق بها الظرف على هذا»^(٢).

ويرى أبو حيان أن «مِنْ» للتبويض في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً﴾^(٣) وأعرب «شيئاً» مفعولاً، و«مِنْ» حال من «شيئاً»، فيردُّ عليه ذلك بقوله «وهذا ينبغي أن لا يجوز البتة لأن «مِنْ» التبعية تُؤوّل بلفظ «بعض» مضافة لما جرّته «مِنْ»، ألا ترى أنك إذا قلت: «أخذت من الدراهم» معناه: بعض الدراهم، وهنا لا يُتصوّر ذلك أصلاً»^(٤).

(١) البقرة آية ٢٢٠.

(٢) الورقة ٨٥ ب.

(٣) آل عمران آية ١٠.

(٤) الورقة ١٢٦ ب.

ويذهب الشيخ إلى أن الحرف المصدرى لا يباشر حرفاً مصدرياً إلا قليلاً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لِحَقِّ مِثْلِ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ﴾^(١)، ويرد عليه السمين هذا الحكم بأن قوله «إلا قليلاً» يُشعرُ بجوازه، وهو لا يجوز البتة، فأما ما أورده من الآية فقد نص النخاعة على أن «ما» زائدة^(٢).

ويبدو أن التلميذ تعلّم من أستاذه التدقيق الشديد في تقويم ألفاظ الإعراب، فقد قال أبو حيان في الآية الكريمة: ﴿ولكن كونوا ربّانيين بما كنتم تُعلّمون الكتاب﴾^(٣): إن «ما» الظاهر أنها مصدرية، فيتبع السمين لفظة «الظاهر» ويقول: «فهذا يُجوزُ غير ذلك، وجوازه فيه بُعد، وهو أن تكون موصولة، وحينئذٍ تحتاج إلى عائد وهو مقدر، أي: بسبب الذي تُعلّمون به الكتاب، وقد نقص شرط وهو اتحاد المتعلق، فلذلك لم يظهر جعلها غير مصدرية»^(٤). أولم يكن المؤلف في غنى عن وضع مثل هذه الاحتمالات الشكلية التي لم تحدث أصلاً، ولكنها المظاهر اللفظية التي تجعل صاحبها مرهف الحساسية لا يعرف كيف يعذر الناس!!

ومن هذا القبيل تعقّبهُ لأبي حيان حين قال: إنهم جوزوا في إعراب «الذين» من قوله تعالى: ﴿الذين قالوا لإخوانهم﴾ وجوهاً منها الرفع على النعت للذين نافقوا من قوله تعالى: ﴿وما أصابكم يوم التقى الجمعان فيأذن الله وليعلم المؤمنين وليعلم الذين نافقوا﴾^(٥)، فكيف يجوز أن يعدّ «الذين قالوا» نعتاً مرفوعاً لـ «الذين نافقوا المنصوب». إن هذا بلا ريب سهو ظاهر،

(١) الذاريات آية ٢٣.

(٢) الورقة ١٣٩ ب.

(٣) آل عمران آية ٧٩.

(٤) الورقة ١٦٠ أ.

(٥) آل عمران آية ١٦٨.

ولكن السمين يقول: «وهذا عجيب منه، لأن الذين نافقوا منصوب بقوله: «وليعلم»، وهم في الحقيقة عطف على «المؤمنين» وإنما كرر العامل توكيداً، والشيخ لا يخفى عليه ما هو أشكل من هذا، فيحتمل أن يكون تبع غيره في هذا السهو، وهو الظاهر من كلامه ولم ينظر في الآية اتكالا على ما رآه منقولاً وكثيراً ما يقع الناس فيه، وأن يعتقد أن «الذين» فاعل بقوله: «وليعلم» أي: فعل الله ذلك ليعلم هو المؤمنون وليعلم المنافقون، ولكن مثل هذا لا ينبغي أن يجوز البتة»^(١).

وأجاز أبو حيان أن يكون «صِدْقَهُمْ» على قراءة النصب من قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقَهُمْ﴾^(٢) مفعولاً من أجله، فيردُّ عليه السمين هذا الإعراب بقوله: «وهذا لا يجوز، لأنه فات شرط من شروط النصب وهو اتحاد الفاعل، فإنَّ فاعل النفع غير فاعل الصدق، وليس لقاتل أن يقول: يُنصَبُ بالصادقين فكأنه قيل: الذين يُصدِّقون لأجل صدقهم، فيلزم اتحاد الفاعل لأنه يؤدي إلى أن الشيء علة لنفسه»^(٣).

(ب) وإذا كنا في هذه الأمثلة نجده يعترض على أبي حيان فقد نجده مُنصِفاً له في أمثلة أخرى، فيعترف بصحة ما أورده من مواقف: فقد قرأ بعض القراء بقاء الخطاب وبعضهم بالياء قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى﴾^(٤) قال الشيخ: «الأحسن في القراءتين أن تكون «أم» منقطعة، وكأنه أنكر عليهم مُحاجَّتَهُمْ في الله ونسبة أنبيائه لليهودية والنصرانية، وقد وقع منهم ما أنكر عليهم، ألا ترى

(١) الورقة ١٨٨ ب.

(٢) المائة ١١٩.

(٣) الورقة ٢٩٥ أ.

(٤) البقرة آية ١٤٠.

إلى قوله: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَاجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ﴾^(١) الآيات، وإذا جعلناها متصلةً كان ذلك غير متضمن وقوع الجملتين بل إحداهما، وصار السؤال عن تعيين إحداهما، وليس الأمر كذلك إذا وقعا معاً: قال السمين: «وهذا الذي قاله حسن جداً»^(٢).

ومن المعروف أن «رياح» جمع ربح، أصله رَوَاح، قلبت الواو ياء لأجل الكسرة، وأما «أرواح» فقد عاد الأصل لعدم وجود الكسرة قبل الواو، قال الشيخ: «وفي محفوظي قديماً أن «أَرْيَاح» جاء في شعر فصيح، كأنهم يَنْوَهُ على المفرد، وإن كانت علة القلب مفقودةً في الجمع، كما قالوا: عيد وأعياد والأصل أعواد، لأنه من عاد يعود، ولكنه لَمَّا تَرِكَ البَدَلُ جُعِلَ كالحرفِ الأصلي»، ويتعقب الحلبي هذا الحكم بقوله: «ويؤيد ما قاله الشيخ أن التزامهم الياء في الأَرْيَاح لأجل اللبس بينه وبين أرواح جمع رُوح كما قالوا: التزمت الياء في أعياد فرقاً بينه وبين «أعواد» جمع عُود الحطب، ولذلك قالوا في التصغير: عُيَيْد، دون عَوَيْد، وَعَلَّلُوهُ باللبس المذكور»^(٣).

وذهب الشيخ في قوله تعالى: ﴿لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا﴾^(٤) إلى أن «أيُّهم» موصولة، و«أقرب» خبر مبتدأ مضمرة هو عائد الموصول، وجاز حَذْفُهُ لأنه يجوز ذلك مع «أي» مطلقاً، والتقدير: أيُّهم هو أقرب، والموصول وصلته مفعول به لتَدْرُونَ، ويُنْبِي لوجود شرطي البناء، وصار التقدير: لا تدرُونَ الذي هو أقرب، قال: ولم أرهم ذكره، قال السمين: «ولا مانع منه لا من جهة المعنى ولا من جهة الصناعة»^(٥).

(١) آل عمران آية ٦٥.

(٢) الورقة ٥٦ أ.

(٣) الورقة ٦٢ أ.

(٤) النساء آية ١١.

(٥) الورقة ٢٠٠ أ.

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾^(١) ذهب بعضهم إلى أن «أن» تفسيرية، وعندما لزم لصحة هذا الإعراب أن تُسَبَقَ هذه الجملة التفسيرية بما هو بمعنى القول قَدَرُوا: وأمرناك أن احكم، فمنع الشيخ ذلك لأنه لم يُحفظ من لسانهم حَذْفُ الجملة المفسرة بـ «أن وما بعدها، فيرحب السمين بهذا المنع الصناعي ويرى أنه «كما قال الشيخ»^(٢).

وقال بعضهم إنَّ «أَنْ سَخِطَ» من قوله تعالى: ﴿لِبِئْسَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُمْ أَنفُسَهُمْ أَن سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾^(٣) هي جملة في محل رفع على البدل من «ما» واحتجَّ أبوحيان لِمَنْعِ هذا الوجه بأن البدل يَحُلُّ مَحَلَّ البدل منه و«أَنْ سَخِطَ» لا يجوز أن يكون فاعلاً لبس، لأن فاعل بس لا يكون أَنْ والفعل، فقال السمين: «وهو إيرادٌ واضح كما قاله»^(٤).

(ج) ولكنه إذا كان في الفقرة السابقة يقف موقفاً صريحاً في تأييد الشيخ فهو في أمثلة أخرى يبدأ بانتقاده، ثم يحاول أن يَعدُّرَهُ أو يجد له مخرجاً فيما ذهب إليه، فقد عرض أبوحيان لمسألة «أشياء»، وشرح مذاهب التصريفيين فيها، وقال في أحدها: «ثم حذفت الهمزة الأولى وفتحت ياء المد لكون ما بعدها ألفاً، ووزنها في هذا القول: أفياء. فتعقَّب السمين رَسْمَ هذا الوزن خطأ وقال: «كذا رأيت أفياء بالياء، وهذا غلط فاحش، ثم إنني جَوَّزْتُ أن يكون هذا غلطاً عليه من الكاتب، وإنما كانت أفعاء بالعين فصَحَّفها الكاتب إلى أفياء»^(٥).

(١) المائة آية ٤٩.

(٢) الورقة ٢٤٧ ب.

(٣) المائة آية ٨٠.

(٤) الورقة ٢٧٠ أ.

(٥) الورقة ٢٨٠ ب.

واختار الشيخ أن «كأين» كلمة بسيطة غير مركبة، وأن آخرها نون هي من نفس الكلمة لا تنوين، لأن هذه الدعاوى المتقدمة لا يقوم عليها دليل فقال المؤلف: «والشيخ سلك في ذلك الطريق الأسهل، والنحويون ذكروا هذه الأشياء - المذاهب المختلفة في كأين - محافظةً على أصولهم، مع ما ينضم إلى ذلك من الفوائد من تشحيذ الذهن وتمريته»^(١).

وفي قوله تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ، وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾^(٢)، قال أبو حيان: «يجوز أن يكون «ما أوتي موسى» مبتداً، ويكون «ما أوتي النبيون» عطفاً عليها، وفي الخبر وجهان، أحدهما: أن يكون «من ربهم»، والثاني: أن يكون «لا نُفَرِّقُ» قال السمين: «هكذا ذكر الشيخ إلا أن في جعله «لا نفرق» خبراً عن «ما» نظراً لا يخفى من حيث عدم عود الضمير عليها» ثم قال: «وللشيخ أن يفصل عن عدم عود الضمير بأنه محذوف تقديره: «لا نفرق فيه»، وحذف العائد المجرور بـ في مطرد»^(٣)، ثم يحاول أن يدعم جواز هذا الحذف بشواهد مناسبة.

ونقل ابن عطية أن «هو» الضمير المقدر في «مُحَرَّمٌ» قُدِّمَ وَأُظْهِرَ في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾^(٤)، قال الشيخ: «وهو ضعيف جداً» وذكر وجوهاً لضعفه، منها: أنه لا يجوز أن يكون هذا الضمير فاعلاً مقدماً لأن الفاعل لا يُقَدِّم. قال السمين: «وقوله والفاعل لا يُقَدِّم» ممنوع، فإن الكوفي يَجِيزُ تقديم الفاعل، فيحتمل أن يكون هذا القائل يرى ذلك، ولا شك أن هذا قولٌ رديء منكر لا ينبغي أن يجوز في الكلام فكيف في القرآن؟ فالشيخ

(١) الورقة ١٨٣ ب.

(٢) البقرة آية ١٣٦.

(٣) الورقة ٥٥ ب.

(٤) البقرة آية ٨٥.

معدوراً، وعجبت من ابن عطية كيف يورد هذه الأشياء حاكياً لها ولم يُعقبها
بنكير^(١).

* * *

٢ - مناقشات بين السمين وأبي حيان خاصة بالزمخشري:

أثارت آراء الزمخشري في «الكشاف» مناقشات وحواراً بين العلماء؛ وذلك لأن الزمخشري كان معتزلي العقيدة من ناحية، وكان ينهج منهج الرأي والتأويل ولو كان على حساب الصناعة النحوية من ناحية ثانية. ومن الطبيعي أن يتصدى له أبو حيان وهو من علماء السُّنة ومن الذين يعارضون حرية الزمخشري وغيره كلما وجدته يغفل عن أمر الصناعة، ويخالف عنها ويشتط في التأويل. وكان السمين إلى جانب أستاذه أبي حيان في قضايا العقيدة وردّ مواطن الاعتزال التي كان الزمخشري يحاول أن يبثّها في ثنايا تفسيره، كما كان معه في ردّ التجاوز الصريح على الصناعة النحوية ومتعلقاتها، ولكنه كان يعترض على شيخه أبي حيان إذا سار في نقاشه مع الزمخشري سيراً فيه بعض العوج والتكلف، فقد كان أبو حيان أحياناً يضع احتمالاً وهو أن يكون الزمخشري قد قصّد بهذه العبارة هذا المقصد فيمضي ليُجرّحه وكأنه وجد احتمالاً هذا أمراً صريحاً نطق به خصمه. وسوف نحاول الآن أن نوضح موقف السمين من المناقشات الجارية بين الزمخشري وأبي حيان بنصوص من الكتاب تجلو أحكامنا وتبيّن مقاصدنا^(٢):

(١) الورقة ٣٧ أ.

(٢) يشير صاحب «كشف الظنون» إلى ما أثارت الخلافات بين الشيخين، فقد انتصر محمدابن رضي الدين الغزيّ الدمشقي لأبي حيان وزيف اعتراضات السمين في رسالة بعنوان: «الدر الثمين في بعض ما ذكره أبو حيان وعارضه السمين» ومنه نسخة في دار الكتب برقم ١٤٣ مجاميع م، ورد عليه القاضي علي بن أمر الله المعروف بابن الحنائي وانتصر للسمين في رسالة كبيرة وقف عليها علماء الشام. انظر: كشف الظنون ١٢٢/١.

(أ) فهو يتهم شيخه بالتحامل والتسرع في إعلان الحكم والجري وراء الأمور اللفظية والشكلية، قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَا اثْنَيْنِ فَلَهُمَا التَّلْثَانُ مِمَّا تَرَكَ، وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رَجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾^(١)، قال: «فإن قلت إلى من يرجع ضمير التثنية والجمع في «فإن كَانَا اثْنَيْنِ، وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً» قلت: أصله: فإن كان مَنْ يرث بالأخوة اثنتين، وإن كان مَنْ يرث بالأخوة ذكوراً وإناثاً، وإنما قيل: فإن كَانَا وإن كَانُوا كما قيل: مَنْ كَانَتْ أُمَّكَ، فكما أَنَّتْ ضمير «مَنْ» لمكان تأنيث الخبر كذلك ثُنِّي وَجَمَعَ ضمير مَنْ يرث في كَانَا وكانوا لمكان تثنية الخبر وجمعه»، قال السمين: وهو جوابٌ حسن إلا أن الشيخ اعترضه فقال: هذا تخريج لا يصح، وليس نظير «من كانت أمك» لأنه قد صُرِّحَ بِمَنْ وَلَهَا لَفْظٌ وَمَعْنَى، فَمَنْ أَنْتَ رَاعَى الْمَعْنَى لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: أَيَّةُ أُمِّ كَانَتْ أُمَّكَ، ومدلول الخبر في هذا مخالفٌ لمدلول الاسم بخلاف الآية فإن المدلولين واحد، ولم يُؤنَّث في «مَنْ كَانَتْ أُمَّكَ» لتأنيث الخبر، إنما أنتَ لمعنى «مَنْ» إذ أراد بها مؤنثاً، ألا ترى أنك تقول: «مَنْ قَامَتْ» فتؤنث مراعاة للمعنى إذا أردت السؤال عن مؤنث ولا خبر هنا فيؤنث «قامت» لأجله، ثم قال السمين: «وهو تحامل منه على عادته، والزمخشري وغيره لم ينكروا أنه لم يصرِّح في الآية بلفظ مَنْ حتى يُفَرَّقَ لَهُمْ بهذا الفرق الغامض»^(٢).

ومن اعتداد الشيخ باللفظيات وتشدُّده في ذلك أنه يعترض على الزمخشري تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا﴾^(٣) قال الزمخشري: «والمعنى: ولا يُكْسِبَنَّكُمْ بَعْضُ قَوْمٍ لِأَنَّ صَدُّوكُمُ الْعِتْدَاءَ، وَلَا يَحْمِلَنَّكُمْ عَلَيْهِ». قال الشيخ: «وهذا

(١) النساء آية ١٧٦.

(٢) الورقة ٢٣٢ أ.

(٣) المائدة ٢.

تفسير معنى لا تفسير إعراب، لأنه يمتنع أن يكون مدلول «جرم» حمل وكسب في استعمال واحد لاختلاف مقتضاهما، فيمتنع أن يكونا تعتدوا في محل مفعول به ومحل مفعول على إسقاط حرف الجر» قال السمين: «وهذا الذي قاله لا يتصور أن يتوهمه من له أدنى بصير بالصناعة حتى ينبه عليه»^(١).

وأجاز الزمخشري أن يكون «أن تبتغوا» من قوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم﴾^(٢) منصوباً على المفعول من أجله، قال: «بمعنى: بين لكم ما يحل مما يحرم مما يراد أن يكون ابتغاءكم بأموالكم التي جعل الله لكم قياماً في حال كونكم محصنين، وأنحى عليه أبو حيان واتهمه بدس الاعتزال، ثم قال: «وظاهر الآية غير ما فهمه، إذ الظاهر أنه تعالى أحل لنا ابتغاء ما سوى المحرمات السابق ذكرها بأموالنا حالة الإحصان لا حالة السفاح، وعلى هذا الظاهر لا يجوز أن يعرب «أن تبتغوا» مفعولاً له، لأنه فات شرط من شروط المفعول له، وهو اتحاد الفاعل في العامل والمفعول له، لأن الفاعل بأحل هو الله تعالى، والفاعل في «تبتغوا» ضمير المخاطبين، فقد اختلفا، ولما أحسن الزمخشري إن كان أحسن جعل «أن تبتغوا» على حذف «إرادة» حتى يتحد الفاعل في قوله «وأحل» وفي المفعول له، ولم يجعل «أن تبتغوا» مفعولاً له إلا على حذف مضاف وإقامته مقامه، وهذا كله خروج عن الظاهر». ويتعقب السمين هذه الأحكام بقوله: «ولا أدري ما هذا التحمل، ولا كيف يخفى على الزمخشري شرط اتحاد الفاعل في المفعول له حتى يقول له: إن كان أحسن!!»^(٣).

وينقل الزمخشري قراءة ليحيى بن وثاب بكسر إن الأولى وفتح الثانية

(١) الورقة ٢٣٤ ب.

(٢) النساء آية ٢٤.

(٣) الورقة ٢٠٥ ب.

من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّمَا نَمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لَّأَنْفُسِهِمْ أَمَّا نَمْلِي لَهُمْ لِيَزِدَادُوا إِثْمًا﴾^(١)، فقال الشيخ: «لم يحكها عنه غير الزمخشري، وإنما الزمخشري لولوعه بمذهبه يروم ردَّ كل شيء إليه»، قال السمين: «وهذا تحاملٌ عليه لأنه ثقة لا ينقل ما لم يرو»^(٢).

وقرأ حميدٌ قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا﴾^(٣) بياء الغيبة، والفاعل عند الزمخشري يجوز أن يكون «الذين قتلوا»، والتقدير: ولا يحسبهم الذين قتلوا أمواتاً أي: ولا يحسب الذين قتلوا أنفسهم أمواتاً، فإن قلت: كيف جاز حذف المفعول الأول؟ قلت: هو في الأصل مبتدأ، فحذف لدلالة الكلام عليه. وردَّ عليه الشيخ بأن هذا التقدير يؤدي إلى تقديم الضمير على مُفسِّره، وذلك لا يجوز إلا في أبواب محصورة، وبأنَّ حَذَفَ أحد مفعولي «ظن» اختصاراً إنما يتمشى له عند الجمهور مع أنه قليل جداً، نص عليه الفارسي ومنعه ابن ملكون. قال السمين: «وهذا من تحمُّلاته عليه، أما قوله: يؤدي إلى تقديم المضمرة إلخ فالزمخشري لم يقدره صناعة، بل إيراداً للمعنى المقصود، ولذلك لما أراد أن يقدر الصناعة النحوية قدره بلفظ «أنفسهم» المنصوبة وهي المفعول الأول، وأظن أن الشيخ توهم أنها مرفوعة تأكيد للضمير في «قتلوا» ولم يتنبه أنه قدرها مفعولاً أول منصوبة، وأما تمشيته قوله على مذهب الجمهور فيكفيه ذلك، وما عليه من ابن ملكون، وستأتي مواضع يضطر هو وغيره إلى حذف أحد المفعولين»^(٤).

ومن طرائق النحاة في التقدير أنهم قد يستأنسون بأبيات مؤلدة، ومع ذلك فإن أبا حيان يعيب على الزمخشري استشهاده ببيت لأبي فراس، فقال له

(١) آل عمران آية ١٧٨.

(٢) الورقة ١٩٠ ب.

(٣) آل عمران آية ١٦٩.

(٤) الورقة ١٨٨ ب.

السمين: «وليس بعيب فإنه ذكره استثناساً، والشيخ نفسه يصنع ذلك في شعر أبي تمام، فكيف يُعاب عليه شيء عرفه ونبه عليه واعتذر عنه؟»^(١).

ومن قبيل التحامل واللفظية أنه قد يعيب على الزمخشري استخدامه ألفاظ العدل والتوحيد، ويقول: إنه يستخدمها لاعتزاله، فقال السمين: «ومن يرغب عن التوحيد والعدل من أهل السنة حتى يخص به المعتزلة؟»^(٢).

(ب) وقد يجدُّ الشيخُ ثغرة في كلام الزمخشري، فيوسع منها ليتخذ من الاحتمالات التي قد يحتملها المرء شيئاً صريحاً، فينتقده، أو أن الشيخ يظن أن خصمه قد عَقَلَ عن هذا الأمر فينتقد هذا الإغفال، وحاول السمين إنصاف الزمخشري وتصحيح مواقفه، فقد قرىء قوله تعالى: ﴿فَتَنَّهُ﴾ مِنْ: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِتْنِ الثَّقَاتِ فِتْنَةً تَقَاتَلُ﴾^(٣) بالنصب، فخرَّجها الزمخشري على الاختصاص، فرفض الشيخ ذلك بحجة أن المنسوب على الاختصاص لا يكون نكرةً ولا مبهماً، فقال السمين: «لا يعني الاختصاص المبوب له في النحو، إنما عنى النصب بإضمار فعل لائق، وأهل البيان يُسمون هذا النحو اختصاصاً»^(٤).

وينتقد الشيخ خصمه لأنه لم يبين ما تتعلق به اللام من قوله تعالى: ﴿لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ﴾^(٥)، فقال السمين: «بل قد نصَّ فإنه قال: فإن قلت ما متعلق «لِيَجْعَلَ»؟ قلت: قالوا إلخ، أو بقوله لا تكونوا، وأي نصٍ أظهر من هذا؟»^(٦).

(١) الورقة ١٥٢ ب.

(٢) الورقة ١٣٤ أ.

(٣) آل عمران آية ١٣.

(٤) الورقة ١٢٧ ب.

(٥) آل عمران آية ١٥٦.

(٦) الورقة ١٥٦ أ.

وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لو تكفرون كما كفروا فتكونون سواء﴾^(١): ولو نُصِبَ على جواب التمني لجاز. وجعل الشيخ فيه نظراً من حيث إنَّ النصب في جواب التمني إذا كان التمني بلفظ الفعل يحتاج إلى سماع من العرب، قال السمين: «وفيما قاله نظر؛ لأن الزمخشري لم يَغنِ بالتمني المفهوم من فعل الودادة، بل المفهوم من لفظ «لو» المشعرة بالتمني، وقد جاء النصب في جوابها، فظهر ما قاله من غير تَوَقُّفٍ»^(٢).

وقدَّر الزمخشري تفسير قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا كونوا قَوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم﴾^(٣) بأن المعنى: وإنَّ كانت الشهادة وبالأعلى على أنفسكم. فقال الشيخ: «وهذا لا يجوز لأن ما تعلق به الظرف كون مقيد، والكون المقيد لا يجوز حَذْفُهُ بل المطلق». قال السمين: «وهذا الرد ليس بشيء لأنه قصد تفسير المعنى، ومبادئ النحو لا تخفى على آحاد الطلبة، فكيف بشيخ الصناعة؟»^(٤).

وفي قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ... لَأَكْفِرَنَّ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾^(٥) قال الزمخشري: إن قوله «لأكفرن» ساد مسد جوابي القسم والشرط. وفهم أبو حيان من هذه العبارة مخالفة المعروف في الصناعة من حكم اجتماع الشرط والقسم وأن الجواب للأسبق منهما. قال السمين: «هذه اللام هي جواب القسم لسببه، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه، وهذا هو معنى قول الزمخشري لا كما فهمه الشيخ»^(٦).

(١) النساء آية ٨٩.

(٢) الورقة ٢١٦ ب.

(٣) النساء آية ١٣٥.

(٤) الورقة ٢٢٢ ب.

(٥) المائدة آية ١٢.

(٦) الورقة ٢٣٧ ب.

وأجاز الزمخشري في «وأخي» من قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي﴾^(١) أن يكون مرفوعاً عطفاً على الضمير المستكن في «أملك» ورداً عليه الشيخ هذا الإعراب بأنه يلزم منه أن موسى وهرون لا يملكان إلا نفس موسى فقط، وليس المعنى على ذلك. قال المؤلف: «وهذا الرد ليس بشيء، لأن القائل بهذا الوجه صرح بتقدير المفعول بعد الفاعل المعطوف، وأيضاً اللبس مأمون فإن كل أحد يتبادر إلى ذهنه أنه يملك أمر نفسه»^(٢).

وفي قوله تعالى: ﴿لَئِن بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ﴾^(٣) قال الزمخشري: إن «ما أنا بباسط» جزء للشرط. فقال الشيخ: «هذا جواب للقسم لا للشرط، لأنه لو كان جواباً للشرط للزمته الفاء لكونه منفياً بـ «ما» والأداة جازمة، وللزم أيضاً حرّم تلك القاعدة: وهو كونه لم يجب الأسبق منهما». قال السمين: «وهذا ليس بشيء، لأن الزمخشري سمّاه جزء للشرط لما كان دالاً على جزء الشرط، ولا نكير في ذلك ولكنه مغرّب بأن يُقال: قد اعترض على الزمخشري»^(٤) وأنت ترى كيف أنه قد جار على الشيخ في هذه العبارة الأخيرة!!

(ج) وقد يرى المؤلف أن أبا حيان قد عزا كلاماً للزمخشري لم يقل به، ثم بنى على ذلك بعض الاعتراضات، فيقف موقف المنصف ويؤدّد قول الزمخشري لينبه على الفرق بين النص والمنقول عنه. ففي قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤُولُونَ مِنْ نَسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾^(٥)، قال السمين: «تتعلق «من» بمحذوف، والتقدير: والذين يُؤُولُونَ لهم من نسائهم تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ، قد

(١) المائة آية ٢٥.

(٢) الورقة ٢٤٠ أ.

(٣) المائة آية ٢٨.

(٤) الورقة ٢٤٠ ب.

(٥) البقرة آية ٢٢٦.

تعلّق بما يتعلّق به «لهم» المحذوف، هكذا قدّره الشيخ وعزاه للزمخشري، وفيه نظر، فإنّ الزمخشري قال: ويجوز أن يراد: «لهم من نسائهم تربيصن» كقولك: لي منك كذا، فقوله «لهم» لم يُردّ به أن ثمّ شيئاً محذوفاً وهو لفظ «لهم» إنما أراد أن يُعلّق «من» بالاستقرار الذي تعلق به «للذين»، غاية ما فيه أنه أتى بضمير الذين تبييناً للمعزوّ^(١).

وفي قوله تعالى: ﴿إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾^(٢) قال الشيخ: «ومنع الزمخشري أن يكون قوله: «ليس له ولد» جملة حالية من الضمير في «هَلَكَ» فقال: ومحل «ليس له ولد» الرفع على الصفة لا النصب على الحال. قال المؤلف: «والزمخشري لم يقل كذلك، أي لم يمنع كونها حالاً من الضمير في «هَلَكَ» بل منع حاليّتها على العموم، كما هو ظاهر قوله، ويحتمل أنه أراد منّع حاليّتها من «امرؤ» لأنه نكرة، لكن النكرة هنا قد تخصصت بالوصف، والذي ينبغي امتناع حاليّتها مطلقاً كما هو ظاهر عبارة الزمخشري. ثمّ يُعلّل السمين ذلك^(٣).

(د) وقد يعتقد أبوحيان أن الزمخشري خرج عن أصول الصناعة في بعض تقديراته المعنوية، فبرّد السمين ذلك، ويرى أن الصناعة معه، وذلك لأن ما ذهب إليه بعضه السماع والقياس، أو هو مذهب لطائفة من العلماء: فقد خرّج الزمخشري بعض الآيات على الفصل بين المتضايقين، فيرفض أبوحيان ذلك، ويعدّه من ضرائر الشعر، فقال المؤلف: «أما كون الفصل من ضرائر الشعر فليس كما قال لأنه قد فصل بالمفعول في قراءة ابن عامر فبالظرف

(١) الورقة ٨٨ أ.

(٢) النساء آية ١٧٦.

(٣) الورقة ٢٣١ ب.

وشبهه أُولَى»^(١)، ومن المعروف أن مسألة الفصل هذه جائزة عند الكوفيين ممنوعة عند البصريين .

ويرى الزمخشري أن «من» في قوله تعالى : ﴿من الذين هادوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾^(٢) هي بيان للموصول في قوله : ﴿ألم تر إلى الذين أتوا﴾ لأنهم يهود ونصارى، فبيّنهم باليهود، واعترض عليه الشيخ ذلك بحجّة الفصل بينهما بثلاث جمل . قال المؤلف : «وفيه نظرٌ، فإنّ الجمل هنا متعاطفةٌ، والعطفُ يُصَيِّرُ الشَّيْئَيْنِ شَيْئاً واحداً»^(٣).

وأعرب «أجرأ» من قوله تعالى : ﴿وَفُضِّلَ اللهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا دَرَجَاتٍ مِنْهُ﴾^(٤) حالاً من «درجات» وانتصب على الحال من النكرة التي هي «درجات» مُقَدِّمَةً عليها . قال أبو حيان : «وهو غيرُ ظاهرٍ لأنه لو تأخَّر عن درجات لم يَجُزْ أن يكون نعتاً لدرجات لعدم المطابقة ؛ لأنَّ «درجات» جمع و«أجر» مفرد» قال السمين : «وهي غفلةٌ فإنَّ «أجرأ» مصدرٌ، والأفصحُ فيه أن يُوحَّد ويُذَكَّر مطلقاً»^(٥).

وقال الزمخشري : إنَّ جملة لِيُؤْمِنَنَّ به» من قوله تعالى : ﴿وإن من أهل الكتاب إلا لِيُؤْمِنَنَّ به قبل موته﴾^(٦) جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف، تقديره : وإن من أهل الكتاب أحدٌ إلا ليؤمنن به، والمعنى : وما من اليهود أحدٌ إلا ليؤمنن . قال الشيخ : «وهو غلط فاحش إذ زعم أن «ليؤمنن به» جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف إلخ، وصفة «أحد» المحذوف إنما

(١) الورقة ٤٥ ب .

(٢) النساء آية ٤٦ .

(٣) الورقة ٢١٠ أ .

(٤) النساء آية ٩٥ .

(٥) الورقة ٢١٨ أ .

(٦) النساء آية ١٥٩ .

هو الجار والمجرور كما قَدَرناه، وأما قوله: «ليؤمننَّ به» فليست صفةً لموصوف ولا هي جملة قسمية، إنما هي جملة جواب القسم والقسم محذوف، والقسم وجوابه خبرٌ للمبتدأ، إذ لا ينتظم من «أحد» والمجرور إسناداً لأنه لا يفيد، وإنما ينتظم الإسناد بالجملة القسمية وجوابها، فذاك هو مَحَطُّ الفائدة، إذ لا ينتظم مما قبل «إلا» تركيب إسنادي. قال السمين: «وهذا كما ترى قد أساء العبارة في حق الزمخشري بما زعم أنه غلطٌ وهو صحيح مستقيم، وليت شعري كيف لا ينتظم الإسناد من «أحد» الموصوف بالجملة التي بعده ومن الجار قبله وهو كلام مفيد مستقيم، غاية ما في الباب أن «إلا» دخلت على الصفة لتفيد الحصر، وأما رَدُّه عليه حيث قال: «جملة قسمية» وإنما هي جواب القسم فلا يحتاج إلى الاعتذار عنه، وكفيه مثل هذه الاعتراضات»^(١).

وأنت ترى في الفقرة الأخيرة مدى تعلق أبي حيان باللفظيات وجريه وراء ظاهرها.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾^(٢)، قال الشيخ بعد أن نقل عن الزمخشري وجهي البدل وإضمار المبتدأ فقط في الموصول الثاني: «ولا أدري ما الذي منعه من الصفة إذ هو المتبادر إلى الذهن، ولأن المبدل منه على نية الطرح وهو لا يَصِحُّ هنا، لأنه هو الوصف المترتب عليه صحة ما بعده من الأوصاف» قال المؤلف: «لا نسلم أن المتبادر إلى الذهن الوصف بل البدل هو المتبادر، وأيضاً فإن الوصف بالموصول على خلاف الأصل لأنه مؤول بالمشتق وليس بمشتق، ولا نسلم أن المبدل منه على نية الطرح وهو المنقول عن سيبويه»^(٣).

(١) الورقة ٢٢٨ أ.

(٢) المائة آية ٥٥.

(٣) الورقة ٢٥٢ أ.

(د) موقفه من الزمخشري :

وجدنا المؤلف في المناقشات السابقة قد ينتصر لموقف الزمخشري حين يتعرض له أبوحيان، وذكرنا قبلاً أن هذا التأييد ليس معناه اتفاق ما بين الرجلين من نزعات واتجاهات، وإنما كان لأسباب خلفية أثرت في الموقف، ونود الآن أن نؤكد على تغاير منهجي الزمخشري والسمين، حيث إن الأخير ينهج منهج الالتزام في القراءات المتواترة وقوانين الصناعة وظاهر اللغة، في حين أن الأول ينشد المرونة والتحرر من هذه الأطر والحدود، بالإضافة إلى تغاير منهج الرجلين في مسائل العقيدة، ومن هنا وجدنا السمين يعترض على الزمخشري كلما وجدته يحقق اتجاهه ويوغل فيه .

(أ) فمن ناحية المعنى والتفسير كان الزمخشري يرى أن الحواريين لم يكونوا مؤمنين حين عرض القرآن الكريم لمقولتهم : ﴿هل يستطيع ربك أن ينزل علينا مائدةً من السماء﴾^(١) . قال السمين : «والحق أنهم مؤمنون، وقوله ليس بجيد، وكأنه خارق للإجماع»، ثم يمضي في تخريج كلامهم على الوجه المناسب^(٢) .

وقدّر الزمخشري أن الضمير في «اتخذوها» من قوله تعالى : ﴿وإذا ناديتُم إلى الصلاة اتخذوها هزواً ولعباً﴾^(٣) يجوز أن يعود على المصدر المفهوم من الفعل أي : اتخذوا المنادة، قال السمين : «وفيه بُعد إذ لا حاجة تدعو إليه مع التصريح بما يصلح أن يعود عليه الضمير»^(٤) .

واعتاد الزمخشري أن يفرّق بين نَزَّل وأنزل في القرآن الكريم، فالأولى

(١) المائة آية ١١٣ .

(٢) الورقة ٢٩١ ب .

(٣) المائة ٥٨ .

(٤) الورقة ٢٥٣ ب .

تدل على التكثير عنده، ولم يرتضِ الحلبي ذلك فكان يرى أن التضعيف في «نَزَلَ» للتعدية، مرادفاً للهمزة لا للتكثير، ودعم رأيه بشواهد مناسبة^(١).

ويرى الزمخشري أن المقصود بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ، ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾^(٢) هم أهل الكتاب، ويرد على زعمهم تهكماً بهم، لأنهم كانوا يقولون: نحن أولى بالنبوة من محمد صلى الله عليه وسلم لأننا أهل كتاب، ومنا كان النبيون، قال السمين: «وهذا الذي قاله بعيد جداً، كيف يُسمِّيهم أنبياء تهكماً بهم، ولم يكن ثمة قرينة تبين ذلك؟»^(٣).

وفي الاشتقاق يرى الزمخشري أن لفظة «السبت» هي مصدر «سَبَّتَ اليهود» إذا عظمت يوم السبت. قال السمين: «وفيه نظر، فإن هذا اللفظ موجود، واشتقاقه المذكور في لسان العرب قبل فعل اليهود ذلك»^(٤).

ويرى الزمخشري أن اسم الله تعالى مقحم في الآية: ﴿يَخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ والذين آمنوا^(٥)، والمعنى: يخادعون الذين آمنوا، ويكون من باب أعجبي زيد وكرمه، المعنى: أعجبي كرم زيد، وإنما ذُكر زيد توطئةً لذكر كرمه، قال السمين: «وهذا منه غير مُرضٍ؛ لأنه إذا صحَّ نسبة مخادعتهم إلى الله فلا ضرورة تدعو إلى ادعاء زيادة اسم الله تعالى، وأما «أعجبي زيد وكرمه» فإن الإعجاب أُسند إلى زيد بجملته، ثم عطف عليه بعض صفاته تمييزاً لهذه الصفة»^(٦).

(١) الورقة ٢٢٤ أ.

(٢) آل عمران آية ٨١.

(٣) الورقة ١٦١ أ.

(٤) الورقة ٢٨ أ.

(٥) البقرة آية ٩.

(٦) الورقة ١٤ ب.

وهكذا وَجَدْنَا السمين لا يرتضي توسُّعَ الزمخشري في ظاهر المعنى الذي توحى به الآية، وإنما يطالبه بأن يكون قريباً من دلالات ألفاظها، ولا حاجة إلى إعطاء هذه الألفاظ أكثر مما يكمن فيها.

(ب) ومن ناحية الصناعة، كثيراً ما وقف أمامه معترضاً على مخالفته لقوانينها، ومن ذلك أن الزمخشري كان يرى الموصول في قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾^(١) مثل قوله تعالى: ﴿وَحُضَّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ فقد حذف بعض الموصول لاستطالته، ولذلك نهكوه بالحذف، وجمعه بالواو والنون علامة لزيادة الدلالة، قال الحلبي: «وهذا القول فيه نظر من وجهين، أحدهما: أن قوله ظاهر في جعل هذه الآية من باب حذف نون الذين، وكان ينبغي أن يطابقَ الضمير جمعاً. والوجه الثاني: أنه اعتقد كون ال الموصولة بقية الذي، وليس كذلك بل ال الموصولة اسم موصول مستقل»^(٢).

وأعرب الزمخشري قوله تعالى: «نَفْسَهُ» من الآية: ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾^(٣) من شذوذ تعريف التمييز نحو: ولا بفزارة الشُّعْرِ الرَّقَابِ
وقوله:

أَجَبَّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

فجعل الرقاب والظهر تمييزين، قال السمين: «وليس كذلك بل هما مشبهان بالمفعول به، لأنهما معمولاً صفة مشبهة وهي الشُّعْرُ جمعُ أَشْعَرٍ، وَأَجَبَّ وهو اسم»^(٤).

(١) البقرة آية ١٧.

(٢) الورقة ١٨ ب.

(٣) البقرة آية ١٣٠.

(٤) الورقة ٥٣ ب.

ويجيز الزمخشري زيادة «كان» وهي عاملة، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

فكيف إذا مررت بدار قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامٍ
قال المؤلف: «وفي زيادتها عاملةً نظرٌ لا يخفى» ثم يعرض تخريج الشاهد السابق^(١).

وفي قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ﴾^(٢) قال الزمخشري: إن «أياماً» منصوب بالصيام. قال السمين: «وهذا ليس بشيء لأنه يلزم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي وهو قوله «كما كُتِبَ» لأنه ليس معمولاً للمصدر»^(٣).

وأعرب «إذ» من قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ ﴿٤﴾ بَدَلًا مِنْ «إِذْ قَالَتِ» الواردة في الآية ٤٢، قال السمين: «وفيه بُعدٌ لكثرة الفاصل بين البَدَلِ والمُبَدَلِ منه»^(٥).

وقدّر الزمخشري الصناعة في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ﴾^(٦) بقوله: يريدُ اللهُ أن يبيِّنَ، فزيدت اللام مؤكدة لإرادة التبيين. قال السمين: «وهذا خارجٌ عن أقوال البصريين والكوفيين، وفيه «أن» تضمير بعد اللام الزائدة، وهي لا تضمير فيما نص النحويون بعد لامٍ إلاً وتلك اللام للتعليل أو للجحود»^(٧).

(١) الورقة ٥٧ أ.

(٢) البقرة آية ١٨٣.

(٣) الورقة ٦٨ أ.

(٤) آل عمران آية ٤٥.

(٥) الورقة ١٤٥ ب.

(٦) النساء آية ٢٦.

(٧) الورقة ٢٠٦ ب.

ويرى أن جملة ﴿واتخذ الله إبراهيم خليلاً﴾^(١) معترضة، نحو ما يجيء في الشعر من قولهم: والحوادثُ جَمَّةٌ. قال السمين: «إن عني بالاعتراض المصطلح عليه فليس ثمَّ اعتراض، إذ الاعتراض بين متلازمين، وتنظيره بقوله: «والحوادثُ جَمَّةٌ» يُشعر بالاعتراض المصطلح عليه»^(٢).

وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿يسألونك ماذا أحلَّ لهم﴾^(٣): إن في السؤال معنى القول، ولذلك وقع بعده: ماذا أحلَّ لهم، كأنه قيل: يقولون ماذا أحلَّ لهم، قال المؤلف: «ولا حاجة إلى تضمَّن السؤال معنى القول، لأن السؤال يُعلِّق بالاستفهام كمسببه»^(٤).

(ج) وفي صدد القراءات كان الزمخشري أحد الذين لا يرفعون عن ثلبيها حين يجدونها تخرج عن تفسيراتهم وقواعدهم، لذلك وقف منه المؤلف موقف المزيَّف لأقواله: فقد أدغم أبو عمرو الراء في اللام في ﴿يغفر لمن﴾^(٥) واستضعف الزمخشري ذلك، ونسب رواية أبي عمرو للخطأ واللحن لقلة ضبطهم ودرابتهم فيما زعم، فهاجمه وقال: «وهذا منه غير مُرضٍ، إذ القراء معنيون بهذا الشأن لأنهم تلقوا عن شيوخهم الحرف بعد الحرف، فكيف يقلُّ ضبطهم؟ وهو أمر يدرك بالحس السمعي، ومن جملة رواية أبي عمرو اليزيدي إمام النحو واللغة فكيف يقال: إن الراوي عن أبي عمرو مخطيء؟»^(٦).

ووصف الزمخشري قراءة ابن محيصن: ﴿ثمَّ أطرهُ﴾^(٧) بإدغام الضاد

(١) النساء آية ١٢٥.

(٢) الورقة ٢٢٠ أ.

(٣) المائة آية ٤.

(٤) الورقة ٢٣٥ أ.

(٥) البقرة آية ٢٨٤.

(٦) الورقة ١٢٠ ب.

(٧) الآية ١٢٦ من البقرة.

في الطاء بأنها مردولة لأن الضاد عنده من الحروف الخمسة التي يدغم فيها ولا تدغم هي في غيرها وهي حروف: ضم شفر، قال المؤلف: «وفيه نظر؛ فإن هذه الحروف قد أدغمت في غيرها، وعرض أمثلة من إدغام القراء لها»^(١).

وقرأ ورش عن نافع بإبدال الهمزة الثانية ألفاً مَحْضَةً من قوله تعالى: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾^(٢) فوصفها الزمخشري باللحن، لأنه يؤدي إلى الجمع بين ساكنين على غير حُدُّهما، ولأن تخفيف مثل هذه الهمزة إنما هو بين بين، قال المؤلف: «وهذا منه ليس بصوابٍ لثبوت هذه القراءة تواتراً» ثم يَعْرِضُ ما يؤكد صِحَّةَ القراءة^(٣).

وقرأ عمرو بن عبيد: ﴿أَلَمْ . اللَّهُ﴾^(٤) بكسر الميم. قال الزمخشري: وما هي بمقبولة، فردَّ عليه بقوله: «والعجبُ منه كيف تجرُّ على عمرو بن عبيد وهو عنده معروف المنزلة»؟^(٥).

(د) رأينا المؤلف في الفقرات السابقة وهو ينتقد الزمخشري في أمثلة ليس لأبي حيان علاقةٌ فيها، وكان في نقده صريحاً كلَّ الصراحة، وذلك يعكس مذهبه، غير أننا نجده يؤيده في أمثلة أخرى، وتلك الأمثلة ليس لأبي حيان علاقةٌ فيها أيضاً، غير أنها لا تبلغُ مَبْلَغُ المناقشات التي كنا أشربنا إليها وهي لا تتعدَّى مجاراته له في أبعاد المعاني التي يصل إليها، أو ارتيابه لوجه الصناعة الذي ذهب إليه^(٦).

(١) الورقة ٥٢ ب.

(٢) البقرة آية ٦.

(٣) الورقة ١٢ ب.

(٤) آل عمران آية ١.

(٥) الورقة ١٢٣ ب.

(٦) انظر الورقة ٤ أ، ٣٤ أ، ١٦٧ ب، ٢٢٧ ب، ٢٢٩ أ، ٢٦٢ أ، ٢٧١ ب، ٢٨٤ ب.

عندما رسم المؤلف منهج كتابه في المقدمة أوضح أن مهمته هي البحث في علوم خمسة هي: اللغة والإعراب والتصريف والمعاني والبيان، ولدى استعراض كتابه لاحظنا تمسكه بهذه العلوم، فلم يكن ليتعداها إلى التفسير، الأمر الذي قد نجده في كتب الإعراب الأخرى، فهو لا يخوض في التفسير إلا بالقدر الذي يتصل بالمعاني والإعراب، ومن هنا لم يكن يشير إلى المذاهب الفقهية والروايات المأثورة سوى إشارات عابرة، وكأنه كان يشعر كلما هم أن يخوض فيها أن عليه أن يبقى وفياً بما رسمه في منهجه.

ومن مظاهر حديثه عن التفسير أنه قد يضعف بعض الروايات المأثورة في التفسير مستنداً إلى بعض الحقائق اللغوية، فقد روي عن علي أن العجل إنما سمي بذلك لأنهم تعجلوا عبادته قبل مجيء موسى، فيرد على هذا التفسير بقوله: «وهذا لا يصح عنه فإن هذا الاسم معروف قبل ذلك»^(١).

وأكثر ما نلقاه فيه أنه يعرض أقوال المفسرين في معنى كلمة معينة من الآية دون أن يرجح شيئاً من هذه الأقوال، ففي قوله تعالى: ﴿قَالُوا: أَنْحَدُّونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ﴾^(٢) قال: «والفتح هنا معناه الحكم والقضاء، وقيل الفتح: القاضي بلغة اليمن، وقيل: الانزال، وقيل: الإعلام أو التبين أو المن، وكل هذه أقوال مذكورة في التفسير»^(٣).

وقد يرفض بعض التفاسير دون أن يبين سبب الرفض، فقد فسّر ابن عطية قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلاً مِنْكُمْ﴾^(٤) بأن القلة في الإيمان،

(١) الورقة ٥٩ من نسخة ع.

(٢) الآية ٧٦ من البقرة.

(٣) الورقة ٣١ ب.

(٤) البقرة آية ٨٣.

أي لم يَبْقَ حين عَصَوْا وكفر آخرهم بمحمد صلى الله عليه وسلم إلا إيماناً قليلاً إذ لا ينفعهم، فردَّ عليه السمين بقوله: «وهذا قولٌ بعيد جداً أو ممتنع»^(١).

وقد يبرر رفضه للتفسير ويأخذ الحجَّة من الآية نفسها، فقد قال السدِّي وابن جريج في قوله تعالى: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾^(٢) إن الإشراب هنا حقيقة، لأنه يُروى أن موسى عليه السلام برَدَّ العجل بالمبرد ثم جعل تلك البرادة في ماء وأمرهم بشربه، فَمَنْ كان يحب العجل ظهرت البرادة على شفثيه»، ويتعقب المؤلف هذا التفسير بقوله: «وهذا يرُدُّه قوله تعالى: «في قلوبهم»^(٣).

وقد ينقل المؤلف رأي الزمخشري في تضعيف بعض التفسيرات، ويمسك عن التعليق على هذا التضعيف، فقد قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أَلُوفٌ﴾^(٤) إن تفسير بعضهم للآية «خرجوا وهم مُؤْتَلِفُونَ» من بدع التفاسير^(٥).

وقد يعرِّض أكثر من رأي ويرجِّح أحدها دون أن يبيِّن حُجَّةً لهذا الترجيح، ففي قوله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾^(٦) تفسيران، أحدهما: أنهم يسألون لكن لا بإلحاف، والآخر أنهم لا يسألون ولا يُلحفون، قال المؤلف: «والمعنيان منقولان في التفسير، والأرجح الأول عندهم»^(٧).

(١) الورقة ٣٥ ب.

(٢) البقرة آية ٩٣.

(٣) الورقة ٩١ أ.

(٤) البقرة آية ٢٤٣.

(٥) الورقة ٩٧ ب.

(٦) البقرة آية ٢٧٣.

(٧) الورقة ١١٠ ب.

وقد يتخذ موقف المحافظة الشديدة من التأويلات البعيدة، فهو يُسَنَّع على أبي حيان تفسيره لقوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ إِلَّا مَنْ ظَلِمَ﴾^(١) ويقول: «وأما تأويل الآية بما ذكره فالتجوزُ في ذلك أمر خطر فلا ينبغي أن يُقدَّم على مثله»^(٢).

وهكذا لم يكن المؤلف ليعدم الإشارة إلى التفسير أويدي رأياً فيه كلما سنحت الفرصة له، ولكنه كان يحس دائماً أنه رجل نحو ولغة، وسيبقى ملتزماً بالمنهج الذي ارتضاه.



(١) النساء آية ١٤٩ .

(٢) الورقة ٢٢٧ أ .

الخاتمة

عرضنا في الدراسة السابقة معالم الكتاب، فأوضحنا مصادره وقسمناها إلى مصادر رئيسة ومصادر ثانوية، ثم تحدثنا عن منهج الكتاب وأهميته، وبعد ذلك أخذنا في تفصيل مذهب المؤلف، فقد كان بصريّ الاتجاه ملتزماً بالقراءات والصناعة وظاهر النصوص، وشرحنا موقفه من أصول الصناعة ونعني بها السماع والقياس والاستصحاب، ثم بينّا موقفه من القراءات شاذها ومتواترها، ثم فصلنا في مناقشاته للمعربين أبي حيان وأبي البقاء وابن عطية والزمخشري، وعرضنا أخيراً جانب التفسير في الكتاب.

ونرجو أن نكون قد قدّمنا بهذا ما يضيء للقارئ الكريم معالم الكتاب ويوضح مساره.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



وصف مخطوطات الكتاب

تتوزع في ميطان المخطوطات العربية نسخ كثيرة من الكتاب، سواء في المشرق أو في المغرب، فلا تكاد مكتبة كبيرة للمخطوطات تخلو من نسخة منه كاملة أو ناقصة، وهذا في الحقيقة يشير إلى ذبوع الكتاب وانتشاره. وقد قمت بالاطلاع على طائفة كبيرة منها، وصوّرتُ بالمايكروفلم ما رأيته مفيداً لي في عملي، ثم شرعت في تكبير هذه الأفلام، كما أنني اكتفيت بالاطلاع على طائفة منها عن قرب من دون تصويرها. وسوف أصف الآن ما وقع لي من نسخ الكتاب، ولا أريد الحصر لما ذكرته من كثرة النسخ المخطوطة من ناحية، ولأنني عثرت على النسخة التي قطعت قول كل خطيب وهي نسخة المؤلف من ناحية ثانية.

نستطيع أن نُقوِّم مخطوطات «الدر» على شكلين: مخطوطات عالية القيمة، وقد اعتمداها في التحقيق، ومخطوطات مهملة بسبب رداءتها، أو صعوبة الحصول عليها.

١ - المخطوطات عالية القيمة:

وسوف نسردها حسب قيمتها لدينا:

١ - نسخة الأصل: وهي بخط المؤلف، وإعرابه يشمل القرآن الكريم

كله وهي في أربعة مجلدات:

- المجلد الأول: من أول القرآن الكريم من الاستعاذة إلى

الورقة ١٨٠ حيث تبدأ الآية ٤٤ من آل عمران. ولم يسجل المؤلف على هذا المجلد تاريخ نسخه. وهو برقم (١١٦).

- المجلد الثاني: من الورقة ١٨١، والآية ٤٤ من آل عمران إلى الورقة ٤٥١ حيث يبدأ بالآية ٩٨ من التوبة، وقد كتب المؤلف في خاتمة هذا المجلد سنة نسخه وهي سنة ٧٣٣، وهو برقم (١١٧).

- المجلد الثالث: من الورقة ٤٥٢ والآية ٩٨ من التوبة إلى الآية ٢٢ من سورة النمل عند الورقة ٦٩٢. وقد كتبه المؤلف سنة ٧٣٣ وهو برقم (١١٨).

- المجلد الرابع: من الورقة ٦٩٣، عند الآية ٢٢ من سورة النمل إلى آخر القرآن الكريم، وقد فرغ منه سنة ٧٣٤، وهو برقم (١١٩).

وهذه المجلدات الأربعة محفوظة في مكتبة شهيد علي باشا في استانبول بتركيا تحت رقم (١١٦)، (١١٧)، (١١٨)، (١١٩). وقد اطلعت عليها بنفسني في أثناء سفري إلى استانبول، وباشرت فحصها على نحو دقيق، وتبين لي بالدليل القطعي أنها بخط المؤلف، ولم أقع على أي إشارة تجعلني أشك في هذا الحكم: فنحن نقرأ في خاتمة الجزء الثاني العبارة التالية: «تمَّ الجزء الثاني بحوله وقدرته على يد عبده وفقيره أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود الشافعي الحلبي حامداً ومُصلياً في شهور سنة ثلاث وثلاثين وسبعمئة»، ومثل هذه العبارة نقرأها في خاتمة الثاني والثالث. كما نقرأ في أول الجزء الثاني عبارة كتبها مالك النسخة: «ملكه بالبيع الصحيح من ورثة المصنف محمد السلمي الشافعي»، كما نطالع في أول النسخة عبارة «خطه رحمه الله». وتبدأ النسخة بالبسملة رَبِّ أَعْنِ وَيَسِّرْ، ثم بالحمد والثناء، وليس فيها ما نجده عادة في النسخ الأخرى من كلام النُسخ من مثل: قال الإمام العَلَّامة إمام دهره وفريد عصره.

وتختلف الصفحات من حيث عدد الأسطر، فثمة صفحات تضم أربعين سطرًا تقريباً، وفي كل سطر أكثر من عشرين كلمة، على حين أن بعض الصفحات تضم عشرين سطرًا، وفي كل سطر عشر كلمات. وقد حدث سقط

من هذه النسخة وذلك من الآية ٢٤ إلى الآية ٦١ من البقرة، ولا ندري عدد صفحات هذا الإعراب لأن المخطوطة غير مرقمة، كما سقطت الورقة ٣٦ كلها. ويعتري الخرم بعض الصفحات ولا سيما الورقتان ٣٧، ٤٥. وقد تغير خط النسخة في أوراق: ٥ ب، ٦ أ ومن ١٢ ب إلى ٢٦ أ، ١١٧ ب، ١١٨ أ، ١١٨ ب، ١١٩ أ. ويبدو أن مالك النسخة قد وجد هذه الأوراق ساقطة من نسخته فنقلها من نسخة ثانية. ويبدو أن النسخة التي نقل منها كانت موثقة كاملة، ولذلك فإن الأخطاء التي نجدها في هذه الأوراق التي تغير خطها محدودة، وقد أثبتنا الأصل وأشرنا إلى الاختلافات المهمة عن باقي النسخ. وقد حدث اضطراب كبير في ترتيب أوراق هذه النسخة في أثناء تجليدها، فالورقة ١٠٨ أ مثلاً وضعت عند الورقة ٩٩، والورقة ١٠٠ أ وضعت عند الورقة ١٠٥، ويبدو أن الكتاب كان مبعثر الأوراق لدى العثور عليه، ولم يهتد القائمون على المكتبة إلى ترتيبه على نحو سليم فجلدوه على غير هدى وعلم، وقد دفعنا هذا إلى نظر طويل في تسلسل الإعراب من ناحية، والاستئناس بالمعنى من ناحية ثانية، وسير النسخ التالية من ناحية ثالثة.

أما عن خط المؤلف فقد كان من النوع النسخي وهو يحتاج إلى تمرس فيه، فقد كان يهمل التنقيط أحياناً ولا يضبط سوى المشكل، ولم يكن يضع أية علامة للشعر، فقد يتابع كتابة بعض كلمات البيت في السطر الثاني، أو تراه يؤكد مذهبه بكلمتين من الشعر العربي من دون أية إشارة إلى ذلك.

ونحن أمام سؤالين يطرحهما علماء المخطوطات عندما يصادفون نسخاً بخط المؤلف: هل هي آخر نسخة اعتمدها المؤلف؟ وهل هي المبيضة أو المسودة؟ الواقع أننا لا نملك أجوبة قطعية عن هذين السؤالين، ولكننا نستطيع أن نقرر على سبيل أغلب الظن أن نسخة الأصل التي وصلتنا هي آخر نسخة اعتمدها المؤلف؛ وذلك لأن نسخ الكتاب على كثرتها وانتشارها لم نجد من بينها نسخة واحدة تنفرد بأي زيادة أو تعديل أساس، ولم نقع

على نسخة ثانية بخط المؤلف يقول فيها: إن نسخته تلك معتمدة وغيرها ليس
بمعتمد. أما جواب السؤال الثاني فهو ميسور وذلك لكثرة الإضافات التي
نجدها على أطراف النسخة بخط المؤلف فهي على هذا مُسَوِّدَةٌ، ويؤكد ذلك
أن الرجل انتهى من نسخها سنة ٧٣٤هـ، وسنة وفاته ٧٥٦هـ، فالبعد الزمني
كبير، فإما أن يكون قد نسخ نسخة ثانية بخطه على أساس أنها مُبَيِّضَةٌ
ولم تصلنا، وإما أن يكون قد اكتفى بمسودته التي وصلتنا، ومما يؤكد أن
الكتاب كما يريد مؤلفه هو هذه النسخة التي وصلتنا - على الرغم من كونها
مسودته - أن جميع النسخ التي اطلعنا عليها وهي كثيرة عدداً مختلفة مكاناً تتفق مع
النسخة التي وصلتنا من حيث إقرار إضافاته وسيرها مع عبارة المؤلف كلمة
كلمة فلا نجد تعديلاً أو إضافة جديدة أو حذفاً، صحيح أنها تتفاوت من حيث
القيمة العلمية ولكنها تتفق مع النسخة التي وصلتنا.

أما مسألة الزيادات فإننا نجد على أطراف كثير من الصفحات جملاً
تقصر أو تطول، كان المصنف يكتبها بخطه ويشير إلى مكانها بإشارة مميزة،
وهذا يعني أنه يرغب في إضافتها إلى الأصل، وقد فعلنا ذلك. ونستطيع أن
نصنف الزيادات على نوعين:

أولاً: ما أضافه المصنف في الوقت الذي كان يكتب فيه النسخة، حيث
نراه مثلاً يغفل كلمات من قبيل السهوميثلاً، ثم يعود إلى تسجيلها على جانب
الورقة، ويمضي في هذه الزيادات التي أغفلها أولاً غير ملتفت إلى ما أخذه
من المساحة البيضاء الباقية وهو يسجل على طرفها، ففي الورقة ١١١ مثلاً
استغرقت إضافاته جانباً كبيراً من الورقة، مع العلم أنه يكتب وقد أدارها،
وعندما عاد إلى موضوعه الأول لم يعد السطر الواحد يتسع إلى أكثر من ثلاث
أو أربع كلمات حيث إن باقي السطر قد شغله بتسجيل إضافته التي رآها.

ثانياً: ما كتبه المصنف بعد فراغه من النسخة، ويبدو هذا من كتابة
الإضافات بمداد مغاير أو باختلاف في حجم الكلمة، فهو مثلاً كان قد قرز أن

هناك أربعة أوجه في إعراب هذه الكلمة، ثم يعود فيشطب على لفظه «أربعة» ليضع بدلاً منها «خمسة»، ثم يضع إشارة بعد ذكره الأوجه الأربعة ويتحجى جانباً من الورقة ليسجل الوجه الخامس. ومن هذا القبيل ما نراه عندما يشرح معنى غامضاً لِنَقْلٍ كان قد أثبتته، فيبدأ إضافته بقوله «يعني»، أو يضيف شاهداً شعرياً إلى شواهد المسألة، أو يضيف اسم بعض القراء الذين قرؤوا الوجه الذي يُوجَّه في الآية، وقد يضيف وجهاً في الهامش ويَعُدُّه السادس مثلاً، وهذه الإضافة يضعها في ثنايا الوجه الخامس الذي لم ينته بعد من عرضه ومناقشته.

والحقيقة أنه ليس لدينا أية إشارة تُحْتَمُّ أنه كتب هذه الإضافات بعد فراغه من كتابة النسخة كلها، ويبقى حكمننا السابق من قبيل الترجيح، وهو إن ثبت فإنه يرفع من قيمة النسخة إضافةً إلى أنها بخط يده، فهي نسخة حَظِيَّتْ بمراجعة المؤلف نفسه فباشر فيها التسديد والتعديل.

٢ - نسخة ع: وهي في معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية برقم ١٣٢ تفسير، مصورة عن متحف الأوقاف بالأستانة، ورقمها في الأصل ١٥٩٣، وكُتِبَ على ورقة التعريف بها أنها في ٥٥٧ صفحة، ولكن تبين أنها في ٩٠ ورقة فقط. ولم يهتد القائمون على المعهد وقت تصويري هذه النسخة إلى السر في هذا الاختلاف. وهي تبدأ بأول القرآن الكريم، وتنتهي عند إعراب قوله تعالى ﴿وما هو بمزحزحه من العذاب أن يُعَمَّرَ﴾^(١) وقد اعتري الخرم والرطوبة هذه النسخة في كثير من صفحاتها ولا سيما جوانبها، ولكنها تبقى نسخة قيِّمة، وقد كنا نستعين بها كثيراً لتحقيق الأوراق التي سقطت من نسخة الأصل، أو عندما تغمض هذه الأخيرة في توضيح كلماتها. وعلى الرغم من أنه ليس ثمة إشارة إلى اسم ناسخها وتاريخ نسخها

(١) الآية ٩٦ من البقرة.

فإننا نرجِّح أن ناسخها هو البدر البشتكي^(١) الذي كتب نسخاً كثيرة من «الدر المصون» وذلك لأن خطه متميز من ناحية، ولأنه أشار في إحدى النسخ - كما سنرى - إلى أنه كتب ثماني نسخ من الكتاب نفسه فقد تكون نسخة ع هذه إحدى هذه النسخ.

والنسخة مضبوطة المُشكِّل مهتمة بالتنقيط وفَصَل الشواهد الشعرية عن كلام المؤلف بوضعه بين دائرتين. وقد حدث اضطراب في ترتيب أوراقها من مثل الأوراق: ١٢ - ١٨ - ٤٠ الأمر الذي حدث في نسخة الأصل؛ وقد أشرنا إلى سببه وهو الخطأ في تجليدها في أثناء العثور عليها مبعثرة، وهذا ما يلاحظه الباحثون كثيراً.

٣ - نسخة ب: وهي في دار الكتب المصرية برقم ١٠٨ تفسير، وقد بقي من مجموع الكتاب المجلدات: ٢، ٣، ٤، ٥، ٦. ويقع المجلد الثاني منها في ٢١٧ ورقة، ويبدأ من البقرة عند الآية ٢٧٢ وهي قوله تعالى: ﴿ليس عليك هداهم﴾ وينتهي في المائة عند الآية ٢٧: ﴿واتل عليهم نبأ ابني آدم﴾.

وهذه النسخة مكتوبة سنة ٨٠٠هـ بخط البدر البشتكي فهي إحدى نسخه الثماني. وتضم الصفحة نحواً من ٢٣ سطراً وفي كل سطر ٢٠ كلمة. وقد وقع في المجلدات السابقة خروم ورطوبة ولا سيما الأوراق الأولى من كل مجلد.

أما عن قيمتها فهي عالية وذلك لأن تاريخ نسخها قريب جداً من عهد المؤلف، ثم إن كتابتها تشير إلى علمية ناسخها، وأذكر أن المرحوم الأستاذ رشاد عبدالمطلب خبير المخطوطات في الجامعة العربية أثنى على الناسخ

(١) محمد بن إبراهيم، كتب بخطه ما لا يدخل تحت الحصر، كان يكتب في اليوم خمس كراريس. توفي في سنة ٨٣٠. انظر: الضوء اللامع ٦/٢٧٧.

وقال: إنه نسخ كثيراً من مخطوطات الإمام الذهبي. كما أن النسخة منقوطة ولكن ضبط المشكل فيها نادر. وعندما كان المؤلف يضيف بعض الزيادات كان هذا الناسخ يفتن إلى موضعها الذي يريده المؤلف، وهذا ما كانت النسخ الأخرى تضلُّ فيه وتعتثر. وأغلب الظن أن النسخة منقولة عن الأصل، وهذا ما كنا نحس به في أثناء المعارضة بينهما.

٤ - نسخة ش: وهي في مجلدين برقم (٧٦) و(٧٧) في مكتبة أيا صوفيا باستانبول. أما المجلد الأول فيبدأ من أول الأعراف إلى أول النور، ويقع في ٣٩٦ ورقة. وأما المجلد الثاني فهو من أول النور إلى آخر القرآن ويقع في ٣٥٥ ورقة. وهذه النسخة بخط البشتكي، ويبدو أنها منقولة عن خط المؤلف، وذلك لأن ناسخها يقول في خاتمة المجلد الأخير: «تم كتاب الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، قال مؤلفه: وافق الفراغ منه تصنيفاً وكتابة في العشر الأوسط من شهر رجب الفرد من شهور سنة ٧٣٤، وكتبه أحمد ابن يوسف بن محمد بن مسعود الشافعي الحلبي هكذا وجد بخطه، وانتهى تعليق هذه النسخة، وهي ثامن نسخة علققتها من هذا الكتاب في مستهل رجب. الفقير إلى لطف الله وعفوه محمد بن إبراهيم بن محمد الشهير بالبدر البشتكي اللهم اغفر له وارحمه يارب العالمين».

وهذه النسخة ذات قيمة عالية، وكنا نستأنس بها كثيراً في تحقيق الأعراف وما بعدها، وذلك لقلّة أخطائها وإتقان ناسخها وكونها قريبة من زمن المؤلف، وهي كما أشرنا منقولة عن نسخة المؤلف. أما عدد سطورها فهي خمسة وعشرون سطراً في الصفحة، ويضم السطر نحواً من أربع عشرة كلمة، وهي من النسخ التي وقّفنا عليها لدى زيارتنا لاستانبول.

٥ - نسخة ي: وهي برقم (٤٨) و(٤٩) و(٥٠)، محفوظة في مكتبة «بني جامعة» باستانبول، وتقع في ثلاثة مجلدات، وهي مكتوبة في الثالث

والعشرين من شوال سنة ٩٧٨ هـ. وترصد الآيات من أول القرآن إلى نهاية سورة يوسف فقط، وتضم الصفحة منها ٣١ سطراً، وفي كل سطر ١٩ كلمة. وخطها نسخي جيد واضح، ويُفصل ناسخها الشعر عن كلام المؤلف بوضعه بين دائرتين صغيرتين. وعلى الرغم من بُعدها عن زمن المؤلف فهي تُعدُّ من النسخ القيمة المعتمدة لدينا؛ وذلك لقربها من نسخة الأصل فهي منقولة منها أو من نسخة نقلت عن الأصل، وذلك ما لاحظناه لدى إجراء المقابلة، ولكن ناسخها لم يكن برجل علم فلم تَخُلْ من الأخطاء في كل صفحة منها، وقد يعود بعض هذه الأخطاء إلى غموض خط نسخة الأصل مما يجعل هذا الناسخ يرسم الكلمة رسماً، كما أن الزيادات التي كان المؤلف يضيفها إلى جانب أوراقه كانت تُسْقِطها هذه النسخة، أو تفضل في معرفة مكانها الصحيح، إلا إذا كانت هذه الزيادات واردة في مكان واضح فيلحقها الناسخ بمكانها الصحيح.

وكانت هذه النسخة متن التحقيق عندما حصل سقط في أوائل نسخة المؤلف، وقد أشرنا إلى ذلك في موضعه، ولم نستطع إثبات نص نسخة (ع) لكثرة الخروم فيها، كما أننا لم نثبت نص نسخة (ب) لفقد المجلد الأول منها، وعلى الرغم من أننا أثبتنا نص (ي) ولكننا قد نفضّل عليها أحياناً نسخة (ع) لأنها أعلى قيمة منها.

٦ - نسخة ح: وهي نسخة كاملة تقع في مجلدين كبيرين، محفوظة في المكتبة الأحمدية بمدينة حلب في سورية، تحت رقم ١١٠ تفسير، وتشمل القرآن كله، وليس فيها ما يشير إلى تاريخ نسخها ولا اسم ناسخها، وعدد سطورها ٣٧ سطراً في الصفحة، وفي كل سطر نحو من سبع عشرة كلمة. ويكثر فيها إغفال الكلمة من التنقيط، وليس فيها ضبط، واعتراها سقط كثير، والشعر فيها غير مفصول عن كلام المؤلف، ولكنه عندما يبدأ بآية جديدة كان يكتب عبارة «قوله» بخط كبير مغاير. وقد تغيّر خط الناسخ من الصفحة ٢٦١، ومن هذه الورقة تبدأ الأخطاء الفاضحة، حيث إن الناسخ الجديد كان بعيداً كل

البعد عن قواعد العلم، فهو غالباً ما يرسم الكلمة رسماً، مما اضطرنا إلى توقُّف الاعتماد عليها بدءاً من هذه الصفحة، وأما ما قبل ذلك فقد كنا نستأنس بها وبخاصة عندما حدث سقط من نسخة الأصل أو اعترأها الخرم أو غمضت قراءتها.

٧ - نسخة ص: وتقع في مجلد واحد برقم (٧٥) محفوظة في مكتبة آيا صوفيا باستانبول، وعدد أوراقها ٥٣٢ ورقة، من أول القرآن الكريم إلى آخر الأنعام، وهي بخط أحمد البحيري الأزهري وليس عليها تاريخ النسخ. وهذه النسخة من النسخ الرديئة التي وقفنا عليها فلا يخلو سطر واحد منها من تصحيف أو تحريف أو سقط، وكان الناسخ يجهل تماماً قواعد العربية. ومما زادها سوءاً أنها مضبوطة كلها، ولكن هذا الضبط بعيد عن الصواب، وإن كان الخط في غاية الجودة. وتضم الصفحة ٣٣ سطراً، وفي كل سطر ١٤ كلمة، وتشابه كثيراً مع نسخة (ح)، ولا يبعد أن تكون النسختان منقولتين عن أصل واحد لأن بينهما تشابهاً في السقط والتصحيف والتحريف، وإن كانت (ح) أعلى قيمة منها، ولا نستطيع أن نرجح كون (ص) منقولة من (ح) لأن ثمة سطوراً مثبتة في الأولى وتخلو منها الثانية.

وقد اهتم الناسخ بتزيين نسخته وترتيبها، وذلك يبدو في جمال الخط وفصل الشعر عن غيره والتزام الدقة في حجم كل سطر. أما اعتمادنا عليها فقد كان محدوداً ومشوباً بالحذر.

٨ - نسخة ك: وهي برقم (١٠٧) تفسير. محفوظة في مكتبة دار الكتب المصرية. وبقي منها المجلد الثالث والمجلد الثامن فقط. يبدأ الثالث من قوله تعالى: ﴿وما محمد إلا رسول قد خَلَتْ من قبله الرسل﴾^(١)، وينتهي عند قوله تعالى: ﴿ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة﴾^(٢). ويقع في

(١) الآية ١٤٤ من آل عمران.

(٢) الآية ١٠٣ من المائدة.

١٩٦ ورقة. وتضم الصفحة ٢٣ سطراً، وفي كل سطر ١٣ كلمة. وقد تغيّر الخط في أواخرها. وليس في النسخة ما يشير إلى تاريخ نسخها واسم ناسخها. وأما اعتمادنا على هذه النسخة فقد كان محدوداً، حيث إن فيها سقطاً ولا تخلو من التصحيف والتحريف، وإن كنا نستضيء بها عند الحاجة.

٩ - نسخة عارف حكمت بالمدينة المنورة، وهي برقم (٢٢٨/١٢١) تفسير، في مجلد واحد، وتاريخها سنة ١١٧٨، بخط نسخي مذهب جميل، صفحاتها ١٤٢٢، وطول الصفحة ٣٢ سم وعرضها ١٨ سم، وفي الصفحة نحو من أربعين سطراً وفي كل سطر عشرون كلمة تقريباً. وهذه النسخة مليئة بالأخطاء التي تعود إلى التصحيف والتحريف، ونحن نرجح أن يكون كاتبها ليس برجل علم، غير أننا كنا نستأنس بها عندما يحدث سقط في نسخة المؤلف، وقد حدث أن تغيّر خط نسخة الأصل في أوراق محدودة، ولذلك عُذنا إلى ما بين أيدينا من نسخ لنقوم النص ونسده.

* * *

٢ - المخطوطات المهمة:

وثمة نسخ أخرى للكتاب، نكتفي بذكر مظانها أو عرض وصف موجز لها، لكونها ليست بذات قيمة أو لصعوبة الحصول عليها.

(أ) نسخة المركز الثقافي في مدينة حماه بسوريا: وهي في ثلاثة مجلدات كبيرة، الجزء الأول منها ينتهي بأول المائة، وعدد أوراقه ٣٨٦ ورقة، وفي كل صفحة ٣٥ سطراً، وفي كل سطر نحو من ١٣ كلمة، وخطها نسخي، وهي مكتوبة سنة ١١٤١هـ.

(ب) نسخ المكتبة الظاهرية: وتضم المكتبة الظاهرية بدمشق أجزاء مبعثرة تعود إلى نسخ مختلفة من الكتاب، منها: نسخة تبدأ من أول القرآن الكريم وتنتهي في أواخر سورة يوسف، انفرطت أوراقها، وكتبت سنة ١٠٠٣ بالمدينة المنورة، عدد أوراقها ٤٧٨ ورقة، برقم (٣٩١٧/ علوم قرآن).

ومنها: نسخة من أول الرعد إلى آخر الكتاب برقم (٥٦٥٢ / قرآن). ومنها: نسخة حديثة تقع في أربعة أجزاء، أما الأول فهو في ٣٣٤ ورقة برقم (٧٠٩٤ / علوم قرآن)، يبدأ من أول القرآن الكريم إلى آية ٢٢٣ من البقرة، وينتهي الجزء الثاني بإعراب آخر سورة آل عمران، ويقع في ٢٨٢ ورقة، ويبدأ الجزء الثالث بإعراب سورة النساء، وينتهي بآية ١٠٢ من المائدة، وهو في ٢٨٤ ورقة، وثمة جزء رابع يتممها ينتهي بإعراب آخر التوبة، ويقع في ٣٥٧ ورقة.

(ج) نسخة المكتبة التيمورية: وهي برقم (٣٨٤ / تفسير)، محفوظة في دار الكتب المصرية، وهي في عشرة مجلدات، فُقد منها الأول، ويبدأ الثاني بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ من البقرة، وهو في ٦٢٣ ورقة، ويقع الثالث في ٣٢٣ ورقة، ويبدأ بسورة النساء وينتهي بالمائدة، وقد جرى إتمام المجلد الثاني من آية ١٧٢ إلى الأخير عن نسخة (١٠٨ / تفسير)^(١)، بخط حديث.

(د) النسخة الأزهرية: في مجلد واحد هو الثالث من أصل النسخة، يقع في ٣١١ ورقة، برقم (٢٩٨) في مكتبة رواق الأتراك بالأزهر.

(هـ) النسخة السعودية: وهي محفوظة في معهد المخطوطات التابع للجامعة العربية، وهي الجزء الثالث من أصل النسخة، برقم (٢٢٤٠/١) تفسير السعودية)، وبرقم متسلسل (٢٥)، ويستغرق ٢٢٠ ورقة، وقد كتبت سنة ٨٠٧ هـ.

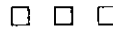
(و) النسخة التيمورية: وهي نسخة أخرى من أول الزمر حتى نهاية الكتاب برقم (٦١٤ / تفسير)، في مجلد واحد كبير، تاريخ نسخها سنة ١٠١٣ هـ في ٢٢٤ ورقة.

(١) انظر وصف هذه النسخة في عرضنا للمخطوطات عالية القيمة.

وقد أشار بروكلمان إضافة إلى ما عرضنا له بالوصف إلى النسخ التالية^(١):

- ١ - نسخة غوتة: ألمانيا الشرقية برقم (٥٣٣).
- ٢ - نسخة راغب باشا: في تركيا، وتقع في أربع مجلدات، برقم (٢٤).
- ٣ - نسخة كوبرولي: في تركيا، وتقع في مجلد واحد، برقم (٩٩).
- ٤ - نسخة مكتبة الجزائر: برقم (٣٤٨).
- ٥ - نسخة المكتب الهندي: بلندن، برقم (١١٤١).
- ٦ - نسخة تونس جامع الزيتونة: وتقع في عشرة مجلدات برقم (٧٣).
- ٧ - نسخة داماد زاده: بتركيا، برقم (٩٥).
- ٨ - نسخة الموصل: برقم (١٠٢).
- ٩ - نسخة رامبور بالهند: وتقع في خمسة مجلدات، الفهرست برقم ٥٧/١.

وبهذا نكون قد عَرَضْنَا ما وصل إليه علمنا عن مخطوطات «الدر المصون» وأعتقد أن الباحث يستطيع أن يدفع مقومات العمل العلمي إلى الأمام، ونرجو أن نكون قد أفدنا منها بتحقيقنا للكتاب وتقديمه إلى المكتبة الإسلامية.



(١) تاريخ الأدب العربي ١١١/٢، الذيل ١٣٨/٢ (بالألمانية).

منهج التحقيق

١ - المتن:

رأينا في عرض المخطوطات أن ثمة نسخاً كثيرة جداً للكتاب، وبما أنه توفّر لدينا نسخة كاملة بخط المؤلف نفسه فقد قطعت جهيزة قول كل خطيب، وهذا ما جعلنا نثبتها في المتن، وقد ذكرنا في وصفها أنها قريبة من الوضوح. وقد حُفِظَ جُلُّها من الخروم وما يعترى المخطوطات القديمة عادةً. ولم نر أية فائدة لإثبات اختلافات النسخ التي رجعنا إليها، أو إثبات ما تختلف به نسخة الأصل عن غيرها؛ وذلك لأن مثل هذه الاختلافات إنما يذكرها المحقق لغرض مهم، وهو المحافظة على ما وصل إليه من النسخ التي يعمل فيها، وإن هو إلا مجتهد يثبت في المتن ما يراه مستقيماً يعطي لكتابه الغرض المنشود، ومن هنا كان إثبات اختلافات النسخ في نصوص ضاعت منها نسخة المؤلف وسيلة لتقويم ما بقي من النسخ الأخرى واختيار أقرب ألفاظ يرى المحقق أنها من المؤلف، أما نحن فبين أيدينا نسخة بخط المؤلف فهل ثمة فائدة من شحن الكتاب بهوامش طويلة عريضة لأكثر من عشرين نسخة وقفنا عليها، وليت شعري ما كانت الهوامش غاية تُنشد لذاتها، وهل ثمة أمر أثقل على القارئ من أن ينقل نظره بين آونة وأخرى إلى الهامش ليقرا كيف رسم هذا الناسخ تلك الكلمة، وكيف قرأ هذا الشاهد، أو يقرأ تنبيهاً من المحقق يفيد أن ناسخاً آخر قد أسقط سطرًا أو سطرين!! على أنه لا يفهم من كلامي أنني أهملت النسخ الأخرى للكتاب، إن حصولي عليها يعدُّ أمراً من مصلحة الكتاب ذاته، وقد قمت باختيار تسع نسخ وأثبتت في مسوداتي ما تختلف به

عن الأصل، وسميتها قبلاً بنسخ عالية القيمة، وقد أطلت في وصفها قبل قليل، ثم وضعتها أمامي وأنا أسير في قراءة الكتاب أستعين بها كلمة كلمة، فقد أرى رأياً في قراءة كلمة من الأصل أحسبها هي مقصود المؤلف، وليست كذلك، وعندما أرجع إلى النسخ الأخرى أجد أن منها من اجتهد في قراءة تلك الكلمة اجتهاداً أفضل من اجتهادي، فأصوب ما رآه هذا الناسخ حيث إن رسم المؤلف يحتمل ذلك أكثر مما ذهبت إليه، كما أنني أفدت من هذه النسخ عندما حدث سقط من الأصل في إعراب الآيات ٢٤ - ٦١ من البقرة، والورقة ١٣٦ بوجهيها، ولم أتردد هنا في ذكر ما بينها من اختلافات للغرض الذي أشرت إليه من قبل وهو أن أعرض على القارئ ما ذكرته النسخ حول المادة للوصول إلى أقرب نص يريده المؤلف، فأثبت في المتن نسخة (ي) لأسباب ذكرتها لدى وصف النسخ. وبما أنني حصلت على صورة بالميكروفلم لنسخة الأصل فقد سقط من هذا الفلم بعض الجمل التي كان المؤلف يسجلها على جانب الصفحة، أو أن هذه الجمل قد ظهرت في المصورة ولكن يصعب قراءتها بسبب الخرم أو رداءة الخط أو سقوط بعض حروف الكلمة، وكنت أرجع والحالة هذه إلى ما بين يدي من نسخ أستضيء بها لإثبات السقط، ولا أغفل الإشارة إلى ذلك.

فإن قال قائل: قد يكون للمؤلف نفسه أكثر من نسخة، فتأتي المخطوطات الأخرى ذات أشكال مختلفة، ومن هنا كان عليك أن تضع حساباً لهذا الاحتمال. فالجواب: أن هذا الأمر قد وضعته في حسابي منذ اللحظات الأولى لقراءة مخطوطات الكتاب فما وجدت له أثراً، وإنما وجدت أن نسختي (ب) و (ع) الموثوقتين قد يصححان ما يغفل عنه المؤلف من قبيل السهو على نحو محدود جداً، فإذا قال المؤلف: «في المسألة أوجه» فقد يقوم أحد هذين الناسخين بعد هذه الأوجه، ثم يثبت رقمها فيضيف من عنده العدد خمسة مثلاً، فيصير النص: «وفي المسألة خمسة أوجه». وقد يخطيء المؤلف

نحوياً، فيقوم الناسخ بتصحيح الخطأ، كأن يقول المؤلف: «واعلم أن في المسألة قولان» فيصحح الناسخ ليكتب: «قولين»، وقد نجد بعض الإضافات الطفيفة في بعض النسخ، كأن يقول المؤلف: «قال» فيضيف الناسخ: «الله تعالى» أو «الشاعر»، ومن هذا القبيل أن يحاول الناسخ إتمام الآية الكريمة التي اكتفى المؤلف منها بكتابة كلمتين، وقد يثبت بعض العبارات الدعائية من مثل قول المؤلف: «وأما أبو القاسم الزمخشري» فيزيد الناسخ: «رحمه الله تعالى».

نعم قد نقرأ آراء ومعلومات في نسخ معينة لا نقرأها في نسخة ثانية، ولدى المقارنة مع الأصل ترانا نقرر بجزم أن السبب هو السقط الذي وقعت فيه النسخة، وذلك لأن الزيادة التي نجدها في النسخة الثانية نقرأها كاملة في نسخة المؤلف، وذلك السقط كان يُحْدِث لدى تلك النسخة اضطراباً يُحْسُهُ القارئ بوضوح، وأما مجمل الاختلاف بين النسخ ذاتها أو بين نسخة المؤلف وغيرها فيعود إلى التصحيف والتحريف الصرف، من مثل قول المؤلف «ينفصل» فتكتبها النسخ: يتفضل يفصل يفضل يتفصله يفصله، أما أن نجد زيادة في تفصيلات مسألة معينة لا نجدها في نسخة المؤلف، أو نقرأ مزيداً من الشواهد، أو نصادف رأياً علمياً تنفرد به نسخة معينة، أو نلاحظ إعراباً يناقض أو يخالف إعراب الأصل فهذا لم نقف عليه مرة واحدة.

وقد يحدث أن تضطرب النسخ في ترتيب الآراء والسطور، وهذا يعود إلى أن المؤلف كان قد كتب بعض الزيادات على جانب المخطوط دون أن يشير إلى موضعها الأصلي الذي يريده لها، وهذا يحتاج إلى طالب علم محقق ليضع هذه الزيادات في مكانها الذي أراده المؤلف لها، مع مراعاة ترتيب ألفاظ الآيات الكريمة، حيث إن منهج المؤلف أن يُعْرَبَ حسب ترتيب الآيات المعروف.

ومن هذا كله نخرج إلى أن الاحتمال الذي أوردناه آنفاً لا ينطبق على ما نحن فيه، وهذا مما يقوي عزمنا على إهمال اجتهادات الناسخ في رسم الكلمات بعد أن رأينا أن هذا الأمر لن يُعني شيئاً ولن يقدم للقارئ أية فائدة. ومن ناحية أخرى: فقد خدمت الممتن بمظاهر عديدة منها: أنني ضبطت ما وجدتُ ضرورةً لضبطه، وإذا وقع سَقَطٌ من قبيل السهو ووجدت ضرورة ماسة لإقامته وَضَعْتُ الزيادة التي ارتأيتها بين معقوفين كبيرين وأشرت إلى ذلك. كما أنني أشرت إلى نهاية الصفحة والورقة في المخطوط الأصل فإذا بدأت الصفحة أشرت إليها بحرف «أ»، وإذا بدأت صفحة جديدة من الورقة نفسها أشرت إليها بحرف «ب»، وغرضي من هذا أن أُسهِّلَ على القارئ - إن أراد - الرجوع إلى الأصل، كما أنني أثبتُّ علامات الترقيم المناسبة ليسهل على القارئ متابعة قراءة النص.

٢ - التعليق:

كنت أشرح مقصود المؤلف من عبارته إن كان يشوبها شيء من الغموض، وقد أذكر آراء العلماء فيما يقرره، أو أشير إلى الكتب التي عالجت المسألة التي يناقشها، كما أنني كشفت عن المذهب الذي يعتمده، وأعني بذلك تردده بين المذاهب النحوية أو اختياره لمذهب علم معين، وخرَّجْتُ النقول المختلفة التي اقتبسها في كتابه ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، سواء أشار إلى ذلك أو لم يشر، وقارنت هذه النقول بأصل الكتاب الذي ينقل عنه، فإن حدث ثمة اختلاف أشرت إليه إن كان جوهرياً، ولكن المؤلف قد يختصر هذه النقول أو يُعَدِّلُ بعض ألفاظها التي تدور حول المعنى نفسه فلم أر ضرورة لإثبات هذا الاختلاف، وقد يحدث أن يكون المؤلف قد أسقط سهواً بعض الكلمات من المنقول ويتعدَّر علينا إقامة النص بدونها فكنت أضعها بين معقوفين كبيرين ولا أعدم الإشارة إلى ذلك، وسنجد

في عرض مصادر المؤلف أن تفسير ابن عطية كان يُؤلف مرجعاً رئيساً لكتابنا «الدر» لذلك حرصت على تتبع ابن عطية متجاوزاً الحد المطبوع منه إلى نهاية كتابنا، وكنت أرجع في ذلك إلى «البحر المحيط»، إذ إن الدر والبحر كانا يتفقان كثيراً في الاقتباس من ابن عطية.

وإذا كان رسم الكلمة في نسخة الأصل مما لم أهدئ إلى توجيهه كنت أكتفي برسمها كما هي في الأصل، ثم أشير في الهامش إلى ما يحتمله السياق للوصول إلى المعنى الذي يريده المؤلف، وغرضي من هذا المحافظة التامة على الأصل، وشرحت الألفاظ الصعبة التي قد يتعذر فهمها من دون المعجم. وقد كان المؤلف يقع في بعض الأخطاء النحوية الواضحة من قبيل السهونحو: «وفي المسألة قولين»، «ويرى فلان فيها وجه آخر»، وكنت أعدل الخطأ وأشير في الهامش إلى الأصل فيه. وترجمت للأعلام والقراء الذين ورد ذكرهم في المتن، وأشرت إلى بعض المراجع عنهم، وقد ترجمت للعلم مرة واحدة لدى أول ذكره، حتى إذا ما تكرر عاد القارئ إلى الفهرس ليجد رقم وروده الأول فيقرأ ترجمته إن أراد.

٣ - الشواهد:

كان الكتاب غزيراً في شواهده المختلفة:

(أ) القرآن الكريم: كنت أشير إلى السورة ورقم الآية وأكمل الآية، إن كان ثمة ضرورة، وأضبطلها ضبطاً دقيقاً على قراءة حفص عن عاصم لشهرتها، وأما في القراءات فقد عُدت إلى كتبها لأشير إلى تخريج القراءة التي يذكرها المؤلف، أو أنسبها إلى صاحبها إن لم يُشِر، وأشير إلى اختلاف أصحابها بين كتب القراءات إن كان ثمة اختلاف ضروري، ولم أجد فائدة لذكر القراءات الأخرى للكلمة القرآنية إن لم يذكرها المؤلف، ولكنه على العموم كان يُخصيها ويَعُدُّها عَدًّا، ويهتمُّ بنسبتها إلى أصحابها.

(ب) الحديث الشريف: كنت أشير إلى الكتاب الذي روي فيه الحديث مستعيناً بالمعجم المفهرس لألفاظ الحديث، أو بكتب دارت مادتها حوله وأصبطه، ولم أكن أكتفي بإثبات ما يشته «المعجم المفهرس» من أرقام، وإنما كنت أعود إلى الكتاب الأم لأخرجه منه.

(ج) الشعر: ضبطت البيت وأكملته في التعليقات إن أورده ناقصاً، فإذا لم ينسبه إلى قائله اجتهدت في ذلك مستنداً إلى المظان المختلفة، وإن لم تسعف قلت: «لم أهدت إلى قائله». وإن كان البيت لشاعر له ديوان مطبوع أعلمت عن وروده فيه، وإلا خرّجته من كتب النحو واللغة تخريباً لا أستقصي فيه، وقد أذكر الروايات الأخرى للبيت إن كان مما يخدم الغرض، وشرحت الألفاظ الصعبة أو أوردت المعنى العام للبيت، وقد أذكر الشاهد في البيت إن كان ثمة ضرورة وإلا فلا، وقد أنبهت إلى تعليق مهم كان لبعض العلماء حوله، وكنت أضع رقماً متسلسلاً بجانب كل بيت، وغرضي من هذا أن أسهل على القارئ الرجوع إلى التحقيقات إن تكرر البيت، فأقول: «تقدم برقم كذا».

(د) أقوال العرب وأمثالهم: وقد عمدت إلى تخريجها، وقمت بضبطها وشرح ألفاظها أو إيراد معناها العام.

٤ - الفهارس والمراجع:

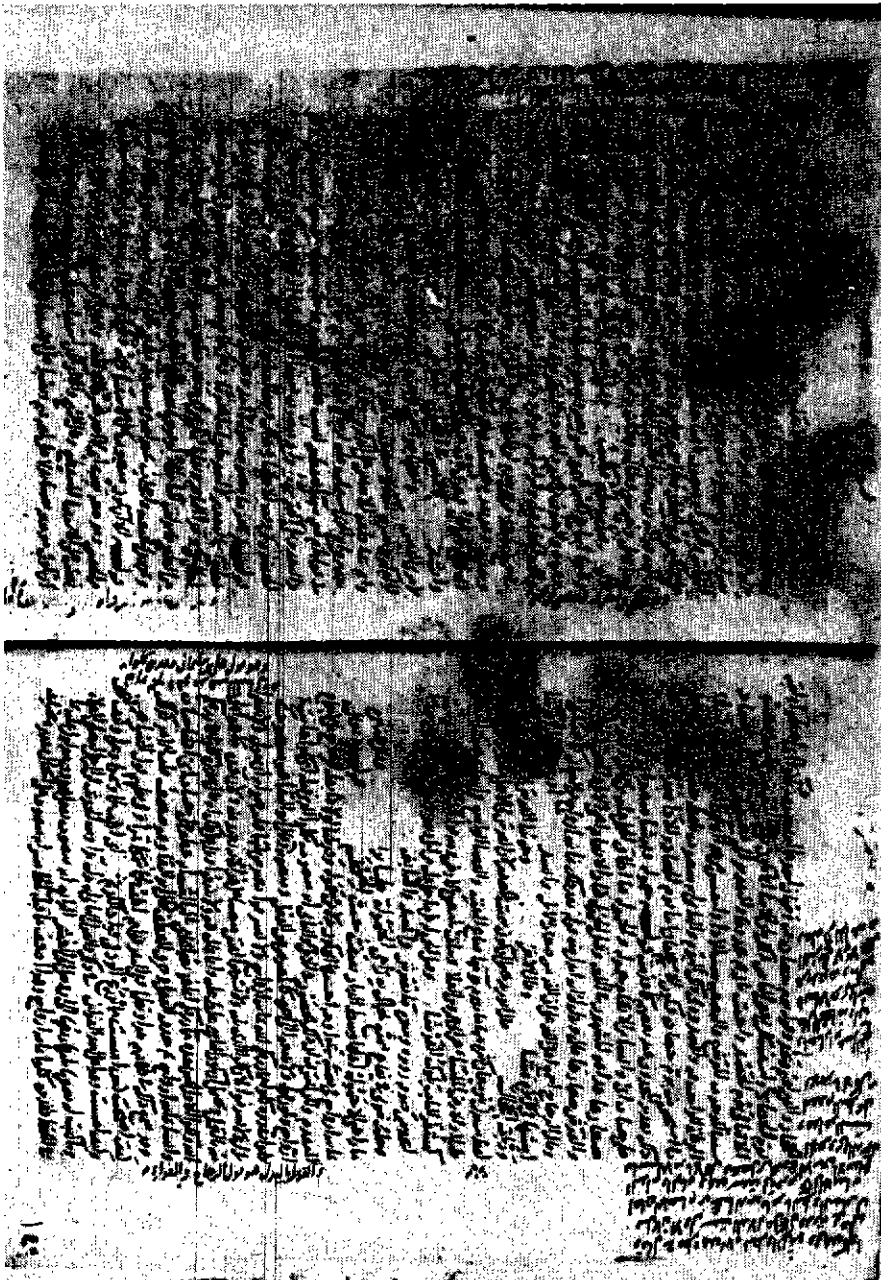
وفي خاتمة المطاف سوف أصنع - إن شاء الله - فهارس مختلفة للكتاب تتضمن: فهارس للقرآن الكريم، الحديث الشريف، الأعلام، الأشعار، المادة اللغوية، مسائل العربية، المذاهب النحوية، الأمثال. وسوف أثبت المراجع التي رجعت إليها في العمل إن شاء الله.



Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is dense and covers most of the page area.

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is dense and covers most of the page area. A large decorative flourish is visible at the bottom left of the page.

راموز الورقة الأولى من نسخة الأصل



راموز نسخة الأصل

١٣٤

١٣٤

الكتاب المصون

في علوم الكتاب المكنون

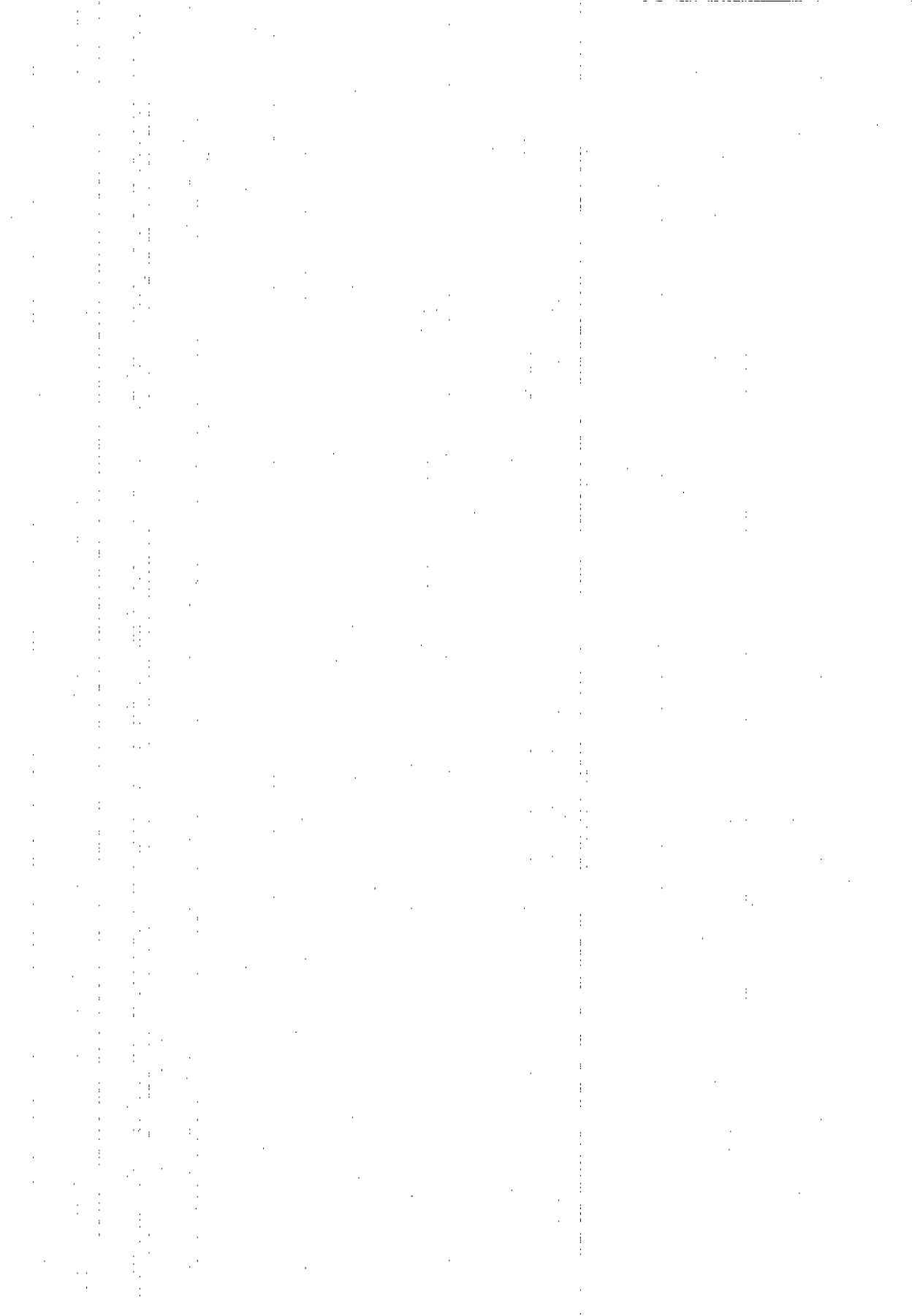
تأليف

أحمد بن يوسف المعروف بالسَّمِينِ الْحَبَابِيِّ

المؤلف سنة ٧٥٦ هـ

«أجل ما صُنِّفَ في هذا الباب»
(صاحب «كشف الظنون»)

«وهذا التصنيف في الحقيقة
نتيجة عمري ودخيرة دهري»
(من مقدمة المؤلف)



الحمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ نَاطِقًا بِالْحِكْمَةِ وَفَصَلَ
الخطاب، ووعدَ قارئه أعظمَ الثواب، وجعلَ مُتَّبِعَهُ سالِكًا طرقَ السدادِ
والصواب، وأشهد أن لا إلهَ إلا اللهُ وحده لا شريكَ له شهادةً سالمةً من
الارتياب، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المرسلُ بأفضلِ كتاب، صلى اللهُ
عليه وعلى آله وسائرِ الأصحابِ ما هَظَلَّ سحابٌ ولمعَ سرابٌ. وبعد.

فالقرآنُ أفضلُ كتبِ اللهِ الجليَّةِ أنزله على خيرِ خلقه عامَّةً، وبَعَثَهُ به
إلى خيرِ أمة، شهدَ به كتابه المُبينُ على لسانِ رسوله الصادقِ الأمين، جعله
كتاباً فارقاً بين الشكِّ واليقين، أعجزتِ الفصحاءُ معارضته، وأعيتِ الألباءُ
مناقضته، وأخرستِ البُلغاءُ مُشاكلته، فلا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعضِ
ظهيراً. جعل أمثاله عبراً للمتدبرين وأوامره هدىً للمستبصرين، وضرَبَ فيه
الأمثال، وفرَّقَ فيه بين الحرام والحلال، وكرَّرَ القصصَ والمواعظَ بالفاظٍ
لا تُملُّ ولا تَخْلُقُ^(١) على كثرةِ الرَّدِّ، وحثَّنَا على فَهْمِ معانيه وبيانِ أغراضه
ومبانيه، فليس المرادُ حفظه وسرِّده من غيرِ تأمُّلٍ لمعناه ولا تفهْمٍ لمقاصده،
فقال جلَّ مَنْ قال: «أفلا يتدبَّرون القرآنَ أم على قلوبٍ أقفالها»^(٢). وقال
تعالى: «ومنهم أُمِّيُونَ لا يَعْلَمُونَ الكتابَ إلا أمانِي»^(٣). ذمَّ اليهود حيث

(١) لا تَخْلُقُ: لا تَبْلَى.

(٢) الآية ٢٤ من سورة محمد صلى اللهُ عليه وسلم.

(٣) الآية ٧٨ من سورة البقرة.

يَقْرؤون التوراة تلاوةً من غير فهمٍ . وقد ذمَّ السلفُ الصالحُ مَنْ يفعلُ ذلك .
 فالأولى بالعاقِلِ الأريبِ والفطنِ اللبيبِ أن يربأ بنفسه عن هذه المنزلة الدنيئة ،
 ويأخذها بالرتبة السنيئة ، فيطَّلِعَ مِنْ علومه على أهمها وآكدها . وهي بعد
 تجويد ألفاظه بالتلاوة خمسة علومٍ : علمُ الإعرابِ وعلمُ التصريفِ وعلمُ اللغةِ
 وعلمُ المعانيِ وعلمُ البيانِ .

وقد أكثر العلماء - رحمهم الله - من البحثِ عن ذلك ، واهتموا به غاية
 الاهتمام ، فجزاهم الله عن سعيهم أفضلَ الجزاءِ يومَ الفصلِ والقضاءِ ، إذ هم
 الأئمةُ الممهِّدون للقواعدِ، المبيِّنون لأصولِ المعايِدِ . غير أن منهم جماعةً
 لم يقتصروا على هذه العلوم الخمسة في مصنفٍ يجمعها ، بل ضموا إلى ذلك
 ذكراً سببِ النزولِ وذكراً القصصِ (١) على ما فعله المفسِّرون لأنهم لم يضعوا
 كتبهم إلا لذلك . ومنهم من اقتصر على ذكر الإعرابِ فقط (٢) ، ومنهم من
 اقتصر على علمِ مفرداتِ الألفاظِ فقط (٣) وترك شيئاً كثيراً من علمِ التصريفِ
 المتعلِّقِ باشتقاقِ اللغةِ ، ممَّا لا يسعُ الإنسانُ جهلهُ ، ومنهم من اقتصر على
 معرفةِ نَظْمِهِ وجزائته وبلاغته ممَّا يتكفَّلُ به علمُ المعانيِ والبيانِ (٤) .

ورأيت أن هذه العلوم الخمسة متجاذبة شديدة الاتصال بعضها
 ببعض ، لا يحصل للناظر في بعضها كبيرُ فائدةٍ بدون الاطلاع على باقيها ،
 فإنَّ مَنْ عَرَفَ كَوْنَ هذا فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأً مثلاً ولم يعرفِ كَيْفِيَّةَ تَصْرِيْفِهِ
 ولا اشتقاقه ولا كيف موقعه من النَّظْمِ لم يحلَّ (٥) بطائل ، وكذا لو عَرَفَ موقعه
 من النَّظْمِ ولم يعرفِ باقيها .

(١) كما صنع أبو حيان في البحر المحيط .

(٢) كما صنع مكِّي في المشكل .

(٣) كما صنع الراغب في المفردات .

(٤) كما صنع الزمخشري في الكشاف .

(٥) حلا منه بخير : أصاب منه خيراً .

فلما رأيتُ الأمرَ كذلك وأطلعتُ على ما ذكره الناسُ في هذه الفنون، ورأيتُهم: إمَّا ذاكراً الواضحَ البينَ الذي لم يَحْتَجْ للتنبيةِ عليه إلا الأجنبيُّ من الصناعة، وإمَّا المقتصرَ على المُشْكِلِ بلفظٍ مختصرٍ استخرتُ اللهَ الكريمَ القويَّ المتينَ في جمعِ أطرافِ هذه العلومِ آخذاً من كلِّ علمٍ بالحظِّ الوافرِ، بحيثُ إنني إذا عرَّضتُ قاعدةً كليَّةً من قواعدِ هذه العلومِ أوضابطُ لمسألةٍ منتشرةٍ الأطرافِ ذكَّرتُ ذلكَ محرراً له من كتبِ القومِ، ولا أذكرُ إلا ما هو المختارُ عند أهلِ تلكِ الصناعةِ، وإذا ذكَّرتُ مذهباً لأحدٍ من أهلِ العلمِ فقد يحتملُ هذا الكتابُ ذكراً لدلائلهِ والاعتراضاتِ عليه والجوابِ عنه فأذكرُه، وقد لا يحتملُ فأجيله على كتبِ ذلكِ العلمِ.

ولم آلُ جهداً في استيفاءِ الكلامِ على مسائلِ هذا الكتابِ، [فإني تعرَّضتُ للقراءاتِ المشهورةِ والشاذةِ وما ذكَّرَ الناسُ في توجيهها] ^(١) ولم أتركُ وجهاً غريباً من الإعرابِ [وإن كان واهياً] ^(٢). ومقصودي بذلكِ التنبيةُ على ضَعْفِهِ حتى لا يَغْتَرَّ به منِ اطَّلَعَ عليه، وذكَّرتُ كثيراً من المناقشاتِ الواردةِ على أبي القاسمِ الزمخشري ^(٣) وأبي محمدِ ابنِ عطية ^(٤) ومحبِّ الدينِ أبي البقاء ^(٥)، وإن أمكنَ الجوابُ عنهم بشيءٍ ذكَّرتُه، وكذلك تعرَّضتُ لكلامِ

(١) ما بين معقوفين وارد في نسخ الكتاب ما عدا الأصل، لعله كان مكتوباً على جانب المخطوط فلم يظهر في الفيلم المصور عن الأصل.

(٢) غير واضح في الأصل.

(٣) محمود بن عمر، أخذ عن النيسابوري والحارثي. وله: الكشاف والفائق والمفصل والأتمودج، توفي سنة ٥٨٨. انظر: البغية ٢/٢٧٩.

(٤) عبدالحق بن غالب، كان غاية في توقد الذهن، روى عن الصفدي والغساني، وروى عنه ابن مضاء، وله: التفسير المشهور، توفي سنة ٥٤٢. انظر: البلغة ١١٨؛ البغية ٢/٧٣.

(٥) عبدالله بن الحسين العكبري، قرأ على ابن الخشاب، وله: إعراب القرآن وإعراب الحديث، واللباب، وشرح اللمع، توفي سنة ٦١١. انظر: البغية ٢/٣٨.

كثير من المفسرين كالمهدوي^(١) ومكي^(٢) والنحاس^(٣) دون غيرهم، فإنهم أغنى الناس بما قصدته وأغناهم.

وهذا التصنيف في الحقيقة نتيجة عمري وذخيرة دهري، فإنه لبُّ كلام أهل هذه العلوم. وإذا تكررت الآية الكريمة - أو ما يقاربها في تركيبها أو قاعدة كلية أو ضابط قد مر ذكره - فلا أعيدها، بل إن بعد العهد ذكرت ما ينبهك عليها. وسميتها بـ «الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون» وعلى الله توكلت وإليه أنيب.



(١) أحمد بن عمار المقرئ، كان مقدماً في القراءات والعربية وله: تفسير القرآن، توفي

سنة ٤٤٠. انظر: إنباه الرواة ٩١/١؛ البغية ٣٥١/١.

(٢) مكي بن أبي طالب حموش بن محمد القيسي المقرئ. له: الكشف والمشكل، توفي

سنة ٤٣٧. انظر: إنباه الرواة ٣١٣/٣؛ البلغة ٢٦٣؛ البغية ٢٩٨/٢.

(٣) أبو جعفر أحمد بن محمد، أخذ عن الزجاج والمبرد، له: إعراب القرآن والكافي وشرح

المعلقات، توفي سنة ٣٣٨. انظر: البغية ٣٦٢/١.

/ الاستعاذة: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

هذا ليس من القرآن إجماعاً، وإنما تعرّضت له لأنه واجب في أول القراءة أو مندوبٌ. وأصحُّ كَيْفِيَّاتِ اللَّفْظِ به هذا اللفظُ المشهورُ لموافقته قوله تعالى: «فاستَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»^(١)، وَرَوَوْا فِيهِ حَدِيثَيْنِ^(٢).

وَالْعَوْدُ^(٣): الالْتِجَاءُ إِلَى الشَّيْءِ وَالانْحِيَاؤُ لَهُ وَالاسْتِجَارَةُ بِهِ وَالاسْتِعَانَةُ بِهِ أَيْضاً، وَمِنْهُ الْعَوْدَةُ: وَهِيَ مَا يُعَادُ بِهِ مِنَ الشَّرِّ. وَقِيلَ لِلرُّقِيَّةِ وَالتَّمِيمَةِ - وَهِيَ مَا يُعَلَّقُ عَلَى الصَّبِيِّ - عَوْدَةٌ وَعَوْدَةٌ بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَضَمِّهَا، وَكُلُّ أُنْثَى وَضَعَتْ فِيهَا عَائِذٌ إِلَى سَبْعَةِ أَيَّامٍ، وَيُقَالُ: عَاذَ يُعَوِّذُ عَوْدًا وَعِيَاذًا وَمَعَاذًا فَهُوَ عَائِذٌ وَمَعَوِّذٌ مِنْهُ. قَالَ الشَّاعِرُ^(٤):

١ - أَلْحِقْ عَذَابَكَ بِالْقَوْمِ الَّذِينَ طَعَوْا وَعَائِذًا بِكَ أَنْ يَعْزِلُوا فَيَطْغُونِي
قيل: عائذ هنا أصله اسمٌ فاعلٍ، ولكنه وقع مَوْقِعَ الْمَصْدَرِ كَأَنَّهُ قَالَ:
وعِيَاذًا بِكَ، وسيأتي تحقيقُ هذا القولِ.
وَأَعُوذُ: فَعْلٌ مُضَارِعٌ، وَأَصْلُهُ: أَعُوذُ بِضَمِّ الْوَاوِ مِثْلَ: أَقْتُلُ وَأَخْرُجُ أَنَا،

(١) الآية ٩٨ من النحل.

(٢) ثمة أحاديث كثيرة. انظر: البخاري (فتح الباري) ٦/٣٣٧؛ ابن حنبل ٣/٥٠.

(٣) انظر: مفردات الراغب ٣٦٥؛ اللسان: عوذ.

(٤) البيت لعبدالله بن الحارث السهمي، وهو في الكتاب ١/١٧١؛ اللسان: عوذ؛ ابن

يعيش ١/١٢٣.

وإنما نقلوا حركة الواو لأنَّ الضمة ثقيلة عليها إلى الساكن قبلها، وهكذا^(١) كلُّ مضارعٍ من فَعَلَ عَيْنُهُ وَاوٌ، نحو أَقُومُ وتَقُومُ وَأَجُولُ وتَجُولُ. وفاعله ضميرُ المتكلمِ. وهذا الفاعلُ لا يجوزُ بروزه، بل هو من المواضع السبعة التي يجب فيها استتارُ الضميرِ على خلافِ في السابعِ، ولا بد من ذكرها لعمومِ فائدتها وكثرةِ دَوْرِها، الأولُ: المضارعُ المُسْنَدُ للمتكلمِ وحده نحو: أَفَعَلُ أَنَا. الثاني: المضارعُ المُسْنَدُ للمتكلمِ مع غيره أو المعظمُ نفسه نحو: نَفَعَلُ نَحْنُ. الثالث: المضارعُ المُسْنَدُ للمخاطبِ نحو: تَفَعَلُ أَنْتَ، ويُوحَدُ المخاطبُ بقيدِ الإفرادِ والتذكيرِ، لأنه متى كان مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً وجب بروزه، نحو: تَقُومَانِ، تَقُومُونَ، تَقُومِينَ. الرابع: فعلُ الأمرِ المُسْنَدُ للمخاطبِ، نحو: افْعَلْ أَنْتَ، ويُوحَدُ المخاطبُ أيضاً بقيدِ الإفرادِ والتذكيرِ، لأنه متى كان مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً وجب بروزه، نحو: افْعَلَا، افْعَلُوا، افْعَلِي. الخامس: اسمُ فعلِ الأمرِ مطلقاً، أي سواءً كان المأمور مفرداً أم مثنى أم مجموعاً أم مؤنثاً، نحو: صَهْ يَازِيدُ يَازِيدَانِ يَازِيدُونَ يَاهِنْدُ يَاهِنْدَانِ يَاهِنْدَاتُ، بخلافِ فعلِ الأمرِ فإنه يبرزُ فيه ضميرٌ غيرُ المفردِ المذكورِ، كما تقدّم. السادس: اسمُ الفعلِ المضارعِ نحو: أَوْهَ أَيِ اتَّوَجَّعَ وَأَفَّ أَيِ انْتَضَجَرَ وَوَيَّ أَيِ أعجَبُ. وهذه الستة لا يبرزُ فيها الضميرُ، بلا خلافٍ. وتحرّرتُ بقولي: «اسمُ فعلِ الأمرِ واسمُ الفعلِ المضارعِ» من اسمِ الماضي فإنه لا يجبُ فيه الاستتارُ كما سيأتي. السابع: المصدرُ الواقعُ موقعَ الفعلِ بدلاً من لفظه نحو: ضرباً زيداً، وقول الشاعر^(٢):

(١) انظر: الممتع في التصريف لابن عصفور ٤٤٨/٢.

(٢) اختلفوا في نسبة هذين البيتين بين: الأحوص وجرير وأعشى همدان، وهما في ديوان جرير ٢١٥؛ والكتاب ١/٥٩؛ والحماسة البصرية ٢٠٩؛ والخصائص ١/١٢٠؛ وأوضح المسالك ٢٤٨؛ وشرح شواهد الألفية ١٦٤، ٢٦٣؛ والعيني ٣/٤٦. والعياب: ح عيبة: زنبيل من آدم، أو ما تجعل فيه الثياب، بجر: ممثلة.

– الاستعاذة –

٢ – يَمُرُونَ بِالذَّهْنِ خِيفًا عِيَابُهُمْ وَيَرْجِعُونَ مِنْ دَارَيْنِ بُجْرَ الْحَقَائِبِ
على حين ألهى الناس جُلُ أمورهم فَنَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلُ الثَّعَالِبِ

وقوله تعالى: «فَضْرَبَ الرَّقَابِ»^(١)، هذا إذا جعلنا في «ضرباً» ضميراً مستتراً، وأما مَنْ يقولُ من النحويين: إنه لا يتحمل ضميراً البتة فلا يكونُ من المسألة في شيء.

والضابط فيما يجبُ استتاره^(٢) – وإن عُرفَ من تعددِ الصور المتقدمة – أن كلَّ ضمير لا يحلُّ محلّه ظاهرٌ ولا ضميرٌ منفصلٌ فهو واجبُ الاستتار كالمواضعِ المتقدمة، وما جاز أن يحلَّ محلّه أحدهما فهو جائزُ الاستتار، نحو: «زيدٌ قام»، في «قام» ضميرٌ جائزُ الاستتار، إذ يحلُّ محلّه الظاهرُ، نحو: «زيد قام أبوه»، أو الضميرُ المنفصلُ نحو: «زيدٌ ما قام إلا هو»، فإن وُجدَ من لسانهم في أحدِ المواضعِ المتقدمة الواجبِ فيها الاستتارُ ضميرٌ منفصلٌ فليُعتَقَدَ كونه توكيداً للضميرِ المستتر، كقوله تعالى: «اسْكُنْ أَنْتَ [وَزَوْجُكَ]»^(٣) ف«أنت» مؤكِّدٌ لفاعلِ «اسْكُنْ».

و «بالله»^(٤) جارٌّ ومجرورٌ. وكذلك «من الشيطان»، وهما متعلقان بـ «أعوذ». ومعنى الباء الاستعانة، و«مِنْ» التعليلُ، أي: أعوذ مستعيناً بالله من أجلِ الشيطان. ويجوز أن تكون «مِنْ» لابتداء الغاية، ولهما معانٍ^(٥) أُخرُ ستأتي إن شاء الله تعالى. وأمَّا الكلامُ على الجلالةِ فيأتي في البسملة.

(١) الآية ٤ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ١/٨٥.

(٣) الآية ١٩ من سورة الأعراف.

(٤) يتابع المؤلف إعرابه لـ «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم».

(٥) انظر في معاني الباء: رصف المباني ١٤٢؛ المغني ١٠٦. وانظر في معاني «مِنْ» رصف

المباني ٣٢٢؛ المغني ٣٥٣.

- الاستعانة -

والشيطان: المتمرد من الجن. وقال أبو عبيدة^(١): «الشيطان اسم لكل عارم من الجن والإنس والحيوانات، وقد يُطلق على كل قوة ذميمة في الإنسان. قال عليه السلام: «الحسد شيطان والغضب شيطان»^(٢)، وذلك لأنهما ينشآن عنه.

واختلف أهل اللغة في اشتقاقه، فقال جمهورهم: هو مشتق من شَطَنَ يَشْطُنُ أي بَعَدَ، لأنه بعيد من رحمة الله تعالى، وأنشدوا^(٣):

٣ - نَأَتْ بِسَعَادَ عَنْكَ نَوَى شَطُونُ فَبَأَنْتَ وَالْفَوَادُ بِهَا رَهِينُ
وقال آخر^(٤):

٤ - أَيْمًا شَاطِنٍ عَصَاهُ عَكَاهُ ثُمَّ يُلْقَى فِي السَّجْنِ وَالْأَكْبَالِ

[١/٣] / وحكى سيبويه: «تَشَيْطَنُ»^(٥) أي فَعَلَ فِعْلَ الشَّيَاطِينِ، فهذا كله يدل على أنه من «شَطَنَ» لثبوت النون وسقوط الألف في تصاريف الكلمة، ووزنه على هذا: فَيْعَال. وقيل: هو مشتق من شَاطَ يَشِيطُ أي هَاجَ واحترق، ولا شك أن هذا المعنى موجود فيه، فأخذوا بذلك أنه مشتق من هذه المادة، لكن لم يُسَمَّع في تصاريفه إلا ثابت النون محذوف الألف كما تقدّم، ووزنه على

(١) معمر بن المثنى البصري، قدم بغداد أيام الرشيد قرأ عليه بعض كتبه. له «مثالب العرب» و«غريب القرآن» أخذ عنه أبو حاتم والمازني، توفي سنة ٢٠٨. انظر: الإنباه ٢٧٦/٣؛ البلغة ٢٦١.

(٢) مسند ابن حنبل برواية: «إن الغضب من الشيطان»، انظر: المسند ٢٢٦/٤.

(٣) البيت لـ النابغة، وهو في ديوانه ٢٥٦؛ واللسان: مادة «شطن». والشطون: البعيدة.

(٤) البيت لـ أمية بن أبي الصلت، وهو في ديوانه ٥١؛ وتفسير الطبري ١/١١٢؛ وتفسير ابن عطية ١/٨٦؛ واللسان: شطن، والبحر المحيط ١/٦٢؛ وأعراب ثلاثين سورة: ٧. عكاه: شدّه، الأكبال: ج كيل وهو القيد.

(٥) الكتاب ١١/٢، وسيبويه عمرو بن عثمان إمام النحاة أخذ عن الخليل ويونس، وله: الكتاب، توفي سنة ١٨٠. انظر: الإنباه ٣٤٦/٢؛ البلغة ١٧٣؛ البلغة ٢٢٩/٢.

هذا فعلان. وبترتب على القولين: صرّفه وعدم صرّفه إذا سُمّي به، وأمّا إذا لم يُسمَّ به فإنه منصرف البتّة، لأنّ من شرط امتناع فعلان الصفة ألاّ يُؤنث بالثناء^(١)، وهذا يؤنث بها قالوا: شيطانة^(٢).

«الرجيم» نعت له على الذمّ. وفائدة النعت^(٣): إمّا إزالة اشتراك عارض في معرفة، نحو: رأيت زيدا العاقل، وإمّا تخصّص نكرة نحو: رأيت رجلاً تاجراً، وإمّا لمجرد مدح أو ذمّ أو ترحم، نحو: مررت بزید المسكين، وقد يأتي لمجرد التوكيد نحو قوله تعالى: «نفخة واحدة»^(٤).

ولا بُدّ من ذكر قاعدة في النعت تعمّ فائدتها^(٥). اعلم أنّ النعت إنّ كان مشتقاً بقياس، وكان معناه لمتبوعه^(٦) لزم أن يوافقّه في أربعة من عشرة، أعني في واحد من ألقاب الإعراب: الرفع والنصب والجرّ، وفي واحد من الأفراد والتثنية والجمع، وفي واحد من التذكير والتأنيث، وفي واحد من التعريف والتنكير. وإن كان معناه لغير متبوعه^(٧) وافقه في اثنين من خمسة، في واحد من ألقاب الإعراب، وفي واحد من التعريف والتنكير، نحو: مررت برجلين عاقلين أهمّهما، فلم يتبعه في تثنية ولا تذكير.

وإذا اختصرت ذلك كلّه فقل: النعت يلزم أن يتبع منوعته في اثنين من خمسة مطلقاً: في واحد من ألقاب الإعراب، وفي واحد من التعريف والتنكير، وفي الباقي كالفعل، يعني أنك تضع موضع النعت فعلاً فمهما ظهر

(١) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٣٥؛ وشرح ابن عقيل ٢/٢٥٣.

(٢) انظر في هذه المادة: اللسان: شطن، مفردات الراغب ٢٦٨.

(٣) انظر: ابن عقيل ٢/١٥٣؛ شرح الكافية ١/٣٠٣.

(٤) الآية ١٣ من سورة الحاقة: فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة.

(٥) انظر: ابن عقيل ٢/١٥٥.

(٦) نحو: جاء رجل مهذب.

(٧) وهو ما يسمونه بالنعت السببيّ نحو «جاء رجل مهذب أخوه».

- الاستعادة -

في الفعل ظَهَرَ في النعت، مثاله ما تقدّم في: مررت برجلين عاقلةٍ أمهما، لأنك تقول: برجلين عَقَلْتُ أمهما. والرجيم قد تَبِعَ موصوفه في أربعة من عشرةٍ لِمَا عَرَفْتُ.

وهو مشتق من الرَّجْم، والرَّجْمُ^(١) أصله الرميُّ بالرَّجَام، وهي الحجارة، ويستعار الرَّجْمُ للرمي بالظن والتوهم. قال زهير^(٢):

٥ - وما الحربُ إلا ما عَلِمْتُمْ ودُقُّتُمْ وما هو عنها بالحديثِ المرَّجَمِ

أي: المَظنون، ويُعبّر به أيضاً عن الشتم، قال تعالى: «لِيُنَّ لِمَ تَنَّبَهُ لَأَرْجُمَنَّكَ»^(٣) قيل: أقول فيك قولاً سيئاً. والمُراجمةُ: المُسَابَةُ الشديدةُ استعارةٌ كالمقاذفة. قال الراغب^(٤): «والتَرَجُّمان: تَفْعُلان من ذلك» كأنه يعني أنه يرْمِي بكلامٍ مَنْ يُترجَمُ عنه إلى غيره. والرُّجْمَةُ أحجارُ القبرِ ثم عبّر بها عنه. وفي الحديث: «لا تَرَجُّموا قبري»^(٥) أي لا تضعوا عليه الرُّجْمَةَ. والرَّجِيمُ فاعيل بمعنى مفعول أي مرجوم نحو: قَتيل وجريح، ويجوز أن يكون بمعنى فاعل لأنه يَرَجُّمُ غيره بالشر، ولكنه بمعنى مفعول أكثر، وإن كان غير مقيسٍ.

□ □ □

(١) انظر: مفردات الراغب ١٩٥.

(٢) ديوانه ١٨.

(٣) الآية ٤٦ من مريم.

(٤) المفردات ١٩٥. والراغب هو الحسين بن محمد، له: التفسير والذريعة، توفي

سنة ٥٠٢. انظر: البلغة ٦٩؛ وروضات الجنات ٢٤٦.

(٥) قال أبو عبيد في غريب الحديث ٢٨٩/٤ «في حديث عبد الله بن مَعْقِلٍ في وصيته.

وقال: «والمحدثون يقولون «لا تَرَجُّموا». إنما هو «لا تُرَجِّمُوا» يقول: لا تجعلوا عليه الرَّجْمَ».

البسمة

مصدر بَسَمَلٌ، أي قال: بسم الله، نحو: حَوَقَلَ وَهَيْلَلٌ وَحَمَدَلٌ، أي قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، ولا إله إلا الله، والحمد لله. وهذا شبيه بَيَابِ النحت في النسب، أي إنهم يأخذون اسمَيْنِ فَيُنِحَتون منهما لفظاً واحداً، فينسبون إليه كقولهم: حَضْرَمِيَّ وَعَبَّسِيَّ وَعَبْشَمِيَّ نسبةً إلى حَضْرَمَوْتٍ وَعَبْدِ الْقَيْسِ وَعَبْدِ شَمْسٍ. قال (١):

٦ - وَتَضَحُّكَ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَيَّ قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيًّا
وهو غيرُ مقيس، فلا جرم أن بعضهم قال في: بَسْمَلٌ وَهَيْلَلٌ إِنَّهَا لَغَةٌ مُوَلَّدَةٌ، [قال الماوردي (٢)]: يُقَالُ لِمَنْ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ: مُبَسْمِلٌ وَهِيَ [٣] لَغَةٌ مُوَلَّدَةٌ وَقَدْ جَاءَتْ فِي الشَّعْرِ، قَالَ عَمْرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ (٤):

٧ - لَقَدْ بَسَمَلْتُ لَيْلَى غَدَاةَ لَقِيْتُهَا أَلَا حَبَّذَا ذَاكَ الْحَدِيثُ الْمُبَسْمِلُ

(١) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، وهو في المفضليات ١٥٨، ذيل الأمالي ١٣٣؛ المحتسب ٦٩/١؛ الحجة ٦٨/١؛ ابن يعيش ٩٧/٥.

(٢) تفسير الماوردي ٥٢/١، وهو علي بن محمد البصري الشافعي، أخذ عن الاسفرائيني. له الحاوي والإقناع توفي سنة ٤٥٠هـ. انظر: طبقات الشافعية للأسنوي ٣٨٧/٢؛ طبقات الشافعية للسبكي ٣٠٣/٣.

(٣) لسم يظهر في فيلم الأصل وأثبتناه من ع.

(٤) ديوانه ٤٩٨؛ أمالي القالي ٢/٢٧٠؛ اللسان: بسمل؛ الهمع ٨٩/٢؛ الدرر ١١٦/٢.

- البسلة -

وغيره من أهل اللغة نقلها ولم يقل إنها مؤلدة كـ ثعلب^(١) والمطرز^(٢).
ويُسم: جارٌ ومجرور، والباء هنا للاستعانة كعملت بالقُدوم، لأن
المعنى: أقرأ مستعيناً بالله، ولها معانٍ آخرُ تقدّم الوعدُ بذكرها، وهي:
الإصاقُ حقيقةً أو مجازاً، نحو: مَسَحْتُ برأسي، مررتُ بزيدٍ، والسببية:
[نحو] «بظلمٍ من الذين هادوا حَرَمْنَا عليهم»^(٣)، أي بسبب ظلمهم،
والمصاحبة نحو: خرج زيدٌ بثيابه، أي مصاحباً لها، والبدلُ كقوله عليه
السلام: «ما يسُرُّني بها حُمُرُ النعم»^(٤) أي بدلها، وكقول الآخر^(٥):

٨ - فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا شئوا الإغارة فرساناً وركباناً

أي: بدّلهم، والقسم: أحلفُ باللَّهِ لأفعلن، والظرفية نحو: زيد بمكة
أي فيها، والتعدية نحو: «ذهب اللُّهُ بنورهم»^(٦)، والتبويض كقول الشاعر^(٧):

٩ - شَرِبْنِ بماءِ البحرِ ثم ترفَعْتِ متى لَجَجِ خُضِرِ لهنَّ نثيجُ

(١) أحمد بن يحيى، إمام أهل الكوفة أخذ عن ابن الأعرابي وروى عنه ابن الأنباري، توفي
سنة ٢٩١. انظر: الإنباء ١/١٣٨؛ نزهة الألباء ٢٩٣؛ طبقات القراء ١/١٤٨.

(٢) محمد بن عبد الواحد المطرز غلام ثعلب، له: شرح الفصح وفائت الفصح، توفي
سنة ٣٤٥، انظر: البلغة ٢٣٤؛ البغية ١٦٤.

(٣) الآية ١٦٠ من النساء.

(٤) رواه البخاري (فتح الباري): الجمعة ٢/٤٠٣؛ مسند أحمد ١/١٣٠.

(٥) البيت لـ قريط بن أنيف، وهو في الحماسة ١/٥٨؛ والمغني ١٠٩؛ والأشمونى ٢/٢٢٠؛
والدرر ٢/١٤.

(٦) الآية ١٧ من سورة البقرة.

(٧) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ١/٥١ برواية:

تَرَوْتُ بماءِ البحرِ ثم تَنصَبْتُ على حَبَشِيَّاتٍ لهنَّ نثيجُ
والمخصص ١٤/٦٧، وأدب الكاتب ٤٠٨، والأزهية ٢٩٤؛ وأمالى الشجري
٢/٢٧٠؛ والدرر ٢/٣٤. ومتى هنا: من، والنثيج: المر السريع مع الصوت.

- البسلة -

أي من مائه، والمقابلة: «اشتريته بألف» أي: قابله بهذا الثمن،
والمجاوزه مثل قوله تعالى: «ويومَ تَشَقُّقُ السماءِ بِالْغَمَامِ»^(١) أي عن الغمام،
ومنهم مَنْ قال: لا تكون كذلك إلامع السؤال خاصة نحو: «فاسأل به
خبيراً»^(٢) أي عنه، وقول علقمة^(٣):

١٠ - فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي خَيْرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَيِّبٌ
إِذَا شَابَ رَأْسُ الْمَرْءِ أَوْ قَلَّ مَالُهُ فليس له في وَدَّهِنَّ نَصِيبٌ

والاستعلاء كقوله تعالى: «مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِقَنْطَارٍ»^(٤). والجمهورُ يَأْتُونَ
جَعَلَهَا إِلَّا لِلِإِصْطِقِ أَوْ التَّعْدِيَةِ، وَيُرْدُونَ جَمِيعَ الْمَوَاضِعِ الْمَذْكُورَةِ إِلَيْهِمَا،
وليس هذا موضع استدلال وانفصال.

وقد تَزَادَ مَطْرَدَةٌ وَغَيْرَ مَطْرَدَةٍ، فَالْمَطْرَدَةُ فِي فَاعِلٍ «كَفَى» نَحْوُ: «كَفَى
بِاللَّهِ»^(٥) / أَي: كَفَى اللَّهُ، بِدَلِيلِ سَقُوطِهَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٦):
[٣/ب]

١١ - كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا

وفي خبرٍ ليس و«ما» أَخْتِهَا غَيْرَ مُوجِبٍ بِ- إِلَّا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «أَلَيْسَ

(١) الآية ٢٥ من سورة الفرقان.

(٢) الآية ٥٩ من سورة الفرقان.

(٣) ديوانه ٣٥؛ والمفضليات ٣٩٢؛ والمهمع ٢٢/٢؛ والدرر ١٤/٢.

(٤) الآية ٧٥ آل عمران.

(٥) الآية ٦ النساء.

(٦) البيت لـ سحيم وصدرة:

عُمَيْرَةٌ وَدَعَّ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيَا

وهو في الديوان ١٦؛ والكتاب ٢٣٠/١؛ والخصائص ٤٨٨/٢؛ وابن يعيش

٥٨/٦؛ والعيني ٦٦٥/٣.

- البسمة -

اللَّهُ بِكَافٍ [عَبْدَهُ] (١)، «وَمَارُبُّكَ بِغَافِلٍ» (٢) وفي: بِحَسْبِكَ زَيْدٌ. وَغَيْرَ
مَطْرَدَةٍ فِي مَفْعُولٍ «كَفَى»، كَقَوْلِهِ (٣):

١٢ - فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرُنَا حُبَّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِسَانَا

أي: كَفَانَا، وَفِي الْبَيْتِ كَلَامٌ آخَرٌ، وَفِي الْمَبْتَدَأِ غَيْرَ «حَسْبُ» وَمِنْهُ فِي
أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ: «بِأَيْكُمُ الْمَفْتُونُ» (٤) وَقِيلَ: الْمَفْتُونُ مَصْدَرٌ كَالْمَعْقُولِ وَالْمَيْسُورِ،
فَعَلَى هَذَا لَيْسَتْ زَائِدَةٌ، وَفِي خَيْرٍ «لَا» أَحْتِ لَيْسَ، كَقَوْلِهِ (٥):

١٣ - فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُعْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

أي: مُغْنِيّاً، وَفِي خَيْرٍ كَانَ مُنْفِيَةً نَحْوُ (٦):

١٤ - وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ، إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

أي: لَمْ أَكُنْ أَعْجَلَهُمْ، وَفِي الْحَالِ وَثَانِي مَفْعُولِي ظَنْ مُنْفِيَيْنِ أَيْضاً
كَقَوْلِهِ (٧):

١٥ - فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابُ حَكِيمٍ بِنُ الْمُسَيْبِ مُتْنَاهَا

(١) الآية ٣٦ من الزمر.

(٢) الآية ١٣٢ من الأنعام.

(٣) اختلفوا في نسبة هذا البيت بين حسان - وليس في ديوانه - وكعب بن مالك
وعبدالله بن رواحة؛ وهو في الدرر ٧٠/١؛ والعيني ٤٨٦/١؛ والهمع ٩٢/١.

(٤) الآية ٦ من القلم.

(٥) البيت لسواد بن قارب الدوسي الصحابي وهو في الدرر ١٠١/١؛ وأوضح المسالك
٢٠٩/١. والفيل: الخيط الدقيق في شق النواة.

(٦) البيت للشنفرى، وهو في الأشموني ٢٥١/١؛ وأوضح المسالك ٢١٠/١؛ والعيني
١١٧/٢؛ والدرر ١٠١/١.

(٧) لم أهدت إلى قاتله، وهو في اللسان: منى؛ والهمع ١٢٧/١؛ والدرر ١٠١/١.

وقول الآخر^(١):

١٦ — دعاني أخي والخيَلُ بيني وبينه فلماً دعاني لم يجِدني بقُعْدَدِ
أي: مارَجَعَت رِكابُ خائِبَةً، ولم يجِدني قُعْدَدًا، وفي خبر «إن» كقول
امرئ القيس^(٢):

١٧ — فَإِنْ تَنَّا عَنْهَا حِقْبَةً لَا تُلَاقِيهَا فَإِنَّكَ مِمَّا أَحَدَّثْتَ بِالْمُجْرِبِ
أي: فَإِنَّكَ الْمُجْرِبُ، وفي: «أولم يروا أن الله»^(٣) وشبهه.

والاسمُ لغةً: ما أبانَ عن مُسمًى، واصطلاحاً: ما دلَّ على معنى في
نفسه فقط غيرَ متعرِّضٍ بِبُنيتهِ لزمان ولا دالٌّ جزءٌ من أجزاءه على جزءٍ من
أجزاء معناه، وبهذا القيد الأخيرِ خَرَجَت الجملةُ الاسميَّةُ، والتسميةُ: جَعْلُ
ذلك اللفظِ دالًّا على ذلك المعنى.

واختلف الناسُ: هل الاسمُ عينُ المُسمًى أو غيره؟ وهي مسألةٌ طويلةٌ،
تكلمَ الناسُ فيها قديماً وحديثاً واستشكلوا على كونه هو المُسمًى إضافتهِ إليه،
فإنه يلزم منه إضافةُ الشيءِ إلى نفسه، وأجاب أبو البقاء عن ذلك بثلاثة
أجوبة^(٤)، أجودها: أن الاسمَ هنا بمعنى التسمية، والتسميةُ غيرُ الاسمِ، لأنَّ
التسميةَ هي اللفظُ بالاسمِ، والاسمُ هو اللازمُ للمُسمًى فتغايروا. الثاني: أن في
الكلامِ حَذَفَ مضافٍ تقديره: باسمِ مُسمًى اللّهِ. الثالث: أن لفظَ «اسم» زائدٌ
كقوله^(٥):

(١) البيت لديريد بن الصمة، وهو في أوضح المسالك ٢١١/١؛ والهمع ١٢٧/١؛ والدرر
١٠١/١. والقعدد: الجبان اللثيم.

(٢) ديوانه ٤٢؛ البحر ١٤١/٦؛ أوضح المسالك ٢١٢/١؛ الدرر ٦٦/١.

(٣) الآية ٣٣ من سورة الأحقاف. «أولم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يَمَيِّ
بخلقهن بقادر» والشاهد زيادة الباء في «بقادر».

(٤) الاملاء للعكبري ٤/١.

(٥) البيت للبيد، وهو في ديوانه ٢١٤؛ والخصائص ٢٩/٣؛ وأمالى الزجاجي ٦٣؛
وابن يعيش ١٤/٣؛ والهمع ٤٩/٢؛ والدرر ٥٨/٢.

١٨ - إلى الحَوْلِ ثم اسمُ السلامِ عليكما وَمَنْ يَبْكِ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَدَرَ

أي: السلام عليكما، وقول ذي الرمة^(١):

١٩ - لَا يَرْفَعُ الطَّرْفَ إِلَّا مَا تَخَوَّنَهُ دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْعُومٌ

وإليه ذهب أبو عبيدة^(٢) والأخفش^(٣) وقطرب^(٤).

واختلفوا في معنى الزيادة^(٥) فقال الأخفش^(٦): «ليخرج من حُكْمِ

القسم إلى قَصْدِ التبرُّك». وقال قطرب: «زيد للإجلال والتعظيم»، وهذا

الجوابان ضعيفان لأنَّ الزيادة والحذف لا يُصار إليهما إلا إذا اضطرَّ إليهما.

ومن هذا القبيل - أعني ما يُوهَّم إضافة الشيء إلى نفسه - إضافة الاسم

إلى اللقبِ والموصوفِ إلى صفته، نحو: سعيدٌ كُرِّزَ وزيدٌ قُفِّةٌ ومسجدُ الجامعِ

وبقِلَّةِ الحمقاءِ، ولكن النحويين أوَّلوا النوع الأول^(٧) بأن جعلوا الاسم بمعنى

المُسَمَّى واللقبَ بمعنى اللفظِ، فتقدَّيره: جاءني مَسْمَى هذا اللفظِ، وفي الثاني

جَعَلُوهُ عَلَى حَذْفِ مضافٍ، فتقدَّيرُ بقِلَّةِ الحمقاءِ: بقِلَّةِ الحَبَّةِ الحمقاءِ،

ومسجدُ الجامعِ: مسجدُ المكانِ الجامعِ.

(١) ديوانه ٣٩٠ برواية: لَا يَنْعَشُ، وهو في الخصائص ٢٩/٣؛ وابن يعيش ١٤/٣؛

واللسان: خون، والحزاة ٢٢٠/٢؛ والأشموني ٢١٢/٣. تَخَوَّنَهُ: تعهده، البغام:

صوت طيبة.

(٢) مجاز القرآن ١٦/١.

(٣) سعيد بن مسعدة صاحب سيبويه من مدرسة البصرة، له: المسائل الكبيرة والمقاييس

والاشتقاق، توفي سنة ٢١١. انظر: أخبار النحويين البصريين ٣٩؛ البغية ٥٩٠/١.

(٤) محمد بن المستنير لازم سيبويه وعيسى بن عمر، له: المثلث والتوارد والعلل في النحو

وإعراب القرآن، توفي سنة ٢٠٦. انظر: أخبار النحويين البصريين ٣٨؛ النزهة ٩١؛

البغية ٢٤٢/١.

(٥) انظر: تفسير القرطبي ٩٩/١.

(٦) ليس في معانيه نص يفيد ذلك.

(٧) قال صاحب الإنصاف ٤٣٦: أجاز الكوفيون إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف

اللفظان، ومنعها البصريون.

واختلف النحويون في اشتقاقه^(١): فذهب أهل البصرة إلى أنه مشتق من السُّمُو وهو الارتفاع، لأنه يَدُلُّ على مُسْمَاءٍ فيرفعه وَيُظْهِرُهُ، وذهب الكوفيون إلى أنه مشتق من الوَسْم وهو العلامة لأنه علامة على مُسْمَاءٍ، وهذا وإن كان صحيحاً من حيث المعنى لكنه فاسدٌ من حيث التصريف.

استدلَّ البصريون على مذهبهم بتكسييرهم له على «أسماء» وتصغيرهم له على سُمَيٍّ، لأن التكسير والتصغير يُرَدُّان الأشياء إلى أصولها، وتقول العرب: فلانٌ سَمِيكٌ، وَسَمَيْتُ فلاناً بكذا، وَأَسَمَيْتُهُ بكذا، فهذا يَدُلُّ على اشتقاقه من السمو، ولو كان من الوَسْم لقليل في التكسير: أوسام، وفي التصغير: وَسِيمٌ، ولقالوا: وَسِيمُك فلانٌ وَوَسَمْتُ وَأَوْسَمْتُ فلاناً بكذا، فدلَّ عدم قولهم ذلك أنه ليس كذلك. وأيضاً فَجَعَلُهُ من السمو مُدْخِلٌ له في الباب الأكثر، وَجَعَلُهُ من الوَسْم مُدْخِلٌ له في الباب الأقل؛ وذلك أن حَذَفَ اللام كثيراً وحذف الفاء قليلاً، وأيضاً فإننا عهدناهم غالباً يُعَوِّضون في غير محلِّ الحذف فَجَعَلُ هَمْزَةَ الوصل عوضاً من اللام موافقٌ لهذا الأصل بخلاف ادِّعَاءِ كَوْنِهَا عوضاً من الفاء. فإن قيل: قولهم «أسماء» في التكسير و«سُمَيٍّ» في التصغير لا دلالة فيه لجواز أن يكون الأصل: أوساماً ووسيماً، ثم قُلبت الكلمة بأن أُخْرَت فَاوُّها بعد لامها فصار لفظ أوسام: أسماوا، ثم أُعِلَّ إعلال كساء^(٢)، وصار وَسِيمٌ سُمَيَّوًّا، ثم أُعِلَّ إعلال^(٣) جُرَيِّ تصغير جرؤ. فالجواب أن ادِّعَاءَ ذلك لا يفيد، لأنَّ القَلْبَ على خلاف القياس فلا يُصارُ إليه ما لم تَدْعُ إليه ضرورة. وهل لهذا الخلاف فائدة أم لا؟ والجواب أن له فائدة، وهي أن مَنْ قال باشتقاقه من العلو يقول: إنه لم يَزَلْ موصوفاً قبل وجود الخلق وبعدهم

(١) انظر: الإنصاف ٦/١؛ مشكل الإعراب لمكي ٦/١؛ اللسان: سمو.

(٢) أي تطرفت الواو وقبلها ألف زائدة فقلبت همزة.

(٣) أي اجتمعت الياء والواو وسبقت إحداها بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء.

- البسمة -

وعند فنائهم، لا تأتير لهم في أسمائه ولا صفاته وهو قول أهل السنة. ومن قال بأنه مشتق من الوسم يقول: كان الله في الأزل بلا اسم ولا صفة، فلما خلق الخلق جعلوا له أسماء وصفات وهو قول المعتزلة، وهذا أشد خطأ من قولهم بخلق القرآن. وعلى هذا الخلاف وقع الخلاف أيضاً في الاسم والمسمى.

وفي الاسم خمسين لغات: «اسم» بضم الهمزة وكسرها، و«سُم» بكسر السين وضمها. وقال أحمد بن يحيى (١): «سُم بضم السين أخذه من سموت أسمو، ومن قاله بالكسر أخذه من سميت أسمى، وعلى اللغتين قوله (٢):

٢٠ - وعامنا أعجينا مُقدّمه يُدعى أبا السّمحِ قرضاب سُمه
مُبتَرِكاً لكلِّ عَظْمٍ يَلحُمه

يُنشد بالوجهين، وأنشدوا على الكسر (٣):

٢١ - باسم الذي في كلِّ سورة سُمه

[فعلى هذا يكون في لام «اسم» وجهان، أحدهما: أنها واو، والثاني: أنها ياء وهو غريب، ولكن] (٤) أحمد بن يحيى جليل القدر ثقة فيما ينقل و«سُمى» (٥) مثل هُدَى. واستدلوا على ذلك بقول الشاعر (٦):

(١) وهو نعلب وقد سبقت ترجمته.

(٢) لم أهدد إلى قائله وهو في الإنصاف ١٦، وأمالى الشجري ٦٦/٢؛ وابن يعين ٢٤/١؛ واللسان: لحم. قرضب الرجل: إذا أكل شيئاً يابساً، رجل مبترك: إذا كان معتمداً على الشيء مُلحاً فيه يريد أنهم خدعوا بأول العام فإذا هو عام جدد.

(٣) نسبة في النوادر ١٦٦ لرجل من كلب، وقيله:

وهو بها يَنجو طريقاً يعلمه

وهو في الانصاف ١٦، واللسان: سما.

(٤) غير واضح في الأصل وهو مثبت في النسخ الأخرى.

(٥) يتابع ذكر لغات «اسم».

(٦) البيت لـ أبي خالد القناني وهو في الإنصاف ١٥، وأوضح المسالك ٢٥/١؛ والعيبي

١٥٤/١. وأترك: اختصك به.

- البسمة -

٢٢ - واللَّهُ أَسْمَاكَ سُمِّيَ مُبَارَكًا أَثْرَكَ اللَّهُ بِهِ إِشَارَكَا

ولا دليل في ذلك لجواز أن يكون من لغة مَنْ يجعله منقوصاً مضمومً
السين وجاء به منصوباً، وإنما كان ينتهض دليلاً لوقيل: سُمِّيَ حالة رفعٍ
أو جَرٍّ^(١).

وهمزته همزة وصلٍ أي تُثَبَّتُ ابتداءً وتُحَدَفُ دَرَجًا، وقد تُثَبَّتُ ضرورةً
كقوله^(٢):

٢٣ - وما أنا بالمَخْسُوسِ فِي جِذْمِ مَالِكٍ وَلَا مَنْ تَسْمَى ثُمَّ يَلْتَرِمُ الْإِسْمَا

وهو أحدُ الأسماءِ العشرة التي ابتدئ في أوائلها بهمزة الوصل^(٣)

/ وهي: اسم واست وابن وابنم وابنة وامرؤ وامرأة واثنان واثنتان وايمُن في [٤/أ]
القسم. والأصل في هذه الهمزة أن تُثَبَّتَ خَطًّا كغيرها من همزاتِ الوصل،
وإنما حَذَفُوهَا حين يُضَافُ الْإِسْمُ إِلَى الْجَلَالَةِ خَاصَّةً لِكثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ. وَقِيلَ
لِيُوَافِقَ الْخَطُّ اللَّفْظَ. وَقِيلَ لَا حَذْفَ أَصْلًا، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَصْلَ: «سِمٌ» أَوْ «سُمٌ»
بكسر السين أو ضمها فلَمَّا دَخَلَتِ الْبَاءُ سَكَنَتِ الْعَيْنُ تَخْفِيفًا، لِأَنَّهُ وَقَعَ بَعْدَ
الكَسْرِ كسرة أَوْضَمَّةً، [وهذا حكاه النحاس وهو حسن]^(٤)، فَلَوْ أُضِيفَ إِلَى
غَيْرِ الْجَلَالَةِ ثَبَّتَتْ^(٥)، نَحْوُ: بِاسْمِ الرَّحْمَنِ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ، وَحُكِّيَ عَنِ
الْكَسَائِيِّ^(٦) وَالْأَخْفَشِ جَوَازُ حَذْفِهَا إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى غَيْرِ الْجَلَالَةِ مِنْ أَسْمَاءِ
الْبَارِي تَعَالَى نَحْوُ: بِسْمِ رَبِّكَ، بِسْمِ الْخَالِقِ.

(١) انظر: أوضح المسالك ٢٥/١. ولو كان صحيح الآخر لقلت: هذا سُمٌ مثل: هذه يد.

(٢) البيت للأحوص، وهو في ديوانه ١٩٣ برواية: «ولا بالسمي» واللسان: سماء، وتفسير
القرطبي ١٠٠/١. والمخسوس: المرذول، وجذم كل شيء: أصله.

(٣) انظر: رصف المباني ٣٩.

(٤) غير واضح في الأصل وهو مثبت في النسخ الأخرى. وانظر: إعراب النحاس ٣/١.

(٥) أي ألف اسم.

(٦) علي بن حمزة إمام أهل الكوفة أخذ عن الرؤاسي، أحد القراء السبعة توفي سنة ١٨٩.

انظر: طبقات القراء ٥٣٥/١؛ النزعة ٦٧؛ البغية ١٦٢/٢.

واعلم أن كل جار ومجرور لا بُدَّ له من شيءٍ يتعلَّقُ به، فعلٍ أو ما في معناه، إلا في ثلاثِ صور: حرفِ الجرِّ الزائد ولعلُّ ولولا عند مَنْ يجرُّ بهما^(١)، وزاد الاستاذ ابن عصفور^(٢) كافَ التشبيه، وليس بشيء، فإنها تتعلَّقُ إذا تقرر ذلك فـ «بسم الله» لا بُدَّ من شيءٍ يتعلَّقُ به ولكنه حُذِفَ.

واختلف النحويون في ذلك^(٣)، فذهب أهلُ البصرة إلى أن المُتعلِّقَ به اسمٌ، وذهب أهلُ الكوفة إلى أنه فعلٌ، ثم اختلفَ كلُّ من الفريقين: فذهب بعضُ البصريين إلى أن ذلك المحذوفُ مبتدأٌ حُذِفَ هو وخبره وبقي معموله، تقديره: ابتدائي باسم الله كائنٌ أو مستقرٌّ، أو قراءتي باسم الله كائنةٌ أو مستقرة. وفيه نظرٌ من حيث إنه يلزمُ حَذْفُ المصدرِ وإبقاء معموله وهو ممنوعٌ، وقد نصَّ مكِّي على مَنع هذا الوجه^(٤). وذهب بعضهم إلى أنه خبرٌ حُذِفَ هو ومبتدؤه أيضاً وبقي معموله قائماً مقامه، والتقدير: ابتدائي كائنٌ باسم الله، أو قراءتي كائنةٌ باسم الله نحو: زيدٌ بمكة، فهو على الأولِ منصوبٌ المحلُّ وعلى الثاني مرفوعه لقيامه مقامَ الخبر. وذهب بعضُ الكوفيين إلى أن ذلك الفعلُ المحذوفُ مقدَّرٌ قبله، قال: لأنَّ الأصلَ التقديمُ، والتقدير: أقرأ باسم الله أو أبتديءُ باسم الله. ومنهم مَنْ قدَّره بعده، والتقدير: باسم الله أقرأ أو أبتديءُ أو أتلو، وإلى هذا نحا الرمخشري قال^(٥): «ليفيد

(١) «لعل» حرف جر عند عقيل، «ولولا» حرف جر عند سيويه في «لولاي».

انظر: ابن عقيل ٦/٢ - ٨.

(٢) علي بن مؤمن حامل لواء العربية بالاندلس، أخذ عن الشلوين والدباج، وله: المتع والمقرب وشرح الجمل، مات سنة ٦٦٣. انظر: البغية ٢/٢١٠. وانظر مذهبه في

الكاف: شرح الجمل له ٤٨٢/١.

(٣) انظر: الانصاف ٢٤٥.

(٤) المشكل ٦/١.

(٥) الكشف ٢٩/١.

- البسمة -

التقديم الاختصاص لأنه وقع رداً على الكفرة الذين كانوا يبدؤون بأسماء آلهتهم كقولهم: باسم اللات، باسم العزى» وهذا حسن جداً، ثم اعترض على نفسه بقوله تعالى: «اقرأ باسم ربك»^(١)، حيث صرح بهذا العامل مقدماً على معموله، ثم أجاب بأن تقديم الفعل في سورة العلق أوقع لأنها أول سورة نزلت فكان الأمر بالقراءة أهم». وأجاب غيره بأن بـ «اسم ربك» ليس متعلقاً بـ «اقرأ» الذي قبله، بل بـ «اقرأ» الذي بعده^(٢)، فجاء على القاعدة المتقدمة. وفي هذا نظر لأن الظاهر على هذا القول أن يكون «اقرأ» الثاني تأكيداً للأول فيكون قد فصل بمعمول المؤكد بينه وبين ما أكده مع الفصل بكلام طويل.

واختلفوا أيضاً: هل ذلك الفعل أمرٌ أو خبرٌ؟ فذهب القراء^(٣) أنه أمرٌ تقديره: اقرأ أنت باسم الله، وذهب الزجاج^(٤) أنه خبرٌ تقديره: اقرأ أنا أو ابتدئ ونحوه^(٥).

و«الله» في «بسم الله» مضاف إليه، وهل العامل في المضاف إليه المضاف أو حرف الجرّ المقدر أو معنى الإضافة؟ ثلاثة أقوال خيبرها أوسطها. وهو علم على المعبود بحق، لا يطلق على غيره، ولم يجسر أحد من المخلوقين أن يتسمى به، وكذلك الإله قبل النقل والإدغام لا يطلق إلا على المعبود بحق. قال الزمخشري: «كأنه صار علماً بالغبية»، وأما «إله»

(١) الآية ١ من سورة القلم.

(٢) نص الآيات: اقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق، اقرأ وربك الأكرم.

(٣) يحيى بن زياد إمام أهل الكوفة وتلميذ الكسائي، له: معاني القرآن والمذكر والمؤنث، توفي سنة ٢٠٧. انظر: النزهة ٩٨؛ البغية ٣٣٣/٢.

(٤) إبراهيم بن السريّ لزم المبرد، له: معاني القرآن، المختصر، الاشتقاق. توفي سنة ٣١٠. انظر: النزهة ٢٤٤؛ البغية ٤١١/١.

(٥) معاني القرآن ١/١.

(٦) الكشاف ٣٦/١.

— البسمة —

المجرد من الألف واللام فيُطلق على المعبود بحق وعلى غيره، قال تعالى: «لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا»^(١)، «وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ»^(٢)، «[أرأيت] مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ»^(٣). واختلف الناس هل هو مُرْتَجِلٌ أو مشتق؟ والصواب الأول، وهو أعرف المعارف. يُحكى أن سيبويه رُئي في المنام فقيل [له]: ما فعل الله بك؟ فقال: خيراً كثيراً، لجعلي اسمه أعرف المعارف.

ثم القائلون باشتقاقه^(٤) اختلفوا اختلافاً كثيراً، فمنهم من قال: هو مشتق من لاة يليه أي ارتفع، ومنه قيل للشمس: إلهة^(٥) بكسر الهمزة وفتحها لارتفاعها، وقيل: لاتخاذهم إياها معبوداً، وعلى هذا قيل: «لَهْيَ أبوك» يريدون: لله أبوك، فقلّب العين إلى موضع اللام. وخفّفه فحذف الألف واللام وحذف حرف الجر. وأبعد بعضهم فجعل من ذلك قول الشاعر^(٦):

٢٤ — ألا ياسنا بَرِقِ على قُللِ الحِمَى لَهْنَكُ من بَرِقِ عليّ كَرِيمُ

قال: الأصل: لله إنك كريمٌ عليّ، فحذف حرف الجر وحرف التعريف والألف التي قبل الهاء من الجلالة، وسكّن الهاء إجراءً للوصول مُجرى الوقف،

(١) الآية ٢٢ من الأنبياء.

(٢) الآية ١١٧ من سورة المؤمنون.

(٣) الآية ٤٣ من سورة الفرقان.

(٤) انظر: اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاج: «الله»؛ القرطبي ١٠٣/١؛ مفردات الراغب ١٧؛ الكشف ٣٩/١؛ البيان في إعراب القرآن لابن الأنباري ٣٢/١.

(٥) غير واضح في الأصل.

(٦) لم أهد إلى قائله، وهو في مجالس نعلب ٩٣؛ والخصائص ٣١٥/١؛ وأمالى القالي ٢١٨/١؛ وأمالى الزجاجي ٢٥٠؛ والمقرب ١٠٧/١؛ واللسان: «لهن»؛ والمغني ٢٥٤؛ ووصف المباني ٤٤؛ والخزانة ٣٣٩/٤. والقلل: القمم. وانظر تعليق ابن عصفور على البيت في: المقرب ١٠٧/١.

- البسمة -

فصار اللفظ: لَه، ثم ألقى حركة همزة «إِنَّ» على الهاء فبقي: لَهْنُكَ كما ترى، وهذا سماجةٌ من قائله. وفي البيت قولان أيسرُ من هذا.

ومنهم مَنْ قال: «هو مشتقٌ من لاه يَلُوهُ لِيَاهَا. أي احتجَبَ، فالألف على هذين القولين أصليةٌ، فحينئذ أصلُ الكلمة لآة، ثم دخل عليه حرفُ التعريف فصار اللاه، ثم أُدْغِمَت لامُ التعريف في اللام بعدها لاجتماعِ شروطِ الإدغام، وفُخِّمَت لأمُه. ووزنُه على القولين المتقدمين إِمَّا: فَعَلٌ أَوْ فَعِلٌ بفتح العين أو كسرِها، وعلى كل تقدير: فتحرك حرفُ العلة وانفتح ما قبله فقلِبَ ألفاً، وكان الأصل: لَيْهًا أَوْ لِيَهَا أَوْ لَوَهَا أَوْ لَوَهَا.

ومنهم مَنْ جَعَلَهُ مشتقاً من آله، وآله لفظٌ مشتركٌ بين معانٍ وهي: العبادة والسكون والتحيُّر والفرع، فمعنى «إله» أَنَّ خَلَقَهُ يعبدونه ويسكنون إليه ويتحيرون فيه ويفزعون إليه. ومنه قولُ رؤبة: (١)

٢٥ - لِلَّهِ دَرُّ الْغَانِيَاتِ الْمُدَّةِ سَبَّحْنَ وَاسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأَلُّهِ

أي: من عبادته، ومنه «ويذكرُ وإلآهتكَ» (٢) أي عبادتك. وإلى معنى التحيرُ أشار أمير المؤمنين بقوله: «كُلُّ دُونِ صِفَاتِهِ تحبيرُ الصفاتِ وَضَلَّ هُنَاكَ تصاريْفُ اللغاتِ» (٣) وذلك أن العبد إذا تفكَّر في صفاته تحييراً، ولهذا / روي: [٤/ب] «تفكروا في آلاء الله، ولا تفكروا في الله» (٤) وعلى هذا فالهمزة أصلية والألفُ

(١) ديوانه ١٦٥؛ تفسير الطبري ١٢٣/١؛ المحتسب ٢٥٦/١؛ المخصص ١٩١/١٢؛

اللسان آله؛ تفسير ابن عطية ٩٥/١؛ ابن يعيش ٣/١. المُلدَّة: ح المادِّ: المادح.

(٢) الآية ١٢٧ من الأعراف وهي قراءة ابن مسعود وعليّ وابن عباس وأنس. انظر: البحر ٣٦٧/٤؛ الطبري ١٢٣/١.

(٣) انظر: مفردات الراغب ١٧.

(٤) قال في كشف الخفاء ٣١١/١: «رواه أبو نعيم في الحلية وابن أبي شيبة».

قبل الهاء زائدة، فأصلُ الجلالة الكريمة: الإله، كقول الشاعر^(١):
٢٦ - معاذُ الإله أن تكونَ كظبيةٍ ولا دُميمةٍ ولا عَقيلةٍ رَبِّرب
ثم حُذفتِ الهمزةُ لكثرة الاستعمال كما حُذفت في ناس، والأصل: أناس
كقوله^(٢):

٢٧ - إِنَّ الْمَنابيا يَطْلِعُ نَ على الأناصِ الأَمِينِنا
فالتقى حرفُ التعريفِ مع اللامِ فأدغم فيها وفُخِمَ. أو نقول: إن الهمزة
من الإله حُذفت للنقل، بمعنى أنا نَقَلنا حَرَكتها إلى لامِ التعريفِ وحَدَفناها بعد
نقل حركتها كما هو المعروف في النقل، ثم أدغم لامُ التعريفِ كما تقدّم، إلا
أن النقل هنا لازمٌ لكثرة الاستعمال.

ومنهم مَنْ قال: هو مشتقٌّ من وَلِه لكونِ كُلِّ مخلوقٍ وإلهاً نحوَه، وعلى
ذلك قال بعضُ الحكماء: «اللهُ محبوبٌ للأشياءِ كلها، وعلى ذلك دَلَّ قولُه
تعالى: «وإنَّ من شيءٍ إلا يُسَجِّحُ بحمده»^(٣)، فأصله: وإلاه ثم أبدلت الواو
همزةً كما أبدلت في إشاح وإعاء، والأصل: وإشاح وإعاء^(٤)، فصار اللفظُ به:
إلاهاً، ثم فُعِلَ به ما تقدّم من حَذَفِ همزته والإدغام، ويُعزى هذا القول
للخليل^(٥)، فعلى هذين القولين وزنُ إلاه: فِعَال، وهو بمعنى مَفْعول أي: مَعْبود
أو متحيرٌ فيه كالكتاب بمعنى مكتوب.

-
- (١) البيت للبعيث بن حريث وهو في الحماسة ٢١٨/١؛ والخزانة ٣٥٠/١؛ وشواهد
الكشاف ٣٢٣/٤. والعقيلة: الكريمة، والربرب: القطيع من البقر.
- (٢) البيت لذي جدن الحميري وهو في مجالس العلماء ٧٠؛ والخصائص ١٥١/٣؛ وأمالئ
الشجري ١٢٤/١؛ وابن يعيش ٩/٢؛ وشواهد الشافية ٢٩٦؛ والخزانة ٣٥١/١.
- (٣) الآية ٤٤ من الإسراء.
- (٤) قال ابن عصفور في الممتع ٣٣٣: «وإنما فَعَلت ذلك لثقل الكسرة في الواو فكانه اجتمع
لك ياء وواو».
- (٥) الخليل بن أحمد الفراهيدي أستاذ سيبويه وواضع علم العروض، له «العَيْن». توفي
سنة ١٧٥. انظر: أخبار النحويين البصريين ٣٠؛ النزهة ٤٥؛ البغية ٥٥٧/١.

- البسمة -

وَرَدَّ قَوْلُ الخليل بوجهين، أحدهما: أنه لو كانت الهمزة بدلاً من واو لجاز النطق بالأصل، ولم يَقُلْه أحد، ويقولون: إشاح وشاح وإعاء ووعاء. والثاني: أنه لو كان كذلك لُجِّعَ على أولهه كأوعية وأوشحة فترد الهمزة إلى أصلها، ولم يُجْمَع «إله» إلا على آلهة.

وللخليل أن ينفصل عن هذين الاعتراضين بأنَّ البدل لزم في هذا الاسم لأنه اختص بأحكام لم يشرَكه فيها غيره، كما ستقف عليه، ثم جاء الجمع على التزام البدل.

وأما الألف واللام فترتب الكلام فيها على كونه مشتقاً أو غير مشتق، فإن قيل بالأول كانت في الأصل مُعَرَّفَةً، وإن قيل بالثاني كانت زائدة. وقد شذَّ حذف الألف واللام من الجلالة في قولهم «لاه أبوك»، والأصل: لله أبوك كما تقدم، قالوا: وحذفت الألف التي قبل الهاء خطأً لثلاثي يَشْبَهُ بخط «اللات» اسم الصنم، لأن بعضهم يقلب هذه التاء في الوقف هاءً فيكتبها هاءً تبعاً للوقف فمن ثم جاء الاشتباه. وقيل: لثلاثي يَشْبَهُ بخط «اللاه» اسم فاعل من لها يلهو، وهذا إنما يتم على لغة من يحذف باء المنقوص المعرف وفقاً لأن الخط يتبعه، وأما من يثبتها وفقاً فيثبتها خطأً فلا لبس حينئذ. وقيل: حذف الألف لغة قليلة جاء الخط عليها، والتزم ذلك لكثرة استعماله، قال الشاعر^(١):

٢٨ - أقبَلْ سَيْلٌ كان من أمر الله يَحْرِدُ حَرْدَ الجِنَّةِ المُغْلَّةِ

وحكم لايه التفضيم تعظيماً ما لم يتقدمه كسر فترقق، وإن كان أبو القاسم^(٢) الزمخشري قد أطلق التفضيم، ولكنه يريد ما قلته. ونقل

(١) البيت في زيادات ديوان حسان ٥٢٢: وإصلاح المنطق ٤٧؛ واللسان: حرد؛ وتفسير ابن

عطية ٩٦/١؛ وشواهد الكشاف ٥٠٦/٤. وحرد: قصد، والمغلة: لها دخلٌ وثمار.

(٢) الكشاف ٤٠/١.

- البسطة -

أبو البقاء^(١) أن منهم مَنْ يُرَقِّعُهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ. وهذا ليس بشيءٍ لأنَّ العربَ عَلَى خِلَافِهِ كَابِرًا عَنْ كَابِرٍ كَمَا ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢). وَنَقَلَ أَهْلُ الْقِرَاءَةِ خِلَافًا فِيمَا إِذَا تَقَدَّمَ فَتَحَهُ مِمَّا لَيْسَ قَرِيبَةً مِنَ الْكُسْرَةِ: فَمِنْهُمْ مَنْ يُرَقِّعُهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يُفْخِمُهَا، وَذَلِكَ كَقِرَاءَةِ السُّوسِيِّ^(٣) فِي أَحَدِ وَجْهَيْهِ: «حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً»^(٤).

وَنَقَلَ السَّهَيْلِيُّ^(٥) وَابْنُ الْعَرَبِيِّ^(٦) فِيهِ قَوْلًا غَرِيبًا وَهُوَ أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِيهِ أَصْلِيَّةٌ غَيْرُ زَائِدَةٍ، وَاعْتَدَرَا عَنْ وَصْلِ الْهَمْزَةِ بِكثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ، كَمَا يَقُولُ الْخَلِيلُ^(٧) فِي هَمْزَةِ التَّعْرِيفِ، وَقَدْ رُدُّ قَوْلُهُمَا بِأَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُنَوَّنَ لَفْظُ الْجَلَالَةِ لِأَنَّ وَزْنَ حَيْثُ نَدَّ فَعَالَ نَحْو: لَأَلَّ وَسَأَلَّ، وَلَيْسَ فِيهِ مَا يَمْنَعُهُ مِنَ التَّنْوِينِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ أَلَّ فِيهِ زَائِدَةٌ عَلَى مَا هِيَ الْكَلِمَةُ.

وَمَنْ غَرِيبٌ مَا نُقِلَ فِيهِ أَيْضًا أَنَّهُ لَيْسَ بِعَرَبِيٍّ بَلْ هُوَ مُعَرَّبٌ، وَهُوَ سُرْيَانِيٌّ الْوَضْعُ وَأَصْلُهُ: «لَا هَا» فَعَرَّبْتَهُ الْعَرَبُ فَقَالُوا: اللَّهُ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٨):

(١) الإملاء ٥/١.

(٢) الكشف ٤٠/١.

(٣) صالح بن زياد مقيء ضابط، أخذ عن اليزيدي وقرأ على حفص، وروى عنه المعصوم، توفي ٢٦١. انظر: طبقات القراء ٣٣٣/١؛ تذكرة الحفاظ ٥٥٩.

(٤) الآية ٥٥ من البقرة. وانظر: البحر ١٥/١.

(٥) عبدالرحمن بن عبدالله، له: الروض الأنف والأمال، توفي سنة ٥٨١. انظر: البغية ٨١/٢.

(٦) محمد بن عبدالله القاضي المالكي، له: أحكام القرآن، والمحصول والعواصم، توفي سنة ٥٤٣. انظر: وفيات الأعيان ٤٨٩/١؛ الأعلام ١٠٦/٧.

(٧) الكتاب ٦٣/٢، ٢٧٣.

(٨) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٢٨٣، واللسان: أله، وأمالى الشجري ١٥/٢، وابن يعيش ٣١/١؛ والهمع ١٧٨/١؛ والدرر ١٥٤/١. والكبار: مبالغة الكبير، والحلقة:

القسم.

٢٩ - كَحَلَفَةٍ مِنْ أَبِي رِيَّاحٍ يَسْمَعُهَا لِأَهْلِ الْكُبَّارِ

فجاء به على الأصل قبل التعريب، ونقل ذلك أبو زيد البلخي^(١).

[ومن غريب ما نقل فيه أيضاً أن الأصل فيه الهاء التي هي كناية عن الغائب]^(٢) قالوا: وذلك أنهم أثبتوه موجوداً في نظر عقولهم فأشاروا إليه بالضمير، ثم زيدت فيه لامُ المَلِكِ، إذ قد عَلِمُوا أنه خالقُ الأشياءِ ومالكُها فصار اللفظ: «لَه» ثم زيدت فيه الألف واللام تعظيماً وتفخيماً، وهذا لا يُشبهه كلامُ أهل اللغة ولا النحويين، وإنما يشبهه كلامُ بعض المتصوفة.

ومن غريب ما نُقل فيه أيضاً أنه صفةٌ وليس باسم، واعتلَّ هذا الذاهب إلى ذلك أن الاسم يُعرَّفُ المُسَمَّى والله تعالى لا يُدْرِكُ حِسّاً ولا بديهَةً فلا يُعرِّفُه اسمه، إنما تُعرِّفه صفاته، ولأن العَلَمَ قائمٌ مقامَ الإشارة، والله تعالى ممتنعٌ ذلك في حقه. وقد رَدَّ الزمخشري^(٣) هذا القولُ بما معناه أنك تصفه ولا تصفُ به، فتقول: إله عظيم واحد، كما تقول: شيءٌ عظيم ورجلٌ كريم، ولا تقول: شيءٌ إله، كما لا تقول: شيءٌ رجل، ولو كان صفةً لوقع صفةٌ لغيره لا موصوفاً، وأيضاً فإنَّ صفاته الحسنى لا بُدَّ لها من موصوفٍ تُجرى عليه، فلو جَعَلْتَهَا كُلَّهَا صفاتٍ، بقيت غيرَ جاريةٍ على اسمٍ موصوفٍ بها، وليس فيما عدا الجلالة خلافٌ في كونه صفةً فَتَعَيَّنَ أن تكونَ الجلالةُ اسماً لا صفةً. والقولُ في هذا الاسمِ الكريمِ يحتملُ الإطالةَ أكثرَ ممَّا ذكُرَتْ لك، إنما اختصرتُ ذلك خوفاً السَّامةَ للناظر في هذا الكتاب.

(١) أحمد بن سهل، له: نظم القرآن وتفسير الفاتحة وعصمة الأنبياء، توفي سنة ٣٢٢.

انظر: معجم الأدباء ٦٤/٣؛ البغية ٣١١/١.

(٢) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل، وأثبتناه من ع.

(٣) الكشاف ٣٨/١.

- البسمة -

الرحمن الرحيم: صفتان مشتقتان من الرحمة، وقيل: الرحمن ليس مشتقاً لأن العرب لم تعرفه في قولهم: «وما الرحمن؟»^(١) وأجاب ابن العربي عنه بأنهم إنما جهلوا الصفة دون الموصوف، ولذلك لم يقولوا: وَمَنْ الرحمن؟ وقد تبعاً موصوفهما في / الأربعة من العشرة المذكورة^(٢). [١/٥]

وذهب الأعلّم الشنمري^(٣) إلى أن «الرحمن» بدلٌ من اسمِ الله لا نعتٌ له، وذلك مبنيٌّ على مذهبه من أن الرحمن عنده عَلَمٌ بالغلبة. واستدلَّ على ذلك بأنه قد جاء غير تابعٍ لموصوفٍ، كقوله تعالى: «الرحمن. عَلَّمَ الْقُرْآنَ»^(٤) «الرحمنُ على العرشِ استوى»^(٥). وقد ردَّ عليه السَّهيليُّ بأنه لو كان بدلاً لكان مبيّناً لما قبله، وما قبله - وهو الجلالة - لا يفتقرُ إلى تبيينٍ لأنها أعرُفُ الأعلام، ألا تراهم قالوا: «وما الرحمن»^(٦) ولم يقولوا: وما الله. انتهى. أما قوله: «جاء غير تابعٍ» فذلك لا يمنعُ كونه صفةً، لأنه إذا عَلِمَ الموصوفُ جازَ حَذْفُه وبقاءُ صفتِه، كقوله تعالى: «ومن الناسِ والدوابِّ والأنعامِ مختلفٌ ألوانُه»^(٧) أي نوعٍ مختلف، وكقول الشاعر^(٨):

٣٠ - كناطحٍ صخرةً يوماً لِيُوهِنَهَا فلم يَضِرُّها وأَوْهَى قرنه الوَعِلُ
أي كوعلٍ ناطح، وهو كثير.

(١) الآية ٦٠ من الفرقان.

(٢) انظر: الورقة ١٣.

(٣) يوسف بن سليمان، عالم بالعربية والشعر، أخذ عن الإفليلي. له: شرح الجمل، وشرح أبيات الجمل، توفي سنة ٤٤٦، أو ٤٧٦. انظر: البلغة ٢٩٢؛ البيغة ٢٥٦/٢.

(٤) الآية ١ - ٢ من سورة الرحمن.

(٥) الآية ٥ من سورة طه.

(٦) الآية ٦٠ من سورة الفرقان.

(٧) الآية ٢٨ من سورة فاطر.

(٨) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٦١؛ وشواهد الكشاف ٤٨٨/٤.

والرحمة لغة: (١) الرقة والانعطاف، ومنه اشتقاق الرِّحْم، وهي البطن لانعطافها على الجنين، فعلى هذا يكون وصفه تعالى بالرحمة مجازاً عن إنعامه على عباده كالمَلِك إذا عَطَف على رعيته أصابهم خيرُه. هذا معنى قول أبي القاسم الزمخشري (٢). ويكونُ على هذا التقدير صفة فعلٍ لا صفة ذاتٍ، وقيل: الرحمة إرادةُ الخيرِ لَمَنْ أَرَادَ اللهُ به ذلك، ووَصَفُهُ بها على هذا القولِ حقيقةً، وهي حينئذ صفة ذاتٍ، وهذا القولُ هو الظاهرُ.

وقيل: الرحمة رِقَّةٌ تقتضي الإحسانَ إلى المرحومِ، وقد تُستعملُ تارةً في الرقة المجردة وتارةً في الإحسان المجرد، وإذا وُصِفَ به الباري تعالى فليس يُراد به إلا الإحسانُ المجردُ دونَ الرقة، وعلى هذا رُوي: «الرحمة من الله إنعامٌ وإفضالٌ، ومن الأدميين رقةٌ وتعطفٌ».

[وقال ابن عباس (٣) رضي الله عنهما: «وهما اسمان رقيقان أحدهما أرقُّ من الآخر أي: أكثرُ رحمةً». قال الخطَّابي (٤): وهو مُشْكَلٌ؛ لأن الرقة] (٥) لا مدخلَ لها في صفاته. وقال الحسين بن الفضل (٦): «هذا وهمٌ من الراوي، وإنما هما اسمان رقيقان أحدهما أرقُّ من الآخر والرفق من صفاته» وقال عليه الصلاة والسلام: «إن الله رقيقٌ يحبُّ الرفقَ، ويُعطي عليه ما لا يُعطي

(١) انظر: مفردات الراغب ١٩٦.

(٢) الكشاف ٤٥/١.

(٣) عبد الله بن عباس ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، حبر الأمة توفي سنة ٦٨.

انظر: طبقات ابن سعد ٣٦٥/٢؛ الإصابة: ٩٠/٤؛ طبقات القراء ٤٢٥/١.

(٤) حمد بن محمد أخذ عن الشاشي وأبي عمر الزاهد وله: غريب الحديث وشرح

البخاري، توفي سنة ٣٨٨. انظر: البغية ٥٤٦/١.

(٥) لم يظهر في فيلم الأصل، وأثبتناه من بقية النسخ.

(٦) الحسين بن الفضل البجلي الكوفي المفسر، نزيل نيسابور، كان آية في معاني القرآن،

روى عن يزيد بن هارون، توفي سنة ٢٨٢. انظر: العبر للذهبي ٦٧/٢.

- البسمة -

على العنف»^(١)، ويؤيده الحديث الآخر، وأما الرحيمُ فالرفيقُ بالمؤمنين خاصة.

واختلف أهل العلم في «الرحمن الرحيم» بالنسبة إلى كونهما بمعنى واحدٍ أو مختلفين. فذهب بعضهم إلى أنهما بمعنى واحد كندمان ونديم، ثم اختلف هؤلاء على قولين، فمنهم من قال: جُمع بينهما تأكيداً، ومنهم من قال: لما تسمّى مُسَيِّمَةً - لعنه الله - بالرحمن قال الله لنفسه: الرحمن الرحيم، فالجمعُ بين هاتين الصفتين لله تعالى فقط. وهذا ضعيفٌ جداً، فإنَّ تسميته بذلك غيرُ مُعتدِّ بها البتة، وأيضاً فإن بسم الله الرحمن الرحيم قبل ظهور أمرِ مُسَيِّمَةَ.

ومنهم من قال: لكل واحد فائدةٌ غيرُ فائدةِ الآخر، وجعل ذلك بالنسبة إلى تغاير متعلّقهما إذ يقال: «رَحْمَنُ الدُّنْيَا وَرَحِيمُ الْآخِرَةِ»، يُروى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم، وذلك لأنَّ رحمته في الدنيا تُعمُّ المؤمنَ والكافرَ، وفي الآخرة تُخصُّ المؤمنين فقط، ويُروى: رحيمُ الدنيا ورحمنُ الآخرة، وفي المغايرة بينهما بهذا القدر وحده نظرٌ لا يخفى.

وذهب بعضهم إلى أنهما مختلفان، ثم اختلف هؤلاء أيضاً: فمنهم من قال: الرحمن أبلغُ، ولذلك لا يُطلق على غيرِ الباري تعالى، واختاره الزمخشري^(٢)، وجعله من باب غَضْبَانٍ وَسُكْرَانٍ لِلْمَمْتَلِيَةِ غَضْباً وَسُكْرًا، ولذلك يقال: رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الآخرة فقط، قال الزمخشري^(٣): «فكان القياسُ الترقُّي من الأدنى، إلى الأعلى، كما يُقال: شجاعٌ بأسل

(١) رواه البخاري «فتح الباري»: الاستتابة ١٢/٢٨٠؛ مسلم: البر ٤/٢٠٠٤.

(٢) الكشاف ٤١/١.

(٣) الكشاف ٤٥/١.

ولا يقال: بِاسْمِ شَجَاعٍ. ثم أجاب بأنه أُرْدِفَ الرَّحْمَنَ الَّذِي يَتَنَاوَلُ جَلَاتِلَ النَّعْمِ وَأَصُولَهَا بِالرَّحِيمِ لِيَكُونَ كَالْتَتْمَةِ وَالرَدِيفِ لِيَتَنَاوَلَ مَا دَقَّ مِنْهَا وَلَطَفَ.

ومنهم مَنْ عَكَسَ فَجَعَلَ الرَّحِيمَ أَبْلَغَ، ويؤيده رواية مَنْ قَالَ: «رَحِيمِ الدُّنْيَا وَرَحْمَانِ الْآخِرَةِ» لِأَنَّهُ فِي الدُّنْيَا يَرْحَمُ الْمُؤْمِنَ وَالْكَافِرَ، وَفِي الْآخِرَةِ لَا يَرْحَمُ إِلَّا الْمُؤْمِنَ. لَكِنِ الصَّحِيحُ أَنَّ الرَّحْمَنَ أَبْلَغُ، وَأَمَّا هَذِهِ الرَّوَايَةُ فَلَيْسَ فِيهَا دَلِيلٌ، بَلْ هِيَ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ الرَّحْمَنَ أَبْلَغُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْقِيَامَةَ فِيهَا الرَّحْمَةُ أَكْثَرُ بِأَضْعَافٍ، وَأَثَرُهَا فِيهَا أَظْهَرُ، عَلَى مَا يُرَوَى أَنَّهُ خَبَأَ لِعِبَادِهِ تِسْعًا وَتِسْعِينَ رَحْمَةً لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ جِهَةَ الْمِبَالِغَةِ فِيهِمَا مُخْتَلِفَةٌ، فَمِبَالِغَةُ «فَعْلَانِ» مِنْ حَيْثُ الْإِمْتِلَاءُ وَالغَلْبَةُ وَمِبَالِغَةُ «فَعِيلِ» مِنْ حَيْثُ التَّكْرَارُ وَالرُّوْقُوعُ بِمَحَالِّ الرَّحْمَةِ. وَقَالَ أَبُو عَيْبَةَ^(١): «وَبِنَاءِ فَعْلَانٍ لَيْسَ كِبْنَاءِ فَعِيلٍ، فَإِنَّ بِنَاءَ فَعْلَانٍ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى مِبَالِغَةِ الْفِعْلِ، نَحْوُ: رَجُلٌ غَضْبَانٌ لِلْمَتَلَىءِ غَضْبًا، وَفَعِيلٌ يَكُونُ بِمَعْنَى الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، قَالَ^(٢):

٣١ - فَأَمَّا إِذَا عَضَّتْ بِكَ الْحَرْبُ عَضَّةً فإِنَّكَ مَعْطُوفٌ عَلَيْكَ رَحِيمٌ

فَالرَّحْمَنُ خَاصُّ الْأَسْمِ عَامُّ الْفِعْلِ. وَالرَّحِيمُ عَامُّ الْأَسْمِ خَاصُّ الْفِعْلِ، وَلِذَلِكَ لَا يَتَعَدَّى فَعْلَانٌ وَيَتَعَدَّى فَعِيلٌ. حَكَى ابْنُ سَيِّدِهِ^(٣): «زَيْدٌ حَفِيظٌ عَلِمَكَ وَعَلِمَ غَيْرَكَ».

وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي «الرَّحْمَنِ» لِلغَلْبَةِ كَهَيِّ فِي «الصَّعِقِ»^(٤)، وَلَا يُطْلَقُ

(١) انظر: المجاز ٢١/١ بعبارة قريبة.

(٢) البيت لعلمس بن عقيل وهو في الحماسة ١٥٨/٢ واللسان: رحم.

(٣) علي بن إسماعيل قرأ على مجاهد بن عبدالله، من أهل مرسية له: المحكم والمخصص وشرح الحماسة، توفي سنة ٤٥٨. انظر: إنباه الرواة ٢٢٥/٢؛ البلغة ١٤٨؛ البغية ١٤٣/٢. وانظر قوله في: المحكم ٢١٢/٣.

(٤) الصعق: اسم لكل مَنْ رُمِيَ بِصَاعِقَةٍ، ثُمَّ غَلَبَ عَلَى خُوَيْلِدِ بْنِ نَفِيلِ الَّذِي أَصِيبَ بِصَاعِقَةٍ لِارْتِكَابِهِ إِثْمًا. انظر: اللسان: صعق.

- البسمة -

على غير الباري تعالى عند أكثر العلماء، لقوله تعالى: «قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن»^(١)، فعادَل به ما لا شِرْكَةَ فيه، بخلاف «رحيم» فإنه يُطلق على غيره تعالى، قال [تعالى] في حَقِّه عليه السلام: «بالمؤمنين رؤوف رحيم»^(٢)، وأما قول الشاعر^(٣) في مُسَيِّمَةِ الكذاب - لعنه الله تعالى -:

۳۲ - وأنت عَيْثُ الْوَرَى لَا زِلْتَ رَحْمَانَا

فلا يُلْتَفَتُ إلى قوله لَفَرَطُ تَعْتُهُمْ، ولا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مُعْرِفًا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ
أو مضافًا، ولا يُلْتَفَتُ لقوله: «لَا زِلْتَ رَحْمَانَا» لشذوذه.

ومن غريب ما نُقِلَ فيه أنه مُعَرَّبٌ، ليس بعربيِّ الأصل، وأنه بالخاء
المعجمة قاله ثعلب [والمبرد وأنشد]^(٤):^(٥)

۳۳ - لَنْ تُدْرِكُوا الْمَجْدَ أَوْ تَشْرُوا عِبَاءَكُمْ بِالْحَزِّ أَوْ تَجْعَلُوا الْيَنْبُوتَ ضَمْرَانَا
أَوْ تَتْرَكُونَ إِلَى الْقَسِيِّنَ هِجْرَتَكُمْ وَمَسْحَكِمْ صُلْبَهُمْ رَحْمَانَ قُرْبَانَا

وفي وصل الرحيم بالحمد ثلاثة أوجه، الذي عليه الجمهور: الرحيم
بكسر الميم موصولةً بالحمد. وفي هذه الكسرة احتمالان: أحدهما - وهو
الأصح - أنها حركة إعراب، وقيل: يُحْتَمَلُ أَنَّ الْمِيمَ سَكَنَتْ عَلَى نِيَةِ الْوَقْفِ،
فلَمَّا وَقَعَ بَعْدَهَا سَاكِنٌ حُرِّكَتْ بِالْكَسْرِ. والثاني من وَجْهِي الْوَصْلِ: سَكُونُ
الميمِ وَالْوَقْفُ عَلَيْهَا، وَالْإِبْتِدَاءُ بِقَطْعِ أَلْفِ «الْحَمْدِ»، رَوَتْ ذَلِكَ أُمُّ سَلْمَةَ عَنْهُ

(١) الآية ١١٠ الإسراء.

(٢) الآية ١٢٨ من التوبة.

(٣) لم أهدت إلى قائله وصدوره: سَمَوْتُ بِالْمَجْدِ يَا بِنِ الْأَكْرَمِينَ أَيًّا. وهو في شواهد الكشاف
٥٤٥/٤. والورى: الناس.

(٤) لم يظهر في فيلم الأصل.

(٥) البيتان لجرير، وهما في ديوانه ٥٩٨ بالتقديم والتأخير واختلاف في الرواية؛ وتفسير
القرطبي ١/١٠٤؛ واللسان «رحم». والينبوت: ضرب من الشجر.

— البسمة —

عليه السلام. الثالث: حكى الكسائي عن بعض العرب أنها تقرأ^(١): «الرحيمَ الحمدُ» بفتح الميم ووصل ألف الحمد، كأنها سكنت وقطعت الألف، ثم أجزت الوقف مُجرى الوصل، فألقت حركة همزة الوصل على الميم الساكنة. قال ابن عطية^(٢): «ولم تُرَو هذه قراءةً عن أحد [فيما علمت، وهذا فيه نظرٌ يجيء في: «ألم الله»^(٣)، قلت: يأتي تحقيقه في آل عمران إن شاء الله تعالى، ويحتمل هذا وجهاً آخر وهو أن تكون الحركة للنصب بفعل محذوفٍ على القطع]^(٤)، وهو أولى من هذا التكلف.

□ □ □

(١) البحر ١/١٨.

(٢) البحر ١/١٨، ولم أجد هذا القول في تفسير ابن عطية.

(٣) الآية ١ - ٢ من آل عمران.

(٤) ما بين معقوفين غير واضح في الأصل، وأثبتناه من بقية النسخ.

سورة الفاتحة

آ. (١) قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾: الحمد^(١): الشناء على الجميل سواء كان نعمة مُسَدَّاةً إلى أحدٍ أم لا، يقال: حَمِدْتُ الرجل على ما أنعم به عليّ وحمِدْتَه على شجاعته، ويكون باللسان وحده دون عمل الجوارح، إذ لا يقال: حَمِدْتُ زيداً أي عَمِلْتُ له بيديّ عملاً حسناً، بخلاف الشكر فإنه لا يكون إلا نعمة مُسَدَّاةً إلى الغير، يقال: شكرته على ما أعطاني، ولا يقال: شكرته على شجاعته، ويكون بالقلب واللسان والجوارح، قال تعالى: «اعملوا آل داود شكراً»^(٢)، وقال الشاعر^(٣):

٣٤ - أفادتكمُ النعماءُ مني ثلاثةٌ يدي ولساني والضمير المُحَجَّبَا

فيكون بين الحمد والشكر عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ. وقيل: الحمد هو الشكرُ بدليل قولهم: «الحمد لله شكراً». وقيل: بينهما عموم^(٤) وخصوصٌ مطلقٌ والحمدُ أعمُّ من الشكرِ، وقيل: الحمدُ الشناءُ عليه تعالى بأوصافه،

(١) انظر: مفردات الراغب ١٣٠.

(٢) الآية ١٣ من سورة سبأ.

(٣) لم أهد إلى قائله، وهو في الكشاف ٤٧/١؛ وشواهد ٣٢٤/٤، أي: أنا أشكر نعماءكم بالقلب واللسان.

(٤) تغيير الخط في نسخة الأصل في ورقة واحدة وقد أشرنا إلى الاختلافات الجوهرية بين النسخ وهي محدودة.

والشكرُ الثناء عليه بأفعاله، فالحامدُ قسمان: شاكِرٌ ومُشَنِّ بالصفاتِ الجميلة. وقيل: الحمدُ مقلوبٌ من المدح، وليس بسديدٍ وإن كان منقولاً عن ثعلب، لأن المقلوبَ أقلُّ استعمالاً من المقلوب منه، وهذان مستويان في الاستعمال، فليس ادعاء قلب أحدهما من الآخر أوّلَى من العكس، فكانا مادتين مستقلتين، وأيضاً فإنه يمتنع إطلاقُ المدح حيث يجوزُ إطلاقُ الحمد، فإنه يقال: «حَمِدْتُ الله» ولا يقال مَدَحْتَهُ، ولو كان مقلوباً لما امتنع ذلك. ولقائل أن يقول: مَنَعَ من ذلك مانعٌ، وهو عَدَمُ الإِذْنِ في ذلك.

وقال الراغب^(١): «الحمدُ لله الثناء [عليه] بالفضيلة، وهو أخصُّ من المدح وأعمُّ من الشكر، يقال^(٢) فيما يكون من الإنسان باختياره وبما يكون منه وفيه بالتسخير، فقد يُمدَحُ الإنسان بطولِ قامته وصباحةِ وجهه كما يُمدَحُ ببذلِ ماله وشجاعته وعلمه، والحمدُ يكون في الثاني دون الأول، والشكرُ لا يقال إلا في مقابلةِ نعمة، فكلُّ شكرٍ حمدٌ وليس كل حمدٍ شكراً، وكلُّ حمدٍ مدحٌ وليس كلُّ مدحٍ حمداً، ويقال: فلان محمود إذا حُمِدَ، ومُحَمَّدٌ [وَجِدَ محموداً]^(٣) ومُحَمَّدٌ كَثُرَتْ خصاله المحمودة، وأحمدُ أي: إنه يفوق غيره في الحمد».

والألَفُ واللامُ في «الحمد» قيل: للاستغراقِ وقيل: لتعريفِ الجنس، واختاره الزمخشري^(٤)، قال الشاعر^(٥):

إلى الماجدِ القرمِ الجوادِ المُحمَّدِ ٣٥ -

(١) المفردات ١٣٠.

(٢) أي: إن المدح يقال كما في المفردات.

(٣) ما بين معقوفين زيادة من نسخة عارف حكمت.

(٤) الكشاف ٥٠/١.

(٥) البيت للأعشى وهو في ديوانه ١٨٩، صدره:

إليك أبيت اللعن كان كلالها

وهو في اللسان: حمد. والقرم: الرجل العظيم. والبيت في الحقيقة شاهد على لفظ

«المحمد» لأن أَل فيه للهد وليست للجنس.

وقيل: للعهد. ومنع الزمخشري^(١) كونها للاستغراق، ولم يبين وجه ذلك، ويُسبِّه أن يقال: إن المطلوب من العبد إنشاء الحمد لا الإخبار به. وحينئذ يستحيل كونها للاستغراق، إذ لا يمكن العبد أن ينشئ جميع المحامد منه ومن غيره بخلاف كونها للجنس.

والأصل فيه المصدرية فلذلك لا يُثنى ولا يُجمع، وحكى ابن الأعرابي^(٢) جمعه على أفعل وأنشد^(٣):

٣٦ - وأبْلَجَ محمودُ الشَّاءِ حَصَصْتُهُ بأفضلِ أقوالي وأفضلِ أَحْمَدِي

وقرأ الجمهور: «الحمدُ لله»^(٤) برفع الدال وكسر لام الجر، ورفعهُ على الابتداء، والخبرُ الجار والمجرور بعده فيتعلَّقُ بمحذوف هو الخبرُ في الحقيقة. ثم ذلك المحذوفُ إن شئتَ قدَّرته اسماً وهو المختار، وإن شئتَ قدَّرته فعلاً، أي: الحمدُ مستقرُّ لله أو استقرَّ لله. والدليلُ على اختيار القول الأولِ أن ذلك يتعيَّن في بعض الصور فلا أدلُّ من ترجيحه في غيرها^(٥)، وذلك أنك إذا قلت: «خرجت فإذا في الدار زيداً»، و«أما في الدار فزيداً»، يتعيَّن في هاتين الصورتين تقديرُ الاسم، لأن إذا الفجائية وأما التفصيلية لا يليهما إلا المبتدأ^(٦). وقد عورض هذا اللفظُ بأنه يتعيَّن تقديرُ الفعل في

(١) الكشاف ٥٠/١.

(٢) محمد بن زياد، إمام في اللغة والأنساب، قرأ على المفضل والكسائي، وروى عنه ابن السكيت وثلعب، توفي سنة ٢٣١، له: النوادر والأنواء. انظر: البلغة ٢٢١، البلغة ١٠٥/١.

(٣) لم أهدت إلى قائله، وهو في تفسير القرطبي ١٣٣/١.

(٤) انظر في قراءتها: الشواذ ١٨/١؛ البحر ١٨/١؛ الكشاف ٥٠/١؛ القرطبي ١٣٥/١.

(٥) أي إن تقدير المحذوف اسماً يتعيَّن في بعض الصور، وليس شيء أدلُّ على ترجيح تقدير المحذوف اسماً من تعيَّن ذلك في بعض الصور.

(٦) الذي منع من تقدير الفعل دفع احتمال كون «زيد» في المثالين فاعلاً للفعل المحذوف استقر، على حين أن إذا وأما يليهما المبتدأ فقط، أما إذا أعربت زيداً مبتدأً فالسألة تبقى على جواز تقدير المحذوف فعلاً أو اسماً.

بعض الصور، وهو ما إذا وقع الجارُّ والمجرورُ صلةً لموصولٍ، نحو: «الذي في الدار» فليكن راجحاً في غيره. والجوابُ أن ما رَجَّحنا به هو من باب المبتدأ والخبر وليس أجنبياً فكان اعتباره أولى، بخلاف وقوعه صلةً، والأولُ غيرُ أجنبي^(١).

ولا بُد من ذِكر قاعدةٍ ههنا لعموم فائدتها، وهي أن الجارُّ والمجرورَ والظرفَ إذا وَقعا صلةً أو صفةً أو حالاً أو خبراً تعلقا بمحذوفٍ، وذلك المحذوفُ لا يجوز ظهوره إذا كان كوناً مطلقاً، فأما قول الشاعر^(٢):

٣٧ — لك العِزُّ إن مَوْلَاكَ عَزَّ وإن يَهُنُّ فأنْت لذي بُجْبوحَةِ الهُونِ كائِنُ

فشاذٌ لا يُلْتَفَتُ إليه. وأما قوله تعالى: «فلما رآه مستقراً عنده»^(٣) فلم يَقْصِدْ جَعَلَ الظرفِ ثابتاً^(٤)، فلذلك ذَكَرَ المتعلِّقَ به. ثم ذلك المحذوفُ يجوز تقديره باسم أو فعل إلا في الصلة فإنه يتعيَّن أن يكون فعلاً، وإلا في الصورتين المذكورتين فإنه يتعيَّن أن يكون اسماً. واختلفوا: أي التقديرين أولى فيما عدا الصورَ المستثناة؟ فقوم رَجَّحوا تقديرَ الاسمِ، وقومٌ رَجَّحوا تقديرَ الفعلِ، وقد تقدَّم دليلُ الفريقين.

وقرىء شاذاً بنصب الدال من «الحمد»^(٥)، وفيه وجهان: أظهرهما أنه

(١) لعله يعني أن قوله: «الذي في الدار» ليس من مسألة المبتدأ وخبره الجار والمجرور، لأن «في الدار» صلة وليس خبراً، ويعني بالأجنبي ما هو غير المبتدأ والخبر وهو هنا الصلة. وقوله «والأول غير أجنبي» وردت في نسخة حكمت «فإنه آخر أجنبي».

(٢) لم أهدت إلى قائله، وهو في ابن عقيل ١٨٣/١؛ والهمع ٩٨/١؛ والدرر ٧٥/١؛ وبحبوحة الشيء: وسطه.

(٣) الآية ٤٠ من سورة النمل.

(٤) لعله يعني أنه ليس عاماً وإنما هو خاص ولذلك ذكره. ولعل قوله «ثابتاً» محرف عن «كائناً» واضطربت النسخ في رسمها وكلها محرفة.

(٥) وهي قراءة هارون العتكي ورؤية وسفيان بن عيينة، انظر: البحر ١٨/١؛ تفسير ابن عطية ١٠٢/١.

منصوبٌ على المصدرية، ثم حُذِفَ العاملُ، وناب المصدرُ منابه، كقولهم في الإخبار: «حمداً وشكراً لا كُفْراً»، والتقدير: أَحْمَدُ اللهُ حَمْدًا فهو مصدرٌ نابٌ عن جملة خبرية. وقال الطبري^(١): إن في ضمنه أمرَ عباده أن يُشَنُوا به عليه، فكانه قال: قولوا الحمدَ لله، وعلى هذا يجيء «قولوا إياك» فعلى هذه العبارة يكون^(٢) من المصادر النائية عن الطلب لا الخبر، وهو محتملٌ للوجهين، ولكن كونه خبرياً أولئى من كونه طلبياً؛ ولا يجوز إظهارُ هذا الناصب لثلاً يُجمَعُ بين البذلِ والمُبدلِ منه. والثاني: أنه منصوبٌ على المفعول به أي اقرؤوا الحمد، أو اتلوا الحمد، كقولهم: «اللهم ضُبِّعاً وذُتْباً»، أي اجمَعْ ضُبْعاً، والأول أحسن للدلالة اللفظية.

وقراءةُ الرفعِ أمْكَنُ وأَبْلَغُ من قراءةِ النصب، لأنَّ الرفعَ في بابِ المصادر التي أصلها النيابة عن أفعالها يَدُلُّ على الثبوتِ والاستقرارِ بخلافِ النصب فإنه يَدُلُّ على التجددِ والحدوثِ، ولذلك قال العلماء: إن جوابَ خليلِ الرحمن عليه السلام في قوله تعالى حكايةً عنه: «قال سلامٌ»^(٣) أحسنُ من قول الملائكة «قالوا سلاماً»، امثالاً لقوله تعالى: «فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا»^(٤).

و«الله» على قراءةِ النصب يتعلَّقُ بمحذوفٍ لا بالمصدرِ لأنها للبيان تقديره: أعني اللهُ، كقولهم: سُقياً له ورَعياً لك، تقديره: أعني له ولك، ويدلُّ

(١) محمد بن جرير صاحب التفسير والتاريخ، أخذ عن سليمان بن عبد الرحمن، وأخذ عنه الداجوني، توفي سنة ٣١٠. انظر: تذكرة الحفاظ ٧١٠؛ طبقات القراء ١٠٦/٢. وانظر: تفسيره ١٣٩/١.

(٢) أي الحمد على قراءة النصب.

(٣) الآية ٦٩ من هود، ووجه تفضيل «سلام» أن المحذوف اسم أي: سلامي سلام وهذا يفيد الثبوت، أما «سلاماً» فالمحذوف فعل أي: أسلم سلاماً، وهذا يفيد التجدد والانقطاع.

(٤) الآية ٨٦ من سورة النساء.

على أن اللام تتعلق في هذا النوع بمحذوف لا بنفس المصدر أنهم لم يَعْمَلُوا المصدر المتعدي في المجرور باللام فينصبوه فيقولوا: / سُقِيَا زِيدًا وَلَا رَعِيَا [١/٦] عمراً، فدلَّ على أنه ليس معمولاً للمصدر، ولذلك غَلِطَ مَنْ جَعَلَ قَوْلَهُ تعالى: «وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ»^(١) من باب الاشتغال لأن «لهم» لم يتعلَّق بِتَعَسَا كما مرَّ. ويحتمل أن يقال: إن اللام في «سُقِيَا لَكَ» ونحوه مقوية لتعدية العامل لكونه قرعاً فيكون عاملاً فيما بعده.

وُقرئ أيضاً بكسر الدال^(٢)، ووجهه أنها حركة إبتاع لكسرة لام الجر بعدها، وهي لغة تميم وبعض غطفان، يُتبعون الأول للثاني للتجانس، ومنه: «اضرب الساقين أمك هابل»^(٣)، بضم نون التثنية لأجل ضمِّ الهمزة. ومثله^(٤):

٣٨ - وَيَلْمُهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةً وَلَا كَهَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبٌ

الأصل: وَيَلُّ لِأَمِّهَا، فَحَذَفَ اللَّامَ الْأُولَى، وَاسْتَقْلَّ ضَمُّ الْهَمْزَةِ بَعْدَ الْكُسْرَةِ، فَتَقَلَّهَا إِلَى اللَّامِ بَعْدَ سَلْبِ حَرَكَتِهَا، وَحَذَفَ الْهَمْزَةَ، ثُمَّ أَتْبَعَ اللَّامَ الْمِيمَ، فَصَارَ اللَّفْظُ: وَيَلْمُهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُتْبَعُ، فيقول: وَيَلْمُهَا بضم اللام، قال^(٥):

(١) الآية ٨ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.

(٢) وهي قراءة الحسن البصري. انظر: شواذ ابن خالويه ١؛ الكشف ٥١/١؛ ابن عطية ١٠٢/١.

(٣) من هبل أي تكلم، وانظر: الكتاب ٧٢/٢، حيث يرويه بكسر نون «الساقين» وكسر همزة «أمك» على الإبتاع. وقد يكون شطر بيت وقامه «قالوا» قبله.

(٤) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ٢٢٧؛ وسر الصناعة ٢٤٠/١؛ وابن يعيش ١١٤/٢؛ ورصف المباني ٤٣؛ والخزانة ٩٠/٤. والطالبة: العُقَاب، ولا كهذا: يريد الذئب، يقول: لم أر كنجائه وهربه منها نجاء وهو مطلوب. ويروى البيت: وَيَلْمُهَا، وينسب البيت أيضاً إلى النعمان بن بشير.

(٥) البيت لكعب بن زهير، وهو في ديوانه ٨ من قصيدته المشهورة. والولع: الكذب.

٣٩ - وَتَلَمَّهَا خُلَّةٌ قَدْ سَيْطَ مِنْ دِمِهَا فَجَعُ وَوَلَعُ [وَإِخْلَافٌ وَتَبْدِيلٌ]

ويُحتمل أن تكون هذه القراءة من رفعٍ وأن تكون من نصبٍ، لأن الإعرابَ مقدراً منع من ظهوره حركة الإتياع.

وقرئ أيضاً^(١): «لَلَّهِ» بضم لام الجر، قالوا: وهي إتياع لحركة الدال، وفضلها الزمخشري^(٢) على قراءة كسر الدال معتلاً لذلك بأن إتياع حركة البناء لحركة الإعراب أحسن من العكس وهي لغة بعض قيس، يُتبعون الثاني للأول نحو: مُنَحَدَّرٌ^(٣) ومُقْبِلِينَ، بضم الدال والقاف لأجل الميم، وعليه قرئ: «مُرْدِفِينَ»^(٤) بضم الزاء إتياعاً للميم، فهذه أربع قراءات في «الحمد لله» وقد تقدم توجيه كل منها.

ومعنى لام الجر هنا الاستحقاق، أي الحمد مستحق لله، ولها معانٍ أُخرى^(٥)، نذكرها الآن، وهي الملك والاستحقاق [نحو: المأل لزيد، الجُل للفرس، والتملك نحو: وَهَبْتُ لَكَ وَشِبْهَهُ، نحو: «جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا»^(٦)، والنسب نحو: «لَزَيْدٍ عَمٌّ» والتعليل نحو: «لِتَحْكَمَ بَيْنَ النَّاسِ»^(٧)

(١) وهي قراءة ابن أبي عبلة كما في الكشاف ٥١/١، وتفسير ابن عطية ١٠٢/١.

(٢) الكشاف ٥٢/١.

(٣) الإتياع في هذه الكلمة على عكس ما ذكر فقد ضم الدال لأجل ضمه الراء وهو يستشهد على تغيير الثاني لأجل الأول كما في الأمثلة، انظر: الكتاب ٢٧٢/٢، ويبعد أن نقول: ضم الدال لأجل ضمه الميم الأولى في الكلمة للفاصل الكبير بين الحرفين.

(٤) الآية ٩ من الأنفال: «بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ»، ونسبها في البحر ٤٦٥/٤، إلى الخليل.

(٥) انظر في معاني اللام: كتاب اللامات للزجاجي، والمغني ٢٢٨، رصف المباني ٢١٨.

(٦) الآية ٧٢ من سورة النحل.

(٧) الآية ١٠٥ من سورة النساء.

والتبليغ نحو: قلتُ لك، والتعجبُ في القسم خاصة، كقوله^(١):
٤٠ - لِلَّهِ يَتَّقِي عَلَى أَيَّامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَسُ
والتبيين نحو: قوله تعالى: «هَيْتَ لَكَ»^(٢)، والصيرورةُ نحو قوله تعالى:
«لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا»^(٣)، والظرفية: إمَّا بمعنى في، كقوله تعالى: «وَنَضْعُ
المَوَازِينَ القِسْطَ لِيَوْمِ القِيَامَةِ»^(٤)، أو بمعنى عند، كقولهم: «كُتِبَتْهُ لخمسٍ»
أي عند خمس، أو بمعنى بعد، كقوله تعالى: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ
الشمسِ»^(٥) أي: بعد دلوکها، والانتها، كقوله تعالى: «كُلُّ يَجْرِي
لِأَجَلٍ»^(٦)، والاستعلاء نحو قوله تعالى: «يَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ»^(٧) أي على
الأذقان، وقد تُراد بأطراد في معمول الفعل مقدماً عليه كقوله تعالى: «إِنْ كُنْتُمْ
لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ»^(٨) أو كان العامل فرعاً، نحو قوله تعالى: «فَعَالٌ لِمَا يَرِيدُ»^(٩)
وبغير أطراد نحو قوله^(١٠):

(١) اختلفوا في نسبة البيت بين أبي ذؤيب الهذلي وأمية بن عائذ وعبدمناف ومالك ابن
خالد، ويبدو أنه للأخير، وهو في ديوان الهذليين ٢/٣ ورواية الصدر فيه:

وَالخُنْسُ لَنْ يُعْجِزَ الأَيَّامَ ذُو حَيْدٍ

وهو في اللامات ٧٣؛ وأمالى الشجري ٣٦٩/١؛ والخزانة ٢٣١/٤؛ والدرر
٢٩/٢. وذو الحيد: الوعل، والمشمخر: الجبل الشامخ. والظيان والأس: نوعان من
النبات.

(٢) الآية ٢٣ من سورة يوسف.

(٣) الآية ٨ من سورة القصص.

(٤) الآية ٤٧ من سورة الأنبياء.

(٥) الآية ٧٨ من الإسراء.

(٦) الآية ١٣ من سورة فاطر.

(٧) الآية ١٠٩ من سورة الإسراء.

(٨) الآية ٤٣ من سورة يوسف.

(٩) الآية ١٠٧ من سورة هود.

(١٠) لم أهدئ إلى قائله، وهو في المقرب ١١٥/١؛ رصف المباني ١١٦.

- الفاتحة -

٤١ - وَلَمَّا أَنْ تَوَاقَفْنَا قَلِيلًا أَنْخَا لِلْكَلاكِيلِ فَارْتَمَيْنَا
وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: «قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ»^(١) فْقِيلٌ: عَلَى
التَّضْمِينِ. وَقِيلَ هِيَ زَائِدَةٌ.

قَوْلُهُ «رَبُّ الْعَالَمِينَ»: الرَّبُّ لُغَةٌ: السَّيِّدُ وَالْمَالِكُ وَالثَّابِتُ وَالْمَعْبُودُ،
وَمِنْهُ^(٢).

٤٢ - أَرَبٌ يَبُولُ التُّغْلِبَانَ بِرَأْسِهِ لَقَدْ هَانَ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ التُّعَالِبُ
وَالْمُضْلِحُ. وَزَادَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ بِمَعْنَى الصَّاحِبِ وَأَنْشَدَ^(٣):

٤٣ - قَدْ نَالَهُ رَبُّ الْكِلَابِ بِكَفِّهِ بِيضٌ رِهَافٌ رِيْشُهُنَّ مَقْسِرٌ
وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ هُنَا بِمَعْنَى الْمَالِكِ، فَلَيْسَ هُوَ مَعْنَى زَائِدًا، وَقِيلَ: يَكُونُ
بِمَعْنَى الْخَالِقِ.

وَاخْتَلَفَ فِيهِ: هَلْ هُوَ فِي الْأَصْلِ وَصْفٌ أَوْ مُصَدَّرٌ؟ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ:
هُوَ وَصْفٌ ثُمَّ اخْتَلَفَ هَؤُلَاءِ فِي وَزْنِهِ، فَقِيلَ: هُوَ عَلَى وَزْنِ فَعَلٍ كَقَوْلِكَ:
نَمَّ^(٤) يَنْمُ فَهَوْنَمٌ، وَقِيلَ: وَزْنُهُ فَاعِلٌ، وَأَصْلُهُ رَبٌّ، ثُمَّ حُذِفَتِ الْأَلْفُ لِكثْرَةِ
الاسْتِعْمَالِ، كَقَوْلِهِمْ: رَجُلٌ بَارٌّ وَبَرٌّ. وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: لَا نُسَلِّمُ أَنْ بَرًّا مَاخُوذٌ
مِنْ بَارٍّ بِلِ هُمَا صَيِّغَتَانِ^(٥) مُسْتَقْلَتَانِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُدْعَى أَنْ رَبًّا أَصْلُهُ رَبٌّ.

(١) الآية ٧٢ من سورة النمل.

(٢) البيت لغاوي بن ظالم السلمي أورشيد بن عبدربه أوالعباس بن مرداس أوأبي ذر،
وهو في المغني ١١١؛ وتفسير ابن عطية ١٠٣/١؛ والهمع ٢٢/٢؛ والدرر ١٤/٢.
والتغلبان: ذكر التغالب، ويعني بالرب هنا صنًا.

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي وهو في ديوان الهذليين ١٤/١؛ واللسان: رهب. والمقزع:
المنتف من كثرة مارمى به.

(٤) نَمَّ: زين الكلام بالكذب.

(٥) في نسخة حكمت: صفتان.

ومنهم من قال: هو مصدر رَبَّهُ يَرْبُهُ رَبًّا أي مَلَكَهُ، قال (١): «لأنَّ يَرْبُنِي رجلٌ من قريش أحبُّ إليَّ أن يَرْبُنِي رجلٌ من هوازن»، فهو مصدرٌ في معنى الفاعل نحو: رجل عدلٌ وصوم، ولا يُطلق على غير الباري تعالى إلا بقبيل إضافة، نحو قوله تعالى: «ارجعْ إلى ربك» (٢)، ويقولون: «هوربُّ الدار وربُّ البعير» وقد قالته الجاهلية للملك من الناس من غير قبيل، قال الحارث بن حلزة (٣):

٤٤ - وهو الربُّ والشهيدُ على يَوْمِ الحِيارَيْنِ والبلاءِ بلاءُ
وهذا من كفرهم.

وقراءةُ الجمهور مجروراً على النعت لله أو البدل منه، وقُرئ (٤) منصوباً، وفيه ثلاثة أوجه: إمَّا [منصوبٌ] بما دَلَّ عليه الحمدُ، تقديره: أَحْمَدُ ربَّ العالمين، أو على القطع من التبعية أو على النداء وهذا أضعفها؛ لأنه يؤدي إلى الفصل بين الصفة والموصوف. وقُرئ مرفوعاً على القطع من التبعية فيكون خبراً لمبتدأ محذوفٍ أي هوربُّ.

وإذا قد عُرض ذِكْرُ القَطْعِ في التبعية فلنستطرد ذكره لعموم الفائدة في ذلك (٥): اعلم أن الموصوف إذا كان معلوماً بدون صفته وكان الوصف مدحاً، أو ذمماً أو ترحماً جاز في الوصف [التابع] (٦) الإتيان والقطع، والقطع إمَّا على النصب بإضمار فعل لا تقي، وإمَّا على الرفع على خبر مبتدأ محذوف،

(١) وهو قول صفوان بن أمية لأبي سفيان يوم حُنين. انظر: اللسان: رب؛ والكشاف ٥٣/١؛ وتفسير ابن عطية ١٠٤/١.

(٢) الآية ٥٠ من سورة يوسف.

(٣) اللسان: حير، وشرح التبريزي على المعلقات ٤٥٣. وعنى بالرب هنا: المنذر، والبلاء بلاء: أي شديد.

(٤) وهي قراءة زيد بن علي. انظر: تفسير ابن عطية ١٠٣/١؛ والبحر ١٩/١.

(٥) انظر: شرح ابن عقيل ١٦٣/٢؛ شرح الكافية ٣١٦/١.

(٦) زيادة من نسخة حكمت.

ولا يجوز إظهار هذا الناصب ولا هذا المبتدأ، نحو قولهم: «الحمد لله أهل الحمد» روي بنصب «أهل» ورفع، أي: أعني أهل أو هو أهل الحمد. وإذا تكررت النعوت والحالة هذه كنت مخيراً بين ثلاثة أوجه: إما إتباع الجميع أو قطع الجميع أو قطع البعض وإتباع البعض، إلا أنك إذا أتبت البعض وقطعت البعض وجب أن تبدأ بالإتباع، ثم تأتي بالقطع من غير عكس، نحو: مررت بزيد الفاضل الكريم، لثلا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بالجملة المقطوعة.

والعالمين: خفضٌ بالإضافة، علامةٌ خفضه الياء لجريانه مجرى جمع المذكر السالم، وهو اسمٌ جمع لأن واحده من غير لفظه، ولا يجوز أن يكون جمعاً لعالم، لأنَّ الصحيح في «عالم» أنه يُطلق على كلٍّ موجودٍ سوى الباري تعالى، لاشتقاقه من العلامة بمعنى أنه دالٌّ على صانعه، وعالمون بصيغة الجمع لا يُطلق إلا على العقلاء دون غيرهم، فاستحال أن يكون عالمون جمع عالم؛ لأن الجمع لا يكون أحصً من المفرد^(١)، وهذا نظير ما فعله سيبويه^(٢) في أن «أعراباً» ليس جمعاً لـ «عرب» لأن عرباً يُطلق على البدوي والقروي، وأعراباً لا يُطلق إلا على البدوي دون القروي. فإن قيل: لِمَ لا يجوز أن يكون «عالمون» جمعاً لـ «عالم» مُراداً به العاقل دون غيره فيزول المحذور المذكور؟ أجيب عن هذا بأنه لو جاز ذلك لجاز أن يقال: شئنون جمع شيء مراداً به العاقل دون غيره، فدلَّ عدم جوازه على عدم ادعاء ذلك. وفي الجواب نظر، إذ لقاتل أن يقول: شئنون منع منه مانع آخر وهو كونه ليس صفةً ولا علماً، فلا يلزم من منع ذلك منع «عالمين» مراداً به العاقل، ويؤيد هذا ما نقل الراغب^(٣) عن ابن عباس أن «عالمين» إنما جمع هذا الجمع لأن المراد به

(١) انظر المسألة في: تفسير القرطبي ١/١٣٨.

(٢) الكتاب ٢/٨٩.

(٣) المفردات ٣٥٧.

الملائكة والجن والإنس، وقال الراغب أيضاً: «إن العالم في الأصل اسم لما يُعلم به كالتابع اسم لما يُطبع به، وجعل بناؤه على هذه الصيغة لكونه كالألة، فالعالم آلة في الدلالة على صانعه»، وقال الراغب أيضاً: «وأما جمعه جمع السلامة فلكون الناس في جملتهم، والإنسان إذا شارك غيره في اللفظ غلب حكمه»، وظاهر هذا أن «عالمين» يُطلق على العقلاء وغيرهم، وهو مخالف لما تقدم من اختصاصه بالعقلاء، كما زعم بعضهم، وكلام الراغب هو الأصح الظاهر.

آ. (٢) ﴿الرحمن الرحيم﴾: نعت أو بدل، وقُرنا منصوبين ومرفوعين^(١)، وتوجيه ذلك ما ذكر في «رب العالمين»، وتقدم الكلام في اشتقاقهما في البسمة / فأغنى عن إعادته^(٢).

[ب/٦]

آ. (٣) قوله تعالى: ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾: يجوز أن يكون صفة أيضاً أو بدلاً، وإن كان البدل بالمشتق قليلاً، وهو مشتق من المَلِك^(٣) بفتح الميم، وهو الشدُّ والربط، قال الشاعر^(٤):
٤٥ - مَلَكْتُ بِهَا كَفِّي فَأَنْهَرْتُ فَتَقَّهَا يَرَى قَائِمٌ مِنْ دُونِهَا مَا وَرَاءَهَا
ومنه: «إملاك العروس»، لأنه عقْدُ وربط للنكاح.

وقرئ «مالك» بالألف^(٥)، قال الأخفش^(٦): «يقال: مَلِكٌ بَيْنَ الْمَلِكِ

(١) نصبها أبو العالية وابن السميع وعيسى بن عمر، ورفعها أبو زرير العقبلي والربيع ابن خيثم وأبو عمران الجوني. انظر: البحر ١٩/١.

(٢) انظر: الورقة ٤ ب.

(٣) انظر: مفردات الراغب ٤٩٢.

(٤) البيت لقيس بن الخطيم، وهو في ديوانه ٨؛ ومشكل ابن قتيبة ١٧٤؛ وتفسير ابن عطية ١٠٨/١؛ وتفسير القرطبي ٢٣٩/١. وأنهرت: أجزيتُ الدم.

(٥) قرأ عاصم والكسائي بألف، وقرأ الباقون بغير ألف. انظر: السبعة ١٠٤؛ الحجة للفارسي ٥/١؛ تفسير القرطبي ١٣٩/١.

(٦) معاني القرآن له ٥٥٠.

بضم الميم، ومالك بين المَلِكِ بفتح الميم وكسرهما، ورُوي ضَمُّها أيضاً بهذا المعنى. ورُوي عن العرب: «لي في هذا الوادي مَلِكٌ ومُلْكٌ ومَلِكٌ» مثلثة الفاء، ولكن المعروف الفرق بين الألفاظ الثلاثة، فالمفتوح الشدُّ والربط، والمضموم هو القهرُ والتسلُّطُ على مَنْ يتأتى منه الطاعة، ويكونُ باستحقاقٍ وغيره، والمكسورُ هو التسلُّطُ على مَنْ يتأتى منه الطاعةُ ومَنْ لا يتأتى منه، ولا يكونُ إلا باستحقاقٍ فيكونُ بين المكسور والمضموم عمومٌ وخصوصٌ من وجه. وقال الراغب^(١): «والمَلِكُ — أي بالكسر — كالجنس للمُلْكِ — أي بالضم — فكل مَلِكٌ — بالكسر — مُلْكٌ، وليس كل مُلْكٍ مَلِكاً»^(٢)، فعلى هذا يكون بينهما عمومٌ وخصوصٌ مطلقٌ، وبهذا يُعرف الفرق بين مَلِكٍ ومَالِكٍ، فإن مَلِكاً مأخوذ من المُلْكِ — بالضم، ومَالِكاً مأخوذ من المَلِكِ بالكسر. وقيل: الفرق بينهما أن المَلِكِ اسمٌ لكل مَنْ يَمْلِكُ السياسة: إمَّا في نفسه بالتمكُّن من زمام قُوَّةٍ وصَرْفِها عَنْ هواها، وإمَّا في نفسه وفي غيره، سواءً تولَّى ذلك أم لم يتولَّ.

وقد رجَّح كلُّ فريقٍ إحدى القراءتين^(٣) على الأخرى ترجيحاً يكاد يُسقط القراءة الأخرى، وهذا غير مَرَضِيٍّ، لأنَّ كليهما متواترةٌ، ويدلُّ على ذلك ما رُوي عن ثعلب أنه قال: [«إذا اختلف الإعرابُ في القرآن»]^(٤) عن السبعة لم أفضل إعراباً على إعراب في القرآن، فإذا خَرَجَتْ إلى الكلام كلام الناس فضلتُ الأقوى» نقله أبو عمر الزاهد^(٥) في «اليواقيت». وقال الشيخ شهاب الدين

(١) المفردات ٤٩٣، وانظر: الحجة ١١/١.

(٢) ضبطت في مطبوعة الراغب هكذا: «فكل مُلْكٍ مَلِكٌ وليس كل مَلِكٍ مُلْكاً» وهو ليس بصواب.

(٣) انظر: الحجة ٩/١.

(٤) ما بين معقوفين لم يظهر في الأصل.

(٥) تقدمت ترجمته بلقب المطرز.

أبو شامة^(١): «وقد أكثر المصنفون في القراءات والتفاسير من الترجيح بين هاتين القراءتين، حتى إنَّ بعضهم يُبالغ في ذلك إلى حدِّ يكاد يُسقطُ وجهَ القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمودٍ بعد ثبوتِ القراءتين وصحةِ اتصافِ الربِّ تعالى بهما، ثم قال: «حتى إنِّي أصلي بهذه في رُكعةٍ وبهذه في رُكعةٍ» ذكر ذلك عند قوله: «مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ وَمَالِكٌ».

ولنذكرُ بعضَ الوجوهِ المرجَّحةِ تنبيهاً على معنى اللفظة لا على الوجه الذي قصدوه. فمِمَّا رُجِّحَتْ به قراءةُ «مالك» أنها أمدحُ لعمومِ إضافته، إذ يقال: «مَالِكُ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ وَالطَّيْرِ»، وأنشدوا على ذلك^(٢):

٤٦ - سُبْحَانَ مَنْ عَنَتِ الْوَجُوهُ لَوَجْهِهِ مَلِكِ الْمُلُوكِ وَمَالِكِ الْعَفْوِ

وقالوا: «فَلَانُ مَالِكُ كَذَا» لَمَنْ يملكه، بخلاف «مَلِكٌ» فإنه يُضاف إلى غيرِ المملوكِ نحو: «مَلِكُ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ»، ولأنَّ الزيادةَ في البناءِ تدلُّ على الزيادةِ في المعنى كما تقدَّم في «الرحمن»، ولأنَّ ثوابَ تاليها أكثرُ من ثوابِ تالي «مَلِكٌ».

ومِمَّا رُجِّحَتْ به قراءةُ «مَلِكٌ» ما حكاه الفارسي^(٣) عن ابن السراج^(٤) عن بعضهم أنه وَصَفَ نَفْسَهُ بأنه مَالِكٌ كُلِّ شَيْءٍ بقوله: «رَبُّ الْعَالَمِينَ» فلا فائدةَ في قراءةِ مَنْ قَرَأَ: «مالك» لأنها تكررُ، قال أبو علي: «ولا حُجَّةٌ فيه لأنَّ في التنزيلِ مثله كثيراً، يُدَكَّرُ الْعَامُّ ثُمَّ الْخَاصُّ، نحو: «هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ

(١) عبدالرحمن بن إسماعيل المقدسي، قرأ على السخاوي، له: شرح الشاطبية والروضتين، توفي سنة ٦٦٥. انظر: طبقات القراء ١/٣٦٦.

(٢) لم أهد إلى قائله وهو في البحر المحيط ١/٢٢.

(٣) الحجة ١/٧. وهو الحسن بن أحمد أستاذ ابن جني، له: المسائل الحلبية والإغفال. توفي سنة ٣٧٧. انظر: النزهة ٣١٥؛ البغية ١/٤٩٦.

(٤) محمد بن السري، أخذ عن المبرد، له: الأصول والاشتقاق، توفي سنة ٣١٦. انظر: إنباه الرواة ٣/١٤٥؛ البلغة ٢٢٢؛ البغية ١/١٠٩.

الباريء المصوّر»^(١). وقال أبو حاتم^(٢): «مَالِك» أبلغ في مدح الخالق، و«مَلِك» أبلغ في مدح المخلوق، والفرق بينهما أن المالك من المخلوقين قد يكون غير ملك، وإذا كان الله تعالى ملكاً كان مالكاً. واختاره ابن العربي. ومنها: أنها أعم إذ تضاف للمملوك وغير المملوك، بخلاف «مالك» فإنه لا يضاف إلا للمملوك كما تقدم، ولإشعاره بالكثرة، ولأنه تمدح تعالى بمالك الملك، بقوله تعالى^(٣): «قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ وَمَلِكِ مَاخُودٍ مِنْهُ كَمَا تَقْدُمُ، وَلَمْ يَتَمَدَّحْ بِمَالِكِ الْمَلِكِ - بكسر الميم - الذي مَالِكٌ مَاخُودٌ مِنْهُ».

وقرىء ملك بسكون اللام^(٤)، ومنه^(٥):

٤٧ - وَأَيَّامٍ لَنَا غُرٌّ طِوَالٍ عَصَيْنَا الْمَلِكَ فِيهَا أَنْ نَدِينَا
ومليك^(٦). ومنه^(٧):

٤٨ - فاقنّع بما قسم المليك فإنما قسم الخلائق بيننا علامها
وملكي، وتروى عن نافع^(٨).

إذا عرف هذا فكون «مَلِك» نعتاً لله تعالى ظاهر، فإنه معرفة بالإضافة، وأما «مالك» فإن أريد به معنى المضي فجعله نعتاً واضحاً أيضاً، لأن إضافته

(١) الآية ٢٤ من سورة الحشر.

(٢) سهل بن محمد السجستاني، عرض على يعقوب الحضرمي وأخذ عنه محمد بن سليمان، توفي سنة ٢٥٥. انظر: مراتب النحويين ٨٠؛ طبقات القراء ١/٣٢٠؛ البغية ١/٦٠٦.

(٣) الآية ٢٦ من آل عمران.

(٤) وهي قراءة أبي هريرة وعاصم الجحدري. انظر: الشواذ ١؛ البحر ١/٢٠.

(٥) البيت لعمر بن كلثوم من معلقته، وهو في شرح التبريزي على المعلقات ٣٩٢؛ وتفسير القرطبي ١/١٤٤. وأن ندين: أن نطيع.

(٦) وهي قراءة أبي وأبي هريرة، انظر: البحر ١/٢٠؛ الشواذ ١.

(٧) البيت للبيد من معلقته وهو في ديوانه ٣٢٠.

(٨) نافع بن عبد الرحمن أحد القراء السبعة، أخذ عن تابعي المدينة، وزوى عنه قالون وورش توفي سنة ١٦٩. انظر: طبقات القراء ٢/٣٣٠.

محضة فَيَتَعَرَّفُ بها، ويؤيِّد كونه ماضي المعنى قراءةً مَنْ قرأ^(١): «مَلَكٌ يَوْمَ الدين»، فجعل «مَلَكٌ» فعلاً ماضياً، وإن أُريد به الحال أو الاستقبال فَيُشْكِلُ، لأنه: إِمَّا أَنْ يُجْعَلَ نعتاً لله ولا يجوز لأنَّ إضافة اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال غيرُ مَحْضَةٍ فلا يُعْرَفُ، وإذا لم يتعرَّفْ فلا يكونُ نعتاً لمعرفةٍ، لِما عَرَفْتَ فيما تقدَّم من اشتراطِ الموافقةِ تعريفاً وتكثيراً، وإمَّا أَنْ يُجْعَلَ بدلاً وهو ضعيفٌ لأنَّ البدلَ بالمشتقات نادرٌ كما تقدَّم. والذي ينبغي أن يُقال: إنه نعتٌ على معنى أنَّ تقييدهَ بالزمانِ غيرُ معتبرٍ، لأنَّ الموصوفَ إذا عُرِفَ بوصفٍ كان تقييدهُ بزمانٍ غيرِ معتبرٍ، فكأنَّ المعنى - والله أعلم - أنه متصفٌ بمالكِ يومِ الدينِ مطلقاً، من غيرِ نظرٍ إلى مضيِّ ولا حالٍ ولا استقبالٍ، وهذا ما مالَ إليه أبو القاسم الزمخشري^(٢).

وإضافةُ مالكٍ ومَلِكٍ إلى «يومِ الدين» من باب الاتِّساعِ، إذ متعلِّقهما غيرُ اليومِ، والتقدير: مالكُ الأمرِ كله يومَ الدين. ونظيرُ إضافةِ «مالك» إلى الظرفِ هنا نظيرُ إضافةِ «طَبَّاحٍ» إلى «ساعاتٍ» من قول الشاعر^(٣):

٤٩ - رَبُّ ابْنِ عَمِّ لَسُلَيْمِي مُشْمَعِلٌ طَبَّاحِ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَيْلُ
إلا أنَّ المفعولَ في البيتِ المذكورِ وهو «زَادَ الْكَيْلُ»، وفي الآيةِ الكريمةِ غيرُ مذكورٍ للدلالةِ عليه. ويجوز أن يكونَ الكلامُ على ظاهره من غيرِ تقديرٍ حَذْفٍ.

ونسبةُ الْمَلِكِ والمُلْكِ إلى الزمانِ في حقِّ الله تعالى غيرُ مُشْكِلَةٍ، ويؤيِّدهُ

(١) قراءة أنس بن مالك وأبي حنيفة. الشواذ ١، وانظر: الكشاف ٥٧/١.

(٢) الكشاف ٥٨/١.

(٣) البيت لجبار بن جزء، أو الشماخ في ديوانه ١٠٩، وهو في الكتاب ٩٠/١؛ ومجالس

ثعلب ١٢٦/١؛ والكامل ١١٣؛ والمخصص ٣٧/٣؛ والخزانة ١٧٢/٢. والمشمعل:

الجداد في أمره المشمر. يقول: إذا كسل الصبح عن طبخ الزاد كفاهم ذلك.

- الفاتحة -

ظاهرُ قراءةٍ مَنْ قرأ: «مَلَكَ يَوْمَ الدِّينِ» فعلاً ماضياً فإن ظاهرها كون «يوم» مفعولاً به. والإضافة على معنى اللام لأنها الأصل، ومنهم مَنْ جعلها في هذا النحو على معنى «في» مستنداً إلى ظاهر قوله تعالى: «بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ»^(١)، قال: «المعنى مَكْرٌ فِي اللَّيْلِ، إذ اللَّيْلُ لَا يُوصَفُ بِالْمَكْرِ، إِنَّمَا يُوصَفُ بِهِ الْعُقْلَاءُ، فَالْمَكْرُ وَقَعَ فِيهِ». والمشهور أن الإضافة: إمَّا على معنى اللام وإمَّا على معنى «مَنْ»، وكونها بمعنى «في» غير صحيح. وأمَّا قوله تعالى: «مَكْرُ اللَّيْلِ» فلا دلالة فيه، لأن هذا من باب البلاغة، وهو التجوُّزُ في أَنْ جَعَلَ لَيْلَهُمْ وَنَهَارَهُمْ مَآكِرَيْنِ مَبَالِغَةً فِي كَثْرَةِ وَقُوعِهِ مِنْهُمَ فِيهِمَا، فَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِمْ: نَهَارُهُ صَائِمٌ وَلَيْلُهُ قَائِمٌ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٢):

٥٠ - أَمَّا النَّهَارُ فَفِي قَيْدٍ وَسِلْسِلَةٍ وَاللَّيْلُ فِي قَعْرِ مَنْحَوْتٍ مِنَ السَّاجِ
لَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ يَكْتُرُ وَقُوعُهَا فِي هَذِهِ الظُّرُوفِ وَصَفُّوْهَا بِهَا مَبَالِغَةً
فِي ذَلِكَ، وَهُوَ مَذْهَبٌ حَسَنٌ مَشْهُورٌ فِي كَلَامِهِمْ.

والیومُ لغةً: القطعةُ من الزمانِ أيَّ زمنٍ كانَ من لیلٍ أو نهارٍ، قال
تعالى: «والتفتِ الساقُ بالساقِ، إلى ربِّكَ یومئذِ المساقُ»^(٣)، وذلك كنايةً عن
احتضارِ الموتی، وهو لا یختصُّ بلیلٍ ولا نهارٍ، وأمَّا / في العُرفِ فهو من
طلوعِ الفجرِ إلى غروبِ الشمسِ. وقال الراغب^(٤): «الیومُ نعبرُ به عن وقتِ
طلوعِ الشمسِ إلى غروبِها»، قلت: وهذا إنما ذكره في النهارِ لا في الیومِ،
وجعلوا الفرقَ بينهما ما ذكرت لك.

(١) الآية ٣٣ من سورة سبأ.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في الكتاب ٨٠/١؛ والكامل ٧٠٠؛ والمقتضب ٣٣١/٤؛
والمحتسب ١٨٤/٢؛ والبحر ٣١٥/٤. یصف محبوساً یقید بالنهارِ ويُغَلُّ في سلسلةٍ
ویوضَع باللیلِ في خشبةٍ منحوتةٍ. والساج: ضربٌ من الشجرِ.

(٣) الآية ٢٩ من سورة القيامة.

(٤) المفردات ٥٧٨.

- الفاتحة -

والدِّين: مضافٌ إليه أيضاً، والمرادُ به هنا: الجزاء، ومنه قول الشاعر^(١):

٥١ - ولم يَبْتَقِ سِوَى العُدُوِّا نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا

أي جازيناهم كما جازونا، وقال آخر^(٢):

٥٢ - واعلَمَ يقيناً أَنَّ مُلْكَكَ زائلٌ واعلَمَ بأنَّ كما تَدِينُ تُدانُ

ومثله^(٣):

٥٣ - إذا ما رَمَوْنَا رَمِينَاهُمْ ودينَاهُمُ مثل ما يَقْرِضُونَا

ومثله^(٤):

٥٤ - حَصَادُكَ يوماً ما زَرَعْتَ وإنما يُدانُ الفتى يوماً كما هو دائنٌ

وله معانٍ أُخْرُ: العادة، كقوله^(٥):

٥٥ - كَدِينِكَ من أُمَّ الحُوَيْرِثِ قبلها وجارتها أُمَّ الرِّبابِ بِمَأسَلِ

أي كعادتك، ومثله^(٦):

(١) البيت للفند الزماني، وهو في الحماسة ٦٠/١؛ وأما القالي ٢٦٠/١؛ وشرح ابن عقيل ١٤١/٢؛ والهمع ٢٠٢/١؛ والخزانة ٥٧/٢؛ والدرر ١٧٠/١.

(٢) البيت لخويلد بن نوفل الكلابي، وهو في اللسان (دين) ويبدأ صدره برواية: يا حارِ أيقن؛ وابن عطية ١١٤/١؛ ومجاز القرآن ٢٣/١ ونسبه إلى يزيد بن الصعق الكلابي؛ وإعراب ثلاثين سورة ٢٤.

(٣) البيت لكعب بن جعيل، وهو في تفسير ابن عطية ١١٤/١؛ وتفسير الطبري ٥٢/١؛ وتفسير القرطبي ١١٤/١.

(٤) البيت منسوب إلى لبيد وليس في ديوانه، وهو في تفسير القرطبي ١٤٤/١.

(٥) البيت لامرئ القيس من معلقته، وهو في الديوان ٩. ومأسَل: اسم ماء بعينه.

(٦) البيت للمتنب العبدى، وهو في المفضليات ٢٩٢؛ والجمهرة ١٠٢/٣؛ وتفسير الطبري ٥٤٨/٢؛ وتفسير ابن عطية ١١٣/١؛ وإعراب ثلاثين سورة ٢٥، واللسان: دين. درأ الوضين لناقته: بسطه على الأرض ثم أبركها عليه ليشدَّ عليها رحلها، والوضين: حزام الرحل إذا كان من شعر منسوج.

٥٦ — تقول إذا دَرَأْتُ لها وَصِيْبِي أَهَذَا دِينُهُ أَبْدَأُ وَدِينِي

ودان عصى وأطاع، وذللَّ وعزَّ، فهو من الأضداد. والقضاء، ومنه قوله تعالى: «ولا تأخذكم بهما رأفةً في دين الله»^(١) أي في قضائه وحكمه، والحال، سُئِلَ بعضُ الأعرابِ فقال: «لو كنتُ على دينٍ غيرِ هذه لأجبتك» أي على حالة. والداء، ومنه قول الشاعر^(٢):

٥٧ — يا دينَ قلبِكَ مِنْ سَلَمِي وَقَدْ دِينَا

ويقال: دِنْتَهُ بفعله أَدِينُهُ دِينًا وَدِينًا — بفتح الدال وكسرهما في المصدر — أي جازيته. والدِّينُ أيضاً: الطاعة، ومنه: «وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا»^(٣) أي طاعةً، ويستعار للملَّة والشريعة أيضاً، قال تعالى: «أفغيرَ دينِ الله يَتَّبِعُونَ»^(٤) يعني الإسلام، بدليل قوله تعالى: «وَمَنْ يَتَّبِعْ غيرَ الإسلامِ دِينًا، فلن يُقبِلَ منه»^(٥). والدِّينُ: سيرة^(٦) المَلِكِ، قال زهير^(٧):

٥٨ — لَيْتُنْ حَلَلْتِ بَجَوْ فِي بَنِي أَسَدٍ فِي دِينِ عَمْرٍو وَحَالَتْ بَيْنَنَا فَذِكُّ

يقال: دِينِ فلان يُدانُ إذا حُمِلَ على مكروه، ومنه قيل للعبد، مَدِينٌ ولِلأمةِ مَدِينَةٌ. وقيل: هو من دِنْتَهُ إذا جازيته بطاعته، وجعل بعضهم المَدِينَةَ من هذا الباب، قاله الراغب^(٨). وسيأتي تحقيقُ هذه اللفظة عند ذِكْرِها.

(١) الآية ٢ من سورة النور.

(٢) لم أهدد إلى قائله وعجزه، وهو في تفسير القرطبي ١٤٥/١؛ وتفسير ابن عطية ١١٦/١.

(٣) الآية ١٢٥ من سورة النساء.

(٤) الآية ٨٣ من سورة آل عمران.

(٥) الآية ٨٥ من سورة آل عمران.

(٦) قوله: «سيرة» غير واضح في الأصل، وهي واردة لغة.

(٧) ديوانه ١٨٣. وجو: اسم واد، وفدك: اسم أرض. وقول الشاعر: «في دين عمرو» شرحها ثعلب في الديوان بطاعته.

(٨) المفردات ١٧٨.

- الفاتحة -

آ. (٤) قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾: «إياك» مفعولٌ مُقَدَّمٌ على «نَعْبُدُ»، قُدِّمَ للاختصاصِ، وهو واجبُ الانفصالِ. واختلفوا فيه^(١): هل هو من قبيل الأسماءِ الظاهرةِ أو المضمرةِ؟ فالجمهورُ على أنه مضمَرٌ، وقال الزجاج^(٢): «هو اسم ظاهر»، وترجيحُ القولينِ مذكورٌ في كتب النحو.

والقائلونُ بأنه ضميرٌ اختلفوا فيه على أربعةِ أقوال، أحدها: أنه كلُّه ضميرٌ. والثاني: أن «إيًّا» وحده ضميرٌ وما بعده اسمٌ مضافٌ إليه يُبَيِّنُ ما يُرادُ به من تكلمٍ وَعَيْبَةٍ وخطابٍ، وثالثها: أن «إيًّا» وحده ضميرٌ وما بعده حروفٌ تُبَيِّنُ ما يُرادُ به. ورابعها: أن «إيًّا» عمادٌ وما بعده هو الضميرُ، وسُدَّتْ إضافته إلى الظاهرِ في قولهم: «إذا بلغ الرجلُ الستينِ فإياه وإيًّا الشَّوَابُ»^(٣) بإضافة «إيَّا» إلى الشَّوَابِ، وهذا يؤيِّدُ قولَ مَنْ جَعَلَ الكافَ والهَاءَ والياءَ في محلِّ جرٍّ إذا قلت: إياك إياه إياي.

وقد أَبَعَدَ بعضُ النحويينِ فَجَعَلَ له اشتقاقاً، ثم قال: هل هو مشتقٌّ من «أَوْ» كقول الشاعر^(٤):

٥٩ - فَأَوْ لِدِكْرَاهَا إِذَا مَا ذَكَرْتُهَا

أو من «آية» كقوله^(٥):

(١) انظر في أحكامه: رصف المبانى ١٣٧.

(٢) مذهبه في معاني القرآن ١٠/١ أنه ضمير، ولكنه ادَّعى أن الكاف فيه مضاف إليه.

(٣) الشَّوَابُ: ج شَابَةٌ. وانظر: الكتاب ٣٨٠/١.

(٤) لم أهدت إلى قائله. وعجزه:

ومن بَعُدِ أَرْضِ بَيْنَنَا وَسَمَاءِ

وهو في الخصائص ٨٩/٢؛ والمحتسب ٣٩/١؛ واللسان: أو؛ والدرر ٣٨/١؛

والهمع ٦١/١.

(٥) لم أهدت إلى قائله، وعجزه:

غَيْرِ أَثْفِيهِ وَأَرْمِدَائِهِ

وهو في أدب الكاتب ٤٧٥؛ واللسان: رمد؛ والبحر ٢٣/١. وآياته: مفردها آية

وهي العلامة، والأثافي: الحجارة التي تُنصَبُ وتُجَمَلُ عليها القدر، والأرمداء: الرماد.

٦٠ — لم يُبقي هذا الدهرُ من آيائه
وهل وزنه إفعل أو فَعِيل أو فَعُول ثم صَيَّره التصريف إلى صيغة إِيَاء؟
وهذا الذي ذكره هذا القائل لا يُجدي فائدةً، مع أن التصريف والاشتقاق
لا يَدْخُلان في المتوَعَّل في البناء.

وفيه لغاتٌ: أشهرها كسرُ الهمزة وتشدُّدُ الياء، ومنها فتحُ الهمزة
وإبدالها هاءً مع تشديد الياء وتخفيفها. قال الشاعر^(١):

٦١ — فِهْيَاكِ والأمرَ الذي إنْ توسَّعتْ موارِدُه ضاقتْ عليك مصادِرُه
[وقال بعضهم: إياك بالتخفيف مرغوبٌ عنه]^(٢)، لأنه يصير: شمسك
نعبد، فإنَّ إِيَاءَ الشمسِ ضوؤها بكسر الهمزة، وقد تَفَتَّحَ، وقيل: هي لها بمنزلة
الهالة للقمر، فإذا حَذَفَتِ التاءَ مَدَّدَتِ^(٣)، قال^(٤):

٦٢ — سَقَّتْهُ إِيَاءَةُ الشمسِ إِلَّا لِشَاتِهِ أُسِفُّ فَلَمْ تَكْدِمُ عَلَيْهِ بِإِثْمِيدِ
وقد قُرئَ ببعضها شاذاً^(٥)، وللضمائر بابٌ طويلٌ وتقسيمٌ متسع
لا يحتمله هذا الكتابُ، وإنما يأتي في غضونِه ما يليقُ به.

ونعبدُ: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لتجرده من الناصب والجازم، وقيل: لوقوعه

(١) البيت لطيف الغنوي — ديوانه ١٠ — أومرس بن ربيعي، وهو في القرطبي ١٤٦/١؛

وشرح شواهد الكشاف ٣٩١/٤.

(٢) ما بين معقوفين غير واضح في فيلم الأصل.

(٣) تقول: أياؤها: الصحاح: أيا.

(٤) البيت لطرفة من مغلته، وهو في ديوانه ١١؛ وشرح المعلقات للتبريزي ١٣٩.
واللسان: كدم. سقته: حسته، وأسفُّ: دُرُّ عليه، تكدم: تعضُّ عظمًا فيؤثر في
نعرها.

(٥) انظر في هذه القراءات: القرطبي ١٤٦/١؛ ابن عطية ١١٧/١؛ البحر ٢٣/١؛

الشواذ ١.

موقع الاسم، وهذا رأيُ البصريين^(١)، ومعنى المضارع المشابه، يعني أنه أشبه الاسم في حركاته وسكناته وعدد حروفه، ألا ترى أن ضارباً بزنة يضرب فيما ذكرتُ لك وأنه يشيع ويختص في الأزمان، كما يشيع الاسم ويختص في الأشخاص، وفاعله مستترٌ وجوباً إما مرّ في الاستعاذة.

والعبادة^(٢) غاية التذلل، ولا يستحقها إلا مَنْ له غاية الإفضال وهو البارئ تعالى، فهي أبلغ من العبودية، لأن العبودية إظهارُ التذلل، ويقال: طريق مُعبّد، أي مدللٌ بالوطة، قال طرفة^(٣):

٦٣ - تباري عتاقاً ناجياتٍ وأتبعَتْ
وَظِيفاً وَظِيفاً فَوْقَ مَوْرِ مُعَبِّدٍ
ومنه: العبدُ لذئته، وبعيرٌ مُعبّد: أي مُدللٌ بالقَطِران. وقيل: العبادة التجرّد، ويُقال: عبَدتُ الله بالتخفيف فقط، وعبَدتُ الرجلَ بالتشديد فقط: أي ذللتُه أو اتخذتُه عبداً.

وفي قوله تعالى: «إياك نعبدُ» التفاتٌ من الغيبة إلى الخطاب، إذ لو جرّئ الكلام على أصله لقليل: الحمد لله، ثم قيل: إياه نعبدُ، والالتفات: نوع من البلاغة. ومن الالتفات - إلا أنه عكسٌ هذا - قوله تعالى: «حتى إذا كنتم في الفلك، وجرّين بهم»^(٤)، ولم يقل: بكم. وقد التفت امرؤ القيس ثلاثة التفاتات في قوله^(٥):

(١) انظر: الإنصاف ٥٤٩/٢.

(٢) انظر: مفردات الراغب ٣٣٠.

(٣) ديوانه ١٣، وشرح التبريزي على المعلقات ١٤٣؛ والخصائص ٣٧٢/٢. تباري: تعارض. والعتاق: كرام الإبل. والناجيات: السراع، والوظيف: عظم الساق، أي أتبعته وظيف يدها وظيف رجلها. والمور: الطريق.

(٤) الآية ٢٢ من يونس.

(٥) ديوانه ١٨٥؛ وأوضح المسالك ١٧٩/١. والخلي: الخالي من المهموم، والعاثر: القذى في العين.

٦٤ - تطاولَ ليلك بالإنميدِ وباتِ الخَلِي ولم تَرْقُدِ
وباتِ وباتتْ له ليلةٌ كليلةِ ذي العائِرِ الأرمَدِ
وذلك من نبيأِ جاءني وخبرته عن أبي الأسودِ

وقد خطأ بعضهم الزمخشري^(١) في جعله هذا ثلاثة التفاتات^(٢)، وقال:
بل هما التفاتان، أحدهما خروجُ من الخطابِ المفتوح به في قوله: «ليلك»
إلى الغيبة في قوله: «وباتتْ له ليلةٌ»، والثاني: الخروجُ من هذه الغيبةِ إلى
التكلم في قوله: «من نبيأِ جاءني وخبرته». والجواب أن قوله أولاً: «تطاول
ليلك» فيه التفاتٌ، لأنه كان أصلُ الكلام أن يقول: تطاول ليلى، لأنه
هو المقصودُ، فالتفت من مقامِ التكلمِ إلى مقامِ الخطابِ، ثم من الخطابِ
إلى الغيبةِ، ثم من الغيبةِ إلى التكلمِ الذي هو الأصلُ.

وقرئ شاذاً: «إياك يُعبدُ»^(٣) على بناءه للمفعول الغائب، ووجهها على
إشكالها: أن فيها استعارةً والتفاتاً، أما الاستعارةُ فإنه استعير فيها ضميرُ
النصب لضميرِ الرفع، والأصل: أنت تُعبدُ، وهو شائعٌ كقولهم: عسناك وعسناه
وعساني في أحدِ الأقوال، وقول الآخر^(٤):

٦٥ - يابنَ الزبيرِ طالما عصيكا وطالما عنيتنا إيكَا

فالكاف في «عصيكا» نائيةٌ عن التاء، والأصل: عصيت. وأما الالتفاتُ
فكان من حقِّ هذا القارئ أن يقرأ: إياك تُعبدُ بالخطابِ، ولكنه التفت من
الخطابِ في «إياك» إلى الغيبةِ في «يُعبدُ»، إلا أن هذا التفاتٌ غريبٌ، لكونه في

(١) الكشاف ٦٣/١.
(٢) لعله يعني أبا حيان في: البحر ٢٤/١.
(٣) قراءة الحسن وأبي مجلز وأبي التوكل. البحر ٢٣/١.
(٤) نسبه في اللسان «تا» إلى رجل من حمير، وهو في المخصص ١٧/١٤٤؛ وشواهد
الشافعية ٤٢٥؛ وشرح الأشموني ١/٢٦٧؛ والخزانة ٢/٢٥٧.

جملة واحدة / بخلاف الالتفات المتقدم. ونظيرُ هذا الالتفات قوله^(١): [٧/ب]

٦٦ - أَنْتَ الْهَلَالِيُّ الَّذِي كُنْتَ مَرَّةً سَمِعْنَا بِهِ وَالْأَرْحَبِيُّ الْمَغْلَبُ
فقال: «به» بعد قوله: «أنت وكنْتَ».

و«إِيَّاكَ» واجبُ التقديمِ على عاملِهِ، لأنَّ القاعدةَ أن المفعولَ به إذا كان ضميراً - لو تأخرَ عن عاملِهِ وَجَبَ اتصَالُهُ - وَجَبَ^(٢) تَقْدِيمُهُ، وتحرَّزوا بقولهم: «لو تأخرَ عنه وَجَبَ اتصَالُهُ» من نحو: «الدرهمَ إياه أعطيتُك»، لأنك لو أَخَّرْتَ الضميرَ هنا فقلت: «الدرهمَ أعطيتُك إياه» لم يلزمِ الاتصَالُ لِمَا سيأتي، بل يجوز: أعطيتُك.

والكلام في «إياك نَسْتَعِينُ» كالكلام في «إياك نَعْبُدُ» والواو عاطفة، وهي من المُشْرَكَةِ في الإعراب والمعنى، ولا تقتضي ترتيباً على قول الجمهور، خلافاً لطائفةٍ من الكوفيين. ولها أحكامٌ تختصُّ بها تأتي إن شاء الله تعالى.

وأصل نَسْتَعِينُ: نَسْتَعُونُ مثل نَسْتَخْرِجُ في الصحيح، لأنه من العَوْنِ، فاستثقلت الكسرةُ على الواو، فُنقِلَتْ إلى الساكن قبلها، فَسَكَنَتِ الواوُ بعد النقلِ وانكسر ما قبلها فَفُكِلَتْ ياءً. وهذه قاعدةٌ مطردة^(٣)، نحو: ميزان وميقات وهما من الوِزْنِ والوَقْتِ.

والسينُ فيه معناها الطلبُ، أي: نطلب منك العَوْنَ على العبادة، وهو أحدُ المعاني التي لا استفعل، وله معانٍ أُخْرُ^(٤): الاتخاذُ نحو: استعبدَه أي:

(١) لم أمتد إلى قائله، وهو في المقرب ٦٣/١؛ ورفض المباني ٢٦؛ والممع ٨٧/١؛ والدرر ٦٤/١.

(٢) وجب الأولى جواب لو، ووجب الثانية خبر أن والجملة الشرطية وجوابها صفة لقوله: ضميراً.

(٣) انظر: الممتع في التصريف ٤٣٦.

(٤) انظر: الممتع ١٩٤؛ البحر ٢٣/١.

اتخذهُ عبداً، والتحول نحو: استَحَجَرَ الطين أي: صار حَجْرًا، ومنه قوله (١):
«إِنَّ الْبُغَاثَ بَارِضِنَا تَسْتَنِّسِر»، أي: تتحوَّل إلى صفة النسور، ووجود الشيء
بمعنى ما صيغ منه، نحو: استعظمه أي وجدّه عظيمًا، وعدُّ الشيء كذلك
وإن لم يكن، نحو: استحسنه، ومطاوعةُ أَفْعَلُ نحو: أَشْلَاهُ فاستشلى (٢)،
وموافقته له أيضاً نحو: أَبَلَّ المريضُ واستبَلَّ، وموافقةُ تَفَعَّلَ، نحو: استكبر
بمعنى تكبر، وموافقةُ افْتَعَلَ نحو: استعصم بمعنى اعتصم، والإغناء عن
المجرد نحو: استكف (٣) واستحيى، لم يُلْفَظْ لهما بمجرد استغناء بهما عنه،
وللإغناء به عن فعل أي المجرّد الملفوظ به نحو: استرجع واستعان، أي:
رَجَعَ وَحَلَّقَ عَانَتَهُ.

وقرىء (٤) «نستعين» بكسر حرف المضارعة، وهي لغة مطردة في
حروف المضارعة، وذلك بشرط ألا يكون حرف المضارعة ياء، لثقل ذلك.
على أن بعضهم قال: يبجل مضارع وجَل، وكأنه قصد إلى تخفيف الواو إلى
الياء فكسر ما قبلها لتقلب، وقد قرىء: «فإنهم ييلمون» (٥)، وهي هادمة لهذا
الاستثناء، وسيأتي تحقيق ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى، وأن يكون
المضارع من ماضٍ مكسور العين نحو: تَعَلَّمَ من عَلِمَ، أو في أوله همزة
وصل نحو: نَسْتَعِينُ من استعان أو تاء مطاوعة نحو: نَتَعَلَّمُ من تَعَلَّمَ، فلا يجوز
في يَضْرِبُ وَيَقْتُلُ كسر حرف المضارعة لعدم الشروط المذكورة. ومن طريف

-
- (١) هو مثل عربي. انظر: مجمع الأمثال ١٠/١. والبغاث: طائر أغبر أو شرار الطير.
 - (٢) أشليت الكلب: دعوته.
 - (٣) استكف: اجتمع.
 - (٤) قراءة عبيد بن عمير وزر بن حبيش ويحيى بن وثاب وطائفة. انظر: الكشاف ١/٦٦؛
القرطبي ١/١٤٦؛ البحر ١/٢٣.
 - (٥) الآية ١٠٤ من سورة النساء، وهي قراءة ابن وثاب ومنصورين المعتمر كما في: البحر
٣/٣٤٣، والقراءة المشهورة: يألون.

ما يُحكى أن ليلي الأخيلىة من أهل هذه اللغة فدخلت ذات يومٍ على الحجاج وعنده النابغة الجعدي فذكرت شدة البرد في بلادها، فقال لها النابغة الجعدي وَعَرَفَ أنها تقع فيما أراد: فكيف تصنعون؟ ألا تَكْتُونُ في شدة البرد، فقالت: بلى، نِكْتَنِي، وَكَسَرَتِ النونَ، فقال: لو فَعَلْتُ ذلك لاغْتَسَلْتُ، فضحك الحجاج وَخَجِلَت ليلي.

والاستعانة: طلبُ العَوْنِ، وهو المظاهرةُ والنُصرةُ، وَقَدَّمَ العبادةَ على الاستعانة لأنها وَصَلَتْ لطلب الحاجة، وأطلق كُلاً من فِعْلِي العبادة والاستعانة فلم يَذْكَرْ لهما مفعولاً ليتناولا كلَّ معبودٍ به وكلَّ مستعانٍ عليه، أو يكونُ المراد وقوع الفعل من غير نظرٍ إلى مفعولٍ نحو: «كُلُوا واشربوا»^(١)، أي أَوْقَعُوا هذين الفعلين.

آ. (٥) قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ﴾: إلى آخرها: اهد: صيغة أمرٍ ومعناها الدعاء. وهذه الصيغة تَرِدُ لمعانٍ كثيرة ذكرها الأصوليون. وقال بعضهم: إن وَرَدَتْ صيغة افْعَلْ من الأعلى للأدنى قيل فيها أمرٌ، وبالعكس دعاءً، ومن المساوي التماسٌ. وفاعله مستترٌ وجوباً لما مرَّ، أي: اهد أنت، ونا مفعول أول، وهو ضميرٌ متصلٌ يكونُ للمتكلم مع غيره أو المعظم نفسه، ويستعملُ في موضع الرفع والنصب والجر بلفظٍ واحدٍ: نحو: قُمْنَا وَضَرْبْنَا زَيْدًا وَمَرًّا بِنَا، ولا يشاركه في هذه الخصوصية غيره من الضمائر. وقد زعم بعض الناس أن الياء كذلك. تقول: أَكْرَمَنِي وَمَرًّا بِي، وأنت تقومين يا هند، فالياء في المثال الأول منصوبة المحل، وفي الثاني مجرورة، وفي الثالث مرفوعة. وهذا ليس بشيء، لأن الياء في حالة الرفع ليست تلك الياء التي في حالة النصب والجر، لأن الأولى للمتكلم، وهذه للمخاطبة المؤنثة. وقيل: بل يشاركه لفظُ «هُم»، تقول: هم نائمون وضربهم ومررت بهم، ف «هم»

(١) الآية ٦٠ من سورة البقرة.

مرفوعُ المحلِّ ومنصوبُهُ ومجرورُهُ بلفظٍ واحدٍ، وهو للغائبين في كل حال، وهذا وإن كان أقربَ من الأول، إلا أنه في حالة الرفع ضميرٌ منفصل، وفي حالة النصب والجر ضميرٌ متصلٌ، فافترقا، بخلاف «نا» فإن معناها لا يختلف، وهي ضمير متصلٌ في الأحوال الثلاثة^(١).

والصراط: مفعول ثانٍ، والمستقيم: صفته، وقد تبعه في الأربعة من العشرة المذكورة^(٢).

وأصل «هَدَى» أن يتعدى إلى الأول بنفسه وإلى الثاني بحرف الجر وهو إمَّا: إلى أو اللام، كقوله تعالى: «وإنك لتَهْدِي إلى صراطٍ»^(٣) «يَهْدِي» التي هي أقوم^(٤)، ثم يُتَّسَعُ فيه، فيُحذفُ الحرفُ فيتعدى بنفسه، فأصلُ اهدنا الصراط: اهدنا للصراط أو إلى الصراط، ثم حُذِفَ.

والأمرُ عند البصريين مبني^(٥) وعند الكوفيين معرب، ويدعون في نحو: «اضرب» أن أصله: لِتَضْرِبْ بلام الأمر، ثم حُذِفَ الجازم وتبعه حرفُ المضارعة وأتتْ بهمزة الوصل لأجل الابتداء بالساكن، وهذا ما لا حاجة إليه، وللردِّ عليهم موضع أليقُ به.

ووزن اهد: أفع، حُذِفَتْ لامُه وهي الياء حَمَلًا للأمر على المجزوم والمجزوم تُحذفُ منه لامُه إذا كانت حرفَ علةٍ.

(١) انظر: شرح ابن عقيل ٨٣/١.

(٢) انظر: الورقة ١٣.

(٣) الآية ٥٢ من الشورى.

(٤) الآية ٩ من الإسراء.

(٥) انظر: الإنصاف ٥٢٤/٢.

والهداية: الإرشاد^(١) أو الدلالة أو التقدم، ومنه هَوَادِي الخيل لتقدُّمها
قال امرؤ القيس^(٢):

٦٧ - فَأَلْحَقَهُ بِالْهَادِيَاتِ وَدُونَهُ جَوَاحِرُهَا فِي صَرَّةٍ لَمْ تَزِيلِ

أو التبيين نحو: «وأما ثمودُ فهديناهم»^(٣) أي بيَّنَّا لهم، أو الإلهام، نحو:
«أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى»^(٤) أي ألهمه لمصالحه^(٥)، أو الدعاء كقوله
تعالى: «وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ»^(٦) أي داعٍ. وقيل هو المَيْلُ، ومنه «إِنَّا هَدُنَا
إِلَيْكَ»^(٧)، والمعنى: مِلٌّ^(٨) بقلوبنا إليك، وهذا غَلَطٌ، فَإِنَّ تَيْكَ مَادَةٌ أُخْرَى
مِنْ هَادٍ يَهُودٍ. وقال الراغب^(٩): «الهدايةُ دَلَالَةٌ بِلُطْفٍ وَمِنْهُ الْهَدِيَّةُ وَهُوَادِي
/ الْوَحْشِ أَي الْمَتَقَدِّمَاتُ الْهَادِيَّةُ لِغَيْرِهَا، وَخُصَّ مَا كَانَ دَلَالَةً بِهَدَيْتٍ، [١/٨]
وما كان إعطاءً بأهديت.

والصراطُ: الطريقُ المُسْتَسَهِّلُ، وبعضُهُمْ لَا يَقْيِدُهُ بِالْمُسْتَسَهِّلِ، قَالَ^(١٠):

٦٨ - فَضَلَّ عَنْ نَهْجِ الصَّرَاطِ الْوَاضِحِ

(١) انظر: مفردات الراغب ٥٣٦.

(٢) ديوانه ١٨، وشرح التبريزي على المعلقات ١١٦. وجواهرها: متخلفاتها، والصرّة:
الشدة أو الغبار.

(٣) الآية ١٧ من سورة فصلت.

(٤) الآية ٥٠ من سورة طه.

(٥) لعل الصواب: مصالحه.

(٦) الآية ٧ من سورة الرعد.

(٧) الآية ٥٦ من سورة الأعراف.

(٨) كذا في الأصل، لعلها: ملنا.

(٩) المفردات: ٥٣٦.

(١٠) لم أهدت إلى قائله، وهو في مجاز القرآن ٢٤/١؛ والطبري ٥٧/١؛ وتفسير ابن عطية

١٢١/١؛ والقرطبي ١٤٧/١.

ومثله^(١):

٦٩ - أمير المؤمنين على صراطٍ إذا اغوجَّ الموارِدُ مستقيمٍ

وقال آخر^(٢):

٧٠ - شحنا أرضهم بالخيلِ حتى تركناهم أدلَّ من الصراطِ

أي الطريق، وهو مشتق من السُرط، وهو الابتلاع؛ إما لأن سالكه يَسْرطه أو لأنه يَسْرَطُ سالكه، ألا ترى إلى قولهم: «قتل أرضاً عالمها وقتلت أرضاً جاهلها»^(٣)، وبهذين الاعتبارين قال أبو تمام^(٤):

٧١ - رعته الفيافي بعدما كان حقبه رعاها وماء المزن ينهل ساكبه

وعلى هذا سُمي الطريق لَقماً ومُلْتَقِماً لأنه يلتقم سالكه أو يلتقمه سالكه.

وأصله السين، وقد قرأ به قنبل^(٥) حيث ورد^(٦)، وإنما أبدلت صاداً لأجل حرف الاستعلاء وإبدالها صاداً مطردٌ عنده نحو: صقر في سقر، وصلح في سلح، وإصبع في اسبع، ومصيطن في مسيطن، لما بينهما من التقارب.

(١) البيت لجريز، وهو في ديوانه ٥٠٧؛ ومجاز القرآن ٢٤/١؛ وتفسير الطبري ٥٧/١؛

والمحتسب ٤٣/١؛ وتفسير ابن عطية ١٢١/١؛ واللسان: سرت.

(٢) البيت لأبي ذؤيب، وليس في ديوان الهذليين، وهو في تفسير الطبري ٧٠/١؛ وتفسير القرطبي ١٤٧/١.

(٣) جوهرة الأمثال ١٢١/٢؛ مجمع الأمثال ١٠٨/٢.

(٤) ديوانه ٢٣٠/١؛ ومفردات الراغب ٢٣٥. والضمير في «رعته» يعود إلى البعير.

(٥) محمد بن عبدالرحمن المكي، روى عن البزي وروى عنه محمد بن إسحاق، توفي سنة ٢٩١. انظر: الطبقات لابن الجزري ١٦٥/٢.

(٦) انظر: السبعة ١٠٥؛ ابن عطية ١٢٢/١؛ البحر ٢٥/١.

وقد تُشَمُّ الصَّادُ فِي الصَّرَاطِ وَنَحْوِهِ زَايَاً، وَقَرَأَ بِهِ خَلْفٌ^(١) حَيْثُ وَرَدَ، وَخِلَادٌ^(٢) الْأَوَّلُ فَقَطْ، وَقَدْ تُقْرَأُ زَايَاً مَخْضَةً، وَلَمْ تُرْسَمَ فِي الْمَصْحَفِ إِلَّا بِالصَّادِ مَعَ اخْتِلَافِ قِرَاءَاتِهِمْ فِيهَا كَمَا تَقَدَّمَ.

وَالصَّرَاطُ يُذَكَّرُ وَيؤنَّثُ، فَالتَّذْكِيرُ لُغَةٌ تَمِيمٌ، وَالتَّائِيثُ لُغَةٌ الْحِجَازِ، فَإِنَّ اسْتَعْمَلَ مَذْكَراً جُمِعَ فِي الْقَلَّةِ عَلَى أَفْعَلَةٍ، وَفِي الْكَثْرَةِ عَلَى فُعْلٍ، نَحْوُ: حِمَارٍ وَأَحْمِرَةٍ وَحُمْرٍ، وَإِنْ اسْتَعْمَلَ مؤنثاً فقياسه أَنْ يُجْمَعَ عَلَى أَفْعَلٍ نَحْوُ: ذِرَاعٍ وَأَذْرُعٍ. وَالمُسْتَقِيمُ: اسْمُ فاعِلٍ مِنْ اسْتَقَامَ بِمعْنَى المَجْرَدِ، وَمَعْنَاهُ السَّوِيُّ مِنْ غَيْرِ اعْوِجَاجٍ وَأَصْلُهُ: مُسْتَقِيمٌ، ثُمَّ أُعِلَّ كإِعْلَالِ نَسْتَعِينُ، وَسِيَّاتِي الكَلَامِ مَسْتَوْفَى عَلَى مادته عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ»^(٣).

آ. (٧) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾: بَدَلٌ مِنْهُ بَدَلٌ كُلِّ مِنْ كُلِّ، وَهُوَ بَدَلٌ مَعْرِفَةٍ مِنْ مَعْرِفَةٍ، وَالبَدَلُ سَبْعَةٌ أَقْسَامٌ، عَلَى خِلَافٍ فِي بَعْضِهَا: بَدَلٌ كُلِّ مِنْ كُلِّ، بَدَلٌ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ، بَدَلٌ اشْتِمَالٍ، بَدَلٌ غَلْطٍ، بَدَلٌ نَسْيَانٍ، بَدَلٌ بَدَاءٍ^(٤)، بَدَلٌ كُلِّ مِنْ بَعْضٍ. أَمَّا الْأَقْسَامُ الثَّلَاثَةُ الْأَوَّلُ فَلَا خِلَافَ فِيهَا، وَأَمَّا بَدَلُ الْبَدَاءِ فَأَثْبَتَهُ بَعْضُهُمْ مُسْتَدَلًّا بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ الرَّجُلَ لِيَصْلِيَ الصَّلَاةَ، وَمَا كُتِبَ لَهُ نَصْفُهَا ثَلَاثُهَا رُبْعُهَا إِلَى الْعُشْرِ»^(٥)، وَلَا يَرِدُ هَذَا فِي

(١) خَلْفُ بْنُ هِشَامِ الْبَغْدَادِيُّ أَحَدُ الْقُرَّاءِ الْعَشْرَةِ، وَرَوَى عَنْ سَلِيمِ بْنِ هَمَزَةَ وَسَمِعَ مِنَ الْكَسَائِيِّ، وَرَوَى عَنْهُ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، تَوَفَّى سَنَةَ ٢٢٩. انظُرْ: طَبَقَاتُ ابْنِ الْجَزَرِيِّ ١/٢٧٢؛ طَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ ٧/٣٤٨.

(٢) خِلَادُ بْنُ خَالِدِ الْكُوفِيِّ إِمَامٌ فِي الْقِرَاءَةِ، أَخَذَ عَنْ سَلِيمِ بْنِ الْجَعْفِيِّ، وَرَوَى عَنْهُ الْحُلَوَانِيُّ. تَوَفَّى سَنَةَ ٢٢٠. انظُرْ: طَبَقَاتُ الْقُرَّاءِ ١/٢٧٤.

(٣) الْآيَةُ ٣ مِنَ الْبَقَرَةِ.

(٤) الْبَدَاءُ: ظُهُورُ الصَّوَابِ بَعْدَ خِفَائِهِ.

(٥) رَوَاهُ أَحْمَدُ انظُرْ: الْفَتْحُ الرَّبَائِي ٤/١٣٨؛ فَيْضُ الْقَدِيرِ ٢/٣٣٤.

القرآن، وأما الغلط والنسيان فأثبتهما بعضهم مستدلاً بقول ذي الرمة^(١):
٧٢ - لَمِيَاءٌ فِي شَفْتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسَ فِي الثَّلَاثِ وَفِي أُنْيَابِهَا شَنْبُ
قال: لأن الحوة السواد الخالص، واللّس سواد يشوبه حمرة. ولا يرد
هذان البدلان في كلام فصيح، وأما بدل الكل من البعض فأثبت بعضه
مستدلاً بظاهر قوله^(٢):

٧٣ - رَجِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسَجِسْتَانِ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ
في رواية من نصّب «طلحة» قال: لأن الأعظم بعض طلحة، وطلحة كل،
وقد أبدل منها، واستدل على ذلك أيضاً بقول امرئ القيس^(٣):

٧٤ - كَأَنِّي غَدَاةَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحَمَّلُوا لَدَى سَمَرَاتِ الْحَيِّ نَاقِفُ حَنْظَلِ
فغداة بعض اليوم، وقد أبدل «اليوم» منها. ولا حجة في البيتين، أما
الأول: فإن الأصل: أعظماً دفنوها أعظم طلحة، ثم حذفت المضاف وأقيم
المضاف إليه مقامه، ويدل على ذلك الرواية المشهورة وهي جر «طلحة»،
على أن الأصل: أعظم طلحة، ولم يُقم المضاف إليه مقام المضاف، وأما
الثاني فإن اليوم يطلق على القطعة من الزمان كما تقدّم. ولكل مذهب من هذه
المذاهب دلائل وإيرادات وأجوبة، موضوعها كتب النحو^(٤).

(١) ديوانه ٣٢؛ والخصائص ٢٩١/٣؛ وشرح الأشموني ١٢٧/٣؛ والجمع ١٢٦/٢؛
والدرر ١٦٢/٢؛ والعيني ٢٠٢/٤. والحوة: حمرة في الشفة تضرب إلى السواد،
واللّس: سواد اللثة والشفة، والثلاث: مغرز الأسنان، والشنب: برودة وعذوبة في
الضم ورقة في الأسنان.

(٢) البيت لابن قيس الرقيات، وهو في ديوانه ٢٠، وفيه: نصر الله، والإنصاف ٤١؛ وابن
يعيش ٤٧/١؛ واللسان: طلع، ورصف المباني ٢٩٧؛ والجمع ١٢٧/٢؛ والدرر
١٦٢/٢.

(٣) البيت من معلقته المشهورة، وهو في ديوانه ٩. وغداة البين: صبيحة الفراق. تحمّلوا:
ارتحلوا، السمرات: شجر بعينه.

(٤) انظر في أحكام البدل وأقسامه: ابن يعيش ٦٣/٣؛ ابن عقيل ١٩٤/٢.

- الفاتحة -

وقيل: إن الصراطَ الثاني غيرُ الأول والمرادُ به العِلْمُ بالله تعالى، قاله جعفر بن محمد^(١)، وعلى هذا فتخريجُه أن يكونَ معطوفاً حُدِفَ منه حرفُ العطفِ وبالجملةِ فهو مُشكِلٌ.

والبدلُ ينقسمُ أيضاً إلى بدلٍ معرفةٍ من معرفةٍ ونكرةٍ من نكرةٍ ومعرفةٍ من نكرةٍ ونكرةٍ من معرفةٍ، وينقسمُ أيضاً إلى بدلٍ ظاهرٍ من ظاهرٍ ومضميرٍ من مضميرٍ وظاهرٍ من مضميرٍ ومضميرٍ من ظاهرٍ. وفائدةُ البدلِ: الإيضاحُ بعد الإبهامِ، ولأنه يُفيدُ تأكيداً من حيثِ المعنى إذ هو على نيةِ تكرارِ العاملِ.

و«الذين» في محلِّ جرٍّ بالإضافة، وهو اسمٌ موصولٌ لافتقاره إلى صلةٍ وعائِدٌ وهو جمعُ «الذي» في المعنى، والمشهورُ فيه أن يكونَ بالياءِ رفعاً ونصباً وجرراً، وبعضهم يرفعه بالواوِ جَرِيّاً له مَجْرَى جمعِ المذكرِ السالمِ ومنه^(٢):

٧٥ - نحن اللذون صَبَّحُوا الصُّبْحَا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةٌ يَلْحَاخَا
وقد تُحذفُ نونه استطالةً بصلته، كقوله^(٣):

٧٦ - وإنَّ الذي حَانَتْ بَفَلَجٍ دَمَاؤُهُمْ هم القومُ كُلُّ القومِ يا أمَّ خالدٍ
ولا يقعُ إلا على أولي العلمِ جَرِيّاً به مَجْرَى جمعِ المذكرِ السالمِ، بخلافِ مفرده، فإنه يقعُ على أولي العلمِ وغيرهم.

وَأَنْعَمْتَ: فعلٌ وفاعلٌ صلةُ الموصولِ، والتاءُ في «أَنْعَمْتَ» ضميرٌ

(١) جعفر الصادق، قرأ على آبائه زين العابدين ومحمد الباقر وتوفي سنة ١٤٨. انظر: طبقات القراء ١/١٩٦.

(٢) البيت لأبي حرب بن الأعمش أوليل الأخيلية، وهو في النوادر ٤٧؛ والأشموني ١/١٤٩؛ وابن عقيل ١/١٠٨؛ والدرر ١/٣٦؛ والهمع ١/٦١؛ والخزانة ٢/٥٠٦. والنخيل: اسم مكان، والملحاح: الشديدة.

(٣) البيت للأشهب بن رميلة أوحريث بن محفض، وهو في الكتاب ١/٩٦؛ والمحتسب ١/١٨٥؛ وأمالي الشجري ٢/٣٠٧؛ وابن يعيش ٣/١٥٤؛ ورصف المباني ٣٤١؛ والهمع ١/٤٩؛ والدرر ١/٢٤. وحانت: هلكت، وفلج: اسم موضع.

المخاطب ضميرٌ مرفوعٌ متصلٌ. و«عليهم» جارٌ ومجرورٌ متعلقٌ بأنعمت، والضميرُ هو العائد وهو ضميرُ جمعِ المذكُرين العِقلَاءِ، ويستوي لفظُ متصله ومنفصله.

والهمزة في «أنعمت» لجعلِ الشيءِ صاحبَ ما صيغ منه فحقه أن يتعدى بنفسه ولكنه ضُمِّن معنى تفضُّل فتعدى تعديته. ولأفعل أربعة وعشرون^(١) معنى، تقدَّم واحدٌ، والباقي: التعدية نحو: أخرجته، والكثرة نحو: أظبى المكان أي كثر ظباؤه، والصورورة نحو: أغدَّ البعير صار ذا غُدَّة، والإعانة نحو: أخلبتُ فلاناً أي أعتته على الحلب، والسلب نحو: أشكيتُه أي: أزلتُ شكايته، والتعريض نحو: أبغتُ المتاعَ أي: عرَضتُه للبيع، وإصابة الشيء بمعنى ما صيغ منه نحو: أحمدته أي وجدته محموداً، وبلوغُ عددٍ نحو: أعشرتِ الدراهم، أي: بلغتُ عشرةً، أو بلوغُ زمانٍ نحو أصبح، أو مكانٍ نحو: أشأم، وموافقهُ الثلاثي نحو: أحرزتُ المكانَ بمعنى حرزته، أو أغنى عن الثلاثي نحو: أرقلُ البعير^(٢)، ومطاوعة فَعَلَ نحو: قَشَعَ الرِيحُ فَأَقْشَعَ السحابُ، ومطاوعة فَعَلَ نحو: قَطَرْتَهُ فَأَقْطَرَ، ونفي الغزيرة نحو: أسرع^(٣)، والتسمية نحو: أخطأته أي سَمَّيته مخطئاً، والدعاء نحو: أسقيته أي قلتُ له: سَقاك اللهُ، والاستحقاق نحو: أَحْصَدَ الزَّرْعُ أي استحق الحصاد، والوصول نحو: أعقلتُه، أي: وَصَلْتُ عَقْلِي إِلَيْهِ، والاستقبال نحو: / أفقته أي استقبلته بقولي أف، والمجيء بالشيء نحو: أكثرتُ أي جئتُ بالكثير، والفرق بين أفعل وفعل نحو: أشرقت الشمسُ أضاءت، وشرقت: طلعت، والهجومُ نحو: أطلعتُ على القومِ أي: أطلعتُ عليهم.

(١) انظر: المتع ١٨٦؛ البحر ١/٢٦.

(٢) أرقل: مشي مشية معينة.

(٣) قال صاحب الشافية ١/٨٧: «وقولهم أسرع وأبطأ في «سرع» و «بطؤ» ليس الهمزة فيهما للنقل بل الثلاثي والمزيد فيه معاً غير متعدين، لكن الفرق بينهما أن سرع ويطؤ ابلع لأنهما كأنهما غريزة ك صغر وكبر» وانظر: المتع ١٨٧.

و«على» حرف استعلاء حقيقةً أو مجازاً، نحو: عليه دَيْنٌ، ولها معانٍ أُخْرُ^(١)، منها: المجاوزة كقوله^(٢):

٧٧ - إِذَا رَضِيَتْ عَلِيَّ بْنَ قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

أي: عني، وبمعنى الباء: «حقيقٌ على ألا أقول»^(٣) أي بأن، وبمعنى في: «ما تتلو الشياطينُ على ملك سليمان»^(٤) أي: في ملك، والمصاحبة نحو: «وأتى المالُ على حُبِّه ذوي القربى»^(٥)، والتعليل نحو: «ولتُكَبِّرُوا اللَّهَ على ما هداكم»^(٦)، أي: لأجل هدايته إياكم، وبمعنى من: «حافظون إلا على أزواجكم»^(٧) أي: إلا من أزواجهم، والزيادة كقوله^(٨):

٧٨ - أَبِي اللَّهِ إِلَّا أَنْ سَرَحَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْئَانِ الْعِضَاءِ تَرُوقُ

لأن «تروق» يتعدى بنفسه، ولكل موضعٍ من هذه المواضع مجالاً للنظر. وهي مترددةٌ بين الحرفية والاسمية، فتكون اسماً في موضعين، أحدهما: أن يدخل عليها حرف الجر كقوله^(٩):

(١) انظر: المغني ١٥٢؛ وورصف المباني ٣٧١.

(٢) البيت للقيح العقيلي، وهو في الخصائص ٣١١/٢؛ والمحاسب ٥٢/١؛ وشرح ابن عقيل ٢١٥/٢؛ والدرر ٢٢/٢.

(٣) الآية ١٠٥ من الأعراف.

(٤) الآية ١٠٢ من البقرة.

(٥) الآية ١٧٧ من البقرة.

(٦) الآية ١٨٥ من البقرة.

(٧) الآية ٥ من المؤمنون.

(٨) البيت لحميد بن ثور، وهو في ديوانه ٤١؛ والمغني ١٥٥؛ والأشموني ٢٢٢/٢؛ والهمع ٢٩/٢؛ والدرر ٢٣/٢. والسرحة: الشجرة العظيمة، كناية عن المرأة، والعضاء: شجر له شوك.

(٩) البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي وهو في الكتاب ٣١٠/٢؛ النوادر ١٦٣؛ ابن يعيش ٨/٣٧؛ الخزانة ٤/٢٥٣؛ العيني ٣/٣٠١؛ الدرر ٢/٣٦. يصف قطعة غدت عن فرخها طالبةً للورد، وتصل: يصل جوفها يساً من العطش، والقيض: قشر البيض، والزيزاء: الصحراء.

٧٩ - عَدْتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْصٍ بَرِيْرَاءَ مَجْهَلٍ

ومعناها معنى فوق، أي من فوقه، والثاني: أن يُؤدِّي جَعْلُهَا حَرْفًا إِلَى تَعْدِي فِعْلِ الْمَضْمَرِ الْمَنْفُصِلِ^(١) إِلَى ضَمِيرِهِ الْمَتَّصِلِ فِي غَيْرِ الْمَوَاضِعِ الْجَائِزِ فِيهَا^(٢) ذَلِكَ كَقَوْلِهِ^(٣):

٨٠ - هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا

ومثلها في هذين الحكمين: عَن، وستأتي إن شاء الله تعالى.

وزعم بعضهم أن «على» مترددة بين الاسم والفعل والحرف: أما الاسم والحرف فقد تقدما، وأما الفعل قال: فإنك تقول: «علازيد» أي ارتفع وفي هذا نظر، لأن «على» إذا كان فعلاً مشتقاً من العلو، وإذا كان اسماً أو حرفاً فلا اشتقاق له فليس هو ذاك، إلا أن هذا القائل يردُّ هذا النظر بقولهم: إن خلا وعدا مترددان بين الفعلية والحرفية، ولم يلتفتوا إلى هذا النظر.

والأصل في هاء الكناية الضم^(٤)، فإن تقدّمها ياء ساكنة أو كسرة كسرهما غير الحجازيين، نحو: عَلَيْهِمْ وفيهم وبهم، والمشهور في ميمها السكون قبل متحرك والكسر قبل ساكن، هذا إذا كسرت الهاء، أما إذا ضممت فالكسر ممتنع إلا في ضرورة كقوله: «وفيهم الحكام» بكسر الميم.

وفي «عليهم» عشر لغات قرىء ببعضها^(٥): عَلَيْهِمْ بكسر الهاء وضمها

(١) في الأصل: المتصل وهو سهو.

(٢) المواضع هي باب ظن وفقد وعدم، فلا يقال: ضَرَبْتَنِي، وكلام المؤلف على مذهب الأخفش، ورفضه ابن هشام في المغني ١٥٦، وقد التعلق بمحذوف أو على حذف مضاف في البيت أي هَوْنٌ عَلَى نَفْسِكَ.

(٣) البيت للأعور الشنِّي، وهو في الكتاب ٣١/١؛ والمغني ١٥٦.

(٤) انظر: الإملاء للعكبري ٩/١.

(٥) انظر: الكشف لمكي ٣٥/١؛ السبعة ١٠٨؛ ابن عطية ١٢٦/١؛ والقرطبي ١٤٨/١؛

والبحر ٢٦/١

مع سكون الميم، عليهم، عَلَيْهِمْ، عَلَيْهِمْ: بكسر الهاء وضم الميم بزيادة الواو، عَلَيْهِمْ بضم الهاء وزيادة ياء بعد الميم أو بالكسر فقط، عَلَيْهِمْ بكسر الهاء وضم الميم^(١)، ذكر ذلك أبو بكر ابن الأنباري^(٢).

و «غير» بدلٌ من «الذين» بدلُ نكرة من معرفة، وقيل: نعتٌ للذين وهو مشكّلٌ لأن «غير» نكرةٌ و«الذين» معرفة، وأجابوا عنه بجوابين: أحدهما: أن «غير» إنما يكون نكرةً إذا لم يقع بين ضدين، فأما إذا وقع بين ضدين فقد انحصرت الغيرية فيتعرّف «غير» حينئذٍ بالإضافة، تقول: مررتُ بالحركة غير «السكون» والآية من هذا القبيل، وهذا إنما يتمشى على مذهب ابن السراج وهو مرجوح. والثاني: أن الموصول أشبه النكرات في الإبهام الذي فيه فعومل معاملة النكرات، وقيل: إن «غير» بدلٌ من الضمير المجرور في «عليهم»، وهذا يُشكّل على قول مَنْ يرى أن البدل يحل محلّ المبدل منه، ويُنوى بالأول الطرح، إذ يلزم منه خلو الصلة من العائد، ألا ترى أن التقدير يصير: صراطُ الذين أنعمت على غير المغضوبِ عليهم.

و «المغضوب»: خفضٌ بالإضافة، وهو اسمٌ مفعول، والقائم مقامُ الفاعلِ الجار والمجرور، ف«عليهم» الأولى منصوبة المحلّ والثانية مرفوعة، وألّ فيه موصولةٌ والتقدير: غير الذين غضب عليهم. والصحيحُ في ألّ الموصولة أنها اسمٌ لا حرفٌ.

واعلم أن لفظ «غير» مفردٌ مذكرٌ أبداً، إلا أنه إن أُريد به مؤنثٌ جاز تأنيثُ فعله المسند إليه، تقول: قامت غيرك، وأنت تعني امرأة، وهي في الأصل صفةٌ بمعنى اسمِ الفاعل وهو مغايرٌ، ولذلك لا يتعرّف بالإضافة،

(١) لم يشر المصنف إلى: عَلَيْهِمْ، عَلَيْهِمْ.

(٢) محمد بن القاسم على مذهب الكوفيين، وله: الزاهر والأمالى وغريب الحديث، توفي سنة

٣٢٨. انظر: إنباه الرواة ٢٠١/٣؛ وطبقات القراء ٣٣٠/١؛ البغية ٢١٢/١.

وكذلك أخواتها، أعني نحو: مثل وشبهه وشبيهه وخِذْن وتُرَب، وقد يُستثنى بها حَمَلًا على «الآ»، كما يوصف بيلاً حَمَلًا عليها، وقد يراد بها النفي كـ لا، فيجوز تقديم معمول معمولها عليها كما يجوز في «لا»^(١)، تقول: أنا زيداً غير ضارب، أي غير ضارب زيداً، ومنه قول الشاعر^(٢):

٨١ - إن امرأً خصني عمداً مودته على التناهي لعندي غير مكفور

تقديره: لغير مكفور عندي، ولا يجوز ذلك فيها إذا كانت لغير النفي، لو قلت: جاء القوم زيداً غير ضارب، تريد: غير ضارب زيداً لم يجز، لأنها ليست بمعنى «لا» التي يجوز فيها ذلك على الصحيح من الأقوال في «لا». وفيها قول ثانٍ يمنع ذلك مطلقاً، وقول ثالث: مفصلٌ بين أن تكون جواب قَسَمٍ فيمتنع فيها ذلك وبين أن لا تكون فيجوز.

وهي من الألفاظ الملازمة للإضافة لفظاً أو تقديرًا، فإدخال الألف واللام عليها خطأ.

وقرىء «غير» نصباً^(٣)، فقليل: حال من «الذين» وهو ضعيفٌ لمجيئه من المضاف إليه في غير المواضع الجائز فيها ذلك، كما ستعرفه إن شاء الله تعالى، وقيل: من الضمير في «عليهم» وقيل: على الاستثناء المنقطع، ومنعه الفراء قال^(٤): لأن «لا» لا تزد إلا إذا تقدمها نفي، كقوله^(٥):

(١) انظر: الكشاف ٧٢/١.

(٢) البيت لأبي زيد الطائي، وهو في الإنصاف ٤٠٤؛ والمغني ٧٥٢؛ وروصف المباني ١٢٢؛

وابن يعيش ٦٥/٨؛ والدرر ١١٦/١؛ وشواهد المغني ٩٥٣؛ والهمع ١٣٩/١.

(٣) قراءة عمر وابن مسعود وعلي وعبدالله بن الزبير، انظر: الشواذ البحر ٢٩/١؛ ونسبها ابن عطية ١٢٨/١ إلى ابن كثير.

(٤) معاني القرآن ٧/١؛ وأعرها حالاً، والمسألة أن الفراء منع وجه الاستثناء المنقطع لأن بعده «ولا» الزائدة ولا تزد في الاستثناء. انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٢٥/١؛

البحر ٢٩/١.

(٥) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٢٩/١.

- الفاتحة -

٨٢ - ما كان يَرْضَى رسول الله فَعَلَمَها والطيبان أبوبكرٍ ولا عُمَرُ
وأجابوا بأن «لا» صلةً زائدة، مثلها في قوله تعالى: «ما منعك
الأ تسجد»^(١) وقول الشاعر^(٢):

٨٣ - وما ألومُ البيضَ ألا تَسَخرا
.....
وقول الآخر^(٣):

٨٤ - وَيَلْحِينِي في اللهو الأ أجبه وللهورِ داعٍ دائبٌ غيرُ غافلٍ
وقول الآخر^(٤):

٨٥ - أبيضُ جوده لا البخلُ واستعجلتُ نَعَمَ به من فتى لا يمنعُ الجودَ نائِلُهُ
فـ «لا» في هذه المواضع صلة. وفي هذا الجواب نظر، لأن الفراء
لم يَقُل إنها غيرُ زائدة، فقولهم: إن «لا» زائدة في الآية وتنظيرهم لها
بالمواضع المتقدمة لا يفيد / ، وإنما تحريراً الجواب أن يقولوا: وَجَدْتُ «لا» [١/٩]
زائدة من غير تقدم نفسي كهذه المواضع المتقدمة. وتحتمل أن تكون «لا»
في قوله: «لا البخل» مفعولاً به لـ «أبى»، ويكون نصبُ «البخل» على أنه بدلٌ من
«لا»، أي أبى جوده قولاً لا، وقول لا هو البخل، ويؤيد هذا قوله: «واستعجلتُ

(١) الآية ١٢ من سورة الأعراف.

(٢) البيت لأبي النجم، وبعده:

لَمَّا رَأَيْنَ الشَّمْطَ السَّقْفَنَدرا

وهو في الخصائص ٢/٢٨٣؛ وثعلب ١٩٨؛ وأمالى الشجري ٢/٢٣١؛ وتفسير

القرطبي ٢/١٨٢؛ وتفسير ابن عطية ١/١٣٠؛ والقفندر: القبيح المنظر.

(٣) البيت للأحوص، وهو في ديوانه ١٧٩؛ والأضداد ١٨٦؛ وتفسير الطبري ١/٦٣؛ ومجاز

القرآن ١/٢٦؛ وابن عطية ١/١٣١؛ والمغني ٢٧٤؛ والبحر ١/٢٩.

(٤) لم أهد إلى قائله وهو في اللسان: «لا» وعجزه فيه: به من فتى لا يمنع الجوع قائله

وهو في المغني ٢٧٥؛ والخصائص ٢/٣٥؛ وأمالى الشجري ٢/٢٢٨.

به نَعَمْ» فَجَعَلَ «نَعَمْ» فاعل «استعجَلت»، فهو من الإسناد اللفظي، أي
أبى جوده هذا اللفظ، واستعجل به هذا اللفظ.

وقيل: إنَّ نَصَبَ «غير» بإضمار أعني، ويحكي عن الخليل. وقدر
بعضهم بعد «غير» محذوفاً، قال: التقدير: غير صراطِ المغضوب، وأطلق
هذا التقدير، فلم يقيد بجر «غير» ولا نصبه، ولا يتأتى إلا مع نصبها، وتكون صفةً
لقوله: «الصراط المستقيم»، وهذا ضعيف، لأنه متى اجتمع البدل والوصف
قدّم الوصف، فالأولى أن يكون صفةً لـ «صراط الذين» ويجوز أن تكون بدلاً من
«الصراط المستقيم» أو من «صراط الذين» إلا أنه يلزم منه تكرار البدل، وفي جوازه
نظراً، وليس في المسألة نقل، إلا أنهم قد ذكروا ذلك في بدل البداء خاصة،
أوحالاً من «الصراط» الأول أو الثاني... (١). واعلم أنه حيث جعلنا «غير»
صفةً فلا بد من القول بتعريف «غير» أو بإبهام الموصوف وجريانه مجرى
النكرة، كما تقدم تقرير ذلك في القراءة بجر «غير».

و «لا» في قوله: «ولا الضالين» زائدة لتأكيد معنى النفي المفهوم من
«غير» لثلاثيهم عطف «الضالين» على «الذين أنعمت» وقال الكوفيون: هي
بمعنى «غير»، وهذا قريب من كونها زائدة، فإنه لو صرح بـ «غير» كانت للتأكيد
أيضاً، وقد قرأ بذلك عمر بن الخطاب (٢).

و «الضالين» مجرور عطفاً على «المغضوب»، وقراءة شاذة: الضالين (٣)
بهمز الألف، وأنشدوا (٤):

- (١) خرم في الأصل بمقدار ثلاث كلمات ولم تثبت النسخ الأخرى.
- (٢) كما قرأ بذلك أبي. انظر: ابن عطية ١٣١/١؛ والقرطبي ١٥٠/١.
- (٣) قراءة أبي أيوب السخيتاني. انظر: الكشاف ٧٣/١؛ ابن عطية ١٣٢/١.
- (٤) البيت لكثير في وفاة عمر بن عبدالعزيز، وهو في ديوانه ١١٣؛ والمحتسب ٤٧/١؛
والمخصص ١٦٦/١٥؛ وابن يعيش ١٢/١٠؛ وروصف المباني ٥٧؛ والممتع ٣٢٢.
وأذهمت: أسودت.

٨٦ — وللأرضِ أَمَا سُودُهَا فَتَجَلَّلَتْ بِيَاضاً وَأَمَا بِيضُهَا فَادْهَامَتْ

قال أبو القاسم الزمخشري^(١): «فعلوا ذلك للجَدِّ في الهرب من التقاء الساكنين» انتهى وقد فعلوا ذلك حيث لا ساكنان، قال الشاعر^(٢):

٨٧ — فِخْنِدِفٌ هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمِ

بهمز «العالم» وقال آخر^(٣):

٨٨ — وَلِي نَعَامٌ بَنِي صَفْوَانَ زَوْزَاءٌ

بهمز ألف «زَوْزَاءُ»، والظاهر أنها لغة مُطْرَدَةٌ، فإنهم قالوا في قراءة ابن ذكوان^(٤): «مِنْسَاتَه»^(٥) بهمزة ساكنة: إن أصلها أَلْفٌ فَقَلِبْتَ هِمزةً سَاكِنَةً.

فإن قيل: لِمَ أتى بصلة الذين فعلاً ماضياً^(٦)؟ قيل: لِيَدُلَّ ذَلِكَ عَلَى ثبوتِ إِنْعَامِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَتَحْقِيقِهِ لَهُمْ، وَأَتَى بِصَلَةِ أَلِ اسْمًا لِيَشْمَلَ سَائِرَ الْأَزْمَانِ، وَجَاءَ بِهِ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ تَحْسِينًا لِلْفِظِ، لِأَنَّ مَنْ طُلِبَتْ مِنْهُ الْهَدَايَةُ

(١) الكشاف ٧٣/١.

(٢) البيت للعجاج وقبله:

مباركٌ لِلْأَنْبِيَاءِ خَاتَمٌ

وهو في ديوانه ٤٦٢/١؛ وسر الصناعة ١٠١/١؛ واللسان: علم؛ والممتع ٣٢٤؛

وابن يعيش ١٣/١٠؛ ووصف المباني ٥٦.

(٣) البيت لزيد بن كثوة، وعجزه:

لَمَّا رَأَى أَسَدًا فِي الْغَابِ قَدْ وَبَّأَ

وهو في الخصائص ١٤٥/٣؛ وسر الصناعة ١٠٢/١؛ والمحتسب ٣١٠/١؛

واللسان: روى؛ والممتع ٣٢٥؛ والمقرب ١٦٥/٢؛ والزوزاء من قولك: زَوَزَيْ إِذَا

نصب ظهره وأسرع.

(٤) عبدالله بن أحمد الدمشقي، قرأ على الكسائي وأيوب بن تميم، وروى عنه ابنه أحمد،

توفي سنة ٢٤٢. انظر: طبقات القراء ٤٠٤/١.

(٥) الآية ١٤ من سبأ، «مَادَهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَاتَهُ».

(٦) انظر: البحر ٣٠/١.

وُنُسِبَ الإِنْعَامُ إِلَيْهِ لَا يَنَاسِبُهُ نَسْبَةُ الغَضَبِ إِلَيْهِ، لِأَنَّهُ مَقَامٌ تَلَطَّفَ وَتَرَفَّقَ لَطْفِ الإِحْسَانِ فَلَا يَحْسُنُ مُوَاجَهَتُهُ بِصِفَةِ الإِنْتِقَامِ.

وَالإِنْعَامُ: إِيْصَالُ الإِحْسَانِ إِلَى الْغَيْرِ، وَلَا يُقَالُ إِلا إِذَا كَانَ الْمَوْصَلُ إِلَيْهِ الإِحْسَانُ مِنَ الْعُقَلَاءِ، فَلَا يُقَالُ: أَنْعَمَ فُلَانٌ عَلَى فَرَسِهِ وَلَا حِمَارِهِ.

وَالغَضَبُ^(١): ثَوْرَانٌ دَمَ الْقَلْبِ إِرَادَةَ الإِنْتِقَامِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «اتَّقُوا الغَضَبَ فَإِنَّهُ جَمْرَةٌ تُوقَدُ فِي قَلْبِ ابْنِ آدَمَ، أَلَمْ تَرَوْا إِلَى انْتِفَاحِ أَوْدَاجِهِ وَحُمْرَةِ عَيْنَيْهِ»^(٢)، وَإِذَا وُصِفَ بِهِ الْبَارِي تَعَالَى فَالْمَرَادُ بِهِ الإِنْتِقَامُ لِغَيْرِهِ، وَيُقَالُ: «فُلَانٌ غَضَبٌ» إِذَا كَانَ سَرِيعَ الغَضَبِ.

وَيُقَالُ: غَضِبْتُ لِفُلَانٍ [إِذَا كَانَ حَيًّا]^(٣)، وَغَضِبْتُ بِهِ إِذَا كَانَ مَيْتًا، وَقِيلَ: الغَضَبُ تَغْيِيرُ الْقَلْبِ لِمَكْرُوهِهِ، وَقِيلَ: إِنْ أَرِيدَ بِالغَضَبِ الْعُقُوبَةُ كَانَ صِفَةً فِعْلٍ، وَإِنْ أَرِيدَ بِهِ إِرَادَةُ الْعُقُوبَةِ كَانَ صِفَةً ذَاتٍ.

وَالضَّلَالُ: الْخَفَاءُ وَالغَيْبِيُّوَةُ، وَقِيلَ: الْهَلَاكُ، فَمِنْ الْأَوَّلِ قَوْلُهُمْ: ضَلَّ الْمَاءُ فِي اللَّبَنِ، وَقَوْلُهُ^(٤):

٨٩ - أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُخْرِكَ الدِّيَارُ عَنْ الْحَيِّ الْمُضَلَّلِ أَيْنَ سَارُوا

وَالضَّلْضَلَةُ: حَجَرٌ أَمْلَسُ يَرُدُّهُ السَّيْلُ فِي الْوَادِي. وَمَنْ الثَّانِي: «أَثَدَا ضَلَّلْنَا فِي الْأَرْضِ»^(٥)، وَقِيلَ: الضَّلَالُ: الْعُدُولُ عَنِ الطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ، وَقَدْ يُعَبَّرُ بِهِ عَنِ النِّسْيَانِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا»^(٦) بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «فَتُذَكَّرُ».

(١) انظر: مفردات الراغب ٣٧٤.

(٢) رواه الترمذي (تحفة الأحوذى ٢١٩/٣) وأحمد في المسند ١٩/٣.

(٣) سقط من الأصل، وأثبتناه من الراغب ٣٧٤.

(٤) لم أمتد إلى قائله، وهو في تفسير القرطبي ١٥٠/١.

(٥) الآية ١٠ من السجدة.

(٦) الآية ٢٨٢ من البقرة.

القول في «آمين»: ليست من القرآن إجماعاً، ومعناها: استجب، فهي اسمُ فعلٍ مبنيٌّ على الفتح، وقيل: ليس باسمِ فعلٍ، بل هو من أسماءِ الباري تعالى والتقدير: يا آمين، وضَعَفَ أبو البقاء^(١) هذا بوجهين: أحدهما: أنه لو كان كذلك لكان ينبغي أن يُبنى على الضم لأنه منادى مفردٌ معرفة، والثاني: أن أسماء الله تعالى توقيفيةٌ. ووجهُ الفارسي قولٌ مَنْ جعله اسماً لله تعالى على معنى أن فيه ضميراً يعودُ على الله تعالى: لأنه اسمُ فعلٍ، وهو توجيهُ حسنٌ، نقله صاحب «المُغْرِب»^(٢).

وفي آمين لغتان: المدُّ والقصرُ، فمن الأول قوله^(٣):

٩٠ - آمينَ آمينَ لا أرضى بواحدةٍ حتى أبلغَهَا ألفينِ آمينا
وقال الآخر^(٤):

٩١ - يا رَبِّ لا تَسْلُبْنِي حُبَّها أبداً وِرحمُ اللهُ عبداً قال آمينا
ومن الثاني قوله^(٥):

٩٢ - تباعدَ عني فطُحِّلُ إذ دعوتُهُ آمينَ فزاد الله ما بيننا بُعداً
وقيل: الممدودُ اسمٌ أعجمي، لأنه بزنة قابيل وهابيل. وهل يجوز

(١) الإملاء ٨/١.

(٢) المغرب في اللغة للإمام أبي الفتح ناصر بن عبد السيد المطرزي، المتوفى سنة ٦١٠. انظر: كشف الظنون ١٧٤٧/٢.

(٣) لم أهد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٢٨/١؛ وابن عطية ١٣٥/١.

(٤) نسب في اللسان: أمن إلى عمر، وليس في ديوانه، وهو في ديوان المجنون ٢٨٣؛ وأمالى الشجري ٢٥٩/١؛ وابن يعيش ٣٤/٤.

(٥) لم أهد إلى قائله، وهو في اللسان: أمن؛ وابن يعيش ٣٤/٤؛ وشرح الأسموني ١٩٧/٣؛ وشواهد الكشاف ٣٦٤/٤؛ وشذور الذهب ١١٧؛ وتفسير ابن عطية ١٣٥/١.

— الفاتحة —

تشديد الميم؟ المشهور أنه خطأ نقله الجوهري^(١)، ولكنه قد روي عن الحسن^(٢) وجعفر الصادق التشديد، وهو قول الحسين بن الفضل من أم إذا قصد، أي نحن قاصدون نحوك، ومنه «ولا آمين البيت الحرام»^(٣).



(١) انظر: الصحاح مادة: أمن، والجوهري إسماعيل بن حماد، قرأ على الفارسي والسيرافي، له: الصحاح ومقدمة في النحو توفي سنة ٣٩٣. انظر: معجم الأدباء ١٤٢/٦؛ نزهة الألباء ٣٤٤؛ بغية الوعاة ٤٤٦/١.

(٢) الحسن بن أبي الحسن البصري، إمام زمانه، قرأ على حطان الرقاشي، وروى عنه أبو عمرو بن العلاء، وله اختيار في القراءة، توفي سنة ١١٠، انظر: طبقات القراء ٢٣٥/١.

(٣) الآية ٢ من سورة المائدة.

سورة البقرة

آ. (١ - ٢) قوله تعالى: ﴿ألم، ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين﴾: إن قيل: إن الحروف المقطعة في أوائل السور^(١) أسماء حروف التهجي، بمعنى أن الميم اسم لمة، والعين اسم لعة، وإن فائدتها إعلامهم بأن هذا القرآن منتظم من جنس ما تنظمون منه كلامكم ولكن عجزتم عنه، فلا محل لها حينئذ من الإعراب، وإنما جيء بها لهذه الفائدة فألقيت كأسماء الأعداد نحو: واحد اثنان، وهذا أصح الأقوال الثلاثة، أعني أن في الأسماء التي لم يقصد الإخبار عنها ولا بها ثلاثة أقوال، أحدها: ما تقدم. والثاني: أنها مُعَرَّبَةٌ، بمعنى أنها صالحة للإعراب وإنما فات شرط وهو التركيب، وإليه مال الزمخشري^(٢). والثالث: أنها موقوفة لا معربة ولا مبنية. أو إن قيل: إنها أسماء السور المفتحة بها، أو إنها بعض أسماء الله تعالى حذفت بعضها، وبقي منها هذه الحروف دالة عليها وهو رأي ابن عباس، كقوله: الميم من عليم والصاد من صادق فلها حينئذ محل إعراب، ويحتمل الرفع والجرح^(٣)، [ب/٩]

(١) انظر مذاهب العلماء في هذه الحروف: الطبري ٢٠٥/١؛ القرطبي ١٥٤/١.

(٢) الكشف ٨٠/١.

(٣) حدث اضطراب في ترتيب أوراق الكتاب، ولعله وجد مبعثراً ففضل القائمون على تجليده في مكتبة شهيد علي، وقد قمنا بإعادة الترتيب من جديد. وبدأ الاضطراب في التجليد من هذه الصفحة، حيث وضعت الورقة ٩ ب إلى جانب الورقة ٢٥ أ، وهكذا في أوراق كثيرة من نسخة الأصل.

- البقرة -

فالرفع على أحد وجهين: إما بكونها مبتدأ، وإما بكونها خبراً كما سيأتي بيانه مفصلاً. والنصب على أحد وجهين أيضاً: إما بإضمار فعلٍ لائتي تقديره: اقرؤوا: ألم، وإما بإسقاط حرف القسم كقول الشاعر^(١):

٩٣ - إذا ما الخبزُ تأدّمه بلحمٍ فذاك أمانة الله الشريدُ

يريد: وأمانة الله، وكذلك هذه الحروف، أقسم الله تعالى بها، وقد ردّ الزمخشري هذا الوجه بما معناه^(٢): أن «القرآن» في «ص - والقرآن ذي الذكر»^(٣) و «القلم» في: «ن - والقلم»^(٤) محلوفٌ بهما لظهور الجرّ فيهما، وحيث لا يخلو أن تُجَعَلَ الواوُ الداخلةُ عليهما للقسم أو للعطف، والأول يلزم منه محذورٌ، وهو الجمع بين قسمين على مُقسَم، قال: «وهم يستكروهون ذلك»، والثاني ممنوعٌ لظهور الجرّ فيما بعدها، والفرصُ أنك قدّرتَ المعطوفَ عليه في محلّ نصب^(٥). وهو ردٌّ واضح، إلا أن يقال: هي في محلّ نصبٍ لإيما ظهر فيه الجرُّ بعده كالموضعين المتقدمين و: «حم - والكتاب»^(٦) و: «ق - والقرآن»^(٧). ولكن القائل بذلك لم يُفرّق بين موضعٍ وموضعٍ فالردُّ لازمٌ له.

والجرُّ من وجهٍ واحدٍ وهو أنها مُقسَمٌ بها، حُذِفَ حرف القسم، وبقي

(١) لم أهتم إلى قائله، وهو في الكتاب ٢٣٤/١؛ وابن يعيش ٩٢/٩؛ واللسان آدم؛ وشواهد الكشاف ٣٥٨/٤. وتأممه: تخلطه، ويقال: هذا البيت من وضع النحويين.

(٢) الكشاف ٨٧/١.

(٣) الآية ١ - ٢ من سوز ص.

(٤) الآية ١ - من سورة القلم.

(٥) لأنه مقسم به وكان مجروراً ثم حذف منه حرف القسم فانصب نحو «أمانة الله» أي: وأمانة.

(٦) الآية ١ - ٢ من سورة الزخرف.

(٧) الآية ١ - ٢ من سورة ق.

عمله كقولهم: «اللَّهُ لأفعلن»، أجاز ذلك أبو القاسم الزمخشري^(١) وأبو البقاء^(٢). وهذا ضعيف لأن ذلك^(٣) من خصائص الجلالة المعظمة لا يشركها فيه غيرها.

فتلخص مما تقدم: أن في «الم» ونحوها ستة أوجه وهي: أنها لا محل لها من الإعراب، أو لها محل، وهو الرفع بالابتداء أو الخبر، والنصب بإضمار فعلٍ أو حذف حرف القسم، والجر بإضمار حرف القسم.

وأما «ذلك الكتاب» فيجوز في «ذلك» أن يكون مبتدأً ثانياً والكتاب خبره، والجملة خبر «الم»، وأغنى الربط باسم الإشارة، ويجوز أن يكون «الم» مبتدأً و«ذلك» خبره و«الكتاب» صفة لـ «ذلك» أو بدل منه أو عطف بيان، وأن يكون «الم» مبتدأً و«ذلك» مبتدأً ثانٍ، و«الكتاب»: إما صفة له أو بدل منه أو عطف بيان له. و«لا ريب فيه» خبر عن المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر عن الأول، ويجوز أن يكون «الم» خبر مبتدأ مضمّر، تقديره: هذه ألم، فتكون جملةً مستقلةً بنفسها، ويكون «ذلك» مبتدأً ثانياً، و«الكتاب» خبره، ويجوز أن يكون صفةً له أو بدلاً أو بياناً و«لا ريب فيه» هو الخبر عن «ذلك»، أو يكون «الكتاب» خبراً لـ «ذلك» و«لا ريب فيه» خبر ثانٍ، وفيه نظرٌ من حيث إنه تعدد الخبر وأحداهما جملة، لكن الظاهر جوازه كقوله تعالى: «فإذا هي حية تسعى»^(٤) إذا قيل إن «تسعى» خبر، وأما إن جعل صفةً فلا.

وقوله: «لا ريب فيه» يجوز أن يكون خبراً كما تقدّم بيانه، ويجوز أن تكون هذه الجملة في محل نصب على الحال، والعامل فيه معنى الإشارة،

(١) الكشاف ٩٠/١.

(٢) الاملاء ١٠/١.

(٣) أي: إن حذف الحرف وإبقاء عمله لا يقاس عليه.

(٤) الآية ١٠ من سورة طه.

- البقرة -

و«لا» نافية للجنس محمولة في العمل على نقيضتها «إن»، واسمها معرب ومبني، فبينى إذا كان مفرداً نكرةً على ما كان يُنصبُ به، وسبب بنائه تضمُّنه معنى الحرف، وهو «من» الاستغراقية يدلُّ على ذلك ظهورها في قول الشاعر^(١):

٩٤ - فقام يذوُدُ الناسَ عنها بسيفه فقال: ألا لا مِنْ سبيلٍ إلى هندٍ
وقيل: بُني لتركيبه معها تركيبَ خمسةَ عشرَ وهو فاسدٌ، وبيانه في غير هذا الكتاب.

وزعم الزجاج أن حركة «لا رجل» ونحوه حركة إعراب، وإنما حذف التنوين تخفيفاً، ويدل على ذلك الرجوع إلى هذا الأصل في الضرورة، كقوله^(٢):

٩٥ - ألا رجلاً جزاه اللهُ خيراً يدلُّ على مُحَصَّلَةٍ تَبَيَّتْ
ولا دليل له لأن التقدير: ألا تروني رجلاً؟.

فإن لم يكن مفرداً - وأعنى به المضاف والشبيه به - أعرب نصباً نحو: «لا خيراً من زيد»، ولا عمل لها في المعرفة البتة، وأما نحو^(٣):

٩٦ - تُبَكِّي على زيدٍ ولا زيدَ مثلهُ بريء من الحمى سليمُ الجوانحِ
وقول الآخر^(٤):

-
- (١) لم أهد إلى قائله، وهو في الأشموني ٣/٢؛ والهمع ١/١٤٦؛ والدرر ١/١٢٥.
(٢) البيت لعمر بن قعاس، وهو في الكتاب ١/٣٥٩؛ والنوادر ٥٦؛ وابن يعيش ١٠١/٢؛ والعيني ٢/٢٦٦؛ والأشموني ١٦/٢. والمحصلة: امرأة تحصل الذهب.
(٣) البيت لجريز، وهو في ديوانه ١٠٥؛ والمقتضب ٤٠؛ والخزانة ٢/٩٨؛ والهمع ١/١٤٥؛ والدرر ١/١٢٤.
(٤) البيت لعبدالله بن الزبير الأسدي أو عبدالله بن فضالة، وهو في الكتاب ١/٣٥٥؛ وأمالى الشجري ١/٢٣٩؛ وشدور الذهب ٢١٠؛ وابن يعيش ١٠٢/٢؛ والهمع ١/١٤٥؛ والدرر ١/١٢٣.

- البقرة -

٩٧ - أرى الحاجاتِ عند أبي خُبَيْبٍ نَكِذْنَ ولا أُمَيَّةَ في البلادِ

وقول الآخر^(١):

٩٨ - لا هيثم الليلة للمطّي

وقوله عليه السلام: «لا قريش بعد اليوم، إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده»^(٢) فمؤول.

و«ريب» اسمها، وخبرها يجوز أن يكون الجار والمجرور وهو «فيه»، إلا أن بني تميم لا تكاد تذكر خبرها، فالأولى أن يكون محذوفاً تقديره: لا ريب كائن، ويكون الوقف على «ريب» حينئذ تاماً، وقد يحذف اسمها ويبقى خبرها، قالوا: لا عليك، أي لا بأس عليك، ومذهب سيويه^(٣) أنها واسمها في محل رفع بالابتداء ولا عمل لها في الخبر، ومذهب الأخفش^(٤) أن اسمها في محل رفع وهي عاملة في الخبر. ولها أحكام كثيرة وتقسيمات منتشرة مذكورة في النحو^(٥).

واعلم أن «لا» لفظ مشترك بين النفي، وهي فيه على قسمين: قسم تنفي فيه الجنس فتعمل عمل «إن» كما تقدم، وقسم تنفي فيه الوحدة وتعمل حينئذ عمل ليس، وبين النهي والدعاء فتجزم فعلاً واحداً، وقد تجيء زيادة كما تقدم في «ولا الضالين»^(٦).

(١) البيت منسوب إلى بعض بني دبير، وبعده:

ولا فتى مثل ابن خبيري

وهو في الكتاب ١/٣٥٤؛ والمقتضب ٤/٣٦٢؛ وأمالى الشجري ١/٣٢٩؛

وابن يعيش ٢/١٠٢؛ والخزانة ٢/٩٨؛ والجمع ١/١٤٥.

(٢) رواه البخاري (فتح الباري) الجهاد ٦/١٥٧، مسند أحمد ٢/٢٣٣.

(٣) الكتاب ١/٣٤٥.

(٤) معاني القرآن له ٢٣.

(٥) انظر: ابن عقيل ١/٣٣٥؛ شرح الكافية ١/١١١؛ ابن يعيش ٢/١٠٠.

(٦) الآية ٧ من الفاتحة.

- البقرة -

و«ذلك» اسمُ إشارةٍ: الاسمُ منه «ذا»، واللامُ للبعدِ والكافُ للخطابِ وله ثلاثُ رتبٍ: دنيا ولها المجردُ من اللامِ والكافِ نحو: ذا وذِي وهذا وهذِي، ووسطى ولها المتصلُ بحرفِ الخطابِ نحو: ذاك وذَئِكَ وتَيْكَ، وقصوى ولها / المتصلُ باللامِ والكافِ نحو: ذلك وتلك، لا يجوز أن يُؤتى باللامِ إلا مع الكافِ، ويجوز دخولُ حرفِ التنبيهِ على سائرِ أسماءِ الإشارةِ إلا مع اللامِ فيمتنعُ للطول، وبعضُ النحويين لم يذكُرْ له إلا رتبتين: دنيا وغيرها.

واختلف النحويون في ذا^(١): هل هو ثلاثيُّ الوضع أم أصله حرفٌ واحدٌ؟ الأولُ قولُ البصريين. ثم اختلفوا: هل عينُه ولامُه ياءُ فيكونُ من بابِ حيي أو عينُه واوٌ ولامُه ياءُ فيكونُ من بابِ طَوَيْتَ، ثم حُدِثَ لامُه تخفيفاً، وقُلبتِ العينُ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهذا كله على سبيلِ التمرينِ وإلا فهذا مبنيٌّ، والمبني لا يدخله تصريف.

وإنما جيء هنا بإشارة البعيد تعظيماً للمشار إليه، ومنه^(٢):

٩٩ - أقولُ له والرمحُ يَأْطُرُ مَتْنَهُ تَأْمَلُ خِصَافاً إِنِّي أَنَا ذَلِكَ

أولأنه لما نزل من السماء إلى الأرض أُشير إليه بإشارة البعيد [أولأنه كان موعوداً به نبيُّه عليه السلام، أو أنه أُشير به إلى ما قضاه وقَدَّره في اللوحِ المحفوظِ، وفي عبارة المفسرين أُشير بذلك للغائب يَعْنُون البعيد، وإلا فالمشارُ إليه لا يكون إلا حاضراً ذهنياً أو حساً، فعبَّروا عن الحاضرِ ذهنياً بالغائبِ أي حساً، وتحريرُ القولِ ما ذكرته لك^(٣).

(١) انظر: الإنصاف ٦٦٩؛ وثلاثي الوضع يعني أن أصله ذِي أو ذوي.

(٢) البيت لخفاف بن ندية، وهو في معاني القرآن للزجاج ٢٩/١، والأغاني ١٢٩/٢؛ والخزانة ٤٧١/٢؛ ويأطر متنه: يلوي بدنه.

(٣) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل، لأن المؤلف كتبه على طرف بعيد من الورقة وأثبتناه من بقية النسخ.

- البقرة -

والكتابُ في الأصلُ مصدرٌ، قال تعالى: «كتابَ الله عليكم»^(١) وقد يُراد به المكتوبُ، قال^(٢):

١٠٠ - بَشَرْتُ عِيَالِي إِذْ رَأَيْتُ صَحِيفَةً أَتَتْكَ مِنَ الْحَجَّاجِ يُتْلَى كِتَابُهَا
ومثله^(٣):

١٠١ - تُؤْمَلُ رَجَعَةٌ مِنِّي وَفِيهَا كِتَابٌ مِثْلُ مَا لَصِقَ الْغِرَاءُ
وأصلُ هذه المادةِ الدلالةُ على الجمعِ، ومنه كتيبةُ الجيشِ، وَكَتَبْتُ الْقِرْبَةَ: حَرَزْتُهَا، وَالْكَتْبَةُ - بضم الكاف - الحُرْزَةُ، والجمعُ كُتَبٌ، قال^(٤):

١٠٢ - وَفَرَاءٌ غَرْفِيَّةٌ أَثَأَى خَوَارِزُهَا مُشْلِشِلٌ ضَيَعَتْهُ بَيْنَهَا الْكُتُبُ
وَكَتَبْتُ الدَّابَّةَ: [إِذَا جَمَعْتَ بَيْنَ شُفْرِي رَحِمَهَا بِحَلْقَةٍ أَوْ سَيْرٍ]^(٥)،
قال^(٦):

١٠٣ - لَا تَأْمَنَنَّ فِزَارِيًّا حَلَلَتْ بِهِ عَلَى قُلُوبِكِ وَاكَتَبَهَا بِأَسْيَارِ
وَالْكَتَابَةُ عُرْفًا: ضَمُّ بَعْضِ حُرُوفِ الْهَجَاءِ إِلَى بَعْضٍ.
وَالرَّيْبُ: الشُّكُّ مَعَ تَهْمَةٍ، قال^(٧):

(١) الآية ٢٤ من النساء.

(٢) لم أهدت إلى قائله، وهو في الطبري ٣٦٨/٦؛ والقرطبي ٧٥/٤.

(٣) البيت لمسلم بن معبد الوالبي وهو في الطبري ٩٧/١؛ والقرطبي ١٥٩/١؛ والخزائنة ٣٦٥/١؛ وتفسير الماوردي ٣٥/١.

(٤) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ١١؛ والقرطبي ١٥٩/١. وفراء: واسعة، غرفية: مدبوغة بالغرف وهو نبت تدبغ به الجلود، والثأى: خرم خرز الأديم، والمشلش: الذي يكاد يتصل قطره وسيلانه لتتابعه.

(٥) ليس في الأصل وأثبتناه لمتابعة السياق من القرطبي ١٥٩/١.

(٦) لم أهدت إلى قائله، وهو في القرطبي ١٥٨/١؛ واللسان كتب، وتفسير الماوردي ٣٥/١.

(٧) البيت لعبدالله بن الزبير، وهو في البحر ٣٣/١؛ والقرطبي ١٥٩/١؛ والماوردي ٦٤/١.

- البقرة -

١٠٤ - ليس في الحقِّ يا أُميمة رَبِّبٌ إنما الرِّيبُ ما يقول الكذوبُ

وحقيقته على ما قال الزمخشري^(١): قَلَّقَ النفسَ واضطرابُها، ومنه الحديث: «دَعَّ ما يَرِيبُك إلى ما لا يَرِيبُك»^(٢)، وأنه مرَّ بظبي خائف فقال: «لا يُرِبهُ أحدٌ»^(٣) فليس قول من قال: «الرِّيبُ الشُّكُّ مطلقاً» بجيد، بل هو أخصُّ من الشُّكِّ، كما تقدَّم.

وقال بعضهم: في الرِّيب ثلاثة معانٍ، أحدها: الشُّكُّ. قال ابن الزبير^(٤):

١٠٥ - ليس في الحقِّ يا أُميمة رَبِّبٌ

وثانيتها التهمة، قال جميل بثينة^(٥):

١٠٦ - بُثِّئَةٌ قالت: يا جميل أَرَبَّتِي

وثالثها الحاجة، قال^(٦):

١٠٧ - قَضَيْنا من تِهامةٍ كلُّ ريبٍ وخيِّرَ ثم أجمَعنا السيوفَ

وقوله: «هدى للمتقين» يجوز فيه عدة أوجه، أحدها: أن يكون مبتدأ وخبره «فيه» متقدماً عليه إذا قلنا: إنَّ خبرَ «لا» محذوف، وإن قلنا «فيه» خبرها كان خبره محذوفاً مدلولاً عليه بخبر «لا» تقديره: لا ريبَ فيه، فيه هدى، وأن يكون خبر مبتدأ مضمراً تقديره هو هدى، وأن يكون خبراً ثانياً لـ «ذلك»، على

(١) الكشاف ١١٢/١.

(٢) البخاري (فتح الباري) البيوع ٢٩١/٤؛ النسائي: القضاة ٢٣٠/٨.

(٣) رواه النسائي: المناسك ٧٩ برواية: لا يُرِبهُ.

(٤) تقدم برقم: ١٠٤؛ وعبدالله بن الزبير قرشي من سهم صحابي دافع عن الإسلام بشعره. انظر: رغبة الأمل ٣٤/٣.

(٥) ديوانه ٢٩؛ القرطبي ١٥٩/١؛ والماوردي ٦٤/١.

(٦) البيت لكعب بن مالك، وهو في اللسان: ريب؛ والقرطبي ١٥٩/١.

— البقرة —

أن «الكتاب» صفة أو بدلٌ أو بيان، و«لا ريب» خبرٌ أول، وأن يكون خبراً ثالثاً لـ «ذلك»، على أن يكون الكتاب» خبراً أول و«لا ريب» خبراً ثانياً، وأن يكون منصوباً على الحال من «ذلك» أو من «الكتاب»، والعامِلُ «فيه»، على كلا التقديرين اسمُ الإشارة، وأن يكونَ حالاً ومن الضمير في «فيه»، والعامِلُ ما في الجار والمجرور من معنى الفعل، وجَعَلُهُ حالاً ممَّا تقدَّم: إمَّا على المبالغة، كأنه نفس الهدى، أو على حذف مضاف أي: ذا هدى أو على وقوع المصدرِ موقعَ اسمِ الفاعل، وهكذا كلُّ مصدرٍ وقع خبراً أو صفة أو حالاً فيه الأقوال الثلاثة أرجحها الأول. وأجازوا أن يكونَ «فيه» صفةً لريب فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، وأن يكونَ متعلقاً بريب، وفيه إشكالٌ، لأنه يصيرُ مطَّوَّلاً، واسمُ «لا» إذا كان مطَّوَّلاً أعرب، إلا أن يكونَ مُرادهم أنه معمولٌ لِمَا دَلَّ عليه «ريب» لا لنفس «ريب».

وقد تقدَّم معنى «الهدى» عند قوله تعالى: «أهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ»^(١)، و«هُدًى» مصدرٌ على فُعَل، قالوا: ولم يَجِءْ من هذا الوزن في المصادر إلا: سُرَى ويَكى وهُدَى، وقد جاء غيرها، وهو: لَقِيْتُهُ لُقَى، قال^(٢):
١٠٨ — وقد زعموا جِلْمًا لُقَاك ولم أَرِدْ بحمدي الذي أَعْطَاك جِلْمًا ولا عَقْلًا
والهُدَى فيه لغتان: التذكير، ولم يَذْكَرِ اللَّحْيَانِي^(٣) غيره، وقال الفراء^(٤): «بعضُ بني أسد يؤنِّثه فيقولون: هذه هدى».

و«في» معناها^(٥) الظرفية حقيقةً أو مجازاً، نحو: زيدٌ في الدار، «ولكم

(١) الآية ٦ من الفاتحة.

(٢) لم أهدت إلى قائله، وهو في البحر ٣٣/١.

(٣) علي بن المبارك أخذ عن الكسائي والأصمعي وأخذ عنه القاسم بن سلام، وله: النوادر. انظر: البغية ١٨٥/٢.

(٤) نسبها الفراء في المذكر والمؤنث ٨٧ إلى بني أسد ولم يقل «بعضهم».

(٥) انظر في معاني «في»: المغني ١٨٢؛ الرصف ٣٨٨.

- البقرة -

في القصاص حياة»^(١)، ولها معانٍ أُخَرُ: المصاحبةُ نحو: «ادخلوا في أمم»^(٢)، والتعليلُ: «إن امرأة دخلت النار في هرة»^(٣)، وموافقةُ «على»: «ولأصلنكنكم في جذوع النخل»^(٤)، والباء: «يذروكم فيه»^(٥) أي بسببه، والمقايسةُ: «فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة»^(٦).

والهاءُ في «فيه» أصلها الضمُّ كما تقدّم^(٧) من أن هاء الكناية أصلها الضمُّ، فإن تقدّمها ياء ساكنة أو كسرة كسرّها غيرُ الحجازيين، وقد قرأ حمزة^(٨): «لأهله امكثوا»^(٩)، وحفص^(١٠) في «عاهد عليه الله»^(١١)، «وما أنسانيه إلا»^(١٢) بلغة الحجاز، والمشهورُ فيها - إذا لم يَلِها ساكنٌ وسكّن ما قبلها نحو: فيه ومنه - الاختلاسُ، ويجوز الإشباعُ، وبه قرأ ابن كثير^(١٣)، فإن تحرك ما قبلها أُشبعت، وقد تُختلس وتُسكّن^(١٤)، وقرئ ببعض ذلك كما سيأتي مفصلاً.

(١) الآية ١٧٩ من البقرة.

(٢) الآية ٣٨ من الأعراف.

(٣) رواه البخاري: بدء الخلق (فتح الباري) ٣٥٦/٦؛ مسلم: التوبة ٢١١٠/٤.

(٤) الآية ٧١ من سورة طه.

(٥) الآية ١١ من سورة الشورى.

(٦) الآية ٣٨ من سورة التوبة.

(٧) انظر: الورقة ٨ ب.

(٨) حمزة بن حبيب الكوفي، أحد القراء السبعة، أخذ عن الأعمش، وروى عنه خلاد والسيبيعي، توفي سنة ١٥٦. انظر: طبقات القراء ٢٦١/١.

(٩) الآية ١٠ من سورة طه: «فقال لأهله امكثوا».

(١٠) حفص بن سليمان، روى عن عاصم، ثبت ضابط، يقرأ بقراءته أهل المشرق اليوم، توفي سنة ١٨٠. انظر: طبقات القراء ٢٥٥/١.

(١١) الآية ١٠ من سورة الفتح: «ومن أوفى بما عاهد عليه الله».

(١٢) الآية ٦٣ من سورة الكهف: «وما أنسانيه إلا الشيطان».

(١٣) عبدالله بن كثير إمام أهل مكة، لقي ثلثة من الصحابة، وروى عنه حماد بن سلمة توفي سنة ١٢٠. انظر: طبقات القراء ٤٤٣/١.

(١٤) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢٥.

- البقرة -

و «للمتقين» جارٌّ ومجرورٌ متعلقٌ بـ «هُدَى». وقيل: صفةٌ لهدى، فيتعلّقُ بمحذوفٍ، ومحلّه حينئذٍ: إمّا الرّفْعُ أو النصبُ بحسبِ ما تقدّم في موصوفه، أي: هدى كائنٌ أو كائناً للمتقين. والأحسنُ من هذه الوجوه المتقدمة كلّها أن تكونَ كلّ جملةٍ مستقلةً بنفسها، فـ «ألم» جملةٌ إنَّ قِيلَ إنها خبرٌ مبتدأ مضمّر، و«ذلك الكتاب» جملةٌ، و«لا ريبَ» جملةٌ، و«فيه هدى» جملةٌ، وإنما تُركَ العاطفُ لشدةِ الوصلِ، لأنَّ كلّ جملةٍ متعلّقةٌ بما قبلها آخذةٌ بعُنُقها تعلقاً لا يجوزُ معه الفصلُ بالعطفِ. قال الزمخشري^(١) ما معناه: فإن قلت: لِمَ لَمْ يتقدّمِ الظرفُ على الريبِ كما قدّم على «العَوَل» في قوله تعالى: «لا فيها عَوَلٌ»^(٢)؟ قلت: لأنَّ تقديمَ الظرفِ ثُمَّ يُشعِرُ بأنَّ غيرها فيه ما نفي عنها، فالمعنى: ليس فيها عَوَلٌ كما في خُمور الدنيا، فلو قدّم الظرفُ هنا لأفهم هذا المعنى، وهو أنّ غيره من الكتبِ السماويةِ فيه ريبٌ، ولس ذلك مقصوداً، وكان هذا الذي ذكره أبو القاسم الزمخشري بناءً منه على أن التقديمَ يُفيد الاختصاصَ، وكانَّ المعنى أنَّ خمرة الآخرة اختصّت بنفي العَوَلِ عنها بخلاف غيرها، وللمنازعةِ فيه مجالٌ.

وقد رامَ بعضهم^(٣) الرّدُّ عليه بطريقٍ آخرَ، وهو أنّ العربَ قد وصّفتُ / [١٠/ب] أيضاً خُمَرَ الدنيا بأنها لا تَعْتالُ العقولَ، قال علقمة^(٤):

١٠٩ - تَشْفِي الصُّدَاعَ وَلَا يُؤْذِيكَ صَالِبُهَا وَلَا يُخَالِطُهَا فِي الرَّأْسِ تَدْوِيمُ

وما أبعد هذا من الرّدِّ عليه، إذ لا اعتبارَ بوصفِ هذا القائلِ.

(١) الكشاف ١/١١٤.

(٢) الآية ٤٧ من الصفات.

(٣) لعله يعني شيخه أبا حيان في البحر ١/٣٧.

(٤) ديوانه ٦٩؛ والمفضليات ٤٠٢؛ والبحر ١/٣٧. والصالب: وجع في الرأس يدور منه.

والتدويم: الدوار.

فإن قيل: قد وُجِدَ الرِّيبُ من كثيرٍ من الناس في القرآن، وقوله تعالى: «لَا رَيْبَ فِيهِ» ينفي ذلك. فالجوابُ من ثلاثة أوجه، أحدها: أنَّ المنفيَّ كونه متعلقاً للرَّيبِ، بمعنى أنَّ معه من الأدلة ما إنَّ تأمله المنصفُ المحقُّ لم يرتب فيه، ولا اعتبارَ ريبٍ من وُجِدَ منه الرِّيبُ، لأنه لم ينظرْ حقَّ النظرِ، فرَّبه غيرُ مُعتدِّ به. والثاني: أنه مخصوصٌ، والمعنى: لا ريبَ فيه عند المؤمنين، والثالث: أنه خبرٌ معناه النهيُّ، أي لا ترتابوا فيه. والأول أحسن.

و «المتقين» جمعٌ مُتَقٍ، وأصلُهُ مُتَقِّينَ بياءين، الأولى لامُ الكلمة والثانية علامةُ الجمع، فاستُثِلتِ الكسرةُ على لامِ الكلمة وهي الياءُ الأولى فحذفت، فالتقى ساكنان، فحذفت إحداهما، وهي الأولى، ومُتَقٍ من اتَّقَى يتَّقِي وهو مُفْتَعِلٌ من الوقاية، إلا أنه يَطْرُدُ^(١) في الواو والياء إذا كانا فاءَيْنِ ووقعت بعدهما تاءُ الافتعالِ أن يُبدلَا تاءً نحو: اتَّعدَ من الوعد، واتَّسرَ من اليسر، وفعلٌ ذلك بالهمزة شاذُّ، قالوا: اتَّزروا وتاكل من الإزار والأكل.

ولافتعلَ اثنا عشرَ معنى^(٢): الاتخاذ نحو: اتَّقَى، والتسبب نحو: اعْتَمَلَ، وفعلُ الفاعلِ بنفسِه نحو: اضطرب، والتخيرُ نحو: انتخب، والخطفُ نحو: استلب، ومطاوعةُ أفعلٍ نحو: انتصفَ مطاوعٌ أنصفَ، ومطاوعةُ فَعَلٍ نحو: عَمَّمْتُهُ فاعتمَّ، وموافقةُ تفاعلٍ وتفعلٍ واستفعلٍ نحو: اجتورَ واقتسمَ واعتصرَ، بمعنى تجاورَ وتقسَّم واستعصمَ، وموافقةُ المجرّدِ نحو: اقتدرَ بمعنى قدر، والإغناءُ عنه نحو: استلم الحجرَ، لم يلفظ له بمجردٍ.

والوقايةُ: فرطُ الصيانةِ وشدةُ الاحتراسِ من المكروه، ومنه: فرسٌ وابق

(١) انظر: الممتع ٣٨٦.

(٢) انظر: البحر ١/٣٤؛ شرح الشافية ١/١٠٨.

- البقرة -

إذا كان بقي حافرُه أدنى شيءٍ يُصيبه. وقيل: هي في أصل اللغة قلةُ الكلام، وفي الحديث: «التقيُّ مُلْجَمٌ»^(١). ومن الصيانة قوله^(٢):

١١٠ - سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرْدِ إِسْقَاطَهُ فَتَنَاوَلْتَهُ وَاتَّقَنَّا بِالْيَدِ
وقال آخر^(٣):

١١١ - فَالْقَتُّ قَنَاعاً دَوْنَهُ الشَّمْسُ وَاتَّقَتْ بِأَحْسَنِ مَوْصُولِينَ كَفَّ وَمِعْصَمٍ

آ. (٣) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾: «الذين» يَحْتَمِلُ الرَّفْعَ وَالنَّصَبَ وَالجَرَّ، وَالظَّاهِرُ الْجَرُّ، وَهُوَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ، أَظْهَرُهَا: أَنَّهُ نَعَتْ لِلْمُتَّقِينَ، وَالثَّانِي: بَدَلٌ، وَالثَّالِثُ: عَطْفٌ بَيَانٍ، وَأَمَّا الرَّفْعُ فَمِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ عَلَى مَعْنَى الْقَطْعِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَفِي خَبْرِهِ قَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا: أَوْلُتْكَ الْأَوْلَى، وَالثَّانِي: أَوْلُتْكَ الثَّانِيَةَ وَالْوَاوُ زَائِدَةٌ. وَهَذَانِ الْقَوْلَانِ رَدِيثَانِ مُنْكَرَانِ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ» يَمْنَعُ كَوْنَ «أَوْلُتْكَ» الْأَوْلَى خَبِراً، وَوُجُودُ الْوَاوِ يَمْنَعُ كَوْنَ «أَوْلُتْكَ» الثَّانِيَةَ خَبِراً أَيْضاً، وَقَوْلُهُمُ الْوَاوُ زَائِدَةٌ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ. وَالنَّصَبُ عَلَى الْقَطْعِ، وَ«يُؤْمِنُونَ» صِلَةٌ وَعَائِدَةٌ، وَهُوَ مُضَارِعٌ، عَلَامَةٌ رَفْعِهِ النَّوْنُ، لِأَنَّهُ أَحَدُ الْأَمْثَلَةِ الْخَمْسَةِ. وَالْأَمْثَلَةُ الْخَمْسَةُ عِبَارَةٌ عَنِ كُلِّ فِعْلِ مُضَارِعٍ اتَّصَلَ بِهِ أَلْفٌ اثْنَيْنِ أَوْ وَاوُ جَمَعَ أَوْ يَاءَ مَخَاطِبَةٍ، نَحْوُ: يُؤْمِنَانِ يُؤْمِنَانِ يُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ تُؤْمِنِينَ. وَالْمُضَارِعُ مَعْرَبٌ أَبَدًا، إِلَّا أَنْ يَبَاشَرَ نَوْنَ تَوْكِيدٍ أَوْ إِنْثَاءً، عَلَى تَفْصِيلٍ يَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي غُضُونِ هَذَا الْكِتَابِ.

وهو مضارعُ آمَنَ بمعنى صدَّقَ، وآمَنَ مأخوذاً من آمِنَ الثلاثي، فالهمزة

(١) من كلام عمر بن عبدالعزيز (رض). انظر: مجمع الأمثال ١/١٣٩.

(٢) البيت للنابغة، وهو في ديوانه ٣٤؛ ومفردات الراغب ٥١٦. والنصيف: الخمار.

(٣) البيت لأبي حية النميري، وهو في الحماسة ٢/١١٦؛ والقرطبي ١/١٦١.

- البقرة -

في «أَمِنَ» للضرورة نحو: أَعَشَبَ الْمَكَانَ أَي: صار ذا عشب، أو لمطاوعة فَعَلَ نحو: كَبَّ فَأَكْبَّ، وإنما تعدى بالباء لأنه ضَمَّنَ معنى اعترف، وقد يتعدى باللام كقوله تعالى: «وما أنت بمؤمن لنا»^(١) «فما آمن لموسى»^(٢) إلا أن في ضمن التعدي باللام التعدي بالباء، فهذا فَرَّقَ ما بين التعديتين.

وأصل «يُؤْمِنُونَ»: يُؤْمِنُونَ بهمزتين، الأولى: همزة أَفْعَل، والثانية: فاء الكلمة، حُدِفَتِ الأولى لقاعدة تصريفية^(٣)، وهو أن همزة أَفْعَل تُحْدَفُ بعد حرف المضارعة واسم فاعله ومفعوله نحو: أَكْرِمُ وتُكْرِمُ ويُكْرِمُ وتُكْرِمُ وأنت مُكْرِمٌ ومُكْرِمٌ، وإنما حُدِفَتِ لأنه في بعض المواضع تجتمع همزتان، وذلك إذا كان حرف المضارعة همزةً نحو: أنا أَكْرِمُ. الأصل: أَكْرِمُ بهمزتين، الأولى: للمضارعة، والثانية: همزة أَفْعَل، فحُدِفَتِ الثانيةُ لأنَّ^(٤) بها حَصَلَ الثَّقُلُ، ولأن حرف المضارعة أُولَى بالمحافظة عليه، ثم حُمِلَ باقي الباب على ذلك طَرْدًا لِلْبَابِ، ولا يجوز ثبوت همزة أَفْعَل في شيء من ذلك، إلا في ضرورة كقوله^(٥):

١١٢ - فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا

و «بالغيب» متعلق بيؤمنون، ويكون مصدرًا واقعًا موقع اسم الفاعل أو اسم المفعول. وفي هذا الثاني نظرٌ لأنه مِنْ غَابَ وهو لازمٌ فكيف يَبْنَى منه اسمٌ مفعولٌ حتى يَقَعَ المصدرُ موقعه؟ إلا أن يقال إنه واقعٌ موقع اسم

(١) الآية ١٧ من يوسف.

(٢) الآية ٨٣ من يونس.

(٣) انظر: الممتع ٤٢٦.

(٤) اسم أن ضمير الشأن.

(٥) رجز لأبي حيان الفقعسي، وهو في المقتضب ٩٨/٢؛ والخصائص ١٤٤/١؛

والمختص ١٠٨/١٦؛ والخزانة ٣٦٨/١؛ والهمع ٢١٨/٢؛ والدرر ٢٣٩/٢.

- البقرة -

المفعول من فَعَلَ مضعفاً متعدياً أي المغيَّب وفيه بُعِدَ. وقال الزمخشري^(١): «يجوز أن يكون مخففاً من فَعِيل نحو: هَيِّن من هَيَّن، ومَيِّت من مَيَّت»، وفيه نظرٌ لأنه لا ينبغي أن يُدعى ذلك فيه حتى يُسمَعَ مثقلاً كمنظائره، فإنها سُمِعَتْ مخففةً ومثقلةً، ويُبَعَدُ أن يقال: التَّرَمُّ التَّخْفِيفُ في هذا خاصةً. ويجوز أن تكونَ الباءُ للحال فيتعلَّقُ بمحذوف أي: يُؤْمِنُونَ ملتبسِينَ بالغيَّب عن المؤمنِ به^(٢)، والغيَّب حينئذٍ مصدرٌ على بابه.

وهمزةٌ يُؤْمِنُونَ - وكذا كلُّ همزةٍ ساكنةٍ - يجوز أن تُدِيرَ^(٣) بحركةٍ ما قبلها فتبدَلُ حرفاً/ مجانساً نحو: راس وبير ويؤمن، فإن اتَّفَقَ أن يكونَ قبلها [أ/١١] همزةٌ أخرى وَجَبَ البدلُ نحو إيمان وآمن^(٤).

و «يُقيمون» عطفٌ على «يؤمنون» فهو صلةٌ وعائذٌ. وأصله يُؤَقِّمُونَ حُذِفَتْ همزةٌ أفْعَلٌ لوقوعها بعد حرفِ المضارعةِ كما تقدَّم فصار يُقِيمُونَ، فاستثقلتِ الكسرةُ على الواوِ ففَعِلَ فيه ما فَعِلَ في «مستقيم»، وقد تقدَّم في الفاتحة^(٥). ومعنى يُقيمون: يُديمون أو يُظهرون، قال الشاعر^(٦):

١١٣ - أَقَمْنَا لِأَهْلِ الْعِرَاقَيْنِ سَوْقَ الْـ طِعَانِ فَخَامُوا وَوَلُّوا جَمِيعاً
وقال آخر^(٧):

١١٤ - وَإِذَا يُقَالُ أَتَيْتُمْ لَمْ يَبْرَحُوا حَتَّى تَقِيمَ الْخَيْلُ سَوْقَ طِعَانِ

(١) الكشاف ١٢٨/١.

(٢) نقلها المؤلف عن أبي حيان في البحر ٤٠/١، وفيها تكلف.

(٣) كذا في الأصل، وفي نسخة ص: تغير.

(٤) انظر: الممتع ٣٧٩.

(٥) الآية ٦ من الفاتحة.

(٦) لم أهد إلى قائله، وهو في الطبري ٢٤١/١؛ وابن عطية ١٤٦/١؛ وخاموا: جَبُّوا.

والشاهد في الاستعمال اللغوي للفعل أقمنا.

(٧) لم أهد إلى قائله، وهو في ابن عطية ١٤٦/١؛ والقرطبي ١٦٤/١.

و «الصلاة» مفعول به ووزنها: فَعَلَةٌ، ولامها واو لقولهم: صَلَّوات، وإنما تحرَّكت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، واشتقاقها من الصَّلَوَيْنِ وهما: عِرْقَانِ فِي الْوَرَكَيْنِ مَفْتَرِقَانِ مِنَ الصَّلَا وهو عِرْقٌ مُسْتَبِطٌ فِي الظَّهْرِ مِنْهُ يَتَفَرَّقُ الصَّلَوَانِ عِنْدَ عَجَبِ الدُّنْبِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُصَلِّيَ يَحْرُكُ صَلَوَتَهُ، وَمِنْهُ الْمُصَلِّي فِي حَلْبَةِ السَّبَاقِ لِمَجِيئِهِ ثَانِيًا عِنْدَ صَلَوِي السَّابِقِ. وَالصَّلَاةُ لُغَةٌ: الدُّعَاءُ، قَالَ (١):

١١٥ - تقول بنتي وقد قرَّبتُ مُرْتَحِلاً ياربَّ جَنَّبِ أَبِي الْأَوْصَابِ وَالْوَجَعَا
عليك مثل الذي صَلَّيتِ فاغتمضي يوماً فَإِنَّ لَجَنبِ الْمَرْءِ مُضْطَجِعًا
أي: مثل الذي دَعَوْتَ، ومثله (٢):

١١٦ - لها حَارِسٌ لَا يَبْرَحُ الدَّهْرَ بَيْتَهَا وَإِنْ ذُبِحَتْ صَلَّى عَلَيْهَا وَزَمَّمَا
وفي الشرع: هذه العبادة المعروفة، وقيل: هي مأخوذة من اللزوم،
ومنه: «صَلِّيَ بِالنَّارِ» أَي لَزَمَهَا، [قال] (٣):

١١٧ - لَمْ أَكُنْ مِنْ جُنَاتِهَا عَلِمَ اللَّهُ إني بِحَرِّهَا الْيَوْمَ صَالِي
وقيل: من صَلَّيتُ الْعُودَ بِالنَّارِ أَي قَوْمَتُهُ بِالصَّلَاةِ وَهُوَ حَرُّ النَّارِ، إِذَا
فَتَحَتْ قَصْرَتَ وَإِنْ كَسَرَتْ مَدَدَتْ، كَأَنَّ الْمُصَلِّيَ يُقَوْمُ نَفْسَهُ، قَالَ (٤):

١١٨ - فَلَا تَعْجَلْ بِأَمْرِكَ وَاسْتَدِمَّهُ فَمَا صَلَّى عَصَاكَ كَمُسْتَدِيمٍ
ذكر ذلك جماعةً أَجَلَةً وَهُوَ مُشْكِلٌ، فَإِنَّ الصَّلَاةَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ وَهَذَا مِنَ
الْيَاءِ.

(١) البيتان للأعشى، وهما في ديوانه ١٠١؛ والقرطبي ١/١٦٨.

(٢) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ٢٩٣؛ والبحر ١/٣٨. والزمزمة: الصوت البعيد.

(٣) البيت للحارث بن عباد، وهو في الطبري ٨/٢٩؛ والقرطبي ١/١٦٩؛
والخزانه ١/٢٢٦.

(٤) البيت لقيس بن زهير، وهو في اللسان دوم. واستدامة الأمر: الأناة. وتصلية العصا:
إدارتها على النار لتستقيم. واستدامتها: الثاني فيها.

و «مِمَّا رزقناهم» جارٌ ومجرور متعلّق بـ «يُنْفِقُونَ»، و «يُنْفِقُونَ» معطوفٌ على الصلة قبله، و«ما» المجرورة تحتل ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون* اسماً بمعنى الذي، ورزقناهم صلّتها، والعائدُ محذوفٌ، قال أبو البقاء^(١): «تقديره: رزقناهموه أو رزقناهم إياه»، وعلى كل واحد من هذين التقديرين إشكالٌ، لأنّ تقديره متصلاً يلزم منه اتصال الضمير مع اتحاد الرتبة، وهو واجب الانفصال، وتقديره منفصلاً يمنع حذفه؛ لأنّ العائد متى كان منفصلاً امتنع حذفه، نصّوا عليه، وعلّلوه بأنه لم يُفصل إلا لغرضٍ، وإذا حُذِفَ فَاتَتْ الدلالة على ذلك الغرض. ويمكن أن يُجاب عن الأولِ بأنه لما اختلفَ الضميرانَ جَمَعاً وإفراداً وإن اتّحدا رتبةً جاز اتصّاله، ويكون كقوله^(٢):

١١٩ — وقد جَعَلْتُ نفسي تَطْيِبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهَا يَفْرَعُ العِظَمَ نَابِهَا

وأيضاً فإنه لا يلزمُ مِنْ مَنَعِ ذلك ملفوظاً به مَنَعُهُ مقدراً لزوالِ القُبْحِ اللفظي. وعن الثاني بأنه إنما يُمنع لأجل اللبّسِ الحاصلِ ولا لبّسِ هنا. الثاني: يجوز أن يكون نكرةً موصوفةً، والكلامُ في عائدِها كالكلامِ في عائدِها موصولةً تقديرًا واعتراضاً وجواباً. الثالث: أن تكون مصدريةً، ويكون المصدرُ واقعاً موقعَ المفعولِ أي: مرزوقاً، وقد مَنَعَ أبو البقاء هذا الوجهَ قال^(٣): «لأنّ الفِعْلَ لا يُنْفِقُ»، وجوابه ما تقدّم من أن المصدر مرادٌ به المفعولُ.

(١) الإملاء ١٢/١.

(٢) البيت لمغلس بن لقيط الأسدي أو لقيط بن مرة، وهو في سيبويه ٣٨٤/١؛ وأما الشجري ٨٩/١؛ وابن يعيش ١٠٥/٣؛ والقرطبي ٢٢٨/١؛ والخزانة ٤١٥/٢. يصف شدة أصابه بها رجلان فيقول: قد جعلت نفسي تطيب لإصابتها بمثل الشدة التي أصاباني بها، وضرب الضغمة مثلاً فقال: يفرع العظم نابها، فجعل لها ناباً، أي يصل الناب فيها إلى العظم فيقرعه.

(٣) الإملاء ١٢/١.

والرزق لغة: العطاء، وهو مصدر، قال تعالى: «وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا»^(١)، وقال الشاعر^(٢):

١٢٠ - رُزِقْتَ مَالًا وَلَمْ تُرَزَّقْ مَنَافِعَهُ إِنَّ الشَّقِيَّ هُوَ المَحْرُومُ مَا رُزِقَا

وقيل: يجوز أن يكون «فعلًا» بمعنى مفعول نحو: ذبح ورعي، بمعنى مذبوح ومرعي. وقيل: الرزق بالفتح مصدر، وبالكسر اسم، وهو في لغة أزد شنوءة الشكر ومنه: [«وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكذِّبُونَ»^(٣)] وسيأتي في موضعه^(٤)، ونفق الشيء نفد، وكل ما جاء مما فؤده نون وعينه فاء فداءً على معنى الخروج والذهاب ونحو ذلك إذا تأملت، قاله الرمخشري^(٥)، وهو كما قال نحو: نفد نفق نفد نفد نفس نفث نفث نفخ نفخ نفق نفق^(٦)، ونفق الشيء بالبيع نفاقاً ونفقت الدابة: ماتت نفوقاً، والنفقة: اسم المنفق.

و «من» هنا لابتداء الغاية، وقيل: للتبعيض، ولها معاني أخر^(٧): بيان الجنس: «فاجتنبوا الرِّحْسَ مِنَ الأوثان»^(٨)، والتعليل: «يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ»^(٩)، والبدل: «بالحياة الدنيا من الآخرة»^(١٠)، والمجازة: «وَإِذْ عَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ»^(١١)، وانتهاء الغاية قريب منه، والاستعلاء: «وَنَصْرَانَاهُ

(١) الآية ٧٥ من سورة النحل.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر ٣٩/١.

(٣) الآية ٨٢ من سورة الواقعة.

(٤) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل.

(٥) الكشاف ١٣٣/١.

(٦) نقل: أعطى نافلة من المعروف.

(٧) انظر في معاني من: الغني ٣٥٣؛ رصف المباني ٣٢٢.

(٨) الآية ٣٠ من الحج.

(٩) الآية ١٩ من البقرة.

(١٠) الآية ٣٨ من التوبة.

(١١) الآية ١٢١ من آل عمران.

- البقرة -

من القوم»^(١)، والفصل: «يعلم المفسد من المصلح»^(٢)، وموافقة الباء وفي: «يُنظرون من طرفٍ خفي»^(٣)، «ماذا خلَقوا من الأرض»^(٤)، والزيادةُ باطِّراد، وذلك بشرطين: كون المجرورِ نكرةً والكلام غيرَ موجبٍ، واشترط الكوفيون التنكيرَ فقط، ولم يشترط الأخصُّ^(٥) شيئاً.

والهمزةُ في «أَنفَقَ» للتعدية، وحُذِفَتْ من «ينفقون» لما تقدَّم في «يؤمنون»^(٦).

أ. (٤) قوله تعالى: ﴿والذين يؤمنون﴾: الذين عطفَ على «الذين» قبلها، ثم لك اعتباران: أن يكونَ من باب عطفِ بعضِ الصفاتِ على بعضِ كقوله^(٧):

١٢١ - إلى المَلِكِ القَرْمِ وابنِ الهُمَامِ وليثِ الكتيبةِ في المُرْدَحَمِ
وقوله^(٨):

١٢٢ - يا ويحَ زِيَابَةَ للحارثِ ال صابِحِ فالغانمِ فالأئِبِ
يعني: أنهم جامعونَ بين هذه الأوصافِ إن قيل إن المرادَ بهما واحداً.

(١) الآية ٧٧ من الأنبياء.

(٢) الآية ٢٢٠ من البقرة.

(٣) الآية ٤٥ من الشورى.

(٤) الآية ٤٠ من فاطر.

(٥) انظر: معاني القرآن له ٩٨.

(٦) الآية ٣ من البقرة.

(٧) لم أهدد إلى قائله، وهو في الإنصاف ٤٦٩؛ والقرطبي ٣٩٩/١؛ وشواهد الكشاف ٥١٢/٤؛ والخزانة ٢١٦/١. والقرم: الرجل العظيم.

(٨) البيت لعمر بن لآي أو سلمة بن ذهل أو عمرو بن الحارث، وهو في الحماسة ٩٢/١؛ وأسالي الشجري ٢١٠/٢؛ والخزانة ٣٣١/٢؛ والهمع ١١٩/٢؛ والدرر ١٥٠/٢. والصابح: الذي يصبح أعداءه بالغارة. الأئب: الراجع، واللام في «الحارث» للتعليل.

والثاني: أن يكونوا غيرهم. وعلى كلا القولين فيحكم على موضعه بما حكم على موضع «الذين» المتقدمة من الإعراب رفعا ونصبا وجرا قطعاً واتباعاً، كما مر تفصيلاً، ويجوز أن يكون عطفاً على «المتقين»، وأن يكون مبتدأ خبره «أولئك» وما بعدها إن قيل إنهم غير «الذين» الأولى، و«يؤمنون» صلة وعائد.

و«بما أنزل» متعلق به و«ما» موصولة اسمية، و«أنزل» صلته وهو فعل مبني للمفعول، والعائد هو الضمير القائم مقام الفاعل، ويضعف أن يكون نكرة موصوفة، وقد منع أبو البقاء من ذلك، قال^(١): «لأن النكرة الموصوفة لا عموم فيها، ولا يكمل الإيمان إلا بجميع ما أنزل».

و«إليك» متعلق بـ «أنزل»، ومعنى «إلى» انتهاء الغاية، ولها معانٍ آخر^(٢): المصاحبة: «ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم»^(٣)، والتبيين: «رب السجن أحب إلي»^(٤)، وموافقة اللام وفي ومن: «والأمر إليك»^(٥) أي لك، وقال النابغة^(٦):

١٢٣ - فلا تتركني بالوعيد كأنني إلى الناس مطلي به القار أجرب
أي في الناس، وقال الآخر^(٧):

- (١) الإملاء ١٣/١.
- (٢) انظر: المغني ٢٧٨؛ الرصف ٨٠.
- (٣) الآية ٢ من النساء.
- (٤) الآية ٣٣ من يوسف.
- (٥) الآية ٣٣ من النمل.
- (٦) ديوانه ٧٨؛ وأمالى الشجري ٢/٢٦٨؛ والخزانة ٤/١٣٧؛ والسدر ٢/١٣؛ والهمع ٢/٢٠.
- (٧) البيت لعمر بن أهرم الباهلي، وصدده:

تقول وقد عاليت بالكور فوقها

وهو في المغني ٧٩؛ والأشموني ٢/٢١٤؛ والدرر ٢/١٣؛ والهمع ٢/٢٠. وفاعل «تقول» يعود على الناقه، والسقي هنا: الركوب.

١٢٤ - أَيْسَقَى فَلَا يُرَوِي إِلَيَّ ابْنَ أَحْمَرَ

أي: لا يُرَوِي مني، وقد تَزَادَ، قُرِء: «تَهَوَّى إِلَيْهِمْ»^(١) بفتح الواو.
والكاف في محلِّ جرٍّ، وهي ضميرُ المخاطبِ، ويتصلُّ بها ما يَدُلُّ على
الثنية والجمع تذكيراً وتأنيثاً كتاءِ المخاطبِ. والنزولُ: الوصول والحلول من
غير اشتراطِ علوٍّ، قال تعالى: «فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ»^(٢) أي حلَّ ووَصَلَ، و«ما»
الثانية وصلتها عطفٌ على «ما» الأولى قَبْلَهَا، فالكلامُ عليها وعلى صلتها
كالكلامِ على «ما» التي قَبْلَهَا، فَلْيَتَأَمَّلْ.

و«مِنْ قَبْلِكَ» متعلِّقٌ بـ «أُنزِلَ»، و«مِنْ» لابتداء الغاية، و«قبل» ظرف
زمان يقتضي التقدُّم، وهو نقيضُ «بعد»، وكلاهما متى نُكِّرَ أو أُضِيفَ أُعْرِبَ،
ومتى قُطِعَ من الإضافة لفظاً / وأريدت معنى بُني على الضم، فمِنَ الإعرابِ [ب/١١]
قولُه^(٣):

١٢٥ - فَسَاعَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْقِرَاحُ
وقال آخر^(٤):

١٢٦ - وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أَسَدَ خَفِيَّةٍ فَمَا شَرَبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةِ خَمْرًا

ومن البناء قولُه تعالى: «لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ»^(٥)، وزعم بعضهم
أن «قبل» في الأصل وصفٌ نابٍ عن موصوفه كزوماً، فإذا قلت: «قمتُ قبلَ

(١) الآية ٣٧ من سورة إبراهيم. وهي قراءة مجاهد. انظر: القرطبي ٣٧٣/٩.

(٢) الآية ١٧٧ من سورة الصافات.

(٣) البيت لعبدالله بن يعرب وهو في ابن يعيش ٤/٨٨؛ والأشموني ٢/٢٦٩؛ والشذور
١٠٤؛ والهمع ١/٢١٠؛ والدرر ١/١٧٦. والقراح: العذب.

(٤) نسب البيت إلى رجل من بني عقيل، وهو في الأشموني ٢/١٦٩؛ وشذور الذهب

١٠٥؛ وأوضح المسالك ٢/٢١٥؛ والهمع ١/٢٠٩؛ والدرر ١/١٧٦.

(٥) الآية ٤ من سورة الروم.

- البقرة -

زيد» فالتقدير: قمت زماناً قبل زمان قيام زيد، فحذف هذا كله، وناب عنه «قبل زيد» وفيه نظرٌ لا يخفى على متأمِّله.

واعلم أن حكمَ فوق وتحت وعلى وأول حكمٌ قبل وبعد فيما تقدّم، وقرئ: «بما أنزل إليك» مبنياً للفاعل^(١) وهو الله تعالى أو جبريل، وقرئ أيضاً: أنزل ليك بتشديد اللام، وتوجيهه أن يكون سكن آخر الفعل كما سكنه الآخر في قوله^(٣):

١٢٧ - إنما شغري ملح قد خلط بجلجلان

بتسكين «خلط» ثم حذف همزة «إليك»، فالتقى مثلان فأدغم.

و«بالآخرة» متعلقٌ بيقنون، و«يوقنون» خبرٌ عن «هم» وقدم المجرور للاهتمام به كما قدم المُنْفَقُ في قوله: «ومِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ»^(٤) لذلك، وهذه جملة اسمية عطفَت على الجملة الفعلية قبلها فهي صلة أيضاً، ولكنه جاء بالجملة هنا من مبتدأ وخبر بخلاف: «ومِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ» لأن وصفهم بالإيقان بالآخرة أوقعٌ مِنْ وَصْفِهِمْ بِالْإِنْفَاقِ مِنَ الرِّزْقِ فَنَاسَبَ التَّأَكِيدَ بِمَجِيءِ الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ، أو لثلاً يتكرَّر اللفظُ لوقيل: ومِمَّا رَزَقْنَاهُمْ هُمْ يُنْفِقُونَ.

والإيقان: تحقيقُ الشيء لوضوحه وسكونه يقال: يَقِنَ الماءُ إذا سَكَنَ فظهر ما تحته، وَبَقِنْتُ الأمر بكسر القاف، وَيُوقِنُونَ مِنْ أَيْقَنَ بمعنى استيقن، وقد تقدّم أن أفعل تأتي بمعنى استفعل.

والآخرة: تأنيث آخر المقابل لأول، وهي صفةٌ في الأصل جَرَتْ مَجْرَى

(١) قراءة النخعي وأبي حيوه ويزيد بن قطيب. انظر: ابن عطية ١٤٨/١؛ البحر ٤١/١.

(٢) ذكرها في البحر ٤١/١ من دون نسبة.

(٣) البيت لوضاح، وهو في اللسان: جلل. ويقال لما في جوف التين من الحب: جلجلان.

(٤) الآية ٣ من البقرة.

الأسماء والتقدير: الدار الآخرة أو النشأة الآخرة، وقد صُرح بهذين الموصوفين قال تعالى: «وَلِلدَّارِ الآخِرَةِ خَيْرٌ»^(١)، وقال: «ثُمَّ اللهُ يُنشِئُ النشأةَ الآخرةَ»^(٢) وقرىء يُوقنون^(٣) بهمز الواو، كأنهم جعلوا ضمة الياء على الواو لأن حركة الحرف بين يديه، والواو المضمومة يَطْرُدُ قلبها همزةً بشروط: منها ألا تكون الحركة عارضةً، وألا يمكن تخفيفها، وألا يكون مُدغماً فيها، وألا تكون زائدةً، على خلافٍ في هذا الأخير، وسيأتي أمثلة ذلك في سورة آل عمران على قوله: «وَلَا تَلْوُونَ عَلَى أَحَدٍ»^(٤)، فأجروا الواو الساكنة المضمومة ما قبلها مُجْرَى المضمومة نفسها لما ذكرت لك، ومثل هذه القراءة قراءة قُنِيلَ «بِالسُّوقِ»^(٥)، و«على سوقه»^(٦)، وقال الشاعر^(٧):

١٢٨ - أَحَبُّ الْمُوقِدِينَ إِلَيَّ مُوسَى وَجَعَدَةٌ إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوَقُودُ

بهمز «الموقدين». وجاء بالأفعال الخمسة بصيغة المضارع دلالة على التجدد والحدوث وأنهم كل وقت يفعلون ذلك. وجاء بأنزل ماضياً وإن كان إيمانهم قبل تمام نزوله تغليبا للحاضر المتنزل على ما لم ينزل، لأنه لا بد من وقوعه فكانه نزل، فهو من باب قوله: «أتى أمر الله»^(٨)، بل أقرب منه لنزول بعضه.

(١) الآية ٣٢ من سورة الأنعام.

(٢) الآية ٢٠ من سورة العنكبوت.

(٣) قراءة أبي حية النميري. انظر: البحر ٤٢/١؛ شواذ ابن خالويه ٢.

(٤) الآية ١٥٣ من آل عمران.

(٥) الآية ٣٣ من سورة ص: فطَفِقَ مسحاً بالسوق. وانظر: السبعة ٥٥٣.

(٦) الآية ٢٩ من سورة الفتح: فاستوى على سوقه. وانظر: السبعة ٦٠٥.

(٧) البيت لجرير، وهو في ديوانه ١٤٧ وصدده فيه:

لَحَبُّ الْوَافِدَانِ إِلَيَّ مُوسَى

وهو في الخصائص ١٧٥/٢؛ والمحتسب ٤٧/١؛ والمغني ٧٦٢؛ وشواهد

الكشاف ٣٦٥/٤. وموسى وجعدة: أولاده.

(٨) الآية ١ من النحل.

آ. (٥) وقوله تعالى: ﴿أولئك﴾: مبتدأ، خبره الجار والمجرور بعده أي كائنون على هدى، وهذه الجملة: إمّا مستأنفة وإمّا خبرٌ عن قوله: «الذين يؤمنون» إمّا الأولى وإمّا الثانية، ويجوز أن يكون «أولئك» وحده خبراً عن «الذين يؤمنون» أيضاً إمّا الأولى أو الثانية، ويكون «على هدى» في هذا الوجه في محلّ نصب على الحال، هذا كله إذا أعربنا «الذين يؤمنون» مبتدأ، أمّا إذا جعلناه غير مبتدأ فلا يخفى حكمه ممّا تقدم. ويجوز أن يكون «الذين يؤمنون» مبتدأ، و«أولئك» بدلٌ أوبيانٌ، و«على هدى» الخبر، و«مِن ربهِم» في محلّ جرّ صفةً لهدى، ومِن لابتداء الغاية. ونكّر «هُدى» ليفيد إبهامه التعظيم كقوله^(١):

١٢٩ - فلا وأبي الطير المُربّة بالضحي على خالدٍ لقد وقعتِ على لحمٍ

وروي «مِن ربهِم» بغير غنة وهو المشهور، وبغنة ويُروى عن أبي عمرو^(٢).

و«أولئك»: اسمٌ إشارةٌ يشترك فيه جماعةُ الذكور والإناث، وهو مبنيٌّ على الكسر لشبهه بالحرف في الافتقار، وفيه لغتان: المدُّ والقصر، ولكن الممدود للبعيد، وقد يقال: أولاً لك، قال^(٣):

١٣٠ - أولاً لك قومي لم يكونوا أشابةً وهل يعظُّ الضليل إلا أولاً لكاً

(١) البيت لأبي خراش الهذلي يرثي خالد بن زهير، وهو في ديوان الهذليين ١٥٤/٢؛ وشواهد الكشاف ٥١٢/٤. وأرب بالمكان: أقام.

(٢) زيان بن العلاء، أحد القراء السبعة، سمع أنس بن مالك، توفي سنة ١٥٤. انظر: البلغة ٨١؛ طبقات القراء ٢٨٨/١؛ البلغة ٢٣١/٢.

(٣) البيت لأخي الكلجة كما في النوادر ١٥٤ وصدده فيه:

الم تك قد جرّبت ما الفقر والغنى

وهو في ابن عيش ٦/١٠؛ والتصريح ١٢٩/١؛ والهمع ٧٦/١؛ والدرر

٤٩/١. وأشابة: أخلاطاً.

وعند بعضهم: المقصودُ للقريب والممدودُ للمتوسط وأولاً لك للبعيد، وفيه لغاتٌ كثيرة. وكتبوا «أولئك» بزيادةِ واو قبل اللام، قيل للفرقِ بينها وبين «إليك».

«وأولئك هم المفلحون»: «أولئك» مبتدأ و«هم» مبتدأ ثانٍ، و«المفلحون» خبره، والجملةُ خبر الأول، ويجوز أن يكونَ «هم» فصلاً أو بدلاً، والمفلحون: الخبر. وفائدةُ الفصل: الفرقُ بين الخبرِ والتابعِ، ولهذا سُمِّيَ فصلاً، ويفيدُ أيضاً التوكيدَ، وقد تقدّمَ أنه يجوز أن يكونَ «أولئك» الأولى أو الثانية خبراً عن «الذين يؤمنون»، وتقدّمَ تضعيفُ هذين القولين. وكرّرَ (١) «أولئك» تنبيهاً أنهم كما ثبتت لهم الأثرَةُ بالهدى ثبتت لهم بالفلاح، فجعلت كلَّ واحدةٍ من الأثرَتين في تميّزهم بها عن غيرهم بمثابة (٢) لو انفردت لكَفَّت مُميّزةً على جدّتها.

وجاء هنا بالواو بين جملةِ قوله: «أولئك على هدى من ربهم، وأولئك هم المفلحون» بخلافِ قوله تعالى في الآية الأخرى: «أولئك كالأنعام بل هم أضلُّ، أولئك هم الغافلون» (٣) لأن الخبرَين هنا متغايران فاقتضى ذلك العطفَ، وأما تلك الآيةُ الكريمةُ فإن الخبرَين فيها شيءٌ واحدٌ، لأن التسجيلَ عليهم بالغفلةِ وتشبيههم بالأنعام معنى واحدٌ وكانت عن العطفِ بمَعزِل، قال الزمخشري (٤): «وفي اسم الإشارة الذي هو «أولئك» إيذانٌ بأن ما يرد عقبيه والمذكورين قبله أهلٌ لاكتسابه من أجل الخصال التي عُدَّت لهم، كقول حاتم: «وللّه صلوك»، ثم عُدَّ له خِصَالاً فاضلةً، ثم عَقَّبَ تعديدها بقوله (٥):

(١) انظر: الكشاف ١/١٤٥.

(٢) قوله «بمثابة» غير واضح في الأصل.

(٣) الآية ١٧٩ من الأعراف.

(٤) الكشاف ١/١٤١.

(٥) ليس في ديوانه، وهو في شواهد الكشاف ٤/٥١٢.

- البقرة -

١٣١ - فذلك إن يَهْلِكْ فَحُسْنَى ثَنَاؤُهُ . وإن عاش لم يَقْعُدْ ضَعِيفاً مُدْمِئاً
والفلاحُ أصله الشَّقُّ، ومنه قوله: «إن الحديد بالحديد يفلح»^(١) ومنه
قول بكر بن النطاح^(٢):

١٣٢ - لَا تَبْعَنَّ إِلَى رِبِيعَةَ غَيْرِهَا . إن الحديدَ بغيره لا يُفْلِحُ
وَيُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْفَوْزِ وَالظَّفْرِ بِالْبُغْيَةِ وَهُوَ مَقْصُودُ الْآيَةِ، وَيُرَادُ بِهِ الْبَقَاءُ،
قال^(٣):

١٣٣ - لو أن حَيًّا مُدْرِكُ الْفَلَّاحِ . أدركه مُلَاعِبُ الرَّمَّاحِ
وقال آخر^(٤):

١٣٤ - نَحَلُّ بِلَاداً كُلُّهَا حَلٌّ قَبْلَنَا . ونرجو الْفَلَّاحَ بَعْدَ عَادٍ وَحِمَيْرِ
وقال^(٥):

١٣٥ - لِكُلِّ هَمٍّ مِنَ الْهَمُومِ سَعَةٌ . وَالْمُسِيُّ وَالصُّبْحُ لَا فَلَاحَ مَعَهُ
وقال آخر^(٦):

١٣٦ - أَفْلِحَ بِمَا سِتَّتْ فَقَدْ يُبْلَغُ بِالِ . ضَعْفٍ وَقَدْ يُخَدَعُ الْأَرَبُ

(١) مثل عربي، انظر: مجمع الأمثال ٨/١ وورد في قول الشاعر:
وقد علمت خيلك أني الصَّحْصَحُ . إن الحديد بالحديد يفلح
والصحصح: الأرض الصلبة. وانظر: اللسان: فلح.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) البيت للبيد وهو في ديوانه ٣٣٣؛ والمغني ٢٩٩؛ واللسان: لعب، والهمع ١/١٣٩؛
والدرر ١/١١٥؛ وملعب الرماح: عمه عامر بن مالك.

(٤) البيت للبيد وهو في ديوانه ٥٧؛ ومجاز القرآن ١/٣٠؛ وابن عطية ١/١٤٩؛ والقرطبي
١٨٢/١.

(٥) البيت للأصبط بن قريع وهو في ابن عطية ١/١٥٠؛ والقرطبي ١/١٨٢.

(٦) البيت لعبيد بن الأبرص، وهو في شرح المعلقات للتبريزي ٥٤١؛ والقرطبي ١/١٨٢.

- البقرة -

آ. (٦) قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ﴾: الآية، «إِنَّ» حرفٌ توكيدٌ ينصب الاسم ويرفع الخبرَ خلافاً للكوفيين بأن رفعه بما كان قبل دخولها وتُخَفَّفُ فتعملُ وتُهْمَلُ، ويجوز فيها أن تباشِرَ الأفعال، لكن النواسخَ غالباً^(١)، وتختصُّ بدخولِ لامِ الابتداءِ في خبرها أو معموله المقدم أو اسمها المؤخر، ولا يتقدم خبرها إلا ظرفاً أو مجروراً، وتختصُّ أيضاً بالعطفِ على محلِّ اسمها. ولها ولأخواتها أحكامٌ كثيرة لا يليقُ ذكرها بهذا الكتاب^(٢).

و«الذين كفروا» اسمها، و«كفروا» صلةٌ وعائدٌ و«لا يؤمنون» خبرها، وما بينهما اعتراضٌ، و«سواءً» مبتدأ، و«أنذرتهم» وما بعده في قوة التأويل بمفرد / هو الخبرُ، والتقدير: سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمه، ولم يُحتجَّ هنا إلى [١٢/أ] رابط لأن الجملة نفسُ المبتدأ. ويجوز أن يكون «سواءً» خبراً مقدماً، و«أنذرتهم» بالتأويل المذكور مبتدأً مؤخرٌ تقديره: الإنذارُ وعدمه سواءً. وهذه الجملة يجوز فيها أن تكونَ معترضةً بين اسمِ إنَّ وخبرها وهو «لا يؤمنون» كما تقدم، ويجوز أن تكونَ هي نفسها خبراً لأنَّ، وجملة «لا يؤمنون» في محلِّ نصبٍ على الحال أو مستأنفةً، أو تكونَ دعاءً عليهم بعدم الإيمان وهو بعيدٌ، أو تكونَ خبراً بعد خبرٍ على رأيٍ من يُجوزُ ذلك، ويجوز أن يكونَ «سواءً» وحده خبرَ إنَّ، و«أنذرتهم» وما بعده بالتأويل المذكور في محلِّ رفعٍ بأنه فاعلٌ له، والتقدير: استوى عندهم الإنذارُ وعدمه، و«لا يؤمنون» على ما تقدم من الأوجه، أعنى الحال والاستئناف، والدعاء والخبرية.

والهمزة في «أنذرتهم» الأصلُ فيها الاستفهامُ وهو هنا غيرُ مرادٍ، إذ المرادُ التسويةُ، و«أنذرتهم» فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ.

(١) لا يجوز دخول إن المخففة على غير النواسخ خلافاً للكوفيين فإنهم يجيزون ذلك. انظر:

ابن عقيل ٣٢٦/١ وتقدير عبارة المؤلف: «لكن تباشِر».

(٢) انظر: رصف المباني ١٠٤ - ١١٨.

- البقرة -

و «أم» هنا عاطفة وتُسمى متصلة، ولكونها متصلة شرطان، أحدهما: أن يتقدمها همزة استفهام أو تسوية لفظاً أو تقديراً، والثاني: أن يكون ما بعدها مفرداً أو مؤولاً بمفرد كهذه الآية، فإن الجملة فيها بتأويل مفرد كما تقدم وجوابها أحد الشيئين أو الأشياء، ولا تُجاب بنعم ولا ب «لا». فإن فقد شرط سُميت منقطعة ومنفصلة، وتُقدر ب بل والهمزة، وجوابها نعم أولاً، ولها أحكامٌ أخرى^(١).

و «لم» حرف جزمٍ معناه نفي الماضي مطلقاً خلافاً لمن خصّها بالماضي المنقطع، ويدلُّ على ذلك قوله تعالى: «ولم أكن بدعائك ربَّ شقيّاً»^(٢) «لم يلد ولم يولد»^(٣)، وهذا لا يتصور فيه الانقطاع، وهي من خواص صيغ المضارع إلا أنها تجعله ماضياً في المعنى كما تقدم، وهل قلبت اللفظ دون المعنى، أم المعنى دون اللفظ؟ قولان أظهرهما الثاني، وقد يُحذف مجزومها.

والكفر: السُّتر، ومنه سُمي الليل كافراً، قال^(٤):

١٣٧ - فَوَرَدَتْ قَبْلَ انبلاجِ الفجرِ وابنُ ذُكَّاءِ كامينٌ في كَفْرِ
وقال آخر^(٥):

(١) انظر في أحكام أم: المغني ٤٠؛ رصف المباني ٩٣.

(٢) الآية ٤ من مريم.

(٣) الآية ٣ من الإخلاص.

(٤) البيت لحميد الأرقط، وهو في إصلاح المنطق ١٢٦، وملحق ديوان العجاج ٢٨٥/٢؛ والقرطبي ١٨٣/١. وذُكَّاء: الشمس.

(٥) البيت لثعلبة بن صعيرة المازني وصدره:

فَتَذَكَّرَا ثَقَلًا رثيداً بعدما

وهو في المفضليات ٢٥٧؛ والمحتسب ٢٣٤/٢؛ والطبري ٢٥٥/١؛ واللسان كفر، والقرطبي ١٨٣/١. والثقل: بيض النعام المصون، والرثيد: المنضد بعضه فوق بعض، ألقت يمينها في كفر: أي بدأت في المنعيب. يصف الظليم والنعامة ورواحهما إلى بيضهما عند الغروب.

- البقرة -

۱۳۸ - أَلَقَتْ ذُكَاءً يَمِينَهَا فِي كَافِرٍ

وقال آخر^(١):

۱۳۹ - فِي لَيْلَةٍ كَفَّرَ النُّجُومَ غَمَامُهَا

و «سواء» اسمٌ بمعنى الاستواء فهو اسمٌ مصدرٍ ويوصف على أنه بمعنى مُستوي، فيتحمّل حينئذ ضميراً، ويرفع الظاهر، ومنه قولهم: «مررت برجلٍ سواءٍ والعدم» برفع «العدم» على أنه معطوفٌ على الضمير المستكن في «سواء»، وشذَّ عدمُ الفصل^(٢)، ولا يُثنى ولا يُجمع: إمّا لكونه في الأصل مصدرًا، وإمّا للاستغناء عن تثنيته بتثنية نظيره وهو «سيّ» بمعنى مثَل، تقول: «هما سيّان» أي مثلان، قال^(٣):

۱۴۰ - مَنْ يَقَعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهُ سَيِّانٍ

على أنه قد حُكي «سواءان»، وقال الشاعر^(٤):

۱۴۱ - وَلَيْلٍ تَقُولِ النَّاسُ فِي ظُلُمَاتِهِ سِوَاءٌ صَحِيحَاتُ العَيُونِ وَعُورُهَا

فسواءٌ خبر عن جمع وهو «صحيحات». وأصله العَدْل، قال زهير^(٥):

(١) البيت للبيد وصدوره:

يَعْلُو طَرِيقَةَ مَتْنِهَا مَتَوَاتِرٌ

وهو في ديوانه ٣٠٩؛ وتفسير القرطبي ١٨٣/١؛ وتفسير ابن عطية ١٥٠/١.

والمتواتر هنا: المطر المتتابع.

(٢) لأن البصريين يوجبون الفصل حين يُعطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع المستتر أو المنفصل. انظر: الكتاب ٣٩٠/١.

(٣) البيت لحسان وهو في ملحق ديوانه ٥١٦، وهو في النوادر ٣١؛ والمحتسب ١٩٣/١؛

والكتاب ٤٣٥/١؛ وأوضح المسالك ١٩٣/٣؛ والدرر ٧٦/٢.

(٤) البيت لمخرس بن ربيعي، وهو في حساسة ابن الشجري ٢٠٤؛ والأضداد ٤٣؛ والحزانة ٢٩١/٢.

(٥) ديوانه ٨٤؛ والبحر ٣٤٧/١.

- البقرة -

١٤٢ - أَرُونَا سُبَّةً لَا عَيْبَ فِيهَا يُسْوِي بَيْنَنَا فِيهَا السَّوَاءُ

أي: يُعَدِّل بَيْنَنَا الْعَدْلُ، وليس هو الظرف الذي يُسْتثنى به في قولك: قاموا سَوَاءَ زِيدٍ، وَإِنَّ شَارَكَ لَفْظًا. ونقل ابنُ عطية^(١) عن الفارسي فيه اللغات الأربَع المشهورة في «سواء» المستثنى به، وهذا عجيبٌ فإن هذه اللغات في الظرف لا في «سواء» الذي بمعنى الاستواء. وأكثر ما تجيء بعده الجملة المصدرة بالهمزة المعادلة بأم كهذه الآية، وقد تُحذف للدلالة كقوله تعالى: ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ﴾^(٢) أي: أصبرتم أم لم تصبروا، وقد يليه اسمُ الاستفهام معمولاً لما بعده كقولِ علقمة^(٣):

١٤٣ - سَوَاءٌ عَلَيْهِ أَيُّ حِينٍ أَتَيْتَهُ أَسَاعَةٌ نَحْسٍ تَتَّقِي أَمْ بِأَسْعَدِ فَأَيُّ حِينٍ مَنْصُوبٌ بِأَتَيْتَهُ، وَقَدْ يُعْرَى عَنِ الْاسْتِفْهَامِ وَهُوَ الْأَصْلُ نَحْوُ^(٤):

١٤٤ - سَوَاءٌ صَحِيحَاتُ الْعْيُونِ وَعُورُهَا
والإنذار: التخويف. وقال بعضهم: هو الإبلاغ، ولا يكاد يكون إلا في تخويف يسعُ زمانه الاحتراز، فإن لم يسعُ زمانه الاحتراز فهو إشعارٌ لا إنذارٌ قال^(٥):

١٤٥ - أَنْذَرْتُ عَمْرًا وَهُوَ فِي مَهَلٍ قَبْلَ الصَّبَاحِ فَقَدْ عَصَى عَمْرُو وَيَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ، قَالَ تَعَالَى: «إِنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ عَذَابًا»^(٦) «أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً»^(٧) فيكون الثاني في هذه الآية محذوفاً تقديره: أَنْذَرْتَهُمُ الْعَذَابَ أَمْ

(١) التفسير ١/١٥٢.

(٢) الآية ١٦ من الطور.

(٣) البيت لزهير وليس لعلقمة، وهو في ديوانه ٢٣٢؛ والقضب ٣/٢٨٨.

(٤) تقديم برقم ١٤١.

(٥) لم أهند إلى قائله، وهو في تفسير القرطبي ١/١٨٤.

(٦) الآية ٤٠ من سورة سبأ.

(٧) الآية ١٣ من سورة فصلت.

لم تُنذِرْهم إياه، والأحسنُ ألا يُقدَّرَ له مفعولٌ كما تقدّم في نظائره.

والهمزةُ في «أُنذِرَ» للتعدية، وقد تقدّم أن معنى الاستفهام هنا غيرُ مرادٍ، فقال ابن عطية^(١): «لفظه لفظُ الاستفهامِ ومعناه الخبرُ، وإنما جرى عليه لفظُ الاستفهام لأنَّ فيه التسويةَ التي هي في الاستفهامِ، ألا ترى أنك إذا قلتَ مُخبراً: «سواءٌ عليّ أقيمت أم قعدت»، وإذا قلتَ مستفهماً: «أخرج زيدٌ أم قام؟» فقد استوى الأمران عندك، هذان في الخبر وهذان في الاستفهام، وعدَمَ عِلْمِ أَحدهما بعينه، فلَمَّا عَمَّتْهُما التسويةُ جرى على الخبر لفظُ الاستفهامِ لمشاركته إياه في الإبهام، فكلُّ استفهامٍ تسويةٌ وإن لم تكن كلُّ تسويةٍ استفهاماً» وهو كلامٌ حسنٌ. إلا أن الشيخ^(٢) ناقشه في قوله: «أُنذِرْتَهُم أم لم تُنذِرْهم لفظه لفظُ الاستفهامِ ومعناه الخبر» بما معناه^(٣): أن هذا الذي صورته صورةُ استفهامٍ ليس معناه الخبرَ لأنه مقدَّرٌ بالمفردِ كما تقدّم، وعلى هذا فليس هو وحده في معنى الخبر/ لأنَّ الخبرَ جملةٌ وهذا في تأويل مفردٍ، [ب/١٢] وهي مناقشةٌ لفظيةٌ.

ورويَ الوقفُ على قوله «أم لم تُنذِرْهم» والابتداء بقوله: «لا يؤمنون» على أنها جملةٌ من مبتدأ وخبرٍ، وهذا ينبغي أن يُردَّ ولا يُلتفتَ إليه، وإن كان قد نقله الهذلي^(٤) في «الوقف والابتداء» له.

(١) التفسير ١/١٥٣.

(٢) يعني به أستاذه أبا حيان محمد بن يوسف الغرناطي، أخذ عن ابن الصائغ وابن النحاس ومال إلى مذهب الظاهرية، وله: البحر والارتشاف وشرح التسهيل. انظر: طبقات القراء ٢/٢٨٥؛ والدرر الكامنة ٤/٣٠٤؛ والبغية ١/٢٨٠.

(٣) البحر المحيط ١/٤٧.

(٤) يوسف بن علي، طلب علم القراءات، أخذ عن الفرضي والاريلي، وروى عنه الواسطي، له: الوجيز والهادي، توفي سنة ٤٦٥. انظر: طبقات القراء ٢/٤٠١.

- البقرة -

وقرىء «أَنْذَرْتَهُمْ»^(١) بتحقيقِ الهمزتين وهي لغةُ بني تميم، ويتخفيف الثانية بينَ بينَ وهي لغةُ الحجاز، وبإدخالِ ألفٍ بين الهمزتين تخفيفاً وتحقيقاً، ومنه^(٢):

١٤٦ - أيا ظبيةَ الوعساءِ بين جُلاجلٍ وبين النقا آنتِ أم أم سالمٍ
وقال آخر^(٣):

١٤٧ - تطاللتُ فاستشرفته فَعرفته فقلت له آنتَ زيدُ الأرابِ

وروي عن ورش^(٤) إبدالُ الثانيةِ ألفاً مَحضةً، ونسبُ الهمزتين هذه القراءةَ للحنِّ، قال^(٥): «لأنه يؤدي إلى الجمع بين ساكنين على غير حذّهما، ولأن تخفيف مثل هذه الهمزة إنما هو بينَ بينَ» وهذا منه ليس بصواب لشبوت هذه القراءة تواتراً، وللقرءاء في نحو هذه الآية عملٌ كثيرٌ وتفصيلٌ منتشر.

آ. (٧) قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ .. الآية «على قلوبهم»: متعلقٌ بختم، و«على سمعهم» يَحتمل عطفه على قلوبهم وهو الظاهر للتصريح بذلك، أعني نسبة الختم إلى السمع في قوله تعالى:

(١) انظر في هذا الباب: الحجة ٢٠٤/١؛ الكشف لمكي ٧٠/١؛ السبعة ١٣٤؛ البحر ٤٧/١. وقراءة التحقيق لعاصم وحمزة والكسائي وابن ذكوان؛ وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بتحقيق الأولى، وتسهيل الثانية، إلا أن أبا عمرو وقالون وإسماعيل بن جعفر عن نافع وهشام يدخلون بينها ألفاً، وابن كثير لا يدخل، وروي التحقيق وإدخال ألفٍ بينها عن ابن عباس وابن أبي إسحاق.

(٢) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ٧٦٧؛ وأمالي القالي ٦١/٢؛ وأمالي الشجري ٣٢١/١؛ واللسان جلال؛ وابن يعيش ١١٩/٩؛ والأزهية ٢١؛ والإنصاف ٤٨٢؛ والدرر ١٤٧/١.

(٣) البيت منسوب لذي الرمة، وهو في ملحق ديوانه ١٨٤٩؛ واللسان: الهمزة.

(٤) عثمان بن سعيد شيخ القراء في مصر، أخذ عن نافع. وورش لقبه لأنه كان أبيض، والورش شيء يصنع من اللبن، انظر: طبقات القراء ٥٠٣/١.

(٥) الكشاف ١٥٤/١.

«وَحَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ»^(١) وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ خَبِراً مُقَدِّماً وَمَا بَعْدَهُ عَطْفٌ عَلَيْهِ، وَ«غِشَاوَةٌ» مُبْتَدَأٌ، وَجَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا لِأَنَّ النِّكَرَةَ مَتَى كَانَ خَبِيرَهَا ظَرْفًا أَوْ حَرْفَ جَرٍ تَامًا وَقُدِّمَ عَلَيْهَا جَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا، وَيَكُونُ تَقْدِيمُ الْخَبْرِ حِينَئِذٍ وَاجِبًا لِتَصْحِيحِهِ الْإِبْتِدَاءَ بِالنِّكَرَةِ، وَالآيَةُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، وَهَذَا بِخِلَافِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَجَلُ مُسَمًّى عِنْدَهُ»^(٢) لِأَنَّ فِي تِلْكَ الْآيَةِ مُسَوِّغًا آخَرَ وَهُوَ الْوَصْفُ، فَعَلَى الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ يُوقَفُ عَلَى «سَمْعِهِمْ» وَيُبْتَدَأُ بِمَا بَعْدَهُ وَهُوَ «وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ» فَعَلَى أَبْصَارِهِمْ خَبِرٌ مُقَدِّمٌ وَغِشَاوَةٌ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَعَلَى الْإِحْتِمَالِ الثَّانِي يُوقَفُ عَلَى «قُلُوبِهِمْ»، وَإِنَّمَا كُرِّرَ حَرْفُ الْجَرِّ وَهُوَ «عَلَى» لِيَفِيدَ التَّكْيِيدَ أَوْ لِيُشْعِرَ ذَلِكَ بِتَغَايِرِ الْخَتْمَيْنِ، وَهُوَ أَنَّ خَتَمَ الْقُلُوبِ غَيْرُ خَتَمِ الْأَسْمَاعِ. وَقَدْ فَرَّقَ النَّحْوِيُّونَ بَيْنَ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرُو» وَبَيْنَ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَبِعَمْرُو»، فَقَالُوا: فِي الْأَوَّلِ هُوَ مُرُورٌ وَاحِدٌ وَفِي الثَّانِي هُمَا مُرُورَانِ، وَهُوَ يُؤَيِّدُ مَا قُلْتَهُ، إِلَّا أَنَّ التَّعْلِيلَ بِالتَّكْيِيدِ يَشْمَلُ الْإِعْرَابَيْنِ، أَعْنِي جَعَلَ «وَعَلَى سَمْعِهِمْ» مَعْطُوفًا عَلَى قَوْلِهِ «عَلَى قُلُوبِهِمْ» وَجَعَلَهُ خَبِرًا مُقَدِّمًا، وَأَمَّا التَّعْلِيلُ بِتَغَايِرِ الْخَتْمَيْنِ فَلَا يَجِيءُ إِلَّا عَلَى الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ، وَقَدْ يُقَالُ عَلَى الْإِحْتِمَالِ الثَّانِي إِنَّ تَكَرُّرَ الْحَرْفِ يُشْعِرُ بِتَغَايِرِ الْغِشَاوَتَيْنِ، وَهُوَ أَنَّ الْغِشَاوَةَ عَلَى السَّمْعِ غَيْرُ الْغِشَاوَةِ عَلَى الْبَصْرِ كَمَا تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي الْخَتْمَيْنِ.

وُقِرَى: «غِشَاوَةٌ» نَصْبًا^(٣)، وَفِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجَهَ، الْأَوَّلُ: عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ لَائِقٍ، أَي: وَجَعَلَ عَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً، وَقَدْ صُرِّحَ بِهَذَا الْعَامِلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً»^(٤). وَالثَّانِي: الْإِنْتِصَابُ عَلَى إِسْقَاطِ حَرْفِ

(١) الآية ٢٣ من سورة الجاثية.

(٢) الآية ٢ من سورة الأنعام.

(٣) قراءة المفضل بن محمد عن عاصم. انظر: السبعة ١/١٣٨؛ وابن عطية ١/١٥٤.

(٤) الآية ٢٣ من الجاثية.

- البقرة -

الجر، ويكون «وعلى أبصارهم» معطوفاً على ما قبله، والتقدير: ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم بغشاوة، ثم حُذِفَ حرفُ الجرِّ فانصب ما بعده كقوله^(١):

١٤٨ - تَمْرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ

أي تمرّون بالديار، ولكنه غير مقيس. والثالث: أن يكون «غشاوة» اسماً وُضِعَ موضع المصدر الملاقي لَخَتَمَ في المعنى، لأنَّ الخَتَمَ والتَّغْشِيَةَ يشتركان في معنى السُّتْرِ، فكانه قيل: «وَحَتَمَ تَغْشِيَةً» على سبيل التأكيد، فهو من باب «قَعَدْتُ جُلُوساً» وتكون قلوبهم وسمعهم وأبصارهم مختوماً عليها مُغْشَاءً.

وقال الفارسي^(٢): «قراءة الرفع أولى لأنَّ النصب: إمَّا أن تَحْمِلَهُ على خَتَمِ الظاهرِ فَيُعْرِضُ في ذلك أنك حُلْتَ بين حرفِ العطفِ والمعطوفِ به، وهذا عندنا إنما يجوزُ في الشعر، وإمَّا أن تَحْمِلَهُ على فِعْلٍ يَدُلُّ عليه «خَتَمَ» تقديره: وَجَعَلَ على أبصارهم غشاوةً، فيجيء الكلامُ من باب^(٣)»:

١٤٩ - يَا لَيْتَ زَوَجَكَ قَدْ غَدَاً مَتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا

وقوله^(٤):

١٥٠ - عَلَفْتُهَا تَيْناً وَمَاءً بَارِداً حَتَّى شَتَّتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

(١) البيت لجريير وهو في ديوانه ٥١٢ ورواية الصدر فيه:

أَتَمُّضُونَ الرُّسُومَ وَلَا تُحَيَّا

وهو في ابن يعيش ٨/٨، والخزانة ٦٧١/٣؛ والدرر ١٠٧/٢.

(٢) الحجة ٢٣١/١ - ٢٣٣.

(٣) البيت لعبدالله بن الزبير، وهو في الكامل ١٨٩؛ والخصائص ٤٣١/٢؛ وأما

الشجري ٣٢١/٢؛ وابن يعيش ٥٠/٢؛ والإنصاف ٦١٢؛ واللسان زجج.

(٤) البيت منسوب لذي الرمة وليس في ديوانه، وهو في الخصائص ٣٢١/٢؛ والإنصاف

٦١٣؛ وابن يعيش ٨/٢؛ والهمع ١٣٠/٢؛ والدرر ١٦٩/٢؛ والعيني ١٠١/٣؛

والباب هو حذف عامل المعطوف والتقدير: وسقيتها ماء.

ولا تكاد تجد هذا الاستعمال في حال سَعَةٍ ولا اختيان. واستشكل بعضهم^(١) هذه العبارة، وقال: «لا أدري ما معنى قوله: «لأن النصب إما أن تحمله على ختم الظاهر»، وكيف تحمّل «غشاوة» المنصوب على «ختم» الذي هو فعل وهذا ما لا حمل فيه؟». ثم قال: «اللهم إلا أن يكون أراد أن قوله تعالى «ختم الله على قلوبهم» دعاء عليهم لا خبر^(٢)، ويكون غشاوة في معنى المصدر المدعوى به عليهم القائم مقام الفعل فكانه قيل: وعشى الله على أبصارهم، فيكون إذ ذاك معطوفاً على «ختم» عطفاً المصدر النائب مناب فعله في الدعاء، نحو: «رحم الله زيدا وسقياً له»، فتكون إذ ذاك قد حلت بين «غشاوة» المعطوف وبين «ختم» المعطوف عليه بالجار والمجرور انتهى، وهو تأويل حسن، إلا أن فيه مناقشة لفظية، لأن الفارسي ما ادعى الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه إنما ادعى الفصل بين حرف العطف والمعطوف به أي بالحرف، فتحرير التأويل أن يقال: فيكون قد حلت بين غشاوة وبين حرف العطف بالجار والمجرور.

وقرىء «غشاوة» بفتح العين وضّمها^(٣)، و«عشاوة»^(٤) بالمهملة. وأصوب القراءات المشهورة، لأن الأشياء التي تدل على الاشتمال تجيء أبداً على هذه الزنة كالإمامة / والضمامة والعصابة.

[أ/١٣]

والختم لغة: الوسم بطابع وغيره و«القلب» أصله المصدر فسمي به هذا العضو، وهو اللحمة الصنوبرية لسرعة الخواطر إليه وترددها، عليه، ولهذا قال^(٥):

(١) لعله يعني أبا حيان في البحر ٤٩/١.

(٢) الأصل: لا خبراً وهو سهو.

(٣) قرأ الحسن وزيد بن علي غشاوة بضم الغين ورفع التاء، وقرأ أبو جعفر بفتح الغين، انظر: القرطبي ١/١٩١؛ والبحر ١/٤٩؛ الشواذ ٢.

(٤) نسبها في الشواذ ٢ إلى طاوس، وانظر: البحر ١/٤٩.

(٥) لم أقف عليه.

- البقرة -

١٥١ - ما سُمِّي القلبُ إلا مِنْ تَقْلِبِهِ فاحذَرْ على القلبِ من قَلْبٍ وتَحْوِيلِ

ولمَّا سُمِّي به هذا العضو التزموا تفخيمه^(١) فرقاً بينه وبين أصله، وكثيراً ما يراد به العقل، ويُطلق أيضاً على لُبِّ كلِّ شيءٍ وخالِصه.

والسَّمْعُ والسَّمَاعُ مصدران لَسَمِعَ، وقد يستعمل بمعنى الاستماع، قال^(٢):

١٥٢ - وقد تَوَجَّسَ رِكْزاً مُقْفِرٌ نَدَسٌ بِنَبْأَةِ الصَّوْتِ ما في سَمْعِهِ كَذِبٌ

أي في استماعه، والسَّمْعُ - بالكسر - الذُّكْرُ الجميل، وهو أيضاً وَلَدُ الذئبِ من الضَّبُعِ، ووَحْدٌ وإن كان المرادُ به الجَمْعُ كالذي قبله وبعده لأنه مصدرٌ حَقِيقَةٌ، ولأنه على حذفِ مضافٍ، أي مواضعِ سَمْعِهِم، أو يكونُ كُنِيَ به عن الأذن، وإنما وَحَدَهُ لِفَهْمِ المعنى كقوله^(٣):

١٥٣ - كُلُّوا في بعضِ بَطْنِكُمْ تَعْفُوا فإنَّ زَمَانِكُمْ زَمَنٌ خَمِيضٌ

أي: بطونكم، ومثله^(٤):

١٥٤ - بها جِيفُ الحَسْرَى فأَمَّا عِظَامُهَا فَيَبِضُّ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبٌ

(١) أي تفخيم القاف. انظر: القرطبي ١٨٨/١.

(٢) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ٨٩؛ واللسان: نبا، والركز: الصوت. والمقفر: الصائد، والندس: الفطن، والنبأ: الصوت ليس بشديد.

(٣) لم أهدت إلى قائله، وهو في سيبويه ١٠٨/١؛ والمحاسب ٨٧/٢؛ وأما الشجري ١٠٨/١؛ وابن يعيش ٨/٥؛ والهمع ٥٠/١.

(٤) البيت لعلامة وهو في ديوانه ٤٠؛ والمفضليات ٣٩٤؛ والكتاب ١٠٧/١؛ وإملاء العكبري ١٥/١. يصف طريقاً شاقة. جيف الحسرى: المعية من الأبل، عظامها يبض: أي أكلت السباع والطيور ما عليها من اللحم فتعرت، وجلدها صليب: أي يابس لأنه ملقى بالفلاة لم يدبغ.

أي: جلودها، ومثله^(١):

١٥٥ - لا تُنْكِرُوا الْقَتْلَ وَقَدْ سُبِينَا فِي حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ سُجِينَا
وَقُرِيءَ شَاذًا «عَلَى أَسْمَاعِهِمْ»^(٢) وَهِيَ تُؤَيِّدُ هَذَا.

والأبصار: جمع بَصَرٍ وهو نور العين التي تُدْرِكُ بِهِ المرئيات، قالوا:
وليس بمصدر لجمعِهِ، ولقائل أن يقول: جَمَعَهُ لا يَمْنَعُ كونه مصدرًا في
الأصل، وإنما سَهَّلَ جَمَعَهُ كونه سُمِّيَ بِهِ نُورَ العين فَهَجَرَتْ فِيهِ معنى
المصدرية كما تقدَّم في قلوب جمع قلب، وقد قلتُ إنه في الأصل مصدرٌ ثم
سُمِّيَ بِهِ، ويجوز أن يُكْنَى بِهِ عن العين كما كُنِيَ بالسمع عن الأذن وإن كان
السمعُ في الأصل مصدرًا كما تقدَّم.

والغشاوة الغطاء، قال^(٣):

١٥٦ - تَبِعْتُكَ إِذْ عَيْنِي عَلَيْهَا غِشَاوَةٌ فَلَمَّا أَنْجَلْتَ قَطَعْتَ نَفْسِي أَلْوَمَهَا
وقال^(٤):

١٥٧ - مَلَأَ سَأَلَتِ بَنِي دُبَيَانَ مَا حَسْبِي
إِذَا الدُّخَانُ تَغَشَّى الْأَشْمَطَ الْبَرِمَا
وَجَمَعُهَا غِشَاءٌ، لَمَّا حُدِفَتِ الْهَاءُ قُلِبَتِ الْوَاوُ هَمْزَةً، وَقِيلَ: غَشَاوَى مِثْلَ

(١) البيت للمسيب بن زيد مناة الغنوي، وهو في الكتاب ١٠٧/١؛ المخصص ٣١/١؛
المحتسب ٢٤٦/١؛ والقرطبي ١٩٠/١. شجينا: غصصنا، أي لا تنكروا قتلنا لكم
وقد سببتم منا، ففي حلوكم عظم بقتلنا لكم، وقد شجينا نحن أيضاً.

(٢) قراءة ابن أبي عملة كما في الكشاف ١٦٤/١.

(٣) البيت للحارث بن خالد، وهو في مجاز القرآن ٣١/١؛ واللسان: غشا؛ وابن عطية
١٥٤/١؛ والقرطبي ١٩١/١.

(٤) البيت للنايعة، وهو في ديوانه ١٠٦؛ والقرطبي ١٩١/١؛ وحسبي: فعلي. والأشمت:
الأشيب، والبرم: الذي لا سخاء عنده ولا نفع ولا ضرر.

أداوى^(١)، قال الفارسي^(٢): «ولم أسمع من الغشاوة فعلاً متصرفاً بالواو، وإذا لم يوجد ذلك وكان معناها معنى ما اللام منه الياء وهو عِشِيّ يَعْشِيّ بدليل قولهم: العِشِيّان، والغشاوة من عِشِيّ كالجباوة من جَبِيّت في أن الواو كأنها بدلٌ من الياء، إذ لم يُصَرَّفْ منه فَعَلٌ كما لم^(٣) يُصَرَّفْ من الجباوة» انتهى. وظاهر عبارته أن الواو بدلٌ من الياء، فالياء أصل بدليل تصرّف الفعل منها دون مادة الواو، والذي يظهر أن لهذا المعنى مادتين: غ ش و، و غ ش ي، ثم تصرّفوا في إحدى المادتين واستغنوا بذلك عن التصرّف في المادة الأخرى، وهذا أقرب من ادّعاء قلب الواو ياءً من غير سبب، وأيضاً فالياء أخفٌ من الواو فكيف يقبلون الأخفّ للأثقل؟

«ولهم عذابٌ عظيمٌ»: «لهم» خبرٌ مقدّمٌ فيتعلّق بمحذوفٍ، و«عذابٌ» مبتدأ مؤخر، و«عظيمٌ» صفته، والخبرُ هنا جائزُ التقدّم، لأنّ للمبتدأ مُسوِّغاً وهو وصفه، فهو نظير: «وأجلٌ مُسمّى عنده»^(٤) من حيث الجواز.

والعذابُ في الأصل: الاستمرارُ ثم سُمِّيَ به كلُّ استمرارٍ ألمٍ، وقيل: أصله المنع، وهذا هو الظاهر، ومنه قيل للماء: عَدَب، لأنه يمنع العطش، والعذابُ يمنع من الجريمة. و«عظيمٌ» اسمٌ فاعلٌ من عَظُم، نحو: كريمٌ من كَرَمٍ غيرِ مذهبٍ به مذهبُ الزمان، وأصله أن توصف به الأجرام، ثم قد توصف به المعاني، وهل هو والكبيرُ بمعنى واحد أو هو فوق الكبير، لأنّ العظيمَ يقابلُ الحقيق، والكبيرُ يقابلُ الصغير، والحقيق دون الصغير؟ قولان. وفعلٌ له معانٍ كثيرة، يكون اسماً وصفةً، والاسمُ مفردٌ وجمعٌ، والمفردُ

(١) الأداوى: ج إداوة وهي المطهرة.

(٢) الحجة ١/٢٢٤.

(٣) سقطت «لم» سهواً من الأصل.

(٤) الآية ٢ من الأنعام.

اسمٌ معنى واسمٌ عين، نحو قميص وظريف وصهيل وكليب جمع كلب، والصفة مفرد فعله كعري يجمع على عراة، ومفرد فعله كسري يجمع على سراة، ويكون اسم فاعل من فعل نحو: عظيم من عظم كما تقدم، ومبالغة في فاعل نحو: عليم من عالم، وبمعنى أفعل كشميط بمعنى أشمط ومفعول كجريح بمعنى مجروح، ومفعل كسميع بمعنى مُسمع، ومفعل كوليد بمعنى مؤلد، ومفاعل كجلس بمعنى مُجالس، ومفتعل كبديع بمعنى مُبتدع، ومفتعل كسعيير بمعنى مُتسعر، ومفتعل كمكن بمعنى مُستمكن، وفعل كرتيب بمعنى رطب، وفعل كعجيب بمعنى عجب، وفعل كصحيح بمعنى صحاح، وبمعنى الفاعل والمفعول كصريح بمعنى صارخ أو مصروح، وبمعنى الواحد والجمع نحو خليط، وجمع فاعل كغريب جمع غارب.

آ. (٨) قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ . . الآية «من الناس» خبر مقدم و«من يقول» مبتدأ مؤخر، و«من» تحتل أن تكون موصولة أو نكرة موصوفة أي: الذي يقول أو فريق يقول، فالجملة على الأول لا محل لها لكونها صلة، وعلى الثاني محلها الرفع لكونها صفة للمبتدأ. واستضعف أبو البقاء أن تكون موصولة، قال^(١): «لأن» الذي يتناول قوماً بأعيانهم، والمعنى هنا على الإبهام» انتهى. وهذا منه غير مُسلم لأن المنقول أن الآية نزلت في قوم بأعيانهم كعبدالله بن أبي رهمته. وقال الأستاذ الزمخشري^(٢): «إن كانت آل للجنس كانت «من» نكرة موصوفة كقوله: «من المؤمنين رجال صدقوا»^(٣)، وإن كانت للعهد كانت موصولة»، وكأنه قصد مناسبة الجنس للجنس والعهد للعهد، إلا أن هذا الذي قاله غير لازم، بل يجوز أن تكون آل للجنس وتكون

(١) الإملاء ١/١٦٦.

(٢) الكشاف ١/١٦٧.

(٣) الآية ٢٣ من الأحزاب.

— البقرة —

[١٣/ب] «مَنْ» موصولة، وللعهدِ ومَنْ نكرةٌ موصوفةٌ/ . وزعم الكسائي أنها لا تكون إلا في موضعٍ تختص به^(١) النكرة، كقوله^(٢):

١٥٨ — رَبُّ مَنْ أَنْصَجْتُ غِيظًا قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعِ
وهذا الذي قاله هو الأكثر، إلا أنها قد جاءت في موضعٍ لا تختص به النكرة، قال^(٣):

١٥٩ — فَكَفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرُنَا

و «مَنْ» تكون موصولةً ونكرةً موصوفةً كما تقدّم وشرطيّةً واستفهاميّةً، وهل تقع نكرةٌ غير موصوفةٍ أوزائدة؟ خلاف^(٤)، واستدلّ الكسائي على زيادتها بقولٍ عنتره^(٥):

١٦٠ — يَا شَاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرَمْتُ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ
ولا دليلٌ فيه لجواز أن تكون موصوفةً بقنص: إمّا على المبالغة أو على حذف مضاف.

و «مَنْ» في «مِنَ النَّاسِ» للتبعيض، وقد زعم قومٌ أنها للبيان وهو غلطٌ لعدم تقدّم ما يتبيّن بها. و«الناس» اسمٌ جمع لا واحد له من لفظه، ويرادفه «أناسي» جمع إنسان أو إنسي، وهو حقيقةً في الآدميين، ويُطلق على الجن

(١) الأصل: «بها» وهو سهو.

(٢) البيت لسويد بن أبي كاهل البشكري، وهو في أمالي الشجري ١٦٩/٢؛ وابن يميث ١١/٤؛ وشذور الذهب ١٣١؛ والهمع ٩٢/١؛ والدرر ٦٩/١؛ والخزانة ٥٤٦/٢؛ والموضع الذي اختصت به النكرة هنا دخول «رُبُّ» عليها.

(٣) تقدم برقم ١٢ فهي هنا نكرة ولم يتحقق شرط الكسائي.

(٤) يعني: هل يجوز زيادة النكرة غير الموصوفة فالكسائي يُجوز والجمهور يمنع.

(٥) ديوانه ٢١٣؛ والمغني ٣٦٦؛ والخزانة ٥٤٩/٢. والشاة: كناية عن المرأة، والقنص: الصيد.

- البقرة -

مجازاً. واختلف النحويون في اشتقاقه: فمذهبُ سيبويه^(١) والفراء أنَّ أصله همزةٌ ونونٌ وسينٌ والأصل: أناسٌ اشتقاقاً من الأُنس، قال^(٢):

١٦١ - وما سُمِّي الإنسانُ إلا لِأُنْسِهِ ولا القلبُ إلا أنه يَتَقَلَّبُ

لأنه أنسٌ بحواء، وقيل: بل أنسٌ بربه، ثم حُذفتِ الهمزة تخفيفاً، يدلُّ على ذلك قوله^(٣):

١٦٢ - إِنَّ الْمَنَايَا يَطَّلِعُ مِنْ عَلَى الْأُنَاسِ الْأَمْنِيَا

وقال آخر^(٤):

١٦٣ - وَكُلُّ أَنْاسٍ قَارِبُوا قَيْدَ فَحْلِهِمْ وَنَحْنُ خَلَعْنَا قَيْدَهُ فَهُوَ سَارِبٌ

وقال آخر^(٥):

١٦٤ - وَكُلُّ أَنْاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْبِيَّةٌ تَصَفَّرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ

وذهب الكسائي إلى أنه من نون وواو وسين، والأصل: نَوَسَ، فقلبتِ الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، والنَّوَسُ الحركة. وذهب بعضهم إلى أنه من نون وسين وياء، والأصل: نَسِي، ثم قَلِبَتِ اللامُ إلى موضع العين فصار

(١) الكتاب ١/٣٠٩، ٢/١٢٥.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) تقدم برقم ٢٧.

(٤) البيت للأخنس بن شهاب التغلبي، وهو في المفضليات ٢٠٨، برواية: أرى كل قوم الحماسة ١/٣٧٦؛ وابن يعيش ٨/٥٨، واللسان: خلع. وقاربوا قيد فحلهم: فصروا قيده والمراد فحل الإبل، والسارب: الذاهب في الأرض، يقول: إن غيرنا يقيد فحله خوفاً عليه من الغارة ونحن لا نخاف فتركه حيث يشاء.

(٥) البيت للبيد، وهو في ديوانه ٢٥٦؛ والإنصاف ١٣٩؛ وابن يعيش ٥/١٤؛ وأمثالي الشجري ١/٢٥؛ وشواهد الكشاف ٤٨٢؛ والدرر ٢/٢٢٨. والدويبية: الموت.

— البقرة —

نَيْسًا، ثم قُلِبَتِ الْيَاءُ أَلْفًا لما تقدم في نوس، قال: سُمُّوا بِذَلِكَ لِنَسْيَانِهِمْ وَمِنْهُ الْإِنْسَانُ لِنَسْيَانِهِ، قال^(١):

١٦٥ — فَإِنْ نَسِيَتْ عُهْدًا مِنْكَ سَالِفَةً فَاغْفِرْ فَأُولُ نَاسٍ أُولُ النَّاسِ
ومثله^(٢):

١٦٦ — لَا تَنْسِينُ تِلْكَ الْعُهُودَ فَإِنَّمَا سُمِّيتَ إِنْسَانًا لِأَنَّكَ نَاسِيٌّ

فوزنه على القول الأول: عال، وعلى الثاني: فَعَلَ، وعلى الثالث: فَلَحَ بالقلب.

و «يقول»: فعل مضارع وفاعله ضميرٌ عائد على «مَنْ»، والقول حقيقة: اللفظ الموضوع لمعنى، ويُطْلَقُ عَلَى اللَّفْظِ الدَّالُّ عَلَى النَّسْبَةِ الْإِسْنَادِيَّةِ وَعَلَى الْكَلَامِ النَّفْسَانِيِّ أَيْضًا، قال تعالى: «ويقولون في أنفسهم: لولا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بما نقول»^(٣)، وتراكيبه الستة وهي: القول واللوق والوقل والقلو واللقو والولق تَدُلُّ عَلَى الْخَفَةِ وَالسَّرْعَةِ، وَإِنْ اخْتَصَّتْ بَعْضُ هَذِهِ الْمَوَادِّ بِمَعَانٍ أُخَرَ. والقول أصلٌ تعديته لواحدٍ نحو: «قُلْتُ خُطْبَةً»، وتُحْكِي بَعْدَهُ الْجَمْلَ، وتكون في محلِّ نصبٍ مفعولاً بها إلا أَنْ يُضْمَنَ مَعْنَى الظنِّ فيعملَ عمَلَهُ بِشَرْطٍ عِنْدَ غَيْرِ بَنِي سُلَيْمٍ مَذْكُورَةٍ فِي كِتَابِ النُّحُو^(٤)، كقوله^(٥):

١٦٧ — مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرَّوَاسِمَا يُسْدِيْنِ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

(١) لم أهدئ إلى قائله، وهو في القرطبي ١٩٣/١.

(٢) البيت لأبي تمام، وهو في ديوانه ٢٤٥/٢؛ والقرطبي ١٩٣/١.

(٣) الآية ٨ من المجادلة.

(٤) انظر: ابن عقيل ٣٤٧/١.

(٥) البيت لهذبة بن خشرم، وهو في ابن عقيل ٣٤٨/١؛ وشذور الذهب ٣٧٩؛

والهمع ١٥٧/١؛ والدرر ١٣٩/١.

وبغير شرط عندهم كقوله^(١):

١٦٨ - قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِيلَا

و«أَمَّنًا»: فعلٌ وفاعلٌ، و«بالله» متعلقٌ به، والجملةُ في محلِّ نصبٍ بالقول، وكُرِّرَتِ الباءُ في قوله «وباليوم» للمعنى المتقدم في قوله: «وعلى سَمْعِهِمْ وعلى أبصارِهِمْ»^(٢)، وقد سأل سائل فقال: الخبرُ لا بد وأن^(٣) يفيدُ غيرَ ما أفاده المبتدأ، ومعلومٌ أن الذي يقولُ كذا هو من الناس لا من غيرِهِمْ. وأجيب عن ذلك: بأن هذا تفصيلاً معنويًّا لأنه تقدَّم ذِكْرُ المؤمنين، ثم ذِكْرُ الكافرين، ثم عَقَّبَ بِذِكْرِ المنافقين، فصارَ نَظِيرَ التفصيلِ اللفظي، نحو قوله: «وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ»^(٤) «وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي»^(٥) فهو في قوة تفصيلِ الناسِ إلى مؤمنٍ وكافرٍ ومنافقٍ، وأحسنُ مِنْ هذا أن يُقَالَ: إن الخبرَ أفادَ التبعيضَ المقصودَ لأنَّ الناسَ كلَّهُم لم يقولوا ذلك. وهم غيرُ مؤمنين فصارَ التقديرُ: وبعضُ الناسِ يقولُ كَيْتَ وَكَيْتَ.

واعلم أن «مَنْ» وأخواتها لها لفظٌ ومعنى، فلفظُها مفردٌ مذكَّرٌ، فإن أريدَ بها غيرُ ذلك فلك أن تراعيَ لفظُها مرةً ومعناها أخرى، فتقول: «جاء مَنْ قام وقعدوا» والآيةُ الكريمةُ كذلك، روعي اللفظُ أولاً فقول: «مَنْ يقول»، والمعنى ثانياً في «أَمَّنًا»، وقال ابن عطية^(٦): «حَسُنَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْوَاحِدَ قَبْلَ الْجَمْعِ فِي الرِّبَةِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْجَعَ مَتَكَلَّمٌ مِنْ لَفْظِ جَمْعٍ إِلَى تَوْحِيدٍ، لَوْ قُلْتُ: وَمَنْ

(١) لم أهدت إلى قائله وهو في السمط ٦٨١؛ وأما في القالي ٢/٤٤؛ والمخصص ١٣/٢٨٢، واللسان: يمن؛ والدرر ١/١٣٩.

(٢) الآية ٧ من البقرة.

(٣) الواو هنا مقحمة.

(٤) الآية ٢٠٤ من البقرة.

(٥) الآية ٦ من لقمان.

(٦) التفسير ١/١٥٧.

- البقرة -

الناس مَنْ يقومون ويتكلم لم يَجْزُ». وفي عبارة القاضي ابن عطية نظر^(١)، وذلك لأنه منع من مراعاة [اللفظ بعد مراعاة]^(٢) المعنى، وذلك جائز، إلا أن مراعاة اللفظ أولاً أولى، ومِمَّا يَرُدُّ عليه قولُ الشاعر^(٣):

١٦٩ - لَسْتُ مِمَّنْ يَكُوعُ أَوْ يَسْتَكِينُو نَ إِذَا كَافَحْتَهُ خَيْلُ الْأَعَادِي

وقال تعالى: «وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ»^(٤) إلى أن قال: «خالدين» فراعى المعنى، ثم قال: «قد أَحْسَنَ اللهُ لَهُ رِزْقًا» فراعى اللفظ بعد مراعاة المعنى وكذا راعى المعنى في قوله: «أَوْ يَسْتَكِينُونَ» ثم راعى اللفظ في «إِذَا كَافَحْتَهُ». وهذا الحملُ جارٍ فيها في جميع أحوالها، أعني مَنْ كونهَا مَوْصُولَةً وَشَرْطِيَّةً [١٤/أ] واستفهامية / أمَّا إِذَا كَانَتْ مَوْصُولَةً فَقَالَ الشَّيْخُ^(٥): «لَيْسَ فِي مَحْفُوظِي مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ مِرَاعَاةَ الْمَعْنَى» يعني تقول: مررت بَمَنْ محسنون لك^(٦).

و «الآخر» صفةٌ لليوم، وهو مقابلُ الأول، ومعنى اليوم الآخر أي عن الأوقات المحدودة.

و «ما هم بمؤمنين» ما نافية، ويحتمل أن تكون هي الحجازية فترفع الاسم وتنصب الخبر فيكون «هم» اسمها، وبمؤمنين خبرها، والباء زائدة تأكيداً وأن تكون التمييزية، فلا تعمل شيئاً، فيكون «هم» مبتدأ و«بمؤمنين» الخبر والباء زائدة أيضاً، وزعم أبو علي الفارسي^(٧) وتبعه الزمخشري أن الباء

(١) انظر مناقشة أبي حيان له: البحر ١/٥٤.

(٢) لم يظهر في فيلم الأصل.

(٣) لم أهدد إلى قائله وهو في البحر ١/٥٤، وكع: جبن.

(٤) الآية ٩ من سورة التغابن.

(٥) لم أجد هذا القول في مطبوعة البحر.

(٦) الأصل: محسنين ولعلها سهو.

(٧) الإيضاح العضدي ١/١١٠.

- البقرة -

لا تُزاد في خبر «ما» إلا إذا كانت عاملة، وهذا مردودٌ بقول الفرزدق^(١)، وهو تميمي:

١٧٠ - لَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ بَتَارِكِ حَقِّهِ وَلَا مُنْسِيٍّ مَعْنٍ وَلَا مُتَيْسِّرٍ

إلا أنَّ المختارَ في «ما» أن تكونَ حجازيةً^(٢)، لأنه لما سقطت الباءُ صرَّحَ بالنصب قال الله تعالى: «ما هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ»^(٣) «ما هذا بَشْرًا»^(٤)، وأكثرُ لغةِ الحجاز زيادةُ الباءِ في خبرها، حتى زعم بعضهم أنه لم يحفظِ النصبُ في غير القرآن إلا في قول الشاعر^(٥):

١٧١ - وأنا النذيرُ بحرَّةٍ مُسَوِّدَةٍ تصلُ الجيوشُ إليكمُ أقوادها
أبنائها متكنِّفونُ أباهمُ حنِّفوا الصدورِ وما همُ أولادها

وأتى بالضمير في قوله: «وما هم بمؤمنين» جمعاً اعتباراً بمعنى «من» كما تقدم في قوله «آمنًا». فإن قيل: لِمَ أتى بخبر «ما» اسمَ فاعلٍ غيرَ مقيدٍ بزمانٍ ولم يُؤتَ بعدها بجملَةٍ فعليةٍ حتى يطابقَ قولهم «آمنًا» فيقال: وما آمنوا؟ فالجواب: أنه عدلٌ عن ذلك ليفيدَ أنَّ الإيمانَ منتفٍ عنهم في جميعِ الأوقاتِ فلو أُتِيَ به مطابقاً لقولهم «آمنًا» فقال: وما آمنوا لكان يكونُ نفيًا للإيمان في

(١) ديوانه ٣٨٤؛ وسيويه ٣١/١؛ وأمالي القالي ٧٣/٣؛ والخزانة ١٨١/١؛
والهمع ١٢٨/١؛ والدرر ١٠٢/١. ومعن بن زائدة من أجواد العرب. والنسيء:
التأخير، متيسر: لا يتيسر على الغريم.

(٢) أي في الآية: وما هم بمؤمنين.

(٣) الآية ٢ من المجادلة.

(٤) الآية ٣١ من يوسف.

(٥) البيتان لعدي بن الرقاع، والثاني في ابن عقيل ٢٦٠/١؛ والبحر ٥٥/١. والحرّة:
الأرض ذات حجارة سود، أي التفّ الأبناء حول القادة وليسوا أبناء هذه الكتيبة حقيقةً
وإنما هم أبناء الحروب.

- البقرة -

الزمن الماضي فقط، والمراد النفي مطلقاً، أي: إنهم ليسوا متلبسين بشيء من الإيمان في وقتٍ من الأوقات.

آ. (٩) قوله تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾: هذه الجملة الفعلية يُحْتَمَلُ أن تكون مستأنفةً جواباً لسؤال مقدر، وهو: ما بالهم قالوا آمناً وما هم بمؤمنين؟ فقيل: يُخَادِعُونَ اللَّهَ، ويحتمل أن تكون بدلاً من الجملة الواقعة صلة لـ «مَنْ» وهي «يقول»، ويكون هذا من بدل الاشتمال، لأن قولهم كذا مشتمل على الخداع فهو نظير قوله^(١):

١٧٢ - إِنَّ عَلِيَّ اللَّهَ أَنْ تُبَايَعَا تُوَخَّذَ كَرَهَا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا
وقول الآخر^(٢):

١٧٣ - مَتَى تَأْتِنَا تُلْمَمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطَبًا جَزْلاً وَنَاراً تَأْجَجَا

فـ «تُوَخَّذَ» بدل اشتمالٍ من «تُبَايَعَا» وكذا «تُلْمَمُ» بدل من «تَأْتِنَا»، وعلى هذين القولين فلا محل لهذه الجملة من الإعراب. والجملة التي لا محل لها من الإعراب أربع لا تزيد على ذلك - وإن توهم بعضهم ذلك - وهي: المبتدأ والصلة والمعتضة والمفسرة، وسيأتي تفصيلها في مواضعها. ويُحْتَمَلُ أن تكون هذه الجملة حالاً من الضمير المستكن في «يقول» تقديره: ومن الناس مَنْ يقول حال كونهم مخادعين. وأجاز أبو البقاء^(٣) أن تكون حالاً من الضمير المستكن في «بمؤمنين» والعامل فيها اسم الفاعل. وقد ردَّ عليه بعضهم^(٤)

(١) لم أهتمد إلى قائله، وهو في الكتاب ٧٨/١؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٥٠؛
والأشموني ٣/١٣١.

(٢) البيت لعبيد الله بن الحر الجعفي، وهو في سيبويه ٤٤٦/١؛ وابن يعيش ٧/٥٣؛
والخزاعة ٣/٦٦٠؛ والدرر ٢/١٦٦.

(٣) الإملاء ١/١٧.

(٤) وهو أبو حيان في البحر ١/٥٦.

- البقرة -

بما معناه: أن هذه الآية الكريمة نظيرُ: ما زيدٌ أقبل ضاحكاً، قال: «وللعربِ في مثل هذا التركيبِ طريقتان، أحدهما: نفيُ القيدِ وحده وإثباتُ أصلِ الفعل، وهذا هو الأكثر، والمعنى أن الإقبالَ ثابتٌ والضحكُ منتفٍ، وهذا المعنى لا يُتصَوَّرُ إرادتهُ في الآية، أعني نفيَ الخداع، وثبوتَ الإيمان. الطريقُ الثاني: أن ينتفيَ القيدُ فينتفيَ العاملُ فيه فكأنه قيل في المثال السابق: لم يُقبَلْ ولم يَضْحَكْ، وهذا المعنى أيضاً غيرُ مرادٍ بالآية الكريمة قطعاً، أعني نفيَ الإيمانِ والخداعِ معاً، بل المعنى على نفيِ الإيمانِ وثبوتِ الخداعِ، فَفَسَدَ جَعَلَهَا حَالاً مِنْ الضميرِ في «بمؤمنين». والعجبُ من أبي البقاء كيف استشعر هذا الإشكالَ فَمَنَعَ مِنْ جَعَلِ هذه الجملةِ في محلِّ الجرِّ صفةً لمؤمنين؟ قال: «لأنَّ ذلكَ يوجبُ نفيَ خداعِهِمْ، والمعنى على إثباتِ الخداعِ»، ثم جَعَلَهَا حَالاً مِنْ ضميرِ «مؤمنين» ولا فرقَ بين الحالِ والصفةِ في هذا.

والخداعُ أصلُه الإخفاء، ومنه الأُخدَعان: عِرْقَانِ مستبطنانِ في العُنُقِ ومنه مَخْدَعُ البيت، فمعنى خادعُ أي: مُوهِمٌ صاحبهُ خلافَ ما يريد به من المكروه، وقيل: هو الفساد، قال الشاعر^(١):

١٧٤ - أبيضُ اللونِ لذيذُ طَعْمُهُ طيبُ الريقِ إذا الريقُ خَدَعُ
أي: فَسَدَ. والمصدرُ الخِدْعُ^(٢) بكسر الخاء^(٣)، ومثله: الخديعة. ومعنى

يخدعون الله أي من حيث الصورة لا من حيث المعنى، وقيل: لعدم عرفانهم بالله تعالى وصفاته ظنوه بمن يخدع. وقال أبو القاسم الزمخشري^(٤): «إنَّ [١٤/ب] اسمَ الله تعالى مُقْحَمٌ، والمعنى: يُخدعون الذين آمنوا، ويكون من باب:

(١) البيت لسويد بن أبي كاهل، وهو في المفضليات ١٩١، واللسان: خدع.

(٢) نسخة حكمت: الخداع.

(٣) أورد صاحب اللسان لغة فتح الخاء أيضاً. انظر: اللسان «خدع».

(٤) الكشف ١٧٢/١.

— البقرة —

«أعجبني زيدٌ وكرمه». المعنى: أعجبني كرمُ زيد، وإنما ذُكر «زيدٌ» توطئةً لذكر كرمه» وجعل ذلك نظيراً لقوله تعالى: «واللَّهُ ورسوله أحقُّ أن يُرْضوه»^(١) «إن الذين يُؤدُّون اللّهَ ورسوله»^(٢). وهذا منه غيرُ مُرضٍ، لأنه إذا صحَّ نسبةُ مخادعتهم إلى الله تعالى بالأوجهِ المتقدمة فلا ضرورة تدعو إلى ادعاء زيادة اسم الله تعالى، وأمّا «أعجبني زيدٌ وكرمه» فإنَّ الإعجاب أُسِنِدَ إلى زيدٍ بجملته، ثم عُطِفَ عليه بعضُ صفاته تمييزاً لهذه الصفةِ من بين سائر الصفاتِ للشرفِ، فصار من حيث المعنى^(٣) نظيراً لقوله تعالى: «وملائكته وكتبه ورسله جبريلَ وميكال»^(٤).

وَفَاعَلَ لَهُ مَعَانٍ خَمْسَةٌ^(٥): المشاركةُ المعنويةُ نحو: «ضاربُ زيدٌ عمراً» وموافقةُ المجرد نحو: «جاوَزْتُ زيداً» أي جُرْتُهُ، وموافقةُ أَفْعَلَ متعدياً نحو: «باعَدْتُ زيداً وأبعَدته»، والإغناءُ عن أَفْعَلَ نحو: «وازيْتُ الشيءَ»، وعن المجردِ نحو: سافَرْتُ وقاسَيْتُ وعاقَبْتُ، والآيةُ فيها فاعلٌ يحتملُ المعنيين الأوَّلين. أمّا المشاركةُ فالمخادعةُ منهم لله تعالى تقدّم معناها، ومخادعةُ الله إياهم من حيث إنه أجرى عليهم أحكامَ المسلمين في الدنيا، ومخادعةُ المؤمنين لهم كونهم امْتثلوا أمرَ الله تعالى فيهم، وأمّا كونه بمعنى المجرد فيبينه قراءةُ ابن مسعود^(٦) وأبي حيوة^(٧): «يخْدَعُونَ».

(١) الآية ٦٢ من التوبة.

(٢) الآية ٥٧ من الأحزاب.

(٣) الأصل: «الشرف» والتصحيح من النسخ الأخرى، وهو سهو.

(٤) الآية ٩٨ من البقرة: مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ...

(٥) انظر: الممتع ١٨٨.

(٦) عبدالله بن مسعود، أحد علماء الصحابة، عرض القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم توفي سنة ٣٢. انظر: طبقات القراءة ١/٤٥٩.

(٧) شريح بن يزيد الحضرمي، له اختيار في القراءة، روى عن عمران بن عثمان، وروى عنه ابنه حيوة، توفي سنة ٢٠٣. انظر: طبقات القراءة ١/٣٢٥.

وقرأ أبو عمرو والحرمیان^(١): «وما يُخادِعون» كالأولى، والباقون:
وما يُخدعون^(٢)، فيُحتمل أن تكونَ القراءتان بمعنى واحد، أي يكونَ فاعلَ
بمعنى فَعَلَ، ويُحتمل أن تكونَ المفاعلةُ على بابها، أعني صدورها من اثنين،
فهم يُخادعون أنفسهم، حيثُ يُمنونها الأباطيلَ، وأنفسهم تخادِعهم حيث
تُمنِيهم ذلك أيضاً فكانها محاورَةٌ بين اثنين، ويكون هذا قريباً من قول
الآخر^(٣):

١٧٥ - لم تَدْرِ ما لا ولسْتَ قائلها عُمَرَكَ ما عِشْتَ آخَرَ الأبدِ
ولم تُؤامِرْ نَفْسِيكَ مُمْتَرِيّاً فيها وفي أختِها ولم تَكْذِبْ
وقال آخر^(٤):

١٧٦ - يُؤامِرُ نَفْسِيهِ وفي العيشِ فُسْحَةٌ أَيْسَتَوَقِعُ الذُّوبانَ أَمْ لا يَطورُها
وقوله «إلا أنفسهم»: «إلا» في الأصل حَرَفُ اسْتِثْناءٍ، وأنفسهم مفعول
به، وهذا الاستثناء مفرغٌ، وهو عبارةٌ عما افْتَقَرُ فيه ما قبلَ «إلا» لما بعدها، ألا
تري أن «يُخادِعون» يَفْتَقِرُ إلى مفعولٍ، ومثله: «ما قام إلا زيدٌ» فقام يفتقر
إلى فاعلٍ، والتأنيُّ بخلافه، أي: ما لم يَفْتَقِرْ فيه ما قبلَ «إلا» لما بعدها، نحو:
قام القومُ إلا زيداً، وضربتُ القومَ إلا بكرةً، فقام قد أخذَ فاعله، وضربتُ أخذَ
مفعوله، وشرطُ الاستثناء المفرغ أن يكونَ بعد نفيٍ أو شِبْهِه كالاستفهام
والنفي. وأما قولهم: «قرأتُ إلا يومَ كذا» فالمعنى على نفيٍ مؤولٍ تقديره:

-
- (١) يعنون بهذا المصطلح نافعاً قارئ المدينة، وابن كثير قارئ مكة. وتقدمت ترجمتهما.
(٢) انظر: السبعة ١٣٩؛ الكشف عن وجوه القراءات ٢٢٤/١.
(٣) لم أهدد إلى قائلها، وهما في الحجة ٢٣٨/١؛ وتفسير ابن عطية ١٥٩/١؛
والبحر ٥٧/١. وسقطت «لا» من الأصل فيضطرب عروضياً.
(٤) البيت لرجل من فزارة، وهو في الحجة ٢٣٨/١؛ والبحر ٥٧/١؛ وابن عطية ١٦٠/١.
والذوبان: الأعداء. لا يطورها: لا يحوم حولها.

— البقرة —

ما تَرَكْتُ القِرَاءَةَ إِلَّا يَوْمَ كَذَا، ومثله: «ويأبى الله إلا أن يُتِمَّ نوره»^(١)، «وانها لكبيرة إلا على الخاشعين»^(٢)، وللإسثناء أحكام كثيرة تأتي مفصلة في غضون الكتاب إن شاء الله تعالى.

وَقُرِءَ^(٣): «وما يُخَدَعُونَ» مبنياً للمفعول، وتخريجها على أن الأصل وما يُخَدَعُونَ إلا عن أنفسهم، فلما حُذِفَ الحرف انتصب على حدِّ^(٤):

١٧٧ — تَمُرُّونَ الدِّيارَ ولم تَعُوجُوا

و«يُخَدَعُونَ»^(٥)، مِنْ خَدَعَ مُشَدِّدًا، و«يُخَدَعُونَ»^(٦) بفتح الياء والتشديد والأصل: يَخْتَدِعُونَ فأدغم.

«وما يشعرون» هذه الجملة الفعلية، يُحتمل ألا يكون لها محلٌّ من الإعراب، لأنها استئناف، وأن يكون لها محلٌّ وهو النصب على الحال من فاعل «يُخَدَعُونَ»، والمعنى: وما يرجع وبأل خداعهم إلا على أنفسهم غير شاعرين بذلك. ومفعول «يشعرون» محذوفٌ للعلم به، تقديره: وما يشعرون أن وبأل خداعهم راجعٌ على أنفسهم، أو اطلاع الله عليهم، والأحسن ألا يُقدَّرَ له مفعولٌ لأنَّ الغرض نفي الشعور عنهم البتة من غير نظرٍ إلى مُتعلِّقِهِ، والأول يُسمَّى حذفَ الاختصار، ومعناه حَذْفُ الشيءِ للدليل، والثاني يُسمَّى حذفَ الاختصار، وهو حَذْفُ الشيءِ لا للدليل.

(١) الآية ٣٢ من التوبة.

(٢) الآية ٤٥ من البقرة.

(٣) قراءة الجارود بن أبي سبرة وعبد السلام بن شداد. انظر: القرطبي ١٩٦/١؛ البحر ٥٧/١.

(٤) تقدم برقم ١٤٨.

(٥) قراءة قتادة ومورق العجلي. انظر: ابن عطية ١٥٨/١؛ البحر ٥٧/١.

(٦) ذكرها في البحر ٥٧/١ من دون نسبة.

- البقرة -

والشعورُ: إدراك الشيء من وجهٍ يَدِقُّ وَيَخْفِي، مشتقٌّ من الشَّعْرِ لدَقَّتْهُ، وقيل: هو الإدراك بالحاسة مشتقٌّ من الشُّعَارِ، وهو ثوبٌ يلي الجسدَ، ومنه مشاعرُ الإنسانِ أي حواسُه الخمسُ التي يَشْعُرُ بها.

آ. (١٠) قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾: الآية. الجارُّ والمجرورُ خبرٌ مقدَّمٌ واجبٌ التقديمِ لِمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي قَوْلِهِ: «وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ»^(١). والمشهورُ تحريكِ الرَّاءِ مِنْ «مَرَضٌ»، وَرَوَى الْأَصْمَعِيُّ^(٢) عَنْ أَبِي عَمْرٍو سَكُونَهَا^(٣)، وَهِيَ لُغَتَانِ فِي مَصْدَرِ مَرَضٌ يَمْرَضُ. وَالْمَرَضُ: الْفِتْوَرُ، وَقِيلَ: الْفَسَادُ، وَيُطْلَقُ عَلَى الظُّلْمَةِ، وَأَنْشَدُوا^(٤):

١٧٨ - فِي لَيْلَةٍ مَرِضَتْ مِنْ كُلِّ نَاحِيَةٍ فَمَا يُحَسُّ بِهَا نَجْمٌ وَلَا قَمَرٌ
أَي لَظَلَمْتَهَا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِمَرِضَتْ فَسَدَتْ، ثُمَّ بَيْنَ جِهَةِ
الْفَسَادِ بِالظُّلْمَةِ.

وقوله: «فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا»: هَذِهِ جَمَلَةٌ فَعَلِيَّةٌ مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْجَمَلَةِ
الاسْمِيَّةِ قَبْلَهَا، مُتَّسِبَةٌ عَنْهَا، بِمَعْنَى أَنَّ سَبَبَ الزِّيَادَةِ حَصُولُ الْمَرَضِ فِي
قُلُوبِهِمْ، إِذَا الْمَرَادُ بِالْمَرَضِ هُنَا الْغُلُّ وَالْحَسَدُ / لظهور دين الله تعالى . [١٥/أ]
و«زاد» يستعمل لازماً ومتعدياً لاثنتين ثانيهما غيرُ الأولِ كأعطى وكسا، فيجوز
حذفُ مَعْمُولِيهِ وَأَحَدِهِمَا اختصاراً واقتصاراً، تقول: زاد المالُ، فهذا لازمٌ،
وَزِدْتُ زَيْدًا خَيْرًا، وَمِنْ «وَزِدْنَاَهُمْ هُدًى»^(٥)، «فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا»^(٦) «وَزِدْتُ

(١) الآية ٧ من سورة البقرة.

(٢) عبد الملك بن قريب، إمام اللغة، روى عن نافع والكسائي، وروى عنه الحارثي توفي سنة ٢١٥. انظر: الطبقات لابن الجزري ١/٤٧٠؛ البغية ٢/١١٢.

(٣) انظر: البحر ١/٥٨؛ الشواذ ٢.

(٤) لم أهند إلى قائله، وهو في البحر ١/٥٣.

(٥) الآية ١٣ من الكهف.

(٦) الآية ١٠ من البقرة.

- البقرة -

زيداً ولا تذكر ما زِدْتَهُ، وزِدْتُ مَالاً، ولا تذكر مَنْ زِدْتَهُ «وَأَلْفٌ زَادٌ» منقلبة عن
ياء لقولهم: يزيّد.

«ولهم عذابٌ أليمٌ» نظير قوله تعالى: «ولهم عذابٌ عظيمٌ»^(١) وقد
تقدّم. وأليمٌ هنا بمعنى مؤلم، كقوله^(٢):

١٧٩ - وَتَرْفَعُ مِنْ صُدُورِ شَمَرْدَلَاتٍ يَصُكُّ وَجُوهَهَا وَهَجَّ أَلِيمٌ
وَيُجْمَعُ عَلَيَّ فُعْلَاءٌ كَشْرِيفٍ وَشُرَفَاءٌ، وَأَفْعَالٌ مِثْلُ: شَرِيفٌ وَأَشْرَافٌ،
ويجوزُ أَنْ يَكُونَ فَعِيلٌ هُنَا لِلْمِبَالِغَةِ مُحَوِّلاً مِنْ فَعَلٍ بِكَسْرِ الْعَيْنِ، وَعَلَى هَذَا
يَكُونُ نِسْبَةُ الْأَلَمِ إِلَى الْعَذَابِ مَجَازاً، لِأَنَّ الْأَلَمَ حَلٌّ بَمَنْ وَقَعَ بِهِ الْعَذَابُ لَا
بِالْعَذَابِ، فَهُوَ نَظِيرٌ قَوْلِهِمْ: شِعْرٌ شَاعِرٌ.

و«بما كانوا يكذبون» متعلقٌ بالاستقرارِ المقدرِ في «لهم» أي: استقر لهم
عذابٌ أليمٌ بسبب تكذيبهم. و«ما» يجوزُ أَنْ تَكُونَ مُصَدَّرَةً أَي بِكُونِهِمْ
يكذبون وهذا على القول بأنَّ «كان» مصدرٌ، وهو الصحيحُ عند بعضهم
للتصريح به في قول الشاعر^(٣):

١٨٠ - يَبْذُلُ وَجِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكُونُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِينُ
فقد صرّح بالكون. ولا جائزُ أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرَ كَانِ التَّامَةَ لِنُصْبِهِ
[الخبر]^(٤) بعدها، وهو: «إياه»، على أن للنظر في هذا البيتِ مجالاً ليس هذا
موضعه. وعلى القول بأن لها مصدرًا لا يجوز التصريحُ به معها، لا تقول:

(١) الآية ٧ من البقرة.

(٢) البيت الذي الرمة، وهو في ديوانه ٦٧٧؛ والأضداد ٨٤؛ وتفسير القرطبي ١/١٩٨.
والشمرذلات: الإبل الطوال، ترفع: نستحشها في السير، والوهج: الحر الشديد.

(٣) لم أهدت إلى قائله، وهو في الأشموني ١/٢٣١؛ وابن عقيل ١/٢٣٤؛ والهمع ١/١١٤؛
والدرر ١/٨٣.

(٤) سقطت من الأصل وثبتت في النسخ الأخرى.

«كان زيد قائماً كوناً»، قالوا: لأن الخبر كالعوض من المصدر، ولا يُجمع بين العوض والمُعْوَضِ منه، وحينئذٍ فلا حاجة إلى ضميرٍ عائِدٍ على «ما» لأنها حرفٌ مصدرِيٌّ على الصحيح خلافاً للأخفش^(١) وابن السراج^(٢) في جعلِ المصدرية اسماءً. ويجوز أن تكون «ما» بمعنى الذي، وحينئذٍ فلا بد من تقديرٍ عائِدٍ أي: بالذي كانوا يكذبونه، وجاز حذفُ العائدِ لاستكمالِ الشروط^(٣)، وهو كونه منصوباً متصلاً بفعل، وليس ثمَّ عائِدٌ آخر. وزعم أبو البقاء أن كونَ ما موصولةً اسميةً هو الأظهر^(٤)، قال: «لأن الهاء المقدرَةَ عائِدةً على «الذي» لا على المصدرِ» وهذا الذي قاله غيرُ لازمٍ، إذ لقائلٍ أن يقول: لا نسلم أنه لا بد من هاءٍ مقدرَة، حتى يلزم جعلُ «ما» اسميةً، بل من قرأ «يكذبون» مخففاً فهو عنده غيرُ متعَدٍّ لمفعولٍ، ومن قرأه مشدداً فالمفعولُ محذوفٌ لفهم المعنى أي: بما كانوا يكذبون الرسولَ والقرآنَ، أو يكون المشدّدُ بمعنى المخفَّف. وقرأ الكوفيون^(٥): «يكذبون» بالفتح والتخفيف، والباقون بالضم والتشديد^(٦).

ويكذبون مضارع كذب بالتشديد، وله معانٍ كثيرة^(٧): الرميُّ بكذا^(٨)، ومنه الآيةُ الكريمةُ، والتعديةُ نحو: فرَّحتُ زيدا، والتكثيرُ نحو: قطَّعتُ

(١) لم يظهر هذا التقدير للأخفش في نصوص كتابه المعاني.

(٢) الأصول لابن السراج ١/١٦١.

(٣) انظر: ابن يعيش ٣/١٥٢؛ شرح الكافية ٢/٤٢.

(٤) الذي في كتابه «الإملاء» كونها هنا مصدرية ١/١٩؛ وقد يكون هذا رأياً له في كتاب آخر، أو نسخة ثانية من كتابه الإملاء.

(٥) يعنون بهذا المصطلح عاصماً وحمزة والكسائي، وعاصم بن بهدلة شيخ الإقراء بالكوفة أحد القراء السبعة، وروى عنه حفص وأبو بكر، توفي سنة ١٢٠. انظر: طبقات القراء ١/٣٤٦؛ وقد تقدمت ترجمة حمزة والكسائي.

(٦) انظر: السبعة ١٤١؛ والكشف لمكي ١/٢٢٧؛ والبحر ١/٦٠.

(٧) انظر: الممتع ١٨٨.

(٨) قوله: «الرميُّ بكذا» غير واضح في الأصل.

- البقرة -

الأثواب، والجَعْلُ على صفة نحو: قَطَرْتُهُ أي: جعلته مُقَطَّراً، ومنه^(١):
١٨١ - قَدْ عَلِمْتَ سَلْمَى وَجَارَاتِهَا مَا قَطَرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا
والتسمية نحو: فَسَقْتُه أي سَمَيْتُهُ فاسقاً، والدعاء له نحو: سَقَيْتُهُ أي
قلت له: سَقَاكَ اللهُ، أو الدعاء عليه نحو: عَقَّرْتُهُ، أي: قلت له: عَقَّرَاكَ،
والإقامة على شيء نحو: مَرَضْتُهُ، والإزالة نحو: قَذَيْتُ عَيْنَهُ أي أزلت قَذَاها،
والتوجه نحو: شَرَّقَ وَغَرَّبَ، أي: تَوَجَّهَ نحو الشرق والغرب، واختصارُ
الحكاية نحو: أَمَّنَ قَالَ: آمين، وموافقة تَفَعَّلَ وَفَعَلَ مخففاً نحو: وَلَّى بمعنى
تَوَلَّى، وَقَدَّرَ بمعنى قَدَّرَ، والإغناء عن تَفَعَّلَ وَفَعَلَ مخففاً نحو: حَمَّرَ أي تَكَلَّمَ
بلغة حمير، قالوا: «مَنْ دَخَلَ ظَفَارِ حَمَّرٍ وَعَرَّدَ فِي الْقِتَالِ»^(٢) هو بمعنى عَرَّدَ
مخففاً، وإن لم يُلْفَظْ به.

و«الكذب» اختلف الناس فيه، فقائل: هو الإخبار عن الشيء بغير ما هو
عليه ذهنًا وخارجًا، وقيل: بغير ما هو عليه في الخارج سواء وافق اعتقاد
المتكلم أم لا. وقيل: الإخبار عنه بغير اعتقاد المتكلم سواء وافق ما في
الخارج أم لا، والصدق نقيضه، وليس هذا موضع ترجيح.

آ. (١١) قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾:
الآية. «إذا» ظرفُ زمنٍ مستقبلٍ ويلزمها معنى الشرطِ غالباً، ولا تكونُ إلا في
الأمرِ المحققِ أو المرجحِ وقوعه فلذلك لم تجزم إلا في شعر لمخالفتيها أدوات
الشرط، فإنها للأمر المحتمل، ومن الجزم قوله^(٣):

١٨٢ - تَرْفَعُ لِي خِنْدِيفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا خَمَدَتْ نيرانهم تَقْدِ

(١) البيت لعمر بن معد يكرب، وهو في سيبويه ٣٧٩/١؛ واللسان: قطر؛ وابن يعيش

١٠١/٣، وقطر: صرع.

(٢) عرد: هرب.

(٣) البيت للفردق، وهو في ديوانه ٢١٦؛ والكتاب ٤٣٤/١؛ وابن يعيش ٤٧/٧.

وقال آخر^(١):

١٨٣ - واستغنى ما أغناك ربك بالغنى وإذا تُصِبَكَ خِصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

وقول الآخر^(٢):

١٨٤ - إِذَا قُصِرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا خُطَانًا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنُضَارِبِ

فقوله: «فَنُضَارِبِ» مجزومٌ لعطفه على محلِّ قوله «كان وصلها». وقال

الفرزدق^(٣):

١٨٥ - فقام أبو ليلى إليه ابنُ ظالمٍ وكان إذا ما يسألُ السيفَ يَضْرِبِ

وقد تكونُ للزمنِ الماضي كـ «إذ»، كما قد تكونُ إذللمستقبل كـ «إذا»، وتكون

للمفاجأة أيضاً، وهل هي حينئذٍ باقيةٌ على زمانيتها أو صارت / ظرفَ مكانٍ [١٥/ب]

أو حرفاً؟ ثلاثة أقوال، أصحُّها الأولُ استصحاباً للحال، وهل تنصرفُ أم

لا؟^(٤) الظاهرُ عدمُ تصرُّفِها، واستدلَّ مَنْ زعمَ تصرُّفِها بقوله تعالى في قراءة

مَنْ قرأ: «إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ، لَيْسَ لَوْقَعَتِهَا كَاذِبَةٌ، خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ إِذَا رُجَّتِ

الْأَرْضُ رَجًّا»^(٥) بنصب «خافضة رافعة»، فجعل «إِذَا» الأولى مبتدأً والثانية

خبرها، التقدير: وَقْتُ وَقُوعِ الْوَاقِعَةِ وَقْتُ رَجِّ الْأَرْضِ، ويقول: «حتى إذا

جأؤها»^(٦) «حتى إذا كُنْتُمْ»^(٧)، فجعل «حتى» حرفَ جرٍ و«إِذَا» مجرورةً بها،

(١) البيت لعبدقيس بن خفاف، وهو في الأصمعيات ٢٣٠؛ والمفضليات ٣٨٥؛ والخزانة ١٧٦/٢؛ والدرر ١٧٣/١. والخصاصة: الفقر وضيق العيش.

(٢) البيت لشهم بن مرة أو الأحنس بن شهاب، وهو في المفضليات ٢٠٧ برواية الذين نضارب؛ والكتاب ٤٣٤/١؛ والحامسة الشجرية ١٨٦/١؛ وأمالي الشجري ٣٣٣/١.

(٣) ليس في ديوانه، وهو في ابن يعيش ٢٣٤/٨؛ والخزانة ١٨٥/٣.

(٤) انظر هذه المسألة في المعنى ٩٨/١.

(٥) الآية ١ - ٤ من الواقعة، وهي قراءة الحسن وعيسى الثقفي. انظر: القرطبي

١٩٦/١٧.

(٦) الآية ٧١ من الزمر.

(٧) الآية ٢٢ من يونس.

وسياتي تحقيق ذلك في مواضعه. ولا تُضاف إلا إلى الجمل الفعلية خلافاً للأخفش.

وقوله تعالى: «قِيلَ» فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعول، وأصله: قَوْلٌ كضُرِبَ فاستثقلت الكسرة على الواو، فنُقِلت إلى القافِ بعد سلبِ حركتها، فسكنت الواوُ بعد كسرةٍ فقلبت ياءً، وهذه أفصحُ اللغات، وفيه لغةٌ ثانية وهي الإشمام، والإشمامُ عبارةٌ عن جعلِ الضمة بين الضمِّ والكسرِ، ولغةٌ ثالثةٌ وهي إخلاصُ الضم، نحو: قَوْلٌ وَبُوعٌ، قال الشاعر^(١):

١٨٦ - لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتَ لَيْتَ شَبَاباً بُوعٌ فَاشْتَرَيْتُ
وقال آخر^(٢):

١٨٧ - حُوكَتْ عَلَى نَيْرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشُّوكُ وَلَا تُشَاكُ

وقال الأخفش^(٣): «ويجوزُ «قِيلَ» بضم القافِ والياء» يعني مع الياء لا أن الياء تضم أيضاً. وتجيء هذه اللغات الثلاث في اختار وانقاد ورددٌ وحبٌ ونحوها، فتقول: اختير بالكسر والإشمام واختور، وكذلك انقيد وانقود ورددٌ ورددٌ، وأنشدوا^(٤):

١٨٨ - وَمَا حِلٌّ مِنْ جَهْلٍ حُباً حُلْمَائِنَا وَلَا قَائِلٌ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعْنَفُ

(١) البيت في ملحق ديوان رؤبة ٢٠٦/١؛ وابن يعيش ٧٠/٧؛ والهمع ٢٤٨/١؛ والدرر ٢٠٦/١.

(٢) البيت منسوب لرؤبة وليس في ديوانه، والأشموني ٦٣/٢؛ والمسالك ٣٨٧/١؛ والعيبي ٥٢٦/٢؛ والهمع ١٢٥/٢؛ والدرر ٢٢٣/٢. وحوكت: نسجت، لا تشاك: لا يدخل فيها الشوك. يصف جلةً مُحكمة النسيج.

(٣) معاني القرآن للأخفش ٤١/١.

(٤) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٥٥٥؛ والكتاب ٢٦٠/٢؛ والمحاسب ٣٤٦/١ يقول: حلماؤنا وقر في مجالسهم لا يحلون حياهم خفةً وجهلاً على من جهل عليهم.

- البقرة -

بكسر حاء «جَلَّ» وقرىء: «ولو ردُّوا»^(١) بكسر الراء، والقاعدةُ فيما لم يُسَمَّ فاعله أن يُضَمَّ أولُ الفعلِ مطلقاً، فإن كان ماضياً كُسِرَ ما قبلَ آخره لفظاً نحو: ضَرِبَ أو تقديراً نحو: قِيلَ واختير، وإن كان مضارعاً فُتِحَ لفظاً نحو يُضَرَّبُ أو تقديراً نحو: يُقال ويُختار، وقد يُضَمُّ ثاني الماضي أيضاً إذا افتُتِحَ بناءً مطاوعةً نحو تُدْرَجُ الحجرُ، وثالثه إن افتُتِحَ بهمزة وصل نحو: انطلقَ بزید.

واعلم أن شرطَ جوازِ اللغاتِ الثلاثِ في قيل وغيض ونحوهما ألا يُنْبَسَ، فإن ألبس عُملَ بمقتضى عدمِ النَّبَسِ، هكذا قال بعضهم، وإن كان سيويه قد أطلق جوازَ ذلك^(٢)، وأشمَّ الكسائي: قيل^(٣)، وغيض^(٤) وجيء^(٥)، وحيل^(٦) بينهم، وسيق^(٧) الذين، وسييء^(٨) بهم، وسيئت^(٩) وجوه، وافقه هشام^(١٠) في الجميع، وابنُ ذكوان في «حيل» وما بعدها، ونافع في «سييء» و«سيئت» والباقون بإخلاصِ الكسرِ في الجميع. والإشمام^(١١) له معانٍ أربعةٌ في اصطلاح القراء سيأتي ذلك في «يوسف» إن شاء الله تعالى عند «مالك لا تأمناً»^(١٢) فإنه أليقُ به.

(١) الآية ٢٨ من الأنعام، وهي قراءة إبراهيم ومحيى بن وثاب والأعمش. انظر: البحر

١٠٤/٤.

(٢) الكتاب ٢٦٠/٢ - ٣٦٠/٢.

(٣) الآية ١١ من البقرة.

(٤) الآية ٤٤ من هود.

(٥) الآية ٦٩ من الزمر.

(٦) الآية ٥٤ من سبأ.

(٧) الآية ٧١ من الزمر.

(٨) الآية ٧٧ من هود.

(٩) الآية ٢٧ من الملك. وانظر: السبعة ١٤١ والكشف لمكي ٢٢٩/٢؛ والبحر ١/٦١.

(١٠) هشام بن عمار الدمشقي، أخذ عن أيوب بن نعيم وروى عنه القاسم بن سلام، توفي

سنة ٢٤٥. انظر: طبقات ابن سعد ٤٧٣/٧؛ وطبقات القراء ٢/٣٥٤.

(١١) انظر بحثاً مفصلاً في الإشمام: الكشف ١/١٢٨.

(١٢) الآية ١١ من يوسف.

و«لهم» جارٌّ ومجرور متعلقٌ بـ «قيل»، واللامُ للتبليغ، و«لا» حرفٌ نهيٌ تَجْزِمُ فعلاً واحداً، «تُفْسِدُوا» مجزومٌ بها، علامةُ جَزْمِهِ حذفُ النونِ لأنه من الأمثلةِ الخمسة، و«في الأرضِ» متعلقٌ به، والقائمُ مقامُ الفاعلِ هو الجملةُ من قوله «لا تُفْسِدُوا» لأنه هو المقولُ في المعنى، واختاره أبو القاسم الزمخشري^(١)، والتقديرُ: وإذا قيل لهم هذا الكلامُ أو هذا اللفظُ، فهو من بابِ الإسنادِ اللفظي. وقيل^(٢): القائمُ مقامِ الفاعلِ مضمراً تقديرُهُ: وإذا قيل لهم [قولٌ] هو، ويُفسرُ هذا المضمَرُ سياقَ الكلامِ كما فسره في قوله: «حتى توارت بالحجاب»^(٣) والمعنى: «وإذا قيل لهم قولٌ سديدٌ» فأضمر هذا القولُ الموصوفُ، وجاءتِ الجملةُ بعده مفسرةً فلا موضعٌ لها من الإعراب، قال: «إذا أمكنَ الإسنادُ المعنويُّ لم يُعدَلِ إلى اللفظي، وقد أمكنَ ذلك بما تقدّم» وهذا القولُ سبقه إليه أبو البقاء^(٤) فإنه قال: «والمفعولُ القائمُ مقامُ الفاعلِ مصدرٌ وهو القولُ وأضمر لأنَّ الجملةُ بعده تفسره»^(٥)، ولا يجوزُ أن يكونَ «لا تُفْسِدُوا» قائماً مقامَ الفاعلِ لأنَّ الجملةَ لا تكونُ فاعلةً فلا تقومُ مقامَ الفاعلِ». انتهى.

وقد تقدّم جوابُ ذلك من أن المعنى: وإذا قيل لهم هذا اللفظُ، ولا يجوزُ أن يكونَ «لهم» قائماً مقامَ الفاعلِ إلا في رأي الكوفيين والأخفش^(٦)، إذ يجوزُ عندهم إقامةُ غيرِ المفعولِ به مع وجوده. وتلخص من هذا أن جملةَ قوله: «لا تُفْسِدُوا» في محلِّ رفعٍ على قولِ الزمخشري، ولا محلُّ لها على قولِ أبي البقاء ومن تبعه. والجملةُ من قوله: «قيل» وما في حيزه في محلِّ خفضٍ

(١) الكشاف ١/١٨١.

(٢) القائل أبو حيان في البحر ١/٦٤.

(٣) الآية ٣٢ من سورة ص، والشاهد إضمارُ فاعلِ «توارت» وهو الشمس للدلالة الحال.

(٤) الاملاء ١/١٨، أي: أبو البقاء سبق أبا حيان.

(٥) والتقدير: وإذا قيل لهم قولٌ هو لا تفسدوا.

(٦) لم يظهر هذا الإعراب للأخفش في نصوص كتابه المعاني.

— البقرة —

بإضافة الظرف إليه. والعاملُ في «إذا» جوابُها عند الجمهور وهو «قالوا»،
والتقدير: قالوا إنما نحن مصلحون وقتَ القائل لهم لا تُفسدوا، وقال
بعضهم^(١): «الذي نختاره أن الجملة / التي بعدها وتليها ناصبةٌ لها، وأن [١/١٦]
ما بعدها ليس في محلِّ خفضٍ بالإضافةِ لأنها أداة شرط، فحكّمها حكمُ
الظروفِ التي يُجازى بها، فكما أنك إذا قلتَ: «متى تقم أقم» كان «متى»
منصوباً بفعلِ الشرطِ فكذلك «إذا». قال هذا القائل: «والذي يُفسد مذهب
الجمهور جوازُ قولك: «إذا قمت فعمرو قائم»، ووقوعُ «إذا» الفجائية جواباً لها،
وما بعد الفاء وإذا الفجائية لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما. وهو اعتراضٌ
ظاهر.

وقوله: «إنما نحن مصلحون» «إنَّ» حرفٌ مكفوفٌ بـ«ما» الزائدة عن
العمل^(٢)، ولذلك تليها الجملة مطلقاً، وهي تفيدهُ الحصرَ عند بعضهم. وأبعدُ
مَنْ زعم أن «إنما» مركبة من «إنَّ» التي للإثبات و«ما» التي للنفي، وأنَّ
بالتركيب حدث معنى يفيد الحصرَ. واعلم أن «إنَّ» وأخواتها إذا وليتها «ما»
الزائدة بطلَ عملُها وذهب اختصاصُها بالأسماء كما مر، إلا «ليت» فإنه يجوز
فيها الوجهان سماعاً، وأنشدوا قولَ النابغة^(٣):

١٨٩ — قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامينا ونصفه فقد

برفع «الحمام» ونصبه، فأما إعمالها فلبقاء اختصاصها، وأما إهمالها
فلحمليها على أخواتها، على أنه قد روي عن سيبويه^(٤) في البيت أنها معملةٌ

(١) القائل أبو حيان في البحر ١/٦٤.

(٢) الأصل: العامل وهو سهو.

(٣) ديوانه ١٦؛ والخصائص ٢/٤٦٠؛ والمقرب ١/١١٠؛ والخزانة ٤/٢٩٧؛ وشواهد

المغني ٧٥؛ والدرر ١/١٢١. وفقد: حسب.

(٤) الكتاب ١/٢٨٢.

— البقرة —

على رواية الرفع أيضاً بأن تجعل «ما» موصولةً بمعنى الذي، كالتي في قوله تعالى: «إنما صنعوا كيدٌ ساحرٍ»^(١) و«هذا» خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ هو العائدُ، و«الحمائم» نعتٌ لـ «هذا» و«لنا» خبرٌ لليت^(٢)، وحذِفَ العائدُ وإن لم تطلَّ الصلَّةُ، والتقدير: ألا ليت الذي هو هذا الحمامُ كائنٌ لنا، وهذا أولى من أن يدعى إهمالها، لأن المقتضى للإعمال — وهو الاختصاصُ — باقٍ. وزعم بعضهم أن «ما» الزائدة إذا اتصلت بإن وأخواتها جاز الإعمال في الجميع.

و«نحن» مبتدأ، وهو ضميرٌ مرفوعٌ منفضلٌ للمتكلم، ومن معه، أو المعظمُ نفسه، و«مصلحون» خبره، والجملة في محلِّ نصبٍ لأنها محكيةٌ بقالوا. والجملة الشرطية وهي قوله: «وإذا قيل لهم» عطفٌ على صلة مَنْ، وهي «يقول»، أي: ومن الناس مَنْ يقول، ومن الناس مَنْ إذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا: . وقيل: يجوز أن تكون مستأنفةً، وعلى هذين القولين فلا محلَّ لها من الإعراب لما تقدم، ولكنها جزءٌ كلامٍ على القول الأول وكلامٌ مستقل على القول الثاني، وأجاز الزمخشري^(٣) وأبو البقاء^(٤) أن تكون معطوفةً على «يكذبون» الواقع خبراً لـ «كانوا»، فيكون محلُّها النصب. وردَّ بعضهم عليهما بأن هذا الذي أجازاه على أحد وجهي «ما» من قوله «بما كانوا يكذبون» خطأ، وهو أن تكون موصولةً بمعنى الذي، إذ لا عائدٌ فيها يعود على «ما» الموصولة، وكذلك إذا جعلت مصدريةً فإنها تفتقرُ إلى العائد عند الأخفش وابن السراج^(٥). والجواب عن هذا أنهما لا يُجيزان ذلك إلا وهما

(١) الآية ٦٩ من سورة طه.

(٢) الأصل: «لان» وهو سهو، لأن الحديث عن بيت النابتة.

(٣) الكشاف ١٧٩/١.

(٤) ليس في إملاء أبي البقاء إشارة إلى ذلك.

(٥) وهو أبو حيان في البحر: ٦٣/١.

(٦) لأنها يرون اسمية «ما» المصدرية. انظر: الأصول لابن السراج ١٦١/١.

يعتقدان أن «ما» موصولةٌ حرفية^(١)، وأما مذهب الأخفش وابن السراج فلا يلزمهما القولُ به، ولكنه يُشكّل على أبي البقاء وحده فإنه يستضعف كون «ما» مصدريةً كما تقدم.

آ. (١٢) قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾: الآية. «ألا» حرف تنبيه واستفتاح^(٢)، وليست مركبةً من همزة الاستفهام ولا^(٣) النافية، بل هي بسيطةٌ، ولكنها لفظٌ مشتركٌ بين التنبيه والاستفتاح، فتدخل على الجملة اسميةً كانت أو فعلية، وبين العرّض والتخصيص، فتختصُّ بالأفعال لفظاً أو تقديراً، وتكون النافية للجنس دَخَلَتْ عليها همزة الاستفهام، ولها أحكامٌ تقدّم بعضها عند قوله «لا ريبَ فيه»^(٤)، وتكون للتمني فتجري مجرى «ليت» في بعض أحكامها. وأجاز بعضهم أن تكون جواباً بمعنى بلى، يقول القائل: لم يقم زيد، فتقول: ألا، بمعنى بلى قد قام، وهو غريب^(٥).

و«إنهم» «إن» واسمها، و«هم» تحتمل ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون تأكيداً لاسم «إن» لأنّ الضمير المنفصل المرفوع يجوز أن يؤكّد به جميعُ ضروبِ الضمير المتصل، وأن تكون فصلاً، وأن تكون مبتدأ و«المفسدون» خبره، وهما^(٦) خبر لـ «إن»، وعلى القولين الأوّلين يكون «المفسدون» وحده خبراً للإن. وجيء في هذه الجملة بضروبٍ من التأكيد، منها: الاستفتاح والتنبيه والتأكيد بياناً وبالإتيان بالتأكيد أو الفصل بالضمير وبالتعريف في الخبر مبالغةً في الردّ عليهم فيما ادّعوه من قولهم: إنما نحن مصلحون، لأنهم أخرجوا الجواب جملةً

(١) أي مصدرية.

(٢) انظر في أحكام ألا: المغنى ٧٧؛ الرصف ٧٨.

(٣) في الأصل: «ما» وهو سهو.

(٤) الآية ٢ من البقرة.

(٥) انظر: رصف المباني ٧٩، فقد نص عليها وحكم على شذوذها.

(٦) أي جملة هم المفسدون خبر لإنهم، وقوله: «هما» الأصل: «على» وهو سهو.

- البقرة -

اسمية مؤكدة بانما، لِيَدُلُّوا بِذَلِكَ عَلَى ثُبُوتِ الْوَصْفِ لَهُمْ فَرَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِأَبْلَغٍ
وَأَكَّدَ مِمَّا ادَّعَوْهُ.

قوله تعالى: «ولكن لا يشعرون» الواو عاطفة لهذه الجملة على ما قبلها
[١٦/ب] و«لكن» معناها الاستدراك، وهو معنى لا يفارقها، وتكون / عاطفة في
المفردات، ولا تكون إلا بين ضديين أو نقيضين، وفي الخلافين خلافاً، نحو:
«ما قام زيدٌ لكن خرج بكر»، واستدل بعضهم على ذلك بقول طرفة^(١):

١٩٠ - ولستُ بحلالِ التَّلَاعِ لِبَيْتِهِ ولكن متى يَسْتَرِفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدِ

فقوله: «متى يسترفد القوم أرفد» ليس ضدّاً ولا نقيضاً لما قبله، ولكنه
خلافه. قال بعضهم: وهذا لا دليل فيه على المدعى، لأنّ قوله: «لستُ بحلالِ
التَّلَاعِ لِبَيْتِهِ» كناية عن نفي البخلِ أي: لا أحلُّ التَّلَاعَ لأجلِ البخلِ،
وقوله: «متى يسترفد القوم أرفد» كناية عن الكرم، فكانه قال: لست بخيلاً
ولكن كريماً، فهي هنا واقعة بين ضديين. ولا تعمل مخففة خلافاً ليونس^(٢)،
ولها أحكام كثيرة.

ومعنى الاستدراك في هذه الآية يحتاج إلى فضل تأملٍ ونظر، وذلك
أنهم لما نهوا عن اتخاذ مثل ما كانوا يتعاطونه من الإفساد فقابلوا ذلك بأنهم
مصلحون في ذلك، وأخبر تعالى بأنهم هم المفسدون، كانوا حقيقين بأن
يَعْلَمُوا أن ذلك كما أخبر تعالى وأنهم لا يدعون أنهم مصلحون، فاستدرك
عليهم هذا المعنى الذي فاتهم من عدم الشعور بذلك، ومثله قولك: «زيدٌ
جاهلٌ ولكن لا يعلم»، وذلك أنه من حيث اتصف بالجهل، وصار الجهلُ
وصفاً قائماً به كان ينبغي أن يَعْلَمَ بهذا الوصف من نفسه، لأن الإنسان ينبغي

(١) البيت من معلقته، وهو في ديوانه ٢٨؛ وسيبويه ٤٤٢/١؛ والخزانة ٦٥٠/٣.

(٢) يونس بن حبيب، روى عن أبي عمرو، وروى عنه الجرمي، توفي سنة ١٨٢ وله:

النوادر والأمثال. انظر البلغة ٢٩٥؛ البغية ٣٦٥/٢.

- البقرة -

له أن يعلم ما اشتملت عليه نفسه من الصفات فاستدركت عليه أن هذا الوصف القائم به لا يعلمه مبالغاً في جهله.

ومفعول «يشعرون» محذوف: إمّا حذف اختصار، أي: لا يشعرون بأنهم مفسدون، وإمّا حذف اقتصار، وهو الأحسن، أي ليس لهم شعورُ البتة.

آ. (١٣) قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم: آمِنُوا﴾: الكلامُ عليها كالكلامِ على نظيرتها قبلها. وآمنوا فعل وفاعل والجملة في محلّ رفع لقيامها مقامَ الفاعلِ على ما تقدّم في «وإذا قيل لهم: لا تُفسدوا»^(١)، والأقوال المتقدمة هناك تعودُ هنا فلا حاجة لذكرها.

والكافُ في قوله «كما آمنَ الناسُ» في محلّ نصبٍ. وأكثرُ المُعربين يجعلون ذلك نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، والتقدير: آمنوا إيماناً كإيمانِ الناسِ، وكذلك يقولون في: «سِرَّ عليه حثيثاً»، أي سيراً حثيثاً، وهذا ليس من مذهب سيبويه^(٢)، إنما مذهبه في هذا ونحوه أن يكونَ منصوباً على الحالِ من المصدرِ المضمرِ المفهومِ من الفعلِ المتقدمِ.

وإنما أحوَجَ سيبويه إلى ذلك أنْ حَذَفَ الموصوفِ وإقامةَ الصفةِ مُقامه لا يجوزُ إلا في مواضعٍ محصورة^(٣)، ليس هذا منها، وتلك المواضعُ أن تكونَ الصفةُ خاصةً بالموصوفِ، نحو: مررت بكاتبٍ، أو واقعةً خبراً نحو: زيد قائم، أو حالاً نحو: جاء زيدٌ راكباً، أو صفةً لظرفٍ نحو: جلستُ قريباً منك، أو مستعملةً استعمالَ الأسماءِ، وهذا يُحفظُ ولا يقاسُ عليه، نحو: الأبطح والأبرق، وما عدا هذه المواضعَ لا يجوزُ فيها حذفُ الموصوفِ، ألا ترى أن

(١) الآية ١١ من البقرة.

(٢) الكتاب ١١٦/١.

(٣) الكتاب ١١٦/١.

- البقرة -

سيبويه منع : «ألاماء ولوباردا»، وإن تقدّم ما يدل على الموصوف، وأجاز:
ألاماء ولوبارداً لأنه نُصِبَ على الحال^(١).

و«ما» مصدرية في محلّ جر بالكاف، و«أمن الناس» صلّتها^(٢). واعلم
أن «ما» المصدرية تُوصَلُ بالماضي أو المضارع المتصرّف، وقد شدّ وصلها
بغير المتصرّف في قوله^(٣):

١٩١ - بما لستما أهل الخيانة والغدر

وهل توصل بالجمال الاسمية؟ خلاف، واستدلّ على جوازه، بقوله^(٤):

١٩٢ - واصل خليلك ما التواصل ممكين فلانت أو هو عن قليل ذاهب

وقول الآخر^(٥):

١٩٣ - أحلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب

وقول الآخر^(٦):

١٩٤ - فإن الحمر من شر المطايا كما الحيطات شر بني تميم

إلا أن ذلك يكثر فيها إذا أفهمت الزمان كقوله: «واصل خليلك».

(١) الذي منعه سيبويه وفروع الصفة مواقع الأسماء، فقال في ٦/١ «لوقلت: ألابارداً كان ضعيفاً ولم يكن في حسن الألاماء بارداً» وقال في ١١٦/١: «الصفة لا تقع مواقع الأسماء، كما أنه لا يكون إلا حالاً قوله: «ألاماء ولوبارداً».

(٢) في الأصل: «صفتها» وهو سهو لأن «ما» المصدرية تحتاج إلى صلة وليس إلى صفة.

(٣) لم أهدت إلى قائله، وهو في البحر ٦٧/١؛ والعيني ٤٢٢/١.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) البيت للكميت بن زيد الأسدي، وهو في ديوانه ٨١/١؛ والهمع ٨١/١؛ والدرر

٥٤/١.

(٦) البيت لزياد الأعجم، وهو في أمالي الشجري ٢٣٥/٢؛ والأشموني ٢٣١/٢؛

وابن عقيل ٢٢١/٢.

البيت . وأجاز الزمخشري^(١) وأبو البقاء^(٢) أن تكون «ما» كافة للكاف عن العمل، مثلها في قولك: ربما قام زيد. ولا ضرورة تدعو إلى هذا، لأن جعلها مصدرية مَبْقِي للكاف على ما عهد لها من العمل بخلاف جعلها كافة. والألف واللام في «الناس» تحتمل أن تكون جنسية أو عهدية. والهمزة في «أنؤمن» للإنكار أو الاستهزاء، ومحل «أنؤمن» نصب بـ «قالوا».

وقوله: «كما آمن السفهاء»: القول في الكاف و«ما» كالقول فيهما فيما تقدم، والألف في السفهاء تحتمل أن تكون للجنس أو للعهد، وأبعد من جعلها للغلبة كالعُيُوق^(٣)، لأنه لم يغلب هذا الوصف عليهم، بحيث إذا قيل السفهاء فهم منهم ناس مخصوصون، كما يفهم من العُيُوق / كوكب [١٧/أ] مخصوص.

والسفة: الخفة، تقول: «ثوب سفيه» أي خفيف النسيج. وقوله: ألا إنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون» كقوله فيما تقدم: «ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون»^(٤) فلا حاجة إلى إعادته. ومعنى الاستدراك كمعناه فيما تقدم، إلا أنه قال هناك: «لا يشعرون»، لأن المثبت لهم هناك هو الإفساد، وهو مما يدرك بأدنى تأمل لأنه من المحسوسات التي لا تحتاج إلى فكر كبير، فنفي عنهم ما يدرك بالمشاعر وهي الحواس مبالغة في تجهيلهم وهو أن الشعور الذي قد ثبت للبهائم منفي عنهم، والمثبت هنا هو السفة والمصدر به هو الأمر بالإيمان وذلك مما يحتاج إلى إمعان فكر ونظر تام.

(١) الكشاف ١/١٨٢.

(٢) عبارة أبي البقاء في الاملاء ١/١٩: «الكاف في موضع نصب صفة لمصدر محذوف» ولعل نصح المقتبس من كتاب آخر أو نسخة أخرى من الاملاء.

(٣) نجم كبير قرب الثريا والدبران، زعموا أن نجم الدبران يطلب الثريا، ولكن هذا النجم يعوقه عن إدراكها.

(٤) الآية ١٢ من البقرة.

- البقرة -

يُفْضِي إِلَى الْإِيمَانِ وَالتَّصْدِيقِ، وَلَمْ يَقَعْ مِنْهُمُ الْمَأْمُورُ بِهِ وَهُوَ الْإِيمَانُ، فَانْسَبَ ذَلِكَ نَفْيَ الْعِلْمِ عَنْهُمْ. وَوَجْهٌ ثَانٍ وَهُوَ أَنَّ السَّفَهَ هُوَ خِفَّةُ الْعَقْلِ وَالْجَهْلُ بِالْأُمُورِ، قَالَ السَّمَوِيُّ (١):

١٩٥ - نَخَافُ أَنْ تَسْفَهَ أَحْلَامُنَا فَجَهْلُ الْجَهْلِ مَعَ الْجَاهِلِ
وَالْعِلْمُ نَقِيضُ الْجَهْلِ فَقَابِلُهُ بِقَوْلِهِ: لَا يَعْلَمُونَ، لِأَنَّ عَدَمَ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ
جَهْلٌ بِهِ.

آ. (١٤) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا﴾: «إِذَا»
مَنْصُوبٌ بِقَالُوا الَّذِي هُوَ جَوَابٌ لَهَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْخِلَافُ فِي ذَلِكَ (٢)، وَ«لَقُوا»
فَعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ خَفْضٍ بِإِضَافَةِ الظَّرْفِ إِلَيْهَا. وَأَصْلُ لَقُوا:
لَقِيُوا بوزن شَرِبُوا، فَاسْتَثْقَلَتِ الضَّمَّةُ عَلَى الْيَاءِ الَّتِي هِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ، فَحُذِفَتِ
الضَّمَّةُ فَالْتَقَى سَاكِنَانِ: لَامُ الْكَلِمَةِ وَوَاوُ الْجَمْعِ، وَلَا يُمْكِنُ تَحْرِيكُ أَحَدِهِمَا،
فَحُذِفَ الْأَوَّلُ وَهُوَ الْيَاءُ، وَقَلِبَتِ الْكَسْرَةُ الَّتِي عَلَى الْقَافِ ضَمَّةً لِتَجَانِسِ وَاوُ
الضَّمِيرِ، فَوَزَنَ «لَقُوا»: فَعُوًا، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ مَطْرَدَةٌ (٣) نَحْوُ: نَحْشُوا وَحَيُّوا (٤).

وقد سُمِعَ فِي مَصْدَرِ «لَقِيَ» أَرْبَعَةٌ عَشَرَ وَزناً: لُقِيًا وَلُقِيَةً بِكسْرِ الْفَاءِ
وَسكُونِ الْعَيْنِ، وَلِقَاءٌ وَلِقَاءَةٌ [وَلِقَاءَةٌ] (٥) بِفَتْحِهَا أَيْضاً مَعَ الْمَدِّ فِي الثَّلَاثَةِ،
وَلُقِيًى وَلُقِيًى بِفَتْحِ الْقَافِ وَضَمِّهَا، وَلُقِيًا بِضَمِّ الْفَاءِ وَسكُونِ الْعَيْنِ وَلُقِيًا بِكسْرِهَا
والتَّشْدِيدِ، وَلُقِيًا بِضَمِّ الْفَاءِ وَكسْرِ الْعَيْنِ مَعَ التَّشْدِيدِ، وَلُقِيَانًا وَلُقِيَانًا بِضَمِّ الْفَاءِ
وَكسْرِهَا، وَلُقِيَانَةً بِكسْرِ الْفَاءِ خَاصَّةً، وَتَلْقَاءً.

(١) البيت في البحر المحيط ٦٨/١.

(٢) انظر: الورقة ١٥ ب.

(٣) انظر: الممتع ٥٢٩.

(٤) انظر: الصنحاح: حبيي.

(٥) سقط سهواً من الأصل.

و«الذين آمنوا» مفعولٌ به، و«قالوا» جوابٌ «إذا»، و«آمنًا» في محلِّ نصبٍ بالقول.

قوله تعالى: «وإذا خَلُّوا إلى شياطينهم قالوا» تقدّم نظيره، والأكثرُ في «خلا» أن يتعدّى بالباء، وقد يتعدّى بيالي، وإنما تعدّى في هذه الآية بيالي لمعنى بديع^(١)، وهو أنه إذا تعدّى بالباء احتمل معنيين أحدهما: الانفراد، والثاني: السخرية والاستهزاء، تقول: «خَلَّوتُ به» أي سَخَرْتُ منه، وإذا تعدّى بيالي كان نصًّا في الانفراد فقط، أو تقول: ضَمَّنْ خَلا معنى صَرَفَ فتعدّى بيالي، والمعنى: صَرَفُوا خَلاهم إلى شياطينهم، أو تَضَمَّنْ معنى ذهبوا وانصرفوا فيكون كقول الفرزدق^(٢):

١٩٦ - ألم تراني قَالِباً مِجْنِي قَد قَتَلَ اللهُ زِيَاداً عَنِّي

أي: صرفه بالقتل، وقيل: هي هنا بمعنى مع، كقوله: «ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم»^(٣). وقيل: هي بمعنى الباء، وهذان القولان إنما يجوزان عند الكوفيين، وأما البصريون فلا يجيزون التَجَوُّزَ في الحروف لضعفها. وقيل: المعنى وإذا خَلُّوا من المؤمنين إلى شياطينهم، ف«إلى» على بابها، قلت: وتقديرُ «من المؤمنين» لا يجعلها على بابها إلا بالتضمين المتقدم.

والأصل في خَلُّوا: خَلُّوا، فقلبت الواو الأولى التي هي لام الكلمة ألفاً لتحريكها وانفتاح ما قبلها، فبقيت ساكنة، وبعدها واو الضمير ساكنة، فالتقى ساكنان، فحذِفَ أولُهما وهو الألف، وبقيت الفتحة دالةً عليها.

(١) انظر: البحر ١/٦٨.

(٢) ديوانه ٨٨١؛ المحتسب ١/٥٢؛ الخصائص ٢/٣١٠؛ الأشموني ٢/٩٥.

(٣) الآية ٢ من النساء.

و«شياطينهم» جمع شيطان جمع تكسير، وقد تقدّم القول في اشتقاقه^(١) فوزن شياطين: إمّا فعالين أو فعالين على حسب القولين المتقدمين في الاستعاذة. والفصح في «شياطين» وبابه أن يُعَرَّب بالحركات لأنه جمع تكسير، وفيه لُغِيَّةٌ رديئةٌ، وهي إجراؤه إجراء الجمع المذكر السالم، سُمِعَ منهم: «لفلانٍ بستانٍ حولَه بساتون»، وقُرئ شاذًا: «وما تَنَزَّلَتْ بِهِ الشياطين»^(٢).

قوله تعالى: «قالوا: إنا معكم» إنَّ واسمها و«معكم» خبرها، والأصل في إنا: إنا، كقوله تعالى: «إنا سَمِعْنَا مُنَادِيًا»^(٣)، وإنما حُدِفَتْ إحدى نوني «إنَّ» لَمَّا اتَّصَلَتْ بِنُونِ إنا، تخفيفًا، وقال أبو البقاء^(٤): «حُدِفَتْ النون الوسطى على القول الصحيح كما حُدِفَتْ في «إنَّ» إذا خُفِّفَتْ.

و«مع» ظرفٌ والضميرُ بعده في محلِّ خفضٍ بإضافته إليه وهو الخبرُ كما تقدّم، فيتعلّقُ بمحذوف، وهو ظرفٌ مكانٍ، وفهْمُ الظرفية منه قَلِيٌّ. قالوا: لأنه [١٧/ب] يَدُلُّ على الصحبة، ومن لازم الصحبة / الظرفية، وأمّا كونه ظرفَ مكانٍ فلأنه مُخْبِرٌ به عن الجثث نحو: «زيدٌ معك»، ولو كان ظرفَ زمانٍ لم يَجُزْ فيه ذلك^(٥). واعلم أن «مع»^(٦) لا يجوزُ تسكينُ عينها إلا في شعر كقوله^(٧):

١٩٧ - ورشي منكم وهواي معكم وإن كانت زيارتكم لماما

(١) انظر: الورقة ٢ ب.

(٢) الآية ٢١٠ الشعراء، قراءة الحسن وابن السميع والأعمش. انظر: فتح القدير ١١٩/٤.

(٣) الآية ١٩٣ من آل عمران.

(٤) الإملاء ٢٠/١.

(٥) إلا إذا أفاد كقولهم: الليلة الهلال، الرطب شهري ربيع. انظر: ابن عقيل ١٨٥/١.

(٦) انظر في أحكام مع: الغني ٣٧٠؛ الرصف ٣٢٨.

(٧) البيت لجرير، وهو في ديوانه ٥٠٦؛ ونسبه سيبويه ٤٥/٢ إلى الراعي؛ وهو في أمالي الشجري ٢٤٥/١؛ وابن يعيش ١٢٨/٢؛ والعيني ٤٣٢/٣؛ والأشموني ٢٥٦/٢.

— البقرة —

وهي حينئذٍ على ظرفيتها خلافاً لِمَنْ زَعَمَ أَنَّهَا حينئذٍ حرفٌ جرٌّ، وإنَّ كان النحاس^(١) ادَّعى الإجماع في ذلك، وهي من الأسماء اللازمة للإضافة، وقد تُقَطَّعُ لفظاً فتنتصب حالاً غالباً، تقول: جاء الزيدان معاً أي مصطحبين، وقد تقع خبراً، قال الشاعر^(٢):

١٩٨ — حَنَنْتَ إِلَى رِيًّا وَنَفْسُكَ بَاعَدَتْ مَزَارَكَ مِنْ رِيًّا وَشَعْبَاكُمَا مَعَا

فَشَعْبَاكُمَا مَبْتَدَأٌ، و«معاً» خبره، على أنه يُحتمل أن يكون الخبرُ محذوفاً، و«معاً» حالاً. واختلفوا في «مع» حالٌ قَطْعِهَا عن الإضافة: هل هي من باب المقصور نحو: عصا ورحا، أو المنقوص نحو: يد ودم؟ قولان، الأول قولُ يونسَ والأخفشِ، والثاني قولُ الخليلِ وسيبويه، وتظهر فائدة ذلك إذا سَمَّينا به فعلى الأول تقول: جاءني معاً ورأيت معاً ومررت بمعاً، وعلى الثاني: جاءني معُ ورأيت معاً ومررت بمعِ كَيْدٍ، ولا دليلَ على القولِ الأولِ في قوله: «وشعباكما معاً لأنَّ معاً منصوبٌ على الظرفِ النائبِ عن الخبرِ، نحو: «زيدٌ عندك» وفيها كلامٌ أطولُ من هذا، تَرَكْتُهُ إِيثاراً للاختصارِ.

قوله: «إنما نحن مستهزئون» كقوله: «إنما نحن مُصلحون»^(٣)، وهذه الجملةُ الظاهرُ أنها لا محلَّ لها من الإعرابِ لاستثناؤها إذ هي جوابٌ لرؤسائهم، كأنهم لما قالوا لهم: «إنَّا معكم» توجَّهَ عليهم سؤالٌ منهم، وهو فما بالكم مع المؤمنين تُظَاهرونهم على دينهم؟ فأجابوهم بهذه الجملةِ، وقيل: محلُّها النصب، لأنها بدلٌ من قوله تعالى: «إنَّا معكم». وقياسُ تخفيفِ همزةِ «مستهزئون» ونحوه أن تُجْعَلَ بينَ بينَ، أي بين الهمزة والحرفِ الذي

(١) عبارته في إعراب القرآن ١٤٠/١ «ومن أسكن العين جعل مع حرفاً» ولم يذكر الإجماع.

(٢) البيت للصمة بن عبد الله، وهو في الحماسة ٣/٢؛ وأما القالي ١٩٠/١؛ والعيني

٤٣١/٣. والشعب: الحَيِّ.

(٣) الآية ١١ من البقرة.

منه حركتها وهو الواو، وهو رأي سيبويه^(١)، ومذهب الأخفش^(٢) قلبها ياء محضة. وقد وقف حمزة على «مستهزئون» و«فمالتون»^(٣) ونحوهما بحذف صورة الهمزة إتباعاً لرسم المصحف^(٤).

آ. (١٥) قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾: «اللَّهُ» رفع بالابتداء و«يَسْتَهْزِئُ» جملة فعلية في محل خبره، و«بِهِمْ» متعلق به، ولا محل لهذه الجملة لاستثناها، و«يَمُدُّهُمْ» في محل رفع أيضاً لعطفه على الخبر وهو يستهزئ، و«يَعْمَهُونَ» في محل الحال من المفعول في «يَمُدُّهُمْ» أو من الضمير في «طغيانهم» وجاءت الحال من المضاف إليه لأن المضاف مصدر. و«في طغيانهم» يحتتمل أن يتعلق ب«يَمُدُّهُمْ» أو ب«يَعْمَهُونَ»، وقدم عليه، إلا إذا جعل «يَعْمَهُونَ» حالاً من الضمير في «طغيانهم» فلا يتعلق به حينئذ لفساد المعنى.

وقد منع أبو البقاء^(٥) أن يكون «في طغيانهم» و«يَعْمَهُونَ» حالين من الضمير في «يَمُدُّهُمْ»، مُعللاً ذلك بأن العامل الواحد لا يعمل في حالين، وهذا على رأي من منع من ذلك، وأما من يجيز تعدد الحال مع عدم تعدد صاحبها فيجيز ذلك؛ إلا أنه في هذه الآية ينبغي أن يمنع ذلك لا لما ذكره أبو البقاء، بل لأن المعنى يأبى جعل هذا الجار والمجرور حالاً، إذ المعنى مُنصَّب على أنه متعلق بأحد الفعلين، أعني يَمُدُّهُمْ أو يَعْمَهُونَ، لا بمحذوف على أنه حال.

(١) الكتاب ١٦٣/٢ - ١٦٤.

(٢) معاني القرآن للأخفش ٤٤/١.

(٣) الآية ٦٦ من الصافات: فمالتون منها البطون.

(٤) انظر: السبعة ١٤٢؛ والبحر ٦٩/١. وقال ابن مجاهد: «بغير همز، وكأنه يريد

الهمز يشير إلى الزاي بالكسر كما كان يفعل في الوصل ولا يُضبط إلا باللفظ».

(٥) الإملاء ٢٠/١.

— البقرة —

والمشهورُ فتحُ الباءِ من «يَمُدُّهم»، وقرئ شاذاً^(١) بِضَمِّهَا، فقيل: الثلاثي والرباعي بمعنى واحدٍ، تقول: مَدَّةٌ وأمَدُّه بكذا، وقيل: مَدَّةٌ إذا زاده من جنسه، وأمَدُّه إذا زاده من غير جنسه، وقيل: مَدَّةٌ في الشرِّ، كقوله تعالى: «وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا»^(٢)، وأمَدُّه في الخير، كقوله: «وَيُمَدِّدُكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ»^(٣)، «وَأَمَدَدْنَا هُمْ بِفَاكِهِةٍ وَلَحْمٍ»^(٤)، «أَنْ يُمَدِّدَ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ»^(٥)، إلا أنه يُعَكَّرُ على هذين الفرقين أنه قرئ: «وَإِخْوَانُهُمْ يُمَدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ»^(٦) باللغتين، ويمكن أن يُجَابَ عنه بما ذكره الفارسي في توجيهِ ضَمِّ الباءِ أنه بمنزلةِ قوله تعالى: «فَبَشَّرَهُمْ بِعَذَابٍ»^(٧) «فَسَنِيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى»^(٨)، يعني أبو علي — رحمه الله تعالى — بذلك أنه على سبيل التهكم.

وقال الزمخشري^(٩): «فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ زَعَمْتَ أَنَّهُ مِنَ الْمَدِّ دُونَ الْمَدِّ فِي الْعُمْرِ وَالْإِمْلَاءِ وَالْإِمهَالِ؟ قلت: كفاك دليلاً على ذلك قراءةُ ابنِ كثيرٍ وابنِ محيِصن^(١٠): «وَيُمَدُّهُمْ» وقراءةُ نافعٍ: «وَإِخْوَانُهُمْ يُمَدُّونَهُمْ» على أن الذي بمعنى أمهله إنما هو «مَدُّه» باللام كأملَى له».

(١) نسبها الزمخشري ١٨٨/١ إلى ابن كثير وابن محيِصن. وانظر: الشواذ ٢.

(٢) الآية ٧٩ من مريم.

(٣) الآية ١٢ من نوح.

(٤) الآية ٢٢ من الطور.

(٥) الآية ١٢٤ من آل عمران.

(٦) الآية ٢٠٣ من الأعراف. وقراءة نافع بضم الباء. انظر: الكشاف ٤٨٧/١؛ والكشاف

١٨٨/١.

(٧) الآية ٢١ من آل عمران.

(٨) الآية ١٠ من الليل.

(٩) الكشاف ١٨٨/١.

(١٠) محمد بن عبدالرحمن، مقرئ أهل مكة مع ابن كثير، قرأ على ابن مجاهد، له اختيار في

القراءة، توفي سنة ١٢٣. انظر: طبقات القراء ١٦٧/٢؛ مراتب النحويين ٢٥.

- البقرة -

والاستهزاء لغة: السُّخْرِيَّةُ واللَّعِبُ، يقال: هَزَيْءٌ به، واستَهْزَأَ قال^(١):

١٩٩ - قَدْ هَزَيْتَا مِنِّي أُمَّ طَيْسَلَةَ قَالَتْ: أَرَاهُ مُعْدِمًا لَا مَالَ لَهُ

وقيل: أصله الانتقام، وأنشد^(٢):

٢٠٠ - قَدْ اسْتَهْزَوْا مِنَّا بِالْفِي مَدَجِّجٍ سَرَاتُهُمْ وَسَطَ الصَّحَاصِحِ جُثْمٌ

فعلى هذا القول الثاني نسبة الاستهزاء إليه تعالى على ظاهرها، وأما على القول الأول فلا بُدَّ من تأويل ذلك. فقيل: المعنى يُجَازِيهِمْ عَلَى

[١٨/أ] استهزائهم، فَسُمِّيَ الْعُقُوبَةُ بِاسْمِ الذَّنْبِ / لِيَزْدُوْجَ الْكَلَامُ، ومنه: «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا»^(٣)، «فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ»^(٤). وقال عمرو ابن كلثوم^(٥):

٢٠١ - أَلَا لَا يَجْهَلُنَّ أَحَدٌ عَلَيْنَا فَتَجْهَلُ فَوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينَا

وأصل المَدَدِ: الزيادة. والطغيان: مصدر طَغَى يَطْغَى طَغْيَانًا وَطُغْيَانًا بِكَسْرِ الطاء وَضَمِّهَا، ولأَمْ طَغَى قِيلَ: يَاءٌ وَقِيلَ: وَاوٍ، يُقَالُ: طَغَيْتُ وَطَغَوْتُ، وَأَصْلُ الْمَادَةِ مَجَاوِزَةُ الْحَدِّ وَمِنْهُ: طَغَى الْمَاءُ. وَالْعَمَّةُ: التَّرْدُّدُ وَالتَّحْيِيرُ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْعَمَى، إِلَّا أَنَّ بَيْنَهُمَا عَمُومًا وَخُصُوصًا، لِأَنَّ الْعَمَى يُطْلَقُ عَلَى ذَهَابِ ضَوْءِ الْعَيْنِ وَعَلَى الْخَطَأِ فِي الرَّأْيِ، وَالْعَمَّةُ لَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى الْخَطَأِ فِي الرَّأْيِ، يُقَالُ: عَمِيَ يَعْمَهُ عَمَاهَا وَعَمَهَا نَأْمًا فَهُوَ عَمِيٌّ وَعَامِيٌّ.

(١) البيت لصخر الغي الهلالي، وهو في أمالي القالي ٢/٢٨٤؛ والقرطبي ١/٢٠٧.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في القرطبي ١/٢٠٧. سِراة القوم: شريفهم، والصَّحَاصِح: ج صحصح وهو الأرض ليس بها شيء، والجائم: اللازم مكانه لا يبرح.

(٣) الآية ٤٠ من الشورى.

(٤) الآية ١٩٤ من البقرة.

(٥) البيت من معلقته المشهورة، وهو في شرح التبريزي على المعلقات ٤٢٤.

آ. (١٦) قوله تعالى: ﴿أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى﴾: «أولئك» رفعٌ بالابتداءِ والذين وصلته خبره، وقوله تعالى: «فما ربحت تجارتهم» هذه الجملة عطفٌ على الجملة الواقعة صلةً، وهي «اشتروا» وزعم بعضهم أنها خبرُ المبتدأ، وأن الفاءَ دخلت في الخبرِ لما تضمنه الموصولُ من معنى الشرط^(١)، وجعل ذلك نظيرَ قوله: «الذين يُنفقون أموالهم»^(٢) ثم قال: «فلهم أجرهم» وهذا وهمٌ، لأنَّ الذين اشتروا ليس مبتدأً حتى يُدعى دخولُ الفاءِ في خبره، بل هو خبرٌ عن «أولئك» كما تقدّم. فإن قيل: يكونُ الموصولُ مبتدأً ثانياً فتكونُ الفاءُ دخلت في خبره فالجوابُ أنه يلزم من ذلك عدمُ الربطِ بين المبتدأ والجملة الواقعة خبراً عنه، وأيضاً فإنَّ الصلةَ ماضيةً معنى. فإن قيل: يكونُ «الذين» بدلاً من «أولئك» فالجوابُ أنه يصيرُ الموصولُ مخصوصاً لإبداله من مخصوصٍ، والصلة أيضاً ماضيةً. فإن قيل: يكونُ «الذين» صفةً لأولئك ويصيرُ نظيرَ قولك: «الرجلُ الذي يأتيني فله درهمٌ» فالجوابُ: أنه مردودٌ بما رُدَّ به السؤالُ الثاني، وبأنه لا يجوز أن يكونَ وصفاً له لأنه أعرفُ منه فبانَ فسادُ هذا القول.

والمشهورُ ضمُّ واو «اشتروا» لالتقاء الساكنين، وإنما ضُمَّت تشبيهاً ببناءِ الفاعل. وقيل: للفرقِ بين واو الجمعِ والواوِ الأصليةِ نحو: لو استطعنا. وقيل: لأن الضمة هنا أخفُّ من الكسرةِ لأنها من جنسِ الواو. وقيل حُرِّكَتْ بحركة الياءِ المحذوفةِ، فإنَّ الأصلَ اشترَيوا كما سيأتي. وقيل: هي للجمعِ فهي مثل: نحن. وقرئء بكسرها^(٣) على أصلِ التقاء الساكنين، ويفتحها: لأنه أخفُّ. وأجاز الكسائي همزها تشبيهاً لها بأدورٍ وأنوبٍ وهو ضعيفٌ، لأن

(١) انظر مناقشة أبي حيان لهذا الرأي: البحر ٧٢/١.

(٢) الآية ٢٧٤ من البقرة.

(٣) قرأ ابن أبي إسحاق ويحيى بن يعمر بالكسر، وقرأ قعنب أبو السَّمال العدوي بالفتح.

انظر: البحر ٧١/١؛ وابن عطية ١٧٦/١؛ القرطبي ٢١٠/١.

— البقرة —

ضُمَّهَا غَيْرُ لَازِمٍ، وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(١): «وَمِنْهُمْ مَنْ يَخْتَلِسُهَا، فَيَحْذِفُهَا لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَهُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا؛ لِأَنَّ قَبْلَهَا فَتْحَةٌ وَالفَتْحَةُ لَا تَدُلُّ عَلَيْهَا».

وَأَصْلُ اشْتَرَوْا: اشْتَرَيْوْا، فَتَحَرَّكَتِ الْبَاءُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا، فَقَلْبَتْ أَلْفًا، ثُمَّ حُذِفَتْ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَبَقِيََتْ الْفَتْحَةُ دَالَّةً عَلَيْهَا، وَقِيلَ: بَلْ حُذِفَتْ الضَّمَّةُ مِنَ الْبَاءِ فَسَكَنْتْ، فَالتَقَى سَاكِنَانِ، فَحُذِفَتْ الْبَاءُ لِالتَّقَائِمَا. فَإِنْ قِيلَ: فَوَإِ الْجَمْعِ قَدْ حُرِّكَتْ فَيَنْبَغِي أَنْ يَعُودَ السَّاكِنُ الْمَحْذُوفُ، فَالْجَوَابُ أَنَّ هَذِهِ الْحَرَكَةُ عَارِضَةٌ، فَهُوَ فِي حُكْمِ السَّاكِنِ، وَلَمْ يَجِئْ ذَلِكَ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ شَعْرِيٍّ، أَنْشَدَ الْكَسَائِيُّ^(٢):

٢٠٢ — يَا صَبَاحَ لَمَّا تَنَامَ الْعَشِيًّا

فَاعَادَ الْأَلْفَ لَمَّا حُرِّكَتِ الْمِيمُ حَرَكَةً عَارِضَةً.

و«الضلالة» مفعوله، و«بالهدى» متعلق بـ«اشترؤا»، والباء هنا للعوض وهي تدخل على المتروك أبدأ. فأما قوله تعالى: «فَلْيَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ»^(٣) فَإِنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّ الْآخِرَةَ هِيَ الْمَأْخُودَةُ لِالْمَتْرُوكَةِ^(٤)، فَالْجَوَابُ مَا قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥) — رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى — مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُشْتَرِينَ الْمُبْطُتُونَ وَعِظُوا بِأَنْ يُغَيِّرُوا مَا بِهِمْ مِنَ النِّفَاقِ وَيُخْلِصُوا الْإِيمَانَ بِاللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ وَيُجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ الْجِهَادِ، فَحِينَئِذٍ إِنَّمَا دَخَلَتْ الْبَاءُ عَلَى الْمَتْرُوكِ.

(١) الإملاء ٢٠/١.

(٢) لم أقف عليه، وهو من المديد بعد إشباع الحاء.

(٣) الآية ٧٤ من سورة النساء.

(٤) أي لأن ظاهر الآية الثناء عليهم، فكيف تدخل الباء على الآخرة مع أنها تدخل على المتروك.

(٥) الكشاف ٥٤٢/١.

- البقرة -

والشراء هنا مجازاً عن الاستبدال بمعنى أنهم لَمَّا تَرَكَوا الهدى، وآثروا الضلالة، جُعِلوا بمنزلة المشتريين لها بالهدى، ثُمَّ رُشِحَ هذا المجازُ بقوله تعالى: «فَمَا رِيحَتْ تِجَارَتُهُمْ» فَأَسْنَدَ الرِّيحَ إِلَى التِّجَارَةِ، والمعنى: فما ربحوا في تجارتهم، ونظيرُ هذا الترشيح قول الآخر^(١):

٢٠٣ - بَكَى الْخَزْرُومِ مِنْ رَوْحٍ وَأَنْكَرَ جِلْدَهُ وَعَجَبَتْ عَجِيجًا مِنْ جُدَامِ الْمَطَارِفِ

لَمَّا أَسْنَدَ الْبِكَاءَ إِلَى الْخَزْرِ مِنْ أَجْلِ هَذَا الرَّجُلِ - وَهُوَ رَوْحٌ - وَإِنْكَارِهِ لِجِلْدِهِ مَجَازًا رَشَّحَهُ بِقَوْلِهِ: «وَعَجَبَتْ الْمَطَارِفُ مِنْ جُدَامِ» أَي: اسْتَغَاثَتْ الشَّيْبَ مِنْ هَذِهِ الْقَبِيلَةِ، وَقَوْلُ الْآخِرِ^(٢):

٢٠٤ - وَلَمَّا رَأَيْتُ النَّسْرَ عَزَّ ابْنُ دَايَةَ وَعَشَّشَ فِي وَكْرِيهِ جَاشَ لَهُ صَدْرِي

لَمَّا جَعَلَ النَّسْرَ عِبَارَةً عَنِ الشَّيْبِ، وَابْنَ دَايَةَ وَهُوَ الْغَرَابُ عِبَارَةً / عَنْ [١٨/ب] الشَّيْبِ مَجَازًا رَشَّحَهُ بِقَوْلِهِ: «وَعَشَّشَ فِي وَكْرِيهِ»، وَقَوْلُ الْآخِرِ^(٣):

٢٠٥ - فَمَا أُمُّ الرُّدَيْنِ وَإِنْ أَدَلَّتْ بِعَالَمَةِ بِأَخْلَاقِ الْكِرَامِ إِذَا الشَّيْطَانُ قَصَّعَ فِي قَفَاهَا تَنْقَفْنَا بِالْحَبْلِ التُّؤَامِ

لَمَّا قَالَ: «قَصَّعَ فِي قَفَاهَا» أَي دَخَلَ مِنَ الْقَاصِعَاءِ - وَهِيَ جُحْرٌ مِنْ جُحْرَةِ

(١) البيت لحميدة بنت النعمان بن بشير، وهو في الكتاب ٢٥/٢؛ والسمط ١٨٠؛ والمقتضب ٣٦٤/٣؛ والأغاني ٢٢٩/٩؛ والبحر ٧٢/١. والمطارف: ج يُطْرَفُ وهو ثوب معلم الطَّرْفِ، وَرَوْحٌ هُوَ رَوْحُ بِنِ زَنْبَاعٍ. وَجُدَامٌ: قَبِيلَةٌ.

(٢) البيت لابن المعتز، وهو في ديوانه ٤٣/٢؛ وشواهد الكشاف ٣٩٤/٤. والنسر هنا: الشيب، وابن داية: الغراب ويعني به الشباب، والوكران هنا: الرأس واللحية.

(٣) لم أهدد إلى قائله وهو في شواهد الكشاف ٥١٣/٤. قَصَّعَ: دَخَلَ، وَالْأَصْلُ: قَصَّعَ الْيَرْبُوعَ: إِذَا أَخَذَ جِحْرَهُ الْقَاصِعَاءَ، وَالنَّافِقَاءَ: جِحْرَ آخِرِ الْيَرْبُوعِ، التُّؤَامُ: الْمُخَكَّمُ الْمُنْتَنِي. يَقُولُ: إِذَا أَسَاءَتِ الْخَلْقُ اسْتَخْرَجْنَاهُ بِالْحَبْلِ، وَاجْتَهَدْنَا فِي إِمَاطَةِ مَا يَسُوءُ مِنْ خَلْقِهَا.

— البقرة —

الْيَرْبُوعُ — رَشَّحَهُ بِقَوْلِهِ: «تَنَقَّفْنَا» أَي: أَخْرَجْنَاهُ مِنَ النَّافِقَاءِ، وَهِيَ أَيْضاً مِنْ جُحْرَةِ الْيَرْبُوعِ.

قوله تعالى: «وما كانوا مهتدين» هذه الجملة معطوفة على قوله: «فما رِبِحَتْ تجارتهم»، والرَّبْحُ: الزيادة على رأس المال، والمهتدي: اسم فاعل من اهتدى، وافتعل هنا للمطاوعة، ولا يكونُ افْتَعَلَ للمطاوعة إلا من فِعْلٍ متعدٍ. وزعم بعضهم^(١) أنه يجيء من اللازم، واستدل على ذلك بقول الشاعر^(٢):

٢٠٦ — حتى إذا اشتال سهيلٌ في السحرِ كسُعلةِ القابسِ ترمي بالشرِّ

قال: «فاشتال افْتَعَلَ لمطاوعة «شال» وهو لازم»، وهذا وهم من هذا القائل، لأن افْتَعَلَ هنا ليس للمطاوعة، بل بمعنى فَعَلَ المجرد.

آ. (١٧) قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾: «مثلهم» مبتدأ و«كمثل»: جارٌّ ومجرور خبره، فيتعلَّقُ بمحذوف على قاعدة الباب، ولا مبالاة بخلاف مَنْ يقول^(٣): إن كاف التشبيه لا تتعلَّقُ بشيء، والتقديرُ مَثَلُهُمْ مستقر كمثل وأجاز أبو البقاء^(٤) وابن عطية^(٥) أن تكون الكاف اسماً هي الخبر، ونظَّره بقول الشاعر^(٦):

(١) انظر: البحر المحيط ٦٣/١.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في النصف ٧٥/١، والمتع ١٩٣؛ والبحر ٦٣/١. واشتال: ارتفع، وسهيل: نجم، والقابس: طالب القبس.

(٣) وهو ابن عصفور. انظر: شرح الجمل ٤٨٢/١.

(٤) الإملاء ٢٠/١.

(٥) التفسير ١٧٨/١.

(٦) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٦٣؛ والخصائص ٣٦٨/٢؛ وسر الصناعة ٢٨٣/١؛ وأمال الشجري ٢٢٩/٢؛ واللسان: دنا، وابن يعيش ٤٣/٨؛ والخزانة ١٣٢/٤؛ والدرر ٢٩/٢. يقول: لا ينهى الظالم عن ظلمه إلا الطعن الذي تغيب فيه الفتل.

- البقرة -

٢٠٧ - أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَيْتُ وَالْفُتْلُ

وهذا مذهب الأخفش: يُجيز أن تكون الكاف اسماً مطلقاً. وأما مذهب سيبويه^(١) فلا يُجيز ذلك إلا في شعر، وأما تنظيره بالبيتِ فليس كما قال، لأننا في البيت نضطر إلى جعلها اسماً لكونها فاعلةً، بخلاف الآية. والذي ينبغي أن يقال: إن كاف التشبيه لها ثلاثة أحوال: حال يتعين فيها أن تكون اسماً، وهي ما إذا كانت فاعلةً أو مجرورةً بحرفٍ أو إضافةً. مثالُ الفاعل: «أتنتهون ولن ينهى» البيت، ومثالُ جرّها بحرفٍ قولُ امرئ القيس^(٢):

٢٠٨ - وَرُحْنَا بِكَابِنِ الْمَاءِ يُجَنَّبُ وَسَطُنَا
تَصَوَّبُ فِيهِ الْعَيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَقِي
وقوله^(٣):

٢٠٩ - وَزَعَتْ بِكَالْهَرَاوَةِ أَعْوَجِي
إِذَا جَرَّتِ الرِّيحُ لَهَا وَثَابَا

ومثالُ جرّها بالإضافة قوله^(٤):

٢١٠ - فَضَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ

وحالٌ يتعين أن تكون فيها حرفاً، وهي: الواقعةُ صلةً، نحو: جاء الذي كزيد، لأن جعلها اسماً يستلزم حذفَ عائدٍ مبتدئٍ من غير طولِ الصلةِ،

(١) الكتاب ٢٠٣/١.

(٢) ديوانه ١٧٦؛ أمالي الشجري ٢٩٩/٢. وابن الماء هنا طائر شُبّه به الفرس.

(٣) البيت لابن غادية السلمي، وهو في اللسان: ثوب، والمقرب ١٩٦/١. ووزعت: كفتت، والهرأوة: العصا التي شُبّه الحصان بها، وأعوجي: منسوب إلى أعوج وهو فحل.

(٤) البيت لرؤبة، وهو في ملحق ديوانه ١٨١، أو حميد الأرقط، وقبله:

وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلُ

وهو في الكتاب ٢٠٣/١؛ والخزانة ٢٧٠/٤؛ والدرر ١٣٣/١. والعصف: ورق

الزرع الذي يبقى بعد الحصاد، والأبابل: الجماعات.

وهو ممتنع عند البصريين، وحال يجوز فيها الأمران وهي ما عدا ذلك نحو: زيد كعمرو. وأبعد من زعم أنها زائدة في الآية الكريمة^(١)، أي: مثلهم مثل الذي، ونظرة بقوله: «فصبروا مثل كعصف» كأنه جعل المثل والمثل بمعنى واحد، والوجه أن المثل هنا بمعنى القصة، والتقدير: صفتهم وقصتهم كقصة المستوقد فليست زائدة على هذا التأويل، ولكن المثل بالفتح في الأصل بمعنى مثل ومثيل نحو: شبه وشبه وشبيه. وقيل: بل هي في الأصل الصفة، وأما المثل في قوله: «ضرب مثلاً» فهو القول السائر الذي فيه غرابة من بعض الوجوه ولذلك حُوِّظ على لفظه فلم يُعَيَّر، فيقال لكل من فرط في أمرٍ عسيرٍ تداركُه: «الصيف ضيغت اللبن»^(٢)، سواء أكان المخاطب به مفرداً أم مثني أم مجموعاً أم مذكراً أم مؤنثاً، ليدل بذلك على قصدٍ عليه.

و «الذي» في محلِّ خَفْضٍ بالإضافة، وهو موصولٌ للمفرد المذكور، ولكن المراد به هنا جَمْعٌ، ولذلك رُوِيَ معناه في قوله: «ذهب الله بنورهم وتركهم» فأعاد الضمير عليه جمعاً، والأولى أن يقال إن «الذي» وقع وصفاً لشيء يُفهم الجمع، ثم حُذِفَ ذلك الموصوفُ للدلالة عليه، والتقدير: مثلهم كمثل الفريق الذي استوقد أو الجمع الذي استوقد، ويكون قد رُوِيَ الوصفُ مرةً، فعاد الضميرُ عليه مفرداً في قوله: «استوقد» و«حوّله»، والموصوفُ أخرى فعاد الضميرُ عليه مجموعاً في قوله: «بنورهم، وتركهم».

ووهم أبو البقاء^(٣) فجعل هذه الآية من باب ما حذفت منه النون

(١) انظر: مناقشة أبي حيان لهذا الزعم في البحر ٧٦/١.

(٢) انظر: مجمع الأمثال للميداني ٢٧٤/١.

(٣) الإملاء ٢٠/١.

- البقرة -

تخفيفاً، وأن الأصل: الذين، ثم حُفِّفَ بالحذف، وكأنه جَعَلَهُ مثلَ قوله تعالى في الآية الأخرى: «وَحُضِّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا»^(١)، وقول الشاعر^(٢):

٢١١ - وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ

والأصل: كالذين خاضوا، وإن الذين حانت. وهذا وهم فاحش، لأنه لو كان من باب ما حذفت منه النون لوجب مطابقة الضمير جمعاً كما في قوله: «كالذي خاضوا» و«دماؤهم»، فلما قال تعالى: «استوقد» بلفظ الإفراد تعين أحد الأمرين المتقدمين: إما جعله من باب وقوع المفرد موقع الجمع لأن المراد به الجنس، أو أنه من باب ما وقع فيه صفة لموصوف يفهم الجمع.

وقال الزمخشري^(٣) ما معناه: إن هذه الآية مثل قوله تعالى: «كالذي

خاضوا»، واعتل لتسوية ذلك بأمرين: أحدهما أن «الذي» لما كان وصلته [أ/١٩] لوصف المعارف ناسب حذف بعضه لاستطالته، قال: «ولذلك نهكوه بالحذف، فحذفوا ياءه ثم كسرتة ثم اقتصروا منه على اللام في أسماء الفاعلين والمفعولين». والأمر الثاني: أن جمعه ليس بمنزلة جمع غيره بالواو والنون، إنما ذلك علامة لزيادة الدلالة، ألا ترى أن سائر الموصولات لفظ الجمع والمفرد فيهن سواء. وهذا القول فيه نظر^(٤) من وجهين، أحدهما: أن قوله ظاهر في جعل هذه الآية من باب حذف نون «الذين»، وفيه ما تقدم من أنه كان ينبغي أن يطابق الضمير جمعاً كما في الآية الأخرى التي نظر بها. والوجه الثاني: أنه اعتقد كون ال الموصولة بقية «الذي»، وليس كذلك، بل ال الموصولة اسم موصول مستقل، أي: غير مأخوذ من شيء، على أن الراجع

(١) الآية ٦٩ من التوبة.

(٢) تقدم برقم ٧٦.

(٣) الكشف ١٩٦/١.

(٤) انظر مناقشة أبي حيان للزمخشري: البحر ٧٧/١.

- البقرة -

من جهة الدليل كونُ آل الموصولة حرفاً لا اسماً كما سيأتي . وليس المرجح أن يرجح قول الزمخشري بأنهم قالوا: إن الميم في قولهم: «مُ الله» بقية أيمن، فإذا انتهكوا أيمن بالحذف حتى صار على حرف واحد فأولَى أن يقال بذلك فيما بقي على حرفين، لأن^(١) آل زائدة على ماهية «الذي» فيكونون قد حذفوا جميع الاسم، وتركوا ذلك الزائد عليه بخلاف ميم أيمن، وأيضاً فإن القول بأن الميم بقية أيمن قول ضعيف مردودٌ بإباه قول الجمهور.

وفي «الذي» لغات^(٢): أشهرها ثبوت الياء ساكنة. وقد تُشدد مكسورة مطلقاً، أو جاريةً بوجوه الإعراب، كقوله^(٣):

٢١٢ - وليسَ المالُ فاعلمهُ بـمالٍ وإن أرضاكِ إلا لِلذَّيِّ
يَنالُ به العلاءُ ويضطفيه لأقربِ أقربيه وللقصيِّ

فهذا يَحتملُ أن يكونَ مبنياً وأن يكونَ مُعرباً، وقد تُحذف^(٤) ساكناً ما قبلها، كقول الآخر^(٥):

٢١٣ - فلم أرَ بيتاً كانَ أكثرَ بهجةً مِن اللذِّ به من آلِ عزةٍ عامرٍ
أو مكسوراً، كقوله^(٦):

٢١٤ - واللذِّ لو شاءَ لكِانتَ برّاً أو جبلاً أصمَّ مُشمخراً

(١) هنا يبدأ بيان الفرق بين آل ومُ الله بعد أن عرَض ما قد يكون ظاهره مع الزمخشري .

(٢) انظر في لغات الذي: الأزهية ٣٠١؛ وأمالى الشجري ٣٠٤/٢؛ ووصف المباني ٧٦ .

(٣) لم أهدت إلى قائلها، وهما في أمالي الشجري ٣٠٥/٢؛ والإنصاف ٦٧٥؛ ووصف

المباني ٧٦، واللسان: لدا؛ والخزانة ٤٩٧/٢؛ والدرر ٥٥/٢. والقصي: البعيد .

(٤) أي ياء الذي .

(٥) لم أهدت إلى قائله، وهو في الإنصاف ٦٧١؛ والدرر ٥٦/١. والعامر: المقيم في الدار .

(٦) لم أهدت إلى قائله، وهو في أمالي الشجري ٣٠٥/٢؛ والإنصاف ٦٧٦؛

والخزانة ٤٩٨/٢؛ والهمع ٨٢/١؛ والدرر ٥٦/١. والمشمخراً: المرتفع .

- البقرة -

ومثل هذه اللغات في «التي» أيضاً، قال بعضهم: «وقولهم هذه لغات ليس جيداً لأن هذه لم ترد إلا ضرورة، فلا ينبغي أن تسمى لغات».

واستوفد استفعل بمعنى أفعال، نحو: استجاب بمعنى أجاب، وهورأي الأخص^(١)، وعليه قول الشاعر^(٢):

٢١٥ - وداع دعايا من يُجيبُ إلى الندى فلم يستجبه عند ذاك مُجيبُ

أي: فلم يُجبه، وقيل: بل السين للطلب، ورجح قول الأخص بأن كونه للطلب يستدعي حذف جملة، ألا ترى أن المعنى استدعوا ناراً فأوقدوها، فلما أضاءت لأن الإضاءة لا تتسبب عن الطلب، إنما تسبب عن الإيقاد.

والفاء في «فلماً» للسبب. وقرأ ابن السميع^(٣): «كمثل الذين» بلفظ الجمع، «استوقد» بالإفراد، وهي مُشكلة، وقد خرّجوها على أوجه أضعف منها وهي التوهم، أي: كأنه نطق بمن، إذ أعاد ضمير المفرد على الجمع كقولهم: «ضربني وضربت قومك»، أي ضربني من^(٤)، أو يعود على اسم فاعل مفهوم من استوقد، والعائد على الموصول محذوف، وإن لم يكمل شرط الحذف، والتقدير: استوقدها مستوقد لهم، وهذه القراءة تقوي قول من يقول: إن أصل الذي: الذين، فحذفت النون.

و «لماً» حرف وجوب لوجوب هذا مذهب سيويه^(٥). وزعم الفارسي^(٦)

(١) معاني القرآن ٤٨.

(٢) البيت لكعب بن سعد الغنوي، وهو في الأصمعيات ٩٦؛ وشواهد الكشاف ٤/٣٣٠.

(٣) محمد بن عبدالرحمن اليماني، له اختيار في القراءة شاذ، قرأ على أبي حيوة وطاوس ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ٢/١٦١، وانظر في هذه القراءة: البحر ١/٧٧.

(٤) مطلوب الأول عمدة لذا وجب الإضمار فيه، ولذلك قدر أن مطلقه من الموصولة.

(٥) الكتاب ٣١٢/٢ وعبارته: للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره.

(٦) الإيضاح العضدي ٣١٩.

- البقرة -

وتبعه أبو البقاء^(١) أنها ظرفٌ بمعنى حين، وأنَّ العاملَ فيها جوائها، وقد رُدَّ عليه بأنها أُجيبَت بـ «ما» النافية وإذا الفجائية، قال تعالى: «فلَمَّا جاءهم نذيرٌ ما زادهم إلا نفوراً»^(٢). وقال تعالى: «فلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ»^(٣)، وما النافيةُ وإذا الفجائية لا يَعمَلُ ما بعدهما فيما قبلهما فانتنى أن تكونَ ظرفاً.

وتكون «لَمَّا» أيضاً جازمةً لفعلٍ واحد، ومعناها نفى الماضي المتصل بزمن الحال، ويجوزُ حَذْفُ مجزومها، قال الشاعر^(٤):

٢١٦ - فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدْءاً وَلَمَّا فَتَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِئْنِي

وتكونُ بمعنى إلا، قال تعالى: «وإنَّ كُلَّ لَمَّا مَتاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا»^(٥) في قراءة مَنْ قرأه.

و «أضواء» يكونُ لازماً ومتعدياً، فإن كان متعدياً فـ «ما» مفعولٌ به، وهي موصولة، و «حواله» ظرفٌ مكانٍ ومخفوضٌ به، صلةٌ لها، ولا يَتَصَرَّفُ، وبمعناه: حَوال، قال الشاعر^(٦):

٢١٧ - وَأنا أَمْشِي الدَّالِّي حَوالِكا

(١) الإملاء ٢١/١.

(٢) الآية ٤٢ من فاطر.

(٣) الآية ٦٥ من العنكبوت.

(٤) البيت منسوبٌ لذي الرمة وليس في ديوانه، وهو في المخني ٣١٠؛ والهمع ٥٧/٢؛ والدرر ٧٣/٢.

(٥) الآية ٣٥ من الزخرف، وهي قراءة عاصم وحمة. انظر: السبعة ٥٨٦.

(٦) منسوبٌ لضب يخاطب ابنه وهو فيما تضعه العرب على السنة البهائم وقبله: أَهْدَمُوا بَيْتَكَ لا أبالكا. وهو في: سيبويه ١٧٦/١؛ والحيوان ١٢٨/٦؛ والكامل ٣٧٤؛ وأمثالي الزجاجي ١٣٠. والدالِّي: المشية المتشاقلة.

- البقرة -

ويُثْنِيَان، قال عليه السلام: «اللهم حوَّالِينَا»^(١)، ويُجْمَعَانِ عَلَى أَحْوَالِ.

ويجوز أن تكون «ما» نكرة موصوفة، و«حوَّله» صفتها، وإن كان لازماً فالفاعل ضميرُ النار أيضاً، و«ما» زائدة، و«حوَّله» منصوبٌ على الظرفِ العاملِ فيه «أضاء». وأجاز الزمخشري^(٢) أن تكون «ما» فاعلةٌ موصولةٌ أو نكرةٌ موصوفةٌ، وَأَنْتَ / الْفِعْلُ عَلَى الْمَعْنَى، والتقدير: فلَمَّا أَضَاءَتِ الْجَهَّةُ الَّتِي حَوَّلَهُ أَوْجَهَةٌ [١٩/ب] حَوَّلَهُ. وأجاز أبو البقاء^(٣) فيها أيضاً أن تكون منصوبةٌ على الظرف، وهي حينئذٍ إمَّا بمعنى الذي أو نكرة موصوفة، التقدير: فلَمَّا أَضَاءَتِ النَّارُ الْمَكَانَ الَّذِي حَوَّلَهُ أَوْ مَكَانًا حَوَّلَهُ، فإنه قال: «يُقَالُ: ضَاءَتِ النَّارُ وَأَضَاءَتْ بِمَعْنَى، فَعَلَى هَذَا تَكُونُ «مَا» ظَرْفًا وَفِي «مَا» ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الَّذِي. وَالثَّانِي: هِيَ نَكْرَةٌ مَوْصُوفَةٌ أَي: مَكَانًا حَوَّلَهُ، وَالثَّلَاثُ: هِيَ زَائِدَةٌ» انتهى. وفي عبارته بعضُ مناقشةٍ، فإنه بَعْدَ حُكْمِهِ عَلَى «مَا» بِأَنَّهَا ظَرْفِيَّةٌ كَيْفَ يَجُوزُ فِيهَا وَالْحَالَةُ هَذِهِ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً، وَإِنَّمَا أَرَادَ: فِي «مَا» هَذِهِ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ^(٤):

٢١٨ - أَضَاءَتْ لَهُمْ أَحْسَابُهُمْ وَوَجُوهُهُمْ دُجِيَ اللَّيْلُ حَتَّى نَظَّمَ الْجَزْعَ ثَابِقَهُ

يَحْتَمِلُ التَّعَدِّيَّ وَاللِّزُومَ كَالْآيَةِ الْكَرِيمَةِ. وَقَرَأَ ابْنُ السَّمِيعِ: ضَاءَتْ ثَلَاثِيًّا^(٥).

(١) رواه ابن ماجه: الإقامة ٤٠٤/١؛ ابن حنبل ١٠٤/٣.

(٢) الكشاف ١٩٨/١، والذي أجازهُ مَزِيدَةُ أَوْ مَوْصُولَةٌ.

(٣) الإملاء ٢١/١.

(٤) البيت لأبي الطمَّحان القيني أولقيط بن زرارة، وهو في الحماسة ٢٧١/٢؛ والكامل ٣٠؛ والحيوان ٩٣/٣؛ واللسان: خضض. ونظم الجزع: حمل ناظمه على نظمه، أي أضاءت لهم أحسابهم الظلام حتى إنها حملت ناظم الجزع على نظمه، والجزع: الخرز.

(٥) وابن أبي عبلة، البحر ٧٩/١.

قوله تعالى: «ذَهَبَ اللَّهُ بنورهم» هذه الجملة الظاهر أنها جوابٌ «لَمَّا». وقال الزمخشري^(١): «جوابها محذوف، تقديره: فلَمَّا أضاءت خَمَدت»، وجعل هذا أبلغ من ذَكَرِ الجواب، وجعل جملة قوله: «ذهبَ اللهُ بنورهم» مستأنفة أو بدلاً من جملة التمثيل^(٢). وقد رَدَّ عليه بعضهم^(٣) هذا بوجهين أحدهما: أن هذا تقديرٌ مع وجود ما يُغني عنه فلا حاجة إليه، إذ التقديرات إنما تكون عند الضرورات. والثاني: أنه لا تُبدَلُ الجملة الفعلية من الجملة الاسمية.

و «بنورهم» متعلقٌ بـ«ذَهَبَ»، والباءُ فيه للتعدية، وهي مرادفةٌ للهمزة في التعدية، هذا مذهبُ الجمهور، وزَعَمَ أبو العباس^(٤) أن بينهما فرقاً، وهو أن الباءَ يلزمُ معها مصاحبةُ الفاعل للمفعول في ذلك الفعل الذي فَعَلَهُ به والهمزة لا يلزمُ فيها ذلك. فإذا قلت: «ذَهَبْتُ بزيد» فلا بد أن تكون قد صاحبتَه في الذهاب فذهبتَ معه، وإذا قلت: «أَذَهَبْتَهُ» جاز أن يكون قد صاحبتَه وألاً يكون. وقد رَدَّ الجمهورُ على المبردُ بهذه الآية لأنَّ مصاحبتَه تعالى لهم في الذهابِ مستحيلةٌ. ولكن قد أجاب أبو الحسن ابنُ عصفور^(٥) عن هذا بأنه يجوزُ أن يكونَ تعالى قد أسندَ إلى نفسه ذهاباً يليقُ به كما أسندَ إلى نفسه المجيء والإتيانَ على معنى يليقُ به، وإنما يُرَدُّ عليه بقول الشاعر^(٦):

(١) الكشاف ١/١٩٩.

(٢) جملة التمثيل: مثلهم كمثل.

(٣) وهو أبو حيان في البحر ١/٧٩.

(٤) هو المبرد محمد بن يزيد من نحاة البصرة، أخذ عن الجرمي والمازني، له: الكامل والمقتضب، توفي سنة ٢٨٥، انظر: أخبار النحويين البصريين ٧٢؛ النزهة ٢١٧؛ البغية ١/٢٦٩.

(٥) شرح الجمل ١/٤٩٣.

(٦) البيت لقيس بن الخطيم، وهو في ديوانه ٧٧، واللسان: حلل، والمخصص ١٥/٥٧، والخزانة ٣/١٦٤، والبحر ١/٨٠.

- البقرة -

٢١٩ - ديارُ التي كانت ونحن على منى تجلُّ بنا لولا نَجاءَ الرُّكَّابِ
أي: تَجعلنا حلالاً بعد أن كنا مُحرِّمين بالحجِّ، ولم تكن هي مُحرِّمةً
حتى تصاحبهم في الحِلِّ، وكذا قولُ امرئ القيس^(١):

٢٢٠ - كُمَيْتِ يَزُلُّ اللَّبْدُ عن حالِ مَثْنِه كما زَلَّتِ الصَّفْواءُ بالْمُنْتَزِلِ
الصَّفْؤُ: الصخرة، وهي لم تصاحبِ الذي تَزَلُّه.

والضميرُ في «بنورهم» عائِدٌ على معنى «الذي» كما تقدَّم، وقال بعضهم: هو عائِدٌ على مضافٍ محذوفٍ تقديرُه: كمثلِ أصحابِ الذي استوقدَ، واحتاج هذا القائلُ إلى هذا التقديرِ قال: «حتى يتطابق المشبهُ والمشبَّه به، لأنَّ المشبَّه جمعٌ، فلَوْلِم يُقدَّرُ هذا المضافُ وهو «أصحاب» لَزِمَ أن يُشبَّه الجمعُ بالمفردِ وهو الذي استوقد» انتهى. ولا أدري ما الذي حَمَلَ هذا القائلَ على مَنعِ تشبيهِ الجمعِ بالمفردِ في صفةِ جامعةٍ بينهما، وأيضاً فإنَّ المشبَّه والمشبَّه به إنما هو القصتان، فلم يقع التشبيهُ إلا بين قصتين إحداهما مضافةً إلى جمعٍ والأخرى إلى مفردٍ.

قوله تعالى: «وتركهم في ظلمات لا يبصرون» هذه جملةٌ معطوفةٌ على قوله «ذهب الله». وأصل الترك: التخليَّة، ويُراد به التصييرُ، فيتعدَّى لاثنتين على الصحيح، كقولِ الشاعر^(٢):

٢٢١ - أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فافعلْ ما أَمَرْتُ به فقد تَرَكْتُكَ ذا مالٍ وذا نَسَبِ

(١) البيت من معلقته المشهورة، وهو في ديوانه ٢٠؛ وشرح القصائد للتبريزي ١١٠. والكميت: لون الحمرة يميل إلى السواد، يَزُلُّ اللبْد: لا يثبت الجُلُّ على ظهره لِمَلاسته، والصفواء: الصخرة الملساء، والمنتزل: السيل الجارف.

(٢) البيت للعباس بن مرداس أو خفاف بن ندبة أوزرعة بن السائب أو عمرو بن معديكرب وهو في سيبويه ١٧/١؛ والمحاسب ٥١/١؛ وأمالى الشجري ١٦٥/١؛ والهمع ٨٢/٢؛ والدرر ١٠٦/٢. والنسب: المال الثابت كالضياح ونحوها.

فإن قلنا: هو متعدّ لاثنين كان المفعول الأول هو الضمير، والمفعول الثاني «في ظلمات» و«لا يبصرون» حال، وهي حال مؤكدة لأن من كان في ظلمة فهو لا يبصر، وصاحب الحال: إما الضمير المنصوب أو المرفوع المستكن في الجار والمجرور. ولا يجوز أن يكون «في ظلمات» حالاً، و«لا يبصرون» هو المفعول الثاني لأن المفعول الثاني خبر في الأصل، والخبر لا يوتى به للتأكيد، وأنت إذا جعلت «في ظلمات» حالاً فهم منه عدم الإبصار، فلم يفد قولك بعد ذلك لا «يبصرون» إلا التأكيد، لكن التأكيد ليس من شأن الإخبار، بل من شأن الأحوال لأنها فضلات. ويؤيد ما ذكرت أن التحوين لما أعربوا قول امرئ القيس^(١):

٢٢٢ - إذا ما بكى من خلفها انصرفت له بشق وشق عندنا لم يحول

أعربوا «شق» مبتدأ و«عندنا» خبره، و«لم يحول» جملة حالية مؤكدة، قالوا: وجاز الابتداء بالنعرة لأنه موضع تفصيل، وأبوا أن يجعلوا «لم يحول» خبراً، و«عندنا» صفة لشق مسوغاً للابتداء به، قالوا: لأنه فهم معناه من قوله: «عندنا» لأنه إذا كان عنده علم منه أنه لم يحول، وقد أعربه أبو البقاء^(٢) كذلك، وهو مردود بما ذكرت لك.

ويجوز إذا جعلنا «لا يبصرون» هو المفعول الثاني أن يتعلّق «في ظلمات» به أوب «تركهم»، التقدير: «وتركهم لا يبصرون في ظلمات». وإن كان «ترك» متعدياً لواحد كان «في ظلمات» متعلقاً بترك، و«لا يبصرون» حال مؤكدة ويجوز أن يكون «في ظلمات» حالاً من الضمير المنصوب في «تركهم»، فيتعلّق بمحذوف و«لا يبصرون» حال أيضاً: إما من الضمير المنصوب في «تركهم»

(١) البيت من معلقته المشهورة، وهو في ديوانه ١٢؛ وشرح التبريزي على المعلقات ١٠٢.

(٢) الإملاء ٢١/١.

فيكون له حالان / ويجري فيه الخلاف المتقدم، وإما من الضمير المرفوع [٢٠/أ]

المستكن في الجار والمجرور قبله فتكون حالين متداخلتين.

آ. (١٨) قوله تعالى: ﴿صُمُّكُمْ عُمِّيْ فَهَمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾:
الجمهور على رفعها على أنها خبر مبتدأ محذوف، أي: هم صُمُّكُمْ عُمِّي،
ويجىء فيه الخلاف المشهور في تعدد الخبر، فمن أجاز ذلك حمل الآية عليه
من غير تأويل، ومن منع ذلك قال: هذه الأخبار وإن تعددت لفظاً فهي
متحدة معنى، لأن المعنى: هم غير قائلين للحق بسبب عما هم وصمهم،
فيكون من باب: «هذا حُلُوٌ حَامِضٌ» أي مُزٌّ، و«هو أَعْسَرُ يَسْرًا» أي أَصْبَطُ^(١)،
وقول الشاعر^(٢):

٢٢٣ - ينام بإحدى مُقَلَّتَيْهِ وَيَتَّقِي بِأَخْرَى الْمَنَايَا فَهُوَ يَقْظَانُ هَاجِعُ

أي متحرِّزٌ، أو يقدر لكل خبر مبتدأ تقديره: هم صُمُّ، هم بكم، هم
عُمِّي، والمعنى على أنهم جامعون لهذه الأوصاف الثلاثة، ولولا ذلك لجاز أن
تكون هذه الآية من باب ما تعدد فيه الخبر لتعدد المبتدأ، نحو قولك: الزيدون
فقهاء شعراء كاتبون، فإنه يحتمل أن يكون المعنى أن بعضهم فقهاء،
وبعضهم شعراء وبعضهم كاتبون، وأنهم ليسوا جامعين لهذه الأوصاف الثلاثة،
بل بعضهم اختص بالفقه، والبعض الآخر بالشعر، والآخر بالكتابة.

وقرىء بنصبها^(٣)، وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه حال، وفيه قولان،
أحدهما: هو حال من الضمير المنصوب في «تركهم»، والثاني من المرفوع

(١) وهو الذي يعمل بيديه جميعاً، فإن عمل بالشمال فهو أعرس.

(٢) البيت لحميد بن ثور، وهو في ديوانه ١٠٥؛ والأشموني ٢٢٢/١؛ والمعيني ٥٦٢/١،
والرواية المشهورة: فهو يقظان نائم.

(٣) قراءة عبدالله بن مسعود وحفصة. انظر: ابن عطية ١/١٨١؛ البحر ١/٨٢.

في «لا يُبصرون». والثاني: النَّصْبُ عَلَى الذَّمِّ، كقوله: «حَمَالَةَ الْحَطْبِ»^(١).
وقول الآخر^(٢):

٢٢٤ - سَقَوْنِي النَّسْنَءَ ثُمَّ تَكْنَفُونِي عُدَاةَ اللَّهِ مِنْ كَذِبٍ وَزُورٍ

أي: أَدُمُّ عُدَاةَ اللَّهِ. الثالث: أن يكون منصوباً بترك أي: تركهم صماً
بكماء عمياً.

والصَّمُّ داءٌ يمنع من السَّماع، وأصله من الصَّلابة، يقال: «قناة صماء»
أي صلبة، وقيل: أصله من الانسداد، ومنه: صَمَمَتِ القارورة أي: سدَّتْها.
والبَّكَمُ داءٌ يمنع الكلام، وقيل: هو عدمُ الفهم، وقيل: الأبكم من
وُلِدَ أحرَسَ.

وقوله: «فهم لا يرجعون» جملةٌ خبريةٌ معطوفةٌ على الجملة الخبرية
قبلها، وقيل: بل الأولى دعاءٌ عليهم بالصَّمِّ، ولا حاجة إلى ذلك. وقال
أبو البقاء^(٣): «وقيل: فهم لا يرجعون حالاً، وهو خطأ، لأن الفاء ترتبُ،
والأحوال لا ترتبُ فيها». و«رَجَعُ» يكون قاصراً ومتعدياً باعتبارين، وهُدَيْلُ
تقول: أَرَجَعُهُ غَيْرُهُ فإذا كان بمعنى «عاد» كان لازماً، وإذا كان بمعنى أعاد كان
متعدياً، والآية الكريمة تحتل التقديرين، فإن جَعَلْنَاهُ متعدياً فالمفعول
محذوفٌ، تقديره: لا يَرْجِعُونَ جواباً، مثل قوله: «إنه على رَجْعِهِ لِقَادِرٌ»^(٤).
وَزَعَمَ بعضهم أنه يُضْمَنُ معنى صار، فيرفع الاسم وينصب الخبر، وجعل منه

(١) الآية ٤ من سورة المسد.

(٢) البيت لعروة بن الورد، وهو في ديوانه ٩٠؛ والكتاب ٢٥٢/١؛ ومجالس
نعلب ٣٤٩/٢.

(٣) الإملاء ٢١/١.

(٤) الآية ٨ من الطارق.

- البقرة -

قوله عليه السلام: «لا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»^(١)،
وَمَنْ مَنَعَ مِنْ جَرِيَانِهِ مَجْرَى «صار» جَعَلَ المنصوبَ حالاً.

آ. (١٩) قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾: في «أو» خمسة أقوال، أظهرها: أنها للتفصيل بمعنى أَنَّ الناظرين في حال هؤلاء منهم مَنْ يُشَبِّهُهُمْ بِحال المستوقد الذي هذه صفته، ومنهم مَنْ يُشَبِّهُهُمْ بأصحاب صَيْبٍ هذه صفته. الثاني: أنها للإبهام، أي: إن الله أبهم على عباده تشبيهم بهؤلاء أو بهؤلاء، الثالث: أنها للشك، بمعنى أن الناظر يشك في تشبيهم. الرابع: أنها للإباحة. الخامس: أنها للتخير، أي: أبيح للناس أن يشبهوهم بكذا أو بكذا، وخيروا في ذلك. وزاد الكوفيون فيها معنيين آخرين^(٢)، أحدهما: كونها بمعنى الواو، وأنشدوا^(٣):

٢٢٥ - جاء الخلافة أو كانت له قدراً كما أتى ربّه موسى على قدر
والثاني: كونها بمعنى بل، وأنشدوا^(٣):

٢٢٦ - بدت مثل قرن الشمس في روتق الضحى
وصورتها أو أنت في العين أمْلحُ
أي: بل أنت.

و«كصيب» معطوف على «كمثل»، فهو في محل رفع، ولا بُدَّ من حذف مضافين، ليصحَّ المعنى، التقدير: أو كمثل ذوي صيب، ولذلك رجَّع عليه

(١) رواه البخاري: العلم (فتح الباري) ٢١٧/١.

(٢) انظر في أو: المغني ٦٤، الرصف ١٣١.

(٣) البيت لجرير، وهو في ديوانه ٢٧٥، وأمالي الشجري ٣١٧/٢، والهمع ١٣٤/٢، والدرر ١٨١/٢.

(٤) البيت لذي الرمة، وهو في ملحق ديوانه ١٨٥٧، والخصائص ٤٥٨/٢، والمحاسب ٩٩/١، والإنصاف ٤٧٨، والخزانة ٤٢٣/٤.

- البقرة -

ضميرُ الجمع في قوله: «يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ» لأنَّ المعنى على تشبيههم بأصحاب الصَّيْب لا بالصَّيْب نفسه. والصَّيْبُ: المطر: سُمِّيَ بذلك لنزوله، يقال: صَابَ يَصُوبُ إذا نَزَلَ، قال^(١):

٢٢٧ - فَلَسْتُ لِإِنْسِيٍّ وَلَكِنْ لِمَلَأِكِ تَنْزَلَ مِنْ جَوْ السَّمَاءِ يَصُوبُ

وقال آخر^(٢):

٢٢٨ - فَلَا تَعْدِلِي بِنِي وَبَيْنَ مُغَمَّرٍ سَقَّتِكَ رَوَايَا الْمُزْنِ حَيْثُ تَصُوبُ

واختلف في وزن صَيَّب^(٣): فمذهبُ البصريين أنه «فَيْعِل»، والأصلُ: صَيَّبَ فَادْغَمَ^(٤) كَمَيَّتْ وَهَيَّنَ والأصلُ: مَيَّوتٌ وَهَيَّوْنَ. وقال بعض الكوفيين: وزنه فَيْعِل، والأصلُ: صَوَّبَ بزنة طَوِيل، قال النحاس: ^(٥) «وهذا خطأ لأنه كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَصِحَّ وَلَا يُعَلَّ كطَوِيلٍ» وكذا قال أبو البقاء^(٦). وقيل وزنه: فَعِيل ففُئِلِبِ وَأَدْغَمَ.

واعلم أنه إذا قيل بأن الجملة من قوله: «ذَهَبَ اللَّهُ بنورهم» استثنائية [٢٠/ب] ومن قوله «صُمُّ بَكْمٌ عُمِيٌّ» أنها من وصف المنافقين كانتا / جمليتي اعتراض

(١) البيت منسوب لعلمقة في ملحق ديوانه ١١٨، ونسبه في اللسان: صوب إلى رجل من عبد القيس، وهو في الفضليات ٣٩٤ والكتاب: ٣٧٩/٢؛ وأما الشجري ٢٠/٢؛ وإملاء العكبري ٢٨/١. والملاك: واحد الملائكة. ويصوب: ينزل.

(٢) البيت لعلمقة، وهو في ديوانه ٣٤؛ والفضليات ٣٩٢؛ وأما الشجري ٢٠/٢؛ والقرطبي ٢١٥/١. والمغمر: الجاهل.

(٣) الإنصاف ٧٩٥.

(٤) أي بعد أن اجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون قُبِلَتْ الواو ياء وأدغمت الياء في الياء.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ١٤٣/١.

(٦) الإملاء ٢٢/١.

- البقرة -

بين المتعاطفين، أعني قوله: كمثل وكصيب، وهي مسألة خلاف منعها الفارسي وقد ردُّ عليه بقول الشاعر: (١)

٢٢٩ - لَعَمْرُكَ وَالْخُطُوبُ مُغَيَّرَاتٌ وفي طولِ الْمُعَاشِرَةِ التُّقَالِي
لقد بَالَيْتُ مَطْعَنَ أُمِّ أَوْفَى ولكنْ أُمُّ أَوْفَى لَا تُبَالِي

فَقَصَلَ بَيْنَ الْقِسْمِ وَهُوَ قَوْلُهُ: «لَعَمْرُكَ» وبين جوابه وهو قَوْلُهُ: «لقد بَالَيْتُ» بجملتين، إحداهما: «وَالْخُطُوبُ مُغَيَّرَاتٌ» والثانية: «وفي طولِ الْمُعَاشِرَةِ التُّقَالِي». [قوله:] «مِنَ السَّمَاءِ» يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ مَتَعَلِّقًا بِـ«صَيْبٍ» لِأَنَّهُ يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ، التَّقْدِيرُ: كَمَطَرٍ يَصُوبُ مِنَ السَّمَاءِ، وَ«مِنْ» لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلِّ جَرِّ صِفَةٍ لَصَيْبٍ، فَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ، وَتَكُونُ «مِنْ» لِلتَّبْعِيضِ، وَلَا بُدَّ حِينَئِذٍ مِنْ حَذْفِ مِضَافٍ، تَقْدِيرُهُ: كَصَيْبٍ كَاتِنٍ مِنْ أَمْطَارِ السَّمَاءِ.

وَالسَّمَاءُ: كُلُّ مَا عَلاكَ مِنْ سَقْفٍ وَنَحْوِهِ، مُشْتَقَّةٌ مِنَ السُّمُوِّ، وَهُوَ الارتفاعُ وَالأصل: سَمَاوٌ^(٢)، وَإِنَّمَا قُلِبَتْ الْوَاوُ هَمْزَةً لَوُقُوعِهَا طَرَفًا بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ، وَهُوَ بَدَلُ مَطْرَدٍ، نَحْوُ: كِسَاءٍ وَرِدَاءٍ، بِخِلَافِ نَحْوِ: سِقَايَةٍ وَسِقَاوَةٍ، لِعَدَمِ تَطَرُّفِ حَرْفِ الْعِلَّةِ، وَلِذَلِكَ لَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهَا تَاءُ التَّانِيثِ صَحَّحَتْ نَحْوُ: سَمَاوَةٍ، قَالَ الشَّاعِرُ: (٣)

(١) البيتان لزهير وهما في ديوانه ٣٤٢؛ والمخني ٤٤١. والتقالي: التباغض. باليت: من المبالاة. مطعن: مسير.

(٢) انظر: الممتع ٥٤٦.

(٣) البيت للعجاج، وهو في ديوانه ٢٣٢/٢، وقبله:

نَاجٍ طَوَاهِ الْأَيْنِ مِمَّا وَجَفَا

وهو في سيبويه ١٨٠/١؛ واللسان: حقف. يصف بعيراً أضمّره السير حتى اعوجَّ من الهزال كما تمحق الليالي القمر شيئاً بعد شيء حتى يعود هلالاً معوجاً. والناجي: السريع. والوجيف: سير سريع. والأين: الإعياء. والزلف: الساعات المتقاربة. وسماوة كل شيء: أعلاه. والمحقوقف: المعوج.

- البقرة -

٢٣٠ - طِيَّ اللَّيَالِي زُلْفًا فَرُلْفًا سَمَاوَةَ الْهَلَالِ حَتَّى أَحْقَوْقَفًا

والسَّمَاءُ مُؤَنَّثٌ، وَقَدْ تُذَكَّرُ، وَأَنْشَدُوا: (١)

٢٣١ - فَلَوْ رَفَعَ السَّمَاءُ إِلَيْهِ قَوْمًا لَحِقْنَا بِالسَّمَاءِ مَعَ السَّحَابِ

فَأَعَادَ الضَّمِيرَ مِنْ قَوْلِهِ: «إِلَيْهِ» عَلَى السَّمَاءِ مَذَكَّرًا، وَيُجْمَعُ عَلَى سَمَاوَاتٍ وَأَسْمِيَّةٍ وَسُمِّيٍّ، وَالْأَصْلُ: فُعُولٌ، إِلَّا أَنَّهُ أُعِلَّ إِعْلَالٌ عُصْبِيٌّ (٢) بِقَلْبِ الْوَاوَيْنِ يَأْتِينَ وَهُوَ قَلْبٌ مُطَّرَدٌ فِي الْجَمْعِ، وَيَقُلُّ فِي الْمَفْرَدِ نَحْوُ: عَتَا عَتِيًّا، كَمَا شَذَّ التَّصْحِيحُ فِي الْجَمْعِ، قَالُوا: «إِنَّكُمْ تَنْظُرُونَ فِي نُحُوٍّ كَثِيرَةٍ»، وَجُمِعَ أَيْضًا عَلَى سَمَاءٍ، وَلَكِنْ مَفْرَدَهُ سَمَاوَةٌ، فَيَكُونُ مِنْ بَابِ تَمْرَةٍ وَتَمْرٌ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: (٣)

٢٣٢ - فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا

وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ أَنَّهُ مُبَيَّنٌّ بِهِ «سَبْعٌ»، وَلَا تُمَيِّزُ هِيَ وَأَخْوَاتُهَا إِلَّا بِجَمْعٍ

مَجْرُورٍ.

قَوْلُهُ تَعَالَى: «فِيهِ ظِلْمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ» يَحْتَمِلُ أَرْبَعَةَ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ يَكُونُ صِفَةً لـ «صَيِّبٍ». الثَّانِي: أَنَّهُ يَكُونُ حَالًا مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ نَكْرَةً لِتَخْصُصِهِ: إِمَّا بِالْعَمَلِ فِي الْجَارِ بَعْدَهُ، أَوْ بِصِفَةِ الْجَارِ (٤) بَعْدَهُ. الثَّلَاثُ: أَنَّهُ يَكُونُ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنَى فِي «مِنَ السَّمَاءِ» إِذَا قِيلَ إِنَّهُ صِفَةٌ لَصَيِّبٍ، فَيَتَعَلَّقُ فِي

(١) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى قَائِلِهِ، وَهُوَ فِي إِعْرَابِ ثَلَاثِينَ سُورَةَ ٩٨؛ وَالْبَحْرُ ١/٨٣.

(٢) انظُر: الْمَتَع ٥٥١.

(٣) الْبَيْتُ لِأَمِيَّةِ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ٧٠ وَتَمَامُهُ:

لَهُ مَا رَأَتْ عَيْنُ الْبَصِيرِ وَفَوْقَهُ سِوَاءَ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا

وَهُوَ فِي الْمَقْتَضَبِ ١/١٤٤؛ وَالْخَصَائِصُ ١/٢١١؛ وَالْكِتَابُ ٢/٥٩؛ وَاللِّسَانُ:

سِوَاءُ؛ وَالْخَزَانَةُ ١/١١٨؛ وَالْبَحْرُ ٢/٣٠٤.

(٤) قَوْلُهُ «بِالْجَارِ» بَدَلٌ مِنْ صِفَةٍ.

- البقرة -

التقادير الثلاثة بمحذوف، إلا أنه على القول الأول في محل جر لكونه صفةً لمجرور، وعلى القولين الأخيرين في محل نصب على الحال. و«ظلمات» على جميع هذه الأقوال فاعلٌ به^(١) لأن الجار والمجرور والظرف متى اعتمدا على موصوفٍ أو ذي حال أو ذي خيرٍ أو على نفي أو استفهام عملاً عمل الفعل، والأخفش يُعملهما مطلقاً كالوصف، وسيأتي تحرير ذلك. الرابع: أن يكون خبراً مقدماً و«ظلمات» مبتدأ، والجملة تحتمل وجهين: الجر على أنها صفة لصيب. والثاني: النصب على الحال، وصاحب الحال يُحتمل أن يكون «كصيب» وإن كان نكرةً لتخصيصه بما تقدمه، وأن يكون الضمير المستكن في «من السماء» إذا جعل وصفاً لصيب، والضمير في «فيه» ضمير الصيب.

واعلم أن جعل الجار صفةً أو حالاً، ورفع «ظلمات» على الفاعلية به أَرْجَحُ مِنْ جَعْلِ «فيه ظلمات» جملةً برأسها في محل صفةٍ أو حالٍ، لأن الجار أقرب إلى المفرد من الجملة، وأصل الصفة والحال أن يكونا مفردَيْنِ.

وَرَعَدٌ وَبَرْقٌ معطوفان على «ظلمات» بالاعتبارين المتقدمين، وهما في الأصل مصدران تقول: رَعَدَتِ السَّمَاءُ تَرَعُدُ رَعْدًا وَبَرَقَتْ بَرَقًا، قال أبو البقاء^(٢): «وهما على ذلك [مَوْحَدَتَانِ]^(٣) هنا»، يعني على المصدرية، ويجوز أن يكونا بمعنى الراعد والبارق نحو: رجل عدلٌ، والظاهر أنهما في الآية ليس المراد بهما المصدر بل جُعِلَا اسماً للهزِّ واللمعانِ، وهو مقصود الآية، ولا حاجة حينئذٍ إلى جعليهما بمعنى اسم فاعل.

قوله تعالى: «يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ» هذه الجملة الظاهر أنها لا محل لها لاستثناها، كأنه قيل: ما حالهم؟ فقيل: يَجْعَلُونَ. وقيل: بل لها

(١) هذا على مذهب بعضهم، والجمهور يعربونه مبتدأ.

(٢) الإملاء ٢٢/١.

(٣) سقط سهواً من الأصل، وأثبتناه من أبي البقاء.

- البقرة -

محلٌّ، ثم اختلف فيه، فقيل: جرُّ لأنها صفةٌ للمجرور، أي: أصحابُ صيبٍ جاعلين، والضميرُ محذوفٌ، أو نابتُ الألفُ واللامُ منابه، تقديرُهُ: يجعلونُ أصابعهم في آذانهم من الصواعقِ منه أو من صواعيقه. وقيل: محلُّها نصبٌ على الحال من الضمير «فيه». والكلامُ في العائدِ كما تقدّم، والجعلُ هنا بمعنى الإلقاء، ويكونُ بمعنى الخلقِ فيتعدى لواحدٍ، ويكونُ بمعنى صيرٍ أو سمى فيتعدى لاثنين، ويكونُ للشروعِ فيعملُ عملَ عسى.

وأصابعُهُم جمعُ إصبعٍ، وفيها عشرُ لغاتٍ^(١)، بتثنية الهمزة مع تثنية الباء، والعاشر: أصبوعٌ بضم الهمزة. والواوُ في «يجعلون» تعود للمضاف المحذوف كما تقدم إيضاحه. واعلم أنه إذا حذف المضافُ جاز فيه اعتباران، أحدهما: أن يلتفت إليه، والثاني ألا يلتفت إليه، وقد جمع الأمران في قوله تعالى: «وكم من قريةٍ أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو هم قائلون»^(٢)، التقدير: وكم من أهل قريةٍ فلم يُراعِه في قوله: «أهلكناها [فجاءها]»^(٣) وراعاها في [٢١/أ] قوله: «أو هم قائلون» / . و«في آذانهم من الصواعق» كلاهما متعلقٌ بالجعل، و«من» معناها التعليل. والصواعقُ: جمع صاعقة، وهي الصيحة الشديدة من صوت الرعد يكون معها القطعة من النار، ويقال: ساعقة بالسين، وصاعقة بتقديم القاف وأنشد: ^(٤)

٢٣٣ - ألم تر أن المجرمين أصابهم صواعقٌ، لا بل هن فوق الصواعق

ومثله قول الآخر: ^(٥)

(١) انظر: اللسان صبع.

(٢) الآية ٤ من الأعراف.

(٣) سقطت من الأصل وثبتت في النسخ الأخرى.

(٤) البيت لابن أحر وهو في اللسان: صقع.

(٥) لم أهد إلى قائله وهو في اللسان: صقع وعجزه فيه:

تَشَقَّقَ البرق عن الصواعق

- البقرة -

٢٣٤ - يَحْكُونُ بِالْمَصْفُورَةِ الْقَوَاطِعِ تَشَقُّقُ الْيَدَيْنِ بِالصَّوَاغِعِ

وهي قراءة الحسن^(١)، قَالَ النحاس: (٢) «وهي لغة تميم وبعض بني ربيعة» فيحتمل أن تكون صَائِعَةً مقلوبةً من صَائِعَةً، ويُحتمل ألا تكون، وهو الأظهر لثبوتها لغةً مستقلةً كما تقدّم، ويقال: صَعَقَةٌ أيضاً، وقد قرأ بها الكسائي في الذاريات^(٣)، يقال: صُعِقَ زيدٌ وأصَعَقَهُ غيره، قال: (٤)

٢٣٥ - تَرَى النَّعْرَاتِ الزُّرْقَ تَحْتَ لَبَانِهِ أَحَادٌ وَمَثْنَى أَصَعَقَتَهَا صَوَاهِلُهُ

قوله تعالى: «حَدَرَ الموت» فيه وجهان، أظهرهما: أنه مفعولٌ من أجله ناصبه «يَجْعَلُونَ» ولا يَضُرُّ تعدُّدُ المفعولِ مِنْ أجله، لأنَّ الفعلَ يُعَلَّلُ بِعِلَلٍ. الثاني: أنه منصوبٌ على المصدرِ وعاملُهُ محذوفٌ تقديرُهُ: يَحْدَرُونَ حَدَرًا مِثْلَ حَدَرَ الموت، وَالْحَدَرُ وَالْحِذَارُ مصدرانِ لِحَدَرَ أَي: خَافَ خَوْفًا شَدِيدًا.

واعلم أنَّ المفعولَ مِنْ أجله بالنسبةِ إلى نَصْبِهِ وجَرِّه بالحرفِ على ثلاثةِ أقسامٍ: قسمٌ يكثرُ نَصْبُهُ وهو ما كانَ غَيْرَ مُعْرَفٍ بِأَلِ مضافٍ نحو: جِئْتُ إِكْرَامًا لَكَ، وقسمٌ عكسُهُ، وهو ما كانَ مُعْرَفًا بِأَلٍ. وَمِنْ مجيئه منصوباً قولُ الشاعر: (٥)

٢٣٦ - لا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَّتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ

(١) انظر: البحر ١/٨٦؛ القرطبي ١/٢١٩؛ الشواذ ٣.

(٢) إعراب القرآن ١/١٤٤.

(٣) الذاريات ٤٤: «فَأَخَذْتُمُ الصَّاعِقَةَ» وانظر: السبعة ٦٠٩.

(٤) البيت لتميم بن مقبل، وهو في ديوانه ٢٥٢؛ والحويان ٧/٢٣٣؛ وأما المرتضى (١٩١/١)؛ واللسان: فرد، والهمع ١/٢٦؛ والدرر ١/٧؛ والنعرات: ج نعة وهي ذباب ضخم يلسع الدواب. لبانه: صدره. والصواهل: ج صاهلة والمراد بها تكرار عضه لها أو الصهيل نفسه، والضمير لبعير.

(٥) لم أهدت إلى قائله، وهو في الأشموني ٢/١٢٥، والعيني ٣/٦٩؛ والهمع ١/١٩٥؛ والدرر ١/١٦٧.

— البقرة —

وقسم يستوي فيه الأمران وهو المضاف كالأية الكريمة، ويكون معرفةً ونكرةً، وقد جَمَعَ حَاتِمُ الطائِي الأَمْرَيْنِ في قوله: (١)

٢٣٧ — وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارُهُ وَأَعْرِضُ عَنْ سِتْمِ اللَّثِيمِ تَكْرُمًا

و«حَذَرَ الموت» مصدرٌ مضافٌ إلى المفعول، وفاعله محذوفٌ، وهو أحدُ المواضع التي يجوزُ فيها حذفُ الفاعلِ وحده، [والثاني: فِعْلٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فاعلهُ، والثالث: فاعلٌ أَفْعَلٌ في التعجب على الصحيح، وما عدا هذه لا يجوز فيه حذفُ الفاعلِ وحده] (٢) خلافاً للكوفيين. والموتُ ضدُّ الحياة يقال: مات يموت ويمات، قال الشاعر: (٣)

٢٣٨ — بُنَيْتِي سَيِّدَةَ الْبَنَاتِ عِيشِي وَلَا يُؤْمَنُ أَنْ تَمَاتِي

وعلى هذه اللغة قُرِئَ: مِتْنَا (٤) ومِتَّ (٥) بكسر الميم كخِفْنَا وخِفْتُ، فوزنَ ماتَ على اللغة الأولى: فَعَلَ بفتح العين، وعلى الثانية: فَعِلَ بكسرها، والمُوتُ بالضمِّ الموتُ أيضاً، وبالفتح: ما لا رُوحَ فيه، والمُوتَانِ بالتحريك ضد الحَيَوَانِ، ومنه قولهم «اشْتَرِ المُوتَانِ وَلَا تَشْتَرِ (٦) الحَيَوَانِ»، أي: اشتر الأَرْضِيينِ وَلَا تَشْتَرِ الرِّقِيقِ فإنه في مَعْرِضِ الهلاكِ. والمُوتَانِ بضمِّ الميم: وقوعُ الموتِ في الماشية، ومُوتَ فلانٌ بالتشديد للمبالغة، قال: (٧)

(١) ديوانه ١١١؛ والنوادر ١١٠؛ والكتاب ١٨٤/١؛ والمقتضب ٣٤٨/٢؛ والكامل ١٦٥؛

وابن يعيش ٥٤/٢؛ والأشموني ١٨٩/٢؛ والعيني ٧٥/٣؛ والخزانة ٤٩١/١.

(٢) ما بين معقوفين سقط من الأصل وأثبتناه من النسخ الأخرى.

(٣) لم أهدت إلى قائله، وهو في اللسان: موت، وشرح شواهد الشافية ٥٧؛ والقرطبي ٢٢٠/١.

(٤) الآية ٨٢ من المؤمنون: «قالوا أئذا متنا».

(٥) الآية ٢٣ من مريم: «يا ليتني مت قبل هذا»، وقرأ نافع وحزمة والكسائي وخلف وحفص بكسر الميم. انظر: زاد المسير ٣٢٠/٥.

(٦) الأصل: ولا تشتري وهو سهو.

(٧) لم أهدت إلى قائله وهو في: اللسان موت.

٢٣٩ - فَعُرُوهُ مات موتاً مستريحاً فها أنا ذا أُمُوتُ كلَّ يومٍ

والمُسْتَمِيتُ: الأمرُ المُسْتَرْسِلُ، قال رؤبة: (١)

٢٤٠ - وَزَبَدُ الْبَحْرِ لَهُ كَتِيبٌ والليلُ فوق الماءِ مُسْتَمِيتٌ

قوله تعالى: «والله محيطٌ بالكافرين» جملةٌ من مبتدأ وخبر، وأصلُ مُحِيطٌ: مُحَوِّطٌ، لأنه من حاطَ يَحُوِّطُ فاعِلٌ كإعلانِ نَسْتَعِينُ. والإحاطةُ: حَصْرُ الشيءِ مِنْ جميعِ جهاتِهِ، وهو هنا عبارةٌ عن كونِهِم تحتَ قَهْرِهِ، ولا يَقُوتونَهُ. وقيل: ثمَّ مضافٌ محذوفٌ، أي عقابُهُ محيطٌ بهم. وهذه الجملةُ قال الزمخشري (٢): «هي اعتراضٌ لا محلَّ لها من الإعراب». كأنه يعني بذلك أن جملةً قوله: يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ، وجملةً قوله: «يكاد البرقُ» شيءٌ (٣) واحدٌ، لأنهما من قصةٍ واحدةٍ فوَقَعَ ما بينهما اعتراضاً.

آ. (٢٠) قوله تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾: «يكادُ»

مضارع كادَ، وهي لمقاربة الفعل، تعملُ عملَ «كَانَ»، إلا أن خبرها لا يكونُ إلا مضارعاً، وشدٌّ مجيئه اسماً صريحاً، قال: (٤)

٢٤١ - فَأَبَتْ إِلَى فَهْمٍ وما كِدْتُ آيأً وكم مثلها فارقتها وهي تَصْفِرُ

والأكثرُ في خبرها تجرُّدُهُ من «أن» عَكَسَ «عسى»، وقد شدَّ اقترانهُ بها،

وقال رؤبة: (٥)

(١) ديوانه ٢٦؛ والقرطبي ٢٢١/١؛ واللسان: موت. والكتيب: الهدير. والمستमित للأمر: المسترسل له.

(٢) الكشف ٢١٨/١.

(٣) الأصل: «شيئاً واحداً وهو سهو» لأنه خير أن.

(٤) البيت لتأبط شراً، وهو في الحماسة ٧٢/١؛ والخزانة ٥٤/٣؛ والهمع ١٣٠/١؛ والدرر ١٠٧/١. وأبت: رجعت. وفهم: قبيلة. وتصفرو: من الصفر كناية عن تأسفها.

(٥) ملحق ديوانه ٧٢؛ والكتاب ٤٧٨/١؛ واللسان: مصحح؛ وابن يعيش ١٢١/٧؛ والخزانة ٩٠/٤. والبلى: القَدَم. ومصحح: ذهب.

٢٤٢ - قد كَادَ مِنْ طَوْلِ الْبَلْبَى أَنْ يَمْحَصَا

لأنها لمقاربة الفعل، و«أَنْ» تُخَلِّصُ لِلِاسْتِقْبَالِ، فَتَنَادَا^(١). واعلم أنَّ خَبَرَهَا - إذا كَانَتْ هِيَ مَثْبُتَةً - منفيٌّ في المعنى لأنها للمقاربة، فإذا قلت: «كاد زيد يفعل» كان معناه قارب الفعل، إلا أنه لم يفعل، فإذا نُفِيتِ انْتَفَى [٢١/ب] خَبَرُهَا بطريق الأولى، لأنه إذا انْتَفَتْ مقاربة الفعل / انتفى هو من باب أولى ولهذا كَانَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «لَمْ يَكْذِبْهَا»^(٢) أبلغ مِنْ أَنْ لَوْ قِيلَ: لم يَرَهَا، لأنه لم يقارب الرؤية فكيف له بها؟ وزعم جماعة منهم ابن جني^(٣) وأبو البقاء^(٤) وابن عطية أن نفيها إثبات وإثباتها نفي، حتى أَلْغَزَ بعضهم فيها فقال: ^(٥)

٢٤٣ - أَنْحَوِيْ هَذَا الْعَصْرِ مَا هِيَ لَفْظَةٌ جَرَتْ فِي لِسَانِي جُرْهُمِ وَتَمُودِ

إِذَا نُفِيتْ - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - أُثْبِتَتْ وَإِنْ أُثْبِتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

وَحَكَا عَنْ ذِي الرِّمَّةِ أَنَّهُ لَمَّا أُنْشِدَ قَوْلَهُ^(٦):

٢٤٤ - إِذَا غَيْرَ النَّأْيِ الْمَجِيئِينَ لَمْ يَكْذِبْ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مِيَّةٍ يَبْرُحُ

عَيْبٌ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ قَالَ: لَمْ يَكْذِبْ يَبْرُحُ فَيَكُونُ قَدْ بَرِحَ، فغَيَّرَهُ إِلَى قَوْلِهِ: «لَمْ يَزَلْ» أَوْ مَا هُوَ بِمَعْنَاهُ، وَالَّذِي غَرَّ هَؤُلَاءِ قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَدَبَّحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ»^(٧) قَالُوا: فِي هِيَ هُنَا مَنْقِيَّةٌ وَخَبَرُهَا مُثْبِتٌ فِي الْمَعْنَى، لِأَنَّ الذَّبْحَ وَقَعَ

(١) انظر: ابن عقيل ١/٢٨٠.

(٢) الآية ٤٠ من سورة النور.

(٣) عثمان بن جني تلميذ الفارسي، من نحاة البصرة، له: سر الصناعة والخصائص والمحاسب والمنصف، توفي سنة ٣٩٢. انظر: النزهة ٣٣٢، البغية ١/١٣٢.

(٤) الإملاء ١/٢٢.

(٥) البيتان للمعري، وهما في الأشموني ١/٢٦٨؛ والهمع ١/١٣٢؛ والدرر ١/١١٠.

(٦) ديوانه ١١٩٢؛ وابن يعيش ٧/١٢٤؛ والأشموني ١/٢٦٨؛ وإملاء العكبري ٢/١٥٨؛

والخزانة ٤/١٧٤. ورس الهوى: ثبت في القلب. ويرح: يزول.

(٧) الآية ٧١ من البقرة.

- البقرة -

لقوله: «فَذَبْحُوهَا». والجواب عن هذه الآية من وَجْهَيْنِ، أحدهما: أنه يُحْمَلُ على اختلافِ وَقْتَيْنِ، أي: ذَبْحُوهَا في وقتٍ، وما كادوا يفعلونَ في وقتٍ آخرَ، والثاني: أنه عَبَّرَ بنفيِ مقارِبَةِ الفعل عن شِدَّةِ تَعَنُّتِهِمْ وَعُسْرِهِمْ في الفعلِ. وأمَّا ما حَكَوْهُ عن ذي الرُّمَّةِ فقد غَلَطَ الجمهورُ ذَا الرُّمَّةِ في رجوعِهِ عن قوله، وقالوا: هو أَبْلَغُ وأحْسَنُ مِمَّا غَيَّرَهُ إليه.

واعلم أنَّ خَبَرَ «كاد» وأخواتِها - غيرَ عسى - لا يكونُ فاعلُهُ إلا ضميراً عائداً على اسمِها، لأنها للمقارِبَةِ أو للشروعِ بخلافِ عسى، فإنها للترجِّي، تقول: «عسى زيدٌ أن يقومَ أبوه»، ولا يجوزُ ذلك في غيرها، فأما قوله: (١)

٢٤٥ - وَقَفْتُ عَلَى رَبْعٍ لِمِيَّةٍ نَاقَتِي فَمَا زِلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وَأَخَاطِبُهُ
وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَثْبُهُ تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ
فأتى بالفاعلِ ظاهراً فقد حَمَلَهُ بعضهم على الشذوذِ، وينبغي أن يُقال: إنما جاز ذلك لأن الأحجارَ والملاعبَ هي عبارةٌ عن الرِّبْعِ، فهي هو، فكأنه قيل: حتى كاد يكلمني، ولكنه عَبَّرَ عنه بمجموعِ أجزائه، وقولُ الآخر (٢):

٢٤٦ - وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقَلُنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السِّكْرِ
وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ مُعْتَدِلًا فَصَبْرْتُ أَمْشِي عَلَى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ

فأتى بفاعل [خبر] (٣) جَعَلَ ظاهراً، فقد أُجِيبَ عنه بوجهين، أحدهما: أنه على حَذْفِ مضافٍ تقديره: وقد جَعَلَ ثَوْبِي إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقَلُنِي. والثاني: أنه من بابِ إِقَامَةِ السَّبَبِ مُقَامَ المُسَبَّبِ، فإنَّ نَهْوَضَهُ كَذَا مُتَسَبِّبٌ عن إِنْقَالِ

(١) البيتان لذي الرمة، وهما في ديوانه ٨٢١ والكتاب ٢/٢٣٥؛ وأما الشجري ٢/٢٩؛ والأشموني ١/٢٦٣؛ والدرر ١/١٠٨.

(٢) البيتان لابن أحرر الباهلي أو أبي حية النميري أو عبد من عبيد بجيلة، وهما في أمالي القالي ٢/١٦٣؛ والخصائص ١/٢٠٧؛ وشذور الذهب ١٩٠؛ والدرر ١/١٠٢.

(٣) سقط من الأصل سهواً لأن فاعل «جعل» التاء وليس هذا محل الشاهد.

— البقرة —

ثوبه إياه، والمعنى: وقد جعلت أَنهَضُ نَهَضَ الشاربِ الشملِ لِإثقالِ ثوبي إياي.

ووزن كاد كَوِد بكسر العين، وهي من ذواتِ الواو، كخاف يخاف، وفيها لغةٌ أخرى: فتحُ عينها، فعلى هذه اللغةِ تُصمُّ فاؤها إذا أُسِنِدَتْ إلى تاء المتكلم وأخواتها، فنقول: كُذت وكُذنا مثل: قُلت وقُلنا، وقد تُنقلُ كسرةً عينها إلى فائها مع الإسناد إلى ظاهر، كقوله^(١):

٢٤٧ — وكِيدَ ضِبَاعُ القَفِّ يَأْكُلْنَ جُثِّي وكِيدِ خِرَاشٌ عند ذلك يَتِمُّ

ولا يجوز زيادتها خلافاً للأخفش^(٢)، وسيأتي هذا كله في «كاد» الناقصة، أما «كاد» التامة بمعنى مَكَر فإنها فعَل بفتح العين من ذواتِ الياء، بدليل قوله: «إنهم يكيدون كِيداً، وأكيد»^(٣).

و «البرق» اسمها، و«يخطف» خبرها، ويقال: خَطِفَ يَخْطِفُ بكسر عين الماضي وفتح المضارع، وخَطَفَ يَخْطِفُ، عكسُ اللغةِ الأولى، وفيه قراءاتٌ كثيرة^(٤)، المشهورُ منها الأولى. الثانية^(٥): يَخْطِفُ بكسر الطاء.

(١) البيت لأبي خراش الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ١٤٨/٢ وروايته:

فتععد أو ترضى مكاني خليفةً وكادَ خِرَاشٌ يومَ ذلك يَتِمُّ

وهو في الممتع ٤٣٩؛ والمنصف ٢٥٢/١؛ وابن يعيش ٧٢/١٠؛ والبحر ٨٨/١؛

واللسان: كيد.

(٢) معاني القرآن ٣٠٤.

(٣) الآية ١٥ من الطارق.

(٤) انظر في قراءاتها وأصحابها: الشواذ ٣؛ البحر ٨٩/١؛ الكشاف ٢١٩/١؛ القرطبي

٢٢٢/١.

(٥) قراءة مجاهد وعلي بن الحسين ومجيب بن زيد.

- البقرة -

الثالثة^(١) يَخْطَفُ بفتح الياء والخاء والطاء مع تشديد الطاء، والأصل: يَخْطِفُ، فأبدلت تاء الافتعال طاءً للإدغام، الرابعة^(٢): كذلك إلا أنه بكسر الطاء على أصل التقاء الساكنين. الخامسة^(٣): كذلك إلا أنه بكسر الخاء إتباعاً لكسرة الطاء. السادسة^(٤): كذلك إلا أنه بكسر الياء أيضاً إتباعاً للخاء، السابعة^(٥): يَخْتَفِ على الأصل. الثامنة^(٦): يَخْطَفُ بفتح الياء وسكون الخاء وتشديد الطاء^(٧)، وهي رديئة لتأديتها إلى التقاء ساكنين. التاسعة^(٨): بضم الياء وفتح الخاء وتشديد الطاء مكسورة، والتضعيف فيه للتكثير لا للتعدي. العاشرة^(٩): يَتَخَفُ^(١٠).

والخَطْفُ: أَخَذُ شيءٍ بسرعة، وهذه الجملة - أعني قوله: يكاد البرق يَخْطَفُ - لا محل لها، لأنها استثناء، كأنه قيل: كيف يكون حالهم مع ذلك البرق؟ فقيل: يكاد يَخْطَفُ، ويحتمل أن يكون في محل جر صفةً لذوي المحذوفة، التقدير: أو كذوي صيبٍ كائدٍ البرقُ يَخْطَفُ.

قوله تعالى: / «كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشْأَوْا فِيهِ»: «كل» نَصَبٌ على الظرفية، [أ/٢٢] لأنها أضيفت إلى «ما» الظرفية، والعاملُ فيها جوابُها^(١١)، وهو «مَشَوا». وقيل:

-
- (١) قراءة الحسن.
 - (٢) قراءة الحسن والجحدري وابن أبي إسحاق.
 - (٣) قراءة الحسن وأبورجاء وعاصم الجحدري وقتادة.
 - (٤) قراءة الحسن والأعمش.
 - (٥) قراءة علي وابن مسعود.
 - (٦) قراءة بعض أهل المدينة.
 - (٧) أي المكسورة كما في البحر ٨٩/١.
 - (٨) قراءة زيد بن علي.
 - (٩) قراءة أبيّ.
 - (١٠) قوله: «يتخطف» غير واضح في الأصل.
 - (١١) الأصل: جوابه، وهو سهو.

«ما» نكرة موصوفة، ومعناها الوقت أيضاً، والعائد محذوف، تقديره: كل وقت أضاء لهم فيه، فأضاء على الأول لا محل له لكونه صلة، ومحلّه الجرّ على الثاني. و«أضاء» يجوز أن يكون لازماً. وقال المبرد: «هو متعدّد ومفعوله محذوف»، أي: أضاء لهم البرق الطريق، فالهاء في «فيه» تعود على البرق في قول الجمهور، وعلى الطريق المحذوف في قول المبرد.

و «فيه» متعلّق بمشّوا، و«في» على بابها أي: إنه محيطٌ بهم، وقيل: هي بمعنى الباء، ولا بدّ من حذف على القولين، أي: مشّوا في ضوئه أي بضوئه، ولا محلّ لجملته قوله «مشّوا» لأنها مستأنفة^(١).

واعلم أنّ «كلاً» من ألفاظ العموم، وهو اسم جمع لازم للإضافة، وقد يُحذف ما يضاف إليه، وهل تنوينه حينئذ تنوين عوضٍ أو تنوين صرفٍ؟ قولان. والمضاف إليه «كل» إن كان معرفة وحذف بقيت على تعريفها، فلهذا انتصب عنها الحال، ولا يدخلها الألف واللام، وإن وقع ذلك في عبارة بعضهم، وربما انتصبت حالاً، وأصلها أن تستعمل توكيداً كأجمع، والأحسن استعمالها مبتدأ، وليس كونها مفعولاً بها مقصوداً على السماع، ولا مختصاً بالشعر خلافاً لزاعم ذلك. وإذا أضيفت إلى نكرة أو معرفة بلام الجنس حسن أن تلي العوامل اللفظية، وإذا أضيفت إلى نكرة تعين اعتبار تلك النكرة فيما لها من ضميرٍ وغيره، تقول: كلُّ رجال أتوك فأكرمهم، ولا يجوز أن يُرَاعَى لفظ «كل» فتقول: كلُّ رجال أتاك فأكرمه، و [تقول: كلُّ رجلٍ أتاك فأكرمه، ولا تقول: أتوك فأكرمهم، اعتباراً بالمعنى، فأما قوله^(٢):

٢٤٨ - جادت عليه كلُّ عينٍ ثرّةٍ فتركن كلَّ حديقةٍ كالدرهم

(١) انظر في هذه الآية واحتمالاتها: معنى اللبيب ٢٢١/١.

(٢) البيت لعنترة، وهو في الديوان ١٩٦؛ وشرح التبريزي على المعلقات ٣٣١؛ والأشعري ٢٤٨/٢؛ والهمع ٧٤/٢؛ والدرر ٩١/٢.

- البقرة -

فراعى المعنى فهو شاذ لا يُقاس عليه، وإذا أُضيفت إلى معرفة فوجهان، سواء كانت الإضافة لفظاً نحو: «وكلُّهم آتية يومَ القيامةِ فرداً»^(١) فراعى لفظ كل، أو معنىً نحو: «فكلاً أخذنا بذنِّه»^(٢) فراعى لفظها، وقال: «وكلُّ أتوه داخرين»^(٣)، فراعى المعنى، وقولُ بعضهم: «إنَّ «كُلِّما» تنفيذُ التكرار، ليس ذلك من وضعها، فإنك إذا قلتَ: «كلما جئتني أكرمتك» كان المعنى: أكرمتك في كلِّ فردٍ فردٍ من جيئاتك إليَّ.

وقرىء «ضاء» ثلاثياً^(٤)، وهي تدلُّ على أنَّ الرباعيَّ لازمٌ. وقرىء: «وإذا أظلم» مبنياً للمفعول^(٥)، وجعله الزمخشريُّ^(٦) دالاً على أنَّ أظلمَ متعدٍ، واستأنس أيضاً بقول حبيب^(٧):

٢٤٩ - هما أظلما حالِّي نُمتَ أجلياً ظلاميهما عن وجهِ أمرَدٍ أشيبِ

ولا دليلٌ في الآية لاحتِمالِ أن أصله: وإذا أظلم الليلُ عليهم، فلمَّا بُني للمفعولِ حُذِفَ «الليل» وقام «عليهم» مقامه، وأمَّا حبيبٌ فمولَّدٌ.

وإنما صُدِّرت الجملةُ الأولى بكلِّما، والثانيةُ بإذا، قال الزمخشريُّ^(٨): «لأنهم جِراضٌ على وجودِ ما همُّهم به معقودٌ من إمكانِ المشي وتأتيه، فكُلِّما صادفوا منه فرصةً انتهزوها، وليسَ كذلك التوقُّفُ والتحبُّسُ» وهذا الذي قاله

(١) الآية ٩٥ من مريم.

(٢) الآية ٤٠ من العنكبوت.

(٣) الآية ٨٧ من النمل.

(٤) قراءة ابن أبي عملة كما في البحر ٩٠/١.

(٥) قراءة يزيد بن قطيب والضحاك. انظر: الكشاف ٢٢٠/١؛ البحر ٩٠/١.

(٦) الكشاف ٢٢٠/١.

(٧) ديوان أبي تمام ١٥٧/١؛ والبحر ٩٠/١. وقوله: «هما» راجع إلى العقل والدهر. وأراد

بحاليه ما يتواتر عليه من التقابليين كالخير والشر، أجلياً: كشفاً.

(٨) الكشاف ٢٢٠/١.

- البقرة -

هو الظاهر، إلا أن من النحويين^(١) مَنْ جعلَ أن «إذا» تُفيد التكرار أيضاً، وأنشد^(٢):

٢٥٠ - إذا وَجَدْتُ أَوَارَ الحُبِّ في كَيْدِي أَقْبَلْتُ نحو سِقَاءِ القومِ أَتَرَدُّ
قال: «معناها معنى كلما».

قوله تعالى: «ولو شاء الله لذهب بسمهم وأبصارهم» «لو» حرفٌ لما كان سيقع لوقوع غيره، هذه عبارةٌ سيبويه^(٣)، وهي أولى من عبارة غيره: [ب/٢٢] / حرفٌ امتناع لامتناع لصحة العبارة الأولى في نحو قوله تعالى: «لو كان البحرُ مداداً لكلماتِ ربي لنفد البحرُ»^(٤)، وفي قوله عليه السلام: «نعم العبدُ صهيَّبٌ لو لم يخفِ الله لم يعصه»^(٥)، وعدم صحة الثانية في ذلك كما سيأتي محرراً، وفسادٌ نحو قولهم: «لو كان إنساناً لكان حيواناً» إذ لا يلزم من امتناع الإنسان امتناع الحيوان، ولا يُجزمُ بها خلافاً لقوم، فأما قوله^(٦):

٢٥١ - لو يَشَأُ طَارَ به ذُو مَيْعَةٍ لَاحِقُ الأَطَالِ نَهْدُ ذُو حُصَلٍ
وقول الآخر^(٧):

٢٥٢ - تَامَتْ فَوَادِكُ لَوِ يَحْرُنُكَ مَا صَنَعْتَ إِحْدَى نَسَاءِ بَنِي ذُهَلِ بْنِ شَيْبَانَ

-
- (١) انظر المناقشة في: البحر ٩١/١.
 - (٢) لم أهد إلى قائله، وهو في اللسان: برد، والبحر ٩١/١؛ وابترد الماء: صبَّه على رأسه.
 - (٣) الكتاب ٣٠٧/٢.
 - (٤) الآية ١٠٩ الكهف.
 - (٥) قال السخاوي في المقاصد الحسنة ٤٤٩: «اشتهر في كلام الأصوليين، وأصحاب المعاني والعربية من حديث عمر، وذكر البهاء السبكي أنه لم يظفر به في شيء من الكتب».
 - (٦) البيت منسوب لعلقمة وهو في ملحق ديوانه ١٣٤، أو امرأة من بني الحارث، وهو في المغني ٣٠٠؛ والحزانة ٥٢١/٤؛ والجمع ٦٤/٢؛ والدرر ٨١/٢. والنهد: المرتفع، والخصل: ج خصلة وهي لفيفة من الشعر، ولاحق الأطال: ضامر الخاصرة.
 - (٧) البيت للقيط بن زرارة، وهو في اللسان: تيم، والأشمونى ٤٣/٤؛ والدرر ٨١/٢.

- البقرة -

فَمِنْ تَسْكِينِ الْمَحْرُوكِ ضَرُورَةً، وَأَكْثَرُ مَا تَكُونُ شَرْطاً فِي الْمَاضِي، وَقَدْ تَأْتِي بِمَعْنَى إِنْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِيَةً ضِعَافاً خَافُوا عَلَيْهِمْ»^(١) وَقَوْلِهِ^(٢):

٢٥٣ - وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخِيلِيَّةَ سَلَّمَتْ عَلَيَّ وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ
لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبِشَاشَةِ أَوْزَقَا إِلَيْهَا صَدَىٍّ مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَائِحُ
وَلَا تَكُونُ مُصَدِّرَةً عَلَى الصَّحِيحِ، وَقَدْ تُشْرَبُ مَعْنَى التَّمْنِي فَتَنْصَبُ
الْمُضَارِعَ بَعْدَ الْفَاءِ جَوَاباً لَهَا نَحْوُ: «فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ»^(٣)، وَسَيَأْتِي تَحْرِيرُهُ
فِي مَوْضِعِهِ.

و «شاء» أَصْلُهُ: شَيْءٌ عَلَيَّ فَعِلَ بِكَسْرِ الْعَيْنِ، وَإِنَّمَا قُلِبَتِ الْيَاءُ أَلْفاً
لِلْقَاعِدَةِ الْمُمَهَّدَةِ. وَمَفْعُولُهُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ إِذْهَابٌ، وَكَثُرَ حَذْفُ
مَفْعُولِهِ وَمَفْعُولِ «أَرَادَ» حَتَّى لَا يَكَادُ يُنْطَقُ بِهِ إِلَّا فِي الشَّيْءِ الْمُسْتَغْرَبِ
كَقَوْلِهِ^(٤):

٢٥٤ - وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبْكَيْتُهُ عَلَيْهِ وَلَكِنْ سَاحَةُ الصَّبْرِ أَوْسَعُ
قَالَ تَعَالَى: «لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلِداً»^(٥).

وَاللَّامُ فِي «ذَهَبَ» جَوَابٌ لَوْ. وَاعْلَمْ أَنَّ جَوَابَهَا يَكْثُرُ دَخُولُ اللَّامِ عَلَيْهِ
مُشْتَبِئاً، وَقَدْ تُحَذَفُ، قَالَ تَعَالَى: «لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجاً»^(٦)، وَيَقِلُّ دَخُولُهَا

(١) الآية ٩ من النساء.

(٢) البيت لتوبة بن الحُمَيْرِ، وهو في أمالي القالي ١/١٩٧؛ والحامسة ٢/٦٥؛ وابن عقيل
٣/١٩٣؛ والدرر ٢/٨٠. وزقا: صاح.

(٣) الآية ١٠٢ الشعراء.

(٤) البيت لإسحق بن حسان الخريمي، وهو في الكامل ٧٠٣، وشواهد الكشاف ٤/٤٣٧.

(٥) الآية ٤ من الزمر.

(٦) الآية ٧٠ من الواقعة.

— البقرة —

عليه منفيًا بـ «ما»، وَيَمْتَنِعُ دخولها عليه منفيًا بغير «ما» نحو: لَوْ قُمْتُ لَمْ أَقُمْ، لتوالي لامين فيثقل، وقد يُحذفُ^(١) كقوله^(٢):

٢٥٥ — لَا يُلْفِكَ الرَّاجُوكَ إِلَّا مُظْهِرًا خُلِقَ الْكِرَامَ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمًا

و «بَسْمِعِهِمْ» متعلقٌ بذهب. وقُرئ: «لَأَذْهَبَ»^(٣) فتكونُ الباءُ زائدةً، أو يكونُ فَعَلٌ وَأَفْعَلٌ بمعنى، ونحوه: تَنَبَّأْتُ بِالذَّهْنِ^(٤).

قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» هذه جملةٌ مؤكدةٌ لمعنى ما قبلها، و«على كل شيء» متعلقٌ بقدير، وهو فعيلٌ بمعنى فاعلٍ مشتقٌ من القُدرة وهي القوة والاستطاعة، وفعلها قَدَرَ بفتح العين، وله ثلاثة عشر مصدرًا: قدرة بتثنية القاف، ومقدرة بتثنية الدال، وقَدْرًا وقَدْرًا وقَدْرًا وقَدْرانًا^(٥) ومَقْدِرًا ومَقْدِرًا. وقدير أبلغٌ من قادر قاله الزجاج، وقيل: هما بمعنى، قاله الهروي^(٦). والشيءُ: ما صَحَّحَ أَنْ يُعْلَمَ مِنْ وَجْهِهِ، وَيُخْبَرَ عَنْهُ، وهو في الأصل [١/٢٣] مصدرٌ شاء يشاء /، وهل يُطلق على المعدوم والمستحيل؟ خلافٌ مشهور.

آ. (٢١) قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾... «يا» حرف نداء وهي أمّ الباب، وزعم بعضهم أنها اسمٌ فعلٍ، وقد تُحذفُ نحو: «يوسفُ

(١) أي جواب لو.

(٢) لم أهد إلى قائله وهو في المغني ٢٨٩؛ والأشْمُونِي ٣٨/٤ والعيني ٤٦٩/٤؛ والتصريح ٢٥٦/٢.

(٣) قراءة ابن أبي عمير كما في البحر ٩١/١.

(٤) الآية ٢٠ من المؤمنون. ووجه الشبه بين الأيتين أن الثانية تُقرأ أيضًا تَنَبَّأْتُ وتَنَبَّأْتُ فتكون من أنبت ونبت، والأولى كذلك من أذهب وذهب. وانظر السبعة: ٤٤٥ حيث نصَّ على أن قراءة الضم لابن كثير وأبي عمرو، والفتح قراءة الباقيين.

(٥) الأصل: وقَدْرًا وهو سهو.

(٦) علي بن محمد، كان مقيمًا في مصر، له: الأزهية والذخائر، ولم تذكر وفاته. انظر: معجم

الأدباء ٢٤٨/١٤؛ والبغية ٢٠٥/٢.

- البقرة -

أَعْرَضُ»^(١) ويُنادى بها المندوبُ والمستغاثُ، قال الشيخ^(٢): «وعلى كثرة وقوع النداء في القرآن لم يَقَعْ نداءٌ إلا بها». قلت: زَعَمَ بعضهم أنَّ قراءةَ «أَمِنْ هُوَ قَائِتٌ»^(٣) بتخفيف الميم أنَّ الهمزة فيه للنداء وهو غريبٌ. وقد يُراد بها مجردُ التنبيه فيليها الجملُ الاسمية والفعلية، قال تعالى: «أَلَا يَا اسْجُدُوا»^(٤) بتخفيف أَلَا، وقال الشاعر^(٥):

٢٥٦ - أَلَا يَا اسْقِيَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالِ

وقال الآخر^(٦):

٢٥٧ - يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

و «أَيُّ» اسمٌ منادى في محل نصب، ولكنه بُني على الضمِّ لأنه مفردٌ معرفةٌ. وزعم الأَخْفَشُ أنها هنا موصولةٌ، وأنَّ المرفوعَ بعدها خبرٌ مبتدأٌ مضميرٌ، والجملة صلةٌ، والتقديرُ: يا الذين هم الناسُ، والصحيح الأولُ، والمرفوع بعدها صفةٌ لها يلزم رَفْعُهُ، ولا يجوزُ نَصْبُهُ على المحلِّ، خلافاً للمازني^(٧)، و«ها» زائدةٌ للتنبيه لازمةٌ لها، والمشهورُ فَتْحُ هَائِهَا. ويجوزُ

(١) الآية ٢٩ من يوسف.

(٢) البحر ١/٩٣.

(٣) الآية ٩ من الزمر، وهي قراءة ابن كثير ونافع حمزة. انظر: السبعة ٥٦١.

(٤) الآية ٢٥ من النمل.

(٥) البيت للشماخ وهو في ديوانه ٤٥٦ وعجزه:

وقبلَ مَنايَا فاديَاتِ وآجالِ

والكتاب ٣٠٧/٢، واللسان: سنجل، والمعنى ٤١٣؛ وابن يعيش ١١٥/٨.

(٦) لم أهدت إلى قائله، وهو في الكتاب ١/٣٢٠؛ والسمط ٥٤٦؛ والكامل ٤٧؛ وأمالِي

الشجري ١/٣٢٥؛ وابن يعيش ٢/٢٤؛ والدرر ١/١٥٠.

(٧) بكر بن محمد من نحاة البصرة، لزم الأَخْفَشُ، له: التصريف، توفي سنة ٢٤٩. انظر:

أخبار النحويين البصريين ٥٧؛ النزهة ١٨٢؛ البيهقي ٤٦٣/٢.

- البقرة -

صَمَّهَا إِتْبَاعاً لِلْيَاءِ، وَقَدْ قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ^(١) بِذَلِكَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ نَحْوُ: «أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ»^(٢)، وَالْمَرْسُومُ يَسَاعِدُهُ.

وَلَا يَجُوزُ وَصْفُ «أَيِّ» هَذِهِ إِلَّا بِمَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، أَوْ بِمَوْصُولٍ هُمَا فِيهِ، أَوْ بِاسْمٍ إِشَارَةٌ نَحْوُ: «يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ»^(٣)، وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٤):

٢٥٨ - أَلَا أَيُّهَذَا النَّابِغُ السَّيِّدُ إِنِّي عَلَى نَأْيِهَا مُسْتَبْسِلٌ مِنْ وَرَائِهَا
وَلِـ«أَيِّ» مَعَانٍ أُخْرَى كَالِاسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ وَكَوْنِهَا مَوْصُولَةً وَنَكْرَةً مَوْصُوفَةً
وَصِفَةً لِنَكْرَةٍ وَحَالاً لِمَعْرِفَةٍ.

وِ«النَّاسُ» صِفَةٌ لِأَيِّ، أَوْ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ حَسْبَمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْخِلَافِ.
وَ«اعْبُدُوا رَبَّكُمْ» جُمْلَةٌ أَمْرِيَّةٌ لَا مَحَلَّ لَهَا لِأَنَّهَا ابْتِدَائِيَّةٌ.

قَوْلُهُ تَعَالَى: «الَّذِي خَلَقَكُمْ» فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ، أَظْهَرُهَا: نَصْبُهُ عَلَى النَّعْتِ
لِرَبِّكُمْ. الثَّانِي: نَصْبُهُ عَلَى الْقَطْعِ. الثَّلَاثُ: رَفَعُهُ عَلَى الْقَطْعِ أَيْضاً، وَقَدْ
تَقَدَّمَ مَعْنَاهُ.

قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ» مَحَلُّهُ النَّصْبُ لِعَطْفِهِ عَلَى الْمَنْصُوبِ
فِي «خَلَقَكُمْ»، وَ«مِنْ قَبْلِكُمْ» صِلَةٌ لِلَّذِينَ، فَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ عَلَى مَا تَقَرَّرَ،
وَ«مِنْ» لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ. وَاسْتَشْكَلَ بَعْضُهُمْ^(٥) وَقَوْعَ «مِنْ قَبْلِكُمْ» صِلَةً مِنْ حَيْثُ

(١) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ، إِمَامٌ أَهْلُ الشَّامِ، أَخَذَ عَنِ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَرَوَى عَنْهُ يَحْيَى بْنُ الْحَارِثِ، تَوَفَّى سَنَةَ ١١٨. انظُر: طَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ ٤٤٩/٧؛ طَبَقَاتُ الْقُرَاءِ ٤٢٣/١.

(٢) الْآيَةُ ٣١ مِنَ النُّورِ: «وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ» انظُر: السَّبْعَةُ ٤٥٥.

(٣) الْآيَةُ ٦ مِنَ الْحَجْرِ.

(٤) الْبَيْتُ لِلْفَضْلِ بْنِ الْأَخْضَرِ أَوَّلِ الْأَخْضَرِ بْنِ هَبِيرَةَ، وَهُوَ فِي الْحِمَاسَةِ ٣٠١/١؛ وَالْمَقْرَبُ:

١٧٦/١. وَيَعْنِي بِأَيُّهَذَا النَّابِغِ السَّيِّدِ: الْمُتَعَرِّضُ لِبَنِي السَّيِّدِ، وَالْمُسْتَبْسِلُ: الْمَوْطِنُ نَفْسَهُ

عَلَى الْمَوْتِ.

(٥) انظُر: الْبَحْرُ ٩٥/١.

– البقرة –

إِنَّ كُلَّ مَا جازَ أَنْ يُخْبَرَ بِهِ جازَ أَنْ يَقَعَ صَلَةٌ، و«مِنْ قِبَلِكُمْ» ناقصٌ ليس في الإخبار به عن الأعيان فائدةٌ إلا بتأويل، فكذلك الصلوة، قال: «وتأويله أن ظرفَ الزمانِ إذا وُصِفَ صَحَّ الإخبارُ والوصلُ به تقول: نحن في يومٍ طَيِّبٍ، فيكون التقديرُ هنا – والله أعلم –: والذين كانوا من زمانٍ قَبْلَ زمانِكُمْ». / وقال [ب/٢٣] أبو البقاء^(١): «التقدير: والذين خَلَقَهُمْ مِنْ قَبْلِ خَلْقِكُمْ، فَحَدَفَ الخَلْقَ وَأقام الضميرَ مَقامَهُ».

وقرأ زيد بن علي^(٢): «والذين مَن قِبَلِكُمْ» بفتح الميم^(٣). قال الزمخشري^(٤): ووجهها على إشكالها أن يقال: أقمَّ الموصول الثاني بين الأول وصلته تأكيداً، كما أقم جرير في قوله^(٥):

٢٥٩ – يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبالِكُمْ

تَيْمًا الثاني بين الأول وما أُضيفَ إليه، وكإقحامهم لامَ الإضافة بين المضاف والمضاف إليه في نحو: لا أبالك، قيل^(٦): «هذا الذي قاله مذهب بعضهم ومنه قوله^(٧)»:

٢٦٠ – مِنَ النَّفَرِ اللّاءِ الَّذِينَ إِذَا هُمْ يَهَابُ اللَّئامُ حَلَقَةَ البابِ قَعَقَعُوا

(١) الإملاء ٢٣/١.

(٢) زيد بن علي العجلي الكوفي، إمام حاذق قرأ على ابن مجاهد وابن فورك، توفي سنة

٣٥٨. انظر: طبقات القراء ٢٩٨/١.

(٣) انظر: البحر ٩٥/١.

(٤) الكشف ٢٢٨/١.

(٥) عجزه: لا يُلقِينِكُمْ في سَوَةِ عَمْرٍ. وهو في ديوانه ٢١٢/١؛ والمقتضب ٢٢٩/٤؛

ونوادر أبي زيد ١٣٩؛ والخصائص ٣٤٥/١؛ واللامات ١٠١؛ والأزهية ٢٤٧؛ وأمالى

الشجري ٨٣/٢؛ والعيني ٢٤٠/٤.

(٦) ورد القول في البحر ٩٥/١.

(٧) البيت لعبادة بن طهفة أوعباد بن عباس، وهو في الكامل ١٥٥، واللسان: لوى.

والقعقعة: الصوت، والمراد أنهم لا يتهيبون لقاء الناس.

- البقرة -

فإذا وجوابها صلة «اللاء»، ولا صلة للذين لأنه توكيد للأول.

إلا أن بعضهم^(١) يردُّ هذا القول ويجعله فاسداً، من جهة أنه لا يؤكد الحرف إلا بإعادة ما اتصل به فالموصول أولى بذلك، وخرَج الآية والبيت على أن «مَنْ قَبْلَكُمْ» صلة للموصول الثاني^(٢)، والموصول الثاني وصلته خبرٌ لمبتدأ محذوف، والمبتدأ وخبره صلة الأول، والتقدير: والذين هُمْ مَنْ قَبْلَكُمْ، وكذا البيت، تَجَعَلْ «إذا» وجوابها صلة للذين، والذين خبرٌ لمبتدأ محذوف، وذلك المبتدأ وخبره صلة للآء، ولا يخفى ما في هذا من التعسف.

والخَلْقُ يقال باعتبارين، أحدهما: الإبداع والاختراع، وهذه الصفة ينفردُ بها الباري تعالى. والثاني: التقدير، قال زهير^(٣):

٢٦١ - ولَأَنْتَ تَقْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْدَ ضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي
وقال الحجاج: «ما خَلَقْتُ إِلَّا فَرَيْتُ وَلَا وَعَدْتُ إِلَّا وَفَيْتُ».

وهذه الصفة لا يختصُّ بها الله تعالى، وقد غلط أبو عبد الله البصري^(٤) في أنه لا يُطلق اسمُ الخالقِ على الله تعالى، قال: لأنه مُحَالٌ، وذلك أن التقدير والتسوية في حق الله تعالى ممتنعان، لأنهما عبارة عن التفكر والظن، وكأنه لم يسمع قوله تعالى: «هو الله الخالقُ الباريء»^(٥) «اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ

(١) وهو الشيخ أبو حيان في البحر ٩٥/١.

(٢) المقصود «قبلكم» فقط على تقدير استقرار المحذوف.

(٣) ديوانه ٩٤؛ والقربطبي ٢٢٦/١؛ والبحر ٩٣/١؛ وتفري ما خلقت: إذا قدرت أمراً أمضيته.

(٤) أبو عبد الله الحسين بن علي البصري، أستاذ القاضي عبد الجبار، أخذ عن الجبائي، متكلم فقيه توفي سنة ٣٦٩. انظر: «قاضي القضاة عبد الجبار» للدكتور عبد الكريم

عثمان ص ٤٩، مطبوعة بيروت. ومعجم المؤلفين ٢٧/٤.

(٥) الآية ٢٤ من الحشر.

شيء»^(١). وكأنه لم يعلم أن الخلق يكون عبارة عن الإنشاء والاختراع.

قوله تعالى: «لعلكم تتقون» لعل واسمها وخبرها، وإذا ورد ذلك في كلام الله تعالى، فللناس فيه ثلاثة أقوال، أحدها: أن «لعل» على بابها من الترجي والإطماع، ولكن بالنسبة إلى المخاطبين، أي: لعلكم تتقون على رجائكم وطمعكم، وكذا قال سيويه^(٢) في قوله تعالى: «لعله يتذكر»^(٣) أي: اذهب على رجائكما. والثاني: أنها للتعليل، أي اعبدوا ربكم لكي تتقوا، وبه قال قطرب والطبري^(٤) وغيرهما وأنشدوا^(٥):

٢٦٢ - وَقُلْتُمْ لَنَا كُفُوا الْحُرُوبَ لَعَلَّنَا نَكْفُ وَوَقُّتُمْ لَنَا كُلَّ مَوْتٍ
فَلَمَّا كَفَفْنَا الْحَرْبَ كَانَتْ عَهْدُكُمْ كَلْمَعِ سَرَابٍ فِي الْمَلَا مُتَأَلِّقِ

أي: لكي نكف الحرب، ولو كانت «لعل» للترجي لم يقل: وَوَقُّتُمْ لَنَا

كُلَّ مَوْتٍ. والثالث: أنها للتعريض / للشيء، كأنه قيل: افعلوا ذلك متعرضين [٢٤/١]

لأن تتقوا. وهذه الجملة على كل قول متعلقة من جهة المعنى بعبءوا، أي: اعبدوه على رجائكم التقوى، أولتقوا، أو متعرضين للتقوى، وإليه مال المهدي وأبو البقاء^(٦).

وقال ابن عطية^(٧): «يُنْجِ تَعَلُّقُهَا بِـ«خَلَقَكُمْ»، لِأَنَّ كُلَّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى

الفطرة فهو بحيث يُرْجَى أَنْ يَكُونَ مُتَّقِيًا، إِلَّا أَنَّ الْمَهْدِيَّ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ:

(١) الآية ٦٢ من الزمر.

(٢) الكتاب ١/١٦٧.

(٣) الآية ٤٤ من طه: «لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى».

(٤) تفسير الطبري ١/٣٦٤.

(٥) لم أهدت إلى قائلها، وهما في: الطبري ١/٣٦٥؛ وأمالى الشجري ١/٥١؛ والقرطبي

١/٢٢٧.

(٦) الإملاء ١/٢٣.

(٧) تفسيره ١/١٩١.

«لأنَّ مَنْ ذَرَأَهُ اللهُ لِحَبْنِهِمْ لَمْ يَخْلُقْهُ لِيَتَّقِيَ» ولم يذكر الزمخشري^(١) غير تعلقها بـ «خَلَقَكُمْ»، ثم رتب على ذلك سؤالين، أحدهما: أنه كما خَلَقَ المخاطبين لعلهم يتقون كذلك خَلَقَ الذين من قبلهم لذلك، فلم خصَّ المخاطبين بذلك دون مَنْ قبلهم؟ وأجاب عنه بأنه لم يقصُرْ عليهم بل غلبَ المخاطبين على الغائبين في اللفظ، والمعنى على إرادة الجميع. السؤال الثاني: هلاً قيل «تعبدون» لأجلِ اعبدوا، أو اتقوا المكان «تتقون» ليتجاوبَ طرفا النظم، وأجاب بأن التقوى ليست غير العبادة، حتى يؤدي ذلك إلى تنافر النظم، وإنما التقوى قُصارى أمر العابد وأقصى جهده. قال الشيخ^(٢): «وأما قوله: ليتجاوبَ طرفاً النظم فليس بشيء، لأنه لا يمكن هنا تجاوبَ طرفي النظم، إذ نَظْمُ اللفظ^(٣): اعبدوا ربكم لعلكم تعبّدون، أو اتقوا ربكم لعلكم تتقون، وهذا بعيدٌ في المعنى، إذ هو مثل: اضربْ زيداً لعلك تضربه، واقصدْ خالداً لعلك تقصده، ولا يخفى ما في ذلك من غثائَةِ اللفظِ وفسادِ المعنى». والذي يظهر به صحته أن يكونَ «لعلكم تتقون» متعلقاً بقوله: «اعبدوا»، والذي نُودوا لأجله هو الأمرُ بالعبادة، فناسب أن يتعلّقَ بها ذلك، وأتى بالموصولِ وصلته على سبيل التوضيح أو المدح الذي تعلّقت به العبادة، فلم يُجأَ بالموصولِ ليحدّث عنه، بل جاء في ضمن المقصودِ بالعبادة، فلم يكن يتعلّقُ به دون المقصود. قلت: وهذا واضح.

وفي «لعل» لغاتٌ كثيرة^(٤)، وقد يُجرُّ بها، قال^(٥):

(١) الكشاف ١/٢٣١.

(٢) البحر المحيط ١/٩٦.

(٣) عبارة أبي حيان: لأنه يصير المعنى.

(٤) انظر: أمالي القالي ١/١٠٧؛ ورفص المباني ٣٧٥.

(٥) لم أهدت إلى قائله، وهو في أوضح المسالك ٢/١١٨؛ والأشموني ٢/٢٠٤؛ والتصريح

٢/٢؛ والعيني ٣/٢٤٧؛ والخزانة ٤/٣٦٨. والشريم: التي اتحد مسلكتها، والجر

بلعل لغة عَقِيل. انظر: ابن عقيل ٦/٢.

- البقرة -

٢٦٣ - لَعَلَّ اللّٰهَ فَضَّلَكُمَّ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أَمَكُمَّ شَرِيئًا
ولا تَنْصِبُ الاسمين على الصحيح، وقد تَدْخُلُ «أَنْ» في خبرها حَمَلًا
على «عسى»، قال (١):

٢٦٤ - لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُبَلِّمَ مِلْمَةً

وقد تأتي للاستفهام والتعليل كما تقدّم، ولكن أصلها أن تكون للترجي
والطمع في المحبوبات والإشفاق في المكروهات كعسى، وفيها كلام أطول
من هذا يأتي مفصلاً في غضون هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

وأصلُ تَتَّقُونَ: تَوَقَّيُونَ لأنه من الوقاية، فأبْدَلَتِ الواو تاء قبل تاء
الافتعال، وأدْغَمَتِ فيها، وقد تقدّم ذلك في «المتقين» (٢)، ثم اسْتُقِلَتِ
الضمة على الياء فَقُدِّرَتِ، فَسَكَنَتِ الياء والواو بعدها، فَحُذِفَتِ الياء لالتقاء
الساكنين، وَضُمَّتِ القاف لتجانسها، فوزنه الآن: تَفْتَعُونَ. وهذه الجملة أعني
«لعلكم تتقون» لا يجوز أن تكون حَالًا لأنها طلبية، وإن كانت عبارة بعضهم
توهم ذلك. ومفعولُ تَتَّقُونَ محذوفٌ أي «تَتَّقُونَ» الشريك أو النار.

آ. (٢٢) قوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُم﴾: «الذي» تحتلُّ النصب
والرفع. فالنصب من خمسة أوجه، أظهرها: أن يكون نصبه على القطع.
الثاني: أنه نعتٌ لربكم. الثالث: أنه بدلٌ منه. الرابع: أنه مفعول «تتقون» وبه
بدأ أبو البقاء (٣). الخامس: أنه نعتٌ لأي: الموصول الأول، لكن
المختار أن النعت لا يُنْعَتُ / بل إن جاء ما يؤهم ذلك جُعِلَ نعتاً للأول، إلا [٢٤/ب]
أن يمنع مانع فيكون نعتاً للنعت نحو قولهم: «يا أيها الفارس ذو الجُمَّة» (٤)،

(١) لم أقف عليه.

(٢) الآية ٢ من البقرة.

(٣) الإملاء ٢٣/١.

(٤) الجملة: مجتمع شعر الرأس.

— البقرة —

فَذُو الْجُمَّة نَعَتْ لِلْفَارِسِ لَال «أَي» لَأَنَّهَا لَا تُنْعَتُ إِلَّا بِمَا تَقْدَمُ ذِكْرُهُ (١). وَالرَّفْعُ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا — وَهُوَ الْأَصْحَحُ — أَنَّهُ خَبِرُ مَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ أَي: هُوَ الَّذِي جَعَلَ. وَالثَّانِي أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ قَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ: «فَلَا تَجْعَلُوا». وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ صِلَتَهُ مَاضِيَةٌ فَلَمْ يُشْبِهِهُ الشَّرْطَ فَلَا تَزَادُ فِي خَبْرِهِ الْفَاءُ، الثَّانِي: عَدَمُ الرَّابِطِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ بِمَذْهَبِ الْأَخْفَشِ وَهُوَ أَنَّ يُجْعَلَ الرَّابِطُ مَكْرَرًا الْأَسْمَ الظَّاهِرَ إِذَا كَانَ بِمَعْنَاهُ نَحْوُ: «زَيْدٌ قَامَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ»، إِذَا كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ كُنْيَةً لَزِيدٍ، وَكَذَلِكَ هُنَا أَقَامَ الْجَلَالَةَ مَقَامَ الضَّمِيرِ كَأَنَّهُ قَالَ: الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لَهُ أُنْدَادًا.

و«جَعَلَ» فِيهَا وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى صَيَّرَ فَتَعْدَى لِمَفْعُولَيْنِ فَيَكُونُ «الْأَرْضُ» مَفْعُولًا أَوَّلًا، وَ«فِرَاشًا» مَفْعُولًا ثَانِيًا. وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى «خَلَقَ» فَتَعْدَى لِوَاحِدٍ وَهُوَ «الْأَرْضُ» وَيَكُونُ «فِرَاشًا» حَالًا.

«وَالسَّمَاءُ بِنَاءً» عَطَفَ عَلَى «الْأَرْضِ فِرَاشًا» عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ، وَ«لَكُمْ» مُتَعَلِّقٌ بِالْجَعْلِ أَي لِأَجْلِكُمْ. وَالْفِرَاشُ مَا يُوْطَأُ وَيُقَعَّدُ عَلَيْهِ. وَالْبِنَاءُ مُصَدَّرٌ بِنَيْتٍ، وَإِنَّمَا قُلِبَتِ الْيَاءُ هَمْزَةً لِتَطْرُقَ بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ، وَقَدْ يُرَادُ بِهِ الْمَفْعُولُ. وَ«أَنْزَلَ» عَطَفَ عَلَى «جَعَلَ»، وَ«مِنَ السَّمَاءِ» مُتَعَلِّقٌ بِهِ، وَهِيَ لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ «مَا» لِأَنَّ صِفَةَ النِّكَرَةِ إِذَا قُدِّمَتْ عَلَيْهَا نُصِبَتْ حَالًا، وَحِينَئِذٍ مَعْنَاهَا التَّبَعِيضُ، وَثُمَّ مَضَافٌ مَحذُوفٌ، أَي: مِنْ مِيَاهِ السَّمَاءِ مَاءً.

وَأَصْلُ مَاءٍ مَوْهَ (٢) بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ: «مَاهَتِ الرِّكِيَّةُ تَمَوْهَ» (٣) وَفِي جَمْعِهِ:

(١) انظر الورقة: ٢٣ أ.

(٢) انظر: الممتع ٣٤٨؛ واللسان: موه.

(٣) ماهت الركية: ظهر ماؤها وكثر.

مياه وأمواه، وفي تصغيره: مُوَيْه، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، فاجتمع حرفان خفيّان: الألف والهاء، فأبدلوا من الهاء أختها وهي الهمزة لأنها أجلدٌ منها.

وقوله: «فَأَخْرَجَ» عطفٌ على «أَنْزَلَ» مُرْتَبٌ عَلَيْهِ، و«به» متعلّقٌ به، والباءُ فيه للسببية. و«من الثمرات» متعلّقٌ به أيضاً، وَمِنْ هُنَا لِلتَّبْعِيضِ. وَأَبْعَدَ مَنْ جَعَلَهَا زَائِدَةً لُوجِيهِن، أَحَدُهُمَا: زِيَادَتُهَا فِي الْوَاجِبِ، وَكَوْنُ الْمَجْرُورِ بِهَا مَعْرِفَةً، وَهَذَا لَا يَقُولُ بِهِ بَصْرِيٌّ وَلَا كُوفِيٌّ إِلَّا أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ^(١). وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ الثَّمَرَاتِ رِزْقاً لَنَا، وَهَذَا يَخَالِفُ الْوَاقِعَ، إِذْ كَثِيرٌ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَيْسَ رِزْقاً. وَجَعَلَهَا الزَّمْخَشَرِي^(٢) لِبَيَانِ الْجِنْسِ، وَفِيهِ نَظْرٌ، إِذْ لَمْ يَتَقَدَّمَ مَا يُبَيِّنُ هَذَا، وَكَانَ يَعْنِي أَنَّهُ بَيَانٌ لِرِزْقاً مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، وَ«رِزْقاً» ظَاهِرُهُ أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ، نَاصِبُهُ «أَخْرَجَ». وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «مِنَ الثَّمَرَاتِ» فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالتَّقْدِيرُ: فَأَخْرَجَ بِبَعْضِ الْمَاءِ بَعْضَ الثَّمَرَاتِ. وَفِي «رِزْقاً» حَيْثُذَ وَجِهَانِ أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ حَالاً عَلَى أَنَّ الرِّزْقَ بِمَعْنَى الْمَرْزُوقِ، كَالطُّحْنِ وَالرَّغِي. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَصْدَراً مَنْصُوباً عَلَى الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ، وَفِيهِ شُرُوطُ النَّصْبِ مَوْجُودَةٌ. وَإِنَّمَا نَكَّرَ «مَاءً» وَ«رِزْقاً» لِيَفِيدَ التَّبْعِيضَ، لِأَنَّ الْمَعْنَى: وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ بَعْضَ مَاءٍ فَأَخْرَجَ بِهِ بَعْضَ الثَّمَرَاتِ بَعْضَ رِزْقٍ لَكُمْ، إِذْ لَيْسَ جَمِيعُ رِزْقِهِمْ هُوَ بَعْضُ الثَّمَرَاتِ، إِنَّمَا ذَلِكَ بَعْضُ رِزْقِهِمْ.

وأجاز أبو البقاء^(٣) أن يكون «من الثمرات» حالاً من «رِزْقاً» لأنه لو تأخر لكان نعتاً، فعلى هذا يتعلّقُ بمحذوفٍ، وجعلَ الزمخشري^(٤) «من الثمرات»

(١) معاني القرآن ٩٨.

(٢) الكشاف ٢٣٥/١.

(٣) الإملاء ٢٤/١.

(٤) الكشاف ٢٣٥/١.

- البقرة -

واقعاً موقع الثمر أو الثمار، يَعْنِي مِمَّا نَابَ فِيهِ جَمْعُ قَلَةٍ عَنِ جَمْعِ الْكَثْرَةِ،
نحو: «كَمْ تَرَكَوْا مِنْ جَنَاتٍ»^(١) و«ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ»^(٢). وَلَا حَاجَةَ تَدْعُو إِلَى هَذَا
لَأَنَّ جَمْعَ السَّلَامَةِ الْمُحَلَّى بِأَلِّ التِّي لِلْعُمُومِ يَقَعُ لِلْكَثْرَةِ، فَلَا فَرْقَ إِذَا بَيْنَ
الثَّمَرَاتِ وَالثَّمَارِ، وَلِذَلِكَ رَدُّ الْمُحَقِّقُونَ قَوْلَ مَنْ رَدَّ عَلَى حَسَانِ بْنِ ثَابِتٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٣):

٢٦٥ - لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرْيَلَمَعْنَ فِي الضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا
قالوا: كَانَ يَبْغِي أَنْ يَقُولَ: الْجِفَانِ، وَسَيُفْنَا، لِأَنَّهُ أَمْدَحُ، وَلَيْسَ
بصَحِيحٍ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ.

و«لَكُمْ» يَحْتَمِلُ التَّعْلُقَ - «أَخْرَجَ»، وَيَحْتَمِلُ التَّعْلُقَ بِمَحذُوفٍ، عَلَى أَنْ
يَكُونَ صِفَةً لـ «رِزْقًا»، هَذَا إِنْ أُرِيدَ بِالرِّزْقِ الْمَرْزُوقِ، وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ الْمَصْدَرُ
فِيحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْكَافُ فِي «لَكُمْ» مَفْعُولًا بِالْمَصْدَرِ وَاللَّامُ مَقْوِيَةٌ لَهُ، نَحْوُ:
«ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيًّا لَهُ» أَي: تَأْدِيئِهِ.

قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا» الْفَاءُ لِلتَّسْبِيبِ، أَي: تَسَبَّبَ عَنِ إِجَادِ
هَذِهِ الْآيَاتِ الْبَاهِرَةِ النَّهْيِ عَنِ اتِّخَاذِكُمُ الْأُنْدَادَ. وَ«لَا» نَاهِيَةٌ وَ«تَجْعَلُوا» مَجْزُومٌ
بِهَا، عَلَامَةٌ جَزْمِهِ حَذْفُ النُّونِ، وَهِيَ هُنَا بِمَعْنَى تُصَيِّرُوْا. وَأَجَازُ أَبُو الْبِقَاءِ^(٤) أَنْ
تَكُونَ بِمَعْنَى تُسْمَوُا^(٥). وَعَلَى الْقَوْلَيْنِ فَيَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ أَوْ لُحْمَا: أُنْدَادًا،
وِثَانِيَّيْهِمَا: الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ قَبْلَهُ، وَهُوَ وَاجِبُ التَّقْدِيمِ. وَ«أُنْدَادًا» جَمْعُ نَدٍّ،

(١) الآية ٢٥ من الدخان.

(٢) الآية ٢٢٨ من البقرة: والمطلقات يَتَرَبِّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ.

(٣) ديوانه ٣٥؛ والكتاب ١٨١/٢؛ والخصائص ٢٠٦/٢؛ والمحتسب ١٨٧/١؛ والبحر
٩٨/١.

(٤) الإملاء ٢٤/١.

(٥) في مطبوعة أبي البقاء: «لا تسمعوا» وهو تحريف.

- البقرة -

وقال أبو البقاء^(١): «أَنذَاداً جَمَعَ نِدٌ وَنَدِيدٌ» وَفِي جَعَلَهُ جَمَعَ نَدِيدٌ نَظْرٌ، لِأَنَّ أَفْعَالاً لَا يُحْفَظُ فِي فَعِيلٍ بِمَعْنَى فَاعِلٍ، نَحْوُ: شَرِيفٌ وَأَشْرَافٌ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ. وَالنَّدُّ: المَقَاوِمُ المِضَاهِي، سِوَاءِ كَانِ [مِثْلًا]^(٢) أَوْ ضِدًّا أَوْ خِلَافًا وَقِيلَ: هُوَ / الضَّدُّ عَنِ أَبِي عَيْبَةَ^(٣)، وَقِيلَ: الكُفَّءُ وَالمِثْلُ، قَالَ حَسَانٌ^(٤):

[١/٢٥]

٢٦٦ - أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِنِدٍّ فَشَرُّكَمَا لِخَيْرِكَمَا الفِدَاءُ

أبي: لَسْتَ لَهُ بِكُفَّءٍ، وَقَدْ رُوِيَ ذَلِكَ، وَقَالَ آخِرٌ^(٥):

٢٦٧ - نَحْمَدُ اللَّهَ وَلَا نِيدُّ لَهُ عِنْدَهُ الخَيْرُ وَمَا شَاءَ فَعَلَّ

وقال الزمخشري^(٦): «النَّدُّ المِثْلُ، وَلَا يُقَالُ إِلَّا لِلنَّدِّ المِخَالِفِ، قَالَ

جرير^(٧):

٢٦٨ - أَتَيْمًا تَجْعَلُونَ إِلَيَّ نِيدًّا وَمَا تَيْمٌ لَدِي حَسَبِ نَدِيدٍ

وَنَادَدْتُ الرَّجُلَ خَالَفْتُهُ وَنَافَرْتُهُ مِنْ: نَدَّ يَنْدُ نُودُودًا أَي نَفَرَ. انْتَهَى، وَيُقَالُ

«نَدِيدَةٌ» عَلَى المَبَالِغَةِ، قَالَ لَبِيدٌ^(٨):

٢٦٩ - لِكَيْلَا يَكُونَ السُّنْدَرِيُّ نَدِيدَتِي وَأَجْعَلُ أَقْوَامًا عُمُومًا عَمَاعِمَا

وَأَمَّا النَّدُّ - بفتح النون - فهو التل المرتفع، والنَّدُّ الطَّيِّبُ أَيْضًا، لَيْسَ

بِعَرَبِي. وَهَذِهِ الجُمْلَةُ مُتَعَلِّقَةٌ مِنْ حَيْثُ المَعْنَى بِقَوْلِهِ: «اعْبُدُوا»، لِأَنَّ أَصْلَ

(١) الإملاء ٢٤/١.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) مجاز القرآن ٣٤/١. والأصل عبيد ولعله سهو.

(٤) ديوانه ٦٠، والرواية المشهورة: بكفاء.

(٥) البيت للبيد، وهو في ديوانه ١٧٤؛ والقرطبي ٢٣٠/١.

(٦) الكشاف ٢٣٦/١.

(٧) ديوانه ١٦٤؛ ومجالس العلماء ١١٤؛ وشواهد الكشاف ٣٦٦/٤.

(٨) ديوانه ٢٨٦؛ والقرطبي ٢٣١/١. والمعاصم: الجماعات.

- البقرة -

العبادة التوحيد، ويجوز أن يتعلّق بـ «الذي» إذا جعلته خبر مبتدأ محذوف، أي هو الذي جعل لكم هذه الآيات العظيمة والدلائل النيرة الشاهدة بالوحدانية فلا تجعلوا له أنداداً. وقال الزمخشري^(١): «يتعلّق بـ «لعلّكم» على أن ينتصب «تجعلوا» انتصاب «فأطلع»^(٢) في قراءة حفص، أي: خلقكم لكي تتقوا وتخافوا عقابه فلا تشبهوه بخلقه، فعلى قوله: تكون «لا» نافية، والفعل بعدها منصوب بإضمار «أن» في جواب الترجي، وهذا لا يُجيزه البصريون، وسيأتي تأويل «فأطلع» ونظائره في موضعه إن شاء الله تعالى.

قوله تعالى: «وأنتم تعلمون» جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب على الحال، ومفعول العلم متروك لأنّ المعنى: وأنتم من أهل العلم، أو حذف اختصاراً أي: وأنتم تعلمون بطلان ذلك. والاسم من «أنتم» قيل: أن، والتاء حرف خطاب يتغيّر بحسب المخاطب. وقيل: بل التاء هي الاسم وأنّ عماد قبلها. وقيل: بل هو ضمير برمته وهو ضمير رفع منفصل، وحكم ميمه بالنسبة إلى السكون والحركة والإشباع والاختلاس حكم ميم هم، وقد تقدّم جميع ذلك.

آ. (٢٣) قوله تعالى: ﴿وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا﴾: «إن حرف شرط يجزم فعلين شرطاً وجزاءً، ولا يكون إلا في المحتمل وقوعه، وهي أمّ الباب، فلذلك يُحذف مجزومها كثيراً، وقد يُحذف الشرط والجزاء معاً، قال^(٣):

٢٧٠ - قالت بنات العمّ يا سلّمى وإن كان فقيراً مُعديماً قالت: وإن

(١) الكشاف ١/٢٣٦.

(٢) الآية ٣٧ من غافر: «لعلّ أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع إلى إله موسى» وانظر: السبعة ٥٧٠.

(٣) البيت في ملحق ديوان رؤية ١٨٦؛ والمغني ٧٢٤؛ والمقرب ١/٢٧٧؛ والخزانة ٦٣٠/٣؛ وشواهد المغني ٩٣٦.

أي: وإن كان فقيراً تزوجته، وتكون «إن»^(١) نافية لتعمل وتُهمَل، وتكون مخففة وزائدة بأطراد وعدمه، وأجاز بعضهم^(٢) أن تكون بمعنى إذ، وبعضهم أن تكون بمعنى قد^(٣)، ولها أحكام كثيرة. و«في ريب» خبر كان، فيتعلّق بمحذوف، ومحل «كان» الجزم، وهي وإن كانت ماضية لفظاً فهي مستقبلة معنى.

وزعم المبرد^(٤) أن لـ «كان» الناقصة حكماً مع «إن» ليس لغيرها من الأفعال الناقصة فزعم أن لقوة «كان» أن «إن» الشرطية لا تقلب معناها إلى الاستقبال، بل تكون على معناها من الماضي، وتبعه في ذلك أبو البقاء^(٥)، وعلل ذلك بأنه كثر استعمالها غير دالة على حَدَثٍ. وهذا مردود عند الجمهور لأن التعليق إنما يكون في المستقبل، وتأولوا ما ظاهره غير ذلك، نحو: «إن كان قميصه قد» : إما بإضمار «يكن» بعد «إن»، وإما على التبيين، والتقدير: إن يكن^(٦) قميصه أو إن يتبين كون قميصه، ولما خفي هذا المعنى على بعضهم جعل «إن» هنا بمنزلة «إذ».

وقوله: «في ريب» مجاز من حيث إنه جعل الريب ظرفاً محيطاً بهم، بمنزلة المكان لكثرة وقوعه منهم. و«مما» يتعلّق بمحذوف لأنه صفة لريب فهو في محلّ جرٍّ. و«من» للسببية أو ابتداء الغاية، ولا يجوز أن تكون للتبعيض، ويجوز أن تتعلّق بريب، أي: إن ارتبتم من أجل، فـ«من» هنا

(١) انظر في أحكام إن: المغني ١٧؛ الرصف ١٠٤.

(٢) انظر مناقشة هذا القول في المغني ٣٩.

(٣) في الأصل «قد قال» بإقحام «قال».

(٤) انظر: البحر المحيط ١٠٢/١.

(٥) الاملاء ٢٤/١.

(٦) الآية ٢٦ من سورة يوسف.

(٧) الأصل «يكن كان» بإقحام كان.

- البقرة -

للسببية «وما» موصولةً أو نكرةً موصوفةً، والعائدُ على كلا القولين محذوفٌ أي: نزلناه. والتضعيفُ في «نزلنا» هنا للتعدية مرادفاً لهزمة التعدي، ويدلُّ عليه قراءة «أنزلنا» بالهمز^(١)، وجعل الزمخشري^(٢) التضعيفَ هنا دالاً على نزوله مُنجماً في أوقاتٍ مختلفة. قال بعضهم^(٣): «وهذا الذي ذهب إليه في تضعيفِ الكلمة هنا هو الذي يُعبرُ عنه بالتكثير، أي يفَعَلُ [ذلك]^(٤) مرةً بعد مرة، فيدلُّ على ذلك بالتضعيفِ، ويُعبرُ عنه بالكثرة». قال: «وذَهَلُ عن قاعدةٍ - وهي أن التضعيفَ الدالُّ على ذلك من شرطه أن يكونَ في الأفعال المتعدية قبل التضعيفِ غالباً نحو: جَرَحْتُ زيداً وفتَحْتُ الباب، ولا يُقال: جَلَسَ زيدٌ، ونَزَلَ لم يكن متعدياً قبل التضعيفِ، وإنَّ ما جعله متعدياً تضعيفه. وقوله «غالباً» لأنه قد جاء التضعيفُ دالاً على الكثرة في اللازم قليلاً نحو: «مَوَّتَ المالُ»^(٥) وأيضاً فالتضعيفُ الدالُّ على الكثرة لا يجعلُ القاصرَ متعدياً كما تقدَّم في مَوَّتَ المال، ونَزَلَ كان قاصراً فصار بالتضعيفِ متعدياً، فدلُّ على أن تضعيفه للنقل لا للتكثير، وأيضاً كان يحتاج قوله / تعالى: «لولا نَزَلَ عليه القرآنُ جُملةً واحدةً»^(٦) إلى تأويل، وأيضاً فقد جاء التضعيفُ حيث لا يمكنُ فيه التكثيرُ نحو قوله تعالى: «وقالوا لولا نَزَلَ عليه آيةٌ»^(٧) «لنزلنا عليهم من السماءِ ملكاً رسولاً»^(٨) إلا بتأويل بعيدٍ جداً، إذ ليس المعنى على

(١) قراءة يزيد بن قطيب، البحر ١٠٣/١.

(٢) الكشاف ٢٣٨/١.

(٣) وهو أبو حيان في البحر ١٠٣/١.

(٤) سقط من الأصل، وأثبتناه من البحر.

(٥) مثل صاحب اللسان بقوله «مَوَّتَ الدوابُّ» كثر فيها الموت.

(٦) الآية ٣٢ من الفرقان.

(٧) الآية ٣٧ من الأنعام.

(٨) الآية ٩٥ من الإسراء، والآية بتمامها: «قل لو كان في الأرض ملائكة يمشون مطمئنين

لنزلنا عليهم من السماء ملكاً رسولاً».

أنهم اقترحوا تكرير نزول آية، ولا أنه عَلَّقَ تكريرَ نزولِ مَلِكِ رسولٍ على تقديرِ كونِ ملائكةٍ في الأرض.

وفي قوله: «نَزَّلْنَا» التفاتٌ من الغيبةِ إلى التكلُّمِ لأنَّ قبلَه: «اعْبُدُوا رَبَّكُمْ»، فلو جاء الكلامُ عليه لقل: مِمَّا نَزَّلَ على عبده، ولكنه التفت للتحخيم. و«على عبدنا» متعلِّقٌ بنزَّلنا، وعُدِّي بـ«على» لإفادتها الاستعلاء، كأنَّ المُنزَّلَ تَمَكَّنَ من المنزولِ عليه ولبسه، ولهذا جاء أكثرُ القرآنِ بالتعدِّي بها، دونَ «إلى»، فإنها تفيدُ الانتهاء والوصولَ فقط، والإضافةُ في «عبدنا» تفيدُ التشريفَ كقوله^(١):

٢٧١ - يا قومِ قلبي عندَ زهراءِ يَعْرِفُهُ السامِعُ والرائي
لا تدعني إلا بيا عبدها فإنه أشرفُ أسمائي
وقرىء: «عبادنا»^(٢)، فقليل: المرادُ النبيُّ عليه السلام وأمته، لأنَّ جَدوى المنزَّلِ حاصلٌ لهم. وقيل: المرادُ بهم جميعُ الأنبياءِ عليهم السلام.

قوله تعالى: «فَأْتُوا» جوابُ الشرط، والفاءُ هنا واجبةٌ لأنَّ ما بعدها لا يَصِحُّ أن يكونَ شرطاً بنفسه، وأصلُ فَأْتُوا: أَيْتُوا مثل: اضربوا فالهمزةُ الأولى همزةٌ وصلٍ أتى بها للابتداءِ بالساكنِ، والثانيةُ فاءُ الكلمةِ، اجتمعَ همزتان، وَجَبَ قَلْبُ ثانيهما ياءٌ على حدِّ «إيمان» وبابه، واستثقلتِ الضمةُ على الياءِ التي هي لامُ الكلمةِ فَقُدِّرَتْ، فَسَكَنْتِ الياءُ وبعدها واوُ الضميرِ ساكنةٌ فَحُذِفَتْ الياءُ لالتقاءِ الساكنين، وَضُمَّتِ التاءُ للتجانُسِ فوزنُ آيتوا: أفْعُوا، وهذه الهمزةُ إنما يُحتاجُ إليها ابتداءً، أمَّا في الدَّرَجِ فإنه يُسْتَعْنَى عنها وتعودُ الهمزةُ التي هي فاءُ الكلمةِ لأنها إنما قُلبتِ ياءً للكسرِ الذي كان قبلها،

(١) لم أهدت إلى قائلها، وهما في القرطبي ٢٣٢/١؛ والبحر ١٠٤/١؛ وسقطت «لا تدعني» من الأصل.

(٢) ذكرها في البحر ١٠٤/١؛ والزخشي ٢٣٩/١ من دون نسبة.

وقد زال نحو: «فأتوا» وبابه وقد تُحذفُ الهمزةُ التي هي فاءُ الكلمةِ في الأمرِ كقوله^(١):

٢٧٢ - فَإِنْ نَحْنُ لَمْ نَنْهَضْ لَكُمْ فَنَبْرِكُمْ قُتُونَا فَعَادُونَا إِذَا بِالْجِرَائِمِ

يريد: فأتونا كقوله: فأتوا. وبسورة متعلق بـ «أتوا».

قوله تعالى: «مِنْ مثله» في الهاء ثلاثة أقوالٍ، أحدها: أنها تعودُ على على ما نزلنا، فيكون مِنْ مثله صفةً لسورة، ويتعلّقُ بمحذوفٍ على ما تقرّر، أي: بسورةٍ كائنةٍ من مثلِ المنزّلِ في فصاحته وإخباره بالغيوبِ وغيرِ ذلك، ويكونُ معنى «مِنْ» التبعيضُ، وأجاز ابن عطية^(٢) والمهدوي أن تكون للبيان، وأجازا هما وأبو البقاء^(٣) أن تكون زائدةً، ولا تجيء إلا على قول الأخفش^(٤). الثاني: أنها تعودُ على «عبدنا» فيتعلّقُ «مِنْ مثله» بأتوا، ويكون معنى «مِنْ» ابتداءً الغاية، ويجوز على هذا الوجه أيضاً أن تكونَ صفةً لسورة، أي: بسورةٍ كائنة من رجلٍ مثلِ عبدنا. الثالث: قال أبو البقاء^(٤): «إنها تعود على الأنداد بلفظِ المفرد كقوله: «وإن لكم في الأنعام لعبرةً، نُسقيكم ممّا في بطونه»^(٥) قلت: ولا حاجةٌ تدعو إلى ذلك، والمعنى يآباه أيضاً.

والسورة: الدرجة الرفيعة، قال النابغة^(٦):

٢٧٣ - أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَعْطَاكَ سُورَةً تَرَى كُلَّ مَلَكٍ دُونَهَا يَتَذَبَذَّبُ

(١) لم أهند إلى قائله، وهو في البحر ١٠١/١ وحذف الهمزة هنا شاذ.

(٢) التفسير ١٩٤/١.

(٣) الاملاء ٢٤/١.

(٤) معاني القرآن للأخفش ٩٨.

(٤) الاملاء ٢٤/١.

(٥) الآية ٦٦ من النحل.

(٦) ديوانه ٧٨؛ والقرطبي ٦٥/١. ويتذذب: يضطرب.

- البقرة -

وَسُمِّيَتْ سُورَةُ الْقُرْآنِ بِذَلِكَ لِأَنَّ صَاحِبَهَا يَشْرُفُ بِهَا وَتَرْفَعُهُ. وَقِيلَ:
اشتقاقها من السُّور وهو البَقِيَّةُ، ومنه: «أَسَارُوا فِي الْإِنَاءِ» قَالَ الْأَعْمَشِيُّ (١):

٢٧٤ - فَبَانَتْ وَقَدْ أَسَارَتْ فِي الْفَوْأِ دِصْدَعًا عَلَى نَأْيِهَا مُسْتَطِيرًا

أي: أَبَقَتْ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ تَمِيمًا وَغَيْرَهَا يَهْمَزُونَ فَيَقُولُونَ: سُورَةٌ
بِالْهَمْزِ، وَسُمِّيَتْ سُورَةُ الْقُرْآنِ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا قِطْعَةٌ مِنْهُ، وَهِيَ عَلَى هَذَا مَخْفَفَةٌ مِنْ
الْهَمْزَةِ، وَقِيلَ: اسْتِقَاقُهَا مِنْ سُورِ الْبِنَاءِ لِأَنَّهَا تُحِيطُ بِقَارِنَيْهَا وَتَحْفَظُهُ كَسُورِ
الْمَدِينَةِ، وَلَكِنْ جَمَعَ سُورَةَ الْقُرْآنِ سُورَ بَفَتْحِ الْوَاوِ، وَجَمَعَ سُورَةَ الْبِنَاءِ سُورَ
بِسُكُونِهَا فَفَرَّقُوا بَيْنَهَا فِي الْجَمْعِ.

قوله تعالى: «وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ» هذه جملة أمر معطوفة على الأمر قبلها،
فهي في محلّ جزم أيضاً. ووزن اذْعُوا: افْعُوا لأن لام الكلمة محذوف دلالة
على السكون في الأمر / الذي هو جزم في المضارع، والواو ضميرُ الفاعلين [١/٢٦]
و«شهداءكم» مفعولٌ به جمعٌ شهيد كظريف، وقيل: بل جمعٌ شاهد كشاعر
والأول أولى لأطراد فُعلاء في فَعِيلٍ دُونَ فَاعِلٍ، والشهادة: الحضور.

و«مِنْ دُونَ اللَّهِ» متعلقٌ بِادْعُوا، أي: ادْعُوا مِنْ دُونَ اللَّهِ شُهَدَاءَكُمْ،
فلا تستشهدوا بالله، فكأنه قال: وادْعُوا مِنْ غَيْرِ اللَّهِ مَنْ يَشْهَدُ لَكُمْ، وَيُحْتَمَلُ
أَنْ يَتَعَلَّقَ بِ«شُهَدَاءَكُمْ»، والمعنى: ادْعُوا مَنْ اتَّخَذْتُمُوهُ آلِهَةً مِنْ دُونَ اللَّهِ
وَرَزَعْتُمْ أَنَّهُمْ يَشْهَدُونَ لَكُمْ بِصِحَّةِ عِبَادَتِكُمْ إِيَّاهُمْ، أَوْ أَعْوَانِكُمْ مِنْ دُونَ أَوْلِيَاءِ
اللَّهِ، أَي الَّذِينَ تَسْتَعِينُونَ بِهِمْ دُونَ اللَّهِ. أَوْ يَكُونُ مَعْنَى «مِنْ دُونَ اللَّهِ» بَيْنَ يَدَيْ
اللَّهِ كَقَوْلِهِ (٢):

(١) ديوانه ٣١٧؛ والطبري ١٠٥/١؛ وابن عطية ٨٠/١.

(٢) البيت في وصف صفاء الخمرة، ولم أقف عليه، غير أني وجدت في ديوان الأعشى ٢١٩
وجهرة ابن دريد ١١٤/٣:

تُرْبِكَ الْقَذَى مِنْ دُونِهَا وَهِيَ دُونَهُ إِذَا ذَاقَهَا مَنْ ذَاقَهَا يَتَمَطَّقُ

- البقرة -

٢٧٥ - تُرِيكَ الْقَدَى مِنْ دُونِهَا وَهِيَ دُونَهُ لَوْجِهَ أُخِيهَا فِي الْإِنَاءِ قُطُوبٌ

أي: تريك القذى قدامها وهي قدامه لرقبتها وصفائها.

واختار أبو البقاء^(١) أن يكون «من دون الله» حالاً من «شهداءكم»،
والعامل فيه محذوف، قال: «تقديره: شهداءكم منفردين عن الله أو عن أنصار
الله».

و«دون» من ظروف الأمكنة، ولا تتصرف على المشهور إلا بالجرّب - «من»،
وزعم الأخفش أنها متصرفة، وجعل من ذلك قوله تعالى: «ومنا دون ذلك»^(٢)
قال: «دون» مبتدأ، و«منا» خبره، وإنما بُني لإضافته إلى مبني، وقد شدّ رفعه
خبراً في قول الشاعر^(٣):

٢٧٦ - أَلَمْ تَرَ أَنِّي قَدْ حَمَيْتُ حَقِيقَتِي وَبَاشَرْتُ حَدَّ الْمَوْتِ وَالْمَوْتَ دُونُهَا

وهو من الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنى. وأما «دون» التي بمعنى
ردىء فتلك صفة كسائر الصفات، تقول: هذا ثوبٌ دون، ورأيت ثوباً دوناً،
أي: رديئاً، وليست ممّا نحن فيه.

قوله تعالى: «إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ» هذا شرطٌ حذِفَ جوابه للدلالة عليه،
تقديره: إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ فَافْعَلُوا، ومتعلّقُ الصدقِ محذوفٌ، والظاهرُ تقديره
هكذا: إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ فِي كَوْنِكُمْ فِي رَبِّبٍ مِنَ الْمَنْزَلِ عَلَى عِبْدِنَا أَنَّهُ مِنْ
عِنْدِنَا. وقيل: فيما تقدرون عليه من المعارضة، وقد صرح بذلك عنهم في آية
أخرى حيث قال تعالى حاكياً عنهم: «لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا»^(٤). والصدقُ

(١) الاملاء ٢٥/١.

(٢) الآية ١١ من الجن. وليس في معاني القرآن للأخفش إشارة إلى ذلك.

(٣) البيت لموسى بن جابر، وهو في الحماسة ٢١٥/١؛ والشذور ٨١؛ والبحر ١٢٠/١.

(٤) الآية ٣١ من الأنفال.

ضد الكذب، وقد تقدّم فَيَعْرِفُ مِنْ هُنَا، والصديقُ مشتقٌّ منه لَصِدْقِهِ فِي الْوَدِّ والنصح، والصّدقُ من الرماح: الصُّلْبَةُ.

آ. (٢٤) قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾: «إِنَّ» الشرطية داخلة على جملة «لم تفعلوا» وتفعلوا مجزومٌ بلم، كما تدخل إن الشرطية على فعلٍ منفي بلا نحو: «إِنَّ لَا تَفْعَلُوهُ»^(١) فيكون «لم تفعلوا» في محلّ جزم بها.

وقوله: «فَاتَّقُوا» جوابُ الشرط، ويكونُ قوله: «وَلَنْ تَفْعَلُوا» جملةً معترضةً بين الشرطِ وجزائه. وقال جماعةٌ من المفسرين^(٢): معنى الآية: وادعوا شهداءكم مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ، وَلَنْ تَفْعَلُوا فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ. وفيه نظرٌ لا يَخْفَى. وإنما قال تعالى: «فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا» فَعَبَّرَ بِالْفِعْلِ عَنِ الْإِثْيَانِ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَجْرِي مَجْرَى الْكِنَايَةِ، فَيَعْبَّرُ بِهِ عَنِ كُلِّ فِعْلٍ وَيُغْنِي عَنْ طَوْلِ مَا تَكْنِي بِهِ. وقال الزمخشري^(٣): «لَوْلَمْ يَعْدِلْ مِنْ لَفْظِ الْإِثْيَانِ إِلَى لَفْظِ الْفِعْلِ لَأَسْتَطِيلَ أَنْ يُقَالَ: فَإِنْ لَمْ تَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَلَنْ تَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ». قال الشيخ^(٤): «وَلَا يَلْزَمُ مَا قَالُ لَأَنَّهُ لَوْ قَالُ: «فَإِنْ لَمْ تَأْتُوا وَلَنْ تَأْتُوا» كَانَ الْمَعْنَى عَلَى مَا ذَكَرُ، وَيَكُونُ قَدْ حَذَفَ ذَلِكَ اخْتِصَارًا، كَمَا حَذَفَ اخْتِصَارًا مَفْعُولَ «لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا»، أَلَا تَرَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا الْإِثْيَانَ بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ، وَلَنْ تَفْعَلُوا الْإِثْيَانَ بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ».

و«لَنْ» حرفُ نَصْبٍ مَعْنَاهُ نَفْيُ الْمُسْتَقْبَلِ^(٥)، وَيَخْتَصُّ بِصِيغَةِ الْمَضَارِعِ كـ«لَمْ»، وَلَا يَقْتَضِي نَفْيَهُ التَّأْيِيدَ، وَلَيْسَ أَقْلٌ مَدَّةً مِنْ نَفْيِ لَا، وَلَا نَوْنُهُ بَدَلًا مِنْ

(١) الآية ٧٣ من الأنفال.

(٢) انظر مناقشة أبي حيان: البحر ١٠٦/١.

(٣) الكشف ٢٤٨/١.

(٤) البحر ١٠٦/١.

(٥) انظر في لن: الكتاب ٤٠٧/١؛ المغني ٣١٤؛ أسرار العربية ١٣٠.

— البقرة —

ألف لا، ولا هو مركباً من «لا أن» خلافاً للخليل، وزعم قوم أنها قد تجزم،
منهم أبو عبيدة وأنشدوا^(١):

٢٧٧ — لن يخب لأن من رجائك من حر رك من دون بابك الحلقه
وقال النابغة^(٢):

٢٧٨ — فلن أعرض أبيت اللعن بالصفد
ويمكن تأويل ذلك بأنه مما^(٣) سکن فيه للضرورة.

قوله تعالى: «فأتقوا النار» هذا جواب^(٤) الشرط كما تقدم، والكثير في
لغة العرب: «اتقى يتقى» على افتعل يقتعل، ولغة^(٥) تميم وأسد: تقى يتقى
مثل: رمى يرمي، فيسكنون ما بعد حرف المضارعة، حكى هذه اللغة
سيبويه^(٦)، ومنهم من يحرك ما بعد حرف المضارعة، وأنشدوا^(٧):

٢٧٩ — تقوه أيها الفتيان إني رأيت الله قد غلب الجدودا

(١) البيت لأعرابي يمدح الحسين بن علي، وهو في المغني ٣١٥؛ والأشموني ٢٧٨/٣؛
والدرر ٤/٢.

(٢) ديوانه ٢٥ وروايته «فلم»، وصدده:

هذا الشئ فإن تسمع لقائله

وهو في القرطبي ٢٣٤/١؛ والصفد والثناء هنا: العطاء.

(٣) من هنا يبدأ السقط من الأصل، وقد حصل ما بين الآيات ٢٤ — ٦١ من البقرة وقد
أثبتنا نسخة «ي» مع مراعاة الفروق بين النسخ المعتمدة الأخرى ولا سيما نسخة «ع»
التي هي أعلى النسخ قيمة هنا، ولكننا لم نتمكن من إثبات نصها لكثرة الخروم فيها.

(٤) ح: «جوابه».

(٥) ع: «وهي لغة».

(٦) الكتاب ٢٥٧/٢.

(٧) لم أهدت إلى قائله، وهو في النوادر ٤.

وقال آخر^(١):

٢٨٠ - تَوَى اللهُ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَتْلُو

قوله تعالى^(٢): «النار» مفعول به، و«التي» صفتها، وفيها أربع^(٣) اللغات المتقدمة، كقوله^(٤):

٢٨١ - شُغِفْتَ بِكَ اللَّتْ تَيْمَنُكَ فَمَثَلُ مَا بِكَ مَا بِهَا مِنْ لَوْعَةٍ وَغَرَامٍ

وقال آخر^(٥):

٢٨٢ - فَقُلْ لِلَّتْ تَلُومُكَ إِنْ نَفْسِي أَرَاهَا لَا تُعَوِّذُ بِالتَّمِيمِ

وقوله^(٦): «وَقُودُهَا النَّاسُ» جملة من مبتدأ وخبر صلة وعائد، والألف واللام في «النار» للعهد لتقدم ذكرها في سورة التحريم - وهي مكية - عند قوله تعالى: «قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا»^(٧).

والمشهور فتح واو الوقود، وهو اسم ما يُوقد به، وقيل: هو^(٨) مصدر كالولوع والقبول والوضوء والطهور. ولم يجيء مصدر على فعول غير هذه الألفاظ فيما حكاه سيويوه^(٩). وزاد الكسائي: الوزوع^(١٠)، وقرئ شاذاً في سورة

(١) البيت لعبدالله بن همام السلوي، وهو في المحتسب ٣٧٢/٢؛ والخصائص ٢٨٦/٢؛ وأمالى الشجري ٢٠٥/١؛ واللسان: تحذ، وصدرة:

زَادَتْنَا نَعْمَانَ لَا تَحْرِمُنُنَا

(٢) ص ح ع: «والنار» بإسقاط «قوله تعالى».

(٣) ي: أربع لغات، ص ح: الأربع اللغات، وما أثبتناه من ع لأنه الصواب.

(٤) لم أهد إلى قائله، وهو في الهمع ٨٢/١؛ الدرر ٥٦/١.

(٥) لم أهد إلى قائله وهو في أمالي الشجري ٣٠٨/٢؛ والحزانة ٢٩٩/٢؛ والهمع ٨٢/١؛ والدرر ٥٦/١.

(٦) سقط من ص ح ع.

(٧) الآية ٦ من التحريم.

(٨) ي: «ما».

(٩) الكتاب ٢٢٨/٢.

(١٠) الوزوع: الولوع.

- البقرة -

(ق) «وما مسنا من لغوب»^(١)، فتصير سبعة، وهناك ذكرت هذه^(٢) القراءة، ولكن المشهور أن الوقود والوضوء والظهور بالفتح اسم وبالضم مصدر، وقرئ شاذاً بضمها^(٣) وهو مصدر. وقال ابن عطية^(٤): «وقد حكينا»^(٥) جميعاً في الحطب، وقد حكيا في المصدر انتهى. فإن أريد اسم ما يؤخذ به فلا حاجة إلى تأويل، وإن أريد^(٦) بهما المصدر فلا بد من تأويل وهو: إما بالمالعة^(٧) أي جعلوا نفس التوقد مبالغة في وصفهم بالعذاب، وإما حذف مضاف: إما من الأول أي أصحاب توقدها، وإما من الثاني أي^(٨): يؤقدها إحراق الناس، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

والهاء في الحجارة لتأنيث الجمع.

قوله تعالى: «أعدت» فعل ما لم يُسم فاعله، والقائم مقام الفاعل ضمير «النار» والتاء واجبة، لأن الفعل أُسند إلى ضمير المؤنث، ولا يلتفت إلى قوله^(٩):

(١) الآية ٣٨ من سورة ق، وهي قراءة السلمي وطلحة. انظر: المحتسب ٢/٢٨٥ واللغوب: التعب.

(٢) سقط من ي.

(٣) أي بضم وقود، وهي قراءة الحسن ومجاهد وعيسى بن عمر. انظر: القرطبي ١/٢٣٦؛ والبحر ١/١٠٧.

(٤) التفسير ١/١٩٦.

(٥) ي: «حكينا».

(٦) ص ح: «أريدهما».

(٧) ي: «للمبالغة».

(٨) ي: «أن».

(٩) البيت لعامر بن جوين الطائي، وهو في الكامل ٦٦٠؛ والمذكر والمؤنث للمبرد ١١٢؛ والخصائص ٢/٤١١؛ والمخصص ١٦/٨٠؛ وأمالى الشجري ١/١٦١؛ والمقرب ١/٣٠٢؛ ووصف المباني ١٦٦؛ والعيني ٢/٢٦٤. والمزنة: واحدة المزن وهي السحابة البيضاء، والودق: المطر ويقال المكان: نبت بقله.

- البقرة -

٢٨٣ - فلا مُزْنَةٌ وَذَقَّتْ وَذَقَّهَا ولا أرضَ أَبْقَلْ إِبْقَالَهَا

لأنه ضرورةً خلافاً لابن كيسان^(١). و«للكافرين» متعلقٌ به، ومعنى
أَعِدَّتْ: هَيَّئْتُ، قال^(٢):

٢٨٤ - أَعِدَّتْ لِلْحَدَثَانِ سَا بِغَةً وَعَدَاءً عَلَنَدِي

وقرىء: «أَعِدَّتْ»^(٣) من العَتَاد بمعنى العُدَّة. وهذه الجملة الظاهر أنها
لا محلٌّ لها لكونها مستأنفةً جواباً لَمَنْ قال: لِمَنْ^(٤) أَعِدَّتْ؟ وقال
أبو البقاء^(٥): «محلُّها النصبُ على الحالِ من «النار»، والعامِلُ فيها اتَّقُوا».
قيل: ^(٦) وفيه نظرٌ فإنها مُعَدَّةٌ للكافرين اتَّقُوا أم لم يتَّقُوا، فتكونُ حالاً لازمةً،
لكن الأصل في الحال التي ليست للتوكيد أن تكونَ منتقلةً^(٧)، فالأوَّلَى أن
تكونَ استثناءً. قال أبو البقاء: ^(٨) «ولا يجوزُ أن تكونَ حالاً من الضمير في
«وَقُودُهَا» لثلاثة أشياء أحدها: أنها مضافٌ إليها. الثاني: أنَّ الحَطْبَ
لا يعمل، يعني^(٩) أنه اسمٌ جامدٌ. الثالث: الفصل^(١٠) بين المصدرِ أو ما يَعْمَلُ

(١) محمد بن أحمد، أخذ عن ثعلب والمبرد، توفي سنة ٢٩٩. انظر: إنباه الرواة ٥٧/٣؛
والنزهة ٢٣٥؛ البغية ١٨/١.

(٢) البيت لعمر بن معد يكرب الزبيدي، وهو في الحماسة ١٠٤/١. والحدثان: الحوادث،
والعندي: الغليظ.

(٣) وهي قراءة عبدالله بن مسعود. انظر: البحر ١٠٩/١؛ الشواذ ٤.

(٤) قوله: «لمن» سقط من ح ص.

(٥) الإملاء ٢٥/١.

(٦) القائل هو أبو حيان الذي يرد على أبي البقاء. انظر: البحر ١٠٩/١.

(٧) من قوله «منتقلة» إلى قوله «حالاً» سقط من ح ص.

(٨) الإملاء ٢٥/١.

(٩) ي: «بمعنى».

(١٠) ح: «والفصل».

— البقرة —

عَمَلُهُ وَبَيْنَ مَا يَعْمَلُ فِيهِ بِالْخَيْرِ^(١) وَهُوَ «النَّاسُ»، يَبْنِي أَنَّ الْوُقُودَ بِالضَّمِّ وَإِنْ كَانَ مُصَدَّرًا صَالِحًا^(٢) لِلْعَمَلِ فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ عَامِلٌ^(٣) فِي الْحَالِ وَقَدْ فَصَّلْتُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا بِأَجْنَبِي وَهُوَ «النَّاسُ». وَقَالَ السَّجِسْتَانِيُّ: «أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ» مِنْ صَلَاةِ «الَّتِي» كَقَوْلِهِ: «وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ»^(٤)، قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: «وَهَذَا غَلَطٌ لِأَنَّ «الَّتِي» هُنَا وَصِلَتْ بِقَوْلِهِ: «وَقُودُهَا النَّاسُ» فَلَا يَجُوزُ أَنْ تُوصَلَ بِصَلَاةٍ^(٥) ثَانِيَةً، بِخِلَافِ الَّتِي فِي آلِ عِمْرَانَ^(٦). قُلْتُ: وَيُمْكِنُ أَلَّا يَكُونَ غَلَطًا، لِأَنَّ لَا تُسَلِّمُ أَنْ^(٧) «وَقُودُهَا النَّاسُ» — وَالْحَالَةُ هَذِهِ — صَلَاةٌ، بَلْ إِمَّا مُعْتَرِضَةٌ لِأَنَّ فِيهَا تَأْكِيدًا وَإِمَّا حَالًا، وَهَذَانِ الْوَجْهَانِ لَا يَمْنَعُهُمَا مَعْنَى وَلَا صِنَاعَةٌ.

آ. (٢٥) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾: هَذِهِ الْجُمْلَةُ مُعْطُوفَةٌ^(٨) عَلَى مَا قَبْلَهَا، عَطَفَ جُمْلَةً ثَوَابِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى جُمْلَةِ عِقَابِ^(٩) الْكَافِرِينَ، وَجَازَ ذَلِكَ^(١٠) لِأَنَّ مَذْهَبَ سَيُوبَةَ — وَهُوَ الصَّحِيحُ — أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي عَطْفِ الْجُمْلَةِ التَّوَافُقُ مَعْنَى، بَلْ تُعْطَفُ الطَّلِبَةُ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ وَبِالْعَكْسِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: (١١):

(١) ح ص ع: «بالجر»، وما أثبتناه من العكبري وي، وهو الصواب.

(٢) ي: «مصدرا حالاً صالحاً».

(٣) قوله: «عامل» مخروم في: ص.

(٤) الآية ١٣٦ من آل عمران.

(٥) ح: «لصلة».

(٦) أي ليس لها صلة غير «أعدت».

(٧) قوله: «أن» سقط من ع.

(٨) قوله: «معطوفة» سقط من ي.

(٩) ص ح ع: «ثواب».

(١٠) انظر: البحر ١/١١١.

(١١) البيت لحسان وهو في ديوانه ٢٦؛ والمغني ٥٣٦؛ واللسان: قيل. وتناغي: تكلمه

بما يجبه. والإئتمد: عود يكتحل به.

- البقرة -

٢٨٥ - تُنَاغِي غَزَالًا عِنْدَ بَابِ ابْنِ عَامِرٍ وَكَحَلِّ أَمَايِكَ الْحَسَانَ بِإِيْمِدٍ

وقول امرئ القيس: (١)

٢٨٦ - وَإِنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ وَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلٍ

وأجاز الزمخشري (٢) وأبو البقاء (٣) أن يكون عطفاً على «فاتقوا» لِيُعْطِفَ امرأً على أمر. وهذا قد رَدَّهُ الشيخ (٤) بأن (٥) «فاتقوا» جوابُ الشرط، فالمعطوفُ يكون جواباً لأنَّ حكمه حكمه، ولكنه لا يَصِحُّ لأنَّ تبشيره للمؤمنين لا يترتبُ على قوله: فَإِنَّ لَمْ تَفْعَلُوا.

وقرىء: «وَبُشِّرْ» ماضياً مبنياً للمفعول (٦). وقال الزمخشري: (٧) «وهو عطف على أُعِدَّتْ» (٨). قيل: (٩) «وهذا لا يتأتى على إعرابٍ أُعِدَّتْ» حالاً لأنها لا تَصْلُحُ للحالية».

والبشارة: أَوْلُ خَيْرٍ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ، قالوا: لأنَّ أُنْرَهَا يَظْهَرُ فِي الْبَشْرَةِ وَهِيَ ظَاهِرٌ جِلْدِ الْإِنْسَانِ، وَأُنْشَدُوا: (١٠)

٢٨٧ - يُبَشِّرُنِي الْغُرَابُ بِبَيْنِ أَهْلِي فَقُلْتُ لَهُ: نَكَلْتُكَ مِنْ بَشِيرٍ

(١) البيت من معلقته، وهو في ديوانه ٩ وشرح التبريزي على المعلقات ٨٠.

(٢) الكشاف ٢٥٤/١.

(٣) ليس في الإملاء ما يشير إلى ذلك، وقد يكون في كتاب آخر أو في نسخة ثانية منه.

(٤) البحر ١١٠/١.

(٥) صرح: «فإن».

(٦) نسبها أبو حيان في البحر ١١١/١ إلى زيد بن علي.

(٧) الكشاف ٢٥٤/١.

(٨) ي: «اعتدت».

(٩) القائل هو أبو حيان في البحر ١١١/١.

(١٠) لم أمتد إلى قائله، وهو في البحر ١١١/١.

وقال آخر: (١)

٢٨٨ — وَبَشَّرْتَنِي يَا سَعْدُ أَنْ أَحْبَبْتِي جَفَوْنِي وَأَنْ الْوُدَّ مَوْعِدُهُ الْحَشْرُ

وهذا رأي سيويه (٢)، إلا أن الأكثر استعمالها في الخير، وإن استعملت في الشر فبقيد، كقوله تعالى: «فَبَشَّرْنَاهُمْ بِعَذَابٍ» (٣)، وإن أُطْلِقَتْ كانت للخير، وظاهرُ كلامِ الزمخشري (٤) أنها تختص بالخير، لأنه تأول مثل: «فَبَشَّرْنَاهُمْ بِعَذَابٍ» على العكس في الكلام الذي يُقصدُ به الزيادة في غيظ المستهزأ به وتألّمه (٥). والفعلُ منها: بَشَّرَ وَبَشَّرَ مَخْفِئًا وَمَثْقَلًا، كقوله: «بَشَّرْتُ عِيَالِي» البيت (٦)، والتثنية للتكثير بالنسبة إلى المُبَشِّرِ به. وقد قرىء (٧) المضارعُ مخفياً ومشدداً، وأمّا الماضي فَلَمْ يُقْرَأْ به إلا مثقلاً نحو: «فَبَشَّرْنَاها بِإِسْحَاقٍ» (٨) وفيه لغةٌ أخرى: أَبَشَّرَ مثل أَكْرَمَ، وأنكر أبو حاتم التخفيف، وليس بصوابٍ لمجيء مضارعه. وبمعنى (٩) البشارة: البُشُورُ والتبشير والإبشار، وإن اختلفت أفعالها، والبشارة أيضاً الجمال، والبشير: الجميل، وتبشير الفجر أوائله.

[وقرأ زيد بن علي — رضي الله عنهما — «وبشّر»: ماضياً مبنياً للمفعول

(١) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر ١/١١١.

(٢) الكتاب ١٠٧/٢، ٢٢٧.

(٣) الآية ٢١ من آل عمران، وزاد في «ي» بعد الآية: «على العكس» وهي مقحمة من قبيل انتقال النظر.

(٤) الكشاف ١/٢٥٤.

(٥) ص: «وتألّمه».

(٦) تقدّم برقم ١٠٠.

(٧) انظر تفضيل القراءات في هذا الفعل: السبعة ٢٠٥.

(٨) الآية ٧١ من هود.

(٩) ص: «ومعنى».

قال الزمخشري^(١): «عطفاً على «أُعِدَّتْ» انتهى . وهو غلط لأن المعطوف عليه [مِن] الصلة، ولا راجع على الموصول من هذه الجملة فلا يصح أن يكون عطفاً على «أُعِدَّتْ»^(٢).

وفاعل «بَشَّرَ»^(٣): إمَّا ضميرُ الرسولِ عليه السلام، وهو الواضح، وإمَّا كلُّ مَنْ تَصِحُّ منه البشارة. وكونُ صِلَةٍ^(٤) «الذين» فعلاً ماضياً دونَ كونه اسمَ فاعلٍ دليلٌ على أن يستحقُّ التبشيرَ بفضلِ الله مَنْ وَقَعَ منه الإيمانُ وتَحَقَّقَ به وبالأعمالِ الصالحةِ.

والصالحاتُ جمعُ صالحةٍ وهي من الصفاتِ التي جَرَتْ مَجْرَى الأسماءِ في إيلائِها^(٥) العواملُ، قال: ^(٦)

٢٨٩ — كَيْفَ الهِجَاءُ وما تَنْفُكُ صَالِحَةٌ مِنْ آلِ لَامٍ بظهِرِ الغَيْبِ تَأْتِينِي
وعلامَةُ نَصْبِهِ الكسرةُ لأنه من بابِ جَمْعِ المؤنثِ السالمِ نيابةً عن الفتحةِ
التي هي أصلُ النصبِ.

قوله تعالى: «أَنَّ لَهُم جَنَّاتٍ» جناتٍ اسمٌ أن، و«لَهُمْ» خبرٌ مقدمٌ، ولا يجوز تقديمُ خبرٍ «أَنَّ» وأخواتِها إلا ظرفاً أو حرفَ جرٍّ، وأنَّ وما في حيزِها في محلِّ جَرِّ عند الخليل والكسائي ونصبٌ عند سيبويه^(٧) والفراء^(٨)، لأنَّ الأصلَ: وبَشَّرِ الذين آمنوا بأنَّ لهم، فحُذِفَ حرفُ الجرِّ مع أنَّ، وهو حَذْفٌ

(١) الكشاف ٢٥٤/١.

(٢) ما بين معقوفين انفردت بهاع، وكان قد أشير إليها قبل قليل بعبارة ثانية.

(٣) ص: «بشير».

(٤) ص ح: «مثله».

(٥) ي: «أوائلها».

(٦) البيت للحطيفة، وهو في ديوانه ٨٦؛ وشواهد الكشاف ٥٤٧/٤.

(٧) الكتاب ١٧/١.

(٨) معاني القرآن ١/١٤٨، ٢/٢٣٨.

- البقرة -

مُطَرَّدٌ معها ومع «أَنْ» الناصبة للمضارع ، بشرط أمن اللبس ، بسبب طولهما بالصلة ، فلما حُذِفَ حرفُ الجرِّ جرى^(١) الخلافُ المذكورُ ، فالخليل^(٢) والكسائي يقولان : كأنَّ الحرفَ^(٣) موجودٌ فالجرُّ باقٍ^(٤) ، واستدلَّ الأخفشُ لهما بقولِ الشاعر: ^(٥)

٢٩٠ - وما زُرْتُ ليلي أنْ تُكونَ حبيبةً إليَّ ولا دَينٍ بها أنا طالِبةُ

فَعَطَفْتُ «دَينٍ» بالجرِّ على محلِّ «أنْ تكونَ» يبيِّنُ كونَها مجرورةً ، قيل : ويَحْتَمَلُ أنْ يكونَ من بابِ عَطْفِ التوهُمِ فلا دليلَ فيه . والفراءُ وسيبويه يقولان : وَجَدْنَاهم إذا حذفوا حرفَ الجرِّ نَصَبُوا ، كقولِهِ: ^(٦)

٢٩١ - تَمُرُونَ الديارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ

أي بالديار ، ولا يجوزُ الجرُّ إلا في نادرٍ شعريٍّ ، كقولِهِ: ^(٧)

٢٩٢ - إِذَا قِيلَ: أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كَلِيبٍ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ

أي : إلى كَلِيبٍ ، وقولِ الآخر: ^(٨)

(١) أقحم في «ي» زيادة جملة من قبيل انتقال النظر.

(٢) ص ح : والخليل.

(٣) ي : «الحروف».

(٤) ص : «فإن».

(٥) البيت للفرزدق ، وهو في ديوانه ٩٣ ؛ والإنصاف ٣٩٥/١ ؛ وأمالى الشجري ٤١٨/١ ؛

والمعنى ٥٨١ ؛ والأشموني ٩٢/٢ ؛ والدرر ١٠٥/٢ .

(٦) تقدم برقم ١٤٨ . وانظر : الكتاب ١٧/١ ؛ والفراء ١٤٨/١ .

(٧) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٥٢٠ ، أو جرير في ديوانه ٣٥٧ برواية ثانية . والتصريح

٢١٢/١ ؛ والمعنى ٥٤٢/٢ ؛ والخزائنة ٦٦٩/٣ ؛ والهمع ٣٦/٢ ؛ والدرر ٣٧/٢ .

(٨) لم أهد إلى قائله ، وصدره :

وكريمة من آل قيسِ الْفَتْه

وهو في ابن عقيل ٣٥/٢ ؛ والهمع ٣٦/٢ ؛ والدرر ٣٧/٢ .

٢٩٣ - حتى تَبْدُخَ فارْتَقَى الأَعْلَامُ

أي: إلى الأعلام.

والجَنَّةُ: البُسْتَانُ، وقيل: الأرضُ ذاتُ الشجرِ، سُمِّيَتْ بذلك لَسَتْرِهَا مَنْ فيها، ومنه: الجنين لاسْتِتَارِهِ، والمَجْنُ: التُّرسُ، وكذلك «الجَنَّةُ»^(١) لأنه يَسْتُرُ صاحِبَهُ، والجَنَّةُ لاسْتِتَارِهِمْ عن أعينِ الناسِ.

قوله: «تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأنهارُ» هذه الجملةُ في مَحَلِّ نَصْبٍ^(٢) لأنها صفةٌ لجنَّاتٍ، و«تَجْرِي» مرفوعٌ لتجرُّدِهِ من الناصبِ والجازمِ^(٣)، وعلامةُ رفعِهِ ضمةٌ مقدرةٌ في الياءِ استِثْقَالاً، وكذلك تُقَدَّرُ في كلِّ فعلٍ معتلٍ نحو: يَدْعُو وَيَخْشَى^(٤) إلاَّ أنَّها في الألفِ تُقَدَّرُ تعذُّراً.

والأنهارُ جمعُ نَهْرٍ بالفتح، وهي اللغةُ العاليةُ^(٥)، وفيه تسكينُ الهاءِ، ولكن «أفعال» لا يَنْقَاسُ في فَعَلِ الساكنِ العينِ بل يُحْفَظُ نحو: أفْرَاحٌ وأزْنادٌ وأفْرادٌ.

والنَهْرُ دونَ البحرِ وفوقَ الجدولِ، وهل هو مجرى الماءِ أو الماءِ الجاري^(٦) نفسه؟ والأوَّلُ أظهرٌ، لأنه مشتقٌّ من نَهَرْتُ أي: وسَّعْتُ، قال قيس بن الخطيم يصفُ طعنةً: ^(٧)

٢٩٤ - مَلَكْتُ بِهَا كَفِّي فَأَنْهَرْتُ فَتَقَّهَا

(١) الجَنَّةُ: ما استترت به من سلاح ونحوه، ورسمت في ح: «الجنده».

(٢) ص ح ع: «النصب».

(٣) ذهب أكثر الكوفيين إلى ذلك، وقال البصريون: يرتفع لقيامه مقام الاسم. انظر: الإنصاف ٥٥٠.

(٤) ح: «ويحسبا».

(٥) ص: «الغالبية».

(٦) ي: «الجرى».

(٧) تقدم برقم ٤٥.

أَي وَسَّعَتْ، ومنه: النهارُ لانتِسابِ ضوئِهِ، وَإِنَّمَا أُطْلِقَ عَلَى الْمَاءِ مَجَازاً
إِطْلَاقاً لِلْمَحَلِّ عَلَى الْحَالِّ.

و«مِنْ تَحْتِهَا» متعلقٌ بتجري، و«تحت» مكانٌ لا يَتَصَرَّفُ^(١)،
وهو نقيضُ «فوق»، إِذَا أُضِيفَا أُعْرِبَا، وَإِذَا قُطِعَا بُيِّنَا عَلَى الضَّمِّ. و«مِنْ»
لابتداءِ الغايةِ وقيل: زائدةٌ، وقيل: بمعنى في، وهما ضعيفان.

واعلمُ أَنَّهُ إِذَا قِيلَ أَنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْأَرْضُ ذَاتُ الشَّجَرِ فَلَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ
مُضَافٍ، أَي: مِنْ تَحْتِ عَدْقِهَا^(٢) أَوْ شَجَارِهَا. وَإِنْ قِيلَ بِأَنَّهَا الشَّجَرُ نَفْسُهُ
فَلَا حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ. وَإِذَا قِيلَ أَنَّ الْأَنْهَارَ اسْمٌ لِلْمَاءِ الْجَارِيِ فَنِسْبَةُ الْجَرِيِّ
إِلَيْهِ حَقِيقَةٌ. وَإِنْ قِيلَ بِأَنَّهُ اسْمٌ لِلْأَخْدُودِ الَّذِي يَجْرِي فِيهِ فَنِسْبَةُ الْجَرِيِّ إِلَيْهِ
مَجَازٌ كَقَوْلِ مَهْلَهْلِ^(٣):

٢٩٥ - نُبْتُ أَنْ النَّارَ بَعْدَكَ أَوْ قَدْتُ وَاسْتَبَّ بَعْدَكَ يَا كُتَيْبُ الْمَجْلِسِ

قال الشيخ: ^(٤) «وقد ناقض ابن عطية كلامه هنا فإنه قال: ^(٥) «والأنهار:
المياه في مجاريها المتطاولة الواسعة» ثم قال: «نسب ^(٦) الجري إلى النهر،
وإنما يجري الماء وحده توسعاً وتجوّزاً، كما قال تعالى: «واسأل القرية»^(٧)،
وكما قال: نُبْتُ أَنْ النَّارَ. البيت».

والألف واللام في «الأنهار» للجنس، وقيل: للعهد لذكرها في سورة

(١) قوله: «لا يتصرف» سقط من ح، ص.

(٢) ع: «عرقها». والعذق: النخلة بحملها.

(٣) مجالس ثعلب ٣٧/١؛ وأمالى القالي ٩٥/١؛ والحماسة ٤٥٥/١؛ والقرطبي ٢٣٩/١.

والشاهد في «المجالس» حيث إن الأصل أن يقول: «القوم».

(٤) البحر ١١٣/١.

(٥) التفسير ١٩٩/١.

(٦) ص ح: «نسبت» والتاء مقحمة.

(٧) الآية ٨٢ من يوسف.

- البقرة -

القتال^(١). وقال الزمخشري: ^(٢) «يجوزُ أَنْ تَكُونَ عَوْضاً مِنَ الضَّمِيرِ كَقَوْلِهِ: وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً»^(٣) أي: ^(٤) «أنهارها»، بمعنى^(٥) «أَنَّ الْأَصْلَ: وَاشْتَعَلَ رَأْسِي، فَعَوْضَ «أَل» عَنِ يَأِ الْمَتَكَلِّمِ، وَهَذَا لَيْسَ مَذْهَبَ الْبَصْرِيِّينَ^(٦)، بَلْ قَالَ بِهِ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ، وَهُوَ مُرَدُّدٌ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ «أَل» عَوْضاً مِنَ الضَّمِيرِ لَمَا جُمِعَ بَيْنَهُمَا، وَقَدْ جُمِعَ بَيْنَهُمَا^(٧)، قَالَ النَّابِغَةُ: ^(٨)

٢٩٦ - رَجِيبٌ قِطَابُ الْجَيْبِ مِنْهَا رَفِيقَةٌ بَجَسُّ النَّدَامَى بَضَّةُ الْمُتَجَرِّدِ

[فقال: الجيب منها]^(٩)، وأما ما^(١٠) وَرَدَّ وظاهره ذلك فيأتي تأويله في

موضعه.

قوله تعالى: «كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ» تقدم الكلام في «كُلَّمَا»^(١١)،
والعامل فيها هنا^(١٢): «قالوا»، و«منها» متعلق بـ«رُزِقُوا»، و«مِنْ» لا ابتداء الغاية
وكذلك «مِنْ ثَمَرَةٍ» لأنها بدلٌ من قوله «منها» بدلٌ اشتمالٍ بإعادة العاملِ،

(١) الآية ١٢: «إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ».

(٢) الكشاف ١/٢٥٩.

(٣) الآية ٤ من مريم.

(٤) ص: «يعني أي».

(٥) ي: «بمعنى».

(٦) انظر المسألة في: المعنى ٥٥.

(٧) قوله «وقد جمع بينهما» سقط من ع.

(٨) الديوان ٣٠؛ وشرح المعلقات للتبريزي ١٦٩؛ والمحاسب ١/١٨٣؛ واللسان:

قطب؛ والخزانة ٢/٢٠٣. والرحيب: المتسع. وقطاب الجيب: مجتمعه، وهو مخرج

الرأس منه. الجس: المس، أي إن عنقها واسع، فتحتاج أن يكون جيبها واسعاً.

(٩) سقط من ي.

(١٠) «ما» سقط من ح ص.

(١١) انظر: الآية ٢٠ من البقرة وإعرابه لها.

(١٢) «هنا» سقط من ح ص.

وإنما قلنا إنه بدلُ اشتمالٍ، لأنه لا يتعلَّقُ حرفانِ بمعنًى واحدٍ بعاملٍ واحدٍ إلا على سبيلِ البدليةِ أو العطفِ^(١). وأجاز الزمخشري أن تكونَ «مِنْ» للبيانِ، كقولك: رأيت منك^(٢) أسداً. وفيه نظرٌ، لأنَّ مِنْ شرطٌ ذلك أن يحلَّ محلَّها موصولٌ وأن يكونَ ما قبلها مُحلًى^(٣) بالِ الجنسيةِ، وأيضاً فليس قبلها شيءٌ يَبَيِّنُ^(٤) بها، وكونها بياناً لما بعدها بعيدٌ جداً وهو غيرُ المصطلحِ.

و «رُزِقًا» مفعولٌ ثانٍ لـ «رُزِقوا» وهو بمعنى «مَرزوقٍ»، وكونه مصدراً بعيداً لقوله: «هذا الذي رُزِقنا من قبلُ وأتوا به متشابهاً» والمصدرُ لا يُؤتى به متشابهاً، وإنما يُؤتى بالمرزوقِ كذلك.

قوله: «قالوا: هذا الذي رُزِقنا مِنْ قبلُ» «قالوا» هو العاملُ في «كلما» كما^(٥) تقدَّم، و «هذا الذي رُزِقنا» مبتدأٌ وخبرٌ في محلِّ نصبٍ بالقول، وعائدُ الموصولِ محذوفٌ لاستكمالِهِ الشرطِ، أي: رُزِقناه. و «مِنْ قبلُ» متعلِّقٌ به. و «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ، ولَمَّا قُطِعَتْ «قبلُ» بُيِّنَتْ، وإنما بُيِّنَتْ على الضَّمِّ لأنها حركةٌ لم تكنْ لها حالٌ إعرابها. واختلفَ في هذه الجملةِ، فقيل: لا محلَّ لها مِنْ الإعرابِ لأنها استثنائيةٌ^(٦)، كأنه قيلَ لَمَّا وُصِفَت الجناتُ: ما حالُها؟ فقيل: كلما رُزِقوا قالوا^(٧). وقيل: لها محلٌّ، ثم اختلفَ فيه فقيل: رفعٌ على أنه خبرٌ مبتدأٌ محذوفٍ، واختلفَ في ذلك المبتدأِ، فقيل: ضميرُ الجناتِ أي هي^(٨) كلما. وقيل: ضميرُ الذين آمنوا أي: هم كلما رُزِقوا قالوا ذلك. وقيل:

(١) ي: «العطفية».

(٢) ص: «مثل».

(٣) ي: «محكي».

(٤) ص ح: «مبين».

(٥) «كما» سقط من: ص ح.

(٦) ص ح ع: «استثناف».

(٧) «قالوا» سقط من: ص.

(٨) «هي» سقط من: ص.

محلُّها نصبٌ على الحالِ وصاحبُها: إمَّا الذين آمنوا وإمَّا جنات، وجازَ ذلك وإن كان نكرةً لأنها تَخَصَّصَتْ بالصفةِ، وعلى هذين تكونُ حالاً مقدَّرةً لأن وقتَ البشارةِ بالجناتِ لم يكونوا مرزوقينَ ذلك. وقيل: محلُّها نصبٌ على أنها صفةٌ لجنات أيضاً.

قوله: «وأَتُوا به متشابهاً» الظاهرُ أنها جملةٌ مستأنفةٌ. وقال الزمخشري^(١) فيها: «هو كقولك: فلانٌ أحسنُ بفلان^(٢)، ونعم ما فعل، ورأى من الرأي كذا، وكان صواباً، ومنه: «وجعلوا أعزَّةً أهلها أدلَّةً وكذلك يفعلون»^(٣) وما أشبه ذلك من الجملِ التي تُساق في الكلامِ معترضةً فلا محلُّ لها^(٤) للتقرير. قلت^(٥): يعني بكونها معترضةً أي بين أحوالِ أهل الجنة، فإنَّ بعدها: «ولهم فيها أزواجٌ»، وإذا كانت معترضةً فلا محلُّ لها أيضاً. وقيل: هي عطفٌ على «قالوا»، وقيل: محلُّها النصبُ على الحالِ، وصاحبُها فاعلُ «قالوا» أي: قالوا هذا الكلامَ في هذه الحالِ، ولا بُدَّ من تقديرِ «قد» قبل الفعلِ أي: وقد أتوا، وأصلُ أتوا: أتَيُوا مثل: ضُربوا، فأعِلَّ كظائره. وقرئ: «وأَتُوا»^(٦) مبنياً للفاعل، والضميرُ للولدان^(٧) والخدمُ للتصريحِ بهم في غيرِ موضع. والضميرُ في «به» يعودُ على المرزوق الذي هو الثمرات^(٨)، كما أن «هذا» إشارةٌ إليه. وقال الزمخشري^(٩): «يعودُ إلى المرزوق في الدنيا

(١) الكشاف ١/٢٦٢.

(٢) ي: «لفلان».

(٣) الآية ٣٤ من النمل.

(٤) قوله «فلا محلُّ لها» سقط من ع.

(٥) زيادة من ع.

(٦) قراءة هارون الأعور والعتكي. انظر: البحر ١/١١٥.

(٧) ي: «الولدان».

(٨) ص: ح: «الثمر».

(٩) الكشاف ١/٢٦١.

والآخرة لأنَّ قوله: «هذا الذي رُزقنا من قبل» انطوى تحته ذِكرُ ما رُزقوه في الدارين. ونظيرُ ذلك قوله تعالى: «إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا»^(١) أي: بجنسَي الغنيِّ والفقيرِ المدلولِ عليهما بقوله: غنياً أو فقيراً». انتهى.

قلت: يَعْنِي بقوله: «انطوى تحته ذِكرُ ما رُزقوه في الدارين» أنه لَمَّا كان التقديرُ: مثل الذي رُزقناه كان قد انطوى على المرزوقين معاً كما أن قولك: «زيدٌ مثل حاتم» مُنطَوٍ على زيدٍ وحاتم. قال الشيخ^(٢): «وما قاله غيرُ ظاهر، لأنَّ الظاهر عَوْدُهُ على المرزوق^(٣) في الآخرة فقط، لأنه هو المُحَدَّثُ عنه، والمشبَّه بالذي رُزقوه من قبل، لا سيما إذا فَسَّرَتِ الْقَبِيلَةُ بما في الجنة، فإنه يتعيَّن عَوْدُهُ على المرزوق في الجنة فقط، وكذلك إذا أَعْرَبَتِ الْجُمْلَةَ حَالًا، إِذْ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ: قالوا: هذا [مثل]^(٤) الذي رُزقنا من قبل وقد أُتُوا به [متشابهاً]^(٥)، لأنَّ الحاملَ لهم على هذا القول كَوْنُهُ أُتُوا به متشابهاً وعلى تقدير أن يكونَ معطوفاً على «قالوا» لا يَصِحُّ عَوْدُهُ على المرزوق في الدارين لأنَّ الإتيانَ إِذْ ذَاكَ^(٦) يستحيل أن يكونَ ماضياً معنًى، لأنَّ العاملَ في «كلما» وما في حيزها يتعيَّن هنا أن يكونَ مستقبلَ المعنى، لأنها لا تَخْلُو من معنى الشرط، وعلى تقدير كونها مستأنفةً لا يظهرُ ذلك أيضاً لأنَّ هذه الجملة مُحَدَّثُ^(٧) بها عن الجنة^(٨) وأحوالها». وقوله «متشابهاً» حالٌ من الضمير في «به».

(١) الآية ١٣٥ من النساء.

(٢) البحر ١/١١٥.

(٣) ي: المرزوقين، والبحر: مرزوقهم.

(٤) من البحر، وسقط من النسخ.

(٥) من البحر، سقط من النسخ.

(٦) ص: ح: «إدراك».

(٧) ي: «تحدث».

(٨) ص: ح: «الجملة».

— البقرة —

قوله: «ولهم فيها أزواج مطهرة» «لهم» خبرٌ مقدّمٌ و«أزواج» مبتدأٌ و«فيها» متعلّقٌ بالاستقرار الذي تعلق به الخبرُ. قال أبو البقاء^(١): «ولا يكونُ «فيها» الخبرَ لأنَّ الفائدةَ تَقُلُّ، إذ الفائدةُ في جَعَلِ الأزواجِ لهم». وقوله: «مُطَهَّرَةٌ» صفةٌ وأتى بها مفردةً على حدِّ: «النساء طَهَّرَتْ»، ومنه قولُ الشاعر^(٢):

٢٩٧ — وإذا العذارى بالدخانِ تَلَفَعَتْ واستعجَلَتْ نَصَبَ القُدُورِ فَمَلَّتِ
وَقُرِئَ: «مُطَهَّرَاتُ»^(٣) على حَدِّ: النساءُ طَهَّرْنَ. والزَّوْجُ: ما يكونُ معه
آخِرُ، ويقالُ: «زَوْجٌ» للرجلِ والمرأةِ، وأما «زَوْجَةٌ» فقليلٌ، ونَقَلَ الفراءُ أنها
لغةٌ تميمٍ، وأنشد للفرزدق^(٤):

٢٩٨ — وإنَّ الذي يَسْعَى لِيُقَسِدَ زوجتي كساعٍ إلى أسدِ الشرى يَسْتَبِيلُهَا
وفي الحديثِ عَنَ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ فِي حَقِّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: «والله
إنني لأَعْلَمُ أَنَّهَا زَوْجَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ»^(٥)، ذَكَرَهُ البخاري^(٦)، واختاره
الكسائي، والزَّوْجُ أيضاً: الصَّنْفُ، والثنية: زَوْجَانِ، والطهارةُ: النظافةُ،
وَالفِعْلُ مِنْهَا طَهَّرَ بِالْفَتْحِ وَيَقْبَلُ الضَّمَّ، واسمُ الفاعلِ منها «طاهر» فهو مقيسٌ

(١) الإملاء ٢٥/١.

(٢) البيت لسلمي بن ربيعة الضبي وهو في الحماسة ٢٨٦/١؛ وشواهد الكشاف ٣٥٠/٤؛
والهمع ٦٠/١؛ والدرر ٣٥/١. والتلفع: التلبس بالشيء، ومَلَّتْ: من المَلَّة وهي
الجمر.

(٣) قراءة زيد بن علي. البحر ١١٧/١.

(٤) السديوان ١٣٨؛ الأضداد ٣٢٧؛ أدب الكاتب ٣٢٧، اللسان: زوج؛ ابن
عطية ٢٠١/١. ويستبيلها: يطلب البول منها؛ والفراء في المذكر والمؤنث ٩٥ نسبها إلى
نجد.

(٥) البخاري: فضائل الصحابة (فتح الباري) ١٠٦/٧.

(٦) محمد بن إسماعيل له: الجامع الصحيح، توفي سنة ٢٥٦. معجم المؤلفين ٥٢/٩.

- البقرة -

على الأول شاذ على الثاني^(١) كخائرٍ وحامضٍ من خثر اللبنٍ وحَمَضٍ بضمّ العين.

قوله: «وهم فيها خالدون» «هم» مبتدأ، و«خالدون» خبره، و«فيها» متعلقٌ به، وقُدِّمَ ليوافقَ رؤوسَ الآي. وأجازوا أن يكونَ «فيها» خبراً^(٢) أول، و«خالدون» خبرٌ ثانٍ، وليس هذا بسديد. وهذه الجملةُ والتي قبلها عطفٌ على الجملةِ قبلها حسب ما تقدّم. وقال أبو البقاء^(٣): «وهاتان الجملتان مستانفتان، ويجوز أن تكونَ الثانيةُ حالاً من الهاءِ والميمِ في «لَهُم» والعامِلُ فيها معنى الاستقرار».

والخُلود: المُكثُّ الطويلُ، وهل يُطلَقُ على ما لا نهايةً له بطريقِ الحقيقةِ أو المجاز؟ قولان، قال زهير^(٤):

٢٩٩ - فلو كان حَمْدٌ يُخَلِّدُ الناسَ لم تَمُتْ ولكنَّ حَمْدَ الناسِ ليسَ بِمُخَلِّدٍ
وقال الزمخشري^(٥): «هو الثباتُ الدائمُ والبقاء^(٦) اللازمُ الذي لا ينقطع» وأنشد لامرئ القيس^(٧):

٣٠٠ - ألا عِمَّ صباحاً أيها الطللُ البالي
وهل يَعْمَنُ مَنْ كانَ في العُصْرِ الخالي
وهل يَنْعَمَنُ إلا سعيدٌ مُخَلِّدٌ
قليلُ الهُمومِ ما يبيتُ بأوْجَالِ

(١) لأن اسم الفاعل من فَعَلَ: فَعِل، نحو: ضَحَم، وفَعِل نحو: جميل. انظر: ابن عقيل ١١١/٢.

(٢) ص ح: «خبر».

(٣) إبله ٢٦/١.

(٤) ديوانه ٢٣٦؛ والهمع ٦٦/٢؛ والدرر ٨٢/٢.

(٥) الكشاف ٢٦٢/١.

(٦) ح: البناء، ص: البناء.

(٧) ديوانه ٢٧؛ والكتاب ٢٢٧/٢؛ والمحتسب ١٣٠/٢؛ وأما الشجري ٢٧٤/١؛

والدرر ١٠٧/٢. والعُصْرُ والعَصْرُ: واحد، والأوْجَالُ: المخاوف.

- البقرة -

آ. (٢٦) قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا﴾:
«لَا يَسْتَحْيِي» جملةٌ في محلِّ الرفع خبرٌ لـ «إِنَّ»، واستعملَ هنا للإغناء عن
الثلاثي المجرد، وقال الزمخشري^(١): «إِنَّه موافق له» أي: قد وَرَدَ حَيِي
وَأَسْتَحْيِي بمعنى واحد، والمشهور: اسْتَحْيَى يَسْتَحْيِي فهو مُسْتَحْيٍ
وَمُسْتَحْيِي منه^(٢) من غير حَذْفٍ، وقد جاء اسْتَحَى يَسْتَحِي فهو مُسْتَحٍ مثل:
استقى يستقي، وقرئ به، ويروى عن ابن كثير^(٣). واختلف في المحذوف
ف قيل: عينُ الكلمة فوزنه يَسْتَفِيل. وقيل: لامها فوزنه يَسْتَفِع، ثم نُقِلت حركةُ
اللامِ على القولِ الأولِ وحركةُ العينِ على القولِ الثاني إلى الفاءِ وهي
الحاءُ، ومن الحذفِ قوله^(٤):

٣٠١ - أَلَا تَسْتَحِي مِنَّا الْمَلُوكُ وَتَنْتَقِي مَحَارِمَنَا لَا يَبُوءُ الدَّمُ بِالْدَمِ
وقال آخر^(٥):

٣٠٢ - إِذَا مَا اسْتَحَيْنَ الْمَاءَ يَعْرِضُ نَفْسَهُ كَرُغْنَ بِسَبَبٍ فِي إِنْاءٍ مِنَ الْوَرْدِ
والحياءُ لغةٌ: تَغْيِيرٌ وانكسارٌ يَعْتَرِي الإنسانَ من خوفٍ ما يُعَاب به،
واشتقاقه من الحياة، ومعناه على ما قاله^(٦) الزمخشري^(٧): «نَقَصَتْ حَيَاتُهُ
وَاعْتَلَّتْ مَجَازًا كَمَا يُقَالُ: نَسِي وَحَشِي وَشَطِي الْفَرَسُ إِذَا اعْتَلَّتْ هَذِهِ

(١) الكشاف ١/٢٦٣.

(٢) قوله: «منه» سقط من ي.

(٣) في رواية شبل، وابن محيصن ويعقوب. انظر: البحر ١/١٢١؛ الشواذ ٤.

(٤) البيت لجابر بن حني، وهو في المفضليات ٢١١؛ وسيبويه ١/٤٥٠؛ واللسان «بوأ»
برواية: ألا تنتهي عناموك؛ والقرطبي ١/٤٣٠. والبواء: القود. والرواية هنا بترك الإعلال.

(٥) لم أهد إلى قائله، وهو في شواهد الكشاف ٤/٣٦٦. السبت: الجلود المدبوغة بالقرظ،
يصف كثرة المطر وأنه أينما ذهب رأى مياه الأمطار فتكرع النوق منه بمشافرها، والأرض
قد أنبت الأزهار فكأنها إناء من الورد.

(٦) ع ص ح: «قال».

(٧) الكشاف ١/٢٦٣.

- البقرة -

الأعضاء، جُعِلَ الْحَيِيُّ^(١) لما يعتريه^(٢) مِنَ الانكسارِ والتغيُّرِ متتَكَسِ القُوَّةِ متتَقِصِ الحَيَاةِ، كما قالوا: فلان هَلَكَ من كذا حَيَاءً. انتهى. يعني بقوله: «نَسِيَّ وَحَشِيَّ وَشَطِيَّ» أي أصيب نَسَاهُ وهو عِرْقٌ، وَحَشَاهُ وهو ما احتوى عليه البطن، وَشَطَاهُ وهو عَظْمٌ في الْوَرَكِ.

واستعماله هنا في حَقِّ اللّهِ تعالى مجازٌ عن التَّركِ، وقيل: مجازٌ عن الخَشْيَةِ لأنها أيضاً مِنْ ثمراتِهِ، وَجَعَلَهُ الزمخشريُّ^(٣) من باب المِقابِلَةِ، يعني أَنَّ الكُفَّارَ لَمَّا قالوا: «أما يستحيي ربُّ محمدٍ أن يَضْرِبَ المَثَلَ بالمُحَقَّرَاتِ» قوبل قولهم ذلك بقوله: «إنَّ الله لا يستحيي أن يَضْرِبَ»، ونظيره قول^(٤) أبي تمام^(٥):

٣٠٣ - مَنْ مَبْلُغُ أَفْئَاءِ يَعْرُبُ كُلَّهَا أَنِي بَنَيْتُ الْجَارَ قَبْلَ الْمَنْزِلِ

لو لم يَذْكُرْ بِنَاءَ الدَّارِ لَمْ يَصِحَّ بِنَاءُ الْجَارِ.

واستحيي يتعدى تارةً بنفسه وتارةً بحرفٍ جرٍّ، تقول: اسْتَحْيَيْتُهُ، وعليه: «إذا ما اسْتَحْيَيْنَ المَاءَ» البيت^(٦)، واسْتَحْيَيْتُ منه، وعليه: «ألا تَسْتَحْيِي منا الملوِكُ» البيت^(٧)، فَيَحْتَمِلُ أن يكونَ قد تعدى في هذه الآية إلى «أن يَضْرِبَ» بنفسه فيكونَ في محلِّ نصبٍ قولاً واحداً، وَيَحْتَمِلُ أن يكونَ تعدى

(١) ح ص: «الحي».

(٢) ي: «يعبر به».

(٣) الكشاف ١/٢٦٣.

(٤) ي: «بقول».

(٥) ديوانه ٣/٤٧؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٧٥.

(٦) تقدم برقم ٣٠٢.

(٧) تقدم برقم ٣٠١.

- البقرة -

إليه بحرفِ الجَرِّ المحذوفِ، وحينئذٍ يَجْرِي الخِلافُ المتقدِّمُ في قوله^(١) «أَنَّ لَهُم جَنَاتٍ»^(٢).

و «يَضْرِبُ» معناه: يَبِينُ، فيتعدى لواحدٍ. وقيل: معناه التصييرُ، فيتعدى لاثنتين نحو: «ضَرَبْتُ الطينَ لِنَاءً»، وقال بعضهم: «لا يتعدى لاثنتين إلا مع المَثَلِ خاصة»، فعلى القول الأول يكونُ «مثلاً» مفعولاً و«ما» زائدة، أو صفةٌ للنكرة قبلها لتزداد النكرة شيئاً^(٣)، ونظيره قولهم: «لأمرٍ ما جَدَعَ قَصِيرُ أَنْفِهِ»^(٤) وقول امرئ القيس^(٥):

٣٠٤ - وحديثُ الرُّكْبِ يَوْمَ هِنَا وحديثُ ما على قِصْرِهِ

وقال أبو البقاء^(٦): «وقيل «ما» نكرةٌ موصوفةٌ»، ولم يجعل «بعوضة» صفتها بل جعلها بدلاً منها^(٧)، وفيه نظرٌ، إذ يحتاج أن يُقدَّرَ صفةٌ محذوفةٌ ولا ضرورةٌ إلى ذلك فكان الأولى أن يجعل «بعوضة» صفتها بمعنى أنه وصفها بالجنسِ المُتَكْرِرِ لإبهامه فهي^(٨) في معنى «قليل»، وإليه ذهب الفراء^(٩) والزجاج^(١٠) وتعلب، وتكون «ما» وصفتها حينئذ بدلاً من «مثلاً»، و«بعوضة» بدلاً^(١١) من «ما» أو عطفَ بيان لها إن قيل إن «ما» صفةٌ لـ «مثلاً»، أو نعتٌ

(١) ي: قولهم.

(٢) الآية ٢٥ من البقرة.

(٣) ص: ح: «اتساعاً».

(٤) مثل عربي. انظر: مجمع الأمثال ١٩٠/٢ وقصير هذا هو قصير بن سعد اللخمي.

(٥) ديوانه ١٢٧.

(٦) أملاء ٢٦/١. وانظر في أعراب الآية: البحر ١٢٢/١؛ معاني القرآن للزجاج ٧٠/١.

(٧) أبو البقاء: من ما.

(٨) ي: «فهو».

(٩) معاني القرآن له ٢١/١.

(١٠) معاني القرآن له ٧٠/١.

(١١) ي: «بدل».

- البقرة -

لـ «ما» إن قيل: إنها^(١) بدلٌ من «مثلاً»^(٢) كما تقدّم في قولِ الفراء، وبدلٌ^(٣) من «مثلاً» أو عطفٌ بيان له إن قيل: إنَّ «ما» زائدةٌ. وقيل: «بعوضة» هو المفعولُ و«مثلاً» نُصِبَ على الحالِ قُدِّمَ على النكرة. وقيل: نُصِبَ على إسقاطِ الخافض، التقديرُ: ما بينَ بعوضةٍ، فلَمَّا حُدِفَتْ «بينَ» أُعْرِبَتْ «بعوضةً» بإعرابها، وتكونُ الفاءُ في قوله: «فما فوقها» بمعنى إلى، أي: إلى ما فوقها، ويُعزى هذا^(٤) للكسائي والفراء^(٥) وغيرهم من الكوفيين وأنشدوا^(٦):

٣٠٥ - يا أحسنَ الناسِ ما قرناً إلى قَدَمٍ ولا حبالَ مُحِبٍّ واصلٍ تَصِلُ

أي: ما بينَ قرنين، وحكوا^(٧): «له عشرون ما ناقةً»^(٨) فحَمَلًا، وعلى القول الثاني يكونُ «مثلاً» مفعولاً أول، و«ما» تحتلُ الوجهين المتقدمين و«بعوضةً» مفعولٌ ثانٍ، وقيل: بعوضةٌ هي^(٩) المفعولُ الأولُ و«مثلاً» هو الثاني ولكنه قُدِّمَ.

وتلخص مما تقدّم أن في «ما» ثلاثة أوجه: زائدة^(١٠)، صفةٌ لما قبلها، نكرةٌ موصوفةٌ، وأنَّ في «مثلاً» ثلاثة أيضاً مفعولٌ أول^(١١)، مفعولٌ ثانٍ، حالٌ

(١) أي إن «ما».

(٢) ي: «ما».

(٣) أي: بعوضة.

(٤) قوله: «هذا» سقط من ي.

(٥) معاني القرآن له ٢٣/١.

(٦) لم أهدت إلى قائله، وهو في المغني ١٧٤ برواية: قرناً. وفي بعض النسخ: «قرن» كما في

الهمع ١١٣/٢؛ والدرر ١٧٠/٢. والقرن: الخصلة من الشعر.

(٧) ص: ح: «وحلوا».

(٨) ي: «باباً».

(٩) ص: ح: «هو».

(١٠) قوله: «زائدة» سقط من: ع.

(١١) ع: «أو».

- البقرة -

مقدمةً، وأن في «بعوضة» تسعة أوجه. والصواب من ذلك كله أن يكون «ضرب» متعدياً لواحدٍ بمعنى بَيَّن، و«مثلاً» مفعولٌ به، بدليل قوله^(١): «ضربَ مثلٌ»^(٢)، و«ما» صفةٌ للنكرة، و«بعوضة» بدلٌ لا عطفٌ بيان، لأن عطفَ البيان ممنوعٌ عند جمهور البصريين في النكرات.

وقرأ ابن أبي عَبلَةَ^(٣) والضحاك^(٤) برفع «بعوضة»، واتفقوا على أنها خبرٌ لمبتدأ، ولكنهم اختلفوا في ذلك المبتدأ، فقيل: هو «ما» على أنها استفهاميةٌ، أي: أي شيء بعوضةٌ، وإليه ذهب الزمخشري^(٥) ورجَّحه. وقيل: المبتدأ مضمَّرٌ تقديره: هو بعوضةٌ، وفي ذلك وجهان، أحدهما: أن تُجعل هذه الجملة صلةً لـ «ما» لكونها بمعنى الذي، ولكنه حذَفَ العائد وإن لم تطل الصلة، وهذا لا يجوزُ عند البصريين إلا في «أي» خاصةً لطولها بالإضافة، وأما غيرها فشاذٌ أو ضرورةٌ، كقراءة: «تماماً على الذي أحسنُ»^(٦)، وقوله^(٧):

٣٠٦ - مَنْ يُعَنَ بِالْحَقِّ لَا يَنْطِقُ بِمَا سَفَهُ وَلَا يَحْذَعْنَ سَبِيلَ الْحَمْدِ وَالْكَرَمِ

- (١) ي: «قولهم».
- (٢) الآية ٧٣ من الحج: «يا أيها الناسُ ضربَ مثلٌ فاستمعوا له».
- (٣) إبراهيم بن أبي عبلَةَ، شمر بن يقظان الدمشقي، تابعي ثقة، له: اختيار شاذ. أخذ عن الزهري وأخذ عنه موسى بن طارق، توفي سنة ١٥١. انظر: طبقات القراء ١٩/١. وفي تحريج القراءة انظر: الكشاف ٢٦٤/١؛ البحر ١٢٣/١.
- (٤) محمد بن محمد البغدادي، روى قراءة عاصم عن الخياط ولم تذكر وفاته. انظر: الطبقات ٢/٢٤٠. وهناك أيضاً: الضحاك بن مزاحم تابعي أخذ عن سعيد بن جبير، توفي سنة ١٠٥. انظر: الطبقات ٢/٢٤٠.
- (٥) الكشاف ٢٦٤/١.
- (٦) الآية ١٥٤ من الأنعام وهي قراءة الحسن والأعمش كما في الإتحاف ١٣٢، وانظر مناقشة هذه القراءة تفصيلاً في: سيبويه والقراءات ٢٦.
- (٧) لم أهدت إلى قائله، وهو في الأشموني ١٦٩/١؛ والتصريح ١٤٤/١؛ والجمع ٩٠/١؛ والدرر ٦٩/١.

- البقرة -

أي: الذي هو أحسن، وبما هو سَفَه، وتكون «ما» على هذا بدلاً من «مثلاً»، كأنه قيل: مثلاً الذي هو بعوضة. والثاني: أن تُجَعَلَ «ما» زائدة أو صفةً وتكون «هو بعوضة» جملةً كالمفسرة لما انطوى عليه الكلام.

قوله: «فما فوقها» قد تقدّم أن الفاء بمعنى إلى، وهو قول مرجوح جداً. و«ما» في «فما فوقها» إن نصبنا^(١) «بعوضة» كانت معطوفةً عليها موصولةً بمعنى الذي، وصلتها الظرف، أو موصوفةً وصفتها الظرف أيضاً، وإن رفعنا «بعوضة»، وجعلنا «ما» الأولى موصولةً أو استفهاميةً فالثانية^(٢) معطوفةً عليها، لكن في جعلنا «ما» موصولةً يكون ذلك من عطف المفردات، وفي جعلنا إياها استفهاميةً يكون من عطف الجمل، وإن^(٣) جعلنا «ما» زائدةً أو صفةً لنكرة و«بعوضة» خبراً لـ «هو» مضمراً كانت «ما» معطوفةً على «بعوضة».

والبعوضة واحدة البعوض وهو معروف، وهو في الأصل وصفت على فعول كالفطوع، مأخوذ من البعس وهو القطع، وكذلك البضع والعضب، قال^(٤):

٣٠٧ - لِنِعْمِ الْبَيْتِ بَيْتُ أَبِي دِسَارِ إِذَا مَا خَافَ بَعْضُ الْقَوْمِ بَعْضًا

ومعنى «فما فوقها» أي: في الكبر وهو الظاهر، وقيل: في الصغر.

قوله: «فأما الذين آمنوا» «أما»: حرف ضمّن معنى اسم شرطٍ وفعله، كذا قدره سيبويه، قال^(٥): «أما» بمنزلة مهما يك من شيء». وقال

(١) ح ص: «نصباً».

(٢) ص ح: «والثانية».

(٣) ي: «فإن».

(٤) لم أهد إلى قائله، وهو في اللسان: بعض؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٣٤؛ وابن

عطية ١/٢٠٥. والبعض الثانية هنا: العض والأذى، وأبودنار: الكيلة وهي ما يتوقى به

من البعوض.

(٥) الكتاب ٢/٣١١.

- البقرة -

الزمخشري^(١): «وفائدته في الكلام أن يُعْطيه فَضْلَ توكيدٍ، تقول: زيدٌ ذاهبٌ، فإذا قَصَدْتَ توكيدَ ذلك^(٢) وأنه لا محالة ذاهبٌ قلت: أمّا زيدٌ فذاهبٌ» وذكر كلاماً حسناً بليغاً كعادته في ذلك. وقال بعضهم: «أمّا» حرفٌ تفصيلٌ لِمَا أَجْمَلَهُ المتكلمُ وأدّعه المخاطبُ، ولا يليها إلا المبتدأ، وتلزمُ الفاءُ في جوابها، ولا تُحَدِّثُ إلا مع قولٍ ظاهرٍ أو مقدّرٍ كقوله: «وأمّا الذين أسودّت وجوهُهُم، أكفرتُم»^(٣) أي: فيقال لهم: أكفرتُم، وقد تُحَدِّثُ حيث لا قولٌ، كقوله^(٤):

٣٠٨ - فأما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب

أي: فلا قتال، ولا يجوزُ أن تليها الفاءُ مباشرةً ولا أن تتأخّر عنها بِجُزْأَيِ جملةٍ لوقلت: «أمّا زيدٌ منطلقٌ ففي الدار» لم يَجُزْ، ويجوزُ أن يتقدّم معمولٌ ما بعد الفاءِ عليها، مثل^(٥) «أمّا كقوله: «وأمّا اليتيم فلا تقهر»^(٦)، ولا يجوز^(٧) الفصلُ بين أمّا والفاءِ بمعمولٍ إن^(٨) خلافاً للمبرد، ولا بمعمولٍ خبرٍ لبت^(٩) ولعلّ خلافاً للفراء.

(١) الكشاف ٢٦٦/١.

(٢) ي: «ذاك».

(٣) الآية ١٠٦ من آل عمران.

(٤) البيت للحارث بن خالد المخزومي، وهو في أمالي الشجري ٢٨٥/١؛ وأوضح المسالك ٢٠٧/٣؛ والخزانة ٢١٧/١؛ والهمع ٧٦/٢؛ والدرر ٨٤/٢. والمواكب: ج موكب وهو الجماعة من الناس.

(٥) اسم مفعول من تَلَيَّ لعل الأجود: تالياً.

(٦) الآية ٩ من الضحى.

(٧) ي: «لا يجعل».

(٨) نحو: أمّا اليوم فإني ذاهب. وانظر المقتضب ٣٥٤/٢ - ٣٥٥.

(٩) نحو: أمّا اليوم فليتنى أقرأ.

وإن وَقَعَ بعدها مصدرٌ نحو: «أما علماً فعالمٌ»: فإن^(١) كان نكرةً جاز نصبه عند التمييزين برُجْحَانٍ، وَضَعَفَ^(٢) رفعه، وإن كان معرفةً التزموا فيه الرفع. وأجاز الحجازيون فيه الرفع والنصب^(٣)، نحو: «أما العلمُ فعالمٌ» ونصبُ المنكَّرِ عند سيبويه^(٤) على الحال، والمعرفُ مفعولٌ له. وأما الأَخْفَشُ فنصبُهُما عنده على المفعول المطلق. والنصبُ بفعلِ الشرطِ المقدرِ أو بما بعد الفاء ما لم يمنع مانعٌ فيتعيَّن^(٥) فعلُ الشرطِ نحو: «أما علماً فلا علمٌ له» أو: فإنَّ زيداً عالمٌ، لأن «لا» و«إنَّ» لا يعملُ ما بعدهما فيما قبلهما، وأما الرفعُ فالظاهرُ أنه بفعل^(٦) الشرطِ المقدرِ، أي: مهما يُذكرُ علمٌ أو العلمُ فزيدٌ عالمٌ، ويجوز أن يكونَ مبتدأً وعالمٌ خبرٌ مبتدأ^(٧) محذوفٍ، والجملةُ خبره، والتقديرُ: أما علمٌ - أو العلمُ - فزيدٌ عالمٌ به^(٨) وجازَ الابتداءُ بالنكرةِ لأنه موضعُ تفصيلٍ، وفيها^(٩) كلامٌ أطولُ من هذا.

و «الذين آمنوا» في محلِّ رفعٍ بالابتداء، و«فيعلمون» خبره. قوله: «فيعلمون أنه الحقُّ من ربِّهم» الفاءُ جوابٌ أمَّا، لِمَا تَضَمَّتْهُ مِنْ معنى الشرطِ و«أنه الحقُّ» سادُّ مَسَدِّ المفعولين عند الجمهورِ، وَمَسَدُّ المفعولِ الأولِ^(١٠) فقط والثاني محذوفٌ عند الأَخْفَشِ أي: فَيَعْلَمُونَ حَقِيقَتَهُ ثابتةً. وقال

(١) ص: «وان».

(٢) ص ح: «وضعت».

(٣) ع: «النصب».

(٤) الكتاب ١/١٩٢.

(٥) ي: «فتعين بفعل».

(٦) ص ح: «ان الفعل».

(٧) قوله «وعالم خبر مبتدأ» سقط من ص.

(٨) قوله: «به» سقط من ي.

(٩) ص ح: «».

(١٠) قوله: «الأول» سقط من ص.

- البقرة -

الجمهور: لا حاجة إلى ذلك لأن وجود النسبة فيما بعد «أن» كافٍ في تعلق العلم أو الظن به، والضمير في «أنه» عائد على المثل. وقيل: على ضرب المثل المفهوم من الفعل، وقيل: على ترك الاستحياء. و«الحق» هو الثابت، ومنه «حق الأمر» أي ثبت، ويقابله الباطل.

وقوله: «مِنْ رَبِّهِمْ» في محل نصب على الحال من «الحق» أي: كائناً وصادراً^(١) مِنْ رَبِّهِمْ، و«مِنْ» لابتداء الغاية المجازية. وقال أبو البقاء^(٢): «والعامل^(٣) فيه معنى الحق، وصاحب الحال الضمير المستتر^(٤) فيه» أي: في الحق، لأنه مشتق فيتحمّل ضميراً.

قوله: «ماذا أراد الله» اعلم أن «ماذا صنعت» ونحوه له في كلام العرب ستة استعمالات^(٥): أن تكون «ما» اسم استفهام^(٦) في محل رفع بالابتداء، و«إذا» اسم إشارة خيره. والثاني: أن تكون «ما» استفهامية وذا بمعنى الذي، والجملة بعدها صلة وعائدها محذوف، والأجود حينئذ أن يُرفع ما أُجيب به أو أُبدل^(٧) منه كقوله^(٨):

٢٠٩ - أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنْحَبُ فَيَقْضِي أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ

(١) ص ح: «وضادماً».

(٢) الإملاء ٢٦/١.

(٣) ص ح: «العامل».

(٤) ص ح: «المستين».

(٥) انظر: المغني ٣٣٢.

(٦) ص ح: «استفهامية».

(٧) ي: «بدل» تحريف.

(٨) البيت للبيد، وهو في ديوانه ٢٥٤؛ ومعاني القرآن للفراء ٤٣٩/١؛ ومجالس ثعلب

٤٦٢؛ والأزهية ٢١٦؛ واللسان: حول؛ والمخصص ١٠٣/١٤؛ ووصف المباني ١٨٨.

والنحب: النذر.

— البقرة —

ف «ذا» هنا بمعنى الذي لأنه أُبدِلَ منه مرفوعٌ وهو «أَنْحَبُ»، وكذا «ماذا»^(١) ينفقون قل العفو»^(٢) في قراءة أبي عمرو. والثالث: أن يُغَلَّبَ حكمُ «ما» على «ذا»، فَيُتْرَكَا^(٣) ويَصِيرَا بمنزلة اسمٍ واحدٍ، فيكونُ في محلِّ نصبٍ بالفعل بعده، والأجودُ حينئذٍ أن يُنْصَبَ جوابُه والمبْدَلُ منه كقولِه: «ماذا»^(٤) ينفقون قل العفو» في قراءة غير أبي عمرو، و«ماذا أنزل ربكم، قالوا: خيراً»^(٥) عند الجميع، ومنه قوله^(٦):

٣١٠ — يا خُزَرَ تَغَلَّبَ مَاذَا بِالْ نِسْوَتِكُمْ لَا يَسْتَفِقْنَ إِلَى الدُّرَيْنِ تَحْنَانَا

ف «ماذا» مبتدأ، و«بال نسوتكم» خبره. الرابع: أن يُجْعَلَ «ماذا» بمنزلة الموصول تغليياً لـ «ذا» على «ما»^(٧)، عكس ما تقدّم في الصورة قبله، وهو قليل جداً، ومنه قولُ الشاعر^(٨):

٣١١ — دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتَ سَأْتِقِيهِ وَلَكِنْ بِالْمُعْتَبِ نَيْبِي

فماذا بمعنى الذي لأن ما قبله لا يُعَلَّقُ. الخامس: زعم الفارسي أن «ماذا» كَلَهَ يكونُ نكرةً موصوفةً وأنشد: «دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتَ» أي: دَعِيَ شيئاً معلوماً وقد تقدّم تأويلُه. السادس: — وهو أضعفُها — أن تكونَ «ما» استفهاماً و«ذا» زائدةً وجميعُ ما تقدّم يصلح أن يكون مثلاً له، ولكنَّ زيادةَ الأسماءِ ممنوعةٌ أو قليلةٌ جداً.

(١) ي: «ما».

(٢) الآية ٢١٩ من البقرة. وانظر: السبعة ١٨٢.

(٣) ص ح: «فيتركنا».

(٤) ص ح: «ما».

(٥) الآية ٣٠ من النحل.

(٦) البيت لجرير، وهو في ديوانه ٥٩٨.

(٧) قوله: «ما» سقط من ي.

(٨) البيت لسحيم بن وثيل أو المثقب العبدي، وهو في المغني ٣٣٣؛ والخزانة ٥٥٤/٢؛

والعيني ٤٨٨/١؛ والدرر ٦٠/١.

- البقرة -

إذا عُرِفَ ذلكَ فقوله: «ماذا أرادَ اللهُ» يجوزُ فيه^(١) وجهانِ دونَ الأربعةِ الباقيةِ، أحدهما: أن تكونَ «ما» استفهاميةً في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ، وذا بمعنى الذي، و«أرادَ اللهُ» صلةٌ والعائدُ^(٢) محذوفٌ لاستكمالِ شروطه^(٣)، تقديره: أرادَه اللهُ، والموصولُ خبرٌ «ما» الاستفهاميةِ. والثاني: أن تكونَ «ماذا» بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ في محلِّ نصبٍ بالفعلِ بعده تقديرُه: أي شيءٍ أرادَ اللهُ، ومحلُّ هذه الجملةِ النصبُ بالقولِ.

[والإرادةُ لغَةٌ: طَلَبُ الشيءِ مع الميلِ إليه، وقد تجرَّدُ للطلبِ، وهي التي تُنسَبُ إلى اللهِ تعالى وعينُها واوٌ من رادٍ يروُدُ أي: طَلَبٌ، فأصلُ أرادَ أَرَوَدَ مثلَ أقامَ، والمصدرُ الإرادةُ مثلُ الإقامةِ، وأصلُها: إِرَوادٌ فأعلتُ وعوَّضَ من محذوفها تاءُ التانيثِ]^(٤).

قوله: «مثلاً» نصبٌ على التمييزِ، قيل: جاءَ على معنى التوكيدِ، لأنه من حيث^(٥) أشير إليه بـ«هذا» عُلِمَ أنه مثلٌ، فجاء^(٦) التمييزُ بعده مؤكداً للاسم الذي أُشير إليه. وقيل: نصبٌ على الحالِ، واختلَفَ في صاحبها فقيل: اسمُ الإشارةِ، والعامِلُ فيها معنى الإشارةِ، وقيل: اسمُ اللهُ تعالى أي ممتثلاً^(٧) بذلك، وقيل: على القَطْعِ وهو رأيُ الكوفيين، ومعناه عندهم: أنه

(١) ص ح: «فيها الوجهان».

(٢) ص ح: «وعائد».

(٣) شروط حذف العائد المنصوب هي أن يكون ضميراً متصلاً منصوباً بفعل تام أو وصف.

انظر: ابن عقيل ١/١٤٣.

(٤) ما بين محقوفين زيادة من ع.

(٥) ي: «حيث انه».

(٦) ع: «في».

(٧) ص: «ممتثلاً».

كان أصله أَنْ يَتَّبِعَ مَا قَبْلَهُ وَالْأَصْلُ: بهذا المثل، فَلَمَّا قُطِعَ عَنِ التَّبَعِيَّةِ انتصب، وعلى ذلك قول امرئ القيس^(١):
٣١٢ - سَوَامِقُ جَبَّارٍ أَثِيثٍ فُرُوعُهُ وَعَالِيْنَ قِنَوَانًا مِنَ الْبُسْرِ أَحْمَرَ
أصله: من البسر الأحمر^(٢).

قول: «يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا» الباء في اللسبية، وكذلك في^(٣) «يَهْدِي بِهِ» وهاتان الجملتان لا محل لهما لأنهما كالبيان للجملتين الْمُصَدَّرَتَيْنِ بـ «أما»، وهما من كلام الله تعالى، وقيل: في محل نصب لأنهما صفتان لَمَثَلًا، أي: مَثَلًا يُفَرِّقُ النَّاسَ بِهِ، إِلَى ضَلَالٍ وَمُهْتَدِينَ، وهما على هذا من كلام الكفار. وأجاز أبو البقاء^(٤) أن تكون حالاً من اسم الله أي: مُضِلًّا بِهِ كَثِيرًا وَهَادِيًّا بِهِ كَثِيرًا. وجوز ابن عطية^(٥) أن تكون جملة قوله: «يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا» من كلام الكفار، وجملة قوله: «وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا»^(٦) من كلام الباري تعالى. وهذا ليس بظاهر، لأنه إلباس في التركيب. والضمير في «به» عائِدٌ عَلَى «ضَرَبَ» المضاف تقديرًا إِلَى^(٧) المثل، أي: بِضَرَبِ الْمَثَلِ، وقيل: الضمير الأول للتكذيب، والثاني للتصديق، ودل على ذلك قُوَّةُ الْكَلَامِ.

وَقُرِئَ: «يُضِلُّ بِهِ كَثِيرٌ وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرٌ، وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقُونَ»
بالباء للمفعول^(٨)، وَقُرِئَ أَيْضًا: «يُضِلُّ بِهِ كَثِيرٌ وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرٌ، وَمَا يُضِلُّ بِهِ

(١) ديوانه ٥٧؛ والبحر ٤٤٣/٣؛ وسوامق: عاليات؛ والجبار من النخل: الفتي، والأثيث: المتلف، عالين: رفيع، والقنوان: عذقه، والبسر: ما أحمر من التمر.

(٢) سقط من ص، ح.

(٣) قوله «في» زيادة من ع.

(٤) الإملاء ٢٦/١.

(٥) التفسير ٢٠٧/١، وهو لم يجوزه، وإنما نقله قولاً.

(٦) قوله «من كلام الكفار وجملة قوله ويهدي به كثيراً» سقط من ص ح.

(٧) ي: «أي».

(٨) قراءة زيد بن علي، كما في البحر ١٢٦/١.

- البقرة -

إلا الفاسقون» بالبناء^(١) للفاعل^(٢)، قال بعضهم: «وهي قراءة القَدْرِيَّة» قلت: نقل ابن عطية^(٣) عن أبي عمرو الداني^(٤) أنها قراءة المعتزلة، ثم قال: «وابن أبي عَبلَةَ مِنْ ثِقَاتِ الشَّامِيِّينَ» يعني قارئها، وفي الجملة فهي مخالفة لسواد المصحف. فإن قيل: كيف وَصَفَ المهتدين هنا بالكثرة وهم قليلون، لقوله تعالى: «وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ»^(٥) «وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورِ»^(٦)؟ فالجواب أنهم وإن كانوا قليلين في الصورة فهم^(٧) كثيرون في الحقيقة كقوله^(٨):

٣١٣ - إِنَّ الْكِرَامَ كَثِيرٌ فِي الْبِلَادِ وَإِنْ قَلُّوا كَمَا غَيْرُهُمْ قَلٌّ وَإِنْ كَثُرُوا فَصَارَ ذَلِكَ بِاعْتِبَارَيْنِ.

قوله: «وما يُضِلُّ به إلا الفاسقين». الفاسقين: مفعولٌ لـ «يُضِلُّ» وهو استثناءٌ مفرغٌ، وقد تقدّم معناه، ويجوزُ عند الفراء^(٩) أن يكون منصوباً على الاستثناء، والمستثنى منه محذوفٌ تقديره: وما يُضِلُّ به أحداً إلا الفاسقين كقوله^(١٠):

٣١٤ - نَجَا سَالِمٌ وَالنَّفْسُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ وَلَمْ يَنْجُ إِلَّا جَفَنَ سَيْفٍ وَمِثْرًا

(١) ي: «البناء».

(٢) قراءة ابن أبي عبلَةَ، كما في البحر ١/١٢٦؛ الشواذ ٤.

(٣) التفسير ١/٢٠٨، ولم يقل أنها قراءة المعتزلة، وإنما قال قراءة القدرية.

(٤) عثمان بن سعيد المعروف بابن الصيرفي، له: التيسير. توفي سنة ٤٤٤، انظر: طبقات الفراء ١/٥٠٣.

(٥) الآية ٢٤ من سورة ص.

(٦) الآية ١٣ من سورة سبأ.

(٧) ص: ح: «فهو».

(٨) لم أهدت إلى قائله، وهو في شواهد الكشاف ٤/٣٩٥.

(٩) معاني القرآن ١/٢٣.

(١٠) البيت لحذيفة بن أنس الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٣/٢٢؛ ومجالس نعلب ٤٥٦؛

والمقرب ١/١٦٧؛ واللسان: جفن، ووصف المباني ٩٣؛ والبحر ١/١٢٦. وقوله:

والنفس منه بشدقه: أي كادت تخرج فبلغت شدقه.

— البقرة —

أي: لم ينجُ بشيء، ومنع أبو البقاء^(١) نصبه على الاستثناء^(٢)، كأنه^(٣) اعتبر مذهب جمهور البصريين.

والفِسْقُ لغة: الخروج، يقال: فَسَقَتِ الرُّطْبَةُ عن قِشْرِهَا، أي: خَرَجَتْ، والفاسِقُ خارجٌ عن طاعةِ الله تعالى، يقال: فَسَقَ يَفْسُقُ وَيَفْسُقُ بالضم والكسر في المضارع فَسَقًا وفُسُوقًا فهو فاسقٌ. وزعم ابن الأنباري أنه لم يُسمع في كلام الجاهلية ولا في^(٤) شعرها فاسِقٌ، وهذا عجيب^(٥)، قال رؤية^(٦):

٣١٥ — يَهْوِينَ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرًا فَوَاسِقًا عَنْ قَصْدِهَا جَوَائِرًا

آ. (٢٧) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ﴾. فيه أربعة أوجه، أحدها: أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لِلْفَاسِقِينَ. والثاني: أنه منصوبٌ على الذمِّ. والثالث^(٧) أنه مرفوعٌ بالابتداء، وخبره الجملة من قوله: «أولئك هم الخاسرون». والرابع: أنه خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ أي: هم الفاسقون.

والنَّقْضُ: حُلُّ^(٨) تركيب الشيء والرجوعُ به إلى الحالة الأولى. والعهدُ في كلامهم على معانٍ منها: الوصيةُ والضمانُ والاكتفاءُ والأمرُ. والخسارُ: النقصانُ في ميزانٍ أو غيره، قال جرير^(٩):

(١) الإملاء ٢٦/١.

(٢) قال: «لأن «يضل» لم يستوف مفعوله قبل إلا».

(٣) ص: ح: «كله».

(٤) «في» سقط من ص: ح.

(٥) ص: «عجب».

(٦) ملحق ديوان رؤية ١٩٠؛ وملحق ديوان العجاج ٢/٢٨٨؛ وسيبويه ١/٤٩؛

والخصائص ٢/٤٣٢؛ وأساس البلاغة: فسق، وشذور الذهب ٣٣٢؛ وغوراً: أي

يسلكن غوراً.

(٧) ي: «والثاني» وهو سهو.

(٨) ي: «حل».

(٩) ديوانه ٥٩٨؛ والقرطبي ١/٢٤٨. والفسق: الذي مُلك هو وأبواه.

- البقرة -

٣١٦ - إِنَّ سَلِيطاً فِي الْخَسَارِ إِنَّهُ أَوْلَادُ قَوْمٍ خُلِقُوا أَقْنَهُ
وَخَسَرْتُ الشَّيْءَ - بِالْفَتْحِ - وَأَخَسَرْتُهُ نَقَضْتُهُ، وَالْخَسْرَانِ وَالْخَسَارِ
وَالْخَيْسِرِيُّ كُلُّهُ بِمَعْنَى الْهَلَاكِ.

و «مِنْ بَعْدَ» مَتَعَلِّقٌ بـ «يَنْقُضُونَ»، وَ «مِنْ» لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ، وَقِيلَ: زَائِدَةٌ وَلَيْسَ
بشْيءٍ. وَ «مِيثَاقُهُ» الضَّمِيرُ فِيهِ يَجُوزُ أَنْ يَعُودَ^(١) عَلَى الْعَهْدِ، وَأَنْ يَعُودَ عَلَى اسْمِ اللَّهِ
تَعَالَى، فَهُوَ عَلَى الْأَوَّلِ مَصْدَرٌ مُضَافٌ إِلَى الْمَفْعُولِ، وَعَلَى الثَّانِي مُضَافٌ
لِلْفَاعِلِ، وَالْمِيثَاقُ مَصْدَرٌ كَالْمِيلَادِ وَالْمِيعَادِ بِمَعْنَى الْوَلَادَةِ وَالْوَعْدِ^(٢)، وَقَالَ ابْنُ
عَطِيَّةٍ^(٣): «هُوَ اسْمٌ فِي مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ كَقَوْلِهِ^(٤):

٣١٧ - أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَتَّةَ الرَّتَاعَا
أَي: إِعْطَائِكَ»، وَلَا حَاجَةَ تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ. وَالْمَادَةُ تَدُلُّ عَلَى الشَّدِّ^(٥)
وَالرَّبِطِ وَجَمْعُهُ مَوَائِقُ^(٦) وَمِائِقُ وَأَنْشَدَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ^(٧):

٣١٨ - جِمِّي لَا يَحُلُّ الدَّهْرُ إِلَّا بِإِذْنِنَا وَلَا نَسْأَلُ الْأَقْوَامَ عَهْدَ الْمِائِقِ
وَ«يَقْطَعُونَ» عَطْفٌ عَلَى «يَنْقُضُونَ» فَهِيَ صِلَةٌ أَيْضًا، وَ«مَا» مَوْصُولَةٌ،

(١) ي؛ يعهد يعود.

(٢) ح ص: «والوعيد».

(٣) التفسير ٢٠٩/١.

(٤) البيت للقطامي، وهو في ديوانه ٤١؛ والخصائص ٢٢١/٢؛ وابن يعيش ٢٠/١؛ وأمالي
الشجري ١٤٢/٢؛ وأوضح المسالك ٢٤٣/٢؛ والتصريح ٦٤/٢؛ والأشْمُونِي
٢٨٨/٢؛ والهمع ١٨٨/١؛ والدرر ١٦١/١. والرتاع من الإبل: التي ترعى دون أن
يُرْدَّهَا أَحَدٌ.

(٥) ص: «التثنية».

(٦) ص ح: «من موائيق» وهي مقحمة.

(٧) البيت لعياض بن أم درة الطائي، وهو في الخصائص ١٥٧/٣؛ وابن يعيش ١٢٢/٥؛
والتوادر ٦٥؛ واللسان: وثق؛ والقرطبي ٢٤٧/١.

- البقرة -

و«أمر الله به» صلّتها وعائدها. وأجاز أبو البقاء^(١) أن تكون نكرة موصوفة، ولا يجوز أن تكون مصدرية لعود الضمير عليها إلا عند أبي الحسن وابن السراج^(٢)، وهي مفعولة بيقطعون.

قوله: «أَنْ يُوصَلَ» فيه ثلاثة أوجه. أحدها: الجرُّ على البدل من الضمير في «به» أي: ما أمر الله بوصّله، كقول امرئ القيس: ^(٣)
٣١٩ - مِنْ ذَكَرٍ لَيْلَى أَنْ نَأْتِكَ تَنْوِصُ فَتَقْصُرُ عَنْهَا خَطْوَةً وَتَبْوِصُ

أي: مِنْ^(٤) نَأْيِهَا. والنصبُ وفيه^(٥) وجهان، أحدهما: أَنَّهُ بدلٌ من ما^(٦) أمر الله بدل اشتمالٍ. والثاني: أَنَّهُ مفعولٌ من أجله، فقدَّره المهدوي: كراهة أن يُوصَلَ، وقدَّره غيره: أن لا يُوصَلَ. والرفع^(٧) [على] أَنَّهُ خبرٌ مبتدئٌ مضميرٌ أي هو أن يُوصَلَ، وهذا بعيدٌ جداً، وإن كان أبو البقاء^(٨) ذكَّره. و«يُقْسِدُونَ» عطفتُ على الصلة أيضاً و«في الأرض» متعلِّقٌ به. وقوله «أولئك هم الخاسرون» كقوله: «وأولئك هم المفلحون»^(٩). وقد تقدَّم أَنَّهُ يجوز أن تكونَ هذه الجملةُ خيراً عن «الذين ينقضون» إذا جُعِلَ مبتدأً، وإن لم يُجْعَلْ مبتدأً فهي مستأنفةٌ فلا محلَّ لها حينئذٍ^(١٠). وتقدَّم معنى الخَسَارِ، والأمر: طلبُ الأعلى من الأدنى.

(١) الإملاء ٢٧/١.

(٢) الأصول ١٦١/١.

(٣) ديوانه ١٧٧؛ واللسان: بوص؛ والبحر ١٢٨/١. تنوص: تحول. وتبوص: تسبق.

(٤) ص ح: «أمر».

(٥) ص: «فيه».

(٦) ي: «أراد».

(٧) ي: «والرابع».

(٨) الإملاء ٢٧/١.

(٩) الآية ٥ من البقرة.

(١٠) ص ح: «وحينئذٍ». وبعد ذلك تبدأ نسخة ي بإثبات الحديث عن الإرادة لغة، وقد

قدَّمناه نقلاً عن نسخة ع التي أوردته في مكانه المناسب حسب تسلسل الآيات.

آ. (٢٨) قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾: «كيف» اسمٌ استفهامٌ يُسألُ به عن الأحوال، وُيْنِي (١) لتضمينه معنى الهمزة، وُيْنِي (٢) على أخفِّ الحركات، وشدُّ دخولِ حرفِ الجرِّ عليها، قالوا: «على كيف تبيع الأحمريين» (٣)، وكونها شرطاً قليلاً، ولا يُجزمُ بها خلافاً للكوفيين (٤)، وإذا أُبدِلَ منها اسمٌ أو وقعَ جواباً لها فهو منصوبٌ إن كان بعدها فعلٌ متسلطٌ (٥) عليها نحو: كيف قمت؟ (٦) أصححاً أم سقيماً، وكيف سرت؟ فتقول: راشداً، وإلاً فمرفوعاً (٧)، نحو: كيف زيد؟ أصححُ أم سقيم. وإن وقعَ بعدها اسمٌ مسؤولٌ عنه بها فهو مبتدأٌ وهي خبرٌ مقدَّمٌ، نحو: كيف زيد؟ وقد يُحذفُ الفعلُ بعدها، قال تعالى: «كيف وإن يظهروا عليكم» (٨) أي كيف تُوالونهم. و«كيف» في هذه الآية منصوبةٌ على التشبيه بالظرف عند سيبويه (٩)، أي: في أيِّ حالةٍ تكفرون، وعلى الحالِ عند الأخفش، أي: على أي حالٍ تكفرون، والعامِلُ فيها على القولين «تكفرون» وصاحبُ الحالِ الضميرُ في تكفرون، ولم يذكر أبو البقاء (١٠) غيرَ مذهبِ الأخفش، ثم قال: «والتقدير: معاندين» (١١) تكفرون. وفي هذا التقدير نظراً، إذ يذهبُ معه معنى الاستفهام المقصودُ به

(١) ص ح: «وهي».

(٢) ع: «وهي».

(٣) الأحمران: اللحم والخمر.

(٤) قال سيبويه: «سألت الخليل عن قوله: كيف تصنع أصنع. فقال: هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء» الكتاب ٤٣٣/١.

(٥) ص ح: «يتسلط».

(٦) ص ح: «قمنا».

(٧) ي: «مرفوعاً».

(٨) الآية ٨ من التوبة.

(٩) انظر: الكتاب ٤٤/٢.

(١٠) الإملاء ٢٧/١ ولم يشر الأخفش إلى «كيف» هذه في «معاني القرآن».

(١١) الإملاء: أمعاندين.

- البقرة -

التعجب أو التوبيخ أو الإنكار^(١)، قال الزمخشري^(٢) بعد أن جعل الاستفهام للإنكار: «وتحريره أنه إذا أنكر أن يكون لكفرهم حال^(٣) يُوجد عليها، وقد علم أن كل موجود لا بد له من حال، ومحال^(٤) أن يُوجد بغير صفة من الصفات كان إنكاراً لوجوده على الطريق البرهاني».

وفي الكلام التفات من الغيبة في قوله: «وأما الذين كفروا إلى آخره، إلى الخطاب في قوله: «تَكْفُرُونَ، وَكُنتُمْ». وفائدته أن الإنكار إذا توجه إلى المخاطب كان أبلغ. وجاء «تَكْفُرُونَ» مضارعاً لا ماضياً لأن المنكر الدوام على الكفر، والمضارع هو المُشعرُ بذلك، ولثلاً يكون ذلك توبيخاً لمن آمن بعد كُفر.

و«كُفِرَ» يتعدى بحرف الجر نحو: «تَكْفُرُونَ بالله» «تَكْفُرُونَ بآياتِ اللَّهِ»^(٥) «كفروا بالذكر»^(٦)، وقد تعدى بنفسه في قوله تعالى: «ألا إن ثمودَ كفروا ربهم»^(٧) وذلك لما ضُمن معنى جحدوا.

قوله: «وكنتم أمواتاً فأحياكم» الواو واو الحال، وعلامتها أن يصلح موضعها «إذ»، وجملة^(٨) «كنتم أمواتاً» في محل نصب على الحال، ولا بد^(٩) من إضمار «قد» ليصح وقوع الماضي حالاً. وقال الزمخشري: «فإن

(١) ي: «والإنكار».

(٢) الكشاف ٢٦٩/١.

(٣) ص:ح: «حالة توجه».

(٤) ص:ح: «ومحل».

(٥) الآية ٧٠ من آل عمران، وسقطت هذه الآية من: ي.

(٦) الآية ٤١ من فصلت.

(٧) الآية ٦٨ من هود.

(٨) قوله: «وجملة» سقط من ي.

(٩) ص:ح: «ولأنه».

(١٠) الكشاف ٢٦٩/١.

قلت: (١) كيف صَحَّ أن يكونَ حالاً وهو ماضٍ بها؟ قلتُ: لَمْ تَدْخُلِ الواوُ على «كنتم أمواتاً» وحده، ولكنْ على جملة قوله: «كنتم أمواتاً» إلى «تُرْجَعُونَ»؛ كأنه قيل: كيف تكفرون بالله وقصتكم (٢) هذه وحالكم أنكم كنتم أمواتاً نُظْفَأَ في أصْلَابِ آبائكم فَجَعَلَكُمْ أحياءً، ثم يُمَيِّتكم بعد هذه الحياة، ثم يُحْيِيكم بعد الموتِ ثم يُحَاسِبُكم». ثم قال: «فإن قلت: بعضُ القصصِ ماضٍ وبعضُها (٣) مستقبلٌ، والماضي والمستقبل كلاهما لا يَصِحُّ أن يقعَ حالاً حتى يكونَ فعلاً حاضراً وقتَ وجودها هو حالٌ عنه فما الحاضرُ الذي وقعَ حالاً؟» (٤) قلت: هو العلمُ بالقصة كأنه قيل: كيف (٥) تكفرون وأنتم عالمون بهذه القصة بأولها (٦) وبآخرها؟ قال الشيخُ (٧) ما معناه: هذا تَكَلُّفٌ، يعني تأويله هذه (٨) الجملةَ بالجملةِ الاسمية. قال: «والذي حَمَلَهُ على ذلك اعتقادهُ أنَّ الجملَ مندرجٌ في حكمِ (٩) الجملةِ الأولى». قال: «ولا يتعيَّن، بل يكونُ قوله تعالى: «ثم يُمَيِّتكم» وما بعده جملاً مستأنفةً أُخْبِرَ بها تعالى لا (١٠) داخلَةٌ تحت الحالِ، ولذلك غايَرَ بينها وبين ما قبلها من الجملِ بحرفِ العطفِ وصيغةِ الفعلِ السابقين لها في قوله: «وكنتم أمواتاً فأحياكم».

والفاءُ في قوله: «فَأَحْيَاكُمْ» على بابها مِنَ التّعقيبِ، و«ثم» على بابها

(١) قوله: «فإن قلت» سقط من ع.

(٢) ع: «قضيتكم».

(٣) ح: «وبعدها».

(٤) من قوله «حتى يكون» إلى قوله «وقع حالاً» سقط من ح ص.

(٥) قوله: «كيف» سقط من ي.

(٦) ي: «وبأولها» الواو مقحمة.

(٧) البحر المحيط ١/١٣٠.

(٨) ح ص: «وهذه» الواو مقحمة.

(٩) ح ص: الحكم. والبحر: في حال.

(١٠) قوله: «لا» سقط من ع.

من التراخي^(١)، لأن المراد بالموت الأول العدم السابق، وبالحياة الأولى الخلق، وبالموت الثاني الموت المعهود^(٢)، وبالحياة الثانية الحياة للبعث، فجاءت^(٣) الفاء و«ثم» على بايهما من التعقيب والتراخي على هذا التفسير وهو أحسن الأقوال، ويُعزى لابن عباس وابن مسعود ومجاهد^(٤)، والرجوع إلى الجزء أيضاً متراخٍ عن^(٥) البعث. والضمير في «إليه» لله تعالى، وهذا ظاهر لأنه كالضماير قبله و«ثم» مضافٌ محذوفٌ أي: إلى ثوابه^(٦) وعقابه. وقيل: على الجزء على الأعمال. وقيل: على المكان الذي يتولَّى الله فيه الحكم بينكم. وقيل: على الإحياء المدلول عليه بأحكام، يعني أنكم تُرجعون إلى الحال الأولى^(٧) التي كنتم عليها في ابتداء الحياة الأولى من كونكم لا تملكون لأنفسكم شيئاً.

والجمهور على قراءة «تُرْجَعُونَ» مبنياً للمفعول، وقُرئ مبنياً للفاعل^(٨) حيث جاء^(٩)، ووجه القراءة أن «رَجَعَ» يكون قاصراً ومتعدياً، فقراءة الجمهور من المتعدي^(١٠) وهي أرجح؛ لأن أصلها: «ثم إليه يُرْجَعُكُمْ»^(١١) لأن

(١) ي: «الترجي».

(٢) ي: «والمعهود» الواو مقحمة.

(٣) ي: «فجاء».

(٤) مجاهد بن جبر المكي، تابعي، قرأ على عبدالله بن عباس وأخذ عنه ابن كثير، توفي سنة ١٠٣. انظر: طبقات القراء ٤١/٢.

(٥) ص: ح: «على».

(٦) قوله: «إلى» سقط من ص: ح.

(٧) ص: ح: «الأول».

(٨) ي: «للمفعول».

(٩) قراءة مجاهد ويحيى بن يعمر وآخرين. البحر ١٣٢/١.

(١٠) ي: «التعدي».

(١١) ص: ح: «مرجعكم».

- البقرة -

الإسناد في الأفعال السابقة لله تعالى، فيناسب أن يكون هذا كذا ولكنه بُني للمفعول لأجل الفواصل والقواطع^(١).

وأموات جمع «ميت» وقياسه على فعائل كسيد^(٢) وسيائد، والأولى أن يكون أموات جمع ميت مخففاً كأقوال في جمع قيل^(٣)، وقد تقدّمت هذه المادة.

آ. (٢٩) قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ﴾: هو مبتدأ وهو ضمير^(٤) مرفوعٌ منفصلٌ للغائب المذكور^(٥)، والمشهور تخفيفُ واوهِ وفتحها، وقد تُشدّد كقوله: ^(٦)

٣٢٠ - وَإِنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُسْتَفَى بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللَّهُ عَلَقْمٌ
وقد تُسكّن، وقد تُحذف كقوله: ^(٧)

٣٢١ - فَيِنَاهُ يَشْرِي

والموصول بعده خبرٌ عنه. و«لكم» متعلقٌ بخَلَقَ، ومعناها السبيبة،

(١) ي: «والمقاطع» ولعل المؤلف يعني «يُميتُكم، يُحييُكم».

(٢) ص:ح: «كسند».

(٣) القيل: شرب نصف النهار.

(٤) ي: «وضميره» الهاء مقحمة.

(٥) ع: «المذكور».

(٦) البيت لرجل من همدان، وهو في ابن يعيش ٩٦/٣؛ وأوضح المسالك ١٢٦/١؛
والخزاعة ٤٠٠/٢؛ والهمع ٦١/١؛ والدرر ٣٧/١. والشهدة: العسل.

(٧) البيت للعجير السلوي وقامه:

فَيِنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ: لِمَنْ جَمَلٌ رَحْوُ الْجَلَاظِ نَجِيبٌ

وينسب أيضاً للمخلب الهلالي وهو في الخصائص ٦٩/١؛ وأمالي الشجري

٢٠٨/٢؛ وابن يعيش ٦٨/١؛ واللسان: ها؛ والإنصاف ٥١٢. ويشري: يبيع.

والملاط: عضدا البعير.

- البقرة -

أى: لأجلِكُمْ، وقيل: للملِكِ والإباحة فيكون تمليكاً خاصاً بما^(١) يُنتفعُ منه، وقيل: للاختصاص، و«ما» موصولةٌ و«في الأرض» صلُّتها، وهي في محلِّ نصبٍ مفعولٌ بها، و«جميعاً» حالٌ من المفعولِ بمعنى كلِّ، ولا دلالة لها على الاجتماع في الزمان، وهذا هو الفارقُ بين قولك: «جاؤوا جميعاً» و«جاؤوا معاً»، فإنَّ «مع» تقتضي المصاحبة في الزمان بخلاف جميع. قيل: وهي هنا حالٌ مؤكدةٌ لأنَّ قوله: «ما في الأرض» عامٌ.

قوله: «ثم استوى إلى السماء فسَوَّاهنَّ سبعِ سمواتٍ»، أصل «ثم» أن تقتضي تراخياً زمانياً^(٢)، ولا زمان هنا، فقيل: إشارة إلى التراخي بين رتبتي خَلْقِ الأرضِ والسماءِ. وقيل: لَمَّا كان بين خَلْقِ الأرضِ والسماءِ أعمالٌ أُخْرُ مِنْ جَعَلِ الجبالِ والبركةِ وتقديرِ الأقواتِ - كما أشار إليه في الآية الأخرى - عَطَفَ بِثُمَّ^(٣) إذ بين خَلْقِ الأرضِ والاستواءِ إلى السماءِ^(٤) تراخٍ.

واستوى معناه لغةً: استقامَ واعتدلَ، من استوى العود. وقيل: علَا وارتفع قال الشاعر:^(٥)

٣٢٢ - فَأَوْرَدَتْهُم مَّاءً بَیْفَاءَ قَفْرَةٍ وقد حَلَقَ النجمُ اليمانيُّ فاستوى

وقال تعالى: «فإذا استويت أنتِ ومن معك»^(٦)، ومعناه هنا قصد وعمد^(٧)، وفاعل استوى ضميرٌ يعودُ على الله، وقيل: يعودُ على الدخان نقله

(١) قوله: «بما» سقط من ص ح.

(٢) ي: «زماناً».

(٣) ي: «ثم».

(٤) قوله «إلى السماء» سقط من ع ي.

(٥) لم أهدد إلى قائله، وهو في القرطبي ٢٥٤/١.

(٦) الآية ٢٨ من المؤمنون.

(٧) ع: «عمل».

- البقرة -

ابن عطية^(١)، وهذا غلطٌ لوجهين، أحدهما: عَدَمُ ما يَدُلُّ عليه، والثاني: أنه يَرُدُّه قوله: ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ، وَهِيَ دُخَانٌ. و«إلى» حرفٌ انتهاءٌ على بابها، وقيل: هي بمعنى «على» فيكونُ في المعنى كقولِ^(٢) الشاعر: (٣)

٣٢٣ - قد استوى بِشْرُ على العِراقِ مِنْ غيرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مُهْرَاقِ
أي: استولى، ومثله قول الآخر: (٤)

٣٢٤ - فلما عَلَوْنَا واسْتَوَيْنَا عَلَيْهِمْ تَرَكَناهُمْ صَرَعى لِنَسْرِ وكاسِرِ

وقيل: ثُمَّ مضافٌ محذوفٌ، ضميره هو الفاعلُ أي استوى أمره، و«إلى السماء» متعلقٌ بـ «استوى»، و«فَسَوَّاهُنَّ» الضميرُ يعودُ على السماء: إمَّا لأنها جَمْعُ سَمَاوَةٍ كما تقدَّم، وإمَّا لأنها اسمُ جنسٍ يُطلقُ على الجَمْعِ، وقال الزمخشري: (٥) «هُنَّ» (٦) ضميرٌ مُبْهَمٌ، و«سَبْعَ سَمَوَاتٍ» يُفسَّرُ^(٧) كقولهم: «رُبُّه رَجُلًا». وقد رُدُّ^(٨) عليه هذا، فإنه ليس من المواضع التي يُفسَّرُ فيها الضميرُ بما بعده^(٩)، لأنَّ النحويين حَصَرُوا ذلك في سبعةِ مواضع: ضميرِ (١٠) الشأن^(١١)، والمجرور بـ «رُبُّ»، والمرفوع بنعمٍ وبئسَ^(١٢) وما جرى مجراهما،

(١) التفسير: ٢١٤/١ وضعفه ابن عطية أيضاً.

(٢) ي: مثل قول.

(٣) لم أهدت إلى قائله وهو في اللسان: سوا؛ والبحر ١٣٤/١؛ ووصف المباني ٤٣٠.

(٤) لم أهدت إلى قائله، وهو في القرطبي ٢٧٨/٣.

(٥) الكشف ٤٧٠/١.

(٦) ي: «هو».

(٧) ي: «تفسيره».

(٨) الذي رُدُّ عليه هو أبو حيان في البحر ١٣٥/١.

(٩) انظر: المغني ٥٤١.

(١٠) ص ح: «في ضمير».

(١١) نحو: قل هو الله أحد.

(١٢) نحو: نعم رجلاً زيداً، وما جرى مجراها نحو: ساء مثلاً القوم.

وبأول المتنازعين^(١) والمفسر بخبره^(٢) وبالمُبدل منه^(٣)، ثم قال هذا المعترض: «إلا أن يُتَخَيَّلَ فيه أن يكون^(٤) «سبع سمواتٍ» بدلاً وهو الذي يقتضيه تشبيهه برُّبه رجلاً، فإنه ضميرٌ مبهمٌ ليس عائداً على شيء قبله، لكن هذا يَضَعْفُ^(٥) بكونِ هذا التقديرِ يَجْعَلُهُ غيرَ مرتبطٍ بما قبله ارتباطاً كلياً، فيكونُ أَخْبَرَ بإخبارينِ أحدهما: أنه استوى إلى السماء. والثاني: أنه سَوَى سبع سموات، وظاهرُ الكلامِ أن الذي استوى إليه هو المُسَوَّى^(٦) بعينه.

قوله: «سبع سمواتٍ» في نصبه خمسة أوجه، أحسنها: أنه بدلٌ من الضميرِ في «فسواهنَّ»^(٧) العائدِ على السماءِ كقولك: أخوك مررتُ به زيد. الثاني: أنه^(٨) بدلٌ من الضميرِ أيضاً، ولكن هذا الضميرُ يُفسَّرُ ما بعده. وهذا يَضَعْفُ بما ضَعَفَ^(٩) به قولُ الزمخشري، وقد تقدَّم آنفاً. الثالث: أنه مفعولٌ به، والأصل: فَسَوَى مِنْهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ، وشبههوه بقوله^(١٠) تعالى: «واختار موسى قومه سبعين»^(١١) أي: مِنْ قومه، قاله أبو البقاء^(١٢) وغيره. وهذا ضعيفٌ

(١) نحو: جَفَوْنِي ولم أَجِفُ الأَحْيَاءَ.

(٢) نحو: إن هي إلا حياتنا الدنيا.

(٣) أي الضمير الذي أبدل منه مفسره نحو: ضربتهم قومك. والموضع السابع: أن يكون الضمير متصلاً بفاعل مقدم نحو: ضرب غلامه زيدا.

(٤) سقط «أن يكون» من ص.

(٥) ص: «مضعف».

(٦) ص ي: «المستوى».

(٧) أقحم بعدها في ي: السماء.

(٨) قوله: «أنه» س قط من ي.

(٩) ص ح: «تضعفت».

(١٠) ص ح: «لقوله».

(١١) الآية ١٥٥ من سورة الأعراف.

(١٢) الإملاء ٢٧/١.

- البقرة -

لوجهين، أحدهما^(١) بالنسبة إلى اللفظ. والثاني بالنسبة إلى المعنى. أما الأول: ^(٢) فلأنه ^(٣) ليس من الأفعال المتعدية لاثنين أحدهما بإسقاط الخافض لأنها محصورة في أمر واختار وأخواتهما. الثاني: أنه يقتضي أن يكون ثم سموات كثيرة، سوى من جملتها سبعا وليس كذلك. الرابع: أن «سوى» بمعنى صبر فيتعدى لاثنين، فيكون «سبع» مفعولاً ثانياً، وهذا لم يثبت أيضاً أعني جعل «سوى» مثل صبر. الخامس: أن ينتصب حالاً ويعزى للأخفش^(٤). وفيه بُعد من وجهين، أحدهما: أنه حال مقدرة وهو خلاف الأصل. والثاني: أنها مؤولة بالمشتق وهو خلاف الأصل أيضاً.

قوله: «وهو بكل شيء عليم» «هو» مبتدأ و«عليم» خبره، والجار قبله يتعلق به.

واعلم أنه ^(٥) يجوز تسكين هاء «هو» و«هي» بعد الواو والفاء ولام الابتداء وثم، نحو: «فهي كالحجارة»^(٦)، «ثم هويوم القيامة»^(٧) «لهو الغني»^(٨) «لهي الحيوان»^(٩)، تشبيهاً لـ«هو»^(١٠) بعضد، ولـ«هي» بكتف،

(١) ع: «الأول».

(٢) ص:ح: «الأولى».

(٣) ي: «فلان».

(٤) لم يشر في «معاني القرآن» إلى هذه اللفظة.

(٥) قرأ بتسكين «وهو» أبو عمرو والكسائي وقالون، وقرأ الباقون بالضم، ووقف يعقوب على

«وهو» بالهاء: وهو. انظر: السبعة ١٥٠؛ المشكل لمكي ٢٣٤/١؛ والنشر ٢٠٢/٢؛

والبحر ١٣٦/١.

(٦) الآية ٧٤ من البقرة.

(٧) الآية ٦١ من القصص.

(٨) الآية ٦٤ من الحج: وإن الله هو الغني الحميد.

(٩) الآية ٦٤ من العنكبوت: وإن الدار الآخرة لهي الحيوان.

(١٠) ص:ح: «له».

- البقرة -

فكما يجوز تسكين عين عَضُدٍ وَكَيْفٍ يَجُوزُ^(١) تسكين هاء «هو» و«هي» بعد الأحرف المذكورة، إجراء للمنفصل مُجْرَى المتصل لكثرة دَوْرِهَا مَعَهَا^(٢)، وقد تُسَكَّنُ بعد كافِ الجِرِّ كقوله: ^(٣)

٣٢٥ - فَقُلْتُ لَهُمْ مَا هُنَّ كَهَيِّ فَكَيْفَ لِي سُلُوْ، وَلَا أَنْفَكَ صَبًّا مُتِيْمًا

وبعد^(٤) همزة الاستفهام كقوله: ^(٥)

٣٢٦ - فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا فَأَرَقْنِي فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَّتْ أَمِ عَادَنِي حُلْمٌ

وبعد «لكن» في قراءة ابن حمدون^(٦): «لكنَّ هو الله ربي»^(٧) وكذا من قوله: «يُمِلُّ هُوَ»^(٨).

فإن قيل: عليهم فعيل من عِلِمٍ متعدُّ بنفسه فكيف تعدَّى^(٩) بالباء، وكان من حَقِّهِ إذا تقدَّم مفعوله أن يتعدَّى إليه بنفسه أو باللام المقويَّة^(١٠)، وإذا تأخَّر

(١) ص ح: «نحو».

(٢) أي إن تسكين الضاد من «عَضُدٍ» وارد لأن الضاد من نفس الكلمة فهي متصلة، أما واو العطف فهي منفصلة عن هاء هُوَ فإذا سَكَّنَّا هاء «هو» نكون قد شَبَّهْنَا المنفصلَ بالمتصل.

(٣) لم أهدت إلى قائله، وهو في الدرر ٣٧/١؛ والهمع ٦١/١.

(٤) ي: «وبعده».

(٥) البيت للمرار العدوي أو زياد بن جحل، وهو في الخصائص ٣٠٥/١؛ وابن يعيش

١٣٩/٧؛ والهمع ٦١/١؛ والدرر ٣٧/١. وَسَرَّتْ: من السَّرَى وهو السير ليلاً.

وعادني: زارني.

(٦) محمد بن حمدون الواسطي. سمع من شعيب بن أيوب، وروى عنه أبو بكر بن مجاهد، توفي سنة ٣١٠. انظر: طبقات القراء ١٣٥/٢.

(٧) الآية ٣٨ من الكهف.

(٨) الآية ٢٨٢ من البقرة وهي رواية الحلواني عن قالون. انظر: القرطبي ٢٦١/١؛ وتام الآية: «أو لا يستطيع أن يُمِلُّ هُوَ» وقد رسمت خطأ في ي: «فيمل».

(٩) ص ح: «يتعدى».

(١٠) ص ح: «للقوية».

أَنْ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ فَقَطْ؟ فَالْجَوَابُ: أَنْ أَمْثَلَةَ الْمِبَالِغَةِ خَالَفَتْ أفعالها وَأَسْمَاءَ فاعليها لمعنى (١) وهو شَبَّهَها بِأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ بِجَماعِ ما فيها من معنى المبالغة، وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ لَهُ حُكْمٌ فِي التَّعَدِّيِّ، فَأَعْطِيَتْ أَمْثَلَةَ الْمِبَالِغَةِ ذَلِكَ الْحُكْمَ: وهو أَنَّها لا تَخْلُو من (٢) أَنْ تَكُونَ من فِعْلٍ مَتَعَدِّ بِنَفْسِهِ أَوْ لا، فَإِنْ كانَ الْأوَّلُ: فَإِما أَنْ يُفْهَمَ عِلْماً أَوْ جَهْلاً أَوْ لا، فَإِنْ كانَ الْأوَّلُ تَعَدَّتْ بِالْبِاءِ (٣) نَحْوُ: «هو أَعْلَمُ بِكُمْ» (٤) «وهو عَلِيمٌ بِذاتِ الصُّدُورِ» (٥)، وَزَيْدٌ جَهولٌ بِكَ وَأَنْتَ أَجْهَلُ بِهِ. وَإِنْ كانَ الثَّانِي تَعَدَّتْ بِاللَّامِ نَحْوُ: أَنَا أَضْرِبُ لَزِيدٍ مِنْكَ وَأَنَا لَهُ ضْرَابٌ (٦)، وَمِنهُ «فَعَالَ لِمَا يَرِيدُ» (٧)، وَإِنْ كَانَتْ من مَتَعَدِّ بِحَرْفٍ جَرَّ تَعَدَّتْ هِيَ بِذَلِكَ الْحَرْفِ نَحْوُ: أَنَا أَصْبِرُ عَلَى كَذَا، وَأَنَا صَبورٌ عَلَيْهِ، وَأَزْهَدُ فِيهِ مِنْكَ، وَزَهِيدٌ فِيهِ. وَهَذَا مَقْرَرٌ فِي عِلْمِ النُّحُو.

آ. (٣٠) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾: «إِذْ ظَرَفُ زَمَانٍ ماضٍ، يُخَلِّصُ (٨) الْمَضارِعَ لِلْمَضِيِّ وَبُنِيَ لَشَبَّهَهُ بِالْحَرْفِ فِي الْوَضْعِ وَالِافْتِقارِ، وَتَلِيهِ الْجُمْلُ مُطْلَقاً، فَإِذا كانَتِ الْجُمْلَةُ فَعَلِيَّةً قَبَّحَ تَقْدِيمُ الْأَسْمِ وَتَأخِيرُ الْفِعْلِ نَحْوُ: إِذْ زَيْدٌ قامَ، وَلا يَتَصَرَّفُ إِلا بِإِضافَةِ الزَّمَنِ إِلَيْهِ نَحْوُ: يَوْمَئِذٍ وَحِينَئِذٍ، وَلا يَكُونُ مَفْعولاً بِهِ، وَإِنْ قالَ بِهِ أَكْثَرُ الْمُعْرَبِينَ، فَإِنَّهُمْ يُقَدِّرونَ: اذْكَرَ وَقَتَ كَذَا، وَلا ظَرَفَ مَكَانٍ وَلا زائِداً (٩) وَلا حَرْفاً لِلتَّعْلِيلِ وَلا لِلْمُفاجِأَةِ خِلافاً

(١) ي: بمعنى.

(٢) قوله: «من» سقوط من ي.

(٣) ص ح: بالهاء.

(٤) الآية ٣٢ من النجم.

(٥) الآية ٦ من الحديد.

(٦) ع: «ضراب له» مقحمة.

(٧) الآية ١٠٧ من هود.

(٨) ي: «خلص».

(٩) ي: «عائداً».

- البقرة -

لزاعمي ذلك، وقد تُحذَفُ الجملة^(١) المضافُ هو إليها للعلمِ ويُعوَّضُ منها تنوينُ^(٢) كقوله تعالى: «وَأَنْتُمْ حِينْتُمْ تَنْظُرُونَ»^(٣)، وليس كسرته^(٤) والحالة هذه كسرة إعرابٍ ولا تنوينه تنوينٌ صرفٍ خلافاً للأخفش، بل الكسرُ لالتقاء الساكنين والتنوينُ للعوضِ بدليلِ وجودِ الكسرِ ولا إضافة^(٥) قال^(٦):

٣٢٧ - نَهَيْتُكَ عَنْ طَلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ

وللأخفش^(٧) أن يقول: أصله «وَأَنْتَ حِينْتُمْ» فلَمَّا حُذِفَ المضافُ بقي المضافُ إليه على حاله وَلَمْ يَقْمِ مَقَامَهُ، نحو: «والله يريدُ الآخرة»^(٨) بالجر، إلا أنه ضعيفٌ.

و «قال ربك» جملة فعلية في محلِّ خَفْضٍ بإضافةِ الظرف^(٩) إليها.

واعلم أن «إذ» فيه تسعة أوجه^(١٠)، أحسنها أنه منصوبٌ بـ «قالوا أَنْجَعَلُ فيها» أي: قالوا ذلك القولَ وقتَ قولِ الله تعالى لهم: إني جاعلٌ في الأرضِ خليفةً، وهذا أسهلُّ الأوجهِ. الثاني: أنه منصوبٌ بـ «اذكُرْ» مقدراً وقد تقدّم أنه

(١) قوله: «الجملة» سقط من ي.

(٢) ص ح: «بنون».

(٣) الآية ٨٤ من الواقعة.

(٤) ح ص: «كسرة».

(٥) ي: «والإضافة».

(٦) البيت لأبي ذؤيب، وهو في ديوان الهذليين ٦٨/١؛ والخصائص ٣٧٦/٢؛ وابن يعيش

٣١/٩، واللسان: شبل، والمغني ٩١ وفيه: بعافية عوضاً من بعاقبة، وشواهد المغني

٢٦٠.

(٧) ي: «والأخفش».

(٨) الآية ٦٧ من الأنفال وهي قراءة ابن جازر كما في المحتسب: ٢٨١/١.

(٩) قوله: «الظرف» سقط من ع.

(١٠) انظر: البحر المحيط ١٣٩/١.

لَا يَتَصَرَّفُ فلا يقع مفعولاً. الثالث: أنه منصوبٌ بـ «خَلَقَكُمْ» المتقدم^(١) في قوله: «اتقوا ربَّكم الذي خلقكم»^(٢) والواو زائدة. وهذا ليس بشيءٍ لطولِ الفصل. الرابع: أنه^(٣) منصوبٌ بـ «قال» بعده. وهو فاسدٌ لأن المضافَ إليه لا يعمل في المضاف. الخامس: أنه زائدٌ ويعزى لأبي عبيد^(٤). السادس: أنه بمعنى قد. السابع أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: ابتداءً خَلَقَكُمْ وقتَ قولِ ربِّك. الثامن: أنه منصوبٌ بفعلٍ لائق، تقديره: ابتداءً خَلَقَكُمْ وقتَ قوله ذلك، وهذان ضعيفان لأن وقتَ ابتداءِ الخلق ليس وقتَ القول^(٥)، وأيضاً فإنه لَا يَتَصَرَّفُ. التاسع: أنه منصوبٌ بـ «أحياكم» مقدراً، وهذا مردودٌ باختلافِ الوقتين أيضاً.

و «للملائكة» متعلِّقٌ بـ «قال» واللامُ للتبليغ. وملائكةٌ جمعُ مَلَك. واختلَف في «مَلَك» على ستة أقوال، وذلك أنهم اختلفوا في ميمه، هل هي أصليةٌ أو^(٦) زائدة؟ والقائلون بأصالتها اختلفوا، فقال بعضهم: مَلَكٌ ووزنه فَعَلٌ من المُلْك، وشدُّ جمعُه على فعائلةٍ فالشدوذ في جَمْعِه فقط. وقال بعضهم: بل أصلُه مَلَأَك، والهمزةُ فيه^(٧) زائدةٌ كَشَمَالٌ ثم نُقِلَت حركةُ الهمزة إلى اللامِ وحُذِفَت^(٨) الهمزةُ تخفيفاً، والجمعُ جاء على^(٩) أصلِ الزيادةِ فهذان

(١) ي: «المقدم».

(٢) الآية ١ من النساء.

(٣) قوله «أنه» سقط من ح ص.

(٤) القاسم بن سلام أخذ عن الكسائي وأخذ عنه البغوي له: غريب الحديث وكتاب الأمثال، توفي ٢٢٤. انظر: مراتب النحويين ٩٣؛ البلغة ١٨٦.

(٥) ص ح: «المقول».

(٦) ي: «أم».

(٧) قوله «فيه» سقط من ي.

(٨) ي: «حذفت».

(٩) ص ح: «جاعل أصل».

— البقرة —

قَوْلَانِ عِنْدَ هُوَلَاءِ. وَالْقَائِلُونَ بِزِيَادَتِهَا اخْتَلَفُوا أَيْضًا، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: هُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ «أَلْكَ» أَي: أُرْسِلَ فِقَاؤُهُ وَعَيْنُهُ لَامٌ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ (١):

٣٢٨ — أَبْلَغَ أَبَا دَخْتَنُوسَ مَأْلَكَةً غَيْرَ الَّذِي قَدْ يُقَالُ مِلْكَذِبٍ وَقَالَ آخَرَ (٢):

٣٢٩ — وَغِلَامٌ أُرْسَلَتْهُ أُمُّهُ بِالْوَكِّ قَبْدَلْنَا مَا سَأَلَ وَقَالَ آخَرَ (٣):

٣٣٠ — أَبْلَغَ التُّعْمَانَ عَنِي مَأْلَكًا أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتَظَارِي

فَاصِلِ مَلَكٍ: مَأْلَكٌ، ثُمَّ قَلِبْتَ الْعَيْنُ إِلَى مَوْضِعِ الْفَاءِ (٤)، وَالْفَاءُ إِلَى مَوْضِعِ الْعَيْنِ فَصَارَ مَلَكًَا عَلَى وَزْنِ مَعْفَلٍ، ثُمَّ نُقِلَتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ إِلَى اللَّامِ وَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ تَخْفِيفًا، فَيَكُونُ (٥) وَزْنُ مَلَكٍ: مَعْلًا بِحَذْفِ الْفَاءِ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: هُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ لَأْكَ أَيِ أُرْسِلَ أَيْضًا، فِقَاؤُهُ لَامٌ وَعَيْنُهُ هَمْزَةٌ. ثُمَّ نُقِلَتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ وَحُذِفَتْ كَمَا تَقَدَّمَ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ نُطِقَ بِهَذَا الْأَصْلِ قَالَ (٦):

٣٣١ — فَلَسْتُ لِإِنْسِيٍّ وَلَكِنْ لِمَأْلَكٍ تَنْزَلُ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ

ثُمَّ جَاءَ الْجَمْعُ عَلَى الْأَصْلِ فَرُدَّتِ الْهَمْزَةُ عَلَى كِلَا الْقَوْلَيْنِ، فَوَزَنَ مَلَائِكَةً عَلَى هَذَا الْقَوْلِ: مَفَاعِلَةٌ، وَعَلَى الْقَوْلِ الَّذِي (٧) قَبْلَهُ: مَعَاوِلَةٌ بِالْقَلْبِ.

(١) لم أهدد إلى قائله وهو في الخصائص ٣١١/١؛ وأمالى الشجري ٩٧/١؛ وابن يعيش ١٠٠/٩، واللسان: ألك.

(٢) البيت للبيد وهو في ديوانه ١٧٨؛ والخصائص ٢٧٥/٣؛ واللسان: ألك؛ وإملاء العكبري ٢٧/١.

(٣) البيت لعدي بن زيد، وهو في ديوانه ٩٣؛ والمحاسب ٤٤/١.

(٤) ي: «والفاء» بإقحام الواو.

(٥) ي: «فصار».

(٦) تقدم برقم ٢٢٧.

(٧) ي: «الثاني».

- البقرة -

وقيل: هو مشتقٌ من: لآكَه يَلُوكُه أي: أداره يُديره، لأنَّ المَلَكُ يُديرُ الرسالةَ في فيه، فأصلُ مَلَكٍ: مَلُوكٌ، فَنُقِلَتْ حركةُ الواوِ إلى اللامِ الساكنةِ قبلها، فَتَحَرَّكَ حرفُ العلةِ وانفتح ما قبله فَقَلِبَ^(١) ألفاً فصارَ ملاكاً مثل مَقَامٍ، ثم حُذِفَتْ الألفُ تخفيفاً فوزنه مَفَلٌ^(٢) بحذفِ العينِ، وأصلُ ملائكةِ ملاوكةِ فَقَلِبْتَ الواوُ همزةً، ولكنَّ شرطَ قلبِ الواوِ والياءِ همزةٌ بعد ألفٍ مفاعلٍ أن تكونَ زائدةً^(٣) نحو عجائزِ ورسائلٍ، على أنه قد جاء ذلك في الأصليِّ^(٤) قليلاً قالوا: مصائبٌ ومناثرٌ، قُرئ شاذاً: «معائش»^(٥) بالهمز، فهذه خمسةُ أقوالٍ. والسادس: قال النضر بن شميل^(٦): «لا اشتقاقٌ للملك عند العرب».

والهاء^(٧) في ملائكة لتأنيث الجَمْعِ نحو: صَلادِمَةٌ^(٨). وقيل للمبالغة كعلامة ونسابة، وليس بشيء، وقد تُحذَفُ هذه الهاء^(٩) شذوذاً، قال الشاعر^(١٠):

٣٣٢ - أبا خالدٍ صَلَّتْ عَلَيْكَ الملائِكُ

قوله: «إني جاعلٌ في الأرضِ خليفةً» هذه الجملة معمولُ القولِ، فهي

-
- (١) ي: «فقلبت».
(٢) ح: «فيقل».
(٣) انظر: المتع ٣٢٦.
(٤) ح ي: «الأصل».
(٥) الآية ١٠ من الأعراف «وجعلنا لكم فيها معايش» وما قاله المؤلف قراءة الأعرج والأعمش وآخرين، انظر البحر ٢٧١/٤.
(٦) النضر بن شميل البصري روى عن هارون الأعمور وروى عنه إسحاق بن راهويه، توفي سنة ٢٠٤. انظر: طبقات القراء ٣٤١/٢.
(٧) ي: «فالهاء».
(٨) الصلادمة: وأحدها صِلْدَمٌ وهي الخيل الشداد.
(٩) ح ص: «الياء».
(١٠) لم أهدت إلى تمامه وقائله، وهو في المنصف ١٠٣/٢؛ والبحر ١٣٨/١.

- البقرة -

في محلّ نصبٍ به، وكُسِرَت «إِنَّ» هنا لوقوعها بعد القول المجرّد من معنى الظن محكيةً به، فإن كان بمعنى الظن جَرى فيها وجهان: الفتح والكسر، وأنشدوا^(١):

٣٣٣ - إذا قلتُ أنني آيبُ أهلَ بلدةٍ نَزَعْتُ بها عنه الوليّةُ بالهجر

وكان ينبغي أن يُفتح ليسَ إلاّ نظراً^(٢) لمعنى الظنّ، لكن قد يقال جاز^(٣) الكسر مراعاةً لصورة القول.

و«إِنَّ» على ثلاثة أقسامٍ: قسمٍ يجب فيه كسرها، وقسمٍ يجب فيه فتحها وقسمٍ يجوز^(٤) فيه وجهان، وليس هذا موضع تقريره، بل يأتي في غضون السور، ولكن الضابط الكلي في ذلك أن كلّ موضعٍ سَدَّ مسدّها المصدرُ وَجَبَ فيه فتحها نحو: بلغني أنك قائمٌ، وكلّ موضعٍ لم يَسُدَّ مسدّها وَجَبَ فيه كسرها كوقوعها بعد القول ومبتدأةً وصلّةً وحالاً، وكلّ موضعٍ جازَ أن يَسُدَّ مسدّها جاز الوجهان كوقوعها بعد فاء الجزاء^(٥)، وإذا الفجائية وهذه أشدُّ العبارات في هذا الضابط.

و«جاعلٌ» فيه قولان، أحدهما أنه بمعنى خالق، فيكون «خليقةً» مفعولاً^(٦) به، و«في الأرض» فيه حينئذ قولان، أحدهما - وهو الواضح - أنه

(١) البيت للحطيئة وهو في ديوانه ٣٦٦؛ والخزانة ٤٢٣/١؛ والبحر ١٤٠/١؛ والولية: البرذعة، والهجر: الهاجرة. أي: إذا قلت ساتيهم ليلاً أتيتهم نصف النهار لسرعة بعيري.

(٢) قوله: «نظراً» سقط من ع.

(٣) ي: «جاء».

(٤) ص ح: «يجب».

(٥) كررت نسخة ي الجملة كلها.

(٦) ص ح: «مفعول».

- البقرة -

متعلقٌ بجاعلٍ. الثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه حالٌ من النكرة بعده^(١). القول الثاني: أنه بمعنى مُصَيِّرٍ، ولم يَذكر الزمخشري^(٢) غيره، فيكون «خليفةً» هو المفعول الأول، و«في الأرض» هو الثاني قُدِّم عليه، ويتعلَّقُ بمحذوفٍ على ما تقرَّر. و«خليفةً» يجوز أن يكون بمعنى فاعلٍ أي: يَخْلُفُكُمْ أو^(٣) يَخْلُفُ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ مِنَ الْجَنِّ^(٤)، وهذا أصحُّ لدخولِ تاءِ التانيثِ عليه وقيل: بمعنى مفعولٍ أي: يَخْلُفُ كُلَّ جَيْلٍ^(٥) مَنْ تَقَدَّمَ، وليس دخولُ التاءِ حيثنثٌ قياساً. إلا أن يُقال: إِنَّ «خليفةً» جَرى مجرى الجوامدِ كالنطيحةِ والذبيحةِ. وإنما وُحِدَ «خليفةً» وإن كان المرادُ الجمعُ لأنه أريدَ به آدمٌ وذريتهُ، ولكن استغنى بذكره كما يُستغنى بذكرِ أبي القبيلةِ نحو: مُضَرٌ وَرَبِيعَةٌ، وقيل: المعنى على الجنس.

وقرىء: «خليفةً» بالقاف^(٦).

و «خليفةً» منصوبٌ بـ «جاعلٍ» كما تقدَّم، لأنه اسمُ فاعلٍ. واسمُ الفاعلِ يعملُ عَمَلُ فِعْلِهِ مطلقاً إن كان فيه الألفُ^(٧) واللام، وبشرطِ الحالِ أو الاستقبالِ والاعتمادِ^(٨) إذا لم يكونا فيه، ويجوز إضافته لمعموله تخفيفاً ما لم يُفصل^(٩) بينهما كهذه الآية.

(١) ي: «بعد».

(٢) الكشف ٢٧١/١.

(٣) ي: «و».

(٤) ص ح: «الجر».

(٥) ع: «جليل».

(٦) قراءة زيد بن علي وأبي البرهمس. البحر ١٤٠/١.

(٧) ي: «بالألف».

(٨) ي: «أو».

(٩) ص ح: «يتصل».

- البقرة -

قوله: «قالوا أتجعلُ فيها مَنْ يُفسدُ» قد تقدّم أن «قالوا» عامل في «إذ قال ربك» وأنه المختار، والهمزة في «أتجعل» للاستفهام على بابها، وقال الزمخشري^(١): «للتعجب»، وقيل: للتقرير كقوله^(٢):

٣٣٤ - أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونَ رَاحِ

وقال أبو البقاء^(٣): «للاستشهاد»، أي: أتجعلُ فيها مَنْ يُفسدُ كَمَنْ كَانَ قَبْلُ» وهي عبارة غريبة. و«فيها»^(٤) الأولى متعلقة بـ «تَجْعَلُ» إن قيل: إنها بمعنى الخلق، و«مَنْ يُفسدُ» مفعولٌ به، وإن قيل إنها بمعنى التصيير فيكون «فيها» مفعولاً ثانياً قُدِّمَ على الأول وهو «مَنْ يفسد»، و«مَنْ» تحتل أن تكون موصولةً أو نكرةً موصوفةً، فعلى الأول لا محلّ للجمله بعدها من الإعراب، وعلى الثاني محلّها نصب، و«فيها» الثانية متعلقة بـ «يُفسدُ». و«يَسْفِكُ» عطفٌ على «يُفسدُ» بالاعتبارين.

والجمهورُ على رَفَعِهِ، وقرئ منصوباً^(٥) على جواب الاستفهام بعد الواو التي تقتضي الجمع بإضمار «أَنْ» كقوله^(٦):

٣٣٥ - أَتَبَيْتُ رِيَّانَ الْجَفُونَ مِنَ الْكَرَى وَأَبَيْتُ مِنْكَ بَلِيلَةَ الْمَلْسُوعِ

وقال ابن عطية^(٧): «منصوبٌ بواو الصّرف» وهذه عبارة الكوفيين، ومعنى

(١) الكشاف ٢٧١/١.

(٢) البيت لجريز، وهو في ديوانه ٨٩؛ والخصائص ٤٦٣/٢؛ والمغني ١١؛ وابن يعيش ١٢٣/٨، واللسان: نقص، وشواهد المغني ٤٣.

(٣) الإملاء: ٢٨/١، وعبارته: للاسترشاد.

(٤) ص ح: «وقيل».

(٥) أي بنصب «يسفك» وهي قراءة ابن هرمز والأعرج. انظر: البحر ١٤٢/١؛ القرطبي ٢٧٥/١.

(٦) البيت للشريف الرضي، وهو في ديوانه ٤٩٧/١؛ والأشموني ٣٠٧/٣؛ والمغني ٧٤٤؛ والهمع ١٣/٢؛ والدرر ١٠/٢.

(٧) التفسير ٢١٩/١.

- البقرة -

واوِ الصرفِ أن الفعلَ كان يقتضي إعراباً فصَّرَفْتَهُ الواوُ عنه إلى النصب، والمشهورُ «يَسْفِكُ» بكسر الفاء، وقُرِئَ بضمِّها^(١)، وقُرِئَ أيضاً بضمِّ حرفِ المضارعةِ من أسْفَكِ وقُرِئَ أيضاً^(٢) مشدداً للتكثير.

والسَّفْكَ: هو الصَّبُّ، ولا يُستعمل إلا في الدمِ، وقال ابن فارس^(٣)، والجوهري^(٤): «يُستعمل أيضاً في الدمع». وقال المهدوي «ولا يُستعمل السفك إلا في الدَّمِ، وقد يُستعمل في نثرِ الكلامِ، يقال: سَفَكَ^(٥) الكلامَ أي: نثره».

والدَّماءُ: جمعُ دَمٍ، ولا يكونُ اسمٌ معربٌ على حرفين، فلا بدُّ له من ثالثٍ محذوفٍ هو لامُه، ويجوزُ أن تكونَ واواً وأن تكونَ ياءً، لقولهم في التثنية: دَمَوَانِ^(٦) ودَمَيَانِ، قال الشاعر^(٧):

٣٣٦ - فَلَوْ أَنَا عَلَى حَجَرٍ دُبِحْنَا جَرَى الدَّمِيَانِ بالخبرِ اليقينِ

وهل وزنُ دمٍ «فَعَلَ» بسكونِ العينِ أو فَعَلْ^(٨) بفتحها قولان، وقد يُردُّ

(١) قراءة أبي حيوه وابن أبي عبلة. البحر ١/١٤٢؛ ابن عطية ١/٢١٩.

(٢) قوله: «أيضاً» سقط من ص.

(٣) أحمد بن فارس اللغوي، له: المقاييس والمجمل والصاحبي، قرأ عليه البديع الهمداني. وتوفي سنة ٣٩٥، انظر: الإنباه ١/٩٢؛ البلغة ٢٨؛ البغية ١/٣٥٢. وانظر كتابه: معجم مقاييس اللغة ٣/٧٨.

(٤) الصحاح: مادة سفك.

(٥) ي: «سفكه».

(٦) ص ح: «ديوان».

(٧) البيت للمثقب العبدى أوعلي بن بدال، وهو في أمالي الشجري ٢/٣٤٤؛ والإنصاف ٣٥٧؛ والمتع ٦٢٤؛ واللسان أخوا، وابن يعيش ٩/٢٤؛ والخزانة ٢/٣٤٩.

(٨) قوله «أو فعل» سقط من ي.

محدوفه، فيستعمل مقصوراً كعصا وغيره^(١)، وعليه قوله^(٢):

٣٣٧ - كَأَطُومٍ فَفَدَّتْ بُرْغُزَهَا أَعْقَبَتْهَا الْغُبْسُ مِنْهُ عَدَمًا
غَفَلَتْ ثُمَّ أَتَتْ تَطْلُبُهُ فَإِذَا هِيَ بِعِظَامٍ وَدَمًا

وقد تُشَدُّ مِيمُهُ أَيْضًا^(٣)، قال الشاعر^(٤):

٣٣٨ - أَهَانَ دَمَكَ فَرَعًا بَعْدَ عِزَّتِهِ يَاعْمَرُوبُغْيُوكَ إِصْرَارًا عَلَى الْحَسَدِ

وأصل: الدَّمَاءُ: الدِّمَاءُ أَوْ الدِّمَائِي، فقلب^(٥) حرفُ العلةِ همزةً لوقوعه طرفاً بعد ألفٍ زائدةٍ نحو: كساء ورداء.

قوله: «وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ» الواوُ للحال، و«نَحْنُ نُسَبِّحُ» جملةٌ من مبتدأ وخبر، في محلِّ النصب على الحال، و«بِحَمْدِكَ» متعلِّقٌ بمحدوفٍ، لأنه حالٌ أيضاً، والباءُ فيه للمصاحبة أي نُسَبِّحُ ملتبسين^(٦) بحمديك، نحو: «جاء زيد بشيابه» فهما حالان متداخلتان^(٧)، أي حالٌ في حال. وقيل: (٩) الباءُ للسببية، فتعلَّق بالتسبيح. قال ابن عطية^(٨): «ويُحتمل أن يكون قولهم: «بِحَمْدِكَ» اعتراضاً بين الكلامين، كأنهم قالوا: ونحن نسبح

(١) قوله «وغيره» سقط من ص ح ع.

(٢) لم أهدت إلى قائلها، وهما في أمالي الشجري ٣٤/٢، واللسان: أبي؛ والبحر ٢٨١/١؛

ورصف المباني ١٦؛ والهمع ٣٩/١؛ والدرر ١٣/١. والأطوم: البقرة الوحشية،

والبرغز: ولدها، والغبس: ج أغبس وهو الذائب.

(٣) قوله «أيضاً» سقط من ص ح.

(٤) لم أهدت إلى قائله وهو في الهمع ٢٠/١؛ والدرر ١٣/١، وفرغاً: هدرأ.

(٥) ص: «فقلبت».

(٦) قوله: «ملتبسين» زيادة من ع.

(٧) ص ح: «متداخلتان».

(٨) ي: «وإن».

(٩) التفسير ٢٢٠/١.

ونقدّس، ثم اعترضوا على جهة التسليم، أي: وأنت المحمود في الهداية إلى ذلك» قلت: كأنه يحاول أن تكون الباء للسببية، ولكن يكون ما تعلقت به الباء فعلاً محذوفاً لاثقاً بالمعنى تقديره: حصل لنا التسيخ والتقدیس بسبب حمدك.

والحمد هنا: مصدر مضاف لمفعوله، وفاعله محذوف^(١) تقديره: بحمدنا إياك. وزعم بعضهم أن الفاعل مضمّر فيه وهو غلط^(٢)؛ لأن المصدر اسم جامد لا يضمّر فيه، على أنه قد حكى خلاف في المصدر الواقع موقع الفعل نحو: ضرباً زيداً، هل يتحمل ضميراً أم لا؟ وقد تقدّم.

و«نقدّس» عطف على «نسيخ» فهو خبر أيضاً عن «نحن» ومفعوله محذوف أي: نقدّس أنفسنا وأفعالنا^(٣) لك، و«لكم» متعلّق به أو بـ«نسيخ»، ومعناها العلة، وقيل: هي زائدة، فإن ما قبلها متعدّ بنفسه، وهو ضعيف إذ لا تزداد إلا مع تقديم المعمول أو يكون العامل فرعاً، وقيل: هي معدّية نحو: سجدت لله، وقيل: هي^(٤) للبيان، كهي في قولك: سقياً لك، فعلى هذا يتعلّق بمحذوف ويكون خبر مبتدأ مضمّر أي: تقدّسنا^(٥) لك. وهذا التقدير أحسن من تقدير قولهم: «أعني» لأنه أليق بالموضع^(٦). وأبعد من زعم أن جملة قوله^(٧) «ونحن نسيخ» داخلة في حيز استفهام مقدر تقديره: وأنحن^(٨)

(١) قوله: «محذوف» سقط من ع.

(٢) قوله «غلط» سقط من ي.

(٣) ع: «أو».

(٤) قوله: «هي» سقط من ي ص ح.

(٥) ي: «تقدّساً».

(٦) ص ح: «بالوضع».

(٧) قوله: «قوله» سقط من: ي.

(٨) ي: «ونحن».

— البقرة —

نَسِخَ أَمْ نَتَغَيَّرُ^(١). واستحسنه ابن عطية^(٢) مع القول بالاستفهام المحض في قولهم: «أتجعل»، وهذا ياباه الجمهور، أعني حَذَفَ همزة الاستفهام مِنْ غيرِ ذِكْرِ «أَمْ» المعادلةِ وهو رأي الأَخفش، وجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلَهُ تَعَالَى: «وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ»^(٣) أَي: وَأَتِلْكَ^(٤) نِعْمَةٌ، وقول الآخر^(٥):

٣٣٩ — طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لِعِبَاءِ مَنِي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ
أَي: وَأَذُو^(٦) الشَّيْبِ، وقول الآخر^(٧):

٣٤٠ — أَفْرَحُ أَنْ أُرْزَأَ الْكِرَامَ وَأَنْ أُورَثَ ذُودًا شَصَائِصًا نَبْلًا
أَي: أَفْرَحُ^(٨)، فَأَمَّا مَعَ «أَمْ» فَإِنَّهُ جَائِزٌ لِدَلَالَتِهَا عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ^(٩):

٣٤١ — فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِشَمَانِ
أَي: أَبْسَعِ.

(١) ي: «نتعبد».

(٢) التفسير ١/٢٢٠.

(٣) الآية ٢٢ من الشعراء وانظر: معاني القرآن للأخفش ٤٢٦.

(٤) ي: «وتلك» ومعاني القرآن: أوتلك.

(٥) البيت للكميت، وهو في المحتسب ١/٥٠، وأمالي الشجري ١/٢٦٧؛ والهمع

١/١٩٥؛ والدرر ١/١٦٧.

(٦) ي: «وذو».

(٧) البيت لحزرمي بن عامر، وهو في اللسان: جزأ؛ وشواهد الكشاف ٤/٢٩٦. والرزء:

النقصان، والشصائص: ج شصوص وهي الناقة القليلة اللبن، والتبل: الصغار.

(٨) ص ح: «أفرح».

(٩) البيت لعمر بن أبي ربيعة وهو في ديوانه ٢٦٦، وروايته:

فوالله ما أدري واني لحاسب

وهو في أمالي الشجري ٢/٣٣٥؛ والمغني ٧؛ وابن يعيش ٨/١٥٤؛ ووصف

المباني ٤٥؛ والخزاة ٤/٤٤٧؛ والدرر ٢/٨٥.

- البقرة -

والتسبيحُ: التنزيهُ والبراءَةُ، وأصلُهُ من السَّبْحِ وهو البُعْدُ، ومنه السابِحُ في الماء، فمعنى «سبحان الله» أي: تنزيهاً له وبراءةً عمّا لا يليقُ^(١) بجلاله ومنه قولُ الشاعر^(٢):

٣٤٢ - أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عِلْقَمَةَ الْفَاحِرِ

أي: تنزيهاً، وهو مختصُّ^(٣) بالباري تعالى، قال الراغب^(٤) في قوله سبحان مِنْ عِلْقَمَةَ: «إن أصله سبحان علقمة، على سبيل التهكم فزاد فيه «مِنْ»، وقيل: تقديرُهُ: سبحانَ الله مِنْ أَجْلِ عِلْقَمَةَ»، فظاهرُ قوله أنه يجوزُ أن يقالَ لغيرِ الباري تعالى على سبيل التهكم، وفيه نظرٌ.

والتقديسُ: التّطهيرُ، ومنه الأرضُ المقدّسةُ، وبيت المقدّس، وروح القدس، وقال الشاعر^(٥):

٣٤٣ - فَأَذْرَكْنَهُ يَأْخُذَنَّ بِالسَّاقِ وَالنَّسَا كَمَا شَبَّرَقَ الْوِلْدَانَ ثَوْبَ الْمَقْدِسِ

أي: المطهّرُ لهم. وقال الزّمخشري^(٦): «هو مِنْ قَدَسَ في الأرضِ إذا ذهبَ فيها وأبعدَ، فمعناه قريبٌ من معنى نُسِّحَ». انتهى.

قوله تعالى: «قال إني أعلمُ ما لا تعلمون» أصلُ إني: إنني فاجتمع

(١) ح ص: «يليق».

(٢) البيت للأعشى وهو في ديوانه ١٤٣؛ والخصائص ١٩٧/٢؛ وابن يعين ٣٧/١؛ والحزانة ٤١/٢؛ والهمع ١٦٤/١؛ والدرر ١٦٤/١.

(٣) ح ص: «يختص».

(٤) المفردات ٢٢٧.

(٥) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ١٠٤؛ والقرطبي ٢٧٧/١. أدركنه: الضمير يعود على الثور والنون للكلاب، والنسا: عرق في الفخذ، والشبرقة: تقطيع الثوب، والمقدس: الراهب، والأولاد يقطعون ثوب الراهب تبركاً به.

(٦) الكشاف ٢٧١/١.

ثلاثة أمثال، فحذفنا^(١) أحدها، وهل هونون الوقاية أو النون الوسطى؟ قولان الصحيح الثاني، وهذا^(٢) شبيه^(٣) بما تقدم في «إنا معكم»^(٤) وبابه.

والجملة في محل نصب بالقول، و«أعلم» يجوز فيه أن يكون فعلاً مضارعاً وهو الظاهر، و«ما» مفعول به، وهي: إما نكرة موصوفة أو موصولة، وعلى كل تقدير فالعائد محذوف لاستكمال الشروط أي: تعلمونه، وقال المهدي، ومكي^(٥) وتبعهما أبو البقاء^(٦): «إن» أعلم «اسم بمعنى عالم» كقوله^(٧):

٣٤٤ - لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَاِنِّي لِأَوْجَلٍ عَلَى أَيْنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوْلُ

ف «ما» يجوز فيها أن تكون في محل جرّ بالإضافة أو نصب بـ «أعلم» ولم يُنَوَّن «أعلم» لعدم انصرافه، نحو: «هؤلاء حجاج بيت الله»^(٨)، وهذا مبني على أصلين ضعيفين، أحدهما: جعلُ أفعل بمعنى فاعل من غير تفضيل، والثاني أن أفعل إذا كانت بمعنى اسم الفاعل عملت عمله، والجمهور لا يشتونها. وقيل: «أعلم» على بابها من كونها للتفضيل، والمفضل عليه محذوف، أي: أعلم منكم^(٩)، و«ما» منصوبة بفعل محذوف دلّ عليه أفعل، أي: علمت ما لا تعلمون، ولا جائز أن يُنصبَ بأفعل التفضيل

(١) ي: «فحذفت»، وسقط قوله «أحدها» من ي.

(٢) ي: «».

(٣) ص ح: «يشبه».

(٤) الآية ١٤ من البقرة.

(٥) مشكل الإعراب: ٣٥/١.

(٦) الإملاء ٢٨/١.

(٧) البيت لمعن بن أوس، وهو في ديوانه ٥٧؛ وأمالى الشجري ٣٢٨/١؛ وابن يعيش

٨٧/٤؛ وأوضح المسالك ٢١٧/٢. والوجل: الخوف. والشاهد في «لأوجل» اسم بمعنى

واجل.

(٨) زاد في ع: «وبيت الله».

(٩) ح ص «منك».

- البقرة -

لأنه أضعف^(١) من الصفة المشبهة التي هي أضعف من اسم الفاعل الذي هو أضعف من الفعل في العمل، وهذا يكون نظير ما أولوه من قول الشاعر^(٢):

٣٤٥ - فلم أرَ مثلَ الحيِّ حَيًّا مُصَبِّحاً ولا مثلنا يومَ التَّقِينَا فوارِساً
أَكْرَ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا

فالقوانس منصوب بفعلٍ مقدر، أي بـ «ضرب»، لا بـ «أضرب»، وفي ادعاء مثل ذلك في الآية الكريمة بُعدٌ لحذف^(٣) شيئين: المفضل^(٤) عليه والناصب لـ «ما».

آ. (٣١) قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾. . . هذه الجملة يجوز ألا يكون لها محلٌّ من الإعراب لاستثناها، وأن يكون محلها الجرُّ لعطفها على «قال ربك». و«علم» هذه متعدية إلى اثنين، وكانت قبل التضعيف متعدية لواحد^(٥) لأنها عرفانية، فتعدت بالتضعيف لآخر، وفرقوا بين «علم» العرفانية واليقينية في التعدية، فإذا أرادوا أن يعدّوا العرفانية عدّوها بالتضعيف، وإذا أرادوا أن يعدّوا اليقينية عدّوها بالهمزة، ذكر ذلك أبو علي الشلوين^(٦)، وفاعل «علم» يعود على الباري تعالى، و«آدم» مفعوله.

(١) ح ص «أصعب».

(٢) البيتان للعباس بن مرداس، وهما في النوادر ٥٩؛ والأصمعيات ٢٠٥؛ والحامسة ٢٤٦/١؛ وابن عيش ١٠٥/٦؛ والخزانة ٥١٧/٣؛ وشرح شواهد الكشاف ٤٢٩/٤. والمصحح: الذي يُغار عليه صباحاً، والقونس: أعلى بيضة الحديد.

(٣) ص ح: «حذف بإسقاط اللام».

(٤) ص: «الفعل»، ح: «الفصل».

(٥) قوله «لواحد» سقط من ص.

(٦) عمر بن محمد، روى عن السهيلي، وهو بلغة الأندلس الأشقر الأبيض، له: التوطئة وشرح الجزولية وشرح الكتاب، توفي سنة ٦٤٥. انظر: الإنباه ٣٣٢/٢؛ والبلغة ١٧٢؛ والبقية ٢٢٤/٢.

وفيه ستة أقوال، أرجحها [أنه] ^(١) اسمٌ أعجميٌّ غيرٌ مشتقٌ، ووزنه فاعلٌ كنظائره نحو: آزر وشالِح، وإنما مُنِعَ من الصِّرفِ لِلْعِلْمِيَّةِ والعِجْمَةِ الشخصيةِ، الثاني: أنه مشتقٌ من الأذمة، وهي حُمْرَةٌ تَمِيلُ إلى السوادِ، الثالث: أنه مشتقٌ من أديمِ الأرض، [وهو أوجهُها ومُنِعَ من الصِّرفِ على هذين القولين للوزن والعلميةِ. الرابع: أنه مشتقٌ من أديمِ الأرض] ^(٢) أيضاً على هذا الوزنِ أعني وزنَ فاعلٍ وهذا خطأ، لأنه كان ينبغي أن يُصْرَفَ. الخامس: أنه عِبْرِيٌّ من الإدام وهو الترابُ. السادس: قال الطبري ^(٣): «إنه في الأصلِ فِعْلٌ رباعيٌّ مثل: أَكْرَمَ، وسُمِّيَ به لغرضِ إظهارِ الشيءِ حتى تُعْرَفَ جِهَتُهُ» والحاصلُ أنَّ ادِّعاءَ الاشتقاقِ فيه بعيدٌ، لأنَّ الأسماءَ الأعجميةَ لا يَدْخُلُها اشتقاقٌ ولا تصريفٌ، وآدمٌ وإن كان مفعولاً لفظاً فهو فاعلٌ معنى، و«الأسماءُ» مفعولٌ ثانٍ، والمسألةُ من بابِ أعطى وكسا، وله أحكامٌ تأتي إن شاء الله تعالى.

وقرئ: «عُلِّمَ» ^(٤) مبنياً للمفعول، و«آدمٌ» رفعا لقيامه مقامَ الفاعلِ. و«كلُّها» تأكيدٌ للأسماءِ تابعٌ ^(٥) أبداً، وقد يلي العواملُ كما تقدَّم. وقوله «الأسماءُ كلُّها» الظاهرُ أنه لا يَحْتَاجُ إلى ادِّعاءِ حَذْفِ، لأنَّ المعنى: وَعُلِّمَ آدمَ الأسماءَ، [ولم يُبَيَّنْ لنا أسماءٌ مخصوصةٌ، بل دَلَّ كلُّها على الشمولِ، والحكمةُ حاصلَةٌ بتعلُّمِ الأسماءِ] ^(٦)، وإن لم يَعْلَمْ مُسَمِّيَاتِها، أو يَكُونُ أَطْلَقَ الأسماءَ وأراد المسمَّياتِ، فعلى هذين الوجهين لا حَذْفَ. وقيل: لا بدَّ من حَذْفٍ واختلَفوا فيه، فقيل: تقديرُه: أسماءُ المسمَّياتِ، فَحَذْفُ المضافِ إليه

(١) قوله: «أنه» سقط من ي.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ي.

(٣) التفسير ٤٨٢/١.

(٤) قراءة اليماني ويزيد اليزيدي. البحر ١٤٥/١؛ والشواذ ٤.

(٥) ح ص: «مانع».

(٦) زيادة من: ع، وسقط من ي ص ح.

للعلم. قال الزمخشري^(١): «وَعَوَّضَ مِنْهُ اللَّامُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا»^(٢) وَرُجِّحَ هَذَا الْقَوْلُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ، فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ» وَلَمْ يَقُلْ: أَنْبِئُونِي بِهِؤُلَاءِ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِهِمْ. وَلَكِنْ فِي قَوْلِهِ: «وَعَوَّضَ مِنْهُ اللَّامُ» نَظْرًا، لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لَا يَقُومَانِ مَقَامَ الْإِضَافَةِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ. وَقِيلَ: تَقْدِيرُهُ مُسَمِّيَاتِ الْأَسْمَاءِ، فَحُذِفَ الْمِضَافُ، وَأُقِيمَ الْمِضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، وَرُجِّحَ هَذَا الْقَوْلُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى^(٣): «ثُمَّ عَرَضَهُمْ» لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ لَا تُجْمَعُ كَذَلِكَ، فَذَلَّ عَوْدَهُ عَلَى الْمُسَمِّيَاتِ. وَنَحْوُ هَذِهِ الْآيَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: «أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجْجٍ يَغْشَاهُ مَوْجٌ»^(٤) تَقْدِيرُهُ: أَوْ كَذِي^(٥) ظُلُمَاتٍ، فَالِهَاءُ فِي «يَغْشَاهُ» تَعَوُّدٌ عَلَى «ذِي» الْمَحذُوفِ.

قوله: «ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ» «ثُمَّ» حَرْفٌ لِلتَّرَاخِي^(٦) كَمَا تَقَدَّمَ، وَالضَّمِيرُ فِي «عَرَضَهُمْ» لِلْمُسَمِّيَاتِ الْمَقْدَرَةِ أَوْ لِإِطْلَاقِ الْأَسْمَاءِ وَإِرَادَةِ الْمُسَمِّيَاتِ، كَمَا تَقَدَّمَ. وَقِيلَ: يَعُودُ عَلَى الْأَسْمَاءِ وَنُقِلَ عَنْ^(٧) ابْنِ عَبَّاسٍ، وَيُؤَيِّدُهُ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ^(٨): «عَرَضَهَا وَعَرَضَهُنَّ» إِلَّا أَنَّ فِي هَذَا الْقَوْلِ جَعَلَ ضَمِيرَ غَيْرِ الْعُقْلَاءِ كَضَمِيرِ الْعُقْلَاءِ، أَوْ نَقُولُ: إِنَّمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ذَلِكَ بِنَاءً مِنْهُ أَنَّهُ أَطْلَقَ الْأَسْمَاءَ وَأَرَادَ الْمُسَمِّيَاتِ كَمَا تَقَدَّمَ وَهُوَ وَاضِحٌ. وَ«عَلَى الْمَلَائِكَةِ» مَتَعَلِقٌ بِـ «عَرَضَهُمْ».

(١) الكشاف ٢٧٢/١.

(٢) الآية ٤ من مريم.

(٣) قوله: «تعالى» سقط من ع.

(٤) الآية ٤٠ من النور.

(٥) ص ح: «الذي».

(٦) ي: «للتراخي».

(٧) قوله «عن» سقط من ص ح.

(٨) قرأ أبي: ثم عرضها، وقرأ عبدالله: ثم عرضهن. انظر: البحر ١٤٦/١؛ ابن عطية

٢٢٣/١؛ الشواذ ٤.

- البقرة -

قوله: «أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ» الإِنْبَاءُ: الإِخْبَارُ، وَأَصْلُ «أَنْبَأَ» أَنْ يَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ تَانِيهِمَا بِحَرْفِ الْجَرِّ كَهَذِهِ الْآيَةِ، وَقَدْ يُحَذَفُ الْحَرْفُ، قَالَ تَعَالَى: «مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا»^(١) أَي: بِهَذَا^(٢) وَقَدْ يَتَضَمَّنُ مَعْنَى «أَعْلَمَ» الْيَقِينِيَّةَ، فَيَتَعَدَّى تَعَدِّيَّتَهَا إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِيلٍ، وَمِثْلُ أَنْبَأَ: نَبَأَ وَأَخْبَرَ، وَخَبَّرَ وَحَدَّثَ. وَ«هَؤُلَاءِ» فِي مَحَلِّ خَفْضٍ بِالْإِضَافَةِ، وَهُوَ اسْمُ إِشَارَةٍ وَرَتَبَةٌ دُنْيَا، وَيُمَدُّ وَيُقْصَرُ، كَقَوْلِهِ^(٣):

٣٤٦ - هَوْلًا ثُمَّ هَوْلًا كَلًّا أُعْطِيَ - تَ نِعَالًا مَحْدُوَّةً بِمِثَالِ

وَالْمَشْهُورُ بِنَاوُهُ عَلَى الْكَسْرِ، وَقَدْ يُضَمُّ وَقَدْ يُنَوِّنُ مَكْسُورًا، وَقَدْ تُبَدَّلُ هَمْزَتُهُ هَاءً، فَتَقُولُ: هَوْلَاهُ، وَقَدْ يُقَالُ: هَوْلًا، كَقَوْلِهِ^(٤):

٣٤٧ - تَجَلَّدَ لَا يَقُلُ هَوْلًا هَذَا بَكَى لَمَّا بَكَى أَسْفَا عَلَيْكَ

وَلَامُهُ عِنْدَ الْفَارْسِيِّ هَمْزَةٌ فَتَكُونُ فَأُوهُ وَلَامُهُ مِنْ مَادَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَعِنْدَ الْمَبْرَدِ أَصْلُهَا يَاءٌ وَإِنَّمَا قِيلَتْ هَمْزَةٌ لِتَطْرُقَ بَعْدَ الْأَلْفِ الزَّائِدَةِ.

قوله: «إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ» قَدْ تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ^(٥)، وَجَوَابُهُ مَحذُوفٌ أَي: إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ فَانْبِئُونِي، وَالْكَوْفِيُّونَ وَالْمَبْرَدُ^(٦) يَرَوْنَ أَنَّ الْجَوَابَ هُوَ الْمَتَقَدِّمُ، وَهُوَ مَرْدُودٌ بِقَوْلِهِمْ: «أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ» لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ جَوَابًا لَوَجِبَتْ الْفَاءُ

(١) الآية ٣ من المتحرير.

(٢) ي: «هذا».

(٣) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ١١؛ وابن عطية ٢٢٥/١؛ والبحر ١٣٨/١؛ والقرطبي ٢٨٤/١؛ وحذا النعل: قطعها وقدرها على مثال، أي البسهم نعالاً محذوة بمثال، فالعقاب على قدر جرمهم.

(٤) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر ١٣٨/١؛ والخزانة ٤٧٠/٢. وتجلد: أمر من الجلادة وهو التحفظ من الجزع.

(٥) نظيره الآية ٢٣ من البقرة.

(٦) المقتضب ٢٩/٣.

- البقرة -

معها، كما تَجِبُ معه متأخراً، وقال ابن عطية^(١): «إِنَّ كَوْنَ الجَوَابِ محذوفاً هورأى المبرد وكونه متقدماً هورأى سيويه»^(٢) وهو وهم.

أ. (٣٢) قوله تعالى: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ﴾ . . «سُبْحَانَ» اسمُ مصدرٍ وهو التسييح، وقيل: بل^(٣) هو مصدرٌ لأنه سُمِعَ له فعلٌ ثلاثي، وهو من الأسماء اللازمة للإضافة وقد يُفْرَدُ، وإذا أُفْرِدَ مُنِعَ الصرفُ للتعريفِ وزيادة الألفِ والنونِ كقوله^(٤):

٣٤٨ - أقولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِنْ عِلْمَةِ الْفَاحِشِ
وقد جاء منوناً كقوله^(٥):

٣٤٩ - سبحانه ثم سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ وَقَبْلَنَا سَبِيحُ الْجُودِيِّ وَالْجُمْدُ
فقيل: صُرِفَ ضرورةً، وقيل: هو بمنزلة قبلٍ وبعْدُ، إن^(٦) نوي تعريفه بقي على حاله، وإن نُكِّرَ أُعْرِبَ منصرفاً، وهذا^(٧) البيتُ يساعِدُ على كونه مصدرًا [لا اسمَ مصدرٍ]^(٨) لوروده منصرفاً. ولقائل القولِ الأولِ أن يُجِيبَ عنه بأن هذا نكرةٌ لا معرفةً، وهو من الأسماءِ اللازمة^(٩) النَّصْبَ على

(١) التفسير ١/٢٢٥.

(٢) الكتاب ١/٤٣٨.

(٣) ي: «هويل» وهو سهو.

(٤) تقدم برقم ٣٤٢.

(٥) البيت لأمية بن أبي الصلت. وهو في ديوانه ٣٠؛ والكتاب ١/١٦٤؛ وأمالى الشجري

١/٣٤٨؛ والخزانة ٢/٣٧؛ والدرر ١/١٦٣، كما ينسب لورقة بن نوفل. والجودي:

جبل بالموصل، والحمد: جبل قريب من مكة.

(٦) ي: «وان».

(٧) ص ح: «وهنا».

(٨) سقط من: ي، وعلّة المؤلف واهية لأن المصدر واسم المصدر ينون.

(٩) ي: «الملازمة».

- البقرة -

المصدرية فلا يتصرف^(١)، والناصب له فعلٌ مقدرٌ لا يجوزُ إظهاره، وقد روي عن الكسائي أنه جعله منادى تقديره: يا سبحانك، وأباه الجمهور^(٢) من النحاة، وإضافته [هنا]^(٣) إلى المفعول لأن المعنى: نُسَبِّحُكَ نَحْنُ. وقيل: بل إضافته للفاعل، والمعنى: تَزَهَّتْ وَتَبَاعَدَتْ مِنَ السُّوءِ وَسَبَّحَانَكَ^(٤)، والعامِلُ فيه في محلِّ نصبٍ بالقول.

قوله: «لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا» كقوله تعالى: «لَا رَيْبَ فِيهِ»^(٥)، و«إِلَّا» حرفٌ استثناء، و«مَا» موصولة، و«عَلَّمْتَنَا» صلتهَا، وعائدها محذوفٌ، على أن يكونَ «عِلْمٌ» بمعنى معلوم، ويجوزُ أن تكونَ مصدريةً وهي في محلِّ نصبٍ على الاستثناء، [ولا يجوزُ أن تكونَ منصوبةً بالعِلْمِ الذي هو اسمٌ لا لأنه إذا عَمِلَ كان مُعْرَباً]^(٦)، وقيل: في^(٧) محلِّ رفعٍ على البدلِ من اسمِ «لَا» على الموضع. وقال ابن عطية^(٨): «هو بدلٌ من خبر التبرئة كقولهم: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وفيه نظرٌ، لأن الاستثناء إنما هو من المحكومِ عليه بقيد الحكمِ لا من المحكومِ به. ونقل هو عن الزهراوي^(٩) أن «مَا» منصوبةٌ بعَلَّمْتَنَا بعدها، وهذا غيرُ معقولٍ لأنه كيف ينتصبُ الموصولُ بصلتهِ وتعملُ فيه؟ قال الشيخ^(١٠): «إِلَّا أَنْ يُتَكَلَّفَ لَهُ وَجْهٌ بَعِيدٌ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءً مُنْقَطِعاً بِمَعْنَى

(١) ي: «ولا».

(٢) ع: «جمهور النحويين».

(٣) سقط من: ي.

(٤) ي: «سبحانك».

(٥) الآية ٢ من البقرة.

(٦) ما بين معقوفين ورد في: ي، بعد قوله: وعائدها محذوف، وما أثبتناه من: ع.

(٧) ي: بل في.

(٨) التفسير ١/٢٢٦.

(٩) عمر بن عبيدالله الذهلي القرطبي، محدث الأندلس، وروى عن عبدالوارث بن سفيان،

توفي سنة ٤٥٤. انظر: العبر للذهبي ٣/٢٣٣.

(١٠) البحر ١/١٤٨.

- البقرة -

لكن، وتكون «ما»^(١) شرطية، و«علمتنا» ناصب لها وهو^(٢) في محلّ جزمٍ بها والجواب محذوف، والتقدير: لكن ما علمتنا علمناه.

قوله: «إنك أنت العليم الحكيم» أنتَ يَحْتَمِلُ ثلاثة أوجه، أن يكون تأكيداً لاسم إنَّ فيكون منصوب المحل، وأن يكون مبتدأ خبره ما بعده والجملة خبر إنَّ، وأن يكون فضلاً، وفيه الخلاف المشهور، وهل له محلّ إعراب أم لا؟ وإذا قيل: إنَّ له محلاً، فهل بإعراب ما قبله كقول الفراء^(٣) فيكون في محلّ نصب، أو بإعراب ما بعده، فيكون في محلّ رفع كقول الكسائي؟ و«الحكيم» خبر ثانٍ أو صفة للعليم، وهما فعيل بمعنى فاعل، وفيهما من المبالغة ما ليس فيه.

والْحُكْمُ^(٤) لغة: الإتيانُ والمنع من الخروج عن الإرادة، ومنه حكمة الدابة^(٥) وقال جرير^(٦):

٣٥٠ - ابني حنيفة أحكموا سفهاءكم
إني أخاف عليكم أن أغضباً

وقدّم «العليم» على «الحكيم» لأنه هو المتصل به في قوله: «علم» وقوله: «لا علم لنا»، فناسب اتصاله به، ولأنَّ الحكمة ناشئة عن العلم وأثر له، وكثيراً ما تقدّم صفة العلم عليها، والحكيم صفة ذاتٍ إن فُسّر بذي الحكمة، وصفة فعلٍ إن فُسّر بأنه المُحكّم لصنعيته.

آ. (٣٣) قوله تعالى: ﴿قال يا آدم أنبئهم بأسمائهم﴾ . . «آدم» مبني

(١) ع: «لا».

(٢) قوله: «وهو» سقط من ص.

(٣) معاني القرآن ١/١٤٨، ٢/٢٣٨.

(٤) ي: «والحكمة».

(٥) حكمة الدابة: لجامها. وانظر: مفردات الراغب ١٢٦.

(٦) البيت في ديوانه ٥٠؛ واللسان: حكم، وشواهد الكشاف ٤/٣٣٦.

- البقرة -

على الضم لأنه مفردٌ معرفة، وكلُّ ما كان كذلك بني على ما كان يُرْفَع به، وهو في محلِّ نصبٍ لوقوعه موقعَ [المفعول به فإنَّ تقديره: أدعو آدم، وبني لوقوعه موقعَ] ^(١) المضمير، والأصل: يا إياك، كقولهم: «يا إياك قد كُفيتك» ويا أنت كقوله ^(٢):

٣٥١ - يَا أَبَجَرَ بْنَ أَبَجَرَ يَا أَنْتَا أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْمَا
قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ وَقَدْ أَسَأْنَا

و «يا إياك» أقيس من «يا أنت» لأنَّ الموضعَ موضعَ نصبٍ، فإياك لائقٌ به، وتحرَّزْتُ بالمفرد من المضافِ نحو: يا عبدالله، ومن الشبيه به وهو عبارةٌ عمَّا كان الثاني فيه من تمامِ معنى الأولِ نحو: يا خيراً من زيدٍ ويا ثلاثةً وثلاثين، وبالمعرفة من النكرة غيرِ المقصودة نحو قوله ^(٣):

٣٥٢ - أَيَا رَاكِباً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنِ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَلَّا تَلَايَا
فَإِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعُ الثَّلَاثَةُ مَعْرَبَةٌ نَصْباً.

و «أَنْبِئُهُمْ» فعلٌ أمرٌ وفاعلٌ ومفعولٌ، والمشهور: أَنْبِئُهُمْ ^(٤) مهموزاً مضمومٌ الهاء، وقرئ بكسر الهاء وتروى عن ابنِ عامر ^(٥)، كأنه أتبع الهاءَ لحركة الباء

(١) ما بين معقوفين سقط من ي.

(٢) البيت للأحوص وهو في ديوانه ٢١٦ أو سالم بن دارة؛ والنوادر ١٦٣؛ وأوضح المسالك ٧٢/٣؛ وأما الشجري ٧٩/٢؛ وابن يعيش ١٢٧/١؛ والخزانة ٢٨٩/١. وطلقت: فارقت حالاتك.

(٣) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، وهو في المفضليات ١٥٦؛ والكتاب ٣١٢/١؛ والخصائص ٤٤٨/٢؛ والجمهرة ٢٨٢؛ ومجالس ثعلب ٤٨٨؛ والمقتضب ٢٠٤/٤؛ وأما القاضي ١٣٢/٣؛ والعيني ٤٢/٣.

(٤) ص ح: «اسم» تحريف.

(٥) ثمة روايتان عنه الأولى: أنبئهم، والثانية: أنبئهم. انظر: السبعة ١٥٣؛ البحر ١٤٩/١، وقد نسب أبوحيان رواية السمين عن ابن عامر إلى ابن عباس.

- البقرة -

ولم يَعْتَدَّ بالهمزة لأنها ساكنة، فهي حاجزٌ غيرٌ^(١) حصين، وقرئ بحذف
الهمزة ورُوِيَتْ عن ابن كثير^(٢)، قال ابن جني^(٣): «هذا على إبدالِ الهمزة
ياءً كما تقول: أَنْبَيْتُ بزنة أُعْطَيْتُ. قال: «وهذا ضعيفٌ في اللغة لأنه بدلٌ
لا تخفيف، والبدلُ عندنا لا يجوزُ إلا في ضرورةٍ»، وهذا من أبي الفتح غيرُ
مُرْضٍ لأن البدلُ جاء في سَعَةِ الكلام، حكى الأَخْفَشُ في «الأوسط» له أنهم
يقولون في أَخْطَأْتُ: أَخْطَيْتُ، وفي تَوَضَّأْتُ: تَوَضَّيْتُ، قال: «وربما حَوَّلُوهُ»^(٤)
إلى الواو، وهو قليلٌ، قالوا: رَفَوْتُ في رَفَأْتُ ولم يُسْمَعِ رَفَيْتُ».

إذا تَقَرَّرَ ذلك فللنَّحْوِيِّين في حرفِ العلةِ المبدلِ من الهمزة نظرٌ في أنه
هل يجري مَجْرَى حرفِ العلةِ الأصلي^(٥) أم يُنظَرُ إلى أصله؟ ورُتِبوا على ذلك
أحكاماً ومِن جملتها: هل يُحذفُ جَزْماً كالحرفِ غيرِ المُبدلِ [أم لا]^(٦) نظراً
إلى أصله، واستدلَّ بعضهم على حَذْفِهِ جَزْماً بقول زهير^(٧):

٣٥٣ - جريءٌ متى يُظْلَمَ يُعاقِبُ بظلمِهِ سريعاً وإلا يُبَدِّدُ بالظلمِ يُظْلَمِ

لأن^(٨) أصله «يُبَدِّدُ» بالهمزة فكذلك هذه الآيةُ أُبدِلتِ الهمزةُ ياءً ثم
حُدِفَتْ حَمَلاً للأمرِ على المجزومِ. وقرئ^(٩) «أُنبيهم» بإثباتِ الياءِ^(١٠) نظراً إلى

(١) ص ح: «عن».

(٢) وهي من طريق القواس وقراءة الحسن والأعرج. وهذه القراءة على وزن أُعْطِهم. انظر:

المحتسب ٦٦/١؛ وابن عطية ٢٢٧/١؛ والبحر ١٤٩/١.

(٣) المحتسب ٦٦/١.

(٤) ع: «حركوه».

(٥) ي: «الأصلية».

(٦) سقط قوله «أم لا» من: ي.

(٧) ديوانه ٢٤.

(٨) ي: «لأنه».

(٩) وهي قراءة ابن أبي عبلة كما في الشواذ ٤.

(١٠) ص ح: «الفاء».

- البقرة -

الهمزة^(١) وهل تُضَمُّ الهاءُ نظراً للأصل أم تُكسَرُ نظراً للصورة؟ وجهان^(٢) منقولان عن حمزة عند الوقف عليه.

و«بأسمائهم» متعلقٌ بآبئِهِمْ، وهو المفعول الثاني كما تقدّم، وقد يتعدّى بـ «عن» نحو: أنبأته عن^(٣) حاله، وأما تعدّيته بـ «من» في قوله تعالى: «قد نبأنا الله من أخباركم»^(٤) فسيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى.

قوله: «قال: ألم أقل لكم إني أعلم» الآية. «قال» جوابٌ «فلما» والهمزة للتقرير إذا دخلت على نفي قررتُه فيصيرُ إثباتاً نحو: «ألم نشرح»^(٥) أي: قد شرحنا و«لم» حرفٌ جزمٍ وقد تقدّم أحكامها، و«أقل» مجزومٌ بها حذفت عينه وهي الواوٌ لالتقاء الساكنين. و«لكم» متعلقٌ به، واللامُ للتبليغ. والجملة من قوله «إني أعلم» في محلِّ نصبٍ بالقول. وقد تقدّم نظائر^(٦) هذا التركيب فلا حاجة إلى إعادته.

قوله: «وأعلم ما تُبدون» كقوله: «أعلم ما لا تعلمون» من كونٍ «أعلم» فعلاً مضارعاً أو أفعل بمعنى فاعلٍ أو أفعل تفضيل، وكونٍ «ما» في محلِّ نصبٍ أو جرٍّ وقد^(٧) تقدّم. والظاهر: أن جملة قوله: «وأعلم» معطوفةٌ على قوله: «إني أعلم غيب»، فتكونُ في محلِّ نصبٍ بالقول، وقال أبو البقاء^(٨): «إنه مستأنفٌ وليس محكياً بالقول»^(٩)، ثم جَوَزَ فيه ذلك.

(١) ع: «همزة».

(٢) ي: «وجهاً منقولاً».

(٣) ص ح: «على».

(٤) الآية ٩٤ من التوبة.

(٥) الآية ١ من الانشراح.

(٦) ي: «نظير».

(٧) ي: «قد».

(٨) الاملاء ٣٠/١.

(٩) أي بقوله: «لم أقل لكم» كما في أبي البقاء.

- البقرة -

و«تُبْدُونَ» وزنه: تُفْعُونَ لأن أصله تُبْدُوونَ مثل تُخْرِجونَ، فَأَعِلَّ بِحَذْفِ
الواو بعد سكونها. والإبداء: الإظهار. والكتْمُ: الإخفاء، يقال: بَدَأَ يَبْدُو
بَدَاءً، قال^(١):

٣٥٤ - بَدَأَ لَكَ فِي تِلْكَ الْقُلُوصِ بَدَاءً

قوله: «وما كنتم تكتمون»: «ما» عطفٌ على «ما» الأولى بحسبِ
ما تكونُ عليه من الإعرابِ.

آ. (٣٤) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾: العاملُ
في «إذ» محذوفٌ دلُّ عليه قوله: «فَسَجَدُوا» تقديره: أطاعوا وانقادوا فسجدوا،
لأنَّ السجودَ ناشئٌ عن الانقيادِ، وقيل: العاملُ «اذكُرْ» مقدرة^(٢)، وقيل: [إذ]
زائدة، وقد تقدّم ضَعْفُ هذين القولين. وقال ابنُ عطية^(٣): «وَإِذْ قُلْنَا مَعْطُوفٌ
على «إذ»^(٤) المتقدمة» ولا يَصِحُّ هذا لاختلافِ^(٥) الوقتين، وقيل: «إذ» بدلُ
من «إذ» الأولى، ولا يَصِحُّ لِمَا تقدّم وتوسطِ حرفِ العطفِ، وجملَةُ «قلنا» في
محلِّ خفضٍ بالظرفِ، وفيه التفاتٌ من الغيبةِ إلى التكلمِ للعظمة، واللامُ
للتبليغِ كمنظائرها.

والمشهورُ جَرُّ تاءِ «الملائكة» بالحرفِ، وقرأ أبو جعفر^(٦) بالضمِّ إتباعاً

(١) البيت لمحمد بن بشير العدواني الخارجي وصدده:

لعلك والموعودُ حقُّ لقاءه

وهو في الخصائص ١/٣٦٨؛ وأمالى الشجري ١/٣٠٦؛ والممع ١/٢٤٧؛

والدرر ١/٢٠٤؛ والقلوص: الناقة الشابة.

(٢) ع: «مقدرا».

(٣) التفسير ١/٢٣٠.

(٤) ي: «إذا».

(٥) ص ح «الاختلاف».

(٦) يزيد بن القعقاع، أحد القراء العشرة، تابعي، عرض القرآن على عبدالله بن عباس، توفي

سنة ١٣٠. انظر: الطبقات ٢/٣٨٢.

لضمة الجيم^(١)، ولم يَعْتَدُ بالساكن، وَغَلَطَهُ الزَّجَاجُ^(٢)، وَخَطَّاهُ الْفَارْسِيُّ، وَشَبَّهَهُ^(٣) بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَقَالَتْ أَخْرُجْ»^(٤) بِضَمِّ تَاءِ التَّائِيثِ، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ لِأَنَّ تِلْكَ حَرَكَةُ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَهَذِهِ حَرَكَةُ إِعْرَابٍ فَلَا يُتْلَعَبُ بِهَا، وَالْمَقْصُودُ هُنَاكَ يَحْصُلُ بِأَيِّ حَرَكَةٍ كَانَتْ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥): «لَا يَجُوزُ اسْتِهْلَاكُ الْحَرَكَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ إِلَّا فِي لُغَةٍ ضَعِيفَةٍ كَقِرَاءَةِ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ»^(٦) يَعْنِي بِكَسْرِ الدَّالِ»، قُلْتُ: وَهَذَا أَكْثَرُ شَذُوذًا، وَأَضْعَفُ مِنْ ذَلِكَ مَعَ مَا فِي ذَلِكَ مِنَ الضَّعْفِ الْمَتَقَدِّمِ، لِأَنَّ هُنَاكَ فَاصِلًا^(٧) وَإِنْ كَانَ سَاكِنًا، وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٨): «وَهِيَ قِرَاءَةٌ ضَعِيفَةٌ جَدًّا، وَأَحْسَنُ مَا تُحْمَلُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ الرَّاوِي لَمْ يَضْبِطْ عَنِ الْقَارِئِ وَذَلِكَ أَنَّ الْقَارِئَ أَشَارَ إِلَى الضَّمِّ تَنْبِيهًُا عَلَى أَنَّ الْهَمْزَةَ الْمَحذُوفَةَ مَضْمُومَةٌ فِي الْإِبْتِدَاءِ فَلَمْ يُذَكِّرْ الرَّاوِي هَذِهِ الْإِشَارَةَ. وَقِيلَ: إِنَّهُ نَوَى الْوَقْفَ عَلَى التَّاءِ سَاكِنَةً ثُمَّ حَرَّكَهَا بِالضَّمِّ إِتِبَاعًا لِحَرَكَةِ الْجِيمِ، وَهَذَا مِنْ إِجْرَاءِ الْوَصْلِ مُجْرَى الْوَقْفِ. وَمِثْلُهُ: مَا رَوَى عَنْ امْرَأَةٍ رَأَتْ رَجُلًا مَعَ نِسَاءٍ فَقَالَتْ: «أَفِي سَوَاءَةٍ أَنْتَهُ» نَوَتْ^(٩) الْوَقْفَ عَلَى «سَوَاءَةٍ» فَسَكَّنَتْ التَّاءَ ثُمَّ أَلْقَتْ^(١٠) عَلَيْهَا حَرَكَةَ هَمْزَةٍ «أَنْتَنْ». قُلْتُ: فَعَلَى هَذَا تَكُونُ هَذِهِ الْحَرَكَةُ حَرَكَةً

(١) وهي قراءة سليمان بن مهران أيضاً. انظر: القرطبي ٢٩١/١؛ البحر ١٥٢/١.

(٢) معاني القرآن للزجاج ٧٩/١.

(٣) ص ح: «ويشهد».

(٤) الآية ٣١ من يوسف.

(٥) الكشف ٢٧٣/١.

(٦) الآية ١ من الفاتحة. قراءة هارون العتكي في جماعة. انظر: البحر ١٨/١.

(٧) ع: «فاصل»، ونسخة ي: «فاصلة» ويعني بالفاصل السين من «اسجدوا».

(٨) الاملاء ٣٠/١.

(٩) ي: «سوى».

(١٠) ص ح: «ألقي».

التقاء ساكنين، وحينئذ يكون كقوله^(١): «قالتِ اخْرُجِ»^(٢) وبابه^(٣)، وإنما أكثر الناس توجيهاً هذه القراءة لجلالة^(٤) قارئها أبي جعفر يزيد بن القعقاع شيخ نافع شيخ أهل المدينة، وترجمتهما^(٥) مشهورة.

و«اسجدوا» في محل نصب بالقول، واللام في «لادم» الظاهر أنها متعلقة باسجدوا، ومعناها التعليل أي لأجله وقيل: بمعنى^(٦) إلى، أي: إلى جهته لأنه جعل قبلة لهم، والسجود لله. وقيل: بمعنى مع لأنه كان إمامهم كذا نُقِلَ، وقيل: اللام للبيان فتعلق بمحذوف ولا حاجة إلى ذلك.

و«فسجدوا» الفاء للتعقيب، والتقدير: فسجدوا له، فحذفت الجار للعلم به. قوله تعالى: «إلا إبليس» [إلا]^(٧) حرف استثناء، و«إبليس» نصب على الاستثناء. وهل نصبه يلاً وحدها أو بالفعل وحده أو به بوساطة^(٨) إلا، أو بفعل محذوف أو بـ «أن»؟ أقوال^(٩)، وهل هو استثناء متصل أو منقطع؟ خلاف مشهور، والأصح أنه متصل. وأما قوله تعالى: «إلا إبليس كان من الجن»^(١٠) فلا يراد هذا لأن الملائكة قد يُسمون جنًا لا جناتهم^(١١) قال^(١٢):

(١) ص ح: «قوله».

(٢) الآية ٣١ من يوسف.

(٣) ص: «وبا».

(٤) ص ح: «محالة».

(٥) ص ح: «وابن حميد».

(٦) ص ح: «المعنى».

(٧) سقط من: ي.

(٨) ي: «بواسطة».

(٩) انظر في أحكام إلا: المغني ٧٣؛ الرصف ٨٥. ونصبها بأن أي: التقدير إلا أن.

(١٠) الآية ٥٠ من الكهف.

(١١) أي: لاختفائهم.

(١٢) البيت للأعشى وليس في ديوانه، وهو في اللسان: جنن؛ والطبري ١/٥٠٦. ويذكر فيه

النبي سليمان عليه السلام.

٣٥٥ - وَسَخَّرَ مِنْ جِنَّ الْمَلَائِكِ تِسْعَةً قِيَاماً لَدَيْهِ يَعْمَلُونَ بِلَا أَجْرِ

وقال تعالى: «وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نَسَبًا»^(١) يعني الملائكة.

واعلم أن المستثنى على أربعة أقسامٍ: قسم واجب النصب، وقسم واجب الجر، وقسم جائز فيه النصب والجر، وقسم جائز فيه النصب والبدل مما قبله والأرجح البدل. القسم الأول: المستثنى من الموجب والمقدم^(٢) والمكرر والمنقطع عند الحجاز مطلقاً، والواقع بعد لا يكون وليس وما خلا وما عدا عند غير الجرمي^(٣)، نحو: قام القوم إلا زيداً، ما قام إلا زيداً القوم، وما قام أحد إلا زيداً إلا عمراً، وقاموا إلا حماراً، وقاموا لا يكون زيداً وليس زيداً وما خلا زيداً وما عدا زيداً. القسم الثاني: المستثنى بغير وسوى وسوى وسواء. القسم الثالث: المستثنى بعدا وخلا وحاشا. القسم الرابع: المستثنى من غير الموجب نحو: «ما فعلوه إلا قليل منهم»^(٤).

والسجود لغة: التذلل والخضوع، وغايته وضع الجبهة على الأرض، وقال ابن السكيت^(٥): «هو الميل» قال زيد الخيل^(٦):

٣٥٦ - بَجَمْعِ تَضِلُّ الْبُلُقُ فِي حَجْرَاتِهِ تَرَى الْأَكْمَ فِيهَا سُجْدًا لِلْحَوَافِرِ

(١) الآية ١٥٨ من الصافات.

(٢) ص ح: «والعدم».

(٣) صالح بن إسحاق، بصري، تلميذ الأخفش، له: المختصر والأبنية، توفي سنة ٢٢٥.

انظر: أخبار النحويين البصريين ٥٥؛ التزهة ١٤٣؛ البغية ٨/٢.

(٤) الآية ٦٦ من النساء.

(٥) يعقوب بن إسحاق، لقي فصحاء العرب وأخذ عنهم، له: إصلاح المنطق، توفي

سنة ٢٤٣. انظر: البلغة ٢٨٨؛ البغية ٣٤٩/٢.

(٦) الأضداد ٢٥٧؛ ابن عطية ٢٣١/١؛ القرطبي ٢٩١/١؛ البحر ١٥١/١. والبلق:

ج أبلق وهو الفرس يرتفع تحجيلها إلى الفخذين، وحجراته: ج حجرة وهي الناحية،

والأكم: الجبال الصغار، جعلها سجداً للحوافر لفهر الحوافر إياها وأنها لا تمتنع عليها.

- البقرة -

[يريد أن الحوافر تطأ الأرض فتجعل تأثر الأكم للحوافر سُجوداً] (١)،
وقال آخر (٢):

٣٥٧ - سُجودَ النصارى لأخبارها

وفرق بعضهم بين سجد وأسجد، فسجد: وَضَعَ جَبْهَتَهُ (٣)، وأسجد:
أمال رأسه وطأها، قال الشاعر (٤):

٣٥٨ - فُضُولَ أزمِئِهَا أسجدتْ سُجودَ النصارى لأربابها

وقال آخر (٥):

٣٥٩ - وَقُلْنَ لَهُ أسجد لِلَيْلى فَأسجداً

يعني: أن البعير طأ رأسه لأجلها، ودرأهم الأسجادِ درأهم عليها صوراً
كانوا يسجدون لها، قال الشاعر (٦):

٣٦٠ - وافى بها كدراهم الأسجادِ

وإبليس اختلّف فيه فقيل: [إنه] (٧) اسمٌ أعجمي مُنْعٍ من الصّرفِ

(١) زيادة من: ع، وسقط من النسخ الأخرى.

(٢) البيت لحميد بن ثور، وهو في اللسان سجد، والقرطبي ٢٩١/١. يقول: لما ارتحل
النسوة ولوئىن فُضُولَ أزمِئِ جَمَالِهِنَّ على معاصمهن أسجدت أي طأطأت رأسها هن.

(٣) ي: «الجبهة».

(٤) تقدم برقم ٣٥٧.

(٥) لم أهد إلى تمامه، وقائله أعرابي من بني أسد، وهو في الأنصاف ٤٤٥؛ والقرطبي
٢٩١/١.

(٦) البيت للأسود بن يعفر وصدده:

بِنِ خَمْرٍ ذِي نُطْفِ أَعْنُ مُنْطِقِي

وهو في القاموس المحيط مادة: سجد.

(٧) سقط من: «ي».

لِلْعَلْمِيَّةِ وَالْعَجْمَةِ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وَقِيلَ: إِنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْإِبْلَاسِ وَهُوَ الْيَاسُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْبُعْدُ عَنْهَا، قَالَ (١):

٣٦١ - وَفِي الْوُجُوهِ صُفْرَةٌ وَإِبْلَاسٌ

وَقَالَ آخِرُ (٢):

٣٦٢ - يَا صَاحِبَ هَلْ تَعْرِفُ رَسْمًا مُكْرَسًا قَالَ نَعَمْ أَعْرِفُهُ وَأَبْلَسًا

أَي: بَعْدَ عَنِ الْعِمَارَةِ وَالْأَنْسِ بِهِ، وَوَزَنُهُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ: إِفْعِيلٌ، وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِمْ بِأَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَنْصَرَفًا، وَأَجَابُوا بِأَنَّهُ أَشْبَهَ الْأَسْمَاءَ الْأَعْجَمِيَّةَ لِعَدَمِ نَظِيرِهِ (٣) فِي الْأَسْمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ، وَرَدَّ عَلَيْهِمْ بِأَنَّهُ مُثَلِّهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ كَثِيرٌ، نَحْوُ: إِزْمِيلَ وَإِكْلِيلَ وَإِعْرِيضَ (٤) وَإِخْرِيطَ (٥) وَإِحْلِيلَ (٦). وَقِيلَ: لَمَّا لَمْ يَتَسَمَّ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الْعَرَبِ صَارَ كَأَنَّهُ دَخِيلٌ فِي لِسَانِهِمْ فَأَشْبَهَ الْأَعْجَمِيَّةَ فِيهِ بَعْدُ.

قَوْلُهُ: «أَبَى وَاسْتَكْبَرَ» الظَّاهِرُ أَنَّ هَاتَيْنِ الْجُمْلَتَيْنِ اسْتِثْنَائِيَّتَانِ جَوَابًا لِمَنْ قَالَ: فَمَا (٧) فَعَلَ؟ وَالْوَقْفُ عَلَى قَوْلِهِ: «إِلَّا إِبْلِيسَ» تَامٌ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ (٨): «فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ إِبْلِيسَ تَقْدِيرُهُ: تَرَكَ السُّجُودَ كَارِهًا

(١) لم أهدت إلى قائله، وقيله:

وَحَضَرَتْ يَوْمَ خَمِيسِ الْأَخْمَاسِ

وَهُوَ فِي اللِّسَانِ: بِلَسِ، وَالْخِصَائِصُ ٣٦٠/١؛ وَالطَّبْرِيُّ ٥١٠/١؛ وَالْأَشْمُونِيُّ

٢٦٧/١.

(٢) الْبَيْتُ لِلْعِجَاجِ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ١٨٥/١؛ وَالْخِصَائِصُ ٣٦٠/١؛ وَاللِّسَانُ: بِلَسِ؛

وَالْأَشْمُونِيُّ ٢٦٧/١؛ وَالتَّصْرِيحُ ٢٢٦/٢.

(٣) ص ح: «نظره».

(٤) الْأَعْرِيضُ: الطَّلَعُ.

(٥) الْأَخْرِيطُ: اسْمٌ بِقَلَّةٍ.

(٦) قَوْلُهُ: «وَإِحْلِيلَ» سَقَطَ مِنْ ص ح ع.

(٧) ي: «فأفعل».

(٨) الْأَمَلَاءُ ٣٠/١.

- البقرة -

ومستكبراً عنه فالوقفُ عنده على «واستكبر»، وجَوَّز في قوله تعالى: «وكان من الكافرين» أن يكون مستأنفاً وأن يكون حالاً أيضاً.
والإباء: الامتناع، قال الشاعر^(١):

٣٦٣ - وإما أن يقولوا قد أبينا وشراً مواطين الحسب الإباء

وهو من الأفعال المفيدة للنفي، ولذلك وَقَعَ بعده^(٢) الاستثناء المفرغ، قال الله تعالى: «ويأبى الله إلا أن يُتَمَّ نوره»^(٣)، والمشهورُ أبى يأبى بالفتحِ فيهما، وكان القياسُ كسرَ عينِ المضارعِ^(٤)، ولذلك اعتبره بعضهم فَكَسَرَ حروفَ المضارعةِ فقال: تَبَى ونَبَى. وقيل: لَمَّا كانت الألفُ تشبه حروفَ الحَلْقِ فَتَحَ لأجلِها عينَ المضارعِ. وقيل^(٥): أبى يأبى بالفتحِ فيهما، وكان القياسُ كسرَ عينِ المضارعِ^(٤)، ولذلك اعتبره بعضهم فَكَسَرَ حروفَ المضارعةِ فقال: تَبَى ونَبَى. وقيل: لَمَّا كانت الألفُ تشبه حروفَ الحلقِ فَتَحَ لأجلِها عينَ المضارعِ. وقيل^(٥): أبى يأبى بكسرها في الماضي وفتحها في المضارعِ، وهذا قياسٌ فيُحتملُ أن يكونَ مَنْ قال: أبى يأبى - بالفتحِ فيهما - استغنى بمضارع^(٦) مَنْ قال: أبى بالكسرِ ويكونُ من التداخلِ نحو: ركنٌ يركنُ وبابه^(٧):

واستكبر بمعنى تكبر، وإنما قَدَّمَ الإباءَ عليه وإن كان^(٨) متأخراً عنه في

(١) البيت لزهير، وهو في ديوانه ٧٤.

(٢) ي: «بعد».

(٣) الآية ٣٢ من التوبة.

(٤) لأن المعتل العين أو اللام بالياء يأتي مضارعه على يَفْعَلِ نحو: رمى يرمي. انظر: المتع

١٧٤/١.

(٥) ع: «ونقل».

(٦) صاح: «لمضارع».

(٧) لأن فَعَلَ الصحيح اللام وليست لامه أو عينه حرف حلق يأتي على يَفْعَلِ ويفْعَلِ. انظر:

المتع ١٧٥/١.

(٨) قوله: «كان» سقط من ح ص.

الترتيب لأنه من الأفعال الظاهرة بخلاف الاستكبار فإنه من أفعال القلوب.
وقوله «وكان» قيل: هي هنا بمعنى صار كقوله^(١):

٣٦٤ - بَيْتِهَاءَ قَفْرٍ وَالْمَطِيَّ كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا يَبُوضُهَا

أي: قد صارت، ورد هذا ابن فورك^(٢) وقال: «تَرَدُّهُ الْأَصُولُ» والأظهر أنها على بابها، والمعنى: وكان من القوم الكافرين الذين كانوا في الأرض قبل خلق آدم على ما روي، أو: وكان^(٣) في علم الله.

آ. (٣٥) قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾:
هذه الجملة معطوفة على جملة: «إذ قلنا» لا على «قلنا» وحده لاختلاف زمنيهما، و«أنت» توكيد للضمير المستكن في «اسكن» ليصح العطف عليه، و«زوجك» عطف عليه، هذا مذهب البصريين^(٤)، أعني: اشتراط الفصل بين المتعاطفين إذا كان المعطوف عليه ضميراً مرفوعاً متصلاً، ولا يُشترط أن يكون الفاصل توكيداً، [بل] أي فصل كان، نحو: «ما أشركنا ولا آبؤنا»^(٥).
وأما الكوفيون فيجيزون ذلك من غير فاصل وأنشدوا^(٦):

(١) لم أجد إلى قائله، وهو في المحتسب ١٤٤/٢؛ وابن يعيش ١٠٢/٧؛ والأشموني

٢٣٠/١؛ واللسان: عرض؛ والخزانة ٣١/٤.

(٢) عبدالله بن محمد الأصبهاني مفسر قرأ على ابن شنبوذ وله اختيار في القراءة رواه عنه الهذلي، توفي سنة ٣٧٠. انظر: الطبقات ٤٥٤/١، وهناك رجل آخر يعرف بهذا اللقب وهو محمد بن الحسن، كان كثير التصنيف متنوع العلوم توفي سنة ٤٠٦. انظر: وفيات الأعيان ٤٠٢/٣.

(٣) ي: «كان».

(٤) الإنصاف ٤٧٤.

(٥) الآية ١٤٨ من الأنعام.

(٦) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ملحق ديوانه ٤٩٨؛ وابن عقيل ١٨٨/٢؛ والدرر

١٩١/٢. وتهادى: تبيختر، نجاج الفلا: بقر الوحش في الصحراء، تعسفن: ملن عن

الطريق. والشاهد عطف «وزهر» على الضمير المستتر في «أقبلت» بدون فاصل.

٣٦٥ - قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزَهْرُ تَهَادَى كنعاجِ الْفَلَا تَعَسَّفَنَ رَمَلَا
وهذا عند البصريين ضرورة لا يُقاس عليه. وقد مَنَعَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَكُونَ
«زَوْجُكَ» عَطْفًا عَلَى الضَّمِيرِ الْمَسْتُكِّنِ فِي «اسْكُنْ» وَجَعَلَهُ مِنْ عَطْفِ الْجَمَلِ،
بِمَعْنَى أَنْ يَكُونَ «زَوْجُكَ» مَرْفُوعًا بِفِعْلِ مَحذُوفٍ، أَي: وَلْتَسْكُنْ^(١) زَوْجَكَ،
فَحُذِفَ لِدَلَالَةِ «اسْكُنْ» عَلَيْهِ، وَنَظَرَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ
وَلَا أَنْتَ»^(٢)، وَزَعِمَ أَنَّهُ مَذْهَبُ سَيَّبِيهِ، وَكَانَ شُبْهَتَهُ^(٣) فِي ذَلِكَ أَنَّ مِنْ حَقِّ
الْمَعْطُوفِ حُلُولَهُ مَحَلِّ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَلَا يَصِحُّ هُنَا حُلُولُ «زَوْجُكَ» مَحَلِّ
الضَّمِيرِ، لِأَنَّ فَاعِلَ فِعْلِ الْأَمْرِ الْوَاحِدِ الْمَذْكُورِ نَحْو: قُمْ وَاسْكُنْ لَا يَكُونُ
إِلَّا ضَمِيرًا مُسْتَرًّا، وَكَذَلِكَ فَاعِلُ نَفْعٍ^(٤)، فَكَيْفَ يَصِحُّ وَقُوعُ الظَّاهِرِ مَوْجِعَ
الضَّمِيرِ^(٥) الَّذِي قَبْلَهُ؟ وَهَذَا الَّذِي زَعَمَهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّ مَذْهَبَ سَيَّبِيهِ بِنَصِّهِ
يُخَالِفُهُ^(٦)، وَلِأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي صِحَّةِ: «تَقُومُ هُنْدٌ وَزَيْدٌ»، وَلَا يَصِحُّ مَبَاشَرَةً زَيْدٌ
لـ «تَقُومُ» لِتَأْنِيثِهِ^(٧).

وَالسُّكُونُ وَالسُّكْنَى: الْاسْتِقْرَارُ. وَمِنْهُ: الْمِسْكِينُ لِعَدَمِ اسْتِقْرَارِهِ^(٨)
وَحَرَكَتِهِ وَتَصَرُّفِهِ، وَالسُّكْنَى لِأَنَّهَا تَقْطَعُ حَرَكَةَ الْمَذْبُوحِ، وَالسُّكْنَى لِأَنَّ^(٩) بِهَا
يَذْهَبُ الْقَلْبُ.

(١) ص: «ويسكن».

(٢) الآية ٥٨ من سورة طه.

(٣) ص: «يشبهه».

(٤) ع: «يفعل».

(٥) قوله: «وقوع» سقط من ع.

(٦) ي: «الضمير».

(٧) الكتاب ١/٣٩٠ قال: «وأما ما يفتح أن يشركه المظهر: فعلت وعبدالله، فإن نعتة حسن أن يشركه المظهر وذلك قولك: ذهبت أنت وزيد».

(٨) ص ح: «تأنيته».

(٩) قوله «استقراره» سقط من ح ص ع.

(١٠) اسم «أن» ضمير الشأن.

- البقرة -

و«الجَنَّة» مفعولٌ به لا ظرفٌ، نحو: سَكَنْتُ الدَّارَ. وقيل: هي ظرفٌ على الاتساع، وكان الأصلُ تعديته إليها بـ«في»، لكونها ظرفٌ مكانٌ مختصٌّ، وما بعد القولٍ منصوبٌ به.

قوله: «وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا» هذه الجملةُ عَطْفٌ على «اسْكُنْ» فهي في محلِّ نَصْبٍ بالقول، وأصلُ كُلِّ: أَكُلُّ بهمزيّتين: الأولى همزةٌ وصلٍ، والثانيةُ فاءٌ الكلمةُ فلوجاءتْ هذه الكلمةُ على هذا الأصلِ لِقيل: أو كُـلٌّ بإبدالِ الثانيةِ حرفاً مجانساً لحركة ما قبلها، إلا أنَّ العربَ حَدَفَتْ فاءه في الأمرِ تخفيفاً فاستغنتْ حينئذٍ عن همزة الوصلِ فوزنه عُلٌّ^(١)، ومثله: خُذْ ومُرٌّ، ولا يُقاسُ على هذه الأفعالِ غيرها لا تقول من أجزر: جُرٌّ. ولا تَرُدُّ العربُ هذه الفاءَ في العطفِ بل تقول: قم وخذ وكُلْ، إلا «مُرٌّ» فإنَّ الكثيرَ رَدُّ فائه بعد الواوِ والفاءِ^(٢) قال تعالى: «وَأْمُرْ قَوْمَكَ»^(٣) و«وَأْمُرْ أَهْلَكَ»^(٤)، وعدمُ الرَدِّ قليلٌ، وقد حَكَى سيبويه^(٥): «أَوْكُلْ» على الأصلِ وهو شاذٌّ. وقال ابن عطية^(٦): «حُدِفَتِ النونُ من «كُلَّا» [للأمر]^(٧)» وهذه العبارةُ مُوهمةٌ لمذهب الكوفيين^(٨) من أنَّ الأمرَ عندهم مُعْرَبٌ على التدرِجِ كما تقدَّم، وهو عند البصريين محمولٌ على المجزومِ، فإنَّ سَكَنَ المجزومُ سَكَنَ الأمرِ منه، وإنَّ حُدِفَ منه حرفٌ حُدِفَ من الأمرِ.

(١) انظر: المتع ١/٦١٩.

(٢) ص ح: «والياء».

(٣) الآية ١٤٥ من الأعراف.

(٤) الآية ١٣٢ من طه.

(٥) الكتاب ١/١٣٤.

(٦) التفسير ١/٢٣٧.

(٧) سقط من النسخ، وأثبتناه من ابن عطية.

(٨) انظر: الإنصاف ٥٢٤، وأصلها عندهم: لتأكلان.

- البقرة -

و«منها» متعلِّقٌ به، و«مِنْ» للتبعيضِ، ولا بد من حَذْفِ مضافٍ أي: مِنْ ثَمَارِهَا، ويجوز أن تكونَ «مِنْ» لابتداءِ الغاية وهو أَحْسَنُ، و«رَعْدًا» نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ. وقد تقدّم أن مذهب سيويه في هذا ونحوه أن ينتصبَ حالاً، وقيل هو مصدر في موضع الحال أي: كُلا طَيِّبَيْنِ مُهْنَأَيْنِ^(١).

وَقُرِئَ: «رَعْدًا» بسكونِ الغينِ^(٢) وهي لغةٌ تميمٍ. وقال بعضهم: كل فعلٍ حلقِيٍّ العينِ صحيح اللامِ يجوزُ فتحُ عينه وتسكينها نحو: نهر وبحر. وهذا فيه نظرٌ بل المنقولُ أنْ فعلاً بسكونِ العينِ إذا كانت عينه حلقيةً لا يجوزُ فتحها عند البصريين إلا أنْ يُسْمَعَ فَيُقْتَصَرَ عليه، ويكون ذلك على لغتين لأنَّ إحداهما مأخوذةٌ من الأخرى. وأمّا الكوفيون فبعضُ هذا عندهم ذو^(٣) لغتين، وبعضه أصله السكونُ^(٤) ويجوز فتحه قياساً، أمّا أنْ فعلاً المفتوحِ العينِ الحلقيةً يجوزُ فيه التسكينُ فيجوزُ في السَّحَرِ: السَّحْرُ فهذا لا يُجيزه أحد. والرَّعْدُ: الواسعُ الهنيءُ، قال امرؤ القيس^(٥):

٣٦٦ - بينما المرءُ تراه ناعماً يَأْمَنُ الأحداثَ في عيشِ رَعْدٍ

ويقال: رَعَدَ عيشُهُم بضم الغين وكسرها وأرَعَدَ القومُ: صاروا في رَعْدٍ.

قوله: «حيث شِئْتما» حيث: ظرفٌ مكانٍ، والمشهور بناؤها على الضم لشبهِها بالحرفِ في الافتقارِ إلى جملةٍ، وكانت حركتها ضمةً تشبيهاً بـ «قبل» و«بعد». ونقل الكسائي إعرابها عن فُقَعَسَ، وفيها لغاتٌ: حيث بتثليث^(٦) التاء

(١) وهو مذهب ابن كيسان كما في مشكل مكي ٣٧/١.

(٢) قراءة إبراهيم النخعي ويحيى بن وثاب؛ البحر ١٥٧/١؛ ابن عطية ٢٣٧/١.

(٣) ص: «ذوا».

(٤) ص ح: «السلوك».

(٥) ليس في ديوانه، وهو في البحر ١٥٥/١؛ ابن عطية ٢٣٧/١؛ مجمع البيان ٨٤/١.

(٦) ح ص: سلبت.

- البقرة -

وَحَوْثٌ بِتَثْلِيثِهَا أَيْضاً، وَنُقِلَ: حَاثٌ بِالْأَلْفِ، وَهِيَ لَازِمَةٌ [الظرفية لا تتصرف، وقد تُجْرَبُ بِمَنْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «مَنْ حَيْثُ أَمَرَكُمْ»^(١) «مَنْ حَيْثُ لَا تَعْلَمُونَ»^(٢)، وَهِيَ لَازِمَةٌ^(٣) لِلْإِضَافَةِ إِلَى جُمْلَةٍ مُطْلَقاً، وَلَا تُضَافُ إِلَى الْمَفْرَدِ إِلَّا نَادِرًا، قَالَ^(٤):

٣٦٧ - أَمَا تَرَى حَيْثُ سَهِيلٍ طَالِعَا

وقال آخر^(٥):

٣٦٨ - وَنَطَعْنَهُمْ تَحْتَ الْحَبْسِيِّ بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ الْعَمَائِمِ
وقد تَزَادَ عَلَيْهَا «مَا» فَتَجَزَمُ فَعَلَيْنِ شَرْطاً وَجِزَاءً كَأَنَّ، وَلَا يُجَزَمُ بِهَا دُونَ
«مَا» خِلَافاً لِقَوْمٍ، وَقَدْ تُشْرَبُ مَعْنَى التَّعْلِيلِ، وَزَعَمَ الْأَخْفَشُ أَنَّهَا تَكُونُ ظَرْفَ
زَمَانٍ وَأَنْشَدَ: ^(٦)

٣٦٩ - لَلْفَتَى عَقْلٌ يَعْيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهَا
ولا دَلِيلَ فِيهَا لِأَنَّهَا عَلَى بَابِهَا.

(١) الآية ٢٢٢ من البقرة.

(٢) الآية ١٨٢ من الأعراف.

(٣) ما بين معقوفين سقط من: ي.

(٤) لم أمتد إلى قائله وبعده:

نَجْمًا يُضِيءُ كَالشَّهَابِ سَاطِعًا

وهو في ابن يعيش ٩٠/٤؛ وشذور الذهب ١٢٩؛ والدرر ١٨٠/١؛ والخزائن

١٥٥/٣. وسهيل: اسم نجم.

(٥) البيت لعملس بن عقيل أوبلعاء بن قيس، وهو في أمالي الشجري ١٣٦/١؛

وابن يعيش ٩٠/٤؛ والهمع ٢١٢/١؛ والدرر ١٨٠/١. وبيض المواضي: السيف
النافذة، وليّ العمامة: لفها.

(٦) البيت لطرفة، وهو في ديوانه ٨٠؛ ومجالس ثعلب ١٩٧/١؛ وأمالي الشجري ١٦٢/٢؛

وابن يعيش ٩٢/١٠؛ والدرر ١٨١/١؛ وهدهداه: تقدّمه. وليس في معاني القرآن
للأخفش إشارة إلى المسألة.

- البقرة -

والعاملُ فيها هنا «كُلا» أي: كُلا أيّ مكانٍ شِئْتُمَا تَوَسَّعَةً عليهما. وأجاز أبو البقاء^(١) أن تكونَ بدلاً من «الجنة»، قال: «لأنَّ الجنةَ مفعولٌ بها، فيكون «حيث» مفعولاً^(٢) به» وفيه نظرٌ لأنها لا تتصرَّف كما تقدَّم إلا بالجرِّ بـ «مِنْ».

قوله: «شِئْتُمَا»: الجملةُ في محلِّ خفضٍ بإضافةِ الظرفِ إليها. وهل الكسرةُ التي على الشين أصلٌ كقولك: جِئْتُمَا وَخِفْتُمَا، أو مُحَوَّلَةٌ من فتحة لتدلُّ على ذواتِ الياءِ نحو: بِعْتُمَا؟ قولان مبيَّان على وزنِ شَاءَ ما هو؟ فمذهب المبرد^(٣) أنه: فَعَلَ بفتحِ العينِ، ومذهبُ سيبويه^(٤) فَعِلَ بكسرها ولا يَخْفَى تصرُّفُهما.

قوله: «ولا تَقْرَبَا هذه الشجرة» لا ناهيةٌ، و«تَقْرَبَا» مجزومٌ بها حُذِفَتْ نونُه. وقُرئ: «تَقْرَبَا»^(٥) بكسر حرفِ المضارعة، والألفُ فاعلٌ، و«هذه» مفعولٌ به اسمٌ إشارةٌ المؤنث، وفيها لغاتٌ: هذي وهذه [وهذه]^(٦) بكسرِ الهاءِ بإشباعِ ودونهِ^(٧)، وهذه بسكونه، وذة^(٨) بكسرِ الذالِ فقط، والهاءِ بدلٌ من الياءِ لِقُرْبِهَا منها في الخفاءِ. قال ابنُ عطية^(٩) - ونُقِلَ أيضاً عن النحاس -^(١٠) «وليس في الكلام هاءٌ تأنيثٌ مكسورٌ ما قبلها غيرُ «هذه». وفيه نظرٌ، لأن تلك الهاء التي تدلُّ على التأنيث ليست هذه، لأن تيكَ بدلٌ من تاءِ التأنيث في الوقف، وأمَّا

(١) الإملاء ٣٠/١.

(٢) سقط من ص.

(٣) ظاهر كلامه في المقتضب ٩٦/١ أن الأجوف لم يأت منه شيء من باب فتح.

(٤) الكتاب ٣٧٧/٢.

(٥) قراءة يحيى بن وثاب كما في الشواذ ٤؛ البحر ١٥٨/١.

(٦) سقط من ي ص.

(٧) ص ح: «ووزنه».

(٨) ي: «وذ».

(٩) التفسير ٢٣٨/١.

(١٠) إعراب القرآن للنحاس ١٦٣/١.

- البقرة -

هذه الهاء فلا دلالة لها على التانيث بل الدال عليه مجموع الكلمة، كما تقول: الياء في «هذي» للتانيث^(١). وحكمها في القرب والبعد والتوسط ودخول هاء التنييه وكاف الخطاب حكم «ذا» وقد تقدم. ويُقال فيها^(٢) أيضاً: تَيْكَ وَتَيْلَكَ وَتَيْلِكَ وَتَالِكَ، قال الشاعر: (٣)

٣٧٠ - تَعْلَمُ أَنَّ بَعْدَ الْغَيِّ رُشْدًا وَأَنَّ لِنَالِكَ الْغَمْرَ أَنْحَسَارًا

قال هشام: (٤) «ويقال: تَأَفَعَلْتُ»، وأنشدوا: (٥)

٣٧١ - خَلِيلِي لَوْلَا سَاكِنُ الدَّارِ لَمْ أَقِمْ بِنَا الدَّارِ إِلَّا عَابِرَ ابْنِ سَبِيلِ

و«الشجرة» بدل من «هذه»، وقيل: نعت لها لتأويلها بمشتق، أي: هذه^(٦) الحاضرة من الشجر. والمشهور أن اسم الإشارة إذا وقع بعده مشتق كان نعتاً له، وإن كان جامداً كان بدلاً منه. والشجرة واحدة الشجر، اسم جنس، وهو ما كان على ساق بخلاف النجم^(٧)، وسيأتي تحقيقهما في سورة «الرحمن» إن شاء الله تعالى. وقرئ: «الشجرة»^(٨) بكسر الشين والجيم

(١) ي: «التانيث».

(٢) ص: «فيه».

(٣) البيت للقطامي وهو في ديوانه ٤٠؛ والقرطبي ٥٤/٢؛ والخزانة ٢/٤؛ والهمع ١/٧٥؛ والدرر ١/٤٩.

(٤) هشام بن معاوية الكوفي، نحوي ضريب، من كتبه: الحدود والمختصر والقياس توفي سنة

٢٠٩. انظر: وفيات الأعيان ٢/١٩٦؛ الأعلام ٩/٨٨.

(٥) لم أهد إلى قائله، وهو في القرطبي ١/٣١١.

(٦) ع: «بهذه».

(٧) النجم من النبات: ما لم يكن على ساق.

(٨) حكاها هارون الأعور عن بعض القراء، وانظر: ابن عطية ١/٢٣٨؛ الشواذ ٤؛ البحر

١/١٥٨.

- البقرة -

وسكون الجيم، وبإبدالها ياءً مع فتح الشين وكسرها لُقْرَبِهَا منها مَخْرَجاً،
كما أُبْدِلَتِ الجيمُ منها في قوله: (١)

٣٧٢ - يَا رَبِّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّيْجَ فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ بِأَتَيْكَ بِحُجِّ

يريد بذلك (٢) حَجَّتِي وبي، وقال آخر: (٣)

٣٧٣ - إِذَا لَمْ يَكُنْ فَيَكُنْ ظِلٌّ وَلَا جَنَى فَأَبْعَدَكُنَّ اللَّهُ مِنْ شِيَرَاتِ

وقال أبو عمرو: «إنما يقرأ بها برابر (٤) مكة وسودانها». وجمعت الشجر
أيضاً على شجراً، ولم يأت جمع على هذه الزنة إلا قَصَبَةٌ وَقَصْبَاءٌ، وَطَرْفَةٌ (٥)
وَطَرْفَاءٌ وَحَلْفَةٌ (٦) وَحَلْفَاءٌ، وكان الأصمعي يقول: «حَلْفَةٌ بكسر اللام» وعند
سيبويه (٧) أن هذه الألفاظ واحدة (٨) وجمع.

وتقول: قَرَبْتُ الأمر (٩) أقربه بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع
أي: التَّبَسُّتُ به، وقال الجوهري: (١٠) «قَرُبٌ بالضمُّ يَقْرُبُ قُرْباً أَي: دَنَا،
وَقَرَبْتُهُ بالكسر قُرْبَاناً دَنَوْتُ [منه (١١)]»، وَقَرَبْتُ أَقْرَبُ قِرَابَةً مثل: كَتَبْتُ أَكْتُبُ

(١) البيت لرجل من اليمانيين، وهو في المحتسب ٧٥/١؛ وابن يعيش ٥٠/١٠؛ والأشموني ١٤٧/٣. الشاحج: البغل الذي يصوت.

(٢) قوله: «بذلك» سقط من ص ح ع.

(٣) البيت لبعيشة البكائي، وهو في أمالي القسالي ٢١٤/٢؛ والسمط ٨٣٤؛ والمزهر ١٤٦/١؛ والعيني ٥٨٩/٤؛ وشواهد الكشاف ٣٦٤/٤.

(٤) غير واضح في ص ح.

(٥) الطرفة: نوع من الشجر.

(٦) الحلفة: نوع من النبات.

(٧) الكتاب ١٨٩/٢.

(٨) ع: «واحد».

(٩) ص ح: «الأمس».

(١٠) الصحاح: مادة: قرب.

(١١) قوله: «منه» زيادة من ع.

- البقرة -

كِتَابَةٌ إِذَا سِرَّتْ إِلَى الْمَاءِ وَبَيْنَكَ وَبَيْنَهُ لَيْلَةٌ. وَقِيلَ: إِذَا قِيلَ: لَا تَقْرُبْ بِفَتْحِ الرَّاءِ كَانَ مَعْنَاهُ لَا تَلْتَسِبْ بِالْفِعْلِ وَإِذَا قِيلَ: لَا تَقْرُبْ بِالضَّمِّ كَانَ مَعْنَاهُ: لَا تَدْنُ مِنْهُ»^(١).

قوله: «فتكونا من الظالمين» فيه وجهان، أحدهما: أَنْ يَكُونَ مَجْزُومًا عَطْفًا عَلَى «تَقْرَبًا» كَقَوْلِهِ: ^(٢)

٣٧٤ - فَقُلْتُ لَهُ: صَوَّبٌ وَلَا تَجْهَدْنَهُ فَيُذْرِكُ مِنْ أُخْرَى الْقَطَاةِ فَزَلْتَنِي

وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى جَوَابِ النَّهْيِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «لَا تَطْعَمُوا فَيْحِلُّ»^(٣) وَالنَّصْبُ بِإِضْمَارِ «أَنْ» عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَبِالْفَاءِ نَفْسِهَا عِنْدَ الْجَرْمِيِّينَ، وَبِالْخِلَافِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ^(٤)، وَهَكَذَا كُلُّ مَا يَأْتِي مِثْلَ هَذَا.

و«من الظالمين» خبرٌ كان. وَالظُّلْمُ: وَضْعُ الشَّيْءِ فِي ^(٥) غَيْرِ مَوْضِعِهِ وَمِنْهُ قِيلَ لِلأَرْضِ الَّتِي لَمْ تَسْتَحِقَّ الْحَفَرَ فَتُحْفَرُ: مَظْلُومَةٌ، وَقَالَ النَّابِغَةُ الذَّبْيَانِي ^(٦):

٣٧٥ - إِلَّا أَوَارِيَّ لَأَيًّا مَا أُبَيِّنُهَا وَالنُّؤْيُ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ

(١) قوله: «منه» سقط من ع.

(٢) البيت لعمر بن عمار الطائي، أو امرئ القيس وليس في ديوانه، وهو في الكتاب ٤٥٢/١؛ والمقتضب ٢٣/٢؛ والطبري ٥٢٢/١؛ واللسان: ذرا. ويذكر: يرمي بك، والرواية المشهورة: فَيُذْرِكُ، وأخرى القطاة: آخرها.

(٣) الآية ٨١ من طه.

(٤) انظر: الإنصاف ٥٥٧.

(٥) قوله: «في» سقط من ع.

(٦) ديوانه ٣؛ والكتاب ٣٦٤/١؛ ومعاني القرآن للفراء ٢٨٨/١؛ والحزانة ١٢٥/٢؛

والعيني ٤٩٦/٤؛ والدرر ١٩١/١. ولأياً: أي بعد جهد. والنؤي: حاجز يمنع الماء لئلا يدخل.

- البقرة -

وقيل: سُمِّيَتْ مَظْلُومَةً لِأَنَّ الْمَطَرَ لَا^(١) يَأْتِيهَا، قَالَ عَمْرُو بْنُ قَمِيئَةَ: ^(٢)
٣٧٦ - ظَلَمَ الْبَطَاحَ لَهُ انْهْلَالَ حَرِيصَةٍ فَصَفَا النُّطَافُ لَهُ بُعَيْدَ الْمُقْلَعِ

وقالوا: «مَنْ أَشْبَهَ أَبَاهُ فَمَا ظَلَمَ»^(٣)، قَالَ: ^(٤)

٣٧٧ - بِأَبِيهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يَشَابُهُ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ

آ. (٣٦) قوله: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا﴾: المفعول هنا واجب التقديم لأنه ضمير متصل، والفاعل ظاهر، وكل ما كان كذا فهذا حكمه. قرأ حمزة: ^(٥) «فَأَزَلَّهُمَا» والقراءتان يُحتمل أن تكونا بمعنى واحد، وذلك أن قراءة الجماعة «أَزَلَّهُمَا» يجوز أن تكون من «زَلَّ عن المكان» إذا تَنَحَّى عنه فتكون من الزوال كقراءة حمزة، ويَدُلُّ عليه قول امرئ القيس: ^(٦)

٣٧٨ - كُمَيْتٍ يَزِلُّ اللَّبْدُ عَنْ حَالِ مَتْنِهِ كَمَا زَلَّتِ الصُّفْوَاءُ بِالْمُتَنَزِّلِ

وقال أيضاً: ^(٧)

٣٧٩ - يَزِلُّ الْغَلَامُ الْخِيفَ عَنْ صَهْوَاتِهِ وَيَلْوِي بِأَثْوَابِ الْعَنِيفِ الْمُثَقَّلِ

(١) ع: «لم».

(٢) وينسب أيضاً للحادرة، وهو في المفضليات ٤٤؛ والحيوان ١٦١/١؛ والطبري ٣/٣٢٠؛ وابن عطية ١/٢٤٠. وهو يصف غيثاً، وظلمه إياه: مجيئه في غير أوانه وصبه في غير مصبه. والبطاح: ج أبطح وهو بطن الوادي. والحريصة: المطرة التي تقشر وجه الأرض. والنطاف: المياه. المقلع: الإقلاع أي الكف.

(٣) مثل عربي أي لم يضع الشبه في غير موضعه لأنه ليس أحد أولى به منه بأن يشبهه. انظر: جمع الأمثال للميداني ٢/٣٣٣.

(٤) البيت في ملحقات ديوان رؤبة ١٨٢؛ والأشموني ١/١٧٠؛ وأوضح المسالك ١/٣٢؛ والدرر ١/١٢.

(٥) السبعة ١٥٣؛ الكشف لمكي ٢٣٥؛ القرطبي ١/٣١١.

(٦) تقدم برقم ٢٢٠.

(٧) من معلقته، ديوانه ٢٠؛ وشرح القصائد للتبريزي ١١٦. الخف: الخفيف الحاذق. يلوي: يذهب ويميل.

- البقرة -

فَرَدَدْنَا قِرَاءَةَ الْجَمَاعَةِ إِلَى قِرَاءَةِ حَمِزَةٍ، أَوْ نَرُدُّ^(١) قِرَاءَةَ حَمِزَةٍ إِلَى قِرَاءَةِ
الْجَمَاعَةِ بِأَنْ نَقُولَ: مَعْنَى^(٢) أَزَالَهُمَا أَيُ: صَرَفَهُمَا عَنِ طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى
فَأَوْقَعَهُمَا فِي الزَّلَّةِ لِأَنَّ إِغْوَاءَهُ وَإِيقَاعَهُ^(٣) لَهُمَا فِي الزَّلَّةِ سَبَبٌ لِلزَّوَالِ^(٤).
وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَفِيدَ كُلُّ قِرَاءَةٍ مَعْنَى مُسْتَقِلًّا، فَقِرَاءَةُ الْجَمَاعَةِ تُؤَدِّنُ بِإِيقَاعِهِمَا فِي
الزَّلَّةِ، فَيَكُونُ زَلٌّ^(٥) بِمَعْنَى اسْتَنْزَلِ، وَقِرَاءَةُ حَمِزَةٍ تُؤَدِّنُ بِتَنْحِيهِمَا عَنِ
مَكَائِهِمَا، وَلَا بُدَّ مِنَ الْمَجَازِ فِي كِلْتَا الْقِرَاءَتَيْنِ لِأَنَّ الزَّلَلَ [أَصْلُهُ]^(٦) فِي زَلَّةٍ
الْقَدَمِ، فَاسْتُعْمِلَ هُنَا فِي زَلَّةِ الرَّأْيِ، وَالتَّحْنِيَةُ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهَا الشَّيْطَانُ، وَإِنَّمَا
يَقْدِرُ عَلَى الْوَسْوَسَةِ الَّتِي هِيَ سَبَبُ التَّحْنِيَةِ. وَ«عَنْهَا» مُتَعَلِّقٌ بِالْفِعْلِ قَبْلَهُ.
وَمَعْنَى^(٧) «عَنْ» هُنَا السَّبَبِيَّةُ إِنْ أَعَدْنَا الضَّمِيرَ عَلَى «الشَّجَرَةِ» أَيُ: أَوْقَعَهُمَا فِي
الزَّلَّةِ بِسَبَبِ الشَّجَرَةِ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ^(٨) عَلَى بَابِهَا مِنَ الْمَجَاوِزَةِ إِنْ [عَادَ]^(٩)
الضَّمِيرُ عَلَى «الْجَنَّةِ»، وَهُوَ الْأَطْهَرُ، لِتَقَدُّمِ ذِكْرِهَا، وَتَجِيءُ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ حَمِزَةٍ
وَاضِحَةً، وَلَا تَظْهَرُ قِرَاءَتُهُ كُلَّ الظُّهُورِ عَلَى كَوْنِ الضَّمِيرِ لِلشَّجَرَةِ، قَالَ
ابْنُ عَطِيَّةٍ: ^(١٠) «وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ «أَزَالَهُمَا» فَإِنَّهُ يَعُودُ عَلَى الْجَنَّةِ فَقَطَّ»، وَقِيلَ:
الضَّمِيرُ لِلطَّاعَةِ أَوْ لِلْحَالَةِ أَوْ لِلسَّمَاءِ وَإِنْ لَمْ يَجْرِ لَهَا ذِكْرٌ لِدَلَالَةِ السِّيَاقِ عَلَيْهَا
وَهَذَا بَعِيدٌ جَدًّا.

(١) غير واضحة في ص.

(٢) ص: «معناهما».

(٣) ص ح: «أتباعه».

(٤) ي: «في الزوال».

(٥) ص ح: زال.

(٦) سقط من: ي.

(٧) انظر: البحر ١/١٦٢.

(٨) ع: «يكونا».

(٩) سقط من: ي.

(١٠) التفسير ١/٢٤١.

- البقرة -

قوله: «فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ» الفاء هنا واضحة السببية. وقال المهدي: «إِذَا جُعِلَ «فَأَزَلَّهُمَا» بِمَعْنَى زَلٌّ عَنِ الْمَكَانِ كَانَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ» توكيداً، إذ قد يمكنُ أن يزولا عن مكانٍ كانا فيه إلى مكانٍ آخر»، وهذا الذي قاله المهدي أشبهُ شيءٍ بالتأسيس لا^(١) التأكيد، لإفادته معنىً جديداً، قال ابن عطية: (٢) «وهنا محذوفٌ يدلُّ عليه الظاهرُ تقديرُهُ: فأكل^(٣) من الشجرة»، يعني بذلك أن المحذوف يُقدَّرُ قبلَ قوله «فَأَزَلَّهُمَا».

و«مِمَّا كَانَا» متعلِّقٌ بِأَخْرَجَ، و«مَا» يجوزُ أن تكونَ موصولةً اسميةً وأن تكونَ نكرةً موصوفةً، أي: من المكانِ أو النعيمِ الذي كانا فيه، أو من مكانٍ أو نعيمٍ كانا فيه، فالجملة^(٤) مِنْ كَانٍ وَاسْمِهَا وَخَبَرُهَا لَا مَحَلَّ لَهَا عَلَى الْأَوَّلِ وَمَحَلُّهَا الْجُرُّ عَلَى الثَّانِي، و«مِنْ» لابتداء الغاية.

وقوله: «أهبطوا» جملةٌ أمريةٌ في محلِّ نصبٍ بالفعلِ [قبلها]^(٥). وقرئ: «أهبطوا» بضم الباء^(٦) وهو كثيرٌ في غير المتعدّي، وأمّا الماضي فهبطَ بالفتح فقط، وجاء في مضارعهِ اللغتان، والمصدرُ: الهبوطُ بالضم، وهو النزولُ. وقيل: الانتقال مطلقاً. وقال^(٧) المفضل^(٨): «الهبوطُ: الخروجُ من البلد، وهو أيضاً الدخولُ فيها فهو من الأضداد». والضميرُ في «أهبطوا»

(١) ص ح: «لأن» والنون مقحمة.

(٢) التفسير ٢٤١/١.

(٣) ي: «فكلا».

(٤) ص ح: «بالجملة».

(٥) سقط من: ع ي.

(٦) قراءة أبي حيوة. انظر: البحر ١٦٢/١؛ وابن عطية ٢٤٢/١.

(٧) ي: «وقيل في».

(٨) المفضل بن محمد الضبي، أخذ عن عاصم وروى عنه الكسائي، له: الاختيار الشعري

المشهور بالفضليات، توفي سنة ١٦٨. انظر: طبقات القراء ٣٠٧/٢؛ البغية ٢٩٧/٢.

الظاهر أنه لجماعة، فقيل: لآدم وحواء والجنة وإبليس، [وقيل: لهما وللجنة] (١)، وقيل: لهما وللوسوسة، وفيه بُعد. وقيل: لبني آدم وبني (٢) إبليس، وهذا وإن كان نُقِلَ عن مجاهد والحسن لا ينبغي أن يُقال، لأنه لم يُؤدَّد لهما في الجنة بالاتفاق. وقال الزمخشري: (٣) «إنه يعودُ لآدم وحواء، والمرادُ هما وذريتهما، لأنهما لما كانا أصلَ الإنسِ ومنتشعبهم جُعِلَا (٤) كأنهما الإنسُ (٥) كلُّهم، ويُدُّلُّ عليه (٦)» «قال اهبطوا منها جميعاً».

قوله: «بعضكم لبعض عدو» هذه جملة من مبتدأ وخبر، وفيها قولان، أصحُّهما: أنها في محلِّ نصبٍ على الحالِ أي: اهبطوا مُتَعَادِينَ. والثاني: أنها (٧) لا محلَّ لها لأنها استئنافٌ إخبارٍ بالعداوة. وأُفِرِدَ لفظُ «عدو» وإن كان المرادُ به جَمْعاً لأحدٍ وجهين: إمَّا اعتباراً بلفظِ «بعض» فإنه مفردٌ، وإمَّا لأن «عدوًّا» أشبه المصداً في الوزنِ كالقبول (٨) ونحوه. وقد صرَّح أبو البقاء (٩) بأن بعضهم جعل عدوًّا مصدرًا، قال في سورة النساء: «وقيل: عدوٌّ مصدرٌ كالقبول والولوع فلذلك لم يُجمع»، وعبارة مكي (١٠) قريبة من هذا فإنه قال: «وإنما وُحِدَ وقبله جمعٌ لأنه بمعنى المصدرِ تقديرُهُ: ذوي عداوة». [ونحوه: «فإنهم

(١) ما بين معقوفين سقط من: ي.

(٢) ي: «بين».

(٣) الكشاف ٢٧٤/١.

(٤) ح ص: «جعلنا».

(٥) ي: «الجنس».

(٦) ي: «عليهم».

(٧) ي: «أنه».

(٨) ص: «كالقول».

(٩) الإملاء ١٩٣/١.

(١٠) المشكل ٢٠٤/١.

عدوُّ لي»^(١)، وقوله: «هم العدوُّ فأحذَرُهُمْ»^(٢). واشتقاقُ العدوِّ من عدا يَعْدُو: إذا ظَلَمَ. وقيل: من عدا يَعْدُو إذا جاوزَ الحقَّ، وهما متقاربان. وقيل: من عُدُوَّتِي^(٣) الجبل وهما طرفاه فاعتبرا بعد ما بينهما، ويقال: عُدُوَّة، وقد يُجمَعُ على أعداء. [٤].

واللامُ في «لبعض» متعلقةٌ بـ«عُدُو» ومقوِّيةٌ^(٥) له، ويجوزُ أن تكونَ في الأصلِ صفةً لـ«عُدُو»، فلما قُدِّمَ عليه انتصبَ حالاً، فتعلَّقَ اللامُ حينئذٍ بمحذوفٍ، وهذه الجملةُ الحاليةُ لا حاجةَ إلى ادِّعاءِ حَذْفِ واوِ الحالِ منها، لأنَّ الربطَ حَصَلَ بالضميرِ، وإن كان الأكثرُ في الجملةِ الاسميةِ الواقعةِ حالاً أن تقترنَ بالواوِ.

والبعضُ في الأصلِ مصدرٌ بَعْضَ الشيءِ يَبْعُضُهُ إذا قطعهُ فأطْلِقَ على القطعةِ من الناسٍ لأنها قطعةٌ منه، وهو يقابلُ «كُلًّا»، وحكمهُ حكمهُ في لزومِ الإضافةِ معنًى وأنه معرفةٌ بنيةِ الإضافةِ فلا تَدْخُلُ عليه أل، ويتنصبُ عنه الحال. تقول: «مررت ببعضٍ جالساً» وله لفظٌ ومعنى^(٦)، وقد تقدَّم تقريرُ جميعِ ذلك في لفظِ «كُل».

قوله: «ولكم في الأرضِ مستقرٌّ» هذه الجملةُ يجوزُ فيها الوجهانِ المتقدِّمان في الجملةِ قبلها من الحاليةِ والاستثنافِ، كأنه قيل: اهبطوا مُتَعَادِينَ ومستحقِّينِ الاستقرارِ. و«لكم» خبرٌ مقدِّمٌ. و«في الأرضِ» متعلِّقٌ بما تعلَّقَ

(١) الآية ٧٧ من الشعراء.

(٢) الآية ٤ من المنافقون.

(٣) ع: «عدوي».

(٤) زيادة من: ع، وقد وردت في: ي بغير هذا المكان.

(٥) ع: «مقوية».

(٦) أي: إن لفظه مفرد ومعناه الجمع.

به^(١) الخبر من الاستقرار. وتعلُّقه به على وجهين، أحدهما: أنه حال، والثاني: أنه غير^(٢) حال بل كسائر الظروف، ويجوز أن يكون «في الأرض» هو الخبر، و«لكم» متعلق بما تعلَّق به هو من الاستقرار، لكن على أنه غير حال، لثلا يلزم تقديم الحال على عاملها المنوي، على أن بعض النحويين أجاز^(٣) ذلك إذا كانت الحال نفسها ظرفاً أو حرف جر كهذه الآية، فيكون في «لكم» أيضاً الوجهان، قال بعضهم: «ولا يجوز أن يكون^(٤) «في الأرض» متعلقاً بمستقر سواء جعل مكاناً أو مصدرًا، أمّا^(٥) كونه مكاناً فلأن أسماء الأمكنة لا تعمل، وأمّا كونه مصدرًا فإن المصدر الموصول^(٦) لا يجوز تقديم معموله^(٧) عليه». ولقائل أن يقول: هو متعلق به على أنه مصدر، لكنه^(٨) غير مؤول بحرف مصدر بل بمنزلة المصدر في قولهم: «له ذكاء ذكاء الحكماء». وقد اعتذر صاحب هذا القول بهذا العذر نفسه^(٩) في موضع آخر مثل هذا.

قوله: «إلى حين» الظاهر أنه متعلق بمتاع، وأن المسألة من باب الإعمال لأن كل واحد من قوله^(١٠): «مستقر ومتاع» يطلب قوله: «إلى حين» من جهة المعنى. وجاء الإعمال هنا على مختار البصريين^(١١) وهو إعمال الثاني

(١) ي: «من».

(٢) ي: «على غير».

(٣) ع: «اختاره».

(٤) القائل هو أبو حيان في البحر ١/١٦٤.

(٥) قوله: «يكون» سقط من ص.

(٦) ص ح: «أو».

(٧) ع: «المؤول».

(٨) ص ح: «معمول».

(٩) ع: «لكن».

(١٠) ي: «في نفسه» بإقحام في.

(١١) قوله: «قوله» سقط من ح ص.

(١٢) انظر: الإنصاف ٢٣٨.

وإهمال الأولِ فلذلك حُذِفَ منه، والتقديرُ: ولكم في الأرض مستقرٌ إليه ومتاعٌ إلى حين، ولو جاء على إعمالِ الأولِ^(١) لأضمرَ في الثاني، فإن قيل: مِنْ شرطِ الإعمالِ أن يَصِحَّ تَسَلُّطُ^(٢) كَلِّ من العَامِلِينَ على المَعْمُولِ، و«مستقرٌ» لا يَصِحُّ تَسَلُّطُهُ عليه لِئَلَّا يَلْزَمَ منه الفِصْلُ بين المَصْدَرِ ومَعْمُولِهِ والمَصْدَرِ بتقديرِ المَوْصُولِ. فالجوابُ: أن المَحذُورَ في المَصْدَرِ الَّذِي يُرَادُ بِهِ الحَدَثُ وهذا لَمْ يَرِدْ بِهِ حَدَثٌ، فلا يُؤَوَّلُ بمَوْصُولٍ، وأيضاً فإنَّ الظرفَ وشبَهَهُ تَعَمَّلُ فيه رَوَائِحُ الفِعْلِ حَتَّى الأَعْلَامُ كقولهِ:^(٣)

٣٨٠ - أنا ابنُ مَأْوِيَةَ إِذْ جَدَّ النُّقْرُ

و «مستقر» يجوز أن يكون اسمَ مكانٍ وأن يكونَ اسمَ مَصْدَرٍ، مُسْتَفْعَلٌ من القَرَارِ وهو اللَّبْتُ، ولذلك سُمِّيَتِ الأَرْضُ قَرَارَةً، قال الشاعر:^(٤)

٣٨١ - فَتَرَكْنَ كُلَّ قَرَارَةٍ كَالدَّرْهَمِ

ويقال: استقرَّ وقرَّ بمعنى. والمَتَاعُ: البُلْغَةُ مأخوذةٌ من مَتَعَ النهار أي: ارتفع. واختار^(٥) أبو البقاء^(٦) أن يكونَ «إلى حين» في محلِّ رَفْعٍ صِفَةً لِمَتَاعٍ. والحينُ: القِطْعَةُ من الزمانِ طويلاً كانت أو قصيرةً، وهذا هو المشهورُ،

(١) قوله: «الأول» سقط من ح ص.

(٢) ص ح: «بتسلط».

(٣) البيت لعبدالله بن مأوية الطائي أوفدكي بن عبدالله المتقري، وهو في الإنصاف ٧٣٢؛

وأوضح المسالك ٣/٣٨٩؛ واللسان: نقر؛ والدرر ٢/١٤١. والنقر: صوت من طرف

اللسان يُسَكِّنُ به الفارس فرسه، وبعد هذا البيت:

وجاءت الخيَلُ أُنَافِي زُمُرُ

(٤) تقدم برقم ٢٤٨.

(٥) ي: «وأجاز».

(٦) الإملاء ١/٣١.

- البقرة -

وقيل: الوقت البعيد^(١)، ويُقال: (٢) عامَلْتُهُ محابَّةً^(٣)، وَأَحْبَبْتُ بالمكانِ أقمْتُ به حيناً، وحيانَ حينٍ كذا: قُرِبَ، قالت بثينة: (٤)

٣٨٢ - وَإِنَّ سُلُوبِي عَنْ جَمِيلٍ لَسَاعَةً مِنْ الدَّهْرِ مَا حَانَتْ وَلَا حَانَ حِينُهَا

وقال بعضهم: «إِنَّهُ يُزَادُ عَلَيْهِ التَّاءُ فَيُقَالُ: تَحِينُ قُمْتُ» وأنشد: (٥)

٣٨٣ - العاطفونَ تَحِينَ ما مِنْ عَاطِفٍ والمُطعمونَ زمانَ أَيْنَ المُطعمِ

وليس كذلك، وسيأتي تحقيقُ هذا إن شاء الله تعالى.

آ. (٣٧) قوله: ﴿فَتَلَقَى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾: الفاء عاطفةٌ لهذه الجملةِ على ما قبلها، و«تلقى» تفعلٌ بمعنى المجرد، وله معانٍ (٦) أخر: مطاوعة فَعَلَّ نحو: كَسَّرْتَهُ فَتَكَسَّرَ، والتجنُّب نحو: تَجَنَّبَ أَي جَانَبَ الجَنَبَ، والتكَلُّفُ نحو: تَحَلَّمْ، والصرورةُ نحو: تَأَثَّمْ، والاتخاذُ نحو: تَبَيَّنْتُ (٧) الصبيُّ أَي: اتخذهُ ابناً^(٨)، ومواصلةُ العملِ في مُهَلَّةٍ نحو: تَجَرَّعَ (٩) وَتَفَهَّمْ،

(١) ي: «القليل».

(٢) انظر: مفردات الراغب ١٣٨.

(٣) أي: حيناً وحياناً.

(٤) الأضداد ٢٤٤؛ واللسان: حين.

(٥) البيت لأبي وجزة السعدي، ويروى عجزه رواية ثانية:

والمُسْبِغونَ يداً إذا ما أنعموا

وهو في سر الصناعة ١/١٨٠؛ والمخصص ١٦/١١٩؛ ومجالس ثعلب ١/٣٧٤؛

ورصف المباني ١٦٣؛ واللسان: ليت؛ والأزهية ٢٧٣؛ والإنصاف ١٠٨؛ والمتن

٢٧٣؛ والخزانة ٤/١٧٥؛ والدرر ١/٩٨. وانظر تعليقاُ وافرأ حول البيت في: سر

الصناعة ١/١٨٠.

(٦) انظر: المتن ١/١٨٣؛ البحر ١/١٦٥.

(٧) ص ح: «سقت».

(٨) ص ح: «ألفاً».

(٩) ي: «تحلم».

— البقرة —

وموافقة استَفْعَلَ نحو: تكبَّر، والتوقُّع نحو: تَخَوَّف، والطلبُ نحو: تَنَجَّز حاجته، والتكثير نحو: تَغَطَّيْتُ^(١) بالثياب، والتلبُّس بالمُسَمَّى المشتقِّ منه نحو: تَقَمَّص، أو العملُ فيه نحو: تَسَحَّر، والخُتْلُ نحو: تَغَفَّلْتَهُ. وزعم بعضهم أن أصل تلقى تلقن بالنون فأبدلت النون ألفاً^(٢)، وهذا غلط لأن ذلك إنما ورد في المضعف نحو: قَصَّيْتُ أظفاري وَتَطَنَّنْتُ وَأَمَلَيْتُ الكتاب، في: قَصَصْتُ وَتَطَنَّنْتُ وَأَمَلَّيْتُ^(٣).

و «مِنْ رَبِّهِ» متعلِّقٌ به، و «مِنْ» لابتداء الغاية مجازاً، وأجاز أبو البقاء^(٤) أن يكون في الأصل صفةً للكلماتِ فلما قُدِّم انتصبَ حالاً، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، و «كلماتٍ» مفعولٌ به.

وقرأ ابنُ كثير^(٥) بنصبِ «آدم» ورفعِ «كلمات»، وذلك أن مَنْ تَلَقَّاكَ فقد تَلَقَّيْتَهُ، فتصحُّ نسبة الفعلِ إلى كلِّ واحدٍ. وقيل: لَمَّا كَانَتِ الكَلِمَاتُ سبباً في توبته جُعِلَتْ فاعِلةً. ولم يؤنَّثِ الفعلُ على هذه القراءة وإن كان الفاعلُ مؤنثاً [لأنه غيرُ حقيقي، وللفضلِ أيضاً، وهذا سبيلُ كلِّ فعلٍ فُصِّلَ بينه وبين فاعِله المؤنَّثِ بشيءٍ، أو كان الفاعلُ مؤنثاً]^(٦) مجازياً.

قوله تعالى: «فَتَابَ عَلَيْهِ» عَطْفٌ على ما قبله، ولا بُدَّ من تقديرِ جملةٍ قبلها أي: فقالها. والكلماتُ جمعُ كلمة، وهي اللفظُ الدالُّ على معنى مفردٍ ويُطَلَّقُ على الجملِ المفيدةِ مجازاً تسميةً للكلِّ باسمِ الجُزءِ كقوله تعالى:

(١) ي: غطيت.

(٢) ص: «بالياء»، ح: «اليا»، وإبدال النون ياءً — على ما ورد في ص — مقبول على هذا الرأي، أي: ثم أبدلت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(٣) ص ح: «وأملت».

(٤) الإملاء ٣١/١.

(٥) السبعة ١٥٣؛ الكشف لمكي ٢٣٦/١.

(٦) ما بين معقوفين سقط من ي.

- البقرة -

«تعالوا إلى كلمة»^(١) ثم فسرها بقوله: «ألا نعبُد» إلى آخره. وقال تعالى: «كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ»^(٢) يريدُ قوله: «رَبِّ ارْجِعُون» إلى آخره، وقال لبيد^(٣):
٣٨٤ - أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ - لَا مَحَالَةَ - زَائِلٌ
فسمَّاهُ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم كلمةً، فقال: «أصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ كَلِمَةً لِبَيْدٍ»^(٤).

والتوبة: الرجوعُ، ومعنى وَصَفِ اللَّهَ تَعَالَى بِذَلِكَ أَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنِ الْعَطْفِ عَلَى عِبَادِهِ وَإِنْقَادِهِمْ مِنَ الْعَذَابِ، وَوَصَفُ الْعَبْدِ بِهَا ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ يَرْجِعُ عَنِ الْمَعْصِيَةِ إِلَى الطَّاعَةِ، وَالتَّوَابُ الرَّحِيمُ صِفَتَا مِبَالِغَةٍ، وَلَا يَخْتَصُّانِ بِالْبَارِي تَعَالَى^(٥). قَالَ تَعَالَى: «يُحِبُّ التَّوَّابِينَ»^(٦)، وَلَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ «تَائِبٌ» وَإِنْ صُرِّحَ بِفِعْلِهِ مُسْتَدًا إِلَيْهِ تَعَالَى، وَقَدَّمَ التَّوَابُ عَلَى الرَّحِيمِ لِمُنَاسَبَةِ «فَتَابَ عَلَيْهِ» وَلِأَنَّهُ مُوَافِقٌ لَخْتِمِ الْفَوَاصِلِ بِالرَّحِيمِ.

وقوله: «إنه هو التَّوَابُ الرَّحِيمُ» نظير قوله: «إنك أنت العليم الحكيم»^(٧). وأدغم أبو عمرو^(٨) هاء «إنه» في هاء «هو». واعترض على هذا بأن بين المثلين ما يمنع [من]^(٩) الإدغام وهو الواو، وأجيب بأن الواو صلة زائدة لا يُعتدُّ بها بدليل سقوطها في قوله^(١٠):

(١) الآية ٦٤ من آل عمران.

(٢) الآية ١٠٠ من المؤمنون.

(٣) ديوانه ٢٥٦؛ وابن يعين ٧٨/٢؛ وشذور الذهب ٢٦١.

(٤) البخاري: مناقب الأنصار (فتح الباري) ١٤٩/٧؛ ابن ماجه ١٢٣٦/٢.

(٥) انظر آراء العلماء في ذلك: القرطبي ٣٢٥/١.

(٦) الآية ٢٢٢ من البقرة.

(٧) الآية ٣٢ من البقرة.

(٨) وأدغم أيضاً عيسى وطلحة. انظر: القرطبي ٣٢٦/١.

(٩) سقط من: ي.

(١٠) البيت للشماخ وهو في ديوانه ٣٦؛ والخصائص ١٢٧/١؛ والإنصاف ٥١٦؛ ووصف

المباي ١٦؛ والخزاة ٣٨٨/٢. والموسيقا: أنثى الحمار، والزمير: الغناء في القصبة.

– البقرة –

٣٨٥ – لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ إِذَا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرٌ

وقوله^(١):

٣٨٦ – أَوْ مُعْبِرُ الظَّهِيرِ يُنْبِي عَنْ وَلِيِّتِهِ مَا حَجَّ رَبَّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَ

والمشهورُ قراءةٌ: «إنه» بكسر إن، وقرئ بفتحها^(٢) على تقدير^(٣)

لام العلة.

آ. (٣٨) قوله: ﴿قُلْنَا اهْبِطُوا﴾: إنما كرر قوله: «قلنا» لأن الهبوطين

مختلفان^(٤) باعتبار متعلقيهما، فالهبوط الأول [علّق به العداوة، والثاني علّق به

إتيان الهدى. وقيل: «لأن الهبوط الأول»^(٥) من الجنة إلى السماء، والثاني من

السماء إلى الأرض. واستبعدّه بعضهم لأجل قوله: «ولكم في الأرض

مستقرٌّ». وقال ابن عطية^(٦): «وحكى النقاش^(٧) أن الهبوط الثاني إنما هو من

الجنة إلى السماء، والأولى في ترتيب الآية إنما هو إلى الأرض وهو الأخير^(٨)

في الوقوع». انتهى، وقيل: كرر على سبيل التأكيد نحو قولك: قُمْ قُمْ،

والضمير في «منها» يعود على الجنة أو السماء.

(١) البيت لرجل من باهلة، وهو في الكتاب ١٢/١؛ والإنصاف ٥١٦؛ وشواهد

الكشاف ٣٩٦/٤. والبيت في وصف بعير لم يستعمله الشاعر في سفرٍ لحج أو عمرة.

ومعبر الظهر: ممتلىء باللحم، وينبي: يفارق.

(٢) قراءة أبي نوفل ابن أبي عقرب. انظر: البحر ١٦٦/١؛ القرطبي ٣٢٦/١.

(٣) ص ح: «تقديم».

(٤) ح: «يختلفان».

(٥) ما بين معقوفين سقط من: ي.

(٦) التفسير ٢٤٦/١.

(٧) محمد بن الحسن نزيل بغداد، له: «شفاء الصدور» في التفسير، أخذ عن محمد بن عمران

وروى عنه ابن مجاهد، توفي سنة ٣٥١. انظر: طبقات القراء ١١٩/٢؛ وفيات

الأعيان ٣٢٥/٣.

(٨) ص ي ع: «الأخر»، وأثبتنا ما في: ح وابن عطية.

قوله: «جميعاً» حال من فاعل «اهبطوا» أي: مجتمعين: إما في زمانٍ واحدٍ أو في أزمنة متفرقة لأن المراد الاشتراك في أصل الفعل، وهذا [هو] (١) الفرق بين: جاؤوا جميعاً، و جاؤوا معاً، فإن قولك «معاً» يستلزم مجيئهم جميعاً في زمنٍ واحدٍ لما دلَّت عليه «مع» من الاصطحاب (٢)، بخلاف «جميعاً» فإنها لا تفيد إلا أنه لم يتخلف أحدٌ منهم عن المجيء، من غير تعرُّضٍ لاتحاد الزمان. وقد جرَّت هذه المسألة بين ثعلب وغيره، فلم يعرفها ذاك الرجل فأفادها له ثعلب.

و «جميع» في الأصل من الفاظ التوكيد، نحو: «كُل»، وبعضهم عدَّها (٣) معها. وقال ابن عطية (٤): «وجميعاً حال من الضمير في «اهبطوا» وليس بمصدر (٥) ولا اسم فاعل، ولكنه عوضٌ منهما دالٌّ عليهما، كأنه قال: «هبوطاً جميعاً أو هابطين جميعاً» كأنه يعني أن الحال في الحقيقة محذوف، وأن «جميعاً» تأكيدٌ له، إلا أن تقديره بالمصدر ينفي جعله حالاً إلا بتأويلٍ لا حاجة إليه (٦). وقال بعضهم: التقدير: قلنا اهبطوا مجتمعين فهبطوا جميعاً، فحذف الحال من الأول للدلالة الثاني عليه، وحذف العامل من الثاني للدلالة الأول عليه، وهذا تكلف (٧) لم تدع إليه ضرورة.

قوله: «فإِذَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ... الآية. الفاء مُرتبةٌ معقبةٌ. و «إِذَا» أصلها: إن الشرطية زيدت عليها «ما» تأكيداً، و «يَأْتِيَنَّكُمْ» في محلِّ

(١) سقط من: ي.

(٢) ص: «الاستصحاب» وأقحم بعدها في ي: جميعاً.

(٣) ع: «عدمًا منها».

(٤) التفسير ٢٤٦/١.

(٥) ي: «مصدر».

(٦) وذلك لأن أصل الحال ألا تكون مصدرًا، فالحال وصفٌ يدل على معنى وصاحبه، والمصدر يدل على المعنى فقط.

(٧) ي: «تكليف».

- البقرة -

جزم بالشرط، لأنه بُني لاتصاله بنون التوكيد. وقيل: بل هو مُعَرَّبٌ مطلقاً. وقيل: مبنيٌّ مطلقاً. والصحيح: التفصيل: إنْ بَشَّرْتَهُ كهذه^(١) الآية بُني^(٢)، وإلَّا أُعْرِبَ^(٣)، نحو: هل يقومَان؟ وبُني على الفتح طلباً للخفة، وقيل: بل بُني على السكون وحُرِّك بالفتح لالتقاء الساكنين. وذهب الزجاج^(٤) والمبرد^(٥) إلى أن الفعل الواقع بعد إن الشرطية المؤكدة بـ «ما» يجب تأكيده بالنون، قالوا: ولذلك لم يأت التنزيل إلا عليه. وذهب سيويه^(٦) إلى أنه جائز لا واجب، لكثرة ما جاء به منه في الشعر غير مؤكّد، فكثرة مجيئه غير مؤكّد يدلُّ على عَدَمِ الوجوب، فمِنْ ذلك قوله^(٧):

٣٨٧ - فَإِمَّا تَرَيُنِي كَابِنَةَ الرَّمْلِ ضَاحِيَا
عَلَى رِقَّةٍ أَحْفَى وَلَا أَتَنَعَلُ
وقول الآخر^(٨):

٣٨٨ - يَا صَاحِ إِمَّا تَجِدُنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ
فَمَا تَتَخَلَّى عَنِ الْخُلَّانِ مِنْ شِيَمِي
وقول الآخر^(٩):

٣٨٩ - زَعَمْتُ تُمَاضِرُ أُنْتِي إِمَّا أُمْتُ
يَسُدُّ أَيْبُنُوهَا الْأَصَاغِرُ خُلَّتِي

(١) ص ح: «لهذه».

(٢) قوله: «بني» سقط من ح ص.

(٣) ي: «إعراب».

(٤) معاني القرآن للزجاج ٨٦/١.

(٥) المقتضب ١٣/٣ - ١٤.

(٦) الكتاب ١٥٢/٢.

(٧) البيت للشنفرى، وهو في الأشموني ٢١٦/٣؛ والبحر ١٦٨/١. وأحفى: أكون حافياً، وأتنعل: ألبس النعل.

(٨) لم أهتم إلى قائله، وهو في التصريح ٢٠٤/٢؛ والأشموني ٢١٦/٣؛ والعيني ٣٣٩/٤.

(٩) البيت لسلمى بن ربيعة أو علباء بن أرقم، وهو في النوادر ١٢١؛ والأصمعيات ١٦١؛ والحماسة ٢٨٦/١؛ وأمالى الشجري ٦٩/٢؛ وابن يعيش ٥/٩؛ والبحر ١٦٨/١؛ والمهمع ٦٣/٢؛ والدرر ٧٩/٢. سد فلان مسده: إذا ناب منابه، والحلة: الحاجة.

وقول الآخر^(١):

٣٩٠ - فإِماً تَرِنِي وَلِي لِمَةً فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

وقول الآخر^(٢):

٣٩١ - فإِماً تَرِنِي لَا أَعْمُضُ سَاعَةً مِنْ الدَّهْرِ إِلَّا أَنْ أَكِبْتُ فَأَنْعَسَا

وقول الآخر^(٣):

٣٩٢ - إِمَّا تَرِنِي الْيَوْمَ أَمْ حَمَزٍ قَارَبْتُ بَيْنَ عَنَقِي وَجَمَزِي

وقال المهدي: «إِماً» هي إن التي للشرط زيدت عليها «ما» ليصح دخول النون^(٤) للتوكيد في الفعل، ولو سَقَطَتْ «ما» لم تدخل^(٥) النون، فـ «ما» تؤكد^(٦) أول الكلام، والنون تؤكد آخره، وتبعه ابن عطية^(٧). وقال بعضهم^(٨): «هذا الذي ذهب^(٩) إليه من أن النون لازمة لفعل الشرط إذا وصلت إن» بـ «ما» هو مذهب المبرد^(١٠) والزجاج. انتهى. وليس في كلامهما

(١) البيت للأعشى، وروايته في ديوانه ١٧١: فأن تعهديني، وهو في أمالي الشجري ٢٢٧/١؛ وابن يعيش ٩٥/٥؛ والمخصص ٨٢/١٦، واللسان: حدث؛ ووصف المباني ١٠٣؛ والعيني ٤١٦/٢؛ والخزانة ٥٧٨/٤. واللمة: الشعر الأسود.
(٢) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ١٠٥؛ والمقتضب ١٤/٣.
(٣) البيت لرؤبة وهو في ديوانه ٦٤؛ والكتاب ٣٣٣/١؛ والمقتضب ٢٥١/٤؛ والمخصص ١٩٥/١٤؛ والإنصاف ٣٤٩؛ وابن يعيش ٦/٩. والعنق والجمز: ضربان من السير، يصف كبره وأنه قد قارب بين خطاه ضعفاً.

(٤) ص: «نون التوكيد».

(٥) ص ح: «لتدخل».

(٦) ص ح: «مؤكد».

(٧) التفسير ٢٤٧/١.

(٨) القائل أبو حيان في البحر ١٦٨/١.

(٩) ي: «ذهب» سقطت الألف.

(١٠) المقتضب ١٣/٣.

ما يدلُّ على لزومِ النونِ كما ترى، غايةً ما فيه أنهما اشترطا في صِحِّهِ تَأَكِيدُهُ
بِالنونِ زِيَادَةً «ما» على «إِنْ»^(١)، أَمَا كَوْنُ التَّأَكِيدِ لَازِمًا أَوْ غَيْرَ لَازِمٍ فَلَمْ يَتَعَرَّضَا
لَهُ، وَقَدْ جَاءَ تَأَكِيدُ الشَّرْطِ بِغَيْرِ «إِنْ» كَقَوْلِهِ^(٢):

٣٩٣ - مَنْ تَثَقَّفَنَ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَيِّبٍ أَبَدًا وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي
و «مَنْ» متعلق بـ «يَأْتِيَنَّ»، وهي لا ابتداءً الغاية مجازاً، ويجوز أن تكون
في محلِّ حالٍ من «هُدًى» لأنه في الأصل صفةٌ نكرةٌ قُدِّمَ عليها، وهو نظيرُ
مَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ»^(٣)، و«هُدًى» فاعلٌ، والفاءُ مع
مَا بَعْدَهَا مِنْ قَوْلِهِ: «فَمَنْ تَبِعَ» جوابُ الشرطِ الأولِ، والفاءُ في قَوْلِهِ تَعَالَى:
«فَلَا خَوْفٌ» جوابُ الثاني، وقد^(٤) وقع الشرطُ [الثاني] وجوابُهُ جوابُ الأولِ،
وَنُقِلَ عَنِ الْكَسَائِيِّ أَنْ قَوْلَهُ: «فَلَا خَوْفٌ» جوابُ الشرطينِ^(٥) معاً. قال ابن
عَطِيَّةَ^(٦) بَعْدَ نَقْلِهِ عَنِ الْكَسَائِيِّ: «هَكَذَا حُكِيَ فِيهِ نَظْرٌ، وَلَا يَتَوَجَّهُ أَنْ يُخَالَفَ
سَبِيوِيَهُ هُنَا، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ: «فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ»^(٧)
فَيَقُولُ سَبِيوِيَهُ: جَوَابُ أَحَدِ الشَّرْطَيْنِ مَحذُوفٌ لِدَلَالَةِ قَوْلِهِ «فَرَوْحٌ» عَلَيْهِ. وَيَقُولُ
الْكُوفِيُّونَ «فَرَوْحٌ» جَوَابُ الشَّرْطَيْنِ. وَأَمَّا فِي هَذِهِ الْآيَةِ فَالْمَعْنَى^(٨) يَمْنَعُ أَنْ
يَكُونَ «فَلَا خَوْفٌ» جَوَابًا لِلشَّرْطَيْنِ. وَقِيلَ: جَوَابُ الشَّرْطِ الْأَوَّلِ مَحذُوفٌ

(١) قوله: «إِنْ» سقط من ص.

(٢) البيت لبنت مرة بن عاهان الحارثي، وهو في الكتاب ١٥٢/٢؛ وأوضح
المسالك ١٣٥/٣؛ والخزانة ٥٦٥/٤؛ والهمع ٧٩/٢؛ والدرر ١٠٠/٢. وآب:
راجع.

(٣) الآية ٣٧ من البقرة.

(٤) ي: «فقد».

(٥) سقط من: ي.

(٦) التفسير ٢٤٧/١؛ وانظر: الكتاب ٤٤٢/١.

(٧) الآية ٨٨ من الواقعة.

(٨) ي: «أن يمنع» بإقحام «أن».

تقديره: فَإِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَاتَّبِعُوهُ، وقوله: «فَمَنْ تَبِعَ» جملة مستقلة وهو بعيد أيضاً.

و «مَنْ» يجوزُ أَنْ تكونَ شرطيةً وهو الظاهرُ، ويجوزُ أَنْ تكونَ موصولةً، ودخلت الفاءُ في خبرها تشبيهاً لها بالشرطِ، ولا حاجةَ إلى هذا. فإن كانت شرطيةً كان «تبع» في محل جزم، وكذا: «فلا خوفٌ» لكونهما شرطاً وجزاءً، وإن كانت موصولةً فلا محلَّ لـ «تبع». وإذا قيل بأنَّها شرطيةٌ فهي مبتدأٌ أيضاً، ولكن في خبرها خلافٌ مشهور^(١): الأصحُّ أنه فعلُ الشرطِ، بدليل أنه يلزمُ عودُ ضمير^(٢) مِنْ فعلِ الشرطِ على اسمِ الشرطِ، ولا يلزمُ ذلك^(٣) في الجوابِ، تقول: مَنْ يَقُمْ أَكْرَمُ زَيْدًا، [فليس في «أكرم زيداً» ضميرٌ يعودُ على «مَنْ» ولو كان خبراً للزم فيه ضميرٌ]^(٤)، ولو قلت: «مَنْ يَقُمْ زَيْدًا أَكْرَمُهُ» وأنت تعيدُ الهاءَ على «مَنْ» لم يَجْزُ لخلو^(٥) فعلِ الشرطِ من الضميرِ. وقيل: الخبرُ الجوابُ، ويلزمُ هؤلاء أن يأتوا فيه بعائدٍ على اسمِ الشرطِ، فلا يجوزُ عندهم: «مَنْ يَقُمْ أَكْرَمُ زَيْدًا» ولكنه جائز^(٦)، هذا ما أورده أبو البقاء^(٧). وسيأتي تحقيقُ القولِ في لزومِ عودِ ضميرٍ مِنَ الجوابِ إلى اسمِ الشرطِ عند قوله تعالى: «مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيْلَ»^(٨). وقيل: مجموعُ الشرطِ والجزاءِ هو الخبرُ لأنَّ الفائدةَ إنما تحصلُ منهما. وقيل: ما كان فيه ضميرٌ عائدٌ على المبتدأ فهو الخبرُ.

(١) انظر: إملاء العكبري ٣٢/١.

(٢) ح ص: «الضمير».

(٣) ي: «من ذلك» بإقحام «من».

(٤) ما بين معقوفين سقط من ي، وكتبت بدلاً عنه عبارة: جاز.

(٥) ص: «نحو».

(٦) ي: «جاء».

(٧) الإملاء ٣٢/١.

(٨) الآية ٩٨ من البقرة.

- البقرة -

والمشهور: «هُدَايَ»، وقرئ: هُدَيَّ^(١)، بقلب الألف ياءً، وإدغامها في ياء المتكلم، وهي لغة هذيل، يقولون^(٢) في عَصَايَ: عَصَيَّ، وقال شاعرهم يرثي بنيهِ^(٣):

٣٩٤ - سَبَقُوا هَوَيَّ وَأَعْتَقُوا لِهَوَاهُمْ فَتُخَرَّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ

كانهم لما لم يصلوا إلى ما تستحقه ياء المتكلم من كسر ما قبلها لكونه ألفاً أتوا بما يُجانِسُ الكسرة^(٤)، فقلبو الألف ياءً، وهذه لغة مطردة عندهم، إلا أن تكون الألف للثنية فإنهم يُشَبِّتُونَهَا نحو: جاء مسلماي وغلماي.

قوله: «فلا خوفٌ عليهم» قد^(٥) تقدّم أنه يجوز أن يكون جواباً للشرط، فيكون في محلّ جزم، وأن يكون خبراً لـ «مَنْ» إذا قيل بأنها موصولة، وهو أولى لمقابلته بالموصول في قوله: «والذين كفروا»^(٦) فيكون في محل رفع، و«لا» يجوز أن تكون عاملة^(٧) عمل ليس، فيكون «خوفٌ» اسمها، و«عليهم» في محلّ نصب خبرها، ويجوز أن تكون غير عاملة فيكون «خوفٌ» مبتدأ، و«عليهم» في^(٨) محل رفع خبره. وهذا^(٩) أولى ممّا قبله لوجهين،

(١) قراءة عاصم الجحدري وابن أبي إسحاق. ابن عطية ١/٢٤٧؛ الشواذ ٥.

(٢) ي: «تقول» جازز.

(٣) البيت لأبي ذؤيب، وهو في ديوان الهذليين ١/٢؛ والمحاسب ١/٧٦؛ أسالي الشجري ١/٢٨١؛ ابن يعيش ٣/٣٣؛ الهمع ٢/٥٣؛ الدرر ٢/٦٨. أعنقوا: تبع بعضهم بعضاً في الموت، تُخَرَّمُوا: حَرَمَتْهُمُ الْمَيِّتَةُ.

(٤) ح: «والكسرة» بإقحام الواو.

(٥) ي: «وقد» بإقحام الواو.

(٦) في الآية التالية.

(٧) أقحمت «لا» قبل قوله «عاملة» في: ي.

(٨) ي: «وعليهم خبر في محل».

(٩) ص ح: «وهنا».

- البقرة -

أحدهما: أَنْ عملها عمل ليس قليل ولم يَثْبُتْ إلا بشيءٍ^(١) محتمل وهو قوله^(٢):

٣٩٥ - تَعَزَّ فَلَاشِيءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقْبَا

والثاني^(٣): أَنْ الجملة التي بعدها وهي: «وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ» تُعَيَّنُ أَنْ تكون «لا» فيها غير عاملة لأنها لا تعمل^(٤) في المعارف، فَجَعَلَهَا غيرَ عاملةٍ فيه مشاكلة لما بعدها، وقد وَهَمَ بعضهم فَجَعَلَهَا عاملةً في المعرفة مستدلاً بقوله^(٥):

٣٩٦ - وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاطِيًا سِوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مُتْرَاحِيًا

فـ«أنا» اسمها و«باطياً» خبرها. قيل: ولا حُجَّةٌ فيه لأنَّ «باطياً» حال عاملها محذوفٌ هو الخبرُ في الحقيقة تقديره: ولا أنا أَرَى^(٦) باطياً، أو يكونُ التقديرُ: ولا أَرَى باطياً، فلما حُذِفَ الفعل انفصل الضميرُ.

وقرئ: «فلا خوفٌ» بالرفع من غير تنوين^(٧)، والأحسنُ فيه أَنْ تكون الإضافةً مقدرةً أي: خوفٌ شيءٍ، وقيل: لأنه على نية الألف واللام، وقيل: حَذَفَ التنوين تخفيفاً. وقرئ: «فلا خوفٌ»^(٨) مبنياً على الفتح، لأنها

(١) ي ح: «لشيء».

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في شذور الذهب ١٩٦؛ وأوضح المسالك ٢٠٤/١؛ والخزانة ٥٣٠/١؛ والهمع ١٢٥/١؛ والدرر ٩٧/١. والوزر: الملجأ.

(٣) ي: «الثاني».

(٤) ي: «لا تعمل إلا».

(٥) البيت للناطقة الجعدي وهو في ديوانه ١٧١؛ وأمالي الشجري ٢٨٢/١؛ والهمع ١٢٥/١؛ والدرر ٩٨/١.

(٦) ي: «أو».

(٧) قراءة ابن محيصن: البحر ١٦٩/١.

(٨) قراءة الزهري وعيسى الثقفي ويعقوب. البحر ١٦٩/١.

- البقرة -

لا التبرئة^(١) وهي أبلغ في النفي، ولكن الناس رجّحوا قراءة الرفع، قال أبو البقاء^(٢): «لوجهين، أحدهما: أنه عطف عليه ما لا يجوز فيه إلا الرفع وهو قوله: «ولا هم» لأنه معرفة، و«لا» لا تعمل في المعارف، فالأولى أن يجعل المعطوف عليه كذلك لتشاكل الجملتان»، ثم نظره بقولهم: «قام زيد وعمراً كلمته» يعني في ترجيح النصب في جملة الاشتغال للتشاكل. ثم قال: «والوجه الثاني من جهة المعنى، وذلك أن البناء يدل على نفي الخوف عنهم بالكليّة، وليس المراد ذلك، بل المراد نفيه عنهم في الآخرة. فإن قيل: لم لا يكون وجه الرفع أن هذا الكلام مذكور في جزاء من أتبع الهدى، ولا يليق أن ينفي عنهم الخوف اليسير ويتوهم ثبوت الخوف^(٣) الكثير؟ قيل: الرفع يجوز أن يضم^(٤) معه نفي الكثير، تقديره: لا خوف كثير عليهم، فيتوهم ثبوت القليل، وهو عكس ما قدر في السؤال فإن أن الوجه في الرفع ما ذكرنا». انتهى.

قوله تعالى: «ولا هم يحزنون» تقدم أنه جملة نفية وأن الصحيح أنها غير عاملة، و«يحزنون» في محل رفع خبراً للمبتدأ، وعلى ذلك القول الضعيف يكون في محل نصب.

والخوف: الذعر والفرع، يقال: خاف يخاف فهو خائف والأصل: خوف بوزن عليم، ويتعدى بالهمزة والتضعيف. قال تعالى: «ونخوفهم»^(٥)، ولا يكون إلا في الأمر المستقبل. والحزن ضد السرور، وهو مأخوذ من

(١) ص ح: «التبرية».

(٢) الإملاء ٣٢/١.

(٣) ع: «الخبر».

(٤) ي: «يضمن».

(٥) الآية ٦٠ من الإسراء: ونخوفهم فما يزيدهم إلا طغياناً كبيراً.

الْحَزْنَ، وهو ما غَلِظَ من الأرض فكأنه ما غَلِظَ من الهمِّ، ولا يكون إلا في الأمر الماضي، يقال: حَزَنَ يَحْزَنُ حُزْنًا وَحُزْنًا. ويتعدَّى بالهمزة نحو: أَحْزَنَتْهُ، وَحَزْنَتْهُ بمعناه، فيكون فَعَلَ وَأَفْعَلَ بمعنى. وقيل: أَحْزَنَهُ حَصَلَ لَهُ حُزْنًا. وقيل: الفتحَةُ مُعَدِّيَةٌ للفعل نحو: شَتَرْتُ عَيْنَهُ^(١) وَشَتَرَهَا اللهُ، وهذا على قول مَنْ يَرَى أَنَّ الحِرْكَةَ تُعَدِّي الفِعْلَ. وقد قُرِئَ باللغتين: «حَزَنَهُ وَأَحْزَنَهُ» وسيأتي تحقيقهما^(٢).

آ. (٣٩) قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا، إِلَى قَوْلِهِ: خَالِدُونَ﴾: «الذين» مبتدأ وما بعده^(٣) صلة وعائد، و«بآياتنا» متعلق بكذبوا. ويجوز أن تكون الآية من باب الإعمال، لأنَّ «كفروا» يَطْلُبُهَا^(٤)، ويكون من إعمال الثاني للحذف من الأول، والتقدير: كفروا بنا وكذبوا بآياتنا. و«أولئك» مبتدأ ثانٍ و«أصحاب» خبره، والجملة خبر الأول، ويجوز أن يكون «أولئك» بدلاً من الموصول أو عطف بيان له، و«أصحاب» خبر المبتدأ الموصول. وقوله: «هم» فيها خالدون» جملة اسمية في محل نصب على الحال للتصريح بذلك في مواضع. قال تعالى: «أصحاب النار خالدون»^(٥). وأجاز أبو البقاء^(٦) أن تكون حالاً من «النار»، قال: «لأنَّ فيها ضميراً يعودُ عليها، ويكون العامل فيها معنى الإضافة أو اللام المقدرة». انتهى. وقد عُرِفَ ما في ذلك.

(١) الشتر: انقلب في جفن العين.

(٢) قرأ نافع: ولا يُحْزَنُكَ بضم الباء وفتح الباقون في الآية ٧٦ من آل عمران، فَمَنْ ضَمَّ أَخْذَهَا مِنْ أَحْزَنْ وَمَنْ فَتَحَ أَخْذَهَا مِنْ حَزَنْ. انظر: السبعة ٢١٩؛ وحجة القراءات لأبي زرعة ١٨١.

(٣) ع: «بعدها».

(٤) بالإضافة إلى «وكذبوا»، والإعمال: التنازع.

(٥) الآية ١٠ من التغابن: «وأولئك أصحاب النار خالدون فيها».

(٦) الإملاء ٣٣/١.

- البقرة -

ويجوز أن تكون في محل رفع خبراً لأولئك، وأيضاً فيكون قد أُخبر عنه بخبرين، أحدهما مفردٌ وهو «أصحابُ». والثاني (١) جملةٌ، وقد عُرِفَ ما فيه من الخلاف.

و «فيها» متعلقٌ بـ «خالدون». قالوا: وحُذِفَ (٢) من الكلام الأول ما أُثبت في الثاني، ومن الثاني ما أُثبت في الأول، والتقدير: فَمَنْ تبع هُداي فلا خوفٌ ولا حُزْنَ يَلْحَقُهُ وهو صاحبُ الجنة، وَمَنْ كَفَرَ وكَذَّبَ لِحَقِّه الحُزْنَ والخوفُ وهو صاحبُ النار لأنَّ التقسيمَ يقتضي ذلك، ونظروه بقول الشاعر (٣):

٣٩٧- وإني لتَعْرُونِي لِذِكْرِكِ فِتْرَةٌ كما انتَفَضَ العصفورُ بَلَلَهُ القَطْرُ

والآية [لغَةً] (٤): العلامة، قال النابغة الذبياني (٥):

٣٩٨- تَوَهَّمْتُ آيَاتِ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لستِ أعوامٍ وذا العامُ سابِغٌ

وسُمِّيت آيةُ القرآنِ [آيةً] لأنها علامةٌ لانفصالِ ما قبلها عمَّا (٦) بعدها. وقيل: سُمِّيت بذلك لأنها تَجْمَعُ حروفاً من القرآن فيكون مِنْ قولهم: «خرج بنو فلان بآيتهم» أي: بجماعتهم، قال الشاعر (٧):

(١) ع: «الثاني».

(٢) ع: «وقد حذف».

(٣) البيت لأبي صخر الهذلي، وهو في شرح أشعار الهذليين للسكري ٩٥٧/٢؛ وأما القالي ١٤٧/١؛ والمقرب ١٦٢/١؛ والإنصاف ٢٥٣؛ والشذور ٢٢٩؛ وابن يعيش ٦٧/٢؛ والعيني ٦٧/٣؛ والهمع ١٩٤/١؛ والخزانة ٢٥٤/٣. أي إني أذكرك فانتفض ثم أفر، والعصفور ينتفض ثم يفتر.

(٤) سقط من: ي.

(٥) ديوانه ٤٣؛ وأوضح المسالك ٢٢٣/٣؛ وشواهد الكشاف ٤٤٦/٤.

(٦) ع: «عما».

(٧) ي: «شاعرهم»، والبيت لبرج بن مسهر الطائي، وهو في القرطبي ٦٦/١. ونزجي: نسوق، واللقاح المظافل: النوق الولود.

٣٩٩ - حَرَجْنَا مِنَ النَّقْمِينَ لَا حَيٍّ مِثْلُنَا بآيَاتِنَا نُزْجِي اللَّقَاحَ الْمَطَافِلَا

واختلف النحويون في وُزْنِهَا^(١): فمذهب سيويه^(٢) والخليل أنها فَعْلَةٌ، والأصل: آيَةٌ بفتح العين، تحرّكت الياء^(٣) وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وهذا شاذٌ، لأنه إذا اجتمع حرفا علةً أُعِلَّ الأخير^(٤)، لأنه محلُّ التغيير نحو: هَوَى وَحَوَى، ومثلها في الشذوذ: غاية وطاية^(٥) وراية.

ومذهب الكسائي أن وَزْنَهَا آيَةٌ على وزن فاعلة، فكان القياس أن يُدْعَمَ فيقال: آيَةٌ كدابةٍ إلا^(٦) أنه ترك ذلك تخفيفاً، فحذفوا عينها كما حذفوا كينونة والأصل: كينونة بتشديد الياء، وَضَعَفُوا هذا بأن بناء كينونة أثقل فناسب التخفيف بخلاف هذه.

ومذهب^(٧) الفراء أنها فَعْلَةٌ بسكون العين، واختاره أبو البقاء^(٨) قال: «لأنها من تَأْيَا القوم أي اجتمعوا، وقالوا في الجمع: آياء، فَظَهَرَتِ الْيَاءُ [الأولى]^(٩)، والهمزة الأخيرة بدلٌ من ياء، ووزنه أفعال، والألف الثانية بدلٌ من همزة^(١٠) هي فاء الكلمة، ولو كانت عينها واولاً لقالوا في الجمع: آواء، ثم إنهم قلبوا الياء الساكنة ألفاً على غير قياس» انتهى. يعني أن حرف العلة لا يُقْلَبُ حتى يتحرّك وينفتح^(١١) ما قبله.

(١) انظر: شرح الشافية ١١٨/٣؛ المتع ٥٨٢/٢.

(٢) الكتاب ٣٨٧/٢.

(٣) ص ح: الغاء.

(٤) ع: الآخر.

(٥) الطاية: السطح.

(٦) سقط من (ص ح) كلام يبدأ من هنا بمقدار صفحة.

(٧) ي: «وهذا مذهب» بإقحام «هذا».

(٨) الإملاء ٣٢/١.

(٩) زيادة من أبي البقاء.

(١٠) ي: «الهمزة وهي».

(١١) ي: «أو يفتح» بإقحام الهمزة.

- البقرة -

وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنها آيئة، بكسر العين مثل: نَبَقَةٌ^(١) فأَعْلَل، وهو في الشذوذ كذهب سيبويه والخليل. وقيل وزنها: فَعْلَلَةٌ بضم العين، وقيل أصلها: آية بإعلال الثاني، فقلبت بأن قُدِّمَت اللام وأُخِّرَت العين وهو ضعيف. فهذه ستة مذاهب لا يسلم كل واحد منها من شذوذ.

آ. (٤٠) قوله تعالى: ﴿يا بني إسرائيل﴾. «بني» منادى وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم وحذفت نونه للإضافة، وهو شبيه بجمع التفسير لتغير مفرده، ولذلك عامله العرب ببعض^(٢) معاملة التفسير فألحقوا في فعله^(٣) المسند إليه تاء التانيث نحو: قالت بنو فلان، وقال الشاعر^(٤):

٤٠٠ - قَالَتْ بنو عامِرٍ خَالُوا بنِي أسدٍ يا بؤسَ للجهلِ ضَرَّاراً لأقوامِ

وأعربوه بالحركات أيضاً إلحاقاً [له]^(٥) به، قال الشاعر^(٦):

٤٠١ - وكان لنا أبو حسنٍ عليٍّ أباً بَرّاً ونحن له بنينُ

يرفع النون، وهل لامه ياء لأنه مشتق من البناء لأن الابن من فَرَع الأب، ومبني عليه، أو وارث لقولهم: البُنوة كالأبوة والأخوة؟ قولان. الصحيح الأول، وأما البُنوة فلا دلالة فيها لأنهم قد قالوا: الفُتوة، ولا خلاف أنها من ذوات الياء، إلا أن الأخفش رجح الثاني بأن حذفت الواو أكثر. واختلف في

(١) النَبَقَةُ: ما يحملة الصدر.

(٢) ي: «بعض».

(٣) ي: «فعل».

(٤) البيت للنايعة، وهو في ديوانه ٢٢٠؛ والخصائص ١٠٦/٣؛ وكتاب اللامات ١١١؛ وذيل الأمالي ١٣٩؛ وأمالي الشجري ٨٠/٢؛ والإنصاف ٣٣٠؛ واللسان: خلا؛ والمصع ١٧٣/١. وخالوا: تحلوا من حلفهم.

(٥) سقط من: ي.

(٦) البيت لسعيد بن قيس وهو في العيني ١٥٦/١؛ وأوضح المسالك ٣٩/١؛ والخزانة

. ٤١٨/٣

- البقرة -

وزنه فقيل: بَنِي^(١) بفتح العين وقيل بَنِي بسكونها، وقد تقدم أنه أحد الأسماء العشرة التي سُكِّنَتْ فاؤها^(٢) وَعُوِّضَ من لامها همزة الوصل.

وإسرائيل: خَفَضَ بالإضافة، ولا يَنْصَرِفُ للعلمية والعجمة، وهو مركب تركيب الإضافة مثل: عبدالله، فإنَّ «إسرا» هو العبدُ بلغتهم، و«إيل» هو الله تعالى. وقيل^(٣): «إسرا» مشتق من الأسر وهو القوة، فكأن معناه: الذي قَوَّاه الله. وقيل لأنه أُسْرِيَ بالليل مهاجراً إلى الله تعالى. وقيل: لأنه أُسْرَ جَنِيًّا كان يُطْفِئُ سِراج^(٤) بَيْتِ الْمَقْدِسِ. قال بعضهم: فعلى هذا يكون بعض الاسم عربياً وبعضه أعجمياً، وقد تَصَرَّفَتْ فيه العربُ بلغاتٍ كثيرةٍ أَفْصَحُهَا^(٥) لغةُ الْقُرْآنِ^(٦) وهي قراءةُ الجمهور. وقرأ أبو جعفر والأعمش^(٧): «إسرائيل» بياء بعد الألف من غير همزة^(٨)، ورُوي عن ورش: إسرائيل بهمزة بعد الألف دون ياء، وإسْرَأَلْ بهمزة مفتوحة بين الراء واللام [وإسْرَأَلْ بهمزة مكسورة بين الراء واللام]^(٩) وإسْرال بالفتح محضة بين الراء واللام، قال الشاعر^(١٠):

٤٠٢- لا أرى مَنْ يُعِينُنِي فِي حَيَاتِي غَيْرَ نَفْسِي إِلَّا بَنِي إِسْرالِ

(١) ع: «هي».

(٢) ي: «واوها».

(٣) حكاه المهدي كما في تفسير ابن عطية ٢٥٠/١.

(٤) ي: «السراج» بإقحام آل.

(٥) ي: «وأفصحها».

(٦) ص ح: «القراءة».

(٧) سليمان بن مهران الكوفي، أخذ عن النخعي وعاصم وروى عنه حمزة الزيات، توفي سنة ١٤٨. انظر: طبقات القراء ٣١٥/١؛ وطبقات ابن سعد ٣٤٢/٦.

(٨) نقل أبو حيان في البحر ١٧١/١، أن قراءة أبي جعفر بيّانين بعد الألف.

(٩) سقط من ي.

(١٠) البيت لأمية بن أبي الصلت وهو في ديوانه ٥١؛ والبحر ١٧٢/١.

- البقرة -

وتُروى قراءةً عن نافع. و«إسرائيلين» أبدلوا من اللام نوناً كأصِيلان في أصِيلال، قال^(١):

٤٠٣ - قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينَا هَذَا - وَرَبُّ الْبَيْتِ - إِسْرَائِينَا

وَيُجْمَعُ عَلَى «أَسَارِيل»^(٢). وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ: أَسَارِلَةً، وَأَسَارِلَ، كَأَنَّهُمْ يُجَيِّزُونَ التَّعْوِضَ وَعَدَمَهُ، نَحْوُ: فَرَازِنَةَ وَفَرَازِينَ^(٣). قَالَ الصَّفَّارُ^(٤): «لَا نَعْلَمُ^(٥) أَحَدًا يُجَيِّزُ حَذْفَ الْهَمْزَةِ مِنْ أَوَّلِهِ».

قوله: «اذكروا نعمتي» اذكروا فعلٌ وفاعلٌ، ونعمتي مفعولٌ، وقال ابن الأنباري: «لَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مِضَافٍ تَقْدِيرُهُ: شُكْرَ نِعْمَتِي. وَالذِّكْرُ وَالذُّكْرُ بِكَسْرِ الذَّالِ وَضَمِّهَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَيَكُونَانِ بِاللِّسَانِ وَبِالْجَنَانِ»^(٦). وَقَالَ الْكَسَائِيُّ: «هُوَ بِالْكَسْرِ لِللِّسَانِ وَبِالضَّمِّ لِلْقَلْبِ» فَضُدُّ الْمَكْسُورَ: الصَّمْتُ، وَضُدُّ الْمِضْمُومَ: النَّسِيَانَ، وَفِي الْجُمْلَةِ فَالذِّكْرُ الَّذِي مَحَلُّهُ الْقَلْبُ ضِدُّهُ النَّسِيَانُ، وَالَّذِي مَحَلُّهُ اللَّسَانُ ضِدُّهُ الصَّمْتُ، سِوَاءَ قِيلَ: إِنَّهُمَا^(٧) بِمَعْنَى وَاحِدٍ أَمْ لَا.

وَالنُّعْمَةُ: اسْمٌ لِمَا يُنْعَمُ بِهِ وَهِيَ شَبِيهَةٌ بِفِعْلٍ بِمَعْنَى^(٨) مَفْعُولٍ نَحْوُ: ذَبْحٍ وَرِغْيٍ، وَالْمَرَادُ بِهَا الْجَمْعُ لِأَنَّهَا اسْمٌ جِنْسٍ، قَالَ تَعَالَى: «وَإِنْ تَعُدُّوا

(١) تقدم برقم ١٦٨، وإسرائيلين لغة تميم كما في ابن عطية ٢٥٠/١.

(٢) ي: «اسراريل».

(٣) الفرازين: ج فزان وهي الملكة في لعبة الشطرنج.

(٤) القاسم بن علي، صحب ابن عصفور، وله: شرح الكتاب، توفي بعد سنة ٦٣٠.

انظر: البلغة ١٨٨؛ والبعية ٢٥٦/٢.

(٥) ع: «ولا».

(٦) ص: «والجنان».

(٧) ي: «انها».

(٨) ي: «معنى».

- البقرة -

نعمة الله لا تُحْصَوها»^(١). و«التي أَنْعَمْتُ» صفتها والعائد^(٢) محذوف. فإن قيل: مِنْ شرطِ حَذْفِ عائدِ الموصولِ إذا كان مجروراً أن يُجْرَ الموصولُ بمثل ذلك الحرفِ وأنَّ يَتَّجِدَ متعلِّقهما، وهنا قد فُقدَ^(٣) الشرطان، فإنَّ الأصل: التي أَنْعَمْتُ بها، فالجوابُ أنه إنما حُذِفَ بعد أن صار منصوباً بِحَذْفِ حَرَفِ الجرِّ اتساعاً فبقي^(٤): أَنْعَمْتُها، وهو^(٥) نظيرُ: «كالذي خاضوا»^(٦) في أحدِ الأوجه، وسيأتي تحقيقُهُ إن شاء الله تعالى.

و«عليكم» متعلِّقٌ به، وأتى بـ«على» دلالةً على شمولِ النعمة لهم. قوله: «وأوفوا بعهدي» هذه جملةٌ أمريةٌ عطفٌ على الأمريةِ قبلها، ويقال: أَوْفَى وَوَفَى^(٧) وَوَفَى مشدداً ومخففاً، ثلاثُ لغاتٍ بمعنى، قال الشاعر^(٨):

٤٠٤ - أَمَا ابْنُ طَوْقٍ فَقَدْ أَوْفَى بِدِمَّتِهِ كَمَا وَفَى بِقِلاصِ النَّجْمِ حَادِيهَا

فَجَمَعَ بين اللغتين. ويقال: أَوْفَيْتُ وَوَفَيْتُ بالعهدِ وَأَوْفَيْتُ الكيلَ لا غير. وعن بعضهم أنَّ اللغاتِ الثلاثِ واردةٌ في القرآن، أما^(٩) «أوفى»

(١) الآية ٣٤ من إبراهيم.

(٢) ي: «فالعائد».

(٣) ص: «فقد فقد».

(٤) ص ح: «فنفى».

(٥) ي: «وهي».

(٦) الآية ٦٩ من التوبة: وخضتم كالذي خاضوا.

(٧) قوله: «ووفى» سقط من ع.

(٨) البيت لطيف الغنوي، وهو في ملحق ديوانه ٦٥؛ والكامل ٣٤٠؛ والخصائص

٣٧٠/١؛ واللسان: قلاص، والقرطبي ٣٢/٦؛ وقلاص النجم: النجوم التي ساقها

الدبران في خطبة الثريا فيما تزعمه العرب.

(٩) ص: «وأما».

- البقرة -

فكهنه^(١) الآية، وأمّا «وَفِي» بالتشديد فكقوله: «وإبراهيمَ الذي وَفَى»^(٢)، وأمّا «وَفَى» بالتخفيف فلم يُصْرَحْ به، وإنما أُخِذَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَنْ أَوْفَى بَعْدَهُ مِنْ اللَّهِ»^(٣)، وذلك أَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ لَا يَبْنِي إِلَّا^(٤) مِنَ الثَّلَاثِي كالتعجبُ هذا هو المشهورُ، وَإِنْ كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ كَلَامٌ كَثِيرٌ، وَيُحْكَى أَنَّ الْمُسْتَنْبَطَ لِذَلِكَ أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ^(٥)، وَيَجِيءُ «أَوْفَى»^(٦) بِمَعْنَى ارْتَفَعَ، قَالَ^(٧):

٤٠٥ - رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرَفَعَنَ ثَوْبِي شِمَالَاتُ

و «بعهدي» متعلقٌ بـ «أوفوا» والعهدُ مصدرٌ، ويُحتملُ^(٨) إِضَافَتُهُ لِلْفَاعِلِ أَوْ^(٩) الْمَفْعُولِ. وَالْمَعْنَى: بِمَا عَاهَدْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ قَبُولِ الطَّاعَةِ، وَنَحْوُهُ: «أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ»^(١٠) أَوْ بِمَا عَاهَدْتُمُونِي عَلَيْهِ، وَنَحْوُهُ: «وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ»^(١١)، «صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ»^(١٢).

قوله: «أَوْفٍ» مجزومٌ على جوابِ الأمرِ، وهل الجازمُ الجملةُ الطليبةُ

(١) ص ح: «فلهنه».

(٢) الآية ٣٧ من النجم.

(٣) الآية ١١١ من التوبة.

(٤) ص ح: «الأمر».

(٥) القاسم بن فيره، ومعناها الحديد، قرأ على الصدفي، وله: الشاطبية في القراءات، توفي سنة ٥٩٠. انظر: طبقات القراء ٢٠/٢.

(٦) ي: «أو».

(٧) البيت لجذيمة الأبرش، وهو في الكتاب ١٥٣/٢؛ والنوادر ٢١٠؛ والهمع ٣٨/٢؛ والدرر ٤١/٢؛ وشمالات: ربح الشمال، وعلم: جبل.

(٨) ص ح: «يحتمل».

(٩) ي: «و» بإسقاط الألف.

(١٠) الآية ٦٠ من يس.

(١١) الآية ١٠ من الفتح.

(١٢) الآية ٢٣ من الأحزاب.

نفسها^(١) لِمَا تَضَمَّتْهُ مِنْ معنى الشرط، أو حرف شرطٍ مَقْدَّرٌ تقديرُهُ: «إِنْ تُوَفُوا بَعْهْدِي أَوْفٍ» قولان. وهكذا كُلُّ مَا جُزِمَ فِي جَوَابِ طلب^(٢) يَجْرِي [فِيهِ]^(٣) هَذَا الخِلاف.

و «بَعْهْدِكُمْ» متعلِّقٌ بِهِ، وَهُوَ مُحْتَمِلٌ لِلإِضَافَةِ إِلَى الفَاعِلِ أَوِ المَفْعُولِ كما تَقَدَّمَ.

قوله: «وإِيَّايَ فَاْرَهَبُونَ» «إِيَّايَ» ضميرٌ منصوبٌ منفصلٌ، وَقَدْ عُرِفَ مَا فِيهِ مِنَ الفَاتِحَةِ^(٤). وَنَصِبُهُ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ يفسرُهُ الظاهرُ بَعْدَهُ، وَالتقديرُ: «وإِيَّايَ ارهبوا فارهبون» وَإِنَّمَا قَدَّرْتُهُ متأخراً عَنْهُ، لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ مُتَقَدِّماً عَلَيْهِ لَا يَحْسُنُ لِانفصالِهِ^(٥)، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ قَدَّرَهُ كَذَلِكَ. وَالفَاءُ فِي «فَاْرَهَبُونَ»^(٦) فِيهَا قولانٌ لِلنحويين، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا جَوَابُ أَمْرٍ مَقْدَّرٌ تَقْدِيرُهُ: تَنَبَّهُوا فَاْرَهَبُونَ، وَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِمْ: «زَيْدًا فَاضْرِبْ» أَي: تَنَبَّهْ فَاضْرِبْ زَيْدًا، ثُمَّ حُذِفَ: تَنَبَّهْ فَصارَ: فَاضْرِبْ زَيْدًا، ثُمَّ قُدِّمَ المَفْعُولُ إِصْلَاحًا لِللَّفْظِ، لِثَلَا تَقَعَ الفَاءُ صَدْرًا، وَإِنَّمَا دَخَلَتِ الفَاءُ لِتَرْبِطَ هَاتَيْنِ الجَمَلَتَيْنِ. وَالقَوْلُ الثَّانِي فِي هَذِهِ الفَاءِ: أَنَّهَا زَائِدَةٌ. وَقَالَ الشَّيْخُ بَعْدَ أَنْ حَكَى القَوْلَ الأوَّلَ^(٧): «فَتَحْتَمِلُ الآيَةُ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: وَإِيَّايَ ارهبوا تَنَبَّهُوا فَاْرَهَبُونَ، فَتَكُونُ الفَاءُ دَخَلَتْ فِي جَوَابِ الأَمْرِ وَليست مؤخراً مِنْ تَقْدِيمِ. وَالوجهُ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: وَتَنَبَّهُوا فَاْرَهَبُونَ، ثُمَّ قُدِّمَ المَفْعُولُ فَانفصلَ وَأَتَى بِالفَاءِ حِينَ قُدِّمَ المَفْعُولُ،

(١) ع: «بنفسها».

(٢) ص ح: «شرط طلب» بإقحام «شرط».

(٣) سقط من: ي.

(٤) انظر الآية ٥ من الفاتحة.

(٥) تقديره: أي الفعل، لانفصاله: أي الضمير، وقوله «لانفصاله» في ي: انفصاله.

(٦) ص ح ع: «ارهبون».

(٧) البحر ١/١٧٦.

وفعلُ الأمر الذي هو^(١) تنبَّهوا محذوفٌ، فالتقى^(٢) بحذفه الواوُ والفاءُ، يعني^(٣) فصَارَ التقديرُ: وفيأي^(٤) ارهبوا^(٥)، فقدم المفعولُ على الفاءِ إصلاحاً للفظ، فصَارَ: وإيأي^(٦) فارهبوا، ثم أعيد المفعولُ على سبيلِ التأكيدِ ولتكميلِ الفاصِلِ، وعلى هذا «فَيَأَي» منصوبٌ بما بعده لا بفعلٍ محذوفٍ، ولا يبعدُ تأكيد المنفصلِ بالمتصلِ كما لا يمتنعُ تأكيدُ المتصلِ بالمنفصلِ، وفيه نظرٌ.

والرَّهْبُ والرَّهْبُ والرَّهْبُ^(٧): الخوفُ، مأخوذٌ من الرَّهَابَةِ وهي عَظْمٌ في الصدرِ يؤثرُ فيه^(٨) الخوفُ.

آ. (٤١) قوله تعالى: ﴿بِمَا أَنْزَلْتُ﴾ . . «ما» يجوز أن تكونَ بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ، أي: الذي^(٩) أنزلتهُ، ويجوز أن تكونَ مصدريةً، والمصدرُ واقعٌ موقعَ المفعولِ أي بالمنزَلِ. و«مصدقاً» نصبٌ على الحالِ، وصاحبُها العائدُ المحذوفُ. وقيل: صاحبُها «ما» والعامِلُ فيها «آمنوا»، وأجاز بعضهم أن تكونَ «ما» مصدريةً من غيرِ جعلِه^(١٠) المصدرَ واقعاً موقعَ مفعولٍ به، وجعلَ «لِما معكم» من تمامه^(١١)، أي: يأنزالي لِما معكم، وجعلَ «مُصدقاً»

(١) قوله: «هو» سقط من ص ح.

(٢) ح ص: «فاكتفى».

(٣) ح ص: «بمعنى».

(٤) ي: «فأيأي».

(٥) ع: «فارهبوا».

(٦) ص ح: «إيأي».

(٧) أقحم في ي: «والرهيب».

(٨) ي: «فيها».

(٩) ص ح: «بالذي».

(١٠) ص ح: «غير ما».

(١١) ص ح: «عامّة».

— البقرة —

حالاً^(١) من «ما» المجرورة باللام قُدِّمَتْ عليها وإن كان صاحبها مجروراً، لأنَّ الصحيح جواز تقديم حالِ المجرورِ [بحرفِ الجر] ^(٢) عليه كقوله ^(٣):

٤٠٦ — فَإِنْ تَكَ أَذْوَادُ أُصْبِنَ وَنَسُوهُ فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرَّغًا بِقَتْلِ جِبَالِ

«فَرَّغًا» حالٌ من «بقتل»، وأيضاً فهذه اللامُ زائدةٌ فهي في حكم المُطْرَحِ، و«مصدّقاً» حالٌ مؤكدة، لأنه لا تكونُ إلا كذلك. والظاهرُ أنَّ «ما» بمعنى الذي، وأنَّ «مصدّقاً» حالٌ من ^(٤) عائِدِ الموصولِ، وأنَّ اللامَ في «لما» مقويةٌ لتعدية «مصدّقاً» لـ «ما» الموصولةِ بالظرف.

قوله: «أَوَّلُ كافرٍ به» «أولٌ» خبرٌ «كان» قبله، وفيه أربعة أقوال ^(٥)، أحدها — وهو مذهُبُ سيبويه — ^(٦) أنه أَفْعَلٌ، وأنَّ فاءه وعينه واوٌ، وتانيته أُولَى، وأصلها: وُؤلى، فأبدلتِ الواوُ همزةً وجوباً، وليست مثل «وُؤري» في عَدَمِ قَلْبِهَا لسكونِ الواوِ بعدها، لأنَّ واوُ «أولى» تحرَّكت في الجمعِ في قولهم «أولٌ»، فحُمِلَ المفردُ على الجمعِ في ذلك. ولم يتصرَّف من «أولٌ» فِعْلٌ لاستثقاله ^(٧). وقيل: هو مِن وَّأَلٍ إذا نجا، ففأوه واوٌ وعينه همزةٌ، وأصله أوَّأَلٌ، فخَفَّفت بأنَّ قَلْبَتِ الهمزةُ واواً، وأدغم فيها الواوُ الأولى فصار: أوَّلٌ، وهذا ليس بقياس تخفيفه، بل قياسه أن تلقى حركة الهمزة على الواو الساكنة

(١) ي: «حال».

(٢) سقط من: ي.

(٣) البيت لطليحة بن خويلد، وهو في المحاسب ١٤٨/٢؛ والبحر المحيط ١٠٧/٧؛ والعيني ١٥٤/٣؛ والأشموقي ١٧٧/٢؛ واللسان: فرغ. والذود من الإبل: ما بين الثلاث إلى العشر، وفرغاً: هدرأً، والمسألة منعها الجمهور.

(٤) من قوله «مؤكدة» إلى قوله «حال من» سقط من ح ص.

(٥) انظر: الممتع ٥٦٣/٢.

(٦) الكتاب ٣/٢.

(٧) ي: «لاستقلاله».

- البقرة -

وتُحَدَفُ الهمزة، ولكنهم^(١) شَبَّهوه بِخَطِيئَةٍ وَبَرِيَّةٍ^(٢)، وهو ضعيف، والجمع: أوائل وأوالي أيضاً على القلب. وقيل: هو من آل يؤول إذا رجع، وأصله: أوَّل بـهمزتين الأولى زائدة والثانية فأؤه، ثم قُلب^(٣) فَأُخِّرَتِ الفاءُ بعد العين فصار: أوَّل بوزن أعقل، ثم فُعِلَ به ما فُعِلَ في الوجه الذي قبله من القلب^(٤) والإدغام وهو أضعف منه. وقيل: هو وَوَّل بوزن فَوَعَلَ، فأبْدَلَتِ الواوُ الأولى همزة، وهذا القولُ أضعفُها؛ لأنه كان ينبغي أن ينصرفَ ليس إلأ. والجمع: أوائل، والأصل: وواوِل، فقلِّبَتِ الأولى همزةً لِماتقدِّم، والثالثة^(٥) أيضاً لوقوعها بعد ألف الجمع.

واعلم أن «أول» أفعل تفضيل، وأفعل التفضيل إذا أُضيفَ إلى نكرةٍ كان مفرداً مذكراً مطلقاً. ثم النكرة المضاف إليها أفعل: إما أن تكون جامدةً أو مشتقةً، فإن كانت جامدةً طابقت ما قبلها نحو: الزيدان أفضل رجلين، الزيدون أفضل رجال، الهندات^(٦) أفضل نسوة. وأجاز المبردُ أفرادها مطلقاً وردَّ عليه النحويون. وإن كانت^(٧) مشتقةً فالجمهورُ أيضاً على وجوب المطابقة نحو: «الزيدون أفضل ذاهبين وأكرم قادمين»، وأجاز بعضهم المطابقة وعدمها، أنشد الفراء^(٨):

(١) ي: «ولكن».

(٢) قال صاحب الممتع ٥٦٤: «وإنما قلنا إن البرية» مما أُلزم التخفيف البتة لقيام الدليل على ذلك لكونها من برا الله الخلق، ولم يبق دليل على أن «أول» من وأل فتزعم أنه أُلزم التخفيف».

(٣) ي: قلبت والتاء مقحمة.

(٤) ح: «المقلب».

(٥) ص ح: «والتالي به».

(٦) ي: الهندان.

(٧) ص ح: «كان».

(٨) معاني القرآن للفراء ٣٣/١؛ والنوادر ١٥٢، وقال: إنه لرجل جاهلي؛ والطبري ٥٦٢/١؛ والبحر ١٧٧/١.

- البقرة -

٤٠٧ - وَإِذَا هُمْ طَعِمُوا فَلَأَلَمُ طَاعِمٍ وَإِذَا هُمْ جَاعُوا فَشَرُّ جِيَاعٍ

فَأَفْرَدَ فِي الْأَوَّلِ وَطَابَقَ فِي الثَّانِي. وَمِنْهُ عِنْدَهُمْ: «وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ

بِهِ»^(١).

إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَكَانَ يَنْبَغِي عَلَى قَوْلِ الْجُمْهُورِ أَنْ يُجْمَعَ «كَافِرٍ»، فَاجَابُوا عَنْ ذَلِكَ بِأَوْجِهِ، أَجُودُهَا: أَنَّ أَفْعَلَ فِي الْآيَةِ وَفِي الْبَيْتِ مُضَافٌ لِاسْمٍ مُفْرَدٍ مُفْهِمٌ لِلْجَمْعِ حُذِفَ وَبَقِيََتْ صِفَتُهُ قَائِمَةً مَقَامَهُ، فَجَاءَتْ النِّكَرَةُ الْمُضَافُ إِلَيْهَا أَفْعَلُ مُفْرَدَةً اعْتِبَارًا بِذَلِكَ الْمَوْصُوفِ الْمَحذُوفِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ فَرِيقٍ - أَوْ فَوْجٍ - كَافِرٍ، وَكَذَا: فَلَأَلَمُ فَرِيقٍ طَاعِمٍ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ فِي تَأْوِيلٍ: أَوَّلَ مَنْ كَفَرَ بِهِ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى: لَا يَكُنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ أَوَّلَ كَافِرٍ، كَقَوْلِكَ: كَسَانًا حُلَّةً أَيْ: كُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا، وَلَا مَفْهُومَ لِهَذِهِ الصِّفَةِ هُنَا فَلَا يُرَادُ: وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بَلْ آخَرَ كَافِرٍ. وَلَمَّا اعْتَقَدَ بَعْضُهُمْ أَنَّ لَهَا مَفْهُومًا احْتِجَاجًا إِلَى تَأْوِيلٍ جَعَلَ «أَوَّلَ» زَائِدًا، قَالَ: تَقْدِيرُهُ وَلَا تَكُونُوا كَافِرِينَ بِهِ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَقَدَّرَهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ ثَمَّ مَعْطُوفًا مَحذُوفًا تَقْدِيرُهُ: وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ^(٢) وَلَا آخَرَ كَافِرٍ، وَنَصَّ عَلَى الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ أَفْحَشُ لِلإِبْتِدَاءِ بِهِ، وَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِ^(٣).

٤٠٨ - مِنْ أَنَاسٍ لَيْسَ فِي أَخْلَاقِهِمْ عَاجِلُ الْفُحْشِ وَلَا سُوءُ الْحِرْجِ

لَا يَرِيدُ أَنْ فِيهِمْ فُحْشًا آجِلًا، بَلْ يَرِيدُ لَا فُحْشَ عِنْدَهُمْ لَا عَاجِلًا وَلَا آجِلًا. وَالْهَاءُ فِي «بِهِ» تَعُودُ عَلَى «مَا أَنْزَلْتُ» وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَقِيلَ: عَلَى «مَا مَعَكُمْ» وَقِيلَ: عَلَى الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَنَّ التَّنْزِيلَ يَسْتَدْعِي مُنْزَلًا إِلَيْهِ، وَقِيلَ: عَلَى النِّعْمَةِ ذَهَابًا بِهَا إِلَى مَعْنَى الإِحْسَانِ.

(١) الآية ٤١ من البقرة.

(٢) قوله: به: سقط من ع.

(٣) لم أهدت إلى قائله، وهو في البحر المحيط ١٧٧/١.

قوله: «بآياتي ثمناً قليلاً» متعلقٌ بالاشترَاءِ قبله، وَضُمَّنَ الاِشْتِرَاءُ معنى الاستبدالِ، فلذلك دَخَلَتِ البَاءُ^(١) على الآياتِ، وكان القياسُ دخولها على ما هو ثَمَنٌ لأنَّ الثمنَ في البيعِ حقيقته أن يَشْتَرِيَ به لا أن يَشْتَرِيَ لكنَّ لَمَّا دَخَلَ^(٢) الكلامَ معنى الاستبدالِ جازَ ذلك، لأنَّ معنى الاستبدالِ أن يكونَ المنصوبُ فيه حاصلًا والمجرورُ بالباءِ زائلاً. وقد ظَنُّ بَعْضُهُم أنَّ «بَدَلْتُ الدرهمَ بالدينارِ» وكذا^(٣) «أَبَدَلْتُ»^(٤) أيضاً أنَّ الدينارَ هو الحاصلُ والدرهمَ هو الزائلُ، وهو وَهْمٌ، ومِنْ مجيءِ^(٥) اشترى بمعنى استبدل^(٦) قوله^(٧):

٤٠٩ — كما اشترى المسلم إذ تنصراً

وقول الآخر^(٨):

٤١٠ — فإن تزعميني كنتُ أجهلُ فيكم فإنني شريتُ الجِلمَ بعدك بالجهلِ

وقال المهدي: «دخولُ الباءِ على الآياتِ كدخولها على الثمنِ، وكذلك كلُّ ما لا عَيْنَ فيه، وإذا كان في الكلامِ دراهمُ أو دنانيرُ دَخَلَتِ الباءُ

(١) ص ح: «الهاء».

(٢) ح: «دخلت».

(٣) ي: «أو».

(٤) ي: «نزلت».

(٥) ص ح: «محل».

(٦) ص: «أشرك».

(٧) لم أهدت إلى قائله، وقبله:

وبالطويل العُمَرُ عُمراً حَيِّدراً

وهو في شواهد الكشاف ٣٩٤/٤؛ والبيت إشارة إلى قصة جبله بن الأيهم الذي

تنصّر.

(٨) البيت لأبي ذؤيب، وهو في ديوانه الهدليين ٣٦/١؛ وابن عقيل ٣٢٩/١؛ والجمع

١٤٨/١؛ وشواهد الكشاف ٤٧٦/٤.

- البقرة -

على الثمن قاله الفراء^(١) انتهى . يعني أنه إذا لم يكن في الكلام درهم ولا دينار^(٢) صحَّ أن يكون كلُّ من العوضين ثمناً ومثمناً، لكن^(٣) يَخْتَلِفُ [ذلك]^(٤) بالنسبة إلى المتعاقدين، فَمَنْ نَسَبَ الشَّرَاءَ إِلَى نَفْسِهِ أَدْخَلَ الْبَاءَ عَلَى مَا خَرَجَ مِنْهُ وَزَالَ عَنْهُ وَنَصَبَ مَا حَصَلَ لَهُ، فَتَقُولُ: اشْتَرَيْتُ هَذَا الثَّوْبَ بِهَذَا الْعَبْدِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ ثَمَّ دِرَاهِمٌ أَوْ دِنَانِيرٌ كَانَ ثَمْنًا لَيْسَ إِلَّا، نَحْوُ: اشْتَرَيْتُ الثَّوْبَ بِالدَّرْهِمِ، وَلَا تَقُولُ: اشْتَرَيْتُ الدَّرْهَمَ بِالثَّوْبِ. وَقَدَّرَ بَعْضُهُمْ [مُضَافًا]^(٥) فَقَالَ: بِتَعْلِيمِ آيَاتِي لِأَنَّ الْآيَاتِ نَفْسَهَا لَا يُشْتَرَى بِهَا، وَلَا حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ الْإِسْتِدَالُ كَمَا تَقَدَّمَ.

و«ثَمْنًا» مَفْعُولٌ بِهِ، وَ«قَلِيلًا» صِفَتُهُ. وَ«إِيَّاي فَاتَّقُونَ» كَقَوْلِهِ «وإِيَّاي فَارْهَبُونَ»^(٦). وَقَالَ هُنَا: [فَاتَّقُونَ، وَهَنَّاكَ فَارْهَبُونَ لِأَنَّ تَرَكَّ الْمَأْمُورِ بِهِ هُنَاكَ مَعْصِيَةٌ وَهِيَ تَرَكُّ ذِكْرِ النِّعْمَةِ وَالْإِيْفَاءِ بِالْعَهْدِ، وَهِنَا]^(٧) تَرَكُّ الْإِيمَانِ بِالْمُنْزَلِ وَالِاشْتِرَاءِ بِهِ ثَمْنًا قَلِيلًا كُفْرٌ فَنَاسَبَ ذِكْرَ الرَّهْبِ هُنَاكَ لِأَنَّهُ أَخْفَى يَجُوزُ^(٨) الْعَفْوُ عَنْهُ لِكَوْنِهِ مَعْصِيَةٌ، وَذَكَرَ التَّقْوَى هُنَا لِأَنَّهُ كُفْرٌ لَا يَجُوزُ الْعَفْوُ عَنْهُ، لِأَنَّ التَّقْوَى اتِّخَاذُ الْوَقَايَةِ لِمَا هُوَ كَائِنٌ لَا بُدَّ مِنْهُ.

آ. (٤٢) قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبَسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾: الباء [هنا]^(٩) معناها الإلصاق، كقولك: خَلَطْتُ الْمَاءَ بِاللَّبَنِ، أَي: لَا تَخْلِطُوا الْحَقَّ

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٠/١.

(٢) ي: «أو دنانير».

(٣) ي: «ذلك».

(٤) سقط من ي.

(٥) سقط من ي.

(٦) الآية ٤٠ من البقرة.

(٧) سقط من: ي.

(٨) ص ح: فيجوز.

(٩) سقط من ي.

- البقرة -

بالباطل فلا يتميِّز. وقال الزمخشري^(١): «إن كانت صلةً مثلها في قولك لَبَسْتَ الشيءَ بالشيءِ وَخَلَطْتَهُ بِهِ كَانَ الْمَعْنَى: وَلَا تَكْتُبُوا^(٢) فِي التَّوْرَةِ مَا لَيْسَ فِيهَا فَيَخْتَلِطُ الْحَقُّ الْمُنَزَّلُ بِالْبَاطِلِ الَّذِي كَتَبْتُمْ. وَإِنْ كَانَتْ بَاءً الْاِسْتِعَانَةَ كَالَّتِي فِي قَوْلِكَ: كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ كَانَ الْمَعْنَى: وَلَا^(٣) تَجْعَلُوا الْحَقَّ مُشْتَبِهًا بِبَاطِلِكُمْ الَّذِي تَكْتُبُونَهُ» فَأَجَازَ فِيهَا وَجْهَيْنِ كَمَا تَرَى، وَلَا يَرِيدُ بِقَوْلِهِ: «صَلَةٌ» أَنَّهَا زَائِدَةٌ بَلْ يَرِيدُ أَنَّهَا مُوَصَّلَةٌ^(٤) لِلْفِعْلِ، كَمَا تَقَدَّمَ. قَالَ الشَّيْخُ^(٥): «وَفِي جَعَلَهُ إِيَّاهَا لِلْاِسْتِعَانَةِ بُعْدٌ وَصَرَفٌ عَنِ الظَّاهِرِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَلَا أُدْرِي مَا هَذَا الْاِسْتِعَادُ مَعَ وُضُوحِ هَذَا الْمَعْنَى الْحَسَنِ؟»

قوله: «وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ» فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا وَهُوَ الْأَظْهَرُ: أَنَّهُ مَجْزُومٌ بِالْعَظْفِ عَلَى الْفِعْلِ قَبْلَهُ، نَهَاهُمْ عَنِ كُلِّ فِعْلٍ عَلَى حِدَّتِهِ أَي: لَا تَفْعَلُوا^(٦) لَا هَذَا وَلَا هَذَا. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ «أَنْ» فِي جَوَابِ النَّهْيِ بَعْدَ الْوَاوِ الَّتِي تَقْتَضِي الْمَعْيَةَ، أَي: لَا تَجْمَعُوا بَيْنَ لَبَسِ الْحَقِّ بِالْبَاطِلِ وَكُتْمَانِهِ، وَمِنْهُ^(٧):

٤١١ - لَا تَنَّةَ عَنِ خُلْتِي وَتَأْتِي بِمِثْلِهِ عَارُ عَلَيْكَ - إِذَا فَعَلْتَ - عَظِيمٌ

(١) الكشاف ٢٧٦/١.

(٢) ع: «ولا تلبسوا».

(٣) ص ح: «فلا».

(٤) ص ح: «موصولة».

(٥) البحر ١٧٩/١.

(٦) ي: «إلا».

(٧) البيت للأخطل، أو المتوكل الكتاني أو أبي الأسود الدؤلي، وهو في ملحق ديوانه أبي الأسود ١٣٠، والكتاب ٤٢٤/١؛ والمقتضب ١٦/٢؛ وحماسة البحري ١٧٤؛ وابن يعيش ٢٤/٧؛ وشذور الذهب ٢٣٨؛ والعيني ٣٩٣/٤؛ والخزانة ٦١٧/٣؛ والدرر ٩/٢.

- البقرة -

و «أَنَّ» مع ما في حيزها في تأويل مصدر، فلا بُدَّ من تأويل الفعل الذي قبلها بمصدر أيضاً ليصحَّ عَطْفُ الاسم على مثله، والتقدير: لا يَكُنْ منكم لَبَسُ الحقِّ بالباطل وكتمانه، وكذا [سائر^(١)] نظائره. وقال الكوفيون^(٢): «منصوبٌ بواو الصرف»، وقد تقدّم معناه، والوجهُ الأولُ أَحْسَنُ لأنه نَهَى عن كُلِّ فِعْلٍ على حِدَتِهِ. وأمّا الوجهُ الثاني فإنه نَهَى عن الجمع، ولا يُلْزَمُ مِنَ النهي عن الجمع بين الشيئين النهي عن كُلِّ واحدٍ على حِدَتِهِ إلا بدليل خارجي.

وَاللَّبْسُ: الْخَلْطُ وَالْمَزْجُ، يُقَالُ (٣): لَبَسْتُ عَلَيْهِ الْأَمْرَ أَلْبَسُهُ خَلَطْتُ بَيْنَهُ بِمُشْكَلِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْخَنَسَاءِ (٤):

٤١٢ - ترى الجليس يقول الحقَّ تحسبه
رُشداً وهيهاتَ فانظر ما به التيسا
صَدَّقْ مَقَالَتهِ واحذرْ عداوتَهُ
والبس عليه أموراً مثل ما لبسنا
وقال العجاج (٥):

٤١٣ - لَمَّا لَبَسْنَا الْحَقَّ بِالتَّجْنِي
غَيْبِنَ وَاسْتَبَدَلْنَ زَيْدًا مِنِّي
ومنه أيضاً (٦):

٤١٤ - وَقَدْ لَبَسْتُ لِهَذَا الْأَمْرِ أَعْصُرُهُ
حَتَّى تَجَلَّلَ رَأْسِي الشَّيْبُ فَاشْتَعَلَا
وفي فلان ملبس أي: مُسْتَمْتَعٌ، قال (٧):

(١) سقط من: ي.

(٢) انظر المسألة في: الإنصاف ٥٥٥.

(٣) ص ح: «تقول».

(٤) ليسا في ديوانها، وهما في القرطبي ٣٤٠/١.

(٥) ديوانه ٢٧٩/١؛ والقرطبي ٣٤١/١.

(٦) البيت للأخطل وهو في ديوانه ١٥٥؛ والقرطبي ٣٤١/١.

(٧) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ١٠٨؛ والقرطبي ٣٤١/١؛ والقنوة: الكسبية.

٤١٥ - أَلَا إِنَّ بَعْدَ الْعُدْمِ لِلْمَرْءِ قُنُوءٌ وَبَعْدَ الْمَشِيبِ طَوْلٌ عُمُرٌ وَمَلْبَسًا وَقَوْلُ الْفَرَارِ^(١):

٤١٦ - وَكُتِيبَةٌ لَبَّسْتُهَا بِكُتِيبَةٍ حَتَّى إِذَا التَّبَسَّتْ نَفَضْتُ لَهَا يَدَيَّ
يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ وَأَنْ يَكُونَ مِنَ اللَّبَّاسِ، وَالآيَةُ الْكَرِيمَةُ تَحْتَمِلُ الْمَعْنَيْنِ
أَي: لَا تَغْطُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ.

وَالْبَاطِلُ ضِدُّ الْحَقِّ، وَهُوَ الزَّائِلُ، كَقَوْلِ لَبِيدِ^(٢):

٤١٧ - أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهُ بِاطِلٌ

وَقَدْ بَطَلَ يَبْطُلُ بَطُولًا وَبُطْلًا وَبُطْلَانًا. وَالْبَطْلُ: الشَّجَاعُ، سُمِّيَ بِذَلِكَ
لَأَنَّهُ يَبْطُلُ شَجَاعَةً غَيْرِهِ. وَقِيلَ: لَأَنَّهُ يَبْطُلُ دَمَهُ، فَهُوَ فَعَلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ،
وَقِيلَ: لَأَنَّهُ يَبْطُلُ دَمَ غَيْرِهِ فَهُوَ^(٣) بِمَعْنَى فَاعِلٍ. وَقَدْ بَطَلَ [بِالضَّم] ^(٤) يَبْطُلُ
بَطُولًا وَبَطَالَةً أَي: صَارَ شَجَاعًا. قَالَ النَّابِغَةُ^(٥):

٤١٨ - لَهُمْ لِيَاءٌ بِأَيْدِي مَا جَدِ بَطْلٍ لَا يَقْطَعُ الْحَرْقَ إِلَّا طَرْفَهُ سَامِي
وَبَطَلَ الْأَجِيرُ - بِالْفَتْحِ - بَطَالَةً بِالْكَسْرِ^(٦): إِذَا تَعَطَّلَ فَهُوَ بَطَالٌ، وَذَهَبَ
دَمُهُ بَطْلًا^(٧) - بِالضَّم - أَي: هَدَّرًا.

قَوْلُهُ: «وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ» جُمْلَةٌ مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبْرٍ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ^(٨) عَلَى

(١) وهو الفرار السلمي، والبيت في الحماسة ١١٠/١.

(٢) تقدم برقم ٣٨٤.

(٣) ص ح: «فهي».

(٤) سقط من: ي.

(٥) ديوانه ٢٢١ برواية: بكسفي ماجد.

(٦) ضبطها في الصحاح - بطل - بالفتح.

(٧) ي: «بطلانا».

(٨) ص ح: «نصبه».

الحال، وعاملها: إمَّا تَلْبَسُوا أَوْ تَكْتُمُوا، إِلَّا أَنْ عَمَلٌ «تَكْتُمُوا» أَوْلَى لوجهين، أحدهما: أنه أقرب. والثاني: أَنْ كُتْمَانَ الْحَقِّ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ أَبْلَغُ ذَمًّا، وفيه نوعٌ^(١) مقابلةٌ. ولا يجوزُ أَنْ تَكُونَ الْمَسْأَلَةُ مِنْ بَابِ الْإِعْمَالِ، لِأَنَّهُ يَسْتَدْعِي الْإِضْمَارَ، وَلَا يَجُوزُ إِضْمَارُ الْحَالِ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً، وَلِذَلِكَ مَنَعُوا الْإِخْبَارَ عَنْهُ بِالذِّي^(٢). فَإِنْ قِيلَ: تَكُونُ الْمَسْأَلَةُ مِنْ بَابِ الْإِعْمَالِ عَلَى مَعْنَى أَنَا حَذَفْنَا مِنَ الْأَوَّلِ مَا أُبْتَنَاهُ فِي الثَّانِي مِنْ غَيْرِ إِضْمَارٍ، حَتَّى لَا يَلْزَمَ الْمَحذُورُ الْمَذْكُورُ وَالتَّقْدِيرُ: وَلَا تَلْبَسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ، وَلَا تَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ. فَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا لَا يُقَالُ فِيهِ إِعْمَالٌ، لِأَنَّ الْإِعْمَالَ يَسْتَدْعِي أَنْ يُضْمَرَ فِي الْمَهْمَلِ ثُمَّ يُحَذَفَ. وَأَجَازَ ابْنُ عَطِيَّةَ^(٣) أَلَّا تَكُونَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ حَالًا فَإِنَّهُ قَالَ: «وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ شَهَادَةً عَلَيْهِمْ بِعِلْمِ حَقِّ مَخْصُوصٍ فِي أَمْرِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَمْ يَشْهَدْ لَهُمْ بِالْعِلْمِ [عَلَى الْإِطْلَاقِ]^(٤)، فَعَلَى هَذَا لَا تَكُونُ الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ»^(٥). وَفِيمَا قَالَهُ نَظَرٌ.

وَقُرِءَ شَاذًا^(٦): «وَتَكْتُمُونَ» بِالرَّفْعِ، وَخَرَّجُوهَا عَلَى أَنَّهَا^(٧) حَالٌ. وَهَذَا غَيْرٌ صَحِيحٌ لِأَنَّهُ مُضَارِعٌ مُثَبَّتٌ، فَمِنْ حَقِّهِ أَلَّا يَقْتَرَنَ بِالْوَاوِ، وَمَا وَرَدَ^(٨) مِنْ

(١) ح: «يدع».

(٢) الأخبار بالذي: أن يقول القائل: أخبر عن زيد من قولك: ضربت زيداً فتقول: الذي ضربته زيد. انظر: ابن عقيل ٣١٣/٢.

(٣) التفسير ٢٥٦/١.

(٤) زيادة من ع.

(٥) يعني أن الجملة تكون معطوفة على ما قبلها، فيكون الله قد نعى عليهم كتمهم الحق مع علمهم أنه حق. انظر: البحر المحيط ١٨٠/١.

(٦) قراءة عبد الله. البحر ١٨٠/١.

(٧) ص ح: «أنه».

(٨) ي: «وما».

ذلك فهو مؤول بإضمار مبتدأ قبله نحو قولهم: «قُمْتُ وَأَصْلُكَ عَيْنَهُ»، وقول الآخر^(١):

٤١٩ - فَلَمَّا خَشِيتُ أَظْفِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكََا

أي: وأنا أصلك، وأنا أرهنتهم، وكذا: وأنتم تكتمون، إلا أنه يلزم منه إشكال آخر، وهو أنهم منهيون عن اللبس مطلقاً، والحال قيد^(٢) في الجملة السابقة فيكون قد نهوا بقيد^(٣)، وليس ذلك مراداً، إلا أن يقال: إنها حال لازمة، وقد قدره الزمخشري^(٤) بكاتمين، فجعله حالاً، وفيه الإشكال المتقدم، إلا أن يكون أراد تفسير المعنى لا تفسير الإعراب. ويجوز أن تكون جملة خبرية عطفت^(٥) على جملة طلبية، كأنه تعالى نعى عليهم كتمهم الحق مع علمهم أنه حق. ومفعول العلم غير مراد لأن المعنى: وأنتم من ذوي العلم. وقيل: حذف للعلم به، والتقدير: تعلمون الحق من الباطل. وقدره الزمخشري^(٦) «وأنتم تعلمون في حال علمكم أنكم لا بسون كاتمون»، فجعل المفعول اللبس والكنم المفهومين من الفعلين السابقين، وهذا حسن جداً.

قوله: «وأقيموا الصلاة» هذه الجملة وما بعدها عطفت على الجملة قبلها، عطفت أمراً^(٧) على نهي. وأصل أقيموا: «أقوموا» ففعل به ما فعل قبلها، عطفت أمراً^(٧) على نهي.

(١) البيت لعبدالله بن همام السلولي، وهو في المقرب ١/١٥٥، واللسان: رهن، والأشموني ٢/١٧٨؛ والهمع ١/٩٦؛ والدرر ١/٢٠٣. والأظافر: ج أظفور، والمراد به هنا السلاح.

(٢) ص ح: «فيه».

(٣) ص ح: «بعيداً».

(٤) الكشف ١/٢٧٧.

(٥) ص ح: «عطف».

(٦) الكشف ١/٢٧٧.

(٧) ص ح: «أمر».

- البقرة -

بـ «يُقيمون»^(١) وقد تقدّم، وأصلُ آتوا: أُنِيُوا بهمزتين مثل: أكرِموا، فقلّبتِ الثانيةُ ألفاً لسكونها بعدَ همزةٍ مفتوحةٍ، واستثقلتِ الضمةُ على الياءِ فحذفتِ فالتقى ساكنان: الياءُ والواوُ، فحذفتِ الياءُ^(٢) لأنها أوّلُ، وحركتِ التاءُ بحركتها. وقيل: بل ضُمَّتِ تبعاً للواو، كما ضُمَّ^(٣) آخِرُ «اضربوا» ونحوه، ووزنه: أفْعُوا بحذف اللام.

وألفُ «الزكاة» من واو لقولهم: زَكَوات، وزكا يَزْكُو، وهي النُمو، وقيل: الطهارة، وقيل: أصلها التناء الجميلُ ومنه «زَكى القاضي الشهود»، والزُّكا: [الزوج]^(٤) صارَ زَوْجاً بزيادةِ فردٍ آخرَ عليه. والخسا: الفَرْدُ، قال^(٥):

٤٢٠ - كانوا خساً أوزكاً من دون أربعةٍ لَم يَخْلُقوا وُجودُ الناسِ تَعْتَلِجُ
قوله: «مع الراكعين» منصوبٌ باركعوا. والركوعُ: الطمأنينةُ والانحناءُ،
ومنه قوله^(٦):

٤٢١ - أَخْبِرْ أَخْبَارَ القرونِ التي مَضَتْ أَدْبُ كَأني كُلِّما قُمْتُ راعِجُ
وقيل: الخضوعُ والذَّلَّةُ، ومنه قولُ الشاعر^(٧):

(١) الآية ٣ من البقرة.

(٢) ص ح: «الفاء».

(٣) قوله: «ضم» سقط من ص ح.

(٤) سقط من: ي.

(٥) لم أهدت إلى قائله، وهو في الطبري ٥٧٣/١، واللسان: خسا. والجدود: الحظوظ، وتعتلج: ترتفع.

(٦) البيت للبيد، وهو في ديوانه ١٧١؛ ومجاز القرآن ٥٤/١؛ وابن عطية ٢٥٧/١؛ ومفردات الراغب ٢٠٨؛ والبحر ١٧٣/١.

(٧) البيت للأضبط بن قريع، وهو في أمالي القالي ١٠٧/١؛ وابن يعيش ٤٣/٩؛ وأمالي الشجري ٣٨٥/١؛ والإنصاف ٢٢١؛ والمغني ١٦٦؛ وشواهد المغني ٤٥٣؛ والخزانة ٥٨٨/٤؛ والدرر ١١١/١.

- البقرة -

٤٢٢ - لا تُهينَ الفقيرَ علكَ أن تَرُ كَعَ يوماً والدهرُ قد رَفَعَهُ

آ. (٤٤) قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ﴾: الهمزة للإنكار والتوبيخ أول للتعجب من حالهم. و«أمر» يتعدى لاثنتين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر، وقد يُحذف، وقد جَمَعَ الشاعرُ بين الأمرين في قوله^(١):

٤٢٣ - أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فافْعَلْ ما أَمَرْتُ به فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذا مالٍ وذا نَسَبٍ

فالناس مفعول أول، وبالبر مفعول ثان. والبر: سعة الخير من الصلة والطاعة، ومنه البر والبرية لسعتيهما، والفعل [منه]^(٢): برير على فعل يفعل كعلم يعلم، قال^(٣):

٤٢٤ - لا هُم رَّبٌّ إنْ بَكَرًا دونكا يَبْرُكُ الناسُ وَيَفْجُرُونكا

[أي: يطيعونك، والبر أيضاً: ولد الثعلب وسوق الغنم، ومنه قولهم: لا يعرف الهرة من البر]^(٤) أي: لا يعرف دعاءها من سوقها، والبر أيضاً الفؤاد، قال^(٥):

٤٢٥ - أكونُ مكانَ البرِّ منه ودونَه وأجعلُ مالي دونَه وأوامرُه

والبر - بالفتح - الإجلال والتعظيم، ومنه: ولد بر بالديه، أي: يعظّمهما، والله تعالى بر لسعة خيره على خلقه^(٦).

قوله: «وتنسؤن» داخل في حيز الإنكار، وأصل تنسؤن: تنسؤن، فأعل

(١) تقدم برقم ٢٢١.

(٢) سقط من: ي.

(٣) لم أهد إلى قائله وهو في القرطبي ٣٦٨/١.

(٤) مثل عربي، يضرب لمن يتناهى في جهله. مجمع الأمثال ٢/٢٩١.

(٥) لم أهد إلى قائله وهو في اللسان: بر، والقرطبي ٣٦٨/١.

(٦) ما بين معقوفين سقط من: ي.

- البقرة -

بَحَذَفِ الْيَاءِ بَعْدَ سُكُونِهَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي «أَشْتَرُوا»^(١)، فَوَزَنَهُ تَفْعُونَ^(٢)، وَالنَّسْيَانُ: ضِدُّ الدُّكْرِ، وَهُوَ السُّهُوُ الْحَاصِلُ بَعْدَ حَصُولِ الْعِلْمِ، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى التُّرْكِ، وَمِنْهُ: «نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ»^(٣)، وَقَدْ يَدْخُلُهُ التَّعْلِيْقُ حَمَلًا عَلَى نَقِيضِهِ، قَالَ^(٤):

٤٢٦ - وَمَنْ أَنْتُمْ إِنْ نَسِينَا مَنْ أَنْتُمْ وَرِيحُكُمْ مِنْ أَيِّ رِيحِ الْأَعَاصِرِ

قوله: «وَأَنْتُمْ تَتَلَوْنَ الْكِتَابَ» مَبْتَدَأٌ وَخَبْرٌ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ، الْعَامِلُ فِيهَا «تَنْسُونَ». وَالتَّلَاوَةُ: التَّابِعُ، وَمِنْهُ تَلَاوَةُ الْقُرْآنِ، لِأَنَّ الْقَارِئَ يُتْبِعُ كَلِمَاتِهِ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ، وَمِنْهُ: «وَالْقَمَرُ إِذَا تَلَاهَا»^(٥)، وَأَصْلُ تَتَلَوْنَ: تَتَلَوْنَ بِوَاوَيْنِ فَاسْتَقْبَلَتِ الضَّمَّةُ عَلَى الْوَاوِ الْأُولَى فَحُذِفَتْ^(٦)، فَالتَّقَى سَاكِنَانِ، فَحُذِفَتْ فَوَزَنَهُ: تَفْعُونَ.

قوله: «أَفَلَا تَعْقِلُونَ» الهمزة للإنكار أيضاً، وهي في نية التأخير عن الفاء لأنها حرف عطف، وكذا تتقدم أيضاً على الواو وثم نحو: «أولا يعلمون»^(٧) «أثم إذا ما وقع»^(٨)، والنية بها التأخير، وما عدا ذلك من حروف العطف فلا تتقدم عليه، تقول: ما قام زيدٌ بل أقعد؟ هذا مذهب الجمهور. وزعم

(١) الآية ١٦ من البقرة.

(٢) ي: «تفون».

(٣) الآية ٦٧ من التوبة.

(٤) البيت لزياد الأعجم وهو في المحتسب ١٦٨/١؛ والخصائص ٨٩/٣؛ والهمع ١٥٥/١؛

والدرر ١٣٧/١؛ وحاشية الشيخ يس ٢٥٣/١؛ والشاهد فيه: نسينا من انتم، حيث

علق الفعل «نسي» عن العمل بالاستفهام بعده، لأنه نقيض «علم» الذي يجوز فيه ذلك.

(٥) الآية ٢ من الشمس.

(٦) ي: «فقدرت».

(٧) الآية ٧٧ من البقرة.

(٨) الآية ٥١ من يونس.

— البقرة —

الزَمْخَشَرِيَّ (١) أَنَّ الهمزةَ فِي مَوْضِعِهَا غَيْرُ مَنْوِيٍّ بِهَا التَّأخِيرُ، وَيُقَدَّرُ قَبْلَ الْفَاءِ وَالرَّوَابِ وَثُمَّ فِعْلاً عَطْفَ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ، فَيُقَدَّرُ هُنَا: أَتَعْقِلُونَ فَلَا تَعْقِلُونَ، وَكَذَا: «أَفَلَمْ يَرَوْا» (٢) أَي: أَعْمُوا فَلَمْ (٣) يَرَوْا، وَقَدْ خَالَفَ هَذَا الْأَصْلَ وَوَافَقَ الْجُمْهُورَ فِي مَوَاضِعَ يَأْتِي التَّنْبِيهُ عَلَيْهَا (٤). وَمَفْعُولُ «تَعْقِلُونَ» غَيْرُ مَرَادٍ، لِأَنَّ الْمَعْنَى: أَفَلَا يَكُونُ مِنْكُمْ [عَقْلٌ] (٥). وَقِيلَ: تَقْدِيرُهُ: أَفَلَا تَعْقِلُونَ قُبْحَ مَا ارْتَكَبْتُمْ مِنْ ذَلِكَ.

وَالْعَقْلُ: الْإِدْرَاكُ الْمَانِعُ مِنَ الْخَطَا، وَأَصْلُهُ الْمَنْعُ. وَمِنْهُ: الْعِقَالُ (٦)، لِأَنَّهُ يَمْنَعُ الْبَعِيرَ، وَعَقْلُ الدَّيَّةِ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ مِنَ قَتْلِ الْجَانِي، وَالْعَقْلُ أَيْضاً ثَوْبٌ مُوَشَّى، قَالَ عُلُقَمَةَ (٧):

٤٢٧ — عَقْلًا وَرَقْمًا تَظَلُّ الطَّيْرُ تَتَّبَعُهُ كَأَنَّهُ مِنْ دَمِ الْأَجْوَابِ مَدْمُومٌ
قَالَ ابْنُ فَارَسٍ: «مَا كَانَ مَنْقُوشًا طَوَّلًا فَهُوَ عَقْلٌ، أَوْ (٨) مُسْتَدِيرًا فَهُوَ رَقْمٌ»
وَلَا مَحَلَّ لِهَذِهِ الْجُمْلَةِ لِاسْتِنَافِهَا.

قَوْلُهُ: «وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ» هَذِهِ الْجُمْلَةُ الْأَمْرِيَّةُ عَطْفٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا مِنَ الْأَوَامِرِ، وَلَكِنْ اعْتَرِضَ بَيْنَهَا (٩) بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ. وَأَصْلُ «اسْتَعِينُوا» اسْتَعُونُوا فَفَعِلَ

(١) لَمْ يُقَدَّرِ الزَمْخَشَرِيَّ هَذَا التَّقْدِيرَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، إِنَّمَا شَرَحَهُ عَلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ.

(٢) الْآيَةُ ٩ مِنْ سَبَأٍ.

(٣) ح: «وَلَمْ».

(٤) ي: «عَلَيْهِ».

(٥) سَقَطَ مِنْ: ي.

(٦) ص: ح: «الْقِتَالُ».

(٧) دِيوَانُهُ ٥١؛ وَالْمُفَضَّلِيَّاتُ ٣٩٧. وَالرَّقْمُ: ضَرْبٌ مِنَ الْبُرُودِ، وَمَدْمُومٌ: مَطْلِيٌّ بِالْدَمِ. يَصِفُ الظُّعَاتِنَ اللَّوَاتِيَّ جَلَّلْنَ مَوَادَّ جَهَنَّمَ بِاللَّوْنِ الْأَحْمَرِ فَتَتَّبَعُهَا الطَّيْرُ تَحْسِبُهَا لِحْمَتَهَا لِحْمًا.

(٨) ي: وَ.

(٩) ي: «تَنْبِيْهَا».

— البقرة —

به ما فُعل في «نستعين»^(١)، وقد تقدّم تحقيقه ومعناه. و«بالصبر» متعلّق به والباء للاستعانة أو للسببية، والمستعان عليه محذوفٌ ليُعمَّ جميع الأحوال المستعانِ عليها، و«استعان» يتعدّى بنفسه نحو: «وإياك نستعين»^(٢). ويجوز أن تكونَ الباءُ للحال أي: ملتبسٍ بالصبر، والظاهر أنه يتعدّى بنفسه وبالباء تقول: استعنتُ [الله واستعنتُ بالله]^(٣)، وقد تقدّم أن السينَ للطلب. والصبرُ: الحَبْسُ على المكروه، ومنه: «قُتِلَ فلانٌ صبراً»، قال^(٤):

٤٢٨ — فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا فَمَا نَيْلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ

قوله: «وإنّها لكبيرةٌ إلّا على الخاشعين» إنَّ واسمها وخبرها، والضميرُ في «إنّها» قيل: يعودُ على الصلاة^(٥) وإنَّ تقدّم شيثان، لأنها أغلبُ منه^(٦) وأهمُّ، وهو نظيرُ قوله: «وإذا رأوا تجارةً أو لهواً انفضّوا إليها»^(٧) أعاد الضمير على التجارة لأنها أهمُّ وأغلبُ، كذا قيل، وفيه نظرٌ، لأنَّ العطف بـ «أو» فيجبُ الإفراد^(٨)، لكنَّ المرادُ أنه ذَكَرَ الأهمَّ من الشيتين فهو نظيرُها من هذه الجهة^(٩). وقيل: يعودُ على الاستعانة المفهومة من الفعلِ نحو: «اعدلوا هو أقربُ»^(١٠). وقيل: على العبادة المدلولِ عليها بالصبرِ والصلاة، وقيل: هو

(١) الآية ٤ من الفاتحة.

(٢) الآية ٤ من الفاتحة.

(٣) ما بين معقوفين سقط من: ي.

(٤) البيت لقطري بن الفجاءة، وهو في أمالي المرتضى ٢٣٦/١؛ العيني ٥١/٣؛ التصريح

٣٣١/١؛ شرح الأشموني ١١٧/٢؛ حاشية الشيخ يس ٣٣٠/١.

(٥) ي: «للصلاة».

(٦) قوله: «منه» سقط من ص ح.

(٧) الآية ١١ من سورة الجمعة.

(٨) ي: «المراد».

(٩) ص ح ع: «الجملة».

(١٠) الآية من المائة.

- البقرة -

عائِدٌ على الصبرِ والصلاةِ، وإن كان^(١) بلفظِ المفردِ، وهذا ليس بشيءٍ. وقيل: حُذِفَ من الأولِ لدلالةِ الثاني عليه، وتقديرُه: وإنه لكبيرٌ، نحو قوله^(٢):

٤٢٩ - إن شَرَحَ الشَّبَابَ والشُّعْرَ الأَسْ - وَدَ ما لم يُعَاصَ كان جُنُوناً

قوله: «إلا على الخاشعين» استثناء مفرغٌ، وجازَ ذلك وإن كانَ الكلامُ مُبْتَنِياً^(٣) لأنه في قوَّةِ المنفِيّ، أي: لا تَسْهَلُ ولا تَخِفُ إلا على هؤلاء، فـ«على الخاشعين» متعلِّقٌ بـ«كبيرة» نحو: «كَبُرَ عَلَيَّ هذا»^(٤) أي: عَظُمَ وشَقُّ. والخُشوعُ: الخُضوعُ، وأصلُه اللَّيْنُ والسُّهولةُ، ومنه «الخُشَعَةُ» للرَّمْلَةِ المتطامِنَةِ، وفي الحديث: «كَانَتْ خُشَعَةً على الماءِ ثم دُجِيَتْ بعدُ» أي: كانت الأرضُ لينَةً، وقال النابغة^(٥):

٤٣٠ - رَمَادٌ ككُحْلِ العَيْنِ لَأَيًّا أُبِينُهُ وَنُؤْيِي كجِذْمِ الحَوْضِ أَثْلَمُ خَاشِعُ

أي: عليه أثرُ الذَّلِّ، وفَرَّقَ بعضهم بين الخُضوعِ والخُشوعِ، فقال: الخُضوعُ في البدنِ خاصةً، والخُشوعُ في البدنِ والصوتِ والبصرِ^(٦) فهو أعمُّ منه.

آ. (٤٦) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلاَقُوا رَبِّهِمْ﴾: «الذين» يَحْتَمَلُ موضِعُهُ الحركاتِ الثلاثِ، فالجرُّ على أنه تابعٌ لِمَا قَبْلَهُ

(١) ص ح: «كانت».

(٢) البيت لحسان وهو في ديوانه ٢٣٦؛ وأمالي الشجري ٣٠٩/١؛ واللسان: شرح.

(٣) ص ح: «مبتنياً».

(٤) ع: «كذا».

(٥) ديوانه ٤٣؛ والقرطبي ٣٧٤/١. والأي: الجهد، والنؤي: حُفَيَّرَةٌ حول الحياء لتمنع

السيل، والأثلم: المتكسر.

(٦) غير واضحة في: ي.

- البقرة -

نعتاً، وهو الظاهرُ، والرفعُ والنصبُ على القَطْعِ، وقد تقدّم معناه. وأصلُ
الظنِّ: رُجْحَانُ أَحَدِ الطَّرْفَيْنِ وَأَمَّا هَذِهِ الْآيَةُ فِيهَا قَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا - وَعَلَيْهِ
الْأَكْثَرُ - أَنَّ الظَّنَّ هَهُنَا بِمَعْنَى الْيَقِينِ وَمِثْلُهُ^(١): «إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ
حِسَابِيَّةً»^(٢)، وَقَوْلُهُ^(٣):

٤٣١ - فَقُلْتُ لَهُمْ ظُنُّوا بِالْفَيْ مُدَجِّجٍ سَرَاتُهُمْ فِي الْفَارِسِيِّ الْمُسَرِّدِ
وَقَالَ أَبُو دُوَادٍ^(٤):

٤٣٢ - رَبُّهُمْ فَرَجَّتْهُ بَعْرِيمٍ وَغَيْبٍ كَشَفْتُهَا بِظُنُونٍ

فَاسْتَعْمَلَ الظَّنَّ اسْتِعْمَالَ الْيَقِينِ مَجَازاً، كَمَا اسْتَعْمَلَ الْعِلْمُ اسْتِعْمَالَ
الظَّنِّ كَقَوْلِهِ: «فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُمْ مُؤْمِنَاتٍ»^(٥) وَلَكِنَّ الْعَرَبَ لَا تَسْتَعْمِلُ الظَّنَّ
اسْتِعْمَالَ الْيَقِينِ إِلَّا فِيمَا لَمْ يَخْرُجْ إِلَى الْحِسِّ وَالْمَشَاهِدَةِ كَالْآيَتَيْنِ وَالْبَيْتِ،
وَلَا تَجِدُهُمْ يَقُولُونَ فِي رَجُلٍ مَرْتِيٍّ حَاضِراً: أَظُنُّ^(٦) هَذَا إِنْسَاناً.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ الظَّنَّ عَلَى بَابِهِ فِيهِ حِينْتِدٌ تَأْوِيلَانِ، أَحَدُهُمَا ذَكَرَهُ
الْمَهْدَوِيُّ وَالْمَاوَرِدِيُّ^(٧) وَغَيْرُهُمَا: أَنْ يُضْمَرَ فِي الْكَلَامِ «بِذَنبِهِمْ» فَكَأَنَّهُمْ
يَتَوَقَّعُونَ لِقَاءَهُ مُذْنِبِينَ. قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ^(٨): «وَهَذَا تَعْسُفٌ» وَالثَّانِي مِنَ التَّأْوِيلَيْنِ:

(١) ص ح: «ومنه».

(٢) الآية ٢٠ من الحاقة.

(٣) البيت لدريد بن الصمة، وهو في الحماسة ٣٩٧/١؛ والأصمعيات ١٠٧؛ وابن يعينش

٨١/٧؛ واللسان: ظنن؛ والقرطبي ٣٧٥/١. والمدجج: التام، السلاح، والسراة:

الأخيار، والفارسي المسزد: الدروع التي أحكم نسجها.

(٤) الأضداد ١٥؛ والقرطبي ٣٧٦/١.

(٥) الآية ١٠ من سورة الممتحنة.

(٦) ص ح: «ظن».

(٧) تفسير الماوردي ١٠٣/١.

(٨) التفسير ٢٦٠/١.

أنهم يظنون ملاقاته ثواب ربهم لأنهم ليسوا قاطعين بالثواب دون العقاب، والتقدير: يظنون أنهم ملاقو ثواب ربهم، ولكن يُشكّل على هذا عطف «وأنهم إليه راجعون» فإنه لا يكفي فيه الظن، هذا إذا أعدنا الضمير في «إليه» على الرب سبحانه وتعالى، أما إذا أعدناه على الثواب المقدر فيزول الإشكال أو يقال: إنه بالنسبة إلى الأول بمعنى الظن على بابه، وبالنسبة إلى الثاني بمعنى اليقين، ويكون قد جمّع في الكلمة الواحدة بين الحقيقة والمجاز، وهي مسألة خلاف «أن» وما في حيزها سادة [مسدّد] (١) المفعولين عند الجمهور، ومسدّد الأول، والثاني محذوف عند الأخفش، وقد تقدّم تحقيقه.

و«ملاقو ربهم» من باب إضافة اسم الفاعل لمعموله إضافة تخفيف (٢) لأنه مستقبل، وحذفت النون للإضافة (٣)، والأصل، ملاقون ربهم. والمفاعلة هنا بمعنى الثلاثي نحو: عافاك الله، قاله المهدي. قال ابن عطية (٤): «وهذا ضعيف، لأن «لقي» يتضمّن معنى «لاقي». كأنه يعني (٥) أن المسادة لذاتها تقتضي (٦) المشاركة بخلاف غيرها من: عاقبت وطارقت (٧) وعافاك. وقد تقدّم أن في الكلام حذفاً تقديره: ملاقو ثواب ربهم وعقابهم. قال ابن عطية (٨): «ويصحّ أن تكون الملاقاة هنا الرؤية (٩) التي عليها أهل السنة وورد (١٠) بها

(١) سقط من: ي.

(٢) أي إنها إضافة غير محضة، فليس فيها تعريف.

(٣) ص ح: «الإضافة».

(٤) التفسير ١/٢٦٠.

(٥) ص ح: «بمعنى».

(٦) ص: «بمقتضى».

(٧) طارق النعل: صيرها طاقاً فوق طاق.

(٨) التفسير ١/٢٦٠.

(٩) ي: «بالرؤية».

(١٠) ص: «ورد».

- البقرة -

متواتر الحديث»، فعلى هذا الذي قاله لا يُحتاج إلى حَذْفٍ مضاف. «وأنهم إليه راجعون» عَطَفَ على «أنهم» وما في حَيْزِها، و«إليه» متعلق بـ «راجعون»، والضمير: إمَّا للربِّ سبحانه أو الثواب كما تقدَّم، أو اللقَاء المفهوم من «ملاقو».

آ. (٤٧) قوله تعالى: ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾: «أَنَّ» وما في

حَيْزِها في محل نصبٍ لِعَطْفِها على المنصوب في قوله: «اذكروا نعمتي» أي: اذكروا نعمتي وتفضيلي إياكم، والجار^(١) متعلقٌ به، وهذا من باب عَطْفِ الخاصِّ على العامِّ لأنَّ النعمةَ تَشْمَلُ التفضيلَ. والفضلُ: الزيادةُ في الخيرِ، واستعماله في الأصلِ التعدِّي بـ «على»، وقد يتعدَّى بـ «عَنْ»: إمَّا على التضمين وإمَّا على التجوُّز في الحذف^(٢)، كقوله^(٣):

٤٣٣ - لا إِبْنَ عَمِّكَ لِأَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِي وَلَا أَنْتَ دِيَّانِي فَتَحْزُونِي

وقد يتعدَّى بنفسه، كقوله^(٤):

٤٣٤ - وَجَدْنَا نَهْشَلًا فَضَلَّتْ فُقَيْمًا كَفَضَّلَ ابْنَ الْمَخَاضِ عَلَى الْفَصِيلِ

وبـ «على»، وفِعْلُهُ: فَضَلَ يُفْضِلُ بِالضَّمِّ، كَقَتَلَ يَقْتُلُ. وأمَّا الذي^(٥)

معناه الفِضْلَةُ من الشيء وهي^(٦) البقيةُ ففِعْلُهُ أيضاً كما تقدَّم، ويقال فيه أيضاً:

(١) ص ح: «والحال».

(٢) ي: الحرف.

(٣) البيت لذي الأصبغ العدواني أو كعب الغنوي، وهو في المفضليات ١٦٠؛ والأزهية ٩٧؛ والخصائص ٢٨٨/٢؛ وأما القالي ٩٢/١؛ وأما الشجري ١٣/٢؛ ومجالس العلماء ٧١؛ والمخصص ٦٦/١٤؛ والمقرب ١٩٧/١؛ والمغني ١٥٨؛ وشواهد المغني ٤٣٠. والديان: القاهر والمالك، وخزاه: قهره.

(٤) البيت للفردوق، وهو في ديوانه ٦٥٢؛ والكتاب ٢٦٦/١؛ وابن يعيش ٣٥/١؛ واللسان: مخض. وابن المخاض: هو الذي حملت أمه، والفصيل: ما كان في الحول وما اتصل به، وكلاهما لا ينتفع به.

(٥) ي: «والذي» بإقحام الواو.

(٦) ح ص: «وهو من».

«فَضْلٌ» بالكسر يُفْضَلُ بالفتح كَعَلِمَ يَعْلَمُ، ومنهم مَنْ يَكْسِرُهَا في الماضي وَيَضُمُّهَا في المضارع وهو من التداخُلِ بين اللغتين.

آ.: (٤٨) قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا﴾: «يومًا» مفعولٌ به، ولا بدُّ من حَذْفِ مضافٍ أي: عذاب يوم أو هول يوم، وأجيز أن يكونَ منصوباً على الظرف، والمفعولُ محذوفٌ تقديره: واتقوا العذاب في يومٍ صفته كَيْتٌ وكَيْتٌ، ومنع أبو البقاء^(١) كونه ظرفاً، قال: «لأنَّ الأمر بالتقوى لا يقع في يوم القيامة»، والجوابُ عمّاً قاله: أن الأمر بالحدَرِ من الأسبابِ المؤدِّيةِ إلى العذابِ في يومِ القيامة. وأصلُ اتَّقُوا: اتَّقُوا، ففعلٌ به ما تقدَّم^(٢) في «تتقون»^(٣).

قوله «لا تَجْزِي نَفْسٌ عن نَفْسٍ» التنكيرُ في «نفسٌ» و«شيئاً» معناه^(٤) أن نَفْساً من الأنفسِ^(٥) لا تَجْزِي عن نفسٍ مثلها شيئاً من الأشياء، وكذلك في «شفاعةٌ» و«عدلٌ»، والجملةُ في محلِّ نصبٍ صفةٌ لـ «يومًا» والعائدُ محذوفٌ، والتقديرُ: لا تَجْزِي فيه، ثم حُذِفَ الجارُّ والمجرورُ لأنَّ الظروفَ يُتَسَعُّ فيها ما لا يُتَسَعُّ في غيرها، وهذا مذهبُ سيبويه^(٦). وقيل: بل حُذِفَ بعد^(٧) حرفِ الجرِّ ووصولِ الفعلِ إليه فصار: «لا تَجْزِيه»^(٨) كقوله^(٩):

(١) الاملاء ٣٥/١.

(٢) ع: «ما فعل».

(٣) الآية ٢١ من البقرة.

(٤) ي: «في معناه» بإقحام «في».

(٥) ي: «النفوس».

(٦) الكتاب ١٩٣/١.

(٧) سقط من: ص.

(٨) يعني: في طريقة حذفه قولان، الأول: أنه حذف دفعة واحدة، الثاني: أنه حذف على التدرج، فحذف «في» أولاً، فاتصل الضمير بالفعل، ثم حذف هذا الضمير.

(٩) البيت لرجل من بني عامر، وهو في الكتاب ١٧٢/١؛ والكامل ٢١؛ وأمالى الشجري ٦/١؛ والدرر ١٧٢/١؛ وشواهد الزمخشري ٤٨٩/٤. والنوافل: الغنائم.

- البقرة -

٤٣٥ - ويومٍ شَهِدناه سُلَيْماً وَعامِراً قَلِيلٌ سِوى الطَّعْنِ النَّهالِ نِوافِلُهُ

ويُعزى للأخفش^(١)، إلا أن المهدوي نقل أن الوجهين المتقدمين جائزان عند سيويه والأخفش والزجاج^(٢). ويدل على حذف عائد الموصوف إذا كان منصوباً قوله^(٣):

٤٣٦ - وما أدري: أَعْيَرَهُمْ تَناءٍ وطولُ العهدِ أم مالُ أصابوا

أي: أصابوه، ويجوز عند الكوفيين أن يكون التقدير: يوماً يوماً لا تجزي نفس، فيصير كقوله تعالى: «يوم لا تملك نفس»^(٤)، ويكون اليوم الثاني بدلاً من «يوماً» الأول، ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه كقوله تعالى: «واسأل القرية»^(٥)، وعلى^(٦) هذا لا يحتاج إلى تقدير عائد لأن الظرف متى أضيف إلى الجملة بعده لم يؤت له فيها بضمير إلا في ضرورة، كقوله^(٧):

٤٣٧ - مَضَتْ مِئةٌ لِعامٍ وُلِدَتْ فِيهِ وَعَشْرُ بَعْدَ ذاكِ وَحِجَّتانِ

و«عن نفس» متعلق بتجزى، فهو في محل نصب به^(٨)، قال أبو البقاء^(٩): «ويجوز أن يكون نصباً على الحال».

(١) معاني القرآن للأخفش ٨٨.

(٢) معاني القرآن ٩٨/١.

(٣) البيت للحارث بن كلدة، وهو في الكتاب ٤٥/١؛ وأما الشجري ٥/١؛ وابن يعيش ٨٩/٦؛ والعيني ٦٠/٤.

(٤) الآية ١٩ من الانفطار.

(٥) الآية ٨٢ من يوسف.

(٦) ي: «أو».

(٧) البيت للنايعة الجعدي، وهو في ديوانه ١٦٦؛ أو النمر بن تولب، وهو في الهمع ٢١٩/١؛ والدرر ١٨٩/١.

(٨) ب: سقط من: ص.ح.

(٩) الاملاء ٣٥/١.

والجزاء: القضاء والمكافأة، قال الشاعر^(١):

٤٣٨ - يَجْزِيهِ رَبُّ الْعَرْشِ عَنِّي إِذْ جَزَى جَنَاتِ عَدْنٍ فِي الْعَلَالِيِّ الْعَلَى

والإجزاء: الإغناء والكفاية، أجزأني كذا: كفاني، قال^(٢):

٤٣٩ - وَأَجْزَأَتْ أَمْرَ الْعَالَمِينَ وَلَمْ يَكُنْ لِيُجْزَأَ إِلَّا كَامِلٌ وَابْنُ كَامِلٍ^(٣)

قيل: وَأَجْزَأَتْ وَجَزَأَتْ متقاربان. وقيل: إِنَّ الْجَزَاءَ وَالْإِجْزَاءَ بِمَعْنَى، تقول منه: جَزَيْتَهُ وَأَجْزَيْتَهُ، وقد قُرِئَ^(٤): «تُجْزَىء» بضم حرف المضارعة من أَجْزَأَ، وَجَزَأْتُ بكذا أي: اجتزأت به، قال الشاعر^(٥):

٤٤٠ - فَإِنَّ الْغَدَرَ فِي الْأَقْوَامِ عَارٌ وَإِنَّ الْحُرَّ يَجْزَأُ بِالسُّكْرَاعِ

أي: يَجْتَزِيء به^(٦).

قوله: «شيئاً» نصب^(٧) على المصدر، أي: شيئاً من الجزاء؛ لأن الجزاء شيء، فوضع العام موضع الخاص، ويجوز^(٨) أن يكون مفعولاً به على أن «تجزى» بمعنى «تقضي»، أي: لا تقضي [نفس^(٩)] عن غيرها شيئاً من الحقوق، والأول أظهر.

(١) البيت لأبي النجم، وهو في الأضداد ١٠٢؛ والصاحبي ١١٢؛ والطبري ٢٣٥/١؛ والبحر ١٨٧/١.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في القرطبي ٣٧٨/١.

(٣) سقط البيت من ع.

(٤) قراءة أبي السَّمَال العدوي. انظر: البحر ١٨٩/١؛ وابن عطية ٢٦٢/١.

(٥) نسبه في غريب الحديث ٥٨/١ إلى الطائي، وهو في اللسان: جزأ، والقرطبي ٣٧٧/١.

ويجزأ: يكتفي، والكراع: ماء السماء.

(٦) سقط البيت وما بعده من تعليق من: ع.

(٧) ص: «نصبت».

(٨) ص ح: «ويجزى».

(٩) سقط من: ي.

قوله: «ولا يُقْبَلُ منها شفاعَةٌ» هذه الجملة عَطْفٌ على ما قبلها فهي صفة أيضاً لـ «يوماً»، والعائدُ منها عليه محذوفٌ كما تقدّم، أي: ولا يُقبَلُ منها فيه شفاعَةٌ. و«شفاعةٌ» مفعولٌ لم يُسمَّ فاعله، فلذلك رُفِعَتْ، وقُرِئَ^(١): «يُقْبَلُ» بالتذكير والتانيث، فالتانيثُ لِلْفِطْرِ، والتذكيرُ لأنه مونثٌ مجازيٌّ، وحسنُهُ الفصلُ. وقُرِئَ^(٢): «ولا يُقبَلُ» مبنياً للفاعل وهو الله تعالى. و«شفاعةٌ» نصباً مفعولاً به. و«لا يُؤَخِّدُ منها عدلٌ» صفةٌ أيضاً، والكلامُ فيه واضحٌ. و«منها» متعلِّقٌ بـ «يُقْبَلُ» و«يؤخِّدُ»، وأجاز أبو البقاء^(٣) أن يكونَ نصباً على الحال، لأنه في الأصلِ صفةٌ لشفاعةٍ وعدلٍ، فلما قُدِّمَ عليهما نُصِبَ على الحال، ويتعلَّقُ حينئذٍ بمحذوفٍ، وهذا غيرُ واضحٍ، فإنَّ المعنى مُنْصَبٌ على تعلُّقه بالفعلِ، والضميرُ في «منها» يعودُ على «نفس» الثانية، لأنها أقربُ مذكورٍ، ويجوزُ أن يعودَ على الأولى لأنها هي المُحَدَّثُ عنها، ويجوزُ أن يعودَ الضميرُ الأولُ على الأولى^(٤) وهي النفسُ الجازية، والثاني يعودُ على الثانية وهي المَجْزِيُّ عنها، وهذا مناسبٌ^(٥).

والشفاعةُ مشتقةٌ من الشَّفْعِ، وهو الزوجُ، ومنه: الشُّفْعَةُ، لأنها صَمٌّ مِلْكٌ إلى غيره، والشافِعُ والمشفوعُ له، لأنَّ كلاً منهما يُزَوِّجُ نفسه بالآخر، وناقَةُ شَفُوعٍ: تَجْمَعُ^(٦) بينَ محلَّيْنِ في حَلْبَةِ واحدةٍ، وناقَةُ شافعٍ إذا اجتمع لها حَمْلٌ وولَدٌ يَتَّبِعُها، والعدْلُ بالفتح الفِداء^(٧)، وبالكسر المِثْلُ، يقال: عدلَ

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ولا تُقبَلُ بالثناء، والباقون بالياء، واختلف عن عاصم. انظر:

السبعة ١٥٤؛ البحر ١/١٩٠.

(٢) قراءة سفيان، البحر ١/١٩٠، ونسبها في الشواذ ٥ إلى قتادة.

(٣) الإملاء ١/٣٥.

(٤) ع: «الأول».

(٥) ي: «غير مناسب» بإقحام «غير».

(٦) ص: ح: «جمع».

(٧) ص: ح: «النداء».

- البقرة -

وَعَدِيلٌ. وقيل^(١): «عَدَلٌ» بالفتح المساوي للشيء قيمةً وقَدْرًا، وإن لم يكن جنسه، وبالكسر^(٢): المساوي له في جنسه وجِرمه، وحكى الطبري^(٣) أن من العرب مَنْ يكسر الذي بمعنى الفداء، والأولُّ أشهرٌ، وأما عَدَلٌ - واحد^(٤) الأعدال - فهو بالكسر لا غيرٌ.

قوله: «ولا هم يُنصرون» جملةٌ من مبتدأ وخبر^(٥)، معطوفةٌ على ما قبلها وإنما أتى هنا بالجملةٍ مصدريةً بالمبتدأ مُخبراً عنه^(٦) بالمضارعِ تنبيهاً على المبالغةِ والتأكيدِ في عَدَمِ النَّصْرَةِ. والضميرُ في قوله «ولا هم» يعود على النفس؛ لأنَّ المرادَ بها جنسُ الأنفسِ، وإنما عادَ الضميرُ مذكراً وإن كانتِ النفسُ^(٧) مؤنثةً لأنَّ المرادَ بها العبادُ^(٨) والآناسيُّ. قال الزمخشري^(٩): «كما تقول ثلاثة أنفسٍ» يعني^(١٠): إذا قُصِدَ بها الذكورُ، كقوله^(١١):

٤٤١ - ثلاثة أنفسٍ وثلاث ذودٍ

(١) قوله: «وقيل» سقط من ص.

(٢) ي: «الكسر».

(٣) التفسير ٣٥/٢.

(٤) ع: «فهو أحد».

(٥) ص ح: «وخبره».

(٦) ص ح: عنها.

(٧) قوله: «النفس» سقط من ح ص.

(٨) ص ح: «العبادة».

(٩) الكشاف ٢٧٩/١.

(١٠) ص ح: «بمعنى».

(١١) البيت للحطيفة وعجزه:

لقد جار الزمان على عيالي

وهو في ديوانه ٣٩٥؛ والإنصاف ٧٧١؛ والدرر ٢٠٩/١. والذود: ما بين

الثلاثة إلى العشر من الإبل.

- البقرة -

ولكنَّ النحاةَ نَصَّوا على أنه ضروريةٌ، فالأولى أن يعودَ على الكفار الذين اقتضتْهُم الآيةُ كما قال (١) ابنُ عطية (٢).

والنَّصْرُ: العَوْنُ، والأنصار: الأعوان، ومنه: «مَنْ أنصاري إلى الله» (٣) والنصر أيضاً: الانتقامُ، انتصر (٤) زيد أي: انتقم. والنَّصْرُ أيضاً: الإتيان (٥) نَصَرْتُ أرضَ بني فلان أتيتها، قال الشاعر (٦):

٤٤٢ - إذا دَخَلَ الشهرُ الحرامُ فودَّعي بلادَ تميمٍ وأنصري أرضَ عامرٍ

وهو أيضاً: العطاءُ، قال الراجز (٧):

٤٤٣ - إني وأسطارٍ سَطِرْنَ سَطِراً لِقائِلُ يا نصرُ نصرُ نصرًا

ويتعدَّى بـ «على» (٨)، قال: «فانصُرنا على القوم الكافرين» (٩)، وأما قوله: «ونصَرناه من القوم» (١٠) فيحتملُ التعديَّ بـ «من» ويحتملُ أن يكونَ من التضمينِ أي: نصَرناه بالانتقامِ له منهم.

آ. (٤٩) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكَ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾: «إذ» في موضعِ نصبٍ عطفاً على «نعمتي»، وكذلك الظروفُ التي بعده نحو (١١):

(١) ص ح: «قاله».

(٢) التفسير ١/٢٦٣.

(٣) الآية ٥٢ من آل عمران.

(٤) ص: «أي انتصر» بإقحام أي.

(٥) ص ح: «الإتيان».

(٦) البيت للراعي، وهو في اللسان: نصر.

(٧) البيت لرؤية، وهو في ملحق ديوانه ١٧٤؛ والخصائص ١/٣٤٠؛ والمغني ٤٣٤؛ واللمع

١٢١/٢؛ وشواهد المغني ٢٧٤؛ والدرر ١٥٣/٢.

(٨) ص ح: «لعل».

(٩) الآية ٢٨٦ من البقرة.

(١٠) الآية ٧٧ من الأنبياء.

(١١) ص: «بجوز».

«وإذ واعدنا» «وإذ قُلتُم». وقرأء: «أَنْجَيْتُكُمْ» على التوحيد^(١)، وهذا خطابٌ للموجودين في زمن الرسول عليه السلام، ولا بُدُّ من حذفِ مضافٍ أي: أَنْجَيْنا آباءكم، نحو: «حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ»^(٢) أو لأنَّ إنجاءَ الآباءِ سببٌ في وجودِ الأبناءِ. وأصلُ الإنجاءِ والنجاةِ الإلقاءُ على نَجْوَةٍ من الأرضِ^(٣)، وهي المُرتفعُ منها لِيَسْلَمَ من الآفاتِ، ثم أُطلقَ الإنجاءُ على كلِّ فائزٍ وخارجٍ من ضيقٍ إلى سَعَةٍ وإن لم يُلَقَّ على نَجْوَةٍ.

و«من آلٍ» متعلِّقٌ به، و«مِنْ» لابتداءِ الغايةِ. و«آلٍ» اختلَفَ فيه^(٤) على ثلاثةِ أقوالٍ، قال سيبويه^(٥) وأتباعه: إنَّ أصله أَهْلٌ، فأبْدَلتِ الهاءُ همزةً لُقربها منها، كما قالوا: ماءٌ وأصله: ماه، ثم أبْدَلتِ الهمزةُ ألفاً، لسكونها بعد همزةٍ مفتوحةٍ نحو: آمَنَ وآدَمَ، ولذلك إذا صَغُرَ رَجَعَ إلى أصله فتقول: أهَيْلٌ. قال أبو البقاء^(٦): «وقال بعضهم: أوَيْلٌ، فأبْدَلتِ الألفُ واواً، ولم يَرُدَّهُ إلى أصله، كما لم يَرُدُّوا «عَيْيْدٌ» إلى أصله في التصغيرِ». يعني^(٧) فلم يقولوا «عَوَيْدٌ» لأنه من^(٨) عاد يعود، قالوا: لئلا يلتبسَ بعودِ الحَشْبِ. وفي هذا نظرٌ، لأنَّ النحويين قالوا: مَنْ اعتقد كونه من «أهلٍ» صَغُرَ على أهَيْلٍ، ومَنْ اعتقد كونه من آلٍ يُووَلُّ أي رَجَعَ صَغُرَ على أوَيْلٍ. وذهب النحاس^(٩) إلى أنَّ أصله «أهلٌ» أيضاً، إلا أنه قلبَ الهاءَ ألفاً من غير أن يَقلِّبها أولاً همزةً، وتصغيره

(١) قراءة النخعي. البحر ١/١٩٢، الشواذ ٥.

(٢) الآية ١١ من الحاقة.

(٣) سقط من ح ص.

(٤) انظر: الممتع ٣٤٨.

(٥) الكتاب ٢/١٩٩.

(٦) الإملاء ١/٣٥.

(٧) ص ح: «معنى».

(٨) قوله «من» سقط من ح ص.

(٩) إعراب القرآن للنحاس ١/١٧٢ - ١٧٣.

عنده على أهيل. وقال الكسائي: أوئل، وقد تقدّم ما فيه. ومنهم من قال: أصله أول مشتق من آل يؤول، أي: رجع، لأن الإنسان يرجع إلى آله، فتحرّكت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وتصغيره على أوئل نحو: مال ومويل وباب وبويب، ويُعزى هذا للكسائي. وجمعه آلون وآلين وهو^(١) شاذ كاهلين لأنه ليس بصفة ولا علم. واختلف فيه: فقيل: «آل الرجل» قرابته كاهله، وقيل: من كان من شيعته، وإن لم يكن قريباً منه، وقيل: من كان تابعاً له وعلى دينه وإن لم يكن قريباً منه، قال^(٢):

٤٤٤ - فَلَا تَبِكْ مَيْتًا بَعْدَ مَيْتِ أَجْنَهٗ عَلِيٌّ وَعَبَّاسٌ وَأَلُّ أَبِي بَكْرٍ

ولهذا قيل: [إن]^(٣) آل النبي من آمن به إلى آخر الدهر، ومن لم يؤمن به^(٤) فليس بآله، وإن كان نسباً له، كأبي لهب وأبي طالب. واختلف فيه النخاعة: هل يُضاف إلى المضممر أم لا؟ فذهب الكسائي وأبو بكر الزبيدي^(٥) والنحاس إلى أن ذلك لا يجوز، فلا يجوز: اللهم صل على محمد وآله، بل: وعلى آل محمد، وذهب جماعة منهم [ابن]^(٦) السّيد^(٧) إلى جوازه، واستدل بقوله عليه السلام، لَمَّا سُئِلَ فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ أَلُّكَ؟ فقال: «آلي كلُّ تقي»

(١) ي: «وهذا».

(٢) البيت للحطّية وهو في ديوانه ٢٢٣؛ أو إراقة الثقي؛ وابن عطية ٢٦٤/١؛ ومجمع البيان ١٠٤/١.

(٣) سقط من: ي.

(٤) قوله: «به» سقط من ح ص.

(٥) محمد بن الحسن، له: الواضح والأبينة وما تلحن فيه العامة، توفي سنة ٣٧٩. انظر: الإنباه ١٠٨/٣؛ البلغة ٢١٨؛ البغية ٨٤/١. وانظر: كتابه لحن العوام ١٤.

(٦) سقط من: ي.

(٧) عبدالله بن محمد، له الاقتضاب والحلل والمسائل والأجوبة، توفي سنة ٥٢١. انظر: الأنباه ١٤١/٢؛ والبغية ٥٥/٢.

إلى يوم القيامة^(١)» وأنشدوا قولَ أبي طالب^(٢):

٤٤٥ - لا هُمَّ إِنْ الْمَرْءَ يَمُ - نَعُ رَحْلَهُ فَا مَنَعُ حَلَالِكُ
وَانصُرَ عَلَى آلِ الصَّلْبِ - ب وَعَابِدِيهِ الْيَوْمَ آلُكَ

وقول نُذْبَةَ^(٣):

٤٤٦ - أنا الفارسُ الحامي حقيقةً والذي وآلي كما تحمي حقيقةً آلِكا

واختلفوا أيضاً^(٤) فيه: هل يُضَافُ إلى غيرِ العقلاء فيقال: آلُ المدينةِ وآلُ مكة؟ فمنعه الجمهورُ، وقال الأَخْفَشُ: قد سَمِعْتَاهُ فِي الْبُلْدَانِ قَالُوا: أَهْلُ الْمَدِينَةِ وَآلُ الْمَدِينَةِ^(٥)، وَلَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى مَنْ لَهُ قَدْرٌ وَخَطَرٌ، فَلَا يُقَالُ: آلُ الْإِسْكَافِ وَلَا آلُ الْحَجَّامِ، وَهُوَ مِنَ الْأَسْمَاءِ اللَّازِمَةِ لِلْإِضَافَةِ مَعْنَى لَا لَفْظًا، وَقَدْ عَرَفْتَ مَا اخْتَصَّ بِهِ مِنَ الْأَحْكَامِ دُونَ أَصْلِهِ الَّذِي هُوَ «أَهْلٌ».

هذا كُلُّهُ فِي «آلٍ» مُرَادًا بِهِ الْأَهْلُ، أَمَا «آلٌ» الَّذِي هُوَ السَّرَابُ فَلَيْسَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ فِي شَيْءٍ، وَجَمْعُهُ أَوَالٌ^(٦)، وَتَصْغِيرُهُ أُوَيْلٌ لَيْسَ إِلَّا، نَحْوُ: مَالٌ وَأَمْوَالٌ وَمَوَائِلٌ.

قوله: «فِرْعَوْنَ» خَفِضَ بِالإِضَافَةِ، وَلَكِنَّهُ^(٦) لَا يَنْصَرِفُ لِلْعُجْمَةِ وَالتَّعْرِيفِ. وَاخْتَلَفَ فِيهِ: هَلْ هُوَ عَلِمٌ شَخْصٌ أَوْ عَلِمٌ جِنْسٌ، فَإِنَّهُ يُقَالُ لِكُلِّ مَنْ مَلَكَ الْقِبْطَ وَمِصْرَ: فِرْعَوْنٌ، مِثْلُ كِبْرَى لِكُلِّ مَنْ مَلَكَ الْفِرْسَ، وَقِيصْرُ

(١) المقاصد الحسنة ٥.

(٢) السيرة ١/٥١؛ واللسان حلل؛ والممتع ٣٤٩؛ والتاج: أهل، والدرر ٢/٦٢. وينسب أيضاً لعبدالمطلب.

(٣) المتع ١/٣٤٩؛ والقرطبي ١/٣٨٣.

(٤) ص ح: «فيه أيضاً».

(٥) قوله «آل المدينة» سقط من ح ص.

(٦) ثم يصير: أوال.

(٧) ع: ولكنه.

لِكُلِّ مَنْ مَلَكَ الرُّومَ، وَالْقَيْلُ^(١) لِكُلِّ مَنْ مَلَكَ حَمِيرَ، وَالنَّجَاشِي لِكُلِّ مَنْ مَلَكَ الْحَبْشَةَ، وَبَطْلِيمُوسَ لِكُلِّ مَنْ مَلَكَ الْيُونَانَ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢): «وَفِرْعَوْنُ عَلَمٌ لِمَنْ مَلَكَ الْعِمَالِقَةَ كَقَيْصَرَ لِلرُّومِ، وَلَعُتُوُ الْفِرَاعِنَةَ اسْتَقُوا مِنْهُ: تَفَرَّعَنَ فُلَانٌ إِذَا عَتَا وَتَجَبَّرَ، وَفِي^(٣) مُلْحٍ بَعْضُهُمْ^(٤)»:

٤٤٧ - قَدْ جَاءَهُ الْمَوْسَى الْكَلُومُ فَزَادَ فِي أَقْصَى تَفَرُّعِنِهِ وَفَرَطِ عَرَامِهِ

وَقَالَ الْمَسْعُودِيُّ^(٥): «لَا يُعْرَفُ لِفِرْعَوْنَ تَفْسِيرٌ بِالْعَرَبِيَّةِ»، وَ[ظَاهِر]^(٦) كَلَامِ الْجَوْهَرِيِّ أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ مَعْنَى الْعُتُوِّ، فَإِنَّهُ قَالَ^(٧): «وَالْعُتَاةُ الْفِرَاعِنَةُ، وَقَدْ تَفَرَّعَنَ وَهُوَ ذُو فِرْعَنَةٍ أَيْ: دَهَاءٍ وَمَكْرٍ». وَفِي الْحَدِيثِ: «أَخَذْنَا فِرْعَوْنَ هَذِهِ الْأُمَّةِ»، إِلَّا أَنْ يَرِيدَ^(٨) مَعْنَى مَا قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ الْمُتَقَدِّمَ.

قَوْلُهُ: «يَسُومُونَكُمْ» سُوءُ الْعَذَابِ هَذِهِ الْجُمْلَةُ فِي مَجَلٍّ نَصَبَ^(٩) عَلَى الْحَالِ مِنْ «أَل» أَيْ: حَالِ كَوْنِهِمْ سَائِمِينَ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُسْتَأْنَفَةً لِمَجْرِدِ الْإِخْبَارِ بِذَلِكَ، وَتَكُونُ حِكَايَةً حَالٍ مَاضِيَةٍ، قَالَ بِمَعْنَاهُ ابْنُ عَطِيَّةَ^(١٠)، وَلَيْسَ بِظَاهِرٍ. وَقِيلَ: هِيَ خَيْرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، أَيْ: هُمْ يَسُومُونَكُمْ، وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ

(١) سقط من ع.

(٢) الكشاف ٢٧٩/١.

(٣) ح ص: «ومن».

(٤) لم أمتد إلى قائله، وهو في شواهد الكشاف ٥١٥/٤. الموسى: ما يُحَلَّقُ بِهِ، الْكَلُومُ: مِنْ الْكَلْمِ وَهُوَ الْجَرَحُ، وَالْعَرَامُ: الشَّرُّ وَالخَبِيثُ.

(٥) لعنه عبدالرحمن بن عبدالله الكسوفي، روى عن السبيعي والشيبياني، وروى عنه الطيالسي، مات بعد سنة ٥٨. انظر: تهذيب التهذيب ٢١١/٦.

أو هو محمد بن عبدالرحمن عالم باللغة توفي ٥٨٤. البغية ١٥٨/١.

(٦) سقط من ي.

(٧) الصحاح: مادة فرعن.

(٨) ي: «إلا أن يقال يريد ما قاله».

(٩) ص ح: «النصب».

(١٠) التفسير ٢٦٥/١.

أيضاً. و«كم» مفعولٌ أولٌ، و«سوء» مفعولٌ ثانٍ، لأنَّ «سام» يتعدى لاثنتين كأعطى ومعناه: أولاده كذا وألزمه^(١) إياه أو كلّفه إياه، ومنه قولُ عمرو بن كلثوم^(٢):

٤٤٨ - إذا ما المَلِكُ سامَ الناسَ خَسِفاً أيّينا أن نُقرَّ الخَسَفَ فينا

قال الزمخشري^(٣): «وأصله من سَامِ السَّلْعَةِ إذا طَلَبَهَا، كأنه بمعنى يَبْغُونَكُمْ سوءَ العذابِ ويُرِيدُونَكُمْ عليه»، وقيل: أصلُ السَّوْمِ الدَّوَامُ، ومنه: سَائِمَةٌ^(٤) الغنمُ لِمُدَاوَمَتِهَا^(٥) الرُّعْيِ. والمعنى: يُدِيمُونَ تعذيبكم، وسوءُ العذابِ أشدُّه وأفظعُه وإن كان كلُّه سيئاً، كأنه أقبحُه بالإضافة إلى سائرِه. والسوءُ: كلُّ ما يَعمُ الإنسانَ من أمرٍ دنيويٍّ وأخرويٍّ، وهو في الأصل مصدرٌ، ويؤنثُ بالألفِ، قال تعالى: «أَسَاوُوا السُّوءَى»^(٦). وأجاز بعضهم أن يكون «سوء» نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، تقديرُه: يَسُومُونَكُمْ سُوماً سيئاً كذا قدره، وقال أيضاً: «ويجوزُ أن يكونَ بمعنى سَومِ العذابِ»، كأنه يريدُ بذلك أنه منصوبٌ على نوعِ المصدرِ، نحو: «قَعَدَ جلوساً»، لأنَّ سوءَ العذابِ نوعٌ من السَّوْمِ. قوله تعالى: «يُذَبِّحُونَ» هذه الجملةُ يُحتمَلُ أن تكونَ مفسّرةً للجملةِ قبلها، وتفسيرُها لها على وجهين: أحدهما أن تكونَ مستأنفةً، فلا محلَّ لها حينئذٍ من الإعرابِ، كأنه قيل: كيف كان سَومُهم العذابِ؟ فقيل: يُذَبِّحُونَ. والثاني: أن تكونَ بدلاً منها كقوله^(٧):

(١) ع: «أي ألزمه».

(٢) من معلقته المشهورة، وهو في القصائد العشر للتبريزي ٣٩٥. والخسف: الذل.

(٣) الكشاف ٢٧٩/١.

(٤) ص ح: «سائم».

(٥) ص ح: «لذا ومنها».

(٦) الآية ١٠ من الروم.

(٧) تقدم برقم ١٧٣.

٤٤٩ - متى تَأْتِنَا تُلْمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا

«وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ»^(١)، ولذلك تُرِكَ العاطفُ، وَيُحْتَمَلُ أن تكونَ حالاً ثانيةً، لا على أنها بدلٌ من الأولى، وذلك على رأي مَنْ يُجَوِّزُ تَعَدُّدَ الحالِ. وقد مَنَعَ أبو البقاء هذا الوجه^(٢) محتجاً بأنَّ الحالَ تُشْبِهُ المفعولَ به ولا يَعْمَلُ العاملُ في مفعولَيْنِ على هذا الوصفِ، وهذا بناءٌ منه على أحدِ القولين، ويحتملُ أن يكونَ حالاً من فاعلِ «يَسُومُونَكُمْ». وقُرِئَ: «يَذْبَحُونَ» بالتخفيف^(٣)، والأولى قراءةُ الجماعةِ لأنَّ الذَّبْحَ متكرراً^(٤).

فإن قيل: لِمَ لَمْ يُوْتِ هنا بواو العطفِ، كما أُتِيَ بها في سورة إبراهيم^(٥)؟ فالجوابُ أنه أريدَ هنا التفسيرُ كما تقدّم، وفي سورة إبراهيم معناه: يُعَذِّبُونَكُمْ بالذَّبْحِ وبغيرِ الذَّبْحِ. وقيل: يجوزُ أن تكونَ الواوُ زائدةً فتكونُ كآيةِ البقرة، واستدلَّ هذا القائلُ على زيادةِ الواوِ بقوله^(٦):

٤٥٠ - فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الحَيِّ وَأَنْتَحَى

وقوله^(٧):

٤٥١ - إِلَى المَلِكِ القَرَمِ وابْنِ الهَمَامِ

(١) الآية ٦٨ من الفرقان

(٢) الإملاء ٣٥/١.

(٣) قراءة الزهري وابن عيصر: انظر: البحر ١٩٣/١؛ والقرطبي ٣٦٨/١.

(٤) ي: «متكثراً».

(٥) الآية ٦ من إبراهيم، «يسومونكم سوء العذاب ويذبحون أبناءكم».

(٦) البيت لامرئ القيس من معلقته، وعجزه:

بنا بطن جف ذي ركام عَقَنَقَلْ

وهو في ديوانه ١٥؛ والأزهية ٢٤٤؛ والإنصاف ٤٥٧. وانتحى: اعترض،

والحفف من الرمل: المِعْوَجُ، والعَقَنَقَلْ: المنعقد المتداخل.

(٧) تقدم برقم ١٢١. وانظر: مسألة زيادة الواو في الإنصاف ٤٥٦ حيث أجازها الكوفيون.

والجواب الأول هو^(١) الأصح .

والذَّئْبُ : أصله الشَّقُّ^(٢)، ومنه : «المَذَابِحُ» لأخاديد السيول في الأرض . و«أبناء» جمع ابن، رَجَعَ به إلى أصله، فَرُدَّتْ لأمه، إمَّا الواو أو الياء حسبما تقدّم . والأصل : «أبناو» أو «أبناي»، فأبْدِل حرفُ العلةِ همزةً لتطرّفه بعد ألفٍ زائدة، والمرادُ بهم الأطفالُ، وقيل : الرجالُ، وعَبَّرَ عنهم بالأبناءِ اعتباراً بما كانوا .

قوله : «وَيَسْتَحْيُونَ» عطفٌ على ما قبله، وأصله : يَسْتَحْيُونَ، فَأَعِلَّ بِحَذْفِ الياءِ بعد^(٣) حَذْفِ حركتها وقد تقدّم بيانه، فوزّته يَسْتَفْعُونَ . والمراد بالنساءِ الأطفالُ، وإنما عبّر عنه بالنساءِ لِمَالِهِنَّ إلى ذلك . وقيل : المرادُ غيرُ الأطفالِ، كما قيل في الأبناء . ولأمُّ النساءِ الظاهرُ أنّها من واوٍ لظهورها في مرادفه وهو نِسْوَانٌ ونِسْوَةٌ، ويُحتمل^(٤) أن تكونَ ياءً اشتقاقاً من النِّسيانِ، وهل نساءُ جمعُ نِسوةٍ أو جمعُ امرأةٍ مِنْ حيثِ المعنى ؟ قولان .

قوله : «وفي ذلكم بلاءٌ من ربّكم عظيمٌ» الجارُ خبرٌ مقدّمٌ، و«بلاءٌ» مبتدأ . ولأمه واوٍ لظهورها في الفعلِ نحو: بَلَوْتُهُ، أَبْلُوهُ، «وَلَبَّيْتُكُمْ»^(٥)، فَأَبْدَلْتُ همزةً . والبلاءُ يكونُ في الخيرِ والشرِّ، قال تعالى : «وَنَبَلُوكُم بِالْشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً»^(٦) لأنَّ الابتلاءَ امتحانٌ فيمتحنُ اللهُ عباده بالخيرِ ليشكروا، وبالشرِّ ليصبروا، وقال ابن كيسان : «أبلاه وبلاه في الخير» وأنشد^(٧) :

(١) ي : «وهو» بإقحام الواو .

(٢) ص ح : «السو» .

(٣) ي : «بغير» .

(٤) قدّمت نسخة ي وأخرت بين الأسطر، وأثبتنا الترتيب الصحيح من : ع .

(٥) من الآية ١٥٥ من سورة البقرة .

(٦) الآية ٣٥ من الأنبياء .

(٧) البيت لزهير، وهو في ديوانه ١٠٩؛ والطبري ٤٩/٢؛ وشواهد الكشاف ٤٨٧/٤؛

ومعاني القرآن للزجاج ١٠٢/١ .

- البقرة -

٤٥٢ - جَزَى اللَّهُ بِالْخَيْرَاتِ مَا فَعَلَا بِكُمْ وَأَبْلَاهُمَا خَيْرَ الْبَلَاءِ الَّذِي تَيْلُو
فَجَمَعَ بَيْنَ اللَّغْتَيْنِ، وَقِيلَ: الْأَكْثَرُ فِي الْخَيْرِ أَبْلَيْتُهُ، وَفِي الشَّرِّ بَلَوْتُهُ،
وَفِي الْإِخْتِبَارِ ابْتَلَيْتُهُ وَبَلَوْتُهُ، قَالَ النَّحَّاسُ^(١): «فَاسْمُ الْإِشَارَةِ مِنْ قَوْلِهِ: «وَفِي
ذَلِكَ» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِشَارَةً^(٢) إِلَى الْإِنجَاءِ «وَهُوَ خَيْرٌ مَحْبُوبٌ، وَيَجُوزُ أَنْ
يَكُونَ إِشَارَةً إِلَى الدَّبْحِ، وَهُوَ شَرٌّ مَكْرُوهٌ». وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: «وَالْبَلَاءُ:
الْمِحْنَةُ إِنْ أَشِيرَ بِهِ «ذَلِكَ» إِلَى صَنِيعِ فِرْعَوْنَ، وَالنِّعْمَةُ إِنْ أَشِيرَ بِهِ إِلَى
الْإِنجَاءِ»، وَهُوَ حَسَنٌ. وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ^(٤): «ذَلِكَ» إِشَارَةٌ إِلَى جُمْلَةِ الْأَمْرِ
إِذْ هُوَ خَيْرٌ فَهُوَ كَمُفْرَدٍ حَاضِرٍ كَأَنَّهُ يَرِيدُ أَنَّهُ أَشِيرَ بِهِ إِلَى مَجْمُوعِ الْأَمْرَيْنِ مِنَ
الْإِنجَاءِ وَالدَّبْحِ، وَلِهَذَا قَالَ بَعْدَهُ: «وَيَكُونُ الْبَلَاءُ^(٥) فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ» وَهَذَا
غَيْرُ بَعِيدٍ، وَمِثْلُهُ^(٦):

٤٥٣ - إِنْ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدَى وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبِيلٌ

و «مِنْ رَبِّكُمْ» مُتَعَلِّقٌ بِ«بَلَاءٍ»، وَ«مِنْ» لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ مَجَازًا. وَقَالَ
أَبُو الْبَقَاءِ^(٧): «هُوَ رَفْعٌ صِفَةٌ لـ «بَلَاءٍ» فَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ» وَفِي هَذَا نَظْرٌ، مِنْ حَيْثُ
إِنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ صِفَتَانِ، إِحْدَاهُمَا^(٨) صَرِيحَةٌ وَالْأُخْرَى مُؤَوَّلَةٌ قَدِّمَتِ الصَّرِيحَةُ،
حَتَّى إِنْ بَعْضُ النَّاسِ يَجْعَلُ مَا سِوَاهُ ضَرْوَةً. وَ«عَظِيمٌ» صِفَةٌ لـ «بَلَاءٍ» وَقَدْ تَقَدَّمَ
مَعْنَاهُ مُسْتَوْفَى فِي أَوَّلِ السُّورَةِ.

(١) ي: «ابن النحاس» ولم يرد في إعرابه.

(٢) قوله: «إشارة» سقط من ع.

(٣) الكشاف ٢٧٩/١.

(٤) التفسير ٢٦٦/١.

(٥) ي: «في البلاء» بإقحام في.

(٦) البيت لعبدالله بن الزبيري، وهو في أوضح المسالك ٢٠٣/٢؛ وابن عقيل ٢٥١/٢؛

والأشموني ٤٣/٢؛ والدرر ٦٠/٢. والوجه: الجهة، والقبل: المحجة الواضحة.

(٧) الإملاء ٣٦/١.

(٨) ص ح: «أحدهما».

آ . (٥٠) قوله تعالى : ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ﴾ . . «بكم» الظاهر أن الباء على بابها من كونها داخله على الآلة فكانه فرق بهم كما يُفرق بين الشيئين بما توسَّط^(١) بينهما . وقال أبو البقاء^(٢) : «ويجوز أن تكون المُعدية كقولك : ذهبتُ بزيدٍ، فيكون التقدير : أفرقناكم^(٣) البحرَ، ويكون بمعنى : «وجاوزنا بني إسرائيل البحرَ»^(٤) وهذا قريبٌ من الأول . ويجوز أن تكون الباء للسببية أي : بسببكم، ويجوز أن تكون للحال من «البحر» أي : فرقناه ملتبساً بكم، ونظرة الزمخشري^(٥) بقول الشاعر^(٦) :

تُدوس بنا الجماجمَ والتَّربيا ٤٥٤ -

أي : تدوسها ونحن راكبوها . قال أبو البقاء^(٧) : «أي : فرقنا البحرَ وأنتم به، فتكون إما حالاً مقدرةً أو مقارنةً» . قلت : وأي حاجةٍ إلى جعله إياها حالاً مقدرةً وهو لم يكن مفروقاً إلا بهم حال كونهم سالكين فيه؟ وقال أيضاً^(٨) : «و«بكم» في موضع نصبٍ مفعولٌ ثانٍ لفرقنا، و«البحر» مفعولٌ أولٌ، والباء هنا في معنى اللام» وفيه نظرٌ؛ لأنه على تقدير تسليم كون الباء بمعنى اللام فتكون لام العلة، والمجروور بلام العلة لا يقال إنه مفعولٌ ثانٍ، لوقلت :

(١) ي : «موسط» .

(٢) الإملاء ١/٣٦ .

(٣) ي : «أفرقنا بكم» .

(٤) الآية ١٣٨ من الأعراف .

(٥) الكشف ١/٢٨٠ .

(٦) لم أهد إلى قائله، وصدرة :

فمرت غير نافرة

وهو في شواهد الكشف ٤/٣٣٨؛ والبحر ١/١٩٧ .

(٧) الإملاء ١/٣٦ .

(٨) الإملاء ١/٣٦ .

- البقرة -

ضَرَبْتُ زَيْدًا لِأَجْلِكَ، لا يَقُولُ النحوي: «ضَرَبَ»^(١) يتعدى لائنين إلى أحدهما بنفسه والآخر^(٢) بحرف الجر.

والفَرْقُ والفَلْقُ واحدٌ، وهو الفصل والتمييز، ومنه «وَقَرَأْنَا فَرْقَانَهُ»^(٣) [أي: فَصَلْنَاهُ]^(٤) وَمَيِّزَنَاهُ بِالْبَيَانِ، والقِرَاءَانُ فَرْقَانٌ لتمييزه بين الحقِّ والباطل وفَرْقُ الرَّأْسِ لوضوحه، والبحرُ أصله: الشُّقُّ الواسعُ، ومنه: البَحِيرَةُ لَشِقِّ أَدْنَاهَا. والخِلافُ المَتَقَدِّمُ في النهر في كونه حَقِيقَةً في الماء أو في الأَخْدُودِ جَارٍ هُنَا فَلْيُلْتَفِتْ إِلَيْهِ^(٥). وهل يُطْلَقُ عَلَى العَذْبِ بَحْرٌ، أو^(٦) هو مَخْتَصٌ بِالماءِ المِلْحِ؟ خِلافٌ يَأْتِي تَحْقِيقُهُ فِي مَوْضِعِهِ. ويقال: أَبْحَرَ الماءُ أَي: صَارَ مِلْحًا قَالَ نُصَيْبٌ^(٧):

٤٥٥ - وَقَدْ عَادَ ماءُ الأَرْضِ بَحْرًا فَرادني إلى مَرَضِي أَنْ أَبْحَرَ المَشْرَبُ العَذْبُ

والغَرِقُ: الرُّسُوبُ فِي الماءِ، وتُجَوِّزُ بِهِ عَنِ المُدَاخَلَةِ فِي الشَّيْءِ، فيقال^(٨): أَعْرَقَ فلانٌ فِي اللُّهُو، ويقال: غَرِقَ فهو غَرِقٌ وَغَارِقٌ، وَقَالَ أبو النجم^(٩):

(١) ي: «ضربت».

(٢) ص ح: «والأخرى».

(٣) الآية ١٠٦ من الإسراء.

(٤) سقط من: ي.

(٥) انظر إعراب المؤلف للآية ٢٥ من البقرة.

(٦) ي: «و».

(٧) القرطبي ٣٨٨/١.

(٨) ع: «فتقول».

(٩) القرطبي ٣٨٨/١ وقبله:

فأصبحوا في الماء والخنادق

٤٥٦ - مِنْ بَيْنِ مَقْتُولٍ وَطَافٍ غَارِقٍ

وَيُطْلَقُ عَلَى الْقَتْلِ بِأَيِّ نَوْعٍ كَانَ، قَالَ (١):

٤٥٧ - أَلَا لَيْتَ قَيْسًا غَرَّقَتْهُ الْقَوَابِلُ

والأصل فيه أن القابِلةَ (٢) كانت (٣) تُغَرِّقُ المولودَ في دَمِ السَّلَى (٤) عام القَحْطِ ليموتَ، ذكراً كان أو أنثى، ثم جُعِلَ كُلُّ قَتْلٍ تغريقاً. ومنه قول ذي الرمة (٥):

٤٥٨ - إِذَا غَرَّقَتْ أَرْبَاضَهَا ثِنْيِي بَكْرَةَ بَتَيْهَاءَ لَمْ تُصْبِحْ رَوْمًا سَلُوبًا

قوله: «وأنتم تنظرون» جملة من مبتدأ أو خبر في محل نصب على الحال من «آل فرعون» والعامل «أغرقنا»، ويجوز أن يكون حالاً من مفعول «أنجيناكم». والنظرُ يَحْتَمِلُ أن يكونَ بالبصرِ (٦) لأنهم كانوا يُبْصِرُونَ بعضهم بعضاً لقرْبِهِمْ. وقيل: إنَّ آلَ فرعون طَفَّوْا على الماء فنظروا إليهم، وأن يكونَ بالبصيرة والاعتبار. وقيل: المعنى وأنتم بحالٍ مَنْ ينظرُ لو نظرتُمْ، ولذلك لم يُذَكَّرْ له مفعولٌ.

(١) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ١٨٣، وصدده:

أَطْوَرَيْنِ فِي عَامٍ غَزَاةً وَرِحْلَةً

وهو في القرطبي ٣٨٨/١.

(٢) ص ح: «المقابلة».

(٣) قوله: «كانت» سقط من ح ص.

(٤) ع: «السرة».

(٥) ديوانه ٧٠١؛ وإصلاح المنطق ٧٢؛ والقرطبي ٣٨٩/١. والأرياض: الحبال، والبكرة: الناقة الفتية، وثنيها: بطنها الثاني، وإنما لم تعطف على ولدها لتعبها، والسلوب: التي فارقت ولدها. يقول: إذا شدت الحبال عليها قتلت أولادها في بطونها ولم تقف عليه لاستعجالها.

(٦) من قوله «جملة» إلى قوله «بالبصر» سقط من ح ص.

آ. (٥١) قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّنَا﴾. . . قرأ^(١) أبو عمرو هنا وما كان مثله ثلاثياً، وقرأه الباقون: «وَأَعِدُّنَا» بألف^(٢). واختار أبو عبيد قراءة أبي عمرو، ورجحها^(٣) بأن المواعدة إنما تكون من البشر، وأما الله تعالى فهو المنفرد بالوعد والوعيد، على هذا وجدنا القرآن، نحو: «وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ»^(٤) «وَعَدَكُمْ اللَّهُ مَغَانِمَ»^(٥) «وَعَدَكُمْ وَعَدَ الْحَقَّ»^(٦) «وَإِذْ يَعِدُّكُمْ اللَّهُ»^(٧)، وقال مكي^(٨) مُرْجِحاً لقراءة أبي عمرو أيضاً: «وَأَيْضاً فَإِنَّ^(٩) ظَاهِرَ اللَّفْظِ فِيهِ وَعَدُّ مِنَ اللَّهِ لِمُوسَى، وَليْسَ فِيهِ وَعَدُّ مِنْ مُوسَى فَوَجَبَ حَمْلُهُ عَلَى الْوَاحِدِ بِظَاهِرِ النَّصِّ» ثم ذكر جماعة جلة من القراء عليها^(١٠). وقال أبو حاتم مُرْجِحاً لها أيضاً: «قراءة العامة عندنا: وَعَدُّنَا - بغير ألف - لأن المواعدة أكثر ما تكون من المخلوقين والمتكافئين». وقد أجاب الناس عن قول أبي عبيد وأبي حاتم ومكي بأن المفاعلة هنا صحيحة، بمعنى أن موسى نزل قوله^(١١) للالتزام الوفاء بمنزلة الوعد منه، أو أنه وعد أن يعنى بما كلفه ربه. وقال مكي^(١٢): «المواعدة أصلها من اثنين، وقد تأتي بمعنى فعل^(١٣) نحو:

(١) انظر: السبعة ١٥٤؛ الكشف عن وجوه القراءات ٢٣٩/١؛ النشر ٢٠٤/٢.

(٢) ي: «ألف».

(٣) انظر: الكشف ٢٣٩/١.

(٤) الآية ٥٥ من سورة النور.

(٥) الآية ١٠ من سورة الفتح.

(٦) الآية ٢٢ من سورة إبراهيم.

(٧) الآية ٧ من سورة الأنفال.

(٨) الكشف ٢٣٩/١.

(٩) ي: «قال».

(١٠) ذكر أنها قراءة الحسن وأبي رجاء وأبي جعفر وشيبة وعيسى بن عمر وقتادة وابن أبي إسحاق.

(١١) ي: «فقوله»، ص: «قوله» وكلاهما تحريف.

(١٢) الكشف ٢٣٩/١.

(١٣) عبارة مكي: من واحد.

- البقرة -

طَارَقْتُ^(١) النَّعْلَ»، فجعل القراءتين بمعنى واحد، والأول أحسن. ورجح قوم «واعدنا». قال الكسائي: «وليس قول الله: «وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا»^(٢) من هذا الباب في شيء؛ لأن واعدنا موسى إنما هو من باب الموافقة، وليس من الوعد في شيء، وإنما هو من قولك^(٣): مَوْعِدُكَ يَوْمَ كَذَا ومَوْضِعُ كَذَا، والفصيح في هذا «واعدنا». وقال الزجاج^(٤): «واعدنا» بالألف جيّد، لأن الطاعة في القبول بمنزلة المواعدة، فمن الله وَعَدَّ، ومن موسى قَبُولٌ وَتَبَاطُحٌ، فجرى مجرى المواعدة». وقال مكّي أيضاً^(٥): «والاختيارُ «واعدنا» بالألف، لأنه بمعنى^(٦) وَعَدْنَا، في أحدِ مَعْنَيْهِ، وأنه لا بُدَّ لموسى من وَعَدٍ أو قبولٍ يَقُومُ مقامَ الوعدِ فَصَحَّتِ المفاعلة».

و«وعدّ» يتعدّى لاثنتين، فموسى مفعولٌ أولٌ، وأربعين مفعولٌ ثانٍ، ولا بُدَّ من حَذْفِ مضاف، أي: تمام أربعين، ولا يجوزُ أن ينتصبَ على الظرفِ لفسادِ المعنى وعلامةُ نصبه الياءُ لأنه جارٍ مجرّئٌ جَمَعَ المذكر السالم، وهو في الأصلِ مفرد اسمُ جمعٍ، سُمِّيَ به هذا العَدْدُ من العَدَدِ^(٧)، ولذلك أُعْرِبَ بعضهم بالحركاتِ ومنه في أحدِ القولين قوله^(٨):

٤٥٩ - وماذا يَتَّبِعِي الشعراءُ مني وقد جَاوَزْتُ حَدَّ الأربعينِ

(١) طارق النعل: صيرها طاقاً فوق طاق.

(٢) الآية ٥٥ من النور.

(٣) ي: «قول».

(٤) معاني القرآن ١/١٠٤.

(٥) الكشف ١/٢٤٠.

(٦) قوله «بمعنى» سقط من ص.

(٧) ع: «من العدد به» بإقحام «به».

(٨) البيت لجرير، وهو في ديوانه ٥٧٧؛ أوسحيم بن وثيل؛ والأصمعيات ١٩؛ وابن يعيش

١١/٥؛ وأوضح المسالك ١/٤٤؛ والخزانة ٣/٤١١؛ والدرر ١/٢٢.

بكسر النون، و«ليلة» نصبٌ على التمييز، والعُقود التي هي من عشرين إلى تسعين وأحد عشر إلى تسعة عشر كلها تُمَيِّزُ بواحدٍ منصوبٍ.

وموسى اسمٌ^(١) أعجمي [غير منصرف]^(٢)، وهو في الأصل على ما يُقال مركبٌ، والأصل: موسى - بالشين - لأن «ماء» بلغتهم يقال له: «مُو» والشجر يقال له «شاء» فعربته العرب فقالوا موسى^(٣)، قالوا: وقد لقيه آل فرعون عند ماءٍ وشجر. واختلافهم في موسى: هل هو مُفْعَلٌ مشتقٌ من أَوْسَيْتُ رأسه إذا حلقتَه فهو مُوسَى، كأعطيتَه فهو مُعْطَى، أو هو فُعْلَى مشتقٌ من ماسَ يَمِيسُ أي: يتبخترُ في مِشِيته ويتحرَّكُ، فقلبتِ الياءَ واواً لانضمام ما قبلها كمُوقِنٍ من اليقين، [وهذا]^(٤) إنما هو [في]^(٥) موسى الحديد التي هي آله الحلق، لأنها تتحرَّك وتضطربُ عند الحلقِ بها، وليس لموسى اسم النبي عليه السلام اشتقاقٌ لأنه أعجميٌّ.

قوله: «ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ» اتخذ يتعدى لإثنين، والمفعول الثاني محذوفٌ أي: ثم اتخذتم العجل إلهاً. وقد يتعدى لمفعولٍ واحدٍ إذا كان معناه عِجْلٌ وجَعَلَ نحو: «وقالوا اتخذ الله ولداً»^(٦)، وقال بعضهم: تَخَذَ وَاتَّخَذَ يتعديان لإثنين ما لَمْ يُفْهِمَا كَسْباً، فيتعديان لواحدٍ. واختلف في اتَّخَذَ فقيل: هو افتعل من الأخذ والأصل: اتَّخَذَ الأولى همزة وصلٍ والثانية فاءٌ الكلمة فاجتمع همزتان ثانيتهما^(٧) ساكنةٌ بعد أخرى، فوجب قلبها ياءً كإيمان،

(١) سقط من: ي ص.

(٢) سقط من: ي.

(٣) من قوله «بالشين» إلى قوله «موسى» سقط من ح ص.

(٤) زيادة لضرورة فهم السياق.

(٥) سقط من: ي.

(٦) الآية ١١٦ من البقرة.

(٧) ص ح: «ما بينهما».

— البقرة —

فَوَقَعَتِ الْيَاءُ فَاءً قَبْلَ تَاءِ الْاِفْتَعَالِ فَأُبْدِلَتْ تَاءً وَأُدْغِمَتْ فِي تَاءِ الْاِفْتَعَالِ كَأَسْرَ مِنْ الْيُسْرِ، إِلَّا أَنَّ هَذَا قَلِيلٌ فِي بَابِ الْهَمْزِ نَحْوُ: أَتَكَلَّ مِنَ الْأَكْلِ وَاتَّرَرَ مِنَ الْإِزَارِ. وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: هُوَ افْتَعَلَ مِنْ تَخَذَ يَتَخَذُ، وَأَنْشُدُ^(١):

٤٦٠ — وَقَدْ تَخَذَتْ رِجْلِي إِلَى جَنْبِ غَرْزِهَا نَسِيفًا كَأَفْحَوْصِ الْقَطَاةِ الْمُطْرَقِ
وقال تعالى: «لَتَخَذَتْ عَلَيْهِ أَجْرًا»^(٢) وهذا أسهل القولين.

والقراء^(٣) على إدغامِ الدالِ في التاءِ لِقُرْبِ مَخْرَجِهِمَا، وابن كثير وعاصم^(٤) في رواية حَفْصٍ بِالْإِظْهَارِ، وهذا الخِلافُ جارٍ في المفردِ نحو: اتَّخَذْتُ، والجمعِ نحو: اتَّخَذْتُمْ، وأتى في هذه الجملة بـ«ثُمَّ» دلالةً على أَنَّ الاتِّخَاذَ كان بعدَ المواعدةِ بِمُهْلَةٍ.

قوله: «مِنْ بَعْدِهِ» متعلِّقٌ بِاتَّخَذْتُمْ، و«مِنْ» لابتداءِ الغايةِ، والضميرُ يعودُ على موسى، ولا بدَّ من حَذْفِ مضافٍ، أي: مِنْ بَعْدِ انْطِلاقِهِ أَوْ مُضِيِّهِ، وقال ابنُ عطية^(٥): «يعودُ على موسى [وقيل: على انْطِلاقِهِ للتكليمِ، وقيل: على الوعدِ، وفي كلامِهِ بعضُ مناقشةٍ، فإنَّ قوله: «وقيل يعودُ على انْطِلاقِهِ» يفتضي عَوْدَهُ على موسى]»^(٦) من غيرِ تقديرٍ مضافٍ وذلك غيرُ مُتصوِّرٍ.

(١) البيت للممزي العبدي، وهو في الحيوان ٢/٢٩٨؛ ومفردات الراغب ٧٠؛ واللسان: فحوص، ومجالس العلماء ٣٣٣؛ والخصائص ٢/٢٨٧؛ والعيني ٤/٥٩٠. والغرز: ركاب الرجل من جلد، والنسيف: أثر ركض الرجل بجنبه البعير، والقطة المطرق: التي حان خروج بيضها، والأفحوص: مجتمها.

(٢) الآية ٧٧ من الكهف وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. السبعة ٣٩٦.

(٣) انظر: السبعة ١٥٤.

(٤) عاصم بن أبي النجود، الكوفي، أحد السبعة، عرض على السلمي وأخذ عنه حفص وحامد، ثبت توفي سنة ١٢٧. طبقات القراء ١/٣٤٦.

(٥) التفسير ١/٢٧١.

(٦) سقط من: ي.

قوله: «وأنتم ظالمون» جملةٌ حاليةٌ من فاعل «اتَّخَذْتُمْ».

آ. (٥٢) قوله تعالى: [﴿ثُمَّ عَفَوْنَا عَنْكُمْ﴾] . . والعَفْوُ: المَحْوُ، ومنه «عَفَا اللّهُ عَنْكُمْ» أي: مَحَا ذُنُوبَكُمْ، والعَافِيَةُ لَأَنَّهَا تَمْحُو السُّقْمَ، وَعَفَّتِ الرِّيحُ الأَثَرَ، قال^(١):

٤٦١ - فُتُوِّضِحَ فَالْمِمْقِرَاةُ لَمْ يَعْفَ رَسْمُهَا لِمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جُنُوبٍ وَشَمَائِلٍ

وقيل: عَفَا كَذَا أَي: كَثُرَ، ومنه «وَأَعْفُوا اللّٰحِي»^(٢) فيكون من الأضداد. وقال ابن عطية^(٣): «العَفْوُ تَغْطِيَةُ الأَثَرِ وَإِذْهَابُ الحَالِ الأَوَّلِ مِنَ الذَّنْبِ أَوْ غَيْرِهِ وَلَا يُسْتَعْمَلُ العَفْوُ بِمَعْنَى الصَّفْحِ»^(٤) إلا في الذَّنْبِ. وهذا^(٥) الذي قاله [قريب]^(٦) من تفسير العُفْرَانِ، لأنَّ العُفْرَ التَّغْطِيَةُ والسُّتْرُ، ومنه: المِغْفَرُ، وَلَكِنْ قَدْ فُرِّقَ^(٧) بينهما بأنَّ العَفْوَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ العُقُوبَةِ فيجْتَمِعُ معها، وَأَمَّا العُفْرَانُ فَلَا يَكُونُ مَعَ عِقُوبَةٍ. وقال الراغب^(٨): «العَفْوُ: القَصْدُ لِتَنَاوُلِ الشَّيْءِ، يُقَالُ: عَفَاهُ وَاعْتَفَاهُ أَي قَصَدَهُ مُتَنَاوِلًا مَا عِنْدَهُ، وَعَفَّتِ الرِّيحُ التَّرَابَ قَصَدَتْهَا مُتَنَاوِلَةً آثَارَهَا، وَعَفَّتِ الدِّبَابُ كَأَنَّهَا قَصَدَتْ نَحْوَ البِلْيِ، وَعَفَا النَّبْتُ وَالشَّعْرُ قَصَدَ تَنَاوَلَ الزِّيَادَةَ، وَعَفَوْتُ عَنْكَ كَأَنَّهُ قَصَدَ إِزَالَةَ ذَنْبِهِ صَارِفًا عَنْهُ، وَأَعْفَيْتُ كَذَا أَي تَرَكْتُهُ يَعْفُو وَيَكْثُرُ وَمِنْهُ «وَأَعْفُوا اللّٰحِي»^(٩) فَجَعَلَ القَصْدَ قَدْرًا

(١) البيت لامرئ القيس من معلقته، وهو في ديوانه ٨.

(٢) رواه البخاري (فتح الباري)؛ اللباس ٣٥١/١٠؛ أحمد ١٦/٢.

(٣) التفسير ٢٧٣/١.

(٤) في مطبوعة ابن عطية: «الصلح».

(٥) ص ح: «وهنا».

(٦) سقط من: ي.

(٧) ي: «قرن».

(٨) المفردات ٣٥١.

(٩) البخاري (الفتح)؛ اللباس ٣٥١/١٠؛ أحمد ١٦/٢.

- البقرة -

مشتركاً في العَفْو، وهذا ينفي كونه من الأضداد، وهو كلامٌ حَسَنٌ، وقال الشاعر^(١):

٤٦٢ - إذا رُدَّ عافي القِدْرِ مَنْ يَسْتَعِيرُهَا

معناه: أن العافي هنا ما يَبْقَى في القِدْرِ مِنَ المَرَقِ ونحوه، فإذا أراد أحدٌ [أن] يستعيرَ القِدْرَ يُعَلِّلُ صاحبها بالعافي الذي فيها، فالعافي فاعل، ومَنْ يستعيرُها مفعولٌ، وهو من الإسناد^(٢) المجازي لأن الرادَّ في الحقيقة صاحبُ القِدْرِ بسببِ العافي.

وقوله: «تشكرون» في محلِّ رفعِ خبرٍ «لعلَّ»، وقد تقدَّم تفسيرُ الشكر عند ذكر الحمْدِ. وقال الراغب^(٣): «وهو تَصَوُّرُ النُّعْمَةِ وإظهارها، وقيل: هو مَقْلُوبٌ عن الكَشْرِ أي الكَشْفِ^(٤) وهو ضدُّ الكفر، فإنه تَغْطِيَةُ النُّعْمَةِ. وقيل: أصله من عَيْنِ شَكَرَى أي ممتلئة، فهو على هذا الامتلاء مِنْ ذِكْرِ المُنْعَمِ عليه». وشَكَرَ مِنَ الأفعالِ المتعدِّيةِ بِنَفْسِهَا تارةً وبحرفِ الجرِّ أخرى وليس أحدهما أصلاً للآخر على الصحيح، فَمِنَ المتعدِّي بنفسيه قولُ عمرو ابن لُحَيٍّ^(٥):

٤٦٣ - هُمْ جَمَعُوا بُؤْسِي وَنُعْمِي عَلَيْكُمْ فَهَلَّا شَكَرْتَ القَوْمَ إِذْ لَمْ تُقَاتِلْ

(١) البيت للأعشى وصدده:

فلا تُضْرِمِني وأسألي ما خَلِيقِتي

وهو في ديوانه ٣٧١؛ وشواهد الكشاف ٤/٣٩٣.

(٢) قوله: «الإسناد» سقط من ح.

(٣) المفردات ٢٧٢.

(٤) ص: «الكف».

(٥) الطبري ٣/٢١٢؛ معاني القرآن للفراء ١/٩٢؛ والبحر ١/٤٤٧. والبؤسى والنعمى:

البؤس والنعمة.

— البقرة —

ومن المتعدّي^(١) بحرف الجرِّ قوله تعالى: «واشكروا لي»^(٢) وسيأتي [هناك]^(٣) تحقيقه.

آ. (٥٣) قوله تعالى: ﴿الكتابَ والفرقانَ﴾ .. مفعول ثانٍ لآتينَا، وهل المرادُ بالكتاب والفرقانِ شيءٌ واحدٌ وهو التوراة؟ كأنه قيل: الجامعُ بين كونه كتاباً مُنزَلاً وفرقاناً يفرِّقُ بين الحقِّ والباطلِ، نحو: رأيت الغيثَ والليثَ، وهو من بابِ قوله^(٤):

٤٦٤ — إلى المَلِكِ القَرَمِ وابنِ الهَمَامِ

أولأنه لَمَّا اختلفَ اللفظُ^(٥) جازَ^(٦) ذلك كقوله^(٧):

٤٦٥ — فَقَدِمَتِ الأَدِيمَ لِرَاهِشِيهِ وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيَّنَا

وقوله^(٨):

٤٦٦ — وَهَذَا أَتَى مِنْ دَوْنِهَا النَّأْيُ وَالبُعْدُ

(١) ي: «التعدّي».

(٢) الآية ١٥٢ من البقرة.

(٣) سقط من: ي.

(٤) تقديم برقم ١٢١.

(٥) ي: «باللفظ».

(٦) ي: «صار».

(٧) البيت لعدي بن زيد وهو في ديوانه ١٨٣؛ والمغني ٣٩٥؛ والهمع ١٢٩/٢؛ والدرر ١٦٧/٢؛ والراهشان: العرقان الظاهران في الذراعين.

(٨) البيت للحطيئة وصدره:

ألا جَسِداً هِنْدُ وَأَرْضُهَا هِنْدُ

وهو في ديوانه ١٤٠؛ وأمالي الشجري ٣٦/٢؛ وابن يعيش ١٠/١؛ والدرر

١١٥/٢

وقوله^(١):

٤٦٧ - أَقْوَى وَأَقْفَرَ بَعْدَ أُمَّ الْهَيْثَمِ

قال النحاس^(٢): «هذا إنما يجوز في الشعر، فالأحسن أن يُراد بالفرقان ما علمه الله موسى من الفرق بين الحق والباطل». وقيل: الواو زائدة، و«الفرقان» نعت للكتاب أو «الكتاب» التوراة، و«الفرقان» ما فُرِّقَ به^(٣) بين الكُفْر والإيمان، كالأيات من نحو العصا واليد، أو ما فُرِّقَ به بين الحلال والحرام من الشرائع.

والفُرْقَانُ في الأصل مصدرٌ مثل الغُفْران. وقد تقدّم معناه في «فَرَقْنَا بِكُمْ البحر»^(٤). وقيل: الفرقان هنا اسم للقرآن، قالوا: والتقدير: ولقد آتينا موسى الكتاب ومحمداً الفرقان. قال النحاس^(٥): «هذا خطأ في الإعراب والمعنى، أمّا الإعراب فلأن المعطوف على الشيء^(٦) مثله، وهذا يخالفه، وأمّا المعنى فلقوله: «ولقد آتينا موسى وهرون الفرقان»^(٧).

أ. (٥٤) قوله تعالى: ﴿يَا قَوْمِ﴾ . . اعلم أن في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ست لغاتٍ أفصحها: حَذْفُهَا مُجْتَرَأً مِنْهَا بِالْكَسْرِ وَهِيَ لُغَةُ الْقُرْآنِ،

(١) البيت لعنترة من معلقته وصدرة:

حُيِّتَ مِنْ طَلَلٍ تَقَادَمَ عَهْدُهُ

وهو في ديوانه ١٨٥؛ والقصائد العشر للتبريزي ٣٢٠.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١/١٧٥.

(٣) سقط قوله «به» من ي.

(٤) الآية ٥٠ من البقرة.

(٥) إعراب القرآن له ١/١٧٥.

(٦) ي: «شيء».

(٧) الآية ٤٨ من الأنبياء.

- البقرة -

الثانية: ثبوت الياء ساكنة، الثالثة: ثبوتها مفتوحة، الرابعة: قلبها ألفاً،
الخامسة: حذف هذه الألف والاجتزاء عنها بالفتحة كقوله^(١):

٤٦٨ - وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتٍ وَلَا لَوْنِي

أي: بقولي يالَهْفَا، السادسة: بناء المضاف إليها على الضم تشبيهاً
بالمفرد، نحو قراءة مَنْ قَرَأَ: «قال رب احكُم بالحق»^(٢). قال بعضهم: «لأنَّ
«يا قوم» في تقدير: يا أيها القوم» وهذا ليس بشيء.

والقوم: اسم جمع، لأنه دالٌّ على أكثر من اثنين، وليس له واحدٌ من
لفظه ولا هو على صيغةٍ مختصةٍ بالتكسير، ومفرده رَجُلٌ، واشتقاقه من قام
بالأمر يَقُومُ به، قال تعالى: «الرجال قوامون على النساء»^(٣)، والأصل في
إطلاقه على الرجال، ولذلك قُوبِلَ بالنساء في قوله: «لا يسخر قومٌ من قومٍ،
ولا نساءٌ من نساءٍ»^(٤) وفي قول زهير^(٥):

٤٦٩ - وما أذري وسوف إخال أذري أقوم آل حصنٍ أم نساءٍ

وأما قوله تعالى: «كذبت قوم نوح»^(٦) و«كذبت قوم لوط»^(٧)،
والمكذَّبون رجالٌ ونساءٌ فإنما^(٨) ذلك من باب التغليب، ولا يجوز أن يُطلقَ

(١) لم أعتد إلى قائله، وهو في المحتسب ٣٢٣/١؛ وأمالى الشجري ٧٤/٢؛ والإنصاف
٣٩٠؛ والممتع ٦٢٢؛ والمقرب ١٨١/١؛ ووصف المباني ٢٨٨؛ والنجاح: لهف؛ وشواهد
الشافية ٢٠٨؛ والعيني ٢٤٨/٤؛ والدرر ٦٩/٢؛ والخزانة ٦٣/١.

(٢) الآية ١١٢ من الأنبياء، وهي قراءة أبي جعفر. انظر: زاد المسير ٣٩٩/٥.

(٣) الآية ٣٤ من النساء.

(٤) الآية ١١ من الحجرات.

(٥) ديوانه ٧٣؛ والهمع ١٥٣/١؛ والدرر ١٣٦/١.

(٦) الآية ١٠٥ من الشعراء.

(٧) الآية ١٦٠ من الشعراء.

(٨) ص ح: «قائماً».

- البقرة -

على النساء وَحَدَهُنَّ الْبَتَّةَ، وَإِنْ كَانَتْ عِبَارَةً بَعْضُهُمْ تُوهِمُ [ذَلِكَ] (١).

قوله: «بَاتَّخَاذِكُمْ الْعِجْلَ» الباءُ للسببية، متعلِّقةٌ بـ «ظَلَمْتُمْ» وقد تقدَّم الخلافُ في هذه المادةِ: هل أصلُها أَخَذَ أَوْ تَخَذَ (٢). و«العجل» مفعولٌ أولٌ والثاني محذوفٌ أي: إلهاً (٣) كما تقدَّم. والمصدرُ هنا مضافٌ للفاعلِ (٤) وهو أحسنُ الوجهين، فإنَّ المصدرَ إذا اجتمع فاعله ومفعوله فالأوَّلَى إضافته إلى الفاعل لأنَّ رُبَّتْهُ التقدِيمُ، وهذا من الصورِ التي يَجِبُ فيها تقدِيمُ الفاعلِ. فأماً: «قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ» (٥) فسيأتي [القول فيها مُشْبِعاً] (٦) إن شاء الله تعالى.

والعِجْلُ معروفٌ وهو وَلَدُ الْبَقْرَةِ. قال الراغب (٧): «العِجْلُ وَلَدُ الْبَقْرَةِ لِتَصَوُّرِ عَجَلَتِهَا الَّتِي تَعْدَمُ مِنْهُ إِذَا صَارَ ثَوْرًا». وقيل: إنما سُمِّيَ عِجْلاً لأنَّهُمْ تَعَجَّلُوا عِبَادَتَهُ قَبْلَ مَجِيءِ مُوسَى، وَيُرْوَى عَنْ عَلِيٍّ، وَهَذَا لَا يَصِحُّ عَنْهُ فَإِنَّ (٨) هَذَا الْاسْمَ مَعْرُوفٌ قَبْلَ ذَلِكَ، وَالْجَمْعُ عَجَائِلٌ وَعُجُولٌ.

قوله: «إِلَى بَارِئِكُمْ» متعلِّقٌ بـ «تُوبُوا» والمشهورُ كَسْرُ الْهَمْزَةِ، لِأَنَّهَا حَرَكَةٌ إِعْرَابٍ، وَرُوي عَنْ أَبِي عَمْرٍو ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ (٩) أُخْرَ (١٠): الْاِخْتِلاَسُ، وَهُوَ

(١) سقط من: ي.

(٢) انظر إعرابه للآية ٥١ من البقرة.

(٣) ص ح: «العا».

(٤) ي: «الفاعل».

(٥) الآية ١٣٧ من الأنعام.

(٦) زيادة من: ع، سقط من ي ح ص.

(٧) المفردات ٣٣٥.

(٨) ي: «قال».

(٩) انظر السبعة ١٥٤.

(١٠) قوله: «أخر» سقط من ح ص.

- البقرة -

الإتيان بحركة خفيفة^(١)، والسكون المحض، وهذه قد طعنَ عليها جماعةٌ من النحويين، ونسبوا رايها إلى الغلط على^(٢) أبي عمرو، قال سيبويه^(٣): «إنما اختلس أبو عمرو فظنه الراوي سَكَنَ ولم يَضِطْ»، وقال المبرد: «لا يجوزُ التسكينُ مع توالي الحركات في حرف الإعراب في كلامٍ ولا شعرٍ، وقراءة أبي عمرو لَحْنٌ» وهذه جرأةٌ من المبرد^(٤) وجَهْلٌ بأشعار العرب، فإنَّ السكونَ في حركاتِ الإعرابِ قد^(٥) وَرَدَ في الشعرِ كثيراً، ومنه قولُ امرئ القيس^(٦):

٤٧٠ - فاليومَ أشربَ غيرَ مُسْتَحَقِّبٍ إثمًا من اللِّهِ ولا واغِثِ

فسكَّنَ «أشْرَبَ»، وقال جرير^(٧):

٤٧١ - ونهرٌ يَبْرِي فما تَعْرِفُكُمُ العَرَبُ

وقال آخر^(٨):

٤٧٢ - رُحْتُ وفي رِجْلَيْكَ ما فيهما وقد بَدَا هُنْكَ من المِئْزَرِ

(١) ص ح: «خفيفة».

(٢) ص ح: «عن».

(٣) الكتاب ٢/٢٩٧.

(٤) ي: «أبي العباس».

(٥) ص ح: «وقد» بإقحام الواو.

(٦) ديوانه ١٢٢ وروايته فيه «فاليوم أسقى»؛ والكتاب ٢/٢٩٧؛ والنوادر ٣١٣؛

والخصائص ١/٧٤؛ والمحتسب ١/١٥؛ وابن يعيش ١/٤٨؛ وشذور الذهب ٢١٢؛

والهمع ١/٥٤؛ والدرر ١/٢٧. والمستحقب: المتكسب، والواغل: الداخل على

الشرب ولم يُدْعَ.

(٧) ديوانه ٤٨ وصدوره: سببوا بني العمِّ فالأهوازُ مَنزِلُكُمُ

والسمط ٥٢٧؛ ومعجم البلدان: نهر تبرى؛ والخصائص ١/٧٤؛ واللسان عند؛

وتفسير ابن عطية ١/٢٧٦.

(٨) البيت للأقشيرين عبدالله الأسدي، وهو في الكتاب ٢/٢٩٧؛ والمحتسب ١/١١٠؛

وأمالى الشجري ٢/٣٧؛ وابن يعيش ١/٤٨.

- البقرة -

يريد: هُنْكَ، وَتَعْرِفُكُمْ، فهذه حركاتُ إعرابٍ وقد^(١) سَكَنْتُ، وقد أنشد ابن عطية^(٢) وغيره رَدًّا عليه^(٣):

٤٧٣ - قالت سُلَيْمَى اشْتَرَى لَنَا سَوِيْقَا

وقول الآخر^(٤):

٤٧٤ - إِذَا عَوَّجَجَنْ قَلْتُ صَاحِبُ قَوْمٍ

وقول الآخر^(٥):

٤٧٥ - إِنَّمَا شِعْرِي شَهْدٌ قَدْ خُلِطَ بِجُلْجُلَانٍ

ولا يَحْسُنُ ذلك لأنها حركاتُ بناء، وإنما^(٦) مَنَعَ^(٧) هو ذلك في حركاتِ الإعراب، وقراءةُ أبي عمرو صحيحةٌ، وذلك أنَّ الهمزةَ حرفٌ ثقيلٌ، ولذلك اجْتَرَىءَ عليها^(٨) بجميع أنواعِ التخفيفِ، فاستثقلتُ عليها الحركةُ فقدرتُ، وهذه القراءة تشبه قراءة حمزة - رحمه الله تعالى - في قوله تعالى: «وَمَكْرُ

(١) ص ح ع: «قد».

(٢) التفسير ١/٢٧٥.

(٣) البيت للعدافر الكندي وبعده:

واشْتَرَى فَعَجَّلَ خَادِمًا لَيْبِقًا

وهو في الخصائص ٢/٣٤٠؛ والمنصف ٢/٢٣٧؛ وشرح شواهد الشافية ٢٢٤؛

والبحر ٢/٢٤٩.

(٤) البيت لأبي نخيلة، وبعده:

بِالْدَوِّ امْتِثَالُ السَّفِينِ الْعَوْمِ

وهو في الكتاب ٢/٢٩٧؛ ومعاني القرآن للفراء ٢/١٢؛ والخصائص ١/٧٥،

واللسان: عوم. والدو: الصحراء، يصف رواحل محملة تقطع الصحراء.

(٥) تقدّم برقم ١٢٧.

(٦) ص ح: «وإن».

(٧) أي المبرد الذي انتقد قراءة أبي عمرو بتسكين «بارئكم».

(٨) ص ح: «عنها».

- البقرة -

السيء ولا»^(١) فإنه سَكَنَ هَمْزة «السيء» وَضَلَّأً، والكلامُ عليهما واحد، والذي حسَّنه هنا أنَّ قبلَ كسرةِ الهمزة راءً مكسورةً، والراءُ حرفٌ تكريرٍ، فكأنه توالى ثلاثُ كَسَرَاتٍ فَحَسَّنَ التَّسْكِينَ، وليت المبردُ اقتدى بسننويه في الاعتذار عن أبي عمرو وفي عَدَمِ الجرأةِ عليه^(٢):

٤٧٦ - وابنُ اللَّبُونِ إذا ما لَزَّ في قَرْنٍ لم يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القَنَاعِيسِ

وجميعُ روايةِ أبي عمرو دائرةٌ على التَّخْفِيفِ، ولذلك يُدْغَمُ المِثْلَيْنِ والمتقارِبَيْنِ وَيُسَهَّلُ الهمزة وَيُسَكَّنُ نحو: «يَنْصُرُكُمْ»^(٣)، و«يَأْمُرُكُمْ»^(٤)، و«بأعلم الشاكرين»^(٥) على تفصيلٍ معروفٍ عند القراء. وروى [عنه]^(٦) إبدالُ هذه الهمزة الساكنة ياءً كأنه لم يَعْتَدَ بالحركة المقدَّرة، وبعضهم يُنَكِّرُ ذلك [عنه]^(٧)، فهذه أربعُ قراءات لأبي عمرو. وروى ابنُ عطية^(٨) عن الزهري^(٩) «باريكم» بكسر^(١٠) الياء من غيرِ هَمْزٍ، قال: «ورويت عن نافع»،

(١) الآية ٤٣ من فاطر. وانظر: السبعة ٥٣٥. «ومكر السيء ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله».

(٢) البيت لجرير وهو في ديوانه ٣٢٣، والكتاب ٢٦٥/١؛ وابن يعيش ٣٥/١. واللسان: لرز. وابن اللبون: الفصيل الذي نتجت أمه غيره فصارت لبوناً، لرز: شد، القرن: الحبل، البزل القناعيس: الشداد من الإبل. ضرب هذا مثلاً لنفسه ولمن أراد مقاومته في الشعر.

(٣) الآية ١٦٠. من آل عمران.

(٤) الآية ٦٧ من البقرة.

(٥) الآية ٥٣ من الأنعام.

(٦) سقط من: ي.

(٧) سقط من ي.

(٨) التفسير ٢٧٦/١.

(٩) محمد بن مسلم بن شهاب، تابعي، قرأ على أنس بن مالك، وعرض عليه نافع، توفي سنة ١٢٤. انظر: طبقات القراء ٢/٢٦٢.

(١٠) في النسخ وابن عطية ما أثبتناه، وفي ي: بإسكان.

- البقرة -

قلت: من حقّ هذا القارىء أن يُسكَّنَ الياءَ لأنَّ الكسرةَ ثَقِيْلَةٌ عَلَيْهَا، ولا يجوزُ ظهورُها^(١) إلا في ضرورةٍ شعرٍ كقول أبي طالب^(٢):

٤٧٧ - كَذَبْتُمْ وَبَيَّتَ اللَّهُ نُبُزِي مُحَمَّدًا ولم تَخْتَضِبْ سُمْرُ الْعَوَالِي بِالْدَمِ

وقرأ قتادة^(٣): «فاقتالوا» وقال: هي من الاستقالة، قال ابن جني^(٤): «اقتال: افْتَعَلَ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ عَيْنُهَا وَاوَاءَ [كاقْتادوا]^(٥) أو ياءَ كاقْتاس، والتصريفُ يُضَعْفُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الاستقالة»، ولكن قتادة ينبغي أن يُحَسِّنَ الظَّنَّ به في أنه لم يُورِدْ ذلك إلا بِحُجَّةٍ عنده^(٦).

والباريء هو الخالق، بَرَأَ اللَّهُ الْخَلْقَ أَي خَلَقَهُمْ، وقد فَرَّقَ بعضهم بين الخالق والباريء بأنَّ الباريء هو المَبْدَعُ المُحْدِثُ، والخالق هو المُقَدِّرُ الناقل من حالٍ إلى حال. وأصلُ هذه المادةُ يَدُلُّ على الانفصالِ والتمييزِ، ومنه: بَرَأَ المريضُ بُرْءاً وِبُرْءاً وِبَرِئْتُ وِبَرَأْتُ أيضاً من الدَّيْنِ بَرَاءَةً، والْبَرِيَّةُ الْخَلْقُ، لأنهم انفصلوا من العَدَمِ إلى الوجودِ، إلا أنه لا يُهَمَزُ، وقيل: أصله من البرى وهو التراب، وسيأتي تحقيقُ القَوْلَيْنِ في موضعه إن شاء الله تعالى.

قوله: «ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ» قال بعضهم: «ذَلِكُمْ» مفردٌ واقعٌ موقعٌ «ذانكم»

(١) ي: «ظهوره».

(٢) البحر ٢٠٧/١؛ والهمع ٥٣/١؛ والدرر ٣٠/١. ونبزي: نعدل أو نقهز.

(٣) قتادة بن دعامة السدوسي، له اختيار في القراءة، روى عن أنس بن مالك، وروى عنه

شعبة. توفي سنة ١١٨ هـ. انظر ابن سعد ٢٢٩/٧؛ والطبقات لابن الجزري ٢٥/٢.

وانظر: في هذه القراءة: المحتسب ٨٣/١؛ والبحر ٢٠٨/١؛ والقرطبي ٤٠٢/١؛

وابن عطية ٢٧٦/١، وثمة روايتان عن قتادة، الأولى: فأقبلوا، والثانية ما قاله المؤلف عنه.

(٤) المحتسب ٨٣/١.

(٥) سقط من ي.

(٦) قال أبو حيان في البحر ٢٠٨/١: «أقبلوا: أمر من الإقالة، والمعنى أن أنفسكم تورطت بما

نعاطيتموه، وقد هلكت فأقبلوها بالتوبة، واقتالوا: افتعل بمعنى استفعل، أي:

فاستقبلوها.

— البقرة —

المثني، لأنه قد تقدم اثنان: التوبة والقتل. قال أبو البقاء^(١): «وهذا ليس بشيء، لأنَّ قوله: «فاقتلوا» تفسير^(٢) التوبة فهو واحد» و«خير» أفعل تفضيل وأصله: أخير، وإنما حذفت همزته^(٣) تخفيفاً، ولا ترجع هذه الهمزة إلا في ضرورة، قال^(٤):

٤٧٨ — بلال خير الناس وابن الأخير

ومثله شرّ، لا يجوز أشرّ، إلا في ندور، وقد قرئ: «من الكذاب الأشرّ»^(٥) وإذا بُني من هذه المادة فعل تعجب^(٦) على أفعل فلا تُحذف همزته إلا في ندور كقولهم: «ما خير اللبن للصحيح، وما شرّه للمبطون» فخير وشر قد خرجا عن نظائهما في باب التفضيل والتعجب، و«خير» أيضاً مخففة من خير على فيعل^(٧) ولا يكون من هذا الباب، ومنه: «فيهنَّ خيرات حسان»^(٨) قال بعضهم: «مخفف»^(٩) من خيرات. والمفضل عليه محذوف^(١٠) للعلم به، أي: خير لكم من عدم التوبة. ولأفعل التفضيل أحكام كثيرة وشروط منتشرة لا يحتملها [هذا]^(١١) الكتاب، وإنما تأتي منها بما نظطرُّ إليه.

(١) الإملاء ٣٧/١.

(٢) ي: «تفسيره».

(٣) ي: «همزة».

(٤) لم أهد إلى قائله وهو في القرطبي ١٣٩/١٧؛ والبحر ٢٠٤/١؛ والدرر ٢٢٤/٢.

(٥) الآية ٢٦ من القمر، قرأ أبو قلابة بفتح الشين وتشديد الراء، وقرأ أبو حيو بفتح الشين

وتخفيف الراء. انظر: القرطبي ١٣٩/١٧.

(٦) ي: «التعجب».

(٧) ص ح: «فعل».

(٨) الآية ٧٠ من الرحمن.

(٩) ي: «تخفيف».

(١٠) أي في الآية التي يعربها «ذلكم خير لكم».

(١١) سقط من: ي.

— البقرة —

قوله تعالى: «فَتَابَ عَلَيْكُمْ» في الكلام حَذَفٌ، وهو: فَفَعَلْتُمْ ما أَمَرْتُمْ به من القتلِ فَتَابَ عَلَيْكُمْ. والفاء الأولى في قوله: «فتوبوا»^(١) للسببية، لأن الظلمَ سَبَبُ^(٢) التوبة، والثانية للتعقيب، لأنَّ المعنى: فاعزموا على التوبة، فاقتلوا أنفسكم، والثالثة^(٣) متعلقةً بمحذوفٍ، ولا يخلو: إِمَّا أَنْ يَنْتَظَمَ في قول موسى لهم فَيَتَعَلَّقَ بشرطٍ محذوفٍ كأنه: وَإِنْ فَعَلْتُمْ فقد تَابَ عَلَيْكُمْ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ خطاباً من الله لهم على طريقة الالتفاتِ، فيكون التقديرُ: فَفَعَلْتُمْ ما أَمَرَكُم به موسى فَتَابَ عَلَيْكُمْ، قاله الزمخشري^(٤).

آ. (٥٥) قوله تعالى: «لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ»: إِنَّمَا تَعَدَّى بِاللَّامِ دُونَ الْبَاءِ لِأَحَدٍ وَجْهَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: لَنْ نُؤْمِنَ لِأَجْلِ قَوْلِكَ، وَإِمَّا أَنْ يُضْمَنَ مَعْنَى الْإِقْرَارِ، أَي: [لَنْ]^(٥) نَقَرُّ لَكَ بِمَا ادَّعَيْتَهُ، وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو^(٦) بِإِدْغَامِ النُّونِ فِي اللَّامِ لِتَقَارُبِهِمَا.

قوله تعالى: «جَهْرَةً» فيه قولان، أحدهما: أنها^(٧) مصدرٌ وفيها حيثنذ قولان، أحدهما^(٧) أَنْ نَاصِبَهَا محذوفٌ، وهو من لفظها، تقديره: جَهْرَتُمْ جَهْرَةً نقله أبو البقاء^(٨)، والثاني: أنها^(٩) مصدرٌ^(١٠) من نوعِ الفعلِ فَتَنَّتْصَبُ انتصابٌ

(١) ي: «فتاب».

(٢) ص ح: «بسبب».

(٣) في قوله: فتاب عليكم.

(٤) الكشاف ٢٨١/١.

(٥) سقط من ي.

(٦) السبعة ١١٨.

(٧-٧) سقط من ع.

(٨) الإملاء ٣٧/١.

(٩) أنها سقط من: ص ح.

(١٠) ع: «مصدرية».

- البقرة -

الْقُرْفُصَاءُ مِنْ قَوْلِكَ: «قَعَدَ الْقُرْفُصَاءُ»، «وَاشْتَمَلَ الصَّمَاءُ»^(١)، فَإِنَّهَا نَوْعٌ مِنَ الرَّؤْيِيَّةِ، وَبِهِ بَدَأَ الزَّمْخَشَرِيُّ^(٢). وَالثَّانِي: أَنَّهَا مُصَدَّرٌ وَقَعَّ مَوْقِعَ الْحَالِ، وَفِيهَا حَيْثُذُ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ «نَرَى» أَي: ذَوِي جَهْرَةٍ، قَالَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ^(٣). وَالثَّانِي: أَنَّهَا حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ «قُلْتُمْ»، أَي: قُلْتُمْ ذَلِكَ مُجَاهِرِينَ، قَالَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(٤)، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: فَيَكُونُ فِي الْكَلَامِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ، أَي: قُلْتُمْ جَهْرَةً لَنْ نُوْمِنَ لَكَ، وَمِثْلُ هَذَا لَا يُقَالُ فِيهِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ، بَلْ أَتَى^(٥) بِمَفْعُولِ الْقَوْلِ ثُمَّ بِالْحَالِ مِنْ فَاعِلِهِ، فَهُوَ نَظِيرٌ: «ضَرَبْتُ هُنْدًا قَائِمًا». وَالثَّلَاثُ: أَنَّهَا حَالٌ مِنْ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى، أَي: نَرَاهُ ظَاهِرًا غَيْرَ مُسْتَوْرٍ. وَالرَّابِعُ: أَنَّهَا حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ «نُوْمِنَ» نَقَلَهُ ابْنُ عَطِيَّةَ^(٦)، وَلَا مَعْنَى لَهُ، وَالصَّحِيحُ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ السِّتَةُ الثَّانِيَّةُ.

وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ^(٧) «جَهْرَةً» بَفَتْحِ الْهَاءِ وَفِيهَا قَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا لُغَةٌ فِي جَهْرَةٍ، قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ^(٨): «وَهِيَ لُغَةٌ مَسْمُوعَةٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ فِيمَا فِيهِ حَرْفُ الْحَلْقِ سَاكِنٌ قَدْ انْفَتْحَ مَا قَبْلَهُ، وَالْكَوْفِيُّونَ يُجِيزُونَ فِيهِ الْفَتْحَ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعُوهُ»، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْرِيرُ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا جَمْعُ «جَاهِرٍ»، نَحْوُ: خَادِمٍ وَخَدَمٍ وَالْمَعْنَى: حَتَّى نَرَى اللَّهَ كَاشِفِينَ هَذَا الْأَمْرَ، وَهِيَ تَوْيِيدٌ كَوْنِ «جَهْرَةٍ» حَالًا مِنْ فَاعِلٍ «نَرَى».

(١) اشتمل الصماء: كأنك قلت: اشتمل الشملة التي تعرف بهذا الاسم، لأن الصماء ضرب من الاشتمال.

(٢) الكشاف ٢٨١/١.

(٣) الكشاف ٢٨١/١.

(٤) الإملاء ٣٧/١.

(٥) ي: «أي».

(٦) ليس هذا النقل في تفسيره، إنما قال: «حال من الضمير في نرى أو قلتكم». التفسير ٢٧٨/١.

(٧) انظر: القرطبي ٤٠٤/١؛ البحر ٢١١/١.

(٨) التفسير ٢٧٨/١.

وَالْجَهْرُ: ضِدُّ السِّرِّ وَهُوَ الْكَشْفُ^(١) وَالظُّهُورُ، وَمِنْهُ جَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ أَي: أَظْهَرَهَا، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢): «كَأَنَّ الَّذِي يَرَى بِالْعَيْنِ جَاهِرًا بِالرُّؤْيَةِ، وَالَّذِي يَرَى بِالْقَلْبِ مُخَافِتًا^(٣) بِهَا».

آ. (٥٧) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَوَضَّلْنَا عَلَيْكَ الْغَمَامَ﴾: تَقْدِيرُهُ: وَجَعَلْنَا الْغَمَامَ يُظَلِّلُكُمْ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٤): «وَلَا يَكُونُ كَقَوْلِكَ: «ظَلَّلْتُ زَيْدًا يُظَلُّ» لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي أَنَّ يَكُونُ الْغَمَامُ مُسْتَوْرًا بِظِلِّ آخَرَ» وَقِيلَ: التَّقْدِيرُ: بِالْغَمَامِ، وَهَذَا^(٥) تَفْسِيرٌ مَعْنَى لَا إِعْرَابٍ، لِأَنَّ حَذْفَ^(٦) حَرْفِ الْجَرِّ لَا يَنْقَاسُ.

وَالْغَمَامُ: السَّحَابُ لِأَنَّهُ يَغْمُ وَجْهَ السَّمَاءِ، أَي يَسْتُرُهَا، وَكُلُّ مُسْتَوْرٍ مَغْمُومٍ أَي مُغَطَّى، وَقِيلَ: الْغَمَامُ: السَّحَابُ الْأَبْيَضُ خَاصَّةً، وَمِثْلُهُ الْغَيْمُ وَالغَيْنُ بِالْمِيمِ وَالنُّونِ، وَفِي الْحَدِيثِ «إِنَّهُ لَيَغَانُ عَلَيَّ قَلْبِي»^(٧)، وَوَأَحَدُهُ غِمَامَةٌ فَهُوَ اسْمٌ جِنْسٍ.

وَالْمَنْ قِيلَ: هُوَ التَّرَنْجِبِينَ^(٨) وَالطَّرَنْجِبِينَ بِالتَّاءِ وَالطَّاءِ، وَقِيلَ: هُوَ مُصَدَّرٌ يَعْنِي بِهِ جَمِيعٌ مَا مَنَّ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ النَّعْمِ، وَكَذَلِكَ قِيلَ فِي السَّلْوَى، إِنَّهَا مُصَدَّرٌ أَيْضًا، أَي: إِنَّ لَهُمْ بِذَلِكَ التَّسْلِيَّ، نَقَلَهُ الرَّاعِبُ^(٩)، وَالْمَنْ أَيْضًا مِقْدَارٌ يُوزَنُ بِهِ، وَهَذَا يَجُوزُ إِبْدَالُ نُونِهِ الْأَخِيرَةِ حَرْفَ

(١) ص ح: «الكسب».

(٢) الكشاف ٢٨١/١.

(٣) ص ح: «مخالف».

(٤) الاملاء ٣٧/١.

(٥) ص ح: «وهنا».

(٦) قوله «حذف» سقط من ص.

(٧) مسلم ٢٠٧٥/٤؛ أبو داود ١٧٧/٢.

(٨) ظل يقع من الساء شبيه بالعسل.

(٩) المفردات ٢٤٧.

- البقرة -

عَلَّة، فيقال: «منا» مثل عَصَا، وتثنيته مَنَوَان، وجمعه أَمْنَاء. والسَّلْوَى المشهورُ
أنها السَّمَانِي بتخفيف الميم، طائرٌ معروف. والمَنُّ لا واحد له من لفظه،
والسَّلْوَى مفردُها سَلْوَاة، وأنشدوا^(١):

٤٧٩ - وإني لتَعْرُونِي لِذِكْرِكِ سَلْوَةٌ كما انتفضَ السَّلْوَاةُ مِنْ بَلَلِ القَطْرِ

فيكونُ عندهم من باب: قمح وقمحة، وقيل: «سَلْوَى» مفردٌ وجمعُها
سَلَاوِي^(٢)، قاله الكسائي، وقيل: سَلْوَى يُستعمل للواحد والجمع، كدَقَلِي^(٣)
وشكاعِي^(٤) وقيل: السَّلْوَى: العَسَلُ^(٥)، قال الهذلي^(٦):

٤٨٠ - وقاسَمَها بالله جَهْدًا لِأَنْتُمْ أَلَدُّ مِنَ السَّلْوَى إِذَا مَا نَشَوْرُها

وغلَّطه ابنُ عطية^(٧)، وأدعى الإجماعُ على أن السَّلْوَى طائر^(٨)، وهذا
غيرُ مُرْضٍ من القاضي أبي محمد، فإن أئمة اللغَةِ نقلوا أن السَّلْوَى العَسَلُ،
ولم يُغلَّطوا هذا الشاعر، بل يستشهدون بقوله.

قوله: «كُلُوا» هذا على إضمار القول، أي: وَقُلْنَا لَهُمْ: كُلُوا، وإضمارُ
القول كثيرٌ في لسانهم، ومنه: «والملائكةُ يَدْخُلُونَ عليهم من كلِّ بابٍ سلامٌ
عليكم»^(٩) أي: يقولون سلامٌ، «والذين اتَّخَذُوا من دُونِهِ أولياءَ ما نعبُدُهُم

(١) تقدم برقم ٣٩٧، وانظر: اللسان «سلا».

(٢) ي: «سلاوة».

(٣) الدقل: أردأ التمر والخضاب.

(٤) الشكاعى: النبات الدقيق.

(٥) ص ح: «العسكر».

(٦) البيت لأبي ذؤيب، وهو في ديوان الهذليين ١٥٨/١، ونسبه في اللسان: «سلا» إلى

خالد بن زهير.

(٧) التفسير ٢٨٣/١.

(٨) ص ح: «طير».

(٩) الآية ٢٣ من الرعد.

إلا»^(١) أي: يقولون ذلك، «وأما الذين اسودَّت وجوههم أكفَرْتُمْ»^(٢) أي: فيقال لهم ذلك وقد تقدَّم القول في «كل» وتصريفه.

قوله: «مِنْ طَيِّبَاتٍ» «مِنْ» لابتداء الغاية أو للتبعض، وقال أبو البقاء^(٣): «أولبيان الجنس والمفعول محذوف أي: كُلُوا شيئاً من طيبات» وهذا غير مُرَضٍ، لأنه كيف يبيِّن شيء ثم يُحذف؟

قوله «مَا رَزَقْنَاكُمْ» يجوز في «ما» أن تكون بمعنى^(٤) الذي، وما بعدها صلة لها والعائد محذوف، أي: رزقناكموه، وأن تكون نكرة موصوفة. فالجملة لا محل لها على الأول ومحلها الجر على الثاني، والكلام في العائد كما تقدَّم، وأن تكون مصدرية والجملة صلته، ولم يُحتج إلى عائد على ما عرِفَ قبل ذلك، ويكون هذا المصدر واقعاً موقع المفعول، أي: مِنْ طيباتٍ مرزوقنا.

قوله تعالى: «أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ» «أَنْفُسَهُمْ» مفعول مقدَّم، و«يَظْلِمُونَ» في محلَّ النصب لكونه خبر «كانوا»، وقُدِّم المفعول إيداناً باختصاص الظلم بهم وأنه لا يتعداهم. والاستدراك في «لكن» واضح. ولا بُدَّ من حذف جملة قبل قوله «وما ظلمونا»، فقدَّره ابن عطية^(٥): فَعَصَوْا ولم يقابلوا النعم بالشكر. وقال الزمخشري^(٦): «تقديره: فَظَلَمْنَا بِأَنْ كَفَرُوا هذه»^(٧) النعم وما ظلمونا، فاختصر^(٨) الكلام بحذفه لدلالة «وما ظلمونا» عليه.

(١) الآية ٣ من الزمر.

(٢) الآية ١٠٦ من آل عمران.

(٣) الاملاء ٣٧/١.

(٤) ص ح: «المعنى».

(٥) التفسير ٢٨٣/١.

(٦) الكشف ٢٨٣/١.

(٧) هذه سقط من: ص ح.

(٨) ص ح: «فاختصر».

آ. (٥٨) قوله تعالى: ﴿هَذِهِ الْقَرْيَةُ﴾: هذه» منصوبةً عند سيويه على الظرف^(١) وعند الأخفش على المفعول به، وذلك أن كلَّ ظَرْفٍ مكانٍ مختصٍّ لا يتعدَّى إليه الفعلُ إلا بـ «في»، تقول: صَلَّيْتُ فِي الْبَيْتِ، ولا تقول: صَلَّيْتُ^(٢) الْبَيْتَ؛ إلا ما استثنى. ومن جملة ما استثنى «دَخَلَ» مع كلِّ مكانٍ مختصٍّ، نحو: دَخَلْتُ الْبَيْتَ وَالسُّوقَ، وهذا مذهب سيويه. وقال الأخفش: «الواقعُ بعدَ «دَخَلْتُ» مفعولٌ به كالواقع بعدَ هَدَمْتُ في قولك: «هَدَمْتُ الْبَيْتَ» فلو جاء «دَخَلَ» مع غيرِ الظرفِ تعدَّى [بفي]، نحو: دَخَلْتُ فِي الْأَمْرِ، ولا تقول: دَخَلْتُ الْأَمْرَ، وكذا لو جاء الظرفُ المختصُّ مع غيرِ «دَخَلَ» تعدَّى [بـ] «في» إلا ما شدَّ كقوله^(٤):

٤٨١ - جَزَى اللَّهُ رَبُّ النَّاسِ خَيْرَ جَزَائِهِ رَفِيقَيْنِ قَالَا خَيْمَتِي أُمَّ مَعْبِدِ

و «القرية» نعتٌ لـ «هذه»، أو عطفٌ بيانٍ كما تقدّم، والقرية مشتقة من قَرَيْتُ أَي: جَمَعْتُ، تقول: قَرَيْتُ الْمَاءَ فِي الْحَوْضِ، أَي: جَمَعْتُهُ، واسمُ ذلك الماء: قِرَى بكسر القاف. والمِقْرَاءُ: الْجَفْنَةُ الْعَظِيمَةُ، وجمعها مَقَارٍ، قال^(٥):

٤٨٢ - عِظَامِ الْمَقَارِيِّ ضَيْفُهُمْ لَا يُفْرَعُ

وَالْقَرِيَانِ: اسْمٌ لِمُجْتَمَعِ الْمَاءِ، وَالْقَرْيَةُ فِي الْأَصْلِ اسْمٌ لِلْمَكَانِ^(٦)

(١) انظر: الكتاب ١٥/١.

(٢) قوله «صليت» سقط من ص ح ع.

(٣) سقط من: ي.

(٤) يقال إن هذا البيت لرجل من الجن في مكة، وهو في شذور الذهب ٢٣٥؛ والهمع ٢٠٠/١؛ والدرر ١٦٩/١، ويعني بالرفيقين رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر، وقالوا: أي أقاما وقت القاتلة، وأم معبد: الخزاعية التي قالا عندها وقت الهاجرة.

(٥) لم أهند إلى تمامه، وهو في القرطبي ٤٠٩/١.

(٦) ص ح: المكان.

الذي يَجْتَمِعُ فِيهِ الْقَوْمُ، وَقَدْ يُطَلَّقُ عَلَيْهِمْ مَجَازاً، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ»^(١) يَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ. وَقَالَ الرَّاعِبُ^(٢): «إِنَّهَا اسْمٌ لِلْمَوْضِعِ وَاللِّنَّاسِ جَمِيعاً، وَاسْتَعْمَلَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا».

قَوْلُهُ تَعَالَى: «الْبَابُ سُجَّدًا» «السُّجْدَا» حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ «أَدْخَلُوا»، وَهُوَ جَمْعُ سَاجِدٍ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٣): «وَهُوَ أَبْلَغُ مِنَ السُّجُودِ» يَعْنِي أَنَّ جَمْعَهُ عَلَى فُعْلٍ فِيهِ مِنَ الْمَبَالِغَةِ مَا لَيْسَ فِي جَمْعِهِ عَلَى فُعُولٍ، وَفِيهِ نَظْرٌ. وَأَصْلُ «بَابٍ»: بَوَّبَ لِقَوْلِهِمْ أَبْوَابٍ، وَقَدْ يُجْمَعُ عَلَى أَبْوِيَةٍ لِأَزْدِوَاجِ الْكَلَامِ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٤):

٤٨٣ - هَتَاكَ أَحْبَبِيَّةٍ وَأَلْجُ أَبْوِيَّةٍ يَخْلِطُ بِالْبِرِّ مِنْهُ الْجِدُّ وَاللِّينَا

قَوْلُهُ «حِطَّةٌ» قُرِيءَ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، فَالرَّفْعُ عَلَى أَنَّهُ خَبْرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، أَي: مَسْأَلَتُنَا حِطَّةً أَوْ أَمْرُكَ حِطَّةً^(٥)، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٦): «وَالْأَصْلُ النَّصْبُ، بِمَعْنَى حُطُّ عَنَا ذُنُوبِنَا حِطَّةً، وَإِنَّمَا رُفِعَتْ لِتَعْطِيٍّ [مَعْنَى]^(٧) الثَّبَاتِ^(٨)، كَقَوْلِهِ^(٩):

٤٨٤ - شَكَا إِلَيَّ جَمَلِي طَوَّلَ السَّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فِكَلَانَا مُبْتَلَى

(١) الآية ٨٢ من يوسف.

(٢) المفردات ٤١٧.

(٣) الاملاء ٣٨/١.

(٤) البيت لثميم بن مقبل وهو في ملحق ديوانه ٤٠٦، أول للقلّاح بن جناب، واللسان: بوب؛ والقرطبي ٤١٠/١؛ وأدب الكاتب ٤٨٦.

(٥) قوله: «أو أمرك حطّة» سقط من ص ح.

(٦) الكشف ٢٨٣/١.

(٧) سقط من ي.

(٨) ص ح: «البيان».

(٩) لم أهد إلى قائله، وهو في الكتاب ١٦٢/١؛ وأمالى المرتضى ٧٢/١؛ ومشكل ابن قتيبة ١٠٧؛ وشواهد الكشف ٤٧٧/٤.

- البقرة -

والأصل: صَبْرًا عَلَيَّ، اصْبِرْ صَبْرًا، فَجَعَلَهُ مِنْ بَابِ «سَلَامٌ عَلَيْكُمْ»^(١)، وتكون الجملة في محلِّ نصبٍ بالقول، وقال ابنُ عطية^(٢): «وقيل: أُمِرُوا أَنْ يَقُولُوا مَرْفُوعَةً عَلَيَّ هَذَا اللَّفْظِ» يعني على الحكاية، فعلى هذا تكونُ هي وحدها من غيرِ تقديرِ شيءٍ مَعَهَا فِي مَحَلِّ نَصْبِ الْقَوْلِ، وَإِنَّمَا مَنَعَ النَّصْبَ حَرَكَةُ الْحِكَايَةِ. وقال أيضاً: «وقال عكرمة^(٣): أُمِرُوا أَنْ يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، لِنَحْطَ^(٤) بِهَا ذُنُوبَهُمْ» وحكى قَوْلَيْنِ آخَرَيْنِ بِمَعْنَاهُ، ثُمَّ قَالَ: «فَعَلَى هَذِهِ^(٥) الْأَقْوَالِ تَقْتَضِي النَّصْبَ، يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَعْنَى عَلَيَّ أَنْ الْمَأْمُورَ بِهِ لَا يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ بِهَذَا اللَّفْظِ الْخَاصِّ، بَلْ بِأَيِّ شَيْءٍ يَقْتَضِي حَطَّ الْخَطِيئَةِ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَنْتَصَبَ مَا بَعْدَ الْقَوْلِ مَفْعُولًا بِهِ نَحْو: قُلْ لَزَيْدٍ خَيْرًا، الْمَعْنَى: قُلْ لَهُ مَا هُوَ مِنْ جِنْسِ الْخَيْرِ. وقال النحاس^(٦): «الرَّفْعُ أَوْلَى لِمَا حُكِيَ عَنِ الْعَرَبِ فِي مَعْنَى بَدَّلَ^(٧)، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى: «يُقَالُ: بَدَّلْتُهُ أَيَّ عَيْرَتِهِ وَلَمْ أَرَلْ عَيْنَهُ، وَأَبَدَلْتُهُ أَرَلْتُ عَيْنَهُ وَشَخَصَهُ كَقَوْلِهِ^(٨)»:

٤٨٥ - عَزَلُ الْأَمِيرِ لِلْأَمِيرِ الْمُبْدَلِ

وقال تعالى: «أَتَتْ بَقْرَانَ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَّلَهُ»^(٩)، ولحديث ابن مسعود

(١) الآية ٢٤ من الرعد.

(٢) التفسير ٢٨٥/١.

(٣) عكرمة مولى ابن عباس، المفسر، عرض عليه أبو عمرو بن العلاء، توفي سنة ١٠٧.

انظر: طبقات القراء ٥١٥/١.

(٤) ي: «ليحيط».

(٥) كررت نسخة ي السطر السابق بدءاً من «فعلَى هَذِهِ».

(٦) إعراب القرآن للنحاس ١٧٨/١.

(٧) يعني في الآية التالية.

(٨) البيت لأبي النجم، وهو في تفسير القرطبي ٤١٠/١؛ وإعراب القرآن للنحاس

١٧٨/١؛ واللسان بدل.

(٩) الآية ١٥ من يونس.

- البقرة -

«قالوا حِطَّةٌ»^(١) تفسيرٌ على الرفع يعني أَنَّ الله تعالى قال: «بِذَلِّ» الذي يقتضي التَّغْيِيرَ لا زوالَ العَيْنِ، وهذا المعنى يَتَّقْضِي الرفعَ لا النَّصْبَ^(٢).

وقرأ ابنُ أبي عبيدة^(٣) «حِطَّةً» بالنصب، وفيها وجهان، أحدهما: أنها مصدرٌ نائِبٌ عن الفعلِ، نحو: ضَرَبًا زِيدًا، والثاني: أن تكونَ منصوبةً بالقولِ أي: قولوا هذا اللفظَ بعينه، كما تقدَّم في وجهِ الرفعِ، فهي على الأوَّلِ منصوبةٌ بالفعلِ المقدَّرِ، وذلك الفعلُ المقدَّرُ ومنصوبُهُ في محلِّ نصبٍ بالقولِ، ورَجَّحَ الزمخشري^(٤) هذا الوجهَ.

والحِطَّةُ: اسمٌ للهَيْئَةِ من الحَطِّ كالجَلْسَةِ والقِعْدَةِ، وقيل: هي لفظَةٌ أمروا بها ولا ندري مَعْنَاهَا، وقيل: هي التَّوْبَةُ، وأنشد^(٥):

٤٨٦ - فاز بالحِطَّةِ التي جَعَلَ اللَّـهُ بها ذَنْبَ عبده مَغْفُورًا

قوله: «نَغْفِرُ» هو مجزومٌ في جوابِ الأمرِ، وقد تقدَّم الخلافُ: هل^(٦) الجازمُ نفسُ الجملةِ أو شرطٌ مقدَّرٌ؟ أي: إنَّ يقولوا نَغْفِرُ. وقرئ^(٧) «نَغْفِرُ» بالنون وهو جارٍ على ما قبله من قوله «وإذ قلنا» و«تُغْفِرُ» مبنياً للمفعول بالتاء

(١) في القرطبي ونسخة ي: حطة، واختلفت نسخ النحاس بين الكلمتين.

(٢) وجه ترجيح الرفع أن الله تعالى قد ذمهم لأنه أمرهم بلفظ معين، أي أن يقولوا: أمرنا حطة، ولكنهم بدلوا هذا اللفظ وإن حافظوا على جوهره، ووجه تضعيف النصب أن التقدير فيه: قولوا أي شيء من الأشياء، فكيف يقول بعد ذلك «بذل» الذي لا يقتضي إزالة العين؟.

(٣) البحر ١/٢٢٢؛ ابن عطية ١/٢٨٥.

(٤) الكشف ١/٢٨٣.

(٥) لم أهدت إلى قائله، وهو في البحر ١/٢١٧.

(٦) ص:ح: «على أن الجازم».

(٧) قرأ نافع بالياء مضمومة، وابن عامر بالتاء، وأبو بكر من طريق الجعفي يَغْفِرُ، والباقون نغفر. انظر: السبعة ١٥٦؛ الكشف ١/٢٤٣؛ والبحر ١/٢٢٣.

— البقرة —

والياء. و«خطاياكم» مفعولٌ لم يُسمَّ فاعله، فالتاء لتأنيثِ الخطايا^(١)، والياء لأن تأنيثها غيرٌ حقيقي، وللفصل أيضاً بـ«لكم»^(٢). وقرئ «يَغْفِرُ» مبنياً للفاعل وهو الله تعالى، وهي في معنى القراءة الأولى، إلا أن فيه التفتاناً^(٣). و«لكم» متعلق بـ«تَغْفِرُ». وأدغم أبو عمرو^(٤) الراء في اللام، والنحاة يَسْتَضَعِفُونَهَا، قالوا: لأن الراء حرفٌ تكريرٌ فهي أقوى من اللام، والقاعدة أن الأضعف يُدْغَمُ في الأقوى من غير عكسٍ، وليس فيها ضعفٌ؛ لأن انحراف اللام يقاومُ تكرير الراء. وقد طَوَّلَ أبو البقاء^(٥) وغيره في بيانِ ضَعْفِهَا وقد تقدَّم جوابه.

قوله: «خطاياكم»: إما منصوبٌ بالفعل قبله، أو مرفوعٌ حسبما تقدَّم من القراءات، وفيها أربعة أقوال، أحدها^(٦): — وهو قول الخليل رحمه الله — أن أصلها^(٧): خطايسىء، بياء بعد الألف^(٨) ثم همزة، لأنها جمعٌ خطيئة مثل: صحيفة وصحايف، فلوثرت على حالها لوجب قلب الياء همزةً لأن مدَّةَ فعائل يُفَعَّلُ بها^(٩) كذا، على ما تقرَّر في علم التصريف، ففرَّ من ذلك لئلا يجتمع همزتان [بأن]^(١٠) قلبَ فَعَدَمِ اللام وأخر عنها المدَّة فصارت: خطايسيء،

(١) ص ح: «الخطاب».

(٢) ص ح: «يكم».

(٣) ي: «تأليفا».

(٤) انظر: السبعة ١٢١.

(٥) الاملاء ٣٨/١.

(٦) ع: «الأول».

(٧) انظر: الانصاف ٨٠٥؛ شرح الصبان ٤/٢٤٤؛ المتع ٣٢٦.

(٨) ص ح: «ألف».

(٩) ي: به.

(١٠) سقط من: ي.

فاسْتَقِلَّتْ على حرفٍ ثَقِيلٍ في نَفْسِهِ وبعده^(١) ياء^(٢) من جِنْسِ الكسرة، فَقَلَبُوا الكسرةَ فَتَحَهُ، فَتَحَرَّكَ حَرْفُ العَلَّةِ وانْفَتَحَ ما قَبْلَهُ فَقَلَبَ^(٣) الألفَ، فَصارتُ: خَطَاءً، بهَمْزَةٍ بَيْنَ ألفَيْنِ، فاسْتَقِيلَ ذلكَ فَإِنَّ الهَمْزَةَ تشبهُ الألفَ، فَكانَهُ اجْتِماعُ ثلاثِ أَلْفَاتٍ، فَقَلَبُوا الهَمْزَةَ ياءً، لَأَنَّها واقِعَةٌ موقِعَها قَبْلَ^(٤) القلبِ، فَصارتُ خَطايا على وَزْنِ فَعالِيٍّ، فَفيها أربَعَةٌ أَعْمالٍ: قلبٌ، وإبدالُ الكسرةِ فَتَحَهُ، وَقَلْبُ الياءِ الألفَ، وإبدالُ الهَمْزَةَ ياءً، هَكَذا ذَكَرَ التصريفيونَ^(٥)، وَهُوَ مَذْهَبُ الخليلِ.

الثاني - وعزاه أبو البقاء إليه^(٦) أيضاً - أَنَّهُ خَطائِيٌّ بهَمْزَتَيْنِ الأُولَى مِنْهُما مَكسورةٌ وَهي المَنْقَلِبَةُ عَنِ الياءِ الزائِدَةِ في خَطِيئَةٍ، فَهُوَ مِثْلُ صَحيفَةٍ وَصَحائِفٍ فاسْتَقِيلَ الجَمْعُ بَيْنَ الهَمْزَتَيْنِ، فَتَقَلَّبُوا^(٧) الهَمْزَةَ الأُولَى إلى مَوْضِعِ الثَّانِيَةِ فَصارَ وَزْنُهُ: فَعالِيٌّ، وَإِنما فَعَلُوا ذلكَ لِتَصْيِيرِ المَكسورةِ طَرَفًا، فَتَقَلَّبَ ياءً فَتَصْيِيرَ فَعالِيٍّ، ثُمَّ أُبْدِلُوا مِنْ كسرةِ^(٨) الهَمْزَةَ الأُولَى فَتَحَهُ، فَانْقَلَبَتِ الياءُ بَعْدَها أَلْفًا كَمَا قالُوا: يا لَهْفِي ويا أَسْفِي، فَصارتِ الهَمْزَةُ بَيْنَ ألفَيْنِ، فَأُبْدِلَ مِنْها ياءً لَأَنَّ الهَمْزَةَ قَريبَةٌ مِنَ الألفِ، فَاسْتَكْرَهُوا اجْتِماعَ ثلاثِ أَلْفَاتٍ. فَعَلِيَ هَذَا فِيها خَمسةٌ تَغْييراتٍ: تَقْدِيمُ اللامِ، وإبدالُ الكسرةِ فَتَحَهُ، وإبدالُ الهَمْزَةَ الأَخيرةِ ياءً، ثُمَّ إبدالُها أَلْفًا، ثُمَّ إبدالُ الهَمْزَةَ الَّتِي هِيَ لامٌ ياءً. وَالقَوْلُ الأَوَّلُ أَوْلَى لِقَلَّةِ العَمَلِ، فَيكونُ لِلخَليلِ في المَسْأَلَةِ قولان.

(١) ع: «وبعدها».

(٢) ص ح: «ما».

(٣) ص ح: فقلبت.

(٤) ي: قلب القلب.

(٥) ص: «الصريون».

(٦) أي إلى الخليل، الاملاء ٣٨/١.

(٧) ص ح: «فقلبوا».

(٨) ص ح: «الكسرة».

- البقرة -

الثالث: قولُ سيبويه^(١)، وهو أنَّ أصلها عنده خطايء كما تقدم، فأبدلَ الياءَ الزائدة همزةً، فاجتمع همزتان، فأبدلَ الثانيةَ منهما ياءً لزوماً، ثم عمِلَ العملَ المتقدم، ووزنُها عنده فعائل، مثل صحائف، وفيها على قوله خمسةٌ تغييراتٍ، إبدالُ الياءِ المزيدةِ همزةً، وإبدالُ الهمزةِ الأصليةِ ياءً، وقَلْبُ الكسرةِ فتحةً، وقَلْبُ الياءِ الأصليةِ ألفاً، وقَلْبُ الهمزةِ المزيدةِ ياءً.

الرابع: قولُ الفراءِ، وهو أنَّ خطايا عنده ليس جمعاً لخطيئة بالهمزة وإنما هو جمعٌ لخطيئة كهديئة وهدايا، وركيبة وركايا، قال الفراء: «ولو جُمِعَت خطيئة مهموزةً لقلت خطأ»، يعني فلم تُقَلَّبِ الهمزةُ ياءً بل بقوها^(٢) على حالها، ولم يُعْتَدَ باجتماعِ ثلاثِ ألفاتٍ، ولكنه لم يَقُلْه العربُ، فدلَّ ذلك عنده أنه ليس جمعاً للمهموز. وقال الكسائي: «ولو جُمِعَت مهموزةً أُدغمتِ^(٣) الهمزةُ في الهمزةِ مثل: دواب. وقرئ «يَغْفِرُ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ» و«خَطِيئَتِكُمْ» بالجمعِ والتوحيدِ وبالياءِ والتاءِ على ما لم يُسَمَّ فاعلهُ، و«خَطَايَاكُمْ» بهمزٍ^(٤) الألفِ الأولى دونَ الثانيةِ، وبالعكس. والكلامُ في هذه القراءاتِ واضحٌ مما تقدَّم^(٥).

والغَفْرُ: السُّتْرُ، ومنه: المِغْفَرُ لِسُتْرَةِ الرَّأْسِ، وَغُفْرَانُ الذَّنُوبِ لِأَنَّهَا تُغَطُّهَا. وقد تقدَّم الفرقُ بينه وبين العفو. والغِفَارُ حِرْقَةٌ تَسْتُرُ الحِمَارَ [أن]^(٦)

(١) الكتاب ١٦٩/٢، ٣٧٨/٢.

(٢) ي: «يقرها».

(٣) ص: «وأدغمت».

(٤) ي: همزة.

(٥) قرأ الجحدري وقتادة يغفر بضم التاء وإفراد الخطيئة، وروى عن قتادة يغفر بالياء مضمومة، وقرأ الأعمش يغفر بالياء مفتوحة، وإفراد الخطيئة، وقرأ الحسن يغفر بالياء مفتوحة والجمع، وحكى الأهوازي أنه قرئ خطاياكم، وحكى عنه أيضاً العكس. انظر: البحر ١/٢٢٣؛ وابن عطية ١/٢٨٦.

(٦) سقط من: ي.

يَمَسُّ دُهْنُ الرَّاسِ . وَالخَطِيئَةُ مِنَ الخَطَا، وَأصلُهُ العُدُولُ عَنِ الجِهَةِ، وَهُوَ أَنْوَاعٌ، أَحَدُهَا إِرَادَةٌ غَيْرُ مَا يُحْسِنُ إِرَادَتَهُ فَيَفْعَلُهُ، وَهَذَا هُوَ الخَطَأُ التَّامُّ يُقَالُ مِنْهُ: خَطِيءٌ يَخْطَأُ خِطْئًا وَخَطْأَةً. وَالثَّانِي: أَنْ يَرِيدَ مَا يُحْسِنُ فِعْلَهُ وَلَكِنْ (١) يَقَعُ بِخِلَافِهِ، يُقَالُ مِنْهُ: أَخْطَأَ خَطْأً فَهُوَ مُخْطِئٌ، وَجَمَلَةُ الأَمْرِ أَنْ مَنْ أَرَادَ شَيْئًا وَاتَّفَقَ مِنْهُ غَيْرُهُ يُقَالُ: أَخْطَأَ، وَإِنْ وَقَعَ كَمَا أَرَادَ يُقَالُ: أَصَابَ، وَقَدْ يُقَالُ لِمَنْ فَعَلَ فِعْلًا لَا يَحْسُنُ أَوْ (٢) أَرَادَ إِرَادَةً لَا تَجْمُلُ: إِنَّهُ أَخْطَأَ، وَلِهَذَا يُقَالُ أَصَابَ الخَطَأَ وَأَخْطَأَ الصَّوَابَ وَأَصَابَ الصَّوَابَ وَأَخْطَأَ الخَطَأَ، وَسَيَأْتِي الفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ السَّيِّئَةِ إِنْ شَاءَ اللّهُ تَعَالَى.

آ. (٥٩) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾: لَا يَبْدُ فِي هَذَا الكَلَامِ مِنْ تَأْوِيلٍ، إِذِ الدَّمُّ إِنَّمَا يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِمْ إِذَا بَدَّلُوا القَوْلَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ، لَا (٣) إِذَا بَدَّلُوا قَوْلًا غَيْرَهُ، فَقِيلَ: تَقْدِيرُهُ: فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا بِالَّذِي (٤) قِيلَ لَهُمْ [قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ] (٥) فـ «بَدَّلَ» بِتَعَدُّي لِمَفْعُولٍ وَاحِدٍ بِنَفْسِهِ وَإِلَى آخِرِ البَاءِ، وَالمَجْرُورُ بِهَا هُوَ المَتْرُوكُ وَالمَنْصُوبُ هُوَ المَوْجُودُ كَقَوْلِ أَبِي النَجْمِ (٦):

٤٨٧ - وَبَدَّلْتُ وَالدَّهْرُ ذُو تَبَدُّلٍ هَيْفًا دَهْرًا بِالصَّبَا وَالشَّمَالِ
فَالْمَقْطُوعُ عَنْهَا الصَّبَا وَالمَحَاصِلُ لَهَا الهَيْفُ، قَالَهُ أَبُو البَقَاءِ (٧). وَقَالَ:
«يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (٨) «بَدَّلَ» مَحْمُولًا عَلَى المَعْنَى تَقْدِيرُهُ: فَقَالَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا

(١) ص ح: «لكن».

(٢) ي: «و».

(٣) ي: «إلا إذا».

(٤) ي: «الذي».

(٥) سقط من: ي.

(٦) المغني ٤٣٣؛ والخزانة ٤٠١/١؛ والهمع ٢٤٨/١؛ الدرر ٢٠٦/١. والمصراع الثاني

أسماء رياح.

(٧) الإملاء ٣٨/١.

(٨) سقط من ص ح ع.

- البقرة -

غير الذي قيل لهم، لأنَّ تبديل القول كان بقولٍ فنصَّب «غير» عنده في هذين القولين على النعت لـ «قولاً» وقيل: تقديره: فبدَّل الذين ظلموا قولاً بغير الذي، فحدَف الحرف فانتصَب، ومعنى التبديل التغيير كأنه قيل: فغيروا قولاً بغيره، أي جاؤوا بقولٍ آخر مكان القول الذي أمرُوا به، كما يُروى في القصة أنهم قالوا بَدَل «حِطَّة» حِنطَةً في شُعْبَةَ^(١).

والإبدال والاستبدال والتبديل جعلُ الشيء مكانَ آخر، وقد يُقال التبديل: التغيير^(٢) وإن لم يأتِ بِبَدَلِهِ، وقد تقدَّم الفرق بين بَدَلٍ وأَبْدَلٍ، وهو أن بَدَلٌ بمعنى^(٣) غير من غير إزالة العين، [وأَبْدَلٌ تقتضي إزالة العين، إلا أنه قرئ: «عسى ربنا أن يبدلنا»^(٤) «فأردنا أن يبدلها ربهما»^(٥) بالوجهين^(٦)، وهذا يقتضي اتحادهما معنى لا اختلافهما^(٧)، والبديل^(٨) والبذل بمعنى واحدٍ، وبَدَلَهُ غيره. ويُقال: بَدَلٌ وبَدَلٌ كشبهه وشبهه ومثله ومثله ونكَلٌ ونكَلٌ^(٩)، قال أبو عبيدة: «لم يُسمع في فِعْلٍ وفَعَلٍ غيرُ هذه الأحرف».

قوله: «من السماء» [يجوزُ فيه وجهان، أحدهما: أن يكون متعلقاً بأنزلنا، و«من» لابتداء الغاية، أي: من جهة السماء، وهذا الوجه^(١٠) هو

(١) ص ح: «شعرة».

(٢) ص ح ع: «للتغيير».

(٣) ص ح: «يعني».

(٤) الآية ٣٢ من القلم.

(٥) الآية ٨١ من الكهف.

(٦) قرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وحفص وابن عامر وحمزة والكسائي بالتخفيف

في الآيتين، وقرأ نافع وأبو عمر وبالتشديد. انظر: السبعة ٣٩٧.

(٧) سقط من: ي.

(٨) ع: «والتدليل».

(٩) النكل: القيد.

(١٠) سقط من: ي.

- البقرة -

الظاهر. والثاني أن يكون صفة لـ «رِجْزاً»، فيتعلّق بمحذوفٍ و«مِنْ» أيضاً لا ابتداءً الغاية. وقوله: «على الذين ظَلَمُوا» فأعادهم بِذِكْرِهِمْ أولاً، ولم يَقُلْ «عليهم» تبيهاً على أن ظَلَمَهُمْ سببٌ في عقابهم، وهو من إيقاعِ الظاهرِ مَوْقِعِ المُضْمَرِ لهذا الغرض. وإيقاعُ^(١) الظاهرِ مَوْقِعِ المضمِرِ على ضَرْبَيْنِ: ضربٍ يَقَعُ بعد تمامِ الكلامِ كهذه الآية، وقول الخنساء^(٢):

٤٨٨ - تَعْرِقْنِي الدَّهْرُ نَهْساً وَحَزْراً وَأَوْجَعَنِي الدَّهْرُ قَرَعاً وَغَمَزاً
أي: أصابتنى نوائبه جُمع، وضربٍ يَقَعُ في كلامٍ واحدٍ نحو قوله:
«الحاقَّةُ ما الحاقَّةُ»^(٣). وقول الآخر^(٤):

٤٨٩ - لَيْتَ الغُرَابِ غَدَاةً يَنْعَبُ دَائِباً كَانَ الغُرَابُ مُقَطَّعَ الأوداجِ
وقد جمع عديُّ بنُ زيدٍ بين المعنيين فقال^(٥):

٤٩٠ - لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ نَغَّصَ الموتُ ذا الغِنَى والفَقِيرَا
وجاء في سورة الأعراف «فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ»^(٦) فجاء^(٧) هنا بلفظ الإرسال^(٨) وبالمضمِرِ دونَ الظاهرِ، وذلك أنه تعالى عَدَّدَ عليهم في هذه

(١) ص ح: «وأُتباع».

(٢) الديوان ١٤٣؛ والحامسة الشجرية ٣٢٣/١؛ وأمالى الشجري ٢٤١/١؛ وتفسير القرطبي ٤١٦/١. والنهس: القبض على اللحم وتتره.

(٣) الآية ١ من الحاققة.

(٤) البيت لجرير وهو في ديوانه ٨٩ برواية «ينعب بالنوى»، والطبري ٣٩٦/٢؛ وأمالى الشجري ٢٤٣/١. الأوداج: عروق تكتنف الحلقوم.

(٥) الديوان ٦٥؛ وينسب أيضاً لأمية بن أبي الصلت، وهو في الكتاب ٣٠/١؛ وأمالى الشجري ٣٣٤/١؛ والخصائص ٥٣/٣؛ وإملاء العكبري ٥٤/١؛ والخزانة ١٨٣/١.

(٦) الآية ١٣٣ من الأعراف: «فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالدَّمَ».

(٧) ص ح: «وجاء» وهنا أي: في الأعراف.

(٨) ي: الإنزال، والآية هنا: «فأنزلنا على الذين ظلموا رِجْزاً من السماء بما كانوا يفسقون».

— البقرة —

السورة نِعْمًا جَسِيمَةً كَثِيرَةً فَكَانَ تَوْجِيهُ الدَّمِّ عَلَيْهِمْ وَتَوْبِيخُهُمْ بِكُفْرَانِهَا أَبْلَغَ مِنْ
ثُمَّ، حَيْثُ إِنَّهُ لَمْ يُعَدِّدْ عَلَيْهِمْ هُنَاكَ مَا عَدَّدَ هُنَا، وَلَفْظُ الْإِنْزَالِ لِلْعَذَابِ أَبْلَغُ
مِنْ لَفْظِ الْإِرْسَالِ .

وَالرَّجْزُ: الْعَذَابُ^(١)، وَفِيهِ لَعَةٌ أُخْرَى وَهِيَ ضَمُّ الرَّاءِ، وَقُرِئَ بِهِمَا^(٢)
وَقِيلَ: الْمَضْمُومُ اسْمٌ صَنِمٌ، وَمِنْهُ: «وَالرَّجْزُ فَاهْجُرْ»^(٣). وَذَلِكَ لِأَنَّهُ سَبَبُ
الْعَذَابِ. وَقَالَ الْفَرَّاءُ: «الرَّجْزُ وَالرَّجْسُ — بِالزَّيِّ وَالسَّيْنِ — بِمَعْنَى كَالسُّدُغِ»^(٤)
وَالزُّدْغُ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الرَّجْزَ^(٥): الْقَدْرُ وَسَيَّاتِي بَيَانُهُ، وَالرَّجْزُ دَاءٌ يُصِيبُ
الْإِبِلَ فَتَرْتَعَشُ مِنْهُ، وَمِنْهُ بَحْرُ الرَّجْزِ فِي الشَّعْرِ.

قوله: «بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ» مَتَعَلِّقٌ^(٦) بـ «أَنْزَلْنَا» وَالبَاءُ لِلسَّبَبِيَّةِ وَ«مَا» يَجُوزُ
أَنْ تَكُونَ مُصَدَّرِيَّةً، وَهُوَ الظَّاهِرُ أَي: بِسَبَبِ فِسْقِهِمْ، وَأَنْ تَكُونَ مُوصُولَةً
اسْمِيَّةً، وَالعَائِدُ مَحذُوفٌ عَلَى التَّدْرِيجِ الْمَذْكُورِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ، وَالأَصْلُ
يَفْسُقُونَهُ، وَلَا يَقْوَى جَعْلُهَا نَكْرَةً مُوصُوفَةً، وَقَالَ فِي سُورَةِ الْإِعْرَافِ^(٧):
«يُظْلَمُونَ» تَنْبِيهًا [عَلَى]^(٨) أَنَّهُمْ جَامِعُونَ بَيْنَ هَذَيْنِ الوَصْفَيْنِ الْقَبِيحَيْنِ. وَقَدْ

(١) ص ح: «والعذاب» بإقحام الواو.

(٢) قرأ ابن محيصن بالضم. انظر: القرطبي ٤١٧/١.

(٣) الآية ٥ من المدثر.

(٤) السدغ: الصدغ.

(٥) ص ح: «الرجس».

(٦) قوله: «متعلق» سقط من ح ص.

(٧) ص ح: «أنزلنا».

(٨) الأعراف آية ١٦٢ وتامها: «فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِجْزًا مِنْ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَظْلَمُونَ».

(٩) سقط من ي.

تَقَدَّمَ معنَى الفِسْق^(١). وقرأ ابن وثاب^(٢) «يَفْسِقُونَ» بكسر السين، وقد تقدّم أنهما لغتان.

آ. (٦٠) قوله تعالى: ﴿استسقى موسى لقومه﴾: السين للطلبِ على وجه الدعاءِ أي: سأل لهم السُّقيا، وألفُ استسقى منقلبةٌ عن ياءٍ لأنه من السُّقِي، وقد تقدّم معنَى استسقى مستوفى في أولِ السورة. ويقال: سَقَيْتُهُ وَأَسَقَيْتُهُ بمعنى وأنشد^(٣):

٤٩١ - سَقَى قومي بني بكر وأسقى نُميراً والقبائل من هلال

وقيل: سَقَيْتُهُ: أَعْطَيْتُهُ ما يَشْرَبُ، وَأَسَقَيْتُهُ جَعَلْتُ ذلك له يتناوله كيف شاء، والإسقاءُ أبلغُ من السُّقِي على هذا، وقيل: أسَقَيْتُهُ دَلَّلْتُهُ على الماءِ، وسيأتي هذا إن شاء الله تعالى عند قوله: «نُسَيْيِكُمْ مِمَّا في بَطُونِهِ»^(٤).

و«لقومه» متعلِّقٌ بالفعلِ واللامُ للعلَّةِ، أي: لأجلِ، أو تكونُ للبيان لَمَّا^(٥) كان المرادُ به الدعاءُ كالتي في قولهم «سُقياً لك» فتعلِّقُ بمحذوفٍ كنظيرتها^(٦).

قوله: «أضربُ بعصاك» الإدغامُ [هنا]^(٧) واجبٌ، لأنه متى اجتمع مثلان

(١) انظر إعرابه للآية ٢٦ من البقرة.

(٢) وهي قراءة النخعي أيضاً، انظر: القرطبي ٤١٧/١؛ والبحر ٢٥٥/١؛ ويحيى ابن وثاب هو الكوفي التابعي، روى عن ابن عمر وابن عباس، وعرض عليه الأعمش وطلحة بن مصرف، توفي سنة ١٠٣. انظر: طبقات ابن سعد ٣٩٩/٦؛ وطبقات ابن الجزري ٣٨٠/٢.

(٣) البيت للبيد، وهو في ديوانه ٩٣، ورواية «بكر» فيه «مجد» والنوادر ٢١٣؛ واللسان: مجد؛ ووصف المباني ٥٠.

(٤) الآية ٦٦ من النحل.

(٥) ص: «كيا».

(٦) ص ح: «كنظيرها».

(٧) سقط من: ي ع.

— البقرة —

في (١) كلمتين أو كلمة أولهما ساكنٌ وَجَبَ الإدغامُ نحو: اضربْ بكرةً. وألفُ «عصاك» منقلبةٌ عن واوِ لقولهم في النسب: عَصَوِيّ، وفي التنثية عَصَوَانِ، قال (٢):

٤٩٢ — على عَصَوَيْهَا سَابِرِي مُشْبِرِي

والجمع: عِصِيّ وَعِصِيّ بضمّ العَيْنِ وكسرها إبتاعاً، وأعصٍ، مثل: زَمَنَ وَأَزْمَنَ، والأصل: عِصُورٌ، وَأَعْصُورٌ، فَأُعِلُّ. وَعَصَوْتُهُ بِالْعِصَا وَعَصَيْتُهُ بِالسَيْفِ، و«ألقى عصاه» يُعَبِّرُ (٣) به عن بُلُوغِ المنزلِ، قال (٤):

٤٩٣ — فَأَلْقَيْتُ عِصَاهَا وَاسْتَقَرَّ بِهَا النَّوَى كما قرَّ عَيْنًا بِالْإِيَابِ الْمَسَافِرُ

وانشقتُ العِصَا بين القومِ أي: وقع الخلافُ، قال الشاعر (٥):

٤٩٤ — إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعِصَا فَحَسْبُكَ وَالضُّحَاكُ سَيْفٌ مُهَنْدٌ

قال الفراء: «أولُ لَحْنٍ سُمِعَ بِالْعِرَاقِ هَذِهِ عِصَاتِي» (٦) يعني بالثناء، و«الْحَجَرَ» مفعولٌ وأل فيه للعهدِ، وقيل: للجنسِ.

(١) ي: «من».

(٢) البيت لذي الرمة وصدوره:

فجاءتْ بِنَشَجِ الْعَنْكَبُوتِ كَأَنَّهُ

وهو في ديوانه ٤٩٦؛ والقرطبي ٤١٨/١. وعصوبها: عرقوبي الدلو، وهما الخشبستان يعترضان على الدلو كالصليب، السابري: الدقيق من الثياب، المشبرق: المخرق.

(٣) ي: «بعزمه».

(٤) البيت لمعقربن حمار أو عبد ربه السلمى أو سليم بن ثمامة، وهو في اللسان: عصا، ورفض المباني ٤٨.

(٥) لم أهدت إلى قائله، وهو في ابن يعيش ٤٨/٢؛ والقرطبي ٤١٩/١؛ والمغني ٦٢٢؛ وشواهد الكشاف ٣٧٤/٤. والهيحاء: الحرب.

(٦) ص ح: «عصاي». وأنظر: الصحاح: عصا.

قوله: «فَانْفَجَرَتْ» الفاء» عاطفةً على محذوفٍ لا بُدُّ منه، تقديره: فَضْرَبَ فَانْفَجَرَتْ، وقال ابنُ عصفور: «[إن]»^(١) هذه الفاء الموجودة هي الداخلة على ذلك الفعل المحذوف، والفاء الداخلة على «انفجرت» محذوفة» وكأنه يقول: حُدِفَ الفعلُ الأوَّلُ لدلالةِ الثاني عليه، وحُدِفَتِ الفاءُ الثانيةُ لدلالةِ الأولى عليها. ولا حاجةَ تَدْعُو إلى ذلك، بل يُقال: حُدِفَتِ الفاءُ وما عَطَفَتْه قبلها^(٢). وجعلها الزمخشري^(٣) جوابَ شرطٍ مقدَّرٍ، قال: «أو: فإن ضربت فقد انفجرت»، قال: «وهي على هذا فاءٌ فصيحةٌ لا تقع إلا في كلامٍ بليغ»^(٤)، وكأنه يريدُ تفسيرَ المعنى لا الإعرابِ.

والانفجارُ: الانشقاقُ والتفتُّحُ^(٥)، ومنه الفَجْرُ لانشقاقه بالضوء، وفي الأعرافِ: «انْبَجَسَتْ»^(٦)، فقيل: هما بمعنى، وقيل: الانبجاسُ أضيُّقُ^(٧)، لأنه يكون أولُ والانفجارُ ثانياً.

قوله: «اثنتا عَشْرَةَ عَيْنًا» فاعل «انفجرت»، والألفُ علامةُ الرفعِ لأنه مَحْمُولٌ على المثني، وليس بمثنى حقيقةً إذ لا واحد له من لفظه، وكذلك مذكَّرةُ «اثنان» ولا يُضاف إلى تمييز لا استغنائهِ بذكر المعدودِ مثنى، تقول:

(١) سقط من ي.

(٢) زيادة من ي، ولعلها مقحمة، أو يريد الفاء الأولى وما عطفته أي فُضِرَبَ قبل الفاء الثانية الموجودة في «فانفجرت».

(٣) الكشاف ١/٢٨٤.

(٤) ع: «فصيح».

(٥) ص ح: «والفتح».

(٦) الأعراف آية ١٦٠: «أن اضرب بعصاك الحجر فانبجست منه اثنتا عشرة عيناً».

(٧) ص ح: «أحسن».

- البقرة -

رجلان وامرأتان، ولا تقول: اثنا^(١) رجلٍ ولا اثنتا امرأةً، إلا ما جاء نادراً فلا يُقاس عليه، قال^(٢):

٤٩٥ - كَأَنَّ حِصْيَيْنِهِ مِنَ التَّدْلُدِ ظَرْفٌ عَجُوزٌ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ

وثنتان مثل اثنتين، وحكم اثنتين واثنتين في العدد المركب أن يُعربا بخلاف سائر أخواتهما، قالوا: لأنه حُذِفَ معهما^(٣) ما يُحذَفُ في المعرب عند الإضافة وهي النون فأشبهها المعرب فأعربا^(٤) كالمنى بالألف رفعا وبالياء^(٥) نصبا وجرأ، وأما «عشرة» فمبني لتنزله منزلة تاء التأنيث ولها أحكام كثيرة. و«عيناً» تمييز.

وقرىء: «عشرة» بكسر الشين^(٦) وهي لغة تميم، قال النحاس^(٧): «وهذا عجب فإن لغة تميم عشرة بالكسر، وسيلهم التخفيف، ولغة الحجاز عشرة بالسكون وسيلهم الثقيل». وقرأ الأعمش^(٨): عشرة بالفتح. والعين اسم مشترك^(٩) بين عين الإنسان وعين الماء وعين السحابة وعين الذهب وعين

(١) ي: «اثنان» بإقحام النون.

(٢) البيت لحطام المجاشعي أو جندل بن المثنى أوسلمي الهذلية أو شفاء الهذلية، وهو في سيبويه ١٧٧/٢؛ وأمالى الشجري ٢٠/١؛ وابن يعيش ١١/٤؛ والدرر ٢٠٩/١. والتدلدل: الاضطراب، وخص الحنظل لأن العجوز تدخر في ظرفها الأدوية ونحوها.

(٣) ي: «منها».

(٤) ص ح: «وأعربا».

(٥) ص ح: و«الياء».

(٦) قراءة مجاهد وطلحة وآخرين. انظر: البحر ٢٢٩/١؛ الشواذ ٦.

(٧) إعراب القرآن ١/١٨٠.

(٨) وقراءة ابن الفضل الأنصاري أيضاً. البحر ٢٢٩/١؛ الشواذ ٦.

(٩) ص ح: «مستعمل».

المِيزَان، وَالْعَيْنُ^(١): المَطَرُ الدَائِمُ سِتًّا أَوْ خَمْسًا^(٢)، وَالْعَيْنُ: الثُّقْبُ فِي الْمَزَادَةِ، وَبَلَدٌ قَلِيلٌ^(٣) الْعَيْنُ أَي: قَلِيلُ النَّاسِ.

[قوله: «كُلُّ أَنَاسٍ» قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى أَنَّهُ أَصْلُ النَّاسِ^(٤). وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ^(٥): إِنَّهُ اسْمٌ جَمْعٌ غَيْرُ تَكْسِيرٍ، ثُمَّ قَالَ: «وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ الْكَسْرَ، وَالتَّكْسِيرُ وَالضَّمَّةُ بَدَلٌ مِنَ الْكَسْرِ، كَمَا أُبْدِلَتْ فِي سُكَّارِي مِنَ الْفَتْحَةِ وَسَيَأْتِي تَحْرِيرُ الْبَحْثِ مَعَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي السُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ»^(٦).

قوله: «مَشْرَبَهُمْ» مَفْعُولٌ لـ «عَلِمَ» بِمَعْنَى عَرَفَ^(٧)، وَالْمَشْرَبُ هُنَا مَوْضِعُ الشُّرْبِ؛ لِأَنَّهُ رَوِيَ أَنَّهُ كَانَ لِكُلِّ سِبْطٍ عَيْنٌ مِنْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ عَيْنًا لَا يَشْرِكُهُ فِيهَا [سِبْطٌ]^(٨) غَيْرُهُ. وَقِيلَ: هُوَ نَفْسُ الْمَشْرُوبِ. فَيَكُونُ مَصْدَرًا وَاقِعًا مَوْضِعَ الْمَفْعُولِ بِهِ.

قوله: «كُلُوا وَاشْرَبُوا» هَاتَانِ الْجُمْلَتَانِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ بِقَوْلِ مِضْمَرٍ، تَقْدِيرُهُ: وَقُلْنَا لَهُمْ كُلُوا وَاشْرَبُوا، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَصْرِيْفُ «كُلْ» وَمَا^(٩) حُذِفَ مِنْهُ.

قوله: «مِنْ رِزْقِ اللَّهِ» هَذِهِ مِنْ بَابِ الْإِعْمَالِ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْفَعْلَيْنِ يَصِحُّ تَسْلُطُهُ عَلَيْهِ، وَهُوَ مِنْ بَابِ إِعْمَالِ الثَّانِي لِلْحَذْفِ مِنَ الْأَوَّلِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَكُلُوا مِنْهُ.

(١) ص: «وعين».

(٢) قوله «ستاً أو خمساً» سقط من ح ص.

(٣) ي: «قليلة».

(٤) انظر الورقة ١٣ ب.

(٥) الكشاف ١١٠/٢، والآية ٨٢ من الأعراف.

(٦) ما بين معقوفين سقط من ي.

(٧) ص ح: «تعرف».

(٨) سقط من: ي.

(٩) ي: «ما» بإسقاط الواو.

و«مِنْ» يجوزُ أن تكونَ لابتداءِ الغايةِ وأن تكونَ للتبويضِ ، ويجوزُ أن يكونَ مفعولُ الأكلِ محذوفاً، وكذلك مفعولُ الشُّربِ، للدلالة^(١) عليهما، والتقدير: كُلُوا المَنَ والسَّلْوَى، لتقدُّمِهما في قوله: «وأنزلنا عليكم المَنَ والسَّلْوَى»^(٢) وأشربوا ماءَ العيونِ المتفجرة^(٣)، وعلى هذا فالجارُ والمجرورُ يُحتملُ تعلُّقه بالفعلِ قبله، ويُحتملُ أن يكونَ حالاً من ذلك المفعولِ [المحذوف]^(٤)، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ. وقيل: المرادُ بالرزقِ الماءَ وحده، ونَسَبَ الأكلُ إليه لَمَّا كَانَ سبباً في نَماءِ ما يُؤكلُ وحياتِهِ فهو رزقٌ يُؤكلُ منه ويُشربُ، والمرادُ بالرزقِ المَرزُوقُ، وهو يُحتملُ أن يكونَ من بابِ ذَبْحٍ ورِعِي، وأن يكونَ من بابِ «درهمٌ صَرَبُ الأميرِ»، وقد تقدَّم بيانُ ذلك.

قوله: «ولا تَعَثُوا في الأرضِ مُفسِدِينَ» أصلُ «تَعَثُوا»: تَعَثُوا، فاستثقلتِ الضمَّةُ على الياءِ فحذفتِ فالتقى ساكنانِ فحذفتِ^(٥) الأولُ منهما وهو الياءُ، أولمَّا^(٦) تحرَّكتِ الياءُ وانفتح ما قبلها قُلبتِ ألفاً، فالتقى ساكنانِ فحذفتِ الألفُ وبقيتِ الفتحةُ تدلُّ عليها وهذا أولى، فوزنه تَفْعُونَ. والعِثُّ والعِثُّ: أشدُّ الفسادِ وهما متقاربانِ. وقال بعضهم^(٧): «إلا أنَّ العِثَّ أكثرُ ما يُقالُ فيما يُدرَكُ حِسباً، والعِثُّ فيما يُدرَكُ حُكماً، يقال: عَثَى يَعْثِي عِثِيًّا وهي لغةُ القرآنِ»^(٨)، وعثا يَعْثُو عُثُوا وعاثُ يعِثُ عِثِيًّا، وليس عاثُ^(٩) مقلوباً من عَثَى

(١) ص ح: «الدلالة».

(٢) الآية ٥٧ من البقرة.

(٣) ي: المتفجر.

(٤) سقط من: ي.

(٥) ص ح: «فحذفت الأولى».

(٦) ح: «المأ».

(٧) القائل هو الراغب في المفردات ٣٣٣.

(٨) حدث هنا اضطراب في الأسطر في نسخة ي، وأثبتنا ما في نسخة ع.

(٩) ي: «من عاث».

- البقرة -

كَجَبَدَ وَجَذَبَ لِفَاوِتٍ مَعْنِيَهُمَا كَمَا تَقَدَّمَ، وَيُحْتَمَلُ ذَلِكَ، ثُمَّ اخْتَصَّ كُلُّ وَاحِدٍ بِنَوْعٍ. وَيُقَالُ: عَيْبِي يَعْتِي عَيْبًا وَمَعَانًا، وَلَيْسَ عَيْبِي أَصْلُهُ عَيْبٌ، فَقَلْبَتِ الْوَاوُ يَاءً لِانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا كَرَضِيٍّ مِنَ الرِّضْوَانِ لِثَبُوتِ الْعَيْبِي وَإِنْ تَوَهَّم بَعْضُهُمْ ذَلِكَ. وَعَنَا كَمَا تَقَدَّمَ، وَيُقَالُ: عَثَّ يَعُثُّ مَضَاعِفًا أَي فُسَدَ^(١)، وَمِنْهُ: الْعُثَّةُ سُوسَةٌ تُفْسِدُ الصُّوفَ، وَأَمَّا «عَنَا» بِالتَّاءِ الْمُثَنَّىةِ^(٢) فَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ مَعْنَاهُ وَسِيَّاتِي الْكَلَامِ عَلَيْهِ.

و«مُفْسِدِينَ» حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ «تَعْتَوَا»، وَهِيَ حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ، لِأَنَّ مَعْنَاهَا قَدْ فُهِمَ مِنْ عَامِلِهَا، وَحَسَّنَ ذَلِكَ اخْتِلَافُ اللَّفْظِينَ، وَمِثْلُهُ: «ثَمَّ وَلِيْتُمْ مُدْبِرِينَ»^(٣)، هَكَذَا قَالُوا، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ حَالًا مَبِينَةً، لِأَنَّ الْفَسَادَ أَعْمُ وَالْعَيْبِيَّ^(٤) أَخْصَصُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَلِهَذَا قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥): «فَقِيلَ لَهُمْ: لَا تَتَمَادُوا»^(٦) فِي الْفَسَادِ فِي حَالِ فُسَادِكُمْ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا مَتَمَادِينَ فِيهِ، فَغَايِرٌ^(٧) بَيْنَهُمَا كَمَا تَرَى.

و«فِي الْأَرْضِ» يَحْتَمَلُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِ«تَعْتَوَا» وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمُفْسِدِينَ.

آ. (٦١) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَنْ نَنْصِرَ عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ﴾: نَاصِبٌ وَمَنْصُوبٌ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ بِالْقَوْلِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى «لَنْ»، وَقَوْلُهُ «طَعَامٍ وَاحِدٍ» وَإِنَّمَا^(٨) كَانَا طَعَامَيْنِ وَهِيَ الْمَنْ وَالسُّلْوَى؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ بِالوَاحِدِ مَا^(٩) لَا يَخْتَلِفُ وَلَا يَتَبَدَّلُ، فَأُرِيدُ نَفْيَ التَّبَدُّلِ وَالْاِخْتِلَافِ، أَوْ لِأَنَّهُمَا

(١) ي: «أفسده».

(٢) ي: «المثلثة».

(٣) الآية ٢٥ من التوبة.

(٤) ص ح: «والمعنى».

(٥) الكشاف ١/ ٢٨٤.

(٦) ي: «ألا».

(٧) ي: «فتغاير».

(٨) ص ح: «وإن».

(٩) قوله: «ما» سقط من ص.

— البقرة —

ضَرَبَ واحدٌ لآخرهما من طعامِ أهلِ التلذُّذِ والترَفِ^(١)، ونحن أهلُ زراعاتٍ، لا نريدُ إلا ما أَلْفَنَاهُ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمُتَفَاوِتَةِ، أو لأنهم كانوا يأكلون أحدهما بالآخرِ أو لأنهما كانا يُؤكَلانِ في وقتٍ واحدٍ، وقيل: كَنَوْنَا بِذَلِكَ عَنِ الْغِنَى^(٢)، فكأنهم قالوا: لن نرضى أن نكونَ كُلُّنا مُشْرِكِينَ^(٣) في شيءٍ واحدٍ فلا يَخْدَمُ بعضُنا بعضاً وكذلك كانوا، وهم أوَّلُ مَنْ اتَّخَذَ الْخَدَمَ وَالْعَبِيدَ.

والطعامُ: اسمٌ لكل ما يُطْعَمُ من مأكولٍ ومشروبٍ، ومنه «ومن لم يَطْعَمَهُ»^(٤) وقد يختصُّ ببعضِ المأكولاتِ كاختصاصه بالبرِّ والتمرِّ، وفي حديثِ الصدقة: «أوصاعاً من طعامٍ أو صاعاً من شعير»^(٥)، والطَّعْمُ بفتحِ الطاءِ المصدرُ أو ما يُشْتَهَى مِنَ الطَّعَامِ أو ما يُؤدِّيهِ الذَّوْقُ، تقول: طَعَّمَهُ حُلُوً وطَعَّمَهُ مُرًّا، ويضمُّها الشيءُ المَطْعُومُ كالأكلِ والأكلِ، قال أبو خراش^(٦):

٤٩٦ — أَرَدُ شُجَاعَ الْبَطْنِ لَوْ تَعَلَّمِينِيهِ وَأَوْثِرُ غَيْرِي مِنْ عِيَالِكَ بِالطَّعْمِ
وَأَعْتَبِقُ الْمَاءَ الْقَرَّاحَ فَأَنْتَهِي إِذَا الرَّاؤُ امْسَى لِلْمُرْزُجِ ذَا طَعْمِ

أراد بالأولِ المَطْعُومَ وبالثاني ما يُشْتَهَى منه، وقد يُعَبَّرُ بِهِ^(٧) عن الإِطْعَاءِ، قال عليه السلام: «إِذَا اسْتَطَعَمَكُمُ الْإِمَامُ فَاطْعِمُوهُ»^(٨) أي: إِذَا

(١) ح: «والترف».

(٢) ص ح: «المعنى».

(٣) ي: «مشركين».

(٤) الآية ٢٤٩، من البقرة: «فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي».

(٥) البخاري: الزكاة (فتح الباري) ٣/٣٧١؛ مسلم: الزكاة ١/٦٧٨.

(٦) ديوان الهذليين بالتقديم والتأخير ٢/١٢٨؛ أدب الكاتب ٢٤٢؛ اللسان: طعم؛

والقرطبي ١/٤٢٣. والمرزج: البخيل أو الضعيف أو الممزق بالقوم وليس منهم.

(٧) به سقط من: ص ح ع.

(٨) نسبه في القاموس (طعم) إلى علي بن أبي طالب، ومعناه: إِذَا أُزْتِجَ عَلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ

فافتحوا عليه.

استفتح فافتحوا عليه، وفلان ما يَطْعَمُ النومَ إلاً قائماً، قال^(١) :
٤٩٧ - نَعَاماً بِوَجْرَةَ صُنْفَرَ الخُدُو دِ مَا تَطْعَمُ النَّوْمَ إِلا صِيَامَا

قوله: «فَادْعُ» اللغةُ الفصيحةُ «ادْعُ» بضم العينِ مِنْ دَعَا يَدْعُو، ولغة^(٢)
بني عامر: فادعِ بكسر العين، قال أبو البقاء^(٣): «لالتقاء الساكنين، يُجْرُونَ^(٤)»
المعتلُّ مُجْرَى الصحيح، ولا يُراعون المحذوفَ» يعني أن العينَ ساكنةٌ لأجل
الأمر، والدالُّ قبلها ساكنةٌ، فكُسِرتِ العينُ، وفيه نظراً، لأن القاعدةَ في هذا
ونحوه أن يُكسَرَ الأولُ من الساكنين لا الثاني، فيجوزُ أن يكونَ [مِنْ لغتهم]^(٥)
دَعَى يَدْعِي مثلَ رَمَى يَرْمِي. والدعاءُ هنا السؤالُ، ويكونُ بمعنى التسمية
كقوله^(٦):

٤٩٨ - دَعَتْنِي أَخَاهَا أُمُّ عَمْرٍو

وقد تقدّم، و«لنا» متعلّقُ به، واللامُ للعلّة.

قوله «يُخْرِجُ» مجزومٌ في جوابِ الأمر، وقال بعضهم: «مجزومٌ بلامِ
الأمرِ مقدرةٌ، أي: لِيُخْرِجُ، وَضَعَفَهُ الزجاج^(٧)، وسيأتي الكلامُ على حَذْفِ
لامِ الأمرِ إن شاء الله تعالى.

(١) البيت لبشر بن أبي خازم، وهو في القرطبي ٤٢٣/١؛ واللسان: طعم، برواية
«الماء».

(٢) ص ح: «ولعله».

(٣) الاملاء ٤٢/١.

(٤) ص ح: «بحروف».

(٥) سقط من: ي.

(٦) البيت لعبد الرحمن بن الحكم وقامه:

دعتني أخاها أم عمرو ولم أكنُ أخاها ولم أَرْضَعْ لها بِلْبَانِ
وهو في الكامل ٧٢؛ والمقرب ٢٣؛ وابن يعيش ٢٧/٦؛ وشذور الذهب ٣٧٥؛
وشواهد الكشاف ٥٤٨/٤.

(٧) معاني القرآن ١١٣/١.

- البقرة -

قوله: «مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ»^(١) مفعول «يُخْرِجُ» محذوف عند سيبويه تقديره: مأكولاً [مِمَّا]^(٢) - أو شيئاً مِمَّا - تُنْبِتُ^(٣) الْأَرْضُ^(٤)، والجارُّ يجوز أن يتعلَّقَ بالفعل قبله، وتكون «مِنْ» لابتداء الغاية، وأن يكون^(٥) صفةً لذلك المفعول المحذوف، فيتعلَّقُ بمضمَرِ أي: مأكولاً كائناً مِمَّا تُنْبِتُهُ الْأَرْضُ و«مِنْ» للتبعض، ومذهبُ الأخفش^(٥) أن «مِنْ» زائدة في المفعول، والتقدير: يُخْرِجُ مَا تُنْبِتُهُ الْأَرْضُ، لأنه لا يَشْتَرِطُ في زيادتها شيئاً. و«ما» يجوز أن تكون موصولةً اسميةً أو نكرةً موصوفةً والعائدُ محذوف، أي: من الذي تُنْبِتُهُ أو من شيءٍ تُنْبِتُهُ، ولا يجوزُ جَعْلُهَا مصدريةً لأن المفعول المحذوف لا يُوصَفُ بالإنبات، لأن الإنبات مصدرٌ والمُخْرِجُ جَوْهَرٌ، وكذلك على مذهبِ الأخفش لأنَّ المُخْرِجَ جَوْهَرٌ لا إنبات^(٦).

قوله: «مِنْ بَقْلِهَا» يجوزُ فيه وجهان، أحدهما: أن يكونَ بدلاً من «ما» بإعادة العامل، و«مِنْ» معناها بيانُ الجنس، والثاني: أن يكونَ في محلِّ نصبٍ على الحال من الضمير المحذوفِ العائدِ على «ما»^(٧) أي: مِمَّا تُنْبِتُهُ الْأَرْضُ في حالِ كَوْنِهِ مِنْ بَقْلِهَا و«مِنْ» أيضاً للبيان. والبقلُ كُلُّ مَا تُنْبِتُهُ الْأَرْضُ مِنَ النَّجْمِ أي: مِمَّا^(٨) لا ساقَ له، وجمعه: بقول. والقثاء معروف، الواحدُ: قِثَاءٌ، فهو من بابِ قَمَحٍ وقمحة، وفيها لغتان: المشهورة كَسْرُ القافِ،

(١) من قوله «مفعول» إلى قوله «الأرض» سقط من ح.

(٢) زيادة من: ع.

(٣) ي: «تنتبه».

(٤) ي: «ويكون» بإسقاط «أن».

(٥) معاني القرآن ٩٨.

(٦) ص ح: «إنبات».

(٧) عبارة ي: «المحذوف على العائد أي».

(٨) ع: «ما».

- البقرة -

وَقُرِءَ بِضُمَّهَا^(١)، والهمزة أصلٌ بنفسِها في قولهم: أَقْتَأَتِ الأَرْضُ أَي: كَثُرَ قِتَاؤُهَا ووزنها فِعَالٌ، ويُقال في جَمْعِهَا قِتَائِي^(٢) مثل عِلْبَاءِ^(٣) وَعَلَابِي. قال بعضهم^(٤): «إِلَّا أَنْ قِتَاءً مِنْ ذَوَاتِ الوَاوِ، تقول: أَقْتَأْتُ القَوْمَ، أَي أطمعتهم ذلك، وَفَتَأْتُ القِدرَ سَكَنْتُ غَلِيَانَهَا بِالماءِ، قال^(٥)»:

٤٩٩ - تَفُورُ عَلِينَا قِدرَهُمْ فُنْدِيمُهَا وَنَفْشُورُهَا عَنَا إِذَا حَمِيَهَا غَلَا

وهذا من هذا [القائل^(٦)] وَهَمَّ فاحشٌ، لأنه لَمَّا جَعَلَهَا مِنْ ذَوَاتِ الوَاوِ كَيْفَ^(٧) يَسْتَدِلُّ عَلَيْهَا^(٨) بقولهم: «أَقْتَأْتُ القَوْمَ» [بالهمز^(٩)]، بل كان ينبغي أن يُقال: أَقْتَيْتُ والأصلُ: أَقْتَوْتُ، لَكِنْ لَمَّا وَقَعَتِ الوَاوُ فِي بِنَاتِ الأربعةِ قَلِبَتْ يَاءً، كَأَغْرَيْتُ مِنَ العَزْوِ، وَلِكانَ^(١٠) ينبغي أن يُقالَ: «فَتَوْتُ القِدرَ» بالواو، ولقال الشاعر: نَفْشُورُهَا بِالواوِ، وَالمَقْتَأَةُ وَالمَقْتُورَةُ بِفَتْحِ التَّاءِ وَضَمِّهَا: مَوْضِعُ القِتَاءِ. وَالقَوْمُ: الثُّومُ، وَالفَاءُ تُبَدَلُ مِنَ التَّاءِ، قالوا: جَدَفْتُ وَجَدْتُ^(١١)، وَعائُور^(١٢) وَعافُورٌ، وَمعائيرٌ وَمعافيرٌ، وَلِكنه [على]^(١٣) غيرَ قِياسٍ، وَقيل

(١) قراءة يحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف. انظر: البحر ٢٣٣/١؛ والقرطبي ٤٢٤/١.

(٢) ي: «قتاي».

(٣) العلباء: عصب عنق البعير.

(٤) انظر: القرطبي ٤٢٤/١.

(٥) البيت للناطقة الجعدي، وهو في ديوانه ١١٨، واللسان: فتأ. والمؤلف يتحدث عن مادة

قتأ فأورد مادة: فتأ.

(٦) سقط من: ي.

(٧) ص ح: «وكيف».

(٨) ي: عليه.

(٩) سقط من: ي.

(١٠) ص ح: «لكان».

(١١) الجدد: القير.

(١٢) العائور: الشر والمهلكة.

(١٣) سقط من: ي.

الْحِنْطَةَ، وَأَشَدَّ ابْنِ عَبَّاسٍ^(١):

٥٠٠ - قَدَكُنْتُ أَغْنَى النَّاسِ شَخْصاً وَاحِداً نَزَلَ الْمَدِينَةَ عَنْ زِرَاعَةِ قَوْمٍ

وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

قوله: «أذني» فيه ثلاثة أقوال، أحدها - وهو الظاهر، وهو قول أبي إسحاق الزجاج^(٢) - أن أصله: أذنو من الدنو وهو القرب، فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ومعنى الدنو في ذلك فيه وجهان، أحدهما: أنه أقرب لقلبة قيمته وخساسته. والثاني: أنه أقرب لكم لأنه في الدنيا بخلاف الذي هو خير، فإنه بالصبر عليه يحصل نفعه في الآخرة، والثاني - قول علي بن سليمان الأخفش^(٣): أن أصاء أذناً مهموزاً من ذناً يذناً ذناءة، وهو الشيء الخسيس، إلا أنه خُفِّفَ همزة كقوله^(٤):

٥٠١ - فَارَعَيْ فِرَارَةَ لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ

وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ زَهِيرِ الْفَرَقِيِّ^(٥): «أذناً» بالهمز. الثالث: أن أصله أذون

(١) ع: ابن عامر. والبيت لأبي محجن الثقفي وليس في ديوانه، وهو في المحتسب ٨٨/١، واللسان: قوم؛ والهمع ١٥٦/١؛ والدرر ١٣٨/١، وينسب أيضاً إلى أحيحة بن الجلاح كما في الطبري ٦٠/٢.

(٢) لم يشر إلى أصلها في معاني القرآن ١١٥/١، وإنما أشار إلى معناها.

(٣) وهو الأخفش الصغير، أخذ عن ثعلب والمبرد، له: شرح الكتاب، والأنواء، توفي سنة ٣١٥. انظر: البلغة ١٥٨؛ والبلغة ١٦٧/٢.

(٤) البيت للفردوق وصدرة:

رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ الْبِغَالِ عَشِيَّةً

وهو في ديوانه ٥٠٨؛ والحجة للفارسي ٣٠١/١؛ وأما الشجري ٨٠/١؛

والخصائص ١٥٢/٣؛ والمحتسب ١٧٣/٢؛ وشواهد الكشاف ٤٤٥/٤. والبيت في

هجاء أهل العراق لعزهم مسلمة بن عبد الملك، فيدعو عليهم ألا يهنؤوا النعمة.

(٥) البحر ٢٣٣/١، وزهير الفرقي يعرف بالكسائي النحوي، له اختيار في القراءة وكان

في زمن عاصم، وروى عنه نعيم بن ميسرة. انظر: طبقات القراء ٢٩٥/١.

من الشيء الدُّون أي الرديء، فقلِّبْ بَأَنْ أُخِّرَتْ^(١) العينُ إلى موضعِ اللامِ فصار: أَدَنُو فَاَعْلَلْ كما تقدَّم، ووزنه أَفْلَع، وقد تقدَّم معنى الاستبدالِ وأدنى خبرٌ عن «هو» والجملةُ صلَّةٌ وعائِدٌ، وكذلك «هو خير» أيضاً صلَّةٌ وعائِدٌ.

قوله: «مِصْرًا» قرأه الجمهورُ منوناً، وهو خَطُّ المصحف، فقليل: إنهم أَمَرُوا بهبوطِ مصرٍ من الأمصارِ فلذلك صُرِفَ، وقيل: أَمَرُوا بمصرَ بعينه وإنما صُرِفَ لحفَّتة، لسكون^(٢) وسطه كهند ودَعْد، وأنشد^(٣):

٥٠٢ - لم تَتَلَفَّعْ فَضْلٌ مِثْرَها دَعْدٌ ولم تُسَقِّ دَعْدٌ فِي العَلْبِ

فَجَمَعَ بين الأمرين، أو صرَفَه ذهاباً به إلى المكان، وقرأ الحسنُ وغيره: «مِصر»^(٤) وكذلك هي في بعضِ مصاحفِ عثمان ومصحفِ أَبِي^(٥)، كأنهم عَنَوْا مكاناً بعينه. وقال الزمخشري^(٦): «إنه مُعَرَّبٌ من لسانِ العجم، فإن^(٧) أصله مِصْرَائِيم، فَعُرِّبَ»، وعلى هذا إذا قيل بأنه عَلِمَ لمكانٍ بعينه فلا ينبغي أن يُصْرَفَ البتةُ لانضمامِ العُجْمَةِ إليه، فهو نظيرُ «ماه وِجُور وِجْمَص» ولذلك أجمع الجمهورُ على منعه في قوله «ادخُلوا مِصر»^(٨). والمِصْرُ في أصلِ اللغة:

(١) سقط من: ص ح.

(٢) ع: بسكون.

(٣) البيت لجرير وهو في ديوانه ٨٢؛ والكتاب ٢٢/٢؛ والقرطبي ٤٢٩/١؛ والخصائص ٦١/٣. كما ينسب أيضاً لابن قيس الرقيات وهو في ملحقات ديوانه ١٧٨. والعلب: أقداح من جلود يُخلَّب فيها اللبن ويشرب، يعني أنها حضرية.

(٤) أي بغير تنوين، وهي قراءة طلحة والأعمش وأبان أيضاً، البحر ٢٣٤/١.

(٥) أبي بن كعب الأنصاري، قرأ على النبي صل الله عيه وسلم، وقرأ عليه ابن عباس توفي سنة ١٩ أو ٢٣. انظر: الإصابة ١٦/١؛ طبقات ابن سعد ٣٤٠/٢.

(٦) الكشاف ٢٨٥/١.

(٧) ع: «وأن».

(٨) الآية ٩٩ من يوسف.

- البقرة -

«الحدُّ الفاصلُ بين الشيئين» وحُكي عن أهلِ هَجَرَ أنهم إذا كَتَبُوا بَيَعَ دَارٍ قالوا: اشترى فلانُ الدارَ بِمُصَوَّرِهَا «أي: حدودها، وأنشد^(١)»:

٥٠٣ - وجاعِلُ الشمسِ مُصْرًا لا خَفَاءَ بِهِ بينَ النهارِ وبينَ الليلِ قد فَصَلَا

قوله: «ما سألتُم» «ما» في محلِّ نصبٍ اسمًا لأنَّ، والخبرُ في الجارِّ قبله، و«ما» بمعنى الذي والعائدُ محذوفٌ، أي: الذي سألتُموه. قال أبو البقاء^(٢): «ويَضْعُفُ أن يكونَ نكرةً موصوفةً» يعني أنَّ الذي سأله شيءٌ معينٌ فلا يَحْسُنُ أن يُجابوا بشيءٍ مُبهمٍ. وقرئ: «سَلْتُم»^(٣) مثل: يَعْتَمُ، وهي مأخوذةٌ مِنْ سألَ بالألفِ، قالَ حسان - رضي اللهُ عنه -^(٤):

٥٠٤ - سَأَلْتُ هُدَيْلُ رَسولَ اللهِ فَاحِشَةً ضَلَّتْ هُدَيْلُ بِما سَأَلَتْ وَلَمْ تُصِبِ

وهل^(٥) هذه الألفُ منقلبةٌ عن ياءٍ أو واوٍ لقولهم: يتساولان، أو عن همزةٍ؟ أقوالٌ ثلاثةٌ سيأتي بيانها إن شاء اللهُ في سورةِ المعارجِ.

قوله: «وَضْرِبَتْ عليهم الذَّلَّةُ والمَسْكَنَةُ» «ضَرَبْتُ» مَبْنِيٌّ للمفعولِ، «الذَّلَّةُ» قائمٌ مَقامَ الفاعلِ، ومعنى «ضَرَبْتُ» أي: أَلْزَمَها وَقَضِيَ عليهم بها، من ضَرَبَ القِبابَ، قال الفرزدقُ لجرير^(٦):

٥٠٥ - ضَرَبْتُ عَلَيْكَ العَنكَبوتَ بِنَسْجِها وَقَضَى عَلَيْكَ بِه الكِتابُ المُنزَّلُ

(١) البيت لعدي بن زيد، وهو في ديوانه ١٥٩؛ والقرطبي ٤٢٩/١.

(٢) الاملاء ٣٩/١.

(٣) الذي في البحر ٢٣٥/١؛ وابن عطية ٢٩٤/١ أن إبراهيم النخعي ويحيى بن وثاب قرأ: سَأَلْتُم بِكسر السين، ولم أجد من نص على قراءة: سلتم مثل يَعْتَمُ.

(٤) ديوانه ٤٤٣؛ والكتاب ١٣٠/٢؛ والمحتسب ٩٠/١؛ وابن يعيش ١٢٢/٤؛ وشواهد الكشاف ٤٤٥/٤.

(٥) ي: «وقيل».

(٦) سقط قوله «لجرير» من ص ح ع، والبيت في ديوانه ٧١٥/٢؛ والقرطبي ٤٣٠/١.

- البقرة -

والذَّلَّةُ: الصَّعَارُ، والذَّلُّ بالضم ما كان عن قَهْرٍ، وبالكسر ما كان بعد شِمْاسٍ من غير قَهْرٍ، قاله الراغب^(١). والمَسْكَنَةُ: مَفْعَلَةٌ من السكون، لأنَّ المِسْكِينَ قَلِيلُ الحِرْكََةِ والنهوضِ، لِما به من الفَقْرِ، والمِسْكِينُ مَفْعِيلٌ منه إِلا أَن هذه الميمَ قد ثَبَّتَتْ في اشتقاق هذه الكلمة، قالوا: تَمَسَّكَنَ يَتَمَسَّكُنُ فهو مُتَمَسَّكِنٌ، وذلك كما ثَبَّتَتْ ميم تَمَنَّدَل^(٢) وَتَمَدَّرَعَ من النَّدَلِ^(٣) والدَّرْعِ، وذلك لا يَدُلُّ على أَصالتها، لأنَّ الاشتقاق قَضَى عليها بالزيادة. وقال الراغب^(٤): «وَضُرِبَتْ عليهم الذَّلَّةُ والمَسْكَنَةُ: فالميمُ في ذلك زائدةٌ في أَصْحَ القولين» وإيرادُ هذا الخِلافِ يُؤَدِّنُ بَأَنَّ النونَ زائدةٌ، وأنه من مَسَكَ^(٥).

قوله: «وبأُوُوا» أَلْفٌ «باءٌ بكذا» منقلبةٌ عن واو لقولهم: «باءٌ بِيُو» مثل: قال يقول، قال عليه الصلاة والسلام «أَبُوؤُ بنعمتِكَ عليّ»^(٦) والمصدرُ: البِوَاءُ، وِباءٌ معناه رَجَعَ، وأنشد بعضهم^(٧):

٥٠٦ - فَأَبُوا بِالنَّهَائِبِ وَالسَّبَايَا وَأُنَا بِالْمُلُوكِ مُصَفِّدِينَا

وهذا وَهَمٌّ، لأنَّ هذا البيتَ من مادةِ أَبٍ يُؤُوبُ فمادتهُ من همزةٍ وواو^(٨) وِباءٌ، و «باءٌ» مادتهُ من باءٍ وواوٍ وهمزةٍ، وأدعاءُ القلبِ فيه بعيدٌ [لأنه لم يُعْهَدْ]^(٩) تقدُّمُ العينِ واللامِ معاً على الفاءِ في مقلوبٍ وهذا من ذاك.

(١) المفردات ١٨٣.

(٢) تمندل: من المنديل.

(٣) ع: «الندل».

(٤) المفردات ٢٤٣، وقوله بعد شِمْاسٍ: أي بعد صعوبة.

(٥) ص: «مسكت».

(٦) البخاري (فتح الباري) الدعوات ١١/١٣٠؛ ابن حنبل ٤/١٢٢.

(٧) من معلقة عمرو بن كلثوم، وهو في شرح المعلقات للبريزي ٤١٦. ومصفدين:

مكبلين. وقد وقع في هذا الوهم القرطبي في تفسيره ١/٤٣٠.

(٨) ي: «واو».

(٩) سقط من: ي.

- البقرة -

والبواء: الرجوع بالقود، وهم في هذا الأمر بواء^(١) أي: سواء، قال^(٢):
٥٠٧ - أَلَا تَنْتَهِي عَنَّا مُلُوكٌ وَتَنْتَهِي مَحَارِمَنَا لَا يَبُوءُ الدَّمُ بِالْدَمِ

أي: لا يرجع الدم بالدم في القود، وباء بكذا أقر أيضاً، ومنه الحديث
المتقدم، أي أقر بها [وألزمها نفسي]^(٣)، وقال^(٤):

٥٠٨ - أَنْكَرْتُ بِاطِلْهَا وَيُوتُ بِحَقِّهَا

وقال الراغب^(٥): «أصل البواء مساواة الأجزاء في المكان خلاف
النبوة^(٦) الذي هو منافاة الأجزاء، وقوله «وباؤوا بغضب» أي حلوا مَبُوءاً ومعه
غضب، واستعمال «باء» تنبيه على أن مكانه الموافق يلزمه فيه غضب الله فكيف
بغيره من^(٧) الأمكنة، وذلك نحو «فبشروهم بعذاب»^(٨). ثم قال: «وقول من قال
«بؤت بحقها» أي أقرت فليس تفسيره بحسب مقتضى اللفظ، وقولهم: «حيك
الله وبياك» أصله: بؤأك وإنما غير للمشاكله، قاله^(٩) خلف الأحمر^(١٠).

قوله: «بغضب» في موضع الحال من فاعل «باؤوا» أي: رجعوا مغضوباً

(١) ص ح: «من بواء».

(٢) تقدم برقم ٣٠١.

(٣) سقط من: ي.

(٤) البيت للبيد، وعجزه:

عندي ولم يفخر علي كرامها

وهو في ديوانه ٣١٨.

(٥) المفردات ٦٣.

(٦) ع: «النبوة».

(٧) ص ح: «عن».

(٨) الآية ٢١ من آل عمران.

(٩) ص ح: «قال».

(١٠) خلف بن حيان، أحد رواة اللغة والغريب، توفي سنة ١٨٠، أو بعد المتين. انظر:

الإنباه ١/٣٤٨؛ والبلغة ٧٧؛ والبعية ١/٥٥٤.

- البقرة -

عليهم، وليس مفعولاً به كمررتُ يزيد. وقال الزمخشري^(١): «هو من قولك: بَاءُ فُلَانٍ بِفُلَانٍ إِذَا كَانَ حَقِيقًا بِأَنَّ يُقْتَلَ بِهِ لِمَسَاوَاتِهِ لَهُ وَمَكَافَأَتِهِ، أَي: صَارُوا أَحِقَاءَ بِغَضَبِهِ» وهذا التفسيرُ ينفي كَوْنَ الْبَاءِ لِلْحَالِ^(٢) / . [ب/٢٦]

قوله «مِنَ اللَّهِ» الظاهرُ أَنَّهُ فِي مَحَلِّ جَرِّ صِفَةٍ لِفِعْلِ، فَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ أَي: بِغَضَبِ كَاتِبٍ مِنَ اللَّهِ. و«مِنَ» لابتداءِ الغايةِ مجازاً، وقيل: هو متعلِّقٌ بالفعلِ نَفْسِهِ أَي: رَجَعُوا مِنَ اللَّهِ بِغَضَبٍ، وليس بقويٌّ.

قوله تعالى: «ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ» «ذَلِكَ» مبتدأٌ أُشِيرَ بِهِ إِلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ ضَرْبِ الدَّلَّةِ وَالْمَسْكَنَةِ وَالْخِلَافَةِ بِالْغَضَبِ. و«بأنهم» الخبرُ. والباءُ للسببية، أَي: ذَلِكَ مُسْتَحَقٌّ بِسَبَبِ كُفْرِهِمْ. وقال المهدوي: «الباءُ بمعنى اللام أَي: لأنهم» ولا حاجة إلى هذا، فَإِنَّ بَاءَ السَّبَبِ تَفِيدُ التَّعْلِيلَ بِنَفْسِهَا. و«يكفرون» فِي مَحَلِّ نَصْبِ خَبْرٍ لِكَانَ، وَكَانَ وَمَا فِي حَيْزِهَا فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبْرٍ لِأَنَّ، وَأَنَّ وَمَا فِي حَيْزِهَا فِي مَحَلِّ جَرِّ بِالْبَاءِ. والباءُ وَمَا فِي حَيْزِهَا فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبْرٍ لِلْمَبْتَدَأِ كَمَا تَقَدَّمَ.

قوله «بآيات الله» متعلِّقٌ بِيَكْفُرُونَ، والباءُ للتعدية.

قوله «ويقتلون» فِي مَحَلِّ نَصْبِ عَطْفًا عَلَى خَبْرِ كَانَ، وَقُرِئَ^(٣): «تَقْتُلُونَ» بِالْخَطَابِ التَّفَاتًا إِلَى الْخَطَابِ الْأَوَّلِ بَعْدَ الْغَيْبَةِ، وَ«يُقْتَلُونَ» بِالتَّشْدِيدِ لِلتَّكْثِيرِ^(٤).

قوله: «الأنبياء» مفعولٌ بِهِ جَمَعَ نَبِيِّ، وَالْقُرَاءُ عَلَى تَرْكِ الْهَمْزِ فِي

(١) الكشاف ٢٨٥/١.

(٢) ينتهي الآن هذا السقط الطويل من نسخة المؤلف.

(٣) قراءة الحسن؛ البحر ٢٣٦/١؛ ابن عطية ٢٩٦/١.

(٤) نسبها في البحر ٢٣٦/١ إلى علي، ونسبها في القرطبي ٤٣١/١، إلى الحسن.

النُّبُوَّةُ^(١) وما تَصَرَّفَ منها، ونافع المدنيُّ على الهمزِ في الجمعِ إلا موضعين: في سورةِ الأحزابِ «للنبيِّ إن أراد»^(٢) «[لا تَدْخُلُوا] بيوتَ النبيِّ إلا»^(٣) فإنَّ قالونَ حَكَى عنه في الوصلِ كالجماعةِ وسيأتي. فأما مَنْ هَمَزَ فإنه جَعَلَهُ مشتقاً من النُّبَأِ^(٤) وهو الخبر، فالنبيُّ فَعِيلٌ بمعنى فاعِلٍ، أي: مُنْبِئٌ عن الله برسالته، ويجوزُ أن يكونَ بمعنى مَفْعُولٍ أي: إنه مُنْبَأٌ مِنَ اللهِ بأوامره ونواهيهِ، واستدلُّوا على ذلك بِجَمْعِهِ على نُبَاءٍ، كظريفٍ وظُرَفَاءٍ، قال العباسُ ابن مرداس^(٥):

٥٠٩ - يا خاتَمَ النُّبَاءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ بِالخَيْرِ، كُلُّ هُدَى السَّبِيلِ هُدَاكَ

فظهرُ الهمزُتين يَدُلُّ على كونه من النُّبَأِ، واستضعف بعضُ النحويين هذه القراءة، قال أبو علي^(٦): «قال سيبويه^(٧): «بلغنا أنَّ قوماً من أهل التحقيق يحقِّقون نبيّاً وبريةً، قال: وهو رديء»، وإنما استردَّاه لأنَّ الغالب التخفيفُ» وقال أبو عبيد: «الجمهورُ الأعظمُ من القُرَّاءِ والعوامِ على إسقاط الهمزِ من النبيِّ والأنبياءِ، وكذلك أكثرُ العربِ مع حديثِ رويناه، فذكر أنَّ رجلاً جاء إلى النبيِّ صلى اللهُ عليه وسلم فقال: «يا نبيَّ الله» فهمز، فقال: «لست نبيَّ الله» فهمز، «ولكن نبيَّ الله» ولم يهمز، فأنكر عليه الهمز، قال: «وقال لي أبو عبيدة: العربُ تُبَدِّلُ الهمزَ في ثلاثةِ أحرف: النبيِّ والبريةِ والخابيةِ وأصلهنَّ الهمزُ»، قال أبو عبيدة: «ومنها حرفُ رابع: الذُّرِّيَّةُ من ذراً يذراً،

(١) انظر: السبعة ١٥٦؛ الكشف عن وجوه القراءات ٢٤٣/١.

(٢) الآية ٥٠ من الأحزاب.

(٣) الآية ٥٣ من الأحزاب.

(٤) رسمت في الأصل «النُّبَاءِ».

(٥) الكتاب ١٢٦/٢؛ المقتضب ١٦٢/١؛ اللسان: نبأ.

(٦) الحجة (خ) ١٨٢/١.

(٧) الكتاب ١٧٠/٢.

ويدل على أن الأصل الهمز قولُ سيبويه^(١): إنهم كلُّهم يقول: تنبأ مسيلمَة فيهمزون، وبهذا لا ينبغي أن تُردَّ به قراءة هذا الإمام الكبير. أمَّا الحديث فقد ضَعَّفوه، قال ابن عطية^(٢): «مِمَّا يُقَوِّيُ ضَعْفَهُ أَنَّهُ لَمَّا أَنْشَدَهُ الْعَبَّاسُ: «يَا خَاتَمَ النَّبَاءِ» لَمْ يُنْكِرْهُ، وَلَا فَرَّقَ بَيْنَ الْجَمْعِ وَالْوَاحِدِ»، ولكنَّ هذا الحديث قد ذكره الحاكم في المستدرک، وقال: هو صحيحٌ على شرطِ الشيخين، ولم يُخرجاه. قلت: فإذا كان ذلك كذلك فَلْيَلْتَمَسْ لِلْحَدِيثِ تَخْرِيجٌ يَكُونُ جَوَابًا عَنِ قِرَاءَةِ نَافِعٍ، عَلَى أَنَّ الْقَطْعِيَّ لَا يُعَارِضُ بِالظَّنِّيِّ، وَإِنَّمَا نَذَرُهُ زِيَادَةَ فَائِدَةٍ وَالْجَوَابُ عَنِ الْحَدِيثِ أَنَّ أَبَا زَيْدٍ^(٣) حَكَى: «نَبَأْتُ مِنْ أَرْضٍ كَذَا إِلَى أَرْضٍ كَذَا» أَي: خَرَجْتُ مِنْهَا إِلَيْهَا، فَقَوْلُهُ: «يَا نَبِيَّ اللَّهِ» بِالْهَمْزِ يُوْهِمُ يَا طَرِيدَ اللَّهِ الَّذِي أَخْرَجَهُ مِنْ بَلَدِهِ إِلَى غَيْرِهِ، فَهِيَ أَعْنَاءُ عَنِ ذَلِكَ لِإِيهَامِهِ مَا ذَكَرْنَا، لِأَلْسَبِ يَتَعَلَّقُ بِالْقِرَاءَةِ. وَنَظِيرُ ذَلِكَ نَهْيُهُ لِلْمُؤْمِنِينَ عَنِ قَوْلِهِمْ: «رَاعِنَا»، لَمَّا وَجَدَتِ الْيَهُودُ بِذَلِكَ طَرِيقًا إِلَى السَّبِّ بِهِ فِي لَعْنَتِهِمْ، أَوْ يَكُونُ حَضًّا مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى تَحْرِيْرِ أَفْصَحِ اللُّغَاتِ فِي الْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ.

وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَهْمِزْ فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مِنَ الْمَهْمُوزِ وَلَكِنْ خُفِّفَ، وَهَذَا أَوْلَى لِإِوَافِقِ الْقِرَاءَتَيْنِ وَلِظُهُورِ الْهَمْزِ فِي قَوْلِهِمْ: تَنبَأَ مُسَيْلِمَةُ، وَقَوْلُهُ: «يَا خَاتَمَ النَّبَاءِ». وَالثَّانِي: أَنَّهُ أَصْلٌ آخَرُ بِنَفْسِهِ مُشْتَقٌّ مِنْ نَبَأَ يَنْبُو إِذَا ظَهَرَ وَارْتَفَعَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ رَتْبَةَ النَّبِيِّ مَرْتَفَعَةٌ وَمَنْزِلَتُهُ ظَاهِرَةٌ بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنَ الْخَلْقِ، وَالْأَصْلُ: نَبِيٌّ وَأَنْبِئَاءُ، فَاجْتَمَعَ الْيَاءُ وَالْوَاوُ وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسَّكُونِ، فَقُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً وَأُدْغِمَ، كَمِيتٍ فِي مَيِّتٍ، وَانْكَسَرَ مَا قَبْلَ الْوَاوِ فِي الْجَمْعِ فَقُلِبَتِ يَاءً، فَصَارَ: أَنْبِيَاءُ. وَالْوَاوُ فِي النَّبُوَّةِ بَدَلٌ مِنَ الْهَمْزِ عَلَى الْأَوَّلِ

(١) الكتاب ١٢٦/٢.

(٢) التفسير ٢٩٧/١.

(٣) سعيد بن أوس، عالم باللغة، أخذ عن أبي عمرو، وأخذ عنه أبو حاتم توفي سنة

٢١٥. انظر: الإنباه ٣/٢؛ النزهة ١٢٥.

- البقرة -

وأصل بنفسها على الثاني ، فهو فعيل بمعنى فاعل أي : ظاهر مرتفع ، أو بمعنى مفعول أي : رَفَعَهُ اللهُ على خَلْقِهِ ، أو يكون مأخوذاً من النبي الذي هو الطريق ، وذلك أن النبي طريقُ الله إلى خَلْقِهِ ، به يتوصلون إلى معرفة خالقهم ، وقال الشاعر^(١) :

٥١٠ - لَمَّا وَرَدَنَّ نُبِيًّا وَاسْتَبَّ بِنَا
مُسْحَنَفِرٌ كَخُطُوطِ النَّسِجِ مُنْسَجِلٌ
أي : طريقاً ، وقال^(٢) :

٥١١ - لِأَصْبَحَ رَتْماً دُقَاقُ الْحَصَى
مَكَانَ النَّبِيِّ مِنَ الْكَائِبِ

الرَّثْمُ بالتاء المثناة والمثلثة جميعاً : الكسر ، والكائب بالمثلثة اسم جبل ، وقالوا في تحقير نبوة مُسَيْلَمَةَ : نُبَيْتَةٌ . وقالوا : جمعه على أنبياء قياس مطرد في فعيل المعتل نحو : وَلِيٍّ وَأَوْلِيَاءٍ وَصَفِيٍّ وَأَصْفِيَاءٍ / وأما قالون فإنما ترك الهمز في الموضعين المذكورين لمدرك آخر ، وهو أنه من أصله في اجتماع الهمزتين من كلمتين إذا كانتا مكسورتين أن تُسهل الأولى ، إلا أن يقع قبلها حرف مد فُتبدلَ وتُدغم ، فلزمه أن يفعل هنا ما فعل في « بالسوء إلا »^(٣) من الإبدال والإدغام ، إلا أنه روي عنه خلاف في « بالسوء إلا » ولم يرو عنه هنا خلاف ، كأنه التزم البدل لكثرة الاستعمال في هذه اللفظة وبابها ، ففي التحقيق لم يترك همز « النبي » بل همزة ولما همزه أذاه قياس تخفيفه إلى ذلك ، ويدل على هذا الاعتبار أنه إنما يفعل ذلك حيث يصل ، أما إذا وقف فإنه يهمزه في الموضعين لزوال السبب المذكور / فهو تارك للهمز لفظاً أت به تقديراً .

- (١) البيت للقطامي ، وهو في ديوانه ٤ ؛ والبحر ٢٢٠/١ ؛ واللسان : نبا ؛ وابن عطية ٢٩٧/١ . والمُسْحَنَفِرُ : صفة للطريق أي واسع ، وسحلت الريح : كشطت ما عليها . والأفضل أن تكون « نُبِيٍّ » هنا موضعاً بعينه كما في اللسان لأن الرواية بضم النون .
- (٢) البيت لأوس بن حجر ، وهو في ديوانه ١١ ؛ واللسان ، كتب .
- (٣) الآية ٥٣ من يوسف : « إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَجِمَ رَبِّي » .

قوله تعالى: «بغيرِ الحقِّ» في محلِّ نَصْبٍ على الحال من فاعلِ «يَقْتُلُونَ» تقديرُهُ: يَقْتُلُونَهُمْ مُبْطِلِينَ، ويجوز أن يكونَ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ تقديرُهُ: قَتَلًا كائناً بغيرِ الحقِّ، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ. قال الزمخشري^(١): «قتلُ الأنبياءِ لا يكونُ إلا بغيرِ الحقِّ، فما فائدةُ ذِكرِهِ؟ وأجابَ بأنَّ معناه أنهم قتلوهم بغيرِ الحقِّ عندهم لأنهم لم يَقْتُلُوا ولا أَفْسَدُوا في الأرضِ حتى يُقْتَلُوا، فلو سُئِلُوا وَأَنْصَفُوا مِنْ أَنفُسِهِمْ لم يَذْكُرُوا وجهاً يَسْتَحِقُّونَ به القتلَ عندهم» وقيل: إنما خَرَجَ وصفُهُم بذلك مَخْرَجَ الصفةِ لِقَتْلِهِمْ بأنه ظلمٌ في حقِّهم لاحقٌ، وهو أبلغُ في الشناعةِ والتعظيمِ لذنوبِهِمْ.

قوله: «ذلك بما عَصَوْا» مثل ما تقدَّم. وفي تكريرِ اسمِ الإشارةِ قولان، أحدهما: أنه مُشارٌ به إلى ما أُشيرَ بالأولِ إليه على سبيلِ التأكيد. والثاني ما قاله الزمخشري^(٢): وهو أن يشارَ به إلى الكفرِ وقَتْلِ الأنبياءِ، على معنى أن ذلك بسببِ عِصيانِهِمْ واعتدائِهِمْ لأنَّهم انهمكوا فيهما. و«ما» مصدريةٌ والباءُ للسببيةِ، أي بسببِ عِصيانِهِمْ، فلا محلٌّ لـ«عَصَوْا» لوقوعِهِ صلَةً، وأصلُ عَصَوْا عَصِيُوا، تحرَّكتِ الياءُ وانفتح ما قبلُها، قلبت ألفاً، فالتقى ساكنانِ هي والواوُ، فحذفت لكونها أوَّلَ الساكنين، وبقيتِ الفتحةُ تدلُّ عليها فوزنه فعوا. «وكانوا يعتدون» في محلِّ نَصْبٍ خيراً لـ«كان»، وكانَ وما بعدها عطفتُ على صلَةِ «ما» المصدريةِ.

وأصلُ العِصيانِ: الشُّدَّةُ، اعتصبتِ النَّوأةُ: اشتدَّت، والاعتداءُ المجاوزةُ من عدا يعدو، فهو افتعالٌ منه، ولم يذكُرْ متعلِّقُ العِصيانِ والاعتداءِ ليعمَّ كلُّ ما يُعصى ويُعتدى فيه.

(١) الكشاف ١/٢٨٥.

(٢) الكشاف ١/٢٨٥.

- البقرة -

وأصل «يَعْتَدُونَ» يَعْتَدِيُونَ، ففعل به ما فعل بـ «يَتَّقُونَ»^(١) من الحذف والإعلال وقد تقدم، فوزنه يَفْتَعُونَ. والواو من «عَصَوًا» واجبة الإدغام في الواو بعدها لانفتاح ما قبلها، فليس فيها مد يمنع من الإدغام، ومثله: «فقد اهدتوا وإن تولَّوا»^(٢) وهذا بخلاف ما إذا انضم ما قبل الواو، فإن المد يقوم مقام الحاجز بين المثليين فيجب الإظهار، نحو «آمَنُوا وَعَمِلُوا»^(٣) ومثله: «الذي يُوسِس»^(٤).

آ. (٦٢) قوله تعالى: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾ . . . «مَنْ» يجوز فيها وجهان، أحدهما: أن تكون شرطية في محل رفع بالابتداء، و«آمَنَ» مجزوم بها تقديرًا وهو الخبر على الصحيح حسيما تقدم الخلاف فيه. وقوله: «فلهم» جواب الشرط، وهذه الجملة الشرطية في محل رفع خبراً لـ «إِنَّ» في قوله: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا، والعائد محذوف تقديره: مَنْ آمَنَ منهم، كما صرح به في موضع آخر^(٥). والثاني: أن تكون موصولة بمعنى الذي ومحلها حينئذٍ نصب على البدل من اسم «إِنَّ» وهو «الذين» بدل بعض من كل، والعائد أيضاً محذوف كما تقدم، و«آمَنَ» صلتها، فلا محل له حينئذ.

وقوله: «فلهم أجرهم» خبر «إِنَّ الذين»، ودخلت الفاء لأن الموصول يُشبه الشرط، وهذا عند غير الأخفش، وأما الأخفش^(٦) فنقل عنه أنه إذا نسخ المبتدأ بـ «إِنَّ» يمتنع ذلك فيه، فمحل قوله «فلهم أجرهم» رفع على هذا

(١) الآية ٢١ من البقرة «لعلكم تتقون».

(٢) الآية ٢٠ من آل عمران «فإن أسلموا فقد اهدتوا وإن تولَّوا فإنما عليك البلاغ».

(٣) الآية ٢٥ من البقرة.

(٤) الآية ٤ من الناس.

(٥) الآية ١٢٦ من البقرة: «وارزق أهله من الثمرات مَنْ آمَنَ منهم بالله».

(٦) ليس له في «معاني القرآن» ضابط معين في زيادة الفاء. انظر ٣٤، ١٢٤ - ١٢٥،

- البقرة -

القول، وجرّم على القول الأول، و«لهم» خبرٌ مقدّم متعلّق بمحذوفٍ، و«أجرهم» مبتدأ، ويجوزُ عند الأخصّ أن يكونَ فاعلاً بالجارِّ قبله وإن لم يعتمد، وقد تقدّم ذكرُ الخلافِ في ذلك.

قوله: «عند ربهم» «عند» ظرفٌ مكانٍ لازمٌ للإضافة لفظاً ومعنى، والعاملُ فيه الاستقرارُ الذي تضمّنه «لهم»، ويجوزُ أن يكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من «أجرهم» فيتعلّق بمحذوفٍ تقديره: فلهم أجرهم ثابتاً عند ربهم. والعنديّة مجازٌ لتعالیه عن الجهة، وقد تخرُجُ إلى ظرفِ الزمان إذا كانَ مظروفاً معنًى، ومنه قوله عليه السلام: «إنما الصبرُ عند الصدمة الأولى»^(١) والمشهورُ كسرُ عَيْنِها، وقد تُفتحُ وقد تُضمُّ.

والذين هادوا هم اليهود، وهاؤوا في ألفه قولان: أحدهما أنه من واو، والأصل: هاد يهودُ أي تاب، قال الشاعر^(٢):

٥١٢ - إني امرؤٌ من حبه هائدٌ

أي: تائبٌ، ومنه سُمي اليهودُ لأنهم تابوا عن عبادةِ العجلِ، وقال تعالى: «إنا هدنا إليك»^(٣) أي تَبَّنا، وقيل: هو من التَّهويد وهو النطق في سكون ووقار، وأنشدوا^(٤):

٥١٣ - وخودٌ من اللاتي تسمعن بالضحى
قريض الرُدافي بالغناء المهود

وقيل: هو من الهوادة وهي الخضوعُ. الثاني: انها من ياء، والأصل: هاد

(١) رواه البخاري في الجناز (فتح الباري) ١٤٨/٣؛ مسلم: الجناز ٦٣٨/٢.

(٢) نسه في الصحاح (هود) إلى أعرابي وهو في القرطبي ٤٣٣/١. واللسان «هود».

(٣) الآية ١٥٦ من الأعراف.

(٤) البيت للراعي النميري، وهو في اللسان هود - وخذ، وابن عطية ٣٠٠/١. والخذ:

من وخذ البعير إذا أسرع.

- البقرة -

يَهِيد، أَي: تحرك ومنه سُمِّي اليهودُ لتحركهم في دراستهم. وقيل: سُمُوا يهودَ نسبةً لليهودا بالذال المعجمة وهو ابنُ يعقوب عليه السلام، فغيرته العربُ من الذال المعجمة إلى المهملة جَرِيًّا على عاداتها في التلاعب بالأسماء الأعجمية.

وَالنَّصَارَى جَمْعٌ، وَاحِدُهُ نَصْرَانٌ وَنَصْرَانَةٌ كَنَدَمَانٍ وَنَدْمَانَةٌ وَنَدَامَى، قَالَ سَيِّوِيهِ^(١) وَأَنشَدَ^(٢):

٥١٤ - فَكَلَّتَاهُمَا خَرَّتْ وَأَسْجَدَ رَأْسَهَا كَمَا أَسْجَدَتْ نَصْرَانَةٌ لَمْ تَحْنُفْ

وَأَنشَدَ الطَّبْرِيُّ عَلَى نَصْرَانٍ قَوْلَهُ^(٣):

٥١٥ - يَظَلُّ إِذَا دَارَ العِشَاءُ مُتَحَنِّفًا وَيُضْحِي لَدَيْهِ وَهُوَ نَصْرَانٌ شَامِسٌ

قَالَ سَيِّوِيهِ^(٤): «إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي الكَلَامِ إِلَّا بَيَاءُ النِّسْبِ» وَقَالَ

الْخَلِيلُ: «وَاحِدُ النِّصَارَى نَصْرِيٌّ كَمَهْرِيٍّ وَمَهَارِيٍّ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥): «الْبَيَاءُ

[٢٧/ب] فِي نَصْرَانِيٍّ لِلْمَبَالِغَةِ كَالْتِي فِي أَحْمَرِيٍّ». وَنَصْرَانِيٌّ / نَكْرَةٌ، وَلِذَلِكَ دَخَلَتْ عَلَيْهِ

أَلٌ وَوُصِفَ بِالنَّكْرَةِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٦):

٥١٦ - صَدَّتْ كَمَا صَدَّ عَمَّا لَا يَجِلُّ لَهُ سَاقِي نَصَارَى قُبَيْلِ الفِضْحِ صُرَامٌ

(١) الكتاب ٢٩/٢، ١٠٤/٢.

(٢) البيت لأبي الأحرز الحماني، وهو في الكتاب ٢٩/٢؛ والبحر ١٥١/١؛ واللسان:

نصر. ولم تحنف: لم تختن، والبيت في وصف ناقتين أجهدهما السير.

(٣) تفسير الطبري ١٤٣/٢، والبيت لم أهد إلى قائله وهو في الاضداد ١٥٥؛ وابن عطية

٣٠١/١؛ والقرطبي ٤٣٣/١؛ والبحر ٢٣٨/١؛ والشماس: من رؤوس النصارى.

(٤) الكتاب ٢٩/٢.

(٥) الكشاف ٢٨٥/١.

(٦) البيت للنمر بن تولب، وهو في الكتاب ٢٩/٢؛ القرطبي ٤٣٣/١. والشاعر يصف

ناقة عرض عليها الماء فعاتته. والفصح: عيد النصارى يفترون فيه.

- البقرة -

وَسُمُّوا بِذَلِكَ نَسْبَةً إِلَى قَرْيَةٍ يُقَالُ لَهَا نَاصِرَةٌ، كَانَ يَنْزِلُهَا عَيْسَى عَلَيْهِ
السَّلَامُ، أَوْ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَتَنَاصَرُونَ، قَالَ الشَّاعِرُ^(١):

٥١٧ - لَمَّا رَأَيْتُ نَبْطًا أَنْصَارًا شَمَّرْتُ عَنْ رُكْبَتِي الْإِزَارَا
كُنْتُ لَهُمْ مِنَ النَّصَارَى جَارَا

والصَّابِئُونَ: قَوْمٌ عَبْدُوا الْمَلَائِكَةَ، وَقِيلَ: الْكَوَاكِبُ. وَالْجُمْهُورُ عَلَى
هَمْزِهِ، وَقَرَأَهُ نَافِعٌ غَيْرَ مَهْمُوزٍ^(٢). فَمَنْ هَمَزَهُ جَعَلَهُ مِنْ صَبَأٍ نَابُ الْبَعِيرِ أَي:
خَرَجَ، وَصَبَاتِ النَّجُومِ: طَلَعَتْ. وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ^(٣): «صَبَأْتُ عَلَى الْقَوْمِ إِذَا
طَرَأَتْ عَلَيْهِمْ، فَالْصَّابِئِيُّ: التَّارِكُ لِدِينِهِ كَالصَّابِيءِ الطَّارِيءِ عَلَى الْقَوْمِ فَإِنَّهُ
تَارِكٌ لِأَرْضِيهِ وَمُنْتَقِلٌ عَنْهَا». وَمَنْ لَمْ يَهْمِزْ فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ
يَكُونَ مَأْخُودًا مِنَ الْمَهْمُوزِ فَأَبْدَلَ مِنَ الْهَمْزَةِ حَرْفَ عِلَّةٍ إِمَّا يَاءً أَوْ وَاوًا، فَصَارَ
مِنْ بَابِ الْمَنْقُوصِ مِثْلَ قَاضٍ أَوْ غَازٍ، وَالْأَصْلُ: صَابٍ، ثُمَّ جُمِعَ كَمَا يُجْمَعُ
الْقَاضِي أَوْ الْغَازِي، إِلَّا أَنْ سَبَّوْهُ لَا يَرَى قَلْبَ هَذِهِ الْهَمْزَةِ إِلَّا فِي الشَّعْرِ^(٤)،
وَالْأَخْفَشُ وَأَبُو زَيْدٍ يَرِيانُ ذَلِكَ مَطْلَقًا. الثَّانِي: أَنَّهُ مِنْ صَبَا يَصْبُو إِذَا مَالَ،
فَالصَّابِيءُ كَالغَازِي، أَصْلُهُ: صَابِوٌ فَأَعْلَلُ كَالغَالِ غَازٍ. وَأَسْنَدُ أَبُو عُبَيْدٍ إِلَى
ابْنِ عَبَّاسٍ: «مَا الصَّابِئُونَ إِنَّمَا هِيَ الصَّابِئُونَ، مَا الْخَاطِطُونَ إِنَّمَا هِيَ
الْخَاطِطُونَ». فَقَدْ اجْتَمَعَ فِي قِرَاءَةِ نَافِعٍ هَمْزُ النَّبِيِّينَ وَتَرَكُ هَمْزُ الصَّابِئِينَ، وَقَدْ
عَرَفْتُ أَنَّ الْعَكْسَ فِيهِمَا أَفْصَحُ. وَقَدْ حَمَلَ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ «مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ»
عَلَى لَفْظِ «مَنْ» فَأَفْرَدَ، وَعَلَى الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ: «فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ» عَلَى
الْمَعْنَى، فَجَمَعَ كَقَوْلِهِ^(٥):

(١) لم أهتمد إلى قائلها، وهو في أمالي الشجري ٧٩/١؛ والقرطبي ٤٣٤/١.

(٢) السبعة ١٥٧؛ الكشف ٢٤٥/١؛ القرطبي ٤٣٤/١.

(٣) الحجة (خ) ١٨٤/١.

(٤) الكتاب ١٩٠/٢.

(٥) لم أهتمد إلى قائله، وهو في القرطبي ٤٣٥/١.

- البقرة -

٥١٨ - أَلِمَّا بَسَلْمَىٰ عَنْكُمَا إِنْ عَرَضْتُمَا وَقَوْلَا لَهَا عُوجِي عَلَىٰ مَنْ تَخَلَّفُوا
فراعى المعنى، وقد تقدّم تحقيق ذلك عند قوله: «ومن الناس من يقول
أمنًا»^(١).

والأجرُ في الأصل مصدرُ يقال: أجره الله يأجره أجرًا، وقد يُعبر به عن
نفس الشيء المُجَازَى به، والآية الكريمة تحتل المعنيين.
وقرأ أبو السَّمَال^(٢): «والذين هادوا» بفتح الدال كأنها عنده من المفاعلة
والأصل: «هاديوا» فأعل كظائرته.

آ. (٦٣) قوله تعالى: ﴿فَوْقَكُمْ﴾: ظرفُ مكانٍ ناصبه «رَفَعْنَا» وحكمُ
«فوق» مثل حكم تحت، وقد تقدّم الكلام عليه. قال أبو البقاء^(٣): «ويضعف أن
يكونَ حالاً من «الطور»، لأن التقدير يصير: رَفَعْنَا الطورَ عاليًا، وقد استفيد
[هذا]^(٤) من «رَفَعْنَا» وفي هذا نظرٌ لأن المراد به علوٌ خاص وهو كونه عاليًا
عليهم لا مطلقُ العلو حتى يصير رفعا عاليًا كما قدره. قال: «ولأنَّ الجبلَ
لم يكن فوقهم وقت الرفع، وإنما صار فوقهم بالرفع. ولقائل أن يقول:
لِمَ لا يكونُ حالاً مقدرة، وقد قال هو في قوله «بقوة» إنها حالٌ مقدرةٌ
كما سيأتي.

والطور: اسمٌ لكلِّ جبل، وقيل لما أثبت منها خاصة دون ما لم يُثبت،
وهل هو عربي أو سُرياني؟ قولان، وقيل: سُمِّي بطور ابنِ اسماعيل عليه
السلام، وقال العجاج^(٥):

(١) الآية ٨ من البقرة.

(٢) قعنب بن أبي قعنب العدوي البصري، له اختيار شاذ رواه عنه أبو زيد ولم تذكر وفاته.
انظر: طبقات ابن الجزري ٢/٢٧. وانظر: الشواذ ٦.

(٣) الاملاء ٤١/١.

(٤) زيادة للتوضيح من أبي البقاء.

(٥) ديوانه ٤٢/١؛ وأمالى القالي ١٧١/٢؛ والخصائص ٩٠/٢؛ والمخصص ١٢٠/١١؛
والمحتسب ١٥٧/١؛ والدرر ٢/٢١٣؛ وشواهد الكشاف ٤٢٦/٤.

٥١٩ - داني جَنَاحِهِ مِنَ الطُّورِ فَمَرُّ تَقْضِي البَازِي إِذَا البَازِي كَسَرُ

قوله: «خُدُوا» في محلّ نصبٍ بقولٍ مضمر، أي: وَقَلْنَا لَهُمْ خُدُوا، وهذا القولُ المضمرُ يجوزُ أن يكونَ في محلّ نصبٍ على الحالِ من فاعلِ «رَفَعْنَا» والتقدير: ورفعنا الطورَ قائلينَ لكم خُدُوا. وقد تقدّم أن «خُدْ» محذوفٌ الفاءِ وأن الأصلَ: أُؤَخِّدُ، عند قوله «فَكُلًّا مِنْهَا رَعْدًا»^(١).

قوله: «ما آتيناكم» مفعولٌ «خُدُوا»، و«ما» موصولةٌ بمعنى الذي لا نكرةٌ موصوفةٌ، والعائدُ محذوفٌ أي: ما آتيناكموه.

قوله: «بقوة» في محلّ نصبٍ على الحال. وفي صاحبها قولان، أحدهما: أنه فاعلٌ «خُدُوا» وتكونُ حالاً مقدرة، والمعنى: خُدُوا الذي آتيناكموه حالٌ كونكم عازمينَ على الجدِّ بالعمل به. والثاني: أنه ذلك العائدُ المحذوف، والتقدير: خُدُوا الذي آتيناكموه في حالِ كونه مشدداً فيه أي: في العمل به والاجتهادِ في معرفته، وقوله «ما فيه» الضميرُ يعود على «ما آتيناكم». والتوليّ تَفَعَّلَ من التوليّ، وأصله الإعراضُ عن الشيءِ بالجسم، ثم استُعْمِلَ في الإعراضِ عن الأمورِ والاعتقاداتِ اتساعاً ومجازاً، و«ذلك» إشارةٌ إلى ما تقدّم من رفعِ الطورِ وإيتاءِ التوراة.

آ. (٦٤) قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ﴾: «لولا» هذه حرفُ امتناعٍ لوجودٍ، والظاهرُ أنها بسيطةٌ، وقال أبو البقاء^(٢): «هي مركبةٌ من «لَوْ» و«لا»، و«لو» قبل التركيبِ يمتنعُ بها الشيءُ لامتناعِ غيره، و«لا» للنفي، والامتناعُ نفيٌ في المعنى، وقد دَخَلَ النفيُّ بـ«لا» على أحدِ امتناعي لو، والنفيُّ إذا دخل على النفي صارَ إيجاباً، فَمِنْ هُنَا صارَ معنى «لولا» هذه يمتنعُ بها الشيءُ

(١) البقرة آية ٣٥.

(٢) الاملاء ٤١/١.

- البقرة -

لوجود غيره، وهذا تكلفٌ ما لا فائدة فيه، وتكون «لولا» أيضاً حرفَ تحضيضٍ فتختصُّ بالأفعالِ وسيأتي الكلامُ عليها إن شاء الله تعالى. و«لولا» هذه تختصُّ بالمبتدأ، ولا يجوزُ أن يليها الأفعالُ، فإن وردَ ما ظاهره ذلك أولُ كقوله (١):

٥٢٠ - ولولا يحسبون الحلم عجزاً لما عديم الميسئون احتمالي
وتأويله أن الأصل: ولولا أن يحسبوا، فلما حذفت ارتفع الفعل
كقوله (٢):

٥٢١ - ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى

أي: أن أحضر، والمرفوعُ بعدها مبتدأً خلافاً للكسائي حيث رفعه
بفعلٍ مضمَر، وللغراء حيث قال: «مرفوعٌ بنفسِ لولا»، وخبره واجبُ الحذفِ
[١/٢٨] / للدلالةِ عليه وسدُّ شيءٍ مسدِّه وهو جوابُها، والتقديرُ: ولولا فضلُ الله كائنٌ
أو حاصل، ولا يجوزُ أن يُثبتَ إلا في ضرورة شعر، ولذلك لُحن المعري في
قوله (٣):

٥٢٢ - يذيبُ الرُعْبُ منه كلَّ عَضْبٍ فلولا الغمْدُ يُمسيكه لسالا

حيث أثبتَ خبرها بعدها، هكذا أطلقوا. وبعضهم فصل فقال (٤): «إن
كان خبرٌ ما بعدها كوناً مطلقاً فالحذفُ واجبٌ، وعليه جاء التنزيلُ وأكثرُ
الكلام، وإن كان كوناً مقيداً فلا يخلو: إما أن يدلَّ عليه دليلٌ أولاً، فإن لم يدلَّ

(١) لم أقف عليه.

(٢) البيت لطرفة من معلقته، وهو في ديوانه ٣١؛ والكتاب ٥٢٨/١؛ ومجالس ثعلب ٣١٧؛
والرواية المشهورة بنصب «أحضر». وعجزه:

وأن أشهد اللذات هل أنت مُخليدي

(٣) سقط الزند ١٠٤/١؛ والمقرب ٨٤/١؛ والمغني ٣٠٢. والضمير في «منه» للسيف.

(٤) انظر: ابن عقيل ٢١٦/١.

- البقرة -

عليه دليلٌ وَجَبَ ذِكْرُهُ، نحو قوله عليه السلام: «لولا قومك حديثو عهدٍ بكفر»^(١)، وقول الآخر^(٢):

٥٢٣ - فلولا بَنُوها حَوْلَها لَخَبَطُها

وإن دَلَّ عليه دليلٌ جاز الذكرُ والحذفُ، نحو: لولا زيدٌ لَغُلِينا، أي شجاع، وعليه بيتُ المعري المتقدم، وقال أبو البقاء^(٣): «وَلَزِمَ حَذْفُ الْخَبْرِ لِلْعَلْمِ بِهِ وَطُولِ الْكَلَامِ، فَإِنْ وَقَعَتْ «أَنَّ» بَعْدَهَا ظَهَرَ الْخَبْرُ، كَقَوْلِهِ: «فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ»^(٤) فَالْخَبْرُ فِي الْفَلَوْلَا «أَنَّ» وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ مُؤَهَّمٌ، وَلَا تَعْلُقُ لَخَبْرِ «أَنَّ» بِالْخَبْرِ الْمَحذُوفِ وَلَا يُغْنِي عَنْهُ الْبِتَّةُ فَهُوَ كَغَيْرِهِ سِوَاءً، وَالتَّقْدِيرُ: فَلَوْلَا كَوْنُهُ مُسَبِّحًا حَاضِرًا أَوْ مَوْجُودًا، فَأَيُّ فَائِدَةٍ فِي ذِكْرِهِ لِهَذَا؟ وَالْخَبْرُ يَجِبُ حَذْفُهُ فِي صُورٍ أُخْرَى^(٥)، يَطُولُ الْكِتَابُ بِذِكْرِهَا وَتَفْصِيلِهَا، وَإِنَّمَا تَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مَفْصَلَةً فِي مَوَاضِعِهَا. وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَى الْفَضْلِ عِنْدَ قَوْلِهِ «فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ»^(٦).

قوله: «لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ» اللامُ جوابُ لولا. واعلم أن جوابها إن كان مُثَبِّتًا فَالكَثِيرُ دَخُولُ اللَّامِ كَهَذِهِ الْآيَةِ وَنَظَائِرِهَا، وَيَقِلُّ حَذْفُهَا، قَالَ^(٧):

٥٢٤ - لَوْلَا الْحَيَاءُ وَبَاقِي الدِّينِ عِبْتُكُمْ بِبَعْضِ مَا فِيكُمْ إِذْ عِبْتُمَا عَوْرِي

(١) رواه البخاري: الحج (فتح الباري) ٤٣٩/٣؛ مسلم: الحج ٩٦٨/٢.

(٢) البيت للزبير بن العوام وهو في المغني ٥٦٣؛ والعيني ٥٧١/١ وعجزة:

كَخَبَطَةِ عَصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلْعَمِ

(٣) الاملاء ٤١/١.

(٤) الآية ١٤٣ من الصافات.

(٥) انظر: ابن عقيل: ٢١١/١.

(٦) الآية ٤٧ من البقرة.

(٧) البيت لتميم بن مقبل، وهو في ديوانه ٧٦؛ والمقرب ٩٠/١؛ واللسان: بعض، وورصف

المباني ٢٤٢؛ والبحر ٢٢٤/١؛ والهمع ٢٧/٢؛ والدرر ٨٣/٢.

- البقرة -

وإن كان متفياً فلا يخلو: إما أن يكون حرفُ النفي «ما» أو غيرها، إن كان غيرها فترك اللام واجبٌ نحو: لولا زيدٌ لم أقم، أولن أقوم، لثلاً يتوالى لآمان، وإن كان بـ «ما» فالكثيرُ الحذف، ويقالُ الإتيانُ بها، وهكذا حكمُ جوابِ «لو» الامتناعية، وقد تقدّم عند قوله: «ولو شاء الله لذهبَ بسمعهم»^(١) ولا محلٌّ لجوابها من الإعراب. و«من الخاسرين» في محلِّ نصبٍ خيراً لـ «كان»، ومنَّ للتبعيض.

أ. (٦٥) قوله تعالى: «ولقد علمتم»: اللامُ جوابُ قسمٍ محذوفٍ تقديرُه: والله لقد، وهكذا كلُّ ما جاء من نظائرها، و«قد» حرفٌ تحقيقٍ وتوقع، ويُفيد في المضارع التقليلَ إلا في أفعال الله تعالى فإنها للتحقيق، وقد تُخرَجُ المضارع إلى الماضي كقوله^(٢):

٥٢٥ - قد أتركُ القِرْنَ مُصَفِّراً أناملُه كأنَّ أثوابه مُجَّتْ بفرصادٍ

وهي أداةٌ مختصةٌ بالفعل، وتدخلُ على الماضي والمضارع، وتُحدثُ في الماضي التقريبَ من الحال. وفي عبارة بعضهم: «قد: حرفٌ يَصَحُّ الأفعالُ ويُقَرَّبُ الماضي من الحال، ويُحدثُ تقليلاً في الاستقبال» ويكونُ اسماً بمعنى حَسْبٍ نحو: قدني درهمٌ أي: حسبني، وتتصلُ بها نونُ الوقايةِ مع ياء المتكلم غالباً، وقد جَمَعَ الشاعر بين الأمرين، قال^(٣):

(١) الآية ٢٠ من البقرة.

(٢) البيت لعبيد بن الأبرص وهو في ديوانه ١٤٩، وقد ينسب إلى شاعر هذلي وليس في ديوان المهذلين؛ والكتاب ٣٠٧/٢؛ وابن يعيش ١٤٧/٨؛ ووصف المباني ٣٩٢؛ والمغني ١٨٩؛ وشواهد المغني ٤٩٤؛ والخزانة ٥٠٢/٤؛ والهمع ٧٣/٢؛ والدرر ٨٩/٢. واصفرار الأنامل كناية عن الموت، والفرصاد: ماء التوت.

(٣) اختلفوا في نسبه بين أبي بحدلة وحيد الأرقط، وهو في النوادر ٢٠٥؛ وأمالى الشجري ١٤/١؛ والإنصاف ١٣١؛ والمغني ١٨٥؛ وابن يعيش ٢٤/٣؛ والخزانة ٤٤٩/٢؛ والعيني ٣٧٥/١؛ وشواهد المغني ٤٨٧. والحبيبان هما عبدالله بن الزبير وأخوه مصعب، وقدني أي حسبني. وبعد البيت: ليس الإمامُ بالشحيح المُلجِد.

٥٢٦ — قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبِ قَدِي

وإذا كانت حرفاً جاز حَذْفُ الفعلِ بعدها كقوله^(١):

٥٢٧ — أَفِدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِي

أي: قد زالت، وللقسم وجوابه أحكام تأتي إن شاء الله تعالى مفصلةً. و«عَلِمْتُمْ» بمعنى عَرَفْتُمْ، فيتعدى لواحدٍ فقط، والفرق بين العلم والمعرفة أن العلم يستدعي معرفة الذات وما هي عليه من الأحوال نحو: عَلِمْتُ زَيْدًا قائماً أو ضاحكاً، والمعرفة تستدعي معرفة الذات، وقيل: لأن المعرفة يسبقها جهلٌ، والعلم قد لا يسبقه جهلٌ، ولذلك لا يجوز إطلاق المعرفة عليه سبحانه. و«الذين اعتدوا» الموصول وصلته في محلّ النصب مفعولاً به، ولا حاجة إلى حَذْفِ مضافٍ، كما قدره بعضهم، أي: أحكام الذين اعتدوا، لأنّ المعنى عَرَفْتُمْ أَشْخَاصَهُمْ وَأَعْيَانَهُمْ. وأصل اعتدوا: اعتدوا، فأعِلَّ بالحذف ووزنه افتَعُوا، وقد عُرِفَ تصرُّفه ومعناه.

قوله: «منكم» في محلّ نصبٍ على الحال من الضمير في «اعتدوا» ويجوز أن يكون من «الذين» أي: المعتدين كائنين منكم، و«من» للتبعض.

قوله: «في السَّبْتِ» متعلّقُ باعتدوا، والمعنى: في حُكْمِ السَّبْتِ، وقال أبو البقاء^(٢): «وقد قالوا: اليومَ السَّبْتُ، فجعلوا «اليوم» خبراً عن السبت، كما يقال، اليومَ القتالُ، فعلى ما ذكرنا يكون في الكلام حَذْفُ تقديره في يوم السبت». والسبت في الأصل مصدرُ سَبَتَ، أي: قَطَعَ العمل. وقال ابن عطية^(٣): «والسَّبْتُ: إمّا مأخوذاً من السُّبُوت الذي هو الراحة والدَّعة،

(١) البيت للنابغة، وهو في ديوانه ٣٠؛ والخصائص ٣٦١/٢؛ وابن يعيش ٥/٨؛ والأشموني ٣١/١؛ والخزانة ٢٣٢/٣؛ والدرر ١٢١/١. وأقد: حان.

(٢) الاملاء ٤١/١.

(٣) التفسير ٣٠٦/١.

- البقرة -

وإِذَا مِنَ السَّبْتِ وَهُوَ الْقَطْعُ، لِأَنَّ الْأَشْيَاءَ فِيهِ سَبَّتَتْ وَتَمَّتْ خِلْقَتُهَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: سَبَّتَ رَأْسَهُ أَي: حَلَقَهُ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١): «وَالسَّبْتُ مُصَدَّرٌ سَبَّتَتْ الْيَهُودُ إِذَا عَظُمَتْ يَوْمَ السَّبْتِ» وَفِيهِ نَظْرٌ، فَإِنَّ هَذَا اللَّفْظَ مُوجُودٌ وَاشْتِقَاقُهُ مَذْكُورٌ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ قَبْلَ فِعْلِ الْيَهُودِ ذَلِكَ، اللَّهُمَّ^(٢) إِلَّا أَنْ يَرِيدَ هَذَا السَّبْتَ الْخَاصَّ الْمَذْكُورَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ. وَالْأَصْلُ فِيهِ الْمَصْدَرُ كَمَا ذَكَرْتُ، ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ هَذَا الْيَوْمُ مِنَ الْأَسْبُوعِ لِاتِّفَاقِ وَقُوعِهِ فِيهِ كَمَا تَقَدَّمَ أَنَّ خَلْقَ الْأَشْيَاءِ تَمَّ وَقُطِعَ، وَقَدْ يُقَالُ يَوْمُ السَّبْتِ فَيَكُونُ مُصَدَّرًا، وَإِذَا ذُكِرَ مَعَهُ الْيَوْمُ أَوْ مَعَ مَا أَشْبَهَهُ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَزْمَةِ مِمَّا يَتَضَمَّنُ عَمَلًا وَحَدَثًا جَازَ نَصْبُ الْيَوْمِ وَرَفَعُهُ نَحْوُ: الْيَوْمِ الْجُمُعَةُ، الْيَوْمِ الْعِيدُ، كَمَا يُقَالُ: الْيَوْمِ الْاجْتِمَاعُ وَالْعَوْدُ، فَإِنَّ ذِكْرَ مَعَ «الْأَحَدِ» [٢٨/ب] وَأَخَوَاتِهِ وَجَبَ / الرَّفْعُ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَتَحْقِيقُهَا مَذْكُورٌ فِي كِتَابِ النُّحُو.

قوله: «قردةٌ خاسئين» يجوز فيه أربعة أوجه، أحدها أن يكونا خبرين، قال الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣): «أَي: كُونُوا جَامِعِينَ بَيْنَ الْقَرْدِيَّةِ وَالْخُسُوءِ» وَهَذَا التَّقْدِيرُ بِنَاءٌ مِنْهُ عَلَى عَلَيٍّ أَنَّ الْخَبْرَ لَا يَتَعَدَّدُ، فَلِذَلِكَ قَدَّرَهُمَا بِمَعْنَى خَبْرٍ وَاحِدٍ مِنْ بَابِ: هَذَا حُلُوُّ حَامِضٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهِ. الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ «خَاسِئِينَ» نَعْتًا لِقَرْدَةٍ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٤). وَفِيهِ نَظْرٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْقَرْدَةَ غَيْرُ عَقْلَاءَ، وَهَذَا جَمْعُ الْعَقْلَاءِ. فَإِنَّ قِيلَ: الْمَخَاطَبُونَ عَقْلَاءَ. فَالْجَوَابُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يُفِيدُ، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ عِنْدَكُمْ حَيْثُئِدْ: كُونُوا مِثْلَ قَرْدَةٍ مِنْ صِفَتِهِمُ الْخُسُوءِ، وَلَا تَعَلَّقْ لِلْمَخَاطَبِينَ بِذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُمْ مُشَبَّهُونَ بِالْعَقْلَاءِ، كَقَوْلِهِ: «لِي

(١) الكشاف ٢٨٦/١.

(٢) في الأصل: «إلا اللهم» وهو سهو.

(٣) الكشاف ٢٨٦/١.

(٤) الاملاء ٤٢/١.

- البقرة -

ساجدين»^(١)، و«أَتَيْنَا طَائِعِينَ»^(٢). الثالث: أن يكون حالاً من اسم «كونوا» والعامِلُ فيه «كونوا»، وهذا عند مَنْ يُجِيزُ لـ «كان» أن تعملَ في الظروفِ والأحوالِ. وفيه خلافٌ سيأتي تحقيقُه عند قوله تعالى: «أكان للناسِ عَجَباً»^(٣) إن شاء الله تعالى. الرابع - وهو الأجوْدُ - أن يكونَ حالاً من الضميرِ المستكنِّ في «قِرْدَةٌ» لأنه في معنى المشتقِّ، أي: كونوا مَمْسُوحِينَ في هذه الحالة، وَجَمْعُ فِعْلٍ عَلَى فِعْلَةٍ قَلِيلٌ لَا يَنْقَاسُ.

ومادة القرد تدل على اللصوق والسكون، تقول: «قَرَدَ بِمَكَانٍ كَذَا» أي: لَصِقَ بِهِ وَسَكَنَ، ومنه «الْصُوفُ الْقَرْدُ» أي المتداخلُ، ومنه أيضاً: «الْقَرَادُ» هذا الحيوانُ المعروف. ويقال: خَسَأَتْهُ فَخَسَأَ، فالمتعدي والقاصر سواء نحو: زاد وغاض، وقيل: يُقَالُ خَسَأَتْهُ فَخَسِيءٌ وَأَخَسَأَ؛ والمصدر الخُسُوءُ والخُسِيُّ. وقال الكسائي: «خَسَأَتْ الرَّجُلَ خَسِئًا، وَخَسَأَ هُوَ خُسُوءًا فَفَرَّقَ بَيْنَ الْمَصْدَرَيْنِ، وَالْخُسُوءُ: الذَّلَّةُ وَالصُّغَارُ وَالطَّرْدُ وَالْبُعْدُ وَمِنْهُ خَسَأَتْ الْكَلْبَ.

آ. (٦٦) قوله تعالى: ﴿نَكَالًا﴾: مفعولٌ ثانٍ لَجَعَلَ التي بمعنى صَيَّرَ والأوَّلُ هو الضميرُ وفيه أقوالٌ، أحدها: يعود على الْمَسْحَةِ. وقيل: على القرية لأنَّ الكلامَ يقتضيها كقوله: «فَأَثَرَنَ بِهِ نَقْعًا»^(٤) أي بالمكان. وقيل على العقوبة، وقيل على الأمة. والنكالُ: المنعُ، ومنه النُّكْلُ اسمٌ للقيد من الحديد واللجام لأنه يُمنَعُ به، وسُمِّيَ الْعِقَابُ نَكَالًا لأنه يُمنَعُ به غيرُ المعاقب أن يفعلَ فِعْلَهُ، وَيمنَعُ الْمُعاقِبَ أن يعودَ إلى فِعْلِهِ الأوَّلِ. والتنكيلُ: إصابةُ الغيرِ بالنكالِ ليردَعَ غيره، ونكَلَّ عن كَذَا يَنْكُلُ نَكْوَالًا امتنع، وفي

(١) الآية ٤ من يوسف «والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين».

(٢) «١١ من فصلت» فقال لها والأرض اثنتا طوعاً أو كرهاً قالتا أتينا طائعين».

(٣) الآية ٢ من يونس.

(٤) الآية ٤ من العاديات.

الحديث: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرَّجُلَ النَّكْلَ»^(١) أي: القوي على الفرس. وَالْمَنْكَلُ ما يُنْكَلُ بِهِ الْإِنْسَانُ قَالَ^(٢):

٥٢٨ - فارم على أبقائهم بمنكبل

والضمير في يديها وخلفها كالضمير في «جعلناها».

قوله: «ومَوْعِظَةٌ عَطْفٌ عَلَى «نكالا» وهي مَفْعَلَةٌ من الوعظ وهو التخويف، وقال الخليل^(٣): «التذكير بالخير فيما يرق له القلب، والاسم: العِظَةُ كالعِدَّة والزينة. و«للمتقين» متعلق بمَوْعِظَةٍ. واللام للعلة، وحُضِرَ المتقين بالذكر، وإن كانت موعظة لجميع العالم: البر والفاجر، لأن المنتفع بها هم هؤلاء دون من عداهم، ويجوز أن تكون اللام مقوية، لأن «موعظة» فرع على الفعل في العمل فهو نظير «فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ»^(٤)، فلا تعلق لها لزيادتها، ويجوز أن تكون متعلقة بمحذوف لأنها صفة لموعظة، أي: موعظة كائنة للمتقين.

آ. (٦٧) قوله تعالى: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ . . . الجمهور على ضمِّ الراء لأنه مضارعٌ مُعْرَبٌ مجردٌ من ناصبٍ وجازمٍ. ورُوِيَ عن أبي عمرو^(٥) سكونها سكوناً مَحْضاً واختلاس الحركة، وذلك لتوالي الحركات، ولأن الراء حرفٌ تكرر فكأنها حرفان، وحركتها حركتان، وقيل: شبهها بعَضد، فسُكِّنَ أَوْسَطُهُ

(١) النهاية في غريب الحديث ١١٦/٥.

(٢) البيت لرياح المؤمل وهو في اللسان «نكل» والقرطبي ٤٤٣/١، وقبله:

يا ربَّ أَشْقَانِي بِنَسْوِ مُؤْمَلٍ

وقد ضبط المؤلف الميم بالكسر خلاف ما نصت عليه كتب اللغة.

(٣) انظر: القرطبي ٤٤٤/١.

(٤) الآية ١٠٧ من هود.

(٥) القرطبي ٤٤٤/١؛ والبحر ٢٤٩/١.

إجراءً للمنفصل مُجْرَى المتصلِ ، وهذا كما تَقَدَّم في قراءة «بَارئِكُمْ»^(١) ، وقد تَقَدَّم ذِكْرُ من اسْتَضَعَفَهَا من النحويين ، وتَقَدَّم ذِكْرُ الأَجْوِبَةِ عنه بما أَعْنَى عن إعادته هنا ، ويجوز في همز «يَأْمُرِكُمْ» إبداله ألفاً وهذا مَطْرِدٌ . و «يَأْمُرِكُمْ» هذه الجملةُ في محلِّ رفعٍ خبراً لِإِنَّ ، وَإِنَّ وما في حَيْزِها في محلِّ نصبٍ مفعولاً بالقول ، والقولُ وما في حَيْزِهِ في محلِّ جرٍّ بإضافة الظرف إليه ، والظرفُ معمولٌ لفعلٍ محذوفٍ أي : اذْكُرْ .

قوله : «أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةَ» «أَنْ» وما في حَيْزِها مفعولٌ ثانٍ لِيَأْمُرِكُمْ ، فموضعُها يجوزُ أَنْ يكونَ نصباً وَإِنْ يكونَ جرّاً حَسَبَما مضى من ذِكْرِ الخِلافِ ، لأنَّ الأصلَ على إسقاطِ حرفِ الجرِّ أي : بَأَنَّ تَذْبَحُوا ، ويجوزُ أَنْ يُوافِقَ الخليلُ هنا على أَنَّ موضعَها نصبٌ لأنَّ هذا الفعلَ يجوزُ حذفُ الباءِ معه ، ولولم تكنِ الباءُ في «أَنْ» نحو : أَمْرُتُكَ الخَيْرَ .

والبقرةُ واحدةُ البَقَرِ ، تقعُ على الذَكَرِ والأنثى نحو حَمَامَةٍ ، والصفةُ تُمَيِّزُ الذَكَرَ من الأنثى ، تقول : بَقْرَةٌ ذَكَرٌ وبَقْرَةٌ أنثى ، وقيل : بَقْرَةٌ اسمٌ للأنثى خاصةً من هذا الجنسِ مقابلةً لثور ، نحو : ناقةٌ وَجَمَلٌ ، وَأتانٌ وَحَمَارٌ ، وَسُمِّيَ هذا الجنسُ بذلك لأنه يَبْقَرُ الأرضَ أي يَشُقُّها بالحرثِ ، ومنه : بَقَرٌ بطنه ، والباقِرُ أبو جعفر^(٢) لَشَقَّه العَلَمُ ، والجمعُ : بَقَرٌ وباقِرٌ وَيَبْقُرُ وَيَبْقِيرُ .

قوله : «هُزُوا» مفعولٌ ثانٍ لـ «أَتَّخِذْنَا» . وفي وقوعِ «هُزُوا» مفعولاً ثانياً ثلاثةُ أقوالٍ . أحدها : أنه على حَذْفِ مضافٍ أي ذوي هُزءٍ . الثاني : أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ المفعولِ به أي مَهْزُوءاً بنا . الثالث : أنهم جُعِلُوا نفسَ الهُزءِ

(١) الآية ٥٤ من البقرة .

(٢) محمد بن علي ، عرض على أبيه زين العابدين ، وروى عن ابن عباس ، وقرأ عليه ابنه جعفر ، توفي سنة ١١٨ . انظر : طبقات القراء ٢/٢٠٢ .

- البقرة -

مبالغة. وهذا أولى، وقال الزمخشري - وبدأ به - (١): «أَتَجَعَلْنَا مَكَانَ هُزْءٍ» وهو قريبٌ من هذا.

وفي «هُزُوءًا» قراءاتٌ سِتُّ (٢)، المشهورُ منها ثلاثٌ: هُزُوءًا بضمّين مع الهمز، وهُزْءًا بسكون العين / مع الهمز وصلًا وهي قراءة حمزة رحمه الله، فإذا وَقَفَ أَبْدَلَهَا وَاوًا، وليس قياسٌ تخفيفها، وإنما قياسه إلقاء حركتها على الساكن قبلها. وإنما أتبع رسم المصحف فإنها رُسِمَتْ فِيهِ وَاوًا، ولذلك لم يُبَدَّلْهَا فِي «جِزْءًا» وَاوًا وَقَفًا، لأنها لم تُرَسَمْ فِيهِ وَاوًا كَمَا سَيَأْتِي عَنْ قَرِيبٍ، وقراءته أصلها الضمُّ كقراءة الجماعة إلا أنه خَفَّفَ كقولهم فِي عُنُقٍ: عُنُقٌ. وقيل: بل هي أصلٌ بنفسها، ليست مخففةً من ضم، حكى مكي (٣) عن الأخفش (٤) عن عيسى بن عمر: «كُلُّ اسْمٍ ثَلَاثِي أَوَّلُهُ مَضْمُومٌ يَجُوزُ فِيهِ لَغْتَانِ: التثقيب والتخفيف». و«هُزُوءًا» بضمّين مع الواو وصلًا ووقفًا وهي قراءة حفص عن عاصم، كأنه أَبَدَلَ الهمزة وَاوًا تخفيفًا، وهو قياسٌ مطرد في كلِّ همزة مفتوحةٍ مضمومٍ ما قبلها نحو جَوْنٍ فِي جَوْنٍ (٥)، و«السفهاء ولا إناهم» (٦) وحكمٌ «كُفْتًا» في قوله تعالى: «وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفْتًا أَحَدٌ» (٧) حكمٌ «هُزُوءًا» في جميع ما تقدم قراءةً وتوجيهًا. و«هُزْءًا» بإلقاء حركة الهمزة على الزاي وحذفها

(١) الكشاف ٢٨٦/١.

(٢) انظر: السبعة ١٥٧؛ الكشف ٢٤٧/١؛ البحر ٢٥٠/١؛ الشواذ ٦.

(٣) الكشف ٢٤٨/١.

(٤) معاني القرآن ١٠٣.

(٥) قال صاحب القاموس مادة «جان»: الجؤنة: سَفَطٌ مَغشَى بِجِلْدٍ ظَرَفٌ لَطِيبُ الْعَطَارِ أصله الهمز، وجمعه جؤن.

(٦) «أَنْوَمُوا كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ» الآية ١٣ من البقرة، وذلك فيما روي عن أبي عمرو أنه يَنحُو بِالْمَفْتُوحَةِ بَعْدَ الْمَضْمُومَةِ نَحْوَ الْأَلْفِ وَيَبْدَلُ مِنْهَا وَاوًا مَفْتُوحَةً. انظر:

الكشف ١١٧/١.

(٧) الآية ٤ من الإخلاص.

- البقرة -

وهو أيضاً قياس مطرد، وهُزواً بسكون العين مع الواو، وهُزاً بتشديد الزاي من غير همزة، ويروى عن أبي جعفر، وتقدم معنى الهُزء أول السورة.

قوله: «أعوذ بالله» تقدم إعرابه في الاستعاذة، وهذا جواب لاستفهامهم في المعنى كأنه قال: لا أهزأ مستعيذاً بالله من ذلك فإن الهازيء جاهل. وقوله «أن أكون» أي: من أن أكون، فيجيء فيه الخلاف المعروف. و«من الجاهلين» خبرها، وهو أبلغ من قولك: «أن أكون جاهلاً، فإن المعنى: أن أنتظم في سلك قوم اتصفوا بالجهل.

آ. (٦٨) قوله تعالى: ﴿قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا﴾. كقوله: «ادع لنا ربك يخرج لنا»^(١) وقد تقدم. قوله: «ما هي»؟ ما استفهامية في محل رفع بالابتداء تقديره: أي شيء هي، و«ما» الاستفهامية يُطلب بها شرح الاسم تارة نحو: «ما العنقاء؟ [و] ما هيئة المسمى أخرى نحو: ما الحركة؟ وقال السكاكي^(٢): «يسأل بـ «ما» عن الجنس، تقول: ما عندك؟ أي: أي أجناس الأشياء عندك، وجوابه: كتاب ونحوه، أو عن الوصف، تقول: ما زيد؟ وجوابه: كريم» وهذا هو المراد في الآية. و«هي» ضمير مرفوع منفصل في محل رفع خبراً لـ «ما»، والجملة في محل نصب بيين، لأنه مُعلّق عن الجملة بعده^(٣)، وجاز ذلك لأنه شبيه بأفعال القلوب.

قوله: «لا فارض ولا بكر» لانافية و«فارض» صفة لبقرة، واعترض بـ «لا» بين الصفة والموصوف، نحو: مررت برجل لا طويل ولا قصير. وأجاز أبو البقاء^(٤) أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف أي: لا هي فارض. وقوله:

(١) الآية ٦١ من البقرة.

(٢) مفتاح العلوم ٥٣٣. والسكاكي هو يوسف بن أبي بكر من أهل خوازم، برع في المعاني والبيان وله: مفتاح العلوم، توفي سنة ٦٢٦. انظر: البغية ٣٦٤/٢.

(٣) أي: إن الاستفهام في قوله «ما هي» علق «بيين» عن العمل.

(٤) الإملاء ٤٢/١.

- البقرة -

«ولا يَكْرُ» مثل ما تقدّم، وتكرّرت «لا» لأنها متى وقعت قبل خبرٍ أُنعتِ أحوالٍ وَجِبَ تَكريرُها، تقول: زيدٌ لا قائمٌ ولا قاعدٌ، ومررت به لا ضاحكاً ولا باكياً، ولا يجوز عدم التكرار إلا في ضرورةٍ، خلافاً للمبرد^(١) وابن كيسان، فمن ذلك^(٢):

٥٢٩ - وَأَنْتَ أَمْرٌ مِثْنًا خُلِقْتَ لغيرنا حَيَاتُكَ لَا نَفْعَ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ وَقَوْلُهُ^(٣):

٥٣٠ - قَهَرْتَ الْعِدَى لَا مُسْتَعِينًا بَعْضِيَةً وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخَدَائِعِ وَالْمَكْرِ فَلَمْ يَكْرُرْهَا فِي الْخَبَرِ وَلَا فِي الْحَالِ.

والفارض: الْمُسِنَّةُ الْهَرَمَةُ، قال الزمخشري^(٤): «كَأَنَّهَا سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا فَرَضَتْ سِنَهَا، أَي قَطَعَتْهَا وَبَلَّغَتْ آخِرَهَا» قال الشاعر^(٥):

٥٣١ - لَعَمْرِي لَقَدْ أَعْطَيْتَ جَارَكَ فَارِضًا تُسَاقُ إِلَيْهِ مَا تَقُومُ عَلَى رِجْلِ وَيُقَالُ لِكُلِّ مَا قَدَّمَ: فَارِضٌ، قال: ^(٦)

٥٣٢ - شَيْبَ أَصْدَاغِي فَرَأْسِي أبيضُ مُحَامِلٌ فِيهَا رِجَالٌ فَرُضُ

(١) المقتضب ٣٦٠/٤.

(٢) البيت للضحك بن هنام أول رجل من بني سلول، وهو في الكتاب ٣٥٨/١؛ والأشموني ١٨/٢؛ والهمع ١٤٨/١؛ والدرر ١٢٩/١.

(٣) البيت لزياد بن سيار، وهو في شذور الذهب ٣٦٢؛ والجني الداني ٢٩٩؛ وشرح الصبان ١٨/٢؛ والأشموني ٤٢/٢؛ والهمع ١٤٩؛ والدرر ١٣٢/١.

(٤) الكشف ١٨٧/١.

(٥) البيت لعلقمة بن عوف، وهو في الأضداد ٣٧٦؛ واللسان: فرض؛ والقرطبي ٤٤٨/١.

(٦) لم أهد إلى قائله، وهو في اللسان: فرض؛ والقرطبي ٤٤٨/١.

أي: كبارٌ قدماء، وقال آخر^(١):

٥٣٣ - يا رَبُّ ذِي ضِعْنٍ عَلَيَّ فَارِضٍ لَهُ قُرُوءٌ كَقُرُوءِ الْحَائِضِ

وقال الراغب^(٢): «سُمِّيَتْ فَارِضاً لَأَنَّهَا تَقْطَعُ الْأَرْضَ، وَالْفَرِضُ فِي الْأَصْلِ: الْقَطْعُ وَقِيلَ: لَأَنَّهَا تَحْمِلُ الْأَحْمَالَ الشَّاقَّةَ. وَقِيلَ: لِأَنَّ فَرِيضَةَ الْبَقْرِ تَبِيعٌ وَمُسِنَّةٌ^(٣)، قَالَ: فَعَلِيَ هَذَا تَكُونُ الْفَارِضُ اسْمًا إِسْلَامِيًّا» وَيُقَالُ فَرَضْتُ تَفْرِضُ بِالْفَتْحِ فَرُوضًا، وَقِيلَ: فَرَضْتُ بِالضَّمِّ أَيْضًا. وَالْبِكْرُ مَا لَمْ تَحْمِلْ، وَقِيلَ: مَا وَلَدَتْ بَطْنًا وَاحِدًا وَذَلِكَ الْوَلَدُ بِكْرٌ أَيْضًا، قَالَ^(٤):

٥٣٤ - يَا بِكْرَ بَكْرَيْنِ وَيَا خِلْبَ الْكَيْدِ أَصْبَحَتْ مِنِّي كَذْرَاعٍ مِنْ عَضُدِ

وَالْبِكْرُ مِنَ الْحَيَوَانَ: مَنْ لَمْ يَطْرُقْهُ فَحْلٌ، وَالْبِكْرُ بِالْفَتْحِ: الْفَتِيَّةُ مِنَ الْإِبِلِ، وَالْبِكَارَةُ بِالْفَتْحِ: الْمَصْدَرُ.

قوله: «عَوَانٌ» صفةٌ لبقرة، ويجوز أن يكونَ خبراً لمبتدأ محذوفٍ أي: هي عوانٌ، كما تقدّم في «لا فارضٌ» والعوانُ: النَّصْفُ، وهو التوسُّطُ بين الشَّيْئَيْنِ، وَذَلِكَ أَقْوَى مَا يَكُونُ وَأَحْسَنُهُ، قَالَ^(٥):

٥٣٥ - نَوَاعِمُ بَيْنَ أَبْكَارٍ وَعَوُونِ

(١) لم أهدت إلى قائله، وهو في مجالس نعلب ٣٠١/١؛ والطبري ١٩٠/٢؛ والأضداد ٢٨؛ ومجمع البيان ١٣١/١؛ وابن عطية ٣١٣/١؛ واللسان: فرض، والبحر ٢٤٨/١.

(٢) المفردات ٢٤٨/١.

(٣) قال الراغب: «فالتببيع يجوز في حال دون حال، وألمسنة يصح بدلها في كل حال فسُميت المسنة فارضة لذلك».

(٤) القرطبي ٤٤٩/١. والخلب: لحمة تصل ما بين الكبد وزياتها.

(٥) البيت للطرماح وصدوره:

حَصَانٌ مَوَاضِعِ النَّقَبِ الْأَعَالِي

وهو في النصف ٥٨/٣؛ وشواهد الكشاف ٥٤٨/٤.

- البقرة -

وقيل: هي التي وُلدت مرةً بعد أخرى، ومنه الحَرْبُ العَوَانُ، أي: التي جاءت بعد حربٍ أخرى، قال زهير^(١):

٥٣٦ - إِذَا لَقِحتْ حَرْبٌ عَوَانٌ مُضِرَّةٌ ضَرُوسٌ تُهَرُّ النَّاسَ أُنْيَابُهَا عُصْلٌ
وَالعَوْنُ بِسكُونِ الواوِ: الجَمْعُ، وَقَدْ تُضَمُّ ضَرُورَةً كَقَوْلِهِ^(٢):

٥٣٧ - ... فِي الأَكْفِ اللامِعَاتِ سُورٌ

بِضَمِّ الواوِ. وَنظيرُهُ فِي الصَّحِيحِ: قَدَالٌ وَقُدْلٌ، وَحِمَارٌ وَحُمُرٌ.
قوله: «بَيْنَ ذَلِكَ» صِفَةٌ لِعَوَانٍ، فَهُوَ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ وَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ
أَي: كائِنٌ بَيْنَ ذَلِكَ، وَ«بَيْنَ» إِنَّمَا تُضَافُ لِشَيْئَيْنِ فَصَاعِدًا، وَجَازٌ أَنْ تُضَافَ
هنا إِلَى مَفْرَدٍ، لِأَنَّهُ يُشَارُ بِهِ إِلَى المَثْنِيِّ وَالمَجْمُوعِ، كَقَوْلِهِ^(٣):

٥٣٨ - إِنَّ لِلخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدَى وَكِلَا ذَلِكَ [وَجْهٌ وَقَبْلٌ]

كَأَنَّهُ قِيلَ: بَيْنَ مَا ذَكَرَ مِنَ الفَارِضِ وَالبِكْرِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤): «فَإِنْ
قُلْتَ: كَيْفَ جَازَ أَنْ يُشَارَ بِهِ إِلَى مُؤنَّثَيْنِ وَإِنَّمَا هُوَ لِإِشَارَةِ المَذْكَرِ؟ قُلْتَ: لِأَنَّهُ
فِي تَأْوِيلٍ مَا ذَكَرَ وَمَا تَقَدَّمَ»، وَقَالَ: «وَقَدْ يَجْرِي الضَّمِيرُ مَجْرَى اسْمِ الإِشَارَةِ
فِي هَذَا / قَالَ أَبُو عبيدة^(٥): قُلْتَ لِرؤُوبَةٍ فِي قَوْلِهِ^(٦):

(١) ديوانه ١٠٣. لقيت: اشتدت، تهر الناس: جعلهم يكرهونها، والعصل: المعوجة.

(٢) البيت لعدي بن زيد، وهو في ملحق ديوانه ١٢٧ وتماه:

عَنْ مُبْرِقاتِ بالبُريِّنِ وَتَبَّ - دَو فِي الأَكْفِ اللامِعَاتِ سُورٌ

وَالكِتَابُ ٢/٣٦٩؛ وَالمَنْصَفُ ١/٣٣٨؛ وَالمَتَعُ ٤٦٧؛ وَاللِّسَانُ: لَمَعٌ، وَرَصِفَ

المَبَانِي ٤٢٩؛ وَابْنُ بَغيَشٍ ٥/٤٤؛ وَالمَهْمَعُ ٢/١٧٦؛ وَالدَّرَرُ ٢/٢٧٧. وَالمَبْرِقاتُ:

المَتْرِياتُ، وَالبُزُونُ: حَبْرَةٌ وَهِيَ الخَلخالُ، وَسُورٌ: حِ سِوَارٌ.

(٣) تَقَدَّمَ بِرَقْمِ ٤٥٣، وَقَوْلُهُ: «وَجْهٌ وَقَبْلٌ» سَقَطَ مِنَ الأَصْلِ.

(٤) الكِشَافُ ١/٢٨٧.

(٥) مِجَازُ القُرْآنِ ١/٤٤.

(٦) دِيوانُهُ ١٠٤؛ وَالمَحْتَسِبُ ٢/١٥٤؛ وَمِجالِسُ العُلَماءِ ٢٧٧؛ وَاللِّسَانُ: بَهِقٌ؛ وَالمَغْنِي

٧٥٥. وَالبَلَقُ: سِوَادٌ مَعَ بِياضٍ، وَالتَّوْلِيعُ: اسْتِطالَةُ البَهِقِ الَّذِي هُوَ بِياضٌ فِي الجِلْدِ

وَانظُرْ: مِجَازُ القُرْآنِ ١/٤٤.

- البقرة -

٥٣٩ - فيها خطوطٌ من سَوَادٍ وَبَلَقٌ كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلَّيْعُ الْبَهَقِ
إن أَرَدْتَ الخَطوطَ فقل: كأنها، وإن أَرَدْتَ السَّوَادَ وَالبَلَقَ فقل: كأنهما،
فقال: أَرَدْتُ: كَأَنَّ ذَاكَ. وَبَلَقٌ. والذي حَسَّنَ منه أَنَّ أسماءَ الإِشارةِ تَثْبِيتهَا
وَجَمْعُهَا وَتَأْنِيثُهَا لَيْسَتْ عَلَى الحَقِيقَةِ، وَكذلكَ الموصولاتُ، وَلذلكَ جاءَ الذي
بمعنى الجمعِ.

قوله: «ماتُومرون» «ما» موصولةٌ بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ
تقديره: تُؤمرون به، فَحُذِفَتِ الباءُ وَهَرَحِذَفَ مَطْرُدٌ، فَاتَّصَلَ بالضميرِ
فحُذِفَ. وليس هُوَ نَظِيرَ «كالذي خاضوا»^(١) فَإِنَّ الحذفَ هُناكَ غيرُ مقيسٍ،
ويضعفُ أن تكونَ «ما» نكرةً موصوفةً. قال أبو البقاء^(٢): «لأنَّ المعنى على
العمومِ وَهُوَ الَّذِي أَشْبَهُهُ»، وَيجوزُ أن تكونَ مصدريةً أي: أَمَرَكُم بمعنى
مأمورَكُم، تسميةً للمفعولِ بالمصدرِ كضربِ الأميرِ، قاله الزمخشري^(٣).
و«تُؤمرون» مبنيةٌ للمفعولِ والواوُ قائمٌ مقامَ الفاعلِ، ولا محلَّ لهذه الجملةِ
لوقوعِها صلةً.

آ. (٦٩) قوله تعالى: ﴿مَا لُونُهَا﴾: كقولهِ «هي»^(٤)؟ وقال
أبو البقاء^(٥): «لوقُرىء «لونها» بالنصب لكان له وجهٌ، وهو أن تكونَ «ما»
زائدة كهي في قوله: «أَيُّما الأَجَلَيْنِ قُضِيَتْ»^(٦) وَيكونُ التقديرُ: يبين لنا لونها،
وأما «ما هي» فابتداءٌ وخبرٌ لا غيرٌ إذ لا يُمكنُ جَعْلُ «ما» زائدةً لأنَّ «هي»
لا يَصِحُّ أن تكونَ مفعولٌ بيِّنٌ يعني أنها بصيغةِ الرفعِ، وهذا ليس من مواضعِ

(١) الآية ٦٩ من التوبة: «وخضتم كالذي خاضوا».

(٢) الإملاء ٤٢/١.

(٣) الكشف ٢٨٧/١.

(٤) في الآية ٦٨.

(٥) الإملاء ٤٢/١.

(٦) الآية ٢٨ من القصص.

زيادة «ما» فلا حاجة إلى هذا. واللون عبارة عن الحمرة والسواد ونحوهما. واللون أيضاً النوع^(١) وهو الدقل نوع من النخل، قال الأخفش^(٢): «هو جماعة واحدها: لينة» وسيأتي. وفلان يتلون أي: لا يثبت على حال، قال الشاعر^(٣):

٥٤٠ - كلُّ يومٍ تتلون غيرُ هذا بك أَجْمَلُ

قوله: «صفراء فاقع لونها» يجوز أن يكون «فاقع» صفةً و«لونها» فاعلاً به، وأن يكون خبراً مقدماً، و«لونها» مبتدأ مؤخرٌ والجملة صفةٌ ذكرها أبو البقاء^(٤). وفي الوجه الأول نظرٌ، وذلك أن بعضهم نقل أن هذه التوابع للألوان لا تعمل عمل الأفعال. فإن قيل: يكون العمل لصفراء لالفاقع كما تقول: مررتُ برجلٍ أبيض ناصع لونه، فلونه مرفوعٌ بأبيض لا بناصع، فالجواب: أن ذلك ههنا ممنوعٌ من جهةٍ أخرى، وهو أن صفراء مؤنث اللفظ، ولو كان رافعاً لـ «لونها» لقال: أصفر لونها، كما تقول: مررتُ بامرأةٍ أصفر لونها، ولا يجوز: صفراء لونها، لأن الصفة كالفعل^(٥)، إلا أن يُقال: إنه لما أضيف إلى مؤنث اكتسب منه التأنيث فعومل معاملةً كما سيأتي ذكره. ويجوز أن يكون «لونها» مبتدأ، و«تسرُّ» خبره، وإنما أتت الفعل لاكتسابه بالإضافة معنى التأنيث^(٦)، كقوله^(٧):

(١) انظر: الصحاح: لون.

(٢) معاني القرآن ٤٩٧. وقد ورد هذا في إعرابه للآية ٥ من الحشر: «ما قطعتم من لينة».

(٣) لم أهد إلى قائله، وهو في القرطبي ٤٥٠/١.

(٤) الإملاء ٤٢/١.

(٥) أي إن الفعل يبقى دائماً بحسب ما يسند إليه فكذلك الصفة.

(٦) أي إن «لون» مذكر ولكنه أضيف إلى الضمير المؤنث «ها» فاكسب منه التأنيث، لذلك عاد الضمير المستتر في «تسرُّ» عليه مؤنثاً وأنت الفعل لذلك.

(٧) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ٧٥٤؛ والكتاب ٢٥/١؛ والمقتضب ١٩٧/٤؛

والخصائص ٤١٧/٢؛ والمحتسب ٢٣٧/١؛ واللسان: سفه. تسفت: أمالت،

النواسم: ح ناسمة وهي الرياح اللينة، والرماح هنا: الأغصان.

- البقرة -

٥٤١ - مَشِينٌ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهُتُ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ

وقول الآخر^(١):

٥٤٢ - وَتَشْرُقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدَعَتْهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

أَنْتَ فَعَلَ الْمَرُّ وَالصَّدْرُ لَمَّا أُضِيفَا لِمَوْثٍ، وَقُرِءَ «تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ»^(٢) وَقِيلَ: لِأَنَّ الْمَرَادَ بِاللَّوْنِ هُنَا الصَّفْرَةَ، وَهِيَ مَوْثَةٌ فَحُمِلَ عَلَى الْمَعْنَى فِي ذَلِكَ، وَيُقَالُ: أَصْفَرُ فَاقِعٌ، وَأَبْيَضُ نَاصِعٌ وَيَقْقُ وَلَهَقُ، وَلِهَاقُ وَأَخْضَرُ نَاصِعٌ^(٣)، وَأَحْمَرُ قَانِيٌّ وَأَسْوَدُ حَالِكٌ وَحَائِكٌ وَحَلْكُوكُ وَحُلْكُوكُ وَدَجُوجِيٌّ وَغَرَبِيْبٌ وَبُهَيْمٌ، وَقِيلَ: «الْبُهَيْمُ الْخَالِصُ مِنْ كُلِّ لَوْنٍ». وَبِهَذَا يَظْهَرُ أَنَّ صَفْرَاءَ عَلَى بَابِهَا مِنَ اللَّوْنِ الْمَعْرُوفِ لَا سُودَاءَ كَمَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ، فَإِنَّ الْمَفْقُوعَ مِنْ صِفَةِ الْأَصْفَرِ خَاصَّةً، وَأَيْضاً فَإِنَّهُ مَجَازٌ بَعِيدٌ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ ذَلِكَ إِلَّا فِي الْإِبْلِ لِقُرْبِ سُودَاهَا مِنَ الصَّفْرَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «كَأَنَّهُ جِمَالَةٌ صُفْرٌ»^(٤). وَقَالَ^(٥):

٥٤٣ - تَلِكُ خَيْلِي مِنْهُ وَتَلِكُ رِكَابِي هُنَّ صُفْرٌ أَوْلَادُهَا كَالزَّرْبِيِّ

قَوْلُهُ: «تَسْرُّ النَّاطِرِينَ» جَمَلَةٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ صِفَةٌ لـ «بِقَرَةٍ» أَيْضاً، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ خَيْراً عَنِ «لَوْنِهَا» بِالتَّأْوِيلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ. وَالسَّرُورُ لَذَّةٌ فِي

(١) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ١٢٣؛ والكتاب ٢٥/١؛ وابن يعيش ١٥١/٧؛ وحاشية الشيخ يس ٣١/٢؛ والدرر ٥٩/٢. وشرق: غص، وأدعته: أفشيته.

(٢) الآية ١٠ من سورة يوسف، وهي قراءة مجاهد والحسن وآخرين، انظر: القرطبي ١٣٣/٩.

(٣) كذا في الأصل، وعبرة الأخفش: ناصر (المعاني ١٠٤).

(٤) الآية ٣٣ من الرسائل.

(٥) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٣٣٥؛ واللسان: خشب؛ والأضداد ١٣٨؛ وابن عطية ٣١٤/١. والركاب: ج راحلة وهي الرجل.

القلب عند حصول نفع أو توقُّعه، ومنه «السريُّ» الذي يُجلَسُ عليه إذ كان لأولي النعمة، وسريُّ الميت تشبيهاً به في الصورة وتفاوتاً بذلك.

آ. (٧٠) قوله تعالى: ﴿ما هي﴾؟ .. مرةً ثانيةً، تكريراً للسؤال عن حالها وصفتها واستكشافاً زائداً ليزدادوا بياناً لوَصَفَها.

قوله: «إِنَّ الْبَقْرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا» «البقر» اسمٌ إنَّ وهو اسمُ جنسٍ كما تقدَّم. وقرىء^(١) «الباقر» وهو بمعناه كما تقدم. و«تَشَابَهَ» جملةٌ فعلية في محلِّ رفعٍ خبراً لإِنَّ، وقرىء^(٢): «تَشَابَهُ» مشدداً ومخففاً^(٣) وهو مضارعٌ، فالأصلُ: تَشَابَهُ بَتَاءِين، فَأُدْغِمَ وحُذِفَ منه أخرى، وكِلا الوجهين مقيس. وقرىء أيضاً: يَشَابَهُ بالياء من تحت^(٤) وأصله يتشابه فادغم أيضاً. وتذكيرُ الفعل وتأنينه جائزان لأن فاعله اسمُ جنسٍ وفيه لغتان: التذكيرُ والتأنيثُ، قال تعالى: «أعجازُ نخلٍ خاوية»^(٥) فَأَنْثُ، و«أعجازُ نخلٍ مُنْقَعِر»^(٦) فَذَكَرُ، ولهذا موضعٌ نستقصي منه، يأتي إن شاء الله تعالى. وتَشَابَهُ^(٧) بتاءين على الأصل، وتَشَبَّهُ بتشديد الشين^(٨) والباء من غير ألف، والأصلُ: تَشَبَّهُ. وتَشَابَهَتْ^(٩).

- (١) وهي قراءة عكرمة ومجيبى بن يعمر، البحر ٢٥٣/١؛ ابن عطية ٣١٥/١.
- (٢) انظر في قراءتها: الشواذ ٧؛ القرطبي ٤٥١/١؛ وابن عطية ٣١٥/١؛ والبحر ٢٥٤/١؛ ومعجم القراءات ٧٠/١.
- (٣) قرأ الحسن بالتخفيف وقرأ الأعرج بالتشديد.
- (٤) قراءة ابن مسعود.
- (٥) الآية ٧ من الحاقة.
- (٦) الآية ٢٠ من القمر. ويستوي في هذا الحكم الفاعل الظاهر والمضمر. انظر: المذكر والمؤنث للأنباري ٥٤٧.
- (٧) قراءة مجيبى بن يعمر.
- (٨) قراءة أبي بكر المعيطي.
- (٩) كذا ضبطت في البحر منسوبة إلى ابن أبي إسحاق، وتحتل في نسخة الأصل بتشديد الشين وتخفيفها.

— البقرة —

وَمُتَّشَابِهَةٌ^(١)، وَمُتَّشَابِهٌ^(٢)، وَمُتَّشَبَهٌ^(٣) على اسم الفاعل من تشابه وتَشَبَّهَ،
وَقُرِئَ: تَشَبَّهَ مَاضِيًا^(٤). وفي مصحف أبي: «تَشَابَهَتْ» بتشديد الشين. قال
أبو حاتم: «هو غلط لأن التاء في هذا الباب لا تُدْعَمُ إلا في المضارع»،
وهو معذورٌ في ذلك. وقرئ: تَشَابَهَ^(٥) كذلك إلا أنه بطرح تاء التانيث،
ووجهها على إشكالها أن يكون الأصل: إن البقرة تَشَابَهَتْ فالتاء الأولى من
البقرة والتاء الثانية من الفعل، فلما اجتمع متقاربان أدغم نحو:
الشجرة... (٦) إلا أنه يُشَكَّلُ أيضاً في تَشَابَهَ من غير تاء، لأنه كان يَجِبُ ثبوتُ
/ علامة التانيث، وجوابه أنه مثل^(٧):

[١/٣٠]

٥٤٤ — ولا أرض أبقل إبقالها

مع أن ابن كيسان لا يلتزم ذلك في السعة.

قوله: «إن شاء الله» هذا شرط جوابه محذوفٌ لدلالة إن وما في حيزها
عليه، والتقدير: إن شاء الله هدايتنا للبقرة اهتدينا، ولكنهم أخرجوه في جملة
اسمية مؤكدة بحرفي تأكيد مبالغة في طلب الهداية، واعترضوا بالشرط تيمناً
بمشيئة الله تعالى. و«لمهتدون» اللام لأم الابتداء داخله على خبر «إن»،
وقال أبو البقاء^(٨): «جواب الشرط إن وما عملت فيه عند سيبويه، وجاز ذلك

(١) قراءة الأعمش.

(٢) قراءة الأعمش.

(٣) لم أجد لها نسبة.

(٤) قراءة مجاهد.

(٥) قراءة ابن مسعود.

(٦) كلمة لم أتبينها اختلفت النسخ في رسمها.

(٧) تقدم رقم ٢٨٣.

(٨) الاملاء ٤٣/١.

لَمَّا كَانَ الشَّرْطُ مُتَوَسِّطًا، وَخَبِرَ إِنَّهُ هُوَ جَوَابُ الشَّرْطِ فِي الْمَعْنَى، وَقَدْ وَقَعَ بَعْدَهُ، فَضَارَ التَّقْدِيرُ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ اهْتِدِينَا^(١). وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ لَا يَجُوزُ، فَإِنَّهُ مَتَى وَقَعَ جَوَابُ الشَّرْطِ مَا لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا وَجَبَ اقْتِرَانُهُ بِالْفَاءِ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ لَا تَصْلُحُ أَنْ تَقَعَ شَرْطًا، فَلَوْ كَانَتْ جَوَابًا لَزِمَتْهَا الْفَاءُ، وَلَا تُحَذَفُ إِلَّا اضْرُورَةً، وَلَا جَائِزٌ أَنْ يَرِيدَ أَبُو الْبَقَاءِ أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى الْجَوَابِ وَسَمَّاهُ جَوَابًا مَجَازًا، لِأَنَّهُ جَعَلَ ذَلِكَ مَذْهَبًا لِلْمَبْرِدِ مُقَابِلًا لِمَذْهَبِ سَيَّبِيهِ، فَقَالَ: «وَقَالَ الْمَبْرِدُ: الْجَوَابُ مُحْذُوفٌ ذَلَّتْ عَلَيْهِ الْجُمْلَةُ، لِأَنَّ الشَّرْطَ مُعْتَرِضٌ فَالْتِنْيَةُ بِهِ التَّأخِيرُ، فَيَصِيرُ كَقَوْلِكَ: «أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ» وَهَذَا الَّذِي نَقَلَهُ عَنِ الْمَبْرِدِ^(٢) هُوَ الْمَنْقُولُ عَنِ سَيَّبِيهِ، وَالَّذِي نَقَلَهُ عَنِ سَيَّبِيهِ قَرِيبٌ مِمَّا نُقِلَ عَنِ الْكُوفِيِّينَ وَأَبِي زَيْدٍ مِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ جَوَابِ الشَّرْطِ عَلَيْهِ، وَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِمُ الْبَصْرِيُّونَ بِقَوْلِ الْعَرَبِ: «أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ» إِذْ لَوْ كَانَ جَوَابًا لَوْجَبَ اقْتِرَانُهُ بِالْفَاءِ لِمَا ذَكَرْتُمْ لَكَ. وَأَصْلُ «مُهْتَدُونَ» مُهْتَدِيُونَ، فَأَعْلَى بِالْحَذْفِ، وَهُوَ وَاضِحٌ مِمَّا تَقَدَّمَ.

آ. (٧١) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا ذُلُولَ﴾: الْمَشْهُورُ «ذُلُولٌ» بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهَا صِفَةٌ لِبَقْرَةَ، وَتَوَسَّطَتْ «لَا» لِلنَّفْيِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي «لَا فَارِضٌ»، أَوْ عَلَى أَنَّهَا خَبِرٌ مَبْتَدَأٌ مُحْذُوفٌ، أَي: لَا هِيَ ذُلُولٌ. وَالْجُمْلَةُ مِنْ هَذَا الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبِرِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ صِفَةٌ لِبَقْرَةَ. وَقُرِئَ: «لَا ذُلُولَ»^(٣) بِفَتْحِ اللَّامِ عَلَى أَنَّهَا «لَا» الَّتِي لِلتَّبْرِئَةِ وَالْخَبِرُ مُحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: لَا ذُلُولَ ثُمَّ، أَوْ مَا أَشْبَهَهُ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى هَذِهِ

(١) عبارة أبي البقاء: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ هِدَايَتَنَا اهْتِدِينَا».

(٢) الَّذِي فِي الْمُقْتَضَبِ ٦٦/٢ «أَمَّا مَا يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ — مِمَّا يَجُوزُ مِنْ تَقْدِيمِ جَوَابِ الْجُزْءِ عَلَيْهِ — فَنَحْوُ: أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ».

(٣) قِرَاءَةُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ. الْبَحْرُ ٢٥٦/١؛ ابْنُ عَطِيَّةٍ ٣١٦/١؛ الْكَشَافُ

- البقرة -

القراءة، ولذلك قال الأخفش^(١): «لا ذلولٌ نعت ولا يجوز نصبه». والذلولُ: التي ذُلَّتْ بالعمل، يقال: بَقَرَةٌ ذُلُولٌ بَيِّنَةٌ الذَّلُّ بكسر الهمزة، ورجلٌ ذَلِيلٌ بَيِّنٌ الذَّلُّ بضمها، وقد تقدَّم عند قوله «الذَّلَّةُ»^(٢).

قوله: «تثير الأرض» في هذه الجملة أقوالٌ كثيرة، أظهرها أنها في محلِّ نصبٍ على الحال من الضمير المستكنِّ في «ذلول» تقديره: لا تُذَلُّ حالٌ إثارتهَا [الأرض]. وقال ابن عطية^(٣): «وهي عند قومٍ جملةٌ في موضعِ الصفةِ لبقرة، [أي]: لا ذلولٌ مثيرة، وقال أيضاً: ولا يجوز أن تكونَ هذه الجملةُ في موضعِ الحالِ لأنها من نكرة»، أمَّا قوله: «في موضعِ الصفةِ» فإنه يلزم منه أن البقرة كانت مثيرةً للأرض، وهذا لم يُقلْ به الجمهور، بل قال به بعضهم، وسيأتي بيانه قريباً. وأمَّا قوله: «لا يجوز أن تكونَ حالاً يعني من «بقرة» لأنها نكرة». فالجواب: أنا لا نسلِّمُ أنها حالٌ من بقرة، بل من الضميرِ في «ذلول» كما تقدَّم شرحه، أو نقول: بل هي حالٌ من النكرة قد وُصِفَتْ وتخصَّصَتْ بقوله «لا ذلولٌ» وإذا وُصِفَتْ النكرة ساغَ إثباتُ الحالِ منها اتفاقاً. وقيل: إنها مستأنفة، واستأنفها على وجهين، أحدهما: أنها خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ أي: هي تثير، والثاني: أنها مستأنفةٌ بنفسها من غير تقديرٍ مبتدأ، بل تكونُ جملةً فعليةً ابتدء بها لمجرد الإخبار بذلك.

وقد منع من القول باستأنفها جماعة، منهم الأخفش علي بن سليمان، وعُلمَ ذلك بوجهين، أحدهما: أن بعده «ولا تسقي الحرث» فلو كان مستأنفاً لما صحَّ دخولُ «لا» بينه وبين الواو. الثاني: أنها لو كانت تثير الأرض لكانت

(١) ليس في معانيه إشارة إلى ذلك.

(٢) الآية ٦١ من البقرة: «وضربت هليهم الذلَّة».

(٣) التفسير ٣١٦/١.

- البقرة -

الإثارة قد دَلَّتْهَا، واللَّهُ تعالى نفى عنها ذلك بقوله: لا ذلولٌ. انتهى. وهذا المعنى هو الذي منعتُ به أن يكون «تثيرٌ» صفةً لبقرة لأن اللزومَ مشتركٌ، ولذلك قال أبو البقاء^(١): «ويجوزُ على قولٍ مَنْ أثبتَ هذا الوجهَ - يعني كونها تثيرٌ ولا تَسْقِي - أن تكونَ تثيرٌ في موضعِ رفعٍ صفةً لبقرة». وقد أجاب بعضهم عن الوجه الثاني بأن إثارة الأرض عبارة عن مَرَجِها ونشاطِها كما قال امرؤ القيس^(٢):

٥٤٥ - يُهِيلُ وَيُذْرِي تُرْبَهُ وَيُثِيرُهُ إثارة نَبَاتِ الْهَوَاجِرِ مُخْمِسٍ

أي: تثيرُ الأرضَ مَرَحاً ونشاطاً لا حَرْتاً وَعَمَلًا، وقال أبو البقاء^(٣): «وقيل هو مستأنفٌ، ثم قال: «وهو بعيدٌ عن الصحة، لوجهين، أحدهما: أنه عَطْفٌ عليه قوله: «ولا تَسْقِي الحَرْتِ» فنفى المعطوف، فيجب أن يكونَ المعطوفُ عليه كذلك لأنه في المعنى واحدٌ، ألا ترى أنك لا تقول: مررتُ برجلٍ قائمٍ ولا قاعدٍ، بل تقول: لا قاعدٍ بغيرِ واو، كذلك يجب أن يكونَ هنا، وذكر الوجه الثاني كما تقدّم، وأجاز أيضاً أن يكونَ «تثيرٌ» في محلِّ رفعٍ صفةً للذلول وقد تقدّم لك خلافٌ: هل يُوصفُ الوصفُ أو لا؟ فهذه ستة أوجهٍ، تلخيصها: أنها حالٌ من الضميرِ في «ذلولٌ» أو من «بقرة» أو صفةً لبقرة أو للذلول أو مستأنفةً بإضمارٍ مبتدأ أو دونه.

قوله: «ولا تَسْقِي الحَرْتِ، مُسَلِّمَةٌ لاشيئةٍ فيها» الكلام في هذه كما تقدم فيما قبلها من كونها صفةً لبقرة أو خبراً لمبتدأ محذوفٍ. وقال الزمخشري^(٤): [٣٠/ب] «ولا الأولى للنفي - يعني الداخلة على «ذلولٌ» - والثانية مزيدة / لتوكيد

(١) الاملاء ٤٣/١.

(٢) ديوانه ١٠٢؛ والقرطبي ٤٥٣/١. يهيل: يفرق التراب عن مكانه، نبات الهواجز: الرجل الذي إذا اشتد عليه الحر هال التراب ليصل إلى ثراه، الخمس: صاحب الأبل التي تَرْدُ خمساً.

(٣) الاملاء ٤٣/١.

(٤) الكشاف ٢٨٨/١.

- البقرة -

الأولى، لأن المعنى: لا ذلولٌ تثيرُ وتَسْقِي، على أن الفعلين صفتانِ للذلول، كأنه قيل: لا ذلولٌ مثيرٌ وساقيةٌ.

وقرئ «تسقي» بضم التاء من أسقى^(١). وإثارة الأرض تحريكها وبحثها، ومنه «وأثاروا الأرض»^(٢) أي: بالحرث والزراعة، وفي الحديث: «أثيروا القرآن، فإنه علمُ الأولين والآخرين»، وفي رواية، «من أراد العلمَ فليثور القرآن»^(٣). ومُسَلَّمَةٌ من سَلِمَ له كذا أي: خَلَص. و«شية» مصدرٌ وشيت الثوبُ أشيئه وشياً وشيةً، فحذفت فاؤها لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ في المضارع، ثم حُملَ باقي البابِ عليه، ووزنُها: عِلَّة، ومثلُها: صِلَّة وعِدَّة ووزنة، وهي عبارةٌ عن اللمعةِ المخالفةِ لِلْوَن، ومنه ثوبٌ مَوْشِيٌّ أي منسوجٌ بلونين فأكثر، وثورٌ مَوْشِيٌّ القوائم أي: أبلقها قال الشاعر^(٤):

٥٤٦ - من وحشٍ وجرّةٍ مَوْشِيٍّ أكارعُه طابوي المصيرِ كسيفِ الصيقلِ الفردِ

ومنه: «الواشي» للنمّام، لأنه يشي حديثه أي: يُزيّنه ويخلطه بالكذب، وقال بعضهم: ولا يقال له واش حتى يُغَيَّرَ كلامه ويُزيّنه. ويقال: ثورٌ أشيئه، وفرسٌ أبلقٌ وكبشٌ أخرجٌ وتيسٌ أبرقٌ وغرابٌ أبقعٌ، كلُّ ذلك بمعنى البُلُقَّة، و«شية» اسم لا، و«فيها» خبرها.

قوله: «الآن جئت» «الآن» منصوبٌ بجئت، وهو ظرفٌ زمانٍ يقتضي الحالَ ويُخلَّصُ المضارعَ له عند جمهور النحويين، وقال بعضهم: هذا هو

(١) ذكرها صاحب الشواذ ٧؛ والبحر ١/٢٥٧؛ والكشاف ١/٢٨٨ من دون نسبة.

(٢) الآية ٩ من الروم.

(٣) قال في مجمع الزوائد ٧/١٦٥: «روى الطبراني: من أراد العلم فليثور القرآن فإن فيه علم الأولين والآخرين».

(٤) البيت للنابغة وهو في ديوانه ٧؛ والقرطبي ٦/٢٣٥. طابوي المصير: ضامر، الفرد: الصقيل.

الغالبُ وقد جاء حيث لا يُمكنُ أن يكونَ للحالِ كقوله: «فَمَنْ يَسْمَعِ
الآن»^(١) «فالآنِ بِأَشْرُوهُمْ»^(٢) فلو كان يقتضي الحالَ لَمَا جاء مع فعل الشرط
والأمر اللذين هما نصٌّ في الاستقبال، وعبرَ عنه هذا القائلُ بعبارةٍ توافقُ
مذهبه وهي: «الآن» لوقتِ حُصِرَ جميعُهُ أو بعضُهُ» يريد بقوله: «أو بعضُهُ»
نحو: «فَمَنْ يَسْمَعِ الآنَ يَجِدُ لَهُ» وهو مبنيٌّ. واختلِفَ في علّةِ بِنائِهِ^(٣)، فقال
الزجاج^(٤): «لأنّه تضمّن معنى الإشارة، لأنّ معنى أفعلُ الآن أي: هذا
الوقت». وقيل: لأنه أشبهَ الحرفَ في لزومِ لفظِ واحدٍ، من حيث إنه لا يُثنى
ولا يُجمعُ ولا يُصغَرُ. وقيل: لأنه تضمّن معنى حرفِ التعريفِ وهو الألفُ
واللامُ كأمس، وهذه الألفُ واللامُ زائدةٌ فيه بدليلِ بِنائِهِ ولم يُعْهَدْ معرُفُ بآلِ
إلا مُعرباً، ولزمتَ فيه الألفُ واللامُ كما لزمتَ في الذي والتي وبأيهما، ويُعزى
هذا للفارسي. وهو مردودٌ بأنّ التضمينَ اختصار، فكيف يُختصرُ الشيءَ، ثم
يُؤنثى بمثلِ لفظه. وهو لازمٌ للظرفيّةِ ولا يتصرّفُ غالباً، وقد وَقَعَ مبتدأً في
قوله عليه السلام: «فهو يَهْوِي في قَعْرِهَا الآنَ حينَ انتهى»^(٥) فالآن مبتدأٌ
وبني على الفتح لِمَا تقدّم، و«حين» خبره، بُني لإضافتهِ إلى غيرِ متمكّنٍ،
ومجروراً في قوله^(٦):

٥٤٧ - أَلِىَ الآنَ لا يَبِينُ أَرْعَاءُ

(١) الآية ٩ من الجن.

(٢) الآية ١٨٧ من البقرة.

(٣) انظر: الانصاف ٥٢٣؛ البيان في غريب إعراب القرآن ٩٥/١.

(٤) معاني القرآن ١٢٦/١.

(٥) رواه مسلم: الجنة ٣١؛ وابن حنبل ٣٧١/٢.

(٦) البيت لعمر بن أبي ربيعة وعجزه:

لك بعد المشيب عن ذا التصابي

وهو في الديوان ٤٢٣؛ والهمع ٢٠٧/١؛ والدرر ١٧٤/١. وأقحمت «لك» في

الأصل بعد «يبين» وبها يضطرب عروضياً لأن البيت من الخفيف.

وأدعى بعضهم إعرابه مستدلاً بقوله^(١):

٥٤٨ - كأنهما مِلَانٍ لم يَتَغَيَّرَا وقد مرَّ للدَّارَيْنِ من بعدنا عَصْرُ

يريد: «من الآن» فجَرَهُ بالكسرة، وهذا يَحْتَمَلُ أن يكونَ بُني على الكسر. وزعم الفراء^(٢) أنه منقولٌ من فعلٍ ماضٍ، وأن أصله أن بمعنى حَانَ فَدَخَلْتُ عليه آل زائدةٌ واسْتُصِحِبَ بناؤه على الفتح، وجَعَلَهُ مثل قولهم: «ما رأيته مذ شَبَّ إلى دَبِّ» وقوله عليه السلام: «وَأَنهَآكُم عن قِيلَ وَقَالَ»^(٣)، ورُدُّ عليه بأنَّ آل لا تدخل على المنقولِ من فعلٍ ماضٍ، وبأنه كان ينبغي أن يجوزَ إعرابه كَنظَائِرِهِ، وعنه قولٌ آخر أن أصله «أوان» فَحُذِفَتِ الألفُ ثم قُلبت الواو ألفاً، فعلى هذا أَلْفَهُ عن واو، وقد أدخله الراجزُ في باب «أين»^(٤) فتكون ألفه عن ياء، [والصوابُ الأول]^(٥).

وقرئ «قالوا الآن» بتحقيق [الهمزة] من غير نقل، وهي قراءة الجمهور، و«قال لان» بنقل حركة الهمزة على اللام قبلها وحذف الهمزة، وهو قياسٌ مطرَّد، وبه قرأ نافع وحزمة باختلافٍ عنه، و«قالو لأن»^(٦) بثبوت الواو مِنْ قالوا لأنها إنما حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين وقد تحرَّكَتِ اللامُ لنقل حركة الهمزة إليها، واعتدوا بذلك كما قالوا في الأحمر: «لَحْمَرٌ»^(٧). وسيأتي تحقيقُ

(١) البيت لأبي صخر الهذلي، وهو في شرح أشعار الهذليين للسكري ٩٥٦/٢؛ وأمالى القالي ١٤٨/١؛ والخصائص ٣١٠/١؛ وأمالى الشجري ٣٨٦/١؛ واللسان: أين؛ وروصف المباني ٣٢٥؛ وابن يعيش ٣٥/٨؛ والشذور ١٢٨؛ والهمع ٢٠٨/١؛ والدرر ١٧٥/١، وروايته المشهورة بفتح النون.

(٢) معاني القرآن ٤٦٧/١.

(٣) رواه البخاري الرقاق: (فتح الباري) ٣٠٦/١١؛ ابن حنبل ٣٢٧/٢.

(٤) المفردات ٣٠/١.

(٥) لم يظهر في فيلم الأصل وأثبتناه من النسخ.

(٦) وهي رواية ثانية عن نافع كما في البحر ٢٥٧/١.

(٧) نقلنا حركة الهمزة إلى اللام وحذفنا الهمزة واعتدنا بتحريك اللام فحذفنا همزة الوصل من الأحمر لأن آل التعريف همزتها وصل، وسبب الحذف الابتداء بمتحرك.

هذا إن شاء الله تعالى في «عاداً الأولى»^(١)، وحكي وجه رابع^(٢): «قالوا
الآن» بقطع همزة الوصل وهو بعيد.

قوله: «بالحق» يجوز فيه وجهان، أحدهما أن تكون باء التعديّة كالهزمة
كانه قيل: أجات الحق أي: ذكرته. الثاني: أن يكون في محل نصب على
الحال من فاعل «جئت» أي: جئت ملتبساً بالحق أو ومعك الحق.

قوله «وما كادوا يفعلون» كادَ واسمها وخبرها، والكثير في خبرها تجرّده
من أن، وشدّ قوله^(٣):

٥٤٩ - قد كادَ من طولِ البلى أن يَمحصا

عكس عسى، ومعناها مقارنة الفعل، وقد تقدّم جملةً صالحه من
أحكامها، وكون نفيها إثباتاً وإثباتها نفيًا، والجواب عن ذلك عند قوله: «يكاد
البرق»^(٤) فَلْيَلْتَفِتْ إليه.

آ. (٧٢) قوله تعالى: ﴿فَادَارَأْتُمْ فِيهَا﴾: فعلٌ وفاعلٌ، والفاء للسيبية،
لأن التدارؤَ كان مسبباً عن القتل، ونسب القتل إلى الجميع وإن لم يصدُر إلا
من واحدٍ أو اثنين كما قيل، لأنه وجدَ فيهم، وهو مجازٌ شائعٌ. وأصل أدارأتم:
تدارأتم تفاعلتُم من الدرءِ وهو الدفعُ، فاجتمعتِ التاءُ مع الدالِ وهي مقاربتُها
فأريد الإِدغامُ فقلبتِ التاءُ دالاً وسكنت لأجل الإِدغامِ، ولا يمكنُ الابتداءُ
بساكنٍ فاجتلبتْ همزةُ الوصلِ لِيبتدأَ بها فبقي أدارأتم، والأصل: «أددارأتم»
فادغم، وهذا مطردٌ^(٥) في كلِّ فعلٍ على تفاعلٍ أو تفعلٍ فأوّه دالٌ نحو: تدارين

(١) الآية ٥٠ من النجم «وأنه أهلك عاداً الأولى».

(٢) وهي حكاية الأخصس كما في القرطبي ٤٥٥/١.

(٣) تقدم برقم ٢٤٢.

(٤) الآية ٢٠ من البقرة.

(٥) انظر: الممتع ٣٥٦، ٣٦٠.

- البقرة -

وَأَدَّيْنِ، وَتَدْيَيْنِ وَأَدْيَيْنِ، أَوْطَاءِ أَوْطَاءِ أَوْضَادِ أَوْضَادِ نَحْو: تَطَّيْرٍ وَأَطَّيْرٍ، وَتَطَّيْرٍ وَأَطَّيْرٍ، وَتَطَّاهَرٍ وَأَطَّاهَرٍ، وَتَطَّهَّرَ وَأَطَّهَّرَ، وَالْمَصْدَرُ عَلَى التَّفَاعُلِ أَوْ التَّفَعُّلِ نَحْو: تَدَارَوْا وَتَطَّهَّرَ نَظْرًا إِلَى الْأَصْلِ، وَهَذَا أَصْلٌ نَافِعٌ فِي جَمِيعِ الْأَبْوَابِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

قوله: «وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ» «اللَّهُ» رَفَعُ بِالْإِبْتِدَاءِ وَ«مُخْرِجٌ» خَبْرُهُ، وَمَا مَوْصُولَةٌ مَنْصُوبَةٌ الْمَحَلُّ بِاسْمِ الْفَاعِلِ، فَإِنْ قِيلَ: اسْمُ الْفَاعِلِ لَا يَعْمَلُ بِمَعْنَى الْمَاضِي إِلَّا مُحَلَّى بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ. فَالْجَوَابُ / أَنْ هَذِهِ حِكَايَةٌ [١/٣١] حَالٍ مَاضِيَةٍ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ فِيهَا غَيْرُ مَاضٍ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَكَلَّبَهُمْ بِاسْطٍ ذِرَاعِيَهُ»^(١)، وَالْكَسَائِيُّ يُعْمِلُهُ مَطْلَقًا وَيَسْتَدَلُّ بِهَذَا وَنَحْوِهِ. وَ«مَا» يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً اسْمِيَّةً، فَلَا بَدَّ مِنْ عَائِدٍ، تَقْدِيرُهُ: مُخْرِجُ الَّذِي كُنْتُمْ تَكْتُمُونَهُ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً، وَالْمَصْدَرُ وَاقِعٌ مَوْقِعَ الْمَفْعُولِ بِهِ أَيِ مُخْرِجٍ مَكْتُومِكُمْ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ لِأَنَّهَا مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَهَمَا: «فَأَدَّارَاتِمُ» «فَقَلْنَا اضْرِبُوهُ» قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢). وَالضَّمِيرُ فِي «اضْرِبُوهُ» يَعُودُ عَلَى النَّفْسِ لِتَأْوِيلِهَا بِمَعْنَى الشَّخْصِ وَالْإِنْسَانِ، أَوْ عَلَى الْقَتِيلِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ» وَالْجُمْلَةُ مِنْ «اضْرِبُوهُ» فِي مَحَلِّ نَصْبٍ بِالْقَوْلِ.

آ. (٧٣) قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ﴾: «كَذَلِكَ» فِي مَحَلِّ نَصْبٍ لِأَنَّهُ نَعَتْ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى إِحْيَاءً مِثْلَ ذَلِكَ الْإِحْيَاءِ، فَيَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ، أَيِ إِحْيَاءٍ كَأَنَّكَ كَذَلِكَ الْإِحْيَاءِ، أَوْلَانَهُ حَالٌ مِنَ الْمَصْدَرِ الْمَعْرُوفِ، أَيِ: وَيُرِيكُمْ الْإِرَاءَةَ حَالٌ كَوْنِهَا مُشَبَّهَةٌ ذَلِكَ الْإِحْيَاءِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ مَذْهَبُ سَيَّبُوهِ، وَالْمَوْتَى جَمْعُ «مَيِّتٍ» وَقَدْ تَقَدَّمَ.

(١) الآية ١٨ من الكهف.

(٢) الكشاف ١/٢٨٩.

قوله: «وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ» الرؤية هنا بَصْرِيَّةٌ فالهمزة للتعدية أَكْسَبَتِ الفعل مفعولاً ثانياً وهو «آيَاتِهِ» والمعنى: يَجْعَلُكُمْ مُبْصِرِينَ آيَاتِهِ. و«كم» هو المفعول الأول، وأصل يُرِيكُمْ: يُأْرِيكُمْ، فَحُذِفَتِ همزة أَفْعَلٍ في المضارعة لِمَا تَقَدَّمَ في «يُؤْمِنُونَ»^(١) وبابه، فبقي يُرِيكُمْ، فنقلت حركة الهمزة على الراء، وَحُذِفَتِ الهمزة تخفيفاً، وهو نقل لازمٌ في مادة «رأى» وبابه دون غيره ممَّا عِنْدَهُ همزة نحو: نَأَى يَنَائِي، ولا يجوز عدم النقل في رأى وبابه إلا ضرورة كقوله^(٢):

٥٥٠ - أَرِي عَيْنِي مَا لَمْ تَرَأِيَاهُ كِلَانَا عَالَمٌ بِالتَّرَاهَاتِ
آ. (٧٤) قوله تعالى: ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾: «أو» هذه كـ«أو» في قوله: «أَوْ كَصِيبٍ»^(٣) فكلُّ ما قِيلَ فِيهِ ثَمَّةٌ يُمْكِنُ القَوْلُ بِهِ هُنَا، وَلَمَّا قَالَ أَبُو الْأَسْوَدِ^(٤):

٥٥١ - أَحِبُّ مُحَمَّدًا حُبًّا شَدِيدًا وَعَبَّاسًا وَحَمْزَةً أَوْ عَلِيًّا
اعترضوا عليه في قوله «أو» التي تقتضي الشكَّ، وقالوا له: أَشَكَّكَتَ؟ فقال: كَلَّا، واستدلَّ بقوله تعالى: «وَأَنَا أَوْ يَاكُم لَعَلِي هَدَى أَوْ فِي ضَلَالٍ»^(٥) وقال: أَوْ كَانَ شَاكًّا مَنْ أَخْبِرَ بِهَذَا؟ وَإِنَّمَا قَصَدَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - الإِبْهَامَ عَلَى الْمُخَاطَبِ. و«أشدُّ» مرفوعٌ لعطفه على محلِّ «كالحجارة» أي: فهي مثلُ الحجارة أو أشدُّ. والكافُ يجوزُ أن تكونَ حرفاً فتعلَّقَ بمحذوفٍ وأن تكونَ

(١) من الآية ٣ من سورة البقرة.

(٢) البيت لسراقة البارقبي، وهو في النوادر ١٨٥؛ والمحاسب ١٢٨/١؛ والخصائص ١٥٣/٣؛ واللسان: رأى، وحجة ابن خالويه ١١٤.

(٣) الآية ١٩ من البقرة.

(٤) ديوانه ٧٣ برواية: «وحمة والوصيا»؛ والطبري ٢٣٥/٢؛ والقرطبي ٤٦٢/١.

(٥) الآية ٢٤ من سبأ.

اسماً فلا تتعلّق بشيء، ويجوز أن تكون خبر مبتدأ محذوف أي: أوهي أشد. و«قسوة» نصب على التمييز؛ لأن الإبهام حصل في نسبة التفضيل إليها، والمفضل عليه محذوف للدلالة عليه أي: أشد قسوة من الحجارة.

وقرىء «أشد» بالفتح^(١)، ووجهها أنه عطفاً على «الحجارة» أي: فهي كالحجارة أو كأشد منها. قال الزمخشري موجهاً للرفع^(٢): «وأشد معطوف على الكاف: إما على معنى: أو مثل أشد فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وتعضده قراءة الأعمش بنصب الدال عطفاً على الحجارة». ويجوز على ما قاله أن يكون مجروراً بالمضاف المحذوف ترك على حاله، كقراءة: «والله يريد الآخرة»^(٣) بجر الآخرة، أي: ثواب الآخرة، فيحصل من هذا أن فتحة الدال يُحتَمَل أن تكون للنصب وأن تكون للجر. وقال الزمخشري أيضاً^(٤): «فإن قلت: لِمَ قيل «أشد قسوة» وفعل القسوة ممّا يخرج منه أفعل التفضيل وفعل التعجب؟ - يعني أنه مستكمل للشروط من كونه ثلاثياً تاماً غير لَوْنٍ ولا عاهية متصرفاً غير ملازم للنفي - ثم قال: «قلت: لكونه أبيض وأدل على فرط القسوة، ووجه آخر وهو أنه لا يقصد معنى الأقسى، ولكنه قصد وصف القسوة بالشدّة، كأنه قيل: اشتدّت قسوة الحجارة وقلوبهم أشد قسوة» وهذا كلام حسن جداً، إلا أن كون القسوة يجوز بناء التعجب منها فيه نظر من حيث إنها من الأمور الخلقية أو من العيوب، وكلاهما ممنوع منه بناء البابين. وقرىء: قساوة^(٥).

قوله: «لَمَّا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ» اللام لام الابتداء دخلت على اسم «إن»، لتقدم

(١) قراءة الأعمش كما في البحر ٢٦٣/١، أو أبي حيوة كما في الشواذ ٧.

(٢) الكشاف ٢٩٠/١.

(٣) الآية ٦٧ من الأنفال، وهي قراءة ابن جاز كما في المحاسب ٢٨١/١.

(٤) الكشاف ٢٩٠/١.

(٥) قراءة أبي حيوة، كما في البحر ٢٦٣/١؛ والقرطبي ٤٦٤/١.

الخبر وهو «من الحجارة»، وهي بمعنى الذي في محلّ النَّصْبِ ولو لم يتقدّم الخبر لم يَجْزُ دخول اللام على الاسم لثلاثي توالي حرفاً تأكيداً، وإن كان الأصل يقتضي ذلك، والضمير في «منه» يعود على «ما» حملاً على اللفظ، قال أبو البقاء^(١): «ولو كان في غير القرآن لجاز «منها» على المعنى» قلت: هذا الذي قد قرأ^(٢) به أبي بن كعب والضحاك. وقرأ مالك بن دينار^(٣): «يَنْفَجِرُ» من الانفجار. وقرأ قتادة: «وإن من الحجارة» بتخفيف إن من الثقيلة وأتى باللام فارقةً بينها وبين «إن» النافية، وكذلك «وإن منها لما يَشَقُّقُ - وإن منها لَمَا يَهْبُطُ» وهذه القراءة تحتمل أن تكون «ما» فيها في محل رفع وهو المشهور، وأن تكون في محل نصب لأن «إن» المخففة سُمع فيها الإعمال والإهمال، قال تعالى: «وإن كلاً لَمَا لِيُؤْفِقِيَنَّهُمْ»^(٤) في قراءة مَنْ قرأه. وقال في موضع آخر: «وإن كلُّ لَمَا جميع»^(٥) إلا أن المشهور الإهمال. و«يَشَقُّقُ» أصله: يَتَشَقَّقُ، فأدغم، وبالأصل قرأ الأعمش، وقرأ طلحة بن مصرف^(٦): «لَمَا» بتشديد الميم في الموضعين، قال ابن عطية^(٧): «وهي قراءة غير متجهة» وقرأ أيضاً: «يَشَقُّقُ» بالنون، وفاعله ضمير «ما» وقال أبو البقاء^(٨): «ويجوز أن يكون فاعله ضمير الماء لأنَّ «يَشَقُّقُ» يجوز أن يُجَعَلَ للماء على

(١) الاملاء ٤٥/١.

(٢) انظر في قراءات الآية: البحر ٢٦٤/١؛ ابن عطية ٣٢٤/١؛ القرطبي ٤٦٤/١.

(٣) مالك بن دينار البصري سمع أنس بن مالك، كان من أحفظ الناس للقرآن، توفي سنة ١٢٧. انظر: وفيات الأعيان ٢٧٨/٣؛ طبقات القراء ٣٦/٢.

(٤) الآية ١١١ من هود، قراءة ابن كثير ونافع بالتخفيف والإعمال. انظر: الكشف ٥٣٦/١؛ والسبعة ٣٣٩.

(٥) الآية ٣٢ من يس.

(٦) طلحة بن مصرف الكوفي التابعي، له اختيار في القراءة، قرأ على الأعمش وروى عنه ابن أبي ليلى، توفي سنة ١١٢؛ طبقات القراء ٣٤٣/١.

(٧) التفسير ٣٢٤/١.

(٨) الاملاء ٤٥/١.

المعنى، فيكون معك فعلان، فيعملُ الثاني منهما في الماء، وفاعلُ الأولِ مضمراً / على شريطةِ التفسيرِ، وعند الكوفيين يَعْمَلُ الأولُ فيكون في الثاني [ب/٣١] ضميراً يعني أنه من باب التنازع، ولا بد من حَذْفِ عائدٍ من «يَشَّقُقُ» على «ما» الموصولة دَلٌّ عليه قوله «مِنْهُ» والتقديرُ: وإنَّ من الحجارةِ لما يَشَّقُقُ الماءُ منه فيخرجُ الماءُ منه. وقال أيضاً: «ولو قُرِئَ «تَفَجَّرَ» بالتاءِ جاز» قلتُ: قال أبو حاتم^(١) يجوز «لما تَفَجَّرَ» بالتاء لأنه أنثه بتأنيثِ الأنهار، وهذا لا يكون في تَشَّقُقٍ يعني التأنيث. قال النحاس^(٢): «يجوز ما أنكره على المعنى، لأنَّ المعنى: وإنَّ منها لحجارةٌ تَشَّقُقُ» يعني فيراعي به معنى «ما» فإنَّها واقعةٌ على الحجارة.

قوله: «مِنْ خَشِيَةِ اللَّهِ» منصوبُ المحلِّ متعلِّقٌ بـ«يَهْبِطُ». و«مِنْ» للتعليل، وقال أبو البقاء^(٣): [«مِنْ»] في موضع نصب بيهبط، كما تقول: يهبط بخشية الله، فجعلها بمعنى الباء المُعَدِّيَّة، وهذا فيه نظرٌ لا يَخْفَى. وخشية مصدرٌ مضافٌ للمفعول تقديره: مِنْ أَنْ يَخْشَى اللّهُ.

وإسنادُ الهبوطِ إليها استعارةٌ، كقوله^(٤):

٥٥٢ - لَمَّا أَتَى خَبْرَ الرُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشْعُ
ويجوز أن يكونَ حقيقةً على معنى أن الله خلقَ فيها قابليةً لذلك.
وقيل: الضميرُ في «منها» يعودُ على القلوبِ وفيه بُعدٌ لتناقُرِ الضمائرِ.

(١) انظر: البحر ١/٢٦٥.

(٢) إعراب القرآن: ١/١٨٨.

(٣) الاملاء ١/٤٥.

(٤) البيت لجرير وهو في ديوانه ٢٤٥؛ والخصائص ٢/٤١٨؛ والأضداد ٢٩٦؛ والكامل

٤٨٦؛ واللسان: سور؛ ووصف المباني ١٦٩.

قوله «وما لله بغافل» قد تقدّم في قوله: «وما هم بمؤمنين»^(١) فَلْيَلْتَفِتْ إليه.

قوله: «عَمَّا تعملون» بغافل، و«ما» موصولة اسمية، فلا بد من عائِد أي: تعملونه، أو مصدرية فلا يُحتاج إليه، أي عن عملكم، ويجوز أن يكون واقعاً موقع المفعول به، ويجوز ألا يكون. وقرئ «يعملون» بالياء والتاء^(٢).

آ. (٧٥) قوله تعالى: ﴿أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ﴾. . . ناصبٌ ومنصوبٌ، وعلامة النصب حذف النون، والأصل: في أن، فموضعها نصبٌ أو جرٌّ على ما عرِفَ غير مرة، وعدى «يؤمنوا» باللام لتضمينه معنى أن يُحدثوا الإيمان لأجل دعوتكم، قاله الزمخشري^(٣) وقد تقدّم تحقيقه.

قوله: «وقد كان» الواو للحال. قال بعضهم: «وعلامتها أن يصلح موضعها «إذ» والتقدير: أفتطمعون في إيمانهم والحال أنهم كاذبون مُحرفون لكلام الله تعالى. و«قد» مقربة للماضي من الحال سَوَّغَتْ وقوعه حالاً. و«يَسْمَعُونَ» خبراً كان، و«منهم» في محلِّ رفع صفة لفريق، أي: فريق كائن منهم. وقال بعضهم: «يَسْمَعُونَ» في محلِّ رفع صفة لفريق، و«منهم» في محلِّ نصب خبراً لكان، وهذا ضعيفٌ. والفريق اسم جمع لا واحد له من لفظه كرهط وقوم، وكان وما في حيزها في محلِّ نصب على ما تقدّم. وقرئ «كَلِمَ اللهُ»^(٤) وهو اسم جنسٍ واحدة كلمة، وفرَّق النحاة بين الكلام والكلم^(٥)، بأنَّ الكلام شرطه الإفاضة، والكلم شرطه التركيب من ثلاث

(١) الآية ٨ من البقرة.

(٢) قرأ الجمهور بالتاء، وابن كثير بالياء. السبعة ١٦٠.

(٣) الكشاف ٢٩١/١.

(٤) قراءة الأعمش، البحر ٢٧٢/١.

(٥) انظر: ابن عقيل ١٥/١.

- البقرة -

فصاعداً، لأنه جَمَعَ في المعنى، وأقلُّ الجمعِ ثلاثةٌ، فيكونُ بينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ، وتحقيقُ هذا مذکورٌ في كتبهم. وهل الكلامُ مصدرٌ أو اسمٌ مصدر؟ خلافٌ. والمادةُ تدلُّ على التأثير، ومنه الكَلْمُ وهو الجرحُ، والكلامُ يؤثرُ في المخاطب قال^(١):

٥٥٣ - وَجُرْحُ اللِّسَانِ كَجُرْحِ اليَدِ

وَيُطْلَقُ الكَلَامُ لَعَةً عَلَى الخَطِّ وَالإِشَارَةِ كَقَوْلِهِ^(٢):

٥٥٤ - إِذَا كَلَّمْتَنِي بِالعيونِ الفَوَائِرِ رَدَدْتُ عَلَيْهَا بِالدَّمْعِ البَوَائِرِ

وعلى النفساني، قال الأخطل^(٣):

٥٥٥ - إِنَّ الكَلَامَ لَفِي الفَوَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الفَوَادِ دَلِيلًا

قيل: ولم يُوجَدْ هذا البيتُ في ديوان الأخطل، وأمّا عند النحويين فلا يُطْلَقُ إلا على اللفظِ المركَّبِ المفيدِ بالوَضْعِ.

قوله: «من بعد ما عَقَلُوهُ» متعلِّقٌ بـ«يُحَرِّفُونَهُ». والتحريفُ: الإِمَالَةُ والتحويلُ، و«ثم» للتراخي: إمّا في الزمانِ أو في الرتبةِ، و«ما» يجوز أن تكونَ موصولةٌ اسميةٌ أي: ثم يُحَرِّفُونَ الكَلَامَ من بعدِ المعنى الذي فهِمُوهُ وَعَرَفُوهُ. ويجوزُ أن تكونَ مصدريةً والضميرُ في «عَقَلُوهُ» يعودُ حيثُذُ على الكلامِ، أي مِنْ بعدِ تَعَقُّلِهِمْ إِيَّاهُ. قوله: «وهم يَعْلَمُونَ» جملةٌ حاليةٌ، وفي العاملِ فيها قولان، أحدهما: «عَقَلُوهُ»، ولكنْ يلزَمُ منه أن تكونَ حالاً مؤكدةً،

(١) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ١٨٥، وصدره:

ولو عن نَسَا غيرِه جَاءني

وهو في الخصائص ٢١/١؛ ومفردات الراغب ٤٥٧؛ والثنا: النبأ.

(٢) لم أهند إلى قائله، وهو في البحر المحيط ٤٥٢/٢.

(٣) ليس في ديوانه، وهو في ابن يعيش ٢١/١؛ والشذور ٢٨.

لأن معناها قد فهم من قوله «عقلوه» والثاني: وهو الظاهر، أنه يُحرفونه، أي يُحرفونه حال علمهم بذلك.

آ. (٧٦) قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا﴾ .. الآية، قد تقدم نظيرها أول السورة^(١)، وقد تقدم الكلام على مفرداتها وإعرابها، فأغنى ذلك عن الإعادة. وهذه الجملة الشرطية تحتل وجهين، أحدهما: أن تكون مستأنفة كاشفة عن أحوال اليهود والمنافقين. والثاني: أن تكون في محل نصب على الحال معطوفة على الجملة الحالية قبلها وهي: «وقد كان فريق» والتقدير: كيف تطمعون في إيمانهم وحالهم كَيْتَ وَكَيْتَ؟ وقرأ ابن السَّمِيعِ: لا قُوا^(٢)، وهو بمعنى لَقُوا، فاعل بمعنى فَعِل نحو: سافر وطارقت النعل^(٣).

قوله: «بما فتح الله» متعلقٌ بالتحديث قبله، وما موصولةٌ بمعنى الذي والعائدُ محذوفٌ أي: فتحه الله. وأجاز أبو البقاء^(٤) أن تكون نكرة موصوفةٌ أو مصدريةٌ، أي: شيءٌ فتحه، فالعائدُ محذوفٌ أيضاً، أو يفتح الله عليكم. وفي جعلها مصدريةً إشكالٌ من حيث إن الضمير في قوله بعد ذلك: «ليحاجوكم به» عائدٌ على «ما» هذا هو الظاهر، وما المصدرية حرف لا يعود عليها ضميرٌ على المشهور خلافاً للأخفش^(٥) وأبي بكر بن السراج^(٦)، إلا أن يتكلف فيقال: الضمير يعودُ على المصدرِ المفهومِ من قوله: «أُتحدُّونهم» أو من قوله فتح، أي: ليحاجوكم بالتحديث الذي حدَّثتموهم^(٧)، أو بالفتح

(١) الآية ١٤ من البقرة.

(٢) البحر ١/٢٧٢.

(٣) طارق النعل: صيرها طاقاً فوق طارق.

(٤) الإملاء ١/٤٥.

(٥) ليس له في «معاني القرآن» نص صريح يفيد ذلك.

(٦) الأصول ١/١٦١.

(٧) كذا في الأصل والمفعول الثاني محذوف أي حدَّثتموهم إياه، وح ص: حدَّثتموه، وهو الصواب.

الذي فَتَحَهُ اللهُ عَلَيْكُمْ. والجملةُ من قوله: «أُتَحَدَّثُونَهُمْ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ بِالْقَوْلِ، وَالْفَتْحُ هُنَا مَعْنَاهُ الْحَكْمُ وَالْقَضَاءُ، وَقِيلَ: الْفَتْحُ: الْقَاضِي بِلُغَةِ الْيَمَنِ، وَقِيلَ الْإِنْزَالُ. وَقِيلَ: الْإِعْلَامُ / أَوِ التَّيْسِينُ بِمَعْنَى أَنَّهُ بَيْنَ لَكُمْ صِفَةٌ [١/٣٢] مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَوِ الْمَنْ بِمَعْنَى مَا مَنْ عَلَيْكُمْ بِهِ مِنْ نَصْرِكُمْ عَلَى عَدُوِّكُمْ، وَكُلُّ هَذِهِ أَقْوَالٌ مَذْكُورَةٌ فِي التَّفْسِيرِ.

قوله: «لِيَحَاجُّوكُمْ» هذه اللامُ تُسَمَّى لَامَ كِي بِمَعْنَى أَنَّهَا لِلتَّعْلِيلِ، كَمَا أَنَّ «كِي» كَذَلِكَ، لَا بِمَعْنَى أَنَّهَا تُنْصَبُ مَا بَعْدَهَا بِإِضْمَارِ بـ «كِي» كَمَا سَيَأْتِي، وَهِيَ حَرْفٌ جَرٌّ، وَإِنَّمَا دَخَلَتْ عَلَى الْفِعْلِ لِأَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِأَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ مَقْدَرَةٌ بَعْدَهَا، فَهُوَ مَعَهَا بِتَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ أَيْ لِلْمُحَاجَّةِ، فَلَمْ تَدْخُلْ إِلَّا عَلَى اسْمٍ لَكِنَّا غَيْرُ صَرِيحٍ. وَالنَّصْبُ بِأَنَّ الْمَضْمُرَةَ كَمَا تَقَدَّمَ لَا بِكَيْ خِلَافًا لِابْنِ كَيْسَانَ وَالسِّيْرَافِي (١) وَإِنْ ظَهَرَتْ بَعْدَهَا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «لِكَيْلَا تَأْسَوْا» (٢) لِأَنَّ «أَنَّ» هِيَ أُمَّ الْبَابِ، فَادَّعَاءُ إِضْمَارِهَا أَوْلَى مِنْ غَيْرِهَا. وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ (٣): «النَّصْبُ بِاللَّامِ نَفْسِهَا، وَأَنَّ مَا يَظْهَرُ بَعْدَهَا مِنْ كِي وَأَنَّ إِنَّمَا هُوَ عَلَى سَبِيلِ التَّكْيِيدِ»، وَلِلْإِحْتِجَاجِ مَوْضِعٍ غَيْرِ هَذَا مِنْ كِتَابِ النُّحُو. وَيَجُوزُ إِضْمَارُ أَنَّ وَإِظْهَارُهَا بَعْدَ هَذِهِ اللَّامِ إِلَّا فِي صُورَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ مَا إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا «لَا» نَحْوُ قَوْلِهِ: «لَثَلَا يَعْلَمُ» (٤)، «لَثَلَا يَكُونُ لِلنَّاسِ» (٥)، وَذَلِكَ لِإِمَّا يَلْزَمُ مِنْ تَوَالِي لِأَمِينٍ فَيَثْقُلُ اللَّفْظُ. وَالْمَشْهُورُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ كَسْرُ هَذِهِ اللَّامِ لِأَنَّهَا حَرْفٌ جَرٌّ وَفِيهَا لُغِيَّةٌ شَادَّةٌ وَهِيَ الْفَتْحُ. وَهَذِهِ اللَّامُ مُتَعَلِّقَةٌ بِقَوْلِهِ: «أُتَحَدَّثُونَهُمْ». وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِ«فَتَّحَ»، وَلَيْسَ بِظَاهِرٍ، لِأَنَّ الْمُحَاجَّةَ لَيْسَتْ عِلَّةً لِلْفَتْحِ، وَإِنَّمَا هِيَ

(١) الحسن بن عبدالله شَرَحَ «الكتاب»، توفي ٣٦٨. انظر: البغية ١/٥٠٧.

(٢) الآية ٢٣ من الحديد.

(٣) انظر: الإنصاف ٥٧٥.

(٤) الآية ٢٩ من الحديد.

(٥) الآية ١٥٠ من البقرة.

- البقرة -

نَشَأَتْ عن التحدِيث، اللهم إلا أَنْ يُقَالَ: تَتَعَلَّقُ به على أَنَّها لأمّ العاقبة، وهو قولٌ قيل به فصارَ المعنى أَنَّ عاقبةَ الفتحِ ومآلةَ صارَ إلى أَنَّ حاجُوكُم، أو تقول: إنَّ اللامَ لأمّ العِلَّةِ على بابِها، وإنما تَعَلَّقَتْ بفتحِ لأنَّه سببٌ للتحدِيث، والسَّبَبُ والمُسَبَّبُ في هذا واحدٌ. قوله: «به» الضميرُ يعودُ على «ما» من قوله: «بما فتح الله» وقد تقدَّم أنه يضعفُ القولُ بكونها مصدريةً، وأنه يجوزُ أن يعودَ على أحدِ المصدرينِ المفهومين من «أَتَحَدَّثُونَهُمْ و«فتح».

قوله: «عند ربكم» ظرفٌ معمولٌ لقوله: «ليحاجُّوكُم» بمعنى ليجاجُّوكُم يومَ القيامة، فكُنِيَ عنه بقوله: «عند ربكم»، وقيل: «عند» بمعنى في، أي: ليجاجُّوكُم في ربكم، أي: فيكونونَ أحقَّ به منكم. وقيل: ثمَّ مضافٌ محذوفٌ أي: عند ذِكْرِ ربِّكم، وقيل: هو معمولٌ لقوله: «بما فتح الله» أي بما فتح الله مِنْ ربكم ليجاجُّوكُم، وهو نَعْتُهُ عليه السلام وأخذُ ميثاقهم بتصديقه. ورجَّحه بعضهم وقال: «هو الصحيح، لأنَّ الاحتجاجَ عليهم هو بما كانَ في الدنيا» وفي هذا نظرٌ مِنْ جهةِ الصناعة، وذلك أنَّ «ليحاجُّوكُم» متعلقٌ بقوله: «أَتَحَدَّثُونَهُمْ» على الأظهر كما تقدَّم فيلزمُ الفصلُ به بين العاملِ - وهو فتح - وبين معموله - وهو عند ربك - وذلك لا يجوزُ لأنه أجنبيٌّ منهما.

قوله: «أفلا تَعْقِلُونَ» تقدَّم الكلامُ على نظيرتها^(١). وفي هذه الجملة قولان: أحدهما [أنها] مندرجةٌ في حَيْزِ القولِ. والثاني أنها من خطابِ الله تعالى للمؤمنين بذلك فَمَحَلُّها النصبُ على الأولِ ولا محلٌّ لها على الثاني، ومفعولٌ «تَعْقِلُونَ» يجوزُ أن يكونَ مراداً ويجوزُ ألا يكونَ.

آ. (٧٧) قوله تعالى: ﴿أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ﴾ . . . تقدَّم أنَّ مذهب الجمهورِ أنَّ النيةَ بالواوِ التقديمُ على الهمزة لأنها عاطفةٌ، وإنما أُخِرَتْ عنها لقوة

(١) الآية ٤٤ من البقرة.

همزة الاستفهام، وأن مذهب الزمخشري تقديرُ فعلٍ بعدَ الهمزة، ولا للنفي .
و«أنَّ اللهَ يَعْلَمُ» يجوزُ أن تكونَ في محلِّ نصبٍ، وفيها حينئذٍ تقديران،
أحدهما أنها ساذَّةٌ مسدَّةٌ مفردٌ إن جعلنا عَلِمَ بمعنى عَرَفَ، والثاني: أنها ساذَّةٌ
مَسَدٌ مفعولين إن جعلناها متعديةً لاثنيين كظننتُ، وقد تقدَّم^(١) أن هذا مذهبُ
سيبويه والجمهور، وأن الأخصَّ يدَّعي أنها سَدَّتْ مَسَدٌ الأول والثاني
محذوفٌ، و«ما» يجوزُ أن تكونَ بمعنى الذي وعائدها محذوفٌ، أي:
ما يُسْرُونَهُ وَيُعْلِنُونَهُ، وأن تكونَ مصدريةً أي: يعلمُ سِرَّهُمْ وَعَلَنَهُمْ، والسِرُّ
والعلائيَّةُ متقابلان.

آ. (٧٨) قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ﴾ . . «منهم» خبرٌ مقدَّمٌ، فيتعلَّقُ
بمحذوفٍ. و«أُمِّيُونَ» مبتدأٌ مؤخرٌ، ويجوزُ على رأي الأخصَّ أن يكونَ فاعلاً
بالظرفِ قبله وإن لم يَعْتَمِدْ، وقد بَيَّنَّتْ على ماذا يعتمدُ فيما تقدَّم. و«أُمِّيُونَ»
جمعُ أُمِّيٍّ وهو مَنْ لا يكتب ولا يقرأ، واختلفَ في نسبه، فقيل: إلى الأُمِّ
وفيه معنيان، أحدهما: أنه بحالِ أُمِّه التي وَلَدَتْهُ مِنْ عَدَمِ معرفةِ الكتابةِ وليس
مثلَ أبيه، لأن النساءِ ليسَ مِنْ شُغْلِهِنَّ الكتابةُ. والثاني: أنه بحالِه التي وَلَدَتْهُ
أُمُّه عليها لم يتغيَّرَ عنها ولم يَنْتَقِلْ. وقيل: نُسِبَ إلى الأُمِّةِ وهي القامَةُ
والخَلْقَةُ، بمعنى أنه ليس له من الناسِ إلا ذلك. وقيل: نسب إلى الأُمِّةِ على
سَدَّاجَتِهَا قبل أن تَعْرِفَ الأشياءَ كقولهم: عامِّي أي: على عادةِ العامَّةِ. وعن
ابن عباس: «قيل لهم أُمِّيُونَ لأنهم لم يُصَدِّقُوا بِأَمِّ الكتابِ» وقال أبو عبيدة^(٢):
«قيل لهم أُمِّيُونَ لِانْتِزَالِ الكتابِ عليهم كأنهم نُسبوا لِأُمِّ الكتابِ».

وقرأ ابن أبي عبلة^(٣): «أُمِّيُونَ» بتخفيف الياء، كأنه اسْتَثْقَلَ توالي

تضعيفين .

(١) راجع المسألة في إعرابه للآية ٢٥ من البقرة.

(٢) لم يشر إلى ذلك في كتابه «مجاز القرآن».

(٣) البحر ١/٢٧٥؛ ابن عطية ١/٣٢٩، ولكنها نصًّا على أن قراءته بتخفيف الميم وليس الياء.

- البقرة -

قوله: «لَا يَعْلَمُونَ» جملة فعلية في محل رفع صفة لأُمِّيُونَ، كأنه قيل: أُمِّيُونَ غير عالمين.

قوله: «إلا أمانِيّ» هذا استثناء منقطع، لأن الأمانِيّ ليست من جنس الكتاب، ولا مندرجة تحت مدلوله، وهذا هو المنقطع، ولكن شرطه أن يُتَوَهَّم [٣٢/ب] دخوله بوجه ما كقوله^(١): «ما لهم به من علم إلا اتباع الظن» / وقول النابغة: ^(٢)

٥٥٦ - حَلَفْتُ يَمِينًا غَيْرَ ذِي مَشْنُونِيَّةٍ وَلَا عِلْمَ إِلَّا حُسْنَ ظَنِّ بِصَاحِبِ

لأنّ بِذِكْرِ الْعِلْمِ اسْتُحْضِرَ الظَّنَّ، وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ: صَهَلَتْ الْخَيْلُ
إِلَّا حِمَارًا.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمَنْقَطِعَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: ضَرْبٍ يَصِحُّ تَوَجُّهُ الْعَامِلِ عَلَيْهِ نَحْوُ:
«جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا حِمَارًا» وَضَرْبٍ لَا يَتَوَجَّهُ نَحْوًا مَثَلُ بِهِ النَحْوِيُّونَ: «مَا زَادَ
إِلَّا مَا نَقَصَ، وَمَا نَفَعَ إِلَّا مَا ضَرَّ» فَالْأَوَّلُ فِيهِ لَفْتَانِ: لَفَةُ الْحِجَازِ وَجُوبُ نَصْبِهِ
وَلَفَةُ تَمِيمٍ أَنَّهُ كَالْمَتَّصِلِ، فَيَجُوزُ فِيهِ بَعْدَ النَفْيِ وَشِبْهِهِ النَّصْبُ وَالِإِتْبَاعُ، وَالآيَةُ
الْكَرِيمَةُ مِنَ الضَّرْبِ الْأَوَّلِ، فَيَحْتَمِلُ نَصْبُهَا وَجِهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ
الْمَنْقَطِعِ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْكِتَابِ، وَ«إِلَّا» فِي الْمَنْقَطِعِ تُقَدَّرُ عِنْدَ
الْبَصْرِيِّينَ بِ«لَكِنْ» وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ بِ«بَلْ». وَظَاهِرُ كَلَامِ أَبِي الْبِقَاءِ ^(٣) أَن
نَصْبِهِ عَلَى الْمَصْدَرِ بِفَعْلٍ مَحْذُوفٍ، فَإِنَّهُ قَالَ: «إِلَّا أَمَانِيّ» اسْتِثْنَاءً مَنْقَطِعًا،
لِأَنَّ الْأَمَانِيّ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْعِلْمِ، وَتَقْدِيرُ «إِلَّا» فِي مِثْلِ هَذَا بِ«لَكِنْ»، أَيْ:
لَكِنْ يَتَمَنُّونَهُ أَمَانِيّ، فَيَكُونُ عِنْدَهُ مِنْ بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَفْرَغِ الْمَنْقَطِعِ، فَيَصِيرُ
نَظِيرَ: «مَا عَلِمْتُ إِلَّا ظَنًّا» وَفِيهِ نَظَرٌ.

(١) الآية ١٥٧ من النساء.

(٢) ديوانه ٥٥؛ والكتاب ٣٦٥/١؛ والقرطبي ٥/٢. ومثنوية: استثناء.

(٣) الإملاء ٤٥/١.

- البقرة -

والأمانِي جمع أُمْنِيَّة بتشديد الياء فيهما. وقال أبو البقاء^(١): «يجوز تخفيفها فيهما». وقرأ أبو جعفر بتخفيفها^(٢)، حَذَف إحدى الياءين، تخفيفاً، قال الأخفش^(٣): «هذا كما يُقال في جمع مفتاح: مفاتيح ومفاتيح»، قال النحاس^(٤): «الحَذْفُ في المعتلِّ أكثر» وأنشد قول النابغة^(٥):

٥٥٧ - وهل يُرْجِعُ التسليمَ أو يَكْشِفُ العَمَى ثلاثُ الأثافي والرسومُ البلاقيعُ

وقال أبو حاتم: «كلُّ ما جاء واحده مشدداً من هذا النوع فلك في الجمع الوجهان» وأصله يُرْجِعُ إلى ما قال الأخفش. ووزن أُمْنِيَّة: أفعولة من مَنَى يُمْنِي إذا تلا وقرأ، قال^(٦):

٥٥٨ - تَمَنَّى كتابَ اللهِ آخِرَ ليلِهِ تَمَنَّى داودَ الزبورَ على رِسلِ

وقال كعب بن مالك^(٧):

٥٥٩ - تَمَنَّى كتابَ اللهِ أوَّلَ ليلِهِ وآخِرَهُ لاقى جِمامَ المقاديرِ

وقال تعالى: «إلا إذا تَمَنَّى ألقى الشيطانُ في أُمْنِيَّتِهِ»^(٨)، أي: قرأ وتلا، فالأصل على هذا: أُمْنوية، فاعتلت اعتلال مَيْت وسيد، وقد تقدّم. وقيل:

(١) الإملاء ٤٥/١.

(٢) وهي قراءة شيبه والأعرج أيضاً كما في القرطبي ٥/٢.

(٣) معاني القرآن ١١٨.

(٤) إعراب القرآن ١٩٠/١.

(٥) ديوان ذي الرمة - وليس النابغة - ١٢٧٤؛ والمقتضب ١٧٦/٢؛ والمخصص ١٧/١٠٠؛ والأشموني ١٨٧/١؛ والهمع ١٥٠/٢؛ والدرر ٢٠٦/٢. والعمى هنا: الجهل، والبلاقيع: لاشيء فيها.

(٦) لم أهد إلى قائله، وهو في القرطبي ٦/٢؛ وشواهد الزمخشري ٤/٤٩٥؛ واللسان مني.

(٧) اللسان: مني، وابن عطية ٣٣٠/١؛ ومجمع البيان ١٤٤/١؛ والقصيدة في رثاء عثمان.

(٨) الآية ٥٢ من الحج.

الأمْنِيَةُ الكَذِبُ والاختلاقُ. وقيل ما يتمناه الإنسان وَيَشْتَهيه. وقيل: ما يَقْدَرُهُ وَيَحْزِرُهُ مِنْ مَنَى إِذَا كَذَبَ أَوْ تَمَنَّى أَوْ قَدَّرَ، كقوله^(١):

٥٦٠ - لَا تَأْمَنَنَّ وَإِنْ أَسْمَيْتَ فِي حَرَمٍ حَتَّى تُلَاقِي مَا يَمْنِي لَكَ الْمَانِي

أي: يَقْدَرُ لك المَقْدَرُ. وقال الراغب^(٢): «والمَنِيُّ القَدَرُ، ومنه «المَنَا» الذي يُورَثُ به، ومنه: المَنِيَّةُ وهو الأَجَلُ المَقْدَرُ للحيوان، والتمني: تقديرُ شيءٍ في النفسِ وتصويرُهُ فيها، وذلك قد يكونُ عن ظَنٍّ وتخمين، وقد يكونُ بناءً على رَوِيَّةٍ وأصلٍ، لكنَّ لَمَّا كان أكثرُهُ عن تَحْمِينٍ كان الكَذِبُ أَمَلَكَ له، فأكثرُ التَمَنِيِّ تَصَوُّرُ ما لا حَقِيقَةَ له، والأُمْنِيَّةُ: الصُّورَةُ الحاصِلَةُ في النفسِ مِنْ تَمَنِيِّ الشَّيْءِ، ولَمَّا كان الكَذِبُ تَصَوُّرُ ما لا حَقِيقَةَ له وإيراده باللفظِ صار التَمَنِيُّ كالمبدأ للكذبِ [فَعَبَّرَ به عنه، ومنه قولُ عثمانَ رضي اللهُ عنه: «ما تَغَنَيْتُ وَلَا تَمَنَيْتُ منذَ أَسَلَمْتُ»]^(٣). وقال الزمخشري^(٤): «والاشتقاقُ مِنْ مَنَى إِذَا قَدَّرَ، لأنَّ المَتَمَنِّيَّ يُقَدِّرُ في نَفْسِهِ وَيَحْزِرُ ما يتمناه، وكذلك المَخْتَلَقُ، والقاريُّ يَقْدَرُ أَنَّ كَلِمَةَ كَذَا بَعْدَ كَذَا» فَجَعَلَ بَيْنَ هَذِهِ المَعَانِي قَدْرًا مَشْتَرَكًا وهو واضحٌ.

قوله: «وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ» [إِنْ] نافيةٌ بمعنى ما، وإذا كانت نافيةً فالمشهورُ أنها لا تعملُ عملَ «ما» الحجازية، وأجاز بعضهم ذلك ونسبه لسيبويه^(٥).

(١) البيت لسويد بن عامر المصطلق، وهو في اللسان: منى، والتاج: منى، والقرطبي ٦/٢؛ وينسب أيضاً إلى أبي قلابة.

(٢) المفردات ٤٩٦.

(٣) غير واضح في الصورة عن نسخة الأصل وما أثبتته من ع. وارجاع الضمائر: فعبر بالتمني عن الكذب.

(٤) الكشاف ٢٩٢/١.

(٥) لعل هذا مفهوم من عبارته في الكتاب ٣٠٦/٢ «في معنى ليس».

وَأَنشُدُوا^(١):

٥٦١ - إِنَّ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ
و «هو» اسمها و «مستولياً» خبرها، فقوله «هم» في محل رفع بالابتداء،
لا اسم «إن»، لأنها لم تعمل على المشهور، و «إلا» للاستثناء المفرغ،
و «يظنون» في محل رفع خبراً لقوله «هم» وحذف مفعولي الظن للعلم
بهما، أو اقتصاراً، وهي مسألة خلاف.

آ. (٧٩) قوله تعالى: ﴿فويلٌ للذين يكتبون﴾ . . . وويلٌ مبتدأ وجاز
الابتداء به وإن كان نكرةً لأنه دعاء عليهم، والدعاء من المسوغات سواء كان
دعاءً له نحو: «سلامٌ عليكم»^(٢)، أو عليه كهذه الآية، والجارُّ بعده الخبرُ
فيتعلَّقُ بمحذوف. وقال أبو البقاء^(٣): «ولو نصب لكان له وجهٌ على تقدير:
ألزمهم الله وِيلاً، واللامُ للتبيين لأنَّ الاسمَ لم يُذكرَ قَبْلَ المصدرِ» يعني أنَّ
اللامَ بعد المنصوبِ للبيان فتعلَّقُ بمحذوفٍ، وقوله: «لأنَّ الاسمَ» يعني أنه
لَوْ ذُكِرَ قَبْلَ «ويلٌ» فقلت: «ألزم الله زيداً وِيلاً» لم يَحْتَجْ إلى تبينٍ بخلاف
ما لو تأخر، وعبارَةُ الجرميِّ توهم وجوبَ الرفعِ في المقطوعِ عن الإضافة، ونصُّ
الأخفش^(٤) على جوازِ النصبِ فإنه قال: «ويجوزُ النصبُ على إضمارِ فعلٍ
أي: ألزمهم الله وِيلاً».

واعلم أن وِيلاً وأخواته وهي: وَيْحٌ وَوَيْسٌ وَوَيْبٌ وَعَوْلٌ من المصادرِ
المنصوبةِ بأفعالٍ من غير لفظها، وتلك الأفعالُ واجبةُ الإضمارِ، لا يجوزُ

(١) لم أهدت إلى قائله، وهو في الأزهية ٣٣؛ والمقرب ١/١٠٥؛ والهمع ١/١٢٥؛ وورصف
المباني ١٠٨. والذين أثبتوا لها عملاً لم يشترطوا لذلك شيئاً.

(٢) الآية ٢٤ من الرعد.

(٣) الإملاء ١/٤٥.

(٤) معاني القرآن ١١٨.

إظهارها البتة لأنها جُعِلَتْ بدلاً من اللفظ بالفعل ، وإذا فُصِلَ عن الإضافة فالأحسنُ فيه الرفعُ ، نحو: «وَيْلٌ لَهُ» وإن أُضِيفَ نُصِبَ على ما تقدّم ، وإن كان عبارةً الجرميِّ توهم وجوب الرفع عند قَطْعِهِ عن الإضافة فإنه قال: «فإذا أَدْخَلْتَ اللامَ رَفَعْتَ فَقُلْتَ: وَيْلٌ لَهُ، وَوَيْحٌ لَهُ» كأنه يُريد على الأكثر، ولم يَسْتعمل العربُ منه فعلاً لاعتلال عينه وفائه، وقد حَكَى ابن عرفة^(١): «تَوَيْلُ الرَّجُلِ» إذا دَعَا بِالْوَيْلِ، وهذا لا يَرُدُّ، لأنه مثل قولهم: «سَوَفَتْ وَلَوْ لَيْتَ» إذا قُلْتَ: له سوفَ ولو.

ومعنى الوَيْلِ شِدَّةُ الشَّرِّ قاله الخليل، وقال الأصمعي: الوَيْلُ: التَّفَجُّعُ، والْوَيْلُ: التَّرْحُّمُ. وقال سيويه^(٢): «وَيْلٌ: لِمَنْ وَقَعَ فِي الْهَلَكَةِ، وَوَيْحٌ زَجْرٌ لِمَنْ أَشْرَفَ عَلَى الْهَلَاكِ» وقيل: الوَيْلُ الحُزْنُ، وهل وَيْلٌ وَوَيْحٌ وَوَيْسٌ وَوَيْبٌ بمعنى واحد أو بينها فرق؟ خلاف، وقد تقدّم ما فرّق به سيويه في بعضها. وقال قومٌ: وَيْلٌ فِي الدُّعَاءِ عَلَيْهِ، وَوَيْحٌ وَمَا بَعْدَهُ تَرْحُّمٌ عَلَيْهِ. وزعم الفراء أن أصلَ وَيْلٍ: وَيٌّ أَي حُزْنٌ، كما تقول: وَيٌّ لِفُلانٍ، أَي حُزْنٌ لَهُ، فَوَصَلَتْهُ الْعَرَبُ بِاللَّامِ، وَقَدَّرَتْ أَنَّهَا مِنْه فَأَعْرَبُوهَا وَهَذَا غَرِيبٌ جَدًّا. ويقال: وَيْلٌ وَوَيْلَةٌ بِالتَّاءِ، وقال امرؤ القيس^(٣):

٥٦٢ - له الوَيْلُ إِنْ أَمْسَى وَلا أُمُّ عَامِرٍ لَدَيْهِ وَلا الْبَسْبَاسَةُ ابْنَةُ يَشْكُرَا
وقال أيضاً: ^(٤)

(١) إبراهيم بن محمد المعروف بنفطويه، عالم بالحديث والعربية، أخذ عن ثعلب والمبرد وأخذ عنه المرزباني، له: غريب القرآن ومسألة سبحان. انظر: النزهة ٣٦٠؛ البغية ٤٢٨/١.

(٢) الكتاب ١٦٧/١.

(٣) الذبوان ٦٨؛ واللسان: قرب.

(٤) من معلقته المشهورة، وهو في ديوانه ١١ وشرح المعلقات للتبريزي ٧٠. مرجلي: عاقر بعيري، وتاركي: أمشي غير راكبة مترجلة.

٥٦٣ - وَيَوْمَ دَخَلْتَ الْخَيْدَ خَيْدَ غُنَيْزَةَ فَقَالَتْ: لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَلِي

فويلات جمع وَيْلَةٌ لا جمعٌ وَئِيلٌ كما زعم ابن عطية^(١) / لأن جمع [١/٣٣] المذكور بالألف والتاء لا ينفأس.

قوله «بأيديهم» متعلقٌ ببيكتبون، وَيَبْعُدُ جَعَلُهُ حَالاً من «الكتاب»، والكتاب هنا بمعنى المكتوب، فنصبه على المفعول به، وَيَبْعُدُ جَعَلُهُ مصدرًا على بابِه، وهذا من بابِ التأكيد فإن الكُتْبَةَ لا تكون بغير اليد، ونحوه: «ولا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ^(٢)»، «يقولون بأفواههم». وقيل^(٣): فائدة ذكره أنهم باشرُوا ذلك بأنفسهم ولم يأمرُوا به غيرهم، فإن قولك: فَعَلَّ فلانٌ كذا يَحْتَمَلُ أنه أمر بفعله ولم يباشِرْه، نحو: بنى الأمير المدينة، فأتى بذلك رَفْعاً لهذا المجاز. وقيل: فائدته بيانُ جُرْأَتِهِمْ ومُجَاهَرَتِهِمْ، فإن المباشِرَ للفعل أشدُّ موافقةً مِمَّنْ لم يباشِرْه. وهذان القولان قريبان من التأكيد، فإن أصل التأكيد رَفَعُ توهُمِ المجاز. وقال ابنُ السُّرَّاجِ: «ذَكَرُ الْأَيْدِي كنايةٌ عن أنهم اختلفوا ذلك من تَلْقَائِهِمْ وَمِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ» وهذا الذي قاله لا يَلْزَمُ.

والأيدي جمعُ يَدٍ، والأصل: أَيْدِيٌّ بضمِّ الدالِ كَفَلْسٌ وَأَفْلَسٌ في القلة فاستثقلت الضمة قبل الياء فقلبت كسرةً للتجانسِ نحو: بَيْضٌ جمعُ أبيض، والأصل: بِيِضٌ بضم الياء كحُمُرٌ جمعُ أَحْمَر^(٤)، وهذا رأيُ سيبويه^(٥)، أعني أنه يُقَرُّ الحرفَ وَيُغَيِّرُ الحركةَ ومذهبُ الأخفشِ عكسه، وسيأتي تحقيقُ مذهبيهما عند ذِكْرِ «معيشة» إن شاء الله تعالى.

(١) التفسير ٣٣١/١.

(٢) الآية ٣٨ من الأنعام.

(٣) الآية ١٦ من آل عمران.

(٤) انظر: المتع ٤٦٨.

(٥) الكتاب ١٠٢/٢، ٢٠٠.

وأصل يد: يَدِي بسكونِ العَيْنِ، وقيل: يَدِي بتحريكِها، فتحركَ حرفُ العلة وانفتح ما قبله فقلبَ ألفاً فصارَ يداً كَرَحِيٍّ، وعليه التثنيةُ: يديان، وعليه أيضاً قوله^(١):

٥٦٤ - يا رَبُّ سارِياتَ لَن يُوسِّدا تحتَ ذِراعِ العَنَسِ أو كَفِّ اليَدا

والمشهورُ في تثنيها عَدَمُ رَدِّ لامِها، قال تعالى: «بل يداهُ مَبْسُوطَتان»^(٢) «بُتَّ يَدِ أَبِي لَهَبٍ»^(٣)، وقد شُدَّ الرُّدُّ في قوله: يَدَيانِ^(٤).

٥٦٥ - يَدَيانِ بَيضاوانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قد يَمْنَعانِكَ أَنْ تُضامَ وتُقَهرا

وأيدِ جَمْعُ الجَمْعِ نحو: كَلَبٌ وأكَلَبٌ وأكالب. ولا بَدَّ في قوله: «يكتُبونَ الكتابَ» مِنْ حَذْفِ يَصِحُّ معه المعنى، فقدَّره الزمخشري^(٥): «يكتُبونَ الكتابَ المَحْرَفَ» وقدَّره غيرهُ حالاً من الكتابِ تقدِيرُهُ: يكتُبونَ الكتابَ مُحَرَّفاً، وإنما أُجَوِّحُ إلى هذا الإضمارِ لأنَّ^(٦) الإنكارَ لا يَتَوَجَّهُ على مَنْ كَتَبَ الكتابَ بيده إلا إذا حَرَفَهُ وَغَيَّرَهُ.

قوله: «لَيْسْتَرُوا» اللامُ لامُ كي، وقد تقدَّمت^(٧). والضميرُ في «به» يعودُ على ما أشاروا إليه بقولهم: «هذا من عند الله» و«ثمناً» مفعولُهُ، وقد تقدَّم

(١) لم أهدت إلى قائله، وهو في حجة ابن خالويه ١٧٩؛ وابن يعيش ١٥٢/٤؛ والذرر ١٣/١. والعنسن: الناقة الصلبة.

(٢) الآية ٦٤ من المائة.

(٣) الآية ١ من المسد.

(٤) لم أهدت إلى قائله، وهو في أمالي الشجري ٣٥/٢؛ ومجالس العلماء ٣٢٧؛ وابن يعيش ١٥١/٤؛ والخزاعة ٢٦٩/٢؛ وشرح الشافية ٦٥/٢.

(٥) الكشف ٢٩٢/١.

(٦) اللام هنا مقحمة، ولم يشتها في: ع.

(٧) انظر: إعرابه للآية ٧٦ من البقرة.

- البقرة -

تحقيق دخول الباء على غير الثمن عند قوله: «ولا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمناً قليلاً»^(١) فليُتَنَفَسَ إليه، واللام متعلقة بقولون، أي: يقولون ذلك لأجل الاشتراء. وأبعد مَنْ جَعَلَهَا متعلقة بالاستقرار الذي تَضَمَّنَهُ قوله «مِنْ عِنْدِ اللَّهِ».

قوله: «مِمَّا كَتَبْتُ أَيْدِيهِمْ» متعلقٌ بويَلُّ أو بالاستقرار في الخبر، و«مِنْ» للتعليل، و«ما» موصولةٌ اسميةٌ والعائدُ محذوفٌ، ويجوزُ أن تكونَ نكرةً موصوفةً وليس كقوة الأول والعائدُ أيضاً محذوفٌ أي: كَتَبْتُهُ، ويجوزُ أن تكونَ مصدريةً أي: مِنْ كَتَبْتُهُمْ، و«ويَلُّ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ» مثلُ ما تقدَّم قبله، وإنما كررَ «الويَلُّ» لِيُفِيدَ أَنَّ الْهَلَكَةَ متعلقةٌ بكلِّ واحدٍ مِنَ الْفِعْلَيْنِ على حِدَّتِهِ لا بمجموعِ الأمرين، وإنما قَدَّمَ قَوْلَهُ: «كَتَبْتُ» على «يَكْسِبُونَ» لأن الكتابةَ مُقَدِّمَةٌ فنتيجتها كسبُ المالِ، فَالْكَتْبُ سبَبٌ وَالْكَسْبُ مُسَبَّبٌ، فجاء النظمُ على هذا.

آ. (٨٠) قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَيَّاماً مَعْدُودَةً﴾. . هذا استثناءٌ مفرغٌ، فأَيَّاماً منصوبٌ على الظرفِ بالفعلِ قبله، والتقديرُ: لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ أَبَداً إِلَّا أَيَّاماً قَلِيلًا يَحْضُرُهَا الْعَدُّ، لأنَّ الْعَدَّ يَحْضُرُ الْقَلِيلَ، وأصلُ أَيَّامٌ: أَيَّامٌ لَأنَّهُ جَمْعُ يَوْمٍ، نحو: قَوْمٌ وَأَقْوَامٌ، فَاجْتَمَعَ الْيَاءُ وَالْوَاوُ وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسُّكُونِ فَوَجَبَ قَلْبُ الْوَاوِ يَاءً وَإِدْغَامُ الْيَاءِ فِي الْيَاءِ، مثلُ هَيْنَ وَمَيْتَ.

قوله: «أَتَّخَذْتُمْ» الهمزة للاستفهام، ومعناه الإنكار والتفريع، وبها استغني عن همزة الوصل الداخلة على «أَتَّخَذْتُمْ» كقوله: «أَفَتَرَى عَلَى اللَّهِ»^(٢)، «أَصْطَفَى»^(٣) وبابه. وقد تقدَّم القولُ في تصريفِ «أَتَّخَذْتُمْ»^(٤) وخلافُ أَبِي عَلِيٍّ فِيهَا. وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ هُنَا مُتَعَدِّيةً لِوَاحِدٍ. قَالَ

(١) الآية ٤١ من البقرة.

(٢) الآية ٨ من سبأ.

(٣) الآية ١٥٣ من الصافات: «أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ».

(٤) انظر: إعرابه للآية ٦٧ من البقرة.

أبو البقاء^(١): «وهو بمعنى جَعَلْتُمْ المتعدية لواحد»، ولا حاجة إلى جعلها بمعنى «جَعَلَ» في تعدّيها لواحد، بل المعنى: هل أَخَذْتُمْ مِنَ اللّهِ عَهْدًا، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ، وَالأَوَّلُ «عهد»، والثاني «عند الله» مقدّمًا عليه، فعلى الأولِ يَتَعَلَّقُ «عند الله» بِأَتَّخَذْتُمْ، وعلى الثاني يَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ. وَيَجُوزُ نَقْلُ حَرَكَةِ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ إِلَى لَامِ «قُلْ» قَبْلَهَا فَتُفْتَحُ وَتُحَذَفُ الهمزة وهي لغة مطرّدة قرأ بها نافع في رواية ورش عنه^(٢).

قوله: «فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ» هذا جوابُ الاسْتِفْهَامِ المُتَقَدِّمِ فِي قَوْلِهِ: «أَتَّخَذْتُمْ» وهل هذا بطريقِ تَضْمِينِ الاسْتِفْهَامِ معنى الشرطِ، أو بطريقِ إضمارِ الشرطِ بعدَ الاسْتِفْهَامِ وَأَحْوَاتِهِ؟ قولان، تقدّم تحقيقُهما. واختار الزمخشري^(٣) القولَ الثاني، فإنه قال: «فَلَنْ يُخْلِفَ» متعلّقٌ بِمَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: إِنْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ. وقال ابنُ عطية^(٤): «فلن يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ: اعتراضٌ بينَ أثناءِ الكلامِ. كأنه يَعْنِي بِذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ: «أَمْ تَقُولُونَ» مُعَادِلٌ لِقَوْلِهِ: «أَتَّخَذْتُمْ» فَوَقَعَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ بَيْنَ الْمُتَعَادِلَيْنِ مُعْتَرِضَةً، وَالتَّقْدِيرُ: أَيُّ هَذَيْنِ وَاقَعَ؟ أَتَّخَذِكُمُ الْعَهْدَ أَمْ قَوْلِكُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ، فعلى هذا لا محلّ لها من الإعراب، وعلى الأولِ محلّها الجزمُ.

قوله: «أَمْ تَقُولُونَ» أم «هذه يجوزُ فيها وجهان، أحدهما: أَنْ تَكُونَ مُتَّصِلَةً فَتَكُونَ لِلْمُعَادَلَةِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، أَي: أَيُّ هَذَيْنِ وَاقَعَ، وَأَخْرَجَهُ مُخْرَجَ الْمُتَرَدِّدِ فِيهِ، وَإِنْ [كَانَ]»^(٥) قَدْ عَلِمَ وَقَوَّعَ أَحَدَهُمَا، وَهُوَ قَوْلُهُمْ عَلَى اللَّهِ

(١) الإملاء ٤٦/١.

(٢) البحر: ٢٧٨/١.

(٣) الكشاف ٢٩٢/١.

(٤) التفسير ٣٣٤/١.

(٥) سقط من الأصل، وأثبتناه من: ع.

- البقرة -

ما لا يعلمون للتقرير، ونظيره: «وإنا أو إياكم لعلی هدى أو في ضلال مبين»^(١) وقد عَلِمَ أيهما على هدى وأيهما في ضلال، وقد عَرَفَتْ شروط المتصلة أول السورة^(٢). ويجوز أن تكون منقطعة، فتكون غير عاطفة، وتُقَدَّر بـ بل والهمزة / والتقدير: بل أتقولون، ويكون الاستفهام للإنكار لأنه قد وقع القول منهم [ب/٣٣] بذلك، هذا هو المشهور في أم المنقطعة. وزعم جماعة أنها تُقَدَّر بـ «بل» وجدها دون همزة استفهام، فَيُعْظَفُ ما بعدها على ما قبلها في الإعراب، واستدل عليه بقولهم: إن لنا إبلاً أم شاء، بنصب «شاء» وقول الآخر^(٣):

٥٦٦ - وَلَيْتَ سُلَيْمِي فِي الْمَنَامِ ضَجِيعَتِي هِنَالِكَ أَمْ فِي جَنَّةِ أُمَّ جَهَنَّمَ

تقديره: بل في جهنم، ولو كانت همزة الاستفهام مقدرة بعدها لوجب الرفع في «شاء» و«جهنم» على أنها خبر لمبتدأ محذوف، وليس لقائل أن يقول: هي في هذين الموضعين متصلة لما عُرِفَ مِنْ أَنَّ شرطها أن تتقدمها الهمزة لفظاً أو تقديراً، ولا يصلح ذلك هنا.

قوله: «ما لا تعلمون» «ما» منصوبة بتقولون، وهي موصولة بمعنى الذي أونكرة موصوفة، والعائد على كلا القولين محذوف، أي: ما لا تعلمونه، فالجملة لا محل لها على القول الأول، ومحلها نصب على الثاني ولا يجوز أن تكون هنا مصدرية.

آ. (٨١) قوله تعالى: ﴿بلى﴾. . . حَرْفُ جَوَابٍ كَنَعَمِ وَجَبْرٍ وَأَجَلٍ وَإِي، إِلَّا أَنَّ «بلى» جواب لنفي متقدم، سواء دخله استفهام أم لا، فيكون

(١) الآية ٢٤ من سبأ.

(٢) انظر: الورقة ١٢ أ.

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة وهو في ملحق ديوانه ٥٠١؛ ورواية عجزه فيه:

لدى الجنة الخضراء أو في جهنم

وأوضح المسالك ٥١/٣.

إيجاباً له نحو قول القائل: ما قام زيدٌ فتقول: بلى، أي: قد قام، وتقول: ليس زيداً قائماً؟ فتقول بلى، أي: هو قائم، قال تعالى: «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ؟ قالوا: بلى»^(١) ويروى عن ابن عباس أنهم لوقالوا: نَعَمْ لَكَفَرُوا. فَأَمَّا قَوْلُهُ^(٢):

٥٦٧ - أليس الليلُ يَجْمَعُ أمَّ عمروِ وإِنا نَا فَذَاكَ بنا تَداني
نَعَمْ وَتَرى الهلالَ كما أراه وَيَعْلُوها النهارُ كما عَلاني

ف قيل: ضرورة، وقيل: نظر إلى المعنى؛ لأن الاستفهام إذا دخل على النفي قرره، وبهذا يُقال: فكيف نُقِلَ عن ابن عباس أنهم لوقالوا نعم لَكَفَرُوا، مع أن النفي صار إيجاباً؟ وقيل: قَوْلُهُ: «نعم» ليس جواباً لـ «أليس» إنما هو جوابٌ لقوله: «فَذَاكَ بنا تَداني»، فقوله تعالى: «بلى» ردٌ لقولهم: «لَنْ تَمَسَّنَا النارُ» أي: بلى تَمَسُّكُمْ أبداً، بدليل قوله: «هم فيها خالدون» قاله الزمخشري^(٣)، يريد أن «أبداً» في مقابلة قولهم: «إلا أياماً معدودة» وهو تقديرٌ حسنٌ. والبصريون يَقُولُونَ^(٤): إن «بلى» حرفٌ بسيطٌ. وزعم الكوفيون أن أصلها بل التي للإضراب، زيدت عليها الياء ليَحْسُنَ الوقف عليها، وضممت الياء معنى الإيجاب، قيل: تدلُّ على ردِّ النفي والياء تدلُّ على الإيجاب، يَعْنُونَ بالياء الألف، وإنما سمَّوها ياءً لأنها تُمال وتُكتَبُ بالياء، ولتحقيق المذهبين موضعٌ غيرُ هذا، وسيأتي الكلام إن شاء الله في بقية حروف الجواب.

قَوْلُهُ: «مَنْ كَسَبَ» يجوزُ «مَنْ» وجهان، أحدهما: أن تكون موصولةً بمعنى الذي. والخبرُ قَوْلُهُ: «فأولئك»، وجازَ دخولُ الفاءِ في الخبرِ لاستكمالِ

(١) الآية ١٧٢ من الأعراف.

(٢) البيتان لحدرد، وهما في أمالي القالي ٢٧٨/١؛ وأمالي السهيلي ٢٤٦؛ والمقرب ٢٩٤/١؛ والمغني ٣٨٣؛ ورتف المباني ٣٦٥.

(٣) الكشاف ٢٩٢/١.

(٤) انظر في أحكام بلى: رصف المباني ١٥٧؛ المغني ١٢٠؛ أمالي السهيلي ٤٤.

الشروط المذكورة فيما تقدم. ويؤيد كونها موصوفة ذكراً قسيماً موصولاً وهو قوله: «والذين كفروا»، ويجوز أن تكون شرطية، والجواب قوله «فأولئك» وعلى كلا القولين فمحلها الرفع بالابتداء، لكن إذا قلنا إنها موصولة كان الخبر: «فأولئك» وما بعد بلا خلاف، ولا يكون لقوله «كَسَبَ سِيئَةً» وما عطف عليه محل من الإعراب لوقوعه صلة، وإذا قلنا إنها شرطية فيجيء في خبرها الخلاف المشهور: إما الشرط أو الجزاء أوهما، حسبما تقدم، ويكون قوله «كَسَبَ» وما عطف عليه في محل جزم بالشرط.

و «سِيئَةً» مفعول به، وأصلها: سَيِّئَةٌ، لأنها من ساء يسوء، فوزنها فِعْلَةٌ، فاجتمع الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون، فأعلت إعلال سيد وميت، وقد تقدم. وراعى لفظ «مَنْ» مرة فأورد في قوله «كسب»، و«به» و«خطيئته»، والمعنى مرة أخرى، فجمع في قوله: «فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون». وقرأ نافع وأهل المدينة^(١): «خطيئاته» بجمع السلامة، والجمهور: «خطيئته» بالإفراد. ووجه القراءتين ينبي على معرفة السيئة والخطيئة. وفيهما أقوال، أحدهما: أنهما عبارتان عن الكفر بلفظين مختلفين. الثاني: السيئة الكفر، والخطيئة الكبيرة. الثالث: عكس الثاني. فوجه قراءة الجماعة على الأول والثالث أن المراد بالخطيئة الكفر وهو مفرد، وعلى الوجه الثاني أن المراد به جنس الكبيرة. ووجه قراءة نافع على الوجه الأول والثالث أن المراد بالخطيئات أنواع الكفر المتجددة في كل وقت، وعلى الوجه الثاني أن المراد به الكبائر وهي جماعة. وقيل: المراد بالخطيئة نفس السيئة المتقدمة فسمها بهذين الاسمين تقيحاً لها، كأنه قال: وأجاطت به خطيئته تلك، أي السيئة، ويكون المراد بالسيئة الكفر، أو يراد بهم العصاة، ويكون أراد بالخلود المكنث الطويل، ثم بعد ذلك يخرجون.

(١) السبعة ١٦٢؛ الكشف ٢٤٩/١؛ البحر ٢٧٩/١.

- البقرة -

وقوله: «فاولئك أصحاب» إلى آخره تقدّم نظيره^(١) فلا حاجة إلى إعادته. وقرئ «خطاياهم» تكسيراً^(٢)، وهذه مخالفة لسواد المصحف، فإنه رُسم «خطيئته» بلفظ التوحيد. وقد تقدّم القول في تصريف خطايا^(٣).

آ. (٨٣) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا...﴾ «إذ» معطوف على الظروف التي قبله، وقد تقدّم ما فيه من كونه متصرفاً أولاً. و«أخذنا» في محلّ خفض، أي: واذكر وقت أخذنا ميثاقهم أو نحو ذلك.

قوله: «لا تعبدون» قرئ^(٤) بالياء والتاء، وهو ظاهر. فمن قرأ بالغيبة فلأن الأسماء الظاهرة حكّمها الغيبة، ومن قرأ بالخطاب فهو التفات، وحكمته أنه أَدْعَى لقبول المخاطب الأمر والنهي الواردين عليه، وجعل أبو البقاء^(٥) قراءة الخطاب على إضمار القول. قال: «يُقرأ بالتاء على تقدير: قلنا لهم: لا تعبدون إلا الله» وكونه التفاتاً أحسن، وفي هذه الجملة المنفية من الإعراب ثمانية أوجه، أظهرها: أنها مفسّرة لأخذ الميثاق، وذلك أنه لما ذكر تعالى أنه أخذ ميثاق بني إسرائيل كان في ذلك إيهاً للميثاق ما هو؟ فاتى بهذه الجملة مفسّرة له، ولا محلّ لها حينئذٍ من الإعراب. الثاني: أنها في محلّ نصب على الحال من «بني إسرائيل» وفيها حينئذٍ وجهان، أحدهما: أنها حال مقدّرة بمعنى أخذنا ميثاقهم مقدّرين التوحيد أبداً ما عاشوا. والثاني: أنها حال مقارنة بمعنى: أخذنا ميثاقهم ملتزمين الإقامة على التوحيد، قاله أبو البقاء^(٦)، وسبقه

(١) الآية ٣٩ من البقرة.

(٢) ذكرها في البحر ٢٧٩/١ من دون نسبة.

(٣) انظر إعرابه للآية ٥٨ من البقرة.

(٤) قرأ ابن كثير وحزرة والكسائي بالياء وقرأ الباقون بالتاء انظر: السبعة ١٦٢؛ الكشف

٢٤٩/١؛ البحر ٢٨٢/١.

(٥) الإملاء ٤٦/١.

(٦) الإملاء ٤٧/١.

- البقرة -

إلى ذلك قطرب والمبرد، وفيه نظرٌ من حيث مجيء الحال من المضاف إليه / في غير المواضع الجائز فيها ذلك على الصحيح، خلافاً لمن أجاز مجيئها [أ/٣٤] من المضاف إليه مطلقاً، لا يُقال المضاف إليه معمولٌ في المعنى لميثاق، لأنّ ميثاقاً إما مصدرٌ أو في حكمه، فيكون ما بعده إما فاعلاً أو مفعولاً، وهو [غير] (١) جائز لأنّ من شرط عمل المصدر غير الواقع موقع الفعل أن ينحلّ لحرفٍ مصدري وفعل وهذا لا ينحلّ لهما، لو قدرت: وإذا أخذنا أن نواتق بني إسرائيل أو يواتقنا بنو إسرائيل لم يصح، ألا ترى أنك لو قلت: أخذت علم زيد لم يتقدّر بقول: أخذت أن يعلم زيد، ولذلك منع ابن الطراوة (٢) في ترجمة سيبويه: «هذا باب علم ما الكلم من العربية» (٣) أن يُقدّر المصدر بحرفٍ مصدري والفعل، وردّ وأنكر على من أجازها. الثالث: أن يكون جواباً لقسمٍ محذوفٍ دلّ عليه لفظ الميثاق، أي: استحلّفناهم أو قلنا لهم: بالله لا تعبدون. ونُسب هذا الوجه لسيبويه (٤) ووافقه الكسائي والفراء (٥) والمبرد. الرابع: أن يكون على تقدير حذف حرف الجرّ، وحذف أن، والتقدير: أخذنا ميثاقهم على أن لا تعبدوا أو بأن لا تعبدوا، فحذف حرف الجرّ لأنّ حذفه مطردٌ مع أن وأن كما تقدّم غير مرة، ثم حذف «أن» الناصبة فارتفع الفعل بعدها ونظيره قول طرفة (٦):

٥٦٨ - ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مُخلدي

(١) سقط من الأصل سهواً.

(٢) سليمان بن محمد من أهل مالقة، أخذ عن الحجاج الأعمى، له: الإفصاح، وتوفي سنة ٥٢٨. انظر: البلغة ٩١؛ البنية ٦٠٢/١.

(٣) الكتاب: ٢/١.

(٤) الكتاب: ٤٥٥/١.

(٥) معاني القرآن ١/٥٤.

(٦) تقدم برقم ٥٢١.

— البقرة —

وَحَكَوْا عَنِ الْعَرَبِ: «مُرَّةٌ يَخْفِرُهَا» أَي: بِأَنَّ يَخْفِرُهَا، وَالتَّقْدِيرُ: عَنِ أَنَّ أَحْضَرَ، وَبِأَنَّ يَخْفِرُهَا، وَفِيهِ نَظْرٌ، فَإِنَّ إِضْمَارَ «أَنَّ» لَا يَنْقَاسُ، إِنَّمَا يَجُوزُ فِي مَوَاضِعَ عَدَّهَا النَّحْوِيُّونَ وَجَعَلُوا مَا سِوَاهَا شَاذًا قَلِيلًا، وَهُوَ الصَّحِيحُ خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ^(١). وَإِذَا حُذِفَتْ «أَنَّ» فَالصَّحِيحُ جَوَازُ النَّصْبِ وَالرَّفْعِ، وَرُوي: «مُرَّةٌ يَخْفِرُهَا»، وَأَحْضَرَ الْوَعْيُ بِالْوَجْهِينَ، وَهَذَا رَأْيُ الْمَبْرَدِ^(٢) وَالْكَوْفِيِّينَ خِلَافًا لِأَبِي الْحَسَنِ^(٣) حَيْثُ التَّزَمَ رَفْعَهُ. وَلِلْبَحْثِ مَوْضِعٌ غَيْرُ هَذَا هُوَ أَلْيَقُ بِهِ. وَأَيْدِ الزَّمْخَشَرِيِّ^(٤) هَذَا الْوَجْهَ الرَّابِعَ بِقِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ^(٥): «لَا تَعْبُدُوا» عَلَى النَّهْيِ. الْخَامِسُ: أَنَّ يَكُونُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ بِالْقَوْلِ الْمَحْذُوفِ، وَذَلِكَ الْقَوْلُ حَالٌ تَقْدِيرُهُ: قَائِلِينَ لَهُمْ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ، وَيَكُونُ خَبْرًا فِي مَعْنَى النَّهْيِ وَيُرِيدُهُ قِرَاءَةُ أَبِي الْمَتَّقِمَةِ، وَبِهَذَا يَتَّضِحُ عَطْفُ «وَقُولُوا» عَلَيْهِ، وَبِهِ قَالَ الْفَرَاءُ^(٦). السَّادِسُ: أَنَّ «أَنَّ» النَّاصِبَةَ مَضمُرةٌ كَمَا تَقَدَّمَ، وَلَكِنِهَا هِيَ وَمَا فِي حَيْزِهَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى أَنَّهَا بَدَلٌ مِنْ «مِيثَاقٍ»، وَهَذَا قَرِيبٌ مِنَ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ مَفْسَّرَةٌ لِلْمِيثَاقِ، وَفِيهِ النَّظْرُ الْمَتَّقِمِ، أَعْنِي حَذَفَ «أَنَّ» فِي غَيْرِ الْمَوَاضِعِ الْمَقْبُوسَةِ. السَّابِعُ: أَنَّ يَكُونُ مَنْصُوبًا بِقَوْلٍ مَحْذُوفٍ، وَذَلِكَ الْقَوْلُ لَيْسَ حَالًا، بَلْ مَجْرَدٌ إِخْبَارٍ، وَالتَّقْدِيرُ: وَقُلْنَا لَهُمْ ذَلِكَ، وَيَكُونُ خَبْرًا فِي مَعْنَى النَّهْيِ. قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ^(٧): «كَمَا تَقُولُ: تَذَهَبُ إِلَى فَلَانٍ تَقُولُ لَهُ كَذَا، تَرِيدُ الْأَمْرَ، وَهُوَ أَبْلَغُ مِنْ صَرِيحِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، لِأَنَّهُ كَأَنَّهُ سُورِعَ إِلَى الْإِمْتِثَالِ

(١) الإِنصَافُ ٥٥٩.

(٢) الْمُقْتَضَبُ ١٣٤/٢.

(٣) مَعَانِي الْقُرْآنِ ١/١٢٦.

(٤) الْكِشَافُ ١/٢٩٣.

(٥) وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي أَيْضًا كَمَا فِي الْبَحْرِ ١/٢٨٢؛ وَسَوْفَ يَنْصُرُ الْمَوْلَفُ عَلَى ذَلِكَ بَعْدَ قَلِيلٍ.

(٦) مَعَانِي الْقُرْآنِ ١/٥٤.

(٧) الْكِشَافُ ١/٢٩٢.

- البقرة -

والانتهاء فهو يُخْبِرُ عنه، وتَنْصُرُهُ قراءة أبي عبد الله: «لا تعبدوا» ولا بدَّ من إرادة القول». انتهى، وهو كلامٌ حسنٌ جداً.

الثامن: أن يكونَ التقديرُ: أن لا تعبدون، وهي «أن» المفسّرة، لأنَّ في قوله: «أخذنا ميثاقَ بني إسرائيل» إيهاماً^(١) كما تقدّم، وفيه معنى القول، ثم حُذِفَتْ «أن» المفسّرة، ذكره الزمخشري^(٢). وفي ادّعاء حَذْفِ حرفِ التفسيرِ نَظَرٌ لا يَخْفَى.

وقوله: «إلا الله» استثناءٌ مفرغ، لأنَّ ما قبله مفتقرٌ إليه وقد تقدّم تحقيقه أولاً. وفيه التفاتٌ من التكلم إلى الغيبة، إذ لو جَرَى الكلامُ على نَسَقِهِ لَقِيلَ: لا تَعْبُدُونَ إلا إيانا، لقوله «أخذنا». وفي هذا الالتفاتِ من الدلالةِ على عِظَمِ هذا الاسمِ والتفردِ به ما ليس في المضمَر، وأيضاً الأسماءُ الواقعةُ ظاهرةً فَنَاسَبَ أن يُجاوَرَ الظاهرُ الظاهرَ.

قوله: «وبالوالدين إحساناً» فيه خمسةُ أوجهٍ، أحدها: أن تتعلّقَ الباءُ بـ«إحساناً»، على أنه مصدرٌ واقعٌ موقعٌ فعلِ الأمر، والتقديرُ: وأحسِنوا بالوالدين، والباءُ ترادفٌ «إلى» في هذا المعنى، تقول: أحسنتُ به وإليه، بمعنى أن يكونَ على هذا الوجهِ ثم مضافٌ محذوفٌ، أي: وأحسِنوا بِرَّ الوالدين بمعنى: أحسِنوا إليهما بِرَّهُما. قال ابن عطية^(٣): «يَعْتَرِضُ هذا القولُ أن يتقدّمَ على المصدرِ معمولُهُ» وهذا الذي جعله ابنُ عطية اعتراضاً على هذا القولِ لا يتمُّ على مذهب الجمهور، فإنَّ مذهبهم جوازُ تقديمِ معمولِ المصدرِ النائبِ عن فعلِ الأمرِ عليه، تقول: ضرباً زيداً، وإن شئتَ: زيداً ضرباً، وسواءً عندهم إن جعلنا العملَ للفعلِ المقدّرِ أم للمصدرِ النائبِ عن فعلِهِ فإنَّ

(١) الأصل: «إيهاً» وهو سهو.

(٢) الكشف ١/٢٩٣.

(٣) التفسير ١/٣٣٦.

التقديم عندهم جائز، وإنما يمتنع تقديم معمول المصدر المنحل لحرف مصدرى والفعل، كما تقدم بيانه آنفاً، وإنما يتيم على مذهب أبي الحسن، فإنه يمتنع تقديم معمول المصدر النائب عن الفعل، وخالف الجمهور في ذلك. الثاني: أنها متعلقة بمحذوف، وذلك المحذوف يجوز أن يُقدَّر فعل أمر مراعاةً لقوله: «لا تعبدون» فإنه في معنى النهي كما تقدم، كأنه قال: لا تعبدوا إلا الله وأحسنوا بالوالدين. ويجوز أن يُقدَّر خبراً مراعاةً للفظ «لا تعبدون» والتقدير: وتُحَسِّنُونَ. ويهذين الاحتمالين قدَّر الزمخشري^(١)، ويتنصب «إحساناً» حينئذٍ على المصدر المؤكِّد لذلك الفعل المحذوف. وفيه نظرٌ من حيث إنَّ حذف عامل المؤكِّد منصوصٌ على عدم جوازه، وفيه بحثٌ ليس هذا موضعه. الثالث: / أن يكون التقدير: واستوصوا بالوالدين، فالباء تتعلَّق بهذا الفعل المقدَّر، ويتنصب «إحساناً» حينئذٍ على أنه مفعولٌ به. الرابع: تقديره: ووصَّيْنَاهُم بِالْوَالِدَيْنِ، فالباء متعلِّقةٌ بالمحذوف أيضاً، ويتنصب «إحساناً» حينئذٍ على أنه مفعولٌ من أجله، أي لأجل إحساننا إلى الموصى بهم من حيث إن الإحسان مُتَسَبَّبٌ عن وصيتنا بهم أو الموصى لما يترتبُ الثوابُ منَّا لهم إذا أحسنوا إليهم. الخامس: أن تكون الباء وما عملت فيه عطفاً على قوله: «لا تعبدون» إذا قيلَ بأنَّ «أن» المصدرية مقدرة، فينسبك منها ومما بعدها مصدر^(٢) يُعْطَفُ عليه هذا المجرور، والتقدير: أخذنا ميثاقهم بإفراد الله بالعبادة وبالوالدين، أي: وبيرِّ الوالدين، أو بإحسانٍ إلى الوالدين، فتعلَّقُ الباء حينئذٍ بالميثاق لما فيه من معنى الفعل، فإن الظرف وشبهه تعملُ فيه روائح الأفعال، ويتنصب «إحساناً» حينئذٍ على المصدر من ذلك المضاف المحذوف وهو البرُّ لأنه بمعناه أو الإحسان الذي قدَّرناه. والظاهر من هذه الأوجه

(١) الكشاف ٢٩٣/١.

(٢) الأصل: «مصدراً» وهو سهو.

إنما هو الثاني لِعَدَمِ الإِضْمَارِ اللّازِمِ فِي غَيْرِهِ، وَلِأَنَّ وَرُودَ الْمَصْدَرِ نَائِباً عَنِ فِعْلِ الْأَمْرِ مَطَّرَدٌ شَائِعٌ، وَإِنَّمَا قُدِّمَ الْمَعْمُولُ اِهْتِمَاماً بِهِ وَتَنْبِيهاً عَلَى أَنَّهُ أَوْلَى بِالْإِحْسَانِ إِلَيْهِ مِمَّنْ ذُكِرَ مَعَهُ.

والوالدان: الأبُّ والأمُّ، يُقال لكلِّ واحدٍ منهما والد، قال^(١):

٥٦٩ - أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانِ

وقيل: لا يقال في الأم: والدة بالتاء، وإنما قيل فيها وفي الأب: والدان تغليياً للمذكّر. والإحسان: الإنعام على الغير، وقيل: بل هو أعمُّ من الإنعام، وقيل هو النافع لكل شيء.

قوله: «وذي القربى» وما بعده عطفٌ على المجرور بالباء، وعلامةُ الجرِّ فيها الياء؛ لأنها من الأسماءِ الستةِ تُرْفَعُ بالواو وتُنْصَبُ بالألف وتُجْرُ بالياء بشروطِ ذكرها النحويون، وهل إعرابُها بالحروفِ أو بغيرها؟ عشرةُ مذاهبٍ للنحويين فيها، ليس هذا موضعُ ذِكْرِها، وهي من الأسماءِ اللازمةِ للإضافةِ لفظاً ومعنى إلى أسماءِ الأجناسِ لِيُتَوَصَّلَ بِذَلِكَ إِلَى وَصْفِ النكرةِ بِاسْمِ الْجِنْسِ نَحْو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ، وإضافتهِ إلى المضمِرِ ممنوعةٌ إلا في ضرورةٍ أو نادرٍ ككلامِ كقولهِ^(٢):

٥٧٠ - صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرَهَفَاتٍ أَبَانَ ذَوِي أُرُومَتِهَا ذُوهَا

(١) البيت لعمر والجنيبي أو لرجل من أزد السراة، وهو في الخصائص ٣٣٣/٢؛ والمقرب ١٩٩/١؛ وابن يعيش ١٢٦/٩؛ والمغني ١٤٤؛ ورسف المباني ١٨٨؛ وشواهد المغني ٣٩٨؛ والدرر ٣١/١.

(٢) البيت لكعب بن زهير وهو في ديوانه ٢١٢ برواية: أباء؛ وابن يعيش ٥٣/١؛ والهمع ٥٠/٢؛ والدرر ٦١/٢؛ وشواهد الكشاف ٤٣٧/٤.

وأشدد الكسائي^(١):

٥٧١ - إِنَّمَا يَعْرِفُ الْمَعْرِفُ رُوفٌ فِي النَّاسِ ذُوهُ
وعلى هذا قولهم: اللهم صل على محمد وذويه، وإضافته إلى العلم
قليلة جداً، وهي على ضربين: واجبة وذلك إذا اقتربنا وضعاً نحو: ذي يزن
وذي رعين، وجائزة وذلك [إذا] لم يقتربنا وضعاً نحو: ذي قَطْرِي وذي عمرو،
أي: صاحب هذا الاسم، وأقل من ذلك إضافتها إلى ضمير المخاطب
كقوله^(٢):

٥٧٢ - وَإِنَّا لَنَرْجُو عَاجِلًا مِّنكَ مِثْلَ مَا رَجَوْنَاهُ قَدَمًا مِّن ذَوِيكَ الْأَفْضَلِ
وتجيء «ذو» موصولة بمعنى الذي وفروعه، والمشهور حينئذ بناؤها
وتذكيرها، ولها أحكام كثيرة مذكورة في كتب النحو.
و«القُرْبَى» مضاف إليه وألفه للتأنيث وهو مصدر كالرُجْعَى والعُقْبَى،
ويُطلق على قرابة الصُّلب والرَّحِم، قال طرفة^(٣):

٥٧٣ - وَظَلَمُ ذَوِي الْقُرْبَى أَشَدُّ مِضَاضَةً عَلَى الْحُرْمِمْ وَقَعَ الْحُسَامِ الْمُهَنْدِ
وقال أيضاً^(٤):

٥٧٤ - وَقَرَّبْتُ بِالْقُرْبَى وَجَدَّكَ إِنَّهُ مَتَى يَكُ أَمْرٌ لِلنُّكَيْثَةِ أَشْهَدُ

(١) لم أهد إلى قائله، وهو في ابن يعيش ٥٣/١ برواية:

إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذوهه

والدرر ٦١/٢. والبيت من مجزوء الرمل، وينبغي لتصحيح رواية المؤلف أن

نقرأ صدره: إنما يعرف قال:

(٢) البيت للأحوص، وهو في ديوانه ١٨٢؛ والبحر ٢٨١/١؛ والهمع ٥٠/٢؛ والدرر

٦١/٢.

(٣) البيت من معلقته المشهورة، وهو في شرح القوائد للتبريزي ١٨١؛ والديوان ٢١.

(٤) من معلقته وهو في شرح القوائد ١٨٣؛ والديوان ٢٢. والنكيسة: بلوغ الجهد.

والمادة تدل على الذنوّ ضد البُعْد.

قوله: «واليتامى» وزنه فعالي، وألفه للتأنيث وهو جمع يتيم كنديم وندامى ولا ينقاس هذا الجمع، واليتم: الانفراد، ومنه «اليتيم» لانفراده عن أبويه أو أحدهما، ودرة يتيمة: إذا لم يكن لها نظير. وقيل: اليم الإبطاء ومنه صبي يتيم لأنه يبطل عنه البر. وقيل: هو التغافل لأن الصبي يتغافل عما يصلحه. قال الأصمعي: «اليم في الأدميين من قبل فقد الآباء وفي غيرهم من قبل فقد الأمهات». وقال الماوردي^(١): «إن اليم في الناس أيضاً من قبل فقد الأمهات» والأول هو المعروف عند أهل اللغة يقال: يتم يتيماً مثل: كرم يكرم وعظم يعظم عظماً^(٢)، ويتم يتيماً مثل: سمع يسمع سمعاً، فهاتان لغتان مشهورتان حكاهما الفراء، ويقال: أيتمه الله إيتاماً أي فعل به ذلك. وعلامة الجر في القربى واليتامى كسرة مقدرة في الألف، وإن كانت للتأنيث، لأن ما لا ينصرف إذا أضيف أو دخلته أل انجر بالكسرة، وهل يسمى حينئذ منصرفاً أو منجراً؟ ثلاثة أقوال يفصل في الثالث بين أن يكون أحد سببيه العلمية فيسمى منصرفاً نحو: «يعمركم» أو لا فيسمى منجراً نحو: بالأحمر، والقربى واليتامى من هذا الأخير.

قوله: «والمساكين» جمع مسكين، ويسمونه جمعاً لا نظير له في الأحاد وجمعاً على صيغة منتهى الجموع، وهو من العلل القائمة مقام علتين، وسيأتي تحقيقه قريباً في هذه السورة. وقد تقدّم القول في اشتقاقه عند ذكر المسكنة^(٣) واختلف فيه: هل هو بمعنى الفقير أو أسوأ حالاً منه كقوله:

- (١) لم أقف للماوردي على هذا القول في تفسيره، إنما قال في تفسيره لليتامى عند الآية ١٧٧ من البقرة: إنهم من اجتمع فيهم شرطان: الصغر وفقد الأب» تفسيره ١٨٨/١.
- (٢) ضبطت معاجم اللغة هذا الفعل على ضرب وعلم، أما ما ذكره عن الفراء من نحو كرم فلم أجده عند غير ابن القطاع في الأفعال ٣٧٦/٣.
- (٣) الآية ٦١ من البقرة.

- البقرة -

«مسكيناً ذا مِثْرَبَةٍ»^(١) أي لَصِقَ جِلْدُهُ بالتراب بخلافِ الفقير فإنَّ له شيئاً ما، قال^(٢):

٥٧٥ - أَمَا الْفَقِيرُ الَّذِي كَانَتْ حَلْوَتُهُ وَفَقَّ الْعِيَالِ فَلَمْ يُتْرَكْ لَهُ سَبْدٌ
أَوْ أَكْمَلُ حَالاً لِأَنَّ اللَّهَ جَعَلَ لَهُمْ مِلْكَأَ مَا، قال: «أَمَا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ

[١/٣٥] لمساكين»^(٣) / خلافٌ مشهور بين العلماء من الفقهاء واللغويين.

قوله: «وقولوا للناسِ حُسْنًا» هذه الجملة عطفٌ على قوله «لا تعبدون» في المعنى، كأنه قال: لا تعبدوا إلا الله وأحسنوا بالوالدين وقولوا، أو على «أحسنوا» المقدر كما تقدم تقريره في قوله: «وبالوالدين إحساناً»، وأجاز أبو البقاء^(٤) أن يكون معمولاً لقولٍ محذوفٍ تقديره: «وقلنا لهم قولوا. وقرئ: حَسَنًا بفتحتين»^(٥) وحُسْنًا بضمّتين، وحُسْنِي من غير تنوين كحُبْلِي، وإحساناً من الرباعي.

فأما قراءة «حُسْنًا» بالضم والإسكان فيحتمل أوجهاً، أحدها وهو الظاهر: أنه مصدرٌ وقع صفةً لمحذوفٍ تقديره: وقولوا للناسِ قولاً حُسْنًا أي: ذا حُسْنٍ. الثاني: أن يكون وُصِفَ به مبالغةً كأنه جُعِلَ القولُ نفسه حَسَنًا. الثالث: أنه صفةٌ على وزن فُعْلٍ وليس أصله المصدر، بل هو كالحلْو والمُر،

(١) الآية ١٦ من سورة البلد.

(٢) البيت للراعي وهو في أدب الكاتب ٣٠، والقرطبي ١٦٩/٨. والحلوية: الناقة متى كانت تحلب، أو الشاة، وفق العيال: قدر كفايتهم لافضل بها، والسبد: الشعر أو الوبر.

(٣) الآية ٧٩ من الكهف.

(٤) الاملاء ٤٧/١.

(٥) قرأ حمزة والكسائي ويعقوب «حَسَنًا» بفتح الحاء والسين، وقرأ عطاء وعيسى بضمها، وقرأ أبي وطلحة بن مصرف حُسْنِي. انظر: السبعة ١٦٢؛ الكشف ٢٥٠/١؛ القرطبي ١٦/٢؛ البحر ٢٨٤/١.

- البقرة -

فيكون بمعنى «حَسَن» بفتحتين، فيكونُ فيه لغتان: حُسْنٌ وحَسَنٌ كالْبُخْلِ والبَخْلِ، والحَزْنُ والحَزَنُ، والعُرْبُ والعَرَبُ. الرابع: أنه منصوبٌ على المصدرِ من المعنى، فإنَّ المعنى: وَلْيُحْسُنْ قولكم حُسْنًا.

وأما قراءة «حَسَنًا» بفتحتين - وهي قراءة حمزة والكسائي - فصفةٌ لمحذوف، تقديره: قولاً حَسَنًا كما تقدّم في أحد أوجه «حُسْنًا».

وأما «حُسْنًا» بضمّتين فضمةُ السينِ للإِتباعِ للحاءِ فهو بمعنى «حُسْنًا» بالسكون وفيه الأوجهُ المتقدمةُ.

وأما مَنْ [قَرَأَ] «حُسْنِي» بغير تنوين، فَحُسْنِي مصدرٌ كالبُشْرَى والرُّجْعَى. وقال النحاس^(١) في هذه القراءة: «ولا يجوزُ هذا في العربية، لا يُقال من هذا شيءٌ إلا بالالفِ واللامِ نحو: الكُبْرَى والفُضْلَى، هذا قول سيبويه^(٢)، وتابعه ابنُ عطية^(٣) على هذا، فإنه قال: «وردّه سيبويه لأنَّ أَفْعَلَ وفُعِلَى لا يجيءُ إلا معرفةً، إلا أن يُزال عنها معنى التفضيل، ويبقى مصدرًا كالعُقْبَى فذلك جائزٌ وهو وجهُ القراءة بها. انتهى وقد ناقشه الشيخ^(٤)، وقال: «في كلامه ارتباكٌ لأنه قال: لأنَّ أَفْعَلَ وفُعِلَى لا يجيءُ إلا معرفةً، وهذا ليس بصحيح. أمّا «أَفْعَلَ» فله ثلاثة استعمالاتٍ، أحدها: أن يكونَ معه «مِنْ» ظاهرةً أو مقدرةً، أو مضافاً إلى نكرةً، ولا يتعرّفُ في هذين بحالٍ. الثاني: أن يَدْخُلَ عليه أُلٌّ فيتعرّفَ بها، الثالث: أن يُضَافَ إلى معرفةٍ فيتعرّفَ على الصحيح. وأمّا «فُعِلَى» فلها استعمالان، أحدهما بالالفِ واللامِ، والثاني: الإضافةُ لمعرفةٍ وفيها الخلافُ السابقُ. وقوله «إلا أن يُزال عنها معنى التفضيلِ ويبقى مصدرًا»

(١) إعراب القرآن للنحاس ١/١٩١.

(٢) الكتاب ٢/٣٧١.

(٣) التفسير ١/٣٣٧.

(٤) البحر ١/٢٨٥.

ظاهرُ هذا أن فُعَلَى أنثى أَفْعَل إذا زال عنها معنى التفضيلِ تَبَقِيَ مصدرًا وليس كذلك، بل إذا زالَ عن فُعَلَى أنثى أَفْعَل معنى التفضيلِ صَارَتْ بمنزلةِ الصفةِ التي لا تفضيلَ فيها، ألا ترى إلى تأويلهم كُبِرَى بمعنى كبيرة، وَصُغِرَى بمعنى صغيرة، وأيضاً فإن فُعَلَى مصدرًا لا ينقاسُ، إنما جاءتُ منها أَلِفَاظٌ كالعُقْبَى والبُشْرَى. ثم أجابَ الشيخُ عن هذا الثاني بما معناه أن الضميرَ في قوله «عنها» عائدٌ إلى «حُسْنَى» لا إلى فُعَلَى أنثى أَفْعَل، ويكون استثناءً منقطعاً كأنه قال: إلا أن يُزالَ عن حُسْنَى التي قرأ بها أُبَيّ معنى التفضيلِ، ويصير المعنى: إلا أن يُعتقد أن «حُسْنَى» مصدرٌ لا أنثى أَفْعَل، وقوله «وهو وجهُ القراءة بها» أي: والمصدرُ وَجْهُ القراءة بها. وتخريجُ هذه القراءةِ على وجهين، أحدهما: المصدرُ كالبشرى وفيه الأوجهُ المتقدمة في «حُسْنًا» مصدرًا إلا أنه يحتاج إلى إثباتِ حُسْنَى مصدرًا من قولِ العرب: حَسَنَ حُسْنَى، كقولهم: رَجَعَ رُجْعَى، إذ مجيء فُعَلَى مصدرًا لا ينقاسُ. والوجهُ الثاني أن تكونَ صفةً لموصوفٍ محذوفٍ؛ أي: وقولوا للناس كلمةً حُسْنَى أو مقالةً حُسْنَى. وفي الوصف بها حينئذٍ وجهان، أحدهما: أن تكونَ للتفضيلِ، ويكونُ قد شُدَّ استعمالُها غيرَ معرفةٍ بال ولا مضافةٍ إلى معرفةٍ كما شُدَّ قوله^(١):
٥٧٦ - وإن دَعَوْتَ إلى جُلَى ومَكْرَمَةٍ يوماً سَرَاةً كِرَامِ الناسِ فادْعِينَا
وقوله^(٢):

٥٧٧ - في سَعَى دُنْيَا طالما قَدِ مُدَّتِ

(١) البيت لبشامة بن حزن النهشلي، وهو في الحماسة ٧٧/١، وابن يعيش ١٠٠/٦؛ وشواهد

الكشاف ٥٤٨/٤؛ وحاشية الشيخ يس ٣٨١/٢.

(٢) البيت للعجاج وهو في ديوانه ٤١٠/١ وقبله:

يومَ ترى النفسوسُ ما أعدتِ مِنْ نَزْلٍ إذا الأمورُ غَبَّتِ

وشواهد الكشاف ٣٥٣/٤. غَبَّت: بلغت غَبًّا وآخرها، ولم يَرِدْ هذا البيت في

نسخة البحر.

- البقرة -

والوجه الثاني : أن تكون لغير التفضيل، بل بمعنى حَسَنَة نحو كُبِّرَى في معنى كبيرة، أي : وقولوا للناسِ مَقَالَةً حَسَنَةً، كما قالوا : «يوسفُ أَحْسَنُ إخوته» في معنى حَسَن إخوته» انتهى . وقد عَلِم بهذا فسادُ قولِ النحاس .

وأما مَنْ قرأ «إحساناً»^(١) فهو مصدرٌ وَقَعَ صفةً لمصدرٍ محذوفٍ أي قولاً إحساناً، وفيه التأويلُ المشهورُ، وإحساناً مصدرٌ من أَحْسَن الذي همزته للصيرورة أي قولاً ذا حُسْنٍ، كما تقولُ : «أعشَبَتِ الأرضُ» أي : صارت ذا عشبٍ . وقوله : «وأقيموا الصلاةَ وآتوا الزكاةَ» تقدّم نظيره^(٢) .

قوله : «ثم تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلاً» قال الزمخشري^(٣) : «على طريقة الالتفات» وهذا الذي قاله إنما يَجِيءُ على قراءة : «لا يَعْبُدُونَ» بالغيبة، وأما على قراءة الخطابِ فلا التفاتَ البتة، ويجوزُ أن يكونَ أرادَ بالالتفاتِ الخروجَ مِنْ خطابِ بني إسرائيلَ القدماءِ إلى خطابِ الحاضرين في زمنِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم، وقد قيل بذلك، ويؤيده قوله تعالى : «إلا قليلاً منكم» قيل : يعني بهم الذين أسلموا في زمانه عليه السلام كعبدالله بن سلام وأضرابه، فيكونُ التفاتاً على القراءتين . والمشهورُ نَصَبُ «قليلاً» على الاستثناء لأنه مِنْ / موجب . [٣٥/ب] ورُوي عن أبي عمرو^(٤) وغيره : «إلا قليلٌ» بالرفع . وفيه ستة أقوال، أصحُّها : أن رفعه على الصفة بتأويل «إلا» وما بعدها بمعنى غير . وقد عَقَدَ سيبويه - رحمه الله - في ذلك باباً في كتابه فقال : «هذا بابٌ ما يكونُ فيه «إلا» وما بعدها وصفاً بمنزلة غير ومثل»^(٥)، وذكر من أمثلة هذا الباب : «لو كان معنا إلا^(٦) رجلٌ

(١) قراءة الجحدري كما في البحر ٢٨٥/١ .

(٢) الآية ٤٣ من البقرة .

(٣) الكشاف ٢٩٣/١ .

(٤) انظر : البحر ٢٨٧/١ .

(٥) الكتاب ٣٧٠/١ .

(٦) «إلا» مقحمة هنا ولم ترد في الكتاب .

- البقرة -

إلا زيدَ لعلِّبنا» و«لو كانَ فيهما آلهةٌ إلا اللهُ لفسدتا»^(١)، و^(٢):

٥٧٨ - قليلٌ بها الأصواتُ إلا بُغامُها

وسوى بين هذا وبين قراءة: «لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر»^(٣) برفع «غير»، وجوز في نحو: «ما قام القوم إلا زيد» - بالرفع - البدل والصفة، وخرج على ذلك قوله^(٤):

٥٧٩ - وكلُّ أخٍ مُفارقُه أخوه لعمُرُ أيبكُ إلا الفَرقدانُ

كأنه قال: وكل أخ غير الفرقدين مفارقه أخوه، كما قال الشماخ^(٥):

٥٨٠ - وكلُّ خليلٍ غيرِ هاضمِ نفسه لوصولِ خليلٍ صارمٍ أو معارِزٍ
وأنشد غيره^(٦):

٥٨١ - لدمٍ ضائعٍ تغيبَ عنه أقربوه إلا الصبا والجنوبُ

(١) الآية ٢٢ من الأنبياء.

(٢) البيت لذي الرمة وصدده:

أنيختُ فآلقتُ بلدةً فوق بلدة

وهو في الديوان ١٠٠٤/١؛ والكتاب ٣٧٠/١؛ واللسان: بغم؛ والخزانة ٥٦/٢؛

والهمع ٢٢٩/١؛ والدرر ١٩٤/١. والبلدة الأولى: ما يقع على الأرض من صدرها إذا بركت، والبلدة الثانية: القلاة والبلد الذي أتاحها به، والبغام: صوت الناقة.

(٣) الآية ٩٥ من النساء وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمة. انظر: السبعة ٢٣٧.

(٤) البيت لعمرو بن معد يكرب، وهو في الكتاب ٣٧١/١؛ والكامل ٧٦٠؛ والأزهية ١٨٢؛ والممتع ٥١؛ واللسان: إلا، والإنصاف ٢٦٨؛ والمغني ٧٦؛ والهمع ٢٢٩/١.

(٥) ديوانه ٤٣؛ والكتاب ٣٧١/١؛ واللسان: عرز؛ والبحر ٢٨٨/١؛ وشواهد الكشاف ٤١٦/٤. والهضم: الظلم، والمعارز: المنقبض أو المعاند.

(٦) لم أهد إلى قائله، وهو في الهمع ٢٢٩/١؛ والدرر ١٩٤/١؛ برواية مضطربة.

وقوله^(١):

٥٨٢ - وبالصَّريمةِ منهم منزلٌ خلقَ عافٍ تَغَيَّرَ إِلا النُّؤْيُ والوَتْدُ

والفرقُ بين الوصفِ بيلاً والوصفِ بغيرها أن «إلا» تُوصفُ بها المعارفُ والنكراتُ والظاهرُ والمضمُرُ، وقال بعضهم: «لا توصفُ بها إلا النكرةُ أو المعرفةُ بلام الجنس فإنه في قوة النكرة». وقال المبرد: «شَرَطُهُ صلاحيةُ البَدَلِ في موضعه»، ولهذا موضعٌ نتكلَّم فيه. الثاني: أنه عطفُ بيان. قال ابن عصفور: «إنما يعني النحويون بالوصفِ بيالا عطفَ البيان» وفيه نظرُ. الثالث: أنه مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ كأنه قال: امتنع قليل. الرابع: أن يكون مبتدأ وخبره محذوفٌ أي: إلا قليلٌ منكم لم يتولَّوا، كما قالوا: ما مررتُ بأحدٍ إلا رجلٌ من بني تميمٍ خيرٌ منه. الخامس: أنه توكيدٌ للمضمِرِ المرفوع، ذكرَ هذه الثلاثة الأوجهُ أبو البقاء. قال^(٢): «وسيبويه وأصحابه يُسمونه نعتاً ووصفاً» يعني التوكيد. وفي هذه الأوجه التي ذكرها ما لا يخفى ولكنها قد قيلت. السادس: أنه بدلٌ من الضميرِ في «تَوَلَّيْتُمْ» قال ابن عطية^(٣): «وجاز ذلك مع أنَّ الكلامَ لم يتقدَّم فيه نفْيٌ، لأن «تَوَلَّيْتُمْ» معناه النفْيُ كأنه قال: لم تُفُوا بالميثاقِ إلا قليلٌ» وهذا الذي ذكره من جوازِ البَدَلِ منعه النحويون، لا يُجيزون: «قام القومُ إلا زيداً» على البَدَلِ، قالوا: لأنَّ البَدَلِ يحلُّ محلَّ المبدلِ منه فيؤولُ إلى قولك: قامَ إلا زيداً، وهو ممتنعٌ، وأمَّا قوله: «إنه في تأويلِ النفْيِ» فما من موجبٍ إلا يمكن فيه ذلك، ألا ترى أن قولك: «قام القومُ إلا زيداً» في قوة «لم يجلسوا إلا زيداً» فكلُّ موجبٍ إذا أخذتَ نفْيَ نقيضه أو ضده

(١) البيت للأخطل، وهو في ديوانه ٤٣٤؛ وإملاء العكبري ٤٨/١. والصريمة: اسم مكان، وخلق: بال، عاف: دارس، والنؤي: حفيرة حول الخيمة لئلا يمنع السيل من دخولها.

(٢) الإملاء ٤٧/١.

(٣) التفسير ٣٣٩/١.

- البقرة -

كان كذلك، ولم تعتبر العربُ هذا في كلامها، وإنما أجاز النحويون «قام القومُ
إلا زيدٌ» بالرفع على الصفة كما تقدّم تقريره.

و«منكم» صفةٌ لقليلًا، فهي في محلِّ نصبٍ أُرْفِعَ على حَسَبِ
القراءتين. والظاهرُ أن القليلَ مرادٌ بهم الأشخاصُ لوصْفِهِ بقوله «منكم». وقال
ابن عطية^(١): «ويُحتملُ أن تكونَ القلةُ في الإيمان، أي: لم يَبَقَ حينَ عَصُوا
وكفَرُوا آخِرُهُم بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا إِيمَانٌ قَلِيلٌ إِذْ لَا يَنْفَعُهُمْ، وَالْأَوَّلُ
أَقْوَى» انتهى. وهذا قولٌ بعيدٌ جداً أو ممتنعٌ.

قوله: «وأنتم مُعْرَضُونَ» جملةٌ من مبتدأ وخبر في محلِّ نصبٍ على
الحال من فاعلِ «تَوَلَّيْتُمْ». وفيها قولان، أحدهما: أنها حالٌ مؤكِّدةٌ لأنَّ التَوَلَّى
والإعراضَ مترادفان. وقيل: مبيِّنةٌ، فإن التَوَلَّى بالبدنِ والإعراضَ بالقلبِ، قاله
أبو البقاء^(٢). وقال بعده: «وقيل: تَوَلَّيْتُمْ يعني آباءَهُمْ، وَأَنْتُمْ مُعْرَضُونَ يعني
أَنْفُسَهُمْ، كما قال: «وَإِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ»^(٣) أي: آباءَهُمْ» انتهى.
وهذا يُؤدِّي إلى [أن] جُمْلَةَ قوله «وأنتم مُعْرَضُونَ» لا تكونُ حالاً، لأنَّ فاعلَ
التَوَلَّى في الحقيقة ليس هو صاحبُ الحالِ والله أعلم. وكذلك تكونُ مبيِّنةٌ إذا
اختلفَ متعلِّقُ التَوَلَّى والإعراضِ كما قال بعضهم: ثم تَوَلَّيْتُمْ عن أخذِ ميثاقكم
وأنتم مُعْرَضُونَ عن هذا النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقيل: التَوَلَّى والإعراضُ
مأخوذان من سلوكِ الطريقِ، وذلك أنه إذا سَلَكَ طريقاً ورجعَ عَوْدَهُ على بَدَنِهِ
سُمِّيَ ذلك تَوَلَّيًّا، وإن سَلَكَ في عُرْضِ الطريقِ سُمِّيَ إِعْرَاضاً وجاءتِ الحالُ
جملةً اسميةً مصدريةً بـ «أنتم» لأنه أكد. وجيء بخبرِ المبتدأ اسماً لأنه أدلُّ
على الثبوتِ فكانه قيل: وأنتم عادتكم التَوَلَّى عن الحقِّ والإعراضِ عنه.

(١) التفسير ٣٣٩/١.

(٢) الاملاء ٤٨/١.

(٣) الآية ١٤١ من الأعراف.

آ. (٨٤) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ﴾: كقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ: لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾^(١).

قوله: «مِنْ دِيَارِكُمْ» متعلّقٌ بِتُخْرِجُونَ وَمِنْ لابتداءِ الغايةِ. وديار جمع دَار والأصل: دَوْر، لأنها من دَار يدُور دَوْرَانَا، وأصلُ دِيَار: دِيَار، وإنما قُلِبَت الواوُ ياءً لانكسارِ ما قبلها، واعتلالها في الواحدِ. وهذه قاعدةٌ مطّردة^(٢) في كُلِّ جَمْعٍ على فِعَالٍ صحيحِ اللامِ قد اعتلّت عينٌ مفردةٍ أو سَكَنَتْ حرفَ علةٍ نحو: دَار وديار وثياب، ولذلك صَحَّ «رِوَاءٌ» لاعتلالِ لامه، و«طِوَالٌ» لتحركِ عينٍ مفردةٍ وهو طویلٌ، فأما «طِيَالٌ» في طِوَالٍ فشاؤٌ. وحكمُ المصدرِ حكمُ هذا نحو: قامَ قِياماً وصامَ صِياماً، ولذلك صَحَّ «لِوَادٌ» لِصِحَّةِ فِعْلِهِ في قولهم: لاوَدٌ، وأما «دِيَارٌ» فهو من لفظةِ الدَّارِ، وأصله دَيُّوَارٌ، فاجتمع الياءُ والواوُ فأعِلَّا على القاعدةِ المعروفةِ فوزنُه: فِعْعَالٌ لا فَعَّالٌ، إذ لو كان فَعَّالاً لَقِيلَ: دَوَّارٌ كصَوَّامٌ وقَوَّامٌ. والدَّارُ مجتمعُ القومِ من الأبنيةِ. وقال الخليل: «كُلُّ موضعٍ حَلَّه الناسُ، وإن لم يكن أبنيةً».

وقرىء^(٣): «تَسْفِكُونَ» بضم الفاء، و«تُسْفِكُونَ» من سَفَكَ مضعفاً، و«تُسْفِكُونَ» من أَسْفَكَ الرباعي.

وقوله: «دِمَاءَكُمْ» يَحْتَمَلُ الحَقِيقَةَ وقد وُجِدَ مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ، وَيَحْتَمَلُ المِجَازَ وذلك من أوجه، أحدها: إقامَةُ السببِ مُقَامَ المُسَبَّبِ، أي: إذا سَفَكْتُمْ

(١) الآية ٨٣ من البقرة.

(٢) انظر: الممتع ٤٩٥/١.

(٣) قرأ الجمهور بفتح التاء وسكون السين وكسر الفاء، وقرأ طلحة بن مصرف وشعيب ابن أبي حمزة كذلك إلا أنها ضمها الفاء، وقرأ أبو نبيك وأبو مجلز بضم التاء وفتح السين وكسر الفاء المشددة، وقرأ ابن أبي إسحاق كذلك إلا أنه سكن السين وخفف الفاء. انظر: البحر ٢٨٩/١؛ ابن عطية ٣٣٩/١؛ والقرطبي ١٨/٢.

- البقرة -

دم غيركم فقد سُفِكَ أدمكم، وهو قريب / (١) من قولهم: «القتل أنفى للقتل». قال (٢):

٥٨٣ - سَقَيْنَاهُمْ كَأْسًا سَقَوْنَا بِمِثْلِهَا وَلَكِنْهُمْ كَانُوا عَلَى الْمَوْتِ أَضْبَرَا

وقيل: «المعنى: لا يَسْفِكُ بعضكم دم بعض» واختاره الزمخشري (٣).

وقيل: «لا تسفكوها بارتكابكم ما يُوجبُ سفكها كالارتداد ونحوه».

قوله: «ثم أقررتُم» قال أبو البقاء (٤): «فيه وجهان، أحدهما أن «ثم» على

بابها في إفادة العطف والتراخي. والمعطوف عليه محذوف تقديره: فقبلتم (٥)

ثم أقررتُم. والثاني: أن تكون «ثم» جاءت لترتيب الخبر لا لترتيب (٦) المُخبر

عنه، كقوله تعالى: ثم الله شهيد (٧).

قوله: «وأنتم تشهدون» كقوله: «وأنتم معرضون» (٨).

أ. (٨٥) قوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ﴾: فيه سبعة أقوال،

أحدها: وهو الظاهر أن «أنتم» في محل رفع بالابتداء و«هؤلاء» خبره.

و«تقتلون» (٩). حال العامل فيها اسم الإشارة لما فيه من معنى الفعل، وهي (١٠)

(١) سقطت الورقة ٣٦ بوجهها من الأصل، وقد أثبتناها من ي وقابلناها على النسخ الأخرى.

(٢) البيت للناطقة الجعدي وهو في ديوانه ٧٣، أوزفر بن الحارث، وهو في الحماسة ٩٧/١؛ والهمع ١٠٤/٢؛ والذرر ١٣٧/٢.

(٣) الكشاف ٢٩٣/١.

(٤) الاملاء ٤٨/١.

(٥) ص: «فقتلتم».

(٦) ي: «لرفع».

(٧) الآية ٤٦ من يونس: «ثم الله شهيد على ما يفعلون».

(٨) الآية ٨٣ من البقرة.

(٩) ي: «تقتلون» بسقوط الواو.

(١٠) ع: «وهو».

- البقرة -

حَالٌ مِنْهُ لِيَتَّجِدَ^(١) ذُو الْحَالِ وَعَامِلُهَا، وَتَحْقِيقُ هَذَا مَذْكُورٌ فِي غَيْرِ هَذَا [الْمَكَانِ]^(٢) وَقَدْ قَالَتِ الْعَرَبُ: «هَا أَنْتَ ذَا قَائِمًا»، وَ«هَا أَنَا ذَا قَائِمًا»، وَ«هَا هُوَ ذَا قَائِمًا»، فَأَخْبَرُوا بِاسْمِ الْإِشَارَةِ عَنِ الضَّمِيرِ فِي اللَّفْظِ^(٣)، وَالْمَعْنَى عَلَى الْإِخْبَارِ بِالْحَالِ^(٤)، فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَنْتَ الْحَاضِرُ وَأَنَا الْحَاضِرُ وَهُوَ الْحَاضِرُ فِي هَذِهِ الْحَالِ. وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ مِنْ قَوْلِهِ «تَقْتُلُونَ» حَالٌ وَقَوْعُ الْحَالِ الصَّرِيحَةُ مَوْقِعَهَا^(٥)، كَمَا تَقَدَّمَ فِي: هَا أَنَا ذَا قَائِمًا وَنَحْوِهِ، وَإِلَى هَذَا الْمَعْنَى نَحَا الزَّمَخْشَرِيُّ فَقَالَ^(٦): «ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ» اسْتِبْعَادٌ لِمَا أُسْنِدُ إِلَيْهِمْ مِنَ الْقَتْلِ وَالْإِجْلَاءِ بَعْدَ أَخْذِ الْمِيثَاقِ مِنْهُمْ، وَإِقْرَارِهِمْ وَشَهَادَتِهِمْ، وَالْمَعْنَى: ثُمَّ أَنْتُمْ بَعْدَ ذَلِكَ هَؤُلَاءِ الشَّاهِدُونَ^(٧)، يَعْنِي أَنْكُمْ قَوْمٌ آخَرُونَ غَيْرُ أَوْلَئِكَ الْمُقَرَّبِينَ^(٨)، تَنْزِيلًا^(٩) لِتَغْيِيرِ الصِّفَةِ مَنْزِلَةَ تَغْيِيرِ الذَّاتِ، كَمَا تَقُولُ: رَجَعْتُ بِغَيْرِ الْوَجْهِ الَّذِي خَرَجْتُ بِهِ. وَقَوْلُهُ «تَقْتُلُونَ» بَيَانٌ لِقَوْلِهِ: ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ. قَالَ الشَّيْخُ^(١٠) كَالْمَعْتَرِضِ عَلَيْهِ كَلَامُهُ: «وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَشَارَ إِلَى بَقَوْلِهِ: «أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ» الْمُخَاطَبُونَ أَوَّلًا، فَلَيْسُوا قَوْمًا آخَرِينَ، أَلَا تَرَى أَنَّ^(١١) التَّقْدِيرَ الَّذِي قَدَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ مِنْ تَقْدِيرِ^(١٢) تَغْيِيرِ الصِّفَةِ مَنْزِلَةَ تَغْيِيرِ الذَّاتِ لَا يَتَأْتَى فِي نَحْوِ: هَا أَنَا

(١) ي: «ليتجدد الحال».

(٢) سقط من ي.

(٣) ي: «عن الضمير في المضمرة واللفظ».

(٤) ي: «والحال».

(٥) ص ح: «توقعها».

(٦) الكشف ١/٢٩٣.

(٧) ي: «المشاهدون».

(٨) ي: «المقربين».

(٩) ح: «بين يده».

(١٠) البحر ١/٢٩٠.

(١١) ي: «إلى».

(١٢) ي: «تقديره».

ذائقاً، ولا في نحو: ها أنتم هؤلاء، بل المخاطب هو المُشار إليه مِنْ غير
تغيّرٍ ولم يتضح لي صحّة الإيراد عليه وما أبعدّه عنه.

الثاني: أن «أنتم» أيضاً مبتدأ، و«هؤلاء» خبره، ولكن بتأويل حذف
مضافٍ تقديره: ثم أنتم مثل هؤلاء، و«تقتلون» حالٌ أيضاً، العامل فيها معنى
التشبيه، إلا أنه يلزم منه الإشارة إلى غائبين، لأن المراد بهم أسلافهم على
هذا، وقد يُقال: إنه ^(١) نزل الغائب منزلة الحاضر.

الثالث: ونقله ابن عطية ^(٢) عن شيخه ابن الباذش ^(٣) أن «أنتم» خبرٌ
مقدم، و«هؤلاء» مبتدأ مؤخرٌ، وهذا فاسدٌ؛ لأن المبتدأ والخبر متى استويا
تعريفًا وتنكيرًا لم يجز تقدم الخبر، وإن ورد [منه] ^(٤) ما يؤهم فمتأوّل.

الرابع: أن «أنتم» مبتدأ، و«هؤلاء» منادى حذف منه حرف النداء،
و«تقتلون» خبر المبتدأ، وفصل بالنداء بين المبتدأ وخبره. وهذا لا يُجيزه
جمهورُ البصريين، وإنما ^(٥) قال به الفراء وجماعته وأنشدوا ^(٦):

٥٨٤ - إنَّ الأولى وُصِفُوا قومي لَهُمْ فِيهِمْ هذا اعتصم تَلَقَّ مَنْ عاداك مَخذولا

أي: يا هذا ^(٧)، وهذا لا يجوز عند البصريين، ولذلك لحن المتنبي في

قوله ^(٨):

(١) ي: «له».

(٢) التفسير ١٣٤/١.

(٣) أحمد بن علي الغرناطي، روى عن الصدفي، له: الإقناع، توفي سنة ٥١٤ أو سنة ٥٤٠.

انظر: البلغة ٢٦؛ والبلغية ٣٣٨/١.

(٤) سقط «منه» من: ي.

(٥) ص ح ع: «إنما».

(٦) البيت لرجل من طيء، وهو في البحر ٢٩٠/١؛ والأشموني ٣/١٣٦.

(٧) ص ح: «ما هذا».

(٨) ديوانه ٣٢٧/١؛ والمقرب ١/١٧٧؛ وابن يعيش ٢/١٦؛ والأشموني ٣/١٣٧.

والرئيس: مارس في القلب من الهوى، والتسيس: بقية النفس بعد المرض.

- البقرة -

٥٨٥ - هَذِي بَرَزْتِ فَهَجَّتِ رَسِيْسَا ثم انصرفتِ وما شَفِيَتْ نَسِيْسَا
وفي البيتِ كلامٌ طويلٌ.

الخامس: أن «هؤلاء» موصولٌ بمعنى الذي. و«تقتلون» صلته، وهو خبرٌ عن «أنتم»^(١) أي: أنتم الذين تقتلون. وهذا أيضاً ليس رأيَ البصريين، وإنما قالَ به الكوفيون، وأنشدوا^(٢):

٥٨٦ - عَدَسٌ ما لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِسَارَةٌ أَمِنْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ
أي: والذي^(٣) تحمِلينَ، ومثله: «وما تلك بيمينك»^(٤) أي: وما التي؟.

السادس: أن «هؤلاء» منصوبٌ على الاختصاصِ، بإضمارِ «أعني» و«أنتم» مبتدأ، وتقتلون خبره، اعترضَ بينهما بجملَةِ الاختصاصِ، وإليه ذهب ابن كيسان. وهذا لا يجوز؛ لأنَّ النحويين قد نصُّوا على^(٥) أنَّ الاختصاصَ لا يكون بالنكراتِ ولا أسماءِ الإشارةِ، والمستقرُّ من لسانِ العرب أنَّ المنصوبَ على الاختصاصِ: إمَّا «أي» نحو: «اللهم اغفر لنا أيُّها العِصَابَةُ»، أو معرفتُ^(٦) بآل [نحو]^(٧): نحنُ العربُ أقرى الناسِ للضيفِ، أو بالإضافةِ نحو: «نحن معاشرَ الأنبياءِ لا نُورثُ»^(٨) وقد يجيءُ علماً كقوله^(٩):

(١) ي: «اسم».

(٢) البيت ليزيد بن مفرغ الحميري، وهو في ديوانه ١١٥؛ والمحاسب ٩٤/٢؛ والإنصاف ٧١٧؛ وأمالي الشجري ١٧٠/٢؛ واللسان: عدس؛ والخزانة ٥١٤/٢، و«عدس» رجز للبلع. وانظر المسألة في: الانصاف ٧١٧.

(٣) ي: والذين.

(٤) الآية ١٧ من طه.

(٥) على: زيادة من ع.

(٦) ص ح: «معرّب».

(٧) سقط من ي.

(٨) رواه البخاري: النفقات (الفتح ٥٠٢/٩)؛ النسائي: الفيء ١٣٦/٧؛ ابن حنبل ٤/١.

(٩) البيت لرؤبة وهو في ملحق ديوانه ١٦٩؛ والكتاب ٢٥٥/١؛ وابن يعيشر ١٨/٢؛

والأشْمُونِي ١٨٣/٣.

٥٨٧ - بنا تميماً يُكشَفُ الضبابُ

وأكثرُ ما يجيء بعد ضمير متكلم كما تقدّم، وقد يجيء بعد ضمير مخاطب، كقولهم «بِك اللّٰه نرجو الفضل»، وهذا تحريرُ القولِ في هذه الآية الكريمة.

السابع^(١): أن يكون «أنتم هؤلاء» [على]^(٢) ما تقدّم من كونهما^(٣) مبتدأ وخبراً، والجملة من «تقتلون» مستأنفة^(٤) مبيّنة للجملة قبلها، يعني أنتم هؤلاء الأشخاص الحمقى، وبيان حماقتكم أنكم تقتلون أنفسكم وتُخرجون فريقاً منكم من ديارهم، وهذا ذكره الزمخشري^(٥) في سورة آل عمران في قوله: «ها أنتم هؤلاء حاججتم»^(٦) ولم يذكره هنا، وسيأتي بنصّه^(٧) هناك إن شاء الله تعالى.

قوله: «تَظَاهَرُونَ» هذه الجملة في محل نصب على الحال من فاعل «تُخْرِجُونَ» وفيها خمسُ قراءات^(٨): «تَظَاهَرُونَ» بتشديد الظاء، والأصل: تَظَاهَرُونَ فَأَدْغِمِ لِقُرْبِ النَّاءِ مِنَ الظَّاءِ، و«تَظَاهَرُونَ» مخفّفاً، والأصل كما تقدّم، إلا أنه خفّفه بالحذف. وهل المحذوف الثانية وهو الأولى لحصول

(١) يبدو أن المؤلف استدرك هذا الوجه بعد فراغه من توجيه الآية الكريمة.

(٢) سقط من: ي.

(٣) ص ح: «كونها».

(٤) قوله: «مستأنفة» سقط من ح ص.

(٥) الكشاف ٤٣٥/١.

(٦) الآية ٦٦ من آل عمران.

(٧) ي: «نصه».

(٨) قرأ بتخفيف الظاء عاصم وحمزة الكسائي والباقون بتشديدها، وأبو حنيفة بضم الناء وكسر الهاء، ومجاهد وقتادة بفتح الناء والظاء والهاء مشددين دون ألف وزويت عن أبي عمرو، وقرأ بعضهم تظَاهَرُونَ على الأصل. انظر: السبعة ١٦٢؛ والكشاف ٢٥٠/١؛ والبحر ٢٩١/١؛ والشواذ ٧.

- البقرة -

الثقل بها ولَعَدَم دَلَالَتِهَا عَلَى مَعْنَى الْمَضَارَعَةِ أَوْ الْأُولَى كَمَا زَعَمَ هِشَامٌ؟ قَالَ الشَّاعِرُ: (١)

٥٨٨ - تَعَاطَسُونَ جَمِيعاً حَوْلَ دَارِكُمْ فَكُلُّكُمْ يَا بَنِي حَمْدَانَ مَرْكُومٌ

أراد: تتعاطسون فحذف. و «تظَهَّرُونَ» بتشديد الظاء والهاء، و «تظاهرون» من تظاهر. و «تتظاهرون» على الأصل من غير حذف ولا إدغام، وكلُّهم يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى الْمُعَاوَنَةِ (٢) وَالتَّنَاصُرِ مِنَ الْمُظَاهَرَةِ، كَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يُسْنِدُ (٣) ظَهْرَهُ لِلْآخِرِ لِيَتَّقَى بِهِ فَيَكُونَ لَهُ كَالظَّهْرِ، قَالَ (٤):

٥٨٩ - تَظَاهَرْتُمْ أَسْتَاهَ بَيْتٍ تَجَمَّعَتْ عَلَى وَاحِدٍ لَا زِلْتُمْ قَرْنَ وَاحِدٍ

والإِثْمُ فِي الْأَصْلِ: الذَّنْبُ وَجَمْعُهُ آثَامٌ، وَيُطْلَقُ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي يَسْتَحِقُّ بِهِ (٥) صَاحِبَهُ الذَّمَّ وَاللُّومَ. وَقِيلَ هُوَ: مَا تَنَفَّرَ مِنْهُ النَّفْسُ وَلَا يَطْمِئِنُّ إِلَيْهِ الْقَلْبُ، فَالِإِثْمُ فِي الْآيَةِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُرَاداً بِهِ مَا ذَكَرْتُ مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُتَجَوَّزَ (٦) بِهِ عَمَّا يُوجِبُ الْإِثْمَ إِقَامَةً لِلسَّبِّ مُقَامَ الْمُسَبَّبِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٧):

٥٩٠ - شَرِبْتُ الْإِثْمَ حَتَّى ضَلَّ عَقْلِي كَذَاكَ الْإِثْمُ يَذْهَبُ بِالْعُقُولِ

فَعَبَّرَ عَنِ الْخَمْرِ بِالِإِثْمِ لَمَّا كَانَ مُسَبِّباً (٨) عَنْهَا.

(١) لم أهدت إلى قائله وهو في البحر ٢٩١/١.

(٢) ي: «المقاربة».

(٣) ع: «شد».

(٤) لم أهدت إلى قائله وهو في القرطبي ٢٠/٢. والأستاه: ج الستة وهو المعجز.

(٥) به: سقط من: ص ح.

(٦) ي: «يجوز».

(٧) لم أهدت إلى قائله وهو في البحر ١٥٧/٢.

(٨) ع: «سبب».

والْعُدْوَانُ: التجاوزُ في الظلمِ، وقد تقدّم في «يَعْتَدُونَ»^(١) وهو مصدرٌ كالْكُفْرَانِ وَالْغُفْرَانِ، والمشهورُ ضَمُّ فائِهِ، وفيه لغةٌ بالكسر^(٢).

قوله: «وإن يأتوكم أسارى تَفَادُوهُمْ» إن شرطيةٌ ويأتوكم مجزومٌ بها بحذفِ النونِ والمخاطبُ مفعولٌ، و«أسارى» حالٌ من الفاعل في «يأتوكم». وقرأ^(٣) الجماعةُ غيرَ حمزة «أسارى»، وقرأ هو أسرى، وقرأ «أسارى»^(٤) بفتح الهمزة. فقرأ^(٥) الجماعة تحتل أربعة أوجه، أحدها: أنه جُمعَ جَمْعَ كَسْلَانٍ لِمَا جَمَعَهُمَا مِنْ عَدَمِ النشَاطِ والتصرُّفِ، فقالوا: أسير وأسارى [بضم الهمزة]^(٦) ككَسْلَانٍ وكَسَالِيٍّ وسَكْرَانٍ وسُكَارِيٍّ، كما أنه قد شُبّه كَسْلَانٌ وسَكْرَانٌ به^(٧) فجمعا جَمَعَهُ الأَصْلِيَّ^(٨) الذي هو على فَعْلَى فقالوا: كَسْلَانٌ وكَسَالِيٍّ، وسَكْرَانٌ وسَكْرِيٍّ كقولهم: أسير وأسرى. قال^(٩) سيبويه^(١٠): «فقالوا في جمع كَسْلَانٍ كَسَالِيٍّ شَبَّهه بِأَسْرَى كما قالوا^(١١) أسارى شَبَّهه بِكَسَالِيٍّ»، ووجهُ الشبه^(١٢) أن الأَسْرَ يَدْخُلُ على المَرْءِ كَرَهًا^(١٣)، كما يَدْخُلُ الكَسْلَانُ، قال

(١) من الآية ٦١ من البقرة.

(٢) ي: «بالكسرة».

(٣) الكشف ٢٥١/١؛ السبعة ١٦٣؛ البحر ٢٩١/١.

(٤) لم أجد مَنْ نسبها، غير أن الزجاج جَوَّزَهَا وقال: «ولا أعلم أحداً قرأها». انظر: معاني القرآن ١٤٠/١. وقال ابن فارس: «ليست بالعالية». انظر: القرطبي ٢١/٢.

(٥) ص ح: «فقرءات».

(٦) سقط من ي، وفي ع: بفتح الهمزة.

(٧) به: سقط من ع.

(٨) ع: «الأصل»، والضمير في «جمعه» يعود على أسير.

(٩) ص ح: «قالوا».

(١٠) الكتاب ٢١٢/٢.

(١١) ي: «قالوا في» بإقحام «في».

(١٢) ي: «الأسبه» وانظر: الكشف ٢٥١/١.

(١٣) «كرها»: سقط من ص ح.

– البقرة –

بعضهم: «والدليل على اعتبار هذا المعنى أنهم جَمَعُوا مريضاً وميتاً وهالكاً على فَعَلَى فقالوا: مَرَضَى ومَوْتَى وهَلَكَى لَمَّا جَمَعَهَا المعنى الذي في جَرَحَى وقَتَلَى».

الثاني: أن أسارى جمعُ أسير^(١)، وقد وَجَدْنَا فَعِيلًا يُجْمَعُ عَلَى فَعَالَى قالوا: شيخٌ قديمٌ وشيوخٌ قدامى، وفيه نظرٌ فإن^(٢) هذا شاذٌ لا يُقاسُ عليه.

الثالث: أنه جَمَعَ أسير أيضاً وإنما ضَمُّوا الهمزة من أسارى وكان أصلها الفتح كنديمٍ ونَدَامَى [كما ضُمَّتِ الكافُ والسينُ من كَسَالَى وسُكَارَى]^(٣) وكان الأصلُ فيهما الفتحُ نحو: عَطَشَانٌ وَعَطَاشَى.

الرابع: أنه جَمَعَ أسرى الذي [هو]^(٤) جمعُ أسير فيكونُ جَمَعَ الجمعِ. وأما قراءةُ حمزةٍ فواضحةٌ؛ لأن فَعَلَى ينقاسُ^(٥) في فَعِيلٍ بمعنى مُمَاتٍ أو مُوجَعٍ نحو^(٦): جَرِيحٌ وجَرَحَى وقَتِيلٌ وقَتَلَى ومَرِيضٌ ومَرَضَى.

وأما «أسارى» بالفتح فلغةٌ ليست بالشاذة^(٧)، وقد تقدّم أنها أصلُ أسارى بالضم [عند بعضهم]^(٨)، ولم يَعْرِفْ أهلُ اللغةِ فرقاً بين أسارى وأسرى إلا ما حكاه أبو عبيدة^(٩) عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال: «ما كان في الوثاق فهم الأسارى وما كان في اليد فهم الأسرى. ونَقَلَ عنه بعضهم الفرقَ

(١) أفحم بعدها في ي: «أيضاً وإنما ضموا الهمزة من أسارى».

(٢) ي: «لأنه».

(٣) سقط من: ي. ع.

(٤) سقط من: «ي».

(٥) ص ح: «قياس».

(٦) ي: «أو نحو».

(٧) ي: «بالسالمة».

(٨) سقط من ي.

(٩) ص ح: «أبو عبيدة». وليس في المجاز.

بمعنى (١) آخر فقال (٢): «ما جاء مُستأسيراً فهم الأسرى، وما صار في أيديهم فهم الأسارى، وحكى النقاش عن ثعلب أنه لما سمع هذا الفرق قال: «هذا كلامُ المجانين»، وهي جراءة منه على أبي عمرو، وحكى عن المبرد (٣) أنه يُقال: «أسير وأسرء كشهيد وشهداء».

والأسيرُ مشتق من الإِسار وهو القَيْدُ الذي يُربط [به المَحْمَلُ، فَسُمِّيَ الأسير أسيراً لشدة وثاقه، ثم اتسع فيه فَسُمِّيَ كُلُّ مَاخُوذٍ بِالْقَهْرِ أسيراً وإن لم يُربط] (٤). والأسر: الخَلْقُ في قوله تعالى «وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ» (٥)، وأُسْرَةُ الرجل مَنْ يَتَقَوَّى بِهِمْ، والأُسْرُ احتباسُ البول، رجلٌ مَأْسُورٌ [إذا] (٦) أصابه ذلك: وقالت العرب: «أَسَرَ قَتَبَهُ» أي: شَدَّهُ. قال الأعشى (٧):

٥٩١ - وَقَيْدِنِي الشُّعْرُ فِي بَيْتِهِ كَمَا قَيْدُ الْأَسِرَاتِ الْحَمَارَا

يريد أنه بَلَغَ فِي الشُّعْرِ النِّهَايَةَ حَتَّى صَارَ لَهُ كَالْبَيْتِ لَا يَبْرَحُ عَنْهُ.

قوله: «تَفَادُوهُمْ» قرأ نافع وعاصم والكسائي: «تَفَادُوهُمْ» (٨)، وهو جوابُ الشرطِ فلذلك حذفت نونَ الرفعِ، وهل القراءتان بمعنى واحد (٩)، ويكونُ معنى فاعلٍ مثل معنى فَعَلَ المجرّد نحو: عاقبت وسافرت، أو بينهما

(١) ع: «بوجه».

(٢) انظر: القرطبي ٢/٢٠.

(٣) انظر: المقتضب ٢/٢٠٨.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ي.

(٥) الآية ٢٨ من الإنسان.

(٦) سقط من ي ع.

(٧) الديوان ٨٩، اللسان: حمر.

(٨) وقرأ الباقون تَفَادُوهُمْ انظر: السبعة ١٦٣؛ والكشف ١/٢٥١.

(٩) يبدو أن ثمة سقطاً ضبط فيه القراءة الثانية التي هي تَفَادُوهُمْ.

فرق؟ خلاف مشهور، ثم اختلف الناس في ذلك الفرق ما هو؟ فقيل: معنى فِداه أعطى فيه فِداءً من مالٍ وفاداه أعطى فيه أسيراً مثله وأنشد^(١):

٥٩٢ - ولكنني فاديت أُمِّي بعدما عَلا الرأسُ كِبَرَةً ومَشيِبُ
بِعَبْدَيْنِ مَرَضِيَيْنِ لم يَكُ فيهما لَئِن عُرِضا للنَّاظِرِينَ مَعِيبُ

وهذا القول يرده قول العباس رضي الله عنه: «فاديت نفسي وفاديت عَقِيلاً»^(٢) ومعلوم أنه لم يُعْطِ أسيرَه^(٣) في مقابلة نفسه ولا وَلَدِه^(٤)، وقيل: «تَفْدُوهم بالصلح وتَفْدُوهم بالعِتق»^(٥). وقيل: «تَفْدُوهم تُعْطُوا» فِدْيَتَهُمْ، وتَفْدُوهم تَطْلُبون من أعدائِكُم فِدْيَةَ الأسير الذي في أيديكم، ومنه قول الشاعر^(٦):

٥٩٣ - فقي فادي أسيرك إن قومي وقومك لا أرى لهم اجتماعاً

والظاهر أن «تَفْدُوهم» على أصله من اتنين، وذلك أن الأسير يعطي المال والأسير يعطي الإطلاق، وتَفْدُوهم على بابِه من غير مشاركة، وذلك أن أحدَ الفريقين يَفْدِي صاحبه من الآخر بمالٍ أو غيره، فالفعل على الحقيقة من واحدٍ، والفداء ما يُفْتَدَى به، وإذا^(٧) كُسِرَ أولُه جازَ فيه وجهان^(٨): المَدُّ والقَصْرُ فَمِن المَدِّ قولُ النابغة^(٩):

(١) البيتان لنصيب وهما في اللسان: فدي.

(٢) انظر: القرطبي ٢٢/٢؛ وابن عطية ٣٤٣/١.

(٣) ي: «أسيراً».

(٤) ع: «ولا عقيل».

(٥) ص ح: «بالعنف».

(٦) لم أمتد إلى قائله، وهو في القرطبي ٢٢/٢.

(٧) ي: «فإذا».

(٨) ص ح: الوجهان.

(٩) اللديوان ٢١؛ وابن عيش ٧٠/٤؛ والقرطبي ٢١/٢؛ والخزاعة ٧/٣.

- البقرة -

٥٩٤ - مَهْلًا فِدَاءً لِكَ الْأَقْوَامِ كُلَّهُمْ وما أُثْمِرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَدَى
ومن الْقَصْرِ قَوْلُهُ (١):

٥٩٥ - فِدَى لَكَ مِنْ رَبِّ طَرِيفِي وتالدي

[١/٣٧] (٢) / وإذا فُتِحَ فالقصرُ فقط، ومن العربِ مَنْ يَكْسِرُ «فدى» مع لامِ الجرِ خاصةً، نحو: فِدَى لَكَ أَبِي وأمي يريدون الدعاءَ له بذلك، وفدى وفادى يتعديان لاثنتين أحدهما بنفسه والآخرُ بحرفِ جرٍ تقول: فَدَيْتُ أَوْ فَادَيْتُ الْأَسِيرَ بِمَالٍ، وهو محذوفٌ في الآية الكريمة. قال ابن عطية (٣): «وَحَسُنَ لَفْظُ الْإِيتَانِ مِنْ حَيْثُ هُوَ فِي مَقَابِلَةِ الْإِخْرَاجِ فَيُظْهِرُ التَّضَادَّ الْمُتَّحِقَّ لِفِعْلِهِمْ فِي الْإِخْرَاجِ» يعني أنه لا يناسب مَنْ أَسَاتَمَ إِلَيْهِ بِالْإِخْرَاجِ مِنْ دَارِهِ أَنْ تُحْسِنُوا إِلَيْهِ بِالْفِدَاءِ.

قوله: «وهو مُحَرَّمٌ» هذا موضعٌ يَحْتَاجُ لِفَضْلِ نَظَرٍ، والظاهرُ من الوجوه المنقولة فيه أن يكون «هو» ضميرَ الشَّانِ والقصة فيكون في محلِّ رفعٍ بالابتداء، و«مُحَرَّمٌ» خبرٌ مقدَّمٌ وفيه ضميرٌ قائمٌ مقامَ الفاعلِ، و«إِخْرَاجُهُمْ» مبتدأ، والجملةُ من هذا المبتدأ والخبرِ في محلِّ رفعٍ خبراً لضميرِ الشَّانِ، ولم يَحْتَجْ هنا إلى عائِدٍ على المبتدأ لأنَّ الخبرَ نفسُ المبتدأ وعينه. وهذه الجملةُ مفسَّرةٌ لهذا الضميرِ، وهو أحدُ المواضعِ التي يُفسَّرُ فيها المضمَرُ بما بعده، وقد تقدَّمتُ، وليس لنا من الضمائرِ ما يُفسَّرُ بجملةٍ غيرِ هذا الضميرِ، ومن شَرَطَه أن يُؤْتَى به في مواضعِ التعظيمِ وأن يكون معمولاً للابتداءِ أو نواسخه فقط،

(١) البيت للناطقة وصدرة في الديوان ١٧٠:

نَحْبُ إِلَى النُّعْمَانِ حَتَّى تَنَالَهُ

وهو في الشعر والشعراء ١/١٦٩؛ وابن عطية ١/١٠٤؛ والبحر ١/٢٨١.

نَحْبُ: تسرع، والطريف: ما اكتسبه، والتالد: ما ورثه.

(٢) تنتهي هنا الورقة ٣٦ التي سقطت كلها من الأصل.

(٣) التفسير ١/٣٤٢.

وَأَنْ يُفَسَّرَ بِجَمَلَةٍ مُصْرَحٍ بِجَزَائِهَا، وَلَا يُتَّبَعُ بِتَابِعٍ مِنَ التَّوَابِعِ الْخَمْسَةِ، وَيَجُوزُ تَذْكَيرُهُ وَتَأْنِيثُهُ مطلقاً خِلافاً لِمَنْ فَصَّلَ: فَتَذْكَيرُهُ بِاعْتِبَارِ الْأَمْرِ وَالشَّانِ، وَتَأْنِيثُهُ بِاعْتِبَارِ الْقِصَّةِ فَتَقُولُ: هِيَ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَلَا يُنْتَى وَلَا يُجْمَعُ وَلَا يُحَدَفُ إِلَّا فِي مَوَاضِعٍ تُذَكَّرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. وَالْكَوْفِيُّونَ يُسَمُّونَهُ ضَمِيرَ الْمَجْهُولِ وَلَهُ أَحْكَامٌ كَثِيرَةٌ.

الوجه الثاني: أَنْ يَكُونَ «هُوَ» ضَمِيرَ الشَّانِ أَيْضاً، وَ«مُحَرَّمٌ» خَبْرُهُ، [وَ«إِخْرَاجُهُمْ» مَرْفُوعٌ] ^(١) عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ. وَهَذَا مَذْهَبُ الْكَوْفِيِّينَ وَتَابِعَهُمُ الْمَهْدَوِيُّ، وَإِنَّمَا فَرَّوْا مِنَ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ، لِأَنَّ عِنْدَهُمْ [أَنَّ الْخَبَرَ الْمُتَحَمَّلُ ضَمِيرًا] ^(٢) مَرْفُوعاً لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ فَلَا يُقَالُ: «قَائِمٌ زَيْدٌ» عَلَى أَنَّهُ يَكُونُ «قَائِمٌ» خَبِراً مُقَدِّماً، وَهَذَا ^(٣) عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ [مَمْنُوعٌ لِمَا عَرَفْتَهُ أَنَّ ضَمِيرَ] ^(٤) الشَّانِ لَا يُفَسَّرُ إِلَّا بِجَمَلَةٍ، وَالاسْمُ الْمَشْتَقُّ الرَّافِعُ لِمَا بَعْدَهُ مِنْ قَبِيلِ الْمَفْرَدَاتِ لَا الْجَمَلِ. فَلَا يُفَسَّرُ بِهِ ضَمِيرُ الشَّانِ.

الثالث: أَنْ يَكُونَ «هُوَ» كِنَايَةً عَنِ الْإِخْرَاجِ، وَهُوَ مَبْتَدَأٌ، وَ«مُحَرَّمٌ» خَبْرُهُ، وَ«إِخْرَاجُهُمْ» بَدَلٌ مِنْهُ، وَهَذَا عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ وَهُوَ [جَوَازُ إِبْدَالِ الظَّاهِرِ مِنْ] ^(١) الْمَضْمَرِ قَبْلَهُ لِيُفَسَّرَهُ، وَاسْتَدَلَّ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ ^(٢):

٥٩٦ - عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمِ فَحَاتِمِ بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي «جُودِهِ».

الرابع: أَنْ يَكُونَ «هُوَ» ضَمِيرَ الْإِخْرَاجِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ «وَتُخْرِجُونَ»، وَ«مُحَرَّمٌ» خَبْرُهُ وَ«إِخْرَاجُهُمْ» بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَسْتَرِ فِي «مُحَرَّمٌ».

(١) نَجْمٌ فِي الْأَصْلِ وَحَقَّقْنَاهُ مِنَ النَّسْخِ.

(٢) أَي: الْوَجْهِ الثَّانِي.

(٣) الْبَيْتُ لِلْفَرَزْدَقِ، وَهُوَ فِي دِيوَانِهِ ٨٤٢؛ وَالْكَامِلُ ١٣٣؛ وَشَدُورُ الذَّهَبِ ٢٤٥؛ وَشَوَاهِدُ

الْكَشَافِ ٥١٩/٤؛ وَالْعَيْنِيُّ ١٨٦/٣.

- البقرة -

الخامس: كذلك، إلا أن «إخراجهم» بدل من «هو». نقل هذين الوجهين أبو البقاء^(١). وفي هذا الأخير نظراً، وذلك أنك إذا جعلت «هو» ضمير الإخراج المدلول عليه بالفعل كأن الضمير مفسراً به نحو: «اعدلوا هو أقرب»^(٢) فإذا أبدلت منه «إخراجهم» الملفوظ به كأن مفسراً به أيضاً، فيلزم تفسيره بشيئين، إلا أن يقال: هذان الشيطان في الحقيقة شيء واحد فيحتمل ذلك.

السادس: أجاز الكوفيون أن يكون «هو» عماداً - وهو الذي يسميه البصريون ضمير الفصل - قدم مع الخبر لما تقدم، والأصل: وإخراجهم هو محرم عليكم، وإخراجهم مبتداً، ومحرم خبره، وهو عماداً، فلما قدم الخبر قدم معه. قال الفراء^(٣): «لأن الواو هنا تطلب الاسم، وكل موضع تطلب فيه الاسم فالعماد جائز» وهذا عند البصريين ممنوع من وجهين: أحدهما: أن الفصل عندهم من شرطه أن يقع بين معرفتين أو بين معرفة ونكرة قريبة من المعرفة في امتناع دخول ال كفاعل من، ومثل وأخواتها. والثاني: أن الفصل عندهم لا يجوز تقديمه مع ما اتصل به. ولهذه الأقوال مواضع يبحث فيها عنها.

السابع: قال ابن عطية^(٤): «وقيل في «هو» إنه ضمير الأمر، والتقدير: والأمر محرم عليكم، وإخراجهم في هذا القول بدل من «هو» انتهى. قال الشيخ^(٥): «وهذا خطأ من وجهين، أحدهما: تفسير ضمير الأمر بمفرد وذلك

(١) الإملاء ٤٩/١.

(٢) الآية ٨ من المائة.

(٣) معاني القرآن ٥١/١.

(٤) التفسير ٣٤٤/١.

(٥) البحر ٢٩٢/١.

- البقرة -

لا يُجيزه بَصْرِيٌّ ولا كوفيٌّ، أما البصريُّ فلاشتراطه جملة^(١)، وأما الكوفيُّ فلا بد أن يكون المفرد قد انتظم منه ومِمَّا بعده مُسَنَّدٌ إليه في المعنى نحو: ظَنَنْتَهُ قائماً الزيدان. والثاني: أنه جعل «إخراجهم» بدلاً من ضمير الأمر، وقد تقدّم أنه لا يُتَّبَعُ بتابعٍ.

الثامن: قال ابن عطية^(٢) أيضاً: «وقيل «هو» فاصلةٌ، وهذا مذهب الكوفيين، وليست هنا بالتي هي عماد، و«مُحَرَّمٌ» على هذا ابتداءً، و«إخراجهم» خبرٌ». قال الشيخ^(٣): «والمنفوق عن الكوفيين عكسُ هذا الإعراب، أي: يكون «إخراجهم» مبتدأ مؤخرًا، و«مُحَرَّمٌ» خبرٌ مقدّمٌ، قُدِّمَ معه الفصلُ كما مرَّ، وهو الموافق للقواعد، وألّا يلزم منه الإخبارُ بمعرفةٍ عن نكرةٍ من غير ضرورةٍ تدعو إلى ذلك.

التاسع: نقله ابن عطية أيضاً^(٤) عن بعضهم أن «هو» الضمير المقدر في «مُحَرَّمٌ» قُدِّمَ وأظهر، قال الشيخ^(٥): «وهذا ضعيفٌ جداً، إذ لا ضرورة تدعو إلى انفصالِ هذا الضميرِ بعد استتاره وتقديمه^(٦)، وأيضاً فإنه يلزمُ خُلُوهُ اسمِ المفعولِ مِنْ ضميرٍ، إذ على هذا القولِ يكونُ «مُحَرَّمٌ» خبراً مقدّماً و«إخراجهم» مبتدأً، ولا يوجد اسمُ فاعلٍ ولا مفعولٍ خالياً من الضميرِ إلا إذا رَفَعَ الظاهرُ، ثم يبقى هذا الضميرُ لا ندرى ما إعرابه؟ إذ لا يجوزُ أن يكونَ مبتدأً ولا فاعلاً مقدّماً» وفي قولِ الشيخ: «يلزمُ خُلُوهُ من ضميرٍ» نظرٌ، إذ هو ضميرٌ مرفوعٌ به فلم يخلُ منه، غاية ما فيه أنه / انفصلَ للتقديم، وقوله: [ب/٣٧]

(١) أي إن مفسر ضمير الأمر عندهم لا بد أن يكون جملة.

(٢) التفسير ١/٣٤٤.

(٣) البحر ١/٢٩٢.

(٤) التفسير ١/٣٤٤.

(٥) البحر ١/٢٩٢.

(٦) لم يرد قوله «وتقديمه» في البحر، ولعلها «وتقديره» أو هي معطوفة على «انفصال».

- البقرة -

«لا ندرى ما إعرابه» قد دَرَى، وهو الرفع بالفاعلية. قوله: «والفاعل لا يُقَدَّم» ممنوعٌ فإنَّ الكوفيَّ يُجيزُ تقديمَ الفاعلِ، فيُحتملُ أن يكونَ هذا القائلُ يرى ذلك، ولا شك أن هذا قولٌ رديءٌ مُنكَرٌ لا ينبغي أن يجوزَ مثله في الكلام، فكيف في القرآن!! فالشيخُ معذورٌ، وعَجِبْتُ من القاضي أبي محمد كيف يُورد هذه الأشياءَ حاكياً لها، ولم يُعقبها بنكيرٍ.

وهذه الجملةُ يجوزُ أن تكونَ محذوفةً من الجملِ المذكورةِ قبلها، وذلك أنه قد تقدّم ذكرُ أربعةِ أشياءَ كُلُّها مُحَرَّمَةٌ، وهي قوله: «تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ، وَتُخْرِجُونَ، وَتُظَاهِرُونَ، وَتُفَادُونَ، فيكونُ التقديرُ: تقتلون أنفسكم وهو مُحَرَّمٌ عليكم قتلها، وكذلك مع البواقي. ويجوزُ أن يكونَ خَصَّ الإخراجَ بذكرِ التحريمِ وإن كانتَ كُلُّها حَرَاماً، لِمَا فيه من مَعْرَةِ الجلاءِ والنفي الذي لا ينقطعُ شرُّه إلا بالموتِ والقتلِ، وإن كانَ أعظمَ منه إلا أن فيه قطعاً للشرِّ، فالإخراجُ من الديارِ أصعبُ الأربعةِ بهذا الاعتبارِ.

والمُحَرَّمُ: الممنوعُ، فإنَّ الحرامَ هو المَنعُ من كذا. والحَرَامُ: الشيءُ الممنوعُ منه يُقالُ: حَرَامٌ عَلَيْكَ وَحَرَمَ عَلَيْكَ، وسيأتي تحقيقه في الأنبياء.

قوله: «فما جزاء مَنْ يفعلُ»: «ما» يجوزُ فيها وجهان، أحدهما أن تكونَ نافيةً و«جزاء» مبتدأ، و«الأخزيُّ» «خبره» وهو استثناءٌ مفرغٌ، وبَطَلَ عَمَلُ «ما» عندَ الحجازيينَ لانتقاصِ النفي بـ«إلا»، وفي ذلك خلافاً طويلاً وتفصيلاً منتشرٌ، وتلخيصُه أن خبرها الواقعُ بعدَ «إلا»: جمهورُ البصريينَ على وجوبِ رَفْعِهِ مطلقاً، سواءً كانَ هو الأولُ أو مُنَزَّلاً منزلةً أو صفةً أولم يكنْ، ويتأولون قوله^(١):

٥٩٧ - وما الدهرُ إلا مُنْجِنُونَا بِأَهْلِهِ وما صاحبُ الحاجاتِ إلا مُعَدَّبَانَا

(١) البيت لأحد بني سعد، وهو في الأشموني ٢٤٨/١؛ والتصريح ١٩٧/١؛ والذرر ٩٤/١؛ والخزاعة ١٢٩/٢؛ والمنجون: الدولاب الذي يُسْتَقَى عليه.

على أن الناصب لمَنْجُوناً ومُعَدَّباً محذوف، أي: يدور دَوْرَانِ مَنْجُونٍ،
وَيُعَدَّبُ مُعَدَّباً تَعْدِيباً. وأجاز يونس^(١) النصب مطلقاً، وإن كان النحاس نقل
عدم الخلاف في رفع «ما زيد إلا أخوك»، فإن كان الثاني مُنْزَلاً منزلة الأول
نحو: «ما أنت إلا عمامتك تحسناً وإلا رداءك ترتيباً» فأجاز الكوفيون نصبه،
وإن كان صفةً نحو: ما زيد إلا قائمٌ فأجاز الفراء نصبه أيضاً. والثاني^(٢) أن
تكون استفهامية في محل رفع بالابتداء، و«جزاء» خبره، و«الإخزي» بدل من
«جزاء»، نقله أبو البقاء^(٣) و«من» موصولة أو نكرة موصوفة، و«يفعل» لا محل
لها على الأول، ومحلها الجر على الثاني.

قوله «منكم» في محل نصب على الحال من فاعل «يفعل» فيتعلق
بمحذوف أي: يفعل ذلك حال كونه منكم.

قوله: «في الحياة» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن يكون في محل رفع
لأنه صفة لـ «خزي»، فيتعلق بمحذوف، أي: خزي كائن في الحياة، والثاني: أن
يكون محله النصب على أنه ظرف للخزي فهو منصوب به تقديراً.

والجزاء: المقابلة، خيراً كان أو شراً، والخزي: الهوان، يُقال: خزي
بالكسر يخزي خزيًا فهو خزيان، وامرأة خزيا والجمع خزايا، وقال ابن
السكيت^(٣): «الخزي الوقوع في بليّة، وخزي الرجل في نفسه يخزي خزاية إذا
استحيا». والدنيا فعلى تانيث الأذني من الدنو، وهو القرب، وألفها للتانيث،
ولا تُحذف منها أل إلا ضرورة كقوله^(٤).

٥٩٨ - يوم ترى النفوس ما أعدت في سعي دنيا طالما قد مدت

(١) عاد إلى إعراب الآية «فما جزاء من يفعل».

(٢) الإملاء ٤٩/١.

(٣) إصلاح المنطق ٣٧٣.

(٤) تقدم برقم ٥٧٧.

- البقرة -

ويأؤها عن واو، وهذه قاعدة مطردة^(١)، وهي كلُّ فُعَلَى صفةٌ لامها واوٌ تُبْدَلُ ياءٌ نحو: العُلَيَّا والدُّنَيَّا، فأما قولهم: القُصوى عند غير تميم، والحُلوى عند الجميع فشاذ، فلو كانت فُعَلَى اسماً صَحَّتِ الواو كقوله^(٢):

٥٩٩ - أداراً بحزوى هجبت للعين عبرةً فماء الهوى يرفض أو يترقُّ

وقد استُعِمِلَتْ استعمالَ الأسماءِ، فلم يُدَكَّرْ موصوفُها، قال تعالى: «تريدون عَرَضَ الدُّنْيَا»^(٣)، وقال ابنُ السراج في «المقصود والممدود»: «والدُّنْيَا مؤنثةٌ مقصورةٌ، تُكْتَبُ بالألفِ، هذه لغةٌ نجدٍ وتميمٍ، إلا أنَّ الحجازِ وبنِي أسدٍ يُلْحِقُونَهَا ونظائرها بالمصادرِ ذواتِ الواو فيقولون: دَنَوَى مثلَ شَرَوَى»^(٤)، وكذلك يَفْعَلُونَ بكلِّ فُعَلَى موضعِ لامِها واوٌ يفتحون أولها وَيَقْبَلُونَ ياءها واواً، وأما أهلُ اللغةِ الأولى فيضُمُّون الدالَّ وَيَقْبَلُونَ الواءَ ياءً لاستثقالهم الواو مع الضمة.

وَقُرِءَ: «يُرْدُونَ» بِالغَيْبَةِ عَلَى المشهورِ. وفيه وجهان، أحدهما: أن يكونَ التفتاتاً فيكون راجعاً إلى قوله: «أفتؤمنون» فَخَرَجَ من ضميرِ الخطابِ إلى الغَيْبَةِ، والثاني: أنه لا التفتاتَ فيه، بل هو راجعٌ إلى قوله: «مَنْ يَفْعَلُ»، وقرأ الحسن^(٥) «تُرْدُونَ» بِالخطابِ، وفيه الوجهانِ المتقدمانِ، فالالتفتاتُ نظراً لقوله: «مَنْ يَفْعَلُ»، وعدمُ الالتفتاتِ نظراً لقوله: «أفتؤمنون».

(١) انظر: المتع ٥٤٤/٢.

(٢) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ٤٥٦؛ والكتاب ٣١١/١؛ وأوضح المسالك ٣٣٠/٣؛ والأشموقي ١٣٩/٣؛ والحزانية ٣١١/١؛ والعيني ٢٣٦/٤. ويرفض: يسيل متناثراً، ويترقق: يجري جرياً سهلاً.

(٣) الآية ٦٧ من الأنفال.

(٤) الشروى: المثل.

(٥) الحسن وابن هرمز، كما في البحر ٣٩٤/١.

وكذلك «وما الله بغافلٍ عما تعملون» قُرئ في المشهورِ بالغَيْبَةِ والخطابِ^(١)، والكلامُ فيهما كما تقدّم.

آ . (٨٦) وتقدّم نظائرُ ﴿أولئك الذين اشتروا﴾ . . وما بعده . إلا أن بعضَ المُعَرِّبين ذَكَرَ وجوهاً مردودةً لا بدُّ من التنبيةِ عليها، فأجاز أن يكونَ «أولئك» مبتدأ، و«الذين اشتروا» خبره، و«فلا يُخَفَّفُ عنهم العذابُ» خبراً ثانياً لأولئك، قال: «ودخلتِ الفاءُ في الخبرِ لأجلِ الموصولِ المُشْبِهِ للشرطِ وهذا خطأ، فإن قوله: «فلا يُخَفَّفُ» لم يجعله خبراً للموصولِ حتى تدخلَ الفاءُ في خبره، وإنما جعله خبراً عن «أولئك» وأينَ هذا من ذاك؟ وأجاز أيضاً أن يكونَ «الذين» مبتدأً ثانياً، و«فلا يُخَفَّفُ» خبره، دخلتِ لكونه خبراً للموصولِ، والجملةُ خبراً عن «أولئك» قال: «ولم يُحتجَّ هنا إلى عائدٍ لأنَّ «الذين» هم «أولئك» كما تقولُ: «هذا زيدٌ منطلقٌ»، وهذا أيضاً خطأً لثلاثةِ أوجهٍ أحدها: خُلُوُ الجملةِ من رابطٍ /، قوله: «لأن الذين هم أولئك» لا يفيدُ [١/٣٨] لأنَّ الجملةَ المستغنيّةَ لا بدُّ وأن^(٢) تكونَ نفسَ المبتدأ، وأمّا تنظيره بـ «هذا زيدٌ منطلقٌ» فليس بصحيحٍ، فإنَّ «هذا» مبتدأ، و«زيدٌ» خبرٌ، و«منطلقٌ» خبرٌ ثانٍ، ولا يجوزُ أن يكونَ «زيدٌ» مبتدأً ثانياً، و«منطلقٌ» خبره والجملةُ خبر^(٣) عن الأولِ للخلوِّ من الرابطِ. الثاني: أن الموصولَ هنا لقومٍ معيّنين وليس عاماً، فلم يُشبهِ الشرطُ فلا تدخلَ الفاءُ في خبره. الثالث: أن صلته ماضيةٌ لفظاً ومعنى، فلم تُشبهِ فعلَ الشرطِ في الاستقبالِ فلا يجوزُ دخولُ الفاءِ في الخبرِ. فتعيّن أن يكونَ «أولئك» مبتدأً والموصولُ بصلته خبره، و«فلا يُخَفَّفُ» معطوفٌ على الصلّة، ولا يضرُّ تخالفُ الفِعلَيْنِ في الزمانِ، فإنَّ الصلّاتِ من

(١) قرأ نافع وابن كثير وأبو بكر بالياء، والباقون بالتاء. انظر: السبعة ١٦٠؛ البحر

٢٩٤/١

(٢) الواو هنا مقحمة.

(٣) كذا في الأصل، والأنسب «خبراً».

قَبِيلِ الْجَمَلِ ، وَعَطْفُ الْجَمَلِ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ اتِحَادُ الزَّمَانِ ، يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ :
«جاء الذي قَتَلَ زَيْدًا أَمْسَ وَسَيَقْتُلُ عَمْرًا غَدًا» ، وَإِنَّمَا الَّذِي يُشْتَرَطُ فِيهِ ذَلِكَ
حَيْثُ كَانَتِ الْأَفْعَالُ مُنَزَّلَةً مُنَزَّلَةً الْمَفْرَدَاتِ .

قوله : «ولاهم يُنصرون» يجوز في «هم» وجهان، أحدهما: أن يكون
في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ وما بعده خبره، ويكون قد عطفَ جملةً اسميةً على
جملةٍ فعليةٍ وهي : «فلا يُخَفَّفَ» . والثاني : أن يكون مرفوعاً بفعلٍ محذوفٍ
يُفسِّرهُ هذا الظاهرُ، وتكونُ المسألةُ من بابِ الاشتغالِ ، فلَمَّا حُذِفَ الْفِعْلُ
انفصلَ الضميرُ، ويكونُ كقوله^(١) :

٦٠٠ - وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَمِيمَهَا فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلٌ
وَلَهُ مُرَجِّحٌ عَلَى الْأَوَّلِ وَذَلِكَ أَنَّهُ يَكُونُ قَدْ عَطَفْتَ جَمَلَةً فَعَلِيَّةً عَلَى
مِثْلِهَا ، وَهُوَ مِنَ الْمَوَاضِعِ الْمُرَجِّحِ فِيهَا الْحَمْلُ عَلَى الْفِعْلِ فِي بَابِ
الِاشْتِغَالِ . وَلَيْسَ الْمُرَجِّحُ كَوْنُهُ تَقَدُّمَهُ لِالِنَافِيَةِ ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْأَدْوَاتِ
الْمَخْتَصَّةِ بِالْفِعْلِ وَلَا الْأَوْلَى بِهِ ، خِلَافًا لِابْنِ السَّيِّدِ حَيْثُ زَعَمَ أَنَّ «لَا» النَافِيَةَ مِنَ
الْمُرَجِّحَاتِ لِإِضْمَارِ الْفِعْلِ ، وَهُوَ قَوْلٌ مَرْغُوبٌ عَنْهُ ، وَلَكِنَّهُ قَوِيٌّ مِنْ حَيْثُ
الْبَحْثُ . فَقَوْلُهُ : «يُنصرون» لَا مَحَلَّ لَهُ عَلَى هَذَا لِأَنَّهُ مَفْسَّرٌ ، وَمَحَلُّهُ الرَّفْعُ عَلَى
الْأَوَّلِ لَوْ قَوَعَهُ مَوْقِعَ الْخَبَرِ .

آ . (٨٧) قوله تعالى : «وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرِّسْلِ» . . . التضعيفُ فِي
«قَفَّيْنَا» لَيْسَ لِلتَّعْدِيَةِ ، إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ لِأَنَّهُ قَبْلَ التَّضْعِيفِ
يَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ ، نَحْوُ : قَفَّوْتُ زَيْدًا ، وَلَكِنَّهُ ضَمَّنَ مَعْنَى «جِئْنَا» كَأَنَّهُ قِيلَ : وَجِئْنَا
مِنْ بَعْدِهِ بِالرِّسْلِ . فَإِنْ قِيلَ : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَدِّيًا لِاثْنَيْنِ عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْأَوَّلَ
مَحذُوفٌ وَالثَّانِي «بِالرِّسْلِ» وَالبَاءُ فِيهِ زَائِدَةٌ تَقْدِيرُهُ : «وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرِّسْلِ» .

(١) البيت للسموع، وهو في الحماسة ٨٠/١؛ والهمع ٦٣/١؛ والدرر ٧٥/٢.

- البقرة -

فالجوابُ أن كثرة مجيئه في القرآن كذلك يُبعدُ هذا التقديرَ، وسيأتي لذلك مزيدُ بيانٍ في المائدة إن شاء الله تعالى.

وقَفِينَا أصله: قَفَوْنَا، ولكنْ لَمَّا وَقَعَتِ الواوُ رابعةً قَلِبَتْ ياءً، واشتقاقه من قَفَوْتُهُ إذا اتَّبَعْتَ قَفَاهُ، ثم اتَّسَعَ فِيهِ، فَأُطْلِقَ على كُلِّ تابعٍ، وإن بَعُدَ زَمَانُ التابعِ من زَمَانِ المَتَّبِعِ، وقال أمية^(١):

٦٠١ - قَالَتْ لِأَخِي لَه قُصِيهِ عَن جُنْبٍ وَكَيْفَ تَقْفُو وَلَا سَهْلٌ وَلَا جَبَلٌ

والقفا مؤخرُ العنق، ويقال له: القافية أيضاً، ومنه قافيةُ الشعر، لأنها تتلو بناءً الكلامِ وآخِرَه، ومعنى قَفِينَا أَي: اتَّبَعْنَا كقولِه: «ثم أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى»^(٢).

و «مِنْ بَعْدِهِ» متعلِّقٌ به، وكذلك «بالرُّسُلِ»، وهو جمعُ رسولٍ بمعنى مُرْسَلٍ، وفُعْلٌ غيرُ مَقْسُومٍ في فَعُولٍ بمعنى مَفْعُولٍ، وسكونُ العينِ لغةُ الحجازِ وبها قرأ^(٣) يحيى والحسن، والضَّمُّ لغةُ تميم، وقد قرأ السبعةُ بلغةِ تميم إلا أبا عمرو فيما أُضيفَ إلى «نا» أو «كم» أو «هم» فإنه قرأ بالسكونِ لتوالي الحركاتِ.

قوله: «عيسى» عَلَّمٌ أعجميٌ فلذلك لم يُنصَرِفْ، وقد تكلم النحويون في وزنه واشتقاقه على تقدير كونه عربيِّ الوضع، فقال سيبويه: «وزنه فُعْلَى والياءُ فيه ملحقةٌ ببناتِ الأربعةِ كياءِ مِعْرَى» يَعْنِي بالياءِ الألفَ، سَمَّاها ياء لكتابتِها بالياءِ. وقال الفارسي: «ألفه ليست للتأنيثِ كذِكْرِي، بدلالةِ صَرْفِهِمْ له في النكرة». وقال عثمانُ بن سعيد الصَّيرَفِيُّ^(٤): «وزنه فِعْلَلٌ» فالألفُ عنده

(١) ديوانه ٢٦ برواية: بلا سهل ولا جدد؛ والبحر ١/٢٩٧. والجدد: وجه الأرض.

(٢) الآية ٤٤ من المؤمنون.

(٣) البحر ١/٢٩٩.

(٤) وهو أبو عمرو الداني وتقدمت ترجمته.

— البقرة —

أصليةً بمعنى أنها منقلبة عن أصل. وردَّ ذلك عليه ابنُ الباذش بأنَّ الياءَ والواوَ لا يكونان أصلين في نباتِ الأربعة، فمنَّ قال إنَّ «عيسى» مشتقٌّ من العيس وهو بياضٌ تخالطه شُقرةٌ كأبي البقاء^(١) وغيره ليس بمصيبٍ لأنَّ الأعجميَّ لا يَدْخُلُه اشتقاقٌ ولا تصريفٌ. وقال الزمخشري^(٢): «وقيل: عيسى بالسُّريانية: أيسوع»^(٣).

قوله: «ابنَ مريم» عطفٌ بيان أو بدلٌ، ويجوزُ أن يكونَ صفةً إلا أنَّ الأولَ أولى لأنَّ «ابنَ مريم» جرى مجرى العلم له. وللوصفِ بابنِ أحكامٍ تخصُّه ستأتي مبينة إن شاء الله تعالى، وتقدِّم اشتقاقُ «ابن» وأصله.

ومريم أصله بالسريانية صفةً بمعنى الخادم ثم سُمِّي به فلذلك لم ينصرف، وفي لسان العرب هي المرأة التي تُكثِرُ مخالطة الرجال كالزَّير من الرجال وهو الذي يُكثِرُ مخالطتهنَّ، قال رؤبة^(٤):

٦٠٢ — قلتُ ليزيرٍ لم تصلُهُ مريمُهُ

وياءُ «الزير» عن واوٍ لأنه من زار يزور فقلبتُ للكسرة قبلها كالريح، فصار لفظُ مريم مشتركاً بين اللسانين، ووزنه عند النحويين مَفْعَل لا فَعِيل، قال الزمخشري: «لأنَّ فَعِيلاً بفتح الفاء لم يثبت في الأبنية كما ثبت في^(٥)»

(١) الإملاء ٤٩/١.

(٢) الكشاف ٢٩٤/١.

(٣) في مطبوعة الكشاف: يشوع.

(٤) ديوانه ١٤٩؛ وشواهد الكشاف ٥١٦/٤ وبعده:

ضليل أهواء الصبي تنذُّمُهُ

(٥) الكشاف ٢٩٤/١.

(٦) مقحمة في الأصل ولم ترد في الكشاف.

— البقرة —

نحو: عَثِيرٌ^(١) وَعَلِيبٌ^(٢) وقد أثبت بعضهم فَعِيلًا وَجَعَلَ منه نحو: «ضَمِيدٌ»^(٣) اسمَ مكانٍ و«مَدِينٌ» على القولِ بأصالة ميمِهِ و«ضَهْيًا» بالقصر وهي المرأة التي لا تَحِيضُ، أو لا تُدَيِّ لها، لأنها مشتقة من ضَاهَأَتْ أي شَابَهَتْ، لأنها شَابَهَتْ الرجال في ذلك، ويجوزُ مَدَّها قاله الزجاج. وقال ابن جني^(٤): «وأما ضَمِيدٌ»^(٥) وَعَثِيرٌ^(٦) فمصنوعان» فلا دلالة فيهما على ثبوت فَعِيلٍ، وصحة الياء في مريم على خلافِ القياس^(٧)، إذ كان من حَقِّها الإعلالُ بنقلِ حركةِ الياء إلى الراءِ ثم قلبِ الياءِ ألفاً نحو: مَباعٍ من البَّيعِ، ولكنه شُدَّ مَزِيدٌ وَمَدِينٌ، وقال أبو البقاء^(٨): «ومَرِيْمٌ عَلَّمٌ أعجمي ولو كان مشتقاً من رامٍ يريم لكان مَرِيماً بسكونِ الياء، وقد جاء في الأعلام بفتح الياء نحو مَزِيدٌ وهو على خلافِ القياس».

قوله: «وَأَيْدِنَاهُ» معطوفٌ على قوله: «وَأَتَيْنَا عَيْسَى». وقرأ الجمهور

/ أَيْدِنَاهُ على فَعَلْنَاهُ، وقرأ مجاهد وابن محيصن^(٩) — ويروى عن أبي عمرو — [ب/٣٨] «أَيْدِنَاهُ» على: أَفَعَلْنَاهُ، والأصلُ في أَيْدٍ بهمزتين، ثانيتهما ساكنةٌ فوجبَ إبدالُ الثانيةِ ألفاً نحو: أَمَّنَ وبابه، وصححت العينُ وهي الياءُ كما صَحَّحتُ في «أَغْيَلْتُ»^(١٠) و«أَغْيَمْتُ»، وهو تصحيحٌ شاذٌّ إلا في فِعْلٍ التَّعَجُّبِ نحو: ما أَبَيَّنَ

(١) العثير: التراب.

(٢) كذا ضبطت في الأصل بالكسر وهو سهو، والصواب أنها عَلِيبٌ، وانظر: المتع ٨٤. وهي اسم موضع.

(٣) كذا في الأصل، والذي في الخصائص ١٨٧/٣، ٢١٦: ضَهِيدٌ.

(٤) الخصائص ١٨٧/٣، ٢١٦.

(٥) راجع الحاشية قبل السابقة.

(٦) العثير: الأثر الخفي، والذي في الخصائص: عَثِيدٌ.

(٧) انظر: المتع ٤٨٨.

(٨) الإملاء ٤٩/١.

(٩) البحر ٢٩٩/١؛ ابن عطية ٣٤٦/١.

(١٠) أغيلت المرأة ولدها: سقته الغيل وهو اللبن.

- البقرة -

وَأَطْوَلَ. وَحُكِيَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ أَنْ تَصَحِيحَ «أَغْيَلْت» مَقِيسٌ^(١). فَإِنْ قِيلَ: لِمَ لَا أَعِلُّ آيْدِنَاهُ كَمَا أَعِلُّ نَحْوَ: أَبْعِنَاهُ حَتَّى لَا يَلِزَمَ حَمْلُهُ عَلَى الشَّاذِّ؟ فَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَوْ أَعِلُّ بِأَنَّ أَلْقِيَتْ حَرَكَةُ الْعَيْنِ عَلَى الْفَاءِ فَيَلْتَقِي سَاكِنَانِ الْعَيْنِ وَاللَّامُ فَتُحَذَفُ الْعَيْنُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، فَتَجْتَمِعُ هَمْزَتَانِ مَفْتُوحَتَانِ فَيَجِبُ قَلْبُ الثَّانِيَةِ وَأَوَّأَ نَحْوَ «أَوَادِم»، فَتَتَحَرَّكُ الْوَاوُ بَعْدَ فَتْحَةٍ فَتَقْلِبُ أَلْفًا فَيَصِيرُ اللَّفْظُ: أَدْنَاهُ، لِأَدَّى ذَلِكَ إِلَى إِعْلَالِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ، فَلَمَّا كَانَ إِعْلَالُهُ يُؤَدِّي إِلَى ذَلِكَ رُفِضَ بِخِلَافِ أَبْعِنَاهُ وَأَقْمِنَاهُ، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا إِعْلَالُ الْعَيْنِ فَقَط. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢): «إِنْ قُلْتَ: فَلِمَ لَمْ تُحَذَفِ الْيَاءُ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ كَمَا حُذِفَتْ مِنْ نَحْوِ: أَسْلَنَاهُ مَنْ سَالَ بِسَالَ^(٣)؟ قِيلَ: لَوْ فَعَلُوا ذَلِكَ لِتَوَالِي إِعْلَالَانِ: أَحَدُهُمَا قَلْبُ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ أَلْفًا ثُمَّ حَذَفُ الْأَلْفِ الْمَبْدَلَةِ مِنَ الْيَاءِ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ الْأَلْفِ قَبْلَهَا، فَكَانَ يَصِيرُ اللَّفْظُ آدْنَاهُ فَكَانَتْ تُحَذَفُ الْفَاءُ وَالْعَيْنُ وَلَيْسَ «أَسْلَنَاهُ» كَذَلِكَ، لِأَنَّ هُنَاكَ حَذَفَ الْعَيْنِ وَحَذَاهَا. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤) فِي الْمَائِدَةِ: «آيْدُنْتُكَ عَلَى أَفْعَلْتُكَ» وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ^(٥): «عَلَى فَاَعْلْتُكَ». ثُمَّ قَالَ: «وَيُظْهِرُ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْقِرَاءَتَيْنِ: أَفْعَلْتُكَ ثُمَّ اخْتَلَفَ الْإِعْلَالُ»^(٦). انْتَهَى.

والذي يظهر أن «آيد» فَعَلٌ لِمَجِيءِ مَضَارِعِهِ عَلَى يُؤَيِّدُ بِالتَّشْدِيدِ، وَلَوْ كَانَ آيْدُ بِالتَّشْدِيدِ بَزَنَةٌ أَفْعَلٌ لَكَانَ مَضَارِعُهُ يُؤَيِّدُ كَيُؤْمِنُ مِنْ آمَنَ، وَأَمَّا آيْدٌ - يَعْنِي بِالْمَدِّ - فَيُحْتَاجُ فِي نَقْلِ مَضَارِعِهِ إِلَى سَمَاعٍ، فَإِنْ سُمِعَ يُؤَايِدُ كَيُقَاتِلُ فَهُوَ فَاَعَلٌ، فَإِنْ سُمِعَ يُؤَيِّدُ كَيُكْرِمُ فَآيْدُ أَفْعَلٌ، ذَكَرَ ذَلِكَ جَمِيعُهُ الشَّيْخُ فِي

(١) انظر: الممتع ٤٨٢؛ البحر ٢٩٧/١.

(٢) الإملاء ٤٩/١.

(٣) كذا في الأصل، وفي مطبوعة أبي البقاء: يسيل.

(٤) الكشاف ٦٥٣/١؛ المائدة ١١٠ «وَإِذَا آيْدُنْتُكَ بِرُوحِ الْقُدْسِ».

(٥) تفسيره ٢٣٠/٥.

(٦) قوله «الإعلال» غير واضح في الأصل.

- البقرة -

المائدة^(١). ثم قال: «إنه لم يَظْهَر^(٢) كلامُ ابن عطية في قوله: «اختلف الإِعْلَالُ» وهو صحيحٌ، إلّا أنْ قوله «الذي يظهر أن أيد في قراءة الجمهورِ فَعَل لا أَفْعَل إلى آخره» فيه نظرٌ لأنه يُشْعِرُ بجوازِ شيءٍ آخر وذلك متعذراً، كيف يَتَوَهَّمُ أن أيدَ بالتشديدِ في قراءة الجمهورِ بزنة أَفْعَل، هذا ما لا يَقَعُ.

والأيدُ: القوَّة، قال عبدالمطلب^(٣):

٦٠٣ - الحمدُ لله الأَعزُّ الأكرمُ أيدنا يومَ رُحوفِ الأشرَمِ

والصحيحُ أن فَعَل وأَفْعَل هنا بمعنى واحد وهو قَوْنَاه. وقد فَرَّق بعضهم بينهما فقال: «أما المدُّ فمعناه القوَّة، وأما القصرُ فمعناه التأييدُ والنُّصْرُ»، وهذا في الحقيقة ليس بفرقٍ، وقد أبدلتِ العربُ في آيدَ على أَفْعَل الياءَ جيماً فقالت: آجدهُ أي قواه، قال الزمخشري^(٤): «يقال: «الحمدُ لله الذي آجَدني بعد ضَعْفٍ وأوجَدني بعد فَقْرٍ»، وهذا كما أبدلوا من يائه جيماً فقالوا: لا أَفْعَل ذلك جَدَ الدهرِ أي: يد الدهر، وهو إبدالٌ لا يَطْرُدُ.

قوله: «بروح القدس» متعلقٌ بأيدناه. وقرأ ابن كثير: «القدُس» بإسكانِ الدال^(٥)، والباقون بضمِّها، وهما لغتان: الضمُّ للحجاز، والإسكانُ لتميم، وقد تقدَّم ذلك، وقرأ أبو حَيوة: «القدوس» بواو، وفيه لغةٌ فتح القاف والدال ومعناه الطهارةُ أو البركةُ كما تقدَّم عند قوله: «ونقدُّسُ لك»^(٦). والروح في الأصل: اسمٌ للجزءِ الذي تَحْصُلُ به الحياةُ في الحيوانِ قاله الراغب^(٧)،

(١) البحر ٥١/٤.

(٢) في مطبوعة البحر: لم يفهم.

(٣) البحر ٥١/٤.

(٤) الكشف ٢٩٤/١.

(٥) السبعة ١٦٣؛ والكشف ٢٥٣/١؛ البحر ٢٩٩/١.

(٦) الآية ٣٠ من البقرة.

(٧) المفردات: ٢٠٥ (بيروت).

والمرادُ به جبريلُ عليه السلام لقولِ حَسَّان^(١):

٦٠٤ - وجبريلُ رسولُ الله فينا وروحُ القدس ليس له كِفَاءٌ
سُمِّيَ بذلك لأنَّ بسببه حياة القلوب.

قوله: «أفكلما جاءكم رسولٌ» الهمزةُ هنا للتوضيح والتفريع، والفاءُ
للعطفِ عَطَفَتْ هذه الجملةُ على ما قبلها، واعتني بحرفِ الاستفهامِ فُقِّدَمَ،
وقد مرَّ تحقيقُ ذلك، وأنَّ الزمخشري^(٢) يُقدِّرُ بين الهمزة وحرفِ العطفِ جملةً
ليُعطفَ عليها. وهذه الجملةُ يجوزُ أن تكونَ معطوفةً على ما قبلها من غيرِ
حذفِ شيءٍ، كأنه قال: ولقد آتينا يا بني إسرائيلَ أنبياءَكم ما آتيناهم فكلما
جاءكم رسولٌ. ويجوزُ أن يُقدَّرَ قبلها محذوفٌ أي: ففعلتُم ما فعلتُم فكلما
جاءكم رسولٌ. وقد تقدَّم الكلامُ في «كلما» عند قوله: «كلَّما أضاء»^(٣).
والناصبُ لها هنا «استكبرتم»، و«رسولٌ» فَعُولٌ بمعنى مَفْعُولٍ أي مُرْسَلٌ،
وكونُ فَعُولٍ بمعنى المَفْعُولِ قليلٌ، جاء منه الرُّكُوبُ والمَحْلُوبُ أي: المَرْكُوبُ
والمَحْلُوبُ، ويكونُ مصدرًا بمعنى الرسالة قاله الزمخشري^(٤). وأنشد^(٥):

٦٠٥ - لقد كَذَّبَ الواشون ما فُهِتْ عندهم بِسِرٍّ ولا أُرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولٍ
أي: برسالة، ومنه عنده: «إنَّا رسولُ ربِّ العالمين»^(٦).

قوله: «بما لا تَهْوَى أنْفُسُكُمْ» متعلِّقٌ بقوله «جاءكم»، و«جاء» يتعدى
بنفسه تارةً كهذه الآية، وبحرفِ الجرِّ أُخْرِي نحو: جِئْتُ إليه، و«ما» موصولةٌ

(١) من قصيدته الهمزية المشهورة وهو في الديوان ٦٠، وكفاء: نظير.

(٢) الكشاف ٢٩٤/١.

(٣) الآية ٢٠ من البقرة.

(٤) الكشاف ١٠٧/٣ في سورة الشعراء.

(٥) البيت لكثير وهو في ديوانه ٢٤٩/٢؛ برواية: برسيل، واللسان: رسل؛ وشواهد

الكشاف ٤٩٧/٤.

(٦) الآية ١١٦ من الشعراء.

بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ لاستكمالِ الشروط، والتقديرُ: بما لا تهواه، و«تهوي» مضارعٌ هَوِيَ بكسر العين ولا مَه من ياءٍ لأنَّ عَيْنَهُ وَأَوْ، وباب طَوَيْتُ وشَوَيْتُ أكثرُ من باب قَوَّةٌ وَحُوَّةٌ^(١). ولا دليلٌ في «هَوِيَ» لانكسار العين وهو مثل «شَقِي» من الشقاوة، وقولهم في تثنية مصدره هَوِيَانٌ أدلُّ دليلٌ على ذلك، ومعنى تَهَوَى: تُحِبُّ وتختار. وأصل الهَوَى: المَيْلُ، سُمِّيَ بذلك لأنه يَهْوِي بصاحبه في النار ولذلك لا يُسْتَعْمَلُ غالباً إلا فيما لا خَيْرَ فيه، وقد يُسْتَعْمَلُ فيما هو خَيْرٌ، ففي الحديث الصحيح^(٢) قولُ عمرَ في أسارى بدر: «فَهَوِيَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ما قال أبو بكر ولم يَهْوِ ما قلت». وعن عائشة رضي الله عنها: «والله ما أرى ربك إلا يُسارع في هَوَاك»^(٣) وجمعه أهواء، قال تعالى: «بأهوائهم»^(٤)، ولا تُجْمَعُ على أهوية وإن كان قد جاء: نَدَى وأنديّة قال الشاعر^(٥):

٦٠٦ - في ليلةٍ من جُمادى ذاتِ أنديّةٍ لا يُبصرُ الكلبُ في ظلِّمائها الطُّبنا

وأما «هَوَى يَهْوِي» بفتحها في الماضي وكسرِها في المضارع فمعناه السقوط، والهَوِيُّ - بفتح الهاء - ذهابٌ في انحدارٍ، والهَوِيُّ ذهابٌ في صعود، وسيأتي تحقيقُ كلِّ ذلك، وأسندُ الفعلِ إلى الأنفسِ دونَ المخاطبِ فلم يَقُلْ: «بما لا تَهْوون» تبيهاً أنَّ النفسَ يُسندُ إليها الفعلُ السيِّءُ غالباً نحو:

(١) الحوة: سواد إلى الخضرة أو حمرة إلى السواد.

(٢) رواه مسلم في: الجهاد ٣/١٣٨٥؛ وابن حنبل ١/٣١١.

(٣) رواه البخاري: (فتح الباري)؛ النكاح ٩/١٦٤؛ مسلم: الرضاع ٢/١٠٨٥.

(٤) الآية ١١٩ من الأنعام «وإن كثيراً لِيُضِلُّونَ بأهوائهم بغير علم».

(٥) البيت لمرة بن محكان، وهو في المقتضب ٣/٨١؛ والخصائص ٣/٥٢؛ وابن عطية

١/٤٤٧؛ وأوضح المسالك ٣/٢٤٢. والأنديّة: ج ندى، وهو البلبل، والطنب: جبل

الخيمة.

- البقرة -

«إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ»^(١) «بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ»^(٢) «فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ»^(٣) واستكبر بمعنى تكبر.

قوله: «فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ» الفاء عاطفة جملة «كَذَّبْتُمْ» على «استكبرتم» و«فريقاً» مفعول مقدم قديم لتنفق رؤوس الآي، وكذا «وفريقاً تقتلون»، ولا بد من محذوف أي: فريقاً منهم، والمعنى أنه نشأ عن استكبارهم مبادرة فريق من الرسل بالتكذيب ومبادرة آخرين بالقتل، وقدم التكذيب لأنه / أول ما يفعلونه من الشر ولأنه مشترك بين المقتول وغيره، فإن المقتولين قد كذبوهم أيضاً، وإنما لم يصرح به لأنه ذكر أقبح منه في الفعل. وجيء بـ «تقتلون» مضارعاً: إما لكونه مستقبلاً لأنهم كانوا يرومون قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولما فيه من مناسبة رؤوس الآي والفواصل، وإما أن يراد به الحال الماضية لأن الأمر فظيغ فأريد استحضاره في النفوس وتصويره في القلوب. وأجاز الراغب^(٤) أن يكون «فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ» معطوفاً على قوله «وَأَيَّدْنَاهُ» ويكون «أفكلما» مع ما بعده فضلاً بينهما على سبيل الإنكار، والأظهر هو الأول، وإن كان ما قاله محتملاً.

آ. (٨٨) قوله تعالى: ﴿قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ . مبتدأ وخبر، والجملة في محل نصب بالقول قبله، وقرأ الجمهور: «غُلْفٌ» بسكون اللام، وفيها وجهان، أحدهما - وهو الأظهر - : أن يكون جمع «أغلف» كأحمر وحمر وأصفر وصفر، والمعنى على هذا: أنها خلقت وجبلت معشاة لا يصل إليها الحق استعارةً من الأغلف الذي لم يُختن. والثاني: أن يكون جمع

(١) الآية ٥٣ من يوسف.

(٢) الآية ١٨ من يوسف.

(٣) الآية ٣٠ من المائدة.

(٤) انظر: البحر ١/٣٠٠.

- البقرة -

«غلاف»، ويكون أصل اللام الضمّ فخفّف نحو: جمار وحُمُر وكتاب وكتب، إلا أنّ تخفيفَ فُعلٍ إنما يكون في المفرد غالباً نحو عُتق في عُتق، وأما فُعل الجمع فقال ابن عطية^(١): «لا يجوز تخفيفه إلا في ضرورة»، وليس كذلك، بل هو قليل، وقد نصّ غيره على جوازه، وقرأ^(٢) ابن عباس - ويروى عن أبي عمرو - بضمّ اللام وهو جمع «غلاف»، ولا يجوز أن يكون فُعل في هذه القراءة جمع «أغلف» لأنّ تثقيلاً فُعل الصحيح العين^(٣) لا يجوز إلا في شعر، والمعنى على هذه القراءة أنّ قلوبنا أوعيةٌ للعلم فهي غير محتاجةٍ إلى علمٍ آخر، والتغليّف كالنغشيّة في المعنى.

قوله: «بل لعنهم الله» «بل» حرف إضراب، والإضراب راجعٌ إلى ما تضمّنه قولهم من أن قلوبهم غُلف، فردّ الله عليهم ذلك بأنّ سببه لعنهم بكفرهم السابق. والإضراب على قسمين: إبطال وانتقال، فالأول نحو: ما قام زيدٌ بل عمرو، ولا تعطف «بل» إلا المفردات، وتكون في الإيجاب والنفي والنهي، ويزاد قبلها «لا» تأكيداً. واللّعن: الطرد والبعد، ومنه: شأؤ لعين أي بعيد: قال السّمّاح^(٤):

٦٠٧ - دَعَرْتُ بِهِ الْقَطَا وَنَفَيْتُ عَنْهُ مَقَامَ الذُّبِّ كَالرَّجْلِ اللَّعِينِ
أي: البعيد، وكان وجه الكلام أن يقول: «مقام الذبِّ اللعين كالرجل». والباء في «بكفرهم» للسبب، وهي متعلّقة بلعنهم. وقال الفارسي: «النية به التقديم أي: وقالوا: قلوبنا غُلف بسبب كفرهم، فتكونُ الباء متعلّقةً بقالوا وتكونُ «بل لعنهم» جملةً معترضةً»، وفيه بُعد، ويجوز أن تكونَ حالاً

(١) التفسير ١/٣٤٧.

(٢) البحر ١/٣٠١؛ وابن عطية ١/٣٤٧، وفيه أن هذه القراءة بتثقيل اللام، ويعني بالتثقيل الضم.

(٣) أي تثقيله بالضم والأصل التسكين.

(٤) ديوانه ٩٢، وإعراب ثلاثين سورة ٨؛ والقرطبي ٢/٢٥.

من المفعولِ في «لَعَنَهُمْ» أي لعنهم كافرين أي: مُلتبسِين بالكفرِ كقوله: «وقد دخلوا بالكفر»^(١).

قوله: «فقليلًا ما يُؤمنون» في نصب «قليلًا» ستة أوجه، أحدها وهو الأظهر: أنه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ أي: فإيمانًا قليلًا يُؤمنون. الثاني: أنه حالٌ من ضمير ذلك المصدرِ المحذوفِ أي: فيؤمنونه أي الإيمان في حال قلته، وقد تقدّم أنه مذهب سيبويه^(٢) وتقدّم تقريره. الثالث: أنه صفةٌ لزمانٍ محذوفٍ، أي: فزمانًا قليلًا يؤمنون، وهو كقوله: «آمنوا بالذي أنزل على الذين آمنوا وجه النهار واكفروا آخره»^(٣). الرابع: أنه على إسقاطِ الخافضِ والأصل: فبقليل يؤمنون، فلما حُذِفَ حرفُ الجرِّ انتصب، ويُعزَى لأبي عبيدة^(٤). الخامس: أن يكونَ حالًا من فاعلِ «يؤمنون»، أي فجمعًا قليلًا يؤمنون أي المؤمنُ فيهم قليلٌ، قال معناه ابنُ عباسٍ وقاتدة. إلا أن المهدي قال: «ذهب قاتدة إلى أن المعنى: فقليلٌ منهم مَنْ يؤمن، وأنكره النحويون، وقالوا: لو كان كذلك لَلَزِمَ رفعُ «قليل»». قلت: لا يلزمُ الرفعُ مع القول بالمعنى الذي ذهب إليه قاتدة لِمَا تقدّم من أن نصبه على الحالِ وافٍ بهذا المعنى. و«ما» على هذه الأقوالِ كلها مزيدةٌ للتأكيد. السادس: أن تكونَ «ما» نافيةً أي: فما يؤمنون قليلًا ولا كثيرًا، ومثله: «قليلًا ما تشكرون»^(٥)، «قليلًا ما تذكرون»^(٦)، وهذا قويٌّ من جهة المعنى، وإنما يَضَعُفُ شيئًا من جهة تقدّم ما في حيزها عليها، قاله أبو البقاء^(٧)، وإليه ذهب ابن الأنباري، إلا أن تقديم

(١) الآية ٦١ من المائدة.

(٢) الكتاب ١/١١٦. وانظر: الورقة ١٦ ب.

(٣) الآية ٧٢ من آل عمران.

(٤) ليس في «عجاز القرآن» إشارة إلى ذلك.

(٥) الآية ٣ من الأعراف.

(٦) الآية ١٠ من سورة الأعراف.

(٧) الإملاء ١/٥٠.

- البقرة -

ما في حَيْزِهَا عَلَيْهَا لَمْ يُجْزِهِ الْبَصْرِيُّونَ، وَأَجَازَهُ الْكُوفِيُّونَ. قال أبو البقاء^(١):
«وَلَا يُجُوزُ أَنْ تَكُونَ «مَا» مَصْدَرِيَّةً، لِأَنَّ «قَلِيلًا» يَبْقَى بِلَا نَاصِبٍ». يعني أَنَّكَ
إِذَا جَعَلْتَهَا مَصْدَرِيَّةً كَانَ مَا بَعْدَهَا صِلَتَهَا، وَيَكُونُ الْمَصْدَرُ مَرْفُوعًا بِـ«قَلِيلًا» عَلَى
أَنَّهُ فَاعِلٌ بِهِ فَأَيْنَ النَّاصِبُ لَهُ؟ وَهَذَا بِخِلَافِ قَوْلِهِ «كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ
مَا يَهْجَعُونَ»^(٢) فَإِنَّ «مَا» هُنَاكَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً لِأَنَّ «قَلِيلًا» مَنْصُوبٌ
بِـكَانَ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: «وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْقَلَّةُ بِمَعْنَى الْعَدَمِ»^(٣). قَالَ
الشَّيْخُ^(٤): «وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ «قَلِيلًا» يُرَادُ بِهِ النَّفْيُ فَصَحِيحٌ، لَكِنْ فِي غَيْرِ
هَذَا التَّرْكِيبِ، أَعْنِي قَوْلَهُ تَعَالَى: «فَقَلِيلًا مَا يُؤْمِنُونَ» لِأَنَّ «قَلِيلًا» انْتَصَبَ بِالفِعْلِ
المُثَبِّتِ فَصَارَ نَظِيرَ «قُمْتُ قَلِيلًا» أَي: قُمْتُ قِيَامًا قَلِيلًا، وَلَا يَذْهَبُ ذَاهِبٌ إِلَى
أَنَّكَ إِذَا أَتَيْتَ بِفِعْلِ مُثَبِّتٍ وَجَعَلْتَ «قَلِيلًا» مَنْصُوبًا نَعْتًا لِمَصْدَرِ ذَلِكَ الفِعْلِ
يَكُونُ المَعْنَى فِي المُثَبِّتِ الوَاقِعِ عَلَى صِفَةِ أَوْهَيْئَةٍ انْتِفَاءً ذَلِكَ المُثَبِّتِ رَأْسًا
وَعَدَمَ قَوْعِهِ بِالكَلِيَّةِ، وَإِنَّمَا الَّذِي نَقَلَ النُّحُويُّونَ: أَنَّهُ قَدْ يُرَادُ بِالقَلَّةِ النَّفْيُ
المَحْضُ فِي قَوْلِهِمْ: «أَقَلُّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَلِكَ، وَقَلَمًا يَقُومُ زَيْدٌ»، وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا
فَحَمَلُ القَلَّةِ عَلَى النَّفْيِ المَحْضِ هُنَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ» انتهى. / قلت: ما قاله [٣٩/ب]

أبو القاسم الزَّمَخْشَرِيُّ - رَحِمَهُ اللهُ - مِنْ أَنَّ مَعْنَى التَّقْلِيلِ هُنَا النَّفْيُ قَدْ قَالَ
بِهِ الوَاحِدِيُّ قَبْلَهُ، فَإِنَّهُ قَالَ: «أَيُّ: لَا قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا، كَمَا تَقُولُ: قَلَمًا يَفْعَلُ
كَذَا، أَي: مَا يَفْعَلُهُ أَصْلًا».

آ. (٨٩) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مِنْ عِنْدِ اللهِ﴾. . . فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ
فِي مَحَلِّ رَفْعِ صِفَةٍ لِكِتَابِ، فَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ، أَي كِتَابٌ كَائِنٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ.

(١) الإملاء ٥٠/١.

(٢) الآية ١٧ من الذاريات.

(٣) الكشف ٢٩٥/١.

(٤) البحر ٣٠٣/١.

- البقرة -

والثاني: أن يكونَ في محلِّ نصبٍ لابتداءِ غايَةِ المَجِيءِ قاله أبو البقاء^(١). وقد ردَّ الشيخُ هذا الوجهَ فقال^(٢): «لَا يُقَالُ إِنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ «مَنْ عِنْدَ اللَّهِ» مُتَعَلِّقًا بِجَاءِهِمْ، فَلَا يَكُونُ صِفَةً، لِلْفَصْلِ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ بِمَا هُوَ مَعْمُولٌ لِغَيْرِ أَحَدِهِمَا» يعني أنه ليس معمولاً للموصوف ولا للصفة فلا يُعْتَفَرُ الفِصْلُ به بينهما^(٣).

والجمهورُ على رفعِ «مُصَدِّقٌ» على أنه صفةٌ ثانية، وعلى هذا يُقال: قد وُجِدَ صِفَتَانِ إِحْدَاهُمَا صَرِيحَةٌ وَالْأُخْرَى مُؤَوَّلَةٌ، وَقَدْ قَدِّمَتِ الْمُؤَوَّلَةُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ وَإِنْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا ضَرْوَةً. وَالَّذِي حَسَّنَ تَقْدِيمَ غَيْرِ الصَّرِيحَةِ أَنَّ الْوَصْفَ بِكَيْنُونِيَّتِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ آكُذٌ، وَأَنَّ وَصْفَهُ بِالتَّصْدِيقِ نَاشِئٌ عَنِ كَوْنِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ. وَقَرَأَ ابْنُ أَبِي عِبِلَةَ^(٤) «مُصَدِّقًا» نَصْبًا، وَكَذَلِكَ هُوَ فِي مَصْحَفِ أَبِي، وَنَصَبُهُ عَلَى الْحَالِ، وَفِي صَاحِبِهَا قَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا أَنَّهُ «كِتَابٌ». فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ جَاءَتِ الْحَالُ مِنَ النِّكَرَةِ؟ فَالْجَوَابُ أَنَّهَا قَدْ قَرَّبَتْ مِنَ الْمَعْرِفَةِ لِتَخْصِيصِهَا بِالصِّفَةِ وَهِيَ «مَنْ عِنْدَ اللَّهِ» كَمَا تَقَدَّمَ. عَلَى أَنَّ سَيِّوِيَةَ^(٥) أَجَازَ مَجِيئَهَا مِنْهَا بِلا شَرْطٍ، وَإِلَى هَذَا الْوَجْهِ أَشَارَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٦). وَالثَّانِي: أَنَّهُ الضَّمِيرُ الَّذِي تَحْمَلُهُ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ لَوُقُوعِهِ صِفَةً، وَالْعَامِلُ فِيهَا إِمَّا:

(١) الإملاء ٥٠/١.

(٢) البحر ٣٠٣/١.

(٣) يعني بالصفة «مصدق» وبالموصوف «كتاب»، وعلى إعراب أبي البقاء يكون ثمة فصل بينها بأجنبي وهو «من عند الله» الذي هو ليس معمولاً للصفة ولا للموصوف وإنما هو معمول لـ «جاءهم».

(٤) البحر ٣٠٣/١.

(٥) الكتاب ٢٧٢/١، ٢٤٣/٢.

(٦) الكشاف ٢٩٥/١.

الظرفُ أو ما يتعلَّقُ به على الخلاف المشهور، ولهذا اعترضَ بعضهم على سيبويه في قوله^(١):

٦٠٨ - لِمَيَّةَ مَوْحِشًا طَلَّلَ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلْلٌ

إنَّ «مَوْحِشًا» حالٌ من «طَلَّلَ»، وساغَ ذلك لتقدُّمِهِ^(٢)، فقال: لا حاجةٌ إلى ذلك، إذ يمكنُ أن يكونَ حالاً من الضمير المستكنِّ في قوله: «لِمَيَّةَ» الواقعَ خبراً لطلل، وللجوابِ، عن ذلك موضعٌ آخر. واللام في «لِما معهم» مقويةٌ لتعدية «مُصَدِّقٌ» لكونه فرعاً، و«ما» موصولةٌ، والظرفُ صلُّتها.

قوله: «وكانوا» يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أن يكونَ معطوفاً على «جاءهم» فيكونُ جوابُ «لَمَّا» مرتباً على المجيء والكون. والثاني: أن يكونَ حالاً أي: وقد كانوا، فيكونُ جوابُ «لَمَّا» مرتباً على المجيء بقيدٍ في مفعوله وهم كونهم يَسْتَفْتِحُونَ. قال الشيخ^(٣): «وظاهرُ كلامِ الزمخشري أن «وكانوا» ليستَ معطوفةً على الفعلِ بعد «لَمَّا» ولا حالاً، لأنه قدَّرَ جوابَ «لَمَّا» محذوفاً قبل تفسيره «يستفتحون»، فدلَّ على أنَّ قوله «وكانوا» جملةٌ معطوفةٌ على مجموعِ الجملةِ من قوله: ولَمَّا، وهذا هو الثالثُ.

و «من قبل» متعلِّقٌ بِيَسْتَفْتِحُونَ، والأصل: من قبل ذلك، فلَمَّا قُطِعَ بُنْيَ على الضمِّ. و«يَسْتَفْتِحُونَ» في محلِّ النصبِ على خبر «كان». واختلف النحويون في جوابِ «لَمَّا» الأولى والثانية. فَذَهَبَ الأَخْفَشُ^(٤) والزجاج^(٥) إلى أنَّ

(١) البيت لكثير وهو في ديوانه ٢/٢١٠؛ والكتاب ١/٢٧٦؛ والخصائص ٢/٤٩٢؛ وأما

الشجري ١/٢٦؛ وابن يعيش ٢/٥٠؛ والأشموني ٢/١٧٤.

(٢) الكتاب ١/٢٧٦.

(٣) البحر ١/٣٠٣.

(٤) معاني القرآن له ١٣٦.

(٥) معاني القرآن له ١/١٤٦.

جواب الأولى محذوف تقديره: ولما جاءهم كتابٌ كفروا به. وقدره الزمخشري^(١): «كذبوا به واستهانوا بمجيئه» وهو حسن. وذهب الفراء^(٢) إلى أن جوابها الفاء الداخلة على لَمَّا، وهو عنده نظير «فإِذَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ»^(٣) قال: «ولا يجوز أن تكون الفاء ناسقةً إذ لا يصلح موضعها الواو» و«كفروا» جواب لَمَّا الثانية على القولين. وقال أبو البقاء^(٤): «في جواب لَمَّا الأولى وجهان، أحدهما: جوابها «لَمَّا» الثانية وجوابها. وهذا ضعيف لأن الفاء مع «لَمَّا» الثانية، و«لَمَّا» لا تُجَابُ بالفاء إلا أن يُعْتَقَدَ زيادةُ الفاء على ما يُجِيزُهُ الأَخْفَشُ»^(٥) قلت: ولو قيل برأي الأَخْفَشِ في زيادةِ الفاء من حيث الجملة فإنه لا يمكنُ ههنا لأن «لَمَّا» لا يُجَابُ بمثلها، لا يُقال: «لَمَّا جاء زيدٌ لَمَّا قعدَ أكرمك» على أن يكونَ «لَمَّا قعد» جواب «لَمَّا جاء». والله أعلم.

وذهب المبردُ إلى أن «كفروا» جواب «لَمَّا» الأولى وكُرِّرَتِ الثانيةُ لطولِ الكلام، ويُقيد ذلك تقريرَ الذنبِ وتأكيده، وهو حسنٌ، لولا أن الفاء تمنع من ذلك. وقال أبو البقاء^(٦) بعد أن حكى وجهاً أولاً: «والثاني: أن «كفروا» جواب الأولى والثانية لأن مقتضاهما واحدٌ. وقيل: الثانيةُ تكريرٌ فلم يُحْتَجْ إلى جواب» قلت: «قوله: «وقيل الثانيةُ تكريرٌ» هو ما حكيتُ عن المبرد، وهو في الحقيقة ليس مغايراً للوجه الذي ذكره قبله من كون «كفروا» جواباً لهما بل هو هو.

قوله: «فَلَعَنَهُ اللّٰهُ عَلَى الكَافِرِينَ» جملةٌ من مبتدأٍ أو خبرٍ مُتَسَبِّئَةٌ عَمَّا تَقَدَّمَ. والمصدرُ هنا مضافٌ للفاعل، وأتى بـ «على» تنبيهاً على أن اللعنة قد

(١) الكشاف ٢٩٦/١.

(٢) معاني القرآن ٥٩/١.

(٣) الآية ٣٨ من البقرة.

(٤) الإملاء ٥٠/١.

(٥) انظر أمثلة على زيادة الفاء في كتابه معاني القرآن ٣٤، ٢٢٢.

(٦) الإملاء ٥٠/١.

- البقرة -

استعلت عليهم وشملتهم. وقال «على الكافرين» ولم يقل «عليهم» إقامة للظاهر مقام المضمير لينبه على السبب المقتضي لذلك وهو الكفر.

آ. (٩٠) قوله تعالى: ﴿بِئْسَ اشْتَرَوْا﴾. . . بش: فعل ماض غير متصرف، معناه الذم، فلا يعمل إلا في معرف بال، أو فيما أضيف إلى ما هما فيه، أو في مضمير مفسر بنكرة، أو في «ما» على قول سيويه^(١). وفيه لغات^(٢): يئس بكسر العين وتخفيف، هذا الأصل، ويئس بكسر الفاء إتباعاً للعين وتخفيف، هذا الإتياع، وهو أشهر الاستعمالات، ومثلها «نعم» في جميع ما تقدم من الأحكام واللغات. وزعم الكوفيون^(٣) أنهما اسمان، مستدلّين بدخول حرف الجر عليهما في قولهم: «ما هي بينم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة»، «ونعم السير على يئس العير» وقوله^(٤):

٦٠٩ - صَبَّحَكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ بَاكِرٍ بِنِعْمٍ طَيْرٍ وَشَبَابٍ فَاجِرٍ

وقد خرّجه البصريون على حذف موصوف، قامت صفته مقامه تقديره: ما هي بولدٍ مقلدٍ فيه نعم الولد، ولها أحكام كثيرة، ولا بدّ بعدها من مخصوصٍ بالمدح أو الذم، وقد يُحذف لقريظة، هذا حكمُ يئس.

أمّا «ما» الواقعة بعدها كهذه الآية: فاختلف النحويون فيها اختلافاً كثيراً، واضطربت النقول عنهم اضطراباً شديداً، فاختلفوا: هل لها محلٌّ من الإعراب أم لا؟ فذهب الفراء^(٥) إلى أنها مع «يئس» شيء واحد رُكّب تركيب

(١) الكتاب ٤٧٦/١.

(٢) انظر في لغات نعم ويئس: الانصاف ١٢٥.

(٣) الإنصاف ٩٧.

(٤) لم أهد إلى قائله، وهو في العيني ٥٢/٤؛ الهمع ٨٤/٢؛ والدرر ١٠٨/٢؛ والأشمونى ٢٧/٣.

(٥) معاني القرآن ٥٧/١.

- البقرة -

«حَيْدًا»، نَقَلَ ابنُ عَطِيَّةٍ^(١)، وَنَقَلَ عَنْهُ المَهْدِيُّ أَنَّهُ يُجَوِّزُ أَنْ تَكُونَ «مَا» مَعَ بَيْسٍ بِمَنْزِلَةِ كُلِّمَا، فَظَاهِرُ هَذَيْنِ النَّقْلَيْنِ أَنَّهَا لَا مَحَلَّ لَهَا. وَذَهَبَ الجَمْهُورُ إِلَى [٤٠/أ] أَنَّ لَهَا مَحَلًّا، ثُمَّ اخْتَلَفُوا: / مَحَلُّهَا رَفَعٌ أَوْ نَصَبٌ؟ فَذَهَبَ الأَخْفَشُ^(٢) إِلَى أَنَّهَا فِي مَحَلِّ نَصَبٍ عَلَى التَّمْيِيزِ وَالجَمَلَةِ بَعْدَهَا فِي مَحَلِّ نَصَبٍ صِفَةً لَهَا، وَفَاعِلٌ بَيْسٌ مُضْمَرٌ تُفْسِّرُهُ «مَا»، وَالمَخْصُوصُ بِالدِّمِّ هُوَ قَوْلُهُ: «أَنْ يَكْفُرُوا» لِأَنَّهُ فِي تَأْوِيلِ مُصَدِّرٍ، وَالتَّقْدِيرُ: بَيْسٌ هُوَ شَيْئًا اشْتَرَوْا بِهِ كَفْرَهُمْ، وَبِهِ قَالَ الفَارِسِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلِيهِ، وَاخْتَارَهُ الزَّمخَشَرِيُّ^(٣)، وَيَجُوزُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ المَخْصُوصُ بِالدِّمِّ مَحذُوفًا، وَ«اشْتَرَوْا» صِفَةً لَهُ فِي مَحَلِّ رَفَعٍ تَقْدِيرُهُ: بَيْسٌ شَيْئًا شَيْءٌ أَوْ كَفَرُوا اشْتَرَوْا بِهِ، كَقَوْلِهِ^(٤).

٦١٠ - لِنِعْمِ الفَتَى أَضْحَى بِأَكْنَفِ حَائِلٍ

أَي: فَتَى أَضْحَى، وَ«أَنْ يَكْفُرُوا» بَدَلٌ مِنْ ذَلِكَ المَحذُوفِ، أَوْ خَيْرٌ مَبْتَدَأٌ مَحذُوفٍ أَي: هُوَ أَنْ يَكْفُرُوا. وَذَهَبَ الكَسَائِيُّ إِلَى أَنَّ «مَا» مَنْصُوبَةٌ المَحَلِّ أَيْضًا، لَكِنَّهُ قَدَّرَ بَعْدَهَا «مَا» أُخْرَى مُوَصَّوْلَةً بِمَعْنَى الَّذِي، وَجَعَلَ الجَمَلَةَ مِنْ قَوْلِهِ «اشْتَرَوْا» صِلَتَهَا، وَ«مَا» هَذِهِ المُوَصَّوْلَةُ هِيَ المَخْصُوصُ بِالدِّمِّ، وَالتَّقْدِيرُ: بَيْسٌ شَيْئًا الَّذِي اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ، فَلَا مَحَلَّ لـ«اشْتَرَوْا» عَلَى هَذَا، وَيَكُونُ «أَنْ يَكْفُرُوا» عَلَى هَذَا القَوْلِ خَيْرًا لِمَبْتَدَأِ مَحذُوفٍ كَمَا تَقَدَّمَ، فَتَلَخَّصُ فِي الجَمَلَةِ الوَاقِعَةَ بَعْدَ «مَا» عَلَى القَوْلِ بِنَصْبِهَا ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهَا صِفَةٌ لَهَا فَتَكُونُ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ أَوْ صِلَةٍ لـ«مَا» المَحذُوفَةِ فَلَا مَحَلَّ لَهَا أَوْ صِفَةً لِلْمَخْصُوصِ بِالدِّمِّ فَتَكُونُ فِي مَحَلِّ رَفَعٍ.

(١) التفسير ٣٥٠/١.

(٢) مذهبه في معاني القرآن ١٣٩ «ما: اسم وأن يكفروا تفسير له وأن ينزل بدل من بما أنزل».

(٣) الكشاف ٢٩٦/١.

(٤) لم أهدت إلى قائله وتمامه وهو في إملاء العكبري ٥١/١.

وذهب سيويه إلى أن موضعها رفع على أنها فاعل بشس، فقال سيويه^(١): هي معرفة تامة، التقدير: بشس الشيء، والمخصوص بالذم على هذا محذوف أي شيء اشتروا به أنفسهم، وعُزي هذا القول أيضاً للكسائي. وذهب الفراء^(٢) والكسائي أيضاً إلى أن «ما» موصولة بمعنى الذي والجملة بعدها صلتهما، ونقله ابن عطية^(٣) عن سيويه، وهو أحد قولَي الفارسي، والتقدير: بشس الذي اشتروا به أنفسهم أن يكفروا، فأن يكفروا هو المخصوص بالذم. قال الشيخ^(٤): «وما نقله ابن عطية عن سيويه وهم عليه». ونقل المهدي وابن عطية^(٥) عن الكسائي أيضاً أن «ما» يجوز أن تكون مصدرية، والتقدير: بشس اشتراؤهم، فتكون «ما» وما في حيزها في محل رفع. قال ابن عطية^(٥): «وهذا معترض بأن «بشس» لا تدخل على اسم معين يتعرف بالإضافة للضمير». قال الشيخ^(٦): «وهذا لا يلزم إلا إذا نص أنه مرفوع بشس، أما إذا جعله المخصوص بالذم وجعل فاعل «بشس» مضمراً والتمييز محذوف لفهم المعنى، والتقدير: بشس اشتراء اشتراؤهم فلا يلزم الاعتراض» قلت: وبهذا - أعني بجعل فاعل بشس مضمراً فيها - جوز أبو البقاء^(٧) في «ما» أن تكون مصدرية، فإنه قال: «والرابع أن تكون مصدرية أي: بشس شراؤهم، وفاعل بشس على هذا مضمراً لأن المصدر ههنا مخصوص ليس بجنس» يعني فلا يكون فاعلاً، لكن يبطل هذا القول عود الضمير في «به» على «ما» والمصدرية لا يعود عليها، لأنها حرف عند

(١) الكتاب ٤٧٦/١.

(٢) معاني القرآن ٥٧/١.

(٣) التفسير ٣٥٠/١.

(٤) البحر ٣٠٥/١.

(٥) التفسير ٣٥٠/١.

(٦) البحر ٣٠٥/١.

(٧) الاملاء ٥١/١.

الجمهور، وتقديرُ أدلّة كلِّ فريقٍ مذكورٌ في المَطَوَّلَات. فهذه نهاية القول في «بِسْمَا» و«نِعْمًا» واللّه أعلم.

قوله «أَنْ يَكْفُرُوا» قد تقدّم فيه أنه يجوزُ أن يكونَ هو المخصوصُ بالذمِّ فتكونُ الأوجهُ الثلاثة: إمّا مبتدأ وخبره الجملةُ قبله، ولا حاجة إلى الرابط، لأنَّ العمومَ قائمٌ مقامه إذ الألفُ واللامُ في فاعِلِ نِعْمٍ وبئسَ للجنسِ، أو لأنَّ الجملةَ نفسُ المبتدأ، وإمّا خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، وإمّا مبتدأ وخبره محذوف، وتقدّم أنه يجوزُ أن يكونَ بدلاً أو خبراً لمبتدأ محذوفٍ حسبما تقرّر وتحرّر. وأجاز الفراء^(١) أن يكونَ في محلِّ جرٍّ بدلاً من الضميرِ في «به» إذا جعلت «ما» تامّة.

قوله: «بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ» متعلّقٌ بيكفروا، وقد تقدّم أن «كفر» يتعدّى بنفسه تارةً وبحرفِ الجرِّ أخرى، و«ما» موصولةٌ بمعنى الذي والعائدُ محذوفٌ تقديره: أنزله، وَيَضَعُفُ جَعْلُهَا نَكْرَةً موصوفةً، وكذلك جَعْلُهَا مصدريةً والمصدرُ قائمٌ مقامَ المفعولِ أي بإنزاله يعني بالْمُنزَل.

قوله: «بَغِيًّا» فيه ثلاثة أوجهٍ، أظهرها: أنه مفعولٌ مِنْ أَجْلِهِ وهو مستوفٍ لشروطِ النصبِ، وفي الناصبِ له قولان، أحدهما - وهو الظاهر - أنه «يكفروا» أي علةٌ كفرهم البغي. والثاني أنه «اشْتَرَوْا»، وإليه يَنحُو كَلامُ الزمخشري^(٢)، فإنه قال: «وهو علةٌ «اشْتَرَوْا». والثاني من الأوجهِ الثلاثة: أنه منصوبٌ على المصدرِ بفعلٍ يَدُلُّ عليه ما تقدّم أي بَغَوْا بَغِيًّا. والثالث: أنه في موضعِ حالٍ، وفي صاحبها القولان المتقدّمان: إمّا فاعلٌ «اشْتَرَوْا» وإمّا فاعلٌ «يَكْفُرُوا»، تقديره: اشْتَرَوْا باغين، أو يَكْفُرُوا باغين.

(١) معاني القرآن ٥٦/١

(٢) الكشاف ٢٩٦/١

- البقرة -

والبَغْيُ: أصله الفسادُ مِنْ قَوْلِهِمْ: بَغَى الجُرْحُ أَي فَسَدَ قَالَه الأصمعي
وقيل: هو شِدَّةُ الطَلْبِ، ومنه قَوْلُه تعالَى: «مَا نَبْغِي»^(١)، وقال الراجز^(٢):

٦١١ - أُنشِدُ والبَاغِي يُحِبُّ الوِجْدَانَ قلائصاً مختلفاتِ الألوانِ
ومنه «البَغْيُ» لشدة طلبها له.

قوله «أَنْ يُنَزَّلَ اللَّهُ» فيه قولان، أحدهما: أَنه مفعولٌ من أَجِله والناصبُ
له «بَغْيًا» أَي: عِلَّةُ البَغْيِ إِنْزَالُ الله فَضْلَه على محمدٍ عليه السلام. والثاني:
أَنه على إسقاطِ الخافضِ والتقدير: بَغْيًا على أَنْ يُنَزَّلَ، أَي: حَسَدًا على أَنْ
يُنَزَّلَ، فيجيءُ فيه الخلافُ المشهورُ: أهى في موضعِ نصبٍ أوفى موضعِ
جرٍّ؟ والثالثُ: أَنه في محلِّ جرٍّ بدلاً من «ما» في قوله: «بما أنزل الله» بدلَ
اشتمال، أَي: بإنزالِ الله فيكونُ مثلَ قولِ امرئ القيس^(٣):

٦١٢ - أَمِنْ ذِكْرِ سَلْمَى أَنْ نَأْتِكَ تَنْوِصُ

وقرأ أبو عمرو وابن كثير^(٤) جميعَ المضارعِ من «أَنْزَلَ» مخففاً إلا ما وقع
الإجماع على تشديده في الحجر «وما نُزِّلُهُ إِلَّا»^(٥)، وقد خالفا هذا الأصلَ:
أما أبو عمرو فإنه شَدَّدَ «على أَنْ يُنَزَّلَ آيَةً»^(٦) / في الأنعام، وأما ابن كثير فإنه [٤٠/ب]
شَدَّدَ في الإسراء: «وَنُنَزَّلُ مِنَ الْقُرْآنِ»^(٧) «حتى تُنَزَّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا»^(٨) والباقون

(١) الآية ٦٥ من يوسف.

(٢) لم أهدت إلى قائله، وهو في البحر ٢٩٨/١. والقلوص: الناقة الشابة.

(٣) تقدم برقم ٣١٩.

(٤) السبعة ١٦٤؛ الكشف ٢٥٣/١؛ البحر ٣٠٦/١.

(٥) الآية ٣١ من الحجر.

(٦) الآية ٣٧ من الأنعام.

(٧) الآية ٨٢ من الإسراء.

(٨) الآية ٩٣ من الإسراء.

- البقرة -

بالتشديد في جميع المضارع إلا حمزة والكسائيّ فإنهما خالفا هذا الأصل فحَقَّقَا: «وَيُنزَّلُ الْغَيْثُ»^(١) آخر لقمان، «وهو الذي يُنزلُ الغيثُ»^(٢) في الشورى. والهمزة والتضعيفُ للتعدية، وقد تقدّم: هل بينهما فرق؟ وتحقيقُ كلِّ من القولين، وقد ذكّر القراءُ مناسباتَ للإجماعِ على التشديدِ في ذلك الموضوعِ ومخالفةِ كلِّ واحدٍ أصله لماذا؟ بما يطول ذكره، والأظهرُ من ذلك كَلِّه أنه جَمَعُ بين اللغات.

قوله: «مَنْ فَضَّلَهُ»: «مَنْ» لا ابتداءً الغاية، وفيه قولان، أحدهما: أنه صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ هو مفعولُ «يُنزَّلُ» أي: أَنْ يُنزلَ اللهُ شيئاً كائناً من فضله فيكونُ في محلِّ نصب. والثاني: أن «مَنْ» زائدة، وهو رأيُ الأَخْفَشِ^(٣)، وحيثنَّ فلا تَعَلَّقْ له، والمجرورُ بها هو المفعولُ أي: أَنْ يُنزلَ اللهُ فضله.

قوله «على مَنْ يشاء» متعلقٌ بِيُنزَّلُ. و«مَنْ» يجوزُ أن تكونَ موصولةً أو نكرةً موصوفةً، والعائدُ على الموصولِ أو الموصوفِ محذوفٌ لاستكمالِ الشروطِ المجوزةَ للحذفِ، والتقديرُ: على الذي يشاءُه أو على رجلٍ يشاءُه، وقدّره أبو البقاء^(٤) مجروراً فإنه قال - بعد تجويزه في «مَنْ» أن تكونَ موصوفةً أو موصولةً - «ومفعولُ يشاء» محذوفٌ أي: يشاءُ نزوله عليه، ويجوزُ أن يكونَ يشاءُ يختارُ ويصطفي» انتهى. وقد عرّفتُ أن العائدَ المجرورَ لا يُحذفُ إلا بشروطٍ وليست موجودةٌ هنا فلا حاجةً إلى هذا التقديرِ.

قوله: «مَنْ عبادِه» فيه قولان، أحدهما: أنه حالٌ من الضميرِ المحذوفِ

(١) الآية ٣٤ من لقمان.

(٢) الآية ٢٨ من الشورى.

(٣) لم يشر إلى زيادتها في كتابه «معاني القرآن» لدى إعرابه للآية. انظر: ص ١٣٩.

(٤) الاملاء ٥١/١.

- البقرة -

الذي هو عائذٌ على الموصولِ أو الموصوفِ، والإضافةُ تقتضي التثنيةَ. والثاني: أن يكونَ صفةً لـ «مَنْ» بعدَ صفةٍ على القولِ بكونها نكرةً^(١)، قاله أبو البقاء^(٢). وهو ضعيفٌ لأنَّ البداءةَ بالجارِّ والمجرورِ على الجملةِ في بابِ النعتِ عند اجتماعهما أولى لكونه أقربَ إلى المفردِ، فهو في محلِّ نصبٍ على الأولِ وجَرَ على الثاني، وفي كلا القولين يتعلَّقُ بمحذوفٍ وجوباً لما عرِّفتُ.

قوله: «فبأؤوا بغضبٍ» الباءُ للحال، أي: رجَعوا ملتبسِينَ بغضبٍ أي مغضوباً عليهم وقد تقدم ذلك. قوله «على غضبٍ» في محلِّ جرٍّ لأنه صفةٌ لقوله «بغضبٍ» أي: كائنِ على غضبٍ أي بغضبٍ مترادفٍ. وهل الغضبانِ مختلفانِ لاختلاف سببهما، فالأولُ لعبادةِ أسلافهم العجَلِ والثاني لكفرهم بمحمدٍ السلام، أو الأولُ لكفرهم بعبسى والثاني لكفرهم بمحمدٍ صلى الله وسلم عليهما، أو هما شيءٌ واحدٌ وذكرنا تشديداً للحال وتأكيذاً؟ خلافٌ مشهور.

قوله: «مُهينٍ» صفةٌ لعذاب، وأصله: «مُهونٍ» لأنه من الهوان وهو اسمٌ فاعلٍ من أهان يُهين إهانةً، مثل أقام يُقيم إقامةً، فنُقِلَتْ كسرةُ الواوِ على الساكنِ قبلها، فسكَّنتِ الواوُ بعدَ كسرةٍ فقَلِبَتْ ياءً. والإهانةُ: الإذلالُ والخِزْيُ، وقال: «وللكافرين» ولم يَقُلْ: «ولهم» تنبيهاً على العلةِ المقتضيةِ للعذابِ المُهينِ.

آ. (٩١) قوله تعالى: ﴿ويكفرون بما وراءه﴾: يجوزُ في هذه الجملةِ وجهانِ، أحدهما: أن تكونَ استثنائيةً استؤنفتُ للإخبارِ بأنهم يكفرون بما عدا التوراةَ فلا محلَّ لها من الإعرابِ. والثاني أن تكونَ خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: وهم يكفرون، والجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ، والعامِلُ فيها «قالوا»، أي قالوا: نؤمنُ حالَ كونهم كافرينِ بكذا، ولا يجوزُ أن

(١) أي بكون «من» نكرة موصوفة كما مر.

(٢) الاملاء ٥١/١.

- البقرة -

يكون العامل فيها «نؤمن»، قال أبو البقاء^(١): «إذ لو كان كذلك لكان لفظ الحال ونكفر أو^(٢) ونحن نكفر» يعني فكان يجب المطابقة. ولا بد من إضمار هذا المبتدأ لما تقدم من أن المضارع المثبت لا يقترب بالواو وهو نظير قوله^(٣):

٦١٣ - نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا

وحذف الفاعل من قوله: «بما أنزل» وأقيم المفعول مقامه للعلم به، إذ لا يُنزلُ الكتب السماوية إلا الله، أولتقدم ذكره في قوله: «بما أنزل الله».

قوله: «بما وراءه» متعلق بيكفرون، وما موصولة، والظرف صلتها، فمتعلقه فعل ليس إلا. والهاء في «وراءه» تعود على «ما» في قوله: «نؤمن بما أنزل». ووراء من الظروف المتوسطة التصرف، وهو ظرف مكان، والمشهور أنه بمعنى خلف وقد يكون بمعنى أمام، فهو من الأضداد، وفسره الفراء^(٤) هنا بمعنى «سوى» التي بمعنى «غير»، وفسره أبو عبيدة^(٥) وقتادة بمعنى «بعد». وفي همزة قولان، أحدهما: أنه أصل بنفسه وإليه ذهب ابن جني مستدلاً بثبوتها في التصغير في قولهم: وريثة. والثاني: أنها من ياء لقولهم: تواريت قاله أبو البقاء^(٦)، وفيه نظر. ولا يجوز أن تكون الهمزة بدلاً من واو لأن ما فؤوه واو لا تكون لامه واو إلا ندوراً نحو «واو» اسم حرف الهجاء، وحكمه حكم قبل

(١) الاملاء ٥١/١.

(٢) الاملاء: «أي» وهي أنسب.

(٣) تقدم برقم ٤١٩.

(٤) معاني القرآن ٦٠/١.

(٥) مجاز القرآن ٤٧/١.

(٦) الاملاء ٥١/١.

- البقرة -

وبعدُ في كونه إذا أُضِيفَ أُعْرِبَ، وإذا قُطِعَ بُني على الضم وأنشد الأخفش على ذلك قول الشاعر^(١):

٦١٤ - إذا أنا لم أومنْ عليك ولم يَكُنْ لِقَاؤُكَ إلا مِن وراءِ وراءِ

وفي الحديث عن إبراهيم صلى الله عليه وسلم: «كنتُ خليلاً مِن وراءِ وراءِ»^(٢)، وثبوتُ الهاءِ في مصغَرِها شاذٌ، لأن ما زاد من المؤنث على ثلاثة لا تثبتُ الهاءُ في مصغَرِها إلا في لفظتين شدَّتا وهما: وُرَيْثَةٌ وَقُدَيْدِيْمَةٌ: تصغير: وراءِ وَقُدَّامٌ. قال ابن عصفور^(٣): «لأنَّهُما لم يتصرَّفَا فلولم يُؤنَّثَا في التصغير لُتُوهُمَ تذكيرُهُما».

قوله: «وهو الحقُّ» مبتدأ وخبر، والجُمْلَةُ في محلِّ نصب على الحال والعامِلُ فيها قوله: «ويكفرون» وصاحبُها فاعِلٌ يكفرون. وأجاز أبو البقاء^(٤) أن يكونَ العامِلُ الاستقرارَ الذي في قوله «بما وراءه» أي: بالذي استقر وراءه وهو الحقُّ.

قوله: «مُصَدِّقًا» حالٌ مؤكِّدةٌ لأنَّ قوله «وهو الحقُّ» قد تضمَّن معناها والحالُ المؤكِّدةُ: إمَّا أَنْ تُؤكِّدَ عاملُها نحو: «ولا تَعَثُّوا في الأرضِ مُفسِدِينَ»^(٥)، وإمَّا أَنْ تُؤكِّدَ مضمونَ جملَةٍ. فإن كانَ الثاني التزم إضمارُ عاملِها وتأخيرُها عن الجملة، ومثله ما أنشد / سيبويه^(٦):

[٤١/أ]

(١) لم يرد في المعاني للأخفش، وهو لعلي بن مالك، وهو في معاني القرآن للفراء ٣٢٠/٢؛ وابن يعيش ٨٧/٤؛ والشذور ١٠٣؛ واللسان: وري؛ والهمع ١٢٠/١؛ والدرر ١٧٧/١.

(٢) رواه مسلم في كتاب الإيمان ١٨٧/١.

(٣) شرح الجمل ٣٠٥/٢.

(٤) الاملاء ٥٢/١.

(٥) الآية ٦٠ من البقرة.

(٦) الكتاب ٢٥٧/١، وهو لسالم بن دارة، في الخصائص ٢٦٨/٢؛ والأشمونى ١٨٥/٢؛ والشذور ٢٤٧؛ والدرر ٢٠٢/١.

٦١٥ - أنا ابنُ دارةٍ معروفًا بها نَسَبِي وهَلْ بدارَةَ يا لِلنَّاسِ مِنْ عَارِ
والتقديرُ: وهو الحقُّ أَحَقُّه مصدقًا، وابنُ دارةٍ أَعْرَفُ معروفًا، هذا تفريرُ
كلامِ النحويين. وأما أبو البقاء^(١) فإنه قال: «مصدقًا حالٌ مؤكدةٌ، والعاملُ فيها
ما في «الحقِّ» من معنى الفعل إذ المعنى: وهو ثابتٌ مصدقًا، وصاحبُ الحالِ
الضميرُ المستترُ في «الحقِّ» عند قومٍ، وعند آخرين صاحبُ الحالِ ضميرٌ دَلَّ
عليه الكلامُ، و«الحقِّ» مصدرٌ لا يتحمَّلُ الضميرَ على حَسَبِ تحمُّلِ اسمِ
الفاعلِ له عندهم، فقوله «عند آخرين» هذا هو الذي قَدَّمْتَهُ أولاً وهو
الصواب.

قوله: «فَلِمَ تَقْتُلُونَ» الفاءُ جوابُ شرطٍ مقدرٍ تقديرُهُ: إن كنتم آمتتم بما
أنزلَ عليكم فَلِمَ قتلتم الأنبياءَ؟ وهذا تكذيبٌ لهم، لأن الإيمانَ بالتوراةِ منافٍ
لقتلِ أشرفِ خلقه. و«لِمَ» جارٌ ومجرورٌ، اللامُ حرفٌ جرٍ وما استفهاميةٌ في
محلِّ جرٍّ أي: لأي شيء؟ ولكن حُدِفَتْ أَلْفُها فَرَقًا بينها وبين «ما» الخبرية. وقد
تَحَمَّلَ الاستفهاميةُ على الخبريةِ فَتَبَيَّنَتْ أَلْفُها، قال الشاعر^(٢):

٦١٦ - على ما قامَ يَشْتَمِنِي لثِيمٌ كخنزيرٍ تمرَّغَ في رَمادِ
وهذا ينبغي أن يُخَصَّ بالضرورةِ كما نصَّ عليه بعضهم، والزمخشري
يُجيز ذلك، ويُخَرِّجُ عليه بعضَ آي القرآن، كما قد تُحْمَلُ الخبريةُ على
الاستفهاميةِ في الحذفِ في قولهم: اصنع بِمَ شَيْتَ، وهذا لمجردِ الشَّبهِ
اللفظيِّ. وإذا وَقَفَ على «ما» الاستفهاميةِ المجرورةِ: فإن كانتَ مجرورةً باسمِ
وَجَبَ لِحاقِ هاءِ السكتِ نحو: مَجِيءُ مَهْ، وإن كانتَ مجرورةً بحرفٍ
فالاختيارُ اللَّحاقُ. والفرقُ أنَّ الحرفَ يمتزجُ بما يَدْخُلُ عليه فَتَقْوَى به

(١) الاملاء ٥٢/١.

(٢) البيت لحسان وهو في ديوانه ٢٥٨؛ وأما الشجري ٢٣٣/٢؛ وابن يعيش ٩/٤؛
والهمع ٢١٧/٢؛ والدرر ٩٠/١.

الاستفهامية بخلاف الاسم المضاف إليها فإنه في نية الانفصال، وهذا الوقف إنما يجوز ابتلاء^(١) أو لقطع نفس، ولا جرم أن بعضهم^(٢) منع الوقف على هذا النحو، قال: «لأنه إن وقف بغير هاء كان خطأ لنقصان الحرف، وإن وقف بهاء خالف السواد»، لكن البزي^(٣) قد وقف بالهاء، ومثل ذلك لا يعد مخالفة للسواد، ألا ترى إلى إيجابهم بعض ياءات الزوائد^(٤). والجار متعلق بقوله: «تقتلون»، ولكنه قدّم عليه وجوباً لأن مجروره له صدر الكلام، والفاء وما بعدها من «تقتلون» في محلّ جزم^(٥)، وتقتلون - وإن كان بصيغة المضارع - فهو في معنى الماضي لفهم المعنى، وأيضاً فمعه قوله «من قبل»، وجاز إسناد القتل إليهم وإن لم يتعاطوه لأنهم لما كانوا راضين بفعل أسلافهم جعلوا كأنهم فعلوا هم أنفسهم.

قوله: «إن كنتم مؤمنين» في «إن» قولان أحدهما: أنها شرطية وجوابها محذوف تقديره: إن كنتم مؤمنين فلم فعلتم ذلك، ويكون الشرط وجوابه قد كرر مرتين، فحذف الشرط من الجملة الأولى وبقي جوابه وهو: فلم تقتلون، وحذف الجواب من الثانية وبقي شرطه، فقد حذف من كل واحدة ما أثبت في الأخرى. وقال ابن عطية^(٦): «جوابها متقدّم، وهو قوله: فلم» وهذا إنما يتأتى على قول الكوفيين وأبي زيد. والثاني: أن «إن» نافية بمعنى ما، أي: ما كنتم مؤمنين لمنافاة ما صدر منكم الإيمان.

(١) أي عند الاختبار، ولعله يعني امتحان الطلبة لتقرير القاعدة.

(٢) انظر: تفسير القرطبي ٣٠/٢.

(٣) أحمد بن محمد، قرأ على عكرمة بن سليمان، وقرأ عليه الحسن بن الحباب توفي

سنة ٢٥٠. انظر: ميزان الاعتدال ٤٤/١؛ وطبقات القراء ١١٩/١.

(٤) ياءات الزوائد هي التي لم تثبت في خط المصحف، وهي إحدى وستون ياء نحو: هداي -

نذيري. وانظر في اختلاف القراء بها: الكشف لمكي ٣٣١/١.

(٥) لأنه قدر أنه جواب شرط مقدر. ارجع إلى صدر إعرابه للآية.

(٦) التفسير ٣٥٣/١.

«انتهى الجزء الأول من كتاب: الدر المصون في علوم
الكتاب المكنون. ويليه الجزء الثاني إن شاء الله»

الكتاب المصون

في علوم الكتاب المكنون

تأليف

أحمد بن يوسف المعروف بالسَّمِينِ الحِجَلِيِّ

المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

تحقيق

الدكتور أحمد محمد الخراط

الأستاذ المشارك بجامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية

المعهد العالي للدعوة الإسلامية - المدينة المنورة

اعتمد فيه على نسخة بخط المؤلف

الجزء الثاني

دار الفقه

دمشق

- البقرة -

آ. (٩٢) قوله تعالى: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ﴾: يجوز فيه وجهان، أحدهما أن يكون حالاً من «موسى»، أي: جاءكم ذابيناتٍ وحُجَجٍ أوومعه البيئات. والثاني: أن يكون مفعولاً أي: بسبب إقامة البيئات، وما بعده^(١) من الجمل قد تقدّم مثله فلا حاجة إلى تكريره.

آ. (٩٣) قوله تعالى: ﴿وَأَشْرِبُوا﴾: يجوز أن يكون معطوفاً على قوله: «قالوا سمعنا»، ويجوز أن يكون حالاً من فاعل «قالوا»، أي: قالوا ذلك وقد أشربوا ولا بد من إضمار «قد» ليُقرب الماضي إلى الحالِ خلافاً للكوفيين^(٢)، حيث قالوا: لا يُحتاج إليها. ويجوز أن يكون مستأنفاً لمجرد الإخبارِ بذلك، واستضعفه أبو البقاء^(٣)، قال: «لأنه قد قال بعد ذلك: «قل بِسْمَا يَأْمُرُكُمْ»، فهو جوابٌ قولهم: «سمعنا وعصينا»، فالأولى ألا يكون بينهما أجنبيٌّ». والواو في «أشربوا» هي المفعولُ الأولُ قامت مقامَ الفاعلِ، والثاني هو «العجل» لأن «شرب» يتعدى بنفسه فأكسبته الهمزة مفعولاً آخر، ولا بد من حذفِ مضافين قبل «العجل» والتقدير: وأشربوا حُبَّ عبادةِ العجلِ. وحسن حذف هذين المضافين المبالغة في ذلك، حتى كأنه تُصوّر إشراب ذاتِ العجلِ. والإشراب: مخالطة المائع بالجامد، ثم اتسع فيه حتى قيل في الألوان نحو: أشرب بياضه حُمرةً. والمعنى: أنهم داخلهم حُبَّ عبادته، كما داخل الصبغ الثوب. ومنه^(٤):

٦١٧ - إذا ما القلبُ أشرب حُبَّ شيءٍ فلا تأمل له الدهرَ انصِرافاً

وعبر بالشربِ دونَ الأكلِ، لأنَّ الشربَ يتغلغل في باطنِ الشيء بخلاف

(١) أقحم بعدها في الأصل «الجملة».

(٢) انظر: الانصاف ٢٥٢.

(٣) الاملاء ٥٢/١.

(٤) لم أهدت إلى قائله، وهو في البحر ٣٠٩/١.

الأكل، فإنه مجاوز، ومنه في المعنى^(١):

٦١٨ - جَرَى حُبَّهَا مَجْرَى دَمِي فِي مَفَاصِلِي

وقال بعضهم^(٢):

٦١٩ - تَغْلَغَلَ حُبُّ عَثْمَةَ فِي فَوَادِي

تَغْلَغَلَ حَيْثُ لَمْ يَبْلُغْ شَرَابُ

أَكَادُ إِذَا ذَكَرْتُ الْعَهْدَ مِنْهَا أَطِيرُ لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا يَطِيرُ

وقيل: الإشراب هنا حقيقة، لأنه يُروى أن موسى عليه السلام بردَّ

العجل بالمبرد ثم جعل تلك البرادة في ماءٍ وأمرهم بشربه، فَمَنْ كَانَ يُحِبُّ

العجل ظَهَرَتِ الْبُرَادَةُ عَلَى شَفْتَيْهِ، وهذا وإن كان قال به السُّدِّيُّ^(٣)

وابن جريح^(٤) وغيرهما فَبَرَدَهُ قَوْلُهُ: «فِي قُلُوبِهِمْ».

قوله: «بَكْفَرِهِمْ» فيه وجهان، أظهرهما: / أَنَّهَا لِلْسَّبِيَةِ مُتَعَلِّقَةٌ [٤١/ب]

بـ أَشْرَبُوا، أي: أَشْرَبُوا بِسَبَبِ كَفْرِهِمْ السَّابِقِ. والثاني: أَنَّهَا بِمَعْنَى «مَعَ»،

يَعْنُونَ بِذَلِكَ أَنَّهَا لِلْحَالِ، وَصَاحِبُهَا فِي الْحَقِيقَةِ ذَلِكَ الْمُضَافُ الْمَحذُوفُ

أَي: أَشْرَبُوا حُبَّ عِبَادَةِ الْعَجْلِ مُخْتَلِطًا بِكُفْرِهِمْ. والمصدرُ مضافٌ للفاعل،

أَي: بَأَنَّ كَفَرُوا. «قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ» كقوله: «بئسما اشتروا»^(٥) فَلْيُلْتَفِتْ إِلَيْهِ.

(١) لم أهدت إلى قائله، وهو في البحر ٣٠٩/١، وعجزه:

فَأَصْبَحَ لِي عَنْ كَسَلِ شُغْلٍ بِهَا شُغْلٌ

(٢) الأبيات لعبيدالله بن عبدالله بن عتبة، وهي في الحماسة ١٠٥/٢؛ ومجالس ثعلب

٢٣٦/١؛ والمحتسب ١٤٤/٢؛ واللسان: مع؛ والقرطبي ٣٢/٢.

(٣) محمد بن مروان الكوفي صاحب التفسير، روى عن الكلبي. انظر: طبقات القراء

٢٦١/٢. وهناك إسماعيل بن عبدالرحمن السدي، تابعي، توفي سنة ١٢٨. انظر:

اللياب ٥٣٧/١.

(٤) عبدالملك بن عبدالعزيز المكي، روى عن ابن كثير وروى عنه سلام بن سليمان، توفي

سنة ٨٠. انظر: وفيات الأعيان ٣٣٨/٢؛ الطبقات لابن الجزري ٤٦٩/١.

(٥) الآية ٩٠ من البقرة.

- البقرة -

قوله: «إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ» يجوزُ فيها الوجهان السابقان من كونها نافيةً وشرطيةً، وجوابها محذوفٌ تقديرُه: «فَبِسْمَا يَأْمُرُكُمْ». وقيل: تقديرُه: فلا تقتلوا أنبياء الله ولا تكذبوا الرسل ولا تكتموا الحق، وأسند الإيمان إليهم تَهْكُماً بهم، ولا حاجة إلى حذفِ صفةٍ أي: إيمانكم الباطل، أو حذفِ مضافٍ أي: صاحبُ إيمانكم. وقرأ الحسن^(١): «بِهِؤُ إِيْمَانُكُمْ» بضم الهاء مع الواو وقد تقدّم أنها الأصل^(٢).

آ. (٩٥) قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً﴾: شرطُ جوابه: «فَتَمَنُّوا» و«الدار» اسمُ كان وهي الجنة. والأولى أن يُقدَّرَ حذفُ مضافٍ، أي: نعيمُ الدار، لأنَّ الدارَ الآخرةَ في الحقيقة هي انقضاء الدنيا وهي للفريقين. واختلفوا في خبر «كان» على ثلاثة أقوالٍ، أحدها: أنه «خالصة» فتكون «عند» ظرفاً لخالصةً أو للاستقرار الذي في «لكم»، ويجوزُ أن تكون^(٣) حالاً من «الدار» والعاملُ فيه «كان» أو الاستقرار. وأما «لكم» فيتعلَّقُ بكان لأنها تعملُ في الظرفِ وشبَّهه. قال أبو البقاء^(٤) «ويجوز أن تكون^(٥) للتبيين فيكون موضعها بعد «خالصة» أي خالصةً لكم فتعلَّقَ بنفسِ «خالصة». وهذا فيه نظرٌ، لأنه متى كانت للبيان تعلَّقتُ بمحذوفٍ تقديرُه: أعني لكم نحو: سقياً لك، تقديرُه: أعني بهذا الدعاء لك. وقد صرح غيره في هذا الموضعِ بأنها للبيان وأنها متعلقةٌ حيثنذٍ بمحذوفٍ كما ذكرت. ويجوز أن يكون^(٦) صفةً لـ «خالصة» في الأصل قُدِّم عليها فصار حالاً منها فيتعلَّقُ بمحذوفٍ.

(١) قراءة الحسن ومسلم بن جندب. البحر ٣٠٩/١.

(٢) قال في البحر: «لكن كسرت في أكثر اللغات لأجل كسرة الباء».

(٣) أي: «عند الله».

(٤) الاملاء: ٥٢/١.

(٥) أي اللام في «لكم».

(٦) أي: «عند الله».

- البقرة -

الثاني: أن الخبر «لكم» فيتعلّق بمحذوفٍ ويُصَبُّ «خالصةً» حينئذٍ على الحال، والعامِلُ فيها: إمّا «كان» أو الاستقْرارُ في «لكم» و«عند» منصوبٌ بالاستقْرارِ أيضاً.

الثالث: أن الخبر هو الظرفُ، و«خالصةً» حالٌ أيضاً، والعامِلُ فيها: إمّا «كان» أو الاستقْرارُ، وكذلك «لكم». وقد مَنَعَ من هذا الوجه قومٌ فقالوا^(١): «لا يجوزُ أن يكونَ الظرفُ خبراً لأنَّ الكلامَ لا يَسْتَقِلُّ به». وجَوَزَ ذلك المهدوي وابنُ عطية^(٢) وأبو البقاء^(٣). واستشعر أبو البقاء هذا الإشكالَ وأجاب عنه فإنه قال^(٤): «وسَوِّغُ أن يكونَ «عند» خبرَ كان «لكم»، يعني لفظَ «لكم» سَوِّغُ وقَوِّعُ «عند» خبراً، إذ كان فيه تخصيصٌ وتبيينٌ، ونظيره قوله: «ولم يكن له كفوًّا أحدٌ»^(٥)، لولا «له» لم يصحَّ أن يكونَ «كفوًّا» خبراً. و«من دونِ الناس» في محلِّ النصبِ بـ «خالصةً» لأنَّك تقولُ: «خَلَصَ كذا مِنْ كذا».

وقرأ الجمهورُ: «فَتَمَنَّوْا المَوْتَ» بضمِّ الواو، ويروى عن أبي عمرو^(٦) فتحها تخفيفاً، واختلاسُ الضمة. وقرأ ابنُ أبي إسحاق^(٧) بكسرهما على التثنية الساكنين تشبيهاً بواو «لو استطنعنا»^(٨). و«إن كنتم» كقوله: «إن كنتم مؤمنين» وقد تقدّم.

(١) القائل هو أبو حيان في البحر ٣١٠/١.

(٢) التفسير ٣٥٦/١.

(٣) الاملاء ٥٣/١.

(٤) الاملاء ٥٣/١.

(٥) الإخلاص آية ٤.

(٦) البحر ٣١٠/١.

(٧) عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي البصري، أخذ عن يحيى بن يعمر، وروى عنه أبو عمرو وعيسى بن عمر. توفي سنة ١٢٩. انظر: إنباه الرواة ٢/١٠٤؛ الزهية ١٨؛ الغية ٤٠/٢.

(٨) الآية ٤٢ من التوبة.

آ . (٩٥) قوله تعالى: ﴿أَبْدَأُ﴾ . . منصوبٌ بِيَتَمَنُّوهُ، وهو ظرفُ زمانٍ يقعُ للقليلِ والكثيرِ، ماضياً كانَ أو مستقبلاً، تقول: ما فَعَلْتَهُ أبداً، وقال الراغب^(١): «هو عبارةٌ عن مدةِ الزمانِ الممتدِّ الذي لا يَتَجَزَّأُ كما يتجزأُ الزمانُ، وذلك أنه يقال: زمانٌ كذا ولا يُقال: أبدٌ كذا، وكان مِنْ حَقِّهِ على هذا ألا يُشْنَى ولا يُجَمَّع، وقد قالوا: آباءٌ فجمَّعوه لاختلافِ أنواعِهِ، وقيل: آباءٌ لغةٌ مؤلَّدةٌ، ومجيئه بعد «لَنْ» يدلُّ على أن نَفْيَهَا لا يقتضي التأييدَ، وقد تقدَّم ذلك، ودَعْوَى التأكيدِ فيه بعيدةٌ». وقال هنا: «ولن يَتَمَنُّوهُ» فنَفَى بلن وفي الجمعة بـ«لا»^(٢) قال صاحب المنتخب^(٣): «لأنَّ دَعْوَاهُمْ هنا أعظمُ مِنْ دَعْوَاهُمْ هناك لأنَّ السعادةَ القُصوى فوق مرتبةِ الولاية، لأنَّ الثانيةَ تُراد لحصولِ الأولى، والنفيُّ بـ«لن» أبلغُ مِنَ النفيِّ بـ«لا».

قوله: «بما قَدَّمْتُ أيديهم» متعلِّقٌ بِيَتَمَنُّوهُ، والباءُ للسببيةِ أي بسببِ اجتراحهم العظائم. و«ما» يجوزُ فيها ثلاثةُ أوجهٍ، أظهرُها: كونُها موصولةٌ بمعنى الذي. والثاني: نكرةٌ موصوفةٌ والعاثدُ على كلا القولينِ محذوفٌ أي: بما قَدَّمْتَهُ، فالجملةُ لا محلَّ لها على الأولِ، ومحلُّها الجرُّ على الثاني. والثالث: أنها مصدريةٌ أي: بتقدِّمةِ أيديهم. ومفعولُ «قَدَّمْتُ» محذوفٌ أي: بما قَدَّمْتُ أيديهم الشرُّ أو التبديلُ ونحوه.

آ . (٩٦) قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ﴾ . . هذه اللامُ جوابُ قسمٍ محذوفٍ، والنونُ للتوكيدِ تقديرُه: واللَّهِ لَتَجِدَنَّهُمْ. و«وجدَ» هنا متعديةٌ لمفعولينِ أولُهما الضميرُ، والثاني «أَحْرَصَ»، وإذا تعدَّتْ لاثنينِ كانتْ

(١) المفردات ص ٢.

(٢) الآية ٧ من الجمعة: «ولا يَتَمَنُّونَهُ أبداً».

(٣) الحسن بن صافي ملك النحاة قرأ على ابن برهان له: الحاوي، توفي سنة ٥٦٨. انظر:

الإنباه ٣٠٨/١.

- البقرة -

كـ «عَلِمَ» في المعنى نحو: «وإنَّ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لِفَاسِقِينَ»^(١). ويجوز أن تكون متعدية لواحدٍ ومعناها معنى لقي وأصاب، وينصب «أَحْرَصَ» على الحال: إما على رأيٍ مَنْ لا يشترط التنكير في الحال، وإما على رأيٍ مَنْ يرى أن إضافة «أَفْعَلُ» إلى معرفةٍ غير محضة^(٢). و«أَحْرَصَ» أَفْعَلُ تفضيل فـ «مِنْ» مرادةٌ معها، وقد أُضِيفَتْ لمعرفةٍ فجاءت على أحدِ الجائزين، أعني عَدَمُ المطابقة، وذلك أنها إذا أُضِيفَتْ إلى معرفةٍ على نيةٍ «مِنْ» جازَ فيها وجهان: المطابقة لما قبلها نحو: الزيدان أَفْضَلُ الرجالِ، والزيدون أَفْضَلُ الرجالِ، وهندُ فَضْلَى النساءِ. والهنودُ فَضْلِيَّاتُ النساءِ، ومنه قوله: «أكابر مجرميها»^(٣)، وعدمها نحو: الزيدون أَفْضَلُ الرجالِ، وعليه هذه الآية، وكلا الوجهين فصيحٌ، خلافاً لابن السراج^(٤) حيث ادَّعى تعيين الأفراد، ولأبي منصور الجواليقي^(٥) حيث زعم أن المطابقة أفصح. وإذا أُضِيفَتْ لمعرفةٍ لَزِمَ أن تكون بعضها، ولذلك منع النحويون: «يوسفُ أَحْسَنُ إخوته» على معنى التفضيل، وتأولوا ما يؤهم غيره نحو: «الناقصُ والأشجُّ أعدلانِ بني مروان»^(٦) بمعنى العادلانِ فيهم، وأما^(٧):

(١) الآية ١٠٢ من الأعراف.

(٢) أي فتكون «أَحْرَصَ» نكرة لأن الإضافة غير المحضة لا تعريف فيها.

(٣) الآية ١٢٣ من الأنعام.

(٤) الأصول (بعبارة محتملة) ٦/٢.

(٥) موهوب بن أحمد، قرأ على التبريزي، وله: شرح أدب الكاتب والمعرب، توفي سنة

٥٤٠. انظر: إنباه الرواة ٣/٣٣٥؛ البلغة ٢٧٠؛ البلغة ٢/٣٠٨.

(٦) الناقص هو يزيد بن عبد الملك سُمِّيَ به لنقصه أرزاق الجند، والأشج: عمر ابن

عبد العزيز سمي به لشجّة كانت في وجهه. وهنا لا نستطيع أن نقدر كون الناقص

والأشج قد حصلوا على درجة أعلى من غيرهما من الأمويين في العدل، لأننا بذلك نكون

قد أثبتنا العدل لجميعهم ثم قَدَرْنَا أن هذين هما الأعدلان، ومن هنا قال النحاة: إن

معنى التفضيل هنا غير مقصود.

(٧) لم أهد إلى قائله، وهو في التصريح ١/٢٩٩؛ والحزانة ٢/٢٣١؛ والجمع ١/١١٠؛

والدرر ١/٨٠.

- البقرة -

[٤٢/أ] ٦٢٠ - يَا رَبِّ مُوسَى أَظْلَمِي وَأَظْلَمُهُ فَاصْبُبْ عَلَيْهِ مَلِكًا لَا يَرْحَمُهُ

فشاذٌّ، وَسَوَّخَ ذَلِكَ / كَوْنُ «أَظْلَمَ» الثَّانِي مَقْحَمًا كَأَنَّهُ قَالَ: «أَظْلَمْنَا». وَأَمَّا إِذَا أُضِيفَ لِنَكْرَةٍ فَقَدْ سَبَقَ حُكْمُهَا عِنْدَ قَوْلِهِ: «أَوَّلُ كَافِرٍ»^(١).

قَوْلُهُ: «عَلَى حَيَاةٍ» مُتَعَلِّقٌ بِ«أَحْرَصَ»، لِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ يَتَعَدَّى بِ«عَلَى»، تَقُولُ: حَرَّصْتُ عَلَيْهِ. وَالتَّنْكِيرُ فِي «حَيَاةٍ» تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ حَيَاةً مَخْصُوصَةً وَهِيَ الْحَيَاةُ الْمُتَطَاوِلَةُ، وَلِذَلِكَ كَانَتِ الْقِرَاءَةُ بِهَا أَوْقَعٌ مِنْ قِرَاءَةِ أَبِي «عَلَى الْحَيَاةِ»^(٢) بِالتَّعْرِيفِ. وَقِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ تَقْدِيرُهُ: عَلَى طُولِ حَيَاةٍ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ صِفَةٍ وَلَا مُضَافٍ، بَلْ يَكُونُ الْمَعْنَى: أَنَّهُمْ أَحْرَصُوا النَّاسَ عَلَى مَطْلَقِ حَيَاةٍ. وَإِنْ قُلْتَ: فَكَيْفَ وَإِنْ كَبُرَتْ فَيَكُونُ أَبْلَغَ فِي وَصْفِهِمْ بِذَلِكَ. وَأَصْلُ حَيَاةٍ: حَيَاةٌ تَحْرُكُتِ الْيَأْسُ وَانْفَتْحَ مَا قَبْلَهَا قَلْبَتْ أَلْفَاءً.

قَوْلُهُ: «وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا دَاخِلًا تَحْتَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُنْقَطِعًا عَنْهُ، وَعَلَى الْقَوْلِ بِاتِّصَالِهِ بِهِ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ حُمِلَ عَلَى الْمَعْنَى، فَإِنَّ مَعْنَى أَحْرَصَ النَّاسَ: أَحْرَصَ مِنَ النَّاسِ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: أَحْرَصَ مِنَ النَّاسِ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا. الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ حَذْفٌ مِنَ الثَّانِي لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَأَحْرَصَ مِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا، وَعَلَى مَا تَقَرَّرَ مِنْ كَوْنِ «مِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا» مُتَّصِلًا بِأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ «مِنْ» لِأَنَّ «أَحْرَصَ» جَرَى عَلَى الْيَهُودِ، فَلَوْ عَطِفَ بِغَيْرِ «مِنْ» لَكَانَ مَعْطُوفًا عَلَى النَّاسِ، فَيَكُونُ فِي الْمَعْنَى: وَلِتَجِدْنَهُمْ أَحْرَصَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا فَيَلْزَمُ إِضَافَةُ أَفْعَلِ إِلَى غَيْرِ مَا أَنْدَرَجَ تَحْتَهُ، لِأَنَّ الْيَهُودَ لَيْسُوا مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُشْرِكِينَ الْخَاصِّينَ لِأَنَّهُمْ قَالُوا فِي تَفْسِيرِهِمْ إِنَّهُمْ الْمَجُوسُ أَوْ عَرَبٌ يَعْبُدُونَ

(١) الآية ٤١ من البقرة.

(٢) البحر ٣١٣/١.

الأصنام، اللهم إلا أن يُقال إنه يُغتفر في الثواني ما لا يُغتفر في الأوائل،
فحينئذٍ لولم يُؤت بمن لكان جائزاً. الثالث: أن في الكلام حذفاً وتقديماً
وتأخيراً، والتقدير: ولتجدنهم وطائفة من الذين أشركوا أحرص الناس،
فيكون «من الذين أشركوا» صفةً لمحذوفٍ، ذلك المحذوفُ معطوفٌ على
الضمير في «لتجدنهم»، وهذا وإن كان صحيحاً من حيث المعنى، ولكنه ينبو
عنه التركيب لا سيما على قول من يخصُّ التقديم والتأخير بالضرورة. وعلى
القول بانقطاعه من «أفعل» يكون «من الذين أشركوا» خبراً مقدماً، و«يؤدُّ
أحدُهم» صفةً لمبتدأ محذوفٍ تقديره: ومن الذين أشركوا قومٌ أو فريقٌ يؤدُّ
أحدُهم، وهو من الأماكن المطرد فيها حذفُ الموصوفِ بجملة، كقوله:
«وما مِنَّا إلا له مقامٌ معلوم»^(١)، وقوله: «مِنَّا طَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ». والظاهر أن الذين
أشركوا غيرُ اليهود كما تقدم. وأجاز الزمخشري^(٢) أن يكون من اليهود لأنهم
قالوا: عزيرُ ابنُ الله، فيكون إخباراً بأن من هذه الطائفة التي اشتدَّ حرصها
على الحياة من يؤدُّ لويعمَّر ألف سنة، ويكون من وقوع الظاهر المُشعر بالغلبة
موقع المضمير، إذ التقدير: ومنهم قومٌ يؤدُّ أحدُهم. وقد ظهر مما تقدم أن
الكلام من باب عطف المفردات على القول بدخول «من الذين أشركوا»
تحت أفعل، ومن باب عطف الجمل على القول بالانقطاع.

قوله: «يؤدُّ أحدُهم» هذا مبنيٌّ على ما تقدم، فإن قيل بأن «من الذين
أشركوا» داخلٌ تحت «أفعل» كان في «يؤدُّ» خمسةٌ أوجهٍ أحدها: أنه حالٌ
من الضمير في «لتجدنهم» أي: لتجدنهم واداً أحدُهم. الثاني: أنه حالٌ من
الذين أشركوا فيكون العاملُ فيه «أحرص» المحذوف. الثالث: أنه حالٌ من
فاعل «أشركوا». الرابع: أنه مستأنفٌ استؤنفٌ للإخبار بتبيين حالٍ أمرهم في

(١) الآية ١٦٤ من الصافات.

(٢) الكشاف ١/٢٩٨.

- البقرة -

ازديادِ جِرْصِهِمْ على الحياة. الخامسُ وهو قولُ الكوفيين: أنه صلةٌ لموصولٍ محذوفٍ، ذلك الموصولُ صفةٌ للذين أشركوا، والتقدير: ومن الذين أشركوا الذين يودُّ أحدُهم. وإن قيلَ بالانقطاع فيكونُ في محلِّ رفعٍ، لأنه صفةٌ لمبتدأٍ محذوفٍ كما تقدّم. و«أحدٌ» هنا بمعنى واحد، وهمزته بدلٌ من واو، وليس هو «أحد» المستعملُ في النفي فإنَّ ذاك همزته أصلٌ بنفسِها، ولا يُستعملُ في الإيجابِ المَحْض. و«يودُّ» مضارعٌ وِدَدْتُ بكسر العينِ في الماضي، فلذلك لم تُحذفِ الواوُ في المضارعِ لأنها لم تقعْ بين ياءٍ وكسرةٍ بخلافِ «يُعدُّ» وبابه، وحكى الكسائيُّ فيه «وِدَدْتُ» بالفتح. قال بعضهم: «فعلى هذا يُقالُ يودُّ بكسر الواو». والودادة التمني.

قوله: «لويُعَمَّرُ» في «لو» هذه ثلاثة أقوال، أحدها - وهو الجاري على قواعد نحاة البصرة -: أنها حرفٌ لما كان سيقعُ لوقوعِ غيره، وجوابُها محذوفٌ لدلالةِ «يودُّ» عليه، وحذفَ مفعولُ «يودُّ» لدلالةِ «لويُعَمَّرُ» عليه، والتقديرُ: يودُّ أحدُهم طولَ العمرِ، لويُعَمَّرُ ألفَ سنةٍ لَسُرَّ بذلك، فحذفَ من كلِّ واحدٍ ما دلَّ عليه الآخرُ، ولا محلٌّ لها حينئذٍ من الإعرابِ. والثاني - وبه قال الكوفيون وأبو علي الفارسي وأبو البقاء -^(١): أنها مصدريةٌ بمنزلةِ أَنْ الناصبة، فلا يكونُ لها جوابٌ، وينسبُك منها وما بعدها مصدرٌ يكونُ مفعولاً ليودُّ، والتقدير: يودُّ أحدُهم تعميمه ألفَ سنةٍ. واستدلَّ أبو البقاء بأنَّ الامتناعية [٤٢/ب] معناها في الماضي، وهذه يلزمُها المستقبلُ كـ «أَنْ»، وبأنَّ «يودُّ» / يتعدى لمفعولٍ وليس مِمَّا يعلِّقُ، وبأنَّ «أَنْ» قد وَقَعَتْ بعد يودُّ في قوله: «أيودُّ أحدُكم أَنْ تكونَ له جنةٌ»^(٢) وهو كثيرٌ، وموضعُ الردِّ عليه غيرُ الكتابِ. الثالث - وإليه نحا الزمخشري -^(٣): أن يكونَ معناها التمني فلا تحتاجُ إلى جوابٍ لأنها في

(١) الإملاء ٥٣/١.

(٢) الآية ٢٦٦ من البقرة.

(٣) الكشاف ٢٩٨/١.

- البقرة -

قوة: ياليتني أَعْمَرُ، وتكون الجملة من لَوَوما في حَيَزا في محلِّ نصبٍ مفعولاً به على طريقِ الحكايةِ بِيَوْدُ، إجراءً له مُجرى القول. قال الزمخشري: «فإن قلت: كيف اتصل لويُعَمَّرُ بِيَوْدُ أحدهم؟ قلت: هي حكايةٌ لَوَدَّادَتِهِمْ، و«لو» في معنى التمني، وكان القياسُ: «لَوَأَعْمَرُ» إلا أنه جرى على لفظِ الغيبةِ لقوله: «يَوْدُ أحدهم»، كقولك: حَلَفَ بالله لَيَفْعَلَنَّ انتهى». وقد تقدّم شرحه، إلا قوله: «وكان القياسُ لَوَأَعْمَرُ، يعني بذلك أنه كان من حَقِّه أن يأتي بالفعل مُسنِداً للمتكلم وحده وإنما أجزى «يَوْدُ» مُجرى القول لأن «يَوْدُ» فعلٌ قلبي والقولُ ينشأ عن الأمورِ القلبيةِ».

و «أَلَفَ سَنَةً» منصوبٌ على الظرفِ بِيُعَمَّرُ، وهو متعدّدٌ لمفعولٍ واحدٍ قد أُقيِمَ مقامَ الفاعلِ. وفي «سَنَةً» قولان «أحدهما: أن أصلها: سَنَوَةٌ لقولهم: سَنَوَاتٌ وَسَنِيَّةٌ وَسَانِيَّتٌ. والثاني: أنها من سَنَهَةٌ لقولهم: سَنَهَاتٌ وَسَنِيهَةٌ وَسَانِهَةٌ، واللغتان ثابتتان عن العربِ كما ذَكَرْتُ لك.

قوله: «وما هو بِمُزَحَّزِجِه من العذاب» في هذا الضميرِ خمسةُ أقوالٍ، أحدها: أنه عائدٌ على «أحد» وفيه حينئذٍ وَجْهان، أحدهما: أنه اسمٌ «ما» الحجازية، و«بِمُزَحَّزِجِه» خبرٌ «ما»، فهو في محلِّ نصبٍ والباءُ زائدة. و«أن يُعَمَّرُ» فاعلٌ بقوله «بِمُزَحَّزِجِه»، والتقدير: وما أحدهم مُزَحَّزِجِه تعميُّره. الثاني من الوجهين في «هو»: أن يكون مبتدأ، و«بِمُزَحَّزِجِه» خبره، و«أن يُعَمَّرُ» فاعلٌ به كما تقدّم، وهذا على كَوْنِ «ما» تميميةً، والوجهُ الأولُ أحسنُ لنزولِ القرآنِ بلغةِ الحجازِ وظهورِ النصبِ في قوله: «ما هذا بَشَرًا»^(١)، «ما هُنَّ أمهاتُهُم»^(٢).

الثاني من الأقوال: أن يعودَ على المصدرِ المفهومِ من «يُعَمَّرُ»، أي:

(١) الآية ٣١ من يوسف.

(٢) الآية ٢ من المجادلة.

- البقرة -

وما تعمييره، ويكون قوله: «أن يُعَمَّر» بدلاً منه، ويكون ارتفاع «هو» على الوجهين المتقدمين، أعني كونه اسم «ما» أو مبتدأ.

الثالث: أن يكون كناية عن التعمير، ولا يعود على شيء قبله، ويكون «أن يُعَمَّر» بدلاً منه مفسراً له، والفرق بين هذا وبين القول الثاني أن ذلك تفسيره شيء متقدم مفهوم من الفعل، وهذا مفسر بالبدل بعده، وقد تقدم أن في ذلك خلافاً، وهذا ما عني الزمخشري بقوله^(١): «ويجوز أن يكون «هو» مبهماً، و«أن يُعَمَّر» موضحة».

الرابع: أنه ضمير الأمر والشأن وإليه نحا الفارسي في «الحليبات» موافقة للكوفيين، فإنهم يفسرون ضمير الأمر بغير جملة إذا انتظم من ذلك إسناد معنوي، نحو: ظننته قائماً الزيدان، وما هو بقائم زيد، لأنه في قوة: ظننته يقوم الزيدان، وما هو يقوم زيد، والبصريون يأتون تفسيره إلا بجملة مُصرَّحٍ بجزئتها سالمة من حرف جر، وقد تقدم تحقيق القولين.

الخامس: أنه عماد، نعني به الفصل عند البصريين، نقله ابن عطية^(٢) عن الطبري^(٣) عن طائفة، وهذا يحتاج إلى إيضاح: وذلك أن بعض الكوفيين يجيزون تقديم العماد مع الخبر المقدم، يقولون في: زيد هو القائم: هو القائم زيد، وكذلك هنا، فإن الأصل عند هؤلاء أن يكون «بمُزَحِّجِه» خبراً مقدماً و«أن يُعَمَّر» مبتدأ مؤخرًا، و«هو» عماد، والتقدير: وما تعمييره هو بمزحجيه، فلما قدم الخبر قدم معه العماد. والبصريون لا يجيزون شيئاً من ذلك.

و«من العذاب» متعلق بقوله: «بمُزَحِّجِه» و«من» لابتداء الغاية.

(١) الكشاف ٢٩٨/١.

(٢) التفسير ٣٦٠/١.

(٣) تفسير الطبري ٣٧٤/٢.

- البقرة -

وَالزَّحْزَحَةُ: التَّحِيَّةُ، تَقُولُ: زَحْزَحْتُهُ فَزَحْزَحَ، فَيَكُونُ قَاصِرًا وَمَتَعِدِيًا، فَمِنْ مَجِيئِهِ مَتَعِدِيًا قَوْلُهُ (١):

٦٢١ - يَا قَابِضَ الرُّوحِ مِنْ نَفْسٍ إِذَا احْتَضَرَتْ

وَعَافَرَ الذَّنْبَ زَحْزَحْنِي عَنِ النَّارِ

وَأَنشَدَهُ ذُو الرِّمَّةِ:

٦٢٢ - يَا قَابِضَ الرُّوحِ مِنْ جِسْمٍ عَصَى زَمَانًا

وَمِنْ مَجِيئِهِ قَاصِرًا قَوْلُ الْآخِرِ (٢):

٦٢٣ - خَلِيلِي مَا بَالُ الدُّجَى لَا يُزَحْزَحُ وَمَا بَالُ ضَوْءِ الصَّبْحِ لَا يَتَوَضَّحُ

قَوْلُهُ: «أَنْ يُعَمَّرَ»: إِمَّا أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا أَوْ بَدَلًا مِنْ «هُوَ» أَوْ مَبْتَدَأً حَسَبَ

مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْإِعْرَابِ فِي «هُوَ».

«وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ» مَبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ، وَ«بِمَا» مَتَعَلِّقٌ بِبَصِيرٍ. وَ«مَا»

يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً اسْمِيَّةً أَوْ نَكْرَةً مَوْصُوفَةً، وَالْعَائِدُ عَلَى كِلَا الْقَوْلَيْنِ

مَحذُوفٌ أَي: يَعْمَلُونَهُ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً أَي: بِعَمَلِهِمْ. وَالْجُمْهُورُ

«يَعْمَلُونَ» بِالْيَاءِ، نَسَقًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَالْحَسَنُ وَغَيْرُهُ (٣) «تَعْمَلُونَ» بِالتَّاءِ

لِلخَطَابِ عَلَى الْاِلْتِفَاتِ، وَأَتَى بِصِيغَةِ الْمُضَارَعِ، وَإِنْ كَانَ عِلْمُهُ مُحِيطًا

بِأَعْمَالِهِمُ السَّالِفَةِ مِرَاعَاةً لِرُؤُوسِ الْآيِ، وَخَتَمَ الْفَوَاصِلِ.

آ. (٩٧) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجَبْرِيَلِ فَإِنَّهُ﴾ ... «مَنْ»

شَرْطِيَّةٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ بِالْاِبْتِدَاءِ، وَ«كَانَ» خَبْرُهُ عَلَى مَا هُوَ الصَّحِيحُ كَمَا تَقَدَّمَ،

وَجَوَابُهُ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجَبْرِيَلِ فَلَا وَجْهَ لِعَدَاوَتِهِ، أَوْ فَلَيَمُتْ

(١) الْبَيْتُ لِذِي الرِّمَّةِ، وَهُوَ فِي مَلْحَقِ دِيْوَانِهِ ١٨٧٥؛ وَالْقُرْطُبِيُّ ٣٥/٢.

(٢) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى قَائِلِهِ وَهُوَ فِي الْقُرْطُبِيِّ ٣٥/٢.

(٣) قِرَاءَةُ الْحَسَنِ وَقَتَادَةَ وَالْأَعْرَجَ وَيَعْقُوبَ. انظُر: الْبَحْرَ ٣١٦/١؛ ابْنُ عَطِيَّةٍ ٣٦٠/١.

- البقرة -

غَيْظًا وَنَحْوَهُ. ولا جائز أن يكون «فإنه نَزَّله» جواباً للشرط لوجهين، أحدهما من جهة المعنى، والثاني من جهة الصناعة، أما الأول: فلأنَّ فِعْلَ التَّنْزِيلِ متَحَقِّقُ الْمُضِيِّ، والجزاء لا يكون إلاً مستقبلاً، ولقائل أن يقول: هذا محمولٌ على التبيين، والمعنى: فقد تبين أنه نَزَّله، كما قالوا في قوله: «إن كان قميصه قد [مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ]»^(١) ونحوه. وأما الثاني: فلأنه^(٢) لا بد في جملة الجزاء من ضمير يعود على اسم الشرط، فلا يجوز: مَنْ يَقُمْ فزَيْدٌ مَنْطَلِقٌ، ولا ضمير في قوله: «فإنه نَزَّله» يَعُودُ على «مَنْ» فلا يكون جواباً للشرط، وقد جاءت مواضع كثيرة مِنْ ذلك، ولكنهم أولوها على حَذْفِ العائدِ فَمِنْ ذلك قَوْلُهُ^(٣):

٦٢٤ - فَمَنْ تَكُنِ الحَضَارَةُ أَعَجَبْتُهُ فَأَيَّ رَجَالٍ بَادِيَةٍ تَرَانِي وَقَوْلُهُ^(٤):

٦٢٥ - فَمَنْ يَكْ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَلَانِي وَقِيَارٌ بِهَا لَعَرِيبٌ

وينبغي أن يُبَيَّنَ ذلك على الخلاف في خبر اسم الشرط. فإن قيل: إن [٤٣/أ] الخبر هو الجزاء وحده - أو هو مع الشرط - فلا بد من الضمير /، وإن قيل بأنه فعل الشرط وحده فلا حاجة إلى الضمير، وقد تقدّم قول أبي البقاء وغيره في ذلك عند قوله تعالى: «فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ»^(٥)، وقد صرَّح الزمخشري^(٦) بأنه جواب الشرط، وفيه النظر المذكور، وجوابه ما تقدّم.

(١) الآية ٢٦ من يوسف.

(٢) لم يظهر في فيلم الأصل، وأثبتناه من النسخ الأخرى.

(٣) البيت للقطامي، وهو في ديوانه ٥٨؛ والمغني ٥٦١؛ واللسان: حضر. والحضارة: الإقامة في الحضر.

(٤) البيت لضابىء اليرجبي، وهو في الكتاب ٣٨/١؛ وابن يعيش ٦٨/٨؛ والهمع ١٤٤/٢؛ والدرر ٢٠٠/٢. وقيار: اسم فرسه.

(٥) الآية ٣٨ من البقرة.

(٦) الكشاف ٣٠٠/١.

- البقرة -

و «عَدُوًّا» خبرُ كَانَ، وَيَسْتَوِي فِيهِ الْوَاحِدُ وَغَيْرُهُ، قَالَ: «هَمَّ الْعَدُوُّ»^(١).
وَالْعَدَاوَةُ: التَّجَاوُزُ. قَالَ الرَّاعِبُ^(٢): «فَبِالْقَلْبِ يُقَالُ الْعَدَاوَةُ، وَبِالْمَشْيِ يُقَالُ:
الْعَدُوُّ، وَبِالْإِخْلَالِ فِي الْعَدْلِ يُقَالُ: الْعُدْوَانُ، وَبِالْمَكَانِ أَوْ النَّسَبِ يُقَالُ: قَوْمٌ
عِدَى أَيْ غُرَبَاءُ». وَ«لِجَبْرِيلَ» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لـ «عَدُوًّا» فَيَتَعَلَّقُ
بِمَحذُوفٍ، وَأَنْ تَكُونَ اللَّامُ مَقْوِيَةً لَتَعْدِيَّةٍ «عَدُوًّا» إِلَيْهِ. وَجَبْرِيلَ اسْمٌ مَلَكَ
وَهُوَ أَعْجَمِيٌّ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَنْصَرَفْ، وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: «إِنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ جَبْرُوتِ اللَّهِ»
بَعِيدٌ، لِأَنَّ الْاِسْتِقَاقَ لَا يَكُونُ فِي [الْأَسْمَاءِ] الْأَعْجَمِيَّةِ، وَكَذَا قَوْلُ مَنْ قَالَ:
«إِنَّهُ مَرْكَبٌ تَرْكِيْبٌ الْإِضَافَةِ، وَأَنَّ «جَبْرَ» مَعْنَاهُ عَبْدٌ، وَ«إِيلَ» اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ
اللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ عَبْدِ اللَّهِ» لِأَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَجْرِيَ الْأَوَّلُ بِوَجْهِهِ الْإِعْرَابِ
وَأَنْ يَنْصَرَفَ الثَّانِي، وَكَذَا قَوْلُ الْمَهْدَوِيِّ: إِنَّهُ مَرْكَبٌ تَرْكِيْبٌ مَزْجٍ نَحْوُ:
حَضْرَمَوْتٌ لِأَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُبْنَى الْأَوَّلُ عَلَى الْفَتْحِ لَيْسَ إِلَّا. وَأَمَّا رُدُّ
الشَّيْخِ^(٣) عَلَيْهِ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَرْكَبًا تَرْكِيْبٌ مَزْجٍ لَجَازَ فِيهِ أَنْ يُعْرَبَ إِعْرَابَ
الْمُتَضَايِفِيْنَ أَوْ يُبْنَى عَلَى الْفَتْحِ كَأَحَدِ عَشْرٍ، فَإِنَّ كُلَّ مَارْكَبٍ تَرْكِيْبٍ الْمَزْجِ
يَجُوزُ فِيهِ هَذِهِ الْأَوْجُهُ، وَكَوْنُهُ لَمْ يُسْمَعْ فِيهِ الْبِنَاءُ وَلَا جَرِيَانُهُ مَجْرَى الْمُتَضَايِفِيْنَ
دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ تَرْكِيْبِهِ تَرْكِيْبَ الْمَزْجِ، فَلَا يَحْسُنُ رَدًّا لِأَنَّهُ جَاءَ عَلَى أَحَدِ
الْجَائِزِيْنَ وَاتَّفَقَ أَنَّهُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ إِلَّا كَذَلِكَ.

وَقَدْ تَصَرَّفَتْ فِيهِ الْعَرَبُ عَلَى عَادَتِهَا فِي الْأَسْمَاءِ الْأَعْجَمِيَّةِ فَجَاءَتْ فِيهِ
بِثَلَاثِ عَشْرَةِ لُغَةً، أَشْهَرُهَا وَأَفْصَحُهَا^(٤): جَبْرِيلَ بَزْنَةَ قِنْدِيلَ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ

(١) الآية ٤ من المنافقون.

(٢) المفردات ٣٣٨.

(٣) البحر ٣١٧/١.

(٤) انظر في قراءات جبريل ولغاته: السبعة ١٦٥؛ الكشف ٢٥٤/١؛ الشواذ ٨؛ البحر

٣١٧/١؛ ابن عطية ٣٦١/١؛ القرطبي ٣٧/٢.

- البقرة -

أبي عمرو ونافع وابن عامر وحفص عن عاصم. وهي لغة الحجاز، قال
ورقة بن نوفل^(١):

٦٢٦ - وَجِبْرِيلُ يَأْتِيهِ وَمِيكَالُ مَعَهُمَا مِنْ اللَّهِ وَحَيُّ يَشْرَحُ الصِّدْرَ مُنْزَلًا
وقال حسان^(٢):

٦٢٧ - وَجِبْرِيلُ رَسُولُ اللَّهِ فِيْنَا وَرُوحُ الْقُدْسِ لَيْسَ لَهُ كِفَاءُ
وقال عمران بن حطان^(٣):

٦٢٨ - وَالرُّوحُ جِبْرِيلُ مِنْهُمْ لَا كِفَاءَ لَهُ وَكَانَ جِبْرِيلُ عِنْدَ اللَّهِ مَأْمُونًا

الثانية: كذلك إلا أنه بفتح الجيم، وهي قراءة ابن كثير والحسن، وقال
الفراء: «لا أُحِبُّهَا لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ فَعْلِيلٌ». وما قاله ليس بشيء لأن
ما أَدْخَلْتَهُ الْعَرَبُ فِي لِسَانِهَا عَلَى قَسْمَيْنِ: قَسْمِ الْحَقْوَةِ بِأَبْنِيَّتِهِمْ كَلِجَامٍ،
وقسمٍ لَمْ يُلْحَقْوَهُ كِابْرِيْسَمِ^(٤)، على أنه قيل إنه نظيرُ شَمُوَيْلِ اسْمِ طَائِرٍ، وعن
ابن كثير أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقرأ: جِبْرِيلُ وَمِيكَائِيلُ،
قال: فلا أزال أفرؤُهُمَا كَذَلِكَ. الثالث: جِبْرِئِيلُ كَعَنْتَرِيْسِ^(٥)، وهي لغة قيسٍ
وتميمٍ، وبها قرأ حمزة والكسائي، وقال حسان^(٦):

٦٢٩ - شَهَدْنَا فَمَا تَلَقَى لَنَا مِنْ كِتَابِيَّةٍ يَدِ الدَّهْرِ إِلَّا جِبْرِئِيلُ أَمَامَهَا

(١) البحر ٣١٨/١؛ زاد المسير ١١٧/١.

(٢) تقدم برقم ٦٠٤.

(٣) البحر ٣١٨/١، ولا كفاء: لا نظير.

(٤) الإبريسم: الحرير.

(٥) العنتريس: الناقة الغليظة.

(٦) البيت لكعب بن مالك كما في اللسان: جبر، وإعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج

وقال جرير^(١):

٦٣٠ - عَبْدُوا الصَّلِيبَ وَكَذَّبُوا بِمُحَمَّدٍ وَجَبْرَيْلَ وَكَذَّبُوا مِيكَالًا

الرابعة: كذلك إلا أنه لا ياء بعد الهمزة، وتروى عن عاصم ويحيى بن يعمر^(٢). الخامسة: كذلك إلا أن اللام مشددة، وتروى أيضاً عن عاصم ويحيى بن يعمر أيضاً قالوا: و«إل» بالتشديد اسم الله تعالى، وفي بعض التفاسير: «لا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً»^(٣) قيل: معناه الله. وروى عن أبي بكر لَمَّا سَمِعَ بَسَجَعَ مُسَيَّلِمَةً: «هذا كلامٌ لم يَخْرُجْ من إل». السادسة: جِبْرَائِلُ بِالْفِ بَعْدَ الرَّاءِ وَهَمْزَةٌ مَكْسُورَةٌ بَعْدَ الْأَلْفِ، وبها قرأ عكرمة. السابعة: مِثْلُهَا إِلَّا أَنَّهَا بِيَاءٌ بَعْدَ الْهَمْزَةِ. الثامنة: جِبْرَائِيلُ بِيَاءً بَعْدَ الْأَلْفِ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ، وبها قرأ الأعمش ويحيى أيضاً. التاسعة: جِبْرَالُ. العاشرة: جِبْرَائِيلُ^(٤) بِالْيَاءِ وَالْقَصْرِ وَهِيَ قِرَاءَةٌ طَلَحَ بِنِ مَصْرَفٍ. الحادية عشرة: جِبْرِينُ بِفَتْحِ الْجِيمِ وَالنُّونِ. الثانية عشرة: كذلك إلا أنها بكسر الجيم. الثالثة عشرة: جِبْرَائِيلِينَ. والجملة مِنْ قَوْلِهِ: «مَنْ كَانَ» فِي مَحَلِّ نَصْبٍ بِالْقَوْلِ، وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: «فَإِنَّهُ» يَعُودُ عَلَى جِبْرِيلَ، وَفِي قَوْلِهِ «نَزَّلَهُ» يَعُودُ عَلَى الْقُرْآنِ، وَهَذَا مُوَافِقٌ لِقَوْلِهِ: «نَزَّلَ بِهِ الرُّوحَ الْأَمِينَ»^(٥) فِي قِرَاءَةِ مَنْ رَفَعَ «الرُّوحَ»، وَلِقَوْلِهِ «مُصَدِّقًا»، وَقِيلَ: الْأَوَّلُ يَعُودُ عَلَى اللَّهِ وَالثَّانِي يَعُودُ عَلَى جِبْرِيلَ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ «نَزَّلَ بِهِ الرُّوحَ» بِالتَّشْدِيدِ وَالنُّصْبِ. وَأَتَى بِـ «عَلَى» الَّتِي تَقْتَضِي

(١) ديوانه ٤٥٠؛ والقرطبي ٣٨/٢.

(٢) يحيى بن يعمر تابعي جليل عرض على عبدالله بن عمر، وأخذ عنه أبو عمر بن العلاء توفي سنة ١٢٩. انظر: طبقات ابن سعد ٣٦٨/٧.

(٣) الآية ١٠ من التوبة.

(٤) في الأصل: جبريل وهو سهو؛ والتصحيح من البحر ٣١٨/١.

(٥) الآية ١٩٣ من الشعراء، وقد قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحفص بذلك، والباقون بالتشديد والنصب. انظر: السبعة ٤٧٣.

- البقرة -

الاستعلاء دون «إلى» التي تقتضي الانتهاء، وخصَّ القلب بالذكر لأنه خزنة الحفظ وبيتُ الربِّ، وأضافه إلى ضميرِ المخاطبِ دونَ ياءِ المتكلمِ - وإن كان ظاهرُ الكلامِ يقتضي أن يكونَ «على قلبي»^(١) - لأحدِ أمرين: إما مراعاةً لحالِ الأمرِ بالقولِ فَتَسْرُدُ لفظه بالخطابِ كما هو نحو قولك: قل لقومك لا يهينوك، ولو قلت: لا تهينوني لجاز، ومنه قولُ الفرزدق^(٢):

٦٣١ - ألم ترَ أني يومَ جَوِّ سُوَيْقَةٍ دَعَوْتُ فنادتني هُنَيْدَةً: ما ليا

فَأَحْرَزَ المعنى ونكبَّ عن نداءِ هُنَيْدَةَ بـ «مالك»؟، وإمَّا لأنَّ نَمَّ قولاً^(٣) آخرَ مضمراً بعد «قُل»، والتقديرُ: قُلْ يا محمد: قال الله مَنْ كان عدوًّا لجبريلَ، وإليه نَحَا الزمخشري^(٤) بقوله: «جاءتْ على حكايةِ كلامِ الله تعالى، قُلْ ما تكلمتُ به من قولي: مَنْ كانَ عدوًّا لجبريلَ فإنه نَزَّلَه على قَلْبِكَ» فعلى هذا الجملةُ الشرطيةُ معمولةٌ لذلك القولِ المضميرِ، والقولُ المُضْمَرُ معمولٌ لِلْفِظِ «قُل»، والظاهرُ ما تقدَّم من كونِ الجملةِ معمولةً لِلْفِظِ «قُل» بالتأويلِ المذكورِ أولاً، ولا يُنافيه قولُ الزمخشري فإنه قَصَدَ تفسيرَ المعنى لا تفسيرَ الإعرابِ.

قوله: «بِإِذْنِ اللَّهِ» في محلِّ نصبٍ على الحالِ من فاعلٍ: «نَزَّلَه» إن قيل إنه ضميرُ جبريلَ، أو من مفعوله إن قيل إنَّ الضميرَ المرفوعَ في «نَزَّلَ» يعودُ على الله، والتقديرُ: فإنه نَزَّلَه مَأذُونًا له أو معه إِذْنُ اللَّهِ. [وَالِإِذْنَ فِي الْأَصْلِ الْعِلْمُ بِالشَّيْءِ، وَالِإِذَانُ: الْإِعْلَامُ]^(٥)، إِذْنَ بِهِ: عَلِمَ بِهِ، وَأَذْنَتْهُ بِكَذَا: أَعْلَمْتُهُ بِهِ،

(١) انظر: تفسير ابن عطية ١/٣٦٢.

(٢) ديوانه ٨٩٥؛ وابن عطية ١/٣٦٣؛ والبحر ١/٣٢٠.

(٣) في الأصل: «قول» وهو سهو.

(٤) الكشف ١/٣٠٠.

(٥) ما بين معقوفين غير واضح في الصورة عن الأصل.

- البقرة -

ثم يُطْلَقُ عَلَى التَّمَكِينِ، أَذِنَ لِي فِي كَذَا: أَمَكَّنِي مِنْهُ، وَعَلَى الْإِخْتِيَارِ: فَعَلْتُهُ بِإِذْنِكَ: أَي بِإِخْتِيَارِكَ، وَقَوْلُ مَنْ قَالَ بِإِذْنِهِ أَي: بِتَسْيِيرِهِ رَاجِعٌ إِلَى ذَلِكَ.

قوله: «مُصَدِّقًا» حَالٌ مِنَ الْهَاءِ فِي «نَزَلَهُ» إِنْ كَانَ يَعُودُ الضَّمِيرُ عَلَى الْقُرْآنِ، وَإِنْ عَادَ عَلَى جِبْرِيلَ فِيهِ اِحْتِمَالَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمَجْرُورِ الْمَحذُوفِ لِفَهْمِ الْمَعْنَى، وَالتَّقْدِيرُ: فَإِنَّ اللَّهَ / نَزَلَ جِبْرِيلَ بِالْقُرْآنِ مُصَدِّقًا، وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مِنْ جِبْرِيلَ بِمَعْنَى مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الرِّسْلِ وَهِيَ حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَالْهَاءُ فِي «بَيْنَ يَدَيْهِ» يَجُوزُ أَنْ تَعُودَ عَلَى «الْقُرْآنِ» أَوْ عَلَى «جِبْرِيلَ».

و«هُدًى وَبُشْرَى» حَالَانِ مَعْطُوفَانِ عَلَى الْحَالِ قَبْلَهُمَا، فَهَمَا مَصْدَرَانِ مَوْضُوعَانِ مَوْضِعِ اسْمِ الْفَاعِلِ، أَوْ عَلَى الْمَبَالِغَةِ أَوْ عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ أَي: ذَاهُودِي، وَ«بُشْرَى» أَلْفُهَا لِلتَّأْنِيثِ، وَجَاءَ هَذَا التَّرْتِيبُ اللَّفْظِيُّ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ مِطَابِقًا لِلتَّرْتِيبِ الْوُجُودِيِّ، وَذَلِكَ أَنَّهُ نَزَلَ مُصَدِّقًا لِلْكِتَابِ لِأَنَّهَا مِنْ بِنُوعٍ وَاحِدٍ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ حَصَلَتْ بِهِ الْهَدَايَةُ بَعْدَ نَزُولِهِ. وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ بُشْرَى لِمَنْ حَصَلَتْ لَهُ بِهِ الْهَدَايَةُ، وَخَصَّ الْمُؤْمِنِينَ لِأَنَّهُمْ الْمُتَنَفِعُونَ بِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ وَقَدْ تَقَدَّمَ نَحْوُهُ.

آ. (٩٨) قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا﴾: الْكَلَامُ فِي «مَنْ» كَمَا تَقَدَّمَ، إِلَّا أَنَّ الْجَوَابَ هُنَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ»، فَإِنْ قِيلَ: وَأَيْنَ الرَّابِطُ؟ فَالْجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْاسْمَ الظَّاهِرَ قَامَ مَقَامَ الْمِضْمَرِ، وَكَانَ الْأَصْلُ: فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لَهُمْ، فَاتَى بِالظَّاهِرِ تَنْبِيهُاً عَلَى الْعِلَةِ. وَالثَّانِي: أَنْ يُرَادَ بِالْكَافِرِينَ الْعَمُومَ، وَالْعَمُومَ مِنَ الرِّوَابِطِ، لِأَنَّ الدَّرَجَةَ الْأَوَّلَ تَحْتَهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَحذُوفًا تَقْدِيرُهُ: مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ فَقَدْ كَفَرَ وَنَحْوُهُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْوَاوُ فِي قَوْلِهِ: «وَمَلَأْتِكُمْ وَرْسُلَهُ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ» بِمَعْنَى أَوْ، قَالَ: لِأَنَّ مَنْ عَادَى وَاحِدًا مِنْ هَؤُلَاءِ الْمَذْكُورِينَ فَالْحُكْمُ فِيهِ كَذَلِكَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ لِلتَّفْصِيلِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ، فَإِنَّ هَذَا الْحُكْمَ مَعْلُومٌ، وَذَكَرَ

- البقرة -

جبريل وميكال بعد اندراجهما أولاً تنبيهاً على فضلهما على غيرهما من الملائكة، وهكذا كل ما ذُكر: خاص بعد عام، وبعضهم يُسمي هذا النوع بالتجريد، كأنه يعني به أنه جرد من العموم الأول بعض أفراد اختصاصاً له بمزية، وهذا الحكم - أعني ذكر الخاص بعد العام - مختص بالواو، لا يجوز في غيرها من حروف العطف.

وجعل بعضهم مثل هذه الآية - أعني في ذكر الخاص بعد العام تشریفاً له - قوله: «فيهما فاكهة ونخل ورمان»^(١) وهذا فيه نظر؛ فإن «فاكهة» من باب المطلق لأنها نكرة في سياق الإثبات، وليست من العموم في شيء، فإن عني أن اسم الفاكهة يُطلق عليهما من باب صدق اللفظ على ما يحتمله ثم نص عليه فصحيح. وأتى باسم الله ظاهراً في قوله: «فإن الله عدو» لأنه لو أُضمر فقيل: «فإنه» لأوهم عودته على اسم الشرط فينعكس المعنى، أو عودته على ميكال لأنه أقرب مذكور. وميكائيل اسم أعجمي، والكلام فيه كالكلام في جبريل من كونه مشتقاً من ملكوت الله أو أن «ميك» بمعنى عبد، و«إيل» اسم الله، وأن تركيبه إضافة أو تركيب مزج، وقد عُرف الصحيح من ذلك. وفيه سبع لغات^(٢): ميكال بزنة مفعال وهي لغة الحجاز، وبها قرأ أبو عمرو وحفص عن عاصم، قال^(٣):

٦٣٢ - ويوم بدر لقيناكم لنا عددُ فيه مع النصر ميكال وجبريل
وقوله^(٤):

(١) الآية ٦٨ من الرحمن.

(٢) انظر في قراءات ميكائيل ولغاتها: السبعة ١٦٥؛ الشواذ ٨؛ القرطبي ٣٨/٢؛ البحر ٣١٨/١.

(٣) لم أهدت إلى قائله، وهو في البحر ٣١٨/١.

(٤) تقدم برقم ٦٣٠.

الثانية: كذلك، إلا أن بعد الألف همزةً وبها قرأ نافع. الثالثة: كذلك إلا أنه بزيادة ياء بعد الهمزة وهي قراءة الباقيين. الرابعة: ميكَيل^(١) مثل ميكَيل وبها قرأ ابن محيصن. الخامسة: كذلك إلا أنه لاياء بعد الهمزة فهو مثل: ميكَيل وقرئ بها. السادسة: ميكايل بيائين بعد الألف وبها قرأ الأعمش. السابعة: ميكاأل بهمزة مفتوحة بعد الألف كما يقال: إسرائيل. وحكى الماوردي^(٢) عن ابن عباس أن «جبر» بمعنى عبد بالتكبير، و«ميكا» بمعنى عبّد بالتصغير، فمعنى جبريل: عبد الله، ومعنى ميكايل: عبّد الله قال: «ولا يُعلم لابن عباس في هذا مخالفت». قوله: «وما يكفر بها إلا الفاسقون» هذا استثناء مفرغ، وقد تقدّم أن الفراء^(٣) يُجيز فيه النصب.

آ. (١٠٠) قوله تعالى: ﴿أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا﴾: الجمهور على تحريك واو «أو كلما» واختلف النحويون في ذلك على ثلاثة أقوال، فقال الأخفش^(٤): إن الهمزة للاستفهام والواو زائدة، وهذا على رأيه في جواز زيادتها. وقال الكسائي: هي «أو» العاطفة التي بمعنى بل، وإنما حرّكت الواو، ويؤيده قراءة من قرأها ساكنة. وقال البصريون: هي واو العطف قدّمت عليها همزة الاستفهام على ما عرفت، وقد تقدّم أن الزمخشري^(٥) يُقدّر بين الهمزة وحرف العطف شيئاً يعطف عليه ما بعده، لذلك قدّره هنا: أكفروا بالآيات البيّنات وكَلَّمَا عَاهَدُوا.

(١) في البحر: ميكيل، الشواذ: ميكيل.

(٢) تفسير الماوردي ١/١٤٠.

(٣) معاني القرآن ١/١٦٨.

(٤) معاني القرآن ١٤١.

(٥) الكشف ١/٣٠٠.

- البقرة -

وقرأ أبو السَّمَالِ العَدَوِي^(١): «أَوْ كَلَّمَا» ساكنة الواو، وفيها أيضاً ثلاثة أقوال، فقال الزمخشري^(٢): «إنها عاطفة على «الفاستقين»، وقدَّره بمعنى إلا الذين فَسَقُوا أو نَقَضُوا يعني به أنه عَطَفَ الفعل على الاسم لأنه في تأويله كقوله: «إِن الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا»^(٣) أي: الذين اصَّدَّقُوا وأَقْرَضُوا. وفي هذا كلامٌ يأتي في سورته إن شاء الله تعالى، وقال المهدي: «أو» لانقطاع الكلام بمنزلة أم المنقطعة، يعني أنها بمعنى بل، وهذا رأي الكوفيين وقد تقدَّم تحريراً هذا القول وما استدلُّوا به من قوله^(٤):

٦٣٤ - أوأنت في العين أمْلحُ

في أولِ السورة، وقال بعضهم: هي بمعنى الواو فتتفق القراءتان، وقد ثَبَتَ ورودُ «أو» بمنزلة الواو كقوله^(٥):

٦٣٥ - ما بَيْنَ مُلْجِمٍ مُهْرِهِ أو سافِعِ

«خطيئة أو إثمًا»^(٦) «آثماً أو كفوراً»^(٧) فلتكن هذه القراءة كذلك، وهذا أيضاً رأي الكوفيين كما تقدَّم. والناصبُ لكُلِّما بعده، وقد تقدَّم تحقيقُ القولِ فيها. وانتصابُ «عَهْدًا» على أحدِ وَجْهين: إمَّا على المصدرِ الجاري على غيرِ الصُّدْرِ وكان الأصلُ: «معاهدة»، أو على المفعولِ به على أن يُضْمَنَ عاهدوا

(١) البحر ١/٣٢٣؛ الشواذ ٨.

(٢) الكشاف ١/٣٠٠.

(٣) الآية ١٨ من الحديد.

(٤) تقدم برقم ٢٢٦.

(٥) البيت لحميد بن ثور، وهو في المغني ٦٦، اللسان: سفع؛ والعيبي ١٤٦/٤. وصدرة:

قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصُّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ

والسافع: الأخذ بناصية فرسه بلا لجام.

(٦) الآية ١١٢ من النساء: «وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا».

(٧) الآية ٢٤ من الإنسان: «وَلَا تُطْعَمُهُمْ أَوْ كَفُورًا».

- البقرة -

معنى أَعْطُوا، ويكونُ المفعولُ الأولُ محذوفاً، والتقديرُ: عاهدوا الله عهداً.
وَقُرِئَ: «عَهْدُوا»^(١) فيكونُ «عَهْداً» مصدرًا / جارياً على صَدْرِهِ، [١/٤٤]
وَقُرِئَ أيضاً: «عُوْهِدُوا»^(٢) مبنياً للمفعول.

قوله: «بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ» هذا فيه قولان، أحدهما: أنه من بابِ
عطفِ الجملِ وهو الظاهرُ، وتكونُ «بل» لإضرابِ الانتقالِ لا الإبطالِ وقد
عَرَفْتُ أَنَّ «بل» لا تُسَمَّى عاطفةً حقيقةً إلا في المفرداتِ. والثاني: أنه يكونُ
من عطفِ المفرداتِ ويكونُ «أكثرُهُم» معطوفاً على «فريقٍ»، و«لا يؤمنون»
جملةٌ في محلِّ نصبٍ على الحال من «أكثرُهُم». وقال ابن عطية^(٣): «من
الضميرِ في «أكثرُهُم»، وهذا الذي قاله جائرٌ، لا يُقال: إنها حالٌ من
المضافِ إليه لأنَّ المضافَ جزءٌ من المضافِ إليه وذلك جائزٌ. وفائدة^(٤) هذا
الإضرابِ على هذا القولِ^(٥) أنه لما كان الفريقُ ينطلقُ على القليلِ والكثيرِ
وَأَسْنَدَ التَّبْدُّ إِلَيْهِ، وكان فيما يتبادرُ إليه الذهنُ أنه يُحتملُ أَنَّ النابذينَ للعهدِ
قليلٌ بيِّنٌ أَنَّ النابذينَ هم الأكثرُ دَفْعاً للاحتمالِ المذكورِ^(٦). والتَّبْدُّ: الطَّرْحُ
وهو حقيقةً في الأجرامِ^(٧) وإسنادهُ إلى العهدِ مجازٌ.

آ. (١٠١) قوله تعالى: ﴿الْكِتَابَ كَتَبَ اللَّهُ﴾: «الكتاب» مفعولُ ثانٍ
لـ «أوتُوا» لأنه يتعدى في الأصلِ إلى اثنين. فأقيم الأولُ مُقامَ الفاعلِ وهو الواوُ،

(١) كذا ضبطت في ابن عطية بدون نسبة ٣٦٥/١.

(٢) قراءة الحسن وأبي رجاء، البحر ٣٢٤/١؛ وابن عطية ٣٦٥/١.

(٣) التفسير ٣٦٥/١.

(٤) انظر: البحر ٣٢٤/١.

(٥) أي: على القول بعطف المفردات.

(٦) أي: صار ذكر الأكثر دليلاً على أن الفريق هنا لا يراد به اليسير منهم، فكان هذا إضراباً

عما يحتمله لفظ الفريق من دلالة على القليل.

(٧) لعله يقصد المتجسّدات.

- البقرة -

وبقي الثاني منصوباً، وقد تَقَدَّمَ أنه عند السهيلي مفعولٌ أوَّلٌ، و«كتاب الله» مفعولٌ نَبَذَ، و«وراء» منصوبٌ على الظرفِ وناصبُه «نَبَذَ»، وهذا مَثَلٌ لِإِهْمَالِهِم التوراةَ، تقولُ العربُ: «جَعَلَ هذا الأمرَ وراءَ ظهره ودَبَّرَ أذنه» أي: أهمله، قال الفرزدق^(١):

٦٣٦ - تَمِيمُ بْنُ مُرٍّ لَا تَكُونَنَّ حَاجَتِي بِظَهْرٍ فَلَا يَعْينَا عَلَيَّ جَوَابُهَا

وَالنَّبَذُ: الطَّرْحُ - كما تَقَدَّمَ - . وقال بعضهم^(٢): «النَّبَذُ والطَّرْحُ والإلقاءُ متقاربة، إلا أن النَبَذَ أكثرُ ما يقالُ في المَبْسُوطِ والجاري مَجْرَاهُ، والإلقاءُ فيما يُعْتَبَرُ فِيهِ مِلاقاةً بَيْنَ شَيْئَيْنِ» ومن مجيء النَبَذِ بمعنى الطرح قوله^(٣):

٦٣٧ - إِنَّ الَّذِينَ أَمَرْتَهُمْ أَنْ يَعْدِلُوا نَبَذُوا كِتَابَكَ وَاسْتَحَلُّوا الْمَحْرَمَا

وفال أبو الأسود^(٤):

٦٣٨ - وَخَبَّرَنِي مَنْ كُنْتُ أَرْسَلْتُ أَنْما أَخَذَتْ كِتَابِي مُعْرِضاً بِشِمَالِكا
نَظَرَتْ إِلَى عِنَوانِهِ فَنَبَذَتْه كَنَبَذِكَ نَعْلًا أَخْلَقْتَ مِنْ نِعالِكا

قوله: «كَانَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ» جملةٌ في محلِّ نَصْبٍ على الحال، وصاحبُها: فريقٌ، وإن كان نكرةً لتخصيصه بالوصفِ، والعامِلُ فيها: نَبَذَ، والتقدير: مُشْهِينَ لِلجُهالِ. ومَتَعَلَّقُ العِلْمِ محذوفٌ تقديرُه: أنه كتابُ اللهِ لا يُدْخِلُهُمْ فِيهِ شَكٌّ، والمعنى: أنهم كفروا عِناداً.

آ. (١٠٢) قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ﴾: هذه الجملةُ معطوفةٌ على مجموعِ الجملةِ السابِقةِ من قوله: «ولَمَّا جاءَهُم» إلى آخرها.

(١) ديوانه ٩٥؛ والأضداد ٢٥٦؛ والقرطبي ٤٠/٢؛ وابن عطية ٣٦٦/١.

(٢) نقله في البحر ٣٢٥/١ عن صاحب المنتخب.

(٣) لم أهدت إلى قائله، وهو في القرطبي ٤٠/٢.

(٤) ديوانه ٤٩؛ القرطبي ٤٠/٢. وأخْلَقْتَ: بليت.

- البقرة -

وقال أبو البقاء^(١): «إنها معطوفةٌ على «أشربوا» أو على «نَبَذَ فريقٌ»، وهذا ليس بظاهر، لأنَّ عطفها على «نَبَذَ» يقتضي كونها جواباً لقوله: «ولمَّا جاءهم رسولٌ» وأتباعهم لما تتلو الشياطينُ ليس مترتباً على مجيء الرسول بل كان أتباعهم لذلك قبله، فالأوَّلُ أن تكون معطوفةً على جملة لا كما تقدم. و«ما» موصولةٌ، وعائدها محذوفٌ، والتقديرُ: تتلوه. وقيل: «ما» نافيةٌ وهذا غلطٌ فاحش لا يقتضيه نظم الكلام البتة، نقل ذلك ابنُ العربي. و«يتلوه» في معنى تَلَّتْ فهو مضارعٌ واقعٌ موقعُ الماضي كقوله^(٢):

٦٣٩ - وإذا مررت بقبره فاعقر به كَوْمَ الهجانِ وكلَّ طرفٍ سايحِ
وانضح جوانبَ قبره بدمائها فَلَقدْ يكونُ أحادِمٍ وذبائحِ

أي: فَلَقدْ كان، وقال الكوفيون: الأصل: ما كانت تتلو الشياطينُ، ولا يريدون بذلك أن صلة «ما» محذوفةٌ، وهي «كانت»، و«تتلوه» في موضع الخبر، وإنما قصدوا تفسير المعنى، وهو نظيرُ: «كان زيدٌ يقوم» المعنى على الإخبار بقيامه في الزمن الماضي.

وقرأ الحسن والضحاك^(٣): «الشياطين» إجراءً له مُجرى جَمْعِ السلامة، قالوا: وهو غَلَطٌ. وقال بعضهم: لَحْنٌ فاحشٌ. وحكى الأصمعي: «بُستانُ فلانٍ حوله بساتون» وهو يُقوي قراءة الحسن.

قوله: «على مُلْكِ سُلَيْمانَ» فيه قولان، أحدهما: أنه على معنى في، أي: في زمن ملكه، والمُلْكُ هنا شرعه. والثاني: أن يُضمَّن تتلو معنى:

(١) الاملاء ٥٤/١.

(٢) البيتان لزياد الأعجم، وهما في أمالي القالي ٨/٣؛ وأمالي الشجري ٣٠٤/١؛ والقرطبي ٤٢/٢؛ والخزانة ١٩٢/٤. والكوم: ج كوما وهي الناقة العظيمة السنام، والهجان: البيض الكرام من الإبل.

(٣) الشواذ ٨؛ البحر ٣٢٦/١؛ ابن عطية ٣٦٧/١.

- البقرة -

تَقُولُ أَي: تَقُولُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ، وَتَقُولُ يَتَعَدَّى بَعْلَى، قَالَ تَعَالَى: «وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ»^(١). وَهَذَا الثَّانِي أَوْلَى، فَإِنَّ التَّجَوُّزَ فِي الْأَفْعَالِ أَوْلَى مِنَ التَّجَوُّزِ فِي الْحُرُوفِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ كَمَا مَرَّ غَيْرَ مَرَّةٍ. وَإِنَّمَا أَحْوَجُ إِلَى هَذَيْنِ التَّأْوِيلَيْنِ لِأَنَّ^(٢) تَلَا إِذَا تَعَدَّى بِـ «عَلَى» كَانَ الْمَجْرُورُ بِـ «عَلَى» شَيْئاً يَصِحُّ أَنْ يُتَلَى عَلَيْهِ نَحْو: تَلَوْتُ عَلَى زَيْدِ الْقُرْآنِ، وَالْمُلْكُ لَيْسَ كَذَلِكَ.

وَالتَّلَاوَةُ: الْإِتْبَاعُ أَوْ الْقِرَاءَةُ وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْهُ. وَسُلَيْمَانَ عَلَّمَ أَعْجَمِي فَلذَلِكَ لَمْ يَنْصَرِفْ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٣): «وَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَسْبَابٍ: الْعَجْمَةُ وَالتَّعْرِيفُ وَالْأَلْفُ وَالنُّونُ» وَهَذَا إِنَّمَا يَثْبُتُ بَعْدَ دُخُولِ الْإِشْتِقَاقِ فِيهِ وَالتَّصْرِيفِ حَتَّى تُعْرَفَ زِيَادَتُهُمَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُمَا لَا يَدْخُلَانِ فِي الْأَسْمَاءِ الْأَعْجَمِيَّةِ، وَكُرِّرَ قَوْلُهُ «وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانَ» بِذِكْرِهِ ظَاهِراً تَفْخِيماً لَهُ وَتَعْظِيماً كَقَوْلِهِ^(٤):

٦٤٠ - لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْئاً

وقد تقدّم تحقيق ذلك.

قَوْلُهُ: «وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا» هَذِهِ الْوَاوُ عَاطِفَةٌ جَمَلَةٌ الْإِسْتِدْرَاكُ عَلَى مَا قَبْلَهَا. وَقَرَأَ^(٥) ابْنُ عَامِرٍ وَالْكَسَائِيُّ وَحَمْزَةٌ بِتَخْفِيفٍ «لَكِنَّ» وَرَفَعَ مَا بَعْدَهَا، وَالْبَاقُونَ بِالتَّشْدِيدِ وَالنَّصْبِ وَهُوَ وَاضِحٌ. وَأَمَّا الْقِرَاءَةُ الْأَوْلَى فَتَكُونُ «لَكِنَّ» مَخْفِضَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ جِيءَ بِهَا لِمَجْرُودِ الْإِسْتِدْرَاكِ، وَإِذَا خُفِّضَتْ لَمْ تَعْمَلْ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَنُقِلَ جَوَازُ ذَلِكَ عَنِ يُونُسَ وَالْأَخْفَشِ^(٦). وَهَلْ تَكُونُ عَاطِفَةً؟ الْجُمْهُورُ

(١) الآية ٤٤ من الحاقة.

(٢) اللام هنا مقحمة.

(٣) املاماء ٥٤/١.

(٤) تقدم برقم ٤٩٠.

(٥) السبعة ١٦٧؛ والكشف ٢٥٦/١؛ والبحر ٣٢٦/١.

(٦) تابعت إعراب الأخفش لمواضع «لكن» المخففة في كتابه معاني القرآن فلم أجده نص على ذلك غير أنه تحدث في ص ١٥٢ عن معاني «إلا» فقال: إنها تأتي بمعنى لكن، ونقل عن يونس «ما أشككي شيئاً إلا خيراً» والاستنتاج من هذا النص بأنه يُعْمَلُ بِالْمَخْفِضَةِ ضَعِيفٌ.

- البقرة -

على أنها تكون عاطفةً إذا لم يكن معها الواو، وكان ما بعدها مفرداً، وذهب يونس إلى أنها لا تكون عاطفةً، وهو قويٌّ، فإنه لم يُسمَع من لسانهم: ما قام زيدٌ لكن عمرو، وإن وُجِدَ ذلك في كتب النحويين فمن تمثيلاتهم، ولذلك لم يُمثَّل بها سيويه^(١) إلا مع الواو وهذا يدلُّ على نفيه. وأمّا إذا وقعت بعدها الجملُ فتارةً تقتربُ بالواو وتارةً لا تقتربُ، قال زهير^(٢):

٦٤١ - إنَّ ابنَ ورَقَاءَ لا تُخشى بوادِرُهُ لكنَّ وقائِعُهُ في الحَرْبِ تُنظَرُ

وقال الكسائي والفراء^(٣): «الاختيارُ تشديدها إذا كان قبلها واوٌ، وتخفيفُها إذا لم يكن» وهذا جنوحٌ منهما إلى القولِ بكونها حرفَ عطفٍ. وأبعدُ من زعم أنها مركبةٌ من ثلاثِ كلماتٍ: لا النافية وكافِ الخطابِ وأنَّ التي للإثباتِ وإنما حذفتِ الهمزةُ تخفيفاً.

قوله: «يُعَلِّمونَ النَّاسَ السَّحَرَ» «النَّاسَ» مفعولٌ أولٌ، و«السَّحَرَ» مفعولٌ ثانٍ. واختلفوا في هذه الجملة على خمسة أقوال، أحدها: أنها حالٌ من فاعلِ «كفروا»، أي: كفروا مُعَلِّمينَ. الثاني: أنها حالٌ من الشياطين، وردَّه أبو البقاء^(٤) بأنَّ «لكنَّ» لا تعملُ في الحال. وليس بشيءٍ فإنَّ «لكنَّ» فيها رائحةُ الفعل. الثالث: أنها في محلِّ رفعٍ على أنها خبرٌ ثانٍ للشياطين. الرابع: أنها بدلٌ من «كفروا» أبدلَ الفعلَ من الفعلِ. الخامس: أنها استثنائيةٌ، أُخبرَ عنهم بذلك، هذا إذا أعدنا الضميرَ من «يُعَلِّمونَ» على الشياطين، أمّا إذا أعدناه على «الذين اتبعوا ما تتلوا الشياطينُ» فتكونُ حالاً من فاعلِ «اتبعوا»، أو استثنائيةً

(١) الكتاب ٤٧/١.

(٢) ديوانه ٣٠٦؛ والمغني ٣٢٤؛ والبحر ٦٢/١؛ والعيني ١٧٨/٤؛ والدرر ١٨٩/٢.

(٣) معاني القرآن ٤٦٥/١.

(٤) الاملاء ٥٥/١.

- البقرة -

فقط . وَالسَّحَرُ: كُلُّ مَا لَطَفَ وَدَقَّ . سَحَرَهُ: إِذَا أَبَدَى لَهُ أَمْرًا يَدِقُّ عَلَيْهِ وَيَخْفَى .
قال (١):

٦٤٢ - أَدَاءُ عَرَانِي مِنْ حُبَابِكِ أَمْ سِحْرُ

ويقال: سَحَرَهُ: أَي خَدَعَهُ وَعَلَّلَهُ، قال امرؤ القيس (٢):

٦٤٣ - أَرَانَا مُوَضِّعِينَ لِأَمْرِ غَيْبٍ وَنُسَحِرُ بِالطَّعَامِ وَبِالشَّرَابِ

أَي: نُعَلِّلُ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ: مُصَدَّرٌ يُقَالُ: سَحَرَهُ سِحْرًا، وَلَمْ يَجِيءْ
مُصَدَّرٌ لِفَعَلٍ يَقَعَلُ عَلَى فِعْلٍ إِلَّا سِحْرًا وَفِعْلًا.

[٤٤/ب] قوله: «وما أنزل» فيه أربعة أقوالٍ أظهرها / أن «ما» موصولةٌ بمعنى
الذي محلها النصب عطفًا على «السحر»، والتقدير: يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السَّحَرَ
وَالْمُنزَّلَ عَلَى الْمَلَائِكِينَ. الثاني: أنها موصولةٌ أيضًا ومحلها النصب لكن عطفًا
على «ما تتلو الشياطين» والتقدير: وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ وَمَا أَنْزَلَ عَلَى
الْمَلَائِكِينَ وَعَلَى هَذَا فَمَا بَيْنَهُمَا اعْتِرَاضٌ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ فِي الْكَلَامِ
تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا. الثالث: أن محلها الجرُّ عطفًا على «مُلكِ سليمان» والتقدير:
اِفْتِرَاءً عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَاِفْتِرَاءً عَلَى مَا أَنْزَلَ عَلَى الْمَلَائِكِينَ. وقال
أبو البقاء (٣): «تقديره: وعلى عهد الذي أنزل». الرابع: أن «ما» حرفٌ نفيٌّ،
والجملة معطوفةٌ على الجملة المنفية قبلها، وهي «وما كفر سليمان»،
والمعنى: وما أنزل على الملائكة إباحت السحر.

(١) البيت لأبي عطاء السدي وصدوره:

فوالله ما أذري وإنني لصادق

وهو في اللسان: حجب؛ والبحر ٣١٩/١.

(٢) ديوانه ٩٧؛ واللسان: سحر؛ والبحر ٣١٩/١؛ وينسب أيضاً لزهير وهو في ديوانه

مطبوعة بيروت ١٠٠، وموضعين: مسرعين.

(٣) الاملاء ٥٥/١.

- البقرة -

والجمهورُ على فَتْحِ لامِ «المَلَكَيْنِ» على أَنَّهُما من الملائكة، وقرأ ابن عباس وأبو الأسود^(١) والحسن بكسرها على أَنَّهُما رَجُلانِ من الناسِ، وسيأتي تقريرُ ذلك.

قوله «ببابل» متعلِّقٌ بأنزَل، والباءُ بمعنى «في» أي: في بابل: ويجوزُ أن يكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من المَلَكَيْنِ أو من الضميرِ في «أنزَل» فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، ذَكَرَ هذينِ الوجهينِ أبو البقاء^(٢).

وبابل لا يُنصَرِفُ للعَجْمَةِ والعَلَمِيَّةِ، فإنها اسمُ أرضٍ وإن شئتَ للتأنيثِ والعَلَمِيَّةِ، وسُمِّيَتْ بذلك قال: لَتَبَلُّبِ ألسِنَةِ الخلائقِ بها، وذلك أنَّ الله تعالى أمرَ ريحاً فَحَشَرَتْهُمُ بهذه الأرضِ فلم يَدِرْ أحدٌ ما يقولُ الآخرُ، ثم فرَّقَهُمُ الرِّيحُ في البلادِ يتكلَّمُ كلُّ أحدٍ بلغةٍ. والبَلْبَلَةُ: التفرقةُ، وقيل: لَمَّا أَهْيَطَ نوحٌ عليه السلام نَزَلَ فبنى قريةً وسَمَّاهَا «ثمانين»، فَأَصْبَحَ ذاتَ يومٍ وقد تَبَلَّبَتْ ألسِنَتُهُم على ثمانين لغةً. وقيل: لَتَبَلُّبِ ألسِنَةِ الخَلْقِ عند سقوطِ صَرَحِ نمرود.

قوله: «هاروتَ وماروتَ» الجمهورُ على فَتْحِ تائِهِما، واختلفَ النحويون في إعرابِهِما، وذلك مَبْنِيٌّ على القِراءَتَيْنِ في «المَلَكَيْنِ»: فَمَنْ فَتَحَ لامَ «المَلَكَيْنِ» وهم الجمهورُ كان في هاروتَ وماروتَ أربعةً أوجهٍ، أظهرُها: أَنَّهُما بَدَلُ من «المَلَكَيْنِ»، وجُرَّ بالفتحةِ لأنَّهُما لا يُنصَرِفانِ للعَجْمَةِ والعَلَمِيَّةِ. الثاني: أَنَّهُما عطفُ بيانٍ لهما. الثالث: أَنَّهُما بَدَلُ من «الناسِ» في قوله: «يُعَلِّمونَ الناسَ»

(١) ظالم بن عمرو، مخضرم، قاضي البصرة، أخذ عن علي وعثمان، وروى عنه يحيى ابن عيبر، توفي سنة ٦٩. انظر: أخبار النحويين البصريين ١٣؛ النزهة ٦؛ البيغة ٢٢/٢؛ طبقات ابن الجزري ٣٤٥/١. وانظر في هذه القراءة: البحر ٣٢٩/١؛ والقرطبي ٥٢/٢.

(٢) الاملاء ٥٥/١.

- البقرة -

وهو بدلٌ بعضٍ من كلِّ ، أو لأنَّ أقلَّ الجمعِ اثنان . الرابع : أنهما بدلٌ من «الشياطين» في قوله : «ولكنَّ الشياطينَ» في قراءةٍ مَنْ نَصَبَ ، وتوجيهُ البدلِ كما تقدَّم . وقيل : هاروت وماروت اسمان لقبيلتين من الجن فيكونُ بدلٌ كلِّ من كلِّ ، والفتحةُ على هذين القولين للنصبِ . وأما مَنْ قرأ برفعِ «الشياطين» فلا يكونُ «هاروت وماروت» بدلاً منهم ، بل يكونُ منصوباً في هذا القولِ على الذمِّ ، أي : أذمُّ هاروتَ وماروتَ من بينِ الشياطينِ كلِّها ، كقوله^(١) :

٦٤٤ - أَقَارُعُ عَوْفٍ لَا أَحَاوُلُ غَيْرَهَا وجوهَ قروِدٍ تَبْتَغِي مَنْ تُجَادِعُ

أي : أذمُّ وجوهَ قروِدٍ ، وَمَنْ كَسَرَ لَامَهُمَا فيكونان بدلاً منهما^(٢) كالقولِ الأولِ إلا إذا فُسِّرَ الملكانِ بداوَدَ وسليمانَ - كما ذكره بعضُ المفسرينَ - فلا يكونانِ بدلاً منهما بل يكونانِ متعلِّقين بالشياطينِ على الوجهين السابقين في رفعِ الشياطينِ ونَصْبِهِ ، أو يكونانِ بدلاً من «الناس» كما تقدَّم . وقرأ الحسن^(٣) : هاروتُ وماروتُ برفعهما ، وهما خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ أي : هما هاروتُ وماروتُ ، ويجوز أن يكونا بدلاً من «الشياطين» الأولِ ، وهو قوله : «ما تتلو الشياطينُ» أو الثاني على قراءةٍ مَنْ رَفَعَهُ . ويُجمعان على هواريت ومواريت وهوارتة وموارتة ، وليس مَنْ زعم اشتقاقهما من الهَرَّتْ والمَرَّتْ وهو الكسرُ بمصيبٍ لعدمِ انصرافِهما ، ولو كانا مشتقَّين كما ذُكِرَ لأنصرفا .

قوله : «وما يُعلِّمانِ مِنْ أَحَدٍ» هذه الجملةُ عطفٌ على ما قبلها . والجمهور على «يُعلِّمانِ» مُضَعَّفًا ، واختلفَ فيه على قولين : أحدهما : أنه على بابِه من التعليمِ . والثاني : أنه بمعنى يُعلِّمانِ من «أعلم» ، فالتضعيفُ والهمزةُ

(١) البيت للنابعة ، وهو في ديوان ٥٠ ؛ والكتاب ٢٥٢/١ ؛ وأمالى الشجري ٣٤٤/١ ؛ والبحر ٣٣٠/١ . والمجادعة : المخاصمة .

(٢) أي فيكون هاروت وماروت بدلاً من الملكين .

(٣) الحسن والزهرى كما في البحر ٣٣٠/١ .

- البقرة -

متعاقبان، قالوا: لأنَّ المَلَكَيْنِ لا يُعَلِّمانِ النَّاسَ السَّحْرَ، إِنَّمَا يُعَلِّمَانِهِم بِهِ وَيُنْهِيَانِهِم عَنْهُ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ طَلْحَةُ بْنُ مَصْرَفٍ، وَكَانَ يَقْرَأُ^(١): «يُعَلِّمانِ» مِنَ الْإِعْلَامِ. وَمَنْ حَكِيَ أَنْ تَعَلَّمَ بِمَعْنَى اِعْلَمَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ وَابْنُ الْأَنْبَارِيِّ وَأَنْشَدُوا قَوْلَ زَهِيرٍ^(٢):

٦٤٥ - تَعَلَّمَنْ هَالَعَمُرُ اللَّهِ ذَا قَسَمًا فاقْدِرْ بِذَرْعِكَ وانظُرْ أَيْنَ تَسْلِكُ
وقول القطامي^(٣):

٦٤٦ - تَعَلَّمْ أَنْ بَعَدَ الْغَيِّ رُشْدًا وَأَنَّ لِدُنْكَ الْغَيِّ انْقِشَاعًا
وقول كعب بن مالك^(٤):

٦٤٧ - تَعَلَّمْ رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي وَأَنَّ وَعِيدًا مِنْكَ كَالْأَخْذِ بِالْيَدِ
وقول الآخر^(٥):

٦٤٨ - تَعَلَّمْ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا عَلَى مُتَطَيِّرٍ وَهُوَ الثُّبُورُ

والضميرُ في «يُعَلِّمانِ» فيه قولان، أحدهما: أَنَّهُ يَعُودُ عَلَى هَارُوتَ وَمَارُوتَ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى الْمَلَكَيْنِ، وَيُؤَيِّدُهُ قِرَاءَةُ أَبِي يَظْهَارِ الْفَاعِلِ: «وَمَا يُعَلِّمُ الْمَلَكَانَ»^(٦)، وَالأَوَّلُ هُوَ الْأَصْحَحُ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْإِعْتِمَادَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْبَدَلِ دُونَ الْمَبْدَلِ مِنْهُ فَإِنَّهُ فِي حُكْمِ الْمُطْرَحِ فَمِرَاعَاتُهُ أَوْلَى تَقُولُ: «هَنْدُ

(١) البحر ١/٣٣٠؛ الشواذ ٨.

(٢) الديوان ١٨٢؛ والكتاب ١٤٥/٢؛ الدرر ١/٥٠؛ والهمع ١/٧٦؛ والخزانة ٢/٤٧٥.

ومعنى فاقدر بذرعك: قَدَّرْ لِخَطْوِكَ.

(٣) تقدم برقم ٣٧٠.

(٤) يُنْسَبُ أَيْضًا لَكَعْبِ بْنِ زَهِيرٍ فِي مِلْحَقِ دِيْوَانِهِ ٢٥٨، كَمَا يَنْسَبُ إِلَى سَارِيَةِ بْنِ زَيْمٍ

وهو في أمالي المرتضى ٢/٧٧.

(٥) لم أهدت إلى قائله وهو في القرطبي ٢/٥٤. والثبور: الهلاك.

(٦) البحر ١/٣٣٠.

- البقرة -

حُسْنُهَا فَاتِنٌ» ولا تقول: «فاتنة» مراعاةً لهند إلا في قليلٍ من الكلامِ كقوله^(١):

٦٤٩ - إِنَّ السِّوْفَ غُدُوها وَرَوَاحِها تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الأَعْضَبِ

وقول الآخر^(٢):

٦٥٠ - فَكَأَنَّهُ لَهَيْقُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ مَا حَاجِبِيهِ مُعَيِّنٌ بِسَوَادِ

فراعى المُبْدَلُ منه في قوله: تَرَكَتْ، وفي قوله: مُعَيِّنٌ، ولوراعى البَدَلُ وهو الكثيرُ لقال: تَرَكَا وَمُعَيَّنَانِ كقولِ الآخر^(٣):

٦٥١ - فَمَا كَانَ قَيْسُ هُلُكُهُ هُلُكَ وَاحِدٍ وَلَكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا

ولو لَمْ يُرَاعِ البَدَلُ لَلَزِمَ الإِخْبَارُ بالمعنى عن الجثة. وأجاب الشيخ^(٤) عن البيتين بأن «رَوَاحِها وَغُدُوها» منصوبٌ على الظرفِ، وأن قوله «مُعَيِّنٌ» خبرٌ عن «حَاجِبِيهِ» وجازَ ذلك لأن كلَّ اثنين لا يُغني أحدهما عن الآخر^(٥) يجوزُ فيهما ذلك^(٦)، قال^(٧):

(١) البيت للأخطل وهو في ديوانه ٩٠؛ والأشموني ١٣٢/٣؛ والبحر ٨٧/٣؛ والخزانة ٣٧٢/٢. والأعضب: المقطوع.

(٢) البيت للأعشى وليس في ديوانه، وهو في الكتاب ٨٠/١؛ واللسان: عين، وابن يعيش ٦٧/٣؛ والدرر ٢٢١/٢؛ والخزانة ٣٧٠/٢. يصف ثوراً وحشياً نشيطاً، هق السراة: أبيض أعلى الظهر. وما زائدة.

(٣) البيت لعبد بن الطبيب. وهو في الحماسة ٣٨٧/١؛ والكتاب ٧٧/١؛ وابن يعيش ٦٥/٣؛ والقرطبي ٤٤/٣.

(٤) البحر ٨٦/٣.

(٥) كاليدين والرجلين والعينين.

(٦) أي: أن تخبر عنها إخبار الواحد.

(٧) البيت لامرئ القيس في ملحق ديوانه ٤٧٢، وصدرة:

لِمَنْ زُحْلُوقةً زُلُّ

وهو في المحتسب ١٨٠/٢؛ وأمالى الشجري ١٢١/١؛ واللسان: زلل؛ والدرر

٢٤/١. والزحلوقة: آثار أراجيح الصبيان على الميدان.

- البقرة -

٦٥٢ - بها العَيْنَانُ تَنْهَلُ

وقال^(١):

٦٥٣ - لَكَأَنَّ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبَّ قَرْنُفُلٍ أَوْ سُنْبُلٍ كُحِلَتْ بِهِ فَانْهَلَتْ

ويجوز عكسه^(٢)، قال^(٣):

٦٥٤ - إِذَا ذَكَرْتَ عَيْنِي الزَّمَانَ الَّذِي مَضَى بِصَحْرَاءِ فَلَجٍ ظَلَّمْنَا تَكْفَانَ

و «مِنْ» زائدة لتأكيد الاستغراق لا للاستغراق، لأنَّ «أحداً» يفيدُه بخلاف: «ما جاءني من رجلٍ» فإنَّها زائدة للاستغراق، و «أحد» هنا الظاهرُ أنه الملازمُ للنفي وأنه الذي همزته أصلٌ بنفسها. وأجاز أبو البقاء^(٤) أن يكونَ بمعنى واحد فتكونَ همزته بدلاً من واو.

قوله: «حتى يقولان إنما نحنُ فتنَّة» حتى: حرفٌ غايةٍ وهي هنا بمعنى

إلى / والفعلُ بعدها منصوبٌ بإضمارِ «أن» ولا يجوزُ إظهارُها، وعلامةُ النصبِ [٤٥/أ]

حذفُ النونِ، والتقديرُ: إلى أن يقولان، وهي متعلِّقةٌ بقوله: «وما يُعلِّمان»

والمعنى أنه ينتفي تعليمُهما أو إعلامُهما على حسبِ ما مضى من الخلافِ إلى

هذه الغايةِ وهي قولُهم: «إنما نحنُ فتنَّةٌ فلا تكفُر» وأجاز أبو البقاء^(٥) أن تكونَ

«حتى» بمعنى «إلا» قال: «المعنى وما يُعلِّمان من أحدٍ إلا أن يقولان» وهذا

الذي أجازَه لا يُعرَفُ عن أكثر المتقدمين وإنما هوشبيُّ قاله الشيخُ

(١) البيت لسلمى بن ربيعة، وهو في الحماسة ٢٨٥/١؛ وإملاء العكبري ١١٠/١؛ وأما الشجري ١٢١/١.

(٢) أي: أن تخبر عن الواحد إخبار المثنى.

(٣) لم أهد إلى قائله وهو في أمالي الشجري ١٢٢/١؛ والبحر ٨٧/٣؛ والهمع ٥٠/١؛ والدرر ٢٥/١.

(٤) الإملاء ٥٥/١.

(٥) الإملاء ٥٥/١.

جمال الدين بن مالك^(١) وأنشد^(٢):

٦٥٥ - ليس العطاء من الفضولِ سَمَاحَةً حتى تَجُودَ وما لَدَيْكَ قَلِيلٌ
قال: «تقديره: إلا أن تجود».

واعلم أن «حتى» تكون حرف جر بمعنى إلى كهذه الآية، وكقوله: «حتى
مَطَّلَعِ [الفجر]^(٣)، وتكون حرف عطف^(٤)، وتكون حرف ابتداء فتقع بعدها
[الجملة كقوله]^(٥)»:

٦٥٦ - فما زالتِ القَتلى تَمُجُّ دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكلُ

والغاية معنى لا يفارقها في هذه الأحوال الثلاثة [فلذلك لا يكون
ما بعدها]^(٦) إلا غاية لما قبلها: إما في القوة أو الضعف أو غيرهما، ولها
أحكام ستأتي إن شاء الله تعالى. و«إنما» مكسوفة بما الزائدة فلذلك وقع بعدها
الجملة، وقد تقدم أن بعضهم يُجيزُ إعمالها، والجملة في محل نصب
بالقول، وكذلك: «فلا تكفر».

قوله: «فيتعلمون» في هذه الجملة سبعة أقوال، أظهرها: أنها
معطوفة على قوله: «وما يعلمان» والضمير في «فيتعلمون» عائذ على «أحد»

(١) محمد بن عبدالله الطائي، أخذ عن السخاوي، له: الألفية والتسهيل، توفي سنة ٦٧٢،
انظر: طبقات القراء ١٨١/٢؛ البغية ١٣٠/١.

(٢) البيت للمقع الكندي، وهو في العيني ٤١٢/٤؛ وحاشية الشيخ يس ٢٧٢/١؛ والهمع
٩/٢؛ والدرر ٦/٢.

(٣) الآية ٥ من القدر.

(٤) نحو: يموت الناس حتى الأنبياء.

(٥) ما بين معقوفين مطموس في الأصل، والبيت لجرير وهو في ديوانه ٤٥٧؛ وابن يعيش
١٨/٨؛ والحزاة ١٤٢/٤؛ والهمع ٢٤٨/١؛ والدرر ٢٠٧/١.

(٦) ما بين معقوفين مطموس في الأصل.

- البقرة -

وَجُمِعَ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى، نَحْوَ قَوْلِهِ: «فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ»^(١)، فَإِنْ قِيلَ: الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ مَنْفِيٌّ فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ «فَيَتَعَلَّمُونَ» مَنْفِيًّا أَيْضًا لِعَطْفِهِ عَلَيْهِ وَحَيْثُ نِدْبٌ يَنْعَكْسُ الْمَعْنَى. فَالْجَوَابُ مَا قَالُوهُ وَهُوَ أَنَّ «وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا» وَإِنْ كَانَ مَنْفِيًّا لَفْظًا فَهُوَ مُوجِبٌ مَعْنَى لِأَنَّ الْمَعْنَى: يُعَلِّمَانِ النَّاسَ السَّحَرَ بَعْدَ قَوْلِهِمَا: إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ، وَهَذَا الْوَجْهُ ذَكَرَهُ الزَّجَّاجُ^(٢) وَغَيْرُهُ.

الثاني: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى «يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السَّحَرَ» قَالَهُ الْفَرَاءُ^(٣). وَقَدْ اعْتَرَضَ الزَّجَّاجُ هَذَا الْقَوْلَ بِسَبَبِ لَفْظِ الْجَمْعِ فِي «يُعَلِّمُونَ» مَعَ إِتْيَانِهِ بِضَمِيرِ الثَّنِيَّةِ فِي «مِنْهُمَا»، يَعْنِي فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُقَالَ: «مِنْهُمْ» لِأَجْلِ «يُعَلِّمُونَ»، وَأَجَازَهُ أَبُو عَلِيٍّ وَغَيْرُهُ، وَقَالُوا: لَا يَمْتَنِعُ عَطْفُ «فَيَتَعَلَّمُونَ» عَلَى «يُعَلِّمُونَ» وَإِنْ كَانَ التَّعْلِيمُ مِنَ الْمَلَائِكِينَ خَاصَّةً، وَالضَّمِيرُ فِي «مِنْهُمَا» رَاجِعٌ إِلَيْهِمَا، فَإِنَّ قَوْلَهُ «مِنْهُمَا» إِنَّمَا جَاءَ بَعْدَ تَقَدُّمِ ذِكْرِ الْمَلَائِكِينَ. وَقَدْ اعْتَرَضَ عَلَى قَوْلِ الْفَرَاءِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ: وَهُوَ أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ الْإِضْمَارُ قَبْلَ الذِّكْرِ، وَذَلِكَ أَنَّ الضَّمِيرَ فِي «مِنْهُمَا» عَائِدٌ عَلَى الْمَلَائِكِينَ وَقَدْ فَارَضْتُمْ أَنَّ «فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا» عَطْفٌ عَلَى «يُعَلِّمُونَ» فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: «يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السَّحَرَ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا» فَيَلْزَمُ الْإِضْمَارُ فِي «مِنْهُمَا» قَبْلَ ذِكْرِ الْمَلَائِكِينَ، وَهُوَ اعْتِرَاضٌ وَاهٍ فَإِنَّهُمَا مُتَقَدِّمَانِ لَفْظًا، وَتَقْدِيرُهُ تَأْخِرُهُمَا لَا يَضُرُّ، إِذِ الْمَحْذُورُ عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى غَيْرِ مَذْكَورٍ فِي اللَّفْظِ.

الثالث: - وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ سَيِّبِيهِ -^(٤) أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى «كَفَرُوا»، وَ«كَفَرُوا» فِعْلٌ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، فَلِذَلِكَ عَطْفٌ عَلَيْهِ فِعْلٌ مَرْفُوعٌ، قَالَ سَيِّبِيهِ: «وَارْتَفَعَتْ «فَيَتَعَلَّمُونَ» لِأَنَّهُ لَمْ يُخْبَرْ عَنِ الْمَلَائِكِينَ أَنَّهُمَا قَالَا: لَا تَكْفُرْ

(١) الآية ٤٧ من الحاقة.

(٢) معاني القرآن ١/١٦٢.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/٦٤.

(٤) الكتاب ١/٤٢٣.

- البقرة -

فَيَتَعَلَّمُوا لِيَجْعَلَ كُفْرَهُ سَبِيًّا لَتَعْلَمَ غَيْرَهُ، ولكنه على: كَفَرُوا فَيَتَعَلَّمُونَ»، وشرح ما قاله هو أنه يريد أن ليس «فَيَتَعَلَّمُونَ» جواباً لقوله: «فَلَا تَكْفُرُوا» فينتصب في جواب النهي كما انتصب: «فَيُسْحِتْكُمْ»^(١) بعد قوله: «لَا تَقْتُرُوا» لأن كُفْرَ مَنْ نَهِيَهِ أَنْ يَكْفُرَ لَيْسَ سَبِيًّا لَتَعْلَمَ مَنْ يَتَعْلَمُ. وقد اعترض على هذا بما تقدم من لزوم الإضمار قبل الذكر وتقدم جوابه.

الرابع: وهو القول الثاني لسيبويه^(٢) - أنه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: «فهم يتعلمون»، فعطف جملة اسمية على فعلية.

الخامس: قال الزجاج^(٣) أيضاً: «والأجود أن يكون معطوفاً على «يَعْلَمَانِ فَيَتَعَلَّمُونَ» فاستغنى عن ذكر «يَعْلَمَانِ» على ما في الكلام من الدليل عليه». واعترض أبو علي قول الزجاج فقال: «لا وجه لقوله: «استغنى عن ذكر «يَعْلَمَانِ» لأنه موجود في النص». وهذا الاعتراض من أبي علي تحامل عليه لسبب وقع بينهما، فإن الزجاج لم يرد أن «فَيَتَعَلَّمُونَ» عطف على «يَعْلَمَانِ» المنفي بـ «ما» في قوله «وما يَعْلَمَانِ» حتى يكون مذكوراً في النص، وإنما أراد أن ثم فعلاً مضمراً يدل عليه قوة الكلام وهو: يَعْلَمَانِ فَيَتَعَلَّمُونَ.

السادس: انه عطف على معنى ما دل عليه أول الكلام، والتقدير: فَيَأْتُونَ فَيَتَعَلَّمُونَ، ذكره الفراء^(٤) والزجاج^(٥) أيضاً.

السابع: قال أبو البقاء^(٦): «وقيل هو مستأنف» وهذا يحتمل أن يريد أنه

(١) الآية ٦١ من طه: لَا تَقْتُرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتْكُمْ بِعَذَابٍ.

(٢) الكتاب ٤٢٣/١.

(٣) معاني القرآن للزجاج ١٦٢/١.

(٤) معاني القرآن للفراء ٦٤/١.

(٥) معاني القرآن للزجاج ١٦٢/١.

(٦) الإملاء ٥٥/١.

- البقرة -

خبرٌ مبتدأٌ مضمراً كقولِ سيبويه، وأن يكونَ مستقلاً بنفسه غيرَ محمولٍ على شيءٍ قبله وهو ظاهرٌ كلامه. هذا نهاية القولِ في هذه المسألة، وقد أمعن المهدويُّ - رحمه الله - فيها فامتنع.

قوله: «منهما» متعلقٌ بيُعلمون. و«من» لابتداء الغاية، وفي الضمير ثلاثة أقوالٍ، أظهرها: عَوْدُهُ إلى المَلَكَيْنِ، سواءً فُرئ بِكسر اللام أو فتحها. والثاني: أنه يعودُ على السحرِ وعلى المُنزَلِ على المَلَكَيْنِ، والثالث: أنه يعودُ على الفتنةِ وعلى الكفرِ المفهومِ من قوله «فَلَا تَكْفُرْ» وهو قولُ أبي مسلم^(١).

قوله: «ما يُفَرِّقون به» الظاهرُ في «ما» أنها موصولةٌ اسميةٌ، وأجاز أبو البقاء^(٢) أن تكونَ نكرةً موصوفةً وليس بواضحٍ، ولا يجوزُ أن تكونَ مصدريةً لعودِ الضميرِ في «به» عليها، والمصدريةُ حرفٌ عند جمهورِ النحويين كما تقدّم غيرَ مرّةٍ.

و «بين المرء» ظرفٌ لـ «يُفَرِّقون». والجمهورُ على فتحِ ميم «المرء» مهموزاً وهي اللغةُ العالية. وقرأ^(٣) ابنُ أبي إسحاق: «المرء» بضمِ الميمِ مهموزاً، وقرأ الأشهب^(٤) العقبلي والحسن: «المرء» بكسرِ الميمِ مهموزاً. فأما الضمُّ فلغةٌ محكيّةٌ، وأما الكسرُ فيحتملُ أن يكونَ لغةً مطلقاً، ويحتملُ أن يكونَ ذلك للإتباع، وذلك أن في «المرء» لغةً، وهي أن فاءه تتبّع لأمه فإن ضمُّ ضُمَّتْ وإن فُتِحَ فُتِحَتْ وإن كُسِرَ كُسِرَتْ. تقول: «ما قام المرء» بضمِ الميمِ، و«رأيت المرء» بفتحها، و«مررت بالمرء» بكسرها. وقد يُجمع بالواو والنون وهو شاذٌّ، قال الحسن في بعضِ مواضعه: «أَحْسِنُوا مَلَأَكُمُ أَيُّهَا الْمَرْؤُونَ» أي:

(١) محمد بن بحر معتزلي مفسر، له: جامع التأويل والناسخ والمنسوخ: توفي سنة ٣٢٢.

انظر: البغية ٥٩/١.

(٢) الإملاء ٥٥/١.

(٣) البحر ٣٣٢/١؛ وابن عطية ٣٧٢/١؛ الشواذ ٨.

(٤) لم أقف على ترجمة هذا القارئ.

- البقرة -

أخلاقكم. وقرأ الحسن والزهري: «الجر» بكسر (١) الميم وكسر الراء خفيفة، ووجهها أنه نقل حركة الهمزة على الراء وحذفت الهمزة تخفيفاً، وهو قياس [٤٥/ب] مُطرد. / وقرأ الزهري أيضاً: «المَرَّ» بتشديد الراء من غير همز، ووجهها أنه نقل حركة الهمزة إلى الراء ثم نوى الوقف عليها مشدداً، كما روي عن عاصم «مُسْتَطَرٌّ» (٢) بتشديد الراء، ثم أجرى الوصل مُجرى الوقف.

قوله: «وما هم بضارّين به من أحدٍ» يجوز في «ما» وجهان، أحدهما: أن تكون الحجازية فيكون «هم» اسمها، و«بضارّين» خبرها، والباء زائدة، فهو في محلّ نصب، والثاني: أن تكون التميمية، فيكون «هم» مبتدأ، و«بضارّين» خبره والباء زائدة أيضاً فهو في محلّ رفع. والضمير فيه ثلاثة أقوال، أحدها: أنه عائذ على السحرة العائد عليهم ضميرُ «فيتعلمون». الثاني: يعود على اليهود العائد عليهم ضميرُ «وأتبعوا». الثالث: يعود على الشياطين. والضميرُ في «به» يعودُ على «ما» في قوله: «ما يُفْرَقُونَ به».

والجمهورُ على «بضارّين» بإثبات النون و«من أحدٍ» مفعولٌ به، وقرأ الأعمش (٣): «بضارّي» من غير نون، وفي توجيه ذلك قولان، أظهرهما: أنه أسقط النون تخفيفاً وإن لم يقع اسمُ الفاعلِ صلةً لآلٍ ومثله قولُ الشاعر (٤):

٦٥٧ - ولَسْنَا إِذَا تَأْبُونُ سِلْمًا بِمُدْعِي لَكُمْ غَيْرَ أَنَا إِنْ نُسَلِّمَ نُسَلِّمَ

أي: بمُدْعِين، ونظيره في الثنية: «قَطَا قَطَا بِيَضْكَ ثِنْتَا وَيَبْضِي مَيْتَا» (٥). يريدون: ثِنْتَانِ وَمَيْتَانِ. والثاني - وبه قال الزمخشري (٦) وابنُ

(١) ضبطت في تفسير ابن عطية ٣٧٢/١ بفتح الميم.

(٢) الآية ٥٣ من القمر: «وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌّ». ولم يذكرها في السبعة.

(٣) البحر ٣٣٢/١؛ ابن عطية ٣٧٣/١.

(٤) لم أهدت إلى قائله وهو في التسهيل لابن مالك ١٣.

(٥) البحر ٣٣٢/١، ويبدو أن «قَطَا» اسم صوت.

(٦) الكشاف ٣٠٢/١.

- البقرة -

عطية - (١): أن النون حُدِفَتْ للإضافة إلى «أحد» وفُصِلَ بين المضاف والمضاف إليه بالجارِّ والمجرور وهو «به» كما فُصِلَ به في قول الآخر (٢):

٦٥٨ - هما أخوا في الحرب من لا أخاله إذا خاف يوماً نبوة فدعاهما وفي قوله (٣):

٦٥٩ - كما حُطَّ الكتاب بكف يوماً يهودي يقارب أو يُزِيلُ ثم اسْتَشْكَلَ الزمخشري ذلك فقال: «فإن قلت كيف يُضَافُ إلى أحد وهو مجرور بمن؟ قلت: جعل الجار جزءاً من المجرور»، قال الشيخ (٤): «وهذا التخريج ليس بجيد لأنَّ الفصل بين المتضايقيْن بالظرفِ والمجرور من ضرائرِ الشعرِ، وأقبح من ذلك ألا يكونَ ثمَّ مضافٌ إليه، لأنه مشغولٌ بعاملِ جرٍّ فهو المؤثِّرُ فيه لا الإضافةُ، وأما جعلُه حرفَ الجرِّ جزءاً من المجرورِ فليس بشيء لأنَّ هذا مؤثِّرُ فيه وجزءُ الشيء لا يؤثِّرُ فيه» وفي قول الشيخ نظرٌ، أمَّا كونُ الفصل من ضرائرِ الشعرِ فليس كما قال، لأنه قد فُصِلَ بالمفعولِ به في قراءة ابن عامر (٥) وبالظرفِ وشبَّهه أولى (٦)، وسيأتي تحقيق ذلك في الأنعام.

(١) ابن عطية ١/٣٧٣.

(٢) البيت لعمره الخثعمية أودرى بنت عبيدة، وهو في الكتاب ١/٩٢؛ والنوادر ١١٦؛ والخصائص ٢/٤٥٥؛ والإنصاف ٤٣٤؛ واللسان: أبي. ونبوة السيف: عدم مضائه ثم استعيرت للشدة.

(٣) البيت لأبي حية النميري، وهو في الخصائص ٢/٤٥٥؛ وأمالي الشجري ٢/٢٥٠؛ والإنصاف ٤٣٣؛ وابن يعيش ١/١٠٣؛ ورفض المباني ٦٥؛ واللسان: عجم، والدرر ٢/٦٦. ويزيل: يفرق. يصف الديار فيشبهها بالكتاب.

(٤) البحر ١/٣٣٢.

(٥) «وكذلك زَيْنٌ لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم» الآية ١٣٧ من الأنعام، قرأ ابن عامر: وكذلك زَيْنٌ، قتل، أولادهم شركائهم، وقرأ الباقون كما أثبتنا. السبعة ١٧٠.

(٦) والكوفيون يميزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والمجرور. انظر: الإنصاف ٤٢٧.

- البقرة -

وأما قوله: «لأنَّ جزء الشيء لا يؤثر فيه» وإنما ذلك في الجزء الحقيقي، وهذا إنما قال: نزلته منزلة الجزء، ويدلُّ على ذلك قول النحويين: الفعل كالجزء من الفاعل ولذلك أنت لتأنيته، ومع ذلك فهو مؤثِّر فيه.

و «مِنْ» في «مِنْ أَحَدٍ» زائدة لتأكيد الاستغراق كما تقدَّم في «وما يُعلِّمانِ مِنْ أَحَدٍ». وينبغي أن يجيء قول أبي البقاء^(١): «إِنَّ «أَحَدًا» يجوزُ أَنْ يكونَ بمعنى واحدٍ، والمعهودُ زيادةُ «مِنْ» في المفعولِ به المعمولِ لفعلٍ منفيٍّ نحو: «ما ضُرِبْتُ مِنْ أَحَدٍ» إلا أنه حُمِلَتْ الجُمْلَةُ الاسميَّةُ الداخِلُ عليها حرفُ النفي على الفعلية المنفية في ذلك لأن المعنى: وما يَضْرُوبُونَ مِنْ أَحَدٍ، إلا أنه عدلٌ إلى هذه الجملة المصدرة بالمتبداً المُخْبِرِ عنه باسمِ الفاعلِ الدالِّ على الثبوتِ والاستقرارِ المزيدِ فيه بَاءُ الجَرِّ للتوكيدِ المرادِ الذي لَمْ تُفْذِه الجُمْلَةُ الفعلية.

قوله: «إلا ياذن الله» هذا استثناء مُفْرَغٌ من الأحوال. فهو في محلِّ نصبٍ على الحالِ فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، وفي صاحبِ هذه الحالِ أربعةُ أوجهٍ، أحدها: أنه الفاعلُ المستكينُ في «بضارئين». الثاني: أنه المفعولُ وهو «أَحَدٍ» وجاءتِ الحالُ من النكرة لاعتمادها على النفي. والثالث: أنه الهاءُ في «به» أي بالسحر، والتقدير: وما يَضْرُوبُونَ أَحَدًا بالسحرِ إلا ومعه عِلْمُ الله أو مقروناً ياذن الله ونحو ذلك. والرابع: أنه المصدرُ المعرَّفُ وهو الضررُ، إلا أنه حُذِفَ للدلالةِ عليه.

قوله: «ولا يَنْفَعُهُمْ» في هذه الجملة وجهان، أحدهما - وهو الظاهر - أنها عَطْفٌ على «يَضْرُوبُهُمْ» فتكونُ صلةً لـ «ما» أيضاً، فلا محلَّ لها من الإعراب. والثاني - وأجازه أبو البقاء^(٢) -: أن تكونَ خبراً لمبتدأٍ مضميرٍ

(١) الإملاء ١/ ٥٥.

(٢) الإملاء ١/ ٥٦.

- البقرة -

تقديره: وهو لا ينفعهم، وعلى هذا فتكون الواو للحال، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب على الحال، وهذه الحال تكون مؤكدة لأن قوله: «ما يضُرُّهم»، يُفهم منه عدم النفع، قال أبو البقاء: «ولا يصح عطفه على «ما» لأن الفعل لا يعطف على الاسم» وهذا من المواضع المستغنى عن النص على منعها للوضوحها، وإنما ينص على منع شيء يتوهم جوازه. وأتى هنا بـ«لا» لأنها ينفي بها الحال والاستقبال، وإن كان بعضهم خصها بالاستقبال. والضُرُّ والنَّفْعُ معروفان، يقال: ضَرَّه يَضُرُّه بضم الضاد، وهو قياس المضاعف المتعدي، والمصدر: الضَّرُّ والضَّرُّ بالضم والفتح، والضَّرُّ بالفك أيضاً، ويقال: ضَارَه يَضِيرُه بمعناه ضَيَّرًا، قال الشاعر^(١):

٦٦٠ - تقول أناس لا يَضِيرُكَ نَأْيُهَا بلى كل ما شَفَّ النفوس يَضِيرُهَا

وليس حرف العلة مُبَدَلًا من التضعيف، ونقل بعضهم: أنه لا يبنى من «نفع» اسم مفعول فيقال: مَنْفُوع، والقياس لا يآباه.

قوله: «ولقد عَلِمُوا» تقدّم أن هذه اللام جواب قسم محذوف. و«عَلِمَ» يجوز أن تكون متعدية إلى اثنين أو إلى واحد، وعلى كلا التقديرين فهي معلقة عن العمل فيما بعدها لأجل اللام، فالجملة بعدها في محل نصب: إما سادة مسدّ مفعولين أو مفعول واحد على حسب ما تقدّم، ويظهر أثر ذلك في العطف عليها، فإن اعتقدنا تعدّيها لاثنين عطفنا على الجملة بعدها مفعولين وإلّا عطفنا مفعولاً واحداً، ونظيره في الكلام: عَلِمْتُ لزيد قائم وعمراً ذاهباً، أو عَلِمْتُ لزيد قائم وذهاب عمرو. والذي يدل على أن الجملة المعلقة بعد «عَلِمَ» في محل نصب وعطف المنصوب على محلها قول الشاعر^(٢):

(١) لم أهدد إلى قائله وهو في البحر ٣١٩/١.

(٢) البيت لكثير، وهو في ديوانه ٣٧/١؛ والمغني ٥٤٦؛ والعيني ٤٠٨/٢؛ والخزانة

- البقرة -

٦٦١ - وما كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْهُوَى وَلَا مَوْجَعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتْ

رُوي بنصب «موجعات» على أنه عطفٌ على محلِّ «ما الهوى»، وفي البيت كلامٌ، إذ يُحتمل أن تكون «ما» زائدةً، «والهوى» مفعولٌ به، فعطف «موجعات» عليه، ويُحتمل أن تكون «لا» نافيةً للجنس و«موجعات» اسمُها والخبرُ محذوفٌ كأنه قال: ولا موجعاتِ القلبِ عندي حتى تولَّتْ.

والضميرُ في «علموا» فيه خمسةُ أقوالٍ، أحدها ضميرُ اليهود الذين بحضرةِ محمدٍ عليه السلام، أو ضميرٌ من بحضرةِ سليمان، أو ضميرٌ لجميعِ اليهود [٤٦/أ] أو ضميرُ الشياطين، أو ضميرُ المَلَكَيْنِ عند مَنْ يرى / أنَّ الاثنينِ جمعٌ.

قوله: «لَمَنْ اشترأ» في هذه اللامِ قولان، أحدهما: - وهو الظاهرُ عند النحويين - أنها لامُ الابتداءِ المعلقة لـ «عَلِمَ» عن العملِ كما تقدّم، و«مَنْ» موصولةٌ في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ، و«اشترأ» صلَّتْها وعائذُها. و«ماله في الآخرةِ مِنْ خَلْقٍ» جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ ومِنْ زائدةٌ في المبتدأ، والتقديرُ: ماله خَلْقٌ في الآخرةِ. وهذه الجملةُ في محلِّ رفعٍ خبراً لـ «مَنْ» الموصولةُ فالجملةُ من قوله: «ولقد عَلِمُوا» مقسّمٌ عليها كما تقدّم، و«لَمَنْ اشترأ» غيرُ مقسّمٍ عليها، هذا مذهبُ سيبويه^(١) والجمهور. الثاني - وهو قولُ الفراء^(٢)، وتبعه أبو البقاء^(٣) -: أن تكونَ هذه اللامُ هي الموطئةُ للقسمِ، و«مَنْ» شرطيةٌ في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ، و«ماله في الآخرةِ مِنْ خَلْقٍ» جوابُ القسمِ، فـ «اشترأ» على القولِ الأولِ صلةٌ وعلى هذا الثاني هو خبرٌ لاسمِ الشرطِ، ويكونُ جوابُ الشرطِ محذوفاً؛ لأنه إذا اجتمع شرطٌ وقسمٌ ولم يتقدّمهما

(١) الكتاب ١/١٢٠، ١/٤٧٣.

(٢) معاني القرآن ١/٦٦.

(٣) الاملاء ١/٥٦.

- البقرة -

ذو خبر أُجيب سابقهما غالباً، وقد يُجاب الشرطُ مطلقاً كقوله^(١):

٦٦٢ - لَئِنْ كَانَ مَا حَدَّثْتَهُ الْيَوْمَ صَادِقًا أَصُمُّ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بِأَدِينَا

ولا يُحذفُ جوابُ الشرطِ إلاّ وفعله ماضٍ، وقد يكونُ مضارعاً كقوله^(٢):

٦٦٣ - لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بَيْوتُكُمْ لَيَعْلَمَنَّ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعٌ

فعلى قولِ الفراء تكونُ الجملتان من قوله: «ولقد علموا، ولمن اشتراه» مُقسماً عليهما، ويُقِلُّ عن الزجاج^(٣) مَنعُ قولِ الفراءِ فإنه قال: «هذا ليس موضعَ شرطٍ» ولم يُوجِّهْ مَنعُ ذلك. والذي يَظْهَرُ في مَنعِهِ، أَنَّ الفِعْلَ بَعْدَ «مَنْ» وهو «اشتراه» ماضٍ لفظاً ومعنى فَإِنَّ الاِشْتِرَاءَ قَدْ وَقَعَ وَاِنْفَصَلَ، فَجَعَلَهُ شَرْطاً لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الشَّرْطِ وَإِنْ كَانَ مَاضِياً لَفْظاً فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ مُسْتَقْبَلاً معنًى.

وَالْخَلْقُ: النَّصِيبُ، قَالَ الزَّجَّاجُ^(٤): «أَكْثَرُ اسْتِعْمَالِهِ فِي الْخَيْرِ» فَأَمَّا قَوْلُهُ^(٥):

٦٦٤ - يَدْعُونَ بِالْوَيْلِ فِيهَا لَا خَلْقَ لَهُمْ إِلَّا سَرَابِيلٌ مِنْ قَطْرِ وَأَعْلَالٌ

(١) البيت لامرأة من عقيل، وهو في معاني القرآن للفراء ٦٧/١؛ والمغني ١٤٠؛ والهمع ٤٣/٢؛ والدرر ٥٠/٢.

(٢) البيت للكيميت بن معروف، وهو في الطبري ٤٥/٢؛ ومعاني القرآن للفراء ٦٦/١؛ والخزانة ٢٢٠/٤.

(٣) معاني القرآن ١٦٤/١.

(٤) معاني القرآن ١٦٣/١.

(٥) البيت لأمية بن أبي الصلت، وهو في ديوانه ٤٧؛ وتفسير الطبري ٤٥٤/٢؛ والبحر ٣١٩/١.

- البقرة -

فَيَحْتَمِلُ ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ عَلَى سَبِيلِ التَّهَكُّمِ بِهِمْ كَقَوْلِهِ (١):

٦٦٥ - تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ

والثاني: أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مَنْقُطٌ، أَي: لَكِنْ لَهُمُ السَّرَائِلُ مِنْ كِذَاءٍ،
والثالث: أَنَّهُ اسْتُعْمِلَ فِي الشَّرِّ عَلَى قِلَّةٍ. وَالْخَلَاقُ: الْقَدْرُ قَالَ (٢):

٦٦٦ - فَمَا لَكَ بَيْتٌ لَدَى الشَّامَخَاتِ وَمَا لَكَ فِي غَالِبٍ مِنْ خَلَاقِ

أَي: مِنْ قَدْرٍ وَرَبِيَّةٍ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْأَوَّلِ. وَالضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ فِي
«اشْتَرَاهُ» فِيهِ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ: يَعُودُ عَلَى السِّحْرِ أَوِ الْكُفْرِ أَوْ كَيْلِهِمُ الَّذِي بَاعُوا بِهِ
السِّحْرَ أَوِ الْقُرْآنَ لِتَعْوِيضِهِمْ كِتَابَ السِّحْرِ عَنْهُ. وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى قَوْلِهِ:
«وَلَبِئْسَ مَا» (٣) وَمَا ذَكَرَ النَّاسُ فِيهَا. وَاللَّامُ فِي «لَبِئْسَمَا» جَوَابُ قِسْمٍ مَحذُوفٍ
تَقْدِيرُهُ: وَاللَّهُ لَبِئْسَمَا، وَالْمَخْصُوصُ بِالذَّمِّ مَحذُوفٌ أَي: السِّحْرُ أَوِ الْكُفْرُ.

قَوْلُهُ: «لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ» جَوَابُ لَوْ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ذَمُّ
ذَلِكَ لَمَّا بَاعُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ، وَهَذَا أَحْسَنُ مِنْ تَقْدِيرِ أَبِي الْبَقَاءِ (٤): «لَوْ كَانُوا
يَتَنَفَّعُونَ بِعِلْمِهِمْ لَا مَتَنَعُوا مِنْ شِرَاءِ السِّحْرِ» لِأَنَّ الْمَقْدَرَّ كَلِمًا كَانَ مُتَصِدِّدًا مِنْ
الْلَفْظِ كَانَ أَوْلَى. وَالضَّمِيرُ فِي «بِهِ» يَعُودُ عَلَى السِّحْرِ أَوِ الْكُفْرِ، وَفِي «يَعْلَمُونَ»
يَعُودُ عَلَى الْيَهُودِ بِاتِّفَاقٍ. وَاعْلَمْ أَنَّ هُنَا سَوْألاً مَعْنَوِيًّا ذَكَرَهُ الزَّمخَشَرِيُّ (٥)

(١) البيت لعمر بن معد يكرب وصدده:

وَخَلِيلٌ قَدْ دَلَّفْتُ لَهَا بِخَيْلٍ

وهو في النوادر ١٥٠؛ والكتاب ٣٦٥/١؛ ومفردات الراغب ٤٦؛ وابن يعيش

٨٠/٢؛ وشرح شواهد الكشاف ٤٣٦/٤؛ والخزانة ٥٣/٤. ودلغت: مشيت.

(٢) لم أهدت إلى قائله، وهو في البحر ٣١٩/١.

(٣) الآية ٩٠ من البقرة.

(٤) الاملاء ٥٦/١.

(٥) الكشاف ٣٠٢/١.

- البقرة -

وغيره، وهو مترتبٌ على عودِ الضميرِ في «عَلِمُوا» و«يَعْلَمُونَ»، وذلك أَنَّ الزمخشري قال: «فإن قلت: كيف أثبت لهم العلمَ أولاً في «ولقد عَلِمُوا» على سبيلِ التوكيدِ القسَمي، ثم نفاه عنهم في قوله: «لو كانوا يَعْلَمُونَ»؟ قلت: معناه: لو كانوا يَعْمَلُونَ يَعْلَمِهِمْ، جَعَلَهُمْ حِينَ لم يَعْمَلُوا به كأنهم مُنْسَلَخُونَ عنه» وهذا بناءٌ منه على أَنَّ الضميرين في «عَلِمُوا» و«يَعْلَمُونَ» لشيءٍ واحدٍ. وأجابَ غيره على هذا التقدير بأن المرادَ بالعلمِ الثاني العقلَ لأنَّ العِلْمَ مِنْ ثمرته، فلَمَّا انتفى الأصلُ انتفى ثمرته، أو يغيّرُ بين متعلّقِ العِلْمين أي: عَلِمُوا ضرره في الآخرة ولم يعلموا نفعه في الدنيا، وأمّا إذا أعدتِ الضميرَ في «عَلِمُوا» على الشياطينِ أو على مَنْ بحضرةِ سليمانَ أو على المَلَكِين فلا إشكالٌ لاختلافِ المُسندِ إليه العلمُ حينئذ.

آ. (١٠٣) قوله تعالى: ﴿ولو أنهم آمنوا﴾: «لو» هنا فيها قولان، أحدهما: أنها على بابها من كونها حرفاً لما كان سيقع لوقوع غيره، وسيأتي الكلامُ في جوابها. وأجاز الزمخشري^(١) أن تكونَ للتمييزِ أي: ليتهم آمنوا على سبيلِ المجازِ عن إرادةِ الله إيمانهم واختيارهم له، فعلى هذا لا يلزمُ أن يكونَ لها جوابٌ لأنها قد تُجابُ بالفاءِ حينئذٍ، وفي كلامه اعتراضٌ موضعه غيرُ هذا الكتاب.

و«أنهم آمنوا» مؤولٌ بمصدرٍ، وهو في محلِّ رفعٍ، واختلَفَ في ذلك على قولين، أحدهما - وهو قولُ سيويه^(٢) - أنه في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ وخبره محذوفٌ، تقديره: ولو إيمانهم ثابتٌ، وشُدَّ وقوعُ الاسمِ بعد لو، وإن كانت مختصةً بالأفعال، كما شُدَّ نصبُ «عُدُوَّةٍ» بعد «لُدُنْ». وقيل: لا يحتاج هذا المبتدأُ إلى خبرٍ لجريانِ لفظِ المسندِ والمسندِ إليه في صلةٍ «أن»، وضحَّح

(١) الكشف ٣٠٢/١.

(٢) الكتاب ٤١٠/١.

- البقرة -

الشيخ^(١) هذا في سورة النساء، وهذا يُشبهُ الخلافَ في «أن» الواقعة بعد ظنِّ وأخواتها، وقد تقدّم تحقيقه والله أعلم. والثاني: - وهو قولُ المبرد^(٢) - أنه في محلِّ رفعٍ بالفاعلية، رافعه محذوفٌ تقديره: ولو بُتَّ إيمانهم، لأنها لا يليها إلا الفعلُ ظاهراً أو مضمراً. وقد ردَّ بعضهم هذا بأنه لا يُضمرُ بعدها الفعلُ إلا مفسراً بفعلٍ مثله، وهذا يُحمَلُ على المبرد، ولكلِّ من القولين دلائلٌ ليس هذا موضعها. والضميرُ في «أنهم» فيه قولان، أحدهما: عائذُ على اليهود، والثاني: على الذين يُعلِّمون السحرَ.

قوله: «لَمْ تُؤْتِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ» في هذه اللامِ قولان، أحدهما: أنها لامٌ لا مٌ الابتداءً وأنَّ ما بعدها استثناءٌ إخبارٌ بذلك، وليس متعلقاً بإيمانهم وتقواهم ولا مترتباً عليه، وعلى هذا فجوابُ «لو» محذوفٌ إذا قيلَ بأنها ليست للتمني [٤٦/ب] أو قيلَ / بأنها للتمني ويكونُ لها جوابٌ تقديره: لأُتِيوا. والثاني: أنها جوابُ لو، فإنَّ «لو» تجابُ بالجملةِ الاسميةِ. قال الزمخشري^(٣): «أُؤْتِرَتِ الْجُمْلَةُ الْاسْمِيَّةُ عَلَى الْفَعْلِيَّةِ فِي جَوَابِ لَوْلِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى ثُبُوتِ الْمُتَوَبِّةِ وَاسْتِقْرَارِهَا، كَمَا عَدَلَ عَنِ النَّصْبِ إِلَى الرَّفْعِ فِي «سَلَامٌ عَلَيْكُمْ»^(٤) وَفِي وَقْعِ جَوَابِ «لَوْ» جُمْلَةً اسْمِيَّةً نَظَرَ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ غَيْرِ مَحَلِّ النِّزَاعِ. قَالَ الشَّيْخُ^(٥): «لَمْ يُعْهَدْ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَقَوْعُ الْجُمْلَةِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ جَوَاباً لِلَّو، إِنَّمَا جَاءَ هَذَا الْمَخْتَلَفُ فِي تَخْرِيجِهِ، وَلَا تُثْبِتُ الْقَوَاعِدُ الْكَلِمَةَ بِالْمُحْتَمَلِ.

(١) البحر ٣/٢٦٤.

(٢) المقتضب ٣/٧٧.

(٣) الكشاف ١/٣٠٢.

(٤) الآية ٢٥ من الذاريات «إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَاماً، قَالَ: سَلَامٌ قَوْمٍ مُنْكَرُونَ» ولذلك كان جوابه أبلغ من قولهم الذي يُحتاج فيه إلى تقدير فعل، والفعل يدل على التجدد، على حين أن الاسم يدل على الثبوت.

(٥) البحر ١/٣٣٥.

- البقرة -

والمَثُوبَةُ فيها قولان أحدهما: أن وزنها مَفْعُولَةٌ والأصل مَثُوبَةٌ، فَتَقَلَّتِ الضَّمَّةُ على الواوِ فَتَقَلَّتْ إلى الساكنِ قبلها، فالتقى ساكنان فحُذِفَ أحدهما مثل: مَقُولَةٌ وَمَجْزُوزَةٌ وَمَصُونٌ وَمَشُوبٌ، وقد جاءت مصادرُ على مَفْعُولٍ كالمَعْقُولِ، فهي مصدرٌ نَقَلَ ذلك الواحدِي (١). والثاني: أنها مَفْعَلَةٌ من الثوابِ بضمِّ العينِ، وإنما نُقِلَتِ الضَّمَّةُ منها إلى الشاءِ، ويقال: «مَثُوبَةٌ» بسكونِ الشاءِ وفتحِ الواوِ، وكان مِنْ حَقِّهَا الإِعْلَالُ فيقال: «مَثَابَةٌ» كَمَقَامَةٍ، إلا أنهم صَحَّحُواها كما صَحَّحُوا في الأعلامِ مَكْوَرَةٌ، وبذلك قرأ أبو السَّمَّالِ وقتادة (٢) كَمَشُورَةٌ. ومعنى «لَمَثُوبَةٌ» أي: ثوابٌ وجزاءٌ من الله. وقيل: لَرَجَعَةٌ إلى الله.

قوله: «مِنْ عِنْدِ اللَّهِ» في محلِّ رفعٍ صفةٌ لِمَثُوبَةٍ، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، أي: لِمَثُوبَةٍ كائنة من عِنْدِ اللَّهِ. والعِنْدِيَّةُ هنا مجازٌ كما تقدَّم في نظائره. قال الشيخ (٣): «وهذا الوصفُ هو المُسَوِّغُ لجوازِ الابتداءِ بالنكرة» قلت: ولا حاجة إلى هذا لأنَّ المُسَوِّغَ هنا شيءٌ آخر وهو الاعتمادُ على لامِ الابتداءِ، حتى لو قيل في الكلام: «لَمَثُوبَةٌ خَيْرٌ» من غيرِ وصفٍ لَصَحَّ. والتشكيُّرُ في «لَمَثُوبَةٌ» يفيدُ أنَّ شيئاً من الثوابِ - وإنَّ قَلَّ - خَيْرٌ، فلذلك لا يُقالُ له قليلٌ، ونظيره: «وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ» (٤).

وقوله «خَيْرٌ» خيرٌ لِمَثُوبَةٍ، وليست هنا بمعنى أفعالِ التفضيلِ، بل هي لبيانِ أنها فاضلةٌ، كقوله: «أصحابُ الجنةِ يومئذٍ خيرٌ مستقراً» (٥) «أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ» (٦).

(١) علي بن أحمد، قرأ على أبي الحسن الضرير والثعالبي، له: البسيط والوسيط، توفي سنة ٤٦٨. انظر: البغية ٢/٢٢٠.

(٢) البحر ١/٣٣٥؛ ابن عطية ١/٣٧٤؛ الشواذ ٨.

(٣) البحر ١/٣٣٥.

(٤) الآية ٧٢ من التوبة.

(٥) الآية ٢٤ من الفرقان.

(٦) الآية ٤٠ من فصلت.

- البقرة -

قوله: «لو كانوا يَعْلَمُونَ» جوابها محذوفٌ تقديره: لكان تحصيلُ المثوبة خيراً، أي تحصيلُ أسبابها من الإيمان والتقوى، وكذلك قَدْرُهُ بعضهم: لأمنا. وفي مفعولِ «يَعْلَمُونَ» وجهان، أحدهما: أنه محذوفٌ اختصاراً أي: لو كانوا من ذوي العلم، والثاني: أنه محذوفٌ اختصاراً، تقديره: لو كانوا يَعْلَمُونَ التفضيلَ في ذلك، أو يعلمونَ أن ما عند الله خيرٌ وأبقى.

آ. (١٠٤) قوله تعالى: ﴿لَا تَقُولُوا رَاعِنَا﴾: الجمهورُ على «راعنا» أمرٌ من المُرَاعاة، وهي النظرُ في مصالحِ الإنسانِ وتَدَبُّرُ أموره، و«راعنا» يقتضي المشاركةَ لأنَّ معناه: ليكن منك رعايةٌ لنا وليكن منا رعايةٌ لك، فَنُهوا عن ذلك لأنَّ فيه مساواتهم به عليه السلام. وقرأ^(١) الحسنُ وأبو حَيَّوة: «راعنا» بالتنوين، ووجهه أنه صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ، أي: قولاً راعناً، وهو على طريقِ النَّسبِ كلابن وتامر، والمعنى: لا تقولوا قولاً ذارِعونة. والرُّعونة: الجَهْلُ والحُمقُ والهَوَجُ، وأصلُ الرُّعونة: التفرُّقُ، ومنه: «جَيْشٌ أَرَعَنُ» أي: متفرِّقٌ في كل ناحية، ورجلٌ أَرَعَنُ: أي ليس له عَقْلٌ مجتمعٌ، وامرأةٌ رَعْنَاءُ، وقيل للْبَصْرَةِ: الرُّعْناءُ، قال^(٢):

٦٦٧ - لولا ابنُ عُتْبَةَ عمروٌ والرجاءُ له ما كانتِ البصرةُ الرُّعْناءُ لي وطانا

قيل: سُمِّيَتْ بذلك لأنها أشَبَّهت «رَعْنَ الجبلِ» وهو النَّاتِيءُ منه، وقال ابنُ فارس: «يقال: رَعَنَ الرجلُ يَرَعُنُ رَعْنًا». وقرأ أُبَيٌّ: راعونا، وفي مصحفِ عبد الله كذلك، خاطبوه بلفظِ الجمعِ تعظيماً، وفي مصحفِ عبد الله أيضاً، «ارْعُونَا» لما تقدَّم. والجملةُ في محل نصبٍ بالقول، وقَدِّمَ النهيَ على الأمرِ لأنه من باب التروك فهو أسْهَلُ^(٣).

(١) البحر ٣٣٨/١؛ ابن عطية ٣٧٥/١؛ الشواذ ٩.

(٢) البيت للفرزدق، وليس في ديوانه، وهو في أدب والكاتب ٣٣٠؛ القرطبي ٦٠/٢.

(٣) أي فهو أسهل ثم أتى بالأمر بعده الذي هو أشق لحصول الاستئناس قبل بالنهي. انظر:

البحر ٣٣٨/١.

- البقرة -

قوله: «انظُرْنَا» الجملة أيضاً في محلّ نصبٍ بالقول، والجمهورُ على «انظُرْنَا» بوصلِ الهمزةِ وضَمِّ الظاءِ أمراً من الثلاثي، وهو نظرٌ من النظرةِ وهي التأخير، أي: أَخْرْنَا وتَأَنّ علينا، قال امرؤ القيس (١):

٦٦٨ - فَإِنكَمَا إِن تَنْظُرَانِي سَاعَةً
مِن الدَّهْرِ يَنْفَعُنِي لَدَى أُمِّ جُنْدَبٍ
وقيل: هو من نَظَرَ أَي: أَبْصَرَ، ثم اتَّسَعَ فِيهِ فَعُدِّي بِنَفْسِهِ لِأَنَّهُ فِي
الأصْلِ يَتَعَدَّى بِ «إِلَى»، وَمِنْهُ (٢):

٦٦٩ - ظَاهِرَاتُ الْجَمَالِ وَالْحُسْنِ يَنْظُرُ
نَ كَمَا يَنْظُرُ الأَرَاكُ الظَّبَاءُ
أَي: إِلَى الأَرَاكِ، وَقِيلَ: مِنْ نَظَرَ أَي: تَفَكَّرَ ثُمَّ اتَّسَعَ فِيهِ أَيْضاً فَإِنَّ
أَصْلَهُ أَنْ يَتَعَدَّى بِفِي، وَلَا بَدَّ مِنْ حَذْفِ مِضَافٍ عَلَى هَذَا أَي: انظُرْ فِي أَمْرِنَا.
وقرأ (٣) أَبِي والأعمش: «أَنْظُرْنَا» بفتحِ الهمزةِ وكسرِ الظاءِ أمراً من الرباعي
بمعنى: أَمْهَلْنَا وَأَخْرْنَا، قَالَ الشاعِر (٤):

٦٧٠ - أبا هِنْدٍ فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْنَا
وَأَنْظُرْنَا نُخَبِّرَكَ اليَقِينَا
أَي: أَمْهَلْ عَلَيْنَا، وَهَذَا القِرَاءَةُ تُؤَيِّدُ أَنَّ الأَوَّلَ مِنَ النُّظْرَةِ بِمَعْنَى التَّأخِيرِ
لَا مِنَ البَصْرِ وَلَا مِنَ البَصِيرَةِ، وَهَذِهِ الأَيَةُ نُظِيرُ التِّي فِي الحَدِيدِ: «انظُرُونَا
نَقْتَبَسُ» (٥) فَإِنَّهَا قُرِئَتْ بِالوَجْهَيْنِ.

آ. (١٠٥) قوله تعالى: ﴿مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ﴾: فِي «مِنْ» قَوْلَانِ،
أحَدُهُمَا: أَنَّهَا لِلتَّبَعِيضِ فَتَكُونُ هِيَ وَمَجْرُورُهَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الحَالِ

(١) ديوانه ٤١؛ القرطبي ٦٠/٢.

(٢) البيت لعبيدالله بن قيس الرقيات وهو في ديوانه ٨٨؛ والقرطبي ٦٠/٢.

(٣) البحر ١/٣٣٩؛ وابن عطية ١/٣٧٥.

(٤) البيت من معلقة عمرو بن كلثوم، وهو في شرح القصائد للتبريزي ٣٨٠.

(٥) الآية ١٣ من الحديد، قرأ حمزة «انظرونَا» مقطوعة الألف مكسورة الظاء، والباقون:

موصولة الألف مضمومة الظاء. انظر: السبعة ٦٢٥.

- البقرة -

ويتعلّق بمحذوف أي: ما يودّ الذين كفروا كائنين من أهل الكتاب. والثاني: أنها لبيان الجنس وبه قال الزمخشري^(١).

قوله: «ولا المشركين» عطفت على «أهل» المجرور بمن و«لا» زائدة للتوكيد لأنّ المعنى: ما يودّ الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين كقوله: «لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين^(٢) بغير زيادة «لا». وزعم بعضهم أنه مخفوض على الجوار وأنّ الأصل: ولا المشركون، عطفاً على الذين، وإنما خفض للمجاورة، نحو: «برؤوسكم وأرجلكم» في قراءة الجر^(٣)، وليس بواضح. وقال النحاس^(٤): «ويجوز: ولا المشركون بعطفه على «الذين» وقال أبو البقاء^(٥): «وإن كان قد قرئ «ولا المشركون» بالرفع فهو عطفت على الفاعل، والظاهر أنه لم يُقرأ بذلك» وهذا القولان يؤيدان ادعاء الخفض على الجوار.

قوله: «أَنْ يُنَزَّلَ» ناصب ومنصوب في تأويل مصدر مفعول بـ«يودّ» أي: ما يودّ إنزال خير، وبني الفعل للمفعول للعلم بالفاعل وللتصريح به في قوله: «من ربكم»، وأتى بـ«ما» في النفي دون غيرها لأنها لنفي الحال وهم كانوا متلبسين بذلك.

[١/٤٧] قوله: «مِنْ خَيْرٍ» / هذا هو القائم مقام الفاعل، و«مِنْ» زائدة، أي: أَنْ يُنَزَّلَ خَيْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ. وحسن زيادتها هنا وإن كان «يُنَزَّلَ» لم يباشره حرف النفي لانسحاب النفي عليه من حيث المعنى لأنه إذا نُفِيَتِ الْوِدَادَةُ انْتَفَى مُتَعَلِّقُهَا،

(١) الكشاف ٣٠٢/١.

(٢) الآية ١ من البينة.

(٣) «وأمسحوا برؤوسكم وأرجلكم» الآية ٦ من المائدة، وهي رواية أبي بكر عن عاصم.

انظر: السبعة ٢٤٣.

(٤) إعراب القرآن ٢٠٥/١ - ٢٠٦.

(٥) الإملاء ٥٦/١.

- البقرة -

وهذا له نظائر في كلامهم نحو: «ما أظنُّ أحداً يقولُ ذلك إلا زيدٌ» برفع «زيدٌ» بدلاً من فاعلٍ «يقولُ» وإن لم يباشر النفي، لكنه في قوة: «ما يقولُ أحدٌ ذلك إلا زيدٌ في ظني» وقوله تعالى: «أولم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادرٍ»^(١) زيدت الباء لأنه في معنى: أوليس الله بقادر، وهذا على رأي سيبويه وأتباعه^(٢). وأمّا الكوفيون والأخفش^(٣) فلا يحتاجون إلى شيء من هذا. وقيل: «من» للتبعيض أي: ما يودون أن ينزل من الخير قليلاً ولا كثيراً، فعلى هذا يكون القائم مقام الفاعل: «عليكم» والمعنى: أن ينزل عليكم بخير من الخيور.

قوله: «من ربكم» في «من» أيضاً قولان، أحدهما: أنها لابتداء الغاية فتعلقُ ينزلُ. والثاني: أنها للتبعيض، ولا بُد حينئذٍ من حذف مضاف تقديره: من خيور ربكم، وتتعلق حينئذٍ بمحذوف، لأنها ومجزورها صفة لقوله: «من خير» أي: من خير كائن من خيور ربكم، ويكون في محلها وجهان: الجرُّ على اللفظ، والرفع على الموضع لأن «من» زائدة في «خير» فهو مرفوعٌ تقديراً لقيامه مقام الفاعل كما تقدّم. وتلخص مما تقدم أن في كل واحدة من لفظ «من» قولين^(٤)، الأولى: قيل إنها للتبعيض، وقيل: لبيان الجنس، وفي الثانية قولان: زائدة أوللتبعيض، وفي الثالثة أيضاً قولان: ابتداء الغاية أو التبعيض.

قوله: «والله يختصُّ برحمته من يشاء» هذه جملة ابتدائية تضمّت ردّ ودادتهم ذلك. و«يختصُّ» يحتمل أن يكون هنا متعدياً وأن يكون لازماً، فإن

(١) الآية ٣٣ من الأحقاف.

(٢) أي الذين يشترطون في زيادة «من» دخولها على نكرة وأن تُسبق بنفي أو شبهه. انظر: الكتاب ٢٧٩/١.

(٣) معاني القرآن للأخفش ٩٨.

(٤) في الأصل «قولان» وهو سهو.

- البقرة -

كان متعدياً كان فيه ضميرٌ يعودُ على الله تعالى ، وتكون «مَنْ» مفعولاً به أي يختصُ الله الذي يشاؤه برحمته، ويكونُ معنى افْتَعَلَ هنا معنى المجرد نحو: كَسَبَ مالاً واكتسبه، وإن كان لازماً لم يكن فيه ضميرٌ ويكونُ فاعله «مَنْ» أي: واللهُ يختصُ برحمته الشخصَ الذي يَشَاؤُهُ ويكونُ افتعل بمعنى فعل الفاعل بنفسه نحو اضطرب، والاختصاص ضد الاشتراك، وبهذا تبين فساد قول مَنْ زعم أنه هنا متعدٌ ليس إلأ. و«مَنْ» يجوز أن تكونَ موصولةً أو موصوفةً، وعلى كلا التقديرين فلا بُدُّ من تقديرٍ عائدٍ، أي: يشاءُ اختصاصه، ويجوزُ أن يُضْمَنَ «يشاء» معنى يَخْتَارُ، فحينئذٍ لا حاجة إلى حَذْفِ مضاف بل تقدِّره ضميراً فقط أي: يَشَاؤُهُ، و«يشاء» على القولِ الأولِ لا محلَّ له لكونه صلةً، وعلى الثاني محلهُ النصبُ أو الرفعُ على ما ذُكِرَ في موصوفه من كونه فاعلاً أو مفعولاً.

آ. (١٠٦) قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ﴾ . . في «ما» قولان، أحدهما: - وهو الظاهرُ - أنها مفعولٌ مقدمٌ لَنَنْسَخْ، وهي شرطيةٌ جازمةٌ له، والتقدير: أي شيءٍ نَنْسَخْ، مثل قوله «أَيَّامًا مَا تَدْعُوا»^(١). والثاني: أنها شرطيةٌ أيضاً جازمةٌ لَنَنْسَخْ، ولكنها واقعةٌ موقعُ المصدرِ، و«مِنْ آيَةٍ» هو المفعولُ به، والتقدير: أي نَسَخِ نَنْسَخِ آيَةٍ، قاله أبو البقاء^(٢) وغيره، وقالوا: مجيء «ما» مصدرًا جائزاً وأنشدوا^(٣):

٦٧١ - نَعَبَ الْغَرَابُ فَقَلْتُ: بَيْنَ عَاجِلُ مَا سِئْتِ إِذْ طَعَنُوا لِيَبِّينِ فَا نَعَبِ

وقد رَدَّ هذا القولَ بعضهم^(٤) بشيئين، أحدهما: أنه يلزمُ خُلُوُّ جملةِ الجزاءِ من ضميرٍ يعودُ على اسمِ الشرطِ وهو غيرُ جائزٍ، وقد تقدَّم تحقيقُ

(١) الآية ١١٠ من الإسراء «أَيَّامًا مَا تَدْعُوا فله الأسماءُ الحسنَى».

(٢) الإملاء ٥٦/١.

(٣) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٣٤٣/١.

(٤) لعله يعني أبا حيان في البحر ٣٤٣/١.

- البقرة -

الكلام في ذلك عند قوله: «مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ»^(١). والثاني: أن «مَنْ» لا تُزَادُ فِي الْمَوْجِبِ، وَالشَّرْطُ مَوْجِبٌ، وَهَذَا فِيهِ خِلَافٌ لِبَعْضِ الْبَصْرِيِّينَ: أَجَازَ زِيَادَتَهَا فِي الشَّرْطِ لِأَنَّهُ يُشْبِهُ النِّفْيَ، وَلَكِنَّهُ خِلَافٌ ضَعِيفٌ.

وقرأ ابنُ عامرٍ^(٢): «نُنَسِّخُ» بضمِّ النونِ وكسرِ السينِ من أنسخ، قال أبو حاتم: «هو غلطٌ» وهذه جرأةٌ منه على عادته، وقال أبو علي^(٣): ليست لغةٌ لأنه لا يُقال: نَسَخَ وَأَنْسَخَ بِمَعْنَى، وَلَا هِيَ لِلتَّعْدِيَةِ لِأَنَّ الْمَعْنَى يَجِيءُ: مَا نَكْتُبُ مِنْ آيَةٍ وَمَا نُنزِّلُ مِنْ آيَةٍ، فَيَجِيءُ الْقِرَاءَانُ كُلُّهُ عَلَى هَذَا مَنْسُوخًا، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: مَا نَجِدُهُ مَنْسُوخًا كَمَا يُقَالُ: أَحْمَدْتُهُ وَأَبْخَلْتُهُ، أَي: وَجَدْتُهُ كَذَلِكَ ثُمَّ قَالَ: «وَلَيْسَ نَجِدُهُ مَنْسُوخًا إِلَّا بِأَنْ يَنْسَخَهُ، فَتَفْتَقُ الْقِرَاءَتَانِ فِي الْمَعْنَى وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي اللَّفْظِ»، فَالْهَمْزَةُ عِنْدَهُ لَيْسَتْ لِلتَّعْدِيَةِ. وَجَعَلَ الزَّمْخَشَرِيُّ^(٤) وَابْنُ عَطِيَّةٍ^(٥) الْهَمْزَةَ لِلتَّعْدِيَةِ، إِلَّا أَنَّهُمَا اِخْتَلَفَا فِي تَقْدِيرِ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ الْمَحذُوفِ وَفِي مَعْنَى الْإِنْسَاخِ، فَجَعَلَ الزَّمْخَشَرِيُّ الْمَفْعُولَ الْمَحذُوفَ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالْإِنْسَاخُ هُوَ الْأَمْرُ بِنَسْخِهَا، أَي: الْإِعْلَامُ بِهِ، وَجَعَلَ ابْنُ عَطِيَّةٍ الْمَفْعُولَ ضَمِيرَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالْإِنْسَاخُ إِبَاحَةُ النَّسْخِ لِنَبِيِّهِ، كَأَنَّهُ لَمَّا نَسَخَهَا أَبَاحَ لَهُ تَرْكُهَا، فَسَمَّى تِلْكَ الْإِبَاحَةَ إِنْسَاخًا.

وخرَّجَ ابْنُ عَطِيَّةٍ الْقِرَاءَةَ عَلَى كَوْنِ الْهَمْزَةِ لِلتَّعْدِيَةِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَهُوَ مِنْ نَسْخِ الْكِتَابِ، وَهُوَ نَقْلُهُ مِنْ غَيْرِ إِزَالَةٍ لَهُ، قَالَ: «وَيَكُونُ الْمَعْنَى: مَا نَكْتُبُ وَنُنزِّلُ مِنَ اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ أَوْ مَا نُوخَّرُ فِيهِ وَنَتْرُكُهُ فَلَا نُنزِّلُهُ، أَيُّ ذَلِكَ فَعَلْنَا فَإِنَّمَا نَأْتِي بِخَيْرٍ مِنَ الْمُؤَخَّرِ الْمَتْرُوكِ أَوْ بِمِثْلِهِ، فَيَجِيءُ الضَّمِيرَانِ فِي «مِنْهَا» وَ«بِمِثْلِهَا»

(١) الآية ٩٧ من البقرة.

(٢) السبعة ١٦٨؛ والكشف ٢٥٧/١.

(٣) الحجة (خ) ٢٢٤/١.

(٤) الكشاف ٣٠٣/١.

(٥) ابن عطية ٣٨١/١.

- البقرة -

عائِدَيْنِ عَلَى الضميرِ فِي «نَسَّأَهَا»^(١). قَالَ الشَّيْخُ^(٢): «وَذَهَلَ عَنِ الْقَاعِدَةِ وَهِيَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ مِنَ الْجِزَاءِ عَلَى اسْمِ الشَّرْطِ، وَ«مَا» فِي قَوْلِهِ: «مَا نَنْسَخُ» شَرْطِيَّةٌ، وَقَوْلُهُ «أَوْ نَسَّأَهَا» عَائِدٌ عَلَى الْآيَةِ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى لَيْسَ عَائِدًا عَلَيْهَا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى، بَلْ إِنَّمَا يَعُودُ عَلَيْهَا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ فَقَطْ نَحْوُ: عِنْدِي دِرْهَمٌ وَنِصْفُهُ، فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ عَلَى إِضْمَارِ «مَا» الشَّرْطِيَّةِ، التَّقْدِيرُ: أَوْ مَا نَسَّأَ مِنْ آيَةٍ ضَرُورَةً أَنَّ الْمَنْسُوخَ غَيْرُ الْمَنْسُوءِ، وَلَكِنْ يَبْقَى قَوْلُهُ: مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ مُفْلِتًا مِنَ الْجَوَابِ، إِذْ لَا رَابِطَ يَعُودُ مِنْهُ إِلَيْهِ فَبَطَلَ هَذَا الْمَعْنَى الَّذِي قَالَهُ».

قَوْلُهُ: «مِنْ آيَةٍ» «مِنْ» لِلتَّبْعِيضِ، فَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحذُوفٍ لِأَنَّهَا صِفَةٌ لِاسْمِ الشَّرْطِ، وَيَضْعُفُ جَعْلُهَا حَالًا، وَالْمَعْنَى: أَيُّ شَيْءٍ نَنْسَخُ مِنَ الْآيَاتِ، فَ«آيَةٍ» مُفْرَدٌ وَقَعَ مَوْقِعَ الْجَمْعِ، وَكَذَلِكَ تَخْرِيجُ كُلِّ مَا جَاءَ مِنْ هَذَا التَّرْكِيبِ: «مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ»^(٣) «وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ»^(٤)، وَهَذَا الْمَجْرُورُ هُوَ الْمَخْصُصُ وَالْمَبِينُ لِاسْمِ الشَّرْطِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ فِيهِ إِبْهَامًا مِنْ جِهَةِ عَمُومِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: «مَنْ يُكْرِمُ أُكْرِمُ» تَنَاوَلَ النِّسَاءَ وَالرِّجَالَ، فَإِذَا قُلْتَ: «مِنَ الرِّجَالِ» بَيَّنَّتْ وَخَصَّصَتْ مَا تَنَاوَلَهُ اسْمُ الشَّرْطِ.

وَأَجَازَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٥) فِيهَا وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَالْمُمَيِّزُ «مَا» وَالتَّقْدِيرُ: أَيُّ شَيْءٍ نَنْسَخُ، قَالَ: «وَلَا يَحْسُنُ أَنْ تَقْدُرَ: أَيُّ آيَةٍ نَنْسَخُ، لِأَنَّكَ لَا تَجْمَعُ بَيْنَ «آيَةٍ» وَبَيْنَ الْمُمَيِّزِ بِآيَةٍ، لَا تَقُولُ: أَيُّ آيَةٍ نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ، يَعْنِي أَنَّكَ لَوْ قَدَّرْتَ ذَلِكَ لاسْتَعْنَيْتَ عَنِ التَّمْيِيزِ. وَالثَّانِي:

(١) وَهِيَ إِحْدَى الْقِرَاءَاتِ أَثْبَتْنَاهَا كَمَا فِي الْأَصْلِ.

(٢) الْبَحْرُ ١/٣٤٢.

(٣) الْآيَةُ مِنْ فَاطِرٍ.

(٤) الْآيَةُ ٥٣ مِنَ النَّحْلِ.

(٥) الْإِمْلَاءُ ١/٥٦.

أنها زائدة وآية حال / ، والمعنى : أي شيء نَسَخَ قليلاً أو كثيراً، وقد جاءت [ب/٤٧] «آية» حالاً في قوله : «هذه ناقة الله لكم آية»^(١) أي : «علامة» وهذا فاسد لأن الحال لا تُجْرُبُ بـ «مِنْ» ، وقد تقدّم أنها مفعولٌ بها، و«مِنْ» زائدة على القول بجعل «ما» واقعةً موقع المصدر، فهذه أربعة أوجه.

قوله : «أَوْ نُسِّهَا» «أو» هنا للتقسيم، و«نُسِّهَا» مجزومٌ عطفاً على فعل الشرط قبله. وفيها ثلاث عشرة قراءة^(٢) : «نَسَّأَهَا» بفتح حرف المضارعة وسكون النون وفتح السين مع الهمز، وبها قرأ أبو عمرو وابن كثير. الثانية : كذلك إلا أنه بغير همز، ذكرها أبو عبيد البكري^(٣) عن سعد بن أبي وقاص^(٤) رضي الله عنه، قال ابن عطية^(٥) : «وأراه وَهَمَّ». الثالثة : «نَسَّهَا» بفتح التاء التي للخطاب، بعدها نونٌ ساكنةٌ وسينٌ مفتوحةٌ من غير همز، وهي قراءة الحسن، وتروى عن ابن أبي وقاص، فقيل لسعد بن أبي وقاص : «إن سعيد بن المسيب^(٦) يقرؤها بنونٍ أولى مضمومة وسينٍ مكسورة فقال : إن القرآن لم ينزل على المسيب ولا على ابن المسيب» وتلا : «سُنُقِرْتُكَ فلا تَنَسِّي»^(٧) «وإذكُرُ رَبُّكَ إِذَا نَسِيتَ»^(٨) يعني سعدٌ بذلك أن نسبة النسيان إليه

(١) الآية ٧٣ من الأعراف.

(٢) انظر: السبعة ١٦٨؛ والكشف ٢٥٨/١؛ الشواذ ٩؛ والبحر ٣٤٣/١؛ والقرطبي ٦٧/٢؛ وابن عطية ٣٨١/١.

(٣) عبدالله بن عبدالعزيز، له: معجم ما استعجم واللالء والتنبيه، لغوي إخباري. توفي سنة ٤٨٧. انظر: البيهقي ٤٩/٢؛ معجم المؤلفين ٧٥/٦.

(٤) مالك بن أهيبة أحد العشرة المبشرين بالجنة، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، توفي سنة ٥١. انظر: طبقات القراء ٣٠٤/١.

(٥) التفسير ٣٨١/١.

(٦) سعيد بن المسيب إمام التابعين، قرأ على ابن عباس، وأبي هريرة، وقرأ عليه الزهري، توفي سنة ٩٤. انظر: طبقات القراء ٣٠٨/١.

(٧) الآية ٦ من سورة الأعلى.

(٨) الآية ٢٤ من سورة الكهف.

- البقرة -

عليه السلام موجودة في كتاب الله فهذا مثله. الرابعة: كذلك إلا أنه بالهمز. الخامسة: كذلك إلا أنه بضمّ التاء وهي قراءة أبي حيوة. السادسة: كذلك إلا أنه بغير همز وهي قراءة سعيد بن المسيّب. السابعة: «ننسيها» بضمّ حرف المضارعة وسكون النون وكسر السين من غير همز وهي قراءة باقي السبعة. الثامنة: كذلك إلا أنه بالهمز. التاسعة: «ننسيها» بضمّ حرف المضارعة وفتح النون وكسر السين مُشَدَّدَةٌ وهي قراءة الضحاك وأبي رجاء^(١). العاشرة: «ننسيك». بضمّ حرف المضارعة وسكون النون وكسر السين وكاف بعدها للخطاب. الحادية عشرة: كذلك إلا أنه بفتح النون الثانية وتشديد السين مكسورة، وتروى عن الضحاك وأبي رجاء أيضاً. الثانية عشرة: كذلك إلا أنه بزيادة ضمير الآية بعد الكاف: «ننسيكها» وهي قراءة حذيفة^(٢)، وكذلك هي في مصحف سالم^(٣) مولاة. الثالثة عشرة: «مانسيك من آية أو ننسخها نجيء بمثلها» وهي قراءة الأعمش، وهكذا ثبتت في مصحف عبد الله.

فأما قراءة الهمز على اختلاف وجوها فمعناها التأخير من قولهم: نسأ الله وأنسأ الله في أجلك أي: أخره، وبعثه نسيئة أي متأخراً، وتقول العرب: نسأت الإبل عن الحوض أنسؤها نسيئاً، وأنسأ الإبل: إذا أخرها عن ورودها يومين فأكثر، فمعنى الآية على هذا فيه ثلاثة أقوال، أحدها: نؤخر نسيئها ونزولها وهو قول عطاء^(٤). الثاني: نمحها لفظاً وحكماً وهو قول ابن

(١) عمران بن تميم العطاردي، تابعي، عرض على ابن عباس، وروى عنه أبو الأشهب العطاردي، توفي سنة ١٠٥. انظر: طبقات القراء ١/٦٠٤.

(٢) حذيفة بن اليمان صاحب سر النبي صلى الله عليه وسلم، وردت الرواية عنه في حروف القرآن، توفي سنة ٣٦. انظر: طبقات القراء ١/٢٠٣؛ الأعلام ٢/١٨٠.

(٣) سالم بن عتبة. وردت عنه الرواية في حروف القرآن توفي سنة ١٢. انظر: طبقات القراء ١/٣٠١.

(٤) عطاء بن أبي رباح، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، روى عن أبي هريرة وعرض عليه أبو عمرو، توفي سنة ١١٥. انظر: طبقات القراء ١/٥١٤.

- البقرة -

زيد^(١). الثالث: نَمَضِهَا فلا نَسَخَهَا وهو قول أبي عبيد، وهو ضعيف لقوله: نَأَتْ بخيرٍ منها، لأنَّ ما أَمْضِي وأُفِرُّ لا يُقال فيه: نَأَتْ بخيرٍ منه.

وأما قراءة غير الهمز على اختلاف وجوهها أيضاً ففيها احتمالان، أظهرهما: أنها من النسيان، وحينئذٍ يُحتمل أن يكون المراد به في بعض القراءات ضدَّ الذِّكْر، وفي بعضها الترك. والثاني: أن أصله الهمز من النَّسء وهو التأخير، إلا أنه أُبدل من الهمزة ألفٌ فحينئذٍ تتحد القراءتان. ثم مَنْ قرأ مِنَ القُرَاء: «نَسَّاهَا» من الثلاثي فواضح. وأما مَنْ قرأ منهم مِنْ أَفْعَل، وهم نافع وابن عامر والكوفيون فمعناه عندهم: نَسَّكَهَا، أي: نجعلك ناسياً لها، أو يكون المعنى: نَأَمُرُ بتركها، يقال: أنَسَيْتُهُ الشيءَ أي أمرته بتركه، ونَسَيْتُهُ تَرَكَتُهُ، وأنشدوا^(٢):

٦٧٢ - إنَّ عليَّ عُقْبَةٌ أَفْضِيهَا لَسْتُ بِنَاسِيهَا وَلَا مُنْسِيهَا

أي: لا تاركها ولا أمراً بتركها، وقد تكلم الزجاج في هذه القراءة فقال^(٣): «هذه القراءة لا يَتَوَجَّهُ فيها معنى الترك، لا يُقال: أنَسَى بمعنى ترك. قال الفارسي^(٤) وغيره: «ذلك مُتَّجِهٌ لأنه بمعنى نَجَعَلُكَ تَرَكَهَا» وقد ضَعَّفَ الزجاج^(٥) أيضاً أن تُحْمَلَ الآية على معنى النسيان ضدَّ الذِّكْر، وقال: «إنَّ هذا لم يَكُنْ له عليه السلام ولا نَسِيَ قرآنًا»، واحتجَّ بقوله تعالى: «وَلَسْنَا شَيْئًا لَنُذْهِبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ»^(٦) أي لم نفعل شيئاً من ذلك. وأجاب الفارسي

(١) عبدالرحمن بن زيد المدني، له: تفسير القرآن، الناسخ والمنسوخ توفي سنة ١٨٢. انظر: هدية العارفين ٥/٥١٢.

(٢) لم أهدت إلى قائله، وهو في القرطبي ٢/٦٨؛ والبحر ١/٣٣٤. والعقبه: الإبل يرعاه الرجل ويسقيها.

(٣) معاني القرآن ١/١٦٧.

(٤) الحجة (خ) ١/٢٢٦.

(٥) معاني القرآن ١/١٦٧.

(٦) الآية ٨٦ من الإسراء.

- البقرة -

عنه بأن معناه لم نُذْهِبْ بالجميع . وهذا نهاية ما وَقَعَتْ عليه من كلام الناس .
قوله : «نَأَتْ» هو جوابُ الشرط ، وجاء فعلُ الشرطِ والجزاء مضارعَيْن ،
وهذا التركيبُ أفصحُ التراكيبِ ، أعني : مجيئهما مضارعَيْن . وقوله : «بخيرٍ
منها» متعلِّقٌ بنَأَتْ ، وفي «خيرٍ» هنا قولان ، الظاهرُ منهما : أنها على بابها من
كونها للتفضيل ، وذلك أن الآتيَ به إن كانَ أخفَّ من المنسوخِ أو المنسوءِ
فخيريته بالنسبة إلى سقوطِ أعباءِ التكليفِ ، وإن كانَ أثقلَ فخيريته بالنسبة إلى
زيادةِ الثوابِ ، وقوله : «أو مثلها» أي في التكليفِ والثوابِ ، وهذا واضحٌ .
والثاني : أن «خيراً» هنا مصدرٌ ، وليس من التفضيلِ في شيء ، وإنما هو خيرٌ
من الخُيُورِ ، كخيرٍ في قوله : «أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ»^(١) ، و«مِنْ»
لابتداءِ الغايةِ ، والجارُّ والمجرورُ صفةٌ لقوله «خيرٍ» أي : خيرٌ صادرٌ من
جهتها ، والمعنى عند هؤلاء : مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَوَخَرَهَا نَأَتْ بخيرٍ من الخيُورِ
من جهةِ المنسوخِ أو المنسوءِ . وهذا بعيدٌ جداً لقوله بعد ذلك : «أو مثلها» ،
فإنه لا يَصِحُّ عَطْفُهُ على «بخيرٍ» على هذا المعنى ، اللهم إلا أن يُقْصَدَ بالخيرِ
عَدَمُ التكليفِ ، فيكونَ المعنى : نَأَتْ بخيرٍ من الخُيُورِ ، وهو عَدَمُ التكليفِ
أو نَأَتْ بمثلِ المنسوخِ أو المنسوءِ . وأمَّا عَطْفُ «مثلها» على الضميرِ في
«منها» ، فلا يجوزُ إلا عند الكوفيين^(٢) ، لعدمِ إعادةِ الخافضِ ، وقوله :
«مَا نَسَخَ» فيه التفاتٌ من غيبةِ إلى تكلم ، ألا ترى أن قبله «وَاللَّهُ يَخْتَصُّ»
«وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ» .

وَالنَّسْخُ لغةٌ : الإزالةُ بغيرِ بدلٍ يُعْقِبُهُ ، نَسَخَتِ الرِّيحُ الأثرَ وَالشَّمْسُ
الظِّلَّ ، أو نَقَلَ الشَّيْءَ مِنْ غيرِ إِزَالَةٍ [نحو:] نَسَخْتُ الكِتَابَ ، وقال بعضهم^(٣) :

(١) الآية ١٠٥ من البقرة .

(٢) انظر المسألة في : الإنصاف ٤٦٣ .

(٣) انظر : مفردات الراغب ٥١١ ؛ ابن عطية ٣٧٧/١ .

- البقرة -

«والنسخُ: الإزالةُ، وهو في اللغةِ على صَرَبَيْنِ: ضرب فيه إزالةُ شيءٍ وإقامةٌ غيره مقامه نحو: «نَسَحَتِ الشَّمْسُ الظِّلَّ» فإنَّها أزالته وقامتْ مقامه، ومنه «مَا نَسَخَ من آيةٍ»، والثاني: أن يُزيله ولا يَقُومَ شيءٌ مقامه نحو: نَسَخَتِ الرِّيحُ الأثرَ ومنه: فَيَنْسَخُ اللهُ ما يُلْقِي الشَّيْطَانُ^(١)، والنسيئةُ: التأخيرُ كما تقدَّم، والإمضاءُ أيضاً قال^(٢):

٦٧٣ - أُمُونٌ كَأَلْوَحِ الْإِرَانِ نَسَأَتْهَا عَلَى لَاحِبٍ كَأَنَّهُ ظَهَرُ بُرْجِدٍ

آ. (١٠٧) قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ﴾: هذا استفهامٌ معناه التقريرُ، ولذلك لم يَحْتَجْ إلى معادلٍ يُعْطَفُ عليه بـ«أم»، وأمٌ في قوله: «أم تريدون»:

آ. (١٠٨) منقطعةٌ هذا هو الصحيحُ في الآية. قال ابنُ عطية^(٣): «ظاهره الاستفهامُ المحضُ، فالمعادلُ هنا على قولِ جماعةٍ: أم تريدون، وقال قومٌ: أمٌ منقطعةٌ، فالمعادلُ محذوفٌ تقديره: أم علمتم، هذا إذا أُريدَ بالخطابِ أمته عليه السلام، أمّا إذا أُريدَ هو به فالمعادلُ محذوفٌ لا غيرُ، وكلا القولينِ مَرُويٌّ انتهى. وهذا غيرُ مَرُويٍّ لِمَا مرَّ أَنَّ المرادَ به التقريرُ فهو كقوله: «أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ»^(٤) «أَلَمْ تُشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ»^(٥) والاستفهامُ بمعنى التقريرِ كثيرٌ جداً لا سيما إذا دَخَلَ على نفيٍ كما مثَّلته لك.

وفي قوله: «أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ» التفاتان، أحدهما: خروجٌ من خطاب

(١) الآية ٥٢ من سورة الحج.

(٢) البيت لطرفة، وهو في ديوانه ١٢، وشرح القوائد للتبريزي ١٤١؛ والبحر ١/٣٣٧. والأمون: صفة للناقة أي: يؤمن عثارها، والإران: تابوت السادة، واللاحب: الطريق المنقاد، والبرجد: كساء مخطط.

(٣) التفسير ١/٣٨٥.

(٤) الآية ٣٦ من الزمر.

(٥) الآية ١ من الانشراح.

- البقرة -

جماعة وهو «خيرٍ مِنْ رَبِّكُمْ»، والثاني: خروجٌ من ضميرِ المتكلمِ المعظمِ نفسه إلى الغيبةِ بالاسمِ الظاهر، فلم يقل: ألم تعلموا أننا، وذلك لما لا يخفى من التعظيمِ والتفخيم. و«أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»: أن وما في حيزها: إمَّا سادةٌ مسدَّةٌ مفعولتين كما هو مذهبُ الجمهورِ، أو واحدٍ والثاني محذوفٌ كما هو مذهبُ الأخفشِ حَسَبَ ما تقدَّم من الخلافِ.

آ. (١٠٧) قوله تعالى: ﴿لَهُ مُلْكٌ﴾ .. يجوزُ في «مُلْكٌ» وجهان، أحدهما أنه مبتدأٌ وخبرُهُ مُقدَّمٌ عليه، والجملةُ في محلِّ رفعِ خبرٍ لـ«أَنَّ». والثاني: أنه مرفوعٌ بالفاعلية، رَفَعَهُ الجارُّ قبله عند الأخفش، لا يقال: إنَّ [١/٤٨] الجارُّ هنا قد اعتمد لوقوعه خبراً لـ«أَنَّ»، فيرفعُ الفاعلَ / عند الجميع^(١)، لأنَّ الفائدة لم تتمَّ به فلا يُجعلُ خبراً. والمُلْكُ بالضمِّ الشيءُ المملوكُ، وكذلك هو بالكسرِ، إلا أنَّ المضمومَ لا يُستعملُ إلا في مواضع السَّعةِ وبَسَطِ السُّلطانِ.

قوله: «وما لكم مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ» يجوزُ في «ما» وجهان، أحدهما: كونها تميميةً فلا عملٌ لها فيكونُ «لكم» خبراً مقدماً، و«مِنْ وَلِيٍّ» مبتدأٌ مؤخراً زيدت فيه «مِنْ» فلا تعلقٌ لها بشيءٍ. والثاني: أن تكونَ حجازيةً وذلك عند مَنْ يُجيزُ تقديمَ خبرها ظرفاً أو حرفَ جرٍّ، فيكونُ «لكم» في محلِّ نصبٍ خبراً مقدماً، و«مِنْ وَلِيٍّ» اسمها مؤخراً، و«مِنْ» فيه زائدةٌ أيضاً. و«مِنْ دُونِ اللَّهِ» فيه وجهان، أحدهما أنه متعلِّقٌ بما تعلقَ به «لكم» من الاستقرارِ المقدرِ، و«مِنْ» لا ابتداءً الغاية. والثاني: أنه في محلِّ نصبٍ على الحالِ من قوله: «مِنْ وَلِيٍّ أو نصيرٍ» لأنَّه في الأصلِ صفةٌ للنكرة، فلما قُدِّمَ عليها انتصبَ حالاً، قاله أبو البقاء^(٢). فعلى هذا يتعلَّقُ بمحذوفٍ غيرِ الذي تعلقَ به

(١) هذا سهو من المؤلف، فليس جميع النحاة يقرون بأنَّ الجارَّ إذا اعتمد لوقوعه خبراً وتمت الفائدة به يرفعُ فاعلاً كما هو في قولنا: «إنَّ زيداً في الدارِ أبوه» وإنما هذا مذهب من مذاهبيهم.

(٢) الإملاء ٥٧/١.

- البقرة -

«لكم». «ولا نصير» عطف على لفظ «ولي» ولو قرئ برفعه على الموضع لكان جائزاً. وأتى بصيغة فعيل في «ولي» و«نصير» لأنها أبلغ من فاعل، ولأن «ولياً» أكثر استعمالاً من «وال» ولهذا لم يَجِء في القرآن إلا في سورة (١) الرعد، وأيضاً لتواخي الفواصل وأواخر الآي. وفي قوله «لكم» انتقال من خطاب الواحد لخطاب الجماعة، وفيه مناسبة، وهو أن المنفي صار نصاً في العموم بزيادة «من» فناسب كون المنفي عنه كذلك فجميع لذلك.

آ. (١٠٨) قوله تعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ﴾. . . قد تقدّم أن «أم» هذه يجوز أن تكون متصلة معادلة لقوله: «ألم تعلم»، وأن تكون منقطعة وهو الظاهر، فتقدّر ببل والهمز، ويكون إضراب انتقال من قصة إلى قصة، قال أبو البقاء (٢): «أم هنا منقطعة، إذ ليس في الكلام همزة تقع موقعها، ومع (٣) أم: أيهما، والهمزة من قوله: «ألم تعلم» ليست من أم في شيء، والمعنى: بل أتريدون» فخرج من كلام إلى كلام. وأصل تريدون: تُرودون، لأنه من راد يروُد، وقد تقدّم، فنقلت حركة الواو على الراء فسكنت الواو بعد كسرة فقبلت ياءً. وقيل «أم» للاستفهام، وهذه الجملة منقطعة عما قبلها. وقيل: هي بمعنى بل وحدها، وهذان قولان ضعيفان.

قوله: «أَنْ تَسْأَلُوا» ناصب ومنصوب في محل نصب مفعولاً به بقوله: «تريدون»، أي: أتريدون سؤال رسولكم.

قوله: «كما سُئِلَ» متعلق بتسألوا، والكاف في محل نصب، وفيها التقديران المشهوران: فتقدير سيبويه (٤) أنها حال من ضمير المصدر المحذوف

(١) الآية ١١ من الرعد: ﴿وما لهم من دونه من والٍ﴾.

(٢) الإملاء ٥٧/١.

(٣) عبارة أبي البقاء «وموقع أم»، ويعني أن أم المتصلة موقعها أيها.

(٤) الكتاب ١١٦/١.

- البقرة -

أي: أَنْ تَسْأَلُوهُ أَي: السُّؤَالُ حَالٌ كونه مُشَبَّهًا بِسؤالِ قومِ موسى له، وتقديرٌ غيره - وهم جمهور النحويين - أنه نعت لمصدر محذوف، أي: إن تسألوا رسولكم سؤالاً مشبهاً كذا. و«ما» مصدرية، أي: كسؤال موسى، وأجاز الحوفي^(١) كونها بمعنى الذي فلا بد من تقدير عائد، أي كالسؤال الذي سُئِلَ موسى. و«موسى» مفعول لم يُسمَّ فاعله، حُذِفَ الفاعل للعلم به، أي كما سأل قوم موسى.

والمشهور: «سُئِلَ» بضم السين وكسر الهمزة، وقرأ الحسن^(٢): «سِيلَ» بكسر السين وياء بعدها، مِنْ: سأل يسأل نحو خِفْتُ أخاف، وهل هذه الألفُ في «سأل» أصلها الهمزُ أولاً؟ تقدّم خلافٌ في ذلك وسيأتي تحقيقه في «سأل»^(٣)، وقرئ بتسهيل الهمزة بينَ (٤).

و«من قبل» متعلق بسُئِلَ، و«قبل» مبنية على الضمّ لأن المضاف إليه معرفة أي: من قبل سؤالكم. وهذا توكيدٌ، وإلاً فمعلومٌ أن سؤال موسى كان متقدماً على سؤالهم.

قوله: «بالإيمان» فيه وجهان، أحدهما: أنها باء العوضيّة، وقد تقدّم تحقيق ذلك. والثاني: أنها للسببية، قال أبو البقاء^(٥): «يجوز أن يكون مفعولاً يبتدّل، وتكون الباءُ للسبب كقولك: اشتريتُ الثوبَ بدرهمٍ» وفي مثاله هذا نظراً.

«فقد ضلَّ سواء السبيل» قرئ بإدغام الدال في الضاد وإظهارها^(٦)، و«سواء»

(١) علي بن إبراهيم، له: إعراب القرآن والموضح، توفي سنة ٤٣٠. انظر: البلغة ١٤١؛ والبيغة ١٤٠/٢.

(٢) البحر ٣٤٦/١؛ وابن عطية ٣٨٨/١؛ الشواذ ٩.

(٣) من الآية ١ من المعارج.

(٤) أي بين الهمزة والياء مع ضم السين، كما في ابن عطية ٣٨٨/١.

(٥) الاملاء ٥٧/١.

(٦) انظر مذاهب القراء في الإدغام: السبعة ١١٣؛ والكشف ١٤٥/١.

- البقرة -

قال أبو البقاء^(١): «سواء السبيل ظرفٌ بمعنى وَسَطِ السبيلِ وأعدله» وهذا صحيحٌ فإنَّ «سواء» جاءَ بمعنى وَسَطِ، قال تعالى: «في سواءِ الجحيمِ»^(٢)، وقال عيسى بن عمر: «ما زلت أكتب حتى انقطع سوائي»^(٣) وقال حسان^(٤):

٦٧٤ - يا ويح أصحابِ النبيِّ ورَهْطَه بعدَ المُغَيَّبِ في سِوَاءِ المُلْحَدِ

ومن مجيئه بمعنى العَدْلِ قولُ زهير^(٥):

٦٧٥ - أرونا حُطَّةً لا عيبَ فيها يُسَوِّي بيننا فيها السِّوَاءِ

والسبيلُ يُدَكَّرُ ويؤنَّثُ: «قُلْ هذه سبيلي»^(٦). والجملةُ من قوله: «فَقَدْ ضَلَّ» في محلِّ جزمٍ لأنَّها جزاءُ الشرطِ، والفاءُ واجبةٌ هنا لعدمِ صلاحيتها شرطاً.

آ. (١٠٩) قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ﴾:
الكلامُ في «لو» كالكلامِ فيها عندَ قوله: «يُودُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ»^(٧)، فَمَنْ جَعَلَهَا مصدريةً هناك جعلها كذلك هنا، وقال: هي مفعولٌ «يُودُّ»، أي: وَدَّ كَثِيرٌ رَدَّكُمْ. وَمَنْ أبى جَعَلَ جوابها محذوفاً تقديره: لو يَرُدُّونكم كفاراً لَسُرُّوا - أو فرحوا - بذلك، وقال بعضهم: تقديره: لو يَرُدُّونكم كفاراً لَوُدُّوا ذلك، فَوَدَّ دَالَّةٌ على الجوابِ وليستَ بجوابٍ لأنَّ «لو» لا يتقدَّمُها جوابها كالشرط. وهذا التقديرُ الذي قَدَّرَه هذا القائلُ فاسدٌ؛ وذلك أنَّ «لو» حرفٌ لما كان سيقعُ لوقوعِ

(١) الاملاء ٥٧/١.

(٢) الآية ٥٥ من الصافات.

(٣) انظر: مجاز القرآن ٥٠/١.

(٤) ديوانه ١٥٤؛ واللسان: سواء؛ مجاز القرآن ٥٠/١.

(٥) تقدم برقم ١٤٢.

(٦) الآية ١٠٨ من يوسف.

(٧) الآية ٩٦ من البقرة.

- البقرة -

غيره فَيَلْزَمُ مِنْ تَقْدِيرِهِ ذَلِكَ أَنْ وَادَاتَهُمْ ذَلِكَ لَمْ تَقَعْ، لِأَنَّ الْمَوْجِبَ لِفِعْلٍ مَنْفِيٍّ
مَعْنَى، وَالْغَرَضُ أَنْ وَادَاتَهُمْ ذَلِكَ وَاقِعَةٌ بِاتِّفَاقٍ، فَتَقْدِيرُ: لَسُرُوا وَنَحْوَهُ هُوَ
الصَّحِيحُ. وَ«يَرُدُّ» هُنَا فِيهِ قَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا - وَهُوَ الْوَاضِحُ - أَنَّهَا الْمُتَعَدِيَّةُ
لِمَفْعُولَيْنِ بِمَعْنَى صَيَّرَ، فَضَمِيرُ الْمُخَاطَبَيْنِ مَفْعُولُ أَوَّلٍ، وَ«كَفَارًا» مَفْعُولُ ثَانٍ،
وَمِنْ مَجِيءِ رَدٍّ بِمَعْنَى صَيَّرَ قَوْلُهُ (١):

٦٧٦ - رَمَى الْحَدَثَانِ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمَقْدَارِ سَمْدَانَ لَهُ سُمُودًا
فَرَدَّ شَعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضًا وَرَدَّ وَجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُودًا
وَجَعَلَ أَبُو الْبَقَاءِ (٢) «كَفَارًا» حَالًا مِنْ ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ عَلَى أَنَّهَا الْمُتَعَدِيَّةُ
لِوَاحِدٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ لِأَنَّ الْحَالَ يُسْتَعْنَى عَنْهَا غَالِبًا، وَهَذَا لَا بُدَّ مِنْهُ.
وَ«مِنْ بَعْدِ» مُتَعَلِّقٌ بِرُدُّوْنَكُمْ، وَ«مِنْ» لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ.

قَوْلُهُ: «حَسَدًا» نَصَبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ، وَفِيهِ الشَّرْطُ الْمَجْزُوعُ لِنَصْبِهِ،
وَالْعَامِلُ فِيهِ «وَدَّ» أَي: الْحَامِلُ عَلَى وَادَاتِهِمْ رَدَّكُمْ كَفَارًا حَسَدُهُمْ لَكُمْ. وَجَوَزُوا
فِيهِ وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مُصَدَّرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، وَإِنَّمَا لَمْ يُجْمَعْ
لِكَوْنِهِ مُصَدَّرًا، أَي: حَاسِدِينَ، وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ مَجِيءَ الْمَصْدَرِ حَالًا
لَا يَطْرُقُ. الثَّانِي: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ بِفِعْلِ مَقْدَرٍ مِنْ لَفْظِهِ أَي
يَحْسُدُونَكُمْ حَسَدًا، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ الثَّلَاثَةِ.

قَوْلُهُ: «مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ» فِي هَذَا الْجَارِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٌ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ
بِوَدَّ، أَي: وَدُّوا ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ شَهَوَاتِهِمْ لَا مِنْ قَبْلِ التَّدْبِيرِ، وَ«مِنْ» لِابْتِدَاءِ

(١) البیتان للکمیت بن معروف أو عبد الله بن الزبیر، وهما فی أمالی القالی ١١٥/٣؛
والأضداد ٣٦؛ والحماسة ٤٦٤/١؛ ومجالس ثعلب ٤٣٩/٢؛ والأشمونى ٢٦/٢؛
وابن عقيل ٣٣٤/١. والحدثنان بفتح الحاء أو بكسر فسكون: نوابغ الدهر، وآل حرب:
بنو أمية، سمد: غفل.

(٢) الاملاء ٥٧/١.

- البقرة -

الغاية. الثاني: أنه صفة لـ «حَسَدًا»، فهو في محلِّ نصبٍ، ويتعلَّقُ بمحذوفٍ أي: حَسَدًا كائناً مِنْ قِبَلِهِمْ وشهوتِهِمْ، ومعناه قريبٌ من الأول. الثالث: أنه متعلِّقٌ بـ «يَرُدُّونَكُمْ»، و«مِنْ» للسببية، أي: يكونُ الرُّدُّ مِنْ تَلْقَائِهِمْ وَجَهْتِهِمْ وِباغْوَائِهِمْ.

قوله: «مِنْ بَعْدِ مَا» متعلِّقٌ بـ «وَدَّ»، و«مِنْ» للابتداء، أي إِنْ وَدَّذَتْهُمْ ذَلِكَ ابْتَدَأَتْ مِنْ حِينَ وَضُوحِ الْحَقِّ وَتَبَيُّنِهِ لَهُمْ، فَكَفَرَهُمْ عِنَادًا، و«مَا» مصدريةٌ أي: مِنْ بَعْدِ تَبَيُّنِ الْحَقِّ. وَالْحَسَدُ: تَمَنِّي زَوَالِ نِعْمَةِ الْإِنْسَانِ، وَالْمَصْدَرُ: حَسَدٌ وَحَسَادَةٌ. وَالصَّفْحُ قَرِيبٌ مِنَ الْعَفْوِ، مَاخُودٌ مِنَ الْإِعْرَاضِ بِصَفْحَةِ الْعُنُقِ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ التَّجَاوُزُ، مِنْ تَصَفَّحْتُ الْكِتَابَ أَي: جَاوَزْتُ / وَرَقَهُ، وَالصَّفُوحُ: [ب/٤٨] مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ، وَالصَّفُوحُ أَيْضًا: الْمَرْأَةُ تَسْتُرُ وَجْهَهَا إِعْرَاضًا، قَالَ (١):

٦٧٧ - صَفُوحٌ فَمَا تَلْفَاكَ إِلَّا بِحِيلَةٍ فَمَنْ مَلَّ مِنْهَا ذَلِكَ الْوَصْلَ مَلَّتْ

قوله: «وَمَا تَقَدَّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ» كقوله: «مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ» (٢) فيجوز في «ما» أن تكون مفعولاً بها وأن تكون واقعةً موقع المصدر، ويجوز في «مِنْ خَيْرٍ» الأربعة الأوجه (٣) التي في «مِنْ آيَةٍ». من كونه مفعولاً به أو حالاً أو تمييزاً أو متعلقاً بمحذوفٍ. و«مِنْ» تبعيضية، وقد تقدَّم تحقيقها فليراجع ثَمَّة. و«لِأَنْفُسِكُمْ» متعلِّقٌ بتقدُّموا، أي: لِحَيَاةِ أَنْفُسِكُمْ، فَحُذِفَ، وَ«تَجِدُوهُ» جوابُ الشرطِ، وَهِيَ الْمُتَعَدِّيَّةُ لِوَاحِدٍ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى الْإِصَابَةِ، وَمَصْدَرُهَا الْوَجْدَانُ بِكسْرِ الْوَاوِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَلَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مُضَافٍ أَي: تَجِدُوا ثَوَابَهُ، وَقَدْ جَعَلَ الزَّمَخْشَرِيُّ (٤) الْهَاءَ عَائِدَةً عَلَى «مَا» وَهُوَ يَرِيدُ ذَلِكَ، لِأَنَّ الْخَيْرَ الْمُتَقَدَّمَ سَبَبُ

(١) البيت لكثير، وهو في ديوانه ٤٣/١؛ والبحر ٣٣٧/١.

(٢) الآية ١٠٦ من البقرة.

(٣) الأوضح أن يقول: أربعة الأوجه.

(٤) الكشاف ٣٠٤/١.

- البقرة -

مُنْقَضٍ لا يوجد، إنما يوجد ثوابه. قوله: «عند الله» يجوز فيه وجهان. أحدهما: أنه متعلق بـ«تجدوه». والثاني: أنه متعلق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من المفعولِ أي: تَجِدُوا ثوابه مُدْخِراً مُعَدَّاً عند الله، والظرفية هنا مجازٌ نحو: «لك عند فلان يد».

آ. (١١١) قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا﴾: «مَنْ» فاعلٌ بقوله «يَدْخُلُ» وهو استثناءٌ مفرغٌ، فَإِنَّ ما قبل «إِلَّا» مفتقرٌ لما بعدها، والتقدير: لن يدخل الجنة أحدٌ، وعلى مذهب الفراء يجوزُ في «مَنْ» وجهان آخران، وهما النصبُ على الاستثناءِ والرفعُ على البدلِ من «أحد» المحذوفِ، فإن الفراء يراعي المحذوفَ، وهو لو صُرِّحَ به لجاز في المستثنى الوجهان المذكوران فكذاك مع تقديره^(١) عنده، وقد تقدّم تحقيق المذهبين.

والجملة من قوله: «لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ» في محل نصبٍ بالقول، وحُمِلَ أولاً على لفظِ «مَنْ» فَأُقِرَّدَ الضمير في قوله: «كان»، وعلى معناها ثانياً فُجِّعَ في خبرها وهو «هوداً»، وفي مثل هذين الحاملين خلافٌ، أعني أن يكون الخبرُ غيرَ فعلٍ، بل وصفاً^(٢) يَفْصِلُ بين مذكِّره ومؤنثه تاءُ التانيثِ، فمذهبُ جمهورِ البصريين والكوفيين جوازُه، ومذهبُ غيرهم منعه، منهم أبو العباس، وهم مَحْجُوجُونَ بِسَمَاعِهِ من العربِ كهذه الآية، فإنَّ هوداً جمعُ هائدٍ على أظهر القولين، نحو: بازلٌ وبُزْلٌ^(٣) وعائدٌ وعُودٌ وحائلٌ وحُولٌ وبائرٌ وبُورٌ^(٤) و«هائد» من الأوصافِ الفارقِ بين مذكِّرها ومؤنثها تاءُ التانيثِ، وقال الشاعر^(٥):

(١) أي إذا كان محذوفاً. وانظر: البحر ١/٣٥٠.

(٢) أي: بل يكون الخبر وصفاً.

(٣) جمل بازل: في تاسع سنه.

(٤) البائر: ما بار من الأرض فلم يعمر.

(٥) لم أهند إلى تمامه وقائله، وهو في البحر ١/٣٥٠.

و«نيام» جمع نائم وهو كالأول. وفي «هود» ثلاثة أقوال، أحدها: أنه جمع هائِد كما تقدّم. والثاني: أنه مصدرٌ على فُعْل نحو حُزِنَ وشُرِبَ، يوصف به الواحدُ وغيره نحو: عَدَلَ وصَوَّمَ. والثالث: - وهو قولُ الفراء^(١) - أن أصله «يهود» فحذفتِ الياء من أوله، وهذا بعيدٌ جداً.

و«أو» هنا للتفصيل والتنويع لأنه لما لَفَّ الضمير في قوله: «وقالوا» فَصَّلَ القائلين، وذلك لفهم المعنى وأمن الإلباس، والتقدير: وقال اليهود: لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا، وقال النصارى: لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ نَصَارَى؛ لِأَنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْيَهُودَ لَا تَقُولُ: لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ نَصْرَانِيًّا وكذلك النصارى، ونظيره: «قالوا كونوا هوداً أو نصارى»^(٢) إذ معلومٌ أَنَّ الْيَهُودَ لَا تَقُولُ: كونوا نصارى، ولا النصارى تقول: كونوا هوداً. وصُدْرَتِ الْجُمْلَةُ بِالنَّفْيِ بِ«لَنْ» لِأَنَّهَا تُخَلَّصُ لِلْاِسْتِقْبَالِ وَدُخُولِ الْجَنَّةِ مُسْتَقْبَلٌ. وَقُدِّمَتِ الْيَهُودُ عَلَى النَّصَارَى لَفْظًا لِتَقْدِيمِهِمْ زَمَانًا.

قوله: «تلك أمانيتهم» «تلك» مبتدأ، و«أمانيتهم» خبره، ولا محلٌّ لهذه الجملة لكونها اعتراضاً بين قوله: «وقالوا» وبين: «قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ» فهي اعتراضٌ بين الدعوى ودليلها. والمشارٌ إليه بـ«تلك» فيه ثلاثة احتمالات، أحدها: أنه المقالةُ المفهومةُ من: «قالوا لَنْ يَدْخُلَ»، أي: تلك المقالةُ أمانيتهم، فإن قيل: فكيف أفردَ المبتدأ وجمَعَ الخبر؟ فالجوابُ أن تلك كنايةٌ عن المقالة، والمقالةُ في الأصلِ مصدرٌ، والمصدرُ يقع بلفظِ الأفرادِ للمفردِ والمثنى والمجموع، فالمرادُ بـ«تلك» الجمعُ من حيث المعنى. والثاني: - قاله

(١) معاني القرآن ٧٣/١.

(٢) الآية ١٣٥ من البقرة.

- البقرة -

الزمخشري^(١) - وهو أن يُشار بها إلى الأمانى المذكورة وهي أمنيَّتُهُمُ أَلَّا يَنْزَلَ على المؤمنين خيراً من ربهم، وأمنيَّتُهُمُ أن يردُّوهم كفاراً، وأمنيَّتُهُمُ أَلَّا يَدْخُلَ الجنةَ غيرُهُم. قال الشيخ^(٢): «وهذا ليس بظاهر لأنَّ كلَّ جملةٍ ذَكَرَ فيها وُدُّهم لشيءٍ قد كَمَلَتْ وانفَصَلَتْ واستَقَلَّتْ بالنزولِ، فَيَبْعُدُ أن يشارَ إليها». والثالث - وإليه ذهب الزمخشري^(٣) أيضاً - أن يكونَ على حَذْفِ مضافٍ أي: أمثالُ تلك الأُمْنِيَّةِ أمانِيَّتُهُم، يريد أن أمانِيَّتُهُم جميعاً في البُطْلانِ مثلُ أمنيَّتُهُم هذه. انتهى ما قاله، يعني أنه أُشير بها إلى واحدٍ. قال الشيخ^(٤) في هذا الوجه، «وفيه قَلْبُ الوَضْعِ، إذ الأصلُ أن يكونَ «تلك» مبتدأ، و«أمانِيَّتُهُم» خبرٌ، فَقَلَبَ هذا^(٥) الوَضْعَ، إذ قال: إن أمانِيَّتُهُم في البُطْلانِ مثلُ أمنيَّتُهُم هذه، وفيه أنه متى كان الخبرُ مُشَبَّهاً به المبتدأ فلا يتقدَّمُ الخبرُ نحو: زيدٌ زهيرٌ، فإنَّ تقدَّمَ كان ذلك من عكسِ التشبيهِ كقولك: الأسدُ زيدٌ شجاعةً».

قوله: «هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ» هذه الجملةُ في محلِّ نصبٍ بالقولِ. واختُلِفَ في «هَاتِ» على ثلاثة أقوال، أحدها: أنه فعلٌ، وهذا هو الصحيحُ لاتصاله بالضمائرِ المرفوعةِ البارزةِ نحو: هَاتُوا، هَاتِي، هَاتِيَا، هَاتِيْنَ. الثاني: أنه اسمٌ فعلٍ بمعنى أَحْضِرْ. والثالث - وبه قال الزمخشري^(٦) - أنه اسمٌ صوتٍ بمعنى ها التي بمعنى أَحْضِرْ.

وإذا قيل بأنه فعلٌ فاختُلِفَ فيه على ثلاثة أقوالٍ أيضاً، أصحُّها: أن هَاءَهُ أصلٌ بنفسها، وأنَّ أصلَهُ هَاتِيُّ هَاتِي مُهَاتَاةً مثل: رامِيُّ يرامِي مُراماةً،

(١) الكشاف ٣٠٥/١.

(٢) البحر ٣٥٠/١.

(٣) الكشاف ٣٠٥/١.

(٤) البحر ٣٥٠/١.

(٥) قوله «هذا» إشارة إلى الزمخشري.

(٦) الكشاف ٣٠٥/١.

- البقرة -

فوزنه فاعل فنقول: هاتِ يا زيدُ وهاتي يا هندُ وهاتوا وهاتين يا هنداتِ، كما تقول: رامِ رامي راميًا راميًا رامينَ. وزعم ابن عطية^(١) أن تصريفه مهجورٌ لا يُقال فيه إلا الأمر، وليس كذلك.

الثاني: أن الهاءَ بدلٌ من الهمزة وأنَّ الأصلَ: أأتى وزنه: أفعل مثل أكرم. وهذا ليس بجيدٍ لوجهين، أحدهما: أن أتى يتعدى لاثنتين وهاتى يتعدى لواحدٍ فقط. والثاني من الوجهين: أنه كان ينبغي أن تعود الألفُ المُبدلةُ من الهمزة إلى أصلها^(٢) لزوال موجب قلبها وهو الهمزة الأولى ولم يُسمع ذلك. الثالث: أن هذه «ها» التي للتنبية دخلت على «أتى» ولزمتها، وحذفت همزة أتى لزومًا وهذا مردودٌ، فإن معنى هاتِ أحضرٌ كذا ومعنى اتتِ: احضرِ أنتِ، باختلاف المعنى يدلُّ على اختلافِ المادة. فتحصلُ في «هاتوا» سبعةُ أقوالٍ: فعلٌ أو اسمٌ فعلٌ أو اسمٌ صوتٍ، والفعلُ هل يتصرفُ أو لا يتصرفُ، وهل هاؤه أصليةٌ أو بدلٌ من همزةٍ أو هي هاءُ التنبية زِيدت وحذفت همزته؟ وأصلُ هاتوا: هاتوا، فاستثقلتِ الضمةُ على الياءِ فحذفت، فالتقى ساكنان فحذفت أو لهما وضُمَّ ما قبله لمجانسة الواو فصار هاتوا.

[٤٩/١]

قوله: «برهانكم» مفعولٌ به، واختلِفَ فيه على قولين، أحدهما: أنه مشتقٌ من البره وهو القطعُ، وذلك أنه دليلٌ يفيدُ العلمَ القطعيَّ، ومنه: برهَةٌ الزمانُ أي: القطعةُ منه فوزنه فعلان. والثاني: أن نونه أصليةٌ لثبوتها في برهنَ يبرهنُ برهنةً، والبرهنةُ البيانُ، فبرهنَ فَعَلَل لا فَعَلَن، لأنَّ فعلنَ غيرُ موجودٍ في أبنتهم فونه فَعَلَل، وعلى هذين القولين يترتبُ الخلافُ في صرفِ «برهان» وعدمه مُسمًى به.

(١) التفسير ٣٩٢/١.

(٢) يعني فكان يجب أن نقول: هَاتُوا، لأنه قد أبدلنا الهمزة الثانية ألفاً لأن قبلها همزة مفتوحة، أما الآن فقد زالت هذه الهمزة المفتوحة المصدرة.

- البقرة -

آ. (١١٢) قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾: جملة في موضع نصب على الحالِ والعاملُ فيها «أَسْلَمَ»، وَعَبَّرَ بالوجهِ لأنه أشرفُ الأَعْضَاءِ وفيه أكثرُ الحواسِّ، ولذلك يقال: وَجَّهَ الأمرِ أَي مُعَظَّمُهُ قال الأعشى^(١):

٦٧٩ - أُووِلُّ الحُكْمَ على وَجْهِهِ لَيْسَ قَضَائِي بِالهُوى الجَائِرِ
ومعنى أَسْلَمَ: خَضَعَ، ومنه^(٢):

٦٨٠ - وَأَسْلَمْتُ وَجْهِي لِمَنْ أَسْلَمْتُ لَهُ المُرْزُ تَحْمِلُ عَذْباً زُلَالاً

وهذه الحالُ مؤكدةٌ لأنَّ مَنْ أَسْلَمَ وجهه لله فهو مُحْسِنٌ، وقال الزمخشري^(٣): «وَهُوَ مُحْسِنٌ له في عمله» فتكونُ على رأيه مبيِّنةً، لأنَّ مَنْ أَسْلَمَ وجهه قسماً: مُحْسِنٌ في عمله وغيرُ محسنٍ. قال الشيخ^(٤): «وهذا منه جُنوحٌ إلى الاعتزال».

قوله «فله أجره» الفاءُ جوابُ الشرطِ إن قيل بأنَّ «مَنْ» شرطيةٌ، أو زائدةٌ في الخبرِ إن قيل بأنها موصولةٌ، وقد تقدَّم تحقيقُ القولين عند قوله «بلى مَنْ كَسَبَ سَيئَةً»^(٥) وهذه نظيرُ تلك فليُتَمَّتْ إليها. وهنا وجهٌ آخرُ زائدٌ على ما في تلك ذكره الزمخشري^(٦) وهو أن تكونَ «مَنْ» فاعلةٌ بفعلٍ محذوفٍ أي: بلى يَدْخُلُهَا مَنْ أَسْلَمَ، و«فله أجره» كلامٌ معطوفٌ على يَدْخُلُهَا. هذا نصُّه. و«له أجره» مبتدأٌ وخبرُهُ: إمَّا في محلِّ جزمٍ أو رفعٍ على حَسَبِ ما تقدَّم من الخلافِ في «مَنْ»، وَحَمِلَ على لفظِ «مَنْ» فَأَفْرَدَ الضميرُ في قوله: «فَلَهُ أَجْرُهُ عند ربِّه» وعلى معناها فجمع في قوله: «عليهم ولا هم يَحْزَنُونَ»، وهذا أحسنُ

(١) ديوانه ١٤٣؛ البحر ٣٧١/٢.

(٢) البيت لزيد بن عمرو بن نفيل، وهو في الطبري ٣٩٣/١؛ ومشكل ابن قتيبة ٤٨٠.

(٣) الكشاف ٣٠٥/١.

(٤) البحر ٣٥٢/١.

(٥) الآية ٨١ من البقرة.

(٦) الكشاف ٣٠٥/١.

- البقرة -

التركيبين - أعني البداءة بالحمل على اللفظ ثم الحمل على المعنى والعامل في «عند» ما تعلق به «له» من الاستقرار، ولما أحال أجره عليه أضاف الظرف إلى لفظة الرب لما فيها من الإشعار بالإصلاح والتدبير، ولم يضافه إلى الضمير ولا إلى الجلالة فيقول: فله أجره عنده أو عند الله، لما ذكرت لك، وقد تقدم الكلام في قوله تعالى: «ولا خوف»^(١) وما فيه من القراءات.

آ. (١١٣) قوله تعالى: ﴿الْيَهُودُ﴾: اليهود ملةٌ معروفة، والياء فيه أصليةٌ لثبوتها في التصريف، وليست من مادة هود من قوله: «هوداً» أو نصارى^(٢) وقد تقدم أن الفراء^(٣) يدعي أن «هوداً» أصله: يهود فحذفت يأؤه، وتقدم أيضاً عند قوله: «والذين هادوا»^(٤) أن اليهود نسبةٌ ليهودا ابن يعقوب. وقال الشلوبين: «يهود فيها وجهان، أحدهما: أن تكون جمع يهودي فتكون نكرةً مصروفةً. والثاني: أن تكون علماً لهذه القبيلة فتكون ممنوعةً من الصرف. انتهى، وعلى الأول دخلت الألف واللام، وعلى الثاني قوله^(٥):

٦٨١ - أولئك أولى من يهود بمداخية إذا أنت يوماً قتلها لم تؤنب
وقال^(٦):

٦٨٢ - فرت يهود وأسلمت جيرانها

(١) الآية ٣٨ من البقرة.

(٢) الآية ١١١ من البقرة.

(٣) معاني القرآن ٧٣/١.

(٤) الآية ٦٢ من البقرة.

(٥) البيت لرجل من الأنصار، وهو في الكتاب ٢٩/٢.

(٦) البيت للأسود بن يعفر وعجزه:

صمّي لما فعلت يهود صمام

وهو في اللسان: صمم، وقوله: «صمّي صمام» يضرب للرجل يأتي الداهية أي

أخرسي يا صمام.

- البقرة -

ولو قيل بأنَّ «يهود» منقولٌ من الفعلِ المضارع نحو: يزيد ويشكر لكان قولاً حسناً. ويؤيِّدُه قولُهُم: سُمُّوا يهوداً لاشتقاقِهِم من هاد يهود إذا تحرَّك.

قوله: «ليست النصرارى» «ليس» فعلٌ ناقصٌ أبداً من أخواتِ كان ولا يتصرفُ ووزنه على فَعِل بكسر العين، وكان من حقِّ فائه أن تُكسَرَ إذا أُسِنِدَ إلى تاء المتكلم ونحوها دلالةً على الياءِ مثل: شئتُ، إلا أنه لَمَّا لم يتصرفْ بقيت الفاءُ على حالِها. وقال بعضهم: لُسْتُ بضم الفاء، ووزنه على هذه اللغة: فَعِل بضم العين، ومجيءُ فَعَل بضمِّ العين فيما عِنه ياءٌ نادر، لم يجيء منه إلا «هيؤُ الرجلُ» إذا حَسُنَتْ هيئته. وكونُ «ليس» فعلاً هو الصحيحُ خلافاً للفارسي^(١) في أحدِ قولَيْه ومَنْ تابَعَه في جعلِها حرفاً كـ «ما». ويدلُّ على فعليتها اتصالُ ضمائرِ الرفعِ البارزةِ بها، ولها أحكامٌ كثيرةٌ. و«النصرارى» اسمُها، و«على شيء» خبرُها، وهذا يَحْتَمِلُ أن يكونَ ممَّا حُذِفَتْ فيه الصفةُ، أي على شيءٍ مُعتدِّ به كقوله: «إنه ليس من أهلك»^(٢) أي: أهلك الناجين، [وقوله:]^(٣)

٦٨٣ - لقد وَقَعْتَ على لحمٍ

أي: لحمٍ عظيمٍ، وأن يكونَ نفيًا على سبيلِ المبالغةِ، فإذا نُفِيَ إطلاقُ الشيءِ على ما هُم عليه مع أن الشيءَ يُطلق على المعلومِ عند بعضهم كان ذلك مبالغةً في عدمِ الاعتدادِ به، وصارَ كقولهم: «أقلُّ من لا شيء».

قوله: «وهم يتلون» جملةٌ حاليةٌ. وأصلُ يتلون: يتلوون فأعلَّ بحذفِ اللام وهو ظاهر.

قوله: «كذلك قال الذين لا يعلمون» في هذه الكافِ

(١) انظر هذه المسألة في: رصف المياني ٣٠٠.

(٢) الآية ٤٦ من هود.

(٣) تقدم برقم ١٢٩.

- البقرة -

قولان، أحدهما: أنها في محل نصب وفيها حينئذ تقديران، أحدهما: أنها نعت لمصدر محذوف قُدم على عامله تقديره: قولاً مثل ذلك القول قال الذين لا يعلمون. الثاني: أنها في محل نصب على الحال من المصدر المعرفة المضمرة الدال عليه «قال» تقديره: مثل ذلك القول قاله أي: قال القول الذين لا يعلمون حال كونه مثل ذلك القول، وهذا رأي سيبويه^(١) والأول رأي النحويين كما تقدم غير مرة. وعلى هذين القولين ففي «مثل قولهم» وجهان، أحدهما: أنه منصوب على البدل من موضع الكاف. الثاني من الوجهين: أنه مفعول به العامل فيه «يُعلمون»، أي: الذين لا يعلمون مثل مقالة اليهود والنصارى مثل مقالهم، أي: إنهم قالوا ذلك على سبيل الاتفاق، وإن كانوا جاهلين بمقالة اليهود والنصارى.

الثاني من القولين: أنها في محل رفع بالابتداء، والجملة بعدها خبر، والعائد محذوف تقديره: مثل ذلك قاله الذين لا يعلمون، وانتصاب «مثل قولهم» حينئذ إما: على أنه نعت لمصدر محذوف أو مفعول بيعلمون تقديره: مثل قول اليهود والنصارى قال الذين لا يعلمون اعتقاد اليهود والنصارى. ولا يجوز أن ينتصب نصب المفعول يقال لأنه أخذ مفعوله وهو العائد على المبتدأ، ذكر ذلك أبو البقاء^(٢)، وفيه نظر من وجهين، أحدهما: أن الجمهور يأبى جعل الكاف اسماً. والثاني: حذف العائد المنصوب، والنحويون ينصون على منعه ويجعلون قوله^(٣):

٦٨٤ - وخالدٌ يَحْمَدُ ساداتنا بالحق لا يُحْمَدُ بالباطل

ضرورة، وللكوفيين في هذه المسألة تفصيل.

(١) الكتاب ١١٦/١.

(٢) الاملاء ٥٩/١.

(٣) البيت للأسود بن يعفر، وهو في المقرب ٨٤/١؛ والمعنى ٦٧٦.

قوله: «بينهم يوم القيامة» منصوبان بيحكّم، و«فيه» متعلق بيختلفون.

آ. (١١٤) قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ﴾: «مَنْ» استفهام في محل رفع بالابتداء، و«أظلم» فعل تفضيل خبره، ومعنى الاستفهام هنا النفي، أي: لا أحد أظلم منه، ولما كان المعنى على ذلك أورد بعض الناس^(١) سؤالاً: وهو أن هذه الصيغة قد تكررت في القرآن: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افترى»^(٢) و«وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِرَ آيَاتِ رَبِّهِ»^(٣) «فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ»^(٤) وكل واحدة منها تقتضي أن المذكور فيها لا يكون أحد أظلم منه، فكيف يُوصف غيره بذلك؟ وفي ذلك ثلاثة أجوبة، أحدها: - ذكره هذا السائل - وهو أن يُخص كل واحد بمعنى صلته كأنه قال: لا أحد من المانعين أظلم ممن منع مساجد الله، ولا أحد من المفترين أظلم ممن افترى على الله، ولا أحد من الكذابين أظلم ممن كذب على الله، وكذلك ما جاء منه. الثاني: أن التخصيص يكون بالنسبة إلى السبب، لما لم يسبق أحد إلى مثله حكم عليهم بأنهم أظلم ممن جاء بعدهم سالكاً طريقتهم في ذلك، وهذا يؤول معناه إلى السبب في المانعية والافترائية ونحوهما. الثالث: أن هذا نفي للأظلمية، ونفي الأظلمية لا يستدعي نفي الظالمية، لأن نفي المقيد لا يدل على نفي المطلق، وإذا لم يدل على نفي الظالمية لم يكن مناقضاً لأن فيها إثبات التسوية في الأظلمية، وإذا ثبتت التسوية في الأظلمية لم يكن أحد ممن وُصف بذلك يزيد على الآخر لأنهم / متساوون في ذلك وصار المعنى: ولا أحد أظلم ممن منع وممن افترى وممن ذُكر، ولا إشكال في تساوي هؤلاء في الأظلمية، ولا يدل ذلك على أن أحد هؤلاء يزيد على الآخر في الظلم، كما أنك إذا قلت:

(١) انظر: البحر ١/٣٥٧.

(٢) الآية ٢١ من الأنعام.

(٣) الآية ٢٢ من السجدة.

(٤) الآية ٣٢ من الزمر.

- البقرة -

« لا أَحَدٌ أَفْقَهُ مِنْ زَيْدٍ وَبَكْرٍ وَخَالِدٍ » لا يُدُلُّ عَلَى أَنَّ أَحَدَهُمْ أَفْقَهُ مِنَ الْآخَرِ، بَلْ نَفَيْتَ أَنَّ يَكُونُ أَحَدٌ أَفْقَهُ مِنْهُمْ، لا يُقَالُ: إِنَّ مَنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا وَلَمْ يَفْتَرِ عَلَى اللَّهِ كَذِباً أَقْلُ ظَلَمًا مِمَّنْ جَمَعَ بَيْنَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ فَلَا يَكُونُونَ مُتَسَاوِينَ فِي الْأَظْلَمِيَّةِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْآيَاتِ كُلَّهَا فِي الْكُفَّارِ وَهُمْ مُتَسَاوُونَ فِي الْأَظْلَمِيَّةِ وَإِنْ كَانَ طُرُقُ الْأَظْلَمِيَّةِ مُخْتَلِفَةً.

و«مَنْ» يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُوَصُولَةً فَلَا مَحَلَّ لِلجَمَلَةِ بَعْدَهَا، وَأَنْ تَكُونَ مُوَصُوفَةً فَتَكُونَ الجَمَلَةُ فِي مَحَلِّ جَرِّ صِفَةٍ لَهَا، و«مَسَاجِدُ» مَفْعُولٌ أَوَّلٌ لِمَنْعٍ، وَهِيَ جَمْعُ مَسْجِدٍ وَهُوَ اسْمُ مَكَانِ السُّجُودِ، وَكَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَأْتِيَ عَلَى مَفْعَلٍ بِالْفَتْحِ لِانْتِزَامِ عَيْنِ مُضَارِعِهِ وَلَكِنْ شَدَّ كَسْرُهُ كَمَا شَدَّتْ الْفَاظُ يَأْتِي ذِكْرُهَا، وَقَدْ سُمِعَ «مَسْجِدٌ» بِالْفَتْحِ عَلَى الْأَصْلِ، وَقَدْ تُبَدَّلُ جِيْمُهُ يَاءً وَمِنْهُ: الْمَسِيدُ فِي لُغَةٍ.

قوله: «أَنْ يُذَكَّرَ» نَاصِبٌ وَمَنْصُوبٌ، وَفِيهِ أَرْبَعَةٌ أَوْجِهٌ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ لِمَنْعٍ، تَقْوِيلٌ: مَنْعَتُهُ كَذَا. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ أَي: كِرَاهَةٌ أَنْ يُذَكَّرَ. وَقَالَ الشَّيْخُ^(١): «فَتَعَيَّنَ حَذْفُ مُضَافٍ أَي دُخُولُ مَسَاجِدِ اللَّهِ، وَمَا أَشْبَهَهُ». وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ بَدَلٌ اشْتِمَالٍ مِنْ «مَسَاجِدٍ»، أَي: مَنْعٌ ذِكْرُ اسْمِهِ فِيهَا. وَالرَّابِعُ: أَنَّهُ عَلَى إِسْقَاطِ حَرْفِ الجَرِّ، وَالْأَصْلُ: مِنْ أَنْ يُذَكَّرَ، وَحِينَئِذٍ يَجِيءُ فِيهَا الْمَذْهَبَانِ الْمَشْهُورَانِ مِنْ كَوْنِهَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ أَوْ جَرٍّ. وَ«فِي خَرَابِهَا» مُتَعَلِّقٌ بِسَعَى. وَاخْتُلِفَ فِي «خَرَابٍ»: فَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢): «هُوَ اسْمُ مَصْدَرٍ بِمَعْنَى التَّخْرِيبِ كَالسَّلَامِ بِمَعْنَى التَّسْلِيمِ، وَأُصِيفَ اسْمُ الْمَصْدَرِ لِمَفْعُولِهِ لِأَنَّهُ يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ^(٣). وَهَذَا عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ فِي اسْمِ الْمَصْدَرِ

(١) البحر ١/٣٥٨.

(٢) الإملاء ١/٥٩.

(٣) عبارة الإملاء: «عمل المصدر».

- البقرة -

هل يَعْمَلُ أولاً؟ وأنشدوا على إعماله^(١):

٦٨٥ - أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِئَةَ الرَّتَاعَا

وقال غيره: هو مصدرُ خَرِبَ المكانَ يَخْرِبُ خَرَابًا، فالمعنى: سعى في أن تَخْرَبَ هي بنفسها بعدمِ تعاهدها بالعمارة، ويقال: منزلُ خَرَابٍ وَخَرِبَ كقوله^(٢):

٦٨٦ - مَا رَبُّعٌ مِئَةً مَعْمُورٌ يَطِيفُ [به] عَيْلَانُ أَبْهَى رَبِّيَ مِنْ رَبِّهَا الْخَرِبِ

فهو على الأولِ مضافٌ للمفعولِ وعلى الثاني مضافٌ للفاعل^(٣).

قوله: «ما كان لهم أن يدخلوها»: «لهم» خبرٌ «كان» مقدّمٌ على اسمها، واسمها «أن يدخلوها» لأنه في تأويل المصدرِ، أي: ما كان لهم الدخولُ، والجملة المنفية في محلِّ رفعٍ خبراً عن: «أولئك».

قوله: «إلا خائفين» حالٌ من فاعل «يدخلوها»، وهذا استثناءٌ مفرغٌ من الأحوالِ، لأن التقديرَ: ما كان لهم الدخولُ في جميع الأحوالِ إلا في حالةِ الخوفِ. وقرأ أبي «خُيفًا»^(٤) وهو جمعُ خائفٍ، كضاربٍ وضربٍ، والأصل: خُوفٌ كصومٍ، إلا أنه أبدل الواوَيْنِ ياءَيْنِ وهو جائزٌ، قالوا: صُومٌ وصِيَمٌ، وحَمَلٌ أولاً على لفظ «من»، فأفرد في قوله: «منع، وسعى» وعلى معناها ثانياً فجمع في قوله: «أولئك» وما بعده.

قوله: «لهم في الدنيا خزي» هذه الجملة وما بعدها لا محلٌّ لها

(١) تقدم برقم ٣١٧.

(٢) البيت لأبي تمام، وهو في ديوانه ١٢؛ والبحر ٣٥٥/١. وقوله معمورٌ كذا في الأصل والصواب: معموراً.

(٣) إذا كانت اسم مصدرٍ ففعلها خَرِبَ فالتقدير: سعى هو في أن يخربها، وإذا كانت مصدرًا ففعلها خَرِبَ، فالتقدير: سعى في أن تخرب هي.

(٤) البحر ٣٥٨/١.

- البقرة -

لاستثناؤها عما قبلها، ولا يجوز أن تكون حالاً لأن خزيهم ثابت على كل حال لا يتقيد بحال دخول المساجد خاصة.

أ. (١١٥) قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾: جملة مرتبطة بقوله: «منع مساجد الله، وسعى في خرابها» يعني أنه إن سعى ساع في المنع من ذكره تعالى وفي خراب بيوته فليس ذلك مانعاً من أداء العبادة في غيرها لأن المشرق والمغرب وما بينهما له تعالى، والتنصيب على ذكر المشرق والمغرب دون غيرهما لوجهين، أحدهما: لشرفهما حيث جعل الله تعالى. والثاني: أن يكون من حذف المعطوف للعلم أي: لله المشرق والمغرب وما بينهما كقوله: «تقيكم الحر»^(١) أي والبرد، وكقول الشاعر^(٢):

٦٨٧ - تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد الصياريف أي: يداها ورجلاها، ومثله^(٣):

٦٨٨ - كأن الحصى من خلفها وأمامها إذا نجلته رجلها خذف أعسرا

أي: رجلها ويدها. وفي المشرق والمغرب قولان، أحدهما: أنهما اسما مكان الشروق والغروب. والثاني: أنهما اسما مصدر أي: الإشراق والإغراب، والمعنى: لله تولي إشراق الشمس من مشرقها وإغرابها من مغربها، وهذا يُعده قوله: «فأينما تولوا»، وأُفرد المشرق والمغرب إذ المراد ناحيتهما، أو لأنهما مصدران، وجاء المشارق والمغرب باعتبار وقوعهما في

(١) الآية ٨١ من النحل.

(٢) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٥٧٠؛ والكتاب ١/١٠؛ وسر الصناعة ١/٢٨؛ وأمالي الشجري ١/١٤٢؛ والخزاة ٤/٤٢٦. وتنفي: تبعه، وتنقاد: مصدر نقد إذا ميز الرديء من الجيد، الصياريف: ج صيرف وهو الخبير بالنقد.

(٣) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ٦٤، واللسان: خذف؛ والعيني ٤/١٦٩. والخذف بالحصى: الرمي به بالأصابع. نجلته: فرّقه.

- البقرة -

كُلَّ يَوْمٍ ، والمشرقيين والمغربيين باعتبارِ مَشْرِقِ الشَّتَاءِ والصيفِ وَمَغْرِبِيهِمَا .
وكان مِنْ حَقِّهِمَا فَتْحُ الْعَيْنِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ إِذَا لَمْ تَنْكَسِرْ عَيْنُ الْمُضَارِعِ فَحَقُّ
اسْمِ الْمَصْدَرِ وَالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ فَتَحُ الْعَيْنِ ، وَيَجُوزُ ذَلِكَ قِيَاسًا لَا تِلَاوَةً .

قوله : «فَأَيْنَمَا تُولُوا» «أين» هنا اسمٌ شرطٌ بمعنى «إن»، و«ما» مزيدةٌ
عليها و«تُولُوا» مجزومٌ بها . وزيادة «ما» ليست لازمةً لها بدليلِ قوله (١) :

٦٨٩ - أَيْنَ تَضْرِبُ بِنَا الْعُدَاةَ تَجِدُنَا

وهي ظرفُ مكانٍ ، والناصبُ لها ما بعدها ، وتكونُ اسمٌ استفهامٍ أيضاً
فهي لفظٌ مشتركٌ بين الشرطِ والاستفهامِ كـ «مَنْ» و«ما» . وزعم بعضهم أن
أصلها السؤالُ عن الأمانةِ ، وهي مبنيةٌ على الفتحِ لتضمُّنه معنى حرفِ الشرطِ
أو الاستفهامِ . وأصلُ تُولُوا : تُولُوا فَأَعْلَ بِالْحَذْفِ . وقرأ الجمهورُ : تُولُوا بضم
التاءِ واللامِ بمعنى تَسْتَقْبَلُوا ، فَإِنَّ «وَلَى» وإن كان غالبُ استعمالِها أَدْبَرَ فَإِنَّهَا
تقتضي الإقبالَ إلى ناحيةِ ما . تقولُ : وَلَيْتَ عَنْ كَذَا إِلَى كَذَا . وقرأ
الحسن (٢) : «تُولُوا» بفتحِهما ، وفيها وجهان ، أحدهما : أن يكونَ مضارعاً
والأصلُ : تَتُولُوا مِنَ التَّوَلَّى فَحَذَفَ إِحْدَى التَّاءَيْنِ تَخْفِيفًا ، نحو : «تَنَزَّلُ
الملائكةُ» (٣) . والثاني : أن يكونَ ماضياً والضميرُ للغائبين ردّاً على قوله : «لهم
في الدنيا ، ولهم في الآخرة» فتتناسقُ الضمائرُ . وقال أبو البقاء (٤) : «والثاني :
أنه ماضٍ والضميرُ للغائبين ، والتقديرُ : أينما يتُولُوا» يعني أنه وإن كان ماضياً
لفظاً فهو مستقبلٌ معنًى ، ثم قال : «وقد يجوزُ أن يكونَ ماضياً قد وَقَعَ ،

(١) البيت لابن همام السلولي وعجزه :

نَضْرِبُ الْعَيْسَ نَحْوَهَا لِلتَّلَاقِي

وهو في ابن يعيش ١٠٥/٤ وفي «أين تصرف» ؛ والبحر ٣٥٥/١ .

(٢) بفتح التاء واللام . انظر : الشواذ ٩ ؛ ابن عطية ٣٩٧/١ ؛ البحر ٣٦٠/١ .

(٣) الآية ٤ من القدر ، وأقحمت «ما» قبل قوله : «تنزل» في الأصل سهواً .

(٤) الإملاء ٥٩/١ .

- البقرة -

ولا يكون «أين» شرطاً في اللفظ بل في المعنى^(١)، كما تقول: «ما صنعتُ صنعاً» إذا أردت الماضي، وهذا ضعيف لأن «أين» إما شرط أو استفهام وليس لها معنى ثالث. انتهى وهو غير واضح^(٢).

قوله: «فَئِمَّ وَجْهُ اللَّهِ» الفاء وما بعدها جواب الشرط، فالجملة في محلّ جزم، و«ثُمَّ» خبرٌ مقدم، و«وَجْهُ اللَّهِ» رفعٌ بالابتداء و«ثُمَّ» اسمٌ إشارة للمكان البعيد خاصةً مثل: هُنَا وَهُنَا بتشديد النون، وهو مبنيٌّ على الفتح لتضمينه معنى حرفِ الإشارة أو حرفِ الخطاب. قال أبو البقاء^(٣): «لأنك تقول في

الحاضر: هُنَا، وفي الغائب هُنَاكَ، وَثُمَّ نَابَ عَنْ هُنَاكَ» / وهذا ليس بشيء. [١/٥٠]

وقيل: بُنِيَ لِشَبْهِهِ بِالْحَرْفِ فِي الْاِفْتِقَارِ، فَإِنَّهُ يَفْتَقِرُ إِلَى مِشَارٍ إِلَيْهِ، وَلَا يَتَصَرَّفُ بِأَكْثَرِ مَنْ جَرَّهُ بـ «مِنْ»، ولذلك غَلِطَ بَعْضُهُمْ فِي جَعْلِهِ مَفْعُولاً بِهِ فِي قَوْلِهِ: «وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ [رَأَيْتَ]»^(٤)، بل مفعول «رَأَيْتَ» محذوف. ومعنى «وَجْهُ اللَّهِ» جِهَتُهُ الَّتِي ارْتَضَاهَا قِبْلَةً وَأَمَرَ بِالتَّوَجُّهِ نَحْوَهَا، أَوْ ذَاتَهُ نَحْو: «كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ»^(٥)، أَوْ الْمَرَادُ بِهِ الْجَاهُ، أَيْ فَئِمَّ جَلَالَ اللَّهِ وَعَظَمَتَهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: هُوَ وَجْهُ الْقَوْمِ، أَوْ يَكُونُ صِلَةً زَائِداً، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ، وَقِيلَ: الْمَرَادُ بِهِ الْعَمَلُ قَالَهُ الْفَرَاءُ^(٦)، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ^(٧):

(١) في الأصل: «اللفظ» وهو سهو، والتصحيح من الإملاء.

(٢) لعل أبا البقاء يعني أن «أين» تكون شرطية واستفهامية، ومن المعلوم أن الشرط يكون بمعنى الاستقبال، ثم قال: إنها قد تكون شرطية ولكن بمعنى الماضي، وضعف ورودها على ذلك.

(٣) الإملاء ٥٩/١.

(٤) الآية ٢٠ من الإنسان.

(٥) الآية ٨٨ من القصص.

(٦) لم يشر إلى ذلك في معاني القرآن.

(٧) لم أهدد إلى قائله، وهو في الكتاب ١٧/١؛ والخصائص ٢٤٧/٣؛ وابن يعيش ٦٣/٧؛ وشدور الذهب ٣٧١؛ والهمع ٨٢/٢؛ والدرر ١٠٦/٢.

- البقرة -

٦٩٠ - أَسْتَعْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبُّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

آ. (١١٦) قوله تعالى: ﴿اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ﴾: الجمهور:

«وقالوا» بالواو عطفًا لهذه الجملة الخبرية على ما قبلها وهو أحسن في الربط. وقيل: هي معطوفة على قوله: «وسعى» فيكون قد عطف على الصلة مع الفعل بهذه الجملة الكثيرة، وهذا ينبغي أن يُنزه القرآن عن مثله. وقرأ ابن عامر^(١) - وكذلك هي في مصاحف الشام - «قالوا» من غير واو، وذلك يحتمل وجهين، أحدهما: الاستثناف. والثاني: حذف حرف العطف وهو مراد، استغناء عنه بربط الضمير بما قبل هذه الجملة. و«اتَّخَذَ» بجوز أن يكون بمعنى عمِل وصنَع، فيتعدى لمفعول واحد، وأن يكون بمعنى صَيَّر، فيتعدى لاثنين، ويكون الأول هنا محذوفًا تقديره: «وقالوا اتَّخَذَ اللَّهُ بَعْضَ الموجودات ولدًا» إلا أنه مع كثرة دَوْر هذا التركيب لم يُذكر معها إلا مفعول واحد: «وقالوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا»^(٢)، «ما اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ»^(٣) «وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولدًا»^(٤). والولد: فَعَل بمعنى مَفْعول كالقَبْض والنَّقْص، وهو غير مقيس، والمصدر: الولادة والوليدية، وهذا الثاني غريب جدًا.

قوله: «بل له ما في السموات» «بَلْ» إضرابٌ وانتقال، و«له» خبرٌ مقدَّم و«ما» مبتدأ مؤخر، وأتى هنا ب«ما» لأنه إذا اختلط العاقل بغيره كان المتكلم مُخَيَّرًا في «ما» و«مَنْ»، ولذلك لَمَّا اعتبر العقلاء غلبهم في قوله «قانتون» فجاء بصيغة السلامة المختصة بالعقلاء. قال الزمخشري^(٥) «فإن قلت: كيف جاء ب«ما» التي لغير أولي العلم مع قوله «قانتون»؟ قلت: هو كقوله:

(١) السبعة ١٦٨؛ الكشف ٢٦٠/١؛ البحر ٣٦٢/١.

(٢) الآية ٢٦ من الأنبياء.

(٣) الآية ٩١ من المؤمنون، والمفعول هو «ولد» لأن «مَنْ» زائدة.

(٤) الآية ٩٢ من مريم.

(٥) الكشف ٣٠٧/١.

- البقرة -

«سَبْحَانَ مَا سَخَّرُكُنَّ» وكأنه جاء بـ «ما» دون «مَنْ» تحقيراً لهم وتصغيراً لشأنهم، وهذا جنوحٌ منه إلى أن «ما» قد تقع على أولي العلم، ولكن المشهور خلافه. وأما قوله «سَبْحَانَ مَا سَخَّرُكُنَّ لَنَا» فسبحانٌ غير مضافٍ، بل هو كقوله^(١):

٦٩١ - سَبْحَانَ مَنْ عَلِمَهُ

و «ما» مصدرية ظرفية.

قوله: «كُلُّ لَه قَانِتُون» مبتدأ وخبرٌ، و «كُلُّ» مضافةٌ إلى محذوفٍ تقديرًا، أي: كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ. وقال الزمخشري^(٢): «ويجوزُ أن يكونَ كُلُّ مَنْ جَعَلُوهُ لِلَّهِ وَلَدًا» قال الشيخ^(٣): «وهذا بعيدٌ جداً لأنَّ المَجْعُولَ وَلَدًا لَمْ يَجْرِ لَهُ ذِكْرٌ، وَلِأَنَّ الْخَبَرَ يَشْتَرِكُ فِيهِ الْمَجْعُولُ [وَلَدًا]^(٤) وَغَيْرُهُ» قوله: «لَمْ يَجْرِ لَهُ ذِكْرٌ» بل قَدْ جَرَى ذِكْرُهُ فَلَا بُعْدَ فِيهِ.

وَجَمَعَ «قَانِتُون» حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ «كُلًّا» إِذَا قُطِعَتْ عَنْ الْإِضَافَةِ جَازَ فِيهَا مَرَاعَاةُ اللَّفْظِ وَمَرَاعَاةُ الْمَعْنَى وَهُوَ الْأَكْثَرُ نَحْوُ: «كُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ»^(٥) «وَكُلُّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ»^(٦). وَمِنْ مَرَاعَاةِ اللَّفْظِ: «قُلْ كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ»^(٧) فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ^(٨)، وَحَسَنَ الْجَمْعُ هُنَا لِتَوَاحِي رُؤُوسِ الْآيِ وَالْقُنُوتِ: الطَّاعَةُ وَالْإِنْقِيَادُ أَوْ طَوْلُ الْقِيَامِ أَوْ الصَّمْتُ أَوْ الدَّعَاءُ.

آ. (١١٧) قوله تعالى: ﴿بَدِيعَ السَّمَوَاتِ﴾: المشهورُ رَفَعَهُ عَلَى أَنَّهُ

(١) تقدم برقم ٣٤٢.

(٢) الكشاف ٣٠٧/١.

(٣) البحر ٣٦٣/١.

(٤) زيادة من البحر.

(٥) الآية ٣٣ من الأنبياء.

(٦) الآية ٨٧ من النمل.

(٧) الآية ٨٤ من الإسراء.

(٨) الآية ٤٠ من العنكبوت.

- البقرة -

خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ أي: هو بديعٌ. وقُرئ^(١) بالجرِّ على أنه بدلٌ من الضميرِ في «له» وفيه الخلافُ المشهورُ. وقُرئ^(٢) بالنصبِ على المدحِ، وبديعُ السمواتِ من بابِ الصفةِ المشبهة أضيفتُ إلى منصوبِها الذي كانَ فاعلاً في الأصلِ، والأصلُ: بديعُ سماواته، أي بدعتُ لمجيئها على شكلِ فائقِ حسنِ غريبٍ، ثم شُبِّهتْ هذه الصفةُ باسمِ الفاعلِ فنصبتُ ما كانَ فاعلاً ثم أُضيفتُ إليه تخفيفاً، وهكذا كلُّ ما جاء من نظائره، فالإضافةُ لا بدُّ وأن^(٣) تكونَ من نصبٍ لئلا يلزمَ إضافة الصفةِ إلى فاعليها وهو لا يجوزُ، كما لا يجوزُ في اسمِ الفاعلِ الذي هو الأصلُ. وقال الزمخشري^(٤): «وبديعُ السمواتِ» من بابِ إضافةِ الصفةِ المشبهةِ إلى فاعليها». وردَّ عليه الشيخُ^(٥) بما تقدّم، ثم أجابَ عنه بأنه يُحتملُ أن يريدَ إلى فاعليها في الأصلِ قبل أن يُشَبَّه. وأجازَ الزمخشري^(٦) فيه وجهاً ثانياً: وهو أن يكونَ «بديعٌ» بمعنى مُبدعٍ، كما أن سميعاً في قولِ عمرو^(٧) بمعنى مُسمِعٍ نحو^(٨):

٦٩٢ - مِنْ رِيحَانَةِ الدَاعِي السَّمِيعِ يُؤرِّقُنِي وَأَصْحَابِي هُجُوعِ

إلا أنه قال: «وفيه نظرٌ». وهذا الوجهُ لم يذكر ابنُ عطية^(٩) غيره، وكانَ النظرَ الذي ذكره الزمخشري - والله أعلم - هو أن فِعِلاً بمعنى مُفْعِلٍ غيرِ

(١) قراءة صالح بن أحمد. الشواذ ٩؛ البحر ٣٦٤/١.

(٢) وهي قراءة المنصور. البحر ٣٦٤/١.

(٣) الواو مقحمة في «وأن».

(٤) الكشف ٣٠٧/١.

(٥) البحر ٣٦٤/١.

(٦) الكشف ٣٠٧/١.

(٧) في الأصل: «عمرو» وهو سهو.

(٨) البيت لعمرو بن معد يكرب الزبيدي، وهو في الأصمعيات ١٧٢؛ وأمالى الشجري

٦٤/١؛ ومشكل ابن قتيبة ٢٩٧؛ وابن يعيش ٧٣/١؛ واللسان: سمع.

(٩) التفسير ٤٠١/١.

- البقرة -

مَقِيسٌ ، وَبَيْتٌ عَمْرٍو مُتَأَوَّلٌ ، وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ يَكُونُ بَدِيعُ السَّمَوَاتِ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ لِمَنْصُوبِهِ تَقْدِيرًا . وَالْمُبْدِعُ : الْمَخْتَرَعُ الْمُنْشِئُ ، وَالْبَدِيعُ : الشَّيْءُ الْغَرِيبُ الْفَاتِقُ غَيْرَهُ حُسْنًا .

قوله : «وَإِذَا قَضَى أَمْرًا» الْعَامِلُ فِي «إِذَا» مَحذُوفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْجَوَابُ مِنْ قَوْلِهِ : «فَإِنَّمَا يَقُولُ» ، وَالتَّقْدِيرُ : إِذَا قَضَى أَمْرًا يَكُونُ ، فَيَكُونُ هُوَ النَّاصِبُ لَهُ . وَ«قَضَى» لَهُ مَعَانٍ كَثِيرَةٌ ، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ ^(١) : «قَضَى» عَلَى وَجْهِهِ مَرَجِعُهَا إِلَى انْتِطَاعِ الشَّيْءِ وَتَمَامِهِ قَالَ أَبُو ذُؤَيْبٍ ^(٢) :

٦٩٣ - وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاوُدُ أَوْ صَنَعُ السَّوَابِغِ تَبِعَ وَقَالَ الشَّمَاخُ ^(٣) :

٦٩٤ - قَضَيْتَ أَمْرًا ثُمَّ غَادَرْتَ بَعْدَهَا بَوَائِقَ فِي أَكْمَامِهَا لَمْ تُفْتَقِ فَيَكُونُ بِمَعْنَى خَلَقَ نَحْوُ : «فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ» ^(٤) ، وَبِمَعْنَى أَعْلَمَ : «وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ» ^(٥) ، وَبِمَعْنَى أَمَرَ : «وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ» ^(٦) ، وَبِمَعْنَى وَفَى : «فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الْأَجَلَ» ^(٧) ، وَبِمَعْنَى أَلْزَمَ : قَضَى الْقَاضِي بِكَذَا ، وَبِمَعْنَى أَرَادَ : «وَإِذَا قَضَى أَمْرًا» ^(٨) [وَبِمَعْنَى] أَنْهَى ، وَيَجِيءُ بِمَعْنَى قَدَّرَ وَأَمْضَى ، تَقُولُ : قَضَى يَقْضِي قَضَاءً قَالَ ^(٩) :

(١) التهذيب اللغة ٢١١/٩ . والأزهري هو محمد بن أحمد ، أخذ عن نبطويه وابن السراج ، وله

التهذيب ، توفي سنة ٣٧٠ . انظر : النزهة ٣٢٣ ؛ والبغية ١٩/١ .

(٢) ديوان الهذليين ١٤/١ ؛ اللسان «قضى» .

(٣) البيت في القرطبي ٨٧/٢ .

(٤) الآية ١٢ من فصلت .

(٥) الآية ٤ من الإسراء .

(٦) الآية ٢٣ من الإسراء .

(٧) الآية ٢٩ من القصص .

(٨) الآية ١١٧ من البقرة .

(٩) البيت لسعد بن ناشب وهو في الحماسة ٦٩/١ ؛ والبحر ٣٥٥/١ .

- البقرة -

٦٩٥ - سَأَغْسِلُ عَنِي الْعَارَ بِالسَّيْفِ جَالِباً عَلَيَّ قَضَاءَ اللَّهِ مَا كَانَ جَالِباً

قوله: «فيكون» الجمهورُ على رفعه^(١)، وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون مستأنفاً أي خبيراً لمبتدأ محذوفٍ أي: فهو يكون، ويُعزى لسيبويه^(٢)، وبه قال الزجاج^(٣) في أحد قوليه. والثاني: أن يكون معطوفاً على «يقول» وهو قول الزجاج^(٤) والطبري^(٥). ورد ابن عطية^(٦) هذا القول وجعله خطأ من جهة المعنى؛ لأنه يقتضي أن القول مع التكوين والوجود انتهى. يعني أن الأمر قديم والتكوين حادث فكيف يُعطفُ عليه بما يقتضي تعقيبه له؟ وهذا الرد إنما يلزم إذا قيل بأن الأمر حقيقة، أما إذا قيل بأنه على سبيل التمثيل - وهو الأصح - فلا، ومثله قول أبي النجم^(٧):

٦٩٦ - إِذْ قَالَتْ الْأَنْسَاعُ لِلْبَطْنِ الْحَقِي

الثالث: أن يكون معطوفاً على «كن» من حيث المعنى، وهو قول الفارسي^(٨)، وضعف أن يكون عطفاً على «يقول»، لأن من المواضع ما ليس

(١) انظر: السبعة ١٦٨؛ الكشف ٢٦٠/١؛ البحر ٣٦٥/١؛ ابن عطية ٤٠١/١.

(٢) الكتاب ٤٢٣/١.

(٣) معاني القرآن ١٧٧/١.

(٤) معاني القرآن ١٧٧/١.

(٥) تفسير الطبري ٥٤٩/٢.

(٦) تفسير ابن عطية ٤٠١/١.

(٧) بعده:

قَدْماً فَآضَتْ كَالْفَيْقِ الْمُحْتَقِ

وهو في الخصائص ٢٣/١؛ والقرطبي ٩١/٢؛ وشواهد الكشاف ٤٦٢/٤. والأنساع: الذي ينسج عريضاً على وسط الدابة، والقيد: المضي في الأمر، والفنيق: الفحل المكرم، والمحتق: الضامر، أي: قالت الحزم للبطن اضمر حتى تلحق بالظهر وتلتصق به. والبطن تذكر وتؤنث.

(٨) الحجة (خ) ٢٣٤/١.

- البقرة -

فيه «يقول»، كالموضع الثاني في آل عمران، وهو: «ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ»^(١)، ولم يَرَّ عَطْفَهُ عَلَى «قَالَ» مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُضَارِعٌ فَلَا يُعْطَفُ عَلَى مَا ضَرَّحَ فَأُورِدَ عَلَى نَفْسِهِ^(٢):

٦٩٧ - وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْينِي

فَقَالَ: «أَمَرْتُ بِمَعْنَى مَرَرْتُ. قَالَ بَعْضُهُمْ: «وَيَكُونُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ - يَعْنِي فِي آيَةِ آلِ عِمْرَانَ - بِمَعْنَى كَانَ فَلْيَجُزْ عَطْفُهُ عَلَى «قَالَ».

وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ / «فَيَكُونُ» نَصْبًا هُنَا وَفِي الْأُولَى مِنْ آلِ عِمْرَانَ، وَهِيَ: [٥٠/ب]

«كُنْ فَيَكُونُ، وَتُعَلِّمُهُ»^(٣)، تَحْرُزًا مِنْ قَوْلِهِ: «كُنْ فَيَكُونُ، الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ»^(٤) وَفِي مَرْيَمَ: «كُنْ فَيَكُونُ، وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي»^(٥)، وَفِي غَافِرٍ: «كُنْ فَيَكُونُ، أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَجَادِلُونَ»^(٦)، وَوَافَقَهُ الْكَسَائِيُّ عَلَى مَا فِي النَّحْلِ^(٧) وَيَس^(٨) وَهِيَ: «أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ». أَمَّا آيَةُ النَّحْلِ وَيَس فَظَاهِرَتَانِ لِأَنَّ قَبْلَ الْفِعْلِ مَنْصُوبًا^(٩) يَصِحُّ عَطْفُهُ عَلَيْهِ وَسَيَاتِي.

وَأَمَّا مَا انفردَ بِهِ ابْنُ عَامِرٍ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الْأَرْبَعَةِ فَقَدْ اضْطَرَبَ كَلَامُ

(١) الآية ٥٩ من آل عمران: «خلقته من تراب ثم قال له كن فيكون».

(٢) البيت لشمر بن عمرو الخنفي أول رجل من بني سلول، وهو في الكتاب ٤١٦/١؛ والخصائص ٣٣٠/٣؛ وأمالى الشجري ٢٠٣/٢؛ والخزانة ١٧٣/١؛ والهمع ٩/١؛ والدرر ٤/١.

(٣) الآية ٤٧ من آل عمران: «وإذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون ويعلمه الكتاب والحكمة وبالتون في «نعلمه» قراءة غير نافع وعاصم.

(٤) الآية ٥٩ من آل عمران.

(٥) الآية ٣٥ من مريم «سبحانه إذا قضى أمراً فإنما يقول له: كن فيكون».

(٦) الآية ٦٨ من غافر «فإذا قضى أمراً فإنما يقول له: كن فيكون».

(٧) الآية ٤٠ من النحل «إنما قولنا لشيء إذا أردنا أن نقول له كن فيكون».

(٨) الآية ٨٢ من يس «إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون».

(٩) في الأصل: «منصوب» وهو سهو.

- البقرة -

الناس فيها وهي لعمري تحتاج إلى فضل نظر وتأمل، ولذلك تجرأ بعض الناس على هذا الإمام الكبير، فقال ابن مجاهد^(١): «قرأ ابن عامر «فيكون» نصباً وهذا غير جائز في العربية؛ لأنه لا يكون الجواب هنا للأمر بالفاء إلا في يس والنحل، فإنه نسق لا جواب»، وقال في آل عمران^(٢): «قرأ ابن عامر وحده: «كن فيكون» بالنصب وهو وهم» قال: «وقال هشام: كان أيوب بن تميم^(٣) يقرأ: فيكون نصباً ثم رجح فقراً: فيكون رفعا»، وقال الزجاج^(٤): «كن فيكون: رفع لا غير».

وأكثر ما أجابوا بأن هذا مما روعي فيه ظاهر اللفظ من غير نظرٍ نلمعني، يريدون أنه قد وجد في اللفظ صورة أمر فنصبنا في جوابه بالفاء، وأما إذا نظرنا إلى جانب المعنى فإن ذلك لا يصح لوجهين، أحدهما: أن هذا وإن كان بلفظ الأمر فمعناه الخبر نحو: «فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ»^(٥) أي: فَيَمْدُدْ، وإذا كان معناه الخبر لم ينتصب في جوابه بالفاء إلا ضرورة كقوله^(٦):

٦٩٨ - سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحَا

وقول الآخر^(٧):

٦٩٩ - لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الذَّلُّ وَسَطَهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعَصَمَا

(١) السبعة ١٦٩، وهو أحمد بن موسى أول من سبغ السبعة، قرأ على قنبل وروى عنه إبراهيم الخطاب، توفي سنة ٣٢٤. انظر: طبقات القراء ١/١٣٩.

(٢) السبعة ٢٠٦.

(٣) أيوب بن تميم الدمشقي، قرأ على الذماري وقرأ عليه ابن ذكوان. توفي سنة ١٩٨. طبقات القراء ١/١٧٢.

(٤) معاني القرآن ١/١٧٧.

(٥) الآية ٧٥ من مريم.

(٦) البيت للمغيرة بن حبناء، وهو في الكتاب ١/٤٢٣؛ والمحتسب ١/١٩٧؛ وابن يعيش ١/٢٧٩؛ والخزانة ٣/٦٠٠؛ والهمع ١/٧٧؛ والدرر ١/٥١.

(٧) البيت لطرفة وهو في ديوانه ١٩٤؛ والكتاب ١/٤٢٣؛ والمحتسب ١/١٩٧.

والثاني: أن من شرطِ النصبِ بالفاءِ في جوابِ الأمرِ أن يتَعَدَّ منهما شرطٌ وجزاءٌ نحو: «اثنيني فأكرمك» تقديرُه: إن أتيتني أكرمتك، وههنا لا يصحُّ ذلك إذ يصيرُ التقديرُ: إن تكُنْ تكُنْ، فيتَّجِدُ فعلاً الشرطِ والجزاءِ معنًى وفاعلاً، وقد عَلِمْتُ أنه لا بُدَّ من تغييرِهما وإلا يلزمُ أن يكونَ الشيءُ شرطاً لنفسه وهو مُحال. قالوا^(١): والمعاملةُ اللفظيةُ واردةٌ في كلامهم نحو: «قل لعبادي الذين آمنوا يُقيموا»^(٢) «قل للذين آمنوا يغفروا»^(٣) وقال عمر ابن أبي ربيعة^(٤):

٧٠٠ - فَقُلْتُ لَجَنَادٍ خُذِ السِّيفَ وَاشْتَمِلْ عليه برفقٍ وارْقُبِ الشَّمْسَ تَغْرُبِ
وأَسْرِجْ لِي الدَّهْمَاءَ وَاذْهَبْ بِمِمْطَرِي ولا يَعْلَمَنَّ خَلْقٌ مِنَ النَّاسِ مَذْهَبِي

فجعل «تَغْرُبِ» جواباً لـ «ارقب» وهو غير مترتب عليه، وكذلك لا يلزم من قوله [تعالى] أن يفعلوا، وإنما ذلك مراعاةً لجانب اللفظ.

أما ما ذكروه في بيتِ عمر فصحيحٌ، وأما الآياتُ فلا نُسَلِّمُ أنه غيرُ مترتبٍ [عليه]، لأنه أرادَ بالعبادِ الخُلُصَّ، ولذلك أضافهم إليه، أو تقولُ إن الجزمَ على حَذْفِ لامِ الأمرِ وسيأتي تحقيقُه في موضعه. وقال الشيخ جمال الدين بن مالك^(٥): «إنَّ «أَنَّ» الناصبةُ قد تُضمَرُ بعد الحَضَرِ وإنما اختياراً وحكاه عن بعض الكوفيين، قال: «وَحَكَّوْا عَنِ الْعَرَبِ: «إنما هي ضربةٌ من الأسدِ فَتَحَطِّمَ ظَهْرَهُ» بنصبِ «تَحَطِّمَ» فعلى هذا يكونُ النصبُ في قراءةِ ابن

(١) هذا الكلام مرتبط بأول المناقشة وذلك بتخريج القراءة على ما روعي فيه ظاهر اللفظ من غير نظر إلى المعنى.

(٢) الآية ٣١ من إبراهيم.

(٣) الآية ١٤ من الجاثية.

(٤) ديوانه ٤٢٦. والمطر: ثوب من صوف يُتَوَفَّى به المطر.

(٥) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٥٥/٣. وانظر: شرح الجمل لابن عصفور

- البقرة -

عامر محمولاً على ذلك، إلا أن هذا الذي نَصَبوه دليلاً لا دليل فيه لاحتمال أن يكون من باب العطف على الاسم، تقديره: إنما هي ضربة فَحَطْم، كقوله^(١):

٧٠١ - لَلْبَيْسِ عِبَاءٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

وهذا نهاية القول في هذه الآية.

آ. (١١٨) قوله تعالى: ﴿لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ﴾: «لولا» و«لوما» يكونان حرفي ابتداء، وقد تقدم ذلك عند قوله «فلولا فَضُلُ اللّهِ»^(٢)، ويكونان حرفي تحضيض بمنزلة: «هَلَّا» فيختصان بالأفعال ظاهرة أو مضمرة كقوله^(٣):

٧٠٢ - تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي صَوْطَرِي لَوْلَا الْكَمِيِّ الْمَقْنَعَا

أي: لولا تَعْدُونَ الكمي، فإن وَرَدَ ما يؤهم وقوع الاسم بعد حرف التحضيض يُؤَوَّل كقوله^(٤):

٧٠٣ - وَنُبْتُ لَيْلَى أَرْسَلْتُ بِشَفَاعَةِ إِلَيَّ فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا

ف «نفس ليلى» مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسره «شفيعها» أي: فَهَلَّا

(١) البيت ليسون بنت بحدل، وهو في الكتاب ٤٢٦/١؛ والمحتسب ٣٢٦/١؛ والحماسة الشجرية ٥٧٣/٢؛ والدرر ١٠/٢؛ والتصريح ٢٤٤/٢.

(٢) الآية ٦٤ من البقرة.

(٣) البيت لجرير وهو في ديوانه ٩٠٧/٢؛ أو الفرزدق أو الأشهب بن رميلة والخصائص ٤٥/٢؛ وابن يعيش ٣٨/٢؛ والأزهية ١٧٧؛ والمغني ٣٠٤؛ ووصف المباني ٢٩٣؛ واللسان: صطر، وشاهد المغني ٦٦٩. والنيب: النوق المستنة، وصوْطَرِي: حمقاء.

(٤) البيت لقيس بن الملوح أو الصمة القشيري أو إبراهيم بن الصولي أو ابن الدمينه، وهو في الأسموني ٢٥٩/٢؛ والتصريح ٤١/٢؛ والعيني ٤١٦/٣؛ والخزانة ٤٦٣/١؛ والهمع ٦٧/٢؛ والدرر ٨٣/٢.

- البقرة -

شَفَعَتْ نَفْسُ لَيْلَى . وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(١) : «إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا الْمَسْتَقْبَلُ كَانَتْ لِلتَّحْضِيضِ وَإِنْ وَقَعَ [بَعْدَهَا]^(٢) الْمَاضِي كَانَتْ لِلتَّوْبِيخِ» وَهَذَا شَيْءٌ يَقُولُهُ عُلَمَاءُ الْبَيَانِ ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ التَّحْضِيضِيَّةُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ بِالْقَوْلِ .

قوله : «كذلك قال الذين» قد تقدّم الكلام على نظيره^(٣) فَلْيُطَلَبْ هُنَاكَ . وَقَرَأَ أَبُو حَيَّوَةَ^(٤) وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ : «تَشَابَهَتْ» بِتَشْدِيدِ الشَّيْنِ ، قَالَ الدَّانِي : «وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ لِأَنَّهُ فَعَلٌ مَاضٍ» يَعْنِي أَنَّ التَّأْيِينَ الْمَزِيدَتَيْنِ إِنَّمَا تَجِيئَانِ فِي الْمَضَارِعِ فَتُدْغَمُ ، أَمَّا الْمَاضِي فَلَا .

آ . (١١٩) قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿بِالْحَقِّ﴾ : يَجُوزُ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ ، أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِهِ أَي : بِسَبَبِ إِقَامَةِ الْحَقِّ . الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْمَفْعُولِ فِي ، «أَرْسَلْنَاكَ» أَي : أَرْسَلْنَاكَ مُلْتَبِسًا بِالْحَقِّ . الثَّلَاثُ : أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْفَاعِلِ أَي : مُلْتَبِسِينَ فِي الْحَقِّ ، قَوْلُهُ : «بَشِيرًا وَنَذِيرًا» يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ ، أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْمَفْعُولِ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ «الْحَقِّ» لِأَنَّهُ يُوصَفُ أَيْضًا بِالْبَشَارَةِ وَالنَّذَارَةِ ، وَبَشِيرٌ وَنَذِيرٌ عَلَى صِيغَةِ فَعِيلٍ ، أَمَّا بَشِيرٌ فَتَقْوُلُ هُوَ مِنْ بَشَرَ مَخْفَفًا لِأَنَّهُ مَسْمُوعٌ فِيهِ ، وَفَعِيلٌ مُطَّرَدٌ مِنَ الثَّلَاثِي ، وَأَمَّا «نَذِيرٌ» فَمِنَ الرَّبَاعِيِّ وَلَا يَنْقَاسُ عَدْلُ مُفْعِلٍ إِلَى فَعِيلٍ ، إِلَّا أَنْ لَهُ هُنَا مُحَسَّنًا .

قوله : «ولا تُسأل» قرأ الجمهور : «تُسأل» مبنياً للمفعول مع رفع الفعل على النفي . وقرئ شاذاً^(٥) : «تُسأل» مبنياً للفاعل مرفوعاً أيضاً ، وفي هذه

(١) الإملاء ٦٠/١ .

(٢) من الإملاء .

(٣) الآية ١١٣ من البقرة .

(٤) البحر ٣٦٧/١ ؛ ابن عطية ٤٠٤/١ .

(٥) لم أجد من نسب هذه القراءة .

- البقرة -

الجملة وجهان، أحدهما: أنه حالٌ فيكون معطوفاً على الحال قبلها، كأنه قيل: بشيراً أو نذيراً وغير مسؤول. والثاني: أن تكون مستأنفةً. وقرأ نافع^(١): «تُسأل» على النهي وهذا مستأنفٌ فقط، ولا يجوز أن تكون حالاً لأنَّ الطَّلَبَ لا يَقَعُ حالاً. والجحيمُ: شدةٌ توقدُ النار، ومنه قيل لعين الأسد: «جَحْمَةٌ» لشدة توقدِها، يُقال: جَحِمَتِ النارُ تَجَحِمُ، ويقال لشدة الحر: «جاحم»، قال^(٢):

٧٠٤ - والحربُ لا يَبْقَى لِجَا حِمِّها التَّخِيلُ والمِراحُ

والرِّضا: ضدُّ الغضبِ، وهو من ذواتِ الواوِ لقولهم: الرِّضوانُ، والمصدر: رِضا وِرِضاء بالقصرِ والمدِّ وِرِضواناً وِرِضواناً بكسرِ الفاءِ وضمِّها، وقد يَتَضَمَّنُ معنى «عَطَفَ» فيتعدى بـ «على»، قال^(٣):

٧٠٥ - إذا رَضِيَتْ عليَّ بنو قُشَيْرٍ

والمِلةُ في الأصل: الطريقةُ، يقال: طريقٌ مُمِلٌ: أي: أثرٌ فيه المَشْيُ ويُعبَّرُ بها عن الشريعةِ تشبيهاً بالطريقةِ، وقيل: بل اشتقت من «أَمَلْتُ» لأنَّ الشريعةَ فيها مَنْ يُملي ويُملى عليه.

آ. (١٢٠) قوله تعالى: ﴿هُوَ الْهُدَى﴾: يجوزُ في «هو» أن يكونَ فصلاً أو مبتدأً وما بعده خبره، ولا يجوزُ أن يكونَ بدلاً من «هدى الله» لمجيئه بصيغة الرفعِ، وأجاز أبو البقاء^(٤) فيه أن يكونَ توكيداً لاسم إنَّ، وهذا لا يجوزُ فإن المضمَر لا يوكِّدُ المَظْهَرَ.

قوله: «وَلَيْنَ اتَّبَعْتَ هَذِهِ تَسْمَى اللَّامَ الْمُوطَّئَةَ لِلْقِسْمِ، وَعَلَامَتُهَا أَنْ تَقَعَ

(١) السبعة ١٦٩؛ والكشف ٢٦٢/١.

(٢) البيت لسعد بن مالك أو الحارث بن عباد، وهو في الكتاب ٣٦٦/١؛ والحامسة ١٩٢/١، والخزانة ٢٥٥/١. والمراح: النشاط.

(٣) تقدم برقم ٧٧.

(٤) الإملاء ٦١/١.

قبل أدوات الشرط، وأكثر مجيئها مع «إن» وقد تأتي مع غيرها نحو: «لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ»^(١)، «لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ»^(٢)، وسيأتي بيانه، ولكنها مُؤَدَّةٌ بالقسم اعتبر سببها فأجيب القسم دون الشرط بقوله: «مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ» وحذف جواب الشرط. ولو أجيب الشرط لوجب الفاء، وقد تحذف هذه اللام ويُعمل بمقتضاها / فيجاء القسم نحو قوله تعالى: «وَأِنْ لَمْ يَنْتَهُوا [٥١/أ] عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ»^(٣). قوله: «مَنْ الْعِلْمُ» في محل نصب على الحال من فاعل «جاءك» و«مَنْ» للتبعيض، أي جاءك حال كونه بعض العلم.

آ. (١٢١) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُم﴾: رفع بالابتداء، وفي خبره قولان، أحدهما: «يَتْلُونَهُ»، وتكون الجملة من قوله «أولئك يؤمنون»: إما مستأنفة وهو الصحيح، وإما حالاً على قولٍ ضعيفٍ تقدّم مثله أول السورة. والثاني: أن الخبر هو الجملة من قوله: «أولئك يؤمنون» ويكون «يتلون» في محل نصب على الحال: إما من المفعول في «آتيناهم» وإما من الكتاب، وعلى كلا القولين فهي حال مقدّرة، لأن وقت الإتياء لم يكونوا تالين، ولا كان الكتاب متلوّاً. وجوز الحوفي أن يكون «يتلون» خبراً، و«أولئك يؤمنون» خبراً بعد خبر، قال: «مثل قولهم: «هذا حلّو حامض» كأنه يريد جعل الخبرين في معنى خبرٍ واحدٍ، هذا إن أريد بـ «الذين» قومٌ مخصوصون، وإن أريد بهم العموم كان «أولئك يؤمنون» الخبر. قال جماعة - منهم ابن عطية^(٤) وغيره - «ويتلون» حال لا يستغنى عنها وفيها الفائدة». وقال أيضاً أبو البقاء^(٥): «ولا يجوز أن يكون «يتلون» خبراً لئلا يلزم منه أن كل مؤمن يتلو الكتاب حقاً

(١) الآية ٨١ من آل عمران: «وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ».

(٢) الآية ١٨ من الأعراف.

(٣) الآية ٧٣ من المائدة.

(٤) التفسير ٤٠٨/١.

(٥) الإملاء ٦١/١.

- البقرة -

تلاوته بأيّ تفسير فُسِّرَت التلاوة». قال الشيخ^(١): «ونقول ما لزم من الامتناع من جعلها خبراً يلزم في جعلها حالاً لأنه ليس كل مؤمنٍ على حال التلاوة بأيّ تفسير فُسِّرَت التلاوة».

قوله: «حَقَّ تلاوته» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه نُصِبَ على المصدرِ وأصله: «تلاوةٌ حقاً» ثم قُدِّم الوصفُ وأُضِيفَ إلى المصدرِ، وصار نظير: «ضَرَبْتَ شديداً الضربِ» أي: ضَرَباً شديداً. فلَمَّا قُدِّم وصفُ المصدرِ نُصِبَ نَصْبَهُ. الثاني: أنه حالٌ من فاعل «يَتْلُونَهُ» أي: يَتْلُونَهُ مُحَقِّقِينَ، الثالث: أنه نَعَتْ مصدرٍ محذوفٍ. وقال ابن عطية^(٢): «و«حَقَّ» مصدرٌ والعامِلُ فيه فعلٌ مضمرٌ وهو بمعنى أَفْعَل، ولا تجوزُ إضافتهُ إلى واحدٍ معرَّفٍ، إنما جازتُ هنا لأنَّ تَعَرَّفَ التلاوةُ بإضافتها إلى الضميرِ ليس^(٣) بتعرُّفٍ مَحْضٍ، وإنما هو بمنزلة قولهم: رجلٌ واحدٌ أمه ونسيحٌ وحده» يعني أنه في قوة أَفْعَلِ التفضيلِ بمعنى أحقَّ التلاوة، وكأنه يرى أنَّ إضافةَ أَفْعَلٍ غيرُ محضَةٍ، ولا حاجةً إلى تقديرِ عاملٍ فيه لأنَّ ما قبله يَطْلُبُهُ.

والضميرُ في «به»^(٤) فيه أربعة أقوالٍ، أحدها - وهو الظاهرُ - : عَوْدُهُ على الكتاب. الثاني: عَوْدُهُ على الرسولِ، قالوا: «ولم يَجْرِ له ذِكْرٌ لكنَّهُ معلومٌ» ولا حاجةً إلى هذا الاعتذارِ فإنه مذكورٌ في قوله: «أرسلناك»، إلا أنَّ فيه التفاتاً من خطابٍ إلى غَيْبَةٍ. الثالث: أنه يعودُ على الله تعالى، وفيه التَّفَاتُ أيضاً من ضميرِ المتكلمِ المعظمِ نفسه في قوله: «أرسلناك» إلى

(١) البحر ١/٣٦٩.

(٢) التفسير ١/٤٠٨.

(٣) الأصل: «وليس» بإقحام الواو.

(٤) يعني «به» في قوله تعالى: «أولئك يؤمنون به».

- البقرة -

العَيْبَةُ. الرابع: قال ابن عطية^(١): «إنه يعودُ على «الهدى» وقَرَّره بكلامِ حَسَنِ.

قوله: «وإذ ابتلى إبراهيمُ ربُّه بكلماتٍ العاملِ في «إذ» قال... (٢) العاملُ فيه «اذكر» مقدراً، وهو مفعولٌ، وقد تقدّم أنه لا يتصرفُ فالأولى ما ذكرته أولاً، وقدره... (٣) كان كَيْتَ وكَيْتَ، فَجَعَلَهُ ظرفاً، ولكنَّ عامله مقدراً. و«ابتلى» وما بعده في محلِّ خفضٍ بإضافةِ الظرفِ إليه. وأصلُ ابتلى: ابتلَوْ، فألفه عن واوٍ، لأنَّه من بلا يبلو أي: اختبر. و«إبراهيم» مفعولٌ مقدّمٌ، وهو واجبُ التقديمِ عند جمهورِ النحاة؛ لأنه متى اتصلَ بالفاعلِ ضميرٌ يعودُ على المفعولِ وجبَ تقديمُه لثلاثِ يعودُ الضميرُ على متأخرٍ لفظاً ورتبةً. هذا هو المشهورُ، وما جاء على خلافه عدَّوه ضرورةً. وخالفَ أبو الفتح^(٤) وقال: «إنَّ الفعلَ كما يَطْلُبُ الفاعلَ يَطْلُبُ المفعولَ فصارَ لِلْفِظِ به شعورٌ وطلَّبُ» وقد أنشد ابن مالك^(٥) أبياتاً كثيرةً تأخرَ فيها المفعولُ المتصلُ ضميرُهُ بالفاعلِ، منها^(٦):

٧٠٦ - لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُضْعَباً أَدَّى إِلَيْهِ الْكَيْلَ صَاعاً بَصَاعَ

ومنها^(٧):

٧٠٧ - جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْعَيْلَانِ عَنْ كَبِيرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجَزَى سِنْمَارُ

(١) التفسير ٤٠٨/١.

(٢) بياض في الأصل بقدر ثلاث كلمات، وكذا في النسخ الأخرى.

(٣) بياض في الأصل بقدر ثلاث كلمات، وكذا في النسخ الأخرى.

(٤) وهو ابن نجني وتقدمت ترجمته.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ٥٨٦/٢.

(٦) البيت للسفاح بن بكير اليربوعي، وهو في المفضليات ٣٢٣؛ والخزانة ١٤٠/١.

(٧) البيت لسليط بن سعد، وهو في أمالي الشجري ١٠١/١؛ والأشموني ٥٩/٢؛ وابن

عقيل ٣٦/٢؛ والهمع ٦٦/١؛ والدرر ٤٥/١.

- البقرة -

وقال ابن عطية^(١): «وقدّم المفعول للاهتمام بِمَنْ وَقَعَ الابتلاءُ [به]، إذ معلومٌ أنّ اللّه هو المبتلي، واتصالُ ضميرِ المفعولِ بالفاعلِ موجبٌ للتقديم» يعني أنّ الموجِبَ للتقديمِ سببان: سببٌ معنويٌّ وسببٌ صناعيٌّ.

و «إبراهيم» عَلَّمْ أَعْجَمِي، قيل: معناه قبل النقل: أبٌ رحيمٌ، وفيه لغاتٌ تسعٌ، أشهرها^(٢): إبراهيم بألف وياء، وإبراهام بِالْفَيْنِ، وبها قرأ هشام وابن ذكوان في أحدِ وَجْهَيْهِ في البقرة، وانفردَ هشامُ بها في ثلاثةِ مواضعٍ من آخرِ النساءِ وموضعينِ في آخرِ براءةٍ وموضعٍ في آخرِ الأنعامِ وآخرِ العنكبوتِ، وفي النجمِ والشورى والذاريات والحديد والأول من الممتحنة، وفي إبراهيم وفي النحل موضعين وفي مريم ثلاثة، فهذه ثلاثة وثلاثون موضعاً منها خمسة عشر في البقرة وثمانية عشر في السور المذكور. وروى عن ابن عامر قراءة جميع ما في القرآن كذلك. ويروى أنه قيل لمالك بن أنس: إنَّ أهلَ الشامِ يقرؤون ستةً وثلاثين موضعاً: إبراهيم بالألف، فقال: أهلُ دمشقٍ يأكلُ البطيخَ أبصرُ منهم بالقراءة. فقيل: إنَّهم يدعون أنها قراءةُ عثمان، فقال: هذا مصحفُ عثمان فأخرجه فوجدَه كما نُقِلَ له. الثالثة: إبراهيم بألفٍ بعد الراء وكسرِ الهاءِ دون ياءٍ، وبها قرأ أبو بكر^(٣)، وقال زيدٌ بن عمرو بن نفيل^(٤):

٧٠٨ - عُدْتُ بما عاَدَ به إبراهيمُ إذ قالَ وَجْهِي لك عانٍ راعِمُ

الرابعة: كذلك، إلا أنه بفتحِ الهاءِ. الخامسة: كذلك إلا أنه بضمِّها.

(١) التفسير ٤١٠/١.

(٢) انظر: السبعة ١٦٩؛ والكشف ٢٦٣/١؛ والبحر ٣٧٤/١.

(٣) شعبة بن عياش الأسدي الكوفي راوي عاصم عرض على عطاء وروى عنه إسحاق ابن عيسى. توفي سنة ١٩٣. انظر: طبقات القراء ٣٢٧/١. غير أن صاحب السبعة لم ينص على هذه القراءة.

(٤) وينسب أيضاً لعبدالمطلب، وهو في إعراب ثلاثين سورة ٤ برواية أبرهم، والبحر

٣٧٢/١.

- البقرة -

السادسة: إِبْرَهُم بفتح الهاء من غير ألفٍ وياء، قال عبدالمطلب^(١):

٧٠٩ - نحنُ آلُ اللهِ في كَعْبته لم نزلْ ذاكُ على عهدِ إِبْرَهُم

السابعة: إبراهيم بالواو. قال أبو البقاء^(٢): «ويُجمع على أباره عند قومٍ وعند آخرين براهم. وقيل: أبارهة وبراهمة، ويجوز أبارهة» وقال المبرّد: «لا يقال: براهمة فإنَّ الهمزة لا يجوز حذفها». وحكى ثعلب في جمعه: براه، كما يُقال في تصغيره: «بريه» بحذف الزوائد.

والجمهورُ على نصبِ «إبراهيم» ورفعِ «رَبُّه» كما تقدّم، وقرأ^(٣) ابن عباس وأبو الشعثاء^(٤) وأبو حنيفة^(٥) بالعكس. قالوا: وتأويلها دَعَا رَبَّهُ، فسَمَّى دعاءه ابتلاءً مجازاً لأنَّ في الدعاء طلبَ استكشافٍ لما تجري به المقاديرُ. والضميرُ المرفوعُ في «فَاتَمَّهُنَّ» فيه قولان: أحدهما أنه عائِدُ على «ربه» أي: فأكملهنَّ. والثاني: أنه عائِدُ على إبراهيم أي: عمِلَ بهنَّ ووَفَّى بهنَّ.

قوله: «قال إني» هذه الجملةُ القوليةُ يجوزُ أن تكونَ معطوفةً على ما قبلها، إذا قلنا بأنها عاملةٌ في «إذ» لأنَّ التقديرَ: وقال إني جاعِلُكَ إذ ابتلني، ويجوزُ أن تكونَ استثنافاً إذا قلنا: إنَّ العاملَ في «إذ» مضمَّرٌ، كأنه قيل: فماذا قال له ربُّه حينَ أتمَّ الكلماتِ؟ فقيل: قال: إني جاعِلُكَ. ويجوزُ فيها أيضاً على هذا القولِ أن تكونَ بياناً لقوله: «ابتلي» وتفسيراً له، فيرادُ بالكلماتِ

(١) زاد المسير ١/١٣٩؛ إعراب ثلاثين سورة ٤؛ والجمع ٢/٥٠؛ والدرر ٢/٦٢.

(٢) الإملاء ١/٦١.

(٣) البحر ١/٣٧٤؛ الشواذ ٩.

(٤) جابر بن زيد الأزدي، أثنى عليه ابن عباس توفي سنة ١٠٣، انظر: صفة الصفوة ٣/٢٣٧.

(٥) النعمان بن ثابت، الفقيه الكبير، روى عن الأعمش وعاصم، وروى عنه الحسن بن زياد وتوفي سنة ١٥٠. انظر: طبقات القراء ٢/٣٤٢.

- البقرة -

ما ذكَّره من الإمامية وتطهير البيت ورفع القواعد وما بعدها، نقل ذلك الزمخشري^(١).

قوله: «جاعلك» هو اسم فاعلٍ من «جعل» بمعنى صبر فيتعدي لاثنين أحدهما: الكاف وفيها الخلاف المشهور: هل هي في محل نصب أو جر؟ وذلك أن الضمير المتصل باسم الفاعل فيه ثلاثة أقوال، أحدها: أنه في محل جرٍّ بالإضافة. والثاني: أنه في محل نصب، وإنما حذف التنوين لشدّة اتصال الضمير، قالوا: ويدلُّ على ذلك وجوده في الضرورة كقولهم^(٢):

٧١٠ - فما أدري وظني كل ظنٍّ أمسِّلُمَني إلى قومي سُراحي
وقال آخر^(٣):

٧١١ - هُمُ الفاعلونَ الخيرَ والأمرونه

وهذا على تسليم كون نون «مسِّلُمَني» تنويناً، وإلا فالصحيح أنها نون وقاية. الثالث - وهو مذهب سيويه^(٤) - / أن حكم الضمير حكم مظهره فما جاز في المظهر يجوز في مضميره. والمفعول الثاني إماماً.

قوله: «للناس» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بجاعل أي لأجل الناس. والثاني: أنه حال من «إماماً» فإنه صفة نكرة قدّم عليها فيكون حالاً منها، إذ الأصل: إماماً للناس، فعلى هذا يتعلّق بمحذوف. والإمام:

(١) الكشف ٣٠٩/١.

(٢) البيت ليزيد بن محمد الحارثي، وهو في المحتسب ٢/٢٢٠؛ والبحر ٧/٣٦١؛ والعيني ٣٨٥/١؛ والهمع ١/٦٥؛ والدرر ١/٤٣.

(٣) لم أهد إلى قائله، وعجزه:

إذا ما خشوا من مُحدِّثِ الأمرِ مُعظِّمًا

وهو في الكتاب ١/٩٦؛ الكامل ٢٠٦؛ وابن يعيش ٢/١٢٥؛ والدرر

٢/٢١٥.

(٤) الكتاب ١/٥٢.

- البقرة -

اسم ما يُؤْتَمُّ به أي يُقْصَدُ وَيُتَّبَعُ كالإزار اسم ما يُؤْتَرُّ به، ومنه قيل لخيط البناء: «إمام»، ويكون في غير هذا جَمْعاً لآم اسم فاعلٍ من أَمْ يَوْمٌ نحو: قائم وقيام، ونائم ونيام وجائع وجِيع.

قوله: «وَمِنْ ذُرِّيَّتِي» فيه ثلاثة أقوال، أحدها: أن «مِنْ ذُرِّيَّتِي» صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ هو مفعولٌ أولٌ، والمفعول الثاني والعاقل فيهما محذوفٌ تقديره: «قال واجعلُ فريقاً من ذرئتي إماماً» قاله أبو البقاء^(١). الثاني: أن «وَمِنْ ذُرِّيَّتِي» عطفتُ على الكاف، كأنه قال: «وجاعلُ بعضِ ذرئتي» كما يُقال لك: سأكرمك، فتقول: وزيداً. قال الشيخ^(٢): «لا يَصِحُّ العطفُ على الكافِ لأنَّها مجرورةٌ، فالعطفُ عليها لا يكونُ إلا بإعادة الجار^(٣)، ولم يُعَدَّ، ولأنَّ «مِنْ» لا يُمكنُ تقديرُ إضافةِ الجارِ إليها لكونها حرفاً، وتقديرُها مرادفةٌ لبعضِ حتى تَصِحَّ الإضافةُ إليها لا يَصِحُّ، ولا يَصِحُّ أن يقدَّرَ العطفُ من بابِ العطفِ على موضعِ الكافِ لأنَّه نصبٌ فتُجَعَلُ «مِنْ» في موضعِ نصبٍ لأنَّه ليسَ ممَّا يُعْطَفُ فيه على الموضعِ في مذهبِ سيبويه لفواتِ المُحرِّزِ، وليسَ نظيرٌ ما ذُكِرَ لأن الكافِ في «سأكرمك» في موضعِ نصبٍ. الثالث: قال الشيخ^(٤): «والذي يَقتضيه المعنى أن يكونَ «مِنْ ذُرِّيَّتِي» متعلقاً بمحذوفٍ، التقديرُ: واجعلُ مِنْ ذُرِّيَّتِي إماماً لأنَّ «إبراهيم» فهِمَ من قوله: إني جاعلك للناسِ إماماً الاختصاصُ، فسألَ أن يَجْعَلَ مِنْ ذرئته إماماً» فإن أرادَ الشيخُ التعلُّقَ الصناعيَّ فيتعدى «جاعلُ» لواحدٍ، فهذا ليسَ بظاهرٍ، وإن أرادَ التعلُّقَ المعنويَّ فيجوزُ أن يريدَ ما يريدُه أبو البقاء. ويجوزُ أن يكونَ «مِنْ ذُرِّيَّتِي» مفعولاً ثانياً قُدِّمَ على الأولِ فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، وجاز ذلك لأنه يَنعَقِدُ من هذين الجزأين مبتدأً وخبرٌ

(١) الإملاء ١/٦١.

(٢) البحر ١/٣٧٦.

(٣) الجار هو: جاعل.

(٤) البحر ١/٣٧٧.

لوقلت: «مِنْ ذُرِّيَّتِي إِمَامٌ» لَصَحَّ. وقال ابن عطية^(١): «وقيل هذا منه على جهة الاستفهام عنهم أي: وَمِنْ ذريرتي ياربُّ ماذا يكون؟ فيتعلَّقُ على هذا بمحذوفٍ، ولو قدَّره قبل «مِنْ ذريرتي» لكانَ أَوْلَى لأنَّ ما في حيزِ الاستفهام لا يتقدَّم عليه.

وفي اشتقاق «ذُرِّيَّة» وتصريفها كلامٌ طويلٌ يَحْتَاجُ الناظرُ فيه إلى تأمل. اعلم أنَّ في «ذرية» ثلاث لغاتٍ: ضَمُّ الذالِ وكسرها وفتحها، وبالضمِّ قرأ الجمهورُ، وبالفتح قرأ^(٢) أبو جعفر المدني، وبالكسر قرأ زيد بن ثابت^(٣). فأما اشتقاقها ففيه أربعة مذاهب، أحدها: أنها مشتقة من ذَرَوْتُ، الثاني: مِنْ ذَرَيْتُ، الثالث: من ذَرَأَ اللهُ الخَلْقَ، الرابع: من الذرِّ. وأما تصريفها: فَذُرِّيَّةٌ بالضمِّ إن كانت من ذَرَوْتُ فيجوز فيها أن يكونَ وزنها فَعُولَةٌ، والأصلُ: ذُرُوءَةٌ فاجتمع واوان: الأولى زائدةٌ للمدِّ والثانيةٌ لأمِّ الكلمة، فقلِّبتْ لأمِّ الكلمة ياءً تخفيفاً فصار اللفظُ ذُرُويَّةً، فاجتمع ياءٌ وواوٌ، وَسَبَقَتْ إحداهما بالسكون، فقلِّبتِ الواوُ ياءً وأدغمتْ في الياء التي هي منقلبةٌ من لامِ الكلمة، وكُسِرَ ما قبل الياء وهي الراءُ للتجانسِ. ويجوزُ أن يكونَ وزنها فُعَيْلَةٌ، والأصلُ: ذُرِّيوَةٌ، فاجتمع ياءُ المدِّ والواوُ التي هي لأمِّ الكلمة وَسَبَقَتْ إحداهما بالسكون فقلِّبتِ الواوُ ياءً وأدغمت فيها ياءُ المدِّ. وإن كانت من ذَرَيْتُ لغةً في ذَرَوْتُ فيجوز فيها أيضاً أن يكونَ وزنها فَعُولَةٌ أو فُعَيْلَةٌ كما تقدَّم، وإن كانت فَعُولَةٌ فالأصلُ ذُرُويَّةٌ ففُعِلَ به ما تقدَّم من القلبِ والإدغامِ، وإن كانت فُعَيْلَةٌ فالأصلُ: ذُرِّيَّةٌ، فأدغمتِ الياءُ الزائدةُ في الياءِ التي [هي] لأمِّ. وإن كانت من ذَرَأَ

(١) التفسير ٤١٢/١.

(٢) البحر ٣٧٧/١؛ الشواذ ٩ وضبط قراءته بالكسر.

(٣) زيد بن ثابت كاتب رسول الله صلى الله عليه وسلم، أنصاري، أحد الذين جمعوا القرآن، توفي سنة ٤٥. انظر: طبقات القراء ٢٩٦/١.

- البقرة -

مهموزاً فوزنُها فَعِيلَةٌ والأصلُ: ذُرِّيَّةٌ فَخَفَّفَتِ الهمزةُ بَأَنْ أُبْدِلَتْ ياءٌ كهمزةِ خطيئةِ والنسيءِ، ثم أُدْغِمَتِ الياءُ الزائدةُ في الياءِ المُبْدَلَةِ من الهمزةِ.

وإن كَانَتْ من الذَّرِّ فيجوزُ في وزنها أربعةُ أوجه، أحدها: فَعِيلَةٌ وَتَحْتَمِلُ هذه الياءُ أَنْ تكونَ للنسبِ وَغَيْرِوَا الدالِّ من الفتحِ إلى الضمِّ كما قالوا في النسبِ إلى الدَّهْرِ: دُهُري وإلى السَّهْلِ: سُهلي بضمِّ الدالِّ والسينِ، وَأَنْ تكونَ لغيرِ النسبِ فتكونُ كَمُزَيَّةٍ. الثاني: أن يكونَ: فَعِيلَةٌ كَمُرِّيْقَةٍ، والأصلُ: ذُرِّيْرَةٌ، فَفُكِلَتِ الرَّاءُ الأخريرةُ ياءً لتوالي الأمثالِ، كما قالوا تَسَرَّيْتُ وَتَطَنَيْتُ في تَسَرَّرْتُ وَتَطَنَنْتُ. الثالث: أن تكونَ فُعُولَةٌ كَفُدُّوسٍ وَسُبُوحٍ، والأصلُ: ذُرُّورَةٌ، فَفُكِلَتِ الرَّاءُ ياءً لِمَا تَقَدَّمَ، فصارَ ذُرُّويَّةً، فَاجْتَمَعَ واوٌ وياءٌ، فجاء القلبُ والإدغامُ كما تَقَدَّمَ. الرابع: أن تكونَ فُعْلُولَةٌ والأصلُ: ذُرُّورَةٌ، فَفَعِلَ بها ما تَقَدَّمَ في الوجهِ الذي قبله.

وأما ذُرِّيَّةٌ بكسرِ الدالِّ فإن كانت من ذُرُوتٍ فوزنُها فَعِيلَةٌ، والأصلُ: ذُرِّيْوَةٌ، فَأُبْدِلَتِ الواوُ ياءً وَأُدْغِمَتِ في الياءِ بعدها، فإن كَانَتْ من ذُرَيْتٍ فوزنُها فَعِيلَةٌ أيضاً، وإن كَانَتْ من ذَرًّا فوزنُها فَعِيلَةٌ أيضاً كِبَطِيخَةٍ، والأصلُ ذُرِّيَّةٌ فَفَعِلَ فيها ما تَقَدَّمَ في المضمومةِ الدالِّ، وإن كَانَتْ من الذَّرِّ فتحتملُ ثلاثةَ أوجهٍ، أحدها: أن يكونَ وزنها فَعِيلَةٌ نسبةً إلى الذَّرِّ على غيرِ قياسٍ في المضمومةِ. الثاني: أن تكونَ فَعِيلَةٌ، الثالث: أن تكونَ فَعِيلَةٌ كَحَلْتِيَّتِ^(١) والأصلُ فيهما: ذُرِّيْرَةٌ فَفَعِلَ فيهما ما تَقَدَّمَ من إبدالِ الرَّاءِ الأخريرةُ ياءً والإدغامِ فيها.

وأما «ذُرِّيَّةٌ» بفتحِ الدالِّ: فإن كَانَتْ من ذُرُوتٍ أَوْ ذُرَيْتٍ فوزنُها: فَعِيلَةٌ كَسَكِينَةٍ^(٢)، والأصلُ: ذُرِّيْوَةٌ أَوْ ذُرِّيَّةٌ، أَوْ فُعُولَةٌ والأصلُ: ذُرُّورَةٌ أَوْ ذُرُّويَّةٌ،

(١) الحلتيت: اسم نبات.

(٢) لعلها لغة في «سكينة» وتسمى بها بعض بنات العرب كما في اللسان: سكن.

- البقرة -

فَعِيلٌ بِهِ مَا تَقَدَّمَ فِي نَظِيرِهِ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ دَرَأٍ فَوَزْنُهَا: إِمَّا فَعِيلَةٌ كَسَكِينَةٍ وَالْأَصْلُ: ذَرِيَّتُهُ، وَإِمَّا فَعُولَةٌ كَخَرُوبَةٍ^(١) وَالْأَصْلُ: ذَرُوءَةٌ فَعِيلٌ بِهِ مَا تَقَدَّمَ فِي نَظِيرِهِ. وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الذَّرَفِ فِي وَزْنِهَا أَيْضاً أَرْبَعَةٌ أَوْجِهٌ أَحَدُهَا فَعِيلِيَّةٌ، وَالْيَاءُ أَيْضاً تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لِلنَّسَبِ وَلَمْ يَشِدُّوا فِيهِ بِتَغْيِيرٍ كَمَا شَدُّوا فِي الضَّمِّ وَالكَسْرِ وَأَنْ لَا يَكُونَ نَحْوُ: بَرِّيَّةٍ^(٢)، الثَّانِي: فَعُولَةٌ كَخَرُوبَةٍ وَالْأَصْلُ ذَرُورَةٌ، الثَّلَاثُ: فَعِيلَةٌ كَسَكِينَةٍ وَالْأَصْلُ: ذَرِيرَةٌ، الرَّابِعُ: فَعْلُولَةٌ كَبِكُولَةٍ^(٣) وَالْأَصْلُ: ذَرُورَةٌ أَيْضاً فَعِيلٌ بِهِ مَا تَقَدَّمَ فِي نَظِيرِهِ، مِنْ إِبْدَالِ الرَّاءِ الْأَخِيرَةِ وَإِدْغَامِ مَا قَبْلَهَا فِيهَا وَكُسْرَتِ الذَّالِ اتِّبَاعاً. وَبِهَذَا الضَّبِطِ الَّذِي فَعَلْتُهُ اتَّضَحَ الْقَوْلُ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ لُغَةً وَاشْتِقَاقاً وَتَصْرِيفاً، فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَشْكَلُوا هَذِهِ اللَّفْظَةَ بِالنِّسْبَةِ لِمَا ذَكَرْتُ، وَغَلِطَ أَكْثَرُهُمْ فِي تَصْرِيفِهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَعْمَالِ الَّتِي قَدَّمْتُهَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

وَأَمَّا مَنْ بَنَاهَا عَلَى فَعْلَةٍ مِثْلَ جَفْنَةٍ فَإِنَّهَا عِنْدَهُ مِنْ ذَرِيَّتٍ. وَالذَّرِيَّةُ: النَّسْلُ يَقَعُ عَلَى الذَّكَورِ وَالْإِنَاثِ وَالْجَمْعُ الذَّرَارِيُّ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا تَقَعُ عَلَى الْأَبَاءِ كَقَوْلِهَا عَلَى الْأَبْنَاءِ مُسْتَدَلًّا بِقَوْلِهِ: «وَأَيَّةٌ لَهُمْ أَنَا حَمَلْنَا ذَرِيَّتَهُمْ فِي الْفُلِّ الْمَشْحُونِ»^(٤) يَعْنِي نَوْحاً وَمَنْ مَعَهُ وَسِيَّاتِي ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ.

قَوْلُهُ: «قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ» الْجُمْهُورُ عَلَى نَصْبِ «الظَّالِمِينَ» مَفْعُولاً وَ«عَهْدِي» فَاعِلٌ، أَي: لَا يَصِلُ عَهْدِي إِلَى الظَّالِمِينَ فَيَدْرِكُهُمْ. وَقُرَأَ^(٥) قَتَادَةَ وَالْأَعْمَشَ وَأَبُورْجَاءَ / : «وَالظَّالِمُونَ» بِالْفَاعِلِيَّةِ، وَ«عَهْدِي»

(١) خروبة: حصن مشرف على عكا. اللسان: حرب.

(٢) البرني: ضرب من التمر.

(٣) الأصل: كبكو، والتصويب من أبي حيان في البحر، والبكيلة: الجلف من الأقط ولم أقع على اللفظ: «بكولة».

(٤) الآية ٤١ من سورة يس.

(٥) الشواذ ٩؛ البحر ٣٧٧/١، ونسبها القرطبي إلى ابن مسعود وطلحة بن مصرف

- البقرة -

مفعولٌ به، والقراءتان ظاهرتان، إذ الفعلُ يَصِحُّ نسبتُهُ إلى كُلِّ منهما فإنَّ مَنْ نَالَكَ فقد نَلْتَهُ. والنَّيْلُ: الإدراك وهو العطاءُ أيضاً، نال ينال نَيْلاً فهو نائلٌ.

آ. (١٢٥) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ﴾: «إِذْ» عَطْفٌ على «إِذْ» قبلها، وقد تقدّم الكلامُ فيها، و«جَعَلْنَا» يحتملُ أن يكونَ بمعنى «خَلَقَ» و«وَضَعَ» فيتعدّى لواحدٍ وهو «الْبَيْتُ»، ويكونُ «مَثَابَةً» نصباً على الحال، وأن يكونَ بمعنى صَبَّرَ فيتعدّى لاثنتين، فيكونُ «مَثَابَةً» هو المفعولُ الثاني.

والأصلُ في «مَثَابَةً» مَثْوَبَةٌ^(١)، فأَعْلَ بالنقلِ والقلبِ، وهل هو مصدرٌ أو اسمٌ مكانٍ قولان؟ وهل الهاءُ فيه للمبالغةِ كعلامةٍ ونسابةٍ لكثرةٍ مَنْ يَثُوبُ إليه أي يرجع أو لتأنيثِ المصدرِ كمقامةٍ أو لتأنيثِ البقعة؟ ثلاثة أقوال، وقد جاء حَذْفُ هذه الهاءِ قال ورقة بن نوفل^(٢):

٧١٢ - مَثَابٌ لِأَفْنَاءِ الْقِبَائِلِ كُلِّهَا تَحُبُّ إِلَيْهَا الْيَعْمَلَاتُ الدَّوَامِلُ
وقال^(٣):

٧١٣ - جَعَلَ الْبَيْتَ مَثَاباً لَهُمْ لَيْسَ مِنْهُ الدَّهْرُ يَقْضُونَ الْوَطْرُ
وهل معناه من ثَابَ يَثُوبُ أي: رَجَعَ، أو من الثَوَابِ الذي هو الجزاء؟ قولان أظهرهما أوْلُهُمَا. وقرأ^(٤) الأعمش وطلحة: «مَثَابَاتٍ جَمْعاً، ووجهه أنه مَثَابَةٌ لكلِّ واحدٍ من الناس.

(١) في الأصل: «مَثْوَبَةٌ» وهو سهو فالواو في الأصل مفتوحة ولذلك نقلت الفتحة إلى الثاء الساكنة ثم قلبت الواو ألفاً لمجانسة الفتحة قبلها فأصبحت: مَثَابَةٌ. وانظر: معاني القرآن للزجاج ١/١٨٦.

(٢) وينسب أيضاً لأبي طالب، وهو في اللسان: ثوب؛ والقرطبي ٢/١١٠. ومثاب: أي الموضع الذي يثاب إليه أي يرجع، والخب: نوع من الجري، واليعملات: النوق السريعة. والدواملة: السريعة.

(٣) لم أهدئ إلى قائله وهو في البحر ١/٣٨٠.

(٤) البحر ١/٣٨٠؛ والقرطبي ٢/١١٠؛ والشواذ ٩.

- البقرة -

قوله: «للناس» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلّق بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لمثابة ومَحَلُّه النصب. والثاني: أنه متعلّق بجَعَلَ أي: لأجلِ الناسِ يعني مناسكهم.

قوله: «وَأَمَّنًا» فيه وجهان، أحدهما: أنه عَطْفٌ على «مَثَابَةٌ» وفيه التاويلاتُ المشهورة: إمَّا المبالغةُ في جَعَلِه نفس المصدر، وإمَّا على حَذْفِ مضافٍ أي: ذا أَمْنٍ، وإمَّا على وقوعِ المصدرِ موقعَ اسمِ الفاعلِ أي: آمِنًا، على سبيلِ المجازِ كقوله: «حَرَمًا آمِنًا»^(١). والثاني: أنه معمولٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديره: وإذ جَعَلْنَا البَيْتَ مَثَابَةً فَاجْعَلُوهُ آمِنًا لا يعتدي فيه أحدٌ على أحد. والمعنى: أن الله جَعَلَ البَيْتَ محترمًا بحكمه، وربما يُؤيِّد هذا بقراءة: «اتَّخِذُوا» على الأمرِ فعلى هذا يكون «وَأَمَّنًا» وما عَمِلَ فيه من بابِ عَطْفِ الجملِ عُطِفَتْ جملةٌ أمريةٌ على خبريةٍ، وعلى الأولِ يكون من عطفِ المفردات.

قوله: «واتخذوا» قرأ^(٢) نافعٌ وابنُ عامرٍ: «واتخذوا» فعلاً ماضياً على لفظِ الخبر، والباقون على لفظِ الأمرِ. فأما قراءةُ الخبرِ ففيها ثلاثةٌ أوجهٍ، أحدها: أنه معطوفٌ على «جَعَلْنَا» المنخفضِ بـ «إذ» تقديرًا فيكون الكلامُ جملةً واحدةً. الثاني: أنه معطوفٌ على مجموعِ قوله: «وإذ جَعَلْنَا» فيحتاجُ إلى تقديرٍ «إذ» أي: وإذ اتخذوا، ويكون الكلامُ جملتين. الثالث: ذكره أبو البقاء^(٣) أن يكونَ معطوفاً على محذوفٍ تقديره: فتابوا واتخذوا.

وأما قراءةُ الأمرِ ففيها أربعةٌ أوجهٍ، أحدها: أنها عَطْفٌ على «اذكروا» إذ قيل بأنَّ الخطابَ هنا لبني إسرائيل، أي: اذكروا نعمتي واتخذوا. والثاني:

(١) الآية ٦٧ من العنكبوت: «أولم يروا أننا جعلنا حَرَمًا آمِنًا».

(٢) السبعة ١٦٩؛ والكشف ١/٢٦٣؛ والبحر ١/٣٨٠.

(٣) الإملاء ١/٦٢.

- البقرة -

أنها عطفٌ على الأمر الذي تَضَمَّنَه قوله: «مِثَابَةً» كأنه قال: تُوبُوا وَاتَّخِذُوا، ذَكَرَ هَذَيْنِ الرَّوَجَيْنِ الْمَهْدِيِّينِ. الثالث: أنه معمولٌ لقولٍ محذوفٍ أي: وَقُلْنَا اتَّخِذُوا إِنْ قِيلَ بَأَنَّ الْخَطَابَ لِإِبْرَاهِيمَ وَذُرِّيَّتِهِ أَوْلَاحِمْ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأُمَّتِهِ. الرابع: أن يكونَ مستأنفاً ذَكَرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ (١).

قوله: «مِنْ مَقَامٍ» في «مِنْ» ثلاثة أوجه، أحدها: أنها تبعيةٌ وهذا هو الظاهر. الثاني: أنها بمعنى في. الثالث: أنها زائدةٌ على قولِ الْأَخْفَشِ (٢). وليسا بشيء. والمَقَامُ هنا مكانُ القيام، وهو يَصْلُحُ لِلزَّمَانِ وَالْمَصْدَرِ أَيْضاً. وأصله: «مَقُومٌ» فَاعِلٌ يَنْقُلُ حَرَكَةَ الْوَاوِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا وَقَلْبَهَا أَلْفًا، وَيُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْجَمَاعَةِ مَجَازاً كَمَا يُعْبَرُ عَنْهُمْ بِالْمَجْلِسِ قَالَ زَهْرٌ (٣):

٧١٤ - وَفِيهِمْ مَقَامَاتٌ حِسَانٌ وَجُوهُهُمْ وَأَنْدِيَةٌ يَتَنَابُهَاتُ الْقَوْلُ وَالْفِعْلُ

قوله: «مُصَلَّى» مفعولٌ «اتَّخِذُوا»، وهو هنا اسمُ مكانٍ أيضاً، وجاء في التفسير بمعنى قِبْلَةٍ. وقيل: هو مصدرٌ، فلا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مُضَافٍ أَيْ: مَكَانٍ صَلَاةٍ، وَأَلْفُهُ مَنْقَلِبَةٌ عَنِ الْوَاوِ وَالْأَصْلُ: «مُصَلَّوٌ» لِأَنَّ الصَّلَاةَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ كَمَا تَقَدَّمَ أَوَّلَ الْكِتَابِ (٤).

قوله: «وإِسْمَاعِيلُ» إسماعيلُ عَلَّمَ أَعْجَمِيٌّ وَفِيهِ لُغَتَانِ: اللَّامُ وَالنُّونُ وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٥):

٧١٥ - قَالَ جَوَارِي الْحَيِّ لَمَّا جِينَا هَذَا وَرَبِّ الْبَيْتِ إِسْمَاعِيلِنَا

(١) الإملاء ١/٦٢.

(٢) لم يشر إلى زيادتها في معاني القرآن هنا، وانظر مذهبه في زيادة «من» ص ٩٨.

(٣) ديوانه ١١٣؛ والقرطبي ٢/١١٢.

(٤) انظر إعرابه للآية ٣ من البقرة.

(٥) لم أهدت إلى قائله وهو في البحر ١/٣٧٣. وثمة رواية ثانية للبيت تقدمت برقم ١٦٨.

- البقرة -

ويجمع على: سَمَاعِلَةٌ وَسَمَاعِيلُ وَأَسَامِيعُ. ومن أَعْرَبِ مَا نَقَلَ فِي التَّسْمِيَةِ بِهِ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا دَعَا اللَّهَ أَنْ يَرْزُقَهُ وَلَدًا كَانَ يَقُولُ: اسْمَعُ إِيْلَ اسْمَعُ إِيْلَ، وَإِيْلَ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى فَسَمِيَ وَلَدُهُ بِذَلِكَ.

قوله: «أَنْ طَهَّرَا» يَجُوزُ فِي «أَنْ» وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا أَنَّهَا تَفْسِيرِيَّةٌ لَجُمْلَةٍ قَوْلِهِ: «عَهْدَنَا» فَإِنَّهُ يَتَضَمَّنُ مَعْنَى الْقَوْلِ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى أَمَرْنَا أَوْ وَصَّيْنَا فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ «أَي» الَّتِي لِلتَّفْسِيرِ، وَشَرْطُ «أَنْ» التَّفْسِيرِيَّةُ أَنْ تَقَعَ بَعْدَهَا هُوَ بِمَعْنَى الْقَوْلِ لَا حُرُوفِهِ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(١): «وَالْمَفْسَّرَةُ تَقَعُ بَعْدَ الْقَوْلِ وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ. وَقَدْ غَلِطَ فِي ذَلِكَ، وَعَلَى هَذَا فَلَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ. وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً وَخَرَجَتْ عَنْ نِظَائِرِهَا فِي جَوَازِ وَصْلِهَا بِالْجُمْلَةِ الْأَمْرِيَّةِ قَالُوا: «كُتِبَتْ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمَ» وَفِيهَا بَحْثٌ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَهُ، وَالْأَصْلُ: بِأَنْ طَهَّرَا، ثُمَّ حُدِفَتْ الْبَاءُ فَيَجِيءُ فِيهَا الْخِلَافُ الْمَشْهُورُ مِنْ كَوْنِهَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ أَوْ خَفْضٍ. وَ«بَيْتِي» مَفْعُولٌ بِهِ أَضِيفَ إِلَيْهِ تَعَالَى تَشْرِيفًا. وَالطَّائِفُ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ طَافَ يَطُوفُ، وَيُقَالُ: أَطَافَ رِبَاعِيًّا، قَالَ^(٢):

٧١٦ - أَطَافَتْ بِهِ جَيْلَانٌ عِنْدَ قِطَاعِهِ

وهذا من باب فَعَلَ وَأَفْعَلَ بِمَعْنَى. وَالْعُكُوفُ لُغَةٌ: اللَّزُومُ وَاللَّبْتُ، قَالَ^(٣):

٧١٧ - عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ عُكُوفًا

(١) الإملاء ١/٦٢.

(٢) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٥٨ وعجزه:

تَرَدَّدَ فِيهِ الْعَيْنُ حَتَّى تَحَيَّرَا

وعند قطاعه: عند انصرافه.

(٣) البيت للمرار الأسدي وصدده:

أنا ابن التارك السكري بشر

وهو في الكتاب ١/٩٣؛ وابن يعيش ٣/٧٢؛ والحزانة ٢/١٩٣.

وقال (١):

٧١٨ - عَكَفَ النَّبِيْتُ يَلْعَبُونَ الْفَنْرَجَا

ويقال: عَكَفَ يَعْكَفُ وَيَعْكَفُ، بالفتح في الماضي والضم والكسر في المضارع، وقد قُرِئَ (٢) بهما. و«السجود» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه جمع ساجد نحو: قَاعِدٌ وَقُعُودٌ، وراقِدٌ ورُقُودٌ، وهو مناسب لما قبله. والثاني: أنه مصدرٌ نحو: الدُّخُولُ والقُعُودُ، فعلى هذا لا بُدَّ من حَذْفِ مضافٍ أي: ذوي السجود ذكره أبو البقاء (٣).

وعَطَفَ أحد الوصفين على الآخر في قوله: الطائفين والعاكفين لتباين ما بينهما، ولم يَعْطَفْ إحدى الصفتين على الأخرى في قوله: الرُّكْعُ السجود، لأن المراد بهما شيءٌ واحدٌ وهو الصلاة إذ لو عَطَفَ لَتُوهِمَ أَنَّ كُلَّ واحدٍ منهما عبادةٌ على جِمالها، وَجَمَعَ صفتين جَمَعَ سلامة وأخرين جمع تكسيرٍ لأجل المقابلة وهو نوعٌ من الفصاحة، وأخر صيغةُ فُعلٍ على فُعلٍ لأنها فاصلة (٤).

آ. (١٢٦) قوله تعالى: ﴿اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا﴾: الجَعْلُ هنا بمعنى التصيير فيتعدى لاثنتين فـ «هذا» مفعولٌ أولٌ و«بلدًا» مفعولٌ ثانٍ، والمعنى: اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ أَوْ هَذَا الْمَكَانَ. و«آمنًا» صفةٌ أي ذا أَمْنٍ نحو: «عيشةٌ راضيةٌ» أو آمِنًا مَنْ فِيهِ نَحْو: لَيْلَةٌ نَائِمٌ. / والبلدُ معروفٌ وفي تسميته قولان، أحدهما: [ب/٥٢] أنه مأخوذٌ من الْبَلْدِ. وَالْبَلْدُ فِي الْأَصْلِ: الصَّدْرُ يُقَالُ: وَضَعْتَ النَّاقَةَ بَلْدَتِهَا إِذَا

(١) البيت للعجاج وقبله:

فَهُنَّ يَعْكَفْنَ بِهِ إِذَا حَجَا

وهو في ديوانه ٢٤/٢؛ والقرطبي ١١٤/٢، والفرنج: رقصة للعجم.

(٢) قرأ حمزة والكسائي وأبو عمرو في رواية بالكسر، والباقون بالضم، وذلك في آية الأعراف

١٣٨ «على قوم يعكفون على أصنام لهم». انظر: السبعة ٢٩٢.

(٣) الإملاء ٦٢/١.

(٤) جمع السلامة الطائفين والعاكفين، وفُعلٍ سجد، وفُعلٍ رُكِع.

- البقرة -

بَرَكَتْ أَي: صَدْرَهَا، وَالْبَلْدُ صَدْرُ الْقَرْيِ فَسُمِّيَ بِذَلِكَ. وَالثَّانِي: أَنَّ الْبَلَدَ فِي الْأَصْلِ الْأَثَرُ وَمِنْهُ: رَجُلٌ بَلِيدٌ لِتَأْثِيرِ الْجَهْلِ فِيهِ، وَقِيلَ لِبَرَكَتِ الْبَعِيرِ «بَلْدَةٌ» لِتَأْثِيرِهَا فِي الْأَرْضِ إِذَا بَرَكَ قَالَ^(١):

٧١٩ - أُنِيحَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا

قَوْلُهُ: «مَنْ آمَنَ» بَدَلٌ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ وَهُوَ «أَهْلُهُ» وَلِذَلِكَ عَادَ فِيهِ ضَمِيرٌ عَلَى الْمُبْدَلِ مِنْهُ، وَ«مِنْ» فِي «مِنَ الثَّمَرَاتِ» لِلتَّبَعِيضِ. وَقِيلَ: لِلْبَيَانِ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ إِذْ لَمْ يَتَقَدَّمَ مَبْهُمٌ يَبِينُ بِهَا.

قَوْلُهُ: «وَمَنْ كَفَرَ فَأَمَّتُّهُ» يَجُوزُ فِي «مَنْ» ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ مُوَصُولَةً، وَفِي مَحَلِّهَا حَيْثُ ذِي وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ، قَالَ اللَّهُ وَأَرْزُقْ مَنْ كَفَرَ، وَيَكُونُ «فَأَمَّتُّهُ» مَعْطُوفًا عَلَى هَذَا الْفِعْلِ الْمَقْدَّرِ. وَالثَّانِي مِنَ الْوَجْهَيْنِ: أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ وَ«فَأَمَّتُّهُ» الْخَبَرُ، دَخَلَتْ الْفَاءُ فِي الْخَبَرِ تَشْبِيهًا لَهُ بِالْشَرْطِ، وَسَيَأْتِي أَنَّ أَبَا الْبَقَاءِ يَمْنَعُ هَذَا وَالرَّدُّ عَلَيْهِ. الثَّانِي مِنَ الثَّلَاثَةِ الْأَوْجِهِ^(٢): أَنْ تَكُونَ نَكْرَةً مُوَصُولَةً ذَكَرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(٣)، وَالْحَكْمُ فِيهَا مَا تَقَدَّمَ مِنْ كَوْنِهَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ أَوْ رَفْعٍ. الثَّلَاثُ: أَنْ تَكُونَ شَرْطِيَّةً وَمَحَلُّهَا الرَّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ فَقَطْ، وَ«فَأَمَّتُّهُ» جَوَابُ الشَّرْطِ.

وَلَا يَجُوزُ فِي «مَنْ» فِي جَمِيعِ وَجُوهِهَا أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً عَلَى الْإِسْتِغَالِ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ شَرْطًا فَظَاهِرٌ لِأَنَّ الشَّرْطِيَّةَ إِنَّمَا يَفْسَّرُ عَامِلُهَا فِعْلُ الشَّرْطِ لَا الْجَزَاءِ، وَفِعْلُ الشَّرْطِ هُنَا غَيْرٌ نَاصِبٍ لَضَمِيرِهَا بَلْ رَافِعُهُ، وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ مُوَصُولَةً فَلِأَنَّ

(١) تقدم برقم ٥٧٨.

(٢) تعريف «الثلاثة» هنا على لغة ضعيفة، والصحيح تعريف المضاف إليه لأن الإضافة هنا محضة ويمتنع فيها تعريف المضاف بأل.

(٣) الإملاء ٦٢/١.

الخبر الذي هو «فأمتعته» شبيهة بالجزاء ولذلك دَخَلَتْه الفاء، فكما أن الجزاء لا يفسر عاملاً فما أشبهه أولى بذلك، وكذا إذا كانت موصوفةً فإن الصفة لا تُفسر. وقال أبو البقاء^(١): «لا يجوز أن تكون «مَنْ» مبتدأ و«فأمتعته» الخبر، لأن «الذي» لا تدخل الفاء في خبرها إلا إذا كان الخبر مُسْتَحَقًّا بالصلة نحو: الذي يأتيه فله درهم، والكفر لا يَسْتَحِقُّ به التمتع، فإن جعلت الفاء زائدة على قول الأخص جاز، أو [جعلت]^(٢) الخبر محذوفاً و«فأمتعته» دليلاً عليه جاز، تقديره: وَمَنْ كَفَرَ أَرْزُقَهُ فَأَمَّتْهُ. ويجوز أن تكون «مَنْ» شرطية والفاء جوابها. وقيل: الجواب محذوف تقديره: وَمَنْ كَفَرَ أَرْزُقْ، و«مَنْ» على هذا رفع بالابتداء، ولا يجوز أن تكون منصوبة لأن أداة الشرط لا يعمل فيها جوابها بل فعل الشرط». انتهى.

أما قوله: «لأن الكفر لا يَسْتَحِقُّ به التمتع» فليس بِمُسَلَّم، بل التمتع القليل والمصير إلى النار مُسْتَحِقَّان بالكفر، وأيضاً فإن التمتع وإن سَلَّمْنَا أَنَّهُ ليس مُسْتَحِقًّا بالكفر، ولكن قد عَطَفَ عليه ما هو مُسْتَحِقُّ به وهو المصير إلى النار فناسب ذلك أن يَقعَا جميعاً خبراً، وأيضاً فقد ناقض كلامه لأنه جَوَزَ فيها أن تكون شرطية، وهل الجزاء إلا مُسْتَحِقُّ بالشرط ومُتَرَتَّبٌ عليه فكذلك الخبر المُشَبَّه به. وأما تجويزه زيادة الفاء وحذف الخبر أو جواب الشرط فأوجه بعيدة لا حاجة إليها. وقرئ^(٣): أَمَّتْهُ مخففاً من أَمَّتْ يَمَّتْ وهي قراءة ابن عامر، وفأمتعته بسكون العين وفيها وجهان، أحدهما: أنه تخفيف كقوله^(٤):

٧٢٠ - فاليوم أشرب غير مُسْتَحَقِّبِ

(١) الإملاء ٦٢/١.

(٢) زيادة للبيان من الإملاء.

(٣) السبعة ١٧٠؛ الكشف ٢٦٥/١؛ البحر ٣٨٤/١.

(٤) تقدم برقم ٤٧٠.

- البقرة -

والثاني: أن الفاء زائدة وهو جوابُ الشرطِ فلذلك جُزِمَ بالسكون. وقرأ^(١) ابنُ عباسٍ ومجاهدٌ «فَأَمْتَعَهُ ثُمَّ اضْطَرَّهُ» على صيغةِ الأمرِ فيهما، ووجهها أن يكونَ الضميرُ في «قال» لإبراهيم، يعني سألَ رَبَّهُ ذلكَ، و«مَنْ» على هذه القراءة يجوز أن تكونَ مبتدأً وأن تكونَ منصوبةً على الاشتغال بإضمارِ فعلٍ سواءَ جَعَلْتَهَا موصولةً أو شرطيةً، إلا أنك إذا جَعَلْتَهَا شرطيةً قَدَّرْتَ الناصبَ لها متأخراً عنها لأنَّ أداة الشرط لها صدرُ الكلامِ.

وقال الزمخشري^(٢): «وَمَنْ كَفَرَ» عَطَفَ عَلَى «مَنْ آمَنَ» كما عَطَفَ «وَمِنْ ذُرِّيَّتِي» عَلَى الْكَافِ فِي «جَاعِلُكَ». قال الشيخ^(٣): «أَمَّا عَطَفَ «مَنْ كَفَرَ» عَلَى «مَنْ آمَنَ» فَلَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ يَتَنَافَى تَرْكِيبُ الْكَلَامِ، لِأَنَّهُ يَصِيرُ الْمَعْنَى: قَالَ إِبْرَاهِيمَ: وَارْزُقْ مَنْ كَفَرَ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ مَعْطُوفًا عَلَيْهِ حَتَّى يُشْرِكَهُ فِي الْعَامِلِ، وَ«مَنْ آمَنَ» الْعَامِلُ فِيهِ فَعَلُ الْأَمْرِ وَهُوَ الْعَامِلُ فِي «وَمَنْ كَفَرَ»، وَإِذَا قَدَّرْتَهُ أَمْرًا تَنَافَى مَعَ قَوْلِهِ «فَأَمْتَعَهُ» لِأَنَّ ظَاهِرَ هَذَا إِخْبَارٌ مِنَ اللَّهِ بِنِسْبَةِ التَّمَتُّعِ وَالْجَائِثِمْ إِلَيْهِ تَعَالَى وَأَنَّ كَلًّا مِنَ الْفَعْلَيْنِ تَضَمَّنَ ضَمِيرًا^(٤)، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ إِلَّا عَلَى بُعْدِ بَأْنِ يَكُونُ بَعْدَ الْفَاءِ قَوْلٌ مَحذُوفٌ فِيهِ ضَمِيرٌ لِلَّهِ تَعَالَى أَي: قَالَ إِبْرَاهِيمَ وَارْزُقْ مَنْ كَفَرَ، فَقَالَ اللَّهُ أَمْتَعَهُ قَلِيلًا ثُمَّ اضْطَرَّهُ، ثُمَّ نَاقَضَ الزَّمْخَشَرِيُّ قَوْلَهُ هَذَا أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى «مَنْ» كَمَا عَطَفَ «وَمِنْ ذُرِّيَّتِي» عَلَى الْكَافِ فِي «جَاعِلُكَ» فَقَالَ: «فَإِنْ قُلْتَ لِمَ خَصَّ إِبْرَاهِيمُ الْمُؤْمِنِينَ حَتَّى رَدَّ عَلَيْهِ؟ قُلْتَ: قَاسَ الرِّزْقَ عَلَى الْإِمَامَةِ فَعَرَفَ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْإِمَامَةَ لَا تَكُونُ لِلظَّالِمِ، وَأَمَّا الرِّزْقُ فَرُبَّمَا يَكُونُ اسْتِدْرَاجًا، وَالْمَعْنَى: قَالَ وَارْزُقْ مَنْ كَفَرَ

(١) ابن عطية ٤١٩/١؛ البحر ٣٨٤/١؛ الشواذ ٩.

(٢) الكشف ٣١٠/١.

(٣) البحر ٣٨٥/٢.

(٤) عبارة البحر: «ضمير الله تعالى».

- البقرة -

فأتمته» فظاهرُ قوله «والمعنى قال» أن الضمير في «قال» لله تعالى، وأن «من كَفَرَ» منصوبٌ بالفعل المضارع المسند إلى ضمير المتكلم».

و «قليلًا» نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ أوزمانٍ، وقد تقدّم له نظائرٌ واختيار سيبويه^(١) فيه. وقرأ الجمهور: «أضطرّه» خبراً. وقرأ يحيى بن وثاب^(٢): «إضطرّه» بكسر الهمزة، ووجهها كسرُ حرفِ المضارعة كقولهم في أخال: إخال. وقرأ ابن مُحَيِّصِن: «أطرّه» بإدغامِ الضادِ في الطاءِ نحو: أطجع في اضطجع، وهي مردولةٌ لأن الضادَ من الحروفِ الخمسة التي يُدغمُ فيها ولا تُدغمُ هي في غيرها وهي حُرُوف: ضم شغرت نحو: أطجع في اضطجع [قاله الزمخشري^(٣)، وفيه نظرٌ، فإن هذه الحروف قد أدغمت في غيرها، أدغم أبو عمرو الداني اللام في «يعفر لكم»^(٤)، والضاد في الشين: «لبعض شأنهم»^(٥)، والشين في السين: «العرش سبيلاً»^(٦)، وأدغم الكسائي الفاء في الباء: «نخسف بهم»^(٧)، وحكى سيبويه^(٨) أن «مُضْجِعاً» أكثر فدل على أن «مُطْجِعاً» كثير^(٩). وقرأ يزيد^(١٠) بن أبي حبيب: «أضطرّه» بضم الطاء كأنه للإتباع. وقرأ أبي: «فَمَتَّعَهُ ثُمَّ نَضَّرَهُ» بالنون.

-
- (١) انظر الورقة ٣٩ أ؛ الآية ٨٨ من البقرة، واختيار سيبويه النصب على الحال.
 - (٢) الشواذ ٩؛ البحر ٣٨٦/١، ونسبها ابن عطية ٤١٨/١ إلى ابن عامر.
 - (٣) الكشاف ٣١١/١، وانظر مذاهب القراء في الإدغام: السبعة ٢٢؛ والبحر ٣٨٦/١.
 - (٤) الآية ٤ من نوح. وقوله الداني لعله سهو والصواب ابن العلاء.
 - (٥) الآية ٦٢ من النور.
 - (٦) الآية ٤٢ من الإسراء.
 - (٧) الآية ٩ من سبأ.
 - (٨) الكتاب ٤٢٢/٢.
 - (٩) ما بين معقوفين غير واضح في مصورة الأصل، وأثبتناه من النسخ الأخرى.
 - (١٠) يزيد بن سويد مفتي مصر، كان حافظاً للحديث توفي سنة ١٢٨، انظر: تاريخ الإسلام للذهبي ١٨٤/٥؛ والأعلام ٢٣٦/٩.

- البقرة -

واضْطَرَّ افتعل من الضُرِّ، وأصله: اضْطَرَّ فأبدلت التاء طاءً لأن تاء الافتعال تُبدل طاءً بعد حروف الإطباق وهو متعَدٌّ، وعليه جاء التنزيل، وقال^(١):

٧٢١ - اضْطَرَّكَ الْجِرْزُ مِنْ سَلَمَى إِلَى أَجَا
والاضْطَرَّ: الإلْجَاءُ وَالْإِلْزَازُ إِلَى الْأَمْرِ الْمَكْرُوهِ.

قوله: «وبئس المصيرُ» «المصيرُ» فاعل والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ أي: النارُ. ومصير: مَفْعِلٌ من صار يصير، وهو صالحٌ للزمانِ والمكانِ، وأما المصدرُ فقياسُه الفتحُ لأنَّ ما كُسِرَ عينُ مضارِعِه فقياسُ ظرفيَّه الكسرُ [٥٣/أ] ومصدرُه الفتحُ / . ولكن النحويين اختلفوا فيما كانت عينُه ياءً على ثلاثة مذاهبَ، أحدها: أنه كالصحيحِ وقد تقدَّم. والثاني: أنه مُخَيَّرٌ فيه. والثالث: أن يُتبع المسموعُ فما سُمِعَ بالكسرِ أو الفتحِ لا يتعدَّى، فإن كان «المصيرُ» في الآية اسمَ مكانٍ فهو قياسي اتفاقاً، والتقدير: وبئس المصيرُ النارُ كما تقدَّم، وإن كان مصدرًا على رأي مَنْ أجازَه فالتقدير: وبئس الصيرورةُ صيرورُهم إلى النار.

آ. (١٢٧) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ﴾: «إذ» عطفٌ على «إذ» قبلها فالكلامُ فيهما واحدٌ، و«يرفعُ» في معنى رَفَعَ ماضياً، لأنها من الأدواتِ المخلَّصةِ المضارعَ للمُضِيِّ. وقال الزمخشري^(٢): «هي حكايةُ حالٍ ماضية» قال الشيخ^(٣): «وفيه نظرٌ». والقواعدُ: جمع قاعدة وهي الأساس والأصل لما فوق، وهي صفةٌ غالبية ومعناها الثابتة، ومنه «قَعَدَكَ اللهُ» أي: أسأل الله

(١) لم أهدد إلى تمامه، وهو في اللسان: أجَا، والبحر ٣٧٣/١، واحتراز من كذا: تَوَقَّى منه، وسلمى وأجَا: جبلان.

(٢) الكشف ٣١١/١.

(٣) البحر ٣٨٧/١.

- البقرة -

تثبيتك، ومعنى رَفَعَهَا البناءُ عليها، لأنه إذا بُني عليها نُقِلَتْ من هيئة الانخفاض إلى الارتفاع. وأمَّا القواعدُ من النساء فمفردُها «قاعد» من غير تاءٍ لأنَّ المذكر لا حظَّ له فيها إذ هي من: قَعَدَتْ عن الزوج. ولم يقل «قواعد البيت» بالإضافة لِمَا في البيان بعد الإبهام من تفخيمِ شَأْنِ الميِّين.

قوله: «من البيت» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلِّقٌ بـ «يرفع» ومعناها ابتداءُ الغاية. والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال من «القواعد» فيتعلَّقُ بمحذوفٍ تقديره: كائنةٌ من البيت، ويكون معنى «من» التبعيض.

قوله: «وإسماعيل» فيه قولان، أحدهما - وهو الظاهر - أنه عطْفٌ على «إبراهيم» فيكونُ فاعلاً مشاركاً له في الرفع، ويكونُ قوله: «ربُّنا تقبَّل مِنَّا» في محلِّ نصبٍ بإضمار القول، ذلك القولُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ منهما أي: يَرْفَعَانِ يقولان: رَبُّنَا تَقَبَّلْ، ويؤيِّدُ هذا قراءةُ عبد الله^(١) بإظهار فعلِ القول، قرأ: «يقولان ربُّنا تقبَّل» أي: فائلين ذلك، ويجوزُ ألا يكونَ هذا القولُ حالاً بل هو جملةٌ معطوفةٌ على ما قبلها، ويكونُ هو العاملُ في «إذ» قبله، والتقديرُ: يقولان ربُّنا تقبَّلْ إذ يرفعان أي: وقتَ رَفْعِهما.

والثاني: الواوُ والواوُ الحال، و«إسماعيل» مبتدأٌ وخبره قولٌ محذوفٌ هو العاملُ في قوله: «ربُّنا تقبَّل» فيكونُ «إبراهيم» هو الرفع، و«إسماعيل» هو الداعي فقط، قالوا: لأنَّ إسماعيلَ كان حينئذٍ طفلاً صغيراً، ورَوَّوه عن علي عليه السلام. والتقديرُ: وإذ يرفع إبراهيمُ حالَ كونِ إسماعيلِ يقول: ربُّنا تقبَّلْ مِنَّا. وفي المجيء بلفظِ الربِّ تبيينه بذكرِ هذه الصفةِ على التبرية والإصلاح. وتقبَّلُ بمعنى اقبل، فتفعلُ هنا بمعنى المجرد. وتقدِّم الكلام على نحو «إنك أنت السميع» من كون «أنت» يجوزُ فيه التأكيدُ والابتداءُ

(١) البحر ٣٨٨/١، ابن عطية ٤٢١/١.

- البقرة -

والفصل، وتقدّمت صفةُ السمع وإن كان سؤالُ التقبُّل متأخراً عن العمل للمجاورة، كقوله: «يوم تَبْيَضُ وجوهٌ وَتَسْوَدُ وجوهٌ، فأما الذين اسْوَدَّتْ»^(١) وتأخّرت صفةُ العِلْمِ لأنها فاصلةٌ، ولأنّها تُشَمَلُ المسموعاتِ وغيرها.

قوله: «مُسْلِمِينَ» مفعولٌ ثانٍ للجعلِ لأنه بمعنى التصيير، والمفعولُ الأوّلُ هو «نا» وقرأ ابن عباس^(٢) «مسلمين» بصيغة الجمع، وفي ذلك تأويلان أحدهما: أنهما أُجْرِيَا التثنية مُجْرَى الجمع، وبه استدلّ مَنْ يَجْعَلُ التثنية جمعاً. والثاني: أنهما أرادا أنفسهما وأهلّهما كهاجر.

قوله «لك» فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلّق بِمُسْلِمِينَ، لأنه بمعنى نُخْلِصُ لك أوجهنا نحو: «أسلمتُ وجهي لله» فيكون المفعولُ محذوفاً لفهم المعنى. والثاني: أنه نعتٌ لِمُسْلِمِينَ، أي: مُسْلِمِينَ مستقرّين لك أي: مستسلمين، والأوّل أقوى معنى.

قوله: «وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةٌ مُسْلِمَةٌ» فيه قولان، أحدهما - وهو الظاهر - أن «مِنْ ذُرِّيَّتِنَا» صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ هو مفعولٌ أوّل، و«أُمَّةٌ مُسْلِمَةٌ» مفعولٌ ثانٍ تقديره: واجعلْ فريقاً من ذرّيتنا أُمَّةً مُسْلِمَةً. وفي «من» حينئذ ثلاثة أقوال، أحدها: أنها للتبعيض، والثاني - أجازه الزمخشري -^(٣) أن تكون للتبيين، قال: كقوله: «وَعَدَّ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا^(٤) منكم». الثالث: أن تكون لابتداء غاية الجعل، قاله أبو البقاء^(٥).

الثاني من القولين: أن يكون «أُمَّةٌ» هو المفعولُ الأوّل، و«مِنْ ذُرِّيَّتِنَا»

(١) الآية ١٠٦ من آل عمران.

(٢) وعوف الأعرابي. انظر البحر ٣٨٨/١؛ ابن عطية ٤٢/١.

(٣) الكشاف ٣١١/١.

(٤) الآية ٥٥ من النور.

(٥) الإملاء ٦٣/١.

- البقرة -

حالٍ منها؛ لأنه في الأصل صفةٌ نكرةٌ فلما قُدِّمَ عليها انتصبَ حالاً، و«مُسْلِمةٌ» هو المفعولُ الثاني، والأصل: «واجعلُ أمةً من ذريتنا مسلمةً»، فالواو داخلةٌ في الأصلِ على «أمةٍ» وإنما فصلَ بينهما بقوله: «مِنْ ذرِّيَتنا» وهو جائزٌ لأنَّهُ من جملةِ الكلامِ المعطوفِ، وفي إجازته ذلك نظرٌ، فإنَّ النحويين كآبي علي وغيره منعوا الفصلَ بالظرفِ بين حرفِ العطفِ إذا كان على حرفٍ واحدٍ وبين المعطوفِ، وجعلوا قوله^(١):

٧٢٢ - يوماً تراها كشيبه أزدية الـ عَصَبِ ويوماً أديمها نغلاً
ضرورةً فالفصلُ بالحالِ أبعدُ، وصار ما أجازَه نظيرَ قولك: «ضربَ
الرجلَ ومتجردهُ المرأةُ زيدٌ» وهذا غيرُ فصيحٍ، ولا يجوزُ أن يكونَ «اجعلُ»
المقدرةُ بمعنى اخلُقْ أو وُجِدْ، فيتعدى لواحدٍ ويتعلَّقُ «من ذريتنا» به، ويكونُ
«أمةً» مفعولاً به؛ لأنه إن كان من عطفِ المفردات لزمَ التشريكُ في العاملِ
الأولِ والعاملِ الأولُ ليس معناه «اخلُقْ» إنما معناه صيرٌ، وإن كان من عطفِ
الجملةِ فلا يُحذفُ إلا ما دلَّ عليه المنطوقُ، والمنطوقُ ليس بمعنى الخلقِ
فكذلك المحذوفُ، ألا تراهم منعوا في قوله: «هو الذي يُصَلِّي عليكم
وملائكته»^(٢) أن يكونَ التقديرُ: وملائكته يُصلُّون لاختلافِ مدلولِ الصلاتين،
وتأولوا ذلك على قدرِ مشتركٍ بينهما، وقوله «لك» فيه الوجهان المتقدمان بعد
«مسلمين».

قوله: «وأرنا مناسكنا» الظاهرُ أن الرؤيةَ هنا بصريَّة، فرأى في الأصلِ
يتعدى لواحدٍ، فلما دخلتْ همزةُ النقلِ أكسبتها مفعولاً ثانياً، ف«نا» مفعولٌ
أولٌ، و«مناسكنا» مفعولٌ ثانٍ. وأجاز الزمخشري^(٣) أن تكونَ منقولةً من «رأى»

(١) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٢٣٣؛ والخصائص ٣٩٥/٢؛ واللسان: نغل. والبيت في

وصف نبات الأرض. نغل وجه الأرض: إذا تهشم من الجدوية.

(٢) الآية ٤٣ من الأحزاب.

(٣) الكشاف ٣١١/١.

- البقرة -

بمعنى عَرَفَ فتعدُّ أيضاً لائنين كما تقدّم، وأجاز قومٌ فيما حكاه ابن عطية^(١) أنها هنا قلبية، والقلبية قبل النقل تعدُّ لائنين، كقوله^(٢):

٧٢٣ - وإنا لقومٌ ما نرى القتلُ سُبَّةً إذا ما رأته عامرٌ وسلولٌ
وقال الكمي^(٣):

٧٢٤ - بأيّ كتابٍ أم بأيةِ سنةٍ ترى حُبهم عاراً عليّ وتَحسبُ

وقال ابن عطية^(٤): «ويلزمُ قائله أن يتعدّى الفعلُ منه إلى ثلاثة، وينفصلُ عنه بأنه يوجدُ مُعدّي بالهمزة من رؤية القلب كغيرِ المُعدّي وأنشد قولَ حطائط بن يعفر^(٥):

٧٢٥ - أريني جواداً مات هزلاً لأنني أرى ما ترين أو بخيلاً مُخلداً

يعني: أنه قد تعدّت «عَلِمَ» القلبية إلى اثنين سواءً كانت مجردةً من الهمزة أم لا، وحينئذٍ يُشبه أن يكونَ ما جاء فيه فِعْلٌ وأفْعَلٌ بمعنىً وهو غريبٌ، ولكنَّ جَعَلَهُ بَيْتَ حطائط من رؤية القلبِ ممنوعٌ بل معناه من رؤية البصرِ، ألا ترى أن قوله «جواداً مات» من متعلقات البصر، فيحتاجُ في إثباتِ تعدّي «أَعْلَمَ» القلبية إلى اثنين إلى دليلٍ. وقال بعضهم^(٦): «هي هنا بَصْرِيَّةٌ قلبيةٌ

(١) التفسير ٤٢٢/١.

(٢) البيت للسموع، وهو في الحماسة ٨٠/١؛ والبحر ٣٩٠/١.

(٣) المحتسب ١٧٣/١؛ والتصريح ٢٥٩/١؛ والعيني ٤١٣/٢؛ الخزانة ٥/٤؛ والهمع ١٥٢/١؛ والدرر ١٣٤/١.

(٤) التفسير ٤٢٢/١.

(٥) وينسب أيضاً لحاتم - ديوانه ١٠٩ - ومعن بن أوس، وهو في مجاز القرآن ٥٥/١؛ وتفسير الطبري ٧٨/٣؛ وابن عطية ٤٢٢/١؛ وابن يعيش ٧٨/٨؛ واللسان: علل؛ والتصريح ١١١/١؛ والخزانة ١٩٥/١. والرواية المشهورة: «لعلني» بدلاً من «لأنني».

(٦) انظر: البحر ٣٩٠/١.

- البقرة -

معاً لأنَّ الحَجَّ لا يَتِمُّ إلا بأمورٍ منها ما هو معلومٌ ومنها ما هو مُبْصَرٌ، ويلزمه على هذا الجمعُ بين الحقيقة والمجاز أو استعمالُ المشترك في معنيتين معاً.

وقرأ الجمهور^(١): «أرنا» بإشباعِ كسرِ الراءِ هنا وفي النساء^(٢) وفي

الأعراف^(٣): «أرني أنظر»، وفي فصلت: «أرنا اللذنين»^(٤)، وقرأ ابن كثير

بالإسكان في الجميعِ ووافقه في فصلت ابنُ عامر وأبو بكر عن عاصم / ، [٥٣/ب]

واختلف عن أبي عمرو فروى عنه السوسي موافقةً ابن كثير في الجميع،

وروى عنه الدوري^(٥) اختلاسَ الكسرِ فيها. أمَّا الكسرُ فهو الأصلُ، وأمَّا

الاختلاسُ فَحَسَنٌ مشهور، وأمَّا الإسكانُ فللتخفيفِ، شَبَّهوا المتصلَ

بالمنفصلِ فسكَّنوا كسره، كما قالوا في فخذ: فَخِذْ وَكَتِفْ: كَتَفْ.

وقد غَلَطَ قومٌ راوي هذه القراءة وقالوا: صار كسرُ الراءِ دليلاً على

الهمزة المحذوفةِ فإنَّ أصله: «أرئنا» ثم نُقِلَ، قاله الزمخشري^(٦) تابعاً لغيره.

قال الفارسي: «التغليطُ ليس بشيءٍ لأنها قراءةٌ متواترةٌ، وأمَّا كسرةُ الراءِ

فصارتُ كالأصلِ لأنَّ الهمزة مرفوضةُ الاستعمالِ» وقال أيضاً: «ألا تراهم

أدغموا في «لكنَّا هو الله ربي»^(٧)، والأصل: «لكنَّ أنا» نقلوا الحركةَ وحذفوا

ثم أدغموا، فذهابُ الحركةِ في «أرنا» ليس بدونِ ذهابها في الإدغام، وأيضاً

فقد سُمِعَ الإسكانُ في هذا الحرفِ نصّاً عن العرب قال^(٨):

(١) انظر: السبعة ١٧٠؛ القرطبي ١٢٧/٢.

(٢) الآية ١٥٣ من النساء: «فقالوا: أرنا الله جَهْرَةً».

(٣) الآية ١٤٣ من الأعراف.

(٤) الآية ٢٩ من فصلت: «أرنا اللذنين أضلانا من الجن والإنس».

(٥) حفص بن عمر الأزدي، أول من جمع القراءات، قرأ على إسماعيل بن جعفر، توفي

سنة ٢٤٦. انظر: طبقات القراء ٢٥٥/١.

(٦) الكشاف ٣١١/١.

(٧) الآية ٣٨ من الكهف.

(٨) لم أمتد إلى قائله وهو في القرطبي ١٢٨/٢.

- البقرة -

٧٢٦ - أَرْنَا إِدْوَاةَ عَبْدِ اللَّهِ نَمَلُوهَا من ماء زَمْزَمَ إِنْ الْقَوْمَ قَدْ ظَلَمُوا
وأصل أَرْنَا: أَرَّعْنَا، فَنَقَلْتُ حَرَكَةَ الهمزة إلى الراء وَحُدِفَتْ هي، وقد
تقدّم الكلامُ بِأَشْبَحَ مِنْ هَذَا عِنْدَ قَوْلِهِ: «حَتَّى نَرَى اللَّهَ»^(١).

والمَنَاسِكُ واحِدُهَا: مَنَسَكَ بفتح العين وكسرها، وقد قرئ^(٢) بهما
والمفتوحُ هو المقيسُ لانضمامِ عَيْنِ مضارعه. والمَنَسَكُ: موضعُ النَّسكِ وهو
العبادة.

قوله: «فيهم» في هذا الضمير قولان، أحدهما: أنه عائِدٌ على معنى
الأمّة، إذ لو عادَ على لفظها لقال: «فيها» قاله أبو البقاء^(٣)، والثاني: أنه يعودُ
على الذريةِ بالتأويلِ المتقدم، وقيل: يعودُ على أهل مكة، ويؤيده: «هو
الذي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ»^(٤).

آ. (١٢٩) قوله تعالى: ﴿مِنْهُمْ﴾: في محلِّ نصبٍ لأنه صفةٌ لرسولاً
فيتعلّقُ بمحذوفٍ أي: رسولاً كائناً منهم.

قوله: «يتلّو» في محلِّ هذه الجملة ثلاثة أوجه، أحدها: أنها في محلِّ
نصبٍ صفةٌ ثانيةٌ لرسولاً، وجاء هذا على الترتيبِ الأحسنِ إذ تقدّم ما هو شبيهُ
بالمفردِ وهو المجرورُ على الجملة. والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحالِ
من «رسولاً» لأنه لَمَّا وُصِفَ تَخَصَّصَ. الثالث: أنها حالٌ من الضميرِ في
«مِنْهُمْ» والعاملُ فيها الاستقرارُ الذي تعلّقَ به «مِنْهُمْ» لوقوعه صفةً.

وتقدّم قوله «العزیزُ» لأنها صفةٌ ذاتٍ وتأخّر «الحكيمُ» لأنها صفةٌ فِعْلٍ.

(١) الآية ٥٥ من البقرة.

(٢) وذلك في الآية ٣٤ من الحج: «وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا»، حيث قرأ حمزة والكسائي
بالكسر والباقون بالفتح. السبعة ٤٣٦.

(٣) الإملاء ٦٣/١.

(٤) الآية ٢ من سورة الجمعة.

- البقرة -

ويقال: عَزَّ يَعْزُّ، وَيَعْزُّ، وَيَعِزُّ، وَلَكِنْ بِاخْتِلَافٍ مَعْنَى، فَاَلْمُضْمُومُ بِمَعْنَى غَلَبَ وَمِنْهُ: «وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ»^(١) وَالْمَفْتُوحُ بِمَعْنَى الشَّدَّةِ، وَمِنْهُ: عَزَّ لَحْمُ النَّاقَةِ أَي: اشْتَدَّ، وَعَزَّ عَلَيَّ هَذَا الْأَمْرُ، وَالْمَكْسُورُ بِمَعْنَى التَّنْفَاسَةِ وَقَلَّةِ النَّظِيرِ.

آ. (١٣٠) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ﴾: «مَنْ» اسْمٌ اسْتِفْهَامٌ بِمَعْنَى الْإِنْكَارِ فَهُوَ نَفْيٌ فِي الْمَعْنَى، وَلِذَلِكَ جَاءَتْ بَعْدَهُ «إِلَّا» الَّتِي لِلْإِيجَابِ، وَمَحَلُّهُ رَفْعٌ بِالْأَبْتِدَاءِ، وَ«يَرْغَبُ» خَبْرُهُ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَيْهِ، وَالرَّغْبَةُ أَصْلُهَا الطَّلَبُ، فَإِنْ تَعَدَّتْ بـ «فِي» كَانَتْ بِمَعْنَى الْإِثَارِ لَهُ وَالْإِخْتِيَارِ نَحْوُ: رَغِبْتُ فِي كَذَا، وَإِنْ تَعَدَّتْ بـ «عَنْ» كَانَتْ بِمَعْنَى الزُّهَادَةِ نَحْوُ: رَغِبْتُ عَنْكَ.

قَوْلُهُ: «إِلَّا مَنْ سَفِهَ» فِي «مَنْ» وَجِهَانٌ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي «يَرْغَبُ» وَهُوَ الْمَخْتَارُ لِأَنَّ الْكَلَامَ غَيْرٌ مُوجِبٌ، وَالْكَوْفِيُّونَ يَجْعَلُونَ هَذَا مِنْ بَابِ الْعَطْفِ، فَإِذَا قُلْتَ: مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ، فَـ«إِلَّا» عِنْدَهُمْ حَرْفٌ عَطْفٍ وَزَيْدٌ مَعْطُوفٌ عَلَى الْقَوْمِ، وَتَحْقِيقُ هَذَا مَذْكُورٌ فِي كِتَابِ النُّحُو. الثَّانِي: أَنَّهَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ وَ«مَنْ» يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ مُوَصُولَةً وَأَنْ تَكُونَ نَكْرَةً مُوَصُوفَةً، فَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا لَا مَحَلَّ لَهَا عَلَى الْأَوَّلِ، وَمَحَلُّهَا الرَّفْعُ أَوْ النَّصْبُ عَلَى الثَّانِي.

قَوْلُهُ: «نَفْسَهُ» فِي نَصْبِهِ سَبْعَةٌ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: - وَهُوَ الْمَخْتَارُ - أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِهِ؛ لِأَنَّ ثَعْلَبًا وَالْمَبْرَدَ حَكِيًّا أَنَّ سَفِهَ بِكسْرِ [الفاء] يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ كَمَا يَتَعَدَّى سَفِهَ بِفَتْحِ [الفاء] وَالتَّشْدِيدِ، وَحُكِيَ عَنِ أَبِي الْخَطَّابِ^(٢) أَنَّهَا لُغَةٌ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الرَّمَحْشَرِيِّ^(٣) فَإِنَّهُ قَالَ: «سَفِهَ نَفْسَهُ: امْتَهَنَهَا وَاسْتَحَفَّ بِهَا»، ثُمَّ ذَكَرَ

(١) الآية ٢٣ من سورة ص.

(٢) عبد الحميد بن عبد المجيد الأحمش الأكبر، أخذ عنه سيبويه والكسائي، توفي سنة ١٧٧.

انظر: الإنباه ١٥٧/٢؛ البلغة ١١٩؛ والبعية ٧٤/٢.

(٣) الكشاف ٣١٢/١.

- البقرة -

أوجهاً آخر، ثم قال: «والوجه الأول»^(١)، وكفى شاهداً له بما جاء في الحديث: «الكِبْرُ أَنْ تَسْفَهَ الْحَقَّ وَتَغْمَصَ النَّاسَ»^(٢). الثاني: أنه مفعولٌ به ولكن على تضمين «سَفِهَ» معنى فَعَلَ يَتَعَدَّى، فقدَّره الزجاج^(٣) وابنُ جنبي بمعنى جَهْلٍ، وقدَّره أبو عبيدة^(٤) بمعنى أهلك. الثالث: أنه منصوبٌ على إسقاطِ حرفِ الجرِّ تقديره: سَفِهَ في نفسه. الرابع: توكيدٌ لمؤكدٍ محذوفٍ تقديره: سَفِهَ قوله نفسه، فحذَفَ المؤكِّدَ، قياساً على النعت والمنعوت، حكاه مكي^(٥). الخامس: أنه تمييزٌ وهو قولٌ بعض الكوفيين، قال الزمخشري^(٦): «ويجوز أن يكونَ في شذوذِ تعريفِ المُمَيِّزِ نحو قوله»^(٧):

٧٢٧ - ولا بفزارة الشعرِ الرقابا

٧٢٨ - أجبَّ الظهرِ ليس له سنامٌ

فجعل الرقابَ^(٨) والظهرَ تمييزين، وليس كذلك، بل هما مُشَبَّهان

(١) قوله «الأول» خبر عن «الوجه».

(٢) رواه ابن حنبل في مسنده ١٧٠/٢.

(٣) معاني القرآن ١٩١/١.

(٤) مجاز القرآن ٥٦/١.

(٥) لم يرد هذا الرأي في كتابيه المشكل والكشف، وإنما حكى وجهي المفعولية ونزع

الخافض. انظر: المشكل ٧١/١.

(٦) الكشف ٣١٢/١.

(٧) البيت للحارث بن ظالم المري، وصدرة:

فما قومي بشعلبة بن سعدٍ

وهو في الحماسة الشجرية ٢٤٧/١؛ وشواهد الكشف ٣٢٨/٤. والبيت بعده

للنابغة: وصدرة:

ونأخذُ بعده بذناب عَيشٍ

وهو في ديوانه ٢٣٢؛ والكتاب ١٠٠/١؛ وأمالِي الشجري ١٤٣/٢، وذناب كل

شيء: طرفه، والأجب: المقطوع.

(٨) في الأصل «الشعر» وهو سهو، والصواب. ما أثبتناه.

- البقرة -

بالمفعول به لأنهما معمولا صفة مشبهة، وهي الشُّعْرُ جمع أشعر، وأجَبَ وهو اسمٌ. السادس: أنه مشبَّه بالمفعول به وهو قولُ بعض الكوفيين. السابع: أنه توكيدٌ لِمَنْ سَفِهَ، لأنه في محلِّ نصبٍ على الاستثناء في أحد القولين، وهو تخريجٌ غريبٌ نقله صاحب^(١) «العجائب والغرائب»، والمختارُ الأولُ لأنَّ التضمينَ لا يَنقَاسُ وكذلك حرفِ الجرِّ، وأما حَذْفُ المؤكِّدِ وإبقاء التوكيدِ فالصحيحُ لا يجوزُ، وأما التمييزُ فلا يقع معرفةً، وما وَرَدَ نادرٌ أو مُتَأَوِّلٌ، وأما النصبُ على التشبيهِ بالمفعولِ فلا يكونُ في الأفعالِ إنما يكونُ في الصفاتِ المشبَّهةِ خاصةً.

قوله: «في الآخرة» فيه خمسة أوجه، أحدها: أنه متعلِّقٌ بالصالحين على أن الألف واللام للتعريف وليست موصولةً. الثاني أنها متعلقةٌ بمحذوفٍ أيضاً لكن من جنسِ المملووظِ به أي: وإنه لصالحٌ في الآخرة لِمَنْ الصالحين. الرابع: أن يتعلَّقَ بقوله «الصالحين» وإن كانت أل موصولة^(٢): لأنه يُعْتَفرُ في الظروفِ وشبهها ما لا يُعْتَفرُ في غيرها اتساعاً، ونظيره قوله^(٣):

٧٢٩ - رَبَّيْتَهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَى أَنْ أُجَلِّدَا

الخامس: أن يتعلَّقَ بـ «اصْطَفَيْنَاهُ» قال الحسين بن الفضل: «في الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ، مجازُه: ولقد اصطفيناه في الدنيا وفي الآخرة» وهذا ينبغي ألاَّ يجوزَ مثله في القرآن لِنُبُوِّ السَّمْعِ عنه.

(١) وهو محمود بن حمزة الكرماني، تاج القراء، توفي بعد الخمسمئة. انظر: كشف الظنون ١٨٦/٤.

(٢) ولولا الظرف لم يجوز، لأنه لا يعمل ما بعد أل فيها قبلها.

(٣) البيت للعجاج وهو في ملحق ديوانه ٢٨١/٢؛ والمحاسب ٣١٠/٢؛ والمخصص ١٧٥/١٤؛ وابن يعيش ١٥١/٩؛ وإملاء العكبري ٦٤/١؛ والحزانة ٥٦٣/٣؛ والدرر ٦٦/١. وتمعدد: تكلم بكلام معد أي: كَبُرَ.

- البقرة -

والاصطفاء: الاختيار، افتعال من صَفَوَة الشيء وهي خياره، وأصله: اصْتَفَى، وإنما قُلبت تاء الافتعال طاءً مناسبةً للصاد لكونها حرفَ إطباقٍ وتقدّم ذلك عند قوله: «أصْطَرُّهُ»^(١). وأكّد جملة الاصطفاء باللام، والثانية بيان اللام، لأنّ الثانية محتاجةٌ لمزيد تأكيد، وذلك أنّ كونه في الآخرة من الصالحين أمرٌ مغيبٌ، فاحتاج الإخبار به إلى فضل توكيد، وأمّا اصطفاء الله [أ/٥٤] له / فقد شاهدوه منه ونقله جيلٌ بعد جيلٍ.

آ. (١٣١) قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ﴾: في «إذ» خمسةٌ أوجهٍ أصحّها أنه منصوبٌ بـ «قال أسلمت»، أي: قال أسلمت وقت قول الله له أسلم. الثاني: أنه بدلٌ من قوله «في الدنيا». الثالث: أنه منصوبٌ باصطفيناه. الرابع: أنه منصوبٌ بـ «اذكر» مقدراً، ذكر ذلك أبو البقاء^(٢) والزمخشري^(٣). وعلى تقدير كونه معمولاً لاصطفيناه أول «اذكر» مقدراً يبقى قوله «قال أسلمت» غير منتظم مع ما قبله، إلا أن يُقدّر حذف حرفٍ عطفٍ أي: فقال، أو يُجعل جواباً لسؤالٍ مقدّرٍ أي: ما كان جوابه؟ فقليل: قال أسلمت. الخامس: أبعد بعضهم فجعله مع ما بعده في محلّ نصبٍ على الحالِ والعاملُ فيه «اصطفيناه».

وفي قوله: «إذ قال له ربّه» التفاتٌ إذ لوجاء على نسقٍ لقيط: إذ قلنا، لأنّه بعد «ولقد اصطفيناه» وعكسه في الخروج من الغيبة إلى الخطاب قوله^(٤):
٧٣٠ - باتت تشكّي إليّ النفسُ مُجهشةً وقد حملتُك سبعاً بعد سبعينا
وقوله «لرب العالمين» فيه من الفخامة ما ليس في قوله «لك»

(١) الآية ١٢٦ من البقرة.

(٢) الإملاء ٦٤/١.

(٣) الكشاف ٣١٢/١.

(٤) البيت للبيد وهو في ديوانه ٣٥٢؛ والأضداد ١١٧؛ وتفسير الطبري ٥٢/١؛ وابن عطية

١٠٧/١؛ والبحر ٣٩٥/١.

- البقرة -

أو «لربّي»، لأنه إذا اعترف بأنه ربّ جميع العالمين اعترف بأنه ربّه وزيادة بخلاف الأول فلذلك عدل عن العبارتين. وفي قوله: «أسلم» حذف مفعول تقديره: أسلم لربك.

آ. (١٣٢) قوله تعالى: ﴿وَوَصَّى﴾: قرئ^(١) من وصى، وفيه معنى التكثير باعتبار المفعول الموصى، وأوصى رباعياً وهي قراءة نافع وابن عامر، وكذلك هي في مصاحف المدينة والشام، وقيل أوصى ووصى بمعنى. والضمير في «بها» فيه ستة أقوال، أحدها: أنه يعود على الملة في قوله: «ومن يرغب عن ملة إبراهيم»، قال الشيخ^(٢): «وبه ابتداء الزمخشري^(٣)، ولم يذكر [المهدوي]^(٤) غيره» والزمخشري - رحمه الله - لم يذكر هذا، وإنما ذكر عوده على قوله «أسلمت» لتأويله بالكلمة، قال الزمخشري: «والضمير في «بها» لقوله «أسلمت لرب العالمين» على تأويل الكلمة والجملة، ونحوه رجوع الضمير في قوله: «وجعلها كلمة باقية»^(٥) إلى قوله: «إنني براء مما تعبدون إلا الذي فطرنى» وقوله «كلمة باقية» دليل على أن التانيث على معنى^(٦) الكلمة. انتهى. الثاني: أنه يعود على الكلمة المفهومة من قوله «أسلمت» كما تقدم تقريره عن الزمخشري. قال ابن عطية^(٧): «وهو أصوب لأنه أقرب مذكور». الثالث: أنه يعود على متأخر، وهو الكلمة المفهومة من قوله: «فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون». الرابع: أنه

(١) قرأ الجمهور: «وصى» ما خلا نافعاً وابن عامر. انظر: السبعة ١٧١؛ الكشف

٢٦٥/١؛ والقرطبي ١٣٥/٢.

(٢) البحر ٣٩٨/١.

(٣) الكشف ٣١٢/١.

(٤) عن البحر، وسقطت سهواً من الأصل.

(٥) الآية ٢٨ من الزخرف.

(٦) عبارة الزمخشري: «تأويل».

(٧) التفسير ٤٢٥/١.

- البقرة -

يعودُ إلى كلمة الإخلاص وإن لم يَجْر لها [ذِكْرٌ] ^(١). الخامسُ: أنه يعودُ على الطاعة للعلم بها أيضاً. السادسُ: أنه يعودُ على الوصيَّة المدلولِ عليها بقوله: «ووصى»، و«بها» يتعلَّق لوصى. و«بنيه» مفعولٌ به.

قوله: «ويعقوبُ» الجمهورُ على رفعه وفيه قولان، أظهرهما: أنه عطفُ على «إبراهيم» ويكونُ مفعولُهُ محذوفاً أي: ووصى يعقوبُ بنيه أيضاً، والثاني: أن يكونَ مرفوعاً بالابتداءِ وخبرُهُ محذوفٌ تقديرُهُ ويعقوبُ قال: يا بَنِيَّ إِنَّ الله اصطفى. وقرأ ^(٢) إسماعيل بن عبد الله ^(٣) وعمرو بن فائد ^(٤) بنصبه عطفاً على «بنيه»، أي: ووصى إبراهيمُ يعقوبَ أيضاً.

قوله: «يا بَنِيَّ» فيه وجهان، أحدهما: أنه من مقولِ إبراهيم، وذلك على القولِ بعطفِ يعقوبَ على إبراهيم أو على قراءته منصوباً. والثاني: أنه من مقولِ يعقوبَ إن قلنا رفعه بالابتداءِ ويكونُ قد حَذَفَ مقولَ إبراهيم للدلالةِ عليه تقديرُهُ: «ووصى إبراهيمُ بنيه يا بَنِيَّ»، وعلى كلِّ تقديرٍ فالجملةُ من قوله: «يا بَنِيَّ» وما بعدها [منصوبةٌ] بقولِ محذوفٍ على رأيِ البصريين، أي: فقال يا بَنِيَّ، وبفعلِ الوصيَّة لأنها في معنى القولِ على رأيِ الكوفيين، وقال الراجز ^(٥):

٧٣١ - رَجُلَانِ مِنْ ضَبَّةٍ أَخْبَرَانَا إِنَّا رَأَيْنَا رَجُلًا عُرْيَانَا

بكسر الهمزة على إضمارِ القولِ، أو لإجراءِ الخبرِ مُجرى القولِ،

(١) سقط من الأصل، وأثبتها ناسخ ي.

(٢) البحر ٣٩٩/١؛ وابن عطية ٤٢٥/١؛ الشواذ ٩.

(٣) أبو إسحاق المكي القسطنطيني، قرأ على ابن كثير، وقرأ عليه الشافعي، توفي سنة ١٧٠. انظر: طبقات القراء ١٦٥/١.

(٤) عمرو بن فائد البصري، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، روى عنه حسان ابن محمد وبكر العطار، ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ٦٠٢/١.

(٥) لم أهدت إلى قائله، وهو في الخصائص ٣٣٨/٢؛ والمحنتسب ١٠٩/١؛ والبحر ٣٩٩/١.

- البقرة -

ويؤيد تعلقها بالوصية قراءة ابن مسعود: «أَنْ يَا بِنِيَّ» بـ «أَنْ» المفسرة، ولا يجوز أن تكون هنا مصدرية لعدم ما يَنْسَبُكُ منه مصدرٌ، وَمَنْ أَبِي جَعَلَهَا مفسرة وهم الكوفيون يجعلونها زائدة.

ويعقوبُ عَلَّمَ أعجمي ولذلك لا يَنْصَرِفُ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ سُمِّيَ يعقوب لأنه وُلِدَ عَقَبَ العَيْصِ أخيه وكانا تَوْءَمَيْنِ أو لأنه كَثُرَ عَقَبُهُ وَنَسَلُهُ فقد وَهَمَ؛ لأنه كان ينبغي أن يَنْصَرِفَ لأنه عربيٌّ مشتق. ويعقوب أيضاً ذَكَرَ الحَجَلُ (٢)، إذا سُمِّيَ به المذكرُ انصرفَ، والجمعُ يعاقِبَةُ ويعاقيبُ.

و«اصطفي» ألقه عن ياء، تلك الياء منقلبة عن واو لأنها من الصَّفْوَةِ، ولَمَّا صارتِ الكلمةُ أربعةً فصاعداً، قُلِبَتْ ياءٌ ثم انقلبتْ ألفاً. و«لكم» أي لأجلكم، والألفُ واللامُ في «الذين» للعهد.

قوله: «فلا تموتنَّ إلا» هذا نَهْيٌ في الصورة عن الموت، وهو في الحقيقة نَهْيٌ عن كونهم على خلافِ حالِ الإسلامِ إذا ماتوا كقولك: «لا تُصَلِّ إلا وأنت خاشع»، فَنَهَيْكَ له ليس عن الصلاة، إنما هو عن تَرْكِ الخشوع في حالِ صلواته، والنكتهُ في إدخالِ حرفِ النهي على الصلاة وهي غيرُ مَنْهِيٍّ عنها هي إظهارُ أن الصلاةَ التي لا خشوعَ فيها كإصلاة، كأنه قال: أَنَهَاكَ عنها إذا لم تُصَلِّها على هذه الحالة، وكذلك المعنى في الآية إظهارُ أن موتهم لا على حالِ الثباتِ على الإسلامِ موتٌ لا خيرَ فيه، وأنَّ حقَّ هذا الموتِ ألا يُجْعَلَ فيهم.

وأصل تموتنَّ: تموتوننَّ: النونُ الأولى علامةُ الرفعِ والثانيةُ المشددةُ للتوكيد، فاجتمع ثلاثةُ أمثالٍ فَحُذِفَتْ نونُ الرفعِ (٣)؛ لأنَّ نونَ التوكيدِ أولى

(١) وأبَيَّ والضحاك؛ البحر ٣٩٩/١؛ وابن عطية ٤٢٦/١.

(٢) الحجل: طائر بعينه.

(٣) قد يقال هنا: إن حذف نون الرفع بسبب عامل الجزم.

- البقرة -

بالبقاء لدلالاتها على معنى مستقلٍ فالتقى ساكنان: الواو والنون الأولى المدغمة فحذفت الواو لالتقاء الساكنين، وبقيت الضمة تدلُّ عليها وهكذا كلُّ ما جاء من نظائره^(١). «إلا وأنتم مسلمون» هذا استثناء مفرغٌ من الأحوال العامة، و«أنتم مسلمون» مبتدأ وخبرٌ في محلِّ نصلٍ على الحالِ كأنه قال تعالى: «لا تموتنَّ على كلِّ حالٍ إلا على هذه الحالِ»، والعاملُ فيها ما قبلُ إلا.

آ. (١٣٣) قوله تعالى: ﴿أَمْ﴾: في أم هذه ثلاثة أقوالٍ، أحدهما - وهو المشهورُ -: أنها منقطعة، والمنقطعة تُقدَّر بـ «بل» وهمزة الاستفهامِ وبعضهم يقدِّرها ببل وحدها. ومعنى الإضرابِ انتقالٌ من شيءٍ إلى شيءٍ لا يبطالُ له، ومعنى الاستفهامِ الإنكارُ والتوبيخُ فيؤولُ معناه إلى النفي أي: [٥٤/ب] بل أكنتم شهداءَ يعني لم تكونوا. الثاني: أنها بمعنى / همزة الاستفهامِ وهو قولُ ابن عطية^(٢) والطبري^(٣)، إلا أنهما اختلفا في محلِّها: فإنَّ ابن عطية قال: «وأم تكون بمعنى ألفِ الاستفهامِ في صدرِ الكلامِ، لغةً يمانيةً» وقال الطبري: «إنَّ أم يُستفهمُ بها وسطَ كلامٍ قد تقدَّم صدره»، قال الشيخ^(٤) في قول ابن عطية: «ولم أفقُ لأحدٍ من النحويين على ما قال»، وقال في قول الطبري: «وهذا أيضاً قولٌ غريبٌ». الثالث: أنها متصلةٌ وهو قولُ الزمخشري^(٥)، قال الزمخشري بعد أن جعلها منقطعةً وجعلَ الخطابَ للمؤمنين قال بعد ذلك: «وقيل الخطابُ لليهود، لأنهم كانوا يقولون: مامات نبيُّ إلا على اليهودية، إلا أنهم لو شهدوه وسمعوا ما قاله لبنيه وما قالوه لظَهَرَ لهم

(١) انظر: المقتضب ٢٠/٣ - ٢٤؛ وابن عقيل ٢٤٦/٢.

(٢) التفسير ٤٢٧/١.

(٣) تفسير الطبري ٩٧/٣.

(٤) البحر ٤٠١/١.

(٥) الكشاف ٣١٣/١.

- البقرة -

حِرْصُهُ عَلَى مِلَّةِ الْإِسْلَامِ وَلَمَّا أَدَّعَوْا عَلَيْهِ الْيَهُودِيَّةَ، فَالآيَةُ مَنْفِيَّةٌ لِقَوْلِهِمْ، فَكَيْفَ يُقَالُ لَهُمْ: أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ؟ وَلَكِنَّ الْوَجْهَ أَنْ تَكُونَ «أَمْ» مُتَّصِلَةً عَلَى أَنْ يُقَدَّرَ قَبْلَهَا مَحذُوفٌ كَأَنَّهُ قِيلَ: أَتَدْعُونَ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ الْيَهُودِيَّةَ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ، يَعْنِي أَنْ أَوَاتِلَكُمْ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانُوا مُشَاهِدِينَ لَهُ إِذَا أَرَادَ بَنِيهِ عَلَى التَّوْحِيدِ وَمِلَّةَ الْإِسْلَامِ فَمَا لَكُمْ تَدْعُونَ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ مَا هُمْ مِنْهُ بِرَاءٌ؟».

قال الشيخ^(١): «وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَجَازَ حَذْفَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ، لَا يُحْفَظُ ذَلِكَ فِي شِعْرٍ وَلَا غَيْرِهِ، لَوْ قُلْتُ: «أَمْ زَيْدٌ» تَرِيدُ: «أَقَامَ عَمْرُو أَمْ زَيْدٌ» لَمْ يَجُزْ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ حَذْفُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مَعَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ كَقَوْلِكَ: «بَلَى وَعَمْرًا» لَمَنْ قَالَ: لَمْ يَضْرِبْ زَيْدًا، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «فَانفَجَرَتْ»^(٢) أَيْ فَضْرَبَ فَانفَجَرَتْ، وَنَدَّرَ حَذْفُهُ مَعَ أَوْ كَقَوْلِهِ^(٣):

٧٣٢ - فَهَلْ لَكَ أَوْ مِنْ وَالِدِكَ قَبْلَنَا

أي: من أخٍ أو والِدٍ، ومع حتى كقوله^(٤):

٧٣٣ - فَوَاعَجَبْنَا حَتَّى كَلِّبَ تَسْبِيئِي كَانَ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مَجَاشِعٌ

أي: يَسْبِيئِي النَّاسُ حَتَّى كَلِّبَ، عَلَى نَظَرٍ فِيهِ، وَإِنَّمَا الْجَائِزُ حَذْفُ «أَمْ» مَعَ مَا عَطَفَتْ كَقَوْلِهِ^(٥):

(١) البحر ٤٠١/١.

(٢) الآية ٦٠ من البقرة.

(٣) البيت لأمية الهذلي وعجزه:

يُرْشِحُ أَوْلَادَ الْعِشَارِ وَيُفْصِلُ

وهو في شرح أشعار الهذليين للسكري ٥٣٧/٢؛ والمساعد لابن عقيل ٤٧٥.

(٤) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٥١٨؛ والكتاب ٤١٣/١؛ والمقتضب ٤٠٦/٤؛

وابن يعيش ١٨/٨؛ والهمع ٢٤/٢؛ والدرر ١٦/٢.

(٥) البيت لأبي ذؤيب، وهو في ديوان الهذليين ٧١/١؛ والمغني ٦؛ والأشموني ١١٦/٣؛

والهمع ١٣٢/١؛ والدرر ١٧٢/٢.

- البقرة -

٧٣٤ - دعاني إليها القلبُ إني لأمره سميعٌ فما أدري أرشدُ طلابُها

أي: أم غيٍّ، وإنما جاز ذلك لأنَّ المستفهمَ عن الإثباتِ يتضمَّن نقيضه، ويجوز حَذْفُ الثواني المقابلاتِ إذا دَلَّ عليها المعنى، ألا ترى إلى قوله: «تَقِيكُمْ الْحَرَّ»^(١) كيف حَذَفَ «والبردَ». انتهى. و«شهداء» خبرٌ كان وهو جَمْعٌ شاهد أو شهيد، وقد تقدَّم أولُ السورة^(٢).

قوله: «إِذْ حَضَرَ» «إِذْ» منصوبٌ بشهداء على أَنَّهُ ظَرَفٌ لا مفعولٌ به أي: شهداء وقتَ حضور الموتِ إياه، وحضورُ الموتِ كنايةٌ عن حضورِ أسبابه ومقدّماته، قال الشاعر^(٣):

٧٣٥ - وقلْ لهم بادِرُوا بِالْعُدْرِ وَالتَّمَسُوا قَوْلًا يَبْرُئُكُمْ إِنِّي أَنَا الْمَوْتُ

أي: أنا سببه، والمشهورُ نصبُ «يعقوب» ورفع «الموت»، قدَّم المفعولَ اهتماماً. وقرأ^(٤) بعضهم بالعكس. وقرئ^(٥) «حَضِرَ» بكسر الضاد قالوا: والمضارعُ يَحْضُرُ بالضم شاذ، وكأنه من التداخلِ وقد تقدَّم.

قوله: «إِذْ قَالَ» «إِذْ» هذه فيها قولان أحدهما: بدلٌ من الأولى، والعاملُ فيها: إمَّا العاملُ في إذ الأولى إن قلنا إنَّ البَدَلَ لا على نية تكرار العامل أو عاملٌ مضمَّرٌ إن قلنا بذلك. الثاني: انها ظرفٌ لحَضَرَ.

قوله: «ما تَعْبُدُونَ»؟ «ما» اسمٌ استفهام في محلِّ نصبٍ لأنه مفعولٌ مقدَّم بتعبدون، وهو واجبُ التقديمِ لأنَّ له صدرَ الكلام وأتى بـ«ما» دون «مَنْ» لأحدٍ أربعة معانٍ، أحدهما: أن «ما» للمُبْهَمِ أمره، فإذا عَلِمَ فُرِّقَ بـ«ما»

(١) الآية ٨١ من النحل.

(٢) الآية ٢٣.

(٣) البيت لرويشد بن كثير وهو في الحماسة ١/١٠٢؛ والقرطبي ٢/٢٥٨.

(٤) لم أجد نسبة لهذه القراءة وقد ذكرها ابن خالويه في شواذه ص ١٠.

(٥) وهي قراءة أبي السَّمَّال كما في الشواذ ٩.

- البقرة -

و«مَنْ». قال الزمخشري^(١): «وكفاك دليلاً قولُ العلماء «مَنْ لَمَّا يَعْقِلْ». الثاني: أنها سؤالٌ عن صفةِ المعبود، قال الزمخشري^(٢): «كما تقول: ما زيد؟ تريد: أفضيه أم طيبٌ أم غيرُ ذلك من الصفات». الثالث: أن المعبودات ذلك الوقت كانت غيرَ عقلاء كالأوثان والأصنام والشمس والقمر، فاستفهم بـ«ما» التي لغير العاقل فعرف بنوه ما أراد فأجابوه بالحق. الرابع: أنه اختبرهم وامتحانهم فسألهم بـ«ما» دون «مَنْ» لثلا يَطْرُقَ لهم الاهتداء فيكون كالتلقين لهم ومقصوده الاختبار. وقوله «مَنْ بعدي» أي بعد موتي.

قوله: «وإله آبائك» أعاد ذكرَ الإله لثلا يعطف على الضمير المجزور دون إعادة الجار، والجمهور على «آبائك» وقرأ^(٣) الحسن ويحيى وأبورجاء «أبيك»، وقرأ أبي: «وإله إبراهيم» فأسقط «آبائك». فأما قراءة الجمهور فواضحة. وفي «إبراهيم» وما بعده حينئذٍ ثلاثة أوجه، أحدها: أنه بدل. والثاني: أنه عطف بيان، ومعنى البدلية فيه التفصيل. الثالث: أنه منصوب بإضمار «أعني»، فالفتحة على هذا علامة للنصب، وعلى القولين قبله علامة للجزم لعدم الصرف، وفيه دليل على تسمية الجد والعم أباً، فإن إبراهيم جدُّه وإسماعيل عمُّه، كما يُطلق على الخالة أب، ومنه: «ورفع أبويه»^(٤) في أحد القولين. قال بعضهم: «وهذا من باب التغليب، يعني أنه غلب الأب على غيره وفيه نظر، فإنه قد جاء هذا الإطلاق حيث لا تشية ولا جمع فيغلب فيهما، قال عليه السلام: «رُدُّوا عليَّ أبي» يعني العباس.

وأما قراءة «أبيك» فتحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون مفرداً غير

(١) الكشاف/١/٣١٤.

(٢) الكشاف/١/٣١٤.

(٣) البحر/١/٤٠٢؛ القرطبي/٢/١٣٨؛ الشواذ/٩.

(٤) الآية ١٠٠ من يوسف، ويبدو على هذا القول أن زوجة والد يوسف لم تكن أمه وإنما كانت خالته.

- البقرة -

جمع ، وحينئذٍ: فإِذَا أَنْ يَكُونَ واقِعاً موقعَ الجمعِ أولاً، فإن كان واقعاً موقعَ الجمعِ فالكلامُ في «إبراهيم» وما بعده كالكلامِ فيه على القراءة المشهورة، وإن لم يكن واقعاً موقعه بل أُريد به الإفرادُ لفظاً ومعنى فيكون «إبراهيم» وحده على الأوجه الثلاثة المتقدمة، ويكونُ إسماعيلُ وما بعده عطفاً على «أبيك» أي: وإله إسماعيل. الثاني: يكونُ جَمْعُ سلامةٍ بالياء والنون، وإنما حُذِفَت النون للإضافة، وقد جاء جمعُ أب على «أبُون» رفعاً، و«أبين» جرّاً ونصباً حكاها سيويه^(١)، قال الشاعر^(٢):

٧٣٦ - فَلَمَّا تَبَيَّنْ أصواتنا بَكَيْنَ وَفَدَيْنَا بالأينا
ومثله^(٣):

٧٣٧ - فقلنا أسلموا إنا أبوكم

والكلامُ في إبراهيم وما بعده كالكلامِ فيه بعد جمعِ التفسير^(٤). وإسحق علم أعجمي ويكونُ مصدرُ أسحق، فلو سُمِّي به مذكراً لانصرف، والجمعُ أساحقة وأساحيق.

قوله: «إلهاً واحداً» فيه ثلاثة أوجه، أحدها أنه بدلٌ مِنْ «إلهك» بدلٌ نكرةٌ موصوفةٌ من معرفةٍ كقوله: «بالناصيةِ ناصيةٍ [كاذبةٍ]»^(٥). والبصريون لا يشترطون الوصفَ مُستدلين بقوله^(٦):

(١) الكتاب ١٠١/٢.

(٢) البيت لزياد بن واصل السلمي، وهو في الكتاب ١٠١/٢؛ والخصائص ٣٤٦/١؛ والمحنتب ١١٢/١؛ وأما الشجري ٣٧/٢؛ وابن يعيش ٣٧/٣؛ واللسان: أبي، والبحر ٤٠٢/١.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) أي حين كانت القراءة: آباتك.

(٥) الآية ١٥ من العلق.

(٦) البيت لشمير بن الحارث الضبي، وهو في النوار ١٢٤؛ والخزانة ٣٦٢/٢.

- البقرة -

٧٣٨ - فلا وأبيك خيرٍ منك إنِّي لَبِؤُذِينِي التَّحْمُحُمُ والصَّهِيلُ

فـ «خيرٍ» بدل من «أبيك»، وهو نكرةٌ غيرُ موصوفةٍ. والثاني أنه حالٌ من

«إلهك» / والعاملُ فيه «نَعْبُدُ»، وفائدةُ البدلِ والحالِ التنصيصُ على أن [١/٥٥]

معبودهم فَرُدُّ إذ إضافةُ الشيءِ إلى كثيرٍ توهمُ تعدادَ المضافِ، فنصَّ بها على

نفي ذلك الإبهامِ. وهذه الحالُ تسمى «حالاً موطئةً» وهي أن تذكرها ذاتاً

موصوفةً نحو: جاء زيد رجلاً صالحاً. الثالث: - وإليه نحا الزمخشري - (١)

أن يكون منصوباً على الاختصاصِ أي: نريد بإلهك إلهاً واحداً. قال الشيخ (٢):

«وقد نصَّ النحويون على أن المنصوبَ على الاختصاصِ لا يكون نكرةً

ولا مبهماً».

قوله: «ونحن له مُسلمون» في هذه الجملةِ ثلاثةٌ أوجهٍ، أحدها: أنها

معطوفةٌ على قوله: «نَعْبُدُ» يعني أنها تَتِمَّةُ جوابهم له فأجابوه بزيادة. والثاني:

أنها حالٌ من فاعلِ «نَعْبُدُ» والعاملُ «نَعْبُدُ». والثالث: - وإليه نحا

الزمخشري - (٣) ألا يكونَ لها محلٌّ، بل هي جملةٌ اعتراضيةٌ مؤكدةٌ، أي:

ومن حالنا أننا له مخلصون. قال الشيخ (٤): «ونصَّ النحويون على أن جملةَ

الاعتراضِ هي التي تفيدُ تقويةً في الحكم: إما بين جزئي صلةٍ وموصولٍ

كقوله (٥):

٧٣٩ - ماذا - ولا عُتِبَ في المقدورِ - رُمْتَ أما

يَكْفِيكَ بِالنَّجْحِ أَمْ خُسْرٌ وَتَضْلِيلٌ

(١) الكشاف ٣١٤/١.

(٢) البحر ٤٠٣/١.

(٣) الكشاف ٣١٤/١.

(٤) البحر ٤٠٣/١.

(٥) لم أهدت إلى قائله وهو في الدرر ٦٥/١؛ والهمع ٨٨/١.

وقوله^(١):

٧٤٠ - ذَاكَ الَّذِي - وَأَبِيكَ - يَعْرِفُ مَا لَكَآ وَالْحَقُّ يَدْفَعُ تَرْهَاتِ الْبَاطِلِ

أو بين مسندٍ ومسندٍ إليه كقوله^(٢):

٧٤١ - وَقَدْ أَدْرَكْتَنِي - وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ أَسِنَّةٌ قَوْمٍ لَا ضِعَافٍ وَلَا عُزْلٍ

أو بين شرطٍ وجزاءٍ أو قَسَمٍ وجوابه، ممَّا بينهما تلازُمٌ ما، وهذه الجملة قبلها كلامٌ مستقلٌّ عمَّا بعدها، لا يُقال: إِنَّ بَيْنَ الْمُشَارِ إِلَى وَبَيْنَ الْإِخْبَارِ عَنْهُ تِلَازُمًا^(٣) لَأَنَّ مَا قَبْلَهَا مِنْ مَقُولِ بَنِي يَعْقُوبَ وَمَا بَعْدَهَا مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، أَخْبَرَ بِهَا عَنْهُمْ، وَالْجُمْلَةُ الْإِعْتِرَاضِيَّةُ إِنَّمَا تَكُونُ مِنَ النَّاطِقِ بِالْمُتَلَازِمِينَ لِتَوْكِيدِ كَلَامِهِ». انتهى ملخصاً. وقال ابن عطية^(٤): «وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ابْتِدَاءً وَخَبْرٌ أَيْ: كَذَلِكَ كُنَّا وَنَحْنُ نَكُونُ». قال الشيخ^(٥): «يُظْهِرُ مِنْهُ أَنَّهُ جَعَلَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ عَطْفًا عَلَى جُمْلَةٍ مَحذُوفَةٍ^(٦) وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ».

آ. (١٣٤) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ﴾: «تِلْكَ» مُبْتَدَأٌ، وَ«أُمَّةٌ» خَبْرُهُ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ «أُمَّةٌ» بَدَلًا مِنْ «تِلْكَ» وَ«قَدْ خَلَّتْ» خَبْرٌ لِلْمُبْتَدَأِ. وَأَصْلُ تِلْكَ: تِي فَلَمَّا جِيءَ بِاللَّامِ لِلْبَعْدِ حُذِفَتِ الْيَاءُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، فَإِنْ قِيلَ: لِمَ لَمْ تُكْسَرِ اللَّامُ حَتَّى لَا تُحْذَفَ الْيَاءُ؟ فَالْجَوَابُ أَنَّهُ يَثْقُلُ اللَّفْظُ بِوُقُوعِ الْيَاءِ بَيْنَ كَسْرَتَيْنِ. وَزَعَمَ الْكُوفِيُّونَ^(٧) أَنَّ التَّاءَ وَحْدَهَا هِيَ الْإِسْمُ، وَلَيْسَ ثَمَّ شَيْءٌ

(١) البيت لجرير وهو في ديوانه ٤٣٠؛ والخصائص ٣٣٦/١؛ والمغني ٤٣٦؛ والهمع ٨٨/١؛ والدرر ٦٥/١.

(٢) البيت لجويرية بن زيد أو حويرثة بن بدر أورجل من بني دارم، وهو في الخصائص ٣٣١/١؛ وأمالى الشجري ٢١٥/١؛ والهمع ٢٤٨/١؛ والدرر ٢٠٥/١.

(٣) في الأصل: «تلازم» وهو سهو.

(٤) ابن عطية ٤٢٨/١.

(٥) البحر ٤٠٤/١.

(٦) وهي قوله: «كنا».

(٧) انظر: الانصاف ٦٦٩.

- البقرة -

محذوف. وقوله «قد خَلَّتْ» جملة فعلية في محل رفع صفة لـ «أمة»، إن قيل إنها خبرٌ «تلك»، أو خبرٌ «تلك» إن قيل إن «أمة» بدلٌ من «تلك»، كما تقدّم، و«خَلَّتْ» أي صارت إلى الخلاء وهي الأرض التي لا أنيس بها، والمراد به ماتت، والمشار إليه هو إبراهيم ويعقوب وأبنائهم.

قوله: «لها ما كَسَبَتْ» في هذه الجملة ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون صفةً لأمة أيضاً، فيكون محلّها رفعاً. والثاني: أن تكون حالاً من الضمير في «خَلَّتْ» فمحلّها نصبٌ، أي: خَلَّتْ ثابتاً لها كَسَبُهَا. الثالث: أن تكون استثناءً فلا محلّ لها. وفي «ما» من قوله: «ما كَسَبَتْ» ثلاثة أوجه، أظهرها: أنها بمعنى الذي. والثاني: أنها نكرة موصوفة، والعائد على كلا القولين محذوفٌ أي: كَسَبَتْه، إلا أن الجملة لا محلّ لها على الأول. والثالث: أن تكون مصدريةً فلا تحتاج إلى عائدٍ على المشهور، ويكون المصدر واقعاً موقع المفعول^(١) أي: لها مكسوبها أو يكون ثمّ مضافٌ أي: لها جزاء كَسَبِهَا.

قوله: «ولكم ما كَسَبْتُمْ» إن قيل: إن قوله «لها ما كَسَبَتْ» مستأنفٌ كانت هذه الجملة عطفاً عليه، وإن قيل إنه صفةٌ أو حالٌ فلا، أما الصفة فلعدم الرابطة فيها، وأما الحال فلاختلاف زمان استقرار كسبها لها وزمان استقرار كسب المخاطبين، وعطف الحال على الحال يُوجب اتحاد الزمان و«ما» من قوله «ما كَسَبْتُمْ» كـ «ما» المتقدمة.

قوله: «ولا تُسألون» هذه الجملة استثناءٌ ليس إلا، ومعناها التوكيد لما قبلها، لأنه لما تقدّم أن أحداً لا ينفعه كَسْبُ أحدٍ بل هو مختصٌّ به إن خيراً وإن شراً فلذلك لا يُسأل أحدٌ عن غيره، وذلك أن اليهود افتخروا بأسلافهم فأخبروا بذلك. و«ما» يجوزُ فيها الأوجه الثلاثة من كونها موصولةً اسميةً

(١) كذا في الأصل. لعل الصواب: المبتدأ.

- البقرة -

أوحرفية^(١) أو نكرة، وفي الكلام حذفت أي: ولا يُسألون عما كنتم تعملون. قال أبو البقاء^(٢): «ودلّ عليه: لها ما كسبت ولكم ما كسبتم انتهى» ولو جعل الدالّ قوله «ولا تُسألون عما كانوا يعملون» كان أولى لأنه مقابلة.

آ. (١٣٥) قوله تعالى: ﴿هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾: الكلام في «أو» كالقلام فيها عند قوله: وقالوا: لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى^(٣) وقد تقدّم، و«تهتدوا» جزم على جواب الأمر، وقد عرفت ما فيه من الخلاف: أعني هل جزمه بالجملة قبله أو بـ«إن» مقدّرة؟

قوله: «ملة إبراهيم» قرأ الجمهور: «ملة» نصباً، وفيها أربعة أوجه، أحدها: أنه مفعول فعلٍ مضمر، أي: بل نتبع ملة، لأن معنى كونوا هوداً اتبعوا اليهودية أو النصرانية. الثاني: أنه منصوب على خبر كان، أي: بل نكون ملة أي: أهل ملة، كقول عدي بن حاتم: «إني من دين» أي من أهل دين، وهو قول الزجاج^(٤) وتبعه الزمخشري^(٥). الثالث^(٦): أنه منصوب على الإغراء أي: الزموا ملة وهو قول أبي عبيدة^(٧)، وهذا كالوجه الأول في أنه مفعول به وإن اختلف العامل. الرابع: أنه منصوب على إسقاط حرف الجرّ، والأصل: نقتدي بملة إبراهيم، فلما حذف الحرف انتصب. وهذا يحتمل أن يكون من كلام المؤمنين فيكون تقدير الفعل: بل نكون أو نتبع أو نقتدي كما

(١) أي مصدرية، وتسمى موصولاً حرفياً.

(٢) الإملاء ٦٥/١.

(٣) الآية ١١١ من البقرة.

(٤) معاني القرآن ١٩٤/١.

(٥) الكشاف ٣١٤/١، وقد نسب صاحب «البيان في غريب إعراب القرآن» ١٢٤/١، هذا القول إلى الكوفيين.

(٦) انظر: مجاز القرآن ٥٧/١.

(٧) المجاز ٥٧/١.

- البقرة -

تقدّم، وأن يكون خطاباً للكفار فيكون التقدير: كونوا أو اتبعوا أو اقتدوا. وقرأ^(١) ابن هرمز وابن أبي عبلة «مِلَّةٌ» رفعاً. وفيها وجهان، أحدهما: خبرٌ لمبتدأ محذوف، أي: بل ملتنا ملة إبراهيم أو نحن ملة، أي أهل ملة. والثاني: أنها مبتدأ حذفت خبره، تقديره: مِلَّةُ إبراهيم ملتنا.

قوله: «حنيفاً» في نصبه أربعة أقوال، أحدها: أنه حالٌ من «إبراهيم» لأنَّ الحال تبيُّه من المضاف إليه قياساً في ثلاثة مواضع على ما ذكر بعضهم، أحدها: أن يكون المضاف عاملاً عمل الفعل. الثاني: أن يكون جزءاً نحو: «ونزَعْنَا ما في صدورهم من غلٍّ إخواناً»^(٢). الثالث: أن يكون كالجزء كهذه الآية؛ لأنَّ إبراهيم لما لازمها تنزلت منه منزلة الجزء. والنحويون يستضعفون مجيئها من المضاف إليه ولو كان المضاف جزءاً، قالوا: لأنَّ الحال لا بد لها من عامل، والعامل في الحال هو العامل في صاحبها، والعامل في صاحبها لا يعمل عمل الفعل^(٣). ومَنْ جَوَّز ذلك قَدَّر العامل فيها معنى اللام أو معنى الإضافة، وهما عاملان في صاحبها عند هذا القائل. ولم يذكر الزمخشري^(٤) غير هذا الوجه، وشبَّهه بقولك: «رأيتُ وجهَ هندٍ قائمَةً» وهو قولُ الزجاج.

الثاني: نصبه بإضمار فعلٍ أي: نتبع حنيفاً، وقدره أبو البقاء^(٥) بأعني، وهو قولُ الأحفش الصغير^(٦) وجعلَ الحال خطأ.

(١) الشواذ ١٠؛ والبحر ٤٠٦/١؛ القرطبي ١٣٩/٢؛ وعبدالرحمن بن هرمز الأعرج، عالم بالعربية والأنساب، أخذ عن ابن عباس، وأخذ عنه نافع والزهري، توفي سنة ١١٧، انظر: أخبار النحويين البصريين ٢١؛ والإنباه ١٧٢/٢؛ والبغية ٩١/٢.

(٢) الآية ٤٧ من الحجر.

(٣) وذلك نحو: جاء غلام هند ضاحكاً، والعامل في صاحبها هنا معنى الإضافة أو اللام.

(٤) الكشاف ٣١٤/١.

(٥) الإملاء ٦٦/١.

(٦) وهو علي بن سليمان وقد تقدمت ترجمته.

- البقرة -

الثالث: أنه منصوبٌ على القَطْعِ وهورأى الكوفيين، وكان الأصلُ عندهم: إبراهيمَ الحنيفَ، فلمَّا نكَّره لم يُمكن إِتباعه، وقد تقدَّم تحريراً ذلك.

الرابع - وهو المختارُ - أن يكونَ حالاً من «مِلَّة» فالعاملُ فيه ما قدَّرناه عاملاً فيها، وقد تقدَّم، وتكونُ حالاً لازمةً لأنَّ المِلَّةَ لا تتغيَّرُ عن هذا الوصفِ، وكذلك على القولِ بجعلها حالاً من «إبراهيم» لأنَّه لم يَنْتَقِلْ عنها، فإن قيل: صاحبُ الحالِ مؤنَّثٌ فكان ينبغي أن يطابقَه في التانيثِ فيقال: حنيفَةٌ، فالجوابُ من وجهين، أحدهما: أن فَعِلاً يستوي فيه المذكرُ والمؤنَّثُ. والثاني: أن المِلَّةَ بمعنى الدِّينِ، ولذلك أُبدِلتْ منه في قوله: «ديناً قيماً مِلَّةً إبراهيمَ حنيفاً»^(١) ذكر ذلك ابنُ الشجري في «أمالیه»^(٢).

[٥٥/ب] والحَنْفُ: المَيْلُ ومنه / سُمِّي الأحنفُ لِمَيْلِ إحدَى قَدَمَيْهِ بالأصابعِ إلى الأخرى قالتُ أمُّه^(٣):

٧٤٢ - واللَّه لولا حَنْفُ برِجْلِهِ ما كانَ في فِتيانِكُم مِن مثلهِ
ويقال: رَجُلٌ أَحْنَفُ وامرأةٌ حَنْفَاءُ، وقيل: هو الاستقامةُ، وسُمِّي المائلُ الرجلُ بذلك تِفاوُلاً كقولهم لِلدَّبِيعِ: «سَلِيمٌ»، ولِلْمَهْلَكَةِ: «مِفازة» قاله ابن قتيبة^(٤)، وقيل: الحَنِيفُ لَقَبٌ لمن تَدَيَّنَ بالإسلام، قال عمرو^(٥):

(١) الآية ١٦١ من الأنعام.

(٢) الأمالي ١٨/١. وابن الشجري هبة الله بن علي، له: الأمالي؛ مختارات أشعار العرب، شرح التصريف الملوكي توفي سنة ٥٤٢. انظر: معجم الأدباء ٢٨٢/١٩؛ وفيات الأعيان ٢٣٨/١؛ معجم المؤلفين ١٤١/١٣.

(٣) البيت في اللسان: حنف.

(٤) عبدالله بن مسلم، له: إعراب القرآن؛ طبقات الشعراء؛ أدب الكاتب؛ توفي سنة ٢٧٦، أو ٢٦٧. انظر: الإنباه ١٤٣/٢؛ البلغة ١١٦؛ البغية ٦٣/٢.

(٥) نسبة المؤلف هذا البيت لعمرو لم أجدها، وإنما نُسِبَ في السيرة ٢٩٣/١ إلى حمزة، كما نسبه صاحب البحر ٣٩٨/١ إلى عُمر وليس في ديوان عمر بن أبي ربيعة.

- البقرة -

٧٤٣ - حَمَدَتْ اللّٰهَ حِينَ هَدَىٰ فُوَادِي إِلَى الْإِسْلَامِ وَالِدَيْنِ الْحَنِيفِ

قاله القفال^(١)، وقيل: الحنيف: المائلُ عمّا عليه العامّة إلى ما لزمه، قاله الزجاج وأنشد^(٢):

٧٤٤ - وَلَكِنَّا خُلِقْنَا إِذْ خُلِقْنَا حَنِيفًا دِينُنَا عَنْ كُلِّ دِينٍ

آ. (١٣٦) قوله تعالى: ﴿قُولُوا﴾: في هذا الضمير قولان، أحدهما: أنه للمؤمنين والمراد بالمنزل إليهم القرآن على هذا. والثاني: أنه يعودُ على القائلين كونوا هوداً أو نصارى، والمراد بالمنزل إليهم: إما القرآن وإما التوراة والإنجيل، وجملة «آمناً» في محلّ نصبٍ بقولوا، وكرّر الموصول في قوله: «وما أنزل إلى إبراهيم» لاختلاف المنزل إلينا والمنزل إليه، فلولم يكرّر لأوهم أن المنزل إلينا هو المنزل إليه، ولم يكرّر في «عيسى» لأنه لم يخالف شريعة موسى إلا في نزر يسير، فالذي أوتيّه عيسى هو عين ما أوتيّه موسى إلا يسيراً، وقُدّم المنزل إلينا في الذّكر وإن كان متأخراً في الإنزال تشريفاً له.

والأسباط: جمعُ «سبط» وهم في ولد يعقوب كالقبايل في ولد إسماعيل. واشتقاقهم من السَّبَط وهو التتابع، سُموا بذلك لأنهم أمة متتابعون. وقيل: هو مقلوب من البَسَط، وقيل: من «السَّبَط» بالتحريك جمع «سَبَطَة» وهو الشجر الملتف. وقيل للحسنيين سبطا رسول الله صلى الله عليه وسلم لانتشار ذريّتهم، ثم قيل لكل ابن بنت: «سبط».

قوله: «وما أوتي موسى» يجوزُ في «ما» وجهان، أحدهما: أن تكون في محلّ جرّ عطفاً على المؤمن به وهو الظاهر. والثاني: أنها في محلّ رفع

(١) محمد بن علي الشاشي، عالم باللغة والدين، من أهل ما وراء النهر، له: «أصول الفقه» توفي سنة ٣٦٥. انظر: وفيات الأعيان ٤٥٨/١، والأعلام ١٥٩/٧.

(٢) معاني القرآن ١٩٤/١، غير أنه لم ينشد البيت المذكور في كتابه هذا، ولم أهدت إلى قائله وهو في البحر ٣٩٨/١.

- البقرة -

بالابتداء، ويكون «وما أوتي النبيون» عطفاً عليها، وفي الخبر وجهان، أحدهما: أن يكون «من ربهم». والثاني: أن يكون «لا نفرق» هكذا ذكر الشيخ^(١)، إلا أن في جعله «لا نفرق» خبراً عن «ما» نظراً لا يخفى من حيث عدم عود الضمير عليها. ويجوز أن تكون «ما» الأولى عطفاً على المجرور، وما الثانية مبتدأة وفي خبرها الوجهان، وللشيخ أن ينفصل عن عدم عود الضمير بأنه محذوف تقديره: لا نفرق فيه، وحذف العائد المجرور بـ «في» مطرد كما ذكر بعضهم، وأنشد^(٢):

٧٤٥ - فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر
أي: نساء فيه ونسر فيه.

قوله: «من ربهم» فيه ثلاثة أوجه، أحدها - وهو الظاهر - أنه في محل نصب، و«من» لابتداء الغاية، ويتعلق بـ «أوتي» الثانية إن أعدنا الضمير على النبيين فقط دون موسى وعيسى أو بـ «أوتي» الأولى، وتكون الثانية تكراراً لسقوطها في آل^(٣) عمران إن أعدنا الضمير على موسى وعيسى والنبيين. الثاني: أن يكون في محل نصب على الحال من العائد على الموصول فيتعلق بمحذوف تقديره: وما أوتي كائناً من ربهم. الثالث: أنه في محل رفع لوقوعه خبراً إذا جعلنا «ما» مبتدأ وقد تقدم تحقيقه.

قوله: «بين أحد» متعلق بـ «لا نفرق»، وفي «أحد» قولان أظهرهما: أنه الملازم للنفي الذي همزته أصلية فهو للعموم وتحتة أفراد، فلذلك صح دخول «بين» عليه من غير تقدير معطوف نحو: «المال بين الناس». والثاني: أنه الذي همزته بدل من واو بمعنى واحد، وعلى هذا فلا بد من تقدير معطوف

(١) البحر ٤٠٨/١.

(٢) البيت للنمر بن تولب، وهو في الكتاب ٤٤/١؛ والهمع ١٠١/١؛ والدرر ٧٦/١.

(٣) الآية ٨٤ من آل عمران: «وما أوتي موسى وعيسى والنبيون من ربهم».

- البقرة -

لِيَصِحَّ دُخُولُ «بَيْنَ» عَلَى مُتَعَدِّدٍ، وَلَكِنَّهُ حُذِفَ لِفَهْمِ الْمَعْنَى، وَالتَّقْدِيرُ: بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَنَظِيرُهُ وَمِثْلُهُ قَوْلُ النَّابِغَةِ^(١):

٧٤٦ - فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا أَبُو حُجْرٍ إِلَّا لِيَالٍ قَلَائِلُ

أَي: بَيْنَ الْخَيْرِ وَبَيْنِي. وَ«لَهُ» مُتَعَلِّقٌ بِمُسْلِمُونَ، قُدِّمَ لِلْإِهْتِمَامِ بِهِ لِعَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى أَوْ لِتَنَاسُبِ الْفَوَاصِلِ.

أ. (١٣٧) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾: فِي الْبَاءِ أَقْوَالٌ، أَحَدُهَا: أَنَّهَا زَائِدَةٌ كَهَيِّ فِي قَوْلِهِ «وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ»^(٢) وَقَوْلِهِ: «وَهَزِي إِلَيْكَ بِجِدْعٍ»^(٣) وَقَوْلِهِ^(٤):

٧٤٧ - سَوْدُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ

وَالثَّانِي: أَنَّهَا بِمَعْنَى «عَلَى، أَي: فَإِنْ آمَنُوا عَلَى مِثْلِ إِيمَانِكُمْ بِاللَّهِ». وَالثَّلَاثُ: أَنَّهَا لِلْإِسْتِعَانَةِ كَهَيِّ فِي «نَجَرْتُ بِالْقُدُومِ» وَ«كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ» وَالْمَعْنَى: فَإِنْ دَخَلُوا فِي الْإِيمَانِ بِشَهَادَةٍ مِثْلِ شَهَادَتِكُمْ، وَعَلَى هَذِهِ الْأَوْجِهِ فَيَكُونُ الْمُؤْمِنُ بِهِ مَحْذُوفًا، وَ«مَا» مُصَدَّرِيَّةٌ وَالضَّمِيرُ فِي «بِهِ» عَائِدًا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَالتَّقْدِيرُ: فَإِنْ آمَنُوا بِاللَّهِ إِيمَانًا مِثْلَ إِيمَانِكُمْ بِهِ، وَ«مِثْلُ» هُنَا فِيهَا قَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا زَائِدَةٌ وَالتَّقْدِيرُ: بِمَا آمَنْتُمْ بِهِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ^(٥) عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ

(١) الدِيَوَانُ ١١٩؛ وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكُ ٦٣/٣؛ وَالتَّصْرِيحُ ١٥٣/٢؛ وَالْأَشْمُونِيُّ ١١٦/٣؛ وَالْعَيْنِيُّ ١٦٧/٤.

(٢) الْآيَةُ ١٩٥ مِنْ الْبَقْرَةِ.

(٣) الْآيَةُ ٢٥ مِنْ مَرْيَمَ.

(٤) الْبَيْتُ لِلرَّاعِي أَوْ الْقِتَالِ الْكِلَابِيِّ فِي دِيَوَانِهِ ٥٣ وَصَدْرُهُ:

هُنَّ الْحَرَائِرُ لَارَبَّاتُ أَحْمَرَةٍ

وَهُوَ فِي مَجَالِسِ ثَعْلَبِ ٣٠١/١؛ وَالْمَخْصَصُ ٧٠/١٤؛ وَالْمَغْنِي ٤٥؛ وَالْحِزَانَةُ

٦٦٧/٣. وَالْأَحْمَرَةُ: حِمَارٌ؛ وَسَوْدُ الْمَحَاجِرِ: الْإِمَاءُ السُّودُ.

(٥) الْبَحْرُ ٤٠٩/١؛ ابْنُ عَطِيَّةٍ ٤٣١/١؛ الشُّوَاذُ ١٠.

- البقرة -

عباس، وذكر البيهقي عن ابن عباس: «لا تقولوا بمثل ما آمنتم به» [فإن الله ليس له مثل ولكن قولوا بالذي آمنتم به] وهذه تُروى قراءة [عن] أبي، ونظيرها في الزيادة قول الشاعر^(١):

٧٤٨ - فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُورٍ

وقال بعضهم: هذا من مجاز الكلام تقول: هذا أمرٌ لا يفعلُه مثلك، أي لا تفعله أنت، والمعنى: فإن آمنوا بالذي آمنتم به، نقله ابن عطية^(٢)، وهو يؤول إلى إلغاء «مثل» وزيادتها. والثاني: أنها ليست بزائدة، والمثلية متعلقة بالاعتقاد، أي: فإن اعتقدوا بمثل اعتقادكم، أو متعلقة بالكتاب أي: فإن آمنوا بكتاب مثل الكتاب الذي آمنتم به، والمعنى: فإن آمنوا بالقرآن الذي هو مُصدِّقٌ لما في التوراة والإنجيل، وهذا التأويل ينفي زيادة الباء.

و «ما» قوله: «بمثل ما آمنتم» فيها وجهان، أحدهما: أنها بمعنى الذي والمراد بها حينئذٍ: إِمَّا اللهُ تَعَالَى بِالتَّوْبِيلِ الْمُتَقَدِّمِ عِنْدَ مَنْ يُجِيزُ وَقَوْعَ «مَا» عَلَى أُولَى الْعِلْمِ نَحْوِ: «وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا»^(٣) وَإِمَّا الْكِتَابَ الْمَنْزُولَ. والثاني: أنها مصدرية وقد تقدّم ذلك. والضمير في «به» فيه أيضاً وجهان، أحدهما: أنه يعود على الله تعالى كما تقدّم. والثاني: أن يعود على «ما» إذا قيل: إنها بمعنى الذي.

قوله: «فقد اهتدوا» جواب الشرط في قوله: «فإن آمنوا»، وليس الجواب محذوفاً، كهو في قوله: «وإن يكذبوك فقد كذبت رسل»^(٤) لأن تكذيب الرسل

(١) تقدم برقم ٢١٠.

(٢) التفسير ٤٣١/١.

(٣) الآية ٥ من سورة الشمس.

(٤) الآية ٤ من سورة فاطر.

- البقرة -

ماضٍ محقّقٍ هناك فاحتجنا إلى تقديرِ جوابٍ، وأمّا هنا فالهدايةُ منهم لم تقع بعدُ فهي مستقبلةٌ معنًى وإن أُبرِزَّت في لفظِ المُضَيِّ.

قوله: «في شِقَاقٍ» خبرٌ لقوله: «هم» وجَعَلَ الشَّقَاقَ ظرفاً لهم وهم مطروّفون له مبالغةً في الإخبارِ باستعلائه عليهم، وهو أبلغٌ من قولك هم مُشاقِّون، ومثله: «إنا لنراك في سَفَاهَةٍ»^(١) ونحوه. والشَّقَاقُ مصدرٌ من شاقّه يُشاقّه نحو: ضاربه ضراباً، ومعناه المخالفةُ والمُعَاداةُ، وفي اشتقاقه ثلاثةُ أقوالٍ، أحدها: أنه من الشَّقِّ وهو الجانبُ. وذلك أن أحدَ المُشاقِّين يصير في شِقِّ صاحبه / أي: جانبه، قال امرؤ القيس^(٢):

[١/٥٦]

٧٤٩ - إذا ما بكى من خلفها أنصرفت له بشقٌّ وشقٌّ عندنا لم يُحوّل

أي: بجانب. الثاني: أنه من المَشَقَّةِ فإنَّ كلاً منهما يَحْرِصُ على ما يَشُقُّ على صاحبه. الثالث: أنه من قولهم: «شَقَقْتُ العصا بيني وبينك» وكانوا يفعلون ذلك عند تعاديبهم. والفاءُ في قوله: «فَسَيَكْفِيكُهُمْ» تُشعرُ بتعقيب الكفاية عَقِبَ شِقَاقِهِمْ. وجيء بالسینِ دونَ سوف لأنها أقربُ منها زماناً بوضعيها، ولا بُدَّ من حذفِ مضافٍ أي: فسيفيكك شِقَاقَهُمْ؛ لأنَّ الذوات لا تُكْفَى إنما تُكْفَى أفعالها، والمكفيُّ به هنا محذوفٌ أي: بمنَّ يَهْدِيهِ اللهُ أو بتفريقِ كلمتهم.

آ. (١٣٨) قوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ اللهِ﴾: قرأ الجمهورُ «صبغة» بالنصب، وقال الطبري^(٣): «مَنْ قرأ مِلَّةً إبراهيمَ بالرفعِ قرأ صبغةً بالرفع» وقد تقدّم أنها قراءةُ ابنِ هرمز وابنِ أبي عبله^(٤). فأما قراءةُ الجمهورِ ففيها أربعةُ

(١) الآية ٦٦ من الأعراف.

(٢) تقدم برقم ٢٢٢.

(٣) تفسير الطبري ١١٧/٣.

(٤) البحر ٤١١/١.

- البقرة -

أوجه أحدها: أن انتصابها انتصاب المصدر المؤكد وهذا اختاره الزمخشري^(١)، وقال: «هو الذي ذكر سيويه^(٢) والقول ما قالت حذام» انتهى قوله. واختلف حينئذ عن ماذا انتصب هذا المصدر؟ فقيل عن قوله: «قولوا آمناً» وقيل عن قوله: «ونحن له مسلمون»، وقيل: عن قوله: «فقد اهتدوا». الثاني: أن انتصابها على الإغراء أي: الزموا صبغة الله، قال الشيخ^(٣): «وهذا ينافره آخر الآية وهو قوله: «ونحن له عابدون» إلا أن يُقدَّر هنا قول، وهو تقدير لا حاجة إليه ولا دليل من الكلام عليه». الثالث: أنها بدل من «ملة» وهذا ضعيف إذ قد وقع الفصل بينهما بجمل كثيرة. الرابع انتصابها بإضمار فعل أي: اتبعوا صبغة الله، ذكره أبو البقاء^(٤) مع وجه الإغراء، وهو في الحقيقة ليس زائداً فإن الإغراء أيضاً هو نصب بإضمار فعل.

قال الزمخشري^(٥): «وهي - أي الصبغة - من صبغ كالجلسة من جلس، وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ، والمعنى تطهير الله، لأن الإيمان يطهر النفوس، والأصل فيه أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماء المعمودية ويقولون هو تطهير لهم، فأمر المسلمون أن يقولوا: آمناً وصبغنا الله صبغة لا مثل صبغتكم، وإنما جيء بلفظ الصبغة على طريق المشاكلة كما تقول لمن يغرُس الأشجار: اغرُس كما يغرُس فلان، تريد رجلاً يصطنع الكرام».

وأما قراءة الرفع فتحتمل وجهين أحدهما: أنها خبر مبتدأ محذوف أي:

(١) الكشاف/١/٣١٦.

(٢) الكتاب/١/١٩١.

(٣) البحر/١/٤١٢.

(٤) الإملاء/١/٦٦.

(٥) الكشاف/١/٣١٦.

ذلك الإيمان صبغة الله. والثاني: أن تكون بدلاً من «ملة» لأن من رفع «صبغة» رفع «ملة» كما تقدم فتكون بدلاً منها كما قيل بذلك في قراءة النصب.

قوله: «ومن أحسن» مبتدأ وخبر، وهذا استفهام معناه النفي أي: لا أحد، و«أحسن» هنا فيها احتمالان، أحدهما: أنها ليست للتفضيل إذ صبغة غير الله منتف عنها الحسن. والثاني: أن يراد التفضيل باعتبار من يظن أن في صبغة غير الله حسناً لا أن ذلك بالنسبة إلى حقيقة الشيء. و«من الله» متعلق بأحسن فهو في محل نصب. و«صبغة» نصب على التمييز من أحسن، وهو من التمييز المنقول من المبتدأ والتقدير: ومن صبغته أحسن من صبغة الله، فالتفضيل إنما يجري بين الصبغتين لا بين الصابغين. وهذا غريب أعني كون التمييز منقولاً من المبتدأ.

قوله: «ونحن له عابدون» جملة من مبتدأ وخبر معطوفة على قوله «قولوا آمناً بالله» فهي في محل نصب بالقول، قال الزمخشري^(١): «وهذا العطف يرد قول من زعم أن «صبغة الله» بدل من «ملة» أو نصب على الإغراء بمعنى عليكم صبغة الله لما فيه من فك النظم وإخراج الكلام عن الثامه واتساقه» قال الشيخ^(٢): «ونقديه في الإغراء: عليكم صبغة ليس بجيد؛ لأن الإغراء إذا كان بالظروف والمجرورات لا يجوز حذف ذلك الظرف ولا المجرور، ولذلك حين ذكرنا وجه الإغراء قدرناه بالزمو صبغة الله. انتهى». كأنه لضعف العمل بالظروف والمجرورات ضعف حذفها وإبقاء عملها.

آ. (١٣٩) قوله تعالى: ﴿أَتَحَاجُّونَنَا﴾: الاستفهام هنا للإنكار والتوبيخ. والجمهور: «أتحاجوننا» بنونين الأولى للرفع والثانية نون «نا»

(١) الكشاف ٣١٦/١

(٢) البحر ٤١٢/١

- البقرة -

وقرأ^(١) زيدٌ والحسنُ والأعمشُ بالإدغام، وأجاز بعضهم حَذَفَ النونِ الأولى، فأما قراءةُ الجمهورِ فواضحةٌ، وأما قراءةُ الإدغامِ فلا اجتماعَ مثليين، وسَوَّغَ الإدغامَ وجودُ حرفِ المَدِّ واللينِ قبله القائمُ مقامَ الحركةِ، وأما من حَذَفَ فبالحَمَلِ على نونِ الوقايةِ كقراءة: «فَيْمَ تَبَشِّرُونَ»^(٢) وقوله^(٣):

٧٥٠ - تَرَاهُ كَالثُّغَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَّيْنِي

يريد: فليئني، وهذه الآيةُ مثلُ قوله: «أفغيرَ اللهِ تأمرونيَ أعبُدُ»^(٤) فإنه قرئتُ بالأوجهِ الثلاثةِ: الفُكُّ والإدغامُ والحذفُ، ولكن في المتواترِ، وهنا لم يُقرأ في المشهورِ كما تقدَّم إلا بالفك. ومحلُّ هذه الجملةِ النصبُ بالقولِ قبلها. والضميرُ في «قل» يَحْتَمِلُ أن يكونَ للنبي عليه السلام أولُ كلِّ مَنْ يَصْلُحُ للخطابِ، والضميرُ المرفوعُ في «أتحاجُّوننا» لليهودِ والنصارى أولُ مشركي العَرَبِ. والمُحَاجَّةُ مُفَاعَلَةٌ من حَجَّه يُحِجُّه. وقوله «في الله» لا بدُّ من حَذَفِ مضافٍ أي: في شأنِ الله أودين الله.

قوله: «وهو ربُّنا» مبتدأٌ وخبرٌ في محلِّ نصبٍ على الحالِ، وكذا ما عطفَ عليه من قوله: «ولنا أعمالنا» ولا بُدَّ من حَذَفِ مضافٍ أي: جزاءُ أعمالنا ولكم جزاءُ أعمالكم.

(١) البحر ١/٤١٢، ونسبها القرطبي إلى ابن محيصن ٢/١٤٥، وزيد هنا هو زيد ابن ثابت كما في البحر.

(٢) الآية ٥٤ من الحجر، قرأها ابن كثير بتشديد النون مكسورة وقرأها نافع بتخفيفها، وقرأ الباقون بفتح النون مخففة. انظر: السبعة ٣٦٧.

(٣) البيت لعمر بن معد يكرب، وهو في الكتاب ٢/١٥٤؛ واللسان: فلا؛ وابن يعيش ٣/١٩؛ والهمع ١/٩٥؛ والدرر ١/٤٣. يصف شعره وقد علاه الشيب، والثغام: نبت له نور أبيض. ويعل: يُطَيَّب.

(٤) الآية ٦٤ من الزمر، قرأ ابن عامر بنونين ظاهرين، وقرأ نافع بنون واحدة خفيفة، وقرأ الباقون بنون مشددة. السبعة ٥٦٣؛ والكشف ٢/٢٤٠.

- البقرة -

آ. (١٤٠) قوله تعالى: ﴿أَمْ تَقُولُونَ﴾: قرأ حمزة^(١) والكسائي وحفص وابن عامر بتاء الخطاب والباقون بالياء، فأما قراءة الخطاب فتحتمل «أم» فيها وجهين، أحدهما: أن تكون المتصلة، والتعادل بين هذه الجملة وبين قوله: أتحتاجوننا، فالاستفهام عن وقوع أحد هذين الأمرين: المُحاجة في الله أو ادعاء على إبراهيم ومن ذكر معه اليهودية والنصرانية، وهو استفهام إنكار وتوبيخ كما تقدم فإن كلا الأمرين باطل. والثاني: أن تكون المنقطعة فتقدّر بـ «بل» والهمزة، على ما تقرّر في المنقطعة على أصح المذاهب، والتقدير: بل أتقولون. والاستفهام للإنكار والتوبيخ أيضاً فيكون قد انتقل عن قوله: أتحتاجوننا وأخذ في الاستفهام عن قضية أخرى، والمعنى على إنكار نسبة اليهودية والنصرانية إلى إبراهيم ومن ذكر معه.

وأما قراءة الغيبة فالظاهر أن «أم» فيها منقطعة على المعنى المتقدم. وحكى الطبري^(٢) عن بعض النحويين أنها متصلة لأنك إذا قلت: أقوم أم يقوم عمرو: أيكون هذا أم هذا. ورد ابن عطية^(٣) هذا الوجه فقال: «هذا المثال غير جيد، لأنَّ القائل فيه واحد والمخاطب واحد، والقول في الآية من اثنين والمخاطب اثنان غيران، وإنما تتجه معادلة «أم» للألف على الحكم المعنوي، كأن معنى قُلْ أتحتاجوننا: أتحتاجون يا محمد أم يقولون» انتهى. وقال الزمخشري^(٤): «وفيمَن قرأ بالياء لا تكون إلا منقطعة» قال الشيخ^(٥): «ويمكن الاتصال مع قراءة الياء، ويكون ذلك من الالتفات إذ صار فيه

(١) السبعة ١٧١؛ والكشف ٢٦٦/١.

(٢) تفسير الطبري ١٢٣/٣.

(٣) تفسير ابن عطية ٤٣٤/١.

(٤) الكشاف ٣١٦/١.

(٥) البحر ٤١٤/١.

- البقرة -

[خروج] (١) من خطاب إلى عَيْبَةَ، والضميرُ لناسٍ مخصوصين». وقال أبو البقاء (٢): «أم يقولون يُقرأ بالياء رداً على قوله: «فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ» فجعل هذه الجملة متعلقةً بقوله: «فسيكفيكمهم» وحينئذٍ لا تكونُ إلا منقطعةً لما عرفتَ أن من شرط المتصلةِ تقدُّمَ همزةِ استفهامٍ أو تسويةٍ مع أن المعنى ليس / على أن الانتقالَ من قوله: «فسيكفيكمهم» إلى قوله «أم يقولون» حتى يجعله رداً عليه وهو بعيدٌ عنه لفظاً ومعنى.

وقال الشيخ (٣): «الأحسنُ في القراءتين أن تكونَ «أم» منقطعةً وكأنه أنكرَ عليهم مُحاجَّتهم في الله ونسبةِ أنبيائه لليهودية والنصرانية، وقد وَقَعَ منهم ما أنكرَ عليهم، ألا ترى إلى قوله: «قل يا أهل الكتاب لِمَ تُحاجُّون في إبراهيم» الآيات (٤) وإذا جعلناها متصلةً كان ذلك غيرَ متضمَّنٍ وقوعِ الجملتين، بل إحداهما، وصارَ السؤالُ عن تعيينِ إحداهما، وليس الأمرُ كذلك إذ وقعا معاً. وهذا الذي قاله الشيخُ حسنٌ جداً. و«أو» في قوله: «هوداً أو نصارى» كهي في قوله: «لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى» (٥) وقد تقدَّم تحقيقه.

قوله: «أم الله» أم متصلةً، والجلالةُ عطفُ على «أنتم»، ولكنه فصل بين المتعاطفين بالمسؤولِ عنه، وهو أحسنُ الاستعمالاتِ الثلاثة: وذلك أنه يجوزُ في مثل هذا التركيبِ ثلاثةُ أوجهٍ: تقدُّمُ المسؤولِ عنه نحو: أعلم أنتم أم الله، وتوسطه نحو: أنتم أعلم أم الله، وتأخيرُه نحو: أنتم أم الله أعلم. وقال أبو البقاء (٦): «أم الله» مبتدأ والخبرُ محذوفٌ، أي: أم الله أعلم، و«أم» هنا

(١) من البحر.

(٢) الإملاء ١/٦٦.

(٣) البحر ١/٤١٤.

(٤) الآية ٦٥ من آل عمران.

(٥) الآية ١١١ من البقرة.

(٦) الإملاء ١/٦٦.

- البقرة -

المتصلة أي: أيكم أعلم» وهذا الذي قاله فيه نظراً، لأنه إذا قَدَّر له خبراً صناعياً صار جملةً، وأم المتصلة لا تَعَطِّفُ الجملة بل المفرد وما في معناه. وليس قولُ أبي البقاء بتفسيرٍ معنى فيُعْتَفَرُ له ذلك بل تفسيرُ إعرابٍ، والتفضيلُ في قوله «أعلم» على سبيل الاستهزاء وعلى تقديرٍ أن يُظَنَّ بهم عِلْمٌ من الجَهْلَةِ وإلا فلا مشاركةً، ونظيره قولُ حسان^(١):

٧٥١ - أتهجوه ولست له بكفٍ فسرُّكم بالخير كما الفداء
وقد علم أن الرسول خيرٌ كله.

قوله: «من الله» في «من» أربعة أوجه، أحدها: أنها متعلقةٌ بـ«كتم»، وذلك على حذفٍ مضافٍ أي: كتم من عبادِ الله شهادةً عنده. الثاني: أن تتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنها صفةٌ لشهادةٍ بعد صفةٍ، لأنَّ «عنده» صفةٌ لشهادة، وهو ظاهرُ قولِ الزمخشري^(٢) فإنه قال: و«من» في قوله: «شهادةً من الله» مثلها في قولك: «هذه شهادةٌ مني لفلان» إذا شهَّدتَ له، ومثله: «براءةٌ من الله ورسوله»^(٣). الثالث: أنها في محلِّ نصبٍ على الحالِ من المضميرِ في «عنده»، يعني من الضميرِ المرفوعِ بالظرفِ لوقوعه صفةً، ذكَّره أبو البقاء^(٤). الرابع: أن يتعلَّقَ بذلك المحذوفِ الذي تعلَّقَ به الظرفُ وهو «عنده» لوقوعه صفةً، والفرقُ بينه وبين الوجهِ الثاني أن ذاك له عاملٌ مستقلٌّ غيرُ العاملِ في الظرف.

قال أبو البقاء^(٥): «ولا يجوزُ أن تُعلَّقَ «من» بشهادة، لثلا يُفصلُ بين

(١) تقدم برقم ٢٦٦.

(٢) الكشف ٣١٦/١.

(٣) الآية ١ من سورة براءة.

(٤) الإملاء ٦٦/١.

(٥) الإملاء ٦٦/١.

- البقرة -

الصلة والموصول بالصفة يعني أن «شهادة» مصدر مؤول بحرف مصدرى وفعل فلو عُلِّقَتْ «مِنْ» بها لَكُنْتَ قد فَصَلْتَ بين ما هو في معنى الموصول وبين أبعاض الصلة بأجنبي وهو الظرف الواقع صفةً لشهادة. وفيه نظرٌ من وجهين، أحدهما: لا نُسَلِّمُ أن «شهادة» يَنْحَلُّ لموصولٍ وصلته، فإنَّ كلَّ مصدرٍ لا يَنْحَلُّ لهما. والثاني: سَلَّمْنَا ذلك ولكن لا نُسَلِّمُ والحالةُ هذه أن الظرف صفةٌ بل هو معمولٌ لها، فيكونُ بعضُ الصلة لا أجنبياً حتى يُلْزَمَ الفصلُ به بين الموصول وصلته، وإنما كان طريقُ مَنع هذا بغيرِ ما ذَكَر، وهو أن المعنى يأبى ذلك.

وَكَتَمَ يتعدى لاثنتين فأولهما في الآية الكريمة محذوف تقديره: كَتَمَ الناسُ شهادةً، والأحسنُ من هذه الوجوه أن تكونَ «من الله» صفةً لشهادة أو متعلقةً بعامل الظرف لا متعلقةً بكتم، وذلك أن كتمانَ الشهادة مع كونها مستودعةً من الله عنده أبلغُ في الأظلميةِ مِنْ كتمانِ شهادةٍ مطلقةٍ من عبادِ الله.

وقال في «رَبِّي الظَّمَانُ»^(١): «في الآية تقديمٌ وتأخيرٌ، والتقدير: وَمَنْ أَظْلَمُ مِنْ اللَّهِ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً حَصَلَتْ لَهُ كَقَوْلِكَ: «وَمَنْ أَظْلَمُ مِنْ زَيْدٍ مِنْ جَمَلَةِ الْكَلِمَتَيْنِ لِلشَّهَادَةِ» والمعنى: لو كان إبراهيمُ وبنوه يهوداً أو نصارى، ثم إنَّ الله كَتَمَ هذه الشهادةَ لم يكن أحدٌ مِمَّنْ يكتُمُ الشهادةَ أَظْلَمَ منه، لكن لما استحال ذلك مع عَدْلِهِ وتنزيهه عن الكذبِ عَلِمْنَا أن الأمر ليس كذلك». قال الشيخ^(٢): «وهذا متكلفٌ جداً من حيث التركيبُ ومن حيث المدلولُ: أمَّا التركيبُ فإنَّ التقديمَ والتأخيرَ من الضرائرِ عند الجمهور، وأيضاً فيبقى قوله: «مِمَّنْ كَتَمَ» متعلقاً إِمَّا بأظلم، فيكونُ ذلك على طريقِ البدليةِ، ويكونُ

(١) وهو لشرف الدين محمد بن عبدالله المرسي الأندلسي المتوفى سنة ٦٥٥. انظر: إيضاح

المكنون ٦٠٤/٣.

(٢) البحر ٤١٦/١.

- البقرة -

إذ ذاك بدل عامٍ من خاصٍ وليس بثابتٍ، وإن كان بعضهم زعمَ وروده، لكنَّ الجمهور تأولوه بوضع العام موضع الخاص، أو تكون «من» متعلقةً بمحذوف فتكون في موضع الحال أي: كائناً من الكاتمين. وأما من حيث المدلول فإن ثبوت الأظلمية لمن جُرِّبَ مِنْ «يكون على تقدير، أي: إن كتمها فلا أحد أظلم منه، وهذا كله معنى لا يليقُ به تعالى ويُنزّه كتابه عنه».

آ. (١٤٢) قوله تعالى: ﴿من الناس﴾: في محلِّ نصبٍ على الحالِ من «السفهاء» والعاملُ فيها «سيقول» وهي حالٌ مبينةٌ فإنَّ السَّفه كما يوصف به الناسُ يُوصَفُ به غيرُهم من الجمادِ والحيوانِ، وكما يُنسَبُ القولُ إليهم حقيقةً يُنسَبُ لغيرهم مجازاً فَرَفَعَ المجازَ بقوله: «من الناس» ذكره ابن عطية^(١) وغيره.

قوله: «ما ولأهم» «ما» مبتدأ وهي استفهاميةٌ، والجملة بعدها خبرٌ عنها، و«عن قبيلتهم» متعلقٌ بـ «ولأهم»، ولا بُدَّ من حذفٍ مضافٍ في قوله «عليها» أي: على توجُّهها أو اعتقادها، وجملة الاستفهام في محلِّ نصبٍ بالقول، والاستعلاء في قوله «عليها» مجازٌ، نَزَّلَ مواظبتهم على المحافظة عليها منزلةً من استعلى على الشيء.

آ. (١٤٣) قوله تعالى: ﴿وكذلك﴾: الكاف فيها الوجهان المشهوران كما تقدّم ذلك غير مرة، وهما: إما النصبُ على نعتِ مصدرٍ محذوفٍ أو على الحالِ من المصدرِ المحذوفِ، والتقدير: جعلناكم أمةً وسطاً جعلاً مثل ذلك ولكنَّ المشارَ إليه بـ «ذلك» غيرُ مذكورٍ فيما تقدّم، وإنما تقدّم ما يدلُّ عليه. واختلفوا في «ذلك» على خمسة أوجهٍ: أحدها أنَّ المشارَ إليه هو الهدفُ المدلولُ عليه بقوله: «يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ» والتقدير: جعلناكم أمةً وسطاً مثل ما هديناكم.

(١) التفسير ١/٤٣٦.

- البقرة -

الثاني : أنه جعلُ، والتقديرُ: جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا مثلَ ذلكِ الجعلِ الغريبِ الذي فيه اختصاصُكم بالهداية. الثالث: قيل: المعنى كما جَعَلْنَا قِبَلَتَكُمْ متوسطةً جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا. الرابع: قيل: المعنى كما جعلنا القِبلةَ وسطَ الأرضِ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا. الخامس: - وهو أَبَعْدُهَا - أَنَّ المِشَارَ إِلَيْهِ قَوْلُهُ: «ولقد اصطفيناها في الدنيا» أي: مثلُ ذلكِ الاصطفاءِ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا و«جَعَلَ» بمعنى صَيَّرَ، فيتعدى لاثنين، فالضميرُ مفعولٌ أولٌ، و«أُمَّةً» مفعولٌ ثانٍ ووسطاً نعتُهُ. والوسطُ بالتحريكِ: اسمٌ لما بينَ الطرفين، ويُطْلَقُ على خيارِ الشيءِ لأن الأوساطَ محمّيةٌ بالأطرافِ قال حبيب^(١):

٧٥٢ - كَانَتْ هِيَ الْوَسْطَ الْمَحْمِيَّ فَكَتَنَفَتْ بِهَا الْحَوَادِثُ حَتَّى أَصْبَحَتْ طَرْفَا

ووسطُ الوادي خيرٌ موضعٍ فيه، قال زهير^(٢):

٧٥٣ - هُمْ وَسْطُ تَرْضَى الْأَنَامُ بِحُكْمِهِمْ إِذَا نَزَلَتْ إِحْدَى اللَّيَالِي بِمُعْظَمِ

وقوله^(٣):

٧٥٤ - وَكُنْ مِنَ النَّاسِ جَمِيعاً وَسَطًا

وَفَرَّقَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ وَسْطٍ بِالْفَتْحِ وَوَسْطٍ بِالتَّسْكِينِ، فقال: كُلُّ مَوْضِعٍ صَلَحَ فِيهِ لَفْظُ «بَيْنَ» يُقَالُ بِالسُّكُونِ وَالْإِلْفِ بِالتَّحْرِيكِ. فتقول: جَلَسْتُ وَسْطَ الْقَوْمِ بِالسُّكُونِ. وقال الراغب^(٤): «وَسْطُ الشَّيْءِ مَا لَهُ طَرَفَانِ مِثَالِيَا الْقَدْرِ، وَيُقَالُ ذَلِكَ فِي الْكَمِيَةِ الْمُتَّصِلَةِ كَالْجِسْمِ الْوَاحِدِ، فَتَقُولُ: وَسْطُهُ صُلْبٌ، وَوَسْطُ بِالسُّكُونِ يُقَالُ فِي الْكَمِيَةِ الْمُنْفَصِلَةِ كَشَيْءٍ يَفْصَلُ بَيْنَ جِسْمَيْنِ نَحْوُ:

(١) ديوان أبي تمام ٣٧٤/٢؛ وشواهد الكشاف ٤٥٥/٤.

(٢) ليس في ديوانه، وهو في الطبري ١٤٢/٣؛ أساس البلاغة: وسط؛ والبحر ١/٤١٨.

(٣) لم أهدت إلى قائله وقبله.

لَا تَسْأَلُنْ إِنْ سَأَلْتَ شَطَطًا

وهو في القرطبي ١٥٤/٢.

(٤) المفردات ٥٥٩.

- البقرة -

«وسط القوم» كذا، وتحريُّر القول فيه هو أن المفتوح في الأصل مصدر، ولذلك استوى في الوصف به الواحد وغيره، المؤنث والمذكر، والساكن ظرفٌ والغالب فيه عدم التصرف، وقد جاء متمكناً في قول الفرزدق^(١):

٧٥٥ - أَتَتْهُ بِمَجْلُومٍ كَأَنَّ جَبِينَهُ صَلَاةٌ وَرَسٌ وَسَطُّهَا قَدْ تَفَلَّقَا
رُؤْيٍ بِرَفْعِ الطَّاءِ وَالضَّمِيرِ لَصَلَاةٍ، وَبِفَتْحِهَا وَالضَّمِيرِ لِلجَائِثَةِ.

قوله: «لتكونوا» يجوز في هذه اللام وجهان، أحدهما: أن تكونَ لام «كي» فتفيد العلة. والثاني أن تكونَ لامَ الصيرورة، وعلى كلا التقديرين فهي حرفُ جر، وبعدها أن مضمرة، وهي وما بعدها في محلِّ جر، وأتى بـ«شهداء» جمعَ شهيدٍ الذي / يَدُلُّ عَلَى المبالغةِ دونَ شاهدين وشهود [١/٥٧] جمعِي شاهد.

وفي «على» قولان أحدهما: أنها على بابها، وهو الظاهر. والثاني أنها بمعنى اللام، بمعنى: أنكم تنقلون إليهم ما علمتموه من الوحي والدين، كما نقله الرسول عليه السلام، وكذلك القولان في «على» الأخيرة، بمعنى أن الشهادة بمعنى التزكية منه عليه السلام لهم. وإنما قدّم متعلّق الشهادة آخراً وقدّم^(٢) أولاً لوجهين، أحدهما - وهو ما ذكره الزمخشري -^(٣) أن الغرض في الأول إثباتُ شهادتهم على الأمم، وفي الآخر اختصاصهم بكون الرسول شهيداً عليهم، والثاني: أن «شهيداً» أشبه بالفواصل والمقاطع من «عليكم» فكان قوله «شهيداً» تمامَ الجملة ومقطعها دون «عليكم». وهذا الوجهُ قاله

(١) ديوانه ٥٩٦؛ والنوادر ١٦٣؛ والخصائص ٣٦٩/٢؛ واللسان جلم؛ وأملِي الشجري ٢٥٨/٢؛ والدرر ١٦٩/١؛ والمجلوم الشعر: المحلوقة، والصلاية: الحجر الأملس، وتفلق: تشقق.

(٢) كذا في الأصول ولعله سهو، وإنما أخر فقال: شهداء على الناس.

(٣) الكشف ٣١٨/١.

- البقرة -

الشيخ^(١) مختاراً له راداً على الزمخشري مذهبه من أن تقديم المفعول يُشعرُ بالاختصاص وقد تقدّم ذلك .

قوله : « التي كنت عليها » في هذه الآية خمسة أوجهٍ أحدها : أن « القبلة » مفعولٌ أولٌ ، و « التي كنت عليها » مفعولٌ ثانٍ ، فإنَّ الجعلَ بمعنى التصيير ، وهذا ما جزمَ به الزمخشري^(٢) فإنه قال : « التي كنت عليها » ليس بصفةٍ للقبلة ، إنما هي ثاني مفعولي جعلٍ ، يريد : وما جعلنا القبلةَ الجهةَ التي كنتَ عليها ، وهي الكعبةُ ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي بمكة إلى الكعبةِ ، ثم أمر بالصلاة إلى صخرة بيت المقدس ثم حوّل إلى الكعبةِ .

الثاني : أن « القبلة » هي المفعول الثاني ، وإنما قدّم ، و « التي كنتَ عليها » هو الأول ، وهذا ما اختاره الشيخ^(٣) محتجاً له بأن التصيير هو الانتقال من حالٍ إلى حالٍ ، فالمتلبسُ بالحالة الأولى [هو المفعول الأولُ والمتلبسُ]^(٤) بالحالة الثانية هو المفعول الثاني ، ألا ترى أنك تقول : جعلتُ الطينَ خزفاً وجعلتُ الجاهلَ عالماً ، والمعنى هنا على هذا التقدير ، وما جعلنا القبلةَ - الكعبةَ التي كانت قبلةً لك أولاً ثم صُرِفَتْ عنها إلى بيت المقدس - قبلتك الآن إلا لنعلم ، ونسبَ الزمخشري^(٥) في جعله « القبلة » مفعولاً أولً إلى الوهم . وفيه نظر .

الثالث : أن « القبلة » مفعولٌ أولٌ ، و « التي كنتَ » صفتها ، والمفعول الثاني محذوفٌ تقديره : وما جعلنا القبلةَ التي كنتَ عليها منسوخةً . ولما ذكر

(١) البحر ١/٤٤٢ .

(٢) الكشاف ١/٣١٨ .

(٣) البحر ١/٤٢٣ .

(٤) ما بين معقوفين سقط من الأصل سهواً وأثبتناه من البحر .

(٥) الكشاف ١/٣١٨ .

- البقرة -

أبو البقاء^(١) هذا الوجه قَدَّرَه: وما جَعَلْنَا القِبْلَةَ التي كنت عليها قبله، ولا طائل تحته.

الرابع: أن «القِبْلَةَ» مفعولٌ أولٌ، و«إِلَّا لِنَعْلَمَ» هو المفعولُ الثاني، وذلك على حَذْفِ مضافٍ تقديرُه: وما جعلنا صَرَفَ القِبْلَةَ التي كنت عليها إِلَّا لِنَعْلَمَ، نحو قولك: ضَرَبْتُ زَيْدًا للتأديبِ، أي: كائنٌ أو ثابتٌ للتأديبِ.

الخامس: أن «القِبْلَةَ» مفعولٌ أولٌ، والثاني محذوفٌ، و«التي كنت عليها» صفةٌ لذلك المحذوفِ، والتقديرُ: وما جَعَلْنَا القِبْلَةَ القِبْلَةَ التي، ذكره أبو البقاء^(٢)، وهو ضعيفٌ. وفي قوله: «كنت» وجهان أحدهما: أنها زائدةٌ، ويُروى عن ابن عباسٍ أي: أنت عليها، وهذا منه تفسيرٌ معنًى لا إعراب.

والقِبْلَةُ في الأصل اسمٌ للحالة التي عليها المقابلُ نحو: الجلسة، وفي التعارف صار اسماً للمكان المقابل المتوجَّه إليه للصلاة. وقال قطرب: «يقولون: «ليس له قِبْلَةٌ» أي جهةٌ يتوجه إليها». وقال غيره: إذا تقابل رجلان فكلُّ واحدٍ قِبْلَةُ للآخر.

قوله: «إِلَّا لِنَعْلَمَ» قد تقدَّم أنه في أحدِ الأوجه يكون مفعولاً ثانياً، وأمَّا على غيره فهو استثناءٌ مفرغٌ من المفعولِ له العامُّ، أي: ما سببُ تحويلِ القِبْلَةَ لشيءٍ من الأشياءِ إلا لكذا. وقوله «لِنَعْلَمَ» ليس على ظاهره فإن علمه قديمٌ غيرٌ حادثٍ فلا بدُّ من تأويله وفيه أوجهٌ، أحدها: لتمييز التابع من الناكصِ إطلاقاً للسببِ وإرادةِ المسببِ. وقيل: على حَذْفِ مضافٍ أي لِنَعْلَمَ رسولنا فَحَذَفَ، أو أرادَ بذلك تعلقَ العلمِ بطاعتهم وعصيانهم في أمرِ القِبْلَةَ.

قوله: «مَنْ يَتَّبِعُ» في «مَنْ» وجهان، أحدهما: أنها موصولةٌ، و«يَتَّبِعُ»

(١) الإملاء ٦٧/١

(٢) الإملاء ٦٧/١

صلتها، والموصول وصلته في محلّ المفعول لـ «نعلم» لأنه يتعدى إلى واحدٍ. والثاني: أنها استفهامية في محلّ رفعٍ بالابتداء و«يتبع» خبره، والجملة في محلّ نصبٍ لأنها معلّقة للعلم، والعلم على بابِه، وإليه نحا الزمخشري^(١) في أحدٍ قوليه. وقد ردّ أبو البقاء^(٢) هذا الوجه فقال: «لأنّ ذلك يُوجبُ أنْ تُعلّقَ «نعلم» عن العمل، وإذا علّقتُ عنه لم يبقَ لـ «من» ما تتعلّقُ به لأنّ ما بعد الاستفهام لا يتعلّقُ بما قبله، ولا يصحُّ تعلّقها بـ «يتبع» لأنها في المعنى متعلّقةٌ بـ «نعلم»، وليس المعنى: أيّ فريقٍ يتبعُ ممّن ينقلب» انتهى. وهو ردٌّ واضحٌ إذ ليس المعنى على ذلك، إنما المعنى على أن يتعلّقَ ممّن ينقلبُ بـ «نعلم» نحو: عَلِمْتُ مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ مِمَّنْ أَسَاءَ، وهذا يَقْوِي التَّجَوُّزَ بِالْعِلْمِ عن التَّمْيِيزِ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ لَا يَتَعَدَّى بَيْنَ إِلَّا إِذَا أُرِيدَ بِهِ التَّمْيِيزُ. وقرأ^(٣) الزهري: «إِلَّا لِيُعْلَمَ» على البناءِ للمفعول، وهي قراءةٌ واضحةٌ لا تُحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلٍ، فَإِنَّا [لَا] نُقَدِّرُ ذَلِكَ الْفَاعِلَ غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى.

قوله: «على عَقْبِيهِ» في محلّ نَصْبٍ على الحال، أي: يَنْقَلِبُ مَرْتَدًّا رَاجِعًا على عَقْبِيهِ، وهذا مجازٌ، وقرئ^(٤) «على عَقْبِيهِ» بسكون القاف وهي لغةٌ تميم.

قوله: «وإن كانت لكبيرة» «إن» هي المخففة من الثقيلة دخلت على ناسخِ المبتدأ والخبر، وهو أغلب أحوالها، واللام للفرقِ بينها وبين إن النافية، وهل هي لامُ الابتداءِ أو لامُ أخرى أُتِيَ بها للفرقِ؟ خلافٌ مشهورٌ، وزعم الكوفيون أنها بمعنى «ما» النافية وأن اللام بمعنى إلا، والمعنى: ما كانت

(١) الكشاف ٣١٩/١.

(٢) الإملاء ٦٧/١.

(٣) البحر ٤٢٤/١؛ الشواذ ١٠.

(٤) وهي قراءة ابن أبي إسحاق. البحر ٤٢٥/١؛ الكشاف ٣١٩/١؛ الشواذ ١٠.

- البقرة -

إلا كبيرةً، نقل ذلك عنهم أبو البقاء^(١)، وفيه نظرٌ ليس هذا موضعٌ تحريره.
والقراءة المشهورةُ نصبُ «كبيرةً» «على خبر «كان» واسمٌ كان مضمراً فيها
يعودُ على التَّوْلِيَةِ أو الصلاةِ أو القبلةِ المدلولِ عليها بسياقِ الكلامِ وقرأ^(٢)
اليزيدي [عن أبي عمرو]^(٣) برفعها، وفيه تأويلان، أحدهما - وذكره
الزمخشري -^(٤): أن «كان» زائدةٌ، وفي زيادتها عاملةٌ نظرٌ لا يخفى، وقد
استدلَّ الزمخشري على ذلك بقوله^(٥):

٧٥٦ - فكيف إذا مررت بدار قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامٍ

فإنَّ قوله «كرامٍ» صفةٌ لجيران، وزادَ بينهما «كانوا» وهي رافعةٌ للضمير،
ومنَّ منع ذلك تأوُّل «لنا» خبراً مقدماً، وجملةُ الكونِ صفةٌ لجيران. والثاني:
أنَّ «كان» غيرُ زائدةٍ، بل يكونُ «كبيرةً» خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ، والتقدير: وإنَّ
كانتَ لهي كبيرةً، وتكونُ هذه الجملةُ في محلِّ نصبٍ خبراً لكانتَ، ودخلت
لامَ الفرقِ على الجملةِ الواقعةِ خبراً، وهو توجيهٌ ضعيفٌ، ولكن لا توجَّه هذه
القراءةُ الشاذةُ بأكثرٍ من ذلك.

قوله: «إلا على الذين» متعلِّقٌ بـ «كبيرة»، وهو استثناءٌ مفرغٌ، فإن قيل:
لَمْ يتقدَّمْ هنا نفْيٌ ولا شبهةٌ، وشرطُ الاستثناءِ المفرغِ تقدُّمُ شيءٍ من ذلك،
فالجوابُ أنَّ الكلامَ وإن كان موجِّهاً لفظاً فإنه في معنى النفي، إذ المعنى أنها
لا تخفُّ ولا تسهلُّ إلا على الذين، وهذا التأويلُ بعينه قد ذكره في قوله:

(١) الإملاء ٦٧/١.

(٢) البحر ٤٢٥/١؛ واليزيدي: يجيى بن المبارك العدوي، نحوي مفرغ، أخذ عن
أبي عمرو، له: المقصور والمدد؛ والوقف والابتداء، توفي سنة ٢٠٢. انظر البلغة
٢٨٤؛ طبقات القراء ٣٧٥/٢؛ البغية ٣٤٦/٢.

(٣) غير واضح في مصورة الأصل.

(٤) الكشاف ٣١٩/١.

(٥) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٨٣٥؛ والكتاب ٢٨٩١؛ وأوضح المسالك ١٨٢/١.

- البقرة -

«وإنها لكبيرةٌ إلا على الخاشعين»^(١)، وقال الشيخ^(٢): «هو استثناءٌ من مستثنى محذوفٍ تقديره: وإن كانت لكبيرةً على الناس إلا على الذين، وليس استثناءً مفرغاً لأنه لم يتقدّمه نفيٌ ولا شبهه» وقد تقدم جواب ذلك.

قوله: «وما كان الله ليُضَيِّعَ» في هذا التركيب وما أشبهه ممّا ورد في القرآن وغيره نحو: «وما كان الله ليُطْلِعَكم»^(٣) «ما كان الله ليذَرَّ»^(٤) قولان أحدهما: - قول البصريين -^(٥) وهو أنّ خبرَ «كان» محذوفٌ، وهذه اللامُ تُسمّى لامَ الجحودِ ينتصبُ الفعلُ بعدها بإضمارِ «أن» وجوباً، فينسبُ منها ومن الفعلِ مصدرٌ مُنَجَّرٌ بهذه اللامِ، وتتعلّقُ هذه اللامُ بذلك الخبرِ المحذوفِ، والتقديرُ: وما كان الله مريداً لإضاعةِ أعمالِكُمْ، وشرطُ لامِ الجحودِ عندهم أن يتقدّمها كونٌ منفيٌّ. واشترط بعضهم مع ذلك أن يكونَ كوناً ماضياً. ويُفرّقُ بينها وبينَ لامِ كي ما ذكرنا من اشتراطِ تقدّمِ كونٍ منفيٍّ، [ب/٥٧] ويذُلُّ على مذهبِ البصريين التصريحُ بالخبرِ المحذوفِ في قوله: /^(٦)

٧٥٧ - سَمَوْتَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا لِتَسْمُو
.....

والقولُ الثاني للكوفيين: وهو أنّ اللامَ وما بعدها في محلِّ الخبرِ، ولا يُقدِّرون شيئاً محذوفاً، ويزعمون أنّ النصبَ في الفعلِ بعدها بنفسِها لا بإضمارِ أن، وأنّ اللامَ للتأكيدِ، وقد ردَّ عليهم أبو البقاء فقال^(٧): «وهو بعيدٌ

(١) الآية ٤٥ من البقرة.

(٢) البحر ١/٤٢٥.

(٣) الآية ١٧٩ من آل عمران.

(٤) الآية ١٧٩ من آل عمران.

(٥) انظر المسألة في: الإنصاف ٥٩٣.

(٦) لم أهدت إلى قائله، وهو في الجني الداني ١١٩؛ والتصريح ٢/٢٣٥؛ وعجزه:

ولكنَّ المُضَيِّعَ قد يُصَابُ

(٧) الإملاء ١/٦٧.

- البقرة -

لأن اللامَ لأمَ الجرِّ و «أنَّ» بعدها مُرَادَةٌ، فيصيرُ التقديرُ على قولهم: وما كان الله إضاعةً إيمانكم»، وهذا الرُّدُّ غيرُ لازمٍ لهم، فإنَّهم لم يقولوا بإضمارِ «أنَّ» بعد اللام كما قَدِّمْتُ نقله عنهم، بل يزعمون النصبَ بها وأنها زائدةٌ للتأكيد، ولكنَّ الرُّدُّ عليهم موضعٌ غيرُ هذا.

واعلم أنَّ قولك: «ما كان زيدٌ ليقوم» بلامِ الجحودِ أبلغُ من: «ما كان زيدٌ يقوم»، أمَّا على مذهبِ البصريين فواضحٌ، وذلك أنَّ مع لامِ الجحودِ نفيَ الإرادةِ للقيامِ والتهيئةِ، ودونها نفيٌ للقيامِ فقط، ونفيُ التهيئةِ والإرادةِ للفعلِ أبلغُ من نفيِ الفعلِ، إذ لا يلزمُ من نفيِ الفعلِ نفيَ إرادتهِ، وأمَّا على مذهبِ الكوفيين فلأنَّ اللامَ عندهم للتوكيدِ والكلامُ مع التوكيدِ أبلغُ منه بلا توكيدِ.

وقرأ الضحاك^(١): «ليُضَيِّعَ» بالتشديد، وذلك أن أضاع وضَّع بالهمزة أو التضعيف للنقل من «ضاع» القاصر، يقال: ضاع الشيء يضيِّع، وأضعته أي أهملته فلم أحفظه، وأمَّا ضاعُ المسكِ يَضوعُ أي: فاحُ فمادةٌ أخرى.

قوله: «لرؤوف» قرأ أبو عمرو^(٢) وحمزة والكسائي وأبو بكر: لرؤف على وزن: ندس^(٣)، وهي لغةٌ فاشيةٌ كقوله^(٤):

٧٥٨ - وشَرُّ الظالمينَ فلا تَكُنْهُ يَقَاتِلْ عَمَّهُ الرَّؤْفَ الرَّحِيمَا
وقال آخر^(٥):

٧٥٩ - يَرَى لِلْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِ حَقًّا كحَقِّ الوَالِدِ الرَّؤْفِ الرَّحِيمِ

(١) البحر ٤٢٦/١؛ ابن عطية ٤٤١/١؛ الشواذ ١٠.

(٢) السبعة ١٧١؛ الكشف ٢٦٦/١؛ الشواذ ١٠؛ القرطبي ١٥٨/٢؛ والبحر ٤٢٧/١.

(٣) الندس: الرجل الفهم.

(٤) البيت للوليد بن عقبة، وهو في الطبري ١٧١/٣؛ القرطبي ١٥٨/٢؛ ومجمع البيان

٢٢٣/١؛ وابن عطية ٤٤٢/١؛ والبحر ٤٢٧/١.

(٥) البيت لجرير وهو في ديوانه ٤١٢؛ والبحر ٤٢٧/١.

- البقرة -

وقرأ الباقون: «لَرَوْفٌ» على زنة شَكُور، وقرأ أبو جعفر: «لَرَوْفٌ»^(١) من غير همز، وهذا دأبه في كلِّ همزة ساكنة أو متحركة. والرافة: أشدُّ الرحمة فهي أخصُّ منها، وفي رَوْوْفٍ لغتان أخريان لم تَصِلْ إلينا بهما قراءةً وهما: رَئِفٌ على وزن فَحِذْ، ورَأْفٌ على وزن صَعَبٌ^(٢). وإنما قُدِّمَ على «رحيم» لأجل الفواصل.

آ. (١٤٤) قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى﴾: «قد» هذه قال فيها بعضهم: إنها تَصْرِفُ المضارع إلى معنى الماضي، وجَعَلَ مِنْ ذلك هذه الآية وأمثالها وقول الشاعر^(٣):

٧٦٠ - لِقَوْمٍ لَعَمْرِي قَدْ نَرَى أَمْسٍ فِيهِمْ مرابطٌ للأمهَارِ والعَكْرِ الدُّثْرُ

وقال الزمخشري^(٤): «قد نرى»: ربما نرى، ومعناه كثرة الرؤية كقول الشاعر^(٥):

٧٦١ - قَدْ أَتْرَكَ الْقِرْنَ مُصَفَّرًا أَنَامَلُهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفُرْصَادِ

قال الشيخ^(٦): «وشرحه هذا على التحقيق متضاداً، لأنه شَرَحَ «قد نرى» ربما نرى، ورُبُّ على مذهب المحققين إنما تكون لتقليل الشيء في نفسه أولتقليل نظيره: ثم قال: «ومعناه كثرة الرؤية فهو مضادٌ لمدلولِ رُبُّ على مذهب الجمهور. ثم هذا الذي ادَّعاه من كثرة الرؤية لا يَدُلُّ عليه اللفظُ لأنه

(١) ضبطها ابن عطية ١/٤٤٢ بواوين.

(٢) نسب الطبري ١٧٢/٣ الأولى لغطفان والثانية لأسد.

(٣) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ١١٢ بالتقديم والتأخير بين لقوم لعمري؛ والبحر ٤٢٧/١؛ والعكرة من الإبل: ما بين الستين إلى السبعين والجمع: عكر، والدثر: الكثير.

(٤) الكشاف ١/٣١٩.

(٥) تقدم برقم ٥٢٥.

(٦) البحر ١/٤٢٧.

- البقرة -

لم تُوضَع للكثرة «قد» مع المضارع سواء أريد به المضي أم لا، وإنما فهمت الكثرة من متعلق الرؤية وهو التقلب».

قوله: «في السماء» في متعلق الجار ثلاثة أقوال، أحدها: أنه المصدر وهو «تقلب»، وفي «في» حينئذ وجهان، أحدهما: أنها على بابها من الظرفية، وهو الواضح. والثاني: أنها بمعنى «إلى» أي: إلى السماء، ولا حاجة لذلك، فإن هذا المصدر قد ثبت تعديه بـ «في»، قال تعالى: «[لا يغرّنك] تقلب الذين كفروا في البلاد»^(١). والثاني من القولين^(٢): أنه «نرى» وحينئذ تكون «في» بمعنى «من» أي: قد نرى من السماء، وذكر السماء وإن كان تعالى لا يتجيز في جهة على سبيل التثنية. والثالث: أنه في محل نصب على الحال من «وجهك» ذكره أبو البقاء^(٣) فيتعلق حينئذ بمحذوف، والمصدر هنا مضاف إلى فاعله، ولا يجوز أن يكون مضافاً إلى منصوبه لأن مصدر ذلك التقلب، ولا حاجة إلى حذف مضاف من قوله «وجهك» وهو بصر وجهك لأن ذلك لا يكاد يستعمل، بل ذكر الوجه لأنه أشرف الأعضاء وهو الذي يقبله السائل في حاجته وقيل: كنى بالوجه عن البصر لأنه محلّه.

قوله: «فلنولينك قبلة» الفاء هنا للتسبب وهو واضح، وهذا جواب قسم محذوف، أي: فوالله لنولينك، و«نولي» يتعدى لاثنين: الأول الكاف والثاني «قبلة»، و«ترضاها» الجملة في محل نصب صفة لقبلة، قال الشيخ^(٤): «وهذا - يعني «فلنولينك» - يدل على أن في الجملة السابقة حالاً محذوفاً تقديره: قد نرى تقلب وجهك في السماء طالباً قبلة غير التي أنت مستقبلها.

(١) الآية ١٩٦ من آل عمران.

(٢) كذا في الأصل وهو سهو، لأن الأقوال ثلاثة.

(٣) الإملاء ١.

(٤) البحر ١/٤٢٨.

- البقرة -

قوله: «فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ»: «وَلَّى» يتعدى لاثنين أحدهما «وجهك» والثاني «شَطْرَ»، ويجوز أن يتصب «شَطْرَ» على الظرف المكاني فيتعدى الفعل لواحدٍ وهو قول النحاس^(١)، ولم يذكر الزمخشري^(٢) غيره، والأول أوضح، وقد يتعدى إلى ثانيهما بإلى. والشطر يكون بمعنى النصف من الشيء والجزء منه، ويكون بمعنى الجهة والنحو، قال^(٣):

٧٦٢ - أَلَا مَنْ مُبْلَغٌ عَنِي رَسُولًا وما تُغْنِي الرِّسَالَةُ شَطْرَ عَمْرٍو
وقال^(٤):

٧٦٣ - أَقُولُ لِأَمِّ زَنْبَاعٍ أَقِيمِي صدورَ العيسِ شَطْرَ بني تميمِ
وقال^(٥):

٧٦٤ - وَقَدْ أَظْلَكُكُمْ مِنْ شَطْرِ نَعْرِكُمْ هَوُلٌ لَهُ ظَلَمٌ يَغْشَاكُمْ قِطْعَا
وقال ابن أحمر^(٦):

٧٦٥ - تَعْدُو بِنَا شَطْرَ نَجْدٍ وَهِيَ عَاقِدَةٌ قد كارب العقْد من إيقادها الحُقْبَا
وقال^(٧):

(١) إعراب القرآن للنحاس ١/٢٢٠.

(٢) الكشف ١/٣٢٢.

(٣) لم أهد إلى قائله وهو في ابن عطية ١/٤٤٥؛ البحر ١/٤١٨.

(٤) البيت لأبي زنباع الجذامي، وهو في اللسان: شطر، والقرطبي ٢/١٥٩؛ والبحر ١/٤١٨.

(٥) البيت للقيط بن يعمر الإيادي، وهو في ديوانه ٤٣؛ ومجمع البيان ١/٢٢٦؛ وابن عطية ١/٤٤٥؛ والبحر ١/٤١٨؛ والهمع ١/٢٠١؛ والدرر ١/١٧٠.

(٦) ابن عطية ١/٤٤٤؛ والهمع ١/٢٠١؛ والدرر ١/١٧٠. عاقدة: مُصِرَّةٌ ذنبها من النشاط، كارب: قارب، والحقب: الحبل الذي يشد به الرُّحْلُ يمنعه أن يتأخر.

(٧) البيت لدرهم بن يزيد الأنصاري، وهو في اللسان: جدح، والمجدح: نجم تزعم العرب أنها تمطر به، وتماحه:

حتى إذا خَفَقَ المِجْدَحُ

٧٦٦ - وَأَطَعْنَ بِالرُّمَحِ شَطَرَ الْمُلو ك

وقال^(١):

٧٦٧ - إِنَّ الْعَسِيرَ بِهَا دَاءٌ مُخَامِرُهَا وَشَطْرَهَا نَظْرُ الْعَيْنِينَ مَحْسُورٌ

كل ذلك بمعنى: نحو وتلقاء. ويقال: شَطَرَ: بَعُدَ ومنه: الشاطرُ وهو الشابُّ البعيدُ من الجيرانِ الغائبِ عن منزله، يقال: شَطَرَ شَطُوراً، والشَّطِيرُ: البعيدُ ومنه منزل شَطِير، وشَطَرَ إليه أي أقبل. وقال الراغب^(٢): «وصار يُعَبِّرُ بالشاطر عن البعيدِ وجمعه شَطْر، والشاطر أيضاً لِمَنْ يَتَبَاعَدُ مِنَ الْحَقِّ وَجَمَعَهُ شُطَّارٌ».

وقوله: «وحيثما كنتم» في «حيثما» هنا وجهان، أظهرهما: أنها شرطية، وشرط كونها كذلك زيادة «ما» بعدها خلافاً للفراء، بـ«كنتم»، في محلِّ جزم بها، و«فولوا» جوابها وتكون هي منصوبةً على الظرفِ بكنتم، فتكون هي عاملةٌ فيه الجزم، وهو عاملٌ فيها النصب نحو: «أياً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى»^(٣).

واعلم أن «حيث» من الأسماءِ اللازمةِ للإضافةِ فالجملةُ التي بعدها كان القياسُ يقتضي أن تكونَ في محلِّ خفضٍ بها، ولكنَّ مَنَعَ من ذلك مانعٌ وهو كونها صارتَ من عواملِ الأفعالِ. قال الشيخ^(٤): «وحيث هي ظرفٌ مكانٍ مضافةٌ إلى الجملةِ فهي مقتضيةٌ للخفضِ بعدها، وما اقتضى الخفضُ لا يقتضي الجزم، لأنَّ عواملَ الأسماءِ لا تعملُ في الأفعالِ، والإضافةُ موضحةٌ

(١) البيت لقيس بن خويلد الهذلي، وهو في اللسان: حسر، والبحر ١/٤١٨. والعسير: الناقة، وبصر حسير كليل.

(٢) المفردات ٢٦٧.

(٣) الآية ١١٠ من الإسراء.

(٤) البحر ١/٤٢٩.

- البقرة -

لِما أضعِف، كما أنَّ الصلَّة موضَّحةٌ فِإنافى اسمِ الشرط؛ لأنَّ اسمَ الشرطِ مبهمٌ، فإذا وُصِلتْ بـ «ما» زال منها معنى الإضافةِ وَضُمَّتْ معنى الشرطِ وَجُوزِي بها، وصارتْ من عواملِ الأفعالِ.

والثاني: أنها ظرفٌ غيرُ مضمَّنٍ معنى الشرط، والناصبُ له قوله: «فَوَلُّوا» قاله أبو البقاء^(١)، وليس بشيءٍ، لأنه متى زيدت عليها «ما» وَجَبَ تضمُّنها معنى الشرطِ. وأصلُ وَلُّوا: وَلَّيُوا، فاستثقلتِ الضمة على الياءِ فَحُذِفَتْ فالتقى ساكنانِ فَحُذِفَ أوَّلُهُما وهو الياءُ وَضُمَّ ما قبله ليجانسَ الضميرِ فوزنه فَعُوا. وقوله: «شَطْرَهُ» فيه القولان، وهما: إمَّا المفعولُ به وإمَّا الظرفية كما تقدم.

قوله: «أنه الحق» يُحتمل أن تكونَ «أَنَّ» واسمُها وخبرُها سادَّةٌ مَسَدٌ المفعولِينِ لـ «يَعْلَمُونَ» عند الجمهور، وَمَسَدٌ أحدهما عند الأخفشِ والثاني محذوفٌ على أنها تتعدى لاثنين، وأن تكونَ سادَّةٌ مَسَدٌ مفعولٍ واحدٍ على أنها بمعنى العرفان. وفي الضميرِ ثلاثة أقوالٍ أحدها: يعودُ على التولِّي المدلولِ عليه بقوله: «فَوَلُّوا». والثاني: على الشطر. والثالث: على النبي صلى الله عليه وسلم، ويكونُ على هذا التفاتاً من خطابه بقوله «فَلَنُؤَيِّنُكَ» إلى الغيبة.

قوله: «مِنْ رَبِّهِمْ» متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الحق أي: الحقُّ كائناً مِنْ رَبِّهِمْ. وقرئ^(٢): «عَمَّا يَعْمَلُونَ» بالغيبة رداً على الذين أوتوا الكتاب [١/٥٨] أو رداً على المؤمنين ويكونُ / التفاتاً من خطابهم بقوله: «وجوهكم - كتتم». وبالخطاب^(٣) على رده للمؤمنين وهو الظاهرُ، أوللذين على الالتفات تحريكاً لهم وَتَشْطِطاً.

(١) الإملاء ١/٦٨.

(٢) قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي بالتاء على الخطاب، والباقون بالياء. انظر: البحر ٤٣٠/١، والقرطبي ١٦١/٢.

(٣) أي: وقرئ بالخطاب.

- البقرة -

أ. (١٤٥) قوله تعالى: ﴿وَلئنِ أَتَيْتَ﴾: فيه قولان، أحدهما قولُ سيبويه^(١) وهو أن اللامَ هي الموطَّئةُ للقسم المحذوفِ و«إن» شرطيةٌ، فقد اجتمع شرطٌ وقسمٌ، وسَبَقَ القسمُ فالجوابُ له إذ لم يتقدّمهما ذو خيرٍ، فلذلك جاء الجوابُ للقسمِ بما النافية وما بعدها، وحُذِفَ جوابُ الشرطِ لسدِّ جوابِ القسمِ مسدّه، ولذلك جاء فعلُ الشرطِ ماضياً لأنه متى حُذِفَ الجوابُ وجِبَ ماضيُّ فعلِ الشرطِ إلا في ضرورةٍ، و«تبعوا» وإن كان ماضياً لفظاً فهو مستقبلٌ معنيٌّ، أي: ما يتبعون لأنَّ الشرطَ قيدٌ في الجملةِ والشرطُ مستقبلٌ فوجبَ أن يكونَ مضمونُ الجملةِ مستقبلاً ضرورةً أنَّ المستقبلَ لا يكونُ شرطاً في الماضي.

الثاني: وهو قولُ الفراء^(٢) - وينقل أيضاً عن الأخفش^(٣) والزجاج^(٤) - أن «إن» بمعنى «لو»، ولذلك كانت «ما» في الجوابِ، فجعلَ «ما تبعوا» جواباً لأنَّ لأنها بمعنى لو، أما إذا لم تكن بمعناها فلا تُجابُ بـ«ما» وحدها، بل لا بدُّ من الفاءِ، تقول: إن تزرتني فما أزورك، ولا يجوزُ الفراء: «ما أزورك» بغيرِ فاء. وقال ابن عطية^(٥): «وجاء جوابُ «لئن» كجوابِ لو، وهي ضدُّها في أن «لو» تطلبُ المضيَّ والوقوعَ و«إن» تطلبُ الاستقبالَ، لأنهما جميعاً يترتَّب قبلهما القسمُ، فالجوابُ إنما هو للقسمِ، لأنَّ أحدَ الحرفينِ يقعُ موقعَ الآخرِ هذا قولُ سيبويه» قال الشيخ^(٦): «هذا فيه تشبيحٌ^(٧) وعدمُ نصِّ علي المراد؛ لأنَّ أوَّلَهُ يقتضي أنَّ الجوابَ لـ«إن» وقولُه بعده: الجوابُ للقسمِ يدلُّ على أنه

(١) الكتاب ٤٥٦/١.

(٢) معاني القرآن للفراء ٨٤/١.

(٣) معاني القرآن للأخفش ١٥١/١.

(٤) معاني القرآن للزجاج ٢٠٥/١.

(٥) التفسير ٤٤٦/١.

(٦) البحر ٤٣١/١.

(٧) التشبيح: الاضطراب في الكلام.

- البقرة -

ليس لأن، وتعليقه بقوله: «لأن أحد الحرفين يَقَعُ موقع الآخر لا يَصْلُحُ علةً لكون «ما تَبَعُوا» جواباً للقسم، بل لكونه جواباً لأن، وقوله: «قول سيويه» ليس في كتاب سيويه ذلك، إنما فيه أن «ما تَبَعُوا» جواب القسم، ووقع فيه الماضي موقع المستقبل، قال سيويه^(١): «وقالوا: لَئِنْ فَعَلْتَ ما فَعَلَ يريد معنى ما هو فاعِلٌ وما يَفْعَلُ».

وتلخص مما تقدم أن قوله: «ما تَبَعُوا» فيه قولان، أحدهما: أنه جوابٌ للقسم سادُّ مسدِّ جواب الشرط ولذلك لم يَقْتَرِنْ بالفاء. والثاني: أنه جوابٌ لأن إجراء لها مُجْرَى لو. وقال أبو البقاء^(٢): «ما تَبَعُوا» أي: لا يَتَّبَعُوا، فهو ماضٍ في معنى المستقبل، ودخلت «ما» حَمَلًا على لفظ الماضي، وحذفت الفاء في الجواب لأن فعل الشرط ماضٍ، وقال الفراء: إن هنا بمعنى لو» وهذا من أبي البقاء يُؤدِّن أن الجواب للشرط وإنما حذفت الفاء لكون فعل الشرط ماضياً، وهذا منه غير مرصِيٍّ، لأنه خالف البصريين والكوفيين بهذه المقالة.

قوله: «وما أنت بتابع قِبَلْتَهُمْ» «ما» تَحْتَمِلُ الوَجْهَيْنِ أعنى كونها حجازيةً أو تميميةً، فعلى الأول يكون «أنت» مرفوعاً بها، و«بتابع» في محل نصب، وعلى الثاني يكون مرفوعاً بالابتداء و«بتابع» في محل رفع، وهذه الجملة معطوفة على جملة الشرط وجوابه لا على الجواب وحده، إذ لا يَحْتَمِلُ محلّه لأن نفي تَبَعْتَهُمْ لِقِبَلْتِهِ مقيدٌ بشرط لا يَصِحُّ أن يكون قيداً في نفي تَبَعْتَهُ قِبَلْتَهُمْ. وهذه الجملة أبلغ في النفي من قوله: «ما تَبَعُوا قِبَلْتِكَ» من وجوه أحدها: كونها اسميةً متكرراً فيها الاسم، مؤكِّدٌ نفيها بالباء.

ووحّد القبلة وإن كانت مثناةً لأن لليهود قبلةً وللنصارى قبلةً أخرى لأحد وجهين: إمّا لاشتراكهما في البطلان صارا قبلةً واحدةً، وإمّا لأجل المقابلة في

(١) انظر: الكتاب ٤٤٤/١.

(٢) الإملاء ٦٨/١.

- البقرة -

اللفظ، لأنَّ قبله «ما تبعوا قبيلتك». وقرىء^(١) «بتابع قبيلتهم» بالإضافة تخفيفاً لأنَّ اسمَ الفاعلِ المستكملِ لشروطِ العملِ يجوزُ فيه الوجهان. واختلَفَ في هذه الجملة: هل المرادُ بها النهيُ أي: لا تتبَّع قبيلتهم ومعناه الدوامُ على ما أنت عليه لأنَّه معصومٌ من أتباع قبيلتهم أو الإخبارُ المحضُ بنفي الأتباع. والمعنى أنَّ هذه القبلة لا تصيرُ منسوخةً، أو قطعُ رجاءِ أهلِ الكتابِ أن يعودَ إلى قبيلتهم؟ قولان مشهوران.

قوله: «ولئن أتبعت» كقوله: «ولئن أتيت». وقوله: «إنك» جوابُ القسم، وجوابُ الشرطِ محذوفٌ كما تقدَّم في نظيره، قال الشيخ^(٢): «لا يقال إنه يكون جواباً لهما لامتناع ذلك لفظاً ومعنى، أمَّا المعنى فلأنَّ الاقتضاءَ مختلفٌ، فاقضاءُ القسمِ على أنه لا عملَ له [فيه]^(٣)، لأنَّ القسمَ إنما جيءَ به توكيداً للجملةِ المُقسَمِ عليها، وما جاءَ على سبيلِ التوكيد لا يناسبُ أن يكونَ عاملاً، واقضاءُ الشرطِ على أنه عاملٌ فيه، فتكونُ الجملةُ في موضعِ جزم، وعَمَلُ الشرطِ لقوةِ طلبه له، وأمَّا اللفظُ فإنَّ هذه الجملةُ إذا كانتَ جوابَ قسمٍ لم تحْتَجْ إلى مزيدِ رابطٍ، فإذا كانتَ جوابَ شرطٍ احتيجت^(٤) إلى مزيدِ رابطٍ وهو الفاءُ ولا يجوزُ أن تكونَ خاليةً من الفاءِ موجودةً فيها فلذلك امتنع أن تكونَ جواباً لهما معاً».

و«إذن» حرفُ جوابٍ وجزاءٍ بنصِ سيبويه^(٥)، وتَنصِبُ المضارعَ بثلاثةِ شروطٍ^(٦): أن تكونَ صدرأً، وألاً يُفصَلُ بينها وبين الفعلِ بغيرِ الظرفِ والقسمِ

(١) قراءة عيسى بن عمر: الشواذ ١٠؛ البحر ٤٣٢/١.

(٢) البحر ٤٣٣/١.

(٣) زيادة من البحر.

(٤) كذا في الأصل وعبارة البحر «احتاجت».

(٥) الكتاب ٣١١/٢.

(٦) المقتضب ١٢٠٧/٢؛ ابن عقيل ٢٧٠/٢.

والأى يكون الفعل حالاً، ودخلت هنا بين اسم إن وخبرها لتقرير النسبة بينهما وكان حدها أن تتقدم أو تتأخر، فلم تتقدم لأنه سبق قسم وشرط والجواب هو للقسم، فلو تقدمت لئوهم أنها لتقرير النسبة التي بين الشرط والجواب المحذوف، ولم تتأخر لئلاً تفوت مناسبة الفواصل ورؤوس الآي.

قال الشيخ^(١): «وتحرير معنى «إذن» صعب اضطرب الناس في معناها وفي فهم كلام سيويه فيها، وهو أن معناها الجواب والجزاء» قال: «والذي تحصل فيها أنها لا تقع ابتداء كلام، بل لا بد أن يسبقها كلام لفظاً أو تقديراً، وما بعدها في اللفظ أو التقدير وإن كان متسبباً عما قبلها فهي في ذلك على وجهين، أحدهما: أن تدل على إنشاء الارتباط والشرط، بحيث لا يفهم الارتباط من غيرها مثال ذلك: أزورك. فتقول: إذا أزورك، وإنما تريد الآن أن تجعل فعله شرطاً لفعلك، وإنشاء السببية في ثاني حال من ضرورته أن يكون في الجواب وبالفعلية في زمان مستقبل، وفي هذا الوجه تكون عاملة، ولعملها شروط مذكورة في النحو. الوجه الثاني: أن تكون مؤكدة لجواب ارتبط بمقدم أو منبهته على مسبب حصل في الحال، وهي في الحالين غير عاملة لأن المؤكدات لا يعتمد عليها والعامل يعتمد عليه، وذلك، نحو: «إن تأتي إذا أتك»، و«والله إذا لافعلن» فلو أسقطت «إذا» لفهم الارتباط، ولما كانت في هذا الوجه غير معتمدة عليها جاز دخولها على الجملة الاسمية الصريحة نحو: «أزورك» فتقول: «إذا أنا أكرمك»، وجاز توسطها نحو: «أنا إذا أكرمك»، وتأخرها. وإذا تقرر هذا ف جاءت «إذا» في الآية مؤكدة للجواب المرتبط بما تقدم، وإنما قررت معناها هنا لأنها كثيرة الدور في القرآن فتحمل في كل موضع على ما يناسب من هذا الذي قررناه». انتهى كلامه.

واعلم أنها إذا تقدمها عاطف جاز أعمالها وإهمالها وهو الأكثر، وهي

(١) البحر ٤٣٤/١؛ وانظر في «إذن»: الكتاب ٣١٢/٢؛ المعنى ١٥؛ رصف المباني ٦٢.

- البقرة -

مركبة من همزة وذال ونون، وقد شَبَّهتِ العربُ نونَهَا بتنوين المنصوبِ فَكَلَبُوهَا
في الوقفِ أَلْفًا وكتبوها^(١) الكُتَّابِ على ذلك، وهذا نهاية القول فيها. / [٥٨/ب]

وجاء في هذا المكان «مِنْ بعدِ ما جاءك» وقال قبل هذا: «بعد الذي
جاءك»^(٢)، وفي الرعد: «بَعْدَ ما جاءك»^(٣) فلم يأتِ بـ «من» الجارة إلا هنا،
واختصَّ موضعاً بـ «الذي»، وموضعين بـ «ما»، فما الحكمة في ذلك؟ والجوابُ
ما ذَكَرَهُ بعضهم^(٤) وهو أن «الذي» أَخْصُّ، و«ما» أشدُّ إبهاماً، فحيث أتى
بالذي أشير به إلى العلمِ بصحة الدين الذي هو الإسلام المانع من ملتي
اليهود والنصارى، فكان اللفظُ الأخصُّ الأشهرُ أوَّلَى فيه لأنه عِلْمٌ بكلِّ أصولِ
الدين، وحيث أتى بلفظِ «ما» أشير به إلى العلمِ بركنٍ من أركانِ الدين،
أحدهما: القبلة، والآخرُ: بعض الكتاب لأنه أشارَ إلى قوله: «وَمِنَ الأحزابِ
مَنْ يُنْكِرُ بَعْضَهُ»^(٥). قال: «وأما دخولُ «مِنْ» ففائدته ظاهرة وهي بيانُ أولِ
الوقتِ الذي وَجَبَ [على] عليه السلام أن يخالفَ أهلَ الكتابِ في قِبَلَتِهِمْ،
والذي يقال في هذا: إنه من بابِ التنوعِ في البلاغة.

آ. (١٤٦) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ﴾: فيه ستة أوجهٍ أظهرها:
أنه مرفوعٌ بالابتداء، والخبرُ وقوله «يَعْرِفُونَهُ». الثاني: أنه خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ
أي: هم الذين آتيناهم. الثالث: النصبُ بإضمارِ أعني. الرابع: الجرُّ على
البدلِ من «الظالمين». الخامس: على الصفةِ للظالمين. السادس: النصبُ
على البدلِ من «الذين أوتوا الكتاب» في الآية قبلها.

(١) كذا على لغة أكلوني البراغيث.

(٢) الآية ١٢٠ من البقرة «وَلَمَّا أَتَيْتَ أَهْوَاءَهُمْ بعد الذي جاءك من العلم.

(٣) الآية ٣٧ من الرعد: «وَلَمَّا أَتَيْتَ أَهْوَاءَهُمْ بعد ما جاءك من العلم.

(٤) انظر: البحر ٤٣٣/١.

(٥) الآية ٣٦ من الرعد.

- البقرة -

قوله: «يَعْرِفُونَهُ» فيه وجهان، أحدهما: أنه خبرٌ للذين آتيناهم كما تقدّم في أحدِ الأوجهِ المذكورةِ في «الذين آتيناهم». الثاني: أنه نصبٌ على الحالِ على باقيةِ الأقوالِ المذكورةِ، وفي صاحبِ الحالِ وجهان، أحدهما: المفعولُ الأولُ لآتيناهم، والثاني: المفعولُ الثاني وهو الكتاب، لأنَّ في «يَعْرِفُونَهُ» ضميرين يعودان عليهما. والضميرُ في «يَعْرِفُونَهُ» فيه أقوال، أحدهما: أنه يعودُ على الحقِّ الذي هو التحول. الثاني: على القرآن. الثالث: على العِلْم، الرابع: على البيتِ الحرام، الخامس: على النبي صلى الله عليه وسلم وبه بدأ الزمخشري^(١)، واختاره الزجاج^(٢) وغيره، قالوا: وأضْمِرَ وإنَّ لم يَسْبِقْ له ذِكْرٌ لدلالةِ الكلامِ عليه وَعَدَمِ اللَّبْسِ، ومثْلُ هذا الإِضْمَارِ فيه تَفْخِيمٌ له كَأَنَّهُ لَشُهْرَتِهِ وَكَوْنِهِ عِلْمًا مَعْلُومًا مَسْتغْنَى عَن ذِكْرِهِ بِلَفْظِهِ. قال الشيخ^(٣): «بل هذا من بابِ الالتفاتِ من الخطابِ في قوله: «فولُّ وجهك» إلى الغيبة».

قوله: «كما يَعْرِفُون» الكافُ في محلِّ نَصْبٍ: إمَّا على كونها نَعْتًا لمصدرٍ محذوفٍ أي: مَعْرِفَةٌ كائنةٌ مثلَ معرفتهم أبناءهم أو في موضعِ نصبٍ على الحالِ من ضميرِ ذلك المصدرِ المَعْرِفَةِ المحذوفِ، التقديرُ: يعرفونه المعرفةَ مماثلةَ لعرفانهم، وهذا مذهبُ سيبويه^(٤)، وتقدّم تحقيقُ هذا. و«ما» مصدريةٌ لأنه يَنْسَبُكُ منها ومِمَّا بعدها مصدرٌ كما تقدّم تحقيقُهُ.

قوله: «وهم يَعْلَمُونَ» جملةٌ اسميةٌ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من فاعلِ يَكْتُمُونَ، والأقربُ فيها أن تكونَ حالاً مؤكدةً لأنَّ لَفْظَ «يَكْتُمُونَ الحق» يَدُلُّ على عِلْمِهِ إِذِ الكِتْمُ إخفاءٌ ما يُعْلَمُ، وقيل: متعلِّقُ العلمِ هو ما على

(١) الكشاف ١/٣٢١.

(٢) معاني القرآن ١/٢٠٧.

(٣) البحر ١/٤٣٥.

(٤) الكتاب ١/١١٦.

الكاتم من العقاب، أي: وهم يعلمون العقاب المرتب على كاتم الحق، فتكونُ إذ ذاك حالاً مبيّنة.

آ. (١٤٧) قوله تعالى: ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾: فيه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه مبتدأ وخبره الجار والمجرور بعده، وفي الألف واللام حينئذٍ وجهان، أحدهما: أن تكون للعهد، والإشارة إلى الحق الذي عليه الرسول عليه السلام أو إلى الحق الذي في قوله «يكتمون الحق» أي: هذا الذي يكتُمونه هو الحق من ربك، وأن تكون للجنس على معنى الحق من الله لا من غيره. الثاني: أنه خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ أي: هو الحق من ربك، والضمير يعودُ على الحق المكتوم أي ما كتّموه هو الحق. الثالث: أنه مبتدأ والخبر محذوفٌ تقديره: الحق من ربك يعرفونه، والجار والمجرور على هذين القولين في محل نصب على الحال من «الحق»، ويجوز أن يكون خبراً بعد خبرٍ في الوجه الثاني.

وقرأ^(١) علي بن أبي طالب: «الحق من ربك» نصباً، وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ على البدل من الحق المكتوم، قاله الزمخشري^(٢). الثاني: أن يكون منصوباً بإضمار «الزم» ويدلُّ عليه الخطابُ بعده [في] قوله: «فلا تكونن» الثالث: أنه يكون منصوباً بـ«يَعْلَمُونَ» قبله. وذكر هذين الوجهين ابنُ عطية^(٣)، وعلى هذا الوجه الأخير يكونُ مما وقع فيه الظاهرُ موقعُ المضميرِ أي: وهم يعلمونه كائناً من ربك، وذلك سائغٌ حسنٌ في أماكن التفخيم والتهويل نحو^(٤):

(١) البحر ١/٤٣٦؛ والقرطبي ٢/١٦٣؛ الشواذ ١٠.

(٢) الكشف ١/٣٢٢.

(٣) التفسير ١/٤٤٨.

(٤) تقدم برقم ٤٩٠.

٧٦٨ - لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ

والنهي^(١) عن الكونِ على صفةٍ أبلغ من النهي عن نفسِ الصفةِ فلذلك جاء التنزيلُ عليه: نحو «فلا تكوننَّ من الممترين» «فلا تكوننَّ من الجاهلين»^(٢) دون: لا تَمْتَرِ ولا تَجْهَلْ ونحوه، وتقريرُ ذلك أن قولَه: «لا تَكُنْ ظالماً» نهي عن الكونِ بهذه الصفةِ، والنهي عن الكونِ على صفةٍ أبلغ من النهي عن تلك الصفةِ، إذ النهي عن الكونِ على صفةٍ يَدُلُّ على عمومِ الأكوانِ المستقبلة عن تلك الصفةِ، والمعنى لا تَظَلِمَ في كل أكوانك أي: في كل فردٍ فردٍ من أكوانك فلا يَمُرُّ بك وقتٌ يؤخذ منك فيه ظلمٌ، فيصيرُ كأن فيه نصاً على سائرِ الأكوانِ بخلاف: لا تَظَلِمَ، فإنه يستلزمُ الأكوانَ، وفرقٌ بين ما يَدُلُّ دلالةً بالنصِّ وبين ما يَدُلُّ دلالةً بالاستلزامِ.

والامتراءُ: أفتعال من المِرْيَةِ وهي الشُّكُّ، ومنه المِرَاءُ قال^(٣):

٧٦٩ - فَيَأْكُ إِيَّاكَ المِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ

ومارِيتهُ: جادلتُهُ وشاكلتُهُ فيما يَدْعِيه، وافتعل فيه بمعنى تفاعلٍ يقال: تَمَارَوْا في كذا وامْتَرَوْا فيه نحو: تجاوروا، واجتوروا. وقال الراغب^(٤): «المِرْيَةُ: التَّرَدُّدُ في الأمرِ وهي أخصُّ من الشكِّ، والامتراءُ والمُماراةُ: المُحاجةُ فيما فيه مِرْيَةٌ»^(٥)، وأصله من مَرَيْتُ الناقةَ إذا مسحتُ ضرعها للحلبِ»

(١) يتحدث المؤلف الآن عن قوله: «فلا تكوننَّ من الممترين» وانظر: البحر ١/٤٣٦.

(٢) الآية ٣٥ من لأنعام.

(٣) البيت للفضل بن عبد الرحمن القرشي وهو في الخصائص ١٠٢/٣؛ وكتاب اللامات

٤٥٨؛ والمغني ٧٥٦؛ واللسان: أبا؛ والعيني ١١٣/٤.

(٤) المفردات ٤٨٦.

(٥) من قوله «والامتراء» إلى قوله «مِرْيَةٌ» سقط من مطبوعة الراغب.

- البقرة -

ففرَّق بين المِزْيَةِ والشَّكِّ كما تَرَى، وهذا كما تقدَّم له الفرقُ بين الرِّيبِ والشكِّ، وأنشد الطبري قول الأعشى^(١):

٧٧٠ - تَدُرُّ على أسواقِ المُمْتَرِبِ - من رُكْضاً إذا ما السرابُ ارجَحَنَ

شاهداً على أن الممترين الشاكون، قال^(٢): «ووهم في ذلك لأن أبا عبيدة وغيره قالوا: الممترون في البيت هم الذين يَمْرُونَ الخيلَ بأرجلهم همزاً لتجري [كانهم]^(٣) يَتَحَلَّبُونَ الجري منها»^(٤).

آ. (١٤٨) قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ﴾: جمهورُ القراء على تنوين «كل»، وتنوينه للعووض من المضاف إليه، والجارُّ خبرٌ مقدَّم، و«وِجْهَةٌ» مبتدأ مؤخرٌ، واختلَفَ في المضافِ إليه «كل» المحذوفِ فقيل: تقديره: ولكلِّ طائفةٍ من أهل الأديان، وقيل: ولكلِّ أهلِ موضعٍ من المسلمين وِجْهَتُهُ إلى جهة الكعبة يميناً وشمالاً ووراءً وقُدَّامٌ. وفي «وِجْهَةٌ» قولان، أحدهما - ويُعزَى للمبرد والفارسي والمازني في أحدِ قولَيْه -: أنها اسمُ المكانِ المتوجِّهِ إليه، وعلى هذا يكونُ إثباتُ الواوِ قياساً إذ هي غيرُ مصدرٍ. قال سيبويه^(٥) «ولو بَنِيَتْ فَعَلَةٌ من الوَعْدِ لَقَلَّتْ: وَعْدَةٌ، ولو بَنِيَتْ مصدرًا لَقَلَّتْ: عِدَّةٌ، والثاني: أنها مصدرٌ، ويُعزَى للمازني^(٦)، وهو ظاهرُ كلامِ سيبويه^(٧)، فإنه قال بعد ذِكرِ

(١) ديوانه ٢٣؛ الطبري ١٩١/٣؛ اللسان: رجحن. يصف الأعشى خيلاً، ودرَّ الفرس: عدا عدواً شديداً، والأسوق: ج ساق، يقول: بينما هم يتمارون إذ غشيتهم الخيل فصرعتهم، ومرت على سيقانهم عدواً، وارجحن السراب: ارتفع.

(٢) هذا كلام ابن عطية في تفسيره ١٤/٢.

(٣) زيادة من ابن عطية.

(٤) لأن أصله من مرَّيت الناقة إذا مسحت ضرعها للحلب.

(٥) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٦) النصف ٢٠٠/١.

(٧) الكتاب: ٣٥٨/٢.

- البقرة -

حَذَفِ الْوَائِدُ مِنَ الْمَصَادِرِ: «وَقَدْ أَثْبَتُوا فَقَالُوا: وَجْهَةٌ فِي الْجِهَةِ»، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ إِثْبَاتُ الْوَائِدِ شَاذًا مَنبَهَةً عَلَى ذَلِكَ الْأَصْلِ الْمَتْرُوكِ فِي عِدَّةٍ وَنَحْوِهَا، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الَّذِي سَوَّغَ إِثْبَاتَ الْوَائِدِ وَإِنْ كَانَتْ مَصْدَرًا أَنَّهَا مَصْدَرٌ جَاءَتْ عَلَى حَذْفِ الزَّوَائِدِ؛ إِذِ الْفِعْلُ الْمَسْمُوعُ مِنْ هَذِهِ الْمَادَةِ تَوَجَّهَ وَأَتَجَّهَ، وَمَصْدَرُهُمَا التَّوَجُّهُ وَالْإِتِّجَاهُ، وَلَمْ يُسْمَعْ فِي فِعْلِهِ: وَجَهَ يَجْهُ كَوَعَدَ يَعِدُ، وَكَانَ الْمَوْجِبُ لِحَذْفِ الْوَائِدِ مِنْ عِدَّةٍ وَزِنَةِ الْحَمَلِ عَلَى الْمَضَارِعِ لِقَوَاعِ الْوَائِدِ بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ، وَهَذَا فَلَمْ يُسْمَعْ فِيهِ مَضَارِعٌ يُحْمَلُ مَصْدَرُهُ عَلَيْهِ فَلِذَلِكَ قُلْتُ: إِنَّ «وَجْهَةً» مَصْدَرٌ عَلَى حَذْفِ الزَّوَائِدِ لِتَوَجَّهَ أَوْ أَتَجَّهَ. وَقَدْ أَلَمَّ أَبُو الْبَقَاءِ^(١) بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا.

قوله: «هُوَ مُؤَلِّهَا» جَمَلَةٌ مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبْرٍ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ لِأَنَّهَا صِفَةٌ لَوَجْهَةٍ، وَاخْتُلِفَ فِي «هُوَ» عَلَى قَوْلَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَعُودُ عَلَى لَفْظِ «كُلِّ» [١/٥٩] / لَا عَلَى مَعْنَاهَا وَلِذَلِكَ أُفْرِدَ، وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي مَحْذُوفٌ لِفَهْمِ الْمَعْنَى تَقْدِيرُهُ هُوَ مُؤَلِّهَا وَجْهَهُ أَوْ نَفْسَهُ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا قِرَاءَةُ^(٢) ابْنِ عَامِرٍ: «مُؤَلِّهَا» عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ كَمَا سَيَأْتِي. وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَعُودُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى أَي: اللَّهُ مُؤَلِّ الْقِبْلَةَ إِيَّاهُ، أَي ذَلِكَ الْفَرِيقُ.

وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ: «مُؤَلِّهَا» عَلَى اسْمِ فَاعِلٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ حُذِفَ أَحَدُ مَفْعُولَيْهِ، وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ - وَيُعَزِّي لَابْنِ عَبَّاسٍ - مُؤَلِّهَا عَلَى اسْمِ الْمَفْعُولِ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ قَائِمٌ مَقَامَ الْفَاعِلِ، وَالثَّانِي هُوَ الضَّمِيرُ الْمَتَّصِلُ بِهِ وَهُوَ «هَا» الْعَائِدُ عَلَى الْوَجْهَةِ، وَقِيلَ: عَلَى التَّوَلِيَةِ ذَكَرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(٣)، وَعَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ بَتَعْيُنِ عَوْدٍ «هُوَ» إِلَى الْفَرِيقِ، إِذْ يَسْتَحِيلُ فِي الْمَعْنَى عَوْدُهُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَقَرَأَ

(١) الإملاء ١/٦٨.

(٢) السبعة ١٧١؛ الكشف ١/٢٦٧؛ البحر ١/٤٣٧.

(٣) الإملاء ١/٦٨.

- البقرة -

بعضهم^(١): «ولكلُّ وَجْهَةٍ» بالإضافة، ويُعزى لابن عامر، واختلفوا فيها على ثلاثة أقوالٍ أحدها: - وهو قولُ الطبري -^(٢): أنها خطأ وهذا ليس بشيء، إذ الإقدام على تخطئة ما ثبتت عن الأئمة لا يسهل. والثاني - وهو قولُ الزمخشري^(٣) وأبي البقاء^(٤): أن اللامَ زائدة في الأصل، قال الزمخشري: «المعنى وكلُّ وجهٍ لله مُولِّئها، فزيدت اللامَ لتقدّم المفعول، كقولك: لزيد ضربتُ، ولزيد أبوه ضاربه.

قال الشيخ^(٥): وهذا فاسدٌ لأنَّ العاملَ إذا تعدَّى لضمير الاسم لم يتعدَّ إلى ظاهره المجزور باللام لا تقول: لزيد ضربتُه، ولا: لزيد أناضاربه، لئلا يلزم أحدٌ محذورين، وهما: إما لأنه يكون العاملُ قوياً ضعيفاً، وذلك أنه من حيث تعدَّى للضمير بنفسه يكون قوياً ومن حيث تعدَّى للظاهر باللام يكون ضعيفاً، وإما لأنه يصير المتعدّي لواحدٍ متعدّياً لاثنين، ولذلك تأوّل النحويون ما يؤهّم ذلك وهو قوله^(٦):

٧٧١ - هذا سُراقَةٌ للقرآنِ يَدْرُسُهُ والمرءُ عند الرُّشا إن يَلْقَها ذَيْبُ

على أن الضميرَ في «يدرسه» للمصدر، أي: يدرس الدرس لا للقرآن، لأن الفعل قد تعدَّى إليه. وأمّا تمثيله بقوله: «لزيد ضربتُ» فليس نظير الآية

(١) نسيها في الشواذ ١٠ إلى ابن عباس.

(٢) تفسير الطبري ١٩٥/٣.

(٣) الكشف ٣٢٢/١.

(٤) الإملاء ٦٩/١.

(٥) البحر ٤٣٨/١.

(٦) لم أهد إلى قائله وهو في الكتاب ٤٣٧/١؛ وأمالى الشجري ٢٣٩/١؛ واللسان: سرق؛ والمقرب ١١٥/١؛ والمغني ٢٤٠، وعجزه فيه:

يُقَطِّعُ اللَّيْلَ تَسْبِيحاً وَقَرَأَنَا

والرشا: ج رشوة.

- البقرة -

لأنه لم يتعدَّ في هذا المثال إلى ضميره، ولا يجوز أن تكون المسألة من باب الاشتغال، فتقدَّر عاملاً في «لكلِّ وجهٍ» يفسره «موليَّها» لأنَّ الاسمَ المشتغلَ عنه إذا كان ضميره مجروراً بحرفٍ ينتصبُ ذلك الاسم بفعل يوافقُ العاملَ الظاهرَ في المعنى، ولا يجوزُ جرُّ المشتغلِ عنه بحرفٍ، تقول: زيداُ مررت به أي: لا بست زيداُ مررتُ به، ولا يجوزُ: لزيداُ مررتُ به، قال تعالى: «والظالمين أعدَّ لهم»^(١) وقال^(٢):

٧٧٢ - أثلَبَةَ الفوارسِ أم رياحا عَدَلَتْ بهم طُهْيَةَ والخِشَابَا
فأتى بالمشتغلِ عنه منصوباً، وأمَّا تمثيُّله بقوله: لزيداُ أبوه ضاربُه
فتركيبٌ غيرُ عربيٍّ.

الثالث: أن «لكلِّ وجهٍ» متعلِّقٌ بقوله: «فاستبقوا الخيراتِ» أي:
فاستبقوا الخيراتِ لكلِّ وجهٍ، وإنما قدِّم على العاملِ للاهتمامِ به، كما يُقدِّمُ
المفعولُ، ذكره ابنُ عطية^(٣)، ولا يجوزُ أن تُوجَّه هذه القراءةُ على أن «لكلِّ
وجهٍ» في موضعِ المفعولِ الثاني لموليَّها، والمفعولُ الأوَّلُ هو المضافُ إليه
اسمُ الفاعلِ الذي هو «مولى» وهو «ها»، وتكونُ عائدةً على الطوائفِ، ويكونُ
التقديرُ: وكلِّ وجهٍ اللهُ موليَّ الطوائفِ أصحابِ القبَلاتِ، وزيدتُ اللامُ في
المفعولِ لتقدُّمه ويكونُ العاملُ فرعاً؛ لأنَّ النَحْوِيْنَ نَصُّوا على أنه لا يجوزُ
زيادةُ اللامِ للتقويةِ إلا في المتعدي لواحدٍ فقط، و«مولى» ممَّا يتعدَّى لاثنينِ،
فامتنع ذلك فيه. وهذا المانعُ هو الذي مَنَعَ من الجوابِ عن الزمخشري فيما
اعتراضَ به عليه الشيخُ من كونِ الفعلِ إذا تعدَّى للظاهرِ فلا يتعدَّى لضميره،

(١) الآية ٣١ من الإنسان.

(٢) البيت لجريز، وهو في ديوانه ٦٦؛ والكتاب ٥٢/١؛ وأما الشجري ٣٣١/١؛
وعدلت: سوَّيت.

(٣) التفسير ٤٥٠/١.

- البقرة -

وهو أنه كان يمكن أن يُجاب عنه بأن الضمير المتصل بـ «مَوْلٍ» ليس بضمير المفعول بل ضمير المصدر وهو التولية، ويكون المفعول الأول محذوفاً، والتقدير: الله «مَوْلِي التولية كلَّ وجهٍ أصحابها، فلما قُدِّمَ المفعول على العامل قَوِيَ باللام لولا أنهم نَصُّوا على المنع من زيادتها في المتعدِّي لاثنين وثلاثة.

قوله: «فاستبقوا الخيرات» «الخيرات» منصوبة على اسقاط حرف الجرِّ، التقدير: إلى الخيرات، كقول الراعي^(١):

٧٧٣ - ثنائي عليكم آل حربٍ ومن يميل
سواكم فإني مهتدٍ غير مائل
أي: إلى سواكم، وذلك لأن «استبق»: إما بمعنى سبق المجرد أو بمعنى تسابق، لا جائز أن يكون بمعنى سبق لأن المعنى ليس على اسبقوا الخيرات، فبقي أن يكون بمعنى تسابق ولا يتعدَّى بنفسه.

والخَيْرَات جمع: خَيْرَةٌ وفيها احتمالان، أحدهما: أن تكون مخففة من «خَيْرَةٌ» بالتشديد بوزن فِعْلَةٌ نحو: مَيْتٌ في مَيْتٍ. والثاني: أن تكون غير مخففة، بل تَثَبَّتْ على فَعْلَةٌ بوزن جَفْنَةٌ، يقال: رجلٌ خَيْرٌ وامرأةٌ خَيْرٌ، وعلى كلا التقديرين فليسا للتفضيل. والسَّبْقُ: الوصول إلى الشيء أولاً، وأصله التقدُّم في السير، ثم تُجَوِّزُ به في كلِّ تقدُّم.

قوله: «أينما تكونوا» «أين» اسم شرطٍ تجزئُ فعلين كإن و«ما» مزيدة عليها على سبيل الجواز، وهي ظرفٌ مكانٍ، وهي هنا في محلِّ نصبٍ خبراً لكان، وتقدمها واجبٌ لتضمُّنها معنى ماله صدرُ الكلام، و«تكونوا» مجزومٌ بها على الشرط، وهو الناصبُ لها، و«يأت» جوابها، وتكون أيضاً استفهاماً فلا تعمل شيئاً، وهي مبنية على الفتح لتضمُّن معنى حرف الشرط أو الاستفهام.

(١) البيت في البحر المحيط ٤٣٩/١.

- البقرة -

آ. (١٤٩) قوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ﴾: «مِنْ حَيْثُ» متعلّق بقوله: «فَوَلِّ» و«خَرَجْتَ» في محلّ جرّ بإضافة «حَيْثُ» إليها، وقرأ عبدالله^(١) «حَيْثُ» بالفتح، وقد تقدّم أنها إحدى اللغات، ولا تكون هنا شرطيةً، لعدم زيادة «ما»، والهاء في قوله: «وَأِنَّهُ لَلْحَقُّ» الكلام فيها كالکلام عليها فيما تقدّم. وقرىء «تَعَلَّمُونَ» بالياء والناء، وهما واضحتان كما تقدّم.

آ. (١٥٠) قوله تعالى: ﴿لَثَلَا يَكُونُ﴾: هذه لامٌ كي بعدها «أَنْ» المصدرية الناصبة للمضارع، و«لا» نافية واقعة بين الناصب ومنصوبه، كما تقع بين الجازم ومجزومه نحو: «إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ»^(٢)، و«أَنْ» هنا واجبة الإظهار، إذ لو أُضْمِرَتْ لثَقُلَ اللفظ بتوالي لامينين، ولأَمْ الجرّ متعلقة بقوله: «فَوَلُّوا وجوهكم». وقال أبو البقاء^(٣): متعلقة بمحذوفٍ تقديره: فَعَلْنَا ذَلِكَ لَثَلَا، ولا حاجة إلى ذلك، و«للناس» خبرٌ لـ «يكون» مُقَدَّمٌ على اسمها، وهو «حُجَّةٌ» و«عليكم» في محلّ نصب على الحال، لأنه في الأصل صفة النكرة، فلما تقدّم عليها انتصب حالاً، ولا يتعلّق بـ «حُجَّةٌ» لثَلَا يَلْزَمُ تقديم معمول المصدر عليه، وهو ممتنع، لأنه في تأويل صلة وموصولٍ، وقد قال بعضهم: «يتعلّق بحُجَّةٍ» وهو ضعيفٌ. ويجوز أن يكون «عليكم» خبراً ليكون، ويتعلّق «للناس» بـ «يكون» على رأي مَنْ يَرَى أَنَّ كان الناقصة تعمل في الظرف وشبهه، وذكر الفعل في قوله «يكون»؛ لأنّ تانيث الحجة غير حقيقي، وحسن ذلك الفصل أيضاً.

قوله: «إِلَّا الَّذِينَ» قرأ الجمهور «إِلَّا» بكسر الهمزة وتشديد اللام،

(١) البحر ٤٣٩/١، ونسبها لعبدالله بن عمير، وهو عبدالله بن عمير القرشي روى عنه أشعث بن أبي الشعثاء. وثمة رجل آخر بهذا الاسم روى عن ابن عباس، ولم تذكر وفاة الرجلين. انظر: الجرح والتعديل للرازي ١٢٤/٥.

(٢) الآية ٧٣ من الأنفال.

(٣) الإملاء ٦٩/١.

- البقرة -

وقرأ^(١) ابن عباس وزيد بن علي وابن زيد بفتحها وتخفيف اللام على أنها للاستفتاح. فأما قراءة الجمهور فاختلف النحويون / في تأويلها على أربعة [ب/٥٩] أقوال أظهرها: - وهو اختيار الطبري^(٢)، وبدأ به ابن عطية^(٣)، ولم يذكر الزمخشري^(٤) غيره - أنه استثناء متصل، قال الزمخشري: «ومعناه لثلاث يكون حجة لأحد من اليهود إلا للمعاندين منهم القائلين: ما ترك قبلتنا إلى الكعبة إلا ميثلاً لدين قومه وحجاً لهم، وأطلق على قولهم «حجة» لأنهم ساقوه مساق الحجة. وقال ابن عطية: «المعنى أنه لا حجة لأحد عليكم إلا الحجة الداحضة للذين ظلموا من اليهود وغيرهم الذين تكلموا في النازلة، وسماها حجة، وحكم بفسادها^(٥) حين كانت من ظالم». الثاني: انه استثناء منقطع فيقدر بـ «لكن» عند البصريين وبيل عند الكوفيين لأنه استثناء من غير الأول والتقدير: لكن الذين ظلموا فإنهم يتعلقون عليكم بالشبهة يضعونها موضع الحجة. ومثار الخلاف هو: هل الحجة هو الدليل الصحيح أو الاحتجاج صحيحاً كان أو فاسداً؟ فعلى الأول يكون منقطعاً وعلى الثاني يكون متصلاً. الثالث: - وهو قول أبي عبيدة -^(٦) أن «إلا» بمعنى الواو العاطفة، وجعل من ذلك قوله^(٧):

٧٧٤ - وكلُّ أخٍ مُفارقُه أخوه لَعمرُ أيبك إلا الفِرْقَدان

(١) الشواذ ١٠ البحر ٤٤١/١؛ وابن عطية ٤٥٢/١، ونسبها صاحب البحر أيضاً إلى ابن عامر ولم يذكرها صاحب السبعة.

(٢) الطبري ٢٠٤/٣.

(٣) ابن عطية ٤٥٢/١.

(٤) الكشاف ٣٢٢/١.

(٥) الأصل: «بعنادها» وأثبتنا ما في ابن عطية لأنه الصواب.

(٦) مجاز القرآن ٦٠/١.

(٧) تقديم برقم ٥٧٩.

وقول الآخر^(١):

٧٧٥ - ما بالمدينة دارٌ غيرٌ واحدةٍ دارُ الخليفةِ إلا دارُ مروان

تقديرٌ ذلك عنده: «ولا الذين ظلموا - والفرقدان - ودار مروان» وقد خَطَّاه النحاةُ في ذلك كالزجاج^(٢) وغيره. الرابع: أن «إلا» بمعنى بَعْدَ، أي: بعد الذين ظلموا، وجعل منه قولَ الله تعالى: «لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى»^(٣)، وقوله تعالى: «إلا ما قد سلف»^(٤) تقديرُه: بعد الموتِ وبعْدَ ما قد سَلَفَ، وهذا من أفسدِ الأقوالِ وأنكرها وإنما ذكرته لغرضِ التنبيهِ على ضَعْفِهِ.

و «الذين» في محلِّ نصبٍ على الاستثناءِ، على القولين اتصالاً وانقطاعاً. وأجاز قطرب أن يكونَ في موضعِ جرٍّ بدلاً من ضميرِ الخطابِ في «عليكم»، والتقديرُ: لئلا تُثَبِّتَ حُجَّةٌ للناسِ على غيرِ الظالمين منهم، وهم أنتم أيها المخاطبون بتوليةِ وجوهكم إلى القبلة، ونُقِلَ عنه أنه كان يقرأ: «إلا على الذين» كأنه يكرر العاملَ في البديلِ على حدِّ قوله: «للذين استضعفُوا لِمَنْ آمَنَ منهم»^(٥) وهذا عند جمهورِ البصريين ممتنعٌ، لأنه يؤدِّي إلى بدلٍ ظاهرٍ من ضميرِ حاضرٍ بديلٍ كلٌّ مِنْ كلِّ، ولم يُجْزَ من البصريين إلا الأخفشُ، وتأولَ غيره ما وَرَدَ من ذلك.

وإمَّا قراءةُ ابنِ عباسٍ فـ«ألا» للاستفتاحِ، وفي محلِّ «الذين» حينئذٍ ثلاثةٌ أوجهٍ، أظهرها: أنه مبتدأٌ وخبرُه قوله: «فلا تَخْشَوْهُمْ» وإنما دَخَلَتِ الفاءُ في

(١) البيت للفرزدق وليس في ديوانه، وهو في الكتاب ٣٧٣/١؛ والمقتضب ٤٢٥/٤؛

والقرطبي ١٦٩/٢.

(٢) لم يذكر ذلك في كتاب معاني القرآن.

(٣) الآية ٥٦ من الدخان.

(٤) الآية ٢٢ من النساء: «ولا تَنْكِحُوا ما نكح آباءكم من النساءِ إلا ما قد سلف».

(٥) الآية ٧٥ من الأعراف.

- البقرة -

الخَيْرِ لِأَنَّ الْمَوْصُولَ تَصَمَّنَ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَالْمَاضِي الْوَاقِعُ صِلَةٌ مُسْتَقْبَلٌ مَعْنَى،
كَأَنَّهُ قِيلَ: مَنْ يَظْلَمُ النَّاسَ فَلَا تَخْشَوْهُمْ، وَلَوْلَا دَخُولُ الْفَاءِ لَتَرَجَّحَ النَّصْبُ
عَلَى الْاِسْتِغَالِ، أَي: لَا تَخْشَوْا الَّذِينَ ظَلَمُوا لَا تَخْشَوْهُمْ. الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ
مَنْصُوبًا بِإِضْمَارِ فِعْلِ عَلَى الْاِسْتِغَالِ، وَذَلِكَ عَلَى قَوْلِ الْأَخْفَشِ فَإِنَّهُ يَجِيزُ زِيَادَةَ
الْفَاءِ (١). الثَّالِثُ - نَقَلَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ (٢): أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الْإِغْرَاءِ.

وَنُقِلَ عَنِ ابْنِ مَجَاهِدٍ أَنَّهُ قَرَأَ (٣): «إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا» وَجَعَلَ «إِلَى» حَرْفَ
جَرِّ مَتَوَلًّا لِذَلِكَ بِأَنَّهَا بِمَعْنَى مَعَ، وَالتَّقْدِيرُ: لِثَلَاثِ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ مَعَ
الَّذِينَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا الرَّاويَّ وَقَعَ فِي سَمْعِهِ «إِلَّا الَّذِينَ» بِتَخْفِيفِ «إِلَّا»
فَاعْتَقَدَ ذَلِكَ فِيهَا، وَلَهُ نِظَائِرُ مَذْكُورَةٌ عِنْدَهُمْ. وَ«مِنْهُمْ» فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى
الْحَالِ فَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ «مِنْ» لِلتَّبْعِيضِ وَأَنْ تَكُونَ
لِلْبَيَانِ.

قَوْلُهُ: «وَلَايْمٌ» فِيهِ أَرْبَعَةٌ أَوْجِهٌ، أَظْهَرُهَا: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ
«لِثَلَاثِ يَكُونُ» كَأَنَّ الْمَعْنَى: «عَرَفْنَاكُمْ وَجَهَ الصَّوَابَ فِي قِبَلَتِكُمْ وَالْحُجَّةَ لَكُمْ
لِانْتِفَاءِ حُجَجِ النَّاسِ عَلَيْكُمْ وَإِلْتِمَامِ النِّعْمَةِ، فَيَكُونُ التَّعْرِيفُ مُعَلَّلًا بِهَاتَيْنِ
الْعِلَّتَيْنِ، وَالْفَصْلُ بِالِاسْتِثْنَاءِ وَمَا بَعْدَهُ كَلَا فَصْلٍ إِذْ هُوَ مِنْ مَتَعَلِّقِ الْعِلَّةِ
الْأُولَى. الثَّانِي: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى عِلَّةٍ مَحذُوفَةٍ وَكِلَاهُمَا مَعْلُولُهُمَا الْحَشِيئَةُ
السَّابِقَةُ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: وَأَخْشَوْنِي لِأَوْفِيَّتِكُمْ وَإِيْمٌ نَعْمَتِي عَلَيْكُمْ. الثَّالِثُ: أَنَّهُ
مَتَعَلَّقٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ مَقْدَرٍ بَعْدَهُ تَقْدِيرُهُ: «وَلَايْمٌ نَعْمَتِي عَلَيْكُمْ عَرَفْتُمْ أَمْرَ
قِبَلَتِكُمْ. الرَّابِعُ: وَهُوَ أَوْضَعُفُهَا - أَنْ تَكُونَ مَتَعَلِّقَةً بِالْفِعْلِ قَبْلَهَا، وَالْوَاوُ زَائِدَةٌ،
تَقْدِيرُهُ: وَأَخْشَوْنِي لِأِيْمٍ نَعْمَتِي. وَهَذِهِ لِأَمْ كِي وَأَنْ مَضْمُورَةٌ بَعْدَهَا نَاصِبَةٌ

(١) انظر مذهب الأخفش في زيادة الفاء: معاني القرآن ٣٤، ٢٢٢.

(٢) التفسير ٤٥٢/١.

(٣) البحر ٤٤١/١.

للمضارع فينسبُ منها مصدرٌ مجرورٌ باللام ، وتقدّم تحقيقه . و «عليكم» فيه وجهان ، أحدهما : أن يتعلّق بأتّم ، والثاني : أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من نعمتي ، أي : كائنةً عليكم .

آ . (١٥١) قوله تعالى : ﴿ كما أرسلنا ﴾ : في الكافِ قولان ، أظهرهما : أنها للتشبيه . والثاني : أنها للتعليل ، فعلى القولِ الأولِ تكونُ نعتٌ مصدرٍ محذوفٍ . واختلفَ الناسُ في متعلّقها حينئذٍ على خمسةٍ أوجهٍ ، أحدها : أنها متعلّقةٌ بقوله : «ولآتِمَّ» تقديره : ولآتَمَّ نعمتي عليكم إتماماً مثل إتمامِ الرسولِ فيكم ، ومتعلّقةٌ بالإتمامينِ مختلفٌ ، فالأولُ بالثوابِ في الآخرةِ والثاني بإرسالِ الرسولِ في الدنيا ، أو الأولُ بإيجابِ الدعوةِ الأولى لإبراهيمَ في قوله : «ومن ذريتنا أمةٌ مسلمةٌ لك»^(١) والثاني بإجابةِ الدعوةِ الثانيةِ في قوله : «ربُّنا وابعثْ فيهم رسولاً منهم»^(٢) ، [ورجّحه مكي^(٣)] لأنَّ سياقَ اللفظِ يدلُّ على أنَّ المعنى [٤] : ولآتَمَّ نعمتي ببيانِ ملّةِ أبيكم إبراهيمَ كما أجبنا دعوتَه فيكم فأرسلنا إليكم رسولاً منكم . الثاني أنها متعلّقةٌ بيهتدون ، تقديره : يهتدون اهتداءً مثل إرسالنا فيكم رسولاً ، ويكون تشبيهُ الهدايةِ بالإرسالِ في التحقيقِ والثبوتِ ، أي : اهتداءً متحققاً كتحقّقِ إرسالنا . الثالث : - وهو قولُ أبي مسلم -^(٥) أنها متعلّقةٌ بقوله : «وكذلك جعلناكم أمةً وسطاً»^(٦) ، أي : جعلاً مثل إرسالنا . وهذا بعيدٌ جداً لطولِ الفصلِ المؤدّنِ بالانقطاعِ . الرابع : أنها متعلّقةٌ بما بعدها وهو «اذكروني» ، قال الزمخشري^(٧) : «كما ذكّرتُكم

(١) الآية ١٣٨ من البقرة .

(٢) الآية ١٢ من البقرة .

(٣) مشكل إعراب القرآن ٧٥/١ .

(٤) غير واضح في مصورة الأصل .

(٥) أبو مسلم الأصبهاني . تقدمت الترجمة .

(٦) الآية ١٤٣ من البقرة .

(٧) الكشاف ٣٢٣/١ .

- البقرة -

بإرسال الرسل فاذكروني بالطاعة أذكركم بالشواب، فيكون على تقدير مصدرٍ محذوفٍ، وعلى تقدير مضافٍ أي: اذكروني ذكراً مثل ذكّرنا لكم بالإرسال، ثم صار: مثل ذكر إرسالنا، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وهذا كما تقول: كما أتاك فلان فإنه يكرمك، والفاء غير مانعة من ذلك» قال أبو البقاء^(١): «كما لم تمنع في باب الشرط» يعني أن ما بعد فاء الجزاء يعمل فيما قبلها. [وقد ردّ مكي^(٢) هذا بأن الأمر إذا كان له جواب لم يتعلّق به ما قبله]^(٣) لاشتغاله بجوابه و«اذكروني» قد أُجيب بقوله: «أذكركم» فلا يتعلّق به ما قبله، قال «ولا يجوز ذلك إلا على التشبيه بالشرط الذي يُجاب بجوابين نحو: إذا أتاك فلان فأكرمه ترصّه، فيكون «كما» و«فأذكركم» جوابين للأمر، والأول أفصح وأشهر، وتقول: «كما أحسنت إليك فأكرمني» فيصح أن تجعل الكاف متعلّقة بأكرمني إذ لا جواب له».

وهذا الذي منعه مكي قال الشيخ^(٣): «لا نعلم خلافاً في جوازه» وأمّا قوله: «إلا أن يُشبه بالشرط» وجعله «كما» جواباً للأمر فليس بتشبيه صحيح ولا يتعلّق، وللاحتجاج عليه موضع غير هذا الكتاب. قال الشيخ^(٤): وإنما يحدّث هذا عندي وجود الفاء فإنها لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وتبعّد زيادتها». انتهى وقد تقدّم ما نقلته عن أبي البقاء في أنها غير مانعة من ذلك.

الخامس: أنها متعلّقة بمحذوفٍ على أنها حالٌ من «نعمتي» والتقدير: ولأتمّ نعمتي مُشبهةً إرسالنا فيكم رسولاً، أي: مشبهةً نعمّة الإرسال، فيكون على حذفٍ مضافٍ.

(١) الإملاء ٦٩/١.

(٢) ليس في المشكل غير عبارة: «وفيه بُعدٌ لتقدّمه».

(٣) ما بين معقوفين غير واضح في مصورة الأصل.

(٤) البحر ٤٤٤/١.

(٥) البحر ٤٤٤/١.

- البقرة -

وأما على القول بأنها للتعليل فتعلقت بما بعدها وهو قوله: «فاذكروني» أي: اذكروني لأجل إرسالنا فيكم رسولا، وكون الكاف للتعليل واضح، وجعل بعضهم منه: «واذكروه كما هداكم»^(١)، وقول الآخر^(٢):

٧٧٦ - لا تَشْتُمِ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ

أي: لا تشتم لامتناع الناس من شتمك.

وفي «ما» المتصلة بهذه الكاف ثلاثة أوجه، أظهرها: أنها مصدرية وقد تقدم تحريره. والثاني: أنها بمعنى الذي، والعائد محذوف، و«رسولا» بدل منه، والتقدير: كالذي أرسلناه رسولا، وهذا بعيد جدا، وأيضا فإن فيه وقوع «ما» على آحاد العقلاء وهو قول مرجوح الثالث: أنها كافة للكاف كهي في قوله^(٣):

٧٧٧ - لَعَمْرُكَ إِنِّي وَأَبَا حُمَيْدٍ كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ

ولا حاجة إلى هذا، فإنه لا يُصَارُ إِلَى ذَلِكَ إِلَّا حَيْثُ تَعَدَّرَ أَنْ يَنْسَبَكَ مِنْهَا وَمِمَّا بَعْدَهَا مَصْدَرٌ، كما إذا اتصلت بجملة اسمية كالبيت المتقدم. و«منكم» في محل نصب لأنه صفة لـ «رسولا» وكذلك ما بعده من الجمل، ويُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلُ بَعْدَهُ حَالًا لِتَخْصُصِ النِّكَرَةَ بِوَصْفِهَا بِقَوْلِهِ: «منكم»، [١/٦٠] وأتى بهذه الصفات بصيغة المضارع لأنه يدلُّ على / التجدد والحدوث، وهو مقصودٌ ها هنا بخلاف كونه منهم فإنه وصف ثابت له، وهنا قدَّم التركيبة على

(١) الآية ١٩٨ من البقرة.

(٢) البيت لرؤية، وهو في ملحق ديوانه ١٨٣ وقيله:

وَشَخَّصَتْ أَبْصَارَهُمْ وَأَجْدَمُوا

وهو في الكتاب ٤٥٩/١؛ ورصف المباني ٢١٤؛ والإنصاف ٥٩١؛ والخزانة

٢٨٢/٤؛ والدرر ٤٣/٢.

(٣) البيت لزياد الأعجم، وهو في الجني الداني ٤٨١؛ والمغني ١٩٤.

- البقرة -

التعليم، وفي دعاء إبراهيم^(١) بالعكس، والفرق أن المراد بالتركيب هنا التطهير من الكفر وكذلك فسّروه، وهناك المراد بها الشهادة بأنهم خيار أذكياؤ ذلك متأخر عن تعلّم الشرائع والعمل بها، وقوله: «يُعَلِّمُكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ» بعد قوله: «وَيُعَلِّمُكُمْ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ» مِنْ بَابِ ذِكْرِ الْعَامِّ بَعْدِ الْخَاصِّ وَهُوَ قَلِيلٌ بِخِلَافِ عَكْسِهِ.

آ. (١٥٢) وقوله تعالى: ﴿وَاشْكُرُوا لِي﴾: تقدّم أن «شكر» يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف جرّ على حدّ سواء على الصحيح، وقال بعضهم: إذا قلت: شكرتُ لزيدٍ فمعناه شكرتُ لزيدٍ صنيعةً، فجعلوه متعدّياً لاثنين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجرّ، ولذلك فسّر الزمخشري^(٢) هذا الموضع بقوله: «واشكروا لي ما أنعمتُ به عليكم». وقال ابن عطية^(٣): «واشكروا لي واشكروني بمعنى واحد، و«لي» أفصح وأشهر مع الشكر، ومعناه نعمتي وأيادي، وكذلك إذا قلت: شكركُ، فالمعنى شكركُ لك صنيعةً وذكركُته، فحذف المضاف، إذ معنى الشكرِ ذكْرُ اليَدِ وذكْرُ مُسَدِّهَا معاً، فما حذف من ذلك فهو اختصارٌ للدلالة ما بقي على ما حذف».

آ. (١٥٤) قوله تعالى: ﴿أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءُ﴾: خبرٌ مبتدأ محذوفٍ أي: لا تقولوا: هم أمواتٌ، وكذلك «أحياءٌ» خبرٌ مبتدأ محذوفٍ أي: بل هم أحياءٌ، وقد راعى لفظ «مَنْ» مرةً فأوردَ في قوله «يُقْتَلُ»، ومعناها أخرى فجمع في قوله «أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءُ» واللام هنا للعلّة، ولا تكون للتبليغ، لأنهم لم يُبَلِّغُوا الشَّهَادَةَ قَوْلَهُمْ هَذَا. والجملة من قوله: «هم أمواتٌ» في محلِّ نصب بالقول لأنها محكيّة به، وأما «بل هم أحياءٌ» فيتحمل وجهين، أحدهما:

(١) الآية ١٢٩ من البقرة: «وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ».

(٢) الكشاف ١/٣٢٣.

(٣) التفسير ١/٤٥٤.

- البقرة -

ألا يكون له محلٌ من الإعراب، بل هو إخبارٌ من الله تعالى بأنهم أحياء، ويُرجَّحُه قوله: «ولكن لا تشعرون» إذ المعنى لا شعورَ لكم بحياتهم. والثاني: أن يكون محلهُ النصبُ بقولٍ محذوفٍ تقديرُه، بل قولوا هم أحياء، ولا يجوزُ أن ينتصبَ بالقولِ الأولِ لفسادِ المعنى، وحُذِفَ مفعولُ «يشعرون» لِفَهْمِ المعنى أي: بحياتهم.

آ. (١٥٥) قوله تعالى: ﴿وَلْتَبْلُوْنَكُمْ﴾: هذا جوابٌ قسمٍ محذوفٍ، ومتى كان جوابه مضارعاً مثبتاً مستقبلاً وَجَبَ تَلْقِيَه بِاللَامِ وإحدى النونين خلافاً للكوفيين حيث يعاقبون بينهما، ولا يُجِيز البصريون ذلك إلا في ضرورة. وفتح الفعل المضارعُ لاتصاله بالنونِ وقد تقدّم تحقيقُ ذلك وما فيه من الخلاف.

قوله: «بشيءٍ» متعلِّقٌ بقوله: «لَتَبْلُوْنَكُمْ» والباءُ معناها الإلصاقُ، وقراءةُ الجمهورِ على إفرادٍ «شيءٍ» ومعناها الدلالةُ على التقليلِ، إذ لو جَمَعَه لاحتمل أن يكون ضرباً من كل واحد. وقرأ^(١) الضحاك بن مزاحم «بأشياء» على الجمع، وقراءةُ الجمهورِ لا بُدَّ فيها من حذفٍ تقديرُه: وبشيءٍ من الجوعِ وبشيءٍ من النقصِ، وأما قراءةُ الضحاك فلا تحتاجُ إلى هذا، وقوله «من الخوف» في محلٍّ جرٍّ صفةً لشيءٍ فيتعلَّقُ بمحذوفٍ.

قوله: «ونقصٍ» فيه وجهان، أحدهما: أن يكونَ معطوفاً على «شيءٍ» والمعنى: بشيءٍ من الخوفِ وبنقصٍ، والثاني: أن يكونَ معطوفاً على الخوفِ، أي: وبشيءٍ من نقصِ الأموال، والأولُ أوَّلَى لاشتراكهما في التنكيرِ.

قوله: «من الأموال» فيه خمسةُ أوجهٍ، أحدها: أن يكونَ متعلِّقاً بنقصٍ لأنه مصدرٌ نقصٍ، وهو يتعدى إلى واحد، وقد حُذِفَ، أي: ونقصِ شيءٍ من

(١) البحر ١/٤٥٠؛ ابن عطية ١/٤٥٧.

كذا. الثاني: أن يكون في محل جر صفةً لذلك المحذوف، فيتعلّق بمحذوف، أي: ونقص شيء كائناً من كذا. الثالث: أن يكون في محل نصب صفةً لمفعولٍ محذوفٍ نصب بهذا المصدر المنون، والتقدير: ونقص شيئاً كائناً من كذا، ذكره أبو البقاء^(١)، ويكون معنى «من» على هذين الوجهين التبعيض. الرابع: أن يكون في محل جر صفةً لـ «نقص»، فيتعلّق بمحذوف أيضاً، أي: نقص كائناً من كذا، وتكون «من» لابتداء الغاية. الخامس: أن تكون «من» زائدة عند الألف^(٢)، وحينئذ لا تعلّق لها بشيء.

آ. (١٥٦) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابْتَهُمْ مِصْيَبَةٌ﴾: فيه أربعة أوجه، أحدها: أن يكون منصوباً على النعت للصابرين، وهو الأصح. الثاني: أن يكون منصوباً على المدح. الثالث: أن يكون مرفوعاً على خبر مبتدأ محذوف، أي: هم الذين، وحينئذ يحتمل أن يكون على القطع، وأن يكون على الاستئناف. الرابع: أن يكون مبتدأ، والجملة الشرطية من «إذا» وجوابها صلته، وخبره ما بعده من قوله: «أولئك عليهم صلوات».

آ. (١٥٧) قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ﴾: مبتدأ، و«صلوات» مبتدأ ثانٍ، و«عليهم» خبره مقدّم عليه، والجملة خبر قوله «أولئك»، ويجوز أن تكون «صلوات» فاعلاً بقوله: «عليهم». قال أبو البقاء^(٣): «لأنه قد قوي بوقوعه خبراً. والجملة من قوله: «أولئك» وما بعده خبر «الذين» على أحد الأوجه المتقدّمة، أو لا محل لها على غيره من الأوجه، و«قالوا» هو العامل في «إذا» لأنه جوابها، وقد تقدّم الكلام في ذلك، وتقدّم أنها هل تقتضي التكرار أم لا^(٤)؟

(١) الإملاء ٦٩/١.

(٢) لم يشر إلى هذه الآية في كتابه المعاني. وانظر مذهبه في زيادة من ص ٩٨.

(٣) الإملاء ٧٠/١.

(٤) أي أن «إذا» هل تدل على التكرار أو وضعت للمرة الواحدة؟ قولان للنحاة.

- البقرة -

قوله: «إِنَّا لِلَّهِ» «إِنَّ واسمها وخبرها في محلّ نصبٍ بالقول، والأصل: إِنَّا بثلاث نوناتٍ، فَحَذَفَتِ الأخيرة من إن لا الأولى، لأنه قد عُهِدَ حَذْفُهَا، ولأنها طَرَفٌ والأطرافُ أَوْلَى بالحذف، لا يُقال: «إنها لو حذفت الثانية لكانت مخففةً، والمخففة لا تعمل على الأفصح فكان ينبغي أن تُلغى فين فصل الضمير المرفوع حينئذٍ إذ لا عمل لها فيه، فدلّ عدم ذلك على أن المحذوف النون الأولى» لأن هذا الحذف حذفت لتوالي الأمثال لا ذاك الحذف المعهود في «إن» و«أصابتهم مصيبة» من التجانس المغاير، إذ إحدى كلمتي المادة اسمٌ والأخرى فعلٌ، ومثله: «أزفت الأزفة»^(١) «وقعت الواقعة»^(٢).

قوله: «ورحمة» عطفٌ على الصلاة وإن كانت بمعناها، فإن الصلاة من الله رحمةٌ لاختلاف اللفظين كقوله^(٣):

٧٧٨ - وَقَدَّمَتِ الْأَيْدِي لِرَاهِسِيهِ وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمِينَا
وقوله^(٤):

٧٧٩ - أَلَا حَبَدًا هِنْدُ وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدُ وَهِنْدُ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبُعْدُ
قوله: «مِنْ رَبِّهِمْ» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لصلوات، و«مِنْ» للابتداء، فهو في محلّ رفعٍ أي: صلواتٌ كائنةٌ من ربهم. والثاني: أن يتعلّق بما تَصَمَّنَه قوله «عليهم» من الفعل إذا جَعَلْنَاهُ رَافِعًا لصلوات رَفَعَ الفاعل، فعلى الأول يكون قد حذفت الصفة بعد «رحمة» أي: ورحمةٌ منه، وعلى الثاني لا يحتاج إلى ذلك. وقوله «وأولئك هم المهتدون» نظيرٌ: «وأولئك هم المفلحون»^(٥).

(١) الآية ٥٧ من النجم.

(٢) الآية ١ من الواقعة.

(٣) تقدم برقم ٤٦٥.

(٤) تقدم برقم ٤٦٦.

(٥) الآية ٥ من البقرة.

- البقرة -

آ (١٥٨) قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصِّفَا﴾: «الصِّفَا» اسمُها، و«مِنْ شعائرِ الله» خبرُها. قال أبو البقاء^(١): «وفي الكلامِ حَذْفُ مضافٍ، تقديره: «طوافُ الصِّفَا، أو سَعْيُ الصِّفَا». وألِفُ الصِّفَا عن وَاوٍ بدليلِ قَلْبِهَا في التثنيةِ وَاوٍ، قالوا: صَفْوَان، والاشتقاقُ يَدُلُّ عليه أيضاً لأنه من الصَّفْوِ، وهو الخُلُوصُ، والصِّفَا الحَجَرُ الأملَسُ وقيل: الذي لا يُخالِطُه غيرُه من طِينٍ أو ترابٍ، ويُفَرِّقُ بين واحدِه وجَمْعِه تاءُ التانيثِ نحو: صفاً كثيراً وصفاة واحدة، وقد يجمع الصِّفَا على فُعوْلٍ وأفْعَالٍ قالوا: صُفِيٌّ بكسرِ الصادِ وضَمِّها كعِصِيٍّ، وأصفاء، والأصل: صُفُوٌّ وأصفواؤ، فقلبتِ الواوَانِ في «صُفُوٌّ» ياءَينِ، والواوُ في أصفاء همزةٌ ككساءِ وبابه. والمَرَوَةُ: الحِجارةُ الصُّغَارُ، فقليلُ اللَّيئةِ وقيل: الصُّلْبَةُ، وقيل المُرْهَفَةُ الأطراف، وقيل البيضُ وقيل: السُّود، وهما في الآيةِ عَلَمانِ لجبلينِ معروفين. والألِفُ واللامُ فيهما للعلَبةِ كهما في البيتِ والنجمِ، وجمعها: مَرَوٌ، كقوله^(٢):

٧٨٠ - وترى المَرَوَ إذا ما هَجَرَتْ عن يَدَيْهَا كالفراشِ المُشْفَتِرِ والشعائرِ: جمعُ شَعيرةٍ وهي العلامَةُ، وقيل: جمعُ شِعارَةٍ، والمرادُ بها في الآيةِ مناسِكُ الحَجِّ، والأجودُ «شعائرٌ» بالهمزِ لزيادةِ حرفِ المَدِّ وهو عكسُ معائشٍ ومصائبٍ. /

[ب/٦٠]

قوله: «فَمَنْ حَجَّ البَيْتَ» «مَنْ» شرطيةٌ في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ، و«حَجَّ» في محلِّ جَزْمٍ، و«البَيْتَ» نَصَبٌ على المفعولِ بهِ لا على الظرفِ، والجوابُ قولُه: «فلا جُنَاحَ». والنحجُ لغةٌ: القَصْدُ مرةً بعدَ أخرى، قال^(٣):

(١) الإملاء ٧٠/١.

(٢) البيت لطرفة وهو في ديوانه ٦١؛ واللسان: شفتي؛ والبحر ٤٥٤/١؛ وهجرت: سارت بالهجرة والمشفتر: المتفرق، وقد صحفت هذه اللفظة بالأصل فوكت: المشفرة؛ ويضطرب بها البيت ولم أجد لها فيها رجعت إليه.

(٣) لم أهدت إلى قائله، وهو في البحر ٤٥٤/١. والمنقل: الخِيفُ، والبرجد: كساء من صوف أحمر، والبرنس: نوع من الثياب.

- البقرة -

٧٨١ - لِرَاهِبٍ يَحُجُّ بَيْتَ الْمَقْدِسِ فِي مَنَقَلٍ وَبُرْجِدٍ وَبُرْسٍ
والاعتماد: الزيارة، وقيل: مطلق القصد، ثم صاروا علمين بالغلبة في
المعاني كالبيت والنجم في الأعيان.

وقوله: «فلا جناح عليه» الظاهر أن «عليه» خبر «لا»، و«أن يطوف»
أصله: في أن يطوف، فحذف حرف الجر، فيجيء في محلها القولان:
النصب أو الجر. والوقف في هذا الوجه على قوله «بهما». وأجازوا بعد ذلك
أوجهاً ضعيفةً منها: أن يكون الكلام قد تم عند قوله «فلا جناح» على أن
يكون خبر «لا» محذوفاً، وقدره أبو البقاء^(١): «فلا جناح في الحج» ويبتدأ
بقوله: «عليه أن يطوف» فيكون «عليه» خبراً مقدماً و«أن يطوف» في تأويل
مصدرٍ مرفوعٍ بالابتداء، فإن الطواف واجب، قال أبو البقاء هنا^(٢): «والجيد
أن يكون «عليه» في هذا الوجه خبراً، و«أن يطوف» مبتدأ».

ومنها: أن يكون «عليه أن يطوف» من باب الإغراء، فيكون «أن يطوف»
في محل نصب كقولك، عليك زيداً، أي: الزمه، إلا أن إغراء الغائب
ضعيف، حكى سيويه^(٣): «عليه رجلاً لئسني»، قال: وهو شاذ. ومنها: أن
«أن يطوف» في محل رفع خبراً ثانياً لـ «لا» والتقدير: فلا جناح الطواف بهما.
ومنها: «أن يطوف» في محل نصب على الحال من الهاء في «عليه»، والعامل
في الحال العامل في الخبر، والتقدير: فلا جناح عليه في حال تطوافه بهما.
وهذان القولان ساقطان ذكرتهما تنبيهاً على غلطهما، ولا فائدة في ذكر وجه
الغلط إذ هو واضح بأدنى نظر.

(١) إملاء ٧٠/١.

(٢) الإملاء ٧٠/١.

(٣) الكتاب: باب من الفعل سمي الفعل فيه بأساء مضافة ليست من أمثلة الفعل الحادث

١٢٦/١.

- البقرة -

وقراءة الجمهور «أَنْ يَطُوفَ» بغير لا. وقرأ^(١) أنس وابن عباس وابن سيرين^(٢) وشهر^(٣) بن حوشب: «أَنْ لَا يَطُوفَ» قالوا: وكذلك في مُصْحَفِي أَبِي عَبْدِ اللَّهِ. وفي هذه القراءة احتمالان، أحدهما: أنها زائدة كهي في قوله: «أَنْ لَا تَسْجُدَ»^(٤) وقوله^(٥):

٧٨٢ - وما ألوم البيض ألا تسخرأ لَمَا رَأَيْنَ الشَّمْطَ الْفَفَنَدْرَا

وحينئذ يتحد معنى القراءتين. والثاني: أنها غير زائدة بمعنى أَنْ رَفَعَ الجُنَاحَ فِي فِعْلِ الشَّيْءِ هُوَ رَفَعٌ فِي تَرْكِهِ، إِذْ هُوَ تَخْيِيرٌ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ نَحْوُ: «فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا»^(٦)، فَتَكُونُ قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ فِيهَا رَفَعُ الْجُنَاحِ فِي فِعْلِ الطَّوْفِ نَصًّا وَفِي هَذِهِ رَفَعُ الْجُنَاحِ فِي التَّرْكِ نَصًّا.

وقرأ الجمهور: «يَطُوفَ» بتشديد الطاء والواو، والأصل: يَتَطَوَّفُ، وماضيه كان أصله: «تَطَوَّفَ»، فلما أريد الإدغام تخفيفاً قَلِبَتِ التَّاءُ طَاءً وَأُدْغِمَتْ فِي الطَّاءِ فَاحْتِجَّ إِلَى هَمْزَةٍ وَصَلَّ لِسُكُونِ أَوَّلِهِ لِأَجْلِ الْإِدْغَامِ فَأَتَى بِهَا فَجَاءَ مَضَارِعُهُ عَلَيْهِ: يَطُوفُ فَانْحَدَفَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ لِتَحْصُنَ الْحَرْفَ الْمُدْغَمَ بِحَرْفِ الْمَضَارِعَةِ، وَمُضَدَّرُهُ عَلَى التَّطَوُّفِ رَجوعاً إِلَى أَصْلِ تَطَوَّفَ.

وقرأ أبو السَّمَالِ: «يَطُوفَ» مخففاً، من طاف يَطُوفُ وهي سهلة. وقرأ

(١) انظر في قراءتها: البحر ١/٤٥٧؛ ابن عطية ١/٤٦٢؛ القرطبي ٢/١٨٢؛ الشواذ

(٢) محمد بن سيرين مولى أنس بن مالك، روى عن ثلثة من الصحابة، وروى عنه الشعبي

وقتادة، توفي سنة ١١٠. انظر: طبقات ابن سعد ٧/١٩٣.

(٣) شهر بن حوشب الشامي ثم البصري، تابعي، عرض عليه أبو نبيك، توفي سنة ١٠٠.

طبقات القراء ١/٣٢٩.

(٤) الآية ١٢ من الأعراف: «قال ما منعك ألا تسجد».

(٥) تقدم برقم ٨٣.

(٦) الآية ٢٣٠ من البقرة.

- البقرة -

ابن عباس: «يَطَّافُ» بتشديد الطاء مع الألف وأصله: يَطُوفُ على وزن يَفْتَعِلُ ومما ضمه: اَطُتَوْفَ اَفْتَعَلَ تَحَرَّكَتِ الواوُ وانفتح ما قبلها فُقِلِبَتْ ألفاً، ووقعت تاءُ الافتعالِ بعدَ الطاءِ فَوَجَبَ قَلْبُهَا طاءً وإدغامُ الطاءِ فيها كما قالوا: اَطَّلَبُ يَطْلُبُ، والأصل: اَطْتَلَبُ يَطْتَلِبُ، فصار: اَطَّافٌ وجاء مضارعُه عليه: يَطَّافُ. هذا هو تصريفُ هذه اللفظة من كونِ تاءِ الافتعالِ تُقَلَّبُ طاءً وتُدْغَمُ فيها الطاءُ الأولى. وقال ابن عطية^(١): «فجاء يَطَّافٌ أَدْغَمَتِ التاءُ - بعد الإسكانِ - في الطاءِ على مَذْهَبِ مَنْ أَجَارَ إدغامَ الثاني في الأولِ كما جاء في «مُدَّكِر»، وَمَنْ لَمْ يُجِرْ ذلك قال: قَلِبَتِ التاءُ طاءً ثم أَدْغَمَتِ الطاءُ في الطاءِ، وفي هذا نظْرٌ لأنَّ الأصليَّ أَدْغَمَ في الزائدِ وذلك ضعيفٌ».

وهذا الذي قاله ابن عطية فيه خطأ من وجهين، أحدهما: كَوْنُهُ يَدَّعِي إدغامَ الثاني في الأولِ وذلك لا نظيرَ له، إنما يَدَّغَمُ الأولُ في الثاني. والثاني: أنه قال كما جاء في «مُدَّكِر» لأنه كان ينبغي على قوله أن يقال: مُدَّكِر بالذال المعجمة وهذه لغة رديئة، إنما اللغةُ الجيدةُ بالمهملة لأننا قلنا تاءُ الافتعالِ بعد الذالِ المعجمة دالاً مهملةً فاجتمع متقاربان فقلبنا أولهما لجنسِ الثاني وأدغمنا، وسيأتي تحقيق ذلك.

ومصدر اَطَّافٌ على الاطِّيافِ بوزنِ الافتعالِ، والأصل: اَطُّوافُ فَكُسِرَ ما قبل الواوِ فُقِلِبَتْ ياءً، وإنما عَادَتِ الواوُ إلى أصلِها^(٢) لزوالِ موجبِ قلبِها ألفاً ويوضح ذلك قولهم: اعتاد اعتياداً، والأصل: اعتواد ففعل به ما ذكرت لك.

قوله: «وَمَنْ تَطَّوَعَ خيراً» قرأ^(٣) حمزة والكسائي «تَطَّوَعُ» هنا وفي الآية

(١) التفسير ٤٦١/١.

(٢) أي في آية: «أَنْ يَطُوفَ».

(٣) السبعة ١٧٢؛ الكشف ٢٦٩/١ بالياء وتشديد الطاء والجزم، وقراءة الباقيين بالتاء وتخفيف الطاء وفتح العين.

- البقرة -

الآتية بعدها: يَطْوَعُ بالياء فعلاً مضارعاً، وقرأه الباقون: «تَطْوَعُ» فعلاً ماضياً. فأما على قراءةتهما فتكون «مَنْ» شرطية ليس إلا، لعملها الجزم. وأصل يَطْوَعُ: يَنْطَوِعُ فأدغم على نحو ما تقدم في «يَطْوَفُ» وهي في محل رفع بالابتداء، والخبر فعل الشرط على ما هو الصحيح كما تقدم تحقيقه. وقوله: «فَإِنَّ اللَّهَ» جملة في محل جزم لأنها جواب الشرط، ولا بُدَّ مِنْ عَائِدٍ مَقْدَّرٍ أَي: فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ لَهُ. وقال أبو البقاء^(١): «وَإِذَا جَعَلْتَ «مَنْ» شرطاً لم يكن في الكلام حَذْفُ ضَمِيرٍ لَأَنَّ ضَمِيرَ «مَنْ» فِي تَطْوَعِ «وَهَذَا يَخَالِفُ مَا قَدَّمْتُ لَكَ نَقَلَهُ عَنِ النُّحَوِيِّينَ مِنْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ أَدَاةُ الشَّرْطِ اسْمًا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ فِي الْجَوَابِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَيْهِ وَتَقَدَّمَ تَحْقِيقُ ذَلِكَ.

وأما على قراءة الجمهور فتحتمل وَجْهَيْنِ، أحدهما: أن تكون شرطية، والكلام فيها كما تقدم. والثاني: أن تكون موصولة و«تَطْوَعُ» صلته فلا محل له مِنْ الإعراب حينئذٍ، وتكون في محل رفع بالابتداء أيضاً و«فَإِنَّ اللَّهَ» خبره، وَدَخَلَتْ الْفَاءُ لِمَا تَضَمَّنَ مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ كَمَا تَقَدَّمَ أَي: شَاكِرٌ لَهُ، وَانْتِصَابُ «خَيْرًا» عَلَى أَحَدٍ أَوْجِهٍ: إِمَّا عَلَى إِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَزْمِ أَي: تَطْوَعُ بِخَيْرٍ، فَلَمَّا حُذِفَ الْحَرْفُ انْتَصَبَ نَحْوَ قَوْلِهِ^(٢):

٧٨٣ - تَمُرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا

وهو غير مقيس. الثاني: أن يكون نعت مصدر محذوف أي: تَطْوَعًا خَيْرًا. والثالث: أن يكون حالاً من ذلك المصدر المقدر معرفة، وهذا مذهب سيويه^(٣) وقد تقدم غير مرة، أو على تضمين «تَطْوَعُ» فعلاً يتعدى،

(٢) الإملاء ٧١/١.

(٣) تقدم برقم ١٤٨.

(٤) الكتاب ١١٦/١.

- البقرة -

أي: مَنْ فَعَلَ [خيراً متطوعاً به] (١). وقد تلخص ممّا تقدّم أنّ في قوله: «فإنّ اللّه شاكراً عليم» وجهين، أحدهما: الحزم على القول بكون «مَنْ» شرطية والثاني: الرفع على القول بكونها موصولة.

آ. (١٥٩) قوله تعالى: ﴿مَا أَنْزَلْنَا﴾: مفعول بيكتمون، و«أنزلنا» صلته وعائده محذوف، أي أنزلناه. و«من البيئات» يجوز فيه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنها حال من ما الموصولة فيتعلّق بمحذوف أي: كائناً من البيئات. الثاني: أنّ يتعلّق بأنزلنا فيكون مفعولاً به قاله أبو البقاء (٢)، وفيه نظرٌ من حيث إنه إذا كان مفعولاً به لم يتعدّ الفعل إلى ضمير، وإذا لم يتعدّ إلى ضمير الموصول بقي الموصول بلا عائِد. الثالث: أن يكون حالاً من الضمير العائد على الموصول، والعامِل فيه «أنزلنا» لأنه عامِل في صاحبها.

قوله: «مَنْ بعد ما بيّناه» متعلّق بيكتمون ولا يتعلّق بأنزلنا لفساد المعنى، لأنّ الإنزال لم يكن بعد التبيين، وأمّا الكتمان فبعد التبيين. والضمير في بيّناه يعود على «ما» الموصولة. وقرأ الجمهور «بيّناه»، وقرأ (٣) طلحة بن مصرف «بيّنه» على ضمير الغائب وهو التفات من التكلم إلى الغيبة. و«الناس» متعلّق بالفعل قبله.

وقوله: «في الكتاب» يحتمل وجهين، أحدهما: أنّه متعلّق بقوله: «بيّناه». والثاني: أن يتعلّق بمحذوفٍ لأنّه حال من الضمير المنصوب في «بيّناه» أي: بيّناه حال كونه مستقراً كائناً في الكتاب.

قوله: «أولئك يلعنهم» يجوز في «أولئك» وجهان، أحدهما: أن يكون مبتدأ [١/٦١] و«يلعنهم» خبره والجملة خبر «إنّ الذين» / . والثاني: أن يكون بدلاً من

(١) ما بين معقوفين غير واضح في الأصل.

(٢) الإملاء ٧١/١.

(٣) البحر ٤٥٨/١؛ ابن عطية ٤٦٤/١.

- البقرة -

«الذين» و«يَلْعَنُهُمْ» الخبرُ لأنَّ قولَه: «وَيَلْعَنُهُمُ اللّاعِنُونَ» يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ معطوفاً على ما قبله وهو «يلعنهم الله» وأنَّ يَكُونَ مستأنفاً. وأتى بصلة الذين فعلاً مضارعاً وكذلك يفعل اللعنة دلالةً على التجدد والحُدوث، وأنَّ هذا يتجدد وقتاً فوقتاً، وكررت اللعنة تأكيداً في ذمِّهم. وفي قوله «يَلْعَنُهُمُ اللّهُ» الثفاتُ إذ لو جرى على سنن الكلام لقال: نلعنهم لقوله: «أنزلنا» ولكن في إظهار هذا الاسم الشريف ما ليس في الضمير.

آ. (١٦٠) قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنَّ يَكُونَ استثناءً متصلاً، والمستثنى منه هو الضميرُ في «يلعنهم». والثاني: أن يَكُونَ استثناءً منقطعاً لأنَّ الذين كَتَمُوا لُغِنُوا قبل أن يتوبوا، وإنما جاء الاستثناء لبيان قبول التوبة، لأنَّ قوماً من الكاتمين لم يُلْعَنُوا، ذكر ذلك أبو البقاء^(١) وليس بشيء.

قوله: «وماتوا» هذه وأو الحال، والجملة في محلِّ نصبٍ على الحال، وإثبات الواو هنا أفصحُ خلافاً للفراء والزمخشري حيث قالوا: إنَّ حذفها شاذ.

وقوله: «أولئك عليهم لعنة» «أولئك» مبتدأ، و«عليهم لعنة الله» مبتدأ وخبرٌ، خبرٌ عن أولئك، وأولئك وخبرُه خبرٌ عن «إنَّ». ويجوزُ في «لعنة» الرفعُ بالفاعلية الجارِّ قبلها لاعتمادها فإنه وقع خبراً عن «أولئك» وتقدّم تحريره في: «عليهم صلواتٌ من ربهم»^(٢).

قوله: «والملائكة» الجمهورُ على جرِّ الملائكة نسقاً على اسم الله. وقرأ الحسن^(٣) بالرفع: «والملائكة والناس أجمعون»، وخرَّجها النحويون على العطفِ على موضعِ اسمِ الله تعالى، فإنه وإن كان مجروراً بإضافة المصدرِ

(١) الإملاء ٧١/١.

(٢) الآية ١٥٧ من البقرة.

(٣) البحر ٤٦٠/١؛ الكشاف ٣٢٥/١؛ الشواذ ١١.

- البقرة -

إليه فموضعه رفعٌ بالفاعلية لِأَنَّ هذا المصدرَ ينحلُّ لحرفٍ مصدريٍّ وفعلٍ،
والتقدير: أَنْ لَعَنَهُمْ، وَأَنْ يَلْعَنَهُمُ اللَّهُ، فَعَطَفَ «الملائكةُ» على هذا
التقدير، قال الشيخ^(١): «وهذا ليس بجائزٍ على ما تقرَّر من العطفِ على
الموضعِ، فَإِنَّ مِنْ شَرْطِهِ أَنْ يَكُونَ نَمَّ مُحَرَّرٌ لِلْمَوْضِعِ وَطَالِبٌ لَهُ^(٢)، وَالطَّالِبُ
لِلرَّفْعِ وَجُودُ التَّنْوِينِ فِي الْمَصْدَرِ^(٣)، هَذَا إِذَا سَلَّمْنَا أَنَّ «لعنة» تَنَحَّلُ لِحَرْفِ
مَصْدَرِيٍّ وَفِعْلٍ، لِأَنَّ الْإِنْحِلَالَ لِذَلِكَ شَرْطُهُ أَنْ يُقْصَدَ بِهِ الْعِلَاجُ، أَلَا تَرَى أَنَّ
قَوْلَهُ: «أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ»^(٤) لَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى تَقْدِيرٍ: أَنْ يَلْعَنَ
اللَّهُ عَلَى الظَّالِمِينَ، بَلِ الْمَرَادُ اللَّعْنَةُ الْمَسْتَقْرَّةُ، وَأُضِيفَتْ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى
سَبِيلِ التَّخْصِيصِ لِأَعْلَى سَبِيلِ الْحَدُوثِ» وَنَقَلَ عَنْ سَيَّبِيهِ^(٥) أَنَّ قَوْلَكَ:
«هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٌ غَدًا وَعَمْرًا» بِنَصْبِ «عَمْرًا» أَنَّ نَصْبَهُ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، وَأَبَى
أَنْ يَنْصِبَهُ بِالْعَطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ^(٥)، ثُمَّ بَعْدَ تَسْلِيمِهِ ذَلِكَ كَلَّهُ قَالَ: «الْمَصْدَرُ
الْمَنْوُونُ لَمْ يُسْمَعْ بَعْدَهُ فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ وَمَفْعُولٌ مَنْصُوبٌ، إِنَّمَا قَالَهُ الْبَصْرِيُّونَ قِيَاسًا
عَلَى أَنْ وَالْفِعْلُ وَمَنْعَهُ الْفِرَاءُ وَهُوَ الصَّحِيحُ».

ثم إنه خرَّج هذه القراءة الشاذة على أحدٍ ثلاثة أوجه، الأول: أَنْ تَكُونَ
«الملائكةُ» مَرْفُوعَةً بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ أَي: وَتَلْعَنُهُمُ الْمَلَائِكَةُ، كَمَا نَصَبَ سَيَّبِيهِ
«عَمْرًا» فِي قَوْلِكَ: «ضَارِبٌ زَيْدٌ وَعَمْرًا» بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ. الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ

(١) البحر ١/٤٦١.

(٢) ٢ - ٢) لم يرد في البحر.

(٣) الآية ١٨ من هود.

(٤) الكتاب ١/٥٦، ١/٨٦.

(٥) فكرة الطالب والمحرز للعطف على الموضع عند أبي حيان مأخوذة من المنهج الظاهري
الذي لا يعتمد على التشقيق والتوسع في القواعد، فهو يطالبهم هنا بتطبيق قاعدة المصدر
المضاف الذي لا يعمل أصلاً فكيف نعطف على معموله في قراءة الحسن: «لعنة الله
والملائكة» على حين أننا نجد خير «ليس» منصوباً على كثرة، فلذلك يجوز العطف على
موضعه إذا كان مجروراً بالباء الزائدة في قولنا: «ليس زيدٌ بمجتهدٍ ولا مهذباً».

- البقرة -

الملائكة عطفاً على «لعنة» بتقديرِ حَذَفِ مضافٍ: وَلَعْنَةُ الْمَلَائِكَةِ، فَلَمَّا حُذِفَ المضافُ أُقيمَ المضافُ إليه مُقامه. الثالث: أن يكونَ مبتدأً قد حُذِفَ خبرُه تقديره: والملائكةُ والناسُ أجمعون تَلْعَنُهُمْ». وهذه أوجهٌ متكلفة، وإعمالُ المصدرِ المنونِ ثابتٌ، غايةٌ ما في الباب أنه قد يُحذفُ فاعله كقوله: «أو إطعامٌ في يومٍ ذي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا»^(١) وأيضاً فقد أتتِ العربُ المجرورَ بالمصدرِ على مَوْضِعِيهِ رفعاً قال الشاعر^(٢):

٧٨٤ - مَشَى الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْخَيْعَلُ الْفُضْلُ

برفع «الْفُضْلُ» وهي صفةٌ للهَلُوكِ على الموضعِ؛ وإذا ثَبَتَ ذلك، في النعتِ ثَبَتَ في العطفِ لأنهما تابعان من التوابعِ الخمسةِ. و«أجمعين» من ألفاظِ التأكيدِ المعنويِ بمنزلةِ «كل».

آ. (١٦٢) قوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ﴾: حالٌ من الضميرِ في «عليهم». قوله «لَا يُخَفَّفُ» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أن يكونَ مستأنفاً. الثاني: أن يكونَ حالاً من الضميرِ في «خَالِدِينَ» فيكونَ حالان متداخِلان. الثالث: أن يكونَ حالاً ثانيةً من الضميرِ في «عليهم»، وذلك عند مَنْ يُجيزُ تعدُّدَ الحالِ. وقد منع أبو البقاء^(٣) هذا الوجهَ بناءً منه على مذهبه في ذلك.

(١) الآية ١٤ من البلد.

(٢) البيت للمتخل الهذلي وصدره:

السَالِكُ النَّعْرَةَ الْيَقْظَانُ سَالِكُهَا

وهو في الخصائص ١٦٧/٢؛ وديوان الهذليين ٣٤/٢؛ اللسان: خعل؛ والعيني ٥١٦/٣؛ والأشْمُونِي ٢٩٠/٢؛ والهمع ١٨٧/١؛ والدرر ١٦٠/١. والثغرة: موضع الخوف، الهلوك: المتكسرة، الخيعل: ثوب يُحاطُ جانب منه ويترك الآخر، والفضل من النساء: التي عليها ثوب واحد.

(٣) الإملاء ٧١/١.

- البقرة -

آ. (١٦٣) قوله تعالى: ﴿إِلَهُ وَاحِدٌ﴾: خبرُ المبتدأ، و«واحدٌ» صفةٌ، وهو الخبرُ في الحقيقةِ لأنه محطُّ الفائدةِ، ألا ترى أنه لو اقتصر على ما قبله لم يُفدَ وهذا يُشبهُ الحالَ الموطئةَ نحو: مررتُ بزيد رجلًا صالحًا، فرجلًا حالٌ وليست مقصودةً، إنما المقصودُ وَصْفُهَا.

قوله: «إلا هو» رفعُ «هو» على أنه بدلٌ من اسم «لا» على المحلِّ، إذ محلُّ الرفعِ على الابتداءِ أو هو بدلٌ مِنْ «لا» وما عَمِلَتْ فِيهَا لأنها وما بعدها في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ، وقد تقدّم تقريرُ ذلك، ولا يجوزُ أن يكونَ «هو» خبرَ لا التبرئةِ لِمَا عَرَفَتْ أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ فِي الْمَعَارِفِ بَلِ الْخَبْرُ مَحذُوفٌ أَي: لا إله لنا، هذا إذا فَرَعْنَا عَلَى أَنَّ «لا» المَبْنِيَّ مَعَهَا اسْمُهَا عَامِلَةٌ فِي الْخَبْرِ، أَمَا إِذَا جَعَلْنَا الْخَبْرَ مَرْفُوعًا بِمَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ دُخُولِ لَا وَلَيْسَ لَهَا فِيهِ عَمَلٌ - وهو مذهبُ سيبويه^(١) - فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ «هو» خبرًا إِلَّا أَنَّهُ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ كَوْنُ الْمَبْتَدَأِ نَكْرَةً وَالْخَبْرُ مَعْرُفَةٌ وَهُوَ مَمْنُوعٌ إِلَّا فِي ضَرَائِرِ الشَّعْرِ فِي بَعْضِ الْأَبْوَابِ.

واستشكل الشيخ^(٢) كونه بدلًا مِنْ «إله» قال: «لأنه لم يُمكنْ تكريرُ العاملِ لا تقولُ: «لا رجلٌ لا زيدٌ»، والذي يظهر لي أنه ليس بدلًا من «إله» ولا مِنْ «رجلٍ» في قولك: لا رجلٌ إلا زيدٌ، إنما هو بدلٌ من الضميرِ المستكنِّ في الخبرِ المحذوفِ فإذا قلنا: «لا رجلٌ إلا زيدٌ» فالتقدير: لا رجلٌ كائنٌ أو موجودٌ إلا زيدٌ، فزيدٌ بدلٌ من الضميرِ المستكنِّ في الخبرِ لا من «رجلٍ»، فليس بدلًا على موضعِ اسمٍ لا، وإنما هو بدلٌ مرفوعٌ من ضميرِ مرفوعٍ، ذلك الضميرُ هو عائِدٌ على اسمٍ [لا]، ولولا تصریحُ النُّحويين أَنَّهُ بدلٌ على الموضعِ مِنْ اسمٍ «لا» لتأوَّلنا كلامهم على ما تقدّم تأويلُهُ». وهذا الذي قاله غيرُ مشكلٍ لأنهم لم يقولوا: هو بدلٌ من اسمٍ لا على اللفظِ حتى يُلزَمَهم تكريرُ العاملِ،

(١) الكتاب ١/٣٤٥.

(٢) البحر ١/٤٦٣.

- البقرة -

وإنما كان يُشكّل لو أجازوا إبداله من اسم «لا» على اللفظ وهم لم يُجيزوا ذلك لعدم إمكان تكرير العامل، ولذلك منعوا وجه البدل في قولهم «لا إله إلا الله»^(١) وجعلوه انتصاباً على الاستثناء، وأجازوه في قولك: «لا رجل في الدار إلا صاحباً لك» لأنه يمكن فيه تكرير العامل.

قوله: «الرحمن الرحيم» فيه أربعة أوجه، أحدها: أن يكون بدلاً من «هو» بدل ظاهر من مضمّر، إلا أن هذا يؤدي إلى البدل بالمشتقات وهو قليل، ويمكن.

الجواب عنه بأن هاتين الصفتين جرّتا مجرى الجوامد / ولا سيما عند مَنْ [٦١/ب] يجعل «الرحمن» علماً، وقد تقدّم تحقيق ذلك في البسمة. الثاني: أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي: هو الرحمن، وحسن حذفه توالي اللفظ بـ «هو» مرتين. الثالث: أن يكون خبراً ثالثاً لقوله: «والهكم» أخبر عنه بقوله: «إله واحد»، وبقوله: «لا إله إلا هو»، وبقوله: «الرحمن الرحيم»، وذلك عند مَنْ يرى تعديد الخبر مطلقاً، الرابع: أن يكون صفةً لقوله: «هو» وذلك عند الكسائي فإنه يُجيز وصف ضمير الغائب بصفة المدح، فاشتراط في وصف الضمير هذين الشرطين: أن يكون غائباً وأن تكون الصفة صفة مدح، وإن كان الشيخ جمال الدين بن مالك أطلق عنه جواز وصف ضمير الغائب^(٢). ولا يجوز أن يكون خبراً لـ «هو» هذه المذكورة لأن المستثنى ليس بجمله.

أ. (١٦٤) قوله تعالى: ﴿اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾: «اللَّيْلِ» قيل: هو اسم جنس فيفرق بين واحده وجمعه تاء التانيث فيقال: ليلة وليل كتمر وتمر، والصحيح أنه مفرد ولا يُحفظ له جمع، ولذلك خطأ الناس مَنْ زعم أن الليالي جمع ليل، بل الليالي جمع لَيْلَة، وهو جمع غريب، ولذلك قالوا: هو جمع

(٣) وجه المنع أن «لا» لو تكررت لدخلت على معرفة وهذا ممنوع في باب لا النافية للجنس.

(١) انظر: التسهيل لابن مالك ١٧٠.

ليلاة تقديراً وقد صُرح بهذا المفرد في قول الشاعر^(١):

٧٨٥ - في كلِّ يومٍ وبكلِّ ليلاءُ

ويُدلُّ على ذلك تصغيرُهم لها على لِيَيْلَةٍ ونظير ليلة وليال كَيْكَةٍ وكَيْكٍ كأنهم تَوَهَّمُوا أنها كَيْكَات في الأصل، والكَيْكَةُ: البيضة. وأمّا النهار فقال الراغب^(٢): «هو في الشرع لِمَا بَيْنَ طُلُوعِ الفجرِ إلى غروبِ الشمسِ»، وظاهرُ اللغة أنه من وقت الإسفار، وقال ثعلب والنضربن شميل: «هو من طُلُوعِ الشمسِ» زاد النضر «ولا يُعدُّ ما قبل ذلك من النهار». وقال الزجاج: «أولُ النهار دُرُورُ الشمسِ» ويُجمع على نُهْرٍ وَأَنْهَرَةٍ نحو قَدَالٍ^(٣) وقُدُلٍ وأقْدلة، وقيل: «لا يُجمع لأنه بمنزلة المصدر، والصحيحُ جَمَعُهُ على ما تقدّم قال^(٤)»:

٧٨٦ - لولا الثَّريدان لَمُنَّا بالضُّمُرِ ثريدُ ليلٍ وثريدُ بالنُّهْرِ

وقد تقدّم اشتقاق هذه المادة وأنها تدلُّ على الاتساع، ومنه: «النهار» لاتساعِ ضوئه عند قوله «من تحتها الأنهار»^(٥).

والاختلافُ مصدرٌ مضاف لفاعله، المرادُ باختلافهما أن كلَّ واحد يَخْلُفُ الآخرَ، ومنه: «جَعَلَ الليل والنهار خِلْفَةً»^(٦)، وقال زهير^(٧):

٧٨٧ - بها العَيْنُ والآرامُ يَمَشِينِ خِلْفَةً وأَطلأُوهَا يَنْهَضْنَ مِنْ كُلِّ مَجْتَمِ

(١) البيت لدلم أبو زغيب، وقبله:

يا وَيحَهُ مِنْ جَمَلٍ ما أَشَقَّاه

وهو في ابن عيش ٧٣/٥؛ والمخصص ٤٤/٩؛ واللسان: ليل؛ والدرر ٢٢٨/٢.

(٢) المفردات ٥٢٨.

(٣) القذال: جماع مؤخر الرأس.

(٤) لم أهد إلى قائله وهو في اللسان: نهر.

(٥) الآية ٢٥ من البقرة.

(٦) الآية ٦٢ من الفرقان.

(٧) ديوانه ٥، والعين: البقرة؛ والآرام: الظباء البيض، والطلا: ولد البقرة وولد الظبية.

وقال آخر^(١):

٧٨٨ - ولها بالماطرُونَ إذا أَكَلَ النَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا
خِلْفَةً حَتَّى إِذَا ارْتَبَعَتْ سَكَنْتَ مِنْ جِلْتِي بِيَعَا

وقَدَّم اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ لِأَنَّهُ سَابِقُهُ، قَالَ تَعَالَى: «وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسَلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ»^(٢) وهذا أَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ، وَقِيلَ: النُّورُ سَابِقُ الظُّلْمَةِ وَيَنْبَغِي عَلَى هَذَا الْخِلَافِ فَائِدَةٌ: وَهِيَ أَنَّ اللَّيْلَةَ هَلْ هِيَ تَابِعَةٌ لِلْيَوْمِ قَبْلَهَا أَوْ لِلْيَوْمِ بَعْدَهَا؟ فَعَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ تَكُونُ اللَّيْلَةُ لِلْيَوْمِ بَعْدَهَا، فَيَكُونُ الْيَوْمُ تَابِعاً لَهَا. وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي تَكُونُ لِلْيَوْمِ قَبْلَهَا فَتَكُونُ اللَّيْلَةُ تَابِعَةً لَهُ، فَيَوْمٌ عَرَفَةَ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ مَسْتثنَى مِنَ الْأَصْلِ فَإِنَّهُ تَابِعٌ لِلَّيْلَةِ بَعْدَهُ، وَعَلَى الثَّانِي جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ.

قوله: «وَالْفُلُكِ» عطفٌ عَلَى «خَلَقِ» المجرورِ بِـ«فِي» لا عَلَى «السَّمَاوَاتِ» المجرورةِ بِالإضافةِ، وَالْفُلُكُ [يَكُونُ وَاحِداً كَقَوْلِهِ: «فِي الْفُلِكِ الْمَشْحُونِ»^(٣) وَجَمْعاً]^(٤) كَقَوْلِهِ: «فِي الْفُلُكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ»^(٥) فَإِذَا أُريدَ بِهِ الْجَمْعُ فَفِيهِ أَقْوَالٌ، أَحَدُهَا: قَوْلُ سَيُوبِيهِ^(٦) - وَهُوَ الصَّحِيحُ - «أَنَّهُ جَمْعٌ تَكْسِيرٌ» فَإِنَّ قِيلَ: جَمْعُ التَّكْسِيرِ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ تَغْيِيرٍ مَا، فَالْجَوَابُ أَنَّ تَغْيِيرَهُ مَقْدَرٌ، فَالضَّمَّةُ فِي حَالِ كَوْنِهِ جَمْعاً كَالضَّمَّةِ فِي «حُمُرٍ» وَ«نُدُبٍ» وَفِي حَالِ كَوْنِهِ مَفْرَداً كَالضَّمَّةِ فِي قُقُلٍ. وَإِنَّمَا حَمَلَ سَيُوبِيهِ عَلَى هَذَا، وَلَمْ يَجْعَلْهُ مُشْتَرِكاً بَيْنَ

(١) البيتان لأبي دهبيل الجمحي أو الأحوص أو يزيد بن معاوية، وهما في الحيوان ٤/١٠؛
والكامل ١/٢١٨؛ وابن عطية ١/٤٦٨؛ واللسان والتاج: مطر. والماطرُونَ: موضع،
وارتفعت: دخلت في الربيع.

(٢) الآية ٣٧ من يس.

(٣) الآية ١١٩ من الشعراء.

(٤) ما بين معقوفين غير واضح في الأصل وأثبتناه من النسخ الأخرى.

(٥) الآية ٢٢ من يونس.

(٦) الكتاب ٢/١٨١ وحكاه عن الخليل.

- البقرة -

الواحد والجمع نحو: «جُنُب»^(١) و«سُلُل» أنهم لو قَصَدُوا الاشتراك لم يُشْنُوهُ كما لا يُشْنُونُ جُنُباً وسُلُلاً فلما شْنُوهُ وقالوا: «فُلْكَان» عَلِمْنَا أنهم لم يَقْصِدُوا الاشتراك الذي قصدوه في جُنُب وسُلُل، ونظيره: ناقة هِجَان^(٢) ونوق هِجَان، ودِرْع دِلاص^(٣) ودُرُوع دِلاص، فالكسرة في المفرد كالكسرة في كتاب، وفي الجمع كالكسرة في رجال، لأنهم قالوا في الثنية هِجَانَان ودِلاصَان.

الثاني: مذهبُ الأَخْفَش أَنَّهُ اسْمُ جَمْعٍ كَصَحْبٍ وَرَكْبٍ^(٤). الثالث: أَنَّهُ جَمْعُ فَلَكَ بِفَتْحَتَيْنِ كَأَسَدٍ وَأُسْدٍ، واختار الشيخ^(٥) أَنَّهُ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ، وهو محجوجٌ بما تقدّم من الثنية، ولم يَذْكَرْ لاختياره وجهاً.

وإذا أُفْرِدَ «فُلْكَ» فهو مذكّرٌ قال تعالى: «فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ» قالوا: - ومنهم أبو البقاء^(٦) -: ويجوزُ تَأْنِيثُهُ مُسْتَدَلِّينَ بِقَوْلِهِ: «وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي» فوصفه بصفة التأنيت، ولا دليل في ذلك لاحتمال أن يُرَادَ بِهِ الْجَمْعُ، وحينئذٍ فيوصفُ بما تُوصَفُ بِهِ الْمُؤَنَّثَةُ الْوَاحِدَةُ. وأصله: من الدوران ومنه: «فَلَكَ السَّمَاءُ» لدورانِ النجومِ فِيهِ، وَفَلَكَتِ الْمِغْزَلُ، وَفَلَكَتِ الْجَارِيَةُ اسْتِدَارُ نَهْدِهَا. وجاءَ بصلَةِ «التي» فعلاً مضارعاً ليدلَّ على التجدد والحدوث، وإسنادُ الجري إليها مجازٌ، وقوله «في البحر» توكيدٌ، إذ معلومٌ أَنهَا لَا تَجْرِي فِي غَيْرِهِ، فهو كقوله: «يَطِيرُ بِجَنَاحِيهِ»^(٧).

(١) قال صاحب الصحاح: «جنب»: ورجل جنب من الجنابة سواء فرده وجمعه ومؤنثه.

(٢) الناقة الهجان: الكريمة البيضاء.

(٣) الدرع الدلاص: الملساء اللينة.

(٤) رَكْبٌ وَصَحْبٌ اسْمَا جَمْعٍ لِأَنَّهُمَا يَخَالِفَانِ أَوْزَانَ الْجُمُوعِ بِالنِّسْبَةِ لِرَاكِبٍ وَصَاحِبٍ. ومذهب الأَخْفَش فِي مَعَانِيهِ ٣٤٢ أَن الْفَلَكَ وَاحِدٌ وَجَمَاعَةٌ.

(٥) البحر ١/٤٥٥.

(٦) لم يتحدث أبو البقاء في الإملاء عن تأنيثه وإنما قال: «إنه يكون مفرداً وجمعاً» ١/٧٢.

(٧) الآية ٣٨ من الأنعام.

- البقرة -

قوله: «بما يَنْفَعُ» في «ما» قولان، أحدهما: أنها موصولةٌ اسميةٌ، وعلى هذا الباءُ للحال أي: تَجْرِي مصحوبةً بالأعيانِ التي تَنْفَعُ الناسَ. الثاني: أنها حرفيةٌ، وعلى هذا تَكُونُ الباءُ للسببِ أي: تَجْرِي بسببِ نَفْعِ الناسِ في التجارةِ وغيرها.

قوله: «من السماءِ مِنْ ماءٍ»: مِنْ الأولى معناها ابتداءُ الغايةِ أي: أنزَلَ من جهةِ السماءِ، وأما الثانيةُ فتحتملُ ثلاثةَ أوجهٍ، أحدها: أنْ تَكُونُ لبيانِ الجنسِ فإنَّ المُنزَلَ من السماءِ ماءٌ وغيره. والثاني: أن تَكُونُ للتبويضِ فإنَّ المُنزَلَ منه بعضٌ لا كَلًّا. والثالثُ: أن تَكُونُ هي وما بعدها بدلاً مِنْ قَوْلِهِ: «من السماءِ» بدلَ اشتمالِ بتكريرِ العاملِ، وكلاهما أعني - مِنْ الأولى وَمِنْ الثانيةِ - متعلقانِ بِأَنْزَلَ.

فإن قيل: كيف تَعَلَّقَ حرفانِ متَّحدانِ بعاملٍ واحدٍ؟ فالجوابُ أنَّ الممنوعَ من ذلك أن يَتَّحِدَا معنىً من غيرِ عطفٍ ولا بدلٍ، لا تقول: أخذت من الدراهم من الدينارِ. وأما الآيةُ فإنَّ المحذورَ فيها مُنتَفٍ، وذلك أنك إن جَعَلْتَ «مِنْ» الثانيةَ للبيانِ أو للتبويضِ فظاهرٌ لاختلافِ معناهما فإن الأولى للابتداءِ، وإن جعلتها لابتداءِ الغايةِ فهي وما بعدها بدلٌ، والبدلُ يجوزُ ذلك [فيه] كما تقدَّم. ويجوزُ أن تَعَلَّقَ «مِنْ» الأولى بمحذوفٍ على أنها حال: إمَّا من الموصولِ نفسه وهو «ما» أو من ضميره المنصوبِ بأنزَلَ أي: وما أنزله اللهُ حالَ كونه كائناً من السماءِ.

قوله: فَأَحْيَا بِهِ» عَطَفَ «أَحْيَا» على «أنزَلَ» الذي هو صلةُ بقاءِ التعقيبِ دلالةً على سرعةِ النباتِ. و«به» متعلقٌ ب«أَحْيَا»، والباءُ يجوزُ أن تَكُونُ للسببِ وأن تَكُونُ باءَ الآلةِ، وكلُّ هذا مجازٌ، فإنه متعالٍ عن ذلك، والضميرُ في «به» يعودُ على الموصولِ. /

[١/٦٢]

قوله: «وَبَثَّ فِيهَا» يجوزُ في «بَثَّ» وجهانِ، أظهرُهما: أنه عطفٌ على

- البقرة -

«أنزل» داخلٌ تحت حكمِ الصلّة؛ لأنّ قوله «فَأَحْيَا» عطفٌ على «أنزل» فاتصل به وصاراً جميعاً كالشيء الواحد، وكأنه قيل: «وما أنزل في الأرض من ماءٍ وبثَّ فيها من كلّ دابةٍ لأنهم يَتَمُونُ بِالخِصْبِ وَيَعِيشُونَ بِالْحَيَا»^(١). هذا نصُّ الزمخشري^(٢). والثاني: أنه عطفٌ على «أحيا».

واستشكل^(٣) الشيخُ عطفه عليها، لأنها صلةٌ للموصول فلا بُدَّ من ضميرٍ يَرْجِعُ من هذه الجملةِ وليسَ تَمَّ ضميرٌ في اللفظِ لأنَّ «فيها» يعودُ على الأرض، فبقي أن يكونَ محذوفاً تقديره: وبثَّ به فيها، ولكن لا يجوزُ حذفُ الضميرِ المجرورِ بحرفٍ إلاّ بشروطٍ^(٤): أن يكونَ الموصولُ مجروراً بمثلِ ذلك الحرفِ، وأن يتحدَّ متعلقهما، وأن لا يُحصَرَ الضميرُ، وأن يتعيَّن للربطِ، وألا يكونَ الجارُّ قائماً مقامَ مرفوعٍ، والموصولُ هنا غيرُ مجرورٍ البتّة، ولَمَّا استشكل هذا بما ذكرَ خرَّجَ الآيةَ على حذفِ موصولٍ اسمي، قال: «وهو جائزٌ شائعٌ في كلامهم، وإن كان البصريون لا يُجيزونه، وأنشدَ شاهداً عليه^(٥)»:

٧٨٩ - ما الذي دأبه احتياطٌ وحزْمٌ وهواه أطاعَ يَسْتَوِيانِ

أي: والذي أطاع، وقوله^(٦):

٧٩٠ - أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ

أي: ومَنْ يَنْصُرُهُ.

(١) الحيا: المطر.

(٢) الكشاف ١/٣٢٥.

(٣) البحر ١/٤٦٦.

(٤) انظر: المقتضب ٣/٩٨؛ ابن عقيل ١/١٤٦.

(٥) البيت لبعض طيء، وهو في المغني ٦٩٢؛ والبحر ١/٤٦٦.

(٦) البيت لحسان، وهو في ديوانه ١٨؛ وشواهد الكشاف ٤/٣١٩.

وقوله^(١):

٧٩١ - فوالله ما نلتُم وما نيل منكمُ بمعتدلٍ وفقٍ ولا متقاربٍ

أي: ما الذي نلتُم؛ وقوله تعالى: «وقولوا آمناً بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم»^(٢) أي: وبالذي أنزل إليكم؛ ليطابق قوله: «والكتاب الذي نزل على رسوله، والكتاب الذي أنزل من قبل»^(٣). ثم قال الشيخ: «وقد يتمشى التقدير الأول» - يعني جواز الحذف وإن لم يوجد شرطه - قال: «وقد جاء ذلك في أشعارهم؛ وأنشد»^(٤):

٧٩٢ - وإن لساني شهدةٌ يُشْتَفَى بها وهو على من صبه الله علقمٌ

أي: علقم عليه، وقوله^(٥):

٧٩٣ - لعل الذي أضعدتني أن يردني إلى الأرض إن لم يقدر الخير قادره

أي: أضعدتني به.

قوله: «من كل دابة» يجوز في «كل» ثلاثة أوجه؛ أحدها: أن يكون في موضع المفعول به لبث؛ وتكون «من» تبعيضية. الثاني: أن تكون «من» زائدة على مذهب الأخفش^(٦)، و«كل دابة» مفعول به. لـ «بث» أيضاً والثالث: أن يكون في محل نصب على الحال من مفعول «بث» المحذوف إذا قلنا إن

(١) البيت لعبدالله بن رواحة، وهو في المغني ٧١٠؛ والبحر ٤٦٦/١؛ والجمع ٨٨/١؛ والدرر ٦٨/١.

(٢) الآية ٤٦ من العنكبوت.

(٣) الآية ١٣٦ من النساء.

(٤) تقدم برقم ٣٢٠.

(٥) البيت للفرزدق، ديوانه ٢٦٠/١؛ البحر ٤٦٦/١.

(٦) لم يشر الأخفش إلى زيادتها هنا في كتابه «معاني القرآن». انظر مذهبه في زيادتها: معاني القرآن ٩٨/١.

- البقرة -

ثُمَّ مَوْصُولًا مَحذُوفًا تَقْدِيرُهُ: وَمَا بَثُّ حَالٍ كَوْنَهُ كَائِنًا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ؛ وَفِي «مِنْ» حَيْثُذُ وَجْهَانٍ؛ أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ لِلْبَيَانِ. وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ لِلتَّبْعِيضِ.

وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(١): «وَمَفْعُولٌ «بَثُّ» مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: وَبَثُّ فِيهَا دَوَابٌّ مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ»، وَظَاهِرٌ هَذَا أَنَّ «مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ» صِفَةٌ لِذَلِكَ الْمَحذُوفِ وَهُوَ تَقْدِيرٌ لَا طَائِلَ تَحْتَهُ.

وَالْبَثُّ: نَشْرٌ وَتَفْرِيقٌ، قَالَ^(٢):

٧٩٤ - وَفِي الْأَرْضِ مَبْثُوثًا شَجَاعٌ وَعَقْرَبٌ

وَمُضَارَعُهُ يَبْثُ بِضَمِّ الْعَيْنِ، وَهُوَ قِيَاسُ الْمَضَاعِفِ الْمُتَعَدِّي، وَقَدْ جَاءَ الْكَسْرُ فِي الْأَلْفَاظِ؛ قَالُوا: «نَمَّ الْحَدِيثَ يَنْمُهُ» بِالْوَجْهِينِ^(٣). وَالدَّابَّةُ: اسْمٌ لِكُلِّ حَيْوَانٍ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ إِخْرَاجَ الطَّيْرِ مِنْهُ وَرُدَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِ عَلْقَمَةَ^(٤):

٧٩٥ - كَأَنَّهُمْ صَابَتْ عَلَيْهِمْ سَحَابَةٌ صَوَاعِقُهَا لَطِيرُهُنَّ دَبِيبٌ
وَيَقُولُ الْأَعَشَى^(٥):

٧٩٦ - دَبِيبَ قَطَا الْبَطْحَاءِ فِي كُلِّ مَنْهَلٍ

(١) الأملاء ٧٢/١.

(٢) البيت لبعض بني فقعس وصدرة:

وَهَلَّا أَعْدُونِي لِمَثَلِي تَفَاقَدُوا

وهو في الحماسة ١٢٤/١؛ والبحر ٤٥٥/١؛ وكنى بالشجاع - الحية - والعقرب عن الأعداء.

(٣) انظر: الصحاح: نم.

(٤) الديوان ٤٦؛ واللسان: صوب؛ والقرطبي ١٩٧/٢.

(٥) ديوانه ٣٥٣؛ والبحر ٤٥٥/١. وصدرة:

يَنَافُ كَغَصَنِ الْبَانِ تَرْتَجُّ إِنْ مَشَتْ

نياف: طويلة، والقطة: طائر كالحمام، والبطحاء: مسيل الماء من الوادي.

- البقرة -

ويقوله: «وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ»^(١)، ثم فَصَّلَ بَمَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وهو الإنسان والطيور..

قوله: «وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ» «تصريف» مصدر صَرَّفَ وهو الرَّدُّ والتقليبُ، ويجوز أن يكونَ مضافاً للفاعل، والمفعولُ محذوفٌ تقديرُهُ: وتصريفِ الرِّيحِ السحابِ، فإنها تسوقُ السحابَ، وأن يكونَ مضافاً للمفعولِ، والفاعلُ محذوفٌ أي: وتصريفِ الله الرِّيحَ. والرِّيحُ: جمعُ رِيحٍ جمعٌ تكسير، وباءُ الرِّيحِ والرِّيحِ عن واوٍ؛ والأصلُ: رِوْحٌ، لأنه من راح يروح، وإنما قَلِبْتُ في «ريح» لسكونها وانكسار ما قبلها، وفي «رياح» لأنها عينٌ في جمعٍ بعد كسرةٍ وبعدها ألفٌ وهي ساكنةٌ في المفرد، وهو إبدالٌ مطرُدٌ، ولذلك لَمَّا زال موجبُ قَلْبِهَا رَجَعَتْ إلى أصلِها فقالوا: أرواحٌ قال^(٢):

٧٩٧ - أَرَبَّتْ بِهَا الْأَرْوَاحُ كُلَّ عَشِيَّةٍ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا آلُ حَيْمٍ مُنْضِدٍ ومثله^(٣).

٧٩٨ - لَبِيَّتُ تَخْفُقُ الْأَرْوَاحُ فِيهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرِ مُنِيفٍ

وقَدْ لَحَنَ عِمَارَةُ بْنُ عَقِيلٍ بْنِ بِلَالٍ فَقَالَ «الْأَرْيَاحُ» فِي شِعْرِهِ، فَقَالَ لَهُ أَبُو حَاتِمٍ: «إِنَّ الْأَرْيَاحَ لَا تَجُوزُ» فَقَالَ لَهُ عِمَارَةُ: أَلَا تَسْمَعُ قَوْلَهُمْ: رِيَّاحٌ. فَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: هَذَا خِلَافٌ ذَلِكَ، فَقَالَ: صَدَقْتَ وَرَجَعْتَ. قَالَ الشَّيْخُ^(٤): «وَفِي مَحْفُوظِي قَدِيمًا أَنَّ «الْأَرْيَاحَ» جَاءَ فِي شِعْرِ بَعْضِ فَصَحَاءِ الْعَرَبِ الْمُسْتَشْهِدِ

(١) الآية ٤٥ من النور.

(٢) البيت لزهير وهو في ديوانه ٢١٩؛ والبحر ٤٥٥/١. وأرَبَّتْ: أقامت، والال: ج آلة: عود في الخيمة، والخيم: ج خيمة، والمنضد: بعضه فوق بعض.

(٣) البيت لميسون بنت بحدل، وهو في الحماسة الشجرية ٥٧٣/٢؛ وشواهد الكشف ٤٥٦/٤.

(٤) البحر ٤٥٥/١.

- البقرة -

بكلّامهم كأنهم بنّوه على المفرد وإن كانت علة القلب مفقودة في الجمع، كما قالوا: عيد وأعياد، والأصل: أعواد لأنه من عاد يَعُود، لكنه لما تَرِكَ^(١) البدلُ جُعِلَ كالحرفِ الأصليِّ». قلت: ويؤيد ما قاله الشيخ أن التزامهم الياء في الأرياح لأجل اللبسِ بينه وبين أرواح جمع رُوح، كما قالوا: التزمت الياء في أعياد فرقاً بينه وبين أعواد جمع عُود الحطب، ولذلك قالوا في التصغير عُيِّد دون عُوَيْد، وعَلَّلوه باللبسِ المذكور.

قال ابن عطية^(٢): «وجاءت في القرآن مجموعة مع الرحمة مفردة مع العذاب إلا في قوله: «وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ»^(٣) وهذا أَغْلَبُ وقوعها في الكلام، وفي الحديث: «اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً»^(٤) لأنَّ رِيحَ العذاب شديدة ملتزمة الأجزاء كأنها جسمٌ واحدٌ، وريحُ الرحمة لينة متقطعة، وإنما أُفِرِدَتْ مع الفُلْكِ - يعني في يونس - لأنها لإجراء السفن وهي واحدة متصلة؛ ثم وُصِفَتْ بالطَّيِّبَةِ فزال الاشتراكُ بينها وبين رِيحِ العذاب». انتهى وهذا الذي قاله يَرُدُّهُ اختلافُ القراء في أحد عشر موضعاً يأتي تفصيلها. وإنما الذي يقال: إنَّ الجمعَ لم يأتِ مع العذابِ أصلاً؛ وأمَّا المفردُ فجاء فيهما، ولذلك اختصّها عليه السلام في دعائه بصيغة الجمع.

وقرأ هنا «الريح» بالإفراد^(٥) حمزة والكسائي، والباقون بالجمع،

(١) في البحر: «لزم» وهي أوضح، أي: لما لزم إبدال الواو ياء في تصاريف الكلمة جعل هذا البدل بمنزلة الحرف الأصلي من الكلمة وكان الكلمة كانت أصلاً من ياء، وقد تخرَّج عبارة المؤلف هنا على أن إبدال الياء واواً عوداً إلى الأصل قد تَرِكَ فجُعِلت الياء كالحرف الأصلي فبقيت على حالها في تصاريف الكلمة.

(٢) التفسير ٤٦٩/١.

(٣) الآية ٢٢ من يونس.

(٤) مسند الشافعي: باب الاستسقاء ١٧٥.

(٥) السبعة ١٧٢؛ الكشف ٢٧٠/١؛ البحر ٤٦٧/١.

- البقرة -

فالجمعُ لاختلافِ أنواعِها: جنوباً ودُبوراً وصِباً وغيرَ ذلك، وإفرادها على إرادة الجنس.

والسحابُ: اسمُ جنسٍ واحدتهُ سحابةٌ، سُمِّيَ بذلك لانسحابه، كما قيل له: حَبِيٌّ لأنه يَحْبُو، ذكر ذلك أبو علي، وباعتبار كونه اسمَ جنسٍ وَصَفَهُ بوصفِ الواحدِ المذكَّرِ في قوله: «المُسَخَّر» كقوله: «أعجازُ نخلٍ مُنْقَعِر»^(١) ولَمَّا اعتبر معناه تارةً أخرى وَصَفَهُ بما يوصفُ به الجمعُ في قوله: «سحاباً يُقالُ»^(٢)، ويجوز أن يوصفَ بما تُوصفُ به المؤنثةُ الواحدةُ كقوله: «أعجازُ نخلٍ خاوية»/^(٣) وهكذا كلُّ اسمٍ جنسٍ فيه لغتان: التذكيرُ باعتبارِ اللفظِ، [٦٢/ب] والتأنيثُ باعتبارِ المعنى.

والتسخيرُ: التذليلُ وجَعْلُ الشيءِ داخلاً تحتِ الطُّوعِ. وقال الراغب^(٤): «هو القَهْرُ على الفعلِ وهو أبلغُ من الإكراه».

قوله: «بين السماء» في «بين قولان، أحدهما: أنه منصوبٌ بقوله: «المُسَخَّر»؛ فيكونُ ظرفاً للتسخير. والثاني: أن يكونَ حالاً من الضميرِ المستترِ في اسمِ المفعولِ، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، أي: كائناً بين السماءِ و«الآياتِ» اسمُ إنَّ والجارُ خبرٌ مقدَّم، ودَخَلَتِ اللامُ على الاسمِ لتأخُّره عن الخبرِ، ولو كان موضعه لما جازَ ذلك فيه^(٥).

وقوله: «لقومٍ» في محلِّ نصبٍ لأنه صفةٌ لآياتٍ، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ. وقوله «يَعْقِلون» الجملةُ في محلِّ جرٍّ لأنها صفةٌ لقومٍ.

(١) الآية ٢٠ من القمر.

(٢) الآية ٥٧ من الأعراف.

(٣) الآية ٧ من الحاقة.

(٤) المفردات ٢٣٢.

(٥) وذلك لما يلزم منه من اجتماع حرفي تأكيد وهو ممنوع.

- البقرة -

آ. (١٦٥) قوله تعالى: ﴿مَنْ يَتَّخِذْ﴾: «مَنْ» في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ وخبره الجارُّ قبله، ويجوزُ فيها وجهان، أحدهما: أن تكون موصولةً. والثاني: أن تكون موصوفةً، فعلى الأول لا محلَّ للجمله بعدها، وعلى الثاني محلُّها الرفع، أي: فريقٌ أو شخصٌ متَّخذٌ؛ وأفردَ الضميرَ في «يتَّخذ» حملاً على لفظِ «مَنْ».

قوله: «مَنْ دُونَ اللَّهِ» متعلِّقٌ بـ«يتَّخذ». والمرادُ بدون هنا: غيرٌ، وأصلُّها أن تكونَ ظرفَ مكانٍ نادرةَ التصرفِ؛ وإنما أفهَمْتُ معنى «غير» مجازاً؛ وذلك أنك إذا قلت: «اتَّخَذْتُ مِنْ دُونِكَ صَدِيقاً» أصلُه: اتَّخَذْتُ مِنْ جِهَةٍ وَمَكَانٍ دُونَ جِهَتِكَ وَمَكَانِكَ صَدِيقاً، فهو ظرفٌ مجازيٌّ. وإذا كان المكانُ المتَّخذُ منه الصديقُ مكانَكَ وجَهَتُكَ منحطَّةً عنه ودونه لزم أن يكونَ غيراً لأنه ليس إياه، ثم حُذِفَ المضافُ وأقيمَ المضافُ إليه مقامه مع كونه غيراً فصارت دلالته على الغيرية بهذا الطريق لا بطريق الوَضْعِ لَغَةً، وقد تقدَّم تقريرُ شيءٍ من هذا أول السورة. و«يَتَّخِذُ» يَفْتَعِلُ مِنَ الْأَخْذِ، وهي متعديةٌ إلى واحد وهو: «أنداداً». وقد تقدَّم الكلامُ على «أنداداً» أيضاً واشتقاقه^(١).

قوله: «يُجِبُّونَهُمْ» في هذه الجملةِ ثلاثةٌ أوجهٍ، أحدها: أن تكونَ في محلِّ رفعٍ صفةً لـ«مَنْ» في أحدِ وجهيها، والضميرُ المرفوعُ يعودُ عليها باعتبارِ المعنى بعد اعتبارِ اللفظِ في «يَتَّخِذُ». والثاني: أن تكونَ في محلِّ نصبٍ صفةً لأنداداً، والضميرُ المنصوبُ يعودُ عليهم، والمرادُ بهم الأصنامُ، وإنما جمعَ العقلاءَ لمعاملتهم لهم معاملةَ العقلاءِ، أو يكونُ المرادُ بهم مَنْ عُبدَ من دُونِ اللَّهِ عقلاءَ وغيرهم، ثم غَلَبَ العقلاءَ على غيرهم. الثالث: أن تكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من الضميرِ في «يَتَّخِذُ»، والضميرُ المرفوعُ عائِدٌ على ما عاد عليه الضميرُ في «يَتَّخِذُ»، وجمِعَ حملاً على المعنى كما تقدَّم.

(١) انظر: الآية ٢٢ من البقرة.

- البقرة -

قوله: «كُحِبَّ اللّٰهَ» الكاف في محلّ نصبٍ: إمّا نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ أي: يُحِبُّونَهُمْ حُبّاً كَحُبِّ اللّٰهِ، وإمّا على الحال من المصدرِ المعرّفِ كما تقدّمَ تقريره غير مرة. والحُبُّ: إرادة ما تراه وتظنه خيراً، وأصله من حَبَيْتُ فلاناً: أصبتُ حبة قلبه نحو: كَبِدْتُهُ. وأَحَبَيْتُهُ: جَعَلْتُ قلبي مُعَرَّضاً بأن يحبه، لكن أكثر الاستعمال أن يُقال: أَحَبَيْتُهُ فهو محبوب، ومُحِبٌّ قليل كقوله (١):

٧٩٩ - ولقد نَزَلَتْ فلا تَظُنِّي غيرَه مني بمنزلةِ المُحِبِّ المُكْرَمِ

والحُبُّ في الأصل مصدرٌ حَبَّه، وكان قياسه فتح الحاء، ومضارعُه يَحُبُّ بالضم وهو قياسُ فعلِ المضعَّفِ وشدَّ كسرُه، ومحبوب أكثر من مُحِبٍّ، ومُحِبٌّ أكثر من حابٍّ، وقد جُمِعَ الحُبُّ لاختلافِ أنواعه، وقال (٢):

٨٠٠ - ثلاثةٌ أحبابٍ فحُبُّ علاقةٍ وحُبُّ تيملاقٍ وحُبُّ هو القتلُ

والحُبُّ مصدرٌ مضافٌ لمنصوبه والفاعلُ محذوفٌ تقديرُه: كحُبِّهم الله أو كحُبِّ المؤمنين الله، بمعنى أنهم سَوَّوا بين الحُبِّين: حُبُّ الأندادِ وحُبُّ الله.

وقال ابن عطية (٣): «حُبٌّ» مصدرٌ مضافٌ للمفعول في اللفظ، وهو في التقدير مضافٌ للفاعلِ المضمرِ تقديرُه: كحُبِّكم اللّٰهَ أو كحُبِّهم اللّٰهَ حَسَبَ ما قَدَّرَ كُلُّ وجهٍ منها فرقةً. انتهى، وقوله «للفاعلِ المضمر» يريد أن ذلك الفاعلُ مِنْ جنسِ الضمائر وهو: «كُم» أو «هَم»، أو يكونُ يُسَمِّي الحَدْفَ

(١) البيت لعنترة، وهو في ديوانه ١٨٧؛ والمحاسب ٧٨/١؛ وشرح المعلقات للتبريزي ٣٢٥؛ والخصائص ٢١٦/٢؛ وأوضح المسالك ٢٢٤/١؛ والهمع ٢٥٢/١؛ والدرر ١٣٤/١.

(٢) لم أمتد إلى قائله وهو في إعراب ثلاثين سورة ٨١؛ البحر ٤٥٦/١.

(٣) التفسير ٤٧٣/١.

- البقرة -

إضماماً وهو اصطلاحٌ شائعٌ، ولا يريد أن الفاعل مضمراً في المصدر كما يُضمَرُ في الأفعال لأنَّ هذا قولٌ ضعيفٌ لبعضهم، مردودٌ بأنَّ المصدرَ اسمٌ جنسٍ؛ واسمُ الجنس لا يُضمَرُ فيه لجموده.

وقال الزمخشري^(١): «كُحِبَّ اللهُ: كتعظيمِ اللهِ، والخُضُوعُ له، أي: كما يُحِبُّ اللهُ، على أنه مصدرٌ مبنيٌّ من المفعول، وإنما استُغْنِيَ عن ذِكْرِ مَنْ يُحِبُّهُ لأنه غيرٌ ملتبسٍ». انتهى. أما جعله المصدرَ من المبني للمفعول فهو أحدُ الأقوالِ الثلاثة: أعني الجوازُ مطلقاً. والثاني: المنعُ مطلقاً وهو الصحيح. والثالث: التفصيلُ بين الأفعال التي لم تُستعملْ إلا مبنيةً للمفعول فيجوزُ نحو: عَجِبْتُ من جنونِ زيدٍ بالعلم، ومنه الآيةُ الكريمةُ فإنَّ الغالبَ في «حُبِّ» أن يُبنى للمفعول، ويَبَيَّنَ غيرها فلا يجوزُ، واستدلَّ مَنْ أجازَه مطلقاً بقول عائشة: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قَتْلِ الأَبترِ وذو الطُفَيْتَيْنِ»^(٢) برفعِ «ذو» عطفاً على محلِّ «الأبتر» لأنه مفعولٌ لم يُسمَّ فاعلهُ تقديراً أي: أن يُقْتَلَ الأَبترُ. ولتقريرِ هذه الأقوالِ موضعٌ غيرُ هذا.

وقد رَدَّ الزجاجُ^(٣) تقديرَ مَنْ قَدَّرَ فاعلَ المصدرِ المؤمنينَ أو ضميرَهم، وقال: «ليس بشيء»، والدليلُ على نقضه قوله بعد: «والذين آمنوا أشدُّ حُباً لله»، ورجَّحَ أن يكونَ فاعلُ المصدرِ ضميرَ المتخذين، أي: يُجِبُّونَ الأصنامَ كما يُجِبُّونَ اللهَ، لأنهم أشركوها مع الله تعالى فسَوَّوا بين الله وبين أوثانهم في المحبة. وهذا الذي قاله الزجاجُ من الدليلِ واضحٌ؛ لأنَّ التسويةَ بينَ مَحَبَّةِ

(١) الكشاف ٣٢٦/١.

(٢) رواية البخاري: «اقتلوا ذا الطفتين والأبتر» بدء الخلق الفتح ٣٤٧/٦؛ مسلم باب قتل الحيات ١٧٥٢/٤؛ ابن حنبل ١٢١/٢ وما ذكر في الحديث نوعان من الحيات.

(٣) معاني القرآن ٢٢١/١.

- البقرة -

الكفار لأوثانهم وبين محبة المؤمنين لله ينافي قوله: «والذين آمنوا أشد حبا لله» فإن فيه نفي المساواة.

وقرأ أبو رجاء^(١): «يُحِبُّونَهُمْ» من «حَبَّ» ثلاثياً، و«أَحَبَّ» أكثر، وفي المثل: «مَنْ حَبَّ طَبَّ»^(٢).

قوله: «أشد حبا لله» المفضل عليه محذوف، وهم المتخذون الأنداد، أي: أشد حبا لله من المتخذين الأنداد لأوثانهم. وقال أبو البقاء^(٣): «ما يتعلَّق به «أشد» محذوف تقديره: «أشد حبا لله من حُب هؤلاء للأنداد» والمعنى: أن المؤمنين يُحِبُّون الله أكثر من محبة هؤلاء أوثانهم. ويحتمل أن يكون المعنى أن المؤمنين يُحِبُّون الله تعالى أكثر مما يُحِبُّه هؤلاء المتخذون؛ لأنهم لم يشركوا معه غيره. وأتى بأشد متوصلاً بها إلى أفعل التفضيل من مادة الحب لأن «حَبَّ» مبني للمفعول والمبني للمفعول لا يُتَعَجَّبُ منه ولا يُبْنَى منه أفعل للتفضيل، فلذلك أتى بما يجوز ذلك فيه. فأما قولهم: «ما أحبه إلي» فساد على خلاف في ذلك بين النحويين. و«حبا» تمييز منقول من المبتدأ تقديره: حُبهم لله أشد.

قوله: «ولو يرى الذين» جواب لو محذوف، واختلَف في تقديره، ولا يظهر ذلك إلا بعد ذكر القراءات^(٤) الواردة في ألفاظ هذه الآية الكريمة: قرأ ابن عامر ونافع: «ولو ترى» بتاء الخطاب، «أن القوة» و«أن الله بفتحهما، وقرأ ابن عامر: «إذ يرون» بضم الياء، والباقون بفتحهما. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكوفيون^(٥): «ولو يرى» بياء الغيبة، «أن القوة» و«أن الله»

(١) البحر ٤٧٠/١.

(٢) مجمع الأمثال ٣٣٥/٢؛ والطب: الحذق، معناه: من أحب فطن واحتمل لمن يحب.

(٣) الاملاء ٧٣/١.

(٤) السبعة ١٧٣؛ والكشف ٢٧١/١؛ وابن عطية ٤٧٤/١؛ والبحر ٤٧١/١.

(٥) أي: عاصم وحمزة والكسائي.

- البقرة -

بفتحهما، وقرأ الحسن وقتادة وشيبة^(١) ويعقوب وأبو جعفر: «ولوترى»
بالخطاب، «إن القوة» و«إن الله» بكسرهما، وقرأت طائفة: «ولويرى» بياء
الغيبة، «إن القوة» و«إن الله» بكسرهما. إذا تقرر ذلك فقد اختلفوا في تقدير
جواب لو، فمنهم من قدره قبل قوله: «أن القوة» ومنهم من قدره بعد قوله:
[١/٦٣] «وأن الله شديد العذاب» / وهو قول أبي الحسن الأخفش والمبرد. أما من
قدره قبل «أن القوة» فيكون «أن القوة» معمولاً لذلك الجواب. وتقديره على
قراءة ترى - بالخطاب - وفتح أن وأن: لعلمت أيها السامع أن القوة لله
جميعاً، والمراد بهذا الخطاب: إما النبي عليه السلام وإما كل سامع. وعلى
قراءة الكسر في «إن» يكون التقدير: لقلت إن القوة لله جميعاً، والخلاف في
المراد بالخطاب كما تقدم، أو يكون التقدير: لاستعظمت حالهم، وإنما
كسرت «إن» لأن فيها معنى التعليل نحو قولك: لو قدمت على زيد لأحسن
إليك إنه مكرم للضيفان، فقولك: «إنه مكرم للضيفان» علة لقولك «أحسن
إليك».

وقال ابن عطية^(٢): «تقديره: ولوترى الذين ظلموا في حال رؤيتهم
العذاب وفزعهم منه واستعظامهم له لأقرأوا أن القوة لله جميعاً» وناقشه الشيخ^(٣)
فقال: «كان ينبغي أن يقول: في وقت رؤيتهم العذاب فيأتي بمرادف «إذ» وهو
الوقت لا الحال، وأيضاً فتقديره لجواب «لو» غير مرتب على ما يلي «لو»، لأن
رؤية السامع أو النبي عليه السلام الظالمين في وقت رؤيتهم لا يترتب عليها
إقرارهم بأن القوة لله جميعاً، وهو نظير قولك: «يا زيد لو ترى عمراً في وقت
ضربه لأقر أن الله قادر عليه» فإقراره بقدرة الله ليست مترتبة على رؤية زيد»

(١) شيبة بن نصاح، مولى أم سلمة، عرض على عبدالله بن عباس. وعرض عليه نافع

وأبو عمرو. توفي سنة ١٣٠. انظر: طبقات القراء ١/٣٢٩.

(٢) التفسير ١/٤٧٣.

(٣) البحر ١/٤٧١.

- البقرة -

انتهى . وتقديره على قراءة «يرى» بالغيبة: لعلموا أن القوة، إن كان فاعل «يرى» «الذين ظلموا»، وإن كان ضميراً يعودُ على السامع فيُقدَّر: لَعَلِمَ أَنَّ القوة.

وأما مَنْ قَدَرَهُ بعدَ قوله: شديدُ العذاب فتقديره على قراءة «ترى» بالخطاب: لاستعظمت ما حلَّ بهم، ويكونُ فتحُ «أَنَّ» على أنه مفعولٌ من أجله، أي: لأنَّ القوةَ لله جميعاً، وكسرها على معنى التعليل نحو: «أكرم زيدا إنه عالم، وأهين عمراً إنه جاهل»، أو تكونُ جملةً معترضةً بين «لو» وجوابها المحذوف. وتقديره على قراءة «ولو يرى» بالغيبة إن كان فاعلُ «يرى» ضميرَ السامع: لاستعظمت ذلك، وإن كان فاعله «الذين» كان التقدير: لاستعظمتوا ما حلَّ بهم، ويكونُ فتحُ «أَنَّ» على أنها معمولةٌ ليرى، على أن يكونَ الفاعلُ «الذين ظلموا»، والرؤية هنا تحتملُ أن تكونَ من رؤية القلب فتسدُّ «أَنَّ» مسدِّ مفعولهما، وأن تكونَ من رؤية البصر فتكونُ في موضع مفعولٍ واحدٍ.

وأما قراءة «يرى الذين» بالغيبة وكسرِ «إِنَّ» و«إَنَّ» فيكونُ الجوابُ قولاً محذوفاً وكسرتا لوقوعهما بعد القول، فتقديره على كونِ الفاعلِ ضميرِ الرأي: لقال إنَّ القوة؛ وعلى كونه «الذين»: لقالوا، ويكونُ مفعولُ «يرى» محذوفاً أي: لو يرى حالهم. ويحتملُ أن يكونَ الجوابُ: لاستعظمت أو لاستعظمتوا على حسب القولين، وإنما كسرتا استئنافاً، وحذفُ جوابِ «لو» شائعٌ مستفيضٌ، وكثرَ حذفُه في القرآن. وفائدةُ حذفه استعظامه وذهابُ النفسِ كلِّ مذهبٍ فيه بخلافِ ما لو ذكر، فإنَّ السامعَ يقصُرُ همه عليه، وقد وردَ في أشعارهم ونثرهم حذفُه كثيراً. قال امرؤ القيس^(١):

(١) ديوانه ٢٤٢؛ ابن يعيش ٧/٩؛ الخزانة ٤/٢٢٧.

- البيقرة -

٨٠١ - وَجَدَّكَ لَوْ شِئْتُ أَنَا رَسُولُهُ سِوَاكَ وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْ لَكَ مَدْفَعًا
وقال النابغة^(١):

٨٠٢ - فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْجَاءَ سَالِمًا أَبُو حُجْرٍ إِلَّا لِيَالٍ قَلَائِلُ
وَدَخَلْتُ «إِذَا» وَهِيَ ظَرْفُ زَمَانٍ مَاضٍ فِي أَثْنَاءِ هَذِهِ الْمُسْتَقْبَلَاتِ تَقْرِيبًا
لِلْأَمْرِ، وَتَصْحِيحًا لَوْقَوْعِهِ، كَمَا وَقَعَتْ صِبْغَةُ الْمَضِيِّ مَوْقِعَ الْمُسْتَقْبَلِ لِذَلِكَ
كَقَوْلِهِ: «وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ»^(٢) «وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ»^(٣)، وَكَمَا قَالَ
الْأَشْتَرُ^(٤):

٨٠٣ - بَقِيْتُ وَفَرِي وَانْحَرَفْتُ عَنِ الْعُلَى وَلَقَيْتُ أَصِيافِي بِوَجْهِ عَبُوسٍ
إِنْ لَمْ أَشْنَنَّ عَلَى ابْنِ حَرْبٍ غَارَةً لَمْ تَخُلْ يَوْمًا مِنْ نِهَابِ نَفُوسٍ

فَأَوْقَعَ «بَقِيْتُ» وَ«انْحَرَفْتُ» - وَهُمَا بِصِبْغَةِ الْمَضِيِّ - مَوْقِعَ الْمُسْتَقْبَلِ
لِتَعْلِيْقِهِمَا عَلَى مُسْتَقْبَلٍ وَهُوَ قَوْلُهُ: «إِنْ لَمْ أَشْنَنَّ». وَقِيلَ: «أَوْقَعَ «إِذَا» مَوْقِعَ «إِذَا»
وَقِيلَ: زَمَنُ الْآخِرَةِ مُتَّصِلٌ بِزَمَنِ الدُّنْيَا، فَقَامَ أَحَدُهُمَا مَقَامَ الْآخِرِ لِأَنَّ الْمَجَاوِرَ
لِلشَيْءِ يَقُومُ مَقَامَهُ، وَهَكَذَا كُلُّ مَوْضِعٍ وَقَعَ مِثْلَ هَذَا، وَهُوَ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ.

وقراءة ابن عامر «يُرَوَّنَ الْعَذَابُ»^(٥) مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ مَنْ أَرَيْتُ الْمُنْقُولَةَ مِنْ
رَأَيْتُ بِمَعْنَى أَبْصَرْتُ فَتَعَدَّتْ لِاثْنَيْنِ، أَوْلُهُمَا قَامَ مَقَامَ الْفَاعِلِ وَهُوَ الْوَاوُ، وَالثَّانِي
هُوَ «الْعَذَابُ»، وَقِرَاءَةُ الْبَاقِيْنَ وَاضِحَةٌ.

(١) تقدم برقم ٧٤٦.

(٢) الآية ٤٤ من الأعراف.

(٣) الآية ٥٠ من الأعراف.

(٤) الأشتر النخعي، وهو في الحماسة ٩٣/١؛ وابن عطية ٤٧٥/١؛ وشواهد الكشاف

٤٢٩/٤ والوفز: المال؛ وابن حرب: معاوية؛ وكان الأشتر مع علي.

(٥) الأصل: يرى العذاب وهو سهو.

- البقرة -

وقال الراغب^(١): «قوله»: «أَنَّ القُوَّةَ» بدلٌ من «الذين» قال: «وهو ضعيفٌ» قال الشيخ^(٢): «وبصيرُ المعنى: ولو ترى قُوَّةَ الله وقدرته على الذين ظلموا». وقال في «المنتخب»^(٣): «قراءةُ الياء عند بعضهم أولى من قراءة التاء»، قال: «لأنَّ النبيَّ عليه السلام والمؤمنين قد عَلِمُوا قَدْرَ مَا يُشَاهِدُهُ الكفَّارُ، وأما الكفارُ فلم يَعْلَمُوهُ فوجِبَ إسنادُ الفعلِ إليهم» وهذا ليس بشيءٍ فإنَّ القراءَتَيْنِ متواترتان.

قوله: «جميعاً» حالٌ من الضمير المستكنُّ في الجارِّ والمجرور الواقع خبراً، لأنَّ تقديره: «أَنَّ القُوَّةَ كائنةٌ لله جميعاً»، ولا جائزٌ أن يكونَ حالاً من القوة، فإنَّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها، و«أَنَّ» لا تعملُ في الحال، وهو مُشكَلٌ، فإنَّهم أجازوا في «ليت» أن تعمل في الحال، وكذا «كأنَّ» لما فيها من معنى الفعل - وهو التمني والتشبيه - فكان ينبغي أن يجوزَ ذلك في «أَنَّ» لما فيها من معنى التأكيد. و«جميع» في الأصل: فَعِيلٌ من الجَمْعِ، وكأنه اسمُ جمعٍ، فلذلك يُتَّبَعُ تارةً بالمفرد، قال تعالى: «نحن جميعٌ منتصرون»^(٤)، وتارةً بالجمع، قال تعالى: «جميعٌ لدينا مُحَضَّرُونَ»^(٥)، وَيُنْتَصَبُ حالاً، ويؤكد به بمعنى «كل»، ويدلُّ على الشمول كدلالة «كل»، ولا دلالة له على الاجتماع في الزمان، تقول: «جاء القومُ جميعُهُم» لا يلزمُ أن يكونَ مجيئهم في زمنٍ واحدٍ، وقد تقدَّم ذلك في الفرقِ بينها وبين «جاؤوا معاً».

(١) انظر: البحر ١/٤٧٣.

(٢) البحر ١/٤٧٣.

(٣) لعله للحسن بن صافي ملك النخاعة المتوفى سنة ٥٦٨ (كشف الظنون ٢/١٨٤٩) أو لفخرالدين الرازي المتوفى سنة ٦٠٦ (ذيل الكشف ٤/٥٦٩).

(٤) الآية ٤٤ من القمر.

(٥) الآية ٣٢ من يس.

- البقرة -

أ. (١٦٦): قوله تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأ﴾: في «إِذْ» ثلاثة أوجه، أحدها: أنها بدلٌ من «إِذْ يَرَوْنَ». الثاني: أنها منصوبةٌ بقوله «شديدُ العذاب» الثالث: - وهو أضعفها - أنها معمولةٌ لذكرٍ مقدراً. و«تَبَرَّأ» في محلِّ خفضٍ بإضافةِ الظرفِ إليه. والتبرؤُ: الخلوصُ والانفصال، ومنه: بَرِئْتُ مِنَ الدُّنْيِ، وقد تَقَدَّمَ تحقيقُ ذلك عند قوله: «إلى بارئكم»^(١). والجمهورُ على تقديم «اتَّبِعُوا» مبنياً للمفعول على «اتَّبِعُوا» مبنياً للفاعل. وقرأ مجاهد^(٢) بالعكس، وهما واضحتان، إلا أن قراءة الجمهورِ واردةٌ في القرآنِ أكثرَ.

قوله: ورأوا العذابَ» في هذه الجملة وجهان، أظهرهما: أنها عطفتُ على ما قبلها، فتكونُ داخلةً في حَيْزِ الظرفِ، تقديره: «إِذْ تَبَرَّأ الَّذِينَ اتَّبِعُوا، وَإِذْ رَأَوْا». والثاني: أن الواوَ للحالِ والجملةُ بعدها حاليةٌ، و«قد» معها مضمرةٌ، والعامِلُ في هذه الحالِ: «تَبَرَّأ» أي: تبرؤوا في حالِ رؤيتهم العذابِ.

قوله: «وَتَقَطَّعَتْ» يجوزُ أن تكونَ الواوُ للعطفِ وأن تكونَ للحالِ، وإذا كانت للعطفِ فهل عَطَفَتْ «تَقَطَّعَتْ» على «تَبَرَّأ»، ويكون قوله: «ورأوا» حالاً، وهو اختيار الزمخشري^(٣)، أو عَطَفَتْ على «رأوا»؟ وإذا كانت للحالِ فهل هي حالٌ ثانية للذين، أو حالٌ للضميرِ في «رأوا»؟ وتكونُ حالاً متداخلةً إذا جَعَلْنَا «ورأوا» حالاً.

والباءُ في «بهم» فيها أربعة أوجه، أحدهما: أنها للحالِ أي: تَقَطَّعَتْ موصولةٌ بهم الأسبابُ نحو: «خَرَجَ بثيابه». الثاني: أن تكونَ للتعدية، أي:

(١) الآية ٥٤ من البقرة.

(٢) البحر ١/٤٧٣؛ ابن عطية ١/٤٧٥.

(٣) الكشاف ١/٣٢٧.

- البقرة -

قَطَّعْتَهُمُ الْأَسْبَابُ كَمَا تَقُولُ: تَفَرَّقَتْ بِهِمُ الطَّرُقُ «أَي: فَرَّقْتَهُمْ. الثالث: أن تكون للسببية، أَي: تَقَطَّعَتْ بِسَبَبِ كَفْرِهِمُ الْأَسْبَابُ الَّتِي كَانُوا يَرْجُونَ بِهَا النِّجَاةَ. الرابع: أن تكون بمعنى «عن»، أَي: تَقَطَّعَتْ عَنْهُمْ.

والأسباب: الوصلات بينهم، وهي مجاز، فإن السبب في الأصل الحبل ثم أطلق على كل ما يتوصل به إلى شيء: عيناً كان أو معنى، وقد تطلق الأسباب على الحوادث، قال زهير^(١):

٨٠٤ - وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ الْمَنَايَا يَنْلُتَهُ
لَوْ نَالَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بَسُلْمًا

وقد وجد هنا نوع من أنواع البديع هو الترصيع / ، وهو عبارة عن [٦٣/ب] تسجيع الكلام، وهو هنا في موضعين، أحدهما «اتبعوا من الذين اتبعوا» ولذلك حذف عائد الموصول الأول فلم يقل: من الذين اتبعوهم لفوات ذلك والثاني: «ورأوا العذاب وتقطعت بهم الأسباب» وهو كثير في القرآن «ولستم بأخذيه إلا أن تغمضوا فيه»^(٢).

أ. (١٦٧) قوله تعالى ﴿فَتَتَّبِعُوا مِنْهُمْ﴾: منصوبٌ بعد الفاء بأن مضمرة في جواب التمني الذي أشربته «لو»، ولذلك أجيبت بجواب «ليست» الذي في قوله: يا ليتني كنت معهم فأفوز^(٣)، وإذا أشربت معنى التمني فهل هي الامتناعية المفتقرة إلى جواب أم لا تحتاج إلى جواب؟ الصحيح أنها تحتاج إلى جواب، وهو مقدر في الآية تقديره: لتبرأنا ونحو ذلك. وقيل: «لو» في هذه الآية ونظائرها إما كان سيقع لوقوع غيره، وليس فيها معنى التمني،

(١) ديوانه ٣٠.

(٢) الآية ٢٦٧ من البقرة، وعنى بذلك أنكم لا تفهمون هذا النوع إلا بأن تبحثوا عن مظانه.

(٣) الآية ٧٣ من النساء.

- البقرة -

والفعل منصوبٌ بـ «أن» مضمرةً على تأويلِ عَطْفِ اسمٍ على اسمٍ وهو «كرة»
والتقديرُ: لو أن لنا كرةً فثبرواً فهو من باب قوله^(١):

٨٠٥ -- لَلْبُسِّ عِبَاءٍ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي

ويكونُ جوابُ لو محذوفاً أيضاً كما تقدّم. وقال أبو البقاء^(٢): «فتبراً»
منصوبٌ بإضمار أن تقديره: لو أن لنا أن نرجع فتبراً» فَحَلَّ «كرة» إلى قوله
«أَنْ نَرْجِعَ» لأنه بمعناه وهو قريبٌ، إِلَّا أَنَّ النُّحَوِينَ يُؤَوَّلُونَ الفِعْلَ المَنْصُوبَ
بمصدرٍ لِيُعْطِفُوهُ على الاسمِ قبله، ويتركون الاسمَ على حاله، وذلك لأنه قد
يكونُ اسماً صريحاً غير مصدرٍ نحو: «لولا زيدٌ ويخرج لأكرمك» فلا يتأتى
تأويله بحرف مصدرٍ وفعلٍ. والقائل بأن «لو» التي للتمني لا جواب لها
استدلَّ بقول الشاعر^(٣):

٨٠٦ - فلو نَبَسُ المقابرِ عن كُليبٍ فَتُخَبِرُ بالذَّنائبِ أي زورِ

وهذا لا يَصِحُّ فإنَّ جوابها في البيتِ بعده وهو قوله:

٨٠٧ - بيومِ الشُّعْمَيْنِ لَقَرَّ عيناً وكيف لقاء مَنْ تحتَ القبورِ

واستدلَّ هذا القائلُ أيضاً بأنَّ «أنَّ» تُفْتَحُ بعد «لو» كما تُفْتَحُ بعد ليت في

قوله^(٤):

٨٠٨ - يا ليتَ أنا ضَمَّنَا سَفِينَةَ حَتَّى يعودَ البحرُ كَيُنُونَهُ

وههنا فائدةٌ ينبغي أن يُنتبه لها وهي: أنَّ النحاة قالوا: «كلُّ موضعٍ نُصِبَ

(١) تقدم برقم ٧٠١.

(٢) الإملاء ٧٤/١.

(٣) البيت لمهلل بن ربيعة، وهو في الأسمعيات ١٥٤؛ والبحر ٣٧٤/١؛ والأشموني ٣٢/٤. والذئائب: موضعٌ بها قبر كليب؛ وزير النساء؛ صاحب النساء. وقد وردت «زير» في رواية ثانية بدل «زور» رواية المؤلف.

(٤) لم أهد إلى قائله، وهو في اللسان: كون؛ والانصاف ٧٩٧ برواية: يعود الوصل؛ والبحر ٣٧٤/١؛ والكيوننة: مصدر كان يكون.

- البقرة -

فيه المضارعُ بإضمارِ أن بعد الفاء إذا سَقَطَتِ الفاءُ جُزِمَ إلا في النفي»، [و] ينبغي أن يُزَادَ هذا الموضعُ أيضاً فيقال: وإلا في جوابِ التمني بـ «لو»، فإنه يُنصَبُ المضارعُ فيه بإضمارِ «أن» بعدَ الفاءِ الواقعةِ جواباً له، ومع ذلك لو سَقَطَتِ هذه الفاءُ لم يُجْزَمَ. قال الشيخ^(١): «والسببُ في ذلك أنها^(٢) محمولةٌ على حرفِ التمني وهو لیت، والجزمُ في جوابِ لیت إنما هو لتضمنِها معنى الشرطِ أو لدلالاتِها على كونه محذوفاً على اختلافِ القولين فصارت «لو» فرع الفرع، فَضَعَفَ ذلك فيها.

قوله: «كما» الكافُ موضعُها نصبٌ: إمّا على كونها نعتَ مصدرٍ محذوفٍ، أي: تبرؤاً مثل تبرئتهم، وإمّا على الحالِ من ضميرِ المصدرِ المُعرَّفِ المحذوفِ أي: تبرؤه - أي التبرؤ - مشابهاً لتبرئتهم، كما تقدّم تقريره غيرَ مرة. وقال ابنُ عطية^(٣): «الكافُ في قوله «كما» في موضعِ نصبٍ على النعتِ: إمّا لمصدرٍ أو لحالٍ تقديرُه: متبرئين^(٤) كما». قال الشيخ^(٥): «وأما قوله «لحالٍ تقديرُه متبرئين كما» فغيرُ واضحٍ، لأنَّ «ما» مصدريةٌ فصارتِ الكافُ الداخلةً عليها من صفاتِ الأفعال، ومتبرئين من صفاتِ الأعيانِ فكيف يُوصفُ بصفاتِ الأفعال» قال: «وأيضاً لا حاجةٌ لتقديرِ هذه الحال؛ لأنها إذ ذاك تكونُ حالاً مؤكدةً، وهي خلافُ الأصلِ، وأيضاً فالمؤكدُ ينافيه الحذفُ لأنَّ التأكيدَ يُقوِّيه فالحذفُ يناقضُه».

قوله: «كذلك يُريهم» في هذه الكافِ قولان، أحدهما: أن موضعها نصبٌ: إمّا نعتَ مصدرٍ محذوفٍ، أو حالاً من المصدرِ المُعرَّفِ، أي: يُريهم

(١) البحر ٤٧٤/١، وطبعت هذه الصفحة في البحر خطأ برقم: ٣٧٤.

(٢) أتحمت «أن» قبل قوله «أنها» في الأصل.

(٣) التفسير ٤٧٦/١.

(٤) في مطبوعة ابن عطية: «متبدين».

(٥) البحر ٤٧٤/١.

- البقرة -

رؤية كذلك، أو يحشروهم حشراً كذلك، أو يجزيهم جزاءً كذلك، أو يريهم الإراءة مشبهةً كذلك ونحو هذا. والثاني: أن يكون موضعها رفعاً^(١) على أنه خبر مبتدأ محذوف أي: الأمر كذلك أو حشروهم كذلك قاله أبو البقاء^(٢). قال الشيخ^(٣): «وهو ضعيف لأنه يقتضي زيادة الكاف وحذف مبتدأ، وكلاهما على خلاف الأصل». والإشارة بذلك إلى إراءتهم تلك الأهوال، والتقدير: مثل إراءتهم الأهوال يريهم الله أعمالهم حسرات، وقيل: الإشارة إلى تبرؤ بعضهم من بعض.

والرؤية هنا تحتل وجهين، أحدهما: أن تكون بصرية، فتتعدى لاثنتين بنقل الهمزة، أولهما الضمير والثاني «أعمالهم» و«حسرات». على هذا حال من «أعمالهم». والثاني: أن تكون قلبية، فتتعدى لثلاثة ثالثها «حسرات» و«عليهم» يجوز فيه وجهان: أن يتعلق بـ«حسرات» لأن «يحسر» يعدى بعلى، ويكون ثم مضاف محذوف أي: على تفریطهم. والثاني: أن تتعلق بمحذوف لأنها صفة لحسرات، فهي في محل نصب لكونها صفة لمنصوب.

والكرّة: العودّة، وفعلها كرّ يكرّ كراً، قال^(٤):

٨٠٩ - أكرّ على الكتيبة لا أبالي أفيها كان حثني أم سواها

والحسرة: شدة الندم، وهو تالم القلب بانحساره عما يؤمله، واشتاقها: إيمان قولهم: بعير حسير، أي: منقطع القوة أو من الحسر وهو الكشف.

آ. (١٦٨) قوله تعالى: ﴿مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا﴾. «حلالاً» فيه خمسة أوجه، أحدها: أن يكون مفعولاً بـ«كلوا»، و«من» على هذا فيها

(١) في الأصل: «رفع» وهو سهو.

(٢) الإملاء ٧٤/١.

(٣) البحر ٤٧٤/١.

(٤) البيت للعباس بن مرداس، وهو في الحماسة الشجرية ١٣٣/١؛ والانصاف ٢٩٦.

- البقرة -

وجهان، أحدهما: أَنْ تتعلّق بكُلّوا، ويكونُ معناها ابتداءً الغاية. والثاني: أَنْ تتعلّق بمحذوفٍ على أنّها حالٌ من «حلالاً» وكانت في الأصلِ صفةً له فلمّا قُدِّمت عليه انتصبت حالاً، ويكونُ معنى «مِنْ» التبعيض. الثاني: أَنْ يكونَ انتصابُ «حلالاً» على أنه نعت لمفعولٍ محذوفٍ، تقديره: شيئاً أوزرقاً حلالاً ذكره مكي^(١)، واستبعده ابن عطية^(٢)، ولم يُبين وجه بُعده، والذي يَظْهَرُ في بُعده أنّ «حلالاً» ليس صفةً خاصةً بالمأكولِ، بل يُوصَفُ به المأكولُ وغيره، وإذا لم تكن الصفةُ خاصةً لا يجوزُ حذفُ الموصوفِ. الثالث: أَنْ ينتصبَ «حلالاً» على أنه حالٌ من «ما» بمعنى الذي، أي: كُلوا من الذي في الأرض حال كونه حلالاً. الرابع: أَنْ ينتصبَ على أنه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، أي: أكلاً حلالاً، ويكونُ مفعولُ «كُلوا» محذوفاً، و«ما في الأرض» صفةً لذلك المفعولِ المحذوفِ، ذكره أبو البقاء^(٣)، وفيه من الردِّ ما تقدّم على مكي، ويجوزُ على هذا الوجه الرابع ألا يكونَ المفعولُ محذوفاً بل تكون «مِنْ» مزيدةً على مذهب الأخفش تقديره: كُلوا ما في الأرض أكلاً حلالاً. الخامس: أَنْ يكونَ حالاً من الضميرِ العائدِ على «ما» قاله ابن عطية^(٤)، يعني بالضميرِ الضميرِ المستكنَّ في الجارِّ والمجرورِ الواقعِ صلةً.

و «طيباً» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أَنْ يكونَ صفةً لحلالاً، أمّا على القولِ بأنَّ «مِنْ» للابتداءِ متعلّقة بـ «كُلوا» فهو واضحٌ، وأمّا على القولِ بأنَّ «مِمّا في الأرض» حالٌ من «حلالاً»، فقال أبو البقاء^(٥): «ولكنّ موضعها بعد

(١) المشكل ٨٠/١.

(٢) التفسير ٤٧٧/١.

(٣) الاملاء ٧٤/١.

(٤) التفسير ٤٧٧/١.

(٥) الاملاء ٧٥/١.

- البقرة -

الجارِّ والمجرور، لثلا يُفصل بالصفة بين الحالِ وذِي الحالِ» وهذا الذي قاله ليس بشيء فإنَّ الفصلَ بالصفةِ بين الحالِ وصاحبِها ليس بممنوع، تقول: «جاءني زيدٌ الطويلُ ركباً» بل لو قَدِّمْتَ الحالَ على الصفةِ فقلتَ: «جاءني زيدٌ ركباً الطويلُ» كان في جوازه نظراً. الثاني: أن يكونَ صفةً لمصدرٍ محذوفٍ أو حالاً من المصدرِ المَعْرِفةِ المحذوفِ أي: أكلاً طيباً. الثالث: أن يكونَ حالاً من الضميرِ في «كُلُوا» تقديرُهُ: مستطيين، قاله ابنُ عطية^(١)، قال الشيخ^(٢): [١/٦٤] «وهذا فاسدٌ في اللفظِ / والمعنى، أما اللفظُ فلأنَّ «الطَّيبَ» اسمُ فاعلٍ فكان ينبغي أن تُجمَعَ لتطابقِ صاحبِها فيقال: طيبين، وليس «طيب» مصدرًا فيقال: إنما لم يُجمَعْ لذلك. وأما المعنى فإنَّ «طيباً» مغايرٌ لمعنى «مستطيين» لأنَّ الطَّيبَ من صفاتِ المأكولِ والمستطيبَ من صفاتِ الأكليين، تقول: طاب لزيدِ الطعامُ، ولا تقولُ: «طابَ زيدُ الطعامِ» بمعنى استطابه».

والحَلالُ: المأذونُ فيه، ضدُّ الحرامِ الممنوعِ منه. [يُقال: حَلَّ يَحِلُّ بكسرِ العينِ في المضارعِ، وهو القياسُ لأنه مضاعفٌ غيرُ متعدٍّ، ويقال: حلالٌ وحِلٌّ، كحرامٍ وحرَمٍ، وهو في الأصلِ مصدرٌ، ويقال: «حَلَّ بِلٌّ» على سبيلِ الإتياعِ كحَسَنٌ بَسَنٌ^(٣). وحَلٌّ بمكانِ كذا يَحِلُّ بضمِّ العَيْنِ وكسرِها، وقرئ: «فَيَحِلُّ عليكم غضبي»^(٤) بالوجهين.

قوله: «خُطواتٍ» قرأ^(٥) ابنُ عامرٍ والكسائيُّ وقنبلٌ وحفصٌ: خُطواتٍ بضمِّ الخاءِ والطاءِ، وباقي السبعةِ بسكونِ الطاءِ، وقرأ أبو السَّمالِ «خُطواتٍ»

(١) التفسير ٤٧٧/١.

(٢) البحر ٤٧٨/١.

(٣) انظر: الأمثال لمؤرج السدوسي ٧٦.

(٤) الآية ٨١ من طه، قرأ الكسائي بالضم، والباقون بالكسر. السبعة ٤٢٢.

(٥) السبعة ١٧٣، والكشف ٢٧٣/١؛ والبحر ٣٧٩/١؛ والشواذ ١١.

- البقرة -

بفتحها، ونقل ابن عطية^(١) وغيره عنه أنه قرأ «خَطَوَات» بفتح الخاء والطاء، وقرأ عليّ وقتادة والأعمش بضمّها والهمز.

فأما قراءة الجمهور والأولى من قراءتي أبي السَّمَال فلأنَّ «فَعَلَّة» الساكنة العين السالمتها إذا كانت اسماً جاز في جَمْعِهَا بالالف والتاء ثلاثة أوجه - وهي لغات مسموعة عن العرب -: السكون وهو الأصل، والإتباع، والفتح في العين تخفيفاً. وأما قراءة أبي السَّمَال التي نقلها ابن عطية فهي جمعُ خَطوة بفتح الخاء، والفرق بين الخطوة بالضم والفتح: أن المفتوح مصدر، دالة على المرّة من خطأ يخطو إذا مشى، والمضموم اسم لما بين القدمين كأنه اسم للمسافة، كالغُرْفَة اسم للشيء المُعْتَرَف، وقيل: إنهما لغتان بمعنى واحد ذكره أبو البقاء^(٢).

وأما قراءة عليّ ففيها تأويلان، أحدهما: - وبه قال الأخفش^(٣) - أن الهمزة أصل وأنه من الخطأ، و«خَطَوَات» جمع «خِطَاة» إن سُمِعَ، وإلّا فتقديراً، وتفسير مجاهد إياه بالخطايا يؤيد هذا، ولكن يُحْتَمَل أن يكون مجاهد فسره بالمرادف. والثاني: أنه قلب الهمزة عن الواو لأنها جاوزت الضمة قبلها فكأنها عليها، لأن حركة الحرف بين يديه على الصحيح لا عليه.

قوله: «إنه لكم» قال أبو البقاء^(٤): «إنما كسر الهمزة لأنه أراد الإعلام

(١) التفسير ٤٧٨/١.

(٢) الاملاء ٧٥/١.

(٣) لم يشر إلى ذلك في كتابه «معاني القرآن».

(٤) الاملاء ٧٥/١.

- البقرة -

بحاله، وهو أبلغ من الفتح، لأنه إذا فَتَحَ الهمزة صار التقدير: لا تَتَّبِعُوهُ لَأنه عدوُّ لكم، وأتباعُهُ ممنوعٌ وإن لم يكن عدواً لنا، ومثله^(١):

٨١٠ - لَبَّيْكَ إِنَّ الْحَمْدَ لَكَ

كَسُرَّ الهمزة أجودُ لدلالةِ الكسرِ على استحقاقه الحمدَ في كلِّ حالٍ وكذلك التلبيُّةُ انتهى. يعني أن الكسرَ استثنافٌ فهو بعضٌ إخبارٍ بذلك، وهذا الذي قاله في وجهِ الكسرِ لا يتعيَّن، لأنه يجوزُ أن يُرادَ التعليلُ مع كسرِ الهمزة فإنهم نَصُّوا على أنَّ «إِنَّ» المكسورة تفيدُ العلةَ أيضاً، وقد ذكر ذلك في هذه الآية بعينها فينبغي أن يقال: قراءةُ الكسرِ أولى لأنها محتملةٌ للإخبارِ المَحْضِ بحاله وللعليةِ، وأما المفتوحةُ فهي نصٌّ في العليةِ، لأنَّ الكلامَ على تقديرِ لامِ العلةِ.

آ. (١٦٩) قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا﴾: عطفٌ على قوله «بالسوء» تقديرُهُ: «وبأن تقولوا» فيحتملُ موضعها الجرَ والنصبَ بحسبِ قولي الخليلِ وسيبويه^(٢). و «الفحشاء» مصدرٌ من الفَحَشِ، كالبأساء من البأسِ. والفُحْشُ قُبْحُ المنظر، قال امرؤ القيس^(٣):

٨١١ - وَجِيْدٌ كَجِيْدِ الرَّئِمِ لَيْسَ بِفَاحِشٍ إِذَا هِيَ نَصَّتَهُ وَلَا بِمُعْطَلٍ
وَتُوَسَّعَ فِيهِ حَتَّى صَارَ يُعَبَّرُ بِهِ عَن كُلِّ مُسْتَقْبَحٍ مَعْنَى كَانَ أَوْ عَيْنًا.

(١) البيت لأبي نواس، وبعده:

وَالْمَلِكُ لَا شَرِيكَ لَكَ

وهو في ديوانه ٦٢٣؛ واملأء العكبري ٧٥/١.

(٢) مذهب سيبويه النصب. الكتاب ١٧/١.

(٣) من معلقته، ديوانه ١٦ وشرح المعلقات للتبريزي ٩٢؛ والبحر ٤٧٧/١؛ والجيد:

العنق؛ والرئِم: الظبي الأبيض: نَصَّتَهُ: رَفَعَتْهُ؛ وَالْمُعْطَلُ: الذي لا حلي عليه.

- البقرة -

آ. (١٧٠) قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾: الضمير في «لهم» فيه أربعة أقوال، أحدها: أنه يعود على «مَنْ» في قوله: «مَنْ يَتَّخِذْ»^(١) وهذا بعيد^(٢). الثاني: أنه يعود على العرب الكفار لأن هذا حالهم. الثالث: أنه يعود على اليهود لأنهم أشد الناس أتباعاً لأسلافهم. الرابع: أنه يعود على الناس في قوله: «يا أيها الناس»^(٣)، قاله الطبري^(٤)، وهو ظاهر، إلا أن ذلك يكون من باب الالتفات من الخطاب إلى الغيبة، وحكمته أنهم أُبرزوا في صورة الغائب الذي يُتَعَجَّبُ مِنْ فِعْلِهِ، حيث دُعِيَ إلى شريعة الله والنور والهدى فأجاب باتباع شريعة أبيه.

قوله: «بل نتبع» بل هنا عاطفة هذه الجملة على جملة محذوفة قبلها تقديره: لا نتبع ما أنزل الله بل نتبع كذا، ولا يجوز أن تكون معطوفة على قوله: «اتبعوا» لفساده. وقال أبو البقاء^(٥): «بل» هنا للإضراب عن الأول، أي: لا نتبع ما أنزل الله، وليس بخروج من قصة إلى قصة يعني بذلك أنه إضرابٌ يُطالُ لا إضرابٌ انتقالي، وعلى هذا فيقال: كلُّ إضرابٍ في القرآن فالمراد^(٦) به الانتقال من قصة إلى قصة إلا في هذه الآية، وإلا في قوله «أم يقولون افتراه، بل هو الحق»^(٧) فإنه محتمل للأمرين فإن اعتبرت قوله: «أم يقولون افتراه» كان إضراباً انتقالياً، وإن اعتبرت «افتراه» وحده كان إضراباً إبطالاً.

(١) الآية ١٦٥ من البقرة.

(٢) وجه بُعْده كثرة الفواصل بين الآيتين.

(٣) الآية ١٦٨ من البقرة.

(٤) تفسير الطبري ٣/٣٠٤.

(٥) الإملاء ١/٧٥.

(٦) الفاء هنا زائدة.

(٧) الآية ٣ من السجدة.

- البقرة -

قوله: «أَلْفَيْنَا» في «ألفى» هنا قولان، أحدهما: أنها متعدية إلى مفعولٍ واحدٍ، لأنها بمعنى «وَجَدَ» التي بمعنى أصابَ، فعلى هذا يكونُ «عليه» متعلقاً بقوله «أَلْفَيْنَا». والثاني: أنها متعدية إلى اثنين، أولهما «آباءنا» والثاني: «عليه»، فَقُدِّمَ على الأولِ. وقال أبو البقاء^(١): «هي محتملةٌ للأمرين، أعني كونها متعديةً لواحدٍ أو لاثنتين» قال أبو البقاء: «ولأَمْ أَلْفَيْنَا وأَوْ لأنَّ الأصلَ فيما جُهِلَ من اللاماتِ أن يكونَ واوًا» يعني فإنه أوسعُ وأكثرُ فالرُدُّ إليه أولى.

قوله: «أَوَّلُو» الهمزةُ للإنكار، وأما الواوُ ففيها قولان، أحدهما: - وإليه ذهب الزمخشري^(٢) - أنها واوُ الحالِ، والثاني - وإليه ذهب أبو البقاء^(٣) وابن عطية^(٤) - أنها للعطفِ. وقد تقدّم الخلافُ في هذه الهمزة الواقعة قبل الواوِ والفاءِ وتُثمُّ: هل بعدها جملةٌ مقدرةٌ؟ وهورأى الزمخشري^(٥)، ولذلك قدره هنا: «أَتَبِعُونَهُمْ ولو كانَ آبَاؤُهُمْ لا يَعْقِلُونَ شيئاً من الدين ولا يهتدون للصواب، أو النيةُ بها التأخيرُ عن حرفِ العطفِ؟ وقد جَمَعَ الشيخ^(٦) بين قولِ الزمخشري وقولِ ابن عطية^(٧) فقال: «والجمعُ بينهما أن هذه الجملةُ المصحوبةُ بـ «لو» في مثلِ هذا السياقِ جملةٌ شرطيةٌ، فإذا قال: «اضربْ زيداً ولو أَحَسَّنَ إليك» فالمعنى: وإن أَحَسَّنَ إليك، وكذلك: «أَعْطُوا السائلَ ولو جاء على فرسٍ»^(٨) «رُدُّوا السائلَ ولو بَشَقَّ تمرَةً»^(٩) المعنى فيهما: «وإن»، وتجيء

(١) الإملاء ٧٥/١.

(٢) الكشاف ٣٢٨/١.

(٣) الإملاء ٧٥/١.

(٤) التفسير ٤٨٠/١.

(٥) الكشاف ٣٢٨/١.

(٦) البحر ٤٨١/١.

(٧) أي إن الأول قال: إن الواو في «أولو» للحال، وإن الثاني قال: إنها للعطف.

(٨) رواه أبو داود: الزكاة ٣٠٦/٢؛ ابن حنبل ٢٠١/١.

(٩) رواه البخاري: بلفظ قريب (الفتح) ٢٨٣/٣؛ ابن حنبل ٣٨٨/١.

- البقرة -

«لو» هنا تنبيهاً على أن ما بعدها لم يكن يناسب ما قبلها، لكنها جاءت لاستقصاء الأحوال التي يقع فيها الفعل، ولتدل على أن المراد بذلك وجود الفعل في كل حال، حتى في هذه الحال التي لا تناسب الفعل، ولذلك لا يجوز: «اضرب زيداً ولو أساء إليك» ولا: «أعطوا السائل ولو كان محتاجاً»، فإذا تقرر هذا فالواو في «ولو» في الأمثلة التي ذكرناها عاطفة على حالٍ مقدر، والمعطوف على الحال حال، فصَحَّ أن يقال إنها للحال من حيث عطفتها جملةً حاليةً على حالٍ مقدر، وصَحَّ أن يقال إنها للعطف من حيث ذلك العطف، والمعنى - والله أعلم - أنها إنكارٌ أتباعٌ آبايهم في كلِّ حالٍ حتى في الحالة التي تناسب أن يتبعوهم فيها وهي تلبسهم بعدم العقل والهداية، ولذلك لا يجوز حذف هذه الواو الداخلة على «لو» إذا كانت تنبيهاً على أن ما بعدها لم يكن مناسباً ما قبلها، وإن كانت الجملة الحالية فيها ضميرٌ عائدٌ على ذي الحال، لأن مجيئها عاريةً من هذه الواو مؤذنٌ بتقييد الجملة السابقة بهذه الحال. فهو ينافي استغراق الأحوال، حتى هذه الحال، فهما معنيان مختلفان، ولذلك ظهر الفرق بين: «أكرم زيداً لو جفاك» وبين «أكرم زيداً ولو جفاك» انتهى. وهو كلامٌ حسنٌ / وجوابٌ «لو» محذوفٌ [ب/٦٤] تقديره: لا تبعوهم، وقدره أبو البقاء^(١): «أفكانوا يتبعونهم» وهو تفسيرٌ معنى، لأن «لو» لا تجاب بهمزة الاستفهام.

قوله: «شيئاً» فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ به، فيعمُّ جميع المعقولات لأنها نكرةٌ في سياق النفي، ولا يجوز أن يكون المراد نفي الوحدة فيكون المعنى: لا يعقلون شيئاً بل أشياء. والثاني: أن ينتصب على المصدرية، أي: لا يعقلون شيئاً من العقل. وقدّم نفي العقل على نفي الهداية؛ لأنه تصدر عنه جميع التصرفات.

(١) الإملاء ٧٥/١.

- البقرة -

آ. (١٧١) قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾: اختلفَ الناسُ في هذه الآيةِ اختلافاً كثيراً واضطربوا اضطراباً شديداً، وأنا بعونِ اللهِ قد لَخَصْتُ أقوالهم مهذبةً، ولا سبيلَ إلى معرفةِ الإعرابِ إلا بعد معرفةِ المعنى المذكورِ في هذه الآيةِ.

وقد اختلفوا في ذلك: فمنهم مَنْ قال: معناها أَنَّ المَثَلَ مضروبٌ بتشبيه الكافرِ بالناعقِ. ومنهم مَنْ قال: هو مضروبٌ بتشبيه الكافرِ بالمنعوق^(١) به. ومنهم مَنْ قال: هو مضروبٌ بتشبيه داعي الكافرِ بالناعقِ، ومنهم مَنْ قال: هو مضروبٌ بتشبيه الداعي والكافرِ بالناعقِ والمنعوقِ به. فهذه أربعةُ أقوالٍ.

فعلى القولِ الأولِ: يكون التقديرُ: «وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قَلَةِ فَهْمِهِمْ كَمَثَلِ الرِّعَاءِ يُكَلِّمُونَ البُهْمَ، والبُهْمُ لا تَعْقِلُ شيئاً». وقيل: يكون التقديرُ: ومثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي دَعَائِهِمْ آلِهَتِهِم التي لا تَفْقَهُ دُعَاءَهُمْ كَمَثَلِ النَّاعِقِ بِغَنَمِهِ لا يَنْتَفِعُ مِنْ نَعِيقِهِ بشيءٍ، غيرَ أَنَّهُ في عَنَاءٍ، وكذلك الكافرُ ليس له من دعائه الآلهةُ إلا العنَاءُ.

قال الزمخشري^(٢) - وقد ذكر هذا القولَ -: «إلا أنَّ قولَه «إلا دعاءٌ ونداءٌ» لا يساعدُ عليه لأنَّ الأصنامَ لا تَسْمَعُ شيئاً». قال الشيخ^(٣): «ولَحَظَ الزمخشري في هذا القولِ تمامَ التشبيهِ من كلِّ جهةٍ، فكما أن المنعوقَ به لا يسمعُ إلا دعاءً ونداءً فكذلك مدعوُّ الكافرِ من الصنمِ، والصنمُ لا يسمعُ، فَضَعُفَ عنده هذا القولُ» قال: «ونحن نقول: التشبيهُ وَقَعَ في مُطْلَقِ الدعاءِ

(١) الأصل: «المنعوق به» وسقطت الباء سهواً، والتصحيح من البحر ٤٨١/١ حيث إن المؤلف ينقل عنه.

(٢) الكشاف ٣٢٨/١.

(٣) البحر ٤٨١/١.

- البقرة -

لا في خصوصيات المدعوى، فتشبيه الكافر في دعائه الصنم بالناعق بالبهيمة لا في خصوصيات المنعوق به.

وقيل في هذا القول: - أعني قول من قال التقدير: ومثل الذين كفروا في دعائهم آلهتهم - إن الناعق هنا ليس المراد به الناعق بالبهائم، وإنما المراد به الصائخ في جوف الجبل فيجيبه الصدى، فالمعنى: بما لا يسمع منه الناعق إلا دعاء نفسه ونداءها، فعلى هذا القول يكون فاعل «يسمع» ضميراً عائداً على الذي ينعق، ويكون العائد على «ما» الرابط للصلة بالموصول محذوفاً لفهم المعنى، تقديره: بما لا يسمع منه، وليس فيه شرط جواز الحذف فإنه جرٌ بحرفٍ غير ما جرَّ به الموصول، وأيضاً فقد اختلفت متعلقاهما، إلا أنه قد ورد ذلك في كلامهم. وأما على القولين الأولين فيكون فاعل «يسمع» ضميراً يعود على «ما» الموصولة، وهو المنعوق به. وقيل: المراد بالذين كفروا المتبوعون^(١) لا التابعون، والمعنى: مثل الذين كفروا في دعائهم أتباعهم، وكون أتباعهم لا يحصل لهم منهم إلا الخيبة؛ كمثل الناعق بالغنم. فعلى هذه الأقوال كلها يكون «مثل» مبتدأ و«كمثل» خبره، وليس في الكلام حذف إلا جهة التشبيه.

وعلى القول الثاني من الأقوال الأربعة المتقدمة فقول: معناه: ومثل الذين كفروا في دعائهم إلى الله تعالى وعدم سماعهم إياه كمثل بهائم الذي ينعق، فهو على حذف قيد في الأول وحذف مضاف في الثاني. وقيل التقدير: ومثل الذين كفروا في عدم فهمهم عن الله ورسوله كمثل المنعوق به من البهائم التي لا تفقه من الأمر والنهي غير الصوت، فيراد بالذي ينعق الذي ينعق به ويكون هذا من القلب، وقال قائل هذا: كما تقولون: «دخُل

(١) الأصل: «المتبوعين لا التابعين» وهو سهو.

- البقرة -

الخاتمُ في يدي والخِفتُ في رِجْلي». وإلى هذا التفسير ذهب الفراء^(١) وأبو عبيدة^(٢) وجماعة، إلا أن القلب لا يقع على الصحيح إلا في ضرورة أو ندور.

وأما على القول الثالث فتقديره: وَمَثَلُ داعي الذين كفروا كمثلِ الناعقِ بغنيهِ، في كونِ الكافرِ لا يَفْهَمُ مِمَّا يَخاطِبُ به داعيه إلا دَوِيَّ الصوتِ دونَ إلقاءِ فكرٍ وذهنٍ، كما أنَّ البهيمةَ كذلك، فالكلامُ على حَذْفِ مضافٍ من الأولِ. قال الزمخشري^(٣): «ويجوز أن يُرادَ بـ «ما لا يَسْمَعُ» الأصمُّ الأصْلَحُ^(٤) الذي لا يَسْمَعُ من كلامِ الرافعِ صوتَه بكلامِهِ إلا النداءَ والصوتَ لا غيرُ من غيرِ فَهْمٍ للحروفِ» وهذا منه جنوحٌ إلى جوازِ إطلاقِ «ما» على العقلاء، أولمَّا تنزَّلَ هذا منزلةً مَنْ لا يَسْمَعُ مِنَ البهائمِ أوقعَ عليه «ما».

وأما على القول الرابع - وهو اختيار سيبويه^(٥) في هذه الآية - وتقديره عنده: «مَثَلُكَ يا مُحَمَّدُ ومَثَلُ الذين كفروا كمثلِ الناعقِ والمنعوقِ به» واختلفَ الناسُ في فَهْمِ كلامِ سيبويه، فقائلٌ: هو تفسير معنَى، وقيل: تفسيرُ إعرابٍ، فيكونُ في الكلامِ حَذْفان: حَذْفٌ من الأولِ وهو حَذْفُ «داعيهم» وقد أثبتَ نظيرَه في الثاني، وحَذْفٌ من الثاني وهو حَذْفُ المنعوقِ، وقد أثبتَ نظيرَه في الأولِ، فشبهَ داعيَ الكفارِ براعي الغنمِ في مخاطبته مَنْ لا يَفْهَمُ عنه، وشبّه الكفارَ بالغنمِ في كونِهِم لا يسمعونَ مِمَّا دُعوا إليه إلا أصواتاً لا يعرفونَ ما وراءها. وفي هذا الوجهِ حَذْفٌ كثيرٌ، إذ فيه حَذْفٌ معطوفينِ إذ التقديرُ

(١) معاني القرآن ٩٩/١.

(٢) المجاز ٦٣/١.

(٣) الكشاف ٣٢٨/١.

(٤) الأصم: الأصم.

(٥) الكتاب ١٠٨/١.

- البقرة -

الصناعي: ومثل الذين كفروا وداعبهم كمثل الذي ينعق بالمنعوق به. وقد ذهب إليه جماعة منهم أبو بكر ابن طاهر^(١)، وابن خروف^(٢) والشلوبين، قالوا: العرب تستحسن هذا، وهو من بديع كلامها، ومثله قوله: «وأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجَ بِيضًا»^(٣) تقديره: «وأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَدْخُلْ، وَأَخْرِجْهَا تَخْرُجُ» فَحَذَفَ «تَدْخُلْ» لِدَلَالَةِ «تَخْرُجُ» وَحَذَفَ «وَأَخْرِجْهَا» لِدَلَالَةِ: «وَأَدْخِلْ»، قالوا: ومثله قوله: ^(٤)

٨١٢ - وإني لتعروني لذكراك فترة كما انتفض العصفور بلله القطر

لم يُرد أن يُشبهه فترته بانتفاض العصفور حين بلله القطر لأنهما ضدان، إذ هما حركة وسكون، ولكن تقديره: إني إذا ذكرتكَ عراني انتفاض ثم أفتُر، كما أن العصفور إذا بلله القطر عراه فترة ثم يتفض، غير أن وجيب قلبه واضطرابه قبل ^(٥) الفترة، وفترة العصفور قبل انتفاضه.

وهذه الأقوال كلها إنما هي على القول بتشبيه مفرد بمفرد ومقابلة جزء من الكلام السابق بجزء من الكلام المشبه به، أما إذا كان التشبيه من باب تشبيه جملة بجملة فلا يُنظر في ذلك إلى مقابلة الألفاظ المفردة، بل يُنظر إلى المعنى، وإلى هذا نحا أبو القاسم الراغب. قال الراغب^(٦): «فلما شبه قصة

(١) محمد بن أحمد، له: تعليق على كتاب سيبويه، والإيضاح، توفي سنة ٥٨٠. انظر: البلغة ٢٠٦؛ البغية ٢٨/١.
(٢) علي بن محمد الأشبيلي، أخذ عن ابن ملكون، له: شرح الكتاب وشرح الجمل، توفي سنة ٦٠٩. انظر: البلغة ١٦٤، البغية ٢٠٣/٢.
(٣) الآية ١٢ من النمل.
(٤) تقدم برقم ٣٩٧.
(٥) قوله «قلبه» هو خير «أن».
(٦) انظر: البحر ٤٨٣/١.

- البقرة -

الكافرين في إعراضهم عن الداعي لهم إلى الحق بقصة الناعقِ قَدَّم ذكرَ الناعقِ لينبني عليه ما يكونُ منه ومن المنعوقِ به».

والكاف ليست بزائدةٍ خلافاً لبعضهم؛ لأنَّ الصفةَ ليست عينَ الصفةِ الأخرى فلا بُدَّ من الكافِ، حتى إنه لوجاءَ الكلامُ دونَ الكافِ اعتقدنا وجودَها تقديراً تصحيحاً للمعنى.

وقد تلخَّصَ ممَّا تقدَّم أن «مثلُ الذين» مبتدأ، و«كمثل الذي» خبرُه؛ إمَّا مِنْ غيرِ اعتقادِ حذفٍ، أو على حَذْفِ مضافٍ من الأولِ، أي: مَثَلُ داعيِ الذينَ، أو من الثاني، أي: كمثلِ بهائمِ الذي، أو على حَذْفَيْنِ: حَذْفَ من الأولِ ما أثبتَ نظيرَه في الثاني، ومن الثاني ما أثبتَ نظيرَه في الأولِ كما تقدَّم تحريرُ ذلك كله. وهذا نهايةُ القولِ في هذه الآيةِ الكريمةِ.

والنَّعِيقُ: دعاءُ الراعي وتصويتهُ بالغنم، قال: (١)

٨١٣ - فَنَعَقُ بِضَانِكَ يَا جَرِيرُ فَإِنَّمَا مَتَّكَ نَفْسُكَ فِي الْخَلَاءِ ضَلَالًا

يقال: نَعَقَ بفتح العين ينعق بكسرهما، والمصدرُ: النَّعِيقُ والنَّعَاقُ والنَّعَقُ، وأما «نَعَقَ الغرابُ» فبالمعجمة، وقيل: بالمهملة أيضاً في الغرابِ [١/٦٥] وهو غريبٌ /

قوله: «إلا دعاءً» هذا استثناءٌ مفرَّغٌ لأنَّ قبلَهُ «يَسْمَعُ» ولم يأخذْ مفعولَه. وزعم بعضهم أنَّ «إلا» زائدةٌ، فليس من الاستثناء في شيء. وهذا قولٌ مردودٌ، وإن كان الأصمعيُّ قد قال بزيادةِ «إلا» في قوله: (٢)

(١) البيت للأحطل وهو في ديوانه ١١٦؛ والبحر ٤٧٧/١؛ وشواهد الكشاف ٤٧٧/٤.

(٢) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ١٤١٩؛ والكتاب ٤٢٨/١؛ والمحتسب ٣٢٩/١؛ وأمالي الشجري ١٢٤/٢؛ والانصاف ١٥٦؛ وابن يعيش ١٠٦/٧؛ والهمع ١٢٠/١؛ والدرر ٨٨/١؛ والحراجيج: النوق الهزيلة؛ ومناخة: من أناخها إذا أبركها، والخسف: الجوع.

- البقرة -

٨١٤ - حَرَّاجِيحٌ لَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاحَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ تَرْمِي بِهَا بِلِدَا قَفْرًا

فقد ردَّ الناسُ عليه، ولم يقبلوا قوله. وفي البيت كلامٌ تقدَّم (١).

وأوردَ بعضهم (٢) هنا سؤالاً معنوياً: وهو قوله: «لَا يَسْمَعُ إِلَّا دَعَاءً وَنِدَاءً» ليس المسموعُ إلا الدعاءُ والنداءُ فكيف ذمَّهم بأنهم لَا يَسْمَعُونَ إِلَّا الدَّعَاءَ، وكأنَّه قيل: لَا يَسْمَعُونَ إِلَّا المسموعَ، وهذا لَا يَجُوزُ؟ فالجوابُ أَنَّ فِي الكلامِ إيجازاً، وإنما المعنى: لَا تَفْهَمُ معاني ما يقالُ لهم، كما لَا تُمَيِّزُ البهائمُ بين معاني الألفاظِ التي يُصَوِّتُ بها، وإنما تَفْهَمُ شيئاً يسيراً قد أدركته بطولِ الممارسةِ وكثرةِ المعاودةِ، فكانه قيل: ليس لهم إلا سماعُ النداءِ دون إدراكِ المعاني والأغراضِ. وهذا السؤالُ من أصلِهِ ليس بشيءٍ، ولولا أَنَّ الشيخَ ذكره لم أذكره.

وهنا سؤالٌ آخرٌ: وهو هل هذا من بابِ التكرارِ لَمَّا اختلفَ اللفظُ، فإنَّ الدعاءَ والنداءَ واحدٌ؟ والجوابُ أنه ليس كذلك، فإنَّ الدعاءَ طلبُ الفعلِ والنداءُ إجابةُ الصوتِ. ذكر ذلك عليُّ بن عيسى (٣).

آ. (١٧٢) قوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ﴾: مفعولٌ «كُلُوا» محذوفٌ، أي: كُلُوا رِزْقَكُمْ. وفي «مِنْ» حينئذٍ وجهان، أحدهما: أَنْ تكونَ لابتداءِ الغايةِ فتتعلَّقُ بـ«كُلُوا». والثاني: أَنْ تكونَ تبعيضيةً فتتعلَّقُ بمحذوفٍ إذ هي حالٌ من ذلك المفعولِ المقدَّرِ، أي: كُلُوا رِزْقَكُمْ حالَ كونه بعضَ طيباتِ ما رزقناكم. ويجوزُ في رأيِ الأخفش أن تكونَ «مِنْ» زائدةً في

(١) لم يتقدم شيء من هذا القبيل.

(٢) الذي أورده هو أبو حيان كما سيأتي. البحر ٤٨٣/١.

(٣) أبو الحسن الرماني، أخذ عن ابن السراج، له: شرح الكتاب ومعاني الحروف وشرح

الأصول. توفي سنة ٣٨٤. انظر: الإنباه ٢/٢٩٤؛ البلغة ١٥٩؛ البغية ١٧٠/٢.

- البقرة -

المفعول به، أي: كلوا طيباتِ ما رزقناكم. و«إِنْ كُنْتُمْ» شرطٌ وجوابُهُ محذوفٌ، أي: فاشكروا له. وقولُ مَنْ قال مِنَ الكوفيين إِنَّها بمعنى «إِذ» ضعيفٌ. و«إياه» مفعولٌ مقدَّمٌ لِيُفيدَ الاختصاصَ، أو لكونِ عاملِهِ رأسَ آيةٍ، وانفصالُهُ واجبٌ، ولأنه متى تأخَّرَ وَجَبَ اتِّصالُهُ إلا في ضرورةٍ كقولِهِ: (١)

٨١٥ - إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّا كَا

وفي قولِهِ: «واشكروا لِلَّهِ» التَّفَاتُ من ضميرِ المتكلمِ إلى الغَيِّبَةِ، إِذ لَوْ جَرَى على الأَسلوبِ الأَوَّلِ لقال: «واشكرونا».

آ. (١٧٣) قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾: الجمهور قرؤوا «حَرَّمَ» مشدّدٌ مبنياً للفاعلِ، «الميتة» نصباً، على أن «ما» كافةٌ مهيئةٌ لِإِنَّ في الدخولِ على هذه الجملةِ الفعليةِ، وفاعلُ «حَرَّمَ» ضميرُ اللّهِ تعالى. و«الميتة» مفعولٌ به. وابنُ أبي عُبَيْلَةَ (٢) برفعِ الميتةِ وما بعدها. وتخريجُ هذه القراءةِ سهلٌ، وهو أن تكونَ «ما» موصولةً، و«حَرَّمَ» صلتهَا، والفاعلُ ضميرُ اللّهِ تعالى، والعائدُ محذوفٌ لاستكمالِ الشروطِ، تقديرُهُ: حَرَّمَهُ، والموصولُ وصلتهُ في محلِّ نصبٍ اسمُ «إِنَّ» و«الميتة» خبرُهَا.

وقرأ أبو جعفر (٣): «حَرَّمَ» مبنياً للمفعولِ، فتحتملُ «ما» في هذه القراءةِ وجهين، أحدهما: أن تكونَ «ما» مهيئةً، و«الميتة» مفعولٌ ما لم يُسَمَّ فاعلهُ. والثاني: أن تكونَ موصولةً، فمفعولُ «حَرَّمَ» القائم مقامَ الفاعلِ ضميرٌ مستكنٌ يعود على «ما» الموصولةِ، و«الميتة» خبرُ «إِنَّ».

-
- (١) البيت لحميد الأرقط وهو في الكتاب ٣٨٣/١؛ والخصائص ٣٠٧/١؛ وأمالى الشجري ٤٠/١؛ والإنصاف ٦٩٩؛ وابن يعيش ١٠٢/٣.
(٢) البحر ٤٨٦/١؛ القرطبي ٢١٦/٢؛ الشواذ ١١.
(٣) نسبها ابن عطية ٤٨٣/١ إلى أبي عبد الرحمن السلمي.

- البقرة -

وقرأ أبو عبد الرحمن^(١) السُّلْمِي: «حَرْمٌ» بضمّ الراء مخففةً، و«المَيْتَةُ» رفعاً و«ما» تحتملُ الوجهين أيضاً، فتكونُ مهيئةً، و«المَيْتَةُ» فاعلٌ بحَرْمٍ، أو موصولةً، والفاعلُ ضميرٌ يعودُ على «ما»، وهي اسمٌ «إن»، و«المَيْتَةُ» خبرُها.

والجمهورُ على تخفيفِ «المَيْتَةُ» في جميعِ القرآن، وأبو جعفرٍ بالتشديدِ وهو الأصل، وهذا كما تقدّم في أنّ «المَيْتُ» مخفّفٌ من «المَيْتِ» وأن أصله: مَيِّوت، وهما لغتان، وسيأتي تحقيقُ ذلك عند قوله «يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيْتِ»^(٢) في آلِ عمران. ويُحكى عن قدماءِ النحاة أن «المَيْتِ» بالتخفيفِ مَنْ فارقتُ روحَهُ جسده، وبالتشديدِ مَنْ عاينَ أسبابَ الموتِ ولم يَمُتْ. وحكى ابنُ عطية^(٣) عن أبي حاتم أن ما قد مات يُقالان فيه^(٤)، وما لم يَمُتْ بعدُ لا يقال فيه بالتخفيفِ، ثم قال: «ولم يقرأ أحدٌ بتخفيفِ ما لم يَمُتْ إلا ما روى البزري عن ابن كثير: «وما هو بميت»^(٥). وأما قوله: ^(٦)

٨١٦ - إذا ما مات مَيْتٌ من تميمٍ فَسَرَكٌ أن يعيشَ فجئياً بيزاد
[فقد حُمِلَ على مَنْ شارَفَ الموتَ، وحَمَلُهُ على المَيْتِ حقيقةً أبلغُ في
التهجاء]^(٧).

(١) عبدالله بن حبيب الكوفي التابلي، روى عنه يحيى بن وثاب وعطاء، توفي سنة ١٩٤،

انظر: طبقات ابن سعد ١٧٢/٦؛ طبقات ابن الجزري ٤١٣/١.

(٢) الآية ٢٧ من آل عمران.

(٣) التفسير ٤٨٢/١.

(٤) أي بالتخفيف والتشديد.

(٥) الآية ١٧ من إبراهيم.

(٦) البيت لأبي المهوس الأسدي أوزيد بن عمرو، وهو في أدب الكاتب ١٢؛ والقرطبي

٢١٧/٢؛ وابن عطية ٤٨٣/١؛ واللسان: لفظ.

(٧) ما بين معقوفين غير واضح في الأصل بسبب التصوير.

- البقرة -

وأصل «مَيْتَة»: مَيَّوتَة، فَأَعْلَتْ بِقَلْبِ الْوَاوِ يَاءً وَإِدْغَامِ الْيَاءِ فِيهَا، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ^(١): أَصْلُهُ: مَوَيْت، وَوَزْنُهُ فَعِيل.

وَاللَّحْمُ مَعْرُوفٌ، وَجَمَعَهُ لُحُومٌ وَلُحْمَانٌ، يُقَالُ: لُحِمَ الرَّجُلُ بِالضَّمِّ لِحَامَةً فَهُوَ لَحِيمٌ، أَي: غَلِظَ، وَلَحِمَ بِالْكَسْرِ يَلْحَمُ بِالْفَتْحِ فَهُوَ لَحِمٌ: اشْتَقَ إِلَى اللَّحْمِ وَاللَّحْمُ النَّاسُ فَهُوَ لَاحِمٌ، أَي: أَطْعَمَهُمُ اللَّحْمَ، وَاللَّحْمُ كَثُرَ عِنْدَهُ اللَّحْمُ.

وَالخَزِيرُ حَيَوَانٌ مَعْرُوفٌ، وَفِي نَوْنِهِ قَوْلَانٌ؛ أَصْحُهُمَا أَنَّهَا أَصْلِيَّةٌ وَوَزْنُهُ فِعْلِيلٌ كغَرَبِيبٍ^(٢). وَالثَّانِي: أَنَّهَا زَائِدَةٌ اشْتَقَوْهُ مِنْ خَزَرَ الْعَيْنِ أَي: ضَيْقُهَا لِأَنَّهُ كَذَلِكَ يَنْظُرُ. وَقِيلَ: الْخَزْرُ النَّظْرُ بِمَوْخِرِ الْعَيْنِ، يُقَالُ: هُوَ أَخَزَرَ بَيْنَ الْخَزْرِ.

قَوْلُهُ: «وَمَا أَهْلٌ بِهِ» «مَا» مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى الَّذِي، وَمَحَلُّهُمَا: إِذَا النِّصْبُ وَإِنَّمَا الرَّفْعُ عَطْفًا عَلَى «الْمَيْتَةِ»، وَالرَّفْعُ: إِذَا عَلَى خَيْرِ إِنْ، وَإِنَّمَا عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ عَلَى حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْقَرَاءَاتِ. وَ«أَهْلٌ» مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَالْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ هُوَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ فِي «بِهِ»، وَالضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى «مَا»، وَالبَاءُ بِمَعْنَى «فِي». وَلَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مِضَافٍ أَي: فِي ذَبْحِهِ، لِأَنَّ الْمَعْنَى وَمَا صَحَّ فِي ذَبْحِهِ لَغَيْرِ اللَّهِ. وَالْإِهْلَالُ: مُصَدَّرٌ أَهْلٌ أَي: صَرَخَ وَرَفَعَ صَوْتَهُ وَمَنَّهُ: الْهَيْلَالُ لِأَنَّهُ يُصْرَخُ عِنْدَ رُؤْيَيْهِ، وَاسْتَهْلُ الصَّبِيِّ^(٣). قَالَ ابْنُ أَحْمَرَ^(٤):

٨١٧ - يُهْلُ بِالْغَرْقِدِ رُكْبَانُهَا كَمَا يُهْلُ الرَّابِطُ الْمُعْتَمِرُ

(١) انظر: الانصاف ٧٩٥.

(٢) الغريب: شديد السواد.

(٣) قال أبو حيان ٤٧٨/١: «وهو صياحه عند ولادته».

(٤) اللسان: عمر.

- البقرة -

قال النابغة^(١):

٨١٨ - أو دُرَّةٌ صَدْفِيَّةٌ عَوَّاصُهَا بِهِجٌ مَتَى يَزَّهَا يَهْلٌ وَيَسْجُدُ

وقال^(٢):

٨١٩ - تَضَحُّكَ الصَّبِيْعُ لِقَتْلِي هُدَيْلٍ وترى الذئبَ لها يَسْتَهْلُ

قوله: «فَمَنْ اضْطُرَّ» في «مَنْ» وجهان، أحدهما: أن تكون شرطيةً. والثاني: أن تكون موصولةً بمعنى الذي، فعلى الأول يكون «اضْطُرَّ» في محلِّ جَزْمٍ بها.

وقوله: «فلا إثم» جوابُ الشرط، والفاء فيه لازمة. وعلى الثاني لا محلٌّ لقوله: «اضْطُرَّ» من الإعرابِ لوقوعه صلةً، ودخلتِ الفاء في الخبرِ تشبيهاً للموصولِ بالشرط. ومحلُّ «فلا إثم عليه» الجزمُ على الأولِ والرفعُ على الثاني.

والجمهورُ على «اضْطُرَّ» بضمِّ الطاءِ وهي أصلُها، وقرأ أبو جعفر^(٣) بكسرها لأنَّ الأصل: «اضْطُرِرَ» بكسرِ الراءِ الأولى، فلما أُدْغِمَتِ الراءُ في الراءِ نُقِلَتْ حركتها إلى الطاءِ بعد سَلْبِهَا حَرَكَتِهَا. وقرأ ابن محيِصن: «أَطُرَّ» بإدغامِ الضادِ في الطاءِ. وقد تقدَّم الكلامُ في هذه المسألةِ بأشبعٍ من هذا عند قوله: «ثم اضطُرَّه إلى عذابِ النار»^(٤).

وقرأ^(٥) أبو عمرو وعاصمٌ وحمزةٌ بكسرِ نونِ «مَنْ» على أصلِ التقياءِ

(١) ديوانه ٣٢؛ والقرطبي ٢/٢٢٤.

(٢) البيت لتأبط شرا أو ابن أخته، وهو في الحماسة ١/٤٠٣؛ والبحر ١/٤٧٨؛ واللسان: ضحك؛ والبيت من المديد.

(٣) البحر ١/٤٩٠؛ ابن عطية ١/٤٨٦؛ الشواذ لابن خالويه ١١.

(٤) الآية ١٢٦ من البقرة.

(٥) السبعة ١٧٤؛ والكشف ١/٢٧٤.

- البقرة -

الساكنين، وضمَّها الباقون إتباعاً لضمِّ الثالث. وليس هذا الخلاف مقصوراً على هذه الكلمة، بل إذا التقى ساكنان من كلمتين، وضمَّ الثالث ضمّاً لازماً نحو: «ولقد استهزىء»^(١) «قل ادعوا»^(٢) قالت اخرج^(٣) جرى الخلاف المذكور. إلا أن أبا عمرو خرج عن أصله في «أو»^(٤) و«قل»^(٥) فضمَّهما، وابن ذكوان خرج عن أصله فكسر التنوين خاصة نحو: «مَحْظُوراً انظُر»^(٦)، واختلف عنه في: «برحمة ادخلوا»^(٧)، و«خبثة اجثت»^(٨)، وسيأتي بيان الحكمة في ذلك^(٩) عند ذكره إن شاء الله تعالى.

قوله: «غير باغ» نصب على الحال، واختلف في صاحبها، فالظاهر أنه هو الضمير المستر في «اضطر»، وجعله القاضي^(١٠) وأبو بكر الرازي^(١١) من فاعل فعل محذوف بعد قوله: «اضطر»، قال: تقديره: فمن اضطر فأكل غير باغ، كأنهما قصداً بذلك أن يجعلاه قيداً في الأكل لا في الاضطرار. قال الشيخ^(١٢) «ولا يتعين ما قالاه، إذ يُحتمل أن يكون هذا المقدّر بعد قوله: «غير

(١) الآية ١٠ من الأنعام.

(٢) الآية ١١٠ من الإسراء.

(٣) الآية ٣١ من يوسف.

(٤) الآية ٣ من المزمل: «أو انقص منه قليلاً».

(٥) الآية ١١٠ من الإسراء «قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن».

(٦) الأيتان ٢٠ - ٢١ من الإسراء.

(٧) الآية ٤٩ من الأعراف.

(٨) الآية ٢٦ من إبراهيم.

(٩) انظر في أحكام التقاء الساكنين القرآنية: السبعة ١٧٤؛ الكشف ٢٧٤/١.

(١٠) لعله يعني به ابن عطية ولكنني لم أجد هذا القول في تفسيره، أو يعني به أبا بكر ابن

الأنباري الذي يُعرف بالقاضي أيضاً وله كتاب في إعراب القرآن وقد تقدمت ترجمته.

(١١) لم أقف على ترجمته.

(١٢) البحر ٤٩٠/١.

- البقرة -

باغٍ ولا عادٍ» بل هو الظاهرُ والأولى، لأنَّ في تقديره قبل «غير باغٍ» فصلاً بين ما ظاهره الاتصال بما بعده، وليس ذلك في تقديره بعد قوله: «غير باغٍ».

و«عادٍ» اسمٌ فاعلٍ من عدا يَعْدُو إذا تجاوزَ حدَّه، والأصل: عادُو، فقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها كغازٍ من الغزو. وهذا هو الصحيح، وفيه قولٌ ثانٍ: أنه مقلوبٌ من عادٍ يعودُ فهو عائدٌ، فقدمت اللام على العينِ فصار اللفظ: عادُو، فأعلَّ بما تقدَّم، ووزنه: فاعل، كقولهم: شاكٌ في شائكٍ من الشوكة، وهارٍ والأصل هائرٌ، لأنه من هارٍ يَهْوِر، قال أبو البقاء^(١): «ولو جاء في غير القرآن منصوباً عطفاً على موضع «غير» جاز» يعني فكان يقال: ولا عادياً.

وقد اختلف القراء في حركة التقاء الساكنين من نحو: «فَمَنْ اضْطُرَّ» وبابه^(٢)، فأبو عمرو وحزمة وعاصم على كسرِ الأولِ منهما، والباقون على الضم إلا ما يُستثنى لبعضهم. وضابطُ محلِّ اختلافهم: كلُّ ساكنين التقياً من كلمتين ثالثٌ ثانيهما مضمومٌ ضمةً لازمةً، نحو: «فَمَنْ اضْطُرَّ» أو انقُص منه قليلاً^(٣) «قالتِ اخرجُ عليهن»^(٤) «قل ادعوا الله»^(٥) «ان اعبدوا»^(٦) «ولقد

(١) الاملاء ٧٦/١.

(٢) كان المؤلف قد ذكر هذا الحكم قبل قوله «غير باغٍ» ثم عاد فذكره هنا، وهذا يحتمل امرين:

(أ) إنه عندما راجع نسخته ووصل إلى قوله تعالى «غير باغٍ» ولم ير تحديثاً عن مسألة التقاء الساكنين فسجل ما عنده، ولم يفطن أنه قد تحدث عنها بعد قوله تعالى «غير باغٍ» بسطور، وقد قررنا ذلك لأنه ذكر الحكم أولاً على الهامش ووضع إشارة له.
(ب) إنه يريد أن يضع ضابطاً لذلك كما هو ملاحظ في التسجيل الثاني.

(٣) الآية ٣ من المزمل.

(٤) الآية ٣١ من يوسف.

(٥) الآية ١١٠ من الإسراء.

(٦) الآية ١١٧ من المائدة.

- البقرة -

استهزىء»^(١) «محظوراً انظر»^(٢): وفهم من قولي «كلمتين» الاحتراز من أن يُفصلَ بينهما بكلمةٍ أخرى نحو: «إن الحكم»^(٣) فإن هذا وإن صدق عليه أن الثالث مضمومٌ ضمّاً لازماً؛ إلا أنه قد فصلَ بينهما بكلمةٍ أخرى وهي أل المعرفة. ومن قولي: «ضمة لازمة» الاحتراز من نحو: «إن امشوا»^(٤) فإن الشين أصلها الكسر، فمن كسر فعلى أصل التقاء الساكنين، ومن ضم فلا يتباع.

واستثنى لأبي عمرو موضعان فضمهما: وهما: «قل ادعوا» «أو انقص منه»، واستثنى لابن ذكوان عن ابن عامر التنوين فكسره نحو: «محظوراً انظر»، واختلف عنه في لفظتين: «حيثه اجتثت»^(٥)، «برحمة ادخلوا الجنة»^(٦) [ب/٦٥] / والمقصود بذلك الجمع بين اللغتين.

آ. (١٧٤) قوله تعالى: ﴿من الكتاب﴾: في محل نصبٍ على الحال، وفي صاحبها وجهان، أحدهما: أنه العائدُ على الموصول، تقديره: أنزله الله حال كونه من الكتاب، فالعاملُ فيه «أنزل»، والثاني: أنه الموصولُ نفسه، فالعاملُ في الحال «يكتمون».

قوله: «ويشترون به» الضميرُ في «به» يُحتملُ أن يعودَ على «ما» الموصولة، وأن يعودَ على الكتمِ المفهومِ من قوله: «يكتمون» وأن يعودَ على الكتاب، أظهرها أولها، ويكونُ ذلك على حذفِ مضافٍ، أي: يشترون بكتمِ ما أنزل.

(١) الآية ١٠ من الأنعام، والأصل: «قده» وهو سهو.

(٢) الآية ٢٠ - ٢١ من الأنعام.

(٣) الآية ٥٧ من الأنعام.

(٤) الآية ٦ من ص.

(٥) الآية ٢٦ من إبراهيم.

(٦) الآية ٤٩ من الأعراف.

- البقرة -

قوله: «إلا النار» استثناء مفرغ؛ لأن قبله عاملاً^(١) يطلبه، وهذا من مجاز الكلام، جعل ما هو سبب للنار ناراً كقولهم: «أكل فلان الدم» يريدون الذبّة التي بسببها الدم، قال^(٢):

٨٢٠ - فلو أنّ حياً يقبل المال فديةً لسقنا إليه المال كالسيل مُعجماً
ولكنّ أبى قومٌ أصيب أخوهم رضا العارواختاروا على اللبن الدماً

وقال^(٣):

٨٢١ - أكلتُ دماً إن لم أرعك بضرةً بعيدة مهوى القرط طيبة النسر

وقال^(٤):

٨٢٢ - يأكُن كل ليلة إكافاً
يريد: ثمن إكاف.

وقوله: «في بطونهم» يجوز فيه ثلاثة أوجه، أظهرها: أن يتعلّق بقوله: «يأكلون» فهو ظرف له. قال أبو البقاء^(٥): «وفيه حذف مضاف أي طريق بطونهم، ولا حاجة إلى ما قاله من التقدير. والثاني: أن يتعلّق بمحذوف على

(١) الأصل: عامل وهو سهو.

(٢) لم أهد إلى قائله؛ وهو في الحماسة ١/١٢٥؛ والبحر ١/٤٩٢؛ واللبن: كناية عن الإبل.

(٣) البيت لعروة الرحال وهو في الحماسة ٢/٤٦٣؛ وسمط اللّبي ٢/٦٧٢؛ والكشاف ٤/٣٩٦؛ وأكلت دماً: أي: قتل لي قتيل فأعجز عن الأخذ بثأره، وبعيدة مهوى القرط: طويلة العنق. النشر: الرائحة.

(٤) لم أهد إلى قائله، وقيله:

إن لنا أحمرّة عجافاً

وهو في شواهد الكشاف ٤/٤٥٥؛ والبحر ١/٤٩٢؛ والإكاف: الحمار، أي:

فعلّف كل ليلة ثمن إكاف.

(٥) الاملاء ١/٧٦.

- البقرة -

انه حالٌ من النار. قال أبو البقاء^(١): «والأجودُ أن تكونَ الحالُ هنا مقدرةً لأنها وقتَ الأكلِ ليستَ في بطونهم، وإنما تُؤوَلُ إلى ذلك، والتقدير: ثابتةٌ أو كائنةٌ في بطونهم قال: «وَيَلْزَمُ من هذا تقديمُ الحالِ على حرفِ الاستثناءِ وهو ضعيفٌ، إلا أن يُجْعَلَ المفعولُ محذوفاً، و«في بطونهم» حالاً منه أو صفةً له، أي: في بطونهم شيئاً يعني فيكونُ «إلا النار» منصوباً على الاستثناءِ التام، لأنه مستثنى من ذلك المحذوف. إلا أنه قال بعد ذلك: «وهذا الكلامُ في المعنى على المجاز، وللإعرابِ حكمُ اللفظ. والثالثُ: أن يكونَ صفةً أو حالاً من مفعول «كُلُوا» محذوفاً كما تقدّم تقريره.

آ. (١٧٥) قوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ﴾: في «ما» هذه خمسة أقوالٍ، أحدها: - وهو قول^(٢) سيبويه والجمهور - أنها نكرةٌ تامةٌ غيرُ موصولةٍ ولا موصوفةٍ، وأن معناها التعجب، فإذا قلت: ما أحسنَ زيداً، فمعناه: شيءٌ صيّرَ زيداً حسناً. والثاني: - وإليه ذهب الفراء^(٣) - أنها استفهاميةٌ صَحِبَهَا معنى التعجب، نحو: «كيف تكفرون»^(٤). والثالث: - ويُعزى للأخفش^(٥) - أنها موصولةٌ. والرابع: - ويُعزى له أيضاً - أنها نكرةٌ موصوفةٌ. وهي على الأقوالِ الأربعةِ في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ، وخبرها على القولينِ الأولينِ الجملةُ الفعليةُ بعدها، وعلى قولِي الأخفش يكونُ الخبرُ محذوفاً، فإنَّ الجملةَ بعدها إمَّا صلةٌ أو صفةٌ. وكذلك اختلفوا في «أفعل» الواقعُ بعدها أهو اسمٌ - وهو قولُ الكوفيين - أم فعلٌ؟ وهو الصحيح. ويترتبُ على هذا الخلافِ خلافٌ في

(١) الاملاء ١/٧٦.

(٢) الكتاب ١/٣٧؛ وانظر: الانصاف ٨١ - ٩٥؛ وأسرار العربية ١١٣ - ١٢٥؛ وأمالي الشجري ٢/١٣١ - ١٣٤؛ وشرح الرضي ٢/٢٨٨.

(٣) معاني القرآن ١/١٠٣.

(٤) الآية ٢٨ من البقرة.

(٥) انظر مذهبه في «ما» هنا: معاني القرآن ١/١٥٥.

- البقرة -

نَصَبَ الاسمِ بَعْدَهُ: هل هو مفعولٌ به أو مُشَبَّهٌ بالمفعولِ به. ولهذه المذاهب دلائلٌ واعتراضاتٌ وأجوبةٌ ليس هذا موضعها.

والمرادُ بالتعجبِ هنا وفي سائرِ القرآنِ الإعلامُ بحالهم أنها ينبغي أن يُتَعَجَّبَ منها، وإلا فالتعجبُ مستحيلٌ في حَقِّه تعالى. ومعنى «على النار» [أي] على عَمَلِ أهلِ النارِ، وهذا من مجازِ الكلامِ.

الخامس: أنها نافيةٌ، أي: فما أصبرهم اللهُ على النارِ، نقله أبو البقاء^(١) وليس بشيءٍ.

آ. (١٧٦) قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ﴾: اختلفوا في محلِّ «ذلك» من الإعرابِ. فقليلٌ رفعٌ، وقيل: نصبٌ. والقائلون بأنه رفعٌ اختلفوا على ثلاثة أقوال، أحدهما: أنه فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ، أي: وَجِبَ لَهُمْ ذَلِكَ. والثاني: أن «ذلك» مبتدأٌ، و«بأنَّ الله» خبره، أي: ذلك العذابُ مستحقٌ بما أنزل اللهُ في القرآنِ من استحقاقِ عذابِ الكافرِ. والثالث: أنه خبرٌ والمبتدأُ محذوفٌ، أي الأمرُ ذلك، والإشارةُ إلى العذابِ، ومَنْ قاله بأنه نصبٌ قدره: فَعَلْنَا ذَلِكَ، والباءُ متعلِّقةٌ بذلك المحذوفِ ومعناها السببيةُ.

آ. (١٧٧) قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا﴾: قرأ^(٢) الجمهورُ برفعِ «البرِّ»، وحمزةٌ وحفصٌ عن عاصمٍ بنصبه. فقراءةُ الجمهورِ على أنه اسمٌ «ليس»، و«أن تُولُّوا» خبرها في تأويلِ مصدرٍ، أي: ليس البرُّ توليتكم. ورُجِّحَتْ هذه القراءةُ من حيث إنه ولي الفعلِ مرفوعه قبل منصوبه. وأما قراءةُ حمزةٌ وحفصٍ فالبرُّ خبرٌ مقدَّمٌ، و«أن تُولُّوا» اسمها في تأويلِ مصدرٍ. ورُجِّحَتْ هذه القراءةُ بأنَّ المصدرَ المؤولَ أعرفٌ من المُحَلَّى بالألفِ واللامِ،

(١) الاملاء ١/٧٧.

(٢) السبعة ١٧٥؛ الكشف ١/٢٨٠.

- البقرة -

لأنه يُشْبِهُ الضميرَ من حيث إنه لا يُوصَفُ ولا يُوصَفُ به^(١)، والأعرَفُ ينبغي أن يُجْعَلَ الاسمَ، وغيرُ الأعرَفِ الخبرَ. وتقديمُ خبرِ ليس على اسمِها قليلٌ حتى زَعَمَ مَنْعُه جماعةً، منهم ابنُ دَرَسْتَوَيْهِ^(٢) قال: لأنها تُشْبِهُ «ما» الحجازية، ولأنها حرفٌ على قولِ جماعةٍ، ولكنه محجوجٌ بهذه القراءة المتواترة وبقول الشاعر^(٣):

٨٢٣ - سَلِي إِنْ جَهَلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنَّهُمْ وليس سِوَاءَ عَالِمٍ وَجَهْلٍ
وقال آخر^(٤):

٨٢٤ - أليسَ عَظِيمًا أَنْ تَلِمَ مُلِمَةً وليس علينا في الخُطوبِ مُعَوَّلٌ
وفي مصحفِ أَبِي^(٥) وعبدالله: «بأن تُولُوا» بزيادةِ الباءِ وهي واضحةٌ، فإنَّ الباءَ تُزادُ في خبرِ «ليس» كثيراً.

وقوله: «قَبْلَ» منصوبٌ على الظرفِ المكاني بقوله «تُولُوا»، وحقيقَةُ قولك: «زيدٌ قَبْلَكَ»: أي في المكانِ الذي قبلك فيه، وقد يُتَّسَعُ فيه فيكونُ بمعنى «عند» نحو: «قَبْلَ زيدٍ دَيْنٌ» أي: عنده دَيْنٌ.

قوله: «ولكنَّ البرَّ مَنْ آمَنَ» في هذه الآيةِ خمسةٌ أوجهٌ، أحدها: أنَّ «البرَّ» اسمُ فاعلٍ من بَرَّ يَبْرُ فهو بَرٌّ، والأصلُ: بَرَّرٌ بكسرِ الراءِ الأولى بزنة «فَطِنَ»، فلما أُريدَ الإدغامُ نُقِلَتْ كسرةُ الراءِ إلى الباءِ بعد سَلْبِها حركتها،

-
- (١) واضح أنه يعني «أن والفعل» وليس المصدر الصريح الذي يوصف ويوصف به.
(٢) عبدالله بن جعفر، أخذ عن المبرد، وأخذ عنه المرزباني، به: الارشاد، توفي سنة ٣٤٧.
انظر: نزهة الالباء ٣٨٣؛ إيضاح المكنون ٣٧٤/١.
(٣) البيت للسموئل، وهو في ابن عقيل ٢٠٨/١؛ والأشموني ٢٣٢/١؛ والعيني ٧٦/٢.
(٤) البيت لعروة بن الورد، وهو في ديوانه ١٣١؛ والحامسة ٥٩٥/١؛ والبحر ٣/٢.
(٥) البحر ٢/٢؛ ابن عطية ٤٩٢/١.

- البقرة -

فعلى هذه القراءة لا يحتاج الكلام إلى حذفٍ وتأويلٍ لأن البرَّ من صفات الأعيان، كأنه قيل: ولكن الشخص البرَّ من آمن. الثاني: أن في الكلام حذف مضافٍ من الأولٍ تقديره: «ولكنَّ ذا البرَّ من آمن». الثالث: أن يكون الحذف من الثاني، أي: ولكن البرَّ برُّ من آمن، وهذا تخريجٌ سيبويه^(١) واختياره، وإنما اختاره لأن السابق إنما هو نفي كون البر هو تولى الوجه قبل المشرق والمغرب، فالذي يُستدرك إنما هو من جنس ما يُنفي، ونظير ذلك: «ليس الكرم أن تبدل درهماً ولكن الكرم بدل الآلاف» ولا يناسب «ولكن الكريم من يبدل الآلاف». الرابع: أن يُطلق المصدر على الشخص مبالغةً نحو: «رجل عدل». ويحكى عن المبرد: «لو كنت ممن يقرأ لقرأت: «ولكنَّ البرَّ» بفتح الباء وإنما قال ذلك لأن «البرَّ» اسم فاعل تقول: برَّيرٌ فهو بارٌّ وبرُّ، فتارة تأتي به على فاعل وتارة على فعل. الخامس: أن المصدر وقع موقع اسم الفاعل نحو: «رجل عدل» أي عادل، كما قد يقع اسم الفاعل موقعه نحو: «أقائمًا وقد قعد الناس» في قول، وهذا رأي الكوفيين.

والأولى فيه ادعاء أنه محذوف من فاعل، وأن أصله بارٌّ، فجعل «براً» كـ «سراً»، وأصله: سارٌّ، وربُّ أصله رابٌّ. وقد تقدّم ذلك.

وجعل الفراء^(٢) «من آمن» واقعاً موقع «الإيمان» فأوقع اسم الشخص على المعنى كعكسه، كأنه قال: «ولكنَّ البرَّ الإيمان بالله». قال: «والعربُ تجعلُ الاسمُ خبراً للفعل وأنشد^(٣):

٨٢٥ - لَعَمْرُكَ مَا الْفَتِيَانُ أَنْ تَنْبَتَ اللَّحْيُ وَلَكِنَّمَا الْفَتِيَانُ كُلُّ فِتْيٍ نَذِي

(١) الكتاب ١/١٠٨.

(٢) معاني القرآن ١/١٠٤.

(٣) لم أمتد إلى قائله وهو في الفراء ١/١٠٥؛ المغني ٧٧١.

- البقرة -

جَعَلَ نَبَاتَ اللَّحِيَةِ خَبْرًا لِلْفَتِيَانِ^(١)، والمعنى: لَعَمْرُكَ مَا الْفِتْوَةُ أَنْ تَنْبَتَ
اللَّحِيَّ.

وقرأ نافع وابن عامر: «ولكنَّ البرُّ» هنا وفيما بعد بتخفيف لكن، ورفع
«البرُّ»، والباقون بالتشديد والنصب، وهما واضحتان ممَّا تقدَّم في قوله:
«ولكنَّ الشياطينَ كفروا»^(٢)، وقرىء: «ولكنَّ البارَّ» بالألف^(٣) وهي تقوي أنَّ
«البرُّ» بالكسر المرادُ به اسمُ الفاعلِ لا المصدرُ.

وَوَحَّدَ «الكتابَ» لفظاً والمرادُ به الجمعُ، وحسَّن ذلك كونه مصدرًا في
الأصلِ، أو أرادَ به الجنسَ، أو أرادَ به القرآنَ، فإنَّ مَنْ آمَنَ به فقد آمَنَ بكلِّ
الكتبِ فإنه شاهدٌ لها بالصحةِ.

قوله: «على حُبِّه» في محلِّ نصبٍ على الحالِ، العاملُ فيه «آتى»،
أي: آتى المالَ حالَ محبِّته له واختياره إياه. والحبُّ مصدرٌ حَبَّيْتُ لَغَةً فِي
أَحْبَبْتُ كَمَا تَقَدَّمَ^(٤)، ويجوزُ أن يكونَ مصدرَ الرباعي على حَذْفِ الزوائد،
ويجوزُ أن يكونَ اسمَ مصدرٍ وهو الإحباب كقوله: «أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ»^(٥)
نباتًا.

والضميرُ المضافُ إليه هذا المصدرُ فيه أربعة أقوالٍ، أظهرها: أنه يعودُ
على المالِ لأنه أبلغُ من غيره كما ستقف عليه. الثاني: أنه يعودُ على الإيتاء
المفهومِ من قوله: «آتى» أي: على حُبِّ الإيتاء، وهذا بعيدٌ من حيث

(١) الأصل: «للفتي» وهو سهو.

(٢) الآية ١٠٢ من البقرة.

(٣) لم أجد لهذه القراءة نسبة فيما رجعت وذكرها في الكشاف ١/١٠٩.

(٤) راجع إعرابه للآية ١٦٥ من البقرة.

(٥) الآية ١٧ من نوح.

- البقرة -

المعنى . أما من حيث اللفظ : فإنَّ عَوْدَ الضميرِ على غيرِ مذكورٍ بل مدلولٍ عليه بشيءٍ خلافَ الأصلِ . وأما من حيث المعنى فإن المدح لا يَحْسُنُ على فعل شيءٍ يحبه الإنسانُ لأنَّ هواه يساعده على ذلك وقال زهير^(١) :

٨٢٦ - تَرَاهُ إِذَا مَا جِئْتَهُ مُتَهَلِّلاً كَأَنَّكَ تُعْطِيهِ الَّذِي أَنْتَ سَائِلُهُ
والثالث : أن يعودَ على الله تعالى . وعلى هذه الأقوال الثلاثة يكون

المصدرُ مضافاً للمفعول ، وعلى هذا فالظاهرُ أنَّ فاعلَ هذا المصدرِ هو ضميرُ

/ المُؤْتِي . وقيل : هو ضميرُ المؤتَوْن . أي : حُبُّهم له واحتياجهم إليه ، وليس [١/٦٦]

بذاك . و«ذوي القربى» على هذه الأقوال الثلاثة منصوبٌ بآتى فقط ،

لا بالمصدرِ لأنه قد استوفى مفعوله . الرابع : أن يعودَ على «مَنْ آمَنَ» ،

وهو المُؤْتِي للمال ، فيكون المصدرُ على هذا مضافاً للفاعلِ ، وعلى هذا

فمفعولُ هذا المصدرِ يُحتملُ أن يكونَ محذوفاً ، أي : «حُبُّ المالِ» ، وأن يكونَ

«ذوي القربى» ، إلا أنه لا يكونُ فيه تلك المبالغة التي فيما قبله .

قال ابن عطية^(٢) : «ويجيء قوله : «على حُبِّه» اعتراضاً بليغاً في أثناء

القولِ . قال الشيخ^(٣) : «فإن أراد بالاعتراضِ المصطلحَ عليه فليس بجيدٍ ،

فإن ذلك من خصوصياتِ الجملة التي لا محلَّ لها ، وهذا مفردٌ وله محلٌّ ، وإن

أراد به الفصلَ بالحالِ بين المفعولين ، وهما «المال» و«ذوي» فيصحُّ إلا أنه

فيه إلباسٌ» .

قوله : «ذوي» فيه وجهان ، أحدهما - وهو الظاهر - أنه مفعولٌ بآتى .

وهل هو الأولُ و«المال» هو الثاني - كما هو قول الجمهور - وقدَّم للاهتمام ،

أو هو الثاني فلا تقديمَ ولا تأخيرَ كما هو قول السهيلي؟ والثاني : أنه منصوبٌ

بـ «حُبِّه» على أنَّ الضميرَ يعودُ على «مَنْ آمَنَ» كما تقدَّم .

(١) ديوانه ٢٩٨ ؛ وشواهد الكشاف ٤/٨٢٢ .

(٢) التفسير ١/٤٩٢ .

(٣) البحر ٢/٥ .

— البقرة —

قوله: «واليتامى» ظاهره أنه منصوبٌ عطفاً على «ذوي». وقال بعضهم: «هو عطفٌ على «القرى»، أي: آتى ذوي اليتامى، أي: أولياءهم، لأن الإيتاء إلى اليتامى لا يصح» ولا حاجة إلى هذا فإن الإيتاء يصدق وإن لم يباشر مَنْ يؤتبه بالإيتاء، يقال: «أتيتُ السلطانَ الخراج» وإنما أعطيتُ أعوانه.

و«ابن السبيل» اسمٌ جنسٍ أو واحدٌ أريد [به] ^(١) الجمعُ، وسُمِّي ابنُ السبيلِ — أي الطريق — لملازمته إياها في السفر، أولأنه تُبرِّزه فكانها ولدته.

قوله: «وفي الرقاب» متعلِّقٌ بآتى. وفيه وجهان، أحدهما: أن يكونَ ضَمَّنَ «آتى» معنى فِعْلٍ يتعدى لواحدٍ، كأنه قال: وَضَعَ المالَ في الرقاب. والثاني: أن يكونَ مفعولٌ «آتى» الثاني محذوفاً، أي: آتى المالَ أصحابَ الرقاب في فكِّها أو تخليصِها، فإنَّ المرادَ بهم المكاتبون أو الأسارى أو الأرقاء يُشترَوْنَ فَيُعْتَقُونَ. وكلُّ هذه أقوالٌ قيل بها.

قوله: «وأقام الصلاة» عطفٌ على صلة «مَنْ» وهي ^(٢): آمن وآتى، وإنما قدَّم الإيمانَ لأنه رأسُ الأعمالِ الدينية، وثنى بإيتاء المالِ لأنه أجلُّ شيء عند العرب وبه يتمدحون ويفتخرون بفكِّ العاني ^(٣) وقرى الضيفان، ينطقُ بذلك نظمهم ونثرهم.

قوله: «والمؤمنون» في رفعه ثلاثة أوجه، أحدها: — ولم يذكر الزمخشري ^(٤) غيره — أنه عطفٌ على «مَنْ آمن»، أي: ولكنَّ البرَّ المؤمنون

(١) سقط من الأصل.

(٢) الأصل: «وهو» وذلك سهو، لأن هذا الضمير عائد على الصلة.

(٣) العاني: الأسير.

(٤) الكشف ٣٣١/١.

- البقرة -

والموفون. والثاني: أن يَرْتَفَعَ على خير مبتدأ محذوف، أي: هم الموفون. وعلى هذين الوجهين فنصب «الصابرين» على المدح بإضمار فعل، وهو في المعنى عطفٌ على «مَنْ آمَن»، ولكن لما تكررت الصفات خولف بين وجوه الإعراب. قال الفارسي: «وهو أبلغ لأنَّ الكلامَ يصيرُ على جملٍ متعددة، بخلاف اتفاق الإعراب فإنه يكونُ جملةً واحدةً، وليس فيها من المبالغة ما في الجملِ المتعددة.

فإن قيل: لم لا يجوزُ على هذين الوجهين أن يكونَ معطوفاً على «ذوي القربى» أي: وآتى المالَ الصابرين؟ قيل: لثلاً يلزم من ذلك محذورٌ وهو الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه الذي هو في حكم الصلة بأجنبي وهو الموفون. والثالث: أن يكونَ «الموفون» عطفاً على الضمير المستتر في «آمَن»، ولم يُحْتَجَّجْ إلى التأكيد بالضمير المرفوع المنفصل لأنَّ طولَ الكلام أغنى عن ذلك. وعلى هذا الوجه يجوزُ في «الصابرين» وجهان، أحدهما: النصبُ بإضمارِ فعلٍ كما تقدّم، والثاني: العطفُ على «ذوي القربى»، ولا يَمْنَعُ من ذلك ما تقدّم من الفصل بالأجنبي، لأنَّ الموفين على هذا الوجه داخلٌ في الصلة فهو بعضُها لا أجنبيٌّ منها.

وقوله: «إذا عاهدوا» «إذا» منصوبٌ بالموفون، أي: الموفون وقت العهد من غير تأخير الوفاء عن وقته.

وقرأ^(١) الحسنُ والأعمشُ ويعقوبُ: «والصابرون»، وحكى الزمخشري^(٢) قراءة: «والموفين» و«الصابرين».

(١) البحر ٧/٢؛ ابن عطية ٤٩٤/١؛ الشواذ ١١.

(٢) الكشف ٣٣١/١ ولم ينسبها.

— البقرة —

قال الراغب^(١): وإنما لم يَقُلْ: «وأوفى»^(٢) كما قال «وأقام» لأمرين، أحدهما: اللفظ، وهو أنَّ الصلَّةَ متى طالَت كان الأحسنُ أن تُعْطَفَ على الموصولِ دون الصلَّةِ لثلاثِ تطوُّلٍ وتَقْبُحٍ. والثاني: أنه ذكر في الأولِ ما هو داخلٌ في حيزِ الشريعةِ وغيرُ مستفادٍ إلَّا منها، والحكمةُ العقليةُ تقتضي العدالةَ دون الجورِ، ولَمَّا ذَكَرَ وفاءَ العهدِ وهو مِمَّا تقتضي به العقولُ المجردةُ صار عطفُهُ على الأولِ أحسنَ، ولَمَّا كان الصبرُ من وجهٍ مبدأً الفضائلِ ومن وجهٍ جامعاً للفضائلِ إذ لا فضيلةَ إلا وللصبرِ فيها أثرٌ بليغٌ غيرُ إعرابهُ على هذا المقصِدِ» وهذا كلامٌ حسنٌ طائِلٌ.

و«حين البأس» منصوبٌ بالصابرين، أي: الذين صَبَرُوا وقتَ الشدةِ.

والبأساءُ والضراءُ فيهما قولان، أحدهما: — وهو المشهورُ — أنهما اسمان مشتقان من البؤس والضَّرِّ، وألفهما للتأنيث، والثاني: أنهما وصفان قائمانِ مقامِ موصوف. والبؤس والبأساء: الفقر، يقال: بئسَ بئأسٍ إذا افتقر. قال الشاعر: (٣)

٨٢٧ — ولم يكُ في بؤسٍ إذا بات ليلةً يناعي غزاً لسا جي الطرفِ أكحلاً

وأما البأسُ فشدةُ القتالِ خاصةً، بؤسُ الرجلِ أي: شَجَع.

قوله: «أولئك الذين صدقوا» مبتدأٌ وخبرٌ، وأتى بخبر «أولئك» الأولى موصولاً بصلَّةٍ وهي فعلٌ ماضٍ لتحققِ اتصافهم به، وأنَّ ذلك قد وَقَعَ منهم واستقرَّ، وأتى بخبرِ الثانيةِ بموصولٍ صلَّته اسمٌ فاعلٌ ليدلَّ على الثبوت، وأنه ليس متجدداً بل صار كالتسجيَّةِ لهم، وأيضاً فلو أتى به فعلاً ماضياً لَمَّا حَسُنَ وقوعه فاصلةً.

(١) انظر: البحر ٨/٢.

(٢) في مطبوعة البحر: «لم يقل ووفى» أي: وإنما قال: والموفون.

(٣) لم أهدت إلى قائله، وهو في اللسان: نغي؛ والبحر ٤٩٧/١.

آ. (١٧٨) قوله تعالى: ﴿الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾: أي: بسبب القتلى، و«في» تكون للسببية كقوله عليه السلام: «إِنَّ أُمَّرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هِرَّةٍ»^(١) أي: بسببها. و«فَعَلَى» يَطْرُدُ أَنْ يَكُونَ جَمْعاً لَفَعِيلٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا عِنْدَ قَوْلِهِ: «وَأَنْ يَأْتُوَكُمْ أَسَارَى»^(٢).

قوله: «الْحُرُّ بِالْحُرِّ» مبتدأ وخبر، والتقدير: الْحُرُّ مَاخُوذٌ بِالْحُرِّ، أَوْ مَقْتُولٌ بِالْحُرِّ، فَتُقَدَّرُ كَوْنًا خَاصًّا حُذِفَ لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ، فَإِنَّ الْبَاءَ فِيهِ لِلْسَّبَبِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقَدَّرَ كَوْنًا مُطْلَقًا، إِذْ لَا فَائِدَةَ فِيهِ لَوْ قُلْتُ: الْحُرُّ كَائِنٌ بِالْحُرِّ، إِلَّا أَنْ تُقَدَّرَ مِضَافًا، أَي: قَتْلُ الْحُرِّ كَائِنٌ بِالْحُرِّ. وَأَجَازَ الشَّيْخُ^(٣) أَنْ يَكُونَ «الْحُرُّ» مَرْفُوعًا بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: يُقْتَلُ الْحُرُّ بِالْحُرِّ، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ» فَإِنَّ الْقِصَاصَ يُشْعِرُ بِهَذَا الْفِعْلِ الْمَقْدَرِ، وَفِيهِ بُعْدٌ.

والقصاص مصدر قاصه يقاصه قصاصاً ومقاصه، نحو: قاتلته قتالاً ومقاتلة، وأصله من قصصت الشيء أتبع أثره، لأنه أتباع دم المقتول.

والحُرُّ وصفٌ، و«فُعِلَ» الوصف جمعه على أفعال لا يتقاس، قالوا: حُرٌّ وأحرار، ومُرٌّ وأمرار، والمؤنثة حُرَّة، وجمعها على «حرائر» محفوظ أيضاً، يقال: حَرَّ الغلام يَحَرُّ حُرِّيَّةً.

قوله: «فَمَنْ عَفِيَ» يجوز في «مَنْ» وجهان، أحدهما: أَنْ تَكُونَ شَرْطِيَّةً. والثاني: أَنْ تَكُونَ مُوَصُولَةً. وَعَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ فَمَوْضِعُهُمَا رَفْعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَعَلَى الْأَوَّلِ يَكُونُ «عَفِيَ» فِي مَحَلِّ جَزْمٍ بِالشَّرْطِ، وَعَلَى الثَّانِي لَا مَحَلَّ لَهُ، وَتَكُونُ الْفَاءُ وَاجِبَةً فِي قَوْلِهِ: «فَاتَّبَاعٌ» عَلَى الْأَوَّلِ، وَمَحَلُّهَا وَمَا بَعْدَهَا الْجَزْمُ،

(١) رواه البخاري: (الفتح): المساقاة ٤١/٥؛ ابن حنبل ٢٦١/٢.

(٢) الآية ٨٥ من البقرة.

(٣) البحر ١٢/٢.

- البقرة -

وجائزة في الثاني، ومحلها وما بعدها الرفع على الخبر. والظاهر أن «مَنْ» هو القاتل، والضمير في «له» و«أخيه» عائد على «مَنْ» و«شيء» هو القائم مقام الفاعل، والمراد به المصدر، وبنى «عُفِي» للمفعول وإن كان قاصراً، لأن القاصر يتعدى للمصدر كقوله: «فإذا نُفِخَ في الصور نفخة»^(١). والأخ هو المقتول أو وليّ الدم، وسماه أخاً للقاتل استعطافاً له عليه، وهذا المصدر القائم مقام الفاعل المراد به الدم المعفوّ عنه. وعفا يتعدى إلى الجاني وإلى الجناية بـ«عن»، تقول: عَفَوْتُ عن زيد، وعَفَوْتُ عن ذنب زيد، فإذا عُدِّي إليهما معاً تعدى إلى الجاني باللام وإلى الجناية بعن، تقول: عَفَوْتُ لزيد عن ذنبه، والآية من هذا الباب / أي: فَمَنْ عُفِيَ له عن جَنَائِهِ. وقيل «مَنْ» هو وليّ الدم، أي: مَنْ جُعِلَ له من دم أخيه بدلّ الدم وهو القصاص أو الدية والمراد بـ«شيء» حينئذ ذلك المستحق، والمراد بالأخ المقتول، ويحتمل أن يُراد به على هذا القول أيضاً القاتل، ويُراد بالشيء الدية و«عُفِي» بمعنى يُسَّر على هذين القولين، وقيل: بمعنى تُرِكَ.

وشنّع الزمخشري^(٢) على مَنْ فَسَّرَ «عُفِيَ» بمعنى «تُرِكَ» قال: فإن قلت: هَلَا فَسَّرْتَ «عُفِيَ» بمعنى «تُرِكَ» حتى يكون «شيء» في معنى المفعول به. قلت: لأنَّ عَفَا الشيء بمعنى تَرَكَه ليس يَثْبُت، ولكن «أعفاه» ومنه: «وَأَعْفُوا اللَّحْيَ»^(٣) فإن قلت: قد ثَبَّتَ قولهم: عفا أثره إذا مَحاه وأزاله، فَهَلَا جَعَلْتَ معناه: فَمَنْ مُجِيَّ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شيءٌ. قلت: عبارة قلقته في مكانها، والعفو في باب الجنایات عبارة متداولة مشهورة في الكتاب والسنة واستعمال الناس فلا يُعَدَّلُ عنها إلى أخرى قلقته نابية عن مكانها، وترى كثيراً مِمَّنْ

(١) الآية ١٠١ من المؤمنون.

(٢) الكشف ٣٣٢/١.

(٣) رواه البخاري (فتح الباري) اللباس ٣٥١/١٠.

- البقرة -

بتعاطى هذا العلم يَجْتَرِيءُ إذا أَعْضِلَ عليه تخريجُ وجهٍ للمُشْكَلِ مِنْ كَلَامِ الله على اختراعِ لغةٍ وأدعَاءِ على العربِ ما لم تُعرَفه، وهذه جرأةٌ يُستَعَادُ باللهِ منها».

قال الشيخ^(١): «إِذَا ثَبَتَ أَنَّ «عَفَا» بِمَعْنَى مَحَا فَلَا يَتَعَدُّ حَمْلُ الْآيَةِ عَلَيْهِ، وَيَكُونُ إِسْنَادُ «عَفَا» لِمَرْفُوعِهِ إِسْنَادًا حَقِيقِيًّا؛ لِأَنَّهُ إِذَا ذَاكَ مَفْعُولٌ بِهِ ضَرِيحٌ، وَإِذَا كَانَ لَا يَتَعَدَّى كَانَ إِسْنَادُهُ لِمَرْفُوعِهِ مَجَازًا لِأَنَّهُ مُصَدَّرٌ مُشَبَّهُ بِالْمَفْعُولِ بِهِ، فَقَدْ يَتَعَادَلُ الْوَجْهَانِ: أَعْنَى كَوْنُ عَفَا لِلزَّمَانِ لِشَهْرَتِهِ فِي الْجَنَائِبِ وَ«عَفَا» الْمَتَعَدِّي بِمَعْنَى «مَحَا» لِتَعَلُّقِهِ بِمَرْفُوعِهِ تَعَلُّقًا حَقِيقِيًّا» فَإِنْ قِيلَ: تُضْمَنُ «عَفَا» مَعْنَى «تَرَكَ» فَالْجَوَابُ أَنَّ التَّضْمِينَ لَا يَنْقَاسُ، وَقَدْ أَجَازَ ابْنُ عَطِيَّةٍ^(٢) أَنَّ يَكُونُ عَفَا بِمَعْنَى تَرَكَ. وَقِيلَ إِنَّ «عَفَى» بِمَعْنَى فُضِّلَ، وَالْمَعْنَى: فَمَنْ فُضِّلَ لَهُ مِنْ الطَّائِفَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى شَيْءٌ مِنْ تِلْكَ الدِّيَاتِ، مِنْ قَوْلِهِمْ: عَفَا الشَّيْءُ إِذَا كَثُرَ. وَأَظْهَرَ هَذِهِ الْأَقْوَالِ أَوْلَاهَا.

قوله: «فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ» فِي رَفْعِ «اتِّبَاعِ» ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٌ أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ، فَقَدَّرَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ^(٣): فَالْحَكْمُ أَوْ الْوَاجِبُ الْإِتِّبَاعُ، وَقَدَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤): فَالْأَمْرُ اتِّبَاعٌ. قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: «وَهَذَا سَبِيلُ الْوَاجِبَاتِ، وَأَمَّا الْمُنْدُوبَاتُ فَتَجِيءُ مَنْصُوبَةً كَقَوْلِهِ: «فَضْرَبَ الرِّقَابَ»^(٥). قَالَ الشَّيْخُ^(٦): «وَلَا أُدْرِي مَا الْفَرْقُ بَيْنَ النَّصْبِ وَالرَّفْعِ إِلَّا مَا ذَكَرُوهُ مِنْ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْإِسْمِيَّةَ

(١) البحر ١٣/٢.

(٢) التفسير ٤٩٩/١.

(٣) التفسير ٤٩٩/١.

(٤) الكشاف ٣٣٢/١.

(٥) التفسير ٤٩٩/١.

(٦) الآية من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.

(٧) البحر ١٤/٢.

- البقرة -

أثبت وأكّد، فيمكن أن يكون مستند ابن عطية هذا، كما قالوا في قوله: «قالوا سلاماً، قال سلام»^(١).

الثاني: أن يرتفع بإضمار فعل، وقدره الزمخشري^(٢): فليكن أتباع. قال الشيخ^(٣): «هو ضعيف إذ «كان» لا تُضمّر غالباً إلا بعد «إن» - الشرطية و«لو» للدليل يدلُّ عليه»^(٤).

الثالث: أن يكون مبتدأ محذوف الخبر، فمنهم من قدره متقدماً عليه، أي: فعليه أتباع، ومنهم من قدره متأخراً عنه، أي: فأتباع بالمعروف عليه.

قوله: «بالمعروف» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يتعلّق بأتباع فيكون منصوب المحل^(٥). الثاني: أن يكون وصفاً لقوله «أتباع» فيتعلّق بمحذوف ويكون محلّه الرفع. الثالث: أن يكون في محلّ نصب على الحال من الهاء المحذوفة تقديره: فعليه أتباعه عادلاً، والعامل في الحال معنى الاستقرار.

قوله: «وأداء» في رفعه أربعة أوجه، الثلاثة المقولة في قوله «فأتباع» لأنه معطوف عليه. والرابع: أن يكون مبتدأ خبره الجار والمجرور بعده، وهو «إحسان» وهو بعيد. و«إليه» في محلّ نصب لتعلّقه «بأداء» ويجوز أن يكون في محلّ رفع صفة لأداء، فيتعلّق بمحذوف، أي: وأداء كائن إليه.

و«إحسان» فيه أربعة أوجه: الثلاثة المقولة في «بالمعروف»، والرابع:

(١) الآية ٦٩ من هود، أي أن عبارة الملائكة نضطر فيها إلى تقدير فعل، على حين أن جواب إبراهيم نضطر فيه إلى تقدير اسم، والاسم أثبت بخلاف الفعل الذي يفيد التجدد والحدوث.

(٢) الكشاف ١/٣٣٢.

(٣) البحر ٢/١٤.

(٤) أي: على الإضمار.

(٥) لأنه صار بهذا التعلق بمنزلة المفعول به لقوله «اتباع».

- البقرة -

أن يكونَ خبرَ «الأداء» كما تقدّم في الوجه الرابع من رفع «أداء». والهاء في «إليه» تعودُ إلى العافي وإن لم يجر له ذكرٌ، لأنَّ «عفا» يستلزمُ عافياً، فهو من باب تفسير الضمير بمصاحبٍ بوجهٍ ما، ومنه: «حتى توارت بالحجاب»^(١) أي الشمس، لأنَّ في ذكرِ «العشي» دلالةً عليها، ومثله^(٢):

٨٢٨ - فإنك والتأبين عروة بعدما دَعَاكَ وأيدينا إليه شوارعُ
لكالرجل الحادي وقد تلح الضحى وطيرُ المنايا فوقهن أواقعُ
فالضميرُ في «فوقهن» للابل، لدلالة لفظِ «الحادي» عليها لأنها تُصاحبُه بوجهٍ ما.

قوله: «ذلك تخفيفٌ» الإشارةُ بذلك إلى ما شرّعه من العفو والدية و«من ربكم» في محلِّ رفعٍ لأنه صفةٌ لما قبله فيتعلّقُ بمحذوفٍ. و«رحمة» صفتها محذوفةٌ أيضاً أي: ورحمةٌ من ربكم.

وقوله: «فمن اعتدى» يجوز في «من» الوجهان الجائزان في قوله: «فمن عفي له» من كونها شرطية وموصولة، وجميعُ ما ذكِرَ ثَمَّةً يعودُ هنا.

قوله: «ولكم في القصاص حياة» يجوزُ أن يكونَ «لكم» الخبرُ وفي القصاص يتعلّقُ بالاستقرار الذي تضمنه «لكم»، ويجوزُ أن يتعلّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «حياة»، لأنه كان في الأصل صفةً لها، فلما قدّم عليها نصبَ حالاً، ويجوزُ أن يكونَ «في القصاص» هو الخبرُ، و«لكم» متعلّقٌ بالاستقرارِ المتضمّن له، وقد تقدّم تحقيقُ ذلك في قوله: «ولكم في الأرض مستقر»^(٣)، وهناك أشياء لا تبيءُ هنا.

(١) الآية ٣٢ من ص: «إذ عرض عليه بالعشي الصافنات الجياد، فقال: إني أحببت حبّ الخير عن ذكر ربي حتى توارت بالحجاب».

(٢) لم أهدد إلى قائلها، وهما في اللسان: وقع، والعيني ٥٢٤/٣؛ والدرر ١٢٥/٢.

(٣) الآية ٣٦ من البقرة.

- البقرة -

وقرأ أبو الجوزاء^(١) «في القَصَص» والمرادُ به القرآن. قال ابن عطية^(٢):
«ويَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرًا كَالْقِصَاصِ، أَي: إِذَا قُصَّ أَثْرُ الْقَاتِلِ قِصَصًا
قُتِلَ كَمَا قُتِلَ».

وَالْقِصَاصُ مُصَدَّرُ قِصِّ أَي: تَبَّعَ، وَهَذَا أَصْلُ الْمَادَةِ^(٣)، فَمَعْنَى
الْقِصَاصِ تَبَّعَ الدَّمُ بِالْقَوْدِ، وَمِنْهُ «الْقِصِيسُ» لَمَّا يَتَّبَعُ مِنَ الْكَلَامِ بَعْدَ رَعِيهِ،
وَالْقِصَصُ تَبَّعَ الْأَخْبَارِ وَمِثْلُهُ الْقِصُّ، وَالْقِصُّ أَيْضًا الْحِصُّ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ:
«نَهَى عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَنِ تَقْصِيسِ الْقُبُورِ»^(٤) أَي تَجْصِيسِهَا.

وَنظِيرُ هَذَا الْكَلَامِ قَوْلُ الْعَرَبِ: «الْقَتْلُ أَوْفَى لِلْقَتْلِ» وَيُرْوَى أُنْفَى
لِلْقَتْلِ، وَيُرْوَى: أَكْفُ لِلْقَتْلِ. وَهَذَا وَإِنْ كَانَ بَلِيغًا فَقَدْ أَبَدَتِ الْعُلَمَاءُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
الآيَةِ الْكَرِيمَةِ وَجَوْهَاً عَدِيدَةً فِي الْبَلَاغَةِ وَوَجَدَتْ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ دُونَهُ، مِنْهَا:
أَنَّ فِي قَوْلِهِمْ تَكَرَّرَ الْاسْمُ فِي جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ. وَمِنْهَا: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ حَذْفِ
لأنَّ «أُنْفَى» و«أَوْفَى» و«أَكْفُ» أَفْعُلُ تَفْضِيلٍ فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ الْمَفْضَلِ عَلَيْهِ،
أَي: أُنْفَى لِلْقَتْلِ مِنْ تَرْكِ الْقَتْلِ. وَمِنْهَا: أَنَّ الْقِصَاصَ أَعْمٌ إِذْ يَوْجَدُ فِي النَّفْسِ
وَفِي الطَّرْفِ. وَالْقَتْلُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي النَّفْسِ. وَمِنْهَا: أَنَّ ظَاهَرَ قَوْلِهِمْ كَوْنُ
وَجُودِ الشَّيْءِ سَبَبًا فِي انْتِفَاءِ نَفْسِهِ. وَمِنْهَا: أَنَّ فِي الْآيَةِ نَوْعًا مِنَ الْبَدِيعِ يُسَمَّى
الطَّبَاقَ وَهُوَ مُقَابِلَةُ الشَّيْءِ بَضْدَهُ فَهُوَ يُشَبِّهُ قَوْلَهُ تَعَالَى: «أَضْحَكَ وَأَبْكَى»^(٥).

قوله: «يا أولى الألباب» منادى مضافٍ وعلامةٌ نصبه الياءُ. واعلم أن

(١) أوس بن عبدالله الربيعي البصري، روى عن ثلثة من الصحابة، وروى عنه بديل ابن
ميسرة توفي سنة ٨٣ انظر: صفة الصفوة ٣/٢٥٨؛ تهذيب التهذيب ١/٣٨٤.

(٢) التفسير ١/٥٠١، وانظر: الشواذ ١١.

(٣) انظر: مفردات الراغب ٤١٩.

(٤) رواه مسلم: الجنائز ٢/٦٦٧؛ ابن ماجه: الجنائز ١/٤٩٨؛ ابن حنبل ٣/٣٣٢.

(٥) الآية ٤٣ من النجم.

- البقرة -

«أولي» اسم جمع لأنَّ واحدَه وهو «ذو» من غير لفظه، ويَجْرِي مَجْرَى جمع المذكر السالم في رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء المكسور ما قبلها، وحكمه في لزوم الإضافة إلى اسم جنسٍ حكمٌ مفردُه. وقد تقدّم في قوله: «ذوي القربى»^(١)، ويقابله في المؤنث: أولات. وكُتِبَا في المصحفِ بواوٍ بعد الهمزة قالوا: لِيُفَرِّقُوا بين «أولي كذا» في النصب والجر وبين «إلى» التي هي حرفُ جر، ثم حُجِلَ باقي الباب عليه، وهذا كما تقدّم في الفرقِ بين «أولئك» اسم إشارة و«إليك» جاراً ومجروراً وقد تقدّم. وإذا سَمَّيْتَ بأولي من أولي كذا قلت: جاء ألون ورأيت إلين، برّد النون لأنها كالمقدّرة حالة الإضافة فهو نظيرٌ: ضاربٌ بوزيدٍ وضاربي زيدٍ.

والألبياب جمع «لَبٌّ» وهو العقل الخالي من الهوي، سُمِّيَ بذلك لأحد وجهين: إمّا لبنائه من لبّ بالمكان أقام به، وإمّا من اللباب وهو الخالص، يقال: لَبَّيْتُ بالمكان ولَبَّيْتُ بضمّ العين وكسرِها، ومجيء المضعف على فعل بضمّ العين شاذ، استغنوا عنه بفعل مفتوح العين، وذلك في ألفاظ محصورة نحو: عَزَزْتُ / وَسَرَرْتُ وَلَبَّيْتُ وَدَمَمْتُ وَمَلَلْتُ، فهذه بالضمّ وبالفتح، [١/٦٧] إلا لَبَّيْتُ فبالضمّ والكسر كما تقدّم.

آ. (١٨٠) قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ﴾: «كُتِبَ» مني للمفعول وحذفت الفاعل للعلم به - وهو الله تعالى - وللإختصار. وفي القائم مقام الفاعل ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون «الوصية» أي: كُتِبَ عليكم الوصية، وجاز تذكير الفعل لوجهين، أحدهما: كون القائم مقام الفاعل مؤنثاً مجازياً، والثاني: الفصلُ بينه وبين مرفوعه. والثاني: أنه الإيصاء المدلولُ عليه بقوله: «الوصية للوالدين» أي: كُتِبَ هو أي: الإيصاء.

(١) الآية ١٧٧ من البقرة.

- البقرة -

والثالث: أنه الجارُّ والمجرورُ، وهذا يتَّجِهُ على رأي الأَخفشِ والكوفيين. و«عليكم» في محلِّ رفعٍ على هذا القولِ، وفي محلِّ نصبٍ على القولين الأولين.

قوله: «إِذَا حَضَرَ» العاملُ في «إِذَا» «كُتِبَ» على أنها ظرفٌ محضٌ، وليس متضمناً للشرطِ، كأنه قيل: كُتِبَ عليكم الوصيةُ وَقَتَ حضورِ الموتِ، ولا يجوزُ أن يكونَ العاملُ فيه لفظُ «الوصية» لأنها مصدرٌ، ومعمولُ المصدرِ لا يتقدَّمُ عليه لانحلاله لموصولٍ وصلتهِ إلا على مذهبٍ مَنْ يرى التوسُّعَ في الظرفِ وعديله، وهو أبو الحسن، فإنه لا يَمْنَعُ ذلك، فيكون التقديرُ: كُتِبَ عليهم أَنْ تُوصوا وَقَتَ حضورِ الموتِ.

وقال ابن عطية^(١): «ويَتَّجِه في إعرابِ هذه الآية أن يكونَ «كُتِبَ» هو العاملُ في «إِذَا»، والمعنى: توجَّهَ عليكم إيجابُ الله ومقتضى كتابه إذا حضر، فعَبَّرَ عن توجُّهِ الإيجابِ بِكُتِبَ، لينتظم إلى هذا المعنى أنه مكتوبٌ في الأزل، و«الوصية» مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعله بِكُتِبَ. وجوابُ الشرطينِ «إِنَّ» و«إِذَا» مقدرٌ يدلُّ عليه ما تقدَّم من قوله كُتِبَ». قال الشيخ^(٢): «وفي هذا تناقضٌ لأنه جَعَلَ العاملَ في «إِذَا» كُتِبَ، وذلك يَسْتَلْزِم أن يكونَ «إِذَا» ظرفاً محضاً غيرَ متضمن للشرطِ، وهذا يناقضُ قوله: «وجوابُ «إِذَا» و«إِنَّ» محذوفٌ؛ لأنَّ إِذَا الشرطية لا يَعمَلُ فيها إلا جوابُها أو فعلُها الشرطيُّ، و«كُتِبَ» ليس أحدهما، فإن قيل: قومٌ يجيزون تقديم جوابِ الشرطِ فيكونَ «كُتِبَ» هو الجوابُ، ولكنه تقدَّم، وهو عاملٌ في «إِذَا» فيكونُ ابنُ عطية يقولُ بهذا القولِ. فالجوابُ: أن ذلك لا يجوزُ، لأنه صرَّحَ بأنَّ جوابُها محذوفٌ مدلولٌ عليه بِكُتِبَ، ولم يَجْعَلْ كُتِبَ هو الجوابُ».

(١) التفسير ١/٥٠١.

(٢) البحر ٢/١٩.

- البقرة -

ويجوز أن يكون العامل في «إذا» الإيضاء المفهوم من لفظ «الوصية» وهو القائم مقام الفاعل في «كُتِبَ» كما تقدّم. قال ابن عطية^(١) في هذا الوجه: «ويكون هذا الإيضاء المقدّر الذي يدلّ عليه ذكّر الوصية بعدّ هو العامل في «إذا» وترتفع «الوصية»، بالابتداء، وفيه جواب الشرطين على [نحو]^(٢) ما أنشده سيويه^(٣):

٨٢٩ - مَنْ يَفْعَلِ الصَّالِحَاتِ اللَّهُ يُحْفَظُهُ

ويكون رفعها بالابتداء، أي: فعلية الوصية بتقدير الفاء فقط، كأنه قال فالوصية للوالدين». وناقشه الشيخ^(٤) من وجوه، أحدها: أنه متناقض من حيث إنه إذا جعل «إذا» معمولة للإيضاء المقدّر تمحضت للظرفية فكيف يُقدّر لها جواب كما تقدّم تحريره؟ والثاني: أن هذا الإيضاء: [مأ أن تُقدّر لفظه محذوفاً أو تُضمّره، وعلى كلا التقديرين فلا يعمل لأن المصدر شرط إعماله ألا يُحذف ولا يُضمّر عند البصريين، وأيضاً فهو قائم مقام الفاعل فلا يُحذف. الثالث: قوله «جواب الشرطين» والشيء الواحد لا يكون جواباً لاثنتين، بل جواب كل واحد مستقل بقدره. الرابع: جعله حذف الفاء جائزاً في القرآن، وهذا نصّ سيويه^(٥) على أنه لا يجوز إلا ضرورة وأنشد:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يُشْكِرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ سَيِّئَانِ

وإنشاده «مَنْ يَفْعَلِ الصَّالِحَاتِ اللَّهُ يُحْفَظُهُ» يجوز أن يكون رواية،

(١) التفسير ٥٠١/١.

(٢) زيادة يقتضها السياق من ابن عطية.

(٣) تقدم برقم ١٤٠.

(٤) البحر ٢٠/٢.

(٥) الكتاب ٤٣٥/١.

إلا أن سيبويه لم يُنشِده كذا بل كما تقدّم والمبرد^(١) روي عنه أنه لا يُجيزُ حَذَفَ الفاءِ مطلقاً، لا في ضرورة ولا غيرها، ويرويه: «مَنْ يفعل الخير فالرحمنُ يشكره»، وردَّ الناسُ عليه بأنَّ هذه ليست حجةً على رواية سيبويه.

ويجوزُ أن تكونَ «إذا» شرطيةً، فيكونُ جوابُها وجوابُ «إن» محذوفين. وتحقيقُه: أن جواب «إن» مقدرٌ، تقديرُه: «كُتِبَ الوصيةُ على أحدكم إذا حضره الموتُ إن تركَ خيراً فليُوص»، فقوله «فليُوص» جوابُ لأن، حُذِفَ لدلالة الكلام عليه، ويكونُ هذا الجوابُ المقدرُ دالاً على جوابِ «إذا» فيكونُ المحذوفُ دالاً على محذوفٍ مثله. وهذا أولى من قول مَنْ يقول: إن الشرطَ الثاني جوابُ الأول، وحُذِفَ جوابُ الثاني، وأولى أيضاً من تقديرِ مَنْ يُقدِّره من معنى «كُتِبَ» ماضي المعنى، إلا أن يُؤوِّله بمعنى: يتوجَّه عليكم الكُتْبُ إن تركَ خيراً.

قوله: «الوصية» فيه ثلاثة أوجهٍ، [أحدها: (٢)] أن يكونَ مبتدأً وخبرُه «للولدَيْنِ». والثاني: أنه مفعولٌ «كُتِبَ» وقد تقدّم. الثالث: أنه مبتدأٌ خبرُه محذوفٌ أي: فعلية الوصية، وهذا عند مَنْ يُجيزُ حَذَفَ فاءِ الجوابِ وهو الأخفشُ وهو محجوجٌ بنقلِ سيبويه^(٣).

قوله: «بالمعروف» يجوزُ فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلَّقَ بنفسِ «الوصية»، والثاني أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الوصية، أي: حالٌ كونها ملتبسةٌ بالمعروفِ لا بالجورِ.

قوله: «حقاً» في نصبه ثلاثة أوجهٍ أحدها: أن يكونَ نعتاً لمصدرٍ

(١) بل انه كان في المقتضب يقدر الفاء أحياناً. انظر: المقتضب ٢/٦٩، ٧٢.

(٢) سقط سهواً من الأصل.

(٣) الكتاب ١/٤٣٥.

- البقرة -

محذوف، وذلك المصدر المحذوف: إما مصدر «كُتِبَ» أو مصدر «أَوْصَى»: أي كَتَبًا أو إيصاءً حقاً. الثاني: أنه حالٌ من المصدرِ المُعَرَّفِ المحذوف: [إمّا] مصدرٌ «كُتِبَ» أو «أَوْصَى» كما تقدّم. الثالث: أن يَنْتَصِبَ على أنه مؤكّد^(١) لمضمون الجملة، فيكونُ عاملاً محذوفاً، أي: حَقٌّ ذلك حقاً، قاله الزمخشري^(٢) وابن عطية^(٣) وأبو البقاء^(٤). وقال الشيخ^(٥): «وهذا تأباه القواعدُ النحوية، لأنّ ظاهرَ قوله: «على المتقين» أن يتعلّق بـ «حقاً» أو يكون في موضعِ الصفة له، وكلا التقديرين لا يجوز. أمّا الأولُ فلأنّ المصدرَ المؤكّد لا يعمل، وأمّا الثاني فلأن [الوصفَ يُخرِجه عن التأكيد]^(٦)، وهذا لا يُلزِمُهُم فإنهم والحالُ هذه لا يقولون إنّ «على المتقين» متعلّق به. وقد نصّ على ذلك أبو البقاء^(٧) فإنه قال: / «وقيل هو متعلّق بنفسِ المصدرِ [٦٧/ب] وهو ضعيفٌ، لأنّ المصدرَ المؤكّد لا يعمل، وإنما يَعْمَلُ المصدرُ المتصّبُ بالفعلِ المحذوفِ إذا نابَ عنه كقولك: ضرباً زيداً، أي: اضرب» إلا أنه جعله صفةً لحقّ، فهذا يردُّ عليه.

وقال بعضُ المُعَرِّبين: «إنه مؤكّدٌ لما تَصَمَّنَه معنى «المتقين» كأنه قيل: على المتقين حقاً، كقوله: «أولئك هم المؤمنون حقاً»^(٨). وهذا ضعيفٌ لتقدّمه على عامله الموصول^(٩)، ولأنه لا يتبادرُ إلى الذهن.

(١) أي: مصدر مؤكّد.

(٢) الكشاف ١/٣٣٤.

(٣) التفسير ١/٥٠٤.

(٤) الاملاء ١/٧٩.

(٥) البحر ٢/٢١.

(٦) حرم في الأصل، وقد أثبتناه من النسخ الأخرى.

(٧) الاملاء ١/٧٩.

(٨) الآية ٧٤ من الأنفال.

(٩) يعني بالموصول «أل» في «المتقين».

- البقرة -

قال الشيخ^(١): «والأولى عندي أن يكون مصدرًا من معنى «كُتِبَ» لأنَّ معنى «كُتِبَ الوصية» أي: حَقَّتْ وَوَجَبَتْ، فهو مصدرٌ على غير الصِّدْر نحو: قَعَدْتُ جُلوساً.

آ. (١٨١) قوله تعالى: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ﴾: «مَنْ» يجوزُ أَنْ تكونَ شرطيةً وموصولةً، والفاءُ: إمَّا واجبةٌ إنْ كانتَ شرطاً، وإمَّا جائزةٌ إنْ كانتَ موصولةً، بلفظِ المؤنَّثِ لأنها في معنى المذكَر، وهو الإيضاءُ. أو تعودُ على نفس الإيضاءِ بلفظِ المؤنَّثِ لأنها في معنى المذكَر، وهو الإيضاءُ. أو تعودُ على نفس الإيضاءِ المدلولِ عليه بالوصيةِ، إلاَّ أنَّ اعتبارَ التذكيرِ في المؤنَّثِ قليلٌ وإنْ كان مجازياً، ألا ترى أنه لا فرق بين قولك: هند خرجت والشمسُ طلعتُ، ولا يجوزُ: الشمسُ طلعتُ، كما لا يجوزُ: «هند خرج» إلاَّ في ضرورةٍ. وقيل: تعودُ على الأمرِ والفرضِ الذي أمر به اللهُ وفرضه. وكذلك الضميرُ في «سَمِعَهُ» والضميرُ في «إثمهُ» يعودُ على الإيضاءِ المُبدَّلِ، أو التبديلِ المفهوم من قوله: «بَدَّلَهُ».

وقد راعى المعنى في قوله: «على الذين يُبدِّلونه» إذ لو جرى على نسق اللفظِ الأولِ لقال: «فإنما إثمهُ عليه - أو على الذي يُبدِّلهُ».

وقيل: الضميرُ في «بَدَّلَهُ» يعودُ على الكُتِبِ أو الحقِّ أو المعروفِ. فهذه ستةُ أقوالٍ.

و «ما» في قوله: «بعد ما سَمِعَهُ» يجوزُ أَنْ تكونَ مصدريةً أي: بعد: سماعه، وأن تكونَ موصولةً بمعنى الذي. فالهاءُ في «سَمِعَهُ» على الأولِ تعودُ على ما عادَ عليه الهاءُ في «بَدَّلَهُ»، وعلى الثاني تعودُ على الموصولِ، أي بعد الذي سَمِعَهُ من أوامرِ الله.

(١) البحر ٢/٢٢.

آ. (١٨٢) قوله تعالى: ﴿فَمَنْ خَافَ﴾: يجوزُ فيها الوجهان الجائزان في «مَنْ» قبلها. والفاء في «فلا إثم» هي جواب الشرط أو الداخلة في الخبر. و«مَنْ موص» يجوزُ فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون متعلقة بخاف على أنها لا ابتداء الغاية. الثاني: أن تتعلّق بمحذوفٍ على أنها حالٌ من «جَنَفًا»، فُذِمَّتْ عليه، لأنها كانت في الأصل صفةً له، فلما تقدّمت نُصِبَتْ حالاً. ونظيره: «أخذتُ من زيد مالاً» إن شئت علّقت «مَنْ زيد» بـ «أخذتُ»، وإن شئت جعلته حالاً من «مالاً» لأنه صفة في الأصل، الثالث: أن تكون لبيان جنس الجانفين. وتتعلّق أيضاً بخاف. فعلى القولين الأولين لا يكون الجانف من الموصين بل غيرهم، وعلى الثالث يكون من الموصين.

وقرأ^(١) أبو بكر وحمزة والكسائي: «موص» بتشديد الصاد والباقون بتخفيفها. وهما من أوصى ووصى، وقد تقدّم أنهما لغتان، إلا أن حمزة والكسائي وأبا بكر هم من جملة الذين يقرؤون «ووصى بها إيزاهيم»^(٢) مضعفاً، وأن نافعا وابن عامر يقرآن: «أوصى» بالهمزة، فلولم تكن القراءة سنة متبعة لا تجوزُ بالرأي لكان قياسُ قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحفص هناك «ووصى» بالتضعيف أن يقرأ هنا «موص» بالتضعيف، وأما نافع وابن عامر فإنهما قرآ هنا «موص» مخففاً على قياس قراءتهما هناك و«أوصى» على أفعال. وكذلك حمزة والكسائي وأبو بكر قرؤوا: «ووصى» هناك بالتضعيف فقرأوا هنا «موص» بالتضعيف على القياس.

والخوفُ هنا بمعنى الخشية وهو الأصل، وقيل: بمعنى العلم وهو مجاز، والعلاقة بينهما هو أن الإنسان لا يخاف شيئاً حتى يعلم أنه مما يخاف منه فهو من باب التعبير عن السبب بالمُسبب. ومن مجيء الخوف

(١) السبعة ١٧٥؛ الكشف ٢٨٢/١.

(٢) الآية ١٣٢ من البقرة.

- البقرة -

بمعنى العِلْم قوله تعالى: «إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ»^(١)، وقولُ أبي مِجْنِ الثَّقَفِي^(٢):

٨٣٠ - إِذَا مِتُّ فَادْفِنِّي إِلَى جَنْبِ كَرَمَةٍ تَرُوي عِظَامِي فِي المَمَاتِ عِرْوَقُهَا
وَلَا تَدْفِنِّي فِي الفَلَاةِ فَإِنِّي أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ أَلَّا أَذُوقُهَا

وَالجَنْفُ لِأَهْلِ اللِّغَةِ فِيهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا: المَيْلُ، قَالَ الأَعْمَشِيُّ^(٣):

٨٣١ - تَجَانَفْتُ عَنْ حُجْرِ الِيمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَاكَ
وَقَالَ آخِرُ^(٤):

٨٣٢ - هُمُ المَوْلَى وَإِنْ جَنَفُوا عَلَيْنَا وَإِنَّا مِنْ لِقَائِهِمْ لَنُزُورُ
وَقِيلَ: هُوَ الجَوْرُ. قَالَ^(٥):

٨٣٣ - إِنِّي امْرُؤٌ مَنَعْتُ أَرُومَةَ عَامِرٍ صَيِّمِي وَقَدْ جَنَفْتُ عَلَيَّ خُصُومُ
يَقَالُ: جَنَفَ بِكسرِ النونِ يَجْنَفُ بِفَتْحِهَا فَهُوَ جَنِفٌ وَجَانِفٌ، وَأَجْنَفَ جَاءَ
بِالجَنْفِ كَأَلَامٍ جَاءَ بِمَا يُلَامُ عَلَيْهِ^(٦).

(١) الآية ٢٢٩ من البقرة.

(٢) ديوانه ٨؛ أمالي الشجري ٥٣/١؛ والهمع ٢/٢؛ والخزانة ٥٥٠/٣؛ والدرر ٢/٢. وقد اضطرنا إلى تقدير خاف بمعنى علم كون «أن» هنا المخففة التي تأتي بعد علم، بدليل رفع الفعل بعدها.

(٣) ديوانه ٨٩؛ والكتاب ١٣/١؛ وأمالي الشجري ٢٣٥/١؛ واللسان: سوى؛ وابن يعيش ٤٤/٢؛ والأنصاف ٢٩٥؛ والدرر ١٧١/١؛ والخزانة ٥٩/٢.

(٤) البيت لعامر الخصى أو عامر الرام الحضري، وهو في مجاز القرآن لأبي عبيدة ٦٦/١؛ وتفسير الطبري ٤٠٥/٣؛ واللسان: جنف، وابن عطية ٥٠٦/١. والأزور: المائل عن الشيء.

(٥) البيت للبيد، ديوانه؛ البحر ٤٩٧/١؛ اللسان: جنف.

(٦) انظر: الصحاح: لوم.

- البقرة -

والضميرُ في «بينهم» عائد على الموصي والورثة، أو على الموصي لهم، أو على الورثة والموصي لهم. والظاهرُ عودُه على الموصي لهم، إذ يدلُّ على ذلك لفظُ «الموصي». وهو نظيرُ «وأداءً إليه»^(١) [في] أن الضمير يعود للعافي لاستلزام «عفا» له، ومثله ما أنشد الفراء^(٢):

٨٣٤ - وما أدري إذا يَمَمْتُ أرضاً أريدُ الخيرَ أيهما يلينني

فالضمير في «أيهما» يعودُ على الخيرِ والشرِّ، وإن لم يَجِرْ ذِكْرُ الشَّرِّ لدلالةِ ضِدِّهِ عليه، والضميرُ في «عليه» وفي «خاف» وفي «أصلح» يعود على «من».

آ. (١٨٣) قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾: «الصيام» مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعلهُ وقُدِّم عليه هذه الفضلةُ وإن كان الأصلُ تأخيرها عنه لأنَّ البداية بذكرِ المكتوبِ عليه آكدٌ من ذكرِ المكتوبِ لتعلقِ الكتبِ بمنْ يؤدي.

والصيام: مصدرُ صام يصوم صوماً، والأصلُ: صواماً، فأبدلتِ الواوُ ياءً والصومُ مصدرٌ أيضاً، وهذان البناءانِ - أعني فَعَلَ وفِعَالٌ - كثيران في كلِّ فعلٍ واوِيَّ العينِ صحيحِ اللامِ، وقد جاء منه شيءٌ قليلٌ على فَعُولٍ قالوا: غارُ غووراً^(٣)، وإنما استكرهوه لاجتماعِ الواوَيْنِ /، ولذلك همزه بعضهم [١/٦٨] فقال: الغوُور. والصيام لغةُ الإمساكِ عن الشيءِ مطلقاً، ومنه: صامتِ الرياحُ: أمسكتُ عن الهبوبِ، والفرسُ: أمسكتُ عن العُدْوِ، [قال]^(٤):

٨٣٥ - خيلٌ صِيامٌ وخيلٌ غيرُ صائمةٍ تحتَ العجاجِ وأخرى تغلُّكُ اللُّجُما

(١) الآية ١٧٨ من البقرة.

(٢) البيت للمثقب العبدى وهو في معاني القرآن للفراء ١/٢٣١؛ وزاد المسير ١/١٨٣؛ والبحر ٢/٢٤؛ والخزانة ٤/٤٢٩.

(٣) غار: غارت عينه. انظر: الممتع في التصريف ٤٦١.

(٤) البيت للناطقة، وهو في ديوانه ١١٢، والمفردات للراغب ٢٩٨، واللسان صوم.

- البقرة -

وقال تعالى: «إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا»^(١) أي: سكوئاً لقوله: «فلن أكلم اليوم إنسيًا». وصام النهار أي: اشتدَّ حرُّه، قال: (٢)

٨٣٦ - حتى إذا صامَ النهارُ واعتدَلُ ومالَ للشمسِ لُعابٌ فنَزَلُ كأنهم تَوَهَّموا ذلك الوقتَ إمساكَ الشمسِ عن المَسِيرِ. ومَصَامُ النجومِ: إمساكُها عن السيرِ، قال امرؤ القيسِ: (٣)

٨٣٧ - كأنَّ الثُّرَيَّا عُلَّقَتْ في مَصامِها بأمراسٍ كُتَّانٍ إلى صُمِّ جَنْدَلٍ

قوله: «كما كُتِبَ» فيه خمسةُ أوجهٍ، أحدها: أن محلَّها النصبُ على نعتِ مصدرٍ محذوفٍ أي: كُتِبَ كُتْبًا مثل ما كُتِبَ. الثاني: أنه في محلِّ جالٍ من المصدرِ المعرفةِ أي: كُتِبَ عليكم الصيامُ الكُتْبَ مُشْبِهًا ما كُتِبَ. و«ما» على هذين الوجهينِ مصدريةٌ. الثالث: أن يكون نعتاً لمصدرٍ من لفظِ الصيامِ، أي: صوماً مثل ما كُتِبَ. ف«ما» على هذا الوجه بمعنى الذي، أي: صوماً مماثلاً للصومِ المكتوبِ على مَنْ قبلكم. و«صوماً» هنا مصدرٌ مؤكَّد في المعنى، لأنَّ الصيامَ بمعنى: أن تصوموا صوماً، قاله أبو البقاء^(٤)، وفيه أن المصدرَ المؤكَّد يُوصَفُ، وقد تقدَّم منعه عند قولهِ تعالى «بالمعروفِ حقاً على المتقين»^(٥). وقال الشيخ^(٦) - بعد أن حكى هذا عن ابن عطية^(٧) - «وهذا فيه بُعدٌ؛ لأنَّ تشبيهَ الصومِ بالكتابةِ لا يصحُّ، هذا إن كانت «ما» مصدريةً، وأمَّا إن كانت

(١) الآية ٢٦ من مريم.

(٢) لم أهد إلى قائله وهو في البحر المحيط ٢٦/٢.

(٣) ديوانه ١٨. والأمراس: الخبال؛ الصم: الحجارة الصماء.

(٤) الإملاء ٨٠/١.

(٥) الآية ١٨٠ من البقرة.

(٦) البحر ٢٩/١.

(٧) التفسير ٥٠٧/١.

موصولةً فيه أيضاً بُعداً؛ لأنَّ تشبيه الصوم بالصوم لا يصحُّ إلا على تأويلٍ بعيدٍ.

الرابع: أن يكون في محلِّ نصب على الحال من «الصيام»، وتكون «ما» موصولةً، أي: مُشَبَّهاً الذي كُتِبَ. والعاملُ فيها «كُتِبَ» لأنه عاملٌ في صاحبها. الخامس: أن يكون في محلِّ رفعٍ لأنه صفةٌ للصيام، وهذا مردودٌ بأنَّ الجارَّ والمجرورَ من قبيلِ النكراتِ والصيامُ معرفةٌ، فكيف توصفُ المعرفةُ بالنكرة؟ وأجاب أبو البقاء^(١) عن ذلك «بأنَّ الصيامَ غيرُ مُعَيَّنٍ» كأنه يعني أنَّ «أل» فيه للجنسِ والمعرِّفُ بألِ الجنسيةِ عندهم قريبٌ من النكرة، ولذلك جازَ أن تَعْتَبَرَ لفظةُ مرةً ومعناه أخرى، قالوا: «أهلك الناسَ الدينارُ الحمرُ والدرهمُ البيضُ» ومنه: ^(٢)

٨٣٨ - ولقد أمرُّ على اللثيمِ يسُّبني فَمَضَيْتُ نَمَّتْ قُلْتُ لا يَغِينِي

[وقوله تعالى: «وآيةٌ لهم الليلُ نَسَلَخُ منه النهارُ»^(٣)] وقد تقدَّم الكلامُ على مثلِ قوله: «الذين من قبلكم»، كيف وُصِّلَ الموصولُ بهذا، والجوابُ عنه في قوله: «خَلَقَكُم والذين من قبلكم»^(٤).

قوله «أياماً» في نصبه أربعةُ أوجه، أظهرها: أنه منصوبٌ بعاملٍ مقدرٍ يدلُّ عليه سياقُ الكلامِ تقديرُه: صوموا أياماً، ويَحْتَمِلُ هذا النصبُ وجهين: إما الظرفيةَ وإما المفعولَ به اتساعاً.

الثاني: أنه منصوبٌ بالصيام، ولم يَذْكَرِ الزمخشري^(٥) غيره، ونظَرُه

(١) الإملاء ١/٨٠.

(٢) تقدم برقم ٦٩٧.

(٣) الآية ٣٧ من يس.

(٤) الآية ٢١ من البقرة.

(٥) الكشف ١/٣٣٥.

- البقرة -

بقولك: «نَوَيْتُ الخُرُوجَ يوم الجمعة»، وهذا ليس بشيء، لأنه يلزم الفصل بين المصدرِ ومعموله بأجنبي، وهو قوله: «كما كُتِبَ» لأنه ليس معمولاً للمصدرِ على أيِّ تقديرٍ قَدَّرْتَه. فإن قيل: يُجَعَلُ «كما كُتِبَ» صفةً للصيام، وذلك على رأي مَنْ يُجِيزُ وَصَفَ المَعْرِفَ بِالْجِنْسِيَةِ بما يَجْرِي مَجْرَى النَكْرَةِ فلا يَكُونُ أَجْنَبِيًّا. قيل: يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ وَصْفُ المَصْدَرِ قَبْلَ ذِكْرِ معمولِهِ، وهو ممتنعٌ.

الثالث: أنه منصوبٌ بالصيام على أن تقدر الكاف نعتاً لمصدرٍ من الصيام، كما قد قال به بعضهم، وإن كان ضعيفاً، فيكون التقدير: «الصيام صوماً كما كُتِبَ» فجاز أن يعمل في «أياماً» «الصيام» لأنه إذ ذاك عاملٌ في «صوماً» الذي هو موصوفٌ بـ «كما كُتِبَ» فلا يقع الفصل بينهما بأجنبي بل بمعمول المصدرِ.

الرابع: أن يتصَبَّ بِكُتِبَ: إمَّا على الظرف وإمَّا على المفعولِ به توسعاً، وإليه نحا الفراء^(١) وتبعه أبو البقاء^(٢). قال الشيخ^(٣): «وكلا القولين خطأ: إمَّا النصبُ على الظرفِ فإنه محلٌّ للفعل، والكتابة ليست واقعةً في الأيام، لكن متعلقها هو الواقع في الأيام. وأمَّا النصبُ على المفعولِ اتساعاً فإن ذلك مبنيٌّ على كونه ظرفاً لكُتِبَ، وقد تقدّم أنه خطأ.

و«معدوداتٍ» صفةٌ، وجمُعُ صفةٍ ما لا يعقل بالألفِ والتاء مُطَرِّدٌ نحو هذا، وقوله «جبال راسيات - وأيام معلومات».

قوله: «أو على سفرٍ» في محلِّ نصبٍ عطفاً على خبرِ كان. و«أو» هنا

(١) معاني القرآن ١١٢/١.

(٢) لم يقل أبو البقاء بهذا وإنما منعه: الإملاء ٨٠/١. ولعل القائل به الفراء والحوفي كما في:

البحر ٣١/٢.

(٣) البحر ٣١/٢.

- البقرة -

للتنوع، وَعَدَلَ عن اسمِ الفاعلِ، فلم يَقُلْ: «أومسافراً» إشعاراً بالاستعلاءِ على السفرِ لما فيه من الاختيارِ بخلافِ المرضِ فإنه قَهْرِيٌّ.

قوله: «فَعِدَّةٌ من أيامٍ» الجمهورُ على رفعِ «فَعِدَّةٌ»، وفيه وجوهٌ أحدها: أنه مبتدأ والخبرُ محذوفٌ: إمَّا قبله تقديرُهُ: فعليه عِدَّةٌ، أو بعده أي: فَعِدَّةٌ أمثلُ به. الثاني: أنه خبرٌ مبتدأ محذوفٍ أي: فالواجبُ عِدَّةٌ. الثالث: أن يرتفع بفعلٍ محذوفٍ، أي: فتحزبه عِدَّةٌ. وقرئ^(١): «فَعِدَّةٌ» نصباً بفعلٍ محذوفٍ، تقديره: فَلْيَصُمْ عِدَّةً. وكان أبا البقاء لم يَطَّلِعْ على هذه القراءة فإنه قال^(٢): «ولو قرئَ بالنصبِ لكان مستقيماً». ولا بدُّ من حذفِ مضافٍ تقديره: «فَصَوْمٌ عِدَّةٌ» ومن حَذَفِ جملةً بين الفعلين ليصحَّ الكلامُ تقديره: فأفطرَ فَعِدَّةً، ونظيره: «أَنْ اضْرِبْ بعصاك البحرَ فانفلق»^(٣) أي: فَضْرَبَ فانفلق. و«عِدَّةٌ» بمعنى معدودة كالطحن والدَّبْحِ. ونكرُ قوله «فَعِدَّةٌ» ولم يَقُلْ «فَعِدَّتُهَا» اتكالا على المعنى. و«من أيامٍ» في محلِّ رفعٍ أو نصبٍ على حَسَبِ القراءتين صفةً لِعِدَّةٍ.

قوله: «أخر» صفةٌ لأَيَّامٍ. و«أخر» على ضَرْبَيْنِ، ضربٍ: جَمْعُ «أخرى» تأنِيثِ «أخر» الذي هو أَفْعَلٌ تفضيلٌ. وضَرْبٍ جمعُ أخرى بمعنى آخره، تأنِيثِ: «أخر» المقابلِ لأوَّلِ، ومنه قوله تعالى: «قالتُ أخراهم لأولاهم»^(٤). فالضربُ الأوَّلُ لا يَنْصَرِفُ، والعلَّةُ المانعةُ له من الصرفِ: الوصفُ والعَدْلُ.

واختلف النحويون في كيفية العَدْلِ، فقال الجمهورُ: إنه عَدْلٌ عن

(١) ذكرها في البحر ٢/٣٢ من دون نسبة.

(٢) الإملاء ١/٨٠.

(٣) الآية ٦٣ من الشعراء.

(٤) الآية ٤٩ من الأعراف.

- البقرة -

الألف واللام، وذلك أن «أخر» جمع أخرى، وأخرى تأنث «آخر» وآخر أفعل تفضيل، وأفعل التفضيل لا يخلو عن أحد ثلاثة استعمالات: إما مع ال وإما مع «من» وإما مع الإضافة. لكن «من ممتنعة لأنها معها يلزم الأفراد والتذكير، ولا إضافة / في اللفظ، فقدّرنا عدله عن الألف واللام، وهذا كما قالوا في [٦٨/ب] «سحر» إنه عدل عن الألف واللام إلا أن هذا مع العَلَمِيَّة. ومذهب سيبويه^(١) أنه عدل من صيغة إلى صيغة لأنه كان حق الكلام في قولك: «مرت بنسوة آخر» على وزن فَعَلَ أن يكون «بنسوة آخر» على وزن أفعل لأن المعنى على تقدير من، فعدل عن المفرد إلى الجمع. ولتحقيق المذهبين موضع هو اليق به من هذا.

وأما الضرب الثاني فهو مُنْصَرَفٌ لِفُقْدَانِ الْعِلَةِ الْمَذْكُورَةِ. والفرق بين «أخرى» التي للتفضيل و«أخرى» التي بمعنى متأخرة أن معنى التي للتفضيل معنى «غير» ومعنى تَبَّكَ معنى متأخرة، ولكون الأولى بمعنى «غير» لا يجوز أن يكون ما اتصل بها إلا من جنس ما قبلها نحو: «مرت بك وبرجل آخر» ولا يجوز: اشتريت هذا الجمّل وفرساً آخر لأنه من غير الجنس. وأما قوله: ^(٢)
٨٣٩ - صَلَّى عَلَى عَزَّةِ الرَّحْمَانِ وَابْنَتِهَا لَيْلَى وَصَلَّى عَلَى جَارَاتِهَا الْأُخْرَى
فإنه جعل ابنتها جارة لها، ولولا ذلك لم يَجْزُ. ومعنى التفضيل في آخر وأول وما تصرف منهما قلق، وتحقيق ذلك في كتب النحو، وقد بيّنت ذلك في «شرح التسهيل» فليتنف إلىه.

وإنما وُصِفَتِ الْأَيَّامُ بِ«أخر» من حيث إنها جَمْعٌ مَا لَا يَعْقِلُ، وَجَمْعٌ مَا لَا يَعْقِلُ يَجُوزُ أَنْ يَعَامَلَ مَعَامَلَةَ الْوَاحِدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ وَمَعَامَلَةَ جَمْعِ الْإِنَاثِ، فَمِنَ الْأَوَّلِ: «وَلِيَّ فِيهَا مَارَبُ أُخْرَى»^(٣)، وَمِنَ الثَّانِي هَذِهِ الْآيَةُ وَنظَائِرُهَا،

(١) الكتاب ١٤/٢.

(٢) لم أهد إلى قائله وليس في ديوان كثير، وهو في البحر ٣٤/٢.

(٣) الآية ١٨ من طه.

- البقرة -

وإنما أُوثِرَ هنا معاملته معاملته الجَمْعِ لأنه لوجيء به مُفْرَدًا فَعِيلٌ : عِدَّةٌ مِنْ أَيامٍ أُخْرَى لِأَوْهَمَ أَنَّهُ وَصَفَ لِعِدَّةٍ فِيهِ تُوْتُ الْمَقْصُودُ.

قوله: «يُطَيِّقُونَهُ» الجَمْهُورُ عَلَى «يُطَيِّقُونَهُ» مِنْ أَطَاقَ يُطَيِّقُ، مِثْلَ أَقَامَ يُقِيمُ. وَقَرَأَ حُمَيْدٌ^(١): «يُطَوِّقُونَهُ» مِنْ أَطَوَّقَ، كَقَوْلِهِمْ: أَطَوَّلَ فِي أَطَالٍ، وَأَغَوَّلَ فِي أَغَالٍ^(٢)، وَهَذَا تَصْحِيحٌ شَاذٌ، وَمِثْلُهُ^(٣) فِي الشَّدُوذِ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ: أَجْوَدَ بِمَعْنَى أَجَادَ، وَمِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ: أَغْيَمَتِ السَّمَاءُ وَأَجْيَلَتِ^(٤)، وَأَغْيَلَتِ الْمَرْأَةُ^(٥)، وَأَطْيَيْتَ، وَقَدْ جَاءَ الْإِعْلَالُ فِي الْكُلِّ وَهُوَ الْقِيَاسُ، وَلَمْ يُقَلِّ بِقِيَاسٍ نَحْوِ: «أَغْيَمَتِ» وَ«أَطَوَّلَ» إِلَّا أَبُو زَيْدٍ.

وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ مَسْعُودٍ: «يُطَوِّقُونَهُ» مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ مِنْ طَوَّقَ مُضْعَفًا عَلَى وَزْنِ قَطَعَ. وَقَرَأَتْ عَائِشَةُ وَابْنُ دِينَارٍ^(٦): «يُطَوِّقُونَهُ» بِتَشْدِيدِ الطَّاءِ وَالْوَاوِ مِنْ أَطَوَّقَ، وَأَصْلُهُ تَطَوَّقَ، فَلَمَّا أُرِيدَ إِدْغَامُ التَّاءِ فِي الطَّاءِ قَلِبَتْ طَاءٌ، وَاجْتَلِبَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ لِتَمَكُّنِ الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ «أَنَّ يُطَوِّفَ بِهِمَا»^(٧). وَقَرَأَ عِكْرَمَةُ وَطَائِفَةٌ: «يُطَيِّقُونَهُ» بِفَتْحِ الْيَاءِ وَتَشْدِيدِ الطَّاءِ وَالْيَاءِ، وَتُرْوَى عَنْ مُجَاهِدٍ أَيْضًا. وَقُرِئَ أَيْضًا هَكَذَا لَكِنْ بِنَاءِ الْفِعْلِ لِلْمَفْعُولِ.

(١) الشواذ ١١؛ البحر ٣٥/٢؛ القرطبي ٢٨٦/٢؛ ابن عطية ١١١/١. وحيد بن قيس المكي أخذ عن مجاهد وروى عنه سفيان بن عيينة وأبو عمرو، توفي سنة ١٣٠. انظر: طبقات ابن سعد ٤٨٦/٥؛ طبقات القراء ٢٦٥/١.

(٢) قال في الصحاح «غول»: «وكل ما اغتال الإنسان فأهلكه فهو غول، يقال: أبة غول، أغول من الغضب».

(٣) انظر: المتع في التصريف ٤٨٢.

(٤) أجيلت الريح الحصى: حملته ودفعته.

(٥) أغيلت المرأة ولدها: أطعمته اللبن.

(٦) هو مالك بن دينار. وتقدمت ترجمته.

(٧) الآية ١٥٨ من البقرة.

- البقرة -

وقد ردَّ بعضُ الناسِ هذه القراءةَ . وقال ابن عطية^(١): «تشديدُ الياءِ في هذه اللفظةِ ضعيفٌ» وإنما قالوا بِبُطْلانِ هذه القراءةِ لأنها عندهم من ذوات الواوِ وهو الطُّوقُ، فمن أين تَجِيءُ الياءُ؟ وهذه القراءةُ ليست باطلةً ولا ضعيفةً، ولها تخريجٌ حسنٌ: وهو أنَّ هذه القراءةَ ليست مِنْ تَفَعَّلَ حتى يلزمَ ما قالوه من الإشكال، وإنما هي من تَفَعَّلَ، والأصلُ: تَطَيَّقَ من الطُّوقِ، كَتَدَيَّرَ وَتَحَيَّرَ من الدَّورانِ، والحَوَّرَ، والأصلُ: تَدَيَّرَ وَتَحَيَّرَ، فاجتمعت الياءُ والواوُ، وسبقت إحداهما بالسكونِ فقلبت الواوُ ياءً، وأدغمت الياءُ في الياءِ، فكان الأصلُ: يَتَطَيَّقُونَهُ، ثم أدغمَ بعد القلبِ، فَمَنْ قرأه «يَطَيَّقُونَهُ» بفتح الياءِ بناه للفاعل، وَمَنْ ضمَّها بناه للمفعول. وَتَحْتَمِلُ قراءةُ التشديدِ في الواوِ أو الياءِ أن تكونَ للتكلفِ، أي: يتكلَّفون إطاقته، وذلك مجازٌ من الطُّوقِ الذي هو القِلَادَةُ، كأنه بمنزلة القِلَادَةِ في أعناقِهِم.

وَأَبْعَدَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ «لا» محذوفةٌ قبلَ «يَطَيَّقُونَهُ» وأنَّ التقديرَ: «لا يُطَيَّقُونَهُ» ونظَّره بقوله: (٢)

٨٤٠ - فحالف فلا والله تهبط تلعةً من الأرض إلا أنت للذل عارفٌ

وقوله:

٨٤١ - آليت أمدح مُغرماً أبداً يبقى المديحُ ويندُهبُ الرُّفْدُ

وقوله: (٤)

٨٤٢ - فقلتُ يمينَ اللهِ أبرحُ قاعداً ولو قَطَعوا رأسي لديك وأوصالي

(١) التفسير ٥١١/١.

(٢) لم أهدت إلى قائله وهو في الكتاب ٤٥٤/١.

(٣) لم أهدت إلى قائله وهو في البحر ٣٦/٢. والمغرم: من الغرم وهو الدين؛ والرُفْد: العطاء.

(٤) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٣٢؛ والكتاب ١٤٧/٢؛ والخصائص ٢٨٤/٢؛ وأوضح المسالك ١٦٣/١؛ والدرر ٤٢/٢.

- البقرة -

المعنى: لا تهبط ولا أمدح ولا أبرح. وهذا ليس بشيء، لأن حذفها مُلبسٌ، وأما الأبيات المذكورة فللدلالة القسَم على النفي.

والهاء في «يُطِيقُونَهُ» للصوم، وقيل: للفداء، قاله الفراء^(١).

و«فِدْيَةٌ» مبتدأ، خبرُهُ في الجارِّ قبله. والجماعةُ على تنوين «فِدْيَةٍ» ورفع «طعام» وتوحيد «مسكين» وهشامٌ كذلك إلا أنه قرأ: «مساكين» جمعاً، ونافع^(٢) وابنُ ذكوانٍ بإضافة «فدية» إلى «طعام مساكين» جمعاً. فالقراءة الأولى يكون «طعام» بدلاً من «فدية» بين بهذا البدل المزداد بالفدية، وأجاز أبو البقاء^(٣) أن يكون خبرٌ مبتدأً محذوف، أي: هي طعام. وأما إضافة الفدية للطعام فمن باب إضافة الشيء إلى جنسه، والمقصودُ به البيانُ كقولك: خاتمُ حديدٍ وثوبٌ خزٌّ ولبابٌ ساجٍ، لأنَّ الفِدْيَةَ تكونُ طعاماً وغيره. وقال بعضهم^(٤): «يجوزُ أن تكونَ هذه الإضافة من باب إضافة الموصوفِ إلى الصفة، قال: «لأنَّ الفدية لها ذاتٌ وصفتها أنها طعامٌ وهذا فاسدٌ، لأنَّه: إمَّا أن يريدَ بطعام المصدر بمعنى الإطعام كالعطاءِ بمعنى الإعطاء، أو يريدُ به المفعول، وعلى كلا التقديرين فلا يُوصفُ به؛ لأن المصدرَ لا يُوصفُ به إلا عند المبالغة^(٥)، وليستْ مُرادَةً هنا، والذي بمعنى المفعول ليس جارياً على فِعْلٍ ولا ينقاسُ، لا تقولُ: ضربابٌ بمعنى مَضْرُوبٍ، ولا قتالٌ بمعنى مَقْتُولٍ، ولكونها غيرَ جارِيَةٍ على فِعْلٍ لم تعملْ عملَه، لا تقولُ: «مررت برجلٍ طعامٍ خبزُه» وإذا كانَ غيرَ صفةٍ فكيفَ يقالُ: أضيف الموصوفُ لصفته؟

(١) معاني القرآن ١١٢/١

(٢) السبعة ١٧٦؛ والكشف ٢٨٢/١

(٣) الإملاء ٨١/١

(٤) انظر: البحر ٣٧/١؛ ونسب هذا القول إلى صاحب المنتخب.

(٥) كقولهم: رجلٌ عَدْلٌ.

- البقرة -

وإنما أُفِرِدَتْ «فِذْيَةٌ» لوجهين، أحدهما: أنها مصدرٌ والمصدرُ يُفَرَّدُ،
والثاء فيها ليست للمرّة، بل لمجرّد التانيث. والثاني: أنه لَمَّا أضافها إلى
مضافٍ إلى الجمعِ أَفْهَمَتِ الْجَمْعَ /، وهذا في قراءة «مساكين» بالجمع. ومَنْ
[١/٦٩] جمع «مساكين» فلمقابلته الجمع^(١) بالجمع، ومَنْ أَفَرَدَ فعلى مراعاة إفراد
العموم، أي: وعلى كلِّ واحدٍ مِمَّنْ يُطَبَّقُ الصَّوْمَ لِكُلِّ يَوْمٍ يُفِطِرُهُ إِطْعَامُ
مساكين. ونظيره: «والذين يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءِ
فاجلِدوهم ثمانينَ جَلْدَةً»^(٢).

وتبيّن من إفراد «المساكين» أنّ الحكم لِكُلِّ يَوْمٍ يُفِطِرُ فِيهِ مَسْكِينٌ،
ولا يُفْهَمُ ذَلِكَ مِنَ الْجَمْعِ. والطعامُ: المرادُ به الإطعامُ، فهو مصدرٌ،
ويضعفُ أن يُرادَ به المفعولُ، قال أبو البقاء^(٣): «لأنه أضافه إلى المساكين،
وليس الطعامُ للمساكين قبل تمليكه إياه، فلو حُمِلَ على ذلك لكان مجازاً،
لأنه يصيرُ تقديرُهُ: فعليه إخراجُ طعامٍ يصيرُ للمساكين، فهو من باب تسمية
الشيء، بما يُؤوَلُ إليه، وهو وإن كان جائزاً إلا أنه مجازٌ والحقيقةُ أولى منه».

قوله: «فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْراً» قد تقدّمَ نظيره والكلامُ مستوفى عليه عند
قوله: «فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْراً فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ»^(٤) فَلْيَلْتَمَسْهُ إِلَيْهِ. والضميرُ في
قوله: «فهو» ضميرُ المصدرِ المدلولِ عليه بقوله: «فَمَنْ تَطَوَّعَ» أي: فالتطوعُ
خيرٌ له. و«له» في محلِّ رفعٍ لأنه صفةٌ لخيرٍ، فيتعلّقُ بمحذوفٍ، أي: خيرٌ
كائنٌ له.

(١) أي في قوله تعالى: «وعلى الذين يطيقونه».

(٢) الآية ٤ من النور.

(٣) الإملاء ١/٨١.

(٤) الآية ١٥٨ من البقرة.

- البقرة -

قوله: «وَأَنْ تَصُومُوا» في تأويل مصدرٍ مرفوعٍ بالابتداء تقديره: «صومكم» و«خَيْرٌ» خبره. ومثله: «وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى»^(١).

وقوله: «إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ» شرطٌ حُذِفَ جوابه، تقديره: فالصومُ خيرٌ لكم. وحُذِفَ مفعولُ العلم: إمَّا اقتصاراً، أي: إن كنتم من ذوي العلم والتمييز، أو اختصاراً أي: تعلمون ما شرعيته وتبينه، أو فُضِّلَ ما عَلِمْتُمْ.

آ. (١٨٥) قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾: فيه قراءتان، المشهورةُ الرفع، وفيه أوجهٌ، أحدها: أنه مبتدأ، وفي خبره حينئذٍ قولان، الأول: أنه قوله «الذي أنزل فيه القرآن» ويكون قد ذَكَرَ هذه الجملةَ مُنْهَةً على فضله ومَنْزِلَتِهِ، يعني أن هذا الشهر الذي أنزل فيه القرآن هو الذي فُرِضَ عليكم صومُهُ. والقول الثاني: أنه قوله: «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ» وتكون الفاءُ زائدةً وذلك على رأي الأَخْفَشِ، وليست هذه الفاء التي تَزَادُ في الخبرِ لشبهِ المبتدأ بالشرط، وإن كان بعضهم زَعَمَ أنها مثلُ قوله: «قُلْ إِنْ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ»^(٢) وليس كذلك، لأنَّ قوله: «الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ» يُتَوَهَّمُ فيه عمومٌ بخلاف شهر رمضان. فإن قيل: أين الرابطة بين هذه الجملة وبين المبتدأ؟ قيل: تكرارُ المبتدأ بلفظه كقوله:^(٣)

٨٤٣ - لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءً

وهذا الإعراب - أعني كون «شهر رمضان» مبتدأ - على قولنا: إن الأيامَ المعدوداتِ^(٤) هي غيرُ رمضان، أمَّا إذا قُلْنَا إنها نفسُ رمضان ففيه الوجهان الباقيان.

(١) الآية ٢٣٧ من البقرة.

(٢) الآية ٨ من الجمعة.

(٣) تقديم برقم ٤٩٠.

(٤) وهي الواردة في الآية ١٨٤.

- البقرة -

أحدهما: أن يكون خَبَرٌ مبتدأً محذوفٍ، فَقَدَرَهُ الفراء^(١): ذلكم شهرُ رمضان، وَقَدَرَهُ الأَخفش^(٢): المكتوبُ شهرٌ، والثاني: أن يكونَ بدلاً مِنْ قَوْلِهِ «الصيام» أي: كُتِبَ عليكم شهرُ رمضان، وهذا الوجهُ وإن كان ذهب إليه الكسائي بعيداً جداً لوجهين، أحدهما: كثرةُ الفصلِ بينِ البَدلِ والمُبَدَلِ منه. والثاني: أنه لا يكونُ إذ ذاكَ إلا مِنْ بَدلِ الإِشمالِ وهو عكسُ بَدلِ الإِشمالِ، لأنَّ بَدلَ الإِشمالِ غالباً بالمصادرِ كقوله: «عن الشهرِ الحرامِ قتالِ فيه»^(٣)، وقول الأَعشى^(٤):

٨٤٤ - لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءِ ثَوَيْتَهُ تَقَضِّي لُبَانَاتٍ وَيَسْأَمُ سَائِمٌ
وهذا^(٥) قد أُبْدِلَ فِيهِ الظَرْفُ مِنَ الْمَصْدَرِ. ويمكنُ أن يوجَّهَ قَوْلُهُ بِأَنَّ الْكَلَامَ عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ تَقْدِيرُهُ: صِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ مِنْ بَابِ [بَدَلِ] الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ وَهُمَا لَعِينٍ وَاحِدَةٌ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الرَّفْعُ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ قَوْلِهِ «أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ» فِي قِرَاءَةٍ مِّنْ رَّفَعٍ «أَيَّاماً»، وَهِيَ قِرَاءَةُ عَبْدِ اللَّهِ^(٦) وَفِيهِ بُعْدٌ.

وَأَمَّا غَيْرُ الْمَشْهُورِ فَبِالنَّصْبِ^(٧)، وَفِيهِ أَوْجُهُ، أَجْوَدُهَا، النَّصْبُ بِإِضْمَارِ

(١) معاني القرآن ١١٢/١، وفي المطبوعة: «ولكم شهر».

(٢) تقديره في معاني القرآن ١٥٩/١ هي شهر.

(٣) الآية ٢١٧ من البقرة.

(٤) ديوانه ٧٧؛ والمقتضب ٣٧/١؛ وأمالى الشجري ٣٦٣/١؛ وابن يعين ٦٥/٣؛ والمغني

٥٦٠؛ ووصف المياني ٤٢٣؛ وشواهد المغني ٨٧٩. والثواء: الإقامة؛ واللبنات:

الحاجات.

(٥) أي في الآية.

(٦) البحر ٣٩/٢.

(٧) أي بنصب قوله «شهر رمضان» وهو قراءة مجاهد وهارون الأعور. انظر: البحر ٣٨/٢؛

وابن عطية ٥١٥/١.

- البقرة -

فعل أي: صُوموا شهرَ رمضانَ. الثاني - ودَكَرَهُ الأَخْفَشُ^(١) والرُّمَاني -: أن يكونَ بدلاً من قوله «أياماً معدوداتٍ»، وهذا يُقَوِّي كَوْنَ الأيامِ المعدوداتِ هي رمضانَ، إلا أن فيه بُعْداً من حيث كثرةُ الفِصْلِ. الثالث: نَصَبُ على الإغراء ذكره أبو عبيدة^(٢) والحوافي. الرابع: أن يَنْتَصِبَ بقوله: «وَأَنْ تَصُومُوا» حكاية ابن عطية^(٣)، وجَوَزَهُ الرَّمْخَشْرِي^(٤)، وغلَطَهما الشيخ^(٥): «بأنه يَلْزَمُ منه الفِصْلُ بين الموصولِ وصلتهِ بأجنبي، لأنَّ الخبرَ وهو «خيرٌ» أجنبي من الموصولِ، وقد تقدَّم أنه لا يُخْبِرُ عن الموصولِ إلا بعد تمامِ صلتهِ، «وشهرٌ» على رأيهم من تمامِ صلةِ «أن» فامتنع ما قالوه. وليس لقائلٍ أن يقول: يتخرَّجُ ذلك على الخلافِ في الظرفِ وحرفِ الجرِّ فإنه يُعْتَفَرُ فيه ذلك عند بعضهم لأنَّ الظاهرَ من نصبه هنا أنه مفعولٌ به لا ظرفٌ». الخامس: أنه منصوبٌ بـ «تَعْمَلُونَ» على حَذْفِ مضافٍ، تقديرُهُ: تعلمونَ شرفَ شهرِ رمضانَ فَحَذَفَ المضافُ وأقيم المضافُ إليه مُقَامَهُ في الإعرابِ.

وأدغم أبو عمر^(٦) راء «شهر» في راء «رمضان»، ولا يُلْتَفَتُ إلى من استضعفها من حيثُ إِنَّهُ جَمَعَ بين ساكنين على غيرِ حَدِيثِهِمَا، وقولُ ابن عطية^(٧): «وذلك لا تقتضيه الأصولُ» غيرُ مقبولٍ منه، فإنه إذا صحَّ النقلُ لا يُعَارَضُ بالقياسِ.

والشهرُ لأهلِ اللغةِ فيه قولان، أشهرُهُما: أنه اسمٌ لمدَّةِ الزمانِ التي

(١) مذهبه في معاني القرآن ١٥٩/١ أن التقدير «شهر رمضان فصوموا».

(٢) ليس ثم إشارة في كتابه المجاز.

(٣) التفسير ٥١٥/١.

(٤) الكشف ٣٣٦/١.

(٥) البحر ٣٩/٢.

(٦) السبعة ١١٦؛ البحر ٣٩/٢.

(٧) التفسير ٥١٥/١.

- البقرة -

يَكُونُ مَبْدُوهَا الْهَلَالُ خَافِيًا إِلَى أَنْ يَسْتَسِيرَ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِشَهْرَتِهِ فِي حَاجَةِ النَّاسِ إِلَيْهِ مِنَ الْمَعْلُومَاتِ. وَالثَّانِي - قَالَه الرَّجَاجُ - أَنَّهُ اسْمٌ لِلْهَلَالِ نَفْسَهُ. قَالَ: (١)

٨٤٥ - وَالشَّهْرُ مِثْلُ قُلَامَةِ الظُّفْرِ

سُمِّيَ بِذَلِكَ لِبَيَانِهِ، قَالَ ذُو الرُّمَّةِ: (٢)

٨٤٦ - يَرَى الشَّهْرَ قَبْلَ النَّاسِ وَهُوَ نَجِيلٌ

يَقُولُونَ: رَأَيْتُ الشَّهْرَ أَي: هَلَالَهُ، ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى الزَّمَانِ لِطُلُوعِهِ فِيهِ، وَيُقَالُ: أَشْهَرْنَا أَي: أَتَى عَلَيْنَا شَهْرٌ. قَالَ الْفَرَاءُ: «لَمْ أَسْمَعْ فِعْلًا إِلَّا هَذَا» قَالَ [٦٩/ب] الثَّعْلَبِيُّ: (٣) «يُقَالُ شَهَرَ الْهَلَالَ إِذَا طَلَعَ». وَيُجْمَعُ فِي الْقَلَةِ عَلَى أَشْهُرٍ / وَفِي الْكَثْرَةِ عَلَى شُهُورٍ. وَهَمَا مَقْيَسَانِ.

وَرَمَضَانَ عَلِمَ لِهَذَا الشَّهْرِ الْمَخْصُوصِ وَهُوَ عَلِمٌ جَنْسٌ، وَفِي تَسْمِيَتِهِ بِرَمَضَانَ أَقْوَالٌ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ وَافَقَ مَجِيئَهُ فِي الرَّمْضَاءِ - وَهِيَ شِدَّةُ الْحَرِّ - فَسُمِّيَ بِذَلِكَ، كَرَبِيعٍ لِمُوَافَقَتِهِ الرَّبِيعِ، وَجُمَادَى لِمُوَافَقَتِهِ جُمُودِ الْمَاءِ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ يَرْمَضُ الذَّنُوبَ أَي: يَحْرِقُهَا بِمَعْنَى يَمْحُوهَا. وَقِيلَ: لِأَنَّ الْقُلُوبَ تَحْتَرِقُ (٤) فِيهِ مِنَ الْمَوْعِظَةِ. وَقِيلَ: مِنْ رَمَضَتْ النَّصْلَ دَقَّقَتْهُ بَيْنَ حَجْرَيْنِ لِيَرِقُ

(١) لم أهدت إلى قائله وصدوره:

أَخْوَانٌ مِنَ نَجْدٍ عَلَى ثِقَّةٍ

وهو في القرطبي ٢/٢٩٣.

(٢) ملحق ديوانه ١٩٠٠؛ والبحر ٢/٢٦؛ واللسان والتاج: شهر، وصدوره:

فأصبح أجلي الطرف ما يستزيده

(٣) أحمد بن محمد، روى عن ابن خزيمة والمخلدني، وأخذ عنه الواحدي له: تفسير

القرآن - توفي سنة ٤٢٧. انظر: بغية الوعاة ١/٣٥٦.

(٤) سقط القاف من «تحترق» في الأصل سهواً.

- البقرة -

يقال: نَصَلُ رَمِيضٌ وَمَرْمُوضٌ. وكان اسمه في الجاهلية نَاتِقًا. أنشد
المفضل^(١):

٨٤٧ - وفي نَاتِقٍ أَجَلَّتْ لَدَى حَوْمَةِ الْوَعْيِ وولَّتْ عَلَى الْأَدْبَارِ فُرْسَانُ خَثَعَمًا

وقال الزمخشري^(٢): «الرَّمَضَانُ مصدرُ رَمِيضٍ إذا احترق من الرَّمْضَاءِ»
قال الشيخ^(٣): «وَيَحْتَاجُ فِي تَحْقِيقِ أَنَّهُ مصدرٌ إِلَى صِحَّةِ نَقْلِ، فَإِنْ فَعلَانًا
ليس مصدرٌ فَعِلَ اللّازِمُ، بَلْ إِنْ جَاءَ مِنْهُ شَيْءٌ كَانَ شَادًا». وقيل: هو مشتقٌ
من الرَّمِيضِيِّ وهو مَطَرٌ يَأْتِي قَبْلَ الْخَرِيفِ يُطَهِّرُ الْأَرْضَ مِنَ الْغَبَارِ فَكَذَلِكَ هَذَا
الشَّهْرُ يُطَهِّرُ الْقُلُوبَ مِنَ الذُّنُوبِ^(٤).

والقرآن في الأصل مصدرٌ «قَرَأْتُ»، ثم صارَ عَلَمًا لِمَا بَيْنَ الدَّفْتَيْنِ وَيَدُلُّ
عَلَى كَوْنِهِ مصدرًا فِي الْأَصْلِ قَوْلُ حَسَّانَ فِي عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا^(٥):

٨٤٨ - ضَحُوا بِأَشْمَطَ عِنَا السُّجُودِ بِهِ يُقَطِّعُ اللَّيْلَ تَسِيحًا وَقُرَانًا

وهو مِنْ قَرَأَ بِالْهَمْزِ أَي: جَمَعَ، لِأَنَّهُ يَجْمَعُ السُّورَ وَالْآيَاتِ وَالْحِكْمَ
وَالْمَوَاعِظَ وَالْجُمْهُورَ عَلَى هَمْزِهِ، وَقَرَأَ^(٦) ابْنُ كَثِيرٍ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ. وَاخْتَلَفَ فِي
تَخْرِيجِ قِرَاءَتِهِ عَلَى وَجْهَيْنِ أَظْهَرُهُمَا: أَنَّهُ مِنْ بَابِ النِّقْلِ، كَمَا يَنْقَلُ وَرَشٌ
حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلُهَا ثُمَّ يَحْدِفُهَا فِي نَحْوِ: «قَدْ أَفْلَحَ»^(٧)، وَهُوَ وَإِنْ
لَمْ يَكُنْ أَصْلُهُ النِّقْلَ، إِلَّا أَنَّهُ نَقَلَ هُنَا لِكثْرَةِ الدُّوْرِ وَجَمْعًا بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ.

(١) لم أهدت إلى قائله وهو في اللسان: نق، وليس في المفضليات.

(٢) الكشاف ١/٣٣٦.

(٣) البحر ٢/٢٦.

(٤) انظر: القاموس: رمض.

(٥) ديوانه ٤٦٩؛ واللسان: ضحا. والأشمت: أبيض الرأس يخالطه سواد.

(٦) البحر ٢/٤٠.

(٧) المؤمنون: آية ١.

- البقرة -

والثاني: أنه مشتقٌ عنده مِنْ قَرَنْتُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ، فيكونُ وزْنُهُ على هذا: فُعَلَاءً، وعلى الأول. فُعَلَانًا، وذلك أنه قد قُرِنَ فِيهِ بَيْنَ السُّورِ وَالْآيَاتِ وَالْحِكْمِ وَالْمَوَاعِظِ.

وأما قولُ مَنْ قَالَ إِنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ قَرَيْتُ الْمَاءَ فِي الْحَوْضِ أَي جَمَعْتُهُ فغَلَطَ، لِأَنَّهُمَا مَادَتَانِ مُتَغَايِرَتَانِ. و«القرآن» مفعولٌ لِمِ يَسْمُ فاعله، ومعنى «أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ»: أَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ فِيهِ فَهُوَ ظَرْفٌ لِإِنْزَالِهِ: قِيلَ فِي الرَّابِعِ وَالْعَشْرِينَ مِنْهُ، وَقِيلَ: أُنزِلَ فِي شَأْنِهِ وَفَضْلِهِ، كَقَوْلِكَ «أُنزِلَ فِي فُلَانٍ قُرْآنٌ».

قوله: «هُدًى» فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْقُرْآنِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ «أُنزِلَ» وَهُدًى مُصَدَّرٌ، فِيمَا أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَي: ذَاهِدِي أَوْ عَلَى وَقوعِهِ مَوْقِعَ اسْمِ الْفَاعِلِ أَي: هَادِيًا، أَوْ عَلَى جَعْلِهِ نَفْسَ الْهُدَى مَبَالَعَةً.

قوله: «لِلنَّاسِ» يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَتَعَلَّقَ بِ«هُدًى» عَلَى قَوْلِنَا بِأَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ «هَادٍ»، أَي: هَادِيًا لِلنَّاسِ. وَالثَّانِي: أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ لِأَنَّهُ صِفَةٌ لِلنَّكَرَةِ قَبْلَهُ، وَيَكُونُ مَحَلُّهُ النِّصْبَ عَلَى الصِّفَةِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «هُدًى» خَبْرَ مَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: «هُوَ هُدًى» لِأَنَّهُ عَطْفٌ عَلَيْهِ مَنْصُوبٌ صَرِيحٌ وَهُوَ: «بَيِّنَاتٌ»، وَ«بَيِّنَاتٌ» عَطْفٌ عَلَى الْحَالِ فِيهِ حَالٌ أَيْضًا، وَكِلَا الْحَالَيْنِ لَازِمَةٌ، فَإِنَّ الْقُرْآنَ لَا يَكُونُ إِلَّا هُدًى وَبَيِّنَاتٍ، وَهَذَا مِنْ بَابِ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ، لِأَنَّ الْهُدَى يَكُونُ بِالْأَشْيَاءِ الْخَفِيَّةِ وَالْجَلِيَّةِ، وَالْبَيِّنَاتُ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْجَلِيَّةِ.

قوله: «مِنَ الْهُدَى وَالْفِرْقَانِ» هَذَا الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ صِفَةٌ لِقَوْلِهِ: «هُدًى وَبَيِّنَاتٍ» فَمَحَلُّهُ النِّصْبُ، وَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ، أَي: إِنَّ كَوْنَ الْقُرْآنِ هُدًى وَبَيِّنَاتٍ هُوَ مِنْ جَمَلَةِ هُدًى اللَّهِ وَبَيِّنَاتِهِ؛ وَعَبَّرَ عَنِ الْبَيِّنَاتِ بِالْفِرْقَانِ وَلَمْ يَأْتِ «مِنَ الْهُدَى وَالْبَيِّنَاتِ» فَيَطَابِقُ الْعَجْزُ الصِّدْرَ لِأَنَّهُ فِيهِ مَزِيدٌ مَعْنَى لِأَنَّهُ لَازِمٌ لِلْبَيِّنَاتِ

- البقرة -

وهو كونه يُفَرِّقُ بين الحقِّ والباطلِ ، ومتى كان الشيءُ جليئاً واضحاً حصلَ به الفرقُ ، ولأنَّ في لفظِ الفرقانِ تواخيَ الفواصِلِ قبله ، فلذلك عبَّرَ عن البيئاتِ بالفرقانِ . وقال بعضهم : «المرادُ بالهُدى الأولُ أصولُ الدياناتِ وبالثاني فروعها» . وقال ابنُ عطية^(١) : «اللامُ في الهُدى للعهدِ ، والمرادُ الأولُ» يعني أنه تقدَّم نكرةٌ ، ثم أُعيد لفظها معرفاً بال ، وما كان كذلك كانَ الثاني فيه هو الأولُ نحو قوله : «إلى فرعون رسولاً ، فعصى فرعون الرسول»^(٢) ، ومن هنا قال ابن عباس : «لن يَعْلَبَ عَسْرُ يُسْرَيْنِ» وضابطُ هذا أنْ يَحُلَّ محلَّ الثاني ضميرُ النكرةِ الأولى ، ألا ترى أنه لو قيل : فعصاه لكانَ كلاماً صحيحاً .

قال الشيخ^(٣) : «وما قاله ابنُ عطية لا يتأتى هنا ، لأنه ذَكَرَ هو والمُعربون أنَّ «هدى» منصوبٌ على الحالِ ، والحالُ وَصَفٌ في ذي الحالِ ، وَعَطَفَ عليه «وَيِّنَاتٍ» فلا يَخْلُو قوله «من الهدى» - المرادُ به الهدى الأولُ - من أن يكونَ صفةً لقوله «هُدًى» أو لقوله «وَيِّنَاتٍ» أو لهما ، أو متعلقاً بلفظِ «بيئاتٍ» . لا جائزُ أن يكونَ صفةً لـ «هدى» لأنه مِنْ حيثُ هو وَصَفٌ لزم أن يكونَ بعضاً ، ومن حيثُ هو الأولُ لزم أن يكونَ إياه ، والشيءُ الواحدُ لا يكونُ بعضاً كلاً بالنسبةِ لماهيتهُ ، ولا جائزُ أن يكونَ صفةً لبيئاتٍ فقط لأنَّ «وَيِّنَاتٍ» معطوفٌ على «هُدًى» و«هُدًى» حالٌ ، والمعطوفُ على الحالِ حالٌ ، والحالانِ وَصَفٌ في ذي الحالِ ، فمِنْ حيثُ كونُهُما حالينِ تَخَصَّصَ بهما ذو الحالِ إذ هما وَصَفانِ ، وَمِنْ حيثُ وَصِفَتْ «بَيِّنَاتٍ» بقوله : «مِنَ الهدى» خَصَّصْنَاها به / فتوقَّفَ [١/٧٠] تخصيصُ القرآنِ على قوله : «هُدًى وَبَيِّنَاتٍ» معاً ، ومن حيثُ جَعَلَتْ «مِنَ الهدى» صفةً لبيئاتٍ وتوقَّفَ تخصيصُ «بَيِّنَاتٍ» على «هُدًى» فَلَزِمَ من ذلك

(١) التفسير ١/٥١٦ .

(٢) الآية ١٥ - ١٦ من المزمل .

(٣) البحر ٢/٤٠ .

- البقرة -

تخصيص الشيء بنفسه وهو محال. ولا جائز أن يكون صفةً لهما لأنه يفسد من الوجهين المذكورين من كونه وصف الهدى فقط، أو بينات فقط.

ولا جائز أن يتعلّق بلفظ «بينات» لأن المتعلّق قيّد في المتعلّق به، فهو كالوصف فيمتنع من حيث يمتنع الوصف، وأيضاً فلوجعلت هنا مكان الهدى ضميراً فقلت: منه، أي: من ذلك الهدى لم يصح، فلذلك اخترنا أن يكون الهدى والفرقان عامّين حتى يكون هُدىً وبينات بعضاً منهما.

قوله: «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ» «مَنْ» فيها الوجهان: أعني كونها موصولة أو شرطية، وهو الأظهر. و«منكم» في محلّ نصب على الحال من الضمير المستكنّ في «شَهِدَ»، فيتعلّق بمحذوف، أي: كائناً منكم. وقال أبو البقاء^(١): «منكم» حال من الفاعل، وهي متعلقة بـ «شَهِدَ». قال الشيخ^(٢): «فَنَاقِضَ»، لأنّ جعلها حالاً يوجب أن يكون عاملها محذوفاً، وجعلها متعلقة بشَهِدَ يوجب ألا تكون حالاً. ويمكن أن يُجاب عن اعتراض الشيخ عليه بأن مراده التعلّق المعنوي، فإنّ كائناً الذي هو عامل في قوله «منكم» هو متعلّق بشَهِدَ، وهو الحال حقيقة.

وفي نصب «الشهر» قولان، أحدهما: أنه منصوب على الظرف، والمراد بشَهِدَ: حَضَرَ ويكون مفعول «شَهِدَ» محذوفاً تقديره: فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الْمِصْرَ أو الْبَلَدَ فِي الشَّهْرِ. والثاني: أنه منصوب على المفعول به، وهو على حذف مضاف. ثم اختلفوا في تقدير ذلك المضاف: فالصحيح أن تقديره «دخول الشهر». وقال بعضهم: هلال الشهر، وهذا ضعيف لوجهين، أحدهما: أنك لا تقول: شَهِدْتُ الْهَلَالَ، إنما تقول: شَاهَدْتُ الْهَلَالَ.

(١) الاملاء ٨٢/١.

(٢) البحر ٤١/٢.

والثاني: أنه كان يَلْزَمُ الصَّوْمَ كُلُّ مَنْ شَهِدَ الْهَلَالَ، وليس كذلك. وقال الزمخشري^(١): «الشَّهْرُ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ، وَكَذَلِكَ الْهَاءُ فِي «فَلْيَصُمْهُ»، وَلَا يَكُونُ مَفْعُولًا بِهِ كَقَوْلِكَ: شَهِدْتُ الْجُمُعَةَ، لِأَنَّ الْمَقِيمَ وَالْمَسَافِرَ كِلَاهُمَا شَاهِدَانِ لِلشَّهْرِ» وَفِي قَوْلِهِ: «الْهَاءُ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الظَّرْفِ» فِيهِ نَظْرٌ لَا يَخْفَى؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَتَعَدَّى لِضَمِيرِ الظَّرْفِ إِلَّا بِ«فِي»، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُتَوَسَّعَ فِيهِ، فَيَنْصَبُ نَصْبَ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَهُوَ قَدْ نَصَّ عَلَى أَنْ نَصَبَ الْهَاءُ أَيْضًا عَلَى الظَّرْفِ. وَالْفَاءُ فِي قَوْلِهِ: «فَلْيَصُمْهُ»: إِمَّا جَوَابُ الشَّرْطِ، وَإِمَّا زَائِدَةٌ فِي الْخَبْرِ عَلَى حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ فِي «مَنْ»، وَاللَّامُ لِأَمْرِ الْأَمْرِ. وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ بِسُكُونِهَا وَإِنْ كَانَ أَصْلُهَا الْكَسْرُ، وَإِنَّمَا سَكَنُوهَا تَشْبِيهًا لَهَا مَعَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ بِ«كَيْفَ»، إِجْرَاءً لِلْمَنْفَصِلِ مُجْرَى الْمُتَّصِلِ. وَقَرَأَ السَّلْمِيُّ^(٢) وَأَبُو حَيَوَةَ وَغَيْرُهُمَا بِالْأَصْلِ، أَعْنِي كَسْرَ لَامِ الْأَمْرِ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ. وَفُتِحَ هَذِهِ اللَّامُ لُغَةً سَلِيمَةً فِيمَا حَكَاهُ الْفَرَاءُ، وَقَيَّدَ بَعْضُهُمْ^(٣) هَذَا عَنِ الْفَرَاءِ، فَقَالَ: «مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَفْتَحُ هَذِهِ اللَّامَ لِفَتْحَةِ الْيَاءِ بَعْدَهَا»، قَالَ: «فَلَا يَكُونُ عَلَى هَذَا الْفَتْحِ إِنْ انْكَسَرَ مَا بَعْدَهَا أَوْ ضُمَّ نَحْوُ: لِيُنْذِرُ، وَلِتُكْرِمَ أَنْتَ خَالِدًا».

وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي قَوْلِهِ «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ» لِلْعَهْدِ إِذْ لَوْ آتَى بِذَلِكَ بِضَمِيرٍ فَقَالَ: فَمَنْ شَهِدَهُ مِنْكُمْ لَصَحَّ، إِلَّا أَنَّهُ أَبْرَزَهُ ظَاهِرًا تَنْوِيهًا بِهِ.

قَوْلُهُ: «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ» تَقَدَّمَ مَعْنَى الْإِرَادَةِ وَاشْتِقَاقُهَا عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا»^(٤). وَ«أَرَادَ» يَتَعَدَّى فِي الْغَالِبِ إِلَى الْأَجْرَامِ بِالْيَاءِ

(١) الكشاف ١/٣٣٦.

(٢) البحر ٤١/٢؛ الشواذ ١٢.

(٣) هو الخضراوي صاحب كتاب «الإعراب» كما في البحر ٤١/٢، وانظر: معاني القرآن للفرأ ١/٢٨٥.

(٤) الآية ٢٦ من البقرة.

- البقرة -

وإلى المصادر بنفسه كالأية الكريمة، وقد ينعكس الأمر، قال الشاعر^(١):

٨٤٩ - أَرَادَتْ عَرَاراً بِالْهَوَانِ وَمَنْ يُرِدْ عَرَاراً لَعْمَرِي بِالْهَوَانِ فَقَدْ ظَلَمَ

والباء في «بكم» قال أبو البقاء^(٢): «للإلصاق، أي: يُلصِقُ بكم اليُسْرَ وهو من مجازِ الكلام، أي: يريدُ اللهُ بِفَطْرِكُمْ في حالِ العُدْرِ اليسر. وفي قوله: «ولا يريدُ بكم العُسْرَ» تأكيدٌ، لأنَّ قبله «يريدُ بكم اليُسْرَ» وهو كافٍ عنه^(٣). وقرأ أبو جعفر ويحيى بن وثاب وابن هرmez: «اليُسْرُ والعُسْرُ» بضم السين، واختلف النحاة: هل الضمُّ أصلٌ والسكون تخفيفٌ، أو الأصلُ السكون والضمُّ للإتباع؟ الأولُ أظهرٌ لأنه المعهودُ في كلامهم.

قوله: «وَلِتُكْمِلُوا» في هذه اللام ثلاثة أقوالٍ، أحدها: أنها زائدةٌ في المفعولِ به كالتي في قولك: ضَرَبْتُ لزيدٍ، و«أَنْ» مُقَدَّرَةٌ بعدها تقديره: «ويريدُ أَنْ تُكْمِلُوا العِدَّةَ» أي: تكميلٌ، فهو معطوفٌ على اليُسْر. ونحوه قولُ أبي صخر^(٤):

٨٥٠ - أَرِيدُ لِأَنْسَى حُبَّهَا فَكَأَنَّمَا تَمَثَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ طَرِيقٍ

وهذا قولُ ابن عطية^(٥) والزمخشري^(٦) وأبي البقاء^(٧)، وإنما حَسُنَتْ زيادةُ هذه اللام في المفعولِ - وإنَّ كان ذلك إنما يكونُ إذا كان العاملُ فرعاً

(١) لم أهدت إلى قائله وهو في البحر ٤٢/٢.

(٢) الاملاء ٨٢/١.

(٣) البحر ٤٢/١؛ ابن عطية ٥١٧/١؛ الشواذ ١٢.

(٤) البيت لكثير وليس لأبي صخر، وهو في ديوانه ٢٤٨/١؛ والكامل ٨٢٣؛ واللامات ١٥١؛ والذليل ١٢٠؛ والبحر ٤٢/٢؛ والمغني ٢٣٦؛ وشواهد المغني ٦٥.

(٥) التفسير ٥١٧/١.

(٦) الكشف ٣٣٧/١.

(٧) الاملاء ٨٢/١.

- البقرة -

أو تقدّم المعمول - من حيث إنه لما طال الفصل بين الفعل وبين ما عطف على مفعوله ضَعَفَ بذلك تَعَدِّيهِ إليه فَعُدِّيَ بزيادة اللام قياساً لضعفه بطول الفصل على ضَعْفِهِ بالتقديم.

الثاني: أنها لامُ التعليل وليست بزائدة، واختلفَ القائلون بذلك على

سِتة أوجه أحدها: أن يكونَ بعدَ الواوِ فعلٌ محذوفٌ / وهو المُعَلَّلُ تقديرُهُ: [٧٠/ب]

«وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ فَعَلَ هَذَا»، وهو قولُ الفراء^(١). الثاني - وهو قولُ الزجاج -

أن تكونَ معطوفةٌ على علةٍ محذوفةٍ حُذِفَ معلولُها أيضاً تقديرُهُ: فَعَلَ اللهُ ذَلِكَ

لِيُسَهِّلَ عَلَيْكُمْ وَلِتُكْمِلُوا. الثالث: أن يكونَ الفعلُ المُعَلَّلُ مقدراً بعدَ هذه العلةِ

تقديرُهُ: «وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ رَخَّصَ لَكُمْ فِي ذَلِكَ» ونسبه ابن عطية^(٢) لبعض

الكوفيين. الرابع: أن الواوِ زائدةٌ تقديرُهُ: يريد الله بكم كذا لِتُكْمِلُوا، وهذا

ضعيفٌ جداً. الخامس: أن يكونَ الفعلُ المُعَلَّلُ مقدراً بعدَ قوله: «وَلَعَلَّكُمْ

تَشْكُرُونَ»، تقديرُهُ: شَرَعَ ذَلِكَ، قاله الزمخشري^(٣)، وهذا نصُّ كلامه قال:

«شَرَعَ ذَلِكَ، يَعْنِي جُمْلَةً مَا ذَكَرَ مِنْ أَمْرِ الشَّاهِدِ بِصَوْمِ الشَّهْرِ وَأَمْرِ الْمُرْخَّصِ

لَهُ بِمِرَاعَاةِ عِدَّةٍ مَا أَفْطَرَ فِيهِ وَمِنَ التَّرْخِيصِ فِي إِبَاحَةِ الْفِطْرِ، فَقَوْلُهُ: «وَلِتُكْمِلُوا»

عَلَّةُ الْأَمْرِ بِمِرَاعَاةِ الْعِدَّةِ، وَ«لِتُكَبِّرُوا» عَلَّةٌ مَا عَلِمَ مِنْ كَيْفِيَةِ الْقَضَاءِ وَالخُرُوجِ عَنِ

عَهْدَةِ الْفِطْرِ وَ«لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ» عَلَّةُ التَّرْخِيصِ وَالتَّيْسِيرِ، وَهَذَا نَوْعٌ مِنَ اللَّفِّ

لَطِيفُ الْمَسْلُوكِ، لَا يَهْتَدِي إِلَى تَبْيِينِهِ إِلَّا النَّقَابُ مِنْ عِلْمَاءِ الْبَيَانِ». السادس:

أن تكونَ الواوِ عاطفةٌ على علةٍ محذوفةٍ، التقديرُ: لتعملوا ما تعلمون

ولِتُكْمِلُوا، قاله الزمخشري^(٤)، وعلى هذا فالمعَلَّلُ هو إرادةُ التيسيرِ. واختصارُ

(١) معاني القرآن للفراء ١/١١٤.

(٢) ابن عطية ١/٥١٨.

(٣) الكشاف ١/٣٣٦.

(٤) الكشاف ١/٣٣٧.

- البقرة -

هذه الأوجه أن تكون هذه اللامُ علةً لمحدوفٍ: إما قبلها وإما بعدها، أو تكونُ علةً للفعلِ المذكور قبلها وهو «يريد».

الثالث: أنها لامُ الأمرِ، وتكونُ الواوُ قد عَطَفَتْ جملةً أمريةً على جملةٍ خبريةٍ، فعلى هذا يكونُ من بابِ عطفِ الجملِ، وعلى ما قبله يكونُ من عَطْفِ المفردات كما تقدّم تقريره، وهذا قولُ ابنِ عطية^(١)، وضعّفه الشيخ^(٢) بوجهين، أحدهما: أن أمرَ المخاطبِ بالمضارع مع لامه لغةٌ قليلةٌ نحو: لِنْتَمِّمْ يا زيد، وقد قرئ شاذاً: «فبذلك فلتفرحوا»^(٣) بناءً الخطاب. والثاني: أن القراءَ أجمَعُوا على كسرِ هذه اللامِ، ولو كانتَ للأمرِ لجاز فيها الوجهان: الكسرُ والإسكانُ كأخواتها.

وقرأ الجمهورُ «ولتُكْمِلُوا» مخففاً من أكمل، والهمزةُ فيه للتعدية. وقرأ أبو بكر بتشديد^(٤) الميم، والتضعيفُ للتعدية أيضاً؛ لأنَّ الهمزةَ والتضعيفَ يتعاقبان في التعدية غالباً، والألفُ واللامُ في «العِدَّة» تَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا: أنها للعهدِ فيكونُ ذلك راجعاً إلى قوله تعالى: «فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ» وهذا هو الظاهرُ، والثاني: أن تكونَ للجنسِ، ويكونُ ذلك راجعاً إلى شهرِ رمضانَ المأمورِ بصومه، والمعنى أنكم تأتون ببدلِ رمضان كاملاً في عِدته سواءً كان ثلاثين أم تسعةً وعشرين. واللامُ في «ولتُكْبِرُوا» كهي في «ولتُكْمِلُوا»، فالكلامُ فيها كالكلامِ فيها، إلا أن القولَ الرابع لا يتأتى هنا.

قوله: «على ما هداكم» هذا الجارُّ متعلِّقٌ بـ «تُكْبِرُوا». وفي «على»

(١) التفسير ٥١٨/١.

(٢) البحر ٤٣/٢.

(٣) الآية ٥٨ يونس، وهي قراءة ابن سيرين وقتادة. المحتسب ٣١٣/١. وانظر: رصف المباني ٢٢٧.

(٤) السبعة ١٧٦؛ الكشف ٢٨٣/١.

- البقرة -

قولان، أحدهما: أنها على بابها من الاستعلاء، وإنما تعدى فعل التكبير بها لتضمينه معنى الحمد. قال الزمخشري^(١): «كأنه قيل: ولتُكَبِّرُوا الله حامدين على ما هداكم» قال الشيخ^(٢): «وهذا منه تفسيرٌ معنى لا إعراب، إذ لو كان كذلك لكان تعلق «على» بـ «حامدين» التي قدرها لا بـ «تُكَبِّرُوا»، وتقدير الإعراب في هذا هو: «ولتَحْمَدُوا الله بالتكبير على ما هداكم، كما قدره الناس في قوله^(٣)»:

٨٥١ - قد قَتَلَ اللهُ زياداً عَنِّي

أي: صَرَفَهُ بالقتل عني، وفي قوله^(٤):

٨٥٢ - وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرُّوعِ مِنَّا فَوَارِسٌ بصيرون في طَعْنِ الكَلْبِ والأبَاهِرِ

أي: متحكّمون بالبصيرة في طَعْنِ الكَلْبِ». والثاني: أنها بمعنى لامِ العِلَّةِ، والأول أولى لأنَّ المجازَ في الحرفِ ضعيفٌ.

و «ما» في قوله: «على ما هداكم» فيها وجهان، أظهرهما: أنها مصدرية، أي: على هدايته إياكم. والثاني: أنها بمعنى الذي. قال الشيخ^(٥): «وفيه بُعدٌ مِنْ وَجْهَيْنِ، أحدهما: حَذَفَ العائدِ تقديره: هداكموه، وقدره منصوباً لا مجزوراً باللام ولا بـإلى، لأنَّ حَذَفَ المنصوبِ أسهلُّ،

(١) الكشاف ١/٣٣٧.

(٢) البحر ٢/٤٤.

(٣) تقدم برقم ١٩٦.

(٤) البيت لكعب بن زهير، وهو في ديوانه ١٣٤ برواية:

يُرْدُونَ طَعْناً فِي الأَبَاهِرِ وَالكُلْبِ

كما ينسب لزيد الخليل الطائي، وهو في إعراب القرآن المنسوب خطأً للرجاج ٢/٥٣٤؛

وأما الشجري ٢/٢٦٨؛ والأشموني ٢/٢١٩؛ والهمع ٢/٣٠؛ والدرر ٢/٢٦.

(٥) البحر ٢/٤٤.

- البقرة -

والثاني: حَذَفُ مضافٍ يَصِحُّ به معنى الكلامِ، تقديرُه: على اتِّباعِ الذي هَدَاكُمْ أو ما أَشْبَهَهُ.

وُخْتِمَتْ هذه الآية بترجِّي الشكر لأنَّ قبلها تيسيراً^(١) وترخيصاً، فَنَاسَبَ خَتَمَهَا بذلك. وُخْتِمَتْ الآياتان قبلها بترجِّي التقوى، وهو قوله: «ولكم في القِصاصِ حياة»^(٢) وقوله: «كُتِبَ عليكم الصَّيَامُ»^(٣) لأنَّ القِصاصَ والصومَ من أشقِّ التكاليفِ، فَنَاسَبَ خَتَمَهَا بذلك، وهذا أسلوبٌ مطرَّدٌ، حيث وَرَدَ ترخيصٌ عَقِبَ بترجِّي الشكر غالباً، وحيث جاء عَدَمُ ترخيصٍ عَقِبَ بترجِّي التقوى وشبهها، وهذا من محاسنِ علمِ البيانِ.

آ. (١٨٦) قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ﴾: في «أجيب» وجهان أحدهما: أنها جملةٌ في محلِّ رفعٍ صفةٌ لـ «قريب» والثاني أنها خبرٌ ثانٍ لِإِنِّي، لأنَّ «قريب» خبرٌ أولٌ.

ولا بُدَّ من إضمارِ قولٍ بعدَ فاءِ الجزاءِ تقديرُه: فَقُلْ لهم إِنِّي قَرِيبٌ، وإنما احتجنا إلى هذا التقديرِ لأنَّ المترتبَ على الشرطِ الإخبارُ بالقُرْبِ. وجاء قوله «أجيب» مراعاةً للضميرِ السابقِ على الخبرِ، ولم يُراعَ الخبرُ فيقال: «يُجِيبُ» بالغَيْبَةِ مراعاةً لقوله: «قريب» لأنَّ الأشهرَ من طريقتي العربِ هو الأولُ، كقوله تعالى: «بل أنتم قومٌ تجهلون»^(٤) وفي أخرى «بل أنتم قومٌ تفتنون»^(٥)، وقولِ الشاعر^(٦):

(١) الأصل: «تيسير وترخيص» وهو سهو.

(٢) الآية ١٧٩ من البقرة.

(٣) الآية ١٧٨ من البقرة.

(٤) الآية ٥٥ من النمل.

(٥) الآية ٤٧ من النمل.

(٦) تقدم برقم ٧٢٣.

- البقرة -

٨٥٣ - وَإِنَّا لَقَوْمٌ مَا نَرَى الْقَتْلَ سُبَّةً إِذَا مَا رَأَتْهُ عَامِرٌ وَسَلُولُ / ولوراعى الخبر لقال: «مَا يَرُونَ الْقَتْلَ».

[٧١/أ]

وفي قوله: «عَنِّي» و«إِنِّي» التفاتٌ من عَيْبَةٍ إِلَى تَكَلُّمٍ، لِأَنَّ قَبْلَهُ، «وَلْتَكْبِرُوا لِلَّهِ» وَالاسْمُ الظَّاهِرُ فِي ذَلِكَ كَالضَّمِيرِ الغَائِبِ. وَالكَافُ فِي «سَأَلْتُكَ» لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِنْ لَمْ يَجْرَ لَهُ ذِكْرٌ، إِلَّا أَنَّ قَوْلَهُ: «أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ» يَدُلُّ عَلَيْهِ، لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ: «أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ عَلَى الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ». وَفِي قَوْلِهِ: «فَإِنِّي قَرِيبٌ» مَجَازٌ عَنْ سُرْعَةِ إِجَابَتِهِ لِدَعْوَةِ دَاعِيهِ، وَإِلَّا فَهُوَ مُتَعَالٍ عَنِ الْقُرْبِ الحَسِيِّ لِتَعَالِيهِ عَنِ الْمَكَانِ، وَنَظِيرُهُ: «وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ»^(١)، «هُوَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ أَعْنَاقِ رِوَا حَلِكُمْ»^(٢).

وَالْعَامِلُ فِي «إِذَا» قَالَ الشَّيْخُ^(٣): «قَوْلُهُ: أَجِيبُ» يَعْنِي «إِذَا» الثَّانِيَةَ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: أَجِيبُ دَعْوَتَهُ وَقَدْ دَعَايَهُ، فَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ لِمَجْرَدِ الظَّرْفِيَّةِ وَأَنْ تَكُونَ شَرْطِيَّةً، وَحَذَفَ جَوَابَهَا لِدَلَالَةِ «أَجِيبُ» عَلَيْهِ، وَحِينَئِذٍ لَا يَكُونُ «أَجِيبُ» هَذَا الْمَلْفُوظُ بِهِ هُوَ الْعَامِلُ فِيهَا، بَلِ ذَلِكَ الْمَحْذُوفُ، أَوْ يَكُونُ هُوَ الْجَوَابَ عِنْدَ مَنْ يُجِيزُ تَقْدِيمَهُ عَلَى الشَّرْطِ. وَأَمَّا «إِذَا» الْأُولَى فَإِنَّ الْعَامِلَ فِيهَا ذَلِكَ الْقَوْلُ الْمَقْدَّرُ. وَالْهَاءُ فِي «دَعْوَةٍ» لَيْسَتْ الدَّالَّةُ عَلَى الْمَرَّةِ نَحْوِ: ضَرْبَةٍ وَقَتْلَةٍ، بَلِ الَّتِي بُنِيَ عَلَيْهَا الْمَصْدَرُ نَحْوِ: رَحْمَةٌ وَنَجْدَةٌ، فَلِذَلِكَ لَمْ تَدُلَّ عَلَى الْوَحْدَةِ.

وَالْيَاءُ انْ مِنْ قَوْلِهِ: «الدَّاعِ - دَعَانٍ» مِنَ الزَّوَائِدِ عِنْدَ الْقُرَّاءِ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ تُشَبِّهْ لَهَا صُورَةً فِي الْمَصْحَفِ، فَمِنَ الْقُرَّاءِ مَنْ أَسْقَطَهَا تَبَعًا لِلرَّسْمِ وَقَفًا وَوَصْلًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يُشَبِّهُهَا فِي الْحَالِئِينَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُشَبِّهُهَا وَصْلًا

(١) الآية ١٦ من سورة ق.

(٢) حديث شريف رواه الترمذي في الدعوات ٥٩، التحفة ٤٢٩/٩ بلفظ «رؤوس رجالكم».

(٣) البحر ٤٦/٢.

- البقرة -

وَيَحْذِفُهَا وَقْفًا، وَجَمَلَةٌ هَذِهِ الزَّوَائِدُ اثْنَانِ وَسِتُونَ يَاءً، وَمَعْرِفَةٌ ذَلِكَ مُحَالَةٌ عَلَى كِتَابِ الْقِرَاءَاتِ^(١)، فَأَثْبَتَ أَبُو عَمْرٍو وَقَالُوا هَاتَيْنِ الْيَاءَيْنِ وَصَلًّا وَحَذْفًا وَقَفًّا.

قوله: «فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي» في الاستفعالِ هنا قولان، أحدهما: أَنَّهُ لِلطَّلِبِ عَلَى بَابِهِ، وَالْمَعْنَى: فَلْيَطْلُبُوا إِجَابَتِي قَالَهُ ثَعْلَبٌ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ بِمَعْنَى الْإِفْعَالِ، فَيَكُونُ اسْتَفْعَلُ وَأَفْعَلُ بِمَعْنَى، وَقَدْ جَاءَتْ مِنْهُ الْفَاطُ نَحْوُ: أَقْرَّ وَاسْتَقْرَّ؛ وَأَبَلَّ الْمَرِيضُ وَاسْتَبَلَّ، وَأَحْصَدَ الزَّرْعُ وَاسْتَحْصَدَ، وَاسْتَارَ الشَّيْءُ وَأَثَارَهُ، وَاسْتَعَجَلَهُ وَأَعَجَلَهُ، وَمِنْهُ اسْتَجَابَهُ وَأَجَابَهُ، وَإِذَا كَانَ اسْتَفْعَلُ بِمَعْنَى أَفْعَلُ فَقَدْ جَاءَ مُتَعَدِّيًّا بِنَفْسِهِ وَبِحَرْفِ الْجَرِّ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا مُتَعَدِّيًّا بِحَرْفِ الْجَرِّ نَحْوُ: «فَاسْتَجَبْنَا لَهُ»^(٢) فَاسْتَجَابَ لَهُمْ، وَمِنْ تَعَدِّيهِ بِنَفْسِهِ قَوْلُهُ^(٤):

٨٥٤ - وَدَاعٍ دَعَا يَأْمَنُ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبٌ وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: يَحْتَمِلُ هَذَا الْبَيْتُ أَنْ يَكُونَ مِمَّا حُذِفَ مِنْهُ حَرْفُ الْجَرِّ^(٥).

وَاللَّامُ لِأَمْرِ، وَفَرَّقَ الرَّمَانِيُّ بَيْنَ أَجَابَ وَاسْتَجَابَ: بِأَنَّ «اسْتَجَابَ» لَا يَكُونُ إِلَّا فِيمَا فِيهِ قَبُولٌ لِمَا دُعِيَ إِلَيْهِ نَحْوُ: «فَاسْتَجَبْنَا لَهُ»^(٦) «فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ»^(٧)، وَأَمَّا «أَجَابَ» فَأَعْمٌ لِأَنَّهُ قَدْ يُجِيبُ بِالمَخَالَفَةِ، فَجَعَلَ بَيْنَهُمَا عَمُومًا وَخُصُوصًا.

(١) انظر: الكشف لمكي ٣٣١/١.

(٢) الآية ٨٤ من الأنبياء.

(٣) الآية ١٩٥ من آل عمران.

(٤) تقدم برقم ٢١٥.

(٥) أي فيكون الأصل: فلم يستجب له.

(٦) الآية ٧٦ من الأنبياء.

(٧) الآية ١٩٥ من آل عمران.

- البقرة -

والجمهورُ على «يُرشدون» بفتح الياءِ وضمِّ الشينِ، وماضيه زَشَدَ بالفتح وقرأ^(١) أبو حيوة وابن أبي عبلة بخلافٍ عنهما بكسر الشين، وقرئ: بفتحها. وماضيه زَشَدَ بالكسر، وقرئ: «يُرشدون» مبنياً للمفعول، وقرئ: «يُرشدون» بضم الياءِ وكسر الشين من أرشد. والمفعولُ على هذا محذوفٌ تقديره: يُرشدون غيرهم.

آ. (١٨٧) قوله تعالى: ﴿ليلة الصيام﴾: منصوبٌ على الظرفِ، وفي الناصبِ له ثلاثة أقوالٍ، أحدها: - وهو المشهورُ عند المُعربين - أنه «أجلٌ»، وليس بشيءٍ، لأنَّ الإحلالَ ثابتٌ قبلَ ذلك الوقتِ. الثاني: أنه مقدرٌ مدلولٌ عليه بلفظ «الرفث»، تقديره: أجلٌ لكم أن ترفثوا ليلة الصيام، كما خرَّجوا قول الشاعر^(٢):

٨٥٥ - وبعضُ الحِلْمِ عندَ الجَهِّ - ل - لَلذِّةِ إِذْعَانُ

أي: إذعان للذلة إذعان، وإنما لم يَجْزُ أن يَنْتَصِبَ بِالرَّفْثِ لأنه مصدرٌ مقدرٌ بموصولٍ، ومعمولُ الصلة لا يتقدَّمُ على الموصولِ فلذلك احتجنا إلى إضمار عاملٍ مِنْ لفظ المذكورِ. الثالث: أنه متعلِّقٌ بالرفثِ، وذلك على رأي مَنْ يرى الاتساعَ في الظروفِ والمجروراتِ، وقد تقدَّم تحقيقه.

وأضيفت الليلة اتساعاً لأنَّ شرطَ صحته وهو النيةُ موجودةٌ فيها، والإضافة [تحصل] بأدنى ملائمةٍ، وإلا فمِنْ حَقِّ الظرفِ المضافِ إلى حَدَثٍ أن يُوجَدَ ذلك الحدثُ في جزءٍ من ذلك الظرفِ، والصومُ في الليلِ غيرُ معتبرٍ، ولكنَّ المُسَوِّغَ لذلك ما ذكَّرتُ لك.

(١) البحر ٤٧/٢؛ ابن عطية ٥٢٠/١؛ الشواذ ١٢.

(٢) البيت للفنند الزماني، وهو في أمالي القاضي ٢٦٠/١؛ والجمع ٩٤/٢؛ والدرر ١٢٤/٢.

أي: إذا حلمت على الجاهل ركبك فلحقك مذلة.

- البقرة -

والجمهورُ على «أَحَلَّ» مبنياً للمفعولِ للعلمِ به وهو اللّهُ تعالى،
وقرىء مبنياً^(١) للفاعلِ، وفيه حينئذٍ احتمالان، أحدهما: أن يكونَ من باب
الإضمارِ لفهمِ المعنى، أي أَحَلَّ اللّهُ، لأنَّ من المعلومِ أنه هو المُحَلَّلُ
والمحرَّمُ. والثاني: أن يكونَ الضميرُ عائداً على ما عاد عليه من قوله:
«فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي» وهو المتكلمُ، ويكونُ ذلك التفتاتاً، وكذلك في
قوله «لكم» التفتاتُ من ضميرِ العيّبةِ في: «فَلْيَسْتَجِيبُوا وَلْيُؤْمِنُوا». وعُدِّي
«الرفث» بالي، وإنما يتعدى بالياء لِمَا ضَمَّنَ مِنْ معنى الإفضاء، كأنه قيل:
أَحَلَّ لكم الإفضاءَ إلى نسايتكم بالرفث.

وقرأ عبدالله^(٢) «الرَّفُوثُ». والرَّفْثُ لغةٌ مصدرٌ: رَفَثَ يَرَفُثُ إذا تكلم
بالفحشِ، وأَرَفَثَ أتى بالرَّفْثِ، قال العجاج: ^(٣)

٨٥٦ - وَرَبُّ أَسْرَابِ حَجِيجٍ كُظْمٍ عَنِ اللَّغَا وَرَفَثِ التَّكْلَمِ

وقال الزجاج^(٤): - وَيُرَوَّى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - «إِنَّ الرَّفْثَ كَلِمَةٌ جَامِعَةٌ
لِكُلِّ مَا يَرِيدُهُ الرَّجُلُ مِنَ الْمَرْأَةِ». وقيل: الرفث: الجِماعُ نفسه، وأنشد^(٥):

٨٥٧ - وَيُرَيْنَ مِنْ أَنْسِ الْحَدِيثِ زَوَانِيَا وَلَهْنٌ عَنْ رَفَثِ الرِّجَالِ يَفَارُ

وقول الآخر: ^(٦)

٨٥٨ - فَظَلَّنَا هُنَالِكَ فِي نِعْمَةٍ وَكَلَّ اللَّذَاذَةَ غَيْرَ الرَّفْثِ

(١) قراءة ابن ميسرة كما في الشواذ ١٢؛ والبحر ٤٨/٢.

(٢) البحر ٤٨/٢؛ وابن عطية ١/٥٢١.

(٣) ديوانه ٤٥٦؛ والمحاسب ٢/٢٤٧؛ والخصائص ١/٣٣؛ واللسان: كظم.

(٤) معاني القرآن ١/٢٤٢.

(٥) لم أهد إلى قائله وهو في البحر المحيط ٢/٢٧.

(٦) لم أهد إلى قائله وهو في البحر المحيط ٢/٢٨.

- البقرة -

ولا دليل فيه لاحتمال إرادة مقدمات الجِماع كالمداعبَةِ والقُبلة،
وأُشدُّ^(١) ابنُ عباس وهو مُحرَّم: /

[٧١/ب]

٨٥٩ - وَهَنَّ يَمْشِين بِنَا هَمِيْسَا إِنْ يَصْدُقِ الطَيْرُ نَيْكَ لَمِيْسَا
فَقِيلَ لَهُ: رَفَّتْ، فَقَالَ: إِنَّمَا الرَّفْتُ عِنْدَ النِّسَاءِ^(٢).

قوله: «كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ» في محلِّ رفعٍ خَيْرٌ لَأَنَّ. و«تَخْتَانُونَ» في محلِّ
نصبٍ خَيْرٌ لَكَانَ. قَالَ أَبُو الْبِقَاءِ^(٣): «وَكُنْتُمْ هُنَا لَفْظُهَا لَفْظُ الْمَاضِي وَمَعْنَاهَا
الْمَاضِي أَيْضاً، وَالْمَعْنَى: أَنَّ الْإِخْتِيَانَ كَانَ يَقَعُ مِنْهُمْ فَتَابَ عَلَيْهِمْ مِنْهُ، وَقِيلَ:
إِنَّهُ أَرَادَ الْإِخْتِيَانَ فِي الْإِسْتِقْبَالِ، وَذَكَرَ «كَانَ» لِيُحْكِيَ بِهَا الْحَالَ كَمَا تَقُولُ: إِنْ
فَعَلْتَ كُنْتَ ظَالِماً» وَفِي هَذَا الْكَلَامِ نَظْرٌ لَا يَخْفَى.

و«تَخْتَانُونَ» تَفْتَعِلُونَ مِنَ الْخِيَانَةِ، وَعَيْنُ الْخِيَانَةِ وَأَوْ لِقَوْلِهِمْ: خَانَ
يَخُونُ، وَفِي الْجَمْعِ: خَوْنَةٌ، يُقَالُ: خَانَ يَخُونُ خَوْنًا وَخِيَانَةً، وَهِيَ ضِدُّ
الْأَمَانَةِ، وَتَخَوَّنْتُ الشَّيْءَ تَنَقَّصْتُهُ، قَالَ زَهْرِي^(٤):

٨٦٠ - بَارِزَةَ الْفَقَارَةَ لَمْ يَخْنَهَا قِطَافٌ فِي الرِّكَابِ وَلَا خِلَاءُ

وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥): «وَالْإِخْتِيَانُ: مِنَ الْخِيَانَةِ كَالِاِكْتِسَابِ مِنَ الْكَسْبِ،
فِيهِ زِيَادَةٌ وَشِدَّةٌ» يَعْنِي مِنْ حَيْثُ إِنَّ الزِّيَادَةَ فِي اللَّفْظِ تُنْبِئُ عَنْ زِيَادَةِ فِي
الْمَعْنَى، كَمَا قَدَّمَهُ فِي قَوْلِهِ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ. وَقِيلَ هُنَا: تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ أَي:

(١) لم أهدت إلى قائله وهو في اللسان رفث، وشواهد الكشاف ٤/٤٢٨؛ والدرر ١/١٩٩.

(٢) أي يكون هذا رفناً بحضرة النساء.

(٣) الإملاء ١/٨٣.

(٤) ديوانه ٦٣؛ والخصائص ٢/١٥١؛ اللسان: خلأ؛ وأرزفة الفقارة: مجتمعة، وذلك أشدُّ

لها؛ القِطَافُ: مقاربة الخطوة؛ الرِّكَابُ: الإبل؛ والخلَاءُ: من خلأت الناقة إذا بركت.

(٥) الكشاف ١/٣٣٨.

- البقرة -

تتعهدونها بإتيانِ النساء، وهذا يكون بمعنى التحويل، يقال: تَحَوَّنَه وَتَحَوَّلَهُ بالنون واللام، بمعنى تَعَهَّدَهُ، إلا أن النون بدلٌ من اللام، لأنه باللام أشهر.

و«عَلِمَ» إن كانتِ المتعدية لواحد بمعنى عَرَفَ، فتكونُ «أنَّ» وما في حيزها سادَّةً مَسَدًّا مفعولٍ واحدٍ، وإن كانتِ المتعدية لاثنتين كانتِ سادَّةً مَسَدًّا المفعولين على رأي سيبويه^(١)، ومَسَدٌّ أحدهما والآخرُ محذوفٌ على مذهب الأخصى.

وقوله: «هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ» لا محلٌّ له من الإعراب، لأنه بيانٌ للإحلالِ فهو استئنافٌ وتفسيرٌ. وَقَدَّمَ قَوْلَهُ: «هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ» على «وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ» تنبيهاً على ظهورِ احتياجِ الرجلِ للمرأةِ وَعَدَمِ صَبْرِهِ عنها، ولأنه هو البادىءُ بطلبِ ذلك، وكَتَبَ باللباسِ عن شِدَّةِ المخالطةِ كقوله - هو النابغة الجعدي^(٢) -:

٨٦١ - إِذَا مَا الضَّجِيعُ نَتَى جِيدَهَا تَنَنَّتْ عَلَيْهِ فَكَانَتْ لِبَاسًا
وفيها أيضاً^(٣):

٨٦٢ - لَسِيتُ أَنْسَاءً فَأَفْنَيْتُهُمْ وَأَفْنَيْتُ بَعْدَ أَنْسٍ أَنْسًا
قوله: «فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ» قد تقدَّم الكلامُ على «الآن». وفي وقوعه ظرفاً للأمرِ تأويلٌ، وذلك أنه للزمنِ الحاضرِ والأمرُ مستقبلٌ أبداً، وتأويلُهُ ما قاله أبو البقاء قال: ^(٤) «والآن: حَقِيقَتُهُ الوَقْتُ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ، وَقَدْ يَقَعُ عَلَى

(١) الكتاب ٦٤/١.

(٢) ديوانه ٨١؛ مشكل ابن قتيبة ١٤٢؛ والقرطبي ٣٤١/١؛ وشواهد الكشاف ٤٢٨/٤.

(٣) من قصيدة الشاهد السابق وهو في: اللسان: لبس؛ والقرطبي ٣١٦/٢؛ ابن عطية ٥٢٣/١.

(٤) الإملاء ٨٣/١.

- البقرة -

الماضي القريب منك، وعلى المستقبل القريب، تنزيلاً للقريب منزلة الحاضر، وهو المراد هنا، لأن قوله: «فالآن باشروهن» أي: فالوقت الذي كان يحرم عليكم فيه الجماع من الليل» وقيل: هذا كلامٌ محمولٌ على معناه، والتقدير: فالآن قد أبخنا لكم مباشرتهن، ودلَّ على هذا المحذوف لفظ الأمر فالآن على حقيقته.

وقرىء: «واتبعوا»^(١) من الأتباع، وتروى عن ابن عباس ومعاوية ابن قرة^(٢) والحسن البصري. وفسروا «ما كتب الله» بليلة القدر، أي: أتبعوا ثوابها، قال الزمخشري^(٣): «وهو قريبٌ من بدع التفاسير».

قوله: «حتى يتبين» «حتى» هنا غاية لقوله: «كلوا واشربوا» بمعنى إلى، ويقال: تبين الشيء وأبان واستبان وبان كله بمعنى، وكلها تكون متعدية ولازمة، إلا «بان» فلازم ليس إلا. و«من الخيط» من لابتداء الغاية وهي ومجرورها في محل نصب بـ يتبين، لأن المعنى: حتى يباين الخيط الأبيض الأسود.

و«من الفجر» يجوز فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون تبعيضية فتعلق أيضاً بـ «يتبين»؛ لأن الخيط الأبيض هو بعض الفجر وأوله، ولا يضرب تعلق حرفين^(٤) بلفظ واحدٍ بعاملٍ واحدٍ لاختلاف معنهما. والثاني: أن تتعلق بمحذوفٍ على أنها حالٌ من الضمير في الأبيض، أي: الخيط الذي هو أبيضٌ كائناً من الفجر، وعلى هذا يجوز أن تكون «من» لبيان الجنس كأنه قيل:

(١) قراءة الجمهور: «واتبعوا» وانظر: البحر ٥٠/٢؛ ابن عطية ٥٢٤/١.

(٢) معاوية بن قرة البصري، روى عن أبيه وعن معقل بن يسار، وروى عنه ابنه، توفي سنة ١١٣. انظر: تهذيب التهذيب ٢١٧/١٠.

(٣) الكشف ٣٣٩/١.

(٤) الأصل: «حرفان» وهو سهو.

- البقرة -

الخيَطُ الأبيَضُ الذي هو الفجرُ. والثالث: أن يكونَ تمييزاً، وهو ليس بشيء، وإنما بيَّن قوله «الخيَطُ الأبيَضُ» بقوله: «مِنَ الفجرِ»، ولم يبيِّن الخيَطُ الأسودَ فيقول: مِن الليلِ اكتفاءً بذلك، وإنما ذَكَرَ هذا دونَ ذاكِ لأنَّهُ هو المَنوطُ به الأحكامُ المذكورةُ من المباشرةِ والأكلِ والشُّربِ.

وهذا من أحسنِ التشبيهاتِ حيثُ شَبَّهَ بياضَ النهارِ بخيَطِ أبيضٍ، وسوادَ الليلِ بخيَطِ أسودٍ، حتى إنه لما ذَكَرَ عَدِيُّ بنَ حاتمٍ لرسولِ الله صلى الله عليه وسلم أنه فهمَ من الآيةِ حقيقةَ الخيَطِ تعجَّبَ منه، وقال: «إن وسادَكَ لَعَرِيضٌ»^(١) ويروى: «إنك لعريضُ القفا». وقد رُوِيَ أن بعضَ الصحابةِ فَعَلَ كَفَعَلَ عَدِيٍّ، ويروى أن بينَ قولِهِ «الخيَطُ الأبيَضُ» «مِن الخيَطِ الأسودِ» عاماً^(٢) كاملاً في النزولِ. وهذا النوعُ من بابِ التشبيهِ من الاستعارةِ، لأنَّ الاستعارةَ هي أن يُطَوَّى فيها ذِكْرُ المُشَبَّهِ، وهنا قد ذُكِرَ وهو قولُهُ: «مِن الفجرِ»، ونظيرُهُ قولُكَ: «رأيتُ أسداً من زيدٍ» لو لم تَذُكِرْ: «مِن زيدٍ» لكانَ استعارةً. ولكنَّ التشبيهَ هنا أبلغُ، لأنَّ الاستعارةَ لا بد فيها من دلالةٍ حاليةٍ، وهنا ليس ثَمَّ دلالةٌ، ولذلك مَكَثَ بعضُ الصحابةِ يَحْمِلُ ذلكَ على الحقيقةِ مدةً، حتى نَزَلَ «مِنَ الفجرِ» فَتَرِكَتِ الاستعارةُ وإن كانتَ أبلغَ لِمَا ذَكَرْتُ لك. والفجرُ مصدرُ فَجَرَ يَفْجُرُ أي: انشَقَّ.

قوله: «إلى الليلِ» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلِّقٌ بالإتمامِ فهو غايةٌ له. والثاني: أنه في محلِّ نصبٍ على الحالِ من الصيامِ، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، أي: كائناً إلى الليلِ، و«إلى» إذا كان ما بعدها من غيرِ جنسٍ ما قبلها لم يدخلْ فيه، والآيةُ من هذا القبيلِ.

(١) رواه مسلم ٧٦٧/٢؛ أبو داود ٧٦١/٢.

(٢) الأصل: «عام كامل» وهو سهو.

- البقرة -

«وأنتم عاكفون» جملةٌ حاليةٌ من فاعل «تباشروهنَّ»، والمعنى: تباشروهنَّ وقد نويتم الاعتكاف في المسجد، وليس المراد النهي عن مباشرتهنَّ في المسجد بقيد الاعتكاف، لأنَّ ذلك ممنوعٌ منه في غير الاعتكاف أيضاً.

والعُكُوف: الإقامة والملازمة له، يقال: عَكَفَ / بالفتح يَعَكِفُ بالضم [أ/٧٢] والكسر، وقد قُرئ: «يَعَكِفُونَ على أصنامٍ»^(١) بالوجهين وقال الفرزدق^(٢):

٨٦٣ - تَرَى حَوْلَهُنَّ الْمُعْتَفِينَ كَأَنَّهُمْ
على صَنَمٍ في الجاهلية عَكَفُ
وقال الطرماح^(٣):

٨٦٤ - وظلُّ بناتِ الليلِ حولي عَكُفًا
عكوف البواكي بينهنَّ صريعُ
ويقال: الافتعال منه في الخير، والانتفعال في الشرِّ. وأمَّا الاعتكافُ في الشرع فهو إقامةٌ مخصوصةٌ بشرائط، والكلامُ فيه بالنسبة إلى الحقيقة الشرعية كالكلام في الصلاة. وقرأ قتادة^(٤): «عَكِفُونَ» كأنه يقال: عَاكِفٌ وَعَكِفٌ نحو بار وَبَرٌّ وَرَابٌّ وَرَبٌّ. وقرأ الأعمش^(٥): «في المسجد» بالإفراد كأنه يريد الجنس.

قوله: «تلك حدودُ اللَّهِ» مبتدأٌ وخبرٌ، واسمُ الإشارةِ أَخْبَرَ عنه بجمعٍ، فلا جائزٌ أن يُشاربه إلى ما نهي عنه في الاعتكاف لأنه شيءٌ واحدٌ، بل هو إشارةٌ

(١) الآية ١٣٨ من الأعراف، قرأ حمزة والكسائي بكسر الكاف والباقون بالضم. انظر: السبعة ٢٩٢.

(٢) ديوانه ٥٦١؛ وتفسير الطبري ٥٤٠/٣؛ والبحر ٢٨/٢. والمُعْتَفُونَ: الذين يطلبون المعروف.

(٣) ديوانه ١٥٣؛ وتفسير الطبري ٥٣٩/٣؛ واللسان: بنو. وبنات الليل: الأحلام، أو أهوال الليل، أو النساء.

(٤) البحر ٥٣/٢؛ ابن عطية ٥٢٨/١؛ الشواذ ١٢ وقرأها كذلك مجاهد.

(٥) البحر ٥٤/٢؛ ابن عطية ٥٢٨/١؛ الشواذ ١٢.

- البقرة -

إلى ما تَضَمَّنَتْه آية الصيام من أولها إلى هنا، وآية الصيام قد تَضَمَّنَتْ عِدَّةَ أوامِرَ، والأمرُ بالشيءِ نَهْيٌ عن ضده، فبهذا الاعتبارِ كَانَتْ عِدَّةُ مناهي^(١)، ثم جاء آخرُها صريحُ النهي وهو: «ولا تباشروهنَّ» فأُطْلِقَ على الكلِّ «حدوداً» تغليبا للمنطوقِ به، واعتباراً بتلك المناهي التي تَضَمَّنَتْهَا الأوامرُ، فقيل فيها حدودٌ، وإنما اضْطُرَّرنَا إلى هذا التأويلِ لأنَّ المأمورَ به لا يقال فيه «فلا تَقْرُبُوها».

قال أبو البقاء^(٢): «دخولُ الفاءِ هنا عاطفةٌ على شيءٍ محذوفٍ تقديرُهُ: «تَبَّهوا فلا تَقْرُبُوها»، ولا يَجُوزُ في هذه الفاءِ أَنْ تكونَ زائدةً كالتي في قوله تعالى: «وإياي فارهبون»^(٣) على أحدِ القولين، لأنه كان ينبغي أن يتصَبَّ «حدودُ الله» على الاشتغال، لأنه الفصحُ فيما وَقَعَ قبل أمرِ أو نهْيي نحو: «زيداً فاضربْه، وعمراً فلا تُهِنْهُ»^(٤) فلَمَّا أَجْمَعَتِ القراءُ هنا على الرفعِ علمنا أَنَّ هذه الجملةُ التي هي «فلا تَقْرُبُوها» منقطعةٌ عمَّا قبلها، وإلا يلزم^(٥) وجودُ غيرِ الفصحِ في القرآن.

والحدودُ: جَمْعُ حَدٍّ وهو المنعُ، ومنه قيلَ للبوَّابِ: حَدَّادٌ، لأنه يَمْنَعُ من العبورِ. وحَدُّ الشيءِ منتهاهُ ومنقطَعُهُ، ولهذا يُقالُ: الحدُّ مانِعٌ جامعٌ أي: يَمْنَعُ غيرَ المحدودِ الدخولَ في المحدودِ. والنهْيُ عن القربانِ أَبْلَغُ من النهْيِ عن الالتباسِ بالشيءِ، فلذلك جاءتِ الآيةُ الكريمةُ.

وقال هنا: «فلا تَقْرُبُوها» وفي مواضعٍ أُخرى: «فلا تَعْتَدُوها»^(٦) ومثله:

(١) كذا في الأصل، لعل الأجود «مناه».

(٢) الإملاء ٨٣/١.

(٣) الآية ٤٠ من البقرة.

(٤) لأن خبر المبتدأ يضعف أن يكون إنشاءً.

(٥) التقدير: وإن لا نعتقد ذلك يلزم وجود.

(٦) الآية ٢٢٩ من البقرة.

- البقرة -

«وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ»^(١) «وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ»^(٢) لأنه غَلَبَ هنا جهة النهي إذ هو الْمُعَقَّبُ بقوله: «تلك حدود الله» وما كان مَنهياً عن فعله كان النهي عن قُرْبَانِهِ أبلغ، وأمَّا الآيات الأخرُ فجاء «فلا تَعْتَدُوهَا» عَقِبَ بيانِ أحكامِ ذُكِرَتْ قَبْلُ كالطلاقِ والعِدَّةِ والإيلاءِ والحَيْضِ والمواريثِ، فَنَاسَبَ أَنْ يَنْهَى عَنِ التَّعَدِّي فِيهَا، وهو مجاوزةُ الحَدِّ الذي حَدَّهُ اللهُ فِيهَا.

قوله: «كذلك يُبَيِّنُ اللهُ» الكافُ في محلِّ نصبٍ: إمَّا نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، أي: بياناً مثل هذا البيانِ، أو حالاً من المصدرِ المحذوفِ كما هو مذهبُ سيويه.

آ. (١٨٨) قوله تعالى: ﴿بَيْنَكُمْ﴾: في هذا الظرفِ وجهان، أحدهما: أن يتعلَّقَ بتأكلوا بمعنى: لا تَتَنَاقَلُوهَا فيما بينكم بالأكلِ. والثاني: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنه حالٌ من «أموالكم»، أي: لا تأكلوها كائناً بينكم. وقَدَّرَهُ أبو البقاء^(٣) أيضاً بكائنة^(٤) بينكم أو دائرةً بينكم، وهو في المعنى كقوله: «إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ»^(٥)، وفي تقدير «دائرة» - وهو كَوْنٌ مَقِيدٌ - نَظَرٌ لَا يَخْفَى، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: دَلَّتِ الْحَالُ عَلَيْهِ.

قوله «بالباطل» فيه وجهان، أحدهما: تعلُّقه بالفعل، أي: لا تأخذوها بالسببِ الباطلِ. الثاني: أَنْ يَكُونَ حَالاً، فَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ، وَلَكِنْ فِي صَاحِبِهَا اِحْتِمَالَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ الْمَالُ، كَأَنَّ الْمَعْنَى، لَا تَأْكُلُوهَا مُلْتَبِسَةً بِالْبَاطِلِ، وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي «تَأْكُلُوا» كَأَنَّ الْمَعْنَى: لَا تَأْكُلُوهَا مُبْطَلِينَ، أَي: مُلْتَبِسِينَ بِالْبَاطِلِ.

(١) الآية ٢٢٩ من البقرة.

(٢) الآية ١٤ من النساء.

(٣) الإملاء ٨٤/١.

(٤) الأصل: «بدائرة» وهو سهو لأنها سترد بعد قليل.

(٥) الآية ٢٨٢ من البقرة.

- البقرة -

قوله «وتذّلوا بها» في «تذّلوا» ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مجزومٌ عطفاً على ما قبله، ويؤيده قراءة أبي^(١): «ولا تذّلوا» بإعادة لا الناهية، والثاني: أنه منصوبٌ على الصرف^(٢)، وقد تقدّم معنى ذلك وأنه مذهب الكوفيين، وأنه لم يثبت دليل. والثالث: أنه منصوبٌ بإضمار أن في جواب النهي، وهذا مذهب الأخفش^(٣)، وجوزّه ابن عطية^(٤) والزمخشري^(٥) ومكي^(٦) وأبو البقاء^(٧). قال الشيخ^(٨): «وأما إعراب الأخفش وتجويز الزمخشري ذلك هنا فتلك مسألة: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن». قال النحويون: إذا نصب كان الكلام نهيّاً عن الجمع بينهما^(٩). وهذا المعنى لا يصح في الآية لوجهين، أحدهما: أن النهي عن الجمع لا يستلزم النهي عن كل واحد منهما على انفراجه، والنهي عن كل واحد منهما يستلزم النهي عن الجمع بينهما؛ لأن الجمع بينهما حصول كل واحد منهما، وكل واحد منهما منهي عنه ضرورة، ألا ترى أن أكل المال بالباطل حرام سواء أفرّد أم جمع مع غيره من المحرمات. والثاني - وهو أقوى - أن قوله «لنأكلوا» علة لما قبلها، فلو كان النهي عن الجمع لم تصح العلة له، لأنه مركب من شيئين لا تصح العلة أن ترتب على وجودهما، بل إنما ترتب على وجود أحدهما، وهو الإدلاء بالأموال إلى الحكام».

(١) البحر ٥٦/٢؛ ابن عطية ٥٣٠/١.

(٢) أي: إن الفعل كان حقه الرفع ولكن الواو صرفته إلى النصب.

(٣) معاني القرآن ١٦٠/١.

(٤) التفسير ٥٣١/١.

(٥) الكشف ٣٤٠/١.

(٦) المشكل ٨٨/١.

(٧) الإملاء ٨٤/١.

(٨) البحر ٥٦/٢.

(٩) أي أن الواو للمعية.

- البقرة -

و«بها» متعلّق بـ «تُدُلُّوا»، وفي الباء قولان، أحدهما: أنها للتعدية، أي لترسلوا بها إلى الحكام، والثاني: أنها للسبب بمعنى أن المراد بالإدلاء الإسراع بالخصومة في الأموال إما لعدم بينة عليها، أو بكونها أمانة كمال الأيتام. والضمير في «بها» الظاهر أنه للأموال وقيل: إنه / لشهادة الزور [ب/٧٢]

لدلالة السياق عليها، وليس بشيء.

و«من أموال» في محلّ نصبٍ صفةً لـ «فريقاً»، أي: فريقاً كائناً من أموال الناس.

قوله: «بالإثم» تَحْتَمِلُ هذه الباء أن تكون للسبب فتعلّق بقوله «لتأكلوا» وأن تكون للمصاحبة، فتكون حالاً من الفاعل في «لتأكلوا»، وتعلّق بمحذوفٍ أي: لتأكلوا ملتبسين بالإثم. «وأنتم تعلمون» جملةٌ في محلّ نصبٍ على الحال من فاعل «لتأكلوا»، وذلك على رأيٍ من يُجيز تعدّد الحال، وأما من لا يُجيز ذلك فيجعل «بالإثم» غير حالٍ.

آ. (١٨٩) قوله تعالى: ﴿عَنِ الْأَهْلَةِ﴾: متعلّق بالسؤال قبله، يُقال: «سأل به وعنه» بمعنى. والضمير في «يسألونك» ضميرٌ جماعية، وفي القصة أن السائل اثنان، فيَحْتَمِلُ ذلك وجهين، أحدهما: أن ذلك لكون الاثنين جمعاً. والثاني: من نسبة الشيء إلى جمعٍ وإن لم يصدُرْ إلا من واحدٍ منهم أو اثنين، وهو كثيرٌ في كلامهم.

والجمهور على إظهار نون «عَنْ» قبل لام «الاهلة»^(١) وورش على أصله من نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وقرئء شاذاً: «عَلْ هِلَّة» وتوجيهها أنه نقل حركة همزة «اهلة» إلى لام التعريف، وأدغم نون «عَنْ» في لام التعريف لسقوط همزة الوصل في الدَّرَج، وفي ذلك اعتدادٌ بحركة الهمزة المنقولة وهي لغةٌ من يقول: «لَحْمَر» من غير همزة وصلٍ.

(١) البحر ٦١/٢.

- البقرة -

وإنما جُمِعَ الهلالُ وإن كان مفرداً اعتباراً باختلافِ أزمَانِهِ، قالوا من حيث كونه هلالاً في شهرٍ غيرِ كونه هلالاً في آخر. والهلالُ هذا الكوكبُ المعروفُ. واختلفَ اللغويون: إلى متى يسمى هلالاً؟ فقال الجمهورُ: يُقال له: هلالٌ لِللَيْتَيْنِ، وقيل: لثلاثٍ، ثم يكونُ قمرًا. وقال أبو الهيثم^(١): «يُقال له هلالٌ لِللَيْتَيْنِ من أولِ الشهرِ وَلِلتَيْنِ من آخره وما بينهما قمرًا». وقال الأصمعي: «يُقال له هلالٌ إلى أن يُحَجَّرَ، وتحجيره أن يستديرَ له كالخيطِ الرقيق»، ويُقال له بَدْرٌ من الثانيةِ عشرةً إلى الرابعةِ عشرةً، وقيل: «يُسمى هلالاً إلى أن يَبْهَرَ ضَوْؤُهُ سوادَ الليلِ، وذلك إنَّما يكونُ في سبعِ ليالٍ»، والهلالُ يكونُ اسماً لهذا الكوكبِ، ويكونُ مصدرًا، يُقال: هَلَّ الشهرُ هلالاً. ويقال: أَهَلَّ الهلالُ واستَهَلَّ مبنياً للمفعولِ وَأَهْلَلْنَاهُ واستَهْلَلْنَاهُ، وقيل: يُقال: أَهَلَّ واستَهَلَّ مبنياً للفاعلِ وأنشد^(٢):

٨٦٥ - وشهرٌ مُستَهَلٌّ بعدَ شهرٍ وحولٌ بعدهُ حولٌ جَدِيدٌ

وسُمِّيَ هذا الكوكبُ هلالاً لارتفاعِ الأصواتِ عندِ رؤيته، وقيل: لأنه من البيانِ والظهورِ، أي: لظهوره وقتَ رؤيته بعدِ خفائه، ولذلك يُقال: تَهَلَّلَ وَجْهُهُ: ظَهَرَ فيه بِشَرٍّ وسرورٌ وإن لم يكنْ رَفَعَ صوتَه... (٣) ومنه قولُ تَابِطٍ شراً^(٤):

(١) أبو الهيثم الرازي، إمام لغوي، أدرك العلماء وأخذ عنهم، تصدر بالري للإفادة. توفي سنة ٢٧٦. البغية ٣٢٩/٢.

(٢) لم أهدت إلى قائله، وهو في اللسان: هلل؛ والبحر ٥٩/٢.

(٣) خرم في الأصل لم أتبينه.

(٤) البيت لأبي كبير الهذلي، وليس لتابط شراً، وهو في ديوان الهذليين ٩٤/٢؛ والقرطبي

٣٤٢/٢. والعارض المتهلل: المطر العارض. وقد كتب في الأصل على الهامش بعد

ذلك: «قد ذكرت في كتابي «أحكام القرآن» هذا القول عن الرازي بأبسط من هذا

ورددت عليه هناك فعليك به».

- البقرة -

٨٦٦ - وَإِذَا نَظَرْتَ إِلَىٰ أُسْرَةٍ وَجْهَهُ بَرَقَتْ كَبْرَقِ الْعَارِضِ الْمُتَهَلِّلِ

وقد تقدّم أن الإهلال الصراخ عند قوله: «وما أهلّ لغير الله به»^(١).
وفعال المضعّف^(٢) يطرّد في تكسيره أفعلة كأهله، وشذّ فيه فعل كقولهم: عنن
وحجج في: عنان وحجاج.

وقدّر بعضهم مضافاً قبل «الأهله» أي: عن حكم اختلاف الأهله لأن
السؤال عن ذاتها غير مفيد، ولذلك أجبوا بقوله: «قل هي مواقيت» وقيل:
إنهم لمّا سألوا عن شيء قليل الجدوى أجبوا بما فيه فائدة، وعدل عن
سؤالهم إذ لا فائدة فيه، وعلى هذا فلا يحتاج إلى تقدير مضاف.

و«للناس» متعلّق بمحذوف، لأنه صفة لـ «مواقيت» أي: مواقيت كائنة
للناس. والمواقيت: جمع ميقات، رجعت الواو إلى أصلها إذ الأصل:
موقات من الوقت، وإنما قلبت ياء لكسر ما قبلها، فلما زال موجهه في الجمع
رُدّت واواً، ولا ينصرف لأنه بزنة منتهى الجموع. والميقات منتهى الوقت.

قوله: «والحجج» عطف على «الناس»، قالوا: تقديره: ومواقيت الحجج،
فحذف الثاني اكتفاءً بالأول، ولما كان الحجج من أعظم ما تطلب مواقيته
وأشهره بالأهله أفرد بالذكر، وكأنه تخصص بعد تعميم، إذ قوله «مواقيت
للناس» ليس المعنى لذوات الناس، بل لا بُدّ من مضاف أي: مواقيت
لمقاصد الناس المحتاج فيها للتأقيت، ففي الحقيقة ليس معطوفاً على
الناس، بل على المضاف المحذوف الذي ناب «الناس» منابه في الإعراب.

وقرأ الجمهور «الحجج» بالفتح^(٣) في جميع القرآن إلا حمزة والكسائي

(١) الآية ١٧٣ من البقرة.

(٢) تضعيفه بتكرار حرف اللام وبينها ألف.

(٣) أي فتح الحاء منه، وانظر: السبعة ٢١٤؛ والبحر ٢/٦٢؛ والشواذ ١٢.

- البقرة -

وحفصاً^(١) عن عاصم فقرأوا «ججَّ البيت»^(٢) بالكسر، وقرأ الحسن وابن أبي إسحاق بالكسر في جميع القرآن، وهل هما بمعنى واحدٍ أو مختلفان؟ قال سيبويه^(٣): «هما مصدران» فالمفتوح كالردِّ والشدِّ، والمكسور كالذِّكر، وقيل: بالفتح هو مصدرٌ، وبالكسر هو اسمٌ.

قوله: «وليسَ البرُّ بأنَّ تأتوا» كقوله: «لبسَ البرُّ أنَّ تولُّوا»^(٤) وقد تقدَّم؛ إلاَّ أنَّه لم يُختلف هنا في رفع «البرِّ»، لأنَّ زيادةَ الباءِ في الثاني عيَّنت كونه خبراً، وقد تقدَّم لنا أنَّها قد تزاَّد في الاسم^(٥) ولا حاجة إلى إعادة ما تقدَّم.

وقرأ^(٦) أبو عمرو وحفص وورش «البُيوت» و«بُيوت»^(٧) بضمِّ الباء وهو الأصل، وقرأ الباقر بالكسر لأجلِ الياء، وكذلك في تصغيره، ولا يُبالى بالخروج من كسرٍ إلى ضمٍّ لأنَّ الضمَّةَ في الياء، والياءُ بمنزلة كسرتين فكانت الكسرةُ التي في الباء كأنها وليَّت كسرةً، قاله أبو البقاء^(٨).

و«مِنْ» في قوله: «مِنْ ظهورها» و«من أبوابها» متعلِّقةٌ بالإتيان ومعناها ابتداءُ الغاية. والضميرُ في «ظهورها» و«أبوابها» للبيوت، وجيء به كضمير المؤنثة الواحدة لأنه يجوزُ فيه ذلك.

(١) الأصل: وحفص وهو سهو.

(٢) الآية ٩٧ من آل عمران.

(٣) الكتاب ٢/٢١٦، ٢/٢٣٠.

(٤) الآية ١٧٧ من البقرة.

(٥) كذا في الأصل وهي لا تزاود في الاسم وإنما تزاود في الخبر.

(٦) السبعة ١٧٨، الكشف ١/٢٨٤.

(٧) لعله يعني ما ورد في أكثر من موضع في القرآن فالحكم عام في التنكير والتعريف.

(٨) الاملاء ١/٨٤.

- البقرة -

وقوله: «ولكنَّ البرَّ من اتقى» كقوله: «ولكنَّ البرَّ من آمن»^(١) سواءً بسواء. ولَمَّا تقدَّم جملتانِ خبريتان، وهما: «وليس البرُّ» و«ولكن البرَّ من اتقى» عطف عليهما جملتانِ أمريتان، الأولى للأولى، والثانية للثانية، وهما: «وأتوا البيوت» و«أتقوا الله». وفي التصريح بالمفعول في قوله: «واتقوا الله» دلالة على أنه محذوفٌ من اتقى، أي: اتقى الله.

آ. (١٩٠) قوله تعالى: ﴿في سبيلِ الله﴾: متعلِّقٌ بقاتلوا، على أحد معنيين: إمَّا أن تقدَّر مضافاً، أي في نصره سبيلِ الله، / والمراد بالسبيل: دينُ الله، لأنَّ السبيلَ في الأصلِ الطريقُ، فتجوَّز به عن الدين، لَمَّا كان طريقاً إلى الله، وإمَّا أن تُضمَّن «قاتلوا» معنى بالغوا في القتال في نصره دينِ الله. والذين يقاتلونكم «مفعولٌ» قاتلوا.

آ. (١٩١) قوله تعالى: ﴿حيثُ ثَقِفْتُمُوهم﴾: «حيث» منصوبٌ بقوله: «اقتلوهم»، و«ثَقِفْتُمُوهم» في محلِّ خفضٍ بالظرف، وثَقِفْتُمُوهم أي: ظفَرْتُم بِهِم، ومنه: «رجلٌ ثَقِيفٌ»: أي سريعُ الأخذ لأقرانه، قال^(٢):

٨٦٧ - فإمَّا تَثَقَّفُونِي فاقتلوني فَمَنْ أَثَقَّفَ فَلَيْسَ إِلَى خَلْوَدِ

وَنَقِفَ الشَّيْءَ ثِقَافَةً إِذَا حَدَقَهُ، وَمِنَ الثَّقَافَةِ بِالسِّيفِ، وَثَقِفْتُ الشَّيْءَ قَوْمُهُ وَمِنَ الرِّمَاحِ الْمُثَقَّفَةِ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٣):

٨٦٨ - ذَكَرْتُكَ وَالْخَطِيئُ يَخْطُرُ بَيْنَنَا وَقَدْ نَهَلْتُ مِنَّا الْمُثَقَّفَةَ السُّمْرُ

(١) الآية ١٧٧ من البقرة.

(٢) لم أمتد إلى قائله وهو في شواهد الكشاف ٣٦٧/٤.

(٣) البيت لأبي عطاء السندي، وهو في الحماسة ٦٦/١؛ وابن يعيش ٦٧/٢؛ والمغني

٤٧٦؛ والبحر ٥٩/١. والخطي: الرمح منسوب إلى الخط بالبحرين، والمثقفة السمر: الرماح.

- البقرة -

قوله: «مِنْ حَيْثُ» متعلّق بما قبله، وقد تُصَرِّفَ في «حيث» بجرّها بين كما جُرَّتْ بالباء وفي، وبإضافة «لدى» إليها. و«أخرجوكم» في محلّ جرّ بإضافتها إليه. ولم يذكر «للفتنة» ولا «للقتل» - وهما مصدران - فاعلاً ولا مفعولاً، إذ المراد إذا وُجِدَ هذان، من أيّ شخص كان بأي شخص كان، وقد تقدّم أنه يجوز حذفُ الفاعلِ مع المصدر.

قوله: «وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ» قرأ الجمهورُ الأفعالَ الثلاثة: «وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ حَتَّى يِقَاتِلُوَكُمْ، فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ» بالألف من القتال، وقرأها^(١) حمزة والكسائي من غير ألف من القتل. فأما قراءة الجمهور فهي واضحةٌ لأنها نَهَيْتْ عن مقدّمات القتل، فدلالتها على النهي عن القتل بطريق الأولى. وأما قراءة الأخوين ففيها تأويلان، أحدهما: أن يكونَ المجازُ في الفعل، أي: ولا تأخذوا في قتلهم حتى يأخذوا في قتلكم. ومنه «قُتِلَ مَعَهُ رَيْبُونُ»^(٢) ثم قال: «فَمَا وَهَنُوا» أي ما وَهَنَ مَنْ بَقِيَ مِنْهُمْ، وقال الشاعر^(٣):

٨٦٩ - فَإِنْ تَقْتُلُونَا نُقْتَلِكُمْ وَإِنْ تَفْصِدُوا الدَّمَ نَفْصِدِ

أي: فَإِنْ تَقْتُلُوا بَعْضَنَا. وَأَجْمَعُوا عَلَيَّ «فَاقْتُلُوهُمْ» أَنَّهُ مِنَ الْقَتْلِ، وَفِيهِ بَشَارَةٌ بِأَنَّهُمْ إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ فَإِنَّهُمْ مُتَمَكِّنُونَ مِنْهُمْ بِحَيْثُ إِنَّكُمْ أَمَرْتُمْ بِقَتْلِهِمْ لَا بِقَتَالِهِمْ لِنَصْرَتِكُمْ عَلَيْهِمْ وَحُذْلَانِهِمْ، وَهِيَ تَوْيْدُ قِرَاءَةِ الْأَخْوَيْنِ، وَيُؤَيِّدُ قِرَاءَةَ الْجُمْهُورِ: «وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

و«عند» منصوبٌ بالفعل قبله. و«حتى» متعلّقةٌ به أيضاً غايةٌ له بمعنى «إلى»، والفعلُ بعدها منصوبٌ بإضمار «أَنْ» كما تقرّر. والضميرُ في «فيه» يعودُ

(١) السبعة ١٧٩؛ الكشف ٢٨٥/١؛ البحر ٦٧/٢.

(٢) الآية ١٤٦ من آل عمران، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبو عمرو السبعة ٢١٧.

(٣) لم أهدت إلى قائله، وهو في البحر المحيط ٦٧/٢.

- البقرة -

على «عند»، إذ ضمير^(١) الظرف لا يتعدى إليه الفعل إلا بـ«في»، لأن الضمير يردُّ الأشياء إلى أصولها، وأصل الظرف على إضمار «في» اللهم إلا أن يتوسَّع في الظرف فيتعدى الفعل إلى ضميره من غير «في»، لا يقال: «الظرف ليس حكمه حكم ظاهره، ألا ترى أن ضميره يُجرُّ بفي وإن كان ظاهره لا يجوز ذلك فيه. ولا بد من حذف في قوله: «فإن قاتلوكم فاقتلوهم» أي: فإن قاتلوكم فيه فاقتلوهم فيه، فحذف للدلالة السياق عليه.

قوله: «كذلك جزاء» فيه وجهان، أحدهما: أن الكاف في محل رفع بالابتداء، و«جزاء الكافرين» خبره، أي: مثل ذلك الجزاء جزاؤهم، وهذا عند من يرى أن الكاف اسم^(٢) مطلقاً، وهو مذهب الأخفش. والثاني: أن يكون «كذلك» خبراً مقدماً، و«جزاء» مبتدأ مؤخرًا، والمعنى: جزاء الكافرين مثل ذلك الجزاء وهو القتل. و«جزاء» مصدر مضاف لمفعوله أي: جزاء الله الكافرين. وأجاز أبو البقاء^(٣) أن يكون «الكافرين» مرفوع المحل على أن المصدر مقدر من فعل مبني للمفعول، تقديره: كذلك يُجزى الكافرون، وقد تقدّم لنا في ذلك خلاف.

آ. (١٩٢) ومتعلق الانتهاء محذوف^(٤)؛ أي: عن القتال. وانتهى «افتعل» من النهي، وأصل انتهوا: انتهوا، فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت ساكنان فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، أو تقول: تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، فالتقى ساكنان، فحذفت الألف وبقيت الفتحة^(٥) تدلُّ عليها.

(١) انظر: البحر ٦٧/٢.

(٢) في الأصل «اسم» وهو سهو.

(٣) الاملاء ٨٥/١.

(٤) وذلك في قوله تعالى: «فإن انتهوا فإن الله غفور رحيم».

(٥) في الأصل: «الألف» وهو سهو.

- البقرة -

آ. (١٩٣) قوله تعالى: ﴿حَتَّى لَا تَكُونَ﴾: يجوزُ في «حتى» أن تكونَ بمعنى كي، وهو الظاهرُ، وأن تكونَ بمعنى إلى، وأن مضمرةٌ بعدها في الحالين. و«تكونُ» هنا تامةٌ و«فتنةٌ» فاعلٌ بها، وأما «ويكونُ الدينُ لله» فيجوزُ أن تكونَ تامةً أيضاً، وهو الظاهرُ، ويتعلَّقُ «الله» بها، وأن تكونَ ناقصةً و«الله» الخبرُ، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ أي: كائناً لله. و«إلا على الظالمين» في محلِّ رفعٍ خبرٌ «لا» التبرئة، ويجوزُ أن يكونَ خبرُها محذوفاً تقديرُه: لا عدوانَ على أحد، فيكونُ «إلا على الظالمين» بدلاً على إعادة تكرارِ العامل. وهذه الجملةُ وإن كانت بصورة النفي فهي في معنى النهي، لثلا يلزم الخُلْفُ في خبره تعالى^(١)، والعربُ إذا بالغت في النهي عن الشيء أبْرَزَتْه في صورة النفي المَحْضِ كأنه ينبغي ألا يوجد البتة فدلُّوا على هذا المعنى بما ذكرتُ لك، وعكسه في الإثبات إذا بالغوا في الأمر بالشيء أبْرزوه في صورة الخبر نحو: «والوالداتُ يُرْضِعْنَ»^(٢) وسيأتي.

آ. (١٩٤) قوله تعالى: ﴿الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ﴾ مبتدأ خبره الجارُ بعده، [٧٣/ب] ولا بُدَّ من حَذْفِ مضافٍ / تقديرُه: انتهاكُ حرمةِ الشهرِ الحرامِ بانتهاكِ حرمةِ الشهرِ. والألفُ واللامُ في الشهرِ الأول والثاني للعهد، لأنهما معلومان عند المخاطبين، فإنَّ الأولُ ذو القعدة من سنة سبع، والثاني من سنة ست. وقرئ: «والْحُرْمَاتُ» بسكونِ الراء، ويُعزى للحسن^(٣)، وقد تقدَّم أن جمعُ فَعْلَةٍ بشروطها يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجه: هذان الاثنانِ وَفَتْحُ العين، عند قوله «في ظلماتٍ»^(٤).

(١) قال صاحب البحر ٦٨/٢: «ولا يصح حَمَلُ ذلك على النفي الصحيح أصلاً لوجود العدوان على غير الظالم فكأنه يكون إخباراً غير مطابق وهو لا يجوز على الله تعالى.
(٢) الآية ٢٣٣ من البقرة.
(٣) البحر ٦٩/٢؛ الشواذ ١٢.
(٤) الآية ١٧ من البقرة.

- البقرة -

وقوله: «فَمَنْ اعْتَدَىٰ» يجوزُ في «مَنْ» وجهان، أحدهما: أن تكونَ شرطيةً وهو الظاهرُ فتكونُ الفاءُ (١) جواباً. والثاني: أن تكونَ موصولةً فتكونُ الفاءُ زائدةً في الخبر (٢)، وقد تقدّم لذلك نظائر.

قوله: «بمثلِ ما اعتدى» في الباء قولان، أحدهما: أن تكونَ غيرَ زائدةٍ، بل تكونُ متعلّقةً باعتدوا، والمعنى: بعقوبةٍ مثلِ جنابةٍ اعتدائه. والثاني: أنها زائدةٌ أي: مثلُ اعتدائه، فتكون: إمّا نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ أي: اعتداءً مماثلاً لاعتدائه، وإمّا حالاً من المصدرِ المحذوفِ كما هو مذهبُ سيويه أي: فاعتدوا الاعتداءً مُشبهاً باعتدائه. و«ما» يجوزُ أن تكونَ مصدريةً فلا تفتقرُ إلى عائِد، وأن تكونَ موصولةً فيكونُ العائدُ محذوفاً، أي: مثلُ ما اعتدى عليكم به، وجاز حذفه لأنَّ المضافَ إلى الموصولِ قد جُرَّ بحرفٍ جُرَّ به العائدُ واتَّحدَ المتعلّقان.

آ. (١٩٥) قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾: في هذه الباء ثلاثة

أوجه أحدها: أنها زائدةٌ في المفعول به لأن «ألقي» يتعدى بنفسه، قال تعالى: «فَأَلْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ» (٣)، وقال (٤):

٨٧٠ - حتى إذا أَلَقْتَ يداً في كافرٍ وَأَجَنَّ عَوْرَاتِ الثغورِ ظلامُها

فزيدت الباءُ في المفعولِ كما زيدت في قوله (٥):

٨٧١ - وَأَلْقَىٰ بِكَفَيْهِ الْفَتَىٰ اسْتِكَانَةً من الجوعِ وَهنا ما يُمِرُّ وما يحلُو

(١) أي: الفاء في قوله: «فاعتدوا».

(٢) ويضعف هذا يكون جملة الخبر إنشائية إضافة إلى زيادة الفاء في الخبر، وعلى هذا فالوجه الأول هو السديد، ووجبت الفاء لأن الجواب طلب.

(٣) الآية ٤٥ من الشعراء.

(٤) البيت للبيد، وهو في ديوانه ٣١٦؛ والبحر ٧١/٢. وألقت: أي الشمس، والكافر:

الليل الساتر، وعورأت الثغور: مواضع المخافة منها.

(٥) لم أهدد إلى قائله، وهو في البحر ٧١/٢.

- البقرة -

وهذا قولُ أبي عبيدة، وإليه ميلُ الزمخشري^(١)، قال: «والمعنى: ولا تُقبِضُوا التهلكة أيديكم؛ أي: لا تجعلوها آخذةً بأيديكم مالكةً لكم» إلا أنه مردودٌ بأنَّ زيادةَ الباءِ في المفعولِ لا تنقّسُ، إنما جاءتُ في الضرورة كقوله^(٢):

٨٧٢ - سُودُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ

الثاني: أنها متعلقةٌ بالفعلِ غيرُ زائدةٍ، والمفعولُ محذوفٌ، تقديره: ولا تُلقُوا أنفسكم بأيديكم، ويكون معناها السبب كقولك: لا تُقسِدُ حالكَ برأيك. الثالث: أن يضمنَ «ألقى» معنى ما يتعدى بالباء، فيُعدى تعديته، فيكونُ المفعولُ به في الحقيقة هو المجرورَ بالباءِ تقديره: ولا تُفضوا بأيديكم إلى التهلكة، كقولك: أفضيتُ بجنبي إلى الأرضِ أي: طرحتُه على الأرضِ، ويكونُ قد عبّرَ بالأيدي عن الأنفسِ، لأنَّ بها البطشَ والحركةَ، وظاهرُ كلامِ أبي البقاء^(٣) فيما حكاه عن المبرد أن «ألقى» يتعدى بالباء أصلاً من غيرِ تضمين، فإنه قال: «وقال المبرد: ليست بزائدةٍ بل هي متعلقةٌ بالفعلِ كمررتُ بزيدٍ والأولى حمّله على ما ذكرْتُ».

والتَّهْلُكَةُ: مصدرٌ بمعنى الهلاكِ، يُقال: هَلَكَ يَهْلِكُ هُلُكاً وَهَلَاكاً وَهَلَكَاءَ عَلَى وَزْنِ فَعْلَاءَ وَمَهْلِكاً وَمَهْلِكَةً مِثْلَ الْعَيْنِ وَتَهْلُكَةً. وقال الزمخشري^(٤) «ويجوزُ أن يقال: أصلُها التَّهْلُكَةُ بكسر اللام كالتَّجْرِبَةِ، على أنه مصدرٌ من هَلَكَ - يعني بتشديد اللام - فَأُبْدِلَتِ الْكِسْرَةُ ضَمَةً كَالْجَوَارِ

(١) الكشاف ١/٣٤٣.

(٢) تقدم برقم ٧٤٧.

(٣) الإملاء ١/٨٥.

(٤) الكشاف ١/٣٤٣.

- البقرة -

والجوار»، وردَّ عليه الشيخ^(١) بأنَّ فيه حَمَلًا على شاذٍ ودَعْوَى إبدالٍ لا دليل عليها، وذلك أنه جَعَلَهُ تَفْعِلَةً بالكسر مصدرَ فَعَّلَ بالتشديد، ومصدره إذا كان صحيحاً غيرَ مهموزٍ على تَفْعِيلٍ، وتَفْعِلَةٌ فيه شاذٌّ. وأمَّا تنظيره له بالجوار والجوار فليس بشيء، لأنَّ الضمَّ فيه شاذٌّ، فالأولى أن يقال: إنَّ الضمَّ أصلٌ غيرُ مُبَدَّلٍ من كسر. وقد حكى سيويه^(٢) مِمَّا جاء من المصادر على ذلك التَّضْرَّةُ والتَّضْرَّةُ. قال ابن عطية^(٣): «وقرأ الخليل التَّهْلُكَةَ بكسر اللام وهي تَفْعِلَةٌ من هَلَكَ بتشديد اللام» وهذا يُقْوِي قولَ الزمخشري.

وزعم ثعلب أن «تَهْلُكَةَ» لا نظير لها، وليس كذلك إما حكى سيويه. ونظيرها من الأعيان على هذا الوزن: التَّنْفِلَةُ^(٤) والتنصُّبَةُ^(٥).

والمشهورُ أنه لا فرقَ بين التَّهْلُكَةِ والهَلَاكِ، وقال قومٌ: التَّهْلُكَةُ: ما أمكن التحرُّزُ منه، والهَلَاكُ ما لا يمكن. وقيل: هي نفسُ الشيء المُهْلِك. وقيل: هي ما تَضُرُّ عاقبته. والهمزة في «ألقي» للجَعْلِ على صفة نحو: أَطْرَدْتُهُ أَي: جعلته طريداً فيه ليست للتعديَّة لأنَّ الفعلَ متعدياً قبلها، فمعنى أَلْقَيْتُ الشيءَ جَعَلْتُهُ لُقْيًى فهو فَعْلٌ بمعنى مَفْعُول، كما أن الطريدَ فَعِيلٌ بمعنى مفعول، كأنه قيل: لا تَجْعَلُوا أَنْفُسَكُمْ لُقْيًى إلى التَّهْلُكَةِ.

آ. (١٩٦) قوله تعالى: ﴿وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾: الجمهورُ على نصب «العمرة» على العطفِ على ما قبلها و«الله» متعلِّقٌ بِأَتَمُّوا، واللامُ لامُ المفعولِ من أجله. ويجوزُ أن تتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنها حالٌ من الحجِّ والعمرة،

(١) البحر ٥٩/٢.

(٢) الكتاب ٣٢٧/٢.

(٣) التفسير ٥٣٩/١.

(٤) النفل: الهبة.

(٥) النصب: التعب.

— البقرة —

تقديره: أتموها كائنين لله. وقرأ^(١) عليّ وابن مسعود وزيد بن ثابت: «والعمرة» بالرفع على الابتداء. و«الله» الخبر، على أنها جملة مستأنفة.

فوله: «فما استيسر» ما موصولة بمعنى الذي، ويضَعْفُ جَعَلَهَا نَكْرَةً موصوفة، وفيها ثلاثة أقوال، أحدها: أنها في محل نصب أي: فليهد أو فلينحر، وهذا مذهب ثعلب. والثاني: ويُعزى للأخفش^(٢) أنه مبتدأ والخبر محذوف تقديره: فعليه ما استيسر. والثالث: أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره: فالواجب ما استيسر واستيسر هنا بمعنى يسر المجرد كصعب واستصعب وغني واستغني، ويجوز أن يكون بمعنى تفعل نحو: تكبر واستكبر، وتعظم واستعظم. وقد تقدم ذلك في أول الكتاب.

والحصير: المنع، ومنه قيل للملك: الحصير، لأنه ممنوع من الناس، وهل حصر وأحصر بمعنى أو بينهما فرق؟ خلاف بين أهل العلم. فقال الفراء^(٣) والزجاج^(٤) والسياني^(٥) إنهما بمعنى، يُقالان في المرض والعدو جميعاً وأنشدوا^(٦):

٨٧٣ — وما هجر ليلي أن تكون تباعدت عليك ولا أن أحصرتك شغول

(١) الشواذ ١٢؛ البحر ٧٢/٢؛ وابن عطية ٥٤٢/١. ونسبها القرطبي ٣٦٩/٢ إلى الشعبي وأبي حيو.

(٢) معاني القرآن ١٦٢/١.

(٣) معاني القرآن للفراء ١١٨/١.

(٤) قال الزجاج في معاني القرآن ٢٥٦/١: «يقال للذي يمنعه الخوف والمرض أحصر، وللمحبوس حصر».

(٥) إسحاق بن مرار، راوية أهل بغداد، له: كتاب الجيم والنوادر، توفي سنة ٢٥٦. انظر: الإنباه ٢٢١/١؛ البلغة ٣٨؛ والبلغة ٤٣٩/١.

(٦) البيت لابن ميادة، وهو في اللسان: حصر؛ وشواهد الكشاف ٤٧٧/٤.

- البقرة -

وَفَرَّقَ بَعْضُهُمْ، فقال الزمخشري^(١): يقال: أُحْصِرُ فلاناً إذا معه أمرٌ من خوف أو مرض أو عجز، قال تعالى: «الذين أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(٢)، وقال ابن ميادة: «وما هَجُرُ لَيْلِي أَنْ تَكُونَ تَبَاعَدَتْ»، وُحْصِرَ إذا حبسه عدوٌّ أو سجن، هذا هو الأكثرُ في كلامهم، وهما بمعنى المنع في كل شيء / مثل: صَدَّهُ وَأَصَدَّهُ، وكذلك الفراء والشيباني، ووافقَه ابن عطية^(٣) أيضاً فإنه [٧٤/أ] قال: «والمشهورُ من اللغة: أُحْصِرُ بالمرضِ وُحْصِرَ بالعدوِّ. وعكس ابن فارس في «مجمله» فقال: «أُحْصِرُ بالمرضِ وَأُحْصِرُ بالعدوِّ» وقال ثعلب: «أُحْصِرُ فِي الْحَبْسِ أَقْوَى مِنْ أُحْصِرُ»، ويقال: حَصِرَ صدره أي: ضاق؛ ورجل حَصِرَ: لا يَبُوحُ بِسِرِّهِ، قال جرير^(٤):

٨٧٤ - وَلَقَدْ تَكَنَّفَنِي الْوُشَاةُ فَصَادَفُوا حَصِراً بِسَرِّكَ يَا أُمَيْمَ حَصُورَا

والْحَصِيرُ معروفٌ لامتناعِ بعضه ببعض، والحصير أيضاً الملك كما تقدّم لاحتجابه. قال لبيد^(٥):

٨٧٥ - جِنٌّ لَدَى بَابِ الْحَصِيرِ قِيَامٌ

قوله: «من الهدى» فيه وجهان، أحدهما: أن تكون «من» تبعيضيةً ويكون محلّها النصبَ على الحال من الضمير المستتر في «استيسر» العائد على «ما» أي: حال كونه بعض الهدى. والثاني: أن تكون «من» لبيان الجنس فتعلّق بمحذوفٍ أيضاً.

(١) الكشاف ١/٣٤٤.

(٢) الآية ٢٧٣ من البقرة.

(٣) التفسير ١/٥٤٢.

(٤) ديوانه ٥٧٨؛ واللسان: حصر؛ والبحر ٢/٦٠.

(٥) ديوانه ٢٩٠ وصدرة.

ومقامة غلب الرقاب كأنهم

والقرطبي ٢/٦٠؛ والبحر ٢٠/٦٠. وغلب الرقاب: غلاظها.

- البقرة -

وفي الهَدْيِ قولان، أحدهما: أنه جمعُ هَدْيَةٍ كَجَدْيِ جمعِ جَدْيَةٍ^(١) السَّرَجِ. والثاني: أن يكونَ مصدرًا واقعًا موقعَ المفعولِ أي: المُهْدَى، ولذلك يقعُ للأفرادِ والجمعِ. قال أبو عمرو بن العلاء: «لا أعرف لهذه اللفظة نظيرًا».

وقرأ^(٢) مجاهد والزهري: «الهُدْيُ» بتشديد الياء، وفيها وجهان، أحدهما: أن يكونَ جمعَ هَدْيَةٍ كمطية ومطايا وركية وركايا. والثاني: أن يكونَ فعيلًا بمعنى مفعول نحو: قَتِيلٌ بمعنى مَقْتُولٌ.

و «مَجْلَهُ» يجوزُ أن يَكُونَ ظرفَ مكانٍ أو زمانٍ، ولم يُقْرَأْ إِلَّا بكسرِ الحاءِ فيما عَلِمْتُ إِلَّا أنه يجوزُ لغةً فتحُ حائه إذا كان مكانًا. و فرَّقَ الكسائي بينهما، فقال: «المكسورُ هو الإحلالُ من الإحرامِ، والمفتوحُ هو مكانُ الحلولِ من الإحصارِ».

وقيل: «منكم» فيه وجهان، أحدهما: أن يكونَ في محلِّ نصبٍ على الحال من «مريضاً»؛ لأنه في الأصل صفةٌ له، فلما قُدِّمَ عليه انتصبَ حالاً. وتكونُ «مَنْ» تبعيةً، أي: فَمَنْ كان مريضاً منكم. والثاني: أجازهُ أبو البقاء^(٣) أن يكونَ متعلقاً بمريضاً، قال الشيخ^(٤): «وهو لا يكادُ يُعْقَلُ». «وَمَنْ» يجوزُ أن تكونَ شرطيةً وأن تكونَ موصولةً.

قوله: «أوبه أَدْيَى» يجوزُ أن يكونَ هذا من بابِ عَطْفِ المفرداتِ وأن يكونَ من بابِ عَطْفِ الجملِ: أما الأولُ فيكونُ «به» هذا الجارُّ والمجرورُ

(١) جدية السرج: القطعة المحشوة تحت السرج والرحل.

(٢) البحر ٧٤/٢؛ الشواذ ١٢.

(٣) لم يشر أبو البقاء إلى ذلك.

(٤) البحر ٧٥/٢.

معطوفاً على «مريضاً» الذي هو خبرٌ كان، فيكونُ في محلِّ نصبٍ. ويكونُ «أذى» مرفوعاً به على سبيلِ الفاعلية، لأنَّ الجارَّ إذا اعتمد رَفَعِ الفاعل عند الكل^(١)، فيصيرُ التقديرُ: فَمَنْ كان كائناً به أذى من رأسه. وأما الثاني فيكونُ «به» خبراً مقدِّماً، ومحلُّه على هذا رَفَعٌ، وفي الوجهِ الأولِ كان نصباً، و«أذى» مبتدأ مؤخَّرٌ، وتكونُ هذه في محلِّ نصبٍ لأنها عَطِفَتْ على «مريضاً» الواقعِ خبراً لكان، فهي وإن كانت جملةً لفظاً فهي في محلِّ مفردٍ، إذ المعطوفُ على المفردِ مفردٌ، لا يقال: إنه عاد إلى عطفِ المفرداتِ فيتحدُّ الوجهانِ لوضوحِ الفرقِ. وأجازوا أن يكونَ «أذى» معطوفاً على إضمارِ «كان» لدلالةِ «كان» الأولى عليها، وفي اسمِ «كان» المحذوفةِ حينئذ احتمالان، أحدهما: أن يكونَ ضميرَ «مَنْ» المتقدمة، فيكونُ «به» خبراً مقدِّماً، و«أذى» مبتدأ مؤخَّراً، والجملةُ في محلِّ نصبٍ خبراً لكان المضمرة. والثاني: أن يكونَ «أذى»، و«به» خبرها، قُدِّم على اسمِها.

وأجاز أبو البقاء^(٢) أن يكونَ «أوبه أذى» معطوفاً على «كان»، وأعرَبَ «به» خبراً مقدِّماً متعلِّقاً بالاستقرار، و«أذى» مبتدأ مؤخَّراً، والهاءُ في «به» عائدةٌ على مَنْ. وهذا الذي قاله خطَّاهُ الشيخُ^(٣) فيه، قال: «لأنه كان قد قَدَّمَ أن «مَنْ» شرطيةٌ، وعلى هذا التقدير يكونُ خطأً، لأنَّ المعطوفَ على جملةِ الشرطِ شرطٌ، والجملةُ الشرطيةُ لا تكونُ إلا فعليةً، وهذه كما ترى جملةٌ اسميةٌ على ما قرَّره. فكيف تكونُ معطوفةً على جملةِ الشرطِ التي يجبُ أن تكونَ فعليةً؟ فإن قيل: فإذا جعلنا «مَنْ» موصولةً فهل يصحُّ ما قاله من كونِ «به» أذى» معطوفاً على «كان»؟ فالجوابُ أنه لا يصحُّ أيضاً؛ لأنَّ «مَنْ» الموصولةُ إذا

(١) ليس عند الكل، وإنما هذا مذهبُ بعضهم، واعتماده هنا لأنه وقع خبراً.

(٢) لم يشر أبو البقاء إلى ذلك.

(٣) البحر ٧٥/٢.

- البقرة -

صُمَّنَتْ معنى اسم الشرط لَزِمَ أن تكون صلتها جملة فعلية أو ما هي في قوتها». والباء في «به» يجوز فيها وجهان، أحدهما: أن تكون للإلصاق، والثاني: أن تكون ظرفيةً.

قوله: «مِنْ رَأْسِهِ» فيه وجهان، أحدهما: أنه في محل رفع لأنه صفة لأذى، أي أذى كائن من رأسه. والثاني: أن يتعلّق بما يتعلّق «به» من الاستقرار، وعلى كلا التقديرين تكون «مِنْ» لابتداء الغاية.

قوله: «فَفِدْيَةٌ» في رفعها ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون مبتدأ والخبر محذوف، أي: فعلية فدية. والثاني: أن تكون خبر مبتدأ محذوف أي: فالواجب عليه فدية. والثالث: أن يكون فاعل فعلٍ مقدر أي: فَتَجِبُ عليه فدية. وقرئ شاذاً: «فَفِدْيَةٌ» نصباً، وهي على إضمار فعلٍ أي: فَلْيَفِدْ فديةً. و«مِنْ صِيَامٍ» في محل رفعٍ أو نصبٍ على حسب القراءتين صفة لـ «فدية»، فيتعلّق بمحذوف، و«أو» للتخيير، ولا بُدَّ مِنْ حَذْفِ فعلٍ قبل الفاء تقديره: فَحَلَقَ فَفِدْيَةً.

وقرأ^(١) الحسنُ والزهري «نُسْكُ» بسكون السين، وهو تخفيف المضموم. والأذى مصدرٌ بمعنى الإيذاء وهو الألم، يقال: آذاه يُؤذِيهِ إيذاءً وأذى، فكأن الأذى مصدرٌ على حَذْفِ الزوائد أو اسمٌ مصدرٍ كالعطاء اسم للإعطاء، والنبات للإنبات.

وفي النُسْكُ قولان، أحدهما: أنه مصدرٌ يقال: نَسَكَ ينسكُ نُسْكاً ونُسْكاً بالضم، والإسكان كما قرأه الحسن. والثاني: أنه جمع نَسِيكة، قال ابن الأعرابي: «النَسِيكة في الأصل سَبِيكة الفضة، وتُسَمَّى العبادة بها لأن العبادة مُشَبَّهَةٌ سَبِيكة الفضة في صفائها وخلوصها من الآثام، وكذلك سُمِّي العابدُ ناسكاً، وقيل للذبيحة «نَسِيكة» لذلك».

(١) البحر ٧٦/٢؛ الشواذ ١٢.

- البقرة -

قوله: «فَإِذَا أَمِنتُمْ» الفاء عاطفةٌ على ما تقدّم، و«إذا» منصوبةٌ بالاستقرار المحذوف؛ لأنّ التقدير: فعليه ما استيسر، أي. فاستقرّ عليه ما استيسر.

وقوله: «فَمَنْ تَمَتَّعَ» الفاء جوابُ الشرطِ بإذا، والفاء في قوله: «فما استيسر» جوابُ الشرطِ الثاني. ولا نعلمُ خلافاً أنه يقع الشرطُ وجوابه جواباً لشرطٍ آخر مع الفاء. وقد تقدّم الكلامُ على «فما استيسر» / فأغنى عن [٧٤/ب] إعادته.

قوله: «فصيام» في رفعه الأوجهُ الثلاثةُ المذكورةُ في قوله: «فَفِدْيَةٌ» وقرئ^(١) «فصيام» نصباً، على تقديرِ فليُصُمْ، وأضيف المصدرُ إلى ظرفه معنى، وهو في اللفظِ مفعولٌ به على السّعة. و«في الحج» متعلّقٌ بصيام. وقَدَّر بعضهم مضافاً أي: في وقتِ الحجّ. ومنهم مَنْ قَدَّر مضافين، أي: وقتِ أفعالِ الحجّ، ومنهم مَنْ قَدَّرَه ظرفَ مكانٍ أي: مكانِ الحجّ، ويترتّب على ذلك أحكامٌ.

قوله: «وَسَبْعَةَ» الجمهورُ على جرّ «سبعة» عطفاً على ثلاثة. وقرأ^(٢) زيد بن علي وابن أبي عمير: «وسبعة» بالنصب. وفيها تخريجان، أحدهما: قاله الزمخشري^(٣) وهو أن يكون عطفاً على محلّ «ثلاثة» كأنه قيل: فصيامُ ثلاثة، كقوله: «أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبةٍ يتيماً»^(٤)، يعني أن المضافَ إليه المصدرُ منصوبٌ معنىً بدليلِ ظهورِ عملِ المُنُونِ النصبِ في «يتيماً». والثاني: أن ينتصبَ بفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: «فَلْيَصُومُوا»، قال الشيخ^(٥):

(١) البحر ٧٨/٢ من دون نسبة.

(٢) البحر ٧٩/٢؛ القرطبي ٤٠١/٢.

(٣) الكشاف ٣٤٥/١.

(٤) الآية ١٤ من البلد.

(٥) البحر ٧٩/٢.

- البقرة -

«وهذا مُتَعَيِّنٌ، لَأَنَّ العَطْفَ على المَوْضِعِ يُشْتَرِطُ فِيهِ وَجُودَ المُخْرِجِ»^(١) يعني على مذهب سيويه.

قوله: «إِذَا رَجَعْتُمْ» منصوبٌ بصيام أيضاً، وهي هنا لِمَحْضِ الظرفِ، وليس فيها معنى الشرط. لا يقال: يَلْزَمُ أَنْ يَعْمَلَ عَامِلٌ وَاحِدٌ فِي ظَرْفِي زَمَانٍ، لَأَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ مَعَ العَطْفِ وَالبَدَلِ، وَهنا يَكُونُ عَطْفَ شَيْئَيْنِ على شَيْئَيْنِ، فَعَطْفَ «سَبْعَةٍ» على «ثَلَاثَةٍ» وَعَطْفَ «إِذَا» على «فِي الحَجِّ».

وفي قوله «رَجَعْتُمْ» شيان: أَحَدُهُما التَّفَاتُ، وَالأخَرُ الحَمْلُ على المعنى، أَمَّا الِاتِّفَاتُ: فَإِنَّ قَبْلَهُ «فَمَنْ تَمَتَّعَ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ» فِجَاءٌ بِضميرِ الغَيْبَةِ عَائِداً على «مَنْ»، فلو سِيقَ هَذَا على نِظْمِ الأَوَّلِ لَقِيلَ: «إِذَا رَجَعَ» بِضميرِ الغَيْبَةِ. وَأَمَّا الحَمْلُ: فَلأنه أتى بِضميرِ جَمْعٍ اعتِباراً بِمعنى «مَنْ»، وَلوراعى اللفظَ لأفردَ، فَقَالَ: «رَجَعَ».

وقوله: «تلك عشرة» مبتدأ وخبرٌ، والمشارُ إليه هي السبعة والثلاثة، ومميِّزُ السبعة والعشرة محذوفٌ للعلمِ به. وقد أثبت تاءَ التَّائِيثِ فِي العَدَدِ مَعَ حَذْفِ التَّمْيِيزِ، وَهوَ أَحْسَنُ الاستعمَالَيْنِ، وَيَجُوزُ إسقاطُ التَّاءِ حينئذٍ، وَفِي الحديثِ: «وَأَتْبَعُهُ بِسِتِّ مَن شِوَالِ»^(٢)، وَحكى الكسائي: «صُمْنَا مِنَ الشَّهْرِ خَمْسًا».

وفي قوله: «تلك عشرة» - مع أن من المعلوم أن الثلاثة والسبعة عشرة - أقوالٌ كثيرةٌ لأهلِ المعاني، منها قولُ ابنِ عرفة: «العرب إذا ذكرت

(١) أي وجود الداعي إلى ذلك، وليس ثمة داع هنا لأن «صيام» في الآية مصدر غير منون، وهو لا يعمل أصلاً في منصوب، فكيف نعطف على معموله بالنصب؟ وقد أعرب سيويه «عمرأ» في قولنا «هذا ضاربٌ زيدٌ غداً وعمرأ» منصوباً بفعل محذوف ولم يرتض أن يكون معطوفاً على «زيد» المجرور. انظر: الكتاب ٥٦/١، ٨٦/١.

(٢) رواه مسلم في: الصيام ٨٢٢/٢؛ أبو داود: الصوم ٨١٣/٢.

- البقرة -

عديدين، فمذهبهُم أن يُجملوهما»، وحسُن هذا القولُ الزمخشري (١) بأن قال: «فائدةُ الفَذْلِكَةِ في كل حساب أن يُعْلَمَ العددُ جملةً كما يُعْلَمُ تفصيلاً، لِيُحْتَاطَ به من جهتين فيتأكدُ العِلْمُ، وفي أمثالهم «علمان خَيْرٌ من علم». قال ابن عرفة: «وإنما تَفَعَّلَ العربُ ذلك لأنها قليلةُ المعرفة بالحساب، وقد جاء: «لا نَحْسِبُ ولا نَكْتُبُ» (٢)، وَوَرَدَ ذلك في أشعارِهِم، قال النابغة (٣):

٨٧٦ - تَوَهَّمْتُ آيَاتِ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لستِ أيامٍ وذا العامِ سابعُ
وقال الفرزدق (٤):

٨٧٧ - ثلاثٌ واثنتان فَهِنَّ خَمْسُ وسادسةٌ تَمِيلُ إلى شَمَامِ
وقال الأعمش (٥):

٨٧٨ - ثلاثٌ بِالْعِدَاةِ فَهِنَّ حَسْبِي وستٌ حين يُدْرِكُنِي العِشاءُ
فذلك تِسْعَةٌ في اليومِ رِيِّي وشُرْبُ المرءِ فَوْقَ الرِّيِّ داءُ
وقال آخر (٦):

٨٧٩ - فَسِرْتُ إِلَيْهِمْ عِشْرِينَ شَهْرًا وأربعةٌ فَذَلِكَ حِجَّتَانِ
وعن المبرد: «فتلك عِشْرَةٌ: ثلاثةٌ في الحج وسبعةٌ إذا [رجعتم] فَقَدَّمْ وأخَّرْ»، ومثله لا يَصِحُّ عنه. وقال ابن الباذش: «جاء بعشرة توطئة للخبر بعدها، لا أنها هي الخبرُ المستقلُّ بفائدة الإسناد كما تقول: «زيدٌ رجل صالح»

(١) الكشاف ١/٣٤٥.

(٢) رواه البخاري: (الفتح) ٤/١٢٦؛ المسند ٢/١٢٢.

(٣) تقدم برقم ٣٩٨.

(٤) ديوانه ٨٣٥؛ ومشكل ابن قتيبة ٢٤٣؛ والموشح للمرزباني ١١٤؛ واللسان: عشر؛ والبحر ٢/٧٩. وشمام: اسم جبل كما في اللسان: شمم.

(٥) ليسا في ديوانه، وهما في البحر ٢/٧٩.

(٦) لم أهدد إلى قائله، وهو في اللسان: عشر.

- البقرة -

يعني أن المقصود الإخبار بالصلاح، وجيء برجلٍ توطئةً، إذ معلومٌ أنه رجل .
وقال الزجاج^(١) «جَمَعَ العَدَدَيْنِ لجوازِ أن يُظَنَّ أنَّ عليه ثلاثةٌ أو سبعةٌ؛ لأنَّ الواوَ
قد تقوم مقامَ أو، ومنه: «مَنَى وثَلَاثَ ورُبَاعَ»^(٢) فأزال احتمالَ التخيير، وهذا
إنما يتمشى عند الكوفيين، فإنهم يُقيمون الواوَ مقامَ أو^(٣). وقال
الزمخشري^(٤): «الواوُ قد تجيء للإباحةِ في قولك: «جالس الحسنَ
وابن سيرين» ألا ترى أنه لو جالَسهما معاً أو أحدهما كان ممثلاً ففَذَلِكْتَ نفيًا
لِتَوْهَمِ الإباحةِ» قال الشيخ^(٥): «وفيه نظرٌ لأنه لا تُتَوَهَّمُ الإباحةُ، فإنَّ السياقَ
سياقُ إيجاب، فهو ينافي الإباحةَ، ولا ينافي التخييرَ، فإن التخييرَ يكون في
الواجبات، وقد ذكر النحويون الفرقَ بين التخييرِ والإباحةِ»^(٦).

قوله: «ذلك لِمَنْ» «ذلك» مبتدأ، والجارُّ بعده الخبرُ. وفي اللامِ
قولان، أحدهما: أنها على بابها، أي ذلك لازمٌ لِمَنْ. والثاني: أنها بمعنى
على، كقوله: «أولئك عليهم لعنةُ الله»^(٧)، ولا حاجةٌ إلى هذا. و«مَنْ» يجوز
أن تكونَ موصولةً وموصوفةً. و«حاضري» خبرٌ «يكن» وحذفتَ نونه للإضافة.
و«شديدُ العقاب» من باب إضافةِ الصفةِ المشبهةِ إلى مرفوعها، وقد تقدّم أن
الإضافة لا تكون إلا مِنْ نَصْبٍ، والنصبُ والإضافةُ أبلغُ من الرفعِ؛ لأنَّ فيها
إسنادَ الصفةِ للموصوفِ ثم ذكرَ مَنْ هي له حقيقةً، والرفعُ إنما فيه إسنادُها
لِمَنْ هي له حقيقةً، دونَ إسنادِ إلى موصوف.

(١) معاني القرآن ٢٥٨/١.

(٢) الآية ٣ من النساء.

(٣) انظر المسألة في الإنصاف ٤٧٨/٢.

(٤) الكشاف ٣٤٥/١.

(٥) البحر ٨٠/٢.

(٦) التخيير عدم جواز الجمع بينهما، والإباحة جوازه. ابن عقيل ١٣٣/٢.

(٧) الآية ١٦١ من البقرة. والأصل «اللغة» وهو سهو.

- البقرة -

آ. (١٩٧) قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ﴾: «الحجُّ» مبتدأ و«أشهرٌ»

خبره، والمبتدأ والخبر لا بد أن يصدقا على ذات واحدة، و«الحجُّ» فعلٌ من الأفعال، و«أشهرٌ» زمانٌ، فهما غيران، فلا بُدَّ من تأويل، وفيه ثلاثة احتمالات، أحدهما: أنه على حذف مضافٍ من الأول، تقديره: أشهرُ الحجِّ أشهرٌ معلومات. الثاني: الحذف من الثاني تقديره: الحجُّ حجٌّ أشهرٌ، فيكون حذف من كلِّ واحدٍ ما أثبت نظيره. الثالث: أن تجعل الحدث نفس الزمان مبالغةً، ووجه المجاز كونه حالاً فيه، فلما اتسع في الطرف جعل نفس الحدث، ونظيرها: «وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا»^(١) / وإذا كان ظرفُ الزمانِ [١/٧٥] نكرةً مُخبراً به عن حدثٍ جاز فيه الرفع والنصب مطلقاً، أي: سواءً كان الحدث مستوعباً للطرف أم لا، هذا مذهب البصريين.

وأما الكوفيون فقالوا: إن كان الحدث مستوعباً فالرفع فقط نحو: «الصومُ يومٌ» وإن لم يكن مستوعباً فهشام يلتزم رفعه أيضاً نحو: «ميعادُك يومٌ» والفراء يجيز نصبه مثل البصريين، وقد نُقل عنه أنه منع نصب «أشهر» يعني في الآية لأنها نكرة، فيكون له في المسألة قولان، وهذه المسألة بعيدة الأطراف تضمها كتب النحويين. قال ابن عطية^(٣): «وَمَنْ قَدَّرَ الْكَلَامَ: [الحج] فِي أَشْهُرٍ فَيَلْزِمُهُ مَعَ سَقُوطِ حَرْفِ الْجَرِّ نَصْبُ الْأَشْهُرِ، وَلَمْ يَقْرَأْ بِهِ أَحَدٌ» قال الشيخ^(٤): «ولا يلزم ذلك، لأنَّ الرفع على جهة الاتساع، وإن كان أصله الجرّفي».

قوله: «فَمَنْ»: «مَنْ» يجوزُ فيها أن تكون شرطية، وأن تكون موصولة كما تقدّم في نظائرها، و«فيهن» متعلّق بـ«فَرَضَ». والضميرُ في «فيهن» يعودُ على «أشهر»، وجيء به كضمير الإناث لما تقدّم من أن جمع غير العاقل في

(١) الآية ١٥ من الأحقاف.

(٢) معاني القرآن ١/١١٩.

(٣) ابن عطية ١/٥٥٢.

(٤) البحر ٢/٨٤.

- البقرة -

القَلَّةُ يُعَامَلُ مَعَامَلَةَ جَمْعِ الْإِنَاثِ عَلَى الْأَفْصَحِ ، فَلِذَلِكَ جَاءَ «فِيهِنَّ» دُونَ «فِيهَا» ، وَهَذَا بِخِلَافِ قَوْلِهِ «مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ»^(١) لِأَنَّهُ هُنَاكَ جَمْعٌ كَثْرَةٌ .

قوله : «فَلَارَفَتْ» الفَاءُ : إِمَّا جَوَابُ الشَّرْطِ ، وَإِمَّا زَائِدَةٌ فِي الْخَبْرِ عَلَى حَسَبِ النُّحَوِيِّينَ الْمُتَقَدِّمِينَ . وَقَرَأَ^(٢) أَبُو عَمْرٍو وَابْنُ كَثِيرٍ بِتَنْوِينِ «رَفَتْ» وَ«فُسُوقٌ» وَرَفَعِيهِمَا وَفَتَحَ «جِدَالَ» ، وَالْبَاقُونَ بِفَتْحِ الثَّلَاثَةِ ، وَأَبُو جَعْفَرٍ - وَيُرْوَى عَنْ عَاصِمٍ - بَرَفَعَ الثَّلَاثَةَ وَالتَّنْوِينَ ، وَالْعَطَارِدِيُّ^(٣) بَنَصَبِ الثَّلَاثَةِ وَالتَّنْوِينَ .

فَأَمَّا قِرَاءَةُ الرَّفْعِ فِيهَا وَجِهَانِ ، أَظْهَرُهُمَا : أَنَّ «لَا» مَلْغَاةٌ وَمَا بَعْدَهَا رَفْعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَسَوْغُ الْإِبْتِدَاءِ بِالنُّكْرَةِ تَقَدُّمُ النُّفْيِ عَلَيْهَا . وَ«فِي الْحَجِّ» خَبْرُ الْمَبْتَدَأِ الثَّلَاثِ ، وَحُذِفَ خَبْرُ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي لِدَلَالَةِ خَبْرِ الثَّلَاثِ عَلَيْهِمَا ، أَوْ يَكُونُ «فِي الْحَجِّ» خَبْرُ الْأَوَّلِ ، وَحُذِفَ خَبْرُ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ لِدَلَالَةِ خَبْرِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِمَا ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «فِي الْحَجِّ» خَبْرَ الثَّلَاثَةِ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «فِي الْحَجِّ» خَبْرَ الثَّانِي ، وَحُذِفَ خَبْرُ الْأَوَّلِ وَالثَّلَاثِ لِقُبْحِ مِثْلِ هَذَا التَّرْكِيبِ ، وَلِتَأْدِيَتِهِ إِلَى الْفُضْلِ .

وَالثَّانِي : أَنْ تَكُونَ «لَا» عَامِلَةً عَمَلٍ لَيْسَ ، وَلِعْمَلِهَا عَمَلَهَا شَرْطٌ : تَنْكِيْرُ الْأَسْمِ ، وَأَلَّا يَتَقَدَّمَ الْخَبْرُ وَلَا يَنْتَقِضَ النُّفْيُ ، فَيَكُونُ «رَفَتْ» اسْمَهَا وَمَا بَعْدَهُ عَطْفٌ عَلَيْهِ ، وَ«فِي الْحَجِّ» الْخَبْرُ عَلَى حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ التَّقَادِيرِ فِيمَا قَبْلَهُ . وَابْنُ عَطِيَّةٍ^(٤) جَزَمَ بِهَذَا الْوَجْهِ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ لِأَنَّ إِعْمَالَ «لَا» عَمَلٌ لَيْسَ لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ صَرِيحٌ ، وَإِنَّمَا أُنْشِدُوا أَشْيَاءَ مُحْتَمَلَةً ، أُنْشِدَ سَبِيوِيَهُ^(٥) :

(١) الآية ٣٦ من التوبة .

(٢) السبعة ١٨٠ ؛ الكشف ٢٨٥/١ ؛ البحر ٨٨/٢ ؛ الشواذ ١٢ .

(٣) وهو أبو رجاء وتقدّمت ترجمته .

(٤) التفسير ٥٥٤/١ .

(٥) البيت لسعد بن مالك ، وهو في الكتاب ٢٨/١ ؛ والحماسة ٢٦٦/١ ؛ وكتاب اللامات ١٠٧ ؛ وأمالِي الشجري ٢٨٢/١ ؛ واللسان : برح ، ورفض المياني ١٦٦ ؛ وابن يعيش ١٠٨/١ ؛ والهمع ١٢٥/١ ؛ والدرر ٩٧/١ . والبراح : أن يزول من مكانه ويبارحه .

- البقرة -

٨٨٠ - مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَا حُ
وَأَنْشُدْ غَيْرَهُ^(١):

٨٨١ - تَعَزَّ فَلَاشِيءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا
وَلَا وَزَّرُ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقِيَا
وقول الآخر^(٢):

٨٨٢ - أَنْكَرْتُهَا بَعْدَ أَعْوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا
لَا الدَّارُ دَاراً وَلَا الْجِيرَانُ جِيرَانَا
وَأَنْشُدْ ابْنَ الشَّجَرِيِّ^(٣):

٨٨٣ - وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاقِيَا
سِوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مَتْرَاحِيَا
والكلام في هذه الآيات له موضع غير هذا.

وأما مَنْ نَصَبَ الثَّلَاثَةَ مَنْوَنَةً فَتَخْرِيجُهَا عَلَى أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةٌ عَلَى
المصدرِ بِأَفْعَالٍ مُقَدَّرَةٍ مِنْ بَفْظِهَا، تَقْدِيرُهُ: فَلَا يَرْفُتُ رَفْتًا وَلَا يَفْسُقُ فُسُوقًا
وَلَا يَجَادِلُ جِدَالًا، وَحَيْثُ فَلَا عَمَلٌ لَهَا فِيمَا بَعْدَهَا، وَإِنَّمَا هِيَ نَافِيَةٌ لِلْجَمَلِ
المقدرة، و«في الحج» متعلقٌ بِأَيِّ المَصَادِرِ الثَّلَاثَةِ شِئَتْ، عَلَى أَنَّ المَسْأَلَةَ
مِنَ التَّنَازُعِ، وَيَكُونُ هَذَا دَلِيلًا عَلَى تَنَازُعِ أَكْثَرِ مِنْ عَامِلَيْنِ، وَقَدْ يُمْكِنُ أَنْ
يُقَالَ: إِنَّ هَذِهِ «لَا» هِيَ الَّتِي لِلتَّبَرُّثِ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَرَى أَنَّ اسْمَهَا مَعْرَبٌ
مَنْصُوبٌ، وَإِنَّمَا حُدِّفَ تَنْوِينُهُ تَخْفِيفًا، فَرُوجِعُ الْأَصْلُ فِي هَذِهِ القِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ
كَمَا رُوجِعَ فِي قَوْلِهِ^(٤):

٨٨٤ - أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا
وقد تقدّم تحريرُ هذا المذهب.

(١) تقدم برقم ٣٩٥.

(٢) لم أمتد إلى قائله، وهو في البحر ٨٨/٢؛ وشذور الذهب ١٩٦.

(٣) تقدم برقم ٣٩٦ وأنشده ابن الشجري في أماليه ٢٨٢/١.

(٤) تقدم برقم ٩٥.

- البقرة -

وأما قراءة الفتح في الثلاثة فهي «لا» التي للتبرئة. وهل فتحة الاسم فتحة إعراب أم بناء^(١)؟ قولان، الثاني للجمهور. وإذا بُني معها فهل المجموع منها ومن اسمها في موضع رفع بالابتداء، وإن كانت عاملة في الاسم النصب على الموضع ولا خبر لها؟ أو ليس المجموع في موضع مبتدأ، بل «لا» عاملة في الاسم النصب على الموضع وما بعدها خبر لـ «لا»، لأنها أُجريت مجرى «أن» في نصب الاسم ورفع الخبر؟ قولان، الأول قول سيويه^(٢)، والثاني قول الأخفش. وعلى هذين المذهبين يترتب الخلاف في قوله «في الحج» فعلى مذهب سيويه يكون في موضع خبر المبتدأ، وعلى رأي الأخفش يكون في موضع خبر «لا»، وقد تقدم ذلك أول الكتاب، وإنما أعيد بعضه تنبيهاً عليه.

وأما من رفع الأولين وفتح الثالث: فالرفع على ما تقدم، وكذلك الفتح، إلا أنه ينبغي أن يُنبه لشيء: وهو أننا إذا قلنا بمذهب سيويه من كون «لا» وما بُني معها في موضع المبتدأ يكون «في الحج» خبراً عن الجميع، إذ ليس فيه إلا عطف مبتدأ على مبتدأ. وأما على مذهب الأخفش فلا يجوز أن يكون «في الحج» إلا خبراً للمبتدئين أو خبراً لـ «لا». ولا يجوز أن يكون خبراً للكل لاختلاف الطالب، لأن المبتدأ يطلبه خبراً له ولا يطلبه خبراً لها.

وإنما قرئ كذلك^(٣)، قال الزمخشري^(٤): «لأنهما حملا الأولين على معنى النهي، كأنه قيل: فلا يكونن رفث ولا فسوق، والثالث على معنى الإخبار بانتفاء الجدال، كأنه قيل: ولا شك ولا خلاف في الحج» واستدل

(١) انظر: المقتضب ٤/٣٥٧؛ وابن عقيل ١/٣٣٥، ولعل الأفصح أن يقول «أوبناء».

(٢) الكتاب ١/٣٤٥.

(٣) أي قراءة أبي عمرو وابن كثير برفع الأولين، ونصب الآخر.

(٤) الكشاف ١/٣٤٧.

- البقرة -

على أنّ المنهَى عنه هو الرفثُ والفسوقُ دونَ الجَدالِ بقوله عليه السلام: «مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ»^(١) وأنه لم يَذْكَرِ الجَدالَ. وهذا الذي ذَكَرَهُ الزمخشري سبقه إليه صاحبُ هذه القراءة، إلا أنه أفصحَ عن مراده، قال^(٢) أبو عمرو بن العلاء - أحد قارئها -: الرفْعُ بمعنى فلا يكونُ رَفْثٌ ولا فسوقٌ؛ أي شيءٌ يَخْرُجُ من الحَجِّ، ثم ابتداءُ النفيِ فقال: «ولا جدالاً»، فأبو عمرو لم يجعل النفيين الأولين نهياً، بل تركهما على النفي الحقيقي؛ فَمِنْ ثَمَّ كان في قوله هذا نظراً؛ فإن جملة النفي بلا التبرئة قد يرادُ بها النهي أيضاً، وقيل ذلك في قوله: «لا ريبَ فيه»^(٣). والذي يظهر في الجوابِ عن ذلك ما نقله أبو عبد الله^(٤) الفاسي عن بعضهم فقال: «وقيل: الحُجَّةُ لَمَنْ رفعهما أن النفي فيهما ليس بعامٍّ، إذ قد يقع الرفثُ والفسوقُ في الحج من بعض الناس بخلاف نفي الجدال في أمر الحج فإنه عامٌّ...»^(٥) وهذا يتمشى على عُرْفِ النحويين فإنهم يقولون: لا العاملةُ عملٌ «ليس» لنفي الوحدَةِ، والعاملةُ عملٌ «إن» لنفي الجنس، قالوا: ولذلك يُقال: لا رجلٌ فيها بل رجلان أو رجال إذا رفعت، ولا يحسن ذلك إذا بَنِيَتْ اسمها أو نَصَبَتْ بها^(٦). وتوسَّطَ بعضهم فقال: التي للتبرئة نصٌّ في العموم، وتلك ليست نصّاً، والظاهرُ أن النكرة في سياق النفي مطلقاً للعموم.

(١) البخاري: باب فضل الحج؛ الفتح ٣/٣٨٢؛ مسلم: فضل الحج والعمرة ٢/٩٨٣.

(٢) انظر: القرطبي ٢/٤٠٨.

(٣) الآية ٢ من البقرة.

(٤) محمد بن أحمد الفاسي، أخذ عن أحمد بن خلوص، توفي سنة ٦١٤، انظر: طبقات القراء ٢/٦٨.

(٥) حرم في الأصل ولم تثبت شيئاً للنسخ الأخرى.

(٦) بيني اسمها إن كان مفرداً؛ ويُنصب إن كان مضافاً أو شبيهاً به.

- البقرة -

وقد تقدّم معنى الرَّفَثِ وَالْفِسْقِ . وقرأ^(١) عبدالله «الرَّفُوث» وهو مصدر بمعنى الرَّفَثِ .

وقوله: «فلا رفث» وما في حيزه في محلّ جزمٍ إن كانت «مَنْ» شرطيةً، ورفعٍ إن كانت موصولةً، وعلى كلا التقديرين فلا بُدَّ من رابطٍ يَرْجِعُ إلى «مَنْ»؛ لأنها إن كانت شرطيةً فقد تقدّم أنه لا بد من ضميرٍ يعودُ على اسمِ الشرط، وإن كانت موصولةً فهي مبتدأً والجملةُ خبرُها ولا رابطَ في اللفظ، فلا بُدَّ من تقديره وفيه احتمالان، أحدهما: أن تقدّره بعد «جدال» تقديره: ولا جدالَ منه ويكون «منه» صفةً لـ «جدال»، فيتعلّقُ بمحذوفٍ، فيصيرُ نظيرَ قولهم: «السَّمْنُ مَنْوَانٍ بدرهم» تقديره: منوانٍ منه . والثاني: أن يُقدَّرَ بعد الحجج» تقديره: ولا جدالَ في الحججِ منه، أو: له . ويكونُ هذا الجارُّ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من «الحجج» . وللكوفيين في هذا تأويلٌ آخرُ / وهو أن الألفَ واللامَ نابتَ منابَ الضميرِ، والأصلُ: في حججه، كقوله: «وأما مَنْ خافَ مقامَ ربِّه» ثم قال: «فإنَّ الجنةَ هي المأوى»^(٢) أي: مأواه .

وكرّر الحججَ وَضِعاً للظاهر موضعَ المضمّرِ تفضيماً كقوله^(٣):

٨٨٥ - لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ

وكأنَّ نظَمَ الكلامَ يقتضي: «فمَنْ فرضَ فيهنَّ الحججَ فلا رفثَ فيه»، وحسّنَ ذلك في الآيةِ الفصلُ بخلاف البيت .

والجدالُ مصدر «جادل». والجدالُ: أشدُّ الخصامِ مشتقٌّ من الجدالة،

(١) البحر ٢/٨٨٢؛ ابن عطية ١/٥٥٥ .

(٢) الآية ٤٠ من النزاعات .

(٣) تقدم برقم ٤٩٠ .

- البقرة -

وهي الأرض؛ كأنَّ كلَّ واحد من المتجادِلين يرمي صاحبه بالجدالِة، قال الشاعر^(١):

٨٨٦ - قد أَرَكَبُ الآلَةَ بعدَ الآلَةِ وأتَرُكُ العَاجِزَ بالجدالِةِ

ومنه: «الأجدل» الصقر، لشدته. والجدلُ قتلُ الحبل، ومنه: زمامُ مجدولٍ أي مُحَكَّم القتلِ.

قوله: «وما تَفَعَّلُوا من خَيْرٍ» تقدَّم الكلامُ على نظيرتها، وهي: «ما نَسَخَ»^(٢)، فكلُّ ما قيلَ ثُمَّ يُقالُ هنا. قال أبو البقاء^(٣): «ونزیدُ هنا وجهاً آخر: وهو أن يكونَ «من خَيْرٍ» في محلِّ نصبٍ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، تقديرُه: وما تَفَعَّلُوا فعلاً كائناً^(٤) من خَيْرٍ».

و«يَعْلَمُه» جزمٌ على جوابِ الشرطِ، ولا بُدَّ من مجازٍ في الكلام: فإمَّا أن يكونَ عبَّرَ بالعلمِ عن المُجازاةِ على فَعَلِ الخَيْرِ، كأنه قيل: يُجازِكم، وإمَّا أن تُقدَّرَ المُجازاةُ بعد العلمِ أي: فيشبهه عليه.

وفي قوله: «وما تَفَعَّلُوا» التفتُّ؛ إذ هو خروجٌ من عَيَّةٍ في قوله: «فَمَنْ فَرَضَ». وحِيلَ على معنى «من» إذ جَمَعَ الضميرَ ولم يُفْرده.

وقد خَبَطَ بعضُ المُعربين فقال: «من خَيْرٍ» متعلقٌ بتَفَعَّلُوا، وهو في موضعِ نصبٍ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، تقديرُه: «وما تَفَعَّلُوا فعلاً من خَيْرٍ» والهاءُ في «يَعْلَمُه» تعودُ إلى «خَيْرٍ». وهذا غلطٌ فاحشٌ؛ لأنه من حيثُ علَّقَه بالفعلِ

(١) البيت للعجاج وهو في ملحق ديوانه ٣١٥/٢؛ واللسان: أول، وأدب الكاتب ٤٥؛ والآلة: الحالة.

(٢) الآية ١٠٦ من البقرة.

(٣) الاملاء ٨٦/١.

(٤) قوله «كائناً» لم يرد في مطبوعة الإملاء.

- البقرة -

قبله كيف يجعله نعت مصدرٍ محذوفٍ؟ ولأنَّ جعله الهاء تعود إلى «خير» يلزم منه خلوُّ جملة الجوابِ من ضميرٍ يعود على اسمِ الشرطِ، وذلك لا يجوز، أمَّا لو كانت أداة الشرط حرفاً فلا يُشترط فيه ذلك فالصوابُ ما تقدّم. وإنما ذكرتُ لك هذا لثلاث تراه فتتوهم صحته. والهاء عائدة على «ما» التي هي اسمُ الشرط. وألفُ «الزاد» منقلبة عن واوٍ لقولهم: تزود.

آ. (١٩٨) قوله تعالى: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا﴾: «أَنْ» في محلِّ نصبٍ عند سيبويه والفراء^(١)، وجراً عند شيخيهما والأخفش؛ لأنها على إضمارِ حرفِ الجرِّ، أي: في أَنْ، وهذا الجارُّ متعلِّقٌ: إمَّا بجُناحٍ لما فيه من معنى الفعلِ وهو الميلُ والإثْمُ، وما كان في معناه، وإمَّا بمحذوفٍ، لأنه صفةٌ لـ «جناح»، فيكونُ مرفوعاً المحلُّ أي: جناحٌ كائنٌ في كذا. ونقل أبو البقاء^(٢) عن بعضهم أنه متعلِّقٌ بـ «ليس»، واستضعفه، ولا ينبغي ذلك، بل يُحكَّم بتخطئه البتة.

قوله: «مِنْ رَبِّكُمْ» يجوز أن يتعلَّق بتبتغوا، وأن يكونَ صفةً لـ «فضلاً»، فيكونُ منصوبَ المحلِّ، متعلقاً بمحذوفٍ. و«مِنْ» في الوجهين لا ابتداءً الغاية، لكنَّ في الوجه الثاني تحتاجُ إلى حذفِ مضافٍ أي: فضلاً كائناً مِنْ فُضُولِ رَبِّكُمْ.

قوله: «فَإِذَا أَفْضُتُمْ» العاملُ فيها جوابُها وهو «فأذكروا» قال أبو البقاء^(٣): «ولا تمنع الفاء من عملٍ^(٤) ما بعدها فيما قبلها لأنه شرطٌ». وقد منع الشيخ^(٥)

(١) معاني القرآن ١/١٤٨؛ ٢/٢٣٨؛ والكتاب ١/١٧.

(٢) الاملاء ١/٨٧.

(٣) الاملاء ١/٨٧.

(٤) في الأصل: العمل.

(٥) البحر ٢/٩٧.

- البقرة -

مِنْ ذَلِكَ بِمَا مَعْنَاهُ أَنْ مَكَانَ إِتِّسَاءِ الْإِفَاضَةِ غَيْرُ مَكَانِ الذِّكْرِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عَرَفَاتٌ وَهَذَا الْمَشْعَرُ الْحَرَامُ، وَإِذَا ائْتَلَفَ الْمَكَانُ لَزِمَ مِنْهُ ائْتَلَفُ الزَّمَانِ ضَرُورَةً، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الذِّكْرُ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَأَقْعًا عِنْدَ إِتِّسَاءِ الْإِفَاضَةِ.

قوله: «مِنْ عَرَفَاتٍ» متعلِّقٌ بـ «أَفْضُتُمْ» والإِفَاضَةُ فِي الْأَصْلِ: الصَّبُّ، يُقَالُ: فَاضَ الْمَاءُ وَأَفْضُتُهُ، ثُمَّ يُسْتَعْمَلُ فِي الْإِحْرَامِ مَجَازًا. وَالْهَمْزَةُ فِي «أَفْضُتُمْ» فِيهَا وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا لِلتَّعْدِيَةِ فَيَكُونُ مَفْعُولُهُ مَحذُوفًا تَقْدِيرُهُ: أَفْضُتُمْ أَنْفُسَكُمْ، وَهَذَا مَذْهَبُ الزَّجَاجِ وَتَبِعَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ^(١)، وَقَدَّرَهُ الزَّجَاجُ فَقَالَ: «مَعْنَاهُ: دَفَعَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا». وَالثَّانِي: أَنْ أَفْعَلَ هُنَا بِمَعْنَى فَعَلَ الْمَجْرُودِ فَلَا مَفْعُولَ لَهُ. قَالَ الشَّيْخُ^(٢): «لِأَنَّهُ لَا يُحْفَظُ: أَفْضُتُ زَيْدًا بِهَذَا الْمَعْنَى الَّذِي شَرَحْنَاهُ، وَكَانَ قَدْ شَرَحَهُ بِالْإِنخِرَاطِ وَالْإِنْدِفَاعِ وَالْخُرُوجِ مِنَ الْمَكَانِ بِكَثْرَةٍ.

وَأَصْلُ أَفْضُتُمْ: أَفْضُتُمْ فَأَعْلَلْ كَنظَائِرِهِ، بِأَنَّ نُقِلَتْ حَرَكَةُ حَرْفِ الْعِلَّةِ عَلَى السَّاكِنِ قَبْلَهُ فَتَحَرَّكَ حَرْفُ الْعِلَّةِ فِي الْأَصْلِ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُ فَقَلِبَ الْفَاءُ^(٣)، وَهُوَ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ مِنَ الْفَيْضِ كَمَا ذَكَرْتُ لَكَ، وَلَا يَكُونُ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ مِنْ قَوْلِهِمْ: فَوُضِيَ النَّاسِ وَهُمْ أَخْلَطُ النَّاسِ بِلَا سَائِسٍ.

وَعَرَفَاتٌ اسْمُ مَكَانٍ مَخْصُوصٍ، وَهَلْ هُوَ مَشْتَقٌّ أَوْ مَرْتَجَلٌ؟ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَرْتَجَلٌ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الزَّمْخَشَرِيُّ^(٤) قَالَ: «لِأَنَّ الْعَرَفَةَ لَا تُعْرَفُ فِي أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ جَمْعَ عَارِفٍ». وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَشْتَقٌّ، وَائْتَلَفَ فِي اسْتِقَاقِهِ، فَقِيلَ: مِنَ الْمَعْرِفَةِ لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا عَرَفَهُ جَبْرِيلُ هَذِهِ الْبَقْعَةَ فَقَالَ: عَرَفْتُ عَرَفْتُ، أَوْ لِأَنَّهُ عَرَفَهُ بِهَا هَاجِرًا وَاسْمَاعِيلَ لَمَّا أَخْرَجَتْهُمَا

(١) الكشاف ٣٤٨/١؛ والزجاج لم يشر إلى ذلك في كتابه «معاني القرآن».

(٢) البحر ٨٣/٢.

(٣) ثم التقى ساكنان: الألف والضاد فحذفت الألف.

(٤) الكشاف ٣٤٨/١.

- البقرة -

سارة في غَيْبته فوجدَهما بها، أولاً أن آدم عَرَفَ بها حواء. وقيل: مشتقة من العَرَف وهو الرائحة الطيبة، وقيل: من العُرْف وهو الارتفاع ومنه عُرْفُ الديك، وعرفات جمع عَرَفة في الأصل ثم سُمِّيَ به هذا الموضع، والمشهور أن عرفات وعَرَفة واحد. وقيل: عَرَفة اسمُ اليومِ وعرفات اسمُ مكان، والتنوين في عَرَفات وبابه فيه ثلاثة أقوال، أظهرها: أنه تنوينٌ مقابلةٌ، يَعْنُونَ بذلك أن تنوينَ هذا الجمعِ مقابلٌ لنونِ جمعِ / الذكور، فتنوينُ مسلمات [١/٧٦] مقابل لنون مسلمين، ثم جُعِلَ كلُّ تنوينٍ في جمعِ الإناث - وإن لم يكن لهنَّ جمعٌ مذكراً - كذلك طَرْداً للباب. والثاني أنه تنوينٌ صرفٍ وهو ظاهرُ قولِ الرمخشري^(١) فإنه قال: «فإن قلت: فهلاً مُنَعَتِ الصرفَ وفيها السببان: التعريفُ والتأنيثُ. قلت: لا يخلو التأنيثُ: إما أن يكونَ بالتاءِ التي في لفظِها وإما بتاء مقدرة كما في «سعاد»، فالتي في لفظِها ليست للتأنيث، وإنما هي مع الألف التي قبلها علامةُ جمعِ المؤنث، ولا يَصِحُّ تقديرُ التاءِ فيها، لأنَّ [هذه] التاءِ لا اختصاصها بجمعِ المؤنثِ مانعةٌ من تقديرِها كما لا تُقَدَّرُ تاءُ التأنيثِ في بنت؛ لأنَّ التاءِ التي هي بدلٌ من الواوِ لا اختصاصها بالمؤنثِ كتاءِ التأنيثِ فأبَتْ تقديرَها» فمَنعَ الرمخشري أن يكونَ التأنيثُ سبباً فيها فصارَ التنوينُ عنده للصرفِ. والثالث: أن جمعَ المؤنثِ إن كان له جمعٌ مذكراً كمسلمات ومسلمين فالتنوينُ للمقابلةِ وإلا فللصرفِ كعرفات.

والمشهورُ - حال التسمية به - أن يُنَوَّنَ وتُعَرَّبَ بالحركتين: الضمة والكسرة كما لو كان جَمْعاً، وفيه لغة^(٢) ثانية: وهو حَذْفُ التنوينِ تخفيفاً

(١) الكشاف ١/٣٤٨.

(٢) انظر في لغاته في: ابن عقيل ١/٦٧.

- البقرة -

وإعرابه بالكسرة نصباً. والثالثة: إعرابه غير منصرف بالفتحة جرأً، وحكاها الكوفيون والأخفش^(١)، وأنشد قول امرئ القيس^(٢):

٨٨٧ - تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَدْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا بِيَثْرَبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظْرٌ عَالِي
بالفتح.

قوله: «عند المشعر الحرام» فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلّق بآذكروا. والثاني: أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من فاعلِ «آذكروا» أي: آذكروه كائنين عند المشعر.

قوله: «كما هداكم» فيه خمسة أقوالٍ، أحدها: أن يكونَ في محلِّ نصبٍ على أنها نعتُ مصدرٍ محذوفٍ أي: ذكراً حسناً كما هداكم هدايةً حسنةً، وهذا تقديرُ الزمخشري^(٣). والثاني: أن تكونَ في محلِّ نصبٍ على الحال من ضمير المصدرِ المقدرِ، وهو مذهبُ سيويه. والثالث: أن تكونَ للتعليل بمعنى اللام، أي: آذكروه لأجل هدايته إياكم، حكى سيويه^(٤): «كما أنه لا يعلمُ فتجاوزَ الله عنه». وممّن قالَ بكونها للعلية الأخفش^(٥) وجماعةً.

و«ما» في «كما» يجوزُ فيها وجهان، أحدهما: أن تكونَ مصدريةً، فتكونَ مع ما بعدها في محلِّ جرٍ بالكافِ، أي: كهدايته. والثاني: - وبه قال

(١) معاني القرآن ١/١٦٥.

(٢) ديوانه ٣١؛ ابن عيش ٣٤/٩؛ اللسان: ذرع؛ رصف المياني ٣٤٥؛ الدرر ٥/١.

تنورتها: مثلت نارها وتوهمتها.

(٣) الكشف ١/٣٤٩.

(٤) الكتاب ١/٤٧٠.

(٥) لم يشر إلى ذلك في «معاني القرآن».

- البقرة -

الزمخشري^(١) وابن عطية^(٢) - أن تكونَ كافةً للكافِ عن العملِ، فلا يكونُ للجملة التي بعدها محلٌّ من الإعرابِ، بل إن وَقَعَ بعدها اسمٌ رُفِعَ على الابتداءِ كقوله^(٣):

٨٨٨ - وَنَنْصُرُ مولانا ونعلمُ أنه كما الناسُ مجرومٌ عليه وجارِمٌ وقال آخر^(٤):

٨٨٩ - لعمرِك إنني وأبا حميدٍ كما النشوانُ والرجلُ الحليمُ أريد هجاءه وأخاف ربي وأعلم أنه عبدٌ لثيم وقد منع صاحبُ «المستوفى»^(٥) كونَ «ما» كافةً للكافِ، وهو محجوجٌ بما تقدّم.

والرابع^(٦): أن يكونَ في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعلٍ «اذكروا» تقديرُهُ: مُشبهين لكم حين هداكم. قال أبو البقاء^(٧): «ولا بُدَّ من حذفٍ مضافٍ؛ لأنَّ الجثة لا تشبه الحدثَ. والخامس: أن تكونَ الكافُ بمعنى «على» كقوله: «ولتَكْبُرُوا الله على ما هداكم»^(٨).

قوله: «وإن كنتم من قبله لَمِنَ الضالين»: «إن» هذه هي المخففة من الثقلية، واللامُ بعدها للفرق بينها وبين النافية، وجازَ دخولُ «إن» على الفعل

(١) الكشف ٣٤٩/١.

(٢) لم أجده في تفسيره وإنما قال: «الكاف نعت لمصدر محذوف».

(٣) البيت لعمر بن براق الهمداني، وهو في الأشموني ٢٣١/٢؛ والدرر ٤٢/٢؛ والجمع ٣٨/٢. ومجروم عليه: مظلوم؛ وجارم: ظالم.

(٤) تقدم برقم ٧٧٧.

(٥) وهو أبو سعد كمال الدين علي بن مسعود الفرخان، وقد أكثر أبوحيان من النقل عنه، ولم تذكر وفاته. انظر: البغية ٢٠٦/٢؛ كشف الظنون ١٦٧٥/٢.

(٦) أي الرابع من أوجه الإعراب الواردة في الآية: «واذكروه كما هداكم».

(٧) الاملاء ٨٧/١.

(٨) الآية ١٨٥ من البقرة.

- البقرة -

لأنه ناسخٌ. وهل هذه اللامُ لامُ الابتداء التي كانت تصحبُ «إنَّ» أو لامُ أخرى غيرها، اجْتَلِبْتُ للفرق؟ قولان هذا رأيُ البصريين. وأما الكوفيون فعندهم فيها خلاف: فالفراء يزعم أنها بمعنى «إنَّ» النافية واللامُ بمعنى «إلا أي: ما كنتم من قبله إلا من الضالين، ومذهبُ الكسائي التفصيلُ: بين أن تدخلَ على جملةٍ فعليةٍ فتكونُ «إنَّ» بمعنى قد، واللامُ زائدةٌ للتوكيدِ وبين أن تدخلَ على جملةٍ اسميةٍ فتكونُ كقولِ الفراء، وقد تقدّم طرفٌ من هذه الأقوال.

و «من قبله» متعلّقٌ بمحذوفٍ يُدُلُّ عليه «لمن الضالين»، تقديره: كنتم من قبله ضالّين لمن الضالين. ولا يتعلّقُ بالضالّين بعده، لأنَّ ما بعدَ الِ الموصولة لا يعمل فيما قبلها، إلا على رأيٍ من يتوسّع في الظرف، وقد تقدّم تحقيقه. والهاء في «قبله» عائدةٌ على «الهدى» المفهوم من قوله «كما هداكم».

آ. (١٩٩) قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ﴾ استشكل الناسُ مجيء «ثم» هنا من حيث إنَّ الإفاضة الثانية هي الإفاضة الأولى؛ لأنَّ قريشاً كانت تَقْفُ بمزدلفة وسائرُ الناس بعرفة، فأَمَرُوا أن يَفِيضُوا من عرفة كسائرِ الناس، فكيف يُجاء بـ «ثم» التي تقتضي الترتيب والترaxي؟ وفي ذلك أجوبةٌ: أحدها: أن الترتيب في الذكر لا في الزمانِ الواقعِ فيه الأفعال، وحسَنَ ذلك أن الإفاضة الأولى غيرُ مأمورٍ بها، إنما المأمورُ به ذكرُ الله إذا فَعَلَتِ الإفاضة. والثاني: أن تكونَ هذه الجملةُ معطوفةً على قوله: «واتقوني يا أولي» ففي الكلامِ تقديمٌ وتأخيرٌ وهو بعيدٌ. الثالث: أن تكونَ «ثم» بمعنى الواو، وقد قال به بعضُ النحويين، فهي لعطفِ كلامٍ على كلامٍ منقطعٍ من الأول. الرابع: أن الإفاضة الثانية هي من جَمْعٍ (١) إلى مُنى، والمخاطبون بها جميعٌ

(١) «جمع» هي مزدلفة أيضاً.

- البقرة -

الناس، وبهذا قال جماعة كالضحاك ورجحه^(١) الطبري، وهو الذي يقتضيه ظاهر القرآن وعلى هذا فـ «ثم» على بابها، قال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: كيف موقع «ثم»؟ قلت: نحو موقعها في قولك: «أحسن إلى الناس ثم لا تحسن إلى غير كريم» تأتي بـ «ثم» لتفاوت ما بين الإحسان إلى الكريم والإحسان إلى غيره وبُعْد ما بينهما، فكذلك حين أمرهم بالذكر عند الإفاضة من عرفات قال: «ثم أفيضوا» لتفاوت ما بين الإفاضتين وأن إحداها صواب والثانية خطأ». قال الشيخ^(٣): «وليست الآية نظير المثال الذي مثله، وحاصل ما ذكّر أن «ثم» تسلب الترتيب وأن لها معنى غيره سَمَاه بالتفاوت / والبُعْد لما بعدها ممّا قبلها، ولم يذكر في الآية إفاضة الخطأ حتى تجيء «ثم» لتفاوت ما بينها، ولا نعلم أحداً سبقه إلى إثبات هذا المعنى لثم». وهذا الذي ناقش الشيخ به الزمخشري تحامل عليه، فإنه يعني بالتفاوت والبُعْد التراخي الواقع بين الرتبتين. وسيأتي له نظائر، وبمثل هذه الأشياء لا يردُّ كلام مثل هذا الرجل.

و «من حيث» متعلّق بأفيضوا، و «من» لابتداء الغاية، و «حيث» هنا على بابها من كونها ظرف زمان، وقال القفال: «هي هنا لزمان الإفاضة» وقد تقدّم أن هذا قول الأخفش، وتقدّم دليله، وكان القفال رام بذلك التغيّر بين الإفاضتين ليقع الجواب عن مجيء «ثم» هنا، ولا يفيد ذلك لأن الزمان يستلزم مكان الفعل الواقع فيه.

و «أفاض الناس» في محلّ جرّ بإضافة «حيث» إليها. والجمهور على رفع السين من «الناس». وقرأ^(٤) سعيد بن جبيرة: «الناسي» وفيها تأويلان،

(١) تفسير الطبري ١٩٠/٤.

(٢) الكشاف ٣٤٩/١.

(٣) البحر ٩٩/٢.

(٤) البحر ١٠٠/٢؛ ابن عطية ٥٦٢/١؛ الكشاف ٣٤٩/١؛ وسعيد تابعي عرّض على ابن

عباس، وأخذ عنه أبو عمرو، توفي سنة ٩٥. انظر: طبقات القراء ٣٠٥/١.

- البقرة -

أحدهما: أنه يُراد به آدمٌ عليه السلام، وأيدوه بقوله: «فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عِزْمًا»^(١). والثاني: أن يُراد به التارك للوقوف بمزدلفة، وهم جَمْعُ النَّاسِ، فيكون المراد بالناسي جنسَ الناسين. قال ابن عطية^(٢): «ويجوزُ عند بعضهم حذفُ»^(٣) الياء، فيقول: «الناس كالقاصِ والهادِ» قال: أمَّا جوازُه في العربية فذكره سيبويه، وأمَّا جوازُه قراءةً فلا أحفظه. قال الشيخ^(٤): لم يُجزَّ سيبويه ذلك إلا في الشعر، وأجازَه الفراء في الكلام، وأمَّا قوله: «لم أحفظه» قد حَفِظَه غيرُه، حكاها المهدي قراءةً عن سعيد بن جبیر أيضاً.

قوله: «واستغفروا الله» «استغفر» يتعدى لاثنتين أولهما بنفسه، والثاني «بـ» «من»، نحو: استغفرتُ الله من ذنبي، وقد يُحذفُ حرفُ الجر كقوله^(٥):

٨٩٠ - أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبُّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

هذا مذهبُ سيبويه^(٦) وجمهورِ الناس. وقال ابن الطراوة: إنه يتعدى إليهما بنفسه أصالةً، وإنما يتعدى بـ «من» لتضمُّنه معنى ما يتعدى بها، فعنده «استغفرتُ الله من كذا» بمعنى تُبِتُ إليه من كذا، ولم يَجِءْ «استغفر» في القرآن متعدياً إلا للأولِ فقط، فأما قوله تعالى: «واستغفر لذنبيك»^(٧) «واستغفري لذنبيك»^(٨) «فاستغفروا لذنوبهم»^(٩) فالظاهرُ أنَّ هذه اللامُ لامُ العلةِ

(١) الآية ١١٥ من طه.

(٢) التفسير ٥٦٢/١.

(٣) عبارة المطبوعة: «تحفيف».

(٤) البحر ١٠٠/٢، وانظر: الكتاب ٢٨١/٢.

(٥) تقدم برقم ٦٩٠.

(٦) الكتاب ١٧/١.

(٧) الآية ٥٥ من غافر.

(٨) الآية ٢٩ من يوسف.

(٩) الآية ١٣٥ من آل عمران.

- البقرة -

لا لَامُ التعدية، ومجرورها مفعولٌ من أجله لا مفعولٌ به. وأما «عَفَرَ» فَذُكِرَ مفعولُهُ في القرآنِ تارةً: «وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ»^(١)، وَحُذِفَ أُخْرَى: «وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ»^(٢). والسین في «استغفر» للطلبِ علی بابها. والمفعولُ الثاني هنا محذوفٌ للعلم به، أي: مِنْ ذُنُوبِكُمْ الَّتِي قَرَطْتُ مِنْكُمْ.

أ. (٢٠٠) قوله تعالى: ﴿مَنَاسِكِكُمْ﴾: جمعٌ «مَنَسَكٍ» بفتحِ السین وكسرِها، وسيأتي تحقيقتها، وقد تقام اشتقاقها قريباً. والقراء على إظهار هذا، وروى عن أبي^(٣) عمرو الإدغام، قالوا: شَبَّهَ الإِعْرَابِ بِحَرَكَةِ البِنَاءِ فَحَذَفَهَا لِلإِدْغَامِ، وأدغم أيضاً «مناسككم» ولم يُدْغِمَ ما يُشَبِّهه من نحو: «جباههم»^(٤) و«جوههم»^(٥).

قوله: «كذركم آباءكم» الكافُ كالکافِ في قوله «كما هداكم»^(٦) إلا في كونها بمعنى «على» أو بمعنى اللام، فَلْيَلْتَمَسْنَا إِلَيْهِ. والجمهورُ على نصبِ «آباءكم» مفعولاً به، والمصدرُ مضافٌ لفاعله على الأصل. وقرأ^(٧) محمد بن كعب: «آباؤكم» رفعاً، على أن المصدرَ مضافٌ للمفعول، والمعنى: كما يُلْهَجُ الابنُ بذكرِ أبيه. ورُوي عنه أيضاً: «أباكم» بالإفراد على إرادة الجنس، وهي توافقُ قراءةَ الجماعة في كون المصدرِ مضافاً لفاعله، وَيَبْعُدُ أَنْ يَقَالَ: هو مرفوعٌ على لغةٍ مَنْ يُجْرِي «أباك» ونحوه مُجْرَى المقصور.

(١) الآية ١٣٥ من آل عمران.

(٢) الآية ٤٠ من المائدة.

(٣) انظر: السبعة ١٢١.

(٤) الآية ٣٥ من التوبة.

(٥) الآية ١٠٦ من آل عمران.

(٦) الآية ١٩٨ من البقرة.

(٧) البحر ١٠٣/٢، ابن عطية ١/٥٦٣، ومحمد بن كعب القرظي تابعي روى عن أبي هريرة، وعائشة. توفي سنة ١٠٨. انظر: الطبقات لابن الجزري ٢/٢٣٣.

- البقرة -

قوله: «أَوْ أَشَدُّ ذِكْرًا» يجوزُ في «أشد» أن يكونَ مجروراً وأن يكونَ منصوباً: فأما جرُّه فذكروا فيه وجهين، أحدهما: أن يكونَ مجروراً عطفاً على «ذِكْرِكُمْ» المجرورِ بكافِ التشبيه، تقديرُه: أو كذِكْرِ أَشَدُّ ذِكْرًا، فتجعلُ للذِكْرِ ذِكْرًا مجازاً، وإليه ذهب الزجاج^(١)، وتبعه أبو البقاء^(٢)، وابن عطية^(٣). والثاني: أنه مجرورٌ عطفاً على المخفوض بإضافة المصدرِ إليه، وهو ضميرُ المخاطبين. قال الزمخشري^(٤): «أَوْ أَشَدُّ ذِكْرًا في موضعِ جرٍ عطفاً على ما أُضِيفَ إليه الذِكْرُ في قوله: «كذِكْرِكُمْ» كما تقول: كذِكْرِ قريشِ آبَاءِهِمْ أو قومِ أَشَدُّ مِنْهُمْ ذِكْرًا» وهذا الذي قاله الزمخشري معنى حسنٌ، ليس فيه تجوُّزٌ بأن يُجْعَلَ للذِكْرِ ذِكْرٌ، لأنه جَعَلَ «أشد» من صفاتِ الذاكرين، إلا أن فيه العطفَ على الضميرِ المجرورِ من غيرِ إعادةِ الجار وهو ممنوعٌ عند البصريين^(٥) ومحلُّ ضرورة.

وأما نصبُه فمن أوجهٍ، أحده: أن يكونَ معطوفاً على «آباءكم» قال الزمخشري^(٦)، فإنه قال: «بمعنى أو أَشَدُّ ذِكْرًا من آباءكم، على أن «ذِكْرًا» من فِعْلِ المذكور» وهذا كلامٌ يَحْتَاجُ إلى تفسيرٍ، فقوله: «هو معطوفٌ على آباءكم» معناه أنك إذا عَطَفْتَ «أشد» على «آباءكم» كان التقديرُ: أو قوماً أَشَدُّ ذِكْرًا من آباءكم، فكان القومُ المذكورين، والذِكْرُ الذي هو تمييزٌ بعد «أشد» هو من فِعْلِهِمْ، أي: من فِعْلِ القومِ المذكورين، لأنه جاء بعد «أَفْعَل» الذي

(١) معاني القرآن ١/٢٦٤.

(٢) الاملاء ١/٨٨.

(٣) التفسير ١/٥٦٣.

(٤) الكشف ١/٣٥٠.

(٥) انظر: الانصاف ٤٦٣.

(٦) الكشف ١/٣٥٠.

- البقرة -

[١/٧٧] هو صفةٌ / للقومِ ، ومعنى «من آبايكم» أي من ذكركم لأبائكم^(١) وهذا أيضاً ليس فيه تجوزٌ بأنْ يُعِلَّ الذكْرُ ذاكراً.

الثاني : أن يكون معطوفاً على محلِّ الكاف في «كذركم» لأنها عندهم نعتٌ لمصدر محذوف، تقديره: ذكراً كذركم آباءكم أو أشدُّ، وجعلوا الذكْرَ ذاكراً مجازاً كقولهم: شعرٌ شاعِرٌ، وهذا تخريجُ أبي علي وابن جني.

الثالث: قاله مكي^(٢): أن يكون منصوباً بإضمار فعلٍ، قال: «تقديره: فاذكروه ذكراً أشد من ذكركم لأبائكم، فيكون نعتاً لمصدر في موضع الحال، أي: اذكروه بالغين في الذكْر.

الرابع: أن يكون منصوباً بإضمار فعلِ الكون، قال أبو البقاء^(٣): «وعندي أن الكلام محمولٌ على المعنى، والتقدير: أو كونوا أشدَّ لله ذكراً منكم لأبائكم، ودلَّ على هذا المعنى قوله: «فاذكروا الله» أي: كونوا ذاكريه، وهذا أسهلُّ من حمله على المجاز» يعني المجاز الذي تقدّم ذكره عن الفارسي وتلميذه.

الخامس: أن يكون «أشدُّ» نصباً على الحال من «ذكراً» لأنه لو تأخر عنه لكان صفةً له، كقوله^(٤):

٨٩١ - لميةٌ موحشاً طللٌ يَلُوح كأنه خِلُّ
«موحشاً» حالٌ من «طلل»، لأنه في الأصلِ صفةٌ، فلما قدّم تعذّر بقاؤه

(١) فيكون مجمل التقدير: كذركم قوماً أشد ذكراً من ذكركم لأبائكم.

(٢) المشكل ٩٠/١.

(٣) الاملاء ٨٨/١.

(٤) تقدم برقم ٦٠٨.

- البقرة -

صفة فَجُعِلَ حالاً، قاله الشيخ^(١)، فإنه قال بعد ذكره ثلاثة أوجه لنصبه ووجهين لجره: «فهذه خمسة أوجه كلها ضعيفة، والذي يتبادر إلى الذهن في الآية أنهم أمروا بأن يذكروا الله ذكراً يمثّل ذكر آبائهم أو أشدّ، وقد ساغ لنا حملُ هذه الآية عليه بوجه، ذهلوا عنه»، فذكر ما تقدم. ثم جَوَزَ في «ذُكْرًا» والحالة هذه وجهين، أحدهما: أن يكون معطوفاً على محلّ الكاف في «كذركم». ثم اعترض على نفسه في هذا الوجه بأنه يلزم منه الفصل بين حرفِ العطف وهو «أو» وبين المعطوف وهو «ذُكْرًا» بالحال «وهو» أشدّ، وقد نصّ النحويون [على] أن الفصل بينهما لا يجوز إلا بشرطين، أحدهما: أن يكون حرفُ العطف أكثر من حرفٍ واحد. والثاني: أن يكون الفاصلُ قسماً أو ظرفاً أو جاراً، وأحد الشرطين موجودٌ وهو الزيادة على حرفٍ والآخر مفقودٌ، وهو كونُ الفاصلِ ليس أحدَ الثلاثة المتقدمة. ثم أجاب بأن الحال مقدرة بحرفِ الجر^(٢) وشبّهه بالظرفِ فَأَجْرِيَتْ مُجْرَاهُمَا.

والثاني^(٣) من الوجهين في «ذُكْرًا» أن يكون مصدراً لقوله: «فاذكروا» ويكون قوله: «كذركم» في محلّ نصب على الحال من «ذُكْرًا» لأنها في الأصل صفةٌ له، فلما قُدِّمَتْ كانت في محلّ حال، ويكون «أشدّ» عطفاً على هذه الحال، وتقديرُ الكلام: فاذكروا الله ذكراً كذركم، أي: مُشَبِّهاً ذركم أو أشدّ، فيصيرُ نظيراً «اضرب مثل ضربِ فلانٍ ضرباً أو أشدّ» الأصل: اضرب ضرباً مثل ضربِ فلانٍ أو أشدّ.

و «ذُكْرًا» تمييزٌ عند غير الشيخ كما تقدّم، واستشكلوا كونه تمييزاً منصوباً

(١) البحر ٢/١٠٤.

(٢) أي: في حال. والعجيب أن أبا حيان ظاهري فكيف يُسَوِّغُ لنفسه مثل هذه التأويلات!!

(٣) وهو الوجه الثاني الذي جَوَزَهُ أبو حيان.

- البقرة -

وذلك أن أفعال التفضيل يجب أن تُضَاف إلى ما بعدها إذا كان مِنْ جنسٍ ما قبلها نحو: «وجهٌ زيدٌ أحسنُ وجهٍ»، «وعِلْمُهُ أكثرُ علمٍ» وإن لم يكن مِنْ جنسٍ ما قبلها وجب نصبه نحو: «زيدٌ أحسنُ وجهاً وخالدٌ أكثرُ علماً». إذا تقرر ذلك فقوله: «ذَكَرًا» هو من جنس ما قبلها فعلى ما قرّر كان يقتضي جرّه، فإنه نظيرُ: «اضربْ بكراً كضربِ عمرو زيداُ أو أشدَّ ضربٍ» بالجرِّ فقط. والجوابُ عن هذا الإشكالِ مأخوذٌ من الأوجه المتقدمة في النصبِ والجرِّ المذكورين في «أشدُّ» من حيث أن يُجعلَ الذكرُ ذاكراً مجازاً كقولهم: «شِعْرٌ شاعرٌ» كما قال به الفارسي وصاحبه، أو يُجعلَ «أشدُّ» من صفاتِ الأعيان لا من صفاتِ الإذكار كما قال به الزمخشري^(١)، أو يُجعلَ «أشدُّ» حالاً من «ذَكَرًا» أو ننصبه بفعلٍ. وهذا كلُّه وإن كان مفهوماً ممّا تقدّم إلا أنني ذكرته بالتنصيص، سهيلاً للأمر فإنه موضعٌ يحتاج إلى نظرٍ وتأمل. وهذا نهاية القول في هذه المسألة بالنسبة لهذا الكتاب. و«أو» هنا قيل للإباحة، وقيل للتخيير، وقيل: بمعنى بل.

قوله: «مَنْ يَقُولُ: رَبُّنَا آتِنَا» «مَنْ» مبتدأ، وخبره في الجارِّ قبله، ويجوز أن تكونَ فاعلةٌ عند الأخفش، وأن تكونَ نكرةً موصوفة. وفي هذا الكلام التفاتٌ، إذ لو جرى على النسقِ الأولِ لقيل: «فمنكم»، وحُمل على معنى «مَنْ» إذ جاء جمعاً في قوله: «رَبُّنَا آتِنَا»، ولو حُمل على لفظها لقال «رَبُّ آتِنِي».

وفي مفعول «آتِنَا» الثاني - لأنه يتعدى لاثنتين ثانيهما غيرُ الأول - ثلاثة أقوالٍ، أظهرها: أنه محذوفٌ اختصاراً أو اقتصاراً، لأنه من باب «أعطى»، أي: آتِنَا ما نريد أو مطلوبنا. والثاني: أن «في» بمعنى «مِنْ» أي: من الدنيا. والثالث: أنها زائدة، أي: آتِنَا الدنيا، وليسا بشيء.

(١) الكشف ١/٣٥٠.

- البقرة -

آ. (٢٠١) قوله تعالى: ﴿فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾: يجوز في الجار وجهان، أحدهما: أن يتعلّق بآتينا كالذي قبله. والثاني: أجازه أبو البقاء^(١) أن يتعلّق بمحذوف على أنه حال من «حسنة» لأنه كان في الأصل صفةً لها، فلما قُدّم عليها انتصبَ حالاً.

قوله: «وفي الآخرة حسنة» هذه الواو عاطفةٌ شيئين على شيئين متقدمين. ف «في الآخرة» عطفت على «في الدنيا» بإعادة العامل. و«حسنة» عطفت على «حسنة». والواو تَعَطَّفُ شيئين فأكثر على شيئين فأكثر. تقول: «أَعْلَمَ اللهُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا وَبِكْرًا خَالِدًا صَالِحًا» اللهم إلا أن تنوب عن عاملين ففيها خلافٌ لأهل العربية وتفصيلٌ كثيرٌ يأتي في موضعه إن شاء الله تعالى. وليس هذا كما زعم بعضهم أنه من باب الفصل / بين حرفِ العطفِ [٧٧/ب] وهو على حرفٍ واحد وبين المعطوفِ بالجار والمجرور، وجعله دليلًا على أبي علي الفارسي حيث منع ذلك إلا في ضرورة؛ لأن هذا من باب عَطَفِ شيئين على شيئين كما ذكرت لك، لا من باب الفصل، ومحلُّ الخلافِ إنما هو نحو: «أكرمت زيدا وعندك عمرا». وإنما يُردُّ على أبي علي بقوله: «إنَّ اللهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا، وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا [بِالْعَدْلِ]»^(٢) وقوله تعالى: «اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ»^(٣).

وقوله: «قنا» ممَّا حُذِفَ مِنْهُ فَأُوِّهَ وَلَائُهُ مِنْ وَقَى يَقِي وَقَايَةً. أَمَّا حَذْفُ فَاثِهِ فَبِالْحَمَلِ عَلَى الْمَضَارِعِ لَوْقُوعِ الْوَاوِ بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ، وَأَمَّا حَذْفُ لَامِهِ فَلِأَنَّ الْأَمْرَ جَارٍ مَجْرَى الْمَضَارِعِ الْمَجْزُومِ، وَجَزَمَهُ بِحَذْفِ حَرْفِ الْعَلَةِ

(١) الإملاء ١/٨٨.

(٢) الآية ٥٨ من النساء فصل بالظرف «إذا» بين المعطوف «أن تحكموا» والمعطوف عليه.

(٣) الآية ١٢ من الطلاق، فصل بالجار بين المعطوف «مثلهن» والمعطوف عليه «سبع».

- البقرة -

فكذلك الأمر منه، فوزن «قنا» حينئذ: عِنا، والأصل: أوْقنا، فلَمَّا حُدِّثَ الفاءُ اسْتُغْنِيَ عن همزة الوصلِ فَحُدِّثَتْ. و «عذاب» مفعولٌ ثانٍ.

آ. (٢٠٢) قوله تعالى: ﴿أولئك﴾: مبتدأ و«لهم» خبرٌ مقدم، و«نصيب» مبتدأ، وهذه الجملة خبرٌ الأول، ويجوز أن يكون «لهم» خبر «أولئك»، و«نصيب» فاعلٌ به لِمَا تَضَمَّنَه من معنى الفعلِ لاعتماده، والمشارُ إليه بأولئك فيه قولان، أظهرهما: أنهما الفريقان: طالبُ الدنيا وحدها وطالبُ الدنيا والآخرة. وقيل: بل للفريقِ الأخيرِ فقط، أعنى طالبِ الدنيا والآخرة.

قوله: «مِمَّا كَسَبُوا» متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لـ «نصيب»، فهو في محلِّ رفعٍ. وفي «مِنْ» ثلاثة أقوال، أحدها: أنها للتبعيض، أي: نصيب من جنس ما كَسَبُوا. والثاني: أنها للسببية، أي: من أجلِ ما كَسَبُوا. والثالث: أنها للبيان. و«ما» يجوزُ فيها وجهان، أن تكونَ مصدريةً أي: مِنْ كَسَبِهِمْ، فلا تحتاجُ إلى عائِدٍ. والثاني: أنها بمعنى الذي، فالعائدُ محذوفٌ لاستكمالِ الشروط، أي: من الذي كَسَبوه.

آ. (٢٠٣) قوله تعالى: ﴿معدوداتٍ﴾: صفةٌ لأيام، وقد تقدَّم أن صفةً ما لا يعقلُ يَطَّرِدُ جَمْعُهَا بالألفِ والتاء. وقد طَوَّلَ أبو البقاء^(١) هنا بسؤالٍ وجوابٍ، أما السؤالُ فقال: إن قيل «الأيام» واحدها «يوم» و«المعدودات» واحدها «معدودة»، واليومُ لا يُوصَفُ بمعدودة لأنَّ الصفةَ هنا مؤنثة والموصوفُ مذكَّر، وإنما الوجهُ أن يقال: «أيامٌ معدودة» فتَصِفُ الجمعَ بالمؤنثِ، فالجوابُ أنه أجرى «معدودات» على لفظِ أيام، وقابلَ الجمعَ بالجمعِ مجازاً، والأصلُ معدودة، كما قال: «لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَياماً

(١) الإملاء ١/٨٨.

- البقرة -

معدودة»^(١)، ولو قيل: إن الأيام تشتمل على الساعات، والساعة مؤنثة فجاء^(٢) الجمع على معنى ساعات الأيام، وفيه تنبيه على الأمر بالذكر في كل ساعات هذه الأيام أو في معظمها لكان جواباً سديداً. ونظير ذلك الشهر والصيف والشتاء فإنها يُجاب بها عن كم، [وكم]^(٣) إنما يجاب عنها بالعدد، وألفاظ هذه الأشياء ليست عدداً وإنما هي أسماء المعدودات فكانت جواباً من هذا الوجه» وفي هذا السؤال والجواب تطويل من غير فائدة، وقوله «مفرد معدودات معدودة بالتأنيث» ممنوع بل مفردُها «معدود» بالتذكير، ولا يضرب جمعه بالألف والتاء، إذ الجمع بالألف والتاء لا يستدعي تأنيث المفرد، ألا ترى إلى قولهم: حَمَامَاتٍ وَسِجَالَاتٍ وَسُرَادِقَاتٍ.

قوله: «فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ» «مَنْ» يجوزُ فيها وجهان، أحدهما: أن تكون شرطية، ف«تَعَجَّلَ» في محلِّ جزمٍ، والفاء في قوله: «فلا» جوابُ الشرط، والفاء وما في حيزها في محلِّ جزمٍ أيضاً على الجواب. والثاني: أنها موصولة فلا محلَّ لتعجّل لوقوعه صلةً، ولفظه ماضٍ ومعناه يحتمل الماضي والاستقبال؛ لأن كل ما وقع صلةً فهذا حكمه. والفاء في «فلا» زائدة في الخبر، وهي وما بعدها في محلِّ رفعٍ خبراً للمبتدأ. و«في يومين» متعلق بتعجّل، ولا بد من ارتكاب مجاز لأن الفعل الواقع في ظرف المعدود يستلزم أن يكون واقعاً في كل من معدوداته، تقول: «سرت يومين» لا بد وأن^(٤) يكون السيرُ وقع في الأول والثاني أو بعض الثاني، وهنا لا يقع التعجيل في اليوم الأول من هذين اليومين بوجه، ووجه المجاز: إمّا من حيث إنه نَسب الواقع في

(١) الآية ٨٠ من البقرة.

(٢) في مطبوعة الإملاء: «فجاز»، والمعنى واحد.

(٣) زيادة من الإملاء.

(٤) الواو في «وأن» مقحمة، الأجود: لا بد أن.

- البقرة -

أحدهما واقعاً فيها كقوله: «نسيًا حوتهما»^(١) و «يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّوْلُؤُ
وَالْمَرْجَانُ»^(٢)، والناسي أحدهما، وكذلك الْمُخْرَجُ من أحدهما، وإمّا من
حيث حَذَفُ مضافٍ أي: في تمامِ يومين أو كمالهما.

و «تَعْجَلُ» يجوزُ أن يكونَ بمعنى استعجَلَ، كتَكَبَّرَ واستكبر، أو مطاوعاً
لعَجَلٍ نحو كَسَّرْتُهُ فَتَكَسَّرَ، أو بمعنى المجرد، وهو عَجَلٌ، قال الزمخشري^(٣):
«والمطاوعة أوفق، لقوله: «وَمَنْ تَأَخَّرَ»، كما هي كذلك في قوله^(٤):

٨٩٢ - قد يُدْرِكُ المَتَأَنِّيَ بَعْضَ حَاجَتِهِ وقد يكونُ مع المُسْتَعْجِلِ الزَّلُّلُ
لأجلِ قولِهِ «المتأني»^(٥). وتَعْجَلُ واستعجل يكونان لازمين ومتعديين،
ومتعلّقُ التّعجيلِ محذوفٌ، فيجوزُ أن تقدّره مفعولاً صريحاً أي: من تعجّل
النَّفَرُ، وأن تقدّره مجروراً أي: بالنفر، حَسَبَ استعمالِهِ لازماً ومتعدياً.

وفي هذه الآيات من علمِ البديعِ: الطباقي، وهو ذكْرُ الشيء وضدّه في
«تَعْجَلُ وتَأخِرُ» فهو كقوله: «أضحك وأبكي» و«أما وأحيا»^(٦) وهذا طباقٌ

(١) الآية ٦١ من الكهف.

(٢) الآية ٢٢ من الرحمن.

(٣) الكشاف ٣٥١/١.

(٤) البيت للقطامي، وهو في ديوانه ٢؛ ومجالس ثعلب ٣٦٩/٢؛ وشواهد الكشاف
٤٧٧/٤.

(٥) لعل الزمخشري يقصد بقوله إن تعجل هنا مطاوع عَجَلٌ بأن ثمة فعلاً آخر في الآية له
عكس معنى الأول يحتل هذا الاحتمال وهو «تأخر» مطاوع آخر، ووجود الفعلين يوحى
بأن هناك معالجة وتحريصاً وإعمالاً لقيام الحدث، الأمر الذي يتم بالمطاوعة، فهناك شيء
قد عَجَلَهُم فتعجلوا أو أَخَرَهُم فتأخروا، والمستعجل في البيت اسم فاعل من استعجل
الذي هو مطاوع لعَجَلٍ، ودفعه إلى عَدَهُ للمطاوعة وجود المتأني وفعله تَأَنَّى الذي هو
مطاوع أَنَيْتُهُ.

(٦) الآية ٤٣ من النجم «وأنه هو أضحك وأبكي، وأنه هو أما وأحيا».

- البقرة -

غريب، من حيث جعل ضدَّ «تَعَجَّلَ»: «تَأَخَّرَ»، وإنما ضدَّ «تَعَجَّلَ»: «تَأَنَّى» وضدَّ تأخَّر: تقدَّم، ولكنه في «تَعَجَّلَ» عبَّر بالملزوم عن اللازم، وفي «تَأَخَّرَ» باللازم عن الملزوم. وفيها من علم البيان: المقابلة اللفظية، وذلك أن المتأخَّرَ بالنَّفَرَاتِ بزيادة في العبادة فله زيادة في الأجر على المتعجَّلِ فقال في حقه أيضاً: «فلا إثم عليه» ليقابل قوله أولاً: «فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إثمَ عليه»، فهو كقوله: «وجزاء سيئة سيئة مثلها»^(١) «فَمَنْ اعتدى عليكم فاعتدوا عليه»^(٢).

وقرأ الجمهور «فلا إثم» بقطع الهمزة على الأصل، وقرأ^(٣) سالم ابن عبدالله: «فلا إثم» بوصلها وحذف ألف لا، ووجهه أنه خفف الهمزة بين بين فقربت من الساكن فحذفتها تشبيهاً بالألف، فالتقى ساكنان: أَلْفٌ لا وثناء «إثم»، فحذفت أَلْفٌ «لا» لالتقاء الساكنين. وقال أبو البقاء^(٤): «ووجهها أنه لما خلط الاسم بـ «لا» حذفت الهمزة تشبيهاً لها بالألف» يعني أنه لما ركبت «لا» مع اسمها صاراً كالشيء الواحد، والهمزة شبيهة الألف، فكانه اجتمع ألفان فحذفت الثانية لذلك، ثم حذفت الألف لما ذكرت لك.

قوله: «لِمَنْ اتَّقَى» / هذا الجارُّ خبرٌ مبتدأ محذوف، واختلفوا في ذلك [أ/٧٨] المبتدأ حسب اختلافهم في تعلق هذا الجارُّ من جهة المعنى لا الصناعة، فقيل: يتعلَّق من جهة المعنى بقوله: «فلا إثم عليه»، فتقدَّر له ما يليق به أي: انتفاء الإثم لِمَنْ اتَّقَى. وقيل: متعلِّق بقوله: «واذكروا» أي: الذكرُ لِمَنْ اتَّقَى. وقيل: متعلِّق بقوله: «غفورٌ رحيم» أي: المغفرة لمن اتَّقَى. وقيل:

(١) الآية ٤٠ من الشورى.

(٢) الآية ١٩٤ من البقرة.

(٣) البحر ٢/١١١.

(٤) الإملاء ٢/٨٨.

- البقرة -

التقدير: السلامة لمن اتقى. وقيل: التقدير: ذلك التخيير ونفي الإثم عن المستعجل والمتأخر لأجل الحاج المتقي، لثلا يتخالج في قلبه شيء منهما فيحسب أن أحدهما يرهق صاحبه إثمًا في الإقدام عليه، لأن ذا التقوى حذر متحرز من كل ما يريبه. وقيل: التقدير: ذلك الذي مر ذكره من أحكام الحج وغيره لمن اتقى، لأنه هو المنتفع به دون من سواه، كقوله: «ذلك خير للذين يريدون وجه الله»^(١). قال هذين التقديرين الزمخشري^(٢). وقال أبو البقاء^(٣): «تقديره: جواز التعجيل والتأخير لمن اتقى». وكلها أقوال متقاربة. ويجوز أن يكون «لمن اتقى» في محل نصب على أن اللام لام التعليل، ويتعلق بقوله «فلا إثم عليه» أي: انتفى الإثم لأجل المتقي. ومفعول: اتقى» محذوف، أي: اتقى الله، وقد جاء مصرحاً به في مصحف عبدالله وقيل: اتقى الصيد.

آ. (٢٠٤) قوله تعالى: ﴿مَنْ يُعْجِبْكَ﴾: «مَنْ» يجوز أن تكون موصولة، وأن تكون نكرة موصوفة، وقد تقدم نظيرها أول السورة فيُنظر هناك^(٤). والإعجاب: استحسان الشيء والميل إليه والتعظيم له. والهمزة فيه للتعدي. وقال الراغب^(٥): «العَجَبُ حَيْرَةٌ تَعْرِضُ لِلْإِنْسَانِ [عند الجهل]^(٦) بسبب الشيء، وليس هو شيئاً له في ذاته حالة. بل هو بحسب الإضافات إلى مَنْ يَعْرِفُ السببَ وَمَنْ لَا يَعْرِفُهُ، وحقيقة أعجبنى كذا: ظَهَرَ لِي ظَهوراً لم أَعْرِفُ سَبَبَهُ». انتهى. ويقال: عَجِبْتُ من كذا، قال^(٧):

(١) الآية ٣٨ من الروم.

(٢) الكشاف ١/٣٥٢.

(٣) الإملاء ١/٨٨.

(٤) الآية ٨ من البقرة.

(٥) المفردات ٣٣٣.

(٦) من الراغب.

(٧) البيت لزياد الأعجم، وهو في الكتاب ٨٧/٢؛ والمحتسب ١/١٩٦؛ واللسان: لم؛

والدرر ٢/٢٣٤.

٨٩٣ - عَجِبْتُ وَالدهرُ كَثِيرٌ عَجْبُهُ مِنْ عَنزِي سَبْنِي لَمْ أَضْرِبُهُ

قوله: «في الحياة» فيه وجهان، أحدهما أن يتعلّق بـ «قوله»، أي: يعجبك ما يقوله في معنى الدنيا، لأنّ ادّعاءه المحبة بالباطل يطلب حظاً من الدنيا. والثاني: أن يتعلّق بـ «يعجبك» أي: قوله حلّو فصيح في الدنيا فهو يعجبك ولا يعجبك في الآخرة، لما يرهقه في الموقف من الحسنة واللّكنة، أولّاه لا يؤدّن لهم في الكلام. قال الشيخ^(١): «والذي يظهر أنه متعلق بـ يعجبك، لا على المعنى الذي قاله الرمخشري^(٢)، بل على معنى أنك تستحسن مقالته دائماً في مدة حياته إذ لا يصدر منه من القول إلا ما هو معجب رائق لطيف، فمقالته في الظاهر معجبة دائماً، لا تراها يعدل عن تلك المقالة الحسنة الرائعة إلى مقالة خسنة منافية».

قوله: «ويشهد الله» في هذه الجملة وجهان، أظهرهما: أنها عطف على «يعجبك»، فهي صلة لا محل لها من الإعراب أو صفة، فتكون في محل رفع على حسب القول في «من». والثاني: أن تكون حالية، وفي صاحبها حينئذ وجهان، أحدهما: أنه الضمير المرفوع المستكن في «يعجبك»، والثاني: أنه الضمير المجرور في «قوله» تقديره: يعجبك أن يقول في أمر الدنيا، مُقسماً على ذلك. وفي جعلها حالاً نظراً من وجهين، أحدهما: من جهة المعنى، والثاني من جهة الصناعة، وأمّا الأول فلأنه يلزم منه أن يكون الإعجاب والقول مقيدين بحال والظاهر خلافه. وأمّا الثاني فلأنه مضارع مثبت فلا يقع حالاً إلا في شذوذ، نحو: «قمت وأصك عينه، أو ضرورة نحو^(٣):

٨٩٤ - نَجِسَتْ وَأَرْهَنَهُمْ مَالِكَا

(١) البحر ٢/١١٤.

(٢) الكشف ١/٣٥٢.

(٣) تقدم برقم ٤١٩.

وتقديره مبتدأ قبله على خلاف الأصل، أي: وهو يُشْهِدُ.

والجمهورُ على ضَمِّ حرفِ المضارعة وكسرِ الهاء، مأخوذاً من أَشْهَدَ
ونصبِ الجلالة مفعولاً به. وقرأ^(١) أبو حيوة وابن محيصة بفتحهما ورفع
الجلالة فاعلاً، وقرأ أبي: «يستشهد الله». فأما قراءة الجمهور وتفسيرهم فإن
المعنى: يَحْلِفُ بالله وَيُشْهِدُهُ إنه صادق، وقد جاءتِ الشهادةُ بمعنى القَسَمِ في
آية اللّٰعَانِ^(٢)، قيل: فيكونُ اسمُ الله منتصباً على حَذْفِ حرفِ الجرِ أي:
يُقَسِّمُ بالله، وهذا سهوٌ من قائله، لأنَّ المستعملَ بمعنى القَسَمِ «شَهِدَ» الثلاثي
لا «أَشْهَدَ» الرباعي، لا تقول: أَشْهَدُ بالله، بل: أَشْهَدُ بالله، فمعنى قراءة
الجمهور: يَطَّلِعُ اللهُ على ما في قلبه، ولا يَعْلَمُ به أحدٌ لشدةِ تَكْتُمِهِ.

وأما تفسيرُ الجمهورِ فيحتاجُ إلى حَذْفِ ما يَصِحُّ به المعنى، تقديره:
وَيَحْلِفُ بالله على خِلافِ ما في قلبه، لأنَّ الذي في قلبه هو الكفرُ، وهو
لا يَحْلِفُ عليه، إنما يَحْلِفُ على ضِدِّه وهو الذي يُعْجِبُ سامعَه، ويُقَوِّي هذا
التأويلَ قراءةُ أبي حيوة؛ إذ معناها: وَيَطَّلِعُ اللهُ على ما في قلبه من الكفرِ.
وأما قراءةُ أبي فيَحْتَمِلُ اسْتَقْعَلَ وجهين، أحدهما: أن يكونَ بمعنى أفْعَلَ
فيوافقُ قراءةَ الجمهورِ. والثاني: أنه بمعنى المجرد وهو شَهِدَ، وتكونُ الجلالةُ
منصوبةً على إسقاطِ الخافضِ.

قوله: «وهو أَلَدُ الخصامِ» الكلامُ في هذه الجملةِ كالتي قبلها، ونزيد

(١) البحر ٢/١١٤؛ الشواذ ١٢.

(٢) الآية ٦ - ٧ من النور: «والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم
فشهدوا أهدم أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان
من الكاذبين».

- البقرة -

عليها وجهاً آخر وهو أن تكون حالاً من الضمير في «يُشْهِدُ». والألْدُ: الشديدُ من اللدِّ وهو شدةُ الخصومةِ، قال (١):

٨٩٥ - إِنَّ تَحْتَ التَّرَابِ عَزْماً وَحَزْماً وَخَصِيماً أَلْدُ ذَا مِغْلَاقِ

ويقال: لَدِدْتُ بكسر العين أَلْدُ بفتحها، وَلَدَدْتُهُ بفتح العَيْنِ أَلْدُهُ بضمها أي: غَلَبْتُهُ فِي ذَلِكَ فَيَكُونُ مُتَعَدِياً قَالَ (٢):

٨٩٦ - تَلْدُّ أَقْرَانَ الرِّجَالِ اللَّدْدِ

وَرَجُلٌ أَلْدُ وَأَلْدُدُّ وَيَلْدُدُّ، وَامْرَأَةٌ لَدَاءٌ، وَالْجَمْعُ لُدٌّ كَحُمْرٍ.

وفي اشتقاقه أقوالٌ، أحدها: من لُدَيْدِي العُنُقُ وهما صَفْحَتَاهُ قَالَه الزَّجَاجُ (٣)، وَقِيلَ: مَنْ لُدَيْدِي الوَادِي وهما جَانِبَاهُ، سُمِّيَا بِذَلِكَ لِأَعْوَجَاجِهِمَا وَقِيلَ: هُوَ مِنْ لُدَّةٍ إِذَا حَبَسَهُ فَكَأَنَّهُ يَحْبِسُ خَصْمَهُ عَن مَفَاوِضِهِ.

[٧٨/ب] وفي «الخصام» قولان، أحدهما: أَنه جَمْعُ خَصْمٍ / بِالْفَتْحِ نَحْو: كَعَبٍ وَكِعَابٍ وَكَلْبٍ وَكِلَابٍ وَبَحْرٍ وَبِحَارٍ، وَعَلَى هَذَا فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلٍ، وَالثَّانِي: أَنه مُصَدَّرٌ، يُقَالُ: خَاصَمَ خِصَاماً نَحْو: قَاتَلَ قِتَالاً، وَعَلَى هَذَا فَلَا يَدُ مِنْ مُصَحِّحٍ لَوْ قَوَّعَهُ خَبِراً عَنِ الْجِثَّةِ، فَقِيلَ: فِي الْكَلَامِ حَذْفٌ مِنَ الْأَوَّلِ أَي:

(١) البيت لمهلل، وهو في الكامل ٣٧/١؛ والقرطبي ١٦/٣؛ وذو مغلاق أي: يغلق الحجة على خصمه.

(٢) لم أهد إلى قائله وقبله.

ثم أَرَدِي بِهِمْ مَنْ تُرْدِي

وهو في معاني القرآن للقراء ١٢٣/١؛ والطبري ٢٣٥/٤؛ واللسان: لدد؛

والبحر ١٠٨/٢؛ ويروى البيت بضمير المتكلم: أَلْدُ.

(٣) معاني القرآن ٢٦٧/١.

- البقرة -

وخصامه أشدُّ الخصامِ ، وقيل: من الثاني أي: وهو أشدُّ ذوي الخصامِ .
وقيل: [أريد] بالمصدر اسمُ الفاعلِ كما يُوصفُ به في قولهم: رجلٌ عدلٌ .
وقيل: «أفعلٌ» هنا ليستُ للتفضيلِ ، بل هي بمعنى لَدِيدِ الخصامِ ، فهو من
بابِ إضافةِ الصفةِ المشبهةِ . وقال الزمخشري^(١): «والخصامُ المُخاصمةُ ،
وإضافةُ الألدِّ بمعنى «في» كقولهم: «تَبَّتْ العُذْرُ» يعني أن «أفعلٌ» ليس من
بابِ ما أُضيفَ إلى ما هو بعضه بل هي إضافةٌ على معنى «في» قال الشيخ^(٢):
«وهذا مخالفٌ لما يزعمه النحاةُ من أن أفعلٌ لا تُضاف إلا إلى ما هي بعضه ،
وفيه إثباتُ الإضافةِ بمعنى «في» وهو قولٌ مرجوحٌ . وقيل: «هو» ليس ضميرَ
«مَنْ» بل ضميرُ الخصومةِ يفسرُه سياقُ الكلامِ ، أي: وخصامه أشدُّ الخصامِ .
وجعل أبو البقاء^(٣) «هو» ضميرَ المصدرِ الذي هو «قوله» فإنه قال: «ويجوزُ أن
يكونَ «هو» ضميرَ المصدرِ الذي هو «قوله» وقوله خصامٌ»^(٣) .

آ (٢٠٥) قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى﴾: «سَعَى» جوابٌ إذا
الشرطية وهذه الجملةُ الشرطيةُ تحتملُ وَجْهَيْنِ ، أحدهما: أن تكونَ عطفاً
على ما قبلها وهو «يُعْجِبُكَ» فتكون: إمَّا صلةً أو صفةً حسب ما تقدّم في «مَنْ» ،
والثاني أن تكونَ مستأنفةً لمجردِ الاخبارِ بحالِهِ ، وقد تمَّ الكلامُ عند قوله: «ألدُّ
الخصامِ» .

والتولَّى والسَّعَى يحتملان الحقيقةَ أي: تولَّى ببديهِ عنكَ وسعى
بِقَدَمَيْهِ ، والمجازُ بأن يريدَ بالتولَّى الرجوعَ عن القولِ الأولِ ، وبالسعي العملَ
والكسبَ من السَّعَاةِ ، وهو مجازٌ شائعٌ ، ومنه: «وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ

(١) الكشاف ١/٣٥٢ .

(٢) الإملاء ١/٨٩ .

(٣) قال أبو البقاء: «والتقدير: خصامه ألدُّ الخصامِ» .

ما سعى^(١)، وقال امرؤ القيس^(٢):

٨٩٧ - فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة
ولكنما أسعى لمجد مؤثّل
كفاني ولم أطلب قليل من المال
وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي

وقال آخر: (٣)

٨٩٨ - أسعى على حيّ بني مالك
كلّ امرئ في شأنه ساعي

والسعاية بالقول ما يقتضي التفريق بين الأجلّاء، قال (٤):

٨٩٩ - ما قلت ما قال وشاة سَعُوا
سَعِي عَدُوِّ بَيْنَنَا يَرْجُفُ

قوله: «في الأرض» «متعلّق بـ «سعى»، فإن قيل: معلوم أنّ السعي لا يكون إلا في الأرض قيل: لأنه يُفيد العموم، كأنه قيل: أيّ مكان حلّ فيه من الأرض أفسد فيه، فيدلّ لفظ الأرض على كثرة فسادِهِ، إذ يلزم من عموم الظرف عموم المظروف، و«ليفسد» متعلّق بـ «سعى» علة له.

قوله: «ويُهْلِك الحَرث» الجمهور على: «يُهْلِك» بضم الياء وكسر اللام ونصب الكاف. «الحَرث» مفعولٌ به، وهي قراءة واضحة من: أَهْلَكَ يُهْلِكُ، والنصب عطفٌ على الفعل قبله، وهذا شبيهٌ بقوله تعالى: «ملائكته ورُسُلُه وجبريل»^(٥) فإن قوله: «ليفسد» يشتمل على أنه يُهْلِك الحَرث والنسل، فخصّهما

(١) الآية ٣٩ من النجم.

(٢) ديوانه ٣٩؛ والانصاف ٤٨؛ وابن يعيش ٧٩/١؛ والدرر ١٢٢/١.

(٣) البيت لأبي القيس بن الأسلت، وهو في اللسان: سعي، والبحر ١١٥/٢؛ وشواهد الكشاف ٤٥٢/٤.

(٤) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ١١٥/٢.

(٥) الآية ٩٨ من البقرة.

- البقرة -

بالذكر لذلك. وقرأ أبي^(١): «وَيَهْلِكُ» بإظهار^(٢) لام العلة وهي معنى قراءة الجمهور، وقرأ أبو حيوة - ورويت عن ابن كثير وأبي عمرو - «وَيَهْلِكُ الحَرْثُ والنَّسْلُ» بفتح الياء وكسر اللام من هَلَكَ الثلاثي، و«الحَرْثُ» فاعل، و«النَّسْلُ» عطفٌ عليه. وقرأ قوم^(٣): «وَيَهْلِكُ الحَرْثُ» من أَهْلَكَ، و«الحَرْثُ» مفعولٌ به إلا أنهم رفعوا الكاف. وَخُرِّجَتْ على أربعة أوجه: أن تكونَ عطفاً على «يُعْجِبُكَ» أو على «سَعَى» لأنه في معنى المستقبل، أو على خبر مبتدأ محذوفٍ أي: وهو يَهْلِكُ، أو على الاستئناف. وقرأ الحسن: «وَيَهْلِكُ» مبنياً للمفعول، «الحَرْثُ» رفعاً، وقرأ أيضاً: «وَيَهْلِكُ» بفتح الياء واللام ورفع الكاف، «الحَرْثُ» رفعاً على الفاعلية، وفتح عين المضارع هنا شاذٌ لفتح عين ماضيه، وليس عينه ولا لامه حرف حلقٍ فهو مثل رَكَنٌ يَرْكَنُ بالفتح فيهما. و«الحَرْثُ» تقدّم^(٤).

والنَّسْلُ: مصدرٌ نَسَلَ ينسُلُ أي: خَرَجَ بسرعة، ومنه: نَسَلَ وَبُرَّ البعير، ونَسَلَ ريشُ الطائرِ أي: خَرَجَ وتطايَر، وقيل: النسلُ الخروجُ متتابعاً، ومنه: نُسَالُ الطائرِ ما تتابع سقوطُهُ من ريشه، قال امرؤ القيس^(٥):

٩٠٠ - وَإِنْ تَكُ قَدْ سَاءَتْكَ مِنْي خَلِيقَةٌ فَسُلِّي ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكَ تَنْسُلِ
وقوله: «من كل حَدَبٍ يَنْسُلُونَ»^(٦) يَحْتَمِلُ المعنيين. و«الحَرْثُ والنَّسْلُ» وإن كانا في الأصلِ مصدرَينِ فإنهما هنا واقعان موقعِ المفعولِ به.

آ (٢٠٦) قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ﴾: هذه الجملة

(١) انظر في قراءاتها: الشواذ: ١٣؛ البحر ١١٦/٢.

(٢) الأصل: بإضمار وهو سهو.

(٣) قراءة الحسن كما في الشواذ ١٣.

(٤) البقرة: آية ٧١.

(٥) ديوانه ١٣ وشرح القصائد العشر للتبريزي ٩٠.

(٦) الآية ٩٦ من الأنبياء.

- البقرة -

الشرطية تحتمل الوجهين المتقدمين في نظيرتها، أعني كونها مستأنفة أو معطوفة على «يُعْجِبُكَ» وقد تقدّم أيضاً أول السورة عند قوله: «وإذا قيل لهم: لا تُفْسِدُوا»^(١) ما الذي قام مقام الفاعل؟ وخلاف الناس فيه.

قوله: «بالإثم» في هذه الباء ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون للتعديّة وهو قول الزمخشري^(٢) فإنه قال: «أَخَذْتُهُ بِكَذَا إِذَا حَمَلْتُهُ عَلَيْهِ وَأَلْزَمْتُهُ إِيَّاهُ أَي: حَمَلْتُهُ الْعِزَّةَ عَلَى الْإِثْمِ وَأَلْزَمْتُهُ ارْتِكَابَهُ» قال الشيخ^(٣): «وباء التعديّة بأبها الفعل اللازم نحو: «ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ»^(٤)، «[وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ] بِسَمْعِهِمْ»^(٥)، وَنَدَرَتِ التَّعْدِيَّةُ بِالْبَاءِ فِي التَّمَعُّدِيِّ نَحْو: «صَكَّكَتُ الْحَجَرَ بِالْحَجَرِ» أَي: جَعَلْتُ أَحَدَهُمَا يَصُكُّ الْآخَرَ. الثاني: أن تكون للسببية بمعنى أن إثمّه كان سبباً لأخذ العِزَّة له كما في قوله^(٦):

٩٠١ - أَخَذْتُهُ عِزَّةً مِنْ جَهْلِهِ فَتَوَلَّى مُغْضَباً فِعْلَ الضَّحْرِ

والثالث: أن تكون للمصاحبة فتكون في محلّ نصب على الحال، وفيها حينئذٍ وجهان، أحدهما: أن تكون حالاً من «العِزَّة» أي: ملتبسةً بالإثم. والثاني: أن تكون حالاً من المفعول أي: أَخَذْتُهُ مُلْتَبَساً بِالْإِثْمِ.

وفي قوله «العِزَّةُ بِالْإِثْمِ» التّسميم وهو نوعٌ من عِلْمِ البديع، وهو عبارة عن إرداف الكلمة بأخرى ترفع عنها اللبس وتقرّبها من الفهم، وذلك أن العِزَّة تكون محموداً ومذمومةً. فمن مجيها محمودة: «ولله العِزَّةُ ولرسوله وللمؤمنين»^(٧)

(١) الآية ١١ من البقرة.

(٢) الكشاف ١/٣٥٢.

(٣) البحر ٢/١١٧.

(٤) الآية ١٧ من البقرة.

(٥) الآية ٢٠ من البقرة.

(٦) لم أهدت إلى قائله وهو في زاد المسير ١/٢٢٢؛ البحر ٢/١١٧.

(٧) الآية ٨ من المنافقون.

- البقرة -

«أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ»^(١)، فَلَوْ أُطْلِقَتْ لَتَوَهَّمَتْ فِيهَا بَعْضَ مَنْ لَا عَنَابَةَ لَهُ الْمَحْمُودَةَ فَقِيلَ «بِالْإِثْمِ» تَمِيمًا لِلْمَرَادِ لِفَرْعِ اللَّبْسِ بِهَا.

قوله: «فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ» «حَسْبُهُ» مبتدأ و«جهنم» خبره أي: كافيهم جهنم، وقيل: «جهنم» فاعلٌ بـ«حَسْبُ»، ثم اختلف القائلُ بذلك في «حَسْبُ» فقيل: هو بمعنى اسمِ الفاعلِ، أي الكافي، وهو في الأصل مصدرٌ / أُريدَ به اسمُ الفاعِلِ، والفاعلُ - وهو جهنم - سَدَّ مَسَدَ الْخَبْرِ، وَقَوِي [١/٧٩] «حَسْبُ» لِعَتِمَادِهِ عَلَى الْفَاءِ الرَّابِطَةِ لِلْجُمْلَةِ بِمَا قَبْلَهَا، وَهَذَا كُلُّهُ مَعْنَى كَلَامِ أَبِي الْبَقَاءِ^(٢). وقيل: بل «حَسْبُ» اسمُ فعلٍ، والقائلُ بذلك اختلفَ: فقيل: اسمُ [فعلٍ] ماضٍ، أي: كفاهم، وقيل فعلٌ أمرٌ أي: لِيَكْفِيَهُمْ، إِلَّا أَنْ إِعْرَابَهُ وَدُخُولَ حُرُوفِ الْجَرِّ عَلَيْهِ يَمْنَعُ كَوْنَهُ اسْمَ فِعْلٍ. وقد تَلَخَّصَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ «حَسْبُ» هل هو بمعنى اسمِ الفاعلِ وأصله مصدرٌ أو اسمٌ فعلٍ ماضٍ أو فِعْلٌ أمرٌ؟ وهو من الأسماءِ اللازمةِ للإضافة، ولا يَتَعَرَّفُ بِإِضَافَتِهِ إِلَى مَعْرِفَةٍ، تَقُولُ، مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ، وَيُنْصَبُ عَنْهُ التَّمْيِيزُ، وَيَكُونُ مَبْتَدَأً فَيَجْرُ بِبَاءِ زَائِدَةٍ، وَخَبْرًا فَلَا يُجْرُ بِهَا، وَلَا يُثَنَّى وَلَا يُجْمَعُ وَلَا يُؤَنَّثُ وَإِنْ وَقَعَ صِفَةً لِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ.

و«جهنم» اختلفَ النَّاسُ فِيهَا، فَقِيلَ: هِيَ أَعْجَمِيَّةٌ وَعَرَبِيَّةٌ، وَأَصْلُهَا كَهَنَامٌ، فَمَنْعُهَا مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْعُجْمَةِ. وقيل: بل هي عربية الأصل، والقائلون بذلك اختلفوا في نونها: هل هي زائدة أم أصلية؟ فالصحيح أنها زائدة ووزنها «فَعَنْلٌ» مشتقة من «رَكِيَّةُ جَهَنَامِ» أي: بعيدة القعر، وهي من الجَهْمِ وهو الكراهة، وقيل: بل نونها أصليةٌ ووزنها فَعَلَلٌ كَعَدَبَسٍ^(٣)، قال:

(١) الآية ٥٤ من المائدة.

(٢) الإملاء ١/٨٩.

(٣) العديس: الشديد الموثق الخلق.

- البقرة -

لأن «فَعْنَلًا» مفقودٌ في كلامهم، وجعل «زَوْنَكَ»^(١) فعلاً أيضاً، لأن الواو أصلٌ في بنات الأربعة كورنتل^(٢)، لكن الصحيح إثبات هذا البناء، وجاءت منه ألفاظ، قالوا: «ضَغْنَط» من الضغاطة وهي الضخامة، و«سَفْنَج» و«هَجْنَف» للظليم، والزَوْنَك: القصير سُمِّي بذلك لأنه يَنْزُوكُ في مِشِيَّتِهِ أي: يَبْخُضِرُ، قال حسان^(٣):

٩٠٢ - أَجْمَعْتَ أَنَّكَ أَنْتَ الْأُمُّ مَنْ مَشَى فِي فُحْشِ زَانِيَةٍ وَزَوَكِ غُرَابٍ
وهذا كله يدلُّ على أن النون زائدة في «زَوْنَكَ» وعلى هذا فامتناعها
للتأنيث والعلمية.

«وَلَيْسَ الْمِهَادُ» المخصوص بالذم محذوف، أي: وَلَيْسَ الْمِهَادُ
جَهَنَّمُ، وَحَسَنَ حَذْفُهُ هُنَا كَوْنُ «الْمِهَادِ» وَقَعَ فَاصِلَةً، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى
«بَشٍ» وَخِلَافِ النَّاسِ فِيهَا. وَحُذِفَ هَذَا الْمَخْصُوصُ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ مَبْتَدَأُ
وَالجَمْلَةُ مِنْ نَعَمٍ وَيُسَنُّ خَبْرُهُ، سَوَاءٌ تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ؛ لِأَنَّا لَوْ جَعَلْنَاهُ خَبَرَ مَبْتَدَأٍ
مَحْذُوفٍ أَوْ مَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ الْخَبِيرِ، ثُمَّ حَذَفْنَاهُ، كُنَّا قَدْ حَذَفْنَا الْجَمْلَةَ بِأَسْرِهَا مِنْ
غَيْرِ أَنْ يَنْوَبَ عَنْهَا شَيْءٌ، وَأَيْضاً فَإِنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ الْجَمْلَةُ مُفْلَتَةً مِمَّا
قَبْلَهَا إِذْ لَيْسَ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَلَيْسَتْ مَعْتَرِضَةً وَلَا مَفْسَّرَةً وَلَا صِلَةً
وَلَا مُسْتَأْنَفَةً.

وَالْمِهَادُ فِيهِ قَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ جَمْعُ «مِهَدٍ» وَهُوَ مَا يُوْطَأُ لِلنَّوْمِ.
وَالثَّانِي: أَنَّهُ اسْمٌ مَفْرُودٌ، سُمِّيَ بِهِ الْفِرَاشُ الْمُوْطَأُ لِلنَّوْمِ، وَهَذَا مِنْ بَابِ التَّهَكُّمِ
وَالِاسْتِهْزَاءِ، أَي: جُعِلَتْ جَهَنَّمُ لَهُمْ بَدَلُ مِهَادٍ يَفْتَرِشُونَهُ وَهُوَ كَقَوْلِهِ^(٤):

(١) الزونك: اللحيمة القصير.

(٢) الورتل: الشر.

(٣) ديوانه ٣٤٣؛ البحر ١٠٩/٢.

(٤) تقدم برقم ٦٦٥.

- البقرة -

٩٠٣ - وخيلٍ قد دَلَفَتْ لها بِخَيْلٍ تحيةً بينهم ضَرْبٌ وَجِيعٌ
أي: القائم لهم مقام التحية الضرب الوجيع.

آ. (٢٠٧) قوله تعالى: ﴿مَنْ يَشْتَرِ﴾: في «مَنْ» الوجهان المتقدّمان في «مَنْ» الأولى، ومعنى يَشْتَرِي: يَبِيعُ، قال تعالى: «وَشَرَّوهُ بِمَنْ بَخْسٍ»^(١)، إن أَعَدْنَا الضميرَ المرفوعَ على الآخرة، وقال^(٢):

٩٠٤ - وَشَرَيْتُ بُرْدًا لِيَتْنِي من بعدِ بُرْدٍ كُنْتُ هَامَةً

فالمعنى: يَبْدُلُ نَفْسَهُ فِي اللّهِ، وقيل: بل هو على أصله من الشراء، وذلك أَنَّ صُهَيْبًا اشْتَرَى نَفْسَهُ مِنْ قَرِيشٍ لَمَّا هَاجَرَ، وَالآيَةُ نَزَلَتْ فِيهِ.

قوله: «ابتغاء» منصوبٌ على أنه مفعولٌ من أجله. والشروطُ المقتضيةُ للنصبِ موجودةٌ. والصحيحُ أَنَّ إِضَافَةَ المفعولِ له مَحْضَةٌ، خِلافًا لِلجَرْمِي والمبرد والرياشي^(٣) وجماعةٍ من المتأخرين. و«مرضاة» مصدرٌ مبنيٌّ على تاء التانيث كَمَدْعَاةٍ، والقِيَّاسُ تجرِيدُهُ عنها نحو: مَغْزَى وَمَرْمَى.

وَوَقَفَ حَمْزَةً^(٤) عَلَيْهَا بِالتَّاءِ، وَذَلِكَ لِوَجْهِينَ: أَحَدُهُمَا أَنَّ بَعْضَ العَرَبِ يَقِفُ عَلَى تَاءِ التَّانِيثِ بِالتَّاءِ كَمَا هِيَ، وَأَنشَدُوا:^(٥)

(١) الآية ٢٠ من يوسف.

(٢) البيت لابن مفرغ، وهو في ديوانه ٢١٣؛ وأما لي المرتضى ٩٥/٢؛ وشواهد الكشاف ٥٦٠/٤، ويقال: أصبح فلان هامة: إذا مات.

(٣) العباس بن الفرغ، قرأ على الأصمعي وأبي زيد والمازني، توفي سنة ٢٠٧، انظر: البيهقي ٢٧/٢.

(٤) السبعة ١٨٠؛ الكشاف ٢٨٨/١؛ البحر ١١٩/٢.

(٥) البيت لسور الذهب، وهو في سر الصناعة ١٧٧/١؛ والخصائص ٣٠٤/١؛ واللسان: بلل؛ والإنصاف ٣٧٩؛ وابن يعيش ١١٨/٢؛ وشواهد الشافية ٢٠٠. والجوز: الوسط، والجحفة: الترس.

- البقرة -

٩٠٥ - دَارٌ لَسَلَمَى بعد حَوْلٍ قَدْ عَفَتْ بِلَ جَوَزٍ تِيهَاءَ كَظْهَرِ الْجَحْفَتِ

وقد حكى هذه اللغة سيويه^(١). والثاني: أن يكون وقف على نية الإضافة، كأنه نوى لفظ المضاف إليه لشدة اتصال المتضايقين فأقر التاء على حالها منبهة على ذلك، وهذا كما أشموا الحرف المضموم ليُعلموا أن الضمة كالمندقوق بها. وقد أمال الكسائي^(٢) وورش «مرضات».

وفي قوله: «بالعباد» خروج من ضمير الغيبة إلى الاسم الظاهر، إذ كان الأصل «رؤوف به» أو «بهم»، وفائدة هذا الخروج أن لفظ «العباد» يؤذن بالتشريف، أو لأنه فاصلة فاختير لذلك.

آ (٢٠٨) قوله تعالى: ﴿السَّلْمُ﴾: قرأ^(٣) هنا «السَّلْمُ» بالفتح نافع والكسائي وابن كثير، والباقون بالكسر، وأما التي في الأنفال^(٤) فلم يقرأها بالكسر إلا أبو بكر وحده عن عاصم، والتي في القتال^(٥) فلم يقرأها بالكسر إلا حمزة وأبو بكر أيضاً، وسيأتي. فقيل: هما بمعنى وهو الصلح، ويُذكر ويؤنث، قال تعالى: «وإن جنحوا للسلم فاجنح لها»، وحكوا: «بنو فلان سلم وسلم»، وأصله من الاستسلام وهو الانقياد، ويُطلق على الإسلام، قاله الكسائي وجماعة، وأنشدوا^(٦):

٩٠٦ - دَعَوْتُ عَشِيرَتِي لِلسَّلْمِ لَمَّا رَأَيْتُهُمْ تَوَلَّوْا مُدْبِرِينَ

(١) الكتاب ٢٨١/٢.

(٢) السبعة ١٨٠؛ الكشف ٢٨٨/١.

(٣) السبعة ١٨٠؛ البحر ١٢٠/٢.

(٤) الآية ٦١ من الأنفال: «وإن جنحوا للسلم فاجنح لها».

(٥) الآية ٣٥ من القتال: (وهي سورة محمد صلى الله عليه وسلم): «فلا تهنأ وتدعوا إلى السلم».

(٦) البيت لأخي كندة، وهو في تفسير الطبري ٣٥٣/٤؛ واللسان: سلم.

يُنشد بالكسر، وقال آخر في المفتوح^(١):

٩٠٧ - شرائعُ السَّلْمِ قد بانَتْ معالمُها فما يرى الكفرَ إلا مَنْ به خَبِلُ
فالسَّلْمُ والسَّلْمُ في هذين البيتين بمعنى الإسلام، إلا أن الفتح
فيما هو بمعنى الإسلام قليلٌ. وقرئ^(٢) «السَّلْم» بفتحهما. وقيل: بل هما
مختلفا المعنى: فبالكسر الإسلام وبالفتح الصلحُ.

قوله: «كافة» منصوبٌ على الحالِ، وفي صاحبها ثلاثة أقوالٍ، أحدها:
وهو الأظهرُ أنه الفاعلُ في «ادخلوا» والمعنى: ادخلوا السَّلْمَ جميعاً. وهذه
حالٌ تُوكِّدُ معنى العمومِ، فإن قولك: «قام القومُ كافةً» بمنزلة: قاموا كلهم.
والثاني: أنه «السَّلْم»، قاله الزمخشري^(٣) وأبو البقاء^(٤)، قال الزمخشري:
«ويَجُوزُ أن تكونَ «كافةً» حالاً من «السَّلْم» لأنها تُؤنَّثُ كما تُؤنَّثُ الحربُ،
قال الشاعر: ^(٥)

٩٠٨ - السَّلْمُ تأخذُ منها ما رَضِيتَ به والحربُ يكْفِيكَ من أنْفاسِها جَرْعُ

على أن المؤمنين أمرُوا أن يدخلوا في الطاعاتِ كلها، ولا يدخلوا في
طاعةٍ دونَ طاعةٍ. قال الشيخ^(٦): «تعليله كونُ «كافةً» حالاً من «السَّلْم» بقوله:
[٧٩/ب] «لأنها تُؤنَّثُ كما تُؤنَّثُ الحربُ» ليس بشيءٍ / لأن التاء في «كافة» ليست
للتأنيثِ، وإن كان أصلها أن تدلُّ عليه، بل صار هذا نقلاً محضاً إلى معنى

(١) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ١٠٩/٢.

(٢) وهي قراءة الأعمش، الكشاف ١٢٧/١؛ ونسبها القرطبي إلى البصريين ٢٣/٣.

(٣) الكشاف ٣٥٣/١.

(٤) الإملاء ٩٠/١.

(٥) البيت للعباس بن مرداس، وهو في الخزانة ٨٢/٢؛ وحاشية الشيخ يس ٢٨٦/٢؛

وشواهد الكشاف ٤٣٨/٤.

(٦) البحر ١٢١/٢.

جميع وكل، كما صار قاطبةً وعامةً إذا كان حالاً نقلاً محضاً. فإذا قلت: «قام الناس كافةً وقاطبةً» لم يدل شيء من ذلك على التأنيث، كما لا يدل عليه «كُلُّ» و«جميع».

والثالث: أن يكون صاحب الحال هما جميعاً، أعني فاعل «ادخلوا» و«السلم» فتكون حالاً من شيئين. وهذا ما أجازته ابن عطية^(١) فإنه قال: «وتستغرق «كافة» حينئذ المؤمنين وجميع أجزاء الشرع، فتكون الحال من شيئين، وذلك جائز نحو قوله: «فأتت به قومها تحمله»^(٢). ثم قال بعد كلام: «وكافة معناه جميعاً، فالمراد بالكافة الجماعة التي تكف مخالفيها».

وقوله: «نحو قوله: تحمله» يعني أن «تحمله» حال من فاعل «أتت» ومن الهاء في «به». قال الشيخ^(٣): «هذا المثال ليس مطابقاً للحال من شيئين لأن لفظ «تحمله» لا يحتمل شيئين، ولا تقع الحال من شيئين إلا إذا كان اللفظ يحتملها، واعتبار ذلك بجعل ذوي الحال^(٤) مبتدئين، وجعل تلك الحال خيراً عنهما، فمتى صح ذلك صحّت الحال نحو:»^(٥)

٩٠٩ - وَعَلَّقْتُ سَلْمِي وَهِيَ ذَاتُ مُوَصِّدٍ ولم يند للأثراب من تذيها حجم
صَغِيرَيْنِ نَزَعِي الْبَهْمِ يَا لَيْتَ أَنَا إلى اليوم لم تكبر ولم تكبر اليهم

(١) المحرر الوجيز ١٤٤/٢ - ١٤٥ (الطبعة المغربية) حيث وصلت الطبعة المصرية إلى هذه الآية.

(٢) الآية ٣٧ من مريم.

(٣) البحر ١٢١/٢.

(٤) الأصل: «الحالين» وهو سهو، والتصحيح من البحر.

(٥) البيتان للمجنون، وهما في ديوانه ٢٣٨؛ والبحر ١٢١/٢؛ والخزانة ١٧١/٢. والموصد: الخدر.

- البقرة -

فصغِيرَيْنِ حَالٌ مِنْ فاعِلٍ «عَلَّقْتُ» وَمِنْ «سَلِمِي» لِأَنَّكَ لَوَقَلْتِ: أَنَا
وَسَلِمِي صَغِيرَانِ [أَصَحَّ]، وَمِثْلُهُ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ^(١):

٩١٠ - خَرَجْتُ بِهَا نَمَشِي تَجْرُ وِرَاءَنَا عَلَى أَثْرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرْحَلٍ

فَنَمَشِي حَالٌ مِنْ فاعِلٍ «خَرَجْتُ» وَمِنْ «هَا» فِي «بِهَا»، لِأَنَّكَ لَوَقَلْتِ:
«أَنَا وَهِيَ نَمَشِي» لَصَحَّ، وَلِذَلِكَ أَعْرَبَ الْمُعْرَبُونَ «نَمَشِي» حَالًا مِنْهُمَا كَمَا
تَقَدَّمَ، وَ «تَجْرُ» حَالًا مِنْ «هَا» فِي «بِهَا» فَقَطْ، لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ أَنْ تَجْعَلَ
«تَجْرُ» خَبْرًا عَنْهُمَا، لَوَقَلْتِ: «أَنَا وَهِيَ تَجْرُ» لَمْ يَصِحَّ فَكَذَلِكَ
يَتَقَدَّرُ بِمَفْرَدٍ وَهُوَ «جَارَةٌ» وَأَنْتِ لَوَأَخْبَرْتِ بِهِ عَنْ اثْنَيْنِ لَمْ يَصِحَّ فَكَذَلِكَ
«تَحْمَلُهُ» لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا عَنْ اثْنَيْنِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْهُمَا،
وَأَمَّا «كَافَةٌ» فَإِنَّهَا بِمَعْنَى «جَمِيعٌ»، وَ «جَمِيعٌ» يَصِحُّ فِيهَا ذَلِكَ^(٢)، لَا يُقَالُ:
«كَافَةٌ» لَا يَصِحُّ وَقَوْعُهَا خَبْرًا لَوَقَلْتِ: «الزَيْدُونَ وَالْعَمْرُونَ كَافَةٌ» لَمْ يَجْزُ،
فَلِذَلِكَ لَا تَقَعُ حَالًا عَلَى مَا قَرَّرْتُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ بِسَبَبِ التَّزَامِ نَصَبِ
«كَافَةٌ» عَلَى الْحَالِ، وَأَنَّهَا لَا تَتَصَرَّفُ لِأَنَّهَا مَانِعٌ مَعْنَوِيٌّ، بِدَلِيلِ أَنَّ مَرَادِفَهَا
وَهُوَ «جَمِيعٌ» وَ «كُلٌّ» يُخْبِرُ بِهِ، فَالْعَارِضُ الْمَانِعُ لـ «كَافَةٌ» مِنَ التَّصَرُّفِ
لَا يَضُرُّ، وَقَوْلُهُ: «الْجَمَاعَةُ الَّتِي نَكُفُّ مَخَالَفِيهَا» يَعْنِي أَنَّهَا فِي الْأَصْلِ
كَذَلِكَ، ثُمَّ صَارَ اسْتِعْمَالُهَا بِمَعْنَى جَمِيعٍ وَكُلٍّ.

وَاعْلَمُ أَنَّ أَصْلَ «كَافَةٌ» اسْمُ فاعِلٍ مِنْ كَفَّ يَكْفُ أَي مَنَعَ، وَمِنْهُ:
«كَفَّ الْإِنْسَانُ»، لِأَنَّهَا تَمْنَعُ مَا يَقْتَضِيهِ، وَ «كَفَّةُ الْمِيزَانِ» لِجَمْعِهَا الْمَوْزُونِ،
وَالْكَفَّةُ بِالضَّمِّ لِكُلِّ مُسْتَطِيلٍ، وَبِالْكَسْرِ لِكُلِّ مُسْتَدِيرٍ. وَقِيلَ: «كَافَةٌ» مُصَدَّرٌ

(١) ديوانه ١٤؛ وشرح القصائد للتبريزي ٨٥؛ والدرر ٢٠١/١. والمرط: إزار خز معلم؛
والمرحل: فيه صور الرجال من الوشي.

(٢) أي يصح أن يكون حالاً من شيئين، وقد عاد الآن إلى أصل المسألة وهي مجيء «كافة»
حالاً من شيئين.

- البقرة -

كالعاقبة والعافية. وكافة وقاطبة مما لزم نصبهما على الحال لإخراجهما عن ذلك لحن.

آ. (٢٠٩) والجمهور على ﴿رَلَلْتُمْ﴾: بفتح العين، وأبو السَّمَال^(١) قرأها بالكسر، وهما لغتان كضَلَلْتُ وضَلَلْتُ. و«ما» في «مِنْ بَعْدِهَا» مصدرية، و«مِنْ» لابتداء الغاية، وهي متعلّقة بـ «رَلَلْتُمْ».

آ. (٢١٠) قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ﴾: «هل» لفظه استفهام والمراد به النفي كقوله^(٢):

٩١١ - وهل أنا إلا من غزبية إن عوت عويت وإن ترشدا غزبية أرشدا

أي: ما ينظرون، وما أنا، ولذلك وقع بعدها «إلا» كما تقع بعد «ما».

و «يَنْظُرُونَ» هنا بمعنى يَنْتَظِرُونَ، وهو مُعَدَّى بنفسه، قال امرؤ القيس^(٣):

٩١٢ - فإنكما إن تنظراني ساعة من الدهر ينفعني لدى أم جندب

وليس المراد هنا بالنظر تَرَدَّدَ العين، لأنَّ المعنى ليس عليه. واستدلَّ بعضهم على ذلك بأنَّ النظر بمعنى البصر يتعدى بإلى، ويُضاف إلى الوجه، وفي الآية الكريمة متعدِّدٌ بنفسه، وليس مضافاً إلى الوجه، ويعني بإضافته إلى الوجه قوله تعالى: «وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة»^(٤) فيكون بمعنى الانتظار. وهذا ليس بشيء. أمَّا قوله: «إنَّ الذي بمعنى البصر يتعدى بإلى

(١) البحر ١٢٣/٢؛ الشواذ ١٣.

(٢) البيت لدريد بن الصمة وهو في الأصمعيات ١٠٧؛ والحماسة ٣٩٧/١؛ والبحر ١٢٤/٢؛ والخزانة ٥١٣/٤.

(٣) تقدم برقم ٦٦٨.

(٤) الآية ٢٣ من القيامة.

- البقرة -

فمُسَلِّمٌ^(١)، قوله: «وهو هنا متعدٌ بنفسه» ممنوعٌ، إذ يُحتمل أن يكونَ حرفُ الجر وهو «إلى» محذوفاً، لأنه يَطْرُدُ حَذْفَهُ مع «أن» و«أن»، إذا لم يكن لَبْسٌ، وأمّا قوله: «يُضَافُ إلى الوجه» فممنوعٌ أيضاً، إذ قد جاء مضافاً للذات. قال تعالى^(٢): «أَرِنِي أَنْظِرْ إِلَيْكَ» «أفلا ينظرون إلى الإبل»^(٣). والضميرُ في «ينظرون» عائِدٌ على المخاطبين بقوله: «رَلَلْتُمْ» فهو التفتُّ.

قوله: «إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمْ» هذا مفعولٌ «ينظرون» وهو استثناءٌ مفرَّغٌ أي: ما ينظرون إلا إتيان الله.

قوله: «فِي ظُلُلٍ» فيه أربعةٌ أوجهٍ، أحدها: أن يتعلَّقَ بِيَأْتِيَهُمْ، والمعنى: يَأْتِيَهُمْ أمرُه أو قُدْرَتُهُ أو عقابُه أو نحو ذلك، أو يكونُ كنايةً عن الانتقام؛ إذ الإتيانُ يمتنعُ إسنادهُ إلى الله تعالى حقيقةً. والثاني: أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ، وفي صاحبها وجهان، أحدهما: هو مفعولٌ يَأْتِيَهُمْ، أي: في حالِ كونهم مستقرين في ظُلُلٍ وهذا حقيقةً. والثاني: أنه الله تعالى بالمجاز المتقدم، أي: أمرُ الله في حالِ كونه مستقراً في ظُلُلٍ. الثالث: أن تكونَ «في» بمعنى الباء، وهو متعلِّقٌ بالإتيانِ، أي: إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمْ بِظُلُلٍ. ومن مجيءِ «في» بمعنى الباءِ قوله^(٤):

٩١٣ - خَبِيرُونَ فِي طَعْنِ الْكُلِيِّ وَالْأَبَاهِرِ

لأنَّ «خَبِيرِينَ» إِنَّمَا يَتَعَدَّى بِالْبَاءِ كَقَوْلِهِ^(٥):

٩١٤ - خَبِيرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَيِّبٌ

(١) الأصل: «مسلم» وهو سهو، لأن الفاء واجبة بعد أما.

(٢) الآية ١٤٣ من الأعراف.

(٣) الآية ١٧ من العنكبوت.

(٤) تقدم برقم ٨٥٢.

(٥) تقدم برقم ١٠.

- البقرة -

الرابع: أن يكونَ حالاً من «الملائكة» مقدماً عليها، والأصل: إلا أن يأتيهم الله والملائكة في ظللٍ، ويؤيد هذا قراءة عبدالله^(١) إياه كذلك، وبهذا أيضاً يقلُّ المجازُ، فإنه والحالة هذه لم يُسنَد إلى الله تعالى إلا الإتيان فقط بالمجاز المتقدِّم.

وقرأ^(٢) أبي وقادة والضحاك: في ظللٍ، وفيها وجهان، أحدهما: أنها جمع ظل نحو: صل^(٣) وصلال. والثاني: أنها جمع ظلَّة كقُلَّة وقلال، وخُلَّة وخلال، إلا أن فعلاً لا ينقاس في فُعلة.

قوله: «من الغمام» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلقٌ بمحذوف؛ لأنه صفةٌ لـ «ظلل» التقدير: ظلل كائنة من الغمام. و«من» على هذا للتبويض. والثاني: أنها متعلقةٌ بـ «يأتيهم»، وهي على هذا لابتداء الغاية، / أي: من [١/٨٠] ناحية الغمام.

والجمهور: «الملائكة» رفعاً عطفاً على اسم «الله». وقرأ الحسن^(٤) وأبو جعفر: «والملائكة» جراً وفيه وجهان، أحدهما: الجر عطفاً على «ظلل»، أي: إلا أن يأتيهم في ظللٍ وفي الملائكة؛ والثاني: الجر عطفاً على «الغمام» أي: من الغمام ومن الملائكة، فتوصف الملائكة بكونها ظللاً على التشبيه.

قوله: «وقضي الأمر» الجمهور على «قضي» فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول وفيه وجهان، أحدهما: أن يكونَ معطوفاً على «يأتيهم» وهو داخلٌ في حيز الانتظار، ويكونُ ذلك من وضع الماضي موضع المستقبل، والأصل:

(١) البحر ١٢٥/٢؛ القرطبي ٢٥/٣.

(٢) الشواذ ١٣ البحر ١٢٥/٢؛ القرطبي ٢٥/٣.

(٣) الصل: نوع من الحيات.

(٤) البحر ١٢٥/٢؛ القرطبي ٢٥/٣؛ الشواذ ١٣.

- البقرة -

ويُقضى الأمر، وإنما جيء به كذلك لأنه محقق كقوله: «أتى أمرُ الله»^(١). والثاني: أن يكون جملةً مستأنفةً برأسها، أخبر الله تعالى بأنه قد فرغ من أمرهم، فهو من عطفِ الجملِ وليس داخلاً في حيزِ الانتظار. وقرأ معاذ ابن جبل^(٢) «وقضاء الأمر» قال الزمخشري^(٣): «على المصدرِ المرفوعِ عطفاً على الملائكة». وقال غيره: بالمدِّ والخفضِ عطفاً على «الملائكة» قيل: «وتكون على هذا «في» بمعنى الباء» أي: بظللٍ وبالملائكةِ وبِقضاء الأمر، فيكون عن معاذ قراءتان في الملائكة: الرفعُ والخفضُ، فنشأ عنهما قراءتان له في قوله: «وقضى الأمر».

قوله: «والى الله تُرجعُ الأمور» هذا الجار متعلقٌ بما بعده، وإنما قُدِّم للاختصاص، أي: لا تُرجعُ إلا إليه دون غيره. وقرأ الجمهور: «تُرجعُ» بالتأنيث لجريان جمعِ التكسيرِ مجرى المؤنث، إلا أن حمزةً والكسائي ونافعاً قرؤوا^(٤) ببنائه للفاعل، والباقون ببنائه للمفعول، و«رجع» يُستعمل متعدياً تارةً ولازمًا أخرى. وقال تعالى: «فإن رجعتُ الله»^(٥) فجاءت القراءتان على ذلك، وقد سُمِع في المتعدي «أرجع» رباعياً وهي لغةٌ ضعيفةٌ، ولذلك أبت العلماء أن تجعل قراءة مَنْ بناه للمفعول مأخوذةً منها. وقرأ خارجه^(٦) عن نافع: «يُرجعُ» بالتذكير وبنائه للمفعول لأن تأنيثه مجازي، والفاعل المحذوفُ

(١) الآية ١ من النحل.

(٢) أحد قراء الصحابة الذين أشار إليهم الرسول صلى الله عليه وسلم، توفي سنة ١٨.

انظر: طبقات القراء ٣٠١/٢. وانظر: الشواذ ١٣.

(٣) الكشاف ٣٥٣/١.

(٤) السبعة ١٨١؛ الكشف ٢٨٩/١.

(٥) الآية ٨٣ من التوبة.

(٦) خارجه بن مصعب، أخذ عن نافع وحمزة، وروى عنه العباس بن الفضل، توفي سنة

١٦٨. انظر: طبقات القراء ٦٨/١؛ وانظر: الشواذ ١٣.

- البقرة -

في قراءة مَنْ بناه للمفعول: إِمَّا اللّهُ تَعَالَى، أَي: يَرْجِعُهَا إِلَى نَفْسِهِ بِإِفْنَاءِ هَذِهِ الدَّارِ، وَإِمَّا ذَوُو الْأُمُورِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَتْ ذَوَاتُهُمْ وَأَحْوَالُهُمْ شَاهِدَةً عَلَيْهِمْ بِأَنَّهُمْ مَرْبُوبُونَ مَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ كَانُوا رَادِّينَ أُمُورِهِمْ إِلَى خَالِقِهَا.

آ. (٢١١) قوله تعالى: ﴿سَلِّ﴾: قرأ الجمهور: «سَلِّ» وهي تحتمل وجهين، أحدهما: أَنْ تَكُونَ مِنْ لُغَةِ: سَالِ يَسَالُ مِثْلُ: خَافَ يَخَافُ، وَهَلْ هَذِهِ الْأَلْفُ مُبَدَّلَةٌ مِنْ هَمْزَةِ أَوْوَاوِ أَوْ يَاءٍ؟ خِلَافٌ تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ: «فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ»^(١) فَحِينَئِذٍ يَكُونُ الْأَمْرُ مِنْهَا: «سَلِّ» مِثْلُ «خَفَّ»، لَمَّا سَكَنَتِ اللَّامُ حَمَلًا لِلأَمْرِ عَلَى الْمَجْزُومِ التَّقَى سَاكِنَانَ فَحُذِفَتِ الْعَيْنُ لِذَلِكَ، فَوَزَنَهُ عَلَى هَذَا قُلٌّ. وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ مِنْ سَأَلَ بِالْهَمْزِ، وَالْأَصْلُ: اسْأَلْ ثُمَّ أَلْقِيَتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ عَلَى السَّيْنِ تَخْفِيفًا، وَاعْتَدَدْنَا بِحَرَكَةِ النُّقْلِ فَاسْتَغْنَيْنَا عَنْ هَمْزَةِ الْوَصْلِ فَحَذَفْنَاهَا وَوَزَنَهُ أَيْضًا: قُلٌّ بِحَذْفِ الْعَيْنِ، وَإِنْ كَانَ الْمَأْخُذُ مُخْتَلَفًا. وَرَوَى عَبَّاسٌ^(٢) عَنْ أَبِي عَمْرٍو: «اسْأَلْ» عَلَى الْأَصْلِ مِنْ غَيْرِ نَقْلِ. وَقَرَأَ قَوْمٌ^(٣): «اسْلُ» بِالنُّقْلِ وَهَمْزَةُ الْوَصْلِ، كَانَهُمْ لَمْ يَعْتَدُوا بِالْحَرَكَةِ الْمُنْقُولَةِ كَقَوْلِهِمْ: «الْحَمْرُ» بِالْهَمْزِ^(٤). وَسَيَأْتِي لِهَذِهِ الْمَسَائِلِ مَزِيدٌ بَيَانٍ فِي مَوَاضِعِهَا كَمَا سَتَقِفُ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَ«بَنِي» مَفْعُولٌ أَوَّلٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ.

وقوله: «كم آتيناهم» في «كم» وجهان، أحدهما أنها في محل نصب واختلّف في ذلك فقيل: نصبها على أنها مفعول ثانٍ لآتيناهم على مذهب

(١) الآية ٦١ من البقرة.

(٢) العباس بن الفضل روى عن أبي عمرو، توفي سنة ١٨٦. انظر: طبقات القراء ٣٥٣/١.

(٣) البحر ١٢٦/٢.

(٤) أصلها الأحمر، نقلنا حركة الهمزة إلى اللام وحذفنا الهمزة فأصبحت الحمر، وإذا اعتدنا بالحركة المنقولة نحذف همزة الوصل فنقول لحمر وإذا لم نعتد فنقول الحمر.

- البقرة -

الجمهور، وأولُ على مذهب السهيلي، كما تقدّم تقريره. وقيل: يجوز أن يَنْصِبَ بفعلٍ مقدّر يفسّره الفعل بعدها تقديره: كم آتينا آتيناكم، وإنما قدرنا ناصبها بعدها لأن الاستفهام له صدر الكلام ولا يعمل فيه ما قبله، قاله ابن عطية^(١)، يعني أنه عنده من باب الاشتغال. قال الشيخ^(٢): «وهذا غير جائز إن كان «من آية» تمييزاً، لأن الفعل المفسّر لم يعمل في ضمير «كم» ولا في سببها، وإذا لم يكن كذلك امتنع أن يكون من باب الاشتغال، إذ من شرط الاشتغال أن يعمل المفسّر في ضمير الأول أو في سببها. ونظير ما أجازته أن تقول: «زيداً ضربت» ويكون من باب الاشتغال، وهذا ما لا يُجيزه أحد. فإن قلنا إن مميزها محذوف، وأُطلقت «كم» على القوم جاز ذلك لأن في جملة الاشتغال ضمير الأول، لأن التقدير: «كم من قوم آتيناكم» قلت: هذا الذي قاله الشيخ من كونه لا يتمشى على كون «من آية» تمييزاً قد صرح به ابن عطية^(٣) فإنه قال: «وقوله «من آية» هو على التقدير الأول مفعول ثانٍ لآتيناكم، وعلى الثاني في موضع التمييز» يعني بالأول نصبها على الاشتغال، وبالثاني نصبها بما بعدها.

والثاني من وجهي كم: أن تكون في محل رفع بالابتداء والجملة بعدها في محل رفع خبراً لها والعائد محذوف تقديره: كم آتيناكمها أو آتيناكم إياها، أجاز ذلك ابن عطية^(٤) وأبو البقاء^(٥)، واستضعفه الشيخ^(٦) من حيث إن حذفَ عائد المبتدأ المنصوب لا يجوز إلا في ضرورة كقوله^(٧).

(١) المحرر ٢/١٤٧.

(٢) البحر ٢/١٢٦.

(٣) المحرر ٢/١٤٨.

(٤) المحرر ٢/١٤٨.

(٥) الاملاء ١/٩٠.

(٦) البحر ٢/١٢٧.

(٧) تقديم برقم ٦٨٤.

- البقرة -

٩١٥ - وَخَالِدٌ يَحْمَدُ سَادَاتِنَا بِالْحَقِّ لَا يُحْمَدُ بِالْبَاطِلِ

أي: وخالدٌ يحمدهُ / وهذا نقلٌ بعضهم، وأمّا ابنُ مالك^(١) فنقل أن [٨٠/ب] المبتدأ إذا كان لفظ «كُل» أو ما أشبهها في الافتقار والعموم جازاً حذفَ عائده المنصوب اتفاقاً من البصريين والكوفيين، ومنه: «وَكُلٌّ وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى»^(٢) في قراءة نافع، وإذ كان المبتدأ غير ذلك فالكوفيون يَمْنَعُونَ ذلك إلا في السَّعَةِ، والبصريون يُجِزُونَهُ بضعفٍ، ومنه: «أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ»^(٣) برفع «حكم». فقد حصل أن الذي أجازَه ابن عطية ممنوعٌ عند الكوفيين ضعيفٌ عند البصريين.

وهل «كَمْ» هذه استفهاميةٌ أو خبريةٌ؟ الظاهرُ الأول، وجَوَزَ الزمخشري^(٤) فيها الوجهين، ومنَعَهُ الشيخُ^(٥) من حيث إن «كَمْ» الخبرية مستقلةٌ بنفسها غير متعلقة بالسؤال، فتكون مفلتةً مما قبلها، والمعنى يؤدي إلى انصباب السؤال عليها، وأيضاً فيحتاج إلى حذفِ المفعول الثاني للسؤال تقديره: سَلَّ بَيْنِي إِسْرَائِيلَ عَنِ الْآيَاتِ الَّتِي آتَيْنَاهُمْ، ثم قال: كثيراً من الآيات التي آتيناها، والاستفهامية لا تحتاج إلى ذلك.

و«من آية» فيه وجهان، أحدهما: أنها مفعولٌ ثانٍ على القول بأن «كم» منصوبةٌ على الاشتغال كما تقدّم تحقيقه، ويكون مميّزٌ «كم» محذوفاً، و«من» زائدةٌ في المفعول؛ لأنّ الكلام غيرٌ موجب إذ هو استفهامٌ. وهذا إذا قلنا إنّ «كم» استفهاميةٌ لا خبريةٌ، إذ الكلام مع الخبرية إيجابٌ، و«من» لا تُزَادُ في

(١) شرح الكافية الشافية ١/٣٤٥.

(٢) الآية ٩٥ من النساء.

(٣) الآية ٥٠ من المائدة وهي قراءة السلمي وابن وثاب وآخرين. البحر ٣/٥٠٥.

(٤) الكشاف ١/٣٥٣.

(٥) البحر ٢/١٢٧.

- البقرة -

الواجب إلا على رأي الأخفش والكوفيين، بخلاف ما إذا كانت استفهاميةً. قال الشيخ^(١): «فيمكن أن يجوز ذلك فيه لانسحاب الاستفهام على ما بعده^(٢) وفيه بُعد، لأن متعلق الاستفهام هو المفعول الأول لا الثاني، فلو قلت: «كم من درهم أعطيت من رجل» على زيادة «من» في «رجل» لكان فيه نظرًا انتهى.

والثاني: أنها تمييز، ويجوز دخول «من» على مميز «كم» استفهاميةً كانت أو خبريةً مطلقاً، أي: سواءً وليها مميزها أم فصل بينهما بجملة أو ظرفٍ أوجارٍ ومجرورٍ، على ما قرره النحاة. و«كم» وما في حيزها في محل نصب أو خفضٍ، لأنها في محل المفعول الثاني للسؤال فإنه يتعدى لاثنتين: إلى الأول بنفسه وإلى الثاني بحرف جر: إمّا عن وإمّا الباء نحو: سألتك عن كذا وبكذا، قال تعالى: «فاسأل به خبيراً»^(٣)، وقد جُمع بينهما في قوله^(٤):

٩١٦ - فَأَصْبَحَنَ لَا يَسْأَلُنِي عَنْ بَمَا بِهِ

وقد يُحذف حرف الجرّ، فيمن ثمّ جاز في محلّ «كم» النصب والخفض بحسب التقديرين و«كم» هنا معلقة للسؤال، والسؤال لا يُعلّق إلا بالاستفهام كهذه الآية، وقوله تعالى: «سألهم: أيهم بذلك زعيم»^(٥) وقوله^(٦):

(١) البحر ١٢٧/٢.

(٢) في مطبوعة البحر: «على ما قبله» وهو خطأ لأنه يعني أن الاستفهام يشمل ما بعد «كم» وهو: «أتيناهم» و«من آية».

(٣) الآية ٥٩ من الفرقان.

(٤) لم أهد إلى قائله وهو في اللسان: صعد، والبحر ١٢٧/٢ وعجزه:

أصعد في علو الهوى أم تصووا

(٥) الآية ٤٠ من القلم.

(٦) البيت لرويشد بن كثير الطائي وهو في الحماسة ١٠٢/١؛ والخصائص ٤١٦/٢؛

واللسان: صوت؛ وابن يعيش ٩٥/٥؛ والدرر ٢١٦/٢. والمزجي: السابق.

- البقرة -

٩١٧ - يا أيها الراكب المُرْجِي مَطِيَّتَهُ سائلُ بني أسدٍ ما هذه الصَّوتُ
وقال آخر^(١):

٩١٨ - واسأل بمصقلة البكري ما فعلاً

وإنما علّق السؤال وإن لم يكن من أفعال القلوب، قالوا: لأنه سبب
للعلم والعلم يُعلّق فكذلك سببه، وإذا كانوا قد أجزوا نقيضه في التعليق
مُجراه في قوله^(٢):

٩١٩ - وَمَنْ أَنْتُمْ إنا نسينا مَنْ أَنْتُمْ وريحكم من أي ریح الأعاصير
فأجراؤهم سببه مُجراه أولى.

واختلف النحويون في «كم»: هل بسيطة أو مركبة من كاف التشبيه
وما الاستفهامية حذفت ألفها لانجرارها، ثم سُكِّنَتْ ميمها، كما سُكِّنَتْ ميم
«لم» من «لم فعلت كذا» في بعض اللغات، فركبتا تركيباً لازماً؟ والصحيح
الأول. وأكثر ما تجيء في القرآن خبرية مراداً بها التكريه ولم يأت مميّزها في
القرآن إلا مجروراً بيمين.

قوله: «وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ» «مَنْ» شرطية في محل رفع بالابتداء. وقد
تقدّم الخلاف في خبر اسم الشرط ما هو؟ ولا بُدُّ للتبديل من مفعولين: مُبَدَّل
وبَدَّل، ولم يذكر هنا إلا أحدهما وهو المُبَدَّل، وحذفت البدل، وهو المفعول

(١) البيت للأخطل وصدوره:

دع المُعْمَر لا تَسْأَلْ بِمَضْرَعِهِ

وهو في ديوانه ١٥٧؛ والكتاب ٢/٢٩٩؛ وأدب الكاتب ٣٩٨. والمغمر: الذي

نغمه الرجال أي: نعلوه.

(٢) تقدم برقم ٤٢٦.

- البقرة -

الثاني لفهم المعنى . وقد صرَّح به في قوله : «بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا»^(١) فكفراً هو المحذوفُ هنا . وكان قد تقدَّم عند قوله تعالى : «بَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا»^(٢) أن «بَدَّلَ» يتعدَّى لاثنين أحدهما بنفسه وهو البدلُ وهو الذي يكون موجوداً وإلى الآخر بحرفِ الجر وهو المُبدَّلُ وهو الذي يكون متروكاً، وقد يُحذفُ حرفُ الجَرِّ لفهمِ المعنى فالتقديرُ هنا : «وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَتِي كُفْرًا»، فَحَدَفَ حَرَفَ الْجَرِّ والبدل لفهمِ المعنى . ولا جائزُ أَنْ تُقدَّرَ حَرَفَ الْجَرِّ دَاخِلًا عَلَى «كُفْرًا» فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : «وَمَنْ يُبَدِّلْ بِالْكَفْرِ نِعْمَةَ اللَّهِ» لأنه لا يترتَّبُ عليه الوعيد في قوله : «فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ» . وكذلك قوله : «فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ»^(٣) تقديراً : بسَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ ، ولا يجوزُ تقديره : «سَيِّئَاتِهِمْ بِحَسَنَاتٍ» لأنه لا يترتَّبُ على قوله : «إِلَّا مَنْ تَابَ» .

وَقُرِئَ : (٤) «يُبَدِّلُ» مخففاً ، و«مِنْ» لابتداءِ الغاية . و«مَا» مصدريةٌ ، والعائدُ من جملةِ الجزاءِ على اسمِ الشرطِ محذوفٌ لفهمِ المعنى أي : العقاب له ، أو لأنَّ «أَلَّ» نَابَتْ مَنَابَهُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ .

آ . (٢١٢) قوله تعالى : ﴿رُزِّينَ﴾ : إنما لم تلحقِ الفعلَ علامةُ تانيثٍ لكونه مؤنثاً مجازياً ، وحسَّن ذلك الفصلُ . وقرأ^(٥) ابن أبي عبلة : «رُزِينَتْ» بالتانيثِ مراعاةً للفظ . وقرأ مجاهد وأبو حيوة : «رُزِينَ» مبنياً للفاعل ، و«الحياة» مفعولٌ ، والفاعلُ هو الله تعالى ، والمعتزلة يقولون : إنه الشيطان .

وقوله : «يَسْحَرُونَ» يحتملُ أن يكونَ من بابِ عَطْفِ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ عَلَى

(١) الآية ٢٨ من إبراهيم .

(٢) الآية ٥٩ من البقرة .

(٣) الآية ٧٠ من الفرقان .

(٤) البحر ١٢٨/٢ ؛ والشواذ ١٣ من دون نسبة .

(٥) البحر ١٢٩/٢ ؛ القرطبي ٢٨/٣ ؛ الشواذ ١٣ .

- البقرة -

الجملة الفعلية، لا من باب عطف الفعل وحده على فعل آخر، فيكون من عطف المفردات، لِعَدَمِ اتِّحَادِ الزَّمَانِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ «يَسْخَرُونَ» خَبَرَ مَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، أَي: وَهْمٌ يَسْخَرُونَ فَيَكُونُ مَسْتَأْنَفًا، وَهِيَ مِنَ عَطْفِ الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ عَلَى الْفِعْلِيَّةِ^(١). وَجِيءَ بِقَوْلِهِ: «زَيْنٌ» مَاضِيًا دَلَالَةً عَلَى أَنَّ ذَلِكَ قَدْ وَقَعَ وَفُرِغَ مِنْهُ، وَقَوْلُهُ: «وَيَسْخَرُونَ» مُضَارَعًا دَلَالَةً / عَلَى التَّجَدُّدِ وَالْحَدُوثِ. [١/٨١]

قوله: «والذين اتَّقُوا فَوْقَهُمْ» مبتدأ وخبر، و«فوق» هنا تحتمل وجهين، أحدهما: أن تكون ظرف مكان على حقيقتها، لأن المتقين في أعلى عليين، والكافرين في أسفل سجين. والثاني: أن تكون الفوقية مجازاً: إما^(٢) بالنسبة إلى نعيم المؤمنين في الآخرة ونعيم الكافرين في الدنيا. و«يوم» منصوب بالاستقرار الذي تعلق به «فوقهم».

قوله: «مَنْ يَشَاءُ» مفعول «يشاء» محذوف، أي: مَنْ يَشَاءُ أَنْ يَرْزُقَهُ. و«بغير حساب» هذا الجار فيه وجهان، أحدهما: أنه زائد. والثاني: أنه غير زائد، فعلى الأول لا تعلق له بشيء، وعلى الثاني هو متعلق بمحذوف. فأما وجه الزيادة: فهو أنه تقدّمه ثلاثة أشياء في قوله: «والله يرزق من يشاء» الفعل والفاعل والمفعول، وهو صالح لأن يتعلّق من جهة المعنى بكل واحد منها، فإذا تعلق بالفعل كان من صفات الأفعال، وتقديره: والله يرزق رزقاً غير حساب، أي: غير ذي حساب، أي: أنه لا يُحَسَبُ ولا يُحْصَى لكثرتِه، فيكون في محلّ نصبٍ على أنه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، والباءُ زائدةٌ.

وإذا تعلق بالفاعل كان من صفات الفاعلين، والتقدير: واللّه يرزق غير

(١) الاسمية: وهم يسخرون، والفعلية: زين.

(٢) «إمّا» هنا مقحمة، أو يكون ثم سقط، والتقدير: «وإمّا بالنسبة إلى علو حالهم لأنهم في كرامة والكفار في هوان» كما في البحر ١٣٠/٢.

- البقرة -

محاسبٍ بل متفضلاً أو غيرَ حاسبٍ، أي: عادً. ف «حساب» واقعٌ موقعٌ اسمٍ فاعلٍ من حاسبٍ أو من حَسَبَ، ويجوزُ أن يكونَ المصدرُ واقعاً موقعاً اسمٍ مفعولٍ من حاسبَ، أي: الله يرزُقُ غيرَ مُحاسبٍ أي: لا يحاسبه أحدٌ على ما يُعطي، فيكونُ المصدرُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من الفاعلِ، والباءُ فيه مزيدةٌ.

وإذا تعلقَ بالمفعولِ كانَ من صفاتِهِ أيضاً والتقديرُ: والله يرزُقُ مَنْ يشاء غيرَ محاسبٍ أو غيرَ محسوبٍ عليه، أي: معدودٍ عليه، أي: إنَّ المرزوق لا يحاسبُهُ أحدٌ، أو لا يحسُبُ عليه أي: لا يُعدُّ. فيكونُ المصدرُ أيضاً واقعاً موقعاً اسمٍ مفعولٍ من حاسبٍ أو حَسَبَ، أو يكونُ على حَذْفِ مضافٍ أي غيرَ ذي حسابٍ أي: محاسبة، فالمصدرُ واقعٌ موقعٌ الحالِ والباءُ أيضاً زائدةٌ فيه، ويحتملُ في هذا الوجهِ أن يكونَ المعنى أنه يُرزَقُ مِنْ حيثُ لا يحْتَسِبُ، أي: من حيثُ لا يظنُّ أن يأتيه الرزقُ، والتقديرُ: يرزُقُهُ غيرَ محتسِبٍ ذلك، أي: غيرَ ظانٍّ له، فهو حالٌ أيضاً. ومثله في المعنى «ويرزُقُهُ من حيثُ لا يحْتَسِبُ»^(١). وكونُ الباءِ تُرادُ في الحالِ ذكروا لذلك شرطاً - على خلافٍ في جواز ذلك في الأصل - وهو أن تكونَ الحالُ منفيّةً كقوله^(٢):

٩٢٠ - فما رَجَعَتْ بخائبةٍ رِكابٌ حَكِيمٌ بنِ المُسَيَّبِ مُتَّهَافاً

وهذه الحالُ - كما رأيتَ - غيرُ منفيّةٍ فالمنعُ من الزيادةِ فيها أولى.

وأما وجهُ عدمِ الزيادةِ فهو أن تَجْعَلَ الباءَ للحالِ والمصاحبة، وصلاحيّةٌ وصفِ الأشياءِ الثلاثة - أعني الفعلَ والفاعلَ والمفعولَ - بقوله: «بغيرِ

(١) الآية ٣ من الطلاق.

(٢) تقدم برقم ١٥.

- البقرة -

حساب» باقية أيضاً، كما تقدّم في القول بزيادتها. والمراد بالمصدر المحاسبة أو العدّ والإحصاء أي: يرزق مَنْ يشاء ولا حساب على الرزق، أو ولا حساب للرازق، أو ولا حساب على المرزوق، وهذا أولى لما فيه من عدم الزيادة، التي الأصل عدّمها ولما فيه من تبيّة المصدر على حاله، غير واقع موقع اسم فاعل أو اسم مفعول، ولما فيه من عدم تقدير مضاف بعد «غير» أي: غير ذي حساب. فإذا هذا الجار والمجرور متعلق بمحذوف لوقوعه حالاً من أي الثلاثة المتقدّمة شئت كما تقدّم تقريره، أي: ملتبساً بغير حساب.

آ (٢١٣) قوله تعالى: ﴿مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾: حالان من «النبين». قيل: وهي حال مقارنة، لأن بعثهم كان وقت البشارة والندارة. وفيه نظر، لأن البشارة والندارة بعد البعث. والظاهر أنها حال مقدّرة. وقد تقدّم معنى البشارة والندارة في قوله: «ألنذرتهم»^(١) «وبشّر الذين آمنوا»^(٢).

قوله: «معهم» هذا الظرف فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بأنزل. وهذا لا بدّ فيه من تأويل، وذلك أنه يلزم من تعلّقه بأنزل أن يكون النبون مصاحبين للكتاب في الإنزال، وهم لا يوصفون بذلك لعدمه فيهم. وتأويله أن المراد بالإنزال الإرسال، لأنه مسبّب عنه، كأنه قيل: وأرسل معهم الكتاب فتصح مشاركتهم له في الإنزال بهذا التأويل. والثاني: أن يتعلّق بمحذوف على أنه حال من الكتاب، وتكون حالاً مقدّرة أي: وأنزل مقدّراً مصاحبتهم إياهم، وقدّره أبو البقاء^(٣) بقوله: «شاهداً لهم ومؤيِّداً»، وهذا تفسير معني لا إعراب.

والألف واللام في «الكتاب» يجوز أن تكون للعهد بمعنى أنه كتاب

(١) الآية ٦ من البقرة.

(٢) الآية ٢٥ من البقرة.

(٣) الإملاء ٩١/١.

- البقرة -

معين كالتوراة مثلاً، فإنها أُنزِلت على موسى وعلى النبيين بعده، بمعنى أنهم حَكَمُوا بها، واستداموا على ذلك، وأن تكونَ للجنس، أي: أنزلَ مع كلِّ واحدٍ منهم من هذا الجنس. وقيل: هو مفردٌ وُضِعَ مَوْضِعَ الجَمْعِ، أي: وأنزلَ معهم الكُتُبَ وهو ضعيفٌ.

وهذه الجملة^(١) معطوفة على قوله: «فَبَعَثَ» لا يُقال: البشارة والنذارة ناشئة عن الإنزال فكيف قُدِّمًا عليه؟ لانا لا نُسَلِّمُ أنهما إنما يكونان بإنزالِ كتاب، بل قد يكونان بوحىٍ من اللّهِ تعالى غير متلّو ولا مكتوبٍ. ولكن سلّمنا ذلك، فإنما قُدِّمًا لأنهما حالان من «النبيين» فالأولى اتصّالُهُما بهم.

قوله: «بالحق» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكونَ متعلقًا بمحذوف على أنه حالٌ من الكتاب أيضاً عند مَنْ يُجَوِّزُ تَعَدُّدَ الحالِ وهو الصحيح. والثاني: أن يتعلّق بنفسِ الكتابِ لما فيه من معنى الفعلِ، إذ المرادُ به المكتوبُ. والثالث: أن يتعلّق بأنزلَ، وهذا أولى لأنَّ / جَعَلَهُ حالاً لا يَسْتَقِيمُ إلا أن يكونَ حالاً مؤكّدةً، إذ كُتِبَ اللّهُ تعالى لا تكونُ ملتبسةً بالحقِّ، والأصلُ فيها أن تكونَ منتقلةً، ولا ضرورةً بنا إلى الخروجِ عن الأصلِ، ولأنَّ الكتابَ جارٍ مَجْرَى الجواميدِ.

قوله: «ليحكم» هذا الجارُّ متعلّقٌ بقوله: «أنزل» واللامُ للعلّة، وفي الفاعلِ المضمرِ في «ليحكم» ثلاثة أقوالٍ، أحدها: وهو أظهرُها، أنه يعودُ على اللّهِ تعالى لتقدّمِهِ في قوله: «فَبَعَثَ اللّهُ» ولأنَّ نسبةَ الحكمِ إليه حقيقةٌ، ويؤيِّده قراءةُ الجَحْدَرِيِّ^(٢) فيما نقله عنه مكي^(٣): «لنحكم» بنون العظيمة،

(١) أي: جملة «وأنزل».

(٢) عاصم بن العجاج، أخذ عن سليمان بن قتيبة، وأخذ عنه عيسى بن عمر، وتوفي سنة

١٢٨. انظر: طبقات ابن سعد ٧/٢٣٥؛ طبقات القراء ١/٣٤٩.

(٣) لم أجد هذا النقل في كتاب «المشکل» لمكي.

- البقرة -

وفيه التفاتٌ من الغيبةِ إلى التكلُّمِ . وقد ظنَّ ابنُ عطية (١) أن مكيأ غلَطَ في نقلِ هذه القراءةِ عنه وقال : «إنَّ الناسَ رَوَوْا عن الجحدري : «لِيُحَكِّمَ» على بناءِ الفعلِ للمفعول» ولا ينبغي أن يُغلَّطَه لاحتمالِ أن يكونَ عنه قراءتانِ . والثاني : أنه يعودُ على «الكتاب» أي : ليحكم الكتابُ ، ونسبَةُ الحكمِ إليه مجازٌ كنسبَةِ النطقِ إليه في قوله تعالى : «هذا كتابنا يُنطقُ عليكم بالحق» (٢) ، ونسبَةُ القضاءِ إليه في قوله : (٣)

٩٢١ - ضَرَبْتَ عَلَيْكَ الْعَنْكَبُوتَ بِنَسْجِهَا وقضى عليك به الكتابُ المُنزَّلُ

ووجهُ المجازِ أنَّ الحكمَ فيه فُنِسَبَ إليه . والثالثُ : أنه يعودُ على النبي ، وهذا استضعفُهُ الشيخُ (٤) من حيثِ إفرادِ الضميرِ ، إذ كان ينبغي على هذا أن يُجمَعَ ليطابقَ «النبيين» . ثم قال : «وما قاله جازرٌ على أن يعودَ الضميرُ على إفرادِ الجمعِ على معنى : ليحكمَ كلُّ نبيٍ بكتابه . و«بين» متعلقٌ بـ «يُحَكِّمَ» . والظرفيةُ هنا مجازٌ . وكذلك «فيما اختلفوا» متعلقٌ به أيضاً . و«ما» موصولةٌ ، والمرادُ بها الدين ، أي : ليحكمَ اللّهُ بين الناسِ في الدِّينِ ، بعد أن كانوا متفقين عليه . ويضعُفُ أن يُرادَ بـ «ما» النبيُّ صلى الله عليه وسلم ، لأنها لغيرِ العقلاءِ غالباً . و«فيه» متعلقٌ بـ «اختلفوا» ، والضميرُ عائِدٌ على «ما» الموصولةِ .

قوله : «وما اختلفَ فيه» الضميرُ في «فيه» فيه أوجهٌ ، أظهرها : أنه عائِدٌ على «ما» الموصولةِ أيضاً ، وكذلك الضميرُ في «أوتوه» . وقيل : يعودان على الكتابِ ، أي : وما اختلفَ في الكتابِ إلا الذين أوتوا الكتابَ . وقيل : يعودان

(١) المحرر ١٥٣/٢ .

(٢) الآية ٢٩ من الجاثية .

(٣) تقدم برقم ٥٠٥ .

(٤) البحر ١٣٦/٢ .

- البقرة -

على النبيّ قاله الزجاج^(١). أي: وما اختلفَ في النبيّ إلا الذين أوتوا علمَ نبوته. وقيل: يعودُ على عيسى للدلالةِ عليه.

قوله: «مَنْ بَعْدِ» فيه وجهان، أحدهما: وهو الصحيح، أن يتعلّق بمحذوفٍ تقديره: اختلفوا فيه مِنْ بَعْدِ. والثاني: أنه متعلّق بـ«اختلف» الملفوظ به، قال أبو البقاء^(٢): «وَلَا تَمْنَعُ «إِلَّا» مِنْ ذَلِكَ، كَمَا تَقُولُ: «مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ». وهذا الذي أجازَه أبو البقاء للنحاة فيه كلامٌ كثيرٌ. وملخصُه أن «إِلَّا» لَا يُسْتَنَى بِهَا شَيْئَانِ دُونَ عَطْفٍ أَوْ بَدَلِيَّةٍ، وَذَلِكَ أَنَّ «إِلَّا» مُعَدِّيَّةٌ لِلْفِعْلِ، وَلِذَلِكَ جَازَ تَعَلُّقُ مَا بَعْدَهَا بِمَا قَبْلَهَا، فَهِيَ كَوَاوٍ مَعَ وَهْمَةِ التَّعَدِيَّةِ، فَكَمَا أَنَّ «وَاوٍ» مَعَ وَهْمَةِ التَّعَدِيَّةِ لَا يُعَدِّيَانِ الْفِعْلَ لِأَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدٍ، إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ، أَوْ الْبَدَلِيَّةِ كَذَلِكَ «إِلَّا». وهذا هو الصحيح، وإن كان بعضهم خالف. فإن وَرَدَ مِنْ لِسَانِهِمْ مَا يُوْهِمُ جَوَازَ ذَلِكَ يُؤَوَّلُ. فمنه قوله: «وما أرسلنا قبلك إلا رجالاً نوحى»^(٣) ثم قال: «بالبينات»، فظاهر هذا أن «بالبينات» متعلّق بأرسلنا، فقد استثنى بـ«إِلَّا» شيئان، أحدهما «رجالاً» والآخر «بالبينات». وتأويله أن «بالبينات» متعلّق بمحذوفٍ لثلاثٍ يلزم منه ذلك المحذوف. وقد منع أبو الحسن^(٤) وأبو علي: «ما أخذ أحدٌ إلا زيدٌ درهماً» و«ما ضربَ القومُ إلا بعضهم بعضاً». واختلفا في تصحيحها فقال أبو الحسن: «طريقُ تصحيحها بأن تُقدّم المرفوع الذي بعد «إِلَّا» عليها، فيقال: ما أخذ أحدٌ زيدٌ إلا درهماً، فيكون «زيدٌ» بدلاً من «أحدٍ» و«درهماً» مستثنى مفرغٌ من ذلك المحذوف، تقديره: ما أخذ أحدٌ زيدٌ شيئاً إلا درهماً». وقال أبو علي: «طريقُ ذلك زيادةٌ منصوبٍ

(١) معاني القرآن ٢٧٦/١.

(٢) الإملاء ٩١/١.

(٣) الآيتان ٤٣ - ٤٤ من النحل.

(٤) أي الأخفش والفارسي.

- البقرة -

في اللفظ فَيَظْهَرُ ذلكَ المَقْدَرُ المَسْتثنى منه، فيقال: «ما أخذ أحدٌ شيئاً إلا زيدَ درهماً» فيكونُ المرفوعُ بدلاً من المرفوعِ، والمنصوبُ بدلاً من المنصوبِ وكذلك: ما ضَرَبَ القومُ أحداً إلا بعضُهم بعضاً. وقال أبو بكر بن السراج^(١): تقول: «أعطيت الناسَ درهماً إلا عمراً» جائز. ولو قلت: «أعطيت الناسَ درهماً إلا عمراً الدنانير» لم يَجُزْ، لأنَّ الحرفَ لا يُسْتثنى به إلا واحداً. فإن قلت: «ما أعطيتُ الناسَ درهماً إلا عمراً دانقاً» على الاستثناءِ لم يَجُزْ، أو على البدلِ [جاز]^(٢) فَيُبَدَلُ «عمراً» من الناسِ، و«دانقاً» من «درهماً». كأنك قلت: «ما أعطيتُ إلا عمراً دانقاً» يعني أن الحصرَ واقعٌ في المفعولين.

قال بعضُ المحققين: «وما أجازَه ابن السراج من البدل في هذه المسألة ضعيفٌ، وذلك أن البدلَ في الاستثناء لا بُدَّ من مُقارِنَتِهِ بـ «إلا»، فأشبهه العطفَ، فكما أنه لا يَقَعُ بعدَ حرفِ العطفِ معطوفان لا يَقَعُ بعدَ «إلا» بدلان».

فإذا عُرِفَ هذا الأصلُ وما قال الناسُ فيه كان إعرابُ أبي البقاء في هذه الآيةِ الكريمةِ من هذا البابِ، وذلك أنه استثناءٌ مفرَّغٌ، وقد وَقَعَ بعدَ «إلا» الفاعلُ وهو «الذين»، والجارُّ والمجرورُ وهو «من بعد»، والمفعولُ من أجلِهِ وهو «بغياً» فيكونُ كلُّ منهما محصوراً. والمعنى: وما اختلفَ فيه إلا الذين أوتوه إلا من بعدِ ما جَاءَتْهُمُ البيئاتُ إلا بغياً. وإذا كان التقديرُ كذلك فقد اسْتُثْنِيَ بـ «إلا» شيئانِ دونَ الأولِ الذي هو فاعلٌ من غيرِ عطفٍ ولا بدليةٍ. وإنما استوفيتُ الكلامَ في هذه المسألةِ لكثرةِ دَوْرِها.

قوله: «بغياً» في نصيبِهِ وجهان، أظهرُهُما: أنه مفعولٌ من أجلِهِ لاستكمالِ الشروطِ، وهو علةٌ باعثةٌ. والعامِلُ فيه مضمَرٌ على ما اخترناه،

(١) الأصول له ٢٨٣/١.

(٢) سقط من الأصل، وأثبتناه من الأصول ٢٨٣/١؛ البحر ١٣٨/٢.

- البقرة -

وهو الذي تَعَلَّقَ به «فيه» و«اختلف» المفلووظ به عند مَنْ يرى أن «إلا» يُسْتثنى بها شيئان. والثاني: أنه مصدرٌ في محلِّ حالٍ أي: باغين، والعامِلُ فيها ما تقدَّم. و«بينهم» متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لـ «بغياً». أي: بغياً كائناً بينهم. قوله: «لِما اختلفوا فيه» «لِما» متعلِّقٌ بـ «هَدَى» وما موصولةٌ، والضميرُ في «اختلفوا» عائِدٌ على «الذين أوتوه»، وفي «فيه» عائِدٌ على «ما» وهو متعلِّقٌ بـ «اختلف».

و«من الحق» متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنه في موضعِ الحالِ من «ما» في «لِما». و«مَنْ» يجوزُ أن تكونَ للتبويضِ وأن تكونَ للبيانِ عند مَنْ يرى ذلك تقديرُهُ: الذي هو الحق. وأجاز أبو البقاء^(١) أن يكونَ «مِنَ الحق» حالاً من الضميرِ في «فيه» والعامِلُ فيها «اختلفوا». وزعم الفراء^(٢) أن في الكلامِ قلباً والأصلُ: «فَهَدَى اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِلْحَقِّ مِمَّا اختلفوا» واختاره الطبري^(٣). وقال ابن عطية^(٤): «ودعاهُ إلى هذا التقديرِ خَوْفٌ أن يحتمَلَ اللفظُ أنهم اختلفوا في الحقِّ، فهدى اللهُ المؤمنينَ لبعضِ ما اختلفوا فيه، وعَسَاهُ أن يكونَ غيرَ حقٍّ في نفسه» قال: «والقلبُ في كتابِ اللّهِ دونَ ضرورةٍ تدفَعُ إليه عجزٌ وسوءُ فهمٍ» انتهى. قلت: وهذا الاحتمالُ الذي جَعَلَهُ ابنُ عطية حاملاً للفراء على ادعاءِ القلبِ لا يتَوَهَّمُ أصلاً.

قوله: «بإذنيه» فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ لأنه حالٌ من «الذين آمنوا» أي: مأذوناً لهم. والثاني: أن يكونَ متعلقاً بهدى مفعولاً به، أي: هداهم بأمره.

(١) الإملاء ٩١/١.

(٢) معاني القرآن ١٣١/١.

(٣) تفسير الطبري ٢٨٦/٤.

(٤) المحرر ١٥٤/٢.

- البقرة -

آ. (٢١٤) قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ﴾: «أم» هذه فيها أربعة أقوال: أن تكون منقطعة فتقدّر بـ «بل» والهمزة. فـ «بل» لإضراب انتقال من إخبار إلى إخبار، والهمزة للتقرير. والتقدير /: بل أَحْسِبْتُمْ. والثاني: أنها لمجرد الإضراب من غير تقدير همزة بعدها، وهو قول الزجاج^(١) وأنشد^(٢):

٩٢٢ - بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْقِ الضَّحَى

وصورتها أم أنت في العين أَمَلَحُ

أي: بل أنت. والثالث: وهو قول بعض الكوفيين أنها بمعنى الهمزة. فعلى هذا يُبتدأ بها في أول الكلام، ولا تحتاج إلى الجملة قبلها يُضْرَبُ عنها. والرابع: أنها متصلة، ولا يَسْتَقِيمُ ذلك إلا بتقدير جملة محذوفة قبلها، فقدّره بعضهم: فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا، فَصَبَرُوا عَلَى اسْتِهْزَاءِ قَوْمِهِمْ، أَفْتَسْلُكُونَ سَبِيلَهُمْ أَمْ تَحْسَبُونَ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ مِنْ غَيْرِ سُلُوكِ سَبِيلِهِمْ.

و«حَسِبْتُمْ» هنا من أخوات «ظَنَّ»، تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، و«أَنْ» وما بعدها سادة مسدّ المفعولين عند سيبويه، ومسدّ الأول والثاني محذوف عند أبي الأخفش، كما تقرّر ذلك. ومضارعها فيه الوجهان: الفتح - وهو القياس - والكسر. ولها من الأفعال نظائر، سيأتي ذلك في آخر السورة، ومعناها الظن، وقد تُسْتَعْمَلُ في اليقين قال^(٣):

٩٢٣ - حَسِبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رِبَاحاً إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثاقِلاً

(١) لعل هذا الرأي من كتاب له غير «معاني القرآن» حيث إنه لم يقل فيه هنا غير: «معناه بل أحسبتم أن تدخلوا الجنة» ٢٧٦/١.

(٢) تقدم برقم ٢٢٦.

(٣) البيت للبيد، وهو في ديوانه ٢٤٦؛ والأشموني ٢١/٢؛ والهمع ١٤٩/١؛ والدرر ١٣٢/١. ورباحاً: ربحاً، وثاقلاً: ميتاً.

- البقرة -

ومصدرها: الحُسبان. وتكون غير متعدية إذا كان معناها الشقرة، تقول:
حَسِبَ زيدٌ^(١)، أي اشقر، فهو أحسب أي: أشقر.

قوله: «وَلَمَّا يَأْتِكُمْ» الواو للحال، والجملة بعدها في محل نصبٍ عليها، أي: غير آتيكم مثلهم. و«لَمَّا» حرف جزمٍ معناه النفي كـ«لم»، وهو أبلغ من النفي بـ«لم»، لأنها لا تنفي إلا الزمان المتصل بزمان الحال. والفرق بينها وبين «لم» من وجوه، أحدها: أنه قد يُحذف الفعل بعدها في فصيح الكلام إذا دلَّ عليه دليل كقوله^(٢):

٩٢٤ - فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدْءًا وَلَمَّا فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ تُجِيبْنِي

أي: ولما أكن بدءاً أي: مبتدئاً، بخلاف «لم» فإنه لا يجوز ذلك فيها إلا ضرورة. ومنها: أنها لنفي الماضي المتصل بزمان الحال و«لم» لنفيه مطلقاً أو منقطعاً على ما مر. ومنها: أن «لَمَّا» لا تدخل على فعل شرطٍ ولا جزءٍ بخلاف «لم». واختلَفَ في «لَمَّا» فقيل: بسيطة، وقيل: مركبة من لم و«ما» زيدت عليها.

وفي قوله «مَثَلُ الَّذِينَ» حَذْفُ مضافٍ وحَذْفُ موصوفٍ تقديره:
وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ مَحَنَةِ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ خَلَوْا.

و«مِنْ قَبْلِكُمْ» متعلِّقٌ بـ«خَلَوْا» وهو كالتأكيد، فإنَّ الصلَّةَ مفهومةً من قوله:
«خَلَوْا».

قوله: «مَسْتَهْمِ الْبِأْسَاءِ» في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أن تكون لا محلَّ لها من الإعراب لأنها تفسيرية أي: فَسَّرَتِ الْمَثَلِ وَشَرَحَتْهُ كَأَنَّهُ قِيلَ:

(١) انظر: الأفعال لابن القطاع ٢١٥/١.

(٢) تقدم برقم ٢١٦.

- البقرة -

ما كان مثلهم؟ فقيل: مَسَّتْهُمُ البَأساءُ. والثاني: أن تكونَ حالاً على إضمارِ «قد» جَوَزَ ذلك أبو البقاء^(١)، وهي حالٌ من فاعلِ «خَلَوْا». وفي جَعَلَهَا حالاً بَعْدَ.

قوله: «حتى يقول» قرأ الجمهورُ: «يقول» نصباً، وله وجهان، أحدهما: أن «حتى» بمعنى «إلى»، أي: إلى أن يقول، فهو غايةٌ لما تقدّم من المسّ والزَلزالِ، و«حتى» إنما يُنصَبُ بعدها المضارعُ المُستقبلُ، وهذا قد وقع ومضى. فالجوابُ: أنه على حكاية الحالِ، حكى تلك الحالِ. والثاني: أن «حتى» بمعنى «كي»، فتفيدُ العِلَّةَ، وهذا ضعيفٌ؛ لأنَّ قولَ الرسولِ والمؤمنينِ ليس علةٌ للمسّ والزَلزالِ، وإن كان ظاهرُ كلامِ أبي البقاء^(٢) على ذلك فإنه قال: «ويُقرأ بالرفعِ على أن يكونَ التقديرُ: زُلزِلُوا فقالوا، فالزَّلزلةُ سببُ القولِ» و«أن» بعد «حتى» مضمرةٌ على كلا التقديرينِ. وقرأ نافع^(٣) برفعه على أنه حالٌ، والحالُ لا يُنصَبُ بعد «حتى» ولا غيرها، لأنَّ الناصبَ يُخلَصُ للاستقبالِ فتَنافيا.

واعلم أن «حتى» إذا وَقَع بعدها فعلٌ: فإمّا أن يكونَ حالاً أو مستقبلاً أو ماضياً، فإن كان حالاً رُفِعَ نحو: «مَرِضَ حتى لا يَرَجونه» أي في الحالِ. وإن كان مستقبلاً نُصِبَ، تقول: سِرْتُ حتى أدخَلَ البلدَ وأنت لم تدخُلْ بعدُ. وإن كان ماضياً فتحكيه، ثم حكايتك له: إمّا أن تكونَ بحسبِ كونه مستقبلاً، فننصبه على حكاية هذه الحالِ، وإمّا أن يكونَ بحسبِ كونه حالاً، فترفعه على حكاية هذه الحالِ، فيصدّقُ أن تقولَ في قراءة الجماعةِ: حكايةُ حالٍ، وفي قراءة نافع أيضاً: حكايةُ حالٍ. وإمّا نَبّهتُ على ذلك لأنَّ عبارة بعضهم

(١) الإملاء ٩١/١.

(٢) الإملاء ٩١/١.

(٣) السبعة ١٨١؛ الكشف ٢٨٩/١.

- البقرة -

تُخَصُّ حكاية الحالِ براءة الجمهور، وعبارة آخريْن تُخَصُّها براءة نافع. قال أبو البقاء^(١) في قراءة الجمهور: «والفعلُ هنا مستقبلٌ حُكيت به حالهم والمعنى على المُضِيِّ» وكان قد تقدّم أنه وجّه الرفع بأن «حتى» للتعليل.

قوله: «معه» هذا الظرفُ يجوزُ أن يكونَ منصوباً بيقول، أي: إنهم صاحبه في هذا القولِ وجامعوه فيه، وأن يكونَ منصوباً بآمنوا، أي: صاحبه في الإيمان.

قوله: «مَتَى نَصَرَ اللهُ» «مَتَى» منصوبٌ على الظرفِ فموضعه رفعٌ خيراً مقدماً، و«نصر» مبتدأ مؤخرٌ. وقال أبو البقاء: (٢) «وعلى قولِ الأخفش موضعه نصبٌ على الظرفِ و«نصر» مرفوعٌ به». و«مَتَى» ظرفٌ زمانٍ لا يتصرفُ إلا بجره بحرفٍ. وهو مبنيٌ لِتَضْمِينِهِ: إما لِمَعْنَى همزة الاستفهام وإما معنى «مَنْ» الشرطية، فإنه يكونُ اسمَ استفهامٍ، ويكونُ اسمَ شرطٍ فيجزمُ فعلين شرطاً وجزاءً.

والظاهرُ أنَّ جملة «مَتَى نصرُ الله» من قولِ المؤمنين، وجملة «ألا إن نصر الله قريب» من قولِ الرسول، فَنَسِبَ القولُ إلى الجميعِ إجمالاً، ودلالةُ الحالِ مبيّنةٌ للتفصيلِ المذكور. وهذا أولى من قولٍ مَنْ زَعَمَ أن في الكلامِ تقديماً وتأخيراً، والتقديرُ: حتى يقولُ الذين آمنوا «مَتَى نصرُ الله» فيقولُ الرسولُ «ألا إن»، فَقَدَّمَ الرسولُ لمكانتهِ، وَقَدَّمَ المؤمنون لتقدمهم في الزمانِ (٣). قال ابن عطية (٤): «هذا تحكُّمٌ وحملُ الكلامِ على غير وجهه»

(١) الإملاء ٩١/١.

(٢) الإملاء ٩١/١.

(٣) قُدِّم الرسولُ أي: فقالت الآية «حتى يقول الرسول» وذلك لمكانته في الرتبة، وقُدِّم المؤمنون أي: في تقدير التقديم والتأخير، ولتقدمهم في الزمان، أي: إن قولهم سبق قول الرسول.

(٤) المحرر ١٥٦/٢.

- البقرة -

وهو كما قال. وقيل: الجملتان من قول الرسول والمؤمنين معاً، يعني أن الرسول قَالَهُمَا معاً، وكذلك أتباعُهُ قَالُوهُمَا معاً، وقول الرسول «متى نصرُ الله» ليس على سبيل الشك، إنما هو على سبيل الدعاء باستعجال النصر. وقيل: إن الجملة الأولى من كلام الرسول وأتباعه، والجملة الأخيرة من كلام الله تعالى، أجابهم بما سألوهُ^(١) الرسل واستبطأه الأتباع. فالحاصل أن الجملتين في محل نصب بالقول.

آ. (٢١٥) قوله تعالى: ﴿مَآذَا يَنفِقُونَ﴾: قد تقدّم أن «ماذا» له ستة

استعمالات / وتحقيق القول فيه عند قوله «ماذا أراد الله بهذا»^(٢). وهنا [٨٢/ب] يجوز أن تكون «ماذا» بمنزلة اسم واحد بمعنى الاستفهام فتكون مفعولاً مقدماً، ويجوز أن تكون «ما» مبتدأ و«ذا» خبره، وهو موصول. و«ينفقون» صلته والعائد محذوف، و«ماذا» معلق للسؤال فهو في موضع المفعول الثاني، وقد تقدّم تحقيقه في قوله: «سأل بني إسرائيل كم آتيناهم»^(٣)، وجاء «ينفقون» بلفظ الغيبة؛ لأن فاعل الفعل قبله ضمير غيبية في «يسألونك»، ويجوز في الكلام «ماذا نفق» كما يجوز: أقسم زيد ليضربن ولأضربن، وسيأتي لهذا مزيد بيان في قوله تعالى: «يسألونك ماذا أحل لهم»^(٤) في المائدة.

[قوله]: «قل ما أنفقتم خير» يجوز في «ما» وجهان، أحدهما: أن تكون شرطية، وهو الظاهر لتوافق ما بعدها، ف«ما» في محل نصب مفعول مقدّم واجب التقديم، لأن له صدر الكلام. و«أنفقتم» في محل جزم بالشرط، و«من خير» تقدّم إعرابه في قوله: «ما ننسخ من آية»^(٥).

(١) كذا على لغة أكلوني البراغيث.

(٢) الآية ٢٦ من البقرة.

(٣) الآية ٢١١ من البقرة.

(٤) الآية ٤ من المائدة.

(٥) الآية ١٠٦ من البقرة.

- البقرة -

وقوله: «فللوالدين» جوابُ الشرط، وهذا الجارُ خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ أي: فمَصْرِفُهُ للوالدين، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ: إمَّا مفردٌ وإمَّا جملةٌ على حَسَبِ ما ذَكَر من الخلافِ فيما مَضَى. وتكونُ الجملةُ في محلِّ جزمٍ بجوابِ الشرطِ. والثاني: أن تكونَ «ما» موصولةً، و«أنفقتم» صلُّتها، والعائدُ محذوفٌ لاستكمالِ الشرطِ، أي: الذي أنفقتموه. والفاءُ زائدةٌ في الخبرِ الذي هو الجارُ والمجرورُ. قال أبو البقاء^(١) في هذا الوجه: «وَمِنْ خَيْرٍ يَكُونُ حَالًا مِنْ الْعَائِدِ الْمَحذُوفِ».

وهم إنما سألوا عن المُنْفَقِ، فكيف أُجيبوا ببيانِ المَصْرِفِ للمُنْفَقِ عليه؟ فيه أجوبةٌ منها: أن في الآيةِ حَذْفًا وهو المُنْفَقُ عليه فَحُذِفَ، تقديره: ماذا يُنفقون ولَمَنْ يُعطونه، فجاء الجوابُ عنهما، فأجابَ عن المُنْفَقِ بقوله: «مِنْ خَيْرٍ» وعن المُنْفَقِ عليه بقوله: «فللوالدين» وما بعده. ومنها: أن يكونَ «ماذا» سؤالاً^(٢) عن المَصْرِفِ على حَذْفِ مضافٍ، تقديره: مَصْرِفُ ماذا يُنفقون؟ ومنها: أن يكونَ حَذْفَ من الأولِ ذَكَرَ المَصْرِفِ ومن الثاني ذَكَرَ المُنْفَقِ، وكلاهما مرادٌ، وقد تقدَّم شيءٌ من ذلك في قوله تعالى: «ومثل الذين كفروا كمثل»^(٣). وقال الزمخشري^(٤): قد تضمَّنَ قوله: «ما أنفقتم من خيرٍ» بيانَ ما يُنفقونه، وهو كلُّ خيرٍ؛ وبني الكلامُ على ما هو أهمُّ وهو بيانُ المَصْرِفِ، لأنَّ النفقة لا يُعتدُّ بها إلا أن تقعَ موقعها. [قال]^(٥):

٩٢٥ - إنَّ الصنِيعَةَ لا تكونُ صنِيعَةً حتى يُصابَ بها طريقُ المَصْنَعِ

(١) الاملاء ٩٢/١.

(٢) في الأصل: «سؤال» وهو سهو.

(٣) الآية ١٧١ من البقرة.

(٤) الكشاف ٣٥٦/١.

(٥) لم أهدت إلى قائله، وهو في اللسان: صنع؛ وشواهد الكشاف ٤٣٩/٤. أي: إن المعروف لا يكون معروفًا حتى يقع موقعه.

- البقرة -

وأما قوله: «وما تَفَعَّلُوا» فـ «ما» شرطية فقط لظهور عملها الجزم بخلاف الأولى. وقرأ^(١) علي رضي الله عنه: «وما يفعلوا» بالياء على الغيبة، فيحتمل أن يكون من باب الالتفات من الخطاب، وأن يكون من الإضمار لدلالة السياق عليه، أي: وما يفعل الناس.

آ. (٢١٦) وقرئ: ﴿كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالَ﴾: ببناء «كَتَبَ» للفاعل^(٢) وهو ضميرُ الله تعالى ونُصِبَ «القتال».

قوله: «وهو كُرْهُ» هذه واو الحال، والجملة بعدها في محل نصب عليها والظاهر أن «هو» عائذ على القتال. وقيل: يعود على المصدر المفهوم من كَتَبَ، أي: وكتبه وفرضه. وقرأ الجمهور «كُرْهُ» بضم الكاف، وقرأ^(٣) السلمي بفتحها. فقيل: هما بمعنى واحد، أي: مصدران كالضَّعْف والضُّعْف، قاله الزجاج^(٤) وتبعه الزمخشري^(٥). وقيل: المضموم اسم مفعول والمفتوح المصدر. وقيل: المفتوح بمعنى الإكراه، قاله الزمخشري^(٦) في توجيه قراءة السلمي، إلا أن هذا من باب مجيء المصدر على حذف الزوائد وهو لا ينقاس. وقيل: المفتوح ما أكره عليه المرء، والمضموم ما كرهه هو.

فإن كان «الكُرْهُ» و«الكَرْهُ» مصدرًا فلا بُدَّ من تأويل يجوز معه الإخبار به عن «هو»، وذلك التأويل: إمَّا على حذف مضاف، أي: والقتال ذو كُرْهِ، أو على المبالغة، أو على وقوعه موقع اسم المفعول. وإن قلنا: إن «كُرْهًا»

(١) البحر ١٤٣/٢؛ الشواذ ١٣.

(٢) البحر ١٤٣/٢؛ القرطبي ٣٨/٣، من دون نسبة.

(٣) البحر ١٤٣/٢؛ الشواذ ١٣.

(٤) معاني القرآن ١/٢٨٠.

(٥) الكشاف ١/٣٥٦.

(٦) الكشاف ١/٣٥٦.

- البقرة -

بالضم اسم مفعولٍ فلا يُحتاج إلى شيءٍ من ذلك. و«لكم» في محل رفع،
لأنه صفةٌ لكرهه، فيتعلّق بمحذوفٍ أي: كرهه كائناً.

قوله: «وعسى أن تُكروهوا» «عسى» فعلٌ ماضٍ نُقل إلى إنشاءٍ الترجيّ
والإشفاق. وهو يرفع الاسم وينصب الخبر، ولا يكون خبرها إلا فعلاً مضارعاً
مقروناً بـ «أن». وقد يجيء اسماً صريحاً كقوله^(١):

٩٢٦ - أَكْثَرْتُ فِي الْعَدْلِ مُلِحًا دَائِمًا لَا تُكْثِرُنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا
وقالت الزبّاء: «عسى الغوير أبوّسا»^(٢) وقد يتجرّد خبرها من «أن»
كقوله^(٣):

٩٢٧ - عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللَّهُ إِنَّهُ لَهُ كُلُّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرٌ
وقال آخر^(٤):

٩٢٨ - عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ
وقال آخر^(٥):

٩٢٩ - فَأَمَّا كَيْسٌ فَفَنَجَا وَلَكِنْ عَسَى يَغْتَرُّ بِي حِمَقٌ لَثِيمٌ

(١) البيت في ملحق رؤية ١٨٥؛ والخصائص ٩٨/١؛ وأما الشجري ١٦٤/١؛ والهمع ١٣٠/١؛ والدرر ١٠٧/١.

(٢) مثل عربي، أي: لعل الشر يأتيكم من قبل الغار، يضرب للرجل يقال له: لعل الشرّاء من قبلك؛ والغوير: تصغير غار؛ والأبوس: ج بؤس وهو الشدة. انظر: مجمع الأمثال ٦٤٠/١.

(٣) لم أهدت إلى قائله، وهو في ابن عقيل ٥٢١/١؛ والعيني ٢١٤/٢؛ والهمع ١٣١/١؛ والدرر ١٠٩/١.

(٤) البيت لهذبة بن الحشرم، وهو في الكتاب ٤٧٨/١؛ وابن يعيش ١١٧/٧؛ والأشموني ٢٦٠/١؛ والخزانة ٨١/٤؛ والهمع ١٣٠/١؛ الدرر ١٠٦/١.

(٥) لم أهدت إلى قائله، وهو في الكتاب ٤٧٨/١؛ والمحتسب ١١٩/١.

- البقرة -

وتكون تامة إذا أُسْنِدَتْ إلى «أَنْ» أو «أَنَّ»، لأنهما يَسُدَّان مَسَدَ اسمها وخبرها، والأصحُّ أنها فعلٌ لا حرفٌ، لاتصالِ الضمائر البارزة المرفوعةِ بها، ووزنها «فَعَلٌ» بفتح العين، ويجوزُ كَسْرُ عَيْنِهَا إذا أُسْنِدَتْ لضمير متكلمٍ أو مخاطبٍ أو نونِ إناثٍ، وهي قراءةٌ نافعٍ^(١)، وستأتي. ولا تتصرفُ بل تلزم الماضيَّ. والفرقُ بين الإشفاقِ والترجِّيِ بها في المعنى: أنَّ الترجِّيِ في المحبوباتِ والإشفاقِ في المكروهاتِ. و«عسى» من الله تعالى واجبةٌ؛ لأنَّ الترجِّيِ والإشفاقِ مُحالانِ في حقِّه. وقيل: كلُّ «عسى» في القرآنٍ للتحقيقِ، يَعْنُونَ الوقوعَ، إلا قوله تعالى: «عسى ربُّه إنَّ طَلَّقَكُم. الآية»^(٢)، وهي في هذه الآية ليست ناقصةً فتحتاجُ إلى خبرٍ بل تامةٌ، لأنها أُسْنِدَتْ إلى «أَنَّ»، وقد تقدَّم أنها تُسَدُّ مسدَّ الخبرين بعدها. وزعم الحوفي أن «أَنَّ تكروها» في محلِّ نصب، ولا يمكن ذلك إلا بتكليفٍ بعيد.

قوله: «وهو خيرٌ لكم» في هذه الجملةِ وجهان، أظهرهما: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال / وإنَّ كانتِ الحالُ من النكرةِ بغيرِ شرطٍ من الشروطِ [١/٨٣] المعروفةِ قليلةً^(٣). والثاني: أن تكونَ في محلِّ نصبٍ على أنها صفةٌ لشيئاً، وإنما دخلتِ الواوُ على الجملةِ الواقعةِ لأنَّ صورتها صورةُ الحالِ، فكما تدخلُ الواوُ عليها حاليةً تدخلُ عليها صفةً، قاله أبو البقاء^(٤). ومثُل ذلك ما أجازه الزمخشري^(٥) في قوله: «وما أهلكنا من قريةٍ إلا ولها كتابٌ معلومٌ»^(٦)

(١) الآية ٢٤٦ من البقرة: «قال: هل عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا».

(٢) الآية ٥ من التحريم.

(٣) الأصل: «قليلًا» وهو سهو لأن الأوضح في لفظة الحال تأنيثها كما فعل في صدر الجملة فقال: «وإن كانت الحال».

(٤) املاء ٩٢/١.

(٥) الكشاف ٤٢٣/١.

(٦) الآية ٤ من الحجر.

- البقرة -

فَجَعَلَ: «ولها كتابٌ» صفةً لقرية، قال: «وكانَ القياسُ ألا تتوسَّطَ هذه الواوُ بينهما كقوله: «وما أهلكنا من قريةٍ إلا لها مُنذِرُونَ»^(١) وإنما توسَّطتْ لتأكيد لصوقِ الصفةِ بالموصوفِ، ما يُقال في الحالِ: «جاءني زيدٌ عليه ثوبٌ، وعليه ثوبٌ». وهذا الذي أجازَه أبو البقاء هنا والزمخشري هناك هو رأيُ ابنِ جنبي، وسائرُ النحويين يُخالِفونه.

آ. (٢١٧) قوله تعالى: ﴿قَاتِلِ فِيهِ﴾: قراءةُ الجمهور: «قاتلٍ» بالجر، وفيه ثلاثةٌ أوجهٍ أحدها: أنه خفضٌ على البدلِ من «الشهر» بدلِ الاشتمالِ؛ إذ القتالُ واقعٌ فيه فهو مشتملٌ عليه. والثاني: أنه خفضٌ على التكريرِ، قال أبو البقاء^(٢): «يريد أن التقديرَ: «عن قتالٍ فيه». وهو معنى قول الفراء^(٣)، لأنه قال: «هو مخفوضٌ بـ «عَنْ» مضمرةٌ. وهذا ضعيفٌ جداً، لأنَّ حرفَ الجر لا يبقى عمله بعد حذفه في الاختيار»^(٤). وهذا لا ينبغي أن يُعدَّ خلافاً بين البصريين والكسائي والفراء، لأنَّ البدلَ عند جمهورِ البصريين على يبةٍ تكرر العامل^(٥)، وهذا هو بعينه قولُ الكسائي. وقوله: لأنَّ حرفَ الجرِّ لا يَبْقَى عمله بعد حذفه» إن أراد في غيرِ البدلِ فمُسَلَّمٌ، وإن أراد في البدلِ فممنوعٌ، وهذا هو الذي عناه الكسائي. الثالث: قاله أبو عبيدة^(٦): «أنه خفضٌ على الجوار». قال أبو البقاء^(٧): «وهو أبعدُ من قولهما - يعني الكسائي والفراء - لأنَّ الجوار من مواضعِ الضرورةِ أو الشذوذِ فلا يُحمَلُ عليه

(١) الآية ٢٠٨ من الشعراء.

(٢) الاملاء ٩٢/١. والخفض على التكرير رأي الكسائي كما في الاملاء.

(٣) معاني القرآن ١٤١/١.

(٤) ينتهي هنا كلام أبي البقاء.

(٥) والعامل هنا «عن».

(٦) المجاز ٧٢/١.

(٧) الاملاء ٩٢/١.

- البقرة -

ما وَجِدَتْ عنه مَنْدُوحَةٌ. وقال ابن عطية^(١): «هو خطأ». قال الشيخ^(٢): «إن كان أبو عبيدة عَنَى بالجوار المصطلح عليه فهو خطأ. وجهة الخطأ أن الخفض على الجوار عبارة عن أن يكون الشيء تابعا لمرفوع أو منصوب من حيث اللفظ والمعنى فيُعدَّل به عن تَبَعِيَّتِهِ لمتبوعه لفظاً، ويُخَفَضُ لمجاورته لمخفوض. كقولهم: «هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ» بجر «خرِب»، وكان من حقِّه الرفع؛ لأنه من صفات الجحر لا من صفات الضبِّ، ولهذه المسألة مزيد بيان يأتي في موضعه إن شاء الله تعالى، و«قتال» هنا ليس تابعا لمرفوع أو منصوب وجاور مخفوضاً فَخَفِضَ. وإن كان عَنَى أنه تابع لمخفوض فَخَفِضَهُ بكونه جاور مخفوضاً، أي صار تابعا له، لم يكن خطأ، إلا أنه أغض في عبارته فالتبس بالمصطلح عليه.

وقرأ^(٣) ابن عباس والأعمش: «عن قتال» بإظهار «عن» وهي في مصحف عبدالله كذلك، وقرأ عكرمة: «قتل فيه، قل قتل فيه» بغير ألف.

وقرئ شاذاً: «قتال فيه» بالرفع^(٤)، وفيه وجهان، أحدهما: أنه مبتدأ والجار والمجرور بعده خبر، وسوغ الابتداء به وهو نكرة أنه على نية همزة الاستفهام، تقديره: أقتال فيه. والثاني: أنه مرفوع باسم فاعل تقديره: أجتاز قتال فيه، فهو فاعل به. وعبر أبو البقاء^(٥) في هذا الوجه بأن يكون خبر مبتدأ محذوف، فجاء رفعه من ثلاثة أوجه: إمَّا مبتدأ وإمَّا فاعل وإمَّا خبر مبتدأ. قالوا: ويظهر هذا من حيث إن سؤالهم لم يكن عن كينونة القتال في الشهر

(١) المحرر ٢/١٦٠.

(٢) البحر ٢/١٤٥.

(٣) البحر ٢/١٤٥.

(٤) قراءة الأعرج كما في القرطبي ٤٤/٣.

(٥) الاملاء ١/٩٢.

- البقرة -

أم لا، وإنما كان سؤالهم: هل يجوز القتال فيه أولاً؟ وعلى كلا هذين الوجهين فهذه الجملة المُستفهمُ عنها^(١) في محلِّ جرِّ بدلاً من الشهرِ الحرامِ، لأنَّ «سأل» قد أخذَ مفعوليَّه^(٢) فلا تكونُ هي المفعولُ وإن كانت مَحْطُ السؤالِ.

وقوله: «فيه» على قراءةِ خفضِ «قتالٍ» فيه وجهان، أحدهما: أنه في محلِّ خفضٍ لأنه صفةٌ لـ «قتالٍ». والثاني: أنه في محلِّ نصبٍ لتعلُّقه بقتال لكونه مصدرًا. وقال أبو البقاء^(٣): «كما يتعلَّقُ بقتالٍ» ولا حاجة إلى هذا التشبيه، فإنَّ المصدرَ عاملٌ بالحمَلِ على الفعلِ. والضميرُ في «يسألونك» قيل للمشركين، وقيل للمؤمنين. والألفُ واللامُ في «الشهر» قيل: للعهدِ وهو رجب، وقيل: للجنسِ فيعمُّ جميعَ الأشهرِ الحُرُمِ.

قوله: «قتالٌ فيه كبيرٌ» جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ، محلُّها النصبُ بقلِّ، وجازَّ الابتداءُ بالنكرةِ لأحدِ وجهين: إمَّا الوصفُ، إذا جعلنا قوله «فيه» صفةً له وإمَّا التخصيصُ بالعملِ إذا جعلناه متعلقاً بقتالٍ، كما تقدَّم في نظيره. فإنَّ قيل: قد تقدَّم لفظُ نكرةٍ وأعيدت من غيرِ دخولِ ألفٍ ولامٍ عليها وكان حقُّها ذلك، كقوله تعالى: «كما أرسلنا إلى فرعونَ رسولاً، فعصى فرعونُ الرسولَ»^(٤) فقال أبو البقاء^(٥): «ليس المرادُ تعظيمَ القتالِ المذكورِ المسؤولِ عنه حتى يُعادَ بالألفِ واللامِ، بل المرادُ تعظيمُ أيِّ قتالٍ كان، فعلى هذا «قتالٌ» الثاني غيرُ الأولِ»، وهذا غيرُ واضحٍ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ في الاسمِ المُعادِ أولاً لا تفيدُ

(١) أي جملة: «قتال فيه» على قراءة الرفع.

(٢) الأول الكاف والثاني: عن الشهر.

(٣) الاملاء ٩٢/١.

(٤) الآية ١٥ - ١٦ من المزمل.

(٥) الاملاء ٩٢/١.

- البقرة -

تعظيماً، بل إنما تفيدهُ العهد في الاسم السابق. وأحسنُ منه قولُ بعضهم^(١): «إنَّ الثاني غيرُ الأول، وذلك أنَّ سؤالهم عن قتالِ عبدِالله بنِ جحش، وكان لنصرةِ الإسلامِ وخُذْلانِ الكفرِ فليس من الكبائرِ، بل الذي من الكبائرِ قتالُ غيرِ هذا، وهو ما كان فيه إذلالُ الإسلامِ ونصرةُ الكفرِ، فاختيرَ التذكيرُ في هذين اللفظين لهذه الدقيقة، ولو جيء بهما معرفتين أو بأحدهما مُعرِّفاً لَبَطَلَتْ هذه الفائدةُ».

قوله: «وَصَدٌّ» فيه وجهان، أحدهما مبتدأ وما بعده عطفٌ عليه، و«أكبرُ» خبرٌ عن الجميع. وجاز الابتداء بصدٍّ لأحدٍ ثلاثة أوجهٍ: إمَّا لتخصيصه بالوصفِ بقوله: «عن سبيلِ الله» وإمَّا لتعلُّقه به، وإمَّا لكونه معطوفاً، والعطفُ من المسوغات. والثاني: أنه عطفٌ على «كبيرٍ» أي: قتالٌ فيه كبيرٌ وصدٌّ، قاله الفراء^(٢). قال ابن عطية^(٣): «وهو خطأ لأنَّ المعنى يسوقُ إلى أنَّ قوله: «وكفرُ به» عطفٌ أيضاً على «كبيرٍ»، ويَجِيءُ من ذلك أنَّ إخراجِ أهلِ المسجدِ منه أكبرُ من الكفرِ، وهو بَيِّنُ فسادهُ». وهذا الذي ردَّ به قولُ الفراءِ غيرُ لازمٍ له؛ إذله أن يقول: إنَّ قوله «وكفرُ به» مبتدأ، وما بعده عطفٌ عليه، و«أكبرُ» خبرٌ عنهما، أي: مجموعُ الأمرين أكبرُ من القتالِ والصدِّ، ولا يلزمُ من ذلك أن يكون إخراجُ أهلِ المسجدِ أكبرَ من الكفرِ، بل يلزمُ منه أنه أكبرُ من القتالِ في الشهرِ الحرامِ.

وهو مصدرٌ حُذِفَ فاعلُهُ ومفعولُهُ؛ إذ التقديرُ: وصدَّكم - يا كفاراً - المسلمين عن سبيلِ الله وهو الإسلامُ.

و«كفرٌ» فيه وجهان، أحدهما: أنه عطفٌ على «صدِّ» على قولنا بأن

(١) هو صاحبُ «المنتخب» كما في البحر ١٤٦/٢.

(٢) معاني القرآن ١٤١/١.

(٣) المحرر ١٦١/٢.

- البقرة -

«صدأ» مبتدأ لا على قولنا بأنه خبر ثان^(١) عن «قتال»، لأنه يلزم منه أن يكون القتال في الشهر الحرام كفراً وليس كذلك، إلا أن يراد بقتال الثاني ما فيه هدم الإسلام وتقوية الكفر كما تقدم ذلك عن بعضهم، فيكون كفراً، فيصح عطفه عليه مطلقاً، وهو أيضاً مصدر لكنّه لازم، فيكون قد حُذِفَ فاعله فقط: أي: وكُفِّرَكم. والثاني: أن يكون مبتدأ كما يأتي تفصيل القول فيه. والضمير في «به» فيه وجهان، أحدهما: / أنه يعودُ على «سبيل» لأنه المحدثُ عنه. [٨٣/ب] والثاني أنه يعودُ على الله، والأول أظهر. و«به» فيه الوجهان، أعني كونه صفةً لكفر، أو متعلقاً به^(٢)، كما تقدم في «فيه»^(٣).

قوله: «والمسجد الحرام» الجمهورُ على قراءته مجروراً. وقرئ^(٤) شاذاً مرفوعاً. فأما جرّه فاختلف فيه النحويون على أربعة أوجه، أحدها: - وهو قول المبرد وتبعه في ذلك الزمخشري^(٥) وابن عطية^(٦)، قال ابن عطية: «وهو الصحيح» - أنه عطفٌ على «سبيل الله» أي: وصَدُّ عن سبيل الله وعن المسجد. وهذا مردودٌ بأنه يؤدي إلى الفصل بين أبعاض الصلاة بأجنبي تقريره أن «صدأ» مصدرٌ مقدرٌ بأن والفعل «أن» موصولٌ، وقد جعلتم «والمسجد» عطفاً على «سبيل» فهو من تمام صلته، وفصل بينهما بأجنبي وهو «وكُفِّرَ به». ومعنى كونه أجنبياً أنه لا تعلق له بالصلاة. فإن قيل: يُتَوَسَّعُ في الظرف وحرف الجر ما لم يُتَسَّعَ في غيرهما. قيل: إنما قيل بذلك في التقديم لا في الفصل.

(١) أي معطوف على الخبر؛ وهو بمنزلة الخبر الثاني.

(٢) الأصل: متعلق وهو سهو.

(٣) من قوله تعالى في الآية نفسها: «قتال فيه».

(٤) البحر ١٤٧/٢ من دون نسبة.

(٥) الكشاف ٣٥٧/١.

(٦) المحرر ١٦١/٢.

- البقرة -

الثاني: أنه عطف على الهاء في «به» أي: وكفر به وبالمسجد، وهذا يتخرج على قول الكوفيين. وأمّا البصريون فيشترطون^(١) في العطف على الضمير المجرور إعادة الخافض إلا في ضرورة، فهذا التخرُّج عندهم فاسدٌ. ولا بد من التعرُّض لهذه المسألة وما هو الصحيح فيها. فأقول وبالله العون: اختلف النحاة في العطف على الضمير المجرور على ثلاثة مذاهب: أحدها - وهو مذهب الجمهور من البصريين - : وجوب إعادة الجار إلا في ضرورة. الثاني: أنه يجوز ذلك في السعة مطلقاً، وهو مذهب الكوفيين، وتبعهم أبو الحسن^(٢) ويونس والشلوبيين. والثالث: التفصيل، وهو إن أكد الضمير جاز العطف من غير إعادة الخافض نحو: «مررت بك نفسك وزيد»، وإلا فلا يجوز إلا ضرورة، وهو قول الجرّمي. والذي ينبغي أنه يجوز مطلقاً لكثرة السماع الوارد به، وضعف دليل المانعين واعتضاده بالقياس.

أما السماع: ففي النثر كقولهم: «ما فيها غيره وفرسه» بجر «فرسه» عطفاً على الهاء في «غيره». وقوله: «تساءلون به والأرحام»^(٣) في قراءة جماعة كثيرة، منهم حمزة، وستأتي هذه الآية إن شاء الله، ومنه: «ومن لستم له برازقين»^(٤) ف«من» عطف على «لكم» في قوله تعالى: «لكم فيها معاش». وقوله: «ما يتلى عليكم»^(٥) عطف على «فيهن» وفيما يتلى عليكم. وفي النظم وهو كثير جداً، فمنه قول العباس بن مرداس^(٥):

٩٣٠ - أكرُّ على الكتيبة لا أبالي أفيها كان حتفي أم سواها

(١) انظر المسألة في: الإصناف ٤٦٣؛ الصبان ٩٩/٣؛ التصريح ١٩٠/٢؛ البحر ١٤٧/٢.

(٢) مذهبه في معاني القرآن ٢٢٤/١ المنع.

(٣) الآية ١ من النساء. وانظر: السبعة ٢٢٦؛ والكشف ٣٧٥/١.

(٤) الآية ٢٠ من الحجر.

(٥) الآية ١٢٧ من النساء: «قل الله يفتنكم فيهم وما يتلى عليكم في الكتاب».

(٦) تقدم برقم ٨٠٩.

شهر

ف«سواها» عطفٌ على «فيها»، وقول الآخر^(١):

٩٣١ - تُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سِيوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْأَرْضِ غَوَاطُ نَفَانِفُ

وقول الآخر^(٢):

٩٣٢ - هَلَّا سَأَلْتُ بَدِي الْجَمَاجِمِ عَنْهُمْ وَأَبِي نُعَيْمِ ذِي اللُّوَاءِ الْمُحْرِقِ

وقول الآخر^(٣):

٩٣٣ - بِنَا أَبَدًا لَا غَيْرِنَا تُدْرِكُ الْمُنَى وَتُكْشَفُ غَمَاءُ الْخَطُوبِ الْفَوَاحِ

وقول الآخر^(٤):

٩٣٤ - لَوْ كَانَ لِي وَزَهِيرٍ ثَالِثٌ وَرَدَّتْ مِنْ الْحِمَامِ عِدَانَا شَرٌّ مَوْرُودِ

وقال آخر^(٥):

٩٣٥ - إِذَا أَوْقَدُوا نَارًا لِحَرْبِ عَدُوِّهِمْ فَقَدْ خَابَ مَنْ يَصَلِّي بِهَا وَسَعِيرِهَا

وقال آخر^(٦):

٩٣٦ - إِذَا بَنَى بَلُّ أُنَيْسَانَ اتَّقَتْ فِئَةٌ ظَلَّتْ مُؤَمَّنَةً مِمَّنْ يُعَادِيهَا

(١) البيت لمسكين الدارمي، وهو في ديوانه ٥٣؛ والحويان ٤٩٤/٦؛ والإنصاف ٤٦٥؛ وابن يعيش ٧٩/٣؛ والعيني ١٦٤/٤. السواري: ج سارية وهي العمود، كناية عن الطول؛ والغوط: ج غائط وهو المظمن من الأرض؛ ونفانف: ج نفنف، وهو الهواء بين الشيتين، أي: إن قومه طوال وأن السيف كأنه على سارية، وبين السيف والأرض غائط ومهوى أي مسافة.

(٢) لم أهدت إلى قائله، وهو في الإنصاف ٤٦٦؛ والبحر ١٤٨/٢.

(٣) لم أهدت إلى قائله، وهو في الإنصاف ٤٦٥؛ والبحر ١٤٨/٢؛ والعيني ١٦٦/٤.

(٤) لم أهدت إلى قائله، وهو في البحر ١٤٨/٢. والحمام: الموت.

(٥) لم أهدت إلى قائله، وهو في البحر ١٤٨/٢؛ والإنصاف ٤٦٥.

(٦) لم أهدت إلى قائله، وهو في البحر ١٤٨/٢.

وقال آخر^(١):

٩٣٧ - أَبْكَ أَيُّهُ بِي أَوْ مُصَدَّرٍ مِنْ حُمْرِ الْجِلَّةِ جَابِ حَشْبُورٍ

وَأَنْشَدَ سَيَبُوه^(٢):

٩٣٨ - فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتَمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

فكثرة ورود هذا وتصرفهم في حروف العطف، فجاؤوا تارة بالواو، وأخرى بـ «لا»، وأخرى بـ «أم»، وأخرى بـ «بل» دليل على جوازه. وأما ضعف الدليل: فهو أنهم منعوا ذلك لأن الضمير كالتنوين، فكما لا يعطف على التنوين لا يعطف عليه إلا بإعادة الجار. ووجه ضعفه أنه كان بمقتضى هذه العلة ألا يعطف على الضمير مطلقاً، أعني سواء كان مرفوع الموضع أو منصوبه أو مجروره، وسواء أعيد معه الخافض أم لا كالتنوين.

وأما القياس فلأنه تابع من التوابع الخمسة فكما يؤكد الضمير المجرور ويبدل منه فكذلك يعطف عليه.

الثالث: أن يكون معطوفاً على «الشهر الحرام» أي: يسألونك عن الشهر الحرام وعن المسجد الحرام. قال أبو البقاء^(٣): «وضعت هذا بأن القوم لم يسألوا عن المسجد^(٤) الحرام إذ لم يشكوا في تعظيمه، وإنما سألوا عن^(٥)

(١) لم أهد إلى قائله، وهو في الكتاب ٣٩١/١؛ واللسان أوب. وأبك: وملك، أيهت بالإيل: صحت بها؛ والمصدر: الشديد الصدر؛ الجلة: الكبيرة السن؛ الجاب: الغليظ؛ الحشور: الخفيف.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في الكتاب ٣٩٢/١؛ وابن يعيش ٧٨/٣؛ وابن عقيل ٥٤/٣؛ والحزاة ٢٣٨/٢؛ والهمع ١٢٠/١؛ والدرر ٩٠/١.

(٣) الإملاء ٩٣/١.

(٤) الأصل: «الشهر» وهو سهو، والتصحيح من الإملاء.

(٥) الأصل: «في القتال عن» وهو سهو، والتصحيح من الإملاء.

- البقرة -

القتال في الشهر الحرام لأنه وَقَعَ منهم، ولم يَشْعُرُوا بدخوله فخافوا من الإثم، وكانَ المشركونَ عِيْرَهم بذلك «ولا يَظْهَرُ ضَعْفُهُ بذلكَ لأنه على هذا التخرِيجِ يَكُونُ سؤَالُهُم عن شيئين، أحدهما القتالُ في الشهر الحرام. والثاني: القتالُ في المسجد الحرام، لأنهم لم يَسْأَلُوا عن ذات الشهر ولا عن ذات المسجد، إنما سألوا عن القتالِ فيهما كما ذَكَرْتُمْ، فَأُجِيبُوا بأنَّ القتالَ في الشهر الحرامِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عن سبيلِ الله تعالى، فيكون «قتال» أَخْبَرَ عنه بأنه كَبِيرٌ، وبأنه صَدُّ عن سبيلِ الله، وَأُجِيبُوا بأنَّ القتالَ في المسجد الحرامِ وإخراجِ أهله أكبرُ من القتالِ فيه. وفي الجملة فَعَطَفَهُ على الشهر الحرامِ متكلِّفٌ جداً يَبْعُدُ عنه نَظْمُ القرآنِ والتركيبُ الفصيحُ.

الرابع: أَنَّ يَتَعَلَّقَ بفعلٍ محذوفٍ دَلٌّ عليه المصدرُ تقديرُه: وَيَصُدُّونَ عن المسجدِ، كما قال تعالى: «هم الذين كفروا وصدُّوكم عن المسجد الحرامِ»^(١) قاله أبو البقاء^(٢)، وجَعَلَهُ جيداً. وهذا غيرُ جيدٍ لأنه يَلْتَزِمُ منه حذفُ حرفِ الجرِّ وإبقاءُ عمله، ولا يجوزُ ذلكَ إلا في صورٍ ليس هذا منها، على خلافٍ في بعضها، ونَصَّ النحويونَ على أنه ضرورةٌ كقوله^(٣):

٩٣٩ - إذا قيل: أيُّ الناسِ شَرُّ قبيلةٍ أشارتْ كليبٌ بالأكفِّ الأصابعِ

أي: إلى كليبٍ فهذه أربعة أوجه، أجودها الثاني.

وأما رفعه فوجهه أنه عَطَفَ على «وكفَّرُ به» على حَذْفِ مضافٍ تقديرُه «وكفَّرُ بالمسجدِ» فَحُذِفَتْ الباءُ وَأُضِيفَ «كفَّرُ» إلى المسجدِ، ثم حَذِفَ المضافُ وأقيم المضافُ إليه مُقامه، ولا يَخْفَى ما فيه من التكلُّفِ، إلا أنه لا تُخْرَجُ هذه القراءةُ الشاذةُ بأكثرَ من ذلك.

(١) الآية ٢٥ من الفتح.

(٢) الإملاء ٩٣/١.

(٣) تقدم برقم ٢٩٢.

- البقرة -

قوله: «إخراج أهله» عَطْفٌ على «كفر» أو «صد» على حَسَبِ الخِلافِ المتقدِّمِ، وهو مصدرٌ حُذِفَ فاعله، وأضيف إلى مفعولِهِ، تقديرُهُ: «إخراجكم أهله». والضميرُ في «أهله» و «منه» عائِدٌ على المسجدِ وقيل: الضميرُ في «منه» عائِدٌ على سبيلِ الله، والأولُ أظهرُ و «منه» متعلِّقٌ بالمصدرِ.

قوله: «أكبر» فيه وجهان، أحدهما: أنه خبرٌ عن الثلاثة، أعني: صدأً وكفراً وإخراجاً كما تقدَّم، وفيه حينئذٍ احتمالان، أحدهما: أن يكونَ خبراً عن المجموعِ، والاحتمالُ الآخرُ أن يكونَ خبراً عنها باعتبارِ كلِّ واحدٍ، كما تقول: «زيدٌ وبكرٌ وعمروٌ أفضلٌ من خالدٍ» أي: كلُّ واحدٍ منهم على انفرادِهِ أفضلٌ من خالدٍ. وهذا هو الظاهرُ. وإنما أُفردَ الخبرُ لأنه أفضلٌ من تقديرِهِ: أكبر من القتالِ في الشهرِ الحرامِ. وإنما حُذِفَ لدلالةِ المعنى.

الثاني من الوجهين في «أكبر»: أن يكونَ خبراً عن الأخيرِ، ويكونَ خبر «وصد» و «كفر» محذوفاً لدلالةِ خبرِ الثالثِ عليه تقديرُهُ: وصد وكفر أكبر. قال أبو البقاء^(١) / في هذا الوجه: «ويجب أن يكونَ المحذوفُ على هذا «أكبر» لا [أ/٨٤] «كبير» كما قدَّره بعضهم؛ لأن ذلك يوجب أن يكونَ إخراج أهل المسجد منه أكبر من الكفر، وليس كذلك. وفيما قاله أبو البقاء نظر؛ لأن هذا القائل يقول: حُذِفَ خبر «وصد» و «كفر» لدلالةِ خبرِ «قتال» عليه أي: القتال في الشهر الحرامِ كبير، والصد والكفر كبيران أيضاً، وإخراج أهل المسجد أكبر من القتال في الشهر الحرامِ. ولا يلزم من ذلك أن يكونَ أكبر من مجموعِ ما تقدَّم حتى يلزم ما قاله من المحذور.

قوله: «عند الله» متعلِّقٌ بـ «أكبر»، والعنديَّةُ هنا مجازٌ لما عُرف. وصرح هنا بالمفضول في قوله: «والفتنة أكبر من القتل»؛ لأنه لا دلالة عليه لو حُذِفَ،

(١) الإملاء ٩٢/١.

- البقرة -

بخلاف الذي قبله حيث حُذِفَ. قوله: «حتى يردُّوكم» حتى حرف جر، ومعناها يَحْتَمَلُ وجهين: أحدهما: الغاية، والثاني^(١): التعليل بمعنى كي، والتعليلُ أحسنُ لأن فيه ذِكْرَ الحامل لهم على الفعل، والغاية ليس فيها ذلك، ولذلك لم يَذْكَرَ الزمخشري^(٢) غيرَ كونها للتعليل قال: «وحتى» معناها التعليل كقولك: فلان يعبد الله حتى يدخل الجنة» أي: «يقاتلونكم كي يردُّكم». ولم يذكر ابن عطية^(٣) غير كونها غايةً قال: «ويردُّوكم» نصب بـ «حتى» لأنها غاية مجردة» وظاهر قوله: «منصوب بحتى» أنه لا يُضْمَرُ «أن» لكنه لا يريدُ ذلك وإن كان بعضهم^(٤) يقول بذلك. والفعلُ بعدها منصوبٌ بإضمار أن وجوباً.

و«يزالون» مضارع زال الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، ولا تعمل إلا بشرط أن يتقدَّما نفيً أو نهيً أو دعاءً، وقد يُحذف النافي بإطراد إذا كان الفعل مضارعاً في جوابِ قسم وإلّا فسمعاً، وأحكامها في كتب النحو^(٥)، ووزنها فَعِلَ بكسر العين، وهي من ذوات الياء بدليل ما حكى الكسائي في مضارعها: يَزِيلُ، وإن كان الأكثر يَزَالُ، فأما زال التامة فوزنها فَعَلَ بالفتح، وهي من ذوات الواو لقولهم في مضارعها يَزُولُ، ومعناها التحول. و«عن دينكم» متعلق «ببِرْدوكم» وقوله: «إن استطاعوا» شرط جوابه محذوف للدلالة عليه أي: إن استطاعوا ذلك فلا يزالون يقاتلونكم، ومَنْ رأى جوازَ تقديمِ الجواب جعل «لا يزالون» جواباً مقدماً، وقد تقدَّم الردُّ عليه بأنه كان ينبغي أن تَجِبَ الفَاءُ في قولهم: «أنت ظالم إن فعلت».

(١) الأصل: «والثانية» ولا مسوغ للتأنيث.

(٢) الكشاف ٣٥٧/١.

(٣) المحرر ١٦٢/٢.

(٤) وهو مذهب الكوفيين كما في الإنصاف ٥٩٧.

(٥) انظر: ابن عقيل ٢٢٨/١.

- البقرة -

قوله: «مَنْ يَرْتَدِدْ» «مَنْ» شرطية في محل رفع بالابتداء، ولم يقرأ هنا أحدٌ بالإدغام، وفي المائدة^(١) اختلفوا فيه، فنؤخر الكلام على هذه المسألة إلى هناك إن شاء الله تعالى.

وَيَرْتَدِدُ يَفْتَعِلُ من الردِّ وهو الرجوعُ كقوله: «فارتدَّا على آثارهما قصصاً»^(٢): قال الشيخ^(٣): «وقد عدَّها بعضهم فيما يتعدَّى إلى اثنين إذا كانت عنده بمعنى صير، وجعل من ذلك قوله: «فارتدَّ بصيراً»^(٤) أي: رجع» وهذا منه [سهو]^(٥)؛ لأنَّ الخلاف إنما هو بالنسبة إلى كونها بمعنى صار أم لا، ولذلك مثلوا بقوله «فارتدَّ بصيراً» فمنهم مَنْ جعلها بمعنى «صار»، ومنهم مَنْ جعل المنصوب بعدها حالاً، وإلا فأين المفعولان هنا؟ وأمَّا الذي عدَّوه يتعدَّى لاثنين بمعنى «صير» فهو ردٌّ لا ارتدَّ، فاشتبه عليه ردٌّ بـ «ارتدَّ»، وصير بـ «صار».

و «منكم» متعلِّقٌ محذوفٌ؛ لأنه حالٌ من الضمير المستكنُّ في «يرتدِّد»، و «من» للتبعية، تقديره: وَمَنْ يَرْتَدِدُ فِي حَالِ كونه كائناً منكم، أي: بعضكم. و «عن دينه» متعلِّقٌ بـ يرتدِّد. و «فيمت» عطفت على الشرط والفاء مؤذنةً بالتعقيب.

«وهو كافرٌ» جملةٌ حاليةٌ من ضمير «يمت»، وكأنها حالٌ مؤكدةٌ لأنها لو حذفت لفهم معناها، لأنَّ ما قبلها يُشعرُ بالتعقيب للارتداد، وجيء بالحال هنا

(١) الآية ٥٤، قرأ نافع وابن عامر بدالين، والباقون بواحدة مشددة. انظر: السبعة ٢٤٥؛ الكشف ٤١٢/١.

(٢) الآية ٦٤ من الكهف.

(٣) البحر ١٥٠/٢.

(٤) الآية ٩٦ من يوسف.

(٥) بياض في الأصل، وما أثبتانه من: ص ح.

- البقرة -

جملة، مبالغة في التأكيد من حيث تكرر الضمير بخلاف ما لو جيء بها اسماً مفرداً.

وقوله: «فأولئك» جوابُ الشرط. قال أبو البقاء^(١): «مَنْ فِي مَوْضِعٍ مَبْتَدَأً، وَالخَبْرُ هُوَ الْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ قَوْلُهُ: «فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ»، وَكَانَ قَدْ سَلَفَ لَهُ عِنْدَ قَوْلِهِ: «فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ»^(٢) أَنْ خَبَرَ اسْمَ الشَّرْطِ هُوَ فِعْلُ الشَّرْطِ لَا جَوَابَهُ وَرَدَّ عَلَى مَنْ يَدْعِي ذَلِكَ بِمَا حَكَمْتَهُ عَنْهُ نَمَّةً، وَيَبْعُدُ مِنْهُ تَوَهُّمٌ كَوْنِهَا مَوْصُولَةً لظَهْوَرِ الْجَزْمِ فِي الْفِعْلِ بَعْدَهَا، وَمِثْلُهُ لَا يَقَعُ فِي ذَلِكَ.

و «حَبِطَ» فِيهِ لَفْتَانٌ: كَسْرُ الْعَيْنِ - وَهِيَ الْمَشْهُورَةُ - وَفَتْحُهَا، وَبِهَا قَرَأَ^(٣) أَبُو السَّمَّالِ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ، وَرُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ أَيْضاً. وَالْحُبُوطُ: أَصْلُهُ الْفَسَادُ وَمِنْهُ: «حَبِطَ بَطْنُهُ» أَي: انْتَفَخَ، وَمِنْهُ «رَجُلٌ حَبِطَ بَطْنُهُ» أَي: مَتْنَفَخُ الْبَطْنِ.

وَحُمِلَ أَوَّلًا عَلَى لَفْظِ «مَنْ» فَأَفْرَدَ فِي قَوْلِهِ: «يَرْتَدِدُ، فَيَمُتُ وَهُوَ كَافِرٌ» وَعَلَى مَعْنَاهَا ثَانِيًا فِي قَوْلِهِ: «فَأُولَئِكَ» إِلَى آخِرِهِ، فَجَمَعَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنْ مِثْلَ هَذَا التَّرْكِيبِ أَحْسَنُ الِاسْتِعْمَالَيْنِ: أَعْنِي الْحَمْلَ أَوَّلًا عَلَى اللَّفْظِ ثُمَّ عَلَى الْمَعْنَى. وَقَوْلُهُ «فِي الدُّنْيَا» مُتَعَلِّقٌ بِ«حَبِطَتْ».

وقوله «وأولئك أصحاب النار» إلى آخره تقدم إعراب نظيرتها^(٤). واختلفوا في هذه الجملة: هل هي استثنائية، أي: لمجرد الإخبار بأنهم أصحاب النار، فلا تكون داخلية في جزاء الشرط، بل تكون معطوفة على جملة الشرط، أو هي معطوفة على الجواب فيكون محلها الجزم؟ قولان،

(١) الإملاء ٩٣/١.

(٢) الآية ٣٨ من البقرة.

(٣) البحر ١٥١/٢.

(٤) الآية ٣٩ من البقرة.

- البقرة -

رُجِحَ الأولُ بالاستقلالِ وعدمِ التقييدِ، والثاني بأنَّ عطفها على الجزاءِ أقربُ من عطفها على جملةِ الشرطِ، والقربُ مُرَجِّحٌ.

آ. (٢١٨) قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾: إِنَّ واسمها، و«أولئك» مبتدأ، و«يَرْجُونَ» خبره، والجملةُ خبرٌ «إِنَّ»، وهو أحسنُ من كونِ «أولئك» بدلاً من «الذين» و«يَرْجُونَ خبرٌ «إِنَّ». وجيء بهذه الأوصافِ الثلاثةِ مترتبةً على حَسَبِ الواقعِ، إذ الإيمانُ أولُ ثم المهاجرةُ ثم الجهادُ. وأفردَ الإيمانُ بموصولٍ وحده لأنه أصلُ الهجرة والجهادِ، وجمَعَ الهجرة والجهادُ في موصولٍ واحدٍ لأنَّهُما فرعانِ عنه، وأتى بخبرِ «إِنَّ» اسمَ إشارةٍ لأنه متضمَّنٌ للأوصافِ السابقة. وتكريرُ الموصولِ بالنسبةِ إلى الصفاتِ لا الذواتِ، فإنَّ الذواتِ متحدةٌ موصوفةٌ بالأوصافِ الثلاثةِ، فهو من بابِ عَطْفِ بعضِ الصفاتِ على بعضِ والموصوفُ واحدٌ. ولا تقولُ: إِنَّ تكريرَ الموصولِ يَدُلُّ على تَغَايِرِ الذواتِ الموصوفةِ لأنَّ الواقعَ كان كذلك. وأتى بـ «يَرْجُونَ» لِيَدُلَّ على التجددِ وأنهم في كلِّ وقتٍ يُحَدِّثُونَ رجاءً.

والمهاجرةُ مُفاعلةٌ من الهَجْرِ، وهي الانتقالُ من أرضٍ إلى أرضٍ، وأصلُ الهجرِ التركُ. والمجاهدةُ مفاعلةٌ من الجُهدِ، وهو استخراجُ الوُسْعِ وبَدَلُ المجهودِ، والإجهاذُ: بَدَلُ المجهودِ في طلبِ المقصودِ، والرجاءُ: الطمعُ، وقال الراغب^(١): هو ظَنُّ يقتضي حصولَ ما فيه مَسْرَةٌ، وقد يُطلقُ على الخوفِ، وأنشد^(٢):

٩٤٠ - إذا لَسَعَتْهُ النحلُ لَمْ يَرْجُ لَسَعَهَا وخَالَفَهَا فِي بَيْتِ نُوبٍ عَوَاسِلِ

(١) المفردات ١٩٥.

(٢) البيت لأبي ذؤيب، وهو في ديوان المهذلين ١/١٤٣؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٩٩.

والنوب: ضرب من النحل.

— البقرة —

أي: لم يخف /، وقال تعالى: «لا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا»^(١) أي: لا يخافون، وهل إطلاقه عليه بطريق الحقيقة أو المجاز؟ فزعم قوم أنه حقيقة، ويكون من الاشتراك اللفظي، وزعم قوم أنه من الأضداد، فهو اشتراك لفظي أيضاً. قال ابن عطية^(٢): «وليس هذا بجيد». يعني أن الرجاء والخوف ليسا بضدين إذ يمكن اجتماعهما، ولذلك قال الراغب^(٣): — بعد إنشاده البيت المتقدم — «ووجه ذلك»^(٤) أن الرجاء والخوف يتلازمان، وقال ابن عطية^(٥): «والرجاء أبداً معه خوف، كما أن الخوف معه رجاء». وزعم قوم أنه مجاز للتلازم الذي ذكرناه عن الراغب وابن عطية.

وأجاب الجاحظ عن البيت بأن معناه لم يَرْجُ بُرءً لَسَعِهَا وزواله فالرجاء على بابهِ». وأما قوله: «لا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا» أي لا يَرْجُونَ ثَوَابَ لِقَائِنَا، فالرجاء أيضاً على بابهِ، قاله ابن عطية^(٦). وقال الأصمعي: «إذا اقترن الرجاء بحرف النفي كان بمعنى الخوف كهذا البيت والآية. وفيه نظرٌ إذ النفي لا يُغَيِّرُ مدلولات الألفاظ».

وكتبت «رحمة» هنا بالتاء: إما جرياً على لغة مَنْ يَقِفُ على تاء التانيث بالتاء، وإما اعتباراً بحالها في الوصل، وهي في القرآن في سبعة مواضع كتبت في الجميع تاءً، هنا وفي الأعراف: «إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ»^(٧)، وفي هود: «رَحْمَةُ اللَّهِ

(١) الآية ٧ من يونس.

(٢) المحرر ١٦٥/٢.

(٣) المفردات ١٩٦.

(٤) سقط من الأصل سهواً، وأثبتناه من الراغب.

(٥) المحرر ١٦٥/٢.

(٦) المحرر ٥٣/٢.

(٧) الآية ٥٦ من الأعراف.

- البقرة -

وبركاته»^(١)، وفي مريم: «ذَكَرَ رَحْمَةَ رَبِّكَ»^(٢)، وفي الروم: «فَانظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ»^(٣)، وفي الزخرف: «أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ، وَرَحْمَةُ رَبِّكَ خَيْرٌ»^(٤).

آ. (٢١٩) قوله تعالى: ﴿عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾: الخمر: الْمُعْتَصِرُ من العنب إذا غلَى وقَدَفَ بالزَّبْدِ، ويُطَلَقُ على ما غلَى وقَدَفَ بالزَّبْدِ من غير ماء العنب مجازاً.

وفي تسميتها «خمرًا» أربعة أقوال، أحدها: - وهو المشهور - أنها سُمِّيَتْ بذلك لأنها تَحْمُرُ العقل أي تستره، ومنه: خِمارُ المرأة لستره وجهها، و: «خامري حِصَاجِرٌ، أَتَاكَ مَا تُحَاذِرُ»^(٥) يُضْرَبُ للأحمق، وحِصَاجِرٌ عَلَمٌ للضيع، أي: استتر عن الناس. ودخل في خِمارِ الناس وغِمارهم. وفي الحديث: «خَمَرُوا أَنْبِيَاءَكُمْ»^(٦)، وقال^(٧):

٩٤١ - ألا يا زبْدُ والضحاك سيرا فَقَدْتُ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ

أي: ما يَسْتُرُكُما من شجرٍ وغيره. وقال العجاج يصف سير جيشٍ ظاهر^(٨):

(١) الآية ٧٣ من هود.

(٢) الآية ٢ من مريم.

(٣) الآية ٥٠ من الروم.

(٤) الآية ٣٢ من الزخرف.

(٥) مثل عربي، وحِصَاجِرٌ: الضيع، يضرب للذي يرتاع من كل شيء جُنُنًا. انظر: مجمع الأمثال ٣٣٢/١.

(٦) رواه البخاري: بدء الخلق (الفتح) ٣٥٥/٦، مسلم: الأشربة ٣/١٥٩٤.

(٧) لم أهد إلى قائله، وهو في ابن يعيش ١/١٢٩؛ والمجمع ٢/١٤٢؛ والدرر ٢/١٩٦.

(٨) ديوانه ١/٣٨؛ والطبري ٤/٣٢١؛ والقرطبي ٣/٥١ وبعده:

يَنوِّجُه الأَرْضَ وَيَسْتاقُ الشَّجَرَ

والعقبان: الرايات.

٩٤٢ - في لامعِ العقبانِ لايمشي الخمرُ

والثاني: لأنها تُغَطِّي حتى تُدْرِك وتشتد، ومنه «خَمَرُوا أَنْيَتَكُمْ». والثالث: - قال ابنُ الأنباري^(١) - لأنها تخامرُ العقلَ أي: تخالطه، يقال: خامره الداءُ أي: خالطه. والرابع: لأنها تُتْرَكُ حتى تُدْرِك، ومنه: «اختمر العجينُ» أي: بَلَغَ إدراكه، وخَمَرُ الرَّأْيِ أي: تركه حتى ظهرَ له فيه وجهُ الصوابِ، وهذه أقوالٌ متقاربةٌ. وعلى هذه الأقوال كلها تكونُ الخمرُ في الأصلِ مصدرًا مراداً به اسمُ الفاعلِ أو اسمُ المفعولِ.

والميسرُ: القِمار، مَفْعِلٌ مِنَ المِيسِرِ، يقال: يَسِرُ يَسِيرًا. قال علقمة^(٢):

٩٤٣ - لو ييسرون بخيلٍ قد يسرتُ بها وكلُّ ما يسرُ الأقومُ مغرومٌ

وقال آخر^(٣):

٩٤٤ - أقولُ لهم بالشُعْبِ إذ ييسرونني ألم تيسوا أني ابنُ فارسٍ زهدمِ

وفي اشتقاقه أربعةُ أقوال، أحدها: من المِيسِر وهو السهولةُ، لأنَّ أخذَه سهل. الثاني: من المِيسار وهو الغنى، لأنه يسلبه يساره، الثالثة: من يسر لي كذا أي: وجب، حكاه الطبري^(٤) عن مجاهد. وردَّ ابنُ عطية^(٥) عليه. الرابع: من يسر إذا جَزَرَ، والياسرُ الجازرُ، وهو الذي يُجَزِّئُ الجُزورَ أجزاءً. قال ابنُ عطية^(٦): «وسُمِّيتِ الجُزورُ التي يُسْتَهَمُ عليها ميسراً لأنها موضعُ

(١) الزاهر ٥٤٢/١.

(٢) ديوانه ٧٧؛ والمفضليات ٤٠٣؛ والبحر ١٤/٤.

(٣) البيت لسحيم بن وثيل، وهو في مشكل ابن قتيبة ١٩٢؛ واللسان: يسر؛ وشواهد الكشاف ٥١٧/٤. وزهدم: اسم فرس.

(٤) تفسير الطبري ٣٢١/٤.

(٥) المحرر ١٦٨/٢.

(٦) المحرر ١٦٨/٢.

- البقرة -

اليُسْر، ثم سُميت السهام ميسراً للمجاورة» واليسر: الذي يدخل في الضرب بالقداح، ويُجمع على أيسار، وقيل، بل «يسر» جمع ياسر كحارس وحرس وأحراس.

وللميسر كيفية، ولساهمه - وتسمى القداح والأزلام أيضاً - أسماء لا بد من ذكرها لتوقف المعنى عليها. فالكيفية أن لهم عشرة أقداح وقيل أحد عشر، لسبعة منها خطوط، وعلى كل منها خطوط، فالخط يقدر الخط، وتلك القداح هي: القد وله سهم واحد، والتوأم وله اثنان، والرقيب وله ثلاثة، والحلس وله أربعة، والنافس وله خمسة، والمسبل وله ستة، والمعلّى وله سبعة، وثلاثة أغفال لا خطوط عليها وهي المنيع والسفيح والوعد، ومن زاد رابعاً سمّاه المضغف. وإنما كثروا بهذه الأغفال ليختلط على الحُرصة وهو الضارب، فلا يميل مع أحد، وهو رجل عدل عندهم، فيحشو ويلتحف بثوب، ويخرج رأسه، فيجعل تلك القداح في الرّبابة وهي الخريطة، ثم يخلخلها ويدخل يده فيها، ويخرج باسم رجلٍ رجلٍ قدحاً فمن خرج على اسمه قدح: فإن كان من ذوات السهام فاز بذلك النصيب وأخذه، وإن كان من الأغفال غرم من الجزور، وكانوا يفعلون هذا في الشتوة وضيق العيش، ويقسمونه على الفقراء ولا يأكلون منه شيئاً، ويفتخرون بذلك، ويسمون من لم يدخل معهم فيه: البرم، والجزور تقسم عند الجمهور على عدد القداح فتقسم عشرة أجزاء، وعند الأصمعي على عدد خطوط القداح، فتقسم على ثمانية وعشرين جزءاً. وخطاً ابن عطية^(١) الأصمعي في ذلك، وهذا عجيب منه، لأنه يُحتمل أن العرب كانت تقسمها مرة على عشرة ومرة على ثمانية وعشرين /

[١/٨٥]

وقوله «عن الخمر» لا بد من حذف مضاف، إذ السؤال عن ذاتي الخمر

(١) المحرر ٢/١٦٩.

- البقرة -

والميسر غير مُرادٍ. والتقدير: عن حكم الخمر والميسر جلاً وحرمةً، ولذلك جاء الجواب مناسباً لهذا المُقدّر.

قوله: «فيهما إثمٌ كبيرٌ» الجارٌ خيرٌ مقدّمٌ، و«إثمٌ» مبتدأٌ مؤخرٌ، وتقديمُ الخبرِ هنا ليس بواجبٍ وإن كان المبتدأ نكرةً، لأنَّ هنا مسوغاً آخرَ، وهو الوصفُ أو العطفُ، ولا بد من حذفِ مضافٍ أيضاً، أي: في تعاطيهما إثمٌ، لأنَّ الإثمَ ليس في ذاتيهما.

وقرأ حمزةُ الكسائي^(١): «كثيرٌ» بالثاء المثلثة، والباقونُ بالباءِ ثانيةِ الحروفِ. ووجهُ قراءةِ الجمهورِ واضحٌ، وهو أن الإثمَ يُوصفُ بالكِبرِ، ومنه آيةُ «حُبواً كبيراً»^(٢). وسُمِّيَت الموبقاتُ: «الكبائرُ»، ومنه قوله تعالى: «يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ»^(٣)، وشربُ الخمرِ والقمارُ من الكبائرِ، فناسب وصفُ إثمهما بالكِبرِ، وقد أجمعتِ السبعةُ على قوله: «وإثمهما أكبرُ» بالباءِ الموحدة، وهذه توافقها لفظاً.

وأما وجهُ قراءةِ الأخوين^(٤): فإمّا باعتبارِ الأثمين من الشاربين والمقامرِين فلكلِّ واحدٍ إثمٌ، وإما باعتبارِ ما يترتب على تعاطيهما من توالي العقابِ وتضعيفه، وإمّا باعتبارِ ما يترتبُ على شُرْبها ممّا يصدرُ من شاربيها من الأقوال السيئة والأفعال القبيحة، وإمّا باعتبارِ مَنْ يزاولها من لُدُنْ كانت عنباً إلى أن شُرِبَتْ، فقد لعن^(٥) رسول الله صلى الله عليه وسلم الخمر، ولعن معها عشرةً: بائعها ومبتاعها، فناسب ذلك أن يُوصفَ إثمها بالكثرة. وأيضاً

(١) السبعة ١٨٢؛ الكشف ٢٩١/١.

(٢) الآية ٢ من النساء: «ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم، إنه كان حُبواً كبيراً».

(٣) الآية ٣٧ من الشورى.

(٤) أي حمزة والكسائي.

(٥) رواه أبو داود: الأشربة ٨١/٤؛ ابن حنبل ٩٧/٢.

- البقرة -

فإن قوله: «إثم» مقابل لـ «منافع» و «منافع» جمع، فناسب أن توصف مقابلةً بمعنى الجمعية وهو الكثرة. وهذا الذي ينبغي أن يفعله الإنسان في القرآن، وهو أن يذكر لكل قراءة توجيهاً من غير تعرضٍ لتضعيف القراءة الأخرى كما فعل بعضهم، وقد تقدّم فصلٌ صالحٌ من ذلك في قراءتي: «مَلِكٌ» و «مَالِكٌ»^(١).

وقال أبو البقاء^(٢): «الأحسنُ القراءةُ بالياء لأنه يُقال: إثمٌ كبيرٌ وصغيرٌ، ويُقال في الفواحش العظام «الكبائر»، وفيما دون ذلك «الصغائر» وقد قرئء بالثاء وهو جيدٌ في المعنى، لأن الكثرةَ كبيرٌ، والكثيرَ كبيرٌ، كما أن الصغيرَ حقيرٌ وسيرٌ».

وقرأ عبدالله^(٣) - وكذلك هي في مصحفه - : «وإثمهما أكثر» بالمثلثة، وكذلك الأولى في قراءته ومصحفه. وفي قراءة^(٤) أبيّ: «أقربٌ من نفعهما».

[وإثمهما ونفعهما مصدران مضافان]^(٥) إلى الفاعل، لأن الخمرَ والميسرَ سببان فيهما، فهما فاعلان، ويجوز أن تكون الإضافة باعتبار أنهما محلّهما^(٦). وقد تقدّم القولُ مستوفىً على قوله: «ويسألونك ماذا ينفقون»^(٧).

وقرأ أبو عمرو^(٨): «قل العفو» رفعاً والباقون نصباً. فالرفعُ على أن «ما» استفهاميةٌ، و «ذا» موصولةٌ، فوقع جوابها مرفوعاً خبراً لمبتدأ محذوف، مناسبةٌ

(١) الآية ٣ من الفاتحة.

(٢) الإملاء ٩٣/١.

(٣) البحر ١٥٨/٢؛ الشواذ ١٣.

(٤) البحر ١٥٨/٢.

(٥) ما بين المعقوفين غير واضح في صورة الأصل.

(٦) أي: أن الخمرَ والميسرَ محلّ الإثم والنفع.

(٧) الآية ٢١٥ من البقرة.

(٨) السبعة ١٨٢؛ الكشف ٢٩٢/١.

- البقرة -

بين الجوابِ والسؤال. والتقدير: إنفاقكم العفو. والنصب على أنهما بمنزلة واحدة، فيكون مفعولاً مقديماً، تقديره: أي شيء ينفقون؟ فوقع جوابها منصوباً بفعلٍ مقدر للمناسبة أيضاً، والتقدير: أنفقوا العفو. وهذا هو الأحسن، أعني أن يُعتقد في حال الرفع كون «ذا» موصولةً، وفي حال النصب كونها ملغاة. وفي غير الأحسن يجوز أن يقال بكونها ملغاةً مع رفع جوابها، وموصولةً مع نصبه. وإنما اختصرتُ القول هنا لأنني قد استوفيتُ الكلامَ عليها عند قوله تعالى: «ماذا أراد الله»^(١) ومذاهبِ الناس فيها، فأغني عن إعادتها.

قوله: «كذلك يُبين» الكاف في محلِّ نصب: إمَّا نعتاً لمصدرٍ محذوف أي: تبييناً مثل ذلك التبيين يُبين لكم، وإمَّا حالاً من المصدرِ المعرفة، أي: يبين التبيين مائلاً ذلك التبيين. والمشارُ إليه يبين حالَ المُنفقِ أو يبين حكمَ الخمرِ والميسرِ والمُنْفَقِ المذكور بعدهما. وأبعدُ مَنْ خَصَّ اسمَ الإشارة ببيان حكمِ الخمرِ والميسر، وأبعدُ منه مَنْ جَعَلَهُ إشارةً إلى جميعِ ما سبق في السورة من الأحكام.

و«لكم» متعلِّقٌ بـ «يُبين». وفي اللامِ وجهان، أظهرهما أنها للتبليغ كالتي في: قُلْتُ لك. والثاني: أنها للتعليل وهو بعيدٌ. والكاف في «كذلك» تحتمل وجهين، أحدهما: أن تكونَ للنبي صلى الله عليه وسلم أو للسامع، فتكونُ على أصلها من مخاطبة المفرد. والثاني: أن تكونَ خطاباً للجماعة فيكونُ ذلك مِمَّا حُوِّطَ به الجمعُ بخطابِ المفرد، ويؤيده قوله «لكم» و«لعلكم»، وهي لغةٌ للعرب، يخاطبون في اسمِ الإشارة بالكاف مطلقاً، وبعضهم يستغنى عن الميمِ بضممة الكاف، قال^(٢):

(١) الآية ٢٦ من البقرة.

(٢) لم أهدت إلى قائله وهو في الهمع ٧٧/١؛ والدرر ٥١/١. والنوُّك: الحمق.

٩٤٥ - وإنما الهالك ثم التالك ذو حيرة ضاقت به المسالك
كيف يكون النوك إلا ذلك

آ. (٢٢٠) قوله تعالى: ﴿في الدنيا﴾: فيه خمسة أوجه، أظهرها: أن يتعلّق بتفكرون على معنى: يتفكرون في أمرهما، فيأخذون ما هو الأصلح، ويؤثرون ما هو أبقى نفعاً. والثاني: أن يتعلّق بـ «بيّن» ويروى معناه عن الحسن، وحينئذٍ يُحتمل أن يُقدّر مضاف، أي: في أمر الدنيا والآخرة، ويُحتمل ألا يُقدّر، لأنّ بيان الآيات وهي العلامات يظهر فيها. وجعل بعضهم^(١) قول الحسن من التقديم والتأخير^(٢)، ثم قال: «ولا حاجة لذلك، لحمل الكلام على ظاهره، يعني من تعلق في الدنيا بـ «تفكرون». وهذا ليس من التقديم والتأخير في شيء، لأنّ جملة الترجي جارية مجرى العلة فهي متعلّقة بالفعل معنى، وتقدّم أحد المعمولات على الآخر لا يقال فيه تقدّم وتأخير^(٣)، ويُحتمل أن تكون اعتراضية فلا تقدّم ولا تأخير.

والثالث: أن تتعلّق بنفس «الآيات» لما فيها من معنى الفعل وهو ظاهر قول مكي^(٤) فيما فهمه عنه ابن عطية^(٥). قال مكي: «معنى الآية أنه بيّن للمؤمنين آيات في الدنيا والآخرة يدلّ عليها وعلى منزلتها لعلهم يتفكرون في تلك الآيات» قال ابن عطية^(٦): «فقوله: «في الدنيا» يتعلّق على هذا التأويل بالآيات» وما قاله عنه ليس بظاهر، لأنّ شرحه الآية لا يقتضي تعلق الجار بالآيات. ثم إن عني ابن عطية بالتعلّق التعلّق / الاصطلاحي، فقال الشيخ^(٣): [٨٥/ب]

(١) انظر: البحر ١٦٠/٢.

(٢) يعني أن الأصل: بيّن لكم الآيات في الدنيا والآخرة لعلكم تتفكرون.

(٣) أي أن «لعل» و«في الدنيا» من مطلوب «بيّن» وتقدّم أحد المطلبين وتأخر الآخر لا يكون ذلك من باب التقديم والتأخير.

(٤) ليس في «المشكل» هنا إشارة إلى هذا التعلّق. المشكل ٩٦/١.

(٥) المحرر ١٧٣/٢.

(٦) المحرر ١٧٣/٢.

- البقرة -

«فهو فاسدٌ، لأنَّ «الآيات» لا تعملُ شيئاً البتة، ولا يتعلَّقُ بها ظرفٌ ولا مجرورٌ» وهذا من الشيخ فيه نظراً، فإن الظروف تتعلَّقُ بروائع الأفعال، ولا شك أن معنى الآياتِ العلاماتُ الظاهرةُ فيتعلَّقُ بها الظرفُ على هذا. وإن عنى التعلُّقَ المعنويَّ وهو كونُ الجارِّ من تمام معنى «الآيات» فذلك لا يكون إلا إذا جعلنا الجارَّ حالاً من «الآيات» ولذلك قدَّرها مكي نكرةً فقال: «يبين لهم آياتٍ في الدنيا» ليُعَلِّمَ أنها واقعةٌ موقعُ الصفةِ لآيات، ولا فرق في المعنى بين الصفةِ والحالِ فيما نحن بصدده، فعلى هذا تتعلَّقُ بمحذوفٍ لوقوعِها صفةً.

الرابع: أن تكونَ حالاً من «الآيات» كما تقدَّم تقريرُهُ الآن. الخامس: أن تكونَ صلةً للآيات فتتعلَّقُ بمحذوفٍ أيضاً، وذلك مذهبُ الكوفيين فإنهم يجعلون من الموصولات الاسمَ المعرَّفَ بأل وأنشدوا^(١):

٩٤٦ - لَعَمْرِي لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلُهُ وَأَقْعُدُ فِي أَفْيَائِهِ بِالْأَصَائِلِ
فـ «البيت» عندهم موصول^(٢)، ولتقرير مذهبهم والردُّ عليه موضعٌ هو أليقُ به.

والتَّفَكُّرُ: تَفَعَّلَ مِنَ الْفِكْرِ، وَالْفِكْرُ: الذَّهْنُ، فَمَعْنَى تَفَكَّرَ فِي كَذَا: أَجَالَ ذَهَنَهُ فِيهِ وَرَدَّدَهُ.

قوله: «إصلاحٌ لهم خيراً» «إصلاحٌ» مبتدأ، وسَوْغُ الابتداءِ به أحدُ شيئين: إمَّا وصفُهُ بقوله «لهم»، وإمَّا تخصيصُهُ بعملِهِ فيه، و«خيراً» خبرُهُ. و«إصلاحٌ» مصدرٌ حُذِفَ فاعلُهُ، تقديره: إصلاحُكم لهم، فالخيريَّةُ للجانبين أعني جانبِ المُصْلِحِ والمُصْلَحِ له، وهذا أولى من تخصيصِ أحدِ الجانبين

(١) البيت لأبي ذؤيب، وهو في ديوان الهذليين ١/١٤١؛ والإنصاف ٧٢٣؛ واللسان: فيأ؛ والهمع ١/٨٥؛ والدرر ١/٦٠. والأصائل: ج أصيل وهو وقت قبل الغروب.
(٢) أي آل في البيت.

- البقرة -

بالإصلاح كما فَعَلَ بعضهم. قال أبو البقاء^(١): «فيجوزُ أن يكونَ التقديرُ: «خيرٌ لكم»، ويجوزُ أن يكونَ: «خيرٌ لهم» أي إصلاحُهم نافعٌ لكم».

و«لهم»: إمَّا في محلِّ رفعٍ على أنه صفةٌ لـ «خير»، أو نصبٍ على أنه متعلقٌ به معمولٌ له كما تقدم^(٢). وأجاز أبو البقاء فيه أن يكونَ حالاً من «خير» قَدَّمَ عليه، وكان أصلُه صفةً فلما قُدِّم انتصبَ حالاً عنه، واعتدَرَ عن الابتداء بالنكرة حينئذٍ بأحد وجهين: إمَّا لأنَّ النكرةَ في معنى الفعلِ تقديرُهُ: أَصْلِحُوهم، وإمَّا بأنَّ النكرةَ والمعرفةَ هنا سواءٌ لأنَّه جنسٌ.

قوله: «فإخوانكم» الفاء جوابُ الشرط، و«إخوانكم» خبرٌ مبتدأ محذوف، أي: فهم إخوانكم. والجملةُ في محلِّ جزمٍ على جوابِ الشرط. والجمهورُ على الرفع، وقرأ^(٣) أبو مجلز: «فإخوانكم» نصباً بفعلٍ مقدر، أي: فقد خالطتُم إخوانكم. والجملةُ الفعليةُ أيضاً في محلِّ جزمٍ، وكان هذه القراءة لم يَطَّلِعْ عليها أبو البقاء، فإنه قال^(٤): «ويجوزُ النصبُ في الكلام، أي: فقد خالطتُم إخوانكم».

وقوله: «يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ» تقدَّمَ الكلامُ عليه في قوله: «إلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ»^(٥)، والمُفْسِدُ والمُصْلِحُ جنسانِ هنا،

(١) الإملاء ٩٣/١.

(٢) اضطرب المؤلف هنا في إعراب هذا الجار والمجرور ففي صدر كلامه عن الآية قال: إن «لهم» صفة لإصلاح أو متعلق به، ثم قال هنا إنه صفة لخير وهذا لا يجوز لأن الصفة إذا تقدمت على الموصوف كانت حالاً، ثم جوز أن يكون متعلقاً بخير معمولاً لها.

(٣) البحر ١٦٢/٢؛ وأبو مجلز: لاحق بن حميد السدوسي، سمع من أبي عمرو، ووردت عنه الرواية في حروف القرآن. توفي سنة ١٠٠. انظر: طبقات القراء ٣٦٢/٢.

(٤) الإملاء ٩٤/١.

(٥) الآية ١٤٣ من البقرة.

- البقرة -

وليس الألف واللام لتعريف المعهود، وهذا هو الظاهر. وقد يجوز أن تكون للعهد أيضاً.

وفي قوله: «تخَالِطُوهُمْ» التفاتٌ من ضمير الغيبة في قوله: «ويسألونك» إلى الخطابِ لينبّه السامعَ إلى ما يُلقَى إليه. ووقع جواب السؤالِ بجملتين: إحداهما من مبتدأٍ وخبرٍ، وأبرزتْ ثبوتيةً مُنكَرَةً المبتدأ لتدلَّ على تناوله كلِّ إصلاح^(١) على طريقِ البدلية، ولو أُضيفَ لَعَمَّ أولُ كانٍ معهوداً في إصلاحِ خاص، وكلاهما غيرُ مرادٍ، أمَّا العمومُ فلا يُمكنُ، وأمَّا المعهودُ فلا يتناولُ غيره، فلذلك أُوثر التَّنكِيرُ الدالُّ على عمومِ البدل، وأخبرَ عنه بـ «خير» الدالُّ على تحصيلِ الثواب، ليتبادَرَ المسلمُ إليه. والآخرُ^(٢) من شرطٍ وجزاءٍ، دالٌّ على جوازِ الوقوعِ لا على طلبه وندبته.

قوله: «ولو شاء الله» مفعولٌ «شاء» محذوفٌ، أي: إعانتكم. وجوابٌ لو: «لأعنتكم»، وهو الكثيرُ أعني ثبوتَ اللامِ في الفعلِ المُشَبَّ.

والمشهورُ قطعُ همزة «لأعنتكم» لأنها همزة قطعٍ. وقرأ^(٣) البرزي عن ابن كثيرٍ في المشهور بتخفيفها بينَ بين، وليس من أصلِهِ ذلك، ورُوِيَ سقوطُها البتة، وهي كقراءة: «فلا ائِمَّ عليه»^(٤) شدوذاً وتوجيهاً. ونسبَ بعضهم هذه القراءة إلى وَهَمِ الراوي، باعتبارِ أنه اعتقدَ في سماعِهِ التخفيفَ إسقاطاً، لكنَّ الصحيحَ ثبوتُها شاذةً.

والمخالطةُ: الممازجةُ. والعنتُ: المشقةُ، ومنه «عَقَبَةُ عَنُوتٍ»، أي: شاقَّةُ المَصْعَدِ.

(١) سقطت الهمزة من «إصلاح» في الأصل سهواً.

(٢) كذا على تقدير: والجواب الآخر.

(٣) البحر ١٦٣/٢؛ الشواذ ١٣.

(٤) الآية ١٧٣ من البقرة.

- البيقرة -

آ. (٢٢١) قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا﴾: الجمهورُ على فتح تاء المضارعة، وقرأ الأعمش^(١) بضمها من: أنكح الرباعي، فالهمزة فيه للتعدية، وعلى هذا فأحدُ المفعولين محذوفٌ، وهو المفعولُ الأولُ لأنه فاعلٌ معنَى تقديره: وَلَا تَنْكِحُوا أَنْفُسَكُمْ المشركاتِ.

والنكاحُ في الأصلِ عند العربِ: لزومُ الشيءِ والإكبابُ عليه، ومنه: «نكح المطرُ الأرضَ»، حكاه ثعلب عن أبي زيد وابن الأعرابي. وقيل: أصله المداخلةُ ومنه: تناكحت الشجر: أي تداخلت أغصانها، ويُطلق النكاح على العقد كقوله^(٢):

٩٤٧ - وَلَا تَقْرَبِينَ حَارَةً إِنْ سَرَّهَا حَرَامٌ عَلَيْكَ فَاَنْكِحْنَ أَوْ تَأْبَدَا

أي: فاعقد أو توحش وتجنب النساء. ويُطلق أيضاً على الوطء كقوله^(٣):

٩٤٨ - الْبَارِكِينَ عَلَى ظُهُورِ نِسْوَتِهِمْ وَالنَّاكِحِينَ بِشَطْءِ دَجَلَةَ الْبَقَرَا

وحكى الفراء «نكح المرأة» بضم النون على بناء^(٤) «القُبُل» و«الدُّبُر»، وهو يُضَعُّها، فمعنى قولهم: «نكحها» أي أصاب ذلك الموضع، نحو كبده: أي أصاب كبده، وقلماً يقال: ناكحها، كما يقال باضعها.

وقال أبو علي: «فَرَّقَتِ الْعَرَبُ بَيْنَ الْعَقْدِ وَالْوَطْءِ بِفَرْقٍ لَطِيفٍ، فَإِذَا قَالُوا: «نكح فلانُ فلانةً» أو ابنةَ فلان أرادوا عقدَ عليها، وإذا قالوا: نكح

(١) الشواذ ١٣؛ البحر ١٦٣/٢؛ القرطبي ٦٧/٣.

(٢) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ١٣٧؛ واللسان: نكح؛ وشواهد الكشاف ٣٦٨/٤.

(٣) لم أمتد إلى قائله، وهو في البحر المحيط ١٥٥/٢.

(٤) أي: على وزن.

- البقرة -

امراته أو زوجته فلا يريدون غير المجامعة وهل إطلاقه عليهما^(١) بطريق الحقيقة فيكون من باب الاشتراك أو بطريق الحقيقة والمجاز؟ الظاهر: الثاني، فإنّ المجاز خير من الاشتراك، وإذا قيل بالحقيقة والمجاز فإنهما حقيقة^(٢): ذهب قوم إلى أنه حقيقة في الوطء وذهب قوم إلى العكس. قال الراغب^(٣): «أصل النكاح للعقد ثم استعير للجماع، ومُحال أن يكون في الأصل للجماع ثم استعير للعقد، لأن أسماء الجماع كلها كنايةات لاستباجهم ذكره كاستباجهم تعاطيه، ومُحال أن يستعير مَنْ لا يقصدُ فحشاً اسم ما يستفظعونه لما يستحسنونه. قال تعالى: «فانكحوا ما طاب لكم من النساء»^(٤).

قوله: «حتى يُؤمن» / «حتى» بمعنى «إلى» فقط، والفعل بعدها منصوب بإضمار «أن»، أي: إلى أن يؤمن، وهو مبني على المشهور لاتصاله بنون الإناث، والأصل: يُؤمنن، فأدغمت لام الفعل في نون الإناث. [١/٨٦]

قوله: «ولأمة مؤمنة خير» سوغ الابتداء بـ «أمة» شيثان: لام الابتداء والوصف «أصل» أمة: أمو، فحذفت لامها على غير قياس، وعوض منها تاء التانيث كـ «قلة»^(٥) و «ثبة»^(٦) يدل على أن لامها وأو رجوعها في الجمع. قال الكلابي^(٧):

-
- (١) أي إطلاق النكاح على العقد والوطء.
(٢) أي: إذا قيل بالحقيقة والمجاز متى يكون الإطلاق حقيقة ومتى يكون مجازاً؟ فالجواب: أن قوماً قالوا...
(٣) المفردات ٥٢٦.
(٤) الآية ٣ من النساء.
(٥) القلة: عودان يلعب بها الصبيان.
(٦) الثبة: الجماعة.
(٧) ديوان القتال الكلابي ٥٤؛ أمالي القالي ٢/٢٢٣؛ وأمالي الشجري ٥٣/٢؛ واللسان: أما.

- البقرة -

٩٤٩ - أمّا الإماء فلا يدْعُونِي ولدًا إذا تداعى بنو الإِمْوَانِ بالعارِ

ولظهورها في المصدرِ أيضاً، قالوا: أمةٌ بيّنة الأُمُوءِ وأقرّت له بالأُمُوءِ. وهل وزنها «فَعَلَةٌ» بتحريكِ العين أو «فَعَلَةٌ» بسكونها؟ قولان، أظهرهُمَا الأوّل، وكان قياسُها على هذا أن تُقَلَّبَ لامُها ألفاً لتحركِها وانفتاح ما قبلها كفتاةٍ وقناةٍ، ولكنْ حُدِفَتْ على غيرِ قياس. والثاني: قال به أبو الهيثم، فإنه زَعَمَ أنْ جَمَعَ الأمةُ أُمُوءَ، وأنَّ وزنها فَعَلَةٌ بسكون العين فيكون مثل نخل ونخلة فأصلها أُمُوءَ، فحذفوا لامها إذ كانت حرف لين، فلَمَّا جَمَعوها على مثل نَخَلَةٍ وَنَخَلٍ لَزِمَهُمْ أن يقولوا: أمةٌ وأم، فَكَرِهُوا أن يَجْعَلُوهَا حَرْفَيْنِ، وَكَرِهُوا أن يَرُدُّوا الواوَ المحذوفةَ لَمَّا كانت [آخر] ^(١) الاسم، فَقدَّمُوا الواوَ وَجَعَلُوهُ أَلْفًا بين الهمزة والميم فقالوا: أم ^(٢). وما زعمه ليس بشيء إذ كان يلزِمُ أن يكون الإعرابُ على الميم كما كان على لام «نخل» وراء «تمر»، ولكنه على التاء المحذوفةٍ مقدَّرٌ كما سيأتي بيانه. وَجُمِعَتْ على «إِمْوَانٍ» كما تقدَّم، وعلى إماء، والأصل: إمأو، نحو ربة وِرْقَاب، فَقَلِبْتَ الواوَ همزةً لوقوعها طرفاً بعد ألفٍ زائدةٍ ككساء. وفي الحديث: «لا تَمْنَعُوا إمَاءَ اللَّهِ مساجدَ الله» ^(٣) وعلى آم، قال الشاعر: ^(٤)

٩٥٠ - تَمَشِي بِهَا رُبْدُ النِّعَا مِ تَمَاشِيِ الأَمِ الزَوَافِرِ

والأصل «أُمُوءٌ» بهمزتين، الأولى مفتوحةٌ زائدةٌ، والثانية ساكنةٌ هي فاء

(١) سقط من الأصل.

(٢) وتكتب رسماً: أم.

(٣) رواه البخاري: الجمعة؛ فتح الباري ٣٨٢/٢؛ مسلم: الصلاة ٣٢٧/١؛ ابن جنبل ١٦/٢.

(٤) البيت للكُميت وهو في اللسان: أماء؛ والبحر ١٥٥/٢. والرید: سواد مختلط، والزوافر: القرب.

الكلمة نحو: أَكَمَّةٌ وَأَكْمَمٌ، فوقعت الواو طرفاً مضموماً ما قبلها في اسمٍ معربٍ ولا نظير له، فُقِلِّبَتِ الواو ياءً والضممة كسرةً لتصحَّ الياءُ، فصَارَ الاسمُ من قبيلِ المنقوصِ نحو: غَازٍ وَقَاضٍ، ثم قُلبَتِ الهمزةُ الثانيةُ ألفاً لسكونها بعد أخرى مفتوحةٍ، فتقولُ: جَاءَ آمٌ ومَرَرْتُ بِآمٍ ورَأَيْتُ آمِيًّا، تقدَّرُ الضمة والكسرة وتُظهِرُ الفتحَةَ، ونظيرُهُ في هذا القلبِ مجموعاً أَذَلٌ وَأَجْرٌ جمعُ ذَلْوٍ وَجَرْوٍ، وهذا التصريفُ الذي ذكرناه يَرُدُّ على أبي الهيثم قوله المتقدم، أعني كونه زعمَ أن آمياً جمع أموة بسكون العين، وأنه قلب، إذ لو كان كذلك لكان ينبغي أن يُقالَ جَاءَ آمٌ ومَرَرْتُ بِآمٍ ورَأَيْتُ آمًا، وجاءَ الأم ومَرَرْتُ بِالآمِ، فَتُعَرَّبُ بالحركاتِ الظاهرة.

والتفضيلُ في قوله: «خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ»: إمَّا على سبيلِ الاعتقادِ لا على سبيلِ الوجودِ، وإمَّا لأنَّ نِكَاحَ الْمُؤْمِنَةِ يشتملُ على منافعٍ أُخْرَوِيَّةٍ وَنِكَاحَ الْمُشْرِكَةِ الحرةِ يشتملُ على منافعٍ دُنْيَوِيَّةٍ، هذا إذا التزمنا بأن «أَفْعَلٌ» لا بد أن يَدُلَّ على زيادَةٍ ماوإلاً فلا حاجةَ إلى هذا التأويلِ كما هو مذهبُ الفراءِ وجماعتهُ.

وقوله: «من مُشْرِكَةٍ» يَحْتَمِلُ أن يكونَ «مُشْرِكَةٍ» صفةً لمُحذوفٍ مدلولٍ عليه بمقابلِهِ أي: مِنْ حُرَّةٍ مُشْرِكَةٍ، أو مدلولٍ عليه بلفظِهِ أي: مِنْ أمةٍ مُشْرِكَةٍ، على حَسَبِ الخِلافِ في قوله: «ولأمة» هل المرادُ المملوكَةُ للأدَميين أو مطلقُ النساءِ لأنهنَّ مِلْكُ اللَّهِ تعالى؟ وكذلك الخِلافُ في قوله: «ولعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مُشْرِكٍ» والكلامُ عليه كالكلامِ على هذا.

قوله: «ولو أعجبتكم» وقوله «ولو أعجبتكم» هذه الجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ، وقد تقدَّم أنَّ «لو» هذه في مثل هذا التركيبِ شرطيةٌ بمعنى «إن» نحو: «رُدُّوا السائلُ ولو بظَلْفٍ مُحَرَّقٍ»^(١)، وأنَّ الواوَ للعطفِ على حالٍ

(١) حديث شريف رواه في المسند ٧٠/٤؛ الموطأ بشرح الباجي ٢٣٤/٧؛ والظلف للبقرة والغنم كالحافر للفرس، والمحرق: المشوي.

- البقرة -

محذوفة، التقدير: خيرٌ من مشرِكَةٍ على كلِّ حالٍ، ولو في هذه الحال، وأنَّ هذا يكون لاستقصاءِ الأحوال، وأنَّ ما بعدَ «لو» هذه إنما يأتي وهو منافي لما قبله بوجهٍ ما، فالإعجابُ منافيٌ لحكمِ الخيرية، ومقتضى جوازِ النكاحِ لرغبةِ الناكحِ فيها. وقال أبو البقاء^(١): «لو» هنا بمعنى «إن»، وكذا كلُّ موضعٍ وقع بعدَ «لو» الفعلُ الماضي، وكان جوابها متقدماً عليها، وكونها بمعنى «إن» لا يُشترطُ فيه تقدُّمُ جوابها، ألا ترى أنَّهم قالوا في قوله تعالى: «لو تركوا من خلفهم ذريةً ضعافاً خافوا عليهم»^(٢) إنها بمعنى «إن» مع أنَّ جوابها وهو «خافوا» متأخِّرٌ عنها، وقد نصَّ هو على ذلك في آيةِ النساءِ قال^(٣) في خافوا: «وهو جوابٌ «لو» ومعناها «إن».

قوله: «والمغفرة» الجمهورُ على جرِّ «المغفرة» عطفاً على «الجنة» و «بإذنه» متعلِّقٌ بيدعو، أي: بتسهيله.

وفي غير هذه الآيةِ تقدَّمتِ «المغفرة» على الجنة: «سابقوا إلى مغفرةٍ من ربكم وجنةٍ»^(٤) «وسارعوا إلى مغفرةٍ من ربكم وجنةٍ»^(٥)، وهذا هو الأصلُ لأنَّ المغفرةَ سببٌ في دخولِ الجنة، وإنما أُخِّرتْ هنا للمقابلة، فإنَّ قبلها «يدعوا إلى النار»، فقدَّمتِ الجنةَ ليقابلَ بها النارَ لفظاً، ولتشويقِ النفوسِ إليها حينَ ذَكَرَ دعاءَ اللَّهِ إليها فأتى بالأشرفِ. وقرأ^(٦) الحسن «والمغفرةُ بإذنيه» على الابتداءِ والخبر، أي: حاصلَةٌ بإذنيه.

(١) الإملاء ١/٩٤.

(٢) الآية ٩ من النساء.

(٣) الإملاء ١/١٦٨.

(٤) الآية ٢١ من الحديد.

(٥) الآية ١٣٣ من آل عمران.

(٦) البحر ٢/١٦٦؛ الشواذ ١٣.

- البقرة -

آ. (٢٢٢) قوله تعالى: ﴿عَنِ الْمَحِيضِ﴾: مَفْعِلٌ مِنَ الْحَيْضِ، ويُراد به المصدرُ والزمانُ والمكانُ، تقولُ: حاضَتِ المرأةُ تحيضُ حَيْضاً ومَحِيضاً ومَحاضاً، فَبَنَوَهُ عَلَى مَفْعِلٍ وَمَفْعَلٍ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ.

واعلم أن في المَفْعَلِ مِنْ يَفْعِلُ بِكسر العين اليائيه ثلاثه مذاهب، أحدها: أنه كالصحيح، فَتَفْتَحُ عينه مراداً به المصدرُ، وتُكسِرُ مراداً به الزمانُ والمكانُ. والثاني: أن يُتَخَيَّرُ بين الفتحِ والكسرِ في المصدرِ خاصةً، كما جاء هنا: المَحِيضُ والمَحاضُ، ووجهُ هذا القولُ أنه كَثُرَ هذان الوجهان: أعني الكسرُ والفتحُ فاقناسا. والثالث: أن يُقْتَصَرَ على السماعِ، فيما سُمِعَ فيه الكسرُ أو الفتحُ لا يتعدى. فالمحِيضُ المرادُ به المصدرُ ليس بمقيس على المذهبين الأول والثالث، مقيسٌ على الثاني. ويقال: امرأةٌ حائِضٌ ولا يُقال: «حائِضَةٌ» إلا قليلاً، أنشد الفراء^(١):

٩٥١ - كحائِضَةٍ يُزَنَى بها غيرِ طاهرٍ

والمعروفُ أن النحويين فرَّقوا بين حائضٍ وحائِضَةٍ: فالمجرد من تاء التأنيث بمعنى النسبِ أي: ذاتُ حَيْضٍ، وإن لم يكن عليها حَيْضٌ، والملتبسُ بالتاء لِمَنْ عليها الحَيْضُ في الحال، فيُحتملُ أن يكونَ مرادُ الشاعرِ ذلك، وهكذا كلُّ صفةٍ مختصةٍ بالْمؤنثِ نحو: طامِثٌ ومُرْضِعٌ وشبههما / [٨٦/ب]

وأصلُ الحَيْضِ السَّيْلانُ والانفجارُ، يُقال: حاضَ السَّيْلُ وفاضَ، قال الفراء: «حاضَتِ الشَّجَرَةُ أي: سألَ صَمغُها»، قال الأزهري^(٢): «ومن هذا

(١) المذكر والمؤنث للفراء ٥٩، ولا يُعرف قائله، وصدوره:

رأيتُ خُتُونَ العامِ والعامِ قبلَه

وهو في اللسان: حَيْضٌ، وابن يعيش ١٠٠/٥؛ والقرطبي ٨١/٣. والختون: المصاهرة.

(٢) تهذيب اللغة ١٥٩/٥.

- البقرة -

قيل للحوض: حَيْضٌ، لأنَّ الماءَ يسيلُ إليه» والعربُ تُدخِلُ الواوَ على الياءِ،
والياءُ على الواوِ، لأنهما من حَيْزٍ واحدٍ وهو الهواءُ. والظاهرُ أن المَحِيضَ في
هذه الآية يُراد به المصدرُ وإليه ذهب الزمخشري^(١) وابن عطية^(٢)، قال ابن
عطية: «والمحِيضُ مصدرٌ كالحَيْضِ، ومثله: «المقيل» مِنْ قال يَقِيلُ، قال
الراعي^(٣)»:

٩٥٢ - بُيِّنَتْ مَرافِقُهُنَّ فَوْقَ مَزَلَّةٍ لَا يَسْتَطِيعُ بِهَا الْقِرَادُ مَقِيلًا
وكذلك قال الطبري^(٤): «إنَّ المَحِيضَ اسْمٌ كالمعِيشِ اسْمُ العِيشِ»
وأنشد لرؤبة^(٥):

٩٥٣ - إِلَيْكَ أَشْكُو شِدَّةَ المَعِيشِ وَمَرَّ أَعْوَامٍ نَتَفَنَ رِيشِي
وقيل: المَحِيضُ في الآية المرادُ به اسْمُ موضعِ الدمِ وعلى هذا
فهو مقيسٌ اتِّفَاقًا، ويؤيِّدُ الأولُ قولُه: «قل هو أذَى». وقد يجاب عنه بأنَّ نَمَّ
حذفَ مضافٍ أي: هو ذو أذَى، ويؤيِّدُ الثاني قولُه: «فاعتزلوا النساءَ في
المَحِيضِ». وَمَنْ حَمَلَهُ عَلَى المَصْدَرِ قَدَّرَ هُنَا حَذْفَ مضافٍ أي: فاعتزلوا
وَطءَ النساءَ في زَمَانِ الحَيْضِ، ويجوزُ أن يكونَ المَحِيضُ الأولُ مصدرًا
والثاني مكانًا.

وقوله: «هو أذَى» فيه وجهان، أحدهما قاله أبو البقاء^(٦): «أن يكونَ

(١) الكشاف ١/٣٦١.

(٢) المحرر ٢/١٧٩.

(٣) ديوانه ١٢٦؛ والكتاب ٢/٢٤٧؛ ومفردات الراغب ١٣٨؛ واللسان: زلل. يصف نوقاً
جلدها أملس لا يجد القراد فيها موضعاً يثبت فيه. ومقيلاً: قيلولة.

(٤) تفسير الطبري ٤/٣٧٢.

(٥) ديوانه ٧٨؛ والقرطبي ٣/٨١.

(٦) الاملاء ١/٩٤.

- البقرة -

ضمير الوطء الممنوع» وكأنه يقول: إن السياق يدلُّ عليه وإن لم يجز له ذكرُ. الثاني: أن يعودَ على المحيض، قال أبو البقاء^(١): «ويكون التقدير: «هو سببُ أذى»، وفيه نظرٌ، فإنهم فسَّروا الأذى هنا بالشيء القدير، فإذا أردنا بالمحيض نفسَ الدمِ كانَ شيئاً مُستَقْدراً فلا حاجة إلى تقديرٍ حذفٍ مضافٍ. وجاء: «ويَسْأَلُونَكَ» ثلاثَ مراتٍ بحرفِ العطفِ بعدَ قوله: «يَسْأَلُونَكَ» عن الخمر^(٢) وهي: «ويَسْأَلُونَكَ ماذا ينفقون»^(٣)، «ويَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى»^(٤) «ويَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ»^(٥). وجاء «يَسْأَلُونَكَ» أربعَ مراتٍ من غيرِ عطفٍ: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ»^(٦) «يَسْأَلُونَكَ ماذا ينفقون»^(٧) «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ»^(٨) «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ»^(٩). فما الفرقُ؟ والجوابُ: أنَّ السُّؤَالَاتِ الْأَوَاخِرَ وَقَعَتْ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ فَجُمِعَ بَيْنَهَا بِحَرْفِ الْجَمْعِ وَهُوَ الْوَاوُ، أَمَّا السُّؤَالَاتُ الْأُولَى فَوَقَعَتْ فِي أَوْقَاتٍ مُتَفَرِّقَةٍ، فَلِذَلِكَ اسْتَوْنَفَتْ كُلُّ جَمَلَةٍ، وَجِيءَ بِهَا وَحْدَهَا.

قوله: «حَتَّى يَطْهَرُونَ» «حَتَّى» هُنَا بِمَعْنَى «إِلَى» وَالْفِعْلُ بَعْدَهَا مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ أَنْ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ لِاتِّصَالِهِ بِنَوْنِ الْإِنَاءِ.

وقرأ^(١٠) حمزة والكسائي وأبو بكر بتشديد الطاء والهاء، والأصل:

(١) الاملاء ٩٤/١.

(٢) الآية ٢١ من البقرة.

(٣) الآية ٢١٩ من البقرة.

(٤) الآية ٣٢٠ من البقرة.

(٥) الآية ٢٢٢ من البقرة.

(٦) الآية ١٨٩ من البقرة.

(٧) الآية ٢١٥ من البقرة.

(٨) الآية ٢١٧ من البقرة.

(٩) الآية ٢١٩ من البقرة.

(١٠) السبعة ١٨٢؛ الكشف ٢٩٣/١؛ البحر ١٦٨/٢؛ الشواذ ١٣.

- البقرة -

يَتَطَهَّرْنَ، فَأُدْغِمَ. والباقون: «يَطَهَّرْنَ» مضارعٌ طَهَّرَ. قالوا: وقراءة التشديد معناها يَغْتَسِلْنَ، وقراءة التخفيف معناها يَنْقَطِعُ دَمُهُنَّ. ورجَّح الطبري^(١) قراءة التشديد وقال: «هي بمعنى يَغْتَسِلْنَ لإجماع الجميع على تحريم قربان الرجل امرأته بعد انقطاع الدم حتى تَطَهَّرَ، وإنما الخلاف في الطَّهْرُ ما هو؟ هل هو الغُسلُ أو الوضوءُ أو غسل الفرج فقط؟» قال ابن عطية^(٢): «وكلُّ واحدة من القراءتين تَحْتَمِلُ أن يُرَادَ بها الاغتسالُ بالماء، وأن يُرَادَ بها انقطاع الدم وزوالُ آذاه. قال: «وما ذَهَبَ إليه الطبري من أن قراءة التشديد مُضَمَّنَةٌ الاغتسالُ، وقراءة التخفيف مُضَمَّنَةٌ انقطاعُ الدم أمرٌ غيرُ لازم، وكذلك ادعاؤه الإجماع» وفي ردِّ ابن عطية عليه نظرٌ؛ إذ لو حَمَلْنَا القراءتين على معنى واحدٍ لَزِمَ التكرارُ^(٣). ورجَّح الفارسي^(٤) قراءة التخفيف لأنها من الثلاثي المضادَّ لَطِمَتْ وهو ثلاثي.

قوله: «من حيث» في «من» قولان، أحدهما: أنها لابتداء الغاية، أي: من الجهة التي تنتهي إلى موضع الحيض. والثاني: أن تكون [بمعنى] «في»، أي: في المكان الذي نُهَيْتُمْ عنه في الحيض. ورجَّح هذا بعضهم بأنه ملائمٌ لقوله: «فاعترلوا النساء في المحيض»، ونظَّر بعضهم هذه الآية بقوله: «للصلاة من يوم الجمعة»^(٥) «ماذا خلَقوا من الأرض»^(٦) أي: في يوم الجمعة

(١) التفسير ٣٨٤/٤.

(٢) المحرر ١٨١/٢.

(٣) وهل يريد المؤلف ضرورة اختلاف معنى كل قراءة عن غيرها، هذا غير لازم، لأن ثمة قراءات كثيرة للكلمة يجمعها معنى واحد، وهو نفسه كان حريصاً على عقد وحدة معنوية بين كثير من القراءات.

(٤) الحجة (خ) ٢٨٣/٢ - ٢٨٤.

(٥) الآية ٩ من الجمعة.

(٦) الآية ٤٠ من فاطر.

- البقرة -

وفي الأرض . قال أبو البقاء^(١): «وفي الكلام حَذَفَ تقديره: أَمَرَكُمُ اللّهُ بِالْإِتْيَانِ مِنْهُ» يعني أن المفعول الثاني حُذِفَ للدلالة عليه . وَكَرَّرَ قَوْلَهُ «يَحِبُّ» دلالةً على اختلافِ المقتضي للمحبة فتختلف المحبة .

آ . (٢٢٣) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ : مبتدأ وخبر . ولا بد من تأويلٍ ليصحَّ الإخبارُ عن الجثة بالمصدر . فقيل : على المبالغة ، جُعِلُوا نفس الفعل . وقيل : أراد بالمصدر اسم المفعول . وقيل : عَلَى حَذَفِ مضافٍ من الأول ، أَي : وَطءُ نَسَائِكُمْ حَرْثٌ أَي : كَحَرْثِ ، وقيل : من الثاني أَي : نَسَاؤُكُمْ ذَوَاتُ حَرْثٍ . و«لكم» في موضع رفعٍ لأنه صفةٌ لِحَرْثِ ، فيتعلّق بمحذوفٍ . وإنما أفرد الخبر والمبتدأ جمعاً لأنه مصدرٌ والأفصحُ فيه الأفرادُ والتذكيرُ حينئذٍ .

قوله: «أَنْتَى سِتْمٌ» «أَنْتَى» ظرفُ مكانٍ ، وَيُسْتَعْمَلُ شرطاً واستفهاماً بمعنى «متى» ، فيكونُ ظرفَ زمانٍ ويكونُ بمعنى كيف ، وبمعنى مِنْ أين ، وقد فُسِّرَتِ الآيةُ الكريمةُ بكلِّ من هذه الوجوه . وقال النحويون : «أَنْتَى» لتعميمِ الأحوال . وقال بعضهم : «إنما تجيءُ سؤالاً وإخباراً عن أمرٍ له جهاتٌ ، فهي على هذا أعمُّ مِنْ «كيف» وَمِنْ «أين» وَمِنْ «متى» . وقالوا : إذا كانت شرطيةً فهي ظرفُ مكانٍ فقط . واعلم أنها مبنيةٌ لتضمينها : إمَّا معنى حرفِ الشرطِ أو الاستفهامِ ، وهي لازمةُ النصبِ على الظرفيةِ ، والعامِلُ فيها هنا قالوا : الفعلُ قبلها وهو : «فأتوا» قال الشيخ^(٢) : «وهذا لا يَصِحُّ ، لأنها : إمَّا / شرطيةٌ أو استفهاميةٌ ، لا جائزٌ أن تكونَ شرطيةً لوجهين ، أحدهما : من جهةِ المعنى وهو أنها إذا كانتَ شرطاً كانتَ ظرفَ مكانٍ كما تقدّم ، وحينئذٍ يقتضي الكلامُ الإباحةَ في غيرِ القَبْلِ وقد ثبت تحريمُ ذلك . والثاني : من جهةِ الصناعة . وهو أن اسمَ الشرطِ لا يعملُ فيه ما قبله ، لأنَّ له صدرَ الكلامِ ، بل يعملُ فيه فعلُ الشرطِ ،

(١) الاملاء ١/٩٤ .

(٢) البحر ٢/١٧١ .

- البقرة -

كما أنه عاملٌ في فعلِ الشرطِ الجزمِ. ولا جائزٌ أن تكون استفهاماً؛ لأنَّ الاستفهامَ لا يعملُ فيه ما قبله لأنَّ له صدرَ الكلام، ولأنَّ «أنى» إذا كانت استفهاميةً اکتفت بما بعدها من فعلٍ واسم نحو: «أنى يكونُ له ولدٌ»^(١) «أنى لك هذا»^(٢) وهذه في هذه الآية مفتقرةٌ لما قبلها كما ترى، وهذا موضعٌ مُشكِلٌ يَحْتَاجُ إلى تأمُّلٍ ونظرٍ.

ثم الذي يظهرُ أنها هنا شرطيةٌ ويكونُ قد حُذِفَ جوابُها: للدلالة ما قبله عليه، تقديرُه: «أنى سِتُّمُ فأتوه، ويكونُ قد جُعِلَت الأحوالُ فيها جَعَلَ الظروفِ، وأُجْرِيَتْ مُجْرَاهَا تشبيهاً للحالِ بظرفِ المكانِ ولذلك تُقَدَّرُ بـ «في»، كما أُجْرِيَتْ «كيف» الاستفهاميةُ مُجْرَى الشرطِ في قوله: «يُنْفِقُ كيف يشاء»^(٣) وقالوا: كيف تصنع أصنع، فالمعنى هنا ليس استفهاماً بل شرطاً^(٤)، فيكونُ ثمَّ حَذَفَ في قوله: «ينفق كيف يشاء» أي: كيف يشاء ينفق، وهكذا كلُّ موضعٍ يُشْبِهُهُ. وسيأتي له مزيدٌ بيانٍ. فإن قلت: قد أخرجت «أنى» عن الظرفيةِ الحقيقيةِ وجعلتها لتعميمِ الأحوالِ مثل كيف، وقلت: إنها مقتضيةٌ لجملةٍ أخرى كالشرطِ، فهل الفعلُ بعدها في محلِّ جزمٍ اعتباراً بكونها شرطيةً، أو في محلِّ رفعٍ كما تكونُ كذلك بعد «كيف» التي تُسْتَعْمَلُ شرطيةً؟ قلت: تحتملُ الأمرين، والأرجحُ الأولُ لثبوتِ عملِ الجزمِ، لأنَّ غايةَ ما في البابِ تشبيهُ الأحوالِ بالظروفِ للعلاقةِ المذكورةِ، وهو تقديرُ «في» في كلِّ منهما^(٥). ولم يجزِمْ بـ «كيف» إلا بعضهم قياساً لا سماعاً. ومفعولُ «سِتُّم» محذوفٌ أي: سِتُّمُ إتيانه بعد أن يكونَ في المحلِّ المُبَاحِ.

(١) الآية ١٠١ من الأنعام.

(٢) الآية ٣٧ من آل عمران.

(٣) الآية ٦٤ من المائدة.

(٤) لعل الأجود: «بل شرط» أي: بل هو شرط.

(٥) ينتهي هنا هذا الاقتباس الطويل من أبي حيان، وقد تصرَّف فيه المؤلف.

- البقرة -

قوله: «وَقَدَّمُوا» مفعولُه محذوفٌ أي: نِيَّةُ الْوَالِدِ أَوْ نِيَّةُ الْإِعْفَافِ وَذَكَرَ اللَّهُ أَوِ الْخَيْرِ، كَقَوْلِهِ: «وَمَا تَقَدَّمُوا لَأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ»^(١). و«لَأَنْفُسِكُمْ» متعلقٌ بِقَدَّمُوا. وَاللَّامُ تَحْتَمِلُ التَّعْلِيلَ وَالتَّعْدِي. وَالْهَاءُ فِي «مَلَاقُوهُ» يَجُوزُ أَنْ تَعُودَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى. وَلَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مِضَافٍ أَيْ: مَلَاقُو جَزَائِهِ، وَأَنْ تَعُودَ عَلَى مَفْعُولِ «قَدَّمُوا» الْمَحْذُوفِ، عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ أَيْضاً أَيْ: مَلَاقُو جَزَاءٍ مَا قَدَّمْتُمْ، وَأَنْ تَعُودَ عَلَى الْجَزَاءِ الدَّالِّ عَلَيْهِ مَفْعُولُ «قَدَّمُوا» الْمَحْذُوفِ.

وَالضَّمِيرُ فِي «وَبَشِّرْ» لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِجَرِيِّ ذِكْرِهِ فِي قَوْلِهِ: «يَسْأَلُونَكَ» قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢)، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ ضَمِيرَ الْخُطَابِ وَالتَّكَلُّمِ لَا يَحْتَاجُ أَنْ يُقَالَ فِيهِمَا تَقَدَّمَ ذَكَرُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِمَا. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ مَنْ يَصِحُّ مِنْهُ الْبَشَارَةُ.

آ. (٢٢٤) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يُؤْمِنُكُمْ أَنْ تَبَرُّوا﴾: هَذِهِ اللَّامُ تَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ مَقْوِيَةً لِتَعْدِيَّةِ «عُرْضَةٌ» تَقْدِيرُهُ: وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ مُعَدَّاً وَمَرْضِداً لِحَلْفِكُمْ. وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ لِلتَّعْلِيلِ، فَتَتَعَلَّقُ بِفِعْلِ النِّهْيِ أَيْ: لَا تَجْعَلُوهُ عُرْضَةً لِأَجْلِ أَيْمَانِكُمْ.

قَوْلُهُ: «أَنْ تَبَرُّوا» فِيهِ سِتَّةُ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا وَهُوَ قَوْلُ الزَّجَاجِ^(٣) وَالتَّبْرِيْزِيِّ^(٤) وَغَيْرِهِمَا، أَنَّهَا فِي مَحَلِّ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَالْخَبْرُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصَلِّحُوا خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ أَنْ تَجْعَلُوهُ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ، أَوْ يَرْكُمُ

(١) الآية ١١٠ من البقرة.

(٢) الاملاء ١/٩٤.

(٣) معاني القرآن ١/٢٩٣.

(٤) يحيى بن علي، قرأ على عبدالقاهر الجرجاني، وأخذ عنه الخطيب، له: إعراب القرآن وشرح اللمع، توفي سنة ٥٠٢. انظر: البغية ٢/٣٣٨؛ والبلغة ٢٨٣.

أُولَى وَأَمْتَلٌ، وهذا ضعيفٌ؛ لأنه يُؤدِّي إلى انقطاع هذه الجملة عمَّا قبلها، والظاهر تعلُّقها به.

الثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على أنها مفعولٌ من أجله، وهذا قولُ الجمهورِ، ثم اختلفوا في تقديره، فقيل: إرادة أن تَبْرُوا، وقيل: كراهة أن تَبْرُوا، قاله المهدوي، وقيل: لترك أن تَبْرُوا، قاله المبرد، وقيل: لثلاث تَبْرُوا، قاله أبو عبيدة^(١) والطبري^(٢)، وأنشدا^(٣).

٩٥٤ - ... فلا والله تَهْطُ تَلْعَةً

أي: لا تهبط، فحذف «لا» ومثله: «يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا»^(٤) أي: لثلاث تَضِلُّوا. وتقديرُ الإزادة هو الوجه، وذلك أن التقادير التي^(٥) ذكرتها بعد تقدير الإرادة لا يظهر معناها، لما فيه من تعليل امتناع الحلف بانتفاء البر، بل وقوع الحلف مُعلَّلٌ بانتفاء البر، ولا ينعقد منهما شرطٌ وجزاء، لو قلت في معنى هذا النهي وعلته: «إِنْ حَلَفْتَ بِاللَّهِ بَرَّرْتَ» لم يصحَّ، بخلاف تقدير الإرادة، فإنه يُعَلَّلُ امتناع الحلف بإرادة وجود البر، وینعقدُ منهما شرطٌ وجزاء، تقول: إِنْ حَلَفْتَ لَمْ تَبْرُ وَإِنْ لَمْ تَحْلِفْ بَرَّرْتَ.

الثالث، أنها على إسقاطِ حرف الجرِّ، أي: في أن تَبْرُوا، وحينئذٍ يجيء فيها القولان: قولُ سيبويه والفراء^(٦)، فتكونُ في محلِّ نصبٍ، وقولُ الخليل والكسائي فتكونُ في محلِّ جرِّ. وقال الزمخشري^(٧): «ويتعلَّقُ «أَنْ

(١) لم يرد هذا التقدير في كتابه «المجاز».

(٢) التفسير ٤/٢٥٠.

(٣) تقدم برقم ٨٤٠.

(٤) الآية ١٧٦ من النساء.

(٥) الأصل «الذي» وهو سهو.

(٦) معاني القرآن للفراء ١/١٤٨؛ ٢/٢٣٨؛ والكتاب ١/١٧.

(٧) الكشاف ١/٣٦٣.

- البقرة -

تَبَرُّوا» بالفعل أو بِالْعُرْضَةِ، أي: وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ لَأَجْلِ إِيمَانِكُمْ عُرْضَةً لِأَنْ تَبَرُّوا». قال الشيخ^(١): «وهذا التقدير لا يصحُّ للفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، وذلك أَنَّ «لِإِيمَانِكُمْ» عنده متعلقٌ بتجعلوا، فوقع^(٢) فاصلاً بين «عُرْضَةَ» التي هي العامل وبين «أَنْ تَبَرُّوا» الذي هو في^(٣) أَنْ تَبَرُّوا^(٤)، وهو أجنبيٌّ منهما. ونظيرُ ما أجازَه أن تقولَ: «امرُّ واضربْ يزيدُ هنداً، وهو غيرُ جائزٍ، ونصُّوا على أنه لا يجوزُ / : «جاءني رجلٌ ذو فرسٍ راكبٌ أبلقٌ» أي رجلٌ ذو فرسٍ أبلقٌ راكبٌ، لِما فيه من الفصلِ بالأجنبي.

الرابع: أنها في محلِّ جرِّ عطفٍ بيانٍ لِإيمانكم، أي لِلأُمُورِ الْمُحْلُوفِ عليها التي هي البرُّ والتقوى والإصلاح. قال الشيخ^(٥): «وهو ضعيفٌ لِما فيه من جعلِ الإيمانِ بمعنى المُحْلُوفِ عليه»، والظاهرُ أنها هي الأقسام التي يُقسَمُ بها، ولا حاجةٌ إلى تأويلها بما ذكر من كونها بمعنى المُحْلُوفِ عليه إذ لم تدعُ إليه ضرورةً، وهذا بخلافِ الحديثِ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: «إذا حَلَفْتَ على يمينٍ فرأيتَ غيرها خيراً منها»^(٦) فإنه لا بد من تأويله فيه بالمحْلُوفِ عليه، ولا ضرورةً تدعو إلى ذلك في الآية الكريمة.

الخامس: أَنْ تكونَ في محلِّ جرِّ على البدلِ من «لِإِيمَانِكُمْ» بالتأويل

(١) البحر ١٧٨/٢.

(٢) أي وقع «لِإِيمَانِكُمْ» فاصلاً.

(٣) قوله: «في» مطموس في الأصل.

(٤) أي المعمول المجرور على حذف «في»، وكون «لِإِيمَانِكُمْ» أجنبياً لأنه متعلق بتجعلوا فليس له علاقة بالعامل «عرضة»، ولا بالمعمول «في أَنْ تَبَرُّوا».

(٥) البحر ١٧٧/٢ والرَد الذي يرد به الشيخ وارد على الزمخشري صاحب هذا الرأي. انظر: الكشاف ٣٦٣/١.

(٦) البخاري: (الفتح) ٥١٦/١١؛ المسند ١٨٥/٢.

- البقرة -

الذي ذكره الزمخشري^(١)، وهذا أولى من وجه عطف البيان، فإنَّ عَطَفَ الْبَيَانِ أكثرُ ما يكونُ في الأعلام.

السادس: - وهو الظاهرُ - أنها على إسقاطِ حرفِ الجرِّ لا على ذلك الوجه المتقدم، بل الحرفُ غيرُ الحرفِ، والمتعلِّقُ غيرُ المتعلِّقِ، والتقديرُ: «لِإِقْسَامِكُمْ عَلَى أَنْ تَبْرُوا» فـ«على» متعلِّقٌ بإقسامكم، والمعنى: ولا تجعلوا الله مُعْرَضاً ومُتَبَدِّلاً لِإِقْسَامِكُمْ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَالِإِصْلَاحِ الَّتِي هِيَ أَوْصَافٌ جَمِيلَةٌ خَوْفًا مِنَ الْحِنْتِ، فكيف بالإقسام على ما ليس فيه برٌّ ولا تقوى!!!.

والعُرْضَةُ في اشتقاقها ثلاثة أقوال، أحدها: أنها فُعْلَةٌ بمعنى مَفْعُولٍ مِنَ الْعُرْضِ كَالْقُطْبَةِ وَالْعُرْفَةِ. ومعنى الآية على هذا: لَا تَجْعَلُوهُ مُعْرَضاً لِلْحَلْفِ مِنْ قَوْلِهِمْ: فَلَنْ عُرْضَةٌ لَكَذَا أَي: مُعْرَضٌ، قال كعب^(٢):

٩٥٥ - من كلِّ نضَاحَةِ الذُّفْرَى إِذَا عَرِقَتْ
عُرْضَتُهَا طَامِسُ الأَعْلَامِ مَجْهُولٌ
وقال حبيب^(٣):

٩٥٦ - متى كَانَ سَمْعِي عُرْضَةً لِلْوَائِمِ
وكيف صَفَّتْ لِلْعَادِلِينَ عَزَائِمِي
وقال حسان^(٤):

٩٥٧ - هُمُ الأَنْصَارُ عُرْضَتُهَا اللُّقَاءُ

(١) وهو أن تكون بمعنى المحلوف عليه.

(٢) ديوانه ٩؛ والطبري ٤/٤٢٤؛ والقرطبي ٣/٩٨؛ نضاحه: شديدة النضخ أي السيلان؛ والذفرى: موضع خلف الأذن، والطامس: الدارس؛ والأعلام: ما يهتدى به.

(٣) ديوانه - وهو أبو تمام - ٣/٢١٩؛ والبحر ٢/١٧٤.

(٤) ديوانه ١٨ وصدرة:

وقال الله قد يَسْرُتُ جُنْدًا

وقال أوس^(١):

٩٥٨ - وَأَدْمَاءٌ مِثْلُ الْفَحْلِ يَوْمًا عَرَضْتُهَا لِرَحْلِي وَفِيهَا هِزَّةٌ وَتَقَاذُفٌ
فهذا كله بمعنى مُعَرَّضٌ لكذا.

والثاني: أنها اسمٌ ما تَعَرَّضَهُ على الشيء، فيكون من: عَرَضَ العُودَ على
الإناء فيعترضُ دونَه، ويصيرُ حاجزاً ومانعاً، ومعنى الآية على هذا النَّهْيُ عن
أَنْ يَحْلِفُوا بِاللَّهِ عَلَى أَنَّهُمْ لَا يَبْرُونَ وَلَا يَتَّقُونَ ويقولون: لَا نَقْدِرُ أَنْ نَفْعَلَ ذَلِكَ
لِأَجْلِ حَلْفِنَا.

والثالث: أنها من العُرْضَةِ وهي القوة، يقال: «جَمَلٌ عُرْضَةٌ لِلسَّفَرِ» أي
قويٌّ عليه، وقال ابن الزبير^(٢):

٩٥٩ - فَهَذِي لِأَيَّامِ الْحُرُوبِ وَهَذِهِ لِلْهُوِيِّ وَهَذِي عُرْضَةٌ لِارْتِحَالِنَا
أي قُوَّةٌ وَعُدَّةٌ، ومعنى الآية على هذا: لَا تَجْعَلُوا الْيَمِينَ بِاللَّهِ تَعَالَى قُوَّةً
لِأَنْفُسِكُمْ فِي الْاِمْتِنَاعِ عَنِ الْبِرِّ.

والإيمان: جمعُ يمين، وأصلها العُضْوُ، واستعملت في الحَلْفِ مجازاً
لما جَرَتْ عادةُ المتعاقدين بتصافحِ أيمانهم. واشتقاقها من اليُمن. واليمينُ
أيضاً اسمٌ للجهة التي تكونُ من ناحيةِ هذا العضو فينتصبُ على الظرف،
وكذلك اليسارُ تقول: زيدٌ يمينَ عمرو وبكرٌ يسارَهُ. وتُجْمَعُ اليمينُ على أيمن
وأيمان. وهل المرادُ بالأيمان في الآية القسمُ نفسه أو المُقَسَّمُ عليه؟ قولان،
الأولُ أولى. وقد تقدَّم تجويزُ أن يكونَ المرادُ به المحلوفُ عليه واستدلَّ له
بالحديث والجوابُ عن ذلك.

(١) ديوانه ٦٤؛ والقرطبي ٩٨/٣. والأدباء: الناقة البيضاء؛ وتقاذف: أي يدافع بعضها بعضاً.

(٢) عبدالله بن الزبير، والبيت في القرطبي ٩٨/٣.

- البقرة -

قوله: «والله سميعٌ عليمٌ» ختم بهاتين الصفتين لتقدم مناسبتهما، فإنَّ الحَلْفَ متعلِّقٌ بالسمع، وإرادة البرِّ من فِعْلِ القلبِ متعلِّقَةٌ بالعلم. وقَدِّمَ السميع لتقدم متعلِّقَه وهو الحَلْفُ.

آ. (٢٢٥) قوله تعالى: ﴿بِاللُّغُو﴾: متعلِّقٌ بـ «يُواخِذْكُمْ». والباءُ معناها السببيةُ كقوله تعالى: «فَكَلًّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ»^(١)، «ولو يُواخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ»^(٢).

واللُّغُو: مصدرٌ لَغَا يَلْغُو، يقال: لَغَا يَلْغُو لَعْوًا، مثل غَزَا يَغْزُو غَزْوًا، وَلَغِي يَلْغِي لَغِيًّا مثل لَقِي يَلْقَى لَقِيًّا^(٣). ومن الثاني قوله تعالى: «وَالْغَوَا فِيهِ»^(٤). واختلَفَ في اللُّغُو: فقيل: ما سَبَقَ به اللسانُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ، قاله الفراء^(٥)، ومنه قول الفرزدق^(٦):

٩٦٠ - وَلَسْتَ بِمَأْخُودٍ بِلُغُوِ تَقُولُهُ إِذَا لَمْ تُعَمِّدْ عَاقِدَاتِ الْعَزَائِمِ

ويُحكى أن الحسنُ سُئِلَ عن اللُّغُو وعن المَسْبِيَّةِ ذاتِ رَوْحٍ، فنَهَضَ الفرزدق وقال: «ألم تَسْمَعْ مَا قُلْتُ، وأنشد: ولستُ بمأخوذ، وقوله^(٧):

٩٦١ - وَذَاتِ حَلِيلٍ أَنْكَحَتْهَا رِمَاحُنَا حَلَالٌ لِمَنْ يَبْنِي بِهَا لَمْ تُطَلَّقِ

فقال الحسنُ: ما أذكاك لولا حنثك». وقد يُطَلَّقُ على كلِّ كلامٍ قبيحٍ

«لُغُو».

(١) الآية ٤٠ من العنكبوت.

(٢) الآية ٦١ من النحل.

(٣) لم أجد هذا المصدر لـ «لقي» وإنما يقال: لقي يلقى لقيًّا بضم اللام.

(٤) الآية ٢٦ من فصلت.

(٥) معاني القرآن ١/١٤٤.

(٦) ديوانه ٨٥١؛ مفردات الراغب ٤٧٢.

(٧) ديوانه ٥٧٦/٢؛ وشرح شواهد الكشاف ٤/٤٦٣.

- البقرة -

قال تعالى: «وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ»^(١) «لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا»^(٢) وقال^(٣):

٩٦٢ - وَرَبِّ أَسْرَابٍ حَاجِجٍ كُظْمٍ عَنِ اللَّغَا وَرَفَثِ التَّكَلُّمِ
وقيل: ما يُطْرَحُ مِنَ الْكَلَامِ اسْتِغْنَاءً عَنْهُ، مَأْخُودٌ مِنْ قَوْلِهِمْ لِمَا لَا يُعْتَدُّ
بِهِ مِنْ أَوْلَادِ الْإِبِلِ فِي الدِّيَةِ «لَغُوًا»، وَمِنْهُ^(٤):

٩٦٣ - كَمَا أَلْعَيْتَ فِي الدِّيَةِ الْحُورَا

وقيل: هو ما لا يُفْهَمُ، مِنْ قَوْلِهِمْ: «لِغَا الطَّائِرُ» أَي: صَوْتٌ، وَاللَّغْوُ:
مَا لَهَجَ بِهِ الْإِنْسَانُ، وَاللَّغَةُ مَأْخُودَةٌ مِنْ هَذَا. وَقَالَ الرَّاعِبُ^(٥): «وَلَيْغِي بَكْدَا:
أَي لَهَجَ بِهِ لَهَجَ الْعُصْفُورِ بِلَغَاةٍ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلْكَلامِ الَّذِي تَلَهَجُ بِهِ فَرْقَةٌ»^(٦)
لِغَةً، لِجَعْلِهَا مُشْتَقَّةً مِنْ لَيْغِي بَكْدَا أَي أَوْلَعَ بِهِ. وَقَالَ ابْنُ عَيْسَى^(٧): - وَقَدْ
ذَكَرَ أَنَّ اللَّغَةَ مَا لَا يَفِيدُ - : «وَمِنْهُ اللَّغَةُ لِأَنَّهَا عِنْدَ غَيْرِ أَهْلِهَا لَغُوًا» وَقَدْ غَلَطُوهُ
فِي ذَلِكَ.

قوله: «فِي أَيْمَانِكُمْ» فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّ يَتَعَلَّقَ بِالْفِعْلِ قَبْلَهُ.
الثَّانِي: أَنَّ يَتَعَلَّقَ بِنَفْسِ الْمَصْدَرِ قَبْلَهُ كَقَوْلِكَ: «لِغَا فِي يَمِينِي». الثَّلَاثُ: أَنَّ
يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنَ اللَّغْوِ، وَتَعْرِفُهُ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى أَنَّكَ

(١) الآية ٧٢ من الفرقان.

(٢) الآية ٦٢ من مريم.

(٣) ديوانه ٨٥٦.

(٤) البيت لذِي الرِّمَّةِ وَصَدْرُهُ:

وَيْهَلِكُ وَسَطَهَا الْمَرْثِيُّ لَغْوًا

وهو في ديوانه ١٣٧٩؛ وأمالِي الْقَالِي ١٤٢/٢؛ وَاللِّسَانُ وَالتَّاجُ: لَغُوًا. وَالْمَرْثِيُّ:

نسبة إلى امرئ القيس. والحوار: ولد الناقة.

(٥) المفردات ٤٧٢.

(٦) قوله: «فرقة» تكرر في الأصل.

(٧) وهو الرماني وتقدمت ترجمته.

- البقرة -

لوجعلته صلةً لموصولٍ ووصفت به اللغواً لصحَّ المعنى، أي: اللغواً الذي في أيّمانكم.

قوله: «ولكن يؤاخذكم» وقعت هنا «لكن» بين نقيضين باعتبار وجود اليمين، لأنها لا تخلو: إمّا أن لا يقصدها القلب بل جرت على اللسان وهي اللغواً، وإمّا أن يقصدها وهي المنعقدة.

قوله «بما كسبت» متعلّق بالفعل قبله، والباء للسببية كما تقدّم. و«ما» يجوز فيها ثلاثة أوجه، أظهرها: أنها مصدرية لتقابل المصدر وهو اللغواً، أي: لا يؤاخذكم باللغواً ولكن بالكسب. والثاني. أنها بمعنى الذي.

ولا بُدّ من عائدٍ محذوفٍ أي: كسبته، ويرجح هذا أنها بمعنى الذي أكثر منها مصدرية. والثالث: أن تكون نكرةً موصوفةً والعائد / أيضاً محذوف [1/88] وهو ضعيفٌ، وفي هذا الكلام حذفٌ تقديره: ولكن يؤاخذكم في أيّمانكم بما كسبت قلوبكم، فحذف لدلالة ما قبله عليه.

والحليمٌ من حلّم - بالضم - يحلّم إذا عفا مع قدرة، وأمّا حلّم الأديم^(١) فبالكسر، وتثقت يحلّم بالفتح أي: فسدت وتثقت قال^(٢):

٩٦٤ - فإنك والكتاب إلى عليّ كدابةٍ وقد حلّم الأديم
وأما «حلّم» أي رأى في نومه فبالفتح، ومصدرُ الأول «الحلّم» بالكسر قال الجعدي^(٣):

٩٦٥ - ولا خير في حلّم إذا لم تكن له بواذر تحمي صفوه أن يكذرا

(١) الأديم: الجلد المدبوغ.

(٢) البيت للوليد بن عتبة، وهو في شواهد الكشاف ٥٣٩/٤؛ والبحر ١٧٥/٢.

(٣) ديوان النابغة الجعدي ٧٣؛ واللسان: رفف.

- البقرة -

ومصدرُ الثاني «الحَلَم» بفتح اللام، ومصدرُ الثالثِ، «الحُلْم» و«الحُلْم» بضمّ الحاءِ مع ضمّ اللامِ وسكونِها.

آ. (٢٢٦) قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نَسَائِهِمْ تَرَبُّصٌ﴾: هذه جملةٌ من مبتدأ وخبرٍ، وعلى رأي الأَخفش من بابِ الفعلِ والفاعلِ لأنه لا يَشْتَرِطُ الاعتماد. و«من نسائهم» في هذا الجارُّ ثمانيةٌ أوجه، أحدها: أن يتعلَّقَ بيؤلون، قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: كيف عُدِّي بمن وهو مُعدَّى بـ«على»؟ قلت: قد ضُمَّنَ في القَسَمِ المخصوص معنى البُعد، فكانه قيل: يَبْعُدُونَ من نسائهم مؤلِّين أو مُقسِّمين». الثاني: أن «آلى» يتعدَّى بعلى وبمن، قاله أبو البقاء^(٢) نقلاً عن غيره أنه يقال: آلى من امرأته وعلى امرأته. والثالث: أن «من» قائمةٌ مقامَ «على»، وهذا رأيُ الكوفيين. والرابع: أنها قائمةٌ مقامَ «في»، ويكونُ ثمَّ مضافٌ محذوفٌ أي: على تَرَكَ وَطءٍ نَسائهم أوفى تَرَكَ وَطءٍ نَسائهم. والخامس: أن «من» زائدةٌ والتقدير: يُؤَلُّونَ أَنَّ يَعْزَلُوا نساءهم. والسادس: أن تتعلَّقَ بمحذوفٍ، والتقدير: والذين يُؤَلُّونَ لهم من نَسائهم تَرَبُّصَ أربعة، فتتعلَّقُ بما يتعلَّقُ به «لهم» المحذوفُ، هكذا قدَّره الشيخ^(٣) وعزاه للزمخشري، وفيه نظرٌ، فإنَّ الزمخشري قال^(٤): «ويجوزُ أن يُراد: لهم من نَسائهم تَرَبُّصٌ، كقولك: «لي منك كذا» فقوله «لهم» لم يُرد به أن ثمَّ شيئاً محذوفاً وهو لفظُ «لهم» إنما أرادَ أن يعلَّقَ «من» بالاستقرار الذي تعلَّقَ به «للذين» غايةٌ ما فيه أنه أتى بضمير «الذين» تبييناً للمعنى. وإلى هذا المنحى نحا أبو البقاء^(٥) فإنه قال: «وقيل: الأصلُ «على» ولا يَجُوزُ أن تقومَ

(١) الكشاف ١/٣٦٣.

(٢) الإملاء ١/٩٥.

(٣) البحر ٢/٢٨١.

(٤) الكشاف ١/٣٦٣.

(٥) الإملاء ١/٩٥.

- البقرة -

«مِنْ» مقام «على»، فعند ذلك تتعلّق «مِنْ» بمعنى الاستقرار، يريدُ الاستقرارَ الذي تعلّق به قوله «للذين»، وعلى تقدير تسليم أن لفظة «لهم» مقدرة وهي مُرادَةٌ فحينئذٍ إنما تكونُ بدلاً من «للذين» بإعادة العامل، وإلا يبقى قوله «للذين يُؤلّون» مُفلاًً. وبالجملة فتعلّقه بالاستقرار غير ظاهر. وأمّا تقديرُ الشيخ: «والذين يُؤلّون لهم من نسائهم تربُّصٌ» فليس كذلك، لأنّ «الذين» لو جاء كذلك غير مجرورٍ باللام سهل الأمر الذي ادّعاه، ولكن إنما جاء كما تراه مجروراً باللام. ثم قال الشيخ: «وهذا كلّه ضعيفٌ يُنزّه القرآن عنه، وإنما يتعلّق بيؤلّون على أحد وجهين: إمّا أن تكونَ «مِنْ» للسبب، أي يحلفون بسبب نسائهم، وإمّا أن يُضمّن معنى الامتناع، فيتعدى بـ «مِنْ»، فكانه قيل: للذين يمتنعون من نسائهم بالإيلاء، فهذان وجهان مع الستة المتقدمة، فتكون ثمانية، وإن اعتبرت مطلق التضمين فتجيء سبعةً.

والإيلاء: الحلف، مصدرٌ آلى يُولي نحو: أكرم يُكرم إكراماً، والأصل: إلاء، فأبدلت الهمزة الثانية ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها نحو: «إيمان».

ويقال تألّى وابتلى على افتعل، والأصل: إتلى، فقلبت الثانية لما تقدّم.

والحلفَةُ: يُقال لها الأليّة والألوة والألوة والإلوة، وتُجمع الأليّة على «ألايا» كعشيّة وعشايا، ويجوزُ أن تُجمع الألوة أيضاً على «ألايا» كركوبة وركائب. قال كثيرٌ عزة^(١):

٩٦٦ - قليلُ الألايا حافظٌ ليمينه إذا صدرت منه الأليّة برّت

وقد تقدّم كيف تصريفُ أليّة وألايا عند قوله: «نغفر لكم خطاياكم»^(٢)

جمع خطيئة.

(١) ديوانه ٢٢٠/٢؛ واللسان: ألى؛ والبحر ١٧٦/١.

(٢) الآية ٥٨ من البقرة.

والتَّرْبُصُ: الانتظار، وهو مقلوبُ التصبر. قال^(١):

٩٦٧ - تَرَبَّصْ بِهَا رَبِّبِ الْمُنُونِ لَعَلَّهَا تَطَلَّقَ يَوْمًا أَوْ يَمُوتَ حَلِيلُهَا

وإضافة التَّربُّصِ إلى الأشهرِ فيها قولان، أحدهما: أنه من بابِ إضافة المصدر لمفعوله على الاتساع في الظرفِ حتى صارَ مفعولاً به فأضيفَ إليه والحالةُ هذه. والثاني: أنه أُضيفَ الحَدَثُ إلى الظرفِ من غيرِ اتساعٍ، فتكونُ الإضافةُ بمعنى «في» وهو مذهبُ كوفي، والفاعلُ محذوفٌ تقديرُه: تَرَبَّصْهُمْ أربعة أشهرٍ.

قوله: «فَأَوْوا» أَلْفُ «فاء» منقلبةٌ عن ياءِ لقولهم: فاءِ يَفِيءُ فَيْئَةً: رَجَعَ.

وَالْفَيْءُ: الظِّلُّ لرجوعِهِ من بعد الزوال. وقال علقمة^(٢):

٩٦٨ - فقلتُ لها فيئِي فما تَسْتَفِرُّني ذواتُ العيونِ والبنانِ المُخَضَّبِ

آ. (٢٢٧) قوله تعالى: ﴿عَزَمُوا الطَّلَاقَ﴾: في نصبِ «الطلاق»

وجهان، أحدهما: أنه على إسقاطِ الخافضِ، لأنَّ «عزم» يتعدى بـ «على»، قال^(٣):

٩٦٩ - عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِأَمْرِ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يَسْوَدُ

والثاني: أن تُضْمَنَ «عزم» معنى نَوَى، فينتصبُ مفعولاً به.

وَالعَزْمُ: عَقْدُ القَلْبِ وتصميمُه: عَزَمَ يَعْزِمُ عَزْمًا وَعَزَمًا بالفتحِ والضمَّة،

وعَزِيمَةٌ وعِزَامٌ بالكسر. ويستعمل بمعنى القَسَمِ: عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَتَفْعَلَنَّ.

(١) لم أهد إلى قائله «وهو في جمهرة ابن دريد ٢٥٩/١؛ واللسان: «ربص».

(٢) ديوانه ٨٣؛ البحر ١٧٥/٢.

(٣) البيت لأنس بن مدركة الخثعمي، وهو في الكتاب ١١٦/١؛ والمقتضب ٤٣٥/٤؛ وأما

الشجري ١٨٦/١؛ وابن يعيش ١٢/٣؛ والدرر ١٦٨/١.

- البقرة -

والطلاق: إحلال العَقْدِ، يقال: طَلَّقْتُ بفتح اللام - تَطَلَّقُ فهي طالِقٌ وطاقِةٌ، قال الأعشى^(١):

..... ٩٧٠ - أيا جارتا بيني فإنك طالقَةٌ

وحكى ثعلب: «طَلَّقْتُ» بالضم، وأنكره الأخفش^(٢)، والطلاق يجوز أن يكون مصدراً أو اسم مصدر وهو التطلق.

قوله: «فإن الله» ظاهره أنه جواب الشرط، وقال الشيخ^(٣): «ويظهر أنه محذوف، أي: فليوقعه». وقرأ^(٤) عبدالله: «فإن فاؤوا فيهن» وقرأ أبي «فيها»، والضمير للأشهر.

وقراءة الجمهور ظاهرها أن الفَيْتَةَ والطلاق إنما تكون بعد مضي أربعة الأشهر، إلا أن الزمخشري لما كان يرى بمذهب أبي حنيفة: وهو أن الفَيْتَةَ في مدة أربعة الأشهر، ويؤيده القراءة المتقدمة احتاج إلى تأويل الآية بما نصه: «فإن قلت: كيف موقع الفاء إذا كانت الفَيْتَةُ قبل انتهاء مدة التربص؟ قلت: موقع صحيح، لأن قوله: «فإن فاؤوا، وإن عزموا» تفصيل لقوله: «للذين يؤلون من نسائهم، والتفصيل يعقب المفضل، كما تقول: «أنا نزيلكم هذا الشهر فإن أحمذتكم أقمتم عندكم إلى آخره، وإلا لم أقم إلا ريشما أتحوّل». قال الشيخ^(٥): «وليس بصحيح، لأن ما مثله ليس بنظير الآية، ألا ترى أن المثال

(١) ديوانه ٢٦٣، وبعده:

كذلك أمور الناس غاد وطارقه

والمخصص ٤٨/٣؛ واللسان: طلق؛ والإنصاف ٧٦٠؛ والقرطبي ١١٠/٣.

بيني: فارقي.

(٢) بل أثبتته في معاني القرآن ١٧٣/١ ولم ينكره.

(٣) البحر ١٨٣/٢.

(٤) البحر ١٨٢/٢.

(٥) البحر ١٨٤/٢.

- البقرة -

فيه إخباراً عن المُفْصَلِ حاله، وهو قوله: «أنا نزيلكم هذا الشهر»، وما بعد [ب/٨٨] الشرطين مُصْرَحٌ فيه بالجوابِ الدالِّ على اختلافِ متعلِّقٍ / فعلِ الجِزاءِ، والآيةُ لَيْسَتْ كذلك، لأنَّ الذين يُؤَلِّونَ ليس مُخْبِراً عنهم ولا مُسْتَنْداً إليهم حكمٌ، وإنما المحكومُ عليه تَرْبُصُهُمْ، والمعنى: تَرْبُصُ الْمُؤَلِّينَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ مشرُوعٌ لهم بعد إيلائهم، ثم قال: «فإنَّ فَاؤُوا وإنَّ عَزَمُوا» فالظاهرُ أَنَّهُ يَعْقُبُ تَرْبُصَ المَدَّةِ المَشْرُوعَةِ بِأَسْرِها، لأنَّ الفِئْتَةَ تَكُونُ فِيها، والعَزَمَ على الطلاقِ بعَدها، لأنَّ التَّقْيِيدَ المَغَايِرَ لا يَدُلُّ عليه اللفظُ، وإنما يُطابِقُ الآيةُ أنْ تقولَ: «للضيفِ إِكْرَامٌ ثَلَاثَةَ أَيامٍ، فَإِنَّ أَقَامَ فَنَحْنُ كَرَمَاءُ مُؤَثِّرُونَ وَإِنَّ عَزَمَ عَلَى الرَّحِيلِ فَلَهُ أَنْ يَرْحَلَ» فالمتبادرُ إلى الذَّهْنِ أَنَّ الشرطينِ مُقَدَّرانِ بَعْدَ إِكْرَامِهِ.

آ. (٢٢٨) قوله تعالى: ﴿وَالْمَطْلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾: مبتدأ وخبر، وهل هذه الجملة من بابِ الخَبَرِ الواقِعِ موقِعَ الأمرِ أي: لِيَتَرَبَّصْنَ، أو على بابها؟ قولان. وقال الكوفيون: إِنَّ لَفْظَها أمرٌ على تقديرِ لامِ الأمرِ، وَمَنْ جَعَلَهَا على بابها قَدَّرَ: وَحُكْمُ المَطْلَقَاتِ أَنَّ يَتَرَبَّصْنَ، فَحَدَفَ «حُكْمٌ» مِنَ الأَوَّلِ وَ «أَنَّ» المَصْدَرِيَّةَ مِنَ الثَّانِي، وَهُوَ بَعِيدٌ جَدًّا.

و «تَرْبُصٌ» يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى انْتِظَرِ، وَهَذِهِ الآيَةُ تَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُما: أَنَّ يَكُونُ مَفْعُولُ التَّرْبِصِ مَحذُوفًا وَهُوَ الظَّاهِرُ، تَقْدِيرُهُ: يَتَرَبَّصْنَ التَّرْوِيحَ أَوِ الأَزْوَاجَ، وَيَكُونُ «ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ» عَلَى هَذَا مَنْصُوبًا عَلَى الظَّرْفِ، لِأَنَّهُ اسْمٌ عَدَدٌ مِضافٌ إِلَى ظَرْفٍ، وَالثَّانِي: أَنَّ يَكُونُ المَفْعُولُ هُوَ نَفْسُ «ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ» أَي يَنْتَظِرُونَ مُضِيِّ ثَلَاثَةِ قُرُوءٍ.

وأما قوله: «بأنفسهن» فيحتملُ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُما وَهُوَ الظَّاهِرُ: أَنَّ يَتَعَلَّقُ بِـ «يَتَرَبَّصْنَ»، وَيَكُونُ مَعْنَى الباءِ السَّبَبِيَّةِ أَي: بِسَبَبِ أَنْفُسِهِنَّ. وَذِكْرُ الأَنْفُسِ أَوِ الضَّمِيرِ المَنْفَصِلِ فِي مِثْلِ هَذَا التَّرْكِيبِ وَاجِبٌ، وَلا يَجُوزُ أَنْ يُؤْتَى بِالضَّمِيرِ

- البقرة -

المتصل ، لوقيل في نظيره: «الهندات يتربصن بهن» لم يجوز لئلا يتعدى فعل المضمير المنفصل إلى ضميره المتصل في غير الأبواب الجائز فيها ذلك (١).

والثاني: أن يكون «بأنفسهن» تأكيداً للمضمير المرفوع المتصل وهو النون، والباء زائدة في التوكيد، لأنه يجوز زيادتها في النفس والعين مؤكداً بهما. تقول: جاء زيدٌ نفسه وبفسه وعينه وبعينه. وعلى هذا فلا تتعلق بشيء لزيادتها. لا يقال: لا جائز أن تكون تأكيداً للمضمير؛ لأنه كان يجب أن تؤكد بضمير رفع منفصل، لأنه لا يؤكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين إلا بعد تأكيده بالضمير المرفوع المنفصل فيقال: زيد جاء هو نفسه عينه، لأن هذا المؤكد خرج عن الأصل، لما جرُّ بالباء الزائدة أشبه الفصلات، فخرج بذلك عن حكم التوابع فلم يلتزم فيه ما التزم في غيره، ويؤيد ذلك قولهم: «أحسن يزيد وأجمل»، أي: به، وهذا المجرور فاعل عند البصريين، والفاعل عندهم لا يُحذف، لكنه لما جرى مجرى الفصلات بسبب جرِّه بالحرف أو خرج عن أصل باب الفاعل، فلذلك جاز حذفه، على أن أبا الحسن الأحمش ذكر في «المسائل» أنهم قالوا: «قاموا أنفسهم» من غير تأكيد. وفائدة التوكيد هنا أن يباشرن التربص هن، لا أن غيرهن يباشرنهن التربص، ليكون ذلك أبلغ في المراد.

والقروء: جمع كثره، ومن ثلاثة إلى عشرة يُمَيِّز بجمع القلة ولا يُعَدُّل عن القلة إلى ذلك إلا عند عدم استعمال جمع قلة غالباً، وههنا فلفظ جمع القلة موجود وهو «أقراء»، فما الحكمة بالإتيان بجمع الكثرة مع وجود جمع القلة؟. فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه لما جمع المطلقات جمع القروء، لأن كل مطلقه تربص ثلاثة أقراء فصارت كثيرة بهذا الاعتبار.

(١) وهي باب ظن وفقد وعدم، يقال: ظننتني ولا يقال: ضربتني.

- البقرة -

الثاني: أنه من باب الاتساع ووضع أحد الجمعين موضع الآخر. والثالث: أن قروءاً جمع قرءٍ بفتح القاف، فلوجاء على «أقراء» لوجاء على غير القياس لأن أفعالاً لا يطرُد في فعل بفتح الفاء. والرابع - وهو مذهب المبرد^(١) -: أن التقدير «ثلاثة من قروء»، فحذف «من». وأجاز: ثلاثة حمير وثلاثة كلاب، أي: من حمير ومن كلاب. وقال أبو البقاء^(٢): «وقيل: التقدير ثلاثة أقراء من قروء» وهذا هو مذهب المبرد بعينه، وإنما فسّر معناه وأوضحه.

والقرء في اللغة قيل: أصله الوقت المعتاد تردده، ومنه: قرء النجم لوقت طلوعه وأفوله، يقال: «أقرأ النجم» أي: طلّع أو أفل. [ومنه قيل لوقت^(٣)] هبوب الريح: قرؤها وقارئها، قال الشاعر^(٤):

٩٧١ - شِنْتُ العَقْرَ عَقَرَ بني سُئِلِ إِذَا هَبَّتْ لِقَارِيهَا الرِّيحُ

أي: لوقتها، وقيل: أصله الخروج من طهرٍ إلى خيضٍ أو عكسه، وقيل: هو من قولهم: قرئت الماء في الحوض أي: جمعت، وهو غلط لأن هذا من ذوات الياء والقرء مهموز.

وإذا تقرّر ما ذكرت لك فاعلم أن أهل العلم اختلفوا في إطلاقه على الحيض والطهر: هل هو من باب الاشتراك اللفظي، ويكون من الأضداد أو من الاشتراك المعنوي فيكون من المتواطىء، كما إذا أخذنا القدر المشترك: إما الاجتماع وإما الوقت وإما الخروج ونحو ذلك. وقرء المرأة لوقت خيضها وطهرها، ويقال فيهما: أقرأت المرأة أي: حاضت أو طهرت. وقال

(١) المقتضب ١٥٩/٢.

(٢) الإملاء ٩٥/١.

(٣) غير واضح في الأصل.

(٤) البيت للملك بن الحارث، وهو في ديوان الهذليين ٨٣/٣؛ والأضداد ٢٨؛ وتفسير الطبري ٥١١/٤. وشنت: كرهت، والعقر: اسم مكان.

- البقرة -

الأحفش: أقرأت أي: صارت ذات حيض، وقرأت بغير ألف أي: حاضت. وقيل: القرء: الحيض مع الطهر، وقيل: ما بين الحيضتين. وقيل (١): أصله الجمع، ومنه: قرأت الماء في الحوض: جمعته، ومنه: قرأ القرآن، وقولهم: ما أقرأت هذه الناقة في بطنها سلاقط، أي: لم تجمع فيه جنيناً، ومنه قول عمرو بن كلثوم (٢):

٩٧٢ - ذِرَاعِي عَيْطَلٍ أَدْمَاءَ بَكْرِ هِجَانِ اللَّوْنِ لَمْ تَقْرَأْ جَنِينًا

وعلى هذا إذا أريد به الحيض فلاجتماع الدم في الرحم، وإذا أريد به الطهر فلاجتماع / الدم في البدن، ولكن القائل بالاشتراك اللفظي وجعلهما [١/٨٩] من الأضداد هم جمهور أهل اللسان كابي عمرو ويونس وأبي عبيدة (٣).
ومن مجيء القرء والمراد به الطهر قول الأعشى (٤):

٩٧٣ - أَفِي كُلِّ عَامٍ أَنْتَ جَاشِمٌ غَزْوَةً تَشُدُّ لِأَفْصَاهَا عَظِيمَ عَزَائِكَا

مُورِثَةً عِزًّا وَفِي الْحَيِّ رَفْعَةً لِمَا ضَاعَ فِيهَا مِنْ قُرْوٍ نِسَائِكَا

ومن مجيئه للحيض قوله (٥):

٩٧٤ - يَا رَبُّ ذِي صِغْنٍ عَلَيَّ فَارِضٍ لَهُ قُرْوٌ كَقُرْوِ الْحَائِضِ

أي: فسأل دمه كدم الحائض. ويقال «قرء» بالضم نقله الأصمعي، و«قرء» بالفتح نقله أبو زيد، وهما بمعنى واحد.

(١) وهو رأي الزجاج: معاني القرآن ٢٩٩/١.

(٢) من معلقته، وهو في شرح القوائد التسع للنحاس ٦٢١؛ واللسان: قرأ. والعيطل: الطويلة، والأدماء: البيضاء، والبكر: التي ولدت ولداً.

(٣) المجاز ٧٤/١.

(٤) الديوان ٩١؛ والمحتسب ١٨٣/١؛ وشواهد الكشاف ٤٧٠/٤؛ والجمع ١٤١/٢؛ والدرر ١٩٤/٢.

(٥) تقدم برقم ٥٣٣.

- البقرة -

وقرأ الحسن^(١): «ثَلَاثَةٌ قَرَوٍ» بفتحِ القافِ وسكونِ الراءِ وتخفيفِ الواوِ من غيرِ همزٍ. ووجهها أنه أضافَ العددَ لاسمِ الجنسِ، والقَرَوُ لغةٌ في القَرءِ. وقرأ الزهري - ويروى عن نافع - : «قُرُو» بتشديدِ الواوِ، وهي كقراءة الجمهورِ إلا أنه حَفَفَ فَأَبْدَلَ الهمزةَ واواً وأدغمَ فيها الواوَ قبلها.

قوله: «لَهَنَّ» متعلِّقٌ بـ «يَجِلُّ»، واللامُ للتبليغِ، كهي في «قُلْتُ لك».

قوله: «ما خَلَقَ» في «ما» وجهان، أظهرهما: أنها موصولةٌ بمعنى الذي، والثاني: أنها نكرةٌ موصوفةٌ، وعلى كلا التقديرين فالعائدُ محذوفٌ لاستكمالِ الشروطِ، والتقديرُ: ما خَلَقَهُ، و«ما» يجوزُ أن يُرادَ بها الجنينُ وهو في حكمِ غيرِ العاقلِ، فلذلك أُوقِعَتْ عليه «ما» وأن يُرادَ بها دمُ الحيضِ.

قوله: «في أَرْحَامِهِنَّ» فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلَّقَ بِخَلَقِ. والثاني: أن يتعلَّقَ بِمَحذوفٍ على أنه حالٌ من عائدِ «ما» المحذوفِ، التقديرُ ما خَلَقَهُ اللهُ كائناً في أَرْحَامِهِنَّ، قالوا: وهي حالٌ مقدَّرةٌ قال أبو البقاء^(٢): «لأنَّ وقتَ خَلْقِهِ ليس بشيءٍ حتى يَتِمَّ خَلْقُهُ». وقرأ^(٣) مُبَشَّرِ بْنِ عُبيدٍ: «في أَرْحَامِهِنَّ» و«بَرْدُهُنَّ» بضمِّ هاءِ الكنايةِ، وقد تقدَّم أنه الأصلُ وأنه لغةُ الحجازِ، وأنَّ الكسرَ لأجلِ تجانسِ الياءِ أو الكسرةِ.

قوله: «إِنْ كُنَّ» هذا شرطٌ، وفي جوابه المذهبانِ المشهورانِ: إمَّا محذوفٌ، وتقديره مِنْ لَفْظِ ما تقدَّم لتقوى الدلالةِ عليه، أي: إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ باللهِ واليومِ الآخرِ فلا يَجِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ، وإمَّا أنه متقدِّمٌ كما هو مذهبُ الكوفيين وأبي زيدٍ، وقيل: «إِنْ» بمعنى إذ وهو ضعيفٌ.

(١) البحر ٢/١٨٦؛ الشواذ ١٤.

(٢) الاملاء ١/٩٥ ومبشَّرِ بْنِ عُبيدِ القرشي شامي سكن حمص روى عن زيد بن أسلم.

وروى عنه بقية. تصحيقات المحدثين ٢/٥٩٥.

(٣) البحر ٢/١٨٧.

- البقرة -

قوله: «وَبُعُولَتُهُنَّ» الجمهورُ على رفعِ تاءِ بعولتهن، وسكنها^(١) مسلمة^(٢) بن محارب، وذلك لتوالي الحركاتِ فَخُفَّفَ، ونظيره قِراءةُ: «ورسلنا لديهم يكتبون»^(٣) بسكونِ اللامِ حكاها أبو زيد، وحكى أبو عمرو أن لغة تميم تسكينُ المرفوعِ من «يُعَلِّمُهُمْ» ونحوه، وقيل: أجرى ذلك مُجرى عَضُدٍ وَعَجْرٍ، تشبيهاً للمفصلِ بالمتصل. وقد تقدّم ذلك بأشبعٍ من هذا.

و«أَحَقُّ» خبرٌ عن «بُعُولَتُهُنَّ» وهو بمعنى حَقِيقُونَ، إذ لا معنى للتفضيلِ هنا، فإنَّ غيرَ الأزواجِ لا حقٌّ لهنَّ فيهنَّ البتة، ولا حقٌّ أيضاً للنساءِ في ذلك، حتى لو أبتْ هي الرَّجَعَةُ لم يُعْتَدَ بذلك فلذلك قلت: إنَّ «أَحَقُّ» هنا لا تفضيلَ فيه.

والبعولةُ: جَمْعُ «بَعْلٍ» وهو زوجُ المرأةِ...^(٤) قالوا: وسُمِّيَ بذلك...^(٥) المستعلي على... ولما علا من الأرض... فَشَرِبَ بعروقه: بَعْلٌ، ويقال: بَعَلَ الرَّجُلُ يَبْعَلُ كَمَنْعَ يَمْنَعُ. والتاءُ في بعولةٍ لتأنيثِ الجمعِ نحو فُحولةٍ ودُكورةٍ، ولا يُنْقَاسُ هذا لو قلت: كَعَبٌ وكَعوبَةٌ لم يَجُزْ. والبُعولةُ أيضاً مصدرٌ بَعَلَ الرَّجُلُ بُعُولَةً وِبِعَالاً، وامرأةٌ حَسَنَةُ التَّبْعِلِ^(٦)، وِبَاعَلَهَا كنايةٌ عن الجِماعِ.

قوله: «بَرْدَهُنَّ» متعلِّقٌ بأحقَّ. وأما «في ذلك» ففيه وجهان، أحدهما: أنه متعلِّقٌ أيضاً بأحقَّ، ويكونُ المشارُ إليه بذلك على هذا العِدَّةِ، أي تستحق

(١) البحر ١٨٨/٢؛ الشواذ ١٤.

(٢) مسلمة بن محارب الكوفي، عرض على أبيه، وعرض عليه يعقوب الحضرمي، ولم يذكرها وفاته. انظر: طبقات القراء ٢٩٨/٢.

(٣) الآية ٨٠ من الزخرف.

(٤) بياض في الأصل وتابعت النسخ الأخرى دون إثبات شيء.

(٥) بياض في الأصل وفي القرطبي: «سُمِّيَ بعلا لعلوه على الزوجة بما ملكه من زوجيتها» ١١٩/٣.

(٦) قال في البحر ١٧٥/٢: «امرأة حَسَنَةُ التَّبْعِلِ: إذا كانت تحسن عشرة زوجها».

- البقرة -

رَجَعَتْهَا مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ، وليس المعنى أنه أحقُّ أن يَرُدَّهَا فِي الْعِدَّةِ، وإنما يَرُدُّهَا فِي النِّكَاحِ أَوْ إِلَى النِّكَاحِ. والثاني: أن تتعلَّق بالردِّ ويكون المشارُّ إليه بذلك على هذا النِّكَاحِ، قاله أبو البقاء^(١).

والضميرُ في «بُعُولَتِهِنَّ» عائِدٌ على بعضِ المطلقاتِ وهنَّ الرُّجَعِيَّاتُ خاصَّةً. وقال الشيخ^(٢): «والأولى عندي أن يكونَ على حَذْفِ مضافٍ دَلَّ عليه الحكمُ، أي: وبعولُهُ رَجَعِيَّاتِهِنَّ» فعلى ما قاله الشيخُ يعودُ الضميرُ على جميعِ المطلقاتِ.

قوله: «ولهنَّ مثلُ الذي عليهنَّ» خبرٌ مقدَّمٌ فهو متعلِّقٌ بمحذوفٍ، وعلى مذهبِ الأخفشِ من بابِ الفعلِ والفاعلِ. وهذا من بديعِ الكلامِ، وذلك أنه قد حذِفَ من أوَّلِهِ شيءٌ أثبتَ في آخرِهِ نظيرُهُ، وحذِفَ من آخرِهِ شيءٌ أثبتَ نظيرُهُ في الأولِ، وأصلُ التركيبِ: ولهنَّ على أزواجِهِنَّ مثلُ الذي لأزواجِهِنَّ عليهنَّ، فحذِفَ «على أزواجِهِنَّ» لإثباتِ نظيرِهِ وهو «عليهنَّ»، وحذِفَتْ «لأزواجِهِنَّ» لإثباتِ نظيرِهِ وهو «لهنَّ».

قوله: «بالمعروفِ» فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلَّقَ بما تعلَّقَ به «لهنَّ» من الاستقرارِ أي: استقرَّ لهنَّ بالمعروفِ. والثاني: أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لمثلٍ، لأنَّ «مثل» لا يتعرَّفُ بالإضافةِ، فعلى الأولِ هو في محلِّ نصبٍ^(٣)، وعلى الثاني هو في محلِّ رفعٍ.

قوله: «ولللرجالِ عليهنَّ درجةٌ» فيه وجهان، أظهرُهُما: أن «للرجالِ» خبرٌ

(١) الاملاء ٩٦/١.

(٢) البحر ١٨٨/٢.

(٣) يعني بذلك أن «بالمعروفِ» أصبح معمولاً لكائن أو مستقر الذي هو الخبر المحذوف، وبما أن كائن أو مستقر تحمّل ضميراً مستتراً مرفوعاً لذلك صار «بالمعروفِ» كأنه مفعول به لهذا الخبر المحذوف.

مقدّم و«درجة» مبتدأ مؤخر، و«عليهن» فيه وجهان على هذا التقدير: إمّا التعلّق بما تعلّق به «للرجال»، وإمّا التعلّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «درجة» مقدّماً عليها لأنه كان صفةً في الأصل فلما قدّم انتصب حالاً. والثاني: أن يكون «عليهن» هو الخبر، و«للرجال» حالٌ من «درجة» لأنه يجوز أن يكون صفةً لها في الأصل، ولكن هذا ضعيفٌ من حيث إنه يلزم تقديم الحال على عاملها / المعنوي لأن «عليهن» حيثُ هو العامل فيها لوقوعه خيراً. على أن [٨٩/ب] بعضهم^(١) قال: متى كانت الحال نفسها ظرفاً أو جاراً ومجروراً قوي تقديمها على عاملها المعنوي، وهذا من ذلك، هذا معنى قول أبي البقاء^(٢). وقد ردّه الشيخ^(٣) بأن هذه الحال قد تقدّمت على جزأي الجملة فهي نظير: «قائماً في الدار زيد»، قال: «وهذا ممنوع لا ضعيف، كما زعم بعضهم، وجعل محلّ الخلاف فيما إذا لم تتقدّم الحال - العامل فيها المعنى - على جزأي الجملة، بل تتوسّط نحو: «زيد قائماً في الدار»، قال: «فأبو الحسن يُجيزها وغيره يمتنعها».

آ. (٢٢٩) قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ﴾: مبتدأ وخبر، والطلاق يجوز أن يكون مصدر طَلَقَتِ المرأةً طلاقاً، وأن يكون اسم مصدر وهو التطبيق كالسلام بمعنى التسليم. ولا بد من حذف مضافٍ قبل المبتدأ ليكون المبتدأ عين الخبر، والتقدير: عدد الطلاق المشروع فيه الرجعة مرتان.

والثنية في «مرتان» حقيقة يُراد بها شفع الواحد. وقال الزمخشري^(٤): «إنها من باب الثنية التي يُراد بها التكرير، وجعلها مثل: لبيك وسعديك

(١) انظر المسألة في: ابن عقيل: ٥٤٨/١.

(٢) الاملاء ٩٦/١.

(٣) البحر ١٩٠/٢.

(٤) الكشاف ٣٦٦/١.

- البقرة -

وهَذَاذِيكَ»^(١). وردَّ عليه الشيخ^(٢) ذلك «بأنه مناقضٌ في الظاهر لما قاله أولاً وبأنه مخالفٌ للحكم في نفس الأمر، أما المناقضة فإنه قال: الطلاق مرتان، أي: الطلاق الشرعي تطليقةً بعد تطليقةٍ على التفريق دونَ الإرسال دفعةً واحدةً، فقوله هذا ظاهرٌ في الثنية الحقيقية. وأما المخالفة فلأنه لا يُراد أن الطلاق المشروع يقع ثلاث مراتٍ فأكثر، بل مرتين فقط، ويدلُّ عليه قوله بعد ذلك: «فإمساكٌ» أي بالرجعة من الطَّلَقِ الثانية، «أوتسريحٌ» أي: بالطلقة الثالثة، ولذلك جاء بعده «فإن طَلَّقَهَا». انتهى واردٌ به عليه، والزمخشري إنما قال ذلك لأجل معنى ذكره، فيُنظَرُ كلامه في «الكشاف»، فإنه صحيحٌ. والألف واللام في «الطلاق» قيل: هي للعهد المدلول عليه بقوله: «وبعوثتُهُنَّ أحقُّ بردِّهنَّ» وقيل: هي للاستغراق، وهذا على قولنا: إن هذه الجملة مقطعةٌ مما قبلها ولا تعلقٌ لها بها.

قوله: «فإمساكٌ» في الفاء وجهان، أحدهما: أنها للتعقيب، أي: بعد أن عرَّفَ حكم الطلاق الشرعي أنه مرتان، فيترتب عليه أحدُ هذين الشيئين. والثاني: أن تكونَ جوابَ شرطٍ مقدرٍ تقديره: فإن أوقعَ الطَّلَقَتَيْنِ وردَّ الزوجةَ فإمساكٌ.

وارتفاع^(٣) «إمساكٌ» على أحدٍ ثلاثة أوجهٍ: إمَّا مبتدأٌ وخبرُه محذوفٌ متقدماً، تقديره [عند] بعضهم: فعليكم إمساكٌ، وقدَّره ابنُ عطية^(٤) متأخراً، تقديره: فإمساكٌ أمثلٌ أو أحسنُ. والثاني: أن يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: فالواجبُ إمساكٌ. والثالث: أن يكونَ فاعلَ فعلٍ محذوفٍ أي: فليكن إمساكٌ بمعروف.

(١) هَذَاذِيكَ: أمر بقطع أمر القوم، ولها معانٍ أخرى. انظر: اللسان هذذ.

(٢) البحر ١٩٣/٢.

(٣) الأصل: «وفي ارتفاع» بإقحام في.

(٤) المحرر ١٩٩/٢.

- البقرة -

قوله: «بمعروفٍ» و«ياحسان» في هذه الباء قولان، أحدهما: أنها متعلقة بنفس المصدر الذي يليه. ويكون معناها الإلصاق. والثاني: أن تتعلّق بمحذوفٍ على أنها صفةٌ لما قبلها، فتكون في محلِّ رفعٍ أي: فإمسك كائنٌ بمعروفٍ أو تسريحٍ كائنٌ بإحسان.

والتسريحُ: الإرسالُ والإطلاقُ، ومنه قيل للماشية: سرح، وناقاة سُرْح، أي: سهلة السير لاسترسالها فيه. قالوا: ويجوزُ في العربية نصبُ «فإمسك» و«تسريحٍ» على المصدر، أي: فأمسكوهنَّ إمساكاً بمعروفٍ أو سرحوهنَّ تسريحاً بإحسان، إلا أنه لم يقرأ به أحدٌ.

قوله: «أَنْ تَأْخُذُوا» أن وما في حيزها في محلِّ رفعٍ على أنه فاعلٌ يَحِلُّ، أي: ولا يحلُّ لكم أخذُ شيءٍ مما آتيتوهنَّ. و«مما» فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلّق بنفس «تأخذوا»، و«من» على هذا لابتداء الغاية. والثاني: أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «شيئاً» قدّمت عليه، لأنها لو تأخرت عنه لكانت وصفاً. و«من» على هذا للتبعيض. و«ما» موصولة، والعائدُ محذوفٌ، تقديره: من الذي آتيتوهنَّ إياه. وقد تقدّم الإشكالُ والجوابُ في حذفِ العائدِ المنصوبِ المنفصلِ عند قوله تعالى «وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ»^(١)، وهذا مثله فليُتفتت إليه.

و«أتى» يتعدى لاثنتين أولهما «هنَّ» والثاني هو العائدُ المحذوفُ. و«شيئاً» مفعولٌ به ناصبه «تأخذوا». ويجوزُ أن يكون مصدرأً أي: شيئاً من الأخذ. والوجهان منقولان في قوله: «لَا تُظَلِّمَنَّ أَنْفُسَ شَيْئاً»^(٢).

قوله: «إِلَّا أَنْ يَخَافَا» هذا استثناءٌ مفرغٌ، وفي «أَنْ يَخَافَا» وجهان، أحدهما: أنه في محلِّ نصبٍ على أنه مفعولٌ من أجله، فيكون مستثنى من

(١) الآية ٣ من البقرة.

(٢) الآية ٥٤ من يس.

- البقرة -

ذلك العامّ المحذوف، والتقديرُ: ولا يَحِلُّ لكم أن تأخذوا بسبب من الأسباب إلا بسببِ خوفٍ عدم إقامة حدودِ الله، وحُذِفَ حرفُ العلةِ لاستكمالِ شروطِ النصب، لا سيما مع «أنّ»، ولا يجيء هنا خلافُ الخليل وسيبويه^(١): أهى في موضعِ نصبٍ أو جرٍّ بعد حَذْفِ اللام، بل هي في محلِّ نصبٍ فقط، لأنَّ هذا المصدرَ لو صرَّحَ به لُنصِبَ وهذا قد نصَّ عليه النحويون، أعني كونَ أنّ وما بعدها في محلِّ نصبٍ بلا خلافٍ إذا وقعتْ موقعَ المفعولِ له.

والثاني: أنه في محلِّ نصبٍ على الحالِ فيكونُ مستثنىً من العامِّ أيضاً تقديرُه: ولا يَحِلُّ لكم في كلِّ حالٍ من الأحوالِ إلا في حالِ خوفٍ ألاّ يقيما / حدودَ الله. قال أبو البقاء^(٢): والتقديرُ: إلا خائفين، وفيه حَذْفُ مضافٍ تقديرُه: [١/٩٠] ولا يَحِلُّ أنّ تأخذوا على كلِّ حالٍ أو في كلِّ حالٍ إلا في حالِ الخوفِ. والوجهُ الأولُ أحسنُ وذلك أنّ «أنّ» وما في حيزها مؤولةٌ بمصدرٍ، وذلك المصدرُ واقعٌ موقعَ اسمِ الفاعلِ المنصوبِ على الحالِ، والمصدرُ لا يطرُدُ وقوعه حالاً فكيف بما هو في تأويله!! وأيضاً فقد نصَّ سيبويه^(٣) على أنّ «أنّ» المصدرية لا تقع موقعَ الحالِ.

والألفُ في قوله «يخافا» و«يقيما» عائدة^(٤) على صنفِي الزوجين. وهذا الكلامُ فيه التفاتٌ، إذ لو جرى على نَسَقِ الكلامِ لقليل: «إلا أنّ تخافوا ألاّ تقيموا بتاءِ الخطابِ للجماعةِ، وقد قرأها كذلك عبد الله^(٥)، ورُوي عنه أيضاً بياءِ الغيبةِ وهو التفاتٌ أيضاً.

(١) انظر: الكتاب ١/١٧.

(٢) الاملاء ١/٩٦.

(٣) الكتاب ١/١٩٥.

(٤) الأصل: عائد وهو سهو.

(٥) البحر ٢/١٩٧.

والقراءةُ في «يخافا» بفتح الياءِ واضحةٌ، وقراها حمزة^(١) بضميها على البناء للمفعول. وقد استشكلها جماعة وطعن فيها آخرون لعدم معرفتهم بلسان العرب. وقد ذكروا فيها توجيهاتٍ كثيرةً. أحسنها أن يكون «أن يقيما» بدلاً من الضمير في «يخافا» لأنه يحلُّ محلَّه، تقديرُه: إلا أن يُخافَ عدمُ إقامتهما حدودَ الله، وهذا من بدلِ الاشتمالِ كقولك: «الزيدان أعجباني علمُهما»، وكان الأصلُ: إلا أن يخاف الولاةُ الزوجين ألا يقيما حدودَ الله، فحذفِ الفاعلُ الذي هو «الولاةُ» للدلالةِ عليه، وقامَ ضميرُ الزوجين مقامَ الفاعلِ، وبقيت «أن» وما بعدها في محلِّ رفعٍ بدلاً كما تقدّمَ تقريرُه.

وقد خرّجه ابن عطية^(٢) على أن «خاف» يتعدى إلى مفعولين كاستغفر، يعني إلى أحدهما بنفسه وإلى الآخر بحرف الجرِّ، وجعل الألف هي المفعول الأول قامت مقامَ الفاعلِ، وأن وما في حيزها هي الثاني، وجعل «أن» في محلِّ جرِّ عند سيبويه والكسائي. وقد ردَّ عليه الشيخ^(٣) هذا التخريج بأن «خاف» لا يتعدى لاثنين، ولم يعدّه النحويون حين عدّوا ما يتعدى لاثنين، ولأنَّ المنصوبَ الثاني بعده في قولك: «خِفْتُ زيداَ ضربه»، إنما هو بدلٌ لا مفعولَ به، فليس هو كالثاني في «استغفرت الله ذنباً»، وبأن نسبة كَوْن «أن» في محلِّ جرِّ عند سيبويه^(٤) ليس بصحيح، بل مذهبه أنها في محلِّ نصبٍ وتبعه الفراء^(٥)، ومذهب الخليل أنها في محلِّ جرِّ، وتبعه الكسائي. وهذا قد تقدّمَ غيرَ مرةٍ.

(١) السبعة ١٨٣؛ الكشف ٢٩٤/١.

(٢) المحرر ١٩٩/٢.

(٣) البحر ١٩٧/٢.

(٤) الكتاب ١٧/١.

(٥) معاني القرآن ١٤٨/١؛ ٢٣٨/٢.

- البقرة -

وقال غيره كقوله، إلا أنه قدّر حرف الجرّ «على» والتقدير: إلا أن يخاف
الولاء الزوجين على الأقيما، فبني للمفعول، فقام ضمير الزوجين مقام
الفاعل، وحذف حرف الجر من «أن»، فجاء فيه الخلاف المتقدم بين سيويه
والخليل.

وهذا الذي قاله ابن عطية سبّه إليه أبو علي^(١)، إلا أنه لم ينظره
بـ «استغفر».

وقد استشكل هذا القراءة قوم وطعن عليها آخرون، لا علم لهم بذلك،
فقال النحاس^(٢): «لا أعلم في اختيار حمزة أبعَد من هذا الحرف، لأنه
لا يُوجبه الإعراب ولا اللفظ ولا المعنى: أما الإعراب فلأن ابن مسعود قرأ «إلا
أن تخافوا ألا يقيموا» فهذا إذا ردّ في العربية لما لم يُسمّ فاعله كان ينبغي أن
يُقال: «إلا أن يخاف». وأما اللفظ: فإن كان على لفظ «يخافا» وجب أن
يقال: فإن خيف، وإن كان على لفظ «خفتُم» وجب أن يقال: إلا أن
تخافوا^(٣). وأما المعنى: فاستبعد أن يُقال: «ولا يحلّ لكم أن تأخذوا مما
آتيتموهنّ شيئاً إلا أن يخاف غيركم، ولم يقلّ تعالى: ولا جناح عليكم أن
تأخذوا له منها فدية، فيكون الخلع إلى السلطان والقرض أن الخلع لا يحتاج
إلى السلطان».

وقد ردّ الناس على النحاس: أمّا ما ذكره من حيث الإعراب فلا يلزم
حمزة ما قرأ به عبدالله. وأمّا من حيث اللفظ فإنه من باب الالتفات كما قدّمته

(١) الحجة (خ) ٢٩٨/٢.

(٢) إعراب القرآن ١/٢٦٥.

(٣) يعني بذلك أنه يجب أن تكون هناك مطابقة للفعلين الواردين في الآية، فإن راعينا الأول
يخافا نقول: خيف على المبني للمجهول أيضاً، وإن راعينا الثاني خفتم نقول: تخافوا،
والآية عنده لم تجر على هذه المطابقة.

- البقرة -

أولاً، وَيَلْزَمُ النّحاسَ أنه كان ينبغي على قراءة غير حمزة أن يَقْرَأَ: «فإن خافاً»، وإنما هو في القراءتين من الالتفاتِ المستحسنِ في العربية. وأما من حيث المعنى فلأنّ الولاةَ والحكامَ هم الأصلُ في رفعِ التظالمِ بين الناسِ وهم الأمرُ بالأخذِ والإيتاءِ.

ووجهُ الفراء^(١) قراءة حمزة بأنه اعتبرَ قراءةَ عبدالله «إلا أن تخافوا». وخطأه الفارسي^(٢) وقال: «لم يُصِبْ، لأنّ الخوفَ في قراءة عبدالله واقعٌ على «أن»، وفي قراءة حمزة واقعٌ على الرجلِ والمرأة». وهذا الذي خطأ به القراء ليس بشيء، لأنّ معنى قراءة عبدالله: «إلا أن تخافوهما، أي الأولياء»^(٣) الزوجينِ ألا يُقيما، فالخوفُ واقعٌ على «أن» وكذلك هي في قراءة حمزة: الخوفُ واقعٌ عليها أيضاً بأحدِ الطريقتينِ المتقدمتينِ: إمّا على كونها بدلاً من ضميرِ الزوجينِ كما تقدّمَ تقريره، وإمّا على حذفِ حرفِ الجرِّ وهو «على».

والخوفُ هنا فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه على بابِه من الحذرِ والحشيّة، فتكونُ «أن» في قراءة غير حمزة في محلِّ جرٍّ أو نصبٍ على حسبِ الخلافِ فيها بعدَ حذفِ حرفِ الجرِّ، إذ الأصلُ: مِنْ أَلَّا يُقيما، أو في محلِّ نصبٍ فقط على تعدية الفعلِ إليها بنفسه كأنه قيل: «إلا أن يحذراً عدم إقامة حدودِ الله». والثاني: أنه بمعنى الغلمِ وهو قولُ أبي عبيدة، وأنشد^(٤):

٩٧٥ - فقلتُ لهم خافوا بألفي مُدَجِّجٍ سرّاتهمُ في الفارسيّ المُسرِّدِ
ومنه أيضاً^(٥):

(١) معاني القرآن ١/١٤٦.

(٢) الحجة (خ) ٢/٢٩٩.

(٣) فيكون أصل العبارة: «إلا أن يخاف الأولياء من (على) الزوجين».

(٤) تقدم برقم ٤٣١، وانظر: مجاز القرآن ١/٧٤.

(٥) تقدم برقم ٨٣٠.

- البقرة -

[٩٠/ب] ٩٧٦ - ولا تَدْفِنْتَنِي فِي الْفَلَاةِ فَإِنِّي أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ أَلَّا أُذَوَّقَهَا /

ولذلك رُفِعَ الفعلُ بعدَ أَنْ، وهذا لا يَصِحُّ في الآيةِ لظهورِ النصبِ. وأمَّا البيتُ فالمشهورُ في روايتهِ «فقلتُ لهم ظُنُّوا بِالْفَيِّ». والثالثُ: الظنُّ، قاله الفراء^(١)، ويؤيِّده قراءةُ أَبِي: «إِلَّا أَنْ يَظُنُّا» وأنشد^(٢):

٩٧٧ - أَنَانِي كَلَامٌ مِنْ نُصَيْبٍ يَقُولُهُ وَمَا خِيفْتُ يَا سَلَامٌ أَنَّكَ عَائِبِي

وعلى هذينِ الوجهينِ فتكونُ «أَنَّ» وما في حيزِها سادةً مَسَدَّ المفعولينِ عندِ سيبويه ومَسَدَّ الأولِ والثاني محذوف عندِ الأخفش كما تقدَّم تقريرُهُ غيرَ مرة^(٣)، والأولُ هو الصحيحُ، وذلكُ أَنَّ «خَافَ» مِنْ أفعالِ التوقُّعِ، وقد يميلُ فيه الظنُّ إلى أَحَدِ الجائِزَيْنِ، ولذلك قال الراغب^(٤): «الخوفُ يُقالُ لِمَا فيه رجاءٌ ما، ولذلك لا يُقالُ: خِيفْتُ أَلَّا أَقْدِرُ عَلَى طُلُوعِ السَّمَاءِ أَوْ نَسْفِ الْجِبَالِ».

وأصلُ يُقيما: يُقوما، فُنُقِلَتْ كسرةُ الواوِ إلى الساكنِ قبلِها، ثم قُلِبَتْ الواوُ ياءً لسكونِها بعدَ كسرةٍ، وقد تقدَّم تقريرُهُ في قولِهِ: «الصرراطُ المستقيم»^(٥) وزعم بعضهم أَنَّ قولَهُ: «ولا يَجِلُّ لَكُمْ» معترضٌ بين قولِهِ: «الطلاقُ مرتان» وبين قولِهِ: «فإنَّ طَلَّقَهَا فلا تَحِلُّ لَهُ من بعدُ» وفيهِ بُعدٌ.

قولُهُ: «فلا جُنَاحَ عليهما» «لا» واسمُها وخبرُها. وقولُهُ: «فيما أَفْتَدَتْ بِهِ» متعلِّقٌ بالاستقرارِ الذي تضمَّنَهُ الخبرُ وهو: «عَلَيْهِمَا». ولا جائِزُ أن يكونَ

(١) معاني القرآن ١/١٤٦.

(٢) البيت لأبي الغول الطهوي، وهو في النوادر ٤٦؛ والفراء ١/١٤٦؛ والطبري ٥٥٠/٤؛ والبحر ٣/٢٤١.

(٣) انظر: إعرابه للآية ٢٦ من البقرة.

(٤) المفردات ١٩٦.

(٥) الآية ٥ من الفاتحة.

- البقرة -

«عليهما» متعلقاً بـ «جَنَاح»، و«فيما افتَدَتْ» الخبر، لأنه حينئذ يكون مُطَوَّلًا، والمُطَوَّلُ مُعْرَبٌ، وهذا - كما رأيت - مبني.

والضميرُ في «عليهما» عائِدٌ على الزوجين، أي لا جَنَاحَ على الزوج فيما أَخَذَ، ولا على المرأة فيما أَعْطَتْ. وقال الفراء^(١): «إنما يعودُ على الزوج فقط، وإنما أعادَهُ مُثْنَى والمرادُ واحدٌ كقوله تعالى: «يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ»^(٢) «نَسِيًا حَوْتَهُمَا»^(٣) وقوله: ^(٤)

٩٧٨ - فَإِنْ تَزَجَّرَانِي يَا بَنَ عَفَّانَ أَنْزَجِرُ وَإِنْ تَدْعَانِي أَحْمَ عِرْضًا مُمْنَعًا

وإنما يخرجُ من الملح، والناسي يُوشَعُ وحده، والمنادى واحدٌ في قوله: «يا بَنَ عَفَّانَ». و«ما» بمعنى الذي أو نكرةٌ موصوفة، ولا جائزٌ أن تكونَ مصدريةً لَعَوْدِ الضميرِ مِنْ «به» عليها، إلا على رأيٍ مَنْ يجعلُ المصدريةَ اسماً كالأخفش وابنِ السراج^(٥) و[مَنْ] تابَعهما.

قوله: «تلك حدودُ اللَّهِ» مبتدأٌ وخبرٌ، والمشارُ إليه جميعُ الآياتِ من قوله: «وَلَا تَنْكُحُوا الْمُشْرَكَاتِ» إلى هنا.

وقوله: «فَلَا تَعْتَدُوها» أصله: تَعْتَدِيوها، فاستثقلتِ الضمةُ على الياءِ؛ فَحُذِفَتْ فَسَكَنَتِ الياءُ وبعدها واوُ الضميرِ ساكنةٌ، فَحُذِفَتِ الياءُ لالتقاءِ الساكنين، وَضُمَّ ما قَبْلَ الواوِ لِتَصِحِّحِ^(٥)، ووزنُ الكَلِمَةِ: تَفْتَعُوها.

(١) معاني القرآن ١٤٧/١.

(٢) الآية ٢٢ من الرحمن.

(٣) الآية ٦١ من الكهف.

(٤) البيت لسويد بن كراع، وهو في الصحابي ١٨٦؛ وشرح شواهد الشافية ٤٨٤؛ وإملاء العكبري ٢٤٢/٢.

(٥) الأصول ١٦١/١.

(٦) أي لتصح الواو، وإلا قلبت ياء لسكونها بعد كسر.

- البقرة -

قوله: «وَمَنْ يَتَعَدَّ» «مَنْ» شرطية في محل رفع بالابتداء، وفي خبرها الخلاف المتقدم.

وقوله: «فأولئك» جوابها. ولا جائز أن تكون موصولة، والفاء زائدة في الخبر لظهور عملها الجزم فيما بعدها. و«هم» من قوله: «فأولئك هم» يحتمل ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون فصلاً. والثاني: أن يكون بدلاً و«الظالمون» على هذين خبر «أولئك» والإخبار بمفرد. والثالث: أن يكون مبتدأ ثانياً، و«الظالمون» خبره، والجملة خبر «أولئك»، والإخبار على هذا بجملة. ولا يخفى ما في هذه الجملة من التأكيد من حيث الإتيان باسم الإشارة للبعد وتوسط الفصل والتعريف باللام في «الظالمون» أي: المبالغون في الظلم. وحمل أولاً على لفظ «مَنْ» فأفرد في قوله «يتعدّ»، وعلى معناها ثانياً فجمع في قوله: «فأولئك هم الظالمون».

آ. (٢٣٠) قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدُ﴾: أي: من بعد الطلاق الثالث، فلما قطعت «بعد» عن الإضافة بُيِّنَتْ على الضمِّ لِمَا تَقَدَّمَ تقريره. و«له» و«مَنْ بعد» و«حتى» ثلاثها متعلقة بـ«يحلُّ». ومعنى «مِنْ» ابتداء الغاية واللام للتبليغ، وحتى للتعليل، كذا قال الشيخ^(١)، والظاهر أنها للغاية، لأنَّ المعنى على ذلك، أي: يمتدُّ عدم التحليل له إلى أن تنكح زوجاً غيره، فإذا طلقها وانقضت عدتها منه حلتَّ للأول المطلق ثلاثاً، ويدلُّ على هذا الحذف فحوى الكلام.

و«غيره» صفة لـ«زوجاً»، وإن كان نكرة، لأنَّ «غير» وأخواتها لا تتعرَّفُ بالإضافة لكونها في قوة اسمِ الفاعلِ العاملِ^(٢). و«زوجاً» هل هو للتقيد

(١) ليس في البحر هذا القول.

(٢) أي كالإضافة اللفظية غير المحضة فتكون نكرة.

- البقرة -

أو للتوطئة؟ وينبغي على ذلك فائدة، وهي أنه إن كان للتقييد: فلو كانت المرأة أمةً وطلَّقها زوجها ثلاثاً ووطئها سيدها لم تحلُّ للأول لأنه ليس بزوج، وإن كانت للتوطئة حلت، لأنَّ ذَكَرَ الزوج كالمُتَعَمَّرِ، كأنه قيل: حتى تنكح غيره، وإنما أتى بلفظ «زَوْجٍ» لأنه الغالب.

قوله: «فإن طَلَّقَهَا الضميرُ المرفوعُ عائدٌ على «زوجاً» النكرة، أي: فإن طَلَّقَهَا ذلك الزوجُ الثاني، وأتى بلفظ «إن» الشرطية دون «إذا» تنبيهاً أن طلاقه يجب أن يكون باختياره من غير أن يُشترط عليه ذلك، لأنَّ «إذا» للمحقق وقوعه و«إن» للمبهم وقوعه أو المتحقق وقوعه، المبهم زمان وقوعه، نحو قوله تعالى: «أفإن مت فهم الخالدون»^(١).

قوله: «عليهما» الضميرُ في «عليهما» يجوزُ أن يعودَ على المرأة والزوج الأولِ المُطَلَّقِ ثلاثاً، أي: فإن طَلَّقَهَا الثاني وانقَضَتْ عِدَّتُهَا منه فلا جناحَ على الزوجِ المُطَلَّقِ ثلاثاً ولا عليها أن يترجعاً. ويجوزُ أن يعودَ عليها وعلى الزوج الثاني، أي: فلا جناحَ على المرأة ولا على الزوج الثاني أن يترجعاً ما دامت عِدَّتُهَا باقيةً، وعلى هذا فلا يُحتَاجُ إلى حذفِ تلك الجملةِ المقدَّرة وهي «وانقَضَتْ عِدَّتُهَا» وتكون الآيةُ قد أفادت حكمين، أحدهما: أنها لا تحلُّ للأول إلا بعد أن تتزوجَ بغيره، والثاني: أنه يجوزُ أن يراجعها الثاني ما دامت عِدَّتُهَا منه باقيةً، ويكون ذلك دفعاً لوهم من يتوهم أنها إذا نكحت غير الأول حلت للأول فقط ولم يكن للثاني عليها رجعةٌ.

قوله: «أن يترجعاً» أي: في أن، ففي محلِّها القولان المشهوران، و«عليهما» خبرُ «لا»، و«في أن» متعلِّقٌ بالاستقرار، وقد تقدَّم أنه لا يجوزُ أن يكون «عليهما» متعلقاً بـ«ب» جناح، والجارُّ الخبر، لما يلزم من تنوين اسم «لا»، لأنه حينئذ يكون مُطَوَّلًا.

(١) الآية ٣٤ من الأنبياء

- البقرة -

قوله: «إِنْ ظَنَّ» شرطُ جوابه محذوفٌ عند سيبويه^(١) لدلالة ما قبله عليه، ومتقدّم عند الكوفيين وأبي زيد. والظنُّ هنا على بابِه من ترجيح أحدِ الجانبين، وهو مُقوٌّ أن الخوفَ المتقدّمَ بمعنى الظنِّ. وزعم أبو عبيدة^(٢) وغيره أنه بمعنى اليقين، وضَعَفَ هذا القولُ الزمخشري^(٣) لوجهين، أحدهما من جهة اللفظ وهو أنّ «أَنَّ» الناصبة لا يعمل فيها يقينٌ، وإنما ذلك للمشدّدة والمخففة منها، لا تقول: عَلِمْتُ أَنْ يقومَ زيدٌ /، إنما تقول: عَلِمْتُ أَنْ يقومَ زيدٌ. والثاني من جهة المعنى: فإنَّ الإنسانَ لا يتيقنُ ما في الغدِ وإنما يظنُّه ظناً.

قال الشيخ^(٤): «أما ما ذكره من أنه لا يقال: «علمت أن يقوم زيد» فقد ذكره^(٥) غيره مثل الفارسي وغيره، إلا أن سيبويه^(٦) أجاز: «ما علمت إلا أن يقوم زيد» فظاهرُ هذا الرّدُّ على الفارسي. قال بعضهم: الجمعُ بينهما أنّ «عَلِمَ» قد يُرادُ بها الظنُّ القويُّ كقوله: «فإنَّ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ»^(٧) وقوله: «^(٨) ٩٧٩ - وأعلم علمَ حقِّ غيرِ ظنِّ وتَقوى اللّه من خير العتادِ فقوله: «علمَ حق» يُفهمُ منه أنه قد يكونُ علمٌ غيرِ حق، وكذا قوله «غيرِ ظنِّ» يُفهمُ [منه] أنه قد يكونُ علمٌ بمعنى الظن. وممّا يدلُّ على أن «عَلِمَ» التي بمعنى «ظنِّ» تعملُ في «أَنَّ» الناصبة قولُ جرير: ^(٩)

(١) الكتاب ٤٤٨/١.

(٢) المجاز ٧٤/١.

(٣) الكشاف ٣٦٨/١؛ وانظر: مجاز القرآن ٧٤/١.

(٤) البحر ٢٠٣/١.

(٥) أي: منعه وذكره بعدم جوازه.

(٦) الكتاب ٣٦٨/١.

(٧) الآية ١٠ من الممتحنة.

(٨) لم أهدت إلى قائله وهو في البحر ٢٠٣/٢.

(٩) ديوانه ٢٦١ من قصيدة رائية (بش)؛ والبحر ٢٠٤/٢؛ والأشموني ٣٨٢/٣؛ والهمع

٢٢/٢؛ والدرر ٢/٢.

٩٨٠ - نَرْضَىٰ عَنِ النَّاسِ إِنْ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا أَنْ لَا يَدَانِيْنَا مِنْ خَلْقِهِ أَحَدٌ

ثم قال الشيخ: «وَبَيَّنْتُ بِقَوْلِ جَرِيرٍ وَتَجْوِيزِ سَيُوبِيهِ أَنْ «عَلِمَ» تَعْمَلُ فِي «أَنَّ» النَّاصِبَةِ، فَلَيْسَ بِوَهْمٍ مِنْ طَرِيقِ اللَّفْظِ كَمَا ذَكَرَهُ الرَّمَخَشَرِيُّ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: «لَأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَعْلَمُ مَا فِي الْغَدِ» فَلَيْسَ كَمَا ذَكَرَ، بَلِ الْإِنْسَانُ يَعْلَمُ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً وَاقِعَةً فِي الْغَدِ وَيَجْزِمُ بِهَا» وَهَذَا الرَّدُّ مِنَ الشَّيْخِ عَجِيبٌ جَدًّا، كَيْفَ يُقَالُ فِي الْآيَةِ: إِنَّ الظَّنَّ بِمَعْنَى الْيَقِينِ، ثُمَّ يَجْعَلُ الْيَقِينَ بِمَعْنَى الظَّنِّ الْمَسْوُوعِ لِعَمَلِهِ فِي «أَنَّ» النَّاصِبَةِ. وَقَوْلُهُ «لَأَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَجْزِمُ بِأَشْيَاءَ فِي الْغَدِ» مُسَلِّمٌ، لَكِنْ لَيْسَ هَذَا مِنْهَا.

وقوله: «أَنَّ يُقِيمَا» إِمَّا سَادُّ مَسَدِّ الْمَفْعُولَيْنِ، أَوِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي مَحذُوفٌ، عَلَى حَسَبِ الْمَذْهَبَيْنِ الْمُتَقَدِّمِينَ^(١).

قوله: «يُبَيِّنُهَا» فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ وَجِهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَيْرًا بَعْدَ خَيْرٍ، عِنْدَ مَنْ يَرَى ذَلِكَ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ، وَصَاحِبُهَا «حُدُودُ اللَّهِ» وَالْعَامِلُ فِيهَا اسْمُ الْإِشَارَةِ وَقُرِئَ: «نُبَيِّنُهَا» بِالنُّونِ، وَيُرْوَى عَنْ عَاصِمٍ^(٢)، عَلَى الْإِلْتِفَاتِ مِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى التَّكْلِيمِ لِلتَّعْظِيمِ. وَ«لِقَوْمٍ» مُتَعَلِّقٌ بِهِ. وَ«يَعْلَمُونَ» فِي مَحَلِّ خَفْضٍ صِفَةً لِقَوْمٍ. وَخَصَّ الْعُلَمَاءَ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُمْ هُمُ الْمُتَتَفَعُونَ بِالْبَيَانِ دُونَ غَيْرِهِمْ.

آ. (٢٣١) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمْ﴾: شَرْطُ جَوَابِهِ «فَأَمْسِكُوهُنَّ»، وَقَوْلُهُ: «فَبَلَّغْنَ» عَطْفٌ عَلَى فِعْلِ الشَّرْطِ. وَالْبَلُوغُ: الْوَصُولُ إِلَى الشَّيْءِ: بَلَّغَهُ يَبْلُغُهُ بُلُوغًا، قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ: (٣)

(١) انظر: إعرابه للآية ٢٦ من البقرة.

(٢) السبعة ١٨٣ في رواية المفضل عنه.

(٣) ديوانه ٩٣؛ والبحر ٢٠٦/٢. والمجر: الجيش العظيم، غلان الأنيعم: نبات هذا الوادي.

- البقرة -

٩٨١ - وَمَجْرٍ كَغَلَانِ الْأُنَيْعِمِ بِالْبَلْغِ دِيَارَ الْعَدُوِّ ذِي زُهَائٍ وَأَرْكَانٍ
ومنه: الْبُلْغَةُ وَالْبَلَاغُ اسْمٌ لِمَا يُتَلَبَّغُ بِهِ.

قوله: «بمعروف» في محلِّ نصبٍ على الحال، وصاحبُها: إمَّا الفاعلُ
أي: مصاحبين للمعروف، أو المفعولُ أي: مصاحباتٍ للمعروف.

قوله: «ضِرَاراً» فيه وجهان، أظهرهما أنه مفعولٌ من أَجَلِه أي: لأجلِ
الضَّرَارِ. والثاني: أنه مصدرٌ في موضعِ الحالِ أي: حالٌ كونكم مُضَارِّين
لهنَّ.

قوله: «وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ» أدغم أبو الحارث^(١) عن الكسائي اللامَ في
الذالِ إذا كان الفعلُ مجزوماً كهذه الآية، وهي في سبعةِ مواضعٍ في القرآن:
«وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ»^(٢) في موضعين، «وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنْ
اللَّهِ فِي شَيْءٍ»^(٣)، «وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عَدَوَاناً وظُلماً»^(٤)، «وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ
مَرْضَاتِ اللَّهِ»^(٥)، «وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً»^(٦)، «وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ
هُمْ الْخَاسِرُونَ»^(٧). وجزاز لتقاربِ مَخْرَجَيْهِمَا واشترَاكَيْهِمَا في الانفتاحِ
والاستفحالِ والجَهْرِ. وَتَحَرَّزَ من غيرِ المجزومِ نحو: يَفْعَلْ ذَلِكَ. وقد طَعَنَ قومٌ
على هذه الرواية فقالوا: لا تَصِحُّ عن الكسائي لأنها تخالفُ أصوله، وهذا غيرُ
صوابٍ.

(١) الليث بن خالد البغدادي، عرض على الكسائي، وروى عنه سلمة بن عاصم، توفي
سنة ٢٤٠. طبقات القراء ٣٤/٢. وانظر: السبعة ١٢٣.

(٢) الآية ٢٣١ من البقرة، وليس ثمة غيره.

(٣) الآية ٢٨ من آل عمران.

(٤) الآية ٣٠ من النساء.

(٥) الآية ١١٤ من النساء.

(٦) الآية ٦٨ من الفرقان.

(٧) الآية ٩ من المنافقون.

- البقرة -

قوله: «لتعْتدُوا» هذه لَامُ العلة، وأجاز أبوالبقاء^(١): أن تكونَ لَامُ العاقبة، أي: الصيرورة، وفي متعلِّقها وجهان، أحدهما: أنه «لا تُمَسِّكُوهُنَّ». والثاني: أنه المصدرُ إن قلنا إنه حال، وإن قلنا إنه مفعولٌ من أجله تعلَّقتَ به فقط، وتكونُ علةٌ للعلة، كما تقول: «ضربت ابني تأديباً ليتنفَع»، فالتأديبُ علةٌ للضربِ والانتفاعُ علةٌ للتأديب. ولا يجوز أن تتعلَّقَ والحالةُ هذه بـ «لا تُمَسِّكُوهُنَّ»^(٢). و«تَعْتَدُوا» منصوبٌ بإضمارِ «أن» وهي وما بعدها في محلِّ جرٍ بهذه اللام، كما تقدَّم تقريره غيرَ مرة. وأصل «تَعْتَدُوا» تَعْتَدِيُوا، فأعلَّ كظائرِه، ولا يخفى ذلك فَمَا تقدَّم.

قوله: «عليكم» يجوزُ فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلَّقَ بنفسِ «النعمة» إن أريدَ بها الإِنعامُ، لأنها اسمُ مصدرِ كُنيت من أنبئت، ولا تمنع تاءُ التأنيت من عملِ هذا المصدرِ لأنه مبنيٌّ عليها كقوله^(٣):

٩٨٢ - فلولا رجاءُ النصرِ منك ورهبةٌ عقابك قد كانوا لنا كالمواردِ

فأعمل «رهبةً» في «عقابك»، وإنما المحذُور أن يعملَ المصدرُ الذي لا يُبنى عليها نحو: ضربٌ وضربةٌ، ولذلك اعتذر الناس عن قوله: ^(٤)

٩٨٣ - يُحايي به الجلدُ الذي هو حازمٌ بضربةٍ كَفَّيهِ المَلَأَ وهو رَاكِبٌ

بأنَّ المَلَأَ وهو السرابُ منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ لا بضربةٍ. والثاني: أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ، على أنه حالٌ من «نعمة» إن أريدَ بها المُنعمُ به، فعلى الأولِ

(١) الإملاء ٩٦/١.

(٢) بعده بياض بقدر سطرٍ واحدٍ في كل النسخ.

(٣) لم أهدت إلى قائله وهو في الكتاب ٩٧/١؛ والبحر ٢٤٥/٢.

(٤) لم أهدت إلى قائله وهو في المساعد على تسهيل الفوائد ٢٢٨/٢؛ وحاشية الشيخ يس

٣١٦/١؛ والعيني ٥٢٧/٣؛ واللمع ٩٢/٢؛ والدرر ١٢٢/٢. والرواية المشهورة

«نفس راکب». ويحايي: يحيي. والملا: التراب، والضمير في «به» يعود على الماء.

- البقرة -

تكون الجلالة في محل رفع، لأن المصدر رافع لها تقديراً إذ هي فاعلة به وعلى الثاني في محل جر لفظاً وتقديراً.

قوله: «وما أنزل عليكم» يجوز في «ما» وجهان، أحدهما: أن تكون في محل نصب عطفاً على «نعمة» أي اذكروا نعمته والمُنزَّل عليكم، فعلى هذا يكون قوله «يَعْظُكُمْ» حالاً، وفي صاحبها ثلاثة أوجه، أحدها: أنه الفاعل في «أنزل» وهو اسمُ الله تعالى، أي: أنزله واعظاً به لكم. والثاني: أنه «ما» الموصولة، والعامل في الحال اذكروا. والثالث: أنه العائد على «ما» المحذوف، أي: وما أنزله موعوظاً به، فالعامل في الحال على هذا القول وعلى القول الأول أنزل.

والثاني من وجهي «ما» أن تكون في محل رفع بالابتداء، ويكون «يَعْظُكُمْ» على هذا في محل رفع خبراً لهذا المبتدأ، أي: والمُنزَّل عليكم موعوظٌ به. وأول الوجهين أقوى وأحسن.

قوله: «عليكم» متعلقٌ بـ «أنزل». و«من الكتاب» متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه حالٌ، وفي صاحبه وجهان، أحدهما: أنه «ما» الموصولة. والثاني: أنه عائدها المحذوف، إذ التقدير: أنزله في حال كونه من الكتاب. و«مِنْ» يجوز أن تكون تبعية وأن / تكون لبيان الجنس عند مَنْ يرى ذلك. والضمير في [ب/٩١] «به» يعودُ على «ما» الموصولة.

آ. (٢٣٢) قوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمْ﴾: الآية. كالتي قبلها، إلا أن الخطاب في «طَلَّقْتُمْ» للأزواج، وفي «فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ» للأولياء. وقيل: الخطابُ فيهما للأولياء وفيه بُعدٌ من حيث إنَّ الطلاق لا يُنسبُ إليهم إلا بمجازٍ بعيد، وهو أن جعلَ تَسْبِيهُمُ في الطلاق طلاقاً. وقيل: الخطابُ فيهما للأزواج ونُسِبَ العَضْلُ إليهم، لأنهم كذلك كانوا يفعلون، يُطَلِّقُونَ ويَأْبُونَ أن تزوج المرأة بعدهم ظلماً وقهراً.

- البيقرة -

قوله: «أزواجهن» مجازٌ لأنه إن أُريدَ المطلَّقون فتسميتُهم بذلك اعتباراً بما كانوا عليه، وإن أُريدَ بهم غيرُهم ممَّن يُردَّن تزويجهم^(١) فباعتبار ما يؤولون إليه. والفاء [في] فلا تَعْضُلُوهُنَّ جوابٌ «إذا».

والعَضْلُ قيل: المنعُ، ومنه: «عَضَلَ أُمَّتَهُ» منعها من التزوُّج يَعْضُلُهَا بكسر العين وضمِّها، قال ابن هرزمز: (٢)

٩٨٤ - وإنَّ قصائدي لك فاصطِنِني كرائمُ قد عُضِلْنَ عن النِّكاحِ وقال (٣):

٩٨٥ - ونحنُ عَضَلْنَا بالرماحِ نساءنا وما فيكمُ عن حُرْمَةِ اللَّهِ عَاضِلٌ ومنه: «دجاجةٌ مُعْضِلٌ» أي: احتبسَ بيضها. وقيل: أصله الضيقُ، قال أوس (٤):

٩٨٦ - ترى الأرضَ منَّا بالفضاءِ مريضَةً مُعْضَلَةً منا بجيشِ عَرْمَرَمٍ أي: ضيقةٌ بهم، وَعَضَلَتِ المرأةُ أي: نَسَبَ ولدها في بطنها، وداءُ عُضالٍ أي: ضيقُ العلاجِ، وقالت ليلي الأخيلية (٥):

٩٨٧ - شفاها من الداءِ العُضالِ الذي بها غلامٌ إذا هَزَّ القناةَ شفاها والمُعْضِلاتُ: المُشكلاتُ لضيِّقَ فهُمها، قال الشافعي (٦):

٩٨٨ - إذا المُعْضِلاتُ تصدَّيْنِني كَشَفْتُ حقائقها بالنظرِ

(١) أي: أن يتزوجنه.

(٢) شواهد الكشاف ٣٥٨/٤.

(٣) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٢٠٦/٢.

(٤) ديوان أوس بن حجر ١٢١، اللسان: مرض.

(٥) ديوانها ١٢١؛ واللسان: عضل.

(٦) ديوانه ٤٨؛ والبحر ٢٠٦/٢.

- البقرة -

قوله: «أَنْ يَنْكِحَنَّ» فيه وجهان، أحدهما: أنه بدلٌ من الضمير المنصوبِ في «تَعْضُلُوهُنَّ» بدلُ اشتمال، فيكونُ في محلِّ نصب، أي: فلا تَمْنَعُوا نِكَاحَهُنَّ. والثاني: أن يكونَ على إسقاطِ الخافض، وهو إمَّا «مِنْ» أو «عَنْ»، فيكونُ في محلِّ «أَنْ» الوجهانِ المشهوران: أعني مذهبَ سيبويه^(١) ومذهبَ الخليل. و«يَنْكِحَنَّ» مضارعٌ نَكَحَ الثلاثي وكانَ قياسُه أَنْ تُفْتَحَ عينُه لأنَّ لامَه حُرْفٌ حَلَقِيَّةٌ.

قوله: «إِذَا تَرَاضَوْا» في ناصبِ هذا الظرفِ وجهان، أحدهما: «يَنْكِحَنَّ» أي: أَنْ يَنْكِحَنَّ وقتَ التراضي. والثاني: أن يكونَ «تَعْضُلُوهُنَّ» أي: لا تَعْضُلُوهُنَّ وقتَ التراضي، والأولُ أظهرُ. و«إِذَا» هنا متمحضةٌ للظرفية. والضميرُ في «تَرَاضَوْا» يجوزُ أن يعودَ إلى الأولياءِ وللأزواج، وأن يعودَ على الأزواجِ والزوجاتِ، ويكونُ مِنْ تَغْلِيْبِ المذكَرِ على المؤنثِ.

قوله «بَيْنَهُمْ» ظرفٌ مكانٍ مجازي، وناصبُه «تَرَاضَوْا».

قوله «بِالمَعْرُوفِ» فيه أربعةُ أوجهٍ، أحدهما: أنه متعلقٌ بتراضوا، أي: تراضوا بما يَحْسُنُ مِنَ الدِّينِ والمروءة، والثاني: أن يتعلَّقَ بـ «يَنْكِحَنَّ» فيكونُ «يَنْكِحَنَّ» ناصباً للظرفِ، وهو «إِذَا»؛ ولهذا الجارُ أيضاً. والثالث: أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من فاعلِ تراضوا. والرابع: أنه نعتٌ مصدر محذوف، دَلَّ عليه الفعلُ أي: تراضياً كائناً بالمعروف.

قوله: «ذَلِكَ» مبتدأ. و«يُوعِظُ» وما بعده خبره. والمخاطبُ: إمَّا الرسولُ عليه السلام أو كلُّ سامعٍ، ولذلك جيءَ بالكافِ الدالَّةِ على الواحدِ، وإمَّا الجماعةُ وهو الظاهرُ، فيكونُ ذلك بمعنى «ذلكم» ولذلك قال بعده: «منكم».

و«مَنْ كَانَ» في محلِّ رفعٍ لقيامه مقامَ الفاعلِ. وفي «كَانَ» اسمُها يعودُ

(١) الكتاب ١/١٧.

- البقرة -

على «مَنْ»، و «يُؤْمِنُ» في محلِّ نصبٍ خبراً لها، و «منكم»: إمَّا متعلِّقٌ بكانَ عند مَنْ يرى أنها تعملُ في الظرفِ وشبهه، وإمَّا بمحذوفٍ على أنه حالٌ من فاعلِ يُؤْمِنُ. وأتى باسمِ إشارةِ البعيدِ تعظيماً للمشارِ إليه، لأنَّ المشارَ إليه قريبٌ، وهو الحكمُ المذكورُ في العَصَلِ. وألَّفَ «أزكى» عن واو.

وقوله: «لكم» متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لـ «أزكى» فهو في محلِّ رفعٍ. وقوله: «وأظهُرُ» أي: لكم، والمُفَضَّلُ عليه محذوفٌ للعلمِ أي: من العَصَلِ.

آ. (٢٣٣) قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾: كقوله: «والمُطَلَّقاتُ يَبْرِئْنَ»^(١) فَلْيَلْتَفَتْ إليه. والوالدُ والوالدةُ صفتانِ غالبتانِ جاريتانِ مَجْرَى الجوامدِ، ولذلك لم يُدَكَّرْ موصوفهما.

قوله «حَوْلِينَ» منصوبٌ على ظرفِ الزمانِ، ووصفهما بكاملينِ رفعاً للتجوُّزِ، إذ قد يُطَلَّقُ «الحوْلان» على الناقصينِ شهراً وشهرين. والحوْلُ: السنةُ، سُمِّيَتْ لحوْلها، والحوْلُ أيضاً: الحَيْلُ ويقال: لا حوْلَ ولا قوَّةَ، ولا حَيْلَ ولا قوَّةَ.

قوله: «لَمَنْ أَرَادَ» في هذا الجارِّ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه متعلِّقٌ بِرُضِعْنَ، وتكونُ اللامُ للتعليلِ، و «مَنْ» واقعةٌ على الآباءِ، أي: الوالداتِ يُرْضِعْنَ لأجلِ مَنْ أَرَادَ إتمامَ الرضاعةِ من الآباءِ، وهذا نظيرُ قولك: «أرْضَعْتِ فلانةً لفلانٍ ولده». والثاني: أنها للتبيينِ، فتتعلَّقُ بمحذوفٍ، وتكونُ هذه اللامُ كاللامِ في قوله تعالى: «هَيْتَ لَكَ»^(٢)، وفي قولهم: «سُقياً لَكَ». فاللامُ بيانٌ للمدعوِّ له بالسُّقْيِ وللمهَيَّتِ به، وذلك أنه لما ذَكَرَ أنَّ الوالداتِ يُرْضِعْنَ أولادَهُنَّ حولينِ كاملينِ بيَّنَ أنَّ ذلكَ الحكمَ إنما هو لمنْ أَرَادَ أنْ يُتِمَّ الرضاعةَ و «مَنْ» تحتلُّ حينئذٍ أنْ يُرَادَ بها الوالداتُ فقط أو هُنَّ والوالدون معاً، كلُّ

(١) الآية ٢٢٨ من البقرة

(٢) الآية ٢٣ من يوسف

- البقرة -

ذلك محتمل. والثالث: أن هذه اللام خيرٌ لمبتدأ محذوفٍ فتعلّق بمحذوفٍ،
والتقدير: ذلك الحكم لمن أراد. و «من» على هذا تكون للوالدات والوالدين معاً.

قوله: «أَنْ يُتِمَّ الرُّضَاعَةَ» «أَنْ» وما في حيزها في محلّ نصب مفعولاً
بأراد، أي: لمن أراد إتمامها. والجمهور على «يُتِمَّ الرُّضَاعَةَ» بالياء.
المضمومة من «أَتَمَّ» وإعمال أن الناصبة، ونصب «الرُّضَاعَةَ» مفعولاً به
[١/٩٢] /، وفتح رائها. وقرأ^(١) مجاهد والحسن وابن محيصن وأبورجاء: «تُتِمَّ» بفتح
التاء من تَمَّ، «الرضاعة» بالرفع فاعلاً وقرأ أبو حيوه وابن أبي عبيدة كذلك إلا
أنهما كسرا راء «الرضاعة»، وهي لغة كالحضارة والحضارة، والبصريون
يقولون: فتح الراء مع هاء التانيث وكسرهما مع عدم الهاء، والكوفيون يزعمون
العكس. وقرأ مجاهد - ويروى عن ابن عباس - : «أَنْ يُتِمَّ الرُّضَاعَةَ» برفع
«يُتِمَّ» وفيها قولان، أحدهما قول البصريين: أنها «أَنْ» الناصبة أهملت حملاً
على «ما» أختها لاشتراكهما في المصدرية، وأنشدوا على ذلك قوله^(٢):

٩٨٩ - إني زعيمٌ يا نُؤَيْدَ قَعَةٌ إِنْ أَمِنَتْ مِنَ الرُّزَاحِ
أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوْ مٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ
وقول الآخر^(٣):

٩٩٠ - يا صاحبي فَدَتْ نَفْسِي نَفُوسَكُما وحيثما كُنْتما لُقَيْتِما رَشِدا
أَنْ تَقْرَأَنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُما مني السلامَ وَالْأُتُشْعِرا أَحْدا
فأهملها ولذلك ثَبَّتْ نونُ الرِّفْعِ، وَأَبُوا أَنْ يَجْعَلُوها المِخْفَفَةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ

(١) الشواذ ١٤؛ البحر ٢/٢١٣؛ القرطبي ٣/١٦٢.

(٢) البيتان للقاسم بن معن، وهما في معاني القرآن للفراء ١/١٣٦؛ والأزهية ٥٨؛ وابن
يعيش ٧/٩؛ والأشموني ١/٢٩٢؛ والعيني ٣/٢٩٧. ونونية: تصغير ناقة. والرزاح:
شدة الضعف في الإبل. والطلاح: نوع من الشجر.

(٣) لم أهدت إلى قائلها وهما في مجالس نعلب ٣٢٣؛ والإنصاف ٥٦٣؛ وابن يعيش ٧/١٥؛
وأوضح المسالك ٣/١٦٦؛ والخزاعة ٣/٥٥٩.

- البقرة -

لوجهين، أحدهما: أنه لم يُفصل بينها وبين الجملة الفعلية بعدها، والثاني: أن ما قبلها ليس بفعلٍ علمٍ ويقينٍ.

والثاني: وهو قول الكوفيين أنها المخففة من الثقلة، شدُّ وقوعها موقع الناصبة، كما شدُّ وقوع «أن» الناصبة موقعها في قوله (١):

٩٩١ - قد علموا أن لا يُدائِننا في خلقه أحد

وقرأ مجاهد (٢): «الرُّضْعَة» بوزن القُصْعَة. والرُّضْعُ: مَصُّ الثدي، ويقال للثيم: راضع، وذلك أنه يخاف أن يحلب الشاة فيسمع منه الحلب، فيطلب منه اللبن، فيرتضع ثدي الشاة بقمه.

قوله: «وعلى المولود له» هذا الجارُّ خبرٌ مقدَّم، والمبتدأ قوله: «رِزْقُهِنَّ»، و«أل» في المولود موصولة، و«له» قائم مقام الفاعل للمولود، وهو عائد الموصول، تقديره: وعلى الذي ولد له رِزْقُهِنَّ، فحذف الفاعل وهو الوالدات، والمفعول وهو الأولاد، وأقيم هذا الجارُّ والمجرور مقام الفاعل.

وذكر بعض الناس أنه لا خلاف في إقامة الجارِّ والمجرور مقام الفاعل إلا السهيلي، فإنه منع من ذلك. وليس كما ذكر هذا القائل، وأنا أبسط مذاهب الناس في هذه المسألة (٣)، فأقول بعون الله: اختلف الكوفيون والبصريون في هذه المسألة فأجازها البصريون مطلقاً، وأما الكوفيون فقالوا: لا يخلو: إما أن يكون حرف الجر زائداً فيجوز ذلك نحو: ما ضرب من أحد، وإن كان غير زائد لم يجز ذلك عندهم، ولا يجوز عندهم أن يكون الاسم المجرور في موضع رفع باتفاق بينهم. ثم اختلفوا بعد هذا الاتفاق في

(١) تقدم برقم ٩٨٠.

(٢) الشواذ ١٤؛ الفرطبي ١٦٢/٣؛ البحر ٢١٣/٢.

(٣) انظر: المقتضب ٥١/٤، البحر ٢١٣/٢؛ ابن عقيل ٤٣١/١.

القائم مقامَ الفاعل: فذهب الفراء إلى أن حرفَ الجرِّ وحدَه في موضعِ رفعٍ، كما أن «يقوم» من «زيد يقوم» في موضعِ رفعٍ. وذهب الكسائي وهشام إلى أن مفعولَ الفعلِ ضميرٌ مستترٌ فيه، وهو ضميرٌ مبهمٌ من حيثُ أن يرادَ به ما يدلُّ عليه الفعلُ من مصدرٍ وزمانٍ ومكانٍ ولم يدلُّ دليلٌ على أحدها، وذهب بعضهم إلى أن القائم مقامَ الفاعلِ ضميرُ المصدرِ، فإذا قلت: «سيرَ يزيدٍ» فالتقديرُ: سير هو، أي: السيرُ، لأنَّ دلالةَ الفعلِ على مصدره قويَّةٌ، وهذا يوافقهم فيه بعضُ البصريين. ولهذه الأقوالِ دلائلٌ واعتراضاتٌ وأجوبةٌ لا يحتملها هذا الموضوعُ فليُطلب من كتبِ النحويين.

قوله: «بالمعروف» يجوز أن يتعلَّقَ بكلِّ من قوله: «رزقهنَّ» و«كسوتهنَّ» على أن المسألة من بابِ الإعمالِ، وهو على إعمالِ الثاني، إذ لو أُعْمِلَ الأوَّلُ لأضمر في الثاني، فكان يقال: وكسوتهنَّ به بالمعروف. هذا إن أُريدَ بالرزقِ والكسوةِ المصدران، وقد تقدَّم أن الرزقَ يكون مصدرًا، وإن كان ابنُ الطراوة قد ردَّ على الفارسي ذلك في قوله: «ما لا يملكُ لهم رزقاً من السموات والأرضِ شيئاً»^(١) كما سيأتي تحقيقه في النحل، وإن أُريدَ بهما اسمُ المرزوقِ والمكسوءِ كالطحن والرعي فلا بدَّ من حذفِ مضافٍ، تقديره: اتَّصالٌ أو دفعٌ أو ما أشبه ذلك مما يصحُّ به المعنى، ويكون «بالمعروف» متعلِّقاً بمحذوفٍ على أنه حالٌ منهما. وجعل أبو البقاء^(٢) العاملَ في هذه الحالِ الاستقرار الذي تَضَمَّنَه «على».

والجمهورُ على «كِسَوْتِهِنَّ» بكسر الكاف، وقرأ طلحة بضمها^(٣)، وهما لغتان في المصدرِ واسمِ المكسوءِ، وفعلها يتعدَّى لاثنتين، وهما كمفعوليَّ

(١) الآية ٧٣ من النحل.

(٢) الإملاء ٩٧/١.

(٣) البحر ٢١٤/٢؛ الشواذ ١٤، ونسبها للسلمي.

- البقرة -

«أعطى» في جوازِ حَذْفِهما أو حَذْفِ أحدهما اختصاراً أو اقتصاراً. قيل: وقد يتعدى إلى واحدٍ وأنشدوا^(١):

٩٩٢ - وَأَرْكَبُ فِي الرُّوعِ خَيْفَانَةً كَسَا وَجْهَهَا سَعْفٌ مُتَشَبِّرٌ

ضَمُّهُ معنَى غَطَّى. وفيه نظرٌ لاحتمالِ أنه حُذِفَ أحدُ المفعولين للدلالةِ عليه، أي: كَسَا وَجْهَهَا غَبَارٌ أو نحوه^(٢).

قوله: «لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ» الجمهورُ على «تُكَلِّفُ» مبنياً للمفعول، «نَفْسٌ» قائمٌ مقامُ الفاعلِ وهو الله تعالى، «وُسْعَهَا» مفعولٌ ثانٍ، وهو استثناءٌ مفرغٌ،

٥٨١. والخيفانة: الجرادة شبه فرسه بها، ثم شبه شعر ناصيتها بسعف النخيل.

(٢) في ذلك تكلف وإغراب ولا حاجة إليه، والتضمين يحل الإشكال.

(٣) الإملاء ٩٧/١.

(٤) البحر ٢١٤/٢؛ الشواذ ١٤.

(٥) البيت لعقمة بن عبدة، وهو في ديوانه ٧٦؛ والكتاب ٣٢٥/٢؛ والمفضليات ٤٠٤. والعيثوم: العظيم الخلق.

- البقرة -

٩٩٣ - يَهْدِي بِهَا أَكَلْفُ الْخَدَّيْنِ مُخْتَبِرٌ من الْجَمَالِ كَثِيرُ اللَّحْمِ عَيْثُومٌ
وَقَلَانٌ كَلْفٌ بِكَذَا: أَي مُغْرَى بِهِ.

وقوله: «لا تُضَارُّ» / ابن كثير^(١) وأبو عمرو: «لا تضارُّ» برفع الراء مشددةً، وتوجيهها واضح، لأنه فعلٌ مضارعٌ لم يَدْخُلْ عليه ناصبٌ ولا جازمٌ فَرَفَعَ، وهذه القراءة مناسبةٌ لما قبلها من حيث إنه عَطَفَ جملةً خبريةً على خبريةً لفظاً نَهْيِيَّةً معنى، ويدل عليه قراءةُ الباقيين كما سيأتي. وقرأ باقي السبعة بفتح الراء مشددةً، وتوجيهها أن «لا» ناهيةٌ فهي جازمةٌ، فَسَكَنْتِ الراء الأخيرة للجزمِ وقبلها راءٌ ساكنةٌ مدغمةٌ فيها، فالتقى ساكنان فَحَرَكْنَا الثانيةَ لا الأولى، وإن كان الأصل الإِدغَامَ، وكانتِ الحركةُ فتحةً وإن كان أصلُ التقاءِ الساكنينِ الكسْرَ لأجلِ الألفِ إذ هي أختُ الفتحةِ، ولذلك لَمَّا رَحَمَتِ العربُ «إسحارًا» وهو اسمُ نباتٍ قالوا: «إسحارًا» بفتح الراء خفيفةً، لأنهم لَمَّا حَذَفُوا الراءَ الأخيرةَ بقيتِ الراءُ الأولى ساكنةً والألفُ قبلها ساكنةً فالتقى ساكنان، والألفُ لا تقبلُ الحركةَ فَحَرَكُوا الثاني وهو الراءُ، وكانتِ الحركةُ فتحةً لأجلِ الألفِ قبلها، ولم يَكْسِرُوا وإن كان الأصلُ، لما ذكُرْتُ لك من مراعاةِ الألفِ. وقرأ الحسن بكسرها مشددةً، على أصلِ التقاءِ الساكنينِ، ولم يُرَاعِ الألفَ، وقرأ أبو جعفرٍ بسكونها مشددةً كأنه أجرى الوصلَ مُجْرَى الوقفِ فَسَكَنَ، ورُوِيَ عنه وعن ابنِ هَرَمَزٍ بسكونها مخففةً، وتَحْتَمِلُ هذه وجهين، أحدهما: أن يكونَ من ضارٍ يَضِيرُ، ويكونُ السكونُ لإجراءِ الوصلِ مُجْرَى الوقفِ. والثاني: أن يكونَ من ضارٍ يَضَارُّ بتشديدِ الراءِ، وإنما استثقل تكريرَ حرفٍ هو مكررٌ في نفسه فَحَذَفَ الثانيَ منهما، وَجَمَعَ بين الساكنينِ - أعني الألفَ والراءَ - إمَّا إجراءً للوصلِ مُجْرَى الوقفِ، وإمَّا لأنَّ الألفَ قائمةٌ مقامَ الحركةِ لكونها حرفَ مدٍّ.

(١) السبعة ١٨٣؛ الكشف ٢٩٦/١؛ والبحر ٢١٤/٢؛ والشواذ ١٤.

- البقرة -

وزعم الزمخشري^(١) «أن أبا جعفر إنما اختلس الضمة فتوهم الراوي أنه سَكَنَ، وليس كذلك» انتهى. وقد تقدّم شيء من ذلك عند «بأمركم»^(٢) ونحوه.

ثم قراءة تسكينِ الراءِ تحتملُ أن تكونَ مِنْ رَفَعٍ فتكونُ كقراءةِ ابنِ كثيرٍ وأبي عمرو، وأن تكونَ مِنْ فَتْحٍ فتكونُ كقراءةِ الباقيين، والأولُ أَوْلَى، إذ التسكينُ مِنَ الضمةِ أكثرُ مِنَ التسكينِ مِنَ الفتحِ لخصتها.

وقرأ ابن عباس بكسر الراءِ الأولى والفك، وروى عن عمر ابن الخطاب: «لا تضارن» بفتح الراءِ الأولى والفك، وهذه لغةُ الحجاز أعني [فك] المثلين فيما سَكَنَ ثانيهما للجزمِ أو للوقوفِ نحو: لم تَمُرْ، وامرؤ، وبنو تميم يُدغمون، والتنزيلُ جاء باللغتين نحو: «مَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ»^(٣) في المائة، قرئ في السبعِ بالوجهين وسيأتي بيانه واضحاً.

ثم قراءةٌ مِنْ شَدِّدِ الراءِ مضمومةٌ أو مفتوحةٌ أو مكسورةٌ أو مُسَكَّنَةٌ أو خَفَّفَهَا تحتملُ أن تكونَ الراءِ الأولى مفتوحةً، فيكونُ الفعلُ مبنياً للمفعول، وتكونُ «والدة» مفعولاً لم يُسمَّ فاعله، وحُذِفَ الفاعلُ للعلمِ به، ويؤيده قراءةُ عمر رضي الله عنه. وأن تكونَ مكسورةً فيكونُ الفعلُ مبنياً للفاعل، وتكونُ «والدة» حينئذٍ فاعلاً به، ويؤيده قراءةُ ابن عباس.

وفي المفعولِ على هذا الاحتمالِ ثلاثةٌ أوجهٍ، أحدهما - وهو الظاهر - أنه محذوفٌ تقديره: «لا تضارنِ والدةً زوجها بنسبٍ ولدها بما لا يقدرُ عليه من رزقٍ وكسوةٍ ونحو ذلك، ولا يضارنِ مولودُ له زوجته بسببِ ولده

(١) الكشف ١/٣٧٠.

(٢) الآية ٦٧ من البقرة.

(٣) الآية ٥٤ من المائة، قرأ نافع وابن عامر بدالين، والباقيون بالإدغام. انظر: السبعة

- البقرة -

بما وَجَبَ لها من رزقٍ وكسوة، فالباءُ للسببية. والثاني: - قاله الزمخشري^(١) - أن يكون «تُضَارُّ» بمعنى تَضُرُّ، وأن تكونَ الباءُ من صلته أي: لا تضرُّ والدَّةُ بولدها فلا تسيءُ غذاءه وتعهده ولا يضرُّ الوالدُ به بأن ينزعه منها بعدما أَلْفَهَا. انتهى. ويعني بقوله «الباءُ من صلته» أي: تكونُ متعلقةً به ومُعَدِّيَّةً له إلى المفعول، كهي في «ذهبتُ بزيدٍ» ويكونُ ضارًّا بمعنى أضرُّ فاعلٌ بمعنى أفعال، ومثله: ضاعفتُ الحسابَ وأضعفتُهُ، وباعدتُهُ وأبعدتُهُ، وقد تقدَّم أن «فاعلٌ» يأتي بمعنى أفعالٍ فيما تقدَّم، فعلى هذا نفسُ المجرور بهذه الباءِ هو المفعول به في المعنى، والباءُ على هذا للتعديَّة، كما ذكرتُ في التنظيرِ بَدَّهْتُ بزيدٍ، فإنه بمعنى أَدَّهتُه.

والثالث: أن الباءُ مزيدةٌ، وأنَّ «ضارًّا» بمعنى ضَرَّ، فيكون «فاعلٌ» بمعنى «فعلٌ» المجرد، والتقديرُ: لا تضرُّ والدَّةُ ولدها بسوءِ غذائه وعَدَمِ تعهده، ولا يضرُّ والدٌ ولده بانتزاعه من أمه بعدما أَلْفَهَا ونحو ذلك. وقد جاء «فاعلٌ» بمعنى فعلٍ المجرد نحو: واعدتُهُ ووعدتُهُ، وجاوزتُهُ وجُزئتُهُ، إلا أن الكثيرَ في فاعلِ الدلالةِ على المشاركةِ بين مرفوعه ومنصوبه، ولذلك كان مرفوعه منصوباً في التقدير، ومنصوبه مرفوعاً في التقدير، فمن ثَمَّ كانَ التوجيهُ الأولُ أرجحَ من توجيهِ الزمخشري وما بعده، وتوجيهُ الزمخشري أوجهٌ ممَّا بعده.

و «له» في محلِّ رفعٍ لقيامه مقامَ الفاعلِ.

وقوله: «لا تُضَارُّ والدَّةٌ» فيه دلالةٌ على ما يقوله النحويون، وهو أنه إذا اجتمع مذكرٌ ومؤنثٌ، معطوفاً أحدهما على الآخرِ كان حكمُ الفعلِ السابقِ عليهما للسابقِ منهما، تقول: قامَ زيدٌ وهندٌ، فلا تُلحِقُ علامةَ تأنيثٍ، وقامتْ هندٌ وزيدٌ، فتلحقُ العلامةَ، والآيةُ الكريمةُ من هذا القبيل، ولا يُستثنى من ذلك

(١) الكشاف ١/٣٧٠.

- البقرة -

إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُؤْنْتُ مَجَازِيًّا، فَيَحْسُنُ الْأَيْرَاعِي الْمُؤْنْتُ وَإِنْ تَقَدَّمَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ»^(١).

وَلَا يَخْفَى مَا فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ مِنْ عِلْمِ الْبَيَانِ، فَمِنْهُ: الْفَصْلُ وَالْوَصْلُ. / أَمَّا الْفَصْلُ وَهُوَ عَدَمُ الْعَطْفِ بَيْنَ قَوْلِهِ: «لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ» وَبَيْنَ قَوْلِهِ: [١/٩٣] «لَا تُضَارُّ» لِأَنَّ قَوْلَهُ: «لَا تُضَارُّ» كَالشَّرْحِ لِلْجُمْلَةِ قَبْلَهَا، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ تُكَلِّفِ النَّفْسُ إِلَّا طَاقَتَهَا لَمْ يَقَعْ ضَرَرٌ، لِأَنَّ الْوَالِدَةَ وَالْمَوْلُودَ لَهُ. وَكَذَلِكَ أَيْضًا لَمْ يُعْطَفِ «لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ» عَلَى مَا قَبْلَهَا، لِأَنَّهَا مَعَ مَا بَعْدَهَا تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ «بِالْمَعْرُوفِ». وَأَمَّا الْوَصْلُ وَهُوَ الْعَطْفُ بَيْنَ قَوْلِهِ: «وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ» وَبَيْنَ قَوْلِهِ: «وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ» فَلِأَنَّهُمَا جُمْلَتَانِ مُتغَايِرَتَانِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا حَكْمٌ لَيْسَ فِي الْأُخْرَى. وَمِنْهُ إِبْرَازُ الْجُمْلَةِ الْأُولَى مُبْتَدَأً وَخَبْرًا، وَجَعَلَ الْخَبْرَ فِعْلًا، لِأَنَّ الْإِرْضَاعَ إِنَّمَا يَتَجَدَّدُ دَائِمًا. وَأَضْيَفَتِ الْوَالِدَاتُ لِلْأَوْلَادِ تَنْبِيهًا عَلَى شَفَقَتِهِنَّ وَحَثًّا لَهُنَّ عَلَى الْإِرْضَاعِ. وَجِيءَ بِالْوَالِدَاتِ بِلَفْظِ الْعُمُومِ وَإِنْ كَانَ جَمْعَ قَلَةٍ، لِأَنَّ جَمْعَ الْقَلَةِ مَتَى حُلِّيَ بِأَلِ عَمٍّ، وَكَذَلِكَ «أَوْلَادَهُنَّ» عَامٌّ، لِإِضَافَتِهِ إِلَى ضَمِيرِ الْعَامِّ، وَإِنْ كَانَ أَيْضًا جَمْعَ قَلَةٍ. وَمِنْهُ إِبْرَازُ الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ مُبْتَدَأً وَخَبْرًا، وَالْخَبْرُ جَارٌ وَمَجْرُورٌ بِحَرْفِ «عَلَى» الدَّالُّ عَلَى الْاسْتِعْلَاءِ الْمَجَازِيِّ فِي الْوَجُوبِ وَقُدَّمَ الْخَبْرَ اعْتِنَاءً بِهِ. وَقُدِّمَ الرِّزْقُ عَلَى الْكِسْوَةِ لِأَنَّهُ الْأَهْمُّ فِي بَقَاءِ الْحَيَاةِ وَلِتَكَرَّرَ كُلُّ يَوْمٍ، وَأَبْرَزَتِ الثَّلَاثَةُ^(٢) فِعْلًا وَمَرْفُوعًا، وَجُعِلَ مَرْفُوعُهُ نَكْرَةً فِي سِيَاقِ النَّفْيِ لِيَعْمَ وَيَتَنَاوَلَ مَا سَبَقَ لِأَجَلِهِ مِنْ حَكْمِ الْوَالِدَاتِ فِي الْإِرْضَاعِ وَالْمَوْلُودِ لَهُ فِي الرِّزْقِ وَالْكِسْوَةِ الْوَاجِبَتَيْنِ عَلَيْهِ لِلْوَالِدَةِ، وَأَبْرَزَتِ الرَّابِعَةَ كَذَلِكَ لِأَنَّهَا كَالِإِيضَاحِ لِمَا قَبْلَهَا وَالتَّفْصِيلِ بَعْدَ الْإِجْمَالِ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُعْطَفْ عَلَيْهَا كَمَا ذَكَرْتَهُ لَكَ. وَلَمَّا كَانَ تَكْلِيفُ النَّفْسِ فَوْقَ الطَّاقَةِ وَمُضَارَّةُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ

(١) الْآيَةُ ٩ مِنْ الْقِيَامَةِ.

(٢) أَيُّ قَوْلِهِ تَعَالَى: «لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا».

- البقرة -

مِمَّا يَتَكَرَّرُ وَيَتَجَدَّدُ أُنَى بَهَاتَيْنِ الْجَمَلَتَيْنِ فَعَلِيَّتَيْنِ وَأَدْخَلَ عَلَيْهِمَا حَرْفَ النِّفْيِ وَهُوَ «لَا» لِأَنَّهُ مَوْضُوعٌ لِلِاسْتِقْبَالِ غَالِبًا.

وَأَمَّا فِي قِرَاءَةِ مَنْ جَزَمَ فَإِنَّهَا نَاهِيَةٌ، وَهِيَ لِلِاسْتِقْبَالِ فَقَطْ، وَأَضَافَ الْوَالِدَ إِلَى الْوَالِدَةِ وَالْمَوْلُودَ لَهُ تَنْبِيهًا عَلَى الشَّفَقَةِ وَالِاسْتِعْطَافِ، وَقَدَّمَ ذِكْرَ عَدَمِ مُضَارَّةِ الْوَالِدِ مِرَاعَاةً لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْجَمَلَتَيْنِ، إِذْ قَدْ بَدَأَ بِحَكْمِ الْوَالِدَاتِ وَتَنَّى بِحَكْمِ الْوَالِدِ. وَلَوْلَا خَوْفُ السَّامَةِ وَأَنَّ الْكِتَابَ غَيْرُ مَوْضُوعٍ لِهَذَا الْفَنِّ لَذَكَرْتُ مَا تَحْتَمِلُهُ هَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ مِنْ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: «وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ» هَذِهِ جَمَلَةٌ مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبْرٍ، قَدَّمَ الْخَبْرَ اِهْتِمَامًا، وَلَا يَخْفَى مَا فِيهَا، وَهِيَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ: «وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ» وَمَا بَيْنَهُمَا اعْتِرَاضٌ؛ لِأَنَّهُ كَالْتَفْسِيرِ لِقَوْلِهِ «بِالْمَعْرُوفِ» كَمَا تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ.

وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي «الْوَارِثِ» بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ عِنْدَ مَنْ يَرَى ذَلِكَ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ الضَّمِيرِ: هَلْ يَعُودُ عَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ وَهُوَ الْأَبُّ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: وَعَلَى وَاثِرِهِ، أَي: وَاثِرِ الْمَوْلُودِ لَهُ، أَوْ يَعُودُ عَلَى الْوَالِدِ نَفْسَهُ، أَي: وَاثِرِ الْوَالِدِ؟ وَهَذَا عَلَى حَسَبِ اخْتِلَافِهِمْ فِي الْوَارِثِ.

وَقَرَأَ^(٢) يَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ: «الْوَرْتَةَ» بِلَفْظِ الْجَمْعِ، وَالْمَشَارُ إِلَى بَقَوْلِهِ: «مِثْلُ ذَلِكَ» إِلَى الْوَاجِبِ مِنَ الرِّزْقِ وَالْكَسْوَةِ، وَهَذَا أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ: أُشِيرُ بِهِ إِلَى الرِّزْقِ وَالْكَسْوَةِ. وَأَشِيرُ بِمَا لِلوَاحِدِ لِلثَّلَاثِينَ كَقَوْلِهِ: «عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ»^(٣). وَإِنَّمَا كَانَ أَحْسَنَ لِأَنَّهُ لَا يُحْجِجُ إِلَى تَأْوِيلِ، وَقِيلَ: الْمَشَارُ إِلَى

(١) أَي قَوْلُهُ تَعَالَى: «لَا تَضَارِ وَالِدَةَ بَوْلِدِهَا».

(٢) الْبَحْرُ ٢/٢١٦.

(٣) الْآيَةُ مِنَ الْبَقْرَةِ.

- البقرة -

هو عَدَمُ الْمُضَارَّةِ، وقيل: أجرةُ المثل، وغير ذلك.

قوله: «عن تراضٍ» فيه وجهان، أحدهما: - وهو الظاهر - أنه متعلقٌ بمحذوفٍ إذ هو صفةٌ لـ «فصلاً»، فهو في محلِّ نصبٍ أي: فصلاً كائناً عن تراضٍ، وقدره الزمخشري^(١): صادراً عن تراضٍ، وفيه نظرٌ من حيث كونه كوناً مقيداً. والثاني: أنه متعلقٌ بأراد، قاله أبو البقاء^(٢)، ولا معنى له إلا بتكلفٍ. و«عن» للمجاوزة مجازاً لأنَّ التراضي معنى لا عينٌ.

و«تراضٍ» مصدرٌ تفاعلٌ، فعينه مضمومةٌ وأصله: تفاعلُ تراضُو، ففعلٌ فيه ما فعل بـ «أدل» جمعُ ذلُو، من قلبِ الواو ياءً والضممة قلبها^(٣) كسرةً، إذ لا يوجد في الأسماءِ المعربةِ وأو قبلها ضمةٌ لغير الجمعِ إلا ويُفعلُ بها ذلك تخفيفاً.

قوله «منهما» في محلِّ جرٍّ صفةٌ لـ «تراضٍ»، فيتعلقُ بمحذوفٍ، أي: تراضٍ كائناً أو صادراً منهما. و«من» لابتداء الغاية.

وقوله: «وتشاور» حذفتُ لدلالة ما قبلها عليها والتقدير: وتشاورٍ منهما، ويُحتملُ أن يكونَ التشاورُ من أحدهما مع غير الآخر لتتفق الآراءُ منهما ومن غيرهما على المصلحة.

قوله: «فلا جناح» الفاء جوابُ الشرطِ، وقد تقدّم نظيرُ هذه الجملة^(٤)، ولا بُدَّ قبلَ هذا الجوابِ من جملةٍ قد حذفتُ ليصحَّ المعنى بذلك تقديره: ففصلاه أو فعلاً ما تراضيا عليه فلا جناحَ عليهما في الفصل أو في الفصل.

(١) الكشاف ١/٣٧١.

(٢) الاملاء ١/٩٨.

(٣) الأصل: قبلها، وهو سهو.

(٤) الآية ٢٣٠ من البقرة.

- البقرة -

قوله: «أَنْ تَسْتَرْضِعُوا» أَنْ وما فِي حَيْزِهَا فِي محلِّ نصبٍ مفعولاً بـ «أراد» وفي «استرضع» قولان للناحويين، أحدهما: أنه يتعدى لاثنتين ثانيهما بحرف الجر، والتقدير: أَنْ تسترضعوا المراضع لأولادكم، فحذف المفعول الأول وحرف الجر من الثاني، فهو نظيرُ «أمرتُ الخير»، ذكرتُ المأمورَ به ولم تذكُر المأمورَ، لأنَّ الثاني منهما غيرُ الأول، وكلُّ مفعولين كانا كذلك فانتَ فيهما بالخيار بين ذكرهما وحذفهما، وذكُرَ الأول، دونَ الثاني والعكس. والثاني: أنه متعدِّ إليهما بنفسه، ولكنه حذفَ المفعولَ الأولَ وهذا رأيُ الزمخشري^(٣)، ونظَر الآيةَ الكريمةَ بقولك: «أنجح الحاجة» واستنجحتَ الحاجة^(٢) وهذا [ب/٩٣] يكون نقلاً بعد نقل، لأنَّ الأصلَ / «رَضِعَ الولدُ»، ثم تقول: «أرَضَعَتِ المرأةُ الولدَ»، ثم تقول: «استرضعتُها الولد» هكذا قال الشيخ^(٣).

وفيه نظرٌ، لأنَّ قوله «رَضِعَ الولدُ» يُعتقدُ أنَّ هذا لازمٌ ثمَّ عدَّيته بهمزة النقل، ثمَّ عدَّيته ثانياً بسين الاستفعال، وليس كذلك لأنَّ «رَضِعَ الولدُ» متعدِّ، غاية ما فيه أنَّ مفعوله غيرُ مذكورٍ تقديره: رَضِعَ الولدُ أمه، لأنَّ المادة تقتضي مفعولاً به كضرب، وأيضاً فالتعدية بالسین قولٌ مرغوب عنه. والسين للطلبِ على بابها نحو: استسقيتُ زيدا ماءً واستطعمته خبزاً، فكما أنَّ ماءً وخبزاً منصوبان لا على إسقاط الخافض كذلك «أولادكم». وقد [جاء] استفعال للطلب وهو معدى إلى الثاني بحرف جر، وإن كان «أفعل» الذي هو أصله متعدياً لاثنتين نحو: «أفهمني زيدُ المسألة» واستفهمته عنها، ويجوز حذفُ «عن»، فلم يَجِءْ مجيء «استسقيت» و«استطعمت» من كونِ ثانيهما منصوباً لا على إسقاط الخافض.

(١) الكشاف ٣٧١/١.

(٢) استنجح الحاجة: تنجزها.

(٣) البحر ٢١٨/٢.

- البقرة -

وفي هذا الكلام التفات وتكوين: أمّا الالتفات فإنه خروج من ضمير الغيبة في قوله «فإن أرادوا» إلى الخطاب في قوله: «وإن أردتم» إذ المخاطب الآباء والأمهات. وأمّا التكوين في الضمائر فإن الأول ضمير تثنية وهذا ضمير جمع، والمراد بهما الآباء والأمهات أيضاً، وكأنه رجّع بهذا الضمير المجموع إلى الوالدات والمولود له، ولكنه غلب المذكر وهو المولود له، وإن كان مفرداً لفظاً. و«فلا جناح» جواب الشرط.

قوله: «إذا سلمتم ما آتيتم» «إذا» شرط حذف جوابه لدلالة الشرط الأول وجوابه عليه، قال أبو البقاء^(١): «وذلك المعنى هو العامل في «إذا» وهو متعلق بما تعلق به «عليكم». وهذا خطأ في الظاهر، لأنه جعل العامل فيها أولاً ذلك المعنى المدلول عليه بالشرط الأول وجوابه، فقوله ثانياً «وهو متعلق بما تعلق به عليكم» تناقض، اللهم إلا أن يقال: قد يكون سقطت من الكاتب ألف، وكان الأصل «أوهو متعلق» فيصح، إلا أنه إذا كان كذلك تمحضت «إذا» للظرفية، ولم تكن للشرط، وكلام هذا القائل يُشعر بأنها شرطية في الوجهين على تقدير الاعتذار عنه.

وقرأ الجمهور^(٢): «آتيتم» بالمد هنا وفي الروم: «وما آتيتم من ربنا»^(٣)، وقصرهما ابن كثير. وروى عن عاصم «أوتيتم» مبنياً للمفعول، أي: ما أقدركم الله عليه. فأما قراءة الجمهور فواضحة لأنّ أتى بمعنى أعطى فهي تعدى لاثنتين أحدهما ضمير يعود على «ما» الموصولة، والآخر ضمير يعود على المراضع، والتقدير: ما آتيتموهن إياه، ف«هن» هو المفعول الأول، لأنه فاعل في المعنى، والعائد هو الثاني، لأنه هو المفعول في المعنى. والكلام على

(١) الاملاء ٩٨/١.

(٢) السبعة ١٨٣؛ الكشف ٢٩٦/١؛ البحر ٢١٩/٢.

(٣) الآية ٣٩ من الروم.

- البقرة -

حذف هذا الضمير وهو منفصل قد تقدّم ما عليه من الإشكال والجواب عند قوله: «ومما رزقناهم ينفقون»^(١) فليلتفت إليه.

وأما قراءة القصر فمعناها جئتم وفعلتم كقول زهير^(٢):

٩٩٤ - وما كان من خير أتوه فإنما توارثه آباء آبائهم قبل

أي: فعلوه، والمعنى إذا سلّمتم ما جئتم وفعلتم، قال أبو علي^(٣): «تقدير: ما آتيتم نقدّه أو إعطاءه، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وهو عائد الموصول، فصار: آتيتموه أي جئتموه، ثم حذف عائد الموصول». وأجاز أبو البقاء^(٤) أن يكون التقدير: ما جئتم به فحذف، يعني حذف على التدرج، بأن حذف حرف الجر أولاً فاتصل الضمير منصوباً بفعلٍ فحذف.

و «ما» فيها وجهان، أظهرهما: أنها بمعنى الذي، وأجاز أبو علي^(٥) فيها أن تكون موصولة حرفية^(٦)، ولكن ذكر ذلك مع قراءة القصر خاصة، والتقدير: إذا سلّمتم الإتيان، وحيث يُستغنى عن ذلك الضمير المحذوف. ولا يختص ذلك بقراءة القصر، بل يجوز أن تكون مصدرية مع المد أيضاً على أن المصدر واقع موقع المفعول، تقديره: إذا سلّمتم الإعطاء، أي المعطى. والظاهر في «ما» أن يكون المراد بها الأجرة التي تُعطى المرضع، والخطاب على هذا في قوله: «سلّمتم» و«آتيتم» للآباء خاصة، وأجازوا أن يكون المراد

(١) الآية ٣ من البقرة.

(٢) الديوان ١١٥؛ القرطبي ١٧٣/٣.

(٣) الحجة (خ) ٢٩٩/٢.

(٤) الاملاء ٩٨/١.

(٥) الحجة (خ) ٢٩٩/٢.

(٦) أي: مصدرية.

- البقرة -

بها الأولاد، قاله قتادة والزهري. وفيه نظرٌ من حيث وقوعها على العقلاء، وعلى هذا فالخطابُ في «سَلَّمْتُمْ» للآباء والأمهات.

وقرأ عاصم في رواية شيبان^(١): «أوتيتم» على البناء للمجهول ومعناه: ما آتاكم الله وأقدركم عليه من الأجرة، وهو في معنى قوله تعالى: «وأنفقوا مما جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ»^(٢).

قوله: «بالمعروف» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يتعلّق بـ «سَلَّمْتُمْ» أي: بالقول الجميل. والثاني: أن يتعلّق بـ «آتيتم»، والثالث: أن يكون حالاً من فاعل «سَلَّمْتُمْ» أو «آتيتم»، فالعاملُ فيه حينئذٍ محذوفٌ أي: ملتبسٍ بالمعروف.

آ. (٢٣٤) قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ﴾ الآية: فيه أوجه، الأول: أن «الذين» مبتدأ لا خبر له، بل أخبر عن الزوجات المتصل ذكرهن به، لأن الحديث معهن في الاعتداد، فجاء الخبر عن المقصود، إذ المعنى: مَنْ مات عنها زوجها تربّصت. وإليه ذهب الكسائي والفراء^(٣)، وأنشد الفراء^(٤):

٩٩٥ - لَعَلِّي إِنْ مَالَتْ بِي الرِّيحُ مَيْلَةً عَلَى ابْنِ أَبِي ذِبَّانَ أَنْ يَتَنَدَّمَ
فقال: «لعلي» ثم قال: «أن يتندم» فأخبر عن ابن أبي ذبّان، فترك

(١) ثمة راويان لعاصم بهذا الاسم، أولهما شيبان بن عبد الرحمن، روى عنه الجعفي، والثاني شيبان بن معاوية روى عنه موسى بن هارون توفي سنة ١٦٤. انظر: طبقات الفراء ٣٢٩/١؛ وانظر: الشواذ ١٥.

(٢) الآية ٧ من الحديد.

(٣) معاني القرآن ١٥١/١.

(٤) البيت ثابت فطنة العتكي، وهو في معاني القرآن للفراء ١٥٠/١ وتفسير الطبري ٧٧/٥؛ والصاحب ١٨٥؛ والبحر ٢٢٢/٢.

- البقرة -

المتكلم، إذا التقديرُ: لعل ابن أبي ذبان أن يتندّم إن مالت بي الرياحُ ميلاً.
وقال آخر^(١):

٩٩٦ - بني أسدٍ إن ابن قيسٍ وقتله بغيرِ دمٍ دارُ المذلةِ حُلّت
فاخبرَ عن قتله بأنه دارُ مذلةٍ، وتَرَكَ الإخبارَ عن ابن قيس^(٢).

وتحريراً مذهب الكسائي والفراء أنه إذا ذُكر اسمٌ، وذُكر اسمٌ مضافٌ إليه
[١/٩٤] فيه معنى الإخبارِ ترك عن الأولِ وأخبر عن الثاني / نحو: «إن زيدا وأخته
منطلقة»، المعنى: إن أخت زيد منطلقة، لكن الآية الكريمة والبيت الأول
ليسا من هذا الضرب، وإنما الذي أورده تشبيهاً بهذا الضرب قوله^(٣):

٩٩٧ - فَمَنْ يَكُ سَائِلاً عَنِي فإني وجِرْوَةٌ لا تَرُودُ ولا تُعارُ
ولتحريراً هذا المذهب والردُّ عليه وتأويل دلائله كتابٌ غيرُ هذا.

الثاني: أن له خبراً وهو «يتربصن» ولا بُدَّ من حذفِ يصحَّح وقوع هذه
الجملة خبراً عن الأول لخلوها من الرابط، والتقدير: وأزواج الذين يُتوفون
يتربصن. ويدلُّ على هذا المحذوف قوله: «ويدرون أزواجاً» فحذف المضاف
وأقيم المضاف إليه مقامه لتلك الدلالة. الثالث أن الخبر أيضاً «يتربصن»
ولكن حُذِفَ العائدُ من الكلام للدلالة عليه، والتقدير: يتربصن بعدهم أو بعد
موتهم، قاله الأخفش^(٤). الرابع: أن «يتربصن» خبرٌ لمبتدأ محذوف، التقدير:
أزواجهم يتربصن، وهذه الجملة خبرٌ عن الأول، قاله المبرد. الخامس: أن

(١) لم أهد إلى قائله، وهو في معاني القرآن ١٥٠/١؛ والطبري ٧٨/٥؛ والصاحبي ١٨٥.

(٢) في الأصل «عن بني أسد» وهو سهو ظاهر لأن بني أسد نداء لا يحتاج إلى أخبار.

(٣) البيت لشداد العسي والد عنترة، وهو في الكتاب ١٥٢/١؛ واللسان: جراً؛ والبحر

٢٢٢/٢. وجروء: اسم فرسه؛ تروء: تحيء وتذهب؛ أي: إنها مرتبطة بالفناء لعتقها

وكرمها لا تهمل ولا تعار وتبتدل.

(٤) معاني القرآن له ١٧٦/١.

- البيقرة -

الخبر محذوفٌ بجملته قبل المبتدأ، تقديره: فيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون، ويكون قوله «يتربصن» جملةً مبيّنةً للحكم ومفسرةً له، فلا موضع لها من الإعراب، ويُعزى هذا لسيبويه. قال ابن عطية^(١): «وحكى المهدوي عن سيبويه أن المعنى: «وفما يتلى عليكم الذين يتوفون، ولا أعرف هذا الذي حكاه، لأن ذلك إنما يتجه إذا كان في الكلام لفظ أمر بعد المبتدأ نحو قوله تعالى: «والسارق والسارقة فاقطعوا»^(٢)، «الزانية والزاني فاجلدوا»^(٣)، وهذه الآية فيها معنى الأمر لا لفظه، فحتاج مع هذا التقدير إلى تقدير آخر يُستغنى عنه إذا حضر لفظ الأمر». السادس: أن بعض الجملة قام مقام شيء مضاف إلى عائد المبتدأ، والتقدير: «والذين يتوفون منكم ويدرون أزواجاً يتربصن أزواجهم» فحذف «أزواجهم» بجملته، وقامت النون التي هي ضمير الأزواج مقامهن بقيد إضافتهن إلى ضمير المبتدأ.

وقراءة الجمهور «يتوفون» مبنياً لما لم يُسم فاعله، وقرأ أمير المؤمنين^(٤) - ورواها المفضل عن عاصم - بفتح الياء على بنائه للفاعل، ومعناها: يستوفون آجالهم، قاله أبو القاسم الزمخشري^(٥).

والذي يُحكى أن أبا الأسود كان خلف جنازة فقال له رجل: من المتوفى؟ بكسر الفاء، فقال: الله، وكان أحد الأسباب الباعثة لعلي رضي الله عنه على أن أمره بوضع كتاب في النحو. [وهذا] تناقضه هذه القراءة.

وقد تقدّم احتمالات في قوله: «يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء»^(٦) وهل

(١) المحرر ٢/٢١٥.

(٢) الآية ٣٨ من المائدة.

(٣) الآية ٢ من النور. وانظر الكتاب ١/٧١-٧٢.

(٤) يعني به علياً؛ وانظر: البحر ٢/٢٢٢؛ والشواذ ١٥.

(٥) الكشف ١/٣٧٢.

(٦) الآية ٢٢٨ من البيقرة.

- البقرة -

«بأنفسهن» تأكيداً أو لا؟ وهل نصب «قروء»^(١) على الظرف أو المفعولية؟ وهي جارية ههنا.

قوله: «منكم» في محل نصب على الحال من مرفوع «يَتَوَقَّؤُنَ» والعامل فيه محذوف تقديره: حال كونهم منكم. و«مِنْ» تحتمل التبعية وبيان الجنس.

قوله: «وَعَشْرًا» إنما قال «عشرًا» من غير تانيث في العدد لأحد أوجه، الأول: أن المراد «عَشْرَ لِيَالٍ». مع أيامها، وإنما أوثرت الليالي على الأيام في التاريخ لسبقها. قال الزمخشري^(٢): «وقيل «عَشْرًا» ذهاباً إلى الليالي، والأيام داخلَةٌ فيها، ولا تراهم قط يستعملون التذكير ذاهبين فيه إلى الأيام، تقول: «صُمْتُ عَشْرًا»، ولو ذَكَرْتُ خَرَجْتُ من كلامهم، ومن البين قوله تعالى: «إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا»^(٣)، «إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا»^(٤).

والثاني - وهو قول المبرد - : أَنْ حَذَفَ التَّاءَ لِأَجْلِ أَنْ التَّقْدِيرَ عَشْرُ مَدَدٍ كُلُّ مَدَّةٍ مِنْهَا يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، تقول العرب: «سِرْنَا خَمْسًا» أي: بين يوم وليلة قال^(٥):

٩٩٨ - فَطَافَتْ ثَلَاثًا بَيْنَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَكَانَ النِّكَيرُ أَنْ تُضِيفَ وَتَجَارَا

والثالث: أن المعدود مذكور وهو الأيام، وإنما حذفت التاء لأن المعدود

(١) يعني المضاف «ثلاثة» وهي جارية هنا أي: إن الاحتمالات السابقة تجري هنا.

(٢) الكشاف ٣٧٢/١.

(٣) الآية ١٠٣ من طه.

(٤) الآية ١٠٤ من طه.

(٥) البيت للناطقة الجعدي وهو في ديوانه ٦٤؛ والكتاب ١٧٤/٢؛ والبحر ٢٢٣/٢؛ وأدب

الكاتب ٢١٧. يصف بقرة فقدت ولدها؛ والنكير: الإنكار؛ تضيف: تشفق وتحذر.

وتجار: تصيح.

- البقرة -

المذكّر متى ذُكِرَ وَجِبَ لِحَاقِ التَّاءِ فِي عَدَدِهِ، وَإِذَا حُذِفَ لَفْظًا جَازَ فِي الْعَدِيدِ
الْوَجْهَانِ: ذِكْرُ التَّاءِ وَعَدْمُهَا. حَكَى الْكَسَائِيُّ: «صُمْنَا مِنَ الشَّهْرِ خَمْسًا»، وَمِنَهُ
الْحَدِيثُ: «وَأَتْبَعَهُ بَسْتٌ مِنْ شَوَالٍ»^(١)، وَقَالَ آخِرُ^(٢):

٩٩٩ - وَالْأَفْسِيرِيُّ مِثْلَ مَا سَارَ رَاكِبٌ تَيْمَمَ خَمْسًا لَيْسَ فِي سِيرِهِ أَمَمٌ

نَصُّ النُّحَوِيِّونَ عَلَى ذَلِكَ. قَالَ الشَّيْخُ^(٣): «فَلَا يُحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلِهَا
بِاللِّيَالِيِّ وَلَا بِالْمُدَّدِ كَمَا قَدَّرَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ وَالْمَبْرِدُ عَلَى هَذَا». قَالَ: «وَإِذَا تَقَرَّرَ
هَذَا فَجَاءَ قَوْلُهُ: «وَعَشْرًا» عَلَى أَحَدِ الْجَائِزِينَ، وَإِنَّمَا حَسُنَ حَذْفُ التَّاءِ هُنَا لِأَنَّهُ
مَقْطُوعٌ كَلَامٌ فَهُوَ شَبِيهُ بِالْفَوَاصِلِ، كَمَا حَسُنَ قَوْلُهُ: «إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا»^(٤)
كَوْنُهُ فَاصِلَةٌ، فَقَوْلُهُ^(٥): «وَلَوْ ذُكِّرَتْ لَخَرَجَتْ مِنْ كَلَامِهِمْ» لَيْسَ كَمَا ذَكَرَ، بَلْ
هُوَ الْأَفْصَحُ. وَفَائِدَةُ ذِكْرِهِ «إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا» بَعْدَ قَوْلِهِ «إِلَّا عَشْرًا» أَنَّهُ عَلَى
زَعْمِهِ أَرَادَ اللَّيَالِيَّ وَالْأَيَّامَ دَاخِلَةً مَعَهَا، فَقَوْلُهُ «إِلَّا يَوْمًا» دَلِيلٌ عَلَى إِرَادَةِ الْأَيَّامِ.
قَالَ الشَّيْخُ: «وَهَذَا عِنْدَنَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِالْعَشْرِ الْأَيَّامَ، لِأَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي
مُدَّةِ اللَّبِثِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: «عَشْرًا» وَقَالَ بَعْضُهُمْ: «يَوْمًا» فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمَقَابِلَ
بِالْيَوْمِ إِنَّمَا هُوَ أَيَّامٌ، إِذْ لَا يَحْسُنُ فِي الْمَقَابِلَةِ أَنْ يَقُولَ بَعْضُهُمْ: عَشْرُ لَيَالٍ،
فَيَقُولُ الْبَعْضُ: يَوْمٌ».

قَوْلُهُ: «بِالْمَعْرُوفِ» فِيهِ أَرْبَعَةٌ أَوْجِهٌ، أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ فَاعِلٍ
«فَعَلَنَ» أَي: فَعَلَنَ مَلْتَسَاتٍ بِالْمَعْرُوفِ وَمَصَاحِبَاتٍ لَهُ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ
أَي: تَكُونُ الْبَاءُ بَاءَ التَّعْدِيَةِ. وَالثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ نَعْتٌ مَصْدَرٌ مَحْذُوفٌ أَي:

(١) أبواب الصوم في: مسلم ٨٢٢/٢، أبو داود ٨١٢/٢.

(٢) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٢٢٣/٢؛ والأمم: الشيء اليسير.

(٣) البحر ٢٢٤/٢.

(٤) الآية ١٠٣ من طه.

(٥) أي قول الزمخشري الوارد قبل قليل.

- البقرة -

[٩٤/ب] فَعَلَّنَ فِعْلاً بِالْمَعْرُوفِ، أَي: كَاتِنًا، وَيَجِيءُ فِيهِ مَذْهَبٌ / سَيُوبِيهِ^(١): أَنَّهُ حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ الْمَصْدَرِ الْمَعْرُوفَةِ أَي: فَعَلَّنَهُ - أَي الْفِعْلَ - مُلْتَبِسًا بِالْمَعْرُوفِ وَهُوَ الْوَجْهُ الرَّابِعُ.

و «بما تعملون» متعلق بـ «خبير». وَقَدْ مَ لِأَجْلِ الْفَاصِلَةِ. وَ «ما» يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً وَأَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الَّذِي أَوْ نَكْرَةً مَوْصُوفَةً، وَهُوَ ضَعِيفٌ. وَعَلَى هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ فَلَا بُدَّ مِنْ عَائِدٍ مَحْذُوفٍ، وَعَلَى الْأَوَّلِ لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ إِلَّا عَلَى رَأْيٍ ضَعِيفٍ.

آ. (٢٣٥) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾: فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ وَفِي صَاحِبِهَا وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: الْهَاءُ الْمَجْرُورَةُ فِي «بِهِ»، وَالثَّانِي: «مَا» الْمَجْرُورَةُ بِـ «فِي»، وَالْعَامِلُ عَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ مَحْذُوفٌ، وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢): «حَالٌ مِنَ الْهَاءِ الْمَجْرُورَةِ، فَيَكُونُ الْعَامِلُ فِيهِ «عَرَضْتُمْ». وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ «مَا» فَيَكُونُ الْعَامِلُ فِيهِ الْإِسْتِقْرَارُ». وَهَذَا عَلَى ظَاهِرِهِ لَيْسَ بِجَيِّدٍ، لِأَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ مَحْذُوفٌ عَلَى مَا تَقَرَّرَ، إِلَّا أَنْ تُرِيدَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى لَا الصَّنَاعَةَ فَقَدْ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ.

وَالْخِطْبَةُ مَصْدَرٌ مُضَافٌ لِلْمَفْعُولِ أَي: مِنْ خِطْبَتِكُمُ النِّسَاءِ، فَحُذِفَ الْفَاعِلُ لِلْعِلْمِ بِهِ. وَالْخِطْبَةُ مَصْدَرٌ فِي الْأَصْلِ بِمَعْنَى الْخَطْبِ، وَالْخَطْبُ: الْحَاجَةُ، ثُمَّ خُصَّتْ بِالْتِمَاسِ النِّكَاحِ لِأَنَّهُ بَعْضُ الْحَاجَاتِ، يُقَالُ: مَا خِطْبُكَ؟ أَي: مَا حَاجَتُكَ. وَقَالَ الْفَرَّاءُ^(٣): «الْخِطْبَةُ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْخَطْبِ وَهِيَ مِنْ قَوْلِكَ: إِنَّهُ لَحَسَنُ الْجِلْسَةِ وَالْقِعْدَةِ أَي: الْجُلُوسِ وَالْقُعُودِ، وَالْخِطْبَةُ

(١) الكتاب ١١٦/١.

(٢) الإملاء ٩٨/١.

(٣) معاني القرآن ١٥٢/١.

- البقرة -

- بالضم - الكلامُ المشتملُ على الوعظِ والزجرِ، وكلاهما من الخطبِ الذي هو الكلام، وكانت سَجَاحُ يُقال لها خِطْبٌ فتقول: نِكْحُ^(١).

قوله: «أو أكننتم» «أو» هنا للإباحة أو التخيير أو التفصيل أو الإبهام على المخاطب، وأكنن في نفسه شيئاً أي: أخفاه، وكَنَّ الشيء بثوب ونحوه: أي ستره به، فالهمزة في «أكنن» للفرقة بين الاستعمالين كأشرفت وشرفت^(٢). ومفعول «أكنن» محذوف يعود على «ما» الموصولة في قوله: «فيما عرضتم» أي: أو أكننتموه. ف «في أنفسكم» متعلق بـ «أكننتم»، ويضعف جعله حالاً من المفعول المقدّر.

قوله: «ولكن» هذا الاستدراك فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه استدراك من الجملة قبله، وهي قوله: «ستذكروهن»، فإن الذكر يقع على أنحاء كثيرة ووجوه متعددة، فاستدرك منه وجه نُهي فيه عن ذكر مخصوص، ولولم يُستدرك لكان من الجائز، لاندراجِه تحت مطلق الذكر. وهو نظير: «زيد سلقى خالداً ولكن لا يواجهه»^(٣) بشر. لما كانت أحوال اللقاء كثيرة، من جملتها مواجهته بالشر، استدركت هذه الحالة من بينها. والثاني - قاله أبو البقاء -^(٤): أنه مستدرك من قوله: «فيما عرضتم» وليس بواضح. والثالث: - قاله الزمخشري -^(٥) أن المُستدرك منه جملة محذوفة قبل «لكن» تقديره: «فأذكروهن»، ولكن لا تواعدوهن سراً» وقد تقدّم أن المعنى على

(١) قال في اللسان «خطب»: والعرب تقول: فلان خِطْبُ فلانة إذا كان يخطبها، ويقول

الخاطب: خِطْب فيقول المخطوب إليهم نِكْح، وهي كلمة كانت العرب تزوج بها.

(٢) شرقت الشمس: طلعت، وأشرفت: أضاءت.

(٣) سقطت «إلا» سهواً من الأصل.

(٤) الإملاء ١/٩٩.

(٥) الكشاف ١/٣٧٣.

- البقرة -

الاستدراك من الجملة قبله فلا حاجة إلى حذف... (١)، وإنما الذي يحتاجه ما بعد «لكن» وقوع ما قبلها من حيث المعنى لا من حيث اللفظ، لأن نفي المواجهة بالشر يستدعي وقوع اللقاء.

قوله: «سراً» فيه خمسة أوجه، أحدها: أن يكون مفعولاً ثانياً لتواعدوهن. والثاني أنه حال من فاعل «تواعدوهن» أي: لتواعدوهن مستخفين بذلك. والثالث: أنه نعت مصدر محذوف أي: مواعدة سراً. والرابع: أنه حال من ذلك المصدر المَعْرِفِ، أي: المواعدة مستخفية. والخامس: أن يتصّب على الظرف مجازاً أي: في سر. وعلى الأقوال الأربعة فلا بد من حذف مفعول تقديره: لتواعدوهن نكاحاً.

والسر: ضدّ الجهر، وقيل: يُطلق على الوطء وعلى الزنا بخصوصية، وأنشدوا للحطيثة (٢):

١٠٠٠- وَيَحْرُمُ سِرُّ جَارَتِهِمْ عَلَيْهِمْ وَيَأْكُلُ جَارُهُمْ أَنْفَ الْقِصَاعِ
وقول الآخر - هو الأعشى - (٣):

١٠٠١- وَلَا تَقْرَبِينَ جَارَةً إِنْ سِرَّهَا حَرَامٌ عَلَيْكَ فَاذْكُرِيهِ أَوْ تَأْبُدَا

قوله: «إلا أن تقولوا» في هذا الاستثناء قولان، أحدهما: أنه استثناء منقطع لأنه لا يندرج تحت «سر» على أي تفسير فسرت به، كأنه [قال] (٤): لكن قولوا قولاً معروفاً. والثاني: أنه متصل وفيه تأويلان ذكرهما الزمخشري (٥)

(١) كلمتان لم أتبينهما: رسمتا: عنه عسى. وضلت النسخ في رسمهما.

(٢) ديوانه ٦٢؛ القرطبي ١٩١/٣؛ والقصاع: ج قصعة، وأنف القصاع: جيد الطعام.

(٣) تقدم برقم ٩٤٧.

(٤) سقط من الأصل، وثبت في: ص ح.

(٥) الكشف ٣٧٣/١.

- البقرة -

فإنه قال: «فإن قلت بِمَ يَتَعَلَّقُ حرفُ الاستثناء؟ قلت: بـ «لا تواعدوهن»، أي: لا تواعدوهن مواعدةً قط إلا مواعدةً معروفةً غير مُنكَرَةٍ، أو لا تواعدوهن إلا بأن تقولوا، أي: لا تواعدوهن إلا بالتعريض، ولا يكون استثناءً منقطعاً من «سراً» لأدائه إلى قولك: لا تواعدوهن إلا التعريض» انتهى. فجعله استثناءً متصلاً مفرغاً على أحدِ تأويلين، الأول: أنه مستثنى من المصدر، ولذلك قدره: لا تواعدوهن مواعدةً قط إلا مواعدةً معروفةً. والثاني: أنه من مجرورٍ محذوفٍ، ولذلك قدره بـ «إلا بأن تقولوا»، لأنَّ التقدير عنده: لا تواعدوهن بشيء إلا بأن تقولوا، ثم أوضح قوله بأن تقولوا بالتعريض، فلما حذفت الباء من «أن» وهي باء السببية بقي في «أن» الخلاف المشهور بعد حذف حرف الجر، هل هي في محل نصب أم جر؟ وقوله: «لأدائه إلى قولك إلى آخره» يعني أنه لا يصحُّ تسلُّطُ العاملِ عليه فإنَّ القولَ المعروفَ عنده المرادُ به التعريضُ، وأنت لو قلت: «لا تواعدوهن / إلا التعريض» لم يصحَّ لأنَّ [أ/٩٥] التعريض ليس مواعداً.

وردَّ عليه الشيخ^(١) بأنَّ الاستثناءَ المنقطعَ ليس من شرطه صحَّةُ تسلُّطِ العاملِ عليه بل هو على قسمين: قسم يصحُّ فيه ذلك، وفيه لغتان: لغة الحجاز وجوبُ النصبِ مطلقاً نحو: «ما جاء أحدٌ إلا حماراً»، ولغة تميم إجراؤه مجرى المتصل فيُجرون فيه النصبَ والبدلية بشرطه^(٢)، وقسم لا يصحُّ فيه ذلك نحو: «ما زاد إلا ما نقص»، و«ما نفع إلا ما ضر». وحكم هذا النصبُ عند العربِ قاطبةً، فالقسمان يشتركان في التقدير بلكن عند البصريين، إلا أنَّ أحدهما يصحُّ تسلُّطُ العاملِ عليه في قولك: «ما جاء أحدٌ إلا حماراً» لو قلت: «ما جاء إلا حماراً» صحَّ، بخلاف القسم الثاني، فإنه

(١) البحر ٢/٢٢٩.

(٢) أي بشرط المتصل وقاعدته.

- البقرة -

لا يتوجّه عليه العامل» ولتحقيق هذا موضع هو اليقُّ به، وقد تقدّم منه طرفٌ صالحٌ.

قوله: «عقدة» في نصبه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مفعولٌ به على أنه ضَمَّنَ «عَزَمَ» معنى ما يتعدى بنفسه وهو: تنوّوا أو تباشروا ونحو ذلك. والثاني: أنه منصوبٌ على إسقاطِ حرفِ الجر وهو «على»، فإن «عَزَمَ» يتعدى بها، قال^(١):

١٠٠٢- عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِأَمْرِ مَا يُسْوَدُّ مَنْ يُسْوَدُّ

وحذفها جازز كقول عنترة^(٢):

١٠٠٣- وَلَقَدْ أَيْبْتُ عَلَى الطُّورِ وَأَظَلُّهُ حَتَّى أَنْالَ بِهِ كَرِيمَ الْمَطْعَمِ

أي: وأظّلُّ عليه. والثالث: أنه منصوبٌ على المصدر، فإنَّ المعنى: ولا تَعْقِدُوا عقدةً، فكانه مصدرٌ على غير الصدر^(٣)، نحو: قَعَدْتُ جُلُوساً، والعُقْدَةُ مصدرٌ مضافٌ للمفعولِ والفاعلِ محذوفٌ، أي: عَقَدْتُمْ النِّكَاحَ.

قوله: «فاحذروه» الهاءُ في «فاحذروه» تعودُ على اللّهِ تعالى، ولا بُدَّ من حذفِ مضافٍ أي: فاحذروا عقابه. وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَعُودَ عَلَى «مَا» فِي قَوْلِهِ «مَا فِي أَنْفُسِكُمْ» بِمَعْنَى مَا فِي أَنْفُسِكُمْ مِنَ الْعَزْمِ عَلَى مَا لَا يَجُوزُ، قَالَه الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤).

آ. (٢٣٦) قوله تعالى: ﴿مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾: في «ما» هذه ثلاثة

(١) تقدم برقم ٩٦٩.

(٢) ديوانه ١٨٧؛ وشرح القصائد العشر للتبريزي ٣٢٥.

(٣) لأن الصدر: ولا تعزموا.

(٤) الكشاف ١/٣٧٤.

- البقرة -

أقوال، أظهرها: أن تكون مصدرية ظرفية، تقديره: مدة عدم المسيس كقوله^(١):

١٠٠٤- إني بحبلك واصل حبلي وبريش نبلك رائش نبلي
ما لم أجذك على هدى أثرٍ يقرؤ مقصك قائف قبلي

والثاني: أن تكون شرطية بمعنى إن، نقله أبو البقاء^(٢). وليس بظاهر، لأنه يكون حينئذ من باب اعتراض الشرط على الشرط، فيكون الثاني قيداً في الأول نحو: «إن تأت إن تحسن إلي أكرمك» أي: إن أتيت محسناً، وكذا في الآية الكريمة: «إن طلقتموهن غير ماسين لهن، بل الظاهر أن هذا القائل إنما أراد تفسير المعنى، لأن «ما» الظرفية مشبهة بالشرطية، ولذلك تقتضي التعميم. والثالث: أن تكون موصولة بمعنى الذي، وتكون للنساء؛ كأنه قيل: إن طلقتم النساء اللاتي لم تمسوهن، وهو ضعيف، لأن «ما» الموصولة لا يوصف بها، وإن كان يوصف بالذي والتي وفروعهما.

وقرأ الجمهور: «تمسوهن» ثلاثياً وهي واضحة. وقرأ حمزة^(٣) والكسائي: «تماسوهن» من المفاعلة، فيحتمل أن يكون فاعل بمعنى فعل كسافر، فتوافق الأولى، ويحتمل أن تكون على بابها من المشاركة، فإن الفعل من الرجل والتمكين من المرأة، ولذلك قيل لها زانية. ورجح الفارسي^(٤)

(١) البيتان لامرئ القيس، ديوانه ٢٣٩؛ واللسان: حبل؛ والبحر ٢/٢٣١. وعلى هدى أثر: على هداية الطريق. يقرؤ مقصك: يستقري أترك. والقائف: الذي يقص الأثر ويتبعه.

(٢) الإملاء ٩٩/١.

(٣) السبعة ١٨٣؛ الكشف ٢٩٧/١.

(٤) الحجة (خ) ٢٩٩/٢.

- البقرة -

قراءة الجمهور بأن أفعال هذا الباب كلها ثلاثية نحو: نكح فرع^(١) سفد^(٢) وضرب الفحل.

قوله: «أو تَفَرِّضُوا» فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه مجزوم عطفاً على «تَمَسُّوهُنَّ»، و«أو» على بابها من كونها لأحد الشيتين، قاله ابن عطية^(٣). والثاني: أنه منصوب بإضمار أن عطفاً على مصدر متوهم، و«أو» بمعنى إلا، التقدير: ما لم تَمَسُّوهُنَّ إلا أن تَفَرِّضُوا، كقولهم: لألزمناك أو نقضيني حقي، قاله الزمخشري^(٤). والثالث: أنه معطوف على جملة محذوفة تقديره: «فَرَضْتُمْ أولم تَفَرِّضُوا» فيكون هذا من باب حذف الجزم وإبقاء عمله، وهو ضعيف جداً، وكأن الذي حَسَّنَ هذا كون لفظ «لم» موجوداً قبل ذلك. والرابع: أن تكون «أو» بمعنى الواو، و«تَفَرِّضُوا» عطفاً على «تَمَسُّوهُنَّ» فهو مجزوم أيضاً.

قوله: «فريضة» فيها وجهان، أظهرهما: أنها مفعول به وهي بمعنى مفعولة، أي: إلا أن تَفَرِّضُوا لهن شيئاً مفروضاً. والثاني: أن تكون منصوبة على المصدر بمعنى قرضاً. واستجود أبو البقاء^(٥) الوجه الأول، قال: «وأن يكون مفعولاً به وهو الجيد» والموصوف محذوف تقديره: متعة مفروضة.

قوله: «ومتعوهن» قال أبو البقاء^(٦): «ومتعوهن معطوف على فعل محذوف تقديره: فطلقوهن ومتعوهن». وهذا لا حاجة إليه، فإن الضمير

(١) فرع: افتض البكر.

(٢) سفد: نزا.

(٣) المحرر ٢/٢٢٦.

(٤) الكشاف ١/٣٧٤.

(٥) الإملاء ١/٩٩.

(٦) الإملاء ١/٩٩.

- البقرة -

المنصوب في «متعوهن» عائذ على المطلقات قبل الميسر وقبل الفرض، المذكورين في قوله: «إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ» إلى آخرها.

قوله: «على الموسع قدره»، جملة من مبتدأ وخبر، وفيها قولان، أحدهما: أنها لا محل لها من الإعراب، بل هي استثنائية بينت حال المطلقات بالنسبة إلى إيساره وإقباره. والثاني: أنها في موضع نصب على الحال، وذو الحال / فاعل «متعوهن». قال أبو البقاء^(١): «تقديره: بقدر الوُسْع»، وهذا [٩٥/ب] تفسير معنى. وعلى جعلها حالية فلا بُدَّ من رابطٍ بينها وبين صاحبها، وهو محذوف تقديره: على الموسع منكم. ويجوزُ على مذهب الكوفيين ومن تابعهم أن تكون الألف واللام قامت مقام الضمير المضاف إليه تقديره: «على موسعكم قدره».

وقرأ الجمهور: «الموسع» بسكون الواو وكسر السين اسم فاعلٍ من أوسع يُوسع. وقرأ^(٢) أبو حيوه بفتح الواو والسين مشددة، اسم مفعولٍ من «وسع». وقرأ^(٣) حمزة والكسائي وابن ذكوان وحفص: «قدره» بفتح الدال في الموضعين، والباقون بسكونها.

واختلفوا: هل هما بمعنى واحدٍ أو مختلفان؟ فذهب أبو زيد والأخفش^(٤) وأكبر أئمة العربية إلى أنهما بمعنى واحدٍ، حكى أبو زيد: «جُدُّ قَدْرٌ كَذَا وَقَدْرٌ كَذَا»، بمعنى واحدٍ، قال: «ويُقرأ في كتاب الله: «فسألتُ

(١) الإملاء ٩٩/١.

(٢) البحر ٢٣٣/٢.

(٣) السبعة ١٨٤؛ الكشف ٢٩٨/١.

(٤) معاني القرآن له ٣٧٢.

- البقرة -

أوديةً بقدرها» و «قَدَرها»^(١)، وقال: «وما قَدَرُوا اللّهَ حَقَّ قَدَرِهِ»^(٢) ولو حُرِّكَتِ الدالُّ لكان جائزاً. وذهب جماعةٌ إلى أنهما مختلفان، فالساكنُ مصدرٌ والمتحركُ اسمٌ كالعَدُّ والعَدَدُ والمَدُّ والمَدَدُ، وكانَ القَدْرُ بالتسكينِ الوُسْعُ، يقال: «هو يُنْفِقُ على قَدَرِهِ» أي وُسْعِهِ. وقيل: بالتسكينِ الطاقَةُ، وبالتحريكِ المقدارُ. قال أبو جعفر^(٣): «وأكثرُ ما يُسْتَعْمَلُ بالتحريكِ إذا كان مساوياً للشيءِ، يُقال: «هذا على قَدَرِ هذا».

وقرأ بعضهم^(٤) بفتحِ الراء، وفي نصبه وجهان، أحدهما: أن يكونَ منصوباً على المعنى، قال أبو البقاء^(٥): «وهو مفعولٌ على المعنى، لأنَّ معنى «مَتَّعُوهُنَّ» لِيُؤدَّ كُلُّ مِنْكُمْ قَدَرَ وَسْعِهِ» وشرحُ ما قاله أن يكونَ من بابِ التضمينِ، ضَمَّنَ «مَتَّعُوهُنَّ» معنى «أدوا». والثاني: أن يكونَ منصوباً بإضمارِ فعلٍ تقديرُهُ: فَأَوْجِبُوا على الموسعِ قَدْرَهُ. وجعله أبو البقاء^(٦) أجودَ من الأول. وفي السجاوندي^(٧): «وقال ابن أبي عبيدة: «قَدَرَهُ أي قَدَرَهُ اللهُ» انتهى. وظاهرُ هذا أنه قرأ بفتحِ الدالِ والراءِ، فيكونُ «قَدَرَهُ» فعلاً ماضياً، وجَعَلَ فيه ضميراً فاعلاً يعودُ على اللّهِ تعالى، والضميرُ المنصوبُ يعودُ على المصدرِ المفهومِ من «مَتَّعُوهُنَّ». والمعنى: أن الله قَدَرَ وَكَتَبَ الإمتاعَ على الموسعِ وعلى المُقْتِرِ.

(١) الآية ١٧ من الرعد. قرأ الجمهور بفتح الدال، وقرأ الأشهب وزيد وأبو عمرو في رواية

بسكونها. انظر: البحر ٣٨١/٥.

(٢) الآية ٩١ من الأنعام.

(٣) وهو النحاس. انظر: إعراب القرآن له ٢٧١/١.

(٤) البحر ٢٣٤/١.

(٥) الإملاء ٩٩/١.

(٦) الإملاء ٩٩/١.

(٧) محمد بن طيفور، مقرأ مفسر، له: علل القراءات والوقف والابتداء. انظر: طبقات

القراء ١٥٧/٢.

- البقرة -

قوله: «متاعاً» في نصبه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على المصدرِ، وتحريُّره أنه اسمٌ مصدرٍ، لأنَّ المصدرَ الجارِيَّ على صَدْرِهِ إِنَّمَا هو التَّمْتِيعُ، فهو من باب: «أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً»^(١). وقال الشيخ^(٢): «قالوا: انْتَصَبَ على المصدرِ، وتحريُّره أن المتاعَ هو ما يُمْتَعُ به، فهو اسمٌ له، ثم أُطْلِقَ على المصدرِ على سبيلِ المنجَازِ، والعاملُ فيه: «وَمَتَّعُوهُمْ» وفيه نظرٌ، لأنَّ المعهودَ أن يُطْلَقَ المصدرُ على أسماءِ الأعيانِ كضَرْبٍ بمعنى مَضْرُوبٍ، وأمَّا إطلاقُ الأعيانِ على المصدرِ فلا يجوزُ، وإنَّ كَانَ بَعْضُهُمْ جَوَّزَهُ على قَلَّةِ نَحْوِ قولِهِمْ: «تَرَبَّأً وَجَنَدَلاً»^(٣) و«أَقَاتِمَا وَقَدَّعَدَ النَّاسُ». والصَّحِيحُ أن «تَرَبَّأً» ونحوه مفعولٌ به، و«أَقَاتِمَا» نصبٌ على الحالِ.

والثاني من وَجْهَيْ «متاعاً» أن يَنْتَصِبَ على الحالِ. والعاملُ فيه ما تَضَمَّنَهُ الجارُ والمجرورُ من معنى الفعلِ، وصاحبُ الحالِ ذلك الضميرُ المستكنُ في ذلك العاملِ، والتقديرُ: قَدَّرَ الموبِيعُ يَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ في حالِ كونه متاعاً.

قوله: «بالمعروفِ» فيه وجهان، أحدهما: أن يَتَعَلَّقَ بِمَتَّعُوهُمْ فتكون الباءُ للتعدية. والثاني: أن يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ على أنه صِفَةٌ لمتاعا، فيكونُ في محلِّ نصبٍ، والباءُ للمصاحبةِ، أي: متاعاً ملتبساً بالمعروفِ. وجَوَّزَ الحوفيُّ وجهاً ثالثاً وهو أن يَتَعَلَّقَ بِنَفْسِ «متاعاً».

قوله: «حقاً» في نصبه أربعة أوجهٍ، أحدهما: أنه مصدرٌ مُؤَكَّدٌ لمعنى الجملةِ قبله كقولك: «هذا ابني حقاً» وهذا المصدرُ يَجِبُ إِضْمَارُ عَامِلِهِ

(١) الآية ١٧ من نوح.

(٢) البحر المحيط ٢٣٤/٢

(٣) الجنادل في الأصل الحجارة فهو عين، ولكن الكلمتين هنا نصبتنا هنا نصب المصادر والمقصود بها الدعاء، وهذا عند بعضهم.

- البقرة -

تقديره: حَقَّ ذلك حقاً. ولا يجوزُ تقديمُ هذا المصدر على الجملةِ قبله. والثاني: أن يكونَ صفةً لمتاعاً، أي: متاعاً واجباً على المحسنين. والثالث: أنه حالٌ مما كان حالاً منه «متاعاً»، وهذا على رأي مَنْ يجيزُ تعدُّدَ الحالِ. والرابعُ: أن يكونَ حالاً من «المعروف»، أي بالذي عُرف في حالِ وجوبه على المحسنين. و«على المحسنين» يجوزُ أن يتعلَّقَ بحقاً، لأنه بمعنى الواجب، وأن يتعلَّقَ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ له.

آ. (٢٣٧) قوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَرَضْتُمْ﴾: هذه الجملةُ في موضع نصبٍ على الحال، وذو الحالِ يجوزُ أن يكونَ ضميرَ الفاعلِ، وأن يكونَ ضميرَ المفعولِ لأنَّ الرابطَ موجودٌ فيهما. والتقديرُ: وإن طَلَقْتُمُوهُنَّ فإرضين لهن أو مفروضاً لهن، و«فريضة» فيهما الوجهان المتقدمان.

والفاءُ في «فَنَصَفُ» جوابُ الشرطِ، فالجملةُ في محلِّ جزمٍ جواباً للشرطِ، وارتفاعُ «نصفُ» على أحدِ وجهين: إمَّا الابتداءُ والخبر حينئذٍ محذوفٌ، وإن شئتَ قَدَّرْتَه قبله، أي: فعليكم أو فلَهُنَّ نصفُ، وإن شئتَ بعده أي: فنصفُ ما فرضتم عليكم - أو لهنَّ - وإمَّا على خبرٍ مبتدأٍ محذوفٍ تقديره: فالواجبُ نصفُ.

وقرأت فرقة^(٢): «فَنَصَفَ» بالنصبِ على تقدير: «فَادْفَعُوا أو أدُّوا». وقال أبو البقاء^(٣): «ولو قرئ بالنصبِ لكان وجهه «فَادُّوا نصفَ» فكأنه لم يَطَّلِعْ عليها قراءةً مرويةً.

والجمهورُ على كسرِ نونِ «نصفَ». وقرأ^(٣) زيد وعلي، ورواها

(١) البحر ٢/٢٣٤؛ والقرطبي ٣/٢٠٤، من دون نسبة.

(٢) الاملاء ١/١٠٠.

(٣) البحر ٢/٢٣٤؛ والقرطبي ٣/٢٠٤؛ والشواذ ١٥. وزيد هنا هو ابن ثابت.

- البقرة -

الأصمعي قراءة عن أبي عمرو: «فُنْصَف» بضمّ النون هنا وفي جميع القرآن، وهما لغتان. وفيه لغةٌ ثالثة: «نَصِيف» بزيادة ياءٍ، ومنه الحديث^(١): «ما بَلَغَ مَدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ». و«ما» في «ما فرضتم» بمعنى الذي، والعاثدُ محذوفٌ لاستكمالِ الشروطِ، وَيَضَعُفُ جَعَلُهَا نَكْرَةً موصوفةً /.

[١/٩٦]

قوله: «إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ» في هذا الاستثناء وجهان، أحدهما: أن يكون استثناءً منقطعاً، قال ابن عطية^(٢) وغيره: «لأنَّ عَفْوَهُنَّ عن النصف ليس من جنسٍ أَخَذَهُنَّ». والثاني: أنه متصلٌ، لكنه من الأحوال، لأنَّ قوله: «فَنَصَفُ ما فرضتم» معناه: فالواجبُ عليكم نصفُ ما فرضتم في كلِّ حالٍ إلا في حالِ عَفْوِهِنَّ، فإنه لا يَجِبُ، وإليه نحا أبو البقاء^(٣)، وهذا ظاهرٌ، ونظيره: «لَتَأْتَنِّي بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ»^(٤). قال الشيخ^(٥): «إِلَّا أَنْ مَنْ مَنَعَ أَنْ تَقَعَ أَنْ وَصَلَتْهَا حَالاً كَسَيُوبِهِ»^(٦) فإنه يمنع ذلك، ويكونُ حينئذٍ منقطعاً.

وقرأ الحسن^(٧) «يَعْفُونَهُ» بهاء مضمومة، وفيها وجهان، أحدهما: أنها ضميرٌ يعودُ على النصفِ. والأصلُ: «إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ عَنْهُ، فَحُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ، فَاتَّصَلَ الضَّمِيرُ بِالْفِعْلِ. والثاني: أنها هاءُ السكْتِ والاستراحةِ، وإنما ضمَّها تشبيهاً بهاءِ الضميرِ كقول الآخر^(٨):

(١) رواه البخاري: «فضائل أصحاب النبي» الفتح ٢١/٧؛ مسلم: فضائل الصحابة

١٩٦٧/٤

(٢) المحرر ٢٣٠/٢

(٣) الاملاء ١٠٠/١

(٤) الآية ٦٦ من يوسف

(٥) البحر ٢٣٥/٢

(٦) الكتاب ١٩٥/١

(٧) البحر ٢٣٥/٢

(٨) تقدم برقم ٧١١

١٠٠٥- هم الفاعلون الخير والامرونه

على احد التاويلين في البيت ايضاً.

وقرأ ابن أبي إسحاق: «تَعْفُونَ» بناءً الخطاب، ووجهها الالتفات من ضمير الغيبة إلى الخطاب، وفائدة هذا الالتفات التحضيض على عفوهم وأنه مندوب.

و«يَعْفُونَ» منصوب بأن تقديره فإنه مبني لاتصاله بنون الإناث. هذا رأي الجمهور. وأما ابن درستويه والسهيلي فإنه عندهما معرب. وقد فرّق الزمخشري^(١) وأبو البقاء^(٢) بين قولك: «الرجال يَعْفُونَ» و«النساء يَعْفُونَ» وإن كان هذا من واضحات النحو: بأن قولك «الرجال يَعْفُونَ»: الواو فيه ضمير جماعة الذكور وحذفت قبلها واو أخرى هي لام الكلمة، فإن الأصل: يَعْفُونَ فاستثقلت الضمة على الواو الأولى فحذفت فبقيت ساكنة، وبعدها واو الضمير أيضاً ساكنة، فحذفت الواو الأولى لثلاً يتلقى ساكنان، فوزنه يَعْفُونَ والنون علامة الرفع فإنه من الأمثلة الخمسة. وأن قولك: «النساء يَعْفُونَ» الواو لام الكلمة والنون ضمير جماعة الإناث، والفعل معها مبني لا يظهر للعامل فيه أثر. وقد ناقش الشيخ^(٣) الزمخشري بأن هذا من الواضحات التي بأدنى قراءة في هذا العلم تُعرف، وبأنه لم يبين حذف الواو من قولك «الرجال يعفون» وأنه لم يذكر خلافاً في بناء المضارع المتصل بنون الإناث، وكل هذا سهل لا ينبغي أن يناقش بمثله.

قوله: «أو يَعْفُو الذي» «أو» هنا فيها وجهان، أحدهما: هي للتنوع. والثاني: أنها للتخيير. والمشهور فتح الواو عطفاً على المنصوب قبله. وقرأ

(١) الكشاف ١/٣٧٤.

(٢) الاملاء ١/١٠٠.

(٣) البحر ٢/٢٣٥.

- البقرة -

الحسن^(١) بسكونها، استثقل الفتحة على الواو فقدرها كما يقدرها في الألف، وسائر العرب على استخفافها، ولا يجوز تقديرها إلا في ضرورة كقوله - هو عامر بن الطفيل -^(٢):

١٠٠٦ - فما سَوَّدْتَنِي عامِرٌ عن وراثَةِ أَبِي اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بَأْمٌ وَلَا أَبِ

وَلَمَّا سَكَنَ الْوَاوَ حُدِفَتْ لِلْسَّاكِنِ بَعْدَهَا وَهُوَ اللَّامُ مِنْ «الذِي». وقال ابن عطية^(٣): «والذي عندي أنه استثقل الفتحة على واو متطرفة قبلها متحرك لقلّة مجيئها في كلامهم، وقال الخليل: «لم يَجِئ في الكلامِ واو مفتوحة متطرفة قبلها فتحة إلا قولهم: «عَفْوَةٌ» جمع عَفْو، وهو ولدُ الحِمَارِ، وكذلك الحركة - ما كانت - قبل الواو المفتوحة فإنها ثقيلة» انتهى. قال الشيخ^(٤): «فقوله: لقلّة مجيئها يعني مفتوحة مفتوحاً ما قبلها، وهذا الذي ذكره فيه تفصيل، وذلك أن الحركة قبلها: إما أن تكونَ ضمةً أو كسرةً أو فتحةً. فإن كانتَ ضمةً: فإمّا أن يكونَ ذلك في اسم أو فعلٍ، فإن كان في فعلٍ فهو كثيرٌ، وذلك جميعُ أمثلةِ المضارعِ الداخِلِ عليها حرفُ نصبٍ نحو: «لَنْ يَغزُونَ»، والذي لِحَقَهُ نونُ التوكيدِ منها نحو: «هَلْ يَغزُونَ»، وكذا الأمرُ نحو: «اغزُونَ»، وكذا الماضي على فَعَلٍ في التعجبِ نحو: سَرَوَ الرجلُ^(٥)، حتى إن ذواتِ الياءِ تُرَدُّ إلى الواو في التعجبِ فيقولون: «لَقَضُوا الرجلُ»^(٦)، على ما أحكم في بابِ التصريفِ. وإن كان ذلك في اسم: فإمّا أن يكونَ مبنياً

(١) البحر ٢/٢٣٦؛ الشواذ ١٥.

(٢) الحماسة الشجرية ١/٢١؛ ابن يعيش ١٠/١٠٠؛ المغني ٧٥٣؛ الخزانة ٣/٢٣٧.

(٣) المحرر ٢/٢٣٢.

(٤) البحر ٢/٢٣٧.

(٥) سرو الرجل: أي: أصبح سرياً من السراة وهم صفوة القوم.

(٦) لقضوا الرجل: من القضاء، أي: ما أحسن قضاءه.

- البقرة -

على هاء التانيث فيكثر أيضاً نحو: عَرْقُوة^(١) وَتَرْقُوة^(٢) وَمَمَحْدُوة^(٣). وإن كان قبلها فتحة فهو قليل كما ذكر الخليل، وإن كان قبلها كسرة قُلبت الواو ياءً نحو: الغازي والغازية، وَشَدُّ من ذلك «أَفِرُوة» جمع فِرُوة وهي مَيْلَعَةُ الكلب، و«سَوايسُوة» وهم: المستونون في الشر، و«مَقَاتِوة» جمع مُقَتَرٍ وهو السائسُ الخادِمُ. وتلخّص من هذا أن المراد بالقليلِ واو مفتوحة متطرفة ما قبلها في اسمٍ غير ملتبسٍ بئاءِ التانيثِ، فليس قولُ ابنِ عطية «والذي عندي إلى آخره» بظاهره. والمرادُ بقوله: «الذي بيده عقدة النكاح» قيل: الزوج. وقيل: الولي، وأل في النكاح للعهد، وقيل بدلاً من الإضافة، أي: نكاحه كقوله^(٤):

١٠٠٧ - لَهُمْ شَيْمَةٌ لَمْ يُعْطِهَا اللَّهُ غَيْرَهُمْ من الجود، والأحلام غير عوازب

أي أحلامهم، وهذا رأي الكوفيين. وقال بعضهم: في الكلام حذف تقديره: بيده حلُّ عقدة النكاح، كما قيل ذلك في قوله: «ولا تُعْزِمُوا عقدة النكاح»^(٥) أي عَقَدَ عقدة النكاح وهذا يؤيد أن المراد الزوج /

قوله: «وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبَ» «أَنْ تَعْفُوا» في محل رفع بالابتداء - لأنه في تأويل «عَفْوُكُمْ»، و «أَقْرَبُ» خبره. وقرأ الجمهور «تَعْفُوا» بالخطاب، والمراد الرجال والنساء، فغَلَبَ المذكر، والظاهر أنه للأزواج خاصة، لأنهم المخاطبون في صدر الآية، وعلى هذا فيكون التفاتاً من غائب، وهو قوله: «الذي بيده عقدة النكاح» - على قولنا أن المراد به الزوج وهو المختار - إلى الخطاب الأول في صدر الآية. وقرأ^(٦)

(١) العرقوة: الخشبة المعروقة على الدلو.

(٢) الترقوة: مقدم الحلق.

(٣) القمحدوة: الهنة الناشزة فوق القفا بين الذؤابة والقفا.

(٤) البيت للنابعة وهو في ديوانه ٥٦؛ والقرطبي ٢٠٦/٣. وغير عوازب: غير بعيدة.

(٥) الآية ٢٣٥ من البقرة.

(٦) البحر ٢٣٨/٢؛ الشواذ ١٥.

- البقرة -

الشعبي^(١) وأبونهبك^(٢): «يَعْفُوا» بياء من تحت. قال الشيخ^(٣): «جعلته غائباً، وُجِّعَ على معنى: «الذي بيده عقدة النكاح» لأنه للجنس لا يُراد به واحد» يعني أن قوله: «وَأَنْ يَعْفُوا» أصله «يَعْفُونَ» فلَمَّا دَخَلَ النَّاصِبُ حُدِفَتْ نُونُ الرَّفْعِ ثُمَّ حُدِفَتْ الْوَاوُ الَّتِي هِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ، وَهَذِهِ الْبِأَاءُ فِيهِ هِيَ ضَمِيرُ الْجَمَاعَةِ، جُمِعَ عَلَى مَعْنَى الْمَوْصُولِ، لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مَفْرَدًا لَفِظًا فَهُوَ مَجْمُوعٌ فِي الْمَعْنَى لِأَنَّهُ جِنْسٌ. وَيُظْهِرُ فِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ لَامَ الْكَلِمَةِ، وَفِي هَذَا الْفَصْلِ ضَمِيرٌ مَفْرَدٌ يَعُودُ عَلَى الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ، إِلَّا أَنَّهُ قَدَّرَ الْفَتْحَةَ فِي الْوَاوِ اسْتِثْقَالًا كَمَا تَقَدَّمَ فِي قِرَاءَةِ الْحَسَنِ، تَقْدِيرُهُ: وَأَنْ يَعْفُو الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةٌ.

قوله: «للتقوى» متعلقٌ بأقرب، وهي هنا للتعدية، وقيل: بل هي للتعليل و«أقرب» تتعدى تارةً باللام كهذه الآية، وتارةً بإلى كقوله تعالى: «وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ»^(٤). وليست «إلى» بمعنى اللام، وقيل: بل هي بمعناها، وهذا مذهب الكوفيين، أعني التجوز في الحروف. ومعنى اللام و«إلى» في هذا الموضع يتقارب.

وقال أبو البقاء^(٥): «ويجوز في غير القرآن: «أقرب من التقوى وإلى التقوى» إلا أن اللام هنا تدلُّ على معنى غير معنى «إلى» وغير معنى «من»، فمعنى اللام: العفو أقرب من أجل التقوى، واللام تدلُّ على علة قرب العفو، وإذا قلت: أقرب إلى التقوى كان المعنى: يقارب التقوى، كما تقول:

(١) عامر بن شراحيل الكوفي، عرض على السلمي وعلقمة بن قيس، وروى عنه ابن

أبي ليلى، توفي سنة ١٠٥. انظر: طبقات القراء ١/٣٥٠.

(٢) علباء بن أحمr اليشكري، له اختيار شاذ، عرض على شهر بن حوشب، وروى عنه

العنكي، ولم تذكر وفاته. طبقات القراء ١/٥١٥.

(٣) البحر ٢/٢٣٨.

(٤) الآية ١٦ من سورة ق.

(٥) الاملاء ١/١٠٠.

أنت أقربُ إليّ، و«أقرب من التقوى» يقتضي أن يكونَ العفوُّ والتقوى قريبين، ولكنَّ العفوَّ أشدُّ قُرْباً من التقوى، وليس معنى الآية على هذا» انتهى. فَجَعَلَ اللامَ للعلة لا التعديّة، و«إلى» للتعديّة.

واعلمُ أنَّ فِعْلَ التعجبِ وأفْعَلَ التفضيلِ يتعدّيان بالحرفِ الذي يتعدّى به فعُلُهما قبل أن يكونَ تعجباً وتفضيلاً نحو: «ما أزهديني فيه وهو أزهْدُ فيه»، وإن كان من متعدّد في الأصل: فإن كان الفعلُ يُفهِمُ علماً أو جهلاً تعدّياً بالباءِ نحو: «هو أعلمُ بالفقه»، وإن كان لا يُفهِمُ ذلك تعدّياً باللامِ نحو: «ما أضربك لزبيد»، و«أنت أضربُ لعمرو» إلّا في بابِ الحُبِّ والبغضِ فإنهما يتعدّيان إلى المفعولِ بـ «في» نحو: «ما أحبُّ زيداً في عمرو وأبغضه في خالدٍ، وهو أحبُّ في بكرٍ وأبغض في خالدٍ» وإلى الفاعلِ المعنوي بـ «إلى» نحو: «زيدٌ أحبُّ إلى عمرو من خالدٍ، وما أحبُّ زيداً إلى عمرو»، أي: إنَّ عمراً يحبُّ زيداً. وهذه قاعدةٌ جليلةٌ قلَّ مَنْ يَضْبِطُها.

والمُفَضَّلُ عليه في الآية الكريمة محذوفٌ، تقديره: أقربُ للتقوى من تركِ العفوِّ. والياءُ في التقوى بدلٌ من واو، وواؤها بدلٌ من ياءٍ لأنها من وَقِيَتْ أقي وقايةً، وقد تقدّم ذلك أول السورة.

قوله: «ولا تَنَسُوا الفضلَ» الجمهورُ على ضمِّ الواوِ مِنْ «تَنَسُوا» لأنها واوٌ ضميرٌ. وقرأ^(١) ابن يعمر بكسرها تشبيهاً بواو «لو»^(٢) كما ضموا الواو من «لو» تشبيهاً بواو الضمير. وقال أبو البقاء^(٣) «في واو «تَنَسُوا» من القراءات ووجوهها ما ذكرناه في «أشترُوا الضلالة»^(٤). وكان قد قدّم فيها خمسَ قراءاتٍ، فظاهرُ كلامه عَوْدُها كُلِّها إلى هنا، إلّا أنه لم يُنْقَلْ هنا إلا الوجهان اللذان ذَكَرْتُهُما.

(١) البحر ٢/٢٣٨.

(٢) نحو «لو استطعنا».

(٣) الاملاء ١/١٠٠.

(٤) الآية ١٦ من البقرة.

- البقرة -

وقرأ^(١) علي رضي الله عنه: «ولا تناسوا» قال ابن عطية^(٢): «وهي قراءة متمكنة في المعنى، لأنه موضع تناسٍ لا نسيانٍ، إلا على التشبيه». وقال أبو البقاء^(٣): على باب المفاعلة، وهي بمعنى المتاركة لا بمعنى السهو، وهو قريب من قول ابن عطية.

قوله: «بينكم» فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ بـ «تَنَسَّوْا». والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الفضلِ أي: كائناً بينكم. والأولُ أولى لأنَّ النهيَ عن فعلٍ يكونُ بينهم أبلغُ من فعلٍ لا يكونُ بينهم.

آ. (٢٣٨) قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا﴾: في «فَاعِلٍ» هنا قولان، أحدهما: أنه بمعنى فِعْلٍ كطَارَقَتُ النعل^(٤) وعاقبتُ اللصَّ. ولَمَّا ضَمَّنَ المحافظةَ معنى المواظبةَ عَدَّهَا بـ «على». الثاني: أن «فَاعِلٍ» على بابها من كونها بين اثنين، فقيل: بين العبدِ وربِّه، كأنه قيل: احفظْ هذه الصلاةَ يحفظُكَ اللهُ. وقيل: بين العبدِ والصلاةِ أي: احفظها تحفظُكَ.

وقال أبو البقاء^(٥): «ويكون وجوبُ تكريرِ الحفظِ جارياً مجزئاً الفاعلين، إذ كان الوجوبُ حائثاً على الفعل، فكانه شريكُ الفاعلِ للحفظ^(٦)، كما قالوا في «واعِظْنَا موسى»^(٧) فالوعدُّ من الله والقبولُ من موسى بمنزلةِ الوعد. وفي «حَافِظُوا» معنى لا يوجدُ في «احفظوا» وهو تكريرُ الحفظِ» وفيه نظر؛ إذ المفاعلة لا تدلُّ على تكريرِ فعلٍ البتة.

(١) البحر ٢/٢٣٨؛ الشواذ ١٥.

(٢) المحرر ٢/٢٣٣.

(٣) الاملاء ١/١٠٠.

(٤) طارق النعل: صيرها طاقاً فوق طاق.

(٥) الاملاء ١/١٠٠، بعد أن احتمل المفاعلة من واحد أو من اثنين.

(٦) الاملاء: «الحافظ».

(٧) الآية ٥١ من البقرة.

- البقرة -

قوله: «والصلاة الوسطى» ذكر الخاص بعد العام، وقد تقدّم فائدته عند قوله: «مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ»^(١)، والوسطى: فُعَلَى معناها التفضيل، فإنها مؤنثة للأوسط، كقوله - يمدح الرسول عليه السلام^(٢) -:

١٠٠٨ - يَا أَوْسَطَ النَّاسِ طُرًّا فِي مَفَاجِرِهِمْ وَأَكْرَمَ النَّاسِ أَمَّا بَرَّةٌ وَأَبَا

[١/٩٧] وهي [من] الوسط الذي هو الخيار / وليست من الوسط الذي معناه: متوسط بين شيئين، لأنَّ فُعَلَى معناها التفضيل؛ ولا يُبْنَى للتفضيل إلا ما يقبل الزيادة والنقص، والوسط بمعنى العدل والخيار يقبلهما بخلاف المتوسط بين الشيئين فإنه لا يقبلهما فلا يُبْنَى منه أفعل التفضيل.

وقرأ علي^(٣): «وعلى الصلاة» بإعادة حرف الجر توكيداً، وقرأت عائشة - رضي الله عنها - «والصلاة» بالنصب، وفيها وجهان، أحدهما على الاختصاص، ذكره الزمخشري^(٤)، والثاني على موضع المجرور، مثله نحو: مررت بزيد وعمراً، وسيأتي بيانه في المائة.

قوله: «قانتين» حال من فاعل «قوموا». و«الله» يجوز أن تتعلّق اللام بقوموا، ويجوز أن تتعلّق بقانتين، ويدلّ للثاني قوله تعالى: «كُلُّ لَه قانتون»^(٥). ومعنى اللام التعليل.

آ. (٢٣٩) قوله تعالى: ﴿فَرَجَالًا﴾: منصوب على الحال، والعامل فيه محذوف تقديره: «فَصَلُّوا رَجَالًا، أَوْ فَحَافِظُوا عَلَيْهَا رَجَالًا وَهَذَا أَوْلَى لِأَنَّهُ مِنْ لَفْظِ الْأُولَى.

(١) الآية ٩٨ من البقرة.

(٢) لم أهد إلى قائله وهو في تفسير القرطبي ٢٠٩/٣.

(٣) الشواذ ١٥؛ البحر ٢٤٢/٢؛ القرطبي ٢٠٩/٣.

(٤) الكشاف ٣٧٦/١.

(٥) الآية ١١٦ من البقرة.

- البقرة -

و«رجال» جَمَعَ راجِلٍ كقائِمٍ وقيام، وصاحبٍ وصحاب، يُقال منه: رَجُلٌ يَرَجُلُ رَجُلًا، فهو راجِلٌ ورَجُلٌ بوزن عَضُد، وهي لغةُ الحجاز، يقولون: رَجِلٌ فلانٌ فهو رَجُلٌ ويقال: رَجَلانٌ ورَجيلٌ قال الشاعر^(١):

١٠٠٩- عليٌّ إذا لاقيتُ ليليَ بخُفيَةٍ أنْ أزدارَ بيتَ اللهِ رَجَلانَ خافيا

كلُّ هذا بمعنى مَشَى على قدميه لعدمِ المركوبِ. ولهذا اللفظُ جموعٌ كثيرة: رجالٌ كما تقدّم، وقال تعالى: «يأتوك رجالاً وعلى كلِّ ضامرٍ»^(٢)، وقال^(٣):

١٠١٠- وبنو عُداثةَ شاخصٌ أبصارُهُم يمشون تحتَ بطونهنَّ رجالا

ورَجيلٌ ورَجاليٌّ، وتروى قراءةٌ عن عكرمة، ورَجاليٌّ ورَجالةٌ ورُجالٌ وبها قرأ عكرمةُ وابنُ مَخلد^(٤)، ورَجاليٌّ ورُجلانٌ ورَجلةٌ ورَجلةٌ بسكونِ الجيمِ وفتحها وأرَجلةٌ وأراجيلٌ وأراجيلٌ ورُجلاً بضمِ الراءِ وتشديدِ الجيمِ من غيرِ ألفٍ، وبها قرىء^(٥) شاذاً.

ورُكبانٌ جمعُ رَكِبٍ، قيل: ولا يُقالُ إلا لِمَنْ رَكِبَ جَمَلًا، فأما راکِبُ الفرسِ ففارسٌ، وراكِبُ الحمارِ والبغلِ حَمارٌ وبَغالٌ، والأجودُ صاحبُ حمارٍ وبَغلٍ. و«أو» هنا للتقسيمِ وقيل: للإباحة، وقيل: للتخييرِ.

(١) البيت لبعض بني عقيل، وهو في الطبري ٢٣٨/٥؛ واللسان: رجل؛ والأشموني

١٨٤/٢؛ والمغني ٥١٣؛ وأوضح المسالك ٩٦/٢. وازداد: افتعل من الزيارة.

(٢) الآية ٢٧ من الحج.

(٣) لم أهدت إلى قائله وهو في البحر ٢٤٣/٢.

(٤) محمد بن مخلد، أخذ عن صالح بن أحمد والسجستاني، وحدث عنه الدارقطني. توفي

سنة ٣٣١. انظر: المنهج الأحمد للعليمي ٣٦/٢.

(٥) البحر ٢٤٣/٢؛ الشواذ ١٥.

قوله: «كَمَا عَلَّمَكُم» الكاف في محل نصب: إمّا نعتاً لمصدر محذوف، أو حالاً من ضمير المصدر المحذوف، ويجوز فيها أن تكون للتعليل أي: فاذكروه لأجل تعليمه إياكم. و«ما» يجوز أن تكون مصدرية وهو الظاهر، ويجوز أن تكون بمعنى الذي، والمعنى: فَصَلُّوا الصَّلَاةَ كَالصَّلَاةِ الَّتِي عَلَّمَكُم، وعبر بالذكر عن الصلاة، ويكون التشبيه بين هيتي الصلاتين الواقعة قبل الخوف وبعده في حالة الأمن. قال ابن عطية^(١): «وعلى هذا التأويل يكون قوله: «ما لم تكونوا» بدلاً من «ما» في «كما» وإلا لم يتسق لفظ الآية» قال الشيخ^(٢): «وهو تخريج ممكن، وأحسن منه أن يكون «ما لم تكونوا» بدلاً من الضمير المحذوف في «عَلَّمَكُم» العائد على الموصول، إذ التقدير: عَلَّمَكُمُوهُ، ونصّ النحويون على أنه يجوز: ضَرَبْتُ الَّذِي رَأَيْتُ أَخَاكَ» أي: رأيت أخاك، فأخاك بدلاً من العائد المحذوف».

آ. (٢٤٠) قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ﴾: فيه ثمانية أوجه، أحدها: أنه مبتدأ، و«وصية»^(٣) مبتدأ ثانٍ، وسوغ الابتداء بها كونها موصوفةً تقديراً، إذ التقدير: «وصية من الله» أو «منهم» على حسب الخلاف فيها: أهي واجبة من الله أو مندوبة للأزواج؟ ولأزواجهم؟ خبر المبتدأ الثاني فيتعلق بمحذوف، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول. وفي هذه الجملة ضمير الأول. وهذه نظير قولهم: «السمن منوان بدرهم» تقديره: منوان منه، وجعل ابن عطية^(٤) المسوغ للابتداء بها كونها في موضع تخصيص، قال: «كما حسن أن يرتفع: «سلام عليك» و«خير بين يديك» لأنها موضع دعاء» وفيه نظر.

(١) المحرر ٢/٢٤٠.

(٢) البحر ٢/٢٤٤.

(٣) وذلك على قراءة رفع «وصية».

(٤) المحرر ٢/٢٤١.

- البقرة -

والثاني: أن تكون «وصية» مبتدأ، و«لأزواجهم» صفتها، والخبرُ محذوفٌ، تقديره: فعلیهم وصیةٌ لأزواجهم، والجملةُ خبرُ الأول.

والثالث: أنها مرفوعةٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديره: كُتِبَ علیهم وصیةٌ، و«لأزواجهم» صفةٌ، والجملةُ خبرُ الأولِ أيضاً. ويؤيد هذا قراءةُ (١) عبد الله: «كُتِبَ علیهم وصیةٌ» وهذا من تفسير المعنى لا الإعراب، إذ ليس هذا من المواضع التي يُضمرُ فيها الفعلُ.

الرابع: أن «الذين» مبتدأ على حذفٍ مضافٍ من الأولِ تقديره: ووصیةُ الذين.

والخامس: أنه كذلك إلا أنه على حذفٍ مضافٍ من الثاني، تقديره: والذين يُتوفون أهلٌ وصیة» ذكر هذين الوجهين الزمخشري (٢). قال الشيخ (٣): «ولا ضرورةٌ تدعو إلى ذلك».

وهذه الأوجهُ الخمسةُ فیمن رَفَع «وصیةً»، وهم ابن كثير (٤) ونافع والكسائي وأبو بكر عن عاصم، والباقون يَنْصِبُونها، وارتفاعُ «الذين» على قراءتهم فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه فاعلُ فعلٍ محذوفٍ تقديره: وَلْيُوصِ الذين، ويكون نصبُ «وصیة» على المصدر. والثاني: أنه مرفوعٌ بفعلٍ مبني للمفعولٍ يتعدى لاثنتين، تقديره: وَأَلْزِمَ الذين يُتوفون / ويكونُ نصبُ «وصیة» [٩٧/ب] على أنها مفعولٌ ثانٍ لِألزم، ذكره الزمخشري (٥). وهو الذي قبله ضعيفان؛ لأنه ليس من مواضع إضمار الفعل. والثالث: أنه مبتدأٌ وخبره محذوفٌ،

(١) البحر ٢/٢٤٥؛ الشواذ ١٥.

(٢) الكشاف ١/٣٧٦.

(٣) البحر ٢/٢٤٥.

(٤) السبعة ١٨٤؛ الكشاف ١/٢٩٩.

(٥) الكشاف ١/٣٧٧.

- البقرة -

وهو الناصب لوصية تقديرية: والذين يُتَوَفَّوْنَ يُوصُونَ وصية، وقَدَّرَهُ ابنُ عطية^(١): «ليوصوا»، و«وصية» منصوبة على المصدر أيضاً. وفي حرفِ عبدالله: «الوصية» رفعاً بالابتداء والخبر الجار بعدها، أو مضمراً أي: فعلهم الوصية، والجار بعدها حال أو خبر ثانٍ أو بيان.

قوله: «متاعاً» في نصبه سبعة أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ بلفظِ «وصية» لأنها مصدرٌ منونٌ، ولا يضرُّ تأنيثها بالتاء لبنائها عليها، فهي كقولهِ: ^(٢)

١٠١١- فلولا رجاء النصر منك ورهبة عقابك قد كانوا لنا كالموارد

والأصل: وصية بمتاع، ثم حُذِفَ حرفُ الجرِّ اتساعاً، فنُصِبَ ما بعده، وهذا إذا لم تجعل «الوصية» منصوبةً على المصدر، لأنَّ المصدر المؤكَّد لا يعمل، وإنما يجيء ذلك حال رفعها أو نصبها على المفعول كما تقدَّم تفصيله.

والثاني: أنه منصوبٌ بفعلٍ: إمَّا من لفظهِ أي: متَّعوهن متاعاً أي: تمتيعاً، أو من غير لفظهِ أي: جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ متاعاً. والثالث: أنه صفةٌ لوصية، والرابع: أنه بدلٌ منها. الخامس: أنه منصوبٌ بما نصبها أي: يُوصُونَ متاعاً، فهو مصدرٌ أيضاً على غير الصدر كـ «قَعَدْتُ جُلوساً»، هذا فيمن نَصَبَ «وصية». السادس: أنه حالٌ من الموصين: أي مُمتَّعين أو ذوي متاع. السابع: أنه حالٌ من أزواجهم، أي: ممتعاتٍ أو ذواتٍ متاعٍ، وهي حالٌ مقدَّرةٌ إن كانتِ الوصية من الأزواج.

وقرأ أبي^(٣): «متاع لأزواجهم» بدل «وصية»، ورؤي عنه «متاع»، ودخول

(١) المحرر ٢/٢٤١.

(٢) تقدم برقم ٩٨٢.

(٣) البحر ٢/٢٤٥؛ الشواذ ١٥.

- البقرة -

الفاء في خبر الموصول لشبهه بالشرط، ويتصّب «متاعاً» في هاتين الروايتين على المصدر بهذا المصدر، فإنه بمعنى التمتع، نحو: «يعجبني ضربٌ لك زيداً ضرباً شديداً» ونظيره: «فإن جهنم جزاؤكم جزاءً موفوراً»^(١). و«إلى الحَوْلِ» متعلّق بـ «متاع» أو بمحذوفٍ على أنه صفةٌ له.

قوله: «غير إخراجٍ» في نصبه ستة أوجه، أحدها: أنه نعتٌ لـ «متاعاً». الثاني: أنه بدلٌ منه. الثالث: أنه حالٌ من الزوجات أي: غير مخرجاتٍ. الرابع: أنه حالٌ من الموصين، أي: غير مُخرَجين. الخامس: أنه منصوب على المصدر تقديره: لا إخراجاً قاله الأخفش^(٢). السادس: أنه على حذف حرف الجرّ، تقديره: من غير إخراجٍ، قاله أبو البقاء^(٣)، وفيه نظر.

قوله: «فيما فعَلن في أنفسهن» هذان الجارّان يتعلّقان بما تعلّق به خبر «لا» وهو «عليكم» من الاستقرار، والتقدير: لا جناح مستقرٌ عليكم فيما فعَلن في أنفسهن. و«ما» موصولة اسميةٌ والعائد محذوفٌ تقديره: فعَلنهُ. و«من» معروفٌ متعلّقٌ بمحذوفٍ لأنه حالٌ من ذلك العائد المحذوفٍ تقديره: فيما فعَلنهُ كائناً من معروف.

وجاء في هذه الآية «من معروفٍ» نكرةٌ مجرورةٌ بـ «من»، وفي الآية قبلها^(٤) «بالمعروفٍ» مُعرّفاً مجروراً بالباء لأن هذه لامُ العهد، كقولك: «رأيت رجلاً فأكرمتُ الرجل» إلا أن هذه وإن كانت متأخرةً في اللفظ فهي مُقدّمةٌ في التنزيل، ولذلك جعلها العلماء منسوخةً بها إلا عند شذوذ. وتقدّم نظائر هذه الجمل، فلا حاجة إلى إعادة الكلام فيها.

(١) الآية ٦٣ من الإسراء.

(٢) معاني القرآن ١٧٨؛ وعبارته «أي: متاعاً لا إخراجاً أي لا تخرجوهن إخراجاً».

(٣) الإملاء ١٠١/١.

(٤) الآية ٢٣٤ من البقرة: «فلا جناح عليكم فيما فعَلن في أنفسهن بالمعروف».

- البقرة -

آ . (٢٤٣) قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ﴾ : هذه همزة الاستفهام دَخَلَتْ على حرفِ النفيِ ، فَصَيَّرَتْ النفيَ تقريراً ، وكذا كُلُّ استفهامٍ دَخَلَ على نفيٍ نحو: «ألم نشرح لك صدرك»^(١) «أليس الله بكاف عبده»^(٢) فيمكن أن يكون المخاطبُ عَلِمَ بهذه القصة قبل نزولِ هذه الآية، فيكون التقريرُ ظاهراً أي: قد رأيتَ حالَ هؤلاء، ويمكن أنه لم يَعْلَمْ بها إلا مِن هذه الآية، فيكون معنى هذا الكلامِ التنبية والتعجبُ من حالِ هؤلاء، والمخاطبُ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم أو كُلُّ سامعٍ . ويجوزُ أن يكون المرادُ بهذا الاستفهامِ التعجبُ من حالِ هؤلاء، وأكثرُ ما يردُّ كذلك: «ألم تر إلى الذين تَوَلَّوْا قوماً»^(٣) «ألم تر إلى ربك كيف مَدَّ الظلَّ»^(٤)، وقال الشاعر:^(٥)

١٠١٢- ألم تر أني كلما جئتُ طارقاً وَجَدْتُ بها طيباً وإن لم تَطِيبِ
والرؤية هنا علمية فكان من حَقِّها أن تتعدى لاثنين، ولكنها ضُمَّتْ
معنى ما يتعدى بإلى، والمعنى: ألم ينته علمك إلى كذا. وقال الراغب^(٦):
«رأيت: يتعدى بنفسه دون الجار، لكن لما استعير قولهم: «ألم تر» بمعنى ألم
تَنْظُرْ عُدِّي تعديته، وقلما يُستعمل ذلك في غير التقدير، لا يُقال: رأيت إلى كذا» .
وقرأ السلمي^(٧): «تر» بسكون الراء، وفيها وجهان، أحدهما: أنه تَوَهَّم
أن الراءَ لأمِ الكلمة فسكَّنَهَا للجزمِ كقولهِ:^(٨)

(١) الآية ١ من الانشراح.

(٢) الآية ٣٦ من الزمر.

(٣) الآية ١٤ من المجادلة.

(٤) الآية ٤٥ من الفرقان.

(٥) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ٤١؛ ومعاني القرآن للفراء ٧٩/٣؛ والخصائص

٢٨١/٣.

(٦) المفردات ١٨٨.

(٧) البحر ٢٤٩/٢؛ الشواذ ١٥.

(٨) تقدم برقم ٤٧٣.

- البقرة -

١٠١٣- قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرِ لَنَا سَوِيْقًا وَاشْتَرِ فَعَجَلٌ خَادِمًا لَبِيْقًا

وقيل: هي لغة قوم، لم يكتفوا في الجزم بحذف حرف العلة. والثاني: أنه أجرى الوصل مُجرى الوقف، وهذا أولى فإنه كثيرٌ في القرآن نحو: «الظنونا»^(١) و«الرسولا»^(٢) و«السيلا» و«لم يَتَسَنَّهُ»^(٤) وبهداهم اقتده^(٥)، وقوله: «وَنُصَلِّهِ»^(٦) و«نُؤْتَهُ»^(٧) و«يُؤَدَّهُ»، وسيأتي ذلك.

قوله: «وهم أُلُوفٌ» مبتدأ وخبرٌ، وهذه الجملة في [موضع] نصب على الحال، وهذا أحسنٌ مجيئها، إذ قد جُمِعَ فيها بين الواوِ والضمير. و«أُلُوفٌ» فيه قولان، أظهرُهُما: أنه جمعُ «ألف» لهذا العدَدِ الخاصِّ وهو جمعٌ كثرةٌ، وجمعُ القلَّةِ: آف ككُحْمُولٍ وَأَحْمَالٍ. والثاني: أنه جَمَعُ «ألف» على فاعِلٍ كشاهد وشهود وقاعد وقُعود. أي: خَرَجُوا وهم مؤتلفون، قال الزمخشري^(٩): «وهذا من بَدَعِ التَّفاسيرِ».

قوله: «حَدَرَ المَوْتِ» مفعولٌ من أَجَلِهِ، وفيه شروطُ النصبِ، أعني

المصدرية واتحادِ الفاعلِ والزمانِ. /

[٩٨/أ]

- (١) الآية ١٠ من الأحزاب: «وتظنون بالله الظنونا»، وهي قراءة عاصم ونافع وابن عامر بالألف وصلًا ووقفًا كما في السبعة ٥١٩.
- (٢) الآية ٦٦ من الأحزاب وأطعنا الرسولاً.
- (٣) الآية ٦٧ من الأحزاب «فأضلونا السبيلا».
- (٤) الآية ٢٥٩ من البقرة وذلك على قراءة من أثبت الهاء وصلًا ووقفًا كعاصم انظر: السبعة ١٨٩.
- (٥) الآية ٩٠ من الأنعام. وانظر: الهامش السابق.
- (٦) الآية ١١٥ من النساء «وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ».
- (٧) الآية ١٤٥ من آل عمران: «وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا».
- (٨) الآية ٧٥ من آل عمران: «ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك». وانظر: في الآيات الثلاث الأخيرة: السبعة ٢٠٧، حيث إن فيها قراءاتٍ ورواياتٍ كثيرةً.
- (٩) الكشاف ٣٧٧/١.

- البقرة -

قوله: «ثم أحياهم» فيه وجهان، أحدهما: أنه معطوف على معنى: فقال لهم اللّهُ: موتوا، لأنه أمرٌ في معنى الخبرِ تقديرُهُ: فأماتهم اللّهُ ثم أحياهم. والثاني: أنه معطوف على محذوف، تقديرُهُ: فماتوا ثم أحياهم، و«ثم» تقتضي تراخي الإحياء عن الإمامة. وألف «أحيا» عن ياء، لأنه من «حَيِيَ»، وقد تقدّم تصريفُ هذه المادةِ عند قوله: «إنَّ الله لا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا»^(١).

قوله: «إنَّ اللّهُ لَذُو فَضْلٍ» أتى بهذه الجملةِ مؤكدةً بـ «إنَّ» واللام، وأتى بخيرِ «إنَّ»: «ذو» الدالة على الشرفِ بخلافِ «صاحب». و«على الناسِ» متعلقٌ بفضل. تقول: تَفَضَّلَ فلان عليّ، أو بمحذوفٍ لأنه صفة له فهو في محل جر، أي: فضلٌ كائنٌ على الناس. وأل في الناسٍ للعموم، وقيل للعهد، والمرادُ بهم الذين أماتهم.

قوله: «ولكنَّ أكثرَ الناسِ» هذا استدراكٌ مما تَضَمَّنَهُ قوله «إنَّ الله لذو فضلٍ على الناسِ»، لأنَّ تقديرَه: فيجبُ عليهم أن يشكروا لتفضيلِهِ عليهم بالإيجادِ والرزق، ولكنَّ أكثرَهم غيرُ شاكرٍ.

آ. (٢٤٤) قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا﴾: هذه الجملةُ فيها أقوال، أحدها: أنها عطفتُ على قوله: «موتوا» وهو أمرٌ لمن أحياهم اللّهُ بعدَ الإمامةِ بالجهادِ، أي: فقال لهم: مُوتوا وقَاتِلُوا، رُوي ذلك عن ابنِ عباسٍ والضحاك. قال الطبري^(٢): «ولا وجهٌ لهذا القول». والثاني: أنها معطوفةٌ على قوله: «حَافِظُوا على الصلواتِ» وما بينهما اعتراضٌ. والثالث: أنها معطوفةٌ على محذوفٍ تقديرُهُ: «فَأَطِيعُوا وَقَاتِلُوا، أو فلا تَحَذَرُوا الموتَ كما حَذِرَهُ الذين مِن

(١) الآية ٢٦ من البقرة.

(٢) تفسير الطبري ٢٨١/٥.

قَبْلَكُمْ فلم يَنْفَعهم الحذرُ، قاله أبو البقاء^(١). والظاهرُ أن هذا أمرٌ لهذه الأمةِ بالجهادِ، بعد أن ذَكَرَ أن قوماً لم يَنْفَعهم الحذرُ من الموتِ، فهو تشجيعٌ لهم، فيكونُ من عطفِ الجملِ فلا يُشترطُ التوافقُ في أمرٍ ولا غيره.

آ. (٢٤٥) قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾: «مَنْ» للاستفهامِ ومَحَلُّهَا الرَّفْعُ على الابتداءِ، و«ذا» اسمُ إشارةٍ خبرٌ، و«الذي» وصلتهُ نعتٌ لاسمِ الإشارةِ أو بدلٌ منه، ويجوزُ أن يكونَ «مَنْ ذَا» كلُّهُ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ تركباً كقولك: «ماذا صَنَعْتَ» كما تقدَّمَ شرحُه في قوله: «ماذا أراد الله»^(٢). ومنع أبو البقاء^(٣) هذا الوجهَ وفَرَّقَ بينه وبين قولك: «ماذا» حيثُ يُجعلانِ اسماً واحداً بأنَّ «ما» أشدُّ إبهاماً من «مَنْ» لأنَّ «مَنْ» لمنْ يَعْقِلُ. ولا معنى لهذا المنعِ بهذه العلةِ، والنحويونُ نَصُّوا على أنَّ حكمَ «مَنْ ذَا» حكمُ «ماذا».

ويجوزُ أن يكونَ «ذا» بمعنى الذي، وفيه حينئذٍ تأويلان، أحدهما: أنَّ «الذي» الثاني تأكيدٌ له، لأنه بمعناه، كأنه قيل: مَنْ الذي الذي يُقْرِضُ؟ والثاني: أن يكونَ «الذي» خبرٌ مبتدأً محذوفٍ، والجملةُ صلةٌ ذا، تقديره: «مَنْ الذي هو الذي يُقْرِضُ» وذا وصلتهُ خبرٌ «مَنْ» الاستفهامية. أجاز هذينِ الوجهين جمالُ الدين بن مالك، وهما ضعيفان، والوجهُ ما قدَّمتهُ.

وانتصبَ «قَرْضاً» على المصدرِ على حذفِ الزوائدِ، إذ المعنى: إقراضاً كقوله: «أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نباتاً»^(٤)، وعلى هذا فالمفعولُ الثاني محذوفٌ تقديره: «يُقْرِضُ اللَّهَ مَالاً وَصَدَقَةً»، ولا بدُّ من حذفِ مضافٍ تقديره: يُقْرِضُ

(١) الإملاء ١/١٠١.

(٢) الآية ٢٦ من البقرة.

(٣) الإملاء ١/١٠١.

(٤) الآية ١٧ من نوح.

- البقرة -

عبادَ اللَّهِ المحاوِجِ، لتعالیه عن ذلك، أو يكونُ على سبيل التجوِزِ، ويجوزُ أن يكونَ بمعنى المفعول نحو: الخَلْقُ بمعنى المخلوق، وانتصابُه حينئذٍ على أنه مفعولٌ ثانٍ لـ «يُقْرِضُ».

«وَحَسَنًا» يجوزُ أن يكونَ صفةً لقرضاً بالمعنيين المذكورين، ويجوزُ أن يكونَ نعتَ مصدرٍ محذوفٍ، إذا جعلنا «قَرْضًا» بمعنى مفعول أي: إقراضاً حسناً.

قوله: «فِيضَاعِفُهُ» قرأ^(١) عاصم وابن عامر هنا، وفي الحديد^(٢) بنصب الفاء، إلا أن ابن عامر يشدّد العينَ من غير ألفٍ. والباقون برفعها، إلا أن ابن كثير يشدّد العينَ من غير ألفٍ، فالرفعُ من وجهين، أحدهما: أنه عطفتُ على «يقْرِضُ» الصلّة. والثاني: أنه رفعٌ على الاستثنافِ أي: فهو يُضَاعِفُهُ، والأولُ أحسنُ لعدمِ الإضمارِ.

والنصبُ من وجهين، أحدهما: أنه منصوبٌ بإضمارِ «أنَّ» عطفاً على المصدرِ المفهومِ من «يقْرِضُ» في المعنى، فيكونُ مصدرًا معطوفاً على مصدرٍ تقديرُهُ: مَنْ ذا الذي يكونُ منه إقراضٌ فمضاعفةٌ من اللّهِ، كقوله^(٣):

١٠١٤- لَلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّعِيْنِي أَحْبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشَّفُوفِ

والثاني: أنه نصبٌ على جوابِ الاستفهامِ في المعنى، لأنَّ الاستفهامِ وإن وَقَعَ عن المُقْرِضِ لفظاً فهو عن الإقراضِ معنًى كأنه قال: أيقْرِضُ اللّهُ أَحَدًا فَيضَاعِفُهُ.

(١) السبعة ١٨٤، الكشف ٣٠٠/١.

(٢) الآية ١١.

(٣) تقدم برقم ٧٠١، وثمة فرق بين الشاهد والآية، فالشاهد عطفتنا فيه مصدرًا مؤولاً على مصدرٍ صحيح، في حين أن الآية عطفتنا فيها مصدرًا مؤولاً على مصدرٍ متوهم من الفعل السابق.

- البقرة -

قال أبو البقاء^(١): «ولا يجوز أن يكون جواب الاستفهام على اللفظ لأن المُسْتَفْهَمَ عنه في اللفظ المُقْرَضُ أي الفاعل للقرض، لا عن القرض، أي الذي هو الفعل» وقد مَنَعَ بعض النحويين النصب بعد الفاء في جواب الاستفهام الواقع عن المسند إليه الحكم لا عن الحكم، وهو مَحْجُوجٌ بهذه الآية وغيرها، كقوله^(٢): «مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرْ لَهُ، مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبْ لَهُ» بالنصب فيهما.

قال أبو البقاء^(٣): «فإن قيل: لِمَ لَا يُعْطَفُ الفعلُ على المصدرِ / الذي [ب/٩٨] هو «قرضاً» كما يُعْطَفُ الفعلُ على المصدرِ بإضمار «أن» مثل قول الشاعر^(٤):

١٠١٥- لَلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي

قيل: هذا لا يَصِحُّ لوجهين، أحدهما: أن «قرضاً» هنا مصدرٌ مُؤَكَّدٌ، والمصدرُ المُؤَكَّدُ لا يُقَدَّرُ بـ «أن» والفعل. والثاني: أن عَطْفَهُ عليه يُوجِبُ أن يكون معمولاً ليقرض، ولا يَصِحُّ هذا في المعنى، لأن المضاعفة ليست مُقْرَضَةً، وإنما هي فعلُ اللَّهِ تعالى، وتعليقه في الوجه الأول يُؤَدِّنُ بأنه يَشْتَرِطُ في النصب أن يُعْطَفَ على مصدرٍ يُقَدَّرُ بـ «أن» والفعل، وهذا ليس بشرط، بل يجوز ذلك وإن كان الاسمُ المعطوفُ عليه غيرَ مصدرٍ كقوله^(٥):

(١) الإملاء ١٠٢/١.

(٢) رواه البخاري: التهجد (فتح الباري) ٢٩/٣؛ أبوداود: التطوع ٧٧/٢؛ المسند

٢٥٨/٢.

(٣) الإملاء ١٠٢/١.

(٤) تقدم برقم ٧٠١.

(٥) البيت للحصين بن الحمام المري، وهو في المفضليات ٦٦؛ والمحتسب ٣٢٦/١؛

والأشموني ٢٩٦/٣؛ والجمع ١٠/٢؛ والدرر ٧/٢.

- البقرة -

١٠١٦- ولولا رجالٌ من رِزامٍ أَعَزَّةٍ وَأَلٌ سَبِيحٍ أَوْ أَسْوَأَكَ عَلَقَمًا
ف «أَسْوَأَكَ» منصوبٌ بأنَّ عطفاً على «رجالٍ» فالوجهُ في مَنْعِ ذلك أن
يُقَال: لو عَطَفَ على «قرضاً» لشاركه في عاملِهِ وهو «يُقْرِضُ» فيصيرُ التقديرُ:
مَنْ ذا الذي يقْرِضُ مضاعفةً، وهذا ليس صحيحاً معنًى.

وقد تقدّم أنه قرئ «يُضَاعِفُ» و «يُضَعَّفُ» فقول: هما بمعنًى، وتكونُ
المفاعلةُ بمعنى فَعَلَ المجرّد^(١)، نحو: عاقبت، وقيل: بل هما مختلفان،
فقول: إنَّ المضَعَّفَ للتكثير. وقيل: إنَّ «يُضَعَّفُ» لِمَا جُعِلَ مثلين، و«ضَاعَفَهُ»
لِمَا زِيدَ عليه أكثرُ من ذلك.

والقَرَضُ: القَطْعُ، ومنه: «المِقْرَاضُ» لِمَا يُقَطَّعُ به، وقيل للقَرَضِ
«قرض» لأنه قَطُعُ شيءٍ من المالِ، هذا أصلُ الاشتقاقِ، ثم اختلف أهلُ
العلم في «القَرَضِ» فقول: هو اسمٌ لكلِّ ما يُلْتَمَسُ الجزاءُ عليه. وقيل: أن
تُعْطَى شيئاً ليرجعَ إليك مثله. وقال الزجاج^(٢): «هو البلاءُ حَسَنًا كان
أو سيئاً».

قوله: «أضعافاً» فيه ثلاثة أوجهٍ، أظهرها: أنه حالٌ من الهاءِ في
«يُضَاعِفُ» وهل هذه حالٌ مؤكِّدةٌ أو مبيِّنةٌ، الظاهرُ أنها مبيِّنةٌ، لأنها وإنْ كانتْ
من لفظِ العاملِ، إلّا أنها اختصَّتْ بوصفِها بشيءٍ آخرَ، فَفَهْمُ منها ما لا يُفْهَمُ
من عاملِها، وهذا شأنُ المبيِّنةِ. والثاني: أنه مفعولٌ به على تضمينِ «يُضَاعِفُ»
معنى يُصَيِّرُ، أي: يُصَيِّرُهُ بالمضاعفةِ أضعافاً. والثالث: أنه منصوبٌ على
المصدرِ.

(١) ليس «ضَعَّفُ» مجرداً، لعله يعني المجرّد من الألف، ولم يستعمل من هذا الفعل ثلاثي
مجرّد.

(٢) معاني القرآن ١/٣١٩.

- البقرة -

قال الشيخ^(١): «قيل: ويجوزُ أن يَنْتَصِبَ على المصدرِ باعتبارِ أن يُطْلَقَ الضَّعْفُ - وهو المضاعفُ أو المضعفُ - بمعنى المضاعفة أو التضعيف، كما أُطْلِقَ العطاء وهو اسْمُ المُعْطَى بمعنى الإِيعَاء. وَجُمِعَ لِاِخْتِلَافِ جِهَاتِ التضعيفِ باعتبارِ اِخْتِلَافِ الأَشْخَاصِ واِخْتِلَافِ المُقْرَضِ واِخْتِلَافِ أنواعِ الجِزَاءِ» وَسَبَقَهُ إِلَى هَذَا أَبُو البِقَاء^(٢)، وَهَذِهِ عِبَارَتُهُ، وَأَنْشَدَ^(٣):

١٠١٧- أَكْفَرًا بَعْدَ رُدِّ المَوْتِ عَنِي وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِثَّةَ الرِّتَاعَا

وَالأَضْعَافُ جَمْعُ «ضِعْفٍ»، وَالضَّعْفُ مِثْلُ قَدْرَيْنِ مُتساوِينَ. وَقِيلَ: مِثْلُ الشَّيْءِ فِي المِقْدَارِ. وَيُقَالُ: ضِعْفُ الشَّيْءِ: مِثْلُهُ ثَلَاثَ مَرَاتٍ، إِلا أَنَّهُ إِذَا قِيلَ «ضِعْفَانِ» فَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى الاثْنَيْنِ المِثْلَيْنِ فِي القَدْرِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يُضَعَّفُ الأُخْرَى، كَمَا يُقَالُ زَوْجَانِ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ كِلَيْمَا مِنْهُمَا زَوْجٌ لِالأُخْرَى.

وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو^(٤) [وَابْنُ عَامِرٍ وَحَمِزَةٌ وَحِفْصٌ وَقَبْلُ] ^(٥) «وَيَسُطُ» بِالسِّنِّ عَلَى الأَصْلِ، وَالباقُونَ بِالصَّادِ لِأَجْلِ الطَّاءِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ فِي «الصَّرَاطِ»^(٦).

آ. (٢٤٦) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ بَنِي﴾: فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ صِلَةٌ لِلْمَلَأِ عَلَى مَذْهَبِ الكُوفِيِّينَ، لِأَنَّهُمْ يَجْعَلُونَ المَعْرُفَ بِأَلِ مُوصُولًا وَيُنْشِدُونَ: ^(٧)

(١) البحر ٢/٢٥٢.

(٢) الإملاء ١/١٠٢.

(٣) تقدم برقم ٣١٧.

(٤) السبعة ١٨٥؛ الكشف ١/٣٠٢.

(٥) ما بين معقوفين غير واضح في الأصل.

(٦) الآية ٦ من الفاتحة.

(٧) تقدم برقم ٩٤٦.

- البقرة -

١٠١٨- لَعَمْرِي لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلَهُ وَأَقْعُدُ فِي أَفْنَانِهِ بِالْأَصَابِلِ

فالبيت موصول، فعلى هذا لا محل لهذا الجار من الإعراب. والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حال من الملاء، و«مِنْ» للتبويض، أي: في حال كونهم بعض بني إسرائيل.

والملاء: الأشراف، سُموا بذلك لأنهم يَمْلُؤُونَ العيونَ هيبَةً، [أو المجالسَ إذا حَضَرُوا] (١)، أولأنهم مَلِيثُونَ بما يُحْتَاجُ إليهم فيه. وقال الفراء: «الملاء: [الرجالُ في كُلِّ القرآن، وكذلك]» (٢) القومُ والرَهْطُ والنفرُ، ويُجمع على أملاء، قال (٣):

١٠١٩- وَقَالَ لَهَا الْأَمْلاءُ مِنْ كُلِّ مَعْشَرٍ وَخَيْرُ أَقْوِيلِ الرِّجَالِ سَدِيدُهَا

وهو اسمُ جمعٍ لا واحدَ له من لفظه كالقومِ والرَهْطِ.

و«مِنْ بَعْدِ مُوسَى» متعلقٌ بما تعلقَ به الجارُ الأولُ وهو الاستقرار، ولا يَضُرُّ اتحادُ الحرفين لفظاً لاختلافهما معنىً، فإنَّ الأولى للتبويض والثانية لابتداء الغاية. وقال أبو البقاء (٤): «مِنْ بَعْدِ» متعلقٌ بالجارِ الأول، أو بما تعلقَ به الأولُ» يعني بالأول: «من بني»، وجعله عاملاً في «مِنْ بَعْدِ» لِمَا تَضَمَّنَهُ من الاستقرار، فلذلك نَسَبَ العملَ إليه، وهذا على رأي بعضهم، يَنسِبُ العملَ للظرفِ والجارِ الواقِعَيْنِ خيراً أو صفةً أو حالاً أو صلةً، فنقول في نحو: «زَيْدٌ فِي الدَّارِ أَبُوهُ» أبوه: فاعلٌ بالجارِ، والتحقيقُ أنه فاعلٌ بالاستقرار الذي تعلقَ

(١) حرم في الأصل. أثبتناه من النسخ الأخرى.

(٢) حرم في الأصل. أثبتناه من النسخ الأخرى.

(٣) لم أمتد إلى قائله، وهو في البحر ٢/٢٤٨.

(٤) الاملاء ١/١٠٣.

به الجأز، وهو الوجه الثاني. وقَدَّر أبو البقاء^(١) مضافاً محذوفاً. تقديره: مِنْ بَعْدِ مَوْتِ مُوسَى، ليصحَّ المعنى بذلك.

قوله: «إذ قالوا» العامل في هذا الظرفِ أجازوا فيه وجهين، أحدهما: أنه العامل في «مِنْ بَعْدِ» لأنَّه بدلٌ منه، إذ هما زمانان، قاله أبو البقاء^(٢). والثاني: أنه «ألم تر» وكلاهما غيرُ صحيحٍ. أمَّا الأولُ فلوجهين. أحدهما: من جهة اللفظ، والآخر: مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى. فأما الذي من جهة اللفظ فإنه على تقدير إعادة «مِنْ» و«إذ» لا تُجْرَبُ بـ «مِنْ». الثاني: أنه ولو كانت «إذ» من الظروف التي تُجْرَبُ بـ «مِنْ» كوقتٍ وحينٍ لم يَصِحَّ ذلك أيضاً، لأنَّ العامل في «مِنْ بَعْدِ» محذوفٌ فإنه حالٌ تقديره: كائنين من بعد، ولو قلت: كائن من حين قالوا للنبيِّ لهم ابعث لنا ملكاً لم يَصِحَّ هذا المعنى. وأمَّا الثاني^(٣) فلأنه تقدَّم أن معنى «ألم تر» تقريرٌ للنفي، والمعنى: ألم ينته علمك، أو قد نظرت إلى الملائكة، وليس انتهاء علمه إليهم ولا نظره إليهم كان في وقت قولهم ذلك، وإذا لم تكن ظرفاً للانتهاء ولا للنظر فكيف تكون معمولاً لهما أو لأحدهما؟

وإذ قد بَطَّلَ هذان الوجهان فلا بُدَّ له من عاملٍ يَصِحُّ به المعنى وهو محذوفٌ، تقديره: ألم تر إلى قصة الملائكة أو حديث الملائكة أو ما في معناه؛ وذلك لأنَّ الذوات لا يَتَعَجَّبُ منها، إنما يَتَعَجَّبُ من أحداثها، فصار المعنى: ألم تر إلى ما جرى للملائكة من بني إسرائيل إلى آخرها، فالعامل هو ذلك المجرور، ولا يَصِحُّ إلا به لِمَا تقدَّم.

قوله: «النبيِّ» متعلقٌ بـ «قالوا»، فاللامُ فيه للتبليغ، و«لهم» متعلقٌ

(١) الاملاء ١/١٠٣.

(٢) الاملاء ١/١٠٣.

(٣) أي منع كون العامل في «إذ قالوا»: «ألم تر».

- البقرة -

بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لنبي، ومحله الجرُّ، و«ابَعَثْتُ» وما في حَيْزِهِ في محلِّ نصبٍ بالقول. و«لنا» الظاهرُ أنه متعلِّقٌ ب«ابَعَثْتُ»، واللامُ للتعليلِ أي: لأجلنا.

قوله: «نقاتِلُ» الجمهورُ بالنونِ والجزمِ على جوابِ الأمرِ. وقرئ^(١) بالياء والجزمِ على ما تقدّم، وابنُ أبي عبلة بالياء ورفع اللامِ على الصفةِ لملكاً، فمحلُّها النصبُ. وقرئ بالنونِ ورفع اللامِ على أنها حالٌ من «لنا» فمحلُّها النصبُ أيضاً أي: ابَعَثْهُ لنا مقدِّرين القتال، أو على أنها استئنافٌ جوابٌ لسؤالٍ مقدَّرٍ كأنه قال لهم: ما يصنعون بالملكِ؟ فقالوا نقاتِلُ.

قوله: «هل عَسَيْتُمْ» عسى واسمُها، وخبرُها «أَنْ لا تقاتِلُوا» والشرطُ معترضٌ بينهما، وجوابُه محذوفٌ للدلالة عليه، وهذا كما توسَّط في قوله: «وانا إن شاء الله لمهتدون»^(٢)، وهذا على رأي مَنْ يجعلُ «عسى» داخلةً على المبتدأ والخبر، ويقولُ إنَّ «أَنْ» زائدةٌ لثلاثٍ يُخبرُ بالمعنى عن العين^(٣). وأما مَنْ يرى أنها تُضمَّنُ معنى فعلٍ متعدٍ فيقولُ: «عَسَيْتُمْ» فعلٌ وفاعلٌ، و«أَنْ» وما بعدها مفعولٌ به تقديرُه: هل قاربْتُم عدم القتالِ، فهي عنده ليست من النواسخِ، والأوَّلُ هو المشهورُ.

وقرأ نافع^(٤) «عَسَيْتُمْ» هنا وفي القتال^(٥): بكسرِ السينِ، وهي لغةٌ مع تاءِ الفاعلِ مطلقاً / ومع نا، ومع نونِ الإناثِ نحو: عَسِينا وَعَسِينِ، وهي لغةُ الحجاز، ولهذا غَلِطَ مَنْ قال: «عسى تُكسَرُ مع المضمر» وأطلق، بل كان ينبغي

(١) البحر ٢/٢٥٥، وقال في الشواذ ١٥: «إن السلمي قرأ بالياء» ولم يبين حركة اللام.

(٢) الآية ٧٠ من البقرة.

(٣) وهذا يكون إذا كانت أن مصدرية فيكون التقدير: عسيتم القتال، فيكون العين التاء، والمعنى: القتال، أما إذا كانت «أن» زائدة فلا تقدر مصدرًا.

(٤) السبعة ٤١٨٦؛ الكشف ٣٠٣/١.

(٥) الآية ٢٢.

- البقرة -

له أن يُقَيِّدَ الضميرَ بما ذَكَرْتُ، إذ لا يقال: الزيدان عَسِيَا والزيدون عَسِيوا بالكسرِ البتة.

وقال الفارسي^(١): «وجهُ الكسرِ قولُ العربِ: «هو عَسِي بكذا» مثل: حَرَّ وشَجَّ، وقد جاءَ فَعَلٌ وفِعِلٌ في نحو: نَقَمَ ونَقِمَ، فكذلك عَسَيْتُ وَعَسَيْتُ، فإنَّ أُسْنِدَ الفِعْلِ إلى ظاهرٍ فقياسُ عَسَيْتُم - أي بالكسر - أن يقال: «عَسِي زيدٌ» مثل: «رَضِي زيدٌ». فإن قيل^(٢) فهو القياسُ، وإن لم يُقَلَّ فسائغُ أن يُؤخَذَ باللغتين، فَتُسْتَعْمَلُ إحداهما موضعَ الأخرى كما فَعِلَ ذلك في غيره» فظاهرُ هذه العبارة أنه يجوزُ كسرُ سِينِهَا مع الظاهرِ بطريقِ القياسِ على المضمَرِ، وغيره من النحويين يمنعُ ذلك حتى مع المضمَرِ مطلقاً، ولكن لا يُلتفتُ إليه لوروده متواتراً، وظاهرُ قوله «قولُ العرب: عَسِي» أنه مسموعٌ منهم اسمُ فاعلِها، وكذلك حكاه أبو البقاء^(٣) أيضاً عن ابن الأعرابي، وقد نصَّ النحويون على أن «عَسِي» لا تنصرفُ.

واعلم أنَّ مدلولَ «عَسِي» إنشاءٌ لأنها للترجي أو للإشفاق، فعلى هذا: فكيف دَخَلَتْ عليها «هل» التي تقتضي الاستفهامَ؟ فالجوابُ أن الكلامَ محمولٌ على المعنى، قال الزمخشري^(٤): «والمعنى: هل قَارَبْتُم الأتقاتلوا، يعني: هل الأمرُ كما أتوقعه أنكم لا تقاتلون، أراد أن يقول: عَسَيْتُم الأتقاتلوا، بمعنى أتوقِّعُ جِبْنَكُم عن القتالِ، فأدخَلَ «هل» مستفهماً عما هو متوقِّعٌ عنده ومَظنونٌ، وأراد بالاستفهامِ التقريرَ، وَبَيَّنَّ أَنَّ المتوقِّعَ كائنٌ وأنه صائبٌ في توقُّعه، كقوله تعالى: «هل أتى على الإنسان»^(٥) معناه التقريرُ»

(١) الحجة (خ) ٢/٢٩٣.

(٢) أي: إذا قيل: «عَسِي» فيكون ذلك قياساً.

(٣) الاملاء ١/٣٠١.

(٤) الكشف ١/٣٠٨.

(٥) الآية ١ من الإنسان.

- البقرة -

وهذا من أحسن الكلام ، وأحسن من قول من زعم أنها خبرٌ لا إنشاء، مُستديلاً بدخول الاستفهام عليها، وبوقوعها خبراً لأن في قوله^(١):

١٠٢٠ - لا تُكثِرُنْ إني عَسَيْتُ صائماً

وهذا لا دليل فيه لأنه على إضمار القول كقوله^(٢):

١٠٢١ - إن الذين قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُمْ لا تَحْسَبُوا لِيَلَهُمْ عن ليلكم ناما

ولذلك لا توصل بها الموصولات^(٣) خلافاً لهشام.

قوله: «ومالنا ألا نقاتل» هذه الواو رابطة لهذا الكلام بما قبله، ولو حُذِفَتْ لجاز أن يكون منقطعاً ممّا قبله. و«ما» في محلّ رفعٍ بالابتداء، ومعناها الاستفهام، وهو استفهام إنكارٍ. و«لنا في محلّ رفع خبر لـ «ما».

و «ألا نقاتل» فيه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنها على حذف حرف الجرّ، والتقدير: ومالنا في ألا نقاتل، أي: في ترك القتال، ثم حُذِفَتْ «في» مع «أن» فجرى فيها الخلاف المشهور بين الخليل وسيبويه: أهي في محلّ جرّام نصب؟ وهذا الجار يتعلّق بنفس الجارّ الذي هو «لنا»، أو بما يتعلّق هو به على حَسَبِ ما تقدّم في «من بعد موسى»^(٤). والثاني: مذهب الأخفش^(٥) أن «أن» زائدة، ولا يضرُّ عملها مع زيادتها، كما لا يضرُّ ذلك في حروف الجرّ الزائدة، وعلى هذا فالجملة المنفيّة بعدها في محلّ نصبٍ على الحال، كأنه

(١) تقدم برقم ٩٢٦.

(٢) البيت لأبي مكعب أخي سعد بن مالك، وهو في أمالي الشجري ٢٣٢/١؛ والمغني ٦٤٨؛ واللمع ١٣٥/١؛ والدرر ١١٢/١. والشاهد في قوله: «لا تحسبوا» حيث إن ظاهره وقوع الإنشاء خبراً عن «إن» ولكنه مؤول على إضمار القول، وهذا القول هو الخبر.

(٣) لأن الصلة يجب أن تكون خبرية، فلا يجوز: جاء الذي اضربه.

(٤) الآية ٢٤٦ من البقرة، وهي الآية نفسها التي يعربها.

(٥) معاني القرآن ١٨٠/١.

- البقرة -

قيل: ما لنا غير مقاتلين، كقوله: «مالكم لا ترجون الله وقاراً»^(١) «وما لنا لا نؤمن»^(٢) وقول العرب: «مالك قائماً»، وقوله تعالى: «فما لهم عن التذكرة معرضين»^(٣) وهذا المذهب ضعيف لأن الأصل عدم الزيادة، فلا يُصار إليها دون ضرورة. والثالث: - وهو أضعفها - مذهب الطبري^(٤) أن ثمّ واواً محذوفة قبل قوله: «أن لا نقاتل». قال: «تقديره: وما لنا ولأن لا نقاتل، كقولك: إياك أن تتكلم، أي: إياك وأن تتكلم، فحذفت الواو، وهذا كما ترى ضعيف جداً. وأما قوله: «إن قولهم إياك أن تتكلم على حذف الواو» فليس كما زعم، بل «إياك» ضمّت معنى الفعل المراد به التحذير، و«أن تتكلم» في محلّ نصب به تقديره: احذر التكلم.

قوله: «وقد أخرجنا» هذه الجملة في محلّ نصب على الحال، والعامل فيها: «نقاتل»، أنكروا ترك القتال وقد التبسوا بهذه الحال. وهذه قراءة الجمهور، أعني بناء الفعل للمفعول. وقرأ عمرو^(٥) بن عبيد: «أخرجنا» على البناء للفاعل. وفيه وجهان، أحدهما: أنه ضمير الله تعالى، أي: وقد أخرجنا الله بذنوبنا. والثاني: أنه ضمير العدو.

«وأبنائنا» عطف على «ديارنا» أي: ومن أبنائنا، فلا بد من حذف مضافٍ تقديره: «من بين أبنائنا» كذا قدره أبو البقاء^(٦). وقيل: إن هذا على القلب، والأصل: وقد أخرج أبناؤنا منا، ولا حاجة إلى هذا.

(١) الآية ١٣ من نوح.

(٢) الآية ٨٤ من المائدة.

(٣) الآية ٤٩ من المدثر.

(٤) تفسير الطبري ٣٠٤/٥.

(٥) البحر ٢٥٦/٢؛ منسوبة إلى عبيد بن عمير، وعمرو بن عبيد البصري، روى عن الحسين

البصري، وروى عنه بشار بن أيوب، توفي سنة ١٤٤. انظر: طبقات القراء ٦٠٢/١

(٦) الاملاء ١٠٣/١.

- البقرة -

قوله: «إلا قليلاً» نصبٌ على الاستثناء المتصل من فاعل «تولّوا» والمستثنى لا يكون مبهماً، لو قلت: «قام القومُ إلا رجالاتاً» لم يصحّ، وإنما صحّ هذا لأنّ «قليلاً» في الحقيقة صفةٌ لمحذوفٍ، ولأنه قد تخصّص بوصفه بقوله: «منهم»، فقرب من الاختصاص بذلك.

وقرأ أبي^(١): «إلا أن يكون قليلٌ منهم» وهو استثناء منقطع، لأنّ الكون معنى من المعاني والمستثنى منه جُثٌّ. وهذه المسألة / تحتاج إلى إيضاحها لكثرة فائدتها. وذلك أنّ العرب تقول: «قام القومُ إلا أنّ يكون زيدٌ وزيداً» بالرفع والنصب، فالرفع على جعل «كان» تامةً، و«زيدٌ» فاعلٌ، والنصب على جعلها ناقصةً، و«زيداً» خبرها، واسمها ضميرٌ عائِدٌ على البعض المفهوم من قوة الكلام، والتقدير: قام القومُ إلا أنّ يكون هو - أي بعضهم - زيداً، والمعنى: قام القومُ إلا كونَ زيدٍ في القائمين، وإذا انتفى كونه قائماً انتفى قيامه، فلا فرق من حيث المعنى بين العبارتين، أعني «قام القومُ إلا زيداً» و«قاموا إلا أنّ يكون زيداً»، إلا أنّ الأول استثناء متصلٌ، والثاني منقطعٌ لما تقدّم تقريره.

آ. (٢٤٧) قوله تعالى: ﴿طالوتُ ملكاً﴾: «ملكاً» حال من «طالوت» فالعامل في الحال «بَعَثَ». و«طالوتُ» فيه قولان، أظهرهما: أنه اسمٌ أعجميٌّ فلذلك لم ينصرف للعلتين، أعني العلمية والعجمة الشخصية. والثاني: أنه مشتقٌّ من الطول، ووزنه فعَلوت كرهبوت ورحموت، وأصله طَوْلوت، فقُلبت الواوُ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وكأنّ الحامل لهذا القائل بهذا القولٍ ما روي في القصة أنه كان أطولَ رجلٍ في زمانه، إلا أنّ هذا القولُ مردودٌ بأنه لو كان مشتقاً من الطول لكان ينبغي أن ينصرف، إذ ليس فيه

(١) البحر ٢٥٧/٢.

- البقرة -

إلا العلمية. وقد أجابوا عن هذا بأنه وإن لم يكن أعجمياً ولكنه شبيه بالأعجمي، من حيث إنه ليس في أبنية العرب ما هو على هذه الصيغة، وهذا كما قالوا في حَمْدُون وسراويل ويعقوب وإسحق عند مَنْ جعلهما مِنْ سَحَقٍ وَعَقِبٍ وقد تقدم.

قوله: «أَنْتَى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ» «أَنْتَى» فيه وجهان، أحدهما: أنها بمعنى كيف، وهذا هو الصحيح. والثاني: أنها بمعنى مَنْ أين، أجازه أبو البقاء^(١)، وليس المعنى عليه. ومحلُّها النصبُ على الحالِ، وسيأتي الكلام في عاملها ما هو؟ و«يكون» فيها وجهان، أحدهما: أنها تامَّة، و«الملك» فاعلٌ بها و«له» متعلِّقٌ بها، و«علينا» متعلِّقٌ بالملك، تقول: «فلان مَلِكٌ على بني فلان أمرهم» فتتعدى هذه المادةُ بـ«على»، ويجوز أن تتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «الملك»، و«يكون» هي العاملةُ في «أَنْتَى»، ولا يجوز أن يعملَ فيها أحدُ الطرفين، أعني «له» و«علينا» لأنه عاملٌ معنوي والعاملُ المعنوي لا تتقدَّمُ عليه الحالُ على المشهور. والثاني: أنها ناقصةٌ و«له» الخبر، و«علينا» متعلِّقٌ: إمَّا بما تعلَّقَ به هذا الخبرُ، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «الملك» كما تقدَّم، والعاملُ في هذه الحالِ «يكون» عند مَنْ يُجيزُ في «كان» الناقصةُ أن تعملَ في الظرفِ وشبهه، وإمَّا بنفسِ المُلْكِ كما تقدَّم تقريره، والعاملُ في «أَنْتَى» ما تعلَّقَ به الخبرُ أيضاً، ويجوز أن يكونَ «علينا» هو الخبرُ، و«له» نصبٌ على الحالِ، والعاملُ فيه الاستقرارُ المتعلِّقُ به الخبرُ، كما تقدم تقريره، أو «يكون» عند مَنْ يُجيزُ ذلك في الناقصة. ولم أرَ مَنْ جَوَّزَ أن تكونَ «أَنْتَى» في محلِّ نصبٍ خبراً لـ «يكون» بمعنى «كيف يكون الملك علينا له» ولو قيل به لم يمتنع معنى ولا صناعةً.

(١) الاملاء ١/١٠٣.

- البقرة -

قوله: «ونحن أَحَقُّ» جملةٌ حاليةٌ، و«بالمُلْكِ» و«منه» كلاهما متعلقٌ بـ «أحقُّ». «ولم يُؤْتِ سَعَةً» هذه الجملةُ الفعليةُ عطفٌ على الاسمِيةِ قبلها، فهي في محلِّ نصبٍ على الحالِ، ودخلت الواوُ على المضارعِ لكونه منفيًا و«سعةً» مفعولٌ ثانٍ لِيُؤْتِ، والأولُ قامَ مقامَ الفاعلِ.

و «سَعَةً» وزنها «عَلَّة» بحذفِ الفاءِ وأصلها «وُسَعَةٌ» وإنما حُذِفَتِ الفاءُ في المصدرِ حَمَلًا له على المضارعِ، وإنما حُذِفَتُ في المضارعِ لوقوعها بين ياءٍ - وهي حرفُ المضارعةِ - وكسرةٍ مقدرة^(١)، وذلك أن «وَسِعَ» مثلُ «وَتَّقَ»، فحَقُّ مضارعهِ أن يجيء على يَفْعَلُ بكسرِ العينِ، وإنما مَنَعَ ذلك في «يَسَعُ» كونُ لامِهِ حرفِ حَلْقٍ فَفُتِحَ عَيْنُ مضارعهِ لذلك، وإن كان أصلها الكسرَ، فَمِنْ ثَمَّ قلنا: بين ياءٍ وكسرةٍ مقدرةٍ، والدليلُ على ذلك أنهم قالوا: وَجَلَّ يَوجَلُّ فلم يَحْذِفوها لَمَّا كانت الفتحَةُ أصليةً غيرَ عَارِضةً، بخلاف فتحةِ «يَسَعُ» و«يَهَبُ» وبأيهما.

فإن قيل: قد رأيناهم يَحْذِفُونَ هذه الواوَ وإن لم تَقَعْ بين ياءٍ وكسرةٍ، وذلك إذا كان حرفُ المضارعةِ همزةً نحو: «أَعَدُّ» أو تاءً نحو: «تَعَدُّ» أو نوناً نحو: «نَعَدُّ»، وكذلك في الأمرِ والمصدرِ نحو: «عَدَّ عِدَّةً حَسَنَةً» فالجوابُ أن ذلك بِالْحَمَلِ على المضارعِ مع الياءِ طَرْدًا لِلْبَابِ، كما تقدَّم لنا في حذفِ همزةِ أَفْعَلٌ إذا صار مضارعاً لأجلِ همزةِ المتكلمِ ثم حُمِلَ باقي البابِ عليه.

وَفُتِحَتْ سَيْنُ «السُّعَةِ» لَمَّا فُتِحَتْ في المضارعِ لأجلِ حرفِ الحَلْقِ، كما كُسِرَتْ عَيْنُ «عِدَّة» لَمَّا كُسِرَتْ في «يَعَدُّ» إلا أنه يُشْكَلُ على هذا: وَهَبَ يَهَبُ هِبَةً، فإنهم كَسَرُوا الهاءَ في المصدرِ وإن كانت مفتوحةً في المضارعِ لأجلِ أن العينَ حرفُ حَلْقٍ، فلا فرقَ بين «يَهَبُ» و«يَسَعُ» في كونِ الفتحَةِ عَارِضةً

(١) انظر: الممتع ٤٣٤.

- البقرة -

والكسرة مقدرة، ومع ذلك فالهاء مكسورة في «هبة»، وكان من حَقِّها الفتحُ لفتحها في المضارع كـ «سَعَة».

و «من المال» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلقٌ بِيُؤْتِ. والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لِسَعَة، أي: سَعَة كائنةٌ من المال.

قوله: «في العلم» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلقٌ بـ «بَسَطَة» كقولك: «بَسَطْتُ له في كذا». والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لـ «بَسَطَة»، أي: بَسَطَة مستقرةٌ أو كائنة.

و «واسعٌ» فيه ثلاثةٌ أوجهٍ، أحدها: أنه على النسبِ أي: ذو سَعَة رحمةٍ، كقولهم: لابنٍ وتامرٍ أي: صاحبُ تمرٍ ولبنٍ. والثاني: أنه جاء على حذفِ الزوائدِ من أَوْسَع، وأصله مُوسِع. وهذه العبارةٌ إنما يتداولها النحويون في المصادرِ فيقولون: مصدرٌ / على حذفِ الزوائدِ. والثالث: أنه اسمٌ فاعلٌ [١/١٠٠] من «وَسِع» ثلاثياً. قال أبو البقاء^(١): «فالتقديرُ على هذا: واسعُ الحلم، لأنك تقول وَسِعَ^(٢) حلمه».

آ. (٢٤٨) قوله تعالى: ﴿أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ﴾: «أَنْ» وما في حيزها في محلِّ رفعٍ خبراً لـ «إِنَّ»، تقديره: إِنَّ علامةً مُلكه إيتاؤكم التابوت.

وفي «التابوت» قولان، أحدهما: أنه فاعولٌ، ولا يُعرَفُ له اشتقاقٌ، ومَنعٌ قائلٌ هذا أن يكونَ وَرْزُهُ فَعْلُوتاً مشتقاً من تابٍ يَتَوَّبُ كَمَلَكُوتٍ من المُلْكِ ورهبوتٍ من الرُّهْبِ، قال: لأنَّ المعنى لا يساعِدُ على ذلك. والقول الثاني: أن وَرْزَهُ فَعْلُوتٌ كَمَلَكُوتٍ، وجَعَلَهُ مشتقاً من التَّوْبِ وهو الرجوعُ، وجَعَلَ معناه

(١) الاملاء ١/١٠٤.

(٢) الاملاء: وسعنا.

صحيحاً فيه، لأنَّ التابوتَ هو الصندوقُ الذي توضع فيه الأشياءُ فيرجع إليه صاحبه عند احتياجه إليه، فقد جعلنا^(١) فيه معنى الرجوع.

والمشهورُ أن يوقَفَ على تائه بتاءٍ من غير إبدالها هاءً لأنها: إمَّا أصلٌ إنَّ كان وزنه فاعولاً، وإمَّا زائدةٌ لغير التانيثِ كَمَلَكوت، ومنهم من يقلبها هاءً، وقد قرئ بها شاذاً، قرأها^(٢) أبيّ وزيد بن ثابت وهي لغة الأنصار، ويحكى أنهم لما كتَبوا المصاحفَ زمنَ عثمانَ رضي الله عنه اختلفوا فيه فقال زيد: «بالحاء»، وقال [أبيّ]: «بالتاء»، فجاؤوا عثمانَ فقال: «اكتبوه على لغة قريش» يعني بالتاء.

وهذه الهاءُ هل هي أصلٌ بنفسها فيكونُ فيه لغتان، ووزنه على هذا فاعول ليس إلا، أو بَدَلٌ من التاءِ لأنها قريبةٌ منها لاجتماعهما في الهمسِ، أو إجراءً لها مُجرى تاءِ التانيثِ؟ قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: ما وزنُ التابوتِ؟ قلت: لا يخلو أن يكونَ فَعَلوتاً أو فاعولاً، فلا يكونُ فاعولاً لقلّةِ نحو سَلِسٌ وَقَلِقٌ»، يعني أن اتّحاد الفاءِ واللامِ في اللفظِ قليلٌ جداً. «ولأنه تركيبٌ غيرٌ معروفٍ» يعني في الأوزانِ العربيةِ، ولا يجوزُ تركُ المعروفِ [إليه]^(٤) فهو إذا فَعَلوت من التوبِ وهو الرجوعُ، لأنه ظرفٌ تُودَعُ فيه الأشياءُ فيرجعُ إليه كلُّ وقتٍ.

وأما مَنْ قرأ بالهاءِ فهو فاعول عنده، إلا مَنْ يجعلُ هاءه بدلاً من التاءِ لاجتماعِهما في الهمسِ، ولأنهما من حروفِ الزيادة، ولذلك أُبدلت من تاءِ التانيثِ.

(١) تحتل في الأصل: عقلنا، كما في نسخة ي.

(٢) الشواذ ١٥؛ البحر ٢٦١/٢؛ والقرطبي ٢٤٨/٣.

(٣) الكشاف ٣٨٠/١.

(٤) أي: إلى غير المعروف، وهي زيادة من الكشاف.

- البقرة -

قوله: «فيه سَكِينَةٌ» يجوز أن يكون «فيه» وحده حالاً من التابوت، فيتعلّق بمحذوف، ويرتفع «سكينة» بالفاعلية، والعامل فيه الاستقرار والحال هنا من قبيل المفردات، ويجوز أن يكون «فيه» خبراً مقدماً. و«سكينة» مبتدأ مؤخرًا، والجملة في محلّ نصبٍ على الحال، والحال هنا من قبيل الجملة. و«سكينة» فعيلة من السكون، وهو الوقار. وقرأ^(١) أبو السّمّال بتشديد الكاف، قال الزمخشري^(٢): «وهو غريب».

قوله: «مِنْ رَبِّكُمْ» يجوز أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «سكينة»، ومحله الرفع. ويجوز أن يتعلّق بما تعلّق به «فيه» من الاستقرار. و«مِنْ» يجوز أن تكون لابتداء الغاية وأن تكون للتبويض. وثمّ مضافٌ محذوفٌ أي: من سكيناتِ ربكم.

و«بَقِيَّةٌ» وزنها فعيلة والأصل: بَقِيَّةٌ بيايين، الأولى زائدة والثانية لامٌ الكلمة، ثم أدغم، ولا يُستدلُّ على أن لامَ «بَقِيَّةٌ» ياءٌ بقولهم: «بَقِيَّةٌ» في الماضي، لأنّ الواو إذا انكسر ما قبلها قلبت ياءً، ألا ترى أن «رَضِي» و«شَقِي» أصلهما من الواو: الشَّقْوَةُ والرُّضْوَانُ.

و«مِمَّا تَرَكَ» في محلّ رفعٍ لأنه صفةٌ لـ «بَقِيَّةٌ» فيتعلّق بمحذوفٍ أي: بقيةٌ كائنة. و«مِنْ» للتبويض، أي: من بَقِيَّاتِ ربكم، و«ما» موصولة اسمية، ولا تكون نكرةً ولا مصدريةً.

و«آل» تقدّم الكلام فيه، وقيل: هو هنا زائدٌ كقوله: (٣)

١٠٢٢- بثينة من آل النساء وإنما يَكُنُّ لوصول لا وصال لغائب

(١) البحر ٢٦٢/٢؛ شواذ ابن خالويه ١٥.

(٢) الكشف ٣٨٠/١.

(٣) البيت جميل، وليس في ديوانه، وهو في الطبري ٣٧/٢؛ والبحر ٢٦٢/٢.

- البقرة -

يريدُ بُيْتُهُ من النساء. قال الزمخشري^(١): «ويجوزُ أن يريدَ: ممَّا تَرَكَ موسى وهارون، والألُّ مقحَّمٌ لتفخيم شأنِهِمَا، أي زائدٌ للتعظيم. واستشكل الشيخ^(٢) كيفية إفادة التفخيم بزيادة الأَل. و«هارون» أعجمي. قيل: لم يَرِدْ في شيءٍ من لغة العرب، قاله الراغب^(٣)، أي: لم تَرِدْ مادتهُ في لغتِهِمْ.

قوله: «تَحْمِلُهُ الملائكة» هذه الجملةُ تحتملُ أن يكونَ لها محلٌّ من الإعرابِ على أنها حالٌ من التابوتِ أي: محمولاً للملائكةِ وألاً يكونَ لها محلٌّ لأنها مستأنفةٌ، إذ هي جوابُ سؤالٍ مقدرٍ كأنه قيل: كيف يأتي؟ فقيل: تَحْمِلُهُ الملائكةُ.

وقرأ مجاهد^(٤) «يَحْمِلُهُ» بالياء من أسفل، لأنَّ الفعلَ مُسْنَدٌ لجمعٍ تكسيرٍ فيجوزُ في فعلِهِ الوجهان. و«ذلك» مشارٌ به قيل: إلى التابوت. وقيل: إلى إتيانه، وهو الأحسنُ لتناسِبِ آخرِ الآيةِ أولها. و«إن» الأظهرُ فيها أنها على بابها من كونها شرطيةً وجوابها محذوفٌ. وقيل: هي بمعنى «إذ».

أ. (٢٤٩) قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ﴾: أي: انفصل، فلذلك كان قاصراً. وقيل: إنَّ أصله التَّعَدِّي إلى مفعولٍ ولكنه حُذِفَ، والتقديرُ: فَصَلَ نفسه ثم كَثُرَ حَذْفُ هذا المفعولِ حتى صار الفعلُ كالقاصِرِ.

و«بالجنود» متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنه حالٌ من «طالوت» أي: مصاحباً لهم. وبين جملةِ قوله «فلماً فَصَلَ» وبين ما قبلها من الجملِ جملةٌ محذوفةٌ يدلُّ

(١) الكشاف ١/٣٨٠.

(٢) البحر ٢/٢٦٢.

(٣) المفردات ٥٤٠.

(٤) البحر ٢/٢٦٣، ونسبها في القرطبي ٣/٢٤٨، إلى حميد بن قيس.

- البقرة -

عليها فحوى الكلام وقوته، تقديره: فجاءهم التابوت، فَمَلَكُوا طَالَوْتَ وتَأَهَّبُوا للخروج وهي كقولهِ: «فَأَرْسِلُون، يوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ»^(١).

والجمهورُ على قراءة «بنهر» بفتح الهاء وهي اللغة الفصيحة، وفيه لغة أخرى: تسكينُ الهاء، وبها قرأ^(٢) مجاهد وأبو السَّمَّال في جميع القرآن، وقد تقدّم ذلك واشتقاق هذه / اللفظة عند قوله تعالى: «من تحتها الأنهار»^(٣). [١٠٠/ب]

وأصلُ الباء في «مُبْتَلِيكُمْ» وأو لأنه من بَلَا يَبْلُو أي: اختبر، وإنما قَلِبْتَ لانكسار ما قبلها.

وقوله: «فليس مني» أي: من أشياعي وأصحابي، و«من» للتبويض، كأنه يجعل أصحابه بعضه، ومثله قولُ النابغة: ^(٤)

١٠٢٣- إذا حاولت في أسدٍ فجوراً فإني لستُ منك ولستُ مني
ومعنى يَطْعَمُهُ: يذُقُّهُ، تقولُ العربُ: «طَعِمْتُ الشيءَ» أي: ذُقْتُ طَعْمَهُ
قال: ^(٥)

١٠٢٤- فإن شئتِ حرمتُ النساءِ سِوَاكُمْ وإن شئتِ لم أطمعْ نقاخاً ولا برداً
قوله: «إِلَّا مِنْ اغْتَرَفَ» منصوبٌ على الاستثناء، وفي المستثنى منه وجهان، الصحيحُ أنه الجملة الأولى وهي: «فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنْهُ»، والجملة الثانية معترضةٌ بين المستثنى والمستثنى منه، وأصلها التأخيرُ، وإنما

(١) الآية ٤٥ - ٤٦ من يوسف، والتقدير: فأرسلوا إليه وقالوا له.

(٢) البحر ٢/٢٦٤؛ الشواذ ١٥.

(٣) الآية ٢٥ من البقرة.

(٤) ديوانه ١٩٩؛ والكتاب ٢/٢٩٠؛ والقرطبي ٣/٢٥٢.

(٥) البيت للعرجي، وهو في ديوانه ١٠٩؛ والأضداد ٦٤؛ وشواهد الكشاف ٤/٣٦٩.

والنقاخ: الماء العذب، والبرد: النوم.

- البقرة -

قُدِّمَتْ لأنها تَدُلُّ عليها الأولى بطريق المفهوم، فإنه لَمَّا قال تعالى: «فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي» فَهَمَّ مِنْهُ أَنْ مَنْ لَمْ يَشْرَبْ مِنْهُ، فَلَمَّا كَانَتْ مَدْلُولًا عَلَيْهَا بِالْمَفْهُومِ صَارَ الْفَصْلُ بِهَا كَلًّا فَصَلَ. وقال الزمخشري^(١): «والجملة الثانية في حكم المتأخرة، إلا أنها قُدِّمَتْ للعناية، كما قُدِّمَ «والصابئون» في قوله: «إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون»^(٢).

والثاني: أنه مستثنى من الجملة الثانية، وإليه ذهب أبو البقاء^(٣). وهذا غير سديد لأنه يؤدي إلى أن المعنى: وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنْ اغْتَرَفَ بِيَدِهِ فإنه ليس مني، لأن الاستثناء من النفي إثبات، ومن الإثبات نفي، كما هو الصحيح، ولكن هذا فاسد في المعنى لأنهم مفسوخ لهم في الاعتراف غرقة واحدة.

والاستثناء إذا تعقبَ الجملَ وصلحَ عَوْدُهُ على كلِّ منها هل يختصُّ بالأخيرة أم لا؟ خلافٌ مشهورٌ، فإن دَلَّ دَلِيلٌ على اختصاصِهِ بإحدى^(٤) الجملِ عمِلَ به، والآية من هذا القبيل، فإنَّ المعنى يعود إلى عَوْدِهِ إلى الجملة الأولى لا الثانية لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ.

وقرأ الحَرَمِيَّانَ وأبو عمرو^(٥): «غرفة» بفتح الغين والباقون بضمها. فقليل: هما بمعنى المصدر، إلا أنهما جاءا على غير الصدر كنبات من أنبت،

(١) الكشاف ٣٨١/١.

(٢) الآية ٦٩ من المائدة.

(٣) الإملاء ١٠٤/١.

(٤) الأصل: «بأحد» وهو سهو.

(٥) السبعة ١٨٧؛ الكشاف ٣٠٣/١، والحرميان: ابن كثير مقرأ الحرم المكي، ونافع

مقرأ الحرم المدني.

- البقرة -

ولوجاء على الصدر لقيـل: اغترافاً. وقيل: هما بمعنى المُغْتَرَفِ كالأكل
بمعنى المأكول. وقيل: المفتوح مصدرٌ قُصِدَ به الدلالة على الوحدَةِ فإنَّ
«فَعْلَةٌ» يدلُّ على المَرَّةِ، والمِضْمُومُ بمعنى المفعول، فحيث جعلتهما مصدرًا
فالمفعول محذوفٌ، تقديرُهُ: إلا من اغترف ماءً، وحيث جعلتهما بمعنى
المفعول كانا مفعولاً به، فلا يُحتاج إلى تقديرٍ مفعولٍ.

وُنُقِلَ عن أبي عليٍّ (١) أنه كان يُرَجِّح قراءة الضم لأنه في قراءة الفتح
يَجْعَلُهَا مصدرًا، والمصدرُ لا يوافق الفعل في بنائه، إنما جاء على حذفِ
الزوائد وجَعَلُهَا بمعنى المفعول لا يُحوج إلى ذلك فكان أرجح.

قوله: «بيده» يجوزُ أن يتعلَّق بـ «اغترف» وهو الظاهرُ. ويجوزُ أن يتعلَّق
بمحذوفٍ على أنه نعتٌ لـ «عُرْفَةٌ»، وهذا على قولنا بأن «عُرْفَةٌ»، بمعنى
المفعولِ أظهرُ منه على قولنا بأنها مصدرٌ، فإنَّ الظاهرَ من الباءِ على هذا أن
تكونَ ظرفيةً، أي عُرْفَةٌ كائنةٌ في يده.

قوله: «إلا قليلاً» هذه القراءة المشهورة، وقرأ (٢) عبدالله وأبني «إلا
قليلٌ» وتأويلُهُ أن هذا الكلامَ وإن كان موجباً لفظاً فهو منفيٌّ معنىً، فإنه في
قوة: لم يُطِيعوه إلا قليلٌ منهم، فلذلك جَعَلَهُ تابعاً لِمَا قبله في الإعراب. قال
الزمخشري: (٣) «وهذا مِنْ مِثْلِهِمْ مع المعنى والإعراضِ عن اللفظِ جانباً،
وهو بابٌ جليلٌ من علمِ العربية، فلمَّا كان معنى «فَشَرِبُوا مِنْهُ» في معنى

(١) الحجة (خ) ٢٩٤/٢.

(٢) البحر ١/٢٦٦؛ شواذ ابن خالويه ١٥.

(٣) الكشاف ١/٣٨١.

- البقرة -

«فلم يُطيعوه» حَمَلَ عَلَيْهِ، وَنَحْوُهُ قَوْلُ الْفِرْزَدِقِ: «لَمْ يَدْعُ مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجْلَفًا» يَشِيرُ إِلَى قَوْلِهِ: (١)

١٠٢٥- وَعَضُّ زَمَانٍ يَابَنَ مِرْوَانَ لَمْ يَدْعُ مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجْلَفًا فَإِنَّ مَعْنَى «لَمْ يَدْعُ مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا» لَمْ يَبْقَ مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتٌ، لِذَلِكَ عَطَفَ عَلَيْهِ «مُجْلَفًا» بِالرَّفْعِ مِرَاعَاةً لِمَعْنَى الَّذِي ذَكَرْتُهُ لَكَ. وَفِي الْبَيْتِ وَجْهَانِ آخِرَانِ، أَحَدُهُمَا... (٢).

وَلَا بُدَّ مِنَ التَّعَرُّضِ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِعُمُومِ فَائِدَتِهَا فَأَقُولُ: إِذَا وَقَعَ فِي كَلَامِهِمْ اسْتِثْنَاءٌ مُوجِبٌ نَحْوُ: «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا» فَالْمَشْهُورُ وَجُوبُ النَّصْبِ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَجُوزُ أَنْ يَتَّبِعَ مَا بَعْدَ «إِلَّا» مَا قَبْلَهَا فِي الْإِعْرَابِ فَتَقُولُ: «مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ إِلَّا زَيْدًا» بِجَرِّ «زَيْدًا»، وَاخْتَلَفُوا فِي تَابِعِيَّةِ هَذَا، فَعِبَارَةٌ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ نَعَتْ لِمَا قَبْلَهُ، وَيَقُولُ: إِنَّهُ يُنْعَتُ بِإِلَّا وَمَا بَعْدَهَا مُطْلَقًا سِوَاءَ كَانَ مُتَبَوِّعًا مَعْرِفَةً أَمْ نَكْرَةً مُضْمَرًا أَمْ ظَاهِرًا، وَهَذَا خَارِجٌ عَنِ قِيَاسِ بَابِ النَّعْتِ لِمَا قَدْ عَرَفْتَ فِيمَا تَقَدَّمَ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يُنْعَتُ بِهَا إِلَّا نَكْرَةً أَوْ مَعْرِفَةً بِأَلِ الْجِنْسِيَّةِ لِقَرِيبِهَا مِنَ النُّكْرَةِ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: قَوْلُ التَّحْوِيلِ هُنَا نَعْتُ إِنَّمَا يَعْنُونَ بِهِ عَطْفَ الْبَيَانِ. وَمِنْ مَجِيءِ الْإِتْبَاعِ بِمَا بَعْدَ «إِلَّا» قَوْلُهُ: (٣)

١٠٢٦- وَكُلُّ أَخٍ مَفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفِرْقَدَانِ قَوْلُهُ: «جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ آمَنُوا» «هُوَ» ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ مُنْفَصَلٌ مُؤَكَّدٌ لِلضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنَى فِي «جَاوَزَ».

(١) الديوان ٥٥٦؛ والخصائص ١٩٩/١؛ والمحاسب ١٨٠/١؛ وابن يعيش ٣١/١؛
والإنصاف ١٨٨؛ واللسان: سحت؛ والخزانة ٣٤٧/٢. والمسحت: المستأصل الذي
في كله، والمجلف: الذي ذهب أكثره.

(٢) بياض في النسخ. بقدر سطر.

(٣) تقدم برقم ٥٧٩.

- البقرة -

وقوله: «والذين» يَحْتَمِلُ وجهين، أظهرهما: أنه عطفٌ على الضمير المستكنِّ في «جاوَزَ» لوجود الشرط، وهو توكيدُ المعطوفِ عليه بالضمير المنفصل. والثاني: أن تكونَ الواوُ للحال، قالوا: وَيَلْزَمُ من الحال أن يكونوا جاووزوا معه، وهذا القائلُ يجعلُ «الذين» مبتدأ والخبرُ «قالوا: لا طاقة» فصار المعنى: «فلما جاوزه والحالُ أن الذين آمنوا قالوا هذه المقالة» والمعنى ليس عليه.

ويجوز إدغامُ هاء «جاوزه» في هاء «هو»، ولا يُعْتَدُ بفصلِ صلةِ الهاءِ لأنها ضعيفةٌ، وإن كان بعضهم^(١) استضعفَ / الإدغامَ، قال: «إلا أن تُختَلَسَ [١/١٠١] الهاءُ» يعني فلا يبقى فاصلٌ. وهي قراءةُ أبي عمرو. وأدغمَ أيضاً واو «هو» في واو العطفِ بخلافِ عنه، فوجهُ الإدغامِ ظاهرٌ لالتقاءِ مثلينِ بشروطهما. ومن أظهر^(٢) وهو ابنُ مجاهدٍ وأصحابُهُ قال: «لأنَّ الواو إذا أدغمتِ سَكَنتَ، وإذا سَكَنتِ صدَقَ عليها أنها واوٌ ساكنةٌ قبلها ضمةٌ، فصارتُ نظيرَ: «آمنوا وكانوا»^(٣) فكما لا يدغمُ ذلك لا يدغمُ هذا». وهذه العلةُ فاسدةٌ لوجهين، أحدهما: أنها [ما] صارتُ مثل «آمنوا وكانوا» إلا بعد الإدغامِ، فكيف يُقال ذلك؟ وأيضاً فإنهم أدغموا: «يأتي يوم»^(٤) وهو نظيرُ: «في يوم»^(٥) و«الذي يوسوس»^(٦) بعينٍ ما علَّلوا به^(٧).

(١) لعله يعني أبا حيان في البحر ٢/٢٦٧.

(٢) أي لم يدغم واو «هو» مع واو «والذين».

(٣) الآية ٦٣ من يونس: «الذين آمنوا وكانوا يتقون».

(٤) الآية ٢٥٤ من البقرة: «من قبل أن يأتي يوم».

(٥) الآية ١٨ من إبراهيم: «في يوم عاصف».

(٦) الآية ٤ من الناس.

(٧) العبارة قلقة، لعله يعني بها أنهم أدغموا «يأتي يوم» وكان عليهم أن يرفضوا إدغامها أيضاً لأنها أصبحت بالإدغام نظير «في يوم»: في أنها بالإدغام سكنت الياء فيها وقبلها كسرة، والحق أن «يأتي يوم» ما صارت مثل «في يوم» إلا بعد الإدغام، لأن الياء هنا متحركة أما ياء «في يوم» فهي ساكنة.

- البقرة -

وشرطُ هذا الإدغام في هذا الحرفِ عند أبي عمرو ضمُّ الهاءِ كهذه الآية، ومثله «هو والملائكة»^(١) «هو وجنوده»^(٢)، فلو سكنتِ الهاء امتنع الإدغامُ نحو: «وهو وليهم»^(٣) ولو جرى فيه الخلاف أيضاً لم يكن بعيداً، فله أسوة بقوله: «خذ العفو وأمر»^(٤) بل أولى لأن سكونَ هذا عارضٌ بخلاف: «العفو وأمر»^(٥).

قوله: «لا طاقة لنا» «لنا» هو خبرٌ «لا» فيتعلّقُ بمحذوفٍ. ولا يجوز أن يتعلّقَ بطاقة، وكذلك ما بعده من قوله «اليوم» و«بجالوت» لأنه حينئذٍ يصير مُطوّلاً، والمُطَوَّلُ ينصبُّ منوناً، وهذا كما تراه مبنياً على الفتح، بل «اليوم» و«بجالوت» متعلّقان بالاستقرارِ الذي تعلّقَ به «لنا».

وأجاز أبو البقاء^(٦) أن يكونَ «بجالوت» هو خبرٌ «لا»، و«لنا» حينئذٍ إما تبيينٌ أو متعلّقٌ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لطاقة.

والطاقةُ: القدرةُ وعينها واو، لأنها من الطوق وهو القدرة، وهي مصدرٌ على حذفِ الزوائد، فإنها من «أطاق»^(٧) ونظيرُها: أجاب جابَةً، وأغار غارةً، وأطاع طاعةً.

(١) الآية ١٨ من آل عمران.

(٢) الآية ٣٩ من القصص؛ والشاهد في الآيتين: الإدغام عند أبي عمرو بين الواوين لتوفر شرطه وهو ضم هاء «هو».

(٣) الآية ١٢٧ من الأنعام.

(٤) الآية ١٩٩ من الأعراف.

(٥) أي إن الأصل في هاء «هو» من قوله: «وهو وليهم» الضم ولكن تسكينها عارض فلا يبعد أن نجد منهم من يوافق على الإدغام بحجة أن الأصل فيها التحريك، وإذا كان بعضهم قد قبل الإدغام في «العفو وأمر» مع أن تسكين الفاء غير عارض فقبول الإدغام في «وهو وليهم» من باب أولى.

(٦) الإملاء ١/١٠٥.

(٧) الأصل «طاق» وسقطت الهمزة سهواً، لأنها إذا كانت من طاق فلا تكون طاقة مصدراً على حذف الزوائد، وتنظيره بالأمثلة التالية يؤكد ذلك.

- البقرة -

و«جالوت» اسمٌ أعجميٌّ ممنوعُ الصرفِ، لا اشتقاق له، وليس هو فَعَلَوْنَا من جال يَجُولُ كما تقدّم في طالوت، ومثلهما داود.

قوله: «كم من فئةٍ» «كم» خبريةٌ فإنَّ معناها التكاثيرُ، ويدل على ذلك قراءة أبيّ^(١): «وكائن» وهي للتكاثير ومحلُّها الرفعُ بالابتداء و«من فئةٍ» تمييزُها، و«من» زائدةٌ فيه. وأكثر ما يجيء مميّزها ومميّز «كائن» مجروراً بين، ولهذا جاء التنزيلُ على ذلك، وقد تُحذفُ «من» فيجرُّ مميّزها بالإضافة لا يمينُ مقدرةٌ على الصحيح، وقد يُنصبُ حملاً على مميّز «كم». الاستفهامية، كما أنه قد يُجرُّ مميّز الاستفهامية حملاً عليها وذلك بشروطٍ مذكورة في النحو. ومن مجيء مميّز «كائن» منصوباً قول الشاعر^(٢):

١٠٢٧- اطرد اليأس بالرجاء فكائنُ أماً حُمَّ يسرُّه بعد عُسْرٍ

وأجازوا أن يكون «من فئةٍ» في محلِّ رفعٍ صفةً لـ «كم» فيتعلّق بمحذوفٍ. و«عَلَبَتْ» هذه الجملة هي خبرُ «كم» والتقدير: كثيرٌ من الفئات القليلة غالبية الفئات الكثيرة.

وفي «فئة» قولان أحدهما: أنها من فاء يفيء أي: رَجَعَ فَحَدَفَتْ عَيْنُهَا ووزنُها فِئَلَةٌ. والثاني: أنها من فأوتُ رأسه أي: كسرته، فَحَدَفَتْ لأمها ووزنُها فِئَةٌ كميّة، إلّا أنّ لامَ مئة ياءٌ ولامَ هذه واوٌ، ومعناها على كلِّ من الاشتقاقين صحيحٌ، فإنَّ الجماعةَ من الناس يَرْجِعُ بعضهم إلى بعضٍ، وهم أيضاً قطعةٌ من الناس كقطع الرأس المكسرة.

قوله: «بإذن اللّهِ» فيه وجهان، أظهرهما: أنه حالٌ فيتعلّق بمحذوفٍ،

(١) البحر ٢٦٧/٢.

(٢) لم أعتد إلى قائله وهو في أوضح المسالك ٢٢٩/٣؛ والأشموني ٨٥/٤؛ والجمع

٢٢٥/١؛ والدرر ٢١٢/١. واللام: المتالم، وجم: فدر.

- البقرة -

والتقدير: ملتبسين بتيسير الله لهم. والثاني: أن الباء للتعدي ومجرورها مفعولٌ به في المعنى، ولهذا قال أبو البقاء^(١): «وإن شئت جعلتها مفعولاً به».

وقوله: «واللَّهُ مع الصابرين» مبتدأ وخبرٌ، وتَحْتَمِلُ^(٢) وجهين، أحدهما: أن يكون محلُّها نصبٌ على أنها من مقولهم. والثاني: أنها لا محلٌّ لها من الإعراب، على أنها استثناءٌ أُخْبِرَ اللهُ تعالى بها.

آ. (٢٥٠) قوله تعالى: ﴿بَرَزُوا لْجَالوتَ﴾: في هذه اللام وجهان، أحدهما: أنها تتعلّق ببرزوا، والثاني: أنها تتعلّق بمحذوفٍ على أنها ومجرورها حالٌ من فاعلِ «بَرَزُوا» قال أبو البقاء^(٣): «ويجوزُ أن تكونَ حالاً أي: برزوا قاصدين لجالوت». ومعنى برزوا صاروا إلى برّاز من الأرض، وهو ما انكشفَ منها واستوى، ومنه المُبَارَزَةُ في الحَرْبِ لظهورِ كُلِّ قِرْنٍ لصاحبه. وفي نداءهم بقولهم: «ربُّنا» اعترافٌ منهم بالعبودية وطلبٌ لإصلاحهم لأنَّ لفظة «الرب» تُشعرُ بذلك دون غيرها، وأتوا بلفظِ «على» في قولهم: «أفرغ علينا» طلباً لأن يكونَ الصبرُ مستعلياً عليهم وشاملاً لهم كالظرف.

آ. (٢٥١) قوله تعالى: (وَالهَزْمُ): أصله الكَسْرُ، ومنه «سِقَاءٌ مُتَهَزِّمٌ» و«فَصَبٌ مُتَهَزِّمٌ» أي متكسّر. قوله: «ياذن الله» فيه الوجهان المتقدمان أعني كونه حالاً أو مفعولاً به. و«مِمَّا يَشَاءُ» فاعلٌ «يَشَاءُ» ضميرُ الله تعالى. وقيل: ضميرُ داود والأول أظهر.

قوله: «ولولا دَفْعٌ» قرأ^(٤) نافع هنا، وفي الحج^(٥): «دِفَاعٌ» والباقون:

(١) الإملاء ١/١٠٥.

(٢) لعل أصل العبارة: «وهي جملة تحتل».

(٣) الإملاء ١/١٠٥.

(٤) السبعة ١٨٧؛ الكشف ١/٣٠٤؛ القرطبي ٣/٢٥٩.

(٥) الآية ٤٠.

- البقرة -

«دَفَع». فأما «دَفَع» فمصدر دَفَعَ يَدْفَعُ ثلاثياً. وأما «دَفَاع» فيحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون مصدرَ دَفَعَ الثلاثي أيضاً نحو: كَتَبَ كِتَاباً، وأن يكون مصدرَ «دَفَاع» نحو: قاتل قتالاً، قال أبو ذؤيب: (١)

١٠٢٨- ولقد حَرَصْتُ بأن أدافع عنهم فإذا المنيّة أقبلت لا تُدْفَعُ

و«فاعل» هنا بمعنى فَعَلَ المجرد فتتحد القراءتان في المعنى.

ومن قرأ «دَفَاع» وقرأ في الحج «يدافع عن الذين آمنوا» (٢) وهو نافع، أو قرأ «دَفَع» وقرأ «يَدْفَعُ» - وهما أبو عمرو وابن كثير - فقد وافق أصله، فجاء بالمصدرِ على وَفْقِ الفعل. وأما من قرأ هنا «دَفَع» وفي الحج «يُدافع» وهم الباقون فقد جَمَعَ بين اللغتين، فاستعمل الفعلَ من الرباعي والمصدرَ من الثلاثي. والمصدرُ هنا مضافٌ لفاعله وهو الله تعالى، و«الناس» مفعول أول، و«بعضهم» بدلٌ من «الناس» بدلٌ بعضٍ مِنْ كُلِّ.

و«بعض» متعلّق بالمصدر، والباءٌ للتعديّة، فمجرورها المفعول الثاني في المعنى، والباءُ إنما تكون للتعديّة في اللازم نحو: «ذَهَبَ بِهِ» فأما المتعدّي لواحدٍ فإنما يتعدّى بالهمزة تقول: «طَعِمَ زَيْدٌ اللَّحْمَ وَأَطْعَمْتَهُ اللَّحْمَ» / ولا تقول: «طَعِمْتَهُ بِاللَّحْمِ» فتعدّيه إلى الثاني بالياء إلا فيما شذَّ [١٠١/ب] قياساً وهو «دَفَع» و«صَكَّ»، نحو: صَكَّكَتُ الْحَجَرَ بِالْحَجْرِ أَي: جَعَلْتُ أَحَدَهُمَا يَصُكُّ الْآخَرَ، وَلِذَلِكَ قَالُوا: صَكَّكَتُ الْحَجْرَيْنِ أَحَدَهُمَا بِالْآخَرَ.

قوله: «وَلَكِنَّ اللَّهَ» وجهُ الاستدراك (٣) أنه لَمَّا قَسَمَ النَّاسَ إِلَى مَدْفُوعٍ وَمَدْفُوعٍ بِهِ، وَأَنَّهُ بِهَذَا الدَّفْعِ امْتَنَعَ فَسَادُ الْأَرْضِ فَقَدْ يَهْجِسُ فِي نَفْسٍ مَنْ

(١) ديوان الهذليين ٢/١.

(٢) الآية ٣٨.

(٣) انظر: البحر ٢/٢٧٠.

- البقرة -

غَلِبَ عَمَّا يَرِيدُ مِنَ الْفَسَادِ أَنَّ اللَّهَ غَيْرُ مَتَفَضِّلٍ عَلَيْهِ حَيْثُ لَمْ يُبَلِّغْهُ مَقَاصِدَهُ وَطَلَبَهُ، فَاسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ أَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يُبَلِّغْ مَقَاصِدَهُ أَنَّ اللَّهَ مَتَفَضِّلٌ عَلَيْهِ وَمُحْسِنٌ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ مَنْدَرَجٌ تَحْتَ الْعَالَمِينَ، وَمَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَاللَّهُ عَلَيْهِ فَضْلٌ وَلَهُ فَضْلٌ الْإِخْتِرَاعِ وَالْإِيْجَادِ.

و«على» يتعلّق بـ «فضل»، لأنّ فعله يتعدّى بها، وربما حُذِفَتْ مع الفعل. قال - فجمع بين الحذف والإثبات - (١):

١٠٢٩- وَجَدْنَا نَهْشَلًا فَضَلْتُ فُقَيْمًا

كفضّل ابن المَخاض على الفَصِيلِ

أما إذا ضَعَفَ فَإِنَّهُ لَا تُحَذَفُ «على» أصلاً كقوله: «فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ» (٢)، وَيجوزُ أَنْ تَتَعَلَّقَ «على» بِمَحذُوفٍ لَوْعِهَا صِفَةً لَفَضَّلَ.

آ. (٢٥٢) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ﴾: مَبْتَدَأٌ وَخَبْرٌ، وَ«تَتْلُوهَا» فِيهِ قَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ حَالًا، وَالْعَامِلُ فِيهَا مَعْنَى الْإِشَارَةِ. وَالثَّانِي أَنْ تَكُونَ مَسْتَأْنَفَةً فَلَا مَحَلَّ لَهَا. وَيجوزُ غَيْرَ ذَلِكَ، وَأَخْذُهُ مِمَّا مَضَى سَهْلٌ وَأَشِيرُ إِلَيْهَا إِشَارَةُ الْبَعِيدِ لِمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ: «ذَلِكَ الْكِتَابُ» (٣). قَوْلُهُ: «بِالْحَقِّ» يَجُوزُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ مَفْعُولٍ «تَتْلُوهَا» أَي: مُلْتَبَسَةً بِالْحَقِّ، أَوْ مِنْ فَاعِلِهِ أَي: تَتْلُوهَا وَمَعْنَى الْحَقِّ، أَوْ مِنْ مَجْرُورٍ «عَلَيْكَ» أَي: مُلْتَبَسًا بِالْحَقِّ.

آ. (٢٥٣) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ﴾: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْمَشَارِإِ إِلَيْهِ، وَالْعَامِلُ مَعْنَى الْإِشَارَةِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَيجوزُ أَنْ يَكُونَ مَسْتَأْنَفًا، وَيجوزُ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ «تِلْكَ» عَلَى أَنْ يَكُونَ «الرَّسُلُ» نَعْتًا لـ «تِلْكَ» أَوْ عَطْفَ بَيَانٍ أَوْ بَدَلًا.

(١) تقدم برقم ٤٣٤.

(٢) الآية ٢٥٣ من البقرة.

(٣) الآية الثانية من البقرة.

- البقرة -

قوله: «منهم مَنْ كَلَّمَ اللهُ» هذه الجملة تحتمل وجهين، أحدهما: أن تكونَ لا محلَّ لها من الإعراب لاستثناؤها. والثاني: أنها بدلٌ من جملة قوله «فَضَّلْنَا». والجمهورُ على رفعِ الجلالة على أنه فاعلٌ، والمفعولُ محذوفٌ وهو عائذُ الموصولِ أي: مَنْ كَلَّمَهُ اللهُ. وقُرِئَ بالنصبِ^(١) على أن الفاعلَ ضميرٌ مستترٌ وهو عائذُ الموصولِ أيضاً، والجلالةُ نَصَبٌ على التعظيمِ.

وقرأ أبو المتوكل^(٢) وابن السَّمِيعُ: «كَلَّمَ اللهُ» على وزن فاعلٍ ونصبِ الجلالة، و«كَلِّم» على هذا معنى مكالم^(٣) نحو: جَلِيسَ بمعنى مُجَالِسٍ، وخلِيطَ بمعنى مخالط. وفي هذا الكلامِ التفتُّ لأنه خروجٌ من ضميرِ المتكلمِ المعظمِ نفسه في قوله: «فَضَّلْنَا» إلى الاسمِ الظاهرِ الذي هو في حكمِ الغائبِ.

قوله: «درجاتٍ» في نصبه ستة أوجهٍ، أحدها: أنه مصدرٌ واقعٌ موقع الحالِ. الثاني: أنه حالٌ على حذفِ مضافٍ، أي: ذوي درجاتٍ. الثالث: أنه مفعول ثانٍ لـ «رفع» على أنه ضَمَّنَ معنى بَلَغَ بعضهم درجاتٍ. الرابع: أنه بدلٌ اشتمالٍ، أي: رَفَعَ درجاتٍ بعضهم، والمعنى: على درجاتٍ بعض. الخامس: أنه مصدرٌ على معنى الفعلِ لا لفظه، لأن الدرجةَ بمعنى الرَّفْعَةِ، فكانه قيل: ورَفَعَ بعضهم رَفَعَاتٍ. السادس: أنه على إسقاطِ الخافضِ، وذلك الخافضُ يَحْتَمَلُ أن يكونَ «على» أو «في» أو «إلى» تقديره: على درجاتٍ أو في درجاتٍ أو إلى درجاتٍ، فلَمَّا حُذِفَ حرفُ الجرِ انتصبَ ما بعده.

(١) وهي قراءة ابن مسيرة كما في شواذ ابن خالويه ١٥؛ انظر: البحر ٢٧٣/٢.

(٢) علي بن داود، روى عن ثلة من الصحابة والتابعين، ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات ابن سعد ٧/٢٢٥.

(٣) في العبارة غموض، قال صاحب البحر ٢٧٣/٢: «إن قراءة كالم من المكالمة وهي صدور الكلام من اثنين، ومنه قيل: كليم الله أي مكلمه فعيل بمعنى فاعل».

- البقرة -

قوله: «ولو شاء الله» مفعوله محذوف، فقيل: تقديره: أن لا تختلفوا وقيل: أن لا تفشلوا، وقيل: أن لا تؤمروا بالقتال، وقيل: أن يضطروهم إلى الإيمان، وكلها متقاربة.

و«مِنْ بَعْدِهِمْ» متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه صلةٌ، والضميرُ يعودُ على الرسل. و«مِنْ بَعْدَمَا جَاءَتْهُمْ» فيه قولان، أحدهما: أنه بدلٌ من قوله: «مِنْ بَعْدِهِمْ» بإعادة العامل. والثاني: أنه متعلقٌ باقتل، إذ في البيئات - وهي الدلالات الواضحة - ما يُغني عن التقاتل والاختلاف. والضميرُ في «جاءتهم» يعودُ على الذين مِنْ بَعْدِهِمْ، وهم أممُ الأنبياء.

قوله: «ولكن اختلفوا» وجهُ هذا الاستدراك واضحٌ، فإن «لكن» واقعةٌ بين ضدين، إذ المعنى: ولو شاء الله الاتفاق لا تفقوا ولكن شاء الاختلاف فاختلفوا. وقال أبو البقاء^(١): «لكن» استدراكٌ لما ذلَّ الكلامُ عليه، لأنَّ اقتالهم كان لاختلافهم، ثم بين الاختلاف بقوله: «فمنهم من آمن، ومنهم من كفر» فلا محلَّ حينئذٍ لقوله: «فمنهم من آمن».

وقوله: «ولو شاء الله ما اقتتلوا» فيه قولان، أحدهما: أنها الجملة الأولى كررت تأكيداً قاله الزمخشري^(٢). والثاني: أنها ليست لتأكيد الأولى، بل أفادت فائدةً جديدةً، والمغايرةُ حصلت بتغاير متعلقهما، فإن متعلق الأولى مغايرٌ لمتعلق المشيئة الثانية، والتقديرُ في الأولى: «ولو شاء الله أن يحول بينهم وبين القتال بأن يسلبهم القوى والعقول، وفي الثاني: ولو شاء لم يأمر المؤمنين بالقتال، ولكن شاء أمرهم بذلك. وقوله: «ولكن الله يفعل ما يريد» هذا استدراكٌ أيضاً على المعنى، لأنَّ المعنى: ولو شاء الله لمنعهم

(١) الاملاء ١/١٦٠.

(٢) الكشاف ١/٣٨٤.

- البقرة -

[من ذلك]، ولكنَّ اللهَ يفعل ما يريدُ مِنْ عدمِ منعهم من ذلك أو يفعل ما يريدُ من اختلافهم.

آ . (٢٥٤) قوله تعالى: ﴿أَنْفِقُوا﴾: مفعولُه محذوفٌ، تقديرُه: شيئاً ممَّا رزقناكم فعلى هذا «مَّمَّا رزقناكم» متعلِّقٌ بمحذوفٍ في الأصل لوقوعه صفةً لذلك المفعولِ، وإن لم تقدَّرْ مفعولاً محذوفاً فتكونُ متعلقةً بنفسِ الفعلِ. و«ما» يجوزُ أَنْ تكونَ بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ أي: رزقناكموه، وأن تكونَ مصدريةً فلا حاجةَ إلى عائدٍ، ولكن الرزقُ المرادُ به المصدرُ لا يُنفقُ، فالمرادُ به اسمُ المفعولِ، وأن تكونَ نكرةً موصوفةً وقد تقدَّم تحقيقُ هذا عند قوله: «وممَّا رزقناهم ينفقون»^(١).

قوله: «من قبل» متعلِّقٌ أيضاً بأنفقوا، وجاز تعلقُ حرفين بلفظٍ واحدٍ بفعلٍ واحدٍ لاختلافهما معنىً؛ فإنَّ الأولى للتبعضِ والثانية لابتداءِ الغايةِ، و«أَنْ يَأْتِي» في محلِّ جرٍّ بإضافةِ «قبل» إليه أي: من قبل إتيانه.

وقوله: «لا يَبِيعُ فيه ولا خُلَّةٌ» إلى آخره: الجملةُ المنفيَّةُ صفةٌ لـ «يوم» فمحلُّها الرفعُ. وقرأ / «يَبِيعُ» وما بعده مرفوعاً منوناً نافعاً^(٢) والكوفيون [١/١٠٢] وابن عامر، وبالفتح أبو عمرو وابن كثير، وتوجيهُ ذلك، المذكورُ في قوله: «فلا رَفَتْ ولا فسوقٌ»^(٣) فليُنظر ثَمَّةً.

والخُلَّةُ: الصداقةُ كأنها تتخلَّلُ الأعضاء، أي: تدخلُ خلالها، أي وَسَطَها.

والخُلَّةُ: الصديقُ نفسه، قال^(٤):

(١) الآية ٣ من البقرة.

(٢) السبعة ١٨٧؛ الكشف ٣٠٥/١.

(٣) الآية ١٩٧ من البقرة.

(٤) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٦٠؛ والبحر ٢٧١/٢.

١٠٣٠- وكان لها في سالف الدهر خُلَّةٌ يُسَارِقُ بِالطَّرْفِ الْخِيبَةَ الْمُسْتَرًّا

وكانه من إطلاقِ المصدرِ على العينِ مبالغةً، أو على حذفِ مضافٍ، أي: كان لها ذو خُلَّةٍ. والخليلُ: الصديقُ لمداخَلتِه إياك، ويصلحُ أن يكونَ بمعنى فاعلٍ أو مفعولٍ، وجمعه «خُلَّانٌ»، وفُعْلانُ جمعُ فَعِيلٍ نُقِلَ في الصفاتِ، وإنما يكثرُ في الجوامدِ نحو: «رُغْفَانٍ». وقوله: «هم الظالمون» يجوزُ أن يكونَ «هم» فصلاً أو مبتدأً وما بعده خبرٌ، والجملةُ خبرُ الأولِ.

آ. (٢٥٥) قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ [الْحَيُّ]﴾: مبتدأٌ

وخبرٌ^(١). و«الحيُّ» فيه سبعةُ أوجه، أحدها: أن يكونَ خبراً ثانياً للجلالةِ. الثاني: أن يكونَ خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ أي: هو الحيُّ. الثالث: أن يكونَ بدلاً من قوله: «لا إله إلا الله هو» فيكونَ في المعنى خبراً للجلالةِ، وهذا في المعنى كالأولِ، إلا أنه هنا لم يُخبرَ عن الجلالةِ إلا بخبرٍ واحدٍ بخلافِ الأولِ. الرابع: أن يكونَ بدلاً من «هو» وحده، وهذا يبقى من بابِ إقامةِ الظاهرِ مقامَ المضميرِ، لأنَّ جملةَ النفيِ خبرٌ عن الجلالةِ، وإذا جعلته بدلاً حلَّ محلَّ الأولِ فيصيرُ التقدير: الله لا إله إلا الله. الخامس: أن يكونَ مبتدأً وخبره «لا تأخذه سنةٌ». السادس: أنه بدلٌ من «الله» السابع: أنه صفةُ الله وهو أجوؤها، لأنه قرئَ بنصبِهما «الحيُّ القيومُ» على القطعِ، والقطعُ إنما هو في بابِ النعتِ، لا يقالُ في هذا الوجهِ الفصلُ بينِ الصفةِ والموصوفِ بالخبرِ، لأنَّ ذلك جائزٌ حسنٌ [تقول: زيدٌ قائمٌ العاقلُ]^(٢).

و«الحيُّ» فيه قولان، أحدهما: أن أصله حَيٌّ بياءين من حَيِي يَحْيَا فهو حيٌّ، وهذا واضحٌ، وإليه ذهب أبو البقاء^(٣). والثاني: أن أصله حَيِّو فلامه

(١) المبتدأ «الله»، والخبر: الجملة الاسمية بعده «لا إله إلا الله».

(٢) ما بين المعقوفين سقط من مصورة نسخة الأصل.

(٣) الاملاء ١٠٦/١.

- البقرة -

واو، فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها متطرفة، وهذا لا حاجة إليه وكان الذي أحوج هذا القائل إلى ادعاء ذلك أن كون العين واللام من وادٍ واحد هو قليل في كلامهم بالنسبة إلى عدم ذلك فيه، ولذلك كتبوا «الحياة» بواو في رسم المصحف العزيز تنبيهاً على هذا الأصل، ويؤيده «الحيوان» لظهور الواو فيه. ولناصر القول الأول أن يقول: قلبت الياء الثانية واوأتخفيفاً، لأنه لما زيد في آخره ألف ونون استثقل المثلان.

وفي وزنه أيضاً قولان، أحدهما: أنه فعل، والثاني: أنه فِعْلٌ (١) فحُفَّف، كما قالوا مَيَّتْ وَهَيَّنَ، والأصل: هَيَّنَ وَمَيَّتْ.

والقيوم: فيقول من قام بالأمر يقوم به إذا دبَّره، قال أمية (٢):

١٠٣١- لم تُخَلِّقِ السَّمَاءَ وَالنَّجُومَ وَالشَّمْسُ مَعَهَا قَمَرٌ يَعُومُ
قَدْرَهُ مَهِيْمُنٌ قَيُومٌ وَالْحَشْرُ وَالْجَنَّةُ وَالنَّعِيمُ
إِلَّا لِأَمْرِ شَأْنِهِ عَظِيمُ

وأصله قَيُومٌ، فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت فيها الياء فصارت قَيُوماً.

وقرأ (٣) ابن مسعود والأعمش: «القيَام»، وقرأ علقمة (٤): «القيَم» وهذا كما يقولون: دَيُّورٌ وَدِيَارٌ وَدَيِّرٌ. ولا يجوز أن يكونَ وزنه فَعُولاً كـ «سَفُود» (٥) إذ لو كان كذلك لكان لفظه قُوماً، لأن العين المضاعفة أبداً من جنس الأصلية

(١) يعني أن أصله ح ي ي ي.

(٢) ديوانه ٥٧؛ والطبري ٣٨٨/٥؛ والقرطبي ٢٧١/٣.

(٣) البحر ٢٧٧/٢؛ والقرطبي ٢٧٢/٣.

(٤) علقمة بن قيس تابعي فقيه، عرض على عبدالله بن مسعود، وسمع من ثلة من الصحابة توفي سنة ٦٢. انظر: طبقات ابن سعد ٨٦/٦؛ وطبقات القراء ٥١٦/١.

(٥) السفود: الحديدية التي يشتوي عليها.

- البقرة -

كسُبُوحٍ وَقُدُوسٍ وَضَرَّابٍ وَقَتَّالٍ، فالزائدُ من جنسِ العَيْنِ، فلمَّا جاءَ بالياءِ دونَ الواوِ علمنا أن أصله فَيَعُولُ لا فَعُولٌ؛ وعدَّ بعضهم فَيَعُولاً من صيغِ المبالغةِ كضَرُوبٍ وَضَرَّابٍ.

قوله: «لا تأخذُه سنَّة» في هذه الجملةِ خمسةُ أوجه، أحدها: أنها في محلِّ رفعٍ خبراً للحيِّ كما تقدَّم في أحدِ أوجهِ رفعِ الحيِّ. الثاني: أنها خبرٌ عن الله تعالى عند مَنْ يُجيزُ تعدُّدَ الخبرِ. الثالث: أنها في محلِّ نصبٍ على الحالِ من الضميرِ المستكنِّ في «القيوم» كأنه قيل: يقومُ بأمرِ الخلقِ غيرَ غافلٍ، قاله أبو البقاء^(١). الرابع: أنها استئنافٌ إخباريٌّ، أخبر تعالى عن ذاته القديمةِ بذلك. الخامس: أنها تأكيدٌ للقيومِ لأن مَنْ جاز عليه ذلك استحالٌ أن يكونَ قيوماً، قاله الزمخشري^(٢)، فعلى قوله إنها تأكيدٌ يجوزُ أن يكونَ محلُّها النصبُ على الحالِ المؤكدةِ، ويجوزُ أن تكونَ استئنافاً وفيها معنى التأكيدِ فتصيرُ الأوجهُ أربعةً.

والسنَّة: النعاسُ، وهو ما يتقدَّمُ النومَ من الفتور، قال عديُّ بن الرقاع^(٣):

١٠٣٢ - وَسَنَانٌ أَفْصَدَهُ النَّعَاسُ فَرَنَّقَتْ فِي عَيْنِهِ سِنَّةٌ وَلَيْسَ بِنَائِمٍ
وهي مصدرٌ وَسَنٌ يَسِنُ مَثَلٌ: وَعَدَّ يَعِدُّ، وقد تقدَّمُ علَّةُ الحذفِ عند قوله
«سَعَةً من المال»^(٤). وقال ابن زيد: «السَّنان: الذي يقومُ من النومِ
وهو لا يعقل، حتى إنه ربما جرَّدَ السيفَ على أهله» وهذا القولُ ليس بشيءٍ
لأنه لا يُفهمُ من لغةِ العربِ ذلك. وقال المفضلُّ: «السَّنة: ثِقَلٌ في الرأسِ،
والنعاسُ في العينينِ، والنومُ في القلبِ».

(١) الاملاء ١٠٦/١.

(٢) الكشاف ٣٨٤/١.

(٣) الحماسة الشجرية ٦٨٢/٢؛ واللسان: نعس؛ وشواهد الكشاف ٥١٧/٤.

(٤) الآية ٢٤٧ من البقرة.

- البقرة -

وكررت «لا» في قوله: «ولانوم» تأكيداً، وفائدتها انتفاء كل واحدٍ منهما، ولولم تُذكرَ لاحتِمَلِ نفيهما بقيد الاجتماع، ولا يلزمُ منه نفي كل واحدٍ منهما على حدته، ولذلك تقول: «ما قام زيدٌ وعمروٌ بل أحدهما»، ولو قلت: «ما قام زيدٌ ولا عمرو بل أحدهما» لم يصح، والمعنى: لا يغفل عن شيءٍ دقيقٍ ولا جليلٍ، فعبرَ بذلك عن الغفلة، لأنه سببها، فأطلق اسمَ السببِ على مُسبِّبه.

قوله: «له ما في السموات» هي كالتي قبلها إلا في كونها تأكيداً و«ما» للشمول، واللامُ في «له» للملك، وكرّر «ما» تأكيداً، وذكر هنا المظروفَ دون الظرفِ لأنَّ المقصودَ نفي الإلهية عن غير الله تعالى، وأنه لا ينبغي أن يُعبد إلا هو، لأنَّ ما عُبِدَ من دونه في السماء كالشمس والقمر والنجوم أو في الأرض كالأصنام وبعض بني آدم، فكُلُّهم ملكه تعالى تحت قهره، واستغنى عن ذكر أن السموات والأرض ملكٌ له بذكره / قبل ذلك أنه خالق السموات [٢/١٠٢/ب] والأرض.

قوله: «مَنْ ذا الذي يَشْفَعُ عنده» كقوله: «مَنْ ذا الذي يُقرض»^(١) و«مَنْ» وإن كان لفظها استفهاماً فمعناه النفي، ولذلك دخلت «إلا» في قوله «إلا بإذنه».

و«عنده» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلِّقٌ بِشَفَعٍ. والثاني: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ لكونه [حالاً]^(٢) من الضمير في «يَشْفَعُ» أي يَشْفَعُ مستقراً عنده، وقوي هذا الوجهُ بأنه إذا لم يَشْفَعُ عنده مَنْ هو عنده وقريبٌ منه فشفاعةٌ غيره أبعد. وضعف بعضهم الحالية بأن المعنى: يَشْفَعُ إليه.

(١) الآية ٢٤٥ من البقرة.

(٢) سقط من الأصل، وورد في: ص ح.

- البقرة -

و«إلا بإذنه» متعلقٌ بمحذوفٍ، لأنه حالٌ من فاعلِ «يَشْفَعُ» فهو استثناءٌ مفرَّغٌ، والباءُ للمصاحبةِ، والمعنى: لا أحدٌ يشفَعُ عندهُ إلا ماذوناً له منه، ويجوزُ أن يكونَ مفعولاً به أي: بإذنه يشفعون كما تقول: «ضَرَبَ بسيفه» أي هو آله للضربِ، والباءُ للتعديةِ.

و«يَعْلَمُ» هذه الجملةُ يجوزُ أن تكونَ خبراً لأحدِ المبتدئين المتقدمين أو استثناءً أو حالاً. والضميرُ في «أيديهم» و«خلفهم» يعودُ على «ما» في قوله: «له ما في السموات وما في الأرض» إلا أنه غَلَبَ مَنْ يَعْقِلُ على غيره. وقيل: يعودُ على العُقلاءِ مَنْ تَضَمَّنَه لفظُ «ما» دونَ غيرهم. وقيل: يعودُ على ما ذلَّ عليه «مَنْ ذا» من الملائكةِ والأنبياء. وقيل: من الملائكةِ خاصةً.

قوله: «بشيءٍ» متعلقٌ بيحيطون. والعلمُ^(١) هنا بمعنى المَعْلوم لأنَّ عِلْمَه تعالى الذي هو صفةٌ قائمةٌ بذاته المقدَّسة لا يتبعُضُ، ومن وقوعِ العلمِ موقعَ المَعْلومِ قولهم: «اللهم اغفر لنا عِلْمَكَ فينا» وحديثُ موسى والخضرَ عليهما السلام «ما نَقَصَ عِلْمِي وَعِلْمُكَ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا كَمَا نَقَصَ هَذَا الْعَصْفُورُ مِنْ هَذَا الْبَحْرِ»^(٢) ولكونِ العلمِ بمعنى المَعْلومِ صَحَّ دخولُ التبعضِ، والاستثناءُ عليه. و«مَنْ علمه» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بيحيطون، وَأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لشيءٍ، فيكونُ في محلِّ جر. و«بما شاء» متعلقٌ بيحيطون أيضاً، ولا يَضُرُّ تعلُّقُ هذين الحرفين المتَّحدين لفظاً ومعنىً بعاملٍ واحدٍ؛ لأنَّ الثاني ومجروره بدلان من الأوَّلِين^(٣)، بإعادةِ العاملِ بطريقِ الاستثناءِ، كقولك: «ما مررت بأحدٍ إلا بزَيْدٍ» ومفعولُ «شاء» محذوفٌ تقديرُه: إلا بما شاء أن يُحيطوا به، وإنما قَدَّرْتُهُ كذلك لدلالةِ قوله: «ولا يحيطون بشيءٍ من علمه».

(١) وذلك في قوله تعالى: «من علمه».

(٢) البخاري: باب العلم (الفتح) ٢١٨/١؛ ابن حنبل ١١٨/٥.

(٣) يعني بالأوليين قوله: «بشيءٍ».

- البقرة -

قوله: «وَسِعَ كَرْسِيَهُ» الجمهورُ على «وَسِعَ» بفتح الواوِ وكسرِ السينِ وفتحِ العينِ فعلاً ماضياً.

و«كَرْسِيَهُ» بالرفعِ على أنه فاعله، وقُرئ^(١) «وَسِعَ» سَكَّنَ عَيْنَ الْفِعْلِ تخفيفاً نحو: عَلِمَ فِي عِلْمٍ. وقُرئ أيضاً: «وَسِعَ كَرْسِيَهُ» بفتح الواوِ وسكونِ السينِ ورفعِ العينِ على الابتداء، «كَرْسِيَهُ» خَفَضَ بِالْإِضَافَةِ، «السَّمَوَاتِ» رفعاً على أنه خبرٌ للمبتدأ^(٢).

والكُرْسِيُّ الياءُ فيه لغيرِ النسبِ واشتقاقه من الكُرْسِ وهو الجمعُ، ومنه الكُرْاسَةُ للصحائفِ الجامعةِ للعلمِ، ومنه قولُ العجاج^(٣):

١٠٣٣- يا صاحِ هل تَعْرِفُ رسماً مُكْرَساً قال نَعَمْ أَعْرِفُهُ وَأَبْلَساً

وجمعه كَراسِيٌّ كِبْخَتِيٌّ^(٤) وَبِخَاتِيٌّ، وفيه لغتان: المشهورةُ ضَمُّ كَافِهِ، والثانيةُ كَسْرُهَا، وكأنه كَسَرُ إِتْبَاعٍ، وقد يُعْبَرُ به عن المَلِكِ لجلوسه عليه تسميةً للحالِ باسمِ المَحَلِّ، ومنه^(٥):

١٠٣٤- قد عَلِمَ القُدُّوسُ مَوْلَى القُدُّوسِ أَنَّ أبا العباسِ أَوْلَى نَفْسِ
في مَعْدِنِ المَلِكِ القَدِيمِ الكُرْسِيِّ

وعن العلمِ تسميةً للصفةِ باسمِ مكانِ صاحبِها، ومنه قيلُ للعلماءِ:
«الكُرْاسِيُّ» قال: ^(٦)

(١) ذكرها صاحب البحر ٢/٢٧٩ من دون نسبة.

(٢) وهي بعض روايات يعقوب. انظر: شواذ ابن خالويه ١٦؛ البحر ٢/٢٧٩.

(٣) تقدم برقم ٣٦٢.

(٤) البيهقي: الإبل الخراسانية.

(٥) الأبيات للعجاج؛ ديوانه ٢/٢١٧؛ والطبري ٥/٤٠٣؛ البحر ٢/٢٧٩؛ واللسان كرس.

(٦) لم أهدت إلى قائله وهو في الطبري ٥/٤٠٢؛ والقرطبي ٣/٢٧٧.

- البقرة -

١٠٣٥- يَحْفُفُ بِهِمْ بِيضُ الْوَجْهِ وَعُصْبَةٌ كِرَاسِيٌّ بِالْأَحْدَاثِ حِينَ تَنْوِبُ

وَصَفَّهُمْ بِأَنَّهُمْ عَالِمُونَ بِحَوَادِثِ الْأُمُورِ وَنَوَازِلِهَا، وَيُعَبَّرُ بِهِ عَنِ السَّرِّ قَالَ: (١)

١٠٣٦- مَالِي بِأَمْرِكَ كُرْسِيٌّ أَكْسَاتِمُهُ وَلَا بِكُرْسِيٍّ - عَلَّمَ اللَّهُ - مَخْلُوقٍ

وَقِيلَ: الْكُرْسِيُّ لِكُلِّ شَيْءٍ أَصْلُهُ.

قوله: «وَلَا يُوْوَدُّهُ» يُقَالُ: آدَهْ كَذَا أَي: أَثْقَلَهُ وَلَجِقَهُ مِنْهُ مَشَقَّةً، قَالَ: (٢)

١٠٣٧- أَلَا مَا لَسَلَّمَى الْيَوْمَ بَتَّ جَدِيدُهَا وَضَنْتُ وَمَا كَانَ النَّوَالُ يَوُودُهَا

أَي: يُثْقَلُهَا، وَمِنْهُ الْمَوُودَةُ لِلْبَيْتِ تُدْفِنُ حَيَّةً، لِأَنَّهُمْ يَثْقُلُونَهَا بِالتَّرَابِ. وَقُرِئَ (٣) «يُوْوَدُّهُ» بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ، كَمَا تُحَذَفُ هَمْزَةُ «أَنَاسٍ»، وَقُرِئَ «يُوْوَدُّهُ» بِإِبْدَالِ الْهَمْزَةِ وَآوًا.

و«حِفْظٌ» مُصَدَّرٌ مُضَافٌ لِمَفْعُولِهِ، أَي لَا يَوُودُهُ أَنْ يَحْفَظَهَا.

و«الْعَلِيَّ» أَصْلُهُ: عَلِيٌّ فُأَدْغَمَ (٤) نَحْوُ: مَيِّتٌ، لِأَنَّهُ مِنْ عَلَا يَعْلُو،

قَالَ: (٥)

١٠٣٨- فَلَمَّا عَلَوْنَا وَاسْتَوَيْنَا عَلَيْهِمْ تَرَكَنَاهُمْ صَرَغَى لَنْسِرٍ وَكَاسِرٍ

و«العظيم» تَقَدَّمَ مَعْنَاهَا، وَقِيلَ: هُوَ هُنَا بِمَعْنَى الْمُعْظَمِ كَمَا قَالُوا:

«عَتِيقٌ» بِمَعْنَى مُعْتَقٌ قَالَ: (٦)

(١) لم أهدد إلى قائله وهو في البحر ٢٨٠/٢.

(٢) لم أهدد إلى قائله وهو في البحر ٢٧٢/٢.

(٣) البحر ٢٨٠/٢ من دون نسبة.

(٤) أي: أدغم بعد قلب الواو ياء لأن الثانية سبقت بالسكون.

(٥) تقدم برقم ٣٢٤.

(٦) البيت للأعشى، وهو في الديوان ٥؛ والطبري ٤٠٦/٥. الاسفنت: ضرب من الأشربة

فارسي معرّب. والزلال: الصافي السائغ.

- البقرة -

١٠٣٩- فَكَانَ الْخَمْرُ الْعَتِيقَ مِنَ الْإِسْمِ - فَنَطِ مَمزوجةً بماءٍ زلالٍ

قيل: وَأُنْكَرَ ذَلِكَ^(١) لانتفاء هذا الوصفِ قبل الخَلْقِ وبعد فنائهم، إذ لا مُعْظَمَ له حينئذٍ، وهذا فاسدٌ لأنه مستحقٌ هذا الوصفِ. وقيل في الجواب عنه: إنه صفة فعلٍ كالخَلْقِ والرُّزْقِ، والأولُ أصحُّ.

قال الزمخشري: (٢) «فإن قلت: كيف تَرْتَبَتْ الجملُ في آية الكرسى من غير حرفٍ عطفٍ؟ قلت: ما منها جملةٌ إلا وهي واردةٌ على سبيل البيان لما تَرْتَبَتْ عليه، والبيانُ مُتَّحِدٌ بالمُبَيِّنِ، فلوتوسط بينهما عاطفٌ لكان كما تقول العرب: «بين العصا ولحائها»^(٣) فالأولى بيانٌ لقيامه بتدبير الخلق وكونه مهيمناً عليه غير ساهٍ عنه، والثانية لكونه مالِكاً لما يدبره، والثالثة لكبرياء شأنه، والرابعة لإحاطته بأحوال الخلق وعلمه بالمرتضى منهم، المستوجب للشفاعة وغير المرتضى، والخامسة لسعة علمه وتعلقه بالمعلومات كلها أول جلاله وعظم قدرته» انتهى. يعني غالب الجملِ وإلاً فبعض الجملِ فيها معطوفة وهي قوله: «ولا يُحيطون» وقوله «ولا يُؤودُهُ» وقوله: «وهو العليُّ العظيم».

آ. (٢٥٦) قوله تعالى: ﴿لا إكراه في الدين﴾: كقولهِ: «لا زيب

فيه»^(٤) وقد تقدّم. والجمهور على إدغام دالٍ «قد» في تاءٍ «تَبَيَّن» لأنها من مَخْرَجِهَا. ومعنى الإكراه نسبتهم إلى كراهة الإسلام. قال الزجاج: «لا تنسبوا إلى الكراهة مَنْ أسلم مكرهاً». يقال: «أكفره» نسبه إلى الكفر، قال: (٥)

(١) أي كون العظيم بمعنى المعظم.

(٢) الكشاف ٣٨٦/١.

(٣) مثل عربي؛ مجمع الأمثال ١٢٦/١. واللحاء: القشر، يضرب للمتحابين شقيقين، إشارة إلى غاية القرب بينها.

(٤) الآية ٢ من البقرة.

(٥) البيت للكُميت بن زيد، وهو في البحر ٢٨١/٢.

- البقرة -

١٠٤٠- وطائفةٌ قد أكفروني بحبهم وطائفةٌ قالوا مسيءٌ ومُذنبٌ

[وَأَل فِي «الدين» للعهد، وقيل: عَوْضٌ من الإضافة أي «في دين

الله»] (١).

والرُشْدُ: مصدرُ رَشَدَ بفتح العين يَرُشِدُ بضمها. وقرأ (٢) الحسن «الرُشْدُ» [بضمين كالعُنُق، فيجوز أن يكونَ هذا أصله، ويجوزُ أن يكونَ إتباعاً، وهي مسألةٌ خلافِ أعني ضَمَّ عين الفعل. وقرأ أبو عبد الرحمن] (٣) الرَّشْدُ بفتح الفاء والعين، وهو مصدرُ رَشِدَ بكسرِ العينِ يَرُشِدُ بفتحها، ورُوي عن أبي عبد الرحمن أيضاً: «الرَّشَادُ» بالالف.

[١/١٠٣] / قوله «من الغي» متعلقٌ بتبيين، و«من» للفصلِ والتمييزِ كقولك: مَيَّرْتُ هذا من ذاك. وقال أبو البقاء: (٤) «في موضعٍ نصبٍ على أنه مفعولٌ وليس بظاهرٍ لأنَّ معنى كونه مفعولاً به غيرُ لائقٍ بهذا المحلِّ. ولا محلٌّ لهذه الجملةِ من الإعرابِ، لأنها استئنافٌ جارٍ مجرى التعليلِ لعدمِ الإكراهِ في الدين. والغَيُّ: مصدرُ غَوَى بفتح العين قال: «فَغَوَى» (٥)، ويقال: «غَوَى الفصيلُ» إذا بَشِمَ وإذا جاع أيضاً، فهو من الأضدادِ. وأصلُ الغَيِّ: «غَوَى» فاجتمعت الياء والواو، فأدغمتْ نحو: مَيَّتْ وبأيه.

قوله: «بالطاغوتِ» متعلقٌ بـ «يُكْفِرُ»، والطاغوتُ بناءٌ مبالغةٌ كالجَبْرُوتِ والملكوتِ. واختلَفَ فيه، فقيل: هو مصدرٌ في الأصلِ ولذلك يُوحَّدُ ويُذكَّرُ، كسائرِ المصادرِ الواقعةِ على الأعيانِ، وهذا مذهبُ الفارسي، وقيل: هو اسمٌ

(١) ما بين معقوفين سقط من مصورة الأصل وأثبتناه من باقي النسخ.

(٢) البحر ٢/٢٨٢، القرطبي ٣/٢٧٩.

(٣) ما بين معقوفين سقط من مصورة الأصل.

(٤) الإملاء ١/١٠٧.

(٥) الآية ١٢١ من طه: «وعصى آدمُ ربه فغوى».

- البقرة -

جنس مفرد، فلذلك لَزِمَ الأفراد والتذكير، وهذا مذهب سيبويه^(١). وقيل هو جمع، وهذا مذهب المبرد، وهو مؤنثٌ بدليل قوله تعالى: «والذين اجتنبوا الطاغوت أن يعبدوها»^(٢). واشتقاقه من طَغَى يَطْغَى، أو من طَغَا يَطْغُو، على حَسَبِ ما تقدّم أولُ السورة؟ هل هو من ذوات الواوِ أو من ذوات الياء؟ وعلى كلا التقديرين فأصله طَغِيوت أو طَغَووت لقولهم «طَغِيان» في معناه، فقلبت الكلمة بأن قُدِّمَت اللامُ وأُخِرَت العينُ، فتحرك حرفُ العلةِ وانفتح ما قبله فقلبت ألفاً، فوزنه الآن فَلَغوت، وقيل: تأوّه ليست زائدة، وإنما هي بدلٌ من لامِ الكلمة، ووزنه فاعول. قال مكّي: ^(٣) «وقد يجوز أن يكون أصلُ لاميهِ واواً فيكون أصله طَغَووتاً لأنه يقال: طَغَى يَطْغَى وَيَطْغُو، وطَغِيْتُ وطَغَوْتُ، ومثله في القلب والاعتلال والوزن: حانوت، لأنه من حَنَا يَحْنُو وأصله حَنَووت، ثم قَلِبَ وأَعْلَى، ولا يجوزُ أن يكونَ من: حَانَ يَحِينُ لقولهم في الجمع حَوَانيت» انتهى. كأنه لما رأى أَنَّ الواوَ قد تُبدَلُ تاءً كما في تَجَاهُ وتُحَمَّةُ وتُرَاثُ وتُكَأَةُ، ادَّعى قَلْبَ الواوِ التي هي لامٌ تاءً، وهذا ليس بشيء.

وقدّم ذَكَرَ الكفر بالطاغوتِ على ذَكَرَ الإيمانِ باللّهِ اهتماماً بوجوب الكفرِ بالطاغوتِ، وناسبه اتصاله بلفظِ «الغِي».

والعُرْوَةُ: موضعُ شدِّ الأيدي، وأصلُ المادةِ يَدُلُّ على التعلُّق، ومنه: عَرَوْتُهُ: أَلَمَمْتُ به متعلّقاً، واعتراه الهمُّ: تعلق به. والوُثْقَى: فُعِلَى للتفضيلِ تَأْنِيثَ الأوثق، كفضلي تَأْنِيثَ الأفضل، وجمَعُها على وُثُقِ نحو: كُبْرَى وكُبْرَى، فأما «وُثُق» بضمّتين فجمع وُثِيق.

(١) الكتاب ٢/٢٢.

(٢) الآية ١٧ من الزمر.

(٣) المشكل ١/١٠٧.

- البقرة -

قوله: «لا انفصام لها» كقولهِ: «لا ريبَ فيه»^(١) والجملةُ فيها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أن تكونَ استئنافاً فلا محلَّ لها حينئذٍ. والثاني: أنها حالٌ من العروة، والعاملُ فيها «استمسك». والثالث: أنها حالٌ من الضميرِ المستترِ في «الوثقى». و«لها» في موضعِ الخبرِ فتعلَّقَ بمحذوفٍ أي: كائنٌ لها. والانفصامُ - بالفاء - القَطْعُ من غيرِ بينونةٍ، والقصمُ بالقافِ قَطْعٌ بينونةٍ، وقد يُستعملُ ما بالفاءِ مكانَ ما بالقافِ.

آ. (٢٥٧) قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمْ﴾: الذين مبتدأ أول، وأولياؤهم مبتدأ ثانٍ، والطاغوتُ: خبرُهُ، والجملةُ خبرُ الأول. وقرأ^(٢) الحسن [الطاوغيت] بالجمع، وإن كان أصله مصدرًا لأنه لَمَّا^(٣) أُطلق على المعبودِ مِنْ دُونِ الله اختلفت أنواعه، ويؤيد ذلك عَوْدُ الضميرِ مَجْمُوعاً من قوله: «يُخْرِجُونَهُمْ».

قوله: «يُخْرِجُونَهُمْ» هذه الجملةُ وما قبلها من قوله: «يُخْرِجُهُم» الأَحْسَنُ فيها ألا يكونَ لها محلٌّ من الإعراب، لأنهما خَرَجَا مخرَجَ التفسيرِ للولاية، ويجوزُ أن يكونَ «يُخْرِجُهُم» خبراً ثانياً لقوله: «الله» وأن يكونَ حالاً من الضميرِ في «ولي»، وكذلك «يُخْرِجُونَهُمْ» والعاملُ في الحال ما في معنى الطاغوت، وهذا نظيرُ ما قاله الفارسي في قوله: «نَزَاعَةٌ»^(٤) إنها حالُ العاملِ فيها «لَطَى» وسيأتي تحقيقه. و«من» [و] «إلى» متعلقان بفعلي الإخراج.

آ. (٢٥٨) قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي﴾: تقدّم نظيره في قوله:

(١) الآية ٢ من البقرة.

(٢) البحر ٢/٢٨٣.

(٣) لم يظهر في فيلم الأصل.

(٤) الآية ١٦ من المعارج: «كلا إنها لَطَى نَزَاعَةٌ للشوى».

- البقرة -

«أَلَمْ تَر إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا»^(١). وقرأ علي^(٢) رضي الله عنه: «تَر» بسكون الراء، وتقدّم أيضاً توجيهُها. والهاء في «ربه» فيها قولان، أظهرهما: أنها تعودُ على «إبراهيم»، والثاني: تعودُ على «الذي»، ومعنى حاجّه: أظهر المغالبة في حُجَّتِهِ.

قوله: «أَنْ آتَاهُ اللَّه» فيه وجهان، أظهرهما: أنه مفعولٌ من أجله على حذفِ حرفِ العلة، أي: لأنَّ آتاه، فحيثُ في محلِّ «أَنْ» الوجهان المشهوران، أعني النصبُ أو الجرُّ، ولا بُدُّ من تقديرِ حرفِ الجرِّ قبل «أَنْ» لأنَّ المفعول من أجله هنا ناقصٌ شرطاً وهو عدمُ اتحادِ الفاعلِ، وإنما حُدِثَ اللام، لأنَّ حرفَ الجرِّ يطرُدُ حَذْفُهُ معها ومع أنَّ، كما تقدّم غير مرة. وفي كونه مفعولاً من أجله معنيان، أحدهما: أنه من بابِ العكسِ في الكلام بمعنى أنه وَضَعَ الْمُحَاجَّةَ موضعَ الشكر، إذ كان من حَقِّه أن يشكرَ في مقابلةِ إتيانِ المُلْكِ، ولكنه عمِلَ على عكسِ القضية، ومنه: «وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكذِّبُونَ»^(٣)، وتقول: «عاداني فلانٌ لأنني أحسنت إليه» وهو باب بليغ. والثاني: أن إتياءَ المُلْكِ حَمَلَهُ على ذلك، لأنه أورثه الكِبَرُ والبَطَرُ، فتسبَّبَ عنهما المُحَاجَّةُ.

الوجه الثاني: أن «أَنْ» وما في حيزها واقعةٌ موقعَ ظرفِ الزمان، قال الزمخشري: (٤) «ويجوزُ أن يكونَ التقديرُ: حاجٌّ وقتَ أن آتاه». وهذا الذي أجازَه الزمخشري محلُّ نظرٍ، لأنه إن عني أنَّ ذلكَ على حذفِ مضافٍ ففيه

(١) الآية ٢٤٣ من البقرة

(٢) البحر ٢/٢٨٦.

(٣) الآية ٨٢ من الواقعة.

(٤) الكشاف ١/٣٨٨.

- البقرة -

يُعَدُّ من جهة أَنَّ الْمُحَاجَّةَ لم تقعَ وقتَ إيتاءِ اللَّهِ له الْمُلْكُ، إلا أَن يُتَجَوَّزَ في الوقتِ، فلا يُحْمَلُ على الظاهرِ، وهو أَنَّ الْمُحَاجَّةَ وَقَعَتْ ابتداءً إيتاءِ الْمُلْكِ، بل يُحْمَلُ على أَنَّ الْمُحَاجَّةَ وَقَعَتْ وقتَ وجودِ الْمُلْكِ، وإن عني أَنَّ «أَنَّ» وما في حَيْزِها واقعةٌ موقعَ الظرفِ فقد نَصَّ النحويون على منع ذلك وقالوا: لا يَنْبُؤُ عن الظرفِ الزماني إلا المصدرُ الصريحُ، نحو: «أَتَيْتُكَ صِيحَ الديك» ولو قلت: «أَن يصيح الديك» لم يَجْزُ. كذا قاله الشيخ^(١)، وفيه نظرٌ، لأنه قال: «لا يَنْبُؤُ عن الظرفِ إلا المصدرُ الصريحُ» وهذا معارضٌ بأنهم نَصُّوا على أَنَّ «ما» المصدرية تنبؤُ عن الزمان، وليست بمصدرٍ صريحٍ.

والضمير في «آتاه» فيه وجهان، أحدهما - وهو الأظهرُ - أن يعودَ على «الذي»، وأجاز المهدوي أن يعودَ على «إبراهيم» أي: مَلَكُ النبوة. قال ابن عطية^(٢): «هذا تحاملٌ من التأويل» وقال الشيخ: ^(٣) «هذا قولٌ المعتزلة، قالوا: لأنَّ الله تعالى قال: «لا ينال عهدي الظالمين»^(٤) والمُلْكُ عهدٌ، ولقوله تعالى: «فقد آتينا آلَ إبراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم مُلْكاً عظيماً»^(٥).

قوله: «إذ قال» فيه أربعة أوجه، أظهرها: أنه معمولٌ لحاجٍ. الثاني: أن يكون معمولاً لآتاه، ذَكَرَهُ أبو البقاء^(٦). وفيه نظرٌ من حيث إن وقتَ إيتاءِ الْمُلْكِ ليس وقتَ قولِ إبراهيم: «ربي الذي يُحيي ويميت»، إلا أن يُتَجَوَّزَ في الظرفِ كما تقدَّم. والثالث: أن يكون بدلاً من «أَنَّ آتاه الله الْمُلْكُ» إذا

(١) البحر ٢/٢٨٧.

(٢) المحرر ٢/٢٨٨.

(٣) البحر ٢/٢٨٧.

(٤) الآية ١٢٤ من البقرة.

(٥) الآية ٥٤ من النساء.

(٦) الإملاء ١/١٠٨.

- البقرة -

جُعِلَ بمعنى الوقت، أجازه الزمخشري^(١) بناءً منه على أن «أن» واقعة موقع الظرف، وقد تقدّم ضعفه، وأيضاً فإن الظرفين مختلفان كما تقدّم إلا بالتجويز المذكور. وقال أبو البقاء: ^(٢) «وذكر بعضهم أنه بدلٌ من «أن آتاه» وليس بشيء، لأن الظرف غير المصدر، فلو كان بدلاً لكان غلطاً إلا أن تُجَعَلَ «إذ» بمعنى «أن» المصدرية، وقد جاء ذلك» انتهى. وهذا بناءً منه على أن «أن» مفعولٌ من أجله / وليست واقعة موقع الظرف، أما إذا كانت «أن» واقعة موقع [١٠٣/ب] الظرف فلا تكون^(٣) بدلٌ غلط، بل بدلٌ كل من كل، كما هو قولُ الزمخشري وفيه ما تقدّم، مع أنه يجوزُ أن تكونَ بدلاً من «أن آتاه» و«أن آتاه» مصدرٌ مفعولٌ من أجله بدلٌ اشتمالٍ، لأن وقت القول لا تساعيه مشتملٌ عليه وعلى غيره. الرابع: أن العاملَ فيه «تر» من قوله: «ألم تر» ذكره مكي^(٤)، وهذا ليس بشيء، لأن الرؤية على كلا التفسيرين المذكورين في نظيرتها لم تكن في وقت قوله: «ربي الذي يحيي ويميت».

و«ربي الذي يحيي» مبتدأ وخبرٌ في محلِّ نصب بالقول. قوله: «قال أنا أحيي» مبتدأ وخبرٌ منصوبٌ المحل بالقول أيضاً. وأخبر عن «أنا» بالجملة الفعلية، وعن «ربي» بالوصولِ بها، لأنه في الإخبارِ بالوصولِ يُفِيد الاختصاصَ بالمُخْبِرِ عنه بخلافِ الثاني، فإنه لم يدع لنفسه الخسيسية الخصوصية بذلك.

و«أنا» ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ، والاسمُ منه «أن» والألفُ زائدةٌ لبيان

(١) الكشاف ١/٣٨٨.

(٢) الإملاء ١/١٠٨.

(٣) أي: «إذ قال».

(٤) المشكل ١/١٠٨.

- البقرة -

الحركة في الوقف^(١)، ولذلك حُذِفَتْ وصلًا، ومن العرب مَنْ يُثَبِّتُهَا مطلقاً،
فقليل: أَجْرِي الوصلُ مُجْرَى الوقف. قال: (٢)

١٠٤١- وكيفَ أنا وانتحالِ القوا في بعدَ المشيبِ كفى ذلكَ عارًا
وقال آخر: (٣)

١٠٤٢- أنا سيفُ العشيِّ فاعرفوني حميداً قد تَذَرَيْتُ السَّناما
والصحيح أنه فيه لغتان، إحداهما: لغةٌ تميمٍ، وهي إثباتُ ألفه وصلًا
ووقفًا وعليها تُحْمَلُ قراءةٌ نافع^(٤) فإنه قرأ بثبوتِ الألفِ وصلًا قبلَ همزةٍ
مضمومة نحو: «أنا أحْيِي» أو مفتوحةٍ نحو: «وأنا أوَّلُ»^(٥)، واختلَفَ عنه في
المكسورة نحو: «إنَّ أنا إلا [نذيرٌ]»^(٦)، وقراءةُ ابنِ عامرٍ: «لكنَّا هو اللُّهُ
ربي»^(٧) على ما سيأتي، وهذا أحسنُ من توجيهِ مَنْ يقول: «أَجْرِي الوصلُ
مُجْرَى الوقف». واللغةُ الثانية: إثباتُها وقفًا وحذفُها وصلًا، ولا يجوزُ إثباتُها
وصلًا إلا ضرورةً كالبيتين المتقدمين. وقيل: بل «أنا» كلُّه ضمير.

وفيه لغاتٌ: أنا وأن - كلفظِ أَنْ الناصبة - وأن، وكأنه قَدَّمَ الألفَ على

(١) هذا مذهب البصريين، ويرى الكوفيون أن الاسم «أنا» بكماله. انظر: الكشف لمكي
٣٠٦/١.

(٢) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٥٣؛ وابن يعيش ٤٥/٤؛ واللسان: نحل؛ وورصف
المباني ١٤، وينبغي حذف ياء «القوافي» عروضياً ليستقيم الوزن.

(٣) البيت لحميد بن ثور، وهو في ديوانه ١٣٣؛ والمنصف ١٠/١؛ والمقرب ٢٤٦/١؛
وابن يعيش ٩٣/٣؛ واللسان: أنف. وتذريت: علوت.

(٤) السبعة ١٨٨؛ الكشف ٣٠٦/١.

(٥) الآية ١٤٣ من الأعراف: «وأنا أوَّلُ المؤمنين».

(٦) الآية ١١٥ من الشعراء.

(٧) الآية ٣٨ الكهف، وقد قرأ ابن عامر بإثبات الألف في الوصل والوقف، كما في السبعة

- البقرة -

النون فصار أن. قيل: إن المرادُ به الزمان، [و] قالوا: أنه وهي هاء السكت، لا يبدلُ من الألف: قال: «هكذا فردي أنه»^(١) وقال آخر^(٢):

١٠٤٣- إن كنتُ أدري فعلِي بَدَنَهُ من كثرةِ التخليطِ في مَنْ أَنَّهُ
وإنما أثبت نافع ألفه قبل الهمز جمعاً بين اللغتين، أولاً لأن النطق بالهمز
عسيرٌ فاستراح له بالألف لأنها حرفٌ مدٌّ.

قوله: «فإن الله» هذه الفاء جوابٌ شرطٍ مقدرٌ تقديرُهُ: قال إبراهيم إن
زعمت أو موَّهت بذلك فإن الله، ولو كانت الجملة محكيةً بالقول لَمَادَخَلَتْ
هذه الفاء، بل كان تركيبُ الكلام: قال إبراهيم إن الله يأتي. وقال
أبو البقاء^(٣): «دخلتِ الفاءُ إيذاناً بتعلُّقِ هذا الكلامِ بما قبله، والمعنى إذا
ادَّعَيْتِ الإحياءَ والإماتَةَ ولم تفهمْ فالحجَّةُ أنَّ الله يأتي، هذا هو المعنى». و
الباءُ في «بالشمس» للتعدية، تقول: أتت الشمسُ، وأتى اللهُ بها، أي:
أجاءها. و «من المشرق» و «من المغرب» متعلقان بالفعلين قبلهما، وأجاز
أبو البقاء^(٤) فيهما بعدَ أن منع ذلك^(٥) أن يكونا حالين، وجعلَ التقدير:
مسخرةً أو منقادةً. وليته استمرَّ على منعه ذلك.

قوله: «فَبُهتَ» الجمهورُ: «بُهتَ» مبنياً للمفعول، والموصولُ مرفوعٌ به،
والفاعلُ في الأصل هو إبراهيم، لأنه المناظرُ له. ويُحتمل أن يكونَ الفاعلُ

(١) لم أقف على هذا القول بهذه الرواية، وفي ابن يعيش ٩٤/٣ أن اعرابياً قال «هذا قُصدي
أنه» من: فُصد الناقه، أي أخرج دمه.

(٢) لم أهدت إلى قائله وهو في ابن يعيش ٩٤/٣. والبدنة: الناقه.

(٣) الاملاء ١٠٨/١.

(٤) الاملاء ١٠٨/١.

(٥) أي بعد أن منع الحالية.

- البقرة -

في الأصل ضمير المصدر المفهوم من «قال» أي: فَبَهَتْه قول إبراهيم. وقرأ^(١) ابن السَّمِيعُ: «فَبَهَتْ» بفتح الباء والهاء مبنياً للفاعل، وهذا يَحْتَمِلُ وجهين، أحدهما: أن يكون الفعل متعدياً، وفاعله ضمير يعود على إبراهيم، و«الذي» هو المفعول، أي: فَبَهَتْ إبراهيم الكافر، أي غَلَبَه في الحُجَّة، أو يكون الفاعل الموصول، والمفعول محذوف وهو إبراهيم، أي: بَهَتْ الكافر إبراهيم أي: لَمَّا انقطع عن الحُجَّة بَهْتَه. والثاني: أن يكون لازماً والموصول فاعل، والمعنى معنى بُهت، فتتحد القراءتان، أو بمعنى أتى بالبُهتان. وقرأ أبو حَيوة: «فَبَهَتْ» بفتح الباء وضمّ الهاء كظُرْف، والفاعل الموصول. وحكى الأخفش^(٢): «فَبَهَتْ» بكسر الهاء، وهو قاصر أيضاً. فيحصل فيه ثلاث لغات: بَهَتْ بفتحهما، بُهت بضم العين، يَهت بكسرها، فالمفتوح يكون لازماً ومتعدياً، قال: «فَبَهَتْهُمْ»^(٣). والبَهْتُ: التحير والدَّهْشُ، وباهته وبهته واجهه بالكذب، ومنه الحديث: «إنَّ اليهودَ قومٌ بُهْتٌ»^(٤)، وذلك أن الكذب يُحِيرُ المكذوبَ عليه.

آ. (٢٥٩) قوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ﴾: الجمهورُ على سكون واو «أو» وهي هنا للتفصيل، وقيل: للتخيير بين التعجب من شأنهما. وقرأ أبو سفيان ابن حسين^(٥) «أو» بفتحها، على أنها واو العطف، والهمزة قبلها للاستفهام.

(١) الشواذ ١٦؛ البحر ٢/٢٨٩؛ الكشاف ١/٣٨٨.

(٢) لم يحك في معاني القرآن ١٨٢ غير بَهت وبُهت وقال: إن الأخيرة أجود وأكثر.

(٣) الآية ٤٠ من الأنبياء.

(٤) رواه البخاري: (فتح الباري) الأنبياء ٦/٣٦٢؛ ابن حنبل ٣/١٠٨.

(٥) سفيان بن حسين السلمي روى عن ابن سيرين وروى عنه شعبة، مات في خلافة المهدي. انظر: الخلاصة ١٢٣. ولعل لفظه «أبو» في النص مقحمة.

- البقرة -

وفي قوله: «كالذي» أربعة أوجه، أحدها: أنه عطف على المعنى وتقديره عند الكسائي والفراء^(١): هل رأيت كالذي حاج إبراهيم أو كالذي مر على قرية، هكذا قال مكي^(٢)، أما العطف على المعنى فهو وإن كان موجوداً في لسانهم كقوله^(٣):

١٠٤٤- تقي نقي لم يكثر غنيمَةً بنهكة ذي قربي ولا بحقلد
وقول الآخر^(٤):

١٠٤٥- أجذك لن ترى بتعليباتٍ ولا بيدان ناجية ذمولا
ولا متداركٍ والليل طفلاً ببعض نواشع الوادي حمولا
فإن معنى الأول: ليس بمكثر ولذلك عطف عليه «ولا بحقلد»^(٥)، ومعنى الثاني: أجذك لست براء، ولذلك عطف عليه «ولا متدارك»، إلا أنهم نصوا على عدم اقتباسه.

الثاني: أنه منصوب على إضمار فعل، وإليه نحا الزمخشري^(٦)، وأبو البقاء^(٧)، قال الزمخشري: «أو كالذي: معناه أو رأيت مثل الذي»، فحذف

(١) معاني القرآن ١٧٠/١.

(٢) المشكل ١٠٨/١.

(٣) البيت لزهير، وهو في ديوانه ٢٣٤؛ واللسان: حقلد؛ والمغني ٥٨٢. والنهكة: الانتهاك، والحقلد: سيء الخلق.

(٤) البيتان للمرار بن سعيد الفقعسي، وهما في معاني القرآن للفراء ١٧١/١؛ ومجالس ثعلب ١٥٩/١؛ وتفسير الطبري ٤٤٣/١؛ واللسان: بيد؛ والخزانة ٢٦٢/١. وتعليبات وبيدان: موضعان. والناجية والذمول: الناقة السريعة؛ النواشع: ج ناشعة: مجرى الماء إلى الوادي.

(٥) أي ولذلك جاءت الباء زائدة في «بحقلد» التي تكون عادة في خبر ليس.

(٦) الكشف ٣٨٩/١.

(٧) الاملاء ١٠٩/١.

- البقرة -

لدلالة «ألم تر» عليه، لأنّ كليهما كلمتا تعجب، وهو حسن، لأنّ الحذف ثابتٌ كثيراً بخلاف العطفِ على المعنى.

الثالث: أنّ الكاف زائدةٌ كهي في قوله: «ليس كمثلِه شيء»^(١) وقول

الآخر^(٢):

١٠٤٦- فَصَيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ

والتقدير: ألم ترّ إلى الذي حاجّ، أو إلى الذي مرّ على قرية. وفيه ضعفٌ لأنّ الأصل عدمُ الزيادة.

والرابع: أنّ الكاف اسمٌ بمعنى مثل، لا حرف، وهو مذهبُ الأخفش^(٣) وهو الصحيح من جهة الدليل، وإن كان جمهورُ البصريين على خلافه، فالتقدير: ألم ترّ إلى الذي حاجّ، أو إلى مثل الذي مرّ وهو معنى حسن. وللقول باسمية الكاف دلائلٌ مذكورةٌ في كتب القوم، ذكرنا أحسنها في هذا الكتاب، منها معادلتها في الفاعلية بـ «مثل» في قوله^(٤):

١٠٤٧- وَإِنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِرٍ . ضَعِيفٍ وَلَمْ يَغْلِبْكَ مِثْلُ مُغْلَبٍ

ومنها دخولُ حروف الجر^(٥)، والإسناد إليها^(٦). وتقدّم الكلامُ في

اشتقاقِ القرية^(٧).

(١) الآية ١١ من الشوري.

(٢) تقدم برقم ٢١٠.

(٣) مذهبه في معاني القرآن ١٨٢ انها هنا زائدة.

(٤) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ٤٤؛ والمزهر ٢/٤٨٧؛ والخزانة ٤/٢٦٤؛ والدرر ٢/٢٩.

(٥) نحو قوله: «وَرُحْنَا بِكَابِنِ الْمَاءِ».

(٦) نحو قوله: وَلَنْ يَنْبَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطُّعْنِ» وانظر المسألة في: رصف المباني ٢٢٠؛ والمعني ١٩٢.

(٧) الآية ٥٨ من البقرة.

قوله: «وهي خاوية» هذه الجملة فيها / خمسة أوجه، أحدها أن تكون [١/١٠٤] حالاً من فاعل «مر» والواو هنا رابطة بين الجملة الحالية وصاحبها، والإتيان بها واجب لخلو الجملة من ضمير يعود إليه. والثاني: أنها حال من «قرية»: إمّا على جعل «على عروشها» صفةً لقرية على أحد الأوجه الآتية في هذا الجار، أو على رأي من يجيز الإتيان بالحال من النكرة مطلقاً، وهو ضعيف عند سيويه^(١). الثالث: أنها حال من «عروشها» مقدّمة عليه، تقديره: مرّ على قرية على عروشها وهي خاوية. الرابع: أن تكون حالاً من «ها» المضاف إليها «عروش» قال أبو البقاء^(٢): «والعامل معنى الإضافة وهو ضعيف مع جوازه» انتهى. والذي سهّل مجيء الحال من المضاف إليه كونه بعض المضاف، لأنّ «العروش» بعض القرية، فهو قريب من قوله تعالى: «ما في صدورهم من غلّ إخواناً»^(٣). الخامس: أن تكون الجملة صفةً لقرية، وهذا ليس بمرتضى عندهم، لأنّ الواو لا تدخل بين الصفة والموصوف، وإن كان الزمخشري^(٤) قد أجاز ذلك في قوله تعالى: «وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم»^(٥) فجعل «ولها كتاب» صفةً، قال: «وتوسّطت الواو إيذاناً بالصاق الصفة بالموصوف» وهذا مذهب سبقه إليه أبو الفتح ابن جني في بعض تصانيفه، وفيه ما تقدّم، وكأنّ الذي سهّل ذلك تشبيه الجملة الواقعة صفةً بالواقعة حالاً، لأنّ الحال صفة في المعنى. ورتّب أبو البقاء^(٦) جعل هذه الجملة صفةً لقرية على جواز جعل «على عروشها» بدلاً من «قرية» على

(١) الكتاب ٢٨٢/١. وانظر: المقتضب ٢٨٦/٤.

(٢) الاملاء ١٠٩/١.

(٣) الآية ٤٣ من الأعراف.

(٤) الكشف ٤٢٣/١.

(٥) الآية ٤ من الحجر.

(٦) الاملاء ١٠٩/١.

- البقرة -

إعادة حرف الجر ورتب جعل «وهي خاوية» حالاً من العروش أو من القرية أو من «ها» المضاف إليها على جعل «على عروشها» صفةً للقرية، وهذا نصه قد ذكرته ليتضح لك، فإنه قال: «وقيل هو بدلٌ من القرية تقديره: مرَّ على قرية على عروشها أي: مرَّ على عروش القرية، وأعاد حرف الجر مع البدل، ويجوز أن يكون «على عروشها» على هذا القول صفةً للقرية لا بدلاً، تقديره: على قرية ساقطة على عروشها، فعلى هذا يجوز أن تكون «وهي خاوية» حالاً من العروش وأن تكون حالاً من القرية لأنها قد وصفت، وأن تكون حالاً من «ها» المضاف إليه، وفي هذا البناء نظرٌ لا يخفى.

قوله: «على عروشها» فيه أربعة أوجه، أحدها: أن يكون بدلاً من «قرية» بإعادة العامل. الثاني: أن يكون صفةً لـ «قرية» كما تقدّم تحقيقه، فعلى الأول يتعلّق بـ «مرَّ» لأنَّ العامل في البدل العامل في المُبدل منه، وعلى الثاني يتعلّق بمحذوف أي: ساقطة على عروشها. الثالث: أن يتعلّق بنفس خاوية، إذا فسّرنا «خاوية» بمعنى متهدّمة ساقطة. الرابع: أن يتعلّق بمحذوف يدلُّ عليه المعنى، وذلك المحذوف قالوا: هو لفظ «ثابتة»، لأنهم فسّروا «خاوية» بمعنى: خالية من أهلها ثابتة على عروشها، وبيوتها قائمة لم تهتدم، وهذا حدّف من غير دليل ولا يتبادر إليه الذهن. وقيل: «على» بمعنى «مع» أي: مع عروشها، قالوا: وعلى هذا فالمراد بالعروش الأبنية.

والخاوي: الخالي. يقال: خوت الدار تخوي خواءً بالمد، وخويًا، وخويت أيضاً بكسر العين تخوي خويً بالقصر، وخويًا. والخوي: الجوع لخلو البطن من الزاد. والخوي على فَعِيل: البطن السهل من الأرض، وخوي البعير: جافى جنبه عن الأرض. قال^(١):

(١) البيت للعجاج، وهو في ديوانه ٢٠١/٢؛ والكتاب ٢١٥/١؛ واللسان: ثفن. يصف جلاً برك متجافياً عن الأرض في بروكه لضمره وعظم ثفتاته وهي ما ولي الأرض من قوائمه إذا برك، والكركرة: ما ولي الأرض من صدره.

- البقرة -

١٠٤٨- حَوَى عَلَى مُسْتَوِيَاتِ خَمْسٍ كِرْكِرَةً وَثِنَاتٍ مُلْسٍ
والعروشُ: جمعُ عَرْشٍ، وهو سَقْفُ البَيْتِ، وكذلك كل ما هَيَّئَ
لِيُسْتَنْظَلَ بِهِ. وقيل: هو البنيانُ نفسه، قال (١):

١٠٤٩- إِنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ ثَلَّثْتَ عَرُوشَهُمْ بَعْتِيَّةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ شِهَابٍ

قوله: «أَنْتَى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهْ» فِي «أَنْتَى» وَجِهَانٍ، أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ
بِمَعْنَى «مَتَى» قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ (٢): «فَعَلَى هَذَا تَكُونُ ظَرْفًا» وَالثَّانِي: أَنَّهَا بِمَعْنَى
كَيْفٍ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ (٣): «فِي كَوْنٍ مَوْضِعُهَا حَالًا مِنْ «هَذِهِ» وَتَقَدَّمَ لِمَا فِيهِ مِنْ
الِاسْتِفْهَامِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا بِمَعْنَى كَيْفٍ، وَعَلَى كِلَا الْقَوْلَيْنِ فَالْعَامِلُ فِيهَا
«يُحْيِي». وَ«بَعْدَ» أَيْضًا مَعْمُولٌ لَهُ. وَالْإِحْيَاءُ وَالْإِمَاتَةُ مَجَازٌ إِنْ أُرِيدَ بِهِمَا
الْعِمْرَانُ وَالْخِرَابُ، أَوْ حَقِيقَةٌ إِنْ قَدَّرْنَا مِضَافًا أَي: أَنْتَى يُحْيِي أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ
بَعْدَ مَوْتِ أَهْلِهَا، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ إِشَارَةً إِلَى عِظَامِ أَهْلِ الْقَرْيَةِ الْبَالِيَةِ
وَجِشْتِهِمُ الْمَتَمَزِقَةِ، دَلَّ عَلَى ذَلِكَ السِّيَاقُ.

قوله: «مِئَةٌ عَامٌ» قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ (٤): «مِئَةٌ عَامٌ ظَرْفٌ لِأَمَاتِهِ عَلَى الْمَعْنَى،
لِأَنَّ الْمَعْنَى أَلْبَثَ مِئَةَ عَامٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا عَلَى ظَاهِرِ اللَّفْظِ، لِأَنَّ
الْإِمَاتَةَ تَقَعُ فِي أَدْنَى زَمَانٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا لِفِعْلِ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ:
«فَأَمَاتَهُ اللَّهُ فَلَبِثَ مِئَةَ عَامٍ»، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: «كَمْ لَبِثْتَ»، وَلَا حَاجَةَ إِلَى
هَذَيْنِ التَّأْوِيلَيْنِ، بَلِ الْمَعْنَى جَعَلَهُ مِئْتًا مِئَةَ عَامٍ.

و «مِئَةٌ» عَقْدٌ مِنَ الْعِدَدِ مَعْرُوفٌ، وَلَا مُهَا مَحذُوفَةٌ، وَهِيَ يَاءٌ، يَدُلُّ عَلَى

(١) لم أهدت إلى قائله وهو في البحر ٢/٢٨٥.

(٢) الاملاء ١/١٠٩.

(٣) الاملاء ١/١٠٩.

(٤) الاملاء ١/١٠٩.

- البقرة -

ذلك قولهم: «أَمَائِتُ الدَّرَاهِمِ» أي: صَيَّرْتُهَا مِثَّةً، فَوَزَنُهَا فِعَّةٌ^(١) وَيُجْمَعُ عَلَى «مِثَاتٍ» وَشَدَّ فِيهَا مِثُونٌ قَالَ^(٢):

١٠٥٠- ثَلَاثُ مِثِينَ لِلْمَلُوكِ وَفِي بَهَا رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِ الْأَهَاتِمِ

كَأَنَّهُمْ جَرَوْهَا^(٣) بِهَذَا الْجَمْعِ لِمَا حُذِفَ مِنْهَا، كَمَا قَالُوا: سِنُونُ فِي سَنَةٍ.

وَالْعَامُ مَدَّةٌ مِنَ الزَّمَانِ مَعْلُومَةٌ، وَعَيْنُهُ وَأَوْ لِقَوْلِهِمْ فِي التَّصْغِيرِ: عَوِيمٌ، وَفِي التَّكْسِيرِ: «أَعْوَامٌ». وَقَالَ النِّقَاشُ: «هُوَ فِي الْأَصْلِ مُصَدَّرٌ سُمِّيَ بِهِ الزَّمَانُ لِأَنَّهُ عَوْمَةٌ مِنَ الشَّمْسِ فِي الْفَلَكَ، وَالْعَوْمُ: هُوَ السَّيْحُ. وَقَالَ تَعَالَى: «وَكُلُّ فِي فَلَكَ يَسْبَحُونَ»^(٤) فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْعَامُ وَالْعَوْمُ كَالْقَوْلِ وَالْقَالَ.

قَوْلُهُ: «كَمْ» مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ، وَمُمَيِّزٌ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: كَمْ يَوْمًا أَوْ وَقْتًا. وَالنَّاصِبُ لَهُ «لَبِثْتُ»، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ بِالْقَوْلِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ «أَوْ» فِي قَوْلِهِ: «يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ» بِمَعْنَى «بَلٍ» لِلإِضْرَابِ وَهُوَ قَوْلٌ ثَابِتٌ، وَقِيلَ: هِيَ لِلشَّكِّ. وَقَوْلُهُ: «قَالَ بَلٍ لَبِثْتُ» عَطَفَتْ «بَلٍ» هَذِهِ الْجُمْلَةُ عَلَى جُمْلَةٍ مَحذُوفَةٍ تَقْدِيرُهُ: مَا لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ، بَلٍ لَبِثْتُ مِثَّةً عَامٍ. وَقَرَأَ نَافِعٌ وَعَاصِمٌ وَابْنُ كَثِيرٍ بِإِظْهَارِ الثَّاءِ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ، وَالْبَاقُونَ بِالِإِدْغَامِ^(٥).

قَوْلُهُ: «لَمْ يَتَسَنَّهْ» هَذِهِ الْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ. وَزَعَمَ

(١) الْأَصْلُ: «فَلَهُ» وَهُوَ سَهْوٌ.

(٢) الْبَيْتُ لِلْفَرَزْدَقِ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ٨٥٣؛ وَالْمَقْتَضِبُ ١٧٠/٢؛ وَابْنُ يَعِيشَ ٢١/٦؛ وَأَمَالِي

الشَّجْرِيِّ ٢٤/٢؛ وَالْأَشْمُونِيُّ ٦٥/٤؛ وَالْعَيْنِيُّ ٤٨٠/٤؛ وَالْحِزَّانِيُّ ٣٠٢/٣.

(٣) لَعَلَّهَا: أَجْرَوْهَا أَوْ جَمَعُوهَا.

(٤) الْآيَةُ ٤٠ مِنْ يَس.

(٥) أَيِ إِدْغَامِ الثَّاءِ فِي الثَّاءِ. انظُرْ: السَّبْعَةُ ١٨٨.

- البقرة -

بعضهم أن المضارع المنفي بـ «لم» إذا وقع حالاً فالمختار دخول واو الحال وأنشد: (١) /

[ب/١٠٤]

١٠٥١ - بأيدي رجالٍ لم يَشِيمُوا سيوفَهُمْ

ولم تَكْثُرِ القَتلى بها حين سُلَّتْ

وزعم آخرون أن الأولى نفي المضارع الواقع حالاً بما ولما. وكلا الزعمين غير صحيحين، لأن الاستعماليين واردان في القرآن، قال تعالى: «فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ اللَّهِ وَفَضْلِهِ لَمْ يَمَسَّهُمْ سَوْءٌ» (٢)، وقال تعالى: «أَوْحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ» (٣) فجاء النفي بـ لم مع الواو ودونها.

قيل: قد تقدم شيثان وهما «طعامك وشرابك» ولم يُعِدِ الضمير إلا مفرداً، وفي ذلك ثلاثة أجوبة، أحدها: أنهما لما كانا متلازمين، بمعنى أن أحدهما لا يُكْتَفَى به بدون الآخر صاراً بمنزلة شيء واحد حتى كأنه [قال:] فانظر إلى غذائك. الثاني: أن الضمير يعود إلى الشراب فقط، لأنه أقرب مذكور، وثم جملة أخرى حذفت للدلالة هذه عليها (٤). والتقدير: وانظر إلى طعامك لم يتسنه وإلى شرابك لم يتسنه، أو يكون سكت عن تغيير الطعام تنبيهاً بالأدنى على الأعلى، وذلك أنه إذا لم يتغير الشراب مع نزعة النفس إليه فعدم تغيير الطعام أولى، قال معناه أبو البقاء (٥). والثالث: أنه أفرد في موضع الثانية، قاله أبو البقاء (٦) وأنشد: (٧)

(١) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ١٣٩؛ والمغني ٣٩٨؛ والإنصاف ٦٦٧؛ وابن يعيش

٦٧/٢؛ واللسان خرز. ويشيموا: يغمدوا.

(٢) الآية ١٧٤ من آل عمران.

(٣) الآية ٩٣ من الأنعام.

(٤) الأصل: «عليه» وهو سهو، لأن الضمير يعود على «جملة».

(٥) الإملاء ١/١١٠.

(٦) الإملاء ١/١١٠.

(٧) تقدم برقم ٦٥٣.

- البقرة -

١٠٥٢ - فَكَأَنَّ فِي الْعَيْنِينَ حَبٌّ قَرَنْفُلٍ أَوْ سُبُلٌ كُجِلَتْ بِهِ فَانْهَلَتْ

وليس بشيء.

وقرأ حمزة والكسائي: (١) «لَمْ يَتَسَّنَّهُ» بالهاء وقفاً وبحذفها وصلأً، والباقون بإثباتها في الحالين. فأما قراءتهما فالهاء فيها للسكت. وأما قراءة الجماعة فالهاء تحتل وجهين، أحدهما: أن تكون أيضاً للسكت، وإنما أثبتت وصلأً إجراءً للوصول مجرى الوقف، وهو في القرآن كثير، سيمر بك منه مواضع، فعلى هذا يكون أصل الكلمة: إما مشتقاً من لفظ «السنة» على قولنا إن لأمها المحذوفة واو، ولذلك تُرَدُّ في التصغير والجمع، قالوا: سُنِيَّةٌ (٢) وسَنَوَاتٌ، وعلى هذه اللغة قالوا: «سَانَيْتٌ» أُبْدِلَتْ الواو ياءً لوقوعها رابعةً، وقالوا: أَسَنَتِ الْقَوْمُ، فقلبوا الواو تاءً، والأصل أَسَنُوا، فَأَبْدَلُوها فِي تَجَاهٍ وَتُخَمَةٍ كَمَا تَقَدَّمَ، فَاصْطَلَحَ: يَتَسَنَّى فَحُذِفَتْ الْأَلْفُ جِزْماً، وَإِمْماً (٣) مِنْ لَفْظِ «مَسْنُونٍ» وَهُوَ الْمَتَغَيَّرُ وَمِنْهُ «حَمًا مَسْنُونٍ» (٤)، وَالْأَصْلُ: يَتَسَنَّنُ بَثَلَاثِ نَوْنَاتٍ، فَاسْتُثْقِلَ تَوَالِي الْأَمْثَالِ، فَأَبْدَلْنَا الْأَخِيرَةَ يَاءً، كَمَا قَالُوا فِي تَطَنَّنَ: تَطَنَّى، وَفِي قَصَصَتْ أَظْفَارِي: قَصَيْتِ، ثُمَّ أَبْدَلْنَا الْيَاءَ أَلْفاً لِتَحْرِكِهَا وَإِنْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، ثُمَّ حُذِفَتْ جِزْماً، قَالَ أَبُو عَمْرٍو، وَخَطَّاهُ الزَّجَاجُ (٥)، قَالَ: «لَأَنَّ الْمَسْنُونَ الْمَصْبُوبَ عَلَى سَنَنِ الطَّرِيقِ».

وحكي عن النقاش أنه قال: «هو مأخوذ من أسن الماء» أي تغير، وهذا وإن كان صحيحاً معني فقد ردَّ عليه النحويون قوله لأنه فاسد اشتقاقاً، إذ

(١) السبعة ١٨٨؛ الكشف ٣٠٧/١.

(٢) أصلها سُنِيَّةٌ، اجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت ياءً وأدغمت الياء في الياء.

(٣) قوله «وإمماً» معطوف على قوله: «إما مشتقاً من لفظ».

(٤) الآية ٢٦ من الحجر.

(٥) معاني القرآن ٣٤١/١.

- البقرة -

لو كان مشتقاً من «أَسِنَ الماء» لكان ينبغي حين يُبْنَى منه تَفَعَّلُ أن يقال تَأَسَّنَ .
ويمكن أن يُجَابَ عنه أنه يمكن أن يكون قد قُلِبَتِ الكلمةُ بأنْ أُخْرَتْ فَاوُّهَا
- وهي الهمزة - إلى موضع لامِها فبقي: يَتَسَّنًا بالهمزة آخِراً، ثم أُبْدِلَتِ
الهمزةُ ألفاً كقولهم في قرأ: «قَرَأ»، وفي استهزأ: «اسْتَهْزَأ» ثم حُدِفَتْ جزماً.

والوجه^(١) الثاني: أن تكونَ الهاءُ أصلاً بنفسِها، ويكونُ مشتقاً من لفظ
«سنة» أيضاً، ولكن في لغةٍ من يجعلُ لامِها المحذوفةَ هاءً، وهم الحجازيون،
والأصل: سُنَيْهَةٌ، يَدُلُّ على ذلك التصغيرُ والتكسير، قالوا: سُنَيْهَةٌ وَسُنَيْهَاتٌ
وسانِهَتْ، قال شاعرهم: (٢)

١٠٥٣- وليست بسنهاء ولا رُجْبِيَّةٍ ولكن عرايا في السنين الجوائح

ومعنى «لم يَتَسَّنَه» على قولنا: إنه من لفظِ السَّنَةِ، أي: لم يتغيَّرَ بمرَّ
السنين عليه، بل بقي على حاله، وهذا أولى من قولِ أبي البقاء^(٣) في أثناء
كلامه «من قولك أَسْنَى يُسْنِي إذا مَضَتْ عليه سنون» لأنه يَصِيرُ المعنى:
لم تَمْضِ عليه سنون، وهذا يخالفُه الحِسُّ والواقعُ.

وقرأ أبي^(٤): «لم يَسَّنَه» بإدغام التاء في السين، والأصل: «لم يَتَسَّنَه»

(١) أي الوجه الثاني في الهاء على قراءة الجماعة.

(٢) البيت لسويد بن صامت، وهو في معاني القرآن للفراء ١٧٣/١؛ وأما في القالي ٢١/١؛

ومجالس ثعلب ٧٦/١؛ والطبري ٤٦١/٥؛ واللسان: رجب. والسَّنَاءُ: التي حملت

عاماً ولم تحمل آخر وهذا من عيب النخل، والرُجْبِيَّةُ: أن يُبْنَى تحتها - إذا خيف عليها

الوقوع - ما تعتمد به، والعرايا: التي يوهب ثمرها، والجوائح: السنين الشداد.

(٣) الإملاء ١٠٩/١.

(٤) البحر ٢٩٢/٢.

- البقرة -

كما قرىء «لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ»^(١)، والأصل: يَتَسَمَعُونَ فَأُدْغِمَ. وقرأ طلحة بن مصرف: «لمئة سنة»^(٢).

قوله: «ولنجعلك» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه متعلق بفعلٍ محذوفٍ مقدرٍ بعده، تقديره: ولنجعلك فعلنا ذلك. والثاني: أنه معطوفٌ على محذوفٍ تقديره: فعلنا ذلك لتعلم قدرتنا ولنجعلك. الثالث: أن الواو زائدة، واللام متعلقة بالفعل قبلها أي: وانظر إلى حمارك لنجعلك. وليس في الكلام تقديم وتأخير كما زعم بعضهم فقال: إن قوله: «ولنجعلك» مؤخر^(٣) بعد قوله: «وانظر إلى العظام»، وأن الأنظار الثلاثة منسوقة بعضها على بعض، فصل بينها بهذا الجار، لأن النظر الثالث من تمام الثاني^(٤)، فلذلك لم تجعل هذه العلة فاصلة معترضة. وهذه اللام لام كي، والفعل بعدها منصوب بإضمار «أن» وهي وما بعدها من الفعل في محل جرٍ على ما سبق بيانه غير مرة. و«آية» مفعول ثانٍ لأن الجعل هنا بمعنى التصيير. و«للناس» صفة لآية، و«أل» في الناس قيل: للعهد إن عني بهم بقية قومه. وقيل: للجنس إن عني بهم جميع بني آدم.

قوله: «كيف» منصوبٌ نصب الأحوال، والعامل فيها «ننشئها» وصاحب الحال الضمير المنصوب في «ننشئها»، ولا يعمل في هذه الحال «انظر»، إذ الاستفهام له صدر الكلام، فلا يعمل فيه ما قبله، هذا هو القول في هذه المسألة ونظائرها. وقال أبو البقاء: (١) «كيف ننشئها في موضع الحال من

(١) الآية ٨ الصافات، وهي قراءة حمزة والكسائي وحفص. السبعة ٥٤٧.

(٢) البحر ٢٩٢/٢؛ وفي القرطبي ٢٩٣/٣: إن قراءته: «لم يسن».

(٣) الأصل: «مؤخرًا» وهو سهو.

(٤) لأن الثاني بمنزلة الإجمال فجاء الثالث يفصله.

(٥) الإملاء ١١٠/١.

«العظام»، والعامل في «كيف» ننشئها، ولا يجوز أن يعمل فيها «انظر» لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ولكن «كيف» و«نشئها» جميعاً حال من «العظام»، والعامل فيها «انظر» تقديره: انظر إلى العظام مُحيّةً وهذا لسي بشيء، لأن هذه جملة استفهام، والاستفهام لا يقع حالاً، وإنما الذي يقع حالاً وحده «كيف»، ولذلك تُبدّل منه الحال بإعادة حرف الاستفهام نحو: كيف ضربت زيدا أ قائماً أم قاعداً؟

والذي يقتضيه النظر الصحيح في هذه المسألة وأمثالها أن تكون جملة «كيف ننشئها» بدلاً من «العظام»، فتكون في محل نصب، وذلك أن «نظر» البصرية تتعدى بـ «إلى»، ويجوز فيها التعليق كقوله تعالى: «انظر كيف فضلنا بعضهم على بعض»^(١) فتكون الجملة في محل نصب؛ لأن ما يتعدى بحرف الجر يكون ما بعده في محل نصب به. ولا بد من حذف مضاف لتصح البدلية، والتقدير: إلى حال العظام، ونظيره قولهم: «عرفت زيدا: أبو من هو؟ فأبو من هو بدل من «زيداً»، على حذف تقديره: «عرفت قصة زيد». والاستفهام في باب التعليق لا يراد به معناه، بل جرى في لسانهم مُعلقاً عليه حكم اللفظ دون المعنى، و[هو] نظير «أي» في الاختصاص نحو: «اللهم اغفر لنا آيئها العصابة» فاللفظ كالنداء في جميع أحكامه، وليس معناه عليه.

وقرأ^(٢) أبو عمرو والحرميان: «نشئها» بضم النون وكسر الشين والراء المهملة، والباقون كذلك إلا أنها بالزاي المعجمة. وابن عباس بفتح النون وضم الشين والراء المهملة أيضاً. / والنخعي كذلك إلا أنها بالزاي [١/١٠٥] المعجمة، ونقل عنه أيضاً ضم الياء وفتحها مع الراء والزاي.

(١) الآية ٢١ من هود.

(٢) السبعة ١٨٩؛ الكشاف ٣١٠/١؛ البحر ٢٩٣/٢.

- البقرة -

فَأَمَّا قِرَاءَةُ الْحَرَمِيِّينَ: فَمِنْ «أَنْشَرَ اللَّهُ الْمَوْتَى» بِمَعْنَى أَحْيَاهُمْ، وَأَمَّا قِرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ فَمِنْ «نَشَرَ» ثَلَاثِيًّا، وَفِيهِ حَيْثُودٌ وَجِهَانٌ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى أَفْعَلَ فَتَتَّحَدُ الْقِرَاءَتَانِ. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مِنْ «نَشَرَ» ضِدُّ طَوَى أَيْ يَسْطُهَا بِالْإِحْيَاءِ، وَيَكُونُ «نَشَرَ» أَيْضًا مَطَاوَعٌ أَنْشَرَ، نَحْوُ: أَنْشَرَ اللَّهُ الْمَيِّتَ فَنَشَرَ، فَيَكُونُ الْمَتَعَدِي وَاللَّازِمُ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، إِلَّا أَنْ كَوْنَهُ مَطَاوَعًا لَا يُتَصَوَّرُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ لَتَعْدِي الْفِعْلِ فِيهَا، وَإِنْ كَانَ فِي عِبَارَةِ أَبِي الْبَقَاءِ (١) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بَعْضُ إِبْهَامٍ. وَمِنْ مَجِيءِ «نَشَرَ» لِأَزْمًا قَوْلِهِ: (٢)

١٠٥٤- حَتَّى يَقُولَ النَّاسُ مِمَّا رَأَوْا يَا عَجِبًا لِلْمَيِّتِ النَّاشِرِ
فَنَاشِرٍ مِنْ نَشَرَ بِمَعْنَى حَيِّي.

وَأَمَّا قِرَاءَةُ الزَّايِ فَمِنْ «النَّشَرَ» وَهُوَ الِارْتِفَاعُ، وَمِنْهُ: «نَشَرَ الْأَرْضَ» وَهُوَ الْمَرْتَفَعُ، وَنَشَوُزُ الْمَرْأَةِ وَهُوَ ارْتِفَاعُهَا عَنْ حَالِهَا إِلَى حَالَةٍ أُخْرَى، فَالْمَعْنَى: يُحَرِّكُ الْعِظَامَ وَيَرْفَعُ بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ لِلْإِحْيَاءِ. قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: (٣) «وَيَقْلُتُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ النِّشْوَزُ رَفَعَ الْعِظَامَ بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ، وَإِنَّمَا النِّشْوَزُ الِارْتِفَاعُ قَلِيلًا قَلِيلًا»، قَالَ: «وَانظُرْ اسْتِعْمَالَ الْعَرَبِ تَجْدُهُ كَذَلِكَ، وَمِنْهُ: «نَشَرَ نَابُ الْبَعِيرِ» وَ«أَنْشَرُوا فَأَنْشَرُوا» (٤)، فَالْمَعْنَى هُنَا عَلَى التَّدْرِجِ فِي الْفِعْلِ فَجَعَلَ ابْنُ عَطِيَّةٍ النِّشْوَزَ ارْتِفَاعًا خَاصًّا.

وَمَنْ ضَمَّ النُّونَ فَمِنْ «أَنْشَرَ»، وَمَنْ فَتَحَهَا فَمِنْ «نَشَرَ»، يُقَالُ: «نَشَرَهُ» وَ«أَنْشَرَهُ» بِمَعْنَى. وَمَنْ قَرَأَ بِالْيَاءِ فَالضَّمِيرُ لِلَّهِ تَعَالَى. وَقَرَأَ أَبِي «نَشَرْتُهَا» مِنْ

(١) الإملاء ١١٠/١ وذلك لأنه لم ينص على أن كونه مطاوعاً هنا غير وارد، وإنما عرض الاحتمالات دون أن يسقط شيئاً منها.

(٢) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ١٤٦؛ والقرطبي ٢٩٥/٣.

(٣) المحرر ٢٩٨/٢.

(٤) أي: ارتفعوا شيئاً فشيئاً كنشوز الناب.

- البقرة -

النَّشْأَةُ. وَرَجَّحَ بَعْضُهُمْ قِرَاءَةَ الزَّايِ عَلَى الرَّاءِ بِأَنَّ قَالَ: الْعِظَامُ لَا تُحْيَا عَلَى الْإِنْفِرَادِ بَلْ بِانْتِزَامِ بَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ، وَالزَّايُّ أَوْلَى بِهَذَا الْمَعْنَى، إِذْ هُوَ بِمَعْنَى الْإِنْتِزَامِ دُونَ الْإِحْيَاءِ، فَالْمَوْصُوفُ بِالْإِحْيَاءِ الرَّجُلُ دُونَ الْعِظَامِ، وَلَا يُقَالُ: هَذَا عَظْمٌ حَيٌّ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ لِقَوْلِهِ: «مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ»^(١).

وَلَا بُدَّ مِنْ ضَمِيرٍ مَحذُوفٍ مِنْ قَوْلِهِ: «الْعِظَامُ» أَيِ الْعِظَامِ مِنْهُ، أَيِ: مِنْ الْحِمَارِ، أَوْ تَكُونُ «أَلٌ» قَائِمَةٌ مَقَامَ الْإِضَافَةِ أَيِ عِظَامِ حِمَارِكَ.

قَوْلُهُ: «لَحْمًا» مَفْعُولٌ ثَانٍ لـ «نَكَّسُوها» وَهُوَ مِنْ بَابِ أَعْطَى، وَهَذَا مِنَ الْإِسْتِعَارَةِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ لَيْدٍ:^(٢)

١٠٥٥ - الْحَمْدُ لِلَّهِ إِذْ لَمْ يَأْتِنِي أَجَلِي حَتَّى اكْتَسَيْتُ مِنَ الْإِسْلَامِ سِرْبَالًا

قَوْلُهُ: «فَلَمَّا تَبَيَّنَ» فِي فَاعِلٍ «تَبَيَّنَ» قَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا: مَضْمُرٌ يُفْسِّرُهُ سِيَاقُ الْكَلَامِ، تَقْدِيرُهُ: فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ كَيْفِيَةُ الْإِحْيَاءِ الَّتِي اسْتَقَرَّ بِهَا. وَقَدْرُهُ الزَّمْخَشَرِيُّ:^(٣) «فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ مَا أَشْكَلَ عَلَيْهِ» يَعْنِي مِنْ أَمْرِ إِحْيَاءِ الْمَوْتَى، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى، لِأَنَّ قُوَّةَ الْكَلَامِ تَدِلُّ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الثَّانِي. وَالثَّانِي - وَبِهِ بَدَأَ الزَّمْخَشَرِيُّ^(٤) - : أَنْ تَكُونَ الْمَسْأَلَةُ مِنْ بَابِ الْإِعْمَالِ، يَعْنِي أَنْ «تَبَيَّنَ» يَطْلُبُ فَاعِلًا، وَ«أَعْلَمُ» يَطْلُبُ مَفْعُولًا، وَ«أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا لِتَبَيَّنَ، وَمَفْعُولًا لِأَعْلَمُ، فَصَارَتِ الْمَسْأَلَةُ مِنَ التَّنَازُعِ، وَهَذَا نَصُّهُ قَالَ: «وَفَاعِلٌ «تَبَيَّنَ» مَضْمُرٌ تَقْدِيرُهُ: فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ

(١) الآية ٧٨ من يس.

(٢) ديوانه ٣٥٨؛ وينسب أيضاً إلى العين المنقري والنابغة الجعدي، وهو في الأضداد ١٧١؛
وأما المرتضى ٤٢/٣؛ واللسان: صرد؛ والقرطبي ١٥٣/١.

(٣) الكشاف ٣٩١/١.

(٤) الكشاف ٣٩١/١.

- البقرة -

قال: أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، فَحُذِفَ الْأَوَّلُ لِدَلَالَةِ الثَّانِي عَلَيْهِ، كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: «ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا» فَجَعَلَهُ مِنْ بَابِ التَّنَازُعِ كَمَا تَرَى، وَجَعَلَهُ مِنْ إِعْمَالِ الثَّانِي وَهُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، فَلَمَّا أَعْمَلَ الثَّانِي أَضْمَرَ فِي الْأَوَّلِ فَاعِلًا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ إِعْمَالِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَلْزَمُ الْإِضْمَارُ فِي الثَّانِي بِضَمِيرِ الْمَفْعُولِ فَكَانَ يُقَالُ: فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُهُ أَنَّ اللَّهَ. وَمِثْلُهُ فِي إِعْمَالِ الثَّانِي: «آتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قَطْرًا»^(١) «هَأْوِمِ اقْرَأُوا كِتَابِيهِ»^(٢) لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ.

إِلَّا أَنَّ الشَّيْخَ^(٣) رَدَّ عَلَيْهِ بِأَنَّ شَرْطَ الْإِعْمَالِ عَلَى مَا نَصَّ عَلَيْهِ النُّحَوِيُّونَ اشْتِرَاكُ الْعَامِلَيْنِ، وَأَذْنَى ذَلِكَ بِحَرْفِ الْعَطْفِ - حَتَّى لَا يَكُونَ الْفِعْلُ مَعْتَبَرًا - أَوْ يَكُونُ الْعَامِلُ الثَّانِي مَعْمُولًا لِلأَوَّلِ نَحْوُ: «جَاءَنِي بِضَحْكَ زَيْدٍ» فَإِنَّ «بِضَحْكَ» حَالٌ عَامِلُهَا «جَاءَنِي» فَيَجْعَلُ فِي «جَاءَنِي» أَوْ فِي «بِضَحْكَ» ضَمِيرًا حَتَّى لَا يَكُونَ الْفِعْلُ فَاصِلًا، وَلَا يَرُدُّ عَلَى هَذَا جَعْلُهُمْ «آتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قَطْرًا» «يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ»^(٤) «وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ»^(٥) «هَأْوِمِ اقْرَأُوا كِتَابِيهِ»^(٦) مِنْ بَابِ الْإِعْمَالِ، لِأَنَّ هَذِهِ الْعَوَامِلَ مَشْرُوكَةٌ بِوَجْهِ مَا مِنْ وَجْهِ الْإِشْتِرَاكِ، وَلَمْ يُحْصَرِ الْإِشْتِرَاكُ فِي الْعَطْفِ وَلَا الْعَمَلِ، فَإِذَا كَانَ عَلَى مَا نَصُّوا فَلَيْسَ الْعَامِلُ الثَّانِي مَشْرُوكًا مَعَ الْأَوَّلِ بِحَرْفِ الْعَطْفِ وَلَا بِغَيْرِهِ، وَلَا هُوَ مَعْمُولٌ لِلأَوَّلِ بَلْ هُوَ مَعْمُولٌ لِقَالِ، وَ«قَالَ»

(١) الآية ٩٦ من الكهف.

(٢) الآية ١٩ من الحاقة.

(٣) البحر ٢/٢٩٦.

(٤) الآية ١٧٦ من النساء.

(٥) الآية ٥ من المنافقون.

(٦) الآية ١٩ من الحاقة.

- البقرة -

جواب «لَمَّا» إن قلنا إنها حرفت، وعاملة في «لَمَّا» إن قلنا إنها ظرف، و«تَبَيَّن» على هذا القول مخفوض بالظرف، ولم يذكر النحاة التنازع في نحو: «لوجاء قتلتُ زيداً» ولا «لَمَّا جاء ضربتُ زيداً» ولا «حين جاء قتلتُ زيداً» ولا «إذا جاء قتلتُ زيداً»، ولذلك حكى النحاة أن العرب لا تقول: «أَكْرَمْتُ أَهْتُ زيداً» - يعني لعدم الاشتراك بين العاملين - وقد ناقض قوله حيث جعل الفاعل محذوفاً كما تقدم في عبارته، والحذف ينافي الإضمار، فإن كان أراد بالإضمار في قوله: «وفاعل تبين مضمراً» الحذف فهو قول الكسائي، لأنه لا يُجيز إضمار المرفوع قبل الذكر فيدعي فيه الحذف ويُشَدُّ: (١)

١٠٥٦ - تَعَفَّقَ بِالْأَرْضِ لَهَا وَأَرَادَهَا رَجَالٌ فَبَدَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِبٌ

ولهذا تأويلٌ مذكورٌ، ورُدَّ عليه بالسمع قال: (٢)

١٠٥٧ - هَوَيْتَنِي وَهَوَيْتُ الْخُرْدَ الْعُرْبَا أَرْمَانَ كُنْتُ مَنْوِطًا بِي هَوَى وَصَبَا

فقال: «هَوَيْتَنِي» فجاء في الأول بضمير الإناث من غير حذف. انتهى
ماردٌ به عليه، وفيه نظرٌ لا يخفى.

وقرأ (٣) ابن عباس: «تَبَيَّن» مبنياً للمفعول، والقائم مقام الفاعل الجار والمجرور بعده. وابن السَّمِيعِ «تَبَيَّن» من غير تاء مبنياً للمفعول، والقائم مقامه ضمير كيفية الإحياء أو الجار والمجرور.

(١) البيت لعلقمة، وهو في ديوانه ٣٨؛ والمفضليات ٣٩٣؛ وأوضح المسالك ٢٩/٢.

وتعَفَّقَ: استتر، والأرضى: شجر، وبدت: غلبت، وكليب: ج كلب.

(٢) لم أهدت إلى قائله، وهو في البحر ٢٩٦/٢؛ والهمع ١٠٩/٢؛ والدرر ١٤٣/٢. والفرق

بين البيتين أن فاعل «تعفق» عند الكسائي محذوف وجوباً ولا يجوز «تعفقوا» حتى لا يلزم فيه الإضمار قبل الذكر، أما البيت الثاني فقد ورد فيه إضمار الفاعل قبل ذكر ما يعود عليه.

(٣) شواذ ابن خالويه ١٦؛ البحر ٢٩٥/٢.

- البقرة -

قوله: «قال أعلم» الجمهورُ على «قال» مبنياً للفاعل. وفي فاعله على قراءة حمزة^(١) والكسائي: «اعلم» أمراً من «علم» قولان، أظهرهما: أنه ضميرُ يعودُ على الله تعالى أو على الملك، أي: قال الله أو الملكُ لذلك المارُّ اعلم. والثاني: أنه ضميرُ يعودُ على المارُّ نفسه، نزلَ نفسه منزلةً الأجنبي فخطبها، ومنه: (٢)

..... ١٠٥٨ - ودَّعْ هُرَيْرَةَ

[وقوله] (٣):

..... ١٠٥٩ - ألم تَغْتَمِضْ عيناك

[قوله] (٤):

..... ١٠٦٠ - تطاولَ ليلك

يعني نفسه. قال أبو البقاء^(٥): «كما تقولُ لنفسك: اعلم يا عبدالله، ويُسمَّى هذا التجريد» يعني كأنه جرد من نفسه مخاطباً يخاطبه. وأما على قراءةٍ غيرهما: «اعلم» مضارعاً للمتكلمِ ففاعلُ «قال» ضميرُ المارُّ، أي: قال المارُّ: أعلمُ أنا.

(١) السبعة ١٨٩؛ الكشف ٣١٢/١؛ البحر ٢٩٦/٢.

(٢) البيت للأعشى، وقامه:

ودَّعْ هُرَيْرَةَ إن الركبَ مرتحلٌ وهل تطيقُ وداعاً أيها الرجلُ
وهو في ديوانه ٥٥؛ وشرح التبريزي على المعلقات ٤٧٥.

(٣) البيت للأعشى، وقامه:

ألم تغتمض عيناك ليلةً أرمداً وعادك ما عادَ السليمُ المسهدا
وهو في ديوانه ١٣٥؛ والمغني ٦٩٠؛ وشاهد الكشاف ٣٦٨/٤؛ والسليم:
الملدوغ سمي بذلك تفاؤلاً بسلامته.

(٤) تقدم برقم ٦٤.

(٥) الاملاء ١١٠/١.

- البقرة -

وقرأ الأعمش^(١): «قيل» مبنياً للمفعول. والقائم مقام الفاعل: إمَّا ضمير المصدر من الفعل، وإمَّا الجملة التي بعده، على حسب ما تقدم في أول السورة.

وقرأ حمزة والكسائي: «اعلم» على الأمر، والباقون: «اعلم» مضارعاً. والجعفي^(٢) عن أبي بكر: «أَعْلِمُ» أمراً من «أَعْلَمُ»، والكلام فيها كالكلام في قراءة حمزة والكسائي بالنسبة إلى فاعل «قال» ما هو؟ و«أن الله» في محل نصب، سادة مسد المفعولين، أو الأول / والثاني محذوف على ما تقدم من [١٠٥/ب] الخلاف^(٣).

آ (٢٦٠) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾: في العامل في «إذ» ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه قال: «أَوَلَمْ تُؤْمِنِ» أي: قال له ربُّه وقت قوله ذلك. والثاني: أنه «ألم تر» أي: ألم تر إذ قال إبراهيم. والثالث: أنه مضمّر تقديره: واذكر. ف «إذ» على هذين القولين مفعول به لا ظرف. و«رب» منادى مضاف لياء المتكلم، حذفت استغناءً عنها بالكسرة قبلها، وهي اللغة الفصيحة، وحذفت حرف النداء.

وقوله: «أرني» تقدّم ما فيه من القراءات والتوجيه في قوله: «أرنا»^(٤). والرؤية هنا بصرية تتعدى لواحد، ولمّا دخلت همزة النقل أكسبته^(٥) مفعولاً ثانياً، والأول ياء المتكلم، والثاني الجملة الاستفهامية، وهي معلقة للرؤية

(١) البحر ٢/٢٩٦، ونسبها في شواذ القرآن ١٦ إلى ابن مسعود.

(٢) الحسين بن علي الكوفي، روى عن أبي بكر أبي عمرو، وقرأ عليه أيوب بن التوكل، توفي سنة ٢٠٣. الطبقات ١/٢٤٧.

(٣) انظر إعراب المؤلف للآية ٢٦ من البقرة.

(٤) الآية ١٢٨ من البقرة.

(٥) قوله: «أكسبته» غير واضح في الأصل.

- البقرة -

و«رأى» البصرية تُعَلَّقُ كما تعلق «نظر» البصرية، ومن كلامهم: «أما ترى أيُّ برقي ههنا».

و«كيف» في محلِّ نصبٍ: إمَّا على التشبيه بالظرف، وإمَّا على التشبيه بالحال كما تقدَّم في «كيف تكفرون»^(١). والعاملُ فيها «تُحيي» وقَدَّرَه مكِّي^(٢): بأيِّ حالٍ تُحيي الموتى، وهو تفسيرٌ معنَى لا إعرابٍ.

قوله: «قال أَوْلَمْ تُؤْمِن» في هذه الواوِ وجهان، أظهرُهما: أنها للعطفِ قُدِّمَتْ عليها همزةُ الاستفهامِ لأنها لها صدرُ الكلامِ كما تقدَّم تحريره غيرَ مرةٍ، والهمزةُ هنا للتقريرِ، لأنَّ الاستفهامَ إذا دخل على النفي قرَّره كقوله^(٣):

١٠٦١- أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَامِلِينَ بِطَوْنٍ رَاحٍ
[و]: «أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ»^(٤)، المعنى: أنتم خيرٌ، وقد شَرَحْنَا.

والثاني: أنها واوُ الحالِ، دَخَلَتْ عليها ألفُ التقريرِ، قاله ابن عطية^(٥)، وفيه نظرٌ من حيث إنها إذا كانت للحالِ كانتِ الجملةُ بعدها في محلِّ نصبٍ، وإذا كانت كذلك استدعتُ ناصباً وليس ثمَّ ناصبٌ في اللفظِ، فلا بدُّ من تقديره: والتقدير «أَسَأَلْتُ وَلَمْ تُؤْمِن»، فالهمزةُ في الحقيقةِ إنما دَخَلَتْ على العاملِ في الحالِ. وهذا ليس بظاهرٍ، بل الظاهرُ الأوَّلُ، ولذلك أُجيبَتْ ببلى، وعلى ما قالَ ابنُ عطيةِ يَعْسُرُ هذا المعنى^(٦). وقوله «بلى» جوابٌ

(١) الآية ٢٨ من البقرة.

(٢) المشكل ١/١٠٩.

(٣) تقدم برقم ٣٣٤.

(٤) الآية ١ من الانشراح.

(٥) المحرر ٢/٣٠٤.

(٦) لأن التقدير عند ابن عطية: «أَسَأَلْتُ» وجوابها نعم أو لا، أما «بلى» فهي تعقب كلاماً منفيّاً.

للعلمة المنفية وإن صار معناها الإثبات اعتباراً باللفظ لا بالمعنى ، وهذا من قسم ما اعتبر فيه جانب اللفظ دون المعنى ، نحو: «سواء عليهم أأنذرتهم»^(١) وقد تقدم تحقيقه .

قوله: «ليطمئن» اللام لام كي ، فالفعل منصوب بعدها بإضمار «أن» ، وهو مبني لاتصاله بنون التوكيد ، واللام متعلقة بمحذوف بعد «لكن» تقديره: ولكن سالتك كيفية الإحياء للاطمئنان ، ولا بُدَّ من تقدير حذف آخر قبل «لكن» حتى يصحَّ معه الاستدراك والتقدير: بلى آمنت وما سألت غير مؤمن ، ولكن سألت ليطمئن قلبي .

والطمأنينة: السكون ، وهي مصدر «اطمأن» بوزن اقشعر ، وهي على غير قياس المصادر ، إذ قياس «اطمأن» أن يكون مصدره على الاطمئنان . واختلف في «اطمأن» هل هو مقلوب أم لا؟ فمذهب سيويه^(٢) أنه مقلوب من «طأمن» ، فالفاء طاء ، والعين همزة ، واللام ميم ، فقدمت اللام على العين فوزنه: أفعلُّ بدليل قولهم: طامتته فتطامن . ومذهب الجرمي أنه غير مقلوب ، وكأنه يقول: إن اطمأن وطأمن مادتان مستقلتان ، وهو ظاهر كلام أبي البقاء^(٣) ، فإنه قال: «والهمزة في» «ليطمئن» أصل ، ووزنه^(٤) يفعلُّ ، ولذلك جاء «فإذا اطمأنتم»^(٥) مثل: اقشعرتهم . انتهى . فوزنه على الأصل دون القلب ، وهذا غير بعيد ، ألا ترى أنهم في جَبَدَ وجَدَبَ قالوا: ليس أحدهما مقلوباً من الآخر لاستواء المادتين في الاستعمال . ولترجيح كل من المذهبين موضع غير هذا .

(١) الآية ٦ من البقرة .

(٢) الكتاب ٣٨٠/٢ .

(٣) الاملاء ١١٠/١ .

(٤) نسخة الأصل: «وأصله» والتصويب من أبي البقاء .

(٥) الآية ١٠٣ من النساء .

- البقرة -

قوله: «من الطير» في متعلقه قولان، أحدهما: أنه محذوف لوقوع الجارِ صفةً لأربعة، تقديره: أربعة كائنةً من الطير. والثاني: أنه متعلقٌ بخُذُ، أي: خُذْ من الطير.

و«الطير» اسمٌ جمعٍ كركبٍ وسفر. وقيل: بل هو جمعٌ طائرٍ نحو: تاجرٍ وتجر، وهذا مذهبُ أبي الحسن^(١). وقيل: بل هو مخففٌ من «طير» بتشديد [الياء] كقولهم: «هين وميت» في: هين وميت. قال أبو البقاء^(٢): «هو في الأصل مصدرٌ طارَ يطير، ثم سُميَ به هذا الجنس». فتَحَصَّلَ فيه أربعة أقوالٍ.

وجاء جرُّه بـ «من» بعد العددِ على أفصحِ الاستعمالِ، إذ الأفضحُ في اسمِ الجَمْعِ في بابِ العددِ أن يُفَصَّلَ بيمينٍ كهذه الآية، ويجوزُ الإضافةُ كقوله تعالى: «تسعةُ رهطٍ»^(٣)، وقال^(٤):

١٠٦٢- ثلاثةُ أنفسٍ وثلاثُ دَوْدٍ لَقَدْ جَارَ الزَمَانَ عَلَى عِيَالِي
وزعم بعضهم أن إضافته نادرةٌ لا يُقاسُ عليها، وبعضهم أن اسمَ الجمعِ لما يَعْقِلُ مؤنثٌ، وكلا الزعمين ليس بصوابٍ، لما تقدَّم من الآيةِ الكريمةِ، واسمُ الجمعِ لما لا يَعْقِلُ يُذَكَّرُ ويؤنثُ، وهنا جاء مذكراً لثبوتِ التاءِ في عدده.

قوله: «فَصُرُّهُنَّ» قرأ^(٥) حمزة بكسر الصادِ، والباقون بضمِّها وتخفيفِ

(١) معاني القرآن ٥٠٤.

(٢) الاملاء ١١٠/١.

(٣) الآية ٤٨ من النمل.

(٤) تقدم برقم ٤٤١.

(٥) السبعة ١٩٠؛ الكشف ٣١٣/١؛ البحر ٣٠٠/٢؛ الشواذ ١٦.

- البقرة -

الراء. واختلف في ذلك فقليل: القراءتان يُحتمل أن تكونا بمعنى واحد، وذلك أنه يقال: صارَ يَصُوره ويَصيره، بمعنى قَطَعه أو أماله فاللغتان لفظٌ مشتركٌ بين هذين المعنيين، والقراءتان تَحتمِلهما معاً، وهذا مذهبُ أبي عليٍّ (١). وقال الفراء (٢): «الضمُّ مشتركٌ بين المعنيين، وأما الكسرُ فمعناه القطعُ فقط». وقال غيره: «الكسرُ بمعنى القَطْعِ والضمُّ بمعنى الإِمالَةِ». ونُقِلَ عن الفراء أيضاً أنه قال: «صارَه» مقلوبٌ من قولهم: «صارَه عن كذا» أي: قَطَعه عنه. ويقال: صُرْتُ الشيءَ فانصار أي: قالت الخنساء (٣):

١٠٦٣- فلو يُلاقي الذي لاقِيته حَصِينٌ لَطَلَّتِ الشَّمُّ منه وَهِيَ تَنْصارُ

أي: تَنقَطِعُ. واختلف في هذه اللفظة: هل هي عربيةٌ أو مُعرَّبةٌ؟ فعن ابن عباس أنها مُعرَّبةٌ من النبطية، وعن أبي الأسود أنها من السريانية، والجمهورُ على أنها عربيةٌ لا مُعرَّبةٌ.

و«إليك» إن قلنا: إن «صُرُهْن» بمهني أمِلُهْن تعلق به، وإن قلنا: إنه بمعنى قَطَعُهْن تعلق بـ «خُذ».

وقرأ ابن عباس: «فَصُرُهْن» بتشديد الراء مع ضم الصاد وكسرها، من: صَرَه يَصُرُه إذا جمعه؛ إلا أن مجيء المضعف المتعدّي على يفعل بكسر العين في المضارع قليل. ونقل أبو البقاء (٤) عمّن شدد الراء أن منهم من يَضُمُّها (٥)، ومنهم من يفتحها، ومنهم من يكسرها مثل: «مُدُهْن» فالضمُّ على الإِتباع، والفتحُ للتخفيف، والكسرُ على أصلِ التقاء الساكنين.

(١) الحجة (خ) ٣٠٦/٢.

(٢) معاني القرآن ١٧٤/١.

(٣) ليس في ديوانها، وهو في الأضداد ٣٧؛ واللسان: صور؛ والبحر ٣٠٠/٢.

(٤) الاملاء ١١١/١.

(٥) أي يضم الراء.

- البقرة -

ولمَّا فَسَّرَ أبو البقاء^(١) «فَصُرُّهُنَّ» بمعنى «أَمِلَهُنَّ» قَدَّرَ محذوفاً بعده تقديره: فَأَمِلَهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ قَطَّعَهُنَّ، وَلَمَّا فَسَّرَهُ بِقَطَّعَهُنَّ قَدَّرَ محذوفاً يتعلَّقُ به «إِلَى» تقديره: قَطَّعَهُنَّ بَعْدَ أَنْ تُمِيلَهُنَّ [إِلَيْكَ]. ثُمَّ قَالَ: «وَالْأَجُودُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ «إِلَيْكَ» حَالاً مِنْ الْمَفْعُولِ الْمَضْمَرِ تَقْدِيرُهُ: فَقَطَّعَهُنَّ مُقَرَّبَةً إِلَيْكَ أَوْ مِمَالَةً أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ.

قوله: «ثُمَّ اجْعَلْ» «جَعَلَ» يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْإِلْقَاءِ فَيَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ وَهُوَ «جِزَاءً»، فَعَلَى هَذَا يَتَعَلَّقُ «عَلَى كُلِّ» و«مِنْهُنَّ» بِاجْعَلْ، وَأَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى «صَيَّرَ» فَيَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ فَيَكُونُ «جِزَاءً» الْأَوَّلِ، وَ«عَلَى كُلِّ» هُوَ الثَّانِي، فَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ. وَ«مِنْهُنَّ» يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ عَلَى هَذَا بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ «جِزَاءً» لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ نَكْرَةٌ، فَلَمَّا قُدِّمَ عَلَيْهَا نُصِبَ حَالاً. وَأَجَازَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢) أَنْ يَكُونَ مَفْعُولاً لـ «اجْعَلْ» يَعْنِي إِذَا كَانَتْ «اجْعَلْ» بِمَعْنَى «صَيَّرَ» فَيَكُونُ «جِزَاءً» مَفْعُولاً أَوَّلِ، وَ«مِنْهُنَّ» مَفْعُولاً ثَانِيًا قُدِّمَ عَلَى الْأَوَّلِ، وَيَتَعَلَّقُ حِينَئِذٍ بِمَحذُوفٍ. [وَلَا بَدَّ مِنْ حَذْفِ صِفَةٍ مَخْصُصَةٍ بَعْدَ]^(٣) قَوْلِهِ: «كُلُّ جَبَلٍ» تَقْدِيرُهُ: «عَلَى كُلِّ جَبَلٍ بِحَضْرَتِكَ، أَوْ يَلِيكَ» حَتَّى يَصِحَّ الْمَعْنَى.

وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ: «جِزَاءً» بِسُكُونِ الزَّايِ وَالْهَمْزِ، وَأَبُو بَكْرٍ^(٤) ضَمَّ الزَّايَ، وَأَبُو جَعْفَرٍ شَدَّدَ الزَّايَ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ، وَوَجَّهَهَا أَنَّهُ لَمَّا حَذَفَ الْهَمْزَةَ وَقَفَ عَلَى الزَّايِ ثُمَّ ضَعَّفَهَا كَمَا قَالُوا: «هَذَا فَرَجٌ»، ثُمَّ أُجْرِيَ الْوَصْلُ مُجْرَى الْوَقْفِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ تَقْرِيرُ ذَلِكَ عِنْدَ قَوْلِهِ: «هُزُؤًا»^(٥). وَفِيهِ لُغَةٌ أُخْرَى وَهِيَ: كَسْرُ

(١) الاملاء ١١١/١.

(٢) الاملاء ١١١/١.

(٣) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.

(٤) البحر ٣٠٠/٢؛ والاملاء ١١١/١.

(٥) الآية ٦٧ من البقرة.

- البقرة -

الجيم . قال أبو البقاء^(١) : «ولا أعلم أحداً قرأ بها . والجزء : القطعة من الشيء ، وأصل المادة يدلُّ على القطع والتفريق ومنه : التجزئة والأجزاء / . [١/١٠٦]

قوله : «يأتينك» جواب الأمر، فهو في محلِّ جزمٍ ، ولكنه بُني لاتصاله بنونِ الإناثِ . قوله : «سَعياً» فيه أوجهٌ ، أحدها : أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ من ضميرِ الطيرِ ، أي : يأتينك ساعياتٍ ، أو ذواتٍ^(٢) سعي . والثاني : أن يكونَ حالاً من المخاطبِ ، ونُقِلَ عن الخليلِ ما يُقَوِّى هذا ، فإنه روي عنه : «أن المعنى : يأتينك وأنت تسعى سعياً» فعلى هذا يكونُ «سَعياً» منصوباً على المصدرِ ، وذلك الناصبُ^(٣) لهذا المصدرِ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من الكافِ في «يأتينك» . قلت : والذي حَمَلَ الخليلُ - رحمه الله - على هذا التقديرِ أنه لا يقال عنده : «سَعَى الطائرُ» فلذلك جَعَلَ السَّعَى من صفاتِ الخليلِ عليه السلام لا من صفةِ الطيورِ . والثالث : أن يكونَ «سَعياً» منصوباً على نوعِ المصدرِ ، لأنه نوعٌ من الإتيانِ ، إذ هو إتيانٌ بسرعةٍ ، فكانه قيل : يأتينك إتياناً سريعاً . وقال أبو البقاء^(٤) : «ويجوزُ أن يكونَ مصدرًا مؤكِّداً ، لأنَّ السعي والإتيان يتقاربان» ، وهذا فيه نظرٌ ؛ لأن المصدرَ المؤكِّد لا يزيدُ معناه على معنى عامِله ، إلا أنه تساهلَ في العبارة .

آ . (٢٦١) قوله تعالى : ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يَنْفَقُونَ﴾ : «مَثَلٌ» مبتدأ ، و«كمثل حبة» خبره . ولا بُدُّ من حذفٍ حتى يَصِحَّ التشبيهُ ، لأنَّ الذين ينفقون لا يُشَبَّهون بنفسِ الحبة . واختلِفَ في المحذوفِ ، فقيل : من الأولِ تقديرُه : ومَثَلُ مُنْفَقِ الَّذِينَ أَوْ نَفَقَةِ الَّذِينَ . وقيل : من الثاني تقديرُه : ومَثَلُ الَّذِينَ يَنْفَقُونَ

(١) الاملاء ١/١١١ .

(٢) الأصل : ذات .

(٣) أي قولنا في التقدير : «وأنت تسعى» .

(٤) الاملاء ١/١١١ .

- البقرة -

كزارع حبة؛ أو من الأول والثاني باختلاف التقدير، أي: مثل الذين ينفقون ونفقتهم كمثل حبة زارِعها. وهذه الأوجه قد تقدّم تقريرها محررةً عند قوله تعالى: «وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يُوْفِقُ»^(١) باتّام بيانٍ فليُراجِع. والقول بزيادة الكافِ أو «مثل» بعيدٌ جداً، فلا يُلتفت إلى قائله.

والحَبَّةُ: واحدةُ الحَبِّ، وهو ما يُزرَعُ للاقتيات، وأكثرُ إطلاقه على البُرِّ قال المتلمس^(٢):

١٠٦٤- آليتُ حَبَّ العراقِ الدهرَ أطعمهُ والحَبُّ يأكلهُ في القريةِ السُّوسِ
و«الحَبَّةُ» بالكسر: بذورُ البَقْلِ ممّا لا يُقتات [به]، و«الحَبَّةُ» بالضم الحُبُّ.

قوله: «أنبتت سبع سنابل» هذه الجملة في محلّ جرٍ لأنها صفةٌ لحبة، كأنه قيل: كمثل حبةٍ منبِتةٍ.

وأذغم^(٣) تاءَ التانيثِ في سين «سبع» أبو عمرو وحمزة والكسائي وهشام. وأظهر الباقون، والتاءُ تقاربُ السينِ ولذلك أُبدلتُ منها، قالوا: ناس ونات، وأكياس وأكيات، قال^(٤):

١٠٦٥- عمرو بن يربوعٍ شرارَ النَّاتِ ليسوا بأجياذٍ ولا أكياتٍ
أي: شرار الناس ولا أكياس.

(١) الآية ١٧١ من البقرة.

(٢) ديوانه ٥؛ والكتاب ١٧/١؛ وأمالى الشجري ٣٦٥/١؛ وأوضح المسالك ١٧/٢؛ والأشُموني ٩٠/٢؛ وآليت: حلفت.

(٣) السبعة ١٢٠؛ القرطبي ٣٠٤/٣؛ البحر ٣٠٤/٢.

(٤) البيت لعلاء بن أرقم الشكري، وهو في أمالي القالي ٧١/٢؛ والخصائص ٥٣/٢؛ وسر الصناعة ١٧٢/١؛ والإنصاف ١١٩؛ وابن يعيش ٣٦/١٠؛ والمتع ٣٨٩/١؛ وأكياس: ج كَيْس وهو الفِطْن.

- البقرة -

وجاء التمييزُ هنا على مثالِ مَفَاعِلٍ، وفي سورة يوسف^(١) مجموعاً بالألفِ والتاء، فقال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: هلاً قيل «سبع سنبلات» على حَقِّهِ من التمييزِ بجمعِ القلة كما قال: «وسبع سنبلاتٍ خُضِرٍ». قلت: هذا لما قَدَّمْتُ عند قوله: «ثلاثة قروء»^(٣) من وقوعِ أمثلةِ الجمعِ متعاورَةً مواقعها» يعني أنه من بابِ الاتساعِ ووقوعِ أحدِ الجمعين موقعَ الآخرِ، وهذا الذي قاله ليس بمُخْلِصٍ ولا مُحْصَلٍ، فلا بُدُّ من ذكرِ قاعدة^(٤) مفيدةٍ في ذلك:

اعلم أن جمعي السلامة لا يميز بهما عدد إلا في موضعين، أحدهما: ألا يكونَ لذلك المفرد جمعٌ سواه، نحو: سبع سموات، وسبع بقرات، وتسع آيات، وخمس صلوات، لأنَّ هذه الأشياءَ لم تُجْمَعْ إلا جمعَ السلامة، فأما قوله^(٥):

١٠٦٦ - ... فوق سبع سمائيا

فشأذُ منصوَصٌ على قَلْبِهِ، فلا التفاتَ إليه. والثاني: أن يُعَدَلَ إليه لأجلِ مجاورةِ غيره كقولهِ: «وسبع سنبلاتٍ خُضِرٍ» عدَل من «سنابل» إلى «سنبلات» لأجلِ مجاورتِهِ «سبع بقرات»، ولذلك إذا لم توجدِ المجاورةُ مُبَيَّنَةً بجمعِ التوكسيرِ دونَ جمعِ السلامة، وإن كان موجوداً نحو: «سبع طرائق وسبع ليالٍ» مع جواز: طريقات وليلات. والحاصلُ أنَّ الاسمَ إذا كان له جمعان: جمعٌ تصحيحٍ وجمعٌ تكسيرٍ، فالتكسيرُ إمَّا للقلةِ أو للكثرةِ، فإن كان للكثرةِ: فأما من بابِ مَفَاعِلٍ أو من غيره، فإن كان من بابِ مفاعِلٍ أو ثرٍ على

(١) الآية ٤٦ من يوسف «وسبع سنبلات خُضِرٍ وأخر يابسات».

(٢) الكشاف ١/٣٩٣.

(٣) الآية ٢٢٨ من البقرة.

(٤) انظر: البحر ٢/٣٠٤.

(٥) تقدم برقم ٢٣٢.

التصحيح، تقول: ثلاثة أحامد، وثلاث زيانب، ويجوز قليلاً: أحمدين وزينبات.

وإن كَانَ من غيرِ بابِ مفاعلٍ : فإمَّا أَنْ يكثرَ فيه غيرُ التصحيحِ وغيرُ جمعِ الكثرةِ أو يَقلَّ . فإن كَانَ الأولُ فلا يجوزُ التصحيحُ ولا جمعُ الكثرةِ إلا قليلاً نحو: ثلاثة زيود وثلاث هنود وثلاثة أفلس، ولا يجوزُ: ثلاثة زيدين، ولا ثلاث هندات، ولا ثلاثة فلوس، إلا قليلاً. وإن كان الثاني أوثِرَ التصحيحُ وجمعُ الكثرةِ نحو: ثلاث سعادات وثلاثة سُسُوع^(١)، وعلى قلةِ يجوز: ثلاث سعاد، وثلاثة أشُسع . فإذا تقرَّرَ هذا فقوله: «سبع سنابل» جاء على المختار، وأمَّا «سبع سنبلات» فلاجلِ المجاورةِ كما تقدَّم.

والسنبلَةُ فيها قولان، أحدهما: أن نونها أصليةٌ لقولهم: «سَنَبَلُ الزرعِ» أي أخرجَ سنبله. والثاني: أنها زائدةٌ، وهذا هو المشهورُ لقولهم: «أسبَلُ الزرعُ»، فوزنُها على الأولِ: فُعَلَّلَ وعلى الثاني: فُنَعَّلَ، فعلى ما ثبت من حكاية اللغتين: سَنَبَلُ الزرعِ وأسبَلُ تكونُ من بابِ سَبَطَ وسَبَطَر^(٢).

قوله: «في كلِّ سنبلَةٍ» هذا الجارُّ في محلِّ جرِّ صفةٍ لسنابل، أو نصبٍ صفةً لسبع، نحو: رأيتُ سبعَ إماءٍ أحرارٍ وأحراراً، وعلى كلا التقديرين فيتعلَّقُ بمحذوفٍ. وفي رفعٍ «مئة» وجهان، أحدهما: بالفاعليةِ بالجارِّ؛ لأنه قد اعتمد إذ قد وَقَعَ صفةً. والثاني: أنها مبتدأٌ والجارُّ قبله خبره، والجملةُ صفةٌ، إمَّا في محلِّ جرِّ أو نصبٍ على حَسَبِ ما تقدَّم، إلا أن الوجهَ [الأول] أولى؛ لأنَّ

(١) الشسع: النعل.

(٢) السبط والسبطر: الطويل.

الأصل الوصف بالمفردات دونَ الجملة^(١). ولا بد من تقدير حذف ضمير أي: في كل سنبله منها أي: من السنابل.

والجمهورُ على رفع «مئة» على ما تقدّم، وقرئ^(٢) بنصبها. وجوزَ أبوالبقاء^(٣) في نصبها وجهين، أحدهما: بإضمار فعل، أي: أُنْبِتَتْ أو أَخْرَجَتْ^(٤). والثاني: أنها بدلٌ من «سبع»، وفيه نظرٌ، لأنه: إما أن يكونَ بدلٌ كلٍّ من كلٍّ أو بعضٍ من كلٍّ أو اشتمالٍ، فالأولُ لا يصحُّ لأنَّ المئة ليست نفسَ سبعِ سنابل، والثاني لا يصحُّ أيضاً لعدمِ الضميرِ الراجعِ على المبدلِ منه، ولو سلّمَ عدمُ اشتراطِ الضميرِ فالمئة ليستَ بعضُ السبع، لأنَّ المظروفَ ليس بعضاً للظرفِ والسنبلَةُ ظرفٌ للحبة، ألا ترى قوله: «في كلِّ سنبلَةٍ مئةُ حبة» فجعلَ السنبلَةَ وعاءً للحبِّ، والثالثُ أيضاً لا يصحُّ لعدمِ الضميرِ، وإن سلّمَ فالمشتملُ على «مئة حبة» هو سنبله من سبعِ سنابل، إلا أن يقال إن المشتمل على المشتمل على الشيء هو مشتملٌ على ذلك الشيء، فالسنبلَةُ مشتملةٌ على مئة والسنبلَةُ مشتملٌ عليها سبعُ سنابل، فلزمَ أن السبع مشتملةٌ على «مئة حبة». وأسهلُ من هذا كله أن يكونَ ثمَّ مضافٌ محذوفٌ، أي: حَبٌّ سبعِ سنابل، فعلى هذا يكونُ «مئة حبة» بدلٌ بعضٍ من كل.

آ. (٢٦٢) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُتَّفِقُونَ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أن يكونَ مرفوعاً بالابتداءِ وخبرُهُ الجملةُ من قوله: «لهم أجرهم»، ولم يُضمَّن المبتدأُ هنا معنى الشرطِ فلذلك لم تَدْخُلِ الفاءُ في خبره، لأنَّ القصدَ بهذه

(١) لأن التقدير في الجملة الأولى سبع سنابل كائن في كل سنبله مئة حبة، فقد وصفت سنابل بمفرد، أما في الجملة الثانية فقد وصفت سنابل بجملة اسمية من مبتدأ وخبر، التقدير: سبع سنابل مئة حبة كائنة في كل.

(٢) البحر ٣٠٥/٢؛ شواذ ابن خالويه ١٦ من دون نسبة.

(٣) الإملاء ١١١/١.

(٤) في الأصل: «خرجت» وهو سهو، والتصويب من أبي البقاء.

- البقرة -

الجملة التفسير للجملة قبلها، لأن الجملة قبلها أُخْرِجَتْ مُخْرَجَ الشَّيْءِ الثَّابِتِ الْمَفْرُوعِ مِنْهُ، وَهُوَ تَشْبِيهُ نَفَقَتِهِمْ بِالْحَبَّةِ الْمَذْكُورَةِ، فَجَاءَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ كَذَلِكَ، وَالخَبْرُ فِيهَا أُخْرِجَ مُخْرَجَ الثَّابِتِ الْمَسْتَفْرَّغِ غَيْرِ الْمَحْتَاجِ إِلَى تَعْلِيْقِ اسْتِحْقَاقِ بَوَاقِعِ غَيْرِهِ مَا قَبْلَهُ^(١).

[١٠٦/ب] والثاني: أن «الذين» خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ أي: / هم الذين يُنْفِقُونَ، وفي قوله: «لهم أجرهم» على هذا وجهان، أحدهما: أنها في محل نصبٍ على الحال. والثاني: - وهو الأولي - أن تكونَ مستأنفةً لا محلَّ لها من الإعراب، كأنها جوابُ سائلٍ قال: هل لهم أجر؟ وَعَطَفَ بِـ «ثم» جرياً على الأغلب، لأنَّ الْمُتَصَدِّقَ لغير وجهِ اللَّهِ لَا يَحْضُلُ مِنْهُ الْمَنْ عَقِيبَ صِدْقَتِهِ وَلَا يُؤْذِي عَلَى الْفُورِ، فَجَرَى هَذَا عَلَى الْغَالِبِ، وَإِنْ كَانَ حَكْمُ الْمَنْ وَالْأَذَى الْوَاقِعَيْنِ عَقِيبَ الصَّدَقَةِ كَذَلِكَ.

وقال الزمخشري: (٢) «ومعنى» ثمَّ» إظهارُ التفاوتِ بين الإنفاقِ وتَرْكِ الْمَنْ وَالْأَذَى، وَأَنَّ تَرْكَهُمَا خَيْرٌ مِنْ نَفْسِ الْإِنْفَاقِ، كَمَا جَعَلَ اسْتِقَامَةَ عَلَى الْإِيمَانِ خَيْرًا مِنْ الدُّخُولِ فِيهِ بِقَوْلِهِ: «ثم استقاموا»^(٣)، فَجَعَلَهَا لِلتَّرَاخِي فِي الرِّبَةِ لَا فِي الزَّمَانِ، وَقَدْ تَكَرَّرَ لَهُ ذَلِكَ غَيْرَ مَرَّةٍ.

و«ما» مِنْ قَوْلِهِ: «مَا أَنْفَقُوا» يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً اسْمِيَّةً فَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ، أَيْ: مَا أَنْفَقُوهُ، وَأَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى عَائِدٍ، أَيْ:

(١) «ما» هذه قَسَرَتْ قَوْلَهُ «غَيْرِهِ» وَيَعْنِي بِهَا الْمَوْصُولَ الَّذِي قَبْلَ الْخَبْرِ، فَإِذَا قُلْنَا: «الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دَرَاهِمٌ» كَانَ لِهَذِهِ الْفَاءِ فَائِدَةٌ وَهِيَ الْإِشْعَارُ بِتَرْتِبِ الْخَبْرِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَاسْتِحْقَاقِهِ بِهِ، أَمَا هُنَا فَلَيْسَ ثَمَّةَ اسْتِحْقَاقٍ.

(٢) الكشاف ٣٩٤/١.

(٣) الآية ٣٠ من فصلت: «إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ» وَانظُرِ الْآيَةَ ١٣ مِنَ الْأَحْقَافِ.

- البقرة -

لا يُتَّبَعُونَ إِنْفَاقَهُمْ. ولا بُدُّ من حذفٍ بعد «مَنَّا» أي: مَنَّا على المُتَّفِقِ عليه ولا أذى له، فَحُذِفَ للدلالة.

والمَنُّ: الاعتدَادُ بالإحسان، وهو في الأصل: القَطْعُ، ولذلك يُطْلَقُ على النعمة، لأنَّ المُنْعِمَ يَقْطَعُ من ماله قطعةً للمُنْعَمِ عليه. والمَنُّ: النقصُ من الحق، والمَنُّ: الذي يُوزن به^(١)، ويُقال في هذا «منا» مثل: عَصَا. وتقدّم اشتقاق الأذى^(٢).

و«مَنَّا» مفعولٌ ثانٍ، و«لا أذى» عطْفٌ عليه، وأبعدَ مَنْ جَعَلَ «ولا أذى» مستأنفاً، فَجَعَلَهُ من صفاتِ المتصدِّق، كأنه قال: الذين ينفقون ولا يتأذون بالإنفاق، فيكون «أذى» اسمٌ لا وخبرها محذوفٌ، أي: ولا أذى حاصلٌ لهم، فهي جملةٌ منفيةٌ في معنى النهي، وهذا تكلفٌ، وحقُّ هذا القائل أن يقرأ «ولا أذى» بالألف غير مُتَوْنٍ، لأنه مبنيٌّ على الفتح على مشهورِ مذهبِ النحاة.

آ. (٢٦٣) قوله تعالى: ﴿قَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مبتدأٌ وساغُ الابتداءِ بالنكرة لوصفها وللعطفِ عليها. و«مغفرةٌ» عطْفٌ عليه، وسوغُ الابتداءِ بها العطفُ أو الصفةُ المقدَّرةُ، إذ التقديرُ: ومغفرةٌ من السائلِ أو من اللّهِ. و«خيرٌ» خبرٌ عنهما. [وقال أبو البقاء^(٣) في هذا الوجه: «والتقديرُ: وسببُ مغفرةٍ»^(٤)، لأنَّ المغفرةَ من الله تعالى، فلا تفاضلٌ بينها وبين فعلِ العبدِ، ويجوزُ أن تكونَ المغفرةُ مجاوزةً المزمكي واحتماله للفقير، فلا يكونُ فيه حذفٌ مضافٍ».

(١) وهي اللغة غير الفصيحة، والفصح: المنا. انظر: الصحاح: منا.

(٢) انظر إعرابه للآية ١٩٦ من البقرة.

(٣) الإملاء ١/١١٢.

(٤) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل.

- البقرة -

والثاني: أن «قول معروف» مبتدأ وخبره محذوف أي: أمثل أو أؤلى بكم، و«مغفرة» مبتدأ، و«خير» خبرها، فهما جملتان، ذكره المهدوي وغيره. قال ابن عطية: (١) «وهذا ذهاب بروني المعنى». والثالث: أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره: المأمور به قول معروف.

وقوله: «يَتَّبِعُهَا أَدَى» في محل جر صفة لصدقة، ولم يُعَدَّ ذَكَرَ الْمَنْ فيقول: يَتَّبِعُهَا مَنْ وَأَدَى، لَأَنَّ الْأَدَى يَشْمَلُ الْمَنْ وَغَيْرَهُ، وَإِنَّمَا ذُكِرَ بِالتَّنْصِيفِ فِي قَوْلِهِ: «لَا يُتَّبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنَّا وَلَا أَدَى» لكثرة وقوعه من المتصدقين وعُسْرِ تَحْفُظِهِمْ مِنْهُ، وَلِذَلِكَ قُدِّمَ عَلَى الْأَدَى.

آ. (٢٦٤) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَالَّذِي﴾: «كالذي» الكاف في محل نصب، فقيل: نعتاً لمصدر محذوف أي: لَا تُبْطِلُوهَا إِطْلَاقاً كِبَطَالِ الَّذِي يُنْفِقُ رِثَاءَ النَّاسِ. وقيل: في محل نصب على الحال من ضمير المصدر المقدر كما هورأي سيبويه (٢)، وقيل: حال من فاعل «تُبطلوا» أي: لَا تُبْطِلُوهَا مُشْبِهِينَ الَّذِي يُنْفِقُ رِثَاءً.

و«رثاء» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه نعت لمصدر محذوف تقديره: إنفاقاً رثاء الناس، كذا ذكره مكي (٣). والثاني: أنه مفعول من أجله أي: لأجل رثاء الناس، واستكمل شروط النصب. والثالث: أنه في محل حال، أي: يُنْفِقُ مَرَاتِباً.

والمصدر هنا مضاف للمفعول وهو «الناس»، ورثاء مصدر راءى كقاتل قتالاً، والأصل: «رثايا» فالهمزة الأولى عين الكلمة، والثانية بدل من ياء هي

(١) المحرر ٣١٣/٢.

(٢) الكتاب ١١٦/١.

(٣) المشكل ١١١/١.

لامُ الكلمة، لأنها وَقَعَتْ طرفاً بعد ألفٍ زائدة. والمُفَاعَلَةُ في «راءى» على بابها لأنَّ المُرَائِيَّ يُرِي النَّاسَ أَعْمَالَهُ حتى يُرَوِّه الشَّناءَ عليه والتعظيم له. وقرأ^(١) طلحة - ويروى عن عاصم - : «رياء» بإبدالِ الهمزةِ الأولى ياءً، وهو قياسٌ تخفيفِها لأنها مفتوحةٌ بعد كسرةٍ.

قوله: «فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ» مبتدأٌ وخبرٌ، ودَخَلَتِ الفاءُ، قال أبو البقاء^(٢): «لتربطَ الجملةُ بما قبلها» وقد تقدَّم مثله، والهاءُ في «فَمَثَلُهُ» فيها قولان، أظهرهما: أنها تعودُ على «الذي يُنْفِقُ رِثَاءَ النَّاسِ» لأنه أقربُ مذكورٍ. والثاني: أنها تعودُ على المانِّ المُؤذِي، كأنه تعالى شَبَّهه بشيئين: بالذي يُنْفِقُ رِثَاءَ وبصفوانٍ عليه ترابٌ، ويكونُ قد عدَلَ من خطابٍ إلى غيبةٍ، ومن جمعٍ إلى أفرادٍ.

والصَّفْوَانُ: حَجَرٌ كبيرٌ أملسٌ، وفيه لغتان: أشهرهما سكونُ الفاءِ والثانيةُ فَتْحُهَا، وبها قرأ^(٣) ابنُ المسيَّبِ والزهري، وهي شاذَّةٌ، لأنَّ «فَعْلَان» إنما يكونُ في المصادرِ نحو: النَّزْوَانِ والغَلْيَانِ، والصفاتِ نحو: رَجُلٌ طَعْنَانٌ وتِسُّ عَدْوَانٌ، وأمَّا في الأسماءِ فقليلٌ جداً. واخْتَلَفَ في «صَفْوَان» فقليلٌ: هو جمعٌ مفردٌ: صَفَا، قال أبو البقاء: ^(٤) «وَجَمْعُ «فَعْل» على «فَعْلَان» قليلٌ». وقيل: هو اسمٌ جنسٍ، قال أبو البقاء: ^(٥) «وهو الأجوْدُ، ولذلك عادَ الضميرُ عليه مفرداً في قوله: «عليه» وقيل: هو مفردٌ، واحدٌ صُنِفِيَّ قاله الكسائي، وأنكره المبردُ. قال: «لأنَّ صُنِفِيًّا جمعٌ صفا نحو: عُصِيَّ في عَصَا، وَفُفِيَّ في فُفَا».

(١) البحر ٣٠٩/٢، ونسبها في شواذ القرآن ١٦ إلى علي.

(٢) الإملاء ١١٢/١.

(٣) البحر ٣٠٩/٢؛ القرطبي ٣١٣/٣.

(٤) الإملاء ١١٢/١.

(٥) الإملاء ١١٢/١.

- البقرة -

وَقِيلَ عَنِ الْكَسَائِي أَيْضاً أَنَّهُ قَالَ: «صَفْوَانٌ مَفْرَدٌ، وَيُجْمَعُ عَلَى صِفْوَانٍ بِالْكَسْرِ. قَالَ النَّحَّاسُ: (١) «يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَكْسُورُ الصَّادِ وَاحِداً أَيْضاً، وَمَا قَالَهُ الْكَسَائِي غَيْرُ صَحِيحٍ بَلْ صِفْوَانٌ - يَعْنِي بِالْكَسْرِ - جَمْعٌ لَصَفَا كَوْرَلٍ (٢) وَوِرْلَانٍ، وَأَخٌ وَإِخْوَانٌ وَكَرَى (٣) وَكِرْوَانٌ».

و«عليه ترابٌ» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمَلَةً مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبِرٍ، وَقَعَتْ صِفَةٌ لَصِفْوَانٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «عَلِيهِ» وَحْدَهُ صِفَةً لَهُ، وَ«تَرَابٌ» فَاعِلٌ بِهِ، وَهُوَ أَوْلَى لِمَا تَقَدَّمَ عِنْدَ قَوْلِهِ «فِي كُلِّ سَنِبَلَةٍ مِثَّةٌ حَبَّةٌ» (٤). وَالتَّرَابُ مَعْرُوفٌ، وَيُقَالُ فِيهِ تَوْرَابٌ، وَيُقَالُ: تَرَبَ الرَّجُلُ: افْتَقَرَ. وَمِنْهُ: «أَوْ مِسْكِينًا ذَا مِثْرَةٍ» (٥) كَأَنَّ جِلْدَهُ لَصِقَ بِهِ لِفَقْرِهِ، وَأَتْرَبَ: أَي اسْتَغْنَى، كَأَنَّ الِهْمَزَةَ لِلْسَّلْبِ، أَوْ صَارَ مَالُهُ كَالْتَّرَابِ.

«فَأَصَابَهُ» عَطَفْتُ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ قَوْلُهُ: «عَلِيهِ» أَي: اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ تَرَابٌ فَأَصَابَهُ. وَالضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الصَّفْوَانِ، وَقِيلَ: عَلَى التَّرَابِ. وَأَمَّا الضَّمِيرُ فِي «فَتَرَكَهُ» فَعَلَى الصَّفْوَانِ فَقَط. وَأَلْفُ «أَصَابَهُ» مِنْ وَاوٍ، لِأَنَّهُ مِنْ صَابَ يَصُوبُ.

وَالْوَابِلُ: الْمَطَرُ الشَّدِيدُ، وَبَلَّتِ السَّمَاءُ تَبَلًا، وَالْأَرْضُ مَوْبُولَةٌ، وَيُقَالُ أَيْضاً: أَوْبَلُ فَهُوَ مَوْبِلٌ، فَيَكُونُ مِمَّا اتَّفَقَ فِيهِ فَعَلٌ وَأَفْعَلٌ، وَهُوَ مِنَ الصِّفَاتِ الْغَالِبَةِ كَالْأَبْطَحِ (٦)، فَلَا يُحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى ذِكْرِ مَوْصُوفٍ. قَالَ النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ:

(١) إعراب القرآن ١/٢٨٧.

(٢) الورل: دابة كالضب.

(٣) الكرى: ذكر الحجل.

(٤) الآية ٢٦١ من البقرة.

(٥) الآية ١٦ من البلد.

(٦) الأبطح: المسيل الواسع فيه دقاق الحصى. والصفات الغالبة: هي التي جرت مجرى الأسماء ولم تعد الوصفية ملحوظة فيها.

- البقرة -

«أول ما يكون المطر رَشًا ثم طشًا، ثم طلاً ورذاذاً ثم نَضْحًا، وهو قَطْرٌ بين قَطْرَيْنِ، ثم هَطْلًا وَتَهْتَانًا ثم وابلًا وجوداً. والوبيل: الوخيم، والوبيلة: حُرْمَةُ الحطب، ومنه قيل للغليظة: وِبِيلَةٌ على التشبيه بالحزمة.

قوله: «فَتَرَكَهُ صَلْدًا» كقوله: «وتركهم في ظلمات»^(١). والصلد: الأجرد الأملس، ومنه: «صلد جبين الأصلع»: برق، والصلد أيضاً صفة، يُقال: صلد بكسر اللام يصلد بفتحها فهو صلد. [قال] النقاش: «الصلد بلغة هذيل». وقال أبان^(٢) بن تغلب: «الصلد: اللين من الحجارة» وقال علي بن عيسى^(٣): «هو من الحجارة ما لا خير فيه، وكذلك من الأرضين وغيرها، ومنه: «قدّر صلود» أي: بطيئة الغليان».

قوله «لا يُقدرون» في هذه الجملة قولان، أحدهما: أنها استثنائية فلا موضع لها من الإعراب. والثاني: أنها في محل نصب على الحال من «الذي» في قوله: «كالذي يُنفق»، وإنما جمع الضمير حملاً على المعنى، لأن المراد بالذي الجنس، فلذلك جاز الحمل على لفظه مرة في قوله: «ماله» و«لا يؤمن» «فمثله» وعلى معناه أخرى. وصار هذا نظير قوله: «كمثل الذي استوقد ناراً» ثم قال: بنورهم وتركهم^(٤)، وقد تقدّم تحقيق القول في ذلك. وقد زعم ابن عطية^(٥) أن مهيج^(٦) كلام العرب الحمل على اللفظ أولاً ثم المعنى ثانياً، وأن العكس قبيح، وتقدّم الكلام معه في ذلك. وقيل: الضمير في «يقدرون» عائد على المخاطبين بقوله: «يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا»

(١) الآية ١٧ من البقرة.

(٢) أبان بن تغلب الربيعي، قرأ على عاصم والأعمش، وأخذ عنه محمد بن صالح. توفي سنة ١٤١. انظر: طبقات القراء ٤/١.

(٣) وهو الرماني وتقدمت ترجمته.

(٤) الآية ١٧ من البقرة.

(٥) المحرر ٣١٥/٢.

(٦) المهيج: الين.

- البقرة -

ويكونُ من بابِ الالتفاتِ من الخطابِ إلى العَيْبَةِ، وفيه بُعْدٌ. وقيل: يعودُ على ما يُفْهَمُ من السياقِ. أي: لا يَقْدِرُ المائُونُ ولا المؤذون على شيء من نفع صدقاتهم. [١/١٠٧] وَسَمِيَ الصدقة كسباً / قال أبو البقاء^(١): «ولا يجوزُ أن يكونَ «لا يقدرُون» حالاً من «الذي» لأنه قد فُصِلَ بينهما بقوله: «فمثلُهُ» وما بعده، ولا يَلْزَمُ ذلك، لأنَّ هذا الفصلَ فيه تأكيدٌ وهو كالاعتراضِ.

آ. (٢٦٥) وقوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ﴾: إلى قوله: «كَمَثَلِ حَبَّةٍ» كقوله: «مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ»^(٢) في جميعِ التقاديرِ فليُراجِعْ. وقرأ الجحدريُّ^(٣) «كمثلِ حبةٍ» بالحاءِ المهملةِ والباءِ.

قوله: «ابتغاء» فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ من أجله، وشروطُ النصبِ متوفرةٌ. والثاني: أنه حالٌ، و«تثبيتاً» عطفٌ عليه بالاعتبارين: أي لأجلِ الابتغاءِ والتثبيتِ، أو مبتغين مُتَثَبِّتين. ومنع ابنُ عطية^(٤) أن يكونَ «ابتغاء» مفعولاً من أجله، قال: «لأنه عَطَفَ عليه «تثبيتاً»، وتثبيتاً لا يَصِحُّ أن يكونَ مفعولاً من أجله، لأنَّ الإنفاقَ لا يكونُ لأجلِ التثبيتِ، وحاكى عن مكي^(٥) كونه مفعولاً من أجله، قال: «وهو مردودٌ بما بيَّناه».

وهذا الذي رَدَّه لا بُدَّ فيه من تفصيلٍ، وذلك أن قوله: «وتثبيتاً» إما أن يُجْعَلَ مصدرًا متعدياً أو قاصراً، فإن كان قاصراً، أو متعدياً وقدَّرنا المفعولَ هكذا: «وتثبيتاً من أنفسهم الثوابَ على تلك النفقة»، فيكونُ تثبيتُ الثوابِ وتحصيلُهُ من الله حاملاً لهم على النفقة، وحينئذٍ يَصِحُّ أن يكونَ «تثبيتاً»

(١) الاملاء ١/١١٢.

(٢) الآية ٢٦١ من البقرة.

(٣) البحر ٢/٣١١، ونسبها في شواذ القراءات ١٦ إلى مجاهد.

(٤) المحرر ٢/٣١٦ - ٣١٧.

(٥) المشكل ١/١١٢.

مفعولاً من أجله، وإن قَدَرْنَا المفعولَ غيرَ ذلك، أي: وثبتتاً من أنفسهم أعمالهم بإخلاص النية، أو جَعَلْنَا «مِنْ أَنفُسِهِمْ» هو المفعول في المعنى، وأن «مِنْ» بِمَعْنَى اللام أي: لأنفسهم، كما تقول: «فَعَلْتَهُ كَسْرًا مِنْ شَهْوَتِي» فلا يتضح فيه أن يكون مفعولاً من أجله.

وأبو البقاء^(١) قد قَدَّرَ المفعولَ المحذوفَ «أعمالهم بإخلاص النية»، وجَوَّزَ أيضاً أن يكونَ «مِنْ أَنفُسِهِمْ» مفعولاً، وأن [تكونَ] «مِنْ» بِمَعْنَى اللام، وكان قَدَّمَ أولاً أنه يجوزُ فيهما المفعولُ من أجله والحالية، وهو غيرُ واضحٍ كما تقدَّم.

وتلخَّصَ أنَّ في «من أنفسهم» قولين^(٢)، أحدهما: أنه مفعولٌ بالتجوُّزِ في الحرفِ، والثاني: أنه صفةٌ لـ «ثببتاً»، فهو متعلِّقٌ بمحذوفٍ، وتلخَّصَ أيضاً أن الثبیتَ يجوزُ أن يكونَ متعدِّياً، وكيف يُقدَّرُ مفعوله، وأن يكونَ قاصراً. فإن قيل: «ثببت» مصدرٌ ثبَّتَ وثبَّتَ متعدِّ، فكيف يكونُ مصدره لازماً؟ فالجوابُ أن الثبیتَ مصدرٌ ثبَّتَ فهو واقعٌ موقعَ الثبَّتِ، والمصادرُ تنوبُ عن بعضها. قال تعالى: «وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً»^(٣) والأصلُ: «تبتلاً» ويؤيد ذلك قراءة^(٤) مَنْ قرأ: «وَتَبْتَبَّتًا»، وإلى هذا نحا أبو البقاء^(٥). قال الشيخ^(٦): «وردَّ هذا القولُ بأنَّ ذلك لا يكونُ إلا مع الإفصاحِ بالفعلِ المتقدمِ على المصدرِ، نحو الآية، وأما أن يُؤتى بالمصدرِ من غيرِ نيايةٍ على فعلٍ مذكورٍ فلا يُحتملُ

(١) الاملاء ١/١١٣.

(٢) الأصل «قولان» وهو سهو.

(٣) الآية ٨ من المزمل.

(٤) البحر ٢/٣١١ من دون نسبة.

(٥) الاملاء ١/١١٣.

(٦) البحر ٢/٣١١.

- البقرة -

على غير فعله الذي هو له في الأصل» ثم قال: «والذي نقول: إنَّ ثَبَّتَ - يعني مخففاً - فعلٌ لازمٌ معناه تمكَّنَ ورَسَخَ، وثَبَّتَ معدى بالتضعيف، ومعناه مَكَّنَ وحَقَّقَ. قال ابن رَوَاحَةَ^(١):

١٠٦٧- فَثَبَّتَ اللَّهُ مَا أَتَاكَ مِنْ حَسَنِ تَثْبِيتِ عَيْسَى وَنَصْرًا كَالَّذِي نُصِرُوا

فإذا كان التثبيتُ مُسْنَدًا إليهم كانت «مِنْ» في موضع نصب متعلقة بنفس المصدر، وتكونُ للتبعضِ، مثلها في «هَزَّ مِنْ عِظْفِيهِ» و«حَرَّكَ مِنْ نَشَاطِهِ» وإن كان مسنداً في المعنى إلى أنفسهم كانت «مِنْ» أيضاً في موضع نصبٍ صفةً لتثبيتاً.

قال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: فما معنى التبعض؟ قلت: معناه أن مَنْ بَدَّلَ مَالَهُ لوجه الله فقد ثَبَّتَ بعضَ نفسه، وَمَنْ بَدَّلَ رُوحَهُ وَمَالَهُ معاً فقد ثَبَّتَ نَفْسَهُ كُلَّهَا». قال الشيخ^(٣): «والظاهرُ أن نَفْسَهُ هي التي تُثَبَّتُ وَتَحْمَلُهُ على الإنفاق في سبيل الله ليس له مُحَرَّكٌ إلهي، لِمَا اعتقدته من الإيمان والثواب» يعني فيترجَّح أن التثبيتَ مسندٌ في المعنى إلى أنفسهم.

قوله: «رَبُّوَةٌ» في محلِّ جرٍّ لأنه صفةٌ لجنة. والباءُ ظرفيةٌ بمعنى «في» أي جنةٌ كائنةٌ في ربوةٍ. والربوةُ: أرضٌ مرتفعةٌ طيبةٌ، قاله الخليل. وهي مشتقةٌ من رَبَا يَرْبُو أي: ارتفع، وتفسيرُ السدي لها بما انخفض من الأرض ليس بشيء. ويقال: رَبْوَةٌ وَرَبَاوَةٌ بثلاثِ الراءِ فيهما، ويُقال أيضاً: رابية، قال^(٤).

(١) ديوانه ٩٤؛ البحر ٣١١/٢.

(٢) الكشاف ٣٩٥/١.

(٣) البحر ٣١١/٢.

(٤) البيت لزهير، وهو في ديوانه ١٢٧؛ والبحر ٣٠٢/٢؛ والرسمي: أول المطر؛ وحرّ: تضرب إلى السواد من شدة خضرة نبتها؛ والنجاء: ح نجوة: المكان المرتفع.

- البقرة -

١٠٦٨- وغيب من الوسمي حو تلاعه أجابت روايه النجاء هواطلة

وقرأ ابن عامر^(١) وعاصم «رَبْوَةٌ» بالفتح، والباقون الضم، قال الأخفش^(٢): «ونختار الضم لأنه لا يكاد يُسمع في الجمع إلا الرُّبَا» يعني فذَلَّ ذلك على أن المفرد مضموم الفاء، نحو بُرْمَةٌ^(٣) وبُرْم، وصورة وصور. وقرأ ابن عباس «رَبْوَةٌ» بالكسر، والأشهب العقيلي: «رَبَاوَةٌ»، مثل رسالة، وأبو جعفر: «رَبَاوَةٌ» مثل كراهة، وقد تقدّم أن هذه لغات.

قوله: «أصابها وابل» هذه الجملة فيها أربعة أوجه، أحدها: أنها صفة ثانية لجنة، وبُدىء هنا بالوصف بالجار والمجرور ثم بالجملة، لأنه الأكثر في لسانهم لقربه من المفرد، وبُدىء بالوصف الثابت المستقر وهو كونها ربوة، ثم بالعارض وهو إصابة الوايل. وجاء قوله في وصف الصفوان^(٤) - وصفه بقوله: «عليه تراب» - ثم عطف على الصفة «فأصابه وابل» وهنا لم يعطف بل أخرج صفة.

والثاني: أن تكون صفة لـ «ربوة»، قال أبو البقاء^(٥): «لأن الجنة بعض الربوة» كأنه يعني أنه يلزم من وصف الربوة بالإصابة وصف الجنة به. الثالث: أن تكون حالاً من الضمير المستكن في الجار لوقوعه صفة. الرابع: أن تكون حالاً من «جنة»، وجاز ذلك لأن النكرة قد تخصصت بالوصف، ولا بُد من تقدير «قد» حينئذ، أي: وقد أصابها.

قوله: «فأتت أكلها» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: وهو الأصح أن «آتت»

(١) السبعة ١٩٠؛ الكشف ٣١٣/١؛ الشواذ ١٦؛ القرطبي ٣١٦/٣؛ البحر ٣١٢/٢.

(٢) عبارته في معاني القرآن ١٨٤ «كل من لغات العرب».

(٣) البرمة: القدر.

(٤) وذلك في الآية ٢٦٤ من البقرة.

(٥) الاملاء ١١٣/١.

- البقرة -

تَعَدَّى لاثنين، حُذِفَ أولهما وهو «صاحبها» أو «أهلها». والذي حَسَنَ حَذْفَهُ أَنَّ القصدَ الإخبارُ عَمَّا تُثْمِرُ لا عَمَّنْ تُثْمَرُ له، ولأنه مقدرٌ في قوله: «كمثل جنه» أي غارس جنه أو صاحب جنه، كما تقدّم. و«أكلها» هو المفعول الثاني. و«ضِعْفَيْن» نصبٌ على الحال من «أكلها». والثاني: أَنَّ «ضِعْفَيْن» هو المفعول الثاني، وهذا سهوٌ من قائله وغلطٌ. والثالث: أَنَّ «آتت» هنا بمعنى أَخْرَجَتْ، فهو متعدّدٌ لمفعولٍ واحدٍ. قال أبو البقاء^(١): «لأنَّ معنى «آتت»: أَخْرَجَتْ، وهو من الإتياء، وهو الرِّيع»^(٢) قال الشيخ^(٣): «لَا نَعْلَمُ ذلك في لسان العرب». ونسبة الإتياء إليها مجازٌ.

وقرأ^(٤) نافع وابن كثير وأبو عمرو «أكلها» بضمّ الهمزة وسكون الكاف، وهكذا كلُّ ما أُضِيفَ من هذا إلى مؤنثٍ، إلا أبا عمرو فإنه يُثَقِّلُ ما أُضِيفَ إلى غير ضمير أو إلى ضمير المذكر، والباقون بالتثقيل مطلقاً، وسيأتي إيضاح هذا كَلِّهِ. والأكلُ بالضم: الشيءُ المأكولُ، وبالفتح مصدرٌ، وأُضِيفَ إلى الجنة لأنها محلُّه أو سببه / [ب/١٠٧]

قوله: «فَطَلٌ» الفاء جوابُ الشرطِ، ولا بُدَّ من حذفِ بعدها لتكتملَ جملةُ الجوابِ. واختلِفَ في ذلك على ثلاثة أوجه، فذهب المبرد إلى أن المحذوفَ خبرٌ، وقوله: «فَطَلٌ» مبتدأ، والتقدير: «فَطَلٌ يَصِيبُهَا». وجاز الابتداء هنا بالنكرة لأنها في جوابِ الشرطِ، وهو من جملةِ المُسَوِّغَاتِ للابتداء بالنكرة^(٥)، ومن كلامهم: «إِنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ فِي الرِّبَاطِ»^(٦). والثاني: أنه خبرٌ مبتدأ

(١) الاملاء ١/١١٣.

(٢) الريع: النماء والزيادة.

(٣) البحر ٢/٣١٢.

(٤) السبعة ١٩٠؛ الكشف ١/٣١٣.

(٥) انظر: ابن عقيل ١/١٨٦.

(٦) مثل عربي؛ والعير: الحمارة؛ يضرب للرضا بالحاضر وترك الغائب. انظر: مجمع

الأمثال ١/٧٥.

- البقرة -

مضمِر، أي: فالذي يُصيها طَلٌّ. والثالث: أنه فاعلٌ بفعلٍ مضمِرٍ تقديرُه: فُصِيها طَلٌّ، وهذا أُبَيُّها.

إلا أن الشيخ^(١) قال: - بعد ذِكْرِ الثلاثة الأوجه - «والأخير يحتاج فيه إلى حَذْفِ الجملة الواقعة جواباً وإبقاء معمولٍ لبعضها، لأنه متى دخلت الفاء على المضارع فإنما هو على إضمارٍ مبتدأٍ كقوله: «ومَنْ عادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ»^(٢) أي: فهو ينتقمُ، فلذلك يُحتاج إلى هذا التقدير هنا، أي: فهي، أي: الجنة يُصيها طَلٌّ، وأمَّا في التقديرين السابقين فلا يُحتاج إلا إلى حَذْفِ أحدِ جزئي الجملة» وفيما قاله نظرٌ، لأننا لا نُسلم أن المضارع بعد الفاء الواقعة جواباً يُحتاج إلى إضمارٍ مبتدأٍ.

ونظيرُ الآية قولُ امرئ القيس^(٣):

١٠٦٩- ألا إن لا تَكُنْ لِإِبِلٍ فَمِعْزَى كَأَنَّ قُرُونَ جَلَّتْهَا الْعِصِي
فقوله «فَمِعْزَى» فيه التقاديرُ الثلاثة.

وَدَعَى بعضهم أن في هذه الآية تقديماً وتأخيراً، والأصل: «أصابها وإِبِلٌ، فإن لم يُصِبها وإِبِلٌ فَطَلٌّ فَآتَتْ أَكْلَهَا ضِعْفَيْنِ» حتى يُجْعَلَ إيتاؤها الأكلِ ضِعْفَيْنِ على الحالين من الوابِلِ والطلِّ، وهذا لا حاجة إليه لاستقامة المعنى بدونه، والأصل عدمُ التقديرِ والتأخيرِ، حتى يَخُصَّهُ بعضهم بالضرورة.

والطلُّ: المُسْتَدَقُّ مِنَ الْقَطْرِ. وقال مجاهد: «هو الندى» وهذا تَجَوُّزٌ منه. ويقال: طَلَّهُ الندى، وأَطَلَّهُ أيضاً، قال^(٤):

(١) البحر ٢/٣١٣.

(٢) الآية ٩٥ من المائدة.

(٣) ديوانه ١٣٦؛ والبحر ١/٢١٨.

(٤) البحر ٢/٣٠٣؛ ولم أهد إلى تمامه وقائله.

١٠٧٠- وَلَمَّا نَزَّلْنَا مُتَرَلِّمًا مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسُورَاتٍ لِّكُلِّ نَسْمَةٍ فَتَأْكُلُ مِن رِّيسِهِمْ وَيُجْمَعُ «طَلٌّ» عَلَى طِلَالٍ.

قوله: «والله بما تعملون بصير» قراءة الجمهور: «تَعْلَمُونَ» خطاباً وهو واضح، فإنه من الالتفات من الغيبة إلى الخطابِ الباعثِ على فعلِ الإنفاقِ الخالصِ لوجهِ اللهِ والزاجرِ عن الرياءِ والسُّمعةِ. والزهري بالياء^(١) على الغيبة، ويَحْتَمِلُ وجهين، أحدهما: أن يعودَ على المنفقين، والثاني: أن يكونَ عاماً فلا يَحْصُصُ المنفقين، بل يعودُ على الناسِ أجمعين، ليندرجَ فيهم المنفقون اندراجاً أولياً.

آ. (٢٦٦) قوله تعالى: ﴿مِن نَّخِيلٍ﴾: في محلِّ رفعٍ صفةً لجنّة، أي: كائنة من نخيل. و«نخيل» فيه قولان، أحدهما: انه اسمُ جمعٍ. والثاني: أنه جمعُ «نخل» الذي هو اسمُ الجنس، ونحوه: كَلْبٌ وَكَلِيبٌ. قال الراغب^(٢): «سُمِّيَ بذلك لأنه منخولُ الأشجارِ وَصَفِيُّهَا، لأنه أكرمُ ما يَنْبُتُ» ودَكَرَ له منافعٌ وشَبَّهَها من الأدميين. والأعناب: جمعُ عِنَبَةٍ، ويقال: «عِنَابٌ» مثل «سِيرَاءٍ»^(٣) بالمدِّ، فلا ينصرفُ. وحيث جاء في القرآن ذِكْرُ هذين فإنما يَنْصُصُ على النخلِ دونَ ثمرتها وعلى ثمرةِ الكَرْمِ دونَ الكَرْمِ، لأنَّ النخلَ كلُّه منافعٌ، وأعظمُ منافعِ الكَرْمِ ثمرته دونَ باقيه.

[قوله: «تَجْرِي من تحتها» هذه الجملةُ في محلِّها وجهان، أحدهما: أنها في محلِّ رفعٍ صفةً لجنّة^(٤). والثاني: أنها في محلِّ نصب، وفيه أيضاً

(١) البحر ٣١٣/٢؛ الشواذ ١٦.

(٢) لم أظف على هذا القول للراغب في مفرداته، وإنما هو في البحر ٣١٣/٢.

(٣) سيراء: اسم نبت.

(٤) ما بين معقوفين لم يرد في المصوِّرة عن الأصل.

- البقرة -

وجهان فقيل: على الحال من «جَنَّة» لأنها قد وُصِفَتْ. وقيل: على أنها خبرٌ «تكون» نقله مكي (١).

قوله: «له فيها من كل الثمرات» جملة من مبتدأ وخبر، فالخبر قوله: «له» و«من كل الثمرات» هو المبتدأ، وذلك لا يَسْتَقِيم على الظاهر، إذ المبتدأ لا يكون جاراً ومجروراً فلا بد من تأويله. واختلف في ذلك، فقيل: المبتدأ في الحقيقة محذوف، وهذا الجار والمجرور صفة قائمة مقامه، تقديره: «له فيها رزق من كل الثمرات أوفاكهة من كل الثمرات» فحذف الموصوف وبقيت صفة، ومثله قول النابغة (٢):

١٠٧١ - كأنك من جمال بني أقيش يُقَعِّعُ خلف رجليه بشن

أي: جَمَلٌ من جمال بني أقيش، وقوله تعالى: «وما من إله مقام [معلوم]» (٣) أي: وما من أحد إله مقام. وقيل: «من» زائدة تقديره: له فيها كل الثمرات، وذلك عند الأخفش لأنه لا يَشْتَرِط في زيادتها شيئاً. وأما الكوفيون فيشترطون التنكير، والبصريون يَشْتَرِطونه وعدم الإيجاب، وإذا قلنا بالزيادة فالمراد بقوله: «كل الثمرات» التكثير لا العموم، لأن العموم متعذر. قال أبو البقاء (٤): «ولا يجوز أن تكون «من» زائدة لا على قول سيبويه ولا قول الأخفش، لأن المعنى يصير: له فيها كل الثمرات، وليس الأمر على هذا، إلا أن يُراد به هنا الكثرة لا الاستيعاب فيجوز عند الأخفش، لأنه يُجَوِّزُ زيادة «من» في الواجب.

(١) لم أجد هذا القول لمكي في «المشكل».

(٢) ديوانه ١٩٨؛ الكتاب ٣٧٥/١؛ ابن يعيش ٦١/١؛ اللسان: شنن؛ والخزانة ٣١٢/٢. الشن: القرية البالية.

(٣) الآية ١٦٤ من الصفات.

(٤) الاملاء ١١٣/١.

- البقرة -

قوله: «وأصابه الكِبَرُ» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن الواو للحال، والجملة بعدها في محل نصبٍ عليها، و«قد» مقدرةٌ أي: وقد أصابه، وصاحبُ الحال هو «أحدكم»، والعاملُ فيها «يودُّ» ونظيرُها: «وكنتم أمواتاً فأحياكم»^(١)، وقوله تعالى: «وقعدوا لوأطاعونا»^(٢) أي: وقد كنتم، وقد قعدوا.

والثاني: أن يكونَ قد وَضَعَ الماضي موضعَ المضارع، والتقديرُ «ويصبيه الكِبَرُ» كقوله: «يَقْدُمُ قومَه يومَ القيامة فأوردهم»^(٣) أي: فيوردهم. قال الفراء^(٤): «يجوزُ ذلك في «يودُّ» لأنه يُتَلَقَّى مرةً بـ «أن»، ومرةً بـ «لو» فجازَ أن يُقَدَّرَ أحدهما مكانَ الآخر».

والثالث: أنه حُمِلَ في العطفِ على المعنى، لأنَّ المعنى: أيودُّ أحدكم أن لو كانت فإصابه الكِبَرُ، وهذا الوجه فيه تأويلُ المضارع بالماضي ليصحَّ عطفُ الماضي عليه، عكسُ الوجه الذي قبله، فإنَّ فيه تأويلَ الماضي بالمضارع. واستضعف أبو البقاء^(٥) هذا الوجه بأنه يؤدي إلى تغيير اللفظ مع صحة المعنى. والزمخشري^(٦) نَحَا إلى هذا الوجه أيضاً فإنه قال: «وقيل يقال: وِدَدْتُ لو كان كذا، فَحُمِلَ العطفُ على المعنى، كأنه قيل: أيودُّ أحدكم لو كانت له جنةٌ وأصابه الكِبَرُ».

قال الشيخ^(٧): «وظاهرُ كلامه أن يكونَ «أصابه» معطوفاً على متعلق

(١) الآية ٢٨ من البقرة «كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم».

(٢) الآية ١٦٨ من آل عمران «الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا لوأطاعونا ما قتلوا».

(٣) الآية ٩٨ من هود.

(٤) معاني القرآن ١/١٧٥.

(٥) الاملاء ١/١١٤.

(٦) الكشف ١/٣٩٦.

(٧) البحر ٢/٣١٤.

- البقرة -

«أيود» وهو «أَنْ تُكُونَ» لأنه في معنى «لو كانت»، إذ يقال: أيودٌ أحدكم لو كانت، وهذا ليس بشيء، لأنه يمتنع من حيث المعنى أَنْ يكون معطوفاً على «كانت» التي قبلها «لو» لأنه متعلق الود، وأما «أصابه الكبير» فلا يمكن أن يكون متعلق الود، لأن «أصابه الكبير» لا يودُه أحدٌ ولا يتمناه، لكن يُحمل قولُ الزمخشري على أنه لما كان «أيود» استفهاماً معناه الإنكارُ جعل متعلق الودادة الجمع بين الشيتين، وهما: كونُ جنة له وإصابة الكبير إياه، لأن كل واحد منهما يكون مودوداً على انفرادِهِ، وإنما أنكروا ودادة الجمع بينهما.

قوله: «وله ذرية» هذه الجملة في محل نصب على الحال من الهاء في «وأصابه». وقد تقدّم اشتقاق الذرية^(١). وقرئ^(٢) «ضعاف»، وضعفاء وضعاف منقاسان في ضعيف، نحو: ظريف وظرفاء وظراف، وشريف وشرفاء وشراف.

وقوله: «فأصابها إعصار» هذه الجملة عطفت على صفة الجنة قبلها، قاله أبو البقاء^(٣)، يعني على قوله: «من نخيل» وما بعده.

وأتى في هذه الآيات كلها نحو «فأصابه وابل» - وأصابه الكبير، فأصابها إعصار» لأنه أبلغ وأدل على التأثير بوقوع الفعل على ذلك الشيء، من أنه لم يُذكر بلفظ الإصابة، حتى لو قيل: «وبل» و«كبر» «وأعصرت» لم يكن فيه ما في لفظ الإصابة من المبالغة /

والإعصار: الريحُ الشديدة المرتفعة، وتُسَمَّىها العامة: الزوبعة. وقيل:

(١) انظر إعرابه للآية ١٢٨ من البقرة.

(٢) البحر ٣٢٤/٢ من دون نسبة.

(٣) الإملاء ١١٤/١.

- البقرة -

هي الرِّيحُ السَّمُومُ، سُمِّيتَ بذلكَ لأنها تُلْفُ كما يُلْفُ الثوبُ المعصورُ، حكاة المهدوي. وقيل: لأنها تَعَصِرُ السحابَ، وتُجمَعُ على أعاصير، قال (١):

١٠٧٢- وبينما المرءُ في الأحياءِ مغتبطٌ إذ هو في الرَّمسِ تَعْفُوهُ الأعاصيرُ
والإعصارُ من بين سائرِ أسماءِ الرِّيحِ مذكراً، ولهذا رَجَعَ إليه الضميرُ
مذكراً في قوله: «فيه نارٌ».

و«نار» يجوز فيه الوجهان: أعني الفاعلية والجارُ قبلها صفةٌ لإعصاراً، والابتدائية والجارُ قبلها خبرها، والجملةُ صفةٌ «إعصار»، والأولُ أولى لما تقدّم من أن الوصفَ بالمفردِ أولى، والجارُ أقربُ إليه (٢) من الجملة.

وقوله: «فاحترقت» أي: أحرقتها فاحترقت، فهو مطاوعٌ لأحرق الرباعي، وأما «حرق» من قولهم: «حرق ناب الرجل» إذا اشتدَّ غيظُهُ، فيستعمل لازماً ومتعدياً، قال (٣):

١٠٧٣- أبى الضيمَ والنعمانُ يَحْرِقُ نابَهُ عليه فأفضى والسيوفُ مَعاقِلُهُ
رُوي برفع «نابه» ونصبه. وقوله «كذلك يُبين» إلى آخره قد تقدّم نظيره.

آ. (٢٦٧) قوله تعالى: ﴿أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾: في مفعول «أنفقوا» قولان، أحدهما: أنه المجرورُ بـ«مِنْ»، و«مِنْ» للتبويض أي: أنفقوا بعضَ ما رزقناكم. والثاني: أنه محذوفٌ قامتْ صفته مقامه، أي: شيئاً مما رزقناكم، وتقدّم له نظائر. و«ما» يجوزُ أن تكونَ موصولةً اسميةً. والعائدُ محذوفٌ لاستكمالِ الشرطِ، أي: كَسَبْتُمُوهُ، وأن تكونَ مصدريةً

(١) البيت لعثير بن لبيد أو حريث بن جبلة أو أبي عيينة المهلبى. وهو في أمالي القالي ١٧٧/٢؛ واللسان: دهر؛ ووصف المياني ٣١٨؛ والدرر ١٧٣/١.

(٢) إليه: أي إلى المفرد.

(٣) البيت لزهير، وهو في ديوانه ١٤٣؛ والمحاسب ٥٨/٢؛ والبحر ٣٠٣/٢.

- البقرة -

أي: من طيبات كَسْبِكُمْ، وحينئذ لا بُدَّ من تأويل هذا المصدر باسم المفعول أي: مكسوبيكم، ولهذا كان الوجه الأول أولى.

و «مِمَّا أَخْرَجْنَا» عطفٌ على المجرور بـ «مِنْ» بإعادة الجار، لأحد معنيين: إمَّا التأكيد وإمَّا للدلالة على عاملٍ آخرٍ مقدرٍ، أي: وَأَنْفَقُوا مِمَّا أَخْرَجْنَا. ولا بُدَّ من حَذْفِ مضافٍ، أي: ومن طيباتٍ ما أَخْرَجْنَا. و «لَكُمْ» متعلِّقٌ بـ «أَخْرَجْنَا»، واللَّامُ للتعليل. و «مِنْ الْأَرْضِ» متعلِّقٌ بـ «أَخْرَجْنَا» أيضاً، و «مِنْ» لابتداء الغاية.

قوله: «وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ» الجمهورُ على «تَيَمَّمُوا»، والأصلُ: تَيَمَّمُوا بِنَاءَيْنِ، فَحُذِفَتْ إِحْدَاهُمَا تَخْفِيفًا: إمَّا الأولى وإمَّا الثانية، وقد تقدّم تحريرُ القولِ فيه عند قوله: «تَظَاهَرُونَ»^(١).

وقرأ^(٢) البزي هنا وفي مواضعٍ أُخَرَ بتشديد التاء، على أنه أدغم التاء الأولى في الثانية، وجاز ذلك هنا وفي نظائره؛ لأنَّ الساكنَ الأولَ حرفٌ لينٌ، وهذا بخلاف قراءته «نَارًا تَلْظِي»^(٣) «إِذْ تَلَقَّوْنَهُ»^(٤) فإنه فيه جَمَعٌ بين ساكنين والأولُ حرفٌ صحيحٌ، وفيه كلامٌ لأهل العربية يأتي ذكره إن شاء الله تعالى.

وقرأ^(٥) ابن عباس والزهري «تَيَمَّمُوا» بضم التاء وكسر الميم الأولى وماضيه: يَمِّمٌ، فوزنُ «تَيَمَّمُوا» على هذه القراءة: تَفَعَّلُوا من غيرِ حَذْفٍ، وروى عن عبدالله «تَوَمَّمُوا» من أَمَمْتُ أي قَصَدْتُ.

والتيمُّمُ: القصدُ، يقال: أَمَّ كَرْدًا، وَأَمَّمَ كَأَخْرَى، وَيَمَّمُ، وَيَتَمَّمُ بِالتاء

(١) الآية ٨٥ من البقرة.

(٢) البحر ٣١٧/٢.

(٣) الآية ١٤ من الليل، الساكن الأول نون التنوين، والثاني التاء الأولى المشددة.

(٤) الآية ١٥ من النور، الساكن الأول الذال، والثاني التاء الأولى المشددة.

(٥) البحر ٣١٨/٢؛ القرطبي ٣٢٦/٣.

- البقرة -

والياء معاً، وتَأَمَّمْ بالتاء والهمزة، وكلُّها بمعنى قَصَدَ. وفَرَّقَ الخليلُ - رحمه الله - بينها بفروقي لطيفة فقال: «أَمَّمْتُهُ قَصَدْتُ أَمَامَهُ، وَبِمَمَّمْتُهُ: قَصَدْتُ... (١) وَبِمَمَّمْتُهُ: قَصَدْتُهُ مِنْ أَيِّ جِهَةٍ كَانَ.

والخبيثُ والطيبُ: صفتانِ غالبتانِ لا يُذَكَّرُ موصوفهما: قال: «الخبِيثُونَ لِلخَبِيثَاتِ، وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ» (٢)، «وَيُحْرَمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ» (٣)، قال عليه السلام: «مِنَ الْخَبِيثِ وَالْخَبَائِثِ» (٤).

قوله: «مِنْهُ تُنْفِقُونَ» «مِنْهُ» متعلِّقٌ بتنفقون، وتُنْفِقُونَ فِي مَحَلٍّ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْفَاعِلِ «تَيَمَّمُوا» (٥) أَي: لَا تَقْصِدُوا الْخَبِيثَ مِنْفِقِينَ مِنْهُ، قَالُوا: وَهِيَ حَالٌ مُقَدَّرَةٌ، لِأَنَّ الْإِنْفَاقَ مِنْهُ يَقَعُ بَعْدَ الْقَصْدِ إِلَيْهِ، قَالَهُ أَبُو الْبَقَاءِ (٦) وَغَيْرُهُ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا حَالٌ مِنَ الْخَبِيثِ، لِأَنَّ فِي الْجُمْلَةِ ضَمِيرًا يَعُودُ إِلَيْهِ أَي: لَا تَقْصِدُوا مُنْفِقًا مِنْهُ. وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ مُسْتَأْنَفٌ ابْتِدَاءً إِخْبَارًا بِذَلِكَ، وَتَمَّ الْكَلَامُ عِنْدَ قَوْلِهِ: «وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ» ثُمَّ ابْتَدَأَ خَيْرًا آخَرَ، فَقَالَ: تُنْفِقُونَ مِنْهُ وَأَنْتُمْ لَا تَأْخُذُونَهُ إِلَّا إِذَا أَعْمَضْتُمْ، كَانَ هَذَا عِتَابٌ لِلنَّاسِ وَتَقْرِيعٌ، وَهَذَا يَرُدُّهُ الْمَعْنَى.

قوله: «وَلَسْتُمْ بِأَخْذِيهِ» فِيهَا قَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا مُسْتَأْنَفَةٌ لَا مَحَلَّ لَهَا، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَبُو الْبَقَاءِ (٧). وَالثَّانِي: أَنَّهَا فِي مَحَلٍّ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ، وَيُظْهَرُ

(١) بياض في الأصل بقدر كلمة، والنص موجود في البحر ٣١٥/٢ وليس فيه هذا التكرار، ولعلنا نلاحظ أن قوله بممته تكررت مرتين.

(٢) الآية ٢٦ من النور.

(٣) الآية ١٥٧ من الأعراف.

(٤) «أعوذ بالله من الخبث والخبائث» البخاري: فتح الباري الوضوء ٢٤٢/١؛ مسلم: الحيض ٢٨٣/١؛ أبو داود: الطهارة ٣.

(٥) في صاحب هذه الحال وجه آخر سيورده بعد قليل.

(٦) الإملاء ١١٤/١.

(٧) الإملاء ١١٤/١.

- البقرة -

هذا ظهوراً قوياً عند مَنْ يرى أن الكلامَ قد تَمَّ عند قوله: «ولا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ» وما بعده استثناءً، وقد تقدّم تفسيرُ معناه.

والهاء في «بأخذيته» تعودُ على «الخبِيث» وفيها وفي نحوها من الضمائر المتصلةِ باسمِ الفاعلِ قولان مشهوران، أحدهما: أنها في محلِّ جرٍّ وإن كان محلُّها منصوباً لأنها مفعولٌ في المعنى. والثاني: - وهو رأي الأَخْفَش - أنها في محلِّ نصب، وإنما حُذِفَ التَّنوينُ والنونُ في نحو: «ضاربيك» لِلطَّافَةِ الضمير^(١)، ومذهبُ هشام أنه يجوزُ ثبوتُ التَّنوينِ مع الضمير، فيجيز: «هذا ضاربتُك» بثبوتِ التَّنوينِ، وقد يَسْتَدِلُّ لمذهبه بقوله^(٢):

..... ١٠٧٤ - هُمُ الْفَاعِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَ

وقوله الآخر^(٣):

..... ١٠٧٥ - وَلَمْ يَرْتَفِقُوا وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُونَ

فقد جَمَعَ بين النونِ النائيةِ عن التَّنوينِ وبين الضميرِ. ولهذه الأقوال أدلَّةٌ مذكورةٌ في كتبِ القومِ.

قوله: «إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا» الأَصْلُ: «إِلَّا بَأَنَّ»، فَحُذِفَ حرفُ الجرِّ مع «أَنَّ» فيجيءُ فيها القولان: أهَي في محلِّ جرٍّ أم نصب؟ وهذه الباءُ تتعلَّقُ «تَيَمَّمُوا» «بأخذيته». وأجاز أبو البقاء^(٤) أن تكونَ «أَنَّ» وما في حيزها في محلِّ نصبٍ

(١) ويقول الجمهور: إنها حذفت للإضافة.

(٢) تقدم برقم ٧١١.

(٣) لم أمتد إلى قائله، وعجزه:

جميعاً وأيدي المُعْتَفِينَ رواقه

وهو في الكتاب ٩٦/١؛ والكامل ٣١٧؛ وابن يعيش ١٢٥/٢؛ والخزانة

١٨٨/٢؛ وقال: إنه مصنوع. والمعنون: السائلون.

(٤) الإملاء ١١٤/١.

- البقرة -

على الحال، والعاملُ فيها «أخذيهِ». والمعنى: لَسْتُمْ بِأَخْذِيهِ فِي حَالٍ مِنْ الْأَحْوَالِ إِلَّا فِي حَالِ الْإِغْمَاضِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ سَيُوبِيهِ^(١) لَا يُجِيزُ أَنْ تَقَعَ «أَنَّ» وَمَا فِي حَيْزِهَا مَوْقِعَ الْحَالِ. وَقَالَ الْفَرَاءُ^(٢): «الْمَعْنَى عَلَى الشَّرْطِ وَالْجِزَاءِ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ: إِنْ أَغْمَضْتُمْ أَخَذْتُمْ، وَلَكِنْ لَمَّا وَقَعَتْ «إِلَّا» عَلَى «أَنَّ» فَتَحَهَا، وَمِثْلُهُ: «إِلَّا أَنْ يَخَافَا»^(٣) «إِلَّا أَنْ يَغْفُونَ»^(٤). وَهَذَا قَوْلٌ مُرَدُّودٌ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ النَّحْوِ.

وَالْجَمْهُورُ عَلَى «تُعْمَضُوا» بِضَمِّ التَّاءِ وَكَسْرِ الْمِيمِ مُخَفَّفَةً مِنْ «أَغْمَضَ» وَفِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ حُذِفَ مَفْعُولُهُ، تَقْدِيرُهُ: تُعْمَضُوا أَبْصَارَكُمْ أَوْ بَصَائِرَكُمْ. وَالثَّانِي: فِي مَعْنَى مَا لَا يَتَعَدَّى، وَالْمَعْنَى إِلَّا أَنْ تُعْمَضُوا، مِنْ قَوْلِهِمْ: «أَغْضَى عَنْهُ».

وَقَرَأَ الزَّهْرِيُّ^(٥): «تُعْمَضُوا» بِضَمِّ التَّاءِ وَفَتْحِ الْغَيْنِ وَكَسْرِ الْمِيمِ مُشَدَّدَةً وَمَعْنَاهَا كَالْأُولَى. وَرُوي عَنْهُ أَيْضاً «تَعْمَضُوا» بِفَتْحِ التَّاءِ وَسُكُونِ الْغَيْنِ وَفَتْحِ الْمِيمِ، مُضَارِعٌ «غَمَضَ» بِكَسْرِ الْمِيمِ، وَهِيَ لُغَةٌ فِي «أَغْمَضَ» الرَّبَاعِي، فَيَكُونُ مِمَّا اتَّفَقَ فِيهِ فَعِيلٌ وَأَفْعَلٌ. وَرُوي عَنِ الْيَزِيدِيِّ «تُعْمَضُوا» بِفَتْحِ التَّاءِ وَسُكُونِ الْغَيْنِ وَضَمِّ الْمِيمِ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٦): «وَهُوَ مِنْ غَمَضَ يَغْمُضُ كَطَرَفٌ يَطْرُفُ، أَي: خَفِيَ عَلَيْكُمْ رَأْيُكُمْ فِيهِ».

وَرُوي عَنِ الْحَسَنِ: «تُعْمَضُوا» بِضَمِّ التَّاءِ وَفَتْحِ الْغَيْنِ وَفَتْحِ الْمِيمِ.

(١) الْكِتَابُ ١/١٩٥.

(٢) مَعَانِي الْقُرْآنِ ١/١٧٨.

(٣) الْآيَةُ ٢٢٩ مِنْ الْبَقْرَةِ.

(٤) الْآيَةُ ٢٣٧ مِنْ الْبَقْرَةِ.

(٥) الْبَحْرُ ٢/٣١٨؛ الْقُرْطُبِيُّ ٣/٣٢٧؛ الشَّوَّازُ ١٦.

(٦) الْإِمْلَاءُ ١/١١٤.

- البقرة -

مشددةً على ما لم يُسَمَّ فاعله . وفتادة كذلك إلا أنه خَفَّفَ الميم^(١)، والمعنى :

/ إلا أن تُحْمَلُوا على التغافل عنه والمسامحة فيه . وقال أبو البقاء^(٢) في قراءة [ب/١٠٨]

فتادة : «ويجوز أن يكون من أغمض أي : صودف على تلك الحال كقولك :

أحمدت الرجل أي : وجدته محموداً» وبه قال أبو الفتح^(٣) . وقيل فيها أيضاً :

إن معناها إلا أن تُدْخَلُوا فيه وتُجذَّبوا إليه .

آ . (٢٦٨) قوله تعالى : ﴿الشيطان يعدكم﴾ : مبتدأ وخبر، وقد

[تقدم]^(٤) اشتقاق الشيطان وما فيه^(٥) . ووزن يعدكم : يعلّم بحذف الفاء

وهي الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، وقرأ الجمهور : «الفقر» بفتح الفاء وسكون

القاف، وروى أبو حيو^(٦) عن بعضهم : «الفقر» بضم الفاء وهي لغة، وقرئ

«الفقر» بفتحين . قوله : «منه» فيه وجهان، أحدهما : أن يتعلّق بمحذوف لأنه

نعت لمغفرة . والثاني : أن يكون مفعولاً متعلقاً ببعد أي : يعدكم من تلقاء

نفسه . و «فضلاً» صفة محذوفة أي : فضلاً منه، وهذا على الوجه الأول،

وأما الثاني فلا حذف فيه .

آ . (٢٦٩) قوله تعالى : ﴿ومن يؤت الحكمة﴾ : الجمهور على

«يؤتي»^(٧) «ومن يؤت» بالياء فيهما، وقرأ الربيع^(٨) بن خيشم بالتاء على

(١) ويبدو أن فتادة سکن الغين أيضاً، وضبطت هذه القراءة في شواذ القراءات «يُغمضوا» .

انظر: ص ١٦ .

(٢) الإملاء ١/١١٤ .

(٣) المحتسب ١/١٤٠ .

(٤) سقطت من الأصل، ووردت في نسخة ي .

(٥) انظر: الآية ٣٦ من البقرة .

(٦) البحر ٢/٣١٩، وقال: إنه رواها عن رجل من أهل الرباط، وفي شواذ القراءات ١٧ :

«قراءة عيسى بن عمر» .

(٧) الأصل: «يؤت» وهو سهو .

(٨) الربيع بن خيشم الكوفي التابعي، أخذ ابن مسعود وعرض عليه أبو زرعة . توفي قبل سنة

٩٠ . انظر: طبقات القراء ١/٢٨٣ .

- البقرة -

الخطاب فيهما^(١). وهو خطابٌ للباري على الالتفات^(٢). وقرأ الجمهور: «ومن يُؤْتِ» مبنياً للمفعول، والقائم مقامُ الفاعلِ ضميرُ «مَنْ» الشرطية، وهو المفعولُ الأولُ، و«الحكمة» مفعولٌ ثانٍ. وقرأ يعقوب^(٣): «يُؤْتِ» مبنياً للفاعل، والفاعلُ ضميرُ الله تعالى، و«مَنْ» مفعولٌ مقدّم، و«الحكمة» مفعولٌ ثانٍ كقولك؛ «أَيًّا يُعْطِ زَيْدٌ درهماً أُعْطِه درهماً».

وقال الزمخشري^(٤): بمعنى «وَمَنْ يُؤْتِه الله». قال الشيخ^(٥): «إن أرادَ تفسيرَ المعنى فهو صحيحٌ، وإن أرادَ الإعرابَ فليس كذلك، إذ ليس ثمَّ ضميرٌ نصبٍ محذوفٌ، بل مفعولٌ «يُؤْتِ» مَنْ الشرطيةُ المتقدمةُ. قلت: ويؤيدُ تقديرَ الزمخشري قراءةُ الأعمش^(٦): «وَمَنْ يُؤْتِه الحكمةُ» بإثباتِ هاءِ الضمير، و«مَنْ» في قراءته مبتدأٌ لاشتغالِ الفعلِ بمعموله، وعند مَنْ يجوزُ الاشتغالُ في أسماءِ الشرطِ والاستفهامِ يجوزُ في «مَنْ» النصبُ بإضمارِ فعلٍ، ويقدرُه متأخراً^(٧)، والرفعُ على الابتداءِ، وقد تقدّم تحقيق هذه في غضونِ هذا الإعرابِ.

وقوله: «أوتيتي» جوابُ الشرطِ، والماضي المقترنُ بقَدِ الواقعُ جواباً للشرطِ تارةً يكونُ ماضيَ اللفظِ مستقبلَ المعنى كهذه الآية، فهو الجوابُ

(١) لم أجد ذلك فيما عدت إليه، إنما قالوا إن قراءة الربيع بالناء في «تؤتي» و«تشاء» انظر: شواذ القراءات ١٧؛ البحر ٣٢٠/٢.

(٢) من الغيبة «والله واسع عليم» إلى الخطاب.

(٣) البحر ٣٢٠/٢؛ القرطبي ٣٣١/٣؛ شواذ القراءات ١٧.

(٤) الكشاف ٣٩٦/١.

(٥) البحر ٣٢٠/٢.

(٦) الشواذ ١٧.

(٧) يقدره متأخراً لأنه إذا قدره متقدماً يكون الشرط قد عمل بما قبله وهذا يخالف صدارته، والتقدير: ومن يؤتِ يؤته الحكمة، وفي هذا تكلف، والأسهل أن يكون مبتدأً والجملة بعده خبره.

- البقرة -

حقيقةً، وتارةً يكون ماضي اللفظ والمعنى نحو: «وإن يُكذِّبوك فقد كُذِّبْتُ»^(١) فهذا ليس جواباً، بل الجواب محذوف أي: فَتَسَلَّ فقد كُذِّبْتُ رسلٌ، وسيأتي له مزيدٌ بيانٍ.

والتنكيرُ في «خيراً» قال الزمخشري^(٢): «يفيدُ التعظيمَ كأنه قال: فقد أُوتِيَ أيُّ خيرٍ كثيرٍ». قال الشيخ^(٣): «وتقديرُه هكذا يُؤدي إلى حذفِ الموصوفِ بـ «أي» وإقامةِ الصفةِ مقامه، فإنَّ التقديرَ: فقد أُوتِيَ خيراً أيُّ خيرٍ كثيرٍ، وإلى حذفِ «أيُّ» الواقعةِ صفةً، وإقامةِ المُضافِ إليها مقامها، وإلى وصفِ ما يُضافُ إليه «أي» الواقعةُ صفةً نحو: مرَّرتُ برجلٍ أيُّ رجلٍ كريمٍ، وكلُّ هذا يحتاجُ إثباته إلى دليلٍ، والمحفوظُ عن العربِ أن «أياً» الواقعةُ صفةً تُضافُ إلى ما يُماثلُ الموصوفِ نحو: «دَعَوْتُ امرأً أيُّ امرئٍ»، فأجابني وقد يُحذفُ الموصوفُ بأيِّ كقوله^(٤):

١٠٧٦- إذا حاربَ الحجاجُ أيُّ منافقٍ

تقديرُهُ: منافقاً أيُّ منافقٍ، وهذا نادرٌ، وقد تقدَّم أنَّ تقديرَ الزمخشري كذلك، أعني كونه حذَفَ موصوفَ أي^(٥). وأصل «يَذْكُرُ»: يَتَذَكَّرُ فَادَّغَمَ.

آ. (٢٧٠) قوله تعالى: ﴿وما أنفقتم من نفقة﴾: كقوله:

(١) الآية ٤ من فاطر.

(٢) الكشاف ٣٩٦/١.

(٣) البحر ٣٢١/٢.

(٤) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٥٥١؛ والهمع ٩٣/١؛ والدرر ٧١/١، وعجزه:

عِلاهُ بسيفٍ كلِّها هَزَّ يَقْطَعُ

(٥) يبقى فروق بين تقدير الزمخشري للآية وتقدير الشيخ للبيت، والزمخشري لا يقصد التعدي على الصناعة وإنما يقصد تفسير المعنى البلاغي.

- البقرة -

«مَا نَنْسَخْ»^(١) «وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ»^(٢) وقد تقدّم تحقيق القول فيهما. وتقدّم أيضاً مادة «نذر» في قوله: «أَنْذَرْتَهُمْ»^(٣)، إلا أن النذر له خصوصية: وهو عقد الإنسان ضميره على شيء والتزامه، وفعله: نَذَرَ - بالفتح - يَنْذُرُ وينذِرُ: بالكسر والضم في المضارع، يُقال: نَذَرَ فهو ناذِرٌ، قال عنترة:^(٤)

١٠٧٧- الشاتمي عِرضي ولم أشتمهما والناذرين إذا لم آلفهما دمي

وقوله: «فإن الله يعلمه» جواب الشرط إن كانت «ما» شرطية، أوزائدة في الخبر إن كانت موصولة. ووحد الضمير في «يَعْلَمُهُ» وإن كان قد تقدّم شيثان: النقة والنذر لأن العطف هنا بـ «أو»، وهي لأحد الشيتين، تقول: «إن جاء زيد أو عمرو أكرمته»، ولا يجوز: أكرمتهما، بل يجوز أن تراعي الأول نحو: «زيد أو»^(٥) هند منطلق، أو الثاني نحو: زيد أو هند منطلق، والآية من هذا، ولا يجوز أن يقال: منطلقان. ولهذا تأول النحويون: «إن يكن غنياً أوفقيراً فالله أولى بهما»^(٦) كما سيأتي. ومن مراعاة الأول قوله: «وإذا رأوا تجارة أولها انفضوا إليها»^(٧)، وبهذا الذي قرره لا يحتاج إلى تأويلات ذكرها المفسرون هنا: فروي عن النحاس^(٨) أنه قال: «التقدير: وما أنفقتم من

(١) الآية ١٠٦ من البقرة.

(٢) الآية ١٩٧ من البقرة.

(٣) الآية ٦ من البقرة.

(٤) ديوانه ٢٢٢؛ ومعاني القرآن للضراء ٢٤٠/٣؛ وشرح القصائد للتبريزي ٣٧٧؛ والأشمونى ٢٤٦/٢؛ والعيني ٥٥١/٣؛ وينبغي فتح ميم «لم» ووصل الهمزة بعدها لوزن البيت.

(٥) في الأصل: «أو» وهو سهو، لأن الحديث عن «أو».

(٦) الآية ١٣٥ من النساء.

(٧) الآية ١١ من الجمعة.

(٨) إعراب القرآن ٢٩٠/١.

- البقرة -

نفقة فإن الله يعلمها، أو نذرتُم من نذرٍ فإن الله يعلمهُ، فحذِف، ونظَره بقوله:
«والذين يكتنزون الذهبَ والفضةَ ولا ينفقونها»^(١) وقوله:^(٢)

١٠٧٨- نحنُ بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأيُ مختلفٌ
وقول الآخر:^(٣)

١٠٧٩- رماني بأمرٍ كنت منه ووالدي بريئاً ومن أجل الطويِّ رماني
وهذا لا يُحتاج إليه؛ لأنَّ ذلك إنما هو في الواوِ المقتضية للجمع بين
الشيئين، وأمَّا «أو» المقتضية لأحدِ الشيئين فلا. وقال ابن عطية^(٤): «وَوَحَدَ
الضمير في «يَعْلَمُهُ» وقد ذَكَرَ شيئين من حيث إنه أراد ما ذَكَرَ أو ما نَصَّ»،
ولا حاجة إلى هذا أيضاً لِمَا عَرَفْتُ من حكم «أو».

آ (٢٧١) قوله تعالى: ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾: الفاء جوابُ الشرط، و«نعم»
فعلٌ ماضٍ للمدح نقيضُ بئس، وحكمها في عدمِ التصرفِ والفاعلِ واللغاتِ
حكمُ بئس كما تقدَّم فلا حاجة إلى الإطالة بتكراره.

وقرأ ابن عامر^(٥) وحزمة والكسائي هنا وفي النساء^(٦): «فَنِعْمًا» بفتح
النون وكسرِ العين، وهذه على الأصل، لأنَّ الأصل على «فَعِل» كعَلِمَ وقرأ

(١) الآية ٣٤ من التوبة.

(٢) البيت لمالك بن العجلان من قصيدة أوردها محقق ديوان حسان ٤٥/٢، كما ينسب
لقيس بن الخطيم - ديوانه ١٧٣ - والكتاب ٣٨/١؛ وأمالي الشجري ٩٦/١؛
والأشموني ١٥٢/٣؛ والدرر ١٤٢/٢.

(٣) البيت لعمر بن أحمد، وينسب أيضاً للفرزدق، وهو في الكتاب ٣٨/١؛ واللسان:
حول؛ والهمع ١١٦/١؛ والدرر ٨٥/١؛ وشواهد الكشاف ٥٤٩/٤. والطوي: البئر.

(٤) المحرر ٣٣١/٢.

(٥) السبعة ١٩٠؛ الكشف ٣١٦/١؛ القرطبي ٣٣٤/٣.

(٦) الآية ٥٨.

- البقرة -

ابن كثير وورش وحفص بكسر النون والعين، وإنما كَسُرَ النونِ إِتِّبَاعاً لكسرةِ العينِ وهي لغةٌ هُدَّيْلٌ. قيل: وَتَحْتَمِلُ قِراءَةُ كَسْرِ العينِ أَنْ يَكُونَ أَصْلُ العينِ السَّكُونُ، فَلَمَّا وَقَعَتْ بَعْدَهَا «ما» وَأَدْغَمَ مِيمَ «نَعَم» فِيهَا كُسِرَتْ العينُ لِالتقاءِ الساكنينِ، وهو محتملٌ. وقرأ أبو عمرو وقالون وأبو بكر بكسرِ النونِ وإخفاءِ حركةِ العينِ. ورُوي عنهم الإسكانُ أيضاً، واختاره أبو عبيد، وحكاها لغةٌ للنبي صلى الله عليه وسلم في نحو قوله: «نَعَمًا المَالُ الصَّالِحُ مع الرجلِ الصَّالِحِ»^(١).

والجمهورُ على اختيارِ الاختلاسِ على الإسكانِ، بل بعضهم يَجْعَلُهُ من وَهْمِ الرواةِ عن أبي عمرو، ومِمَّنْ أنكره المبرد والزجاج^(٢) والفارسي^(٣) قالوا: لأنَّ فيه جمعاً بين ساكنين على غيرِ حَدِّهِمَا. قال المبرد: «لا يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يَنْطَوِّقَ بِهِ، وَإِنَّمَا يَرُومُ الْجَمْعَ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ فِيحْرُكٌ وَلَا يَشْعُرُ» وقال الفارسي^(٤): «لعلَّ أبا عمرو أخفى فظنه الراوي سكوناً».

وقد تقدَّم الكلام على «ما» اللاحقة لِنَعَمٍ وبِشْسٍ. و«هي» مبتدأ ضميرٌ عائِدٌ على الصدقاتِ على حَذْفِ مضافٍ، أي: فَنِعْمَ إِبْدَاؤُهَا، وَيَجُوزُ أَنْ لَا يَقْدَرُ مضافٌ، بل يعودُ الضميرُ على «الصدقاتِ» بقيدِ صفةِ الإبداءِ تقديرُهُ: فَنِعْمًا هي أي: الصدقاتُ المُبْدَأَةُ. وجملةُ المدحِ خبرٌ عن «هي»، والرابطُ العمومُ، وهذا أولى الوجوه، وقد تقدَّم تحقيقُها.

والضميرُ في «وإنَّ تخفوها» يعودُ على الصدقاتِ. فقيل: يعودُ عليها لفظاً ومعنى. وقيل: يعودُ على الصدقاتِ لفظاً لا معنىً، لأنَّ المرادُ بالصدقاتِ

(١) رواه ابن حنبل ١٩٧/٤.

(٢) معاني القرآن ٣٥٣/١.

(٣) الحجة (خ) ٣٠٨/٢.

(٤) الحجة (خ) ٣٠٨/٢.

- البقرة -

المبداة الواجبة، وبالمُخْفَاة: المتطَوِّعُ بها، فيكونُ من باب «عندي درهمٌ ونصفه»^(١)، أي: ونصفُ درهمٍ آخَرَ، وكقوله: ^(٢)

١٠٨٠- كأنَّ ثيابَ ركبِهِ بريحٍ خَرِيقٌ وهي ساكنةُ الهُبوبِ
أي: وريحٌ أخرى ساكنةُ الهبوبِ، ولا حاجةُ إلى هذا في الآية.
والفاءُ في قوله: «فهو» جوابُ الشرطِ، والضميرُ يعودُ على المصدرِ
المفهومِ من «تُخْفُوها» أي: فالإخفاءُ، كقوله: «اعدلُوا هو أقربُ»^(٣) و«لكم»
صفةٌ لخيرٍ، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ. و«خيرٌ» يجوزُ أن يكونَ للتفضيلِ، فالمفضَّلُ
عليه محذوفٌ أي: خيرٌ من إبدائها، ويجوزُ أن يُرادَ به الوصفُ بالخيريةِ أي:
خيرٌ لكم من الخيورِ.

وفي قوله: «إنَّ تُبدوا، وإنَّ تُخْفُوها» نوعٌ من البديع وهو الطباق
اللفظي. وفي قوله «وتؤتوها الفقراء» طباقٌ معنوي، لأنه لا يُؤتي الصدقاتِ إلا
الأغنياءُ، فكانه قيل: إنَّ يُبدِ الأغنياءُ الصدقاتِ، وإنَّ يُخفِ الأغنياءُ
الصدقاتِ، ويُؤتوها الفقراءُ، فقابلُ الإبداءِ بالإخفاءِ [لفظاً^(٤)]، والأغنياءُ
بالفقراءِ معنئاً.

قوله: «ويُكفِّرُ» قرأَ الجمهورُ «ويُكفِّرُ» بالواو، والأعمش^(٥) بإسقاطها
والياءِ وجَزَمَ الراءُ. وفيها تخريجان، أحدهما: أنه بدلٌ من موضعِ قوله:
«فهو خيرٌ لكم» لأنه جوابُ الشرطِ كأنَّ التقدير: وإنَّ تخفوها يكنُ خيراً لكم

(١) يعود الضمير على الدرهم لفظاً لا معنى لاضطرارنا إلى ذلك فهل نقصد أن عنده درهماً ونصف هذا الدرهم الذي عنده.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر ٣٢٤/٢. والخريق: من أساء الريح الباردة الشديدة الهبوب.

(٣) الآية ٨ من المائة.

(٤) قوله «لفظاً» سقط من مصورة الأصل.

(٥) البحر ٣٢٥/٢؛ القرطبي ٣٣٥/٣.

- البقرة -

[١/١٠٩] ويكْفَرُ. والثاني: أنه حَذَفَ حرفَ / العطفِ فتكونُ كالقراءة المشهورة، والتقديرُ: «ويكْفَرُ» وهذا ضعيف جداً.

وقرأ ابن كثير^(١) وأبو عمرو وأبو بكر بالنون ورفعِ الراءِ، وقرأ نافع وحزمة والكسائي بالنون وجزمِ الراءِ، وابنُ عامر وحفصُ عن عاصم: بالياء ورفعِ الراءِ، والحسنُ بالياء وجزمِ الراءِ، وزُوي عن الأعمش أيضاً بالياء ونصبِ الراءِ، وابن عباس: «وتُكْفَرُ» بتاءِ التانيثِ وجزمِ الراءِ، وعكرمة كذلك إلا أنه فَتَحَ الفاءَ على ما لم يَسْمَ فاعلهُ، وابنُ هرمز بالتاءِ ورفعِ الراءِ، وشهر ابن حوشب - ورُويت عن عكرمة أيضاً - بالتاءِ ونصبِ الراءِ، وعن الأعمش أيضاً بالنونِ ونصبِ الراءِ، وعن الأعمش أيضاً بالنونِ ونصبِ الراءِ، فهذه إحدى عشرة قراءةً، والمشهورُ منها ثلاثُ.

فَمَنْ قرأ بالياء ففيه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه أَضْمَرَ في الفعلِ ضميرَ اللّهِ تعالى، لأنه هو المكْفَرُ حقيقةً، وتَعَضَّدَهُ قراءةُ النونِ فإنها متعينةٌ له. والثاني: أنه يعودُ على الصرفِ المدلولِ عليه بقوةِ الكلامِ، أي: ويكْفَرُ صَرَفَ الصدقاتِ. والثالث: أنه يعودُ على الإخفاءِ المفهومِ من قوله: «وإن تُخْفُوها»، ونُسِبَ التكفيرُ للصرفِ والإخفاءِ مجازاً، لأنهما سببٌ للتكفيرِ، وكما يجوزُ إسنادُ الفعلِ إلى فاعلِهِ يجوزُ إسنادُهُ إلى سببِهِ.

وَمَنْ قرأ بالتاءِ ففي الفعلِ ضميرُ الصدقاتِ ونُسِبَ التكفيرُ إليها مجازاً كما تَقَدَّمَ. وَمَنْ بناه للمفعولِ فالفاعلُ هو اللّهِ تعالى أو ما تَقَدَّمَ. وَمَنْ قرأ بالنونِ فهي نونُ المتكلمِ المعظَّمِ نفسه. وَمَنْ جَزَمَ الراءَ فللعطفِ على محلِّ الجملةِ الواقعةِ جواباً للشرطِ، ونظيرُهُ قوله: «مَنْ يُضِلِّلِ اللّهُ فلا هادي له وَيَذَرُهُم» في قراءةٍ مِّنْ جَزَمَ «ويذرهم»^(٢).

(١) السبعة ١٩١؛ القرطبي ٣/٣٣٥.

(٢) الآية ١٨٦ من الأعراف، وهي قراءة حمزة والكسائي؛ السبعة ٢٩٩.

- البقرة -

وَمَنْ رَفَعَ فَعَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَتَكُونُ الْوَاوُ عَاطِفَةً جُمْلَةً كَلَامٍ عَلَى جُمْلَةٍ كَلَامٍ آخَرَ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مُضْمَرٌ، وَذَلِكَ الْمُبْتَدَأُ: إِمَّا ضَمِيرُ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ الْإِخْفَاءُ أَي: وَهُوَ يُكْفِّرُ فَيَمُنُّ قَرَأَ بِالْيَاءِ أَوْ وَنَحْنُ نَكْفُرُ فَيَمُنُّ قَرَأَ بِالنُّونِ أَوْ هِيَ تُكْفِّرُ فَيَمُنُّ قَرَأَ بِتَاءِ التَّانِيثِ. وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى مَحَلٍّ مَا بَعْدَ الْفَاءِ، إِذْ لَوْ وَقَعَ مُضَارِعٌ بَعْدَهَا لَكَانَ مَرْفُوعًا كَقَوْلِهِ: «وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ»^(١) وَنَظِيرُهُ «وَيَذَرُهُمْ فِي طَعْيَانِهِمْ»^(٢) فِي قِرَاءَةِ مَنْ رَفَعَ.

وَمَنْ نَصَبَ فَعَلَى إِضْمَارِ «أَنْ» عَطْفًا عَلَى مُصَدِّرٍ مُتَوَهِّمٍ مَأْخُوذٍ مِنْ قَوْلِهِ: «فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ»، وَالتَّقْدِيرُ: وَإِنْ تُخْفَوُهَا يَكُنْ أَوْ يَوْجَدُ خَيْرٌ وَتُكْفِرُ. وَنَظِيرُهَا قِرَاءَةُ مَنْ نَصَبَ: «فَيَغْفِرُ» بَعْدَ قَوْلِهِ: «يَحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ»^(٣)، إِلَّا أَنَّ تَقْدِيرَ الْمُصَدِّرِ فِي قَوْلِهِ: «يَحَاسِبُكُمْ» أَسْهَلُ مِنْهُ هُنَا، لِأَنَّ ثَمَّةَ فَعْلًا^(٤) مُصْرَحًا بِهِ وَهُوَ «يَحَاسِبُكُمْ»، وَالتَّقْدِيرُ: يَقَعُ مَحَاسِبَةٌ فَيَغْفِرَانُ، بِخِلَافِ هُنَا، إِذْ لَا فَعْلَ مَلْفُوظَ بِهِ، وَإِنَّمَا تَصَيَّدْنَا الْمُصَدِّرَ مِنْ مَجْمُوعِ قَوْلِهِ: «فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ».

وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: ^(٥) «وَمَعْنَاهُ: وَإِنْ تُخْفَوُهَا يَكُنْ خَيْرًا لَكُمْ وَأَنْ يُكْفِّرَ» قَالَ الشَّيْخُ: ^(٦) «وِظَاهِرُ كَلَامِهِ هَذَا أَنَّ تَقْدِيرَهُ «وَأَنْ يُكْفِّرَ» يَكُونُ مَقْدَرًا بِمُصَدِّرٍ وَيَكُونُ مَعْطُوفًا عَلَى «خَيْرًا» الَّذِي هُوَ خَيْرٌ «يَكُنْ» الَّتِي قَدَّرَهَا، كَأَنَّهُ قَالَ: يَكُنْ الْإِخْفَاءُ خَيْرًا لَكُمْ وَتُكْفِرُ، فَيَكُونُ «أَنْ يُكْفِّرَ» فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ، وَالَّذِي تَقَرَّرَ

(١) الآية ٩٥ من المائدة.

(٢) الآية ١٨٦ من الأعراف، وتخريج القراءة ونصها ورد قبل قليل.

(٣) الآية ٢٨٤ من البقرة، وهي قراءة ابن عباس والأعرج. القرطبي ٤٢٤/٣.

(٤) الأصل: «فعل» وهو سهو.

(٥) الكشاف ٣٩٧/١.

(٦) البحر ٣٢٥/٢.

- البقرة -

عند البصريين أن هذا المصدر المنسب من «أن» المضمرة مع الفعل المنصوب بها هو مرفوع معطوف على مصدر متوهم مرفوع، تقدّره من المعنى. فإذا قلت: «ما تأتينا فتحدثنا» فالتقدير: ما يكون منك إتيان فحديث، وكذلك: «إن تجيء وتُحسِن إليّ أحسِن إليك» التقدير: إن يكن منك مجيء وإحسان أحسن إليك، فعلى هذا يكون التقدير: وإن تُخفوها وتؤتوها الفقراء فيكون زيادة خير للإخفاء على خير الإبداء وتكفير. انتهى ولم أدر ما حمل الشيخ على العدول عن تقدير أبي القاسم إلى تقديره وتطويل الكلام في ذلك مع ظهور ما بين التقديرين؟^(١).

وقال المهدي: «هو مُشَبَّه بالنصب في جواب الاستفهام، إذ الجزاء يَجِبُ به الشيء لوجوب غيره كالاستفهام». وقال ابن عطية^(٢): «الجزم في الرأ أفصح هذه القراءات لأنها تُؤذَنُ بدخول التكفير في الجزاء وكونه مشروطاً إن وقع الإخفاء، وأمّا رفع الرأ فليس فيه هذا المعنى» قال الشيخ: (٣) «ونقول إن الرفع أبلغ وأعم، لأن الجزم يكون على أنه معطوف على جواب الشرط الثاني، والرفع يدل على أن التكفير مترتب من جهة المعنى على بذل الصدقات أهديت أو أخفيت، لأننا نعلم أن هذا التكفير متعلق بما قبله، ولا يختص التكفير بالإخفاء فقط، والجزم يُخصّصه به، ولا يمكن أن يقال إن الذي يُبدي الصدقات لا يكفر من سيئاته، فقد صار التكفير شاملاً للنوعين من إبداء الصدقات وإخفائها وإن كان الإخفاء خيراً». قوله: «من سيئاتكم» في «من» ثلاثة أقوال، أحدها: أنها للتبعيض،

(١) الذي حمله شدة تمسكه بالصناعة التي وجد النحاة عليها، في حين أن الزمخشري لم يجد ضرورة لذلك ما دام يحقق المعنى الذي أراده.

(٢) المحرر ٢/٣٣٥.

(٣) البحر ٢/٣٢٦.

أي: بعض سيئاتكم، لأن الصدقات لا تكفر جميع السيئات، وعلى هذا فالمفعول في الحقيقة محذوف، أي: شيئاً من سيئاتكم، كذا قدّره أبو البقاء^(١). والثاني: أنها زائدة وهو جارٍ على مذهب الأخفش وحكاه ابن عطية^(٢) عن الطبري^(٣) عن جماعة، وجعله خطأ، يعني من حيث المعنى. والثالث: أنها للسببية، أي: من أجل ذنوبكم، وهذا ضعيف. والسيئات جمع سيئة، ووزنها فيعلة وعينها واو، والأصل: سيوة ففعل بها ما فعل بميت^(٤)، وقد تقدّم.

آ. (٢٧٢) قوله تعالى: ﴿ليس عليك هداهم﴾: «هداهم»: اسم ليس وخبرها الجار والمجرور. و«الهدى» مصدر مضاف إلى المفعول، أي: ليس عليك أن تهديهم، ويجوز أن يكون مضافاً لفاعله، أي: ليس عليك أن يهتدوا، يعني: ليس عليك أن تلجئهم إلى الاهتداء.

وفيه طباق معنوي، إذ التقدير: هدى للضالين. وفي قوله: «ولكن الله يهدي» مع قوله «هداهم» جناس مغاير لأن إحدى الكلمتين اسم والأخرى فعل. ومفعول «يشاء» محذوف، أي: هدايته.

وقوله: «فلأنفسكم» خبر لمبتدأ محذوف أي: فهو لأنفسكم. وقوله: «إلا ابتغاء» فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعول من أجله أي: لأجل ابتغاء وجه الله، والشروط هنا موجودة. والثاني: أنه مصدر في محل الحال، أي: إلا مبتغين، وهو في الحالين استثناء مفرغ، والمعنى: وما تَنَفَّقُونَ نفقة معتداً

(١) الإملاء ١/١١٦.

(٢) المحرر ٢/٣٣٥.

(٣) تفسير الطبري ٥/٥٨٦.

(٤) يعني أنه اجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء.

- البقرة -

بِقَبُولِهَا إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ [اللَّهِ]، أَوْ يَكُونُ الْمَخَاطَبُونَ بِهَذَا نَاسًا مَخْصُوصِينَ، وَهُمْ الصَّحَابَةُ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا احْتَجْنَا إِلَى هَذَيْنِ التَّأْوِيلَيْنِ لِأَنَّ كَثِيرًا يَنْفِقُ لَابْتِغَاءِ غَيْرِ وَجْهِ اللَّهِ.

[١٠٩/ب] وقوله: «يُؤْفَى» جوابُ الشرط /، وقد تقدّم أنه يقال: «وَفَى» بالتشديد و«وَفَى» بالتخفيفِ و«أَوْفَى» رباعياً.

وقوله: «وَأَنْتُمْ لَا تَظْلُمُونَ» جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من الضميرِ في «إِلَيْكُمْ»، والعامِلُ فيها «يُؤْفَى»، وهي تشبهُ الحالَ المؤكِّدةَ لِأَنَّ معناها مفهومٌ من قوله: «يُؤْفَى إِلَيْكُمْ» لِأَنَّهُمْ إِذَا وُفُوا حَقُوقَهُمْ لَمْ يُظْلَمُوا. ويجوز أن تكونَ مستأنفةً لا محلَّ لها من الإعراب، أخبرهم فيها أنه لا يقعُ عليهم ظلمٌ فيندرجُ فيه توفيةُ أجورهم بسببِ إنفاقهم في طاعةِ اللَّهِ تعالى اندراجاً أوّلياً.

آ. (٢٧٣) قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ﴾: في تعلقِ هذا الجارِّ خمسةٌ أوجه، أحدها: - وهو الظاهر - أنه متعلِّقٌ بفعلٍ مقدرٍ يدلُّ عليه سياقُ الكلامِ، واختلفت عباراتُ المُعربين فيه، فقال مكي^(١) - ولم يذكرْ غيره - : «أَعْطُوا لِلْفُقَرَاءِ» وفي هذا نظرٌ، لأنه يلزمُ زيادةُ اللامِ في أحدِ مفعولي أعطى، ولا تُزادُ اللامُ إلا لضعفِ العاملِ: «إِذَا بَتَقَدَّمَ معموله كقوله تعالى: «لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ»^(٢)، وإمّا لكونه فرعاً نحو قوله تعالى: «فَعَالٌ لِمَا يَرِيدُ»^(٣) وَيَبْعُدُ أَنْ يُقَالَ: لِمَا أَضْمَرَ الْعَامِلُ ضَعْفَ فَقْوِي بِاللَّامِ، عَلَى أَنْ بَعْضَهُمْ يُجِيزُ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَضْعُفِ الْعَامِلُ، وَجَعَلَ مِنْهُ «رَدِفَ لَكُمْ»^(٤)، وسيأتي بيانهُ في موضعه إن

(١) المشكل ١١٥/١.

(٢) الآية ٤٣ من يوسف.

(٣) الآية ١٠٧ من هود.

(٤) الآية ٧٢ من النمل.

- البقرة -

شاء الله تعالى . وَقَدَّرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ: (١) «اعجبوا للفقراء» وفيه نظر، لأنه لا دلالة من سياق الكلام على العَجَب . وَقَدَّرَهُ الزمخشري: «اعمدوا أو اجعلوا ما تُنفقون» والأحسن من ذلك ما قدره مكي، لكن فيه ما تقدم.

الثاني: أن هذا الجار خبرٌ مبتدأ محذوف، تقديره: الصدقات أو النفقات التي تُنفقونها للفقراء، وهو في المعنى جوابٌ لسؤالٍ مقدر، كأنهم لَمَّا حُثُوا على الصدقاتِ قالوا: فَمَنْ هي؟ فَأَحْثُوا بأنها لهؤلاء، وفيها فائدة بيانٍ مَصْرُفِ الصدقاتِ . وهذا اختيارُ ابنِ الأنباري قال: «كما تقول: عاقل لبيب»، وقد تقدم وصفُ رجل، أي: الموصوفُ عاقلٌ، وتكتبون على الأكياس: «ألفان ومثان»، أي: الذي في الكيس ألفان . وأنشد: (٢)

١٠٨١- تسألني عن زوجها أي فتى حَبَّ جَرُوزٌ وإذا جاع بكى

يريد: هو حَبَّ .

الثالث: أن اللامَ تتعلقُ بقوله: «إِنْ تُبْدُوا الصدقاتِ» (٣) وهو مذهبُ القفال، واستبعدهُ الناسُ لكثرةِ الفواصل .

الرابع: أنه متعلقٌ بقوله: «وما تنفقوا من خيرٍ» وفي هذا نظرٌ من حيث إنه يلزمُ فيه الفصلُ بين فعلِ الشرطِ وبين معمولِهِ بجملةِ الجوابِ، فيصيرُ نظيرَ قولك: «مَنْ يُكْرِمُ أَحْسِنَ إِلَيْهِ زَيْدًا . وقد صرَّحَ بالمنع من ذلك - مُعَلِّلاً بما ذَكَرْتُهُ - الواحديُّ فقال: «ولا يجوزُ أَنْ يَكُونَ العاملُ في هذه اللامِ «تنفقوا»

(١) الاملاء ١١٦/١ .

(٢) البيت للشماخ، وهو في ديوانه ١٠٧، كما ينسب إلى الجليخ بن شميذ، وهو في المحتسب

٦٠/١؛ وإعراب ثلاثين سورة ٩؛ واللسان: حثا . الجروز: الأكل، والحب: اللثيم .

(٣) الآية ٢٧١ من البقرة .

- البقرة -

الأخيراً في الآية المتقدمة، لأنه لا يُفصلُ بين العاملِ والمعمولِ بما ليس منه كما لا يجوزُ: «كانت زيدا الحُمى تأخذُ».

الخامس: أن «للفقراء» بدلٌ من قوله: «فلاأنفيسكم»، وهذا مردودٌ قال الواحدي وغيره: «لأنَّ بدلَ الشيء من غيره لا يكونُ إلا والمعنى مشتملٌ عليه، وليس كذلك ذكُر النفس ههنا، لأنَّ الإنفاقَ من حيث هو عائدٌ عليها، وللفقراء من حيث هو واصلٌ إليهم، وليس من بابِ «ولله على الناس حجٌ البيت من استطاع إليه سبيلاً»^(١) لأنَّ الأمرَ لازمٌ للمستطيع خاصةً» قلت: يعني أنَّ الفقراء ليست هي الأنفس ولا جزءاً منها ولا مشتملةٌ عليها، وكان القائل بذلك توهم أنه من بابِ قوله تعالى: «ولا تقتلوا أنفسكم»^(٢) في أحد التاويلين.

والفقيرُ: قيل: أصله من «فقرته الفاقة» أي: كسرت فقرَ ظهره الداهية. قال الراغب^(٣): «وأصلُ الفقير: هو المكسور الفقار، يقال: «فقرته الفاقة» أي: الداهية تكسر الفقار، و«أفقرك الصيدُ فارمه» أي أمكنك من فقاره. وقيل: هو من الفقرة أي الحفرة، ومنه قيل لكل حفرة يجتمع فيها الماء: فقيرٌ. وفقرت للغسيلِ حفرت له حفرة: غرسته فيها. قال^(٤):

١٠٨٢- ما ليلة الفقير إلا شيطان

قيل: هو اسم بئر. وفقرت الخرز: ثقبته. وقال الهروي: يُقال «فقره»

(١) الآية ٩٧ من آل عمران.

(٢) الآية ٢٩ من النساء.

(٣) المفردات ٣٩٧.

(٤) البيت للخليج بن شميز، وبعده:

يُذعى بها القومُ دعاء الصُّمان

وهو في مفردات الراغب ٣٩٨؛ وجمهرة ابن دريد: رفق.

- البقرة -

إذا أصاب فقار ظهره نحو: رأسه أي: أصاب رأسه، وبطنه: أي أصاب بطنه.
وقال الأصمعي: «الفقر: أن يُحزَّ أنفُ البعير حتى يخلُص الحزُّ إلى العظم،
ثم يُلوى عليه جريراً^(١) يُدُلُّ به الصَّعبُ من الإبل، ومنه قيل: عمِلَ به
الفاقر». والفقرات - بكسر الفاء وفتح القاف - جمع فقرة: الأمور العظام،
ومنه حديث السعي^(٢): «فقراتُ ابنِ آدم ثلاث: يومُ ولدَ ويومَ يموتُ، ويوم
يُبعثُ». والفقر: بضمُّ الفاء وفتح القاف - جمع فقرة وهي الحزُّ وحزْم
الخطم^(٣)، ومنه قول أبي زياد^(٤): «يُفقرُ الصَّعبُ^(٥) ثلاثَ فقرٍ في خطمِهِ»
ومن حديث سعد: «فأشار إلى فقيرٍ^(٦) في أنفه» أي شقَّ وحزَّ / . وقد تقدَّم [١/١١٠]

قوله: «في سبيل» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلَّق بالفعل قبله
فيكون ظرفاً له. والثاني: أن يكون متعلِّقاً بمحذوفٍ على أنه حال من مرفوع
«أحصروا» أي: مستقرين في سبيلِ الله. وقدَّره أبو البقاء^(٨) بمجاهدين في
سبيلِ الله» فهو تفسيرٌ معنَى لا إعراب، لأنَّ الجارَّ لا يتعلَّق إلا بالكونِ المطلق.
قوله: «لا يستطيعون» في هذه الجملة احتمالان، أظهرهما: أنها

(١) الجرير: حبل الزمام.

(٢) النهاية في غريب الحديث منسوباً إلى الشعبي ٤٦٣/٣ وضبط المفرد فقرة، والجمع فقرات.

(٣) الخطم: الأنف.

(٤) أعرابي يذكره أهل اللغة في مجال الاستشهاد بأقواله. انظر: تاريخ العلماء النحويين
للتنوخي ١٠٤.

(٥) أي الصعب من الإبل، وانظر اللسان: فقر.

(٦) ضبطه في اللسان بفتح الفاء وسكون القاف.

(٧) الآية ١٩٦ من البقرة.

(٨) الإملاء ١/١١٦.

- البقرة -

حَالٌ، وفي صاحبها وجهان، أحدهما: أنه «الفقراء» وثانيهما: أنه مرفوعٌ
«أُخْصِرُوا». والاحتمال الثاني: أن تكون مستأنفةً لا محلَّ لها من الإعراب. و
«ضرباً» مفعولٌ به، وهو هنا السفرُ للتجارة، قال^(١):

١٠٨٣- لِحِفْظِ الْمَالِ أَيْسُرُ مِنْ بَقَاهِ وَضُرْبُ فِي الْبِلَادِ بِغَيْرِ زَادٍ

يقال: ضَرَبْتُ فِي الْأَرْضِ ضَرْباً وَمَضْرِباً أَي: سِرْتُ.

قوله: «يَحْسِبُهُم» يجوزُ في هذه الجملة ما جازَ فيما قبلها من الحالية
والاستئناف، وكذلك ما بعدها. وقرأ^(٢) ابن عامر وعاصم وحزمة: «يَحْسَبُ»
- حيث ورد - بفتح السين والباقون بكسرها. فأما القراءة الأولى فجاءت على
القياس، لأنَّ قياسَ فِعِلْ بكسر العين يَفْعَلْ بفتحها لتتخالف الحركتان فيخفَّ
اللفظُ، وهي لغةُ تميم والكسرُ لغةُ الحجاز، وبها قرأ رسولُ الله صلى الله عليه
وسلم، وقد شَدَّتْ أَلْفَاظُ أُخْرُ جَاءَتْ فِي الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ بِكسْرِ الْعَيْنِ مِنْهَا
نَعِمَ يَنْعِمُ، وَيَيْسُ يَيْسُ، وَيَيْسُ يَيْسُ، وَيَيْسُ يَيْسُ، وَيَيْسُ يَيْسُ مِنْ الْيُوسَةِ، وَعَمِدَ
يَعْمِدُ، وقياسُها كُلُّهَا الْفَتْحُ، واللغتان فصيحتان في الاستعمال، والقارئ بلغة
الكسر اثنان من كبار النحاة أبو عمرو - وكفى به - والكسائي، وقارنا الحرمين
نافع وابن كثير. والجاهل هنا: اسمُ جنسٍ لا يُراد به واحدٌ بعينه. و«أغنياء»
هو المفعول الثاني.

قوله: «من التعفُّفِ» في «من» هذه ثلاثة أوجه، أحدها: أنها سببية،
أي: سَبَبٌ حُسْبَانِهِمْ أَغْنِيَاءُ تَعَفُّفُهُمْ فهو مفعولٌ من أجله، وجَرُّه بحرفِ السببِ
هنا واجبٌ لفقْدِ شرطٍ من شروطِ النصبِ وهو اتحادُ الفاعلِ، وذلك أنَّ فاعلَ

(١) لم أقف عليه.

(٢) السبعة ١٩١؛ الكشف ١/٣١٧.

- البقرة -

الحُسبان الجاهل، وفاعل التعفف هم الفقراء، ولو كان هذا المفعول له مستكماً لشروطِ النصبِ لكان الأحسنُ جرّه بالحرف لأنه معرفٌ بال، وقد تقدّم أن جرّ هذا النوع أحسنُ من نصبه، نحو: جئت للإكرام، وقد جاء نصبه، قال^(١):

١٠٨٤- لا أقعدُ الجُبْنَ عن الهيجاءِ ولو توالَتْ زُمَرُ الأعداءِ

والثاني: أنها لا ابتداءً الغاية، والمعنى أن محسبة الجاهل غناهم نشأت من تعففهم لأنه لا يحسب غناهم غنى تعفف، إنما يحسبه غنى مال، فقد نشأت محسبته من تعففهم، وهذا على أن تعففهم تعفف تام. والثالث: أنها لبيان الجنس، وإليه نحا ابن عطية^(٢)، قال: «يكون التعفف داخلاً في المحسبة، أي: إنه لا يظهر لهم سؤال بل هو قليل، فالجاهل بهم مع علمه، بفرهم يحسبهم أغنياء عنه، ف «من» لبيان الجنس على هذا التأويل، قال الشيخ^(٣): «وليس ما قاله من أن «من» هذه في هذا المعنى لبيان الجنس المصطلح عليه، لأن لها اعتباراً عند القائل بهذا المعنى وهو أن تتقدّر «من» بموصول، وما دخلت عليه يُجعل خبر مبتدأ محذوف كقوله: «فاجتنبوا الرجس من الأوثان»^(٤) يصح أن يقال: الذي هو الأوثان، ولو قلت هنا: «يحسبهم الجاهل أغنياء الذي هو التعفف» لم يصح هذا التقدير، وكأنه سمي الجهة التي هم أغنياء بها بيان الجنس أي: بينت بأي جنس وقع غناهم، أي غناهم بالتعفف لا غنى بالمال، فسُمي «من» الداخلة على ما يبين جهة الغنى

(١) تقدم برقم ٢٣٦.

(٢) المحرر ٣٤١/٢.

(٣) البحر ٣٢٩/٢.

(٤) الآية ٣٠ من الحج.

- البقرة -

بيان الجنس، وليس المصطلح عليه كما قَدَّمناه، وهذا المعنى يُؤول إلى أنَّ «مِنْ» سببية، لكنها تتعلق بأغنياء لا ببيحسبهم. انتهى.

وتتعلق «مِنْ» على الوجهين الأولين ببيحسبهم. قال أبو البقاء^(١): «ولا يجوزُ أَنْ تتعلَّقَ بمعنى «أغنياء» لأنَّ المعنى يَصِيرُ إلى ضد المقصود وذلك أنَّ معنى الآية أنَّ حالهم يَخْفَى على الجاهل بهم فيظنُّهم أغنياء، ولو علَّقت «مِنْ» بأغنياء صار المعنى أنَّ الجاهل يظنُّ أنهم أغنياء ولكن بالتعفف، والغني بالتعفف فقيرٌ من المال». انتهى، وما قاله أبو البقاء يحتملُ بحثاً.

وأما على الوجه الثالث - وهو كونها لبيان الجنس - فقد صرَّح الشيخ^(٢) بتعلُّقها بأغنياء، لأن المعنى يعودُ إليه، ولا يجوزُ تعلُّقها في هذا الوجهِ بالحُسابان، وعلى الجملةِ فكونها لبيان الجنسِ قلَّتْ المعنى. والتعففُ: تَفَعَّلَ من العِفَّة، وهي تَرَكُ الشيء، والإِعراضُ عنه مع القدرة على تعاطيه، قال رؤبة^(٣):

١٠٨٥ - فَعَفَّ عن أسرارها بعد الغَسَقِ ولم يدعها بعد فَرَكٍ وعَشَقِ

وقال عنترة^(٤):

١٠٨٦ - يُخْبِرُكَ مَنْ شَهِدَ الوَقِيعَةَ أَنِّي أَغشى الوَعَى وَأَعِفُّ عند المَغْنَمِ

[١١٠/ب] ومنه: «عفيفُ الإزار» كنايةٌ عن حصانته. / وعَرَّفَ التعففَ لأنه سبق منهم مراراً فصار كالمعهود، ومتعلِّقُ التعففِ، محذوفٌ اختصاراً. أي: عن السؤالِ، والأحسنُ ألا يُقدَّرَ.

(١) الإملاء ١/١١٦.

(٢) البحر ٢/٣٢٩.

(٣) ديوانه ١٠٤؛ والبحر ٢/٣١٦. والفرك: البغض.

(٤) من معلقته، وهو في ديوانه ٢٠٩؛ وشرح القصائد للتبريزي ٣٦٢.

- البقرة -

قوله: «تَعْرِفُهُمْ سِيْمَاهُمْ» السِّيمَا - العلامةُ ويجوز مَدُّهَا وإذا مُدَّتْ فالهمزةُ فيها منقلبةٌ عن حرفٍ زائدٍ للإلحاقِ: إمَّا واوٌ، وإمَّا ياءٌ، فهي كعِلْبَاءٍ^(١) ملحقةٌ بِسِرْدَاحٍ^(٢)، فالهمزةُ للإلحاقِ لا للتأنيث وهي منصرفَةٌ لذلك.

و «سيما» مقلوبةٌ قَدِّمَتْ عَيْنُهَا على فائِثا لأنها مشتقةٌ من الوَسْمِ فهي بمعنى السِّمَةِ أي العلامةُ، فلما وَقَعَتْ الواوُ بعد كسرةٍ قُلبت ياءً، فوزنُ سِيْمَا: عِفْلَا، كما يقال اَضْمَحَلَّ، وامضَحَلَّ، [و] «وَحِيْمَةٌ» و «خَامَةٌ»^(٣)، وله جَاهٌ ووجْهٌ، أي: وجَاهَةٌ.

وفي الآية طَبَاقٌ في موضعين، أحدهما: «أُحْصِرُوا» مع قوله: «ضرباً في الأرض»، والثاني قوله «أغنياء» مع قوله «للفقراء» نحو: «أضحك وأبكى» وأمات وأحيا^(٤). ويقال «سِيْمِيَا» بياء بعد الميم، وتُمدُّ كالكيمياء. وأنشد^(٥):

١٠٨٧- غلامٌ رماه اللهُ بالحُسْنِ يافعاً له سِيْمِيَاءٌ لا تَشُقُّ على البَصْرِ
والبياءُ تتعلَّقُ بـ «تَعْرِفُهُمْ» ومعناها السببية، أي: إنَّ سببَ معرفتك إياهم هي سِيْمَاهُمْ.

قوله: «إلحافاً» في نصبه ثلاثة أوجهٍ، أحدها: نصبه على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ أي: يُلْحِفُونَ إلحافاً، والجملةُ المقدرَةُ حالٌ من فاعلٍ «يَسْأَلُونَ». والثاني: أن يكونَ مفعولاً من أجله، أي: لا يَسْأَلُونَ لأجلِ الإلحافِ. والثالث: أن يكونَ مصدرًا في موضعِ الحالِ تقديرُهُ: لا يَسْأَلُونَ مُلْحِفِينَ.

(١) العلباء: عصب عتق البعير.

(٢) السرداح: الناقة الطويلة.

(٣) قال في اللسان «خوم»: أرض خاماة أي: وخيمة.

(٤) نص الآية ٤٣ من النجم «وأنه هو أضحك وأبكى وأنه هو أمات وأحيا».

(٥) البيت لابن عتقاء الفزاري، وهو في أمالي القاضي ٢٣٧/١؛ والطبري ٥٩٥/٥؛ والسمط

٥٤٣؛ ومفردات الراغب ٢٥٦.

- البقرة -

واعلم أن العرب إذا نَفَتِ الحكمَ عن محكومٍ عليه فالأكثرُ في لسانهم نَفْيُ ذلك القيدِ، نحو: «ما رأيتُ رجلاً صالحاً»، الأكثرُ على أنك رأيت رجلاً ولكن ليسَ بصالحٍ، ويجوزُ أنك لم تَرَ رجلاً البتةَ لا صالحاً ولا طالحاً، فقوله: «لا يسألونَ الناسَ إلحافاً» المفهومُ أنهم يسألونَ لكن لا بإلحافٍ، ويجوز أن يكونَ المعنى: أنهم لا يسألون ولا يُلحِفون، والمعنيان منقولان في التفسير. والأرجحُ الأولُ عندهم، ومثله في المعنى: «ما تأتينا فتحدثنا» يجوز أنه يأتيهم ولا يحدثُهم، ويجوزُ أنه لا يأتيهم ولا يحدثُهم، انتهى السبب وهو الإتيانُ فانتفى المُسَبَّبُ وهو الحديثُ.

وقد شَبَّهَ الزجاجُ^(١) - رحمه الله تعالى - معنى هذه الآية الكريمة بمعنى بيت امرئ القيس^(٢) وهو قوله:

١٠٨٨ - على لاجِبٍ لا يُهتدى بمناره إذا سافه العودُ النباطيُّ جَرَجَرا

قال الشيخ^(٣): «تشبيهُ الزجاجِ إنما هو في مُطلقِ انتفاءِ الشيثينِ أي: لا سؤالَ ولا إلحافَ، وكذلك هذا: لا منارَ ولا هدايةَ، لا أنه مثله في خصوصيةِ النفي، إذ كان يلزمُ أن يكونَ المعنى: لا إلحافَ فلا سؤالَ، وليس تركيبُ الآيةِ على هذا المعنى، ولا يَصِحُّ: لا إلحافَ فلا سؤالَ لأنه لا يلزمُ من نفي الخاصِ نفيَ العامِ، كما لَزِمَ من نفيِ المنارِ نفيَ الهدايةِ التي هي من بعضِ لوازمه، وإنما يُؤدِّي معنى النفي على طريقةِ النفي في البيت أن لو كان

(١) معاني القرآن ٣٥٧/١.

(٢) ديوانه ٦٦؛ والخصائص ١٦٥/٣؛ وأمالى الشجري ١٩٢/١؛ واللسان «سوف» وشواهد الكشاف ٣٩٧/٤. واللاحب: الطريق الواضح، وسافه: شمه، والعود: الجمل المسن، وجرجر: صَوْت. وقوله: لا يهتدى بمناره: يريد نفي المنار والاهتداء.

(٣) البحر ٣٣٠/٢.

- البقرة -

التركيب: «لا يُلْحَفُونَ النَّاسَ سُؤَالًا» لأنه يلزم من نفي السؤال نفي الإلحاف، إذ نفي العام يدل على نفي الخاص. فتلخص من هذا كله أن نفي الشيتين: تارة تُدْخِلُ حرفِ النفي على شيءٍ فتنفي جميع عوارضه، وتنبه على بعضها بالذكر لغرض ما، وتارة تُدْخِلُ حرفِ النفي على عارضٍ من عوارضه، والمقصودُ نفيه فتنفي لنفيه عوارضه».

قلت: قد سبقه ابن عطية إلى هذا فقال: «تَشْبِيهُهُ^(١) ليس مثله في خصوصية النفي، لأنَّ انتفاء المنار في البيت يدل على نفي الهداية، وليس انتفاء الإلحاح يدل على انتفاء السؤال.» وأطال ابن عطية في تقرير هذا وجوابه ما تقدم: من أن المراد نفي الشيتين لا بالطريق المذكور في البيت، وكان الشيخ^(٢) قد قال قبل ما حكيتُه عنه آنفًا: «ونظيرُ هذا: ما تأتينا فتحدَّثنا» فعلى الوجه الأول يعني نفي القيد وحده: ما تأتينا مُحدِّثًا، إنما تأتي ولا تحدِّثُ، وعلى الوجه الثاني يعني نفي الحكم بقيد بـ «ما يكون منك إتيانٌ فلا يكون حديثًا»، وكذلك هذا: لا يقع منهم سؤال البتة فلا يقع إلحاحٌ، ونبه على نفي الإلحاح دون غير الإلحاح لقبح هذا الوصف، ولا يرادُ به نفي هذا الوصف وحده ووجود غيره؛ لأنه كان يصيرُ المعنى^(٣) الأول، وإنما يراد بنفي هذا الوصف نفي المتربات على المنفي الأول، لأنه نفي الأول على سبيل العموم فتنفي مترباته، كما أنك إذا نقيت الإتيان فانفتى الحديث انتفى جميع متربات الإتيان من المجالسة والمشاهدة والكينونة في محل واحد، ولكن نبه بذكر مترتب واحد لغرض ما على ذكر سائر المتربات» قلت: وهو تقرير لما تقدم.

(١) أي تشبيه الزجاج الآية ببيت امرئ القيس. وانظر: المحرر ٣٤٢/٢.

(٢) البحر ٣٢٩/٢.

(٣) كذا في الأصل والبحر فتكون «صار» تامة. أو نقدر الخبر: الأول، أو نقدر: إلى الأول.

- البقرة -

وأما الزمخشري^(١) فكانه لم يَرْتَضِ تشبیه الزجاج، فإنه قال: «وقيل: هو نفيٌ للسؤال والإلحاف جميعاً كقوله^(٢)»:

على لاجِبٍ لا يُهْتَدَى بمنارِهِ
يريد نفيَ المنارِ والاهتداءِ به.

وطريقُ أبي إسحاق الزجاج هذه قد قَبِلها الناسُ ونَصَرُوها واستحسنوا تنظيرَها بالبيت كالفارسي وأبي بكر بن الأنباري، قال أبو علي: «لم يُثَبِّتْ في قوله: «لا يسألون الناس إلحافاً» مسألةٌ فيهم، لأن المعنى: ليس منهم مسألةٌ فيكون منهم إلحافٌ، ومثُلُ ذلك قولُ الشاعر^(٣)»:

١٠٨٩- لا يَفْرَعُ الأرنبُ أهوالَها ولا ترى الضبُّ بها يَنْجِحِرُ

أي: ليس فيها أرنبٌ فيفزعُ لهولها ولا ضبٌ فينجحرُ، وليس المعنى أنه ينفي الفزعَ عن الأرنبِ والانجحار عن الضب. وقال أبو بكر: «تأويلُ الآية: لا يسألون البتةَ فيخرجهم السؤالُ في بعض الأوقات إلى الإلحاف؛ فجرى هذا مَجْرَى قولك: / فلان لا يُرجى خيره أي: لا خيرَ عنده البتة فيرجى، وأنشد [١/١١١] قول امرئ القيس^(٤)»:

١٠٩٠- وضمُّ صِلابٌ ما يَيقين من الوجى كأنَّ مكانَ الرَّدْفِ منه على رالٍ

أي: ليس بهن وجى فيشتكين من أجله. وقال الأعشى^(٤):

(١) الكشاف ٣٩٨/١.

(٢) البيت لابن أحرر، وهو في الخصائص ١٦٥/٣؛ وأما الشجري ١٩٢/١؛ وشواهد الكشاف ٤٠٠/٤؛ والخزانة ٢٧٣/٤.

(٣) ديوانه ٣٦؛ وأدب الكاتب ٩٤. ويصف حوافر الفرس، والوجى: أن تشتكي الحوافر من الحفا. والرأل: فرخ النعام.

(٤) ليس في ديوانه وهو في أدب الكاتب ٣٢؛ ومفردات الراغب ٣٩١. والوصب: المرض، والشرسوف: واحد الشراسيف وهي الأضلاع، والصفرة: حية.

- البقرة -

١٠٩١- لَا يَغْمِزُ السَّاقَ مِنْ أَيْنٍ وَلَا وَصْبٍ وَلَا يَعْضُ عَلَى شُرُوفِهِ الصِّفْرُ

معناه: ليس بساقه أين ولا وصب فيغمزها. وقال الفراء^(١) قريباً منه فإنه قال: «نفى الإلحاف عنهم وهو يريد جميع وجوه السؤال كما تقول في الكلام: «قُلْ مَا رَأَيْتُ مِثْلَ هَذَا الرَّجُلِ» ولعلك [لم تر قليلاً ولا كثيراً من أشباهه]^(٢). وجعل أبو بكر الآية عند بعضهم من باب حذف المعطوف، وأن التقدير: لا يسألون للناس إلحافاً ولا غير إلحاف. كقوله تعالى: «تَقِيكُمْ الْحَرَّ»^(٣) أي: والبرد.

والإلحاف والإلحاح واللجاج والإحفاء، كله بمعنى، يقال: ألحف وألح في المسألة: إذا لَحَّ فيها. وفي الحديث: «مَنْ سَأَلَ وَلَهُ أَرْبَعُونَ فَقَدْ أَلْحَفَ»^(٤)، واشتقاقه من اللحاف، لأنه يشتمل الناس بمسألته ويعمهم، كما يشتمل اللحاف من تحته ويغطيه، ومنه قول ابن أحرر يصف ذكر نعام يحضن بيضه بجناحيه ويجعل جناحه لها كاللحاف^(٥):

١٠٩٢- يَظُلُّ يَحْفُهُنَّ بِفَقْفَقِيهِ وَيَلْحَفُهُنَّ هَفْهَافاً نَحِينَا

وقال آخر في المعنى^(٦):

١٠٩٣- ثُمَّ رَاحُوا عَبَقَ الْمِسْكِ بِهِمْ يُلْحَفُونَ الْأَرْضَ هُدَابَ الْأَزْرِ

أي: يلبسونها الأرض كاللباس اللحاف للشيء. وقيل: بل اشتقاق

(١) معاني القرآن ١/١٨١.

(٢) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل.

(٣) الآية ٨١ من النحل.

(٤) رواه النسائي في باب الزكاة بشرح السيوطي ٩٨/٥.

(٥) اللسان: هفف - قفف؛ والبحر ٣١٦/٢؛ والهفهافان: الجناحان؛ وكذلك الفقفاقان.

(٦) البيت لطرفة، وهو في ديوانه ٦٥؛ والأشموني ١٩٠/٢. والهداب: الخيوط التي تبقى في

طرفي الثوب من عرضيه، والأزر: الثياب.

- البقرة -

اللفظة من «لَحْفِ الجبل» وهو المكانُ الحَشِينُ، ومجازه أن السائل لكثرة سؤاله كأنه استعمل الخشونة في مسأله، وقيل: بل هي «من لَحَفَنِي فلان» أي أعطاني فَضْلَ ما عنده، وهو قريبٌ من معنى الأول.

آ. (٢٧٤) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ﴾: مبتدأ، وخبره الجملة من قوله «فلهم أجرهم» ودَخَلَتِ الفاءُ لِمَا تَضَمَّنَه الموصولُ من معنى الشرط. وقال ابنُ عطية^(١): «وإنما يوجَدُ الشُّبُهَة - يعني بين الموصولِ واسمِ الشرط - إذا كان الموصولُ موصولاً بفعل، وإذا لم يَدْخُلْ على الموصولِ عاملٌ يُغَيِّرُ معناه». قال الشيخ^(٢): «فَحَصَرَ الشبهه فيما إذا كان «الذي» موصولاً بفعل، وهذا كلامٌ غيرُ مُحَرَّرٍ، أمَّا قولُه «الذي» فلا يختصُّ ذلك بـ «الذي»، بل كُلُّ موصولٍ غيرِ الألفِ واللامِ حكمُه حكمُ «الذي» بلاخلافٍ، وفي الألفِ واللامِ خلاف، ومذهبُ سيويه^(٣) المنعُ من دخولِ الفاءِ. الثاني: قولُه «موصولاً بفعل» فَأَطْلَقَ الفِعْلَ واقتصرَ عليه، وليس كذلك، بل شرطُ الفعلِ أن يَصْلُحَ لمباشرةِ أداةِ الشرطِ فلو قلت: «الذي سيأتي» - أو لَمَّا يَأْتِينِي - أو ما يَأْتِينِي أو ليس يَأْتِينِي - فله درهمٌ لم يَجُزْ شيءٌ من ذلك، لأنَّ أداةَ الشرطِ لا يَصِحُّ أن تَدْخُلَ على شيءٍ من ذلك، وأمَّا الاقتصارُ على الفعلِ فليس كذلك بل الظرفُ والجارُّ والمجرورُ في الوصلِ كذلك، متى كان شيءٌ منهما صلةً لموصولٍ جازَ دخولُ الفاءِ. وقوله: «وإذا لم يَدْخُلْ على «الذي» عاملٌ يُغَيِّرُ معناه» عبارةٌ غيرُ ملخَّصة^(٤)، لأنَّ العاملَ لا يُغَيِّرُ معنى الموصولِ، إنما يُغَيِّرُ معنى الابتداءِ، بأنَّ يُصَيِّرَه تمنيًا أو تَرْجِيًا أو ظناً نحو: لعل الذي يَأْتِينِي - أو لست الذي يَأْتِينِي، أو ظننت الذي يَأْتِينِي - فله درهمٌ، لا يجوزُ دخولُ الفاءِ لتغْيِيرِ معنى الابتداءِ.

(١) المحرر ٢/٣٤٤.

(٢) البحر ٢/٣٣١.

(٣) سيويه ١/٧٢ - ٧٣.

(٤) البحر: «غير مخلصه»، ولعلها أنسب.

- البقرة -

وكان ينبغي له أيضاً أن يقول: «ويُشترط أن يكون الخبرُ مستحقاً بالصلة كآلية الكريمة، لأنَّ ترتبَ الأجرِ إنما هو على الإنفاق».

قلت: وقولُ الشيخِ أيضاً: «بل كلُّ موصولٍ ليسَ الحكمُ أيضاً مقتصراً على كلِّ موصول، بل كلُّ نكرةٍ موصوفة بما يجوز أن يكون صلةً مجوزةً لدخولِ الفاءِ أو ما أُضيف إلى تلك النكرة أو إلى ذلك الموصول^(١) أو الموصوفِ بالموصول^(٢) حكمه كذلك. وهذه المسألة قد قَدِّمْتُها متفنتاً.

آ. (٢٧٥) والرِّبَا لأمه وأو لقولهم: رَبَا يَرَبُو، فلذلك يُشْنَى بالواو ويكتبُ بالألفِ. وجَوَزَ الكوفيون تشيته بالياء وكذلك كتابته، قالوا لكسر أوله ولذلك أمالوه، وليس هذا مختصاً بمكسور الأول، بل الثلاثي من ذوات الواو المكسورُ الأولِ أو المضمومُ نحو: «ربا» و«علا» حكمه ما ذكرته عنهم، فأما المفتوحُ الأولِ نحو: عصا وقفنا فلم يُخالقوا البصريين، وكتب في القرآن بخط الصحابة بواو بعدها أَلْفٌ. والمادةُ تَدُلُّ على الزيادة والارتفاع ومنه الرِّبْوَةُ. وقال حاتم الطائي يصف رُمحاً^(٣):

١٠٩٤- وأسمرَ حَطِيّاً كان كعوبه

نوى القسبِ قد أَرَبَى ذراعاً على العُشْرِ

وقيل: إنما كُتِبَ بالواو لأنَّ أهلَ الحجازِ تَعَلَّمُوا الخطَّ من أهلِ الحيرة، وأهلُ الحيرة يقولون: «الرَّبُو» بالواو فكتبوها كذلك ونقلها أهلُ الحجاز كذلك خطأ لا لفظاً. وقد قرأ^(٤) العدويُّ: «الرَّبُو» كذلك بواو خالصة بعد فتحة

(١) نحو: «ولد الذي يأتيه فله درهم».

(٢) نحو: «ابنة المرأة التي تأتيها فله درهم».

(٣) ديوانه ٨٠؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٠٥؛ ونوى القسب: نوع من التمر.

(٤) البحر ٢/٣٣٣؛ شواهد القراءات ١٧ ولكنه ضبطها في المطبوعة بضم الباء.

- البقرة -

الباء. فقيل: هذا القارئ أجرى الوصل مُجْرَى الوقف، وذلك أن من العرب مَنْ يَقْلِبُ أَلْفَ الْمُقْصُورِ وَاوَّاءَ فَيَقُولُ: هَذِهِ أَفْعُو، وَهَذَا مِنْ ذَاكَ، إِلَّا أَنَّهُ أَجْرَى الْوَصْلَ مُجْرَى الْوَقْفِ.

وقد حكى أبو زيد ما هو أغرب من ذلك فقال: «قرأ بعضهم بكسر الراء وضم الباء وواو بعدها»، ونسب هذه للغلط؛ وذلك لأن لسان العرب [لا] يبقى واواً بعد ضمة في الأسماء المعربة، بل إذا وُجد ذلك لم يُقَرَّ على حاله، بل تُقَلَّبُ الضمة كسرة والواو ياءً نحو: دَلُّوْ وَأَدَلُّوْ^(١)، وَجَرُّوْ وَأَجَرُّوْ وَأَنْشَدَ أَبُو عَلِيٍّ^(٢):

١٠٩٥ - لَيْتُ هِزْبُؤُ مُدَلُّ عِنْدَ خَيْسَتِهِ بِالرَّقْمَتَيْنِ لَهُ أَجْرٍ وَأَعْرَاسُ

ونهاية ما قيل فيها أن قارئها قلب الألف واواً كقولهم في الوقف: أَفْعُو، ثم أَجْرِي مُجْرَى الْوَقْفِ فِي ذَلِكَ، وَلَمْ يَضْبِطِ الرَّائِي عَنْهُ مَا سَمِعَ فَظَنَّهُ بضمّ الباء لأجل الواو فنقلها كذلك، وليت الناس أخلوا تصانيفهم من مثل هذه القراءات التي لو سمعها العامة لمجوها ومن تعاليلها^(٣)، ولكن صار التارك لها يعدّه بعضهم جاهلاً بالاطلاع عليها.

ويقال: رِبا ورِما، بإبدال بائه ميماً، كما قالوا: كَثَمَ فِي كَثَبٍ^(٤). والألف واللام في «الربا» يجوز أن تكون للعهد، إذ المراد الربا الشرعي، ويجوز أن تكون لتعريف الجنس / [١١١/ب].

(١) أصلها أَذَلُّوْ ففعل بها ما ذكره.

(٢) البيت للملك بن خالد، وهو في ديوان الهذليين ٤/٣؛ الإيضاح العضدي ٢٠.

وابن يعيش ٣٥/٥؛ والخيسة: موضع الأسد؛ والأعراس: ج عرس وهو السبع.

(٣) لعل الأصل: «وسثموا من تعاليلها».

(٤) قال في اللسان «كثب»: «يقال هو يرمي من كثب أي: من قرب وتمكن».

- البقرة -

قوله: «لا يَقُومُونَ» الظاهر أنها خبرُ الموصولِ المتقدِّمِ، وقال بعضهم: إنها حالٌ، وهو سهوٌ، وقد يُتكلَّفُ تصحيحُه بأن يُضمَّرَ الخبرُ كقراءة من قرأ «ونحن عصبَةٌ»^(١)، وقوله^(٢):

١٠٩٦- ... لانا باغياً
في أحد الوجهين.

قوله: «إلا كما يقوم» فيه الوجهان المشهوران وهما: النصبُ على النعتِ لمصدرٍ محذوفٍ أي: لا يقومون إلا قياماً مثلَ قيامِ الذي يتخطَّه الشيطانُ، وهو المشهورُ عند المعربين، أو النصبُ على الحالِ من ضميرِ ذلك المصدرِ المقدَّرِ أي: لا يقومونهُ أي القيامَ إلا مُشبهاً قيامَ الذي يتخطَّه الشيطانُ، وهو رأي سيويه^(٣)، وقد قدِّمْتُ تحقيقهما.

و«ما» الظاهرُ أنها مصدريةٌ أي: كقيامٍ. وجوّزَ بعضهم أن تكون بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ، والتقديرُ: إلا كالقيامِ الذي يقومه الذي يتخطَّه الشيطانُ، وهو بعيد.

و«يتخطَّه» يتفعَّلُه، وهو بمعنى المجردِ أي يخبطُه؛ فهو مثل: تعدَّى الشيءَ وعدَّاه. ومعنى ذلك مأخوذاً من خبطِ البعيرِ بأخفافه: إذا ضرب بها الأرض. ويقال: فلان يخبطُ خبطَ عشواء، قال علقمة^(٤):

١٠٩٧- وفي كلِّ حيٍّ قد خبطتْ بنعمةٍ فحقُّ لشأسٍ من نَدَاكَ ذُنُوبُ

(١) الآية ٨ من يوسف، وهي قراءة علي بن أبي طالب. انظر: البحر ٥/٢٨٣.
(٢) تقدم برقم ٣٩٦؛ وثمة وجه آخر في «باغياً» وهو أن يكون خبر «لا» العاملة عمل ليس، ودخلت على المعرفة شذوذاً.
(٣) الكتاب ١/١١٦.
(٤) ديوانه ٤٨؛ والمفضليات ٣٩٦؛ والكتاب ٢/٤٢٣؛ وشأس: اسم رجل. والذنوب: النصيب وأصله الدلو.

وقال زهير^(١):

١٠٩٨ - رأيت المنايا خَبَطَ عَشْوَاءَ مَنْ تُصِبُ تُمْتَهُ وَمَنْ تُخْطِي ۚ يُعَمَّرُ فِيهِمْ

قوله: «مِنَ الْمَسِّ» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه متعلقٌ بـ«يُخْطِي» يُعَمَّرُ فِيهِمْ من جهة الجنون، فيكون في موضع نصبٍ قاله أبو البقاء^(٢). والثاني: أنه يتعلّق بقوله: «لا يقومون» أي: لا يقومون من المس الذي بهم إلا كما يقوم المصروع. الثالث: أنه يتعلّق بقوله: «يقوم» أي: كما يقوم المصروع من جنونه. ذكر هذين الوجهين الأخيرين الزمخشري^(٣).

قال الشيخ^(٤): «وكان قدّم^(٥) في شرح المسّ أنه الجنون، وهذا الذي ذهب إليه في تعلّق «من المس» بقوله «لا يقومون» ضعيفٌ لوجهين، أحدهما: أنه قد شرح المسّ بالجنون، وكان قد شرح أن قيامهم لا يكون إلا في الآخرة وهناك ليس بهم جنونٌ ولا مسّ، ويتعدّد أن يكتفي بالمسّ الذي هو الجنون عن أكل الربا في الدنيا، فيكون المعنى: لا يقومون يوم القيامة أو من قبورهم من أجل أكل الربا إلا كما يقوم الذي يتخبّطه الشيطان، إذ لو أريد هذا المعنى لكان التصريحُ به أولى من الكناية عنه بلفظ المسّ، إذ التصريحُ به أبلغ في الزجر والردع. والوجه الثاني: أن ما بعد «إلا» لا يتعلّق بما قبلها إلا إن كان في حيز الاستثناء، وهذا ليس في حيز الاستثناء، ولذلك منعوا أن يتعلّق «بالبيّنات والزبر» بقوله: «وما أرسلنا قبلك إلا رجالاً»^(٦) وأن التقدير: وما أرسلنا بالبيّنات والزبر إلا رجالاً».

(١) ديوانه ٢٩ من معلقته.

(٢) الاملاء ١/١١٦.

(٣) الكشف ١/٣٩٩.

(٤) البحر ١/٣٣٤.

(٥) البحر: «قد قدم» وهي أقوى.

(٦) الآية ٤٤ من النحل: «وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً نوحى إليهم، فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون بالبيّنات والزبر».

- البقرة -

قلت: أمّا تضعيفه المعنى فليس بجيدٍ، بل الكناية في لسانهم أبلغُ وهذا ممّا لا يُخْتَلَفُ فيه. وأمّا الوجهُ الثاني فإنه يُغْتَفَرُ في الجارِّ والظرفِ ما لا يُغْتَفَرُ في غيره، وشواهدُه كثيرةٌ.

والمَسُّ عُبْرٌ به عن الجنونِ في لسانهم، قالوا: مَسٌّ فهو مَمْسُوسٌ، مثل: جُنٌّ فهو مَجْنُونٌ، وأنشد أبو بكر^(١):

١٠٩٩- أُعْلَلُ نَفْسِي بِمَا لَا يَكُونُ كَذِي الْمَسِّ جُنٌّ وَلَمْ يُخْنَقِ
وَأَصْلُهُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الشَّيْطَانَ يَمَسُّ الْإِنْسَانَ بِيَدِهِ وَيُرْكَضُهُ بِرِجْلِهِ،
وَيُعَبِّرُ بِالْجَنُونِ عَنِ النَّشَاطِ وَالسَّرْعَةِ وَخَفَةِ الْحَرَكَةِ، لِذَلِكَ قَالَ الْأَعْشَى يَصِفُ
نَاقَتَهُ^(٢):

١١٠٠- وَتُصْبِحُ عَنِ غَبِّ السُّرَى وَكَأَنَّمَا
أَلَمَّ بِهَا مِنْ طَائِفِ الْجَنِّ أَوْلَقُ
وقال آخر^(٣):

١١٠١- بَخِيلٍ عَلَيْهَا جِنَّةٌ عَبْقَرِيَّةٌ
.....

قوله: «ذلك بأنهم» مبتدأ وخبرٌ، أي: ذلك التخبُّطُ، أو ذلك القيامُ بسبب افتراءهم هذا القول. وقيل: «ذلك» خبرٌ مبتدأ مضميرٌ تقديره: قيامهم ذلك. قال الشيخ^(٤): «إلا أن في هذا الوجهِ فصلاً بين المصدرِ ومتعلِّقه الذي

(١) لم أهدد إلى قائله، وهو في البحر ٣٣٤/٢. وأبو بكر هذا هو ابن الأنباري وتقدمت ترجمته.

(٢) ديوانه ٢٢١؛ واللسان: طوف؛ والأولق: الجنون.

(٣) البيت لزهير، وعجزه:

جديرون يوماً أن ينالوا فيستعلوا

وهو في ديوانه ١٠٣؛ والمحتسب ٣٠٦/٢؛ واللسان: عبقر.

(٤) البحر ٣٣٤/٢.

- البقرة -

هو «بأنهم»، على أنه لا يتعدُّ جوازُ ذلك لحذفِ المصدرِ، فلم يَظْهَرْ قُبْحُ
بالفصلِ بالخبرِ».

وقد جَعَلُوا الربا أصلاً والبيعَ فرعاً حتى شَبَّهوه به، قال الزمخشري^(١):
«فإن قلت: هلاً قيل: إنما الربا مثلُ البيع، لأنَّ الكلامَ في الربا لا في البيعِ.
قلت: جيء به على طريقةِ المبالغةِ، وهو أنهم قد بَلَغَ من اعتقادهم في حِلِّ
الربا أنهم جَعَلوه أصلاً وقانوناً في الحِلِّ، حتى شَبَّهوا به البيعِ». قلت: وهو
بابٌ في البلاغةِ مشهورٌ، وهو أعلى رتبِ التشبيهِ، ومنه قوله^(٢):

١١٠٢- ورَمَلِ كأوراكِ العذارى قَطَعْتُهُ

قوله: «وأحلَّ الله البيعَ» الظاهرُ أنه من كلامِ الله تعالى، أخبر بأنَّه
أحلَّ هذا وحَرَّمَ ذلك، وعلى هذا فلا محلَّ لهذه الجملةِ من الإعرابِ. وقال
بعضهم: «هذه الجملةُ من تِمَّةِ قولِ الذين يأكلون الربا، فتكونُ في محلِّ
نصبٍ بالقول عطفاً على المقول» وهو بعيدٌ جداً، نقلته عن قاضي [القضاة
عزالدين في درسه]^(٣).

قوله: «فَمَنْ جَاءَهُ» يُحتملُ أن تكونَ شرطيةً وهو الظاهرُ، وأن تكونَ
موصولةً وعلى كِلا التقديرينِ فهي في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ.

وقوله: «فَلَهُ ما سَلَفَ» هو الخبرُ، فإن كانتَ شرطيةً فالفاءُ واجبةٌ، وإن

(١) الكشاف ١/٣٩٩.

(٢) البيت لذي الرمة، وعجزه:

إذا جَلَلْتَهُ الْمُظْلَمَاتُ الحَنَاسِيسُ

وهو في ديوانه ١١٣١؛ والكامل ٤٩٤؛ والخصائص ١/٣٠٠؛ وأمالى المرتضى

١٤/٤؛ واللسان: جمل. الحنّاس: الليالي المظلمة.

(٣) خرم في الأصل، وعزالدين هذا لعله أحد أساتذته ولم أقف على ترجمة له.

- البقرة -

كَانَتْ مَوْصُولَةً فِيهَا جَائِزَةٌ، وَسَبَبُ زِيَادَتِهَا مَا تَقَدَّمَ مِنْ شَبِّهِ الْمَوْصُولِ لِاسْمِ الشَّرْطِ. وَيَجُوزُ حَالُ كَوْنِهَا شَرْطِيَّةً وَجَهٌ آخَرٌ وَهُوَ أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً بِفِعْلِ مَضْمُرٍ يَفْسُرُهُ مَا بَعْدَهُ، وَتَكُونُ الْمَسْأَلَةَ مِنْ بَابِ الْاِسْتِغَالِ، وَيُقَدَّرُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا لِأَنَّ لَهَا صَدْرَ الْكَلَامِ، وَالتَّقْدِيرُ: فَأَيُّ شَخْصٍ جَاءَتْ الْمَوْعِظَةُ جَاءَتْهُ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِيهَا مَوْصُولَةً لِأَنَّ الصَّلَةَ لَا تُفَسَّرُ عَامِلًا، إِذْ لَا يَصِحُّ تَسْلُطُهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا، وَشَرْطُ التَّفْسِيرِ صِحَّةُ التَّسْلُطِ. وَسَقَطَتِ التَّاءُ مِنَ الْفِعْلِ لِشَيْئَيْنِ: الْفَصْلُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَفَاعِلِهِ بِالْمَفْعُولِ، وَكَوْنُ التَّائِيثِ مُجَازِيًا، وَقَرَأَ الْحَسَنُ (١): «جَاءَتْهُ» عَلَى الْأَصْلِ.

قوله: «مَنْ رَبِّهِ» يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُتَعَلِّقَةً بِجَاءَتْهُ، وَتَكُونُ لِبَتْدَاءِ الْغَايَةِ مُجَازًا، وَأَنْ تَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهَا صِفَةٌ لِمَوْعِظَةٍ، أَي: مَوْعِظَةٌ مِنْ مَوْعِظَاتِ رَبِّهِ، أَي بَعْضُ مَوْعِظِهِ.

وقوله: «فَانْتَهَى» نَسَقَ عَلَى «جَاءَتْهُ» عَطَفَهُ بِفَاءِ التَّعْقِيبِ أَي: لَمْ يَتَرَخَّ أَنْتَهَاؤُهُ عَنْ مَجِيءِ الْمَوْعِظَةِ. /

[١/١١٢]

وقوله: وَمَنْ عَادَ الْكَلَامُ عَلَى «مَنْ» هَذِهِ فِي احْتِمَالِ الشَّرْطِ وَالْمَوْصُولِ كَالْكَلَامِ عَلَى الَّتِي قَبْلَهَا. وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ «فَأَمْرُهُ» يَعُودُ عَلَى «مَا سَلَفَ»، أَي: وَأَمْرٌ مَا سَلَفَ إِلَى اللَّهِ، أَي: فِي الْعَفْوِ عَنْهُ وَإِسْقَاطِ التَّبِعَةِ مِنْهُ. وَقِيلَ: يَعُودُ عَلَى الْمُنْتَهَى الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِانْتَهَى أَي: فَأَمْرُ الْمُنْتَهَى عَنِ الرَّبِّ إِلَى اللَّهِ فِي الْعَفْوِ وَالْعُقُوبَةِ. وَقِيلَ: يَعُودُ عَلَى ذِي الرَّبِّ فِي أَنْ يَتَّبِعَهُ عَلَى الْإِنْتِهَاءِ أَوْ يُعِيدَهُ إِلَى الْمَعْصِيَةِ. وَقِيلَ: يَعُودُ عَلَى الرَّبِّ أَي: فِي عَفْوِ اللَّهِ عَمَّا شَاءَ مِنْهُ أَوْ فِي اسْتِمْرَارِ تَحْرِيمِهِ.

(١) شواذ القراءات ١٧، البحر ٢/٣٣٥.

- البقرة -

آ. (٢٧٦) قوله تعالى: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي﴾: الجمهورُ على التخفيفِ في الفعلين من مَحَقَ وأرْبَى. وقرأ ابن الزبير^(١): ورُويت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم «يُمَحِّقُ وَيُرْبِي» بالتشديدِ فيهما من «مَحَقَ وَرَبَّى» بالتشديدِ فيهما.

وقوله: «سَلَفَ» سَلَفَ بمعنى مَضَى وانقضى، ومنه: سالفُ الدهر، وله سَلَفٌ صالح: آباءٌ متقدمون. ومنه «فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفًا»^(٢) أي: أمةً متقدمةً يعتبر بهم مَنْ بعدهم. ويُجمع السَلَفُ على: أسلافٍ وسُلوف. والسالفَةُ والسُّلاف: المتقدمون في حربٍ أو سفرٍ. والسالفَةُ من الوجه لتقدمها، قال^(٣):

١١٠٣- وَمِيَّةٌ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جَيْدًا وَسَالِفَةٌ وَأَحْسَنُهُ قَدَالًا

وسُلَافَةُ الخمرِ قِيلَ لَهَا ذَلِكَ لِتَقْدُمِهَا عَلَى العَصْرِ. والسُّلْفَةُ مَا يُقَدَّمُ مِنَ الطَّعَامِ لِلضَّيْفِ. يُقَالُ: «سَلَّفُوا ضَيْفَكُمْ وَلَهَّنُوهُ» أي: بادِرُوهُ بِشَيْءٍ مَا. ومنه: السُّلْفُ فِي الدَّيْنِ لِأَنَّهُ تَقَدَّمَ مَالٌ.

وقوله: «عَادَ» أي: رَجَعَ، يُقَالُ: عَادَ يَعُودُ عَوْدًا وَمَعَادًا، وَعَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُا تَكُونُ بِمَعْنَى صَارَ، وَعَلَيْهِ^(٤):

(١) البحر ٣٣٦/٢؛ القرطبي ٣٦٢/٣؛ وعبدالله بن الزبير الصحابي وردت عنه الرواية في حروف القرآن، قتل سنة ٧٣. طبقات القرآن ٤١٩/١.

(٢) الآية ٥٦ من الزخرف.

(٣) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ١٥٢١؛ والكامل ٧٦٨؛ والخصائص ٤١٩/٢؛ وابن يعيش ٩٦/٦؛ وروصف المباني ١٦٨؛ والشذور ٤١٧؛ واللسان: ثقل؛ والهمع ٥٩/١؛ والدرر ٣٤/١. والقذال: مؤخر الرأس فوق القفا.

(٤) البيت لفرعان التميمي، وهو في اللسان: جعد، والأشموني ٢٢٩/١. والجعد والعنطنط: من مراتب الرجال في السن. والغارب: ما بين السنام إلى العنق.

- البقرة -

١١٠٤ - وبالمَحْضِ حَتَّى عَادَ جَعْدًا عَنطَنَظًا إِذَا قَامَ سَاوِي غَارِبِ الْفَحْلِ غَارِبُهُ
وَأَنشَدُوا^(١):

١١٠٥ - تُعَدُّ لَكُمْ جَزْرَ الْجَزُورِ رِمَاخُنَا وَيَرْجِعْنَ بِالْأَسْيَافِ مُنْكَسِرَاتٍ
وَالْمَحْقُ: النِّقْصُ، يُقَالُ: مَحَقْتُهُ فَاثْمَحَقْتُ، وَامْتَحَقْتُ، وَمِنَهُ الْمُحَاقُ فِي
الْقَمْرِ، قَالَ^(٢):

١١٠٦ - يَزْدَادُ حَتَّى إِذَا مَا تَمَّ أَعْقَبُهُ كَرُّ الْجَدِيدَيْنِ نَقْصًا ثُمَّ يَنْمَحِقُ
وَأَنشَدَ ابْنُ السَّكَيْتِ^(٣):

١١٠٧ - وَأَمْصَلْتُ مَالِي كُلَّهُ بِحَيَاتِهِ وَمَا سُنْتُ مِنْ شَيْءٍ فَرَبُّكَ مَا حِقُّهُ
وَيُقَالُ: هَجِيرٌ مَا حِقَّ: إِذَا نَقَصَ كُلُّ شَيْءٍ بِحَرِّهِ.

وقد اشتملت هذه الآية على نوعين من البديع، أحدهما: الطباق في قوله: «يَمْحَقُ وَيُرْبِي» فإنهما ضدان، نحو: «أَضْحَكَ وَأَبْكَى»^(٤)، والثاني: تجنيس التغاير في قوله: «الرُّبَا وَيُرْبِي» إذ أحدهما اسم والآخر فعل.

آ. (٢٧٨) قوله تعالى: ﴿وَذُرُوا﴾: فُتِحَتِ الْعَيْنُ مِنْ «ذُرٌّ» حَمَلًا عَلَى «دَعٌّ» إِذْ هُوَ بِمَعْنَاهُ، وَفُتِحَتْ فِي «دَعٌّ» لِأَنَّهُ أَمْرٌ مِنْ «يَدْعُ» وَفُتِحَتْ مِنْ «يَدْعُ» وَإِنْ كَانَ قِيَاسُهَا الْكُسْرَ لَكُونَ الْفَاءِ وَأَوَّ كَيْعُدُ لَكُونَ لِأَنَّهُ حَرْفٌ حَلَقِيٌّ.

(١) لم أهد إلى قائله وهو في الهمع ١٢/١؛ والدرر ٨٣/١. والشاهد فيه «يرجعن» حيث استعملت بمعنى صار، والرواية المشهورة «ويرجعن بالأكباد» وهي أبلغ.

(٢) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٣٣٢/٢.

(٣) إصلاح المنطق ٢٧٩ ولكن صدره فيه:

لقد أمصلت عفرأ مالي كلهُ

وأمصلت: أفسدت.

(٤) الآية ٤٣ من النجم.

- البقرة -

ووزنُ «ذروا»: علوا لأنَّ المحذوفَ الفاءَ لا يُستعملُ منه ماضٍ إلا في لُغِيَّةٍ، وكذلك «دَعَّ».

وقرأ الحسن^(١): «ما بَقَا» بقلبِ الكسرةِ فتحةً والياءِ الفأ، وهي لغةٌ لطِيءٍ ولغيرِهِم، ومنه قولُ علقمة التميمي^(٢):

١١٠٨ - زَهَا الشوقُ حتى ظَلَّ إنسانُ عَيْنِهِ يَفِيضُ بمغمورٍ من الدَّمعِ مُتَأَقٍ
وقال الآخر^(٣):

١١٠٩ - وما الدُّنيا بياقاةِ علينا وما حَيٌّ على الدنيا بياقٍ
ويَقُولون في الناصيةِ: ناصاةٌ. وقرأ الحسنُ أيضاً: «بَقِيَّ» بتسكينِ الياءِ، قال المبرد: «تسكينُ ياءِ المنقوصِ في النصبِ مِنْ أحسنِ الضرورةِ، هذا مع أنه مُعربٌ فهو في الفعلِ الماضي أحسنٌ» قلت: وإذا كانوا قد حَذَفوها من الماضي صحيحَ الآخرِ فأولى من حرفِ العلةِ، قال^(٤):

١١١٠ - إنما شِعْرِي قَيْدٌ قد خُلِطَ بِجُلْجُلانٍ
وقال جرير في تسكينِ الياءِ^(٥):

١١١١ - هو الخليفةُ فارضوا ما رَضِي لَكُمْ ماضي العزيمةِ ما في حُكْمِهِ جَنْفٌ

(١) القرطبي ٣/٣٧٠؛ البحر ٢/٣٣٧.

(٢) ديوانه ٧٢؛ والبحر ١/٢٤٠، والتأق: الامتلاء، والشاهد: «زها» قال صاحب الصحاح: «زها»: وللعرب أحرف لا يتكلمون بها إلا على سبيل المفعول به وإن كانت بمعنى الفاعل مثل زُهِي الرجل» فيكون الشاعر قد قلب الياء ألفاً.

(٣) لم أهدت إلى قائله وهو في الإنصاف ٧٥.

(٤) تقدم برقم ١٢٧.

(٥) ديوانه ٣٩٠؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٥٦. والجنف: الميل.

وقال آخر^(١):

١١١٢ - لَعَمْرُكَ لَا أَحْسَى التَّصَعُّكَ مَا بَقِيَ عَلَى الْأَرْضِ قَيْسِي يَسُوقُ الْأَبَاعِرَا

قوله: «من الربا» متعلقٌ ببقية كقولهم: «بقيت منه بقية»، والذي يظهر أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من فاعلٍ «بقي»، أي: الذي بقي حالٌ كونه بعضُ الربا، فهي تبعيةٌ.

ونقل ابن عطية^(٢) هنا أن العدوي - وهو أبو السَّمَال - قرأ «من الربو» بتشديد الراء مكسورة، وضمَّ الباءَ بعدها وأو. قلت: قد قدَّمتُ أن أبا السَّمَال إنما قرأ «الربا» في أول الآية بواوٍ بعد فتحة الباء، وأن أبا زيدٍ حكى عن بعضهم أنه ضمَّ الباء، وقدَّمتُ تخريجهما على ضعفه.

وقال ابن جني^(٣): «شدَّ هذا الحرفُ في أمرين، أحدهما: الخروجُ من الكسرِ إلى الضمِّ بناءً لازماً، والآخر: وقوعُ الواوِ بعد الضمةِ في آخرِ الاسم، وهذا شيءٌ لم يأتِ إلا في الفعلِ نحو: / يَغْزُو وَيَدْعُو، وأما «ذو» الطائية [١١٢/ب] بمعنى الذي فشاذةٌ جداً، ومنهم من يُغيِّرُ وأوها إذا فارقَ الرفع، فيقول: «رايتُ ذا قام»، ووجهُ القراءةِ أنه لما فحَمَ الألفَ انتحى بها الواوِ التي الألفُ بدلٌ منها، على حدِّ قولهم: الصلاةُ والزكاةُ، وهي بالجملةِ قراءةٌ شاذةٌ. قلت: غيرهُ يقيّدُ هذه العبارةَ فيقول: «ليس في الأسماءِ المُعَرَّبَةِ وأو قبلها ضمةٌ» حتى يُخرجَ عنه «ذو» بمعنى الذي و«هو» من الضمائر، وابنُ جني لم يذكُر القيدَ استثنى «ذو الطائية» ويردُّ عليه نحو «هو»، ويردُّ على العبارةِ «ذو» بمعنى صاحبٍ فإنها معرفةٌ في آخرها وأو بعد ضمةٍ. وقد أُجيبَ عنه بأنها تتغيَّرُ إلى

(١) لم أمتد إلى قائله وهو في القرطبي ٣/٣٧٠.

(٢) المحرر ٢/٣٥١.

(٣) المحتسب ١/١٤٢.

- البقرة -

الألف والياء فلم يُبَالَ بها، وأيضاً فإنَّ ضمة الدالِ عارضةٌ، إذ أصلها الفتحُ، وإنما ضُمَّت إبتاعاً على ما قرَّرته في إعرابِ الأسماءِ الستة في كتبِ النحو. وقوله^(١): «بناءً لازماً» تحرُّزٌ من وجودِ الخروجِ من كسرٍ إلى ضمٍ بطريقِ العَرَضِ نحو: الجِبْكَ فإنه من التداخل^(٢)، ونحو: «الرَّدءُ» موقوفاً عليه^(٣)، فالخروجُ من كسرٍ إلى ضمٍّ في هاتين الكلمتين ليس بلازمٍ. وقوله: «منهم مَنْ يغيِّرُ واؤها» المشهورُ بناؤها على الواوِ مطلقاً، وقد تُعَرَّب كالتي بمعنى صاحب وأنشدوا: (٤)

١١١٣- فإمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيَتْهُمُ فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدِهِمْ مَا كَفَانِيا
ويروى: «مِنْ ذُو» على الأصلِ.

قوله: «إِنْ كَتَمْتُ» شرطٌ وجوابه محذوفٌ عند الجمهورِ أي: فاتَّقُوا وذرُّوا، ومتقدِّمٌ عند جماعةٍ. وقيل: «إِنْ» هنا بمعنى إذ، وهذا مردودٌ مرغوبٌ عنه. وقيل: يُراد بهذا الشرطِ هنا الاستدامةُ.

آ. (٢٧٩) قوله تعالى: ﴿فَأَذِنُوا﴾: قرأ حمزة^(٥) وأبو بكر عن عاصمٍ: «فَأَذِنُوا» بألفٍ بعد الهمزة، والباقون بدونِ ألفٍ، ساكنِ الهمزة.

(١) أي: قول ابن جني.

(٢) لعله يعني بالتداخل هنا أن «جِبْكَ» لغةٌ غير واردة، فإذا سمعته تكون كسرته غير لازمة لأن المفرد قد تداخل مع الجمع المسموع، فالجبل الذي يشد به على الوسط يقال له: جِبَاك وجمعه جِبْكَ، فإذا قلنا جِبْكَ يكون ثمة تداخل نادر.

(٣) أي أن أصل الوقف عليه بالسكون، أما هنا فقد نقلنا ضمة الهمزة إلى الدال الساكنة فالخروج من كسر إلى ضم عارض إذاً.

(٤) البيت لمنظور بن سحيم الفقعسي، وهو في ابن يعيش ١٣٨/٣؛ والأشموني ١٥٧/١؛ والهمع ٨٤/١؛ والدرر ٥٩/١.

(٥) السبعة ١٩٢؛ الكشف ٣١٨/١؛ القرطبي ٣٧٠/٣.

- البقرة -

فالأولى من آذنه بكذا أي: أعلمه كقوله: «فقل آذنتكم على سواء»^(١) والمعنى: أعلموا غيركم. أمر المخاطبون بترك الربا أن يُعلموا غيرهم ممن هو على حالهم في المقام بالربا بمحاربة الله ورسوله، فالمفعول هنا محذوف، وقد صرح به الشاعر في قوله: (٢)

١١١٤- آذنتنا ببينها أسماء رب ثاو يمل منه الثواء

وفي قوله تعالى: «آذنتكم». وقيل: الهمزة في «فأذنوا» للضرورة لا للتعدية، والمعنى: صيروا عالمين بالحرب، قاله أبو البقاء^(٣)، وفيه بُعد كبير.

وقراءة الباقيين أمر من: أذن يأذن أي علم يعلم أي: فاعلموا يقال: أذن به فهو أذنين، أي: علم به فهو عليم.

ورجح جماعة قراءة حمزة. قال مكي^(٤): «لولا أن الجماعة على القصر لكان الاختيار المد. ووجه ذلك أن آذن بالمد أعم من أذن بالقصر، لأنهم إذا أعلموا غيرهم فقد علموا هم ضرورة، من غير عكس، أو يعلمون هم بأنفسهم ولا يعلم غيرهم». قال: «وبالقصر قرأ علي بن أبي طالب وجماعة».

وعكس أبو حاتم فرجح قراءة القصر، واستبعد قراءة المد. قال: «إذ الأمر فيه بالحرب لغيرهم والمرادهم؛ لأنهم المخاطبون بترك الربا» وهذا الذي قاله غير لازم؛ لأنك إذا كنت على حالة فقلت لك يا فلان: «أعلم فلانا أنه

(١) الآية ١٠٩ من الأنبياء.

(٢) البيت للحارث بن حلزة، وهو في شرح المعلقات للتبريزي ٤٣١؛ والخصائص ٢٤١/١؛ وشواهد الكشاف ٣١٨/٤. والبيّن: الفراء، والثاوي: المقيم.

(٣) الإملاء ١١٧/١.

(٤) الكشاف ٣١٨/١.

- البقرة -

مرتكبٌ قبيحاً» وهو شيءٌ مماثلٌ لما أنت عليه عَلِمْتَ قطعاً أنك مأمورٌ به أيضاً، بل هو أبلغٌ من أمري لك مواجهةً. وكذلك قال ثعلب، قال: «الاختيارُ قراءةُ العامة من الإذن لأنه يُفسَّرُ كونوا على إذْنٍ وَعِلْمٍ، ولأنَّ الكلامَ يَجْرِي به على وجهٍ واحدٍ وهو أدلُّ على المراد، وأقربُ في الأفهام». وقال أبو عبيدة^(١): «يقال: أذِنْتُهُ بالشيءِ فَأَذِنَ به»، أي: عَلِمَ، مثل: أَنْذَرْتُهُ بالشيءِ فَنَذَرَ به، فجعله مطاوعاً لأفْعَلِ.

وقال أبو علي^(٢): «وإذا أمروا بإعلامٍ غيرهم عَلِمُوا هم لا محالةً، ففي إعلامِهِم علمُهُم، وليس في علمِهِم إعلامُهُم غيرهم» فقراءةُ المَدِّ أَرَجَحُ لأنها أبلغُ وأكثَرُ.

وقال الطبري^(٣): «قراءةُ القصرِ أَرَجَحُ لأنها تختصُّ بهم، وإنما أمروا على قراءةِ المَدِّ بإعلامٍ غيرهم».

وقال الزمخشري^(٤): «وَقُرِءَ فَأَذِنُوا: فَأَعْلِمُوا بها غيركم، وهو من الإذن وهو الإسماع، لأنه من طرق العلم. وقرأ الحسنُ: «فَأَيَّقِنُوا» وهو دليلٌ لقراءةِ العامةِ» يعني بالقصرِ، لأنها نصٌّ في العلمِ لا في الإعلامِ.

وقال ابنُ عطية^(٥): «والقراءتان عندي سواءٌ، لأنَّ المخاطبَ محصورٌ، لأنه كلُّ مَنْ لا يَنْدُرُ ما بقي من الربا. فإن قيل: «فَأَذِنُوا» فقد عمَّهم الأمرُ، وإن قيلَ «فَأَذِنُوا» بالمَدِّ فالمعنى: أَعْلِمُوا أنفسكم أو بعضكم بعضاً، وكأنَّ هذه

(١) المجاز ٨٣/١ وصَبَطَ العبارة في المطبوعة: «تقول: آذَنْتُك بحرب فأذِنْتَ به» وليس في

العبارة التمثيل المذكور.

(٢) الحجة (خ) ٣١٣/٢.

(٣) تفسير الطبري ٢٤/٦.

(٤) الكشاف ٤٠١/١.

(٥) المحرر ٣٥٣/٢.

القراءة تقتضي فسحاً لهم في الارتياح والتثبت أي: فأعلموا نفوسكم هذا، ثم انظروا في الأرجح لكم: ترك الربا أو الحرب.

قوله: «بحرب» الباء في قراءة القصر قال الشيخ^(١): «للإصاق، تقول أذن بكذا أي: علم كذا، ولذلك قال ابن عباس وغيره: المعنى: فاستيقنوا بحرب من الله» قلت: قد قرئت أن فعل العلم وإن كان في الأصل / متعدياً [١/١١٣] بنفسه فإنما يُعدى بالباء لما تضمن من معنى الإحاطة فكذلك هذا، ويظهر من كلام ابن عطية^(٢) أن هذه الباء ظرفية فإنه قال: «هي عندي من الإذن، وإذا أذن المرء في شيء فقد قرره وبنى مع نفسه عليه، فكانه قيل لهم: قرروا الحرب بينكم وبين الله ورسوله» فقوله: «وإذا أذن المرء في شيء» يقتضي تقديره: «فأذنوا في حرب، ولا يتأتى هذا إلا على قراءة القصر، وأما الباء مع قراءة المد فهي معدية للإعلام بالطريق الذي قدرته.

قوله: «من الله» متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ للنكرة قبله. و«من» فيها وجهان، أظهرهما: أنها لا ابتداءً الغاية مجازاً، وفيه تهويلٌ وتعظيمٌ للحرب حيث هو واردٌ من جهة الله تعالى. والثاني: أنها تبغضية أي: من حروب الله فهو على حذفٍ مضاف. قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: هلاً قيل بحرب الله ورسوله قلت: هذا أبلغ؛ لأن المعنى فأذنوا بنوع من الحرب عظيم من عند الله ورسوله. انتهى. وإنما كان أبلغ لأنه لو أضيف لاحتمل إضافة المصدر إلى فاعله وهو المقصود، واحتمل الإضافة إلى مفعوله، بمعنى أنكم تحاربون الله ورسوله، والمعنى الأول أبلغ، فلذلك ترك ما هو محتمل إلى ما هو نص في المراد.

(١) البحر ٢/٣٣٩.

(٢) المحرر ٢/٣٥٢.

(٣) الكشاف ١/٤٠١.

- البقرة -

قوله: «لا تَظْلِمُونَ» فيها وجهان، أظهرهما: أنها لا محل لها لاستثناؤها، أخبرهم تعالى بذلك أي: لا تَظْلِمُونَ غيركم بأخذكم الزيادة منه، ولا تَظْلِمُونَ انتم أيضاً بضياع رؤوس أموالكم. والثاني: أنها في محل نصب على الحال من الضمير في «لكم» والعامل ما تضمنه الجار من الاستقرار لوقوعه خبراً في رأي الأخصس.

وقرأ الجمهورُ الأولُ مبنياً للفاعلِ والثاني مبنياً للمفعول. وروى^(١) أبان والمفضل عن عاصم بالعكس. ورجح الفارسي^(٢) قراءة العامة بأنها تناسبت قوله: «وإن تُبْتَم» في إسنادِ الفعلين إلى الفاعلِ، فتَظْلِمُونَ مبنياً للفاعل أشكل بما قبله. وقال أبو البقاء^(٣): «يُقرأ بتسمية الفاعل في الأول وترك التسمية في الثاني. ووجهه أن منعه من الظلم أهمُّ فبديء به، ويُقرأ بالعكس، والوجه فيه أنه قدّم ما تطمئنُّ به نفوسهم من نفي الظلم عنهم، ثم منعه من الظلم، ويجوز أن تكون القراءتان بمعنى واحدٍ لأن الواو لا ترتب.

آ. (٢٨٠) قوله تعالى: ﴿وإن كان ذو عسرةٍ﴾: في «كان» هذه وجهان، أحدهما: - وهو الأظهر - أنها تامة بمعنى حَدَثَ ووَجَدَ أي: وإن حَدَثَ ذو عسرةٍ فتكتفي بفاعلها كسائر الأفعال، قيل: وأكثر ما تكون كذلك إذا كان مرفوعها نكرة نحو: «قد كان من مطرٍ». والثاني: أنها الناقصة والخبر محذوف. قال أبو البقاء^(٤): «تقديره: وإن كان ذو عسرةٍ لكم عليه حقٌّ أو نحو ذلك» وهذا مذهب بعض الكوفيين في الآية، وقدّر الخبر: وإن كان من غرمايكم ذو عسرةٍ. وقدّره بعضهم: وإن كان ذو عسرةٍ غريماً.

(١) السبعة ١٩٢؛ البحر ٣٣٩/٢.

(٢) الحجة (خ) ٣١٤/٢.

(٣) الإملاء ١١٧/١.

(٤) الإملاء ١١٧/١.

- البقرة -

قال الشيخ^(١): «وَحَذَفُ خَيْرِ كَان» لا يُجيزه أصحابنا لا اختصاراً ولا اقتصاراً، لعلّة ذكروها في النحو. فإن قيل: أليس أن البصريين لمّا استدلّ عليهم الكوفيون في أنّ «ليس» تكون عاطفةً بقوله^(٢):

١١١٥ - إنما يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ

تأولوها على حَذَفِ الْخَيْرِ. وأنشدوا شاهداً على حَذَفِ الْخَيْرِ قَوْلَهُ^(٣):

١١١٦ - يَبْغِي جَوَارِكِ حِينَ لَيْسَ مُجِيرُ

وإذا ثبتَ هذا ثبتَ في سائرِ البابِ. فالجوابُ أن هذا مختصُّ بليس، لأنها تُشبهُ لا النافية، و«لا» يجوز حذفُ خبرها فكذا ما أشبهها. والعلّة التي أشار إليها الشيخُ هي أنّ الخبرَ تأكّد طلبُهُ من وجهين: أحدهما: كونه خبراً عن مُخْبِرٍ عنه، والثاني: كونه معمولاً للفعلِ قبله، فلمّا تأكّدتْ مطلوبيته امتنعَ حَذْفُهُ.

وتَقَوَّى الكوفيون بقراءة^(٤) عبد الله وأبيّ وعثمان: «وإن كان ذا عُسْرَةٍ» أي: وإن كان الغريمُ ذا عُسْرَةٍ. قال أبو عليّ: «في «كان» اسمها ضميراً

(١) البحر ٢/٣٤٠.

(٢) البيت للبيد وصدرة:

وإذا أقرضتَ قرضاً فاجزه

وهو في ديوانه ١٧؛ واللسان: «قرض»؛ وأوضح المسالك ٣/٣٨؛ والتصريح

١٩١/١.

(٣) البيت لشمر دلّ الليثي أو عبد الله بن أيوب، وهو في المغني ٧٠٠؛ والتصريح ١/٢٠٠؛ والأشموني ١/٢٥٦؛ والعميني ٢/١٠٣؛ والهمع ١/١١٦؛ والدرز ١/٨٥. وصدرة:

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلهْفَةِ مِنْ خَائِفِ

(٤) البحر ٢/٣٤٠؛ والقرطبي ٣/٣٧٣.

- البقرة -

تقديره: هو، أي الغريم، يَدُلُّ على إضماره ما تقدّم من الكلام، لأنّ المُرابي لا بُدَّ له مِمَّنْ يُرابيه.

وقرأ الأعمش: «وإن كان مُعسراً» قال الداني عن أحمد بن موسى^(١):
«إنها في مصحف عبدالله^(٢) كذلك».

ولكنّ الجمهورَ على ترجيحِ قراءةِ العامةِ وتخريجهم القراءةَ المشهورة. قال مكي^(٣): «وإن وقع ذو عسرة، وهو سائغ في كلِّ الناس، ولو نُصِبَتْ «ذا» على خبرٍ «كان» لصار مخصوصاً في ناسٍ بأعيانهم، فلهذه العلةِ أجمَعَ القراءُ المشهورون على رفع «ذو». وقد أوضَحَ الواحدي هذا فقال: «أي: وإن وقع ذو عسرة، والمعنى على هذا يَصِحُّ، وذلك أنه لو نُصِبَ فَعِيلٌ: وإن كان ذا عسرةٍ لكان المعنى: وإن كان المشتري ذا عسرةٍ فنظرةً، فتكون النظرةُ مقصورةً عليه، وليس الأمرُ كذلك، لأن المشتري وغيره إذا كان ذا عسرةٍ فله النظرةُ إلى الميسرة». وقال الشيخ^(٤): «مَنْ نصب «ذا عسرة» أو قرأ «مُعسراً» فَعِيلٌ: يختصُّ بأهلِ الربا، وَمَنْ رفع فهو عامٌ في جميعِ مَنْ عليه دَيْنٌ، قال: «وليس بلازمٌ، لأنّ الآيةَ إنما سيقَّت في أهلِ الربا وفيهم نَزَلَتْ» قلت: وهذا الجوابُ لا يُجِدي، لأنه وإن كان السياقُ كذا فالحكمُ ليس خاصاً بهم. والعسرةُ بمعنى العُسْر.

قوله: «فَنظرةٌ» الفاءُ جوابُ الشرطِ و«نَظرةٌ» خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ، أي: فالأمرُ أوفالواجِبُ، أو مبتدأٌ خبرُهُ محذوفٌ، أي: فعليكم نظرةً، أو فاعلٌ بفعلٍ مضميرٍ، أي: فتَجِبُ نظرةً.

(١) وهو أبو بكر ابن مجاهد وتقدمت ترجمته.

(٢) عبارة البحر والقرطبي: «مصحف أبي».

(٣) المشكل ١١٧/١.

(٤) البحر ٣٤٠/٢.

- البقرة -

وقرأ العامة: «نَظْرَةٌ» بزنة «نَبَقَةٌ»^(١). وقرأ الحسن^(٢) ومجاهد وأبورجاء: «فَنَظْرَةٌ» بتسكين العين، وهي لغة تميمية يقولون: «كَبَدٌ» في «كَبَدٌ» و«كَنَفٌ» في «كَنَفٌ». وقرأ عطاء «فناظرة» على فاعلة، وقد خَرَّجَهَا أبو إسحاق^(٣) على أنها مصدرٌ نحو: «ليس لوقعتها كاذبة»^(٤) «يَعْلَمُ خائنةَ الأعين»^(٥) «أن يُفْعَلَ بها [١١٣/ب] فاقرة»^(٦). وقال الزمخشري^(٧) «فناظرة أي فصاحبُ الحقِ ناظرُهُ أي: منتظره، أو صاحبُ نظرته على طريقةِ النسب، كقولهم: «مكان عاشبٍ وباقل» بمعنى ذو عشبٍ وذو بقلٍ، وعنه: «فناظرة» على الأمرِ بمعنى: فسامحُهُ بالنظرةِ وبأشبهه^(٨) بها» فنقله عنه القراءة الأولى يقتضي أن تكونَ قراءتهُ «ناظرٌ» اسمٌ فاعلٌ مضافاً لضميرِ ذي العُسرةِ بخلافِ القراءةِ التي قَدَّمْتُها عن عطاء، فإنها «ناظرة» بتاء التأنيث، ولذلك خَرَّجَهَا الزجاج على المصدرِ. وقرأ عبدالله: «فناظروه» أمراً للجماعةِ بالنظرة، فهذه ستُ قراءاتٍ مشهورها واحدةٌ.

وهذه الجملةُ لفظها خبرٌ ومعناها الأمرُ، كقوله: «والوالداتُ يُرْضَعْنَ»^(٩) وقد تقدَّم. والنظرةُ من الانتظارِ وهو الصبرُ والإمهالُ.

قوله: «إلى ميسرة» قرأ نافع^(١٠) وحده: «ميسرة» بضم السين، والباقون

(١) النبقة: دقيق حلو يخرج من لب جذع النخلة.

(٢) البحر ٢/٢٤٠؛ والقرطبي ٣/٣٧٣؛ شواذ القراءات ١٧.

(٣) معاني القرآن ١/٣٥٩. وهو الزجاج.

(٤) الآية ٢ من الواقعة.

(٥) الآية ١٩ من غافر.

(٦) الآية ٢٥ من القيامة.

(٧) الكشاف ١/٤٠١.

(٨) الكشاف: «يأسره» والأصل: بدون نقط، وما أثبتناه من ي.

(٩) الآية ٢٣٣ من البقرة.

(١٠) السبعة ١٩٢؛ الكشاف ١/٣١٩.

- البقرة -

بفتحها. والفتح هو المشهورُ إذ مَفْعَلٌ وَمَفْعَلَةٌ بالفتح كثيرٌ، ومَفْعُلٌ بالضم معدومٌ إلا عند الكسائي، وسأورد منه ألفاظاً، وأما مَفْعَلَةٌ فقالوا: قليلٌ جداً وهي لغةُ الحجاز، وقد جاءتُ منها ألفاظٌ نحو: المَسْرُقَةُ والمَقْبِرَةُ والمَشْرُبَةُ، والمَسْرُبَةُ^(١) والمَقْدَرَةُ والمَأْدَبَةُ والمَفْحَرَةُ والمَزْرَعَةُ ومَعْوَلَةٌ ومَكْرَمَةٌ ومَأَلِكَةٌ^(٢).

وقد رَدَّ النحاسُ^(٣) الضمَّ تجرؤاً منه، وقال: «لم تأتِ مَفْعَلَةٌ إلا في حروفٍ معدودةٍ ليس هذه منها، وأيضاً فإنَّ الهاءَ زائدةٌ ولم يأتِ في كلامهم مَفْعُلُ البتة» انتهى. وقال سيبويه^(٤): «ليس في الكلامِ مَفْعُلٌ» قال أبو علي^(٥): «يعني في الأحادِ^(٦)». وقد حَكَى عن سيبويه «مَهْلَكٌ» مثلث اللام. وقال الكسائي: «مَفْعُلٌ» في الأحادِ، وأوردَ منه: مَكْرُمًا في قولِ الشاعر^(٧):
١١١٧- ليومِ رَوْعٍ أو فَعَالٍ مَكْرُمٍ

ومَعُونٌ في قولِ الآخر^(٨) - هو جميل -:

١١١٨- بُشِينُ الزمي «لا» إنَّ لا إنَّ لَزِمْتِه

على كثرةِ الواشينِ أي مَعُونٍ

(١) المسربة: جماعة النحل.

(٢) المألكة: الرسالة.

(٣) إعراب القرآن له ٢٩٦/١.

(٤) الكتاب ٣٢٨/٢.

(٥) الحجة (خ) ٣١٤/٢.

(٦) أي: في المفردات.

(٧) البيت لأبي الأخرز الحماي وقبله:

مروانُ مروانُ نحو اليومِ اليمي

وهو في معاني القرآن للقراء ١٥٢/٢؛ والكتاب ٣٧٩/٢؛ وإصلاح المنطق

٢٢٣؛ والخصائص ٣١٢/٣؛ واللسان: كرم.

(٨) ديوانه ٢٠٨؛ والمحاسب ١٤٤/١؛ وأدب الكاتب ٤٧٦؛ وإصلاح المنطق ٢٤٩؛

واللسان: عون؛ والشاهد في قوله: «معون» أصلها مَعُونٌ وقد أثبتها الكسائي على هذا

الوزن.

ومَأَلَكَا فِي قَوْلِ عَدِيِّ (١):

١١١٩- أَبْلَغَ النِّعْمَانَ عَنِي مَأَلَكَا أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتِظَارِي

وهذا لا يَرِدُ على سيبويه لوجهين، أحدهما: أن هذا جمعٌ لمَكْرَمَةٍ ومَعُونَةٍ ومَأَلَكَةٍ، وإليه ذهب البصريون والكوفيون خلا الكسائي، ونُقِلَ عن الفراء أيضاً. والثاني: أن سيبويه لا يعتدُّ بالقليل فيقول: «لم يَرِدْ كذا» وإن كان قد ورَدَ منه الحرفُ والحرفان، لعدم اعتداده بالنادر القليل.

وإذا تقرَّرَ هذا فقد خَطَأَ النحويون مجاهدًا وعطاءً في قراءتهما (٢): «إلى مَيْسِرِهِ» بإضافة «مَيْسِر» مضموم السينِ إلى ضميرِ الغريم، لأنهم بَنَوْهُ على أنه ليسَ في الأحادِ مَفْعَلٌ، ولا ينبغي أن يكونَ هذا خطأ، لأنه على تقديرِ تسليمِ أَنَّ مَفْعَلًا ليسَ في الأحادِ، فَمَيْسِرٌ هنا ليسَ واحداً، إنما هو جَمْعٌ مَيْسِرَةٍ كما قلتُم أنتم: إن مَكْرُمًا جمع مَكْرَمَةٍ ونحوه، أو يكونُ قد حَذَفَ تاءَ التانيثِ للإضافةِ كقوله: (٣)

١١٢٠- إِنَّ الْخَلِيظَ أَجْدُوا الْبَيْنَ فَانْجَرَدُوا

وَأَخْلَفوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

أي: عِدَّةُ الْأَمْرِ، وَيَدُلُّ على ذلك أنهم نَقَلُوا عنهما أنهما قرآ أيضاً: «إلى مَيْسِرِهِ» بفتح السينِ مضافاً لضميرِ الغريم، وهذه القراءةُ نَصٌّ فيما ذكرتهُ لك من حذفِ تاءِ التانيثِ للإضافةِ لتوافقِ قراءةِ العامةِ: «إلى مَيْسِرَةٍ» بتاءِ التانيثِ.

(١) ديوانه ٩٣ - عدي بن زيد - ؛ والمحتسب ٤٤/١ ؛ وحاشية الشيخ يس ٧٩/٢ ؛

والبحر ٣٤٠/٢ . والمألك: الرسالة .

(٢) البحر ٣٤٠/٢ ؛ القرطبي ٣٧٤/٣ .

(٣) البيت للفضل بن العباس، وهو في الخصائص ١٧١/٣ ؛ والأشموني ٢٣٧/٢ ؛

والتصريح ٣٩٦/٢ ؛ وأوضح المسالك ٣٤٦/٣ ، الخليظ: المخالط، أجدوا: صبروه

جديداً، انجردوا: بعدوا .

- البقرة -

وقد خَرَجَها أبوالبقاء^(١) على وجه آخر، وهو أن يكون الأصل: «ميسوره» فَخُفَّفَ بحذف الواو اكتفاءً بدلالة الضمة عليها، وقد يتأيد ما ذكره على ضَعْفِهِ بقراءة عبدالله، فإنه قرأ: إلى «ميسوره» بإضافة «ميسور» للضمير، وهو مصدرٌ على مَفْعُولٍ كالمَجْلُودِ والمَعْقُولِ، وهذا إنما يتمشى على رأي الأَخْفَشِ، إذ أثبت من المصادرِ زنة مَفْعُولٍ، ولم يثبت سبويه.

قوله: «وَأَنْ تَصَدَّقُوا» قرأ عاصم بتخفيف الصاد^(٢)، والباقون بتثقيها. وأصل القراءتين واحدٌ، إذ الأصل: تَصَدَّقُوا، فَحَذَفَ عاصم إحدى التاءين: إمَّا الأولى وإما الثانية، وتقدّم تحقيق الخلاف فيه، وغيره أدغم التاء في الصاد، وبهذا الأصل قرأ عبدالله^(٣): «تَصَدَّقُوا». وحذف مفعول التصدق للعلم به، أي: بالإنظار. وقيل: برأس المال على الغريم. وإن كنتم تعلمون» جوابه محذوفٌ. و«أَنْ تَصَدَّقُوا» بتأويل مصدرٍ مبتدأ، و«خير لكم» خبره.

آ (٢٨١) قوله تعالى: ﴿تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾: هذه الجملة في محل نصبٍ صفةٍ للظرف. وقرأ أبو عمرو^(٤): «تُرْجَعُونَ» بفتح التاء مبنياً للفاعل، والباقون مبنياً للمفعول. وقرأ الحسن: «يُرْجَعُونَ» بياء الغيبة على الالتفات. قال ابن جني^(٥): «كَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَفَقَ بِالْمُؤْمِنِينَ عَنْ أَنْ يُوَاجِهَهُمْ بِذِكْرِ الرَّجْعَةِ إِذْ هِيَ مِمَّا تَنْفَطِرُ لَهَا الْقُلُوبُ فَقَالَ لَهُمْ: «وَاتَّقُوا» ثُمَّ رَجَعَ فِي ذِكْرِ الرَّجْعَةِ إِلَى الْغَيْبَةِ فَقَالَ: «يُرْجَعُونَ».

(١) الإملاء ١١٧/١.

(٢) السبعة ١٩٣؛ الكشف ٣١٩/١.

(٣) البحر ٣٤١/٢.

(٤) السبعة ١٩٣؛ الكشف ٣١٩/١؛ البحر ٣٤١/٢.

(٥) المحتسب ١٤٥/١.

قوله: «وهم لا يظلمون» جملةٌ حاليةٌ من «كلُّ نفس» وجميع اعتباراً بالمعنى، وأعاد الضمير عليها أولاً مفرداً في «كسبت» اعتباراً باللفظ، وقدم اعتبار اللفظ، لأنه الأصل، ولأن اعتبار المعنى وقَعَ رأس فاصلة فكان تأخيرُهُ أحسن.

قال أبو البقاء^(١): «ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في: «يُرْجَعُونَ» على القراءة بالياء، ويجوز^(٢) أن يكون حالاً منه أيضاً على القراءة بالناء^(٣)، على أنه خروجٌ من الخطاب إلى الغيبة كقوله تعالى: «حتى إذا كُنتم في الفلكِ وجريّن بهم»^(٣)، ولا ضرورة تدعو إلى ما ذكر.

آ. (٢٨٢) قوله تعالى: ﴿إِلَى أَجَلٍ﴾: متعلّق بتدائنتم، ويجوز أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه صفةٌ للدين. و«مُسمى» صفةٌ للدين، فيكون قد قَدِمَ الصفةُ المؤولة على الصريحة وهو ضعيفٌ، فكان الوجه الأول أوجه. و«تدائِن» تفاعلٌ من الدَّيْنِ كتبايع من البيع، يقال: دايئت الرجل أي: عاملته بدين، وسواء كنت معطياً أم آخذاً، قال رؤية^(٤):

١١٢١- دايئت أروى والديون تُقضى فَمَطَلت بعضاً وأدّت بعضاً
ويقال: دنت الرجل: إذا بعته بدين، وأدنته أنا: أخذت منه بدين، ففرّقوا بين فَعَلَ وأفْعَلَ.

قوله: «فاكتبوه» الضمير يعود على «بدين» وإنما ذَكَر قوله «بدين» ليعيد عليه هذا الضمير، وإن كان الدَّيْن مفهوماً / من قوله: «تدائنتم»، أولاً لأنه قد [أ/١١٤]

(١) الإملاء ١/١١٨.

(٢-٢) لم يرد في الإملاء.

(٣) الآية ٢٢ من يونس.

(٤) ديوانه ٧٩؛ الكتاب ٣٠٠/٢؛ الخصائص ٩٦/٢؛ شواهد الكشاف ٤/٤٣٤.

- البقرة -

يُقال: تَدَاينُوا أَي: جازى بعضهم بعضاً فقال: «بَدَيْنِ» لِيُزِيلَ هذا الاشتراك، أو لِيُذِلَّ به على العموم، أَي: أَيِّ دِينٍ كان من قَلِيلٍ وكثيرٍ.

وقوله: «إلى أجلٍ» على سبيلِ التأكيد، إذ لا يكونُ الدَّيْنُ إلا مُؤَجَّلًا، وألفُ «مُسَمًّى» منقلبةٌ عن ياءٍ، تلك الياءُ منقلبةٌ عن واوٍ، لأنه من التسمية، وقد تقدَّم أن المادةَ مِنْ سما يسمو.

قوله: «بالعدلِ» فيه أوجهٌ، أحدها: أن يكونَ الجارُّ متعلقاً بالفعلِ قبله. قال أبو البقاء^(١): «بالعدلِ» متعلقٌ بقوله: فَلْيَكْتُبْ، أَي: ليكتبْ بالحقِّ، فيجوزُ أن يكونَ حالا أَي: ليكتبْ عادِلاً، ويجوزُ أن يكونَ مفعولاً به أَي: بسببِ العدلِ». قوله أولاً: «بالعدلِ» متعلقٌ بقوله فَلْيَكْتُبْ» يريدُ التعلقَ المعنويَّ؛ لأنه قد جَوَزَ فيه بعدَ ذلك أن يكونَ حالاً، وإذا كانَ حالاً تعلقَ بمحذوفٍ لا بنفسِ الفعلِ. وقوله: «ويجوزُ أن يكونَ مفعولاً» يعني فتتعلقُ الباءُ حينئذٍ بنفسِ الفعلِ.

والثاني: أن يتعلَّقَ بـ «كاتبٍ». قال الزمخشري^(٢): «متعلقٌ بكاتبِ صفةً له، أَي: كاتبٌ مأمونٌ على ما يَكْتُبُ» وهو كما تقدَّم في تأويل قول أبي البقاء. وقال ابن عطية^(٣): «والباءُ متعلقةٌ بقوله: «وَلْيَكْتُبْ»، وليستَ متعلقةٌ بقوله «كاتبٍ» لأنه كانَ يَلْزَمُ ألا يكتبَ وثيقةً إلا العدلُ في نفسه، وقد يكتبها الصبيُّ والعبْدُ».

الثالث: أن تكونَ الباءُ زائدةً، تفديرةً: فَلْيَكْتُبْ بينكم كاتبُ العدلِ^(٤).

(١) الاملاء ١/١١٨.

(٢) الكشاف ١/٤٠٢.

(٣) المحرر ٢/٣٦٠.

(٤) لعل هذا أضعف الأقوال لأن لزيادة الباء مواضع نُصِّوا عليها ليس هذا منها.

قوله: «أَنْ يَكْتُبَ» مفعولٌ به أي: لا يَأْبَ الكتابةَ.

و«كما عَلَّمَهُ اللهُ» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بقوله: «أَنْ يَكْتُبَ» على أنه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، أو حالٌ من ضميرِ المصدرِ على رأيِ سيبويه^(١)، والتقدير: أَنْ يَكْتُبَ كتابةً مثلَ ما عَلَّمَهُ اللهُ، أو أَنْ يَكْتُبَهُ أي: الكَتَبَ مثلَ ما عَلَّمَهُ اللهُ. ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بقوله «فَلْيَكْتُبْ» بعده.

قال الشيخ^(١): «والظاهرُ تعلُّقُ الكافِ بقوله: «فَلْيَكْتُبْ» وهو قَلْبٌ لأجلِ الفاءِ، ولأجلِ أنه لو كانَ متعلِّقاً بقوله: «فَلْيَكْتُبْ» لكانَ النظمُ فليكتب كما عَلَّمَهُ اللهُ، ولا يُحتاجُ إلى تقديمِ ما هو متأخِّرٌ في المعنى».

وقال الزمخشري^(٣): - بعد أَنْ ذَكَرَ تعلُّقَهُ بِأَنْ يَكْتُبَ، وبـ «فليكتب» - «فإن قلت: أيُّ فرقٍ بين الوجهين؟ قلت: إنَّ عَلاقَتَهُ بِأَنْ يَكْتُبَ فقد نَهَى عن الامتناعِ مِنَ الكتابةِ المقيِّدةِ، ثم قيل له: فَلْيَكْتُبْ تلكَ الكتابةَ لا يَعدِلُ عنها، وإنَّ عَلاقَتَهُ بقوله: «فليكتب» فقد نَهَى عن الامتناعِ بالكتابةِ^(٤) على سبيلِ الإِطلاقِ، ثم أَمَرَ بِها مقيِّدةً» ويجوزُ أن تكونَ متعلِّقَةً بقوله: لا يَأْبَ، وتكونُ الكافُ حينئذٍ للتعليلِ. قال ابنُ عطية^(٥): «ويُحتملُ أن يكونَ «كما» متعلِّقاً بما في قوله «ولا يَأْبَ» من المعنى أي: كما أنعمَ اللهُ عليه بعلمِ الكتابةِ فلا يَأْبَ هو، وَلْيُفْضِلْ كما أُفْضِلَ عليه». قال الشيخ^(٦): «وهو خلافُ الظاهرِ، وتكونُ الكافُ في هذا القولِ للتعليلِ» قلت: وعلى القولِ بكونها متعلِّقَةً

(١) الكتاب ١/١١٦.

(٢) البحر ٢/٣٤٤.

(٣) الكشاف ١/٤٠٢.

(٤) الكشاف: من الكتابة.

(٥) المحرر ٢/٣٦٠.

(٦) البحر ٢/٣٤٤.

- البقرة -

بقوله: «فَلْيَكْتُبْ» يجوزُ أَنْ تكونَ للتعليلِ أيضاً، أي: فلاجلِ ما عَلَّمَهُ اللّهُ فليكتب.

وقرأ العامةُ: «فَلْيَكْتُبْ» بتسكينِ اللامِ كقولهم: «كَتَف» في كَتَف، إجراءً للمنفصلِ مُجرى المتصلِ. وقد قرأ الحسن^(١) بكسرِها وهو الأصلُ.

قوله: «وَلْيُمْلِلْ» أمرٌ من أَمَلٌ يُمِلُّ، فلَمَّا سَكَنَ الثاني جزماً جَرى فيه لغتان: الفكُّ وهو لغةُ الحجازِ، والإدغامُ وهو لغةُ تميم، وكذا إذا سَكَنَ وقفاً نحو: أمِلُّ عليه وأمِلُّ، وهذا مطَّرِدٌ في كلِّ مضاعفٍ وسيأتي تحقيقُ هذا إن شاء الله تعالى عند قراءتَي: «مَنْ يَرْتَدِدْ، وَيَرْتَدْ» في المائة^(٢) وعلةُ كلِّ لغةٍ.

وَقُرِءَ هنا شاذاً^(٣): «وَلْيُمْلِلْ» بالإدغامِ، ويقال: أَمَلٌ يُمِلُّ إِمْلَالاً، وَأَمَلَى يُمَلِي إِمْلَاءً. ومن الأولى قوله^(٤):

١١٢٢ - أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبُعَانِ أَمَلٌ عَلَيْهَا بِالْبَلَى الْمَلَوَانِ

ومن الثانيةِ قوله تعالى: «فَهِيَ تُمَلَى عَلَيْهِ»^(٥)، ويقال: أَمَلْتُ وَأَمَلَيْتُ، فقليل: هما لغتان، وقيل: الياءُ بدلٌ من أحدِ المثلينِ، وأصلُ المادتين: الإعادةُ مرةً بعد أخرى.

و«الحقُّ» يجوزُ أَنْ يكونَ مبتدأً، و«عليه» خبرٌ مقدَّمٌ، ويجوزُ أَنْ يكونَ

(١) البحر ٣٤٤/٢، ونسبها في شواذ القراءات ١٨ إلى عيسى وابن أبي اسحاق.

(٢) الآية ٥٤ من المائة.

(٣) لم أجد مَنْ نسبها.

(٤) البيت لتميم بن أبي مقبل، وهو في ديوانه ٣٣٥، كما يُنسب إلى ابن أحر، وهو في

الكتاب ٣٢٢/٢؛ وأوضح المسالك ٢٧٨/٣؛ والأشمونى ٣٠٩/٤؛ والخزاعة ٢٧٥/٣.

والمملوان: الليل والنهار.

(٥) الآية ٥ من الفرقان.

- البقرة -

فاعلاً بالجارِّ قبله لاعتماده على الموصول، والموصول هو فاعلُ «يملأ» ومفعولُه محذوفٌ أي: وَلِيَمْلَأَ الدِّيَانَ الكَاتِبَ ما عليه من الحقِّ، فَحَذَفَ المفعولين للعلمِ بهما. ويتعدى بـ «على» إلى أحدهما فيقال: أَمَلْتُ عليه كذا، ومنه الآيةُ الكريمة.

قوله: «وَلَا يَبْخَسُ مِنْهُ» يجوزُ في «منه» أن يكونَ متعلقاً بـ «يَبْخَسُ»، و«مِنْ» لابتداءِ الغايةِ، والضميرُ في «منه» للحقِّ. والثاني: أنها متعلقةٌ بمحذوفٍ لأنها في الأصلِ صفةٌ للنكرة، فلَمَّا قُدِّمَتْ على النكرة نُصِبَتْ حالاً. و«شيئاً»: إمَّا مفعولٌ به وإمَّا مصدرٌ.

والبخسُ: النقصُ، يُقال منه: بَخَسَ زيدٌ عمراً حقَّه يَبْخَسُهُ بَخْسًا، وأصلُه من: بَخَسْتُ^(١) عينه، فاستعيرَ منه بَخَسُ الحقِّ، كما قالوا: «عَوْرَتُ حَقِّهِ» استعارةً مِنْ عَوْرِ العَيْنِ. ويقال: بَخَصْتُهُ بالصادِ. والتباخسُ في البَيْعِ: التناقصُ، لأنَّ كُلَّ واحدٍ من المتبايعين يُنْقِصُ الآخرَ حَقَّهُ.

قوله: «أَنْ يَمْلَأَ هُوَ» أَنْ وما في حيزها في محلِّ نصبٍ مفعولاً به، أي: لا يستطيعُ الإملاءَ، و«هو» تأكيدٌ للضميرِ المستترِ. وفائدةُ التوكيدِ به رَفْعُ المجازِ الذي كانَ يحتملُه إسنادُ الفعلِ إلى الضميرِ، والتنصيصُ على أنه غيرُ مستطيعٍ بنفسِه، قاله الشيخ^(٢).

وقرئ بإسكانِ هاءِ «هو» وهي قراءةٌ ضعيفة^(٣) لأنَّ هذا الضميرَ كلمةٌ مستقلةٌ منفصلةٌ عما قبلها. وَمَنْ سَكَّنَهَا أجرى المنفصلُ مُجرى المتصلِ، وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في أولِ / هذه السورة. قال الشيخ^(٤): «وهذا أشدُّ مِنْ قراءةِ [ب/١١٤]

(١) قال في الصحاح «بخس»: «بخس عينه: قلعهما. ولا تقل: بخس».

(٢) البحر ٣٤٥/٢.

(٣) وهي قراءة أبي جعفر انظر: الاتحاف ١٦٦؛ البحر ٣٤٥/٢.

(٤) البحر ٣٤٥/٢.

- البقرة -

مَنْ قَرَأَ: «ثم هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١) قلت: فَجَعَلَ هذه القراءة شاذةً وهذه أشدُّ منها، وليس بجيدٍ، فإنَّها قراءةٌ متواترةٌ قرأ بها نافع بن أبي نُعَيْمٍ قَارِئُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فِيمَا رَوَاهُ عَنْه قَالُونَ، وَهُوَ أَضْبَطُ رَوَاتِهِ لِحَرْفِهِ، وَقَرَأَ بِهَا الْكَسَائِيُّ أَيْضاً وَهُوَ رَئِيسُ النَّحَاةِ.

والهاء في «وَلِيَّهِ» للذي عليه الحقُّ إذا كان مُتَّصِفاً بِأَحَدِ الصِّفَاتِ الثَّلَاثِ. وَقَوْلُهُ «بِالْعَدْلِ» كَمَا تَقَدَّمَ فِي نَظِيرِهِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِعَادَتِهِ.

وقوله: «فَاسْتَشْهِدُوا» يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ السِّينُ عَلَى بَابِهَا مِنَ الطَّلَبِ أَي: اطْلُبُوا شَهِيدَيْنِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْتَفْعَلَ بِمَعْنَى أَفْعَلَ، نَحْو: اسْتَعَجَلَ بِمَعْنَى أَعَجَلَ، وَاسْتَيْقَنَ بِمَعْنَى أَيَقَنَ وَفِي قَوْلِهِ: «شَهِيدَيْنِ» تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الشَّاهِدُ مِمَّنْ تَتَكَرَّرُ مِنْهُ الشَّهَادَةُ حَيْثُ أَتَى بِصِيغَةِ الْمَبَالِغَةِ.

قوله: «مِنْ رِجَالِكُمْ» يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِاسْتَشْهِدُوا، وَتَكُونَ «مِنْ» لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لِشَهِيدَيْنِ وَ«مِنْ» تَبْعِيضِيَّةٌ.

قوله: «فَإِنْ لَمْ يَكُنَا رَجُلَيْنِ» جَوَّزُوا فِي «كَانَ» هَذِهِ أَنْ تَكُونَ النَّاقِصَةَ وَأَنْ تَكُونَ التَّامَّةَ، وَبِالْإِعْرَابِ يَخْتَلِفُ الْمَعْنَى: فَإِنْ كَانَتْ نَاقِصَةً فَالْأَلْفُ اسْمُهَا، وَهِيَ عَائِدَةٌ عَلَى الشَّهِيدَيْنِ أَي: فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الشَّاهِدَانِ رَجُلَيْنِ، وَالْمَعْنَى عَلَى هَذَا: إِنْ أَغْفَلَ ذَلِكَ صَاحِبُ الْحَقِّ أَوْ قَصِدَ أَنْ لَا يُشْهِدَ رَجُلَيْنِ لِمَعْرُضٍ لَهُ، وَإِنْ كَانَتْ تَامَةً فَيَكُونُ «رَجُلَيْنِ» نَصْباً عَلَى الْحَالِ الْمُؤَكَّدَةِ كَقَوْلِهِ: «فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ»^(٢)، وَيَكُونُ الْمَعْنَى عَلَى هَذَا أَنَّهُ لَا يُعَدَّلُ إِلَى مَا ذَكَرَ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ الرِّجَالِ. وَالْأَلْفُ فِي «يَكُونَا» عَائِدَةٌ عَلَى «شَهِيدَيْنِ»، تَفِيدُ الرِّجُولِيَّةَ، وَالتَّقْدِيرُ: فَإِنْ لَمْ يُوجَدِ الشَّهِيدَانِ رَجُلَيْنِ.

(١) الآية ٦١ من القصص.

(٢) الآية ١٧٦ من النساء.

- البقرة -

قوله: «فرجل وامرأتان» يجوز أن يرتفع ما بعد الفاء على الابتداء والخبر محذوف تقديره: فرجل وامرأتان يكفون في الشهادة، أو مجزئون ونحوه. وقيل: هو خبر والمبتدأ محذوف تقديره: فالشاهد رجل وامرأتان وقيل: بل هو مرفوع بفعل مقدر تقديره: فيكفي رجل أي: شهادة رجل، فحذف المضاف للعلم به، وأقيم المضاف إليه مقامه. وقيل: تقدير الفعل: فليشهد رجل، وهو أحسن، إذ لا يخرج إلى حذف مضاف، وهو تقدير أبي القاسم الرمخشري^(١). وقيل: هو مرفوع بكان الناقصة، والتقدير: فليكن ممن يشهدون رجل وامرأتان. وقيل: بل بالتامة وهو أولى، لأن فيه حذف فعل فقط بقي فاعله، وفي تقدير الناقصة حذفها مع خبرها، وقد عرفت ما فيه، وقيل: هو مرفوع على ما لم يُسم فاعله، تقديره: فليشهد رجل. قال أبو البقاء^(٢): «ولو كان قد قرئ بالنصب لكان التقدير: فاستشهدوا» قلت: وهو كلام حسن.

وقرىء: «وامرأتان» بسكون الهمزة^(٣) التي هي لام الكلمة، وفيها تخريجان، أحدهما: أنه أبدل الهمزة ألفاً، وليس قياس تخفيفها ذلك، بل بين بين، ولما أبدلها ألفاً همزها كما همزت العرب نحو: العالم والخاتم وقوله^(٤):

١١٢٣ - وخِندِفَ هامةٌ هذا العالمُ

وقد تقدم تحقيق ذلك في سورة الفاتحة، وسيأتي له مزيد بيان إن شاء الله تعالى في قراءة ابن ذكوان: «منسأته» في سبأ^(٥).

(١) الكشاف ٤٠٣/١.

(٢) الإملاء ١١٨/١.

(٣) نسبها في شواذ القراءات إلى مت بن عبد الرحمن: ص ١٧.

(٤) تقدم برقم ٨٧.

(٥) الآية ١٤ من سبأ. وانظر: النشر ٣٥٠.

- البقرة -

وقال أبو البقاء^(١) في تقرير هذا الوجه، ونحا إلى القياس فقال: «وجهه أنه خَفَفَ الهمزة - يعني بينَ بينَ - فَقَرَّبَتْ من الألفِ، والمُقَرَّبَةُ من الألفِ في حكمها؛ ولذلك لا يُتَدَأُ بها، فلَمَّا صَارَتْ كالألفِ قَلَبَهَا همزةً ساكنةً كما قالوا: خَاتَمَ وَعَالَمَ.

والثاني: أن يكونَ قد استثقلَ تواليَ الحركاتِ، والهمزةُ حرفٌ يُشْبِهُ حرفَ العلةِ فَتُسْتَثقلُ عليها الحركةُ فَسُكِّنَتْ لذلك. قال الشيخ^(٢): «ويمكن أن سَكَّنَهَا تخفيفاً لتوالي كثرةِ الحركاتِ، وقد جاء تخفيفُ نظيرِ^(٣) هذه الهمزة في قول الشاعر^(٤):

١١٢٤ - يَقُولُونَ جَهْلًا لَيْسَ لِلشَّيْخِ عَيْلٌ لَعَمْرِي لَقَدْ أَعْيَلْتُ وَأَنْ رَقُوبٌ

يريد: وأنا رَقُوبٌ، فَسَكَّنَ همزةَ «أنا» بعد الواوِ، وَحَذَفَ أَلْفَ «أنا» وصلأ على القاعدة. قلت: قد نصَّ ابنُ جنِي^(٥) على أن هذا الوجه لا يجوزُ فقال: «ولا يجوزُ أن يكونَ سَكَّنَ الهمزةَ لأنَّ المَفْتُوحَ لا يُسَكَّنُ لخَفَةِ الفَتْحَةِ» وهذا من أبي الفتح محمولٌ على الغالبِ، وإلا فقد تقدَّم لنا أنفاً في قراءة الحسنِ «ما بقي من الربا» وقبل ذلك أيضاً الكلامُ على هذه المسألة، وورودُ ذلك في ألفاظٍ نظماً ونثراً، حتى في الحروفِ الصحيحةِ السهلةِ، فكيف بحرفٍ ثقيلٍ يُشْبِهُ السُّفْلَةَ^(٦)؟.

(١) الإملاء ١١٨/١.

(٢) البحر ٣٤٦/٢.

(٣) البحر: جاء نظير تخفيف.

(٤) لم أهد إلى قائله وهو في المحتسب ١٤٧/١؛ والبحر ٣٤٦/٢. والرقوب: من لا يعيش له ولد لأنه يرقب موته ويرصده خوفاً عليه.

(٥) المحتسب ١٤٧/١.

(٦) كذا في الأصل، ولم أهد إلى معناها.

- البقرة -

قوله: «مِمَّنْ تَرَضُّونَ» فيه أوجه، أحدها: أنه في محلِّ رفعٍ نعتاً لرجل وامرأتين / . والثاني: أنه في محلِّ نصبٍ لأنه نعتٌ لشهيدين. واستضعف [أ/١١٥] الشيخ^(١) الوجه الأول قال: «لأنَّ الوصفَ يُشعرُ اختصاصه بالموصوف، فيكون قد انتفى هذا الوصفُ عن «شهادين»، واستضعفَ الثاني أبو البقاء^(٢) قال: «للفصلِ الواقعِ بينهما». الوجه الثالث: أنه بدلٌ من قوله «من رجالكم» بتكرير العامل، والتقدير: «واستشهدوا شهيدَيْنِ مِمَّنْ تَرَضُّونَ»، ولم يذكر أبو البقاء تضعيفه. وكان ينبغي أن يُضعفه بما ضَعَّفَ وجهَ الصفة، وهو للفصلِ بينهما، وضَعَّفَه الشيخ^(٣) بأنَّ البدلَ يُوِّدُنُ أيضاً بالاختصاص بالشهيدين الرجلين فيَعْرِى عنه رجلٌ وامرأتان. وفيه نظرٌ، لأنَّ هذا من بدلِ البعضِ إن أخذنا «رجالكم» على العموم، أو الكلِّ من الكلِّ إن أخذناهم على الخصوص، وعلى كلا التقديرين فلا ينفي ذلك عمَّا عداه، وأمَّا في الوصفِ فمسلَّمٌ، لأنَّ لها مفهوماً على المختار، الرابع: أن يتعلَّقَ باستشهدوا، أي: استشهدوا مِمَّنْ تَرَضُّونَ. قال الشيخ: «ويكون قيداً في الجميع، ولذلك جاء متأخراً بعد الجميع».

قوله: «من الشهداء» يجوزُ أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من العائد المحذوف، والتقدير: مِمَّنْ تَرَضُّونَهُ حالٌ كونه بعضُ الشهداء. ويجوزُ أن يكونَ بدلاً من «من» بإعادة العامل، كما تقدَّم في نفس «مِمَّنْ تَرَضُّونَ»، فيكونُ هذا بدلاً من بدلٍ على أحدِ القولين في كلِّ منهما.

قوله: «أَنْ تَضِلَّ» قرأ حمزة^(٤) بكسر «إن» على أنها شرطية، والباقون

(١) البحر ٣٤٧/٢.

(٢) الإملاء ١١٩/١.

(٣) البحر ٣٤٧/٢.

(٤) السبعة ١٩٤؛ الكشف ٣٢٠/١.

- البقرة -

بفتحها، على أنها المصدرية الناصبة، فأما القراءة الأولى فجواب الشرط فيها قوله «فتذكر»، وذلك أن حمزة رحمه الله يقرأ: «فتذكر» بتشديد الكاف ورفع الراء فصَحَّ أن تكون الفاء وما في حيزها جواباً للشرط، ورفع الفعل لأنه على إضمار مبتدأ أي: فهي تُذكر، وعلى هذه القراءة فجملة الشرط والجزاء هل لها محلٌّ من الإعراب أم لا؟ فقال ابن عطية^(١): «إن محلها الرفع صفة لامرأتين»، وكان قد تقدّم أن قوله: «ممن ترضون» صفة لقوله «فرجل وامرأتان» قال الشيخ^(٢): «فصار نظير «جاءني رجل وامرأتان عقلاء حُبليان» وفي جواز مثل هذا التركيب نظراً، بل الذي تقتضيه الأقيسة تقديم «حُبليان» على «عقلاء»؛ وأما إذا قيل بأن «ممن ترضون» بدلٌ من رجالكم، أو متعلّقٌ باستشهدوا فيتعدّر جعله صفة لامرأتين للزوم الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي». قلت: وابن عطية لم يتبدع هذا الإعراب، بل سبقه إليه الواحدي فإنه قال: «وموضع الشرط وجوابه رفعٌ بكونهما وصفاً للمذكورين وهما «امرأتان» في قوله: «فرجل وامرأتان» لأن الشرط والجزاء يُوصفُ بهما، كما يُوصَلُ بهما في قوله «الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة»^(٣).

والظاهر أن هذه الجملة الشرطية مستأنفة للإخبار بهذا الحكم، وهي جوابٌ لسؤالٍ مقدّر، كأن قائلًا قال: ما بال امرأتين جعلتا بمنزلة رجل؟ فأجيب بهذه الجملة.

وأما القراءة الثانية فـ «أن» فيها مصدرية ناصبة بعدها، والفتحة فيه حركة إعراب، بخلافها في قراءة حمزة، فإنها فتحة التقاء ساكنين، إذ اللام الأولى ساكنة للإدغام في الثانية، والثانية مُسَكَّنَةٌ للجزم، ولا يمكن إدغام في ساكن،

(١) المحرر ٢/٣٦٦.

(٢) البحر ١/٣٤٩.

(٣) الآية ٤١ من الحجر.

- البقرة -

فَحَرَكْنَا الثَّانِيَةَ بِالْفَتْحَةِ هَرَبًا مِنَ التَّقَائِمَا، وَكَانَتْ الْحَرَكَةُ فَتْحَةً، لِأَنَّهَا أَخْفُ الْحَرَكَاتِ، وَأَنَّ وَمَا فِي حَيْزِهَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ أَوْ جَرٍّ بَعْدَ حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ، وَهِيَ لَأَمِّ الْعَلَّةِ، وَالتَّقْدِيرُ: لِأَنَّ تَضِلُّ، أَوْ إِرَادَةً أَنْ تَضِلَّ.

وَفِي مَتَعَلَّقِ هَذَا الْجَارِ ثَلَاثَةٌ أَوْجَهَ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ فِعْلٌ مُضْمَرٌ دَلَّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ السَّابِقُ، إِذِ التَّقْدِيرُ: فَاسْتَشْهَدُوا رَجُلًا وَامْرَأَتَيْنِ لِأَنَّ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا، وَدَلَّ عَلَى هَذَا الْفِعْلِ قَوْلُهُ: «فَإِنْ لَمْ يَكُنَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ»، قَالَهُ الْوَاحِدِيُّ، وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، لِأَنَّ الرَّافِعَ لِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ مُغْنٍ عَنِ تَقْدِيرِ شَيْءٍ آخَرَ، وَكَذَلِكَ الْخَبِيرُ الْمَقْدُرُ لِقَوْلِكَ: «فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ» إِذِ التَّقْدِيرُ الْأَوَّلُ: فَلْيَشْهَدْ رَجُلٌ، وَتَقْدِيرُ الثَّانِي: فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ يَشْهَدُونَ لِأَنَّ تَضِلَّ، وَهَذَانِ التَّقْدِيرَانِ هُمَا الْوَجْهُ الثَّانِي وَالثَّلَاثُ مِنَ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ.

وَهُنَا سُؤَالَ وَاضِحٌ جَرَتْ عَادَةُ الْمُعْرَبِينَ وَالْمُفْسِّرِينَ يَسْأَلُونَهُ وَهُوَ: كَيْفَ جُعِلَ ضَلَالٌ إِحْدَاهُمَا عِلَّةً لِنَتَلَبُّ الْإِشْهَادَ أَوْ مَرَادًا لِلَّهِ تَعَالَى، عَلَى حَسَبِ التَّقْدِيرَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ أَوْلَا؟ وَقَدْ أَجَابَ سَيُوبَةُ^(١) وَغَيْرُهُ عَنِ ذَلِكَ بِأَنَّ الضَّلَالَ لَمَّا كَانَ سَبَبًا لِلْإِذْكَارِ، وَالْإِذْكَارُ مُسَبَّبًا عَنْهُ، وَهُمْ يُتَزَلَّلُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ السَّبَبِ وَالْمُسَبَّبِ مَنزَلَةَ الْآخِرِ لِاتِّبَاعِهِمَا وَاتِّصَالِهِمَا كَانَتْ إِرَادَةُ الضَّلَالِ الْمُسَبَّبِ عَنْهُ الْإِذْكَارُ إِرَادَةً لِلْإِذْكَارِ. فَكَانَهُ قِيلَ: إِرَادَةٌ أَنْ تُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى إِنْ ضَلَّتْ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُمْ: «أَعْدَدْتُ الْخَشْبَةَ أَنْ يَمِيلَ الْحَائِطُ فَأَدَعَمَهُ، وَأَعْدَدْتُ السَّلَاحَ أَنْ يَجِيءَ عَدُوٌّ فَأَدْفَعَهُ» فَلَيْسَ إِعْدَادُكَ الْخَشْبَةَ لِأَنَّ يَمِيلَ الْحَائِطُ وَلَا إِعْدَادُكَ السَّلَاحَ لِأَنَّ يَجِيءَ عَدُوٌّ، وَإِنَّمَا هُمَا لِلْإِدْعَامِ إِذَا مَالَ^(٢) / وَلِلدَّفْعِ إِذَا جَاءَ [ب/١١٥] الْعَدُوُّ، وَهَذَا مِمَّا يَعُودُ إِلَيْهِ الْمَعْنَى وَيُهَجَّرُ فِيهِ جَانِبُ اللَّفْظِ.

(١) الْكِتَابُ ٤٣٠/١ - ٤٧٦/١.

(٢) الْأَصْلُ: «مَالَتَ» وَهُوَ سَهْوٌ، وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَرِيعُودُ عَلَى الْحَائِطِ. وَقَوْلُهُ «الْإِدْعَامُ» لَمْ أَجِدْ الْفِعْلَ أَدْعَمُ فَالْأَنْسَبُ: لِلدَّعْمِ.

- البقرة -

وقد ذهب الجرجاني^(١) في هذه الآية إلى أن التقدير: مخافة أن تَضِلَّ،
وأنشد قول عمرو^(٢):

فَعَجَّلْنَا الْقِرَى أَنْ تَشْتِمُونَا ١١٢٥ -

أي: مخافة أن تَشْتِمُونَا وهذا صحيح لو اقْتَصِرَ عليه مِنْ غيرِ أَنْ يُعْطَفَ
عليه قوله «فَتَذَكَّرُ» لأنه كان التقدير: فاستشهدوا رجلاً وامرأتين مخافة أن تَضِلَّ
إحداهما، ولكنَّ عَطَفَ قوله: «فَتَذَكَّرُ» يُفْسِدُهُ، إذ يَصِيرُ التقدير: مخافة أن تذكر
إحداهما الأخرى، وإذكارُ إحداهما الأخرى ليس مخوفاً منه، بل هو
المقصود، قال أبو جعفر^(٣): «سمعتُ عليَّ بنَ سليمان^(٤) يَحْكِي عن
أبي العباس أن التقديرَ كراهةً أَنْ تَضِلَّ» قال أبو جعفر: «وهو غلطٌ إذ يَصِيرُ
المعنى: كراهةً أَنْ تُذَكَّرَ إحداهما الأخرى». انتهى.

وذهب الفراء^(٥) إلى أغربٍ مِنْ هذا كُلِّهِ فزَعَمَ أَنْ تقديرَ الآية الكريمة:
«كي تذكر أحداهما الأخرى إن ضلَّت» فلما قُدِّمَ الجزاء اتصلَ بما قبله ففُتِحَتْ
«أَنْ»، قال: «ومثله من الكلام: «إنه ليعجبني أن يسأل السائل فيُعْطَى» معناه:
إنه ليعجبني أن يُعْطَى السائل إن سأل؛ لأنه إنما يُعْجِبُ الإِعْطَاءَ لا السؤالَ،

(١) عبدالقاهر بن عبدالرحمن، من أئمة البيان، له المغني والإعجاز والعمدة توفي ٤٧١؛
البيغة ١٠٦/٢.

(٢) عمرو بن كلثوم، وصدره:

نَزَلْتُمْ مَنْزِلَ الْأَصِيافِ مِنَّا

وهو في القوائد العشر للتبريزي ٤٢٣؛ وابن عيش ١١٥/٨. واستعار القرى

- وهي الضيافة - للقتل.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٢٩٩/١.

(٤) وهو الأخفش الصغير وتقدمت ترجمته.

(٥) معاني القرآن ١٨٤/١.

- البقرة -

فلَمَّا قَدَّمُوا السُّؤَالَ عَلَى الْعَطِيَّةِ أَصْحَبُوهُ أَنَّ الْمَفْتُوحَةَ لِيَنْكَشِفَ الْمَعْنَى، فَعِنْدَهُ «أَنَّ» فِي «أَنَّ تَضِلُّ» لِلجَزَاءِ، إِلَّا أَنَّهُ قَدَّمَ وَفُتِحَ وَأَصْلُهُ التَّأخِيرُ.

وَأَنْكَرَ هَذَا الْقَوْلَ الْبَصْرِيُّونَ وَرَدُّوهُ أَبْلَغَ رَدًّا. قَالَ الزَّجَاجُ^(١): «لَسْتُ أَدْرِي لِمَ صَارَ الْجَزَاءُ [إِذَا تَقَدَّمَ]^(٢) وَهُوَ فِي مَكَانِهِ وَغَيْرِ مَكَانِهِ وَجَبَّ أَنْ يَفْتَحَ أَنْ» وَقَالَ الْفَارْسِيُّ: «مَا ذَكَرَهُ الْفَرَاءُ دَعْوَى لَا دَلَالَةَ عَلَيْهَا وَالْقِيَاسُ يُفْسِدُهَا، أَلَا تَرَى أَنَا نَجِدُ الْحَرْفَ الْعَامِلَ إِذَا تَغَيَّرَتْ حَرَكَتُهُ لَمْ يُوجِبْ ذَلِكَ تَغْيِيرًا فِي عَمَلِهِ وَلَا مَعْنَاهُ، وَذَلِكَ مَا رَوَاهُ أَبُو الْحَسَنِ^(٣) مِنْ فَتْحِ اللَّامِ الْجَارَةِ مَعَ الْمُظْهَرِ عَنِ يُونُسَ وَأَبِي عُبَيْدَةَ وَخَلْفِ الْأَحْمَرِ، فَكَمَا أَنَّ هَذِهِ اللَّامَ لَمَّا فُتِحَتْ لَمْ يَتَغَيَّرْ مِنْ عَمَلِهَا وَمَعْنَاهَا شَيْءٌ، كَذَلِكَ «إِنَّ» الْجَزَائِيَّةُ يَنْبَغِي إِذَا فُتِحَتْ أَلَّا يَتَغَيَّرَ عَمَلُهَا وَلَا مَعْنَاهَا، وَمِمَّا يُبْعَدُهُ أَيْضًا أَنَّا نَجِدُ الْحَرْفَ الْعَامِلَ لَا يَتَغَيَّرُ عَمَلُهُ بِالتَّقْدِيمِ وَلَا بِالتَّأخِيرِ، أَلَا تَرَى لِقَوْلِكَ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ» ثُمَّ نَقُولُ: «بَزَيْدٍ مَرَرْتُ» فَلَمْ يَتَغَيَّرْ عَمَلُ الْبَاءِ بِتَقْدِيمِهَا مِنْ تَأخِيرِ».

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ^(٤) وَأَبُو عَمْرٍو «فَتَذَكَّرَ» بِتَخْفِيفِ الْكَافِ وَنَصْبِ الرَّاءِ مِنْ أَذْكَرْتُهُ أَي: جَعَلْتُهُ ذَاكِرًا لِلشَّيْءِ بَعْدَ نَسْيَانِهِ، فَإِنَّ الْمَرَادَ بِالضَّلَالِ هُنَا النِّسْيَانُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «فَعَلَّتْهَا إِذْنٌ وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ»^(٥) وَأَنْشَدُوا الْفَرَزْدَقَ^(٦):

١١٢٦- وَلَقَدْ ضَلَلَّتْ أَبَاكَ يَدْعُو دَارِمًا كضلالٍ ملتمسٍ طريقٍ وبارٍ

فَالهَمْزَةُ فِي «أَذْكَرْتُهُ» لِلنَّقْلِ وَالتَّعْدِيَةِ، وَالْفِعْلُ قَبْلَهَا مُتَعَدٌّ لِوَاحِدٍ، فَلَا بُدَّ

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٦٤.

(٢) زيادة من الزجاج، وهي ضرورية للسياق.

(٣) معاني القرآن للأخفش ١/١٢٣.

(٤) السبعة ١٩٤؛ الكشف ١/٣٢٠.

(٥) الآية ٢٠ من الشعراء.

(٦) ديوانه ٢/٤٥٠؛ اللسان: ضلل.

من آخر، وليس في الآية إلا مفعولٌ واحدٌ فلا بُدَّ من اعتقادِ حذفِ الثاني،
والتقديرُ فتُذَكِّرُ إحداهما الأخرى الشهادةَ بعد نسيانها إن نسيتهَا، وهذا التفسيرُ
هو المشهورُ.

وقد شَدَّ بعضهم فقال: «معنى فتُذَكِّرُ إحداهما الأخرى أي: فتجعلها
ذَكَراً، أي: تُصَيِّرُ حكمها حكمَ الذَّكَرِ في قَبولِ الشهادةِ. وروى الأصمعي عن
أبي عمرو بن العلاء قال: «فتُذَكِّرُ إحداهما الأخرى بالتشديد فهو من طريقِ
التذكير بعد النسيان، تقول لها: هل تَذَكُرِينَ إذ شَهِدْنَا كذا يومَ كذا في مكانِ
كذا على فلانٍ أو فلانة، وَمَنْ قرأ «فتُذَكِّرُ» بالتخفيف فقال: إذا شَهِدَتِ المرأةُ
ثم جاءتِ الأخرى فَشَهِدَتْ معها فقد أذَكَّرَتْها لقيامهما مقامَ ذَكَرٍ» ولم يَرْتَضِ
هذا من أبي عمرو المفسرون وأهل اللسان، بل لم يُصَحِّحُوا روايةَ ذلك عنه
لمعرفتهم بمكانته من العلم، ورَدُّوه على قائله من وجوهٍ منها: أنَّ الفصاحةَ
تقتضي مقابلةَ الضلالِ المرادِ به النسيانُ بالإذكارِ والتذكيرِ، ولا تناسُبُ في
المقابلةِ بالمعنى المنقولِ عنه. ومنها: أنَّ النساءَ لو بَلَّغْنَ ما بَلَّغْنَ من العَدَدِ لا بد
معهنَّ مِنْ رجلٍ يَشْهَدُ معهم، فلو كان ذلك المعنى صحيحاً لذَكَرَتْها بنفسِها
من غيرِ انضمامِ رجلٍ، هكذا ذَكَرُوا، وينبغي أن يكونَ ذلك فيما يُقْبَلُ فيه
الرجلُ مع المرأتين، وإلَّا فقد نَجَدُ النساءَ يَتَمَحَّضْنَ في شهاداتٍ من غيرِ
انضمامِ رجلٍ إليهنَّ، ومنها: أنها لو صَيَّرَتْها ذَكَراً لكان ينبغي أن يكونَ ذلك
في سائرِ الأحكامِ، ولا يُقْتَصَرُ به على ما فيه... (١) وفيه نظرٌ أيضاً، إذ هو
مشاركُ الإلزامِ / لأنه يُقالُ: وكذا إذا فَسَّرْتُموه بالتذكير بعد النسيانِ لم يَعْمَ
الأحكامُ كُلُّها، فما أُجِيبَ به فهو جوابُهم أيضاً.

(١) كلمة لم أتيناها في الأصل: رسمت: تالية، واضطربت النسخ في نقلها ولكنها كلها
مصحفة أو محرفة، لعل الصواب «على ما فيه أمور مالية» فسقطت من المؤلف كلمة
«أموره» أو ما يرادفها.

- البقرة -

وقال الزمخشري^(١): «وَمِنْ بَدَعِ التَّفَاسِيرِ: «فَتَذَكَّرَ» فَتَجْعَلُ إِحْدَاهُمَا الأخرى ذَكَرًا، يعني أنهما إذا اجتمعتا كانتا بمنزلة الذَّكْر» انتهى. ولم يجعل هذا القول مختصاً بقراءةٍ دونَ أخرى.

وأما نصبُ الرَاءِ فسقُ على «أَنْ تَضِلَّ» لأنَّهما يَقْرَأْنَ^(٢): «أَنْ تَضِلَّ» بأنَّ النَّاصِبِ، وقرأ الباقون بتشديد الكافِ من «ذَكَرْتَهُ» بمعنى جَعَلْتَهُ ذَاكِرًا أيضاً، وقد تقدّم أنَّ حمزةً وحده هو الذي يَرْفَعُ الرَاءَ.

وخرَجَ من مجموعِ الكلمتين أنَّ القُرَاءَ على ثلاثِ مراتبٍ: فحمزة وحده: «إِنْ تَضِلَّ فَتَذَكَّرُ» بكسر «إِنْ» وتشديد الكافِ ورفعِ الرَاءِ، وأبو عمرو وابنُ كثيرٍ بفتح «أَنْ» وتخفيفِ الكافِ ونصبِ الرَاءِ، والباقون كذلك، إلا أنهم يُشَدِّدُونَ الكافَ.

والمفعولُ الثاني محذوفٌ أيضاً في هذه القراءة كما في قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وفَعَّلَ وأفَعَّلَ هنا بمعنى، [نحو]: أَكْرَمْتُهُ وَكَرَّمْتُهُ، وفَرَّحْتَهُ وَأَفْرَحْتَهُ. قالوا: والتشديدُ في هذا اللفظ أكثرُ استعمالاً من التخفيفِ، وعليه قوله^(٣):

١١٢٧- على أنني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجرِ حولاً كميلاً
يُذَكِّرُنِيكَ حِينُ العَجُولِ وَنَوْحُ الحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلاً

وقرأ عيسى^(٤) بن عمر والجحدري: «تُضِلَّ» مبنياً للمفعول، وعن

(١) الكشاف ٤٠٣/١.

(٢) أي: أبو عمرو وابن كثير.

(٣) البيتان للعباس بن مرداس، وهما في الكتاب ٢٩٢/١؛ والأنصاف ٣٠٨؛ وابن يعيش

١٣٠/٤، واللسان: كمل؛ والدرر ٢١٠/١. والعجول: الناقة أَلْقَتْ ولدها قبل

موعدة.

(٤) البحر ٣٤٩/٢؛ القرطبي ٣٩٧/٣.

- البقرة -

الجحدري أيضاً: «تُضِلُّ» بضم التاء وكسر الضاد من أَضَلَّ كذا أي: أضاعه، والمفعول محذوف أي: تُضِلُّ الشهادة. وقرأ حميد بن^(١) عبدالرحمن ومجاهد: «فَتَذَكَّرُ» برفع الراء وتخفيف الكاف، وزيد بن أسلم^(٢): «فَتَذَاكِرُ» من المذاكرة.

وقوله: «إحداهما» فاعل «والأخرى» مفعول، وهذا مما يَجِبُ تقديمُ الفاعل فيه لخفاء الإعراب والمعنى نحو: ضَرَبَ موسى عيسى. قال أبو البقاء^(٣): فـ «إحداهما» فاعل، و«الأخرى» مفعول، وَيَصِحُّ العكس، إلا أنه يمتنع على ظاهر قول النحويين في الإعراب، لأنه إذا لم يظهر الإعراب في الفاعل والمفعول وَجَبَ تقديمُ الفاعل [فيما]^(٤) يُخَافُ فيه اللَّبْسُ، فعلى هذا إذا أَمِنَ اللَّبْسُ جازَ تقديمُ المفعول كقولك: «كسر العصا موسى»، وهذه الآية من هذا القبيل لَأَنَّ النَّسْيَانَ وَالْإِذْكَارَ لَا يَتَعَيَّنُ فِي وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بَلْ ذَلِكَ عَلَى الْإِبْهَامِ، وَقَدْ عَلِمَ بِقَوْلِهِ «فَتَذَكَّرُ» أَنَّ الَّتِي تُذَكَّرُ هِيَ الذَّاكِرَةُ وَالَّتِي تُذَكَّرُ هِيَ النَّاسِيَةُ، كَمَا عَلِمَ مِنْ لَفْظِ «كَسَر» مَنْ يَصِحُّ مِنْهُ الْكَسْرُ، فعلى هذا يجوز أن يُجْعَلَ «إحداهما» فاعلاً، و«الأخرى» مفعولاً وأن تعكس انتهى. وَلَمَّا أَبْهَمَ الْفَاعِلُ فِي قَوْلِهِ: «أَنَّ تَضِلُّ إِحْدَاهُمَا» أَبْهَمَ أَيْضاً فِي قَوْلِهِ: «فَتَذَكَّرُ إِحْدَاهُمَا» لِأَنَّ كِلَا مِنَ الْمَرَاتِينِ يَجُوزُ عَلَيْهَا مَا يَجُوزُ عَلَى صَاحِبَتَيْهَا مِنَ الْإِضْلَالِ وَالْإِذْكَارِ، وَالْمَعْنَى: إِنْ ضَلَّتْ هَذِهِ أَذْكَرَتْهَا هَذِهِ، فَدَخَلَ الْكَلَامَ مَعْنَى الْعَمُومِ.

(١) حميد بن عبدالرحمن المدني، روى عن أبيه وثلة من الصحابة، وروى عنه قتادة، ثقة،

توفي سنة ٩٥. انظر: تهذيب التهذيب ٤٥/٣.

(٢) زيد بن أسلم المدني، مولى عمر، أخذ عن شيبه بن نصح، توفي سنة ١٣٦. انظر:

طبقات القراء ٢٩٦/١.

(٣) الإملاء ١١٩/١.

(٤) سقط من الأصل وثبت في: ب، وعبارة الإملاء: «في كل موضع».

قال أبو البقاء^(١): «فإن قيل: لِمَ لَمْ يَقُلْ: «فتذكُّرها الأخرى»؟ قيل فيه وجهان، أحدهما: أنه أعاد الظاهر لِيَدُلُّ على الإبهام في الذِّكْر والنسيان، ولو أَضْمَرَ لَتَعَيَّنَ عودُه على المذكور. والثاني: أنه وَضَعَ الظاهرَ مَوْضِعَ المضمَرِ، تقديرُه: «فتذكُّرها» وهذا يَدُلُّ على أن «إحداهما» الثانية مفعولٌ مقدَّمٌ، ولا يجوزُ أن يكونَ فاعلاً في هذا الوجه، لأنَّ المضمَرَ هو المُظهِرُ بعينه، والمُظهِرُ الأولُ فاعلٌ «تَضِلُّ» فلو جعل الضمير لذلك المظهر لكانت الثانية هي المُدَّكِّرة، وذا مُحالٌ» قلت: وقد يتبادرُ إلى الذهن أن الوجهين راجعان لوجه واحدٍ قبل التأمل، لأنَّ قولَه: «أعادَ الظاهرَ» قريبٌ من قولَه: «وَضَعَ الظاهرَ مَوْضِعَ المضمَرِ».

و «إحدى» تأنيتُ «الواحد» قال الفارسيّ: «أنثوه على غير بنائه، وفي هذا نظرٌ، بل هو تأنيتُ «أحد» ولذلك يقابلونها به في: أحد عشر وإحدى عشرة [و] واحدٍ وعشرين وإحدى^(٢) وعشرين. وتُجمَعُ «إحدى» على «إحد» نحو: كِسْرَةٌ وكِسْرٌ. قال أبو العباس: «جَعَلُوا الألفَ في الإحدى بمنزلة التاء في «الكِسْرَة» فقالوا في جَمْعِها: إحد كما قالوا: كِسْرَةٌ وكِسْرٌ، كما جَعَلُوهُ^(٣) مثلها في الكُبْرَى والكُبْر، والعُلْيَا والعُلَى، فكما جَعَلُوا هذه كظلمة وظلم جعلوا الأولَ كسِدْرَةٍ^(٤) وسِدْرٌ» قال: «وكما جعلوا الألفَ المقصورةَ بمنزلة التاء فيما ذُكِرَ جعلوا الممدودةَ أيضاً بمنزلتها في قولهم «قاصِعاء»^(٥) وقواصِع» وداء^(٦) ودوامٌ يعني أن فاعلةٌ نحو: ضاربةٌ تُجمع على ضوارب، كذا

(١) الإملاء ١/١٢٠.

(٢) الأصل: «أحد» وهو سهو، أو لعله يعني أن لإحدى مذكرين: أحد، وواحد.

(٣) أي جعلوا الألف مثل التاء.

(٤) السِدْرَة: شجر النبق.

(٥) القاصِعاء: فم حجر الضيب.

(٦) الدماء: حجرة من حجر اليربوع.

- البقرة -

فاعلاء نحو: قاصعاء وراهطاء^(١) تُجَمَع على فواعل، وأنشد ابن الأعرابي على إحدى وإحد قول الشاعر^(٢):

١١٢٨ - حتى استثاروا بي إحدى الإحد ليثاً هزبراً ذا سلاح مُعتدي
قال: يقال: هو إحدى الإحد، وأحد الأحدين، وواحد الأحاد، كما يقال: واحد لا مثل له، وأنشد البيت.

واعلم أن «إحدى» لا تستعمل إلا مضافةً إلى غيرها، فيقال: إحدى الإحد وإحداهما، ولا يقال: جاءني إحدى، ولا رأيت إحدى، وهذا بخلاف مذكرها.

و«الأخرى» تأتي «آخر» الذي هو أفعل التفضيل، وتكون بمعنى آخرة، كقوله تعالى: «قالت أخراهم لأولاهم»^(٣)، ويُجمع كلُّ منهما على «آخر»، ولكن جمع الأولى ممتنع من الصرف، وفي علة خلاف، وجمع الثانية منصرف، وبينهما فرق في المعنى، وهذا كله ساوضحه إن شاء الله تعالى في الأعراف فإنه أليق به.

قوله: «ولا يأتب الشهداء» مفعوله محذوف لفهم المعنى، أي: لا يأتون إقامة الشهادة، وقيل: المحذوف مجرور لأن «أبى» بمعنى امتنع، فيتعدى تعديته أي من إقامة الشهادة.

و«إذا مادعوا» ظرف لـ «يأتب» أي: لا يمتنعون في وقت دعوتهم

(١) الراهطاء: من حجرة اليربوع التي يخرج منها التراب.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في اللسان: «وحد» والمساعد على التسهيل ٨٥/٢ وإحدى الأحد: يعني أنه واحد لا مثل له.

(٣) الآية ٣٨ من الأعراف.

- البقرة -

لأدائها، أو لإقامتها، ويجوز أن تكون متمحضة للظرف، ويجوز أن تكون شرطية والجواب محذوف أي: إذا دُعوا فلا يَأْبوا.

قوله: «أَنْ تَكْتُبُوهُ» مفعولٌ به والناصبُ له «تَسْأَمُوا» لأنه يتعدى بنفسه قال^(١):

١١٢٩ - سَمِئْتُ تَكَلِيفَ الْحَيَاةِ وَمَنْ يَعِشْ ثَمَانِينَ حَوْلًا لَا أَبَا لَكَ يَسَامُ

وقيل: بل يتعدى بحرف الجر، والأصل: مِنْ أَنْ تَكْتُبُوهُ، فَحَذَفَ حَرْفَ الْجَرِّ لِلْعِلْمِ بِهِ فَيَجْرِي الْخَلَاْفُ الْمَشْهُورُ فِي «أَنْ» بَعْدَ حَذْفِهِ، وَيَدُلُّ عَلَى تَعْدِيهِ بِ «مِنْ» قَوْلُهُ^(٢):

١١٣٠ - وَلَقَدْ سَمِئْتُ مِنَ الْحَيَاةِ وَطَوْلِهَا وَسؤالِ هَذَا النَّاسِ كَيْفَ لِيْبُدُ

وَالسَّامُ وَالسَّامَةُ: الْمَلَلُ مِنَ الشَّيْءِ وَالضَّجْرُ مِنْهُ.

والهاءُ في «تَكْتُبُوهُ» يجوزُ أَنْ تَكُونَ لِلدَّيْنِ فِي أَوَّلِ الْآيَةِ، وَأَنْ تَكُونَ لِلْحَقِّ فِي قَوْلِهِ: «فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ» وَهُوَ أَقْرَبُ مَذْكَورٍ، وَالْمُرَادُ بِهِ «الدَّيْنُ» وَقِيلَ: يَعُودُ عَلَى الْكِتَابِ الْمَفْهُومِ مِنْ «يَكْتُبُوهُ» قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ^(٣):

و«صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا» حَالٌ، أَي: عَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ الدَّيْنُ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا، وَعَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ الْكِتَابُ مُخْتَصِرًا أَوْ مُشَبَّعًا، وَجَوَزَ السَّجَاوَنْدِيُّ انْتِصَابَهُ عَلَى خَبَرِ «كَانَ» مُضْمَرَةً، وَهَذَا لَا حَاجَةَ تَدْعُو إِلَيْهِ، وَلَيْسَ مِنْ مَوَاضِعِ إِضْمَارِهِ.

(١) البيت لزهير من المعلقة وهو في ديوانه ٢٩.

(٢) البيت لليبيد، وهو في ديوانه ٣٥؛ والمحتسب ١٨٩/١؛ والبحر ٣٥١/٢.

(٣) الكشاف ٤٠٣/١.

- البقرة -

وقرأ السلمي^(١): «ولا يَسَامُوا أَنْ يَكْتُبُوهُ» بالياء من تحت فيهما. والفاعل على هذه القراءة ضميرُ الشهداء، ويجوزُ أن يكونَ من بابِ الالتفاتِ، فيعودُ: إمَّا على المتعاملين وإمَّا على الكُتَّابِ.

قوله: «إلى أجله» يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أظهرُها: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ أي: أن تكتبوه مستقراً في الذمَّةِ إلى أجلِ حُلُولِهِ. والثاني: أنه متعلِّقٌ بتكتبُوهُ، قاله أبو البقاء^(٢). وهذا قد رده الشيخ^(٣) فقال: «هو متعلِّقٌ بمحذوفٍ لا بـ «تكتبوه» لعدمِ استمرارِ الكتابةِ إلى أجلِ الدُّنْيَانِ إذ ينقضي في زمنٍ يسيرٍ، فليس نظيرٌ: «سرت إلى الكوفة». والثالث: أن يتعلِّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الهاءِ، قاله أبو البقاء^(٤).

قوله: «ذلكم» مُشَارٌ به لأقربِ مذكورٍ وهو الكُتْبُ. وقيل إليه وإلى الإِشْهَادِ، وقيل: إلى جميعِ ما ذُكِرَ وهو أحسنُ. و«أَقْسَطُ» قيل: هو من أَقْسَطَ إذا عَدَلَ، ولا يكونُ من قَسَطَ، لأنَّ قَسَطَ بمعنى جارٍ، وأَقْسَطَ بمعنى عَدَلَ، فتكونُ الهمزةُ للسُّلْبِ، إلا أنه يَلْزَمُ بناءُ أَفْعَلَ من الرباعي، وهو شاذٌ.

قال الرمخشري^(٥): «فإن قلتَ مِمَّ بُنِيَ أَفْعَلًا التفضيلِ - أعني أَقْسَطَ وأَقْوَمَ؟ - قلت: يجوزُ على مذهبِ سيبويه أن يكونا مُبَيَّنَّيْنِ مِنْ «أَقْسَطَ» و«أَقَامَ» وأن يكونَ «أَقْسَطَ» من قاسِطٍ على طريقةِ النسبِ بمعنى: ذي قِسْطٍ؛ و«أَقْوَمَ» من قويمٍ». قال الشيخ^(٦): لم ينصَّ سيبويه على أن أَفْعَلَ التفضيلِ يُبْنَى من

(١) البحر ٣٥١/٢.

(٢) الاملاء ١٢٠/١.

(٣) البحر ٣٥١/٢.

(٤) الاملاء ١٢٠/١.

(٥) الكشاف ٤٠٤/١.

(٦) البحر ٣٥١/٢.

- البقرة -

«أفعل»، إنما يُؤخَذُ ذلك بالاستدلال، فإنه نص^(١) في أوائل كتابه على أن «أفعل» للتعجب يكون من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وأفْعَلَ، وظاهر هذا أن «أفعل» للتعجب يُبنى منه أفْعَلٌ للتفضيل، فما اقتسَسَ في التعجب اقتسَسَ في التفضيل، وما شَدَّ فيه شَدُّ فيه. وقد اختلف النحويون في بناء التعجب وأفْعَلَ التفضيل من أفْعَلَ على ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقاً، والمنع مطلقاً، والتفضيل بين أن تكون الهمزة للنقل فيمتنع، أو لا فيجوز، وعليه يُؤوَلُ كلام سيويه، حيث قال: «إنه يبنى من أفْعَلَ» أي الذي همزته لغير التعدية. ومنَّع مطلقاً قال: «لم يقل سيويه وأفْعَلَ بصيغة الماضي» إنما قالها أفْعَلَ بصيغة الأمر، فالتبس على السامع، ويعني أنه يكون فعل التعجب على أفْعَلَ، بناؤه من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ، وعلى أفْعَلَ. ولهذه المذاهب موضوع هو أليق بالكلام عليها.

ونقل ابن عطية^(٢) أنه مأخوذ من «قَسَطَ» بضم السين نحو: «أكرم» من «كرم». وقيل: هو من القَسَط بالكسر وهو العَدْلُ، وهو مصدر لم يُشتق منه فِعْلٌ، وليس من الإقساط؛ لأن أفْعَلَ لا يُبنى من «الإفعال». وهذا الذي قلته كله بناء منهم على أن الثلاثي بمعنى الجور والرباعي بمعنى العَدْل.

ويحكي أن سعيد بن جبير لما سأله الظالم [الحجاج] بن يوسف: ما تقول في؟ فقال: «أقول إنك قاسط عادِلٌ»، فلم يَقِطن له إلا هو، فقال: إنه جعلني جائراً كافراً، وتلا قوله تعالى: «وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطاباً»^(٣) ثم الذين كفروا بربهم يَعْدِلون»^(٤).

(١) الكتاب ١/٣٧.

(٢) المحرر ٢/٣٦٩.

(٣) الآية ١٥ من الجن.

(٤) الآية ١ من الأنعام.

- البقرة -

وأما إذا جعلناه مشتركاً بين عدلَ وبين جارَ فالأمرُ واضحٌ قال ابن القطاع^(١): «قَسَطَ قُسوطاً وقِسَطاً: جارَ وعدَل ضِدُّ». وحكى ابن السِّيد في كتاب «الاقْتضاب» له عن ابن السكيت في كتاب «الأضداد» عن أبي عبيدة: «قَسَطَ: جارَ، وقَسَطَ: عدَل، وأقْسَطَ بالألفِ عدَلٌ لا غير^(٢)». وقال أبو القاسم الراغب^(٣) الأصبهاني: «القِسْطُ أن يأخذَ قِسْطَ غيره، وذلك جَوْرٌ، والإقْسَاطُ أن يُعْطِيَ قِسْطَ غيره، وذلك إنصافٌ، ولذلك يقال: قَسَطَ إذا جارَ، وأقْسَطَ إذا عدَل» وسيأتي لهذا أيضاً مزيدٌ بيانٍ في سورة النساءِ إن شاء الله تعالى.

[١١٧/أ] و«عند الله» / ظرفٌ منصوبٌ بـ «أقْسَطَ» أي: في حكمه. وقوله «وأقْسَطُ» إنما صَحَّت الواوُ فيه لأنه أفعَلُ تفضيلٍ، وأفعَلُ التفضيلِ يَصِحُّ حملاً على فِعْلِ التعجبِ، وَصَحَّ فِعْلُ التعجبِ لجريانه مَجْرَى الأسماءِ لجموده وعدمِ تصرُّفه.

و«أقْسَطُ» يجوزُ أن يكونَ من «أقام» الرباعي المتعدِّي؛ لكنه حَذَفَ الهمزةَ الزائدة، ثم أتى بهمزةَ أفعَلٍ كقوله تعالى: «أَيُّ الحزبينِ أَحصى»^(٤) فيكونُ المعنى: أثبَتُ لإقامتِكُم الشهادةَ، ويجوزُ أن يكونَ من «قام» اللّازم ويكونُ المعنى: ذلك أثبَتُ لقيامِ الشهادةِ، وقامتِ الشهادةُ: ثَبَّتَتْ، قاله أبو البقاء^(٥).

(١) الأبنية ٢٢/٣ وهو علي بن جعفر، إمام العربية في مصر، له: الأفعال والأبنية، توفي سنة ٥١٥. انظر: البغية ١٥٣/٢.

(٢) في مجاز أبي عبيدة «أقسط»: أعدل ولم يذكر غيره؛ المجاز ٨٤/١.

(٣) المفردات ٤١٨.

(٤) الآية ١٢ من الكهف.

(٥) الاملاء ١٢٠/١.

- البقرة -

قوله: «لِلشَّهَادَةِ» متعلِّق بـ «أَقَوْمٍ»، وهو مفعولٌ في المعنى، واللامُ زائدةٌ ولا يجوزُ حذفُها ونصبُ مجرورها بعدَ أفعالِ التفضيلِ إلا ضرورةً كقوله^(١):

١١٣١ - وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا

وقد قيل: إن «القوانس» منصوبٌ بمضمرٍ يدلُّ عليه أفعالُ التفضيلِ، هذا معنى كلام الشيخ^(٢)، وهو ماشٍ على أن «أَقَوْمٍ» من أقام المتعدي، وأما إذا جعلته من «قام» بمعنى ثبت فاللامُ غير زائدة^(٣).

قوله: «أَنْ لَا تَرْتَابُوا» أي: أقرب، وحرثُ الجرِّ محذوفٌ، فقيل: هو اللامُ أي: أدنى لثلاً ترتابوا، وقيل هو «إلى» وقيل: هو «من» أي: أدنى إلى أن لا ترتابوا وأدنى من أن لا ترتابوا. وفي تقديرهم «من» نظرٌ، إذ المعنى لا يساعِدُ عليه. و«ترتابوا»: تَفَتَّعَلُوا مِنَ الرِّيَّةِ، والأصل: «تَرْتَبُوا»، فَقُلِبَتْ الياءُ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. والمفضلُ عليه محذوفٌ لفهم المعنى، أي: أقسطُ وأقومُ وأدنى لكذا من عدمِ الكتب، وحسن الحذف كونُ أفعالٍ خيراً للمبتدأ بخلاف كونه صفةً أو حالاً. وقرأ السلمي^(٤): «أَنْ لَا يَرْتَابُوا» ببناء الغيبة كقراءة: «وَلَا يَسْأَمُوا أَنْ يَكْتُبُوهُ» وتقدّم توجيه ذلك.

قوله: «إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً» في هذا الاستثناء قولان، أحدهما: أنه متصلٌ قال أبو البقاء^(٥): «والجملةُ المستثناةُ في موضعِ نصبٍ لأنه استثناءٌ من الجنس لأنه أمرٌ بالاستشهادِ في كلِّ معاملةٍ، واستثنى منها التجارة الحاضرة،

(١) تقدم برقم ٣٤٥.

(٢) البحر ٣٠٢/٢.

(٣) لأن الفعل يكون لازماً فلا حاجة إلى مفعول بعده.

(٤) البحر ٣٥٢/٢.

(٥) الاملاء ١٢٠/١.

- البقرة -

والتقدير: إلا في حالِ حضورِ التجارة». والثاني: أنه منقطع، قال مكي^(١) ابن أبي طالب: «وَأَنَّ» في موضعِ نصبٍ على الاستثناءِ المنقطعِ «قلت: وهذا هو الظاهرُ، كأنه قيل: لكنَّ التجارةَ الحاضرةَ فإنه يجوزُ عدمُ الاستشهادِ والكتِّبِ فيها.

وقرأ^(٢) عاصم هنا «تجارةً» بالنصب، وكذلك «حاضرةً» لأنها صفتها، وفي النساء^(٣) وافقه الأخوان^(٤)، والباقون قرؤوا بالرفعِ فيهما. فالرفعُ فيه وجهان، أحدهما: أنها التامةُ أي: إلا أنْ تَحُدُثَ أو تَقَعْ تجارةً، وعلى هذا فتكونُ «تُدِيرُونَهَا» في محلِّ رفعٍ صفةً لتجارة أيضاً، وجاء هنا على الفصحِ، حيث قدَّم الوصفَ الصريحَ على المؤول. والثاني: أن تكونَ الناقصةً، واسمُها «تجارةً» والخبرُ هو الجملةُ من قوله: «تُدِيرُونَهَا» كأنه قيل: إلا أنْ تكونَ تجارةً حاضرةً مدارةً، وسَوَّغَ مجيءَ اسمِ كانِ نكرةً وصفه، وهذا مذهبُ الفراء^(٥) وتابعه آخرون.

وأما قراءةُ عاصم فاسمُها مضمراً فيها، فقيل: تقديره: إلا أنْ تكونَ المعاملةُ أو المبايعةُ أو التجارةُ. وقدَّره الزجاج^(٦) إلا أنْ تكونَ المدائنةُ، وهو أحسنُ. وقال الفارسي^(٧): «ولا يجوزُ أن يكونَ التدائِنُ اسمَ كانِ لأنَّ التدائِنَ معنى، والتجارةُ الحاضرةُ يُرادُ بها العينُ، وحكمُ الاسمِ أن يكونَ الخبرَ في المعنى، والتدائِنُ حَقٌّ في ذمَّةِ المستدينِ، للمدينِ المطالبةُ به، وإذا كان

(١) المشكل ١١٩/١.

(٢) السبعة ١٩٤؛ الكشف ٣٢١/١.

(٣) الآية ٢٩ من النساء.

(٤) أي: حمزة والكسائي.

(٥) معاني القرآن ١٨٥/١.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٣٦٦/١.

(٧) الحجة (خ) ٣٢٢/٢.

- البقرة -

كذلك لم يَجُزْ أن يكونَ اسمَ كان لاختلافِ التداينِ والتجارةِ الحاضرةِ» وهذا الذي قاله الفارسي لا يَظْهَرُ رداً على أبي إسحاق، لأن التجارة أيضاً مصدرٌ، فهي معنى من المعاني لا عين من الأعيان، وبين الفارسي والزجاج محاورَةٌ لأمرٍ ما.

وقال الفارسي^(١) أيضاً: «ولا يجوزُ أيضاً أن يكونَ اسمُها «الحق» الذي في قوله: «فإن كان الذي عليه الحق» للمعنى الذي ذكرنا في التداين، لأن ذلك الحق دَيْنٌ، وإذا لم يَجُزْ هذا لم يَحُلْ اسمُ كان من أحدِ شيئين، أحدهما: أن هذه الأشياء التي اقتضت من الإشهاد والارتهان قد عُلِمَ من فحواها التبايع، فأضمرَ التبايع لدلالة الحالِ عليه كما أضمرَ لدلالة الحالِ فيما حكى سيويه^(٢): «إذا كان غداً فأتني» ويُشَدُّ على هذا^(٣):

١١٣٢- أعيني هلاً تكيان عفاقا إذا كان طعناً بينهم وعناقا

أي: إذا كان الأمر. والثاني: أن يكونَ أضمرَ التجارة كأنه قيل: إلا أن تكونَ التجارةُ تجارةً، ومثله ما أنشدَه الفراء^(٤):

١١٣٣- فدى لبني ذهل بن شيبان ناقتي إذا كان يوماً ذا كواكبٍ أشهباً
وأنشد الزمخشري^(٥):

١١٣٤- بني أسدٍ هل تعلمون بلاءنا إذا كان يوماً ذا كواكبٍ أشنعاً

أي: إذا كان اليوم يوماً. و«بينكم» ظرفٌ لتدبرونها.

(١) الحجة (خ) ٣٢٢/٢.

(٢) الكتاب ١١٤/١.

(٣) لم أهد إلى قائله وهو في معاني القرآن للفراء ١٨٦/١.

(٤) معاني القرآن ١٨٦/١.

(٥) البيت لعمر بن شاس؛ وهو في الكتاب ٢٢/١؛ اللسان: شهب.

- البقرة -

قوله: «فليس» قال أبو البقاء^(١): «دَخَلَتِ الْفَاءُ فِي «فَلَيْسَ» إِذَا نَأَى بِتَعْلُقِ مَا بَعْدَهَا بِمَا قَبْلَهَا» قلت: هي عاطفةٌ هذه الجملة على الجملة من قوله: «إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً» إِلَى آخِرِهَا، وَالسَّبَبِيَّةُ فِيهَا وَاضِحَةٌ أَي: بِسَبَبِ عَنْ ذَلِكَ رُفِعَ الْجَنَاحُ فِي عَدَمِ الْكِتَابَةِ.

وقوله: «أَنْ لَا تَكْتُبُوهَا» أَي: «فِي أَنْ لَا»، فَحُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ فَبَقِيَ فِي مَوْضِعِ «أَنْ» الْوَجْهَانِ.

قوله: «إِذَا تَبَايَعْتُمْ» يَجُوزُ أَنْ^(٢) / تَكُونَ شَرْطِيَّةً، وَجَوَابُهَا: إِذَا مَتَقَدَّمَ عِنْدَ قَوْمٍ، وَإِذَا مَحذُوفٌ لِلدَّلَالَةِ مَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ تَقْدِيرُهُ: إِذَا تَبَايَعْتُمْ فَأَشْهَدُوا، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ ظَرْفًا مَحْضًا أَي: افْعَلُوا الشَّهَادَةَ وَقَتَّ التَّبَايَعِ.

قوله: «وَلَا يُضَارُّ» الْعَامَّةُ عَلَى فَتْحِ الرَّاءِ جُزْمًا، وَلَا «نَاهِيَّةٌ»، وَفُتِحَ الْفِعْلُ لِمَا تَقَدَّمَ^(٣) فِي قِرَاءَةِ حَمَزَةٍ: «إِنْ تَضِلَّ». ثُمَّ هَذَا الْفِعْلُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ، وَالْأَصْلُ: «يُضَارُّ» بِكسْرِ الرَّاءِ الْأُولَى فَيَكُونُ «كَاتِبٌ» وَ«شَهِيدٌ» فَاعِلَيْنِ نُهِيَ عَنِ مُضَارَّةِ الْمَكْتُوبِ لَهُ وَالْمَشْهُودِ لَهُ، نُهِيَ الْكَاتِبُ عَنِ زِيَادَةِ حَرْفٍ يُبْطِلُ بِهِ حَقًّا أَوْ نَقْصَائِهِ، وَنُهِيَ الشَّاهِدُ [عَنْ] كَتْمِ الشَّهَادَةِ، وَاخْتَارَهُ الزَّجَاجُ^(٤)، وَرَجَّحَهُ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: «فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ»، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا مِنَ الْكَاتِبِ وَالشَّاهِدِ فُسُوقٌ، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ إِسْرَامُ الْكَاتِبِ وَالشَّهِيدِ وَالْإِلْحَاحُ عَلَيْهِمَا فَسْقًا. وَنُقِلَ فِي التَّفْسِيرِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٍ وَطَاوُوسٍ^(٥)

(١) الاملاء ١٢٠/١.

(٢) تغير خط نسخة الأصل في ورقتين بدءاً من هنا، وقد أشرنا إلى ذلك في مقدمة التحقيق.

(٣) انظر: الورقة ١١٦.

(٤) معاني القرآن ٣٦٧/١.

(٥) طاووس بن كيسان التابعي، وردت عنه الرواية في حروف القرآن أخذ عن ابن عباس.

توفي سنة ١٠٦. انظر: البداية والنهاية ٣٥/٩؛ طبقات القراء ٣٤١/١.

- البقرة -

هذا المعنى . ونَقَلَ الداني عن عمر وابن عباس ومجاهد وابن أبي إسحاق أنهم قرؤوا الرء الأولى بالكسر حين فُكُوا .

ويُحْتَمَلُ أن يكونَ الفعلُ فيها مبنياً للمفعول، والمعنى : أن أحداً لا يُضارِرُ الكاتبَ ولا الشاهدَ، وَرُجِحَ هذا بأنه لو كان النهي متوجّهاً نحو الكاتب والشهيد لقال : وإن^(١) تفعلًا فإنه فسوقٌ بكما، ولأنَّ السياقَ من أولِ الآياتِ إنما هو للمكتوبِ له والمشهودِ له . ونُقِلَ في التفسيرِ هذا المعنى عن ابن عباسٍ ومَنْ ذَكَرَ معه . وذكر الداني أيضاً عنهم أنهم قرؤوا الرء الأولى بالفتح . قلت : ولا غرورٌ في هذا إذ الآيةُ عندهم مُحْتَمَلَةٌ للوجهين فسروا وقرؤوا بهذا المعنى تارةً وبالأخرى أخرى .

وقرأ^(٢) أبو جعفر وعمر بن عبید : «ولا يُضارُّ» بتشديد الرء ساكنةً وضمّاً، وفيها ضعفٌ من حيث الجمعُ بين ثلاثِ سواكن، لكنه لما كانت الألفُ حرفاً مدّاً قامَ مدّها مقامَ حركةٍ، والتقاء الساكنين مغتفرٌ في الوقف، ثم أُجْرِيَ الوصلُ مُجْرَى الوقف في ذلك .

وقرأ عكرمة / : «ولا يُضارِرُ كاتباً ولا شهيداً» بالفكِّ وكسرِ الرءِ الأولى، [١/١١٨] والفاعلُ ضميرُ صاحبِ الحقِّ، ونَصِبَ «كاتباً» و«شهيداً» على المفعولِ بهِ أي : لا يضارِرُ صاحبُ حقٍّ كاتباً ولا شهيداً بأن يُجْبِرَهُ وَيُبْرِمَهُ بالكتابةِ والشهادةِ؛ أو بأن يحمِلَهُ على ما لا يُجوزُ .

وقرأ ابن محيصة : «ولا يُضارُّ» برفعِ الرءِ، وهو نفيٌّ فيكونُ الخبرُ^(٣) بمعنى النهي كقولهِ : «فلا رَفَتْ ولا فسوقٌ»^(٤) .

(١) ي : وإن كان تفعلًا .

(٢) البحر ٣٥٤/٢ .

(٣) ي : الجزاء .

(٤) الآية ١٩٧ من البقرة .

- البقرة -

وقرأ عكرمة في رواية مُقْسِم: «ولا يُضَارُّ» بكسر الراءِ مشددةً على أصلِ
التقاء الساكنين. وقد تقدّم لك تحقيقُ هذه الأشياءِ عند قوله: «لا تُضَارُّ والدَةُ
بولدها»^(١).

قوله: «وإنْ تَفْعَلُوا» أي: تَفْعَلُوا شيئاً مِمَّا نَهَى اللهُ عنه، فَحَذِفِ
المفعولُ به للعلمِ به. والضميرُ في «فإنه» يعودُ على الامتناع أو الإضرار.
و«بكم» متعلّقٌ بمحذوفٍ، فقدّره أبو البقاء^(٢): «لاحقٌ بكم» وينبغي أن يُقدَّرَ
كوناً مطلقاً، لأنه صفةٌ لـ «فسوق» أي: فسوقٌ مستقرٌّ بكم، أي: ملتبسٌ بكم
ولاصقٌ بكم.

قوله: «وَيَعْلَمُكُمْ اللهُ» يجوزُ في هذه الجملةِ الاستثنافُ - وهو
الظاهرُ - ويجوزُ أنْ تكونَ حالاً من الفاعلِ في «اتَّقُوا» قال أبو البقاء^(٣):
«تقديره: واتقوا الله مضموناً لكم التعليمُ أو الهدايةُ، ويجوزُ أن تكونَ حالاً
مقدّرةً». قلت: وفي هذين الوجهين نظرٌ لأنَّ المضارعَ المثبتَ لا تباشرُهُ وأو
الحال، فإنَّ وَرَدَ ما ظاهرُهُ ذلك يُؤوّلُ، لكنْ لا ضرورةً تدعو إليه ههنا.

آ. (٢٨٣) قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجِدُوا كَاتِبًا﴾: العامةُ على «كاتباً» اسمَ
فاعلٍ. وقرأ أُبيّ^(٤) ومجاهد وأبو العالية^(٥): «كِتَابًا»، وفيه وجهان، أحدهما:
أنه مصدرٌ أي ذا كتابة. والثاني: أنه جَمْعُ كاتبٍ، كصاحبٍ وصِحابٍ. ونقل
الزمخشري^(٦) هذه القراءة عن أُبيّ وابن عباس فقط، وقال: «وقال ابن

(١) الآية ٢٣٣ من البقرة.

(٢) الإملاء ١/١٢١.

(٣) الإملاء ١/١٢١.

(٤) البحر ٢/٣٥٥؛ القرطبي ٣/٤٠٧.

(٥) رفيع بن مهران الرياحي، تابعي، قرأ عليه الأعمش وأبو عمرو، توفي سنة ٩٠. انظر:
طبقات القراء ١/٢٨٤.

(٦) الكشاف ١/٤٠٤.

- البقرة -

عباس: رأيت إن وجدت الكاتب ولم تجد الصحيفة والدواة». وقرأ ابن عباس والضحاك: «كُتَاباً» على الجمع، اعتباراً بأن كل نازلة لها كاتب. وقرأ أبو العالية: «كُتِباً» جمع كتاب، اعتباراً بالنوازل، قلت: قول ابن عباس: «رأيت إن وجدت الكاتب الخ» ترجيح^(١) للقراءة المروية عنه واستبعاداً لقراءة غيره / «كاتباً»، يعني أن المراد الكتاب لا الكاتب.

[١١٨/ب]

قوله: «فرهان» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ، أي: فيكفي [عن] ذلك رُهْنٌ مقبوضةٌ. الثاني: أنه مبتدأ والخبرُ محذوفٌ أي: فرُهْنٌ مقبوضة تكفي. الثالث: أنه خبرٌ مبتدأ محذوفٍ تقديره: فالوثيقة أو فالقائم مقام ذلك رُهْنٌ مقبوضةٌ.

وقرأ ابن^(٢) كثير وأبو عمرو: «فَرُهْنٌ» بضم الراء والهاء، والباقون «فَرِهَانٌ» بكسر الراء وألف بعد الهاء، رُوي عن ابن كثير وأبي عمرو تسكين الهاء في رواية.

فأما قراءة ابن كثير فجمع رُهْن، وفَعْلٌ يُجْمَعُ عَلَى فَعْلٍ نَحْو: سَقَفٌ وَسُقْفٌ. ووقع في أبي البقاء^(٣) بعد قوله: «وسُقْفٌ وسُقْفٌ، وأسَدٌ وأسَدٌ، وهو [وهم]^(٤)» ولكنهم قالوا: إن فُعْلاً جَمْعُ فَعْلٍ قَلِيل، وقد أورد منه الأخفش^(٥) ألفاظاً منها: رُهْنٌ ورُهْنٌ، ولَحْدٌ القبر ولُحْدٌ، وَقَلْبٌ^(٦) النخلة وَقَلْبٌ، ورجلٌ

(١) تحتل في ب: «توضيح».

(٢) السبعة ١٩٤؛ الكشف ٣٢٢/١.

(٣) الإملاء ١٢١/١.

(٤) سقط من الأصل وثبت في النسخ الأخرى. ويبدو أن الوهم جاء من إيراده لفظة «أسد» فهي فَعْلٌ وليست فَعْلٌ، وعلى هذا فليست نظيراً لَرُهْنٍ ورُهْنٍ لاختلاف المفرد.

(٥) معاني القرآن له ١٩٠/١ - ١٩١.

(٦) قلب النخلة: شطبة بيضاء في وسطها.

- البقرة -

نَطُّ وَقَوْمٌ نَطٌّ^(١)، وفرس وَرْدٌ وَخَيْلٌ وُرْدٌ، وسهم حَشْرٌ^(٢) وسهام حُشْر. وأنشد أبو عمرو حجةً لقراءته قولَ قَعْنَبِ^(٣):

١١٣٥ - بَأَنْتَ سَعَادٌ وَأَمْسَى دُونَهَا عَدْنٌ وَغَلَّقَتْ عِنْدَهَا مِنْ قِبَلِكَ الرَّهْنُ

وقال أبو عمرو: «وإنما قَرَأَتْ قَرُهْنَ للفصلِ بين الرهانِ في الخيلِ وبين جمع «رَهْن» في غيرها^(٤)» ومعنى هذا الكلام أنما اخترتُ هذه القراءةَ على قراءة «رهان»، لأنه لا يجوزُ له أن يفعلَ ذلك كما ذَكَرَ دُونَ اتِّبَاعِ رِوَايَةٍ.

واختار الزجاج^(٥) قراءته هذه^(٦) قال: «وهذه القراءة وافقت المصحفَ، وما وافق المصحفَ وَصَحَّ معناه، وَقَرَأَتْ به القُرَاءُ فهو المختارُ». قلت: إن الرسم الكريم «فرهن» دون ألفٍ بعد الهاء، مع أن الزجاج يقول: «إِنَّ فُعْلًا جَمَعَ فَعْلٌ قَلِيلٌ»، وَحُكِيَ عن أبي عمرو أنه قال: «لا أعرفُ الرَّهَانَ إلا في الخيلِ لا غير». وقال يونس^(٧): «الرَّهْنُ والرَّهَانُ عربيان، والرَّهْنُ في الرَّهْنِ أَكْثَرُ، والرَّهَانَ في الخيلِ أَكْثَرُ» وأنشدوا أيضاً على رَهْنٍ ورُهْنٍ قوله البيت^(٨) -:

١١٣٦ - أَلَيْتُ لَا نُعْطِيهِ مِنْ أَبْنَائِنَا رُهْنًا فَيُفْسِدَهُمْ كَرِهْنٍ أَفْسَدَا

(١) رجل نط: خفيف الشعر ثقيل البطن.

(٢) سهر حشر: دقيق.

(٣) اللسان: رهن.

(٤) أي: أنه وجد الرهان مستعملة في رهان الخيل، فأحب صَرَفَ ذلك عن اللفظ الملتبس

برهان الخيل. انظر: تفسير الطبري ٩٧/٦.

(٥) معاني القرآن ١/٣٦٨.

(٦) سقط من: ي.

(٧) انظر: اللسان «رهن».

(٨) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٢٢٩؛ واللسان: رهن؛ والبحر ٣٥٥/٢.

- البقرة -

وقيل: إِنَّ رُهْنَا جَمْعُ رِهَانٍ، وَرِهَانٌ جَمْعُ رَهْنٍ، فَهُوَ جَمْعُ الْجَمْعِ، كَمَا قَالُوا فِي ثِمَارٍ جَمْعَ ثَمْرٍ، وَثَمْرٌ جَمْعُ ثِمَارٍ^(١)، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْفِرَاءُ^(٢) وَشَيْخُهُ، وَلَكِنَّ جَمْعَ الْجَمْعِ غَيْرُ مَطْرُودٍ عِنْدَ سَيَّبُوهِ^(٣) وَجَمَاهِيرِ أَتْبَاعِهِ.

وَأَمَّا قِرَاءَةُ الْبَاقِيْنَ «رِهَانٍ» فِرِهَانٍ جَمْعُ «رَهْنٍ» وَفَعْلٌ وَفِعَالٌ مَطْرُودٌ كَثِيرٌ نَحْوُ: كَعَبٌ / وَكِعَابٌ، وَكَلْبٌ وَكِلَابٌ، وَمَنْ سَكَنَ^(٤) ضَمَّةً الْهَاءِ فِي «رُهْنٍ» [١/١١٩] فَلِلتَخْفِيفِ وَهِيَ لُغَةٌ، يَقُولُونَ: سُقِفَ فِي سُقْفٍ جَمْعَ سَقْفٍ.

وَالرُّهْنُ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ رَهَنْتُ، يُقَالُ: رَهَنْتُ زَيْدًا ثَوْبًا أَرَهَنْتُهُ رَهْنًا أَيْ: دَفَعْتُهُ إِلَيْهِ رَهْنًا عِنْدَهُ، قَالَ^(٥):

١١٣٧- يَرَاهِنُنِي فَيَرْهِنُنِي بَيْنَهُ وَأَرَهْنُهُ بَيْنِي بِمَا أَقُولُ

وَأَرَهَنْتُ زَيْدًا ثَوْبًا أَيْ: دَفَعْتُهُ إِلَيْهِ لِيَرَهَنَهُ، فَفَرَّقُوا بَيْنَ فَعَلٍ وَأَفْعَلٍ. وَعِنْدَ الْفِرَاءِ رَهَنْتُهُ وَأَرَهَنْتُهُ بِمَعْنَى، وَاحْتِجَّ بِقَوْلِ هِمَامِ السَّلُولِيِّ^(٦):

١١٣٨- فَلَمَّا خَشِيتُ أَظْفِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرَهَنْتُهُمْ مَالِكًا

وَأَنْكَرَ الْأَصْمَعِيُّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ وَقَالَ: «إِنَّمَا الرِّوَايَةُ: وَأَرَهَنْتُهُمْ مَالِكًا»، وَالرَّوَاؤُ لِلْحَالِ كَقَوْلِهِمْ: «قَمَّتْ وَأَصُكُ عَيْنَهُ» وَهُوَ عَلَى إِضْمَارٍ مُبْتَدَأً.

(١) الأصل: «ثمر» وهو سهو، وقوله «وثمر» سقط من: ب.

(٢) معاني القرآن ١/١٨٨.

(٣) الكتاب ٢/٢٠٠.

(٤) نسبها في شواذ القراءات إلى شهر بن حوشب. انظر: ص ١٨.

(٥) البيت لأحيحة بن الجلاح، وهو في اللسان: رهن.

(٦) تقدم برقم ٤١٩.

— البقرة —

وقيل: أَرْهَنَ فِي السَّلْعَةِ إِذَا غَالَى فِيهَا حَتَّى أَخَذَهَا بِكَثِيرِ الثَّمَنِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ^(١):

١١٣٩ — يَطْوِي ابْنَ سُلْمَى بِهَا مِنْ رَاكِبٍ بَعْدًا عِيدِيَّةً أَرْهَنْتُ فِيهَا الدَّنَانِيرُ
ويقال: رَهَنْتُ لِسَانِي بِكَذَا، وَلَا يُقَالُ فِيهِ «أَرْهَنْتُ» وَأَنْشَدُوا^(٢):

.....
ثم أُطْلِقَ الرَّهْنُ عَلَى الْمَرْهُونِ مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ الْمَصْدَرِ عَلَى اسْمِ الْمَفْعُولِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «هَذَا خَلَقَ اللَّهُ»^(٣)، وَ«دَرَهَمٌ ضَرْبُ الْأَمِيرِ»، فَإِذَا قُلْتَ: «رَهَنْتُ زَيْدًا ثَوْبًا رَهْنًا» فَرَهْنًا هُنَا مَصْدَرٌ فَقَطْ، وَإِذَا قُلْتَ «رَهَنْتُ زَيْدًا رَهْنًا» فَهُوَ هُنَا مَفْعُولٌ بِهِ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْمَرْهُونَ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هُنَا «رَهْنًا» مَصْدَرًا مُؤَكَّدًا أَيْضًا، وَلَمْ يَذْكَرِ الْمَفْعُولَ الثَّانِيَّ اقْتِصَارًا كَقَوْلِهِ: «وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ»^(٤).

و «رَهْنٌ» مِمَّا اسْتُعْنِيَ فِيهِ بِجَمْعِ كَثْرَتِهِ عَنِ جَمْعِ قَلْتِهِ، وَذَلِكَ أَنْ قِيَاسَهُ فِي الْقَلْبِ أَفْعَلَ كَفَلَسَ وَأَفْلَسَ، فَاسْتُعْنِيَ بِرَهْنٍ وَرِهَانٍ عَنِ أَرْهَنَ.

وَأَصْلُ الرَّهْنِ: الثَّبُوتُ وَالِاسْتِقْرَارُ، يُقَالُ: رَهَنَ الشَّيْءُ، فَهُوَ رَاهِنٌ إِذَا دَامَ وَاسْتَقَرَّ، وَنِعْمَةٌ رَاهِنَةٌ أَيْ دَائِمَةٌ ثَابِتَةٌ. وَأَنْشَدَ ابْنُ السَّكَيْتِ^(٥):

(١) البيت لرداد الكلبي، ورواية صدره في اللسان: «رهن»:
ظَلَّتْ تَجُوبُ بِهَا الْبِلْدَانَ نَاجِيَةً
وهو في البحر ٣٤٢/٢؛ والقرطبي ٤٠٩/٣؛ وينسب البيت أيضاً إلى الشاعر
شداد كما في الجمهرة ٤٢١/٢.

(٢) بياض في النسخ كلها.

(٣) الآية ١١ من لقمان.

(٤) الآية ٤ من الضحى.

(٥) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٥٩؛ وإصلاح المنطق لابن السكيت ٢٤٨؛ واللسان: «رها». وبهات: أي بهذا القول.

- البقرة -

١١٤٠- لا يَسْتَفِيقُونَ مِنْهَا وَهِيَ رَاهِنَةٌ إِلَّا بَهَاتٍ وَإِنْ عَلُّوا وَإِنْ نَهَلُوا
ويقال: «طعام رهن» أي: مقيم دائم، قال^(١):

١١٤١- الخَبِزُ وَاللَّحْمُ لَهُمْ رَاهِنٌ
أي: دائمٌ مستقرٌ، ومنه سُمِّيَ المرهونُ «رَهْنًا» لدوامِهِ واستقرارِهِ عند
المُرْتَهِنِ.

وقوله: «ولم تَجِدُوا كَاتِبًا» في هذه الجملة ثلاثة أوجه، أحدها: أنها
عطفٌ على فعلِ الشرطِ أي: «وإن كنتم ولم تَجِدُوا» فتكونُ في محلِّ جزمٍ
لعطفِها على ما هو مجزومٌ تقديراً. والثاني: أن تكونَ معطوفةً على خبرِ كان،
أي: وإن كنتم لم تَجِدُوا [كاتباً] والثالث: أن تكونَ الواوُ للحال، والجملةُ
بعدها نصبٌ على الحالِ فهي على هذين الوجهين الأخيرين في محلِّ نصبٍ.

قوله: «فإن «أمن» قرأ أبيّ فيما نقله عنه الزمخشري^(٢) «أومن» مبنياً
للمفعول. قال الزمخشري: «أي أمِنَه الناس^(٣) ووصفوا المذنبون بالأمانة
والوفاء». قلت: وعلامَ تنتصبُ «بعضاً؟ والظاهرُ نصبُه / بإسقاطِ الخافضِ على
حذفِ مضافٍ أي: فإن أومنَ بعضُكم على متاعٍ بعضٍ أو على دينٍ بعضٍ.

قوله: «فَلْيُؤَدِّ الَّذِي ائْتَمِنَ» إذا وَقَفَ على «الذي» وابتدئ به بما بعدها
قيل: «أوئَمِنَ» بهمزةً مضمومة بعدها واو ساكنة، وذلك لأنَّ أصله أئَمِنَ، مثل

(١) لم أهدت إلى قائله، وعجزه

وقهوة راووقها ساكب

وهو في القرطبي ٤٠٩/٣، واللسان: «رهن».

(٢) الكشف ٤٠٥/١، ورواية أبي حيان عن أبي علي افتعل: ائتمن. انظر: البحر
٣٥٦/٢

(٣) ب: النبأ.

- البقرة -

اقتدرَ بهمزتين: الأولى للوصل والثانية فاء الكلمة، ووقعت الثانية ساكنة بعد أخرى مثلها مضمومة وجب قلبُ الثانية لمجانس^(١) حركة الأولى فقلت: أوْتُمِنَ. فأما في الدرَج فتذهبُ همزة الوصل فتعود الهمزة إلى حالها لزوال موجب قلبها واواً بل تُقلَّبُ ياءً صريحةً في الوصل في رواية^(٢) ورش والسوسي.

وروي عن عاصم: «الذي أوْتُمِنَ» برفع الألفِ ويُشير بالضممة إلى الهمزة، قال ابن مجاهد^(٣): «وهذه الترجمة غلط». ورَوَى سليم^(٤) عن حمزة إشمَامَ الهمزة الضمِّ، وفي الإشارة والإشمام المذكورين نظراً. وقرأ عاصم أيضاً في شاذه: «الذَّتْمِنَ» بإدغامِ الياءِ المبدلةِ من الهمزة في تاء الافتعال، قال الزمخشري^(٥): «قياساً على «أُتْسِرَ» في الافتعال من اليُسْرِ، وليس بصحيحٍ لأنَّ الياءَ منقلبةً عن الهمزة فهي في حكم الهمزة، وأتزر عاميٌّ، وكذلك «رُيَا» في «رُؤْيَا» قال الشيخ^(٦): «وما ذكر الزمخشري فيه أنه ليس بصحيح وأن «أتزر» عاميٌّ - يعني أنه من إحداث العامة لا أصل له في اللغة - قد ذكَّره غيره أن بعضهم أبدلَ وأدغمَ: «أَتْمَنَ وَأَتَزَرَ» وأن ذلك لغة رديئة، وكذلك «رُيَا» في رُؤْيَا، فهذا التشبيه: إما أن يعودَ على قوله: «وأتزر عاميٌّ» فيكون إدغام «رُيَا» عامياً، وإما أن يعودَ إلى قوله «فليس بصحيح» أي: وكذلك إدغام «رُيَا» ليس بصحيحٍ، وقد حكى الكسائي الإدغامَ في «رُيَا».

(١) أي إلى حرف يجانس حركة الأولى.

(٢) البحر ٣٥٦/٢.

(٣) السبعة ١٩٥.

(٤) سليم بن عيسى الكوفي، أضيف أصحاب حمزة. توفي سنة ١٨٨. انظر: الطبقات لابن

الجزري ٣١٠/١.

(٥) الكشاف ٤٠٦/١.

(٦) البحر ٣٥٦/٢.

- البقرة -

وقوله: «أمانته» يجوزُ أن تكونَ الأمانةُ بمعنى الشيءِ المُؤْتَمِنِ عليه فينتصبُ انتصابُ المفعولِ بهِ بقوله: «فليؤدِّ»، ويجوزُ أن تكونَ مصدرًا على أصلها، وتكونُ على حَدْفِ مضاف، أي: فليؤدِّ ذينَ أمانتهِ. ولا جائزُ أن تكونَ منصوبةً على مصدرِ اثْتَمِنَ. والضميرُ في «أمانته» يُحْتَمَلُ أن يعودَ على صاحبِ الحقِّ، وأن يعودَ على الذي اثْتَمِنَ.

قوله: «فإنه آثمٌ قلبه» في هذا الضميرِ وجهان، أحدهما: أنه ضميرُ الشأنِ والجملةِ بعده، مفسَّرٌ له. والثاني: أنه ضميرُ «مَنْ» في قوله: «ومَنْ يَكْتُمُهَا» وهذا هو الظاهرُ. وأما «آثمٌ قلبه» ففيه وجهٌ، أظهرها: أن الضميرَ في «إنه» ضميرُ «مَنْ» و«آثمٌ» خبرُ إنَّ، و«قلبه» فاعلٌ بآثمٍ، نحو قولك: زيدٌ إنه قائمٌ أبوه، وعَمَلُ اسمِ الفاعلِ هنا واضحٌ لوجودِ شروطِ الأعمالِ. ولا يجيءُ هذا الوجهُ على القولِ بأنَّ الضميرَ ضميرُ الشأنِ، لأنَّ ضميرَ الشأنِ لا يُفسَّرُ إلا بجملةٍ، واسمُ الفاعلِ مع فاعله عند البصريين مفردٌ، والكوفيون يُجيزون ذلك.

الثاني: أن يكونَ «آثمٌ» خبراً^(١) مقدماً، و«قلبه» مبتدأ مؤخرًا، والجملةُ خبرٌ «إنَّ» ذكر ذلك الرمخشري^(٢) وأبو البقاء^(٣) وغيره، وهذا لا يجوزُ على أصول الكوفيين؛ لأنه لا يعودُ عندهم الضميرُ المرفوعُ على متأخرٍ لفظاً، و«آثمٌ» قد تحمَّلَ ضميراً لأنه وَقَعَ خبراً، وعلى هذا الوجهِ فيجوزُ أن تكونَ الهاءُ ضميرَ الشأنِ وأن تكونَ ضميرَ «مَنْ».

والثالث: أن يكونَ «آثمٌ» خبرَ إنَّ، وفيه ضميرٌ يعودُ على ما تعودُ عليه الهاءُ في «إنه»، و«قلبه» بدلٌ من ذلك الضميرِ المستترِ بدلٌ بعضٍ من كلِّ

الرابع: أن يكونَ «آثمٌ» مبتدأً، و«قلبه» فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبرِ، والجملةُ

(١) الأصل: «خبر مقدم» وهو سهو.

(٢) الكشاف: ٤٠٦/١.

(٣) الإملاء: ١٢١/١.

- البقرة -

خبرٌ إنَّ، قاله ابن عطية^(١)، وهو لا يجوزُ عند البصريين، لأنه لا يعملُ عندهم اسمُ الفاعلِ إلا إذا اعتمد على نفيٍ أو استفهام نحو: ما قائمُ أبوك، وهل قائمُ أخوك، وما قائمُ قومك، وهل ضاربُ إختوك. وإنما يجوزُ هذا عند الفراء من الكوفيين والأخفش من البصريين، إذ يجيزان: قائمُ الزيدان وقائمُ الزيدون، فكذلك في الآية الكريمة.

وقرأ ابنُ أبي عبلة^(٢): «قلبه» بالنصب، نسبها إليه ابن عطية^(٣). وفي نصبه ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنه بدلٌ من اسم «إنَّ» بدلٌ بعض من كل، ولا محذورَ في الفصلِ بالخبر - وهو آثمٌ - بين البدلِ والمبدلِ منه، كما لا محذورَ في الفصلِ به بين النعتِ والمنعوتِ نحو: زيد منطلق العاقل، مع أنَّ العاملَ في النعتِ والمنعوتِ واحدٌ، بخلافِ البدلِ والمبدلِ منه / فإنَّ الصحيحَ [١/١٢٠] أنَّ العاملَ في البدلِ غيرُ العاملِ في المُبدلِ منه.

الثاني: أنه منصوبٌ على التشبيهِ بالمفعولِ به، كقولك: «مررت برجلٍ حسنٍ وجهه» وفي هذا الوجه خلافٌ مشهورٌ، وهو ثلاثةُ مذاهبَ: الأول مذهب الكوفيين وهو الجواز مطلقاً، أعني نظماً ونثراً. الثاني: المنعُ مطلقاً، وهو مذهبُ المبرد^(٤). الثالث: منعه من النثر وجوازُه في الشعرِ، وهو مذهبُ سيويه^(٥)، وأنشد الكسائي على ذلك^(٦):

(١) المحرر ٣٨٠/٢.

(٢) البحر ٣٥٧/٢؛ شواذ القراءات ١٨.

(٣) المحرر ٣٨٠/٢. (٤) المتنضب ١٥٨/٤. (٥) الكتاب ١٠٠/١.

(٦) الأبيات لعمرو بن لحيان، وهي في المقرب ١٤٠/١؛ وابن يعيش ٨٣/٦؛ والعيني ٥٨٣/٣؛ والأشموقي ١١/٣؛ والبحر ٣٥٧/٣؛ والرواية المشهورة «غُلِبَ الذُّفَارِيُّ» بدلاً من رواية المؤلف، وينبغي إشباع حركة الباء من «الرقاب». ومدارة الاخفاف أي: اخفافها مدورة؛ وبجمراتها: أي صلبة. وغُلِبَ الذُّفَارِيُّ: غليظ الرقبة؛ والعَفْرَنِيَّاتُ: ج: عَفْرَنَةٌ وهي القوية، والكُومُ: ج كوماه: عظيمة السنام؛ والسُرَّةُ: ج سُرَّةٌ؛ وسرة وادقة: سميئة.

- البقرة -

١١٤٢- أَنْعَتْهَا إِنْني مِنْ نُعَاتِهَا مُدَارَةَ الْأَخْفَافِ مُجْمَرَاتِهَا
عُلْبَ الرُّقَابِ وَعَفَرَ نِيَاتِهَا كَوْمَ الذُّرَى وَادِقَةَ سُرَاتِهَا
ووجه ضَعْفِهِ عند سبويه في النثر تكرر الضمير.

والثالث: أنه منصوبٌ على التمييز حكاه مكى^(١) وغيره، وضَعْفُوهُ بأنَّ التمييز لا يكون إلا نكرةً، وهذا عند البصريين، وأما الكوفيون فلا يشترطون تنكيره، ومنه عندهم: «إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ»^(٢) و«بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا»^(٣) وأنشدوا^(٤):

١١٤٣- إِلَى رُدْحٍ مِنَ الشَّيْزَى مِلَاءٍ لُبَابِ الْبُرِّ يُلْبِكُ بِالشَّهَادِ

وقرأ ابن أبي عبلة - فيما نقل عنه الزمخشري -^(٥) «أثم قلبه» جعل «أثم» فعلاً ماضياً مشدداً العين، وفاعله مستترٌ فيه، «قلبه» مفعول به أي: جعل قلبه أثمًا أي: هو، لأنه عبّر بالقلب عن ذاته كلها لأنه أشرفُ عضوٍ فيها.

وقرأ أبو عبدالرحمن^(٦): «وَلَا يَكْتُمُوا» بياء الغيبة، لأنَّ قلبه غيباً وهم من ذَكَرَ فِي قَوْلِهِ: «كَاتَبَ وَلَا شَهِيدٌ»، وهو وإن كان بلفظ الإفراد فالمرادُ بِهِ الْجَمْعُ، وَلِذَلِكَ اعْتَبَرَ مَعْنَاهُ فِي قِرَاءَةِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَجَمَعَ فِي قَوْلِهِ: «وَلَا يَكْتُمُوا».

(١) المشكل ١٢١/١ وحكاه عن أبي حاتم ثم ضَعْفَهُ.

(٢) الآية ١٣٠ من البقرة.

(٣) الآية ٥٨ من القصص.

(٤) البيت لأمية بن أبي الصلت وهو في ديوانه ٢٧٠، كما ينسب إلى أبي الصلت وابن

الزبيرى وهو في اللسان: شيز؛ والمقرب ١/١٦٣؛ والهمع ١/٨٠؛ والدرر ١/٥٣.

والردح: ج رداح وهي الجفنة العظيمة. والشيزى: جفان من خشب؛ ولباب البر:

الغالوذ؛ تلبك: تخلط.

(٥) الكشاف ١/٤٠٦.

(٦) البحر ٢/٣٥٨.

- البقرة -

وقد اشتملت هذه الآيات على أنواع من البديع منها: التجنيس المغايرُ في «تدايئتم بدين» ونظائره، والمماثلُ في قوله: «ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها» والطباق في «تضل» و«تذكر» و«صغيراً وكبيراً»، وهي كثيرة، وتؤخذ مما تقدم فلا حاجة إلى التكاثر بذكرها. وقرأ السلمي^(١) أيضاً: «والله بما يعملون» بالغيبة جرياً على قراءته بالغيبة.

آ. (٢٨٤) قوله تعالى: ﴿فِيغْفِرُ﴾: قرأ ابن عامر^(٢) وعاصم برفع «يفغر» و«يعذب»، والباقون من السبعة بالجزم. وقرأ ابن عباس والأعرج وأبو حيوة: «فيغفر» بالنصب.

فأما الرفع فيجوز أن يكون رفعه على الاستثناف، وفيه احتمالان، أحدهما: أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي: فهو يغفر. والثاني: أن هذه جملة فعلية من فعلٍ وفاعلٍ عطفت على ما قبلها. وأما الجزم فللعطف على الجزاء المجزوم.

وأما النصب فيأضمار «أن» وتكون هي وما في حيزها بتأويل مصدرٍ معطوف على المصدر المتوهم من الفعل قبل ذلك تقديره: تكن محاسبة فغفران وعذاب. وقد روي قول النابغة بالأوجه الثلاثة وهو^(٣):

١١٤٤- فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكُ ربيعُ الناسِ والبلدُ الحرامُ
ونأخذُ بعده بذنابِ عيشِ أجبَ الظهرِ ليسَ له سنَامُ
بجزم «نأخذ» عطفاً على «يهلك ربيع» ونصبه ورفعه، على ما ذكرته لك

(١) البحر ٣٥٨.

(٢) السبعة ١٩٥؛ الكشف ٣٢٣/١؛ القرطبي ٤٢٤/٣؛ البحر ٢٦٠/٢.

(٣) تقدم برقم ٧٢٨.

- البقرة -

في «يَغْفِر» وهذه قاعدة مطردة^(١): وهي أنه إذا وقع بعدَ جزاءِ الشرط فعلٌ بعدَ فاءٍ أو واوٍ جازَ فيه هذه الأوجهُ الثلاثةُ، وإن توسَّطَ بين الشرطِ والجزاءِ جازَ جزمُه ونصبُه وامتنعَ رفعُه نحو: إن تَأْتِي فَتَزُرْنِي أو فَتَزُورْنِي، أو تَزُرْنِي أو تَزُورْنِي.

وقرأ الجعفيّ وظلحة بن مصرف وخلاد: «يَغْفِرُ» بإسقاطِ الفاء، وهي كذلك في مصحفِ عبدالله، وهي بدلٌ من الجوابِ كقوله تعالى: «ومن يفعل ذلك يَلْقُ أثاماً يضاعفُ له العذابُ»^(٢). وقال أبو الفتح^(٣): «وهي على البدلِ من يُحاسبُكم» فهي تفسيرٌ للمحاسبة» قال الشيخ^(٤): «وليس بتفسيرٍ، بل هما مترتبان على المحاسبة». وقال الزمخشري^(٥): «ومعنى هذا البدلِ التفصيلُ لجملة الحسابِ لأنَّ التفصيلَ أوضحُ من المفصلِ، فهو جارٍ مجرى بدلِ البعضِ من الكلِ أو بدلِ الاشتمالِ، كقولك: «ضربتُ زيداً رأسه» و«أحييتُ زيداً عقله»، وهذا البدلُ واقعٌ في الأفعالِ وقوعه / في الأسماءِ لحاجة [ب/١٢٠] القبيلين^(٦) إلى البيان.

قال الشيخ^(٧): «وفيه بعضُ مناقشةٍ: أمّا الأولُ فقوله: «ومعنى هذا البدلِ التفصيلُ لجملة الحسابِ» وليس العذابُ والغفرانُ تفصيلاً لجملة الحسابِ، لأنَّ الحسابَ إنما هو تعدادُ حسناته وسيئاته وحصرها، بحيث لا يَشُدُّ شيءٌ منها، والغفرانُ والعذابُ مترتبان على المحاسبة، فليست المحاسبة مفصلةً بالغفرانِ والعذابِ. وأمّا ثانياً فلقوله بعد أن ذَكَرَ بدلَ البعضِ

(١) انظر: المقتضب ٢/٦٦؛ ابن عقيل ٢/٢٩٨.

(٢) الآية ٦٨ - ٦٩ من الفرقان.

(٣) المحتسب ١/١٤٩.

(٤) البحر ٢/٣٦١.

(٥) الكشاف ١/٤٠٧.

(٦) أي: الاسم والفعل.

(٧) البحر ٢/٣٦١.

- البقرة -

من الكل وبدل الاشتمال: «وهذا البدل واقع في الأفعال وقوعه في الأسماء لحاجة القبيلين إلى البيان» أما بدل الاشتمال فهو يمكن، وقد جاء لأن الفعل يدل على الجنس وتحت أنواع يشتمل عليها، ولذلك إذا وقع عليه النفي انتفت جميع أنواعه، وأما بدل البعض من الكل فلا يمكن في الفعل إذ الفعل لا يقبل التجزؤ، فلا يقال في الفعل له كل وبعض إلا بمجاز بعيد، فليس كالاسم في ذلك، ولذلك يستحيل وجود بدل البعض من الكل في حق الله تعالى، إذ البارئ تعالى لا يتقسم ولا يتبعض.

قلت: ولا أدري ما المانع من كون المغفرة والعذاب تفسيراً أو تفصيلاً للحساب، والحساب نتيجة ذلك، وعبارة الزمخشري هي بمعنى عبارة ابن جني. وأما قوله: «إن بدل البعض من الكل في الفعل متعذر، إذ لا يتحقق فيه تجزؤ» فليس بظاهر، لأن الكلية والبعضية صادقتان على الجنس ونوعه، فإن الجنس كل والنوع بعض. وأما قياسه على البارئ تعالى فلا أدري ما الجامع بينهما؟ وكان في كلام الزمخشري ما هو أولى بالاعتراض عليه. فإنه قال^(١): «وقرأ الأعمش: «يعفّر» بغير فاء مجزوماً على البدل من «يحاسبكم» كقوله^(٢):

١١٤٥ - متى تأتينا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلاً وناراً تأججا

وهذا فيه نظر؛ لأنه لا يطابق ما ذكره بعد ذلك كما تقدم حكايته عنه؛ لأن البيت قد أُبدل فيه من فعل الشرط لا من جوابه، والآية قد أُبدل فيها من نفس الجواب، ولكن الجامع بينهما كون الثاني بدلاً مما قبله وبياناً له.

(١) الكشاف ٤٠٧/١.

(٢) تقدم برقم ١٧٣.

- البقرة -

وقرأ^(١) أبو عمرو بإدغام الراء في اللام والباقون بإظهارها. وأظهر^(٢) الباء قبل الميم هنا ابن كثير بخلاف عنه، وورث عن نافع، والباقون بالإدغام. وقد طعن قوم على قراءة أبي عمرو لأن إدغام الراء في اللام عندهم ضعيف.

قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: «كيف يقرأ الجازم»^(٤)؟ قلت: يُظهر الراء ويُدغم الباء، ومُدغم الراء في اللام لا حن مخطيء خطأ فاحشاً، ورواه عن أبي عمرو مخطيء مرتين، لأنه يلحن وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم، والسبب في هذه الروايات قلة ضبط الرواة، وسبب قلة الضبط قلة الدراية، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو» قلت: وهذا من أبي القاسم غير مرضي، إذ القراء معنيون بهذا الشأن، لأنهم تلقوا عن شيوخهم الحرف بعد الحرف، فكيف يقل ضبطهم؟ وهو أمر يُدرك بالحس السمعي، والمانع من إدغام الراء في اللام والنون هو تكرير الراء وقوتها، والأقوى لا يدغم في الأضعف، وهذا مذهب البصريين: الخليل وسيبويه^(٥) ومن تبعهما، وأجاز ذلك الفراء والكسائي والرؤاسي^(٦) ويعقوب الحضرمي ورأس البصريين أبو عمرو، وليس قوله: «إن هذه الرواية غلط عليه» بمسلم. ثم ذكر الشيخ^(٧) نقولاً عن القراء كثيرة هي منصوطة في كتبهم، فلم أر لذكرها هنا فائدة، فإن مجموعها ملخص فيما ذكرته، وكيف يقال إن الراوي ذلك عن

(١) السبعة ١٢١؛ البحر ٣٦١/٢.

(٢) أي الباء من «يعذب» والميم من «من يشاء»، وهذا الإدغام على قراءة من جزم.

(٣) الكشاف ٤٠٧/١.

(٤) أي: الذي جزم من القراء.

(٥) الكتاب ٤١٧/٢.

(٦) محمد بن الحسن، أستاذ الكسائي وله: كتاب الأفراد والجمع؛ والفصل؛ ولم تذكر

(٧) وفاته. انظر: البيهقي ٨١/١.

البحر ٣٦٢/٢.

- البقرة -

أبي عمرو مخطيء مرتين، ومن جملة رواته يزيدِي إمام النحو واللغة، وكان ينازع الكسائي رئاسته، ومحلّه مشهور بين أهل هذا الشأن.

آ. (٢٨٥) قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ﴾: يجوزُ فيه وجهان، أحدهما: أنه مرفوعٌ بالفاعلية عطفاً على «الرسول» فيكونُ الوقفُ هنا، ويَدُلُّ على صحّة هذا ما قرأ به أمير^(١) المؤمنين عليُّ ابن أبي طالب: «وَأَمِنَ الْمُؤْمِنُونَ»، فأظهر الفعل، ويكونُ قوله: «كُلُّ آمَنَ» جملةً من مبتدأٍ وخبرٍ يَدُلُّ على أن جميعَ مَنْ تقدّم ذكره آمَنَ بما ذكر. والثاني: أن يكونَ «المؤمنون» مبتدأً، و«كُلُّ» مبتدأً ثانٍ، و«آمَنَ» خبرٌ عن «كُلِّ» وهذا المبتدأ وخبره خبرُ الأول، وعلى هذا فلا بُدَّ من رابطٍ بين هذه الجملة وبين ما أخبر بها عنه، وهو محذوفٌ تقديره: «كُلُّ مِنْهُمْ» وهو كقولهم: «السَّمْنُ منوانٍ بدرهم» تقديره: منوانٍ منه. قال الزمخشري^(٢): «والمؤمنون إن عطفَ على الرسول كان الضميرُ الذي التنوينُ نائبٌ عنه في «كُلِّ» راجعاً إلى «الرسول» و«المؤمنون» أي: كلهم آمَنَ بالله وملائكته وكتبه ورسوله من المذكورين ووقفَ عليه، وإن كان مبتدأً كان الضميرُ للمؤمنين».

فإن قيل: هل يجوزُ أن يكونَ «المؤمنون» مبتدأً، و«كُلِّ» تأكيدٌ له، و«آمَنَ» خبرٌ هذا المبتدأ، فالجوابُ أن ذلك لا يجوزُ لأنهم نصّوا على أن «كُلًّا» وأخواتها لا تقعُ تأكيداً للمعارف إلا مضافةً لفظاً لضميرِ الأول، ولذلك ردّوا قولَ مَنْ قال: «إنَّ كُلًّا في قراءة من قرأ: «إنَّا كُلًّا فيها»^(٣) تأكيدٌ لاسمِ إنَّ.

(١) البحر ٢/٣٦٤.

(٢) الكشاف ١/٤٠٧.

(٣) «قال الذين استكبروا إنّا كل فيها» الآية ٤٨ من غافر، وما ذكره المؤلف قراءة عيسى وابن السميع. انظر: القرطبي ١٥/٣٢١.

- البقرة -

وقرأ الأخوان^(١) هنا «وكتابه» بالإفراد والباقون بالجمع. وفي سورة التحريم^(٢) قرأ أبو عمرو وحفص عن عاصم بالجمع والباقون بالإفراد. فتلخص من ذلك أن الأخوين يقرآن بالإفراد في الموضعين، وأن أبا عمرو وحفصاً يقرآن بالجمع في الموضعين، وأن نافعا وابن كثير وابن عامر وأبا بكر عن عاصم قرؤوا بالجمع / هنا وبالإفراد في التحريم.

[١/١٢١]

فأما الإفراد فإنه يُراد به الجنس لا كتابٌ واحدٌ بعينه، وعن ابن عباس: «الكتاب أكثر من الكتب» قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: كيف يكون الواحد أكثر من الجمع؟ قلت: لأنه إذا أُريد بالواحد الجنس، والجنسية قائمة في وحدات الجنس كلها لم يخرج منه شيء، وأما الجمع فلا يدخل تحته إلا ما فيه الجنسية من الجموع». قال الشيخ^(٤): «وليس كما ذكر لأن الجمع متى أُضيف أو دخلت الألف واللام [الجنسية]^(٥) صار عاماً، ودلالة العام دلالة على كل فرد فرد، فلو قال: «أعتقت عبيدي» لشمّل ذلك كلَّ عبدٍ له، ودلالة الجمع أظهر في العموم من الواحد سواء كانت فيه الألف واللام أو الإضافة، بل لا يُدْهَبُ إلى العموم في الواحد إلا بقربنة لفظية كأن يُستثنى منه أو يوصف بالجمع نحو: «إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا»^(٦) «أهلك الناس الدينار الصُفر والدرهم البيض» أو قربنة معنوية نحو: «نية المؤمن أبلغ من عمله» وأقصى حاله أن يكون مثل الجمع العام إذا أُريد به العموم» قلت: للناس خلاف في الجمع المحلّي بأل أو المضاف: هل عمومه بالنسبة إلى مراتب الجموع أم إلى أعم من ذلك، وتحقيقه في علم الأصول.

(١) الأخوان: حمزة والكسائي. وانظر: ١٩٥؛ والكشف ١/٣٢٣.

(٢) الآية ١٢. (٣) الكشاف ١/٤٠٧.

(٤) البحر ٢/٣٦٥.

(٥) زيادة من البحر.

(٦) الآية ٢ من العصر.

- البقرة -

وقال الفارسي: «هذا الإفراد ليس كإفراد المصادر وإن أريدَ بها الكثيرُ كقوله تعالى: «وَادْعُوا ثُبوراً كثيراً»^(١) ولكنه كما تُفَرَّدُ الأسماءُ التي يُرادُ بها الكثرةُ نحو: كَثُرَ الدينارُ والدرهمُ، ومجيئها بالألفِ واللامِ أكثرُ من مجيئها مضافةً، ومن الإضافة: «وإن تعدوا نعمة الله لا تُحصوها»^(٢) وفي الحديث: «مَنَعَتِ العراقُ درهمها وقَفيْزها»^(٣) يُرادُ به الكثيرُ، كما يُرادُ بما فيه لأمّ التعريفِ». قال الشيخ^(٤): «انتهى ملخصاً، ومعناه أن المفردَ المحلّى بالألفِ واللامِ يعمُّ أكثرَ من المفردِ المضافِ».

قلت: وليس في كلامه ما يدلُّ على ذلك البتة، إنما فيه أن مجيئها في الكلامِ مُعرَّفةً بأل أكثرَ من مجيئها مضافةً، وليس فيه تعرُّضٌ لكثرةِ عمومِ ولا قِلَّتِهِ.

وقيل: المرادُ بالكتابِ هنا القرآنُ فيكونُ المرادُ الإفرادَ الحقيقي. وأما الجمعُ فلا إرادةَ كلِّ كتابٍ، إذ لا فرق بين كتابٍ وكتابٍ، وأيضاً فإنَّ فيه مناسبةً لما قبله وما بعده من الجمعِ.

ومن قرأ بالتوحيد في التحريم فإنما أراد به الإنجيلَ لإرادة القرآن هنا، ويجوزُ أن يُرادَ به أيضاً الجنسُ. وقد حَمَلَ على لفظ «كُل» في قوله: «آمن» فأفردَ الضميرَ وعلى معناه فجمع في قوله: «وقالوا سَمِعْنَا». قال الزمخشري^(٥): «ووحَّد ضمير «كل» في «آمن» على معنى: كُلُّ واحدٍ منهم آمنَ، وكان يجوزُ أن يُجمَعَ كقوله تعالى: «وكلُّ أتوه داخرين»^(٦).

(١) الآية ٢٤ من الفرقان. وانظر: الحجة ١٧٨/٢ (خ).

(٢) الآية ٣٤ من إبراهيم.

(٣) رواه مسلم في باب الفتن ٢٢٢٠/٤؛ وابن حنبل ٢٦٢/٢.

(٤) البحر ٣٦٤/٢ أي انتهى كلام الفارسي، لأن المؤلف نقله عن صاحب البحر.

(٥) الكشاف ٤٠٧/١.

(٦) الآية ٨٧ من النمل.

وقرأ يحيى بن يعمر - ورؤيت عن نافع - «وَكُتِبَهِ وَرُسُلِهِ»
بإسكان العين فيهما. ورؤي عن الحسن وأبي عمرو تسكين سين «رُسُلِهِ».

قوله: «لا نُفَرِّقُ» هذه الجملة منصوبة بقول محذوف تقديره: يقولون
لا نُفَرِّقُ، ويجوز أن يكون التقدير: يقول، يعني يجوز أن يراعى لفظ «كل»
تارة ومعناها أخرى في ذلك القول المقدر، فَمَنْ قَدَّرَ «يقولون» راعى معناها،
وَمَنْ قَدَّرَ «يقول» راعى لفظها، وهذا القول المضمَّرُ في محلِّ نصبٍ على
الحال ويجوز أن يكون في محلِّ رفعٍ لأنه خبرٌ بعد خبرٍ، قاله الحوفي.

والعامة على «لا نُفَرِّقُ» بنون الجمع. وقرأ^(٢) ابن جبير وابن يعمر وأبو
زرعة^(٣) ويعقوب، ورؤيت عن أبي عمرو أيضاً: «لا يُفَرِّقُ» بياء الغيبة حملاً
على لفظ «كل». ورؤي هارون^(٤) أن في مصحف عبدالله «لا يُفَرِّقُونَ» بالجمع
حملاً على معنى «كل»، وعلى هاتين القراءتين فلا حاجة إلى إضمار قول،
بل الجملة المنفية بنفسها: إمَّا في محلِّ نصبٍ على الحال، وإمَّا في محلِّ
رفعٍ خبراً ثانياً كما تقدَّم في ذلك القول المضمَّر.

قوله: «بين أحد» متعلِّقٌ بالتفريق، وأضيف «بين» إلى أحد وهو مفرد،
وإن كان يقتضي إضافته إلى متعدد نحو: «بين الزيدين» أو «بين زيد وعمرو»،
ولا يجوز «بين زيد». ويسكت: إمَّا لأنَّ «أحداً» في معنى العموم وهو «أحد»
الذي لا يُستعمل إلا في الجحد ويُراد به العموم، فكانه قيل: لا نُفَرِّقُ بين

(١) البحر ٣٦٥/٢؛ الشواذ لابن خالويه ١٨.

(٢) البحر ٣٦٥/٢؛ القرطبي ٤٢٩/٣.

(٣) أبو زرعة بن عبدالله البجلي، روى عن أبي هريرة ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات ابن
سعد ٢٩٧/٦.

(٤) هارون بن موسى العتكي البصري، روى عن عاصم وأبي عمرو روى عنه علي ابن
نصر. مات قبل المثني. انظر: طبقات القراء ٣٤٨/٢.

- البقرة -

الجميع من الرسل. قال الزمخشري^(١): «كقوله: فما منكم من أحدٍ عنه حاجزين»^(٢)، ولذلك دَخَلَ عليه «بين» وقال الواحدي: «وبين» تقتضي شيئين فصاعداً، وإنما جاز ذلك مع «أحد» وهو واحدٌ في اللفظ، لأنَّ «أحدًا» يجوزُ أن يُؤدَّى عن الجميع، قال الله تعالى: «فما منكم من أحدٍ عنه حاجزين» وفي الحديث: «ما أحلَّت الغنائمُ لأحدٍ سوِّدِ الرؤوسِ غيرِكم»^(٣) يعني فوصَّفه بالجمع، لأنَّ المرادَ به جمعٌ. قال: «وإنما جازَ ذلكَ لأنَّ «أحدًا» ليس كرجل يجوزُ أن يُثنَى ويُجمع، وقولك: «ما يفعل هذا أحدٌ» تريد ما يفعلُه الناسُ كلُّهم، فلمَّا كان «أحد» يؤدَّى عن الجميع جازَ أن يُستعمل معه لفظُ «بين» وإن كان لا يجوزُ أن تقولَ: «لا نفرُقُ بين رجلٍ منهم».

قلت: وقد ردَّ بعضهم هذا التأويلَ فقال: «وقيل إنَّ «أحدًا» بمعنى جميع، والتقديرُ: بين جميعِ رسله» ويتعدُّ عندي هذا التقديرُ، لأنه لا ينافي كونهم مفرَّقين بين بعضِ الرسل، والمقصودُ بالنفي هو هذا؛ لأن اليهود والنصارى ما كانوا يُفرِّقون بين كلِّ الرسلِ بل البعض. وهو محمد صلى الله عليه وسلم فثبت أنَّ التأويل الذي ذكره باطلٌ، بل معنى الآية: لا نفرُق بين أحدٍ من رسله وبين غيره في النبوة، وهذا وإن كان في نفسه صحيحاً إلا أنَّ القائلين بكون «أحد» بمعنى جميع، وإنما يريدون في العموم المصحح لإضافة «بين» إليه /، ولذلك يُنظرونه بقوله تعالى: «فما منكم من أحدٍ»، بقوله^(٤):

[١٢١/ب] ١١٤٦ - إذا أمورُ الناسِ ديكَت دوكاً لا يرهبون أحدًا رأوكا

فقال: «رأوك» اعتباراً بمعنى الجميع المفهوم من «أحد».

(١) الكشاف ٤٠٧/١.

(٢) الآية ٤٧ من الحاقة.

(٣) رواه الترمذي في تفسير سورة ٧ (التحفة ٤/١١٣)؛ وابن حنبل ٢٥٢/٢.

(٤) البيت منسوب لرؤية وليس في ديوانه، وهو في القرطبي ٤٢٩/٣؛ والبحر ٣٦٥/٢.

- البقرة -

وإمّا لأن^(١) ثم معطوفاً محذوفاً لدلالة المعنى عليه، والتقدير: «لا نفرّق بين أحدٍ من رسله وبين أحدٍ، وعلى هذا فأحد هنا ليس الملازم للجحد ولا همزته أصلية بل هو «أحد» الذي بمعنى واحد وهمزته بدلٌ من الواو، وحذفتُ المعطوف كثيراً جداً [نحو]: «سراييل تقيكم الحرّ»^(٢) أي: والبرد، [وقوله]^(٣):

١١٤٧- فما كان بين الخير لوجاء سالماً أبو حُجْرٍ إلّا ليالٍ قلائلٍ
أي: بين الخير وبينى.

و «من رسله» في محلّ جرٍ لأنه صفةٌ لـ «أحد»، و«قالوا» عطفتُ على «آمن»، وقد تقدّم أنه حَمَلٌ على معنى «كل».

قوله: «غفرانك» منصوبٌ: إمّا على المصدرية. قال الزمخشري^(٤): «منصوبٌ بإضمارِ فعله، يقال: «غفرانك لا كُفْرانك» أي: نَسْتَغْفِرُكَ ولا نَكْفُرُكَ» فقدّره جملةً خبريةً، وهذا ليس مذهب سيويه، إنما مذهبه^(٥) تقديرٌ ذلك بجملةٍ طلبيةٍ كأنه قيل: «اغفر غفرانك». ونَقَلَ ابنُ عطية^(٦) هذا قولاً عن الزجاج^(٧)، والظاهر أنّ هذا من المصادرِ اللّازِمِ إضمارُ عاملِها لنيابتها عنه، وقد اضطربَ فيها كلامُ ابنِ عصفور^(٨)، فعَدَّها تارةً مع ما يلزمُ فيه إضمارُ الناصبِ نحو: «سبحانَ الله ورِيحانَه»^(٩)، و«غفرانك لا كُفْرانك».

(١) قوله «وإمّا» معطوف على «إمّا» التي وردت في أول بحثه في الكلمة.

(٢) الآية ٨١ من النحل.

(٣) تقدم برقم ٧٤٦.

(٤) الكشف ٤٠٧/١.

(٥) الكتاب ١٦٤/١.

(٦) المحرر ٣٨٨/٢.

(٧) معاني القرآن ٣٧٠/١، وقدّر الآية بقوله: «اغفر غفرانك».

(٨) انظر: شرح الجمل له ٤٠٧/٢. (٩) ريحانه: رزقه. وانظر: اللسان: «روح».

وتارة مع ما يجوز إظهار عامله. والطلب في هذا الباب أكثر، وقد تقدّم لك نحو من هذا في أول الفتحة.

والمصير: اسم مصدرٍ مِنْ صَارَ يصير أي: رَجَعَ، وقد تقدّم لك في قوله: «المحيض»^(١) أن في المَفْعِلِ من الفعلِ المعتلِّ العينَ بالياءِ ثلاثة مذاهبَ وهي: جريانه مَجْرَى الصحيح، فيبنى اسمُ المصدرِ منه على مَفْعَلٍ بالفتح، والزمانُ والمكانُ بالكسرِ نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ مَضْرِباً، أو يُكْسَرُ مطلقاً، أو يُقْتَصَرُ فيه على السَّماعِ فلا يَتَعَدَّى وهو أعدلُّها. ويُطلقُ المصيرُ على المعنى، ويُجمَعُ على مُصْرانِ كرغيفٍ ورغفانٍ، ويُجمَعُ مُصْرانِ على مَصارينِ.

آ. (٢٨٦) قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾: «وُسْعَهَا» مفعولٌ ثانٍ. وقال ابنُ عطية^(٢): «يُكَلِّفُ» يتعدى إلى مفعولين، أحدهما محذوفٌ، تقديره: عبادةٌ أو شيئاً. قال الشيخ^(٣): «إن عني أن أصله كذا فهو صحيحٌ، لأنَّ قوله: «إِلَّا وُسْعَهَا» استثناءٌ مفرغٌ من المفعولِ الثاني، وإن عني أنه محذوفٌ في الصناعة فليس كذلك، بل الثاني هو «وُسْعَهَا» نحو: «ما أعطيتُ زيداً إلا درهماً» و«ما ضربتُ إلا زيداً» هذا في الصناعة هو المفعولُ وإن كان أصله: ما أعطيتُ زيداً شيئاً إلا درهماً. والوُسْعُ: ما يسعُ الإنسانَ، ولا يَضيقُ عليه، ولا يَخْرُجُ منه.

وقرأ ابنُ أبي عَبَّلة^(٤): «إِلَّا وَسِعَهَا» جعله فعلاً ماضياً، وخرَّجوا هذه القراءةَ على أن الفعلَ فيها صلةٌ لموصولٍ محذوفٍ تقديره: «إِلَّا ما وَسِعَهَا»

(١) الآية ٢٢٢ من البقرة.

(٢) المحرر ٢/٣٩٠.

(٣) البحر ٢/٣٦٦.

(٤) الكشاف ١/٤٠٨؛ والبحر ٢/٣٦٦.

- البقرة -

وهذا الموصول هو المفعول الثاني كما كان «وُسْعَهَا» كذلك في قراءة العامة، وهذا لا يجوز عند البصريين، بل عند الكوفيين، على أن إضمار مثل هذا الموصول ضعيف جداً إذ لا دلالة عليه، وهذا بخلاف قول الآخر^(١):

١١٤٨- ما الذي دأبه احتياطٌ وحزْمٌ وهواه أطاقَ يَسْتَوِيان
وقول حسان أيضاً^(٢):

١١٤٩- أَمَّنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ

وقد تقدّم تحقيقُ هذا. وهل لهذه الجملة محلٌّ من الإعراب أم لا؟
الظاهر الثاني لأنها سبقت للإخبار بذلك، وقيل: بل محلُّها نصبٌ عطفاً على «سَمِعْنَا» و «أَطَعْنَا» أي: وقالوا أيضاً: لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا. وقد خُرِّجَتْ هذه القراءة على وجهٍ آخر: وهو أن تَجْعَلَ المفعول الثاني محذوفاً لفهم المعنى، وتَجْعَلَ هذه الجملة الفعلية في محلِّ نصبٍ صفةً لهذا المفعول، والتقدير: لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا شَيْئًا إِلَّا وَسِعَهَا. قال ابن عطية^(٣): «وفي قراءة ابن أبي عبله تجوزٌ لأنه مقلوبٌ، وكان وجهُ اللفظ: إلا وَسِعَتْه كما قال: «وَسِعَ كَرْسِيَهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ»^(٤) «وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا»^(٥)، ولكن يجيء هذا من باب: «أَدْخَلْتُ الْقَلَنْسُوَةَ فِي رَأْسِي».

قوله: «لَهَا مَا كَسَبَتْ» هذه الجملة لا محلٌّ لها لاستئنافها وهي كالتفسير لما قبلها؛ لأنَّ عَدَمَ مؤاخذتها بكسبٍ غيرها واحتمالها ما حَصَلَتْه هي فقط من

(١) تقدم برقم ٧٨٩.

(٢) تقدم برقم ٧٩٠.

(٣) المحرر ٣٩٠/٢.

(٤) الآية ٢٥٥ من البقرة.

(٥) الآية ٩٨ من طه.

- البقرة -

جملة عدم تكليفها بما لا تسعه. وهل يظهر بين اختلاف لفظي فعل الكسب معنى أم لا؟ فقال بعضهم: نعم، وفرق بأن الكسب أعم، إذ يقال: «كسب» لنفسه ولغيره، و«اكتسب» أخص؛ إذ لا يقال: «اكتسب لغيره» وأنشد قول الحطيئة^(١):

١١٥٠ - أَلْقَيْتَ كَاسِبَهُمْ فِي قَعْرِ مُظْلِمَةٍ

ويقال: هو كاسب أهله، ولا يُقال: مكتسب أهله.

وقال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: لِمَ خَصَّ الْخَيْرَ بِالْكَسْبِ وَالشَّرَّ بِالْاِكْتِسَابِ؟ قلت: في الاكْتِسَابِ اِعْتِمَالٌ، وَلَمَّا كَانَ الشَّرُّ مِمَّا تَشْتَهِيهِ النَّفْسُ وَهِيَ مَنْجَذِبَةٌ إِلَيْهِ وَأَمَارَةٌ بِهِ كَانَتْ فِي تَحْصِيلِهِ أَعْمَلٌ وَأَجَدَّ فَجُعِلَتْ لِذَلِكَ مَكْتَسِبَةٌ فِيهِ، وَلَمَّا لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ فِي بَابِ الْخَيْرِ وَصِفَتْ بِمَا لَا دَلَالَهَ فِيهِ عَلَى الْاِعْتِمَالِ».

وقال ابن عطية^(٣): «وكررَ فعلَ الكسبِ فَخَالَفَ بَيْنَ التَّصْرِيفِ حُسْنًا لِنَمَطِ الْكَلَامِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: «فَمَهَّلِ الْكَافِرِينَ أَهْلَهُمْ»^(٤) هَذَا وَجْهٌ، وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي فِي هَذَا أَنَّ الْحَسَنَاتِ هِيَ مِمَّا يُكْسَبُ دُونَ تَكْلُفٍ، إِذْ كَاسِبُهَا عَلَى جَادَةِ أَمْرِ اللَّهِ وَرَسْمِ شَرْعِهِ، وَالسَّيِّئَاتُ تَكْتَسَبُ بِنَاءِ الْمَبَالِغَةِ، إِذْ كَاسِبُهَا يَتَّكَلَّفُ فِي أَمْرِهَا خَرَقَ حِجَابِ نَهْيِ اللَّهِ تَعَالَى، وَيَتَجَاوَزُ إِلَيْهَا / فَحَسُنَ فِي [١/١٢٢] الْآيَةِ مَجِيءُ التَّصْرِيفَيْنِ إِحْرَازًا لِهَذَا الْمَعْنَى». وَقَالَ بَعْضُهُمْ^(٥): «لَا فَرْقَ، وَقَدْ

(١) عجزه:

فاغفرْ عَلَيْكَ سَلَامُ اللَّهِ يَا عَمْرُ

وهو في ديوانه ٢٠٨؛ والكامل ٥٤٢.

(٢) الكشف ٤٠٨/١.

(٣) المحرر ٣٩١/٢.

(٤) الآية ١٧ من الطارق.

(٥) وهو قول أبي حيان في البحر ٣٦٧/٢.

- البقرة -

جاء القرآن بالكسب والاكْتساب في موردٍ واحدٍ. قال تعالى: «كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ»^(١). وقال تعالى: «وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا»^(٢) وقال تعالى: «بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً»^(٣)، وقال تعالى: «بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا»^(٤) فقد استعمل الكَسْب والاكْتساب في الشرِّ.

وقال أبو البقاء^(٥): «وقال قوم: «لا فَرَقَ بينهما، وذكر نحواً ممَّا تقدَّم. وقال آخرون: «افتعلَ يذُلُّ على شِدَّةِ الكَلْفَةِ. وفعلُ السيئةِ شديدٌ لما يُؤوَلُ إليه». وقال الواحدي: «الصحيحُ عند أهل اللُغة أن الكسبَ والاكْتسابَ واحدٌ لا فَرَقَ بينهما، قال ذو الرمة^(٦):

ألفى أباه بذاك الكسبِ يكتسبُ ١١٥١

قلت: وإنما أتى في الكسب باللام وفي الاكْتساب بـ «على»؛ لأنَّ اللامَ تقتضي المِلْكَ والخيرَ يُحِبُّ ويُسرُّ به، فجيء معه بما يقتضي المِلْكَ، ولَمَّا كان الشرُّ يُحذَرُ وهو ثَقُلٌ ووَزْرٌ على صاحبه جيءَ معه بـ «على» المقتضية لاستعلائه عليه.

وقال بعضهم: «فيه إيدانٌ أنَّ أَدْنَى فعلٍ من أفعالِ الخيرِ يكونُ للإنسانِ تَكْرُمًا من اللهِ على عبده حتى يصلَ إليه ما يفعلُهُ معه ابنُه من غيرِ علمه به،

(١) الآية ٣٨ من المدثر.

(٢) الآية ١٦٤ من الأنعام.

(٣) الآية ٨١ من البقرة.

(٤) «والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا» الآية ٥٨ من الأحزاب.

(٥) الإملاء ١٢٢/١.

(٦) ديوانه ٩٩، وصدرة:

وَمُطْعَمُ الصَّيْدِ هَبَالٌ لِبُعَيْتِهِ

واللسان: هبل، وهبال: الكاسب المحتال.

- البقرة -

لأنه من كسبه في الجملة، بخلاف العقوبة فإنه لا يُؤاخذُ بها إلا مَنْ جَدَّ فيها واجتهدَ». وهذا مبنيٌّ على القولِ بالفرقِ بين البنائين وهو الأظهرُ.

قوله: «لا تُؤاخذنا» يُقرأ بالهمزة وهو من الأخذ بالذنب، ويُقرأ بالواو، ويَحتمل وجهين، أحدهما: أن يكونَ مِنَ الأخذِ أيضاً، وإنما أُبدلتِ الهمزةُ واواً لفتحها وانضمامِ ما قبلها، وهو تخفيفٌ قياسي، ويَحتملُ أن يكونَ من: واخذه بالواو، قاله أبو البقاء^(١). وجاء هنا بلفظِ المفاعلةِ وهو فعلٌ واحدٌ، لأنَّ المسيءَ قد أمكَّنَ من نفسه وطَرَقَ السبيلَ إليها بفعله، فكانه أعانَ مَنْ يعاقبه بذنِّه، ويأخذُ به على نفسه فَحَسُنَتِ المفاعلةُ. ويجوزُ أن يكونَ من بابِ: سافرت وعاقبت وطارقت^(٢).

وقرأ أبي^(٣): «ربِّنا ولا تُحْمَلْ علينا إصراً» بتشديد الميم. قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: أيُّ فرق بين هذه الشديدةِ والتي في «ولا تُحْمَلُنَا؟ قلت: هذه للمبالغةِ في حَمَلٍ عليه، وتلك لنقلِ «حَمَلَه» من مفعولٍ واحدٍ إلى مفعولين». انتهى يعني أن التضعيفَ في الأولِ للمبالغةِ ولذلك لم يتعدَّ إلا لمفعولٍ واحدٍ، وفي الثانيةِ للتعدية، ولذلك تعدَّى إلى اثنين أولهما «نا» والثاني «ما لا طاقة لنا به».

والإصْرُ: في الأصلِ الثَّقَلُ والشِّدَّةُ. وقال النابغة^(٥):

١١٥٢ - يا مانعَ الضِّيمِ أنْ يَغشَى سرَّاتَهُمُ
والحاملِ الإصْرِ عنهم بعد ما عرِّقوا

(١) الإملاء ١/١٢٢.

(٢) طارقت النعل: صيرتها طاقاً فوق طاق، ويعني بهذا الباب أنه بمعنى الثلاثي المهمل فليس فيه مفاعلة أو اشتراك.

(٣) شواذ القراءات ١٨؛ البحر ٢/٣٦٩.

(٤) الكشف ١/٤٠٨.

(٥) ديوانه - بيروت - ١٢٩؛ والبحر ٢/٣٤٣؛ والزاهر ٢/٥٩.

- البقرة -

وَأُطْلِقَ عَلَى الْعَهْدِ وَالْمِيثَاقِ لِثِقَلِهِمَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي»^(١) أَي: عَهْدِي. «وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ»^(٢) أَي: التَّكَالِيفَ الشَّاقَّةَ ثُمَّ يُطَلِّقُ عَلَى كُلِّ مَا يَثْقُلُ، حَتَّى يُرَوَى عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ فَسَّرَ الْإِصْرَ هُنَا بِشِمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ وَأَنْشَدَ^(٣):

١١٥٣ - أَشَمَّتْ بِي الْأَعْدَاءُ حِينَ هَجَرْتَنِي وَالْمَوْتُ دُونَ شِمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ

ويقال: الإِصْرُ أَيضاً: الْعَطْفُ وَالْقَرَابَةُ، يُقَالُ: «مَا يَأْصِرُنِي عَلَيْهِ آصِرَةٌ» أَي: مَا يَعْطِفُنِي عَلَيْهِ قَرَابَةٌ وَلَا رَحِمٌ، وَأَنْشَدَ لِلْحَطِيبَةِ^(٤):

١١٥٤ - عَطَفُوا عَلَيَّ بِغَيْرِ آ صِرَةٍ فَقَدْ عَظَمَ الْأَوَاصِرُ

وقيل: الإِصْرُ: الْأَمْرُ الَّذِي تُرْبِطُ بِهِ الْأَشْيَاءَ، وَمِنْهُ «الْإِصَارُ» لِلجَبَلِ الَّذِي تُشَدُّ بِهِ الْأَحْمَالُ، يُقَالُ: أَصَرَ يَأْصِرُ أَصْرًا يَفْتَحُ الْهَمْزَةَ، فَأَمَّا بِكسرها فهو اسْمٌ. وَيُقَالُ بضمها أَيضاً، وَقَدْ قُرِئَ بِهِ شاذاً^(٥):

وقرأ أَبِي^(٦): «وَلَا تُحْمَلْ عَلَيْنَا» بِالتَّشْدِيدِ مَبَالِغَةً فِي الْفِعْلِ.

وَالطَّاقَةُ: الْقُدْرَةُ عَلَى الشَّيْءِ وَهِيَ فِي الْأَصْلِ، مُصَدَّرٌ، جَاءَتْ عَلَى حَذْفِ الزَّوَائِدِ، وَكَانَ مِنْ حَقِّهَا «إِطَاقَةٌ» لِأَنَّهَا مِنْ أَطَاقَ، وَلَكِنْ شَدَّتْ كَمَا شَدَّتْ أَلْفِظًا نَحْوُ: أَغَارَ غَارَةً، وَأَجَابَ جَابَةً، قَالُوا: «سَاءَ سَمْعًا فَسَاءَ

(١) الآية ٨١ من آل عمران.

(٢) الآية ١٥٧ من الأعراف.

(٣) لم أهدت إلى قائله، وهو في البحر ٣٦٩/٢.

(٤) ديوانه ١٧٤؛ ومعاني القرآن للزجاج ٣٧١/١.

(٥) وهي رواية عن عاصم. انظر: البحر ٣٦٩/٢.

(٦) البحر ٣٦٩/٢، وكان قد ذكر هذه القراءة قبل قليل.

- البقرة -

جابه^(١)؛ ولا ينقاسُ فلا يُقال: طال طالة. ونظيرُ أجابَ جابه: «أنتكم من الأرض نباتاً»^(٢) وأعطى عطاءً في قوله^(٣):

١١٥٥ - وبعد عطائك المئة الرتاعا

وقوله تعالى: «مَوْلَانَا» والمَوْلَى: مَفْعَلٌ من وَلِيَ يَلِي، وهو هنا مصدر يُرادُ به الفاعلُ، فيجوز أن يكونَ على حَذْفِ مضافٍ أي: صاحبُ تولينا أي: نُصْرَتْنَا ولذلك قال: «فانصُرْنَا»، والمَوْلَى يجوزُ أن يكونَ اسمَ مكانٍ أيضاً واسمَ زمانٍ.

وقوله تعالى: «فانصُرْنَا» أتى هنا بالفاء إعلاماً بالسببية؛ لأنَّ الله تعالى لَمَّا كَانَ مولاهم ومالكَ أمورهم وهو مُدَبِّرُهُم تَسَبَّبَ عنه أن دَعَوَهُ بأن يَنْصُرَهُم على أعدائهم كقولك: «أنت الجوادُ فتكرَّم عليَّ وأنت البطلُ فاحمِ حَرَمَكَ». وقد اشتملتُ هذه السورةُ على أنواعٍ كثيرةٍ من العلوم، تقدَّم التنبيةُ على غالبها، والذكيُّ مستغنٍ عن التصريحِ بالتلويحِ.

* * *

(١) قول مأثور لسهل بن عمرو، رواه في اللسان جوب: «أساء» في الموضعين.

(٢) الآية ١٧ من نوح.

(٣) تقدم برقم ٣١٧.

انتهى الجزء الثاني من كتاب

الدَّارُ الْمُصَوَّنَاتُ

وقد اشتمل على تمامة سورة البقرة

الكتاب المصون

في علوم الكتاب المكنون

تأليف

أحمد بن يوسف المعروف بالسَّمِينِ الجَلْبِي

المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

تحقيق

الدكتور أحمد محمد الخراط

الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المعهد العالي للدعوة الإسلامية - المدينة المنورة

اعتمد فيه على نسخة بخط المؤلف

الجزء الثالث

دار القلم

دمشق

سورة آل عمران

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله تعالى: ﴿أَلَمْ﴾: قد تقدّم الكلام على هذا مشبعاً، ولكن نقل الجرجاني هنا أن «ألم» إشارة إلى حروف المعجم كأنه يقول: هذه الحروف كتابك أونحو هذا، ويدلُّ: «لا إله إلا هو الحي القيوم نزل عليك الكتاب» على ما ترك ذكره من خبر هذه الحروف، وذلك في نظمه مثل قوله تعالى: «أفمن شرح الله صدره للإسلام فهو على نور من ربه»^(١) وترك الجواب لدلالة قوله: «فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله» عليه تقديره: كمن قسا قلبه، ومنه قول الشاعر^(٢):

١١٥٦ - فلا تدفني إن دفني محرمٌ عليكم ولكن خامري أم عامرٍ

أي: ولكن اتركوني للتي يقال لها «خامري أم عامر». انتهى.

قال ابن عطية^(٣): يحسن في هذا القول / - يعني قول الجرجاني - أن [١٢٢/ب]

(١) الآية ٢٢ من الزمر.

(٢) البيت للشنفرى، وينسب أيضاً للأخطل وليس في ديوانه، وهو في ذيل الأمالي ٣٦؛ وأمالي المرتضى ٧٢/٢؛ ومشكل ابن قتيبة ٢٢١؛ والبحر ٣٧٧/٢. وخامري: من الخمر وهو الستر؛ وأم عامر: الضبع.

(٣) المحرر ٦/٣.

- آل عمران -

يكون «نزل» خبر قوله «الله» حتى يرتبط الكلام إلى هذا المعنى». قال الشيخ^(١) «وهذا الذي ذكره الجرجاني فيه نظراً، لأن مثله ليست صحيحة الشبه بالمعنى الذي نحا إليه، وما قاله في الآية محتمل، ولكن الأبرع في الآية أن «ألم» لا تَضُم ما بعدها إلى نفسها في المعنى، وأن يكون قوله: «الله لا إله إلا هو الحي القيوم» كلاماً مبتدأً جزماً جملةً رادةً على نصارى نجران». قلت: هذا الذي رده الشيخ على القاضي الجرجاني هو الذي اختاره الجرجاني وتبجح به، وجعله أحسن الأقوال التي حكاها في كتابه «نظم القرآن».

آ. (٢) قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾: يجوز أن تكون هذه الجملة خبر الجلالة و«نزل عليك» خبر آخر، ويجوز أن تكون «لا إله إلا هو» معترضة بين المبتدأ وخبره، ويجوز أن تكون حالاً. وفي صاحبها^(٢) احتمالان، أحدهما: أن يكون الجلالة، والثاني: أن يكون الضمير في «نزل» تقديره نزل عليك الكتاب متوحداً بالربوبية. ذكره مكي^(٣). وأول الأقوال أولاهما.

وقرأ جمهور الناس: «ألم الله» بفتح الميم وإسقاط همزة الجلالة، واختلفوا في فتح هذه الميم [على أقوال]^(٤) أحدها: أنها حركة التقاء ساكنين، وهو مذهب سيويه^(٥) وجمهور الناس. فإن قيل: أصل التقاء الساكنين الكسر فلم عدل عنه؟ فالجواب أنهم لو كسروا لكان ذلك مفضياً إلى ترقيق لام الجلالة والمقصود تفخيمها للتعظيم فأوثر الفتح لذلك. وأيضاً فقبل الميم ياء وهي أخت الكسرة، وأيضاً فقبل هذه الياء كسرة فلو كسرنا

(١) البحر ٣٧٧/٢.

(٢) الأصل: «صاحبه» وهو سهو.

(٣) المشكل ١٢٤/١.

(٤) بياض في الأصل، وما أثبتنا من: ب.

(٥) الكتاب ٢٧٥/٢.

- آل عمران -

الميم الأخيرة لالتقاء الساكنين لتوالى ثلاثة متجانسات فحركوها بالفتح كما حركوا في نحو «مِنَ الله»، وأما سقوط الهمزة فواضح وبسقوطها التقى الساكنان.

الثاني: أن الفتحة لالتقاء الساكنين أيضاً، ولكن الساكنان هما الياء التي قبل الميم والميم الأخيرة، فحُرِّكت بالفتح لثلاث يلتقي ساكنان، ومثله: أين وكيف وكَيْتَ وَذَيْتَ وما أشبهه، وهذا على قولنا إنه لم يُنَوِّ الوقف على هذه الحروف المقطعة، وهذا بخلاف القول الأول فإنه مَنَوِيٌّ فيه الوقف على الحروف المقطعة فَسَكَنَتْ أواخرها وبعدها ساكنٌ آخرٌ وهو لامُ الجلالة، وعلى هذا القول الثاني ليس لإسقاط الهمزة تأثيرٌ في التقاء الساكنين بخلاف الأول فإن التقاء الساكنين إنما نشأ مِنْ حَذْفِهَا دَرَجاً.

الثالث: أن هذه الفتحة لَيْسَتْ لالتقاء الساكنين، بل هي حركة نقل أي: نُقِلَتْ حركة الهمزة التي قبل لامِ التعريفِ على الميمِ الساكنةِ نحو: «قَدْ أَفْلَحَ»^(١) وهي قراءةٌ ورشٍ وحمزةٌ في بعض طُرُقِهِ في الوقْفِ وهو مذهبُ الفراء^(٢)، واحتجَّ على ذلك بأن هذه الحروفُ النيةُ بها الوقْفُ، وإذا كان النيةُ بها الوقْفُ فَسَكَنُ أواخرها، والنيةُ بما بعدها الابتداءُ والاستئنافُ، فكأنْ همزةُ الوصلِ جَرَتْ مجرى همزةِ القطعِ إذ النيةُ بها الابتداءُ وهي تَبَيَّنَتْ ابتداءً ليس إلا، فلما كانت الهمزةُ في حكمِ الثابتةِ وما قبلها ساكنٌ صحيحٌ قابلٌ لحركتها خَفَّفَوهَا بأنْ ألقوا حركتها على الساكنِ قبلها.

وقد رَدَّ بعضهم قولَ الفراءِ بأنْ وَضَعَ هذه الحروفِ على الوقْفِ لا يوجبُ قَطْعَ ألفِ الوصلِ وإثباتها في المواضعِ التي تسقطُ فيها، وأنت إذا

(١) الآية ١ من المؤمنين.

(٢) لم أجد لهذا الرأي أثراً في إعرابه للقرآن.

- آل عمران -

أَلْقِيَتْ حَرَكَتَهَا عَلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا فَقَدْ وَصَلَتْ الْكَلِمَةَ الَّتِي هِيَ فِيهَا بِمَا قَبْلَهَا وَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا مَوْضِعاً عَلَى الْوَقْفِ، فَقَوْلُكَ: «أَلْقِيَتْ حَرَكَتَهُ عَلَيْهِ» بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ «وَصَلَّتْ» أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا خَفَّفْتَ «مَنْ أَبُوكَ» قُلْتَ: «مَنْ بُوَكَ» فَوَصَلْتَ، وَلَوْ وَقَفْتَ لَمْ تُلْقِ الْحَرَكََةَ عَلَيْهَا، وَإِذَا وَصَلْتَهَا بِمَا قَبْلَهَا لَزِمَ إِسْقَاطُهَا، وَكَانَ إِثْبَاتُهَا مُخَالَفاً لِأَحْكَامِهَا فِي سَائِرِ مَتَصَرِّفَاتِهَا.

قلت: هذا الرُّدُّ مردودٌ بَأَنَّ ذَلِكَ مُعَامَلٌ مُعَامَلَةُ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ وَالْإِبْتِدَاءُ بِمَا بَعْدَهُ، لِأَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ وَمَبْتَدَأٌ بِمَا بَعْدَهُ حَقِيقَةً حَتَّى يَرُدُّ عَلَيْهِ بِمَا ذَكَرَهُ. وَقَدْ قَوَّى جَمَاعَةٌ قَوْلَ الْفَرَاءِ بِمَا حَكَاهُ سَيِّوِيهِ^(١) مِنْ قَوْلِهِمْ: «ثَلَاثَةٌ» وَالْأَصْلُ: ثَلَاثَةٌ أَرْبَعَةٌ، فَلَمَّا وَقَفَ عَلَى «ثَلَاثَةٌ» أَبْدَلَتْ التَّاءُ هَاءً كَمَا هِيَ فِي اللَّغَةِ الْمَشْهُورَةِ، ثُمَّ أُجْرِيَ الْوَصْلُ مُجْرَى الْوَقْفِ، فَتَرَكَ الْهَاءُ عَلَى حَالِهَا فِي الْوَصْلِ، ثُمَّ نَقَلَ حَرَكََةَ / الْهَمْزَةَ إِلَى الْهَاءِ فَكَذَلِكَ هَذَا. [١/١٢٣]

وقد ردَّ بعضهم هذا الدليل، وقال: الهمزة في «أربعة» همزة قطع، فهي ثابتة ابتداءً ودرجاً، فلذلك نُقِلَتْ حَرَكَتُهَا بِخِلَافِ هَمْزَةِ الْجَلَالَةِ فَإِنَّهَا وَاجِبَةٌ السَّقُوطِ فَلَا تَسْتَحِقُّ نَقْلَ حَرَكَتِهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا، فَلَيْسَ وِزَانٌ مَا نَحْنُ فِيهِ. قُلْتُ: وَهَذَا مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ صَحِيحٌ، وَالْفَرْقُ لَانْحِ؛ إِلَّا أَنَّ حِظَّ الْفَرَاءِ مِنْهُ أَنَّهُ أُجْرِيَ فِيهِ الْوَصْلُ مُجْرَى الْوَقْفِ مِنْ حَيْثُ بَقِيَ الْهَاءُ الْمُنْقَلِبَةُ عَنِ التَّاءِ وَصَلًا لَا وَقْفًا وَاعْتَدَّ بِذَلِكَ، وَنَقَلَ إِلَيْهَا حَرَكََةَ الْهَمْزَةِ وَإِنْ كَانَتْ هَمْزَةً قَطْعًا.

وقد اختار الزمخشري^(٢) مذهبَ الْفَرَاءِ، وَسَأَلَ وَأَجَابَ فَقَالَ: «مِيمٌ حَقُّهَا أَنْ يُوقَفَ عَلَيْهَا كَمَا يُوقَفُ عَلَى الْفِ وَوَلَامٍ، وَأَنْ يُبْتَدَأَ مَا بَعْدَهَا كَمَا تَقُولُ: وَاحِدٌ إِثْنَانٌ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ عَاصِمٍ^(٣)، وَأَمَّا فَتْحُهَا فِيهِ حَرَكََةُ الْهَمْزَةِ أَلْقِيَتْ عَلَيْهَا حِينَ

(١) الْكِتَابُ ٢/٣٤.

(٢) الْكَشَافُ ١/٤١٠.

(٣) السَّبْعَةُ ٢٠٠؛ الْكَشْفُ ١/٣٣٤.

- آل عمران -

أَسْقَطْتُ لِلتَّخْفِيفِ. فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ جازَ إلقاءَ حركتها عليها وهي همزةٌ وصلٍ، لا تُثَبِّتُ في دَرَجِ الكلامِ فلا تُثَبِّتُ حركتها لأنَّ ثباتَ حركتها كِتاباتها؟ قلت: هذا ليسَ بَدْرَجٍ، لأنَّ ميمَ في حكمِ الوَقْفِ والسكونِ، والهمزةُ في حكمِ الثابتِ، وإنما حُذِفَتْ تخفيفاً، وأُلْقِيَتْ حركتها على الساكنِ قبلها لتدلَّ عليها، ونظيره: «واحدٍ اثنان» بإلقاءهم حركةَ الهمزة على الدالِ.»

قال الشيخ^(١): «وجوابه ليس بشيءٍ لأنه ادَّعى أنَّ الميمَ حين حُرِّكَتْ موقوفٌ عليها، وأن ذلك ليس بَدْرَجٍ؛ بل هو وقْفٌ، وهذا خلافٌ ما أجمعت عليه العربُ والنحاةُ من أنه لا يُوقَفُ على متحركٍ البتةُ سواءً كانت حركته إعرابيةً أم بنائيةً أم نقليةً أم لالتقاء الساكنين أم للإبجاع أم للحكاية، فلا يجوزُ في «قد أفلح» إذا حذفت الهمزة ونقلت حركتها إلى دالٍ «قد» أن تَقِفَ على دالٍ «قد» بالفتحة، بل تُسَكِّنُها قولاً واحداً. وأما قوله: «ونظيرُ ذلك «واحدٍ اثنان» بإلقاء حركة الهمزة على الدالِ، فإنَّ سيبويه^(٢) ذكر أنهم يُشْمُونُ آخرَ «واحدٍ» لتمكُّنه، ولم يَحْكُ الكسرَ لغةً، فإنَّ صَحَّ الكسرُ فليس «واحدٌ» موقوفاً عليه كما زعم الزمخشري، ولا حركته حركةً نقلٍ من همزة الوصلِ، ولكنه موصولٌ بقولهم: اثنان، فالتقى ساكنان: دالٌ واحدٌ وثناءُ اثنين فكسرتِ الدالُ لالتقاء الساكنين، وحذفت همزة الوصلِ لأنها لا تُثَبِّتُ في الوصلِ.

قلت: ومتى ادَّعى الزمخشري أنه يُوقَفُ على ميمٍ مِنْ: ألف - لام - ميم - وهي متحركة، حتى يُلْزِمَهُ بمخالفةِ إجماعِ العربِ والنحاةِ، وإنما ادَّعى الرجلُ أن هذا في نيةِ الموقوفِ عليه قبلَ تحريكه بحركة النقلِ، لا أنه نُقِلَ إليه، ثم

(١) البحر ٢/٣٧٥.

(٢) الكتاب ٢/٣٤.

— آل عمران —

وُوقِفَ عَلَيْهِ، هَذَا لَمْ يَقْلَهُ الْبَتَّةَ وَلَمْ يَخْطُرْ لَهُ (١)، ثُمَّ قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ (٢): «فَإِنْ قُلْتَ: هَلَّا زَعَمْتَ أَنَّهَا حَرَكَةٌ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ. قُلْتَ: لِأَنَّ التَّقَاءَ السَّاكِنِينَ لَا يُبَالِي بِهِ فِي بَابِ الْوَقْفِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: هَذَا إِبْرَاهِيمُ وَدَاوُدُ وَإِسْحَاقُ، وَلَوْ كَانَ التَّقَاءَ السَّاكِنِينَ فِي حَالِ الْوَقْفِ بِوَجِبِ التَّحْرِيكِ لِحُرْكَ المِيمَانِ فِي أَلْفِ لَامٍ مِيمٍ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَلَمَّا انْتَظَرَ سَاكِنٌ آخَرُ».

قَالَ الشَّيْخُ (٣): «وَهُوَ سُؤْلٌ صَحِيحٌ وَجَوَابٌ صَحِيحٌ، لَكِنِ الَّذِي قَالَ: «إِنَّ الْحَرَكَةَ هِيَ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ» لَا يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ أَرَادَ التَّقَاءَ الْبِيَاءِ وَالْمِيمِ مِنَ «أَلْمِ» فِي الْوَقْفِ، وَإِنَّمَا عَنَى التَّقَاءَ السَّاكِنِينَ اللَّذَيْنِ هُمَا مِيمٌ مِيمٌ الْأَخِيرَةُ وَوَلَامٌ التَّعْرِيفِ كَالْتَّقَاءِ نُونٍ «مِنْ» وَوَلَامٍ الرَّجُلِ إِذَا قُلْتَ: مِنَ الرَّجُلِ». قُلْتَ: هَذَا الْوَجْهُ هُوَ الَّذِي قَدَّمْتَهُ عَنْ بَعْضِهِمْ وَهُوَ مَكِّيٌّ (٤) وَغَيْرُهُ.

ثُمَّ قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ (٥): «فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّمَا لَمْ يُحَرِّكُوا لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ فِي مِيمٍ؛ لِأَنَّهُمْ أَرَادُوا الْوَقْفَ وَأَمَكْنَهُمُ النُّطْقُ بِسَّاكِنِينَ، فَإِذَا جَاءَ سَاكِنٌ ثَالِثٌ لَمْ يَكُنْ إِلَّا التَّحْرِيكُ فَحَرَّكُوا. قُلْتَ: الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْحَرَكَةَ لَيْسَتْ لِمَلَاقَاةِ السَّاكِنِ أَنَّهُ كَانَ يُمْكِنُهُمْ أَنْ يَقُولُوا: وَاحِدٌ اثْنَانِ بِسُكُونِ الدَّالِ مَعَ طَرْحِ الْهَمْزَةِ فَجَمَعُوا بَيْنَ سَاكِنِينَ كَمَا قَالُوا: «أَصَيْمٌ» وَ«مُدَيْقٌ» (٦) فَلَمَّا حَرَّكُوا الدَّالَ عَلِمَ أَنَّ حَرَكَتَهَا هِيَ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ السَّاقِطَةِ لَا غَيْرُ، وَأَنَّهَا لَيْسَتْ لِالتَّقَاءِ سَاكِنِينَ».

قَالَ الشَّيْخُ (٧): «وَفِي سُؤَالِهِ تَعْمِيَةٌ فِي قَوْلِهِ: «فَإِنْ قُلْتَ: لَمْ يُحَرِّكُوا

(١) فِي ب: «لَهُ بِيَالٌ».

(٢) الْكَشَافُ ٤١٠/١.

(٣) الْبَحْرُ ٣٧٥/٢.

(٤) الْمَشْكَالُ ١٢٣/١.

(٥) الْكَشَافُ ٤١٠/١.

(٦) انْظُرْ: الْكِتَابُ ١٠٧/٢.

(٧) الْبَحْرُ ٣٧٦/٢.

- آل عمران -

لالتقاء الساكنين» ويعني بالساكنين: الياء والميم، وحينئذ يجيء التعليل بقوله: «لأنهم أرادوا الوقف وأمكنهم النطق بساكنين» يعني الياء والميم. ثم قال: «إذا جاء ساكن ثالث - يعني لام التعريف - لم يكن إلا التحريك - يعني في الميم -، فحركوا - يعني الميم - لالتقائها ساكنة مع لام التعريف، إذ لو لم يحركوا لاجتمع ثلاثة سواكن وهو لا يمكن. هذا شرح السؤال، وأما جواب الزمخشري عن سؤاله فلا يطابق، لأنه استدلل على أن الحركة ليست لملافاة ساكن بإمكانية الجمع بين ساكنين في قولهم: واحد اثنان بأن سكتوا الدال والثاء ساكنة وتسقط الهمزة، فعدلوا عن هذا الإمكان إلى نقل حركة الهمزة على الدال، وهذه مكابرة في المحسوس لا يمكن ذلك أصلاً، ولا هو في قدرة البشر أن يجمعوا في النطق بين سكون الدال وسكون الثاء وطرح الهمزة.

وأما قوله: «فجمعوا بين ساكنين» فلا يمكن الجمع كما قلناه. وأما قوله كما قالوا: «أصيمٌ ومديقٌ» فهذا ممكن، كما هو في: رادٌ وضالٌ؛ لأن في ذلك التقاء الساكنين / على حدّهما المشروط في النحو فأمكن ذلك، [ب/١٢٣] وليس مثل «واحد اثنان»؛ لأن الساكن الأول ليس حرف مد ولا الثاني مدغم فلا يمكن الجمع بينهما. وأما قوله «فلما حركوا الدال علم أن حركتها هي حركة الهمزة الساقطة لا غير» وليست لالتقاء الساكنين» لما بنى على أن الجمع بين الساكنين في «واحد اثنان» ممكن، وحركة التقاء الساكنين إنما هي فيما لا يمكن أن يجتمعا فيه في اللفظ، ادعى أن حركة الدال هي حركة الهمزة الساقطة.

قلت: هذا الذي ردّ به عليه صحيح، وهو معلوم بالضرورة إذ لا يمكن النطق بما ذكر. وقد انتصر بعضهم لرأي الفراء واختيار الزمخشري بأن هذه الحروف جيء بها لمعنى في غيرها كما تقدّم في أول البقرة عند بعضهم

- آل عمران -

فأواخرها موقوفة، والنية بما بعدها الاستئناف، فالهمزة في حكم الثبات كما في أنصاف الأبيات كقول حسان^(١):

١١٥٧- لَتَسْمَعُنَّ وَشِيكاً فِي دِيَارِهِمْ اللَّهُ أَكْبَرُ يَا ثَارَاتِ عَثْمَانَا

ورجحه بعضهم أيضاً بما حكي عن المبرد أنه يجيز: «الله أكبر الله أكبر» بفتح الراء الأولى قال: «لأنهم في نية الوقف على «أكبر» والابتداء بما بعده، فلماً وصلوا مع قصدهم التنبيه على الوقف على آخر كل كلمة من كلمات التكبير نقلوا حركة الهمزة الداخلة على لام التعريف إلى الساكن قبلها التفاتاً لما ذكر من قصدهم^(٢)، وإذا كانوا قد فعلوا ذلك في حركات الإعراب وأتوا بغيرها مع احتياجهم إلى الحركة من حيث هي فلأن يفعلوا ذلك فيما كان موقوف الأخير من باب أولى وأخرى.

الرابع: أن تكون الفتحة فتحة إعراب على أنه مفعول بفعل مقدر أي: اقرؤوا ألم، وإنما منعه من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي إذا أريد به اسمُ السورة نحو: قرأت هود، وقد قالوا هذا الوجه بعينه في قراءة من قرأ: «صاد والقرآن»^(٣) بفتح الدال، فهذا يجوز أن يكون مثله.

الخامس: أن الفتحة علامة الجر، والمراد باللف لام ميم أيضاً السورة، وأنها مُقسَم بها، فحذفت حرف القسم وبقي عمله وامتنع من الصرف لِمَا تَقَدَّمَ، وهذا الوجه أيضاً مقول في قراءة من قرأ: صاد بفتح الدال، إلا أن

(١) ديوانه ٩٧؛ والمتصف ٦٨/١؛ واللسان: ثار؛ ووصف المباني ٤١. وشيكاً: سريعاً؛
بإثارات فلان: أي: يا أهل ثاراته المطالين بدمه.

(٢) أي أنهم لو حركوا الراء بالضم لفات غرضهم ولكن وصلوا عادياً، إنما غيروا الحركة لينبهوا على قصد الوقف.

(٣) الآية ١ - ٢ من سورة ص وهي قراءة عيسى بن عمر كما في شواذ القراءات ١٢٩.

- آل عمران -

القراءة هناك شاذة وهنا متواترة، والظاهر أنها حركة التقاء الساكنين؛ كما هو مذهب سيويه وأتباعه.

السادس: قال ابن كيسان: «ألف الله، وكل ألف مع لام التعريف ألف قطع بمنزلة «قد»، وإنما وصلت لكثرة الاستعمال، فمن حرك الميم ألقى عليها حركة الهمزة التي بمنزلة القاف من «قد» من «الله» ففتحها^(١) بفتحة الهمزة، نقله عنه مكي^(٢). فعلى هذا هذه حركة نقل من همزة قطع، وهذا المذهب هو مشهور عن الخليل بن أحمد^(٣)، حيث يعتقد أن التعريف حصل بمجموع «أل» كالاستفهام يحصل بمجموع هل، وأن الهمزة ليست مزيدة، لكنه مع اعتقاده ذلك يوافق على سقوطها في الدرج إجراء لها مجرى همزة الوصل لكثرة الاستعمال، ولذلك قد ثبتت ضرورة، لأن الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها. وللبحث في ذلك مكان هو أليق به منه منا.

ولما نقل أبو البقاء هذا القول ولم يعزه قال^(٤): «وهذا يصح على قول من جعل أداة التعريف «أل» يعني الخليل لأنه هو المشهور بهذه المقالة. وقد تقدم النقل عن عاصم أنه يقرأ بالوقف على ميم، ويبتدىء بالله لا إله إلا هو، كما هو ظاهر عبارة الزمخشري^(٥) عنه، وغيره يحكي عنه أنه يسكن الميم ويقطع الهمزة من غير وقف منه على الميم، كأنه يجري الوصل مجرى الوقف، وهذا هو الموافق لغالب نقل القراء عنه.

(١) أي: فتح الميم.

(٢) المشكل ١/١٢٣.

(٣) انظر في هذه المسألة: كتاب اللامات للزجاجي ١٨؛ والمنصف ١/٦٥.

(٤) الاملاء ١/١٢٢.

(٥) الكشف ١/٤١٠.

- آل عمران -

وقرأ عمرو بن عبيد فيما نَقَلَ الزمخشري^(١)، والرؤاسي فيما نَقَلَ ابن عطية^(٢)، وأبو حيوة: «الم الله» بكسر الميم. قال الزمخشري: «وما هي بمقبولة» والعجب منه كيف تجرأ على عمرو بن عبيد وهو عنده معروف المنزلة، وكأنه يريد وما هي مقبولة عنه أي: لم تصح عنه، وكان الأخفش لم يطلع على أنها قراءة فقال: «لو كسرت الميم للقاء الساكنين فليل: «الم الله» لجاز».

قال الزجاج^(٣): «وهذا غلط من أبي الحسن، لأن قبل الميم ياء مكسوراً ما قبلها فتحها الفتح للقاء الساكنين لثقل الكسر مع الياء، وهذا وإن كان كما قاله، إلا أن الفارسي انتصر لأبي الحسن، ورد على أبي إسحاق رده فقال: «كسر الميم لو ورد بذلك سماع لم يدفعه قياس، بل كان يشبهه ويقويه لأن الأصل في التحريك للقاء الساكنين الكسر، وإنما يُبدل إلى غير ذلك لما يعرض من علة وكراهة، فإذا جاء الشيء على بابه فلا وجه لرده ولا مساع لدفعه، وقول أبي إسحاق «إن ما قبل الميم ياء مكسور ما قبلها فتحها الفتح» منقوض بقولهم: «جبر» و«كان من الأمر ذيت وذنت وكيت وكيت» فحرك الساكن بعد الياء بالكسر^(٤)، كما حرك بعدها بالفتح في «أين»، وكما جاز الفتح بعد الياء في قولهم: «أين» كذلك يجوز الكسر بعدها كقولهم جبر، ويدل على جواز التحريك للقاء الساكنين بالكسر فيما كان قبله ياء جواز تحريكه بالضم نحو قولهم: حيث، وإذا جاز الضم كان الكسر أجوز وأسهل.

(١) الكشاف ١/٤١٠؛ وانظر: شواذ القراءات ١٩.

(٢) المحرر ٣/٨.

(٣) معاني القرآن ١/٣٧٣.

(٤) ولكن يبقى فرق بين المسألتين حيث إن ما قبل الياء مكسور في الم، أما «جبر وذيت وكيت» فلم أجد في كتب اللغة غير فتح ما قبل الياء.

- آل عمران -

آ. (٣) قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾: العامةُ على التشديد في «نَزَّلَ» ونصبِ «الكتاب». وقرأ^(١) الأعمش والنخعي وابن أبي عبيدة: نَزَّلَ بتخفيف الزاي ورفعِ الكتاب، فأما القراءة الأولى فقد تقدّم أن هذه الجملة / يُحتمل أن تكونَ خبراً وأن تكونَ مستأنفةً. وأما القراءةُ الثانيةُ فالظاهرُ أن [١/١٢٤] الجملة فيها مستأنفةٌ، ويجوزُ أن تكونَ خبراً، والعائدُ حينئذٍ محذوفٌ، تقديرُه: نَزَّلَ الْكِتَابُ مِنْ عِنْدِهِ.

قوله: «بِالْحَقِّ» فيه وجهان، أحدهما: أن تتعلّقَ الباءُ بالفعل قبلها والباءُ حينئذٍ للسببية، أي: نَزَّلَهُ بِسَبَبِ الْحَقِّ. والثاني: أن تتعلّقَ بمحذوفٍ على أنها حالٌ: إمّا من الفاعلِ أي: نَزَّلَهُ مُحِقّاً، أو من المفعولِ أي: نَزَّلَهُ مَلْتَبِساً بِالْحَقِّ نحو: جاء بكرٌ بشيابه أي: ملتبساً بها.

وقال مكي^(٢): «ولا تتعلّقُ الباءُ بنَزَّلَ لأنه قد تَعَدَّى إلى مفعولين، أحدهما بحرفٍ فلا يتعدى إلى ثالثٍ» وهذا الذي ذكّره مكيٌّ غيرُ ظاهرٍ، فإنَّ الفعلَ يتعدّى إلى متعلّقاته بحروفٍ مختلفة على حَسَبِ ما يكونُ، وقد تقدّم أن معنى الباءِ السببيةُ، فأَيُّ مانعٍ يمنع من ذلك؟

قوله: «مُصَدِّقاً» فيه أوجه، أحدهما: أن يَنْتَصِبَ على الحالِ من «الكتاب»، فإن قيل إنَّ «بِالْحَقِّ» حالٌ كانت هذه حالاً ثانية عند مَنْ يُجيزُ تعدُّدَ الحالِ، وإن لم يُقلْ ذلك كانت حالاً أولى. الثاني: أن ينتصبَ على الحالِ على سبيلِ البدلية من محلِّ «بِالْحَقِّ» وذلك عند مَنْ يمنعُ تعدُّدَ الحالِ في غير عطفٍ ولا بدلية. الثالث: أن ينتصبَ على الحالِ من الضميرِ المُستَكَنَّ في «بِالْحَقِّ» إذا جعلناه حالاً، لأنه حينئذٍ يتحمّلُ ضميراً لقيامه مقامَ الحالِ التي

(١) الشواذ ١٩؛ البحر ٣٧٧/٢؛ وإبراهيم النخعي بن يزيد الكوفي توفي سنة ٩٦. انظر:

الطبقات ٢٩/١.

(٢) المشكل ١٢٤/١.

- آل عمران -

تتحمّله، وتكونُ حالاً متداخلةً أي: إنها حالٌ من حال، وعلى هذه الأقوال كلها فهي حالٌ مؤكّدة، لأنه لا يكون إلا كذلك، فالانتقال غير متصوّر فيه، وهو نظير قوله^(١):

١١٥٨ - أنا ابنُ دارةٍ معروفاً بها نسبي وهَلْ بدارةٍ يا للناسِ مِنْ عارِ

قوله «لما بين يديه» مفعولٌ لمصدّقاً، وزيدت اللامُ في المفعول تقويةً للعامل لأنه فرعٌ، إذ هو اسمُ فاعلٍ كقوله تعالى: «فَعَالٍ لِمَا يَرِيدُ»^(٢) وإنما ادّعينا ذلك لأن هذه المادة متعدية بنفسها.

قوله: «التوراة والإنجيل» اختلفَ الناسُ في هاتين اللفظتين: هل يَدْخُلُهُما الاشتقاق والتصريف أم لا يدخلانِهما لكونهما أعجميين؟ فذهب جماعةٌ كالزمخشري^(٣) وغيره إلى الثاني. قالوا: لأن هذين اللفظين اسمانِ عبرانيّانِ لهذين الكتابيّين الشريفين. قال الزمخشري^(٤): «وتكَلَّفُ اشتقاقهما من الوريّ والنجل، ووزنهما بتفعلة وإفعليل إنما يثبتُ بعد كونهما عربيين». [قال الشيخ^(٥): «وكلامه صحيح، إلا أن فيه استدراكاً وهو قوله: تَفَعَّلَ، ولم يذكرْ مذهب البصريين»^(٦) وهو أنّ وزنها فوعلة، ولم يبنه على تفعلة: هل هي بكسر العين أو فتحها] قلت: لم يحتج إلى التنبيه لشهرتهما، وإنما ذكر المستغرب. ويؤيد ما قاله الزمخشري من كونها أعجميةً ما نقله الواحدي،

(١) تقدم برقم ٦١٥.

(٢) الآية ١٠٧ من هود.

(٣) الكشاف ١/٤١٠.

(٤) الكشاف ١/٤١٠.

(٥) البحر ٢/٣٧١.

(٦) ما بين معقوفين لم يظهر في المصورة.

- آل عمران -

وهو أن التوراة والإنجيل والزبور سريانية فَعَرَّبَها قال: «ولذلك يقولون فيها بالسريانية: تُوري ايكليون زَفوتا» فَعَرَّبَها إلى ما ترى.

ثم القائلون باشتقاقهما اختلفوا: فقال بعضهم: التوراة مشتقة من قولهم: وري الزند إذا قدح فظهر منه نار. يقال «وري الزند» و«أوريتُه أنا». قال تعالى: «أفرايتم النار التي تُورون»^(١) فثلاثية قاصر ورباعية متعد. وقال تعالى: «فالمُورياتِ قَدْحاً»^(٢)، ويقال أيضاً: «وريتُ بك زنادي» فاستعمل الثلاثي متعدياً، إلا أن المازني يزعم أنه لا يتجاوز به هذا اللفظ، يعني فلا يُقاس عليه، فيقال: «وريتُ النار» مثلاً. إذا تقرر ذلك فلما كانت التوراة فيها ضياء ونور يُخرَجُ به من الضلال [إلى] الهدى، كما يُخرَجُ بالنور من الظلام إلى النور سُمِّيَ هذا الكتابُ بالتوراة، وهذا هو قولُ الفراء، وهو مذهبُ جمهور الناس.

وقال آخرون: بل هي مشتقة من «وريتُ في كلامي» من التورية وهي التعريض. وفي الحديث: «كان إذا أراد سفراً ورى بغيره»^(٣)، وسُمِّيَت التوراة بذلك لأن أكثرها تلويحاتٌ ومعاريضُ، وإلى هذا ذهب المؤرخ السدوسي^(٤) وجماعة.

وفي وزنها^(٥) ثلاثة أقوالٍ أحدها: - وهو قولُ الخليل وسيبويه^(٦) - أن

(١) الآية ٧١ من الواقعة.

(٢) الآية ٢ من العاديات.

(٣) رواه البخاري في الجهاد (الفتح) ١١٣/٦؛ وابن حنبل ٤٥٦/٣.

(٤) مؤرخ بن عمر، سمع من أبي عمرو، وله: غريب القرآن، توفي سنة ١٩٥. انظر: معجم الأدباء ١٩٧/١٩؛ البغية ٣٠٥/٢.

(٥) انظر: الممتع ٣٨٣.

(٦) لم أقف عليه في الكتاب.

- آل عمران -

وزنْهَا قَوْعَلَةٌ، وهذا الوزن قد وردت منه ألفاظ نحو: الدَّوْخَلَةُ^(١) والقَوْصِرَةُ^(٢) والدَّوْسِرَةُ^(٣) والصَّوْمَعَةُ، والأصل: وَوْرِيَّةٌ بواوين، لأنها إمَّا من وِرِّي الزَّئِدُ، وإمَّا من وَرِيْتُ في كلامي، فأبدلت الواو الأولى تاءً وتحركت حرفُ العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفاً فصار اللفظ: تَوْرَاةٌ كما ترى، وكُتبت بالياء مُنْبَهَةً على الأصل، كما أميلت لذلك، وقد أبدلت العربُ التاء من الواو في ألفاظ^(٤) نحو: تَوَلَّجٌ وتَيَقُّورٌ^(٥) وتُخَمَةٌ وتُكَاةٌ وتُرَاثٌ وتُجَاهٌ وتُكْلَانٌ من: الوُلُوجِ والوَقَارِ والوِخَامَةِ والوِكَاةِ والوِرَاثَةِ والوَجْهِ والوِكَاةِ. ونظيرُ إبدال الواو تاءً في التوراة إبدالُها أيضاً في قولهم لما تراه المرأة في الظهر بعد الحيض: «التَّريَّة» هي فَعِيْلَةٌ من لفظ الوراء لأنها تُرى بعد الصُّفْرَةِ والكُدْرَةِ.

الثاني: - وهو قولُ الفراء - أن وزنها تَفْعِلَةٌ بكسر العين، فأبدلت الكسرةُ فتحةً، وهي لغةٌ طائية، يقولون في الناصية: ناصاة، وفي بقي: بَقِي قال الشاعر^(٦):

١١٥٩ - بحَرْبٍ كَنَاصَاةِ الأغرِّ المُشَهَّرِ
وقال آخر^(٧):

(١) الدوخلة: نسيج من خوص يوضع فيها الثمر.

(٢) القوصرة: وعاء للتمر.

(٣) الدوسرة: الجمل الضخم.

(٤) الممتع ٣٨٣.

(٥) التيقور: الوقار.

(٦) البيت لحريث بن عتاب الطائي وصدده:

ألا آذنت أهل اليمامة طيبي

وهو في اللسان: «نصا»، وما يجوز للشاعر في الضرورة للقيرواني ٢٠.

(٧) البيت لبعض بني بولان من طيبي، وهو في الحماسة ١٠١/١ وصدده:

نستوقد النبل بالحضيض ونص طاد
والشاهد في قوله «بُنْتُ» وهي على اللغة القليلة والمشهور بُنِيَتْ، وأصلها بُنَات
ثم حذف الألف لالتقاء الساكنين.

- آل عمران -

١١٦٠ - ... نفوساً بُنْتُ عَلَى الْكَرَمِ

وَأُنشِدُ الْفَرَاءَ^(١):

١١٦١ - وَمَا الدُّنْيَا بِبِقَاةٍ عَلَيْنَا وَمَا حَيٌّ عَلَى الدُّنْيَا بِيَاقٍ

وقد ردُّ البصريون ذلك بوجهين، أحدهما: أن هذا البناء قليل جداً - أعني بناء تَفْعِلَةٌ - بخلاف فَوَعَلَةٌ فإنه كثير، فَالْحَمْلُ عَلَى الْأَكْثَرِ أَوْلَى .

والثاني: أنه يلزم منه زيادة التاء أولاً والتاء لم تُزِدْ أولاً إلا في مواضع ليس هذا منها بخلاف قَلْبِهَا فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ فإنه ثابت، وذلك^(٢) أن الواو إذا وَقَعَتْ أَوَّلًا قُلِبَتْ: إِمَّا هَمْزَةً نَحْوُ: أَجْوَهَ وَأَقْتَتَ وَأَحَدَ وَأَنَاةً وَإِشَاحَ وَإِعَاءَ فِي: وَجْوَهَ وَوُقَّتَتْ وَوَحَدَ وَوَنَاةً وَوِشَاحَ وَوِعَاءَ، وَإِمَّا تَاءَ نَحْوُ: تُجَاهَ وَتُخَمَّةً ... الخ، فَاتَّبَاعَ مَا عَهْدَ أَوْلَى مِنْ اتَّبَاعِ مَا لَمْ يُعْهَدَ.

الثالث: أن وزنها تَفْعَلَةٌ بفتح العين وهو مذهب الكوفيين، كما يقولون

في: تَنْفَلَةٌ^(٣) بِالضَّمِّ / تَنْفَلَةٌ بِالْفَتْحِ، وهذا لا حاجة إليه وهو أيضاً دعوى [١٢٤/ب] لا دليل عليها.

وأمال^(٤) التوراة حيث وردت في القرآن إمالة مَحْضَةً أبوعمره والكسائي وابن عامر في رواية ابن ذكوان، وأمالها بينَ بينَ حمزة وورش عن نافع، واختلف عن قالون: فَرُوِيَ عَنْهُ بَيْنَ بَيْنَ وَالْفَتْحُ، وقرأها الباقون بالفتح فقط. وَوَجْهُ الإِمَالَةِ إِنْ قَلْنَا بِأَنَّ أَلْفَهَا مَنقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ ظَاهِرٌ، وَإِنْ قَلْنَا إِنَّهَا أَعْجَمِيَّةٌ لَا اشْتِقَاقَ لَهَا فَوْجَهُ الإِمَالَةِ شَبَهُ أَلْفَهَا لِأَنَّ التَّأْنِيثَ مِنْ حَيْثُ وَقَعَتْهَا رَابِعَةً فَسَبَبُ إِمَالَتِهَا: إِمَّا الْإِنْقِلَابُ وَإِمَّا شَبَهُ أَلْفِ التَّأْنِيثِ.

(١) تقدم برقم ١١٠٩ .

(٢) انظر: الممتع ٣٣٥ .

(٣) التنفلة: الأثني الصغيرة من الثعالب .

(٤) انظر: السبعة ٢٠١ .

- آل عمران -

والإنجيل: قيل: إفعيل كإجفيل^(١). وفي وزنه أقوال، أحدها: أنه مشتق من النَّجْل وهو الماء الذي يَنْزُّ من الأرض وَيَخْرُج منها، ومنه: النَّجْلُ للولد، وسُمِّي الإنجيل لأنه مستخرج من اللوح المحفوظ. وقيل: من النَّجْل وهو الأصل، ومنه «النَّجْل» للوالد فهو من الأضداد، إذ يُطلق على الولد والوالد، قال الأعشى^(٢):

١١٦٢ - أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعَمَ مَا نَجَلَا

وقيل: من النَّجْل وهو التوسعة، ومنه: العَيْنُ النجلاء لسعتها، وسُمِّي الإنجيل بذلك؛ لأن فيه توسعة لم تكن في التوراة، إذ حُلِّل فيه أشياء كانت مُحَرَّمَةً.

وقيل: هو مشتق من التناجل وهو التنازع، يقال: تَنَاجَلُ النَّاسُ أَي: تنازعوا، وسُمِّي الإنجيل بذلك لاختلاف الناس فيه قاله أبو عمرو الشيباني.

والعامة على كسر الهمزة من «إنجيل». وقرأ^(٣) الحسنُ بفتحها. قال الزمخشري^(٤): «وهذا يدلُّ على أنه أعجمي لأنَّ «أفعيلا» بفتح الهمزة عديم في أوزان العرب». قلت: بخلاف إفعيل بكسرها فإنه موجود نحو: إجفيل^(٥) وإخريط^(٦) وإصليت^(٧).

(١) الاجفيل: الجبان.

(٢) الديوان ٢٣٥؛ وأوضح المسالك ٢/٢٣٠؛ والأشموني ٢/٢٧٧؛ والهمع ٢/٥٣؛ والدرر ٢/٦٧.

(٣) البحر ٢/٣٧٨؛ شواذ القراءات ١٩.

(٤) الكشف ١/٤١٠.

(٥) الإجفيل: الجبان.

(٦) الإخريط: اسم نبات.

(٧) الإصليت: الشجاع.

- آل عمران -

وفُرقَ الزمخشري^(١) بين «نَزَلَ» و «أُنزِلَ» على عادته فقال: «فإن قلت: لِمَ قيل: نَزَلَ الكتاب، وأنزل التوراة والإنجيل؟ قلت: لأن القرآن نَزَلَ منجماً ونَزَلَ الكتابان جملةً». قال الشيخ^(٢): «قد تقدّم الردُّ على هذا القول في البقرة، وأنّ التعدية بالتضعيف لا تدُلُّ على التكثر ولا على التنجيم، وقد جاء في القرآن: أَنْزَلَ ونَزَلَ، قال تعالى: «وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ»^(٣) و «نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ»^(٤) ويدلُّ على أنهما بمعنى واحد قراءة مَنْ قرأ ما كان من «يُنزَلُ» مشدداً بالتخفيف إلا ما استثنى، ولو كان أحدهما يدلُّ على التنجيم والآخر على النزول دفعةً واحدةً لتناقض الإخبار وهو محالٌ». قلت: وقد سبقَ الزمخشري إلى هذا الفرقِ بعينه الواحديُّ.

آ. (٤) قوله تعالى: ﴿مِنْ قَبْلُ﴾: متعلقٌ بأنزَلَ، والمضافُ إليه الظرفُ محذوفٌ لفهم المعنى تقديره: مِنْ قَبْلِكَ أو من قبلِ الكتاب. والكتابُ غَلَبَ على القرآن كالثريا^(٥). وهو في الأصلِ مصدرٌ واقعٌ موقعَ المفعولِ به أي: المكتوب، وذكرَ المنزَّلَ في قوله «نَزَلَ عَلَيْكَ» ولم يذكره في قوله: «وَأَنْزَلَ التوراةَ والإنجيلَ» تشریفاً لنبينا صلى الله عليه وسلم.

قوله: «هُدًى» فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على المفعولِ من أجله، والعاملُ فيه أَنْزَلَ أي: أَنْزَلَ هذين الكتابين لأجلِ هداية. ويجوز أن يكونَ متعلقاً من حيث المعنى بنَزَلَ وأنزل معاً، وتكونُ المسألةُ من بابِ التنازعِ على إعمالِ الثاني، والحذفُ من الأولِ تقديره: نَزَلَ عَلَيْكَ له أي: للهدى،

(١) الكشاف ٤١١/١.

(٢) البحر ٣٧٨/٢.

(٣) الآية ٤٤ من النحل.

(٤) الآية ٣ من آل عمران.

(٥) أي كالنجم على الثريا.

فَحَذَفَهُ، ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بالفعلين معاً تعلقاً صناعياً لا على وجه التنازع، بل بمعنى أنه علةٌ للفعلين معاً، كما تقول: «أكرمتُ زيداً وضربتُ عمراً إكراماً لك» يعني أن الإكرام علةٌ للإكرام وللضرب.

والثاني: أن ينتصبَ على الحال من التوراة والإنجيل، ولم يُثنَ لأنه مصدرٌ وفيه الأوجه المشهورة من حَذَفِ المضافِ أي: ذوي هدىً أو على المبالغة بأن جعلنا نفس الهدى أو على جعلهما بمعنى هاديين. وقيل: إنه حال من الكتاب والتوراة والإنجيل، وقيل: حالٌ من الإنجيل فقط وحذف مما قبله لدلالة هذا عليه. وقال بعضهم: تمَّ الكلامُ عند قوله تعالى: «مَنْ قَبْلُ» فَيُوقَفُ عليه وَيُتَّسَدُّ بقوله «هُدًى لِلنَّاسِ وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ» أي: وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ هُدًى لِلنَّاسِ. وهذا التقديرُ غيرُ صحيحٍ لأنه يُؤدِّي إلى تقديم المعمولِ على حرفِ النسقِ وهو ممتنعٌ، لوقلت: «قام زيد مكتوفاً وضربتُ هنداً» تعني: «وضربتُ هند مكتوفاً» لم يصحَّ البتة فكذلك هذا.

قوله: «لِلنَّاسِ» يُحْتَمَلُ أن يتعلَّقَ بنفسِ «هُدًى» لأنَّ هذه المادة تتعدى باللام كقوله تعالى: «يَهْدِي لِلتي هي أَقْوَمٌ»^(١) وَأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لهدىً.

قوله: «وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ» يُحْتَمَلُ أن يرادَ به جميعُ الكتبِ السماويةِ، ولم يُجمعَ لأنه مصدرٌ بمعنى الفرق كالغفران والكفران، وهو يُحْتَمَلُ أن يكونَ مصدرًا واقعًا موقعَ الفاعلِ أو المفعولِ والأولُ أظهرٌ: وقال الزمخشري^(٢): «أَوْكَّرَ / ذَكَرَ الْقُرْآنَ بِمَا هُوَ نَعْتٌ لَهُ وَمُدْحَ مِنْ كَوْنِهِ فَارِقًا بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ» [١/١٢٥]

بعد ما ذكره باسم الجنس تعظيمًا لشأنه وإظهارًا لفضله». قلت: قد يعتقد معتقد

(١) الآية ٩ من الإسراء.

(٢) الكشاف ٤١١/١.

- آل عمران -

أَنْ فِي كَلَامِهِ هَذَا رَدًّا^(١) لِقَوْلِهِ الْأَوَّلِ حَيْثُ قَالَ: «إِنْ «نَزَلَ» يَقْتَضِي التَّنْجِيمَ وَ«أَنْزَلَ» يَقْتَضِي الْإِنْزَالَ الدَّفْعِيَّ، لِأَنَّهُ جَوَزُ أَنْ يُرَادَ بِالْفَرْقَانِ الْقُرْآنَ، وَقَدْ جَاءَ مَعَهُ «أَنْزَلَ»، وَلَكِنْ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْتَقَدَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: «إِنْ «أَنْزَلَ» لِلْإِنْزَالِ الدَّفْعِيِّ فَقَطْ، بَلْ يَقُولُ إِنْ «نَزَلَ» بِالتَّشْدِيدِ يَقْتَضِي التَّفْرِيقَ وَ«أَنْزَلَ» يَحْتَمِلُ ذَلِكَ وَيَحْتَمِلُ الْإِنْزَالَ الدَّفْعِيَّ.

قوله: «لَهُمْ عَذَابٌ» يَحْتَمِلُ أَنْ يَرْتَفِعَ «عَذَابٌ» بِالْفَاعِلِيَّةِ بِالْجَارِ قَبْلَهُ لَوْقُوعِهِ خَبْرًا عَنِ «إِنَّ»، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرْتَفِعَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَالْجُمْلَةُ خَبْرٌ «إِنَّ» وَالْأَوَّلُ أَوْلَى، لِأَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْإِجْبَارِ بِمَا يَقْرُبُ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ. وَانْتِقَامٌ: افْتِعَالٌ مِنَ النِّقْمَةِ وَهِيَ السُّطُورَةُ وَالتَّسْلُطُ، وَلِذَلِكَ عَبَّرَ بَعْضُهُمْ عَنْهَا بِالْمَعَاقِبَةِ يُقَالُ: نَقِمَ وَنَقِمَ، بِالْفَتْحِ - وَهُوَ الْأَفْصَحُ - وَبِالْكَسْرِ، وَقَدْ قُرِئَ بِهِمَا، وَسَيَأْتِي مَزِيدٌ بَيَانٌ فِي الْمَائِدَةِ.

آ. (٥) قوله تعالى: ﴿فِي الْأَرْضِ﴾: يجوز أن يتعلّق بـ «يَخْفَى» وأن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لشيء.

آ. (٦) قوله تعالى: ﴿فِي الْأَرْحَامِ﴾: يجوز أن يتعلّق بـ «يُصَوِّرُكُمْ» وهو الظاهر، ويجوز أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من مفعول «يُصَوِّرُكُمْ» أي: يُصَوِّرُكُمْ وَأَنْتُمْ فِي الْأَرْحَامِ مُضَغٌ.

وقرأ طاووس^(٢): «تَصَوِّرُكُمْ» فعلاً ماضياً ومعناه صَوَّرَكُمْ لِنَفْسِهِ وَلِتَعْبِيدِهِ، وَتَفَعَّلَ يَأْتِي بِمَعْنَى فَعَلَ كَقَوْلِهِمْ: «تَأْتَلْتُ مَالاً وَأَتَلْتَهُ» أَي جَعَلْتَهُ أَتَلَةً أَي أَصْلاً، وَنَحْوَهُ: وَكَلَى وَتَوَلَّى. وَالتَّصَوِيرُ: تَفْعِيلٌ مِنْ صَارَهُ يَصُورُهُ أَي: أَمَالَهُ وَتَنَاهَا، وَمَعْنَى صَوَّرَهُ أَي: جَعَلَ لَهُ صُورَةً. وَالصُّورَةُ: الْهَيْئَةُ يَكُونُ عَلَيْهَا الشَّيْءُ مِنْ تَأْلِيفٍ خَاصٍ وَتَرْكِيبٍ مُنْضَبِطٍ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «رَدٌّ» وَهُوَ سَهْوٌ.

(٢) الْبَحْرُ ٢/٣٨٠؛ الْكَشَافُ ١/٤١١.

- آل عمران -

قوله: «كيف يشاء» في هذه الآية أوجه، أظهرها: أن «كيف» للجزاء، وقد جوزي بها في لسانهم في قولهم: «كيف تصنع أصنع، وكيف تكون أكون، إلا أنه لا يجوز بها، وجوابها محذوف لدلالة ما قبلها، وكذلك مفعول «يشاء» لما تقدم أنه لا يذكر إلا لغرابية، والتقدير: كيف يشاء تصويركم بصوركم، فحذف «تصويركم» لأنه مفعول يشاء، و«بصورك» لدلالة «بصورك» الأول عليه، ونظيره قولهم: «أنت ظالم إن فعلت» تقديره: أنت ظالم إن فعلت فأنت ظالم. وعند من يجيز تقديم الجزاء في الشرط الصريح يجعل «بصورك» المتقدم هو الجزاء.

و «كيف» منصوب على الحال بالفعل بعده، والمعنى: على أي حال شاء أن يصوركم صوركم، وتقدم الكلام على ذلك في قوله: «كيف تكفرون»^(١). ولا جائز أن تكون «كيف» معمولة ليصورك لأن لها صدر الكلام، وماله صدر الكلام لا يعمل فيه إلا أحد شيئين: إما حرف الجر نحو: بمن تمر؟ وإما المضاف نحو: «غلام من عندك؟ الثاني: أن تكون «كيف» ظرفاً ليشاء، والجملة في محل نصب على الحال من ضمير اسم الله تعالى تقديره: يصوركم على مشيئة أي مريداً. الثالث: كذلك إلا أنه حال من مفعول «بصورك» تقديره: يصوركم متقلبين على مشيئته. ذكر الوجهين أبو البقاء^(٢)، ولما ذكر غيره كونها حالاً من ضمير اسم الله قدرها بقوله: يصوركم في الأرحام قادراً على تصويركم مالكاً ذلك. الرابع: أن تكون الجملة في موضع المصدر، المعنى: يصوركم في الأرحام تصوير المشيئة وكما يشاء، هكذا قال الحوفي. وفي قوله: «الجملة في موضع المصدر» تسمع لأن الجمل لا تقوم مقام المصادر، ومراده أن «كيف» دالة على ذلك،

(١) الآية ٢٨ من البقرة.

(٢) الإملاء ١/١٢٣.

- آل عمران -

ولكن لَمَا كَانَتْ فِي ضَمَنِ الْجُمْلَةِ نَسَبَ ذَلِكَ إِلَى الْجُمْلَةِ. وَقَوْلُهُ «هُوَ الَّذِي يَصُورُكُمْ»: تَحْتَمَلُ هَذِهِ الْجُمْلَةُ أَنْ تَكُونَ مُسْتَأْنَفَةً سَيَقْتَلِمَجْرَدُ الْإِخْبَارِ بِذَلِكَ، وَأَنْ تَكُونَ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَيْرًا ثَانِيًا لِأَنَّ.

آ. (٧) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ﴾: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ «آيَاتٌ» رَفْعًا بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْجَارُ خَيْرُهُ. وَفِي الْجُمْلَةِ عَلَى هَذَا وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا مُسْتَأْنَفَةٌ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ «الْكِتَابِ» أَي: هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ فِي هَذِهِ الْحَالِ أَي: مَنْقَسِمًا إِلَى مُحَكَّمٍ وَمُتَشَابِهٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «مِنْهُ» هُوَ الْحَالُ وَحْدَهُ، وَ«آيَاتٌ» رَفَعٌ بِهِ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ.

و«هُنَّ أُمَّ الْكِتَابِ» يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ صِفَةً لِلنَّكْرَةِ قَبْلَهَا، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُسْتَأْنَفَةً، وَأَخْبِرَ بِلَفْظِ الْوَاحِدِ وَهُوَ «أُمَّ» عَنِ جَمْعٍ، وَهُوَ «هُنَّ»: إِمَّا لِأَنَّ الْمُرَادَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ أُمَّ، وَإِمَّا لِأَنَّ الْمَجْمُوعَ بِمَنْزِلَةِ آيَةٍ وَاحِدَةٍ كَقَوْلِهِ: «وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً»^(١)، وَإِمَّا لِأَنَّهُ مَفْرَدٌ وَقَعَ مَوْقِعَ الْجَمْعِ كَقَوْلِهِ: «وَعَلَى سَمْعِهِمْ»^(٢) وَ^(٣):

١١٦٣- كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا

[وقوله]^(٤):

١١٦٤- وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبٌ

[وقال الأخفش]^(٥): «وَحَدَّ «أُمَّ الْكِتَابِ» بِالْحِكَايَةِ عَلَى تَقْدِيرِ الْجَوَابِ

(١) الآية ٥٠ من المؤمنون.

(٢) الآية ٧ من البقرة.

(٣) تقدم برقم ١٥٣.

(٤) تقدم برقم ١٥٤.

(٥) معاني القرآن ١/١٩٣.

كأنه قيل: ما أم الكتاب؟^(١) فقال: هُنَّ أم الكتاب، كما يقال: مَنْ نظير زيد؟ فيقول قوم: «نَحْنُ نظيرُه» كأنهم حَكَّوْا ذلك اللفظ، وهذا على قولهم: «دعني من تمرتان» أي: مِمَّا يقال له تمرتان». قال ابن الأنباري: «وهذا بعيد من الصواب في الآية، لأن الإضمار لم يَقُمْ عليه دليل، ولم تَدْعُ إليه حاجة» وقيل: لأنه بمعنى أصل الكتاب والأصل يُوحَّد.

قوله: «وَأَخْرُ» نسق على «آيات»، و«متشابهات» نعت لأخر، وفي الحقيقة «أخر» نعت لمحذوف تقديره: وآيات أخر متشابهات. قال أبو البقاء^(٢): «فإن قيل: واحدة «متشابهات» متشابهة، وواحدة «أخر» أخرى، والواحدة هنا لا يَصِحُّ أن توصف بهذا الواحد فلا يُقال، أخرى متشابهة إلا أن يكون بعض الواحدة يُشبه بعضاً، وليس المعنى على ذلك / وإنما المعنى أن كل آية تشبه آية أخرى، فكيف صحَّ وصف هذا الجمع بهذا الجمع، ولم يَصِحَّ وصف مفردة بمفرده؟ قيل: التشابه لا يكون إلا بين اثنين فصاعداً، فإذا اجتمعت الأشياء المشابهة كان كل واحد منها مشابهاً للآخر، فلما لم يَصِحَّ التشابه إلا في حالة الاجتماع وَصَفَ الجمع بالجمع لأن كل واحد منها يشابه باقيها، فأما الواحد فلا يَصِحُّ فيه هذا المعنى، ونظيره قوله: «فوجد فيها رجلين يقتتلان»^(٣) فثنى الضمير وإن كان الواحد لا يَقْتَتِلُ. قلت: يعني أنه ليس من شرط صحة الوصف في التثنية أو الجمع صحة انبساط مفردات الأوصاف على مفردات الموصوفات، وإن كان الأصل ذلك، كما أنه لا يُشترط في إسناد الفعل إلى المثني والمجموع صحة إسناده إلى كل واحد على حدته. وقريب من ذلك قوله: «حافين من حول العرش»^(٤) قيل: ليس لحافين مفرد

(١) ما بين معرفين لم يظهر في فيلم الأصل.

(٢) الإملاء ١/١٢٤.

(٣) الآية ١٥ من القصص.

(٤) الآية ٧٥ من الزمر.

- آل عمران -

لأنه لو قيل: «حاف» لم يصح، إذ لا يتحقق الحُفوفُ في واحد فقط، وإنما يتحقق بجمعٍ يُحيطون بذلك الشيء المحفوف، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى في موضعه.

قوله: «زَيْغٌ» يجوز أن يكون مرفوعاً بالفاعلية لأن الجارَّ قبله صلةٌ لموصول ويجوز أن يكون مبتدأ وخبره الجارُّ قبله.

والزَيْغُ: قيل: المَيْلُ، وقال بعضهم: هو أخصُّ من مُطلق الميل، فإنَّ الزَيْغَ لا يُقال إلا لما كان من حقِّ إلى باطل. قال الراغب^(١): «الزَيْغُ: الميلُ عن الاستقامة إلى أحدِ الجانبين، وزاغَ وزالَ ومالَ تتقارب، لكن «زاغ» لا يُقال إلا فيما كان عن حقِّ إلى باطل» انتهى. يقال: زاغَ يزِغُ زَيْغاً وزِيغَةً وزَيْغَاناً وزُيُوغاً. قال الفراء: «والعربُ تقول في عامة ذواتِ الياءِ ممَّا يشبه زِغْتُ مثل: سِرْتُ وصِرْتُ وطرْتُ: سَيْرورةٌ وصَيْرورةٌ وطيْرورةٌ، وحدثتُ حَيْدودةً، ومِلْتُ مَيْلولةً، لا أحصي ذلك كثرةً، فأما ذوات الواو مثل: قلتُ ورضيتُ فإنهم لم يقولوا ذلك إلا في أربعة ألفاظ: الكَيْنونة والذَيْمومة من دام، والهَيْغوعة من الهُواع^(٢)، والسَيْدودة من سُدت». ثم ذكر كلاماً كثيراً غير متعلق بما نحن فيه، وقد تقدّم الكلامُ على هذا المصدر، وما ذكر الناس فيه، وأنه قد سُمِع فيه الأصل وهو «كَيْنونة» في قول الشاعر^(٣):

١١٦٥ - حَتَّى يَعُودَ الْبَحْرُ كَيْنُونَةً

قوله: «ما تشابه» مفعولُ الاتباع، وهي موصولةٌ أو موصوفة، ولا تكون مصدريةً لَعُودِ الضميرِ مِنْ «تَشَابَه» عليها إلا على رأيٍ ضعيفٍ. و«منه» حالٌ من فاعل «تشابه» أي: تشابه حال كونه بعضه.

(١) المفردات: ٢١٧ بالمعنى.

(٢) الهواع: الصياح في الحرب.

(٣) تقدم برقم ٨٠٨.

- آل عمران -

قوله: «ابتغاء» منصوبٌ على المفعولِ له أي: لأجلِ الابتغاء، وهو مصدرٌ مضافٌ لمفعوله. والتأويلُ: مصدرٌ أَوَّلُ يُؤوِّلُ. وفي اشتقاقه قولان أحدهما: أنه من آل يُؤوِّلُ أولاً ومآلاً. أي: عادَ ورجعَ، و«آل الرجل» من هذا عند بعضهم، لأنهم يَرْجِعُونَ إليه في مُهِمَّاتِهِمْ، ويقولون: أَوَّلْتُ الشيءَ قَالَ، أي: صَرَفْتُهُ لوجهٍ لائقٍ به فانصرفَ، قال الشاعر^(١):

١١٦٦- أَوَّوِّلُ الحَكْمَ على وجهه ليس قضائي بالهوى الجائر
وقال بعضهم: أَوَّلْتُ الشيءَ فتأوَّلُ، فجعل مطاوعه تَفَعَّلَ، وعلى الأول مطاوعه فَعَلَ، وأنشد للأعشى^(٢):

١١٦٧- على أنها كانت تأوَّلُ حُبَّها تَأوَّلُ رِبعِي السَّقَابِ فَأَصْحَبَا
يعني أن حُبَّها كان صغيراً قليلاً فال إلى العِظَمِ، كما يُؤوِّلُ السَّقْبُ إلى الكِبَرِ. ثم قد يُطلق على العاقبة والمَرَدِّ، لأنَّ الأمرَ يَصِيرُ إليهما.

والثاني أنه مشتقٌ من: الإيالة وهي السياسة. تقول العرب: «قد إننا وإيل علينا» أي: سُسْنَا وساسْنَا غيرْنَا، وكأنَّ المؤوِّلَ للكلامِ سائِسُهُ والقادرُ عليه وواضعُهُ موضِعُهُ، نُقل ذلك عن النضر بن شميل. وفرَّقَ النَّاسَ بين التأويل والتفسير في الاصطلاح: بأن التفسيرَ مقتصرٌ به على ما لا يُعْلَمُ إلا بالتوقيف كاسباب النزول ومدلولات الألفاظ، وليس للرأي فيه مَدْخَلٌ، والتأويل يجوز لِمَنْ حَصَلَتْ عنده صفاتُ أهلِ العلمِ وأدواتُ يَقْدِرُ أن يتكلَّمَ بها إذا رَجَعَ بها إلى أصولٍ وقواعد.

(١) تقدم برقم ٦٧٩.

(٢) ديوانه ١١٣، وصدرة في اللسان «ربع»:

ولكنها كانت نَوِيَّ أجنبية

وسقاب ربيعة: أي وُلِدَتْ في أول التاج.

- آل عمران -

وقوله: «والراسخون» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه مبتدأ والوقفُ على الجلالة المعظمة، وعلى هذا فالجملة من قوله: «يقولون» خبرُ المبتدأ. والثاني: أنهم منسوقون على الجلالة المعظمة، فيكونون داخلين في علم التأويل. وعلى هذا فيجوز في الجملة القولية وجهان، أحدهما: أنها حالٌ أي: يعلمون تأويله حال كونهم قائلين ذلك، والثاني: أن تكون خبرَ مبتدأٍ مضميرٍ أي: هم يقولون.

والرُسوخُ: الثبوتُ والاستقرار ثبوتاً متمكناً فهو أخصُّ من مطلق الثبات قال الشاعر^(١):

١١٦٨ - لقد رَسَخَتْ في القلبِ مني مودَّةٌ لِلَّيْلِ أَبَتْ آياتها أَنْ تُغَيِّرَا
و«آمنًا به» في محلِّ نصب بالقول، و«كل» مبتدأ، أي كله أو كلُّ منه، والجارُّ بعده خبره، والجملةُ نصبٌ بالقول أيضاً.

آ. (٨) قوله تعالى: ﴿لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾: العامةُ على ضمِّ حرفِ المضارعة من: أزاغ يُزيغ. و«قلوبنا» مفعول به. وقرأ^(٢) أبو بكر وابن^(٣) فايد والجراح^(٤) «لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا» بفتح التاء ورفع «قلوبنا»، وقرأه بعضهم^(٥) كذلك إلا أنه بالياء من تحت، وعلى القراءتين فالقلوب فاعلٌ بالفعل المنهية عنه،

(١) لم أهدت إلى قائله، وليس بديوان المجنون، وهو في القرطبي ١٩/٤.

(٢) البحر ٣٨٦/٢؛ القرطبي ٢٠/٤.

(٣) في الأصل: «وأبو فايد» وهو سهو، والتصحيح من شواذ القراءات لابن خالويه ص ١٩، لأنه ليس ثمة قارئ كنيته أبو فايد، وعمرو بن فايد البصري وردت عنه الرواية في حروف القرآن، روى عنه حسان بن محمد، ولم تذكر وفاته. انظر: الطبقات ٦٠٢/١.

(٤) الجراح بن عبدالله الحكمي، ولى البصرة، واستشهد غازياً سنة ١١٢. انظر: الكامل لابن الأثير ٥٨/٥، الأعلام ١٠٦/٢.

(٥) نسبها في الشواذ ١٩ للسلمي.

- آل عمران -

والتذكير والتأنيث باعتبار تأنيث الجمع وتذكيره، والنهي في اللفظ للقلوب، وفي المعنى دعاء الله تعالى، أي: لا تُزِعْ قلوبنا فتزيع، فهو من باب «لا أُرِينُكَ ههنا»^(١) وقول النابغة^(٢): /

١١٦٩- لا أَعْرِفُنْ رَبِّباً حُوراً مَدَامِعُهَا

قوله: «بعد إذ هديتنا» «بعد» منصوبٌ بـ «لا تُزِعْ» و «إذ» هنا خَرَجَتْ عن الظرفية للإضافة إليها، وقد تقدّم أنّ تصرّفها قليل، وإذا خرجت عن الظرفية فلا يتغيّر حكمها من لزوم إضافتها إلى الجملة بعدها كما لم يتغير غيرها من الظروف في هذا الحكم، ألا ترى إلى قوله: «هذا يومٌ يَنْفَعُ»^(٣) و «يومٌ لا تملك»^(٤) في قراءة من رفع «يوم» في الموضعين، وقول الآخر^(٥):

١١٧٠- على حين الكرام قليلٌ

[وقوله]^(٦):

(١) انظر: الكتاب ٤٥٣/١.

(٢) ديوانه ٨١ وعجزه:

كأَنْهَنُ نَعَاجٌ حَوْلَ دَوَارٍ

والريرب: قطع البقر، والنعاج: أناتها، والدوار: مستدار من الرمل، أو صنم

يدورون حوله.

(٣) الآية ١١٩ من المائدة وهي قراءة العامة إلا نافعاً كما في السبعة ٢٥٠.

(٤) الآية ١٩ من الانفطار، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو كما في السبعة ٦٧٤.

(٥) البيت لمربال بن جهم وقامه:

ألم تعلمي يا عَمْرُكُ الله أنني كريمةٌ.....

وينسب أيضاً لمبشر بن هذيل، وهو في أمالي القالي ٣٩/١؛ والإنصاف ٤٠٢؛

والهمع ٢١٨/١؛ والدرر ١٨٧/١، و«عمرك الله» أطال الله عمرك.

(٦) البيت للبيد وهو في ديوانه ٢١٧ وعجزه:

يَحْدُ فَقْدَهَا فِي الدَّنَابِ تَدَاثُرُ

واللبث: البطء، والذنوب: الدلو، والتدائر: التزاحم.

- آل عمران -

..... ١١٧١ - على حينٍ مَنْ تَلَبَّثَ عَلَيْهِ ذُنُوبُهُ

[وقوله] (١):

..... ١١٧٢ - على حينٍ عَاتَبْتُ المَشِيبَ على الصَّبَا

[وقوله] (٢):

..... ١١٧٣ - أَلَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّفَاءِ جَدِيدُ

كيف خَرَجَتْ هذه الظروفُ من النَّصْبِ إلى الرَّفْعِ والجَرِّ والنَّصْبِ
بـ «ليت» ومع ذلك هي مضافةٌ للجملِ التي بعدها.

قوله: «وَهَبْ» الهِبَةُ: العَطِيَّةُ، حُدِفَتْ فَاوْها لِمَا تَقَدَّمَ فِي «عِدَّة»
ونحوها، وكان حَقُّ عَيْنِ المضارعِ فِيها كَسْرَ العَيْنِ منه، إِلا أَنَّ ذلك مَنَعَهُ كَوْنُ
العَيْنِ حرفَ حَلْقٍ، فَالكسرةُ مَقْدَرَةٌ. فَلذلك اعتُبرتْ تلك الكسرةُ المَقْدَرَةُ،
فحُدِفَتْ لها الواو، وهذا نحو: يَضَعُ وَيَسَعُ لكَوْنِ اللامِ حرفَ حَلْقٍ. وَيكون
«هَبْ» فَعْلٌ أَمْرٌ بِمعنى ظَنَّ، فَيَتَعَدَّى لمفعولين كقولهِ (٣):

..... ١١٧٤ - وَالْأَفْهَيْنِي امْرَأً هَالِكاً

(١) البيت للنايغة وهو في ديوانه ٤٤ وعجزه:

فقلت: أَلَمَّا أَضْحُ والشَيْبُ وَاذْعُ

وهو في أمالي الشجري ٤٦/١؛ والكتاب ٣٦٩/١؛ والإنصاف ٢٩٢؛ والهمع

٢١٨/١؛ والدرر ١٨٧/١.

(٢) البيت لجميل، وهو في ديوانه ٦١ وعجزه:

وَذَهْرًا تَوَلَّى يَا بَشِينُ يَعُودُ

ومجالس ثعلب ٥٢٩/٢؛ والبحر ٣٨٦/٢.

(٣) البيت لعبدالله بن همام السلوي، وهو في الأشموني ١٧٨/٢ وصدده:

فقلتُ أَجْرُنِي أبا مالِكِ

والعيني ١٩٠/٣؛ والهمع ٢٤٦/١؛ والدرر ١٣١/١.

- آل عمران -

وحينئذ لا تتصرف. ويقال أيضاً: «وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاكَ» أي: جَعَلَنِي، ولا تتصرف أيضاً عن الماضي بهذا المعنى.

قوله: «مِنْ لَدُنْكَ» متعلق بـ «هَبْ»، وَلَدُنْ: ظرف وهي لأول غاية زمانٍ أو مكانٍ أو غيرهما من الذوات نحو: مِنْ لَدُنْ زيد، فليست مرادفة لـ «عند» بل قد تكون بمعناها، وبعضهم يقيدُها بظرف المكان، وتُضاف لصريح الزمان، قال (١):

١١٧٥- تَنْتَهَضُ الرَّعْدَةُ فِي ظَهِيرِي مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إِلَى العُصَيْرِ
ولا تُقَطَّعُ عن الإضافة بحالٍ، وأكثر ما تُضاف إلى المفردات، وقد تُضاف إلى «أن» وصلتها لأنهما بتأويلٍ مفردٍ قال (٢):

١١٧٦- وُلِّيتَ فلم تَقَطَّعْ لَدُنْ أَنْ وَلَّيْتَنَا قرابةً ذِي قُرْبَى ولاحقاً مُسْلِمٍ
أي: لَدُنْ ولايتك إيانا، وقد تُضاف إلى الجملة الاسمية كقوله (٣):

١١٧٧- تَذَكَّرْ نِعْمَاهُ لَدُنْ أَنْتَ يافعُ إِلَى أَنْتَ ذُو فَوَدَيْنِ أبيضَ كالنسرِ
وقد تُضاف للفعلية كقوله (٤):

١١٧٨- لَزِمْنَا لَدُنْ سَأَلْتُمُونَا وفاقكم فَلَإِيكَ مِنْكُمْ لِلخِلافِ جُنُوحُ
وقال آخر (٤):

١١٧٩- صرِيحُ غَوَانٍ رَاقِهِنَّ ورُقنَه لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شابَ سَوْدَ الذَوَائِبِ

(١) البيت لرجل من طيء، وهو في ابن عقيل ٢/٢٥٦؛ والأشموني ٢/٢٦٢؛ والهمع ٢١٥/١؛ والدرر ١/١٨٤.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في الهمع ٢١٥/١؛ والدرر ١/١٨٤.

(٣) لم أهد إلى قائله، وهو في الهمع ٢١٥/١؛ والدرر ١/١٨٤.

(٤) لم أهد إلى قائله، وهو في المغني ٤٧٠.

(٥) البيت للقطامي، وهو في ديوانه ٥٠؛ وأمالِي الشجري ١/٢٣٣؛ والمغني ١٦٩؛ وأوضح المسالك ٢/٢٠٧؛ والدرر ١/١٨٤. والذوائب: ج ذؤابة وهي ضفيرة الشعر.

- آل عمران -

وفيهما لغتان: الإعراب وهي لغة قيس. وبها قرأ أبو بكر عن عاصم:
«مِنْ لَدُنْهِ»^(١) بجر النون، وقوله^(٢):

١١٨٠- مِنْ لَدُنِ الظَّهِرِ إِلَى العُصْبِ

ولا تخلو مِنْ «مِنْ» غالباً، قاله ابن جني. وَمِنْ غير الغالب ما تقدّم من
قوله «لَدُنْ أَنْتِ يافع» «لَدُنْ سالمتمونا». وإن وقع بعدها لفظ «غدوة» خاصةً
جاز نصبها ورفعها، فالنصبُ على خبرٍ كان أو التمييز، والرفعُ على إضمار
«كان» التامة، ولولا هذا التقدِيرُ لَزِمَ إفراد «لَدُنْ» عن الإضافة، وقد تقدّم أنه
لا يجوزُ، فَمِنْ نَصَبِ «غدوة» قوله^(٣):

١١٨١- وما زال مُهْرِي مَزَجَرَ الكلبِ منهم لَدُنْ غدوةً حتى ذنّت لغروبِ

واللغة المشهورة بناؤها، وسببه شبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد،
وامتناع الإخبار بها بخلاف عند ولدي، فإنهما لا يلزمان استعمالاً واحداً،
إذ يكونان فضلةً وعمدةً وغايةً وغير غاية بخلاف «لَدُنْ». وقال بعضهم: «علّة
بنائها كونها دالةً على الملاصقة صفةً ومختصةً بها بخلاف «عند» فإنها لا تدلُّ
على الملاصقة، فصارت فيها معنى لا يدلُّ عليه الظرف، بل هو من قبيل ما يدلُّ
عليه الحرف، فكانها مضمّنة معنى حرف، كان مِنْ حقه أن يوضع لذلك فلم
يوضع، كما قالوا في اسم الإشارة.

واللغتان المذكورتان من الإعراب والبناء مختصتان بـ «لَدُنْ» المفتوحة
اللام المضمومة الدال، الواقع آخرها نون. وأما بقية لغاتها على ما سنذكره

(١) الآية ٢ من الكهف، وانظر: السبعة ٣٨٨.

(٢) تقدم برقم ١١٧٥.

(٣) البيت لأبي سفيان بن حرب، وهو في التصريح ٤٦/٢؛ والعيني ٤٢٩/٣؛ والدرر
١٨٤/١؛ وينسب البيت أيضاً لحسان في ديوانه ١٢٠.

- آل عمران -

فإنها فيها مبنية عند جميع العرب. وفيها عشر لغات: الأولى - وهي المشهورة -، ولذّن ولدين بفتح الدال وكسرها، ولذّن ولذّن بفتح اللام، وضمها مع سكون الدال وكسر النون، ولذّن بالضم والسكون وفتح النون، ولذّ بفتح اللام وضمها مع سكون الدال، ولذّ بفتح اللام وضم الدال ولتّ بإبدال الدال تاء ساكنة، ومتى أضيفت المحذوفة النون إلى ضميرٍ وجبَ رُدُّ النون.

قوله: «أنت الوهاب» يُحتمل أن تكون مبتدأ وأن تكون ضمير الفصل. وأن تكون تأكيداً لاسم «إن».

آ. (٩) قوله تعالى: ﴿جامع الناس﴾: قرأ^(١) أبو حاتم: «جامع الناس» بالتنوين والنصب.

و «ليوم» اللام للعلة أي: لجزاء يوم، وقيل: هي بمعنى في، ولم يُذكر المجموع لأجله. و «لاريب» صفة ليوم، فالضمير في «فيه» عائذ عليه. وأبعد من جعله عائداً على الجمع المدلول عليه بجامع، أو على الجزاء المدلول عليه بالمعنى أو على العرض.

قوله: «إن الله لا يُخلف الميعاد» يجوز أن يكون من تمام حكاية قول الراسخين فيكون التفاتاً من خطابهم للباري تعالى بغير الخطاب إلى الإتيان بالاسم الظاهر دلالة على تعظيمه، ويجوز أن يكون مستأنفاً من كلام الله فلا التفات حينئذٍ، والميعاد: مصدر، ويأؤه عن واو لانكسار ما قبلها كميقات.

آ. (١٠) قوله تعالى: ﴿لن تُغني﴾: العامة على «تُغني» بالناء من

(١) وهي أيضاً قراءة الحسن ومسلم بن جندب. انظر: الشواذ ١٩؛ والبحر ٣٨٧/٢.

- آل عمران -

فوق مراعاةً لتأنيث الجمع. وقرأ الحسن^(١) وأبو عبدالرحمن بالياء مِنْ تحتِ بالتذكيرِ على الأصل، وسَكَّن الحسن^(٢) ياء «تُغني» استثقلاً للحركةِ على حرفِ العلة. وذهاباً به مذهب الألف، وبعضهم يَخْصُّ هذا بالضرورة.

قوله: «مِنَ اللَّهِ» في «مِنَ» هذه أربعة أوجه، أحدها: أنها لا ابتداءً الغاية مجازاً أي: مِنْ عذابِ اللَّهِ وجزائه. الثاني: أنها بمعنى عند، قال أبو عبيدة^(٣): هي بمعنى عند كقوله: «أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ»^(٤) أي: عند جوعٍ وعند خوفٍ، وهذا ضعيفٌ عند / النحويين. [ب/١٢٦] الثالث: أنها بمعنى بدل. قال الزمخشري^(٥): «قوله» من الله مثل قوله: «إِنَّ الظن لا يُغني من الحق شيئاً»^(٦)، والمعنى: لن تغني عنهم من رحمة الله أو من طاعته شيئاً أي: بدلَ رحمته وطاعته وبدلَ الحق، ومنه «ولا يَنْفَعُ ذا الجَدِّ منك الجَدُّ»^(٧) أي: لا يَنْفَعُهُ جَدُّهُ وَحَطُّهُ من الدنيا بذلك، أي: بدلَ طاعتِكَ وما عندكَ، وفي معناه قوله تعالى: «وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَى»^(٨)، وهذا الذي ذَكَرَهُ من كونها بمعنى «بدل» جمهورُ النحاة يَأْبَاهُ، فَإِنَّ عَامَّةَ ما أورده مجيزٌ ذلك يتأوله الجمهور، فمنه قوله^(٩):

(١) البحر ٣٨٧/٢.

(٢) البحر ٣٨٧/٢؛ الشواذ ١٩؛ ونسبها الزمخشري ٤١٤/١ إلى علي.

(٣) المجاز ٨٧/١.

(٤) الآية ٤ من قريش.

(٥) الكشف ٤١٤/١.

(٦) الآية ٣٦ من يونس.

(٧) قطعة من دعاء مأثور رواه البخاري: الأذان (الفتح) ٣٢٥/٢؛ مسلم: الصلاة

٤١٤/١؛ أحمد ٨٧/٣.

(٨) الآية ٣٧ من سبأ.

(٩) البيت لأبي نخيلة، وهو في المخصص ١٣٩/١١؛ والتاج واللسان: بقل؛ والجنى الداني

٣١١؛ والمغني ٣٥٥.

- آل عمران -

١١٨٢- جارية لم تأكل المَرْقًا ولم تَذُق من البقولِ الفُسْتَقا

وقول الآخر^(١):

١١٨٣- أخذوا المَخَاصِرَ من الفصيلِ غُلْبَةً ظُلماً ويُكْتَبُ للأميرِ أفيلا

وقال تعالى: [ولو نشاء] لَجَعَلْنَا منكم ملائكةَ^(٢) «أَرْضَيْتُمْ بالحياة الدنيا

من الآخرة»^(٣).

الرابع: أنها تبعيضية، إلا أن هذا الوجه لما أجازهُ الشيخ^(٤) جعلهُ منبياً على إعرابِ «شيئاً» مفعولاً به، بمعنى: لا يَدْفَع ولا يَمْنَع. قال: «فعلى هذا يجوزُ أن تكونَ «مِنْ» في موضع الحال من شيئاً، لأنه لو تأخَّر لكان في موضع النعت له، فلما تقدَّم انتصب على الحال، وتكون «مِنْ» إذ ذاك للتبعيض. وهذا ينبغي ألاَّ يجوزُ البتة، لأنَّ «مِنْ» التبعيضية تُؤوَّل بلفظ «بعض» مضافة لما جرته مِنْ، ألا ترى أنك إذا قلت: «رأيت رجلاً من بني تميم» معناه بعض بني تميم، و«أخذت من الدراهم»: بعض الدراهم، وهنا لا يَتَصَوَّر ذلك أصلاً، وإنما يَصِحُّ جعلُهُ صفةً لشيئاً إذا جعلنا «مِنْ» لابتداء الغاية كقولك: «عندي درهم من زيد» أي: كائن أو مستقر من زيد، ويمتنع فيها التبعيض، والحال كالصفة في المعنى، فامتنع أن تكونَ «مِنْ» للتبعيض مع جعلِهِ «من الله» حالاً من «شيئاً»، والشيخُ تبعَّ في ذلك أبا البقاء^(٥)، إلا أن أبا البقاء حين قال ذلك

(١) البيت للراعي، وهو في أمالي الشجري ٦١/٢؛ وابن يعيش ٤٤/٦؛ والمغني ٣٥٥؛

والمخاض: النواق الحوامل؛ والفصيل: ولد الناقة المفصول عن أمه؛ والأفيل: الصغير.

(٢) الآية ٦٠ من الزخرف.

(٣) الآية ٣٨ من التوبة.

(٤) البحر ٣٨٨/٢.

(٥) الاملاء ١٢٥/١.

- آل عمران -

قَدَّرَ مضافاً صَحَّ به قَوْلُهُ، والتقدير: شيئاً من عذاب الله، فكان ينبغي أن يتَّبَعَهُ [في هذا الوجه مُصَرِّحاً بما يَدْفَعُ] ^(١) هذا الردُّ الذي ذكرته.

و«شيئاً»: إمَّا منصوبٌ على المفعولِ به، وقد تقدَّم تأويله، وإمَّا على المصدرية أي: شيئاً من الإغناء. قوله: «وأولئك هم وَقُودٌ» هذه الجملةُ تحتل وجهين، أحدهما: أن تكونَ مستأنفةً. والثاني: أن تكونَ منسوقةً على خبر إن، و«هم» يحتملُ الابتداءَ والفصلَ. وقرأ العامة: «وَقُودٌ» بفتح الواو، والحسن ^(٢) بضمِّها، وقد تقدم تحقيق ذلك في البقرة ^(٣)، وأن المصدرية مُحتملةٌ في المفتوحِ الواوِ أيضاً، وحيث كان مصدراً فلا بد من تأويله فلا حاجة إلى إعادته هنا.

أ. (١١) قوله تعالى: ﴿كَذَّابٌ آلِ فِرْعَوْنَ﴾: في هذه الكافِ وجهان، أحدهما: أنها في محلِّ رفعٍ خبراً لمبتدأٍ مضمَّرٍ تقديره: ذئابهم في ذلك كذابِ آلِ فرعون، وبه بدأ الزمخشري ^(٤) وابن عطية ^(٥).

والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ وفي الناصب لها تسعةُ أقوال: أحدها: أنها نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، والعاملُ فيه «كفروا» تقديره: «إنَّ الذين كفروا كفراً كذابِ آلِ فرعون، أي: كعادتهم في الكفر، وهو رأيُ الفراء ^(٦). وهذا القولُ مردودٌ بأنه قد أُخبرَ عن الموصولِ قبل تمامِ صليته، فلزِمَ الفصلُ بين أبعاضِ الصلَّةِ بالأجنبي، وهو لا يجوزُ. والثاني: أنه منصوبٌ بكفروا، لكن مقدراً لدلالة

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في الصورة عن الأصل.

(٢) البحر ٢/٣٨٨؛ ونسبها في الشواذ ١٩ إلى طلحة بن مصرف.

(٣) انظر إعرابه للآية ٢٤.

(٤) الكشاف ١/٤١٤.

(٥) المحرر ٣/٢٦.

(٦) معاني القرآن ١/١٩١.

- آل عمران -

هذا الملفوظ به عليه. الثالث: أن الناصب مقدرٌ مدلولٌ عليه بقوله: «لَنْ تُغْنِي» أي بطلَ انتفاعهم بالأموال والأولادِ كعادة آل فرعون، في ذلك. الرابع: أنه منصوبٌ بلفظ «وقود» أي: تُوقد النارُ بهم كما توقد آل فرعون، كما تقول: «إنك لتظلم الناس كذاب أبيك» تريد: كظلم أبيك، قاله الزمخشري^(١). وفيه نظرٌ لأن الوقودَ على القراءة المشهورة الأظهرُ فيه أنه اسمٌ لما يُوقدُ به، وإذا كان اسماً فلا عملَ له. فإن قيل: إنه مصدرٌ أو على قراءة الحسن صحَّ. الخامس: أنه منصوبٌ بنفس «لَنْ تُغْنِي» أي: لَنْ تُغْنِي عنهم مثل ما لم تُغْنِ عن أولئك، ذكره الزمخشري^(٢)، وضعفه الشيخ^(٣) بلزوم الفصل بين العامل ومعموله بالجملة التي هي قوله: «وأولئك هم وقود النار»، قال: «على أي التقديرين اللذين قدرناهما فيها من أن تكون معطوفةً على خبر «إن» أو على الجملة المؤكدة بآن. قال: «فإن جعلتها اعتراضيةً - وهو بعيدٌ - جاز ما قاله الزمخشري. السادس: أن يكون العاملُ فيها فعلاً مقدرًا مدلولاً عليه بلفظ الوقودِ تقديره: يُوقد بهم كعادة آل فرعون، ويكون التشبيهُ في نفس الاحتراق، قاله ابن عطية^(٤). السابع: أن العاملُ «يُعدَّبون» كعادة آل فرعون، يدلُّ عليه سياقُ الكلام. الثامن: أنه منصوبٌ بـ: «كذبوا بآياتنا»، والضميرُ في «كذبوا» على هذا لكفار مكة وغيرهم من معاصري رسول الله صلى الله عليه وسلم أي: كذبوا تكذيباً كعادة آل فرعون في ذلك التكذيب. التاسع: أن العاملُ فيه قوله «فأخذهم الله» أي: فأخذهم الله أخذاً كأخذه آل فرعون، وهذا مردودٌ، فإن ما بعد الفاءِ العاطفةِ لا يعملُ فيها قبلها، لا يجوزُ: «قُمتُ زيداً

(١) الكشاف ١/٤١٤.

(٢) الكشاف ١/٤١٤.

(٣) البحر ٢/٣٨٩.

(٤) المحرر ٣/٢٦.

- آل عمران -

فَضْرِبْتُ»، وأما «زيداً فاضرب» فقد تقدّم الكلام عليه في البقرة. وقد حكى بعض النحويين عن الكوفيين أنهم يُجيزون تقديم المعمول على حرف العطف فعلى هذا يجوز هذا القول.

وفي كلام الزمخشري سهو فإنه قال: «ويجوز أن ينتصب محل الكاف بـ «لن تُغني» أو «بخالدون» أي: لن تُغني عنهم مثل ما لم تُغن عن أولئك، أو هم فيها خالدون كما يخلدون»^(١)، وليس في لفظ الآية الكريمة «خالدون» إنما نظّم القرآن: «وأولئك هم وقود النار» ويبيّن أن يقال أراد «خالدون» مقدراً يدلُّ عليه سياق الكلام.

قوله: «والذين من قبلهم» يجوز أن يكون مجروراً نسقاً على آل فرعون وأن يكون مرفوعاً على الابتداء، والخبر قوله بعد ذلك: «كذبوا بآيات الله» وهذان الاحتمالان جائزان مطلقاً. وخصّ أبو البقاء^(٢) جواز الرفع بكون الكاف في محلّ الرفع فقال: «فعلى هذا - أي على كونها مرفوعة المحلّ خيراً لمبتدأ مضمير - يجوز في «والذين من قبلهم» وجهان أحدهما: هو جرّ بالعطف / أيضاً، و«كذبوا» في موضع الحال، و«قد» معه مضمرة، ويجوز [١/١٢٧] أن يكون مستأنفاً لاموضع له، ذكر لشرح حالهم، والوجه الآخر أن يكون الكلام تمّ على فرعون و«الذين من قبلهم مبتدأ، وكذبوا خبره».

والذأب: العادة، يقال: ذأب يذأب أي: واظب ولازم، ومنه: «ذأبا»^(٣) أي: مداومة. وقال امرؤ القيس^(٤):

(١) ليس هذا النص وارد في مطبوعة الكشاف، وقد تكون نسخة المؤلف غير النسخة التي طبع عليها الكشاف. انظر: الكشاف ٤١٤/١.

(٢) الاملاء ١٢٥/١.

(٣) الآية ٤٧ من يوسف.

(٤) تقدم برقم ٥٥.

- آل عمران -

١١٨٤- كَذَّابِكُ مِنْ أُمَّ الْحَوْرِيَّتِ قَبْلَهَا وَجَارَتِهَا أُمَّ الرَّيَّابِ بِمَأْسَلٍ

ويقال: دَابَّ يَدَابُّ دَوْوَابًا، قال زهير^(١):

١١٨٥- لِأَرْتَجِلُنَّ بِالْفَجْرِ ثُمَّ لِأَدَابُنَّ إِلَى اللَّيْلِ إِلَّا أَنْ يُعْرَجَنِي طِفْلٌ

وقال الواحدي: الدَّابُّ: الإجهاد والتعب، يقال: سار فلان يومه كله

يدَابُّ فيه فهو دَائِبٌ، أي: أجهَدَ في سيره، هذا أصله في اللغة، ثم يصير الدَّابُّ عبارةً عن الحال والشأن والعادة، لاشتغال العمل والجهد على هذا كله، ولذا قال الزمخشري^(٢) قال: [الدَّابُّ]: مصدرُ دَابَّ في العمل إذا كَدَحَ فيه، فَوَضِعَ مَوْضِعَ ما عليه الإنسان من شأنه وحاله» ويقال: دَابَّ ودَابَّ، يسكون الهمزة وفتحها، وهما لغتان في المصدر كالضَّان والضَّان، والمَعَز والمَعَز. وقرأ حفص^(٣) «سَبَعٌ سَنِينَ دَابًّا»، بالفتح، قال الفراء: «والعربُ تُثَقِّلُ ما كان ثانيه من حروفِ الحلق كالنَّعْل والنَّعْل والنَّهْر والنَّهْر والشَّام والشَّام» وأنشد^(٤):

١١٨٦- قد سار شرقِيهم حتى أتوا سَبًّا وانساح غربِيهم حتى هوى الشَّامَا

قوله: «كذَّبوا بآياتنا» قد تقدَّم أنه يجوزُ أن يكونَ خبراً عن «الذين» إن

قيل: إنه مبتدأ، وإن لم يكن مبتدأً فقد تقدَّم أيضاً أنه يكون بياناً للدَّاب وتفسيراً له كأنه قيل: ما فعلوا وما فعل بهم؟ فقيل: كذَّبوا بآياتنا، فهو جوابُ سؤالِ مقدر، وأن يكونَ حالاً. وفي قوله «بآياتنا» التفتات؛ لأنَّ قبله «من الله» وهو اسمٌ ظاهر. والباءُ في «بذنوبهم» يجوزُ أن تكونَ للسببية أي: أخذهم بسبب ما اجترموا، وأن تكونَ للحال أي: أخذهم ملتبسين بالذنوب غير تائبين منها.

(١) ديوانه ٩٩؛ والبحر ٣٧٢/٢. والطفل: الحاجة.

(٢) الكشاف ٤١٤/١.

(٣) السبعة ٣٤٩.

(٤) لم أقف عليه.

- آل عمران -

[والذَّنْبُ فِي الْأَصْلِ: التَّلَوُّ وَالتَّابِعُ، وَسُمِّيَتِ الْجَرِيْمَةُ ذَنْبًا^(١) لِأَنَّهَا يَتْلُو - أَي يَتَّبِعُ - عَقَابُهَا فَاعْلَمْهَا؛ وَالدُّنُوبُ: الدَّلُو لِأَنَّهَا تَتْلُو الْحَبْلَ فِي الْجَذْبِ، وَأَصْلُ ذَلِكَ مِنْ ذَنْبِ الْحَيْوَانِ لِأَنَّهُ يَذْنِبُهُ أَي يَتْلُوهُ يَقَالُ: ذَنْبَهُ يَذْنِبُهُ ذَنْبًا أَي: تَبِعَهُ.

قوله: «شديد العقاب» كقوله: «سريع الحساب»^(٢) أي: شديد عقابه، وقد تقدّم تحقيقه. وقد اشتملت هذه الآيات من أولِ السورة إلى هنا أنواعاً من علمِ المعاني والبيان والبديع لا تخفى على متأملها.

آ. (١٢) قوله تعالى: ﴿سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ﴾: قرأ^(٣) الأخوان هذين الفعلين بالغيبة، والباقون بالخطاب، والغيبة والخطاب في مثل هذا التركيب واضحا كقولك: «قل لزيد: قم» على الحكاية، وقل لزيد: يقوم، وقد تقدم نحو من هذا في قوله: «لا تعبدون إلا الله»^(٤). وقال الشيخ^(٥) في قراءة الغيبة: «الظاهر أن الضمير للذين كفروا، وتكون الجملة إذ ذاك ليست محكية بقل، بل محكية بقول آخر، التقدير: قل لهم قولي سيغلبون وإخباري أنه ستقع عليهم الغلبة، كما قال: «قل للذين كفروا إن يتنوها يغفر لهم ما قد سلف»^(٦) فبالتاء أخبرهم بمعنى ما أخبر به من أنهم سيغلبون، وبالياء أخبرهم باللفظ الذي أخبر به أنهم سيغلبون».

وهذا الذي قاله سبقه إليه الزمخشري^(٧) فأخذ منه، ولكن عبارة

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في الأصل.

(٢) الآية ٢٠٢ من البقرة.

(٣) السبعة ٢٠١؛ الكشاف ١/٣٣٥.

(٤) الآية ٨٣ من البقرة.

(٥) البحر ٢/٣٩٢.

(٦) الآية ٣٨ من الأنفال.

(٧) الكشاف ١/٤١٤.

- آل عمران -

أبي القاسم أوضح فلنوردها، قال رحمه الله: «فإن قلت: أي فرق بين القراءتين من حيث المعنى؟ قلت: معنى القراءة بالتاء - أي من فوق - الأمر بأن يُخبرهم بما سيَجري عليهم من العَلَبَة والحَشْر إلى جهنم، فهو إخبار بمعنى سَتُغلبون وتُحشرون فهو كائن من نفس المتوَعِد به، وهو الذي يدل عليه اللفظ، ومعنى القراءة بالياء الأمر بأن يحكي لهم ما أخبره به من وعيدهم بلفظه كأنه قال: أذ إليهم هذا القول الذي هو قولي لك سيُغلبون ويُحشرون».

وجوز الفراء^(١) وتعلب أن يكون الضمير في «سَيُغلبون ويُحشرون» لكفار قريش، ويراد بالذين كفروا اليهود، والمعنى: قُل لليهود: سَتُغلب قريش، هذا إنما يتجه على قراءة الغيبة فقط. قال مكي^(٢): «ويُقوي القراءة بالياء - أي: من تحت - إجماعهم على الياء في قوله: «قل للذين كفروا إن يَنْتَهِوا»، قال: «والتاء - يعني من فوق - أحب إلي لإجماع الحرمين^(٣) وعاصم وغيرهم على ذلك» قلت: ومثل إجماعهم على قوله: «قل للذين كفروا إن يَنْتَهِوا» إجماعهم على قوله: «قل للمؤمنين يَغُضُّوا»^(٤) «قل للذين آمنوا يَغْفِرُوا للذين لا يَرْجُونَ»^(٥).

وقال الفراء^(٦): «مَنْ قرأ بالتاء جعل اليهود والمشركين داخلين في الخطاب، ثم يجوز في هذا المعنى الياء والتاء، كما تقول في الكلام: «قل لعبدالله: إنه قائم وإنك قائم»، وفي حرف عبدالله: «قل للذين كفروا إن

(١) معاني القرآن ١/١٩١.

(٢) الكشف لمكي ١/٣٣٦.

(٣) يعني بهما ابن كثير قارئ الحرم المكي، ونافعاً قارئ الحرم المدني.

(٤) الآية ٣٠ من النور.

(٥) الآية ١٤ من الجاثية.

(٦) معاني القرآن ١/١٩١.

- آل عمران -

يَنْتَهَوْنَ يُغْفَرُ لَكُمْ مَا قَدْ سَلَفَ»، وَمَنْ قرأ بالياء فإنه ذهب إلى مخاطبة اليهود، وأن الغلبة تقع على المشركين، كأنه قيل: قل يا محمد لليهود سَيُغْلَبُ المشركون ويُحْشَرُونَ، فليس يجوزُ في هذا المعنى إلا الياء لأن المشركين غَيَّبُ.

قوله: «وبئس المهَادُ» المخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ أي: بئس المهَادُ جهنمُ. والحذفُ للمخصوصِ يدلُّ على صحّةِ مذهبِ سيبويه^(١) من أنه مبتدأ والجملةُ قبله خبره، ولو كان كما قال غيره مبتدأ محذوفِ الخبرِ أو بالعكسِ لما حُذِفَ / ثانياً للإجفافِ بنحْفِ سائرِ الجملةِ.

[١٢٧/ب]

آ. (١٣) قوله تعالى: ﴿قد كان﴾: جوابُ قسمٍ محذوفٍ، و«آية» اسمُ كان، ولم يؤنث الفعلُ لأنَّ تأنيثَ الآيةِ مجازيٌّ، ولأنها بمعنى الدليل والبرهان، ولوجودِ الفصلِ بـ «لكم»، فإنَّ الفصلَ مُسوَّغٌ لذلك مع كونِ التأنيثِ حقيقياً كقوله^(٢):

١١٨٧- إنَّ امرأً غرّه منكنَّ واحدةً بَعدي وبعديك في الدنيا لمغرورُ

وفي خبر «كان» وجهان أحدهما: أنه «لكم» و«في فئتين» في محل رفع نعتاً لآية. والثاني: أنه «في فئتين». وفي «لكم» حينئذ وجهان، أحدهما: أنه متعلّقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «آية» لأنه في الأصل صفةٌ لآية، فلما قدّم نُصِبَ حالاً. والثاني: أنه متعلّقٌ بكان، ذكره أبوالبقاء^(٣)، وهذا عند مَنْ يرى أنها تعملُ في الظرف وحرف الجر، ولكنَّ في جَعْلِ «في فئتين» الخبرِ إشكالاً، وهو أن حكمَ اسمِ «كان» حُكْمُ المبتدأ فلا يجوزُ أن يكونَ اسماً لها

(١) الكتاب ٣٠٠/١.

(٢) لم أهدت إلى قائله، وهو في الخصائص ٤١٤/٢؛ والإنصاف ١٧٤؛ وشذور الذهب ٧٤؛

وابن يعيش ٥٣/٥؛ والدرر ٢٢٥/٢.

(٣) الاملاء ١٢٦/١.

- آل عمران -

إلا ما جاز الابتداء به، وهنا لوجُعِلَتْ «آية» مبتدأ وما بعدها خبراً لم يَجْزُ،
إذ لا سَوْغٌ للابتداء بهذه النكرة، بخلاف ما إذا جَعِلَتْ «لكم» الخبر فإنه جائز
لوجود المسوِّغ وهو تقدُّم الخبر حرف جر.

قوله: «التَّقَاتَا» في محلِّ جرِّ صفةٍ لفتيتين أي: فتيتين ملتقيتين.

قوله: «فئةٌ تقَاتِلُ» العامة على رفع «فئة» وفيها أوجه، أحدها: أن يرتفع
على البدل من فاعل «التَّقَاتَا»، وعلى هذا فلا بد من ضمير محذوف يعود على
«فتيتين» المتقدمتين في الذكر، ليسوِّغ الوصف بالجملة، إذ لولم يُقدَّر ذلك
لما صحَّ، لخلو الجملة الوصفية من ضمير، والتقدير: في فتيتين التقَّت فئةٌ
منهما وفئةٌ أخرى كافرة. والثاني: أن يرتفع على خبر ابتداءٍ مضمير تقديره:
إحداهما فئةٌ تقَاتِلُ، فقطع الكلام عن أوله، واستأنفه. ومثله ما أنشده الفراء
على ذلك^(١):

١٨٨- إذا مِتُّ كان الناسُ صِنْفَيْنِ شامِتُ وآخرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أصنعُ
أي: أحدهما شامِتٌ وآخرُ مُثْنٍ، أي: وصنفتُ آخرُ مُثْنٍ، ومثله في
القطع أيضاً قولُ الآخر^(٢):

١١٨٩- حتى إذا ما استقلَّ النجمُ في غَلَسِ وغودر البقلُ مَلُويٌّ ومَحْصودُ
أي: بعضه مَلُويٌّ وبعضه مَحْصود. وقال أبو البقاء^(٣): «فإن قلت: فإذا قَدَّرتُ
في الأولى «إحداهما» مبتدأً كان القياسُ أن يكون والأخرى، أي: والفئةُ الأخرى

(١) البيت للعجير السلوي وهو في الكتاب ٣٦/١؛ والنوادر ١٥٦؛ وابن يعيش ٧٧/١؛
والهمع ٦٧/١؛ والدرر ٤٦/١.

(٢) البيت لذئ الرمة، وهو في ديوانه ١٣٦٦؛ والسمةط ٣٥٤/١؛ ومعاني القرآن للفراء
١٩٣/١. واستقل: طلع؛ الملوي: اليابس.

(٣) الاملاء ١٢٦/١.

- آل عمران -

كافرة. قيل: لَمَا عَلِمَ أَنْ التفریقَ هنا لنفس الشيءِ المقدمِ ذكره كان التعريفُ والتنكير واحداً. قلت: ومثلُ الآيةِ الكريمةِ في هذا السؤالِ وجوابه البيتُ المتقدم: «شامتٌ وآخرٌ مُثنٍ» فجاء به نكرةٌ دون «آل».

الثالث: أن يرتفعَ على الابتداءِ وخبره مضمراً تقديره: منهما فئةٌ تقاتل، وكذا في البيتِ أي: منهم شامتٌ ومنهم مُثنٍ، ومثله قولُ النابغة^(١):

١١٩٠- تَوَهَّمَتْ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لستَ أعوامٍ وذا العامُ سابعُ
رمادٌ ككحلِ العينِ لأياً أبينه ونُؤيِّ كجِذمِ الحَوْضِ أثلمُ خاشعُ

تقديره: منهنَّ أي: من الآياتِ رمادٌ، ومنهن نُؤيِّ، ويَحتمَلُ البيتُ أن يكونَ كما تقدم من تقديره مبتدأً، و«رمادٌ» خبره كما تقدّم في نظيره.

وقرأ الحسن ومجاهد وحميد^(٢): «فئةٌ تقاتل» بالجر على البدل من «فتتين»، ويسمى هذا البدلُ بدلاً تفصيلاً كقولِ كثيرٍ عزة^(٣):

١١٩١- وكنْتُ كذبي رجلينِ رجلٍ صحيحَةٍ ورجلٍ رمَى فيها الزمانُ فَشَلَّتِ

وهو بدلٌ بعضٍ من كل، وإذا كان كذلك فلا بُدَّ من ضميرٍ يعودُ على المبدل منه تقديره: فئةٌ منهما.

وقرأ ابن السَّمِيعِ وابن أبي عَبْلَةَ «فئةٌ» نصباً. وفيه أربعة أوجه، أحدها: النصبُ بإضمارِ أعني. والثاني: النصبُ على المدح. وتحريرُ هذا القولِ أن يُقالَ على المدح في الأول، وعلى الذم في الثاني، وكأنه قيل: أمدَحُ

(١) تقدم الأول برقم ٣٩٨؛ وتقدم الثاني برقم ٤٣٠.

(٢) البحر ٣٩٣/٢؛ والقرطبي ٢٥/٤.

(٣) ديوانه ٤٦/١؛ والمتاب ٢١٥/١؛ والمغني ٥٢٤؛ والأشموني ١٢٨/٣ والخزانة ٣٧٦/٢.

- آل عمران -

فئة تقاتل في سبيل الله، وأذم أخرى كافرة. الثالث: أن ينتصب على الاختصاص جوزه الزمخشري^(١). قال الشيخ^(٢): «وليس بجيد؛ لأن المنصوب [على الاختصاص] لا يكون نكرة ولا مبهماً» قلت: لا يعني الزمخشري الاختصاص الميَّوب له في النحو نحو «نحن معاشر الأنبياء لا نُورث»^(٣) إنما عنى النصب بإضمار فعلٍ لائق، وأهل البيان يُسمون هذا النحو اختصاصاً الرابع: أن تنتصب «فئة» على الحال من فاعل «التقتا» كأنه قيل: التقتا مؤمنة وكافرة، فعلى هذا يكون «فئة» و «أخرى» توطئة للحال، لأن المقصود ذكر وصفها، وهذا كقولهم: جاءني زيدٌ رجلاً صالحاً، ومثله في باب الإخبار: «بل أنتم قومٌ مسرفون»^(٤) ونحوه.

قوله: «وأخرى كافرة» «أخرى»: صفة لموصوفٍ محذوفٍ تقديره: «وفئة أخرى كافرة». وقُرئت «كافرة» بالرفع والجَرُّ على حَسَبِ القراءتين المذكورتين [أ/١٢٨] في «فئة تقاتل»، وهذه منسوقةٌ عليها، وكان من حق / من قرأ «فئة تقاتل» نصباً أن يقرأ: «وأخرى كافرة» نصباً عطفاً على الأولى، ولكنني لم أحفظ فيها ذلك. وفي عبارة الزمخشري^(٥) ما يؤهم القراءة به فإنه قال: «وقرئ فئتا تقاتل وأخرى كافرة بالجر على البدل من فئتين، وبالنصب على الاختصاص أو الحال»، فظاهرُ قوله: «وبالنصب» [أي: في جميع ما تقدم وهو: فئتا تقاتل وأخرى كافرة]^(٦). وقد تقدّم سؤال أبي البقاء وهو: لم يُقَلَّ «والأخرى»

(١) الكشاف ٤١٥/١.

(٢) البحر ٣٩٤/٢.

(٣) رواه البخاري في النفقات (الفتح) ٥٠٢/٩؛ والنسائي: الفيه ١٣٦/٧؛ وابن حنبل ٤/١.

(٤) الآية ٨١ من الأعراف.

(٥) الكشاف ٤١٥/١.

(٦) ما بين معقوفين لم يظهر في المصورة عن الأصل.

- آل عمران -

بالتعريف، أعني حال رفع «فئة تقاتل» على خبر ابتداءٍ مضميرٍ تقديره: «إحداهما»، والجواب عنه .

والعامَّةُ على «تقاتل» بالتأنيثِ لإسنادِ الفعلِ إلى ضميرِ المؤنث، ومتى أُسِنِدَ إلى ضميرِ المؤنثِ وَجَبَ تَأْنِيثُهُ، سواءً كان التأنيثُ حقيقةً أم مجازاً نحو: «الشمس طَلَعَتْ» هذا جمهورُ الناسِ عليه، وخالفَ ابنُ كيسانَ فأجاز: «الشمس طَلَع» مستشهداً بقوله الشاعر^(١):

١١٩٢- فلا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا ولا أرضٌ أبْقَلُ إِبْقَالِهَا

فقال: «أبقل» وهو مسندٌ لضميرِ الأرضِ ولم يَقُلْ: أبْقَلْتُ، وغيره يَخُصُّهُ بالضرورة. وقال هو: «لا ضرورةٌ إذ كان يمكنُ أن يُنْقَلَ حركةُ الهمزةِ على تاءِ التأنيثِ الساكنةِ فيقول: ولا أرضٌ أبْقَلتِ بِقَالِهَا. وقد ردُّوا عليه بأنِ الضرورةَ ليس معناها ذلك، ولكن سَلَمْنَا ذلك فلا نُسَلِّمُ أن هذا الشاعرَ كان من لغتِهِ النَقْلُ، لأنَّ النَقْلَ ليس لغةً لكلِّ العرب.

وقرأ مجاهد^(٢) ومقاتل^(٣): «يقاتل» بالياء من تحت، وهي مُخَرَّجَةٌ على مذهب ابن كيسان ومقوية له. قالوا: والذي حَسَّنَ ذلك كونُ «فئة» في معنى القومِ والناسِ؛ فلذلك عاد الضميرُ عليها مذكراً.

قوله: «يَرَوْنَهُمْ» قرأ^(٤) نافعٌ وحده من السبعةِ ويعقوبٌ وسهلٌ: «تَرَوْنَهُمْ» بالخطابِ، والباقون من السبعةِ بالغيبةِ. فأما قراءةُ نافعٍ ففيها ثمانية أوجه،

(١) تقدم برقم ٢٨٣.

(٢) البحر ٣٩٤/٢.

(٣) مقاتل بن سليمان أحد المفسرين، له: «متشابه القرآن». توفي سنة ١٥٠. انظر: وفيات الأعيان ١١٢/٢؛ الأعلام ٢٠٦/٨.

(٤) السبعة ٢٠١؛ الكشف ٣٤٦/١؛ البحر ٣٩٤/٢؛ الشواذ ١٩.

- آل عمران -

أحدها: أن الضمير في «لكم» والمرفوع في «تَرَوْنَهُمْ» للمؤمنين، والضمير المنصوب في «تَرَوْنَهُمْ» والمجرور في «مِثْلِهِمْ» للكافرين. والمعنى: قد كان لكم أيها المؤمنون آية في فئتین بأن رأيتم الكفار مثلي أنفسهم في العدد وهو أبلغ في القدرة حيث رأى المؤمنون الكافرين مثلي عدد الكافرين، ومع ذلك انتصروا عليهم وغلبوهم وأوقعوا بهم الأفاعيل. ونحوه: «كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله»^(١) واستبعد بعضهم هذا التأويل لقوله تعالى في الأنفال: «وإذ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ التَّفَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا»^(٢)، فالقصة واحدة، وهناك تدلُّ الآية على أن الله تعالى قلل المشركين في أعين المؤمنين لئلا يجنبوا عنهم، وعلى هذا التأويل المذكور هنا يكون قد كثرتهم في أعينهم. ويمكن أن يُجاب عنه باختلافِ حالين، وذلك أنه في وقتِ أراهم إياهم مثلي عددهم ليمتنحهم ويبتليهم، ثم قللهم في أعينهم ليقدموا عليهم، فالإتيان باعتبارين ومثله: «فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان»^(٣) مع: «فوربك لنسألنهم أجمعين»^(٤)، و«ولا يكتُمون الناس حديثاً»^(٥) مع: «هذا يوم لا ينطقون»^(٦). وقال الفراء^(٧): «المراد بالتقليل التهوين كقولك: «رأيت كثيرهم قليلاً» لهوانهم عندك، وليس من تقليل العدد في شيء».

الثاني: أن يكون الخطاب في «تَرَوْنَهُمْ» للمؤمنين أيضاً، والضمير المنصوب في «ترونها» للكافرين أيضاً، والضمير المجرور في «مِثْلِهِمْ»

(١) الآية ٣٤٩ من البقرة.

(٢) الآية ٤٤ من الأنفال.

(٣) الآية ٣٩ من الرحمن.

(٤) الآية ٩٢ من الحجر.

(٥) الآية ٤٢ من النساء.

(٦) الآية ٣٥ من المرسلات.

(٧) معاني القرآن ١/١٩٥.

— آل عمران —

للمؤمنين، والمعنى: تَرَوْنَ أيها المؤمنون الكافرين مثلي عددِ أنفسكم، وهذا تَقْلِيلٌ للكافرين عند المؤمنين في رأيِ العين، وذلك أن الكفار كانوا ألفاً ونيِّفًا والمسلمون على الثلث منهم، فأراهم إياهم مِثْلِيَّهم، على ما قرَّر عليهم من مقاومة الواحدِ للثنين في قوله تعالى: «إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِثَّةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِثْيَيْنَ»^(١) بعد ما كُفِّلُوا أن يقاومَ واحدُ العشرة في قوله تعالى: «إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِثْيَيْنَ»^(٢). قال الزمخشري^(٣): «وقراءةٌ نافع لا تساعد عليه» يعني على هذا التأويلِ المذكور، ولم يُبيِّن وجه عدم المساعدة، وكانَّ الوجهَ في ذلك — والله أعلم — أنه كان ينبغي أن يكونَ التركيب: «تَرَوْنَهُمْ مِثْلِيَّكُمْ» بالخطاب في «مِثْلِيَّكُمْ» لا بِالْغَيْبَةِ. وقال أبو عبد الله الفاسي — بعد ما ذكرته عن الزمخشري —: «قلت: بل يساعِدُ عليه إن كان الخطابُ في الآية للمسلمين، وقد قيل ذلك» انتهى، فلم يأتِ أبو عبد الله بجوابٍ، إذ الإشكالُ باقٍ.

وقد أجاب بعضهم عن ذلك بجوابين، أحدهما: أنه من باب الالتفات من الخطاب إلى الغيبة وأن حقَّ الكلام: «مِثْلِيَّكُمْ» بالخطاب، إلا أنه التفت إلى الغيبة، ونظَّره بقوله تعالى: «حتى إذا كنتم في الفلك وجرَّينَ بهم»^(٤). والثاني: أن الضميرَ في «مِثْلِيَّهم» وإن كان المرادُ به المؤمنين إلا أنه عادَ على قوله: «فئةٌ تقاتل في سبيلِ الله»، والفئةُ المقاتلة هي عبارةٌ عن المؤمنين المخاطبين، والمعنى: تَرَوْنَ أيها المؤمنون الفئةَ الكافرة مِثْلِيَّ الفئةِ المقاتلة في سبيلِ الله، فكانه قيل: تَرَوْنَهُمْ أيها المؤمنون مِثْلِيَّكُمْ. وهو جوابٌ حسنٌ ومعنى واضحٌ.

(١) الآية ٦٦ من الأنفال.

(٢) الآية ٦٥ من الأنفال.

(٣) الكشاف ٤١٥/١.

(٤) الآية ٢٢ من يونس.

- آل عمران -

الثالث: أن يكونَ الخطاب في «لكم» وفي «تَرَوْنَهُمْ» للكفار، وهم قريش، والضميرُ المنصوبُ والمجرور للمؤمنين، أي: قد كان لكم أيها المشركون / آيةٌ حيث تَرَوْنَ المؤمنينِ مِثْلِي أنفسهم في العدد، فيكون قد كَثُرَهم في أعينِ الكفار ليجنّبوا عنهم، فيعودُ السؤالُ المذكور بين هذه الآية وآية الأنفال، وهي قوله تعالى: «وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ»^(١)، فكيف يقال هنا إنه كَثُرَهم فيعودُ الجواب بما تقدّم من اختلافِ حالتين، وهو أنه قلّ لهم أولاً ليجترىء عليهم الكفار، فلما التقى الجمعان كَثُرَهم في أعينهم ليحصل لهم الخَوْرُ والفِشْلُ.

الرابع: كالثالث، إلا أن الضميرَ في «مِثْلِيهِمْ» يعودُ على المشركين فيعودُ ذلك السؤال، وهو أنه كان ينبغي أن يُقال «مِثْلِيكُمْ» ليتطابق الكلامُ فيعودُ الجوابان وهما: إمّا الالتفاتُ من الخطاب إلى الغيبة، وإمّا عودُه على لفظِ الفئة الكافرة، لأنها عبارةٌ عن المشركين، كما كان ذلك الضميرُ عبارةً عن الفئة المقاتلة، ويكونُ التقديرُ: تَرَوْنَ أيها المشركون المؤمنينِ مِثْلِي فتتكم الكافرة، وعلى هذا فيكونون قد رَأَوْا المؤمنينِ مِثْلِي أنفسِ المشركين ألفين ونيماً، وهذا مددٌ من الله تعالى، حيث أرى الكفارَ المؤمنينِ مِثْلِي عددِ المشركين حتى فَشَلُوا وجَبَنُوا، فَطَمِعَ المسلمون فيهم فانتصروا عليهم، ويؤيده: «والله يؤيدُ بنصره من يشاء» فالإراءة هنا بمنزلة المددِ بالملائكة في النصرِ بكليهما، ويعودُ السؤالُ حينئذٍ بطريقِ الأولى: وهو كيف كَثُرَهم إلى هذه الغاية مع قوله في الأنفال: «وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ»؟ ويعودُ الجواب.

الخامس: أن الخطابَ في «لكم» و«تَرَوْنَهُمْ» لليهود، والضميران المنصوبُ والمجرورُ على هذا عائدان على المسلمين على معنى: تَرَوْنَهُمْ لورأيتموهم مِثْلِيهِمْ، وفي هذا التقدير تكلفٌ لا حاجة إليه، وكان هذا القائل

(١) الآية ٤٤ من الأنفال.

- آل عمران -

اختار أن يكونَ الخطابُ في الآية المنقضية وهي قوله: «قد كان لكم» لليهود، فَجَعَلَهُ في «تَرَوْنَهُمْ» لهم أيضاً، ولكنَّ الخروجَ من خطاب اليهود إلى خطاب قوم آخرين أولى من هذا التقدير المتكلف، لأنَّ اليهود لم يكونوا حاضري الواقعة حتى يُخاطَبوا برؤيتهم لهم كذلك. ويجوز على هذا القول أن يكونَ الضميران المنصوبُ والمجرورُ عائدين على الكفار، أي: إنهم كثر في أعينهم الكفار حتى صاروا مثلي عدد الكفار، ومع ذلك غلبهم المؤمنون وانتصروا عليهم، فهو أبلغ في القدرة. ويجوز أن يعودَ المنصوبُ على المسلمين والمجرورُ على المشركين، أي: تَرَوْنَ أيها اليهودُ المسلمين مثلي عدد المشركين مهابةً لهم وتهويلاً لأمر المؤمنين، كما كان ذلك في حق المشركين فيما تقدّم من الأقوال. ويجوز أن يعودَ المنصوبُ على المشركين والمجرورُ على المسلمين، والمعنى: تَرَوْنَ أيها اليهودُ لورأيتم المشركين مثلي عدد المسلمين، وذلك أنهم قللوا في أعينهم ليحصل لهم الفرغُ والغمُّ؛ لأنه كان يَغْمُهُمْ قلةُ الكفارِ ويعجبهم كثرتهم ونصرتهم على المسلمين حسداً وبغياً. فهذه ثلاثة أوجهٍ مترتبة على الوجه الخامس، فتصيرُ ثمانية أوجهٍ في قراءة نافع.

وأما قراءة الباقيين ففيها أوجه، أحدها: أنها كقراءة الخطاب، فكلُّ ما قيل في المراد به الخطابُ هناك قيل به هنا، ولكنه جاء على باب الالتفاتِ أي: التفتت من خطاب إلى غيبة. الثاني: أن الخطاب في «لكم» للمؤمنين، والضميرُ المرفوعُ في «يَرَوْنَهُمْ» للكفار، والمنصوبُ والمجرورُ للمسلمين، والمعنى: يرى المشركون المؤمنين مثلي عدد المؤمنين ستمئة ونيفاً وعشرين، أراهم الله - مع قلتهم - إياهم ضعفتهم ليهابوهم ويحببوا عنهم. الثالث: أن الخطاب في «لكم» للمؤمنين أيضاً، والمرفوعُ في «يَرَوْنَهُمْ» للكفار، والمنصوبُ للمسلمين والمجرورُ للمشركين، أي: يرى المشركون المؤمنين مثلي عدد المشركين، أراهم الله المؤمنين أضعافهم لما تقدّم في الوجه قبله.

- آل عمران -

الرابع: أن يعود الضمير المرفوع في «يرونهم» على الفئة الكافرة؛ لأنها جُمع في المعنى، والضمير المنصوب والمجرور على ما تقدم من احتمال عودهما على الكافرين أو المسلمين أو أحدهما لأحدهم.

والذي تَقَوَّى في هذه الآية من جميع ما قَدَّمْتُهُ من حيث المعنى أن يكونَ مَدَارُ الآية على تَقْلِيلِ المسلمين وتكثِيرِ الكافرين، لأنَّ مقصودَ الآية ومسايقها الدلالة على قُدْرَةِ الله الباهرة وتأييده بالنصر لعباده المؤمنين مع قلة عددهم وخذلانِ الكافرين مع كثرة عددهم وتحزُّبهم، لِيُعْلَمَ أَنَّ النصرَ كُلَّهُ من عند الله، وليس سببه كثرتكم وقلة عدوكم، بل سببه ما فعله تبارك وتعالى من إلقاء الرعب في قلوب أعدائكم، ويؤيده قوله بعد ذلك /: «والله يُؤيد بنصره مَنْ يَشَاءُ» وقال في موضع آخر: «ويومَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبْتَكُمْ بِكَثْرَتِكُمْ فَلََمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئاً»^(١). قال الشيخ أبو شامة - بعد ذكره هذا المعنى وجعله قوياً -: «فالهَاءُ فِي تَرَوْنَهُمْ لِلْكَفَّارِ سِوَاءَ قُرَىءٍ بِالْغَيْبَةِ أَمْ بِالْخَطَابِ وَالْهَاءُ فِي «مِثْلِهِمْ» لِلْمُسْلِمِينَ. فَإِنَّ قُلْتَ: إِنْ كَانَ الْمَرَادُ هَذَا فَهَلَا قِيلَ: يَرَوْنَهُمْ ثَلَاثَةَ أَمْثَالِهِمْ. فَكَانَ أْبْلَغَ فِي الْآيَةِ، وَهِيَ نَصْرُ الْقَلِيلِ عَلَى هَذَا الْكَثِيرِ، وَالْعُدَّةُ كَانَتْ كَذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ. قُلْتَ: أَحْبَبَ عَنِ الْوَاقِعِ، وَكَانَ آيَةٌ أُخْرَى مُضْمَوْنَةً إِلَى آيَةِ الْبَصْرِ، وَهِيَ تَقْلِيلُ الْكَفَّارِ فِي أَعْيُنِ الْمُسْلِمِينَ وَقُلُّوْا إِلَى حَدِّ وَعَدِّ الْمُسْلِمُونَ النَّصْرَ عَلَيْهِمْ فِيهِ، وَهُوَ أَنَّ الْوَاحِدَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَغْلِبُ الْإِثْنَيْنِ، فَلَمْ تَكُنْ حَاجَةً إِلَى التَّقْلِيلِ بِأَكْثَرٍ مِنْ هَذَا، وَفِيهِ فَائِدَةٌ: وَقَوْعُ مَا ضَمِنَ لَهُمْ مِنَ النَّصْرِ فِيهِ» انتهى. قُلْتَ: وَإِلَى هَذَا الْمَعْنَى ذَهَبَ الْفَرَاءُ^(٢)، أَعْنِي أَنَّهُمْ يَرَوْنَهُمْ ثَلَاثَةَ أَمْثَالِهِمْ، فَإِنَّهُ قَالَ: «مِثْلِهِمْ: ثَلَاثَةَ أَمْثَالِهِمْ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ: «عِنْدِي أَلْفٌ وَأَنَا مُحْتَاجٌ إِلَى

(١) الآية ٢٥ من التوبة.

(٢) معاني القرآن ١/١٩٥.

- آل عمران -

مثليها». وغَلَطَهُ أَبُو إِسْحَاقَ^(١) فِي هَذَا، وَقَالَ: «مِثْلُ الشَّيْءِ مَا سَاوَاهُ، وَمِثْلَاهُ مَا سَاوَاهُ مَرَّتَيْنِ». قَالَ ابْنُ كَيْسَانَ: «الَّذِي أَوْقَعَ الْفِرَاءَ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْكُفَّارَ كَانُوا يَوْمَ بَدْرٍ ثَلَاثَةَ أَمْثَالِهِمْ، فَتَوَهَّمُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَرَوْهُمْ إِلَّا عَلَى عُدَّتِهِمْ، وَالْمَعْنَى لَيْسَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا أَرَاهُمُ اللَّهُ عَلَى غَيْرِ عُدَّتِهِمْ لِحَيْثِيَّتَيْنِ، إِحْدَاهُمَا: أَنَّهُ رَأَى الصَّلَاحَ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ [تَقَوَّى قُلُوبُهُمْ بِذَلِكَ، وَالْأُخْرَى]^(٢) أَنَّهُ آيَةٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والجملة على قراءة نافع تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مُسْتَأْنَفَةً لِأَنَّهَا مِنْ الْإِعْرَابِ، وَتَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لَهَا مَحَلٌّ، وَفِيهِ حَيْثُودٌ وَجِهَانٌ، أَحَدُهُمَا: النَّصْبُ عَلَى الْحَالِ مِنْ «كَمْ» فِي «لَكُمْ» أَي: قَدْ كَانَ لَكُمْ حَالٌ كَوْنَكُمْ تَرَوْنَهُمْ. وَالثَّانِي: الْجَرْجُ نَعْتًا لِفَتْحَيْنِ، لِأَنَّ فِيهَا ضَمِيرًا يَرْجِعُ عَلَيْهِمَا، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٣).

وَأَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ الْغَيْبَةِ فَتَحْتَمِلُ الْإِسْتِنَافَ، وَتَحْتَمِلُ الرِّفْعَ صِفَةً لِإِحْدَى^(٤) الْفَتْحَيْنِ، وَتَحْتَمِلُ الْجَرْجُ صِفَةً لِفَتْحَيْنِ أَيْضًا، عَلَى أَنَّ تَكُونَ الْوَاوُ فِي «يَرَوْنَهُمْ» تَرْجِعُ إِلَى الْيَهُودِ، لِأَنَّ فِي الْجُمْلَةِ ضَمِيرًا يَعُودُ عَلَى الْفَتْحَيْنِ.

وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ^(٥) وَظَلَحَ «تَرَوْنَهُمْ» مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ عَلَى الْخَطَابِ. وَالسَّلْمِيُّ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ بِالْغَيْبَةِ. وَهُمَا وَاضِحَتَانِ مِمَّا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ، وَالْفَاعِلُ الْمَحْذُوفُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَاللَّنَّاسِ فِي الرُّؤْيَةِ هُنَا رَأْيَانٌ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا الْبَصْرِيَّةُ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ تَأَكِيدُهُ بِالْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ نَصْرٌ فِي ذَلِكَ. فَهُوَ مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ. قَالَ

(١) وهو الزجاج، انظر كتابه معاني القرآن ٣٨٢/١.

(٢) ما بين معقوفين مخروم في الأصل.

(٣) الإملاء ١٢٦/١.

(٤) الأصل: «لأحد» وهو سهو.

(٥) البحر ٣٩٤/٢؛ والقرطبي ٢٧/٤.

- آل عمران -

الزمخشري^(١): «رؤية ظاهرة مكشوفة لا لبس فيها» وعلى هذا فتعدى لواحد. و«مثلهم» نصب على الحال. والثاني: أنها من رؤية القلب، فعلى هذا يكون «مثلهم» مفعولاً ثانياً.

وقد ردّ أبو البقاء^(٢) هذا فقال: «ولا يجوز أن تكون الرؤية من رؤية القلب على كل الأقوال لوجهين، أحدهما: قوله «رأى العين»، والثاني: أن رؤية القلب علم، ومحال أن يُعلم الشيء شيئاً». وقد أُجيب^(٣) عن الوجه الأول بأن انتصابه انتصاب المصدر التشبيهي أي: رأياً مثل رأي العين، أي: يُشبه رأي العين، فليس إياه على التحقيق. وعن الثاني بأن الرؤية هنا يراد بها الاعتقاد، فلا يلزم المحال المذكور، قال: «وإذا كانوا قد أطلقوا العلم في اللغة على الاعتقاد دون اليقين فلا أن يُطلقوا عليه الرأي أولى».

ومن إطلاق العلم على الاعتقاد قوله تعالى: «فإن علمتموهن مؤمنات»^(٤)؛ إذ لا سبيل إلى العلم اليقيني في ذلك، إذ لا يعلمه كذلك إلا الله تعالى، فالمعنى: فإن اعتقدتموهن، والاعتقاد قد يكون صحيحاً، وقد يكون فاسداً، ويدل على هذا التأويل قراءة من قرأ: «ترونها» أو «يرونها» بالياء أو الياء مبنياً للمفعول؛ لأن قولهم «أرى كذا» بضم الهمزة يكون فيما عند المتكلم فيه شك وتخمين لا يقين وعلم، ولما كان اعتقاد التضعيف في جمع الكفار أو في جمع المؤمنين تخميناً وظناً لا يقيناً دخل الكلام ضرب من الشك، وأيضاً كما يستحيل حمل الرؤية هنا على العلم يستحيل أيضاً حملها على رؤية البصر بعين ما ذكرتم من المحال، وذلك كما أنه لا يقع

(١) الكشاف ٤١٥/١.

(٢) الإملاء ١٢٦/١.

(٣) انظر: البحر ٣٩٥/٢.

(٤) الآية ١٠ من المتحنة.

- آل عمران -

العلمُ غير مطابقٍ للمعلوم كذلك لا يَقَعُ النظرُ البصريُّ غيرَ مطابقٍ لذلك الشيءِ
المُبَصَّرِ المنظورِ إليه، فكان المرادُ التخمينَ والظنَّ لا اليقينَ والعلمَ. كذا
قيل، وفيه نظرٌ لانا لا نُسَلِّمُ أنَّ البصرَ لا يخالفُ المُبَصَّرَ، لجوازِ أنَّ يَحْصُلَ
خَلَلٌ فيه وسوءٌ في النظرِ فيتخيَّلُ الباصرُ الشيءَ شيئين فأكثرَ وبالعكس.

وفي انتصابِ «رأى العين» ثلاثةٌ أوجهٍ تقدَّم منها اثنان: النصبُ على
المصدرِ التوكيدي أو النصبُ على المصدرِ التشبيهي كما عرَّفَتْ تحقيقه.
والثالث: أنه منصوبٌ على ظرفِ المكان، قال الواحدي: «كما تقول:
«تَرَوْنَهُمْ أَمَامَكُمْ» ومثله: «هو مني مَزَجَرَ الكلبِ ومناطَ العَيوق»^(١)، وهذا
إخراجٌ للفظ عن موضوعه مع عدمِ المساعِدِ معنَى وصناعةً.

و«رأى» مشتركٌ بين «رأى» بمعنى أَبَصَرَ، ومصدره الرُّأْيُ والرُّؤْيَةُ،
وبمعنى اعتقد وله الرُّأْيُ، وبمعنى الحُلْمُ وله الرُّؤْيَا كالدينيا، فوقع الفرقُ
بالمصدر، فالرُّؤْيَةُ للبصرِ خاصة، والرُّؤْيَا للحُلْمِ فقط، والرُّأْيُ مشتركٌ بين
البصريةِ والاعتقاديةِ يقال: هذا رأْيُ فلانِ أي: اعتقادهُ، قال: ^(٢)

١١٩٣- رَأَى النَّاسَ إِلا مَنْ رَأَى مِثْلَ رَأْيِهِ خَوَارِجٌ تَرَاكِبِينَ قَصَدَ الْمَخَارِجَ
قلت: وهذه الآية قد أكثرَ الناسُ فيها القولَ فتبَعْتَهُ وَقَرَنْتُ كُلَّ شَيْءٍ
بِمَا يَلَائِمُهُ.

قوله: «مَنْ يَشَاءُ» مفعولٌ «يشاء» محذوفٌ أي: مَنْ يَشَاءُ تَأْيِيدَهُ، والباءُ
/ سببية، أي: بسببِ تَأْيِيدِهِ وهو تفعيلٌ من الأَيْدِ وهو القوة.

[ب/١٢٩]

وقرأه ورش «يُؤَيِّدُ» بإبدالِ الهمزةِ واواً محضَةً وهو تسهيلٌ قياسي ^(٣) قال

(١) العَيوق: اسم نجم.

(٢) لم أمتد إلى قائله وهو في البحر ٣٩٥/٢؛ والمجم ١٥٠/١؛ والدرر ١٣٣/١.

(٣) انظر: الكشف ١٠٤/١.

- آل عمران -

أبو البقاء وغيره^(١) «ولا يجوز أن تُجَعَلَ بينَ بينَ لِقربِها من الألفِ، والألفُ لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، ولذلك لم تُجَعَلَ الهمزةُ المبدوءُ بها بينَ بينَ لاستحالةِ الابتداءِ بالألفِ». قلت: مذهبُ سيبويه^(٢) وغيره في الهمزةِ المفتوحةِ بعد كسرةِ قلبها ياءٌ محضَةٌ وبعد الضمةِ قلبُها واواً محضَةٌ للعلةِ المذكورةِ، وهي قُربُ الهمزةِ التي بينَ بينَ من الألفِ، والألفُ لا تكونُ ضمةً ولا كسرةً.

و«الأولي الأَبصار» صفةٌ لـ «عبرة» أي: عبرةٌ كائنةٌ لأولي الأَبصار. والعِبرةُ: فَعلةٌ من العبورِ كالرُكبةِ والجلِسةِ، والعبورُ: التجاوزُ، ومنه: عَبَّرْتُ النهرَ، والمَعْبَرُ: السفينةُ لأنَّ بها يُعْبَرُ إلى الجانبِ الآخرِ، وَعَبْرَةُ العَيْنِ: دَمْعُها لأنها تجاوزَها، وَعَبَّرَ بِالْعِبْرَةِ عن الأتعاظِ والاستيقاظِ لأنَّ المُتَعَطِّظَ يَعْبرُ من الجهلِ إلى العلمِ ومن الهلاكِ إلى النجاةِ. والاعتبارُ افتعالٌ منه، والعبارةُ: الكلامُ الموصِلُ إلى الغرضِ لأنَّ فيه مجاوزةً، وَعَبَّرْتُ الرُؤيا وَعَبَّرْتُها مخفِفاً ومثقلاً، لأنك نَقَلْتَ ما عندك من تأويلها إلى رائيها.

آ. (١٤) قوله تعالى: ﴿رُئِينَا لِلنَّاسِ﴾: العامةُ على بنائِهِ للمفعولِ، والفاعلُ المحذوفُ هو اللهُ تعالى؛ لِمَا رَكَّبَ في طباعِ البشرِ من حُبِّ هذه الأشياءِ، وقيل: هو الشيطانُ، عن الحسن: «مَنْ رَئَيْتُهَا؟ إِنَّمَا رَئَيْتُهَا الشَّيْطَانَ لِأَنَّهُ لَا أَحَدًا أَبْغَضَ لَهَا^(٣) مِنْ خَالِقِهَا».

وقرأ مجاهد: (٤) «رُئِينَا» مبنياً للفاعلِ، «حُبِّ» مفعولٌ به نصاً، والفاعلُ: إِمَّا ضَمِيرُ اللهِ تعالى لتَقَدُّمِ ذِكْرِه الشَّرِيفِ في قوله تعالى: «واللهُ يُوَدُّ

(١) الإملاء ١/١٢٧.

(٢) الكتاب ٢/١٦٣.

(٣) «لما» أي: للشهوات.

(٤) البحر ٢/٣٩٦؛ القرطبي ٤/٢٨.

- آل عمران -

بنصره^(١)، وإما ضمير الشيطان، أُضْمِرَ وَإِنْ لَمْ يَجْرِهِ لَمْ يَذْكُرْ، لأنه أصل ذلك، فَذِكْرُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مُؤَدَّنٌ بِذِكْرِهِ. وأضاف المصدرَ لمفعوله في «حُبِّ الشهوات».

والشَّهَوَاتُ: جمعُ «شَهْوَةٍ» بسكون العين، فَحُرِّكَتْ فِي الْجَمْعِ، وَلَا يَجُوزُ التَّسْكِينُ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ كَقَوْلِهِ: ^(٢)

١١٩٤ - وَحُمِّلَتْ زَفْرَاتِ الضَّحَى فَاطَّقَتْهَا وَمَالِي بَزَفْرَاتِ الْعَيْشِيِّ يَدَانِ

بتسكين الفاء. والشهوة: مصدرٌ يُرَادُ بِهِ اسْمُ الْمَفْعُولِ أَي: الْمُشْتَهَاتِ فَهُوَ مِنْ بَابِ: رَجُلٌ عَدْلٍ، حَيْثُ جُعِلَتْ نَفْسُ الْمَصْدَرِ مِبَالِغَةً، وَالشَّهْوَةُ: مَيْلُ النَّفْسِ، وَيُجْمَعُ عَلَى «شَهَوَاتٍ»، كَالآيَةِ الْكَرِيمَةِ، وَعَلَى «شَهْيٍ» كَعُرْفٍ، قَالَتْ امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي نَضْرَبِ بْنِ مَعَاوِيَةَ: ^(٣)

١١٩٥ - فَلَوْلَا الشَّهْيُ وَاللَّهُ كُنْتُ جَدِيرَةً بِأَنْ أتركَ اللَّذَاتِ فِي كُلِّ مَشْهَدٍ

وقال النحويون: لَا تُجْمَعُ فَعْلَةٌ الْمَعْتَلَةُ اللَّامِ - يَعْنُونَ بِفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ - [عَلَى فَعَلٍ] ^(٤) إِلَّا ثَلَاثَةٌ الْفَاظُ: كَوَّةٌ وَكُوى - فِيمَنْ فَتَحَ كَافَ «كَوَّةً» وَقَرِيَّةً وَقُرَى وَنَزْوَةً وَنَزَى، وَاسْتَدْرَكَ الشَّيْخُ ^(٥) عَلَيْهِمْ هَذِهِ اللَّفْظَةَ أَيْضاً فَيَكُنُّ أَرْبَعَةً وَأَنْشَدَ الْبَيْتَ. وَقَالَ الرَّاعِبُ: ^(٦) «وَقَدْ يُسَمَّى الْمُشْتَهَى شَهْوَةً، وَقَدْ

(١) الآية ١٣ من آل عمران.

(٢) البيت لعروة بن حزام، وهو في ديوانه ٤؛ وأما القالي ٣/٦٠؛ والأشموني ٤/١١٨؛ وأوضح المسالك ٣/٢٥١؛ والدرر ١/٦.

(٣) البحر ٢/٣٩٢؛ التاج: شهى.

(٤) زيادة ضرورية من أبي حيان ٢/٣٩٢.

(٥) البحر ٢/٣٩٢.

(٦) المفردات ٢٧٧.

- آل عمران -

يُقال للقوة التي بها تَشْتَهِي الشيء شهوةً، وقوله تعالى: «زَيْنٌ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ» يحتمل الشهوتين.

قوله: «مِنَ النِّسَاءِ» في محلِّ نصبٍ على الحال من «الشَّهَوَاتِ» والتقدير: حال كون الشهواتِ من كذا وكذا فهي مفسرةٌ لها في المعنى، ويجوز أن تكونَ «مِنَ» لبيان الجنس، ويَدُلُّ عليه قولُ الزمخشري: (١) «ثم يُفسَّرُ بهذه الأجناس».

قوله: «والقناطر» جمع قنطار. وفي نونه قولان أحدهما: - وهو قول جماعة - أنها أصلية، وأنَّ وزنها فِعْلَالٌ كحِمْلَاق (٢) وقِرطاس. والثاني أنها زائدةٌ ووزنه فِعْعالٌ كقِنْعَاسٍ - وهو الجَمَلُ الشديد -، قيل: واشتقاقه من: قَطَّرَ يَقْطُرُ إذا سال، لأنَّ الذهب والفضة يُشْبَهُانِ بالماء في سرعة الانقلاب وكثرة التقلب. وقال الزجاج (٣): «هو مأخوذٌ من قَنَطَرْتُ الشيءَ إذا عَقَدْتَهُ وأَحْكَمْتَهُ، ومنه: القَنْطَرَةُ لإحكام عَقْدِهَا».

قوله: «مِنَ الذَّهَبِ» كقوله: «مِنَ النِّسَاءِ» وقد تقدَّم. والذهب مؤنَّثٌ، ولذلك يُصَغَّرُ على «ذُهَيْبَةٍ»، ويُجمع على ذَهَابٍ وذُهوبٍ. وقيل: «الذهب» جمعٌ في المعنى لـ «ذُهَبَةٍ»، واشتقاقه من الذَّهَابِ. والفضة يُجمع على فِضْضٍ. واشتقاقها من انْفِضَّ الشيءُ إذا تفرَّقَ، ويقال: «رجل ذُهَبٌ» بكسر الهاء، أي: رأى مَعْدِنَ الذهب فَذُهَشَ.

قوله: «والخيل» عطفٌ على «النساء» قال أبو البقاء (٤): «لا على الذهب والفضة لأنها لا تُسَمَّى قنطاراً»، وتوهُمُ مثل ذلك بعيداً جداً فلا حاجة إلى التنبيه عليه.

(١) الكشاف ٤١٦/١.

(٢) حلاق العين: باطن أجناسها.

(٣) معاني القرآن ٣٨٥/١.

(٤) الإملاء ١٢٧/١.

- آل عمران -

والخَيْلُ فيه قولان، أحدهما أنه جمعٌ ولا واحد له من لفظه بل مفردُهُ «فرس» فهو نظيرُ: قوم ورهط ونساء. والثاني: أن واحده «خايل» فهو نظير راکب وركب، وتاجر وتجر، وطائر وطير، وفي هذا خلافٌ بين سيبويه^(١) والأخفش^(٢)، فسبويه يجعله اسم جمع، والأخفش يجعله جمع تكسير. وفي اشتقاقها وجهان، أحدهما: من الاختيال وهو العجب، سُميت بذلك لاختيالها في مشيتها وطول أذناها. قال امرؤ القيس: (٣)

١١٩٦- لها ذنبٌ مثلُ ذيلِ العرو سِ تسُدُّ به فرجها من دُبُرِ

والثاني: من التخيل، قيل: لأنها تتخيل في صورة من هو أعظم منها. وقيل: / أصل الاختيال من التخيل، وهو التشبه بالشيء؛ لأن المختال يتخيل [أ/١٣٠] في صورة من هو أعظم منه كبراً، والأخيل: الشقراق لأنه يتغير لونه بحسب [المقام] مرة أحمر، ومرة أخضر، ومرة أصفر، وعليه قوله: (٤)

١١٩٧- كابي براقش كل لو ن لونه يتخيل

وجوز بعضهم أن يكون مخففاً من «خيل» بتشديد الياء نحو: «ميت» في ميت، و«هين» في هين. وفيه نظرٌ لأن كل ما سُمع فيه التخفيف سُمع [التثقيل، وهذا لم يُسمع إلا مخففاً، وقد تقدّم نظير^(٥)] هذا البحث في لفظ «الغيب».

(١) لم أجد في الكتاب تصريحاً بملذه في «الخيل» وإنما في نظائرها انظر: الكتاب ٢/٢٠٣.

(٢) ليس في كتابه معاني القرآن إشارة إلى الخيل وإنما ذكر نظائرها. انظر: ص ٢٩٠،

(٣) ديوانه ١٦٤.

(٤) البيت لرجل من بني أسد، وهو في أدب الكاتب ١٦٢؛ ومفردات الراغب ١٦٤.

(٥) ما بين معقوفين لم يظهر في الصورة. وانظر إعرابه للآية ٣ من البقرة.

- آل عمران -

وقال الراغب^(١): «الْخَيْلُ فِي الْأَصْلِ لِلْأَفْرَاسِ وَالْفُرْسَانِ جَمِيعاً، قَالَ تَعَالَى: «وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ»^(٢)، وَاسْتَعْمَلَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَنْفَرِداً، نَحْوُ مَارُوي: «يَا خَيْلَ اللَّهِ اركبِي» فهذا لِلْفُرْسَانِ، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «عَفَوْتُ لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ»^(٣) يَعْنِي الْأَفْرَاسَ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ نَصَّوْا عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «يَا خَيْلَ اللَّهِ اركبِي»^(٤): إِمَّا مَجَازاً لِإِصْطِمَارِ، وَإِمَّا مَجَازاً عِلَاقَةً، وَلَوْ كَانَ لِلْفُرْسَانِ بِطَرِيقِ الْحَقِيقَةِ لَمَّا سَاغَ قَوْلُهُمْ ذَلِكَ.

قوله: «الْمُسَوِّمَةُ» أصل التسويم: التعليم، ومعنى مُسَوِّمَةٌ: مُعَلِّمَةٌ إِمَّا بِالْكَوْنِ وَإِمَّا بِالْبُلُوغِ^(٥) كما جاء ذلك في التفسير. وقيل: بل هو من سَوَّمَ ماشيته أي: رعاها، فمعنى مُسَوِّمَةٌ أي: مَرْعِيَّةٌ، يقال: «أَسَمْتُ ماشيتي فسامت»، قال تعالى: «فِيهِ تُسَيِّمُونَ»^(٦)، وَسَوِّمْتُهَا فَاسْتَامت، فَيَكُونُ الْفِعْلُ عُدِّي تَارَةً بِالْهَمْزَةِ وَتَارَةً بِالتَّضْعِيفِ. وقيل: بل هو من السيمياء وهي الحُسن، فمعنى مُسَوِّمَةٌ أي: ذاتُ حَسَنٍ، قاله عكرمة واختاره النحاس، قال^(٧): «لأنه من الوسم». وقد رُدَّ عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ بِاخْتِلَافِ الْمَادَتَيْنِ. وقد أَجَابَ بَعْضُهُمْ عَنْهُ بِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْمَقْلُوبِ فَيَصِحُّ مَا قَالَهُ. وقد تَقَدَّمَ تَحْقِيقُ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ «يَسُومُونَكُمْ»^(٨) وقوله تعالى: «بِسَيِّمَاهُمْ»^(٩).

(١) المفردات ١٦٤.

(٢) الآية ٦٠ من الأنفال.

(٣) رواه ابن ماجه في الزكاة ١/٥٧٠؛ أبو داود ٢/٢٥١؛ ابن حنبل ١/١٨.

(٤) ذكره في المقاصد الحسنة ٤٧٣.

(٥) لون سواد مشرب بالبياض.

(٦) الآية ١٠. من النحل «لكم منه شراب، ومنه شجر فيه تُسَيِّمُونَ».

(٧) لم يرد في كتابه «إعراب القرآن».

(٨) الآية ٤٩ من البقرة.

(٩) الآية ٢٧٣ من البقرة.

- آل عمران -

قوله: «والأنعام» هي جمع نَعَم، والنَّعَمُ مختصة بثلاثة أنواع: الإبل والبقر والغنم. وقال الهروي: النَّعَمُ تذكُر وتؤنث، وإذا جُمع انطلق على الإبل والبقر والغنم». وظاهر هذا أنه قبل جمعه على «أنعام» لا يُطلق على الثلاثة الأنواع، بل يختصُّ بواحدٍ منها، وهذا الظاهر الذي أشرتُ إليه قد صرَّح به الفراء^(١) فقال: «النَّعَمُ الإبلُ فقط، وهو مذكُرٌ ولا يؤنثُ تقول: «هذا نَعَمٌ وارد، وهو جمعٌ لا واحد له من لفظه» وقال ابن قتيبة: «الأنعام: الإبلُ والبقر والغنم، واحده نَعَم، وهو جمعٌ لا واحد له من لفظه، سُميت بذلك لنعومة مَشِيها ولينها»، وعلى الجملة فالاشتقاق في أسماء الأجناس قليلٌ جداً.

قوله: «والحرث» قد تقدّم تفسيره، وهو هنا مصدرٌ واقعٌ موقعَ المفعول به، فلذلك وحّد ولم يُجمع كما جُمعت أخواته. ويجوزُ إدغامُ التاء في الذال^(٢) وإن كان بعضُ الناسِ ضَعَفَه بأنه يلزِمُ الجمعُ بين ساكنين والأول ليسَ حرفَ لين، قال: «بخلاف «يَلْهَثُ ذلك» حيث أدغِمَ التاء في الذال لانتهاء التقاء الساكنين، إذ الهاء قبل التاء متحركة».

وقد تَصَمَّنَتْ هذه الآية الكريمة أنواعاً من الفصاحة والبلاغة فمنها: الإتيانُ بها مُجَمَّلةً، ومنها: جعلُه لها نفس الشهواتِ مبالغةً في التنفير عنها^(٣)، ومنها: البِدَاءَةُ بالأهمِّ فالأهمِّ، فَقَدَّمَ أولاً النساءَ لأنهن أكثرُ امتزاجاً ومخالطةً بالإنسان، وهُنَّ جبايلُ الشيطان، قال عليه السلام: «ما تَرَكْتُ بعدي فتنةً أضرَّ على الرجالِ مِنَ النساءِ»^(٤) «ما رأيتُ مِنْ ناقصاتِ عقلٍ ودينٍ أسْلَبَ لِلْبُ الرجلِ منْكُنَّ»^(٥) ويروى: «الحازمِ منكن». وقيل: «فيهن فتنتان، وفي البنين

(١) معاني القرآن ١/١٢٩.

(٢) أي تاء الحرث في ذال «ذلك» بعدها، وهي قراءة أبي عمرو كما في البحر ٢/٣٩٨.

(٣) أي إن الشهوة مصدر يراد به اسم المفعول أي المشتبهات فجعلت نفس المصدر مبالغة.

(٤) البخاري: (الفتح) النكاح ٩/١٣٧؛ مسلم: الذكر ٤/٢٠٩٧؛ ابن حنبل ٥/٢٠٠.

(٥) البخاري: فتح الباري ١/٤٠٥؛ مسلم: الإيمان ١/٨٧.

- آل عمران -

فتنة واحدة؛ وذلك أنهم يَقْطَعْنَ الأرحامَ والصلات بين الأهلِ غالباً وهُنَّ سببٌ في جمع المال من حلالٍ وحرامٍ غالباً، والأولاد يُجَمَع لأجلهم المال، فلذلك تُنَى بالبنيين، وفي الحديث^(١): «الولد مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ»، ولأنهم فروع منهن وثمرات نشأن عنهن، وفي كلامهم: «المرء مفتونٌ بولده». وَقُدِّمَتْ على الأموال لأنها أحبُّ إلى المرءِ مِنْ ماله، وأما تقديمُ المالِ على الولدِ في بعض المواضع فإنما ذلك في سياقِ امتنانٍ وإنعامٍ أو نصرةٍ ومعاونةٍ وغلبة، لأنَّ الرجالَ تُستمال بالأموال، ثم أتى بذكرِ تمام اللذة وهو المركوبُ البهيُّ من بين سائر الحيوانات، ثم أتى بِذِكر ما يَحْضُلُ به جَمالٌ حين تُريحون وحين تَسرحون، كما تشهد به الآية الأخرى^(٢)، ثم ذَكَرَ ما به قوامُهم وحياةُ بينهم وهو الزروع والثمار، ويشمل الفواكه أيضاً، ومنها: الإتيانُ بلفظٍ يُشعر بشدة حب هذه الأشياء حيث قال: «زَيْنٌ»، والزينةُ محبوبَةٌ في الطباع.

ومنها: بناءُ الفعلِ للمفعول؛ لأنَّ الغرضَ الإعلامُ بحصول ذلك. ومنها: إضافةُ الحُبِّ للشهوات، والشهواتُ هي الميلُ والنزوعُ إلى الشيء. ومنها التجنيس: «القناطرِ المقنطرة». ومنها: الجمعُ بين ما يشبه المطابقة في قوله: «الذهب والفضة» لأنهما صارا متقابلين في غالبِ العُرف. ومنها: وصفُ القناطرِ بالمقنطرة الدالة على تكثيرها مع كثرتها في ذاتها. ومنها: ذِكرُ هذا الجنس بمادة الخيل لما في / اللفظ من الدلالة على تحسينه، ولم يقل: الأفراس، وكذا قوله: «والأنعام» ولم يَقُل الإبل والبقر والغنم، ولأنه أَخْصَرُ.

قوله: «ذلك متاع» الإشارةُ بـ «ذلك» للمذكور المتقدم، فلذلك وَحَدَّ اسمَ

(١) ابن ماجه الأدب ١٢٠٩/٢؛ ابن حنبل ١٧٢/٤.

(٢) الآية ٦ من النحل: «ولكم فيها جمالٌ حين تُريحون وحين تَسرحون».

- آل عمران -

الإشارة، والمشارُ إليه متعدّدٌ كقوله تعالى: «عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ»^(١)، وقد تقدّم شيثان.

قوله: «المآب» هو مَفْعَلٌ من: آب يؤوب أي رَجَعَ، والأصل: مأوب فنقلت حركة الواو إلى الهمزة الساكنة قبلها، فقلبت الواو ألفاً، وهو هنا اسمٌ مصدرٌ أي: حَسَنُ الرجوعِ، وقد يقع اسم مكان أو زمان، تقول: آب يَؤُوب أوباً وإياباً ومآباً، فالأوب والإياب مصدران والمآب اسمٌ لهما.

أ. (١٥) قوله تعالى: ﴿قُلْ أُؤْتِبُكُمْ﴾: قرأ نافع^(٢) وابن كثير وأبو عمرو بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية بينَ بينَ، على ما عرّف من قواعدهم في أول البقرة، والباقون بالتخفيف فيهما. ومدّ بين هاتين الهمزتين بلا خلاف قالون عن نافع، وأبو عمرو وهشام عن ابن عامر بخلاف عنهما، والباقون بغير مد، وهم على أصولهم من تحقيق وتسهيل، وورش على أصله من نقل حركة الهمزة إلى لام «قل».

واعلم أنه لا بدّ من ذكر اختلاف القراء في هذه اللفظة وشبهها وتحريير مذاهبهم فإنه موضعٌ عسيرُ الضبط فأقول بعونِ الله تعالى: الواردُ من ذلك في القرآن الكريم ثلاثة مواضع: أعني همزتين أولاهما مفتوحةٌ والثانية مضمومة من كلمة واحدة، الأول هذا الموضع، والثاني في ص: «أَوْزَلَ عَلَيْهِ الذُّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا»^(٣)، الثالث في القمر: «أَوْلَقِي عَلَيْهِ الذُّكْرُ»^(٤). والقراء فيها على خمس مراتب، إحداها: مرتبة قالون، وهي تسهيلُ الثانيةِ بينَ بينَ، وإدخالُ ألفٍ بين الهمزتين بلا خلافٍ كذا رواه عن نافع. الثانية: مرتبة وورش وابن كثير، وهي

(١) «قال انه يقول انها بقرة لا فارض ولا بكر، عوان بين ذلك» الآية ٦٨ من البقرة.

(٢) السبعة ١٣٤؛ البحر ٢/٣٩٩.

(٣) الآية ٨ من سورة ص.

(٤) الآية ٢٥ من سورة القمر.

- آل عمران -

تسهيل الثانية أيضاً بينَ بينَ من غير إدخال ألف بين الهمزتين بلا خلافٍ كذا روى ورش عن نافع. الثالثة: مرتبة الكوفيين^(١) وابن ذكوان عن ابن عامر وهي تحقيق الثانية من غير إدخال ألف بلا خلاف، كذا روى ابن ذكوان عن ابن عامر. الرابعة: مرتبة هشام، وهي أنه روي عنه ثلاثة أوجه: الأول التحقيق وعدم إدخال ألف بين الهمزتين في ثلاث السور. الوجه الثاني: التحقيق وإدخال ألف بينهما في ثلاث السور. والوجه الثالث: التفرقة بين السور الثلاث، وهو أنه يُحَقِّقُ وَيَقْصِرُ في هذه السورة، وَيُسَهِّلُ وَيَمُدُّ في السورتين الأخرتين. الخامسة: مرتبة أبي عمرو وهي تسهيل الثانية مع إدخال الألف وعدمه. واجتزأت عن تعليل التخفيف والمد والقصير واعزاً كل واحد منها إلى لغة من تكلم به بما قدمته في أول البقرة، والله الحمد.

ونقل أبو البقاء^(٢) أنه قرىء: «أُونَيْتُكُمْ» بواو خالصة بعد الهمزة لانضمامها، وليس ذلك بالوجه. وفي قوله: «أُونَيْتُكُمْ» التفات من الغيبة في قوله: «للناس» إلى الخطاب تشریفاً لهم.

قوله: «بخير» متعلقٌ بالفعل، وهذا الفعل لما لم يُضْمَنُ معنى «أعلم» تعدى لاثنتين، الأول تعدى إليه بنفسه وإلى الثاني بالحرف، ولو ضُمِّنَ معناها لتعدى إلى ثلاثة.

و «من ذلكم» متعلقٌ بخير؛ لأنه على بابِه من كونه أَفْعَلٌ تفضيل، والإشارة بذلكم إلى ما تقدّم من ذكر الشهوات، وتقدّم تسويغ الإشارة بالمفرد إلى الجمع. ولا يجوز أن تكون «خير» ليست للتفضيل، ويكون المرادُ به خيراً من الخيور، وتكون «من» صفةً لقوله: «خير». قال أبو البقاء^(٣): «من» في

(١) أي عاصم وحمة والكسائي.

(٢) الاملاء ١/١٢٧.

(٣) الاملاء ١/١٢٧.

— آل عمران —

موضع نصبٍ بخيرٍ تقديرُهُ: بما يَفْضَلُ ذلك، ولا يجوزُ أَنْ تكونَ صفةً لخيرٍ؛ لأن ذلك يوجبُ أن تكونَ الجنةُ وما فيها مِمَّا رَغِبُوا فيه بعضاً لِمَا زهدوا فيه من الأموال ونحوها» وتابعه على ذلك الشيخ^(١) / .

[١/١٣١]

قوله: «للذين اتقوا» [يجوز فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه متعلق بخير، ويكونُ الكلامُ قد تَمَّ هنا]^(٢) ويرتفعُ «جنات» على خيرٍ مبتدأً محذوفٍ تقديرُهُ: هو جنات، أي: ذلك الذي هو خيرٌ مِمَّا تقدم جناتٌ، والجملةُ بيانٌ وتفسيرٌ للخيرية، ومثله: «قل أفؤنّبئكم بشرٌ من ذلك» ثم قال: «النارُ وعدّها الله الذين كفروا»^(٣)، ويؤيد ذلك قراءة «جنات»^(٤) بكسر التاء على أنها بدل من «بخير» فهي بيانٌ للخير. والثاني: أن الجارَّ خبرٌ مقدم، و«جنات» مبتدأٌ مؤخرٌ، أو يكونُ «جناتٌ» فاعلاً بالجار قبله، وإن لم يعتمد عند مَنْ يرى ذلك. وعلى هذين التقديرين فالكلامُ تَمَّ عند قوله: «من ذلكم»، ثم ابتدأ بهذه الجملة وهي أيضاً مبيّنة ومفسرة للخيرية.

وأما الوجهان الآخران فذكرهما مكي^(٥) مع جر «جنات»، يعني أنه لم يُجزَّ الوجهين، إلا إذا جرّرت «جنات» بدلاً من «بخير». الوجه الأول: أنه متعلقٌ بأؤنّبئكم. الوجه الثاني: أنه صفةٌ لخير. ولا بُدُّ من إيرادِ نصه فإن فيه إشكالاً.

قال رحمه الله: — بعد أن ذَكَرَ أَنَّ «للذين» خبرٌ مقدم و«جنات» مبتدأ — «ويجوزُ الخفضُ في «جنات» على البدلِ من «بخير» على أن تَجَعَلَ اللام في «للذين» متعلقةً بأؤنّبئكم، أو تجعلها صفةً لخير، ولو جعلت اللامَ متعلقةً

(١) البحر ٣٩٩/٢.

(٢) ما بين معقوفين حرم في الأصل.

(٣) الآية ٧٣ من الحج.

(٤) وهي قراءة يعقوب. البحر ٣٩٩/٢؛ شواذ القراءات ١٩.

(٥) المشكل ١٢٩/١.

- آل عمران -

بمحدوفٍ قامت مقامه لم يَجُزْ خَفَضُ «جنات»؛ لأنَّ حروفَ الجرِّ والظروفِ إذا تعلقت بمحدوفٍ، وقامت مقامه صار فيها ضميرٌ مقدرٌ مرفوعٌ، واحتاجت إلى ابتداءٍ يعودُ إليه ذلك الضميرُ كقولك: «لزيدٍ مالٌ، وفي الدار رجلٌ وخلفك عمرو» فلا بُدَّ من رفعِ «جنات» إذا تعلقت اللامُ بمحدوفٍ، ولو تعلقت بمحدوفٍ على أن لا ضميرَ فيها لرفعت «جنات» بفعلها، وهو مذهبُ الأخفشِ في رفعه ما بعدَ الظروفِ وحروفِ الخفضِ بالاستقرار، وإنما يحسنُ ذلك عند حُذاقِ النحويين إذا كانت الظروفُ أو حروفُ الخفضِ صفةً لما قبلها، فحينئذٍ يتمكَّن ويحسنُ رَفْعُ الاسمِ بالاستقرار، وقد شرحنا لك وبينناه في أمثلة، وكذلك إذا كانت أحوالاً [مِمَّا قبلها]: انتهى فقد جَوَزَ تعلقُ هذه اللامِ بأوئبتكم أو بمحدوفٍ على أنها صفةٌ لخير بشرط أن تُجرَّ «جنات»، على البدلِ من «بخير»، وظاهره أنه لا يجوزُ ذلك مع رفعِ «جنات» وعَلَّلَ ذلك بأنَّ حروفَ الجرِّ تعلقُ بمحدوفٍ وتُحمَلُ الضميرَ، فوجبَ أن يؤتى له بمبتدأ وهو «جنات»، وهذا الذي قاله من هذه الحيشية لا يلزم، إذ لقاتلٍ أن يقول: أجوزُ تعليقَ اللامِ بما ذكرتُ من الوجهين مع رفعِ «جنات» على أنها خبرٌ مبتدأٌ بمحدوفٍ، لا على الابتداءِ حتى يلزم ما ذكرتُ. ولكنَّ الوجهانِ ضعيفان من جهةٍ أخرى: وهو أنَّ المعنى ليس واضحاً على ما ذكر، مع أنَّ جعله أن اللامَ صفةٌ لخير أقوى من جعلها متعلقةً بأوئبتكم إذ لا معنى له. وقوله: «في الظروفِ وحروفِ الجرِّ أنها عند الحُذاقِ إنما ترفعُ الفاعلَ إذا كانت صفاتٍ» وقوله: «وكذلك إذا كُنَّ أحوالاً» فيه قصورٌ؛ لأنَّ هذا الحكمُ مستقرٌّ لها في مواضع، منها الموضعان اللذان ذكرهما. ثالثهما: أن يقعا صلةً. رابعها: أن يقعا خبراً لمبتدأ. خامسها: أن يعتمدا على نفي. سادسها: أن يعتمدا على استفهامٍ، وقد تقدَّم تحريراً هذا، وإنما أعدته لبعْدِ عهدِهِ.

قوله: «عند ربهم» فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه في محل نصبٍ على

- آل عمران -

الحال من «جنات» لأنه في الأصل صفة لها، فلما قُدِّمَ نُصِبَ حالاً. الثاني: أنه متعلِّق بما تعلَّقَ به «للذين» من الاستقرار إذا جعلناه خيراً أوراغاً لجنات بالفاعلية، أمّا إذا علَّقته بـ «خير» أو بـ «أؤنبشكم» فلا، لعدم تضمُّنه الاستقرار. الثالث: أن يكون معمولاً لتجري، وهذا لا يساعِدُ عليه المعنى. الرابع: أنه متعلِّق بخير، كما تعلَّقَ به «للذين» على قولٍ تقدَّم. ويضعُفُ أن يكونَ الكلامُ قد تمَّ عند قوله «للذين اتقوا» ثم يُبتدأ بقوله: «عند ربهم جنات» على الابتداء والخبر، وتكون الجملة مبيَّنة ومفسرة للخيرية كما تقدَّم في غيرها.

وقرأ يعقوب^(١) «جنات» بكسر التاء، وفيها ثلاثة أوجه، أحدها: أنها بدلٌ من لفظ «خير» فتكونُ مجرورةً، وهي بيانٌ له كما تقدم. والثاني أنها بدلٌ من محل «بخير» ومحلُّه النصب، وهو في المعنى كالأول / الثالث: أنه [١٣١/ب] منصوبٌ بإضمار أعني، وهو نظيرُ الوجهِ الصائرِ إلى رفعه على خبر ابتداءٍ مضمِرٍ.

قوله: «تَجْرِي» صفةٌ لجنات، فهو في محلِّ رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍ على حَسَبِ القراءتين والتخاريجِ فيهما. و«مِنَ تحتها» متعلِّقٌ بتجري، وجَوِّزَ فيه أبو البقاء^(٢) أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الأنهار قال: «أي: تَجْرِي الأنهارُ كأنَّه تحتها»، وهذا يُشبهُه تهيئة العاملِ للعملِ في شيءٍ وقُطِّعَ عنه.

قوله: «خالدين» حالٌ مقدِّرة، وصاحبها الضميرُ المستكنُّ في «للذين» والعاملُ فيها حينئذٍ الاستقرارُ المقدَّرُ. وقال أبو البقاء^(٣): «إِنَّ شِئْتَ من الهاءِ في «تحتها». وهذا الذي ذكره إنما يتمشى على مذهب الكوفيين، وذلك أنَّ

(١) البحر ٣٩٩/٢؛ شواذ القراءات ١٩.

(٢) الإملاء ١٢٧/١.

(٣) الإملاء ١٢٨/١.

- آل عمران -

جَعَلَهَا حَالًا مِنْ «هَا» فِي «تَحْتِهَا» يُوَدِّي إِلَى جريان الصفةِ على غير مَنْ هِيَ له في المعنى (١)، لأن الخلودَ من أوصافِ الداخلين في الجنةِ لا مِنْ أوصافِ الجنةِ، ولذلك جَمَعَ هذه الحال جَمَعَ العقلاء، فكان ينبغي أن يُؤْتَى بضميرِ مرفوعِ بارز، هو الذي كان مستتراً في الصفةِ، نحو: «زَيْدٌ هُنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ»، والكوفيون يقولون: إنَّ أَمِنَ اللَّبْسِ كهذا لم يجب بروزُ الضميرِ، وإلَّا يجبُ، والبصريون لا يُفَرِّقون، وتقدَّم البحثُ في ذلك.

قوله: «وأزواجٌ مطهرةٌ ورضوانٌ» مَنْ رفع «جنات» كما هو المشهورُ كان عَطْفُ «أزواج» و«رضوان» سهلاً. وَمَنْ كسر التاء فيجب حينئذٍ على قراءته أن يكون مرفوعاً على أنه مبتدأٌ خبرُه مضمراً، تقديرُه: ولهم أزواجٌ ولهم رضوانٌ، وتقدَّم الكلامُ على «أزواجٍ مُطَهَّرَةٍ» في البقرة (٢).

وفي «رضوان» الغتان: ضَمُّ الراءِ وهي لغةٌ تميم، والكسرُ وهي لغةُ الحجاز، وبها قرأ العامةُ إلا أبا بكر (٣) عن عاصم فإنه قرأ بلغة تميم في جميع القرآن، إلا في الثانية مِنْ سورة المائدة، وهي: «مَنْ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ» (٤) فبعضهم نقل عنه الجزمَ بكسرها، وبعضهم نقل عنه الخلافَ فيها خاصة.

وهل هما بمعنى واحدٍ أو بينهما فرقٌ؟ قولان، أحدهما: أنهما مصدران بمعنى واحدٍ لرَضِيَ يَرْضَى. والثاني: أن المكسور اسمٌ ومنه: رِضْوَانٌ خازنُ الجنةِ صلى الله على نبيينا وعلى أنبيائه وملائكته، والمضمومُ هو المصدر. و«مِنَ اللَّهِ» صفةٌ لرضوان.

(١) انظر: الإنصاف ٥٧/١.

(٢) الآية ٢٥ من البقرة.

(٣) السبعة ٢٠٢؛ والكشف ٣٣٧/١.

(٤) الآية ١٦ من المائدة.

- آل عمران -

آ. (١٦) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ﴾: يَحْتَمِلُ مَحَلَّهُ الرِّفْعَ والنَّصْبَ والجَرَّ، فالرِّفْعُ من وجهين، أحدهما: أنه مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: الذين يقولون كذا مستجاب لهم، أولهم ذلك الخير المذكور. والثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف، كأنه قيل: مَنْ هم هؤلاء المتقون؟ فقيل: الذين يقولون كَيْتَ وكَيْتَ.

والنَّصْبُ من وجهٍ واحد، وهو النَّصْبُ بإضمار أعني أو أمدح، وهو نظيرُ الرِّفْعِ على خبرٍ ابتداءً مضمراً، وسَمَيانِ الرِّفْعِ على القَطْعِ والنَّصْبِ على القَطْعِ. والجَرُّ من وجهين، أحدهما: النعتُ والثاني البدلُ، ثم لك في جَعَلَهُ نعتاً أو بدلاً وجهان، أحدهما: جَعَلَهُ نعتاً للذين اتقوا أو بدلاً منه. والثاني: جَعَلَهُ نعتاً للعباد أو بدلاً منهم. واستضعف أبو البقاء^(١) جَعَلَهُ نعتاً للعباد. قال: «لأنَّ فيه تخصيصاً لعلمِ الله تعالى، وهو جائزٌ على ضَعْفِهِ، ويكون الوجهُ فيه إعلامهم بأنه عالمٌ بمقدار مشقتهم في العبادة فهو يُجازيهم عليها كما قال: «واللهُ أعلمُ بإيمانكم»^(٢).

والجملةُ من قوله: «واللهُ بصيرٌ» يجوز أن تكونَ معترضةً لا محلَّ لها إذا جَعَلْتَ «الذين يقولون» تابعاً للذين اتقوا نعتاً أو بدلاً، وإن جَعَلْتَهُ مرفوعاً أو منصوباً فلا.

آ. (١٧) قوله تعالى: ﴿الصَّابِرِينَ﴾: إن قَدَّرْتَ «الذين يقولون» منصوبَ المحلِّ أو مجرورَه على ما تقدَّم كان «الصَّابِرِينَ» نعتاً له على كلا التقديرين، فيجوزُ أن يكونَ في محلِّ نصبٍ وأن يكونَ في محلِّ جرٍّ، وإن قَدَّرْتَهُ مرفوعَ المحلِّ تعيَّنَ نصب «الصَّابِرِينَ» بإضمار أعني.

(١) الاملاء ١/١٢٨.

(٢) الآية ٢٥ من النساء.

- آل عمران -

والأسحار جمع «سَحَر» بفتح العين وسكونها. واختلف أهل اللغة في السَّحَر: أي وقتٍ هو؟ فقال جماعةٌ منهم الزجاج^(١): «إنه الوقت قبل طلوع الفجر»، ومنه «تَسَحَّر» أي أكل في ذلك الوقت، وأسَحَرَ إذا سار فيه، قال زهير^(٢):

١١٩٨- بَكَرْنَ بُكُوراً وَاسْتَحَرْنَ بِسُحْرَةٍ فَهِنَّ وَوَادِي الرَّسِّ كَالْيَدِ لِلْفَمِ

قال الراغب^(٣): «السَّحَرُ: اختلاطُ ظلامِ آخر الليل بضياءِ النهار، وجعل اسماً لذلك الوقت، ويقال: «لَقَيْتَهُ بِأَعْلَى سَحَرَيْنِ»، والمُسْحَرُ: الخارجُ سَحَرًا، والسُّحُورُ: اسمٌ للطعامِ المأكولِ سَحَرًا، والتَسَحُّرُ أَكْلُهُ». والمُسْتَحَرُّ: الطائرُ الصُّبَّاحُ في السَّحَرِ، قال^(٤):

١١٩٩- يُعَلُّ بِهِ بَرْدُ أُنْيَابِهَا إِذَا غَرَّدَ الطَّائِرُ الْمُسْتَحَرُّ

وقال بعضهم: «أسَحَرَ الطائر أي: صاح وتحرَّك في صياحه» وأنشد البيت: وهذا وإن كان مطلقاً، وإنما يريد ما ذكرته بالصباح في السحر، ويقال: أسَحَرَ الرجل: أي دخل في وقتِ السَّحَرِ كأظْهَرَ / أي: دخل في وقت الظُّهْرِ، قال^(٥):

١٢٠٠- وَأَذْلَجَ مِنْ طَيْبَةٍ مَسْرِعاً فَجَاءَ إِلَيْنَا وَقَدْ أُسْحِرَا

ومثله: «اسْتَحَرَ» أيضاً. وقال بعضهم: «السَّحَرُ من ثلث الليل الأخير

(١) معاني القرآن ٣٨٧/١.

(٢) ديوانه ١٠.

(٣) المفردات ٢٣٢.

(٤) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ١٥٨، واللسان: «سحر». ويعل: يسقى بالدمام مرة بعد مرة.

(٥) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٣٩٨/٢.

- آل عمران -

إلى طلوع الفجر» وقال بعضهم أيضاً: «السَّحَرُ عند العرب من آخر الليل، ثمَّ يَسْتَمِرُّ حَكْمُهُ إلى الإسفار، كُلُّهُ يُقال له: سَحَرٌ». قيل: وَسُمِّي السَّحَرُ سَحَرًا لَخَفَائِهِ، ومنه قيل: لِلسَّحَرِ: سِحْرٌ لِلطَّفْهِ وَخَفَائِهِ.

وَالسَّحَرُ بِسُكُونِ الحَاءِ مُنْتَهَى قَصْبَةِ الرِّثَّةِ، ومنه قولُ أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: «ماتَ بين سَحْرِي وَنَحْرِي»^(١) سُمِّيَ بذلك لَخَفَائِهِ، و«سَحَرٌ» فيه كلام كثير، بالنسبة إلى الصرف وعدمه، والتصرف وعدمه، والإعراب وعدمه، يأتي تفصيلها إن شاء الله تعالى عند ذِكْرِهِ إذ هو الأليق به.

وقوله: «والصادقين» وما عَطَفَ عليه. إن قيل: كيف دَخَلَتِ الواوُ على هذه الصفاتِ وكلُّها لقبيلٍ واحدٍ؟ ففيه جوابان، أحدهما أَنَّ الصفاتِ إذا تَكَرَّرَت جازَ أن يُعْطَفَ بعضها على بعضٍ بالواوِ، وإن كانَ الموصوفُ بها واحداً، ودخولُ الواوِ في مثل هذا تَفْخِيمٌ، لأنه يُؤْذَنُ بأن كلَّ صفةٍ مُستقلةٌ بالمدحِ. والجوابُ الثاني: أن هذه الصفاتِ متفرقةٌ فيهم، فبعضهم صابِرٌ، وبعضهم صَادِقٌ، فالموصوفُ بها متعدّدٌ، هذا كلامُ أبي البقاء^(٢).

وقال الزمخشري^(٣): «الواوُ المتوسطةٌ بين الصفاتِ للدلالةِ على كمالهم في كلِّ واحدةٍ منها». قال الشيخ^(٤): «ولا نعلمُ العطفَ في الصفةِ بالواوِ يدلُّ على الكمالِ» قلت: قد عَلِمَهُ علماءُ البيانِ، وقد تقدّمَ لك تحقيقُ هذه المسألةِ في أوائلِ سورة البقرة، وما أنشدته على ذلك من لسانِ العرب. والباءُ في «بالأسحارِ» بمعنى في.

(١) رواه البخاري: (الفتح ٢٥٥/٣)؛ ابن حنبل ٤٨/٦.

(٢) الإملاء ١٢٨/١.

(٣) الكشاف ٤١٧/١.

(٤) البحر ٤٠٠/٢.

- آل عمران -

آ. (١٨) قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ﴾: العامة على «شَهِدَ» فعلاً ماضياً مبنياً للفاعل، والجلالة الكريمة رُفِعَ بِهِ. وقرأ أبو الشعثاء^(١): «شَهِدَ» مبنياً للمفعول، والجلالة المعظمة قائمة مقام الفاعل، وعلى هذه القراءة فيكون «أنه لا إله إلا هو» في محل رفع بدلاً من اسم الله تعالى بدل اشتمال، تقديره: شَهِدَ وحدانية الله وألوهيته، ولَمَّا كان المعنى على هذه القراءة كذا أَشْكَلَ عَطْفُ «الملائكة وأولى العلم» على الجلالة الكريمة، فخرَجَ ذلك على عَدَمِ العطف، بل: إمَّا على الابتداء والخبر محذوف لدلالة الكلام عليه تقديره: والملائكة وأولو العلم يَشْهَدُونَ بذلك، يَدُلُّ عليه قوله تعالى: «شَهِدَ الله»، وإمَّا على الفاعلية بإضمار محذوف، تقديره: وشَهِدَ الملائكة وأولو العلم بذلك، وهو قريب من قوله تعالى: «يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ»^(٢) في قراءة مَنْ بناه للمفعول، وقوله^(٣):

١٢٠١- لِيُبَيِّنَ لِيُزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ

في أحد الوجهين.

وقرأ أبو المهلب^(٤) عمَّ محارب بن دثار «شهداء الله» جمعاً على فُعْلَاء

(١) البحر ٤٠٣/٢؛ الشواذ ١٩.

(٢) وهي قراءة ابن عامر وأبي بكر عن عاصم. السبعة ٤٥٦، وهي الآية ٣٦ من النور.

(٣) البيت لنهشل بن حري أو ضرار بن نهشل، وينسب لآخرين، وعمزه:

وَمُخْتَبَطٌ بِمَا تُطَيِّحُ الطَّوَائِحَ

وهو في المحتسب ٢٣٠/١؛ والخصائص ٣٥٣/٢؛ والخزانة ١٤٧/١؛ والجمع

١٦٠/١؛ والدرر ١٤٢/١؛ والضارع: الفقير الدليل، والمختبط: الذي يأتي للمعروف

من غير وسيلة، تطيح: تهلك.

(٤) البحر ٤٠٣/٢؛ القرطبي ٤٣/٤ ولم أقف على ترجمة أبي المهلب وسقطت كلمة (أبو)

من الأصل سهواً وسوف يشتها بعد قليل. أما محارب بن دثار فهو السدوسي الكوفي

عرض على أبيه عن عمر بن الخطاب، وعرض عليه ابنه مسلمة، ولم تذكر وفاته.

طبقات القراء ٤٢/٢.

— آل عمران —

كظرفاء منصوباً، ورُوي عنه وعن أبي نُهَيْك كذلك، إلا أنه مرفوع، وفي كِلتا القراءتين مضافٌ للجلالة. فأما النصبُ فعلى الحال، وصاحبها هو الضميرُ المستتر في «المستغفرين» قاله ابن جني^(١)، وتبعه غيره كالزمخشري^(٢) وأبي البقاء^(٣). وأما الرفعُ فعلى إضمارِ مبتدأ، أي: هم شهداء الله. و«شهداء» يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ جَمْعَ شَاهِدٍ كَشَاعِرٍ وَشُعْرَاءَ، وَأَنْ يَكُونَ جَمْعَ شَهِيدٍ كظريف وظرفاء.

وقرأ أبوالمهلب أيضاً في رواية: «شُهِدَا اللّٰهَ» بضم الشين والهاء والتنوين ونصبِ الجلالةِ المعظمة، وهو منصوبٌ على الحال، جمع شهيد نحو: نَذِيرٌ وَنُذْرٌ، واسمُ اللّٰهِ منصوبٌ على التعظيم أي: يَشْهَدُونَ اللّٰهَ أي: وحدانيته.

وروى النقاش أنه قرىء كذلك، إلا أنه قال: «برفعِ الدال ونصبها» والإضافة للجلالةِ المعظمة. فالنصبُ والرفعُ على ما تقدّم في «شهداء»، وأما الإضافةُ فتحتملُ أَنْ تَكُونَ محضَةً، بمعنى أنك عرّفتهم بإضافتهم إليه من غير تَعَرُّضٍ لحدوثِ فِعْلٍ، كقولك: عباد الله، وَأَنْ تَكُونَ مِنْ نِصْبٍ^(٤) كالقراءة قبلها فتكون غيرَ محضَةٍ. وقد نقل الزمخشري^(٥) أنه قرىء: «شُهِدَا اللّٰهَ» جَمْعاً على فُعَلَاءَ وزيادة لامٍ جرٍ داخلَةً على اسمِ اللّٰهِ، وفي الهمزة الرفعُ والنصبُ وخَرَجَهما على ما تقدّم من الحالِ والخير.

(١) المحتسب ١/٢٣٠.

(٢) الكشاف ١/٤١٩.

(٣) الإملاء ١/١٢٨.

(٤) أي إن أصلها النصب على عادة الإضافة غير المحضة التي تفيد الإضافة فيها التخفيف

فقط نحو: هذا ضاربُ الرجلِ، وأصلها: ضاربُ الرجلِ.

(٥) الكشاف ١/٤١٩.

- آل عمران -

وعلى هذه القراءات كلها ففي رفع «الملائكة» وما بعدها ثلاثة أوجه، [١٣٢/ب] أحدها الابتداء / والخبر محذوف. والثاني: أنه فاعل بفعلٍ مقدرٍ وقد تقدم تحريرها. الثالث - ذكره الزمخشري^(١) - : وهو النسق على الضمير المستكن في «شهداء الله» قال: «وجاز ذلك لوقوع الفاصل بينهما».

قوله: «أنه» العامة على فتح الهمزة، وإنما فتحت لأنها على حذف حرف الجر، أي: شهد الله بأنه لا إله إلا هو، فلما حذف الحرف جاز أن يكون محلها نصباً وأن يكون محلها جرّاً كما تقدم تقديره.

وقرأ ابن عباس^(٢): «إنه» بكسر الهمزة، وفيها تخريجان، أحدهما: إجراء «شهد» مجرى القول لأنه بمعناه، وكذا وقع في التفسير: شهد الله أي: قال الله، ويؤيده ما نقله المؤرّج أن «شهد» بمعنى «قال» لغة قيس بن عيلان. والثاني: أنها جملة اعتراض بين العامل - وهو شهد - وبين معموله - وهو قوله «إن الدين عند الله الإسلام»، وجاز ذلك لما في هذه الجملة من التأكيد وتقوية المعنى، وهذا إنما يتجه على قراءة فتح «أن» من «أن الدين»، وأما على قراءة الكسر فلا يجوز، فيتعين الوجه الأول.

والضمير في «أنه» يحتمل العود على الباري لتقدم ذكره، ويحتمل أن يكون ضمير الأمر، ويؤيد ذلك قراءة عبدالله^(٣): «شهد الله أن لا إله إلا هو» فأن مخففة في هذه القراءة، والمخففة لا تعمل إلا في ضمير الشأن ويحذف حينئذ، ولا تعمل في غيره إلا ضرورة.

(١) الكشاف ١/٤١٩.

(٢) البحر ٢/٤٠٣؛ الشواذ ١٩.

(٣) البحر ٢/٤٠٣.

- آل عمران -

وأدغم أبو عمرو^(١) - بخلافٍ عنه - واو «هو» في واو النسق بعدها وقد تقدّم تحقيقُ هذه المسألةِ في البقرة عند قوله: «هو والذين آمنوا معه»^(٢).

قوله: «قائماً بالقِسْطِ» في نصبه أربعة أوجه أحدها: أنه منصوبٌ على الحال، واختلف القائلُ بذلك: فبعضهم جعله حالاً من اسمِ الله، فالعاملُ فيها «شَهِدَ». قال الزمخشري^(٣): «وانتصابه على أنه حالٌ مؤكدةٌ منه كقوله تعالى: «وهو الحقُّ مصدقاً». قال الشيخ^(٤): «وليس من بابِ الحالِ المؤكدةِ لأنه ليس من باب: «ويومٌ يُبعثُ حياً»^(٥) ولا من باب: «أنا عبدُ الله شجاعاً»^(٦) فليس «قائماً بالقِسْطِ» بمعنى شَهِدَ، وليس مؤكداً لمضمونِ الجملةِ السابقةِ في نحو: أنا عبدُ الله شجاعاً وهو زيدٌ شجاعاً، لكن في هذا التخريجِ قلْتُ في التركيبِ، إذ يصير كقولك: «أكلَ زيدٌ طعاماً وعائشةُ وفاطمةُ جائعاً» فيفصل بين المعطوفِ عليه والمعطوفِ بالمفعول، وبين الحالِ وذو الحالِ بالمفعولِ والمعطوفِ، لكن بمشيئةِ كونها كلها معمولاً لعاملٍ واحدٍ.» انتهى.

قلت: مؤاخذتهُ له في قوله: «مؤكدةٌ» غيرُ ظاهرٍ، وذلك أن الحالَ على قسمين: إمّا مؤكدةٌ وإمّا مبينةٌ، وهي الأصلُ، فالمبينةُ لا جائزٌ أن تكونَ ههنا، لأنَّ المبينةَ تكونُ منتقلةً، والانتقالُ هنا مُحالٌ، إذ عدلَ الله تعالى لا يتغيرُ، فإن قيل لنا قسمٌ ثالثٌ، وهي الحالُ اللازمةُ فكانَ للزمخشري مندوحةٌ عن قوله «مؤكدةٌ» إلى قوله «لازمةٌ» فالجوابُ أن كلَّ مؤكدةٍ لازمةٌ وكلُّ لازمةٍ مؤكدةٌ

(١) البحر ٤٠٣/٢.

(٢) الآية ٢٤٩ من البقرة.

(٣) الكشف ٤١٧/١.

(٤) البحر ٤٠٣/٢.

(٥) الآية ١٥ من مريم، ويعنون بهذا الباب الحال التي تؤكد عاملها.

(٦) ويعنون بهذا الباب الحال التي تؤكد مضمون الجملة.

- آل عمران -

فلا فرق بين العبارتين، وإن كان الشيخ زعم أن إصلاح العبارة يَحْصُلُ بقوله: «لازمة»، ويَدُلُّ على ما ذكرته من ملازمة التأكيد للحال اللازمة وبالعكس الاستقراء. وقوله: «ليس معنى قائماً بالقسط معنى شهد» ممنوع بل معنى «شهد» مع متعلقه - وهو أنه لا إله إلا هو - مساوٍ لقوله «قائماً بالقسط» لأن التوحيد ملازمٌ للعدل.

ثم قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: لِمَ جاز إفراؤه بنصب الحال دون المعطوفين عليه، ولو قلت: «جاءني زيد وعمرو ركباً» لم يُجَزَّ؟ قلت: «إنما جاز هذا لعدم الإلباس كما جاز في قوله تعالى: «ووهبنا له إسحاق ويعقوب نافلة»^(٢) إن انتصب «نافلة» حالاً عن «يعقوب» ولو قلت: «جاءني زيد وهند ركباً» جاز لتمييزه بالذكرورة.

قال الشيخ^(٣): «وما ذكره من قوله: «جاءني زيد وعمرو ركباً» أنه لا يجوزُ ليس كما ذكر، بل هذا جائزٌ لأن الحال قيدٌ فيمن وقع منه أو به الفعل أو ما أشبه ذلك، وإذا كان قيداً فإنه يُحْمَلُ على أقرب مذكور، ويكون «راكباً» حالاً مما يليه، ولا فرق في ذلك بين الحال والصفة، لو قلت: «جاءني زيد وعمرو الطويل» كان «الطويل» صفةً لعمرو، ولا تقول: لا تجوزُ هذه المسألة للئس، إذ لا لئس في هذا وهو جائز، وكذلك الحال. وأما قوله: «إن نافلة» انتصب حالاً عن يعقوب» فلا يتعين أن يكون حالاً عن يعقوب؛ إذ يُحتمل أن يكون «نافلة» مصدرًا كالعاقبة والعافية، ومعناه: زيادة، فيكون ذلك شاملاً لإسحاق ويعقوب لأنهما زيدا لإبراهيم بعد ابنه إسماعيل وغيره» قلت: مرادُ الزمخشري بمنع «جاءني زيد وعمرو ركباً» إذا أُريد أن الحال منهما معاً، أمّا

[١/١٣٣]

(١) الكشاف ٤١٧/١.

(٢) الآية ٧٢ من الأنبياء.

(٣) البحر ٤٠٦/٢.

- آل عمران -

إذا أريد أنها حالٌ من واحدٍ منهما فإنما تُجْعَلُ لِمَا تليها، لعودِ الضميرِ على أقربِ مذكور، وبعضُهم جَعَلَهُ حالاً من «هو» قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: قد جَعَلْتَهُ حالاً من فاعلِ «شَهِدَ» فَهَلْ يَصِحُّ أَنْ يَنْتَصِبَ حالاً عن «هو» في «لا إله إلا هو»؟ قلت: نَعَمْ لأنها حالٌ مؤكدةٌ، والحالُ المؤكدةُ لا تَسْتَدْعِي أَنْ يَكُونَ في الجملة - التي هي زيادةٌ في فائدتها - عاملٌ فيها كقولك: «أنا عبدُالله شجاعاً». انتهى. يعني أن الحالَ المؤكدةَ لا يَكُونُ العاملُ فيها النصبَ^(٢) شيئاً من الجملةِ السابقةِ قبلها، إنما يَنْتَصِبُ بعاملٍ مضمرٍ، فإن كان المتكلمُ مُخْبِراً عن نفسه نحو: «أنا عبدُالله شجاعاً» قَدَّرْتَهُ: أحمقٌ شجاعاً، مبنياً للمفعول، وإن كان مُخْبِراً عن غيره قَدَّرْتَهُ مبنياً للفاعل نحو: «هذا عبدُالله شجاعاً» أي: أحمقُهُ، هذا هو المذهبُ المشهورُ في نصبِ مثلِ هذه الحالِ. وفي المسألةِ قولٌ ثانٍ لأبي إسحاق أن العاملَ فيها هو خبرُ المبتدأ لِمَا ضُمِّنَ من معنى المشتقِ إذ هو بمعنى المُسَمَّى. وقولٌ ثالثٌ: أن العاملَ فيها المبتدأ لِمَا ضُمِّنَ مِنْ معنى التنبيه، وهي مسألةٌ طويلةٌ. وبعضُهم جَعَلَهُ حالاً من الجميعِ على اعتبارِ كُلِّ واحدٍ واحدٍ قائماً بالقسط، وهذا مناقضٌ لِمَا قاله الزمخشري من أن الحالَ مختصةٌ باللَّهِ تعالى دونَ ما عُطِفَ عليه. وهذا المذهبُ مردودٌ بأنه لو جازَ ذلك لجازَ «جاء القومُ ركباً» أي: كلُّ واحدٍ منهم ركباً، والعربُ لا تقولُ ذلك البتة، فَفَسَدَ هذا، فهذه ثلاثةٌ أوجهٍ في صاحبِ الحال.

الوجهُ الثاني من أوجهِ نصبِ «قائماً» نصبُهُ على النعتِ للمنفِيِّ بلا، كأنه قيل: لا إلهَ قائماً بالقسطِ إلا هو. قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: هل يجوزُ

(١) الكشاف ٤١٧/١.

(٢) قوله النصب مفعول «العامل» و «شيئاً» خبر يكون.

(٣) الكشاف ٤١٧/١.

- آل عمران -

أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِلْمَنْفِي، كَأَنَّهُ قِيلَ: لَا إِلَهَ قَائِمًا بِالْقِسْطِ إِلَّا هُوَ؟ قُلْتُ: لَا يَبْعُدُ، فَقَدْ رَأَيْنَاهُمْ يَتَسَعُونَ فِي الْفَصْلِ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ «ثُمَّ قَالَ: «هُوَ أَوْجَهُ مِنْ ائْتِصَابِهِ عَنِ فَاعِلِ «شَهِدَ»، وَكَذَلِكَ ائْتِصَابُهُ عَلَى الْمَدْحِ».

قال الشيخ (١): - وكان الزمخشري قد مثل في الفصل بين الصفة والموصوف بقوله: «لا رجل إلا عبد الله شجاعاً» - قال: «وهذا الذي ذكره لا يجوز لأنه فصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو المعطوفان اللذان هما «والملائكة وأولو العلم» وليسا معمولين لشيء من جملة «لا إله إلا هو» بل هما معمولان لشهد، وهو نظير: «عرف زيد أن هنداً خارجة وعمرو وجعفر التميمية» فيفصل بين «هند والتميمية» بأجنبي ليس داخلاً في حيز ما عمل فيها، وذلك الأجنبي هو «وعمر ووجعفر» المرفوعان المعطوفان على «زيد». وأما المثال الذي مثل به وهو «لا رجل إلا عبد الله شجاعاً» فليس نظير تخريجه في الآية، لأن قولك «إلا عبد الله» بدل على الموضع من «لا رجل» فهو تابع على الموضع، فليس بأجنبي، على أن في جواز هذا التركيب نظراً، لأنه بدل و«شجاعاً» وصف، والقاعدة أنه إذا اجتمع البدل والوصف قدم الوصف؛ وسبب ذلك أنه على نية تكرار العامل على الصحيح، فصار من جملة أخرى على هذا المذهب».

الوجه الثالث: نصبه على المدح. قال الزمخشري (٢): «فإن قلت: ليس من حق المنتصب على المدح أن يكون معرفة، كقولك: «الحمد لله الحميد» «إننا معاشر الأنبياء لا نورث» (٣).

(١) البحر ٤٠٥/٢

(٢) الكشاف ٤١٧/١

(٣) البخاري: النفقات (الفتح) ٥٠٢/٩؛ والنسائي: الفئء ١٣٦/٧؛ وابن حبل ٤/١

[وقوله] (١):

١٢٠٢- إنا بني نَهْشَلٍ لا نَدَّعِي لِأَبٍ
قلت: قد جاء نكرة كما جاء معرفة، وأنشد سيبويه ممَّا جاء منه نكرةً
قول الهذلي (٢):

١٢٠٣- وَيَأْوِي إِلَى نَسْوَةٍ عَطَلٍ وَشُعْنًا مَرَضِيْعٍ مِثْلَ السَّعَالِي
انتهى .

قال الشيخ (٣): «انتهى هذا السؤال وجوابه، وفي ذلك تخليط، وذلك أنه لم يُفَرِّق بين المنصوب على المدح أو الذم أو الترحم، وبين المنصوب على الاختصاص، وجعل حكمهما واحداً، وأوردَ مثلاً من المنصوب على المدح وهو: «الحمدُ لله الحميدُ» ومثاليْن من المنصوبِ على الاختصاص وهما: «إنا معاشر الأنبياء لا نورث» «إنا بني نهشل لا ندَّعي لأب». والذي ذكره النحويون أن المنصوب على المدح أو الذم أو الترحم قد يكون معرفةً، وقبله معرفةً تصلح أن يكون تابعاً لها وقد لا تصلح، وقد يكون نكرةً كذلك، وقد يكون نكرةً وقبلها معرفةً فلا يصلح أن يكون نعتاً لها، نحو قول النابغة (٤):

(١) البيت لبشامة بن حزن النهشلي، وعجزه:

عنه ولا هو بالأبناء يشرينا

وهو في الكامل ٦٥؛ وشواهد الكشاف ٥٤٨/٤؛ وشدور الذهب ٢١٨.

(٢) البيت لأمية بن أبي عائد الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ١٨٤/٢ وروايته فيه:

له نسوة عاطلات الصدو ر عوج مرضيع مثل السعالي

والكتاب ١٩٩/١؛ ومعاني القرآن للفراء ١٠٨/١؛ وابن يعيش ١٨/٢؛ والمقرب

٢٢٥/١؛ وورصف المباني ٤١٦. واللسان: رضع؛ والخزانة ٤٢٦/٢؛ والعيني ٦٣/٤.

والعاطل: هي التي لاحليها، والشعناء: هي التي تلبد شعرها، والسعلاة: الغول.

(٣) البحر ٤٠٥/٢.

(٤) تقدم برقم ٦٤٤.

- آل عمران -

١٢٠٤- أقارُعُ عَوْفٍ لا أحوُلُ غيرَها وجوهَ قروِدٍ تَبْتغي مَنْ تجادِعُ

فنصب «وجه قروود» على الذمّ وقبله معرفة وهي «أقارُع عوفٍ»، وأما [ب/١٣٣] المنصوبُ على الاختصاص / فنصّوا على أنه لا يكون نكرةً ولا مُبهماً، ولا يكونُ إلا معرفةً بالألف واللام أو بالإضافة أو بالعلمية أولفظ «أي»، ولا يكونُ إلا بعد ضمير^(١) مختص به أو مشارك فيه، وربما أتى بعد ضمير مخاطبٍ». قلت: إنما أراد الزمخشري بالمنصوبِ على الاختصاص المنصوبُ على إضمارِ فعلٍ لائقٍ، سواءً كان من الاختصاصِ المبوبِ له في النحو أم لا، وهذا اصطلاحُ أهلِ المعاني والبيان، وقد تقدّم التنبيةُ على ذلك غير مرة.

الوجه الرابع: نصبُه على القطعِ أي: إنه كان مِنْ حَقِّه أَنْ يَرْتفع نعتاً لله تعالى بعد تعريفه بأل، والأصل: شَهِدَ اللّهُ القائِمُ بالقسطِ، فلما نُكِرَ امتنع إتباعُهُ فُقْطِعَ إلى النصب. وهذا مذهبُ الكوفيين، ونَقَلَهُ بعضهم عن الفراء^(٢) وحده، ومنه عندهم قولُ امرئ القيس: (٣)

١٢٠٥- وعالين قِنَواناً من البُسُرِ أحمرأ

الأصل: من البسر الأحمر، وقد تقدّم ذلك محققاً. ويؤيد هذا الذهابُ قراءةُ عبد الله^(٤) «القائمُ بالقسطِ» برفع «القائم» تابعاً للجلالة. وخَرَجَ الزمخشري^(٥) وغيره على أنه خبرٌ مبتدأ محذوف تقديره: هو القائم، [أو بدلاً

(١) البحر: ضمير متكلم.

(٢) معاني القرآن ١/٢٠٠.

(٣) تقدم برقم ٣١٢.

(٤) البحر ٢/٤٠٥؛ القرطبي ٤/٤٣.

(٥) الكشف ١/٤١٧.

- آل عمران -

من هو^(١)». قال الشيخ: ^(٢) «ولا يجوز ذلك لأن فيه فصلاً بين البدل والمبدل منه بأجنبي، وهو المعطوفان، لأنهما معمولان لغير العامل في المبدل منه، ولو كان العامل في المعطوف هو العامل في المبدل منه لم يَجْزُ ذلك أيضاً؛ لأنه إذا اجتمع العطفُ والبدلُ قُدِّمَ البدلُ على العطف، لو قلت: «جاء زيدٌ وعائشةُ أخوك» لم يَجْزُ، إنما الكلامُ جاء زيدُ أخوك وعائشةُ».

فتحصَّل في رفع «القائم» على هذه القراءة ثلاثة أوجه: النعتُ والبدلُ وخبرٌ مبتدأٌ محذوفٍ. ونُقِلَ عن عبدالله أيضاً أنه قرأ: «قائمٌ بالقسط» بالتنكير، ورفعهُ من وجهي البدل وخبر المبتدأ. وقرأ^(٣) أبو حنيفة: «قيماً» بالنصبِ على ما تقدَّم. فهذه أربعة أوجه حرَّرتُها من كلام القوم.

والظاهر أن رفع «الملائكة» وما بعده عطفٌ على الجلالة المعظمة. وقال بعضهم: «الكلامُ تمَّ عند قوله: «لا إله إلا هو» وارتفع «الملائكة» بفعلٍ مضمَّرٍ تقديرُهُ: وشهدَ الملائكة وأولو العلم بذلك» وكأنَّ هذا الذاهب يرى أنَّ شهادة اللّهِ مغايرةٌ لشهادة الملائكة وأولي العلم، ولا يُجيزُ إعمال المشترك في معنيهِ فاحتاجَ من أجل ذلك إلى إضمارِ فعلٍ يُوافقُ هذا المنطوقَ لفظاً ويخالفُهُ معنى، وهذا يَجِيءُ نظيرُهُ في قوله تعالى: «إنَّ الله وملائكتهُ يصلُّونَ على النبي»^(٤). قال الزمخشري: ^(٥) «فإن قلت: هل دَخَلَ قيامُهُ بالقسط في حكمِ شهادةِ الله والملائكة وأولي العلم كما دَخَلَتْ الوحدانية؟ قلت: نعم إذا جعلتهُ

(١) زيادة من الكشاف تقتضيها المناقشة التالية.

(٢) البحر ٢/٤٠٥.

(٣) البحر ٢/٤٠٣؛ الكشاف ١/٤١٧.

(٤) الآية ٥٦ من الأحزاب.

(٥) الكشاف ١/٤١٧.

- آل عمران -

حالاً من «هو» أو نصباً على المدح منه، أو صفةً للمنفى، كأنه قيل: شهد الله والملائكة وأولو العلم أنه لا إله إلا هو وأنه قائم بالقسط.

قوله: «لا إله إلا هو» في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها مكررة للتوكيد. قال الزمخشري: (١) «فإن قلت: لِمَ كَرَّرَ قَوْلَهُ «لا إله إلا هو»؟ قلت: ذَكَرَهُ أَوَّلًا لِلدَّلَالَةِ عَلَى اخْتِصَاصِهِ بِالوَحْدَانِيَّةِ، وَأَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا تِلْكَ الذَّاتُ الْمُمْتَزَّةُ، ثُمَّ ذَكَرَهُ ثَانِيًا بَعْدَ مَا قَرَنَ بِإِثْبَاتِ الوَحْدَانِيَّةِ إِبْثَابَ العَدْلِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى اخْتِصَاصِهِ بِالْأَمْرَيْنِ، كَأَنَّهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَوْصُوفُ بِالصَّفَتَيْنِ، وَلِلذَلِكَ قَرَنَ بِهِ قَوْلَهُ: «العَزِيزُ الْحَكِيمُ» لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الوَحْدَانِيَّةِ وَالْعَدْلِ».

وقال بعضهم: «ليس بتكرير؛ لأنَّ الأوَّلَ شهادةُ الله تعالى وحدَه، والثاني شهادة الملائكة وأولي العلم»، وهذا كما تقدّم عند مَنْ يرفع «الملائكة» بفعلٍ آخرٍ مضميرٍ لِمَا ذَكَرْتُهُ مِنْ أَنَّهُ لَا يَرَى إِعْمَالَ الْمُشْتَرَكِ، وَأَنَّ الشَّهَادَتَيْنِ مُتَغَايِرَتَانِ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَرْجُوحٍ. وَقَالَ الرَّاعِبُ: «إِنَّمَا كَرَّرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لِأَنَّ صِفَاتِ التَّنْزِيهِ أَشْرَفُ مِنْ صِفَاتِ التَّمْجِيدِ، لِأَنَّ أَكْثَرَهَا مُشَارِكٌ فِي أَلْفَاظِهَا الْعَبِيدُ فَيَصِحُّ وَصْفُهُمْ بِهَا، وَلِلذَلِكَ وَرَدَتْ أَلْفَاظُ التَّنْزِيهِ فِي حَقِّهِ أَكْثَرَ وَأَبْلَغَ».

قوله: «العَزِيزُ الْحَكِيمُ» فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ «هُوَ». الثَّانِي: أَنَّهُ خَيْرٌ مُبْتَدَأٌ مَضْمُورٌ. الثَّلَاثُ: أَنَّهُ نَعَتْ لـ «هُوَ»، وَهَذَا إِنَّمَا يَتِمُّ عَلَى مَذْهَبِ الْكَسَائِي، فَإِنَّهُ يَرَى وَصْفَ الضَّمِيرِ الْغَائِبِ، وَيَتَقَدَّمُ نَحْوَ هَذَا فِي قَوْلِهِ: «لا إله إلا هو الرحمن الرحيم» (٢).

(١) الكشاف ٤١٩/١.

(٢) الآية ١٦٣ من البقرة.

— آل عمران —

آ . (١٩) قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ﴾: قرأ الكسائي^(١) بفتح الهمزة والباقون بكسرها. فأما قراءة الجماعة فعلى الاستثنا، وهي مؤكدة للجملة الأولى. قال الزمخشري: (٢) «فإن قلت: ما فائدة هذا التوكيد؟ قلت: فائدته أن قوله: «لا إله إلا هو» توحيد، وقوله: «قائماً بالقسط» تعديل، فإذا أردفه قوله: «إن الدين عند الله الإسلام» فقد آذن أن الإسلام هو العدل والتوحيد، وهو الدين عند الله، وما عداه فليس في شيء من الدين عنده».

وأما قراءة الكسائي فيها أوجه، أحدها: أنها بدل من «أنه لا إله إلا هو» على قراءة الجمهور في «أنه لا إله إلا هو» وفيه وجهان، أحدهما: أنه من بدل الشيء من الشيء، وذلك أن الدين الذي هو الإسلام يتضمن العدل والتوحيد وهو هو في المعنى. والثاني: أنه بدل اشتمال لأن الإسلام يشتمل على التوحيد والعدل.

الثاني من الأوجه السابقة أن يكون «أن الدين» بدلاً من قوله «قائماً بالقسط» ثم لك اعتباران، أحدهما: أن تجعله بدلاً من لفظه^(٣) فيكون محل «أن الدين» الجر. والثاني: أن تجعله بدلاً من موضعه فيكون محلها نصباً. وهذا الثاني لا حاجة إليه وإن كان أبو البقاء^(٤) ذكره، وإنما صحَّ البدل في المعنى؛ لأن الدين الذي هو الإسلام قسط وعدل، فيكون أيضاً من بدل الشيء من الشيء، وهما لعين واحدة / . ويجوز أن يكون بدل اشتمال لأن الدين [١/١٣٤] مشتمل على القسط وهو العدل. وهذه التخارج لأبي علي^(٥) الفارسي، وتبعه

(١) السبعة ٢٠٢؛ الكشف ٣٣٨/١.

(٢) الكشاف ٤١٨/١.

(٣) أي من لفظ «بالقسط».

(٤) الإملاء ١٢٩/١.

(٥) الحجة (خ) ٣٣٧/٢.

- آل عمران -

الزمخشري^(١) في بَعْضِهَا. قال الشيخ: (٢) «وأبو علي معتزلي فلذلك يشتمل كلامه على لفظ المعتزلة من العدل والتوحيد» قلت: ومن يرغب عن التوحيد والعدل من أهل السنة حتى يَخُصَّ به المعتزلة؟ وإنما رأى في كلام الزمخشري هذه الألفاظ كثيراً، وهو عنده معتزلي، فمن تكلم بالتوحيد والعدل كان عنده معتزلياً.

ثم قال: «وعلى البدل من «أنه» خَرَّجَهُ هو وغيره، وليس بجيد لأنه يُؤدِّي إلى تركيبٍ بعيدٍ أن يأتي مثله في كلام العرب وهو: «عَرَفَ زيدٌ أنه لا شجاع إلا هو» بونو دارم ملاقياً للحروب لا شجاع إلا هو البطل الحامي أن الخصلة الحميدة هي البسالة» وتقريب هذا المثال: «ضرب زيدٌ عائشة والعمران خنقاً أختك» فحنقاً حال من زيد، وأختك بدل من عائشة، ففصل بين البدل والمبدل منه بالعطف، وهو لا يجوز، وبالحال لغير المبدل منه، وهو لا يجوز، لأنه فصل بأجنبي بين المبدل منه والبدل انتهى.

قوله: «عرف زيد» هو نظير: «شهد الله» وقوله: «أنه لا شجاع إلا هو» هو «نظير» أنه لا إله إلا هو». وقوله: «وبنو دارم» نظير قوله: «والملائكة». وقوله: «ملاقياً للحروب» نظير قوله: «قائماً بالقسط»، وقوله: «لا شجاع إلا هو» نظير قوله: «لا إله إلا هو» فجاء به مكرراً كما في الآية، وقوله: «البطل الحامي» نظير قوله: «العزیز الحكيم» وقوله: «أن الخصلة الحميدة هي البسالة» نظير قوله: «أن الدين عند الله الإسلام» ولا يظهر لي منع ذلك ولا عدم صحة تركيبه حتى يقول «ليس بجيد» وبعيد أن يأتي عن العرب مثله. وما أدعاه بقوله في المثال الثاني أن فيه الفصل بأجنبي فيه نظر، إذ هذه الجملة صارت كلها كالجملة الواحدة لما اشتملت عليه من تقوية كلمات

(١) الكشاف ٤١٨/١

(٢) البحر ٤٠٨/٢

- آل عمران -

بعضها ببعض ، وأبو عليّ وأبو القاسم وغيرهما لم يكونوا في محلّ مَنْ يَجْهَلُ
صحّة تركيب بعض الكلام وفساده .

ثم قال الشيخ : «قال الزمخشري : وقُرئنا مفتوحين على أن الثاني بدل
من الأول كأنه قيل : شهد الله بأن الدين عند الله الإسلام ، والبدل هو المبدل
منه في المعنى ، فكان بياناً صريحاً لأنّ دين الإسلام هو التوحيد والعدل» .
قال : «فهذا نقل كلام أبي عليّ دون استيفاء» .

الثالث من الأوجه : أن يكون «أنّ الدين» معطوفاً على «أنه لا إله إلا هو» ،
حُذِفَ منه حرف العطف ، قاله ابن جرير^(١) ، وضعفه ابن عطية^(٢) ، ولم يبيّن
وجه ضعفه .

قال الشيخ :^(٣) «وجه ضعفه أنه متنافر التركيب مع إضمار حرف العطف ،
فَيُفْصَلُ بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب المفعول ، وبين المتعاطفين
المنصوبين بالمرفوع وبجملي الاعتراض ، وصار في التركيب نظير قولك :
«أكل زيد خبزاً وعمرٌ سمكاً» يعني ففصلت بين «زيد» وبين «عمر»
بـ «خبزاً» ، وفصلت بين «خبزاً» وبين «سمكاً» بعمرٍ ، إذ الأصل قبل الفصل :
«أكل زيد وعمر خبزاً وسمكاً» .

الرابع : أن يكون معمولاً لقوله : «شهد الله» أي : شهد الله بأنّ الدين ،
فلما حُذِفَ الحرفُ جاز أن يحكم على موضعه بالنصب أو بالجر . فإن قلت :
إنما يتجه هذا التخريج على قراءة ابن عباس ، وهي كسر إن الأولى ، وتكون
حينئذ الجملة اعتراضاً بين «شهد» وبين معموله كما قدّمته ، وأمّا على قراءة

(١) تفسير الطبري ٦/٢٦٨ .

(٢) المحرر ٣/٤١ .

(٣) البحر ٢/٤٨٠ .

- آل عمران -

فَتَحَّ «أَنَّ» الأولى، وهي قراءة العامة فلا يَنْجُهُ ما ذَكَرْتُهُ من التخرِيجِ، لأنَّ الأولى معمولةٌ له اسْتَعْنَى بها. فالجوابُ: أنَّ ذلك متَّجَةً أيضاً مع فتحِ الأولى وهو أنَّ تَجَعَلَ الأولى على حَذْفِ لامِ العلة، تقدِيرُهُ: شهد الله أنَّ الدين عندَ اللَّهِ الإسلامُ لأنه لا إلهَ إلا هو، وكان يَحِيكُ في نفسِي هذا التخرِيجُ مدَّةً، ولم أرهم ذكروه حتى رأيتُ الواحدِيَّ ذَكَرَهُ، وقال: «وهذا معنى قول الفراء^(١) حيث يقول في الاحتجاج للكسائي: «إِنَّ شِئْتَ جَعَلْتَ «أنه» على الشرط، وجَعَلْتَ الشهادةَ واقعةً على قوله: «أَنَّ الدين عند الله الإسلام» وتكونُ «أَنَّ» الأولى يصلحُ فيها الحَفْضُ كقولك: «شهد الله لوحيدانيته أنَّ الدين عند الله الإسلام». وهو كلامٌ مُشْكِلٌ في نفسه، ومعنى قوله: «على الشرط» أي: العلة، سَمِيَ العلةَ شرطاً لأنَّ المشروطَ متوقِّفٌ عليه كتوقُّفِ المعلولِ على علته، فهو علةٌ، إلا أنه خلافُ اصطلاحِ النحويين.

ثم اعترضَ الواحدِيُّ على هذا التخرِيجِ بأنه لو كان كذلك لم يَحْسُنْ إعادةُ اسمِ الله ولكانَ التركيبُ «أَنَّ الدين عنده الإسلام»، لأنَّ الاسمَ قد سَبَقَ فالوجهُ الكنايةُ، ثم أجابَ بأنَّ العربَ ربما أعادت الاسمَ موضعَ الكنايةِ وأنشد: (٢)

١٢٠٦ - لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ نَعَّصَ الموتُ ذا الغنى والفقيرا

يعني أنه من باب إيقاعِ الظاهرِ موقعَ المضمَرِ، ويزيدُهُ هنا حُسناً أنه في [١٣٤/ب] / موضعِ تعظيمٍ وتفضيمٍ.

الخامس: أنَّ تكونَ على حَذْفِ حرفِ الجرِ معمولةً لِلْفِظِ «الحكيم» كأنه

(١) معاني القرآن ١/١٩٩.

(٢) تقدم برقم ٤٩٠.

- آل عمران -

قيل: الحكيم بأن، أي: الحاكم بأن، فحكيم مثالٌ مبالغةٌ مُحَوَّلٌ من فاعِلٍ، فهو كالعليم والخبير والبصير، أي: المبالغُ في هذه الأوصاف، وإنما عدلَ عن لفظ «حاكم» إلى «حكيم» مع زيادةِ المبالغةِ لموافقةِ العزيز. ومعنى المبالغةِ تكرارُ حكمه بالنسبةِ إلى الشرائعِ أن الدين عند الله هو الإسلام، أو حَكَمَ في كلِّ شريعةٍ بذلك. وهذا الوجهُ ذكره الشيخ^(١) وكأنه من تخريجه ثم قال: «فإن قلت: لِمَ حَمَلْتِ الحكيمَ على أنه مُحَوَّلٌ من فاعِلٍ إلى فعيلٍ للمبالغةِ، وهلاً جَعَلْتَهُ فعِيلاً بمعنى مُفْعِلٍ، فيكون بمعنى مُحَكِّمٍ، كما قالوا: أليم بمعنى مُؤَلِّمٍ وسميع بمعنى مُسْمِعٍ من قولِ الشاعر:^(٢)

١٢٠٧- أَمِنْ رِيحَانَةَ الدَاعِي السَّمِيعُ

فالجوابُ أنا لا نَسَلُّمُ أَنَّ فعِيلاً بمعنى مُفْعِلٍ، وقد يُؤوَلُ أليمٍ وسميعٍ على غير مُفْعِلٍ، ولئن سَلَّمْنَا ذلك فهو من التَّدْوِيرِ والشَّدُوذِ بحيث لا يَنْقَاسُ، بخلافِ فعيلٍ مُحَوَّلٍ من فاعِلٍ فإنه كثيرٌ جداً خارجٌ عن الحصرِ كعليمٍ وسميعٍ وقدِيرٍ وحكيمٍ وخبيرٍ وحفيظٍ، إلى ألفاظٍ لا تُحْصَى كثرةً. وأيضاً فإنَّ العربيَّ القُحَّ الباقي على سَجِيَّتِهِ لم يَفْهَمَ عن «حكيم» إلا أنه مُحَوَّلٌ من فاعِلٍ للمبالغةِ، ألا ترى أنه لَمَّا سَمِعَ قارئاً يقرأ: «والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما جزاءً بما كَسَبَا نكالاً من الله والله غفورٌ رحيم»^(٣) أنكر أن تكونَ فاصلةً هذا التركيبِ السابقِ: «والله غفورٌ رحيم» فقيل له: التلاوةُ: «والله عزيزٌ حكيم»، فقال: هكذا يكون: عَزَّ فحکم فقطع» فَفَهِمَ من حكيم أنه محوَّلٌ للمبالغةِ السالفة^(٤) من «حاكم»، وَفَهِمُ هذا العربي حجةً قاطعةً بما قلناه، وهذا تخريجٌ

(١) البحر ٤٠٩/٢.

(٢) تقدم برقم ٦٩٢.

(٣) الآية ٣٨ من المائدة.

(٤) كذا في الأصل ولم ترد هذه العبارة في البحر.

- آل عمران -

سهل سائغٌ جداً، يُزيل تلك التكلفاتِ والتركيباتِ العَقْدَةَ التي يُنزّه كتابُ الله عنها. وأمّا على قراءة ابن عباس^(١) فكذلك نقول، ولا نجعل «أنّ الدين» معمولاً لـ «شهد» كما زعموا وأن «إنه لا إله إلا هو» اعتراضٌ - يعني بين الخال وصاحبها وبين «شهد» ومعمولِهِ، وسيأتي إيضاح ذلك - بل نقول: معمولٌ «شَهِدَ» هو «إنه» بالكسرِ على تخريجٍ مَنْ خَرَجَ أَنْ «شهد» لَمَّا كان بمعنى القولِ كَسِرَ ما بعده إجراءً له مُجَرِّى القولِ، أو نقول «إنه» معموله وَعُلِّقْتُ^(٢)، ولم تَدْخُلِ اللامُ في الخبرِ لأنه منفيٌّ، بخلافِ أَنْ لو كان مثبتاً فإنك تقول: «شهدت إن زيدا لمنطلق» فَتُعَلِّقُ بِأَنَّ مع وجودِ اللامِ لأنه لو لم تكن اللامُ لَفَتَحَتْ «أَنَّ» فقلت: شهدت أن زيدا منطلق، فَمَنْ قرأ بفتح «أنه» فإنه لم يَنْوِ التعليقَ، وَمَنْ كَسَرَ فإنه نوى التعليقَ ولم تَدْخُلِ اللامُ في الخبرِ لأنه منفيٌّ كما ذكرنا» انتهى.

وكان الشيخ - لَمَّا ذَكَرَ الفصلَ والاعتراضَ بين كلماتِ هذه الآية - قال ما نصه^(٣): «وأما قراءة ابن عباس فخرَجَ^(٤) على «أن الدين عند الله الإسلام» هو معمولٌ شهد، ويكونُ في الكلامِ اعتراضانِ أحدهما: بين المعطوفِ عليه^(٥) والمعطوفِ^(٦)، وهو «إنه لا إله إلا هو»، والثاني: بين المعطوفِ^(٧) والحالِ^(٨) وبين المفعولِ^(٩) لشَهِدَ وهو: «لا إله إلا هو العزيز الحكيم» وإذا

(١) أي: كسر ان الأولى.

(٢) أي: علقت «شهد».

(٣) البحر ٢/٤٠٩.

(٤) لعل الأفصح: فخرَجَتْ وأثبتنا ما في البحر والأصل.

(٥) وهو قوله «الله».

(٦) وهو قوله «والملائكة».

(٧) وهو قوله «الله».

(٨) وهو قوله «قائماً».

(٩) وهو قوله «أن الدين».

- آل عمران -

أَعْرَبْنَا «العزیزُ الحکیم» خیرَ مبتدأٍ محذوفٍ کان ذلك ثلاثة اعتراضات. فانظر إلى هذه التوجيهات البعيدة التي لا يَقْدِرُ أَحَدٌ أن يأتيَ بنظيرِهنَّ من كلامِ العرب، وإنما حَمَلَ على ذلك العجْمَةُ وعدمُ الإمعانِ في تراکيبِ كلامِ العرب وحفظِ أشعارها، وكما أشرنا إليه في خطبة هذا الكتاب أنه لن يكفِيَ النحوُ وحده في علمِ الفصيح من كلامِ العرب، بل لا بُدَّ من الاطلاع على كلامِ العرب والتطُّع بطبائعها والاستكثارِ من ذلك».

قلت: ونسبته كلامَ أعلامِ الأمة إلى العُجْمَةِ وَعَدَمِ معرفتِهِم بكلامِ العرب وحمْلُهُم كلامَ الله على ما لا يجوز، وأنَّ هذا الوجه الذي ذكره هو تخريجٌ سهل واضح غير^(١) مقبولة ولا مُسَلِّمة، بل المتبادرُ إلى الذهن ما نقله الناس، وتلك الاعتراضاتُ بين أثناء كلمات الآية الكريمة موجودٌ نظيرُها في كلامِ العرب، وكيف يَجْهَلُ الفارسي والزمخشري والفراء وأضرابهم ذلك، وكيف يتبجحُ بأطلاعه على ما لم يَطَّلِعْ عليه مثل هؤلاء، وكيف يَظُنُّ بالزمخشري أنه لا يعرفُ مواقعَ النُّظْمِ وهو المُسَلِّمُ له في علمِ المعاني والبيان والبدیع، ولا يشكُّ أحدٌ أنه لا بد لَمَنْ يتعرَّضُ إلى علمِ التفسير أن يعرفَ جملةً صالحةً / من هذه العلوم، وانظر إلى ما حكى صاحب [١/١٣٥] «الكشاف» في خطبته^(٢) عن الجاحظ وما ذَكَرَهُ في حقِّ الجاهل بهذه العلوم، ولكن الشيخُ يُنَكِّرُ ذلك ويدَّعي أنه لا يُحْتَاجُ إلى هذه العلومِ البتة، فَمِنْ ثَمَّ صدر ما ذكرته عنه.

قوله: «عند الله» ظرفٌ، العاملُ فيه لفظ «الدين» لِمَا تَضَمَّنَهُ من معنى الفعل. قال أبو البقاء: (٣) «ولا يكونُ حالاً، لأن «إن» لا تعمل في الحال»

(١) قوله: «غير» خبر عن قوله: «ونسبته».

(٢) الكشاف ١٥/١.

(٣) الإملاء ١٢٩/١.

- آل عمران -

قلت: قَدْ جَوَزُوا فِي «لَيْت» وَفِي «كَأَنَّ» وَفِي «هَا» أَنْ تَعْمَلَ فِي الْحَالِ. قَالُوا: لِمَا تَضَمَّنَتْ هَذِهِ الْأَحْرَفُ مِنْ مَعْنَى التَّمْنِيِ وَالتَّشْبِيهِ وَالتَّنْبِيهِ، فَإِنَّ لِلتَّأَكِيدِ فَلْتَعْمَلَ فِي الْحَالِ أَيْضًا، فَلَيْسَتْ تَتَبَاعَدُ عَنِ «هَا» الَّتِي لِلتَّنْبِيهِ، بَلْ هِيَ أَوْلَى مِنْهَا، وَذَلِكَ أَنَّهَا عَامِلَةٌ وَ«هَا» لَيْسَتْ بِعَامِلَةٍ فَهِيَ أَقْرَبُ لِشِبْهِ الْفِعْلِ مِنْ «هَا».

قوله: «بَغْيًا» فِيهِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ، الْعَامِلُ فِيهِ «اِخْتَلَفَ» وَالْإِسْتِثْنَاءُ مَفْرَعٌ. وَالتَّقْدِيرُ: وَمَا اخْتَلَفُوا إِلَّا لِلْبَغْيِ لِالْغَيْرِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَصْدَرٌ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ «الَّذِينَ» كَأَنَّهُ قِيلَ: «مَا اخْتَلَفُوا إِلَّا فِي هَذِهِ الْحَالِ، وَلَيْسَ بِقَوِيٍّ، وَالْإِسْتِثْنَاءُ مَفْرَعٌ أَيْضًا. [الثالث: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ وَالْعَامِلِ فِيهِ مَقْدَرٌ] (١) كَأَنَّهُ لَمَّا قِيلَ: «وَمَا اخْتَلَفَ» دَلَّ عَلَى مَعْنَى: «وَمَا بَغَى» فَهُوَ مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ، وَهَذَا قَوْلُ الزَّجَاجِ (٢)، وَالأَوَّلُ قَوْلُ الأَخْفَشِ (٣)، وَرَجَّحَهُ أَبُو عَلِيٍّ. وَوَقَعَ بَعْدَ «إِلَّا» مُسْتَثْنِيَانِ وَهُمَا: «مَنْ بَعْدَ» وَ«بَغْيًا» وَقَدْ تَقَدَّمَ تَخْرِيجُ ذَلِكَ وَمَا ذَكَرَ النَّاسُ فِيهِ.

قوله: «وَمَنْ يَكْفُرْ» «مَنْ» مُبْتَدَأٌ، وَفِي خَبَرِهِ الأَقْوَالُ الثَّلَاثَةُ، أَعْنِي فِعْلَ الشَّرْطِ وَحَدَّهُ، أَوِ الْجَوَابَ وَحَدَّهُ، أَوْ كِلَاهِمَا. وَعَلَى الْقَوْلِ بِكَوْنِهِ الْجَوَابِ وَحَدَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ضَمِيرٍ مَقْدَرٍ أَيْ: سَرِيعِ الْحِسَابِ لَهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُ ذَلِكَ. أ. (٢٠) وَفَتَحَ الْيَاءَ مِنْ «وَجْهِي» هُنَا وَفِي الأَنْعَامِ (٤). نَافِعٌ (٥) وَابْنُ عَامِرٍ وَحَفْصٌ، وَسَكَّنَهَا الْبَاقُونَ.

قوله: «وَمَنْ أَتْبَعَنَ» فِي مَحَلِّ «مَنْ» أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: الرِّفْعُ عَطْفًا عَلَى

(١) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ لَمْ يَظْهَرِ فِي مِصْرُوعِ الأَصْلِ.

(٢) مَعَانِي الْقُرْآنِ ٣٨٨/١.

(٣) مَعَانِي الْقُرْآنِ ١٩٩.

(٤) الآيَةُ ٧٩.

(٥) الْبَحْرُ ٤١٢/٢.

- آل عمران -

التاء في «أَسَلَمْتُ»، وجاز ذلك لوجود الفصل بالمفعول، قاله الزمخشري^(١) وبه بدأ، وكذلك ابن عطية^(٢). قال الشيخ: (٣) «ولا يُمكنُ حَمَلُهُ على ظاهِرِهِ؛ لأنه إذا عَطَفَ على الضمير في نحو: «أَكَلْتُ رَغِيْفًا وَزَيْدٌ» لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ شَرِيكَيْنِ فِي أَكْلِ الرَّغِيْفِ، وَهنا لا يَسُوغُ [فيه] ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَعْنَى لَيْسَ عَلَى: أَسَلَمُوا هُم وَهُوَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَهَهُ اللهُ، بل الْمَعْنَى عَلَى أَنَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسَلَّمَ وَجَهَهُ اللهُ، وَهُم أَسَلَمُوا وَجَوَّهَهُمُ اللهُ^(٤)، فَالَّذِي يَقْوَى فِي الْإِعْرَابِ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الضمير مَحْذُوفٌ مِنْهُ الْمَفْعُولُ، لا مَشَارِكٌ فِي مَفْعُولِ «أَسَلَمْتُ» وَالتَّقْدِيرُ: «وَمَنْ أَتَّبَعَنِي وَجَهَهُ أَوْ أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ الْخَبْرُ، لِلدَّلَالَةِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَمَنْ أَتَّبَعَنِي كَذَلِكَ أَي: أَسَلَمُوا وَجَوَّهَهُمُ اللهُ، كَمَا تَقُولُ: «قَضَى زَيْدٌ نَحْبَهُ وَعَمَرُو» أَي: وَعَمَرُوا كَذَلِكَ، أَي: قَضَى نَحْبَهُ».

قلت: إِنَّمَا صَحَّ فِي نَحْوِ: «أَكَلْتُ رَغِيْفًا وَزَيْدٌ» الْمَشَارِكَةُ لِإِمْكَانِ ذَلِكَ، وَأَمَّا نَحْوُ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ فَلَا يَتَوَهَّمُ أَحَدٌ فِيهِ الْمَشَارِكَةَ.

الثاني: أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبْرُ مَحْذُوفٌ كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ. الثالث: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَعْنَى، وَالْوَاوُ بِمَعْنَى مَعَ، أَي: أَسَلَمْتُ وَجَهَيْ اللهُ مَعَ مَنْ أَتَّبَعَنِي، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥) أَيْضًا. قَالَ الشَّيْخُ: (٦) «وَمِنْ الْجِهَةِ الَّتِي امْتَنَعَ عَطْفُ «وَمَنْ» عَلَى الضمير إِذَا حَمَلَ الْكَلَامَ عَلَى ظَاهِرِهِ دُونَ تَأْوِيلِ يَمْتَنَعُ كَوْنُ

(١) الكشاف ٤١٩/١.

(٢) المحرر ٤٣/٣.

(٣) البحر ٤١٢/٢.

(٤) هذا من شدة تمسك أبي حيان بالظاهرية، فالأمر واضح لا لبس فيه.

(٥) الكشاف ٤١٩/١.

(٦) البحر ٤١٢/٢.

- آل عمران -

«مَنْ» منصوباً على أنه مفعولٌ معه، لأنَّك إذا قلت: «أكلتُ رغيفاً وعمراً» أي: مع عمرو. دَلَّ ذلك على أنه مشارِكٌ لك في أكلِ الرغيف، وقد أجاز الزمخشري هذا الوجه، وهو لا يجوزُ لما ذكرنا على كلِّ حال؛ لأنه لا يجوزُ حَذْفُ المفعولِ مع كونِ الواوِ واوِ «مع» البتة. قلت: فَهَمْ المعنى وَعَدَمُ الإلباسِ يُسَوِّغُ ما ذكره الزمخشري، وأيُّ مانعٍ من أنَّ المعنى: فقل: أسلمتُ وجهي لله مصاحباً لِمَنْ أسلمَ وجهه لله أيضاً، وهذا معنى صحيح مع القولِ بالمعية.

الرابع: أنَّ محلَّ «مَنْ» الخفضُ نَسَقاً على اسمِ الله تبارك وتعالى، وهذا الإعرابُ وإنَّ كان ظاهره مُشْكِلاً، فقد يُرْوَلُ على معنى: جَعَلْتُ مَقْصِدِي لله بالإيمانِ به والطاعةِ له ولِمَنْ اتَّبَعَنِي بالحفظِ له، والتحقِّي بعلمه وبرأيه وبصحبته.

وقد أثبت^(١) الياءُ في «اتَّبَعَنِي» نافع وأبو عمرو وصلّاً وحذفها وقفاً، والباقون حَذَفُوهما فيهما موافقةً للرسم، وحَسَّن ذلك أيضاً كونها فاصلةً ورأسَ آية نحو: «أَكْرَمَنَ وَأَهَانَنَ»^(٢) وعليه قولُ الأعشى^(٣):

١٢٠٨- وهل يَمْنَعُنِي ارتيادي البلا دَ مِنْ حَذَرِ الموتِ أَنْ يَأْتِيَنِي
وقال الأعشى أيضاً^(٤):

١٢٠٩- وَمِنْ شَانِيءٍ كاسِفٍ وَجْهُهُ إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنُ
قال بعضهم: «يكثرُ حذفُ هذه الياءِ مع نونِ الوقايةِ خاصة، فإنَّ لم تكن نونٌ فالكثيرُ إثباتها».

(١) الكشف ٣٣٢/١؛ البحر ٤١٢/٢.

(٢) الآية ١٥ - ١٦ من الفجر.

(٣) ديوانه ٥٥؛ الكتاب ٢٩٠/٢؛ أمالي الشجري ٧٣/٢؛ وابن يعيش ٧٣/٩.

(٤) انظر التخريج في الحاشية السابقة. والشانء: المبعض.

- آل عمران -

قوله: «أَسْلَمْتُمْ» صورته استفهام ومعناه الأمر، أي: أسلموا، كقوله تعالى: «فهل أنتم مُتَهَوِّنُونَ» أي: انتهوا، قال الزمخشري^(١): «يعني أنه قد أتاكم من البيئات ما يوجب الإسلام ويقتضي حصوله لامحالة، فهل أسلمتم بعد، أم أنتم على كفركم؟ وهذا كقولك لمن لخصت له المسألة ولم تبق من طرق البيان والكشف طريقاً إلا سلكته: هل فهمتها أم لا، لا أم لك؟ ومنه قوله عز وجل: «فهل أنتم مُتَهَوِّنُونَ»^(٢) بعد ما ذكر الصوارف عن الخمر والميسر، وفي هذا الاستفهام استقصاء وتعبير بالمعاندة وقلة الإنصاف، لأن المنصف إذا تجلّت له الحجّة لم يتوقّف إذعانه للحق» وهو كلام حسن جداً / وقوله: [١٣٥/ب] «فقد اهتدوا» دخلت «قد» على الماضي مبالغة في تحقق وقوع الفعل وكأنه قد قرب من الوقوع.

آ. (٢١) قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ﴾: لما ضمّن هذا الموصول معنى الشرط دخلت الفاء في خبره، وهو قوله: فبشرهم، وهذا هو الصحيح، أعني أنه إذا نسخ المبتدأ بـ «إن» فجواز دخول الفاء باقي، لأن المعنى لم يتغيّر، بل ازداد تأكيداً، وخالف الأخص فمنع دخولها مع نسخته بـ «إن»، والسماع حجة عليه كهذه الآية، وكقوله: «إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات»^(٣) الآية، وكذلك إذا نسخ بـ «لكن» كقوله^(٤):

١٢١٠- فوالله ما فارقتكم عن ملالة ولكن ما يقضى فسوف يكون

وكذلك إذا نسخ بـ «أن» المفتوحة كقوله تعالى: «واعلموا أن ما غنمتم

(١) الكشاف ٤١٩/١.

(٢) الآية ٩١ من المائدة.

(٣) «إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم» البروج ١٠.

(٤) البيت للأفوه الأودي وليس في ديوانه، وهو في العيني ٣١٥/٢؛ والهمع ١١٠/١؛

والدرر ٨٠/١.

- آل عمران -

من شيءٍ فإنَّ لله [خُمْسَهُ]»^(١)، أمَّا إذا نُسخَ بليت ولعل وكان امتنعتِ الفاء عند الجميع لتغيُّر المعنى .

قوله: «ويَقْتُلُونَ» قرأ حمزة^(٢) «ويُقَاتِلُونَ» من المقاتلة، والباقون: «ويَقْتُلُونَ» كالأول، فأما قراءة حمزة فإنه غايِرَ فيها بين الفعلين وهي موافقة لقراءة عبدالله: «وقَاتِلُوا» من المقاتلة، إلاَّ أنه أتى بصيغة الماضي، وحمزة يُحتمل أن يكون المضارع في قراءته لحكاية الحال ومعناه المضيُّ. وأمَّا الباقون فقليل في قراءتهم: إنما كرَّرَ الفعل لاختلاف متعلِّقه، أو كرَّرَ تأكيداً، وقيل: المرادُ بأحدِ القَتْلَيْنِ تفويتُ الروح وبالأخرِ الإهانة، فلذلك ذَكَرَ كُلَّ واحدٍ على حِدَّتِهِ، ولولا ذلك لكان التركيبُ «ويقتلون النبيين والذين يأْمُرُونَ».

وقرأ الحسن: «ويَقْتُلُونَ» بالتشديد ومعناه التكثرُ، وجاء هنا «بغير حق» مُنكَرًا، وفي البقرة^(٣) «بغير الحق» مُعرِّفًا قيل: لأنَّ الجملة هنا أُخْرِجَتْ مُخْرَجَ الشرط، وهو عامٌّ لا يتخصَّصُ فلذلك ناسبَ أن تُنكَرَ في سياقِ النفي ليُعْمَ، وأمَّا في البقرة فجاءت الآية في ناسٍ مَعهودين مُشخَّصين بأعيانهم، وكان الحقُّ الذي يُقْتَلُ به الإنسانُ معروفًا عندهم فلم يُقصدَ هذا العمومُ الذي هنا، فجيءَ في كلِّ مكانٍ بما يناسبُه. قوله: «من الناس»: إمَّا بيانٌ وإمَّا للتبعض، وكلاهما معلومٌ أنهم من الناس، فهو جارٍ مجرى التأكيد.

أ. (٢٢) وقرأ ابنُ عباس^(٤) وأبو عبدالرحمن بفتح الباء: «حَبَطَتْ» وهي لغةٌ معروفةٌ.

(١) الآية ٤١ من الأنفال.

(٢) السبعة ٢٠٣؛ الكشف ٣٣٨/١؛ البحر ٤١٣/٢.

(٣) الآية ٦١ من البقرة.

(٤) شواذ القراءات ١٩.

- آل عمران -

آ. (٢٣) قوله تعالى: ﴿يُدْعُونَ﴾: في محل نصب على الحال من «الذين أوتوا». وقوله «ليحكم» متعلق بـيُدْعُونَ. وقوله: «ثم يتولى» عطف على «يُدْعُونَ» و«منهم» صفة لفريق.

وقوله: «وهم مُعْرِضُونَ» يجوز أن تكون صفة معطوفة على الصفة قبلها فتكون الواو عاطفة، وأن تكون في محل نصب على الحال من الضمير المستتر في «منهم» لوقوعه صفة فتكون الواو للحال، [ويجوز أن تكون حالاً من «فريق» وجاز ذلك وإن كان نكرة لتخصيصه بالوصف قبله] (١) وإذا كانت حالاً فيجوز أن تكون مؤكدة، لأن التولي والإعراض بمعنى، ويجوز أن تكون مبينة لاختلاف متعلقهما، قالوا: لأن التولي عن الداعي، والإعراض عما دُعي إليه. ويحتمل أن تكون هذه الجملة مستأنفة لا محل لها أخبر عنهم بذلك.

وقرأ الحسن (٢) وأبو جعفر والجدري، «ليحكم» مبنياً للمفعول والقائم مقام الفاعل هو الظرف، أي: ليقع الحكم بينهم.

آ. (٢٤) قوله تعالى: ﴿ذلك بأنهم﴾: يجوز في «ذلك» وجهان، أصحهما: أنه مبتدأ والجار بعده خبره، أي: ذلك التولي بسبب هذه الأقوال الباطلة التي لا حقيقة لها. والثاني: أن «ذلك» خبر مبتدأ محذوف أي: الأمر ذلك، وهو قول الزجاج (٣). وعلى هذا فقوله: «بأنهم» متعلق بذلك المقدر، وهو الأمر ونحوه. وقال أبو البقاء (٤): «فعلى هذا يكون قوله: «بأنهم» في موضع نصب على الحال مما في «ذا» من معنى الإشارة أي: ذلك الأمر مستحقاً بقولهم»، ثم قال: «وهذا ضعيف». قلت: بل لا يجوز البتة.

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في الأصل.

(٢) البحر ٢/٤١٦؛ القرطبي ٤/٥٠.

(٣) معاني القرآن ١/٣٩٣.

(٤) الإملاء ١/١٢٩.

- آل عمران -

وجاء هنا «معدودات» بصيغة الجمع، وفي البقرة^(١): «معدودة» تفنناً في البلاغة، وذلك أن جَمَعَ التَّكْسِيرِ غَيْرَ الْعَاقِلِ يَجُوزُ أَنْ يَعَامَلَ مَعَامِلَةَ الْوَاحِدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ تَارَةً وَمَعَامِلَةَ جَمْعِ الْإِنَاثِ أُخْرَى، فيقال: «هذه جبالٌ راسيةٌ» وإن شئت: «راسيات»، و«جمال ماشية» وإن شئت: «ماشيات». وَخُصَّ الْجَمْعُ بِهَذَا الْمَوْضِعِ لِأَنَّهُ مَكَانٌ تَشْنَعُ عَلَيْهِمْ بِمَا فَعَلُوا وَقَالُوا، فَأَتَى بِلَفْظِ الْجَمْعِ مِبَالِغَةً فِي زَجْرِهِمْ وَزَجْرٍ مَنْ يَعْمَلُ بِعَمَلِهِمْ.

قوله: «وَعَرَّهْمَ فِي دِينِهِمُ» العُرُورُ: الخِدَاعُ، يُقَالُ مِنْهُ: عَرَّهُ يَغْرُهُ عُرُورًا فَهُوَ غَارٌ وَمَغْرُورٌ، وَالْعُرُورُ - بِالْفَتْحِ - مِثَالُ مِبَالِغَةِ كَالضُّرُوبِ، وَالْعُرُّ: الصَّغِيرُ، وَالغَرِيرَةُ: الصَّغِيرَةُ لِأَنَّهَا يَتَخَدَّعَانِ وَالغَرَّةُ مَأْخُذَةٌ مِنْ هَذَا. يُقَالُ: «أَخَذَهُ عَلَى غَرَّةٍ» أَي: تَعَفَّلَ وَخَدَاعَ، وَالغَرَّةُ: بِيَاضٌ فِي الْوَجْهِ، يُقَالُ مِنْهُ: وَجْهُ أَعْرٌ وَرَجُلٌ [أَعْرٌ]^(٢) وَامْرَأَةٌ «عَرَاءٌ»، وَالْجَمْعُ الْقِيَاسِيُّ: عُرٌّ، وَغَيْرُ الْقِيَاسِيِّ: عُرَّانٌ. قَالَ^(٣):

١٢١١- ثِيَابُ بَنِي عَوْفٍ طَهَارِي نَقِيَّةٌ وَأَوْجُهُهُمْ عِنْدَ الْمَشَاهِدِ عُرَّانٌ
وَالغَرَّةُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ: أَنْفُسُهُ، وَفِي الْحَدِيثِ: «وَجَعَلَ فِي الْجَنِينِ عُرَّةً
عَبْدًا أَوْ أُمَّةً»^(٤) وَقِيلَ: «الغَرَّةُ» الْخِيَارُ. وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ فِي تَفْسِيرِ هَذَا
الْحَدِيثِ: «إِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا الْأَبْيَضُ مِنَ الرَّقِيقِ» كَأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنَ الْغَرَّةِ وَهِيَ
الْبِيَاضُ فِي الْوَجْهِ.

قوله: «ما كانوا يفترون» «ما» يجوز أن تكون مصدرية أو بمعنى الذي،
والعائد محذوف أي: الذي كانوا يفترونه.

(١) الآية ٨٠ من البقرة.

(٢) عن الصحاح: «غرر» وسقطت من الأصل.

(٣) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ٨٣؛ والبحر ٤١٦/٢.

(٤) رواه أبو داود: اللديات ٦٩٨/٤، والنسائي القسامة ٢٢/٨.

- آل عمران -

آ. (٢٥) قوله تعالى: ﴿فكيف إذا﴾: «كيف» منصوبة بفعلٍ مضميرٍ تقديره: كيف يكون حالهم؟ كذا قدره الحوفي، وهذا يحتمل أن يكون الكون تاماً، فيجيء في «كيف» الوجهان المتقدمان في قوله: «كيف تكفرون»^(١) من التشبيه بالحال أو الظرف، وأن تكون الناقصة فتكون «كيف» خبرها، وقدر بعضهم الفعل فقال: «كيف يصنعون» ف «كيف» على ما تقدم من الوجهين، ويجوز أن تكون «كيف» خبراً مقدماً، والمبتدأ محذوف، تقديره: فكيف حالهم؟.

قوله: «إذا جمعناهم» ظرفٌ محضٌ من غير تضمين شرط، والعامل فيه العامل في «كيف» إن قلنا إنها منصوبة بفعلٍ مقدرٍ كما تقدم تقريره، وإن قلنا: إنها خبرٌ لمبتدأ مضميرٍ وهي منصوبة انتصاباً للظروف كان العامل في «إذا» الاستقرار العامل في «كيف» لأنها كالظرف. وإن قلنا: إنها اسمٌ غيرُ ظرفٍ، بل لمجرد السؤال كان العامل فيها نفس المبتدأ الذي قدرناه، أي: كيف حالهم في وقت / جمعهم.

[١/١٣٦]

قوله: «ليوم» متعلقٌ بجمعناهم «أي: لقضاء يومٍ أولجزاء يوم و «لا ريبَ فيه» صفةٌ للظرف.

آ. (٢٦) قوله تعالى: ﴿اللهم﴾: اختلف البصريون والكوفيون في هذه اللفظة الكريمة^(٢). فقال البصريون: الأصل يا الله، فحذفت حرف النداء، وعوض عنه هذه الميمُ المشددة. وهذا خاصٌ بهذا الاسم الشريف فلا يجوزُ تعويضُ الميم من حرفِ النداء في غيره، واستدلوا على أنها عوضٌ من «يا» أنهم لم يجمعوا بينهما فلا يُقال: يا اللهم إلا في ضرورةٍ كقوله^(٣):

(١) الآية ٢٨ من البقرة.

(٢) الإنصاف ٣٤١، اللسان: أله.

(٣) لم أعتد إلى قائله وهو في رصف المباني ٣٠٦، واللسان: أله؛ والإنصاف ٣٤٢؛ والمجمع

١٥٧/٢؛ والدرر ٢٢٠/٢.

- آل عمران -

١٢١٢- وما عليك أن تقولي كلما سَبَّحْتَ أو هَلَّلْتَ يا اللهم ما
أرُودُ علينا شيخنا مُسَلِّماً

وقال الكوفيون: الميمُ المشددةُ بقية فعلٍ محذوفٍ تقديره: «أُمنَّا بخير»
أي: اقصُدنا به، مِنْ قولك: «أَمَّمتُ زيداً» أي قصدته، ومنه: «ولا آمين البيتِ
الحرام»^(١) أي: قاصديه، وعلى هذا فالجمعُ بين «يا» والميمِ ليس بضرورةٍ
عندهم، إذ ليستَ عوضاً منها. وقد ردَّ عليهم البصريون هذا بأنه قد سُمِعَ
«اللهم أَمَّنَّا بخير» وقال تعالى: «اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ
فَأَمْطِرْ»^(٢) فقد صرَّحَ بالمدعوِّ به، فلو كانتِ الميمُ بقیةً «أَمَّنَّا» لفسد المعنى
فبان بطلانه. وهذا من الأسماء التي لَزِمَتِ النداء فلا يجوزُ أن يقعَ في غيره،
وقد وَقَعَ في ضرورة الشعرِ كونه فاعلاً. أنشد الفراء^(٣):

١٢١٣- كَحَلْفَةٍ مِنْ أَبِي دِنَارٍ يَسْمَعُهَا اللَّهُمَّ الْكُبَارُ

فاستعمله هنا فاعلاً بقوله: «يَسْمَعُهَا» ولا يجوزُ تخفيفُ ميمه، وجوزَه
الفراء وأنشد البيت: «يَسْمَعُهَا اللَّهُمَّ / الْكُبَارُ» بتخفيفِ الميم؛ إذ لا يمكنه
استقامةُ الوزن إلا بذلك. قال بعضهم: «هذا خطأ فاجش، وذلك لأنَّ الميمَ
بقيَّةُ «أَمَّنَّا» وهو رأيُ الفراء^(٤)، فكيف يُجوزُ الفراء؟ وأجاب عن البيت بأنَّ
الروايةَ ليستَ كذلك، بل الروايةُ: يَسْمَعُهَا لَاهُ الْكُبَارُ. قلت: وهذا
[لا يُعارضُ الروايةَ الأخرى، فإنه كما صَحَّتْ هذه صَحَّتْ] ^(٥) تَيْكَ. وردَّ

(١) الآية ٢ من المائدة.

(٢) الآية ٣٢ من الأنفال.

(٣) تقدم برقم ٢٩. وانظر: معاني القرآن للفراء ٢٠٤/١.

(٤) معاني القرآن ٢٠٣/١.

(٥) ما بين معقوفين أصابه خرم في الأصل.

- آل عمران -

الزجاج^(١) مذهبَ الفراء بأنه لو كان الأصل: «يا الله أُمَّنا» لَلْفِظَ بِهِ مَنبَهَةً عَلَى الأصل كما قالوا في: وَيَلْمُهُ: وَيَلُّ لَأَمِهِ.

ومن أحكام هذه اللفظة أيضاً أنها كَثُرَ دَوْرُهَا حَتَّى حُذِفَتْ مِنْهَا الألف واللامُ في قولهم: «لَاهُمَّ» أي: اللهم^(٢)، قال الشاعر^(٣):

١٢١٤- لا هُمَّ إِنَّ عامرَ بِنَ جَهْمٍ أَحْرَمَ حَجًّا فِي ثِيابِ دُسمِ
وقال آخر^(٤):

١٢١٥- لا هُمَّ إِنَّ جُرْهُمَا عِبَادُكَ النَّاسُ طَرَفٌ وَهُمْ بِإِلَادُكَ
وفي هذه الكلمة أبحاثٌ كثيرةٌ موضِعُها غيرُ هذا.

قوله: «مالكُ الملك» فيه أوجهٌ، أحدها: أنه بدلٌ من «اللهم». الثاني: أنه عطفٌ بيان. الثالث: أنه منادى ثانٍ، حُذِفَتْ مِنْهُ حَرْفُ النداء، أي: يا مالكُ المُلْك، وهذا هو البدلُ في الحقيقة، إذ البدلُ على نيةٍ تَكَرَّرِ العاملِ، إِلاَّ أَنَّ الفرقَ أَنَّ هذا ليسَ بتابعٍ. الرابع: أنه نعتٌ لـ «اللهم» على الموضعِ فلذلك نُصِبَ، وهذا ليس مذهب سيويه، فإن سيويه^(٥) لا يُجِيزُ نَعَتَ هذه اللفظة لوجود الميم في آخرها، لأنها أَخْرَجَتْهَا عن نظائرها من الأسماءِ، وأجازَ المبرد^(٦) ذلك، واختاره الزجاج^(٧) قالاً: لأنَّ الميمَ بدلٌ من «يا»

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣٩٥/١.

(٢) الأصل: «لا اللهم» و«لا» مقحمة سهواً.

(٣) لم أهدت إلى قائله، وهو في مشكل ابن قتيبة ١٤٢؛ وغريب الحديث ٢٥٤/٢؛ والبحر ٤١٦/٢، واللسان: دسم، وأساس البلاغة ٢٧١/١. والدسم: الدنس.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) الكتاب ٣١٠/١.

(٦) المقتضب ٢٣٩/٤.

(٧) معاني القرآن ٣٩٧/١.

- آل عمران -

والمنادي مع «يا» لا يمتنع وَصَفَهُ فَكَذَا مع ما هو عوضٌ منها، وأيضاً فإنَّ الاسمَ لم يتغيَّر عن حكمه، ألا ترى إلى بقائه مبنياً على الضم كما كان مبنياً مع «يا».

وانتصرَّ الفارسي [لسيويه] بأنه ليس في الأسماء الموصوفة شيءٌ على حدِّ «اللهم» فإذا خالف ما عليه الأسماء الموصوفة ودخل في حيزٍ ما لا يُوصف من الأصوات وَجِبَ ألا يُوصَفَ، والأسماء المناداة المفردة المعرفة القياسُ ألا توصفَ كما ذهب إليه بعضُ الناس لأنها واقعةٌ موقعَ ما لا يُوصَف. وكأ أنه لما وَقَعَ موقعَ ما لا يُعَرَّب لم يُعَرَّب، كذلك لَمَّا وَقَعَ مَوْقِعَ ما لا يُوصَف لم يُوصَف. فأما قوله^(١):

١٢١٦- يا حَكْمُ الوارثِ عن عبد الملك

وقوله^(٢):

١٢١٧- يا حَكْمُ بنِ المنذرِ بنِ الجارودِ سُرَادِقُ المجدِ عليك مَمْدُودُ

و [قوله]^(٣):

١٢١٨- يا عُمَرُ الجوادِ

(١) البيت لرؤية وهو في ديوانه ١١٨، وبعده:

أوديت إن لم تحب حبو المعتك

والإنصاف ٦٢٨؛ وأمالي الشجري ٢/٢٩٩. وأوديت: هلكت، تحب: تمنح، والمعتك: البعير كُلف أن يصعد في صعب الرمل.

(٢) البيت للحكم بن المنذر العبدي، وهو أيضاً في ملحق ديوانه رؤية ١٧٢؛ والكتاب

١/٣١٣؛ وابن يعيش ٥/٢. واللسان: سردق.

(٣) البيت لجرير وتماه:

فما كعب بن مامة وابن سعدى بأجود منك

وهو في ديوانه ١٣٥؛ وأوضح المسالك ٣/٨٠؛ والهمع ١/١٨٦؛ والدرر

١٥٣/١

- آل عمران -

فإنَّ الأوَّلَ على «أنت» والثاني على نداءٍ ثانٍ، والثالثُ على إضمارِ «أعني»، فلمَّا كان هذا الاسمُ الأصلُ فيه ألاَّ يوصَفُ لِمَا ذَكَرْنَا كان «اللهم» أُولَى الأَ يوصَفُ، لأنه قبل ضمِّ الميمِ إليه واقعٌ موقعٌ ما لا يوصَفُ، فلمَّا ضُمَّتْ إليه الميمُ صيغَ مَعَهَا صياغةٌ مخصوصةٌ، وصارَ حكمُه حكمَ الأصواتِ، وحكمُ الأصواتِ ألاَّ توصَفَ نحو: «غاق» وهذا مع ما ضُمَّ إليه من الميمِ بمنزلةِ صوتٍ مضمومٍ إلى صوتٍ نحو: «حَيْهَلٌ» فحَقُّه ألاَّ يوصَفَ كما لا يوصَفُ «حيهل». انتهى ما انتصر به أبو علي لسيويه وإن كان لا ينتهضُ مانعاً.

قوله: «تُوتِي» هذه الجملةُ وما عَطِفَ عليها يجوزُ أن تكونَ مستأنفةً مُبَيَّنَةً لقوله: «مَالِكُ الْمُلْكِ» ويجوزُ أن تكونَ حالاً من المنادى، وفي انتصابِ الحالِ عن المنادى خلافٌ، الصحيحُ جوازُه، لأنه مفعولٌ به، والحالُ كما تكونُ لبيانِ هيئةِ الفاعلِ تكونُ لبيانِ هيئةِ المفعولِ، ولذلك أعربَ الحَدَّاقُ قولَ النابغة^(١):

١٢١٩- يا دارميَّةَ بالعلياءِ فالسَّنَدِ أقوتَ وطالَ عليها سالفُ الأبدِ
أن «بالعلياء» حالٌ من «دارميَّة»، وكذلك «أقوت».

والثالث من وجوه «تُوتِي» أن يكونَ خبرَ مبتدأ مضمَرٍ أي: أنت تُوتِي، فتكونُ الجملةُ اسميةً، وحينئذٍ يجوزُ أن تكونَ مستأنفةً وأن تكونَ حاليةً.

وقوله: «تشاء» أي: تشاء إيتاءه، وتشاء انتزاعه، فحذف المفعول بعد

[١٣٦/ب]

المشيئة للعلم به /

(١) ديوانه ٢؛ والكتاب ٣٦٤/١؛ والمحتسب ٢٥١/١؛ وأمالى الشجري ٢٧٤/١؛ والخزانة ٤٠٩/٤؛ والعيني ٣١٥/٤.

- آل عمران -

قوله: «بيدك الخير» [قيل: في الكلام حذف معطوف تقديره: والشر، فحذف كقوله^(١)]: «تقيكم الحرَّ»^(٢) أي: والبرد، وكقوله: ^(٣):

١٢٢٠- كَأَنَّ الْحَصَا مِنْ خَلْفِهَا وَأَمَامِهَا إِذَا نَجَلْتَهُ رِجْلَهَا خَذَفُ أَعْسَرَا
أي: ويدها.

وقال الزمخشري^(٤): «فإن قلت: كيف قال: «بيدك الخير» فذكر الخير دون الشر؟ قلت: لأن الكلام إنما وقع في الخير الذي يسوقه الله إلى المؤمنين، وهو الذي أنكرته الكفرة، فقال: بيدك الخير تؤتية أوليائك على رغمٍ من أعدائك» انتهى. وهذا جوابٌ حسنٌ جداً، ثم ذكر هو كلاماً آخر يوافق مذهبه لا حاجة لنا به، وقيل: هذا من آداب القرآن حيث لم يصرح إلا بما هو محبوبٌ لخلقِهِ، ونحو منه قوله: «والشرُّ ليس إليك» وقوله: «وإذا مرَّضتُ فهو يشفين»^(٥).

والنَّزْعُ: الجَدْبُ، يقال: نَزَعَهُ يَنْزِعُهُ نَزْعاً إِذَا جَذَبَهُ عَنْهُ، وَيُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْمَيْلِ، وَمِنْهُ: «نَزَعَتْ نَفْسُهُ إِلَى كَذَا» كَأَنَّ جَاذِباً جَذَبَهَا، وَيُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْإِزَالَةِ، «نَزَعَ اللَّهُ عَنْكَ الشَّرَّ» أَي: أزاله، «يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا» أَي: أزاله، وكهذه الآية فإنَّ المعنى: وَيُرِيْلُ الْمُلْكَ^(٦).

آ. (٢٧) قوله تعالى: ﴿تَوَلَّجْ﴾: كقوله: «تَوَلَّيْتُ» وقد تقدَّم ما فيه، ويقال: وَلَجَ يَلِجُ وَلُوجاً وَلِجَةً كَعِدَّةٍ وَوَلَجاً كَوَعْدٍ، وَاتَّلَجَ يَتَلَجُّ اتِّلاجاً، وَالأصل:

(١) ما بين معقوفين أصابه خرم في الأصل.

(٢) الآية ٨١ من النحل.

(٣) تقدم برقم ٦٨٨.

(٤) الكشف ٤٢٢/١.

(٥) الآية ٨٠ من الشعراء.

(٦) الآية ٢٧ من الأعراف.

- آل عمران -

أَوْتَلَّجَ يَوْتَلِّجُ أَوْتَلَّجًا، فُقُلِبَتْ الْوَاوُ تَاءً قَبْلَ تَاءِ الْاِفْتِعَالِ نَحْوُ: ائْتَعَدَ يَتَّعِدُ ائْتَعَادًا
قال الشاعر^(١):

١٣٢١- فَإِنَّ الْقَوَافِي تَتَلَجَّنَ مَوَالِجًا تَضَائِقُ عَنْهَا أَنْ تَوَلَّجَهَا الْإِبْرُ

وَالْوُلُوجُ: الدخول، والإيلاجُ: الإدخال، ومعنى الآية على ذلك. وقول
مَنْ قال معناه: النقص فإنما أراد أنه من باب اللازم، لأنه تبارك وتعالى إذا
أَدخَلَ مِنْ هَذَا فِي هَذَا فَقَدْ نَقَصَ مِنَ الْمَأخُوذِ مِنْهُ الْمُدْخَلُ فِي ذَلِكَ الْآخِرِ،
وزعم بعضهم أن «تولج» بمعنى ترفع، وأن «في» بمعنى «على» وليس بشيء.

قوله: «من الميِّت» اختلف القراء في هذه اللفظة على مراتب: (٢) فقرأ
ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر عن عاصم لفظ «المَيِّت» من غير تاء
تأنيث مخففاً في جميع القرآن، وسواءً وُصِفَ به الحيوان نحو: «تُخْرِجُ الْحَيَّ
مِنَ الْمَيِّتِ» أو الجمادُ نحو قوله: «إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ»^(٣) «بَلَدٍ مَيِّتٍ»^(٤) منكراً
أو معرفاً كما تقدّم ذكره، إلا قوله تعالى: «إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ»^(٥)، وقوله:
«وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ»^(٦) في إبراهيم، مما لم يَمُتْ بعدُ فَإِنَّ الْكُلَّ ثَقَلُوهُ، وكذلك
لفظُ «المَيِّتة» في قوله: «وَأَيُّ لَهْمِ الْأَرْضِ الْمَيِّتَةُ»^(٧) دُونَ الْمَيِّتَةِ الْمَذْكُورَةِ مَعَ
الدمِ^(٨) فَإِنَّ تَيِّكَ لَمْ يَشُدِّدْهَا إِلَّا بَعْضُ قُرَاءِ الشَّوَادِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا فِي

(١) البيت لطرفة وهو في ديوانه ١٦١؛ والخصائص ١٤/١؛ وابن يعيش ٣٧/١٠؛ وأوضح
المسالك ٣٣٨/٣. وموالجاً: مكان الولوج.

(٢) السبعة ٢٠٣؛ الكشف ٣٣٩/١؛ البحر ٤٢١/٢.

(٣) الآية ٩ من فاطر.

(٤) الآية ٥٧ من الأعراف.

(٥) الآية ٣٠ من الزمر.

(٦) الآية ١٧ من إبراهيم.

(٧) الآية ٣٣ من يس.

(٨) الآية ١٧٣ من البقرة.

- آل عمران -

البقرة، وكذلك قوله: «وإن يكن ميتة»^(١) و«بلدة ميتة»^(٢) و«إلا أن يكون ميتة»^(٣) فإنها مخففات عند الجميع. ونقل نافع جميع ذلك، والأخوان وحفص عن عاصم وافقوا ابن كثير ومن معه في الأنعام في قوله: «أومن كان ميتاً فأحييناه»^(٤) وفي الحجرات: «أحبب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً»^(٥)، و«الأرض الميتة» في يس، ووافقوا نافعاً فيما عدا ذلك، فجمعوا بين اللغتين إيذاناً بأن كلا من القراءتين صحيح، وهما بمعنى، لأن فيل فعل يجوز تخفيفه في المعتل بحذف إحدى يائيه فيقال: هين وهين ولين ولين وميت وميت، ومنه قول الشاعر فجمع بين اللغتين: ^(٦)

١٢٢٢- ليس من مات فاستراح بميت إنما الميت ميت الأحياء
إنما الميت من يعيش كثيراً كاسفاً باله قليل الرجاء

وزعم بعضهم أن «ميتاً» بالتخفيف لمن وقع به الموت، وأن المشدّد يُستعمل فيمن مات ومن لم يموت كقوله تعالى: «إنك ميت وإنهم ميتون»^(٧) وهذا مردود بما تقدّم من قراءة الأخوين وحفص، حيث خففوا في موضع لا يمكن أن يراد به الموت وهو قوله: «أومن كان ميتاً»^(٨) إذ المراد به الكفر مجازاً.

(١) الآية ١٣٩ من الأنعام.

(٢) الآية ١١ من الزخرف.

(٣) الآية ١٤٥ من الأنعام.

(٤) الآية ١٢٢ من الأنعام.

(٥) الآية ١٢ من الحجرات.

(٦) البيتان لعدي بن رعاء الغساني، وهما في الأصمعيات ١٥٢؛ والحامسة الشجرية

١٩٤/١؛ وأمالى الشجري ١٥٢/١؛ وابن يعيش ٦٩/١٠؛ والأسموني ١٦٩/٢.

(٧) الآية ٣٠ من الزمر.

(٨) الآية ١٢٢ من الأنعام.

- آل عمران -

هذا بالنسبة إلى القراء، وإن شئت صَبَطْتَهُ باعتبار لفظ «الميت» فقلت:
هذا اللفظ بالنسبة إلى قراءة السبعة ثلاثة أقسام: قسمٌ لا خلاف في تثقيله
وهو ما لم يَمُتْ نحو «وما هوبميت» و«إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ»، وقسمٌ
لا خلاف في تخفيفه وهو ما تقدم في قوله: «الْمَيِّتَةَ وَالِدَمَ» و«إِلَّا أَنْ يَكُونَ
مَيِّتَةً» وقوله: «وإِنْ يَكُنْ مَيِّتَةً» وقوله: «فَأَنْشَرْنَا بِهِ بَلْدَةَ مَيْتًا» وقسمٌ فيه الخلافُ
وهو ما عدا ذلك وقد تقدّم تفصيلُهُ. وقد تقدّم أيضاً أن أصلَ مَيِّتٍ: مَيِّوتٌ
فأدغم، وأن في وزنه خلافاً: (١) هل وزنه فَعِيلٌ وهو مذهب البصريين أو فَعِيلٌ
وهو مذهب الكوفيين، وأصله: مَوِيَتٌ، قالوا: لأنَّ فَعِيلًا مَفْقُودٌ في الصحيح
فالمعتلُّ أولى الأُولى لا يوجد فيه. وأجاب البصريون عن قولهم بأنه لا نظير له في
الصحيح بأنَّ قُضَاةً في جمع «قاضٍ» لا نظير له في الصحيح. وتفسيرُ هذا
الجواب أننا لا نُسَلِّمُ أَنَّ المعتلَّ يلزم أن يكون له نظيرٌ من الصحيح، ويدل على
عدم التلازم: «قُضَاةٌ» جمع قاضٍ، وفي «قُضَاةٌ» خلافٌ طويل ليس هذا
موضع ذكره. واعترض البصريون عليهم بأنه لو كان وزنه فَعِيلًا لوجب أن يَصِحَّ
كما صَحَّتْ نظائره من ذواتِ الواو نحو: طَوِيلٌ وَعَوِيلٌ وَقَوِيمٌ، فحيثُ اعتلَّ
بالقلبِ والإدغامِ، امتنعَ أَنْ يُدَّعى أَنَّ أصلَهُ فَعِيلٌ لمخالفةِ نظائره. وهو ردُّ
حسنٌ.

قوله: «وَتَرَزُّقُ مَنْ تَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ» يجوز أن تكون الباء للحال من
الفاعل أي: ترزقه وأنت لم تحاسبه، أي: لم تُضَيِّقْ عليه، أو من المفعول
أي: غير مُضَيِّقٍ عليه / وقد تقدّم الكلام على مثل هذا مشبعاً في البقرة عند [١/١٣٧]
قوله تعالى: «وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ» (٢) فَأَعْنَى عن إعادته.

واشتملت هذه الآية على أنواعٍ من البديع، منها: التجنيس المماثل في

(١) انظر: الإنصاف ٧٩٥.

(٢) الآية ٢١٢ من البقرة.

- آل عمران -

قوله: «مَالِكِ الْمُلْكِ» تُؤْتِي الْمُلْكَ، وَتَنْزِعُ الْمَلِكَ» ومنها: الطَّبَاقُ وهو الجمع بين متضادَّين أو شينيهما، وذلك في قوله: «تُؤْتِي الْمَلِكَ وَتَنْزِعُ» وفي «تُعِزُّ وَتُدِلُّ»، وفي قوله «بِيدِكَ الْخَيْرُ» أي: والشرُّ عند بعضهم، وفي قوله: «اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ» وفي قوله: «الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ». ومنها: رَدُّ الْأَعْجَازِ عَلَى الصَّدُورِ، وَالصَّدُورِ عَلَى الْأَعْجَازِ فِي قَوْلِهِ: «تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ» وفي قَوْلِهِ: «وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ» وَنَحْوُهُ: عَادَاتُ السَّادَاتِ سَادَاتُ الْعَادَاتِ. وَتَضَمَّنَتْ مِنَ الْمَعْنَى التَّوَكِيدَ: بِإِيقَاعِ الظَّاهِرِ مَوْقِعَ الْمَضْمَرِ فِي قَوْلِهِ: «تُؤْتِي الْمَلِكَ الْخ» وَفِي تَجَوُّزِهِ بِإِيقَاعِ الْحَرْفِ مَكَانَ مَا هُوَ بِمَعْنَاهُ، وَالْحَذْفِ لِفَهْمِ الْمَعْنَى.

آ. (٢٨) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ﴾: الْعَامَّةُ عَلَى قِرَاءَتِهِ نَهِيًّا، وَقَرَأَ الضَّبِّيُّ^(١): «لَا يَتَّخِذُ» بَرَفْعِ الدَّالِ نَهْيًا بِمَعْنَى لَا يَنْبَغِي، أَوْ هُوَ خَيْرٌ بِمَعْنَى النَّهْيِ نَحْوُ: «لَا تَضَارُّ وَالِدَةٌ»^(٢) وَ«لَا يُضَارُّ كَاتِبٌ»^(٣) فَيَمُنُ رَفْعَ الرَّاءِ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٤) وَغَيْرُهُ: «وَأَجَازُ الْكِسَائِيِّ رَفَعَ الرَّاءَ عَلَى الْخَبْرِ، وَالْمَعْنَى: لَا يَنْبَغِي» وَهَذَا مُوَافِقٌ لِمَا قَالَهُ الْفَرَّاءُ^(٥)، فَإِنَّهُ قَالَ: «وَلَوْ رُفِعَ عَلَى الْخَبْرِ كَقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: «لَا تَضَارُّ وَالِدَةٌ» جَازًا». قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ^(٦): «وَيَكُونُ الْمَعْنَى عَلَى الرَّفْعِ أَنَّهُ مَنْ كَانَ مُؤْمِنًا فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَّخِذَ الْكَافِرُ وَلِيًّا» كَأَنَّهُمَا لَمْ يَطَّلِعَا عَلَى قِرَاءَةِ الضَّبِّيِّ، أَوْ لَمْ تُثَبِّتْ عِنْدَهُمَا. وَ«يَتَّخِذُ» يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْمُتَعَدِّيَّةُ لِوَاحِدٍ فَيَكُونُ «أَوْلِيَاءً» حَالًا، وَأَنْ تَكُونَ الْمُتَعَدِّيَّةُ لِثَنَيْنِ، وَ«أَوْلِيَاءُ» هُوَ الثَّانِي.

(١) البحر ٢/٢٢٢. والضبي هو المفضل الضبي وتقدمت ترجمته.

(٢) الآية ٢٣٣ من البقرة.

(٣) الآية ٢٨٢ من البقرة.

(٤) الإملاء ١/١٣٠.

(٥) معاني القرآن ١/٢٠٥.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٩٨.

- آل عمران -

قوله: «مِنْ دُونَ الْمُؤْمِنِينَ» فيه وجهان، أظهرهما: أَنْ «مِنْ» لابتداء الغاية، وهي متعلقة بفعلِ الاتِّخَاذِ. قال علي بن عيسى: «أي: لَا تَجْعَلُوا ابتداءَ الولايةِ مِنْ مَكَانٍ دُونَ مَكَانِ الْمُؤْمِنِينَ» وقد تقدّم تحقيق هذا عند قوله تعالى: «وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونَ اللَّهِ»^(١) في البقرة. والثاني: أجازه أبو البقاء^(٢) أن يكونَ في موضعِ نصبٍ صفةً لأولياء، فعلى هذا يتعلّق بمحذوفٍ. قوله: «وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ» أدغم الكسائي^(٣) في رواية الليث^(٤) عنه اللام في الذال هنا، وفي مواضعٍ أُخَرَ تقدّم التنبيه عليها وعلى علّتها في سورة البقرة.

قوله: «مِنْ اللَّهِ» الظاهرُ أنّه في محلِّ نصبٍ على الحال من «شيء» لأنه لو تأخّر لكانَ صفةً له. و«في شيء» هو خبرٌ ليس، لأن به تستقلُّ فائدةُ الإسناد، والتقدير: فليس في شيء كائنٍ من الله، ولا بد من حذف مضاف أي: فليس من ولاية الله، وقيل: مِنْ دِينَ اللَّهِ. ونظّر بعضهم الآية الكريمة بيت النابغة: ^(٥)

١٢٢٣- إذا حاولت في أسدٍ فُجوراً فإني لستُ منك ولستُ مِنِّي

قال الشيخ: ^(٦) «والتنظير ليس بجيد، لأن «منك» و«مني» خبر «ليس»، تستقل به الفائدة، وفي الآية: الخبرُ قولُه «في شيء» فليس البيت كالأية».

وقد نحا ابنُ عطية^(٧) هذا المَنحَى الذي ذكرته عن بعضهم فقال:

(١) الآية ٢٣ من البقرة.

(٢) الإملاء ١/١٣٠.

(٣) السبعة ١٢٣.

(٤) وهو راوي الكسائي أبو الحارث وتقدمت ترجمته.

(٥) تقدم برقم ١٠٢٣.

(٦) البحر ٣/٤٢٣.

(٧) المحرر ٣/٥٤.

- آل عمران -

«فليس من الله في شيء مَرَضِيٌّ عَلَى الكَمَالِ والصَّوَابِ، وهذا كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «مَنْ عَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا»^(١) وفي الكلام حَذْفُ مضافٍ تَقْدِيرُهُ: فليس من التَقَرُّبِ إِلَى الله والثَّوَابِ ونحو هذا، وقوله: «في شيء» هو في مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي فِي قَوْلِهِ: «لَيْسَ مِنَ الله». قال الشيخ: ^(٢) «وهو كَلَامٌ مُضْطَرَّبٌ، لَأَنَّ تَقْدِيرَهُ: فليس من التَقَرُّبِ إِلَى الله يَقْتَضِي أَلَّا يَكُونَ «مِنَ الله» خَبِيراً لِلَّيْسِ، إِذْ لَا يَسْتَقِلُّ، وقوله: «في شيء» هو في مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الحَالِ يَقْتَضِي أَلَّا يَكُونَ خَبِيراً، فَتَبْقَى «لَيْسَ» عَلَى قَوْلِهِ لَيْسَ لَهَا خَبْرٌ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وَتَشْبِيهُهُ الآيَةَ الكَرِيمَةَ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ عَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا» لَيْسَ بِجَدِيدٍ؛ لِمَا بَيَّنَّا مِنَ الفَرْقِ بَيْنَ بَيْتِ النَّابِغَةِ وَبَيْنَ الآيَةِ الكَرِيمَةَ».

قلت: قد يُجَابُ عن قَوْلِهِ: «إِنَّ «مِنَ الله» لَا يَكُونُ خَبِيراً لِعَدَمِ الاستِقْلَالِ» بِأَنَّ فِي الكَلَامِ حَذْفَ مضافٍ، تَقْدِيرُهُ: فليس من أولياء الله، أوليس^(٣)، لَأَنَّ اتِّخَاذَ الكُفَّارِ أولياءً يَنَافِي وَلايَةَ الله تَعَالَى، وَكَذَا قَوْلُ ابْنِ عَطِيَّة^(٤): فليس من التَقَرُّبِ أَي: من أهل التَقَرُّبِ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ التَّنْظِيرُ بَيْنَ الآيَةِ وَالحَدِيثِ وَبَيْنَ النَّابِغَةِ مُسْتَقِيمًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا ذَكَرَ، وَنَظِيرُ تَقْدِيرِ المضافِ هُنَا قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي»^(٥) أَي: من أشياعِي وَأَتْبَاعِي، وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي»^(٦)، وَقَوْلُ العَرَبِ: «أَنْتَ مِنِّي

(١) رواه مسلم في «الإيمان» ٩٩/١؛ وأبو داود في البيوع ٧٣٢/٣.

(٢) البحر ٤٢٣/٢.

(٣) كذا مقحمة في الأصل.

(٤) المحرر ٥٤/٣.

(٥) الآية ٣٦ من إبراهيم.

(٦) الآية ٢٤٩ من البقرة.

- آل عمران -

فرسخين» أي: من أشياعي، ما سِرْنَا فرسخين. ويجوز أن يكون «من الله» هو خبر ليس، و«في شيء» يكون حالاً من الضمير في «ليس» كما ذهب إليه ابن عطية تصريحاً، وغيره إيماءً، وقد تقدّم اعتراض الشيخ عليهما وجوابه. / [ب/١٣٧]

قوله: «إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا» هذا استثناء مفرغٌ من المفعول [من أجله، والعامل فيه: لا يَتَّخِذُ أَي] (١): لا يَتَّخِذُ المؤمنُ الكافرَ ولياً لشيءٍ من الأشياءِ إلا للتَّقِيَّةِ ظاهراً، أي يكونُ موالِيَه في الظاهرِ ومعادِيَه في الباطنِ، وعلى هذا فقوله: «وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ» وجوابه معترضٌ بين العلة ومعلولها.

وفي قوله: «إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا» التفاتٌ من غيبة إلى خطاب، ولوجرى على سَنَنِ الكلامِ الأوَّلِ لجاءَ بالكلامِ غيبةً، وأبدواً للالتفاتِ هنا معنىً حسناً: وذلك أن موالاته الكفار لما كانت مستقبحةً لم يواجهه اللهُ عبادةً بخطابِ النهي، بل جاء به في كلامٍ أُسِنِدَ الفعلَ المنهِيَّ عنه لغيب، ولما كانتِ المجاملةُ في الظاهرِ والمحاسنةُ جائزةً لعذرٍ وهو اتِّقاءُ شرِّهم حَسَنُ الإقبالِ إليهم وخطابُهم بَرَفَعِ الحرجِ عنهم في ذلك.

قوله: «تُقَاةً» في نصبها ثلاثة أوجه وذلك مبنيٌّ على تفسير «تُقَاةً» ما هي؟ أحدها: أنها منصوبةٌ على المصدرِ والتقدير: تَتَّقُوا منهم اتِّقاءً، فتُقَاةٌ واقعةٌ موقعِ الاتِّقاءِ، والعربُ تأتي بالمصادر نائبةً عن بعضها، والأصل: أن تتقوا اتِّقاءً، نحو: تقتدروا اقتداراً، ولكنهم أتوا بالمصدر على حذف الزوائد كقوله: «أُنْبِتْكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً» (٢) والأصل: إنبات، ومثله: (٣)

١٢٢٤ - وبعد عطايتك المئة الرتاعا

(١) ما بين معقوفين أصابه الحزم في الأصل.

(٢) الآية ١٧ من نوح.

(٣) تقدم برقم ٣١٧.

- آل عمران -

أي: إعطائك، ومن ذلك أيضاً قوله: (١)

١٢٢٥ - وليس بأن تَبَعَهُ اتِّبَاعاً

قول الآخر: (٢)

١٢٢٦ - ولاح بجانب الجبلين منه رُكَّامٌ يَحْفِرُ الأَرْضَ احتفاراً

وهكذا عكس الآية، إذ جاء بالمصدر مزاداً فيه، والفعل الناصب له مجرد من تلك الزوائد. ومن مجيء المصدر على غير الصدر قوله تعالى: «وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِلاً» (٣)، والأصل: تَبَتَّلًا، ومثله: (٤)

١٢٢٧ - وقد تَطَوَّيْتُ انطواءً الحَضْبِ

والأصل: تَطَوَّيًّا، وأصل تُقَاة: «وُقِيَّة» مصدرٌ على فُعَلٍ من الوقاية، وقد تقدّم تفسير هذه المادة في أول هذا الموضوع (٥)، ثم أُبدلت الواو تاءً، ومثلها تُخَمَّة وتُكَاة وتُجَاه، وتَحَرَّكَت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، فصارت اللفظ «تُقَاة»، كما ترى، ووزنها فُعَلَة، ومجيء المصدر على فُعَلٍ وفُعَلَة قليل نحو: التُّخَمَة والتُّهَمَة والتُّوَدَة والتُّكَاة، وانضمَّ إلى ذلك كونها جاءت على غير الصدر، والكثير مجيء المصادر جاريةً على أفعالها قيل: وحسن مجيء هذا

(١) البيت للقطامي، وهو في ديوانه ٤٠؛ والكتاب ٢/٢٤٤؛ وأمالى الشجري ٢/١٤١؛

وابن يعيش ١/١١١. وصدرة:

وخير الأمر ما استقبلت منه

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر ٢/٤٢٤.

(٣) الآية ٨ من المزمل.

(٤) البيت لرؤية وهو في ديوانه ١٦؛ والكتاب ٢/٢٤٤؛ وابن يعيش ١/١١٢؛ وأمالى

الشجري ٢/١٤١؛ والمقرب ٢/١٣٥؛ واللسان: حَضْب. والحَضْب: الأفعى.

(٥) انظر إعرابه للآية ٢ من البقرة.

- آل عمران -

المصدر ثلاثياً كون «فَعَلَةٌ» قد حُذِفَتْ زوائده في كثيرٍ من كلامهم نحو: تَقَى
يَتَقَى ومنه (١):

١٢٢٨ - تَقَى اللّهُ فِينَا وَالكِتَابَ الَّذِي تَتْلُو
وقد قَدُمْتُ تحقيق ذلك في أول البقرة.

الثاني: أنها منصوبة على المفعول به، وذلك أن يكون «تَتَّقُوا» بمعنى
تخافوا، ويكون «تقاة» مصدرًا واقعًا موقع المفعول به، وهو ظاهر قول
الزمخشري فإنه قال (٢): «إلا أن تخافوا من جهتهم أمرًا يجب اتقاؤه، وقرىء
«تَقِيَّةً»، وقيل للمتقى: تقاة وتَقِيَّةً كقولهم «ضَرَبَ الأمير» لمضروبه». انتهى
فصار تقدير الكلام: إلا أن تخافوا منهم أمرًا متقىً.

الثالث: أنها منصوبة على الحال وصاحبُ الحال فاعل «تَتَّقُوا» وعلى
هذا تكونُ حالاً مؤكدة، لأنَّ معناه مفهوم من عاملها كقوله: «ويوم أُبعثُ
حيًّا» (٣) ولا تَعَثُوا في الأرض مفسدين» (٤)، وهو على هذا جمعُ «فاعِل» وإن
لم يُلفظ بفاعل من هذه المادة فيكون فاعلاً وفَعَلَةٌ نحو: رام ورُماة وغاز وغزاة،
لأنَّ فعله يَطْرُدُ جمعاً لفاعل الوصفِ المعتلِّ اللام، وقيل: بل فَعَلَةٌ جمعُ
لفعل، أجازَ ذلك كلُّه أبو علي الفارسي. قلت: جمعُ فَعِيلٍ على فَعَلَةٍ
لا يجوزُ، فإن فَعِيلًا الوصفِ المعتلِّ اللام يُجمع على أفعالٍ نحو: غَيَّبَ
وأغنياء، وتَقَى وأتقياء، وصَفِيَّ وأصفياء، فإن قيل: قد جاء فَعِيلُ الوصفِ
مجموعاً على فَعَلَةٍ قالوا: كَمَيَّ وكُمّاءة، فالجواب: أنه من الندور بحيث
لا يُقاس عليه.

(١) تقدم برقم ٢٨٠.

(٢) الكشاف ٤٢٢/١.

(٣) الآية ٣٣ من مريم.

(٤) الآية ٦٠ من البقرة.

- آل عمران -

وقرأ^(١) ابن عباس ومجاهد وأبورجاء وقتادة وأبو حيوه ويعقوب وسهل وعاصم في رواية المفضل عنه: «تَتَّقُوا مِنْهُمْ تَقِيَّةً» بوزن «مَطِيَّة» وهي مصدر أيضاً بمعنى «تُقَاة»، يقال: اتَّقَى يَتَّقِي اتِّقَاءً وَتَقْوَى وَتُقَاةً وَتَقِيَّةً وَتُقَى، فيجيء مصدر افتعل من هذه المادة على الافتعال وعلى ما ذكر معه من هذه الأوزان، ويقال أيضاً: تَقَيْتُ اتَّقَى ثَلَاثِيًّا تَقِيَّةً وَتَقْوَى وَتُقَاةً وَتُقَى، والياء في جميع هذه الألفاظ بدل من الواو لما عرفته من الاشتقاق.

وأمال الأخوان^(٢) «تُقَاة» هنا، لأنَّ أَلْفَهَا منقلبة عن ياء كما تقدم تقريره، ولم يؤثِّر حرف الاستعلاء في مَنع الإمالة لأنَّ السبب غير ظاهر، ألا ترى أن سبب الإمالة الياء المقدره بخلاف «غالب» و«طالب» و«قادم» فإنَّ حرف الاستعلاء عنا مؤثِّر لكون سبب الإمالة ظاهراً وهو الكسرة، وعلى هذا يقال: كيف يُؤثِّر مع السبب الظاهر ولم يؤثِّر مع المقدر وكان العكس أولى؟ والجواب أنَّ الكسرة سببٌ منفصل عن الحرف الممال ليس موجوداً فيه بخلاف الألف المنقلبة عن باءٍ فإنها نفسها مقتضية للإمالة، فلذلك لم يُقاومها حرف الاستعلاء.

وأمال الكسائي وحده «حَقَّ تُقَاتِهِ»^(٣)، فخرج حمزة عن أصله، وكان الفرق أن «تُقَاة»^(٤) هذه رُسِمَت بالياء فلذلك وافق حمزة الكسائي عليه، ولذلك قرأ بعضهم «تَقِيَّةً» بوزن مطيئة كما تقدم / لظاهر الرسم، بخلاف «حَقَّ تُقَاتِهِ»، وإنما أَمَعْنَتْ في سبب الإمالة هنا لأنَّ بعضهم زعم أن إمالة هذا شاذ لأجل حرف الاستعلاء، وأنَّ سيويه^(٥) حكى عن قوم أنهم يُميلون شيئاً

(١) البحر ٤٢٤/٢؛ القرطبي ٥٧/٤.

(٢) السبعة ٢٠٤؛ البحر ٤٢٤/٢؛ والأخوان: حمزة والكسائي.

(٣) الآية ١٠٢ من آل عمران.

(٤) أي الواردة في الآية التي يعربها الآن.

(٥) الكتاب ٢٦٤/٢.

- آل عمران -

لا يجوز إمالته نحو: «رأيت عِرْقِي»^(١) بالإمالة، وليس هذا من ذلك لِمَا تَقَدَّمَ لك من أن سبب الإمالة في «عِرْقِي» كسرة ظاهرة.

وقوله: «منهم» متعلّق بـ «تتقوا»، أو بمحذوف على أنه حال من «تقاة» لأنه في الأصل يجوز أن يكون صفة لها، فلما قُدِّم نُصِبَ حالاً. هذا إذا لم تجعل «تقاة» حالاً، فأما إذا جَعَلْنَاهَا حالاً تَعَيَّنَ أن يتعلّق «منهم» بالفعل قبله، ولا يجوز أن يكون حالاً من «تقاة» لفساد المعنى لأنّ المخاطبين ليسوا من الكافرين.

قوله: «نفسه» مفعول ثانٍ لِحَدَّرَ؛ لأنه في الأصل متعدّدٌ بنفسه لواحد فازداد بالتضعيف آخر، وقُدِّرَ بعضهم حَذَفَ مضافٍ أي: عقاب نفسه. وصرّح بعضهم بعدم الاحتياج إليه، كذا نقله أبو البقاء^(٢) عن بعضهم، وليس بشيء، إذ لا بدّ من تقدير هذا المضاف لصحة المعنى، ألا ترى إلى غير ما نحن فيه في نحو قولك: «حَدَّرْتُكَ نفس زيد» أنه لا بد من شيء تُحَدَّرُ منه كالعقاب والسُّطُوَّة، لأن الذات لا يُتَصَوَّرُ الحذرُ منها نفسها، إنما يُتَصَوَّرُ من أفعالها وما يَصْدُرُ عنها. وعَبَّرَ هنا بالنفس عن الذات جرياً على عادة العرب، كما قال الأعشى^(٣):

١٢٢٩- يَوْمًا بِأَجْوَدَ نَائِلًا مِنْهُ إِذَا نَفْسُ الْجَبَانِ تَجَهَّمَتْ سُؤْلَهَا
وقال بعضهم: الهاء في «نفسه» تعود على المصدر المفهوم من قوله: «لا يَتَّخِذُ»^(٤) أي: ويحذركم الله نفس الاتخاذ، والنفس عبارة عن وجود الشيء وذاته.

آ. (٢٩) قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ﴾: مستأنف، وليس منسوقاً على جواب الشرط، وذلك أن عِلْمَهُ بما في السموات وما في الأرض غير متوقف

(١) العرقة: أرومة الشجر التي تتشعب منها العروق.

(٢) الاملاء ١/١٣٠.

(٣) الديوان ٢٩؛ البحر ٢/٤٢٥.

(٤) الأصل: «لا تتخذوا» وهو سهو.

- آل عمران -

على شرط فلذلك جيء به مستأنفاً، وفي قوله «وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ» من باب ذِكْرِ الْعَامِ بَعْدَ الْخَاصِّ وهو «ما في صدوركم». وقَدَّم هنا الإخفاء على الإبداء وجَعَلَ محلَّهما الصدورَ وجعل جواب الشرطِ العلمَ بخلافِ ما في البقرة^(١)، فإنه قَدَّم فيها الإبداء على الإخفاء، وجَعَلَ محلَّهما النفسَ، وجَعَلَ جوابَ الشرطِ المحاسبةَ، وكلُّ ذلك تَفَنُّنٌ في البلاغة وتنوع^(٢) في الفصاحة.

أ. (٣٠) قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ﴾: في ناصبه أوجه، أحدها: أنه منصوب بقدير، أي: قديرٌ في ذلك اليوم العظيم، لا يقال: يَلْزَمُ من ذلك تقييد قدرته بزمانٍ، لأنَّه إذا قَدَّر في ذلك اليوم الذي يَسْلُبُ كلَّ أحدٍ قدرته فلانٌ يَقْدِرُ في غيره بطريقٍ أولى وأخرى، وإلى هذا ذهب أبو بكر ابن الأنباري.

الثاني: أنه منصوبٌ بِيُحَذِّرُكم أي: يُخَوِّفُكم عقابه في ذلك اليوم، وإلى [هذا] نحا أبو إسحاق^(٣)، ورجَّحه. ولا يجوز أن يتصبَّ بيحذركم المتأخرة. قال ابن الأنباري: «لأنَّه لا يجوزُ أن يكونَ» اليوم منصوباً بيحذركم المذكور في هذه الآية، لأنَّ واو النسق لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وعلى ما ذكره أبو إسحاق يكون ما بين الظرفِ وناصبه معترضاً، وهو كلامٌ طويل، والفضلُ بمثله مستبعدٌ، هذا من جهة الصناعة، وأما من جهة المعنى فلا يصحُّ، لأنَّ التخويف موجودٌ، واليوم موعودٌ فكيف يتلاقيان^(٤).

الثالث: أن يكونَ بالمصير^(٥)، وإليه نحا الزجاج^(٦) أيضاً وابن الأنباري

(١) الآية ٢٨٤ من البقرة: «وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه».

(٢) الأصل: «تنوعاً» وهو سهو.

(٣) معاني القرآن ١/٣٩٩.

(٤) قوله: «يتلاقيان» محروم في الأصل.

(٥) أي: منصوباً بالمصير.

(٦) معاني القرآن ١/٣٩٩.

- آل عمران -

ومكي^(١) وغيرهم، وهذا ضعيفٌ على قواعد البصريين، للزوم الفصل بين المصدرِ ومعموله بكلامٍ طويل، وقد يقال: إنَّ جُمَلَ الاعتراض لا نبالي بها فاصلةٌ، وهذا من ذلك.

الرابع: أن ينتصبَ بـ «اذكر» مقدرًا مفعولاً به لا ظرفاً. وقَدَّر الطبري^(٢) الناصبَ له «اتقوا»، وفي التقدير ما فيه من كونه على خلافِ الأصل مع الاستغناء عنه.

الخامس: أن العامل فيه ذلك المضافُ المقدرُ قبل «نفسه» أي: يحذركم الله عقابَ نفسه يومَ تجد، فالعاملُ فيه «عقاب» لا «يحذركم»، قاله أبو البقاء^(٣). وفي قوله «لا يحذركم» فرارٌ مما أوردته على أبي إسحاق كما تقدّم تحقيقه.

السادس: أنه منصوبٌ بتوّد، قال الزمخشري^(٤): «يومَ تجد منصوبٌ بتود، والضمير في «بينه» لليوم، أي: يوم القيامة حين تجد كل نفس خيرها وشرها [حاضرین]»^(٥)، تتمنى لو أن بينها وبين ذلك اليوم وهولُه أمداً بعيداً. وهذا الذي ذكره الزمخشري وجهٌ ظاهرٌ لا خفاء بحسنه، ولكن في هذه المسألة خلافٌ ضعيف: جمهور البصريين والكوفيين على جوازها، وذهب الأخفش والفراء إلى منْعها، وضابطُ هذه المسألة: أنه إذا كان الفاعل ضميراً عائداً على شيء متصلٍ بمعمول الفعل نحو: «ثوبي أخويك يلبسان» فالفاعل هو الألف، وهو ضمير عائِد على «أخويك» المتصلين بمفعول يلبسان، ومثله: «غلامٌ هند ضربت» ففاعل «ضربت» ضمير عائِد على «هند» المتصلة بغلام المنصوب بضربت، والآية من هذا القبيل: فإن فاعل «توّد» ضميرٌ عائِد على

(١) المشكل ١/١٣٤.

(٢) تفسير الطبري ٦/٣١٩.

(٣) الاملاء ١/١٣٠.

(٤) الكشف ١/٤٢٣.

(٥) من الكشف.

- آل عمران -

«نفس» المتصلة بيوم لأنها في جملة، أضيف الظرف إلى تلك الجملة،
والظرف منصوب بتوّد، والتقدير: يوم وجدان كل نفس خيرها وشرها
[١٣٨/ب] مُحَضَّرِينَ تَوَدُّ كَذَا. احتج الجمهور على الجواز بالسمع وهو قول الشاعر^(١) /:

١٢٣٠ - أَجَلُ الْمَرْءِ يَسْتَحْتُ وَلَا يَدُّ رِي إِذَا يَتَغَيَّ حَصُولَ الْأَمَانِي

ففاعل «يستحْتُ» ضمير عائد على «المرء» المتصل بـ «أجل» المنصوب
بـ «يستحْتُ». واحتج المانعون بأن المعمول فضلة يجوز الاستغناء عنه، وعود
الضمير عليه في هذه المسائل يقتضي لزوم ذكره فيتنافى هذان السببان،
ولذلك أجمع على منع: «زيداً ضرب» و«زيداً ظن قائماً» أي: ضرب نفسه
وظنها، وهو دليل واضح للمانع لولا ما يرده من السماع كما أنشدتك البيت
أنفأ. وفي الفرق بين «غلام زيد ضرب» وبين «زيداً ضرب» حيث جاز الأول
وامتنع الثاني بمقتضى العلة المذكورة غموض وعسر ليس هذا محل ذكره.

قوله: «تجدُّ» يجوز أن تكون المتعدية لواحد بمعنى تصيب، ويكون
«مُحَضَّرًا» على هذا منصوباً على الحال، وهذا هو الظاهر، ويجوز أن تكون
علمية، فتتعدى لاثنتين أولهما «ما عملت» والثاني: «مُحَضَّرًا» وليس بالقوي في
المعنى.

و«ما» يجوز فيها وجهان، أظهرهما: أنها بمعنى الذي، فالعائد على
هذا مقدر أي: ما عملته، فحذف لاستكمال الشروط، و«من خير» حال:
إما من الموصول وإما من عائده، ويجوز أن تكون «من» لبيان الجنس. ويجوز
أن تكون «ما» مصدرية، ويكون المصدر حينئذ واقعاً موقع المفعول تقديره:
يوم تجد كل نفس عملها أي: معمولها، فلا عائد حينئذ عند الجمهور.

(١) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٤٢٧/٢، وقد وقع خرم في البيت في نسخة الأصل.

- آل عمران -

قوله: «وما عَمِلْت من سوء تود»: يجوزُ في «ما» هذه أن تكونَ منسوقةً على «ما» التي قبلها بالاعتبارين المذكورين فيها أي: وتجدُ الذي عملته أو: وتجدُ عملها أي: معمولها من سوء، فإنَّ جَعَلْنَا «تجد» متعدية لاثنين فالثاني محذوفٌ، أي: وتجد الذي عملته من سوء محضراً، أو تجد عملها محضراً نحو: «علمت زيدا ذاهباً وبكراً» أي: وبكراً ذاهباً، فَحَذَفْتَ مفعوله الثاني للدلالة عليه بذكره مع الأول، وإنَّ جعلناها متعديةً لواحدٍ فالحال من الموصول أيضاً محذوفةٌ أي: تجده مُحَضَّراً؛ أي: في هذه الحال، وهذا نظيرُ قولك: «أكرمْتُ زيدا ضاحكاً وعمراً» أي: وعمراً ضاحكاً، حَذَفْتَ حالَ الثاني لدلالةِ حالِ الأولِ عليه، وعلى هذا فيكون في الجملة من قوله «تودُ» وجهان، أحدهما: أن تكونَ في محل نصب على الحال من فاعل «عَمِلْت» أي: وما عَمِلْتَه حالَ كونها وادَّةً أي: متمنية البُعْد من السوء. والثاني: أن تكونَ مستأنفة، أخبر الله عنها بذلك، ويجوز أن تكونَ «ما» مرفوعةً بالابتداء، والخبرُ الجملةُ من قوله: «تود» أي: والذي عملته - أو وعملها - تودُ لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً.

والضمير في «بينه» فيه وجهان، أحدهما - وهو الظاهر - عَوْدُه على «ما عَمِلْت»، وأعادَه الزمخشري^(١) على «اليوم» قال الشيخ^(٢): «وَأَبْعَدَ الزمخشري في عَوْدِه على «اليوم» لأنَّ أَحَدَ الْقِسْمَيْنِ اللَّذَيْنِ أَحْضِرَا فِي ذَلِكَ لَهُ هُوَ الْخَيْرُ الَّذِي عَمَلَهُ، وَلَا يُطَلَبُ تَبَاعُدُ وَقْتِ إِحْضَارِ الْخَيْرِ إِلَّا بِتَجَوُّزٍ، إِذْ كَانَ يَشْتَمِلُ عَلَى إِحْضَارِ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ فَتَوَدُّ تَبَاعُدَهُ لِتَسْلَمَ مِنَ الشَّرِّ، وَدَعَّاهُ^(٣) لَا يَحْصُلُ لَهُ الْخَيْرُ، وَالْأَوْلَى عَوْدُهُ إِلَى مَا عَمَلْتَ مِنَ السُّوءِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ مَذْكَورٍ. وَلِأَنَّ الْمَعْنَى: أَنَّ السُّوءَ يُتَمَنَّى فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ التَّبَاعُدَ مِنْهُ».

(١) الكشاف ٤٢٣/١.

(٢) البحر ٤٢٧/٢.

(٣) كذا في الأصل والبحر ولم أتبين معناها.

- آل عمران -

فلإن قيل: هل يجوز أن تكون «ما» هذه شرطية؟ فالجواب أن الزمخشري^(١) وابن عطية^(٢) منعا من ذلك، وجعلوا علة المنع عدم [جزم]^(٣) الفعل الواقع جواباً وهو «تود»، وهذا ليس بشيء، لأن الناس نصوا على أنه إذا وقع فعل الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً جاز في ذلك المضارع وجهان: الجزم والرفع، وقد سُمعا من لسان العرب، ومنه بيت زهير^(٤):

١٢٣١- وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حرمٌ

ومن الجزم قوله تعالى: «مَنْ كَانَ يَرِيدَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِّ»^(٥)، «مَنْ كَانَ يَرِيدَ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ»، ومن كان يريد حرث الدنيا نُوتَهُ منها^(٦) فدل ذلك على أن المانع من شرطيتها ليس هو رفع «تود»، وأجاب الشيخ^(٧) بأنها ليست شرطية لالما ذكره الزمخشري وابن عطية بل لعلة أخرى. ولنذكر هنا ما ذكره قال: «كنت سُئِلْتُ عن قول الزمخشري» فذكره ثم قال: «ولنذكر ههنا ما تمسُّ إليه الحاجةُ بعد أن نُقدِّم ما ينبغي تقديمه في هذه المسألة فنقول: إذا كان فعل الشرط ماضياً وبعده مضارعٌ تَمَّ به جملة الشرط والجزاء جاز في ذلك المضارع الجزم وجاز فيه الرفع، مثال ذلك: «إن قام زيد يقم ويقوم عمرو» فأما الجزم فعلى جواب الشرط، ولا نعلم في ذلك خلافاً وأنه فصيحٌ إلا ما ذكره صاحب كتاب «الإعراب»^(٨) عن بعض النحويين

(١) الكشاف ٤٢٣/١.

(٢) المحرر ٥٨/٣.

(٣) سقطت سهواً من الأصل.

(٤) ديوانه ١٥٣؛ وابن عقيل ١٧٩/٣؛ وأوضح المسالك ١٩١/٣؛ والدرر ٧٦/٢.

(٥) الآية ١٥ من هود.

(٦) الآية ٢٠ من الشورى.

(٧) البحر ٤٢٨/٢.

(٨) لعله أبو الحسن الواحدي المتوفى سنة ٤٦٨؛ كشف الظنون ١٢٥/١.

- آل عمران -

أنه لا يجيء في الكلام الفصيح، وإنما يجيء مع «كان» كقوله تعالى: «من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نُوفَّ» لأنها أصل الأفعال ولا يجوز ذلك مع غيرها، وظاهر كلام سيبويه^(١) وكلام الجماعة أنه لا يختص ذلك بـ «كان» بل سائر الأفعال في ذلك مثل «كان»، وأنشد سيبويه للفرزدق^(٢):

١٢٣٢ - دَسَّتْ رَسُولًا بَأْنَ الْقَوْمِ إِنْ قَدَرُوا عَلَيْكَ يَشْفُوا صَدورًا ذَاتَ تَوَغِيرِ
وقال أيضاً^(٣):

١٢٣٣ - تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَنْبُ يَصْطَحِبَانِ
وأما الرفع فإنه مسموعٌ من لسان العرب كثيراً، وقال بعض أصحابنا: هو أحسنٌ من الجزم، ومنه بيت زهير السابق إنشأه، ومثله أيضاً قوله^(٤):

١٢٣٤ - وَإِنْ سُئِلَ رِبْعَانُ الْجَمِيعَ مَخَافَةً نَقُولُ جِهَارًا وَيَلْكُمْ لَا تُتَفَرَّوْا
وقول أبي صخر^(٥):

١٢٣٥ - وَلَا بِالَّذِي إِنْ بَانَ عَنْهُ حَبِيبُهُ يَقُولُ وَيُخْفِي الصَّبْرَ إِنِّي لَجَازِعٌ
وقال آخر^(٦):

١٢٣٦ - وَإِنْ بَعُدُوا لَا يَأْمُنُونَ اقْتِرَابَهُ تَشْؤَفَ أَهْلَ الْغَائِبِ الْمُتَنْظِرِ

(١) الكتاب ٤٣٧/١.

(٢) ديوانه ٢٦٢؛ والكتاب ٤٣٧/١؛ والهمع ٦٠/٢؛ والدرر ٧٧/٢؛ والتوغير: الحقد.

(٣) ديوانه ٨٧٠؛ والكتاب ٤٠٤/١؛ وأمالي الشجري ٣١١/٢؛ والخصائص ٤٢٢/٢؛ والدرر ٦٥/١.

(٤) ديوان زهير ٢١٦؛ والبحر ٤٢٩/٢؛ وشل: طرد؛ وربعان كل شيء: أصله.

(٥) ليس في ديوان الهدليين، وهو في الأشموني ١٧/٤؛ والبحر ٤٢٩/٢.

(٦) البيت لعروة بن الورد، وهو في الحماسة ٢٣٨/١؛ والبحر ٤٢٩/٢. والمتنظر: الذي يترقب رجوعه.

- آل عمران -

وقال آخر^(١):

١٢٣٧- فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالَكَ رَاضِيَا

وقال آخر^(٢):

١٢٣٨- إِنْ يَسْأَلُوا الْحَيْرَ يُعْطُوهُ وَإِنْ خَيْرُوا فِي الْجَهْدِ أُدْرِكُ مِنْهُمْ طَيْبُ أَخْبَارِ

قلت: هكذا ساق هذا البيت في جملة الأبيات الدالة على رفع المضارع، ويدل على قصده ذلك أنه قال بعد إنشاده هذه الأبيات كلها: «فهذا الرفع كما رأيت كثير» انتهى، وهذا البيت ليس / من ذلك في وِرْدٍ وَلَا صُدْرَ [١/١٣٩] لأن [المضارع فيه مجزومٌ وهو «يُعْطُوهُ» وعلامة جزمه سقوط النون فكان ينبغي]^(٣) أن ينشده حين أنشد: «دَسْتُ رَسُولًا»^(٤) وقوله: «تَعَالَ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي»^(٥) البيتين.

ثم قال: «فهذا الرفع كثير كما رأيت، ونصوص الأئمة على جوازه في الكلام وإن اختلفت تأويلاتهم كما سنذكره، وقال صاحبنا أبو جعفر أحمد ابن عبدالنور بن رشيد المالقي - وهو مصنف كتاب «رصف المباني»^(٦) رحمه الله: «لا أعلم منه شيئاً» جاء في الكلام، وإذا جاء فقياسه الجزم، لأنه أصل العمل

(١) البيت لسواربن المضرب - أموي -، وهو في المحتسب ١٩٢/٢؛ والخصائص

٤٣٣/٢؛ وأمالى ابن الشجري ١٨٥/١؛ وابن يعيش ٨٠/١؛ والأشموني ٤٥/٢؛

والعيني ٤٥١/٢.

(٢) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٤٢٩/٢.

(٣) ما بين معقوفين أصابه الخرم في الأصل.

(٤) الشاهد برقم ١٢٣٢.

(٥) الشاهد برقم ١٢٣٣. ولعل أبا حيان يريد «أدرك».

(٦) رصف المباني ١٠٤؛ وهو أحمد بن عبدالنور، أخذ عن ابن مفرج، وأخذ عنه أبو حيان،

له: شرح الجزولية والتحلية. انظر: الإحاطة في أخبار غرناطة ٨٠/١؛ الدرر الكامنة

٢٠٧/١. وطبع الكتاب في دمشق بتحقيقنا.

- آل عمران -

في المضارع ، تقدّم الماضي أو تأخّر» ، وتأوّل هذا المسموع على إضمار الفاء
وجعلته مثل قول الشاعر: (١)

١٢٣٩ - إنك إن يصرع أخوك تصرع

على مذهب من جعل أن الفاء منه محذوفة . وأما المتقدمون فاختلّفوا
في تخريج الرفع : فذهب سيبويه (٢) إلى أن ذلك على سبيل التقديم وأن
جواب الشرط ليس مذكوراً عنده . وذهب المبرد (٣) والكوفيون إلى أنه
هو الجواب . وإنما حذفت منه الفاء ، والفاء ما بعدها كقوله تعالى : «ومن عاد
فينتقم الله منه» (٤) ، فأعطيت في الإضمار حكمها في الإظهار . وذهب غيرهما
إلى أن المضارع هو الجواب بنفسه أيضاً كالقول قبله ، إلا أنه ليس معه فاء
مقدّرة قالوا : لكنّ لما كان فعل الشرط ماضياً لا يظهر لأداة الشرط فيه عمل ظاهر
استضعفوا أداة الشرط فلم يعملوها في الجواب لضعفها ، فالمضارع المرفوع
عند هذا القائل جواب بنفسه من غير نيّة تقديم ولا على إضمار الفاء ، وإنما
لم يُجرّم لما دُكر ، وهذا المذهب والذي قبله ضعيفان .

وتلخص من هذا الذي قلناه أن رَفَعَ المضارع لا يمنع أن يكون ما قبله
شروطاً لكن امتنع أن يكون «وما عملت» شرطاً لعلّة أخرى ، لا لكون «تود»

(١) البيت لجريز بن عبدالله البجلي أو عمرو بن الخشام ، وهو في رصف المباني ١٠٤ ،
وصدره :

يا أقرع بن حابس يا أقرع
وأما الشجري ٨٤/١ ؛ وابن يعيش ١٥٨/٨ ؛ والمقرب ٢٧٥/١ ؛ واللسان :
بجل ؛ والمغني ٦١٠ ؛ وشواهد المغني ٨٩٧ .

(٢) الكتاب ٤٣٦/١ .

(٣) المقتضب ٦٩/٢ ، ٧٢/٢ .

(٤) الآية ٩٥ من المائدة .

- آل عمران -

مرفوعاً، وذلك على ما نقرره على مذهب سيويه من أن النية بالمرفوع التقديم، ويكون إذ ذاك دليلاً على الجواب لانفس الجواب فنقول: إذا كان «تود» منوياً به التقديم أدى إلى تقدم المضمرة على ظاهره في غير الأبواب المستثناة في العربية، ألا ترى أن الضمير في قوله «وبينه» عائد على اسم الشرط الذي هو «ما» فيصير التقدير: «تود كل نفس لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً ما عملت من سوء» فلزم من هذا التقدير تقديم المضمرة على الظاهر وذلك لا يجوز.

فإن قلت: لم لا يجوز ذلك والضمير قد تأخر عن اسم الشرط. وإن كانت النية به التقديم، فقد حصل عود الضمير على الاسم الظاهر قبله، وذلك نظير: «ضرب زيداً غلامه» فالفاعل رتبته التقديم ووجب تأخره لصحة عود الضمير؟ فالجواب أن اشتمال الدليل على ضمير اسم الشرط يوجب تأخيره عنه لعود الضمير فيلزم من ذلك اقتضاء جملة الشرط لجملة الدليل، وجملة الشرط إنما تقتضي جملة الجزاء لا دليلاً، ألا ترى أنها ليست بعاملة في جملة الدليل، بل إنها تعمل في جملة الجزاء، وجملة الدليل لا موضع لها من الإعراب، وإذا كان كذلك تدافع الأمر، لأنها من حيث هي جملة دليل لا يقتضيها فعل الشرط، ومن حيث عود الضمير على اسم الشرط اقتضاها فتدافعاً، وهذا بخلاف «ضرب زيداً غلامه» فإنها جملة واحدة، والفعل عامل في الفاعل والمفعول معاً، فكل واحد منهما يقتضي صاحبه، ولذلك جاز عند بعضهم «ضرب غلامها هنداً» لاشتراك الفاعل المضاف إلى الضمير والمفعول الذي عاد عليه الضمير في العامل، وامتنع «ضرب غلامها جار هند» لعدم الاشتراك في العامل^(١)، فهذا فرق ما بين المسألتين، ولا يحفظ من لسان العرب:

(١) العامل في الفاعل: «شرب»، وقد عاد الضمير في «غلامها» على المضاف إليه، والعامل في المضاف إليه هو المضاف، فاختلف العاملان.

- آل عمران -

«أودُّ لو أن أكرمَه أياً ضربتَ هندُ» لأنه يلزم منه تقديم المضمير على مفسره في غير المواضع التي ذكرها النحويون، فلذلك لا يجوز تأخيرها. انتهى».

وقد جَوَّز أبو البقاء^(١) كونها شرطيةً، ولم يَلْتَفِتَ لِمَا مَنَعُوا به ذلك فقال: والثاني: أنها شرط، وارتفع «تودُّ» على إرادة الفاء، أي: فهي تودُّ، ويجوز أن يرتفع من غير تقدير حرف لأن الشرط هنا ماضٍ، وإذا لم يظهر في الشرط لفظ الجزم جاز في الجزاء الوجهان: الجزم والرفع». انتهى وقد تقدّم تحقيق القول في ذلك، والظاهر موافقته للقول الثالث في تخريج الرفع في المضارع كما تقدّم تحقيقه.

وقرأ عبدالله^(٢) وابنُ أبي عبيدة «وَدَّتْ» بلفظ الماضي، وعلى هذه القراءة يجوزُ في «ما» وجهان، أحدهما: أن تكونَ شرطية، وفي محلّها حينئذٍ احتمالان: الأولُ النصبُ بالفعلِ بعدها، والتقدير: أي شيء عمِلتُ من سوء وَدَّتْ، فودَّتْ جوابُ الشرط. والاحتمالُ الثاني: الرفعُ على الابتداء، والعائدُ على المبتدأ محذوفٌ تقديرُهُ: وما عملته، وهذا جائزٌ في اسم الشرط خاصةً عند الفراء في فصيح الكلام، أعني حَذَفَ عائد المبتدأ إذا كان منصوباً بفعلٍ نحو: «أيهم تُضْرِبُ أكرمَه» برفع أيهم، وإذا كان المبتدأ غير ذلك ضَعَفَ نحو: «زيدٌ ضربتُ». وسيأتي لهذه المسألة مزيد بيان في موضعين من القرآن، أحدهما قراءة مَنْ قرأ: «أفحكُمُ الجاهلية يَبْغون»^(٣). والثاني: «وكلُّ وعد الله الحسنَى»^(٤) في الحديد، واختلافُ الناس في ذلك.

(١) الإملاء ١٣١/١.

(٢) البحر ٤٣٠/٢.

(٣) الآية ٥٠ من المائدة، وهي قراءة السلمي كما في الشواذ ٣٢.

(٤) الآية ١٠ من الحديد، وهي قراءة ابن عامر كما في السبعة ٦٢٥.

- آل عمران -

الوجه الثاني من وجهي «ما» أن تكون موصولةً بمعنى: الذي عملته من سوء وودت لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً، ومحلُّها على هذا رفع بالابتداء، و«وَدَّتْ» الخبر، واختاره الزمخشري^(١) فإنه قال: «لكنَّ الحملَ على الابتداء والخبرِ أوقع في المعنى لأنه حكايةُ الكائن في ذلك اليوم، وأثبتُ لموافقةِ قراءةِ العامة». انتهى.

فإن قلت لِمَ لَمْ يمتنع أن تكونَ «ما» شرطيةً على هذه القراءة كما امتنع ذلك فيها على قراءة العامة؟ فالجوابُ أن العلةَ إن كانت رفعَ الفعلِ وعَدَمَ جزمِهِ كما قال به الزمخشري وابن عطية فهي مفقودةٌ في هذه القراءة لأن الماضي مبنيُّ اللفظ / لا يظهر فيه لأداة الشرط عملٌ، وإن كانت العلةُ أن النيةَ به التقديمُ فيلزمُ عودُ الضميرِ على متأخرٍ لفظاً ورتبةً، فهي أيضاً مفقودةٌ فيها؛ إذ لا داعي يدعو لذلك.

و«لو» هنا على بابها من كونها حرفاً لما كان سيقع لوقوع غيره، وعلى هذا ففي الكلام حَذْفَان، أحدهما: حَذْفُ مفعولِ «يود»، والثاني: حَذْفُ جوابِ «لو»، والتقدير فيهما: تود تباعد ما بينها وبينه لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً لسُرَّتْ بذلك، أولفِرِحَتْ ونحوه. والخلافُ في «لو» بعد فعل الودادة وما بمعناه أنها تكونُ مصدريةً - كما تقدم تحريره في البقرة -^(٢) يَبْعُدُ مجيئُهُ هنا، لأنَّ بعدها حرفاً مصدرياً وهو أن. قال الشيخ: ^(٣) «ولا يباشر حرف مصدرى حرفاً مصدرياً إلا قليلاً، كقوله تعالى: «إنه لحقُّ مثل ما أنكم تنطقون»^(٤) قلت: قوله «إلا قليلاً» يُشعر بجوازه وهو لا يجوزُ البتة، فأما

(١) الكشاف ٤٢٣/١.

(٢) انظر إعرابه للآية ١٠٩ من البقرة.

(٣) البحر ٤٣٠/٢.

(٤) الآية ٢٣ من الذاريات.

- آل عمران -

ما أوردَهُ من الآية الكريمة فقد نصَّ النحاة على أن «ما» زائدة. وقد تقدّم الكلام في «أن» الواقعة بعد «لو» هذه: هل محلُّها الرفع على الابتداء والخبرُ محذوف كما ذهب إليه سيويه^(١)، أو أنها في محل رفعٍ بالفاعلية بفعلٍ مقدر أي: لو بُتَّ أن بينها؟ وما قال الناس في ذلك.

وقد زعم بعضهم أن «لو» هنا مصدرية، هي وما في حيزها في موضع^(٢) المفعول لـ «تود»، أي: تود تباعد ما بينها وبينه، وفيه ذلك الإشكال، وهو دخول حرف مصدرى على مثله، ولكن المعنى على تسلُّطِ الودادة على «لو» وما في حيزها لولا المانع الصناعي.

والأمدُ: غايةُ الشيء ومنتهاه وجمعه آماذ نحو: جَبَلٌ وَأَجْبَالٌ فَأُبْدِلَتْ الهمزة ألفاً لوقوعها ساكنة بعد همزة «أفعال». وقال الراغب: ^(٣) «الأمدُ والأبْدُ يتقاربان، لكنَّ الأَبْدَ عبارةٌ عن مدة الزمان التي ليس لها حدُّ محدودٌ، ولا يتقيّد فلا يقال: أبَدَ كذا، والأمدُ مدةٌ لها حدُّ مجهولٌ إذا أُطْلِقَ، وينحصرُ إذا قيل: أمدَ كذا، كما يقال: زمانَ كذا، والفرق بين الأمد والزمان: أن الأمد يُقال باعتبارِ الغاية، والزمانُ عام في المبدأ والغاية، ولذلك قال بعضهم: المَدَى والأمد يتقاربان».

آ. (٣١) قوله تعالى: ﴿تُحِبُّونَ اللَّهَ﴾: قرأ العامة: «تُحِبُّونَ» بضم حرف المضارعة مِنْ أَحَبَّ، وكذلك «يُحِبُّكُمْ اللَّهُ». وقرأ أبو رجاء العطاردي: ^(٤) تُحِبُّونَ، يُحِبُّكُمْ بفتح حرف المضارعة وهما لغتان: يقال حَبَّهُ

(١) الكتاب ١/٤١٠.

(٢) قوله «موضع» غير واضح في الأصل.

(٣) المفردات ٢٠.

(٤) البحر ٢/٤٣١؛ الشواذ ٢٠، وجاء في الأصل أبو الجوزاء العطاردي وهو سهو.

- آل عمران -

يَجِبُهُ بضم الحاء وكسرهما في المضارع، وأحَبَّهُ يُجِبُّهُ، وقد تقدم القول في ذلك في البقرة^(١). ونقل الزمخشري^(٢) أنه قرئ «يَجِبُكُمْ» بفتح الباء والإدغام وهو ظاهر، لأنه متى سَكَّنَ المِثْلَيْنِ جزماً أو وقفاً جاز فيه لغتان: الفُكُّ والإدغام، وسيأتي تحقيق ذلك في المائدة.

وقرأ الجمهور: «فَاتَّبَعُونِي» بتخفيف النون وهي للوقاية، وقرأ الزهري^(٣) بتشديدها، وَخُرِّجَتْ على أنه أَلْحَقَ الفعلَ نونَ التوكيدِ وأدغمها في نونِ الوقاية، وكان ينبغي له أن يَحْدِفَ واو الضمير لالتقاء الساكنين، إلا أنه شَبَّه ذلك بقوله: «أَتَحَاجُونِي»^(٤) وهو توجيهُ ضعيف^(٥)، ولكن هو يصلح لتخريج هذا الشذوذ.

وقد طعن الزجاج^(٦) على مَنْ روى عن أبي عمرو إدغام الراء من «يغفر» في لام «لكم» وقال: «هو خطأً وغلطاً على أبي عمرو» وقد تقدم تحقيق ذلك وأنه لا خطأ ولا غلط، بل هذه لغة للعرب نقلها الناس، وإن كان البصريون - كما يقول الزجاج - لا يُجيزون ذلك.

آ. (٣٢) قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾: هذا يَحْتَمِلُ وجهين، أحدهما: أن يكون مضارعاً والأصل: «تَوَلَّوْا» فَحَدَفَ إحدى التاءين، وقد تقدم الكلام على ذلك، وعلى هذا فالكلامُ جارٍ على نسقٍ واحد وهو الخطاب. والثاني:

(١) انظر إعرابه للآية ١٦٥ من البقرة.

(٢) الكشاف ٤٢٤/١؛ ونسبتها في الشواذ ٢٠ إلى أبي رجاء.

(٣) البحر ٤٣١/٢.

(٤) الآية ٨٠ من الأنعام.

(٥) الفرق بينها أن «فاتبعوني» أمر فيجب فيه حذف الواو لالتقاء الساكنين وليس فيه نون الرفع، أما «أتحاجوني» فهو مضارع فيه نون الرفع أدغمت مع نون الوقاية فليس فيه ضعف بخلاف الأول.

(٦) معاني القرآن ٤٠٠/١.

- آل عمران -

أن يكون فعلاً ماضياً مسنداً لضمير غيب، فيجوز أن يكون من باب الالتفات، ويكون المراد بالغيب المخاطبين في المعنى، وهو نظير قوله تعالى: «حتى إذا كتتم في الفلك وجريين بهم»^(١).

آ. (٣٣) قوله: ﴿ونوحاً﴾: «نوح» اسم أعجمي لا اشتقاق له عند محققي النحويين، وزعم بعضهم أنه مشتق من النوح، وهذا كما تقدم لهم في آدم وإسحاق ويعقوب، وهو منصرف وإن كان فيه علتان فرعيتان: العلمية والعجمة الشخصية لخفة بنائه بكونه ثلاثياً ساكن الوسط، وقد جوز بعضهم منعه قياساً على «هند» وبابها لا سماعاً إذ لم يُسمع إلا مصروفاً.

وأدعى الفراء^(٢) أن في الكلام حذف مضاف تقديره: «إن الله اصطفى دين آدم». قال التبريزي: «وهذا ليس بشيء، لأنه لو كان الأمر على ذلك لقليل: «ونوح» إذ الأصل: دين آدم ودين نوح، وهذه سقطة فاحشة من التبريزي، إذ لا يلزم أنه إذا حذف المضاف بقي المضاف إليه مجروراً حتى يرد على الفراء بذلك، بل المشهور الذي لا تعرف الفصحاء غيره إعراب المضاف إليه بإعراب المضاف حين حذفه، ولا يجوز بقاءه على جرّه إلا في قليل من الكلام بشرط^(٣) ذكر في النحو، وسيأتي لك في الأنفال، وكان ينبغي على رأي التبريزي أن يكون قوله تعالى: «واسأل القرية»^(٤) بجر «القرية» لأن الكل - هو وغيره - يقولون: هذا على حذف تقديره: «أهل القرية».

(١) الآية ٢٢ من يونس.

(٢) معاني القرآن ٢٠٧/١.

(٣) الشرط هو أن يكون المحذوف مماثلاً لما عليه قد عطف كقوله:

أكل امرئ تحسبين امرأً ونار تسوقد بالليل نارا
التقدير: وكل نار، فحذف «كل» وأبقى المضاف إليه مجروراً لتوفر العطف على

مماثل المحذوف وهو «كل» في قوله: أكل امرئ. ابن عقيل ٦٥/٢.

(٤) الآية ٨٢ من يوسف.

[١/١٤٠] و«عمران» اسم أعجمي / . وقيل: عربي مشتق من العَمْر، وعلى كلا القولين فهو ممنوعٌ الصرف: إمَّا للعلمية والعجمة الشخصية، وإمَّا للعلمية وزيادة الألف والنون.

قوله تعالى: «على العالمين» متعلقٌ باصطفى، فإن قيل: اصطفى يتعدى بمن نحو: «اصطفيتك من الناس» فالجواب أنه ضَمَّنَ معنى «فَضَّلَ» أي: فَضَّلَهُم بِالاصْطِفَاءِ.

آ. (٣٤) قوله تعالى: ﴿ذَرِيَّةً﴾: في نصبها وجهان، أحدهما: أنها منصوبةٌ على البدل مِمَّا قبلها، وفي المبدل منه على هذا ثلاثة أوجه، أحدها: أنها بدل من «آدم» وَمَنْ عَطَفَ عَلَيْهِ، وهذا إنما يتأتى على قول مَنْ يَطْلُقُ «الذرية» على الآباء وعلى الأبناء، وإليه ذهب جماعة. قال الجرجاني: «الآية تُوجِبُ أَنْ يَكُونَ الآبَاءُ ذَرِيَّةً لِلأَبْنَاءِ وَالأَبْنَاءُ ذَرِيَّةً لِلآبَاءِ، وَجَازَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مِنْ «ذَرَأَ الخَلْقَ» فَالآبُ ذُرِّيٌّ مِنْه الْوَالِدُ، وَالْوَالِدُ ذُرِّيٌّ مِنَ الآبِ». وقال الراغب: (١) «الذرية تقال للواحد والجمع والأصل والنسل، كقوله: «حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ» (٢) أي: آباءهم، ويقال للنساء: الذَّراري، فعلى هذين الوجهين يَصِحُّ جَعْلُ «ذرية» بدلاً من آدم ومن عَطَفَ عَلَيْهِ. وقال أبو البقاء: (٣) «ولا يجوز أن يكون بدلاً من آدم لأنه ليس بذرية» وهذا الذي قاله ظاهرٌ إن أراد آدم وحده دون مَنْ عَطَفَ عَلَيْهِ، وإن أراد آدم وَمَنْ ذُكِرَ مَعَهُ فَيَكُونُ المانع عنده عدم جواز إطلاق الذرية على الآباء.

الثاني من أوجه البدل: أنها بدلٌ من «نوح» وَمَنْ عَطَفَ عَلَيْهِ، وإليه نحا

(١) المفردات ١٨١.

(٢) الآية ٤١ من يس.

(٣) الإملاء ١/١٣١.

- آل عمران -

أبو البقاء^(١). الثالث: أنها بدلٌ من الأَليْن: أعني آل إبراهيم وآل عمران، وإليه نحا^(٢) الزمخشري، يريد أن الأَليْن ذريةٌ واحدة.

الوجه الثاني من وجهي نصب «ذرية»: النَّصْبُ على الحال، تقديره: اصطفاهم حال كونهم بعضهم من بعض، والعاملُ فيها: اصطفى. وقد تقدّم القول في اشتقاق هذه اللفظة ووزنها ومدلولها مشبعاً فأغنى عن إعادته^(٣).

وقوله: «بَعْضُهَا من بعض» هذه الجملةُ في موضعِ النصبِ نعتاً لذرية.

آ. (٣٥) قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ﴾: في الناصبِ له أوجهٌ، أحدها: أنه «اذكر» مقدرًا، فيكونُ مفعولاً به لا ظرفاً أي: اذكر لهم وقتَ قولِ امرأةِ عمرانِ كَيْتَ وكَيْتَ، وإليه ذهب أبو الحسن^(٤) وأبو العباس^(٥). الثاني: أن الناصبَ له معنى الاصطفاءِ أي بـ «اصطفى» مقدرًا مدلولاً عليه باصطفى الأول، والتقدير: واصطفى آل عمران إذ قالت امرأة عمران، وعلى هذا يكون قوله: «وآل عمران» من باب عطفِ الجمل لا من باب عطفِ المفردات، إذ لو جُعِلَ من عَطَفِ المفردات لَزِمَ أن يكون وقتُ اصطفاءِ آدمَ وقتَ قولِ امرأةِ عمرانِ كَيْتَ وكَيْتَ، وليس كذلك لتغايرِ الزمانين، فلذلك اضطررنا إلى تقديرِ عاملٍ غيرِ هذا الملفوظِ به، وإلى هذا ذهب الزجاج^(٦) وغيره.

(١) الإملاء ١/١٣١.

(٢) الكشف ١/٤٢٤.

(٣) انظر إعرابه للآية ١٢٤ من البقرة.

(٤) معاني القرآن ١/٢٠٤.

(٥) الأول هو الأخصش والثاني هو المبرد.

(٦) معاني القرآن ١/٤٠٣.

- آل عمران -

الثالث: أنه منصوبٌ بـ «سميع» وبه صرَّح ابن جرير الطبري^(١). وإليه نحا الزمخشري^(٢) ظاهراً فإنه قال: «أو سميعٌ عليهم لقول امرأة عمران ونيتها، و«إذ» منصوبٌ به». قال الشيخ: (٣) «ولا يصحُّ ذلك لأن قوله «عليم»: إمَّا أن يكونَ خبراً بعد خبرٍ أو وصفاً لقوله: «سميع»، فإن كان خبراً فلا يجوزُ الفصلُ بين العامل^(٤) والمعمولِ لأنه أجنبيٌّ منهما، وإن كان وصفاً فلا يجوزُ أن يعملَ «سميع» في الظرفِ لأنه قد وُصف، واسمُ الفاعلِ وما جرى مجراه إذا وُصف قبل أخذِ معموله لا يجوزُ له إذ ذاك أن يعملَ، على خلافِ لبعض الكوفيين في ذلك، ولأنَّ اتصافه تعالى بسميعِ عليهم لا يتقيدُ بذلك الوقت» قلت: وهذا العُدْرُ غيرُ مانعٍ لأنه يُتسع في الظرفِ وعديله ما لا يُتسع في غيره، ولذلك يُقدِّم على ما في حيز «أل» الموصولة وما في حيز «أن» المصدرية.

الرابع: أن تكونَ «إذ» زائدةً وهو قول أبي عبيدة^(٥)، والتقدير: قالت امرأة، وهذا عند النحويين غلطٌ، وكان أبو عبيدة يُضعفُ في النحو.

قوله: «مُحرَّراً» في نصبه أوجه، أحدها: أنه حالٌ من الموصول وهو «ما في بطني»، فالعاملُ فيها «نَدَرْتُ». الثاني: أنه حالٌ من الضمير المرفوع بالجارِ لوقوعه صلةً لـ «ما»، وهو قريبٌ من الأول، فالعاملُ في هذه الحال الاستقرارُ الذي تضمَّنه الجارُ والمجرور. الثالث: أن يتصبَّ على المصدر؛ لأن المصدرَ يأتي على زنة اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرفٍ، وعلى هذا فيجوزُ أن يكونَ في الكلام حَذْفُ مضافٍ تقديره:

(١) التفسير ٦/٣٢٨.

(٢) الكشاف ١/٤٢٤.

(٣) البحر ٢/٤٣٧.

(٤) العامل: سميع، والمعمول: إذ.

(٥) مجاز القرآن ١/٩٠.

- آل عمران -

نذرتُ لك ما في بطني نَذَرَ تحريراً، ويجوز أن يكون ممَّا انتصب على المعنى؛ لأن معنى «نَذَرْتُ لك» حَرَّرْتُ ما في بطني تحريراً. ومن مجيء المصدر بزنة المفعول مما زاد على الثلاثي قوله تعالى: «وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ»^(١)، وقوله: «وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرَمٍ»^(٢) في قراءة من فتح الراء، أي: كلُّ تمزيق، وفعله من إكرام، ومثله قول الشاعر:^(٣)

١٢٤٠- أَلَمْ تَعْلَمْ مُسْرَجِي الْقَوَافِي فَلَاعِيًّا بِهِنَّ وَلَا اجْتِلَابًا

أي: تسريحي القوافي. الرابع: أن يكون نعت مفعول محذوف تقديره: غلاماً محرراً، قاله مكِّي^(٤) بن أبي طالب. وجعل ابن عطية^(٥) في هذا القول نظراً. قلت: (٥) / وجه النظر فيه أن «نَذَرَ» قد أخذ مفعوله وهو قوله: [ب/١٤٠] «ما في بطني» فلم يتعد إلى مفعولٍ آخر؟ وهو نظراً صحيح. وعلى القول بأنها حالٌ يجوز أن تكون حالاً مقارنة إن أريد بالتحريير معنى العتق، ومقدرة إن أريد به معنى خدمة الكنيسة كما جاء في التفسير.

ووقف^(٦) أبو عمرو والكسائي على «امرأة» بالهاء دون التاء، وقد كتبوا امرأة بالتاء وقياسها الهاء هنا وفي يوسف: «امرأة العزيز»^(٧) [في] موضعين،

(١) الآية ١٩ من سبأ.

(٢) الآية ١٨ من الحج، وقال في الشواذ ص ٩٤: «ذكره أبو معاذ».

(٣) البيت لجرير وهو في ديوانه ٦٢؛ والكتاب ١١٩/١؛ والخصائص ٣٦٧/١؛ وأما الشجري ٤٢/١.

(٤) المشكل ١٣٦/١.

(٥) هذا الكلام لأبي حيان ٤٣٧/٢، أو يكون الاثنان قد اتفقا على أمر واحد. المحرر ٦٤/٣.

(٦) البحر ٤٣٧/٢.

(٧) من الآية ٣٠ من يوسف.

- آل عمران -

و«امرأة نوح»^(١) و«امرأة لوط»^(٢) و«امرأة فرعون»^(٣)، وأهل المدينة يقفون بالتاء أتباعاً لرسم المصحف، وهي لغة للعرب يقولون في حمزة: حَمَزَتْ، وأنشدوا: (٤)

١٢٤١- اللَّهُ نَجَّاكَ بِكَفِّي مَسَلَمْتُ مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِمْتُ

وقوله: «ما في بطني» أتى بـ «ما» التي لغير العاقل لأن ما في بطنها مُبْهَمٌ أَمْرٌ، والمبهم أمره يجوز أن يُعَبَّرَ عنه بـ «ما»، ومثاله إذا رأيت شيخاً من بعيد لا تدري أنسان هو أم غيره: ما هذا؟ ولو عرفت أنه إنسان وَجْهَلْتُ كونه ذكراً أم أنثى قلت: ما هو؟ أيضاً، والآية من هذا القبيل هذا عند مَنْ يرى أن «ما» مخصوصة بغير العاقل، وأما مَنْ يرى وقوعها على العقلاء فلا يتأول شيئاً. وقيل: إنه لما كان ما في البطن لا تمييز له ولا عقل عبَّرَ بـ «ما» التي لغير العقلاء.

أ. (٣٦) قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا﴾: الضمير في «وضعتها» يعود على «ما» من حيث المعنى، لأن الذي في بطنها أنثى في علم الله تعالى، فعاد الضمير على معناها، دون لفظها. وقيل: إنما أنه حَمَلًا على معنى النَسَمَةِ أو الحَبْلَةِ أو النفس، قاله الزمخشري^(٥) وقال ابن عطية^(٦): «حَمَلًا على الموجودة [ورفعاً لِلْفِطْرِ «ما» في قوله: «ما في بطني»^(٧) محرراً».

(١) من الآية ١٠ من التحريم.

(٢) من الآية ١٠ من التحريم.

(٣) من الآية ٩ من القصص.

(٤) البيت لأبي النجم، وهو في مجالس ثعلب ٢٧٠؛ والخصائص ٣٠٤/١؛ وسر الصناعة ١٧٧/١؛ واللسان: ما؛ وشواهد الشافية ٢١٨؛ ورصف المباني ١٦٢.

(٥) الكشاف ٤٢٥/١.

(٦) المحرر ٦٥/٣.

(٧) لم يظهر في الصورة عن الأصل.

- آل عمران -

قوله: «أنثى» فيه وجهان، أحدهما: أنها منصوبةٌ على الحال وهي حال مؤكدة لأن التانيث مفهومٌ من تانيث الضمير، فجاءت «أنثى» مؤكدة، قال الزمخشري^(١) «فإن قلت: كيف جاز انتصاب «أنثى» حالاً من الضمير في «وَضَعْتُهَا» وهو كقولك: «وَضَعْتُ الأُنثى أنثى»؟ قلت: الأصل وَضَعْتُ أنثى، وإنما أُنت لتانيث الحال، لأن الحال وذا الحال لشيء واحد كما أُنت الاسم في «مَنْ كانت أمك» لتانيث الخبر. ونظيره قوله تعالى: «فإن كانتا اثنتين»^(٢)، وأما على تأويل النَّسْمَةِ والحَبْلَةِ فهو ظاهرٌ، كأنه قيل: إني وَضَعْتُ الحَبْلَةَ والنَّسْمَةَ أنثى» يعني أن الحال على الجوابِ الثاني تكون مبيّنةً لا مؤكدةً، وذلك لأن النسمة والحبلَة تصدق على الذكر وعلى الأنثى، فلما حصل فيها الاشتراك جاءت الحال مبيّنة لها.

الأ أن الشيخ^(٣) ناقشه في الجواب الأول فقال: «وآل قوله - يعني الزمخشري - إلى أنها^(٤) حال مؤكدة، ولا يُخْرِجُه تانيثُه لتانيث الحال عن أن تكون حالاً مؤكدة. وأما تشبيهه ذلك بقوله: «مَنْ كانت أمك» حيث عاد الضميرُ على معنى «مَنْ» فليس ذلك نظيرَ «وَضَعْتُهَا أنثى» لأن ذلك حُمِلَ على معنى «مَنْ» إذ المعنى: أيُّ امرأة كانت أمك، أي: كانت هي أي أمك، فالتانيثُ ليس لتانيث الخبر، وإنما هو من باب الحَمَلِ على معنى مَنْ، ولو فرضنا أنه من تانيث الاسم لتانيث الخبر لم يكن نظيرَ «وَضَعْتُهَا أنثى» لأنَّ الخبرَ تخصَّصَ بالإضافة إلى الضمير، فاستفيد من الخبر ما لا يُستفاد من الاسم، بخلاف «أنثى» فإنه لمجرد التوكيد. وأما نظيره بقوله: «فإن كانتا اثنتين» فيعني أنه تُنتى الاسم لتثنية الخبر، والكلامُ عليه يأتي في مكانه، فإنه من

(١) الكشاف ١/٤٢٥.

(٢) الآية ١٧٦ من النساء.

(٣) البحر ٢/٤٣٨.

(٤) أي: «أنثى».

- آل عمران -

المُشْكَلَات، فالأحسن أن يُجْعَلَ الضميرُ في «وَضَعْتَهَا أَنْثَى» عائداً على النَّسْمَةِ أو النفس، فتكون الحالُ مبيّنةً لا مؤكدةً.

قلت: قوله «ليس نظيره، لأنَّ «مَنْ كانت أمك» حُجِلَ فيه على معنى [مَنْ]، وهذا أَنْتُ لتأنيث الخبر» ليس كما قال، بل هو نظيره، وذلك أنه في الآية الكريمة حُجِلَ على معنى «ما» كما حُجِلَ هناك على معنى «مَنْ»، وقول الزمخشري: «لتأنيث الخبر» أي: لأنَّ المراد بـ«مَنْ» التأنيثُ بدليل تأنيث الخبر، فتأنيثُ الخبرِ بَيَّنَّ لنا أن المراد بـ«مَنْ» المؤنثُ، كذلك تأنيثُ الحالِ - وهي أنثى - بَيَّنَّ لنا أن المراد بـ«ما» في قوله: «ما في بطني» أنه شيء مؤنث، وهذا واضح لا يحتاج إلى فكر. وأما قوله: «فقد استفيد من الخبر ما لا يُستفاد من الاسم بخلاف «وَضَعْتَهَا أَنْثَى» فإنه لمجرد التوكيد» فليس^(١) بظاهر أيضاً؛ وذلك لأنَّ الزمخشري إنما أراد بكونه نظيره من حيث إنَّ التأنيثُ في كلِّ من المثالين مفهومٌ قبل مجيء الحال في الآية، وقبل مجيء الخبر في النظير المذكور. أمَّا كونه يفارقه في شيء آخر لعارضٍ فلا يضرُّ ذلك في التنظير، ولا يُخرِجه عن كونه يُشبهه من هذه الجهة.

وقد تحصّل لك في هذه الحال وجهان، أحدهما: أنها مؤكدةٌ إن قلنا إنَّ الضمير في «وَضَعْتَهَا» عائداً على معنى «ما». والثاني: أنها مبيّنةٌ إن قلنا: إنَّ الضميرَ عائداً على معنى الحَبْلَةِ أو النَّسْمَةِ أو النفس، لصِدْقِ كلِّ من هذه الألفاظِ الثلاثة على الذكرِ والأنثى.

الوجه الثاني من وجهي «أنثى»: أنها بدلٌ من «ها» في «وَضَعْتَهَا» بدلٌ كلِّ من كلِّ، قاله أبو البقاء^(٢)، ويكونُ في هذا البديل بيانٌ ما المرادُ بهذا

(١) الأصل: «ليس» وهو سهو لأن الفاء واجبة.

(٢) الإملاء ١/١٣١.

- آل عمران -

الضمير، وهذا من المواضع التي يُفسَّر فيها الضميرُ بما بعده لفظاً ورتبةً. فإن كان الضمير مرفوعاً نحو: «وَأَسْرُوا النجوى الذين ظلموا»^(١) على أحد الأوجه، فالكلُّ يجيزون فيه البدل. وإن كان غير مرفوع نحو: «ضربتُه» [١/١٤١] زيداً، ومَرَرْتُ به زيد، فاخْتَلَف فيه، والصحيح جوازُه كقول الشاعر^(٢):

١٢٤٢- على حالةٍ لو أن في القوم حاتماً على جوده لَضُنَّ بالماء حاتم.

بجرّ «حاتم» الأخير، بدلاً من الهاء في «جوده».

قوله: «بما وَضَعْتُ» قرأ^(٣) ابن عامر وأبو بكر: «وَضَعْتُ» بناء المتكلم، وهو من كلام أم مريم عليها السلام خاطَبَتْ بذلك نفسها تسلياً لها، واعتذاراً لله تعالى حيث أتت بمولود لا يصلح لِمَا نَذَرَتْه من سِدانة بيت المقدس. قال الزمخشري^(٤) - وقد ذكر هذه القراءة: «تعني ولعلَّ الله تعالى فيه سرّاً وحكمة، ولعلَّ هذه الأنثى خيرٌ من الذكر تسلياً لنفسها». وفي قولها «والله أعلمُ بما وَضَعْتُ» التفاتٌ من الخطاب إلى الغيبة، إذ لو جَرَّت على مقتضى قولها: «ربِّ» لقاتل: «وأنت أعلم».

وقرأ الباقون: «وَضَعْتُ» بناء التانيث الساكنة على إسناد الفعل لضمير مريم عليها السلام، وهو من كلامِ الباري تبارك وتعالى، وفيه تنبيهٌ على عظمِ قَدْر هذا المولود، وأنَّ له شأنًا لم تعرفه، ولم تُعرفي إلا كونه أنثى لا غير، دون ما يُؤول إليه من أمورٍ عظامٍ وآياتٍ واضحةٍ، قال الزمخشري^(٥):

(١) الآية ١٣ من الأنبياء.

(٢) تقدم برقم ٥٩٦.

(٣) السبعة ٢٠٤؛ والكشف ٣٤٠/١.

(٤) الكشاف ٤٢٥/١.

(٥) الكشاف ٤٢٥/١.

- آل عمران -

«ولتكلمها بذلك على وجه التحزُّن والتحسُّر قال الله تعالى: «والله أعلم بما وضعت» تعظيماً لموضوعها وتجهيلاً لها بقدر ما وهب لها منه، ومعناه: والله أعلم بالشيء الذي وضعت وما علق به من عظام الأمور، وأن يجعله وولده آية للعالمين، وهي جاهلة^(١) بذلك لا تعلم منه شيئاً فلذلك تحسرت». وقد رجح بعضهم القراءة الثانية على الأولى بقوله: «والله أعلم» قال: «لو كان من كلام أم مريم لكان التركيب: وأنت أعلم» وقد تقدّم جواب هذا وأنه التفات. وقرأ ابن عباس^(٢): «وضعت» بكسر التاء على أنها تاء المخاطبة، خاطبها الله تعالى بذلك بمعنى: أنك لا تعلمين قدر هذه المولودة، ولا قدر ما علمه الله فيها من عظام الأمور.

قوله: «وليس الذكر كالأنثى» هذه الجملة تحتل أن تكون معترضة، وأن يكون لها محل، وذلك بحسب القراءات المذكورة في «وضعت»، كما سيمرُّ بك تفصيله. والألف واللام في «الذكر» يُحتمل أن تكون للعهد، والمعنى: ليس الذكر الذي طلبت كالأنثى التي وهبت لها. قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: فما معنى قولها: «وليس الذكر كالأنثى»؟ قلت: هو بيان لـ «ما» في قوله: «والله أعلم بما وضعت» من التعظيم للموضوع والرفع منه، ومعناه: وليس الذكر الذي طلبت كالأنثى التي وهبت لها، والألف واللام فيهما للعهد» وأن تكون^(٤) للجنس على أن مرادها أن الذكر ليس كالأنثى في الفضل والمزية؛ إذ هو صالح لخدمة المتعبدات وللتحرير ولمخالطة الأجانب بخلاف

(١) قوله «جاهلة» رسم في الأصل «حالة» ولعل في النسخة الذي ينقل منها المؤلف عن الكشاف تحريفاً، والتصحيح من مطبوعة الكشاف.

(٢) البحر ٤٣٩/٢؛ والكشاف ٤٢٥/١.

(٣) الكشاف ٤٢٥/١.

(٤) قوله: «وأن تكون» معطوف على قوله - قبل أسطر - «يحتمل أن تكون للعهد».

- آل عمران -

الأُنثى، وكان سياق الكلام على هذا يَقْتَضِي أن يَدْخُلَ النفي على ما استقرَّ وَحَصَلَ عندها وانتَفَتَ عنه صفاتُ الكمالِ للغرضِ المقصودِ منه، فكان التركيب: وليس الأُنثى كالذكر، وإنما عَدَلَ عن ذلك لأنها بَدَأَتْ بالأهمِّ بما كانت تريده. وهو المتلجُّجُ في صدرها والحائِكُ في نفسها فلم يَجِرْ لسانها في ابتداء النطق إلا به فصار التقديرُ: وليس جنسُ الذكر مثلَ جنسِ الأُنثى لِمَا بينهما من التفاوتِ فيما ذَكَر. ولولا هذه المعاني التي استنبطها العلماءُ وفهموها عن الله تعالى لم يكنْ لمجردِ الإخبارِ بالجملةِ الليسية معنى؛ إذ كلُّ أحدٍ يعلم أن الذكر ليس كالأُنثى.

وقوله: «وإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ» هذه الجملةُ معطوفةٌ على قوله: «إِنِّي وَضَعْتُهَا» على قراءةٍ مَنْ ضَمَّ التاء في قوله «وَضَعْتُ» فتكونُ هي وما قبلها في محلِّ نصبٍ بالقول، والتقدير: قالت إِنِّي وَضَعْتُهَا، وقالت: والله أعلم بما وضعتُ، وقالت: وليس الذكر كالأُنثى، وقالت: إِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ. وأما على قراءةٍ مَنْ سَكَنَ التاء أو كسرها فيكونُ «إِنِّي سَمَّيْتُهَا» أيضاً معطوفاً على «إِنِّي وَضَعْتُهَا»، ويكونُ قد فَصَلَ بين المتعاطفين بجمليتي اعتراض كقوله تعالى: «وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ» قاله الزمخشري^(١).

قال الشيخ^(٢): «ولا يتعيَّن ما ذَكَر من كونهما جملتين معترضتين، لأنه يُحتمل أن يكون «وليسَ الذكرُ كالأُنثى» في هذه القراءةٍ مِنْ كلامها، ويكون المعترضُ جملةً واحدةً كما كان من كلامها في قراءةٍ من قرأ: «وَضَعْتُ» بضم التاء، بل ينبغي أن يكونَ هذا المتعيَّن لثبوتِ كونه من كلامها في هذه القراءة، ولأنَّ في اعتراضِ جملتين خلافاً، مذهبُ أبي علي أنه لا تَعْتَرِضُ جملتان،

(١) الكشاف ١/٤٢٥؛ والآية ٧٦ من الواقعة.

(٢) البحر ٢/٤٤٠.

- آل عمران -

وأيضاً تشبيهُه هاتين الجملتين اللتين اعترض بهما على زعمه بين المعطوف [١٤١/ب] والمعطوف عليه بقوله: «وإنه لقسم / لو تعلمون عظيم» ليس تشبيهاً مطابقاً للآية لأنه لم تعترض جملتان بين طالب ومطلوب، بل اعترض بين القسم الذي هو: «فلا أقسم بمواقع النجوم» وبين جوابه الذي هو: «إنه لقرآن كريم» بجملته واحدة، وهي قوله: «وإنه لقسم لو تعلمون عظيم» لكنه جاء في جملة الاعتراض بين بعض أجزائه وبعض اعتراض جملة وهو قوله: «لو تعلمون» اعترض به بين المنعوت الذي هو «لقسم» وبين نعته الذي هو «عظيم»، فهذا اعتراض في اعتراض، فليس فصلاً بجملتي اعتراض كقوله: «والله أعلم بما وضعت، وليس الذكر كالأنثى» قلت: والمُشَاحَّةُ بمثل هذه الأشياء ليست طائفة، وقوله: «ليس فصلاً بجملتي اعتراض» ممنوع، بل هو فصل بجملتي اعتراض، وكونه جاء اعتراض في اعتراض لا يضرب ذلك ولا يقدح في قوله: «فصل بجملتين».

و «سَمِي» يتعدى لاثنتين، أحدهما بنفسه وإلى الآخر بحرف الجر، ويجوز حذفه، تقول: سميت ابني زيداً والأصل: يزيد، قال الشاعر فجمع بين الأصل والفرع^(١):

١٢٤٣- وَسُمِّيَتْ كَعْبًا بَشْرَ الْعِظَامِ وَكَانَ أَبُوكَ يُسَمَّى الْجُعَلِ
أي: يُسَمَّى بِالْجُعَلِ. وقد تقدّم الكلام في «مريم» واشتقاقها ومعناها وكونها من الشاذ عن نظائره^(٢).

قوله: «وإني أعيدُها» عطف على «إني سميتها»، وأتى هنا بجزر

(١) البيت للأخطل، وهو في ديوانه - صالحاني - ٣٣٥؛ أو عتبة بن الوغل، وهو في المؤلف والمختلف ٨٤؛ والبحر ٤٤٠/٢؛ والخزانة ٤١٥/١.

(٢) انظر إعرابه للآية ٨٧ من البقرة.

- آل عمران -

«إِنَّ»^(١) فعلاً مضارعاً دلالةً على طلبها استمرار الاستعاذة دون انقطاعها، بخلاف قوله: «وَضَعْتُهَا وَسَمَّيْتُهَا» حيث أتى بالخبرين ماضيين لانقطاعهما، وقَدَّم المعاذَ به^(٢) على المعطوف اهتماماً به.

وَفَتَحَ نافع^(٣) ياء المتكلم قبل هذه الهمزة المضمومة^(٤)، وكذلك كلُّ ياء وقع بعدها همزة مضمومة إلا موضعين، فإنَّ الكلَّ انفقوا على سكونها فيهما: «بِعَهْدِي أَوْفٍ»^(٥) «آتُونِي أُفْرِغُ»^(٦)، والباقي عشرة مواضع، هذا الذي في هذه السورة أحدها.

آ. (٣٧) قوله تعالى: ﴿فَتَقَبَّلَهَا﴾: الجمهور على «تَقَبَّلَهَا» فعلاً ماضياً على تَفَعَّل بتشديد العين، و«رَبُّهَا» فاعل به. وتَفَعَّل يحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون بمعنى المجرد أي: قَبَّلَهَا، بمعنى رَضِيهَا مكانَ الذَّكَرِ المنذور، ولم يَقْبَلْ أنثى منذورةً مثلَ مريم، كذا جاء في التفسير، وتَفَعَّل يأتي بمعنى فَعِل مجرداً نحو: تَعَجَّبَ وَعَجِبَ من كذا، وتَبَرَّأَ وَبَرَّءَ منه. والثاني: أن تَفَعَّلَ بمعنى استفعل، أي: فاستقبلها ربُّها يقال: استقبلتُ الشيءَ أي: أخذتُه أولَ مرة، والمعنى: أن الله تولّاها في أول أمرها وحين ولادتها ومنه قوله - هو القطامي-^(٧):

١٢٤٤- وخيرُ الأمرِ ما استقبلتُ منه وليس بأنَّ تَبَّعَهُ اتِّبَاعاً

(١) الأصل «بخبر إن هنا» وهنا مقحمة لأنه أثبتتها قبلاً.

(٢) وهو قوله «بك».

(٣) السبعة ١٥٢.

(٤) في قوله: «واني أعيدها».

(٥) الآية ٤٠ من البقرة.

(٦) الآية ٩٦ من الكهف.

(٧) تقدم برقم ١٢٢٥.

- آل عمران -

ومنه المثل: «خُذِ الأَمْرَ بِقَوَابِلِهِ»^(١). وتفَعَّلَ بمعنى استفعَّل كثير نحو: تَعَظَّمَ واستعظَّم، وتكَبَّرَ واستكبر، ونَقَصَّيْتُ الشيءَ، واستقصَيْتُه وتَعَجَّلْتَه واستعَجَلْتَه.

والباءُ في قوله: «بِقَبُولٍ» فيها وجهان، أحدهما. أنها زائدة أي: قَبُولاً، وعلى هذا فينتصب، «قَبُولاً» على المصدر الذي جاء على حذف الزوائد؛ إذ لو جاء على تقبُّلٍ لقليل: تَقَبُّلاً نحو: تكَبَّرَ تكبُّراً. وقَبُولٍ من المصادر التي جَاءَتْ على فَعُولٍ بفتح الفاء، وقد تقدَّم ذكرُها أول البقرة، يقال: قَبِلْتُ الشيءَ قَبُولاً. وأجاز الفراء والزجاج^(٢) ضمَّ القاف من «قبول»، وهو القياسُ كالدخول والخروج، وحكاها ابن الأعرابي عن العرب: قبلته قَبُولاً وقَبُولاً بفتح القاف وضمَّها سماعاً عن العرب، و«على وجهه قَبُول» لا غير، يعني لم يُقَلَّ هنا إلا بالضم^(٣)، وأنشدوا^(٤):

١٢٤٥ - والوجه عليه القبول

بضم القاف كذا حكاه بعضهم.

وقال الزجاج^(٥): «إن» قَبُولاً هذا ليس منصوباً بهذا الفعل حتى يكون مصدراً على غير الصدر، بل هو منصوبٌ بفعلٍ موافقٍ له أي: مجردٍ قال: «والتقدير: فتقبَّلها بتقبُّلٍ حسن وقبَّلها قَبُولاً حسناً أي: رضيها وفيه بُعْدٌ.

(١) مجمع الأمثال ١/٣٢٤ يعني: دبره قبل أن يفوتك تدبيره.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/٤٠٤.

(٣) غير أن صاحب اللسان ضبطها في هذا الموضع بالفتح. انظر: اللسان «قبل» وأجاز صاحب القاموس ضبطها بالوجهين، والقبول هنا بمعنى الحسن.

(٤) لم أقف عليه، وقد أصاب البيت خرم في الأصل واضطربت النسخ فيه عروضياً ومعنوياً من مثل: قد يجمد المرء وإن لم يبل بالسر والوجه عليه القبول.

(٥) معاني القرآن ١/٤٠٤.

- آل عمران -

والوجه الثاني: أن الباء ليست زائدة، بل هي على حالها، ويكون المراد بالقبول هنا اسماً^(١)، لما يُقبل به الشيء نحو: «اللُدود»^(٢)، لما يُلدُّ به، والسَّعوط: لما يُسَعَطُّ به، والمعنى بذلك اختصاصه لها بإقامتها مقامَ الذكرِ في النَّذْر.

وقوله: «وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا» نبات أيضاً مصدرٌ على غير الصدر؛ إذ القياس: إنبات. وقيل: بل هو منصوبٌ بمضمرٍ موافقٍ له أيضاً تقديره: فنبَتَتْ نباتاً حسناً.

وقوله: «وَكَفَّلَهَا» قرأ الكوفيون^(٣): «وَكَفَّلَهَا» بتشديد العين، «زكريا» بالقصر، إلا أبا بكر^(٤) فإنه قرأه بالمدِّ كالباقين، ولكنه يَنْصِبُهُ، والباقون يرفعونه كما سيأتي.

وقرأ مجاهد^(٥): «فَتَقَبَّلَهَا» بسكون اللام، «رَبَّهَا» منصوباً، و«أَنْبَتَهَا» بكسر الباء وسكون التاء، و«كَفَّلَهَا» بكسر الفاء وسكون اللام، وقرأ أبي: «وَأَكْفَلَهَا» كـ «أَكْرَمَهَا» فعلاً ماضياً. وقرأ عبدالله^(٦) المزني «وَكَفَّلَهَا» بكسر الفاء والتخفيف.

فأمَّا قراءةُ الكوفيين فإنهم عَدَّوا الفعلَ بالتضعيف إلى مفعولين، ثانيهما

(١) الأصل: «اسم» وهو سهو.

(٢) اللدود: ما يصب بالمسقط من الدواء في أحد شقي الفم.

(٣) أي عاصم وحزة والكسائي؛ السبعة ٢٠٤؛ الكشف ٣٤١/١.

(٤) وهو الراوي الثاني عن عاصم.

(٥) البحر ٤٤٢/٢؛ القرطبي ٧٠/٤؛ الكشف ٤٢٧/١.

(٦) عبدالله بن مغفل المزني له صحبة، سكن البصرة. انظر: الإصابة ٢٤٢/٤؛ أسد الغابة

٣٩٨/٣. ونسب هذه القراءة في الشواذ ٢٠ إلى رواية عن ابن كثير. وانظر: البحر

٤٤٢/٢.

- آل عمران -

«زكريا» فَمَنْ قَصَرَهُ كالأخوين وحفص كان عنده مقدرُ النصبِ، ومن مدّه كآبي بكر عن عاصم أظهر فيه الفتحة، وهكذا قرأته.

وأما قراءة بقية السبعة فَكفّل مخففٌ عندهم متعديّ لواحد وهو ضمير مريم، وفاعله «زكريا»، ولا مخالفة بين القراءتين؛ لأن الله لَمَّا كَفَلَهَا إياها كَفَلَهَا، وهو في قراءتهم ممدودٌ مرفوعٌ بالفاعلية.

وأما قراءة «أَكْفَلَهَا» فإنه عَدَّاه بالهمزة كما عَدَّاه غيره بالتضعيف نحو: خَرَجْتَهُ / وأَخْرَجْتَهُ، وَكَرَّمْتَهُ وَأَكْرَمْتَهُ، وهذه كقراءة الكوفيين في المعنى والإعراب، فإنَّ الفاعل هو الله تعالى، والمفعول الأول هو ضمير مريم والثاني هو «زكريا».

وأما قراءة: «وَكَفَلَهَا» بكسر الفاء فإنها لغةٌ في كَفَل، يقال: كَفَلَ يَكْفُلُ، كَقَتَلَ يَقْتُلُ، وهي الفاشية، وَكَفَلَ يَكْفُلُ كَعَلِمَ يَعْلَمُ، وعليها هذه القراءة، وإعرابها كإعرابِ قراءة الجماعة في كون «زكريا» فاعلاً.

وأما قراءة مجاهد فإنها كلُّها على لفظ الدعاءِ مِنْ أُمِّ مَرْيَمَ اللهُ تَعَالَى بَأَنَّ يَفْعَلُ لَهَا مَا سَأَلْتَهُ. و«رَبَّهَا» منصوب على النداء أي: فَتَقَبَّلْهَا يَا رَبِّهَا وَأَنْتَبِهَا وَكَفَلْهَا يَا رَبِّهَا. و«زكريا» في هذه القراءة مفعول ثانٍ أيضاً كقراءة الكوفيين.

وقرأ^(١) حفص والأخوان: «زكريا» بالقصرِ حيث وَرَدَ في القرآن، وباقي السبعة بالمدِّ، والمدُّ والقصرُ في هذا الاسم لغتان فاشيتان عن أهل الحجاز. وهو اسمٌ أعجمي فكان مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَقُولُوا فِيهِ: مُنِعَ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالْعُجْمَةِ كَنظَائِرِهِ، وإنما قالوا: مُنِعَ مِنَ الصَّرْفِ لوجود ألف التانيث فيه. إمَّا الممدودة كحَمْرَاءٍ أَوِ الْمَقْصُورَةِ كحَبْلِي، وكان الذي اضطَرَّهم إلى

(١) السبعة ٢٠٤؛ الكشف ٣٤١/١؛ القرطبي ٣٤١/١.

- آل عمران -

ذلك أنهم رأوه ممنوعاً معرفةً ونكرةً، قالوا: فلو كان منعه للعلمية والعجمة لانصرف نكرة لزوالم أحد سببى المنع، لكن العرب منعتة نكرةً، فعلمنا أن المانع غير ذلك، وليس معنا هنا ما يصلح مانعاً من صرفه إلا ألف التانيث، يعنون التشبية بألف التانيث، وإلا فهذا اسم أعجمي لا يُعرف له اشتقاق حتى يدعى فيه أن الألف فيه للتانيث. على أن أباحتهم قد ذهب إلى صرفه نكرةً، وكأنه لحظ فيه ما قدمته من العجمة والعلمية لكنهم غلطوه وخطؤوه في ذلك.

وقال الفارسي^(١) فأشبع فيه القول: «لا يخلو من أن تكون الهمزة فيه: للتانيث أو للإلحاق أو منقلبةً، ولا يجوز أن تكون منقلبةً؛ لأن الانقلاب لا يخلو من أن يكون من حرف أصلي أو من حرف الإلحاق، ولا يجوز أن يكون من حرف أصلي لأن الياء والواو لا يكونان أصلاً فيما كان على أربعة أحرف، ولا أن يكون من حرف الإلحاق لأنه ليس في الأصول شيء يكون هذا ملحقاتاً به وإذا ثبت ذلك ثبت أنها للتانيث، وكذلك القول في الألف المقصورة». وهذا الذي قاله أبو علي صحيح لو كان فيما يُعرف له اشتقاق ويدخله تصريف، ولكنهم يُجرون الأسماء الأعجمية مُجرى العربية بمعنى أن هذا لو ورد في لسان العرب كيف يكون حكمه؟

وفيه بعد ذلك لغتان أُخريان، إحداهما: زكريُّ بياء مشددة في آخره فقط دون ألف، وهو في هذه اللغة منصرف. ووجه أبو علي ذلك^(١) فقال: «القول فيه أنه حذف منه الياءان اللتان كانتا فيه ممدوداً ومقصوراً وما بعدهما وألحق ياء النسب» قال: «يدل على ذلك صرف الاسم، ولو كانت الياءان هما اللتان كانتا فيه لوجب أن لا ينصرف للعجمة والتعريف»، وهذه اللغة التي

(١) الحجة (خ) ٣٤٠/٢.

- آل عمران -

ذَكَرْتُهَا لُغَةً أَهْلَ نَجْدٍ وَمَنْ وَالَاهِم. والثانية: «رُكِرَ» بزنة عَمِرٍ، حكاها الأَخْفَشُ»^(١).

والكَفَالَةُ: الضمان في الأصل، ثم يستعار للضم والأخذ، يقال منه: كَفَلَ يَكْفُلُ، وَكَفَلَ يَكْفُلُ - كَعَلِمَ يَعْلَمُ - كَفَالَةٌ وَكَفَلًا فَهُوَ كَافِلٌ وَكَفِيلٌ.

قوله: «المحراب» فيه وجهان مشهوران، أحدهما وهو مذهب سيبويه^(٢) أنه منصوبٌ على الظرف، وشُدَّ عن سائر إخوانه بعد «دخل» خاصة، يعني أن كلَّ ظرفٍ مكانٍ مختص لا يصل إليه الفعل إلا بواسطة «في» نحو: «صَلَّيْتُ فِي الْمِحْرَابِ» ولا تقول: المحراب، ونمت في السوق، ولا تقول: السوق، إلا مع «دخل» خاصة، نحو: دَخَلْتُ السُّوقَ وَالبَيْتَ، وإلا ألفاظاً أُخَرَ ذَكَرْتُهَا فِي كِتَابِ النُّحُو. والثاني: مذهب الأَخْفَشِ، وهو نصبُ ما بعد «دخل» على المفعول به لا على الظرف، فقولك: «دَخَلْتُ البَيْتَ» كقولك: «هَدَمْتُ البَيْتَ» فِي نَصْبِ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ. وهو قولٌ مرجوحٌ بدليل أن «دخل» لو سُلِّطَ عَلَى غَيْرِ الظَّرْفِ الْمُخْتَصِّ وَجِبَ وَصُولُهُ بِوَسْطَةِ «فِي» تَقُولُ: «دَخَلْتُ فِي الأَمْرِ» وَلَا تَقُولُ: دَخَلْتُ الأَمْرَ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى عَدَمِ تَعْدِيهِ لِلْمَفْعُولِ بِهِ بِنَفْسِهِ.

والمحراب: قال أبو عبيدة: ^(٣) «هو أشرف المجالس ومقدمها، وهو كذلك من المسجد». وقال أبو عمرو بن العلاء: «هو القصرُ لعلوهِ وشرَفِهِ». وقال الأصمعي: «هو الغرفة»، وأنشد لامرئ القيس: ^(٤)

(١) لم يحك في «معاني القرآن» غير لغة المد والقصر. انظر: المعاني ٢٠٠.

(٢) الكتاب ١٥/١.

(٣) عجاز القرآن ٩١/١.

(٤) ديوانه ٣٤؛ واللسان: حرب. ومحاريب أقيال: غرف ملوك حمير.

- آل عمران -

١٢٤٦- وماذا عليه أَنْ ذَكَرْتُ أَوَانَساً كَفِرْ لَانَ رَمَلٍ فِي مُحَارِبِ أَقِيَالٍ

قالوا: معناه في غُرْفِ أَقِيَالٍ. وأنشد غيره لعمر بن أبي ربيعة: (١)

١٢٤٧- رَبَّةٌ مُحْرَابٍ إِذَا جِئْتُهَا لَمْ أَدُنْ حَتَّى أُرْتَقِي سُلْمَا

وقيل: هو المحراب من المسجد المعهود وهو الأليق بالآية. وأما ما ذكرته عن تقدم فإنما يعنون به المحراب من حيث هو، وأما في هذه الآية فلا يظهر بينهم خلاف [في] أنه المحراب المتعارف، قيل: واشتقاقه من الحَرْبِ لتحاربِ الناس عليه.

وأمال (٢) ابن ذكوان عن ابن عامر «المحراب» في هذه السورة موضعين (٣) بلا خلاف، لكونه قَوِيَّ فيه سببُ الإمالة، وذلك أن الألف تقدمها كسرةً وتأخرت عنها كسرةً أخرى فقَوِيَّ داعي الإمالة، وهذا بخلاف / «المحراب» غير المجرور فإنه نُقِلَ عن ابن ذكوان فيه الوجهان: الإمالة [ب/١٤٢] وعدمها نحو قوله: «إِذ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ» (٤)، فوجه الإمالة تقدمُ الكسرة، ووجه التفتيح أنه الأصل، وقد تقدم لك الفرق بين كونه مجروراً فلم يُخْبِرْ عنه فيه خلاف وبين كونه غير مجرور فجرى فيه الخلاف، وكذلك جرى عنه الخلاف أيضاً في «عمران» لما ذكرتُ لك من تقدم الكسر.

قوله: «وجد عندها رزقاً» هذه «وَجَدَ» بمعنى أصاب ولقي وصادف فتعدى لواحد وهو «رزقاً»، و«عندها» الظاهر أنه ظرفٌ للوَجْدَانِ. وأجاز

(١) البيت لوضاح اليمن وليس لعمر، وهو في معاني القرآن للزجاج ٤٠٦/١؛ والجمهرة ٢١٩/١؛ واللسان: حرب؛ والقرطبي ٧١/٤. وانظر في ترجمة وضاح: الأغاني ٢٠٩/٦.

(٢) الكشف ١٧٢/١.

(٣) الموضع الثاني: «يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ» الآية ٣٩.

(٤) الآية ٢١ من ص.

- آل عمران -

أبو البقاء^(١) أن يكونَ حالاً من «رزقاً» لأنه يصلح أن يكونَ صفةً له في الأصل، وعلى هذا فيتعلّق بمحذوف، و«وَجَدَ» هو الناصبُ لكلما، لأنها ظرفيةٌ، وقد تقدّم تحقيقه. وأبو البقاء^(٢) سمّاه جوابها؛ لأنها عنده تشبه الشرط كما سيأتي.

قوله: «قال: يا مريم» فيه وجهان، أحدهما: أنه مستأنف، قال أبو البقاء: ^(٣) «ولا يجوزُ أن يكونَ بدلاً من «وَجَدَ» لأنه ليس بمعناه». والثاني: أنه معطوفٌ بالفاء، فحُذِفَ العاطفُ، قال أبو البقاء: ^(٤) «كما حُذِفَتْ في جواب الشرط كقوله: «وإن أطمعتموهم إنكم لمشركون»^(٥)، وكذلك قولُ الشاعر: ^(٦)

١٢٤٨ - مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

وهذا الموضع يشبهُ جوابَ الشرط؛ لأنَّ «كلما» تشبه الشرط في اقتضاها الجواب» انتهى. قلت: وهذا الذي قاله فيه نظرٌ من حيث إنه تخيل أن قوله تعالى «وإن أطمعتموهم» أن جوابَ الشرط هو نفس «إنكم لمشركون» حُذِفَتْ منه الفاء، وليس كذلك، بل جوابُ الشرط محذوفٌ، و«إنكم لمشركون» جوابُ قسمٍ مقدر قبل الشرط، وقد تقدّم تحقيقُ هذه المسألة، فليس هذا ممّا حُذِفَتْ منه فاءُ الجزاء البتّة، وكيف يدّعي ذلك ويُسوِّيه بالبيت المذكور وهو لا يجوز إلا في ضرورة، ثم الذي يظهِرُ أن الجملة من قوله: «وَجَدَ» في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعل «دخل»، ويكون جوابُ «كلما» هو نفس

(١) الإملاء ١/١٣٢.

(٢) الإملاء ١/١٣٢.

(٣) الإملاء ١/١٣٢.

(٤) الإملاء ١/١٣٢.

(٥) الآية ١٢١ من الأنعام.

(٦) تقدم برقم ١٤٠.

- آل عمران -

«قال» والتقدير: كلما دخل عليها زكريا واجداً عندها الرزق قال، وهذا بين جداً. ونكر «رزقاً» تعظيماً له أوليداً به على نوع ما منه.

قوله: «أنى لك هذا» أنى خبر مقدم، و«هذا» مبتدأ مؤخر، ومعنى «أنى» هنا: من أين، كذا فسرها أبو عبيدة^(١)، وقيل: ويجوز أن يكون سؤالاً عن الكيفية أي: كيف تهياً لك هذا، قال الكميت: ^(٢)

١٢٤٩- أنى ومن أين أبك الطرب من حيث لا صبو ولا ريب

وجوز أبو البقاء^(٣) في «أنى» أن يتصب على الظرف بالاستقرار الذي في «لك»، و«لك» رافع لـ «هذا» يعني بالفاعلية ولا حاجة إلى ذلك. وقد تقدم الكلام على «أنى» في البقرة^(٤).

«إن الله يرزق من يشاء» تقدم نظيره، ويحتمل أن يكون مستأنفاً [من كلام الله تعالى، وأن يكون من كلام مريم فيكون منصوباً]^(٥).

آ. (٣٨) قوله تعالى: ﴿هِنَالِكَ دَعَا﴾: «هنا» هو الاسم واللام للبعد والكاف حرف، وهو وزان ذلك، وهو منصوب على الظرف المكاني بـ «دعا»، أي: في ذلك المكان الذي رأى فيه ما رأى من أمر مريم، وهو ظرف لا يتصرف بل يلزم النصب على الظرفية، وقد يجز بـ «من» و«إلى» قال الشاعر: ^(٦)

(١) مجاز القرآن ٩١/١.

(٢) الهاشميات ٣١؛ ومشكل ابن قتيبة ٥٢٥؛ والطبري ٤١٥/٤؛ والقرطبي ٧٢/٤. وأبك: وبلك.

(٣) الإملاء ١٣٢/١.

(٤) الآية ٢٢٣ من البقرة.

(٥) ما بين معقوفين أصابه الخرم في الأصل.

(٦) لم أهد إلى قائله، وهو في المنصف // ١٥٦؛ وابن يعيش ١٣٨/٣؛ واللسان «هنا»؛ والممتع ٤٠٠؛ والهمع ٧٨/١؛ والدرر ٥٢/١. وفاعل وردت يعود على الإبل.

- آل عمران -

١٢٥٠- قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمِكِنَةٍ مِنْ هَهْنَا وَمِنْ هُنَا

وحكمه حكم «ذا» مِنْ كونه يُجَرَّد من حرف التنبيه ومن الكاف واللام نحو: هنا، وقد تصحبه «ها» التنبيه نحو: ههنا، ومع الكاف قليلاً نحو: «ها ههنا»، ويمتنع الجمع بين ها واللام. وأخواته: هُنَا بتشديد النون مع فتح الهاء وكسرهما، وَثُمَّ بفتح الثاء، وقد يقال هُنْتُ، ولا يُشار بهذه إلا للبعيد خاصة، ولا يُشار بهنالك وما ذُكِرَ معه إلا للأمكنة.

وقد زعم بعضهم أَنَّ «هناك» و«هنالك» و«هنا» للزمان، فمَنْ وروِد «هنالك» بمعنى الزمان عند بعضهم هذه الآية أي: في ذلك الزمان، ومثله: «هنالك ابتلي المؤمنون»^(١) ومنه قول زهير:^(٢)

١٢٥١- هنالك إنْ يُسْتَخْبِلُوا المَالَ يُخْبِلُوا

والظاهر أنه على مكانيته. ومن ورود «هناك» قوله:^(٣)

١٢٥٢- وإذا الأمورُ تعاطمت وتشابَهت فهناك يعترفون أين المفترعُ

ومن ورود هُنَا قوله:^(٤)

١٢٥٣- حنَّ نوارٍ ولاتٌ هُنَا حنَّ وبدا الذي كانت نوارٍ أجنَّت

(١) الآية ١١ من الأحزاب.

(٢) ديوانه ١١٢ وعجزه:

وإن يُسألوا يُعطوا وأن يُيسروا يُغلو

الخصائص ٩٨/١؛ واللسان: خبل. ويستخبلوا: تستعار إبلهم ليشرب لبنها،

ويخبلوا: يتكروموا في الشدة، ويسروا: يقامروا بالميسر، ويغلو: يأخذوا الغالي منها.

(٣) البيت للأفوه الأودي، وهو في ديوانه ٧؛ والعيني ٤٢١/١؛ والهمع ٧٨/١؛ والذرر

٥٢/١.

(٤) البيت لشبيب بن جعيل أو حنجل بن نضلة، وهو في ابن يعيش ١٥/٣؛ والهمع

٧٨/١؛ والحزاة ١٥٦/٢؛ والذرر ٥٢/١. وأجنت: سترت.

— آل عمران —

لأن «لات» لا تعمل إلا في الأحيان، وفي البيت كلامٌ أطولٌ من هذا. وفي عبارة السجاوندي أن «هناك» في المكان و«هنالك» في الزمان، وهو سهوٌ، لأنها للمكان سواءً تجردت أم اتصلت بالكاف واللام معاً أم بالكاف دون اللام.

قوله: «مِنْ لَدُنْكَ» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلق بـ«هَبْ» وتكون «مِنْ» لابتداء الغاية مجازاً أي: هَبْ لي من عندك، ويجوز أن تتعلق بمحذوفٍ على أنه في الأصل صفةٌ لذرية، فلما قُدِّم عليها انتصبَ حالاً. وقد تقدّم الكلام على لذن وأحكامها ولغاتها. وقوله: «سميع الدعاء» مثالٌ مبالغةٍ مُحَوَّلٌ من «سامع» وليس بمعنى «مُسمِع» لفسادِ المعنى.

وقوله «طَيِّبَةٌ» إن أرادَ بـ«ذرية» الجنسَ فيكونُ التأنِيثُ في «طَيِّبَةٌ» باعتبارِ تأنِيثِ الجماعة، وإن أرادَ به ذكراً واحداً فالتأنِيثُ باعتبارِ اللفظ. قال الفراء: (١) «وَأَنْتِ «طَيِّبَةٌ» لِتَأْنِيثِ لَفْظِ «الذرية» كما قال الشاعر: (٢)

١٢٥٤— أَبُوكَ خَلِيفَةٌ وَلَدَتْهُ أُخْرَى وَأَنْتِ خَلِيفَةٌ، ذَاكَ الْكَمَالُ
وهذا فيما لم يُقْصَدْ به واحدٌ معيّنٌ، أمّا لو قُصِدَ به واحدٌ معيّنٌ امتنعَ اعتبارُ اللفظِ نحو: طلحة وحمزة، وقد جَمَعَ الشاعرُ بين التذكيرِ والتأنِيثِ في قوله (٣):

١٢٥٥— فَمَا تَزْدَرِي مِنْ حَيَّةٍ جَبَلِيَّةٍ سَكَاتٍ إِذَا مَا عَضُّ لَيْسَ بِأَذْرَدًا
لأنَّ المرادَ بحَيَّةٍ اسمُ الجنسِ لا واحدٌ بعينه.

(١) معاني القرآن ٢٠٨/١.

(٢) لم أهدت إلى قائله، وهو في معاني القرآن للفراء ٢٠٨/١، واللسان: خلف.

(٣) لم أهدت إلى قائله، وهو في الطبري ٣٦٢/٦؛ والبحر ٤٤٥/٢؛ واللسان: سكت. وحَيَّةٌ سكات: إذا لم يشعر بها الملسوع حتى تلسعه، والدَّرْد: ذهاب الأسنان.

- آل عمران -

آ. (٣٨) قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ﴾: قرأ الأخوان^(١): «فناداه» من غير تاء تأنيث، والباقون: «فنادته» بقاء التأنيث. والتذكير والتأنيث باعتبار الجمع المكسر، فيجوز في الفعل المسند إليه التذكير باعتبار الجمع، والتأنيث باعتبار الجماعة، ومثل هذا: «إذ يتوفى الذين كفروا الملائكة»^(٢) يُقرأ بالتاء والياء، وكذا قوله: «تعرّج الملائكة»^(٣). قال الزجاج^(٤): «يلحقها التأنيث لفظ الجماعة، ويجوز أن يُعبر عنها بلفظ التذكير لأنه يقال: جمّع الملائكة، وهذا كقوله: «وقال نسوة»^(٥) انتهى وإنما حَسِنَ الحذف هنا الفصل بين الفعل وفاعله.

وقد تجرّأ بعضهم على قراءة العامة فقال: «أكره التأنيث لِمَا فيه من موافقة دعوى الجاهلية؛ لأن الجاهلية زعمت أن الملائكة إناث. وتجرّأ / أبو البقاء^(٦) على قراءة الأخوين فقال: «وكره قوم قراءة التأنيث لموافقة الجاهلية، فلذلك قرأ مَنْ قرأ: «فناداه» بغير تاء، والقراءة به غير جيدة»^(٧) لأنّ الملائكة جمع، وما اعتلوا به ليس بشيء، لأنّ الإجماع على إثبات التاء في قوله: «وإذ قالت الملائكة»^(٨). وهذان القولان الصادران من أبي البقاء وغيره ليسا^(٩) بجيدين، لأنهما قراءتان متواترتان، فلا ينبغي أن تُردَّ إحداهما البتة.

(١) السبعة ٢٠٥؛ والكشف ١/٣٤٢.

(٢) الآية ٥٠ من الأنفال، وابن عامر قرأ بالتاء. السبعة ٣٠٧.

(٣) الآية ٤ من المعارج، والكسائي قرأ بالياء. السبعة ٦٥٠.

(٤) معاني القرآن ١/٤٠٨.

(٥) الآية ٣٠ من يوسف.

(٦) الإملاء ١/١٣٣.

(٧) في المطبوعة: «والقراءة به جيدة» ولعلها مقصود أبي البقاء فتكون «غير» مقحمة.

(٨) الآية ٤٢ من آل عمران. وهنا ينتهي قول أبي البقاء.

(٩) الأصل: «ليس بجيد» وهو سهو لأنّ المبتدأ مثنى.

- آل عمران -

والأخوان على أصلهما مِنْ إمالة «فناداه»^(١)، والرسم يَحْتَمِلُ القراءتين معاً أعني التذكير والتأنيث.

والجمهورُ على أن الملائكة المرادُ بهم واحدٌ وهو جبريلُ. قال الزجاج: ^(٢) «أتاه النداء من هذا الجنس الذين هم الملائكة كقولك: «فلان يركب السفن» أي: هذا الجنس» ومثله: «الذين قال لهم الناس»^(٣) وهم نعيم بن مسعود. وقوله «إنَّ الناس» يعني أباسفيان، ولَمَّا كان جبريلُ رئيسَ الملائكة أُخْبِرَ عنه إخبارَ الجماعة تعظيماً له. وقيل: «الرئيس لا بُدَّ له من أتباع، فلذلك أُخْبِرَ عنه وعنهم، وإنَّ كان النداءُ إنما صدر منه»، ويؤيِّدُ كونَ المنادى جبريلَ وحده قراءةُ عبدِالله^(٤)، وكذا في مصحفه: «فناداه جبريلُ»، والعطفُ بالفاء في قوله: «فنادته» مُؤدِّنٌ بأنَّ الدعاءَ مُعْتَقِبٌ بالتبشير.

قوله: «وهو قائم» جملةٌ حاليةٌ من مفعولِ النداء، و«يصلِّي» يَحْتَمِلُ أوجهًا، أحدها: أن يكونَ خبراً ثانياً عند مَنْ يرى تعدُّده مطلقاً نحو: «زيدٌ شاعرٌ فقيه». الثاني: أنه حالٌ ثانيةٌ من مفعولِ النداء، وذلك أيضاً عند مَنْ يُجَوِّزُ تعدُّدَ الحال. الثالث: أنه حالٌ من الضميرِ المستترِ في «قائم» فيكونُ حالاً من حال. الرابع: أن يكونَ صفةً لقائم.

قوله: «في المحراب» متعلقٌ بِصَلَّى، ويجوزُ أن يتعلَّقَ بقائم إذا جَعَلْنَا «يُصَلِّي» حالاً من الضميرِ في «قائم»؛ لأنَّ العاِمِلَ فيه حينئذٍ وفي الحالِ شيءٌ واحدٌ فلا يلزِمُ منه فصلٌ، أمَّا إذا جَعَلْنَاهُ خبراً ثانياً أو صفةً لقائم أو حالاً من المفعولِ لَزِمَ الفصلُ بين العاِمِلِ ومعموله بأجنبي، هذا معنى كلامِ

(١) السبعة ٢٠٥.

(٢) معاني القرآن ٤٠٨/١.

(٣) الآية ١٧٣ من آل عمران: «الذين قال لهم الناس: إنَّ الناسَ قد جمعوا لكم».

(٤) البحر ٤٤٦/٢.

- آل عمران -

الشيخ^(١)، والذي يظهر أنه يجوز أن تكون المسألة من باب التنازع، فإن كلاً من قائم ويصلي يصح أن يتسلط على «في المحراب»، وذلك جائز على أي وجه تقدم من وجوه الإعراب.

قوله: «إن الله» قرأ نافع وحمزة وابن عامر^(٢) بكسر «إن»، والباقون بفتحها. فالكسر عند الكوفيين لإجراء النداء مجرى القول فليُكسر معه، وعند البصريين على إضمار القول، أي: فنادته فقالت. والفتح على حذف حرف الجر تقديره: فنادته بأن الله، فلما حذف الخافض جرى الوجهان المشهوران في محلها.

وفي قراءة عبدالله^(٣) «فنادته الملائكة: يا زكريا» فقوله «يا زكريا» هو مفعول النداء، وعلى هذه القراءة يتعين كسر «إن» ولا يجوز فتحها لاستيفاء الفعل معموليه، وهما: الضمير وما نُودي به زكريا.

قوله: «نُبشرك» قرأ نافع^(٤) وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم - الخمسة - في هذه السورة: «إن الله يُبشرك» موضعان، وفي سورة الإسراء^(٥): «ويُبشِّر المؤمنين»، وفي سورة الكهف^(٦): «ويُبشِّر المؤمنين» أيضاً بضم الياء وفتح الباء وكسر الشين مشددةً من: بَشْرُه يُبشِّرُه. وقرأ نافع وابن عامر وعاصم - ثلاثهم - كذلك في سورة الشورى^(٧) وهو «ذلك الذي

(١) البحر ٤٤٦/٢.

(٢) السبعة ٢٠٥؛ الكشف ٣٤٣/١.

(٣) البحر ٤٤٦/٢.

(٤) السبعة ٢٠٥؛ الكشف ٣٤٣/١.

(٥) الآية ٩ من الإسراء.

(٦) الآية ٢ من الكهف.

(٧) الآية ٢٣ من الشورى.

— آل عمران —

يُبَشِّرُ اللهَ عباده»، وقرأ الجميع دون حمزة كذلك في سورة براءة^(١): «يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ» وفي أول الحجر^(٢) في قوله: «إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ»^(٣)، ولا خلاف في الثاني وهو قوله: «فِيمَ تُبَشِّرُونَ»^(٤) أنه بالتثقيل، وكذلك قرأ الجميع دون حمزة في سورة مريم موضعين: «إِنَّا نُبَشِّرُكَ»^(٥) «لَتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ»^(٦)، وكلُّ مَنْ لم يُذَكَّرْ مع هؤلاء — مَنْ قرأ بالتقييد المذكور — فإنه يقرأ بفتح حرف المضارعة وسكون الباء وضمَّ الشين.

وإذا أردت معرفة ضبط هذا الفصل فاعلم أن المواضع التي وقع فيها الخلاف المذكور تسع كلمات، والقراء فيها على مراتب: فنافع وابن عامر وعاصم ثقلوا الجميع، وحمزة خفف الجميع، وابن كثير وأبو عمرو ثقلوا الجميع إلا التي في سورة الشورى فإنهما وافقا فيها حمزة، والكسائي خفف خمسا منها وثقل أربعة، فخفف كلمتي هذه السورة وكلمات الإسراء والكهف والشورى. وقد تقدم أن في هذا الفعل ثلاث لغات: «بَشَّرَ» بالتشديد، وبَشَّرَ بالتخفيف، وعليه ما أنشده القراء^(٧):

١٢٥٦ — بَشَّرْتُ عِيَالِي إِذْ رَأَيْتُ صَحِيفَةً أَتَتْكَ مِنَ الْحَجَّاجِ يُتْلَى كِتَابُهَا

والثالثة: «أَبَشَّرْتُ» رباعياً، وعليه قراءة بعضهم «يُبَشِّرُكَ» بضم الياء^(٨)،

ومن التبشير قول الآخر^(٨):

(١) الآية ٢١ من براءة (التوبة).

(٢) الآية ٥٣ من الحجر.

(٣) الآية ٥٤ من الحجر.

(٤) الآية ٧ من مريم.

(٥) الآية ٩٧ من مريم.

(٦) تقدم برقم ١٠٠. وانظر معاني القرآن للضراء ٢١٢/١.

(٧) وهي قراءة حميد بن قيس. انظر: شواذ القراءات ٢٠؛ البحر ٤٤٧/٢.

(٨) لم أهدت إلى قائله وهو في البحر ٤٤٧/٢.

- آل عمران -

١٢٥٧- يا بَشْرُ حَقِّ لَوْجِهِكَ التَّبَشِيرُ هَلَّا غَضِبْتَ لَنَا وَأَنْتَ أَمِيرُ

وقد أُجْمِعَ على مواضع من هذه اللغات نحو: «فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ»^(١).
«وَأَبَشِّرُوا»^(٢)، «فَبَشِّرْنَا بِإِسْحَاقَ»^(٣)، فلم يَرِدِ الخِلافُ إلا في المضارع
دون الماضي والأمر، وقد تقدّم معنى البشارة واشتقاقها في سورة البقرة^(٤).

قوله تعالى: «يَحْيَى» متعلق بـ: يُبَشِّرُكَ، ولا بد من حذف مضاف أي
بولادة يحيى، لأن الذوات ليست متعلقة بالبشارة^(٥) ولا بد في الكلام من
[شيء] عاد إليه السياق تقديره: بولادة يحيى منك ومن امرأتك، دلّ على
ذلك قرينة الحال وسياق الكلام.

و «يحيى فيه قولان أحدهما: - وهو المشهور عند أهل التفسير - أنه
منقول من الفعل المضارع، وقد سُموا بالأفعال كثيراً نحو: يعيش ويعمر
[١٤٣/ب] / ويموت، قال قتادة: «سُمِّيَ يَحْيَى لَأَنَّ اللَّهَ أَحْيَاهُ بِالْإِيمَانِ» وقال الزجاج:
«يَحْيَى بِالْعِلْمِ» وعلى هذا فهو ممنوع الصرف للعملية ووزن الفعل نحو: «يزيد
ويشكر وتغلب». والثاني: أنه أعجمي لا اشتقاق له، وهذا هو الظاهر فامتناعه
للعلمية والعجمة الشخصية. وعلى كلا القولين فيجمع على يَحْيُونَ بحذف
الألف نحو: «مُوسُونَ» بحذف الألف وبقاء الفتحة تدلّ عليها. وقال
الكوفيون: «إن كان عربياً منقولاً من الفعل فالأمر كذلك، وإن كان أعجمياً
ضمّ ما قبل الواو وكسب ما قبل الياء إجراء له مُجْرَى المنقوص نحو: جاء

(١) الآية ٢١ من آل عمران.

(٢) الآية ٣٠ من فصلت.

(٣) الآية ٧١ من هود.

(٤) راجع إعرابه للآية ٢٥ من البقرة.

(٥) كذا في الأصل ولعل الأنسب: بالبشارة.

- آل عمران -

القاصون، ورأيت القاضين» هذا نَقْلُ الشَّيْخِ^(١) عنهم. ونقل ابن مالك^(٢) عنهم أن الاسم إن كانت أَلْفُهُ زَائِدَةٌ ضُمَّ ما قبل الواو وكُسِرَ ما قبل الياء نحو: جاء حُبْلُونَ ورأيت حُبْلِينَ، وإن كانت أصليةً نحو: «رَجَوْنَ» وجب فتح ما قبل الحرفين، قالوا: «فإن كان أعجمياً جاز الوجهان، لاحتمال أن تكون أَلْفُهُ أصليةً أو زائدة، إذ لا يُعْرَفُ له اشتقاق» وَيُصَغَّرُ يَحْيَى عَلَى «يُحْيَى» وأنشدت للشيخ أبي عمرو ابن الحاجب^(٣) في ذلك:

١٢٥٨- أيها العالم بالتصريف لا زلت تُحْيَا

إِنَّ يَحْيَى إِنْ يُصَغَّرُ فَيُحْيَا

وأبى قومٌ وقالوا ليسَ هذا الرأي حَيًّا

إنما كان صواباً أَنْ يُجَيَّبُوا بِيُحْيَا

كيف قد رَدُّوا يُحْيَا

والذي اختاروا يُحْيَا

أتراهم في ضلالٍ أم ترى وجهاً يُحْيَا

قلت: هذا جارٍ مَجْرَى الأَلْغَازِ فِي تَصْغِيرِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ، وَذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِالتَّصْرِيفِ وَالْعَمَلِ، وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ فِي آخِرِ الْاسْمِ الْمَصْغَرُ ثَلَاثَ يَاءَاتٍ

(١) البحر ٤٣٣/٢.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٨٠٠/٤.

(٣) عثمان بن عمر، له: الكافية والشافية وشرح المفصل توفي سنة ٤٤٦هـ. انظر: الوفيات ٣١٤/١، والبيغة ١٣٤/٢. والأبيات لم أعثر عليها في المظان التي عدت إليها، وقد تصرف ابن الحاجب فيها في عدد تفعيلات فاعلاتن في البيت الواحد.

- آل عمران -

جَرَى فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ النَّحَاةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الحِذْفِ وَالْإِثْبَاتِ (١) وَأَصْلُ الْمَسْأَلَةِ تَصْغِيرُ «أَحْوَى» (٢) وَقَدْ اتَّقَنَتْ هَذِهِ الْأَبْيَاتُ وَحَرَّرَتْ مَذَاهِبَ التَّصْرِيفِينَ فِيهَا حِينَ سُبِّلتَ عَنْهَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضُوعِ إِذْ لَا يَحْتَمِلُهُ.

وَيُنْسَبُ إِلَى يَحْيَى: يَحْيَى بِحِذْفِ الْأَلْفِ تَشْبِيهاً لَهَا بِالزَّائِدِ نَحْو: حُبْلِي فِي: حُبْلَى، وَيَحْيَوِي بِالْقَلْبِ لِأَنَّهَا أَصْلُ كَالْفِ مَلْهُوِي، أَوْ شَبِيهَةً بِالْأَصْلِ إِنْ كَانَ أَعْجَمِيًّا، وَيَحْيَاوِي بِزِيَادَةِ أَلْفٍ قَبْلَ قَلْبِ أَلْفِهِ وَأَوًّا.

وَالنِّدَاءُ: رَفَعُ الصَّوْتِ، يُقَالُ: نَادَى نِدَاءً وَنِدَاءً بَضَمَ النُّونَ وَكَسَرَهَا، وَالْأَكْثَرُ فِي الْأَصْوَاتِ مَجِيئُهَا عَلَى الضَّمِّ نَحْو: الْبُكَاءِ وَالصُّرَاخِ وَالنَّدَاءِ وَالرُّغَاءِ (٣). وَقِيلَ: الْمَكْسُورُ مُصَدَّرٌ وَالْمُضْمُومُ اسْمٌ، وَلَوْ عُكِّسَ هَذَا لَكَانَ أَتَيْنَ لِمُؤَافَقَتِهِ نِظَائِرُهُ مِنَ الْمَصَادِرِ. وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ السَّكَيْتِ: «إِذَا ضَمَمْتَ نُونَهُ قَصَرْتَهُ وَإِنْ كَسَرْتَهَا مَدَدْتَهُ» وَأَصْلُ الْمَادَةِ يَدُلُّ عَلَى الرَّفْعِ. وَمِنَ الْمُتَنَدِي وَالنَّادِي لِاجْتِمَاعِ الْقَوْمِ فِيهِمَا وَارْتِفَاعِ أَصْوَاتِهِمْ. وَقَالَتْ قَرِيشٌ: دَارَ النَّدْوَةِ، لِارْتِفَاعِ أَصْوَاتِهِمْ عِنْدَ الْمَشَارُورَةِ وَالْمُخَاوِرَةِ فِيهَا، وَفُلَانٌ أَنْدَى صَوْتًا مِنْ فُلَانٍ أَيْ: أَرَفَعَ، هَذَا أَصْلُهُ فِي اللُّغَةِ، وَفِي الْعُرْفِ صَارَ ذَلِكَ لِأَحْسَنِهِمَا نَغْمًا وَصَوْتًا، وَالنَّدَى: الْمَطَرُ، وَمِنَهُ: نَدِي يَنْدَى، وَيُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْجُودِ، كَمَا يُعْبَرُ بِالْمَطَرِ وَالغَيْثِ وَأَخَوَاتِهِمَا عَنْهُ اسْتِعَارَةً.

قَوْلُهُ: «مُصَدِّقًا» حَالٌ مِنْ «يَحْيَى» وَهَذِهِ حَالٌ مُقَدَّرَةٌ، وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ (٤):

(١) ثَمَّةُ رَأْيَانٌ لِلنَّحَاةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، الْأَوَّلُ: حِذْفُ الْأَخِيرَةِ، فَتَصْغِيرُ يَحْيَى هُنَا: يَحْيَى، وَالثَّانِي: عَدَمُ الحِذْفِ فَتَصْغِيرُهَا بِصِيرٍ: يَحْيَى، وَأَمَّا أَحْوَى فَتَشْبِيهُهُ بِيَحْيَى مِنْ حَيْثُ اجْتِمَاعُ الْبَاءَاتِ الثَّلَاثِ عِنْدَ إِضَافَةِ بَاءِ التَّصْغِيرِ لَهَا وَقَلْبِ الْوَاوِ بَاءً.

انظُرِ الْمَسْأَلَةَ فِي: الْكِتَابِ ١٣٢/٢؛ وَشَرَحَ الشَّافِيَةَ ٢٢٦/١؛ وَاللِّسَانَ: حِوَا.

(٢) الْحِوَةَ: سَوَادٌ إِلَى الْحِضْرَةِ.

(٣) الرَّغَاءُ: صَوْتُ ذَوَاتِ الحِذْفِ.

(٤) الْمَحْرَرُ ٧٣/٣.

- آل عمران -

«هي حالٌ مؤكدة بحسب حال هؤلاء الأنبياء عليهم السلام». و «بكلمة» متعلقٌ بـ «مصدقاً». وقرأ أبو السَّمَال^(١): «بِكَلِمَةٍ» بكسر الكاف وسكون اللام، وهي لغة فصيحة، وذلك أنه أتبع الفاء للعين في حركتها فالتقى بذلك كسرتان، فَحَذَفَ الثَّانِيَةَ لِأَجْلِ الاسْتِقْطَالِ. والكلمة قيل: المراد بها الجمع؛ إذ المقصودُ التوراةُ والإنجيل وغيرهما من كتب الله تعالى المُنزَلَةِ، فَعَبَّرَ عَنِ الْجَمْعِ بِبَعْضِهِ، وَمَثَلُ هَذَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ كَلِمَةٌ لَبِيدٌ»^(٢) يريدُ قَوْلَهُ^(٣):

١٢٥٩- أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ
وَذَكَرَ لِحَسَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْحُوَيْدِرَةَ الشَّاعِرَ فَقَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ كَلِمَتَهُ»
يعني قصيدته، وسيأتي لهذا مزيد بيان عند قوله تعالى: «إلى كلمةٍ سواءٍ»^(٤).
قوله: «مِنَ اللَّهِ» في محلِّ جرِّ صفةٍ للكلمة فيتعلَّقُ بِمَحذُوفٍ أَي: بِكَلِمَةٍ
كائنة من الله. و «سَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا» أحوالٌ أيضًا كمصدقًا. والسيدُ فِعْلٌ،
وَالأَصْلُ: سَيَّوِدُ فَفُعِلَ [به] ما فُعِلَ بِمِيتٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ كَيْفِيَّةُ ذَلِكَ، وَاشْتِقَاقُهُ مِنْ
سَادَ يَسُودُ سَيَادَةً وَسُودِدَا أَي: فَاقَ نُظْرَاءَهُ فِي الشَّرَفِ وَالسُّودُدِ، وَمِنْهُ
قَوْلُهُمْ^(٥):

١٢٦٠- نَفْسُ عَصَامٍ سَوَدَتْ عِصَامًا وَعَلَّمَتْهُ الْكِرَّ وَالْإِقْدَامَا
وَصَيَّرَتْهُ بَطْلًا هُمَامَا

(١) البحر ٤٤٧/٢.

(٢) رواه البخاري في مناقب الأنصار ٢٦؛ وابن ماجه: الأدب ٤١.

(٣) تقدم برقم ٣٨٤.

(٤) الآية ٦٤ من آل عمران.

(٥) لم أهدت إلى قائله وهو في اللسان: عصم.

- آل عمران -

وقال بعضهم: سُمِّيَ سَيِّدًا لَأَنَّهُ يَسُودُ سَوَادَ النَّاسِ أَي: عَظِيمُهُمْ وَجَلَّهُمْ، وَجَمَعَهُ عَلَى فَعْلَةٍ شَادَ قِيَاسًا فَصِيحٌ اسْتِعْمَالًا، قَالَ تَعَالَى: «إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا»^(١) وَالْأَصْلُ: سَوْدَةٌ، وَ «فَعْلَةٌ» إِنَّمَا يَكْثُرُ لِفَاعِلٍ نَحْو: كَافِرٌ وَكَفْرَةٌ وَفَاجِرٌ وَفَجْرَةٌ وَبَارٌ وَبَرَّةٌ.

وَالْحَصُورُ فَعُولٌ لِلْمَبَالِغَةِ مُحَوَّلٌ مِنْ «حَاصِرٍ» كَضْرُوبٌ فِي قَوْلِهِ^(٢):

١٢٦١- ضْرُوبٌ بِنَضْلِ السِّيفِ سَوْقِ سِمَانِيهَا إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ

وقيل: بل هو فَعُولٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ أَي: مُحْصُورٌ، وَمِثْلُهُ رَكُوبٌ بِمَعْنَى مَرْكُوبٍ وَحَلُوبٌ بِمَعْنَى مَحْلُوبٍ. وَالْحَصُورُ: الَّذِي يَكْتُمُ سِرَّهُ. قَالَ جَرِيرٌ^(٣):

١٢٦٢- وَلَقَدْ تَسَقَّطَنِي الْوَشَاءُ فَصَادَفُوا حَصِيرًا بِسِرِّكَ يَا أُمَيْمٌ ضَيْنِيًّا

[وَهُوَ الْبَخِيلُ أَيْضًا]^(٤) قَالَ^(٥):

١٢٦٣- لَا بِالْحَصُورِ وَلَا فِيهَا بِسَارٍ

وَقَدْ تَقَدَّمَ اسْتِثْقَاقُ هَذِهِ الْمَادَّةِ^(٦)، وَأَصْلُهُ مَاخُودٌ مِنَ الْمَنْعِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْحَصُورَ هُوَ الَّذِي لَا يَأْتِي النِّسَاءَ: إِمَّا لَطَبْعِهِ عَلَى ذَلِكَ وَإِمَّا لِمَغَالِبَتِهِ نَفْسَهُ. وَ «مِنَ الصَّالِحِينَ» صِفَةٌ لِقَوْلِهِ «نَبِيًّا» فَهُوَ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ.

(١) الآية ٦٧ من الأحزاب.

(٢) البيت لأبي طالب بن عبدالمطلب، وهو في الكتاب ٥٧/١؛ وأما الشجري ١٠٦/٢؛ وأوضح المسالك ٢٥٢/٢؛ والهمع ٩٧/٢؛ والدرر ١٣٠/٢. وعقر الإبل: نحرها، والسوق: ح ساق.

(٣) ديوانه ٥٧٨، واللسان: حصر؛ والبحر ٦٠/٢.

(٤) لم يظهر في المصورة عن الأصل.

(٥) البيت للأخطل وصدرة: وشاربٍ مُرْبِحٍ بالكأس نادمني

وهو في ديوانه ١٦٨؛ والمحاسب ٢٤١/٢، واللسان: سار. والسار: مَنْ لَا يَبْقَى

فِي الْكَأْسِ شَيْئًا.

(٦) انظر إعرابه للآية ١٩٦ من البقرة.

- آل عمران -

آ. (٤٠) قوله تعالى: ﴿أَنْ يَكُونَ لِي غَلامٌ﴾: يجوز أن تكون الناقصة، وفي خبرها حينئذ وجهان، أحدهما: «أنى» لأنها بمعنى كيف، أو بمعنى من أين: و«لي» على هذا تبيين. والثاني: أن الخبر الجار و«كيف»^(١) منصوب على الظرف. ويجوز أن تكون التامة فيكون الظرف والجار كلاهما متعلقين بـ «يكون» لأنه تام، أي: كيف يحدث لي غلام، ويجوز أن يتعلق / بمحذوفٍ على أنه حال من «غلام» لأنه لو تأخر لكان صفةً له. [١/١٤٤]

وقوله: «وقد بَلَّغَنِي الكِبَرُ» جملةٌ حاليةٌ، وفي موضع آخر: «وقد بَلَّغْتُ من الكِبَرِ»^(٢) لأن ما بَلَّغَكَ فقد بَلَّغْتَهُ. وقيل: لأنَّ الحوادثَ تَطْلُبُ الإنسانَ. وقيل: هو من المَقْلُوبِ كقوله^(٣):

١٢٦٤- مثلُ القنَافِذِ هَدَّاجونَ قد بَلَّغَتْ نجرانُ أو بَلَّغَتْ سَوَاءَ تِهَمِ هَجْرُ
ولا حاجةٌ إليه.

وقدَّم في هذه السورة حال نفسه، وأخر حال امرأته، وفي مريم^(٤) عكس، فقيل: صدرُ الآيات في مريم مطابقٌ لهذا التركيبِ لأنه قدَّم وَهَنَ عَظْمِهِ واشتعالَ شَيْبِهِ وَخَيْفَةَ مَوالِيهِ من ورائه، وقال: «وكانت امرأتي عاقراً» فلما أعاد ذكْرهما في استفهامٍ آخر ذَكَرَ الكِبَرِ لِيُوافِقَ «عِتياً» رؤوسَ الآي، وهو باب مقصود في الفصاحة، والعطفُ بالواو لا يقتضي ترتيباً زمانياً، فلذلك لم يُبالِ بتقديم ولا تأخير.

(١) أي: «أنى» التي بمعنى كيف.

(٢) الآية ٨ من مريم.

(٣) البيت للأخطل وهو في ديوانه ٢٠٩؛ والمحتسب ١١٨/٢؛ وأما الشجري ١/٣٦٧؛

والأشموني ٧١/٢؛ والهمع ١/١٦٥؛ والدرر ١/١٤٤. والهداج: مشية الشيخ.

(٤) الآية ٨ من مريم.

- آل عمران -

والغلامُ: الفتى السنُّ من الناسِ وهو الذي... (١) شاربه، وإطلاقه على
الطفل وعلى الكهل مجاز، أمَّا الطفلُ فللتفاوت بما يؤول إليه، وأمَّا الكهلُ
فباعتبار ما كان عليه. قالت ليلي الأخيلية (٢):

١٢٦٥- شفاها من الداء العُضالِ الذي بها غلامٌ إذا هزَّ القنأة شفاها

وقال بعضهم: مادام الولدُ في بطن أمه سُمِّي «جنيناً». قال تعالى:
«وإذ أنتم أجنَّة» (٣)، سُمِّي بذلك لاجتنانه في الرَّحمِ، فإذا وُلد سُمِّي «صبيّاً»،
فإذا فُطم سُمِّي «غلاماً» إلى سبع سنين، ثم سُمِّي يافعاً إلى أن يبلُغ عشر
سنين، ثم يُطلق عليه «حزور» إلى خمس عشرة، ثم يصير «قُمداً» إلى خمسٍ
وعشرين سنة، ثم «عَنظَنطاً» إلى ثلاثين قال (٤):

١٢٦٦- وبالجعْدِ حتى صارَ جَعْدًا عَنظَنطاً إذا قامَ ساوى غاربَ الفحلِ غارِبُهُ

ثم «حُملاً» إلى أربعين ثم «كَهلاً» إلى خمسين، ثم «شيخاً» إلى ثمانين
ثم «هَمٌّ» بعد ذلك.

واشتقاق الغلام من العُلْمَة والاعتِلام، وهو طَلَبُ النكاح، لَمَّا كان مسبيّاً
عنه أخذ منه لفظه، ويقال: «اغْتَلَمَ الفحلُ» أي: اشتدَّت شهوته إلى طَلَبِ
النكاح، واغْتَلَمَ البحرُ أي: هاجَ وتلاطَمَت أمواجه مستعار منه، وقياسه في
القلةِ أَعْلَمَة، وفي الكثرة: غِلْمَان، وقد جُمع على غِلْمَة شذوذاً، وهل هذه
الصيغةُ جمعُ تكسير أم اسم جمع؟ قال الفراء: «يقال غلامٌ بينَ الغُلومَة
والغُلوميَّة والغلاميَّة» قال: «والعربُ تجعلُ مصدرَ كلِّ اسمٍ ليس له فعلٌ

(١) كلمة لم أتبينها في الأصل لعلها: طَرَّ.

(٢) تقدم برقم ٩٨٧.

(٣) الآية ٣٢ من النجم.

(٤) تقدم برقم ١١٠٤.

- آل عمران -

معروف على هذا المثال، فيقولون: عَبْدٌ بَيْنَ الْعُبُودَةِ وَالْعُبَادَةِ وَالْعُبَادِيَّةِ يعني لم تتكلم العرب من هذا بفعلٍ .

والكِبَرُ: مصدرٌ كَبُرَ يَكْبُرُ كِبْرًا أَي: طَعَنَ فِي السِّنِّ، قَالَ (١):

١٢٦٧- صَغِيرَيْنِ نَزَعَى الْبَهْمَ يَا لَيْتَ أَنَّنَا إِلَى الْيَوْمِ لَمْ نَكْبُرْ وَلَمْ تَكْبُرِ الْبَهْمُ

قوله: «وامراتي عاقر» جملةٌ حاليةٌ: إِمَّا مِنَ الْبِئَاءِ فِي «لِي» فَتَعَدَّدُ الْحَالُ عِنْدَ مَنْ يَرَاهُ، وَإِمَّا مِنَ الْبِئَاءِ فِي «بَلْغَنِي». وَالْعَاقِرُ: مَنْ لَا يُوَلِّدُ لَهُ: رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً، مُشْتَقًّا مِنَ الْعَقْرِ وَهُوَ الْقَتْلُ، كَأَنَّهُمْ تَخَيَّلُوا فِيهِ قَتْلَ أَوْلَادِهِ، وَالْفِعْلُ بِهَذَا الْمَعْنَى لِازْمٍ، وَإِمَّا عَقَرْتُ بِمَعْنَى نَحَرْتُ فَمَتَعِدَّةٌ، قَالَ تَعَالَى: «فَعَقَرُوا النَّاقَةَ» (٢)، وَقَالَ (٣):

١٢٦٨- عَقَرْتُ بَعِيرِي يَا امْرَأَ الْقَيْسِ فَأَنْزَلِ

وقيل: «عاقر» على النسب أي: ذَاتُ عُقْرٍ، وَهِيَ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ أَي: مَعْقُورَةٌ، وَلِذَلِكَ لَمْ تُلْحَقْ تَاءُ التَّانِيثِ.

وَالْعُقْرُ وَالْعُقْرُ بِضَمِّ الْعَيْنِ وَفَتْحِهَا: أَصْلُ الشَّيْءِ، وَمِنْهُ: عُقْرُ الدَّارِ وَعُقْرُ الْحَوْضِ، وَفِي الْحَدِيثِ: «مَا عُزِّي قَوْمٌ قَطُّ فِي عُقْرِ دَارِهِمْ إِلَّا ذُلُّوا» وَعَقَرْتُهُ: أَصَبْتُ عُقْرَهُ أَي: أَصَلَّهُ نَحْوَ: رَأْسَتَهُ أَي: أَصَبْتُ رَأْسَهُ، وَالْعُقْرُ أَيْضًا: آخِرُ الْوَلَدِ، وَكَذَلِكَ بِيضَةُ الْعُقْرِ، وَالْعُقَارُ: الْخَمْرُ لِأَنَّهَا تَعْقِرُ الْعَقْلَ مَجَازًا وَفِي

(١) تقدم برقم ٩٠٩.

(٢) الآية ٧٧ من الأعراف.

(٣) البيت لامرئ القيس من معلقته في ديوانه ١١ وصدرة:

تسولُ وقد مال الغبيطُ بنا معاً

وهو في شرح المعلقات للتريزي ٦٨. والغبيط: الهودج.

- آل عمران -

كلامهم: «رَفَعَ فُلَانٌ عَقِيرَتَهُ» أي: صوته، وذلك أَنَّ رجلاً عَقَرَ^(١) رجله فرفع صوته فاستعير ذلك لكلِّ من رفع صوته. وقال بعضهم: «يُقَالُ: عَقَّرَتْ^(٢) المرأةُ تَعَقَّرُ عَقْرًا وَعَقَارَةً وَأَنشَدَ الْفَرَاءُ^(٣)»:

١٢٦٩- أَرْزَامُ بَابٍ عَقَّرَتْ أَعْوَامًا فَعَلَّقَتْ بُنْيَاهَا تَسْمَامًا

ويقال: عَقَرَ الرجلُ وَعَقَّرَ وَعَقِيرَ إذا لم تَحْبِلْ زوجته فَجَعَلُوا الْفِعْلَ الْمَسْنَدَ إِلَى الرَّجُلِ أَوْسَعَ مِنَ الْمَسْنَدِ إِلَى الْمَرْأَةِ، قَالَ الزَّجَاجُ^(٤): «عَاقِرٌ: بِمَعْنَى ذَاتِ عُقْرٍ، قَالَ: «لَأَنَّ فَعَلْتُ أَسْمَاءَ الْفَاعِلِينَ مِنْهُ عَلَى فَعِيلَةٍ نَحْوِ: طَرِيفَةٌ وَكَرِيمَةٌ، وَإِنَّمَا «عَاقِرٌ» عَلَى ذَاتِ عُقْرٍ» قُلْتُ: وَهَذَا نَصٌّ فِي أَنَّ الْفِعْلَ الْمَسْنَدَ لِلْمَرْأَةِ لَا يُقَالُ فِيهِ إِلَّا عَقَّرَتْ بِضِمِّ الْقَافِ إِذْ لَوْ جَازَ فَتَحُّهَا أَوْ كَسْرُهَا لَجَازَ مِنْهَا «فَاعِلٌ» مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ عَلَى النَّسْبِ. وَمِنْ وَرُودِ «عَاقِرٌ» وَصْفًا لِلرَّجُلِ قَوْلُ عَامِرِ بْنِ الطَّفِيلِ^(٥):

١٢٧٠- لَيْسَ الْفَتَى إِنْ كُنْتَ أَعْوَرَ عَاقِرًا جَبَانًا فَمَا عُدْرِي لَدَى كُلِّ مَحْضَرٍ

قوله: «كَذَلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ» فِي الْكَافِ وَجِهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ وَفِيهِ التَّخْرِيجَانِ الْمَشْهُورَانِ، أَحَدُهُمَا - وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمَعْرَبِينَ - أَنَّهَا نَعَتْ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: يَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْعَجَبِيَّةِ مِثْلَ ذَلِكَ الْفِعْلِ، وَهُوَ خَلْقُ الْوَلَدِ بَيْنَ شَيْخٍ فَإِنْ وَعَجَّزٍ عَاقِرٍ.

(١) عقر: جرح.

(٢) كذا ضبطها في الأصل، وفي الصحاح: «عَقَّرَتْ».

(٣) لم أفهم عليه.

(٤) معاني القرآن ٤١٢/١.

(٥) ديوانه ١١٩؛ والطبري ٣٨١/٦؛ ومجاز القرآن ٩٢/١.

- آل عمران -

والثاني : أنها في محلّ نصبٍ على الحالِ من ضميرِ ذلك المصدرِ أي : يفعلُ الفعلَ حالَ كونه مثلَ ذلك ، وهو مذهبُ سيبويه^(١) وقد تقدّم إيضاحه .

والثاني من وجهي الكاف أنها في محلّ رفعٍ على أنها خبر مقدم ، والجلالة مبتدأ مؤخر ، فقدّره الزمخشري^(٢) «على نحو هذه الصفة لله» ، ويفعل ما يشاء بيانٌ له ، وقدّره ابن عطية^(٣) : كهذه القدرة المستغرّبة هي قدرة الله ، وقدّره الشيخ^(٤) فقال : «وذلك على حذفٍ مضافٍ أي : صنّع الله الغريبُ مثل ذلك الصنع ، فيكون «يفعل ما يشاء» شرحاً للإبهام الذي في اسم الإشارة» فالكلام على الأول جملةٌ واحدةٌ وعلى الثاني جملتان . وقال ابن عطية^(٥) : «ويُحتمل أن تكون الإشارةُ بذلك إلى حال زكريا وحال امرأته ، كأنه قال : ربّ على أيّ وجه يكون لنا غلامٌ ونحن بحالٍ كذا؟ فقال له : كما أنتما يكون لكما الغلامُ ، والكلام تامٌ على هذا التأويلِ في قوله : «كذلك» وقوله : «الله يفعل ما يشاء» جملةٌ مبيّنة مقرّرةٌ في النفس وقوعٌ هذا الأمر المستغرب» انتهى . وعلى هذا الذي ذكره يكون «كذلك» متعلقاً بمحذوف ، و «الله يفعل» جملةٌ منعقدةٌ من مبتدأ وخبرٍ .

آ . (٤١) قوله تعالى : ﴿اجْعَلْ لِي آيَةً﴾ : يجوزُ أن يكونَ الجَعْلُ بمعنى التصيير فيتعدي لاثنتين أو لهما «آية» والثاني : الجارُّ قبله . والتقديمُ هنا واجبٌ ، لأنه لا مُسوِّغٌ للابتداء بهذه النكرة وهي «آية» / لو انحلت إلى مبتدأ [١٤٤/ب] وخبرٍ إلا تقدّم هذا الجارُّ ، وحكّمهما بعد دخول الناسخِ حكّمهما قبله ، والتقديرُ : صَيَّرَ آيَةً من الآياتِ لي . ويجوزُ أن يكونَ بمعنى الخلقِ والاتّخاذِ

(١) الكتاب ١/١١٦ .

(٢) الكشاف ١/٤٢٨ .

(٣) المحرر ٣/٧٩ .

(٤) البحر ٢/٤٥١ .

(٥) المحرر ٣/٧٩ .

- آل عمران -

أي: اخلُق لي آيةً فيتعدى لواحدٍ، وفي «لي» على هذا وجهان، أحدهما: أن يتعلَّق بالَجعلِ، والثاني: أن يتعلَّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «آية» لأنه لو تأخر لجاز أن يقع صفةٌ لها، ويجوز أن يكون للبيان. وحرك الياء بالفتح (١) نافع وأبو عمرو، وأسكنها الباقون.

قوله: «أَلَا تُكَلِّمُ» أن وما في حيزها في محل رفع خبراً لقوله: «آيتك» أي: آيتك عدمُ كلامك للناس. والجمهورُ على نصب «تُكَلِّمُ» بأن المصدرية. وقرأ (٢) ابن أبي عبلة برفعه، وفيه وجهان، أحدهما: أن تكون «أن» مخففةً من الثقيلة، واسمها حينئذٍ ضميرٌ شأنٍ محذوفٍ، والجملة المنفية بعدها في محل رفع خبراً لـ «أن»، ومثله: «أفلا يرون أن لا يرجع» (٣) «وحسبوا أن لا تكون فتنة» (٤)، ووقع الفاصل بين أن والفعل الواقع خبرها بحرف نفي، ولكن يُضعف كونها مخففةً عدم وقوعها بعد فعل يقين. والثاني: أن تكون الناصبة حُمِلت على «ما» أختها، ومثله: «لمن أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةَ» (٥)، وأن وما في حيزها أيضاً في محل رفع خبراً لـ «آيتك».

قوله تعالى: «ثلاثة أيام» الصحيح أن هذا النحو - وهو ما كان من الأزمنة يستغرق جميعه الحدث الواقع فيه - منصوبٌ على الظرفِ خلافاً للكوفيين فإنهم ينصبونه نصب المفعول به، وقيل: «وتم معطوف محذوف تقديره: ثلاثة أيام ولياليها، فحذف كقوله تعالى: «تَقِيكُمْ الْحَرَّ» (٦) ونظائره،

(١) السبعة ١٥١.

(٢) البحر ٤٥٢/٢.

(٣) الآية ٨٩ من طه.

(٤) الآية ٧١ من المائدة، على قراءة أبي عمرو والأخوين كما في السبعة ٢٤٧.

(٥) الآية ٢٣٣ من البقرة وهي قراءة مجاهد كما في البحر ٢١٣/٢.

(٦) الآية ٨١ من النحل.

- آل عمران -

يَذُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي سُورَةِ مَرْيَمَ: «ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا»^(١)، وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ يُؤْخَذُ الْمَجْمُوعُ مِنَ الْمَجْمُوعِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى ادِّعَاءِ حَذْفٍ، فَإِنَّا عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ نَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرٍ مَعْطُوفٍ فِي الْآيَةِ الْآخَرَى تَقْدِيرُهُ: ثَلَاثَ لَيَالٍ وَأَيَّامَهَا.

قَوْلُهُ: «إِلَّا رَمَزًا» فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مَنْقُوعٌ لِأَنَّ الرَّمْزَ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْكَلَامِ، إِذِ الرَّمْزُ: الْإِشَارَةُ بِعَيْنٍ أَوْ حَاجِبٍ، أَوْ نَحْوَهُمَا، وَلَمْ يَذْكَرْ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢) غَيْرَهُ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ^(٣) بَدِئًا بِهِ فَإِنَّهُ قَالَ: «وَالْكَلامُ الْمَرادُ فِي الْآيَةِ إِنَّمَا هُوَ النُّطْقُ بِاللِّسَانِ لَا الْإِعْلَامُ بِمَا فِي النَّفْسِ، فَحَقِيقَةُ هَذَا الْاسْتِثْنَاءِ أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مَنْقُوعٌ» ثُمَّ قَالَ: «وَذَهَبَ الْفُقَهَاءُ إِلَى أَنَّ الْإِشَارَةَ وَنَحْوَهَا فِي حُكْمِ الْكَلَامِ فِي الْإِيمَانِ وَنَحْوِهَا، فَعَلَى هَذَا يَجِيءُ الْاسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلًا».

وَالْوَجْهَ الثَّانِي: أَنَّهُ مُتَّصِلٌ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ لَعْنَةً يُطْلَقُ بِإِزَاءِ مَعَانٍ، الرَّمْزُ وَالْإِشَارَةُ مِنْ جَمَلَتِهَا، وَأَنْشَدُوا عَلَى ذَلِكَ^(٤):

١٢٧١- إِذَا كَلَّمْتَنِي بِالْعَيُونِ الْفَوَاتِرِ رَدَدْتُ عَلَيْهَا بِالْدموعِ الْبَوَادِرِ

وَقَالَ آخِرُ^(٥):

١٢٧٢- أَرَادَتْ كَلَامًا فَاتَّقَتْ مِنْ رَقِيهَا فَلَمْ يَكُ إِلَّا وَمُؤْهَا بِالْحَوَاجِبِ

وَقَدْ اسْتَعْمَلَ النَّاسُ ذَلِكَ فَقَالَ حَبِيبٌ^(٦):

(١) الْآيَةُ ١٠ مِنْ مَرْيَمَ.

(٢) الْإِمْلَاءُ ١٣٣.

(٣) الْمَحْرَرُ ٨٠/٣.

(٤) تَقْدِيمُ بَرْقَمِ ٥٥٤.

(٥) الْبَيْتُ لِلْقَنَانِيِّ، وَهُوَ فِي اللِّسَانِ: وَمَأْ؛ وَالْبَحْرُ ٤٥٢/٢.

(٦) لَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ - وَحَبِيبٌ هُوَ أَبُو تَمَامٍ - وَهُوَ فِي الْبَحْرِ ٤٥٢/٢.

- آل عمران -

١٢٧٣- كَلَّمْتُهُ بِجَفْوَةٍ غَيْرِ نَاطِقَةٍ فَكَانَ مِنْ رَدِّهِ مَا قَالَ حَاجِبُهُ

وبهذا الوجه بدأ الزمخشري^(١) مختاراً له قال: «لَمَّا أَدَّى مُؤَدِّي الْكَلَامِ وَفُهِمَ مِنْهُ مَا يُفْهَمُ مِنْهُ سَمِّيَ كَلَامًا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءً مَنْقُوعًا».

وَالرَّمْزُ: الْإِشَارَةُ وَالْإِيمَاءُ بَعِينٌ أَوْ حَاجِبٌ أَوْ يَدٌ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلْفَاجِرَةِ: الرَّامِزَةُ وَالرَّمَّازَةُ، وَفِي الْحَدِيثِ: «نَهَى عَنْ كَسْبِ الرَّمَّازَةِ» يُقَالُ فِيهِ: رَمَزْتَ تَرْمِزُ وَتَرْمِزُ بِضَمِّ الْعَيْنِ وَكَسْرِهَا فِي الْمَضَارِعِ، وَأَصْلُ الرَّمْزِ: التَّحْرُكُ يُقَالُ: رَمَزَ وَارْتَمَزَ أَي: تَحَرَّكَ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلْبَحْرِ: الرَّامُوزُ لِتَحَرُّكِهِ وَاضْطِرَابِهِ. وَقَالَ الرَّاعِبُ^(٢): «الرَّمْزُ: إِشَارَةٌ بِالشَّفَةِ، وَالصَّوْتُ الْخَفِيُّ وَالغَمْرُ بِالْحَاجِبِ، وَمَا رَمَّازٌ أَي: لَمْ يَتَكَلَّمْ رَمَّازًا، وَكُتِبَتْ رَمَّازَةٌ: أَي لَمْ يُسْمَعْ مِنْهَا إِلَّا رَمْزٌ لِكَثْرَتِهَا» قُلْتُ: وَيُؤَيِّدُ كَوْنَهُ الصَّوْتِ الْخَفِيِّ - كَمَا قَالَ الرَّاعِبُ - مَا جَاءَ فِي التَّفْسِيرِ أَنَّهُ كَانَ مَمْنُوعًا مِنْ رَفْعِ الصَّوْتِ.

وَالْعَامَّةُ قَرَأُوا: رَمَّازًا بِفَتْحِ الرَّاءِ وَسُكُونِ الْمِيمِ. وَقَرَأَ^(٣) يَحْيَى بْنُ وَثَّابٍ وَعَلْقَمَةُ بْنُ قَيْسٍ: «رَمَّازًا» بِضَمِّهِمَا وَفِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَصْدَرٌ عَلَى فُعْلٍ بِتَسْكِينِ الْعَيْنِ فِي الْأَصْلِ، ثُمَّ ضُمَّتِ الْعَيْنُ إِتْبَاعًا كَقَوْلِهِمْ: الْيُسْرُ وَالْعُسْرُ فِي: الْيُسْرُ وَالْعُسْرُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي هَذَا كَلَامٌ لِأَهْلِ التَّصْرِيفِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ جَمْعُ رَمُوزٍ كَرُسُلٍ فِي جَمْعِ رَسُولٍ، وَلَمْ يَذَكَرِ الزَّمْخَشَرِيُّ^(٤) غَيْرَهُ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٥): «وَقُرِئَ بِضَمِّهَا - أَي الرَّاءِ - وَهُوَ جَمْعُ رَمُوزَةٍ بِضَمِّتَيْنِ، وَأُفِرَّ ذَلِكَ فِي الْجَمْعِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ سَكَنَ الْمِيمِ فِي الْأَصْلِ، وَإِنَّمَا أَتْبَعَ الضَّمُّ

(١) الكشاف ٤٢٩/١.

(٢) المفردات ٢٠٣.

(٣) الشواذ ٢٠: البحر ٤٥٣/٢.

(٤) الكشاف ٤٢٩/١.

(٥) الإملاء ١٣٣/١.

- آل عمران -

الضَّمُّ، ويجوزُ أن يكونَ مصدرًا غيرَ جمعٍ وضُمَّ إبتاعاً كالْيُسْرِ والْيُسْرِ قلت: قوله «جمع رُمزة» إلى قوله «في الأصل» كلامٌ مُتَّبِعٌ^(١) لا يُفْهَمُ منه معنىٌ صحيحٌ. وقرأ الأعمش: «رَمَزًا» بفتحِهما. وخرَّجها الزمخشري^(٢) على أنه جمعُ رَامِزٍ كخَادِمٍ وَخَدَمٍ.

وانتصابُهُ على هذا على الحالِ من الفاعِلِ وهو ضميرُ زكريا، والمفعولِ معاً وهو الناسُ كأنه: إلا مترامزين كقوله: (٣)

١٢٧٤- متى ما تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَانِفُ إِلَيْتِكَ وَتُسْتَطَارَا

/ وكقوله: (٤)

[١/١٤٥]

١٢٧٥- فَلَيْنَ لَقَيْتَكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنَّ أَيِّي وَأَيْكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ

قوله تعالى: «كثيراً» نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ أو حالٌ من ضمير ذلك المصدرِ وقد عُرِفَ. أو نعتٌ لزمانٍ محذوفٍ تقديرُهُ: ذَكَرًا كَثِيرًا أو زماناً كثيراً.

والباءُ في قوله: «بالعشيِّ» بمعنى «في» أي: في العشيِّ والإبكارِ. والعشيُّ يُقال من وقت زوال الشمس إلى مَغِيْبِهَا، كذا قال الزمخشري^(٥). وقال الراغب: (٦) «العشيُّ»: من زوال الشمس إلى الصباحِ والأولُ هو المعروفُ. وقال الواحدي: «العشيُّ»: جمع عَشِيَّةٍ وهي آخر النهارِ.

(١) كلام متبج: مضطرب.

(٢) الكشاف ٤٢٩/١.

(٣) البيت لعنترة وهو في ديوانه ٢٣٤؛ وابن يعيش ٥٥/٢؛ واللسان: طبر؛ والهمع ٦٣/٢؛ والدرر ٨٠/٢. والروانف: ج. رانفة، وهي أسفل إلية القائم.

(٤) لم أهدت إلى قائله، وهو في أوضح المسالك ٢٠٥/٢؛ والأشموني ٢٦١/٢؛ والهمع ٥١/٢؛ والدرر ٦٢/٢.

(٥) الكشاف ٤٢٩/١.

(٦) المفردات ٣٤٧.

- آل عمران -

والعامة قرؤوا: «والإبكار» بكسر الهمزة، وهو مصدرُ بَكَرَ يُبَكِّرُ إبكاراً أي: خرج بُكْرَةً، ومثله بَكَرَ بالتخفيف وأبَكَرَ. قال عمر بن أبي ربيعة: (١)

..... ١٢٧٦- أَمِنَ آلَ نَعْمٍ أَنْتَ غَادٍ فَمُبَكِّرُ

فهذا من أبَكَرَ. وقال أيضاً: (٢)

..... ١٢٧٧- أَيُّهَا الرَّائِحُ الْمُجِدُّ ابْتِكَارَا

وقال الآخر: (٣)

١٢٧٨- بَكَرْنَ بُكُوراً وَاسْتَحَرْنَ بِسُحْرَةٍ فَهِنَّ وَوَادِي الرَّسِّ كَالْيَدِ فِي الْفَمِ

وَقُرَىءٌ شَادَاً: (٤) «والأبكار» بفتح الهمزة، وهو جمعُ «بَكَرَ» بفتح الفاء والعين. ومتى أريد به هذا الوقتُ من يومٍ بعينه امتنع من الصرف والتصرف فلا يُستعمل غير ظرف. تقول: «أتيتك يوم الجمعة بَكَرًا»، وسببُ منع صرفه التعريفُ والعدلُ من «آل» (٥)، فلو أُريد به وقتٌ مبهمٌ انصرف نحو: «أتيتك بَكَرًا من الأبكار»، ونظيره: سَحَرَ وَأَسْحَارَ فِي جَمِيعٍ مَا تَقَدَّمَ، وهذه القراءةُ تناسبُ قوله «العشي» عند مَنْ يَجْعَلُهَا جَمَعَ «عَشِيَّة» ليتقابل الجمعان.

ووقتُ الإبكارِ من طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى وَقْتِ الضُّحَى وقال الراغب: (٦)

(١) ديوانه ٨٤، وعجزه:

..... غَدَاةٌ غَدِ ام رَائِحُ فَمُهَجَّرُ

(٢) في الشعر المنسوب إلى عمر بديوانه ٤٩٣، وعجزه:

..... قَدْ قَضَى مِنْ تِهَامَةِ الْأَوْطَارَا

(٣) تقدم رقم ١١٩٨.

(٤) البحر ٤٥٣/٢؛ وقال في شواذ القراءات ٢٠ «ذكره الأخفش عن بعضهم».

(٥) قال ابن عقيل ٢٦٣/٢: «معدول عن البَكَرَ لأنه معرفة والأصل في التعريف أن يكون بال، فعدل به عن ذلك، وصار تعريفه مشبهاً لتعريف العلمية من جهة أنه لم يلفظ معه

بمعرفٍ» وانظر: ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٩٨.

(٦) المفردات ٥٥.

- آل عمران -

«أصل الكلمة هي البُكْرَةُ أولَ النهارِ، فاشتقَّ من لفظِهِ لفظُ الفعلِ فقيل: بَكَرَ فلانٌ بُكُوراً إذا خَرَجَ بُكُرةً، والبُكُورُ: المبالغُ في البُكُورِ، وبَكَرَ في حاجتهِ وابتَكَرَ وبَاكَرَ، وتُصوِّرُ فيها معنى التعجيلِ لتقدُّمِها على سائرِ أوقاتِ النهارِ، فقيل لكل متعجِّلٍ: بَكَرَ» قلت: ظاهرُ هذه العبارة - وكذا عبارةُ غيره - أنَّ البَكَرَ مختصٌّ بطلوعِ الشمسِ إلى الضحى، فإنَّ أريدَ به من أولِ طلوعِ الفجرِ إلى الضحى، فإنه على خلافِ الأصلِ. وقد صرَّحَ الواحدي بذلك فقال: هذا معنى الإبكارِ، ثم يُسمَّى ما بين طلوعِ الفجرِ إلى الضحى إِبكاراً كما يُسمَّى إصباحاً.

آ. (٤٢) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ﴾: إنَّ شِئْتَ جَعَلْتَ هذا الظرفَ نَسْقاً على الظرفِ قبله وهو قوله: «إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ»، وإنَّ شِئْتَ جَعَلْتَهُ منصوباً بمقدَّرِ قاله أبو البقاء^(١).

وقرأ^(٢) عبدُالله بن مسعود وابن عمر: «وَإِذْ قَالَ الْمَلَائِكَةُ» دونَ تاءِ تأنيثِ، وتوجيهُ ذلك تقدُّمُ في «فناداهُ الملائكةُ»^(٣). ومعمولُ القولِ الجملةُ المؤكِّدةُ بأنَّ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ»، وكرَّرَ الاصطفاءَ رفعاً مِنْ شأنِها. قال الزمخشري: «(٤) «اصطفاكِ أولاً حينَ تَقَبَّلِكِ مِنْ أَمِّكَ وَرَبَّكَ وَاخْتَصَّكَ بِالكَرَامَةِ السَّنِيَّةِ، وَاصْطَفَاكِ آخِراً عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ بِأَنَّ وَهَبَ لِكَ عَيْسَى مِنْ غَيْرِ أَبِي وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لِأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ».

وَاصْطَفَى: افْتَعَلَ مِنَ الصَّفْوَةِ، أُبْدِلَتْ التَّاءُ طَاءً لِأَجْلِ حَرْفِ الإِطْبَاقِ

(١) الإملاء ١/١٣٣.

(٢) البحر ٢/٤٥٥.

(٣) الآية ٣٩ من آل عمران.

(٤) الكشف ١/٤٢٩.

- آل عمران -

وقد تقدّم تقريره في البقرة^(١)، وتقدّم سبب تعدّيه بـ «على»، وإن كان أصل تعدّيته بـ «من». وقال أبو البقاء: ^(٢) «وكرّر اصطفى: [إمّا] توكيداً، وإمّا لبيان من اصطفاها عليهن»، وقال الواحدي: «وكرّر الاصطفاء لأن كلا الاصطفائين يختلفُ معناهما، فالاصطفاء الأول عمومٌ يدخل فيه صوالح النساء، والثاني اصطفاء بما اختصّت به من خصائصها.

آ. (٤٤) قوله: ﴿ذلك من أنباء الغيب نُوحِيهِ﴾: يجوزُ فيه أوجه، أحدها: أن يكون «ذلك» خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ تقديره: الأمر ذلك. و«من أنباء الغيب» على هذا يجوزُ أن يكونَ مِنْ تَمَمَةِ هذا الكلامِ حالاً من اسمِ الإشارة، ويجوزُ أن يكونَ الوقفُ على «ذلك»، ويكونُ «من أنباء الغيب» متعلّقاً بما بعده وتكونُ الجملةُ من «نوحيه» إذ ذاك: إمّا مبيّنةً وشارحةً للجملةِ قبلها وإمّا حالاً.

الثاني: أن يكونَ «ذلك» مبتدأً، و«من أنباء الغيب» خبره، والجملةُ من «نوحيه» مستأنفة، والضميرُ في «نوحيه» عائِدُ على الغيب، أي: الأمرُ والشأنُ أنا نوحِي إليك الغيبَ وتعلّمك به ونظهِرك على قصصِ مَنْ تقدّمك مع عدمِ مدارستك لأهل العلم والأخبار، ولذلك أتى بالمضارعِ في «نوحيه»، وهذا أحسنُ مِنْ عَوْدِهِ على «ذلك»؛ لأنَّ عَوْدَهُ على الغيبِ يَشْمَلُ ما تقدّم من القصصِ وما لم يتقدّم منها، ولو أعدّته على «ذلك» اختصّ بما مضى وتقدّم.

الثالث: أن يكونَ «نوحيه» هو الخبر، و«من أنباء الغيب» على وجهه المتقدمين مِنْ كَوْنِهِ حالاً من «ذلك» أو متعلّقاً بنوحيه، ويجوزُ فيه وجهٌ ثالثٌ على هذا / وهو أن يُجعلَ حالاً من مفعول «نوحيه» أي: نوحيه حال كونه بعضُ أنباءِ الغيب.

(١) انظر إعرابه للآية ١٣٠ من البقرة.

(٢) الإملاء ١/١٣٣.

- آل عمران -

قوله: «إِذْ يُلْقُونَ» فيه وجهان أحدهما: وهو الظاهر أنه منصوب بالاستقرار العامل في الظرفِ الواقعِ خبراً. والثاني - وإليه ذهب الفارسي - أنه منصوبُ بكنت، وهو عجبٌ منه لأنه يزعمُ أنها مسلوبةُ الدلالة على الحَدَثِ فكيف تعملُ في الظرفِ والظرفُ وعاءٌ للأحداثِ؟ والذي يظهر أن الفارسي إنما جَوَّزَ ذلك بناءً منه على ما يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مراداً في الآية، وهو أَنْ تكونَ «كان» تامةً بمعنى: وما وُجِدَ في ذلك الوقتِ.

والضميرُ في «لديهم» عائِدٌ على المتنازِعِينَ في مريم وإن لم يَجْرِ لهم ذِكْرٌ، لأنَّ السياقَ قَدْ دَلَّ عليهم، وهذا الكلامُ ونحوه كقولهِ تعالى: «وما كُنْتُ بِجَانِبِ الطُّورِ»^(١) «وما كُنْتُ لديهم إِذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ»^(٢) وإن كان معلوماً انتفاؤه بالضرورة جارٍ مجرى التهكم بمنكري الوحي، يعني أنه إذا عَلِمَ أنك لم تعاصِرَ أولئك ولم تُدَارِسِ أحداً في العلمِ فلم يَبْقَ إطلاعُك عليه إلا مِنْ جِهَةِ الوحي.

والأقلام جمع «قَلَمٌ» وهو فَعَلٌ بمعنى مفعول أي: مَقْلُومٌ، والقَلَمُ القَطْعُ، ومثله القبض والنقص بمعنى المقبوض والمنقوص، وقيل له: قَلَمٌ؛ لأنه يُقْلَمُ، ومنه «قَلَمْتُ ظُفْرِي» أي: قَطَعْتُهُ وَسَوَّيْتُهُ، قال زهير:^(٣)

١٢٧٩ - لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السِّلَاحِ مُقَدَّفٍ لَه لِيَدُ أَظْفَارُهُ لَمْ تَقْلَمِ

وقيل: سُمِّيَ القَلَمُ قَلَمًا تشبيهاً له بالقلامَةِ وهي نبتٌ ضعيفٌ؛ وذلك أنه يَرْتَقِقُ فيضْعُفُ. وفي المرادِ بالأقلامِ هنا خلافٌ: هل هي التي يُكْتَبُ بها أَوْ قِدَاحٌ يُسْتَهْمُ بها كالأزلام؟

(١) الآية ٤٦ من القصص.

(٢) الآية ١٠٢ من يوسف.

(٣) ديوانه ٢٣، والمقذف: الغليظ اللحم.

- آل عمران -

قوله: «أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ» هذه الجملة منصوبةً محلّ؛ لأنها متعلقة بفعلٍ محذوفٍ، ذلك الفعل في محلّ نصبٍ على الحالِ تقديرُهُ: يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ يَنْظُرُونَ: أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ أَوْ يَعْلَمُونَ، وَجَوَزَ الزَّمَخْشَرِيُّ (١) أَنْ يَقْدَرُ «يَقُولُونَ»، فَيَكُونُ مُحْكِيًّا بِهِ، وَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: «يُلْقُونَ». وقوله: «وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذِ يَخْتَصِمُونَ» كقوله: «وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذِ يُلْقُونَ».

آ. (٤٥) قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ﴾: في هذا الظرفِ أوجهٌ، أحدها: أن يكونَ منصوباً بـ«يختصمون». الثاني: أنه بدلٌ من «إذ يختصمون» وهو قولُ الزجاج (٢). وفي هذين الوجهين بُعدٌ، من حيثُ إنه يلزمُ اتحادُ زمانٍ الاختصامِ وزمانِ قولِ الكلامِ، ولم يكنْ ذلكَ لأنَّ وقتَ الاختصامِ كان (٣) صغيراً جداً ووقتُ قولِ الملائكةِ بعد ذلكَ بأحيانٍ. وقد استشعرَ الزمخشري (٤) هذا السؤالَ فأجابَ بأنَّ الاختصامَ والبشارةَ وقعا في زمانٍ واسعٍ كما تقول: لَقِيْتُهُ سَنَةً كَذَا» يعني أن اللقاءَ إنما يقعُ في بعضِ السنةِ فكذا هذا. الثالث: أن يكونَ بدلاً من «إذ قالت الملائكة» أولاً، وبه بدأ الزمخشري (٥) كالمختارِ له، وفيه بُعدٌ لكثرةِ الفاصلِ بينِ البدلِ والمُبدلِ منه. الرابع: نصبُهُ بإضمارِ فعلٍ.

والوحي: (٦) الإشارةُ السريعةُ، ولتضمّنِ السرعةِ قيل: «أمرٌ وحيٌّ»

(١) الكشاف ١/٤٣٠.

(٢) معاني القرآن ١/٤١٥.

(٣) الأصل: كانت صغيرة وهو سهو.

(٤) الكشاف ١/٤٣٠.

(٥) الكشاف ١/٤٣٠.

(٦) انظر: مفردات الراغب ٥٥٢.

- آل عمران -

وقيل: هو إلقاء معنى الكلام إلى مَنْ يريدُ إعلامَهُ، والوحيُّ يكونُ بالرمز والإشارة قال: (١)

١٢٨٠- لَأَوْحَتْ إِلَيْنَا وَالْأَنَامِلُ رُسُلَهَا

وقوله تعالى: «فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا» أي: أشار إليهم، ويكون بالكتابة، قال زهير: (٢)

١٢٨١- أتى العُجَمَ والأفاقَ منه قصائدُ
بَقَيْنَ بقاءَ الوحي في الحَجَرِ الأَصَمِّ

ويُطَلِّقُ الوحيُّ على الشيءِ المكتوبِ، قال: (٣)

١٢٨٢- فَمَدَّافِعَ الرِّيَّانِ عُرِّي رَسْمَهَا
خَلَقًا كَمَا ضَمِنَ الوحيُّ سِلَامَهَا

قيل: الوحيُّ جمعُ: وَحِي كَفَلَسَ وفُلَّوسَ، وكُسِرَتِ الحاءُ إبتاعاً. والوحيُّ: الإلهامُ: «وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النحلِ» (٤)، والوحيُّ للرسول يكون بأنواعٍ مذكورةٍ في التفسير.

قوله: «بكلمةٍ منه» في محلِّ جرِّ صفةٍ لكلمة، والمرادُ بالكلمة هنا عيسى، سُمِّيَ كلمةً لوجودِهِ بها وهو قوله: «كُنْ فَيَكُونُ» فهو من باب إطلاق السبب على المُسَبَّبِ. و«اسمه» مبتدأ، و«المسيح» خبرُهُ. و«عيسى» بدلٌ منه أو عطفٌ بيان. قال أبو البقاء: (٥) «ولا يكونُ خبراً ثانياً لأنَّ تَعَدُّدَ الأَخْبَارِ يُوجِبُ

(١) لم أمتد إلى قائله وعجزه، وهو في البحر ٤٥٤/٢.

(٢) البيت لكعب بن زهير وهو في ديوانه ٦٤، وليس لزهير، والبيت في الطبري ٤٠٦/٦؛ والبحر ٤٥٤/٢.

(٣) البيت للبيد من معلقته، وهو في ديوانه ٣١٠. المدافع: الأودية، وخلقاً أي: متجرداً بعد جدته، والسلام: الحجارة.

(٤) الآية ٦٨ من النحل.

(٥) الإملاء ١٣٤/١.

- آل عمران -

تعدّد المبتدأ، والمبتدأ هنا مفردٌ، وهو قوله: «اسمُهُ» ولو كان عيسى خبراً آخر لكان أسماه أو أسماها على تأنيث الكلمة» قلت: هذا على رأي، وأما من يجيز ذلك فقد أعرب عيسى خبراً ثانياً، وأعربه بعضهم خبر مبتدأ محذوف أي: هو عيسى، فهذه ثلاثة أوجه في «عيسى»، ويجوز على الوجه الثالث وجه رابع وهو النصب بإضمار «أعني» لأن كل ما جازَ قطعُهُ رفَعاً جازَ قطعُهُ نصباً.

والألف واللام في «المسيح» للغلبة كهي في الصَّعِق^(١) والعيوق^(٢) وفيه وجهان، أحدهما: أنه فعيل بمعنى فاعل مُحَوَّل منه مبالغة، فقيل: لأنه مَسَحَ الأرض بالسيّاحة، وقيل: لأنه يَمَسَحُ ذا العاهة فيبرأ، وقيل: بمعنى مَفْعول لأنه مَسَحَ بالبركة أو لأنه مَسِيحُ القدم، قال: (٣)

١٢٨٣- بات يُقاسِنها غلامٌ كالزَلَمِ خَدَلَجُ الساقينِ ممسوحُ القدمِ

أو لِمَسَحَ وجهه بالملاحة، قال: (٤)

١٢٨٤- على وجهٍ مَيِّ مَسَحَةٌ من مَلاحة

والثاني: أن وَزَنَهُ مَفْعِلٌ من السياحة وعلى هذا كله فهو منقولٌ من الصفة. وقال أبو عبيد: أصله بالعبرانية: «مسيحاً» فغير، قال الشيخ: (٥)

(١) الصعق: اسم لكل من رمي بصاعقة ثم غلب على خويلد بن نفيل الذي سب الرياح فرمى بصاعقة. انظر: اللسان: «صعق».

(٢) العيوق: اسم نجم.

(٣) البيت لشريح بن شرحبيل أو الأغلب العجلي أو الأخنس بن شهاب، وهو في السمط ٧٢٩؛ والطبري ٤٧٣/٩؛ والزلم: فدح الميسر، خدلج: ممتلئ.

(٤) البيت في ملحق ديوان ذي الرمة ١٩٢١ وعجزه:

وتحت الثياب الخزي إن كان باديا

وهو في الأغاني ١٢٠/١٦؛ وأمالى الزجاجي ٥٧؛ والخزاة ٥٢/١؛ واللسان:

مسح.

(٥) البحر ٤٦٠/٢.

- آل عمران -

«فعلی هذا یكون / اسماً مرتجلاً لیس مشتقاً من المَسح ولا من السَّیاحة» [١/١٤٦]
قلت: قوله «لیس مشتقاً» صحیح، ولكن لا یلزم من ذلك أن یكون مرتجلاً
ولا بُد، لاحتمال أن یكون فی لغتہم منقولاً من شيء عندهم.

وأتی بالضمیر فی قوله: «اسمُه» مذكراً وإن كان عائداً علی الكلمة
مراعاةً للمعنی، إذ المرادُ بها مذكر.

و «ابنُ مریم» یجوزُ أن یكونَ صفةً لعیسی، قال ابن عطیة: (١) «وعیسی
خبرٌ مبتدأٌ محذوف، ویَدْعُو إلى هذا كونُ قوله «ابنُ مریم» صفةً لعیسی، إذ قد
أجمَعَ الناسُ علی كَتْبِهِ دونَ ألفٍ، وأمّا علی البدلِ أو عطفِ البیان فلا یجوزُ أن
یكونَ «ابنُ مریم» صفةً لعیسی؛ لأنَّ الاسمَ هنا لم یُردْ به الشخصُ. هذه النزعةُ
لأبي عليّ، وفي صدرِ الكلامِ نظرٌ انتهى. قلتُ: فقد حتمَّ كونه صفةً لأجلِ
كَتْبِهِ بدونِ ألفٍ، ثم قال: «وأمّا علی البدلِ أو عطفِ البیان فلا یكونُ ابنُ مریم
صفةً لعیسی» یعنی بدلُ عیسی من المسیح، فَجَعَلَهُ غیرَ صفةٍ له مع وجودِ
الدلیلِ الذي ذكره وهو كَتْبُهُ بغيرِ ألف.

وقد مَنَعَ أبو البقاء (٢) أن یكونَ «ابنُ مریم» بدلاً أو صفةً لعیسی قال:
«لأنَّ ابنَ مریم لیس باسمٍ، ألا ترى أنك لا تقولُ: «هذا الرجلُ ابنُ عمرو» إلا
إذا كان قد عَلِقَ علیهِ علماً» قلت: وهذا التعلیلُ الذي ذكره إنما ینهضُ فی
عَدَمِ كَوْنِهِ بدلاً، وأمّا كونه صفةً فلا یمنعُ ذلك، بل إذا كان اسماً امتنع كونه
صفةً، إذ یصیرُ فی حکمِ الأعلامِ، والأعلامُ لا تُوصَفُ به، ألا ترى أنك إذا
سَمَّیتَ رجلاً بابنِ عمرو امتنع أن یقعَ «ابن عمرو» صفةً والحالةُ هذه.

وقال الزمخشري: (٣) «فإن قلت: لِمَ قیل «اسمُ المسیح عیسی ابن

(١) المحرر ٣/٨٨.

(٢) الإملاء ١/١٣٤.

(٣) الكشف ١/٤٣٠.

مريم، وهذه ثلاثة أشياء: الاسم منها عيسى، وأما المسيح والابن فلقب وصفة؟ قلت: الاسم للمسمى علامة يُعرف بها ويتميز من غيره، فكانه قيل: الذي يُعرف ويتميز ممن سواه بمجموع هذه الثلاثة انتهى فظهر من كلامه أن مجموع الألفاظ الثلاثة إخبار^(١) عن اسمه، بمعنى أن كلاً منها ليس مستقلاً بالخبرية بل هو من باب: هذا حلو حامض، وهذا أعسر يسر^(٢) ونظيره قول الشاعر: ^(٣)

١٢٨٥- كيف أصبحت كيف أمسيت مما يزرع الوُد في فؤاد الكريم
أي: مجموع كيف أصبحت، وكيف أمسيت، فكما جاز تعدد المبتدأ لفظاً من غير عاطف والمعنى على المجموع فكذلك في الخبر، وقد أنشدت عليه أبياتاً كقوله^(٤):

١٢٨٦- فهذا بتي مُقِيظُ مُصَيِّفُ مُشْتِي
وقد زعم بعضهم أن «المسيح» ليس باسم لقب له بل هو وصفة كالضارب والظريف، قال: «وعلى هذا ففي الكلام تقديم وتأخير، إذ المسيح صفة لعيسى والتقدير: اسمه عيسى المسيح». وهذا لا يجوز، أعني تقديم الصفة على الموصوف، لكنه يعني هو وصفة له في الأصل، والعرب إذا قدمت ما هو وصفة في الأصل جعلوه مبنياً على العامل قبله وجعلوا الموصوف بدلاً من صفته في الأصل نحو قوله^(٥):

-
- (١) الأصل: إخباراً وهو سهو.
(٢) أعسر يسر: يعمل بكلتا يديه.
(٣) لم أهد إلى قائله وهو في الخصائص ٢٩٠/١؛ وأمالى السهيلي ١٥٢؛ وورصف المياني ٤١٤؛ والهمع ١٤٠/٢؛ والدرر ١٩٣/٢.
(٤) البيت لرؤية وهو في ملحق ديوانه ١٨٩. وتام الأول:
مَنْ يَكُ ذَا بَتِّ
والأشموني ٢٢٢/١؛ والدرر ٧٨/١، والبيت: الكساء.
(٥) تقدم برقم ٤٠٩.

١٢٨٧- وبالطويل العُمَرُ عُمراً حَيِّدراً

الأصل: وبالعميرِ الطويلِ، هذا في المعارفِ، وأما في النكراتِ
فينصبون الصفةَ حالاً.

وقال الشيخ: ^(١) «ولا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ «المسيح» في هذا التركيب صفةً
لأنَّ الْمُخْبَرَ به على هذا لُفْظٌ، والمسيحُ من صفةِ المدلولِ لا من صفةِ الدالِّ، إذ
لفظُ عيسى ليس المسيح، ومَنْ قال: إنهما اسمان قال: فَقُدِّمَ المسيحُ على
عيسى لشهرته. قال ابن الأنباري: «وإنما قُدِّمَ - بِيُدْيءِ بَلْقَبِهِ - لأنَّ المسيحَ
أشهرُ من عيسى لأنه قُلَّ أن يَقَعَ على سُمَى يَشْتَبِهَ به، وعيسى قد يقع على
عدد كثير فقدمه لشهرته، ألا ترى أن ألقاب الخلفاء أشهرُ من أسمائهم»، فهذا
يَدُلُّ على أنَّ المسيحَ عند ابن الأنباري [لقبُ] ^(٢) لا اسمٌ. وقال أبو إسحاق:
«وعيسى مُعَرَّبٌ من أيسوع وإنَّ جَعَلْتَهُ عربياً لم تَصْرِفْهُ في معرفةٍ ولا نكرةٍ، لأنَّ
فيه ألفَ التانيث، ويكون مشتقاً مِنْ عَاسِه يَعُوسِه إذا سَاسِه، وقام عليه»، وقال
الزمخشري: ^(٣) «ومُشْتَقُّهُمَا - يعني المسيح وعيسى - من المَسْحِ والعَيْسِ
كالراقمِ على الماء». وقد تقدَّم الكلامُ على عيسى ومريم واشتقاقهما وما ذَكَرَ
الناسُ في ذلك في سورة البقرة ^(٤) فَأَغْنَى عن إعادته.

قوله: «وجبهاً حالٌ وكذلك قوله: «ومن المقرَّبين» وقوله:
آ. (٤٦) و«يُكَلِّمُ» وقوله: «من الصالحين» فهذه أربعة أحوالٍ انتصبت عن قوله
«بكلمة»، وإنما ذَكَرَ الحالَ حَمَلاً على المعنى، إذ المرادُ بها الولدُ والمُكُونُ،
كما ذَكَرَ الضميرَ في «اسمُه»، فالحالُ الأولى جِيءَ بها على الأصلِ اسماً

(١) البحر ٢/٤٦٠.

(٢) سقط من الأصل سهواً، وأثبتناه من البحر.

(٣) الكشف ١/٤٣٠.

(٤) البقرة آية ٨٧.

- آل عمران -

صريحاً، والباقيّة في تأويله: فالثانية جار ومجرور، وأتى بها هكذا لوقوعها
فاصلةً في الكلام، ولوجيء بها اسماً صريحاً لفات مناسبة الفواصل،
[١٤٦/ب] والثالثة/ جملة فعلية، وعطف الفعل على الاسم لتأويله به وهو كقوله تعالى:
«أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ»^(١) أي: وقابضات، ومثله في
عطف الاسم على الفعل لأنه في تأويله قول النابغة: ^(٢)

١٢٨٨- فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ وَبَحَرَ عَطَاءً يَسْتَحِفُّ الْمَعَابِرَا

ويقرب منه: ^(٣):

١٢٨٩- بَاتَ يُغَشِّهَا بَعْضُ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوِقِهَا وَجَائِرُ

إذ المعنى: مبيراً عدوه، وقاصداً، وجاء بالثالثة فعلية لأنها في رتبتها، إذ
الحال وصف في المعنى، وقد تقدّم أنه إذا اجتمع صفات مختلفة في
الصراحة والتأويل قدّم الاسم ثم الظرف أو عديله ثم الجملة، فكذا فعل هنا،
قدّم الاسم وهو «وجيهاً» ثم الجار والمجرور ثم الفعل، وأتى به مضارعاً
لدلالته على التجدد وقتاً فوقتاً، بخلاف الوجاهة فإن المراد ثبوتها واستقرارها
والاسم مكتفلاً بذلك، والجار قريب من المفرد فلذلك ثنى به إذ المقصود ثبوت
تقريبه. والتضعيف في «المقربين» للتعدية لا للمبالغة لما تقدّم من أن
التضعيف للمبالغة لا يُكسب الفعل مفعولاً، وهذا قد أكسبه مفعولاً كما ترى
بخلاف: «قَطَعْتُ الْأَثْوَابَ» فإنّ التعدي حاصل قبل ذلك، وجيء بالرابعة
بقوله «من الصالحين» مراعاةً للفاصلة كما تقدّم في «المقربين»، والمعنى: أن
الله يُشْرِكُ بهذه الكلمة موصوفةً بهذه الصفات الجميلة.

(١) الآية ١٩ من الملك.

(٢) ديوانه ١٣٤؛ ووصف المباني ٤١١؛ والبحر ٧/٧٩. ويبير: يهلك، والمعابر: السفن.

(٣) لم أهد إلى قائله وهو في ابن عقيل ١٩٣/٢.

وَمَنَعَ أَبُو الْبَقَاءِ (١) أَنْ تَكُونَ أَحْوَالاً مِنَ الْمَسِيحِ أَوْ مِنْ عَيْسَى أَوْ مِنْ ابْنِ مَرْيَمَ، قَالَ: «لَأَنَّهَا أَخْبَارٌ وَالْعَامِلُ فِيهَا الْإِبْتِدَاءُ أَوِ الْمَبْتَدَأُ أَوْ هُمَا، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ يَعْمَلُ فِي الْحَالِ» وَمَنَعَ أَيْضاً كَوْنَهَا حَالاً مِنَ الْهَاءِ فِي «اسْمِهِ» قَالَ: «لِلْفَصْلِ الْوَاقِعِ بَيْنَهُمَا، وَلِعَدَمِ الْعَامِلِ فِي الْحَالِ» قُلْتُ: وَمَذْهَبُهُ أَيْضاً أَنَّ الْحَالَ لَا تَجِيءُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَهُوَ مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ: «وَلِعَدَمِ الْعَامِلِ» وَجَاءَتْ الْحَالَ مِنَ النِّكَرَةِ لِتَخْصُصِهَا بِالصِّفَةِ بَعْدَهَا. وَظَاهِرُ كَلَامِ الْوَاحِدِيِّ فِيمَا نَقَلَهُ عَنِ الْفَرَاءِ، أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ أَحْوَالاً مِنْ عَيْسَى فَإِنَّهُ قَالَ: «وَالْفَرَاءُ (٢) يُسَمِّي هَذَا قِطْعاً كَأَنَّهُ قَالَ: عَيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ الْوَجِيهَ، قَطَعَ مِنْهُ التَّعْرِيفَ» فَظَاهِرُ هَذَا يُؤْذِنُ بِأَنَّ «وَجِيهاً» مِنْ صِفَةِ عَيْسَى فِي الْأَصْلِ فَقُطِعَ عَنْهُ، وَالْحَالُ وَصِفٌ فِي الْمَعْنَى.

قوله: «في الدنيا» متعلق بوجيهاً، لما فيه من معنى الفعل. والوجيه: ذو الجاه وهو القوة والمنعة والشرف، يقال: وجّه الرجل يوجّه وجهه وجاهته، واشتقاقه من الوجه لأنه أشرف الأعضاء، والجاه مقلوبٌ منه فوزنه عَجَلٌ.

آ. (٤٦) وقوله تعالى: ﴿فِي الْمَهْدِ﴾: يجوزُ فيه وجهان، أحدهما: - وهو الظاهر - أنه متعلّقٌ بمحذوفٍ، على أنه حالٌ من الضميرِ في «يُكَلِّمُ» أي: يكلمهم صغيراً وكهلاً، فكَهْلاً على هذا نسقٌ على هذه الحالِ المؤولةِ. والثاني: أنه ظرفٌ للتكليم كسائر الفضلات، فكَهْلاً على هذا نسقٌ على وجيهاً فعلى هذا يكون خمسة أحوالٍ.

والكَهْلُ: مَنْ بَلَغَ سِنَّ الْكُهُولَةِ وَأُولَئِهَا ثَلَاثُونَ، وَقِيلَ: اثْنَانِ، وَقِيلَ: ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ. وَقِيلَ: أَرْبَعُونَ، وَآخِرُهَا سِتُونَ، ثُمَّ يَدْخُلُ فِي سِنِّ الشَّيْخُوخَةِ وَاشْتِقَاقُهُ مِنْ اِكْتَهَلِ النَّبَاتِ: إِذَا عَلَا وَأَرْبَعٌ، وَمِنْهُ: الْكَاهِلُ، وَقَالَ صَاحِبُ

(١) الإملاء ١/١٣٤.

(٢) معاني القرآن ١/٢١٣.

- آل عمران -

المُجْمَل^(١): «اكتهل الرجل: وخطه الشيب من قولهم: اکتھلت الروضة إذا عمها النور، والمرأة: كهلة». وقال الراغب: ^(٢) «والكهل من وخطه الشيب، واكتهل النبات: إذا شارف اليبوسة مشارفة الكهل الشيب، وأنشد قول الأعشى في وصف روضة: ^(٣)

١٢٩٠ - يضحك الشمس منها كوكب شرق مؤزر بعميم النبت مكتهل

وقد تقدم الكلام في تنقل أحوال الولد من لدن كونه في البطن إلى شيخوخته عند ذكر «غلام»^(٤) فلا نعيده.

وقال بعضهم: «مادام في بطن أمه فهو جنين، فإذا ولد فوليد، فإذا لم يستتم الأسبوع فصديق، ومادام يرضع فهو رضيع، ثم هو فطيم عند الفطام، وإذا لم يرضع فمحوش^(٥)، فإذا دب فدارج، فإذا سقطت روضه فثغور، فإذا نبتت بعد إسقاطه فثغور ومثغور، فإذا جاوز العشر فمترع وناشيء، فإذا لم يبلغ الحلم فياقع ومراهق، فإذا احتلم فحزور، والغلام يُطلق عليه في جميع أحواله بعد الولادة، فإذا اخضر شاربه وسال عذاره فباقل، فإذا صار ذا لحية ففتي وشارخ، فإذا ما كملت لحيته فمتجمع، ثم هو من الثلاثين إلى الأربعين شاب، ومن الأربعين إلى ستين كهل» ولأهل اللغة عبارات مختلفة/ في ذلك، هذا أشهرها. [١/١٤٧]

(١) وهو أبو الحسين أحمد بن فارس المتوفى ٣٩٥. انظر: كشف الظنون ٢/١٦٠٤.

(٢) المفردات ٤٦٠.

(٣) ديوانه ٥٧، ومشكل ابن قتيبة ١٣٦، وشرح المعلقات للتبريزي ٤٨٨. ويضحك الشمس: يدور معها، والكوكب هنا: الزهر، ومؤزر من الإزار، والشرق: المبتلى ماء.

(٤) انظر إعرابه للآية ٤٠ من آل عمران.

(٥) كذا في الأصل، ولم أحدها في كتب اللغة، وإنما وجدت: جنحوش.

- آل عمران -

فإن قيل: [المُسْتَعْرَبُ إنما هو كلامُ الطفلِ في] (١) المهدِ، وأمّا كلامُ الكهولِ فغيرُ مُسْتَعْرَبٍ، فالجوابُ أنهم قالوا: لم يتكلم صبيٌّ في المهدِ وعاش، أو لم يتكلم أصلاً بل يبقى أحرسَ أبداً، فبشرُّ اللّهُ مريمَ بأنَّ هذا يتكلم طفلاً ويعيشُ ويتكلم في حالِ كهولته، ففيه تطمينٌ لخاطرها بما يخالفُ العادة. وقال الزمخشري: (٢) «بمعنى يُكَلِّمُ النَّاسَ طِفْلاً وَكُهْلاً، ومعناه يُكَلِّمُ النَّاسَ فِي هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ كَلَامَ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ غَيْرِ تَفَاوُتٍ بَيْنِ الْحَالَتَيْنِ: حَالَةِ الطُّفُولَةِ وَحَالَةِ الْكُهُولَةِ».

والمهدُ: ما يُهَيِّأُ لِلصَّبِيِّ أَنْ يُرَبِّيَ فِيهِ، مِنْ مَهَّدْتُ لَهُ الْمَكَانَ أَي: وَطَّأْتَهُ وَكَلَيْتُهُ لَهُ، وَفِيهِ اِحْتِمَالَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ الْمَصْدَرُ، فَسُمِّيَ بِهِ الْمَكَانُ، وَأَنْ يَكُونَ بِنَفْسِهِ اسْمَ مَكَانٍ غَيْرِ مَصْدَرٍ، وَقَدْ قُرِئَ مَهْدًا وَمِهَادًا فِي طه (٣) كَمَا سَأَتِي.

آ. (٤٧) وقوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ﴾: قد تقدّم إعرابُ هذه الجملةِ في قصةِ زكريا (٤) فلا معنى لإعادته إلاَّ أنَّ هناك «يفعل ما يشاء» وهنا «يخلق» قيل: لأنَّ قصتها أغربُ من قصته، وذلك أنه لم يُعْهَدْ وَلَدٌ مِنْ عَذْرَاءٍ لَمْ يَمَسَّهَا بَشَرُ الْبَتَّةِ، بخلافِ الولدِ بَيْنَ الشَّيْخِ وَالْعَجُوزِ فَإِنَّهُ مُسْتَبْعَدٌ، وَقَدْ يُعْهَدُ مِثْلُهُ وَإِنْ كَانَ قَلِيلاً، فَلذَلِكَ أَتَى بِبِخْلُقِ الْمَقْتَضِي الْإِيجَادَ وَالِاخْتِرَاعَ مِنْ غَيْرِ إِحَالَةٍ عَلَى سَبَبِ ظَاهِرٍ، وَإِنْ كَانَتْ الْأَشْيَاءُ كُلُّهَا بِخَلْقِهِ وَإِيجَادِهِ وَإِنْ كَانَ لَهَا أَسْبَابٌ ظَاهِرَةٌ.

والجملةُ من قوله: «وَلَمْ يَمَسَّنِي» حاليةٌ. [والبشرُ في الأصلِ مصدرٌ

(١) ما بين معقوفين مخروم في الأصل.

(٢) الكشاف ٤٣٠/١.

(٣) الآية ٥٣ من طه: «الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا». قرأ الكوفيون بغير ألف، والباقون

بالألف. السبعة ٤١٨.

(٤) الآية ٤٠ من آل عمران.

كَالْخَلْقِ، وَلِذَلِكَ يَسْتَوِي فِيهِ] ^(١) المذكرُ والمؤنثُ والمفردُ والمثنى والمجموعُ،
تقول: هذه بشرٌ، وهذان بشرٌ، وهؤلاء بشرٌ، كقولك: هؤلاء خلقٌ. قيل:
[واشتقاقه من البشرة وهو ظاهر الجلد، لأنه الذي من شأنه أن يظهر الفرح] ^(٢)
والغمُّ في بشرته. و«يكون» يحتمل التمام والنقصان، وقد تقدّم تحريره،
وتقدّم أيضاً اختلاف القراء في «فيكون» ^(٣) وما ذكّر في توجيهه.

آ. (٤٨) قوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾: قرأ نافع ^(٤) وعاصم: «ويُعَلِّمُهُ»
بياء الغيبة، والباقون بنون المتكلم المعظم نفسه، وعلى كلتا القراءتين ففي
محل هذه الجملة وجهٌ، أحدها: أنها معطوفة على «يُشْرِكُ» أي: إن الله
يُشْرِكُ بكلمة ويُعَلِّمُ ذلك المولود المعبر عنه بالكلمة. الثاني: أنها معطوفة
على «يَخْلُقُ» أي: كذلك الله يخلق ما يشاء ويعلمه، وإلى هذين الوجهين
ذهب جماعةٌ منهم الزمخشري ^(٥) وأبو علي ^(٦) الفارسي. وهذان الوجهان
ظاهران على قراءة الياء. وأمّا قراءة النون فلا يظهر هذان الوجهان عليها إلا
بتأويل الالتفات من ضمير الغيبة إلى ضمير المتكلم إيداناً بالفخامة والتعظيم.
فأمّا عطفه على «يُشْرِكُ» فقد استبعده الشيخ ^(٧) جداً قال: «لطول الفصل بين
المعطوف والمعطوف عليه» وأمّا عطفه على «يَخْلُقُ» فقال الشيخ: ^(٨)
«هو معطوف عليه سواء كانت - يعني يخلق - خبراً عن الله تعالى أم تفسيراً
لما قبلها، إذا أعربت لفظ «الله» مبتدأ، وما قبله الخبر» يعني أنه قد تقدّم في

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.

(٢) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.

(٣) الآية ١١٧ من البقرة.

(٤) السبعة ٢٠٦؛ الكشف ٣٤٤/١.

(٥) الكشف ٤٣١/١.

(٦) الحجة (خ) ٢١٦/٢.

(٧) البحر ٤٦٣/٢.

(٨) البحر ٤٦٣/٢.

- آل عمران -

إعرابِ «كذلك اللّهُ»^(١) في قصة زكريا أوجهٌ أحدها: ما ذُكر، فـ «يُعَلِّمُهُ معطوفٌ على «يَخْلُقُ» بالاعتبارين المذكورين، إذ لا مانع من ذلك. وعلى هذا الذي ذكره الشيخ وغيره تكون الجملةُ الشرطيّةُ معترضةً بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه، والجملةُ من «يُعَلِّمُهُ» في الوجهين المتقدّمين مرفوعةُ المحلِّ لرفعِ محلِّ ما عَطَفَتْ عليه.

الثالث: أَنَّ يُعْطَفَ عَلَى «يُكَلِّمُ» فيكون منصوباً على الحالِ، والتقديرُ: يُبَشِّرُ بِكَلِمَةٍ مُكَلِّمًا وَمُعَلِّمًا الْكِتَابَ، وهذا الوجهُ جَوَّزه ابنُ^(٢) عطية وغيره.

الرابع: أن يكونَ معطوفاً على «وجيهاً» لأنه في تأويلِ اسمِ منصوبِ على الحالِ، كما تقدّمَ تفريرُهُ في قوله: «ويكلم». وهذا الوجهُ جَوَّزه الزمخشري^(٣). واستبعدَ الشيخُ^(٤) هذين الوجهين الأخيرين - أعني الثالث والرابع - قال: «لطولِ الفصلِ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه، ومثله لا يُوجَدُ في لسانِ العرب».

الخامس: أَنَّ يَكُونُ معطوفاً على الجملةِ المحكية بالقولِ، وهي: «كذلك الله يخلق» قال الشيخ: ^(٥) «وعلى كلتا القراءتين هي معطوفةٌ على الجملةِ المَقُولَةِ، وذلك أن الضميرَ في قوله: «قال كذلك» لله تعالى، والجملةُ بعده هي المَقُولَةُ، وسواءٌ كَانَ لفظُ «الله» مبتدأً خبرُهُ ما قبله أم مبتدأً وخبرُهُ «يَخْلُقُ» على ما مرَّ إعرابُهُ في «قال: كذلك اللّهُ يفعل ما يشاء» فيكونُ هذا من المقولِ لمريم على سبيلِ الاغتباطِ والتبشيرِ بهذا الولدِ الذي يُوجِدُهُ اللّهُ منها.

(١) الآية ٤٠ من آل عمران.

(٢) المحرر ٩١/٣.

(٣) الكشف ٤٣١/١.

(٤) البحر ٤٦٣/٢.

(٥) البحر ٤٦٣/٢.

السادس: أن يكون مستأنفاً لا محلَّ له من الإعراب، قال الزمخشري^(١) بعد أن ذكَّر فيه أنه يجوزُ أن يكون معطوفاً على «نُبشرك» أو «يَخْلُق» أو «وجيهاً»: «أو هو كلامٌ مبتدأ» يعني مستأنفاً. قال الشيخ^(٢): «فإن عني أنه استئنافٌ إخبار من الله أو عن الله على اختلاف القراءتين، فمن حيث ثبوت الواو لا بد أن يكون معطوفاً على شيء قبله، فلا يكون ابتداءً كلام، إلا أن يُدعى زيادةً الواو في «ويُعَلِّمه» فحينئذٍ يَصِحُّ أن يكون ابتداءً كلام، وإن عني أنه ليس معطوفاً على ما ذكر فكان ينبغي أن يبيِّن ما عطفَ عليه، وأن يكون الذي عطفَ عليه ابتداءً كلامٍ حتى يكون المعطوفُ كذلك» قلت: وهذا الاعتراضُ غيرُ لازمٍ لأنه لا يلزم من جعله كلاماً مستأنفاً أن يُدعى زيادةً الواو، ولا أنه لا بد من معطوفٍ عليه، لأنَّ النحويين وأهلَ البيان نصُّوا على أن الواو تكون للاستئناف، بدليل أن الشعراء يأتون بها في أوائل أشعارهم من غير تقدُّم شيء يكون ما بعدها معطوفاً عليه، والأشعارُ مشحونةٌ/ بذلك، ويسمونها [١٤٧/ب] واو الاستئناف، ومن مَنَع ذلك قَدَّر أن الشاعرَ عطفَ كلامه على شيء منوِّي في نفسه، ولكنَّ الأول أشهرُ القولين.

وقال الطبري^(٣): «قراءةُ الباءِ عطفُ على قوله «يَخْلُق ما يشاء»، وقراءةُ النونِ عطفُ على قوله: «نُوحِيه إليك». قال ابن عطية^(٤): «وهذا القولُ الذي قاله في الوجهين مُفسدٌ للمعنى» ولم يبيِّن أبو محمد جهةَ إفسادِ المعنى. قال الشيخ^(٥): «أما قراءةُ النونِ فظاهرٌ فسادُ عطفِهِ على «نُوحِيه» من حيث اللفظُ ومن حيث المعنى: أمَّا من حيث اللفظُ فمثله لا يَقَعُ في لسانِ العرب لِيُعِدَّ

(١) الكشاف ١/٤٣١.

(٢) البحر ٢/٤٦٣.

(٣) تفسير الطبري ٦/٤٢١.

(٤) المحرر ٣/٩١.

(٥) البحر ٢/٤٦٤.

الفصلِ الْمُفْرَطِ وتعقيدِ التركيبِ وتنافرِ الكلامِ، وأما من حيثِ المعنى فإنَّ المعطوفَ بالواوِ شريكُ المعطوفِ عليه فيصيرُ المعنى بقوله: «ذلك من أبناء الغيب» أي: إخبارك يا محمد بقصة امرأة عمران وولادتها لمريم وكفالتها زكريا، وقصته في ولادة يحيى له وتبشيرُ الملائكةِ لمريمَ بالاصطفاءِ والتطهيرِ، كلُّ ذلك من أخبارِ الغيب نُعَلِّمُه، أي: نُعَلِّمُ عيسى الكتابَ، فهذا كلامٌ لا ينتظم مع معنى ما قبله. وأما قراءةُ الباءِ وعطفُ «ويُعَلِّمُه» على «يَخْلُقُ» فليست مُفْسِدَةً للمعنى، بل هو أَوْلَى وَأَصَحُّ ما يُحْمَلُ عليه عَطْفُ «ويُعَلِّمُه» لقرب لفظِهِ وصحةِ معناه، وقد ذَكَرْنَا جَوَازَهُ قَبْلُ، وَيَكُونُ اللهُ أَخْبَرَ مَرِيَمَ أَنَّهُ تَعَالَى يَخْلُقُ الْأَشْيَاءَ الْغَرِيبَةَ الَّتِي لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِمِثْلِهَا مِثْلَ مَا خَلَقَ لَكَ وَلِذَا مِنْ غَيْرِ أَبِي، وَأَنَّهُ تَعَالَى يُعَلِّمُ هَذَا الْوَلَدَ الَّذِي يَخْلُقُهُ مَا لَمْ يُعَلِّمَهُ مَنْ قَبْلَهُ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ وَالتَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ، فَيَكُونُ فِي هَذَا الْإِخْبَارِ أَعْظَمُ تَبْشِيرٍ لَهَا بِهَذَا الْوَلَدِ وَإِظْهَارًا^(١) لِبَرَكَتِهِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ مُشْبِهًا أَوْلَادَ النَّاسِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، بَلْ هُوَ مُخَالِفٌ لَهُمْ فِي أَصْلِ النِّشْأَةِ، وَفِيمَا يُعَلِّمُهُ تَعَالَى مِنَ الْعِلْمِ، وَهَذَا يَظْهَرُ لِي أَنَّهُ أَحْسَنُ مَا يُحْمَلُ عَطْفُ «ويُعَلِّمُه». انتهى.

وقال أبو البقاء: (٢) «ويُقرأُ بالنونِ حَمَلًا على قوله: «ذلك من أبناء الغيب نُوحِيهِ إِلَيْكَ»، وَيُقرأُ بالياءِ حَمَلًا على «يُبَشِّرُكَ» وموضِعُهُ حَالٌ مَعْطُوفَةٌ على «وجيهاً». قال الشيخ: (٣) «وقال بعضهم: ونُعَلِّمُه بالنونِ حَمَلًا على «نُوحِيهِ». إنَّ عَنِي بِالْحَمَلِ الْعَطْفَ فَلَا شَيْءَ أَبْعَدُ مِنْ هَذَا التَّقْدِيرِ، وَإِنْ عَنِي بِالْحَمَلِ أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْاِلْتِفَاتِ فَهُوَ صَحِيحٌ». قلت: يتعيَّنُ أَنْ يَعْنِي بِقَوْلِهِ «حَمَلًا» الْاِلْتِفَاتَ لَيْسَ إِلَّا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْنِي بِهِ الْعَطْفَ لِقَوْلِهِ: «وموضِعُهُ حَالٌ مَعْطُوفَةٌ

(١) الأصل: وإظهاراً وهو سهو.

(٢) الإملاء ١/١٣٥.

(٣) البحر ٢/٤٦٣.

- آل عمران -

على وجهياً» كيف يَسْتَقِيمُ أن يريدَ عَطْفَهُ على «نَبَشْرِكُ» أو «نوحِيه» مع حُكْمِهِ عليه بأنه معطوفٌ على «وجهياً»؟ هذا ما لا يَسْتَقِيمُ أبداً.

آ. (٤٩) قوله تعالى: ﴿وَرَسُولًا﴾: في «رسول» وجهان، أحدهما: أنه صفةٌ بمعنى مُرْسَلٌ فهو صفةٌ على فَعُولٍ كالصبور والشكور. والثاني: أنه في الأصل مصدرٌ، ومن مجيء «رسول» مصدرًا قوله: (١)

١٢٩١- لَقَدْ كَذَبَ الْوَأَشُونَ مَا بُوْحَتْ عِنْدَهُمْ
بِسِرٍّ وَلَا أَرْسَلْتَهُمْ بِرَسُولٍ

أي: برسالة، وقال آخر (٢):

١٢٩٢- أُبْلِغُ أَبَا سَلْمَى رَسُولًا تَرْوَعَهُ

أي: أُبْلِغُهُ رِسَالَةً، ومنه قوله تعالى: «إِنَّا رَسُوْلُ رَبِّ الْعَالَمِيْنَ» (٣) على أحدِ التَّوَابِيْعِيْنَ، أي: إِنَّا ذَوَا رِسَالَةٍ رَبِّ الْعَالَمِيْنَ، وعلى الوجهين يترتب الكلامُ في إعراب «رسول»:

فعلى الأولِ يكونُ في نصبه ستةُ أوجهٍ، أحدها: أن يكونَ معطوفاً على «يُعَلِّمُهُ» إذا أعربناه حالاً معطوفاً على «وجهياً» إذ التقدير: وجهياً ومُعَلِّماً ومُرْسَلاً، قاله الزمخشري (٤) وابن عطية (٥). قال الشيخ (٦): «وهو مَبْنِيٌّ على

(١) تقدم برقم ٦٠٥.

(٢) للعباس بن مرداس وهو في حماسة أبي تمام ٢٤٤/١، وعجزه:

وإنَّ حَلَّ ذَا سِدْرٍ وَأَهْلِي بَعَسَجَلٍ

(٣) الآية ١٦ من الشعراء.

(٤) ليس في الكشف مثل هذا التقدير.

(٥) المحرر ٩٢/٣.

(٦) البحر ٤٦٤/٢.

- آل عمران -

إعراب «وَيُعَلِّمُهُ»، وقد بَيَّنَّا ضعفَ إعرابِ مَنْ يَقُولُ إِنَّ «وَيُعَلِّمُهُ» معطوفٌ على «وجيهاً» للفصلِ الْمُفْرَطِ بين المتعاطفين.

الثاني: أن يكونَ نسقاً على «كَهَلًا» الذي هو حالٌ من الضميرِ المستترِ في «وَيُكَلِّمُ» أي: يُكَلِّمُ النَّاسَ طفلاً وكَهَلًا ومُرْسَلًا إلى بني إسرائيل، جَوَزَ ذلك ابنُ عطية^(١). واستبعده الشيخ^(٢) لطولِ الفصلِ بين المعطوف والمعطوف عليه. قلت: ويظهرُ أن ذلك لا يجوز من حيث المعنى، إذ يصيرُ التقديرُ: يُكَلِّمُ النَّاسَ في حالِ كونه رسولاً إليهم، وهو إنما صار رسولاً بعد ذلك بأزمنة، فإن قيل: هي حالٌ مقدَّرةٌ كقولهم: «مررت برجل معه صقرٌ صائدٌ به غداً» وقوله: «فادخلوها خالدين»^(٣)، قيل: الأصلُ في الحالِ أن تكونَ مقارنةً، ولا تكونُ مقدَّرةً إلا حيث لا بُسَ.

الثالث: أن يكونَ منصوباً بفعلٍ مضميرٍ لائقٍ بالمعنى، تقديره: ونجعلُه رسولاً، لَمَّا رَأَوْه لا يَصِحُّ عَطْفُه على مفاعيلِ التعليمِ أضمروا له عاملاً يناسبه، وهذا كما قالوا في قوله تعالى: «والذين تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ»^(٤) وقوله^(٥):

١٢٩٣- يا ليت زوجك قد غدا
متقلداً سيفاً ورمحاً

وقول الآخر^(٦):

١٢٩٤- عَلَفْتُهَا تَبْنًا وماءً بارداً

.....

(١) المحرر ٩٢/٣.

(٢) البحر ٤٦٤/٢.

(٣) الآية ٧٣ من الزمر.

(٤) الآية ٩ من الحشر.

(٥) تقدم برقم ١٤٩.

(٦) تقدم برقم ١٥٠.

وَزَجَّجَنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

أي: واعتقدوا الإيمان، ومعتقلاً^(٢) رمحاً، وسَقَيْتُهَا مَاءً بارداً، وَكَحَّجْنِ العيونَ، وهذا على أحد التأويلين في هذه الأمثلة.

الرابع: أن يكون منصوباً بإضمار فعلٍ من لفظِ «رسول»، ويكون ذلك الفعل معمولاً لقولٍ مضمراً أيضاً هو من قولِ عيسى.

الخامس: أن الرسولَ فيه معنى النطق، فكأنه قيل: وناطقاً بأني قد جئتكم. ويوضح هذين الوجهين الأخيرين ما قاله الزمخشري^(٣)، قال رحمه الله: «فإن قلت: علامَ تَحْمِلُ «ورسولاً ومصداقاً» من المنصوبات المتقدمة، وقوله: «أني قد جئتكم» و«لما بين يدي» يَأْبَى حَمَلَهُ عَلَيْهَا؟ قلت: هو من المَضَائِقِ، وفيه وجهان، أحدهما: أن تُضْمَرَ له «وَأُرْسِلْتُ» على إرادة القول، تقديره: وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ويقول: أُرْسِلْتُ رسولاً بأني قد جئتكم ومُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْ. والثاني: أن الرسولَ والمُصَدِّقَ فِيهِمَا معنى النطق، فكأنه قيل: وناطقاً بأني قد جئتكم ومصداقاً لما بين يدي» انتهى^(٤).
إنما احتاج إلى إضمار ذلك كله تصحيحاً للمعنى واللفظ، وذلك أن ما قبله / من المنصوبات لا يَصِحُّ عطفه عليه في الظاهر؛ لأنَّ الضمائر المتقدمة غيبٌ،

[١/١٤٨]

(١) البيت للراعي، وهو في الخصائص ٢/٤٣٢، وصدده:

إذا ما الغانيات برزْنَ يوماً

ومشكل ابن قتيبة ٢١٣؛ وشذور الذهب ٢٤٢؛ والدرر ١/١٩١، وزججَن: ترفيقهن كالهلال.

(٢) اعتقل الرمح: إذا وضعه بين ساقيه وركابه.

(٣) الكشاف ١/٤٣١.

(٤) عبارة الكشاف: «ناطقاً بأني أصدَّق ما بين يدي» وهي: أنسب.

والضميران المصاحبان لهذين المنصوبين للمتكلم، فاحتاج إلى ذلك التقدير لتتناسب الضمائر. قال الشيخ^(١): «وهذا الوجه ضعيف؛ إذ فيه إضمار شيئين: القول ومعموله الذي هو «أُرْسِلْتُ»، والاستغناء عنهما باسم منصوب على الحال المؤكدة، إذ يُفهم من قوله «وأُرْسِلْتُ» أنه رسولٌ فهي حال مؤكدة». واختار الشيخُ الوجه الثالث قال: «إذ ليس فيه إلا إضمار فعلٍ يدلُّ عليه المعنى، ويكون قوله: «أني قد جئتكم» معمولاً لرسول أي: ناطقاً بأني قد جئتكم، على قراءة الجمهور.

السادس: أن يكونَ حالاً من مفعولِ «وَيُعَلِّمُهُ» وذلك على زيادة الواو، كأنه قيل: وَيُعَلِّمُهُ الكتابَ حالَ كونه رسولاً، قاله الأخفش^(٢)، وهذا على أصلِ مذهبه من تجويزه زيادة الواو، وهو مذهبٌ مرجوحٌ.

وعلى الثاني^(٣) في نصبه وجهان، أنه مفعولٌ به عطفاً على المفعولِ الثاني لِيُعَلِّمَهُ أي: وَيُعَلِّمُهُ الكتابَ ورسالةً أي: يعلمه الرسالة أيضاً، والثاني: أنه مصدرٌ في موضع الحال، وفيه التأويلات المشهورة في: رجلٌ عدلٌ^(٤).

وقرأ الزبيدي^(٥): «ورسولٍ» بالجر، وخرَّجها الزمخشري^(٦) على أنها منسوقةٌ على قوله: «بكلمة» أي: نبشرك بكلمة ورسولٍ. وفيه بُعدٌ لكثرة الفصل بين المتعاطفين، ولكن لا يظهر لهذه القراءة الشاذة غير هذا التخريج.

(١) البحر ٤٦٤/٢.

(٢) مذهبه في معاني القرآن ٢٠٥/١ أنه معطوف على «وجيهاً».

(٣) كان المؤلف قد احتمل في قوله تعالى: «ورسولاً» وجهين: صفة بمعنى مرسل، ومصدر، ويتحدث الآن عن الثاني.

(٤) انظر: ابن عقيل ١٨/٣.

(٥) البحر ٤٦٥/٢؛ الشواذ ٢٠.

(٦) الكشاف ٤٣١/١.

- آل عمران -

وقوله: «إلى بني إسرائيل» فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلّق بنفس «رسولاً» إذ فعله يتعدّى إلى، والثاني: أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لرسولاً، فيكون منصوب المحلّ في قراءة الجمهور، مجروره في قراءة اليزيدي.

قوله: «أني قد جئتكم» قرأ العامة: «أني» بفتح الهمزة وفيها ثلاثة أوجه، أحدها: أن موضعها جر بعد إسقاط الخافض، إذ الأصل: بأني، ف«بأني» متعلّق برسولاً، وهذا مذهب الشيخين: الخليل والكسائي. والثاني: أن موضعها نصب، وفيه ثلاثة أوجه، الأول: أنه نصبٌ بعد إسقاط الخافض، وهو الباء، وهذا مذهب التلميذين: سيبويه^(١) والفراء^(٢). الثاني: أنه منصوبٌ بفعل مقدر أي: يذكرني، فيذكر صفةً لرسولاً، حُدِفَتِ الصفةُ وبقي معمولُها. الثالث: أنه منصوب على البدل من «رسولاً» أي: إذا جعلته مصدراً مفعولاً به، تقديره: ويُعلِّمه الكتابَ ويعلمه أني قد جئتكم، جَوَّزَهُ أبو البقاء^(٣) وهو بعيد في المعنى.

الثالث من الأوجه الأول: أن موضعه رفعٌ على خبرٍ مبتدأٍ محذوفٍ أي: هو أني قد جئتكم.

وقرأ بعضُ القراء^(٤) بكسر هذه الهمزة وفيها تأويلان، أحدهما: أنها على إضمار القول أي: قائلاً إني قد جئتكم، فَحَدَفَ القولَ الذي هو حالٌ في المعنى وأبقي معموله. والثاني: أن «رسولاً» بمعنى ناطق، فهو مُضْمَنٌ معنى

(١) الكتاب ١٧/١.

(٢) معاني القرآن ١٤٨/١، ٢٣٨/٢.

(٣) الاملاء ١٣٥/١.

(٤) البحر ٤٦٥/٢ من دون نسبة.

- آل عمران -

القول، وما كان مُضْمَنًا معنى [القول] أُعْطِيَ حكمَ القولِ، وهذا مذهبُ الكوفيين.

وقوله: «بآية» يُحتمل أن تكونَ متعلّقةً بمحذوفٍ على أنها حالٌ من فاعلِ «جئتكم» أي: جئتكم ملتبساً بآية. والثاني: أنها متعلّقةٌ بنفسِ المجيءِ أي: إجماعاً لكم الآية. وقوله: «من ربكم» صفةٌ لآيةٍ فيتعلّقُ بمحذوفٍ أي: بآيةٍ من عند ربكم، ف«من» للابتداءِ مجازاً، ويجوزُ أن يتعلّقَ «من ربكم» بنفسِ المجيءِ أيضاً. وقدّر أبو البقاء^(١) الحال في قوله «بآية» بقوله: محتجاً بآية، إن عَنَى من جهةِ المعنى صحَّ، وإن عَنَى من جهةِ الصناعة لم يصحَّ، إذ لم يُضْمَرُ في هذه الأماكنِ إلا الأكوأُن المطلقَةُ.

وقرأ الجمهور: «بآية» بالإفرادِ في الموضعين، وابن مسعود^(٢): «بآياتٍ» جمعاً في الموضعين.

قوله: «اني أخلق» قرأ نافع^(٣) بكسر الهمزة، والباقون بفتحها. فالكسرُ من ثلاثة أوجه، الأول: على إضمارِ القولِ أي: فقلت: إني أخلق. الثاني: أنه على الاستثناف. الثالث: على التفسير، فسّر بهذه الجملةِ قوله: «بآية» كأنَّ قائلاً قال: وما الآيةُ؟ فقال هذا الكلامَ، ونظيره ما سيأتي: «إنَّ مثل عيسى عند الله كمثلِ آدمَ» ثم قال: «خلّقه من تراب»^(٤) فخلّقه مفسرةٌ للمثل، ونظيره أيضاً قوله تعالى: «وعدّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات» ثم فسّر الوعدَ بقوله: «لهم مغفرة»^(٥)، وهذا الوجهُ هو الوجهُ الصائرُ إلى الاستثنافِ، فإنَّ

(١) الإملاء ١/١٣٥.

(٢) البحر ٢/٤٦٥.

(٣) السبعة ٢٠٦؛ الكشف ١/٣٤٤.

(٤) الآية ٥٩ من آل عمران.

(٥) الآية ٩ من المائدة.

- آل عمران -

المستأنف يُؤتى به تفسيراً لما قبله، إلا أن الفرقَ بينه وبين ما قبله أن الوجه الذي قبله لا تجعل له تعلقاً بما تقدم البتة، بل جيء به لمجرد الإخبار بما تضمنه، والوجه الثالث تقول: إنه متعلق بما تقدمه، مفسر له.

وأما قراءة الجماعة ففيها أربعة أوجه أحدها: أنها بدلٌ من «أني قد جئتكم» فيجيء فيها ما تقدم في تلك لأن حكمها حكمها. الثاني: أنها بدلٌ من «آية» فتكون محلها، أي: وجئتكم باني أخلق لكم، وهذا نفسه آية من الآيات، وهذا البدل يحتمل أن يكون كلاً من كل إن أريد بالآية شيء خاص، وأن يكون بدلٌ بعض من كل إن أريد بالآية الجنس. الثالث: أنها خبرٌ مبتدأ مضمرة تقديره: هي أني أخلق أي: الآية التي جئت بها أني أخلق، وهذه الجملة في الحقيقة جوابٌ لسؤالٍ مقدرٌ كأن قائلًا قال: وما الآية؟ فقال: ذلك. الرابع: أن تكون منصوبةً بإضمارِ فعلٍ، وهو أيضاً جوابٌ لذلك السؤال كأنه قال: أعني أني أخلق، وهذان الوجهان يلاقيان في المعنى قراءة نافع على بعض الوجوه فإنهما استثناف.

و «لكم» متعلقٌ بأخلق، واللام للعلّة، أي: لأجلكم بمعنى: لتحصيل إيمانكم ودفع تكذيبكم إياي، وإلا فالذوات لا تكون عللاً بل أحداثاًها. و «من الطين» متعلقٌ به أيضاً، و «من» لابتداء الغاية، وقولٌ من قال: «إنها للبيان» تساهل، إذ لم يسبق منهم تبيينه.

قوله: «كهية الطير» في موضع هذه الكاف ثلاثة أوجه، أحدها: أنها نعتٌ لمفعول محذوف تقديره: أني أخلق لكم هيةً مثل هية الطير، والهيئة: [ب/١٤٨] إما مصدرٌ في الأصل / ثم أُطْلِقَتْ على المفعول أي المهيأ كالخلق بمعنى المخلوق، وإما اسمٌ لحال الشيء، وليست مصدرًا، والمصدر: التهيؤ والتهييء والتهيئة، ويقال: [هاء الشيء يهيء هياً وهيئة إذا ترتب واستقر على

- آل عمران -

حالة مخصوصة^(١)، ويتعدى بالتضعيف، قال تعالى: وَيُهَيِّئْ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ مِرْفَقًا^(٢). والطينُ: معروف، طأنه الله على كذا وطامه بإبدال النون ميماً أي: جبّله عليه، والنفخُ معروف.

الثاني: أن الكاف هي المفعولُ به لأنها اسمُ كسائرِ الأسماءِ وهذا رأيُ الأَخفشِ، يجعلُ الكافَ اسماً حيث وَقَعَتْ، وغيرُهُ من النحاة لا يقولُ بذلك إلا إذا اضْطُرَّ إليه كوقوعها مجرورةً بحرفٍ أو بإضافةٍ أو تقع فاعلةً أو مبتدأً، وقد تقدّمَ جميعُ أمثلةِ ذلك مسبقاً فأغنى عن إعادته هنا.

والثالث: أنها نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، قاله الواحدي نقلًا عن أبي علي بعد كلامٍ طويلٍ، قال: «وتكونُ الكافُ في موضعِ نصبٍ على أنه صفةٌ للمصدرِ المُرادِ، تقديرُهُ: أني أخلُقُ لكم من الطينِ خلقاً مثلَ هيئةِ الطيرِ». وفيما قاله نظرٌ من حيث المعنى؛ لأنَّ التحديَّ إنما يقعُ في أثرِ الخلقِ، وهو ما ينشأ عنه من المخلوقاتِ لا في نفس الخلقِ، اللهم إلا أن تقولَ: المرادُ بهذا المصدرِ المفعولُ به فيؤولُ إلى ما تقدّمَ.

وقال الزمخشري^(٣): «إني أقدرُ لكم شيئاً مثلَ هيئةِ الطيرِ» فهذا تصريحٌ منه بأنها صفةٌ لمفعولٍ محذوفٍ، وقوله «أقدرُ» تفسيرٌ للخلقِ، لأن الخلقَ هنا التقدير، كقول الشاعر^(٤):

١٢٩٦- ولأنتَ تفري ما خلقتَ وبغـ
ضُ القومِ يخلقُ ثم لا يفري

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل.

(٢) الآية ١٦ من الكهف.

(٣) الكشاف ٤٣١/١.

(٤) تقدم برقم ٢٦١.

إذ المراد الاختراع فإنه مختص بالباري تعالى. وقرأ الزهري^(١): «كَهَيْة»
بنقل حركة الهمزة إلى الياء وهي فصيحة. وقرأ أبو جعفر: كهَيْة الطائر.

قوله: «فأنفخ فيه» في هذا الضمير ستة أوجه، أحدها: أنه عائذ على
الكاف، لأنها اسمٌ عند مَنْ يرى ذلك أي: أنفخ في مثل هيئة الطير. الثاني:
أنه عائذ على «هيئة» لأنها في معنى الشيء المهيأ، فلذلك عاد الضمير عليها
مذكراً، وإن كانت مؤنثة، اعتباراً بمعناها دون لفظها، ونظيره قوله تعالى: «وإذا
حَضَرَ الْقِسْمَةَ»^(٢) ثم قال: «فأرزقوهم منه» فأعاد الضمير في: «منه» على
القِسْمَةَ لِمَا كَانَتْ بِمَعْنَى الْمَقْسُومِ. الثالث: أنه عائذ على ذلك المفعول
المحذوف أي: فَأَنْفُخُ فِي ذَلِكَ الشَّيْءِ الْمِمَاتِلِ لِهَيْئَةِ الطَّيْرِ. الرابع: أنه عائذ
على ما وَقَعَتِ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ فِي اللَّفْظِ وَهُوَ «أَنِي أَخْلَقُ» ويكون الخلق بمنزلة
المخلوق. الخامس: أنه عائذ على ما ذلَّت عليه الكاف مِنْ مَعْنَى الْمِثْلِ،
لأنَّ المَعْنَى: أَخْلَقُ مِنَ الطِّينِ مِثْلَ هَيْئَةِ الطَّيْرِ، وتكون الكاف في موضع
نصبٍ على أنه صفةٌ للمصدرِ المرادِ تقديرُه: أَنِي أَخْلَقُ لَكُمْ خَلْقًا مِثْلَ هَيْئَةِ
الطَّيْرِ، قاله الفارسي وقد تقدَّم الكلامُ معه في ذلك. السادس: أنه عائذ على
الطينِ قاله أبو البقاء^(٣). وهذا الوجه قد أفسده الواحدي فإنه قال: «ولا يجوزُ أنْ
تعودَ الكِنْيَةُ»^(٤) على الطينِ لأنَّ النَفْخَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي طِينٍ مَخْصُوصٍ،
وهو ما كان مهيأً منه، والطينُ المتقدِّمُ ذكرُه عام فلا تعودُ إليه الكِنْيَةُ، ألا ترى
أنه لا ينفخ جميعَ الطينِ، وفي هذا الردُّ نظرٌ، إذ لقائلٌ أن يقولَ: لا نُسَلِّمُ
عمومَ الطينِ المتقدِّمِ، بل المرادُ بعضُه، ولذلك أدخلَ عليه «مِنْ» التي تقتضي
التبعية، وإذا صارَ المعنى: «أَنِي أَخْلَقُ بَعْضَ الطِّينِ» عاد الضميرُ عليه من

(١) البحر ٢ / ٤٦٦؛ القرطبي ٤ / ٩٣ منسوبة إلى الأعرج.

(٢) الآية ٨ من النساء.

(٣) الإملاء ١ / ١٣٥ وفيها: «الطير» وليس الطين.

(٤) أي: الضمير.

- آل عمران -

غير إشكال، ولكن الواحدي جَعَلَ «مِنْ» في «من الطين» لابتداء الغاية وهو الظاهر. قال الشيخ^(١): «وقد قرأ بعض القراء: «فأنفخها» أعاد الضمير على الهيئة المحذوفة، إذ يكون التقدير: هيئة كهيئة الطير، أو على الكاف على المعنى، إذ هي بمعنى: مماثلة هيئة الطير، فيكون التانيث هنا كما هو في آية المائدة في قوله: «فتنفخ فيها» فتكون هذه القراءة قد حُذِفَ حرف الجرُّ منها كقوله^(٢):

١٢٩٧- ما شُقَّ جيبٌ ولا قامتْكَ نائحةٌ
ولا بكتْكَ جيدٌ عند إسلابِ

وقول النابغة^(٣):

..... ١٢٩٨ -

كالهبرقيّ تنحى ينفخُ الفحما

يريد: ولا قامت عليك، وينفخُ في الفحم، قال: «وهي قراءة شاذة نقلها الفراء»^(٤)، وعجبت منه كيف لم يعزها، وقد عزها صاحب «الكشاف»^(٥) إلى عبد الله قال: «وقرأ عبد الله: «فأنفخها» وأنشد:

«كالهبرقيّ تنحى».

قوله: «فيكون» في «يكون» وجهان أحدهما: أنها تامة أي: فيوجد

(١) البحر ٤٦٦/٢.

(٢) لم أهد إلى قائله وهو في جهرة ابن دريد ٤٩٦/٣؛ والبحر ٤٦٦/٢.

(٣) ديوانه ١١٠ وصدرة:

مُؤَلِّي الرِّيحِ قَرْنَيْهِ وَجِبْهَتَهُ

وهو في شواهد الكشاف ٥١٧/٤؛ والهبرقي: الحداد.

(٤) معاني القرآن ٢١٤/١.

(٥) الكشاف ٤٣١/١.

- آل عمران -

ويكون «طيراً» على هذا حالاً، والثاني: أنها الناقصة و«طيراً» خيرها، وهذا هو الذي ينبغي أن يكون، لأن في وقوع اسم الجنس حالاً بعداً^(١) مُحوجاً إلى تأويل، وإنما يظهر ذلك على قراءة نافع: «طائراً» لأنه حينئذ اسم مشتق، وإذا قيل بنقصانها فيجوز أن تكون على بابها ويجوز أن تكون بمعنى صار الناقصة كقوله^(٢):

١٢٩٩- بَتَيْهَاءَ قَنْفِرٍ وَالْمَطِيَّ كَأَنَّهَا

قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحاً بِيَوْضُهَا

أي: صارت، وقال أبو البقاء^(٣): «فيكون» أي: يصير، فيجوز أن تكون «كان» هنا التامة لأن معناها «صار»، وصار بمعنى انتقل، ويجوز أن تكون الناقصة، و«طائراً» على الأول حال وعلى الثاني خبر. قلت: لا حاجة إلى جعله إياها في حال تمامها بمعنى «صار» التامة التي معناها معنى انتقل، بل النحويون إنما يُقدِّرون التامة بمعنى حَدَّثَ وَوَجَدَ وَحَصَلَ وَشَبَّهَا، وإذا جعلوها بمعنى «صار» فإنما يَعْنُونَ صَارَ الناقصة.

وقرأ^(٤) نافع ويعقوب: «فيكون طائراً» هنا وفي المائة^(٥)، والباقون: «طيراً» في الموضعين. فأما قراءة نافع فوجهها بعضهم بأن المعنى على التوحيد، والتقدير: فيكون ما انفخ فيه طائراً، ولا يُعترض عليه بأن الرسم الكريم إنما هو «طير» دون ألف، لأن الرسم يُجوزُ حَذْفَ مثل هذه الألف تخفيفاً، ويُدلُّ على ذلك أنه رُسِمَ قوله تعالى: «ولا طائر يطير بجناحيه»^(٦):

(١) الأصل: «بعد محوج» وهو سهو.

(٢) تقدم برقم ٣٦٤.

(٣) الإملاء ١/١٣٥.

(٤) السبعة ٢٠٦؛ والكشف ١/٣٤٥؛ والبحر ٢/٤٦٦.

(٥) الآية ١١٠ من المائة.

(٦) الآية ٣٨ من الأنعام.

«ولا طير» دون ألف، ولم يقرأه أحدٌ إلا «طائر» بالألف، فالرسمُ محتملٌ لا منافٍ.

وقال بعضهم كالشارح لما قَدَّمته: «ذهب نافع إلى نوع واحد من الطير لأنه لم يخلُق غير الخفاش». وزعم آخرون أن معنى قراءته: يكون كلُّ واحدٍ مما أنفخ فيه طائراً، قال: كقوله تعالى: «فاجلدوهم ثمانين جلدَةً»^(١) أي: اجلدوا كلَّ واحدٍ منهم، وهو كثيرٌ في كلامهم.

وأما قراءة الباقيين فمعناها يُحتمل أن يُراد به اسمُ الجنس، أي: جنس الطير، فيُحتمل أن يُرادَ به الواحدُ فما فوقه، ويُحتمل أن يُرادَ به الجمعُ، ولا سيما عند مَنْ يرى أن «طيراً» صيغته جمعٌ نحو: / ركب وصحب وتجر [١/١٤٩] جمع ركب وصاحب وتاجر وهو الأخص^(٢)، وأما سيويه^(٣) فهي عنده أسماءُ جموع لا جموعٌ صريحةٌ، وقد تقدّم لنا الكلامُ على ذلك في البقرة. وحسّن قراءة الجماعةِ موافقته لما قبله في قوله: «من الطير» ولموافقة الرسم لفظاً ومعنى.

قوله: «ياذن الله» يجوزُ أن يتعلّقَ بـ «طائراً» وهذا على قراءة نافع، وأما على قراءة غيره فلا يتعلق به، لأنَّ طيراً اسمُ جنسٍ فيتعلّقُ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لطير، أي: طيراً ملتبساً بإذن اللّهِ أي: بتمكينه وإقراره. وقال أبو البقاء^(٤): «متعلّقٌ بيكون»، وهذا إنما يَظْهَرُ إذا جعلَ «كان» تامةً، وأما إذا جعلها ناقصةً ففي تعلّقِ الظرفِ بها الخلافُ المشهور.

قوله: «وأبرئ الأكمه» وأبرئ عطفٌ على «أخلق» فهو داخلٌ في حيزِ «أني»، ويقال: أبرأت زيدا من العاهة ومن الدّين، وبرأتك من الدّين

(١) الآية ٤ من النور.

(٢) معاني القرآن ٥٠٤.

(٣) الكتاب ٢/٢٠٣.

(٤) الإملاء ١/١٣٥.

- آل عمران -

بالتضعيف، وَبَرَّتْ من المرض أَبْرَأً، وَبَرَّتْ أيضاً، وأما بَرَّتْ من الدَّيْنِ وَمِنَ الذَّنْبِ فَبَرَّتْ لا غير. وقال الأصمعي: «بَرَّتْ من المرض لغة تميم وَبَرَّتْ لغة الحجاز». وقال الراغب^(١): «بَرَّتْ من المرض وَبَرَّتْ، وَبَرَّتْ من فلان» فظاهر هذا أنه لا يقال الوجهان: أعني فتح الراء وكسرها إلا في البراءة من المرض ونحوه، وأما الدَّيْنُ والذَّنْبُ ونحوهما فالفتح ليس إلا. والبراءة: التَّغْصِي^(٢) من الشيء المكروه مجاوزته وكذلك: التبرِّي والبرء.

والأكمة: مَنْ وُلِدَ أَعْمَى يقال: كَمِهْ يَكْمُهُ كَمَهَا فهو أكمه قال رؤبة: (٣)

١٣٠٠ - فارتدَّ عنها كارتداد الأكمه

ويقال كَمِهْتُها أنا أي: أغميتها. وقال الزمخشري^(٤) والراغب^(٥) وغيرهما: «الأكمة مَنْ وُلِدَ مَطْمُوسَ الْعَيْنِ». قال الزمخشري: (٦) «ولم يُوجَدْ في هذه الأمة أكمه غير قتادة صاحب التفسير». وقال الراغب: (٧) «وقد يُقال لَمَنْ ذَهَبَتْ عَيْنُهُ: أكمه، قال سويد: (٨)

١٣٠١ - كَمِهَتْ عَيْنَاهُ حَتَّى ابْيَضَّتَا

(١) المفردات ٣٨.

(٢) أي: التَّغْصُصُ أبدال الضاد ياء.

(٣) ديوانه ١٦٦ وبعده.

في غائلات الحائر المُتَّهَمِ

وهو في مجاز القرآن ٩٣/١؛ واللسان: كمه.

(٤) الكشف ٤٣١/١.

(٥) المفردات ٤٥٩.

(٦) الكشف ٤٣١/١.

(٧) المفردات ٤٥٩.

(٨) سويد بن أبي كاهل، وعجزة:

فَهُوَ يَلْحَى نَفْسَهُ لَمَّا نَزَعَ

وهو في الفضليات ٢٠٠؛ والطبري ٤٣٠/٦؛ والبحر ٤٥٥/٢

والبَرَصُ داءٌ معروفٌ وهو بياضٌ يَعْتَرِي الإنسانَ، ولم تكن العرب تَنْفِرُ مِنْ شيءٍ نَفَرَتْهَا منه، يُقال: بَرِصَ يَبْرِصُ بَرِصاً، أي: أصابه ذلك، ويُقال له: الوَضَحُ، وفي الحديث: «وكان بها وضح»^(١) والوضاح مِنْ ملوك العرب هأبوا أَنْ يقولوا له الأبرص، ويقال للقمر: أبرصٌ لشدة بياضِهِ. وقال الراغب: «للنكتة التي عليه» وليس بظاهرٍ، فإنَّ النكتة التي عليه سوداءٌ، والوَزْعُ: سامٌ أبرصٌ لبياضِهِ، والتبريص: الذي يلمع لَمعان البرصِ ويُقَارِبُ البصيصَ^(٢).

قوله: «بما تأكلون» يجوزُ في «ما» أن تكونَ موصولةً اسميةً أو حرفيةً أو نكرةً موصوفةً، فعلى الأول والثالثِ يَحْتَاجُ إلى عائِدٍ بخلافِ الثاني عند الجمهورِ، وكذلك «ما» في قوله: «وما تَدَخِرُونَ» محتملةٌ لما دُكِرَ.

وأتى بهذه الخوارقِ الأربعِ بلفظِ المضارعِ دلالةً على تجرُّدِ ذلك كُلِّ وقتٍ طُلِبَ منه، وقَيَّدَ قوله: «أني أخلُقُ» إلى آخرِهِ «بإذن الله» لأنه خارقٌ عظيمٌ، فأتى به دَفْعاً لتوهمِ الإلهيةِ، ولم يأتِ به فيما عَطَفَ عليه في قوله: «وأبريء»، ثم قَيَّدَ الخارقَ الثالثَ أيضاً «بإذن الله» لأنه خارقٌ عظيمٌ أيضاً، وعَطَفَ عليه قوله: «وأنبئكم» من غيرِ تقييدٍ له مَنبَهَةً على عِظَمِ ما قبله ودَفْعاً لوهمِ مَنْ يَتَوَهَّمُ فيه الإلهيةِ، أو يكونُ قد حَذَفَ القَيِّدَ من المعطوفينِ اكتفاءً به في الأولِ، وما قَدَّمْتُهُ أحسنُ.

وتَدَخِرُونَ: قراءةُ العامةِ بدالٍ مشددةٍ مهملةٍ، وأصلُهُ تَدَخِرُونَ تَفْتَعِلُونَ من الدُّخْر وهو التَّخْيِئَةُ، يُقال: دَخَرَ الشيءَ يَدْخِرُهُ دُخْرًا فهو ذَاخِرٌ ومَدْخُورٌ أي: خَبَاءٌ، قال الشاعر: (٣)

(١) رواه ابن حنبل ٢٥٤/٣.

(٢) البصيص: البريق.

(٣) البيت لأبي كاهل الشكري، وهو في الكتاب ٣٤٤/١؛ ومجالس ثعلب ٢٢٩؛ والممتع ٣٦٩؛ وابن يعيش ٢٥٨/٢؛ واللسان والتاج: تمر؛ وشرح الشافية ٢١٢/٣؛ والهمع =

١٣٠٢- لها أَشَارِيرٌ مِنْ لَحْمٍ تَتَمَّرُهُ

من الثعالي وذخِرٌ من أرائيها

الذُّخْرُ: فُعْلٌ بمعنى المَذْخُورِ نحو: الأَكْلُ بمعنى المَأْكُولِ، وبعضُ النُّحويِّينَ يُصَحِّفُ هذا البيتَ فيقول: «وَوَخَزٌ» بالواو والزاي، وقوله: «من الثعالي وأرائيها» يريدُ: من الثعالبِ وأرائيها، فأَبْدَلَ الباءَ الموحدةَ ياءً بِشَتِّينِ من تحت، ولمَّا كان أصلُهُ «تَذَخِرُونَ» اجتمعت الذالُ المعجمةُ مع التاءِ - أي تاءِ الافتعالِ - أُبْدِلَتْ تاءُ الافتعالِ دالاً مهملةً فالتقى بذلك متقاربان: الذالُ والدالُ، فَادَّغَمَ الذالُ المعجمةُ في المهملةِ فصارَ اللفظُ: تَذَخِرُونَ كما ترى.

وقد قرأ السوسى^(١) في رواية عن أبي عمرو: تَذَخِرُونَ بِقَلْبِ تاءِ الافتعالِ دالاً مهملةً من غيرِ إدغامٍ، وهو وإن كان جائزاً إلا أن الإِدْغَامَ هو الفصيحُ. وقرأ الزهري ومجاهد وأبو السَّمالِ وأيوب السخيتاني^(٢) «تَذَخِرُونَ» بسكونِ الذالِ المعجمةِ وفتحِ الخاءِ، جاؤوا به مجرداً على فَعَلٍ، يقال: ذَخَرْتُهُ أي: خَبَّأْتُهُ، ومن العرب من يَقْلِبُ تاءَ الافتعالِ في هذا النحو دالاً معجمةً فيقول: اذْخِرْ، يذْخِرْ بذاً معجمةً مشددةً، ومثله اذْكَرْ فهو مُذَكِّرٌ، وسيأتي إن شاء الله.

وقال أبو البقاء: ^(٣) «والأصلُ في تَذَخِرُونَ: تَذَخِرُونَ، إلا أن الذالَ مجهورةً والتاءَ مهموسةً فلم يجتمعا، فأبدلت التاءَ دالاً لأنها من مَخْرَجِها لتقربَ من الذالِ، ثم أُبدلتِ الذالُ دالاً وأدْغَمَتْ». و«في بيوتكم» متعلِّقٌ بتَذَخِرُونَ.

= ١٨١/١. والأشارير: قطع اللحم تحفف للذخار، وتتمره: تحففه، والثعالي: الثعالب، والأرائي: الأراب، والبيت في وصف عقاب.

(١) البحر ٤٦٧/٢؛ القرطبي ٩٥/٤.

(٢) أيوب بن كيسان البصري الفقيه، توفي سنة ١٣٢. انظر: شذرات الذهب ١٨١/١.

(٣) الإملاء ١٣٦/١.

- آل عمران -

قوله: «إِنَّ فِي ذَلِكَ» إشارة إلى جميع ما تقدّم من الخوارق، وأشير إليها بلفظ الأفراد وإن كانت جمعاً في المعنى، بتأويل «مادُكِرَ وما تقدّم». وقد تقدّم أن في مصحف عبدالله وقراءته: «لآياتٍ» بالجمع مراعاةً لما ذكرته من معنى / الجمع. وهذه الجملة تحتل أن تكون من كلام عيسى [١٤٩/ب] وأن تكون من كلام الله تعالى.

و«إن كنتم مؤمنين» جوابه محذوف أي: إن كنتم مؤمنين انتفعتم بهذه الآية وتدبرتموها. وقدّر بعضهم صفةً محذوفة لآية، أي لآية نافعة، قال الشيخ: ^(١) «حتى يتّجه التعلّق بهذا الشرط» وفيه نظر، إذ يصحّ التعلّق بالشرط دون تقدير هذه الصفة.

آ. (٥٠) قوله تعالى: ﴿وَمُصَدِّقًا﴾: نسق على محلّ «بآية»، لأنّ «بآية» في محلّ نصب على الحال إذ التقدير: وجئتكم ملتبساً بآية ومصداقاً. وقال الفراء ^(٢) والزجاج: ^(٣) «نصب مصداقاً على الحال، المعنى: وجئتكم مصداقاً لما بين يديّ، وجاز إضمار «جئتكم» لدلالة أول الكلام عليه، وهو قوله: «أني قد جئتكم بآية من ربكم»، ومثله في الكلام: «جئت بما يحب ومكرماً له». قال الفراء: «ولا يجوز أن يكون «ومصداقاً» معطوفاً على «وجيهاً» لأنه لو كان كذلك لقال: «ومُصَدِّقًا لما بين يديه» يعني أنه لو كان معطوفاً عليه لآتى معه بضمير الغيبة لا بضمير التكلم، وكذلك ذكر غير الفراء، ومنع أيضاً أن يكون منسوقاً على «رسولاً» قال: «لأنه لو كان مردوداً عليه لقال: «ومُصَدِّقًا لما بين يديك» لأنه خاطب بذلك مريم، أو قال: بين يديه» يعني أنه لو كان معطوفاً على «رسولاً» لكان ينبغي أن يُؤتى بضمير الخطاب مراعاةً لمريم أو بضمير

(١) البحر ٤٦٨/٢.

(٢) معاني القرآن ٢١٦/١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٤١٩/١.

الغَيْبَةَ مراعاةً للاسم الظاهر. قال الشيخ: (١) «وقد ذَكَرْنَا أَنَّهُ يَجُوزُ فِي «وَرَسُولًا» أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِإِضْمَارِ فِعْلِ أَيْ: وَأُرْسِلْتُ رَسُولًا» فعلى هذا التقدير يكون «مصدقاً» معطوفاً على «رسولاً».

قوله: «مِنَ التَّوْرَةِ» فيه وجهان، أحدهما: أنه حالٌ من «ما» الموصولة أي: الذي بين يديَّ حال كونه من التوراة، فالعاملُ فيه «مصدقاً» لأنه عاملٌ في صاحبِ الحال، والثاني: أنه حالٌ من الضميرِ المستترِ في الظرفِ الواقعِ صلةً، والعاملُ فيه الاستقرارُ المضمَرُ في الظرفِ أو نفسُ الظرفِ لقيامه مقامَ الفعل.

قوله: «وَلِأَجْلِ» فيه أوجه أحدها: أنه معطوفٌ على معنى «مصدقاً» إذ المعنى: جئتكم لأصدق ما بين يديَّ ولِأَجْلِ لكم، ومثله من الكلام: «جئتُه معتذراً إليه ولِأَجْلِ رِضاه، أي: جئتُ لأعتذر ولِأَجْلِ رِضاه، كذا قال الواحدي وفيه نظرٌ، لأن المعطوفَ عليه حال، وهذا تعليلٌ. قال الشيخ (٢) بعد أن ذَكَرَ هذا الوجه: «وهذا هو العطفُ على التوهمِ وليس هذا منه، لأن معقولية الحال مخالفةٌ لمعقولية التعليل، والعطفُ على التوهم لا بد أن يكون المعنى مُتَّحِداً فِي المعطوفِ والمعطوفِ عليه، ألا ترى إلى قوله: «فَأَصْدَقُ وَأَكُنُّ» (٣) كيف اتحد المعنى من حيث الصلاحية لجواب التحضيض، وكذلك قوله: (٤)

١٣٠٣- تَقِي نَقِي لَمْ يُكْثِرْ غَنِيمَةً

بِنَهْكَةٍ ذِي قُرْبَى وَلَا بِحَقْلَدٍ

(١) البحر ٤٦٨/٢.

(٢) البحر ٤٦٨/٢.

(٣) الآية ١٠ من المنافقون: «رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقُ وَأَكُنُّ مِنَ الصَّالِحِينَ».

(٤) تقدم برقم ١٠٤٤.

كيف اتحد معنى النفي في قوله: «لم يُكثِرْ» وفي قوله: «ولا بحقْلُد» أي: ليس بمكثِر ولا بحقْلُد، وكذلك ما جاء منه. قلت: ويمكن أن يُريدَ هذا القائلُ أنه معطوفٌ على معنى «مصدقاً» أي: بسببِ دلالتِهِ على علةٍ محذوفةٍ هي موافقةٌ له في اللفظِ فَنَسَبَ العطفَ على معناه باعتبارِ دلالتِهِ على العلةِ المحذوفةِ لأنها تشاركه في أصلِ معناه، أعني مدلولِ المادةِ وإن كانت دلالةُ الحالِ غيرَ دلالةِ العلةِ.

الثاني: أنه معطوفٌ على علةٍ مقدرةٍ أي: جئتكم بآيةٍ لأوسِّعَ عليكم ولأجلَّ، أو لأخففَ عنكم ولأجلَّ ونحو ذلك.

الثالث: أنه معمولٌ لفعلٍ مضميرٍ لدلالةٍ ما تقدَّم عليه أي: وجئتكم لأجلَّ، فحذِفَ العاملُ بعد الواوِ.

الرابع: أنه متعلِّقٌ بقوله: «وأطيعون»^(١) والمعنى: أتبعوني لأجلَّ لكم، وهذا بعيدٌ جداً أو ممتنعٌ.

الخامس: أن يكونَ «ولأجلَّ» ردّاً على قوله: «بآيةٍ»، قال الزمخشري: (٢) «ولأجلَّ» ردٌّ على قوله: «بآيةٍ من ربكم» أي جئتكم بآيةٍ من ربكم ولأجلَّ. قال الشيخ: (٣) «ولا يَسْتَقِيمُ أن يكونَ «ولأجلَّ لكم» ردّاً على «بآيةٍ»؛ لأنَّ «بآيةٍ» في موضعِ حالٍ، و«لأجلَّ» تعليلٌ ولا يَصِحُّ عطفُ التعليلِ على الحالِ؛ لأنَّ العطفَ بالحرفِ المُشْرِكِ في الحكمِ يُوجِبُ التشريكَ في جنسِ المعطوفِ عليه، فإنَّ عَطَفْتَ على مصدرٍ أو مفعولٍ به أو ظرفٍ أو حالٍ أو تعليلٍ أو غير ذلك شارِكُهُ في ذلك المعطوفِ» قلت: ويُحتملُ أن يكونَ جوابُهُ ما تقدَّم من أنه أرادَ ردّاً على «بآيةٍ» من حيث دلالتها على عاملٍ مقدَّرٍ.

(١) وهو آخر الآية ٥٠ من آل عمران.

(٢) الكشاف ٤٣١/١.

(٣) البحر ٤٦٩/٢.

- آل عمران -

قوله: «بعض الذي حُرِّم» المراد ببعض مدلوله الأصلي، وقال أبو عبيدة: (١) «إنها هنا بمعنى «كل» مستدلاً بقول لبيد: (٢)

١٣٠٤- تَرَاكَ أَمَكْنَةَ إِذَا لَمْ أَرْضَها
أَوْ يَرْتَبِطُ بَعْضَ النَفُوسِ جِمَامُها

وقد ردَّ الناسُ عليه بأنه كان يَلْزَمُ أن يُجِلَّ لهم الربا والسرقه والقتل لأنها كانت مُحَرَّمَةً عليهم، فلو كان المعنى: ولأجلَّ لكم كلَّ الذي حُرِّم عليكم لأجلَّ لهم ذلك كله. واستدلَّ بعضهم على أن «بعضاً» بمعنى «كل» بقول الآخر: (٣)

١٣٠٥- أبا منذرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبَقَ بَعْضَنَا
حَنَائِكَ بَعْضَ الشَّرِّ أَهُونَ مِنْ بَعْضِ

أي: أهونُ من كلِّ الشرِّ، واستدلَّ آخرون بقول الآخر: (٤)

١٣٠٦- إِنَّ الْأُمُورَ إِذَا الْأَحْدَاثُ دَبَّرَها

دونَ الشيوخِ ترى في بعضها خَللاً
أي: في كلِّها خَللاً، ولا حاجة إلى إخراج اللفظ عن مدلوله مع إمكان صفة معناه، إذ مراد لبيد ببعض النفوس نفسه هو، والتبعيض في البيتين الآخرين (٥) واضحٌ فإنَّ الشرَّ بعضه أهونُ من بعضٍ آخر لا من كله، وكذلك ليس كلُّ أمرٍ دَبَّره الأحداثُ كان فيه خَللٌ، بل قد يأتي تدبيره أحسنَ من تدبير الشيخ.

(١) مجاز القرآن ٩٤/١.

(٢) ديوانه ٣١١، والخصائص ٧٤/١؛ والمحتسب ١١١/١.

(٣) البيت لطرفة، وهو في ديوانه ١٧٢؛ والكتاب ١٧٤/١؛ والمقتضب ٢٢٤/٣؛

وابن يعيش ١١٨/١؛ والهمع ١٩٠/١؛ والدرر ١٦٣/١.

(٤) لم أهد إلى قائله وهو في الإنصاف ٧٦٧؛ والبحر ٤٦٨/٢.

(٥) الأصل: «الآخر» وهو سهو.

وقرأ العامة: «حُرِّمَ» مبنياً للمفعول والفاعل هو الله تعالى. وقرأ^(١) عكرمة: «حَرِّمَ» مبنياً للفاعل وهو اللّهُ تعالى أو الموصولُ في قوله: «لما بين يدي» لأنه كتابٌ مُنزَّلٌ، أو موسى لأنه هو صاحبُ التوراة، فأضمر للدلالة عليه بِذِكْرِ كِتَابِهِ. وقرأ إبراهيم النخعي: «حَرِّمَ» بوزن شَرَّفَ وظَرْفَ، نَسَبَ الفعل إليه / مجازاً للعلمِ أَنَّ الْمُحَرَّمَ هو الله تعالى.

[أ/١٥٠]

قوله: «وَجِئْتُكُمْ» هذه الجملة يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ تَأْكِيداً لِلأولى لتقدّم معناها ولفظها قبل ذلك. قال أبو البقاء: (٢) «هذا تكريرٌ للتوكيد لأنه سَبَقَ هذا المعنى في الآية التي قبلها» وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ لِلتأسيس لاختلاف متعلّقها ومتعلّق ما قبلها. قال الشيخ: (٣) «وَجِئْتُكُمْ بآيةٍ من ربكم للتأسيس لا للتوكيد لقوله: «قد جِئْتُكُمْ»، وتكون هذه الآية قوله: «إِنَّ اللّٰهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فاعْبُدُوهُ» لأنّ هذا القولُ شاهدٌ على صحّة رسالته؛ إذ جميعُ الرسلِ كانوا عليه لم يختلفوا فيه، وجعلَ هذا القولُ آيةً وعلامةً لأنه رسولٌ كسائرِ الرسلِ حيث هداه للنظرِ في أدلةِ العقلِ والاستدلالِ، قاله الزمخشري^(٤).

آ. (٥١) وقرأ العامة: ﴿إِنَّ اللّٰهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾: بكسرِ الهمزة على الإخبارِ المستأنفِ، وهذا ظاهرٌ على قولنا إنَّ «جِئْتُكُمْ» تأكيدٌ، أمّا إذا جعلته تأسيساً وجعلت الآية هي قوله: «إِنَّ اللّٰهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ» بالمعنى الذي ذكرته أولاً فلا يصحُّ الاستئنافُ، بل يكونُ الكسرُ على إضمارِ القولِ وذلك القولُ بدلٌ من الآية، كأنَّ التقدير: وجِئْتُكُمْ بآيةٍ من ربِّكم قولي إنَّ الله، فقولي بدلٌ من «آية»، و«إِنَّ» وما في حيزها معمولةٌ لقولي، ويكونُ قوله: «فاتقوا الله وأطيعون» اعتراضاً بين البديلِ والمبدلِ منه.

(١) البحر ٤٦٨/٢.

(٢) الإملاء ١٣٦/١.

(٣) البحر ٤٦٩/٢.

(٤) الكشاف ٤٣٢/١.

- آل عمران -

وُقِرَىء^(١) بفتح الهمزة وفيه أوجه، أحدها: أنه بدلٌ من «آية» كأنَّ التقديرَ: وَجِئْتُكُمْ بِأَنَّ اللهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ، أي: جِئْتُكُمْ بِالتَّوْحِيدِ، وقوله: «فَاتَّقُوا اللهَ وَأَطِيعُوا» اعتراضٌ أيضاً. الثاني: أن ذلك على إضمار لامِ العلة، ولأمِّ العلة متعلِّقة بما بعدها من قوله: فاعبدوه» والتقديرُ: فاعبدوه لأنَّ اللهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ كقوله تعالى: «لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ»^(٢) إلى أن قال: «فَلْيَعْبُدُوا» إذ التقديرُ: فَلْيَعْبُدُوا لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ، وهذا عند سيبويه^(٣) وأتباعه ممنوعٌ؛ لأنه متى كان المعمولُ أنَّ وما في صلتها امتنع تقديمها على عاملها، لا يُجيزون: «أنَّ زَيْدًا مَنْطُوقٌ عَرَفْتُ» تريد: «عَرَفْتُ أنَّ زَيْدًا مَنْطُوقٌ» للقبح اللفظي، إذ تَصَدَّرُهَا لَفْظًا يَفْتَضِي كسرها. الثالث: أن يكون «أن الله» على إسقاطِ الخافض وهو «على» و«على» يتعلَّقُ بِآيَةِ نَفْسِهَا، والتقديرُ: وَجِئْتُكُمْ بِآيَةٍ عَلَى أَنَّ اللهَ، كأنه قيل: بعلامةٍ ودلالةٍ على توحيدِ الله تعالى، قاله ابن عطية^(٤)، وعلى هذا فالجملتان الأمريتان اعتراضٌ أيضاً وفيه بُعدٌ.

وقوله: «هذا صراط» هذا إشارةٌ إلى التوحيدِ المَدْلُولِ عليه بقوله: «إنَّ اللهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ» أو إلى نفسِ «إنَّ اللهَ» باعتبارِ هذا اللفظِ هو الصراطُ المستقيمُ.

أ. (٥٢) قوله تعالى: ﴿مِنْهُمْ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلَّقَ بِأَحْسَ، و«مِنْ» لابتداءِ الغاية، أي: ابتداءُ الإحساسِ مِنْ جِهَتِهِمْ. والثاني: أنه متعلِّقٌ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنَ الكُفْرِ أَي: الكُفْرُ حَالٌ كَوْنُهُ صَادِرًا مِنْهُمْ.

(١) البحر ٤٦٩/٢؛ الكشاف ٤٣٢/١.

(٢) الآية ١ من قریش.

(٣) الكتاب ٤٦٣/١.

(٤) لم أجد هذا القول في محرره.

والإحساسُ: الإدراكُ ببعضِ الحواسِّ الخمسِ وهي: الذوقُ والشَّمُّ واللمسُ والسمعُ والبصرُ، يقال: أَحَسَّتُ الشيءَ وبالشَّيءِ، وَحَسَّتُهُ وَحَسَّتُ بِهِ، ويقال: حَسَبْتُ بِإِبدالِ سِينِهِ الثَّانِيَةَ يَاءً، وَأَحَسَّتْ بِحذفِ أولِ سِينِهِ، قال: (١)

١٣٠٧- سِوَى أَنْ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا
أَحَسَّنَ بِهِ فَهَنَّ إِلَيْهِ شُوسُ

قال سيبويه: (٢) «وَمِمَّا شَدَّ مِنَ الْمَضَاعِفِ - يَعْنِي فِي الْحَذْفِ - شَبِيهٌ بِبَابِ أَقَمْتُ وَلَيْسَ بِمِثْلِيٍّ (٣)، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: أَحَسَّتْ وَأَحَسَّنَ، يَرِيدُونَ: أَحَسَّتُ وَأَحَسَّنَنَ، وَكَذَلِكَ يُفْعَلُ بِكُلِّ بِنَاءٍ يُبْنَى الْفِعْلُ فِيهِ وَلَا تَصِلُ إِلَيْهِ الْحَرَكَةُ، فَإِذَا قُلْتَ: لَمْ أُحِسَّ لَمْ تَحْذِفْ». وقيل: الإحساسُ: الوجودُ والرؤيةُ يقال: هل أَحَسَّتْ صاحبك أَي: وَجَدْتَهُ أَوْ رَأَيْتَهُ.

قوله: «مَنْ أَنْصَارِي» أنصار جمع نصير نحو: شريف وأشرف. وقال قوم: هو جمع «نَصْر» المرادُ به المصدر، ويحتاج إلى حَذْفِ مضاف أَي: مَنْ أَصْحَابُ نُصْرَتِي. و«إلى» على بابها، وتتعلق بمحذوف، لأنها حالٌ تقديره: مَنْ أَنْصَارِي مضافين إلى الله، كذا قَدَّرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ (٤). وقال قوم: إِنَّ «إلى» بمعنى مع أَي: مع الله، قال القراء: (٥) «وهو وَجْهٌ حَسَنٌ». وإنما يجوز أَنْ تَجْعَلَ «إلى» في موضع مع إِذَا ضَمَمْتَ الشَّيْءَ إِلَى الشَّيْءِ مَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ

(١) البيت لأبي زيد، وهو في أمالي القاضي ١٧٦/١؛ والسمط ٤٣٨؛ والمنصف ٨٤/٣؛

وأمالي الشجري ٣٨٨/١؛ وشواهد الكشاف ٤٢٩/٤؛ والعتاق: النجيبات من الإبل،

أحسن: أيقن، شوس: ج أشوس وهو الذي ينظر بمؤخر عينيه.

(٢) الكتاب ٤٠٠/٢.

(٣) أي ليس جارياً مطرداً.

(٤) الإملاء ١٣٦/١.

(٥) معاني القرآن ٢١٨/١.

كقول العرب: «الدَّوْدُ إِلَى الدَّوْدِ إِبْل» أي: مع الذود، بخلاف قولك: «قَدِمَ فلانٌ ومعه مال كثير» فإنه لا يصلح أن تقول: وإليه مال، وكذا تقول: «قدم فلان مع أهله» ولو قلت: «إلى أهله» لم يصح، وجعلوا من ذلك أيضاً قوله: «ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم»^(١). وقد ردَّ أبو البقاء^(٢) كونها بمعنى «مع» فقال: «وليس بشيء فإن «إلى» لا تصلح أن تكون بمعنى «مع». ولا قياس يعضده».

وقيل: «إلى» بمعنى اللام أي: من أنصاري لله، كقوله: «يَهْدِي إِلَى الحق»^(٣) أي: للحق، كذا قدره الفارسي. وقيل: بل ضمَّن «أنصاري» معنى الإضافة أي: من يضيف نفسه إلى الله في نصرتي، فيكون «إلى الله» متعلقاً بنفس أنصاري، وقيل: متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حال من الياء في «أنصاري» أي: من أنصاري ذاهباً إلى الله ملتجئاً إليه، قاله الزمخشري^(٤).

قوله: «الحواريُّون» جمع حواريٍّ وهو الناصرُ، وهو مصروفٌ وإن مائل مفاعل، لأنَّ ياء النسب فيه عارضةٌ، ومثله حواريٌّ وهو المحتال، وهذان بخلاف: قماريٍّ^(٥) وبخاتيٍّ^(٦)، فإنهما ممنوعان من الصرف، والفرق أن الياء في حواريٍّ وحواليٍّ عارضةٌ بخلافها في: «قماريٍّ وبخاتيٍّ» فإنها موجودةٌ قبل جمعها في قولك: قُمريٍّ وبُختيٍّ.

والحواريُّ: الناصرُ كما تقدَّم، وذلك أن عيسى عليه السلام مرَّ بقوم فاستنصرهم ودعاهم إلى الإيمان فتبعوه وكانوا قصَّارين للشيايب، فسُمِّي كلُّ مَنْ

(١) الآية ٢ من النساء.

(٢) الإملاء ١/١٣٦.

(٣) الآية ٣٥ من يونس.

(٤) الكشاف ١/٤٣٢.

(٥) القمرية: ضرب من الحمام.

(٦) البختية: الإبل الخراسانية.

تَبِعَ نَبِيًّا وَنَصَرَهُ: حواريًا تسميةً له / باسم أولئك تشبيهاً بهم وإن لم يكن [ب/١٥٠] قَصَّارًا، وفي الحديث عنه عليه السلام في الزبير: «ابن عمتي وحواري من أمتي»^(١) ومنه أيضاً: «إن لكل نبي حواريًا وحواري الزبير»^(٢) هذا معنى كلام أبي عبيدة^(٣) وغيره من أهل اللغة. وقيل: الحواريُّ هو صفوة الرجل وخالصته، واشتقاقه من حُرَّتِ الثوب أي: أَخْلَصْتُ بياضه بِالغَسْلِ ومنه سُمِّيَ القَصَّارُ حواريًا لتنظيفه الثياب، وفي التفسير: أن أتباع عيسى عليه السلام كانوا قَصَّارين، قال أبو عبيد: «سُمِّيَ أصحاب عيسى حواريين للبياض وكانوا قَصَّارين، قال الفرزدق:»^(٤)

١٣٠٨- فقلت: إنَّ الحواريَّاتِ مَعْطَبَةٌ

إِذَا تَفَتَّلْنَ مِنْ تَحْتِ الجلابيبِ

يعني النساء». قلت: يعني أن النساء لبياضهنَّ وصفاء لونهنَّ لا سيما المترفَّهاتُ يقال لهنَّ الحواريات، ولذلك قال الزمخشري: ^(٥) «والحواريُّ صفوة الرجل وخالصته، ومنه قيل للنساء الحضريات: الحواريَّات لخلوص ألوانهن ونظافتهن، وأنشد لأبي جلدة الشكري:»^(٦)

١٣٠٩- فقلُّ للحواريَّاتِ يبيكينَ غيرنا

ولا يبيكينَ إلا الكلابُ النوايحُ

انتهى. ومنه سُمِّيتِ الحُورُ حُورًا لبياضهنَّ ونظافتهنَّ. والاشتقاق من

(١) رواه في المسند ٤/٤ بلفظ قريب.

(٢) رواه البخاري (الفتح) الجهاد ٥٢/٦؛ المسند ١/٨٩.

(٣) مجاز القرآن ١/٩٥.

(٤) ديوانه ١/٥٢٤ اللسان: حور.

(٥) الكشاف ١/٤٣٢.

(٦) معاني القرآن للزجاج ١/٤٢٣ وشواهد الكشاف ٤/٣٥٨. وأبو جلدة شاعر إسلامي

انقلب على الحجاج. انظر في أخباره: المؤلف والمختلف ٧٩، والأغاني ١١/٣١١.

- آل عمران -

الْحَوْرُ وهو تبييضُ الأثواب وغيرها. وقال الضحاك: «هم الغَسَّالون، وهم بلغة النبط: هَواري بالهاء مكان الحاء». قال ابن الأنباري: «فمن قال بهذا القول قال: هذا حرفٌ اشتركت فيه لغة العرب ولغة النبط، وهو قول مقاتل بن سليمان: إن الحواريين هم القصارون». وقيل: هم المجاهدون كذا نقله ابن الأنباري^(١) وأنشد^(٢)

١٣١٠- ونحن أناسٌ تملأ البيض هَامُنَا

ونحن الحواريون يوم نَزَاجِفُ

جماجمُنَا يوم اللقاء تَراسِنَا

إلى الموت تَمشي ليس فينا تَجَانِفُ

قال الواحدي: «والمختار من هذه الأقوال عند أهل اللغة أن هذا الاسم لزمهم لليياض»، ثم ذكر ما ذكرته عن أبي عبيد.

وقال الراغب^(٣): «حَوْرَتُ الشَّيْءِ بَيَّضَتْهُ وَدَوَّرَتْهُ، ومنه: الخبز

الْحَوَارِي، والحواريون: أنصار عيسى، وقيل: اشتقاقهم من حار يَحُور أي: رَجَعَ، قال تعالى: «إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ»^(٤) أي: لن يرجع، فكأنهم الراجعون إلى الله تعالى، يقال: حار يَحُور حَوْرًا أي: رَجَعَ، وحار يحور حَوْرًا إذا تَرَدَّدَ في مكان، ومنه: حار الماء في الغدير، وحار في أمره وتَحَيَّرَ فيه وأصله: تَحَيَّرَ، فَفَلَبَّتِ الْوَأُيَاءُ فَوْزَنَهُ تَفْعَلُ لَا تَفْعَلُ، إذ لو كان تَفْعَلُ لَقِيلَ: تَحَوَّرَ نحو: تَحَوَّرَ، ومنه قيل للعود الذي عليه البكرة: مَحَوَّرَ لتردده، ومَحَارَة الأذن لظاهره المنقعر تشبيهاً بمَحَارَة الماء لتردده الهواء بالصوت فيه كتردد الماء

(١) الزاهر له ١٢١/١.

(٢) لم أهدت إلى قائلها، وهما في زاد المسير لابن الجوزي ٤١٠/١؛ والزاهر ١٢١/١. والتراس: ج ترس وهو ما يتوقى به، والتجانف: التمايل.

(٣) المفردات ١٣٤.

(٤) الآية ١٤ من الانشقاق.

- آل عمران -

في المَحَارَةِ، والقَوْمُ في حَوْرٍ أَي: في ترددٍ إلى نقصان، ومنه: «نَعُوذُ بِاللَّهِ من الحَوْرِ بعد الكَوْر»^(١) وفيه تفسيران، أحدهما: نعوذ بالله من التردد في الأمر بعد المُضِيِّ فيه، والثاني: نعوذُ بالله من نقصانٍ وترددٍ في الحال بعد الزيادة فيها. ويقال: حَارَ بعد مَا كَارَ، والمُحَاوَرَةُ: المُرَادَةُ في القول، وكذلك التَحَاوُرُ والجَوَارُ، ومنه: «وهو يُحَاوِرُهُ»^(٢) «والله يسمع تَحَاوُرَكُمَا»^(٣) أَي: تَرَادُكُمَا القولَ، ومنه أيضاً: كَلَّمْتَهُ فَمَا رَجَعَ إلى حَوَارٍ أو حَوِيرٍ أو مَحَوْرَةٍ وما يعيش بِحَوْرٍ أَي: بعقلٍ يرجع إليه، و«الحَوْرُ»: ظهورٌ قليلٌ بياضٍ في العينِ من السوادِ، وذلك نهايةُ الحَسَنِ في العَيْنِ يقال منه: أَحْوَرَتْ عَيْنُهُ، والمذكَرُ أَحْوَرُ، والمؤنثة حَوْرَاءُ، والجمعُ فيهما حُورٌ، نحو: حُمُرٌ في جمعٍ أحمرٍ وحمرَاءُ، وقيل: سُمِّيَتِ الحُورُ حُوراً لذلك وقيل: اشتقاقهم من نقاء القلب وخلوصه وصدقه، قاله أبو البقاء^(٤)، وهو راجع للمعنى الأول من خلوصِ البياضِ، فهو مجازٌ عن التنظيفِ من الآثامِ وما يَشُوبُ الدينَ.

والياء في حَوَارِيٍّ وَحَوَالِيٍّ ليست للنسب بل زائدةٌ كزيادتها في كَرَسِيٍّ.

وقرأ العامة: «الحواريون» بتشديد الياء في جميع القرآن، وقرأ الثقفى^(٥) والنخعي بتخفيفها في جميع القرآن، قالوا: لأن التشديدَ ثَقِيلٌ، وكان قياس هذه القراءة أَنْ يُقَالَ فيها: الحَوَارُونَ، وذلك أنه تستقل الضمة على الياء المكسور ما قبلها فتنقل ضمة الياء إلى ما قبلها فتسكنُ الياءَ، فيلتقي ساكنان

(١) رواه الترمذي (التحفة) الدعاء ٣٩٩/٩؛ المسند ٨٢/٥.

(٢) الآية ٣٤ من الكهف.

(٣) الآية ١ من المجادلة.

(٤) الإملاء ١٣٦/١.

(٥) شواذ القراءات ٢١، ونسبها إلى ابن عامر في رواية؛ البحر ٤٧١/٢. والثقفى: أبو بكر

أحمد بن حماد البغدادي، حاذق في رواية قالون عن نافع، قرأ على البزاز، وأخذ عنه

النقاش ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ٥١/١.

- آل عمران -

فتحذف الياء لالتقاء الساكنين، وهذا نحو: جاء القاضون، الأصل: القاضيون، ففعل به ما ذكر. قالوا: وإنما أُقِرَّتْ ضمة الياء عليها تنبيهاً على أن التشديد مرادٌ لأن التشديدَ يَحْتَمِلُ الضمة^(١) كما ذهب الأخفش في «ستهزيون» إذ أبدل الهمزة ياءً مضمومةً، وإنما بَقِيَتِ الضمةُ تنبيهاً على الهمزة.

آ. (٥٣) وقوله تعالى: ﴿مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾: حالٌ من مفعولِ «اكتبنا» وفي الكلام حذفٌ أي: مع الشاهدين لك بالوحدانية.

آ. (٥٤) قوله تعالى: ﴿وَمَكْرُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾: من بابِ المقابلة، أي: لا يجوزُ أَنْ يُوصَفَ اللَّهُ بِالْمَكْرِ إِلَّا لِأَجْلِ مَا ذُكِرَ مَعَهُ مِنْ لَفْظِ آخَرَ مُسْنِدٍ لِمَنْ يَلِيْقُ بِهِ، وهذا كما تقدّم في الخِداع^(٢)، هكذا قيل، وقد جاء ذلك من غيرِ مقابلة في قوله: «أفأمنوا مكرَ الله، فلا يأمنُ مكرَ الله»^(٣).

والمَكْرُ في اللغة أصله السُّتْرُ. يُقال: مَكْرُ اللَّيْلِ: أي أظلمَ وسُتِرَ بظلمته ما فيه، وقالوا: واشتقاقه من المَكْر وهو شجر ملتفٌ، تخيلوا فيه أن المَكْر يلتفُ بالممكورِ به ويشتمل عليه، وامرأةٌ ممكورةُ الخلقِ أي: ملتفةُ الجسم، وكذا ممكورة البطن، ثم أُطْلِقَ المَكْرُ على الخُبْثِ والخِداعِ، ولذلك عبّر عنه بعضُ أهلِ اللغةِ بأنه السعيُّ بالفسادِ/. قال الزجاج: «هو من مَكْرِ اللَّيْلِ وأَمَكْرَ أي أظلم». وقد عبّر بعضهم عنه فقال: هو صرْفُ الغَيْرِ عَمَّا يَقْصِدُه بحيلةٍ، وذلك ضربان: محمودٌ وهو أن يُتَحَرَّى به فِعْلٌ جميلٌ، وعلى ذلك قوله: «والله خيرُ الماكِرِينَ»، ومذمومٌ وهو أن يُتَحَرَّى به فِعْلٌ قبيحٌ نحو: «ولا يحيقُ المَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ»^(٤).

(١) أي: يستطيع أن يقرها عليه من دون ثقل في النطق.

(٢) انظر الآية ٩ من البقرة.

(٣) الآية ٩٩ من الأعراف.

(٤) الآية ٤٣ من فاطر.

آ. (٥٥) قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ﴾: في ناصبه ثلاثة أوجه، أحدها: قوله: «وَمَكَرَ اللَّهُ» أي وَمَكَرَ اللَّهُ بِهِمْ في هذا الوقت. الثاني: أنه «خير الماكرين». الثالث: اذكر مقدرًا، فيكون مفعولًا به كما تقدّم تقريره غير مرة.

قوله: «إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ» فيه وجهان، أظهرهما: أن الكلام على حاله من غير ادعاء تقديم وتأخير فيه، بمعنى: إني مستوفي أجلك ومؤخرُك وعاصِمُك مِنْ أَنْ يَتَلَّكَ الكفار إلى أن تموت حتف أنفك من غير أن تُقتَلَ بأيدي الكفار ورافعُك إلى سمائي.

والثاني: أن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا، والأصل: رافعُك إليّ ومتوفيك لأنه رُفِعَ إلى السماء ثم يُتَوَفَّى بعد ذلك، والواو للجمع فلا فرق بين التقديم والتأخير، قاله أبو البقاء^(١) وبدأ به، ولا حاجة إلى ذلك مع إمكان إقرار كل واحد في مكانه بما تقدّم من المعنى، إلا أن أبا البقاء حمّل التوفي على الموت، وذلك إنما هو بعد رُفْعِهِ ونزوله إلى الأرض وحكمه بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم.

وفي قوله «وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ»^(٢) إيقاع الظاهر موقع المضمير، إذ الأصل: ومكروا ومكر الله وهو خير الماكرين.

قوله: «وجاعلُ الذين أتبعوك» فيه قولان، أظهرهما: أنه خطاب لعيسى عليه السلام، والثاني: أنه خطاب لنبينا صلى الله عليه وسلم، فيكون الوقف على قوله «مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا» تامًا، والابتداء بما بعده، وجاز هذا للدلالة الحال عليه. و«فوق الذين كفروا» ثاني مفعولي جاعل لأنه بمعنى مُصَيِّر فقط.

(١) الإملاء ١/١٣٧.

(٢) هذه الإشارة البلاغية تابعة للآية ٥٣، وهو الآن يتحدث عن الآية ٥٤.

«والإلى يوم» متعلقٌ بالجعل، يعني أن هذا الجعل مستمرٌ إلى ذلك اليوم، ويجوز أن يتعلّق بالاستقرار المقدر في «فوق» أي: جاعلهم قاهرين لهم إلى يوم القيامة، يعني أنهم ظاهرون على اليهود وغيرهم من الكفار بالغلبة في الدنيا، فأما يومُ القيامة فيحكمُ اللهُ بينهم فيدخل الطائع الجنة والعاصي النار، وليس المعنى على انقطاع ارتفاع المؤمنين على الكافرين بعد الدنيا وانقضائها، لأن لهم استعلاءً آخر غير هذا الاستعلاء. وقال الشيخ: (١) «والظاهر أن «إلى» تتعلّق بمحذوف، وهو العامل في «فوق»، وهو المفعول الثاني لجاعل، إذ «جاعل» هنا مُصَيَّر، فالمعنى كائنين فوقهم إلى يوم القيامة، وهذا على أن الفوقية مجاز، وأما إن كانت الفوقية حقيقيةً وهي الفوقية في الجنة فلا تتعلّق «إلى» بذلك المحذوف بل بما تقدّم من «متوفيك» أو من «رافعك» أو من «مطهرك» إذ يصحّ تعلّقه بكل واحدٍ منها، أمّا تعلّقه برافعك، أو بمطهرك فظاهر، وأما بمتوفيك فعلى بعض الأقوال» يعني ببعض الأقوال أن التوفي يُراد به قابضك من الأرض من غير موت، وهو قول جماعة كالحسن وابن زيد وابن جريج وغيرهم، أو يرادُ به ما ذكره الزمخشري (٢)، وهو مستوفي أجلك، ومعناه: إني عاصمك من أن يقتلك الكفار ومؤخرك إلى أجلٍ كتبته لك، ومميتك حتف أنفك لا قتلاً بأيدي الكفار، وأما على قول من يقول: إنه تُوفي حقيقةً فلا يتصورُ تعلّقه به لأن القائل بذلك لم يقل باستمرار الوفاة إلى يوم القيامة بل قائل يقول: إنه تُوفي ثلاث ساعات، وآخر يقول: توفي سبع ساعات بقدر ما رُفع إلى سمائه حتى لا يلحقه خوف ولا دُعر في اليقظة، وعلى هذا الذي ذكره الشيخ يجوز أن تكون المسألة من الأعمال، ويكون قد تنازع في هذا الجار ثلاثة عوامل، وإذا ضمّمنا إليها كون الفوقية مجازاً تنازع

(١) البحر ٢/٤٧٤.

(٢) الكشاف ١/٤٣٢.

- آل عمران -

فيه أربعة عوامل، والظاهر أنه متعلق بجاعل. وقد تقدّم أن أبا عمرو يُسكنُ ميم «أَحْكُمُ» ونحوه قبل الباء.

آ. (٥٦) قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾: في محلّ هذا الموصول قولان، أظهرهما: أنه مرفوعٌ على الابتداء، والخبرُ الفاء وما في حيزها، والثاني: أنه منصوبٌ بفعل مقدر، على أن المسألة من باب الاشتغال، إذ الفعل بعده قد عمِلَ في ضميره، وهذا وجهٌ ضعيف، لأنَّ «أَمَّا» لا يليها إلا المبتدأ، وإذا لم يليها إلا المبتدأ امتنع حملُ الاسم بعدها على إضمارِ فعل. ومن جَوَزَ ذلك تَمَحَّلَ بأنه يُضْمِرُ الفعل متأخراً عن الاسم، ولا يُضْمِرُهُ قبله، قال: لثلا يلي «أَمَّا» فعلٌ وهي لا يليها الأفعال البتة فيقدرُ في قولك: «أَمَّا زيداً فضرَبته»: أَمَّا زيداً ضرَبْتُ فضرَبته، وكذا هنا يُقدَّرُ: فأَمَّا الذين كفروا أَعَذَّبَ فأعَذَّبهم، فيقدرُ العامل بعد الصلة، ولا يقدره قبل الموصول لما ذكرت، وهذا ينهي الأَجْوَزَ لعدم الحاجة إليه مع ارتكاب وجهٍ ضعيفٍ جداً في أفصح كلام، وقد قرأ بعض قراء الشواذ: «وأَمَّا ثمودٌ فهديناهم»^(١) بنصب «ثمود» واستضعفها الناس.

وفي قوله: «ثم إليّ مرجعكم» إلى «كنتم فيه تختلفون» التفاتٌ من غيبة إلى خطاب، وذلك أنه قدّم تعالى ذَكَرَ مَنْ كَذَّبَ بعيسى وافترى عليه وهم اليهود - لُعِنُوا - وقدّم أيضاً ذَكَرَ مَنْ آمَنَ به وهم / الحواريون - رضي الله [١٥١/ب] عنهم - وقضى بعد ذلك بالإخبار بأنه يجعلُ مُتَّبِعِي عيسى فوق مخالفيه، فلو جاء النظم على هذا السياق من غير التفاتٍ لكان: ثم إليّ مرجعهم فأحکمهم بينهم فيما كانوا، ولكنه التفت إلى الخطاب لأنه أبلغ في البشارة وأزجر في النذارة.

(١) الآية ١٧ من فصلت، وهي قراءة الحسن وابن أبي إسحاق كما في القرطبي

٣٤٩/١٥؛ والشواذ ١٣٣.

وفي ترتيب هذه الأخبار الأربعة - أعني متوفيك ورافعك ومطهرك وجاعل - هذا الترتيب معنى حسن جداً، وذلك أنه تعالى بشره أولاً بأنه متوفيه ومتولي أمره فليس للكفار المتوعدين له بالقتل عليه سلطان ولا سبيل، ثم بشره ثانياً بأنه رافعه إليه أي: سمائه محل أنبيائه وملائكته ومحل عبادته ليسكن فيها ويعبد ربه مع عابديه، ثم ثالثاً بتطهيره من أوضار الكفرة وأذاهم وما رموه به، ثم رابعاً برفعة تابعيه على من خالفهم ليم بذلك سروره، ويكمل فرحه، وقدم البشارة بما يتعلق بنفسه على البشارة بما يتعلق بغيره؛ لأن الإنسان بنفسه أهم وبشأنها أعنى، «قوا أنفسكم وأهليكم ناراً»^(١) «ابدأ بنفسك ثم بمن تعول»^(٢).

آ. (٥٧) قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾: الكلام فيه كالكلام في

الموصول قبله، وقرأ حفص^(٣) عن عاصم: «فيوفئهم» بياء الغيبة، والباقون بالنون، فقرأه حفص على الالتفات من التكلم إلى الغيبة تفنناً في الفصاحة. وقرأه الباقيين جارية على ما تقدم من اتساق النظم، ولكن جاء هناك بالمتكلم وحده وهنا بالمتكلم وحده المعظم نفسه اعتناءً بالمؤمنين ورفعاً من شأنهم لما كانوا معظمين عنده.

آ. (٥٨) قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ نَتْلُوهُ﴾: يجوز أن يكون «ذلك»

مبتدأ و«نتلوه» الخبر، و«من الآيات» حال أو خبر بعد خبر، ويجوز أن يكون «ذلك» منصوباً بفعل مقدر يفسره ما بعده، فالمسألة من الاشتغال و«من الآيات» حال أو خبر مبتدأ مضمرة أي: هو من الآيات، ولكن الأحسن الرفع بالابتداء، لأنه لا يُجوز إلى إضمار، وعندهم: «زيد ضربته» أحسن من «زيداً ضربته»، ويجوز أن يكون «ذلك» خبر مبتدأ مضمرة، يعني: الأمر ذلك، و«نتلوه» على

(١) الآية ٦ من التحريم.

(٢) رواه ابن حنبل ٩٤/٢.

(٣) السبعة ٢٠٦، الكشف ٣٤٥/١.

هذا حالٌ من اسم الإشارة، و«من الآيات» حالٌ من مفعولِ «تتلوه» ويجوزُ أن يكونَ «ذلك» موصولاً بمعنى الذي، و«تتلوه» صلةٌ وعائدٌ، وهو مبتدأٌ خبره الجارُّ بعده، أي: الذي نتلوه عليك كائنٌ من الآيات أي: المعجزاتُ الدالةُ على نبوتك، جَوَزَ ذلك الزجاج^(١) وتبعه الزمخشري^(٢)، وهذا مذهب الكوفيين، وأمَّا البصريُّون فلا يُجيزون أن يكونَ اسمٌ من أسماء الإشارة موصولاً إلا «ذا» خاصةً بشروط تقدّم ذكرها، ويجوز أن يكونَ «ذلك» مبتدأً، و«من الآيات» خبره، و«تتلوه» جملةٌ في موضع نصبٍ على الحال، ويجوز أن يكونَ «ذلك» مبتدأً و«من الآيات» خبره، و«تتلوه» جملةٌ في موضع نصبٍ على الحال، والعامِلُ معنى اسم الإشارة. و«مِنْ» فيها وجهان، أظهرهما: أنها تبعيضية؛ لأن المتلوَّ عليه عليه السلام من قصة عيسى بعضُ معجزاته وبعضُ القرآن، وهذا وجهٌ واضح. والثاني: أنها لبيان الجنس، وإليه ذهب ابنُ عطية^(٣) وبه بدأ، قال الشيخ^(٤): «ولا يتأتى ذلك هنا من جهة المعنى إلا بمجازٍ، لأنَّ تقديرَ «مِنْ» البيانية بالموصول ليس بظاهر، إذ لو قلت: «ذلك نتلوه عليك الذي هو الآيات والذكر الحكيم» لاحتجَّتْ إلى تأويلٍ، وهو أن يُجعلَ بعضُ الآيات والذكرِ آياتٍ وذكرًا وهو مجازٌ.

والحكيْمُ صيغةٌ مبالغةٌ مُحَوَّلٌ من فاعل كضرب من ضارب، ووَصِفَ الكتابُ بذلك مجازاً، لأن هذه الصفة في الحقيقة لمُنزِلِهِ والمتكلم به فوَصِفَ بصفة مَنْ هو من سببه وهو الباري تبارك تعالي، أو لأنه ناطقٌ بالحكمة أو لأنه أَحْكَمُ في نظمه، وجَوَزُوا أن يكونَ بمعنى مُفْعِلٍ أي: مُحْكِمٍ لقوله تعالي:

(١) معاني القرآن ٤٢٧/١.

(٢) الكشاف ٤٣٣/١.

(٣) المحرر ١٠٧/٣.

(٤) البحر ٤٧٦/٢.

«كتابٌ أحكمت آياته» إلا أن فعلاً بمعنى مفعول قليلٌ قد جاءت منه ألفاظٌ قالوا: عَقَدْتُ العَسَلَ فهو عَقِيدٌ ومُعَقَّدٌ، واحتبسَتُ الفرسَ في سبيلِ الله فهو حَيَسٌ ومُحْبَسٌ.

وفي قوله «نتلوه» التفتاً من غيبة إلى تكلم، لأنه قد تقدمه اسمٌ ظاهرٌ، وهو قوله: «والله لا يحب الظالمين» كذا قاله الشيخ^(١)، وفيه نظرٌ، إذ يُحتمل أن يكون «والله لا يحب الظالمين» جيء بها اعتراضاً بين أبعاض هذه القصة.

وقوله: «تتلوه» فيه وجهان، أحدهما: أنه وإن كان مضارعاً لفظاً فهو ماضٍ معنى أي: ذلك الذي قدَّمناه من قصة عيسى وما جرى له تلواته عليك كقوله: «وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ»^(٢)، والثاني: على بابه لأن الكلام بعد لم يتم، ولم يفرغ من قصة عيسى عليه السلام إذ بقي منها بقية.

آ. (٥٩) قوله تعالى: ﴿إِنْ مَثَلٌ عِيسَى﴾: جملةٌ مستأنفةٌ لا تعلق لها بما قبلها تعلقاً صناعياً بل معنوياً، وزعم بعضهم أنها جوابٌ لقسم، وذلك القسم هو قوله: «والذِّكْرِ الحَكِيمِ» كأنه قيل: أقسم بالذِّكْرِ الحَكِيمِ إنَّ مَثَلٌ عِيسَى، فيكونُ الكلامُ قد تمَّ عند قوله: «من الآيات» ثم استأنفَ قسماً، فالواو حرفٌ جرٌ لا حرفٌ عطف، وهذا بعيدٌ أو ممتنعٌ، إذ فيه تفكيكٌ لنظم القرآن وإذهابٌ لرونقه وفصاحته.

قوله: «خَلَقَهُ من ترابٍ» في هذه الجملة وجهان، أظهرهما: أنها مفسرةٌ لوجه التشبيه بين المثلين، فلا محلٌ لها حينئذٍ من الإعراب. والثاني: أنها في محل نصب على الحال من آدم عليه السلام و«قد» معه مقدرةٌ، والعامِلُ فيها معنى التشبيه، والهَاءُ في «خَلَقَهُ» عائدةٌ على آدم، ولا تعودُ على عيسى لفسادِ

(١) البحر ٤٧٦/٢.

(٢) الآية ١٠٢ من البقرة.

- آل عمران -

المعنى، وقال ابن عطية^(١): «ولا يجوز أن يكون «خلقه» صلةً لآدم ولا حالاً منه، / قال الزجاج^(٢): «إذ الماضي لا يكون حالاً أنت فيها، بل هو كلام [١/١٥٢] مقطوعٌ منه مُضَمَّنٌ تفسيرا الشأن» قال الشيخ^(٣): «وفيه نظرٌ»، ولم يُبين وجهَ النظرِ، والظاهرُ من هذا النظرِ أنَّ الاعتراضَ وهو قوله: «لا يكون حالاً أنت فيها» غيرُ لازم، إذ تقديرُ «قد» معه يقرُّبه من الحال، وقد يَظْهَرُ الجواب عمَّا قاله الزجاج من قول الزمخشري^(٤): «إنَّ المعنى: قدَّره جسداً من طين ثم قال له: كن، أي أنشأه بشراً». قال الشيخ^(٥): «ولو كان الخلقُ بمعنى الإنشاء لا بمعنى التقدير لم يأتِ بقوله «كن» لأنَّ ما خُلِقَ لا يقال له: كُنْ، ولا يُنشَأُ إلا إن كان معنى «ثم قال له كن» عبارةً عن نَفْحِ الروح فيه. قلت: قد تعرَّض الواحدي لهذه المسألة فَاتَّقَنَهَا فقال: «وهذا - يعني قوله خلقه من تراب - ليس بصلةٍ لآدم ولا صفةٍ، لأنَّ الصلةَ للمبهمات والصفةُ للنكرات ولكنه خبرٌ مستأنفٌ على جهةِ التفسير لحالِ آدم عليه السلام» قال: «قال الزجاج^(٦)» وهذا كما تقولُ في الكلام: «مِثْلُكَ كمثل زيد» تريد أنك تُشَبِّهه في فِعْلٍ ثم تخبرُ بقصة زيد، فتقول: فعل كذا وكذا».

وقوله: «كن فيكون» اختلفوا في المقولِ له: كن، فالأكثرُ على أنه آدم عليه السلام، وعلى هذا يقعُ الإشكالُ في لفظ الآية، لأنه إنما يقول له: «كن» قبل أن يخلقه لابعده، وههنا يقولُ: «خَلَقَهُ» ثم قال له: كن،

(١) المحرر ٣/١٠٩.

(٢) معاني القرآن ١/٤٢٨.

(٣) البحر ٢/٤٧٨.

(٤) الكشاف ١/٤٣٣، والحديث الآن عن معنى «خلقه» وليس فيه إشارة لموضوع الصناعة النحوية في كلام الزجاج.

(٥) البحر ٢/٤٧٨.

(٦) معاني القرآن ١/٤٢٨.

- آل عمران -

والجواب: أن الله تعالى أخبرنا أولاً أنه خَلَقَ آدَمَ مِنْ غَيْرِ ذَكَرٍ وَلَا أُنْثَى، ثم ابتداءً خبراً آخر، أراد أن يُخْبِرَنَا بِهِ فَقَالَ: إني مخبركم أيضاً بعد خبري الأول أني قلت له: «كن» فكان، فجاء بسم للمعنى الخبر الذي تقدّم والخبر الذي تأخر في الذكر، لأنّ الخلق تقدّم على قوله «كن»، وهذا كما تقول: «أخبرك أني أعطيتك اليوم ألفاً، ثم أخبرك أني أعطيتك أمس قبله ألفاً» فأمس متقدّم على اليوم، وإنما جاء بسم لأنّ خبر اليوم متقدّم خبر أمس، وجاء خبر أمس بعد مُضِيِّ خبر اليوم، ومثله قوله: «خَلَقْتُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلْنَا مِنْهَا زَوْجَهَا»^(١) وقد خَلَقَهَا بَعْدَ خَلْقِ زَوْجِهَا، ولكن هذا على الخبر دون الخلق، لأنّ التأويل: أخبركم أني قد خلقتكم من نفس واحدة؛ لأن حواء قد خلقت من ضلعه، ثم أخبركم أني خَلَقْتُ زَوْجَهَا مِنْهَا، ومثله هذا بما جاء في الشعر قوله^(٢):

١٣١١- إِنْ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ

ثم قد ساد قبل ذلك جدّه

ومعلوم أن الأب متقدّم له والجدّ متقدّم للأب، فالترتيب يعود إلى الخبر لا إلى الوجود، ويجوز أن يكون المراد أنه خلقه قالباً من تراب ثم قال له: كُنْ بَشَرًا فَيَصِحُّ النَّظْمُ. وقال بعضهم: المقول له كن: عيسى، ولا إشكال على هذا.

وقوله: «فيكون» يجوز أن يكون على بابِه مِنْ كونه مستقبلاً، والمعنى: فيكون كما يأمر الله فيكون حكاية للحال التي يكون عليها آدم، ويجوز أن

(١) الآية ٦ من الزمر.

(٢) البيت لأبي نواس، وهو في ديوانه ٤٩٣؛ وروصف المبانى ١٧٤؛ والهمع ١٣١/٢؛ والدرر ١٧٣/٢.

يكون «فيكون» بمعنى «فكان»، وعلى هذا أكثر المفسرين والنحويين، وبهذا فسره ابن عباس رضي الله عنه.

والمثل هنا: منهم مَنْ فسره بمعنى الحال والشأن، قال الزمخشري^(١): «أي: إنَّ شأنَ عيسى وحاله الغريبة كشأنِ آدم»، وعلى هذا التفسير فالكافُ على بابها من كونها حرفَ تشبيه، وفسر بعضهم المثلَ بمعنى الصفة، قال ابن عطية^(٢): «وهذا عندي خطأ وضعفٌ في فهمِ الكلام، وإنما المعنى: أن المثلَ الذي تتصوره النفوس والعقول مِنْ عيسى هو كالمُتصوِّرِ من آدم، إذ الناسُ كلُّهم مُجمِعون^(٣) [على] أنَّ اللّهَ خلَقه مِنْ ترابٍ من غيرِ فحلٍ، وكذلك قوله: «مثلُ الجنة»^(٤) عبارةٌ عن المتصوِّر منها، والكافُ في «كمثل» اسمٌ على ما ذكرناه من المعنى». قال الشيخ^(٥): «ولا يظهُرُ لي فرقٌ بين كلامه هذا وبين مَنْ جعلَ المثلَ بمعنى الشأن والحال وبمعنى الصفة». قلت: قد تقدّم في أولِ البقرة أنَّ المثلَ قد يُعبَّرُ به عن الصفة وقد لا يُعبَّرُ به عنها، فدلَّ ذلك على تغايرهما، وقد مرَّ تفسيره وعبارةُ الناسِ فيه، ويدلُّ على ذلك ما قاله صاحب^(٦) «رَبِّي الظمآن» عن الفارسي قال: «قيل: المثلُ بمعنى الصفة، وقولك: صفةُ عيسى كصفةِ آدم كلامٌ مُطرد، على هذا جُلُّ اللغويين والمفسرين، وخالف أبو علي الفارسي الجميع، وقال: المثلُ بمعنى الصفة لا يُمكنُ تصحيحه في اللغة، إنما المثلُ التشبيهُ، على هذا تدورُ تصاريهُ

(١) الكشاف ١/٤٣٣.

(٢) المحرر ٣/١٠٩.

(٣) الأصل: «مجموعون» وهو سهو.

(٤) الآية ٣٥ من الرعد.

(٥) البحر ٢/٤٧٧.

(٦) وهو شرف الدين محمد بن عبدالله المرسى الأندلسي المتوفى سنة ٦٥٥. انظر: إيضاح

المكنون ٣/٦٠٤.

الكلمة، ولا معنى للوصفية في التشابه، ومعنى المثل في كلامهم أنها كلمة يرسلها قائلها لحكمة يُشَبَّه بها الأمور ويقابلُ بها الأحوال» قلت: فقد فرَّق بين لفظ المثل في الاصطلاح وبين الصفة.

وقال بعضهم: إن الكاف زائدة، وبعضهم قال: إن «مثلاً» زائد. فقد تحصّل في الكاف ثلاثة أقوال، أظهرها: أنها على بابها من الحرفية وعدم الزيادة، وقد تقدّم تحقيقه. وقال الرمخشري^(١): «فإن قلت: كيف شُبّه به وقد وُجد هو بغير أب، ووُجد آدم بغير أب ولا أم؟ قلت: هو مثله في أحد الطرفين، فلا يمتنع اختصاصه دونه بالطرف الآخر من تشبيهه به، لأن المماثلة مشاركة في بعض الأوصاف، ولأنه شُبّه به في أنه وُجد وجوداً خارجاً عن العادة المستمرة وهما في ذلك نظيران، ولأن الوجود من غير أب وأم أغرب وأخرق للعادة من الوجود بغير أب، فشَبّه الغريب بالأغرب ليكون أقطع للخصم وأحسَم لمادة شُبّهته. وعن بعض العلماء أنه أُسِر بالروم فقال لهم: لِمَ تعبدون عيسى؟ قالوا: لأنه لا أب له، قال: فآدم أولى لأنه لا أبوين له، قالوا: فإنه كان يحيي الموتى، قال: فحزقيل أولى لأن عيسى أحيا أربعة نفر، وحزقيل أحيا ثمانية آلاف. قالوا: فإنه كان يبرئ الأكمة والأبرص. قال: فجرجيس أولى لأنه طُبِّح وأحرق ثم خَرَج سالماً».

قوله: «من تراب» فيه وجهان، أظهرهما: أنه متعلّق بـ «خلقه» أي: ابتداء خلقه من هذا الجنس، والثاني: أنه حالٌ من مفعول «خلقه» تقديره: خَلَقَهُ كائناً مِنْ تراب، وهذا لا يساعده المعنى.

آ. (٦٠) قوله تعالى: ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾: يجوز أن تكون هذه جملةً مستقلةً برأسها، والمعنى: أن الحقّ الثابت الذي لا يضمحل هو من ربك، ومن جملة ما جاء من ربك قصة عيسى وأمه فهي حقٌّ ثابتٌ، ويجوز أن «الحق» خبرٌ

(١) الكشف ٤٣٣/١.

مبتدأ محذوف، أي: هو، أي: ما قَصَصْنَا عَلَيْكَ مِنْ خَيْرِ عَيْسَى وَأُمِّهِ. و«من ربك» على هذا فيه وجهان، أحدهما: أنه حال فيتعلق بمحذوف. والثاني: أنه خبر ثان عند مَنْ يُجَوِّزُ ذَلِكَ، وتقدّم نظيرُ هذه الجملة في البقرة^(١) والنهي له عليه السلام عن الامتراء، ولم يكن ممترياً، [وهذا] من الإلهاب والتهييج على الثبات على ما هو عليه من الحق، أو لأنّ المراد به غيره.

آ. (٦١) قوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ﴾: يجوز في «مَنْ» وجهان، أحدهما: أن تكون شرطية وهو الظاهر أي: إن حَاجَّكَ أَحَدٌ فَقُلْ لَهُ: كَيْتَ وَكَيْتَ، ويجوز أن تكون موصولةً بمعنى الذي، وإنما دَخَلَتِ الفَاءُ في الخبر لتضمُّنه معنى الشرط. والمُحَاجَّةُ مُفَاعَلَةٌ وهي من اثنين، وكان الأمر كذلك.

قوله: «فيه» متعلق بحاجك أي: جادلك في شأنه، والهاء فيها وجهان، أظهرهما: عَوَّدُهَا عَلَى عَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَام. والثاني عَوَّدُهَا عَلَى الْحَقِّ، وقد يتأيد هذا بأنه أقربُ مذكورٍ، إلا أن الأول أظهرُ لأن عيسى هو المُحَدِّثُ عنه وهو صاحب القصة.

قوله: «مَنْ بَعْدَ مَا جَاءَكَ» متعلقٌ بحاجك أيضاً، و«ما» يجوز أن تكون موصولة اسمية، ففاعلٌ «جاءك» ضميرٌ يعودُ عليها أي: من بعد الذي جاءك هو، و«من العلم» حالٌ / من فاعل «جاءك»، ويجوز أن تكون موصولةً [١٥٢/ب] حرفية، وحينئذ يُقال: يلزم من ذلك خُلُوُ الفِعْلِ مِنَ الْفَاعِلِ، أو عَوَّدُ الضَّمِيرِ عَلَى الْحَرْفِ، لأن «جاءك» لا بُدَّ له من فاعل، وليس معنا شيءٌ يَصْلُحُ عَوَّدَهُ عَلَيْهِ إِلَّا «ما» وهي حرفية. والجواب: أنه يجوز أن يكون الفاعلُ قوله «من العلم» و«من» مزيدة، أي بعد ما جاءك العلم أي: بعد مجيء العلم، وهذا إنما يتخرَّج على قول الأخفش^(٢) لأنه لا يَشْتَرَطُ في زيادتها شيئاً. و«مَنْ» في

(١) الآية ١٤٧: «الحق من ربك فلا تكونن من الممترين».

(٢) انظر: معاني القرآن ٩٨/١.

«من العلم» يُحتمل أن تكون تبعيةً وهو الظاهر وأن تكون لبيان الجنس .
قوله: «تعالوا» العامة على فتح اللام لأنه أمر من: تعالَى يتعالَى،
كترامى يترامى، وأصل ألفه ياءٌ، وأصل هذه الياء واو، وذلك أنه مشتق من
العلو وهو الارتفاع كما سيأتي بيانه في الاشتقاق، والواو متى وقعت رابعةً
فصاعداً قلبت ياءً فصارت تعالَو: تعالَى، فتحرك حرفُ العلة وانفتح ما قبله فقلب
ألفاً فصارت: تعالَى كترامى وتغازى، فإذا أمرت منه الواحد قلت: تعال يا زيد،
بحذف الألف، وكذا إذا أمرت الجمع المذكور قلت: تعالوا؛ لأنك لما حذفت
الألف لأجل الأمر أبيقت الفتحة مُشعرةً بها. وإن شئت قلت: الأصل:
تعالِوا، وأصل هذه الياء واو كما تقدم، ثم استثقلت الضمة على الياء فحذفت
ضممتها فالتقى ساكنان، فحذف أولهما وهو الياء لالتقاء الساكنين وتُركت
الفتحة على حالها. وإن شئت قلت: لما كان الأصل: تعالِوا تحرك حرف
العلة وانفتح ما قبله وهو الياء فقلب ألفاً فالتقى ساكنان، فحذف أولهما
وهو الألف وبقيت الفتحة دالة عليه.

والفرق بين هذا وبين الوجه الأول أن الألف في الوجه الأول حذفت
لأجل الأمر وإن لم تتصل به واو ضمير، وفي هذا حذفت لالتقائها مع واو
الضمير. وكذلك إذا أمرت الواحدة تقول لها «تعالَى»، فهذه الياء هي ياء
الفاعلة من جملة الضمائر، والتصريف كما تقدم، إلا أنك تقول هنا: الكسرة
على الياء بدل الضمة هناك، وأما إذا أمرت المثني فإن الياء تثبت فتقول:
يا زيدان تعالِيا، ويا هندان تعالِيا أيضاً، يستوي فيه المذكوران والمؤنثان،
وكذلك أمر جماعة الإناث تثبت فيه الياء تقول: يا نسوة تعالِين، قال تعالَى
«فتعالِين أمتعن»^(١) إذ لا مقتضى للحذف ولا للقلب، وهو ظاهر بما تمهد من
القواعد.

(١) الآية ٢٨ من الأحزاب.

- آل عمران -

وقرأ الحسن وأبو السَّمال وأبو واقد^(١): «تعالوا» بضم اللام، ووجهها على أن الأصل: تعالوا كما تقدم، فاستثقلت الضمة على الياء فُنقلت إلى اللام بعد سلب حركتها فبقي: تعالوا بضم اللام. قال الزمخشري في سورة النساء^(٢): «وعلى هذه القراءة قال الحمداني^(٣)»:

..... ١٣١٢ -

تعالِي أقاسمك الهمومَ تعالِي

بكسر اللام»، وقد عابَ بعضُ الناس^(٤) عليه في استشهاده بشعر هذا المولّد المتأخر، وليس بعيبٍ فإنه ذكّره استثناساً وهذا كما تقدّم في أولِ البقرة عندما أنشدَ لحبيب^(٥):

١٣١٣ - هما أَظْلَمَا حَالِيَّ ثَمَّتَ أَجْلِيَا

.....

واعتذر هو عن ذلك بما قدّمته عنه فكيف يُعابُ عليه شيءٌ عرّفه ونَبّه عليه واعتذر عنه؟

والذي يَظْهَرُ في توجيه هذه القراءة أنهم تناسوا الحرفَ المحذوف حتى كأنهم توهّموا أن الكلمة بينت على ذلك، وأن اللام هي الآخر في الحقيقة فلذلك عوملت معاملة الآخر حقيقةً فضُمَّت قبل واو الضمير وكسرت قبل يائه كما ترى، ويندّل على ما قلته أنهم قالوا في «لَمْ أُبَلِّه»: إنَّ الأصل: «أبالي» لأنه

(١) البحر ٤٧٩/٢؛ الشواذ ٢١.

(٢) الكشاف ٥٣٦/١ عند الآية ٦١ من النساء.

(٣) ديوانه ٣٢٥ وصدرة:

أيا جارتنا ما أنصَفَ الدهرُ بيننا

والحمداني هو أبو فراس ابن عم سيف الدولة.

(٤) لعله يعني به أبا حيان في البحر ٢٨٠/٣.

(٥) تقدم برقم ٢٤٩.

- آل عمران -

مضارع بالي، فلما دخل الجازم حذفوا له حرف العلة على القاعدة ثم تناسوا ذلك الحرف فسكنوا للجازم اللام لأنها كالأخير حقيقة، فلما سكنت اللام التقى ساكنان: هي والألف قبلها فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وهذا التعليل أولي لأنه يعم هذه القراءة والبيت المذكور، وعلى مقتضى تعليله هو^(١) يقال: الأصل: تعالبي^(٢)، فاستثقلت الكسرة على الياء، فنقلت إلى اللام بعد سلبها حركتها، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين.

وتعال: فعل صريح وليس باسم فعل لاتصال الضمائر المرفوعة البارزة به. قيل: وأصله طلب الإقبال من مكان مرتفع تفاؤلاً بذلك، وإدناء للمدعو، لأنه من العلو والرفعة، ثم توسع فيه فاستعمل في مجرد طلب المعجىء، حتى يقال ذلك لمن يريد إهانته كقولك للعدو: تعال، ولمن لا يعقل كالبهايم ونحوها، وقيل: هو الدعاء لمكان مرتفع، ثم توسع فيه حتى استعمل في طلب الإقبال إلى كل مكان حتى المنخفض.

و«ندع» جزم على جواب الأمر إذ يصح أن يقال: إن تعالوا ندع.

قوله: «ثم نتبهل» أتى بضم هنا تنبيهاً لهم على خطابهم في مباهلتهم، كأنه [١/١٥٣] يقول لهم: لا تعجلوا وتأنوا لعله أن يظهر لكم الحق، فلذلك أتى بحرف/ التراخي.

والابتهال: افتعال من البهلة، والبهلة بفتح الباء وضمها، وهي اللعنة، قال الزمخشري: (٣) «ثم يتباهل بأن نقول: لعنة الله على الكاذب منا ومنكم، والبهلة بالفتح والضم: اللعنة، وبهله الله: لعنه الله وأبعده من رحمته، من

(١) أي التعليل السابق الذي أورده، وكان قد نقله عن أبي حيان في البحر ٤٧٩/١ دون أن ينص.

(٢) الياء الأولى ياء الفعل كسرت لوجود الياء بعدها، والياء الثانية ياء المؤنثة المخاطبة.

(٣) الكشاف ٤٣٤/١.

- آل عمران -

قولك: أبهله إذا أهمله، وناقفةً باهلاً: لا صِرارَ عليها، وأصل الابتهاال هذا ثم استعمل في كل دعاء يُجْتهد فيه وإن لم يكن التعاناً قلت: ما أحسنَ ما جُعِلَ الافتعال هنا بمعنى التفاعل، لأن المعنى لا يَجِيء إلا على ذلك، وتفاعَلَ واقتَعَلَ أَخوانَ في مواضع نحو: اجتَوَّروا وتجاوَّروا، واشتَوَّروا وتشاوروا، ولذلك صَحَّتْ واو اجتَوَّروا واشتَوَّروا، وقوله: «وإن لم يكن التعاناً» يعني أنه اشتهر في اللغة: فلان يَبْتَهِلُ إلى الله في قضاء حاجته، ويبتهل في كشف كرتبه.

وقال الراغب: (١) «أصل البهْل: كَوْنُ الشَّيْءِ غَيْرَ مَرَاعَى. والباهل: البعيرُ المَحْلَى عن قَيْدِهِ أو عن سَمَةٍ، أو المَحْلَى ضَرْعُهَا عن صِرارٍ»، وأنشد لامرأة: (٢)

«أَتَيْتُكَ باهلاً غَيْرَ ذاتِ صِرارٍ»

وَأَبْهَلْتُ فلاناً: خَلَّيْتُهُ وإرادته، تشبيهاً بالبعير الباهل، والبَهْلُ والابتهال في الدعاء: الاسترسال فيه والتضرع نحو: «ثم نبتهل فنجعل» (٣)، ومن فسَّرَ الابتهالَ باللُّغْنِ فلأجلِ أن الاسترسالَ في هذا المكانِ لأجل اللعنِ، قال الشاعر: (٤)

..... ١٣١٤

نَظَرَ الدهرُ إليهم فابتهَلَ

قلت: هذا الشطرُ للبيد، وأول البيت:

(١) المفردات ٦١.

(٢) ليس هذا بالإنشاد، وإنما هو قول ورد لأعرابية أمام زوجها في المفردات ٦١، وشرحه بقوله: أَبْحَثُ له جميع ما كنت أملكه، لم أستأثر بشيءٍ دونه. وانظر: الصحاح «بهل».

(٣) الآية ٦١ من آل عمران.

(٤) ديوان لبيد ١٩٧. والقروم: السادة.

- آل عمران -

١٣١٥- مِنْ قُرُومٍ سَادَةٍ فِي قَوْمِهِمْ
نَظَرَ الدَّهْرُ إِلَيْهِمْ فَايْتَهَلَ
وظاهرُ هذا أنَّ الابتهالَ عامٌّ في كلِّ دعاءٍ لَعْنًا كانَ أو غيرَه، ثمَّ حُصِّصَ في
هذه الآيةِ بِاللُّعْنِ.

وظاهرُ عبارةِ الزمخشري^(١) أنَّ أصلَه خصوصيته بِاللُّعْنِ، ثمَّ تُجَوِّزُ فِيهِ
فاستُعْمِلَ في اجتِهَادٍ في دعاءٍ لَعْنًا كانَ أو غيرَه، والظاهرُ من أقوالِ اللغويين
ما ذكرَهُ الرَّاعِبُ. وقال أبو بكر بن دريد في مقصورته: ^(٢)

١٣١٦- لَمْ أَرْ كَالْمُرْنِ سَوَامًا بُهَلًا
تَحَسَّبُهَا مَرْعِيَّةٌ وَهِيَ سُدى
بُهَلًا: ج باهلة أي: مهمله، وفاعلة يُجْمَعُ على فَعْلٍ نحو: ضُرِبَ،
والسُدى: المهمل أيضاً.

وقوله: «فنجعل» هي المتعدية لاثنين بمعنى: نُصَيِّرُ، و«على الكاذبين»
هو المفعول الثاني.

آ. (٦٢) قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهوَ الْقَصَصِ﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ
«هو» فصلاً، والقصصُ خبر «إِنَّ»، و«الحقُّ» صفتُهُ، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ «هو»
مبتدأً و«القَصَصُ» خبره، والجملةُ خبر «إِنَّ»، والإشارةُ بهذا إلى ما تقدَّم ذكرُه
من أخبارِ عيسى عليه السلام، وقيل: بل هو إشارةٌ لِمَا بَعْدَهُ وهو قوله: «وما مِنْ
إله إلا اللّهُ». وَضَعَفَ هذا بوجهين، أحدهما: أَنَّ هذا ليس بقصص، والثاني:

(١) الكشاف ٤٣٤/١.

(٢) ديوانه ١٢٨. والسوام: الإبل الراعية. وأبو بكر محمد ابن الحسن روى عن الرياشي
وأبي حاتم وروى عنه السيرافي له: الجمهرة والأمالى. مات ٣٢١. انظر: مراتب
النحويين ٨٤؛ ومعجم الأدباء ١٨/١٣٠؛ والبغية ٧٦/١.

- آل عمران -

أنه مقترن بحرفِ العطفِ، وقد اعتذر بعضهم عن الأول فقال: إن أراد بالقصص الخبرَ فيصِحُّ على هذا، ويكون التقدير: إنَّ الخبرَ الحقُّ أنه ما من إله إلا الله، ولكن الاعتراض الثاني باقٍ لم يُجَبَّ عنه.

والقَصَصُ: مصدرٌ قولهم: قَصَّ فلان الحديثَ يَقُصُّه قِصًّا وقَصَصًا. وأصله: تتبُّع الأثرِ، يقال: «فلان خَرَجَ يَقُصُّ أثرَ فلان» أي: يتبَّعه ليعرفَ أين ذَهَبَ؟ ومنه قوله تعالى: «وقالت لأختِهِ قُصِّيهِ»^(١) أي: اتَّبِعِي أثره وكذلك الفاصُّ في الكلام لأنه يتتبع خبراً بعد خبر. وقد تقدَّم التنبيه على قراءتَي: «لَهُوَ» بسكون الهاء وضمِّها، إجراءً له مُجَرِّى عَضُد.

قال الزمخشري: ^(٢) «فإن قلت لِمَ جاز دخول اللام على الفصل؟ قلت: إذا جاز دخولها على الخبر فدخولها على الفصل أجوز، لأنها أقرب إلى المبتدأ منه، وأصلها أن تدخل على المبتدأ».

قوله: «وما من إله إلا اللّهُ» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن «من إله» مبتدأ، و«مِن» مزيدةٌ فيه، و«إلا اللّهُ» خبره تقديره: ما إله إلا اللّهُ، وزيدت «مِن» للاستغراق والعموم. قال الزمخشري: ^(٣) «ومِن في قوله «وما مِن إله إلا الله» بمنزلة البناء على الفتح في «لا إله إلا اللّهُ» في إفادة معنى الاستغراق» قلت: الاستغراق في «لا إله إلا اللّهُ» لم نَسْتَفِدْهُ من البناء على الفتح بل استفدناه من «مِن» المقدره الدالة على الاستغراق، نصَّ النحويون على ذلك، واستدلوا عليه بظهورها في قول الشاعر: ^(٤)

(١) الآية ١١ من القصص.

(٢) الكشاف ٤٣٥/١.

(٣) الكشاف ٤٣٥/١.

(٤) تقدم برقم ٩٤.

١٣١٧- فقام يذودُ الناسَ عنها بسيفه

فقال ألا لا مِن سبيلٍ إلى هِنْدٍ

والثاني: أن يكونَ الخبرُ مضمراً تقديرُه: وما من إلهٍ لنا إلا اللهُ، و«إلا اللّهُ» بدلٌ من موضع «من إله» لأن موضعه رفعٌ بالابتداء، ولا يجوزُ في مثله الإبدالُ من اللفظ، لثلا يَلزَمُ زيادةُ من في الواجب، وذلك لا يجوزُ عند الجمهور، ويجوزُ في مثل هذا التركيب نصبُ ما بعد «إلا» على الاستثناء، ولكنه لم يُقرأ به، إلا أنه جائزٌ لغةً، تقول: «لا إله إلا اللّهُ» برفع الجلالة بدلاً من الموضع، ونصبها على الاستثناء من الضميرِ المستكنِّ في الخبرِ المقدر، إذ التقديرُ: لا إله استقر لنا إلا اللهُ.

وقوله: «وإنَّ اللّهُ لهو العزيز الحكيم» كقوله: «إنَّ هذا لهو القصص».

آ. (٦٣) قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ / يجوزُ أَنْ يكونَ مضارعاً [١٥٣/ب]

وحُذفت منه إحدى التاءين [تخفيفاً على حدّ] قراءة «تَنزَلُ الملائكةُ»^(١) و«تَذَكَّرُونَ»^(٢) ويؤيِّد هذا نَسَقُ الكلامِ ونظْمُه في خطابٍ مَنْ تقدم في قوله تعالى «تعالوا» ثم جرى معهم في الخطابِ إلى أن قال لهم: فَإِنْ تَوَلَّوْا. وقال أبو البقاء: ^(٣) «ويجوزُ أن يكونَ مستقبلاً تقديرُه: فَإِنْ تَوَلَّوْا، ذكره النحاس»^(٤) وهو ضعيف؛ لأنَّ حرفَ المضارعة لا يُحذفُ» قلت: وهذا ليس بشيء؛ لأنَّ حرفَ المضارعة يُحذفُ في هذا النحو من غير خلاف، وسيأتي من ذلك طائفةٌ كثيرة، وقد أجمعوا على الحذفِ في قوله: «تَنزَلُ الملائكةُ والروحُ فيها»^(٥)

(١) الآية ٤ من القدر، وهي قراءة العامة.

(٢) الآية ١٥٢ من الأنعام وهي قراءة حفص كما في السبعة ٢٧٢. «لعلكم تذكرون».

(٣) الإملاء ١/١٣٨.

(٤) إعراب القرآن ١/٣٣٩.

(٥) الآية ٤ من القدر.

ويجوز أن يكون ماضياً أي: فإن تَوَلَّى وفدُ نجران المطلوبُ مباهلتهم، ويكون على ذلك في الكلام التفاتٌ، إذ فيه انتقال من خطابٍ إلى غيبة. وقوله: «بالمفسدين» من وقوع الظاهر موقع المضمير تنبيهاً على العلة المقتضية للجزاء، وكان الأصل: فإن الله عليمٌ بكم، على الأول، وبهم، على الثاني.

آ. (٦٤) قوله تعالى: ﴿إلى كلمة﴾: متعلقٌ بتعالوا فذكرَ مفعول «تعالوا» بخلاف «تعالوا» قبلها فإنه لم يذكر مفعوله، لأن المقصود مجرد الإقبال، ويجوز أن يكون حذفه للدلالة عليه تقديره: تعالوا إلى المباهلة. وقرأ العامة «كلمة» بفتح الكاف وكسر اللام، وهو الأصل. وأبو السَّمال^(١) «كلمة» بزنة سُدرة، وكلمة كضربة، وتقدم هذا قريباً. و«كلمة» مفسرة بما بعدها من قوله: «ألا نعبد» فالمرادُ بها كلامٌ كثير، وهذا من باب إطلاق الجزء، والمرادُ به الكل، ومنه تسميتهم القصيدة جمعاً: قافية، والقافية جزءٌ منها، قال: (٢)

١٣١٨- أَعْلَمَهُ الرَّمَايَةَ كُلَّ يَوْمٍ
فَلَمَّا اسْتَدَّ سَاعِدُهُ رِمَانِي
وَكَمْ عَلَّمْتُهُ نَظْمَ الْقَوَافِي
فَلَمَّا قَالَ قَافِيَةً هَجَانِي
ويقولون: «كلمة الشهادة» يعنون: لا إله إلا الله محمد رسول الله، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (٣) «أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد»: (٤) يريد قوله:

(١) شواذ القراءات ٢١؛ البحر ٢/٤٨٢.

(٢) البيتان لمعن بن أوس أو مالك بن فهم أو عقيل بن علفة، وهما في اللسان: سدد، وشرح شواهد الألفية للعيني ٢٠/١.

(٣) البخاري: مناقب الأنصار (الفتح) ١٤٩/٧؛ ابن ماجه: الأدب ٢/١٢٣٦.

(٤) تقدم برقم ٣٨٤.

- آل عمران -

١٣١٩- أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ

وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ

وهذا كما يُسَمَّوْنَ الشَّيْءَ بِجِزَائِهِ فِي الْأَعْيَانِ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ مِنْهُ، قَالُوا لِرَبِيبَةِ الْقَوْمِ - وَهُوَ الَّذِي يَنْظُرُ لَهُمْ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ - عَيْنٌ، فَأُطْلِقُوا عَلَيْهِ عَيْنًا. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَضِعَ الْمَفْرَدُ مَوْضِعَ الْجَمْعِ، كَمَا قَالَ: (١)

١٣٢٠- بِهَا جِيفٌ الْحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُهَا

فَبَيْضٌ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبٌ

وقيل: أُطْلِقَتِ الْكَلِمَةُ عَلَى الْكَلِمَاتِ لِارْتِبَاطِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ، فَصَارَتْ فِي قُوَّةِ الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ، إِذَا اخْتَلَّتْ جِزْءٌ مِنْهَا اخْتَلَّتْ الْكَلِمَةُ، لِأَنَّ كَلِمَةَ التَّوْحِيدِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، هِيَ كَلِمَاتٌ لَا تَتِمُّ النِّسْبَةُ الْمَقْصُودَةُ فِيهَا مِنْ حَضْرَةِ الْإِلَهِيَّةِ فِي اللَّهِ إِلَّا بِمَجْمُوعِهَا.

وقرأ العامة: «سواء» بالجر نعتاً لكلمة بمعنى عدل، ويُدلُّ عليه قراءةُ عبدالله: (٢) «إلى كلمة عدل» وهذا تفسيرٌ لا قراءة. و«سواء» في الأصل مصدر، ففي الوصف التأويلاتُ الثلاثةُ المعروفة، ولذلك لم يُؤنَّثْ كما لم يُؤنَّثْ بـ «امرأة عدل».

وقرأ الحسن: «سواء» بالنصب وفيها وجهان، أحدهما: نصبها على المصدر، قال الزمخشري: (٣) «بمعنى استوت استواء»، وكذا الحوفي. والثاني: أنه منصوبٌ على الحال، وجاءت الحال من النكرة، وقد نصَّ سيبويه عليه واقتاسه، كذا قال الشيخ (٤)، ولكن المشهورَ غيره، والذي حسن مجيئها

(١) تقدم برقم ١٥٤.

(٢) البحر ٤٨٣/٢؛ الشواذ ٢١.

(٣) الكشف ٤٣٥/١.

(٤) البحر ٤٨٣/٢؛ والكتاب ٢٧٢/١.

- آل عمران -

من النكرة هنا كونُ الوصفِ بالمصدرِ على خلاف الأصل، والصفة والحال متلاقيان من حيث المعنى، وكان الشيخ غَضُّ من تخريج الزمخشري والحوفي فقال: (١) «والحال والصفة متلاقيان من حيث المعنى، والمصدرُ يحتاج إلى إضمار عامل وإلى تأويل «سواء» بمعنى استواء، والأشهرُ استعمال «سواء» بمعنى اسم الفاعل أي: «مُسْتَوٍ» قلت: وبذلك فسرها ابن عباس فقال: «إلى كلمةٍ مستوية».

قوله: «أَنْ لَا نَعْبُدَ» فيه ستَّةُ أوجه، أحدها: أنه بدلٌ من «كلمة» بدلٌ كلٍّ من كل، الثاني: أنه بدلٌ من «سواء»، جَوَّزَهُ أبوالبقاء (٢)، وليس بواضح، لأنَّ المقصودَ إنما هو الموصوفُ لا صفته، فنسبةُ البديلية إلى الموصوفِ أولى. وعلى الوجهين فإنَّ وما في حيزها في محل جر. الثالث: أنه في محل رفع خبراً لمبتدأ مضمراً، والجملة استئنافٌ جوابٌ لسؤال مقدر، لأنه لما قيل: تعالوا إلى كلمة» قال قائل: ما هي؟ فقيل: هي أَنْ لَا نَعْبُدَ، وعلى هذه الأوجه الثلاثة فـ «بين» منصوبٌ بسواء ظرفٌ له أي: يقع الاستواء في هذه الجهة، وقد صرَّح بذلك زهير حيث قال: (٣)

١٣٢١- أَرُونَا خَطَّةً لَا عَيْبَ فِيهَا

يُسَوِّي بَيْنَنَا فِيهَا السُّوَاءَ

والوقفُ التام حينئذٍ عند قوله «من دون الله» لارتباطِ الكلام معنى وإعراباً. الرابع: أن تكونَ «أَنْ» وما في حيزها في محل رفع بالابتداء، والخبرُ الظرفُ قبله.

الخامس: جَوَّزَ أبوالبقاء (٤) أن يكونَ فاعلاً بالظرفِ قبله، وهذا إنما

(١) البحر ٢/٤٨٣.

(٢) الإملاء ١/٢٣٨.

(٣) تقدم برقم ١٤٢.

(٤) الإملاء ١/١٣٨.

يتأتى على رأي الأخصس، إذ لم يعتمد الظرف، وحيث يكون الوقف على «سواء» ثم يُبتدأ بقوله: «بيننا وبينكم أن لا نعبد» وهذا فيه بُعدٌ من حيث المعنى ثم إنهم جعلوا هذه الجملة صفةً لكلمة، وهذا غلطٌ لعدم رابطٍ بين الصفة والموصوفِ وتقديرُ العائد ليس بالسهل، وعلى هذا فقولُ أبي البقاء: «وقيل: تمَّ الكلام على «سواء» ثم استأنف فقال: «بيننا وبينكم أن لا نعبد» أي بيننا وبينكم التوحيد، فعلى هذا يكون «أن لا نعبد» مبتدأ، والظرف خبره، والجملة صفةً للكلمة» / غير واضح، لأنه من حيث جعلها صفةً كيف يحسن [١/١٥٤] أن يقول: تمَّ الكلام على «سواء» ثم استأنف، بل كان الصواب على هذا الإعراب أن تكون الجملة استثنائيةً كما تقدم.

السادس: أن يكون «أن لا نعبد» مرفوعاً بالفاعلية بسواء، وإلى هذا ذهب الرماني فإنَّ التقدير عنده: إلى كلمة مُستوفيهما بيننا وبينكم عدمُ عبادة غير الله تعالى، قال الشيخ: (١) «إلا أن فيه إضمارَ الرابط وهو «فيها» وهو ضعيف». قوله: «فإن تولوا فقولوا» قال أبو البقاء: (٢) «هو ماض ولا يجوز أن يكون التقدير: «فإن تتولوا» لفسادِ المعنى لأن قوله: «فقولوا اشهدوا» خطابٌ للمؤمنين وتولوا» للمشركين، وعند ذلك لا يبقى في الكلام جوابُ الشرط، والتقدير: فقولوا: لهم. وهذا الذي قاله ظاهرٌ جداً.

آ. (٦٥) وقوله تعالى: ﴿لَمْ يُحَاجُّوْنَ﴾: هي «ما» الاستفهامية دخل عليها حرفُ الجرِ فَحُذِفَتْ ألفها، وقد تقدّم تحقيقُ ذلك في البقرة، واللامُ متعلقةٌ بما بعده، وتقديمتها على عاملِها واجبٌ لجرّها ما له صدرُ الكلام. وقوله: «في إبراهيم» لا بدُّ من مضافٍ محذوفٍ أي: في دين إبراهيم وشريعته، لأنَّ الذوات لا مجادلةً فيها.

(١) البحر ٢/٤٨٣.

(٢) الإملاء ١/١٣٨.

وقوله: «وما أنزلت التوراة» الظاهر أن الواو للحال كهي في قوله: «لِمَ تكفرون بآيات الله وأنتم تشهدون»^(١) أي: كيف تُحاجون في شريعته والحال أن التوراة والإنجيل متأخران عنه؟ وجوزوا أن تكون عاطفة وليس بالبين، وهذا الاستهام للإنكار والتعجب. وقوله: «إلا من بعده» متعلق بأنزلت، وهو استثناء مفرغ.

آ. (٦٦) قوله تعالى: ﴿ها أنتم هؤلاء﴾: الكلام على هذه الآية فيه صعوبة وإشكال فيحتاج من أجل ذلك إلى بسط في العبارة، ولنبدأ أولاً بضبط قراءاتها وتفسير معناها، فإن الإعراب متوقف على ذلك، فأقول: القراء في ذلك على أربع مراتب، المرتبة الأولى للكوفيين^(٢)، وابن عامر والبخاري عن ابن كثير: «ها أنتم» بألف بعد الهاء وهمزة مخففة بعدها. المرتبة الثانية لأبي عمرو وقالون عن نافع: بألف بعد الهاء وهمزة مسهلة بين بين بعدها. المرتبة الثالثة لورش وله وجهان، أحدهما: بهمزة مسهلة بين بين بعد الهاء دون ألف بينهما، الثاني: بألف صريحة بعد الهاء من غير همز بالكلية. المرتبة الرابعة: لقبيل بهمزة محققة بعد الهاء دون ألف.

وأما المعنى: فقال قتادة والسدي والربيع وجماعة كثيرة: إن الذي لهم به علم هو دينهم الذي وجدوه في كتبهم وثبتت صحته لديهم، والذي ليس لهم به علم هو شريعة إبراهيم وما كان عليه مما ليس في كتبهم، ولا جاءت به إليهم رسالهم، ولا كانوا معاصريه فيعلمون دينه، فجدالهم فيه مجرد عناد ومكابرة. وقيل: الذي لهم به علم أمر نبينا محمد صلى الله عليه وسلم لأنه موجودٌ عندهم في كتبهم بنعته، والذي ليس لهم به علم هو أمر إبراهيم عليه

(١) الآية ٧٠ من آل عمران.

(٢) السبعة ٢٠٧؛ الكشف ٣٤٦/١؛ القرطبي ١٠٨/٤؛ البحر ٤٨٥/٢.

- آل عمران -

السلام. وقال الزمخشري: (١) «يعني ها أنتم هؤلاء الأشخاص الحمقى، وبيان حماقتكم وقلة عقولكم أنكم جادلتم فيما لكم به علمٌ مما نطق به التوراة والإنجيل، فلم تُحاجون فيما ليس لكم به علمٌ ولا تَنطقُ به كتابكم من دين إبراهيم؟».

واختلف الناس في هذه الهاء فمنهم من قال: إنها ها التي للتنبية الداخلة على أسماء الإشارة، وقد كثر الفصل بينها وبين أسماء الإشارة بالضمائر المرفوعة المنفصلة نحو: ها أنت ذا قائماً، وهانحن وهاهم هؤلاء قائمون، وقد تُعاد مع الإشارة بعد دخولها على الضمائر توكيداً كهذه الآية، وَيَقُلُ الفصلُ بغير ذلك كقوله: (٢)

١٣٢٢- تَعَلَّمَنْ هَالعمرُ اللّهُ ذَا قَسَمًا

فأقْدِرْ بِذَرْعِكَ وانظُرْ أينَ تَسْلِكُ

وقال النابغة: (٣)

١٣٢٣- ها إنَّ تا عِدْرَةٌ إن لا تكن نَفَعَتْ

فإنَّ صاحبها قد تاءَ في البلد

ومنهم من قال: إنها مبدلة من همزة استفهام، والأصل: أنتم، وهو استفهام إنكار، وقد كثر إبدال الهمزة هاءً وإن لم ينقص (٤)، قالوا: هَرَقْتُ وهَرَحْتُ وهَبَّرْتُ، وهذا قول أبي عمرو بن العلاء وأبي الحسن الأخفش وجماعة، واستحسنه أبو جعفر (٥)، وفيه نظرٌ من حيث إنه لم يثبت ذلك في همزة الاستفهام، لم يُسمع منهم: هَتَضَّرِبُ زيداً بمعنى: أتضرب زيداً. وإذا

(١) الكشاف ٤٣٥/١.

(٢) تقدم برقم ٦٤٤.

(٣) ديوانه ٢٦؛ وابن يعيش ١١٣/٨. واللسان: تا،؛ والخزانة ٤٧٨/٢. عذرة: معذرة.

(٤) انظر: المتع ٣٩٩.

(٥) يعني النحاس، انظر: إعراب القرآن ١/٣٤٠.

- آل عمران -

لم يثبت ذلك فكيف يُحمل هذا عليه؟ هذا معنى ما اعترض به الشيخ^(١) على هؤلاء الأئمة، وإذا ثبت إبدال الهمزة هاءً هانّ الأمر، ولا نظرَ إلى كونها همزة استفهام ولا غيرها.

وهذا - أعني كونها همزة استفهام أُبدلت هاءً - ظاهرٌ على قراءة قبيل وورش لأنهما لا يُدخِلان ألفاً بين الهاء وهمزة «أنتم» لأنَّ إدخال الألف إنما كان لاستثقال توالي همزتين، فلما أُبدلت الهمزة هاءً زال الثقل لفظاً، فلم يُحتج إلى ألفٍ فاصلة، وقد جاء إبدالُ همزة الاستفهام هاءً قال^(٢):

١٣٢٤- وأتى صواحبها يَقْلَن: هذا الذي

مَنَحَ المودةَ غيرَنَا وجَفَانَا

يريد: إذا الذي؟ وَيَضَعُفُ جَعَلُهَا على قراءتهما ها التي للتنبيه لأنه لم يُحفظ حَذْفُ ألفها، لا يقال: «هذا زيد» بحذف ألف «ها» كذا قيل، قلت: وقد حَذَفَهَا ابن عامر في ثلاثة مواضع، إلا أنه ضم الهاء الباقية بعد حذف الألف، فقرأ في الوصل: «يا أَيُّهُ السَّاحِرُ»^(٣) و«أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ»^(٤) في النور و«أَيُّهُ الثَّقَلَانُ»^(٥) في الرحمن، لكن إنما فَعَلَ ذلك إتباعاً للرسم لأنَّ الألف حُذِفَتْ في مرسوم مصحف الشام في هذه الثلاثة، وعلى الجملة فقد ثَبِتَ حَذْفُ أَلْفِ «ها» التي للتنبيه.

وأما مَنْ أثبت الألف بين الهاء وبين همزة «أنتم» فالظاهر أن «ها» للتنبيه

(١) البحر ٤٨٦/٢.

(٢) نسب في اللسان «ذا» إلى جميل وليس في ديوانه، وهو في رصف المباني ٤٠٣؛ والبحر ٤٨٦/٢؛ والممتع ٤٠٠؛ ابن يعيش ٤٢/١٠؛ والمغني ٣٨٤.

(٣) الآية ٤٩ من الزخرف.

(٤) الآية ٣١ من النور.

(٥) الآية ٣١ من الرحمن، وانظر: السبعة ٤٥٥.

- آل عمران -

[١٥٤/ب] / ، وَيَضَعُفُ أَنْ تَكُونَ بَدَلًا مِنْ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْأَلْفَ إِنَّمَا تَدْخُلُ لِأَجْلِ الثَّقَلِ، وَالثَّقَلُ قَدْ زَالَ بِإِبْدَالِ الْهَمْزَةِ هَاءً. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: «الَّذِي يَقْتَضِيهِ النَّظَرُ أَنْ تَكُونَ «هَا» فِي قِرَاءَةِ الْكُوفِيِّينَ وَالْبِزْيِ وَابْنِ ذَكْوَانَ لِلتَّنْبِيهِ، لِأَنَّ الْأَلْفَ فِي قِرَاءَتِهِمْ ثَابِتَةٌ، وَليْسَ مِنْ مَذْهَبِهِمْ أَنْ يَفْصَلُوا بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ بِالْأَلْفِ، وَأَنْ تَكُونَ فِي قِرَاءَةِ قَبْلِ وَوَرَشٍ مَبْدَلَةً مِنْ هَمْزَةٍ، لِأَنَّ قَبْلًا يَقْرَأُ بِهَمْزَةٍ بَعْدَ الْهَاءِ، وَلَوْ كَانَتْ «هَا» لِلتَّنْبِيهِ لَأَتَى بِالْأَلْفِ بَعْدَ الْهَاءِ، وَإِنَّمَا لَمْ يُسَهِّلِ الْهَمْزَةَ كَمَا سَهَّلَهَا فِي «أَنْذَرْتَهُمْ»^(١) وَنَحْوِهِ لِأَنَّ إِبْدَالَ الْأُولَى هَاءً أَغْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ، وَلِأَنَّ وَرَشًا فَعَلَ فِيهِ مَا فَعَلَ فِي «أَنْذَرْتَهُمْ» وَنَحْوِهِ مِنْ تَسْهِيلِ الْهَمْزَةِ وَتَرْكِ إِدْخَالِ الْأَلْفِ، وَكَانَ الْوَجْهَ فِي قِرَاءَتِهِ بِالْأَلْفِ الْحَمْلُ عَلَى الْبَدَلِ كَالْوَجْهِ الثَّانِي فِي «أَنْذَرْتَهُمْ» وَنَحْوِهِ.

وَمَنْ عَدَا هَؤُلَاءِ الْمَذْكُورِينَ - وَهُمْ أَبُو عَمْرٍو وَقَالُونَ وَهْشَامٌ - يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ «هَا» لِلتَّنْبِيهِ، وَأَنْ تَكُونَ بَدَلًا مِنْ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ، أَمَّا الْوَجْهُ الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ «هَا» التَّنْبِيهِ دَخَلَتْ عَلَى «أَنْتُمْ»، فَحَقَّقَ هِشَامُ الْهَمْزَةَ كَمَا حَقَّقَهَا فِي «هَؤُلَاءِ» وَنَحْوِهِ، وَخَفَّفَهَا قَالُونَ وَأَبُو عَمْرٍو لِتَوْسُطِهَا بِدُخُولِ حَرْفِ التَّنْبِيهِ عَلَيْهَا، وَتَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ الْمَتَوَسِّطَةِ قَوِيٌّ. وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّانِي فَأَنَّ تَكُونَ الْهَاءِ بَدَلًا مِنْ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ لِأَنَّهُمْ يَفْصَلُونَ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ بِالْأَلْفِ، فَيَكُونُ أَبُو عَمْرٍو وَقَالُونَ عَلَى أَصْلِهِمَا فِي إِدْخَالِ الْأَلْفِ وَالتَّسْهِيلِ، وَهْشَامٌ عَلَى أَصْلِهِ فِي إِدْخَالِ الْأَلْفِ وَالتَّحْقِيقِ، وَلَمْ يَقْرَأْ بِالْوَجْهِ الثَّانِي وَهُوَ التَّسْهِيلُ، لِأَنَّ إِبْدَالَ الْهَمْزَةِ الْأُولَى هَاءً مُغْنٍ عَنِ ذَلِكَ.

وقال آخرون: «إنه يجوز أن تكون «ها» في قراءة الجميع مبدلة من همزة، وأن تكون التي للتنبية دخلت على «أنتم»، ذكر ذلك أبو علي^(٢) الفارسي

(١) الآية ٦ من البقرة.

(٢) الحجة (خ) ٢١٨/٢.

- آل عمران -

والمهدوي ومكي^(١) في آخرين. فأما احتمال هذين الوجهين في قراءة أبي عمرو وقالون عن نافع، وهشام عن ابن عامر فقد تقدّم توجيهه وبيانه، وأما احتمالهما في قراءة غيرهم فأقول: أمّا الكوفيون والبخاري وابن ذكوان فقد تقدّم توجيهه كون «ها» عندهم للتنبية، وأمّا توجيهه كونها بدلاً من الهمزة عندهم فإن يكون الأصل: أنتم ففصلوا بالألف على لغة من قال^(٢):

..... ١٣٢٥ -

... أأنت أم أمّ سالم

ولم يعبّثوا بإبدال الهمزة الأولى هاء، لكون البدل فيها عارضاً، وهؤلاء وإن لم يكن من مذهبهم الفصل، ولكنهم جمعوا بين اللغتين. وأمّا توجيهه كون «ها» بدلاً من الهمزة في قراءة قبل وورش فقد تقدم. وأمّا توجيهه كونها للتنبية في قراءتهما - وإن لم يكن فيها ألف - فإن^(٣) تكون الألف حذفت لكثرة الاستعمال. وعلى قول من أبدل كورش حذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين.

وقال أبو شامة: «قلت: الأولى في هذه الكلمة على جميع القراءات فيها أن تكون «ها» للتنبية، لأننا إن جعلناها بدلاً من همزة كانت تلك الهمزة همزة استفهام، و«ها أنتم» أينما جاءت في القرآن إنما جاءت للخبر لا للاستفهام، ولا مانع من ذلك^(٤) إلا تسهيل من سهل وحذف من حذف، أمّا التسهيل فقد سبق تشبيهه بقوله: «لأعتكم»^(٥) وشبهه، وأمّا الحذف فيقول:

(١) الكشف ٣٤٧/١.

(٢) تقدم برقم ١٤٦.

(٣) سقطت الفاء سهواً من الأصل.

(٤) أي من جعلها للتنبية.

(٥) الآية ٢٢٠ من البقرة: «ولو شاء الله لأعتكم».

- آل عمران -

«ها» مثل: «أما» كلاهما حرفُ تنبيه، وقد ثبتَ جوازُ حذفِ ألفِ «أما» فكذا حَذَفُ ألفِ «ها» وعلى ذلك قولهم: «أَمْ وَاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ»، وقد حمل البصريون قولهم: «هَلُمَّ» على أن الأصل: «هالِمٌ» ثم حُذِفَتِ الألفُ «ها» فكذا: ها أنتم». قلت: وهو كلامٌ حسن، إلا أن قوله: «إن ها أنتم حيث جاءت كانت خبراً لا استفهاماً» ممنوعٌ، بل يجوزُ ذلك ويجوزُ الاستفهام. انتهى^(١).

وذكر الفراء^(٢) أيضاً هنا بحثاً بالنسبة إلى القصر والمد فقال^(٣): «مَنْ أثبت الألف في «ها» واعتقدها للتنبيه، وكانَ مِنْ مذهبِه أن يَقْصُرَ في المنفصل فقياسُه هنا قَصْرُ الألف، حقق الهمزة أو سَهَّلَها، وأما مَنْ جعلها للتنبيه ومذهبُه المدُّ في المنفصل أو جعلَ الهاءَ مبدلةً من همزة استفهام فقياسُه أن يَمُدَّ، سواءً حقق الهمزة أو سَهَّلَها». وأما ورش فقد تقدّم عنه وجهان: إبدالُ الهمزة من «أنتم» ألفاً وتسهيلها بينَ بين، فإذا أبْدَل مَدَّ، وإذا سَهَّلَ قَصَرَ. وهذا كافٍ فيما يتعلق بالقراءاتِ وتفرّعاتِ مذاهبِ القراءِ عليها، وقد تكلموا بأكثرَ من ذلك، ولكن ليس هذا موضعه.

إذا عرفت جميع ما تقدم ففي إعراب هذه الآية أوجه، أحدها: أن «أنتم» مبتدأ و«هؤلاء» خبره، والجملة من قوله «حاججتم» جملةٌ مستأنفة مبنية للجملة الأولى، يعني: أنتم هؤلاء الأشخاص الحمقى، وبيان حماقتكم وقلة عقولكم أنكم جادلتم فيما لكم به علم بما نطقَ به التوراة والإنجيل، فلم تُحاجون فيما ليس لكم به علم؟ ذكر ذلك الزمخشري^(٤).

الثاني: أن يكونَ «أنتم هؤلاء» مبتدأً وخبراً، والجملة من «حاججتم»

(١) لعله يعني بقوله «انتهى» انتهى عرض كلام أبي شامة ومناقشته.

(٢) معاني القرآن ١/٢٣١.

(٣) الأصل: «فقالوا» وهو سهو.

(٤) الكشاف ١/٤٣٥.

- آل عمران -

في محلّ نصبٍ على الحال. يَدُلُّ على ذلك تصریحُ العرب بإبقاء الحالِ موقعها في قولهم: «ها أنا ذا قائماً»، ثم هذه الحالُ عندهم من الأحوالِ اللازمةِ التي لا يَسْتَعْنِي الكلامُ عنها / الثالث: أن يكونَ «أنتم هؤلاء على [١/١٥٥] ما تقدم أيضاً، ولكن «هؤلاء» هنا موصولٌ لا يَتِمُّ إلا بصفةٍ وعائِدٍ، وهما الجملةُ مِنْ قوله: «حاجَّجْتُمْ» ذَكَرَه الزمخشري،^(١) وهذا إنما يتجه عند الكوفيين، تقديرُهُ: ها أنتم الذين حاجَّجْتُمْ. الرابع: أن يكونَ «أنتم» مبتدأ، و«حاجَّجْتُمْ» خبره، و«هؤلاء» منادى، وهذا إنما يتجه عند الكوفيين أيضاً، لأنَّ حرف النداء لا يُحذفُ من أسماء الإشارة، وأجازه الكوفيون^(٢) وأنشدوا^(٣):

١٣٢٦- إنَّ الأولى وُصِفوا قومي لهم فيهم
هذا اعتصم تَلَقَّ مَنْ عاداك مَخذولا

يريد: يا هذا اعتصم، وقول الآخر^(٤):

١٣٢٧- لا يَغُرُّكُمْ أولاءٍ من القومِ
مِ جُنوحٍ للسُّلَمِ فَهُوَ خِداعُ

يريد: يا أولاء. الخامس: أن يكونَ «هؤلاء» منصوباً على الاختصاصِ بإضمار فعل، و«أنتم» مبتدأ و«حاجَّجْتُمْ» خبره، وجملةُ الاختصاصِ معترضةٌ. السادس: أن يكونَ على حَذْفِ مضافٍ تقديرُهُ: ها أنتم مثل هؤلاء، وتكونُ الجملةُ بعدها مُبَيَّنَةً لوجه التشبيهِ أو حالاً، السابع: أن يكونَ «أنتم» خبراً مقدماً، و«هؤلاء» مبتدأ مؤخرًا. وهذه الأوجه السبعة قد تقدم ذكرها وذكُرَ مَنْ نُسِبت إليه والردُّ على بعضِ القائلين ببعضها بما يُعني عن إعادته في سورة

(١) الكشاف ٤٣٦/١.

(٢) المقتضب ٢٥٨/٤؛ ابن عيش ١٥/٢؛ ابن عقيل ٢٠٢/٢.

(٣) تقدم برقم ٥٨٤.

(٤) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٤٨٦/٢.

- آل عمران -

البقرة عند قوله تعالى: «ثم أنتم هؤلاء تقتلون»^(١)، وإنما أعدته تذكيراً به فعليك بالالتفات إليه.

قوله: «فيما لكم به علم»: «ما يجوز أن تكون بمعنى الذي وأن تكون نكرة موصوفة، ولا يجوز أن تكون مصدرية لعود الضمير عليها، وهي حرف عند الجمهور، و«لكم» يجوز أن يكون خبراً مقدماً، و«علم» مبتدأ مؤخر، والجملة صلة لـ «ما» أو صفة، ويجوز أن يكون «لكم» وحده صلة أو صفة، و«علم» فاعل به، لأنه قد اعتمد، و«به» متعلق بمحذوف لأنه حال من «علم»، إذ لو تأخر عنه لصح جعله نعتاً له، ولا يجوز أن يتعلق بعلم لأنه مصدر، والمصدر لا يتقدم معموله عليه، فإن جعلته متعلقاً بمحذوف يفسره المصدر جاز ذلك وسُمي بياناً.

أ. (٦٧) قوله تعالى: ﴿ما كان إبراهيم يهودياً ولا نصرانياً﴾: بدأ باليهود لأن شريعتهم أقدم، وكرر «لا» في قوله: «ولا نصرانياً» توكيداً وبياناً أنه كان مُتَّفِياً عن كل واحد من الدينين على حدته.

وقوله: «ولكن» استدراك لما كان عليه، ووقعت هنا أحسن موقع، إذ هي بين نقيضين بالنسبة إلى اعتقاد الحق والباطل، ولما كان الخطاب مع اليهود والنصارى أتى بجملة نفي أخرى ليُدلَّ على أنه لم يكن على دين أحد من المشركين كالعرب عبدة الأوثان والمجوس عبدة الأوثان، والصائبة عبدة الكواكب، وبهذا يُطرح سؤال من قال: أي فائدة في قوله: «وما كان من المشركين» بعد قوله: «ما كان يهودياً ولا نصرانياً»؟ وأتى بخبر «كان» مجموعاً فقال: «وما كان من المشركين» لكونه فاصلة، ولولا مراعاة ذلك لكانت المطابقة مطلوبةً بينه وبين ما استدرك عنه في قوله: «يهودياً ولا نصرانياً» فيتناسب النفيان.

(١) الآية ٨٥ من البقرة.

آ . (٦٨) قوله تعالى: ﴿يَا إِبْرَاهِيمَ﴾: متعلّق بـ «أولى»، وأولى: أفعل تفضيل من الولي وهو القرب، والمعنى: أن أقرب الناس به وأخصّهم، فألفه منقلبةً من ياء، لكونِ فائه واوًا. قال أبو البقاء^(١): «إذ ليس في الكلام ما لامه وفاؤه واوان، إلا «واو» يعني اسم حرف التهجي، كالوسط من «قول»، أو اسم^(٢) حرف المعنى كواو النسق، ولأهل التصريف خلاف في عينه: هل هي واو أيضاً أو ياء؟ وقد تعرّضت لها بدلائلها في «شرح التسهيل».

و «لَّذِينَ اتَّبَعُوهُ» خبرٌ «إن»، و «هذا النبي» نسقٌ على الموصول، وكذلك والذين آمنوا»، والنبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنون رضي الله عنهم وإن كانوا داخلين فيمن اتبع إبراهيم، إلا أنهم خصّوا بالذكر تشريفاً وتكريماً، فهو من باب «وملائكته ورسوله وجبريل وميكال»^(٣).

وحكى الزمخشري^(٤) أنه قرىء: «وهذا النبي» بالنصب والجر، فالنصب نسق على مفعول «اتبعوه» فيكون النبي صلى الله عليه وسلم قد اتبعه غيره كما اتبع إبراهيم، والتقدير: للذين اتبعوا إبراهيم وهذا النبي: ويكون قوله: «والذين آمنوا» نسقاً على قوله: «لَّذِينَ اتَّبَعُوهُ». والجر نسقٌ على «إبراهيم»، أي: إن أولى الناس بإبراهيم وبهذا النبي للذين اتبعوه، وفيه نظرٌ من حيث إنه كان ينبغي أن يُثنى الضمير في «اتبعوه» فيقال: اتبعوهما، اللهم إلا أن يقال: هو من باب «والله ورسوله أحقُّ أن يُرضوه»^(٥).

(١) الإملاء ١/١٣٩.

(٢) قوله: «اسم» معطوف على «اسم حرف التهجي».

(٣) الآية ٩٨ من البقرة.

(٤) الكشاف ١/٤٣٦؛ ونسب ابن خالويه قراءة النصب إلى أبي السّمّال ولم ينسب الثانية:

الشواذ ٢١.

(٥) الآية ٦٤ من التوبة.

آ . (٦٩) قوله تعالى: ﴿وَدَّتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾: «من أهل الكتاب» فيه وجهان، أحدهما: أنها تبعية وهو الظاهر. والثاني: أنها لبيان الجنس، قاله ابن عطية^(١)، ويعني أن المراد بطائفة جميع أهل الكتاب. قال [١٥٥/ب] الشيخ^(٢): «وهو بعيد من دلالة اللفظ». وهذا الجارُ على القول / بكونها تبعية في محل رفع صفة لطائفة، وعلى القول بكونها بيانية يتعلّق بمحذوف، و«لو» تقدم أنه يجوز أن تكون مصدرية، وأن تكون على بابها من كونها حرفاً لما كان سيقع لوقوع غيره.

وقال أبو مسلم الأصبهاني: «وَدَّ بمعنى تمنى، فيستعمل معها «لو» و«أن» وربما جُمع بينهما، فيقال: وَدِدْتُ أَنْ لَوْفَعْتُ، ومصدره الودادة، والاسم منه وُدٌّ، وبمعنى أَحَبَّ فيتعدى تعدّي أَحَبَّ، والمصدر: المودَّة، والاسم منه وَدٌّ، وقد يتداخلان في المصدر والاسم». وقال الراغب^(٣): «إذا كان بمعنى «أَحَبَّ» لا يجوز إدخال «لو» فيه أبداً». وقال الرماني: «إذا كان وُدٌّ بمعنى تمنى صَلَحَ للحال والاستقبال، وتجاوز «لو»، وإذا كان بمعنى الماضي لم تجز «أَنَّ» لأن «أَنَّ» للاستقبال» وفيه نظر، لأن «أَنَّ» توصل بالماضي.

آ . (٧١) قوله تعالى: ﴿لَمْ تَلْبَسُونَ﴾: قرأ العامة بكسر الباء من لَبَسَ عليه يَلْبَسُه أي خلطه. وقرأ يحيى^(٤) بن وثاب بفتحها جعله من لَبَسْتُ الثوب أَلْبَسُهُ على جهة المجاز، وقرأ أبو مجلز: «تَلْبَسُونَ» بضم التاء وكسر الباء وتشديدها من لَبَسَ بالتشديد ومعناه التكثر. والباء في «الباطل» للحال أي: ملتبساً بالباطل.

(١) المحرر ٣/١٢٠.

(٢) البحر ٢/٤٨٩.

(٣) ليس في مفرداته.

(٤) البحر ٢/٤٩١؛ الشواذ ٢٦.

قوله: «وتكتمون الحق» جملة مستأنفة، ولذلك لم يَنْتَصِبْ بإضمار أن في جواب الاستفهام، وقد أجاز الزجاج^(١) من البصريين، والفراء^(٢) من الكوفيين فيه النصب من حيث العربية، فتسقط النون، فينصب على الصرف عند الكوفيين، وإضمار أن عند البصريين، وقد منع ذلك أبو علي الفارسي وأنكره، وقال: «الاستفهام واقع على اللبس فحسب، وأما «تكتمون» فخبير حتم لا يجوز فيه إلا الرفع»، يعني أنه ليس معطوفاً على «تلبسون» بل هو استئناف، خبر عنهم أنهم يكتمون الحق مع علمهم أنه حق. ونقل أبو محمد بن عطية^(٣) عن أبي علي أنه قال أيضاً: «الصرف ههنا يقح، وكذلك إضمار «أن»، لأن «يكتمون» معطوف على موجب مقدر وليس بمستفهم عنه، وإنما استفهم عن السبب في اللبس، واللبس موجب، فليست الآية بمنزلة قولهم: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» وبمنزلة قولك: «أتقوم فأقوم» والعطف على الموجب المقرر قبيح متى نصب، إلا في ضرورة شعر كما روي^(٤):

..... ١٣٢٨ -

وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحَا
وقد قال سيويه^(٥) في قولك: «أسرت حتى تدخلها؟» لا يجوز إلا النصب في «تدخل» لأن السير مستفهم عنه غير موجب، وإذا قلنا: «أيهم»^(٦) سار حتى يدخلها؟ رفعت لأن السير موجب والاستفهام إنما وقع عن غيره.

(١) معاني القرآن للزجاج ٤٣٥/١.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢٢١/١.

(٣) المحرر ١٢٢/٣.

(٤) تقدم برقم ٦٩٨.

(٥) الكتاب ٤١٦/١.

(٦) الأصل: «أنه» وهو سهو.

قال الشيخ^(١): وظاهرُ هذا النقلِ عنه معارضتهُ لما نُقل عنه قبله، لأنَّ ما قبله فيه أنَّ الاستفهامَ وَقَعَ عن اللُّبسِ فحسب، وأمَّا «يكتُمون» فخير حتم لا يجوزُ فيه إلا الرفع، وفيما نقله ابن عطية أنَّ «يكتُمون» معطوفٌ على موجبٍ مقدَّرٍ وليس بمستفهمٍ عنه، فيدُلُّ العطفُ على اشتراكهما في الاستفهامِ عن سبب اللُّبسِ وسبب الكتمِ الموجبين، وفرَّقَ بين هذا المعنى وبين أن يكون «يكتُمون» إخباراً مَحْضاً لم يشترك مع اللُّبسِ في السؤالِ عن السبب، وهذا الذي ذهبَ إليه أبو عليٍّ من أنَّ الاستفهامَ إذا تَضَمَّن وقوعَ الفعلِ لا ينتصبُ الفعلُ بإضمارِ «أنَّ» في جوابه تبعه في ذلك جمال الدين بن مالك، فقال في «تسهيله»^(٢): «أو لاستفهامٍ لا يتضمَّن وقوعَ الفعلِ» فإنَّ تَضَمَّن وقوعَ الفعلِ امتنع النَّصبُ عنده نحو: «لَمْ ضَرَبْتَ زَيْداً فيجاريك» لأنَّ الضربَ قد وقعَ ولم يشترطَ غيرُهُما من النحويين ذلك، بل إذا تعدَّرَ سَبَكُ المصدرِ مما قبله: إمَّا لعدم تقدُّمِ فعلٍ، وإمَّا لاستحالةِ سَبَكِ المصدرِ المرادِ به الاستقبالُ لأجلِ مُضِيِّ الفعلِ فإنما يُقدَّرُ مصدرٌ مُقدَّرٌ استقباله بما يدُلُّ عليه المعنى، فإذا قلت: لَمْ ضَرَبْتَ زَيْداً [فأضربك]^(٣) فالتقديرُ: ليكنْ منك إعلامٌ بضربِ زيدٍ فمجازاةٌ منا. وأمَّا ما رَدَّ به أبو عليٍّ الفارسيُّ على الزجاجِ والفراءِ فليس^(٤) بلازم، لأنه قد منع أن يُرادَ بالفعلِ المُضِيُّ، إذ ليس نصاً في ذلك، إذ قد يمكن^(٥) الاستقبالُ لتحقيقِ صدورِهِ لا سيَّما على الشخصِ الذي صدرَ منه أمثالُ ذلك، وعلى تقديرِ تحقيقِ المُضِيِّ فلا يلزَمُ الزجاجُ أيضاً، لأنه كما تقدَّم: إذا لم يمكن

(١) البحر ٤٩٢/٢.

(٢) التسهيل ٢٣١.

(٣) سقط سهواً من الأصل، وأثبتناه من البحر.

(٤) الأصل: «ليس» وهو سهو لأن الفاء واجبة بعد «أما»: أو تكون العبارة: «ومارداً» كما في

البحر.

(٥) البحر: ينكر.

سبك مصدرٌ مستقبلٌ من الجملة الاستفهامية سَبَكْنَاهُ مِنْ لَازِمِهَا، وَيَدُلُّ عَلَى إغناء هذا الشرطِ والتأويلِ بما ذكرناه ما حكاه ابن كيسان مِنْ نصب المضارع بعد فعلٍ ماضٍ محققِ الوقوعِ مستفهمٍ عنه نحو: أين ذهب زيد فتبَعَهُ؟ ومن أبوك فنكرَمَهُ؟ وكم مألُك فنعرَفَهُ؟ كلُّ ذلك متأوَّلٌ بما ذكرت من انسباك المصدرِ المستقبليِّ من لازمِ الجملِ المتقدمةِ فَإِنَّ التقدير: ليكنُ منك إعلامٌ بذهابِ زيد فاتباعُ منا، ليكنُ منك إعلامٌ بأبيك فإكرامٌ له منا، وليكنُ منك تعريفٌ بقدرِ مالك فمعرفةُ منا» وهذا البحث الطويل على تقدير شيء لم يقع، فإنه لم يُقرأ لا في الشاذ ولا في غيره إلا ثابت النون، ولكن للعلماء غرضٌ في تطويلِ البحثِ تقيحاً للذهنِ.

وراءَ هذا قراءةٌ مُشكَّلةٌ رَوَّها عن عبيد بن عمير^(١) وهي: «لِمَ تَلْبَسُوا وَتَكْتُمُوا» بحذفِ النونِ من الفعلين، وهي قراءةٌ لا تبعد عن الغلطِ البَحْتِ، كانه تَوَهَّمُ أَنَّ «لِمَ» هي «لم» الجازمة فَجَزَمَ بها / وقد نقل المفسرون عن [١٥٦/] بعض النحاة هنا أنهم يَجْزِمُونَ بـ«لِمَ» حملاً على لَمْ، نقل ذلك السجاوندي وغيره عنهم، ولا أظنُّ نحوياً يقول ذلك البتة، كيف يقول في جارٍ ومجرورٍ إنه يجزم!! هذا ما لا يتفوه به البتة ولا يطبق سماعه، فإن يَثُبَّتْ هذا قراءةٌ ولا بد فليكنُ مِمَّا حُذِفَ فيه نونِ الرفعِ تخفيفاً حيث لا مقتضى لحذفها، ومن ذلك قراءةٌ بعضهم: «قالوا ساحران تَظَاهَرا»^(٢) بتشديدِ الظاءِ، الأصلُ: تتظاهران، فَأَدْغَمَ التاءَ في الظاءِ وَحَذَفَ النونَ تخفيفاً، وفي الحديث: «والذي نفسي بيده لا تَدْخُلُوا الجنةَ حتى تؤمنوا، ولا تُؤْمِنُوا حتى تحَابُّوا»^(٣) يريد عليه السلام:

(١) البحر ٢/٤٢٩، وهو أبو عاصم الليثي وردت عنه الرواية في حروف القرآن وروى عن ثلثة من الصحابة، وروى عنه مجاهد وعطاء، توفي سنة ٧٤. انظر: الطبقات لابن الجزري ٤٩٦/١.

(٢) الآية ٤٨ من القصص، وهي قراءة بجيى الذماري كما في الشواذ ١١٣.

(٣) رواه أبو داود إفتاء السلام ٣٧٨/٥؛ الترمذي: (التحفة) إفتاء السلام ٤٦٠/٧.

لا تدخلون ولا تؤمنون، لاستحالة النهي معني، وقال الشاعر: (١)

١٣٢٩- أبيتُ أسري وتبيتي تذلُّكي

وجهك بالعنبرِ والمسكِ الذكي

يريد: تبيتين وتدلكين، ومثله قولُ أبي طالب: (٢)

١٣٣٠- فإن يك قومٌ سرَّهم ما صنعتمُ

ستحتلبوها لاقحاً غيرَ باهلٍ

يريد: فستحتلبونها، ولا يجوزُ أن يُتوَّهم في هذا البيت أن يكونَ حذفَ

النونِ لأجلِ جوابِ الشرطِ، لأنَّ الفاءَ مرادةٌ وجوباً، لعدمِ صلاحيةِ «ستحتلبوها»

جواباً لاقتراحه بحرفِ التنفيسِ.

قوله: «وأنتم تعلمون» جملةٌ حالية، ومتعلِّقُ العلمِ محذوفٌ: إما اقتصاراً

وإما اختصاراً، أي: وأنتم تعلمون الحقَّ من الباطلِ أو نبوةَ محمدٍ ونحو ذلك.

أ. (٧٢) قوله تعالى: ﴿وَجَهَ النَّهَارِ﴾: منصوبٌ على الظرفِ لأنه

بمعنى أولِ النهار، قال الربيع بن زياد العبسي: (٣)

١٣٣١- مَنْ كان مسروراً بمقتلِ مالكِ

فَلَيَاتِ نَسوتَنَا بوجهِ نهارِ

أي بأوله. وفي ناصبِ هذا الظرفِ وجهان، أحدهما: - وهو الظاهرُ -

أنهُ فعلُ الأمرِ مِنْ قوله: «آمَنُوا» أي: أَوْعَعُوا إيمانكم في أولِ النهار، وأَوْعَعُوا

(١) لم أهدت إلى قائله وهو في الخصائص ٣٨٨/١؛ والمحتسب ٢٢/٢؛ واللسان: ذلك؛

ورصف المباني ٣٦١؛ والهمع ٥١/١؛ والدرر ٢٧/١.

(٢) لم أهدت إلى قائله وهو في البحر ٤٩٢/٢. والباهل: المطلقة بلا راع.

(٣) الحماسة ٤٩٤/١؛ واللسان: وجه؛ ومجالس العلماء ٣٠٥؛ وشواهد الكشاف ٤٠٠/٤.

وربيع شاعر مخضرم من قيس عيلان كان من ندماء النعمان بن المنذر، انظر: الأغاني

١٩/١٦.

كُفِّرَكُمْ فِي آخِرِهِ. الثَّانِي: أَنَّهُ «أَنْزَلَ» أَي: آمَنُوا بِالْمُنَزَّلِ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بظَاهِرٍ بِدَلِيلِ الْمَقَابَلَةِ فِي قَوْلِهِ: «وَكَفَرُوا آخِرَهُ» فَإِنَّ الضَّمِيرَ يَعُودُ عَلَى النَّهَارِ، وَمَنْ جَوَّزَ الْوَجْهَ الثَّانِي جَعَلَ الضَّمِيرَ يَعُودُ عَلَى الَّذِي أُنْزِلَ، أَي: وَكَفَرُوا آخِرَ الْمُنَزَّلِ، وَأَسْبَابُ التَّزْوِيلِ تَخَالَفَ هَذَا التَّأْوِيلِ.

وفي هذا البيت الذي أنشدته فائدة رأيت ذكراً، وذلك أنه من قصيدة يرثي بها مالك بن زهير بن حريمة العبسي وبعده:

يَجِدِ النِّسَاءَ حَوَاسِرًا يَنْدُبْنَهُ

يَلْطَمْنَ أَوْجُهَهُنَّ بِالْأَسْحَارِ

قَدْ كُنَّ يَخْبَأْنَ الْوَجُوهَ تَسْتُرًا

فَالْيَوْمَ حِينَ بَدُونَ لِلنُّظَارِ

ومعنى الأبيات يَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ اصْطِلَاحِ الْعَرَبِ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قُتِلَ لَهُمْ قَتِيلٌ لَا تَقُومُ عَلَيْهِ نَائِحَةٌ وَلَا تَنْدُبُهُ نَادِبَةٌ حَتَّى يُؤْخَذَ بِثَأْرِهِ، فَقَالَ هَذَا: مَنْ سَرَّهُ قَتْلُ مَالِكٍ فَلْيَأْتِ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ يَجِدْنَا قَدْ أَخَذْنَا بِثَأْرِهِ، فَذَكَرَ اللَّازِمَ لِلشَّيْءِ، فَهُوَ مِنْ بَابِ الْكِنَايَةِ.

وَيُحْكِي أَنَّ الشَّيْبَانِي سَأَلَ الْأَصْمَعِيَّ: كَيْفَ تُشَدُّ قَوْلُ الرَّبِيعِ: حِينَ بَدَأْنَ أَوْ بَدَيْنَ؟ فَرَدَّدَهُ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ. فَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: بَدَأْنَ، فَقَالَ: أَخْطَأْتُ، فَقَالَ: بَدَيْنَ، فَقَالَ: أَخْطَأْتُ، فَغَضِبَ لَهَا الْأَصْمَعِيُّ، وَكَانَ الصَّوَابُ أَنْ يَقُولَ: بَدُونَ بِالْوَاوِ، لِأَنَّهُ مِنْ بَدَا يَبْدُو، أَي: ظَهَرَ. فَأَتَى الْأَصْمَعِيُّ يَوْمًا لِلشَّيْبَانِي فَقَالَ لَهُ: كَيْفَ تُصَغَّرُ مَخْتَارًا؟ فَقَالَ: أَقُولُ مُخَيَّرًا، فَضَحِكَ مِنْهُ وَصَفَّقَ بِيَدَيْهِ وَشَنَّ عَلَيْهِ فِي حَلْفَتِهِ، وَكَانَ الصَّوَابُ أَنْ يَقُولَ: مُخَيَّرًا بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ اجْتَمَعَ زَائِدَانِ: الْمِيمُ وَالنَّاءُ، وَالْمِيمُ أَوْلَى بِالْبَقَاءِ لَعَلَّ ذِكْرَهَا التَّصْرِيفِيُونَ^(١)، فَأَبْقَاهَا، وَحَدَفَ النَّاءَ، وَأَتَى بِيَاءِ التَّصْغِيرِ

(١) لأنها مُصَدَّرَةٌ وَبِجُرْدَةِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَى الْوَصْفِ، انظر: ابن عقيل ٣٧٢/٢.

- آل عمران -

فَقَلَّبَ لِأَجْلِهَا الْأَلْفَ يَاءً، وَأَدْعَمَهَا فِيهَا، فَصَارَ «مُخَيَّرًا» كَمَا تَرَى، وَهُوَ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ اسْمَ فَاعِلٍ أَوْ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمَا كَانَ يَحْتَمِلُهُمَا مُكَبَّرُهُ، وَهَذَا أَيْضًا يُبَسِّسُ بِاسْمِ فَاعِلٍ خَيْرٍ يُخَيَّرُ فَهُوَ مُخَيَّرٌ، وَالْقِرَائِنُ تُبَيِّنُهُ.

ومفعول «يَرْجِعُونَ» محذوفٌ أيضاً اقتصاراً أي: لعلمهم يكونون من أهل الرجوع، أو اختصاراً أي: يَرْجِعُونَ إِلَى دِينِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ.

آ. (٧٣) قوله تعالى: ﴿إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ﴾: في هذه اللام وجهان، أحدهما: أنها زائدة مؤكدة، كهي في قوله تعالى: «رَدِفَ لَكُمْ»^(١) أي: رَدَفَكُمْ، وقول الآخر:^(٢)

١٣٣٢- فَلَمَّا أَنْ تَوَاقَفْنَا قَلِيلاً
أَنْخَنَا لِلْكَلاَكلِ فَارْتَمَيْنَا

وقول الآخر:^(٣)

١٣٣٣- مَا كُنْتُ أَخْدَعُ لِلْخَلِيلِ بِخُلَّةٍ
حَتَّى يَكُونَ لِي الْخَلِيلُ خَدُوعًا

أي: أَنْخَنَا الْكَلاَكلِ، وَأَخْدَعُ الْخَلِيلِ، وَمَثَلُهُ:^(٤)

١٣٣٤- يَذُمُّونَ لِلدُّنْيَا وَهُمْ يَرْضَعُونَهَا
أَفَأَبِيقَ حَتَّى مَا يَدِرُّ لَهَا تُعَلُّ

يريد: يَذُمُّونَ الدُّنْيَا، وَيُرْوِي «بِالدُّنْيَا» بِالْبَاءِ، وَأُظِنُّ الْبَيْتَ: «يَذُمُّونَ لِي

(١) الآية ٧٢ من النمل.

(٢) لم أهد إلى قائله وهو في المقرب ١/١١٥؛ ورفض المباني ١١٦. والكلاكل: الصدور.

(٣) لم أهد إلى قائله وهو في زاد المسير ١/٤٠٧؛ والبحر ٢/٤٩٤.

(٤) البيت لعبدالله بن همام السلولي، وهو في إصلاح المنطق ٢١٣؛ واللسان: رضع، والثعل: خلف زائد صغير في أخلاف الناقة وضرع الشاة لا يدُرُّ من اللبن شيئاً.

الدنيا» فاشتبه اللفظ على السامع، وكذا رأيتُه في بعض التفاسير، وهذا ليس بقوي.

والثاني: أن «أمن» ضمن معنى أقر واعترف، فعُدِّي باللام أي: ولا تُقِرُّوا ولا تُعترفوا إلا لمن تبع دينكم، ونحوه: «فما آمن لموسى»^(١) «وما أنت بمؤمن لنا»^(٢). وقال أبو علي: «وقد تعدى «أمن» باللام في قوله: «فما آمن لموسى» «آمنتم له»^(٣) «ويؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين»^(٤) فذكر أنه يتعدى بها من غير تضمين. / والصواب ما قدمته من التضمين، وقد حَقَّقْتُ هذا [١٥٦/ب] أول البقرة^(٥).

وهذا استثناء مفرغ، وقال أبو البقاء^(٦): «إلا لمن تبع» فيه وجهان، أحدهما: أنه استثناء مما قبله، والتقدير: ولا تُقِرُّوا إلا لمن تبع» فعلى هذا اللام غير زائدة، ويجوز أن تكون زائدة، ويكون محمولاً على المعنى أي: اجحدوا كل أحد من تبع، والثاني: أن النية به التأخير والتقدير: ولا تُصدِّقوا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا من تبع دينكم، فاللام على هذا زائدة، و«من» في موضع نصب على الاستثناء من «أحد».

وقال الفارسي^(٧): «الإيمان لا يتعدى إلى مفعولين فلا يتعلَّق أيضاً بجارَّين، وقد تعلَّق بالجارَّ المحذوف من قوله: «أن يؤتى» فلا يتعلَّق باللام في قوله: «لمن تبع دينكم» إلا أن يُحمل الإيمان على معناه، فيتعدى إلى

(١) الآية ٨٣ من يونس.

(٢) الآية ١٧ من يوسف.

(٣) الآية ٧١ من طه.

(٤) الآية ٦١ من التوبة.

(٥) انظر إعرابه للآية ٣ من البقرة.

(٦) الإملاء ١/١٣٩.

(٧) الحجة ٢/٢٢٢ (خ).

مفعولين، ويكون المعنى: «ولا تَقْرُوا بِأَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مَثَلٌ مَا أوتَيْتُمْ إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دينكم كما تقول: أَقْرَرْتُ لزيدٍ بألف، فتكون اللام متعلقة بالمعنى، ولا تكون زائدة على حدِّ «رَدِفَ لكم»^(١) «وإن كنتم للرؤيا تعبرون»^(٢). قلت: فهذا تصريح من أبي علي بأنه ضَمَّنَ آمَنَ معنى أقرَّ.

قوله: «أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ» اعلم أن في هذه الآية كلاماً كثيراً لا بد من إيرادِهِ عن قائلِهِ ليتضح ذلك، فأقول وبالله العون: اختلفَ الناس في هذه الآية على [وجوه:] أحدها: أن يكون «أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ» متعلقاً بقوله: «ولا تُؤْمِنُوا» على حذف حرفِ الجر، والأصل: «ولا تُؤْمِنُوا بِأَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مَثَلٌ مَا أوتَيْتُمْ إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دينكم» فلما حُذِفَ حرفُ الجرِّ جرى الخلاف المشهورُ بين الخليل وسيبويه^(٣) في محل «أَنْ»، ويكون قوله: «قل: إنَّ الهدى هُدَى الله» جملةً اعتراضيةً، قال الزمخشري^(٤) في تقرير هذا الوجه وبه بدأ: «ولا تُؤْمِنُوا متعلقٌ بقوله: «أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ»، وما بينهما اعتراضٌ أي: «ولا تُظْهِرُوا إيمانكم بِأَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مَثَلٌ مَا أوتَيْتُمْ إِلَّا لأهل دينكم دون غيرهم، أرادوا: أسروا تصديقكم بِأَنْ المسلمون قد أوتوا مثل ما أوتيتُمْ ولا تُفْشَوْهُ إِلَّا لأشْيَاعِكُمْ وحدهم دون المسلمين، لثلا يزيدهم ثباتاً، ودون المشركين لثلا يدعُوهم إلى الإسلام، أو يُحاجُّوكم عطفٌ على «أَنْ يُؤْتَى». والضميرُ في «يُحاجُّوكم» لأحد لأنه في معنى الجميع، بمعنى: ولا تُؤْمِنُوا لغير أتباعكم، فإن المسلمين يُحاجُّوكم عند ربكم بالحق، ويغالِبونكم عند الله. فإن قلت: ما معنى الاعتراض؟ قلت: معناه أن الهدى هدى الله، مَنْ شاءَ أَنْ يلطف به حتى يُسَلِّمَ أو يزيده ثباتاً كان ذلك، ولم ينفع كَيْدُكُمْ وَحِيلُكُمْ

(١) الآية ٧٢ من النمل.

(٢) الآية ٤٣ من يوسف.

(٣) انظر: الكتاب ١٧/١.

(٤) الكشاف ٤٣٧/١.

- آل عمران -

وزيُكُم^(١) تصديقكم عن المسلمين والكافرين، وكذلك قوله: «قل إن الفضل بيد الله يؤتية من يشاء» يريد الهداية والتوفيق». قلت: هذا كلام حسن لولا ما يريد بباطنه، وعلى هذا يكون قوله «إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ» مستثنى من شيء محذوف، تقديره: ولا تُؤْمِنُوا بِأَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيْتُمْ لِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ إِلَّا لِأَشْيَاعِكُمْ دُونَ غَيْرِهِمْ، وتكون هذه الجملة - أعني قوله: ولا تُؤْمِنُوا إِلَى آخِرِهَا - من كلام الطائفة المتقدمة، أي: وَقَالَتْ طَائِفَةٌ كَذَا، وَقَالَتْ أَيْضًا: وَلَا تُؤْمِنُوا، وتكون الجملة من قوله: «قُلْ إِنَّ الْهُدَى هَدَى اللَّهُ» من كلام الله لا غير.

الثاني: أَنَّ اللَّامَ زَائِدَةٌ فِي «لِمَنْ تَبِعَ» وَهُوَ مُسْتَثْنَى مِنْ أَحَدِ الْمَتَأَخَّرِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَلَا تُصَدِّقُوا أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيْتُمْ إِلَّا مَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ، فَمَنْ تَبِعَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ مِنْ «أَحَدٍ»، وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ جَوَزَ أَبُو الْبَقَاءِ فِي مَحَلِّ «أَنْ يُؤْتَى» ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ: الْأَوَّلُ وَالثَّانِي مَذْهَبُ الْخَلِيلِ وَسَبِيوهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ^(٢).
الثالث: النَّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِ تَقْدِيرِهِ: مَخَافَةَ أَنْ يُؤْتَى.

وهذا الوجه الثاني لا يصح من جهة المعنى ولا من جهة الصناعة: أمَّا المعنى فواضح، وأمَّا الصناعة فلأن فيه تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى عامله، وفيه أيضاً تقديم ما في صلة «أَنْ» عليها، وهو غير جائز.

الثالث: أَنْ يَكُونَ «أَنْ يُؤْتَى» مَجْرُورًا بِحَرْفِ الْعِلَّةِ وَهُوَ اللَّامُ، وَالْمَعْلَلُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: لِأَنَّ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيْتُمْ قَلْتُمْ ذَلِكَ وَدَبَّرْتُمُوهُ، لِأَشْيَاءٍ آخَرَ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ كَلَامُ الطَّائِفَةِ قَدْ تَمَّ عِنْدَ قَوْلِهِ «إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ»، وَلِنُوضِّحَ هَذَا الْوَجْهَ بِمَا قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ. قَالَ^(٣) رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَوْ تَمَّ الْكَلَامُ عِنْدَ قَوْلِهِ: «إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ، عَلَى مَعْنَى: وَلَا تُؤْمِنُوا هَذَا الْإِيمَانَ الظَّاهِرَ

(١) الزي: الهيئة.

(٢) قال الخليل: محلها الجر، وقال سيبويه: محلها النصب. انظر: الكتاب ١٧/١.

(٣) الكشف ٤٣٧/١.

وهو إيمانهم وجه النهار إلا لِمَنْ تَبِعَ دينكم، إلا لِمَنْ كانوا تابعين لدينكم مِمَّنْ أسلموا منكم، لأن رجوعهم كان أَرْجَى عندهم مِنْ رُجُوعِ مَنْ سِوَاهُمْ، ولأنَّ إسلامهم كان أغْيَظَ لهم، وقوله: «أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ» معناه: لأنَّ يُؤْتَى أَحَدٌ مثل ما أوتيتم فلتم ذلك ودَبَّرْتُمُوهُ لا لشيءٍ آخر، يَعْنِي أن ما بكم من الحسد والبغى أن يُؤْتَى أَحَدٌ مثل ما أوتيتم من فضل العلم والكتاب دعاكم إلى أن قُلْتُمْ ما قلتم، والدليل عليه قراءة ابن كثير^(١): «أَنَّ يُؤْتَى أَحَدٌ» بزيادة همزة الاستفهام للتقرير والتوبيخ بمعنى: أَلَا أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ؟ فَإِنْ قُلْتُمْ: فما معنى قوله «أَوْ يُحَاجُّوكُمْ» على هذا؟ قلت: معناه دَبَّرْتُمْ ما دَبَّرْتُمْ لِأَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مثل ما أوتيتم ولَمَّا يَتَّصِلُ بِهِ عِنْدَ كُفْرِكُمْ بِهِ مِنْ مُحَاجَّتِهِمْ لَكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ».

الرابع: أن يَنْتَصِبَ «أَنْ يُؤْتَى» بفعلٍ مَقْدَرٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ «وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ» كانه قِيلَ: قُلْ إِنْ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ فَلَا تُنْكِرُوا أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ، فَلَا تُنْكِرُوا نَاصِبٌ لِأَنْ وَمَا فِي حَيْزِهَا، لِأَنَّ قَوْلَهُ «وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ» إنكارٌ لِأَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتُوا. قال الشيخ: (٢) «وهذا بعيدٌ لِأَنَّ فِيهِ حَذْفَ حَرْفِ النَّهْيِ وَحَذْفَ مَعْمُولِهِ، وَلَمْ يُحْفَظْ ذَلِكَ مِنْ لِسَانِهِمْ» قلت: متى دَلَّ عَلَى الْعَامِلِ دَلِيلٌ جَازٌ حَذَفَهُ عَلَى أَيِّ حَالَةٍ كَانَ.

الخامس: أَنْ يَكُونَ «هُدَى اللَّهِ» بَدَلًا مِنْ «الْهُدَى» الَّذِي هُوَ اسْمٌ إِنَّ، وَيَكُونُ خَبْرٌ إِنَّ: «أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ»، وَالتَّقْدِيرُ: قُلْ إِنْ هُدَى اللَّهُ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ، أَي: إِنْ هُدَى اللَّهُ إِثْنَاءَ أَحَدٍ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ، وَتَكُونُ «أَوْ» بِمَعْنَى «حَتَّى»، وَالمَعْنَى: حَتَّى يُحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ فَيَغْلِبُوكُمْ وَيَذْخَبُوا حُجَّتَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ، وَلَا يَكُونُ «أَوْ يُحَاجُّوكُمْ» مَعْطُوفًا عَلَى أَنْ يُؤْتَى وَدَاخِلًا فِي حَيْزِ أَنْ.

السادس: أَنْ يَكُونَ «أَنْ يُؤْتَى» بَدَلًا مِنْ هُدَى اللَّهِ، وَيَكُونُ المَعْنَى: قُلْ

(١) السبعة ٢٠٧؛ الكشف ٣٤٧/١ وسيأتي الحديث عنها.

(٢) البحر ٤٩٥/٢.

- آل عمران -

إِنَّ الْهُدَى هَدَى اللَّهُ وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ كَالَّذِي جَاءَنَا نَحْنُ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ: «أَوْ / يُحَاجُّوكُمْ» بمعنى أوفليحاجوكم فإنهم يَغْلِبُونَكُمْ، قاله ابن عطية^(١)، [١/١٥٧] وفيه نظرٌ، لأنه يُؤدِّي إلى حَذْفِ حَرْفِ النِّهْيِ وإِبْقَاءِ عَمَلِهِ.

السابع: أَنْ تَكُونَ «لَا» النَّافِيَةُ مَقْدَرَةً قَبْلَ «أَنْ يُؤْتَى» فَحُذِفَتْ لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهَا وَتَكُونُ «أَوْ» بِمَعْنَى إِلَّا أَنْ، وَالتَّقْدِيرُ: وَلَا تَوَافِقُوا لِأَحَدٍ بِشَيْءٍ إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ بَانْتِفَاءً أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ إِلَّا مَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ، وَجَاءَ بِمِثْلِهِ وَعَاضِدًا لَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُؤْتَاهُ غَيْرُكُمْ إِلَّا أَنْ يُحَاجُّوكُمْ كَقَوْلِكَ: لَا لَزْمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي، وَفِيهِ ضَعْفٌ مِنْ حَيْثُ حَذَفُ «لَا» النَّافِيَةُ، وَمَا ذَكَرُوهُ مِنْ دَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهَا غَيْرُ ظَاهِرٍ.

الثامن: أَنْ يَكُونَ «أَنْ يُؤْتَى» مَفْعُولًا مِنْ أَجْلِهِ، وَتَحْرِيرُ هَذَا الْقَوْلِ أَنْ تَجْعَلَ قَوْلَهُ: «أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ» لَيْسَ دَاخِلًا تَحْتَ قَوْلِهِ «قُلْ» بَلْ هُوَ مِنْ تَمَامِ قَوْلِ الطَّائِفَةِ مُتَّصِلٌ بِقَوْلِهِ: وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ جَاءَ بِمِثْلِ دِينِكُمْ مَخَافَةَ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِنَ النَّبِوَةِ وَالْكَرَامَةِ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ، وَمَخَافَةَ أَنْ يُحَاجُّوكُمْ بِتَصَدِيقِكُمْ إِيَاهُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ إِذَا لَمْ تَسْتَمِرُوا عَلَيْهِ. وَهَذَا الْقَوْلُ مِنْهُمْ ثَمَرَةٌ حَسَدُهُمْ وَكُفْرُهُمْ مَعَ مَعْرِفَتِهِمْ بِنَبِوَةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَمَّا قَدَّرَ الْمَبْرَدُ الْمَفْعُولَ مِنْ أَجْلِهِ هُنَا قَدَّرَ الْمَضَافَ: كِرَاهَةَ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ، أَيْ: مِمَّنْ خَالَفَ دِينَ الْإِسْلَامِ، لِأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ وَكَفَّارٌ، فَهُدَى اللَّهُ بَعِيدٌ مِنْ غَيْرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَالْخَطَابُ فِي «أُوتِيتُمْ» وَ«يُحَاجُّوكُمْ» لِأُمَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَاسْتَضَعَفَ بَعْضُهُمْ هَذَا وَقَالَ: كَوْنُهُ مَفْعُولًا مِنْ أَجْلِهِ عَلَى تَقْدِيرِ: «كِرَاهَةَ» يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ عَامِلٍ فِيهِ وَيَضَعُوبُ تَقْدِيرُهُ، إِذْ قَبْلَهُ جُمْلَةٌ لَا يَظْهَرُ تَعْلِيلُ النَّسْبَةِ فِيهَا بِكِرَاهَةِ الْإِيْتَاءِ الْمَذْكُورِ.

(١) المحرر ٣/١٢٩.

التاسع: أن «أن» المفتوحة تأتي للنفي كما تأتي «لا» نقل ذلك بعضهم نصاً عن الفراء^(١)، وجعل «أو» بمعنى إلا، والتقدير: لا يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا أن يُحاجُّوكم، فإن إيتاءه ما أوتيتم مقرون بمغالبتكم أو مُحاجَّتكم عند ربكم، لأن من آتاه الله الوحي لا بد أن يُحاجَّهُم عند ربهم في كونهم لا يتبعونه، فقوله: «أو يُحاجُّوكم» حال لازمة من جهة المعنى، إذ لا يُوحى الله لرسولٍ إلا وهو مُحاجٌّ مخالفٍ. وهذا قولٌ ساقط إذ لم يثبت ذلك من لسان العرب.

واختلفوا في الجملة من قوله: «ولا تُؤمنوا» هل هي من مقول الطائفة أم من مقول الله تعالى، على معنى أن الله تعالى خاطب به المؤمنين تبييناً لقلوبهم وتسكيناً لجأشهم؛ لئلا يشكوا عند تلبس اليهود عليهم وتزويرهم؟ وقد نقل ابن عطية^(٢) الإجماع من أهل التأويل على أنه من مقول الطائفة، وليس بسديد لما نقله الناس من الخلاف.

و«أحد» يجوز أن يكون في الآية الكريمة من الأسماء الملازمة للنفي وألاً يكون، بل يكون بمعنى واحد. وقد تقدّم الفرق بينهما بأن الملازم للنفي همزته أصلية، والذي لا يلزم النفي همزته بدل من واو، فعلى جعله ملازماً للنفي يظهر عود الضمير عليه جمعاً اعتباراً بمعناه، لأن المراد به العموم، وعليه قوله: «فما منكم من أحدٍ عنه حاجزين»^(٣) جمع الخبر لما كان «أحد» في معنى الجميع، وعلى جعله غير الملازم للنفي يكون جمع الضمير في «يُحاجُّوكم» باعتبار الرسول عليه السلام وأتباعه. وبعض الأوجه المتقدمة يصح أن يجعل فيها «أحد» المذكور الملازم للنفي، وذلك إذا كان الكلام

(١) معاني القرآن ٢٢٢/١

(٢) المحرر ١٢٤/٣

(٣) الآية ٤٧ من الحاقة.

على معنى الجَحْدِ، وإذا كان الكلام على معنى الثبوت كما مرَّ في بعض الوجوه فيمتنعُ جَعْلُهُ الملازمَ للنفي، والأمر واضحٌ مما تقدّم.

وقرأ ابن كثير: «أَنْ يُؤْتَى»^(١) بهمزة استفهام وهو على قاعدته في كونه يُسَهِّلُ الثانية بينَ بينَ من غير مدٍّ بينهما. وَخُرِّجَتْ هذه القراءةُ على أوجه، أحدها: أن يكون «أَنْ يُؤْتَى» على حَذْفِ حرف الجر وهو لام العلة والمُعَلَّلُ محذوف، تقديره: أَلَا أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مَثَلِ مَا أُوتِيتُمْ ذَلِكَ وَدَبَّرْتُمُوهُ. وقد قَدِّمْتُ تحقيقَ هذا فحينئذٍ يَسُوغُ في محلِّ «أَنْ» الوجهان: أعني النصبَ مذهبَ سيبويه^(٢)، والجرَّ مذهبَ الخليل.

الثاني: أَنْ «أَنْ يُؤْتَى» في محلِّ رفعٍ بالابتداء والخبر محذوف تقديره: أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ يَأْتِيهِ يَهُودٌ مَثَلِ مَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْعِلْمِ تُصَدِّقُونَ بِهِ أَوْ تَعْتَرِفُونَ بِهِ أَوْ تَذْكُرُونَهُ لغيركم أو تُشِيعُونَهُ فِي النَّاسِ وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا يَحْسُنُ تَقْدِيرُهُ، وهذا على قولٍ مَنْ يَقُولُ: «أَزِيداً ضَرْبَتَهُ»^(٣) وهو وجه مرجوح، كذا قَدَّرَهُ الواحدي تَبَعاً لِلْفَارِسِيِّ^(٤)، وَأَحْسَنُ مِنْ هَذَا التَّقْدِيرِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ^(٥): إِيْتَانِ أَحَدٍ مَثَلِ مَا أُوتِيتُمْ مِمَّا يَحْسُنُ تَقْدِيرُهُ.

الثالث: أن يكون منصوباً بفعلٍ مقدر يفسره هذا الفعل المضمّر، وتكون المسألة من بابِ الاشتغالِ والتقدير: أَتَذْكُرُونَ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ تَذْكُرُونَهُ، فتذكرونه مفسرٌ لتذكرون الأول على حَدِّ: «أَزِيداً ضَرْبَتَهُ» ثم حُذِفَ الفعل الأخير المفسرٌ لدلالة الكلام عليه، وكأنه منطوقٌ به، ولكونه في قوة المنطوق

(١) السبعة ٢٠٧؛ الكشف ٣٤٧/١.

(٢) الكتاب ١٧/١.

(٣) أي يجيز وقوع الاسم بعد همزة الاستفهام وهو قليل.

(٤) الحجة (خ) ٢٢٤/٢.

(٥) وذلك لأن خبر المبتدأ هنا مفرد.

- آل عمران -

به صَحَّ له أن يفسر مضمراً، وهذه المسألة منصوص عليها. وهذا أرجح من الوجه قبله، لأنه مثل: أزيداً ضربته، وهوراجح لأجل الطالب للفعل (١)، ومثل حذف هذا الفعل المقدر لدلالة ما قبل الاستفهام عليه حذف الفعل في قوله: «الآن وقد عصيت» (٢) قيل: تقديره: الآن آمنت ورجعت وتبت ونحو ذلك.

قال الواحدي: «فإن قيل: كيف وجد دخول «أحد» في هذه القراءة وقد انقطع من النفي والاستفهام» (٣)، وإذا انقطع الكلام إيجاباً وتقريراً فلا يجوز دخول «أحد»؟ قيل: يجوز أن يكون «أحد» في هذا الموضع «أحداً» الذي في نحو: أحد وعشرين وهذا يقع في الإيجاب، ألا ترى أنه بمعنى واحد. وقال أبو العباس: «إن أحداً ووحداً وواحداً بمعنى».

وقوله: «أو يحاجوكم» «أو» في هذه القراءة بمعنى حتى، ومعنى الكلام: أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم تذكرونه لغيركم حتى يحاجوكم عند ربكم. [١٥٧/ب] قال الفراء: (٤) «ومثله في الكلام: تعلق به أو يعطيك حنك، ومثله قول امرئ القيس: (٥)

١٣٣٥ - فقلت له: لا تبك عينك إنما

نحاول ملكاً أو نموت فنعدراً

أي: حتى، ومن هذا قوله تعالى: «ليس لك من الأمر شيء أو يتوب

(١) أي الهمزة.

(٢) الآية ٩١ من يونس.

(٣) أي: لم يأت قبله نفي أو استفهام؛ لأن الاستفهام الداخِل على «أن» في قراءة ابن كثير قطع الكلام.

(٤) معاني القرآن ١/٢٢٣.

(٥) ديوانه ٦٦؛ والخصائص ١/٦٣؛ واللامات ٥٦؛ وابن يعيش ٧/٢٢؛ ووصف المباني ١٣٣.

عليهم»^(١) قال: «فهذا وجه، وأجودُ منه أن تجعله عطفاً على الاستفهام، والمعنى: أن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم أو يُحاجَّكم أحدٌ عند الله تُصدَّقونه وهذا كله معنى قول الفارسي^(٢)، ويجوز أن يكون «أن يؤتى أحد» منصوباً بفعل مقدر لا على سبيل التفسير، بل لمجرد الدلالة المعنوية تقديراً: أتذكرون أو أتشيعون أن يُؤتى أحدٌ، ذكره الفارسي^(٣) أيضاً، وهذا هو الوجه الرابع.

الخامس: أن يكون «أن يؤتى» في قراءته مفعولاً من أجله على أن يكون داخلياً تحت القول لا من قول الطائفة. وهو أظهرٌ من جعله من قول الطائفة.

وقد ضَعَّفَ الفارسي^(٤) قراءة ابن كثير فقال: «وهذا موضعٌ ينبغي أن تُرَجِّحَ فيه قراءة غير ابن كثير على قراءة ابن كثير، لأنَّ الأسماء المفردة ليس بمستمرةٍ فيها أن تدلَّ على الكثرة»^(٥). وقرأ الأعمش^(٦) وشعيب بن أبي حمزة: «إنَّ يؤتى» بكسر الهمزة، وخرَّجها الزمخشري^(٧) على أنها: «إنَّ النافية فقال: على إن النافية، وهو متصل بكلام أهل الكتاب أي: ولا تؤمنوا إلا لمن تبع

(١) الآية ١٢٨ من آل عمران.

(٢) الحجة (خ) ٢٢٤/٢.

(٣) الحجة (خ) ٢٢٤/٢.

(٤) الحجة (خ) ٢٢٤/٢.

(٥) وذلك لأن «أحد» عندما انقطع في قراءة ابن كثير عما قبله بسبب وجود الاستفهام أصبح بمعنى واحد، فلا استفهام القاطع منع من أن يشيع معنى أحد لامتناع دخوله في النفي الذي في أول الكلام.

(٦) البحر ٢/٤٩٧؛ القرطبي ٤/١١٤ منسوبة إلى سعيد بن جبير، وشعيب بن أبي حمزة ثقة من أهل حمص، كان حافظاً للحديث ثبتاً فيه. وروى له الجماعة توفي سنة ١٦٢.

انظر: تهذيب الكمال ٢/٥٨٥؛ الأعلام ٣/٢٤٤.

(٧) الكشف ١/٤٣٧.

دينكم وقولوا لهم: ما يُؤْتِي أَحَدٌ مَثَل ما أوتيتم حتى يُحاجُّوكم عند ربكم،
يعني لا يُؤْتُونَ مثله فلا يُحاجُّونكم»^(١).

وقال ابن عطية^(٢): «وهذه القراءةُ تحتل أن يكونَ الكلامُ خطاباً من
الطائفةِ القائلة، ويكونُ قولُها «أو يحاجُّوكم» بمعنى: أو فليحاجُّوكم وهذا على
التصميمِ على أنه لا يُؤْتِي أَحَدٌ مَثَل ما أوتِي، أو تكون بمعنى: إلا أن
يُحاجُّوكم، وهذا على تجويز أن يُؤْتِي أَحَدٌ ذلك إذا قامت الحجة له» فقد ظَهَرَ
على ما ذَكَرَ ابن عطية أنه يجوزُ في «أو» في هذه القراءة أن تكونَ على بابها
مِنْ كونها للتخيير والتنويع، وأن تكونَ بمعنى «إلا»، إلا أن فيه حَذَفَ حرفِ
الجزم وإبقاء عمله، وهو لا يجوز، وعلى قول غيره تكونُ بمعنى حتى.

وقرأ الحسن: «أن يُؤْتِي أَحَدٌ» على بناءِ الفعل للفاعل. ولَمَّا نقل هذه
القراءةَ بعضهم لم يتعرَّض لـ «ان» بفتح ولا كسرِ كأبي البقاء^(٣)، وتعرَّض لها
بعضهم فقيدها بكسرِ «ان» وفسرها بـ «إن» النافية، والظاهر في معناها أن إنعام
الله لا يشبهه إنعام أحد من خلقه، وهي خطابٌ من النبي صلى الله عليه
وسلم لأمته، والمفعول محذوف تقديره: إن يُؤْتِي أَحَدٌ مَثَل ما أوتيتم،
فحذفَ المفعولَ الأول وهو «أحداً» لدلالة المعنى عليه، وأبقيَ الثاني. وهذا
ما تلخَّص مِنْ كلام الناس في هذه الآية مع اختلافه والله الحمد. قال
الواحدي: «وهذه الآية من مشكلات القرآن وأصعبه تفسيراً، ولقد تدبَّرتُ
أقوال أهل التفسير والمعاني في هذه الآية، فلم أجِدْ قولاً يَطْرُدُ في هذه الآية
من أولها إلى آخرها مع بيان المعنى وصحة النظم».

آ. (٧٥) قوله تعالى: ﴿مَنْ إِنْ تَأَمَّنْ﴾: مَنْ مبتدأ، و«مَنْ أهل»

(١) الأصل: فلا يحاجُّوكم وهو سهو.

(٢) المحرر ٣/١٢٧.

(٣) الإملاء ١/١٣٩.

- آل عمران -

خبره، قُدِّمَ عليه، و«مَنْ»: إما موصولة وإما نكرة، و«إِنْ تَأْمَنُ يُؤَدِّهِ» هذه الجملة الشرطية: إما صلة فلا محل لها، وإما صفة فمحلها الرفع.

وقرأ أُبَيٌّ: (١) «تَيْمَنُهُ» في الحرفين، و«مالك لا تَيْمَنَّا» (٢) بكسر حرف المضارعة، وكذلك ابن مسعود والأشهب العقيلي، إلا أنهما أبدلا الهمزة ياء، وجعلَ ابن عطية (٣) ذلك لغة قريش، وغلَّطه الشيخ (٤). وقد تقدّم لنا الكلام في كسر حرف المضارعة وشرط ذلك في سورة الفاتحة (٥) بكلام مشبع فليُراجع ثمة.

والدينار أصله «دِنَار» بنونين، فاستثقلَ توالي مثليين فأبدلوا أولهما حرف علة تخفيفاً لكثرة دَوْرِهِ في لسانهم، ويَدُلُّ على ذلك رَدُّهُ إلى النونين تكسيراً وتصغيراً في قولهم: دَنَانِيرٌ ودُنَيْنِيرٌ، ومثله: قيراط: أصله قِرَاطٌ بدليل قراريط وقُرَيْرِيط كما قالوا: تَطَنَيْتُ وَقَصَّيْتُ أَظْفَارِي، يريدون تَطَنَنْتُ وَقَصَّصْتُ بثلاث نونات وثلاث صادات. والدينار مُعَرَّبٌ (٦)، قالوا: ولم يختلف وزنه أصلاً وهو أربعة وعشرون قيراطاً، كل قيراط ثلاث شعيرات معتدلة، فالمجموع اثنان وسبعون شعيرة. (٧)

وقرأ (٧) أبو عمرو وحمزة وأبو بكر عن عاصم: «يُؤَدِّهِ» بسكون الهاء في الحرفين، وقرأ قالون: يُؤَدِّهِ بكسر الهاء من دون صلة، والباقون بكسرها موصولة بياء، وعن هشام وجهان، أحدهما: كقالون، والآخر كالجماعة.

(١) البحر ٤٩٩/٢؛ الشواذ ٢١.

(٢) الآية ١١ من يوسف.

(٣) المحرر ٣/١٣٠.

(٤) البحر ٤٩٩/٢.

(٥) انظر: إعرابه للآية ٥ عند قوله «نستعين».

(٦) انظر: كتاب المعرب للجواليقي ١٨٧.

(٧) السبعة ٢٠٧؛ الكشف ٣٤٩/١.

- آل عمران -

فأما قراءة أبي عمرو ومن ذكر معه فقد خرَّجوها على أوجه أحسنها أنه
سُكِّنَتْ هاءُ الضمير إجراءً للوصل مُجرى الوقف، وهو باب واسع مضى لك
منه شيء نحو: «يَتَسَّنَّهْ وانظر»^(١) «أنا أحيي وأميت»^(٢) وسيمر بك منه أشياء
إن شاء الله تعالى، وأنشد ابن مجاهد على ذلك قوله: ^(٣)

١٣٣٦- وأشربُ الماءَ ما بي نحوه عطشُ

إلا لأنَّ عيونَه سبيلُ واديها

وأنشد الأخفش على ذلك أيضاً: ^(٤)

١٣٣٧- فَظَلَّتْ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخَيْلُهُ

وَمِطْوَايَ مُشْتَبَاقَانَ لَهُ أَرْقَانِ

إلا أن هذا يَخُصُّه بعضهم بضرورة الشعر، وليس كما قال لما سيأتي.

وقد طعن بعضهم على هذه القراءة فقال الزجاج: ^(٥) «هذا الإسكان
الذي روي عن هؤلاء غلطٌ بَيِّنٌ، لأن الهاء لا ينبغي أن تُجزم، وإذا لم تجزم
فلا تسكن في الوصل، وأما أبو عمرو فأراه كان يختلس الكسرة فَعَلَطَ عليه
كما عَلَطَ عليه في «بارئكم»^(٦)، وقد حَكَى عنه سيبويه^(٧) - وهو ضابطٌ لمثل
هذا - أنه كان يكسِرُ كسراً خفياً، يعني يكسر في «بارئكم» كسراً خفياً فظنَّه

(١) الآية ٢٥٩ من البقرة.

(٢) الآية ٢٥٨ من البقرة.

(٣) لم أهدت إلى قائله وهو في الخصائص ٣٧١/١؛ والمحاسب ٢٤٤/١؛ ووصف المباني ١٦؛
واللسان: هاو؛ الهمع ٥٩/١؛ والدرر ٣٤/٢.

(٤) البيت لعمر بن أبي عمارة أو جواس بن حيان أو أبي مسلم ابن أبي قيس، وهو في
معاني القرآن للأخفش ٢٧؛ والمقتضب ٣٩/١؛ والخصائص ١٢٨/١؛ والخزانة
٤٠١/٢؛ ووصف المباني ١٦.

(٥) معاني القرآن ٤٣٩/١.

(٦) الآية ٥٤ من البقرة.

(٧) الكتاب ٢٩٧/٢.

- آل عمران -

الراوي سكونا». قلت: وهذا الرُّدُّ من الزجاج ليس بشيء لوجوه منها: أنه قرَّ من السكون إلى الاختلاس/، والذي نصَّ على أن السكون لا يجوز نصَّ على أن [أ/١٥٨] الاختلاس أيضاً لا يجوز، بل جعل الإسكان في الضرورة أحسن منه في الاختلاس قال: «ليجري الوصل مُجرى الوقف إجراءً كاملاً»، وجعل قوله «عيونة سبيل وادبها» أحسن من قوله: (١)

..... ١٣٣٨ -

ما حجَّ ربُّه في الدنيا ولا اعتمرا

حيث سَكَنَ الأول واختلس الثاني .

ومنها: أن هذه لغة ثابتة عن العرب حَفِظَهَا الأئمة الأعلام كالكسائي والفراء، وحكى الكسائي عن بني عُقيل وبني كلاب: «إنَّ الإنسانَ لربه لكنود» (٢) بسكون الهاء وكسرهما من غير إشباع، ويقولون: «لَهُ مالٌ ولَهُ مالٌ» بالإسكان والاختلاس. وقال الفراء: (٣) «من العرب مَنْ يجزم الهاء إذا تحرك ما قبلها فيقولون: ضربته ضرباً شديداً، فيسكنون الهاء كما يسكنون ميم «أنتم» و«فمنهم» وأصلها الرفع، وأنشد: (٤)

١٣٣٩ - لَمَّا رَأَى أَنَّ لَا دَعَةَ وَلَا شِبَعًا

مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حِقْفٍ فَالطَّجَعُ

قلت: وهذا عجيبٌ من الفراء كيف يُنشد هذا البيت في هذا المَعْرِضِ

(١) تقدم برقم ٣٨٦ .

(٢) الآية ٦ من العاديات .

(٣) معاني القرآن ١/٢٢٣ .

(٤) البيت لمنظور بن مرثد، وهو في المحتسب ١/١٢٤؛ والخصائص ١/٦٣؛ والمخصص

٢٤/٨؛ وابن يعيش ٩/٨٢؛ واللسان: رطا؛ وأوضح المسالك ٣/٣١٣ . والأرطاة:

واحدة الأرطى وهو شجر ذو ثمر، والحقف: ما عوج من الرمل . والبيت في وصف

ذئب .

- آل عمران -

لأن هذه الهاء مبدلة من تاء التانيث التي كانت ثابتة في الوصل فقلبها هاء ساكنة في الوصل إجزاء له مُجْرَى الوقف، وكلامنا إنما هو في هاء الضمير لافي هاء التانيث، لأن هاء التانيث لاحظ لها في الحركة البتة، ولذلك امتنع رَوُّمُها وإشمامها في الوقف، نصوا على ذلك، وكان الزجاج يَضْعُفُ في اللغة، ولذلك رَدَّ على ثعلب في «فصيحه» أشياء أنكرها عن العرب، فردَّ الناس عليه رَدَّهُ، وقالوا: قالتها العرب، فحفظها ثعلب ولم يحفظها الزجاج فليكن هذا منها.

وزعم بعضهم^(١) أن الفعل لَمَّا كان مجزوماً وحَلَّتِ الهاءُ محلَّ لامه جرى عليها ما يجري على لام الفعل من السكون للجزم وهو غير شديد. وأما قراءة قالون فأنشدوا عليها:^(٢)

١٣٤٠- لَهْ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ

وقول الآخر:^(٣)

١٣٤١- أَنَا ابْنُ كِلَابٍ وَابْنُ أَوْسٍ فَمَنْ يَكُنْ

قِنَاعُهُ مَغْطِيًّا فَإِنِّي لَمُجْتَلِي

وقول الآخر:^(٤)

١٣٤٢- وَأَغْبِرُ الظَّهْرَ يُنْبِي عَنْ وَلِيِّهِ

مَا حَجَّ رَبِّهِ فِي الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَا

وقد تقدّم أنها لغة عقيل وكناب أيضاً.

(١) أي في الآية التي يعربها: «يؤده».

(٢) تقدم برقم ٣٨٥.

(٣) لم أمتد إلى قائله وهو في معاني القرآن ١/٢٢٣؛ والإنصاف ٥١٨؛ واللسان: غطي والمراد أنه نابه الذكر، والشاهد: «قناعه».

(٤) تقدم برقم ٣٨٦.

- آل عمران -

وأما قراءة الباقيين فواضحة. وقرأ الزهري^(١): «يُؤدَّهوا» بضم الهاء بعدها واو، وقد تقدّم أن هذا هو الأصل في هاء الكناية، وقرأ سلام^(٢) كذلك، إلا أنه ترك الواو فاختلس، وهما نظيرتا قراءتَي: «يؤد هي ويؤده» بالإشباع والاختلاس مع الكسر.

واعلم أن هذه الهاء متى جاءت بعد فعلٍ مجزوم أو أمر معتل الآخر جرى فيها هذه الأوجه الثلاثة - أعني السكون والاختلاس والإشباع - وذلك: «نُؤتِه منها»^(٣) «يَرْضِه لكم»^(٤) «نُؤلِّه ما تولى»^(٥) «ونُؤصلُه جهنم»^(٦) «فألَقه إليهم»^(٧)، وقد جاء ذلك في قراءة السبعة أعني الأوجه الثلاثة في بعض هذه الكلمات، وبعضها لم يأت فيه إلا وجهان، وسيأتي ذلك مفصلاً في سورة إن شاء الله تعالى، والسر فيه أن الهاء التي للكناية متى سَبَقها متحركٌ فالفصيحُ فيها الإشباعُ نحو: إنه، وبه، وله، وإن سَبَقها ساكنٌ فالأشهرُ الاختلاسُ، وسواءً كان ذلك الساكن صحيحاً أو معتلاً نحو: فيه ومنه، وبعضهم يُفرِّق بين المعتل والصحيح، وقد أتقنت ذلك في أول الكتاب، إذا علم ذلك فنقول: هذه الكلمات المشارُ إليها إن نظرنا إلى اللفظ فقد وَقَعَتْ بعد متحركٍ فحَقُّها أن تُشَبِّعَ حركتها موصولةً بالياء أو الواو، وإن سَكَنَتْ فَلِمَّا تَقَدَّمَ من إجراء الوصلِ مُجْرَى الوقف، وإن نظرنا إلى الأصل فقد سَبَقها ساكنٌ وهو حرفٌ

(١) البحر ٢/٥٠٠.

(٢) سلام بن سليمان، أخذ عن عاصم وأبي عمرو وقرأ عليه يعقوب الحضرمي، توفي سنة ١٧١. انظر: طبقات القراء ٣٠٩/١.

(٣) الآية ١٤٥ من آل عمران.

(٤) الآية ٧ من الزمر.

(٥) الآية ١١٥ من النساء.

(٦) الآية ١١٥ من النساء.

(٧) الآية ٢٨ من النمل.

- آل عمران -

العلة المحذوف للجزم، فلذلك جاز الاختلاس، وهذا أصل نافع يَطْرُدُ معك عند قربك في هذا الكتاب من هذه الكلمات.

قوله: «بدينار» في هذه الباء أوجه، أحدها: أنها على أصلها من الإلصاق وفيه قلق، والثاني: أنها بمعنى في، ولا بُدَّ من حذف مضاف أي: في حفظ دينار وفي حفظ قنطار. والثالث: إن الباء بمعنى على، وقد عُدِّي بها كثيراً: «لا تأمناً على يوسف»^(١) «هل آمنكم عليه إلا كما أمنتكم على أخيه»^(٢) وكذلك هي في «بقنطار».

قوله: «إلا ما دُمت عليه قائماً» استثناء مفرغ من الظرف العام، إذ التقدير: لا يُؤدِّه إليك في جميع المدد والأزمنة إلا في مدة دوامك قائماً عليه [ب/١٥٨] متوكلاً به. ودُمت هذه هي الناقصة / ترفع وتنصب، وشرط أعمالها أن يتقدمها «ما» الظرفية كهذه الآية، إذ التقدير إلا مدة دوامك، ولا ينصرف، فأما قولهم، «يدوم» فمضارع «دام» التامة بمعنى بقي، ولكونها صلة لـ «ما» الظرفية لزم أن تكون محتاجة إلى كلام آخر لتعمل في الظرف نحو: «لا أصحبك ما دمت باكياً»، ولو قلت: «ما دام زيد قائماً» من غير شيء لم يكن كلاماً.

وجوز أبو البقاء^(٣) في «ما» هذه أن تكون مصدرية فقط، وذلك المصدر المنسب منها ومن دام في محل نصب على الحال، وهو استثناء مفرغ أيضاً من الأحوال المقدرة العامة، والتقدير: إلا في حال ملازمتك له، وعلى هذا فتكون «دام» هنا تامة لما تقدم من أن تقدم الظرفية شرط في أعمالها، وإذا كانت تامة انتصب «قائماً» على الحال.

ويقال: دام يدوم كقام يقوم، ودُمت قائماً بضم الفاء وهذه لغة الحجاز،

(١) الآية ١١ من يوسف.

(٢) الآية ٦٤ من يوسف.

(٣) الإملاء ١/١٤٠.

- آل عمران -

وتميم يقولون: دِمَت بكسرهما، وبها قرأ أبو عبدالرحمن وابن وثاب والأعمش وطلحة والفياض بن غزوان^(١)، قال الفراء: «وهذه لغة تميم ويجمعون في المضارع، فيقولون: يدوم»، يعني أن الحجازيين والتميميين اتفقوا على أن المضارع مضموم العين، وكان قياس تميم أن تقول يَدَام كَخَاف يَخَاف ومات يمات، فيكون وزنها عند الحجاز: فَعَلَ بفتح العين، وعند التميميين: فَعِل بكسرهما، هذا نقل الفراء، وأمَّا غيرُه فنقل عن تميم أنهم يقولون: دِمَت أدام كخِفت أخاف، نقل ذلك أبو أسحق وغيره كالراغب الأصبهاني وأبي القاسم الزمخشري^(٢).

وأصل هذه المادة الدلالة على الثبوت والسكون، يقال: «دام الماء» أي سكن، وفي الحديث: «لا يبولن أحدكم في الماء الدائم»^(٣) وفي بعضه^(٤) بزيادة: «الذي لا يجري» وهو تفسير له، وأدَمَت القِدْرَ ودَوَّمَتها: سكنت غليانها بالماء، ومنه دام الشيء: إذا امتد عليه زمان، ودَوَّمَتِ الشمس: إذا وقفت في كبد السماء، قال ذو الرمة^(٥):

(١) الفياض بن غزوان الكوفي، أخذ عن طلحة بن مصرف، وله اختيار في القراءة، روى عنه نعيم بن ميسرة، ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات الفراء ١٣/٢؛ وانظر في هذه القراءة: البحر ٥٠٠/٢؛ الشواذ ٢١.

(٢) خرَّج في الكشاف قراءة كسر الدال من دام يدام ولم يذكر أنها عن تميم. الكشاف ٤٣٨/١.

(٣) البخاري: الوضوء (الفتح ٣٤٦/١)؛ أبو داود: الطهارة ٥٦/١.

(٤) أي بعض طرق الحديث وهي في البخاري.

(٥) صدره:

مُعْرَوْرِيًا رَمَضَ الرُّضْرَاضَ يَرْكُضُهُ

وهو في ديوانه ٤١٨؛ واللسان: دوم. واعرورى المرض: ركبه، والرمض: حرّ الشمس على الحجارة والرمل، والرضراض: الحصى الصغار، ويركضه: يضربه برجله، وحيرى: لا تمشي من بطئها.

والشَّمْسُ حَيْرَى لَهَا فِي الْجَوِّ تَدْوِيمٌ

هكذا أنشد الراغب^(١) هذا الشطرَ على هذا المعنى، وغيره يُنشد على معنى أن الدوام يُعبر به عن الاستدارة حول الشيء، ومنه الدوام: وهو الدوار الذي يأخذ الإنسان في دماغه فيرى الأشياء دائرة، وأنشد معه أيضاً قول علقمة بن عبدة^(٢):

١٣٤٤ - تَشْفِي الصُّدَاعَ وَلَا يُؤْذِيكَ صَالِبُهَا

وَلَا يُخَالِطُهَا فِي الرَّأْسِ تَدْوِيمٌ

ومنه: دَوَّمَ الطائرُ إذا حَلَّقَ ودار.

وقوله: «عليه» متعلِّقٌ بقائماً، والمعنى بالقيام: الملازمة لأن الأغلب أن المطالب يقوم على رأس المطالب، ثم جُعِلَ عبارة عن الملازمة وإن لم يكن ثمة قيام.

قوله: «ذلك بأنهم» مبتدأ وخبر، و«ذلك» إشارة إلى الاستحلال وعدم المؤاخذه في زعمهم، أي: ذلك الاستحلال مستحق أو جائز بقولهم: «ليس علينا في الأميين سبيل».

قوله: «ليس علينا» يجوز أن يكونَ في «ليس» ضميرُ الشأن وهو اسمها، وحينئذ يجوز أن يكونَ «سبيل» مبتدأ و«علينا» الخبر، والجملة خبرُ «ليس» ويجوز أن يكونَ «علينا» وحده هو الخبر، و«سبيل» مرتفعٌ به على الفاعلية، ويجوز أن يكونَ «سبيل» اسمَ ليس، والخبرُ أحد الجارَّين - أعني علينا أو في الأميين - ويجوزُ أن يتعلَّقَ «في الأميين» بالاستقرار الذي تعلق به «علينا».

(١) المفردات ١٧٧.

(٢) تقدم برقم ١٠٩.

وَجَوِّزُ بَعْضَهُمْ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِنَفْسٍ «لَيْسَ» نَقْلَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(١) وَغَيْرُهُ، وَفِي هَذَا النِّقْلِ نَظْرٌ، وَذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ النَّوَاقِصَ فِي عَمَلِهَا فِي الظُّرُوفِ خِلَافٌ، وَبَنَوْا الْخِلَافَ عَلَى الْخِلَافِ فِي دَلَالَتِهَا عَلَى الْحَدِيثِ فَمَنْ قَالَ: تَدُلُّ عَلَى الْحَدِيثِ جَوِّزُ إِعْمَالِهَا فِي الظَّرْفِ وَشِبْهِهِ، وَمَنْ قَالَ: لَا تَدُلُّ عَلَى الْحَدِيثِ مَنَعَ إِعْمَالِهَا، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ «لَيْسَ» لَا تَدُلُّ عَلَى حَدِيثِ الْبَيْتَةِ فَكَيْفَ تَعْمَلُ؟ هَذَا مَا لَا يُعْقَلُ. وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ «فِي الْأَمِينِ» بِسَبِيلٍ، لِأَنَّهُ اسْتُعْمِلَ بِمَعْنَى الْحَرْجِ وَالضَّمَانِ وَنَحْوَهُمَا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْهُ، فَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ.

وقوله: «على الله الكذب» يجوز أن يتعلق «على الله» بالكذب وإن كان مصدراً؛ لأنه يُتَّسَعُ فِي الظَّرْفِ وَعَدِيلِهِ مَا لَا يُتَّسَعُ فِي غَيْرِهِمَا، وَمَنْ مَنَعَ^(٢) عَلَّقَهُ بِقَوْلِهِمْ مُتَضَمَّنًا مَعْنَى يَفْتَرُونَ فَعُدِّي تَعْدِيَّتَهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنَ «الْكُذْبِ».

وقوله: «وهم يعلمون» جملةٌ حاليةٌ، ومفعولُ العلمِ محذوفٌ اقتصاراً أي: وهم من ذوي العلم، أو اختصاراً أي: يعلمون كذبهم وافتراءهم وهو أقيحٌ لهم.

أ. (٧٦) وقوله تعالى: ﴿بَلَى﴾: جوابٌ لقولهم «ليس» وإيجابٌ لِمَا نَفَوْهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي نَظِيرِهِ، وَمَنْ شَرْطِيَّةٌ أَوْ مَوْصُولَةٌ، وَالرَّابِطُ مِنَ الْجُمْلَةِ الْجَزَائِيَّةِ أَوْ الْخَبَرِيَّةِ هُوَ الْعَمُومُ فِي الْمَتَعَيْنِ، وَعِنْدَ مَنْ يَرَى الرِّبْطَ بِقِيَامِ الظَّاهِرِ مَقَامَ الْمُضْمَرِ يَقُولُ ذَلِكَ هُنَا، وَقِيلَ: الْجَزَاءُ أَوْ الْخَبَرُ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: يَحِبُّهُ اللَّهُ، وَدَلَّ عَلَى هَذَا الْمَحذُوفِ قَوْلُهُ: «فَإِنَّ اللَّهَ يَحِبُّ الْمُتَّقِينَ» وَفِيهِ تَكْلُفٌ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ.

و «بعده» يجوز أن يكون المصدرُ مضافاً لفاعِله على أن الضمير يعودُ

(١) الإملاء ١٤٠/١.

(٢) حجة المانع أن المصدر لا يتقدم معموله عليه.

- آل عمران -

على مَنْ، أو إلى مفعوله على أنه يعود على «الله»، ويجوز أن يكون المصدرُ [أ/١٥٩] مضافاً للفاعل وإن كان الضمير لله تعالى / ، وإلى المفعول وإن كان الضمير لِمَنْ، ومعناه واضح إذا تُؤمَل.

آ. (٧٨) قوله تعالى: ﴿يَلُؤُونَ﴾: «صفة لـ «فريقاً» فهي في محل نصب، وجمع الضمير اعتباراً بالمعنى لأنه اسمُ جمع كالقَوْم والرَهط، قال أبو البقاء^(١): «ولو أُفرد على اللفظ لجاز» وفيه نظرٌ إذ لا يجوز: «القوم جاءني».

والعامة على «يَلُؤُونَ» بفتح الياء وسكون اللام وبعدها واو مضمومة ثم أخرى ساكنة، مضارع لَوَى أي: قَتَلَ. وقرأ أبو جعفر^(٢) وشيبة بن نصاح وأبو حاتم عن نافع: يُلُؤُونَ بضم الياء وفتح اللام وتشديد الواو الأولى من لَوَى مضعفاً، والتضعيفُ فيه للتكثير والمبالغة لالتعدية، إذ لو كان لها لتعدى لِأخرٍ لأنه متعدٌ لواحد قبل ذلك، ونسبها الزمخشري^(٣) لأهل المدينة وهو كما قال، فإنَّ هؤلاء رؤساء قراء المدينة.

وقرأ حميد: «يَلُونَ» بفتح الياء وضم اللام وبعدها واو مفردة ساكنة، ونسبها الزمخشري^(٤) لمجاهد وابن كثير، ووجهها هو بأن الأصل: «يَلُؤُونَ» كقراءة العامة، ثم أُبدلت الواو المضمومة همزةً، وهو بدلٌ قياسيٌّ كأجوه وأقَّتت، ثم حُففت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكنِ قبلها وهو اللامُ وحُذفت الهمزة فبقي وزنُ يَلُونَ: يَفُونَ بحذف اللام والعين، وذلك أن اللام وهي الياء حُذفت لالتقاء الساكنين لأن الأصل: «يَلُؤُونَ» كيَضْرِبُونَ فاستثقلت الضمة

(١) الإملاء ١/١٤٠.

(٢) البحر ٢/٥٠٣؛ القرطبي ٤/١٢١.

(٣) الكشاف ١/٤٣٩.

(٤) الكشاف ١/٤٣٩.

- آل عمران -

على الياء فَحُذِفَتْ فَالتقى ساكنان: الياء وواو الضمير فَحُذِفَتْ الياء لالتقائهما، ثم حُذِفَتْ الواو التي هي عينُ الكلمة بما قدمته لك.

وَأَلْسِنَتُهُمْ: جمعُ لسان وهذا على لغةٍ مَنْ ذَكَرَ، وأما على لغةٍ من يؤنثه فيقول: هذه لسان فإنه يُجمع على ألسن نحو: ذِرَاعٌ وَأَذْرُعٌ وَكِرَاعٌ وَأَكْرُعٌ، وقال الفراء^(١): «لم نَسْمعه من العرب إلا مذكراً» وَيُعَبَّرُ باللسانِ عن الكلام لأنه يَنْشَأُ منه وفيه، والمرادُ به ذلك أيضاً التذكيرُ والتأنيثُ^(٢).

وَاللِّيُّ: الفَتْلُ، يقال: لَوَيْتُ الثوبَ وَلَوَيْتُ عنقه أي: فَتَلْتُهُ والمصدرُ اللَّيُّ واللِّيَانُ، قال^(٣):

١٣٤٥ - قَدْ كُنْتُ دَائِنْتُ بِهَا حَسَانَا

مخافة الإفلاسِ وَاللِّيَانَا

وَالأصل: لَوِيٌّ وَلَوِيَانٌ، فَأَعْلِلٌ وهو واضح بما تقدّم في «ميت» وبابه، ثم يُطْلَقُ اللَّيُّ على الإراغةِ والمراوغةِ في الحججِ والخصومةِ تشبيهاً للمعاني بالأجرام.

و«بالكتاب» متعلّقٌ بَيَلُونٌ وهو تعلقٌ واضح، وجَعَلَهُ أبو البقاء^(٤) حالاً من الألسنة قال: «تقديره ملتبسةً بالكتاب أو ناطقةً بالكتاب»، والضمير في «لِتَحْسَبُوهُ» يجوزُ أَنْ يعودَ على ما دَلَّ عليه ما تقدم من ذِكْرِ اللَّيِّ والتحرّيف أي: لتَحْسَبُوا المحرّفَ من التوراة، ويجوز أن يعودَ على مضافٍ محذوفٍ دَلَّ

(١) المذكر والمؤنث ٧٤.

(٢) أي قد يكنى باللسان عن الكلمة والكلام فيجوز فيه التذكير والتأنيث وفي العبارة إغماض.

(٣) البيت لرؤية وهو في ملحق ديوانه ١٨٧؛ أولزياد العنبري، والكتاب ٩٨/١؛ وأما الشجري ٢٢٨/١؛ وابن عقيل ٢٩٥/٢؛ والدرر ٢٠٣/٢. وبها: أي الجارية ومعناها البذل.

(٤) الإملاء ١٤١/١.

عليه المعنى والأصل: يَلُؤُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِشِبْهِ الْكِتَابِ لِتَحْسَبُوا شِبْهَ الْكِتَابِ الَّذِي حَرَفُوهُ مِنَ الْكِتَابِ، وَيَكُونُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ»^(١) ثم قال: «يَغْشَاهُ» والأصل: أَوْ كَذِي ظُلُمَاتٍ، فَالضَّمِيرُ فِي «يَغْشَاهُ» يَعُودُ عَلَى ذِي الْمَحذُوفِ. وَ«مِنَ الْكِتَابِ» هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي لِلْحِسَابِ. وَقُرِءَ «لِيَحْسَبُوهُ»^(٢) بِيَاءِ الْعَيْبَةِ وَالْمَرَادُ بِهِمُ الْمُسْلِمُونَ أَيْضًا، كَمَا أُرِيدُ بِالْمَخَاطِبِينَ فِي قِرَاءَةِ الْعَامَةِ، وَالْمَعْنَى: لِيَحْسَبَ الْمُسْلِمُونَ أَنَّ الْمَحْرُوفَ مِنَ التَّوْرَةِ.

آ. (٧٩) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ﴾: «أَنْ يُؤْتِيَهُ» اسْمُ كَانَ وَ«لِبَشَرٍ» خَبْرُهَا. وَقَوْلُهُ: «ثُمَّ يَقُولُ لِلنَّاسِ» عَطْفٌ عَلَى «يُؤْتِيَهُ»، وَهَذَا الْعَطْفُ لَازِمٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، إِذْ لَوْ سَكَتَ عَنْهُ لَمْ يَصِحَّ الْمَعْنَى، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَتَى كَثِيرًا مِنَ الْبَشَرِ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَ وَالنَّبُوَّةَ، وَهَذَا كَمَا يَقُولُونَ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ وَالْمَفَاعِيلِ: إِنَّهَا لَازِمَةٌ، فَلَا غَرَوَ أَيْضًا فِي لَزُومِ الْمَعْطُوفِ، وَإِنَّمَا بَيَّنَّتْ لِكَ هَذَا لِأَجْلِ قِرَاءَةِ سَأَذْكُرْهَا. وَمَعْنَى مَجِيءِ هَذَا النَّفْيِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ نَحْوُ: «مَا كَانَ لَزِيدٍ أَنْ يَفْعَلَ» وَنَحْوِهِ نَفْيُ الْكَوْنِ وَالْمَرَادُ نَفْيُ خَبْرِهِ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: قِسْمٍ يَكُونُ النَّفْيُ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ، وَيُعْبَرُ عَنْهُ بِالنَّفْيِ التَّامِ نَحْوِ هَذِهِ الْآيَةِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُعْطِي الْكِتَابَ وَالْحِكْمَ وَالنَّبُوَّةَ لِمَنْ يَقُولُ هَذِهِ الْمَقَالَةَ الشَّنْعَاءَ، وَنَحْوَهُ: «مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا»^(٣) «وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ»^(٤)، وَقِسْمٍ يَكُونُ النَّفْيُ فِيهِ عَلَى سَبِيلِ الْإِنْتِقَاءِ كَقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ «مَا كَانَ لِابْنِ أَبِي قِحَاقَةَ أَنْ يَتَقَدَّمَ فَيَصِلِي بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، وَيُعْرَفُ الْقِسْمَانِ مِنَ السِّيَاقِ.

(١) الآية ٤٠ من النور.

(٢) البحر ٥٠٣/٢؛ الشواذ ٢١ من دون نسبة.

(٣) الآية ٦٠ من النمل.

(٤) الآية ١٤٥ من آل عمران.

وقرأ العامة: «يقول» بالنصب نسقاً على «يؤتيه»، وقرأ^(١) ابن كثير في رواية شبل^(٢) بن عباد، وأبو عمرو في رواية محبوب^(٣): «يقول» بالرفع، وخرجوها على القطع والاستثناف، وهو مشكلٌ لما قدّمته من أن المعنى على لزوم ذكر هذا المعطوف، إذ لا يستقل ما قبله لفساد المعنى فكيف يقولون على القطع والاستثناف؟ /

[١٥٩/ب]

قوله: «عباداً» قال ابن عطية^(٤): «ومن جموعه عبيد وعبديّ. قال بعض اللغويين: هذه الجموع كلها بمعنى، وقال بعضهم: العباد لله، والعبيد والعبديّ للبشر، وقال بعضهم: العبديّ إنما يقال في العبد من العبید كأنه مبالغة تقتضي الإغراق في العبودية، والذي استقرت في لفظ العباد أنه جمع «عبد» متى سيقت اللفظة في مضمارة الترفع والدلالة على الطاعة دون أن يقترب بها معنى التحقير وتصغير الشأن، وانظر قوله: «والله رؤوف بالعباد»^(٥) و«عباداً مكرمون»^(٦) و«يا عباديّ الذين أسرفوا على أنفسهم»^(٧)، وقول عيسى في معنى الشفاعة والتعريض: «إن تُعذّبهم فإنهم عبادك»^(٨)، وأمّا العبید فيستعمل في تحقيره، ومنه قول امرئ القيس^(٩):

-
- (١) البحر ٥٠٦/٢.
 - (٢) شبل بن عباد مقرئ مكة، عرض على ابن كثير وابن محيصن، وعنه إسماعيل القسط. توفي سنة ١٦٠. انظر: طبقات القراء ٣٢٣/١.
 - (٣) محمد بن الحسن القواريري روى عن إسماعيل بن مسلم وأبي عمرو، وهو من المقلين عنه، وزوى عنه خلف بن هشام ولم تذكر وفاته. طبقات القراء ١١٥/٢.
 - (٤) المحرر ١٣٧/٣.
 - (٥) الآية ٢٠٧ من البقرة.
 - (٦) الآية ٢٦ من الأنبياء.
 - (٧) الآية ٥٣ من الزمر.
 - (٨) الآية ١١٨ من المائدة.
 - (٩) ديوانه ١١٩؛ أمالي الشجري ٢٦٤/١؛ البحر ٥٠٥/٢.

١٣٤٦- قولاً لدودان عبيد العَصَا

ما غرَّكم بالأسدِ الباسِلِ

وقال حمزة بن عبدالمطلب: «وهل أنتم إلا عبيدُ لأبي»، ومنه: «وماربك بظلام للعبيد»^(١) لأنه مكان تشفيق وإعلام بقلّة انتصارهم ومقدّرتهم، وأنه تعالى ليس بظلامٍ لهم مع ذلك، ولما كانت لفظةُ العباد تقتضي الطاعة لم تقع هنا، ولذلك أنس بها في قوله تعالى: «قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ»^(٢) فهذا النوعُ من النظر يسلك بك سبيل العجائب في فصاحة القرآن العزيز على الطريقة العربية» قال الشيخ: (٣) «وفيه بعضُ مناقشة أمّا قوله: وَمِنْ جَمُوعِهِ عِبِيدٌ وَعِبْدِيٌّ فَأَمَّا «عَبِيدٌ» فَالْأَصْحَحُّ أَنَّهُ جَمْعٌ. وَقِيلَ: اسْمٌ جَمْعٌ، وَأَمَّا عِبْدِيٌّ فَاسْمٌ جَمْعٌ، وَالْفَهْمُ لِلتَّائِيثِ» قلت: لا مناقشة، فإنه إنما يعني جمعاً معنوياً ولا شك أن اسمَ الجمع جمعٌ معنوي. ثم قال: «وأما ما استقرأه من أن «عباداً» يُساقُ في معنى الترفع والدلالة على الطاعة دون أن يقتربَ بها معنى التحقير والتصغير وإيرادهُ ألفاظاً في القرآن بلفظ العباد، وأمّا قوله «وأما العبيد فيُستعمل في تحقير وأنشد بيت امرئ القيس وقول حمزة «وهل أنتم إلا عبيدُ أبي» وقوله تعالى: «وما ربُّك بظلامٌ للعبيد» فاستقرأه ليس بصحيح، وإنما كثر استعمال «عباد» دون «عبيد» لأنَّ فعلاً في جمع فَعَلٌ غير اليائي العين قياسيٌّ مطرد، وجمع فَعَلٌ على فَعِيلٍ لا يَطْرُد. قال سيبويه: (٤) «وربما جاء فَعِيلًا وهو قليل نحو: الكلب والعبيد» فلما كان فعلاً مقيساً في جمع «عبد» جاء «عباد» كثيراً. وأمّا «وماربك بظلامٌ للعبيد» فَحَسَّنَ مجيئه هنا- وإن لم يكن مقيساً- أنه جاء لتواخي الفواصل، ألا ترى أن قبله «أولئك ينادون من مكان

(١) الآية ٤٦ من فصلت

(٢) الآية ٥٣ من الزمر.

(٣) البحر ٥٠٥/٢.

(٤) الكتاب ١٧٦/٢.

- آل عمران -

بعيد»^(١) وبعده «قالوا آذناك ما منا من شهيد» فَحَسَّنَ مجيئه بلفظ العبيد مراعاةً هاتين الفاصلتين، ونظير هذا في سورة ق: (٢) «وما أنا بظلام للعبيد» لأنَّ قبله: «وقد قَدَّمْتُ إليكم بالوعيد» وبعده «وتقول: هل من مزيد». وأما مدلوله فمدلول «عباد» سواء. وأما بيت امرئ القيس فلم يُفهم التحقير من لفظ «عبيد» إنما فهم من إضافتهم إلى العصا ومن مجموع البيت، وكذلك قول حمزة: «هل أنتم إلا عبيد أبي» إنما فهم التحقير من قرينة الحال التي كان عليها، وأتى في البيت وفي قول حمزة على أحد الجائزين. قلت: رده عليه استقراءه من غير إتيانه بما يحرم الاستقراء مردود. وأما ادعاؤه أن التحقير مفهوم من السياق دون لفظ عبيد فممنوع، ولأنه إذا دار إحالة الحكم بين اللفظ وغيره فالإحالة على اللفظ أولى.

وقوله: «لي» صفة لعباد، و«من دون» متعلق بلفظ «عباد» لما فيه من معنى الفعل، يجوز أن يكون صفة ثانية وأن يكون حالاً لتخصُّص النكرة بالوصف.

قوله: «ولكن كونوا» أي: ولكن يقول كونوا، فلا بُدَّ من إضمار القول هنا. والرَّبَّائِيُونَ جمع رَبَّائِيٍّ، وفيه قولان، أحدهما أنه منسوب إلى الرَّبِّ، والألف والنون فيه زائدتان في النسب دلالة على المبالغة كرقباني وشجراني ولحياني للعلية الرقة والكثير الشعر والطويل اللحية، ولا تُفرد هذه الزيادة عن النسب، أما إذا نسبوا إلى الرقة والشعر واللحية من غير مبالغة قالوا: رَقَبِي وشَعْرِي ولَحْيِي، هذا معنى قول سيبويه^(٣). والثاني: أنه منسوب إلى

(١) ليست قبلها، إنما قبلها «لبي شاك منه مريب».

(٢) الآية ٢٩.

(٣) الكتاب ٨٩/٢.

- آل عمران -

رَبَّانٍ وَالرَّبَّانُ هُوَ الْمُعَلَّمُ لِلخَيْرِ وَمَنْ يَسُوسِ النَّاسَ وَيُعَرِّفُهُمْ أَمْرَ دِينِهِمْ، فَالْأَلْفُ
وَالنُّونُ دَالَّتَانِ عَلَى زِيَادَةِ الوَصْفِ كَهِي فِي عَطْشَانٍ وَرَبَّانٍ وَجَوْعَانَ وَوَسْطَانَ،
وَتَكُونُ النِّسْبَةُ عَلَى هَذَا فِي الوَصْفِ نَحْوَ أَحْمَرِي، قَالَ: (١)

١٣٤٧- أَطْرِباً وَأَنْتَ قِنْسَرِيٌّ

والدهرُ بالإنسانِ دَوَّارِيٌّ

وقال سيويه: (٢) «زادوا ألفاً ونوناً في الرباني أرادوا تخصيصاً بعلم الرب
دون غيره من العلوم، وهذا كما قالوا: شَعْرَانِي وَلِحْيَانِي وَرَقَبَانِي» وفي التفسير:
«كونوا فقهاء علماء»، ولَمَّا مات ابن عباس قال محمد بن (٣) الحنفية: «مات
اليوم رَبَّانِيٌّ هذه الأمة».

[١/١٦٠] قوله: «بما كنتم» الباء سببية أي: كونوا / علماء بسبب كونكم. وفي

متعلّق هذه الباء حينئذٍ أقوال أحدها: أنه متعلّقة بكونوا، كذا ذكره أبو البقاء (٤)
والخلاف مشهور. الثاني: أن تتعلّق برَبَّانِيْنِ، لأنّ فيه معنى الفعل. الثالث:
أن تتعلّق بمحذوف على أنها صفة لرَبَّانِيْنِ ذكره أبو البقاء (٥) وليس بواضح
المعنى.

و«ما» مصدرية، وظاهرُ كلام الشيخ (٦) أنه يجوز أن تكون غير ذلك،
فإنه قال: «وما الظاهر أنها مصدرية» فهذا يجوزُ غير ذلك، وجوازه فيه بُعدٌ،

(١) البيت للعجاج، وهو في ديوانه ٤٨٠/١؛ والكتاب ١٧٠/١؛ والمخصّص ٤٥/١؛

وأمالى الشجري ١٦٢/١؛ والدرر ١٦٥/١. والقنصري: الشيخ.

(٢) لم أقف على هذا النص في كتاب سيويه.

(٣) محمد بن علي بن أبي طالب، وردت عنه الرواية في حروف القرآن وروى عنه بنوه،
وروى عن ثلثة من الصحابة توفي سنة ٧٣. انظر: طبقات القراء ٢٠٤/٢.

(٤) الإملاء ١٤١/١.

(٥) الإملاء ١٤١/١.

(٦) البحر ٥٠٦/٢.

وهو أن تكون موصولةً، وحينئذٍ تحتاج إلى عائد وهو مقدر، أي: بسبب الذي تُعلّمون به الكتاب، وقد نقص شرطاً وهو اتحاد المتعلق فلذلك لم يظهر جعلها غير مصدرية.

وقرأ نافع^(١) وابن كثير وأبو عمرو: «تَعْلَمُونَ» مفتوح حرف المضارعة، ساكن العين مفتوح اللام من: عَلِمَ يَعْلَمُ، أي: تعرفون فيتعدى لواحد، وباقي السبعة بضم حرف المضارعة وفتح العين وتشديد اللام مكسورةً، فيتعدى لاثنتين أولهما محذوف، تقديره: تُعلّمون الناس والطلالين الكتاب، ويجوز ألا يُراد مفعول أي: كنتم من أهل تعليم الكتاب، وهو نظير: «أطعم الخبز» المقصودُ الأهمُ إطعام الخبز من غير نظر إلى مَنْ يُطعمه، فالتضعيف فيه للتعدية^(٢).

وقد رجّح جماعة^(٣) هذه القراءة على قراءة نافع بأنها أبلغ؛ وذلك أنّ كلَّ مُعلِّمٍ عالمٌ، وليس كلُّ عالمٍ مُعلِّماً^(٤)، فالوصفُ بالتعليم أبلغ، وبأن قبله ذكّر الربانيين، والربانيُّ يقتضي أن يَعْلَمَ وَيُعَلِّمَ غيره، لا أن يفتصر بالعلم على نفسه.

ورجّح بعضهم الأولى بأنه لم يُذكر إلا مفعولٌ واحدٌ والأصل عدم الحذف، والتخفيف مُسوِّغٌ لذلك بخلاف التشديد، فإنه لا بد من تقدير مفعول، وأيضاً فهو أوفقٌ لتدروسن. والقراءتان متواترتان فلا ينبغي ترجيح إحداهما على الأخرى، وقد قدّمت ذلك في أوائل هذا الموضوع^(٥).

(١) السبعة ٢١٣؛ الكشف ٣٥١/١.

(٢) أي في القراءة الثانية.

(٣) لعله يعني مكياً في كتابه «الكشف» ٣٥١/١.

(٤) الأصل «معلم» وهو سهو.

(٥) انظر دراسته لقراءات «مالك يوم الدين» الآية ٣ من الفاتحة، الورقة ٦ ب.

وقرأ^(١) الحسن ومجاهد: «تَعَلَّمُونَ» بفتح التاء والعين واللام مشددة من «تعلم» والأصل: تتعلمون بتاءين فحذفت إحداهما. و«بما كنتم تدرسون» كالذي قبله.

والعامة على «تُدْرُسُونَ» بفتح التاء وضم الراء من الدُّرْس وهو مناسب لتعلمون من علم ثلاثياً، قال بعضهم: «كان حقُّ مَنْ قرأ «تُعَلَّمُونَ» بالتشديد أن يقرأ: «تُدْرُسُونَ» بالتشديد وليس بلازم، إذ المعنى: كنتم تعلمون غيركم ثم صرتم تدرسون، وبما كنتم تدرسونه عليهم أي: تتلونه عليهم كقوله تعالى: «لتقرأه على الناس»^(٢).

وقرأ أبو حيو^(٣) في إحدى الروايتين عنه: «تُدْرُسُونَ» بكسر الراء وهي لغة ضعيفة، يقال: دَرَسَ العلم يَدْرِسه بكسر العين في المضارع وهما لغتان في مضارع دَرَسَ، وقرأ هو أيضاً في رواية: «تُدْرُسُونَ» مِنْ دَرَسَ بالتشديد، وفيه وجهان، أحدهما: أن يكون التضعيف فيه للتكثير، فيكون موافقاً لقراءة تعلمون بالتخفيف^(٤). والثاني: أن التضعيف للتعدية ويكون المفعولان محذوفين لفهم المعنى، والتقدير: تُدْرُسُونَ غيركم العلم أي: تحمّلونهم^(٥) على الدُّرْس. وقرئ «تُدْرُسُونَ»^(٦) من أَدْرَسَ، كَتَكْرِمُونَ مِنْ أَكْرَمَ على أن أفعال بمعنى فَعَلَ بالتشديد، فَأَدْرَسَ وَدَرَسَ واحداً كَأَكْرَمَ وَكْرَمَ وَأَنْزَلَ وَنَزَلَ.

والدُّرْس: التَّكْرَارُ والإِدْمَانُ على الشيء ومنه: دَرَسَ زيدُ الكتابَ والقرآنَ يَدْرِسه ويدْرِسه أي كرَّر عليه، ويقال: دَرَسْتُ الكتابَ أي: تناوَلْتُ أثرَه بالحفظ.

(١) البحر ٥٠٦/٢؛ الشواذ ٢١ منسوبة إلى سعيد بن جبير.

(٢) الآية ١٠٦ من الإسراء.

(٣) البحر ٥٠٦/٢؛ الشواذ ٢١.

(٤) كذا في الأصل: لعلها: بالتشديد وذلك لحصول هذه الموافقة.

(٥) الأصل: «تحمّلونهم» وهو سهو.

(٦) وهي قراءة أبي حيو كما في القرطبي ١٢٣/٤.

ولمَّا كَانَ ذَلِكَ بِمَدَاوِمَةِ الْقُرْآنِ عَبَّرَ عَنِ إِدَامَةِ الْقُرْآنِ بِالذَّرْسِ، وَدَرَسَ الْمَنْزِلَ:
ذَهَبَ أَثْرُهُ وَطَلَّلَ عَافٍ وَدَارَسَ بِمَعْنَى .

آ. (٨٠) قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرْكُمْ﴾: قرأ ابن عامر^(١) وعاصم
وحمزة بنصب «يأمركم» والباقون بالرفع، وأبو عمرو على أصله من جواز
تسكين الراء والاختلاس، وهي قراءة واضحة سهلة التخريج والمعنى، وذلك
أنها على القطع والاستثناف، أخبر تعالى بأن ذلك الأمر لا يقع. والفاعل فيه
احتمالان، أحدهما: هو ضميرُ الله تعالى، والثاني هو ضميرُ «بَشْرٍ» الموصوف
بما تقدّم، والمعنى على عَوْدِهِ على «بَشْرٍ» أنه لا يقع من بشر موصوفٍ
بما وُصِفَ به أَنْ يَجْعَلَ نَفْسَهُ رَبًّا فَيُعْبَدَ، ولا يأمر أيضاً أَنْ تُعْبَدَ الْمَلَائِكَةُ
والأنبياء من دون الله، فانتفى أن يدعوا الناس إلى عبادة نفسه وإلى عبادة غيره.
والمعنى على عَوْدِهِ على الله تعالى أنه أخبر أنه لم يأمر بذلك فانتفى أمر الله
وأمر أنبيائه بعبادة غيره تعالى.

وأما قراءةُ النصبِ ففيها [أوجه،] ^(٢) أحدها: قول أبي علي ^(٣) وغيره،
وهو أن يكونَ المعنى: ولا له أن يأمركم، فقدروا «أَنْ» تُضمَّر بعد «لا» وتكون
«لا» مؤكِّدةً لمعنى النفي السابق كما تقول: «ما كان من زيد إتيانٌ ولا قيامٌ»
وأنت تريدُ انتفاءَ كُلِّ واحدٍ منهما عن زيد، فلا للتوكيد لمعنى النفي
السابق /، وبقي معنى الكلام: ما كان من زيدٍ إتيانٌ ولا منه قيامٌ.

[١٦٠/ب]

الثاني: أن يكونَ نصبُه لنسبِه على «يُؤْتِيهِ» قال سيبويه: ^(٤) «والمعنى:
وما كان لبشرٍ أن يأمركم أن تتخذوا الملائكة». قال الواحدي: «ويُقَوَّى هذا

(١) السبعة ٢١٣؛ الكشف ٣٥٠/١.

(٢) سقط من الأصل، وما أثبتناه من ب، وفي ي: أقوال.

(٣) الحجة (خ) ٢٢٦/٢.

(٤) الكتاب ٤٣٠/١.

الوجه ما ذكرنا أن اليهود قالت للنبي صلى الله عليه وسلم: أتريد يا محمد أن نتخذك رباً فنزلت.

الثالث: أن يكون معطوفاً على «يقول» في قراءة العامة قاله الطبري^(١). قال ابن عطية^(٢): «وهذا خطأ لا يلتزم به المعنى» ولم يبين أبو محمد وجه الخطأ ولا عدم التثام المعنى. قال الشيخ^(٣): «وجه الخطأ أنه إذا كان معطوفاً على «يقول» وجعل «لا» للنفي على سبيل التأسيس لا على سبيل التأكيد فلا يمكن أن يقدر الناصب وهو «أن» إلا قبل «لا» النافية، وإذا قدرها قبلها انسبك منها ومن الفعل المنفي بـ «لا» مصدر منفي، فيصير المعنى: ما كان لبشرٍ موصوفٍ بما وُصف به انتفاءً أمره باتخاذ الملائكة والنبين أرباباً، وإذا لم يكن له انتفاءً الأمر بذلك كان له ثبوت الأمر بذلك، وهو خطأ بين. أما إذا جعل «لا» لتأكيد النفي لا لتأسيسه فلا يلزم خطأ ولا عدم التثام المعنى، وذلك أنه يصير النفي منسحباً على المصدرين المُقَدَّرِ ثبوتهما فينتفي قوله «كونوا عباداً لي» وينتفي أيضاً أمره باتخاذ الملائكة والنبين أرباباً، ويوضح هذا المعنى وضع «غير» موضع «لا» فإذا قلت: «ما لزيد فقه ولا نحو» كانت «لا» لتأكيد النفي وانتفي عنه الوصفان، ولو جعلت «لا» لتأسيس النفي كانت بمعنى غير، فيصير المعنى انتفاء الفقه عنه وثبوت النحو له، إذ لو قلت: «ما لزيد فقه وغير نحو» كان في ذلك إثبات النحو له، كأنك قلت: ما له غير نحو، ألا ترى أنك إذا قلت: «جئتُ بلا زاد» كان المعنى جئتُ بغير زاد، وإذا قلت: «ما جئتُ بغير زاد» معناه أنك جئتُ بزاد، لأن «لا» هنا لتأسيس النفي، فإطلاق ابن عطية الخطأ وعدم التثام المعنى إنما يكون على أحد التقديرين، وهو أن تكون «لا» لتأسيس النفي لا لتأكيد، وأن يكون من عطف المنفي

(١) التفسير ٥٤٧/٦.

(٢) المحرر ١٤٢/٣.

(٣) البحر ٥٠٧/٢.

بلا على المثبت الداخل عليه النفي نحو: ما أريد أن تجهل وأن لا تتعلم تريد: ما أريد أن لا تتعلم» انتهى .

وتابع الزمخشري^(١) الطبري في عطف «يأمركم» على «يقول» وجوز في «لا» الداخلة عليه وجهين، أحدهما: أن تكون لتأسيس النفي، والثاني: أنها مزيدة لتأكيد، فقال: «وقرئ» «ولا يأمركم» بالنصب عطفاً على «ثم يقول»، وفيه وجهان، أحدهما: أن تجعل «لا» مزيدة لتأكيد معنى النفي في قوله: «ما كان لبشر» والمعنى: ما كان لبشر أن يستنبه الله وينصبه للدعاء إلى اختصاص الله بالعبادة وترك الأنداد، ثم يأمر الناس بأن يكونوا عباداً له ويأمرهم أن تتخذوا الملائكة والنبين أرباباً كقولك: ما كان لزيد أن أكرمه ثم يهينني ولا يستخف بي. والثاني: أن تجعل «لا» غير مزيدة، والمعنى: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينهى قريشاً عن عبادة الملائكة، واليهود والنصارى عن عبادة عزير والمسيح، فلما قالوا له: أنتخذك رباً قيل لهم: ما كان لبشر أن يستنبه الله ثم يأمر الناس بعبادته وينهاكم عن عبادة الملائكة والأنبياء». قلت: وهذا الذي أورده الزمخشري كلام صحيح ومعنى واضح على كالتقديري كون «لا» لتأسيس النفي أو تأكيد، فكيف يجعل الشيخ كلام الطبري فاسداً على أحد التقديرين وهو كونها لتأسيس النفي؟ فقد ظهر والحمد لله صحة كلام الطبري بكلام أبي القاسم الزمخشري وظهر أن رد ابن عطية عليه مردود.

وقد رجح الناس قراءة الرفع على النصب قال سيبويه: ^(٢) «ولا يأمركم منقطعة مما قبلهما؛ لأن المعنى ولا يأمركم الله»، قال الواحدي: «ومما يدل على الانقطاع من الأول قراءة عبدالله: ^(٣) «ولن يأمركم». قال الفراء: ^(٤) «فهذا

(١) الكشاف ١/٤٤٠ .

(٢) الكتاب ١/٤٣٠ .

(٣) البحر ٢/٥٠٧؛ الكشاف ١/٤٤٠ .

(٤) معاني القرآن ١/٤٤٠ .

- آل عمران -

دليلٌ على انقطاعها من النسق وأنها مستأنفة، فلما وقعت [لا] موقع لن رَفَعَتْ كما قال تعالى: «إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً ولا تُسأل عن أصحاب الجحيم»^(١) وفي قراءة عبد الله: «ولن تُسأل» وقال الزمخشري: ^(٢) «والقراءة بالرفع على ابتداء الكلام أظهر، ويَعْضِدُها قراءة عبد الله: «ولن يأمركم». انتهى.

وقد تقدّم أن الضمير في «يأمركم» يجوز أن يعود على «الله» وأن يعود على البشر الموصوف بما تقدم، والمرادُ به النبي صلى الله عليه وسلم أو أعمُّ من ذلك، سواء قرئ برفع «ولا يأمركم» أو بنصبه إذا جعلناه معطوفاً على «يؤتيه»، وأما إذا جعلناه معطوفاً على «يقول» فإنَّ الضمير يعود لبشر ليس إلا، ويؤيد ما قلته ما قال بعضهم: «ووجه القراءة بالنصب أن يكون معطوفاً على الفعل المنصوب قبله، فيكون الضمير المرفوع لبشر لا غير» يعني بما قبله «ثم يقول». ولما ذكر سيويه^(٣) قراءة الرفع جعل الضمير عائداً على الله تعالى، ولم يذكر غير ذلك، فيحتمل أن يكون هو الأظهر عنده، ويحتمل أنه [١/١٦١] / لا يجوز غيره، والأول أولى.

قال بعضهم: «في الضمير المنصوب في «يأمركم» على كلتا القراءتين خروجٌ من الغيبة إلى الخطاب على طريق الالتفات» قلت: كأنه توهم أنه لما [توهم]^(٤) تقدّم ذكّر الناس في قوله: «ثم يقول للناس» كان ينبغي أن يكون النظم «ولا يأمرهم» جزياً على ما تقدم، وليس كذلك، بل هذا ابتداء خطاب لا التفات فيه.

قوله: «بعد إذ أنتم مسلمون» «بعد» متعلّقُ بيأمركم، و«بعد» ظرفُ زمانٍ

(١) الآية ١١٩ من البقرة.

(٢) الكشاف ١/٤٤٠.

(٣) الكتاب ١/٤٣٠.

(٤) لعله مقحم.

مضافٌ لظرفِ زمانٍ ماضٍ، وقد تقدّم أنه لا يُضاف إليه إلا الزمان نحو: حينئذٍ ويومئذٍ، و«أنتم مسلمون» في محلّ خفضٍ بالإضافة؛ لأنّ «إذ» تُضاف إلى الجملة مطلقاً اسميةً كانت أو فعليةً.

آ. (٨١) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا﴾: في العامل في هذا الظرف أوجهٌ، أحدها: «اذكر» إنّ كان الخطاب للنبيّ صلى الله عليه وسلم. الثاني: «اذكروا» إنّ كان خطاباً لأهل الكتاب. الثالث: «اصطفى» فيكون معطوفاً على «إذ» المقدمّة قبلها، وفيه بُعدٌ، بل امتناعٌ لبُعده. الرابع: أنّ العامل فيه «قال» من قوله: «قال أقررتم» وهو واضح جداً.

و «ميثاق» يجوز أن يكون مضافاً لفاعله أو لمفعوله. وفي مصحف أبي عبد الله^(١) وقراءتهما: «ميثاق الذين أوتوا الكتاب» مثل ما في آخر السورة، وعن مجاهد بن جبر كذلك، وقال: «أخطأ الكاتب» وهذا خطأ من قائله كائناً مَنْ كان، ولا أظنه يصحّ عن مجاهد، فإنه قرأ عليه مثل ابن كثير وأبي عمرو ابن العلاء، ولم ينقل واحداً منهما عنه شيئاً من ذلك.

والمعنى على القراءة الشهيرة صحيحٌ، وقد ذكّر الناس فيها أوجهاً، أحدها: أنّ الكلام على ظاهره وأن الله تعالى أخذ على الأنبياء موثيق أنهم يُصدّقون بعضهم بعضاً وينصرو بعضهم بعضاً، بمعنى أنه يوصي قومه أن ينصرو ذلك النبيّ الذي بعده ولا يخذلوه، وهذا مروى عن جماعة. الثاني: أنّ الميثاق مضاف لفاعله والموثق عليه غيرُ مذكورٍ لفهم المعنى، والتقدير: ميثاق النبيين على أممهم، ويؤيده قراءة أبيّ وعبدالله، ويؤيده أيضاً قوله: «فَمَنْ تَوَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ». الثالث^(٢): أنه على حذف مضافٍ تقديره: ميثاقُ أمم الأنبياء أو أتباع، ويؤيده ما أيد ما قبله أيضاً وقوله: «ثم جاءكم رسول».

(١) البحر ٥٠٨/٢؛ والقرطبي ١٢٤/٤.

(٢) الأصل: «الثاني» وهو سهو.

الرابع: قال الزمخشري^(١): «أَنْ يُرَادَ أَهْلَ الْكِتَابِ، وَأَنْ يُرَدَّ عَلَى زَعْمِهِمْ تَهْكَمًا بِهِمْ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: نَحْنُ أَوْلَىٰ بِالنَّبِيِّةِ مِنْ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لِأَنَّ أَهْلَ كِتَابٍ وَمَنَا كَانَ النَّبِيُّونَ» وهذا الذي قاله بعيد جداً، كيف يُسَمِّيهِمْ أَنْبِيَاءَ تَهْكَمًا بِهِمْ، ولم يكن ثم قرينة تبين ذلك؟

قوله: «لَمَّا آتَيْتُكُمْ» العامة: «لَمَّا» بفتح اللام وتخفيف الميم، وحمزة وحده^(٢) على كسر اللام، وسعيد بن جبير والحسن: لَمَّا بالفتح والتشديد. فأما قراءة العامة ففيها خمسة أوجه، أحدها: أن تكون «ما» موصولة بمعنى الذي وهي مفعولة بفعل محذوف، ذلك الفعل هو جواب القسم، والتقدير: وَاللَّهِ لَتُبَلِّغَنَّ مَا آتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ، قال هذا القائل: لأنَّ لام القسم إنما تقع على الفعل، فلما دلت هذه اللام على الفعل حُذِفَ، ثم قال تعالى: «ثم جاءكم رسول وهو محمد صلى الله عليه وسلم» قال: «وعلى هذا التقدير يستقيم النظم». قلت: «وهذا الوجه لا ينبغي أن يجوز البتة، إذ يمنع أن تقول في نظيره من الكلام: «والله لزيداً» تريد: والله لتضربن زيداً.

الوجه الثاني: - وهو قول أبي علي^(٣) وغيره - أن تكون اللام في «لَمَّا» جواب قوله: «ميثاق النبيين» لأنه جار مجزى القسم، فهي لام الابتداء المتلقة بها القسم، و«ما» مبتدأة موصولة و«آتيناكم» صلتها، والعائد محذوف تقديره: آتيناكموه، فحذف لاستكمال شروطه، و«من كتاب» حال: إما من الموصول وإما من عائده، وقوله: «ثم جاءكم رسول» عطف على الصلة، وحينئذ فلا بد من رابط يربط هذه الجملة بما قبلها فإن المعطوف على الصلة صلة، واختلفوا في ذلك: فذهب بعضهم إلى أنه محذوف تقديره: «ثم

(١) الكشاف ٤٤١/١.

(٢) السبعة ٢١٣، الكشاف ٣٥١/١؛ البحر ٥٠٩/٢.

(٣) الحجة (خ) ٢٢٨/٢.

- آل عمران -

جاءكم رسول به» فَحَدِّفْ «به» لطول الكلام ولدلالة المعنى عليه، وهذا لا يجوز؛ لأنه متى جُرَّ العائدُ لم يُحَدِّفْ إلا بشروطٍ تقدّمت، هي مفقودةٌ هنا، وزعم هؤلاء أن هذا مذهب سيبويه، وفيه ما قد عرفته، ومنهم مَنْ قال: الربطُ حصل هنا بالظاهر، لأن هذا الظاهر وهو قوله: «لِما معكم» صادقٌ على قوله: «لِما آتيناكم» فهو نظير: «أبوسعيد الذي رَوَيْتُ عن الخِذْرِيِّ، والحجَّاج الذي رأيتُ ابنُ يوسف»، وقال^(١):

١٣٤٨- فِيا رَبِّ ليلي أَنْتَ في كُلِّ موطن

وَأَنْتَ الذي في رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ

يريدون: عنه ورأيتُه وفي رحمتِه، وقد وَقَعَ ذلك في المبتدأ والخبر نحو قوله تعالى: «إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجرَ مَنْ أحسن عملاً»^(٢) وهذا رأي أبي الحسن وتقدّم فيه بحث. ومنهم مَنْ قال: إنَّ العائدُ يكون ضميرَ الاستقرارِ العاملِ في «مع»، و«لتؤمِّنُنَّ به» جوابُ قسمٍ مقدرٍ، وهذا القسمُ المقدرُّ وجوابُه خبرٌ للمبتدأ الذي هو «لِما آتيناكم»، والهاءُ في به تعود على المبتدأ ولا تعودُ على «رسول»، لثلا يلزَمُ خُلُوُ الجملةِ / الواقعة [١٦١ب] خبراً من رابطٍ يربطُها بالمبتدأ.

الثالث: كما تقدم إلا أن اللام في «لِما» لامُ التوطئة، لأنَّ أَخَذَ الميثاق في معنى الاستحلاف، وفي «لتؤمِّنُنَّ به» لامُ جوابِ القسم، هذا كلام الزمخشري^(٣) ثم قال: «وما» تحتل أن تكون المتضمنة لمعنى الشرط، و«لتؤمِّنُنَّ» ساءٌ مسدِّدٌ جوابِ القسم والشرط جميعاً، وأن تكون بمعنى «الذي». وهذا الذي قاله فيه نظرٌ من حيث إنَّ لام التوطئة إنما تكون مع أدوات الشرط،

(١) البيت لمجنون بني عامر وليس في ديوانه، وهو في المغني ٢٣٠؛ والأشموني ١٤٦/١؛
والهمع ٨٧/١؛ والدرر ٦٤/١.

(٢) الآية ٣٠ من الكهف.

(٣) الكشف ٤٤١/١.

وتأتي غالباً مع «إن»، أما مع الموصول فلا، فلو جَوَزَ في اللام أن تكون موطئةً وأن تكون للابتداء، ثم ذكر في «ما» الوجهين لَحَمَلْنَا كُلَّ واحد على ما يليق به.

الرابع: أن اللام هي الموطئة و«ما» بعدها شرطية، ومحلها النصب على المفعول به بالفعل الذي بعدها وهو «آتيانكم»، وهذا الفعل مستقبلٌ معنيٌ لكونه في حيز الشرط، ومحلُّه الجزم والتقدير: والله لأَيُّ شيء آتيتكم مِنْ كذا وكذا لتكونن كذا.

وقوله: «مِنْ كتابٍ» كقوله: «ما نَسَخَ من آية»^(١) وقد تقدّم تقريره. وقوله: «ثم جاءكم رسولٌ» عطف على الفعل قبله فيلزم أن يكون فيه رابطٌ يربطه بما عطف عليه. و«لتؤمننَّ» جوابٌ لقوله: «أخذ الله ميثاق النبيين»، وجواب الشرط محذوفٌ سدَّ جواب القسم مسدّه، والضميرُ في «به» عائذٌ على «رسول»، كذا قال الشيخ^(٢)، وفيه نظر لأنه يمكن عَوْدُه على اسم الشرط، ويستغني حينئذ عن تقديره رابطاً، وهذا كما تقدّم في الوجه الثاني، ونظيرُ هذا من الكلام أن تقول: «أحلفُ بالله لأَيُّهم رأيتُ ثم ذهب إليه رجلٌ قرشي لأحسِنَ إليه» تريدُ إلى الرجل، وهذا الوجهُ هو مذهبُ الكسائي.

وقد سأل سيبويه^(٣) الخليل عن هذه الآية فأجاب بأن «ما» بمنزلة الذي، ودخلت اللام على «ما» كما دخلت على «إن» حين قلت: واللّه لئن فعلت لأفعلن، فاللام التي في «ما» كهذه التي في إن، واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل هنا» هذا نصُّ الخليل. قال أبو علي^(٤): «لم يُرد الخليل بقوله

(١) الآية ١٠٦ من البقرة.

(٢) البحر ٥٠٩/٢.

(٣) الكتاب ٤٥٥/١.

(٤) الحجّة (خ) ٢٣٠/٢.

«إنها بمنزلة الذي» كونها موصولةً بل أنها اسمٌ كما أن الذي اسم، وقرر أن تكون حرفاً كما جاءت حرفاً في قوله: «وإنَّ كُلاًّ لَمَّا لِيُؤْفِقِيَنَّهُمْ»^(١) «وإنَّ كُلُّ ذلك لَمَّا متاعُ الحياة»^(٢). وقال سيويه^(٣): «ومثُل ذلك: «لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ»^(٤) إنما دَخَلَتْ اللامُ على نِيَّةِ اليمين».

وإلى كونها شرطيةً ذهب جماعةٌ كالمازني والزرّاج^(٥) والزمخشري^(٦) والفارسي، قال الشيخ^(٧): «وفيه حَدْسٌ لطيف، وحاصلُ ما ذكر أنهم إن أرادوا تفسيرَ المعنى فيمكن أن يُقال، وإنَّ أرادوا تفسيرَ الإعراب فلا يَصِحُّ؛ لأنَّ كلاًّ منهما - أعني الشرط والقسم - يطلبُ جواباً على حدة، ولا يمكن أن يكونَ هذا محمولاً عليهما؛ لأنَّ الشرطَ يقتضيه على جهة العملِ فيكونُ في موضع جزم، والقسمُ يطلبُه من جهة التعلُّق المعنوي به من غير عمل فلا موضع له^(٨) من الإعراب، ومُحالٌ أن يكونَ الشيء له موضعٌ من الإعراب ولا موضع له من الإعراب» قلت: وقد تقدّم هذا الإشكالُ والجوابُ عنه.

الخامس: أنَّ أصلها «لَمَّا» بتشديد الميم فخففت، وهذا قول ابن أبي إسحاق، وسيأتي توجيهُ قراءة التشديد فتعرّف من نَمّة.

وقرأ حمزة: «لِما» بكسر اللامِ خفيفة الميم أيضاً، وفيها أربعةٌ أوجه، أحدها: - وهو أغربها - أن تكونَ اللامُ بمعنى «بعد» كقول النابغة^(٩):

(١) الآية ١١١ من هود.

(٢) الآية ٣٥ من الزخرف.

(٣) الكتاب ٤٥٦/١.

(٤) الآية ١٨ من الأعراف.

(٥) معاني القرآن ٤٥٥/١.

(٦) الكشاف ٤٤١/١.

(٧) الحجة (خ) ٢٣٠/٢.

(٨) قوله: «فلا موضع له» وردت بالتكرار في الأصل.

(٩) تقدم برقم ٣٩٨.

١٣٤٩- تَوَهَّمْتُ آيَاتِ لَهَا فَعَرَفْتُهَا

لستة أعوامٍ وذا العام سابعٌ يريد: فعرفتها بعد ستة أعوام، وهذا منقولٌ عن صاحب النظم، ولا أدري ما حمّله على ذلك؟ وكيف ينتظم هذا كلاماً، إذ يصير تقديره: وإذا أخذ الله ميثاق النبيين بعدما آتيناكم، ومن المخاطب بذلك؟

الثاني: أن اللام للتعليل، وهذا الذي ينبغي ألا يُحدّ عنه وهي متعلقة بـ «لتؤمنن»، و«ما» حينئذٍ مصدرية، قال الزمخشري^(١): «ومعناه لأجل إيتائي إياكم بعض الكتاب والحكمة، ثم لمجيء رسولٍ مصدقٍ لتؤمنن به، على أن «ما» مصدرية، والفعالان معها أعني: «آتيناكم»^(٢) و«جاءكم» في معنى المصدرين، واللام داخلةٌ للتعليل، والمعنى: أخذ الله ميثاقهم لتؤمنن بالرسول ولتنصرنه لأجل أن آتيتكم الحكمة، وأن الرسول الذي أمركم بالإيمان ونصرته موافقٌ لكم غير مخالفٍ. قال الشيخ^(٣): «ظاهر هذا التعليل الذي ذكره والتقدير الذي قدره أنه تعليلٌ للفعل المُقسَم عليه، فإن عني هذا الظاهر فهو مخالفٌ لظاهر الآية، لأن ظاهر الآية يقتضي أن يكون تعليلاً لأخذ الميثاق لا لمتعلقه وهو الإيمان، فاللام متعلقةٌ بأخذ، وعلى ظاهر تقدير الزمخشري تكون متعلقةٌ بقوله: لتؤمنن به»، ويمتنع ذلك من حيث إن اللام المتلقى بها القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، تقول: والله لأضربن زيداً، ولا يجوز: والله زيداً لأضربن، فعلى هذا لا يجوز أن تتعلق اللام في «لما» بقوله: «لتؤمنن». وقد أجاز بعض النحويين في معمول الجواب - إذا كان ظرفاً أو مجروراً - تقدّمه، وجعل من ذلك^(٤):

(١) الكشاف ٤٤١/١.

(٢) كذا بالأصل على قراءة نافع بالضمير المعظم نفسه.

(٣) البحر ٥١٢/٢.

(٤) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٢٢٥ وتامه:

رضيعي لسانٍ ثلثي أم تحالفنا بأسحَم داج

... عَوْضٌ لَا نَتَفَرَّقُ

وقوله تعالى: «عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ»^(١) فعلى هذا يجوز أن تتعلق بقوله: «لَتُؤْمِنَنَّ» وفي هذه المسألة تفصيلٌ يُذَكَّرُ في علم النحو، قلت: أمَّا تعلق اللامِ بِلِتْؤْمِنَنَّ من حيث المعنى فإنه أظهرٌ مِنْ تعلقها بأخذ، وهو واضحٌ فلم يبقَ إلا ما ذَكَرَ مِنْ مَنعِ تقديمِ معمولِ الجوابِ المقترنِ باللامِ عليه وقد عُرف، وقد يكون الزمخشري مِمَّن يرى جوازه.

والثالث: أن تتعلق اللام بأخذ أي: لأجل إبتائي إياكم كَيْتَ وكَيْتَ أَخَذْتُ عَلَيْكُم الميثاق، وفي الكلام حذفٌ مضافٌ تقديرُه: لرعاية ما أتيتكم.

الرابع: أن تتعلق بالميثاق لأنه مصدر، أي توثقنا عليهم لذلك. هذه الأوجه بالنسبة إلى اللام، وأمَّا [ما] ففيها ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون مصدرية وقد تقدّم تحريره عند الزمخشري. والثاني: أنها موصولة بمعنى الذي وعائدها محذوفٌ و«ثم جاءكم» عطفٌ على الصلة، والرباط لها بالموصول: إمَّا محذوفٌ تقديرُه: «به» وهو رأيٌ سيبويه^(٢)، وإمَّا لقيامِ الظاهر مقامَ المضميرِ وهو رأيٌ الأخفش، وإمَّا ضميرُ الاستقرار الذي تضمَّنه «معكم» وقد تقدّم تحقيق ذلك. والثالث: أنها نكرةٌ موصوفة، والجملة بعدها صفتها وعائدها محذوف، و«ثم جاءكم» عطفٌ على الصفة، والكلامُ في الرباطِ كما تقدّم فيها وهي صلة، إلا أن إقامة الظاهر مقامَ الضمير في الصفة ممتنع، لوقلت: «مررت برجلٍ قام أبو عبدالله» على أن يكون «قام أبو عبدالله» صفة

= وهو في الخصائص ٢٦٥/١؛ والإنصاف ٤٠١؛ وابن يعيش ١٠٧/٤؛ والخزانة ٢٠٩/٣؛ والهمع ٢١٣/١؛ والدرر ١٨٣/١؛ والشاهد: تقدّم الظرف «عوض» على جواب القسم «لا نتفرق».

(١) الآية ٤٠ من المؤمنون.

(٢) الكتاب ١/٤٥٥، ٤٥٦.

- آل عمران -

لرجل، والرباط أبو عبد الله، إذ هو الرجل في المعنى لم يَجُزْ ذلك، وإن جاز في الصلة والخبر عند مَنْ يرى ذلك، فيتعين عَوْدُ ضمير محذوف.

وجوابُ قوله: «وإذ أخذ الله ميثاقاً» قوله: «لتؤمِّنُنَّ به» كما تقدم، والضمير فيه «به» عائذٌ على «رسول»، ويجوز الفصل بين القسم والمقسم عليه بمثل هذا الجار والمجرور لو قلت: «أقسمت للخير الذي بلغني عن عمرو لأحسِنَ إليه» جاز.

وقوله: «مِنْ كتابٍ وحكمة»: إمَّا حالٌ من الموصول أو من عائده، وإمَّا بيانٌ له فامتنع في قراءة حمزة أن تكون «ما» شرطية كما امتنع في قراءة الجمهور أن تكون مصدرية.

وأما قراءة سعيد والحسن^(١) ففيها أوجه، أحدها: أن «لَمَّا» هنا ظرفية بمعنى حين فتكون ظرفية. ثم القائل بظرفيتها اختلف تقديره في جوابها، فذهب الزمخشري^(٢) إلى أن الجواب مقدرٌ من جنس جواب القسم فقال: «لَمَّا» بالتشديد بمعنى حين، أي: حين آتيتكم بعض الكتاب والحكمة ثم جاءكم رسولٌ مصدقٌ وَجَبَ عليكم الإيمانُ به ونصرته». وقال ابن عطية^(٣): «ويظهر أن «لَمَّا» هذه الظرفية أي: لَمَّا كنتم بهذه الحال رؤساء الناس وأما نلهم أخذ عليكم الميثاق، إذ على القادة يُؤخذ، فيجيء على هذا المعنى كالمعنى في قراءة حمزة» فقدّر ابن عطية جوابها من جنس ما سبقها، وهذا الذي ذهب إليه مذهب مرجوح قال به^(٤) الفارسي، والجمهور: سيبويه وأتباعه على خلافه، وقد تقدم تحقيق هذا الخلاف فلا حاجة لذكره. وقال

(١) قراءتها بتشديد «لما».

(٢) الكشاف ١/٤٤١.

(٣) المحرر ٣/١٤٦.

(٤) أي قال باسمية لَمَّا الظرفية، وسيبويه عدّها حرفاً: الكتاب ٢/٣١١؛ الإيضاح العسدي ٣١٩.

الزجاج^(١): «أي لَمَّا آتاكم الكتاب والحكمة أخذ عليكم الميثاق، وتكون «لَمَّا» تُؤول إلى الجزاء كما تقول: لَمَّا جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ» وهذه العبارة لا يؤخذ منها كون «لَمَّا» ظرفية ولا غير ذلك، إلا أن فيها عاضداً^(٢) لتقدير ابن عطية جوابها من جنس ما تقدمها بخلاف تقدير الزمخشري.

الثاني: أن «لَمَّا» حرفٌ وجوبٌ لوجوب، وقد تقدّم دليله وأنه مذهب سيويه، وجوابها كما تقدّم من تقدير ابن عطية والزمخشري. وفي قول ابن عطية: «فيجيء على المعنى كالمعنى في قراءة حمزة» نظراً؛ إذ قراءة حمزة فيها تعليل وهذه القراءة لا تعليل فيها، اللهم إلا أن يقال: لَمَّا كانت «لَمَّا» تحتاج إلى جواب أشبه ذلك العلة ومعلولها، لأنك إذا قلت: «لَمَّا جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ» في قوة: أَكْرَمْتُكَ لِأَجْلِ مَجِيئِي إِلَيْكَ، فهي من هذه الجهة كقراءة حمزة.

والثالث: أن الأصل: لَمِنَ ما فادغمت النون في الميم لأنها تقاربها، والإدغام هنا واجب، / ولما اجتمع ثلاث ميمات، ميمٍ مِنْ، وميمٍ «ما» [ب/١٦٢] والميم التي انقلبت من نون «من» لأجل الإدغام فحصل ثقل في اللفظ. قال الزمخشري^(٣): «فحذفوا إحداها». قال الشيخ^(٤): «وفيه إبهام»، وقد عيَّنَها ابن عطية^(٥) بأن المحذوفة هي الأولى، قلت: وفيه نظر، لأن الثقل إنما حصل بما بعد الأولى، ولذلك كان الصحيح في نظائره إنما هو حذف الثواني نحو: «تَنْزَلُ» و«تَذَكَّرُونَ»، وقد ذكر أبو البقاء^(٦) أن المحذوفة هي الثانية، قال: «لضعفها بكونها بدلاً وحصول التكرير بها».

(١) معاني القرآن ٤٤٦/١.

(٢) الأصل: عاضد وهو سهو.

(٣) الكشف ٤٤١/١.

(٤) البحر ٥١٢/٢.

(٥) المحرر ١٤٦/٣.

(٦) الإملاء ١٤٢/١.

و«مِنْ» هذه التي في «لَمِنْ ما» زائدة في الواجب على رأي أبي الحسن الأخفش^(١). وهذا تخريج أبي الفتح^(٢)، وفيه نظرٌ بالنسبة إلى ادعائه زيادة «مِنْ» فإن التركيب يعلق على ذلك، ويبقى المعنى غير ظاهر.

الرابع: أن الأصل أيضاً: لَمِنْ ما، ففَعِلَ به ما تقدم من القلب والإدغام ثم الحذف، إلا أن «مِنْ» ليست زائدة بل هي تعليلية، قال الزمخشري^(٣): «ومعناه لَمِنْ أجل ما أتيتكم لتؤمننَّ به، وهذا نحو من قراءة حمزة في المعنى» قلت: وهذا الوجه أوجهٌ مما تقدمه لسلامته من ادعاء زيادة «مِنْ» ولوضوح معناه. قال الشيخ^(٤): «وهذا التوجيه في غاية البعد ويُنزّه كلامُ العرب أن يأتي فيه مثله فكيف في كتاب الله عز وجل! وكان ابن جني كثير التمثل في كلام العرب، ويلزم في «لَمَّا» هذه على ما قرره الزمخشري أن تكون اللام في «لَمِنْ ما أتيناكم» زائدة، ولا تكون اللام الموطئة، لأنَّ الموطئة إنما تدخل على أدوات الشرط لا على حرف الجر، لوقلت: «أقسم بالله لَمِنْ أجلك لأضربن زيداً» لم يَجْز، وإنما سُمِّيت موطئة لأنها تُوطىء ما يصلح أن يكون جواباً للشرط للقسم، فيصيرُ جوابُ الشرط إذاً محذوفاً لدلالة جواب القسم عليه» قلت: قد تقدم له هو أن «ما» في هذه القراءة يجوز أن تكون موصولة بمعنى الذي، وأن اللام معها موطئة للقسم، وقد حصر هنا أنها لا تدخل إلا على أدوات الشرط فأحد الأمرين لازم له، وقد قدِّمتُ أن هذا هو الإشكال على مَنْ جَعَلَ «ما» موصولةً وجَعَلَ اللام موطئةً.

وقرأ نافع^(٥): «أتيناكم» بضمير المعظم نفسه، والباقون: «أتيتكم»

(١) انظر أمثلة على ذلك في معاني القرآن ٩٨/١.

(٢) المحتسب ١٦٤/١.

(٣) الكشاف ٤٤١/١.

(٤) البحر ٥١٢/٢.

(٥) السبعة ٢١٤، والكشف ٣٥١/١.

بضمير المتكلم وحده، وهو موافق لما قبله وما بعده من صيغة الإفراد في قوله: «وإذ أخذ الله»، وجاء بعده «إصري».

وفي قوله «آيتيكم» أو «آيتناكم» على كلا القراءتين التفاتان أحدهما: الخروج من الغيبة إلى التكلم في قوله آيتنا أو آيت، لأن قبله ذَكَرَ الجلالة المعظمة في قوله: «وإذ أخذ الله»، والثاني: الخروج من الغيبة إلى الخطاب في قوله «آيتناكم» لأنه قد تقدّمه اسم ظاهر وهو «النبين»، إذ لو جرى على مقتضى تقدّم الجلالة والنبين لكان التركيب: وإذ أخذ الله ميثاق النبين لما آتاهم من كتاب كذا، قال بعضهم: «وفيه نظرٌ لأنّ مثل هذا لا يسمى التفاتاً في اصطلاحهم، وإنما يسمى حكاية الحال، ونظيره قولك: حلف زيد ليفعلن ولأفعلن، فالغيبَةُ مراعاةً لتقدّم الاسم الظاهر، والتكلم حكايةً لكلام الحالف، والآية الكريمة من هذا».

وأصل لتؤمنن به ولتنصرنه: لتؤمنونن ولتنصرونن، فالنون الأولى علامة الرفع، والمشددة بعدها للتوكيد، فاستقبل توالي ثلاثة أمثال فحذفوا نون الرفع لأنها ليست في القوة كالتي للتوكيد، فالتقى بحذفها ساكنان، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين.

وقرأ عبد الله^(١): «مُصَدِّقًا» نصبٌ على الحال من النكرة، وقد قاسه سيبويه^(٢) وإن كان المشهورُ عنه خلافه، وحسن ذلك هنا كون النكرة في قوة المعرفة من حيث إنه أريد بها شخصٌ معين وهو محمد صلى الله عليه وسلم. واللام في «لما» زائدة لأن العامل فرع وهو مُصَدِّق والأصل: مُصَدِّقٌ ما معكم.

قوله: «قال أقررتُم»: فاعلٌ «قال» يجوز أن يكون ضمير الله تعالى وهو الظاهر، وأن يكون ضمير النبي الذي هو واحد النبين، خاطب بذلك

(١) البحر ٥١٣/٢.

(٢) الكتاب ٢٧٢/١.

- آل عمران -

أمته، ومتعلّق الإقرار محذوف، أي: أقررتم بذلك كله، والاستفهام على الأول مجاز، إذ المراد به التقرير والتوكيد عليهم لاستحالتهم في حق الباري تعالى، وعلى الثاني هو استفهام حقيقة، و«إصري» على الأول الياء لله تعالى وعلى الثاني للنبي.

وقرأ العامة «إصري» بكسر الهمزة وهي الفصحى، وقرأ أبو بكر عن عاصم في رواية: (١) «أصري» بضمها، ثم المضموم يُحتمل أن يكون لغة في المكسور وهو الظاهر، ويحتمل أن يكون جمع إصار، ومثله أزر (٢) في جمع إزار، وقد تقدّم في أواخر البقرة (٣) الكلام عليه مشبعاً.

وقوله: «أقرّنا» أي: بالإيمان به وتبصّره. وفي الكلام حذف جملة أيضاً، حذفت لدلالة ما تقدّم عليها، إذ التقدير: قالوا أقرّنا وأخذنا إصرَكَ على ذلك كله.

وقوله: «فاشهدوا» هذه الفاء عاطفة على جملة مقدرة تقديره: قال: أقررتم فاشهدوا، ونظير ذلك: «ألقيت زيدا؟» قال: «لقيته»، قال: «فأحسّن إليه»، التقدير: ألقيت زيدا فأحسن إليه، فما فيه الفاء بعض المقول، ولا جائز أن يكون كلّ المقول لأجل الفاء، ألا ترى قوله: «قال: أقررتم» وقوله: «قالوا: أقرّنا» لَمَّا كان كلّ المقول لم يُدخل الفاء، قاله الشيخ (٤)، والمعنى واضح بدونه.

قوله: «مِنَ الشاهدين» هذا هو / الخبيرُ لأنه مَحَطُّ الفائدة، وأمّا قوله «معكم» فيجوز أن يكون حالاً أي: وأنا من الشاهدين مصاحباً لكم، ويجوز

(١) السبعة ٢١٤؛ البحر ٥١٣/٢.

(٢) هذا بضم العين، وأصري في قراءة أبي بكر بتسكين الصاد.

(٣) الآية ٢٨٦ من البقرة.

(٤) البحر ٥١٤/٢.

أن يكون منصوباً بالشاهدين ظرفاً له عند مَنْ يرى تجويز ذلك^(١)، ويمتنع أن يكون هو الخبر إذ الفائدة به غير تامة في هذا المقام، والجملة من قوله: «وأنا معكم من الشاهدين» يجوز ألا يكون لها محلٌ لاستثناؤها، ويجوز أن تكون في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعل «فأشهدوا».

آ. (٨٢) قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَوَلَّى﴾: يجوز أن تكون «مَنْ» شرطية فالفاء في «فأولئك» جوابها، وأن تكون موصولةً، ودخلت الفاء لشبه المبتدأ باسم الشرط، فالفعل بعدها على الأول في محل جزم، وعلى الثاني لا محل له لكونه صلةً، وأما «فأولئك» ففي محل جزم أيضاً على الأول ورفعٍ على الثاني لوقوعه خبراً، و«هم» يجوز أن يكون فصلاً وأن يكون مبتدأً، وهذه الأشياء واضحةٌ مما تقدّم، فلذلك لم أوغل في بيانها.

آ. (٨٣) قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ﴾: قد تقدم أن الجمهور يجعلون الهمزة مقدّمةً على الفاء للزومها الصدر، والزمخشري يُقرّها على حالها ويقدرُ محذوفاً قبلها، وهنا جَوَزُ^(٢) وجهين، أحدهما: أن تكون الفاء عاطفةً جملةً على جملة، والمعنى: فأولئك هم الفاسقون فغير دين الله يبغون، ثم توسّطت الهمزة بينهما. والثاني: أن يُعطف على محذوفٍ تقديره: أيتولّون فغير دين الله يبغون، وقدّم المفعول الذي هو «غير» على فعله لأنه أهمُّ من حيثُ إنَّ الإنكار الذي هو معنى الهمزة متوجّهٌ إلى المعبود بالباطل، هذا كلامُ الزمخشري. قال الشيخ: ^(٣) «ولا تحقيقٌ فيه لأنَّ الإنكار الذي هو معنى الهمزة لا يتوجّه إلى الذوات، إنما يتوجّه إلى الأفعال التي تتعلّق بالذوات، فالذي أنكر إنما هو الابتغاء الذي متعلّقه غير دين الله، وإنما جاء تقديمُ

(١) ويحتج المانع بأن «أل» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

(٢) الكشاف ٤٤١/١.

(٣) البحر ٥١٥/٢.

المفعول من باب الاتساع، ولشبهه ييغون بالفاصلة بآخر الفعل» قلت: وأين المعنى من المعنى؟

وقرأ أبو عمرو^(١) وحفص عن عاصم: «يَيغون» بالياء من تحت نَسَقاً على قوله: «هم الفاسقون» والباقون بياء الخطاب التفتاً.

قوله: «وله أسلم مَنْ في السموات» جملةٌ حاليةٌ أي: كيف يَيغون غير دينه والحالُ هذه؟

قوله: «طَوْعاً وَكَرْهاً» فيهما وجهان أحدهما: أنهما مصدران في موضع الحال والتقدير: طائعين وكارهين. والثاني: أنهما مصدران على غير الصدر، قال أبو البقاء: ^(٢) «لأنَّ أسلم بمعنى انقاد وأطاع»، وتابع الشيخ ^(٣) على هذا، وفيه نظرٌ من حيث إنَّ هذا ماشٍ في «طَوْعاً» لموافقته لمعنى الفعل قبله، وأما «كَرْهاً» فكيف ^(٤) يقال فيه ذلك، والقول بأنه يُغتفر في الثواني ما لا يُغتفر في الأوائل غيرُ نافعٍ هنا. ويقال: طاعَ يَطُوع، وأطاعَ يُطِيع بمعنى: وقيل: طاعه يَطُوعه انقاد له، وأطاعه أي: رَضِيَ لأمره، وطاوَعَهُ أي: وافقه.

وقرأ الأعمش: ^(٥) «كَرْهاً» بالضم، وسيأتي أنها قراءة للأخوين في سورة النساء ^(٦)، وللكوفيين وابن ذكوان في الأحقاف ^(٧)، وهناك تكلمنا عليها، وتقدم لنا أيضاً ذكراً هذه المادة في البقرة ^(٨).

(١) الكشف ٢٥٣/١؛ السبعة ٢١٤.

(٢) الإملاء ١٤٢/١.

(٣) البحر ٥١٦/٢.

(٤) الأصل: «كيف» وهو سهو.

(٥) البحر ٥١٦/٢.

(٦) الآية ١٩ من النساء، وانظر في قراءات «كَرْهاً»: السبعة ٢٢٩.

(٧) الآية ١٥ من الأحقاف.

(٨) انظر إعرابه للآية ٢١٦ من البقرة.

قوله: «وإليه يُرْجَعُونَ» يجوز أن تكون هذه الجملة مستأنفةً فلا محلَّ لها، وإنما سبقت للإخبار بذلك لتضمُّنها معنى التهديد العظيم والوعيد الشديد، ويجوز أن تكون معطوفةً على الجملة من قوله: «وله أَسْلَمَ» فتكون حالاً أيضاً، ويكون المعنى أنه نعى عليهم ابتغاء غير دين من أسلم له جميع من في السموات والأرض طائعين ومكرهين ومن مرجعهم إليه.

وقرأ حفص (١) عن عاصم: «يُرْجَعُونَ» بياء الغيبة ويَحْتَمِلُ ذلك وجوهاً. أحدها: أن يعود الضمير على من أسلم وهو واضح. الثاني: أن يعود على من عاد عليه ضمير «يَبْغُونَ» في قراءة من قرأه بالغيبة، وهو أيضاً واضح، ولا التفات في هذين الوجهين. والثالث: أن يعود على من عاد عليه الضمير في «تَبْغُونَ» في قراءة الخطاب فيكون التفاتاً حينئذٍ. وقرأ الباقون: «تَبْغُونَ» بالخطاب، فَمَنْ قرأ «تَبْغُونَ» بالخطاب فهو واضح، ومن قرأه بالغيبة فيكون هذا التفاتاً منه، ويجوز أن يكون التفاتاً من قوله: «مَنْ في السموات والأرض».

آ (٨٤) قوله تعالى: ﴿قُلْ آمَنَّا بِاللَّهِ﴾: في هذه الآية احتمالان أحدهما: أن يكون المأمور بهذا القول - وهو آمناً إلى آخره - محمداً صلى الله عليه وسلم، ثم في ذلك معنيان، أحدهما: أن يكون هو وأمه مأمورين بذلك، وإنما حُذِفَ معطوفه لفهم المعنى، والتقدير: قل يا محمد أنت وأمتك: آمناً بالله، وهذا تقدير ابن عطية (٢). والثاني من المعنيين أن المأمور هنا بذلك نبينا صلى الله عليه وسلم وحده، وإنما حُوطِبَ بلفظ الجمع تعظيماً له. قال الزمخشري: (٣) «ويجوز أن يُؤْمَرَ بأن يتكلم عن نفسه كما تتكلم

(١) السبعة ٢١٤؛ الكشاف ٣٥٣/١.

(٢) المحرر ١٥٠/٣.

(٣) الكشاف ٤٤٢/١.

المملوك إجلالاً من الله لَقَدِرِ نبيه» قلت: وهو معنى حسن. والاحتمال الثاني: أن يكون المأمور بهذا المقول مَنْ تَقَدَّمَ، والتقدير: قل لهم قولوا آمناً، فأمناً منصوبٌ بقل على الاحتمال الأول، ويقولوا المقدر على الثاني، وذلك القول المضمَر منصوبٌ المحل.

وهذه الآية شبيهةٌ بالتي في البقرة^(١)، إلا أن هنا تعديةً أنزل بعلى، وهناك بإلى. فقال الزمخشري^(٢): «لوجود المعنيين جميعاً لأن الوحي ينزل من فوق وينتهي إلى الرسل، فجاء تارةً بأحد المعنيين وأخرى بالآخر» وقال ابن عطية: ^(٣) «الإِنزَالُ على نبي الأمة إِنْزَالٌ عليها»، وهذا لا طائل فيه بالنسبة إلى طلب الفرق. وقال الراغب: «إنما قال هنا «على» لأن ذلك لَمَّا كان خطاباً للنبي صلى الله عليه وسلم وكان واصلاً إليه من الملاء الأعلى بلا واسطة بشرية كان لفظ «على» المختص بالعلو أولى به، وهناك لَمَّا كان خطاباً للأمة، وقد وصل إليهم بواسطة النبي صلى الله عليه وسلم كان لفظ «إلى» المختص بالإيصال أولى، ويجوز أن يقال: «أَنْزَلَ عليه» إنما يُحْمَلُ على ما أمر المُنزَلُ عليه أَنْ يُبَلِّغَهُ غيره، و«أَنْزَلَ إليه» على ما حُصِّنَ به في نفسه وإليه نهايةُ الإِنزَالِ، وعلى ذلك قال: «أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم»^(٤) وقال: «وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم»^(٥) حُصِّنَ هنا بإلى لَمَّا كان مخصوصاً بالذكر [الذي] هو بيان المُنزَلِ، وهذا كلامٌ في الأولى لا في الوجوب».

(١) الآية ١٣٦ من البقرة.

(٢) الكشاف ١/٤٤٢.

(٣) المحرر ٣/١٥٠.

(٤) الآية ٥١ من العنكبوت.

(٥) الآية ٤٤ من النحل.

وهذا الذي ذكره الراغب رَدَّهُ الزمخشري فقال: ^(١) «وَمَنْ قَالَ: إِنَّمَا قِيلَ «عَلَيْنَا» لِقَوْلِهِ «قُل»، و«إِلَيْنَا» لِقَوْلِهِ «قُولُوا» تَفْرِقَةً بَيْنَ الرَّسُولِ وَالْمُؤْمِنِينَ، لِأَنَّ الرَّسُولَ يَأْتِيهِ الْوَحْيُ عَلَى طَرِيقِ الْاسْتِعْلَامِ وَيَأْتِيهِمْ عَلَى وَجْهِ الْإِنْتِهَاءِ فَفَقَدْ تَعَسَّفَ، [أَلَا تَرَى] ^(٢) إِلَى قَوْلِهِ «بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ» ^(٣) «وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ» ^(٤) وَإِلَى قَوْلِهِ: «آمَنُوا بِالَّذِي أَنْزَلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا» ^(٥).

وفي البقرة: «وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ» ^(٦) وهنا «وَالنَّبِيُّونَ» لِأَنَّ الَّتِي فِي الْبَقْرَةِ لَفْظُ الْخُطَابِ فِيهَا عَامٌّ، وَمِنْ حُكْمِ خُطَابِ الْعَامِّ الْبَسْطُ دُونَ الْإِيجَازِ بِخِلَافِ الْخُطَابِ هُنَا فَإِنَّهُ خَاصٌّ فَلِذَلِكَ اِكْتَفَى فِيهِ بِالْإِيجَازِ دُونَ الْإِطْنَابِ. وَبَاقِي كَلِمَاتِ جَمَلِ الْآيَةِ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا فِي الْبَقْرَةِ.

آ. (٨٥) قوله تعالى: ﴿يَتَّبِعْ غَيْرَ﴾: العائمة على إظهار هذين المثلين؛ لأن بينهما فاصلاً فلم يلتقيا في الحقيقة، وذلك الفاصل هو الياء التي حذفت للجزم، ورُوي عن أبي عمرو ^(٧) فيها الوجهان: الإظهارُ على الأصل ولمراعاة الفاصل الأصلي، والإدغامُ مراعاةً للفظ، إذ يَصْدُقُ أَنَّهُمَا التَّقْيَا فِي الْجُمْلَةِ، وَلِأَنَّ ذَلِكَ الْفَاصِلَ مُسْتَحَقُّ الْحَذْفِ لِعَامِلِ الْجِزْمِ، وَلَيْسَ هَذَا مَخْصُوصاً بِهَذِهِ الْآيَةِ بَلْ كَلِمَا التَّقْيَا فِيهِ مِثْلَانِ بِسَبَبِ حَذْفِ حَرْفٍ، لِعَلَّةِ اقْتَضَتْ ذَلِكَ جَرَى فِيهَا الْوَجْهَانِ نَحْو: «يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ» ^(٨) «وَإِنْ يَكُ

(١) الكشاف ٤٤٢/١.

(٢) من الكشاف، وسقطت سهواً من الأصل وثبتت في ب.

(٣) الآية ٤ من البقرة.

(٤) الآية ٤٨ من المائدة.

(٥) الآية ٧٢ من آل عمران.

(٦) الآية ١٣٦ من البقرة.

(٧) السبعة ١١٦؛ البحر ٥١٧/٢.

(٨) الآية ٩ من يوسف.

- آل عمران -

كاذباً»^(١)، وقد استشكل على هذا نحو: «يا قوم مالي أدعوكم»^(٢) و «يا قوم من ينصُرني»^(٣) فإنه لم يُرو عن أبي عمرو خلاف في إدغامهما، وكان القياس يقتضي جواز الوجهين لأن ياء المتكلم فاصلة تقديراً.

قوله: «دينا» فيه ثلاثة أوجه، أحدهما: أنه مفعولٌ يبتغى، و«غير الإسلام» حالٌ لأنها في الأصل صفةٌ له، فلما قُدمت عليه نُصبت حالاً. الثاني: أن يكون تمييزاً لغير لإبهامها، فمُيزت كما مُيزت «مثل» و«شبه» وأخواتهما، وسُمع من العرب: «إن لنا غيرها إبلاً وشاء». والثالث: أن يكون بدلاً من «غير»، وعلى هذين الوجهين فغير الإسلام هو المفعول به لبتغى.

وقوله: «وهو في الآخرة من الخاسرين» كقوله: «وإنه في الآخرة لمن الصالحين»^(٤) في الإعراب وسيأتي ما بينهما في المعنى. وقيل: «أل» معرفة لا موصولة فلم يمنع من تعلق ما قبلها. بما بعدها، وهذه الجملة يجوز أن لا يكون لها محلٌ لاستثناها، ويجوز أن تكون في محل جزم نسقاً على جواب الشرط وهو «فلن يُقبل»، ويكون قد ترتب على ابتغاء غير الإسلام ديناً عدم القبول والخسران.

أ. (٨٦) وقوله تعالى: ﴿كيف يهدي﴾: كقوله: «كيف تكفرون»^(٥)

وقيل: الاستفهام هنا معناه النفي، وأنشد: ^(٦)

(١) الآية ٢٨ من غافر.

(٢) الآية ٤١ من غافر.

(٣) الآية ٣٠ من هود.

(٤) الآية ١٣٠ من البقرة.

(٥) الآية ٢٨ من البقرة.

(٦) البيت لعبيدالله بن قيس الرقيات، وهو في ديوانه ٩٥؛ وأمالى الشجري ٣٨٣/١؛

وابن يعيش ٣٦/٩؛ وشواهد الكشاف ٣٢٢/٤.

- آل عمران -

١٣٥١- كَيْفَ نَوْمِي عَلَى الْفَرَاشِ وَلَمَّا
تَشْمَلِ الشَّامَ غَارَةً شَعْوَاءُ

وقول الآخر: (١)

١٣٥٢- فَهْدِي سَيْوْفٌ يَا صُدِّيُّ بِنُ مَالِكِ

كثِيرٌ وَلَكِنْ كَيْفَ بِالسَّيْفِ ضَارِبٌ

قوله: «وشهدوا» في هذه الجملة ثلاثة أوجه، أحدها: أنها معطوفة على «كفروا» و«كفروا» في محلّ نصبٍ نعتاً لقوماً، أي: كيف يهدي مَنْ جَمَعَ بين هذين الأمرين، وإلى هذا ذهب ابنُ عطية^(٢) والحوفي وأبو البقاء^(٣)، إلا أنّ مكياً^(٤) قد ردّ هذا الوجه فقال: «لا يجوزُ عطفُ «شهدوا» على «كفروا» لفسادِ المعنى»، ولم يُبين جهةَ الفسادِ فكأنه فهمَ الترتيبَ بين الفكرة والشهادة، فلذلك فسَدَ المعنى، وهذا غير لازمٍ، فإنَّ الواو لا تقتضي ترتباً، ولذلك قال ابن عطية: (٥) «المعنى مفهومٌ أنّ الشهادةَ قبل الكفرِ والواو لا ترتّب».

الثاني: أنها في محلّ نصبٍ على الحال من واو «كفروا»، والعاملُ فيها الرافعُ لصاحبها، و«قد» مضمرةٌ معها على رأي، أي: كفروا وقد شهدوا، وإليه ذهب جماعة كالزمخشري^(٦) وأبي البقاء^(٧) وغيرهما، قال أبو البقاء: «ولا يجوز أن يكون العاملُ «يَهْدِي» لأنه يهدي مَنْ شَهِدَ أن الرسول حق، يعني أنه لا يجوزُ أنّ يكونَ حالاً من «قوماً»، والعاملُ في الحالِ «يَهْدِي» لما ذكر من فساد المعنى / .

[١٦٤/أ]

(١) لم أهدت إلى قائله وهو في معاني القرآن للفراء ١٦٤/١؛ وأمالى الشجري ٢٦٧/١؛

والبحر ٥١٨/٢.

(٢) المحرر ١٥٢/٣.

(٣) الإملاء ١٤٣/١.

(٤) ليس في المشكل.

(٥) الكشف ٤٤٢/١.

(٦) الإملاء ١٤٣/١.

- آل عمران -

الثالث: أن يكون معطوفاً على «إيمانهم» لما تضمنته من الانحلال لجملة فعلية،
إذ التقدير: بعد أن آمنوا وشهدوا، وإلى هذا ذهب جماعة، قال
الزمخشري^(١): «أن يُعطف على ما في «إيمانهم» من معنى الفعل، لأن
معناه: بعد أن آمنوا، كقوله تعالى: «فَأَصَدَّقُوا أَكْرَهًا»^(٢) وقوله^(٣):
١٣٥٣- مشائيمٌ ليسوا مُصلِحينَ عشيْرَةً

ولا ناعبٍ إلا ببيْنِ غرابِها

انتهى. وجهٌ تنظيره ذلك بالآية والبيت توهمٌ وجود ما يسوغُ العطفَ عليه
في الجملة، كذا يقول النحاة: جُزم على التوهم أي: لسقوط الفاء،
إذ لو سقطت لانجزم في جواب التحضيض، وكذا يقولون: توهم وجود الباء
فجرٌ، وفي العبارة بالنسبة إلى القرآن سوء أدب، ولكنهم لم يقصدوا ذلك
حاش لله، وكان تنظير الزمخشري بغير ذلك أولى كقوله: «إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ
وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا»^(٤)، إذ هو في قوة: إن الذين صدقوا وأقرضوا، وفي
هذه الآية بحثٌ سيمر بك إن شاء الله تعالى.

وقال الواحدي: «عُطفَ الفعلُ على المصدر؛ لأنه أراد بالمصدر الفعل
تقديره: كفروا بالله بعد أن آمنوا، فهو عطفٌ على المعنى كما قال^(٥):

١٣٥٤- لَلْبُسِ عِبَاءٌ وَتَقَرُّ عَيْنِي
أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشَّفُوفِ

معناه: لِإِنَّ الْبُسَ وَتَقَرُّ عَيْنِي» فظاهرُ عبارة الزمخشري والواحدي أن

(١) الكشاف ١/٤٤٢.

(٢) الآية ١٠ من المنافقون.

(٣) البيت للأخوص الرياحي، وهو في الكتاب ١/٨٣؛ والخصائص ٢/٣٥٤؛ وابن يعيش

٢/٥٢؛ وإملاء العكبري ١/٢١٠.

(٤) الآية ١٨ من الحديد.

(٥) تقدم برقم ٧٠١.

الأوّل يُؤوّل لأجل الثاني، وهذا ليس بظاهر، لأننا إنما نحتاج إلى ذلك لكون الموضوع يطلبه فعلاً كقوله: «إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ» لأنّ الموصول يَطْلُبُ جملةً فعلية فاحتجنا أن نتأوّل اسم الفاعل بفعلٍ، وَعَطَفْنَا عليه «وَأَقْرَضُوا»، وأما «بعد إيمانهم» وقوله «للبس عباءة» فليس مكان الاسم محتاجاً إلى فعل، فالذي ينبغي: أن نتأول الثاني باسمٍ ليصِحَّ عطْفُه على الاسم الصريح قبله، وتأويلُه بأن تأتي معه بـ «أن» المصدرية مقدرةً، تقديرُه: بعد إيمانهم وأن شهدوا، أي: وشهادتهم، ولهذا تأوّل النحويون قولها: «لَلْبَسُ عِبَاءَةٍ وَتَقَرُّ»: وأن تقرَّ، إذ التقدير: وقرة عيني، وإلى هذا الذي ذكرته ذهب أبو البقاء^(١) فقال: «التقدير: بعد أن آمنوا وأن شهدوا، فيكون في موضع جرٍّ». انتهى، يعني أنه على تأويل مصدرٍ معطوفٍ على المصدرِ الصريحِ المجرورِ بالظرف، وكلام الجرجاني فيه ما يشهد لهذا ويشهد لتقدير الزمخشري فإنه قال: «قوله «وشهدوا» منسوقٌ على ما يمكن في التقدير، وذلك أن قوله «بعد إيمانهم» يمكن أن يكون بعد «أن آمنوا» وأن الخفيفة مع الفعل بمنزلة المصدرِ كقوله: «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ»^(٢) أي: والصوم، ومثله ممّا حُمِلَ فيه على المعنى قوله تعالى: «وما كان لبشرٍ أن يُكَلِّمَهُ اللهُ إلَّا وحيًا أو من وراء حجابٍ أَوْ يُرْسِلَ»^(٣) فهو عطْفٌ على قوله: «إلا وحيًا»، ويمكن فيه: إلا أن يُوحى إليه، فلما كان قوله «إلا وحيًا» بمعنى: إلا أن يُوحى إليه حَمَلَهُ على ذلك، ومثله من الشعر قوله^(٤):

١٣٥٥- فَظَلَّ طُهَاءُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ

صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلٍ

(١) الإملاء ١/١٤٣.

(٢) الآية ١٨٤ من البقرة.

(٣) الآية ٥١ من الشورى.

(٤) من معلقة امرئ القيس، وهو في ديوانه ٢٢. والتقدير: المطبوخ في القدر. وانظر بحثاً

للنحاس حول هذا البيت في: شرح القصائد التسع ١/١٨٣.

خَفَضَ قَوْلَهُ «قَدِيرٌ» لِأَنَّهُ عَطَفَ عَلَى مَا يُمْكِنُ فِي قَوْلِهِ «مَنْصُجٌ» لِأَنَّهُ
أَمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِضَافاً إِلَى الصَّفِيفِ فَحَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ^(١) قُلْتُ: فَإِتْيَانُهُ بِهَذَا
الْبَيْتِ نَظِيرُ إِتْيَانِ الزَّمْخَشَرِيِّ بِالآيَةِ الْكَرِيمَةِ وَالْبَيْتِ الْمُتَقَدِّمِينَ، لِأَنَّهُ جَرَّ «قَدِيرٌ»
هِنَا عَلَى التَّوْهَمِ، كَأَنَّهُ تَوَهَّمُ إِضَافَةَ اسْمِ الْفَاعِلِ إِلَى مَفْعُولِهِ تَخْفِيفاً فَجَرَّ عَلَى
التَّوْهَمِ، كَمَا تَوَهَّمُ الْآخِرُ وَجُودَ الْبَاءِ فِي قَوْلِهِ: «لَيْسُوا مُصْلِحِينَ»، لِأَنَّهَا كَثِيرٌ
مَا تَزَادُ فِي خَبَرٍ لَيْسَ. وَقَوْلُهُ: «أَنَّ الرَّسُولَ» الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ وَصَفَ بِمَعْنَى
الْمُرْسَلِ، وَقِيلَ: هُوَ بِمَعْنَى الرِّسَالَةِ فَيَكُونُ مُصَدِّراً وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ.

آ. (٨٧) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿جَزَاؤُهُمْ﴾: يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ
يَكُونَ مُبْتَدَأً ثَانِياً، وَ«أَنَّ عَلَيْهِمْ» إِلَى آخِرِهِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبِراً لَجَزَاؤُهُمْ،
وَالجُمْلَةُ خَبَرٌ لِأَوْلَئِكَ. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ «جَزَاؤُهُمْ» بَدَلاً مِنْ «أَوْلَئِكَ» بَدَلِ
اشْتِمَالِ، وَ«أَنَّ عَلَيْهِمْ» إِلَى آخِرِهِ خَبَرٌ لِأَوْلَئِكَ. وَقَالَ هُنَا: «جَزَاؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ
لَعْنَةَ اللَّهِ» وَهَنَّاك^(٢): «أَوْلَئِكَ عَلَيْهِمْ» دُونَ «جَزَاؤُهُمْ» قِيلَ: لِأَنَّ هُنَاكَ وَقَعَ
الإِخْبَارُ عَمَّنْ تُوْفِيَ عَلَى الْكُفْرِ، فَمَنْ ثُمَّ حَتَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّعْنَةَ بِخِلَافِهِ هُنَا، فَإِنَّ
سَبَبَ التَّزْوِيلِ فِي قَوْمٍ ارْتَدَّوْا ثُمَّ رَجَعُوا لِلْإِسْلَامِ. وَمَعْنَى «جَزَاؤُهُمْ» أَي: جَزَاءُ
كُفْرِهِمْ وَارْتِدَادِهِمْ. وَتَقَدَّمَ قِرَاءَةُ الْحَسَنِ «وَالنَّاسِ أَجْمَعُونَ»^(٣) وَتَخْرِيجُهَا.

آ. (٨٨) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿خَالِدِينَ﴾: حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي «عَلَيْهِمْ»
وَالْعَامِلُ فِيهَا الْاسْتِقْرَارُ أَوْ الْجَارُ لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْفِعْلِ وَتَقَدَّمَ نَظَائِرُهُ. وَالضَّمِيرُ
فِي «فِيهَا» لِلْعِنَةِ. وَ«لَا يُخَفَّفُ» جُمْلَةٌ حَالِيَةٌ أَوْ مُسْتَأْنَفَةٌ.

آ. (٨٩) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ﴾: اسْتِثْنَاءٌ مُتَّصِلٌ.

آ. (٩٠) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كُفْرًا﴾: تَمْيِيزٌ مُنْقُولٌ مِنَ الْفَاعِلِيَّةِ.

(١) أَي: إِنَّهُ حَمَلَ «قَدِيرٌ» عَلَى صَفِيفٍ لِرُكُونِهَا مَجْرُوراً بِالإِضَافَةِ.

(٢) الآيَةُ ١٦١ مِنَ الْبَقْرَةِ: «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أَوْلَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ».

(٣) الآيَةُ ١٦١ مِنَ الْبَقْرَةِ.

والأصل: ثم ازداد كفرهم، والدالُّ الأولى بدلٌ من تاءِ الافتعالِ لوقوعِها بعد الزاي، كذا أعربه الشيخ^(١)، وفيه نظرٌ، إذ المعنى على أنه مفعول به، وذلك أنَّ الفعلَ المتعدِّيَ لاثنين إذا جُعِلَ مطاوعاً نَقَصَ مفعولاً، وهذا من ذاك، لأنَّ الأصل: زِدْتُ زيداً خيراً فأزادته، وكذلك أصلُ الآيةِ الكريمة، زادهم الله كفراً فأزادوه.

ولم يُؤتَ هنا بالفاءِ داخلةً على «لن» وأتى بها في «لن» الثانية. قيل: لأنَّ الفاءَ مُؤدِّنةً بالاستحقاقِ بالوصفِ السابق، لأنه قد صرَّحَ بقيدِ موتهم على الكفر / بخلافِ «لن» الأولى فإنه لم يُصرَّحَ معها به، فلذلك لم يُؤتَ بالفاء. [١٦٤/ب]

وقرأ عكرمة^(٣): «لن نقبل» بنونِ العظمة، «توبتهم» بالنصب، فلذلك قرأ: «فلن نقبل من أحدهم ملء» بالنصب.

قوله: «وأولئك هم الضالون» في هذه الجملة ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكونَ في محلِّ رفعٍ عطفاً على خبرِ إنَّ، أي: إنَّ الذين كفروا لن تُقبلَ توبتهم وإنهم أولئك هم الضالون. الثاني: أن تُجَعَلَ معطوفةً على الجملةِ المؤكدةِ بإن، وحينئذٍ فلا محلَّ لها من الإعرابِ لعطفِها على ما لا محلَّ له. الثالث: وهو أغربها أن تكونَ الواو للحال، فالجملة بعدها نصب على الحال، والمعنى: لن تُقبلَ توبتهم من الذنوب والحال أنهم ضالون، فالتوبة والضلال متنافيان لا يجتمعان، قاله الراغب، وهو بعيد في التركيب، وإنَّ كان قريبَ المعنى. قال الشيخ^(٤): «ويُنْبَسَعُ عن هذا المعنى هذا التركيبُ، إذ لو أُريدَ هذا المعنى لم يُؤتَ باسمِ الإشارة».

(١) البحر ٥١٩/٢.

(٢) وذلك في الآية ٩١.

(٣) البحر ٥٢٠/٢.

(٤) البحر ٥٢٠/٢.

- آل عمران -

وقوله: «فلن يُقْبَل» قد تقدم أن عكرمة [قرأ] «نقبل» بالنون^(١)، «ملء» بالنصب مفعولاً به، وقرأ بعضهم^(٢): فلن يُقْبَل بالياء من تحت على بنائه للفاعل وهو الله تعالى، و«ملء» بالنصب كما تقدم. وقرأ أبو جعفر وأبو السَّمَّال: «مِل الأرض» بطرح همزة «ملء»، نقل حركتها إلى الساكن قبلها، وبعضهم يُدغم نحو هذا، أي: لام «ملء» في لام «الأرض» بعروض التقائهما.

والمَلءُ مقدارٌ ما يملأ الوعاء، والمَلءُ بفتح الميم هو المصدر. يقال: مَلَأَتِ القِرْبَةَ أَمْلؤها مَلْتًا، والمَلَاءَةُ المِلْحَفَةُ بضم الميم والمد. و«ذَهَبًا» العامة على نصبه تمييزاً، وقال الكسائي: «على إسقاط الخافض» وهذا كالأول، لأنَّ التمييزَ مَقْدَرٌ بـ «مِنْ» واحتاجت «ملء» إلى تفسير لإبهامها، لأنها دالَّةٌ على مقدار. كالفَيْزِ والصَّاعِ. وقرأ الأعمش «ذهبٌ» بالرفع، قال الزمخشري^(٣): «رَدًّا على «مِلءٌ» كما يقال: «عندي عشرون نفساً رجالٌ» يعني بالردِّ البَدل، ويكون بدلَ نكرةٍ من معرفة، قال الشيخ^(٤): «ولذلك ضَبَطَ الحُدَّاقُ قوله «لك الحمدُ ملءُ السموات» بالرفع، على أنه نعتٌ للحمد، واستضعفوا نصبه على الحال لكونه معرفة» قلت: ولا يتعيَّنُ نصبه على الحال حتى يلزم ما ذكره من الضعف، بل هو منصوبٌ على الظرف، أي: إنَّ الحمد يقع مِلءًا للسموات وللأرض.

قوله: «ولو افْتَدَى» الجمهورُ على ثبوتِ الواو وهي واو الحال، قال الزمخشري^(٥): «فإن قلت: كيف موقعُ قوله: «ولو افْتَدَى به»؟ قلت: هو كلامٌ

(١) انظر في قراءتها: البحر ٥٢٠/٢؛ الشواذ ٢١؛ الكشاف ٤٤٣/١.

(٢) نسبها في الشواذ ٢١ إلى عيسى بن سليمان الحجازي.

(٣) الكشاف ٤٤٣/١.

(٤) البحر ٥٢٠/٢.

(٥) الكشاف ٤٤٣/١.

محمولٌ على المعنى كأنه قيل: فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ فِدْيَةٌ وَلَوْ افْتَدَى بِمِلءِ الْأَرْضِ. انتهى. والذي ينبغي أن يُحْمَلَ عَلَيْهِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخْبَرَ أَنَّ مَنْ مَاتَ كَافِرًا لَا يُقْبَلُ مِنْهُ مَا يَمْلَأُ الْأَرْضَ مِنْ ذَهَبٍ، عَلَى كُلِّ حَالٍ يَقْصِدُهَا وَلَوْ فِي حَالِ افْتِدَائِهِ مِنَ الْعَذَابِ، وَذَلِكَ أَنَّ حَالَةَ الْإِفْتِدَاءِ حَالَةٌ لَا يَمْتَنُّ فِيهَا الْمَفْتَدِي عَلَى الْمَفْتَدَى مِنْهُ إِذْ هِيَ حَالَةٌ قَهْرٍ مِنَ الْمَفْتَدَى مِنْهُ لِلْمَفْتَدِي.

قال الشيخ^(١): «وقد قررنا في نحو هذا التركيب أن «لو» تأتي مَنبَهَةً عَلَى أَنَّ مَا قَبْلَهَا جَاءَ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِقْصَاءِ، وَمَا بَعْدَهَا جَاءَ تَنْصِيصًا عَلَى الْحَالَةِ الَّتِي يُظَنُّ أَنَّهَا لَا تَنْدَرُجُ فِيهَا قَبْلَهَا، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَعْطُوا السَّائِلَ وَلَوْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ»^(٢) و«رُدُّوا السَّائِلَ وَلَوْ بِظُلْفٍ مُحْرَقٍ»^(٣)، كَأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ كَانَتْ مِمَّا يَنْبَغِي أَنْ لَا يُؤْتَى بِهَا، لِأَنَّ كَوْنَ السَّائِلِ عَلَى فَرَسٍ يُشْعِرُ بَعْنَاهُ فَلَا يَنْسَبُ أَنْ يُعْطَى، وَكَذَلِكَ الظُّلْفُ الْمُحْرَقُ لَا غِنَاءَ فِيهِ، فَكَانَ يَنْسَبُ أَلَّا يُرَدَّ بِهِ السَّائِلُ».

وقيل: الواو هنا زائدة، وقد يتأيد هذا بقراءة ابن أبي عبيدة «لوافتدى به» دون واو، ومعناها أنه جعل الافتداء شرطاً في عدم القبول فلم يتعمم نفي وجود القبول. و«لو» قيل: هي هنا شرطية بمعنى إن، لا التي معناها لما كان سيقع لوقوع غيره، لأنها مُعَلِّقَةٌ بِمُسْتَقْبَلٍ، وهو قوله: «فلن يُقْبَلَ» وتلك مُعَلِّقَةٌ بِالْمَاضِي.

وافتدى: افْتَعَلَ مِنْ لَفِظِ الْفِدْيَةِ وَهُوَ مُتَعَدٌّ لِوَاحِدٍ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى فَدَى، فَيَكُونُ افْتَعَلَ فِيهِ وَفَعَلَ بِمَعْنَى نَحْو: شَوَى وَاشْتَوَى، وَمَفْعُولُهُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: افْتَدَى نَفْسَهُ.

(١) البحر ٥٢١/٢.

(٢) رواه أبو داود: الزكاة ٣٠٦/٢؛ ابن حنبل ٢٠١/١.

(٣) رواه أحمد في المسند ٣٨١/٥. والظلف: الحافر.

والهاء في «به» فيها أقوال، أظهرها: عودها على «ملء» لأنه مقدار ما يملؤها، أي: ولو افتدى بملء الأرض. والثاني: أن يعود على «ذهبا» قاله أبو البقاء^(١)، قال الشيخ^(٢): «ويوجد في بعض التفاسير أنها تعود على المِلء أو على الذهب، فقوله «أو على الذهب» غلط» قلت: كأن وجه الغلط فيه أنه ليس مُحدَّثاً عنه /، إنما جاء به بياناً وتفسيراً لغيره فَضْلاً. الثالث: أن يعود على «مثل» محذوف، قال الزمخشري^(٣): «ويجوز أن يُراد «ولو افتدى بمثله» كقوله: «لو أن لهم ما في الأرض جميعاً ومثله معه»^(٤) والمِثْلُ يُحذف في كلامهم كثيراً، كقولك: «ضربتُ ضربَ زيدٍ» تريد مثلَ ضربه، أبو يوسف أبو حنيفة» أي مثله، و^(٥):

١٣٥٦- لا هيثم الليلة للمطي

و«قضية ولا أبا حسن لها» تريد: لا مثل هيثم ولا مثل أبي حسن، كما أنه يزداد في قولهم: «مثلك لا يفعل كذا» يريدون: أنت لا تفعل، وذلك أن المثلين يَسُدُّ أحدهما مَسَدَّ الآخر، فكانا في حكم شيء واحد. قال الشيخ^(٦): «ولا حاجة إلى تقدير «مثل» في قوله «ولو افتدى به»، وكان الزمخشري تَحْيِيلَ أن ما نُفي أن يُقبَل لا يمكن أن يُفتدى به فاحتاج إلى إضمار «مثل» حتى يُغايِرَ بين ما نُفي قبوله وبين ما يُفتدى به، وليس كذلك؛ لأن ذلك كما ذكرناه على سبيل الفرض والتقدير، إذ لا يمكن عادةً أن أحداً يملك مِلءَ الأرض ذهباً، بحيث إنه لو بَدَلَه على أي جهة بَدَلَه لم يُقبَل منه، بل لو كان ذلك مُمكناً لم يَحْتَجَّ

(١) الإملاء ١/١٤٣.

(٢) البحر ٢/٥٢٢.

(٣) الكشف ١/٤٤٤.

(٤) الآية ٣٦ من المائة.

(٥) تقدم برقم ٩٨.

(٦) البحر ٢/٥٥٢.

إلى تقدير «مثل» لأنه نُفِي قبوله حتى في حالة الافتداء، وليس ما قَدَّر في الآية نظيرَ ما مَثَّل به، لأنَّ هذا التقدير لا يُحتاج إليه ولا معنى له، ولا في اللفظ ولا في المعنى ما يدل عليه فلا يُقدَّر، وأما ما مَثَّل به من نحو: «ضربت ضرب زيد، وأبو يوسف أبو حنيفة» فبضرورة العقل نعلم أنه لا بد من تقدير «مثل»، إذ ضربك يستحيل أن يكون ضرب زيد، وذاتُ أبي يوسف يستحيل أن تكون ذات أبي حنيفة، وأما «لا هيثم الليلة للمطي» فذَلَّ على حذف «مثل» ما تقرَّر في اللغة العربية أن «لا» التي لنفي الجنس لا تدخل على الأعلام فتؤثِّر فيها فاحتيج إلى إضمار «مثل» لتبقى على ما تقرَّر فيها، إذ تقرَّر فيها أنها لا تعمل إلا في الجنس، لأن العَلَمِيَّة تنافي عمومَ الجنس، وأما قوله: «كما يُزاد في نحو: «مثلك لا يفعل» تريد أنت» فهذا قولٌ قد قيل [به]، ولكن المختار عند حُذاق النحويين أن الأسماء لا تزداد. قلت: وهذا الاعتراضُ على طوله جوابه ما قاله أبو القاسم في خطبة كشافه^(١): «فاللغوي وإن عَلَكَ اللُغَةَ بِلِحْيَتِهِ^(٢) والنحوي وإن كان أنحى من سيبويه إلى آخره»^(٣).

قوله: «أولئك لهم عذابٌ أليمٌ» يجوزُ أن يكونَ «لهم» خبراً لاسم الإشارة، و«عذابٌ» فاعلٌ به، وعمِلَ لاعتماده على ذي خبر، أي: أولئك استقر لهم عذاب، وأن يكونَ «لهم» خبراً مقدماً، و«عذاب» مبتدأ مؤخرًا، والجملةُ خبر عن اسم الإشارة، والأولُ أحسنُ، لأنَّ الإخبار بالمفرد أقربُ من الإخبار بالجملة، والأول من قبيلِ الإخبار بالمفرد.

قوله: «وما لهم من ناصرين» يجوزُ أن يكونَ «من ناصرين» فاعلاً، وجاز

(١) الكشاف ١٦/١.

(٢) اللُّحْيُ: منبت اللحية.

(٣) ومقصود الزمخشري أن اللغوي والنحوي وإن برعا في علومهما فإنَّ حقائق القرآن وأسراره لا يدركها إلا مَنْ برع في علم المعاني والبيان.

- آل عمران -

عَمَلَ الجار لاعتماده على حرف النفي أي: وما استقر لهم من ناصرين .
والثاني: أنه^(١) خبر مقدم و«من ناصرين» مبتدأ مؤخر، و«مِنْ» مزيدة على الإعرابين لوجود الشرطين في زيادتها. وأتى بناصرين جمعاً لتوافق الفواصل .

آ. (٩٢) قوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا﴾: النَّيْلُ: إدراك الشيء ولُحُوقُهُ^(٢)، وقيل: هو العطية، وقيل: هو تناولُ الشيء باليد، يقال: نَلَيْتُهُ أَنالَهُ نَيْلاً. قال تعالى: «ولا ينالون من عدو نَيْلاً»^(٣). وأمَّا النَّوْلُ بالواو فمعناه التناول، يقال: نَلَيْتُهُ أَنولُهُ أي: تناولته، وأنلته زيدا أَنونُهُ إياه أي: ناولته إياه، كقولك: عَطَوْتُهُ أعطوه بمعنى تناولته، وأعطيته إياه إذا ناولته إياه^(٤).

وقوله: «حتى تنفقوا» بمعنى إلى أن، و«مِنْ» في «مما تحبون» تبعيضية، يدلُّ عليه قراءة عبدالله^(٥): «بعض ما تحبون»، وهذه عندي ليست قراءة بل تفسيرٌ معنى. و«ما» موصولةٌ وعائدها محذوف، والقولُ بكونها نكرةً موصوفة لا معنى له، وقد جَوَّزَ ذلك أبو البقاء^(٦) فقال: [«أو نكرةٌ موصوفة، ولا تكون مصدريةً لأنَّ المحبة لا تُنْفَقُ، فَإِنْ جُعِلَتِ المحبة بمعنى المفعول جاز على رأي أبي عليّ »]^(٧) يعني يبقى التقدير: من الشيء المحبوب، وهذان الوجهان ضعيفان، والأول أضعف.

وقوله: «وما تُنْفِقُوا من شيء» تقدم نظيره في البقرة^(٨).

(١) أي «لهم» والوجه الأول ما ذكره قبله.

(٢) اللحق: أحد مصادر لحق الفصيحة. انظر: اللسان: لحق.

(٣) الآية ١٢٠ من التوبة.

(٤) انظر: اللسان: عطا.

(٥) البحر ٥٢٤/٢.

(٦) الإملاء ١٤٣/١.

(٧) ما بين معقوفين لم يظهر في الصورة عن الأصل.

(٨) الآية ٢٧٢ من البقرة.

آ . (٩٣) قوله تعالى: ﴿حِلًّا﴾: الحِلُّ: بمعنى الحلال وهو في الأصل مصدر لَحَلَّ يَحِلُّ كقولك: عَزَّ يَعِزُّ عِزًّا، ثم يُطلق على الأشخاص مبالغة، ولذلك يستوي فيه الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث كقوله تعالى: «لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ»^(١)، وفي الحديث عن عائشة رضي الله عنها: «كنت أُطَيِّبُه صلى الله عليه وسلم لِحْلِهْ وَلِحْرَمِه»^(٢) أي: لإحلاله وإحرامه، وهو كالحِرْمِ واللُّبْسِ بمعنى الحَرَامِ واللباس، قال تعالى: «وَحِرْمٌ»^(٣) وقرئ «وحرام». و«ليني» متعلق بحِلِّ.

قوله: «إلا ما حَرَّمَ» مستثنى / من اسم كان. وجَوَّز أبو البقاء^(٤) أن يكون [١٦٥/ب] مستثنى من ضمير مستتر في «حِلًّا» فقال: «لأنه استثناء من اسم كان، والعمل فيه «كان»، ويجوز أن يعمل فيه «حِلًّا» ويكون فيه ضمير يكون الاستثناء منه؛ لأن حِلًّا وحَلًّا في موضع اسم الفاعل بمعنى الجائز والمباح».

وفي هذا الاستثناء قولان، أحدهما: أنه متصل، والتقدير: إلا ما حَرَّمَ إسرائيل على نفسه، فحَرَّمَ عليهم في التوراة، فليس فيها ما زادوه من محرمات وادعوا صِحَّة ذلك. والثاني: أنه منقطع، والتقدير: لكن حَرَّمَ إسرائيل على نفسه خاصة ولم يُحَرِّمه عليهم، والأول هو الصحيح.

قوله: «مَنْ قَبْلَ أَنْ تُنَزَّلَ» فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلق بحَرَّمَ أي: إلا ما حَرَّمَ مَنْ قَبْلَ، قاله أبو البقاء^(٥). قال الشيخ^(٦): «ويبعد ذلك، إذ هو من

(١) الآية ١٠ من الممتحنة.

(٢) رواه البخاري (الفتح) الحج ٣/٣٩٦؛ أبو داود: الحج ٢/٣٥٨.

(٣) الآية ٩٥ من الأنبياء على قراءة حمزة والكسائي وأبو بكر، والباقون حرام: السبعة ٤٣١: «وحرامٌ على قريةٍ أهلكتها».

(٤) الإملاء ١/١٤٣.

(٥) الإملاء ١/١٤٣.

(٦) البحر ٤/٣.

الإخبار بالواضح، لأنه معلوم أنّ ما حرّم إسرائيل على نفسه هو من قبل إنزال التوراة ضرورةً لتباعد ما بين وجود إسرائيل وإنزال التوراة. والثاني: أنها تتعلّق بقوله: «كان حلاً» قال الشيخ^(١): «ويظهر أنه متعلّق بقوله «كان حلاً لبني إسرائيل» أي: من قبل أن تُنزل التوراة، وفصل بالاستثناء إذ هو فصل جائز، وذلك على مذهب الكسائي وأبي الحسن في جواز أن يعمل ما قبل إلا فيما بعدها إذا كان ظرفاً أو مجروراً أو حالاً نحو: «ما حُسب إلا زيدٌ عندك، وما أوى إلا عمروٌ إليك، وما جاء إلا زيدٌ ضاحكاً» وأجاز الكسائي ذلك في المنصوب مطلقاً نحو: ما ضرب إلا زيدٌ عمراً، وأجاز هو وابن الأنباري ذلك في المرفوع نحو: ما ضرب إلا زيداً عمرو، وأمّا تخريجه على غير مذهب الكسائي وأبي الحسن فيقدّر له عاملٌ من جنس ما قبله، تقديره هنا: حلٌّ من قبل أن تُنزل التوراة».

آ. (٩٤) قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلّق بافترى، وهذا هو الظاهر، والثاني: جَوَّزه أبو البقاء^(٢) وهو أن يتعلّق بالكذب، يعني الكذب الواقع من بعد ذلك. وفي المشار إليه بذلك ثلاثة أوجهٍ أحدها: استقرار التحريم المذكور في التوراة، إذ المعنى: إلا ما حرّم إسرائيل على نفسه ثم حرّمته التوراة عليهم عقوبةً لهم. الثاني: التلاوة، وجاز تذكير اسم الإشارة لأنّ المراد بها بيان مذهبهم. والثالث: الحال بعد تحريم إسرائيل على نفسه.

وهذه الجملة - أعني قوله «فَمَنْ افترى» - يجوز أن تكون استثنائية فلا محلّ لها من الإعراب، ويجوز أن تكون منصوبةً المحلّ نسقاً على قوله: «فأتوا بالتوراة» فتندرج في المقول. و«مَنْ» يجوز أن تكون شرطية أو موصولة،

(١) البحر ٤/٣.

(٢) الإملاء ١/١٤٣.

- آل عمران -

وَحَمَلَ عَلَى لَفْظِهَا فِي قَوْلِهِ: «افترى» فَلذَلِكَ وَحَدَّ الضَّمِيرَ، وَعَلَى مَعْنَاهَا فَجُمِعَ فِي قَوْلِهِ: «فأولئك» إِلَى آخِرِهِ.

آ . (٩٥) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ صَدَقَ اللَّهُ﴾: أَي: قُلْ لَهُمْ. وَالْعَامَّةُ عَلَى إِظْهَارِ لَامِ «قُلْ» مَعَ الصَّادِ، وَقَرَأَ أَبَانُ بْنُ تَغْلِبٍ^(١) بِإِدْغَامِهَا فِيهَا، وَكَذَلِكَ أَدْغَمَ اللَّامَ فِي السَّيْنِ فِي قَوْلِهِ: «قُلْ سِيرُوا»^(٢)، وَسَيَأْتِي أَنَّ حَمْزَةَ وَالْكَسَائِيَّ وَهَشَامًا أَدْغَمُوا اللَّامَ فِي السَّيْنِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ»^(٣).

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ^(٤): «عَلَّةُ ذَلِكَ فَشُوْ هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ فِي الْقَمْرِ وَانْتِشَارُ الصَّوْتِ الْمُنْبِتُّ عَنْهُمَا فَقَارَبَتَا بِذَلِكَ مَخْرَجَ اللَّامِ فَجَازَ إِدْغَامُهَا فِيهِمَا»^(٥) وَهُوَ مَأْخُودٌ مِنْ كَلَامِ سَيُوبِيهِ، فَإِنَّ سَيُوبِيَةَ قَالَ^(٦): «وَالْإِدْغَامُ - يَعْنِي إِدْغَامَ اللَّامِ مَعَ الطَّاءِ وَالصَّادِ وَأَخَوَاتِهِمَا - جَائِزٌ وَلَيْسَ كَثْرَتُهُ مَعَ الرَّاءِ، لِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ تَرَاحَيْنَ عَنْهَا وَهِيَ مِنَ الثَّنَائِيَا» قَالَ: «وَجَوَازُ الْإِدْغَامِ لِأَنَّ آخَرَ مَخْرَجِ اللَّامِ قَرِيبٌ مِنْ مَخْرَجِهَا. انْتَهَى». وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٧) عِبَارَةً تَوْضِّحُ مَا تَقَدَّمَ وَهِيَ: «لِأَنَّ الصَّادَ فِيهَا انْبِسَاطٌ وَفِي اللَّامِ^(٨) انْبِسَاطٌ، بَحِيثٌ يَتَلَقَى طَرَفَاهُمَا فَصَارَا مُتَقَارِبَيْنِ» وَقَدْ تَقَدَّمَ إِعْرَابُ قَوْلِهِ: «مِلَّةٌ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا»^(٩) فَأَعْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ.

(١) البحر ٥/٣؛ الشواذ ٢١.

(٢) الآية ١١ من الأنعام.

(٣) الآية ١٨ من يوسف.

(٤) المحتسب ١٦٥/١.

(٥) أي: إدغام اللام في السين أو الصاد.

(٦) الكتاب ٤١٧/٢.

(٧) الإملاء ١٤٣/١.

(٨) الأصل: «الصاد» وهو سهو، والتصويب من الإملاء.

(٩) الآية ١٣٥ من البقرة.

أ. (٩٦) قوله تعالى: ﴿وَضِعَ لِلنَّاسِ﴾: هذه الجملة في موضع خفض صفةً لبيت. وقرأ العامة: «وَضِعَ» مبنياً للمفعول، وعكرمة^(١) وابن السَّمِيعِ: «وَضِعَ» مبنياً للفاعل، وفي فاعله قولان، أظهرهما، أنه ضمير إبراهيم لتقدّم ذكره، ولأنه مشهورٌ بعمارته، والثاني: أنه ضميرُ الباري تعالى. و«للناس» متعلقٌ بالفعل قبله، واللامُ فيه للعلّة، و«لَلَّذِي بِيكَّةَ» خبرٌ إنَّ، [١/١٦٦] / وأخبر هنا بالمعرفة وهو الموصول عن النكرة وهو «أول بيت» لتخصيص النكرة بشيئين: الإضافة والوصف بالجملة بعده، وهو جائزٌ في باب إنَّ، ومن عبارة سيويه^(٢): «إنَّ قريباً منك زيدٌ» لَمَّا تخصص «قريباً» بوصفه بالجار بعده ساغ ما ذكرته لك، وزاده حسناً هنا كونه اسماً «إنَّ»، وقد جاءتِ النكرة اسماً لإنَّ وإن لم يكن تخصيصاً. قال^(٣):

١٣٥٧- وإن حراماً أن أسبَّ مجاشعاً

بآبائي الشَّم الكرام الخَصَّارم

و«بيكة» صلة، والباءُ فيه ظرفيةٌ أي: في مكة، وبيكةٌ فيها أوجه، أحدها أنها مرادفةٌ لمكة فأبدلت ميمها باءً، قالوا: والعربُ تُعاقِبُ بين الباء والميم في مواضع، قالوا: هذا عليٌّ ضربةٌ لازم ولازب^(٤)، وهذا أمرٌ راتبٍ وراتم^(٥)، والنَّمِيطُ والنَّبِيطُ^(٦)، وسَبَدَ رأسه وسَمَدَها^(٧)، وأَعْطَتِ الحُمَى وأَعْمَطَتِ^(٨)،

(١) البحر ٦/٣.

(٢) الكتاب ٢٨٤/١.

(٣) البيت للقرزوق وهو في ديوانه ٨٤٤؛ والهمع ١/١١٩؛ والدرر ١/٨٨.

(٤) صار ضربة لازب: أي صار لازماً ثابتاً.

(٥) أمر راتب: مقيم.

(٦) النَّمِيطُ: أول ما يظهر من ماء البشر.

(٧) سبد: حلق.

(٨) أعطته: نالته.

وقيل: اسم لبطن مكة، وقيل: لمكان البيت، وقيل: للمسجد نفسه، وأيدوا هذا بأن التباك وهو الازدحام إنما يحصل عند الطواف، يقال: تباك الناس أي: ازدحموا. وهذا القول يُفسده أن يكون الشيء ظرفاً لنفسه، كذا قال بعضهم، وهو فاسد لأن البيت في المسجد حقيقة، وسُميت بكَّة، لازدحام الناس، وقيل: لأنها تَبُكُ أعناق الجابرة، أي تدُقُّها، وسُميت مكة من قولهم: «تَمَكَّتُ المِخُّ من العظم» إذا استقصيته ولم تترك منه شيئاً، ومنه «امتكَّ الفصيل ما في ضرع أمه» إذا لم يترك فيه لبناً، ورُوي أنه قال^(١): «لا تُمَكِّكُوا على غرمايكم».

ثم في تسميتها بذلك أوجه، فقال ابن الأنباري^(٢): «سُميت بذلك لقلعة مائها وزرعها وقلعة خصبها، فهي مأخوذة من «مَكَّتُ العظم» إذا لم تترك فيه شيئاً. وقيل: لأن من ظلم فيها مكَّه الله أي استقصاه بالهلاك. وقيل: لأنها وسط الأرض كالمنخ وسط العظم، وهذا قول الخليل بن أحمد، وهو حسن. والمكوك كأس يُشرب به ويُكال به كالصواع.

قوله: «مباركاً وهدياً» حالان: إمامن المضمير في «وُضِعَ» كذا أعربه أبو البقاء^(٣) وغيره، وفيه نظر، من حيث إنه يلزم الفصل بين الحال وبين العامل فيها بأجنبي، وهو خبر إن، وذلك غير جائز لأن الخبر معمول لأن، فإن أضمرت عاملاً وهو «وُضِعَ» بعد «للذي ببكة» أي «وُضِعَ» جاز، والذي حمل على ذلك ما يعطيه تفسير أمير المؤمنين من أنه وُضِعَ بهذا القيد.

(١) وهو حديث شريف وجدته في النهاية ٣٤٩/٤، واللسان: مكك، ومعناه: لا تُلِحُوا.

(٢) مذهبه في الزاهر ١١٢/٢ «لازدحام الناس فيها، أولائها تذهب الجبارين».

(٣) الإملاء ١٤٤/١.

والظاهر أن «وهدي» نسق على «مباركاً». وزعم بعضهم أنه خبرٌ مبتدأ مضميرٌ تقديره: وهو هديٌّ، وهو ساقطُ الاعتبار به.

والبركة: الزيادة، يقال: بارك الله لك أي: زادك خيراً، وهو متعدٌ، ويدلُّ عليه: «أن بورك من»^(١) ويضمَّن معنى [ما يتعدى]^(٢) بعلی كقوله: «وباركنا عليه»^(٣). و«تبارك» لا يتصرف ولا يستعمل مسنداً إلا الله تعالى، ومعناه في حقه تعالى: تزايد خيره وإحسانه، وقيل: البركة ثبوت الخير، مأخوذ من مبرك البعير. وإما^(٤) من الضمير المستكن في الجار، وهو «بيكة» لوقوعه صلةً، والعامل فيها الجار بما تضمنته من الاستقرار أو العامل في الجار^(٥)، ويجوز أن ينتصب على إضمار فعل المدح أو على الاختصاص، ولا يضرُّ كونه نكرةً، وقد تقدّم دلائل ذلك. و«للعالمين» كقوله: «للمتقين» أول البقرة^(٦).

آ. (٩٧) قوله تعالى: ﴿فيه آياتٌ﴾: يجوز أن تكون هذه الجملة في محل نصب على الحال: إما من ضمير «وضع»، وفيه ما تقدّم من الإشكال، وإما من الضمير في «بيكة» وهو واضح، وهذا على رأي من يُحيز تعدد الحال لذي حالٍ واحدٍ، وإما من الضمير في «للعالمين»، وإما من «هدى»، وجاز ذلك لتخصّصه بالوصف، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في «مباركاً»، ويجوز أن تكون الجملة في محل نصب نعتاً لهدى بعد نعته بالجار قبله،

(١) الآية ٨ من النمل «فلما جاءها نُودي أن بورك من في النار».

(٢) سقط من مصورة الأصل.

(٣) الآية ١١٣ من الصافات.

(٤) معطوف على قوله، إما الوارد في أول إعراب مباركاً.

(٥) لأن الأصل: «الذي استقر هو بيكة مباركاً».

(٦) الآية ٢ من البقرة.

- آل عمران -

ويجوزُ أَنْ تكونَ هذه الجملةُ مستأنفةً لا محلَّ لها من الإعراب، وإنما جيءَ بها بياناً وتفسيراً لبركته وهداه، ويجوزُ أَنْ تكونَ الحالُ أو الوصفُ على ما مرَّ تفصيله هو الجارُّ والمجرورُ فقط، و«آياتٌ» مرفوعٌ بها على سبيلِ الفاعلية، لأنَّ الجارَّ متى اعتمدَ على أشياءَ ذكرتها في أولِ هذا الموضوعِ رَفَعَ الفاعل، وهذا أَرْجَحُ مِنْ جَعْلِها جملةً من مبتدأ وخبر، لأنَّ هذه الأشياءَ - أعني الحال والنعت والخبر - أصلها أَنْ تكونَ مفردةً فما قُرِبَ منها كان أولى، والجارُّ قريبٌ من المفرد، ولذلك تقدَّم المفردُ ثم الظرفُ ثم الجملةُ فيما ذكَّرتُ، وعليه الآيةُ الكريمة: «وقال رجلٌ مؤمنٌ من آلِ فرعونَ يكتمُ إيمانه»^(١) فقدَّم الوصفَ بالمفرد وهو «مؤمنٌ»، وثنى بما قُرِبَ منه وهو «من آلِ فرعون»، وثلثَ بالجملة وهي «يكتمُ إيمانه»، وقد جاءَ في الظاهر عكسُ هذا، وسأوضحُ هذه المسألةَ إن شاء الله عند قوله: «يُجِيبُهُمْ وَيُجِيبُونَهُ أَذِلَّةً»^(٢).

قوله: «مقامٌ إبراهيمَ وَمَنْ دخله كان آمناً» فيه أوجه، أحدها أَنْ «مقام» بدلٌ من «آيات»، وعلى هذا يُقال: إنَّ النحويين نَصُّوا على أنه متى ذُكِرَ جمعٌ لا يُبدلُ منه إلا ما يُؤفِّي بالجمع فتقول: «مررتُ / برجالٍ زيدٍ وعمروٍ وبكرٍ» [ب/١٦٦] لأنَّ أقلَّ الجَمْعِ الصحيح ثلاثة، فإن لم يُوفَّ قالوا: وَجَبَ القطعُ عن البدلية: إمَّا إلى النصب بإضمارِ فعلٍ، وإمَّا إلى الرفعِ على مبتدأٍ محذوفٍ الخبر، كما تقولُ في المثال المتقدم: «زيداً وعمراً» أي أعني زيداً وعمراً، أو «زيد وعمرو» أي: منهم زيد وعمرو، ولذلك أعربوا قولَ النابغة الذبياني^(٣):

١٣٥٨- تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا

لستة أعوامٍ وذا العامِ سابعُ

(١) الآية ٢٨ من غافر.

(٢) الآية ٥٤ من المائدة.

(٣) تقدم الأول برقم ٣٩٨، وتقدم الثاني برقم ٤٣٠.

رَمَادٌ كَكَحْلِ الْعَيْنِ لِأَيِّ أَيْنِهِ
وَنُؤْيٍ كَجِذْمِ الْحَوْضِ أَثَلَّمُ خَاشِعٌ

على القطع المتقدم، أي: فمنها رمادٌ ونؤيٌّ، وكذا قوله تعالى: «حديثُ الجنودِ فرعونَ وثمودَ»^(١) أي: أعني أو أدُمُ فرعونَ وثمودَ، على أنه قد يقال: إن المرادَ بفرعونَ وثمودَ هما ومن تبعهما من قومهما، فذكرهما وافٍ بالجمعية، وفي الآية الكريمة هنا لم يُذكر بعد الآياتِ إلا شيثان: المقامُ وأمنُ داخله، فكيف يكون بدلاً؟ وهذا الإشكالُ أيضاً واردٌ على قول من جعله خبرَ مبتدأ محذوفٍ أي: هي مقامُ إبراهيمَ كيف يُخبر عن الجمع باثنين؟

وفيه أجوبةٌ، أحدها: أن أقلَّ الجمعِ اثنان كما ذهب إليه بعضهم، قال الزمخشري^(٢): «ويجوزُ أن يُراد: فيه آيات: مقامُ إبراهيمَ وأمنُ من دخله، لأن الاثنين نوع من الجمع كالثلاثة والأربعة». الثاني: أن «مقام إبراهيم» وإن كان مفرداً لفظاً إلا أنه يشتمل على آياتٍ كثيرة، لأن أثر القدمين في الصخرة الصماء آية، وغوضُهُما فيها إلى الكعبين آية، وإلانةُ بعضِ الصخرة دون بعض آية، وإبقاؤه على مرِّ الزمان، وحفظه من الأعداء آية، واستمراره دون آيات سائر الأنبياء - خلا نبينا صلى الله عليه وعلى سائرهم - آية، قال معناه الزمخشري^(٣). الثالث: أن يكون هذا من باب الطيِّ، وهو أن يُذكر جمعٌ ثم يُؤتى ببعضه ويُسكت عن ذكر باقيه لغرضٍ للمتكلم ويسمى طياً، وأنشد الزمخشري عليه قول جرير^(٤):

(١) الآية ١٧ من البروج.

(٢) الكشاف ٤٤٧/١.

(٣) الكشاف ٤٤٧/١.

(٤) ديوانه ٦٠٠ «صارت حنيفة»، والبحر ٩/٣.

١٣٥٩- كَانَتْ حُنَيْفَةً أَثَلَاثًا فَثَلَّثَهُمْ

مِنَ الْعِيْدِ وَثَلَّثَ مِنْ مَوَالِيهَا

وأوردَ منه قوله عليه الصلاة والسلام: «حُبَّبَ إِلَيَّ مِنْ دُنْيَاكُمْ ثَلَاثٌ: الطَّيِّبُ وَالنِّسَاءُ، وَقُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ»^(١) ذَكَرَ اثْنَيْنِ وَهَمَا الطَّيِّبُ وَالنِّسَاءُ، وَطَوَى ذِكْرَ الثَّالِثَةِ، لَا يُقَالُ: إِنَّ الثَّالِثَةَ قَوْلُهُ: «وَقُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ» لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ دُنْيَاهُمْ، إِنَّمَا هِيَ مِنَ الْأُمُورِ الْأُخْرَوِيَّةِ، وَفَائِدَةُ الطَّيِّبِ عِنْدَهُمْ تَكْبِيرُ ذَلِكَ الشَّيْءِ، كَأَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا ذَكَرَ مِنْ جَمَلَةِ الْآيَاتِ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ قَالَ: وَكَثِيرٌ سِوَاهُمَا. وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ^(٢): «وَالْأَرْجَحُ عِنْدِي أَنَّ الْمَقَامَ وَأَمَّنَ الدَّاخِلِ جُعِلَا مِثَالًا مِمَّا فِي حَرَمِ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْآيَاتِ، وَخُصًّا بِالذِّكْرِ لِعَظَمِيَّتِهِمَا وَأَنَّهُمَا تَقَوْمٌ بِهِمَا الْحِجَّةُ عَلَى الْكُفَّارِ، إِذْ هُمْ مُدْرِكُونَ لِهَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ بِحَوَاسِّهِمْ».

الوجه الثاني: أن يكون «مقام إبراهيم» عطف بيان، قاله الزمخشري^(٣) وردَّ عليه الشيخ^(٤) هذا مِنْ جِهَةِ تَخَالُفِهِمَا تَعْرِيفًا وَتَنْكِيرًا فَقَالَ: «قَوْلُهُ مُخَالَفٌ لِإِجْمَاعِ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ، وَحُكْمُ عَطْفِ الْبَيَانِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ حُكْمُ النَّعْتِ فَيَتَّبِعُونَ النِّكَرَةَ النِّكَرَةَ وَالْمَعْرِفَةَ الْمَعْرِفَةَ، وَتَبِعَهُمْ فِي ذَلِكَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ، وَأَمَّا الْبَصْرِيُّونَ فَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ^(٥) مَعْرِفَتَيْنِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَكْرَتَيْنِ، وَكُلُّ شَيْءٍ أُوْرِدَهُ الْكُوفِيُّونَ مِمَّا يُؤْهِمُ جَوَازَ كَوْنِهِ عَطْفًا جَعَلَهُ الْبَصْرِيُّونَ بَدَلًا، وَلَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ لِلْكُوفِيِّينَ». قُلْتُ: وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ سَتَأْتِي إِنْ شَاءَ

(١) النسائي: عشرة النساء ٥٨/٧؛ ابن حنبل ١٢٨/٣.

(٢) المحرر ١٦٥/٣.

(٣) الكشف ٤٠٧/١.

(٤) البحر ٩/٣.

(٥) أي التابع والمتبوع.

اللَّهُ محررةً عند قوله تعالى: «مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ»^(١) وعند قوله تعالى: مِنْ شَجَرَةٍ
مباركةٍ زيتونَةٍ»^(٢).

ولمَّا أعرب الزمخشري مقام إبراهيم وأَمَّنْ داخله بالتأويل المذكور
اعتَرَضَ على نفسه بما ذكرته مِنْ إبدال غير الجمع من الجمع، وأجاب
بما تقدَّم، واعتراض أيضاً على نفسه، بأنه كيف تكون الجملة عطف بيان
للأسماء المفردة؟ فقال: «فإن قلت: كيف أجزت أن يكون مقام إبراهيم
والأمن عطف بيان، وقوله «ومَنْ دخله كان آمناً» جملة مستأنفة: إمَّا ابتدائية
وإمَّا شرطية؟ قلت: أجزت ذلك من حيث المعنى، لأن قوله: «ومَنْ دخله كان
آمناً» دلٌّ على أَمَّنْ مَنْ دخله، فكأنه قيل: «فيه آياتٌ بينات: مقام إبراهيم وأَمَّنْ
مَنْ دخله» ألا ترى أنك لو قلت: «فيه آيةٌ بيِّنة: مَنْ دَخَلَهُ كان آمناً» صحَّ، لأن
المعنى: فيه آيةٌ بيِّنةٌ أَمَّنْ مَنْ دَخَلَهُ». قال الشيخ^(٣): «وليس بواضحٍ لأنَّ
تقديره وأَمَّنْ الداخل هو مرفوعٌ عطفاً على / «مقام إبراهيم» وفَسَّرَ بهما [١٦٧/أ]
الآيات، والجملة من قوله: «ومَنْ دَخَلَهُ كان آمناً» لا موضع لها من الإعراب
فتدافعاً، إلا إن اعتقد أن ذلك معطوفٌ محذوفٌ يدلُّ عليه ما بعده، فيمكن
التوجيه، فلا يُجْعَلُ قوله «ومَنْ دخله كان آمناً» في معنى: «وأَمَّنْ داخله» إلا من
حيث تفسير المعنى لا تفسير الإعراب» وهي مُشاحَّةٌ لا طائل تحتها، ولا تدافع
فيما ذكر، لأنَّ الجملة متى كانت في تأويل المفرد صحَّ عطفها عليه، ثم
المختار أن يكون قوله «مقام إبراهيم» خبر مبتدأ مضمَّر، لا كما قدَّروه حتى
يلزم الإشكال المتقدم، بل تقدَّره: أحدها^(٤) مقام إبراهيم، وهذا هو الوجه

(١) الآية ١٦ من إبراهيم.

(٢) الآية ٣٥ من النور.

(٣) البحر ٩/٣.

(٤) لعل الأنسب: إحداها.

الثالث. و«مَنْ» يجوز أن تكونَ شرطيةً وأن تكونَ موصولةً، ولا يَخْفَى الكلامُ عليهما ممَّا تقدم.

وقرأ أبِي وعمرُ وابن عباس وأبو جعفر ومجاهد: «آيةُ بيِّنة»^(١) بالتوحيد، وتخريجُ «مقام» على الأوجه المتقدمة سهلٌ: مِنْ كونها بدلاً أوبياناً عند الزمخشري، أو خبرٌ مبتدأ محذوف، وهذا البدل متفق عليه؛ لأن البصريين يُبدلون من النكرة مطلقاً، والكوفيون لا يُبدلون منها إلا بشرطٍ وصفها وقد وُصِفَتْ.

قوله: «مَنْ استطاع» فيه ستة أوجه، أحدها أن «مَنْ» بدلٌ من «الناس» بدلٌ بعضٍ من كل، وبدلُ البعضِ وبدلُ الاشتمالِ لا بد في كلِّ منهما مِنْ ضميرٍ يعودُ على المُبدَلِ منه نحو: أَكَلْتُ الرغيفَ ثلثه، وسَلِبَ زيدٌ ثوبه، وهنا ليس ضميرٌ، فقليلٌ: هو محذوفٌ تقديره: مَنْ استطاع منهم. الثاني: أنه بدلٌ كلٍّ مِنْ كل، إذ المرادُ بالناس المذكورين خاصٌّ، والفرقُ بين هذا الوجهِ والذي قبله أن الذي قبله يُقال فيه: عامٌ مخصوصٌ، وهذا يُقال فيه: عامٌ أريد به الخاصُّ، وهو فرقٌ واضح، وهاتان العبارتان مأخوذتان مِنْ عبارة الإمام الشافعي^(٢) رضي الله عنه. الثالث: أنها خبرٌ مبتدأ مضميرٌ تقديره: هو مَنْ استطاع. الرابع: أنها مصدريةٌ بإضمارِ فعلٍ أي: أعني مَنْ استطاع، وهذان الوجهان في الحقيقة مأخوذان من وجهِ البدل، فإنَّ كلَّ ما جاز إبداله ممَّا قبله جاز قَطْعُه إلى الرفع أو النصب المذكورين آنفاً. الخامس: أن «مَنْ» فاعلٌ بالمصدرِ وهو «حَجٌّ» والمصدرُ مضاف لمفعوله، والتقدير: والله على الناس أن

(١) البحر ٣/٨؛ الكشاف ٤٤٧/١.

(٢) محمد بن إدريس، أحدُ عن إسماعيل بن عبد الله، أحد الفقهاء الأربعة المشهورين، توفي

سنة ٢٠٤؛ له كتاب الأم. انظر: طبقات القراء ٩٦/٢.

يُحَجَّ من استطاع منهم سبيلاً البيت، وهذا الوجه قد رَدَّه جماعة^(١) من حيث الصناعة ومن حيث المعنى: أمّا من حيث الصناعة فلأنه إذا اجتمع فاعل ومفعول مع المصدر العامل فيهما فإنما يُضَاف المصدر لمرفوعه دون منصوبه فيقال: يعجبني ضَرَبُ زيدٍ عمراً، ولو قلت: «ضربُ عمروٍ زيدٌ» لم يَجْزُ إلا في ضرورة كقوله^(٢):

١٣٦٠- أَفَنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ

قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ

يروى بنصب «أفواه» على إضافة المصدر وهو «قَرَع» إلى فاعله، وبالرفع على إضافته إلى مفعوله، وقد جَوَّزه بعضهم في الكلام على ضَعْفٍ، والقرآن لا يُحْمَلُ على ما في الضرورة ولا على ما فيه ضعف. وأمّا من حيث المعنى فلأنه يؤدي إلى تكليف الناس جميعهم مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يُحَجَّ مستطيعهم، فيلزم من ذلك تكليف غير المستطيع بأن يُحَجَّ المستطيع وهو غير جائز، وقد التزم بعضهم هذا، وقال: نعم نقول بموجبه، وأن الله تعالى كَلَّفَ الناسَ ذلك، حتى لولم يُحَجَّ المستطيعون لَرِمَ غيرُ المستطيعين أن يأمرهم بالحج حسب الإمكان؛ لأن إحتجاج الناس إلى الكعبة وعرفة فرض واجبٌ. و«مَنْ» على الأوجه الخمسة موصولة بمعنى الذي. السادس: أنها شرطية والجزاء محذوف يدل عليه ما تقدّم أو هو نفس المتقدم على رأي، ولا بُدَّ من ضمير يعود من جملة الشرط على الناس

(١) يعني شيخه أباحيان في البحر ١١/٢.

(٢) البيت للأقيسر الأسدي وهو في الإنصاف ٢٣٣؛ واللسان: قفز؛ والشذور ٣٨٣؛

والدرر ١٢٥/٢. والتلاد: المال القديم؛ النشب: ما لا يستطيع الإنسان حمله من أموال

كالدور؛ القواقيز: أقذاح الخمر.

- آل عمران -

تقديره: مَنْ استطاعَ منهم إليه سبيلاً فله عليه أن يَحُجَّ، ويترجَّحُ هذا بمقابلته بالشرطِ بعده وهو قوله: «وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ».

وقوله: «وللهِ على الناسِ حجُّ البيتِ» جملةٌ من مبتدأ وخبر وهو قوله «الله»، و«على الناس» متعلقٌ بما تعلق [به] الخبر / أو متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه [ب/١٦٧] حالٌ من الضميرِ المستكنِّ في الجار، والعامل فيه أيضاً ذلك الاستقرار المحذوف، ويجوز أن يكونَ «على الناس» هو الخبر، و«الله» متعلقٌ بما تعلق به الخبر، ويمتنع فيه أن يكونَ حالاً من الضمير في «على الناس» وإن كان العكسُ جائزاً كما تقدم، والفرقُ أنه يلزم هنا تقديمُ الحالِ على العاملِ المعنوي، والحالُ لا تتقدَّم على العاملِ المعنوي بخلافِ الظرفِ وحرفِ الجرِ فإنهما يتقدَّمان على عاملهما المعنوي للاتساعِ فيهما، وقد تقدم أن الشيخ جمال الدين بن مالك يُجوزُ تقديمها^(١) على العاملِ المعنوي إذا كانت هي ظرفاً أو حرفِ جرٍ والعاملُ كذلك، ومسألنا في الآيةِ الكريمةِ من هذا القبيل^(٢).

وقرأ^(٣) الأخوان وحفص عن عاصم: «حجج» بكسر الحاء، والباقون بفتحها، فقليل: لغتان بمعنى، الكسرُ لغة نجد والفتح لغة أهل العالية، وفرَّق سيبويه^(٤) فجعلَ المكسور مصدرأً أو اسماً للعمل، وأما المفتوحُ فمصدرٌ فقط. وقد تقدَّم في البقرة أنه قرئ في الشاذ بكسر الحاء، وتكلَّمْتُ هناك^(٥) على هاتين اللفظتين وما ذكَّرَ الناسُ فيهما واشتقاقِ المادةِ فأغنى عن إعادتهِ والله الحمد والمِنَّةُ.

وقد جيء في هذه الآيةِ بمبالغاتٍ كثيرةٍ منها قوله: «وللهِ على الناسِ

(١) أي الحال.

(٢) انظر المسألة في شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ١/٥٤٨.

(٣) السبعة ٢١٤؛ الكشف ١/٣٥٣.

(٤) الكتاب ٢/٢١٦.

(٥) البقرة ١٨٩.

- آل عمران -

حج البيت» يعني أنه حَقٌّ واجبٌ عليهم الله في زمانهم لا ينفكُون عن أدائه والخروج عن عَهْدَتِهِ ومنها أنه ذَكَرَ «الناس» ثم أبدل منهم «مَنْ استطاعَ إليه سبيلاً» وفيه ضربان من التأكيد، أحدهما: أنَّ الإبدالَ تثنيةُ المرادِ وتكريرٌ له، والثاني: أن التفصيلَ بعد الإجمال والإيضاحَ بعد الإبهام إيرادٌ له في صورتين مختلفتين، قاله الرمخشري^(١) على عادة فصاحته وتلخيصه المعنى بأقرب لفظ.

والألفُ والسلام في «البيت» للعهد لتقدم ذكره، وهو علمٌ بالغلبة كالثريا^(٢) والصَّعِقُ^(٣)، فإذا قيل: «زار البيت» لم يتبادر الذهنُ إلا إلى الكعبة شرفها الله تعالى، وقال الشاعر^(٤):

لَعَمْرِي لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلَهُ

وَأَقْعُدُ فِي أَفْنَائِهِ بِالْأَصَائِلِ

أنشد الشيخ^(٥) هذا البيت في هذا المَعْرِضِ وفيه نظرٌ، إذ ليس في الظاهر الكعبة. والضمير في «إليه» الظاهرُ عَوْدُهُ على الحج لأنه مُحَدَّثٌ عنه، والثاني: عَوْدُهُ على البيت و«إليه» متعلقٌ باستطاع، و«سبيلاً» مفعولٌ به لأنَّ «استطاع» متعدِّ، قال: «لا يستطيعون نصرَكم»^(٦) إلى غيره من الآيات.

قوله: «وَمَنْ كَفَرَ» يجوزُ أَنْ تكونَ الشرطيةُ وهو الظاهرُ، ويجوزُ أَنْ تكونَ الموصولةُ، ودخلتِ الفاءُ سبباً للموصولِ باسمِ الشرطِ وقد تقدم تقريره غيرَ مرة، ولا يخفى حالُ الجملتين بعدها بالاعتبارين المذكورين. ولا بُدَّ من رابطٍ بين

(١) الكشاف ٤٤٩/١.

(٢) الثريا: نجم.

(٣) الصعق: كان في الأضل اسماً لكلِّ مَنْ رُمي بصاعقة ثم غلب على خويلد بن نفيل.

(٤) تقدم برقم ٩٤٦.

(٥) البحر ١١/٣.

(٦) الآية ١٩٧ من الأعراف.

الشرط وجزائه أو المبتدأ وخبره، وَمَنْ جَوَّزَ إِقَامَةَ الظَّاهِرِ مُقَامَ الْمُضْمَرِ اِكْتَفَى بِذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: «فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ» كَأَنَّهُ قَالَ: غَنِيٌّ عَنْهُمْ.

آ. (٩٩) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَمْ تَصُدُّونَ﴾: «لَمْ» مُتَعَلِّقٌ بِالفِعْلِ بَعْدَهُ، وَ«مَنْ آمَنَ» مَفْعُولٌ، وَقَوْلُهُ «يَبْتَغُونَهَا» يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ جُمْلَةً مُسْتَأْنَفَةً أَخْبَرَ عَنْهُمْ بِذَلِكَ، وَأَنْ تَكُونَ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ، وَهُوَ أَظْهَرُ مِنَ الْأَوَّلِ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الِاسْتِفْهَامِيَّةَ جِيءَ بِعَدِّهَا بِجُمْلَةٍ حَالِيَةٍ أَيْضاً وَهِيَ قَوْلُهُ: «وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ» فَتَتَّفَقُ الْجُمْلَتَانِ فِي انْتِصَابِ الْحَالِ عَنِ كُلِّ مِنْهُمَا، ثُمَّ إِذَا قُلْنَا بِأَنَّهَا حَالٌ فِي فِي صَاحِبِهَا اِحْتِمَالَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ فَاعِلٌ «تَصُدُّونَ»، وَالثَّانِي: أَنَّهُ «سَبِيلُ اللَّهِ» وَإِنَّمَا جَازَ الْوَجْهَانِ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ اشْتَمَلَتْ عَلَى ضَمِيرِ كُلِّ مِنْهُمَا.

وَالْعَامَّةُ عَلَى «تَصُدُّونَ» بِفَتْحِ التَّاءِ مِنْ صَدَّ يَصُدُّ ثَلَاثِيًّا، وَيَسْتَعْمَلُ لِأَزْمًا وَمُتَعَدِّيًّا. وَقَرَأَ الْحَسَنُ (١): «تُصِدُّونَ» بِضَمِّ التَّاءِ مِنْ أَصَدَّ مِثْلَ أَعَدَّ، وَوَجْهُهُ أَنْ يَكُونَ عَدَى «صَدَّ» اللَّازِمَ بِالْهَمْزَةِ، قَالَ ذُو الرِّمَّةِ: (٢)
١٣٦٢ - أَنْاسُ أَصَدُّوا النَّاسَ بِالسِّيفِ عَنْهُمْ

.....
و«عَوَجًا» فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ، وَذَلِكَ أَنْ يُرَادَ تَبْتَغُونَ: تَطْلُبُونَ، قَالَ الزَّجَاجُ (٣) وَالتَّطْبِرِيُّ (٤): «تَطْلُبُونَ لَهَا اِعْوَجَاجًا، تَقُولُ الْعَرَبُ:

(١) البحر ١٤/٣؛ الشواذ ١٢.

(٢) عجزه:

صدود السواقي عن رؤوس المخارم

وهو في ديوانه ٧٧١، وروايته فيه:

أناس أصدوا الناس بالضرب عنهم

.....
وهو في البحر ١٤/٣؛ وشواهد الزمخشري ٥٢٨/٤. والسواقي: الرياح، والمخارم: الجبال.

(٣) معاني القرآن ١/٤٥٧.

(٤) التفسير ٥٤/٧.

- آل عمران -

«ابغني كذا» بوصل الألف أي: اطلبه لي و«أبغني كذا» بقطع الألف أي: أعني على طلبه، قال ابن الأنباري: «البغى يُقتصر له على مفعول واحد إذا لم يكن معه اللام كقولك: بَغَيْتُ المالَ والأجرَ والثواب، وههنا أريد: يعنون لها عوجاً، فلَمَّا سَقَطَتِ اللامُ عَمِلَ الفِعْلُ فيما بعدها كما قالوا: «وَهَبْتُكَ درهمًا» يريدون: وَهَبْتُ لَكَ، ومثله: «صُدْتُكَ ظَنِيًّا» أي: صُدْتُ لَكَ، قال الشاعر: (١)

١٣٦٣- فَتَوَلَّى غِلامُهُمْ ثُمَّ نادَى

أَظْلِمًا أَصِيدُكُمْ أَمْ حِمَارًا

يريد: أَصِيدُ لَكُمْ ظَلِيمًا ومثله: «جَنَيْتُكَ كَمَاءً وَجَنَيْتُكَ رُطْبًا» والأصل: جَنَيْتُ لَكَ، فَحَذَفَ وَنَصَبَ».

والثاني: أنه حالٌ من فاعل «يَبْغُونَهَا» وذلك أن يُراد بـ«تَبْغُونَ» معنى تَتَعَدَّونَ، والبغى التعدي، والمعنى: تَبْغُونَ عليها أو فيها. قال الزجاج: (٢)
«كأنه قال: تَبْغُونَهَا ضالِّين».

والعوج - بالكسر - والعوج - بالفتح - المَيْلُ، ولكنَّ العربَ فَرَّقُوا بينهما، فَحَصَّوا المكسورَ بالمعاني والمفتوحَ بالأعيان، تقول: في دينه وكلامه عَوْجٌ - بالكسر -، وفي الجدارِ عَوْجٌ - بالفتح - . قال أبو عبيدة (٣): «العوج - بالكسر - المَيْلُ في الدين والكلام والعمل، وبالفتح في الحائط والجذع» وقال أبو إسحاق: «بالكسر فيما لا ترى له شخصاً، وبالفتح فيما له شخصٌ وقال صاحب «المجمل» (٤):

(١) لم أهد إلى قائله وهو في المغنى ٢٤٣، والظلم: ذكر النعام.

(٢) ليس في كتابه «معاني القرآن».

(٣) مجاز القرآن ٩٨/١.

(٤) وهو ابن فارس وتقدمت ترجمته.

- آل عمران -

«بالفتح في كلِّ منتصبٍ كالحائط، والعِوج - يعني بالكسر - ما كان في أساطِ أودين أو أرض أو معاش» فقد جعل الفرقَ بينهما بغير ما تقدم. وقال الراغب^(١): «العِوَجُ: العَطْفُ عن حال الانتصاب، يقال: عُجْتُ البعيرَ بزمامه، وفلان ما يَعُوجُ عن شيءٍ يَهُمُّ به أي يَرْجِع، والعَوَج - يعني بالفتح - / يقال فيما يُدْرِك بالبصر كالخشب المنتصب ونحوه، والعِوَج يقال [١٦٨/أ] فيما يدرك بفكرٍ وبصيرة، كما يكون في أرض بسيطة عِوَجٌ فيعرف تفاوته بالبصيرة وكالدين والمعاش» قلت: وهذا قريبٌ من قول ابن فارس لأنه كثيراً ما يأخذ منه.

وقد سأل الزمخشري^(٢) في سورة طه عند قوله «لا ترى فيها عِوَجاً ولا أمتاً»^(٣) حاصله يرجع إلى أنه كيف قيل: عِوَج - بالكسر - في الأعيان، وإنما يقال في المعاني؟ وأجاب هناك بجواب حسن سيأتي بيانه إن شاء الله، والسؤال إنما يجيء على قول أبي عبيدة والزجاج المتقدم، وأما على قول ابن فارس والراغب فلا يردُّ.

ومن مجيء العِوَج بمعنى الميل من حيث الجملة قوله^(٤):

١٣٦٤- تَمُرُونَ الدِيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا

كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ

وقول امرئ القيس: ^(٥)

١٣٦٥- عُوْجَا عَلَى الظَّلَلِ الْمُحِيلِ لَأَنَّا

نَبْكِي الدِيَارَ كَمَا بَكَى ابْنُ حِذَامٍ

(١) المفردات ٣٥١.

(٢) الكشف ٣١/٢.

(٣) الآية ١٠٧ من طه.

(٤) تقدم برقم ١٤٨.

(٥) ديوانه ١١٤؛ وابن يعيش ٨٩/٨؛ والهمع ١٣٤/١؛ والدرر ١١١/١؛ والخزانة

٢٣٤/٢.

- آل عمران -

أي: ولم تملوا، وميلا. وأما قولهم: «ما يعيح زيدٌ بالدواء» أي: ما يتفع به فمن مادةٍ أخرى ومعنى آخر. والعاج: هذا العظمُ ألفه مجهولة، لا نعلم: أمنقلة عن واو أو ياء، وفي الحديث: أنه قال لثوبان: «اشترِ لفاطمة سواراً من عاج»^(١) قال القتيبي^(٢): «العاج: الذَّبْل»، وقال أبو خراش الهذلي في امرأة^(٣):

١٣٦٦- فجاءت كخاصي العير لم تحل حاجةً

ولا عاجةً منها تلوح على وشم.

قال الأصمعي: «العاجة: الذبلة، والجاجة: تخمينُ خرزةٍ مايساوي

فلساً، وقوله كخاصي العير: هذا مثلٌ^(٤) تقوله العرب لمن جاء مُستحياً من أمرٍ فيقال: «جاء كخاصي العير» والعير: الحمار، يعنون جاء مستحياً.

ويقال: عاج بالمكان وعوج به أي: أقام وقطن، وفي حديث اسماعيل

عليه السلام: «ها أنتم عائجون» أي مقيمون، وأنشدوا لجرير^(٥):

١٣٦٧- هل أنتم عائجون بنا لغنا

نرى العرصات أو أثر الخيام

كذا أنشد هذا البيت الهروي مستشهداً به على الإقامة، وليس بظاهر، بل

المراد بعائجون في البيت مائلون وملفتون، وفي الحديث: «ثم عاج رأسه إليها»^(٦) أي التفت إليها.

(١) رواه أبو داود: باب الانتفاع بالعاج ٤/٤١٩؛ المسند ٥/٢٧٥.

(٢) عبدالله بن مسلم بن قتيبة، وكان رأساً في اللغة والأخبار واشتغل بالقضاء، له: إعراب

القرآن؛ مشكل القرآن، توفي سنة ٢٦٧. انظر: البغية ٢/٦٣.

(٣) ديوان الهذليين ٢/١٢٩. وعلى وشم: أي ليست موشومة.

(٤) مجمع الأمثال ١/٢٢٨.

(٥) ديوانه ٥٦٥؛ وهو في ديوان الفرزدق أيضاً ٨٣٥؛ والإنصاف ٢٢٥؛ واللسان: لغز؛

والقرطبي ٤/١٥٤. والعرصات: ح عرصة: وسط الدار.

(٦) رواه ابن حنبل ٥/١٥٠.

- آل عمران -

و«ها» في «يَتَّبِعُونَهَا» عائدةً على سبيل، والسبيل يُذَكَّرُ ويؤنَّثُ كما تقدَّم،
ومن التانيث هذه الآية، وقوله تعالى: «هذه سبيلي»^(١) وقول الآخر^(٢):

١٣٦٨- فَلَ تَبَعْدُ فَكُلُّ فَتَى أَنْاسٍ
سَيَصْبِحُ سَالِكاً تِلْكَ السَّبِيلَا
قوله: «وأنتم شهداء» حال: إمَّا من فاعل «تَصُدُّون» وإمَّا من فاعل
«تَبْعُونَ»، وإمَّا مستأنف، وليس بظاهر، وتقدَّم أنَّ «شهداء» جمعُ شهيد
أو شاهد.

آ. (١٠٠) قوله تعالى: ﴿يُرُدُّوكُمْ﴾: «رَدٌّ» يجوزُ أَنْ يُضْمَنَ معنى
«صَيَّر» فينصبُ مفعولين، ومنه قولُ الشاعر^(٣):

١٣٦٩- رَمَى الْجِدْثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ
بِمِقْدَارِ سَمْدَنْ لِه سُموذا
فَرَدَّ شعورَهُنَّ السُّودَ بِيضاً
وَرَدَّ وجوهَهُنَّ البِيضَ سُودَا

ويجوزُ ألاً يتضمَّن، فيكونُ المنصوبُ الثاني حالاً. وقوله: «بعد
إيمانكم» يجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً بـ«يُرُدُّوكُمْ»، وَأَنْ يتعلَّقَ بكافرين، ويصيرُ المعنى
كالمعنى في قوله «كفروا بعد إيمانهم»^(٤):

آ. (١٠١) قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ﴾: جملةٌ
حالية من فاعل «تَكْفُرُونَ»، وكذلك «وفيكُم رسوله» أي: كيف يُوجَدُ منكم الكفرُ
مع وجودِ هاتين الحالين؟

(١) الآية ١٠٨ من يوسف.

(٢) لم أهدت إلى قائله وهو في البحر ١٤/٣؛ والزاهر ٢/٢٠٩؛ ومجاز القرآن ١/٣١٩.
وتبعده: تهلك.

(٣) تقدم برقم ٦٧٦.

(٤) الآية ٩٠ من آل عمران.

والاعتصام: الامتناع، يُقال: اعتصم واستعصم بمعنى واحد، واعتصم زيدٌ عمراً أي: هيأ له ما يعتصم به، وقيل: الاعتصام: الإمساك، واستعصم بكذا: أي استمسك به، والعِصْمُ: ما يُشَدُّ به القربة، وبه يُسَمَّى الأشخاص، والعِصْمَةُ مستعملةٌ بالمعنيين لأنها مانعةٌ من الخطيئة وصاحبها مستمسك بالحق، والعِصْمَةُ أيضاً: شبه السوار، والمِعَصَمُ: موضعُ العِصْمَةِ، ويُسمى البياض الذي في الرسغ «عِصْمَةً» تشبيهاً بها، وكانهم جعلوا ضمة العين فارقةً، والأعصمُ من الوعول: ما في معاصمها بياضٌ وهي أشدها عدواً، قال (١):

١٣٧٠- لو أنَّ عَصْمَ عَمَائِتِينَ وَيَذْبُلُ

سمعا حديثك

وفي الحديث في النساء (٢): «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْهُنَّ إِلَّا كَالْغُرَابِ الْأَعْصَمِ» وهو الأبيض الرجلين. وقيل: الأبيض الجناحين، والمراد بذلك التقليل.

وقوله: «فقد هدى» جواب الشرط، وجيء في الجواب بـ«قد» دلالةً على التوقع لأن المعتصم متوقع الهداية.

[١٦٨/ب] آ. (١٠٢) قوله تعالى: ﴿حَقَّقْ تَقَاتِهِ﴾: فيه وجهان: / أن «تقاة»

مصدر، وهو من باب إضافة الصفة إلى موصوفها؛ إذ الأصل: اتقوا الله التقاة الحق أي: الثابت كقولك: «ضربتُ زيدا أشدَّ الضربِ تريد: الضرب الشديد، وقد تقدم تحقيق كون «تقاة» مصدراً في أول السورة، وزاد ابن عطية (٣) هنا أن «تقاة» يجوز أن يكون جمعاً، وهو في ذلك كالمخالف

(١) لم أهد إلى قائله، وقامه: سمعا حديثك أنزلا الأوعلا

وهو في شرح المفصل ٤٦/١.

(٢) أي المتبرجات، والحديث رواه ابن حنبل ١٩٧/٤.

(٣) المحرر ٣/١٨٠.

للإجماع فقال: «وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ «التقاة» فِي هَذِهِ الْآيَةِ جَمْعَ فَاعِلٍ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَتَصَرَّفْ مِنْهُ فَيَكُونُ كِرْمَاةً وَرَامٍ، أَوْ يَكُونُ جَمْعَ تَقِيٍّ، إِذْ فَعِيلٌ وَفَاعِلٌ بِمَنْزِلَةٍ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى عَلَى هَذَا: اتَّقُوا اللَّهَ كَمَا يَحِقُّ أَنْ يَكُونَ مُتَّقُوهُ الْمُخْتَصُّونَ بِهِ، وَلِذَلِكَ أُضِيفُوا إِلَى ضَمِيرِ اللَّهِ تَعَالَى». قَالَ الشَّيْخُ (١): «وَهَذَا الْمَعْنَى يَنْبُو عَنْهُ هَذَا اللَّفْظُ، إِذِ الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِ: «حَقُّ تَقَاتِهِ» مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى مَوْصُوفِهَا، كَمَا تَقُولُ: «ضَرَبْتُ زَيْدًا شَدِيدَ الضَّرْبِ» أَي الضَّرْبَ الشَّدِيدَ، وَكَذَلِكَ هَذَا أَي: اتَّقُوا اللَّهَ الْإِتْقَاءَ الْحَقَّ أَي: الْوَاجِبَ الثَّابِتَ، أَمَّا إِذَا جَعَلْتَ التَّقَاةَ جَمْعًا فَإِنَّ الْمَعْنَى يَصِيرُ مِثْلَ: اضْرِبْ زَيْدًا حَقَّ ضِرَابِهِ، فَلَا يَدُلُّ هَذَا التَّرْكِيبُ عَلَى مَعْنَى: اضْرِبْ زَيْدًا كَمَا يَحِقُّ أَنْ يَكُونَ ضِرَابُهُ، بَلْ لَوْ صَرَّحَ بِهَذَا التَّرْكِيبِ لاحتِيجَ فِي فَهْمِ مَعْنَاهُ إِلَى تَقْدِيرِ أَشْيَاءَ يَصِحُّ بِتَقْدِيرِهَا الْمَعْنَى، وَالتَّقْدِيرُ: اضْرِبْ زَيْدًا ضَرْبًا حَقًّا كَمَا يَحِقُّ أَنْ يَكُونَ ضَرْبُ ضِرَابِهِ، وَلَا حَاجَةَ تَدْعُو إِلَى تَحْمِيلِ اللَّفْظِ غَيْرَ ظَاهِرِهِ وَتَكْلُفِ تَقَادِيرَ يَصِحُّ بِهَا مَعْنَى لَا يَدُلُّ عَلَيْهَا اللَّفْظُ».

قوله: «وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ» هُوَ نَهْيٌ فِي الصُّورَةِ عَنْ مَوْتِهِمْ إِلَّا عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ، وَالْمُرَادُ دَوَامُهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَوْتَ لَا بُدَّ مِنْهُ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: دُومُوا عَلَى الْإِسْلَامِ إِلَى الْمَوْتِ، وَقَرِيبٌ مِنْهُ مَا حَكَى سَيِّبُوهُ (٢): «لَا أُرَيْتَ هَهُنَا» أَي لَا تَكُنْ بِالْحَضْرَةِ فَتَفْعَ عَلَيْكَ رُؤْيِي. وَالْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ: «وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ» فِي مَحَلِّ نَصْبِ عَلَى الْحَالِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ مَفْرُغٌ مِنَ الْأَحْوَالِ الْعَامَةِ أَي: لَا تَمُوتُنَّ عَلَى حَالَةٍ مِنْ سَائِرِ الْأَحْوَالِ إِلَّا عَلَى هَذِهِ الْحَالِ الْحَسَنَةِ، وَجَاءَ بِهَا جُمْلَةً اسْمِيَّةً لِأَنَّهَا أْبْلَغُ وَأَكْدُ، إِذْ فِيهَا ضَمِيرٌ مُتَكَرِّرٌ، وَلَوْ قِيلَ: «إِلَّا مُسْلِمِينَ» لَمْ يُفِذْ هَذَا التَّأَكِيدَ، وَتَقَدَّمَ إِضَاحُ هَذَا التَّرْكِيبِ فِي الْبَقْرَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ

(١) البحر ١٧/٣.

(٢) الكتاب ٤٥٣/١.

- آل عمران -

تعالى: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمْ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ»^(١).

آ. (١٠٣) قوله تعالى: ﴿بِحَبْلِ﴾: الحَبْلُ في الأصل هو السَّبَبُ، وكلُّ ما وصلك إلى شيء فهو حَبْلٌ، وأصلُه في الأجرام واستعماله في المعاني من باب المجاز، ويجوزُ أن يكونَ حيثُذ من باب الاستعارة، ويجوز أن يكونَ من باب التمثيل، ومن كلام الأنصار رضي الله عنهم: «يا رسول الله إن بيننا وبين القوم حبالاً ونحن قاطعوها» - يَعْنُونَ العهود والحِلْفَ. قال الأعشى^(٢):

١٣٧١- وَإِذَا تُجَوِّزُهَا حِبَالُ قَبِيلَةٍ

أَخَذَتْ مِنَ الْآخَرَى إِلَيْكَ حِبَالَهَا

يعني العهود، قيل: والسبب فيه أن الرجل كان إذا سافر خاف فيأخذ من القبيلة عهداً إلى أخرى، ويُعْطَى سهماً أو حبلاً يكونُ معه كالعلامة، فسُمِّي العهدُ حبلاً لذلك، وهذا معنى غير طائل، بل سُمِّي العهدُ حبلاً للتوصل به إلى الغرض. وقال آخر^(٣):

١٣٧٢- مَا زِلْتُ مَعْتَصِماً بِحَبْلِ مَنْكُم

والمراد بالحبل هنا القرآن، وفي الحديث الطويل: «هو حَبْلُ اللَّهِ المَتِين»^(٤):

(١) الآية ١٣٢ من البقرة.

(٢) ديوانه ٢٩؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٨٩. أي لا أزال راكباً على الناقة وقد أخذت الأمان على مرورها.

(٣) لم أهد إلى قائله وعجزه:

مَنْ حَلَّ سَاحَتِكُمْ بِأَسْبَابِ نَجَا

وهو في اللسان: «حبل».

(٤) الضمير «هو» يعود على القرآن الكريم، والحديث رواه الترمذي في فضل القرآن ١٤؛

(التحفة) ٢١٩/٨؛ والدارمي في فضائل القرآن ٢/٤٣٥.

- آل عمران -

وقوله: «جميعاً» حال من فاعل «اعتصموا»، و«بحبل الله» متعلق به .
قوله «ولا تفرقوا» قرأه البرزي بتشديد التاء وصلأً، وقد تقدّم توجيهه في البقرة عند
قوله: «ولا تيمّموا»^(١)، والباقون بتخفيفها على الحذف .

وقوله: «نعمة الله» مصدر مضاف لفاعله إذ هو المنعم، و«عليكم» يجوز
أن يكون متعلقاً بنفس «نعمة» لأن هذه المادة تتعلّى بـ «على» [نحو: «للذي
أنعم الله عليه»^(٢)] ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف على أنه حال من «نعمة»
فيتعلّق بمحذوف أي: مستقرة وكائنة عليكم .

قوله: «إذ كنتم» «إذ» منصوبة بنعمة ظرفاً لها، ويجوز أن يكون متعلقاً
بالاستقرار الذي تضمّنه «عليكم» إذا قلنا: إن «عليكم» حال من النعمة، وأمّا
إذا علّقنا «عليكم» بنعمة نعيّن الوجه الأول. وجوز الحوفي أن يكون منصوباً
بأذكروا، يعني مفعولاً به لا أنه ظرف له لفساد المعنى، إذ «أذكروا» مستقبل،
و«إذ» ماضٍ .

قوله: «فأصبحتم» أصبح من أخوات «كان» فإذا كانت ناقصة كانت مثل
«كان» في رفع الاسم ونصب الخبر، وإذا كانت تامة رفعت فاعلاً واستغنت
به، فإن وجد منصوب بعدها فهي حال، وتكون تامة إذا كانت بمعنى دخل في
الصباح تقول: «أصبح زيد» أي دخل في الصباح، ومثلها في ذلك «أمسى»،
قال تعالى: «فسبحان الله حين تُمسون وحين تُصبحون»^(٣) وقوله: «وإنكم
لتمرّون عليهم مُصبحين»^(٤) وفي أمثالهم^(٥): «إذا سمعتُ بسرّي القين فاعلمْ

(١) الآية ٢٦٧ من البقرة .

(٢) الآية ٣٧ من الأحزاب .

(٣) الآية ١٧ من الروم .

(٤) الآية ١٣٧ من الصافات .

(٥) مجمع الأمثال ٥٦/١ .

- آل عمران -

أَنَّهُ مُصْبِحٌ» لَأَنَّ الْقَيْنَ - وهو الحَدَّاد - ربما قَلَّتْ صناعته في أحياء العرب فيقول: أنا غداً مسافرٌ لِيأتوه^(١) الناس بحوائجهم فيقيمُ ويتركُ السفر، فأخرجوه [١/١٦٩] مثلاً لمن يقول / قولاً ويخالفه، فالمعنى أنه مقيم في الصباح، وتكون بمعنى «صار» عملاً ومعنى كقوله^(٢):

١٣٧٣- فَأَصْبَحُوا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَّ
فَ فَأَلْوَتْ بِهِ الصُّبَا وَالذُّبُورُ

أي: صاروا. و«إخواناً» خبرها، وجَوَّزوا فيها هنا أن تكون على بابها من دلالتها على اتِّصاف الموصوفِ بالصفة في وقت الصباح، وأن تكون بمعنى صار، وأن تكون التامة، أي: دخلتم في الصباح، فإذا كانت ناقصةً على بابها فالأظهر أن يكون «إخواناً» خبرها.

و«بنعمته» متعلِّق بـ «إخواناً»، لما فيه مِنْ معنى الفعلِ أي: تأخيتم بنعمته، والباءُ للسببية. وجَوَّز الشيخ^(٣) أَنْ يتعلَّق بأصبحتم، وقد عَرَفَتْ ما فيه من الخلاف، وجَوَّز غيره أَنْ يتعلَّق بمحذوف على أنه حال من فاعل «أصبحتم» أي: فأصبحتم إخواناً ملتبسين بنعمته، أو حال من «إخواناً» لأنه في الأصل صفةٌ له. وجَوَّزوا أَنْ يكون «بنعمته» هو الخبر، و«إخواناً» حال، والباءُ بمعنى الظرفية، وإذا كانت بمعنى «صار» جَرى فيها ما تقدَّم من جميع هذه الأوجه، وإذا كانت تامةً فإخواناً حال، و«بنعمته» فيه ما تقدَّم من الأوجه خلا الخبرية.

(١) كذا على اللغة الضعيفة: أكلوني البراغيث.

(٢) البيت لعدي بن زيد، ورواية صدره المشهورة:

ثم أضحوا كأنهم ورقٌ جَفَّ

والبيت برواية المؤلف أصاب تفعيلته الأولى شذوذ، وهو في ديوان عدي ٩٠؛ وابن

يعيش ١٠٤/٧؛ والهمع ١١٤/١؛ والدرر ٨٤/١.

(٣) البحر ١٩/٣.

قال ابن عطية^(١): «فأصبحتم» عبارة عن الاستمرار، وإن كانت اللفظة مخصوصةً بوقت، وإنما خُصَّتْ هذه اللفظةُ بهذا المعنى من حيث هي مبدأُ النهار، وفيها مبدأُ الأعمالِ، فالحالُ التي يُحسُّها المرءُ من نفسه فيها هي التي يستمر عليها يومه في الأغلب، ومنه قول الربيع بن ضبع^(٢):

١٣٧٤- أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا
أَمْلِكُ رَأْسَ البَعِيرِ إِنْ نَفَرَا

قال الشيخ^(٣): «وهذا الذي ذكره من أن «أصبح» للاستمرار، وَعَلَّله بما ذكره لم أرَ أحداً من النحويين ذهب إليه، إنما ذكروا أنها تستعمل بالوجهين^(٤) اللذين ذكروناهما» قلت: وهذا الذي ذكره ابن عطية معنىً حسنً، وإذا لم ينصَّ عليه النحويون لا يُدْفَعُ، لأنَّ النحاةَ غالباً إنما يتحدثون بما يتعلَّقُ بالألفاظ، وأما المعاني المفهومةُ من فحوى الكلامِ فلا حاجةَ لهم بالكلامِ عليها غالباً.

والإخوان: جمع أخٍ، وإخوة اسمُ جمعٍ عند سيبويه^(٥) وعند غيره هي جمع. وقال بعضهم: «إنَّ الأَخَ في النسبِ يُجمع على «إخوة»، وفي الدِّينِ على «إخوان»، هذا أغلبُ استعمالهم، قال تعالى: «إنما المؤمنون إخوة»^(٦)، ونفسُ هذه الآيةُ تؤيد ما قاله لأن المراد هنا ليس إخوةُ النسبِ إنما المرادُ إخوةُ الدينِ والصدقة، قال أبو حاتم: «ثم قال أهلُ البصرة: الإخوةُ في النسبِ والإخوان في الصدقة» قال: «وهذا غلطٌ، يقال للأصدقاء والأنسباء

(١) المحرر ٣/١٨٤.

(٢) البيت في الكتاب ٤٦/١؛ والنوادر ١٥٩؛ واللسان: ضمن؛ وأما الشجري ١١٨/٢؛ وابن يعيش ٧/١٠٥.

(٣) البحر ٣/١٩.

(٤) كان الشيخ قد ذكر أنها تستعمل لاتِّصافِ الموصوفِ بالصفة وقت الصباح، وقد تأتي بمعنى صار.

(٥) الآية ١٠ من الحجرات.

(٦) الكتاب ٢/٢٠٣.

- آل عمران -

إخوة وإخوان، قال تعالى: «إنما المؤمنون إخوة» لم يعن النسب، وقال تعالى: «أوبيوت إخوانكم»^(١) وهذا في النسب قلت: ردُّ أبي حاتم يتَّجهُ على هذا النقل المطلق، ولا يردُّ على النقل الأول لأنهم قيِّدوه بالأغلب في الاستعمال.

قوله: «على شفا» شفا الشيء: طرفه وحرَّفه، وهو مقصود من ذوات الواو، يُشَى بالواو نحو: شَفَوْنِ، ويكتب بالالف، ويُجمع على أشفاء، ويُستعمل مضافاً إلى أعلى الشيء وإلى أسفله، فمن الأول: «شفا جُرفٍ»^(٢) ومن الثاني هذه الآية، وأشفى على كذا أي: قاربه، ومنه أشفى المريض على الموت، قال يعقوب^(٣): «يُقال للرجل عند موته، وللقمر عند محاقه، وللشمس عند غروبها: «ما بقي منه - أو منها - إلا شفا» أي: إلا قليل». وقال بعضهم: يُقال لما بين الليل والنهار عند غروب الشمس إذا غاب بعضها: شفا، وأنشد^(٤):

١٣٧٥ - أَدْرَكْتُهُ بِلَا شَفَا أَوْ بِشَفَا

وَالشَّمْسُ قَدْ كَادَتْ تَكُونُ دَنْفَا

وقال الراغب^(٥): «والشفاء من المرض موافاة شفا السلامة، وصار اسماً للبرء، والشفا مذكراً».

وأما عَوْدُ الضمير في «منها» ففيه أوجه، أحدها: أنه عائِدٌ على «حفرة».

(١) الآية ٦١ من النور.

(٢) الآية ١٠٩ من التوبة.

(٣) وهو ابن السكيت وتقدِّمت ترجمته وانظر: إصلاح المنطق ٤٠٩.

(٤) البيت للعجاج وهو في ديوانه ٢/٢٢٧؛ والخصائص ١١٩/٢؛ واللسان: دنف، ودنفا:

أي اصفرَّت.

(٥) المفردات ٢٧١.

- آل عمران -

والثاني: أنه عائدُ على «النار» قال الطبري^(١): «إنَّ بعضَ الناسِ يُعيده على الشِّفا، وأنتَ مِنْ حيثُ كان الشِّفا مضافاً إلى مؤنث، كما قال جرير^(٢):

١٣٧٦- أرى مَرَّ السنينَ أَخَذَنَ مني

كما أَخَذَ السَّرارُ مِنَ الهلالِ

قال ابن عطية^(٣): «وليس الأمر كما ذكروا، لأنه لا يُحتاج في الآية إلى مثل هذه الصناعة، إلا لو^(٤) لم نجد للضمير معاداً إلا الشفا، أما ومعنا لفظ مؤنث يعودُ الضميرُ عليه / وَيَعُضُّدُهُ المعنى الْمُتَكَلَّمُ فيه فلا يُحتاج إلى تلك [١٦٩/ب] الصناعة» قال الشيخ^(٥): «وأقول: لا يَحْسُنُ عَوْدُهُ إلَّا على الشِّفا؛ لأنَّ كينونتهم على الشِّفا هو أحدُ جُزْأَيِ الإسناد، فالضميرُ لا يعودُ إلا عليه، وأمَّا ذِكْرُ الحفرةِ فإنما جاءتْ على سبيل الإضافةِ إليها، ألا ترى أنك إذا قلت: «كان زيدٌ غلامَ جعفر» لم يكن جعفرُ مُحَدَّثاً عنه، وليس أحدُ جُزْأَيِ الإسناد، وكذا لو قلت: «زيدٌ ضربَ غلامَ هندٍ» لم تُحَدِّثْ عن هندٍ بشيءٍ، وإنما ذَكَرْتَ جعفرًا وهندًا مخصصاً لِلْمُحَدَّثِ عنه، وأمَّا ذِكْرُ النارِ فإنما ذُكِرَ لتخصيصِ الحفرة، وليست أيضاً أحدَ جُزْأَيِ الإسناد، وليست أيضاً مُحَدَّثاً عنها، فالإنقاذُ من الشفا أبلغُ من الإنقاذِ من الحفرةِ وَمِنَ النارِ، لأنَّ الإنقاذَ من الشفا [يستلزمُ الإنقاذَ من الحفرةِ وَمِنَ النارِ، والإنقاذَ منهما لا يستلزمُ الإنقاذَ من الشفا]^(٦) فعوده على الشِّفا هو الظاهرُ من حيث اللفظُ ومن حيث المعنى».

(١) التفسير ٨٦/٧.

(٢) ديوانه ٤٢٦؛ والهمع ٤٧/١؛ والدرر ٢٠/١.

(٣) المحرر ١٨٦/٣.

(٤) تعبير ضعيف وجدته بنصه أيضاً في البحر ١٩/٣.

(٥) البحر ١٩/٣.

(٦) سقط سهواً من الأصل، وهو ضروري للسياق، أثبتته من البحر.

وقال الزجاج^(١): «وقوله: «منها» الكناية راجعة إلى النار لا إلى الشفا؛ لأنَّ القصد الإنجاء من النار لا من شفا الحفرة». وقال غيره: «يعودُ على الحفرة، فإذا أنقذهم الله من الحفرة فقد أنقذهم من شفاها لأنَّ شفاها منها». قال الواحدي: «على أنه يجوزُ أنْ يذُكِرَ المضافُ والمضافُ إليه ثم تعودُ الكنايةُ إلى المضافِ إليه دونَ المضاف، كقول جرير: «أرى مرَّ السنينَ أهدنَ» البيت. فذُكِرَ مرَّ السنينَ، ثم أخبر عن السنينَ، وكذلك قول العجاج^(٢):

١٣٧٧- طوُلُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي

طَوَيْنَ طَوَلِي وَطَوَيْنَ عَرْضِي

قال: «وهذا إذا كان المضاف من جنس المضاف إليه، فإنَّ مرَّ السنين هو السنون، وكذلك شفا الحفرة من الحفرة، فذُكِرَ الشفا وعادت الكناية إلى الحفرة» قلت: وهذان القولان نصٌّ في ردِّ ما قاله الشيخ، إلا أنَّ المعنى الذي ذكَّره أوَّلِي، لأنه إذا أنقذهم من طرف الحفرة فهو أبلغ من إنقاذهم من الحفرة، وما ذكره من الصنعة أيضاً واضح.

والإنقاذ: التخليص والتنجية، قال الأزهري^(٣): «يقال أنقذته ونقذته واستنقذته وتنقذته بمعنى، ويقال: «فرسٌ نقيدٌ»^(٤) إذا كان مأخوذاً من قوم آخرين لأنه استنقذ منهم، والحفرة: فُعْلَةٌ بمعنى مَفْعُولَةٌ كَعُرْفَةٌ بمعنى مَعْرُوفَةٌ. وقوله: «كذلك يُبيِّنُ اللهُ» نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ أو حالٌ من ضميره أي:

(١) معاني القرآن ٤٦١/١.

(٢) البيت في ملحقات العجاج ٣٠٠/٢ ويُنسب إلى الأغلب أو معاوية. وهو في الكتاب ٢٦/١؛ والخصائص ٤١٨/٢؛ والمقتضب ١٩٩/٤؛ والحزارة ١٦٨/٢.

(٣) تهذيب اللغة ٧٣/٩.

(٤) في مطبوعة التهذيب «نقذ».

يَبِّينَ لَكُمْ تَبِييْنًا مَثَلٌ تَبِييْنَهُ لَكُمْ الْآيَاتِ الْوَاضِحَةِ. وقوله: «مِنَ النَّارِ» صِفَةً لِحَفْرَةٍ فَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ.

آ. (١٠٤) قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ﴾: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ التَّامَّةُ أَي: وَلْتُوجَدْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ، فَتَكُونَ «أُمَّةً» فَاعِلًا، وَ«يَدْعُونَ» جَمَلَةٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ صِفَةً لِأُمَّةٍ، وَ«مِنْكُمْ» مَتَعَلِّقٌ بِتَكُنْ عَلَى أَنَّهَا تَبْعِيضِيَّةٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «مِنْكُمْ» مَتَعَلِّقًا بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ «أُمَّةٍ» إِذْ كَانَ يَجُوزُ جَعْلُهُ صِفَةً لَهَا لَوْ تَأَخَّرَ عَنْهَا، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ «مِنْ» لِلْبَيَانِ لِأَنَّ الْمُبَيَّنَّ وَإِنْ تَأَخَّرَ لَفْظًا فَهُوَ مُقَدَّمٌ رَتَبَةً، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ النَّاخِصَةَ فَاأَمَةً اسْمَهَا وَ«يَدْعُونَ» خَبَرُهَا، وَ«مِنْكُمْ» مَتَعَلِّقٌ: إِمَّا بِالْكُونِ، وَإِمَّا بِمَحذُوفٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ «أُمَّةٍ». وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «مِنْكُمْ» هُوَ الْخَبَرُ وَ«يَدْعُونَ» صِفَةً لِأُمَّةٍ، وَفِيهِ بُعْدٌ. وَقَرَأَ الْعَامَّةُ: «وَلْتَكُنْ». وَقَرَأَ الْحَسَنُ^(١) وَالزَّهْرِيُّ وَالسُّلَمِيُّ بِكِسْرِهَا، وَهُوَ الْأَصْلُ.

وقوله: «وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ» مِنْ بَابِ ذِكْرِ الْخَاصِّ بَعْدَ الْعِلْمِ اعْتِنَاءً بِهِ كَقَوْلِهِ: «وَمَلَأْتِكِيهِ وَرَسُولِهِ وَجَبْرِئِلَ وَمِيكَالَ»^(٢) لِأَنَّ اسْمَ الْخَيْرِ يَقَعُ عَلَيْهِمَا بَلْ هُمَا أَعْظَمُ الْخَيْرِ. وَقَوْلِهِ: «جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ» لَمْ يُوْنِثِ الْفِعْلُ لِلْفَصْلِ وَلَكُونَهُ غَيْرَ حَقِيقِيٍّ بِمَعْنَى الدَّلَائِلِ.

آ. (١٠٦) قوله تعالى: «يَوْمَ تَبْيَضُّ» فِي الْعَامِلِ فِي هَذَا الظَّرْفِ وَجَوْهٌ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ الْاسْتِقْرَارُ الَّذِي تَضَمَّنَهُ «لَهُمْ» وَالتَّقْدِيرُ: وَأَوْلَتْكَ اسْتَقْرَارَهُمْ عَذَابٌ يَوْمَ تَبْيَضُّ. وَقِيلَ: الْعَامِلُ فِيهِ مَضْمَرٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْجَمَلَةُ السَّابِقَةُ تَقْدِيرُهُ: يُعَذَّبُونَ يَوْمَ تَبْيَضُّ وَجَوْهٌ. وَقِيلَ: الْعَامِلُ فِيهِ «عَظِيمٌ» وَضَعْفٌ هَذَا بِأَنَّهُ يَلِزُمُ تَقْيِيدُ عَظِيمِهِ بِهَذَا الْيَوْمِ. وَهَذَا التَّضْعِيفُ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَظُمَ فِي هَذَا الْيَوْمِ.

(١) البحر ٣/٢٠.

(٢) الآية ٩٨ من البقرة.

- آل عمران -

ففي غيره أولى، وأيضاً فإنه مسكوتٌ عنه فيما عدا هذا اليوم. وقيل: العاملُ «عذاب». وهذا ممتنع؛ لأن المصدر الموصوف لا يَعْمَلُ [بعد] وَصْفِهِ.

وقرأ يحيى^(١) بن وثاب وأبو نَهَيْك وأبورزين العقيلي^(٢): «تَبَيَّضُ وتَسْوَدُ» بكسر التاء وهي لغة تميم، وقرأ الحسن والزهري وابن محيصن وأبو الجوزاء: «تَبَيَّضُ وتَسْوَادُ» بآلف فيهما، وهي أبلغُ فإنَّ «ابْيَاضُ» أدلُّ على اتصافِ الشيءِ بالبَيَاضِ من ابيضُّ، ويجوز كسرُ حرفِ المضارعة أيضاً مع / الألفِ، إلا أني لا أنقلُه قراءةً لأحد.

قوله: «أكفرتم» هذه الجملة في محلِّ نصبٍ بقولِ مضمَر، وذلك القولُ المضمَرُ مع فاءِ مضمرةٍ أيضاً هو جوابُ أمَّا، وحَذْفُ الفاءِ مع القولِ مُطْرَدٌ، وذلك أنَّ القولَ يُضْمَرُ كثيراً كقوله تعالى: «والملائكةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ»^(٣) «والذين اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا»^(٤) «وإذ يرفعُ إبراهيمُ القواعدَ مِنَ الْبَيْتِ وإسماعيلُ رِبَّيْنَا تَقَبَّلْنَا»^(٥) وأمَّا حَذْفُهَا دونَ إضمارِ القولِ فلا يجوز إلا في ضرورةٍ كقوله^(٦):

١٣٧٨ - فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ
ولكنَّ سِيراً فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ

أي: فلا قتال.

(١) الشواذ ٢٢؛ البحر ٢٢/٣؛ القرطبي ١٦٧/٤.

(٢) لقيط بن عمير، له صحبة، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، وروى له البخاري.

ولم تذكر وفاته. تهذيب الكمال ١١٥٢/٣.

(٣) الآية ٢٣ من الرعد.

(٤) الآية ٣ من الزمر.

(٥) الآية ١٢٧ من البقرة.

(٦) تقدم برقم ٣٠٨.

وقال صاحب «أسرار التنزيل»^(١): «بل قد اعترض على النحاة في قولهم: «لَمَّا حُذِفَ يُقَالُ» حُذِفَتِ الْفَاءُ» بقوله تعالى: «وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ»^(٢) فَحَذَفَ «يُقَالُ» وَلَمْ يَحْذِفِ الْفَاءَ، فَلَمَّا بَطَلَ هَذَا تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ فِي قَوْلِهِ: «فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ» فَوَقَعَ ذَلِكَ جَوَاباً لَهُ، وَلِقَوْلِهِ: «أَكْفَرْتُمْ»، وَمِنْ نَظْمِ الْعَرَبِ إِذَا ذَكَرُوا حَرْفاً يَقْتَضِي جَوَاباً لَهُ أَنْ يَكْتَفُوا عَنْ جَوَابِهِ حَتَّى يَذْكُرُوا حَرْفاً آخَرَ يَقْتَضِي جَوَاباً، ثُمَّ يَجْعَلُونَ لَهُ جَوَاباً وَاحِداً كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَإِذَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ»^(٣)، فَقَوْلُهُ: «فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ» جَوَابٌ لِلشَّرْطَيْنِ مَعاً، وَليْسَ «أَفَلَمْ» جَوَابَ «أَمَّا» بَلِ الْفَاءُ عَاطِفَةٌ عَلَى مَقْدَرٍ، وَالتَّقْدِيرُ: أَهْمَلْتُمْ فَلَمْ أَتْلُ عَلَيْكُمْ آيَاتِي».

قال الشيخ^(٤): «وهو كلام أديب لا كلام نحوي، أما قوله: «قد اعترض على النحاة» فيكفي في بطلان هذا الاعتراض أنه اعتراض على جميع النحاة، لأنه ما من نحوي إلا ويخرج الآية على إضمار فيقال لهم: أكفرتم، وقالوا: هذا هو فحوى الخطاب: وهو أن يكون في الكلام شيء مقدر لا يستغني المعنى عنه، فالقول بخلافه مخالفة للإجماع فلا التفات إليه. فأما ما اعترض به من قوله: «وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي» وأنه قدروه: فيقال لهم: أفلم تكن آياتي، فَحَذَفَ «يُقَالُ» وَلَمْ يَحْذِفِ الْفَاءَ فَذَلَّ عَلَى بُطْلَانِ هَذَا التَّقْدِيرِ» فليس بصحيح، بل هذه الفاء التي بعد الهمزة في «أفلم» ليست فاء «فيقال» التي هي جواب «أما» حَتَّى يُقَالَ حَذَفَ «يُقَالُ» وَبَقِيَتِ الْفَاءُ، بَلِ الْفَاءُ الَّتِي هِيَ

(١) وهو كمال الدين عبدالواحد بن عبدالله الأنصاري، واسم كتابه «نهاية التأميل في أسرار

التنزيل». البحر ٢٣/٣.

(٢) الآية ٣١ من الجاثية.

(٣) الآية ٣٨ من البقرة.

(٤) البحر ٢٤/٣.

- آل عمران -

جواب «أما» و«يقال» بعدها محذوف، وفاء «أفلم» تحتمل وجهين أحدهما: أن تكون زائدة، وقد أنشد النحويون على زيادة الفاء قول الشاعر^(١):

١٣٧٩- يموت أناسٌ أو يَشِيبُ فتَاهُمُ
ويَحْدُثُ ناسٌ والصغيرُ فيكْبُرُ

أي: والصغيرُ يَكْبُرُ، وقول الآخر^(٢):

١٣٨٠- لَمَّا اتَّقَى بِيَدِ عَظِيمِ جِرْمِهَا
فَتَرَكْتُ ضَاحِي كَفِّهِ يَتَذَبَذَبُ

أي: تركت، وقال زهير^(٣):

١٣٨١- أراني إذا ما بَتُّ بَتُّ على هوى
فَئِمُّ إذا أَمْسَيْتُ أَمْسَيْتُ غَادِيَا

يريد: ثم إذا، وقال الأخفش^(٤): «وزعموا أنهم يقولون: «أخوك فوجد» يريدون: أخوك وجد». والوجه الثاني: أن تكون الفاء تفسيرية. والتقدير: «فيقال لهم ما يسوءهم فآلم تكن آياتي» ثم اعتني بحرف الاستفهام فقدم على الفاء التفسيرية، فقدم كما تقدم على الفاء التي للتعقيب في نحو قوله: «أفلم يسيروا في الأرض»^(٥). وهذا على رأي من يثبت أن الفاء تفسيرية نحو: «توضاً

(١) لم أهد إلى قائله، وهو في المجمع ١٣١/٢؛ والدرر ١٧٢/٢.

(٢) لم أهد إلى قائله وهو في سر الصناعة ٢٧٠/١؛ والمغني ١٨٠؛ والجزم: الجسد، والضحاحي: الظاهر.

(٣) ديوانه ٢٨٥؛ وسر الصناعة ٢٦٦/١؛ وابن يعيش ٩٦/٨؛ والمغني ١٢٥؛ ورفض المباني ٢٧٥؛ وشواهد المغني ١٢٥؛ والخزانة ٥٨٨/٣؛ وبت على هوى: أي على أمر أريده.

(٤) معاني القرآن ١٢٤/١.

(٥) الآية ١٠٩ من يوسف.

زَيْدٌ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدِيهِ إِلَى آخِرِ أَفْعَالِ الْوَضُوءِ» فالفاء هنا ليست مُرْتَبَةً وإنما هي مفسرة للوضوء، كذلك تكون في «أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ» مفسرة للقول الذي يسوؤهم.

وقولُ هذا الرجلِ: «فَلَمَّا بَطَلَ هَذَا تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ: فذوقوا» أي تعيَّن بطلانُ حَذْفِ ما قدره النحويون من قوله «فيقال لهم» لوجود هذه الفاء في «أفلم تكن» وقد بيَّنَّا أن ذلك التقدير لم يبطل وأنه سواء في الآيتين، وإذا كان كذلك فجواب «أما» هو: «فيقال» في الموضوعين ومعنى الكلام عليه. وأما تقديره: «أأهملتكم فلم تكن آياتي تُتلى» فهذه بدعة زمخشريَّة، وذلك أن الزمخشري يُقدِّر بين همزة الاستفهام وبين الفاء فعلاً يَصِحُّ عطفُ ما بعدها عليه، ولا يَعتقد أنَّ الفاء والواو وثم إذا دَخَلَتْ عليها الهمزة أَصلُهنَّ التقديمُ على الهمزة، لكن اعْتَنَى بالاستفهام فُقِّدَ على حرف العطف، كما ذهب إليه سيبويه^(١) وغيره من النحويين. وقد رجع الزمخشري إلى مذهب الجماعة / في ذلك، وبُطِّلَ قولُه الأولُ مذكورٌ في النحو، وقد تقدم في هذا الكتاب [١٧٠/ب] حكاية مذهب الجماعة في ذلك، وعلى تقدير قول هذا الرجل «أهملتكم» فلا بد من إضمار القول وتقديره: فيقال أهملتكم، لأنَّ هذا المقدَّر هو خبر المبتدأ، والفاء جوابُ أمَّا، وهو الذي يدلُّ عليه الكلامُ ويقتضيه ضرورةً، وقولُ هذا الرجلِ: «فوقع ذلك جواباً له ولقوله: أكفرتم» يعني أنَّ «فذوقوا العذاب» جوابٌ لـ «أما» ولقوله: «أكفرتم» والاستفهامُ هنا لا جوابَ له إنما هو استفهام على طريق التوبيخ والإردال بهم. وأمَّا قولُ هذا الرجلِ: «وَمِنْ نَظْمِ الْعَرَبِ إِلَى آخِرِهِ» فليس كلامُ العرب على ما زعم بل يُجعل لكلِّ جوابٍ، إن لا يكن ظاهراً فمقدَّراً، ولا يجعلون لهما جواباً واحداً. وأما دعواه ذلك في قوله تعالى: «فإِذَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنْهُ هُدًى» الآية وزعمه أنَّ قوله تعالى: «فلا خوفَ عليهم»

(١) الكتاب ١/٤٩١.

- آل عمران -

جوابٌ للشرطينِ فقَوْلُ رُوِيٍّ عن الكسائي، وزعم بعضُ الناسِ أنَّ جوابَ الشرطِ الأولِ محذوفٌ تقديرُهُ: فاتبعوه، والصحيحُ أنَّ الشرطَ الثانيَ وجوابَهُ جوابُ الشرطِ الأولِ، وتقدّمت هذه الأقوالُ الثلاثةُ عند قولهِ تعالى: «فإِذَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى انتهى».

وقوله: «أكفرتم» الهمزةُ فيه للإنكارِ عليهم والتوبيخِ لهم والتعجيبِ من حالهم، وفي قوله: «أكفرتم» نوعٌ من الالتفاتِ وهو المُسمَّى عند علماء البيانِ بتلويحِ الخطابِ، وذلك أنَّ قولَهُ: «فأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ» في حكم الغيبةِ، وقولُهُ بعد ذلك: «أكفرتم» خطابٌ مواجهةً.

آ. (١٠٧) قوله تعالى: ﴿ففي رحمة الله﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنَّ الجارَ متعلِّقٌ بخالدونِ. و«فيها» تأكيدٌ لفظيٌّ للحرفِ، والتقديرُ: فهم خالدون في رحمةِ الله فيها، وقد تقرَّرَ أنه لا يُؤكِّد الحرفُ تأكيداً لفظياً إلا بإعادةِ ما دَخَلَ عليه أو بإعادةِ ضميره كهذه الآيةِ، ولا يجوزُ أن يعودَ وحدهُ إلا في ضرورةٍ كقوله^(١):

١٣٨٢- حَتَّى [تَراها] وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ

أَعناقها مُشَدَّداتٌ بِقَرْنِ

كذا ينشدون هذا البيت، وأصرحُ منه في الباب^(٢):

١٣٨٣- فلا وَاللَّهِ لا يُلْقَى لِمَا بِي

ولا لِمَا بِهِمْ أبدأً دواءً

(١) البيت للأغلب العجلي أو خظام المجاشعي، وهو في الهمع ١٢٥/٢؛ والعيني ١٠٠/٤؛ والدرر ١٦٠/٢. والقرن: الحبل.

(٢) البيت لمسلم بن معبد الوالبي، وهو في معاني القرآن للفراء ٦٨/١؛ وسر الصناعة ٢٨٣/١؛ والمقرب ٢٣٨/١؛ والإنصاف ٥٧١؛ ووصف المباني ٢٠٢؛ وابن يعيش ١٧/٧٨؛ وشواهد المعنى ٥٠٥؛ والدرر ١٥/٢.

وَيَحْسُنُ ذَلِكَ إِذَا اِخْتَلَفَ لَفْظُهُمَا كَقَوْلِهِ^(١):
١٣٨٤ - فَأَصْبَحَنَ لَا يَسْأَلُنِي عَنْ بَمَا بِهِ

.....
اللهم إلا أن يكون ذلك الحرف قائماً مقام جملة فيكرر وحده كحروف
الجواب كنعم نعم وبلى وبلى ولا لا.

والثاني: أن قوله: «ففي رحمة» خبر لمبتدأ مضمّر، والجملة بأسرها
جواب «أمأ» والتقدير: فهم مستقرون في رحمة الله، وتكون الجملة بعده من
قوله: «هم فيها خالدون» جملة مستقلة من مبتدأ وخبر دلت على أن الاستقرار
في الرحمة على سبيل الخلود، فلا تعلق لها بالجملة قبلها من حيث
الإعراب.

قال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: كيف موقع قوله: «هم فيها خالدون»
بعد قوله: «ففي رحمة الله»؟ قلت: موقع الاستئناف، كأنه قيل: كيف يكونون
فيها؟ فقيل: هم فيها خالدون لا يظعنون عنها ولا يموتون».

وقرأ أبو الجوزاء^(٣) وابن يعمر: «اسوادت وابياضت» باللف، وقد تقدم
أن قراءتهما: تبياض وتساود وهذا قياسها. وأصل أفعال هذا أن يكون دالاً على
لون أو عيب حسي كاعور واسود واحمر، وألّا يكون من مضعف كأجم^(٤)،
ولا معتل اللام كألهى، وألّا يكون للمطاوعة، ونذر «انهار الليل» و«اشعار
الرجل» أي تفرق شعره، إذ لا دلالة فيهما على عيب ولا لون، ونذر أيضاً
«ارعوى» فإنه معتل اللام مطاوع لـ «رعوته» بمعنى كفته، وليس دالاً على عيب

(١) تقدم برقم ٩١٦.

(٢) الكشاف ٤٥٤/١.

(٣) البحر ٢/٢٦.

(٤) أجم: قُدر.

ولا لون، وأما دخول الألف في أفعل^(١) هذا فدال على عروض ذلك المعنى، وعدمها دال على ثبوته واستقراره، فإذا قلت: اسودَّ وجهه دل على اتصافه بالسواد من غير عروض فيه، وإذا قلت «اسودَّ» دل على حدوثه، هذا هو الغالب وقد يُعكس قال تعالى: «مُدْهَامَتَانِ»^(٢) والقصد به الدلالة على لزوم الوصف بذلك للجنين، وقوله تعالى: «تَزَوَّرَ عَنْ كَهْفِهِمْ»^(٣) القصد به العروض لأزوار الشمس لا الثبوت والاستقرار، كذا قيل، وفيه نظرٌ محتمل، لأن المقصود وصف الشمس بهذه الصفة الثابتة بالنسبة إلى هؤلاء القوم خاصة.

وقوله: «فَذُوقُوا» من باب الاستعارة، جعل العذاب شيئاً يُدرك بحاسة الأكل والذوق تصويراً له بصورة ما يُذاق. وقوله: «بِمَا كُنْتُمْ» الباء سببية، [١٧١/أ] و«ما» مصدرية ولا تكون بمعنى الذي لاحتياجها إلى العائد، / وتقديره غير جائز لعدم الشروط المجوزة لحذفه.

آ. (١٠٨) قوله تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ﴾: مبتدأ وخبر، و«تتلوها» جملة حالية، وقيل: «آيات الله» بدل من «تلك» و«تتلوها» جملة واقعة خبراً للمبتدأ، و«بالحق» حال من فاعل «تتلوها» أو مفعوله، وهي حال مؤكدة؛ لأنه تعالى لا يُنزّلها إلا على هذه الصفة.

وقال الزجاج^(٤): «في الكلام حذف تقديره: تلك آيات القرآن حُجِّجَ الله ودلائله». قال الشيخ^(٥): «فعلى هذا الذي قدره يكون خبر المبتدأ محذوفاً

(١) فتصح مع دخول الألف أسوداً، ومع عدمها: اسودَّ.

(٢) الآية ٦٤ من الرحمن.

(٣) الآية ١٧ من الكهف وهي قراءة ابن عامر كما في السبعة ٣٨٨.

(٤) معاني القرآن ٤٦٦/١.

(٥) البحر ٢٧/٣.

لأنه عنده بهذا التقدير يَتَمُّ معنى الآية، وهذا التقديرٌ لا حاجةَ إليه، إذ المعنى تامٌ بدونه». والإشارة بـ «تلك» إلى الآياتِ المتقدمةِ المتضمنةِ تعذيبَ الكفارِ وتنعيمَ الأبرارِ.

وقرأ العامة: «تتلوها» بنونِ العظمة وفيه التفاتٌ من الغيبةِ إلى التكلمِ. وقرأ أبو نُهَيْك^(١) «يتلونها» بالياءِ من تحتُ، وفيه احتمالان، أحدهما: أن يكونَ الفاعلُ ضميرَ الباري تعالى لتقدُّمِ ذِكرِهِ في قوله «آياتِ الله» ولا التفاتَ في هذا التقديرِ بخلافِ قراءةِ العامة. والثاني: أن يكونَ الفاعلُ ضميرَ جبريلِ.

قوله: «للعالمين» اللامُ زائدةٌ لا تعلقٌ لها بشيءٍ، زيدت في مفعولِ المصدرِ وهو ظلم. والفاعلُ محذوفٌ، وهو في التقديرِ ضميرُ الباري تعالى، والتقدير: وما اللُّهُ يريد أن يظلمَ العالمين، فزيدت اللامُ تقويةً للعاملِ لكونِهِ فرعاً كقوله تعالى: «فَعَالٌ لِمَا يَرِيدُ»^(٢) وقيل: معنى الكلام: وما اللُّهُ يريدُ ظلمَ العالمين بعضهم لبعض. ورُدَّ هذا بأنه لو كان المرادُ هذا لكان التركيبُ بـ «مِنْ» أولى منه باللام، فكان يقال «ظلماً من العالمين» فهذا معنى يَنبُو عنه اللفظُ. ونَكَرَ «ظلماً» لأنه في سياقِ النفي، فهو يُعْمُ كلُّ نوعٍ من الظلمِ.

آ. (١١٠) قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾: في «كان» هذه ستةُ أقوال، أحدها: أنها ناقصةٌ على بابها، وإذا كانت كذلك فلا دلالةَ على مُضِيِّ وانقطاع، بل تصلحُ للانقطاع نحو: «كان زيد قائماً» وتصلحُ للدوام نحو: «وكان الله غفوراً رحيماً»^(٣) «ولا تقربوا الزَّنىٰ إنه كان فاحشةً»^(٤)، فهي هنا بمنزلةِ «لم يَزَلْ» وهذا بحسبِ القرائنِ.

(١) البحر ٢٦/٣.

(٢) الآية ١٠٧ من هود.

(٣) الآية ١٦ من النساء.

(٤) الآية ٣٢ من الإسراء.

وقال الزمخشري^(١): «كان» عبارة عن وجود الشيء في زمن ماضٍ على سبيل الإبهام، وليس فيه دليل على عَدَمِ سابقٍ ولا على انقطاع طارىء، ومنه قوله تعالى «وكان الله غفوراً رحيماً» وقوله: «كنتم خير أمة» كأنه قيل: ووجدتم خير أمة. قال الشيخ^(٢): قوله «لم تدلُّ على عدم سابقٍ» هذا إذا لم تكن بمعنى «صار» فإذا كانت بمعنى «صار» دلَّت على عدم سابقٍ، فإذا قلت: «كان زيد عالماً» بمعنى «صار زيد عالماً» دلَّت على أنه انتقل من حالة الجهل إلى حالة العلم، وقوله: «ولا على انقطاع طارىء» قد ذكرنا قبل أن الصحيح أنها كسائر الأفعال يدلُّ لفظ المضى منها على الانقطاع، ثم قد تستعمل حيث لا انقطاع، وفرق بين الدلالة والاستعمال، ألا ترى أنك تقول: «هذا اللفظ يدلُّ على العموم» ثم قد يستعمل حيث لا يراد العموم بل يراد الخصوص. وقوله «كأنه قيل ووجدتم خير أمة» هذا يعارض قوله «إنها مثل قوله: «وكان الله غفوراً رحيماً» لأن تقديره «وجدتم خير أمة» يدلُّ على أنها التامة وأن «خير أمة» حال. وقوله «وكان الله غفوراً رحيماً» لا شك أنها هنا الناقصة فتعارضاً قلت: لا تعارض لأن هذا تفسير معنى لا تفسير إعراب.

الثاني: أنها بمعنى «صرتُم» و«كان» تأتي بمعنى «صار» كثيراً كقوله^(٣):
١٣٨٥ - بتيهاء قفرٍ والمطى كأنها

قطاً الحزن قد كانت فراخاً بيوضها

أي: صارت فراخاً.

الثالث: أنها تامة بمعنى ووجدتم، و«خير أمة» على هذا منصوبٌ على الحال أي: ووجدتم في هذه الحال.

(١) الكشاف ٤٤/١.

(٢) البحر ٢٨/٣.

(٣) تقدم برقم ٣٦٤.

- آل عمران -

الرابع: أنها زائدة، والتقدير: أنتم خير أمة، وهذا قول مرجوح أو غلط لوجهين، أحدهما: أنها لا تُراد أولاً، وقد نقل ابن مالك^(١) الاتفاق على ذلك. والثاني: أنها لا تعمل في «خير» مع زيادتها، وفي الثاني نظر، إذ الزيادة لا تنافي العمل، وقد تقدّم عليه دلائل في البقرة عند قوله: «أَنْ لَا نَقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(٢).

الخامس: أنها على بابها، والمراد: كنتم في علم الله، أو في اللوح المحفوظ.

السادس: أن هذه الجملة متصلة بقوله «ففي رحمة الله» أي: فيقال لهم

في القيامة «كنتم خير أمة»، وهو بعيد جداً.

قوله: «أُخْرِجَتْ» يجوز في هذه الجملة أن تكون في محل جر نعتاً

لـ «أمة» وهو الظاهر، وأن تكون في محل نصب نعتاً لـ «خير»، وحينئذ يكون

قد روعي لفظ الاسم الظاهر بعد وروده بعد ضمير الخطاب، ولوروعي

ضمير الخطاب لكان جائزاً أيضاً، وذلك أنه إذا تقدّم ضمير حاضر متكلماً كان

أو غائباً، ثم جاء بعده خبره اسماً ظاهراً، ثم جاء بعد ذلك الاسم الظاهر

ما يصلح أن يكون وصفاً له كان للعرب فيه طريقان، إحداهما: مراعاة ذلك

الضمير السابق فيطابقه بما في تلك الجملة الواقعة صفة للاسم / الظاهر، [١٧١/ب]

والثانية: مراعاة ذلك الاسم الظاهر فيعيد الضمير عليه منها غائباً، وذلك

[نحو] قولك: «أنت رجل تأمر بمعروفٍ» بالخطاب مراعاة لـ «أنت»، و«يا امرء

بالغيب مراعاة لـ «رجل»، «وأنا امرؤ أقول الحق» بالمتكلم مراعاة لـ «أنا» و«يقول

الحق» مراعاة لامرئ. ومن مراعاة الضمير قوله تعالى: «بل أنتم قوم

تجهلون»^(٣)، «بل أنتم قوم تفتنون»^(٤)، وقوله: «وإنك امرؤ فيك جاهلية»^(٥)

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٤١١/١. (٢) الآية ٢٤٦ من البقرة.

(٣) الآية ٥٥ من النمل.

(٤) الآية ٤٧ من النمل.

(٥) رواه البخاري: الإيمان (الفتح) ٨٤/١؛ المسند ١٦١/٥.

وقول الشاعر^(١):

١٣٨٦- وأنت امرؤٌ قد كَثَّأتَ لك لِحيَةٍ

كَأَنَّكَ مِنْهَا قَاعِدٌ فِي جُوالِقِ

ولو قيل في الآية الكريمة «أُخْرِجْتُمْ» مراعاة لـ «كُتِم» لكان جائزاً من حيث اللفظ، ولكن لا يجوز أن يُقرأ به، لأن القراءة سنة متبعة، فالأولى أن تُجعل الجملة صفة لـ «أمة» لا لـ «خير» ليتناسب الخطاب في قوله: «تأمرون».

قوله: «للناس» فيه أوجه، أحدها: أن يتعلّق بـ «أُخْرِجْتُمْ»، والثاني: أن يتعلّق بـ «خير» والفرق بينهما من حيث المعنى أنه لا يلزم أن يكونوا أفضل الأمم في الوجه الثاني من هذا اللفظ، بل من موضع آخر. والثالث: أنه متعلّق من حيث المعنى لا من حيث الإعراب بـ «تأمرون» على أن مجرورها مفعول به، فلما قُدِّمَ ضِعْفُ العاملِ فَقَوِيَ بزيادة اللام كقوله: «إِنْ كُتِمَ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ»^(٢) أي: تَعْبُرُونَ الرُّؤْيَا.

قوله: «تأمرون» في هذه الجملة أوجه أحدها: أنها خيرٌ ثانٍ لـ «كُتِم»، ويكون قد راعى الضمير المتقدم في «كُتِم»، ولوراعى الخبر لقال: «تأمرون» بالغيبة، وقد تقدّم تحقيقه. والثاني: أنها في محلّ نصب على الحال، قاله الراغب وابن عطية^(٣). الثالث: أنها في محلّ نصبٍ نعتاً لخير أمة، وأتى بالخطاب لما تقدّم، قاله الحوفي. الرابع: أنها مستأنفةٌ بيّن بها كونهم خير أمة، كأنه قيل: السبب في كونكم خير الأمم هذه الخصال الحميدة، وهذا أغرب الأوجه.

(١) لم أمتد إلى قائله وهو في أمالي القالي ٧٩/٢؛ والنصف ١٦٥/١؛ والمتع ٢٧٠/١؛
واللسان والتاج: «كثأت»: والمتع ٢٧٠/١؛ والبحر ٢٩/٣. وكثأت: طالت.

(٢) الآية ٤٣ من يوسف.

(٣) المحرر ١٩٥/٣.

- آل عمران -

قوله: «لكان خيراً» اسم «كان» ضميرٌ يعودُ على المصدرِ المدلولِ عليه
بفعلِهِ، والتقديرُ: لكان الإيمانُ خيراً كقولهم: «مَنْ كَذَبَ كان شراً له» أي:
كان الكذبُ شراً له، ونحوه: «اعدلوا هو أقربُ»^(١)، [وقوله]^(٢):
١٣٨٧- إذا نُهي السَّفِيه جَرى إليه
وخالفَ والسَّفِيه إلى خلافِ

أي: جرى إليه السَّفَه.

والمُفَضَّلُ عليه محذوفٌ أي: خيراً لهم مِنْ كفرهم وبقائهم على
جهلهم. والمرادُ بالخيرية في زعمهم: وقال ابن عطية^(٣): «ولفظَةُ «خير»
صيغةُ تفضيلٍ ولا مشاركة بين كفرهم وإيمانهم في الخير، وإنما جاز ذلك
لِما في لفظ «خير» من الشَّياع^(٤) وتشعُّبِ الوجوه، وكذلك هي لفظَةُ «أفضل»
و«أحب» وما جرى مجراهما. قال الشيخ^(٥): «وإبقاؤها على موضوعها
الأصلي أَوْلَى إذا أمكَّن ذلك، وقد أمكَّن ذلك إذ الخيرية مطلقَةٌ فتحصلُ بأدنى
مشاركة.

قوله: «منهم المؤمنون» إلى آخره: جمل مستأنفة سبقت للإخبار بذلك.

آ. (١١١) قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَذَى﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه
متصلٌ، وهو استثناءٌ مفرغٌ من المصدر العام، كأنه قيل: لن يضرُّوكم ضرراً البتة

(١) الآية ٨ من المائدة.

(٢) لم أمتد إلى قائله، وهو في مجالس ثعلب ٦٠/١؛ والمحاسب ١٧٠/١؛ والخصائص
٤٩/٣؛ والإنصاف ١٤٠؛ والهمع ٦٥/١؛ والدرر ٤٤/١. وجرى: سارع، أي: من
شأن السفیه أن يخالف ناصحه.

(٣) المحرر ١٩٥/٣.

(٤) الشَّياع: مصدر شاع إذا ظهر وتفرَّق.

(٥) البحر ٣٠/٣.

إلا ضرر أذى لا يُبالي به من كلمة سوء ونحوها. والثاني: أنه منقطع أي: لن يضرّوكم بقتالٍ وغلبة، لكن بكلمة أذى ونحوها.

قوله: «ثم لا يُنصرون» مستأنف، ولم يُجزم عطفاً على جواب الشرط، لأنه كان يتغير المعنى، وذلك أن الله تعالى أخبر بعدم نصرتهم مطلقاً، ولو عطفناه على جواب الشرط للزم تقييده بمقاتلتهم لنا، وهم غير منصورين مطلقاً: قاتلوا أو لم يقاتلوا. وزعم بعض من لا تحصيل له أن المعطوف على جواب الشرط بـ «ثم» لا يجوز جزؤه البتة، قال: «لأن المعطوف على الجواب جواب، وجواب الشرط يقع بعده وعقبه، و«ثم» تقتضي التراخي فكيف يُتصور وقوعه عقب الشرط؟ فلذلك لم يُجزم مع «ثم». وهذا فاسدٌ جداً لقوله تعالى: «وإن تتولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم»^(١) ف «لا يكونوا» مجزومٌ نسقاً على «يستبدل» الواقع جواباً للشرط والعاطف «ثم». و«الأدبار» مفعول ثانٍ ليولؤكم، لأنه تعدى بالتضعيف إلى مفعول آخر.

أ. (١١٢) قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تُقِفُوا﴾: أينما شرطٌ وهي ظرفٌ مكانٌ و«ما» مزيدةٌ فيها، ف «تُقِفُوا» في محلّ جزمٍ بها، وجواب الشرط: إمّا محذوفٌ أي: أينما تُقِفُوا غلبوا وذُلُّوا، دلّ عليه قوله: «ضربت عليهم الذلّة»، وإمّا نفس «ضربت» عند من يُجيز تقديم جواب الشرط عليه، ف «ضربت عليهم الذلّة» لا محلّ له على الأول ومحلّه الجزم على الثاني.

قوله: «إلا بجبلٍ» هذا الجارُّ في محلّ نصبٍ على الحال، وهو استثناءٌ مفرغٌ من الأحوال العامة. قال الزمخشري^(٢): «وهو استثناءٌ من عامٍّ أعمّ^(٣) الأحوال، والمعنى: «ضربت عليهم الذلّة» في عامة الأحوال إلا في حال

(١) الآية ٣٨ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.

(٢) الكشاف ٤٥٥/١.

(٣) الكشاف: «من أعم عام».

اعتصامهم بحبلٍ من الله وحبلٍ من الناس»، وعلى هذا فهو استثناء متصل.
وقال الزجاج^(١) والفراء^(٢): «هو استثناء منقطع». فقَدَّرَه الفراء: «إِلَّا أَنْ
يَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ مِنَ اللَّهِ»، فَحَدَفَ ما يَتَعَلَّقُ به الجارُّ، كما قال حميد بن ثور
الهلالِي^(٣):

١٣٨٨- رَأَتْنِي بِحَبْلِهَا فَصَدَّتْ مَخَافَةَ

وفي الجبلِ رَوْعَاءُ الفؤادِ فَرَوْقُ

أراد: أقبلت بحبلِها، فَحَدَفَ الفعلَ للدلالة عليه. ونظَّره ابن عطية^(٤)
بقوله تعالى: «وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ»^(٥) قال: «لأن بادي
الرأي يُعطي أن له أن يَقْتُلَ خطأً، وأنَّ الجبل من الله ومن الناس يُزِيل ضرب
الذلة، وليس الأمر كذلك، وإنما في الكلام محذوف / يدركه فهم السامع [١٧٢/أ]
الناظر في الأمر، وتقديره في آيتنا: «فلا نجاة من الموت إلا بحبلٍ» قال
الشيخ^(٦): «وعلى ما قدَّره لا يكونُ استثناء منقطعاً لأنه مستثنى من جملة
مقدرة وهي قوله: «فلا نجاة من الموت» وهو متصل على هذا التقدير،
فلا يكون استثناء منقطعاً من الأول ضرورة أن الاستثناء الواحد لا يكون منقطعاً
متصلاً، والاستثناء المنقطع كما تقرَّر في علم النحو على قسمين: منه
ما يُمكنُ أن يتسلطَّ عليه العاملُ، ومنه ما لا يمكنُ في ذلك، ومنه هذه الآية على
تقدير الانقطاع، إذ التقدير: لكنَّ اعتصامهم بحبلٍ من اللّهِ وحبلٍ من الناس
يُنَجِّيهم من القتلِ والأسرِ وسبِّي الدُّراري واستئصالِ أموالهم، ويَدُلُّ على أنه

(١) معاني القرآن له ٤٦٨/١.

(٢) معاني القرآن له ٢٣٠/١.

(٣) الديوان ٣٥؛ واللسان: «فرق»، والفروق: الفَرْعة، وهو يصف ناقته.

(٤) المحرر ١٩٧/٣.

(٥) الآية ٩٢ من النساء.

(٦) البحر ٣٢/٣.

- آل عمران -

منقطع: الإخبار بذلك في قوله تعالى في سورة البقرة: «وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاؤُوا بغضبٍ من الله»^(١) فلم يَسْتَسْنِ هناك». وما بعد هذه الآية قد تقدّم إعرابه.

آ. (١١٣) قوله تعالى: ﴿لِيسُوا سَوَاءً﴾: الظاهر في هذه الآية أن الوقف على «سواء» تام، فإن الواو اسم «ليس»، و«سواء» خبر، والواو تعودُ على أهل الكتاب المتقدم ذكرهم، والمعنى: أنهم منقسمون إلى مؤمن وكافر لقوله: «منهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون»^(٢) فانتفى استوائهم. و«سواء» في الأصل مصدرٌ فلذلك وحّد، وقد تقدّم تحقيقه أول البقرة^(٣).

وقال أبو عبيدة^(٤): «الواو في «ليسوا» علامة جمعٍ وليست ضميراً، واسمُ «ليس» على هذا «أمة» و«قائمة» صفتها، وكذا «يتلون»، وهذا على لغة «أكلوني البراغيث» كقول الآخر^(٥):

١٣٨٩ - يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَخِيـ

لِ أَهْلِي فَكُلْهُمُ أَلْوَمُ

قالوا: «وهي لغةٌ ضعيفةٌ». ونازع السهيلي النحويين في كونها ضعيفةً، ونسبها بعضهم لأزدٍ شنوءة، وكثيراً ما جاء عليها الحديث، وفي القرآن مثلها^(٦)، وسيأتي تحقيقُ هذا في المائة بزيادة بيان.

(١) الآية ٦١ من البقرة.

(٢) الآية ١١٠ من آل عمران.

(٣) الآية ٦ من البقرة.

(٤) مجاز القرآن ١٠١/١.

(٥) البيت لامية بن أبي الصلت وليس في ديوانه، وهو في أمالي الشجري ١/١٣٣؛

وأوضح المسالك ١/٣٤٧؛ والدرر ١/١٤٢.

(٦) لا يثبت الجمهور هذه اللغة في القرآن، ويؤولون ما جاء ظاهره منها على البدل أو التقديم

والتأخير أو أن الواو علامة الجمع.

- آل عمران -

قال ابن عطية^(١): «وما قاله أبو عبيدة خطأ مردوداً، ولم يُبين وجه الخطأ، وكأنه توهم أن اسم «ليس» هو «أمة قائمة» فقط، وأنه لا محذوف ثم، إذ ليس الغرضُ تفاوتَ الأمة القائمة التالية، فإذا قُدِّرَ ثمَّ محذوفٌ لم يكن قول أبي عبيدة خطأ مردوداً، إلا أن بعضهم ردَّ قوله بأنها لغة ضعيفة، وقد تقدم ما فيها والتقدير الذي يَصِحُّ به المعنى، أي: ليس سواءً من أهل الكتاب أمة قائمة موصوفة بما ذكر وأمة كافرة، فهذا تقديرٌ يَصِحُّ به المعنى الذي نحا إليه أبو عبيدة.

وقال الفراء^(٢): «إنَّ الوقف لا يَتِمُّ على «سواء»، فجعل الواو اسمَ «ليس» و«سواء» خبرها، كما قال الجمهور، و«أمة» مرتفعة بـ «سواء» ارتفاعَ الفاعل، أي: ليس أهل الكتاب مستويًا منهم أمة قائمة موصوفة بما ذكر وأمة كافرة، فَحُذِفَتِ الجملةُ المعادلةُ للدلالةِ القسمِ الأولِ عليها كقولِ الشاعر^(٣):

١٣٩٠- دعاني إليها القلبُ إني لأمرها

سميعُ فما أدري أرشدُ طلابها

أي: أم غيٌّ، فَحُذِفَ «الغي» للدلالةِ ضدَّه عليه، ومثله قولُ الآخر^(٤):

١٣٩١- أراك فما أدري أهمُّ هممته

وذو الهمِّ قِدماً خاشعٌ مُتضائلٌ

أي: أهمُّ هممته أم غيره، فَحُذِفَ للدلالةِ، وهو كثيرٌ، قال الفراء: «لأنَّ

المساواة تقتضي شيئين كقوله: «سواء العاكفُ فيه والباد»^(٥)، وقوله: «سواء

(١) المحرر ١٩٩/٣.

(٢) معاني القرآن ١/٢٣٠.

(٣) تقدم برقم ٧٣٤.

(٤) لم أهدت إلى قائله، وهو في مشكل ابن قتيبة ٢١٥؛ ومعاني القرآن للفراء ١/٢٣١؛

والطبري ٧/١١٩.

(٥) الآية ٢٥ من الحج.

- آل عمران -

محياهم ومماتهم»^(١). وقد ضَعَّفَ قَوْلُ الْفَرَاءِ مِنْ حَيْثِ الْحَذْفِ وَمِنْ حَيْثِ وَضَعِ الظَّاهِرِ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ، إِذَا الْأَصْلُ: مِنْهُمْ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ، فَوُضِعَ «أَهْلُ الْكِتَابِ» مَوْضِعَ الضَّمِيرِ.

وَالْوَجْهَ أَنْ يَكُونَ «لَيْسُوا سِوَاءً» جَمَلَةً تَامَةً، وَقَوْلُهُ: «مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ» جَمَلَةً بِرَأْسِهَا، وَقَوْلُهُ: «يَتَلَوْنَ» جَمَلَةً أُخْرَى مَبِينَةٌ لِعَدَمِ اسْتِوَائِهِمْ، كَمَا جَاءَتْ الْجَمَلَةُ مِنْ قَوْلِهِ: «تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ»^(٢) إِخْبَارٌ مَبِينٌ لِلْخَيْرِيَّةِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «يَتَلَوْنَ» فِي مَحَلِّ رَفْعٍ صِفَةً لِأُمَّةٍ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ «أُمَّةٍ» لِتَخْصُصِهَا بِالنِّعَةِ، وَأَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ الضَّمِيرِ فِي «قَائِمَةٌ»، وَعَلَى كَوْنِهَا حَالًا مِنْ «أُمَّةٍ» يَكُونُ الْعَامِلُ فِيهَا الْاسْتِقْرَارَ الَّذِي تَضَمَّنَهُ الْجَارُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنَى فِي هَذَا الْجَارِ لَوْقُوعِهِ خَيْرًا لِأُمَّةٍ.

قَوْلُهُ: «أَنَاءَ اللَّيْلِ» ظَرْفٌ لـ «يَتَلَوْنَ». وَالْأَنَاءُ: السَّاعَاتُ، وَاحِدُهَا: «أُنْيٌ» بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالنُّونِ بَزْنَةً «عَصَا» أَوْ «إِنْيٌ» بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِ النَّونِ بَزْنَةً «مَعَى»، أَوْ «أُنْيٌ» بِالْفَتْحِ وَالسُّكُونِ بَزْنَةً «ظَبْيٌ» أَوْ: «إِنْيٌ» بِالْكَسْرِ وَالسُّكُونِ بَزْنَةً «نَحْيٌ»^(٣)، أَوْ «إِنْوٌ» بِالْكَسْرِ وَالسُّكُونِ مَعَ الْوَاوِ بَزْنَةً «جِرْوٌ»، فَالْهَمْزَةُ فِي «أَنَاءَ» مُتَقَلِّبَةٌ عَنِ يَاءِ عَلِيِّ الْأَقْوَالِ الْأَرْبَعَةِ كِرْدَاءً، وَعَنْ وَاوِ عَلِيِّ الْقَوْلِ الْأَخِيرِ، نَحْوُ: «كِسَاءَ» وَسَتَاتِي بَقِيَّةُ هَذِهِ الْمَادَّةِ فِي مَوَاضِعَ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «أَنَاءَ اللَّيْلِ» ظَرْفًا لـ «قَائِمَةٌ» قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٤): «لَأَنَّ «قَائِمَةٌ» قَدْ وُصِفَتْ فَلَا تَعْمَلُ فِيمَا بَعْدَ الصِّفَةِ» وَهَذَا عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ

(١) الآية ٢١ من الجاثية.

(٢) الآية ١١٠ من آل عمران.

(٣) النحي: زق للسنن.

(٤) الإملاء ١٤٦/١.

«يَتْلُونَ» وصفاً لقائمة، وفيه نظر؛ لأنَّ المعنى ليس على جَعَلَ هذه الجملة صِفةً لما قبلها، بل على الاستئناف للبيان المتقدم، وعلى تقدير جَعَلَهَا صِفةً لما قبلها فهي صِفةٌ لـ «أمة» لالـ «قائمة» لأنَّ الصِفةَ لا تُوصَفُ، إلا أن يكون معنى الصِفةِ الثانيةٍ لائقاً بما قبلها نحو: «مررتُ برجلٍ ناطقٍ فصيحٍ» فـ «فصيح» صِفةٌ لناطق، لأن معناه لائق به. وبعضهم يجعله وصفاً لرجل، وإنما المانع من تعلق هذا الظرفِ بـ «قائمة» ما ذكرته من استئناف جملته.

قوله: «وهم يَسْجُدُونَ» يجوزُ أن تكونَ حالاً من فاعلِ «يَتْلُونَ» أي: يَتْلُونَ القرآنَ وهم ساجدون، وهذا قد يكونُ في شريعتهم مشروعيةً التلاوة في السجودِ بخلافِ شريعتنا، وبهذا يُرْجَحُ قولُ مَنْ يقول: إنهم غيرُ أمةٍ محمد. ويجوزُ أن تكونَ / حالاً من الضمير في «قائمة» قاله أبو البقاء^(١). وفيه ضعفٌ [١٧٢/ب] للاستئناف المذكور، ويجوزُ أن تكونَ مستأنفة.

آ. (١١٤) وقوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾. إلى آخره: إمَّا استئنافٌ وإمَّا احوال، وجيء بالجملة الأولى اسميةً دلالةً على الاستقرار، وصُدِّرت بضمير، وبُنِيَ عليه جملةٌ فعليةٌ ليتكرَّرَ الضميرُ فيزدادَ الكلامُ بتكراره تأكيداً، وجيء بالخبرِ مضارعاً دلالةً على تجددِ السجودِ في كلِّ وقتٍ، وكذلك جيء بالجملة التي بعدها أفعالاً مضارعةً، ويُحتملُ أن يكونَ «تؤمنون» خبراً ثانياً لقوله: «هم»، ولذلك تُركَ العاطفُ ولو دُكِرَ لكان جائزاً^(٢). وقوله: «من الصالحين» يجوزُ في «من» أن تكونَ للتبويض وهو الظاهر. وجَعَلَهَا ابنُ عطية^(٣) لبيان الجنس، وفيه نظرٌ، إذ لم يتقدَّمْ مبهمٌ فتبيَّنَه هذه.

(١) الإملاء ١/١٤٦.

(٢) وذلك على تقدير أن المعطوف على الخبر خبر مثله.

(٣) المحرر ٣/٢٠٣.

آ. (١١٥) قوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا﴾: قرأ الأخوان^(١) وحفص:
«يفعلوا» و«يُكْفَرُوهُ» بالغيبة، والباقون بالخطاب، فالغيبة مراعاة لقوله: «مَنْ
أَهْلَ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ» فَجَرَى عَلَى لَفْظِ الْغَيْبَةِ، أَخْبَرْنَا تَعَالَى أَنَّ «مَا يَفْعَلُوا» مِنْ
خَيْرٍ بَقِيَ لَهُمْ غَيْرَ مَكْهُورٍ. وَالخَطَابُ عَلَى الرَّجُوعِ إِلَى خِطَابِ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قَوْلِهِ: «كُنْتُمْ». وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّفَاتَا مِنَ الْغَيْبَةِ فِي
قَوْلِهِ «أُمَّةٌ قَائِمَةٌ» إِلَى آخِرِهِ إِلَى خِطَابِهِمْ، وَذَلِكَ أَنَّهُ آتَسَّهُمْ بِهَذَا الْخِطَابِ،
وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّهُ اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ الْخَيْرِ دُونَ الشَّرِّ لِيزِيدَ فِي التَّائِسِ، وَبَدَلُ عَلَى
ذَلِكَ قِرَاءَةُ الْأَخْوَيْنِ، فَإِنَّهَا كَالنَّصِّ فِي أَنَّ الْمَرَادَ قَوْلُهُ «أُمَّةٌ قَائِمَةٌ».

و «كَفَّرَ» يَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ، فَكَيْفَ تَعَدَّى هُنَا لِاثْنَيْنِ، أَوْلُهُمَا قَامَ مَقَامَ
الْفَاعِلِ، وَالثَّانِي: الْهَاءُ فِي «يُكْفَرُوهُ»؟ فَقِيلَ: إِنَّهُ ضُمِّنَ مَعْنَى فَعَلٍ يَتَعَدَّى
لِاثْنَيْنِ وَهُوَ «حَرَمَ» فَكَانَهُ قِيلَ: فَلَنْ تُحْرَمُوهُ، وَ«حَرَمَ» يَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ.

آ. (١١٧) قوله تعالى: ﴿مَثَلُ مَا يَنْفِقُونَ﴾: «مَا» يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ
مَوْصُولَةً اسْمِيَّةً، وَعَائِدُهَا مَحذُوفٌ لِاسْتِكْمَالِ الشَّرْطِ أَي: يَنْفِقُونَهُ.

وقوله: «كَمَثَلِ رِيحٍ» خَبْرُ الْمَبْتَدَأِ، وَعَلَى هَذَا الظَّاهِرِ - أَعْنِي تَشْبِيهَ
الشَّيْءِ الْمَنْفُوقِ بِالرِّيْحِ - اسْتَشْكِلَ التَّشْبِيهُ لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى تَشْبِيهِهِ بِالْحَرِثِ
- أَي الزَّرْعِ - لَا بِالرِّيْحِ. وَقَدْ أُجِيبَ عَنِ ذَلِكَ بِأَحَدِ أَوْجِهٍ: الْأَوَّلُ: أَنَّهُ مِنْ
بَابِ التَّشْبِيهِ الْمَرْكَبِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ يُقَابِلُ الْهَيْئَةَ الْجَمَاعِيَّةَ بِالْهَيْئَةِ الْجَمَاعِيَّةِ،
وَلَا يُقَابِلُ الْأَفْرَادَ بِالْأَفْرَادِ، وَهَذَا قَدْ مَرَّ تَحْقِيقُهُ أَوَّلَ الْبَقْرَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى:
«مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ»^(٢)، وَهَذَا اخْتِيَارُ الزَّمَخْشَرِيِّ^(٣).

الثاني: أَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّشْبِيهِ بَيْنَ شَيْئَيْنِ بِشَيْئَيْنِ، فَذَكَرَ أَحَدَ الْمُشَبَّهِينِ

(١) السبعة ٢١٥؛ الكشاف ١/٣٥٤.

(٢) الآية ١٨ من البقرة.

(٣) الكشاف ١/٤٥٧.

وَتَرَكَ ذِكْرَ الْآخِرِ، وَذَكَرَ أَحَدَ الْمَشْبَهَيْنِ بِهِ وَتَرَكَ ذِكْرَ الْآخِرِ، فَقَدْ حَذَفَ مِنْ كُلِّ اثْنَيْنِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ نَظِيرُهُ، وَقَدْ مَرَّ نَظِيرُهُ هَذَا فِي الْبَقْرَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ»^(١).

واختار هذا ابن عطية^(٢)، وقال: «هذه غايَةُ البلاغَةِ والإِعْجَازِ». الثالث: أنه على حَذْفِ مضاف: إمَّا من الأولِ تَقْدِيرُهُ: «مَثَلُ مَهْلِكٍ مَا يَنْفَقُونَهُ»، وإمَّا من الثاني تَقْدِيرُهُ: كَمَثَلِ مَهْلِكِ رِيحٍ. وهذا الثاني أَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ يُوَدِّي فِي الْأَوَّلِ إِلَى تَشْبِيهِ الشَّيْءِ الْمُنْفَقِ الْمَهْلِكِ بِالرِّيْحِ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَيْهِ أَيْضاً، فَفِيهِ عَوْدٌ لِمَا فُرِّقَ مِنْهُ.

وقد ذكر الشيخ^(٣) التَّقْدِيرَ الْمَشَارَإِلَيْهِ، وَلَمْ يَنْبَهُ عَلَيْهِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَرِيدَ بِـ«مَهْلِكٍ» اسْمَ مَصْدَرٍ أَيْ: مَثَلُ إِهْلَاكِ مَا يَنْفَقُونَ، وَلَكِنْ يُحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرٍ مِثْلِ هَذَا الْمَضَافِ أَيْضاً قَبْلَ «رِيحٍ» تَقْدِيرُهُ: مَثَلُ إِهْلَاكِ مَا يَنْفَقُونَ كَمَثَلِ إِهْلَاكِ رِيحٍ. وَبِجُوزِ أَنْ تَكُونَ «مَا» مَصْدَرِيَّةً، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ قَدْ شَبَّهَ إِنْفَاقَهُمْ فِي عَدَمِ نَفْعِهِ بِالرِّيْحِ الْمَوْصُوفَةِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، وَهُوَ مِنْ بَابِ تَشْبِيهِ الْمَعْقُولِ بِالْمَحْسُوسِ.

قوله: «فِيهَا صِرٌّ» فِي مَحَلِّ جَرِّ نَعْتاً لـ«رِيحٍ»، وَبِجُوزِ أَنْ يَكُونَ «فِيهَا صِرٌّ» جَمَلَةً مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ، وَبِجُوزِ أَنْ يَكُونَ «فِيهَا» وَحْدَهُ هُوَ الصِّفَةُ، وَ«صِرٌّ» فَاعِلٌ بِهِ، وَجَازَ ذَلِكَ لِاعْتِمَادِ الْجَارِ عَلَى الْمَوْصُوفِ، وَهَذَا أَحْسَنُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَوْصَافِ الْإِفْرَادُ، وَهَذَا قَرِيبٌ مِنْهُ.

و«الصِّرُّ» قِيلَ: الْبَرْدُ الشَّدِيدُ الْمَحْرُوقُ، قَالَ^(٤):

(١) الآية ١٧١ من البقرة.

(٢) المحرر ٢٠٤/٣ - ٢٠٥.

(٣) البحر ٣٧/٣.

(٤) لم أهدت إلى قائله وهو في اللسان: «حلل». والأتاويون: الغرباء. والمجالات: القدر والرحى والدلو والقربة، ومن كانت معه حل حيث شاء، وإلا فلا بد له من الاستعانة بالناس.

١٣٩٢- لا يَعْدِلَنَّ أَتَاوُونَ تَضْرِبُهُم

نكباء صِرُّ بأصحابِ المُجَلَّاتِ

وقيل: «الصِرُّ» بمعنى الصَّرْصَر، وهو الشيء البارد، قالت ليلي الأخيلية^(١):

١٣٩٣- ولم يَغْلِبِ الخَصْمَ الألدُّ ويَمَلَأُ الـ

حِجْفَانَ سَدِيفاً يَوْمَ نكباءِ صرصرِ

وأصله مأخوذٌ من الشَّدِّ والتعقيد، ومنه: الصُّرَّةُ للعُقْدَةُ، وأَصْرٌ على كذا: لَزِمَهُ. وقال بعضهم: «الصِرُّ» صوتٌ لهيبِ النار، يكون في الريحِ مِنْ: صَرَّ الشيءُ يَصِرُّ صريراً أي: صَوَّتْ بهذا الحِسِّ المعروف، ومنه: صرير الباب. قال الزجاج^(٢): «والصِرُّ: صوت النار التي في الريح» وإذا عُرفَ هذا فإن قلنا: الصِرُّ: البردُ الشديد أو هو صوتُ النار أو صوتُ الريح، فظرفية الريح [١٧٣/أ] له واضحة، وإن كان الصِرُّ صفةَ الريح كالصرصر فالمعنى: / فيها قِرَّةٌ^(٣) صرُّ، كما تقول: برد بارد، وحُذِفَ الموصوفُ وقامت الصفةُ مَقَامَهُ، أو تكونُ الظرفيةُ مجازاً جُعِلَ الموصوفُ ظرفاً للصفة كما قال^(٤):

١٣٩٤-

وفي الرحمن للضعفاء كافي

(١) الكشاف ٤٥٧/١ وشواهد ٤٠٠/٤؛ البحر ٣٢/٣. والجفتة: القصعة، والسديف:

قطع السنام، والنكباء: الريح الشديدة.

(٢) معاني القرآن ٤٧٣/١.

(٣) القِرَّة: ما أصابك من القَرِّ وهو البرد.

(٤) البيت لأبي خالد القناني وصدرة:

ولولا هُنَّ قد سَوِّمَتْ مُهْرِي

وهو في الكامل ٨٩٥؛ والكشاف ٤٥٧/١؛ وشواهد ٤٥٦/٤.

ومنه قولهم: «إِنْ ضَيَّعْنِي فَلَانَ فَفِي اللَّهِ كَافٍ» المعنى: الرحمن كَافٍ،
واللَّهُ كَافٍ. وهذا فيه بُعْدٌ.

قوله: «أَصَابَتْ» هذه الجملة في محل جر أيضاً صفة لـ «ريح»،
ولا يجوز أن تكون صفة لـ «صِرٌّ» لأنه مذكر. وبدأ أولاً بالوصف بالجار لأنه
قريب من المفرد ثم بالجملة. هذا إن أعربنا «فيها» وحده صفةً، ورفَعْنَا به (١)
«صِرٌّ»، أما إذا أعربنا خبراً مقدماً و«صِرٌّ» مبتدأ فهما جملة أيضاً.

قوله: «ظلموا» صفة لـ «قوم»، والضمير في «ظلمهم» يعود على القوم
ذوي الحرث، أي: ما ظلمهم الله بإهلاك حرثهم، ولكنهم ظلموا أنفسهم
بارتكابهم المعاصي التي كانت سبباً في إهلاكه. وجَوَّزَ الزمخشري (٢)
أن يعود على المنفقين، وإليه نحا ابن عطية (٣)، ورجَّحه بأن أصحاب الحرث
لم يُذَكِّروا للردِّ عليهم ولا لتبيين ظلمهم، بل لمجرد التشبيه بهم.

قوله: «ولكنَّ أنفسهم يظلمون» العامة على تخفيف «لكن» وهي
استدراكية، و«أنفسهم» مفعولٌ مقدم، قُدِّمَ للاختصاص أي: لم يقع وبأل
ظلمهم إلا بأنفسهم خاصة لا يتخطَّاهم، ولأجل الفواصل أيضاً. وقرأها
بعضهم (٤) مشددة، ووجَّهها أن يكون «أنفسهم» اسمها، و«يظلمون» الخبر،
والعائد من الجملة الخبرية على الاسم محذوفٌ تقديره: ولكنَّ أنفسهم
يظلمونها، فحذِفَ، وحَسَّنَ حذفه كونُ الفعلِ فاصلةً، فلو ذُكِرَ مفعوله لفات
هذا الغرض. وقد خَرَّجَه بعضهم على أن يكون اسمها ضمير الأمر والقصة
حذِفَ للعلم به، و«أنفسهم» مفعولٌ مقدَّم ليظلمون كما تقدَّم، والجملة خبرٌ

(١) أي بقوله «فيها».

(٢) الكشاف ٤٥٧/١.

(٣) المحرر ٢٠٦/٣.

(٤) البحر ٣٨/٣.

- آل عمران -

لها، وقد رُدَّ هذا بأنَّ حَذَفَ اسمِ هذه الحروف لا يجوز إلا ضرورة كقوله^(١)؛
١٣٩٥- إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْمًا
يَلْقَى فِيهَا جَآذِرًا وَظَبَاءً

على أن بعضهم لا يَقْضِرُهُ على الضرورة، مستشهداً بقوله عليه السلام:
«إنَّ من أشدَّ الناس عذاباً يوم القيامة المُصَوَّرُونَ»^(٢)، قال: «تقديره
إنه»، ويُعزى هذا للكسائي، وقد رَدَّهُ بعضهم، ونَحْرَجُ الحديث على زيادة
«مِنْ» والتقدير: إنَّ أشدَّ الناس. والبصريون لا يُجيزون زيادة «من» في مثل
هذا التركيب لما عُرِفَ غيرَ مرة^(٣) إلا الأخفش.

آ. (١١٨) قوله تعالى: ﴿مَنْ دُونِكُمْ﴾: يجوز أن يكون صفة
لـ «بطانة» فيتعلَّق بمحذوف، أي: كائنة من غيركم. وقَدَّره الزمخشري^(٤):
«من غير أبناء جنسكم، وهم المسلمون» ويجوزُ أن يتعلَّق بفعل النهي. وجوزَ
بعضهم أن تكون «مِنْ» زائدة، والمعنى: دونكم في العمل والإيمان.

وبطانة الرجل: خاصَّته الذين يُباطِنُهُم في الأمور، ولا يُظْهَرُ غيرَهُم
عليها مشتقة من البَطن، والباطن: دون الظاهر، وهذا كما استعاروا الشُّعار
والدُّثار في ذلك. قال عليه السلام: «الناسُ دِثارٌ والأنصارُ شُّعار»^(٥). والشُّعار

(١) البيت للأخطل، وهو في ديوانه - بيروت - ٢٧٦؛ وأمالي الشجري ٢٩٥/١؛ والمقرب
١٠٩/١؛ وابن يعيش ١١٥/٣، ووصف المباني ١١٩. والجوذر: ولد البقرة الوحشية،
وقد منع وقوع «من» اسماً لها كون الشرط لا يعمل ما قبله فيها بعده.

(٢) البخاري: اللباس (الفتح) ٣٨٢/١٠؛ وابن حنبل ٤٢٦/١.

(٣) أي أنهم يشترطون تنكير مجرورها وأن تسبق بغير موجب.

(٤) الكشاف ٤٥٨/١.

(٥) البخاري (الفتح): المغازي ٤٧/٨ المسند ٤١٩/٢.

- آل عمران -

ما يلي جسدك من الثياب. ويقال: «بَطْنُ فلانٍ بَطُوناً وبِطَانَةً»^(١). قال الشاعر^(٢):

١٣٩٦- أولئك خُلصاني نَعَمُ وبِطانتي
وهم عَيْبَتِي مِنْ دُونِ كُلِّ قَرِيبٍ
قوله: «لا يَأَلُونَكُم خَبالاً» يقال: «أَلَا فِي الأَمْرِ يَأَلُو فِيهِ» أي: قَصَّرْ نَحْو: غزا يغزوا، فأصله أن يتعدى بحرف الجر كما ترى.

واختلَفَ في نصب «خَبالاً» على أوجهٍ. أحدها: أنه مفعولٌ ثانٍ. والضميرُ هو الأول، وإنما تَعَدَّى لاثنينٍ للتضمين. قال الزمخشري^(٣): «يقال: أَلَا فِي الأَمْرِ يَأَلُو فِيهِ أي: قَصَّرْ، ثم اسْتَعْمِلَ مُعَدَّى إِلَى مفعولين في قولهم: «لا آلوكُ نُصْحاً ولا آلوكُ جُهْداً» على التضمين، والمعنى: لا أَمْنُكَ نُصْحاً ولا أَنْقُصُكَ».

الثاني: أنه منصوبٌ على إسقاط حرفِ الجر، والأصل: لا يَأَلُونَكُم في خَبالٍ أي: في تخييلكم وهذا غيرُ منقاسٍ، بخلافِ التضمين فإنه منقاسٌ، وإن كان فيه خلافٌ وإِ.

الثالث: أن ينتصبَ على التمييز، وهو حينئذٍ تمييزٌ منقولٌ من المفعولية، والأصل: لا يَأَلُونُ خَبالَكُم أي: في خبالكم: ثم جُعِلَ الضميرُ المضافُ إليه مفعولاً بعد إسقاط الخافض، فنُصِبَ «الخَبال» الذي كان مضافاً تمييزاً، ومثله قوله تعالى: «وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عَيْوناً»^(٤) أي: «عِيون الأَرْضِ»، ففَعَلَ بِهِ

(١) بطن فلان: صار من خواصه.

(٢) لم أمتد إلى قائله وهو في البحر ٣/٣٣؛ والعيبة من الرجل: موضع سبّه.

(٣) الكشاف ١/٤٥٨.

(٤) الآية ١٢ من القمر.

- آل عمران -

ما تقدّم، ومثله في الفاعلية: «واشتعل الرأس شيباً^(١)» الأصل: «شيب الرأس»، وهذا عند مَنْ يُثَبِّت كَوْنَ التَّمْيِيزِ مَنْقُولاً مِنَ الْمَفْعُولِيَّةِ. وَقَدْ مَنَعَهُ بَعْضُهُمْ، وَتَأَوَّلَ قَوْلَهُ تَعَالَى: «وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عَيْوناً» عَلَى أَنَّ «عَيْوناً» بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ، وَفِيهِ حَذْفُ الْعَائِدِ أَي: عَيْوناً مِنْهَا. وَعَلَى هَذَا التَّخْرِيجِ يَجُوزُ أَنَّ يَكُونَ «خَبَالاً» بَدَلِ اشْتِمَالِ مِنْ «كَمْ»، وَالضَّمِيرُ أَيْضاً مَحْذُوفٌ أَي: «خَبَالاً مِنْكُمْ» وَهَذَا وَجْهٌ رَابِعٌ.

[١٧٣/ب] الخامس: أنه / مصدرٌ في موضع الحال أي: مُتَّخِبِلِينَ. السادس: قال ابن عطية^(٢): معناه: لَا يُقَصِّرُونَ لَكُمْ فِيمَا فِيهِ مِنَ الْفَسَادِ عَلَيْكُمْ»، فَعَلَى هَذَا الَّذِي قَدَّرَهُ يَكُونُ الْمَضْمَرُ وَ«خَبَالاً» مَنْصُوبِينَ عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ وَهُوَ اللَّامُ وَ«فِي».

وهذه الجملة فيها ثلاثة أوجه. أحدها: أنها استثنائية لا محل لها من الإعراب، وإنما جيء بها وبالجملة التي بعدها لبيان حال الطائفة الكافرة حتى يتفروا منها فلا يتخذوها بطانةً، وهو وجه حسن. والثاني: أنها حالٌ من الضمير المستكن في «مَنْ دُونَكُمْ» عَلَى أَنَّ الْجَارَ صِفَةٌ لـ «بطانة». والثالث: أنها في محل نصبٍ نعتاً لـ «بطانة» أيضاً.

وَالْأَلُوُّ بَزَنَةٌ «الغزو» التَّقْصِيرُ كَمَا تَقَدَّمَ، قَالَ زَهْرِي^(٣):

١٣٩٧- سَعَى بَعْدَهُمْ قَوْمٌ لَكِي يُدْرِكُوهُمْ

فَلَمْ يَفْعَلُوا وَلَمْ يَلِيْمُوا وَلَمْ يَأْلُوا

(١) الآية ٣ من مريم.

(٢) المحرر ٢٠٧/٣.

(٣) الديوان ١١٤؛ البحر ٣٣/٣.

وقال امرؤ القيس^(١):

١٣٩٨ - وما المرء ما دامت حُشاشةُ نفسه

بمُدركِ أطرافِ الخطوبِ ولا آلِ

يقال: آلى يُؤلي بزنة «أكرم»، فأبدلتِ الهمزةُ الثانيةُ ألفاً، وأنشدوا^(٢):

..... ١٣٩٩

فما آلى بنيّ ولا أساؤوا

ويقال: ائلى يأتلي بزنة «اكتسب» يكتسب، قال امرؤ القيس^(٣):

١٤٠٠ - ألا ربّ خصمٍ فيك أَلوى رَدَدْتُهُ

نصيحٍ على تَعْدَالِهِ غيرُ مُؤْتَلٍ

فيتحدُّ لفظُ «آلى» بمعنى قَصْرٍ و«آلى» بمعنى حَلْفٍ، وإن كان الفرقُ

بينهما ثابتاً من حيث المادة؛ لأنَّ لامَهُ من معنى الحَلْفِ ياء، ومن معنى

التقصيرِ واو.

وقال الراغب^(٤): «وَأَلَوْتُ فلاناً أي: أَوْلَيْتُهُ تقصيراً نحو: كسبته أي:

أوليته كَسَباً وما أَلَوْتُهُ جُهْداً أي: ما أَوْلَيْتُهُ تقصيراً بحسبِ الجُهدِ، فقولك:

«جُهْداً» تمييز. وقوله: لا يَألونكم خبالاً» منه، أي: لا يُقَصِّرون في طلبِ

الْخَبَالِ. وقال تعالى: «ولا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ»^(٥) قيل: هو يفتعل من أَلَوْتُ،

وقيل: هو من آليت أي: حَلَفْتُ.

(١) الديوان ٣٩.

(٢) لم أمتد إلى قائله وهو في اللسان «ألا» وصدده:

وإن كنتاني لنساء صدقي

(٣) ديوانه ١٨، وشرح القصائد للتبريزي ٩٩؛ والألوى: الشديد الخصومة، وغير مؤتل:

أي: غير تارك نصحي بجهده.

(٤) المفردات ١٨.

(٥) الآية ٢٢ من النور.

- آل عمران -

وَالْخَبَالُ: الفسادُ، وأصله ما يلحقُ الحيوانَ من مرضٍ وفطورٍ فيورثه فساداً واضطراباً، يقال منه: خَبَلَهُ وَخَبَلَهُ بالتخفيف والتشديد فهو خَابِلٌ وَمُخَبِّلٌ وَمَخْبُولٌ وَمُخَبَّلٌ. ويقال: خَبَلُ وَخَبَلٌ وَخَبَالٌ. وفي الحديث: «مَنْ شَرِبَ الخمر ثلاثاً كان حقاً على الله أن يَسْقِيَهُ من طينة الخَبَالِ»^(١) وقال زهير ابن أبي سلمى^(٢):

١٤٠١- هِنَالِكَ إِنْ يُسْتَخْبِلُوا الْمَالَ يُخْبِلُوا

وَإِنْ يَسْأَلُوا يُعْطُوا وَإِنْ يَسِيرُوا يُغْلُوا

والمعنى في هذا البيت: أنهم إذا طَلِبَ منهم إفسادُ شيءٍ من إبلهم أفسدوه، وهذا كنايةٌ عن كرمهم.

قوله: «وَدُّوا مَا عَمِيَّتُمْ» في هذه الجملة ثلاثة أوجه، أَوْجَهُهَا: أن تكون مستأنفةً كما هو الظاهرُ فيما قبلها. والثاني: أنها نعتٌ لـ «بطانة» فمخَّلَّها نصبٌ. والثالث: أنها حالٌ من الضمير في «يألونكم». و«ما» مصدرية، و«عَمِيَّتُمْ» صِلَتْهَا، وهي وصلتها مفعولُ الودادة أي: عَنَّتْكُمْ أي: مَقْتَكُمْ. وقد تقدّم اشتقاقُ هذه اللفظة في البقرة عند [قوله] «لَأَعْتَنَّكُمْ»^(٣). وقال الراغب^(٤) هنا: «المعاندةُ والممانعةُ يتقاربان، لكنَّ المعاندة هي الممانعة، والممانعةُ أن يَتَحَرَّى مع الممانعةِ المَشَقَّةُ.

قوله: «قد بَدَّتِ البغضاء» هذه الجملة كالتي قبلها، وقرأ عبدالله^(٥): «بدا» من غير تاء، لأنَّ الفاعل مؤنثٌ مجازي ولأنَّها في معنى البغض. والبغضاء

(١) رواه أبو داود: الأشربة ٤/٨٦؛ ابن حنبل ٢/٣٥.

(٢) تقدم برقم ١٢٥.

(٣) انظر الآية ٢٢٠ من البقرة.

(٤) المفردات ٣٦١.

(٥) البحر ٣/٣٩.

- آل عمران -

مصدرٌ كالسَّراءِ والضَّراءِ. يقال منه: بَغُضَ الرجلُ فهو بَغِيضٌ كظُرْفٍ فهو ظريفٌ.

وقوله: «من أفواههم» متعلِّقٌ بـ «بَدَتْ» «ومِنْ» لابتداء الغاية. وجَوَّزَ أبو البقاء^(١) أن تكونَ حالاً أي: خارجةً من أفواههم. والأفواه: جمعُ فم، وأصله: فوه، فلامُه هاء، يَدُلُّ على ذلك جَمْعُه على «أفواه»، وتصغيرُه على «فُوَيْه»، والنسبُ إليه على فَوْهِيٍّ، وهل وزنه فَعْلٌ بسكون العين أو فَعَلَ بفتحها؟ خلافٌ للنحويين، وإذا عَرَفْتَ ذلك فاعلِمْ أنهم حَذَفُوا لامَه تخفيفاً فبقي آخرُه حرف علة فأبَدَلُوها ميماً لقربها منها لأنهما من الشَّفَةِ، وفي الميم هَوِيٌّ في الفم يضارع المدَّ الذي في الواو، هذا كله إذا أفردوه عن الإضافة، فإن أضافوه لم يُبَدِّلُوا حرفَ العلة كقوله^(٢):

١٤٠٢- فُوهُ كَشَقَّ الْعَصَا لَأَيًّا تَبَيَّنُهُ

وقد عكس الأمرُ في الطرفين، فأتى بالميمِ في الإضافة وبحرفِ العلةِ في القطعِ عنها، فَمِنَ الأولِ قوله^(٣):

١٤٠٣- يُضْبِحُ ظَمَانٌ فِي الْبَحْرِ فَمُهُ

وخصَّه الفارسي وجماعةٌ بالضرورة، وغيرهم جَوَّزَه سَعَةً، وجَعَلَ منه

(١) الإملاء ١/١٤٧.

(٢) البيت لعقمة بن عبدة وعجزه:

أَسْكُ مَا يَسْمَعُ الْأَصْوَاتِ مَصْلُومٌ

وهو في الديوان ٥٩؛ والمفضليات ٣٩٩. والبيت في وصف النعام؛ واللأبي: الجهد؛ والسكك: ضيق الأذنين؛ والمصلوم: المقطوع الأذن.

(٣) البيت لرؤية، وهو في ديوانه ١٥٩؛ والمخصص ١/١٣٦؛ والخزانة ٢/٢٦٦؛ والدرر ١/١٤.

- آل عمران -

[١٧٤/أ] قوله عليه السلام /: «لَخُلُوفٌ فَمٍ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكَ»^(١)، وَمِنَ الثَّانِي قَوْلُهُ^(٢):

١٤٠٤ - خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خِيَاشِيمَ وَقَا

أي: «وفاهما»، وإنما جاز ذلك لأنَّ الإضافة كالمنطوق بها، وقالت العرب: «رَجُلٌ مُفَوِّهُ» إذا كان يجيد القول، وهو أَفْوَهُ منه أي: أوسع^(٤) فمًا، وقال لبيد^(٣):

..... ١٤٠٥

وما فاهوا به أبدأ مُقِيمٌ

وفي الفم تسع لغات^(٥)، وله أربع مواد: فوه، فم، فمي، فم، بدليل أفواه وفمّوين وفمّيين وأفمام.

قوله: «وما تُخْفِي» يجوزُ أَنْ تكونَ بمعنى الذي والعائدُ محذوفٌ أي: تُخْفِيهِ، فَحُذِفَ، وَأَنْ تكونَ المصدريةَ أي: وإخفاءُ صدورهم، وعلى كلا التقديرين فـ «ما» مبتدأ، و«أكبر» خبره، والمفضّلُ عليه محذوفٌ أي: أكبرُ من الذي أبدوه بأفواههم.

(١) البخاري (الفتح) الصوم ٤/١٠٣؛ مسلم: الصوم ٢/٨٠٧.

(٢) البيت للعجاج وقبلة:

حتى تناهى في صهاريج الصفا

وهو في الديوان ٢/٢٢٥؛ والمخصص ١/١٣٦؛ وابن يعيش ٦/٨٩؛ والجمع ١/٤٠؛
والدرر ١/١٤.

(٣) الأصل: «واسع» وهو سهو.

(٤) البيت لأمية بن أبي الصلت. وعجزه:

فلا لغو ولا تأثيم فيها

وهو في ديوانه ٥٤؛ وليس للبيد؛ واللسان: سهر، والدرر ٢/١٩٩.

(٥) انظر: اللسان: فوه.

- آل عمران -

قوله: «إن كنتم» شرطٌ حُذِفَ جوابُهُ لدلالة ما تقدّم عليه، أو هو ما تقدّم عند مَنْ يرى جوازَه^(١).

آ. (١١٩) وقوله تعالى: ﴿ها أنتم أولاءُ تحبُّونهم﴾: قد تقدّم نظيرُهُ وتحقيقُهُ مرتين^(٢)، ونزيد هنا أن يكونَ «أولاء» في موضعٍ نصبٍ بفعلٍ محذوف، فتكونُ المسألةُ من الاشتغال نحو: «أنا زيدا ضربته» وقوله: «ولا يُحبُّونكم» يُحتمل أن يكونَ استثناءً إخبارياً وأن يكونَ جملةً حاليةً. و«الكتاب» يجوز أن تكونَ الألفُ واللامُ للجنس، والمعنى بالكتبِ كلها، فاكتفى بالواحد، ويجوزُ أن تكونَ للعهد، والمرادُ به كتابٌ مخصوصٌ.

وقوله: «عليكم» متعلِّقٌ بـ «عَضُوا»، وكذلك: «من الغيظ». و«مِنْ» فيه لابتداء الغاية، ويجوزُ أن تكونَ بمعنى اللام فتفيدُ العلةَ أي: من أجلِ الغيظِ. وجوزَ أبو البقاء^(٣) في «عليكم» وفي «من الغيظ» أن يكونا حالين، فقال: «ويجوزُ أن يكونَ حالاً أي: حَاقِبين عليكم، «من الغيظ» متعلِّقٌ بـ «عَضُوا» أيضاً، و«مِنْ» لابتداء الغايةَ أي: من أجلِ الغيظِ، ويجوزُ أن يكونَ حالاً أي: مغتاضين انتهى. وقوله: «وَمِنْ لابتداء الغايةَ أي: من أجلِ الغيظِ» كلامٌ متنافر، لأنَّ التي للابتداء لا تُفسَّرُ بمعنى «من أجل» فإنه معنى العلة، والعلةُ والابتداء متغايران، وعلى الجملةِ فالحاليةُ فيها لا يَظْهَرُ معناها، وتقديرُهُ الحالُ ليس تقديراً صناعياً، لأنَّ التقديرَ الصناعيَّ إنما يكونُ بالأكوان المطلقة.

والعَضُ: الأَزْمُ بالأسنانِ وهو تحامُلُ الأسنانِ بعضها على بعضٍ. يقال: عَضِضْتُ بكسر العين في الماضي - أَعْضُ - بالفتح - عَضاً وَعَضِيضاً. قال

(١) انظر: الكتاب ٤٣٦/١؛ المقتضب ٦٩/٢ - ٧٢.

(٢) انظر الآية: ٨٥ من البقرة، ٦٦ من آل عمران.

(٣) الإملاء ١٤٧/١.

امرؤ القيس^(١):

١٤٠٦ -

كفحل الهجان يتحي للعضيض

ويُعبرُّ به عن الندم المفرط، ومنه: «ويوم يعضُّ الظالم على يديه»^(٢)
وإن لم يكن ثمَّ عضُّ حقيقة. قال أبو طالب^(٣):

١٤٠٧ - وقد صالحوا قوماً علينا أشحةً

يعضُّون غيظاً خلفنا بالأنامل

جعل الباء زائدة في المفعول، إذ الأصل: يعضُّون خلفنا الأنامل، وله
نظائر مرت. وقال آخر^(٤):

١٤٠٨ - قد أفنى أنامله أزمه

فأمسى يعضُّ عليّ الوظيفا

وقال الحارث بن ظالم المري^(٥):

١٤٠٩ - وأقتل أقواماً لئاماً أذلةً

يعضُّون من غيظ رؤوس الأباهم

وقال آخر^(٦):

(١) ديوانه ٧٥، صدره:

له قُصْرَ يا عَيْرِ وساق نعامِ

والقصرى: آخر الضلوع، يتحي: يعترض.

(٢) الآية ٢٧ من الفرقان.

(٣) وهو أيضاً في ديوان الفرزدق ٨٥٥؛ والمقتضب ٩٠/٤؛ والبحر ٤١/٣.

(٤) البيت لصخر الغي الهدلي، وهو في ديوان الهدليين ٧٣/٢؛ والوظيف: الذراع.

(٥) شواهد الكشاف ٥١٩/٤.

(٦) لم أمتد إلى قائله وهو في البحر ٤١/٣.

١٤١٠- إذا رَأَوْنِي أَطَالَ اللَّهُ غَيْظَهُمْ
عَضُّوا من الغَيْظِ أَطْرَافَ الأَبْهَامِ
والعَضُّ كُلُّه بالضادِ إِلَّا في قولهم: «عَطَّ الزمانُ» أي اشتدَّ، وَعَظَّتِ
الحربُ، فإنهما بالظاءِ أختِ الطاءِ، وأنشد^(١):

١٤١١- وَعَظَّ زمانٍ يا بنَ مروانَ لم يَدَعْ
من المالِ إِلَّا مُسْحَتاً أو مُجَلَّفَ
وقد رأيتُه بخط جماعة من الفضلاء: «وعَضُّ زمان» بالضاد.

والعَضُّ: - بضمِّ الفاء - عَلَفَ من نوى مرضوضٍ وغيره، ومنه: بعير
عُضاضِي أي: سمينٌ كأنه منسوبٌ إليه، وأَعَضَّ القومُ: إذا أكلتْ إبلُهُم ذلك
والعِضُّ - بكسر الفاء - الداهية من الرجال كأنهم تَصَوَّرُوا عَضَّهُ وشدته. وزمنٌ
عضوضٌ أي: جَدْبٌ، والتَّعَضُّوضُ: نوعٌ من التمرِ سُمِّيَ بذلك لشدة مَضِغِهِ
وصعوبته.

والأناملُ: جمع أنملة وهي رؤوس الأصابع، قال الرماني: «واشتقاقها
من النملِ هذا الحيوانُ المعروف، شُبِّهَتْ به لِدِقَّتْها وسرعةِ تصرُّفِها وحركتها
ومنهم قالوا للنَّمَامِ: نَمِيلٌ ومُنْمِيلٌ لذلك قال^(٢):

١٤١٢- ولستُ بذِي نَيْرٍ فيهِمْ
ولا مُنْمِشٍ مِنْهُمُ مُنْمِلُ
وفي ميمها الضم والفتح.

والعَيْظُ: مصدر غَاظَهُ يَغِيظُهُ أي: أغضبه، وفَسَّرَهُ الراغب^(٣) بأنه أشدُّ

(١) تقدم برقم ١٠٢٥.

(٢) لم أهدت إلى قائله وهو في اللسان: غمش. والنيرب: الشر والنميمة. والنمش: الفساد.

(٣) المفردات ٢٨٢.

- آل عمران -

الغضب قال: «وهو الحرارة التي يجدها الإنسان من ثوران دم قلبه» قال: «وإذا وُصِفَ به الله تعالى فإنما يُراد به الانتقام. والتغيظ: إظهارُ الغيظ، وقد يكونُ مع ذلك صوتٌ. قال تعالى: «سَمِعُوا لَهَا تَغِيظًا وَزَفِيرًا»^(١).

والجملة من قوله: «وتؤمنون» معطوفةٌ على: «تُحِبُّونَهُمْ» ففيها ما فيها من الأوجه المعروفة. / وقال الزمخشري^(٢): «والواو في «وتؤمنون» للحال وانتصابها من «لا يُحِبُّونَكُمْ» أي: لا يحبونكم والحال أنكم تؤمنون بكتابكم كله، وهم مع ذلك يبغضونكم فما بالكُم تُحِبُّونَهُمْ وهم لا يؤمنون بشيء من كتابكم» قال الشيخ^(٣): «وهو حسنٌ، إلا أن فيه من الصناعة النحوية ما يَخدِشُه، وهو أنه جعل الواو في «وتؤمنون» للحال وانتصابها من «لا يحبونكم»، والمضارعُ المشبُتُ إذا وَقَعَ حالاً لا تدخلُ عليه واو الحال تقول: «جاء زيدٌ يضحك» ولا يجوز: «ويضحك». فأما قولهم: «قمتُ وأصكُ عينه» ففي غاية الشذوذ، وقد أوَّل على إضمارٍ مبتدأ أي: «وأنا أصكُ عينه» فتصيرُ الجملةُ اسميةً، ويُحتمل هذا التأويلُ هنا أي: ولا يحبونكم وأنتم تؤمنون بالكتابِ كله، لكنَّ الأولى ما ذكرناه من كونها للعطف» يعني فإنه لا يُحوجُ إلى حَذْفٍ بخلافِ تقديرٍ مبتدأ فإنه على خلاف الأصل. وتَمَّ جملةٌ محذوفةٌ يدلُّ عليها السياق، والتقدير: وتؤمنون بالكتابِ كله ولا يؤمنون هم به كله، بل يقولون: تؤمن بعضٌ ونكفر ببعض.

قوله: «بغيطكم» يجوز أن تكونَ الباءُ للحال أي: موتوا ملتبسين بغيطكم لا يُزايِلُكم، وهو كنايةٌ عن كثرةِ الإسلامِ وفُشُوهُ، لأنه كلما ازداد الإيمانُ زاد غيظهم. ويجوز أن تكونَ للسببية أي: بسبب غيظكم.

(١) الآية ١٢ من الفرقان.

(٢) الكشاف ١/٤٥٩.

(٣) البحر ٣/٤٠.

وقوله: «موتوا» صورته أمر ومعناه الدعاء، وقيل: معناه الخبر أي: إن الأمر كذلك، وقد قال بعضهم: «إنه لا يجوز أن يكون بمعنى الدعاء لأنه لو أمره^(١) بأن يدعو عليهم بذلك لماتوا جميعاً على هذه الصفة فإن دعوته لا تُردُّ، وقد آمن منهم كثيرون بعد هذه الآية، ولا يجوز أن يكون بمعنى الخبر لأنه لو كان خبراً لوقع على حكم ما أخبر ولم يؤمن أحدٌ بعد، وإذا انتفى هذان المعنيان فلم يبقَ إلا أن يكون معناه التوبيخ والتهديد، ومثله: «اعملوا ما شئتم»^(٢) «إذا لم تَسْحَ فاصنع ما شئت»^(٣). وهذا الذي قاله ليس بشيء؛ لأنَّ مَنْ آمن منهم لم يدخل تحت الدعاء إن قصد به الدعاء، ولا تحت الخبر إن قصد به الإخبار.

آ. (١٢٠) وقرأ العامة: ﴿إِنْ تَمْسِكُمْ﴾ بالتأنيث، مراعاةً للفظ «حسنة»، وقرأ أبو عبد الرحمن بالياء من تحت^(٤)، لأن تأنيثها مجازي، وقياسه أن يقرأ: «وإن يصبكم سيئة» بالتذكير أيضاً، ولا أحفظ عنه فيها شيئاً. قوله: «إنَّ الله عليم بذات الصدور» يُحتمل أن تكون هذه الجملة مستأنفةً، أخبر تعالى بذلك؛ لأنهم كانوا يُخفون غيظهم ما أمكنهم، فذكر ذلك لهم على سبيل الوعيد، ويحتمل أن تكون من جملة المقول أي: قل لهم كذا وكذا فتكون في محل نصب بالقول. ومعنى قوله «بذات» أي: بالمضمرات ذوات الصدور، ف«ذات» هنا تأنيث «ذي» بمعنى صاحب، فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه أي: عليم بالمضمرات صاحبة الصدور، وجعلت صاحبة للصدور لملازمتها لها وعدم انفكاكها عنها نحو: أصحاب الجنة، أصحاب النار.

(١) الأصل: «أمرهم» وهو سهو.

(٢) الآية ٤٠ من فصلت.

(٣) رواه البخاري: الأنبياء (الفتح) ٥١٥/٦؛ أبو داود: الأدب ١٤٩/٥.

(٤) البحر ٤٣/٣.

- آل عمران -

واختلفوا على الوقف على هذه اللفظة: هل يُوقف عليها بالتاء أو بالهاء؟

فقال الأخفش والفراء وابن كيسان: «الوقفُ عليها بالتاء إبتاعاً لرسم المصحف». وقال الكسائي والجرمي: «يُوقفُ عليها بالهاء لأنها تاء تأنيث، كهي في «صاحبه». وموافقة الرسم أولى، فإنه قد ثبت لنا الوقفُ على تاء التأنيث الصريحة بالتاء، فإذا وقفنا هنا بالتاء وافقنا تلك اللغة والرسم، بخلاف عكسه.

قوله: «لا يَضْرُكُم» قرأ نافع^(١) وابن كثير وأبو عمرو: «يَضْرُكُم» بكسر الضاد وجَزَمَ الراء على جواب الشرط من ضاره يَضِيرُه، ويقال أيضاً: ضاره يَضُورُه، ففي العين لغتان. ويقال: ضاره يَضِيرُه ضَيْراً فهو ضائر وهو مَضِيرٌ، وضاره يَضُورُه ضَوَراً فهو ضائرٌ وهو مَضُورٌ، نحو: قلتُ أ قوله فأنا قائل وهو مقول.

وقرأ الباقر: «يَضْرُكُم» بضم الضاد وتشديد الراء مرفوعة. وفي هذه القراءة أوجه، أحدها: أن الفعل مرتفع وليس بجواب للشرط، وإنما هو دالٌّ على جواب الشرط، وذلك أنه على نية التقديم، إذ التقدير: لا يَضْرُكُم أن تصبروا وتتقوا فلا يَضْرُكُم»، فَحُذِفَ «فلا يضركم» الذي هو الجواب للدلالة ما تقدم عليه، ثم أُخِّرَ ما هو دليل على الجواب، وهذا الذي ذكرته هو تخريج سيبويه^(٢) وأتباعه. وإنما احتاجوا إلى ارتكاب هذا الشطط لما رأوا من عدم الجزم في فعل / مضارع لا مانع من إعمال الجازم فيه، ومثل هذا قول الآخر^(٣):

١٤١٣ - يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ
إنَّك إنَّ يَضْرَعُ أخوك تُضْرَعُ

(١) السبعة ٢١٥؛ الكشف ٣٥٥/١.

(٢) الكتاب ٢٣٦/١.

(٣) تقدم برقم ١٢٣٩.

برفع «تُضْرَع» الأخير، وكذلك قوله^(١):

١٤١٤- وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ

يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرَمٌ

برفع «يقول» إلا أن هذا النوع^(٢) مُطْرَدٌ بخلاف ما قبله، أعني كون فعلَي الشرط والجزاء مضارعين فإن المنقول عن سيبويه^(٣) وأتباعه وجوب الجزم إلا في ضرورة كقوله: «إن يُضْرَعُ أخوك تُضْرَعُ»، وتخريجه هذه الآية على ما ذكرته عنه يدل على أن ذلك لا يُخَصُّ بالضرورة فاعلم ذلك:

الوجه الثاني: أن الفعل ارتفع لوقوعه بعد فاء مقدرة هي وما بعدها الجواب في الحقيقة، والفعل متى وقع بعد الفاء رُفِعَ ليس إلا، كقوله تعالى: «وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقُمْ اللهُ مِنْهُ»^(٤) والتقدير: فلا يُضْرَكُم، والفاء حُدِثَتْ في غير محل النزاع كقوله^(٥):

١٤١٥- مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرْهَا

وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ سَيِّئَانِ

أي: فالله يشكرها. وهذا الوجه رأيت بعضهم ينقله عن المبرد، وفيه نظر^(٦)، من حيث إنهم لما أشدوا البيت المذكور نقلوا عن المبرد أنه لا يجيز حَذَفَ هذه الفاء البتة لا ضرورةً ولا غيرها، وينقلون عنه أن كان يقول: «إنما الرواية في هذا البيت:

مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ

(١) تقدم برقم ١٢٣١.

(٢) أي إذا كان فعل الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً.

(٣) الكتاب ٤٣٦/١.

(٤) الآية ٩٥ من المائدة.

(٥) تقدم برقم ١٤٠.

(٦) مذهبه في المقتضب ٦٩/٢ - ٧٢ على تقدير الفاء.

- آل عمران -

وَرُدُّوْا عَلَيْهِ بِأَنَّهُ إِذَا صَحَّتْ رَوَايَةٌ فَلَا يَقْدَحُ فِيهَا غَيْرُهَا. ورأيت بعضهم ينقله عن الفراء^(١) والكسائي، وهذا أقرب.

الوجه الثالث: أن الحركة حركة إبتاع، وذلك أن الأصل: لَا يَضْرُرُكُمْ بِالْفُكِّ لِسُكُونِ الثَّانِي جِزْمًا، وسيأتي أنه إذا التقى مثلان في آخر فعلٍ سَكَنَ ثانيهما جزماً أو وقفاً فللعرب فيه مذهبان: الإدغام - وهولغة تميم - والفك - وهولغة الحجاز -، لكن لا سبيل إلى الإدغام إلا في متحرك، فاضطررنا إلى تحريك المثل الثاني فحركناه بأقرب الحركات إليه وهي الضمة التي على الحرف قبله، فحركناه بها وأدغمنا ما قبله فيه فهو مجزوم تقديراً، وهذه الحركة في الحقيقة حركة إبتاع لا حركة إعراب بخلافها في الوجهين السابقين قبل هذا فإنها حركة إعراب.

واعلم أنه متى أدغم هذا النوع: فإما أن تكون فاؤه مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة، فإن كانت مضمومة كالأية الكرية وقولهم «مُدٌّ» ففيه ثلاثة أوجه حالة الإدغام: الضم للإبتاع، والفتح للتحفيف، والكسر على أصل التقاء الساكنين فتقول: مُدٌّ وَمُدٌّ وَمُدٌّ، وَرُدٌّ وَرُدٌّ وَرُدٌّ. ويُشدون على ذلك قول جرير^(٢):

١٤١٦ - فَعُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ

فَلَا كَعْبًا بَلَّغْتَ وَلَا كِلَابًا

بضم الضاد وفتحها وكسرها على ما ذكرته لك، وسيأتي أن الآية قرء بها بالأوجه الثلاثة. وإن كانت مفتوحة نحو: عَضٌّ، أو مكسورة نحو: فُرٌّ، كان في اللام وجهان: الفتح والكسر، إذ لا وجه للضم، لكن لك في نحو: «فُرٌّ»

(١) معاني القرآن ١/٢٣٤.

(٢) ديوانه ٧٥؛ والكتاب ٢/١٦٠.

أن تقول: الكسرُ من وجهين: إمَّا الإِتبَاعُ وإمَّا التَّقَاءُ السَّاكِنِينَ، وكذلك لك في الفتح نحو: «عَضُّ» وجهان أيضاً: إمَّا الإِتبَاعُ وإمَّا التَّخْفِيفُ، هذا كُلُّهُ إِذَا لم يتصلَّ بالفعلِ ضميرٌ غائبٌ، فأَمَّا إِذَا اتصلَ به ضميرٌ غائبٌ نحو: «رُدَّهُ» ففيه تفصيلٌ ولغاتٌ يكثرُ القولُ فيها ولا^(١) يليقُ التعرُّضُ لذلك في هذا النوع. وقرأ عاصم^(٢) فيما رواه عنه المفضلُ بضم الضاد وتشديد الراء مفتوحة على ما ذكرت لك من التخفيف /، وهي عندهم أَوْجُهُ من ضم الراء. وقرأ [١٧٥/ب] الضحاك بن مزاحم: «لا يَضْرَكُم» بضم الضاد وتشديد الراء مكسورة على ما ذكرته لك من التقاء الساكنين، وكأنَّ ابن عطية^(٣) لم يحفظها قراءةً فإنه قال: «وأما الكسرُ فلا أعرفها قراءةً». وعبارة الزجاج^(٤) في ذلك مُتَجَوِّزٌ فيها إذ يظهر من دَرَجِ كلامه أنها قراءة. قلت: قد بيَّنتُ أنها قراءة كما قال الزجاج والله الحمد.

والكَيْدُ: المَكْرُ والاحتِيالُ. وقال الراغب^(٥): «وهو نوع من الاحتيال، وقد يكونُ ممدوحاً، وقد يكونُ مذموماً، وإن كان يستعمل في المذموم أكثرًا». قال ابن قتيبة: «وأصله من المشقةِ مِنْ قَوْلِهِمْ: «فلان يَكِيدُ بنفسه» أي يَجُوزُ^(٦) بها غمرات الموت ومشقاته». ويقال: كِيدْتُ فلاناً أَكَيْدَهُ كَيْعَتَهُ أبيعُهُ. قال^(٧):

١٤١٧- مَنْ يَكِيدُنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ

كالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

(١) الواو من «ولا» مطموسة في الأصل.

(٢) الشواذ ٢٢؛ البحر ٤٣/٣؛ القرطبي ١٨٤/٤.

(٣) المحرر ٢١٣/٣.

(٤) معاني القرآن ٤٧٦/١.

(٥) المفردات ٤٤٣.

(٦) يَجُوزُ: يسلك.

(٧) البيت لأبي زيد الطائي وهو في نوادر أبي زيد ٦٨؛ والمقتضب ٥٩/٢؛ والمقرب

٢٧٥/١؛ وروصف المبانى ١٠٥. والشجا: الشوك.

وقرأ أُبَيُّ: «لَا يَضُرُّكُمْ بِالْفُكِّ وَهِيَ لُغَةُ الْحِجَازِ، وَعَلَيْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: «إِنْ تَمَسَّسْتُمْ حَسَنَةً».

وقوله: «شيئاً» منصوبٌ نصبَ المصادرِ أي: شيئاً من الضرر، وقد تقدم نظيره، وقرأ العامة: «بما يعملون محيطاً» بالعَيْبَةُ وهي واضحة. وقرأ الحسن (١) بالخطاب: إِمَّا عَلَى الْإِلْتِقَاتِ وَإِمَّا عَلَى إِضْمَارِ «قُلْ لَهُمْ يَا مُحَمَّدٌ».

أ. (١٢١) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ غَدَوْتُ﴾ العامل في «إذ» مضمرة تقديره: واذكر إذ غدوت، فينتصب انتصاب المفعول به لا على الظرف. وجوز بعضهم أن يكون معطوفاً على «فتتين» في قوله: «قد كان لكم آية في فتتين» (٢) أي: قد كان لكم آية في فتتين وفي إذ غَدَوْتُ، وهذا لا ينبغي أن يعرج عليه.

والغدو: الخروج أول النهار يقال: غدا يغدو أي: خرج غدوةً، ويُستعمل بمعنى صار عند بعضهم، فيكون ناقصاً يرفع الاسم وينصب الخبر، وعليه قوله [عليه] السلام (٣): «لو توكلتم على الله حقَّ توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خِمَاصاً وتروح بطاناً».

وقوله: «من أهلك» متعلق بـ«غَدَوْتُ» وفي «من» وجهان، أظهرهما: أنها لا ابتداء الغاية أي: من بين أهلك، قال أبو البقاء (٤): «وموضعه نصب تقديره: فارقَت أهلك» وهذا الذي قاله ليس تفسير إعراب ولا تفسير معنى، فإن المعنى على غير ما ذكر. والثاني: أنها بمعنى مع أي: مع أهلك، وهذا لا يساعده لا لفظ ولا معنى.

قوله: «تُبُوِيءٌ» الجملة يجوز أن تكون حالاً من فاعل «غدوت»، وهي

(١) الشواذ ٢٢؛ البحر ٤٣/٣.

(٢) الآية ١٣ من آل عمران.

(٣) ابن ماجه: الزهد ١٣٩٤/٢؛ ابن حنبل ٣٠/١.

(٤) الإملاء ١٤٨/١.

- آل عمران -

حال مقدرة أي: قاصداً تَبَوَّأَ المؤمنين، لأنَّ وقت الغدو ليس وقتاً للتَّبَوُّة. ويحتمل أن تكون مقارنة؛ لأنَّ الزمان متسع.

وتَبَوَّأَ أي: تَنَزَّلَ فهو يتعدى لمفعولين إلى أحدهما بنفسه وإلى آخر بحرف الجر، وقد يُحذف كهذه الآية. ومِنْ عدم الحذف قوله تعالى: «وإذ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ»^(١) وأصله من المَبَاءة وهي المَرْجِعُ. قال^(٢):

١٤١٨- وما بَوَّأَ الرَّحْمَنُ بَيْتَكَ مَنْزِلًا
بشَرْقِيٍّ أَجْيَادِ الصَّفَا وَالْمَحْرَمِ

وقال آخر^(٣):

١٤١٩- كَمِ مِنْ أَخٍ لِي صَالِحٍ
بَوَّأْتَهُ بِيَدِي لَحْدًا

وقد تقدَّم اشتقاق هذه اللفظة. وقيل: «اللام في قوله «لإبراهيم» مزيدة، فعلى هذا يكون متعدياً للثنتين بنفسه».

ومقاعد جمع «مَقْعَد». والمراد به هنا مكانُ القُعُودِ. وقعد قد يكون بمعنى صار في المَثَلِ خاصة. وقال الزمخشري^(٤): «وقد أُتسِعَ في قعد وقام حتى أُجْرِيَا مُجْرِي صَار». قال الشيخ^(٥): «أما إجراء «قعد» مُجْرِي «صار»

(١) الآية ٢٦ من الحج.

(٢) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ١٢٣ وروايته فيه:

وما جَعَلَ الرَّحْمَنُ بَيْتَكَ فِي الْعُلَى
بِأَجْيَادِ غَرْبِي الصَّفَا وَالْمَحْرَمِ
وهذا في البحر ٤٥/٣.

(٣) البيت لعمر بن معد يكرب الزبيدي. وهو في الحماسة ١/١٠٥؛ وشواهد الكشاف ٣٧٧/٤. واللحد: القبر.

(٤) الكشاف ١/٤٦٠.

(٥) البحر ٤٥/٣.

فقال بعض أصحابنا إنما جاء ذلك في لفظه واحدة شاذة في المثل^(١) في قولهم: «شَحَذَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ»، وكذلك نَقَدَ عَلَى الزَّمْخَشَرِيِّ تَخْرِيجَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَتَقَعَدَ مَذْمُومًا»^(٢) بمعنى: فتصير، لأنه لا يَطْرُدُ إِجْرَاءَ قَعَدَ مُجْرَى صَارَ» قلت: وهذا الذي ذكره الزمخشري صحيح من كون «قعد» يكون بمعنى صار في غير ما أشار إليه هذا القائل، حكى أبو عمر الزاهد عن ابن الأعرابي أن العرب تقول: «قعد فلان أميراً بعد أن كان مأموراً» أي صار. ثم قال الشيخ^(٣): «وَأَمَّا إِجْرَاءُ «قَامَ» مُجْرَى «صَارَ» فَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا عَدَّهَا فِي أَحْوَاتِ «كَانَ»، وَلَا جَعَلَهَا بِمَعْنَى صَارَ، إِلَّا ابْنُ هِشَامِ الْخَضْرَاوِيِّ^(٤) فَإِنَّهُ ذَكَرَ [١٧٦/أ] فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٥):

١٤٢٠- عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لِثِمِّمٍ

كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رِمَادٍ

قلت: وغيره من النحويين يجعلها زائدة، وهو شاذ أيضاً.

وقرأ العامة: «تُبَوِّءُ» عَدَّوهُ بِالتَّضْعِيفِ. وعبدالله^(٦): «تُبَوِّءُ» بسكون الباء عَدَّاه بِالْهَمْزَةِ، فَهُوَ مُضَارِعٌ أَبَوًا كَأَكْرَمٍ، وَقَرَأَ يَحْيَى بْنُ وَثَّابٍ «تُبَوِّءُ» كَقِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ، إِلَّا أَنَّهُ سَهَّلَ الْهَمْزَةَ بِإِبْدَالِهَا يَاءَ فَصَارَ لَفْظُهُ كَلْفِظِ «تُحْيِي» كَقَوْلِهِمْ: تُقْرِي فِي تُقْرَى. وَقَرَأَ عَبْدِ اللَّهِ: «لِلْمُؤْمِنِينَ» بِلامِ الْجَرِّ كَقَوْلِهِ: «وَإِذْ بَوَّأْنَا

(١) المثل هنا: التشبيه بين شيئين.

(٢) الآية ٢٢ من الإسراء: «لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقَعَدَ مَذْمُومًا مَخْذُولًا».

(٣) البحر ٤٥/٣.

(٤) أبو عبدالله محمد بن يحيى الأندلسي، أخذ عن ابن خروف وأخذ عنه الشلوبين، وله:

أبنية الأفعال والافتراح. توفي ٦٤٦. انظر: البلغة ٢٥٠؛ والبغية ١/٢٦٧.

(٥) تقدم برقم ١١٦.

(٦) انظر في وجوه قراءته: الشواذ ٢١؛ البحر ٤٦/٣.

- آل عمران -

لإبراهيم^(١)». وتقدّم أن في هذه اللام قولين^(٢). والظاهر أنها معدّية؛ لأنه قبل التضعيفِ والهمزة غير متعدّد بنفسه. ويحتمل أن يكون قد ضمّنه هنا معنى «تُهَيِّء»، و«ترتّب».

وقرأ^(٣) الأشهب: «مقاعِد القتال» بإضافتها للقتال. واللام في «للقتال» في قراءة الجمهور فيها وجهان، أظهرهما: أنها متعلقة بـ «تُبَوِّئ» على أنها لام العلة، والثاني: أنها متعلقة بمحذوف لأنها صفة لمقاعِد أي: مقاعِد كائنة ومهيئة للقتال، ولا يجوز تعلقها بـ «مقاعِد» وإن كانت مشتقة، لأنها مكانٌ والأمكنة لا تعمل.

آ. (١٢٢) قوله تعالى: «إِذْ هَمَّتْ» في هذا الظرف أوجه، أحدها: أنه بدلٌ من «إِذْ غَدَوْتُ» فالعامل فيه العامل في المبدل منه. الثاني: أنه ظرف لـ «غَدَوْتُ». الثالث: أنه ظرف لـ «تُبَوِّئ» وهذه الأوجه تحتاج إلى نقل تاريخي في اتحاد الزمانيين. الرابع: أن الناصب له «عليم» وحدّه، ذكره أبو البقاء^(٤). الخامس: أن العامل فيه: إمّا «سميع» وإمّا «عليم» على سبيل التنازع، وتكون المسألة حينئذ من إعمال الثاني، إذ لو أعمل الأول لأضمر في الثاني، ولم يَحذف منه شيئاً كما قد عرفته غير مرة.

وقال الزمخشري^(٥): «أو عمل فيه معنى «سميع عليم». قال الشيخ^(٦): «وهذا غير مُحَرَّرٍ؛ لأن العامل لا يكون مركباً من وصفين، فتحريره أن يقال: عمل فيه معنى سميع أو عليم، وتكون المسألة من التنازع». قلت: لم يُرِدِ

(١) الآية ٢٦ من الحج.

(٢) في الأصل: «قولان» وهو سهو.

(٣) البحر ٤٦/٣.

(٤) الإملاء ١/١٤٨.

(٥) الكشف ١/٤٦٠.

(٦) البحر ٤٦/٣.

- آل عمران -

الزمخشري بذلك إلا ما ذكرته من إرادة التنازع، ويصدق أن يقول: عمل فيه هذا وهذا بالمعنى المذكور لا أنهما عملاً فيه معاً، على أنه لو قيل به لم يكن مبتدعاً قولاً، إذ الفراء يرى ذلك، ويقول في نحو: «ضربت وأكرمت زيداً» إن «زيداً» منصوبٌ بهما وإنهما تسلطاً عليه معاً، ولتنقيح هذه المسألة موضوع غير هذا حررتها فيه بحمد الله تعالى.

والهمُّ: العزم. وقيل: بل هودونه، وذلك أن أول ما يمر بقلب الإنسان يسمى خاطراً، فإذا قوي سُمي حديث نفس، فإذا قوي سُمي همّاً، فإذا قوي سُمي عزمًا، ثم بعده إما قول أو فعل، وبعضهم يُعبر عن الهمِّ بالإرادة، تقول العرب: هممت بكذا أهمُّ به - بضم الهاء -، ويقال: «هممتُ» بميم واحدة، حذفوا إحدى الميمين تخفيفاً كما قالوا: مسّتُ وظلّتُ وحسّتُ في مسستُ وظللتُ وحسستُ، وهو غير مقيس. والهمُّ أيضاً: الحزن الذي يذيب صاحبه وهو مأخوذٌ من قولهم: «هممتُ الشحم» أي: أذبتَه. والهمُّ الذي في النفس قريب منه؛ لأنه قد يؤثر في نفس الإنسان كما يؤثر الحزن، ولذلك قال الشاعر^(١):

١٤٢١- وهمك ما لم تمضه لك منصبٌ

أي: إنك إذا هممت بشيء ولم تفعله، وجال في نفسك فأنت في تعب منه حتى تقضيه.

قوله: «أن تفشلاً» متعلق بـ «هممتُ» لأنه يتعدى بالباء، والأصل: بأن تفشلاً، فيجري في محل «أن» الوجهان المشهوران. والفشل: الجبن والخور. وقال بعضهم: «الفشل في الرأي: العجز، وفي البدن: الإعياء وعدم

(١) لم أقف عليه.

- آل عمران -

النهوض، وفي الحرب الجُبْن والخَوْر» والفعل منه «فَشِلَّ» بكسر العين، وتفاشل الماء إذا سال.

وقوله: «على الله» متعلق بقوله: «فَلْيَتَوَكَّلْ» قُدِّم للاختصاص ولتناسب رؤوس الآي. وقد تقدَّم القولُ في نحو هذه الفاء. وقال أبو البقاء^(١): «ودخلت الفاء لمعنى الشرط، والمعنى: إِنْ فَشِلُوا فتوكلوا أنتم، أو إِنْ صُعِبَ الأمرُ فتوكلوا.

آ. (١٢٣) قوله تعالى: ﴿بِيدْرِ﴾: متعلق بـ «نَصَرَكم» وفي الباء حينئذ قولان، أظهرهما: أنها ظرفية أي: في بدر كقولك: زيد بمكة أي: في مكة. والثاني: أن يتعلَّق بمحذوف على أنها باء المصاحبة، فمحلُّها نصب على الحال أي: مصاحبين لبدر. وبدر اسم ماء بين مكة والمدينة سُمِّيَ بذلك لصفائه كالبدْر، وقيل: لاستدارته. وقيل: باسم صاحبه وهو بدر بن كلداء. وقيل: هو اسم واد. وقيل: اسم بشر.

والتوكُّل: / تفعل: إمَّا من الوكَّالة وهي تفويضُ الأمر إلى مَنْ تَثِقُ بحسن [١٧٦/ب] تدبيره ومعرفته في التصرف، وإمَّا مِنْ وَكَلَّ أمره إلى فلان إذا عَجَزَ عنه. قال ابن فارس: «هو إظهارُ العَجَزِ والاعتمادُ على غيرك، يقال: فلان وَكَلَّه تَكَلَّه أي: عاجز يكَلُّ أمره إلى غيره». والتاء في «تَكَلَّه» بدلٌ من الواو كَتَحَمَّه وتُجَاه.

قوله: «وأنتم أدلَّة» في محلِّ نصب على الحال من مفعول «نصركم». و«أدلَّة» جمع ذليل، وجمع جمع قلة إشعاراً بقلتهم مع هذه الصفة، وفعل الوصف قياسُ جمعه على فعلاء كظريف وظرفاء وشريف وشرفاء، إلا أنه ترك في المضعف تخفيفاً، ألا ترى إلى ما يُؤدِّي إليه قولك دُلَّاء وخُلَّاء من الثقل من جمع ذليل وخلييل.

(١) الإملاء ١/١٤٨.

آ. (١٢٤) قوله تعالى: ﴿إِذْ تَقُولُ﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن هذا الظرف بدلٌ من قوله: «إِذْ هَمَّتْ». الثاني: أنه منصوبٌ بـ «نصركم». الثالث: أنه منصوبٌ بإضمار «اذكر»، وهل هذه الجملةٌ من تمام قصة بدر - وهو قول الجمهور - فلا اعتراض في هذا الكلام، أو من تمام قصة أحد، فيكون قوله «ولقد نصركم الله» مُعْتَرِضاً بين الكلامين؟ خلافٌ مشهور.

قوله: «أَنْ يُمَدِّكُمْ» فاعلٌ «أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ» أي: أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ إِمْدَادُ رَبِّكُمْ. والهمزةُ لَمَّا دَخَلَتْ عَلَى النْفِي قَرَّرَتْهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِنكَارِ، وَجِيءَ بِـ «لَنْ» دُونَ «لَا» لِأَنَّهَا أْبْلَغُ فِي النْفِي. وفي مصحف أبي^(١): «أَلَا» بِـ «لَا» دُونَ «لَنْ» كَأَنَّهُ قَصَدَ تَفْسِيرَ الْمَعْنَى.

و «بثلاثة» متعلقٌ بـ «يُمَدِّكُمْ». وقرأ الحسن^(٢) البصري: «ثلاثة آلاف» بهاء في الوصل ساكنة. وكذلك «بخمسة آلاف» كأنه أجرى الوصل مُجْرَى الْوَقْفِ، وَهِيَ ضَعِيفَةٌ لِكُونِهَا فِي مَتَضَايِفِينَ يَقْتَضِيَانِ الْإِتِّصَالَ. قال ابن عطية^(٣): «ووجهُ هذه القراءة ضعيف، لأن المضافَ والمضافَ إليه كالشيء الواحد فيقتضيان الاتصالَ والثاني كمالُ الأول، والهاء إنما هي أمانةُ وَقْفٍ فيقلقُ الوقفُ في موضعٍ إنما هو للاتصال، لكن جاء نحو هذا في مواضع للعرب، فمن ذلك ما حكاه الفراء من قولهم: «أكلت لحماً شاة» يريدون: «لحم شاة» فَمَطَّلُوا الْفَتْحَةَ حَتَّى نَشَأَتْ عَنْهَا أَلْفٌ كَمَا قَالُوا فِي الْوَقْفِ: «قَالَ» يريدون «قَالَ»، ثم يَمَطَّلُونَ الْفَتْحَةَ فِي الْقَوَافِي وَنَحْوِهَا مِنْ مَوَاضِعِ الرَّوِيَّةِ وَالتَّثْبُتِ، وَمِنْ ذَلِكَ فِي الشَّعْرِ قَوْلُهُ^(٤):

(١) البحر ٥٠/٣.

(٢) البحر ٥٠/٣.

(٣) المحرر ٢٢١/٣ - ٢٢٢.

(٤) البيت لعنترة وهو في ديوانه ٢٠٤؛ وشرح القوائد للتبريزي ٣٣٢؛ والخصائص

١٢١/٣؛ واللسان: بوع، والإنصاف ٢٦؛ والخزانة ١٢٢/١. والذفرى: عظم خلف

الأذن. والجنسرة: الطويلة العظيمة الجسم، والزيادة: السريعة، والفنيق: الفحل.

- آل عمران -

١٤٢٢- يَنْبَعُ مِنْ ذِفْرَى غُضُوبِ جَسْرَةٍ
زَبَافَةٍ مِثْلِ الْفَنِيقِ الْمُكْدَمِ

يريد: «يَنْبَعُ» فَمَطَّلٌ، ومثله قول الآخر^(١):

١٤٢٣- أَقُولُ إِذْ خَرَّتْ عَلَى الْكَلْكَالِ
يَا نَاقَتِي مَا جُلْتُ مِنْ مَجَالِ

يريد «الكلكل» فمَطَّلٌ، ومثله قول الآخر^(٢):

١٤٢٤- فَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى
وَمَنْ ذَمَّ الرِّجَالَ بِمُسْتَزَاحِ

يريد: بَمْتَرَحٍ. قال أبو الفتح^(٣): «فإذا جاز أن يَعْتَرِضَ هذا التماذي بين أثناء الكلمة الواحدة جاز التماذي بين المضاف والمضاف إليه إذ هما اثنان». قال الشيخ^(٤) - بعد كلام ابن عطية -: «وهو تكثير وتنظير بغير ما يناسب، والذي يناسب توجيه هذه القراءة الشاذة أنها من إجراء الوصل مُجْرَى الوقف، أَبْدَلَهَا [هَاءً] فِي الْوَصْلِ كَمَا أَبْدَلُوها فِي الْوَقْفِ، وموجودٌ فِي كَلَامِهِمْ إِجْرَاءُ الْوَصْلِ مُجْرَى الْوَقْفِ، وإجراء الوقف مُجْرَى الْوَصْلِ. وأما قوله^(٥): «لكن قد جاء نحو هذا للعرب في مواضع» وجميع ما ذكر إنما هو من باب إشباع الحركة، وإشباع الحركة ليس نحو إبدال التاء هاءً في الوصل، وإنما نظيرُ هذا قولهم: «ثلاثة أربعة» أَبْدَلِ التَّاءَ هَاءً، ونقل حركة همزة «أربعة» إليها،

(١) لم أهد إلى قائله وهو في المحتسب ١٦٦/١؛ واللسان: كلل؛ والإنصاف ٢٠؛ وورصف المباني ١٢. والكلكل: المصدر.

(٢) البيت لإبراهيم بن هرمة أو إبراهيم بن محمد، وهو في الخصائص ٣١٦/٢؛ والمحتسب ١٦٦/١؛ واللسان: نرح؛ وأمالى الشجري ١٢٢/١؛ والإنصاف ٢٥. والمنتزح: البعيد.

(٣) المحتسب ١٦٥/١ وأبو الفتح هو ابن جني.

(٤) البحر ٥٠/٣. (٥) أي قول ابن عطية.

- آل عمران -

وحذف الهمزة، فأجرى الوصل مُجرى الوقف في الإبدال وأجرى الوصل مُجرى الوقف^(١)، إذ النقل لا يكون إلا في الوصل.

وقرىء شاذاً أيضاً: «ثلاثة» بتاء ساكنة وهي أيضاً من إجراء الوصل مُجرى الوقف من حيث السكون. واختلف في هذه التاء الموقوف عليها الآن: أهي تاء التانيث التي كانت فسكنت فقط، أو هي بدلٌ من هاء التانيث المبدلة من التاء؟ وهو خلاف لا طائل تحته.

وقوله: «من الملائكة» يجوز أن تكون «من» للبيان، وأن تكون «من» ومجرورها في موضع الجر صفة لـ «ثلاثة» أول «آل».

قوله: «مُنزَلين» صفة لثلاثة آلاف، ويجوز أن تكون حالاً من «الملائكة» والأول أظهر. وقرأ ابن عامر^(٢): «مُنزَلين» بالتضعيف، وكذلك شدّد قوله في سورة العنكبوت: «إِنَّا مُنَزَّلُونَ عَلَىٰ أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ»^(٣)، إلا أنه هنا اسم مفعول وهناك اسم فاعل. والباقون خففوهما. وقرأ ابن أبي عبلة هنا: «مُنزَلين» بالتشديد مكسور الزاي مبنياً للفاعل. وبعضهم^(٤) قرأه كذلك إلا أنه خفف الزاي، جعله من أنزل كأكرم، والتضعيف والهمزة كلاهما للتعدية، ففعل وأفعل بمعنى، وقد تقدّم أن الزمخشري يجعل التشديد دالاً على التنجيم، وتقدّم البحث معه في ذلك. وفي القراءتين الأخيرتين يكون المفعول [١٧٧/أ] / محذوفاً أي: مُنزَلين النصر على المؤمنين والعذاب على الكافرين.

قوله: «بلى» حرفٌ جواب وهو إيجاب للنفي في قوله تعالى: «ألن يكفياًكم» وقد تقدم الكلام عليها مشبعاً^(٥). وجواب الشرط قوله: «يُمَدِّدُكُمْ».

(١) عبارة البحر: «ولأجل الوصل نقل».

(٢) انظر في قراءات «منزَلين» السبعة ٢١٥؛ الكشف ٣٥٥/١؛ الشواذ ٢٢؛ البحر ٣/٥١.

(٣) العنكبوت ٣٤. وانظر: السبعة ٥٠٠.

(٤) قراءة أبي حيوة. الشواذ ٢٢. (٥) انظر إعرابه للآية ٨١ من البقرة.

والْفُورُ: العَجَلَةُ والسَّرعَةُ ومنه: «فَارَتِ الْقِدْرُ» اشْتَدَّ غَلِيَانُهَا وَسَارَعَ مَا فِيهَا إِلَى الْخُرُوجِ، يُقَالُ: فَارَ يَفُورُ فَوْرًا، وَيُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْغَضَبِ وَالْحِدَّةِ؛ لِأَنَّ الْغَضْبَانَ يَسَارِعُ إِلَى الْبَطْشِ بِمَنْ يَغْضِبُ عَلَيْهِ، فَالْفُورُ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ ثُمَّ يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْحَالَةِ الَّتِي لَا رَيْثَ فِيهَا وَلَا تَعْرِيجَ عَنْ شَيْءٍ سِوَاهَا.

آ. (١٢٥) قوله تعالى: ﴿مُسَوِّمِينَ﴾: كقولهِ: «مُنزَلِينَ». وقرأ^(١) ابن كثير وأبو عمرو وعاصم بكسر الواو على اسم الفاعل، والباقون بفتحها على اسم المفعول. فأما القراءة الأولى فتحتمل أن تكون من السَّوْمِ وهو تَرْكُ الماشية ترعى، والمعنى أنهم سَوَّموا خَيْلَهُمْ أي: أعطوها سَوْمَهَا من الجري والجولان وتركوها كذلك كما يفعل مَنْ يَسِيمُ ماشيته في المَرعى، ويحتمل أن يكون من السَّوْمَةِ وهي العلامة، على معنى أنهم سَوَّموا أنفسهم أو خيلهم، ففي التفسير أنهم كانوا بعمائم بيضٍ إلا جبريلَ فبعمامةٍ صفراءَ، ورُوي أنهم كانوا على خيل بلق. ورجَّح ابن جرير^(٣) هذه القراءة بما ورد في الحديث عنه عليه السلام يوم بدر «تَسَوَّموا فَإِنَّ الملائكةَ قد سَوَّمتُ».

وأما القراءة الثانية فواضحةٌ بالمعنيين المذكورين فمعنى السَّوْمِ فيها: أن الله أرسلهم، إذ الملائكة كانوا مُرسَلين من عند الله لنصرة نبيه والمؤمنين. حكى أبو زيد: سَوَّم الرجل خيَلَه: أي أرسلها، وحكى بعضهم: «سَوَّمتُ غلامي» أي: أرسلته، ولهذا قال أبو الحسن الأخفش^(٤): «معنى مُسَوِّمِينَ: مُرسَلين». ومعنى السَّوْمَةِ فيها أن الله تعالى سَوَّمَهُمْ أي: جعل عليهم علامةً وهي العمامة، أو الملائكةُ جعلوا خيَلَهُمْ نوعاً خاصاً وهي البلق، فقد سَوَّموا خيَلَهُمْ.

(١) السبعة ٢١٦؛ الكشف ٣٥٥/١.

(٢) البلق: سواد وبياض.

(٣) تفسير الطبري ١٨٥/٧.

(٤) لم يقل بذلك في «معاني القرآن».

- آل عمران -

آ. (١٢٦) قوله تعالى: ﴿إِلَّا بُشْرَى﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مفعول من أجله وهو استثناء مفرغ، إذ التقدير: وما جعله لشيء من الأشياء إلا للبشرى، وشروط نصبه موجودة وهي اتحاد الفاعل والزمان وكونه مصدرًا سبق للعللة. والثاني: أنه مفعول ثانٍ لجعل على أنها تصيرية. والثالث: أنها بدلٌ من الهاء في «جعل» قاله الحوفي، وجعل الهاء عائدةً على الوعدِ بالمَدَدِ. والبشرى مصدرٌ على فُعْلَى كالرُجْعَى.

قوله: «ولتطمئن» فيه وجهان، أحدهما: أنه معطوفٌ على «بشرى» هذا إذا جعلناها مفعولاً من أجله، وإنما جُرَّت باللام لاختلال شرطٍ من شروطِ النصب وهو عدمُ اتحادِ الفاعل، فإنَّ فاعلَ الجعل هو الله تعالى وفاعلُ الاطمئنان القلوب، فلذلك نُصِب المعطوفُ عليه لاستكمال الشروط، وجُرَّ المعطوفُ باللام لاختلال شرطه، وقد تقدّم، والتقدير: وما جعله إلا للبشرى وللطمانينة. والثاني: أنها متعلقةٌ بمحذوف أي: ولتطمئن قلوبكم فَعَلَ ذلك، أو كانَ كَيْتَ وَكَيْتَ.

وقال الشيخ^(١): «وتطمئنٌ منصوبٌ بإضمار «أن» بعد لام «كي» فهو من عطفِ الاسمِ على توهُمِ موضعِ اسمِ آخر». ثم نقل عن ابن عطية^(٢) أنه قال: «واللام في «ولتطمئن» متعلقةٌ بفعلٍ مضمَرٌ يدلُّ عليه «جعل»، ومعنى الآية: «وما كان هذا الإمداد إلا لتستبشروا به وتطمئنن به قلوبكم». قال الشيخ: «وكانه رأى أنه لا يمكنُ عنده أن يُعطفَ «ولتطمئن» على «بشرى» على الموضع؛ لأنَّ من شرطِ العطفِ على الموضعِ عند أصحابنا أن يكونَ ثمَّ مُحَرَّرٌ للموضع، ولا مُحَرَّرٌ هنا، لأنَّ عاملَ الجرِّ مفقود، ومنَّ لم يشترطِ المُحرَّرُ فيجوزُ ذلك، ويكونُ من بابِ العطفِ على التوهم». قلت: وقد جعل بعضهم

(١) البحر ٣/٥١.

(٢) المحرر ٣/٢٢٤.

الواو في «ولتطمئن» زائدةٌ وهولائقٌ بمذهب الأخفش^(١)، وعلى هذا فتعلق اللامُ بالبشرى، أي: إن البشرى علةٌ للجعل، والطمأنينة علةٌ للبشرى فهي علة العلة.

وقال الفخر الرازي^(٢): «في ذكر الإمدادِ مطلوبان، أحدهما: إدخالُ السرور في قلوبهم وهو المرادُ بقوله «إلا بشرى» والثاني: حصولُ الطمأنينة بالنصر فلا يجبنوا، وهذا هو المقصود الأصلي ففرق بين هاتين العبارتين تنبيهاً على حصول التفاوت بين الأمرين، فعطفَ الفعلَ على الاسم، ولما كان الأقوى حصولُ الطمأنينة أدخلَ حرفَ التعليل». قال الشيخ^(٣): «ويناقشُ في قوله «عطفُ الفعلِ على الاسم» إذ ليس من عطف الفعل / على الاسم^(٤)»، [١٧٧/ب] وفي قوله: «أدخلَ حرفَ التعليل» وليس ذلك كما ذكر». انتهى. قلت: إن عنى الشيخ أنه لم يُدخلَ حرفَ التعليل البتة فهو غيرُ مُسَلَّم ولا يمكنُ إنكاره، وإن عنى أنه لم يُدخله بالمعنى الذي قصده الإمام فيسهلُ.

وقال الجرجاني في «نظمه»: «هذا على تأويل: وما جعله الله إلا ليشركم ولتطمئن، ومن أجاز إقحامَ الواو وهو مذهب الكوفيين جعلها مقحمةً في «ولتطمئن» فيكونُ التقدير: وما جعله الله إلا بشرى لكم لتطمئن قلوبكم به.

والضميران في قوله: «وما جعله» و«به» يعودان على الإمداد المفهوم من الفعل المتقدم وهو قوله: «يُمددكم» وقيل: يعودان على النصر، وقيل:

(١) لم يشر إليها الأخفش في هذا الموضع في معاني القرآن، ولكنه أثبت زيادة الواو في موضع آخر. انظر: ص ٤٥٧.

(٢) تفسير الفخر ٢١٦/٨، والفخر هو محمد بن عمر، له مفاتيح الغيب في التفسير. توفي سنة ٦٠٦. انظر: طبقات الشافعية ٣٣/٥، الأعلام ٣١٣/٦.

(٣) البحر ٥٢/٣.

(٤) لأن «ولتطمئن» منصوبة بأن مضمرة التي يسبك منها ومأ بعدها مصدر.

على التسويم. وقيل: على التنزيل. وقيل: على العَدَد، وقيل: على الوعد.
وفي هذه الآية قال: «لكم» وتركها في سورة الأنفال^(١) لأن تيك مختصراً
هذه، وكان الإطناب هنا أولى، لأن القصة مُكَمَّلة هنا فناسب إيناسهم
بالخطاب المواجه. وأخر هنا «به» وقَدَّم في سورة الأنفال؛ لأنَّ الخطاب هنا
موجود في «لكم» فَاتَّبَعَ الخطابَ الخطاب. وهنا جاء بالصفتين تابعتين في
قوله: «العزیز الحکیم» وجاء بهما في جملة مستأنفة في سورة الأنفال في قوله:
«إنَّ الله عزیز حکیم» لأنه لَمَّا خاطبهم هنا حَسَنَ تعجیلُ بشارتهم بأنه عزیز
حکیم أي: لا يغالب وأن أفعاله كلها متقنة حكمةً وصوابً.

أ. (١٢٧) قوله تعالى: ﴿ليقطع﴾: في متعلق هذه اللام سبعة
أوجه، أحدها: أنها متعلقة بقوله: «ولقد نصرکم» قاله الحوفي، وفيه بُعد
لطول الفصل. الثاني: أنها متعلقة بالنصر في قوله: «وما النصر إلا من عند
الله» وفيه نظرٌ من حيث إنه قد فصل بين المصدر ومتعلقه بأجنبي وهو الخبر.
الثالث: أنها متعلقة بما تعلق به الخبر وهو قوله: «من عند الله» والتقدير:
وما النصر إلا كائن - أو إلا مستقر - من عند الله ليقطع. والرابع: أنها متعلقة
بمحدوف تقديره: أمْدُكُمْ - أو نصرکم - ليقطع. الخامس: أنها معطوفة على
قوله: «ولتطمئن»، حَذَفَ حرف العطف لفهم المعنى كقوله: «ثلاثة رابعهم
كلُّهم»^(٢)، وعلى هذا فتكون الجملة من قوله: «وما النصر إلا من عند الله»
اعتراضيةً بين المعطوف والمعطوف عليه، وهو سابقُ الاعتبار. السادس: أنها
متعلقة بالجعل قاله ابن عطية^(٣). السابع: أنها متعلقة بقوله: «يُمددکم»، وفيه
بُعدٌ للفواصل بينهما.

(١) الآية ١٠ من الأنفال: «وما جعله الله إلا بشرى ولتطمئن به قلوبكم. وما النصر إلا من
عند الله عزیز حکیم».

(٢) الآية ٢٢ من الكهف.

(٣) المحرر ٣/٢٢٥.

وَالطَّرْفُ: المرادُ به جماعة وطائفة، و«من الذين» يجوز أن يكون متعلقاً بالقطع فتكون «من» لابتداء الغاية. ويجوز أن تتعلق بمحذوف على أنها وصف لـ «طرفاً» وتكون «من» للتبعيض.

قوله: «أَوْيَكَّبْتَهُمْ» عطفُ على «ليقطع». و«أو» قيل: على بابها من التفصيل أي: ليقطع طرفاً من البعض ويكبت بعضاً آخرين. وقيل: بل هي بمعنى الواو أي: يجمع عليهم الشيثين.

وَالكَّبْتُ: الإصابة بمكروه. وقيل: هو الصرغ للوجه واليدين، وعلى هذين فالتاء أصلية، وليست بدلاً من شيء بل هي مادة مستقلة. وقيل: أصله من كَبَدَه إذا أصابه بمكروه، أثر في كبده وجعاً كقولك: رأسته أي: أصبت رأسه ويدل على ذلك قراءة لاحق بن حميد^(١) «أويكبدهم» بالدال، والعرب تُبدلُ التاء من الدال قالوا: هَرَّتْ^(٢) الثوبَ وهَرَدَه، وسَبَّتْ رأسه وسَبَدَه^(٣). وقد قيل: «إنَّ قراءةَ لاحق أصلها التاء، وإنما أُبدلتُ دالاً كقولهم: سَبَدَ رأسه وهَرَدَ الثوبَ، والأصلُ فيهما: التاء».

وقوله: «فَيَنْقَلِبُوا» مُرَّتَبٌ على ما تقدّم. والخِيْبَةُ: عَدَمُ الظفر بالمطلوب، خاب يَخيبُ خَيْبَةً. و«خائبين» نصب على الحال.

آ. (١٢٨) قوله تعالى: ﴿أَوْ يَتُوبَ﴾: في نصبه أوجه، أحدها: أنه معطوفٌ على الأفعال المنصوبة قبله تقديره: ليقطع أو يكبتهم أو يتوب عليهم أو يعذبهم، وعلى هذا فيكون قوله «ليس لك من الأمر شيء» جملةً اعتراضيةً بين المتعاطفين، والمعنى: أن الله تعالى هو المالك لأمرهم، فإن شاء

(١) وهو أبو مجلز وقد تقدّمت ترجمته. وانظر في هذه القراءة: القرطبي ٤/١٩٨؛ والبحر ٢/٥٢.

(٢) هرد الثوب: مزقه.

(٣) سبد رأسه: حلقها.

قطع طرفاً منهم أو هزمهم، أو يتوب عليهم إن أسلموا ورجعوا، أو يعذبهم إن تمادوا على كفرهم، وإلى هذا التخريج ذهب جماعة من النحاة كالفراء^(١) والزجاج^(٢).

والثاني: أن «أو» هنا بمعنى «إلا أن» كقولهم: «اللزمتك أو تقضيني حقي» أي: إلا أن تقضيني.

الثالث: [أن] «أو» بمعنى «حتى» أي: ليس لك من الأمر شيء حتى يتوب. وعلى هذين القولين فالكلام متصل بقوله: «ليس لك من الأمر شيء» [١/١٧٨] والمعنى: / ليس لك من الأمر شيء إلا أن يتوب عليهم بالإسلام فيحصل لك سرورٌ بهدايتهم إليه أو يعذبهم بقتلٍ أو نارٍ في الآخرة. فيتسقى بهم. وممن ذهب إلى ذلك الفراء^(٣) وأبو بكر ابن الأنباري. قال الفراء: «ومثل هذا الكلام: «لأدمنك أو تعطيني» على معنى: إلا أن تعطيني، وحتى تعطيني. وأشد ابن الأنباري في ذلك قول امرئ القيس^(٤)»:

١٤٢٥- فقلت له لا تبك عينك إنما

تحاول ملكاً أو تموت فتعذرا

أراد: حتى تموت، أو: إلا أن تموت» قلت: وفي تقديره بيت امرئ القيس بـ«حتى» نظراً، إذ ليس المعنى عليه؛ لأنه لم يفعل ذلك لأجل هذه الغاية، والنحويون لم يقدروه إلا بمعنى «إلا».

(١) معاني القرآن له ٢٣٤/١.

(٢) معاني القرآن له ٤٨٠/١.

(٣) معاني القرآن له ٢٣٤/١.

(٤) تقدم برقم ١٣٣٥.

- آل عمران -

الثالث^(١): أنه منصوبٌ بإضمار «أن» عطفاً على قوله: «الامر» كأنه قيل: «ليس لك من الأمر أو من توبته عليهم أو تعذيبهم شيء»، فلما كان في تأويل الاسم عطفٍ على الاسم قبله فهو من باب قوله^(٢):

١٤٢٦- ولولا رجالٌ من رِزامٍ أَعَزَّةٌ
وَأَلٌ سُبَيْعٍ أَوْ أَسْوَأُكَ عَلَقَمَا

وقولها^(٣):

١٤٢٧- لَلْبُسُ عِبَاءَةٌ وَتَقَرُّ عَيْنِي
أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

الرابع: أنه معطوفٌ بالتأويل المذكور على «شيء» والتقدير: ليس لك من الأمر شيءٌ أو توبةُ الله عليهم أو تعذيبهم أي: ليس لك أيضاً توبتهم ولا تعذيبهم، إنما ذلك راجعٌ إلى الله تعالى.

وقرأ أبي^(٤): «أويتوب، أو يعذبهم» برفعهما على الاستثناف في جملة اسمية أضمر مبتدؤها أي: أو هو يتوب ويعذبهم.

آ. (١٣٠) قوله تعالى: ﴿أضعافاً﴾: جمع ضِعْفٍ، ولما كان جمع قلة والمقصود الكثرة أتبعه بما يدل على ذلك وهو الوصف بمضاعفة. وقال أبو البقاء^(٥): «أضعافاً» مصدرٌ في موضع الحال من «الربا». وقد تقدّم لنا

(١) عدَّ المؤلف الوجهين السابقين على هذا الوجه تقديراً واحداً، وإلا كان من حقه أن يقول هنا: الرابع.

(٢) تقدم برقم ١٠١٦.

(٣) تقدم برقم ٧٠١.

(٤) البحر ٥٣/٣.

(٥) الإملاء ١٤٩/١.

الكلام على «أضعاف» ومفرده في البقرة^(١). وقرأ^(٢) ابن كثير وابن عامر: «مُضَعَّفَةٌ» مشدّد العين دون ألف، والباقون بالتخفيف والألف. وقد تقدّم الكلام أيضاً على التشديد والتخفيف في البقرة أيضاً.

آ. (١٣٣) قوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوا﴾: قرأ^(٣) نافع وابن عامر: «سارعوا» دون واو. والباقون بواو العطف، فَمَنْ أَسْقَطَهَا استأنف الأخير^(٤) بذلك، أو أراد العطف ولكنه حذَفَ العاطفَ للدلالة كقوله تعالى: «ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ»^(٥). وقد تقدّم ضعفُ هذا المذهب. وَمَنْ أثبت الواو عطفَ جملةً أمريةً على مثلها. وبعد أتباع الأثر في التلاوة أتبع كلُّ رسمٍ مصحفه فإنَّ الواو ساقطةٌ من مصاحف المدينة والشام ثابتةٌ فيما عداها.

قوله: «من ربكم» صفةٌ لـ «مغفرة» و«من» للابتداء مجازاً. وقوله: «عَرَضُهَا السَّمَوَاتِ» لا بد من حذف أي: مثلُ عرض السموات، يدل عليه قوله: «عَرَضُهَا كَعَرَضِ» والجملةُ في محلِّ جرٍّ صفةٌ لـ «جنة».

قوله: «أَعَدَّتْ» يجوزُ أَنْ يَكُونَ محلُّها الجرُّ صفةً ثانيةً لـ «جنة»، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ محلُّها النَّصْبُ على الحال من «جنة»؛ لأنها لَمَّا وُصِفَتْ تَخَصَّصَتْ فَقَرَّبَتْ من المعارف. قال أبو البقاء^(٦): «ويجوزُ أَنْ تكونُ مستأنفةً، ولا يجوزُ أَنْ تكونَ حالاً من المضافِ إليه لثلاثةِ أشياء، أحدها: أنه لا عامل، وما جاء من ذلك متأولٌ على ضعفه. والثاني: العَرَضُ هنا لا يُراد به المصدرُ الحقيقي بل

(١) انظر الآية ٢٤٥.

(٢) السبعة ١٨٤.

(٣) السبعة ٢١٦؛ الكشف ٣٥٦.

(٤) أي لم يعطف الأمر الأخير على ما قبله.

(٥) الآية ٢٢ من الكهف.

(٦) الإملاء ١٤٩/١.

- آل عمران -

يُرَادُ بِهِ الْمَسَافَةُ^(١). وَالثَّالِثُ: أَنَّ ذَلِكَ يَلْزَمُ مِنْهُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْحَالِ وَبَيْنَ صَاحِبِ الْحَالِ بِالْخَبَرِ «مَعْنَى بِالْخَبَرِ قَوْلُهُ «السَّمَاوَاتِ» وَهُوَ رَدُّ صَحِيحٍ.

آ. (١٣٤) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَنْفِقُونَ﴾: يَجُوزُ فِي مَحَلِّهِ الْأَلْقَابِ الثَّلَاثَةُ، فَالْجَرُّ عَلَى النِّعَةِ أَوْ الْبَدَلِ أَوْ الْبَيَانِ، وَالنَّصْبُ وَالرَّفْعُ عَلَى الْقَطْعِ الْمُشْعِرِ بِالْمَدْحِ.

قَوْلُهُ: «وَالْكَاطِمِينَ» يَجُوزُ فِيهِ الْجَرُّ وَالنَّصْبُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِيمَا قَبْلَهُ. وَالْكَظْمُ: الْحَبْسُ. كَظَمَ غَيْظَهُ أَي: حَبَسَهُ وَكَظَمَ الْقِرْبَةَ وَالسَّقَاءَ: إِذَا شَدَّ فَمَوَّيْهُمَا مَانِعًا مِنْ خُرُوجِ مَا فِيهِمَا، وَمِنْهُ: الْكِظَامُ لِسَيْرٍ تُشَدُّ بِهِ الْقِرْبَةُ وَالسَّقَاءُ كَذَلِكَ. وَالْكَظْمُ فِي الْأَصْلِ: مَخْرَجُ النَّفْسِ، يُقَالُ: أَخَذَ بِكَظْمِهِ أَي: مَخْرَجَ نَفْسِهِ^(٢). وَالْكَظُومُ: احْتِبَاسُ النَّفْسِ، وَيُعَبَّرُ بِهِ عَنِ السُّكُونِ كَقَوْلِهِمْ: «فَلَانِ لَا يَتَنَفَّسُ». وَالْمَكْظُومُ: الْمَمْتَلِيُّ غَيْظًا وَكَانَ لَغَيْظِهِ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَكَلَّمَ وَلَا يُخْرِجَ نَفْسَهُ، وَالْكَظِيمُ: الْمَمْتَلِيُّ أَسْفًا، قَالَ أَبُو طَالِبٍ^(٣):

١٤٢٨- فَحَضَضْتُ قَوْمِي وَاحْتَسَبْتُ قِتَالَهُمْ
وَالْقَوْمُ مِنْ خَوْفِ الْمَنَايَا كُظْمٌ

وَكَظَمَ الْبَعِيرُ: إِذَا تَرَكَ الْاجْتِرَارَ مِنْ ذَلِكَ، وَمِنْهُ قَوْلُ الرَّاعِي^(٤):

١٤٢٩- وَأَفْضَنَ بَعْدَ كُظُومِهِنَّ بِجِرَّةٍ
مِنْ ذِي الْأَبَاطِحِ إِذْ رَعَيْنَ حَقِيلًا

(١) لِأَنَّ مَجِيءَ الْحَالِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ جَائِزٌ إِنْ كَانَ الْمُضَافُ مُصَدَّرًا.

(٢) قَوْلُهُ: «مَخْرَجَ نَفْسِهِ» سَقَطَ مِنْ مِصْرُوعِ الْأَصْلِ.

(٣) الْبَحْرُ ٥٦/٣.

(٤) دِيْوَانُهُ ١٣٢؛ وَمَجَالِسُ الْعُلَمَاءِ ٤٨؛ وَاللِّسَانُ: فَيْضٌ. وَالْجِرَّةُ: مَا يَرُدُّهُ الْبَعِيرُ فِي جَوْفِهِ عِنْدَ الْاجْتِرَارِ.

والحقيل: نبت، وقيل: موضع، فعلى الأول هو مفعولٌ به وعلى الثاني هو ظرف، ويكون قد شدَّ عدمُ جرِّه بـ «في» لأنه ظرفٌ مكانٍ مختصٌّ، ويكون المفعولُ محذوفاً أي: إذ رَعَيْنَ الكَلأَ في حَقِيلٍ، ولا تَقَطُّعُ الإِبِلُ جَرَّتَها إلا عند الفزع، ومنه قولُ أعشى باهلة يصفُ رجلاً يُكثِرُ نَحَرَ الإِبِلِ^(١):

١٤٣٠- قد تَكْظِمُ البُزْلُ منه حين تُبْصِرُهُ

حتى تَقَطُّعَ في أَجْوافِها الجِرْرُ

والجِرْرُ جمعُ جِرَّةٍ. والكِظَامَةُ: حَلْقَةٌ من حديدٍ تكونُ في طرف الميزان تُجْمَعُ فيها خيوطه، وهي أيضاً السِّيرُ الذي يُوصلُ بوترِ القوس، والكِظَائِمُ: خُرُوقٌ بين اليدين يَجْرِي منها الماءُ إلى الأخرى، كلُّ ذلك تشبيهاً بِمَجْرَى النفس / [١٧٨/ب]

آ. (١٣٥) قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا﴾: يجوزُ أن يكون معطوفاً على الموصولِ قبله، ففيه ما فيه من الأوجه السابقة، وتكونُ الجملةُ من قوله: «وَاللَّهُ يَحِبُّ الْمُحْسِنِينَ» جملةً اعتراضيةً بين المتعاطفين، ويجوزُ أن يكون «وَالَّذِينَ» مرفوعاً بالابتداء، و«أولئك» مبتدأً ثانٍ، و«جزاؤهم» مبتدأً ثالثاً، و«مغفرةً» خبرُ الثالث، والثالثُ وخبره خبرُ الثاني، والثاني وخبره خبرُ الأول. وقوله: «إِذَا فَعَلُوا» شرطُ جوابه «ذَكَرُوا» وقوله: «فَاسْتَغْفَرُوا» عطْفٌ على الجواب، والجملةُ الشرطيةُ وجوابها صلةُ الموصولِ، والمفعولُ الأولُ لاستغفر محذوفٌ، أي: استغفروا اللهَ لذنوبهم. وقد تقدَّم الكلامُ على «استغفروا»، وأنه يتعدى لِاثْنَيْنِ ثانيهما بحرفِ الجرِّ، وليس هو هذه اللامُ بل «مِنْ»، وقد تُحذفُ، وقوله: «وَمَنْ يَغْفِرْ» استفهامٌ معناه النفي، ولذلك وقع بعده الاستثناءُ.

(١) القرطبي ٢٠٦/٤؛ والبزْل: ح. بازل وهو البعير الذي كملت قوته.

- آل عمران -

وقوله: «إلا الله» بدل من الضمير المستكن في «يغفر» التقدير: لا يغفر أحد الذنوب إلا الله، والمختار هنا الرفع على البدل لكون الكلام غير إيجاب، وقد تقدم تحقيقه عند قوله تعالى: «ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه»^(١). وقال أبو البقاء^(٢): «ومن» مبتدأ، و«يغفر» خبره، و«إلا الله» فاعل أو بدل من المضمرة وهو الوجه، لأنك إذا جعلت الله تعالى فاعلاً احتجت إلى تقدير ضمير أي: ومن يغفر الذنوب له غير الله وهذا الذي قاله - أعني جعله الجلالة فاعلاً - يقرب من الغلط فإن الاستفهام هنا لا يراد به حقيقته، إنما يراد النفي، والوجه ما تقدم من كون الجلالة بدلاً من ذلك الضمير المستتر العائد على «من» الاستفهامية.

قوله: «ولم يصبوا» يجوز أن تكون جملة حالية من فاعل «استغفروا» أي: استغفروا غير مصربين، ويجوز أن تكون هذه الجملة منسوقة على «فاستغفروا» أي: ترتب على فعلهم الفاحشة ذكر الله تعالى والاستغفار لذنوبهم وعدم إصرارهم عليها، وتكون الجملة من قوله: «ومن يغفر الذنوب إلا الله» على هذين الوجهين معترضة بين المتعاطفين على الوجه الثاني، وبين الحال وذو الحال على الأول.

قوله: «وهم يعلمون» يجوز أن تكون حالاً ثانية من فاعل «استغفروا» وأن تكون حالاً من فاعل «يصبوا»، ومفعول «يعلمون» محذوف للعلم به، فقيل: تقديره: يعلمون أن الله يتوب على من تاب، قاله مجاهد. وقيل: يعلمون أن تركه أولى، قاله ابن عباس والحسن. وقيل: يعلمون المؤاخذة بها أو عفو الله عنها. و«ما» في قوله: «على ما فعلوا» يجوز أن تكون اسمية بمعنى الذي، ويجوز أن تكون مصدرية.

(١) الآية ١٣٠ من البقرة.

(٢) الإملاء ١/١٤٩.

- آل عمران -

والإصرارُ: المداومةُ على الشيء وتَرْكُ الإقلاعِ عنه وتأكيدُ العزمِ على الأيتركه، مِنْ صَرَّ الدنانيرَ: إذا رَبَطَ عليها، ومنه «صُرَّةُ الدراهم» لما يُرَبَطُ بها. وقال الحطيئة يصف خيلاً^(١):

١٤٣١- عوايسُ بالشُّعْثِ الكُماةِ إذا ابْتَغَوْا

عُلاتِها بالمُحصَّداتِ أَصْرَتْ

أي: ثَبَّتَتْ وأقامتْ مداومةً على ما حُمِلَتْ عليه. وقال الشاعر^(٢):

١٤٣٢- يُصِرُّ بالليلِ ما تُخْفِي شواكِلُهُ

يا ويحَ كلُّ مُصِرِّ القلبِ خَتَّارِ

آ. (١٣٦) قوله تعالى: ﴿مِنْ رَبِّهِمْ﴾: في محلِّ رفعٍ نعتاً لمغفرة، و«مِنْ» للتبعية أي: مِنْ مغفراتِ ربهم. قوله: «خالدين» حالٌ مِنَ الضميرِ في «جزاؤهم» لأنه مفعولٌ به في المعنى، لأنَّ المعنى: يَجْزِيهِم اللهُ جناتٍ في حالِ خلودهم، وتكونُ حالاً مقدرةً. ولا يجوزُ أن تكونَ حالاً من «جنات» في اللفظِ وهي لأصحابها في المعنى، إذ لو كان ذلك لبرز الضمير لجرىانِ الضمِّفةِ على غيرِ مَنْ هي له. والجملةُ من قوله «تَجْرِي من تحتها الأنهار» في محلِّ رفعٍ نعتاً لـ «جنات». وتقدَّم إعرابُ نظيرِ هذه الجملة^(٣)، والمخصوصُ بالمدحِ محذوفٌ في قوله: «ونعمَ أجرُ العاملين» تقديرُه: ونعمَ أجرُ العاملينِ الجنة.

آ. (١٣٧) قوله تعالى: ﴿مِنْ قِبَلِكُمْ﴾: يجوزُ أن يتعلَّقَ بـ «خَلَّتْ»

(١) ديوانه ٣٤١، وابتغوا علالتها: طلبوا جريها بعد أن يذهب نشاطها الأول؛ والمحصدات: السياط.

(٢) لم أهدت إلى قائله وهو في القرطبي ٢١١/٤؛ الشواكل: الطرق المتشعبة عن الطريق؛ والختر: الغدر والخديعة.

(٣) انظر: الآية ٢٥ من البقرة.

- آل عمران -

ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «سنن»؛ لأنه في الأصلِ يجوزُ أَنْ يكونَ وصفاً فلماً قُدِّمَ نُصِبَ حالاً .

والسُّننُ: جمع «سُنَّة» وهي الطريقةُ التي يكونُ عليها الإنسانُ ويلازمُها، ومنه «سنة الأنبياء» عليهم السلام . قال خالد الهذلي لخاله أبي ذؤيب^(١):

١٤٣٣- فلا تَجْزَعَنَّ مِنْ سُنَّةٍ أَنْتِ سِرْتِهَا
فَأَوَّلُ رَاضٍ سُنَّةً مَنْ يَسِيرُهَا

وقال آخر^(٢):

١٤٣٤- وَإِنَّ الْأَلَى بِالطُّفِّ مِنْ آلِ هَاشِمٍ
تَأَسَّوْا فَسُنُّوا لِلْكَرَامِ التَّاسِيَا

وقال لييد^(٣):

١٤٣٥- مِنْ أُمَّةٍ سَنَّتْ لَهُمْ آبَاؤُهُمْ
وَلِكُلِّ قَوْمٍ سُنَّةٌ وَإِمَامُهَا

وقال المفضل: «السُّنَّةُ الْأُمَّةُ»، وأنشد^(٤):

١٤٣٦- مَا عَايَنَ النَّاسُ مِنْ فَضْلِ كَفَضْلِكُمْ
وَلَا رُئِيَ مِثْلُهُ فِي سَائِرِ السُّنَنِ

ولا دليلٌ فيه لاحتماله . وقال الخليل: «سَنَّ الشيءَ بمعنى صَوَّره» .

(١) ديوان الهذليين ٥٧/١؛ القرطبي ٢١٦/٤؛ الخصائص ٢١٢/٢ .
(٢) البيت لسليمان بن قتيبة وهو في الكامل ١٠؛ وأما الشجري ١٣١/١؛ واللسان: «أساء» والبحر ٥٦/٣؛ وتأسوا: آسى بعضهم بعضاً .
(٣) ديوانه ٣٢٠؛ والخصائص ٣٢/١؛ وأما الشجري ١١٠/١؛ والهمع ١١/١؛ والدرر ٥/١ .

(٤) لم اهدت إلى قائله، وهو في البحر ٥٦/٣ .

- آل عمران -

ومنه: «من حمأ مسنون»^(١) أي: مُصَوَّر. وقيل: سَنَ الماء والدرع إذا صَبَّهما، وقوله: «من حمأ مسنون» يجوزُ أن يكونَ منه، ولكنَّ نسبةَ الصَّبِّ إلى الطين بعيدة. وقيل «مَسْنُون» أي متغير. قال بعض أهل اللغة: «هي فُعْلَةٌ من سَنَ الماءُ يَسُنُّه إذا والى صَبَّهُ. والسَّنُّ: صَبُّ الماءِ والعرق ونحوهما، وأنشد لزهير^(٢):

١٤٣٧- نَعَوْدُهَا النُّطْرَادَ فَكَلَّ يَوْمٍ
تُسَنُّ عَلَى سَنَابِكِهَا النُّقْرُونَ

أي: يُصَبُّ عليها العرق. وقيل: سُنَّةٌ: فُعْلَةٌ بمعنى مفعول كالغُرْفَةُ والأُكْلَةُ. وقيل: اشتقاقها من سَنَنْتُ النَّصْلَ أَسُنُّهُ سَنًّا إذا حَدَدْتَهُ، والمعنى أن الطريقة الحسنة معتنى بها كما يُعْتَنَى بالنصل ونحوه. وقيل: مِنْ سَنَّ الإِبْلَ: إذا أحسن رَعِيهَا. والمعنى: أن صاحبَ السنة يقومُ على أصحابه كما يقومُ الراعي على إبله، وقد مضى من ذلك جملةٌ صالحةٌ في البهرة.

وقوله: «فَسَيروا» جملةٌ معطوفةٌ على ما قبلها. والتسبيبُ في هذه الألفاظ ظاهرٌ أي: سَبَبُ الأمرِ بالسير لينظروا نَظَرَ اعتبارٍ خُلُوًّا^(٣) مَنْ قبلكم من الأمم وطرائقهم. وقال أبو البقاء^(٤): «وَدَخَلَتِ الْفَاءُ فِي «فَسَيروا» / لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى الشَّرْطِ أَي: إِنْ شَكَّكُمْ فَسَيروا.

قوله: «كيف كان عاقبة» «كيف» خبرٌ مقدمٌ واجبٌ التقديم؛ لِتَضْمِينِهِ مَعْنَى الاستفهام وهو مُعَلَّقٌ لـ «انظروا» قبله، فالجملةُ في محل نصبٍ بعد إسقاطِ

(١) الآية ٢٦ من الحجر.

(٢) ديوانه ١٨٧. والطراد: مطاردة الصيد، والسنبك: مقدم الحافر، وعرق الفرس في كل شوط يسمى قرناً.

(٣) قوله «خلو» خبر قوله «سبب».

(٤) الإملاء ١٥/١.

الخافضِ إذ الأصل: انظروا في كذا.

آ. (١٣٨) قوله تعالى: ﴿لِلنَّاسِ﴾؛ يجوز أن يتعلّق بالمصدر قبله؛ ويجوز أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه وصفٌ له. قوله: «للمتقين» يجوز أن يكون وصفاً أيضاً ويجوز أن يتعلّق بما قبله، وهو محتملٌ لأن يكون من التنازع، وهو على إعمالِ الثاني للحدفِ من الأول.

آ. (١٣٩) قوله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا﴾: الأصل: «توهنوا» فحذفتِ الواو لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ في الأصل، ثم أُجريت حروفُ المضارعةِ مُجراها في ذلك. ويقال: وَهَنَ - بِالْفَتْحِ فِي الْمَاضِي - يَهِنُ - بِالْكَسْرِ فِي الْمَضَارِعِ. ونُقِلَ أَنَّهُ يُقَالُ: وَهَنَ وَوَهِنَ بِضَمِّ الْهَاءِ وَكسَرِهَا فِي الْمَاضِي. وَوَهِنَ يُسْتَعْمَلُ لَازِمًا وَمَتَعَدِيًّا تَقُولُ: وَهَنَ زَيْدٌ أَي: ضَعُفَ، قَالَ تَعَالَى: «وَهَنَ الْعَظْمُ مِني»^(١) وَوَهَّتْهُ أَي: أَضَعَفْتُهُ. وَمِنَ الْحَدِيثِ: «وَهَّتَّهُمْ حُمَى يَثْرِبَ»^(٢) وَالْمَصْدَرُ عَلَى الْوَهْنِ وَالْوَهْنِ، بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَبِسُكُونِهَا. وَقَالَ زَهِيرٌ^(٣):

..... -١٤٣٨

فأصبحَ الحبلُ مِنها وإِنما خَلَقَا

أَي: ضَعِيفًا.

قوله: «وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ» جملةٌ حاليةٌ من فاعلِ «تَهِنُوا» أو «تَحْزِنُوا» والاستثناءُ فيها غيرُ ظاهرٍ. وَالْأَعْلَوْنَ: جَمْعُ أَعْلَى وَالْأَصْلُ: أَعْلِيُونَ فَتَحَرَّكَتْ

(١) الآية ٤ من مريم.

(٢) البخاري: الحج (الفتح) ٤٦٩/٣؛ أبوداود: المناسك ٤٤٦/٢.

(٣) ديوانه ٣٤ وصدرة:

وَأَخْلَفْتِكَ ابْنَةَ الْبَكْرِىِّ مَا وَعَدْتْ

وَالخَلَقُ: البالي.

- آل عمران -

الفاء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فحذفت لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة لتدل عليها، وإن شئت قلت: استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان أيضاً الياء والواو، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وإنما احتجنا إلى ذلك لأنّ وَاوَ الجَمْع لا يكون ما قبلها إلا مضموماً لفظاً أو تقديراً، وهذا مثال التقدير. قوله: «إن كنتم مؤمنين» جوابه محذوف أي: فلا تهنؤا ولا تحزنوا.

آ. (١٤٠) قوله تعالى: ﴿قَرِحٌ﴾: قرأ الأخوان^(١) وأبو بكر: «قُرِح» بضم القاف، وكذلك «القُرْح» معرفاً، والباقون بالفتح فيهما، فقيل: هما بمعنى واحد. ثم اختلف القائلون بهذا فقال بعضهم: «المرادُ بهما الجرحُ نفسه». وقال بعضهم: - منهم الأحفش^(٢) - المرادُ بهما المصدرُ. يُقال قَرِحَ الجرحُ يَقْرِحُ قَرِحاً وَقَرِحاً. قال امرؤ القيس^(٣):

١٤٣٩- وَبُنِدْتُ قَرِحاً دَامِياً بَعْدَ صَحِيَةٍ

لَعَلَّ مَسَايَنَا تَحَوَّلْنَ أَبْوَسَا

والفتحُ لغةُ الحجار، والضمُّ لغةُ غيرهم فهما كالضَّعْف والضَّعْف والكُرْه والكُرْه. وقال بعضهم: «المفتوح: الجرحُ، والمضموم: ألمه».

وقرأ ابنُ السَّمِيعِ^(٤) بفتح القاف والراء وهي لغةُ كَالطَّرْدِ والطَّرْدِ. وقال أبو البقاء^(٥): «هو مصدرُ قَرِحَ يَقْرِحُ إذا صار له قُرْحَةٌ، وهو بمعنى دَمِي. وقرىء «قُرِح» بضمِّهما. قيل: وذلك على الإبتاع كالْيُسْرِ والْيُسْرِ والطُّبِّ والطُّبِّ».

(١) حزة والكسائي. انظر: السبعة ٢١٦؛ الكشف ٣٥٦/١.

(٢) معاني القرآن ٢١٥/١.

(٣) ديوانه ١٠٧؛ الهمع ١١٢/١؛ الدرر ٨٣/١.

(٤) الشواذ ٢٢ منسوبة إلى أبي السَّمال والبحر ٦٢/٣.

(٥) الإملاء ١٥٠/١.

- آل عمران -

وقرأ الأعمش^(١): «إِنْ تَمَسَّكُمْ» بالتاء من فوق، «قروح» بضيغة الجمع، والتأنيث^(٢) واضح. وأصل المادة الدلالة على الخلوص ومنه: الماء القراح أي: لا كدورة فيه، قال^(٣):

١٤٤٠- فسأغ لي الشرابُ وكنْتُ قبلاً
أكادُ أغصُ بالماءِ القراحِ

وأرضُ قَرَحَةٌ أي: خالصة الطين ومنه: قريحة الرجل لخالص طبعه.
وقال الراغب^(٤): «القَرْحُ: الأثرُ من الجراحة، من شيء يصيبه من خارج،
والقَرْحُ - يعني بالضم - أثرها من داخل كالبثرة ونحوها، يقال: قَرَحْتُهُ نحو:
جَرَحْتُهُ. قال الشاعر^(٥):

١٤٤١- لا يُسَلِّمُونَ قريحاً حلَّ وسطهمُ
يومَ اللقاءِ ولا يُشَوِّونَ مَنْ قَرَحُوا

أي: جرحوا. وقرح: خرج به قرح، وقرح الله قلبه وأقرحه - يعني:
فَعَلَّ وأَفَعَلَ فيه بمعنى - وفرس قارح: إذا أصابه أثر من ظهور نابه،
والأنثى: قارحة، وروضة قرحاء إذا كان في وسطها نور، وذلك تشبيهة بالفرس
القرحاء. والاقتراح: الابتداء والابتكار، ومنه قالوا: اقترح عليه فلان كذا،
واقترحتُ بئراً: استخرجتُ منها ماءً قراحاً، والقريحة في الأصل: المكانُ
الذي يجتمع فيه الماء المُسْتَنْبَطُ، ومنه استُعيرت قريحة الإنسان».

(١) البحر ٦٢/٣.

(٢) قوله: «والتأنيث» محروم في الأصل.

(٣) تقدّم برقم ١٢٥.

(٤) المفردات ١١٥.

(٥) البيت للمتخل الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٣٢/٢؛ واللسان: قرح؛ ويشوون: يحظنون.

- آل عمران -

قوله: «فقد مَسَّ القومَ قرَحٌ» للنحويين في مثل هذا تأويلٌ وهو أن يُقَدِّروا شيئاً مستقبلاً، لأنه لا يكون التعليقُ إلا في المستقبل، وقوله «فقد مَسَّ القومَ قرَحٌ مثله» ماضٍ محقق، وذلك التأويل هو التبيين: فقد تبين مَسَّ القرحِ للقوم، وسيأتي له نظائر / نحو: «إن كان قيمضه قُدَّ من قُبَلٍ فَصَدَقَتْ» (١) «وإن كان قيمضه قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ» (٢). وقال بعضهم «وجوابُ الشرطِ محذوفٌ تقديره: «فتأسوا» ونحو ذلك. وقال الشيخ (٣): «مَنْ جَعَلَ جوابَ الشرطِ «فقد مَسَّ» فهو ذاهلٌ». قلت: غالبُ النحاة جَعَلُوهُ جواباً متأولين له بما ذَكَرْتُ.

قوله: «وتلك الأيامُ نُدَاوِلُهَا» يجوزُ في «الأيام» أن تكونَ خبراً لـ «تلك». و«نُدَاوِلُهَا» جملةٌ حاليةٌ العاملُ فيها معنى اسم الإشارة أي: أُشيرُ إليها حال كونها متداولةً. ويجوزُ أن تكونَ «الأيام» بدلاً أو عطفَ بيانٍ أو نعتاً لاسم الإشارة، والخبرُ هو الجملةُ من قوله: «نُدَاوِلُهَا»، وقد مرَّ نحوه في قوله: «تلك آياتُ اللّهِ نتلّوها» (٤) إلا أن هناك لا يجيءُ القولُ بالنعتِ لِمَا عَرَفْتُ أَنَّ اسمَ الإشارة لا يُنْعَتُ إلا بذِي آل.

و«بين» متعلقٌ بـ «نُدَاوِلُهَا». وجوزَ أبو البقاء (٥) أن يكونَ حالاً من مفعولِ «نُدَاوِلُهَا» وليس بشيءٍ. والمُدَاوِلَةُ: المناوِبَةُ على الشيءِ والمعاوِدَةُ وتَعَهَّدُهُ مرةً بعد أخرى. يقال: داوَلْتُ بينَهُم الشيءَ فتداولوه، كأن «فاعلٌ» بمعنى «فَعَلٌ» (٥). قال الشاعر (٦):

(١) الآية ٢٦ من يوسف.

(٢) البحر ٦٢/٣.

(٣) الآية ١٠٨ من آل عمران.

(٤) الإملاء ١٥٠/١.

(٥) لعلها تفاعل.

(٦) لم أمتد إلى قائله، وهو في شواهد الكشاف ٣٩/٤.

١٤٤٢- يَرِدُ الْمِيَاءَ فَلَا يَزَالُ مُدَاوِلًا

في الناسِ بينَ تَمَثُّلٍ وَسَمَاعٍ

وأدالَ فلانٌ فلاناً جَعَلَ له دَوْلَةً، ويقال: دَوْلَةٌ ودَوْلَةٌ بضمِّ الفاءِ وفتحها، وقد قُرئَ بهما في سورة الحشر^(١) كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

واختلف الناس: هل اللفظتان بمعنى أم بينهما فرق؟ فذهب بعضهم كالراغب وغيره إلى أنهما سيان، فيكونُ في المصدر لفتان. وقال غير هؤلاء: «بينهما فرق» واختلفت أقوال هؤلاء فقال بعضهم: «الدَّوْلَةُ» بالفتح في الحربِ والجاهِ، وبالضمِّ في المالِ، وهذا تَرُدُّه القراءتان في سورة الحشر. وقيل: بالضمِّ اسمُ الشيءِ المتداولِ، وبالفتح نفس المصدر وهذا قريب. وقيل: الدَّوْلَةُ بالضم هي المصدر، وبالفتح الفِعْلَةُ الواحدة فلذلك يُقال «في دَوْلَةٍ فلان» لأنها مرة في الدهر. والدَّوْرُ أعمُّ من الدَّوْلِ؛ لأن الدَّوْلَ باللام لا يكون إلا في الحظوظ الدنيوية. والدَّوْلُولُ: الداهيةُ، والجمعُ: دَأْلِيلُ.

قوله: «وَلْيَعْلَمَ اللَّهُ» ذكر أبو بكر بن الأنباري في تعلق هذه اللام وجهين، قال: «أحدهما: أن اللام صلةٌ لفعلٍ مضمَرٍ يدلُّ عليه أولُ الكلامِ بتقدير: وليعلمَ اللهُ الذين آمنوا نُداولها. والثاني: أن العامل فيه «نُداولها» المذكورُ بتقدير: نُداولها بين الناسِ لِنَظْهِرَ أمرهم ولنبيِّنَ أعمالهم، وليعلمَ اللهُ الذين آمنوا، فلما ظهرَ معنى اللام المضمرة في «لِيُظْهِرَ» و«لِيبيِّنَ» جَرَتْ مَجْرَى الظاهرة فجاز العطفُ عليها.

وجَوْرُ أبو البقاء^(٢) وجهاً وهو أن تكونَ الواوُ زائدةً، وعلى هذا فاللامُ

(١) الآية ٧ من الحشر، وقرأ العامة بالضم، والسلمي وأبو حيوه بفتح الدال؛ انظر:

القرطبي ١٦/١٨.

(٢) الإملاء ١٥٠/١.

متعلقة بـ «نُداوِلُهَا» مِنْ غيرِ تقديرِ شيءٍ. ولكنْ هذا لا حاجةَ إليه، ولم يَحْتَجْ إلى زيادةِ الواوِ إلا الأخصُّ في مواضعٍ ليس هذا منها^(١)، وبعضُ الكوفيين يوافقُه على ذلك. وقَدَره الزمخشري^(٢) بـ «فَعَلْنَا ذَلِكَ لِيَكُونَ كَيْتٌ وَكَيْتٌ وَلِيَعْلَمَ»، فقَدَّرَ عاملاً وَعَلَّقَ به علةً محذوفةً عَطَفَ عليها هذه العلةُ. قال الشيخ^(٣): «ولم يُعَيَّنْ فاعِلُ العلةِ المحذوفةِ، إنما كَتَبَ عنه بكيِّت وكَيْت، ولا يُكْنَى عن الشيءِ حتى يُعْرَفَ، ففي هذا الوجهِ حَذَفُ العلةِ وَحَذَفُ عاملِها وإِبْهَامُ فاعِلِها، فالوجهُ الأوَّلُ أظهرٌ إذ ليس فيه غيرُ حَذَفِ العاملِ» يعني بالوجهِ الأوَّلِ أَنَّهُ قَدَّرَهُ: «وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ فَعَلْنَا ذَلِكَ» وهو المداوِلَةُ أو تَبِيلُ الكفارِ منكم.

والعلمُ هنا يجوزُ أن يتعدَّى لواحدٍ قالوا: لأنه بمعنى عرف، وهو مُشْكِلٌ لأنه لا يجوزُ وصفُ الله تعالى بذلك لِمَا تَقَدَّمَ من أن المعرفةَ تستدعي جهلاً بالشيءِ، أو أنها متعلقةٌ بالذوات دون الأحوال، ويجوز أن يكون متعدياً لاثنتين، فالثاني محذوفٌ تقديرُه: وليعلم الذين آمنوا مميِّزين بالإيمان من غيرهم.

وقرئ شاذاً^(٤): «يُداوِلُهَا» بياء الغيبة وهو موافقٌ لِمَا قبله ولِمَا بعده. وقراءةُ العامةِ على الالتفاتِ المفيدِ للتعظيم. قوله: «منكم» الظاهرُ أن «منكم» متعلقٌ بالاتخاذِ، وجوزوا فيه أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌّ من «شهداء» لأنه في الأصلِ صفةٌ له.

آ. (١٤١) وقوله تعالى: ﴿وَلِيُمَحِّصَ﴾: معطوفٌ على «ليعلم» وتكونُ الجملةُ من قوله: «والله لا يحب الظالمين» جملةً معترضةً بين هذه

(١) معاني القرآن ١/١٢٥.

(٢) الكشاف ١/٤٦٦.

(٣) البحر ٣/٦٣.

(٤) البحر ٣/٦٣ من دون نسبة.

- آل عمران -

العلل. والتمحيصُ: التخليص من الشيء، وقيل: المَحْصُ كالفحص، ولكنَّ الفحصَ يُقال في إبراز شيء من أثناء ما يَخْتَلطُ به وهو منفصل، والمَحْصُ يُقال في إبرازه عما هو متصل به، يقال: مَحَصْتُ الذهبَ ومَحَصْتُهُ إذا أزلتُ عنه ما يشوبه من خَبَثٍ. ومَحَصَ الثوبَ: إذا أزال عنه زُبْرَهُ^(١)، ومحص الحَبْلُ أي أخلق^(٢) حتى ذهب عنه زُبْرُهُ، ومَحَصَ الطَّبِي: عدا، فَمَحَصَ بالتخفيف يكون قاصراً ومتعدياً، هكذا رَوَى الزجاج^(٣) هذه اللفظة: «الحَبْلُ»، ورواها النقاش: «مَحَصَ الجملُ» إذا ذهبَ وَبْرُهُ / وَأَمْلَسَ، [أ/١٨٠] والمعنيان واضحان.

وقال الخليل: «التمحيصُ: التخليصُ من الشيء المَعِيْب. وقيل: هو الابتلاءُ والاختبارُ» وأنشد^(٤):

١٤٤٣- رَأَيْتُ فَضِيلاً كَانَ شَيْئاً مُلَفَّافاً

فَكَشَفَهُ التَّمْحِيصُ حَتَّى بَدَالِيَا

وروى الواحدي عن المبرد بسند متصل: مَحَصَ الحَبْلُ يَمَحِصُ مَحْصاً إذا ذهبَ زُبْرُهُ حَتَّى تَمَلَّصَ، وَحَبْلٌ مَحِيصٌ وَمَلِيصٌ بِمَعْنَى وَاحِدٍ. قَالَ: «يُسْتَحَبُّ فِي الْفَرَسِ أَنْ تَمَحِصَ قَوَائِمَهُ أَي: تَخْلُصَ، وَأَنْشَدَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ عَلَى ذَلِكَ يَصِفُ فَرَساً^(٥)»:

(١) الزُّبْرُ: ما يعلو الثوب.

(٢) أخلق: بَلِي.

(٣) معاني القرآن ١/٤٨٤.

(٤) البيت لعبدالله بن معاوية، وهو في الكامل ١/١٨٣؛ واللسان: محص، وزاد المسير ٤٦٧/١.

(٥) البيت لأبي دؤاد الإيادي وهو في ديوانه ٢٨٥؛ والزاهر للأنباري ١/١٠٧؛ النسور: اللحم في باطن الحافر واحدها نسر؛ والمحصات: القوائم المتجردة ليس فيها إلا العظم والجلد والعصب.

١٤٤٤- صُمَّ النُّسُورِ صِحَاحٍ غَيْرِ عَائِرَةٍ

رُكِّبَ فِي مَحِصَاتٍ مُلْتَقَى الْعَصَبِ

أي: في قوائم متجرداتٍ من اللحم ليس فيها إلا العظمُ والعصبُ والجِلْدُ. قال المبردُ: «ومعنى قولِ الناس: «مَحِصٌ عَنَّا ذُنُوبَنَا» أي أَذْهَبَ مَا تَعَلَّقَ بِنَا مِنَ الذُّنُوبِ». قال الواحدي: «وهذا الذي قاله المبرد تأويلُ الْمَحِصِ بفتح الحاء وهو واقعٌ، والمَحِصُ بسكونِ الحاء مصنوعٌ، قال الخليل: «يُقَالُ مَحِصْتُ الشَّيْءَ أَمْحَصُهُ مَحِصًا إِذَا أَخْلَصْتَهُ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ» وفي جَعْلِهِ تَسْكِينِ الحاءِ مصنوعاً نظراً، لأنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ تَقْلُوه سَاكِنَهَا، وهو قِيَاسُ مصدرِ الثلاثي. وَمَحِصْتُ السِّيفَ وَالسَّنَانَ: جَلَوْتُهُمَا حَتَّى ذَهَبَ صَدُوهُمَا. قال أسامة الهذلي^(١):

١٤٤٥- وَشَقُّوا بِمَمْحُوصِ السَّنَانِ فُؤَادَهُ

أي: بِمَجْلُوءٍ، ومنه استعير ذلك في وَصْفِ الحبلِ بِالمَلَاَسَةِ والبَرِيقِ. قال رؤبة^(٢) يصف فرساً:

١٤٤٦- شَدِيدٌ جَلَزِ الصُّلْبِ مَمْحُوصُ السَّوَى

والسَّوَاءُ: الظَّهْرُ، قَصْرُهُ ضَرْوَةٌ، سُمِعَ: «فَعَلْتُهُ حَتَّى انْقَطَعَ سِوَايَ» أي ظَهْرِي. وقد تَقَدَّمتْ مادَّةُ «مَحَقَّ» فِي البقرة^(٣).

آ. (١٤٢) قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا﴾: في «أم» هذه

(١) ديوان المهذلين ٢٠٦/٢ وعجزه:

لهم قتراتٌ قد بُيِّنَ مَحَاتِدُ

قترات: ج قتر نصل حديد الطرف.

(٢) لم أجده في ديوانه وهو في اللسان: محص؛ والجلز: شدة عصب العقب.

(٣) انظر الآية ٢٧٦ من البقرة.

أوجهٌ أظهرُها: أنها منقطعةٌ مقدّرةٌ بـ «بل» وهمزة الاستفهام، ويكون معناه الإنكار. وقيل: «أم» بمعنى الهمزة وحدها، ومعناه كما تقدّم: التوبيخ والإنكار، وقيل: هذا استفهامٌ معناه النهيُ قاله أبو مسلم الأصفهاني. وقيل: هي متصلةٌ. قال ابن بحر^(١): «هي عديلةٌ همزةٌ تتقدّرُ مِنْ معنى ما تقدّم، وذلك أن قولَه: «إِنْ يَمَسُّكُمْ قَرْحٌ» «وتلك الأيامُ نُدْأولُها» إلى آخر القصةِ يقتضي أن يتبّع ذلك: أتعلمون أن التكليف يُوجِبُ ذلك أم حسبتم. و«حَسِبَ» هنا على بابها من ترجيح أحد الطرفين. و«أَنْ تَدْخُلُوا» سادُّ مسدِّ المفعولين على رأي سيويوه ومسدِّ الأول، والثاني محذوفٌ على رأي الأَخفش^(٢).

قوله: «وَلَمَّا يَعْلَمِ» جملةٌ حالية. وقال الزمخشري^(٣): «وَلَمَّا بمعنى «لم» إلا أن فيه ضرباً من التوقع، فدل على نفي الجهاد فيما مضى وعلى توقعه فيما يُستقبل. وتقول: «وعدني أن يفعل كذا وُلَمَّا» تريد: «وَلَمْ يَفْعَلْ وأنا أتوقع فعله». قال الشيخ^(٤): «وهذا الذي قاله في «لَمَّا»: أنها تدلُّ على تَوَقُّع الفعل المنفيِّ بها فيما يُستقبل لا أعلمُ أحداً من النحويين ذكره، بل ذكروا أنك إذا قلت: «لَمَّا يخرج زيد» دلَّ ذلك على انتفاء الخروج فيما مضى متصلاً نفيّه إلى وقت الإخبار، أمّا أنّها تدلُّ على تَوَقُّعِهِ في المستقبل فلا، لكنني وجدت في كلام الفراء شيئاً يقارب ما قاله الزمخشري، قال: «لَمَّا» لتعريض الوجود بخلاف «لم». قلت: «والنحويون إنما فرّقوا بينهما مِنْ جهة أن المنفيِّ بـ «لَمْ» هو فعلٌ غيرُ مقرونٍ بـ «قد» و«لَمَّا» نفيٌّ له مقروناً بها، وقد تدلُّ على التوقع، فيكونُ كلامُ الزمخشري صحيحاً من هذه الجهة، ويدلُّ على

(١) وهو أبو مسلم نفسه.

(٢) راجع المسألة في إعرابه للآية ٢٦ من البقرة.

(٣) الكشاف ٤٦٧/١.

(٤) البحر ٦٦/٣.

- آل عمران -

ما قلته من كون «لم» لِنَفْيِ فَعْلٍ، و «لَمَّا» لِنَفْيِ قَدْ فَعَلَ نَصُّ النجاة على ذلك: سيويه^(١) فَمَنْ دَوَّنَهُ. وقد تقدم نظير هذه الآية في البقرة^(٢) وتحقيق القول فيها بما يُعْنِي عن إعادته فعليك بالالتفات إليه.
وقوله: «منكم» حال من «الذين». «ولمَّا يعلم الله» بكسر الميم على أصل التقاء الساكنين. وقرأ^(٣) النخعي وابن وثاب بفتحها. وفيها وجهان أحدهما: أن الفتحة فتحة إتياع، أتبع الميم للام قبلها. والثاني: أنه على إرادة النون الخفيفة، والأصل: «ولمَّا يَعْلَمَنَّ» والمنفي بـ لَمَّا قد جاء مؤكداً بها كقوله^(٤):

١٤٤٧- يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا
شيخاً على كُرْسِيِّه مُعَمَّمَا
فلَمَّا حَذَفَ النونَ بقي آخرُ الفعل مفتوحاً كقوله^(٥):

١٤٤٨- لا تَهِينِ الْفَقِيرَ عَلكَ أَنْ تَرُ
كَعَ يَوْمًا وَالنَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ
[وعليه تُخَرَّجُ قِرَاءَةُ: «ألم نشرح»^(٦) بفتح الحاء^(٧)، وقول الآخر^(٨):

(١) الكتاب ١/٤٦٠.

(٢) الآية ٢١٤.

(٣) البحر ٣/٦٦.

(٤) البيت لأبي حيان الفقهسي، أو مساور العبسي، أو العجاج (ملحق ديوانه ٢/٣٣١)؛ وهو في النوادر ١٣؛ ومجالس ثعلب ٥٥٢؛ وأمالى الزجاجي ١٨٩؛ وأمالى الشجري ١/٣٨٤؛ وابن يعيش ٩/٤٢؛ والإنصاف ٦٥٣؛ وورصف المباني ٣٣؛ والبيت في تأكيد الفعل بعد لم وليس لما، وأصل الفعل «يعلمَنَّ» أبدلت النون ألفاً للوقف.
(٥) تقدم برقم ٤٢٢.

(٦) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.

(٧) الآية ١ من الانشراح، قراءة أبي جعفر المنصور كما في فتح القدير ٥/٤٦١.

(٨) البيت للحارث بن منذر أو علي بن أبي طالب وهو في النوادر ١٣؛ وحماسة البحرني ٤٥؛ وسر الصناعة ٨٥؛ والمغني ٣٠٧.

١٤٤٩- في أَيِّ يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَمُرُّ

أَيُّومَ لَمْ يُقَدَّرْ أَمْ يَوْمَ قُدِّرَ

قوله: «وَيَعْلَمُ» العامة على فتح الميم وفيها تخريجان، أشهرهما: أن الفعل منصوب. ثم هل نصبه بـ «أن» مقدرةً بعد الواو المقتضية للجمع كهي في قولك: «لا تأكل السمك وتشرّب اللبن» أي: لا تجمع بينهما وهو مذهب البصريين، أو الواو الصرف، وهو مذهب الكوفيين، يعنون أنه كان من حَقِّ هذا الفعل أن يُعْرَبَ بإعراب ما قبله، فلما جاءت الواو صرّفته إلى وجه آخر من الإعراب. وتقرير المذهبين^(١) في غير هذا الموضوع.

والثاني: أن الفتحة فتحة التقاء ساكنين والفعل مجزوم، فلما وقع بعده ساكن آخر احتيج إلى تحريك آخره فكانت الفتحة أولى لأنها أخف وللإتباع لحركة اللام، كما قيل ذلك في أحد التخريجين لقراءة: «وَلَمَّا يَعْلَمَ اللهُ» بفتح الميم، والأول هو الوجه.

وقرأ^(٢) الحسن وابن يعمر وأبو حيوة بكسر الميم عطفاً على «يَعْلَمُ»

المجزوم بـ «لم».

وقرأ عبدالوارث^(٣) عن أبي عمرو بن العلاء: «وَيَعْلَمُ» بالرفع، وفيه

وجهان، أظهرهما: أنه مستأنف، أخير تعالى / بذلك. وقال الزمخشري^(٤): [١٨٠/ب]

«على أن الواو للحال، كأنه [قال]: وَلَمَّا يُجَاهِدُوا وَأَنْتُمْ صَابِرُونَ. قال

الشيخ^(٥): «ولا يصح ما قال، لأنّ وأو الحال لا تدخل على المضارع،

(١) انظر: الإنصاف ٥٥٥.

(٢) الشواذ ٢٢؛ القرطبي ٤/٢٢٠؛ البحر ٣/٦٦.

(٣) عبدالوارث بن سعيد البصري، عرض على أبو عمرو؛ وروى عنه ابنه عبدالصمد، توفي

سنة ١٨٩. انظر: الطبقات ١/٤٧٨؛ وانظر في هذه القراءة: القرطبي ٤/٢٢٠؛

البحر ٣/٦٦؛ الشواذ ٢٢.

(٤) الكشف ١/٤٦٧.

(٥) البحر ٣/٦٦.

لا يجوز: «جاء زيدٌ ويضحك» وأنت تريد: جاء زيد يضحك، لأن المضارع واقع موقع اسم الفاعل، فكما لا يجوز «جاء زيد وضاحكاً» كذلك لا يجوز: جاء زيد ويضحك، فإن أوَّلَ على أن المضارع خبرٌ مبتدأ محذوف أمكن ذلك التقدير أي: وهو يعلم الصابرين كما أولوا قول الشاعر^(١):

— ١٤٥٠ —

نَجَوْتُ وَأَرْهُنُهُمْ مَالِكَا

أي: وأنا أرهنهم» قلت: قوله: «لا تدخل على المضارع» هذا ليس على إطلاقه، بل ينبغي أن يقول: على المضارع المثبت أو المنفي بـ«لا» لأنها تدخل على المضارع المنفي بـ لم ولما، وقد عُرف ذلك غير مرة.

آ. (١٤٣) قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ تَمَنُّونَ﴾: قرأ البيهقي بخلاف عنه بتشديد تاء «تَمَنُّونَ»، ولا يمكن ذلك إلا في الوصل، وقاعدته أنه يصل ميم الجمع بواو، وقد تقدّم تحرير هذا عند قوله: «ولا تيمّموا الخبيث»^(٢).

والضمير في «تلقوه» فيه وجهان، أظهرهما: عودُه على الموت، والثاني: عودُه على العدو، وإن لم يجز له ذكرٌ لدلالة الحال عليه.

والجمهور على كسر اللام من «قبل»، لأنها معربة لإضافتها إلى أن وما في حيزها أي: من قبل لقائه. وقرأ^(٣) مجاهد بن جبر: «من قبل» بضم اللام وقطعها عن الإضافة كقوله: «لله الأمر من قبل ومن بعد»^(٤)، وعلى هذا فـ«أن» وما في حيزها في محل نصب على أنها بدل اشتمال من الموت أي:

(١) تقدم برقم ٤١٩.

(٢) الآية ٢٦٧ من البقرة.

(٣) الشواذ ٢٢؛ البحر ٦٧/٤؛ القرطبي ٢٢٠/٤ منسوبة إلى الأعمش.

(٤) الآية ٤ من الروم.

- آل عمران -

تَمَنُّونَ لِقَاءَ الْمَوْتِ كَقَوْلِكَ: «رَهَبْتُ الْعَدُوَّ لِقَاءَهُ». وقرأ^(١) الزهري والنخعي:
«تَلَأَقُوهُ» ومعناه معنى «تَلَقَّوهُ» لأن «لَقِيَ» يستدعي أن يكون بين اثنين عادةً
وإن لم يكن على المفاعلة.

قوله: «فقد رأيتموه» الظاهر أن الرؤية بصرية فتكتفي بمفعول واحد،
وجوزوا أن تكون علمية فتحتاج إلى مفعول ثان هو محذوف أي: فقد علمتموه
حاضراً أي: الموت، إلا أن حذف أحد المفعولين في باب «ظن» ليس
بالسهل^(٢)، حتى إن بعضهم يخصه بالضرورة كقول عنترة^(٣):

١٤٥١- وَلَقَدْ نَزَلْتُ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ
مَنِي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

أي: فلا تظني غيره واقعاً مني.

قوله: «وأنتم تنظرون» يجوز أن تكون حالية، وهي حال مؤكدة رفعت
ما تحتمله الرؤية من المجاز أو الاشتراك، أي: بينهما وبين رؤية القلب،
ويجوز أن تكون مستأنفة، بمعنى: وأنتم تنظرون في فعلكم الآن بعد انقضاء
الحرب هل وقيتم أو خالفتم؟ وقال ابن الأنباري: «رأيتموه» أي: قابلتموه وأنتم
تنظرون بعيونكم، ولهذه العلة ذكر النظر بعد الرؤية حين اختلف معناهما، لأن
الأول بمعنى المقابلة والمواجهة، والثاني: بمعنى رؤية العين» وهذا غير
معروف عند أهل اللسان، أعني إطلاق الرؤية على المقابلة والمواجهة، وعلى
تقدير صحته فتكون الجملة من قوله: «وأنتم تنظرون» جملة حالية مبينة
لامؤكدة؛ لأنها أفادت معنى زائداً على معنى عاملها، ويجوز أن يُقدَّر

(١) الشواذ ٢٢؛ البحر ٦٧/٣.

(٢) لأن أصلها مبتدأ وخبر فيها عمدة.

(٣) تقدم برقم ٧٩٩.

- آل عمران -

لـ «ينظرون» مفعولاً، ويجوز ألا يُقدَّر، إذ المعنى: وأنتم من أهل النظر. [١/١٨٢] واللَّهُ تعالى أعلمُ واللهُ الحمدُ والمِنَّةُ / (١).

آ. (١٤٤) قوله تعالى: ﴿وما محمد إلا رسول﴾: «ما» نافية ولا عمل لها هنا مطلقاً أعني على لغة الحجازيين والتميمين، لأن التميميين لا يُعملونها البتة، والحجازيون يُعملونها بشروط منها: ألا يتقضى النفي بـ «إلا»، إذ يزول السبب الذي عمِلَتْ لأجله وهو شبهها بـ «ليس» في نفي الحال (٢)، فيكون «محمد» مبتدأ، و«رسول» خبره، هذا هو مذهب الجمهور، أعني إهمالها إذا نُقِضَ نفيها، وقد أجاز إعمالها منتقضة النفي بإلاً يونس وأنشد (٣):

١٤٥٢- وما الدهرُ إلا منجنوناً بأهله

وما صاحبُ الحاجات إلا مُعَدِّباً

فَنَصَبَ «منجنوناً» و «مُعَدِّباً» على خير «ما»، وهما بعد «إلا»، ومثله قول الآخر (٤):

١٤٥٣- وما حَقُّ الذي يَعتُو نهاراً

ويَسْرِقُ ليله إلا نكالا

ف «حق» اسم «ما» و «نكالا» خبرها. وتأوَّل الجمهور هذه الشواهد على أن الخبرَ محذوفٌ، وهذا المنصوبُ معمولٌ لذلك الخبرِ المحذوفِ

(١) يبدأ الآن الجزء الثاني وكتب في اللوحة ١٨١: «الجزء الثاني من الدر المصون في علوم الكتاب المكنون تأليف العبد الفقير إلى الله تعالى أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود الشافعي الحلبي عفا الله عنه وعن والديه وعن جميع المسلمين» واللوحة ١٨٢ ذات وجه واحد.

(٢) أي إنها تصبح دالة على إيجاب لدى دخول «إلا» عليها.

(٣) تقدم برقم ٥٩٧.

(٤) البيت لمغلس بين لقيط وهو في الهمع ١/١٢٣؛ والعيني ٢/١٤٨؛ والدرر ١/٩٤.

والتقدير: وما الدهرُ إلا يدورُ دورانَ منجنون، فحُذِفَ الفعلُ النَّاصِبُ لـ «دوران»، ثم حُذِفَ المضافُ وأقيم المضافُ إليه مُقامه في الإعراب، وكذا «إلا معذباً» تقديره: يُعَذَّبُ تعذيباً، فحُذِفَ الفعلُ وأقيم «مُعَذَّباً» مُقامَ «تعذيب» كقولهِ: «مَرَّقْنَاهُمْ كُلَّ مَمْرَقٍ»^(١) أي: كُلَّ تمزيق، وكذا «إلا نكالاً» وفيه من التكلُّفِ ما ترى.

قوله: «قد خَلَّتْ» في هذه الجملةِ وجهان، أظهرهما: أنها في محلِّ رفعٍ صفةً لـ «رسول». والثاني: أنها في محل نصب على الحال من الضمير المستكنِّ في «رسول»، وفيه نظرٌ لجريانِ هذه الصفةِ مَجْرَى الجوامدِ فلا تتحمَّلُ ضميراً.

و «من قبله» فيه وجهان أيضاً، أحدهما: أنه متعلِّقٌ بـ «خَلَّتْ». والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حال من «الرسول» مُقَدِّماً عليها، وهي حينئذٍ حالٌ مؤكدة؛ لأنَّ ذِكْرَ الخلوِّ يُشْعِرُ بالقبلية. وقرأ ابن عباس^(٢): «رُسُلٌ» بالتنكير. قال أبو الفتح^(٣): «ووجهها أنه موضعُ تبشيرٍ لأمر النبي صلى الله عليه وسلم في أمر الحياة ومكانٍ تسويةٍ بينه وبين البشر في ذلك، وهكذا يُفعل في أماكن الاقتصاد نحو: «وقليلٌ من عِبَادِي الشُّكُورِ»^(٤) «وما آمنَ معه إلا قليلٌ»^(٥) وقال أبو البقاء^(٦): «وهو قريب من معنى المعرفة» كأنه يُريدُ أن المراد بالرسولِ الجنسُ، فالنكرةُ قريبةٌ منه بهذه الحيثية، وقراءةُ الجمهورِ أولى لأنها تدلُّ على تفخيمِ الرسلِ وتعظيمِهِم.

(١) الآية ١٩ من سبأ.

(٢) البحر ٦٨/٣.

(٣) المحتسب ١٦٨/١.

(٤) الآية ١٣ من سبأ.

(٥) الآية ٤٠ من هود.

(٦) الإملاء ١٥١/١.

قوله: «أفإن مات» الهمزة لاستفهام الإنكار، والفاء للعطف وربتها التقديم لأنها حرف عطف، وإنما قُدِّمَت الهمزة لأنها لها صدرُ الكلام، وقد تقدّم تحقيق ذلك، وأن الزمخشري يُقدِّر بينهما فعلاً محذوفاً تعطفُ الفاء عليه ما بعدها. وقال ابن خطيب زَمَلَكِي^(١): «الأوجهُ أن يُقدَّر محذوفٌ بعد الهمزة وقبل الفاء تكونُ الفاء عاطفةً عليه، ولو صرح به لقليل: أتؤمنون به مدةَ حياته فإن مات ارتدَدْتُم فتخالفوا سُننَ أتباع الأنبياء قبلكم في ثباتهم على مللِ أنبيائهم بعد موتهم» وهذا هو مذهب الزمخشري، إلا أن الزمخشري هنا عبَّرَ بعبارةٍ لا تقتضي مذهبه الذي هو حذفُ جملةٍ بعد الهمزة فإنه قال^(٢): «الفاءُ مُعلِّقةٌ للجملةِ الشرطيةِ بالجملةِ قبلها على معنى التسيب، والهمزةُ لإنكار أن يجعلوا خُلُوَ الرسلِ قبله سبباً لانقلابهم على أعقابهم بعد هلاكه بموتٍ أو قتلٍ، مع علمهم أن خُلُوَ الرسلِ قبله وبقاءَ دينهم مُتمسكاً به يجبُ أن يجعلَ سبباً للتمسكِ بدين محمد صلى الله عليه وسلم لا لانقلابِ عنه» فظاهرُ هذا الكلام أن الفاءَ عَطَفَتْ هذه الجملةَ المشتملة على الإنكارِ على ما قبلها من قوله «قد خَلَّتْ» من غيرِ تقديرِ جملةٍ أخرى.

وقال أبو البقاء^(٣) قريباً من هذا فإنه قال: «الهمزةُ عند سيبويه^(٤) في موضعها، والفاءُ تدلُّ على تعلُّقِ الشرطِ بما قبله». انتهى. لا يقال: إنه جعل الهمزة في موضعها فيوهمُ هذا أن الفاءَ ليست مُقدِّمةً عليها لأنه جعلَ هذا مقابلاً لمذهب يونس، فإن يونس يزعم أن هذه الهمزة في مثلِ هذا التركيبِ داخلَةٌ على جوابِ الشرط، فهي في مذهبه [في] غيرِ موضعها. وسيأتي تحريرُ هذا كله.

(١) لعله كمال الدين بن الزمكاني من القرن السابع، ورد اسمه في طبقات القراء ٥٧/٢.

(٢) الكشف ٤٦٨/١.

(٣) الإملاء ١٥١/١.

(٤) الكتاب ٤٩١/١.

و «إِنْ» شرطية. و «مَاتَ» و «انقلبتم» شرطٌ وجزاء، ودخولُ الهمزة على أداة الشرط لا يغيّر شيئاً مِنْ حِكْمِهَا، وَزَعَمَ يونس أن الفعلَ الثاني الذي هو جِزَاءُ الشرط ليس بجزاءٍ للشرط، إنما هو المُسْتَفْتَهُمُ عنه، وَأَنَّ الهمزةَ داخلةً عليه تقديراً فينوي به التقديمَ وحينئذ فلا يكونُ جواباً، بل الجوابُ محذوفٌ، ولا بد إذ ذاك من أن يكونَ فعلُ الشرط ماضياً، إذ لا يُحذفُ الجوابُ إلا والشرطُ ماضٍ، ولا اعتبارٌ بالشعرِ فإنه ضرورةٌ، فلا يجوزُ عنده أن تقولَ: «إِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمَكَ» [لا بجزمهما ولا بجزم الأول ورفع الثاني] (١) لأنَّ الشرط مضارعٌ. ولا: «إِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمَكَ» بجزم «أَكْرَمَكَ» لأنه ليس الجوابُ بل دالاً (٢) عليه، والنيةُ به التقديمُ، فَإِنْ رَفَعْتَ «أَكْرَمَكَ» وقلت: «إِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمَكَ» صَحَّ عنده، فالتقديرُ عند يونس: انقلبتم على أعقابكم إِنْ مَاتَ مُحَمَّدٌ؟ لأنَّ الغرضَ إنكارُ انقلابهم على أعقابهم بعد موته.

ويقول يونس قال كثيرٌ من المفسرين، فإنهم يقولون: أَلْفُ الاستفهامِ دَخَلَتْ في غير موضعها، لأنَّ الغرضَ إنما هو: «أَتَنْقَلِبُونَ إِنْ مَاتَ مُحَمَّدٌ». وقال أبو البقاء (٣): «وقال يونس: الهمزةُ في مثلِ هذا حَقُّهَا أَنْ تَدْخُلَ على جوابِ الشرطِ تقديره: «أَتَنْقَلِبُونَ إِنْ مَاتَ»؛ لأنَّ الغرضَ التنبيهُ أو التوبيخُ على هذا الفعلِ المشروطِ. ومذهبُ سيويه الحقُّ لوجهين، أحدهما: أنك لو قَدَّمْتَ الجوابَ لم يكن للفاءِ وجهٌ إذ لا يَصِحُّ أَنْ تقولَ: «أَتَزورُونِي فَإِنْ زُرْتِكِ»، ومنه قوله تعالى: «أَفَأِنْ مِتَّ فَهَمِ الْخَالِدُونَ» (١)، والثاني: أن الهمزة لها صدرُ الكلام، و «إِنْ» لها صدرُ الكلام، فقد وقعا في موضعيهما، والمعنى يَتِمُّ بدخولِ الهمزة على جملةِ الشرطِ والجوابِ، لأنهما كالشيءِ

(١) ما بين معقوفين غير واضح في الأصل.

(٢) لعل الأنسب: بل دالٌ.

(٣) الإملاء ١٥١/١.

(٤) الآية ٣٤ من الأنبياء.

- آل عمران -

الواحد» انتهى. وقد رَدَّ النحويون على يونس بقوله: «أفإن ميت فهم الخالدون» فإن الفاء في قوله: «فهم» تُعَيِّنُ أن يكون جواباً للشرط. ولهذه المسألة موضع هو اليقُّ بها من هذا الكتاب. وأتى هنا بـ «إن» التي تقتضي الشك، والموت أمرٌ محقق، إلا أنه أُورد مؤرِّد المشكوك فيه للتردُّد بين الموت والقتل.

قوله: «على أعقابكم» فيه وجهان، أظهرهما: أنه متعلِّقٌ بـ «انقلبتم». والثاني: أنه حالٌ من فاعلِ «انقلبتم» كأنه قيل: انقلبتم راجعين. وقرأ^(١) ابن أبي إسحاق: «ومن يتقلب على عقبيه» بالافراد. و«شيئاً» نُصِبَ على المصدرِ أي: شيئاً من الضرر لا قليلاً ولا كثيراً. وقد تقدَّم نظيره.

آ. (١٤٥) قوله تعالى: ﴿وما كان لنفس أن تموت﴾: «أن تموت» في محل رفع اسماً لـ «كان». و«لنفس» خبرٌ مقدمٌ فيتعلَّقُ بمحذوفٍ و«إلا» بإذن الله» حالٌ من الضمير في «تموت» فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، وهو استثناء مفرغ، والتقدير: وما كان لها أن تموت إلا مأذوناً لها، والباء للمصاحبة.

وقال أبو البقاء^(٢): «وإلا بإذن الله» الخبر، واللامٌ للتبيين متعلِّقةٌ بـ «كان». وقيل: هي متعلِّقةٌ بمحذوفٍ تقديره: الموتُ لنفس، و«أن تموت» تبيينٌ للمحذوف، ولا يجوز أن تتعلَّقَ اللامُ بـ «تموت» لما فيه من تقديم الصلة على الموصول. وقال بعضهم: «إن «كان» زائدةٌ فيكون «أن تموت» مبتدأ، و«لنفس» خبره». وقال الزجاج^(٣): «تقديره: وما كانت نفسٌ لتموت، ثم قُدِّمَتِ اللامُ فجُعِلَ ما كان اسماً لـ «كان» وهو «أن تموت» خبراً لها، وما كان خبراً وهو «لنفس» اسماً لها. فهذه خمسة أقوال، أظهرها الأول.

(١) البحر ٦٩/٣. وقوله «ابن أبي إسحاق» غير واضح في الأصل.

(٢) الإملاء ١٥١/١.

(٣) معاني القرآن ٤٨٨/١.

أما قول أبي البقاء «واللأم للتيبين فتعلقُ بمحذوفٍ» ففيه نظرٌ من وجهين، أحدهما: أن «كان» الناقصة لا تعمل في غير اسمها وخبرها، ولئن سلّم ذلك فاللأم التي للتيبين إنما تتعلّق بمحذوفٍ، وقد نصّوا على ذلك في نحو: «سُقياً لك».

وأما مَنْ جعل «لنفسٍ» متعلقةً بمحذوفٍ تقديره: «الموت لنفسٍ» ففاسدٌ لأنه ادّعى حذفَ شيءٍ لا يجوزُ، لأنه إن جعل «كان» تامةً أو ناقصةً امتنع حذفُ مرفوعها لأنَّ الفاعلَ لا يُحذفُ، وأيضاً فإنَّ فيه حذفَ المصدر وإبقاء معموله وهو لا يجوزُ. وكذلك قول مَنْ جعل «كان» زائدةً. وأما قول الزجاج فإنه تفسيرٌ معنيٌّ لا إعرابٍ فتعودُ الأقوالُ أربعةً / .

[١٨٣/أ]

قوله: «كتاباً مؤجلاً» في نصبه ثلاثة أوجهٍ، أظهرها: أنه مصدرٌ مؤكّد لمضمون الجملة التي قبله، فعامله مضمّرٌ تقديره: «كتب الله ذلك كتاباً»، نحو: «صنّع الله»^(١) «وعَدَّ الله»^(٢)، وكتابَ الله عليكم^(٣). والثاني: أنه منصوبٌ على التمييز. ذكره ابن عطية^(٤)، وهذا غيرٌ مستقيمٌ؛ لأنَّ التمييزَ منقولٌ وغيرٌ منقولٌ، وأقسامه محصورةٌ وليس هذا شيئاً منها. وأيضاً فأين الذاتُ المبهمةُ التي تحتاج إلى تفسير. والثالثُ: أنه منصوبٌ على الإغراء، والتقديرُ: الزموا كتاباً مؤجلاً وآمنوا بالقدر، وليس المعنى على ذلك.

وقرأ ورش^(٥): «مُوجلاً» بالواو بدلَ الهمزة وهو قياسٌ تخفيفها.

قوله: «ومن يُردُّ ثوابَ» «من» مبتدأٌ وهي شرطيةٌ. وفي خبر هذا المبتدأ

(١) الآية ٨٨ من النمل.

(٢) الآية ١٢٢ من النساء.

(٣) الآية ٢٤ من النساء.

(٤) المحرر ٢٥٠/٣.

(٥) انظر: الكشف ١٠٤/١.

- آل عمران -

الخلافُ المشهور^(١) وأدغم^(٢) أبو عمرو وحمزة والكسائي وابن عامر - بخلافٍ عنه - دال «يُردُّ» في الثاء، والباقون بالإظهار.

وقرأ^(٣) أبو عمرو بالإسكانِ في هاء «نؤتيه» في الموضعين وصلاً ووقفاً، وقالون وهشام - بخلافٍ عنه - بالاختلاسِ وصلاً، والباقون بالإشباعِ وصلاً. فأما السكونُ فقالوا: إنَّ الهاءَ لَمَّا حَلَّتْ مَحَلَّ ذَلِكَ المحذوفِ أعطيت ما كان يَسْتَحِقُّهُ من السكون. وأما الاختلاسُ فلاستصحاب ما كانت عليه الهاء قبل حذف لام الكلمة، فإنَّ الأصل: نؤتيه، فحذفت الياء للجزم، ولم يُعْتَدَّ بهذا العارضِ فبقيت الهاء على ما كانت عليه. وأما الإشباعُ فنظراً إلى اللفظ لأنَّ الهاءَ بعد متحركٍ في اللفظ، وإن كانت في الأصل بعد ساكن وهو الياء التي حذفت للجزم. والأولى أن يُقال: إن الاختلاسَ والإسكانَ بعد المتحرك لغة ثابتة عن بني عُقَيْلِ وبني كلاب، حكى الكسائي: «لَه مَالٌ وَبِهِ دَاءٌ» بسكونِ الهاء، واختلاسِ حركتها، وبهذا يتبيَّن أن قول مَنْ قال: «إِسْكَانُ الهَاءِ واختلاسُها في هذا النحو لا يجوزُ إلا ضرورةً» ليس بشيء، أما غيرُ بني عُقَيْلِ وبني كلاب فنعم لا يوجد ذلك عندهم إلا في ضرورةٍ كقوله^(٤):

١٤٥٤- لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ

إذا طَلَبَ الوَسِيْقَةَ أو زميئراً

باختلاسِ هاء «كأنه»^(٥)، وقول الآخر^(٦):

١٤٥٥- وَأَشْرَبُ المَاءِ ما بي نحوه عَطَشٌ

إِلَّا لَأَنَّ عَيونَهُ سَيَّلُ وادِيها

(١) انظر إعرابه للآية ٣٨ من البقرة.

(٢) السبعة ١١٣، البحر ٧١/٣.

(٣) السبعة ٢١١، في رواية عبدالوارث واليزيدي عنه. وانظر: البحر ٧١/٣.

(٤) تقدم برقم ٣٨٥.

(٥) في الأصل «له» وهو سهو.

(٦) تقدم برقم ١٣٣٦.

- آل عمران -

بسكونها. وجعل^(١) ابنُ عصفور أن الضرورةَ في البيت الثاني أحسنُ منها في الأولِ قال: «لأنه إذهبٌ للحركة وصلتها فهي جَرِيٌّ على الضرورةِ إجراءً كاملاً» وإنما ذَكَرْتُ هذه التعليلاتِ لكثرةِ ورودِ هذه المسألةِ نحو «يَرْضَهُ لَكُمْ»^(٢) و«فبهدهم اقتده»^(٣). وقرئ: «يُؤْتَهُ» بياء الغائب^(٤)، والضميرُ لله تعالى، وكذلك: «وسيجزي الشاكرين» بالنون والياء.

آ. (١٤٦) قوله تعالى: ﴿وَكَايُنْ مِنْ نَبِيِّ﴾: هذه اللفظةُ قيل: مركبةٌ من كافِ التشبيهِ ومن «أَيِّ»، وحدثَ فيها بعد التركيبِ معنى التكثريرِ المفهومُ من «كم» الخبرية، ومثلها في التركيبِ وإفهامِ التكثريرِ: «كذا» في قولهم: «له عندي كذا كذا درهماً والأصلُ: كافِ التشبيهِ و«ذا» الذي هو اسمُ إشارةٍ، فلما رُكِّبَا حدثَ فيهما معنى التكثريرِ، وكم الخبريةُ و«كأين» و«كذا» كلُّها بمعنى واحد، وقد عهَدْنَا في التركيبِ إحداثَ معنى آخرَ، ألا تَرَى أَنَّ «لولا» حدثَ لها معنى جديد. وكأينُ مِنْ حَقِّهَا^(٥) على هذا أن يُوقَفَ عليها بغيرِ نونٍ، لأنَّ التَّنوينَ يُحَدَفُ وقفاً، إلا أنَّ الصحابةَ كتبوها: «كأين» بثبوتِ النونِ، فَمِنْ ثَمَّ وَقَفَ عليها جمهورُ القراءِ بالنونِ إتباعاً لرسمِ المصحفِ. ووقف^(٦) أبو عمرو وسورةُ بن مبارك^(٧) - عن الكسائي - عليها:

(١) كذا في الأصل، والأنسب: «وزعم» كما في نسخة ي.

(٢) الآية ٧ من الزمر.

(٣) الآية ٩٠ من الأنعام.

(٤) الشواذ ٢٢؛ والبحر ٧٠/٣، وهي قراءة الأعمش.

(٥) أي على كونها مركبة من الكاف وأي.

(٦) انظر فيها وفي لغاتها وقراءاتها: السبعة ٢١٦؛ الكشف ٣٥٧/١؛ النشر ٢٣٤/٢؛

الشواذ ٢٢؛ البحر ٧٢/٣.

(٧) سورة بن مبارك روى عن الكسائي، وروى عنه أحمد بن زكريا، ولم تذكر سنة وفاته.

الطبقات ٣٢١/١.

- آل عمران -

«كأي» من غير نونٍ على القياس. واعتلّ الفارسي (١) لوقف النون بأشياء طَوَّلَ بها، منها: أن الكلمة لَمَّا رُكِبَتْ خَرَجَتْ عن نظائرها، فَجَعَلَ التَّنْوِينَ كأنه حرفٌ أصلي من بنية الكلمة. وفيها لغاتٌ خمس. أحدها: «كأَيْن» وهي الأصل، وبها قرأ الجماعة إلا ابن كثير. وقال الشاعر (٢):

١٤٥٦- كَأَيْنَ فِي الْمَعَاشِرِ مِنْ أَنْسَابِ

أَخُوهُمْ فَوْقَهُمْ وَهُمْ كِرَامُ

والثانية: «كائِن» بزنة «كاعِن» وبها قرأ ابن كثير وجماعة، وهي أكثر استعمالاً من «كأَيْن» وإن كانت تلك الأصل. قال الشاعر (٣):

١٤٥٧- وَكائِنَ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقِ

يَرَانِي لَوْ أَصِبتُ هُوَ الْمُصَابَا

وقال: (٤)

١٤٥٨- وَكائِنَ رَدَدْنَا عَنْكُمْ مِنْ مُدَجِّجِ

واختلفوا في توجيه هذه القراءة، فنقل عن المبرد أنها اسم فاعل من: كان يكون فهو كائن، واستبعده مكِّي (٥) قال: «لا تيانِ مِنْ» بعده ولبنائه على

(١) الحجة (خ) ٢٤٠/٢.

(٢) لم أهند إلى قائله وهو في البحر ٧٢/٣.

(٣) البيت لجرير وهو في ديوانه ٢٤٤/١؛ والمقرب ١١٩/١؛ وابن يعيش ١١٠/٣؛ والمعنى ٥٤٨؛ وشواهد ٨٧٥؛ والهمع ٦٨/١.

(٤) البيت لعمر بن شاس وعجزه:

يجيءُ أمام الرُّكْبِ يَرْدِي مُقَنَّعاً

وهو في الكتاب ٢٩٧/١؛ والقرطبي ٢٢٨/٤؛ والهمع ٢٥٦/١؛ والدرر ٢١٣/١.

والمُدَجِّجُ: اللابس السلاح، يردي: يمشي متبخرأً، والمقنع: الذي تقنع بالسلاح.

(٥) المشكل ١٦١/١.

السكون». وكذلك أبو البقاء^(١) قال: «وهو بعيد الصحة، لأنه لو كان كذلك لكان مُعرباً، ولم يكن فيه معنى التثنية لا يقال: هذا يُحْمَلُ على المبرد، فإنَّ هذا لازمٌ لهم أيضاً، فإنَّ البناءَ ومعنى التثنية عارضان أيضاً، لأنَّ التركيبَ عهد فيه مثل ذلك كما تقدم في «كذا» و«لولا» ونحوهما، وأمَّا لفظُ مفردٍ يُنقل إلى معنى ويُنَى من غير سبب فلم يُوجَد له نظير. وقيل: هذه القراءة أصلها «كأَيْن» كقراءة الجماعة إلا أنَّ الكلمة دخلها القلبُ فصارت «كأَيْن» مثل «جاعن».

واختلفوا في تصييرها بالقلبِ كذلك على أربعة أوجهٍ، أحدها: أنه قُدِّمَت الياءُ المشددة على الهمزة فصار وزنها كَعَلْفٍ لأنك قُدِّمَت العين واللام وهما الياءُ المشددة^(٢)، ثم حُدِّفَت الياءُ الثانية لِثِقَلِهَا بالحركة والتضعيف كما قالوا في «أيهما»: أيهما، ثم قَلِبَت الياءُ الساكنة ألفاً كما قَلَبُوهَا في نحو: «آية» والأصل: آية، وكما قالوا: طائي، والأصل: طَيْي، فصار اللفظ: كائِن كجاعِن كما ترى، ووزنه «كَعْفٍ»؛ لأنَّ الفاء أُخِّرَت إلى موضع اللام، واللامُ قد حُدِّفَت.

الوجه الثاني: أنه حُدِّفَت الياءُ الساكنة التي هي عينٌ وقُدِّمَت المتحركة التي هي لامٌ، فتأخَّرت الهمزة التي هي فاء، وقُلِبَت الياءُ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار «كأَيْن» ووزنه: كَلْفٍ.

الوجه الثالث: - ويُعزى للخليل - أنه قُدِّمَت إحدى الياءين في موضع الهمزة فحُرِّكَت بحركة الهمزة وهي الفتحة، وصارت الهمزة ساكنة في موضع الياء، فتَحَرَّكَت الياءُ وانفتح ما قبلها فقُلِبَت ألفاً، فالتقى ساكنان: الألفُ المنقلبة

(١) الإملاء ١/١٥٢.

(٢) أصله أي، فالفاء الهمزة، والياء الأولى عين، والياء الثانية لام.

- آل عمران -

عن الياء والهمزة بعدها ساكنة، فكسرت الهمزة على أصل التقاء الساكنين، وبقيت إحدى الياءين متطرفةً فأذهبها التنوينُ بعد سلبِ حركتها كياءِ قاضٍ وغازٍ.

الوجه الرابع: أنه قُدِّمَتِ الياءُ المتحركةُ فانقلبتِ الفاءُ، وبقيت الأخرى ساكنةً فحذفها التنوينُ مثل قاضٍ، ووزنه على هذين الوجهين أيضاً كَلَفٍ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ حَذْفِ الْعَيْنِ وتأخيرِ الفاءِ، وإنما الأعمالُ تختلف.

اللغة الثالثة: «كأين» بياءٍ خفيفةٍ بعد الهمزة على مثال: كعين، وبها قرأ ابن محيصة والأشهب العقيلي، ووجهها أن الأصل: كأين كقراءة الجماعة: فَحَذِفَتِ الْيَاءُ الثَّانِيَةَ اسْتِثْقَالاً فَالْتَقَى سَاكِنَانِ: الْيَاءُ وَالتَّنْوِينُ، فَكُسِرَتِ الْيَاءُ لِالتَّجَاوُزِ السَّاكِنِينَ ثُمَّ سَكَنَتِ الْهَمْزَةُ تَخْفِيفاً لِثِقَلِ الْكَلِمَةِ بِالتَّرْكِيبِ فَصَارَتْ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ كَمَا سَكَّنُوا: «فهو» و«فهي».

اللغة الرابعة: «كئين» بياءٍ ساكنةٍ بعدها همزةٌ مكسورةٌ، وهذه مقلوبٌ القراءة التي قبلها، وقرأ بها بعضهم.

واللغة الخامسة: «كئين» على مثال كع، ونقلها الداني قراءةً عن ابن محيصة أيضاً. وقال الشاعر^(١):

١٤٥٩ - كئين من صديقٍ خلته صادق الإخا

أبان اختباري أنه لي مُدَاهِنُ

وفيها وجهان أحدهما: أنه حَذَفَ الْيَاءَيْنِ دَفْعَةً وَاحِدَةً لِامْتِزَاجِ الْكَلِمَتَيْنِ بِالتَّرْكِيبِ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ حَذَفَ إِحْدَى الْيَاءَيْنِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ، ثُمَّ حَذَفَ الْآخَرَى لِالتَّجَاوُزِ سَاكِنَةً مَعَ التَّنْوِينِ، وَوزنُهُ عَلَى هَذَا: «كَفٍ» لِحَذْفِ الْعَيْنِ

[١٨٣/ب] واللام منه . /

(١) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٧٢/٣.

واختلفوا في «أي»: هل هي مصدرٌ في الأصل أم لا؟ فذهب جماعةٌ إلى أنها ليست مصدرًا وهو ظاهرُ قولِ أبي البقاء^(١) فإنه قال: «وكأين الأصل فيه: «أي» التي هي بعض من كل، أُدْخِلْتُ عليها كافُ التشبيه» وفي عبارته عن «أي» بأنها بعض من كلٍ نظرٌ، لأنها ليست بمعنى بعض من كل، نعم إذا أُضيفت إلى معرفةٍ فحكمها حكمُ «بعض» في مطابقتِ الخبرِ وَعُودِ الضميرِ نحو: أيُّ الرجلين قام؟ ولا تقول: «قاما»، وليست هي التي «بعض» أصلًا.

وذهب ابن جني^(٢) أنها في الأصل مصدر «أوى يَأوي» إذا انضمَّ واجتمع، والأصل: أَوِيَ نحو: طَوَى يَطْوِي طَيًّا، الأصل: طَوِيَ، فاجتمعت الياءُ والواو وسَبَقَتْ إحداهما بالسكونِ فَقَلِبْتَ الواوُ ياءً وأدْغمت في الياء، وكان ابن جني ينظر إلى معنى المادة من الاجتماعِ الذي يدل عليه «أي» فإنها للعموم، والعمومُ يستلزمُ الاجتماع.

وهل هذه الكافُ الداخلةُ على «أي» تتعلَّقُ بشيءٍ كغيرها من حروفِ الجرِّ أم لا؟ والصحيحُ أنها لا تتعلَّقُ بشيءٍ أصلًا لأنها مع «أي» صارتا بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ وهي «كم»، فلم تتعلَّقُ بشيءٍ؛ ولذلك هُجِرَ معناها الأصلي وهو التشبيه.

وزعم الحوفي أنها تتعلَّقُ بعاملٍ، ولا بُدُّ من إيرادِ نصِّه لتقفَ عليه فإنه كلامٌ غريب. قال: «أما العاملُ في الكافِ فإن جَعَلْنَاها على حكمِ الأصلِ فمحمولٌ على المعنى، والمعنى: أصابَتْكم كإصابةِ مَنْ تقدَّم من الأنبياءِ وأصحابِهِم، وإن حَمَلْنَا الحكمَ على الانتقالِ إلى معنى «كم» كان العاملُ بتقديرِ الابتداءِ وكانت في موضعِ رفعٍ، و«قُتِلَ» الخبرُ، و«مَنْ» متعلقةٌ بمعنى

(١) الإملاء ١/١٥١.

(٢) المحتسب ١/١٧١.

الاستقرار، والتقدير الأول أوضح لِحَمَلِ الكلام على اللفظ دون المعنى بما يجب من الخفض في «أي»، وإذا كانت «أي» على بابها من معاملة اللفظ فـ «مِنْ» متعلقة بما تعلقت به الكاف من المعنى المدلول عليه. انتهى.

واختار الشيخ^(١) أن «كأَيِّن» كلمة بسيطة غير مركبة وأن آخرها نون هي من نفس الكلمة لا تنوين، لأن هذه الدعاوي المتقدمة لا يقوم عليها دليل، والشيخ سَلَكَ في ذلك الطريق الأسهل، والنحويون ذكروا هذه الأشياء محافظةً على أصولهم، مع ما ينضمُّ إلى ذلك من الفوائد وتشحيدِ الذهن وتمرينه. هذا ما يتعلق بـ «كأَيِّن» من حيث الأفراد.

أما ما يتعلق بها من حيث التركيب فموضعها رفعٌ بالابتداء وفي خبرها أربعة أوجه، أحدها: أنه «قُتِلَ» فإن فيه ضميراً مرفوعاً به يعود على المبتدأ والتقدير: كثيرٌ من الأنبياء قتل. قال أبو البقاء^(٢): «والجيد أن يعود الضميرُ على لفظ «كأَيِّن» كما تقول: «مئة نبي قُتِلَ» فالضميرُ للمئة، إذ هي المبتدأ. فإن قلت: لو كان كذلك لَأُنْتُت فقلت: «قُتِلَتْ. قيل: هذا محمولٌ على المعنى، لأنَّ التقدير: كثيرٌ من الرجال قُتِلَ. انتهى» كأنه يعني بغير الجيد عَوْدَهُ على لفظ «نبي»، فعلى هذا يكون «معه ربيون» جملةً في محلِّ نصبٍ على الحال من الضمير في «قُتِلَ» [وهو أَوْلَى لأنه من قبيل المفردات، وأصلُ الحال والخبر والصفة أن تكون مفردةً]^(٣). ويجوز أن يكون «معه» وحده هو الحال و«رَبِّيون» فاعلٌ به، ولا يحتاج هنا إلى واو الحال لأنَّ الضمير هو الرابطُ، أعني الضمير في «معه»، ويجوز أن يكون حالاً من «نبي» وإن كان نكرةً لتخصيصه بالصفة حينئذٍ، ذكره مكي^(٤)، وعمل الظرف هنا لاعتماده على ذي

(١) البحر ٧٣/٣.

(٢) الإملاء ١٥٢/١.

(٣) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.

(٤) المشكل ١٦٢/١.

- آل عمران -

الحال. قال الشيخ^(١): «وهي حكاية حالٍ ماضيةٍ فلذلك ارتفع «رَبُّون» بالظرف وإن كان العامل ماضياً لأنه حكى الحال الماضية كقوله تعالى^(٢): «وكلبهم باسط ذراعيه» وهذا على رأي البصريين، وأما الكسائي فيُعْمِل اسمَ الفاعلِ العاري من أل مطلقاً. وفيه نظرٌ لأننا لا نسلّم أنّ الظرفَ يتعلّق باسمِ فاعلِ حتى يُلزَمَ عليه ما قال من تأويله اسمَ الفاعلِ بحالٍ ماضيةٍ، بل نُدّعي تعلّقه بفعلٍ تقديره: استقر معه ربيون.

الوجه الثاني: أن يكون «قُتِل» جملةً في محل جر صفةً لـ «نبي» و«معه ربيون» هو الخبر، ولك الوجهان المتقدمان في جعله حالاً، أعني إن شئت أن تجعل «معه» خبراً مقدماً و«ربيون» مبتدأً مؤخراً، والجملةُ خبر «كأين»، وإن شئت أن تجعل «معه» وحده هو الخبر، و«ربيون» فاعلٌ به، لاعتمادِ الظرفِ على ذي خبر.

الوجه الثالث: أن يكون الخبرُ محذوفاً تقديره: «في الدنيا» أو «مضى» أو «صائر» ونحوه، وعلى هذا فقوله: «قتل» في محلّ جر صفة لـ «نبي»، و«معه ربيون» حال من الضمير في «قتل» على ما تقدم تقريره، ويجوز أن يكون «معه ربيون» صفةً ثانية لـ «نبي» وُصِفَ بصفيتين: بكونه «قتل» وبكونه «معه ربيون».

الوجه الرابع: أن يكون «قُتِل» فارغاً من الضمير مسنداً إلى «ربيون»، وفي هذه الجملة حينئذ احتمالان، أحدهما: أن تكونَ خبراً لـ «كائن»، والثاني: أن تكونَ في محلّ جر صفة لـ «نبي»، والخبر محذوف على ما تقدّم، وأدعاء حذفِ الخبرِ ضعيفٌ لاستقلال الكلام بدونه. وقال

(١) البحر ٧٢/٣.

(٢) الآية ١٨ من الكهف.

- آل عمران -

أبو البقاء^(١): «ويجوزُ أن يكونَ «قُتِلَ» صفةً^(٢) لربيين، فلا ضمير فيه على هذا، والجملة صفة «نبي» ويجوز أن تكون خبراً، فيصير في الخبر أربعة أوجه، ويجوز أن تكون صفة لـ «نبي» والخبرُ محذوفٌ على ما ذكرنا». أما قوله «صفة لـ «ربيين» يعني أن القتل من صفتهم في المعنى. وقوله: «فيصير فيه أربعة أوجه» يعني مع ما تقدّم له من أوجهٍ ذكرها. وقوله: «فلا ضمير فيه على هذا، والجملة صفةً لـ «نبي» غلطٌ لأنه يبقى المبتدأ بلا خبر. فإن قلت: إنما يزعم هذا لأنه يُقدّرُ خبراً محذوفاً. قلت: قد ذكّر هذا وجهاً آخر حيث قال: «ويجوزُ أن يكونَ صفةً لـ «نبي» والخبرُ محذوفٌ على ما ذكرنا».

ورجّح كونَ «قُتِلَ» مسنداً إلى ضميرِ النبي أن القصة بسبب غزوة أحد وتجادل المؤمنين حين قيل: إن محمداً قد مات مقتولاً، ويؤيده قوله: «أفإن مات أوقُتِلَ»^(٣) وإليه ذهب ابن عباس والطبري^(٤) وجماعة، وعن ابن عباس في قوله: «وما كان لنبيٍّ أن يغلَّ»^(٥): «النبي يُقتل فكيف لا يُخان؟ وذهب الحسن وابن جبير وجماعة إلى أن القتلَ للربيين قالوا: لأنه لم يُقتل نبيٌّ في حرب قط. ونصّر الزمخشري^(٦) هذا بقراءة «قُتِلَ» بالتشديد، يعني أن التثنية لا يتأتى في الواحد وهو النبي. وهذا الذي ذكره الزمخشري سبقه إليه ابن جني^(٧)، وسيأتي تأويل هذا.

وقرأ^(٨) ابن كثير ونافع وأبو عمرو: «قُتِلَ» مبنياً للمفعول، وفتادة كذلك

(١) الإملاء ١٥٣/١.

(٢) عبارة المطبوعة: «قتل مسنداً لربيين» وهي أوضح.

(٣) الآية ١٤٤ من آل عمران.

(٤) تفسير الطبري ٢٦٤/٧.

(٥) الآية ١٦١ من آل عمران.

(٦) الكشاف ٤٦٩/١.

(٧) المحتسب ١٧٣/١.

(٨) السبعة ٢١٧؛ الكشاف ٣٥٩/١؛ والشواذ ٢٢؛ والبحر ٧٣/٣.

إلا أنه شدد التاء، وباقي السبعة: «قاتل»، وكلٌّ مِنْ هذه الأفعال يَصْلُحُ أَنْ يرفعَ ضمير «نبي» وأن يرفعَ رَبَّيْنِ على ما تقدّم تفصيله. وقال ابن جني^(١): «إن قراءة «قُتِلَ» بالتشديد يتعيّن أن يُسَنَدَ الفعل فيها إلى الظاهر، أعني ربّيين. قال: «لأنّ الواحد لا تكثيرَ فيه». قال أبو البقاء^(٢): «ولا يمتنعُ أَنْ يكونَ فيه ضمير الأول^(٣) لأنه في معنى الجماعة» انتهى. يعني أن «من نبي» المرادُ به الجنسُ فالتكثيرُ بالنسبة لكثرة الأشخاص لا بالنسبة إلى كلِّ فردٍ فردٍ، إذ القتل لا يتكثّر في كلِّ فرد. وهذا الجوابُ الذي أجابَ به أبو البقاء استشعر به أبو الفتح وأجابَ عنه. قال: «فإن قيل: يُسَنَدُ إلى «نبي» مراعاةً لمعنى «كم» فالجوابُ: أن اللفظَ قد فَشَا على جهةِ الإفرادِ في قوله: «من نبي»، ودلُّ الضميرُ المفردُ في «معه» على أن المرادُ إنما هو التمثيلُ بواحدٍ، فخرج الكلامُ عن معنى «كم». قال: «وهذه القراءةُ تُقَوِّي قولَ مَنْ قال: إنّ «قُتِلَ» و«قاتل» يُسندان إلى الربّيين.

قال الشيخ^(٤): «وليس بظاهر لأنّ «كأين» مثل «كم»، وأنت إذا قلت: «كم مِنْ عانٍ فككته» [فأفردت]^(٥) راعيتَ لفظها، ومعناها جَمْعٌ، فإذا قلت: «فككتهم» راعيتَ المعنى، فلا فرق بين «قتل معه ربّيون» و«قتل معهم ربّيون»، وإنما جاز مراعاةُ اللفظِ تارةً والمعنى أخرى في «كم» و«كأين» لأنّ معناهما «جَمْعٌ»، و«جَمْعٌ» يجوزُ فيه ذلك، قال تعالى: «أم يقولون: نحن جميعٌ مُتَّصِرٌ، سيَهْزَمُ الجَمْعُ ويُولُون الدُّبُرَ»^(٦) فراعى اللفظَ في قوله: «متَّصِرٌ» والمعنى في قوله: «يُولُون».

(١) المحتسب ١/١٧٣.

(٢) الإملاء ١/١٥٣.

(٣) أي: أن يعود على «نبي».

(٤) البحر ٣/٧٣.

(٥) زيادة من البحر.

(٦) الآيتان ٤٤ - ٤٥ من القمر.

- آل عمران -

وَرَجَّحَ بَعْضُهُمْ قِرَاءَةَ «قَاتِل» لِقَوْلِهِ بَعْدَ ذَلِكَ: «فَمَا وَهَنُوا» قَالَ: «وَإِذَا قُتِلُوا فَكَيْفَ يُوصَفُونَ بِذَلِكَ؟ إِنَّمَا يُوصَفُ بِهَذَا الْأَحْيَاءُ، وَالْجَوَابُ: أَنَّ مَعْنَاهُ «قُتِلَ بَعْضُهُمْ»، كَمَا تَقُولُ: «قُتِلَ بَنُو فُلَانٍ فِي وَقْعَةٍ كَذَا ثُمَّ انْتَصَرُوا». وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ^(١): «قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ «قَاتِل» أَعْمٌ فِي الْمَدْحِ، لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهَا مَنْ قُتِلَ وَمَنْ بَقِيَ، وَيَحْسُنُ عِنْدِي عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ إِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَى الرَّبِّينِ، وَعَلَى [أ/١٨٤] قِرَاءَةِ «قُتِلَ» إِسْنَادُهُ إِلَى «نَبِيٍّ». قَالَ الشَّيْخُ^(٢): «بَلِ «قُتِلَ» أَمْدَحٌ / وَأَبْلَغُ فِي مَقْصُودِ الْخُطَابِ، فَإِنَّ «قُتِلَ» يَسْتَلْزِمُ الْمَقَاتِلَةَ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ».

وقوله: «من نبي» تمييز لـ «كأين» لأنها مثل «كم» الخبرية. وزعم بعضهم أنه يلزم جرّه بـ «من»، ولهذا لم يجيء في التنزيل إلا كذا، وهذا هو الأكثرُ الغالبُ كما قال، وقد جاء تمييزها منصوباً. قال^(٣):
١٤٦٠- اطْرُدِ الْيَأْسَ بِالرَّجَاءِ فَكَائِنٌ

أَلِمَا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

وقال آخر^(٤):

١٤٦١- وَكَائِنٌ لَنَا فَضْلاً عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةً

قَدِيمًا وَلَا تَذْرُونَ مَا مِنْ مُنْعِمٍ

وَأَمَّا جَرُّهُ فَمَمْتَنِعُ لِأَنَّ آخِرَهَا تَنْوِينٌ وَهُوَ لَا يَثْبُتُ مَعَ الْإِضَافَةِ.

والرَّبِّيُّونَ: جَمْعُ «رَبِّي» وَهُوَ الْعَالَمُ مَنْسُوبٌ إِلَى الرَّبِّ، وَإِنَّمَا كُسِرَتْ رَاوُهُ تَغْيِيرًا فِي النِّسْبِ نَحْوُ: «إِمْسِي» بِالْكَسْرِ مَنْسُوبٌ إِلَى «أَمْسٍ». وَقِيلَ: كُسِرَ لِلِاتِّبَاعِ، وَقِيلَ: لَا تَغْيِيرَ فِيهِ وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى الرَّبَّةِ وَهِيَ الْجَمَاعَةُ. وَهَذِهِ

(١) المحرر ٣/٢٥٤.

(٢) البحر ٣/٧٣.

(٣) تقدم برقم ١٠٢٧.

(٤) البيت للأعشى وهو ديوانه ١٢٧؛ والهمع ١/٢٥٥؛ والدرر ١/٢١٢.

القراءةُ بكسرِ الراءِ قراءةُ الجمهورِ، وقرأ^(١) علي وابن مسعود وابن عباس والحسن: «رَبِّيون» بضمِّ الراءِ، وهو من تغييرِ النسبِ إن قلنا هو منسوبٌ إلى الرَّبِّ، وقيل: لا تغييرَ وهو منسوبٌ إلى الرَّبَّةِ وهي الجماعةُ، وفيها لغتان: الكسر والضم، وقرأ ابن عباس في رواية قتادة: «رَبِّيون» بفتحها على الأصل، إن قلنا: منسوبٌ إلى الرَّبِّ، وإلَّا فَمِنْ تغييرِ النسبِ إن قلنا: إنَّه منسوبٌ إلى الرَّبَّةِ. قال ابن جني^(٢): «والفتحُ لغةُ تميم». وقال النقاش: «هم المُكثِّرون العلمَ من قولهم: «رَبَا يَرَبُّو» إذا كَثُرَ». وهذا سَهْوٌ منه لاختلافِ المادتين، لأنَّ تَيْكٌ من راءٍ وباءٍ وواوٍ، وهذه من راءٍ وباءٍ مكررةٍ. و«كثيرٌ» صفةٌ لـ «رَبِّيون» وإن كان بلفظِ الإفرادِ لأنَّ معناه جمعٌ.

قوله: «فما وَهَنُوا» الضميرُ في «وَهَنُوا» يعودُ على الرَّبِّينِ بجملتهم إن كان «قُتِلَ» مسنداً إلى ضميرِ النبي، وكذا في قراءة «قاتل» سواء كان مسنداً إلى ضميرِ النبي أو إلى الرَّبِّينِ، وإن كان مسنداً إلى الربيين فالضميرُ يعودُ على بعضهم، وقد تقدَّم ذلك عند الكلام في ترجيحِ قراءة «قاتل».

والجمهورُ على «وَهَنُوا» بفتحِ الهاءِ، والأعمش^(٣) وأبو السَّمَّالِ بكسرها، وهما لغتان: وَهَنَ يَهِنُ، كَوَعَدَ يَعُدُّ، وَوَهَنَ يَوْهِنُ كَوَجَلُ يَوْجَلُ، وَرُوي عن أبي السَّمَّالِ أيضاً وعكرمة: «وَهَنُوا» بسكونِ الهاءِ، وهو من تخفيفِ فِعَلٍ لأنه حرفٌ حلقٍ نحو: نَعَمٌ وَشَهِدَ في: نَعَمٌ وَشَهِدَ.

و «لَمَّا» متعلِّقٌ بـ «وَهَنُوا»، و«وما» يجوزُ أَنْ تَكُونَ موصولةً اسميةً أو مصدريةً أو نكرةً موصوفةً. والجمهورُ قرؤوا: «ضَعُفُوا» بضمِّ العَيْنِ،

(١) الشواد ٢٢؛ القرطبي ٢٣٠/٤؛ البحر ٧٤/٣.

(٢) المحتسب ١٧٣/١.

(٣) الشواد ٢٢؛ القرطبي ٢٣٠/٤؛ البحر ٧٤/٣.

وَقُرِءَ^(١): «ضَعَفُوا» بفتحها، وحكاها الكسائي لغةً.

قوله: «وما استكانوا» فيه ثلاثة أقوال، أحدها: أنه استَفعل من الكون، والكون: الذُّلُّ، وأصله: اسْتَكُون، فَنَقَلَتْ حركة الواو على الكاف، ثم قُلِبَتْ الواوُ ألفاً. وقال الأزهري^(٢) وأبو علي: «هو من قول العرب: «بات فلان بِكَيْبَةٍ سوءٍ» على وزنِ «جَفَنَةٍ» أي: بحالةٍ سوءٍ» فألفه على هذا من ياءٍ، والأصل: اسْتَكَيْنَ، ففعل بالياء ما فعل بأختها.

الثالث: قال الفراء: «وزنه أفتعل من السكون، وإنما أشبعت الفتحة فتولد منها ألفٌ كقوله^(٣)»:

١٤٦٢- أعوذُ باللهِ من العَقْرَابِ

السَّائِلَاتِ عَقَدَ الْأَذْنَابِ

يريد: العَقْرَبُ السَّائِلَةُ». ورُدَّ على الفراء بأن هذه الألف ثابتة في جميع تصاريف الكلمة نحو: استكانَ يَسْتَكِينُ فهو مُسْتَكِينٌ ومُسْتَكَانٌ إليه استكانةً، وبأن الإشباع لا يكون إلا في ضرورة. وكلاهما لا يلزمه: أما الإشباعُ فواقع في القراءات السبع كما سيمرُّ بك، وأما ثبوت الألف في تصاريف الكلمة فلا يَدُلُّ أيضاً؛ لأنَّ الزائد قد يلزم ألا ترى أنَّ الميم في تَمَنَدُل^(٤) وتَمَدَّرَعُ زائدةٌ، ومع ذلك هي ثابتة في جميع تصاريف الكلمة قالوا: تَمَنَدُلٌ يَتَمَنَدُلُ تَمَنَدُلًا فهو مُتَمَنَدِلٌ ومُتَمَنَدِلٌ به، وكذا تَمَدَّرَعٌ، وهما من التَّدَلُّ والتَّدَرُّع. وعبارة أبي البقاء أحسن في الردِّ فإنه قال^(٥): «لأنَّ الكلمة في جميع تصاريفها ثبتت عينها والإشباع لا يكون على هذا الحدِّ».

(١) ذكرها في البحر ٧٤/٣ من دون نسبة.

(٢) انظر: تهذيب اللغة ٣٧٤/١٠.

(٣) لم أهدت إلى قائله، وهو في اللسان: سبب؛ والمغني ٤١٢؛ ووصف المياني ١٢.

(٤) تمندل: تمسح بالبنديل.

(٥) الإملاء ١٥٣/١.

- آل عمران -

ولم يَذْكُرْ متعلِّقَ الاستكانة والضعف فلم يَقُلْ «فما ضَعُفُوا عن كذا، وما استكانوا لكذا» للعلم به أو للاقتصارِ على الفعلين نحو: «كُلُوا واشربوا»^(١) لِيُعْمَ ما يَصْلُحُ لهما.

آ. (١٤٧) قوله تعالى: ﴿وما كان قولهم﴾: الجمهورُ على نصبِ «قولهم» خبراً مقدماً، والاسمُ هو «أن» وما في حَيْزِها تقدِيرُه: وما كان قولهم إلا قولهم هذا الدعاء، أي: هو دَأْبُهُمْ وَدَيْدَنُهُمْ. وقرأ^(٢) ابن كثير وعاصم في روايةٍ عنهما برفع «قولهم» على أنه اسم، والخبر «أن» وما في حَيْزِها. وقراءة الجمهورِ أوْلَى؛ لأنه إذا اجتمع معرفتان فالأولى أن يُجْعَلَ الأعرْفُ اسماً، و«أن» وما في حَيْزِها أعرْفٌ، قالوا: لأنها تُشْبِهُ المُضْمَرَ مِنْ حَيْثُ إنها لا تُضْمَرُ ولا تُوصَفُ ولا يُوصَفُ بها، و«قولهم» مضافٌ لمضمرٍ فهو في رتبة العَلَمِ فهو أقلُّ تعريفاً.

وَرَجَّحَ أبو البقاء^(٣) قراءة الجمهور بوجهين، أحدهما هذا، والآخر: أن ما بعد «إلا» مُثَبَّتٌ، والمعنى: كان قولهم: ربنا اغفر لنا ذائبهم في الدعاء وهو حسن، والمعنى: وما كان قولهم شيئاً من الأقوال إلا هذا القول الخاص.

و «في أمرنا» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بالمصدر قبله يقال: أَسْرَفْتُ في كذا. والثاني: أنه يتعلَّقُ بمحذوفٍ على أنه حال منه أي: حال كونه مستقراً في أمرنا، والأولُ أَوْجَهُ.

«إن». (١٤٨) وقرأ الجحدري^(٤): ﴿فَأُتَابَهُمْ﴾: من لفظِ الثواب.

(١) الآية ٦٠ من البقرة.

(٢) الشواذ ٢٣؛ والبحر ٧٥/٣، وهي رواية حماد عن ابن كثير وأبوبكر عن عاصم فيما ذكره المهدوي، ولم يذكرها صاحب السبعة.

(٣) الإملاء ١٥٣/١.

(٤) البحر ٧٦/٣؛ القرطبي ٢٣١/٤.

- آل عمران -

آ. (١٤٩) وقوله تعالى: ﴿يُرُدُّكُمْ﴾: جوابٌ «إِنْ تَطِيعُوا». و«خاسرين» حال.

آ. (١٥٠) قوله تعالى: ﴿بَلِ اللّٰهُ مَوْلَاكُمْ﴾: مبتدأ وخبر، وقرأ الحسن^(١): «اللَّهَ» بنصب الجلالة على إضمار فعل يدلُّ عليه الشرط الأول، والتقدير: «لَا تَطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا بَلِ أَطِيعُوا اللَّهَ». و«مولاكم» صفة. قال مكي^(٢): «وأجاز الفراء^(٣): بَلِ اللّٰهُ بِالنَّصْبِ» كأنه لم يَطَّلِعْ على أنها قراءة.

آ. (١٥١) قوله تعالى: ﴿سَنُلْقِي﴾: الجمهورُ بنون العظمة وهو التفتات من الغيبة في قوله: «وهو خير الناصرين»، وذلك للتنبيه على عظم ما يليق به تعالى. وقرأ^(٤) أيوب السخيتاني: «سَيْلِقِي» بالغيبة جرّاً على الأصل. وقُدِّمَ المجرورُ على المفعول به اهتماماً بذكر المحلِّ قبل ذِكْرِ الحالِّ. والإلقاء هنا مجاز لأن أصله في الأجرام، فاستعير هنا كقوله^(٥):

١٤٦٣- هما نَفْسًا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا

على النابحِ العاوي أشدُّ رجام

وقرأ^(٦) ابن عامر والكسائي: «الرُّعْبُ» و«رُعْبًا» بالضم، والباقون بالإسكان^(٧). فقليل: لغتان، وقيل: الأصل: الضمُّ وخُفِّفَ، وهذا قياسٌ

(١) القرطبي ٢٣٢/٤؛ البحر ٧٦/٣؛ الشواذ ٢٢.

(٢) المشكل ١٦٣/١.

(٣) معاني القرآن ٢٣٧/١.

(٤) الشواذ ٢٢؛ القرطبي ٢٣٢/٤؛ البحر ٧٧/٣.

(٥) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٧٧١؛ والكتاب ٨٣/٢؛ والمحتسب ٢٣٨/٢؛ واللسان: فوه؛ والإنصاف ٣٤٥؛ والدرر ٢٦/١. والرجام: مصدر رجم بالحجارة، والبيت في ذكر إبليس وابنه.

(٦) السبعة: ٢١٧؛ الكشف ٣٦٠/١.

(٧) أي: إسكان العين.

- آل عمران -

مُطْرَد، وقيل: الأصل السكون، وضمُّ إبتاعاً كالصُّبح والصُّبح، وهذا عكس المعهود من لغة العرب.

[والرعبُ: الخَوْفُ. يقال: رَعَبْتَهُ فهو مرعوب، وأصله من الامتلاء، يقال: رَعَبْتُ الحوض أي: ملأته، وسيل راعب، أي: ملأ الوادي. والسلطان: الحُجَّة والبرهان، واشتقاقه: إمَّا مِنْ سَلِيْط السَّرَاج الذي يُوقَدُ به^(١)^(٢)، لإنارته ووضوحه، وإمَّا من السُّلَاطة وهي الحِدَّة والقَهْر^(٣).

و «في قلوب» متعلِّقٌ بالإنقاء. وكذلك «بما أشركوا»، ولا يضرُّ تعلقُ الحرفين لاختلاف معنهما، فإنَّ «في» للظرفية والباءُ للسببية. و«ما» مصدرية. و«ما» الثانية مفعولٌ به لـ «أشركوا»، وهي موصولةٌ بمعنى الذي، أو نكرةٌ موصوفة. والراجعُ الهاءُ في «به»، ولا يجوز أن تكونَ مصدريةً عند الجمهور لعود الضمير عليها. وتسلَّطَ النفيُّ على الإنزال لفظاً والمقصودُ نفيُّ السلطان، أي: الحُجَّة، كأنه قيل: لا سلطانَ على الإِشْرَاكِ فيُنزَلُ كقوله^(٤):

..... ١٤٦٤ -

ولا تَرَى الضَّبَّ بها يَنْجَحِرُ

أي: لا ينجحِر الضبُّ بها فيرى، وقوله^(٥):

١٤٦٥ - على لاجِبٍ لا يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ

.....
أي: لا منارَ له فيُهْتَدَى به، فالمعنى على نفي السلطان والإنزال معاً. و«سلطاناً» مفعول لـ «يُنزَلُ».

(١) وهو ما يضاء به كالدهن والزيوت.

(٢) كلمة لم أتبينها في النسخ كافة، رسمت «سننه». وانظر اللسان: سلط.

(٣) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل.

(٤) تقدم برقم ١٠٨٩.

(٥) تقدم برقم ١٠٨٨.

- آل عمران -

وقوله: «وَبَشِّرِ الظَّالِمِينَ» المخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ أي: مشواهم، أو النار. والمثوى: مَفْعَلٌ من تَوَيْتُ أي: أَقَمْتُ، فلامه ياء، وَقَدَّم المأوى - وهو المكان الذي يَأْوِي إليه الإنسان - على المَثْوَى - وهو مكان الإقامة، لأنه على الترتيبِ الوجودي يَأْوِي ثم يَثْوِي، ولا يلزم من المأوى الإقامة، بخلافِ عَكْسِهِ.

أ. (١٥٢) قوله تعالى: ﴿صَدَقَكُمْ﴾: «صَدَقَ» يتعدى لاثنين، أحدهما بنفسه والآخرُ بالحرف، وقد يُحذفُ كهذه الآية، والتقدير: صَدَقَكُمْ في وعده كقولهم: «صَدَقْتَهُ الحديث»، و«في الحديث». و«إذ تَحْسُونَهُم» معمولٌ لـ «صَدَقَكُمْ» أي: صَدَقَكُمْ في ذلك الوقت، وهو وقتُ حَسَمِ أي قَتْلِهِمْ. وأجاز أبو البقاء^(١) أن يكون معمولاً للوعد في قوله: «وعده»، وفيه نظرٌ لأنَّ الوعدَ متقدِّم على هذا الوقت. يقال: «حَسَسْتَهُ أَحْسَهُ» أي: قتلته. وقرأ أبو عبيد^(٢): «تُحْسُونَهُم» رباعياً أي: أذهبتم حَسَمَهُم بالقتل. و«بإذنه» متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنه حال من فاعل «تُحْسُونَهُم» أي: تقتلونهم مأذوناً لكم في

[١٨٤/ب] ذلك /

قوله: «حتى إذا فِئَلْتُمْ» في «حتى» هذه قولان، أحدهما: أنها حرف جر بمعنى «إلى» وفي متعلِّقها حينئذ ثلاثة أوجه، أحدها: أنها متعلِّقةٌ بـ «تَحْسُونَهُم» أي: تقتلونهم إلى هذا الوقت. والثاني: أنها متعلِّقةٌ بـ «صَدَقَكُمْ»، وهو ظاهرُ قول الزمخشري^(٣) قال: «ويجوز أن يكونَ المعنى: صَدَقَكُمْ اللهُ وعده إلى وقتِ فشلكم». والثالث: أنها متعلِّقةٌ بمحذوفٍ دَلَّ عليه السياق، قال أبو البقاء^(٤): «تقديره: دامَ لكم ذلك إلى وقتِ فشلكم».

(١) الإملاء ١/١٥٤.

(٢) نسبه في البحر ٧٨/٣ إلى عبيد بن عمير ولعله الصواب لأن أبا عبيد ليس بالقاريء.

(٣) الكشاف ١/٤٧١.

(٤) الإملاء ١/١٥٤.

القول الثاني: أنها حرفٌ ابتداءً داخلَةٌ على الجملة الشرطية، و«إذا» على بابها من كونها شرطية، وفي جوابها حينئذ ثلاثة أوجه، أحدها: أنه «وتنازعتُم» قال الفراء^(١): «وتكون الواو زائدة». والثاني: أنه «ثُمَّ صَرَفَكُم» و«ثُمَّ» زائدة، وهذا القولان ضعيفان جداً. والثالث - وهو الصحيح - : أنه محذوفٌ، واختلفت عبارتهم في تقديره، فقَدَّره ابن عطية^(٢): «انهزمتُم»، وقَدَّره الزمخشري^(٣): «مَنَعَكُم نَصْرَهُ»، وقَدَّره أبو البقاء^(٤): «بان لكم أمرُكم»، ودل على ذلك قوله: «منكم مَنْ يريد الدنيا ومنكم مَنْ يريد الآخرة»، وقَدَّره غيره: «امتحنْتُم»، وقَدَّره الشيخ^(٥): «انقسمت إلى قسمين، ويدلُّ عليه ما بعده، وهو نظير: «فلما نجاهم إلى البرِّ فمنهم مُقتصدٌ»^(٦). قال الشيخ: «لا يُقال كيف يقال: انقسمت إلى مرید الدنيا وإلى مرید الآخرة فيمن فئيل وتنازع وعصى؛ لأن هذه الأفعال لم تصدُر من كلِّهم بل من بعضهم». واختلفوا في «إذا» هذه، هل هي على بابها أم بمعنى «إذ»؟ والصحيح الأول سواءً قلنا إنها شرطية أم لا.

قوله: «ثم صَرَفَكُم» عطفٌ على ما قبله، والجملتان من قوله: «منكم مَنْ يريد الدنيا ومنكم مَنْ يريد الآخرة» اعتراضٌ بين المتعاطفين. وقال أبو البقاء^(٧): «ثم صرفكم» معطوفٌ على الفعل المحذوف» يعني الذي قَدَّره جواباً للشرط، ولا حاجة إليه. «وليبتلِّيكم» متعلِّقٌ بـ «صرفكم» و«أن» مضمرةٌ بعد اللام.

(١) معاني القرآن ٢٣٨/١.

(٢) المحرر ٢٦٣/٣.

(٣) الكشاف ٤٧١/١.

(٤) الإملاء ١٥٤/١.

(٥) البحر ٧٩/٣.

(٦) الآية ٣٢ من لقمان.

(٧) الإملاء ١٥٤/١.

آ. (١٥٣) قوله تعالى: ﴿إِذْ تُصْعِدُونَ﴾: العاملُ في «إذ» قيل: مضمَرُ أي: اذكروا. وقال الزمخشري^(١): «صَرَفَكُم إِذْ لَبِيتَلِيكُمْ». وقال أبو البقاء^(٢): «ويجوز أن تكونَ ظرفاً لـ «عَصَيْتُمْ» أو «تَنَازَعْتُمْ» أو «فَشَلْتُمْ». وقيل: «هو ظرفٌ لـ «عَفَا عَنْكُمْ». وكلُّ هذه الوجوه سائغةٌ، وكونُهُ ظرفاً لـ «صَرَفَكُم» جيدٌ من جهة المعنى، ولـ «عَفَا» جيدٌ من جهة القرب. وعلى بعض الأقوال تكونُ المسألة من باب التنازع، وتكون على إعمال الأخير منها لعدم الإضمار في الأول، ويكون التنازع في أكثر من عاملين.

والجمهور على «تُصْعِدُونَ» بضم التاء وكسر العين من أضعَد في الأرض إذا ذهب فيها، والهمزة فيه للدخول نحو: «أصبح زيدٌ» أي: دخل في الصباح، فالمعنى: إذ تَدْخُلُونَ في الصُّعُود، ويبيِّن ذلك قراءةُ أبي^(٣): «تُصْعِدُونَ في الوادي». والحسن والسلمي: «تَصْعَدُونَ» من صَعِد في الجبل أي رَقِيَ، والجمع بين القراءتين: أنهم أولاً أضعَدوا في الوادي، ثم لَمَّا حَزَبَهُم العدوُّ صَعِدوا في الجبل، وهذا على رأي مَنْ يفرِّق بين: أضعَدَ وصَعِد. وأبو حيوة: «تَصْعَدُونَ» بالتشديد، وأصلها: تَصْعَدُونَ، فحذفت إحدى التاءين: إمَّا تاء المضارعة أو تاء تَفْعَل، والجمع بين قراءته وقراءة غيره كما تقدم. والجمهور «تُصْعِدُونَ» بتاء الخطاب، وابن محيصن^(٤) - ويروى عن ابن كثير - بياء الغيبة على الالتفات وهو حسن، ويجوز أن يعود الضمير على المؤمنين أي: والله ذو فضل على المؤمنين إذ يُصْعِدُونَ، فالعامل في إذ: «فَضْلٌ».

(١) الكشاف ٤٧١/١.

(٢) الإملاء ١٥٤/١.

(٣) القرطبي ٢٣٩/٤، والبحر ٨٢/٣؛ الشواذ ٢٣.

(٤) القرطبي ٢٣٩/٤؛ والبحر ٨٢/٣.

- آل عمران -

يقال: أصدع: أبعث في الذهاب، قال القتيبي: «كأنه أبعث كإبعاد الارتفاع» قال الشاعر^(١):

١٤٦٦- ألا أيهدا السائلي أين أصدعت
فإن لها في أهل يثرب موعدا
وقال آخر^(٢):

١٤٦٧- قد كنت تبكين على الإصعاد
فاليوم سرحت وصاح الحادي
وقال الفراء^(٣) وأبو حاتم: «الإصعاد: ابتداء السفر والمخرج، والصعود مصدر صعد [إذا] رقي من سفلى إلى علو» ففرقوا^(٤) هؤلاء بين صعد وأصدع. وقال المفضل: «صعد وصعد وأصدع بمعنى واحد، والصعيد وجه الأرض».

«ولا تلون» الجمهور على «تلون» بواوين. وقرئ بإبدال الأولى همزة^(٥) كراهية اجتماع واوين، وليس بقياس لكون الضمة عارضة، والواو المضمومة تبدل همزة^(٦) بشروط تقدم ذكرها في البقرة: ألا تكون الضمة عارضة كهذه الكلمة، وألا تكون مزيدة نحو: «ترهوك»^(٧)، وألا يمكن تخفيفها نحو: «سور» و«نور» جمع سوار ونوار لأنه يمكن تسكينهما فتقول: سور ونور

(١) البيت للأعشى وهو في الديوان ١٣٥؛ والهمع ١/١٧٥؛ والدرر ١/١٥٣.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في مجاز القرآن ١/١٠٥؛ والبحر ٣/٨١.

(٣) معاني القرآن ١/٢٣٩.

(٤) كذا على لغة أكلوني البراغيث.

(٥) البحر ٣/٨٢ من دون نسبة.

(٦) انظر: المتع ٣٣٦.

(٧) ترهوك في المشي: كان كأنه يموج فيه.

- آل عمران -

فِيخْفُ اللَّفْظُ بِهَا، وَالْأَيُّ دَغَمٌ فِيهَا نَحْوُ: «تَعُوذُ» مُصْدَرٌ تَعُوذٌ، فَنَحْوُ «فُؤُوجٍ» (١)
يَطْرُدُ إِبْدَالَهُ لِاسْتِكْمَالِ الشَّرْطِ.

وَمَعْنَى لَا تَلْوُونَ: لَا تَرْجِعُونَ، يُقَالُ: «لَوَى بِهِ» [أَي]: ذَهَبَ بِهِ، وَلَوَى
عَلَيْهِ: عَطَفَ. قَالَ (٢):

- ١٤٦٨ -

أَخُو الْجَهْدِ لَا يَلْوِي عَلَى مَنْ تَعَدَّرَا

وَأَصْلُ تَلْوُونَ: تَلْوِيُونَ فَأَعْلَلَ بِحَذْفِ اللَّامِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ: «يَلْوُونَ
السُّتَهْمَ» (٣).

وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ (٤): - وَرُوِيَ عَنِ عَاصِمٍ - «تَلْوُونَ» بِضَمِّ التَّاءِ. مِنْ
اللَّوَى وَهِيَ لُغَةٌ فِي «لَوَى» فَفَعَلَ وَأَفْعَلَ بِمَعْنَى. وَقَرَأَ الْحَسَنُ: «تَلْوُونَ» بِوَاوٍ وَاحِدَةً،
وَخَرَّجُوهَا عَلَى أَنَّهُ أَبْدَلَ الْوَاوِ هَمْزَةً، ثُمَّ نَقَلَ حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ عَلَى اللَّامِ ثُمَّ حَذَفَ
الْهَمْزَةَ عَلَى الْقَاعِدَةِ، فَلَمْ يَبْقَ مِنَ الْكَلِمَةِ إِلَّا الْفَاءُ وَهِيَ اللَّامُ. وَقَالَ
ابْنُ عَطِيَّةٍ (٥): «وَحُذِفَتْ إِحْدَى الْوَاوَيْنِ لِلْسَّاكِنَيْنِ»، وَكَانَ قَدْ قَدَّمَ أَنَّ هَذِهِ
الْقِرَاءَةُ مَرْكَبَةٌ عَلَى لُغَةٍ مَنْ يَهْمُزُ الْوَاوَ وَيَنْقُلُ الْحَرَكَةَ، وَهَذَا عَجِيبٌ بَعْدَ أَنْ
يَجْعَلُهَا مِنْ بَابِ نَقْلِ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ كَيْفَ يَعُودُ يَقُولُ: حُذِفَتْ إِحْدَى السَّوَاوَيْنِ؟

(١) فؤوج: جمع فوج.

(٢) البيت لامرئ القيس، وصدوره:

بَسِيرٌ يَضِجُ الْعَوْدُ مِنْهُ يَمِينُهُ

وهو في ديوانه ٦٢؛ واللسان: عذر؛ والبحر ٨٢/٣.

والعود: الجمل المسن: يمينه: يضعفه؛ وأخو الجهد: السائق الشديد.

(٣) الآية ٧٨ من آل عمران.

(٤) القرطبي ٢٣٩/٤؛ والبحر ٨٣/٣.

(٥) المحرر ٢٦٦/٣.

- آل عمران -

ويمكن تخريج قراءة الحسن على وجهين آخرين، أحدها: أن يُقال: استُثِقِلَتِ الضمة على الواو لأنها أُخْتِهَا، فكأنه اجتمع ثلاثة واوات، فنقلت الضمة إلى اللام فالتقى ساكنان: الواو التي هي عين الكلمة والواو التي هي ضمير، فحذفت الأولى للقاء الساكنين، ولو قال ابن عطية هكذا لكان أولى. والثاني: أن يكون «تَلُون» مضارع «ولي كذا» من الولاية، وإنما عُدِّي بـ«على» لأنه ضَمَّنَ معنى العطف.

وقرأ حميد بن قيس: «على أُحَد»^(١) بضميتين، يريد الجبل، والمعنى على مَنْ فِي جَبَلٍ أَحَد، وهو النبي صلى الله عليه وسلم. قال ابن عطية^(٢): «والقراءة الشهيرة أقوى لأنه لم يكن على الجبل إلا بعد ما فرَّ الناس عنه، وإصعادهم إنما كان وهو يَدْعُوهم».

قوله: «والرسولُ يَدْعُوكم» مبتدأ وخبر في محلِّ نصب على الحال، العامل فيها: «تَلُون».

قوله: «فَأَتَابِكُمْ» فيه وجهان، أحدهما: أنه معطوفٌ على «تُصْعِدُونَ» و«تَلُون»، ولا يَضُرُّ كونهما مضارعين، لأنهما ماضيان في المعنى، لأن «إذ» المضافة إليهما صيرتَهُما ماضيين، فكأن المعنى: إذا صَعِدْتُمْ وَأَلْوَيْتُمْ. والثاني: أنه معطوفٌ على «صَرَفَكُم». قال الزمخشري^(٣): «فَأَتَابِكُمْ» عطفٌ على «صَرَفَكُم». وفيه بُعدٌ لطولِ الفصل. وفي فاعله قولان، أحدهما: أنه الباري تعالى، والثاني: أنه النبيُّ صلى الله عليه وسلم. قال الزمخشري^(٤): «ويجوز أن يكون الضميرُ في «فَأَتَابِكُمْ» للرسول، أي: فأساكم في الاغتمام، وكما غَمَّكُمْ ما نَزَلَ به من كسرِ رباعيته غَمَّهُ ما نَزَلَ بكم من قُوَّةِ الغنيمة.

(١) البحر ٣/٨٣.

(٢) المحرر ٣/٢٦٦.

(٣) الكشاف ١/٤٧١.

(٤) الكشاف ١/٤٧١.

و«عَمًّا» مفعول ثانٍ، و«بِغَمٍّ» يجوزُ في الباءِ أوجهٌ، أحدها: أن تكونَ للسيبية، على معنى أن متعلِّقُ الغمِّ الأولِ الصحابة، ومتعلِّقُ الغمِّ الثاني قتلُ المشركين يوم بدر، والمعنى: فأتابكم عَمًّا بالغمِّ الذي أوقعه على أيديكم بالكفار يوم بدر. وقيل: «متعلِّقُ الغمِّ الرسولُ، والمعنى: إذا قكم الله عَمًّا بسببِ الغمِّ الذي أدخلتموه على الرسول والمؤمنين بفشلِكُمْ، أو فأتابكم الرسولُ، أي: آساكم عَمًّا بسببِ غمِّ اغتمتموه لأجله. والثاني: أن تكونَ الباءُ للمصاحبة أي: عَمًّا مصاحباً لغمِّ، ويكونُ العَمَّانُ للصحابة، فالغمُّ الأولُ الهزيمة والقتل. والثاني: إشرافُ خالد بن خليل الكفار، أو بإرجاف قتل الرسول عليه السلام، فعلى الأولِ تتعلَّقُ الباءُ بـ «أتابكم». قال أبو البقاء^(١): «وقيل: المعنى بسببِ غمِّ، فيكونُ مفعولاً به». وعلى الثاني تتعلَّقُ بمحذوفٍ، لأنه صفةٌ لغمِّ، أي: عَمًّا مصاحباً لغمِّ، أو مُلتبساً بغمِّ. وأجاز أبو البقاء^(٢) أن تكونَ الباءُ بمعنى «بعد» أو بمعنى «بدل»، وجعلها في هذين الوجهين صفةً لـ «عَمًّا»، وكونها بمعنى «بعد» و«بدل» بعيدٌ، وكأنه يريد تفسيرَ المعنى، وكذا قال الزمخشري^(٣): «عَمًّا بعد غم».

وقوله: «فأتابكم» هل هو حقيقةٌ أو مجاز؟ فقيل: مجاز، كأنه جعلَ الغمَّ قائماً مقامَ الثواب / الذي كان يحصلُ لولا الفِرارَ، فهو كقوله^(٤):

١٤٦٩- أخافُ زياداً أن يكونَ عَطَاؤُهُ
أداهمَ سُوداً أو مُحَدَّرَجَةً سُمُرا

(١) الإملاء ١/١٥٤.

(٢) الإملاء ١/١٥٤.

(٣) الكشاف ١/٤٧١.

(٤) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ١/٢٢٧؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٠٤؛ والبحر ٣/٨٣؛ والأداهم: القيود؛ والمحدرجة: السياط المفتولة.

وقوله: (١)

١٤٧٠ -

تَحِيَةً بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ

جعل القيودَ والسياطَ بمنزلة العطاء، والضربَ بمنزلة التحية. وقال الفراء (٢): «الإثابةُ هنا بمعنى المعاقبة، وهو يرجعُ إلى المجاز».

قوله: «لكيلاً» هذه لامٌ «كي»، وهي لام جر، والنصبُ هنا بـ «كي» لثلاثي يلزم دخول حرف جر على مثله. وفي متعلق هذه اللام قولان، أحدهما: أنه «فأتابكم»، وفي «لا» على هذا وجهان، أحدهما: أنها زائدة، لأنه لا يترتب على الاعتماد انتفاء الحزن، والمعنى: أنه غمهم ليحزنهم عقوبة لهم على تركهم مواقعهم، قاله أبو البقاء (٣). الوجه الثاني: أنها ليست زائدة، فقال الزمخشري (٤): «معناه: لكي لا تحزنوا لتتمرنوا على تجرع الغموم، وتضروا باحتمال الشدائد فلا تحزنوا فيما بعد على فائت من المنافع، ولا على مصيب من المضار» وقال ابن عطية (٥): «المعنى: أن ما وقع بكم إنما هو بجنايتكم، فأنتم ورطتم أنفسكم، وعادة البشر أن يصبر للعقوبة إذا جنى، وإنما يكثر قلقه إذا ظن البراءة من نفسه».

والثاني: أن اللامَ تتعلق بـ «عفا» لأنَّ عَفَوَهُ أَذْهَبَ كُلَّ حَزْنٍ. وفيه بُعد من جهة طول الفصل.

آ. (١٥٤) قوله تعالى: ﴿أَمِنَةٌ نُّعَاسًا﴾: في نصب كل منهما أربعة

(١) تقدم برقم ٦٦٥.

(٢) معاني القرآن ٢٣٩/١.

(٣) الإملاء ١٥٤/١.

(٤) الكشاف ٤٧١/١.

(٥) المحرر ٢٦٨/٣.

أوجه، الأول من وجه «أمنة»: أنها مفعول «أنزل». الثاني: أنها حال من «نُعاساً» لأنها في الأصل صفة نكرة فلما قُدِّمَتْ نُصِبَتْ حالاً. الثالث: أنها مفعول من أجله، وهو فاسدٌ لاختلال شرطٍ وهو اتحادُ الفاعل، فإن فاعل «أنزل» غيرُ فاعلِ الأمانة. الرابع، أنه حالٌ من المخاطبين في «عليكم»، وفيه حينئذٍ تأويلان: إما على حذفِ مُضَافٍ أي: ذوي أمانة، وإما أن يكونَ «أمنة» جمعَ «آمن» نحو: بار وبررة، وكافر وكفرة.

وأما «نُعاساً» فإن أعربنا «أمنة» مفعولاً به كان بدلاً، وهو بدلُ اشتغال، لأنَّ كلاً من الأمانة والنعاس يشتمل على الآخر، أو عطفَ بيانٍ عند غير الجمهور، فإنهم لا يشترطون جريانه في المعارف، أو مفعولاً من أجله وهو فاسدٌ بما تقدّم، وإن أعربنا «أمنة» حالاً كان مفعولاً بـ «أنزل» عطفٌ على قوله: «فأنا بكم»، وفاعله ضميرُ الله تعالى، وآل في «الغَمِّ» للعهد، لتقدّم ذكره.

وردَّ الشيخ^(١) على الزمخشري كونَ «أمنة» مفعولاً له بما تقدّم، وفيه نظرٌ، فإنَّ الزمخشري^(٢) قال: «أو مفعولاً له بمعنى: نَعِسْتُمْ أَمَنَةً» فقدّر له عاملاً يتحدّ فاعله مع فاعل «أمنة» فكانه استشعر السؤال، فلذلك قدّر عاملاً، على أنه قد يُقال: إنَّ الأمانة من الله تعالى، بمعنى أنه أوقعها بهم، كأنه قيل: أنزل عليكم النعاس ليؤمنكم به، و«أمنة» كما تكون مصدرًا لمن وقع به الأمن تكون مصدرًا لمن أوقعه.

وقرأ [الجمهور]: «أمنة» بفتح الميم: إما مصدرًا بمعنى الأمن، أو جمع «آمن» على ما تقدّم تفصيله. والنخعي^(٣) وابن محيصن^(٤) بسكون الميم، وهو مصدرٌ فقط، وكلاهما للمرّة.

(١) البحر ٨٦/٣.

(٢) الكشاف ٤٧٢/١.

(٣) الشواذ ٢٣؛ البحر ٨٥/٣.

(٤) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.

قوله: «يَغْشَى» قرأ^(١) حمزة والكسائي بالتاء من فوق، والباقون بالياء من تحت، وخَرَجُوا قراءة حمزة والكسائي على أنها صفة لـ «أمنة» مراعاةً لها. ولا بُدُّ من تفصيلٍ وهو: إنَّ أَعْرَبُوا «نُعَاساً» بدلاً أو عطفَ بيانٍ أَشْكَلَ قولُهُم مِنَّ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ النِّحَاةَ نَصُّوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ الصِّفَةُ وَالْبَدَلُ أَوْ عَطَفُ الْبَيَانِ، قَدِّمَتِ الصِّفَةُ وَأُخِّرَ غَيْرُهَا. وهنا قد قَدَّمُوا الْبَدَلَ أَوْ عَطَفَ الْبَيَانِ عَلَيْهَا. والثاني: أَنَّ الْمَعْرُوفَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ أَنَّ تَحَدَّثَ عَنِ الْبَدَلِ لَا عَنِ الْمَبْدَلِ مِنْهُ تَقُولُ: «هَنْدٌ حَسَنُهَا فَاتِنٌ» وَلَا يَجُوزُ: «فَاتِنَةٌ» إِلَّا قَلِيلًا، فَجَعَلُهُم «نُعَاساً» بَدَلًا مِنْ «أَمْنَةٍ» يَضَعُفُ بِهِذَا، فَإِنَّ قِيلَ: قَدْ جَاءَ مِرَاعَاةُ الْمَبْدَلِ مِنْهُ فِي قَوْلِهِ^(٢):

١٤٧١- فَكَانَهُ لَهَيْتُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ

مَا حَاجِبِيهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادٍ

فقال: «مُعَيَّنٌ» مراعاةً للهاء في «كانه»، ولم يراعِ الْبَدَلَ وهو «حَاجِبِيهِ» ومثله قوله^(٣):

١٤٧٢- إِنَّ السِّيَوفَ غُدُوها وَرَوَاحِها

تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الْأَعْضَبِ

فقال: «تَرَكَتْ» مراعاةً للسِّيَوفِ، ولوراعَى الْبَدَلَ لقال: «تركا». فالجواب: أَنَّ هَذَا-وإنَّ كَانَ قَدْ قَالَ بِهِ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ مُسْتَنْدَاً إِلَى هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ- مَوْوَلٌ بِأَنَّ «مُعَيَّنٌ» خَبِرٌ عَنِ «حَاجِبِيهِ» لَجْرِيَانِهِمَا مَجْرَى الشَّيْءِ الْوَاحِدِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَأَنَّ نَصَبَ «غُدُوها وَرَوَاحِها» عَلَى الظَّرْفِ لِأَعْلَى الْبَدَلِ،

(١) السبعة ٢١٧؛ الكشف ٣٦٠/١.

(٢) تقدم برقم ٦٥٠.

(٣) تقدم برقم ٦٤٩.

- آل عمران -

وقد تقدّم لنا شيء من هذا عند قوله: «على المَلَكَيْنِ بيابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ»^(١).

وإنَّ أعْرَبُوا «نُعَاسًا» مفعولاً من أَجْلِهِ لَزِمَ الفِصْلُ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ بالمفعولِ له، وكذا إنَّ أعْرَبُوا «نُعَاسًا» مفعولاً به، و«أَمَنَةً» حالاً يلزم الفِصْلُ أيضاً، وفي جِوَازه نَظْرٌ. والأحْسَنُ حينئذٍ أن تكون هذه الجملة استثنائيةً جواباً لسؤالٍ مقدر، كأنه قيل: ما حكم هذه الأمانة؟ فأخبر بقوله «تَغْشَى»، ومَنْ قرأ بالياء أَعَادَ الضمير على «نُعَاسًا» وتكون الجملة صفةً له. و«منكم» صفة لـ «طائفة» فيتعلق بمحذوف.

قوله: «وطائفةٌ قد أهمتهم» في هذه الواو ثلاثة أوجه، أحدها: أنها واو الحال، وما بعدها في محلِّ نصب على الحال، العامل فيها «يَغْشَى». والثاني: أنها واو الاستثنا، وهي التي عبّر عنها مكّي^(٢) بواو الابتداء، والثالث: أنها بمعنى «إذ» ذكره مكّي^(٣) وأبو البقاء^(٤) وهو ضعيفٌ. و«طائفةٌ» مبتدأ، والخبر «قد أهمتهم أنفسهم»، وجاز الابتداء بالنكرة لأحد شيئين: إمّا للاعتماد على واو الحال، وقد عدّه بعضهم مسوّغاً، وإن كان الأكثر لم يذكره، وأنشد^(٥):

١٤٧٣- سَرِينَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمَدُّ بَدَا

مُحْيَاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقٍ

وإمّا لأنَّ الموضعَ موضعُ تفصيلٍ، فإنَّ المعنى: يَغْشَى طائفةً، وطائفةً

لم يَغْشَهُمْ^(٦)، فهو كقوله^(٧):

(١) الآية ١٠٢ من البقرة.

(٢) المشكل ١/١٦٤.

(٣) المشكل ١/١٦٤.

(٤) الإملاء ١/١٥٤، وقال عنه: «وليس بشيء».

(٥) لم أهد إلى قائله وهو في المغني ٤٢٣؛ والدرر ١/٧٦.

(٦) الأصل: «ينشاهم» وهو سهو.

(٧) تقدم برقم ٢٢٢.

١٤٧٤- إذا ما بكى مِنْ خَلْفِهَا انصَرَفَتْ لَهُ

بَشِيقٌ وَشِيقٌ عِنْدَنَا لَمْ يُحَوَّلِ

ولو قرئ ب نصب «طائفة» على أن تكون المسألة من باب الاشتغال

لم يكن ممتنعاً إلا من جهة النقل فإنني لم أحفظه قراءة.

وفي خبر هذا المبتدأ أربعة أوجه، أحدها: أنه «قد أهتمُّهم» كما تقدم،

الثاني: أنه «يظنون» والجملة قبله صفة لـ «طائفة». الثالث: أنه محذوف،

أي: ومنكم طائفة، وهذا يقوِّي أن معناه التفصيل، والجملتان صفتان

لـ «طائفة»، أو يكون «يظنون» حالاً من مفعول «أهتمُّهم» أو من «طائفة»

لتخصُّصه بالوصف، أو خبراً بعد خبر إن قلنا إن «قد أهتمُّهم» خبر أول، وفيه

من الخلاف ما مضى غير مرة. الرابع: أن الخبر «يقولون»، والجملتان قبله

على ما تقدّم من كونهما صفتين أو خبرين، أو إحداهما خبر والأخرى حال،

ويجوز أن يكون «يقولون» صفة، أو حالاً أيضاً إن قلنا: إن الخبر الجملة التي

قبله، أو قلنا إن الخبر مضمّر.

وقوله: «يظنون» له مفعولان، فقال أبو البقاء^(١): «غير الحق» مفعول

أول أي: أمراً غير الحق، و«بالله» هو المفعول الثاني. وقال الزمخشري^(٢):

«غير الحق» في حكم المصدر، ومعناه: يظنون بالله غير الحق الذي يجب

أن يُظنَّ به، و«ظنَّ الجاهلية» بدل منه، ويجوز أن يكون المعنى: «يظنون

بالله ظنَّ الجاهلية»، و«غير الحق» تأكيد لـ «يظنون» كقولك: «هذا القول

غير ما تقول»، فعلى ما قال لا يتعدى «ظنَّ» إلى مفعولين، بل تكون الباء ظرفية

للظن، كقولك: «ظننت بزيد» أي: جعلته مكان ظني، وعلى هذا المعنى

حمل النحويون قوله^(٣):

(١) الإملاء ١/١٥٤.

(٢) الكشف ١/٤٧٢.

(٣) تقدم برقم ٤٣١.

- آل عمران -

١٤٧٥- فقلت لهم ظنوا بالفيءِ مُدَجِّجٍ سَرَاتِهِمْ فِي الْفَارِسِيِّ الْمُسَرَّدِ

أي: اجعلوا ظنكم في الفيءِ مُدَجِّجٍ. وتحصّل في نصب «غير الحق» وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ أولٌ لـ «يظنون». والثاني: أنه مصدرٌ مؤكّدٌ للجمله التي قبله بالمعنيين اللذين ذكرهما الزمخشري.

وفي نصب «ظنّ الجاهلية» وجهان أيضاً: البدل من «غير الحق»، أو أنه مصدرٌ مؤكّد لـ «يظنون»، و«بالله»: إمّا متعلقٌ بمحذوفٍ على جعله / مفعولاً ثانياً، وإمّا يفعل الظن على ما تقدم. وإضافة «الظن» إلى «الجاهلية» قال الزمخشري^(١): «كقولك: «حاتم الجود، ورجلٌ صدق» يريد الظنّ المختصّ بالملة الجاهلية، ويجوز أن يراد: ظنّ أهل الجاهلية» وقال غيره: «المعنى: المدة الجاهلية أي: القديمة قبل الإسلام نحو: حمية الجاهلية».

قوله: «هل لنا من الأمرِ من شيءٍ»: «من» في «من شيءٍ» زائدةٌ في المبتدأ، وفي الخبر وجهان، وأصحهما أنه «لنا»، فيكون «من الأمر» في محلّ نصب على الحال من «شيءٍ» لأنه نعتٌ نكرةٌ قدّم عليها فيتصبّح حالاً، ويتعلّق بمحذوف. والثاني: - أجازهُ أبو البقاء -^(٢) أن يكون «من الأمر» هو الخبر، و«لنا» تبين، وبه تبيّن الفائدة كقوله: «ولم يكن له كفواً أحد»^(٣)، وهذا ليس بشيء، لأنه إذا جعله للتبيين فحينئذ يتعلّق بمحذوف، وإذا كان كذلك فيصير «لنا» من جملةٍ أخرى، فتبقى الجملة من المبتدأ أو الخبر غير مستقلة بالفائدة، وليس نظيراً لقوله: «ولم يكن له كفواً أحد» فإن «له» فيها متعلّق بنفس «كفواً» لا بمحذوف، وهو نظير: «لم يكن أحدٌ قائلاً لبيك» فـ «لبيك» متعلّق بنفس الخبر.

(١) الكشاف ١/٤٧٢.

(٢) الإملاء ١/١٥٥.

(٣) الآية ٤ من الإخلاص.

وهل هذا الاستفهام على حقيقته؟ فيه وجهان أظهرهما: نعم، ويعنون بالأمر: النصر والغلبة. والثاني: أنه بمعنى النفي، كأنهم قالوا: ليس لنا من الأمر - أي النصر - شيء، وإليه ذهب قتادة وابن جريج، ولكن يضعف هذا بقوله: «قل إن الأمر كله لله» فإن من نفى عن نفسه شيئاً لا يُجاب بأن يُثبت لغيره، لأنه مُقرٌ بذلك، اللهم إلا أن يُقدَّر جملةً أخرى ثبوتيةً مع هذه الجملة فكأنهم قالوا: ليس لنا من الأمر شيء، بل لِمَنْ أكرهنا على الخروج، وحمَلنا عليه، فحيثُذَّ يَحْسُنُ الجواب بقوله: «قل إن الأمر كله لله» لقولهم هذا.

وهذه الجملة الجوابية اعتراضٌ بين الجمل التي جاءت بعد قوله: «وطائفة» فإنَّ قوله: «يُخْفون في أنفسهم» وكذا «يقولون» الثانية: إمَّا خبرٌ عن «طائفة» أو حالٌ مِمَّا قبلها.

وقرأ الجماعة «كله» بالنصب، وفيه وجهان، أظهرهما: أنه تأكيدٌ لاسم «إن». والثاني - حكاه مكي^(١) عن الأخفش^(٢) - أنه بدلٌ منه، وليس بواضح. و«الله» خبرٌ «إن». وقرأ أبو عمرو^(٣): «كله» رفعاً وفيه وجهان، أشهرهما: أنه رفعٌ بالابتداء، و«الله» خبره، والجملة خبرٌ «إن» نحو: «إنَّ مالَ زيد كلُّه عنده». والثاني: أنه توكيدٌ على المحلِّ، فد «إنَّ» اسمها في الأصل مرفوعٌ بالابتداء، وهذا مذهبُ الزجاج والجرمي، يُجرون التوابع كلها مُجرى عطفِ النسق، فيكون «الله» خبراً لـ «إنَّ» أيضاً. و«يُخْفون»: إمَّا خبرٌ لـ «طائفة» أو حالٌ مِمَّا قبله كما تقدم. وأما «يقولون» فيحتمل هذين الوجهين، ويحتمل أن يكون تفسيراً لقوله «يُخْفون» فلا محلَّ له حيثُذَّ.

وقوله: «ما قُتِلنا» جوابٌ «لو»، وجاء على الأفصح: فإنَّ جوابها إذا كان

(١) المشكل ١/١٦٤.

(٢) معاني القرآن له ١/٢١٨.

(٣) السبعة ٢١٧؛ الكشف ١/٣٦١.

- آل عمران -

منفياً بـ «ما» فالأكثر عدم اللام، وفي الإيجاب بالعكس. وقوله: «لو كان لنا من الأمر شيء» كقوله: «هل لنا من الأمر من شيء» وقد عُرِفَ الصحيح من الوجهين.

وقد أعرب الزمخشري هذه الجملة الواقعة بعد قوله: «وطائفة» إعراباً أفضى إلى خروج المبتدأ بلاخير، ولا بد من إيراد نصّه ليتبين ذلك، قال رحمه الله^(١): «فإن قلت كيف مواقع هذه الجملة التي بعد قوله: «وطائفة»؟ قلت: «قد أهمتهم» صفة لـ «طائفة» و«يظنون» صفة أخرى أو حال، بمعنى: قد أهمتهم أنفسهم ظانين، أو استئناف على وجه البيان للجملة قبلها، و«يقولون» بدل من «يظنون». فإن قلت: كيف صح أن يقع ما هو مسألة عن الأمر بدلاً من الإخبار بالظن؟ قلت: كانت مسألتهم صادرة عن الظن فلذلك جاز إبداله منه، و«يُخفون» حال من «يقولون»، و«قل إن الأمر كله لله» اعتراض بين الحال وذو الحال، و«يقولون» بدل من «يُخفون»، والأجود أن يكون استئنافاً انتهى كلامه. وهذا من أبي القاسم بناءً على أن الخبر محذوف كما قدّمت لك تقريره [في]: «ومنكم طائفة» لأنه موضع تفصيل.

قوله: «لبرز» جاء على الأفتح، وهو ثبوت اللام في جوابها مثبتاً، والجمهور «لبرز» مخففاً مبنياً للفاعل، وأبو حيوة^(٢): «لبرز» مشدداً مبنياً للمفعول، عداه بالتضعيف. وقرئ^(٣) «كتب» مبنياً للفاعل وهو الله تعالى، «القتل» مفعولاً به، والحسن^(٤): «القتال» رفعاً.

قوله: «وليتلي» فيه خمسة أوجه، أحدها: أنه متعلق بفعلٍ قبله، تقديره: فرَضَ اللّهُ عليكم القتال ولم ينصركم يوم أحد ليتلي ماغي

(١) الكشف ٤٧٣/١.

(٢) الشواذ ٢٣؛ القرطبي ٢٤٣/٣؛ البحر ٩٠/٣.

(٣) قراءة ابن عباس؛ الشواذ ٢٣؛ البحر ٩٠/٣.

(٤) البحر ٩٠/٣.

- آل عمران -

صدوركم. وقيل: بفعلٍ بعده، أي: ليبتلي فَعَلَ هذه الأشياء. وقيل: الواوُ زائدةٌ واللام متعلقة بما قبلها، وقيل: «وليبتلي» عطفٌ على «ليبتلي» الأولى، وإنما كُرِّرَتْ لطولِ الكلام، فُعِطِفَ عليه «وليمحِّص» قاله ابن بحر. وقيل: هو عطفٌ على علةٍ محذوفةٍ تقديره: ليقضي اللهُ أمره وليبتلي، وجَعَلَ متعلِّقٌ الابتلاءِ ما انطوى عليه الصدورُ، والذي انطوى عليه الصدر هو القلب، لقوله: «القلوبُ التي في الصدور»^(١)، وجَعَلَ متعلِّقٌ التمحيص - وهو التصفية - ما في القلب وهو الثبَاتُ والعقائد.

آ. (١٥٥) وقوله تعالى: ﴿الْجَمْعَانِ﴾: إنما ثُنِيَ - وإن كان اسمَ جمعٍ وقد نصَّ النحاةُ على أنه لا يُثْنَى ولا يُجْمَعُ إلا شذوذاً - لأنه أُريدَ به النوعُ، فإنَّ المعنى: جَمَعُ المؤمنِينَ وجَمَعُ المشركِينَ، فلما أُريدَ به ذلك ثُنِيَ كقوله^(٢):

١٤٧٦- وكلُّ رَفِيقِي كُلِّ رَحْلٍ وَإِنْ هُمَا

تَعَاطَى الْقَنَا قَوْمًا هُمَا أَخَوَانُ

والسين في «استترَّأهم» للطلب، والظاهرُ أن استفعل هنا بمعنى أفعل لأنَّ القصةَ تَدُلُّ عليه، فالمعنى حَمَلَهُمْ على الزلَّة، ويكون كَاسْتَبَلُّ وَأَبَلُّ.

آ. (١٥٦) قوله تعالى: ﴿إِذَا ضَرَبُوا﴾: «إذا» ظرفٌ مستقبلٌ فلذلك

اضطربت أقوالُ المُعَرِّبِينَ هنا من حيث إنَّ العاملَ فيها: «قالوا» وهو ماضٍ، فقال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: كيف قيل «إذا ضَرَبُوا» مع «قالوا»؟ قلت: هو حكايةُ حالٍ ماضيةٍ كقولك «حين يَضْرَبُونَ في الأرض». وقال أبو البقاء^(٤)

(١) الآية ٤٦ من الحج: «ولكن تَعَمَى القلوبُ التي في الصدور».

(٢) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٨٧٠؛ والمغني ٢١٥؛ واللسان «يدي»؛ والدرر ٩٠/٢.

وانظر الأوجه الأخرى في البيت في المغني ٢١٥.

(٣) الكشاف ٤٧٣/١.

(٤) الإملاء ١٥٥/١.

- آل عمران -

بعد قوله قريباً^(١) من قول الزمخشري: «ويجوز أن يكون «كفروا» و«قالوا» ماضيين، ويرادُ بهما المستقبل المحكيُّ به الحال، فعلى هذا يكون التقدير: يكفرون ويقولون» انتهى. ففي كلا الوجهين حكاية حال، لكن في الأول حكاية حال ماضية، وفي الثاني مستقبلة، وهو من هذه الحيثية كقوله تعالى: «حتى يقول الرسول والذين آمنوا»^(٢) وقد تقدّم. ويجوز أن يُراد بـ «قال» الاستقبال لا على سبيل الحكاية، بل لوقوعه صلةً لموصولٍ، وقد نصَّ بعضهم على أن الماضي إذا وقع صلةً لموصولٍ صلح للاستقبال نحو: «إلا الذين تابوا من قبل أن تُقدِّروا عليهم»^(٣)، وإلى هذا نحا ابن عطية^(٤)، قال: «ودخلت إذا - وهي حرف استقبال - من حيث «الذين» اسمٌ مُبهمٌ يَعُمُّ مَنْ قَالَ فِي الماضي وَمَنْ يَقول فِي الاستقبال، وَمِنْ حيث هذه النازلة تُتصوَّرُ فِي مستقبل الزمان» يعني فتكون حكاية حالٍ مستقبلة.

وقيل: «إذا» بمعنى «إذ» وليس بشيء. وقدّر الشيخ^(٥) مضافاً محذوفاً هو عاملٌ في «إذا» تقديره: «وقالوا لهلاك إخوانهم» أي مخافة أن يهلك إخوانهم إذا سافروا أو غزوا، فقدّر العامل مصدراً مُنحلاً لـ «أن» والمضارع حتى يكون مستقبلاً قال: «ولكن يصير الضمير في قوله: «لو كانوا عندنا» عائداً على إخوانهم» في اللفظ وهو لغيرهم في المعنى أي: يعودُ على إخوان آخرين وهم الذين تقدّم موتهم بسبب سفر أو غزو، وقصدُهم بذلك تشييط الباقيين، وهو نظير: «درهمٌ ونصفه»، «وما يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يَنْقُصُ مِنْ عُمُرِهِ»^(٦) وقول النابغة^(٧):

(١) أي: كلاماً قريباً.

(٢) الآية ٢١٤ من البقرة.

(٣) الآية ٣٤ من المائة.

(٤) المحرر ٣/٢٧٥.

(٥) البحر ٣/٩٢.

(٦) الآية ١١ من فاطر.

(٧) تقدم برقم ١٨٩.

١٤٧٧- قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا
إِلَى حِمَامَتِنَا وَنَصْفُهُ فَقَدْ
أَيُّ نَصْفُ دَرَاهِمٍ آخَرَ، وَمُعَمَّرٍ آخَرَ، وَحِمَامٍ آخَرَ.
وَاللَّامُ فِي «لِإِخْوَانِهِمْ» لِلْعَلَّةِ، وَلَيْسَتْ هُنَا لِلتَّبْلِيغِ كَالَّتِي فِي قَوْلِكَ:
«قُلْتُ لَزِيدٍ: افْعَلْ كَذَا».

والجمهورُ على «غُزَى» بالتشديد جمع «غازٍ»، وقياسه: غُزَاةٌ كرام
ورُمَاءٌ، ولكنهم حَمَلُوا المَعْتَلَّ على الصحيح في نحو: ضَارِبٍ وَضُرْبٍ، وَصَائِمٍ
وَصُومٍ. والزهرى^(١) والحسن: «غُزَى» بتخفيفها، وفيه وجهان: أنه خَفَّفَ
الزَّائِي كراهية التثْقِيلِ في الجمع. والثاني: أَنَّ أصله «غُزَاة» كَقُضَاةٍ وَرُمَاءٍ،
ولكنه حَذَفَ تَاءَ التَّأْنِيثِ، لِأَنَّ نَفْسَ الصَّيغَةِ دَالَّةٌ عَلَى الجَمْعِ، فَالتَّاءُ مُسْتَغْنَى
عنها. وقال ابن عطية^(٢): «وهذا الحذف كثيرٌ في كلامهم، ومنه قول الشاعر
يمدح الكسائي^(٣):

١٤٧٨- أَبَى الدَّمُ أَخْلَاقَ الكَسَائِي وَانْتَحَى
بِهِ المَجْدُ أَخْلَاقَ الأَبُو السَّوَابِقِ

يريد: «الأبوة» جمع أب، كما ان «العمومة» جمع عم، و«البنوة»
جمع ابن، وقد قالوا: ابن وبنو. وقد ردَّ عليه الشيخ^(٤) هذا: بَأَنَّ الحَذْفَ ليس
بكثيرٍ، وَأَنَّ قَوْلَهُ: «حُدِفَتِ التَّاءُ مِنْ «عُمُومَةٍ» لَيْسَ كَذَلِكَ، بَلِ الأَصْلُ «عُمُومٌ»

(١) الشواذ ٢٣؛ البحر ٩٣/٣؛ القرطبي ٢٤٦/٤.

(٢) المحرر ٢٧٦/٣.

(٣) البيت للقناني، وهو في المحتسب ١٧٥/١؛ وابن يعيش ٣٦/٥؛ واللسان: أبي؛
والبحر ٩٣/٣.

(٤) البحر ٩٣/٣.

- آل عمران -

[١٨٦/أ] من غير تاء / ، ثم أدخلوا عليها التاء لتأكيد الجمع، فما جاء على «فُعول» من غير تاء فهو الأصل نحو: عُموم وفُحول، وما جاء فيه التاء فهو الذي يَحْتَاج إلى تأويله بالجمع، لم يَبْنِ على هذه التاء حتى يُدْعَى حَذْفُهَا، وهذا بخلاف «قُضاة» وبابه بُنِيَ عليها فيمكنُ ادْعَاءُ الحَذْفِ فيه، وأما «أبوة» و«بُنة» فليسا جَمْعَيْن بل مصدرَيْن^(١) وأما «أبو» في البيت فهو شاذ عند النحاة من جهة أنه كان مِنْ حَقِّه أَنْ يُعْلَهُ فيقول: «أبِي» بقلب الواوين ياءين نحو: عُصِي.

ويقال: غُزَاءٌ بالمدِّ أيضاً وهو شاذُّ، وتَحَصَّلَ في «غاز» ثلاثة جموعٍ في التفسير: غُزَاةٌ كقُضاة، وغُزَى كصُوم، وغُزَاءٌ كصُوم، وجمعُ رابعٍ جمعُ سلامة، والجملة كلها في محل نصب بالقول.

قوله: «ليجعل الله» في هذه اللام قولان، أحدهما: أنها لام «كي» والثاني: أنها لام العاقبة والصيرورة، وعلى القول الأول فيمَّ تتعلَّق هذه اللام؟ وفيه وجهان، فقيل: التقدير: أَوْقَعَ ذلك أي القول - أو المُعْتَقَد - ليُجْعَلَهُ حَسْرَةً، أو نَدْمُهُمْ، كذا قَدَّرَهُ أبو البقاء^(٢)، وأجاز الزمخشري^(٣): أن تتعلَّقَ بجملة النهي، وذلك على معنيين باعتبار ما يُراد باسم الإشارة على ما سيأتي بيانه في كلامه: أمَّا الاعتبارُ الأولُ فإنه قال: «يعني: لا تكونوا مثلهم في النطق بذلك القول واعتقاده ليُجْعَلَهُ اللهُ حَسْرَةً في قلوبهم خاصة، ويصونَ منها قلوبكم» فجعل «ذلك» إشارةً إلى القول والاعتقاد. وأمَّا الاعتبارُ الثاني فإنه قال: «ويجوزُ أن يكونَ «ذلك» إشارةً إلى ما دَلَّ عليه النهي أي: لا تكونوا مثلهم ليُجْعَلَ اللهُ انتفاءً كونكم مثلهم حَسْرَةً في قلوبهم، لأنَّ مخالفتهم فيما يقولون، ويعتقدون مما يُعْمَهُمْ ويَغِيظُهُمْ».

(١) لعل الأنسب: «بل مصدران» أي: هما.

(٢) الإملاء ١/١٥٥.

(٣) الكشاف ١/٤٧٤.

وقد رَدَّ عليه الشيخ^(١) المعنى الأول بالمعنى الثاني الذي ذكره هو، ولا بد من إيراده ليتبين لك. قال بعد ما حكى عنه ما نقلته في المعنى الأول: «وهذا كلام مشيخ^(٢) لا تحقيق [فيه] لأنَّ جَعَلَ الحسرة لا يكون سبباً للنهي كما قلنا. إنما يكون سبباً لحصول امتثال النهي، وهو انتفاء المماثلة، فحصول ذلك الانتفاء والمخالفة فيما يقولون ويعتقدون يَحْصُلُ عنه ما يَغِيظُهُمْ وَيُعْمَهُمْ إذ لم يُوافِقُوهم فيما قالوه واعتقدوه فلا تَضْرِبُوا ولا تَغْزُوا، فالتبس على الزمخشري استدعاء انتفاء المماثلة بحصول الانتفاء، وفهم هذا فيه خفاء ودقَّة انتهى. ولا أدري ما وجه تبيح كلام أبي القاسم، وكيف رَدَّ عليه على زعمه بكلامه؟

وقال الشيخ^(٣) أيضاً: «وقال ابن عيسى - يعني الرماني - وغيره اللام متعلقة بالكون، أي لا تكونوا كهؤلاء ليجعل الله ذلك حسرة في قلوبهم دونكم، ومنه أخذ الزمخشري في قوله، لكنَّ ابن عيسى نصَّ على ما تتعلق به اللام، وذاك لم ينص، وقد بيَّنا فساد هذا القول». انتهى. وقوله: «وذلك لم ينص» بل قد نصَّ، قال: «فإن قلت ما متعلق ليجعل؟ قلت: «قالوا» إلى آخره، أو بقوله: «لا تكونوا»، وأي نصٍ أظهر من هذا؟ ولا يجوز تعلق هذه اللام - ومعناها التعليل - بـ «قالوا» لفساد المعنى، لأنهم لم يقولوه لذلك بل لتبسيط المؤمنين عن الجهاد.

وعلى القول الثاني - أعني كونها للعاقبة - تتعلق بـ «قالوا» والمعنى: أنهم قالوا ذلك لغرض من أغراضهم، فكان عاقبة قولهم ومصيره إلى الحسرة والندامة كقوله: «فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً»^(٤)، لم يلتقطوه

(١) البحر ٩٤/٣.

(٢) كلام مشيخ: أي مضطرب.

(٣) البحر ٩٤/٣.

(٤) الآية ٨ من القصص.

- آل عمران -

لذلك، لكن كان مآله لذلك، ولكن كونها للصيرورة لم يعرفه أكثر النحويين، وإنما هوشية ينسبونه للأخفش، وما ورد من ذلك يؤولونه على العكس من الكلام نحو: «فبشرهم [بعذاب]»^(١)، وهذا رأي الزمخشري، فإنه^(٢) شبه هذه اللام باللام في «ليكون لهم عدواً»، ومذهبه في تبيك أنها للعلة بالتأويل المذكور. والجعل هنا بمعنى التصيير، و«حسرة» مفعول ثانٍ، و«في قلوبهم» يجوز أن يتعلق بالجعل - وهو أبلغ - أو بمحذوفٍ على أنه صفة للنكرة قبله.

واختلف في المشار إليه بذلك: فعن الزجاج^(٣): هو الظن، ظنوا أنهم لو لم يحضروا لم يقتلوا. وقال الزمخشري^(٤): «هو النطق بالقول والاعتقاد». وقريب منه قول ابن عطية^(٥)، وأجاز ابن عطية^(٦) أيضاً أن يكون للنهي والانتهاه معاً. وقيل هو مصدر «قال» المدلول عليه به.

«والله بما تعملون بصير» قرأ^(٧) ابن كثير وحزمة والكسائي: «يعملون» بالغيبة رداً على الذين كفروا، والباقون بالخطاب رداً على قوله: «لا تكونوا» فهو خطاب للمؤمنين. وجاء هنا بصفة البصر، قال الراغب: «علق ذلك بالبصر لا بالسمع، وإن كان الصادر منهم قولاً مسموعاً لا فعلاً مرثياً، لما كان ذلك القول من الكافر قصداً منه إلى عمل يُحاوَله، فخصَّ البصر بذلك، كقولك لمن يقول شيئاً وهو يقصدُ فعلاً يُحاوَله: «أنا أرى ما تفعله».

آ. (١٥٧) قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ قَتَلْتُمْ﴾: اللام هي الموطئة لقسم

(١) الآية ٢١ من آل عمران.

(٢) الكشاف ١/٤٧٤.

(٣) معاني القرآن ١/٤٩٦.

(٤) الكشاف ١/٤٧٤.

(٥) المحرر ٣/٢٧٧.

(٦) المحرر ٣/٢٧٧.

(٧) السبعة ٢١٧؛ الكشاف ١/٣٦١.

محذوف، وجوابه قوله: «لمغفرة» وحُذِفَ جوابُ الشرطِ لسدِّ جوابِ القسمِ مسدِّه لكونه دالاً عليه، وهو الذي عناه الزمخشري^(١) بقوله: «وهو سادُّ مسدِّ جوابِ الشرط» ولا يعني بذلك أنه من غيرِ حذفٍ. واللام لام الابتداء، وهي وما بعدها جواب القسم كما تقدم.

و«مغفرة» فيها وجهان، أظهرهما: أنها مرفوعةٌ بالابتداء، والمسوغات هنا كثيرة: لام الابتداء والعطف عليها في قوله: «ورحمة» ووصفها، فإنَّ قوله: «من الله» صفةٌ لها، ويتعلق حينئذٍ بمحذوف، و«خير» خبرٌ عنها. والثاني: أن تكونَ مرفوعةً على خبر ابتداءٍ مضمرة، إذا أُريدَ بالمغفرةِ والرحمةِ القتلُ أو الموتُ في سبيلِ الله، لأنهما مقترنان بالموتِ في سبيلِ الله، فيكونُ التقدير: فذلك - أي الموتُ أو القتلُ في سبيلِ الله - مغفرةٌ ورحمةٌ خير، ويكونُ «خير» صفةً لا خبراً، وإلى هذا نحا ابن عطية^(٢) فإنه قال: «وتحتمل الآية أن يكونَ قوله: «لمغفرة» إشارةً إلى الموتِ أو القتلِ في سبيلِ الله، فسُمِّيَ ذلك مغفرةً ورحمةً، إذ هما مقترنان به، ويجيء التقدير: فذلك مغفرةٌ ورحمة، وترتفعُ المغفرةُ على خبر الابتداء المقدر، وقوله: «خير» صفةٌ لا خبرٌ ابتداءً انتهى. ولكنَّ الوجهَ الأولَ أظهر، و«خير» هنا على بابها من كونها للتفضيل، وعن ابن عباس: «خيرٌ من طلاع^(٣) الأرض ذهبةً حمراء».

وقوله: «ورحمة» أي: ورحمةً من الله، فحُذِفَتْ صفتها لدلالة الأولى عليها، ولا بُدَّ من حذفِ آخرِ مُصَحِّحٍ للمعنى، تقديره: لمغفرة من الله لكم ورحمةً منه لكم. وجاء بالمغفرةِ والرحمةِ نكرتين إيداناً بأن أدنى خيرٍ وأقلَّ

(١) الكشاف ٤٧٤/١.

(٢) المحرر ٢٧٩/٣.

(٣) طلاع الشيء: ملؤه.

- آل عمران -

شيء خَيْرٌ من الدنيا وما فيها الذي يجمعونه، وهو نظير «ورضوانٌ من الله أكبر»^(١)، والتنكيرُ قد يُشعرُ بالتقليل، و«ما» في قوله «مِمَّا يَجْمَعُونَ» موصولةٌ اسميةٌ والعائدُ محذوفٌ، ويجوز أن تكونَ مصدريةً، وعلى هذا فالمفعولُ محذوفٌ أي: مِنْ جَمْعِكُم المَالِ ونحوه.

آ. (١٥٨) وقرأ^(٢) أبو عمرو وابن كثير وابن عامر وأبو بكر عن عاصم: ﴿مُتَّمٌ﴾ و﴿مُتُّ﴾^(٣): وبابه بضم الميم، ووافقهم حفص هنا خاصة في الموضعين، والباقون بالكسر. فأما الضم فلأنه فَعَلَ بفتح العين من ذوات الواو، وكل ما كان كذلك فقياسه إذا أسند إلى ياء المتكلم وأخواتها أن تضم فاؤه: إمَّا من أول وهلة، وإمَّا بأن نبدلَ الفتحَةَ ضمةً ثم نَنقُلُهَا إلى الفاء^(٤) على اختلاف بين التصريفيين، فيقال في «قام» وقال وطال: قُمْتُ وقُمْنَا وقُمْنَا وطُلْتُ وطُلْنَا وما أشبه، ولهذا جاء مضارعه على يَفْعَلُ نحو: يَمُوت. وأما الكسر فالصحيح من قول أهل العربية أنه من لغة مَنْ يقول: مات يمات كخاف يخاف، والأصل: مَوْتُ بكسر العين كخَوْفٍ فجاء مضارعه على يَفْعَلُ بفتح العين. قال الشاعر^(٥):

١٤٧٩- بُنَيْتِي سَيِّدَةَ البِنَاتِ

عَيْشِي وَلَا يُؤْمَنُ أَنْ تَمَاتِي

[ب/١٨٦] فجاء بمضارعه على يَفْعَلُ بالفتح، فعلى هذه / اللغة يُلزَمُ أن يقال في الماضي المسند إلى التاء وإحدى أخواتها: «مِتُّ» بالكسر ليس إلا، وهو أنا

(١) الآية ٧٢ من التوبة.

(٢) السبعة ٢١٨؛ والكشف ١/٣٦١.

(٣) الآية ٢٣ من مريم.

(٤) العمل واحد لظاهرة واحدة، وإنما اختلفت طريقة التعبير لتفسيره.

(٥) تقدم برقم ٢٣٨.

نَقَلْنَا حَرَكَةَ الْوَاوِ إِلَى الْفَاءِ بَعْدَ سَلْبِ حَرَكَتِهَا دَلَالَةً عَلَى بِنْيَةِ الْكَلِمَةِ فِي الْأَصْلِ . وَهَذَا أَوْلَى مِنْ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ : إِنَّ «مِتَّ» بِالْكَسْرِ مَأْخُوذٌ مِنْ لُغَةٍ مِنْ يَقُولُ : «يَمُوتُ» بِالضَّمِّ فِي الْمِضَارِعِ ، وَجَعَلُوا ذَلِكَ شَاذًا فِي الْقِيَاسِ كَثِيرًا فِي الْاسْتِعْمَالِ كَالْمَازِنِيِّ وَأَبِي عَلِيٍّ الْفَارْسِيِّ ، وَنَقَلَهُ بَعْضُهُمْ عَنْ سَيِّبِيهِ (١) صَرِيحًا ، وَإِذَا ثَبَّتَ ذَلِكَ لُغَةً فَلَا مَعْنَى إِلَى ادِّعَاءِ الشَّدُوذِ فِيهِ . وَأَمَّا حِفْصُ فَجَمَعَ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ .

وَقَرَأَ الْجَمَاعَةُ : «تَجَمَّعُونَ» بِالْخَطَابِ جَرِيًّا عَلَى قَوْلِهِ : «وَلَمَّا قُتِلْتُمْ» ، وَحِفْصُ (٢) بِالْغَيْبَةِ : إِمَّا عَلَى الرَّجُوعِ عَلَى الْكُفَّارِ الْمُتَقَدِّمِينَ ، وَإِمَّا عَلَى الْإِلْتِفَاتِ مِنْ خُطَابِ الْمُؤْمِنِينَ .

وهذه ثلاثة مواضع : تقدّم الموتُ على القتلِ في الأولِ منها وفي الأخيرِ ، والقتلُ على الموتِ في المتوسطِ ، وذلك أنَّ الأولِ لمناسبة ما قبله من قوله : «إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُرَى» فَرَجَعَ الْمَوْتُ لِمَنْ ضَرَبَ فِي الْأَرْضِ ، وَالْقَتْلُ لِمَنْ غَزَا ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّهُ مَحَلُّ تَحْرِيطِ عَلَى الْجِهَادِ فَقَدَّمَ الْأَهْمَّ الْأَعْرَفَ ، وَأَمَّا الْآخِرُ فَلِأَنَّ الْمَوْتَ أَغْلَبُ .

وقوله : «إِلَى اللَّهِ» اللَّامُ جَوَابُ الْقِسْمِ فِيهِ دَاخِلَةٌ عَلَى «تُحْشَرُونَ» ، وَ«إِلَى اللَّهِ» مُتَعَلِّقٌ بِهِ ، وَإِنَّمَا قُدِّمَ لِلِاخْتِصَاصِ أَي : إِلَى اللَّهِ لَا إِلَى غَيْرِهِ يَكُونُ حَشْرُكُمْ ، أَوْ لِلْإِهْتِمَامِ ، وَحَسَنَهُ كَوْنُهُ فَاصِلَةً ، وَلَوْلَا الْفَصْلُ لَوَجِبَ تَوْكِيدُ الْفِعْلِ بِنُونٍ ، لِأَنَّ الْمِضَارِعَ الْمَثْبُتَ إِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلًا وَجَبَ تَوْكِيدُهُ مَعَ اللَّامِ خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ ، حَيْثُ يَجِيزُونَ التَّعَاقُبَ بَيْنَهُمَا ، كَقَوْلِهِ (٣) :

(١) الْكِتَابُ ٣٦١/٢ .

(٢) السَّبْعَةُ ٢١٨ ؛ الْكَشْفُ ٣٦٢/١ .

(٣) الْبَيْتُ لِعَامِرِ بْنِ الطَّفِيلِ ، وَعَجَزَهُ :

فَرَعٌ وَإِنَّ أَحَاكِمُ لَمْ يُقْصِدِ

١٤٨٠- وقتيل مُرَّةً أَثَارَنَّ فَإِنَّهُ

فجاء بالنون دون اللام، وقوله^(١):

١٤٨١- لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بَيْنُوتُكُمْ
لَيَعْلَمَنَّ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعٌ

فجاء باللام دون النون، والبصريون يجعلونه ضرورةً. فإن فصل بين
اللام بالمعمول كهذه الآية أو بـ «قد» نحو: «والله قد أقوم» وقوله^(٢):

١٤٨٢- كَذَّبَتْ لَقَدْ أَصْبِي عَلَى الْمَرْءِ عِرْسَهُ

أو بحرف تنفيس نحو: «ولسوف يُعطيك»^(٣) فلا يجوزُ توكيده حينئذ
بالنون. قال الفارسي: «دخلت النونُ فرقاً بين لام اليمين ولام الابتداء، ولأنَّ
الابتداء لا تدخل على الفضلة، فبدخول لام اليمين على الفضلة حصل الفرقُ
فلم يُحتجَّ إلى النون، وبدخولها على «سوف» حصل الفرقُ أيضاً فلا حاجة
إلى النون، ولأنَّ الابتداء لا تدخل على الفعل إلا إذا كان حالاً، أمَّا مستقبلاً
فلا».

آ. (١٥٩) قوله تعالى: ﴿فِيهَا﴾: في «ما» وجهان، أحدهما: أنها

= وهو في ديوانه ١٤٥؛ والمفضليات ٣٦٤؛ والهمع ٤٢/٢؛ والدرر ٤٧/٢؛ وفرغ
هذراً، ولم يقصد: لم يقتل.

(١) تقدم برقم ٦٦٣.

(٢) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٢٨ وعجزه:

وأمنع عِرْسِي أَنْ يُزْنَ بِهَا الْخَالِي

والبحر ١٩٧/٣

(٣) الآية ٤ من الضحى.

- آل عمران -

زائدة للتوكيد والدلالة على أن لينه لهم ما كان إلا برحمة من الله، ونظيره: «فَمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ»^(١). والثاني: أنها غيرٌ مزيدة، بل هي نكرة وفيها وجهان، أحدهما: أنها موصوفةٌ برحمة، أي: فبشيء رحمة. والثاني: أنها غيرٌ موصوفة، و«رحمة» بدلٌ منها، نقله مكي^(٢) عن ابن كيسان. ونقل أبو البقاء^(٣) عن الأخفش^(٤) وغيره أنها نكرةٌ غيرٌ موصوفة، و«رحمة» بدلٌ منها، كأنه أبهم ثم يبين بالإبدال. وجوز بعض الناس - وعزاه الشيخ^(٥) لابن خطيب^(٦) الريّ - أن «ما» استفهاميةٌ للتعجبٍ لتقديره: فبأي رحمةٍ لنت لهم، وذلك فإن جنابيتهم لما كانت عظيمة - ثم إنه ما أظهر تغليظاً في القول ولا خشونةً في الكلام - علموا أن ذلك لا يتأتى إلا بتأييد رباني قبل ذلك. وردّ عليه الشيخ هذا بأنه لا يخلو: إما أن تجعل «ما» مضافةً إلى «رحمة»، وهو ظاهرٌ تقديره كما حكاه عنه، فيلزم إضافة «ما» الاستفهامية، وقد نصوا على أنه لا يضاف من أسماء الاستفهام إلا «أي» انفاقاً، و«كم» عند الزجاج، وإما أن لا تجعلها مضافةً، فتكون «رحمة» بدلاً منها، وحينئذ يلزم إعادة حرف الاستفهام في البديل كما تقرّر في علم النحو، وأنحى عليه في كلامه فقال: «وليته كان يُعنيه عن هذا الارتباك والتسلق إلى ما لا يُحسِنه قولُ الزجاج^(٧) في «ما» هذه إنها صلةٌ فيها معنى التوكيد بإجماع النحويين» انتهى.

وليس لقائل أن يقول له: أن يجعلها غير مضافة ولا يجعل «رحمة» بدلاً

(١) الآية ١٥٥ من النساء.

(٢) المشكل ١٦٥/١.

(٣) الإملاء ١٥٥/١.

(٤) مذهبه في معاني القرآن ٢٢٠/١ أنها زائدة.

(٥) البحر ٩٨/٣.

(٦) تفسير الفخر الرازي ٦٢/٩، وهو ابن خطيب الريّ وتقدمت ترجمته.

(٧) معاني القرآن ٤٩٧/١.

- آل عمران -

حتى يلزم إعادة حرف الاستفهام بل يجعلها صفة؛ لأن «ما» الاستفهامية لا توصف، وكأنَّ مَنْ يدَّعي فيها أنها غيرُ مزيدةٍ يَفِرُّ من هذه العبارة في كلام الله تعالى، وإليه ذهب أبو بكر الزبيدي، كان لا يُجوزُ أن يقال في القرآن: «هذا زائدٌ» أصلاً. وهذا فيه نظرٌ، لأنَّ القائلين بكون هذا زائداً لا يعنون أنه يجوزُ سقوطه ولا أنه مهمل لا معنى له، بل يقولون: زائدٌ للتوكيد، فله أسوةٌ بسائر ألفاظ التوكيد الواقعة في القرآن، و«ما» كما تزداد بين الباءِ ومجرورها تزداد أيضاً بين «عَنْ» و«مِنْ» والكاف ومجرورها كما سيأتي.

وقال مكي^(١): «ويجوز أن ترتفع «رحمة» على أن تجعل «ما» بمعنى الذي، وتضمير «هو» في الصلة وتحذفها كما قرىء: «تماماً على الذي أحسن»^(٢). وقوله: «ويجوز» يعني من حيث الصناعة، وأما كونها قراءة فلا أحفظها.

والفَظَاظَة: الجَفَوَة في المُعَاشِرَة قولاً وفعلاً. قال^(٣):

١٤٨٣- أَخْشَى فِظَاظَةَ عَمٍّ أَوْ جَفَاءِ أَخٍ
وَكُنْتُ أَخْشَى عَلَيْهَا مِنْ أَدَى الْكَلِمِ
وَالْغُلْظُ: تكثير الأجزاء، ثم تُجوزُ به في عدم الشفقة وكثرة القسوة في القلب قال^(٤):

(١) المشكل ١٦٥/١.

(٢) الآية ١٥٤ من الأنعام، قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق كما في القرطبي ١٤٢/٧.

(٣) البيت لإسحاق بن خلف - شاعر إسلامي - وهو في الحماسة ١٦٥/١؛ والبحر ٨١/٣.

(٤) لم أهد إلى قائله وهو في القرطبي ٢٤٨/٤.

١٤٨٤- يُبْكِ عَلَيْنَا وَلَا نَبْكِ عَلَى أَحَدٍ

لنَحْنُ أَغْلَظُ أَكْبَاداً مِنَ الْإِبْلِ

وقال الراغب^(١): الفِظُّ كَرِيه الخُلُقِ وذلك مستعارٌ من الفِظِّ وهو ماء الكَرِشِ، وذلك مكروه شرُّه إلا في ضرورةٍ، قال^(٢): «الغِلْظَةُ: ضدُّ الرِّقَّةِ، ويقال: غِلْظَةٌ وَغِلْظَةٌ أَي بالكسر والضم» وعن الغِلْظَةُ تنشأ الفِظْظَةُ فَلِمَ قُدِّمَتْ؟ فقيل: قُدِّمَ ما هو ظاهرٌ للحِجْسِ على ما هو خافٍ في القلب، لأنه كما تقدَّم أَنَّ الفِظْظَةَ: الجَفْوَةُ في العِشْرَةِ قولاً وفِعْلاً، والغِلْظُ: قساوةُ القلب، وهذا أحسنُ مِنْ قولِ مَنْ جعلهما بمعنىً، وجمِعَ بينهما تأكيداً.

والانفِضاضُ: التفرُّقُ في الأجزاء وانتشارُها ومنه: «فُضَّ خَتَمُ الكِتَابِ» ثم استعيرَ عنه «انفِضاضُ النَّاسِ» ونحوهم.

وقوله: «فاعفُ عنهم» إلى آخره جاء على أحسنِ النسقِ، وذلك أنه أمرٌ أولاً بالعفوِ عنهم فيما يتعلَّقُ بخاصةِ نفسه، فإذا انتهوا إلى هذا المقامِ أمرَ أن يَسْتَغْفِرَ لهم ما بينهم وبين الله تعالى لتتراحَ عنهم التَّبِعَاتُ، فلَمَّا صاروا إلى هذا أمرَ بأن يُشاورَهم في الأمرِ إذا صاروا خالصين من التَّبِعَاتِ مُصَفِّينَ منهما، والأمرُ هنا وإن كان عاماً فالمرادُ به الخصوص، قال أبو البقاء^(٣): «إذ لم يُؤمَرْ بمشاورتهم في الفرائضِ، ولذلك قرأ ابن عباس: «في بعضِ الأمرِ». وهذا تفسيرٌ لا تلاوة.

وقوله: «فإذا عَزَمْتَ» الجمهورُ على فتح التاء خطاباً له عليه السلام. وقرأ عكرمة^(٤) وجعفر الصادق بضمها، على أنها لله تعالى على معنى: فإذا

(١) المفردات ٣٩٦.

(٢) المفردات ٣٧٦.

(٣) الإملاء ١/١٥٥.

(٤) البحر ٣/٩٩؛ الشواذ ٢٣.

- آل عمران -

أرشدتكَ إليه وجعلتكَ تَقْصِدُهُ، وجاء قوله: «على الله» من الالتفات، إذ لو جاء على نَسَقِ هذا الكلام ل قيل: فتوكَّل عليَّ، وقد نُسِبَ العزمُ إليه تعالى في قول أم سلمة^(١): «ثم عَزَمَ اللهُ لي» وذلك على سبيل المجاز.

وقوله: «إنَّ اللهُ يحب المتوكِّلين» جارٍ مَجْرَى العِلَّةِ الباعِثَةِ على التوكيل [١/١٨٧] عند الأخذِ في كلِّ الأمرِ /

آ. (١٦٠) قوله تعالى: ﴿إِنْ يَنْصُرْكُمْ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ﴾: شرطٌ وجوابه. وقوله: «وإنَّ يَحْذُلْكُمْ» مثله، وهذا التفاتٌ من الغيبة إلى الخطاب، كذا قاله الشيخ^(٢)، يعني من الغيبة في قوله: «لئن تُصِيبُوا» و«فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ». وفيه نظرٌ. وجاء قوله: «فلا غالب» جواباً للشرط وهو نفْيٌ صريح، وقوله «فَمَنْ ذَا الَّذِي» وهو متضمَّنٌ للنفي جواباً للشرط الثاني تَلْطُفاً بالمؤمنين حيث صرَّح لهم بعدم العَلْيَةِ في الأول، ولم يُصرِّح لهم بأنه لا ناصر لهم في الثاني، بل أتى في صورة الاستفهام وإن كان معناه نفياً.

وقوله: «فَمَنْ ذَا الَّذِي» قد تقدَّم مثله في البقرة^(٣) وأقوال الناس فيه. والهاءُ في «مِنْ بَعْدِهِ» فيها وجهان، أحدهما - وهو الأظهر - أنها تعودُ على الله تعالى، وفيه احتمالان، أحدهما: أن يكون ذلك على حَذْفِ مضافٍ أي: مِنْ بَعْدِ حِذْلَانِهِ. والثاني: أنه لا يُحتاج إلى ذلك، ويكون معنى الكلام: إنكم إذا جَوْرْتُمُوهُ إلى غيرِه وقد حَذَلْكُمْ فَمَنْ تجاوزون إليه وينصركم؟ والوجه

(١) رواه مسلم في الجنائز ٢/٦٣٣.

(٢) البحر ٣/١٠٠.

(٣) الآية ٢٥٥ من البقرة: «مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ».

الثاني: أن تعودَ على الخِذْلَانِ المفهوم من الفعلِ وهونظيرُ: «اعِدِلُوا هو أقربُ»^(١).

وقوله: «وعلى الله فليتوكَّلِ المؤمنون» إنما قَدَّمَ الجارَّ ليؤدِّن بالاختصاص أي: ليخصَّ المؤمنون ربَّهم بالتوكُّلِ عليه والتفويضِ لعلمهم أنه لا ناصرَ لهم سواه، وهو معنى حسن ذكره الزمخشري^(٢). وقرأ الجمهور: «يُخَذِّلُكُمْ» بفتح الياءِ مِنْ «خَذَلَهُ» ثلاثياً، وقرأ^(٣) عبيد بن عمير: «يُخَذِّلُكُمْ» بضمها مِنْ أخذل رباعياً، والهمزةُ فيه لجعل الشيء، أي: يجعلكم مخذولين.

أ. (١٦١) قوله تعالى: ﴿وما كان لنبي أن يغفل﴾: [«أَنْ يَغْلُ» في محلِّ رفعِ اسمِ كان، و«لنبي» خبرٌ مقدم] ^(٤) أي: ما كان له غُلُولٌ أو إغلالٌ على حَسَبِ القراءتين. وقرأ^(٥) ابن كثير وأبو عمرو وعاصم بفتح الياءِ وضم الغينِ مِنْ «غَلَّ» مبنياً للفاعل، ومعناه: أنه لا يَصِحُّ أن يقع من النبي غُلُولٌ لتنافيهما، فلا يجوزُ أن يَتَوَهَّمَ ذلك فيه البتة. وقرأ الباكون «يَغْلُ» مبيئاً للمفعول. وهذه القراءةُ فيها احتمالان، أحدهما: أن يكونَ من «غَلَّ» ثلاثياً، والمعنى: ما صحَّ لنبيٍّ أن يَخُونَه غيره وَيَغْلَهُ، فهو نفيٌّ في معنى النهي أي: لا يَغْلَهُ أحدٌ. والاحتمال الثاني: أن يكونَ مِنْ أَغْلٍ رباعياً، وفيها وجهان، أحدهما: أن يكونَ مِنْ أَغْلَةٍ: أي نَسَبَهُ إلى الغُلُولِ كقولهم: أكذَّبته أي: نَسَبْتُهُ إلى الكذب، وهذا في المعنى كالذي قبله أي: نفيٌّ في معنى النهي أي: لا يَنْسِبُهُ أحدٌ إلى الغُلُولِ. والثاني: أن يكونَ مِنْ أَغْلَةٍ أي وجده غالاً كقولهم:

(١) الآية ٨ من المائدة.

(٢) الكشف ٤٧٥/١.

(٣) البحر ١٠٠/٣.

(٤) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.

(٥) السبعة ٢١٨؛ الكشف ٣٦٣/١.

أَحْمَدْتُ الرَّجُلَ وَأَبْخَلْتُهُ وَأَجَبْتُهُ أَي: وجدته محموداً وبخياً وجباناً. والظاهر أن قراءة «يَعْلُ» بالياء للفاعل لا يُقَدَّرُ فيها مفعولٌ محذوفٌ؛ لأنَّ الغَرَضَ نفي هذه الصفة عن النبي من غيرِ نظرٍ إلى تَعَلُّقِ مفعولٍ كقولك: «هو يعطي ويمنع» تريدُ إثباتَ هاتين الصفتين. وقَدَّرَ له أبو البقاء^(١) مفعولاً فقال: «تقديره: أن يَعْلُ المَالَ أو الغنيمَةَ».

واختار أبو عبيد والفراسي^(٢) قراءة البناء للفاعل قالا: لأنَّ الفعلَ الواردَ بعدُ «ما كان لكذا أن يفعل» أكثرُ ما يَجِيءُ منسوباً إلى الفاعل نحو: «وما كان لنفسٍ أن تموت»^(٣) «ما كان الله لِيَذَرَ»^(٤) وبابه. ورجَّحها^(٥) بعضهم بقوله: «وَمَنْ يَعْلُلُ يَأْتِ بِمَا عَلَّ» فهذا يُوافقُ هذه القراءة، ولا حُجَّةَ في ذلك لأنها موافقةٌ للأخرى.

والخَذَلُ والخِذْلَانُ ضد النصر، وهو تَرْكُ مَنْ تَطَّنَ به النُصْرَةَ. وأصلُه مِنْ «خَذَلَتِ الظُّبْيَةُ وَلَدَهَا» أَي: تركته منفرداً، ولهذا قيل لها: خاذل. ويقال للولد المتروك أيضاً: خاذل، وهذا على النسب، والمعنى أنها مخذولة، قال بُجَيْرٌ^(٦):

١٤٨٥- بجيدٍ مُغزَلَةٍ أدماءٍ خاذلَةٍ

من الطُّبَاءِ تُراعي منزلاً زِيماً

(١) الإملاء ١٥٦/١.

(٢) الحجة (خ) ٢٤٦/٢.

(٣) الآية ١٠٠ من يونس.

(٤) الآية ١٧٩ من آل عمران.

(٥) أي رجح قراءة البناء للفاعل.

(٦) البيت لزهير وليس لبجير، وهو في ديوانه ٣٥؛ والبحر ٨١/٣ والرواية فيها: تراعى

شادنا حرقاً. والمغزلة: الظبية ذات الغزال، والأدماء: البيضاء، والحرق: اللاصق

بالأرض، والزيم: المتفرق.

ويُقال له أيضاً: خَذُولٌ، فَعُولٌ بمعنى مَفْعُولٌ. قال (١):

١٤٨٦- خَذُولٌ تُرَاعِي رَبْرَباً بِخَمِيلَةٍ

تَنَاولُ أَطْرَافَ الْبَرِيرِ وَتَرْتَدِي

ومنه يُقال: «تَخَاذَلَتْ رَجُلًا فَلَانٍ» قال الأَعَشَى (٢):

١٤٨٧- بَيْنَ مَغْلُوبٍ تَلِيلٍ خَدُّهُ

وَخَذُولِ الرَّجُلِ مِنْ غَيْرِ كَسْحٍ

ومعنى المادة: هذا الترك الخاص.

والغُلُولُ (٣) في الأصل: تَدْرُعُ الْخِيَانَةِ وَتَوَسُّطُهَا، وَالغَلْلُ: تَدْرُعُ الشَّيْءِ

وَتَوَسُّطُهُ، وَمِنْهُ: «الْغَلْلُ» لِلْمَاءِ الْجَارِي بَيْنَ الشَّجَرِ، وَالْغَلُّ: الْحِقْدُ لِكُمُونِهِ فِي

الصدر، وَتَغَلَّغَلَ فِي كَذَا: إِذَا دَخَلَ فِيهِ وَتَوَسَّطَ، قَالَ (٤):

١٤٨٨- تَغَلَّغَلَ حَيْثُ لَمْ يَبْلُغْ شَرَابٌ

وَلَا حُزْنٌ وَلَمْ يَبْلُغْ سُرُورٌ

فالغُلُولُ الَّذِي هُوَ الْأَخْذُ فِي خُفْيَةٍ مَأْخُوذٌ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى، وَمِنْهُ: «أَغْلَى

الْجَازِرُ» إِذَا سَرَقَ أَوْ تَرَكَ فِي الْإِهَابِ شَيْئاً مِنَ اللَّحْمِ. وَفَرَّقَتِ الْعَرَبُ بَيْنَ

الْأَفْعَالِ وَالْمَصَادِرِ فَقَالُوا: غَلَّ يَغْلُ غُلُولاً بِالضَّمِّ فِي الْمَصْدَرِ وَالْمَضَارِعِ إِذَا

خَانَ، وَغَلَّ يَغْلُ غِلاً بِالْكَسْرِ فِيهِمَا. قَالَ تَعَالَى: «وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ

غَلٍّ» (٥) أَي حِقْدٍ.

(١) البيت لطرفة، وهو في ديوانه ٩؛ وشرح المعلقات للتبريزي ١٣٨. والبربر: القطيع

من البقر، والبربر: ثمر الأراك.

(٢) ديوانه ٢٤٣؛ ومفردات الراغب ١٤٥.

(٣) انظر: مفردات الراغب ٣٧٥.

(٤) تقدم برقم ٦١٩.

(٥) الآية ٤٣ من الأعراف.

قوله: «وَمَنْ يَغْلُلْ» الظاهر أن هذه الجملة الشرطية مستأنفة لا محل لها من الإعراب، وإنما جيء بها للردع عن الإغلال. وزعم أبو البقاء^(١) أنها يجوز أن تكون حالاً، ويكون التقدير: في حال علم الغال بعقوبة الغلول، وهذا وإن كان محتملاً ولكنه بعيد. و«ما» موصولة بمعنى الذي، فالعائد محذوف أي: غلّه، ويدل على ذلك الحديث: «إن أحدهم يأتي بالشيء الذي أخذه على رقبته». ويجوز أن تكون مصدرية، وتكون على حذف مضاف أي: يائس غلوله.

وقوله: «ثم توفى» هذه الجملة معطوفة على الجملة الشرطية، وفيها إعلام أن الغال وغيره من جميع الكاسين لا بد وأن^(٢) يجازوا فيندرج الغال تحت هذا العموم أيضاً فكأنه ذكر مرتين. قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: هلاً قيل: «ثم يوفى ما كسب» ليتصل به. قلت: جيء بعام دخل تحته كل كاسب من الغال وغيره فأتصل به من حيث المعنى، وهو أثبت وأبلغ».

آ. (١٦٢) قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ اتَّبَعَ رِضْوَانَ اللَّهِ﴾: الكلام على مثله قد تقدم من أن الفاء النية بها التقديم على الهمزة، وأن مذهب الزمخشري تقدير فعل بينهما. قال الشيخ^(٤): «وتقديره في مثل هذا التركيب متكلف جداً». انتهى. والذي يظهر من التقديرات: «أحصل لكم تمييز بين الضال والمهتدي، فمن اتبع رضوان الله واهتدى ليس كمن بآء بسخطه وغل». لأن الاستفهام هنا للنفي. و«من» هنا موصولة بمعنى الذي في محل رفع بالابتداء، والجار والمجرور الخبر. قال أبو البقاء^(٥): «ولا يجوز أن تكون شرطاً، لأن

(١) الإملاء ١/١٥٦.

(٢) الواو هنا مقحمة في الأصل.

(٣) الكشاف ١/٤٧٦.

(٤) البحر ٣/١٠٢.

(٥) الإملاء ١/١٥٦.

- آل عمران -

«كَمَنْ» لا يصلح أن يكون جواباً يعني لأنه كان يجب اقترانه بالفاء، ولأنَّ المعنى يآباه.

و «بَسَخَطٍ» يجوزُ أن يتعلَّقَ بنفسِ الفعلِ أي: رَجَعَ بِسَخَطِهِ، ويجوزُ أن يكونَ حالاً فيتعلَّقُ بمحذوفٍ أي: رَجَعَ مصاحباً لسَخَطِهِ أو ملتبساً به. و«مِنَ اللَّهِ» صِفَتُهُ. والسُّخَطُ: الغَضَبُ الشَّدِيدُ، ويقال: «سَخَطَ» بفتحِين وهو مصدرٌ قياسي، ويقال: «سُخِطَ» بضمِّ السين وسكونِ الخاء، وهو غيرُ مقيسٍ، ويقال: «هو في سُخْطَةِ الْمَلِكِ» بالتاءِ أي: في كراهةٍ منه له.

قوله: «ومأواه جهنم» في هذه الجملة احتمالان: أن تكون مستأنفةً، أخبر أن مَنْ بَاءً بِسَخَطِهِ أَوَى إِلَى جَهَنَّمَ. وَيُقْبَلُ مِنْهُ مَقَابِلُهُ وَهُوَ: أَنْ مَنْ اتَّبَعَ الرِّضْوَانَ كَانَ مَأْوَاهُ الْجَنَّةَ، وَإِنَّمَا سَكَتَ عَنِ هَذَا وَنَصَّ عَلَى ذَلِكَ لِيَكُونَ أَبْلَغَ فِي الزَّجْرِ، وَلَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ تَقْدِيرُهُ: أَفَمَنْ اتَّبَعَ مَا يُؤْوِلُ بِهِ إِلَى رِضَا اللَّهِ فَبَاءَ بِرِضَاهِ كَمَنْ اتَّبَعَ مَا يُؤْوِلُ بِهِ إِلَى سَخَطِهِ.

والثاني: أنها داخلة في حيز الموصول، فتكون معطوفة على «باء بسخط»، فيكون قد وصل الموصول بجملتين اسمية وفعلية، وعلى كلا الاحتمالين لا محل لها من الإعراب. والمخصوص بالذم محذوف أي: وبس المصير جهنم. واشتملت هذه الآيات على الطباق في قوله: «يَنْصُرْكُمْ وَيَخَذُلْكُمْ»، وفي قوله: «رضوان الله وسخطه»، والتجنيس المماثل في قوله: «يَغْلُلُ» و«بما غلَّ».

آ. (١٦٣) قوله تعالى: ﴿وَهُمْ دَرَجَاتٌ﴾: مبتدأ وخبر، ولا بُدَّ من تأويل في الإخبار بالدرجات عن «هم» لأنها ليست إياهم، فيجوزُ أن يكونَ جُعِلُوا نَفْسَ الدَّرَجَاتِ مِبَالَعَةً، والمعنى: أَنَّهُمْ مُتَفَاوِتُونَ فِي الْجَزَاءِ عَلَى كَسْبِهِمْ، كما أن الدرجات متفاوتة، والأصل على التشبيه أي: / هم مثل [١٨٧/ب]

الدرجات في التفاوت، ومنه قوله^(١):

١٤٨٩- أَنْصَبَ لِمَنْيَةِ تَعْتَرِيهِمْ

رجالي أم هم درج السؤل

ويجوز أن يكون على حذف مضاف أي: ذو درجات أي: أصحاب منازل ورتب في الثواب والعقاب.

وأجاز ابن الخطيب^(٢) أن يكون الأصل: «لهم درجات» فحذفت اللام، وعلى هذا يكون «درجات» مبتدأ وما قبلها الخبر. وقد ردّ عليه بعض الناس، وجعل هذا من جهله وجهل متبوعيه من المفسرين بلسان العرب وقال: «لا مساع لحذف اللام البتة، لأنها إنما تحذف في مواضع يضطر إليها، وهنا المعنى واضح مستقيم من غير تقدير حذف»، ولعمري إن ادعاء حذف اللام خطأ، والمخطيء معذور، ولكن قد نُقل عن المفسرين هذا، ونُقل عن ابن عباس والحسن: «لكل درجات من الجنة والنار»، فإن كان هذا القائل أخذ من هذا الكلام أن اللام محذوفة فهو مخطيء، لأن هؤلاء - رضي الله عنهم - يفسرون المعنى لا الإعراب اللفظي. وقرأ النخعي^(٣): «درجة» بالإنفراد على الجنس.

و«عند الله» فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلق بـ«درجات» على المعنى لما تضمنت من معنى الفعل، كأنه قيل: هم متفاضلون عند الله، وأن يتعلق بمحذوفٍ صفةً للدرجات، فيكون في محل رفع.

آ. (١٦٤) قوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ﴾: جواب لقسم محذوف.

(١) البيت لابن هرمة، وهو في الكتاب ٢٠٦/١، واللسان: درج؛ والكشاف ٤/٤٧٩؛

والخزانة ١/٢٠٣، والنصب: الغرض، والدرج: السبيل.

(٢) وهو الفخر الرازي في تفسيره ٧٥/٩.

(٣) البحر ٣/١٠٢.

- آل عمران -

وقرىء^(١) «لِمَنْ مِّنَ اللَّهِ» بـ «مِنَ» الجارة، و «مِّنَ» بالتشديد مجرورٌ بها. وخرجه الزمخشري^(٢) على وجهين، أحدهما: أَنْ يَكُونَ هذا الجارُ خبراً مقدماً والمبتدأ محذوف تقديره: «لِمَنْ مِّنَ اللَّهِ على المؤمنين منه أو بعثه إذ بعث، فحذف لقيام الدلالة، والثاني: أنه جُعِلَ المبتدأ نفس «إذ» بمعنى وقت، وخبرها الجارُ قبلها تقديره: لِمَنْ مِّنَ اللَّهِ على المؤمنين وقت بعثه، ونظره بقولهم: «أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً». وهذان الوجهان في هذه القراءة مما يدلان على رسوخ قدمه في هذا العلم.

إلا أن الشيخ^(٣) قد ردَّ عليه الوجه الثاني بأن «إذ» غير متصرفية، لا تكون إلا ظرفاً، أو مضافاً إليها اسمُ زمان، أو مفعولةً باذكر على قول. ونقل قول أبي علي فيها وفي «إذا» أنهما لا تكونان^(٤) فاعلين ولا مفعولين ولا مبتدئين. قال: «ولا يُحْفَظُ مِنْ كَلَامِهِمْ: «إذ قام زيدٌ طويلٌ» يريد: وقت قيامه طويلٌ، وبأنَّ تنظيره القراءة بقولهم: «أخطب» إلى آخره خطأ، من حيث إنَّ المشبه مبتدأ والمُشَبَّه [به] ظرفٌ في موضع الخبر عند مَنْ يُعْرَبُ هذا الإعراب، ومن حيث إنَّ هذا الخبر الذي قد أبرزه ظاهراً واجب الحذف لسدِّ الحال مسدده، نصَّ عليه النحويون الذين يُعْرَبونه هكذا فكيف يُبْرَرُهُ في اللفظ». وجواب هذا الردُّ واضحٌ، وليت أبا القاسم لم يذكُر تخريج هذه القراءة حتى كنا نسمع.

والجمهورُ على ضمِّ السين من «أنفسهم» أي: من جملتهم وجنسهم. وقرأت^(٥) عائشة وفاطمة والضحاك - ورواها أنس عنه صلى الله عليه وسلم -

(١) الشواذ ٢٣؛ البحر ١٠٣/٣، ولم ينسها أحد.

(٢) الكشاف ٤٧٧/١.

(٣) البحر ١٠٤/٣.

(٤) الأصل: «لا تكون» وهو سهو.

(٥) الشواذ ٢٣؛ البحر ١٠٤/٣؛ القرطبي ٢٦٣/٤.

- آل عمران -

بفتح الفاء من النَّفَاسَة، وهي الشرف أي: من أشرفهم نسباً وخُلُقاً وخُلُقاً. وعن علي عنه عليه السلام: «أنا أَنفُسُكُمْ نَسَباً وَحَسَباً وَصِبْهراً».

وهذا الجارُ يَحْتَمِلُ وجهين أحدهما: أن يتعلَّقَ بنفس «بعث». والثاني: أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه وصفٌ لـ «رسولاً» فيكون منصوبَ المحلِّ، ويقوِّى هذا الوجهُ على قراءة فتح الفاء. وقوله: «يَتَلَوُ عَلَيْهِمْ» في محل حال أو مستأنف، وقد تقدَّم نظيرها في البقرة^(١).

وقوله: «وإن كانوا من قبل لَنفِي» هي «إن» المخففة واللام فارقة، وقد تقدَّم الكلام على تحقيق هذا والخلاف فيه. إلا أن الزمخشري^(٢) ومكيًا^(٣) هنا حين جعلها مخففةً قدرًا لها اسماً محذوفاً، فقال الزمخشري: «تقديره: وإن الشان والحديث كانوا من قبل». وقال مكي: «وأما سيويه^(٤) فإنه يقول إنها مخففةٌ واسمها مضمرٌ، والتقدير: على قوله: «وإنهم كانوا». وهذا ليس بجيد، لأن «إن» المخففة إنما تعمل في الظاهر على غير الأوضح، ولا عمل لها في المضمر، ولا يُقدَّر لها اسمٌ محذوفٌ البتة، بل تُهْمَلُ أو تعمل على ما تقدَّم، مع أن الزمخشري لم يصرِّح بأن اسمها محذوفٌ، بل قال: «إن هي المخففة واللام فارقة، وتقديره: وإن الشان والحديث كانوا» فقد يكون هذا تفسيراً معنيّاً لا إعراباً.

وفي هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها استثنائيةٌ لا محلَّ لها من الإعراب. والثاني: في محلِّ نصبٍ على الحال من المفعول في «يَعْلَمُهُمْ» وهو الأظهر.

(١) الآية ١٢٩ من البقرة.

(٢) الكشاف ٤٧٧/١.

(٣) لم أقف على هذا الرأي لمكي في مشكله.

(٤) لم أقف لسيويه على نص يفيد ذلك.

آ. (١٦٥) قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمَّا أَصَابَتْكُمْ﴾: الهمزة للإنكار، وجعلها ابن عطية^(١) للتقرير، والواو عاطفة، والنية بها التقديم على الهمزة على ما تقرر. وقال الزمخشري^(٢): «و» لَمَّا» نصبٌ بقلتم، و«أصابتكم» في محل الجر بإضافة «لَمَّا» إليه، وتقديره، «قلتم حين أصابتكم» و«أنى» هذا نصب لأنه مقولٌ والهمزة للتقريع والتقرير. فإن قلت: علامَ عَطَفَتِ الواوُ هذه الجملة؟ قلت: على ما مضى من قصة أحد من قوله: «ولقد صدقكم الله وَعَدَهُ»، ويجوزُ أن تكونَ معطوفةً على محذوفٍ تقديره: أفعلتم كذا وقلتم حينئذٍ كذا» انتهى.

أما جعله «لَمَّا» بمعنى «حين» أي ظرفاً فهو مذهبُ الفارسي^(٣)، وقد تقدّم تقريرُ المذهبين، وأما قوله: «عَطَفْتُ عَلَى قِصَّةِ أَحَدٍ»؛ فهذا غيرُ مذهبه؛ لأنَّ الجارِي من مذهبه إنما هو تقديرُ جملةٍ يُعْطَفُ ما بعد الواوِ عليها أو الفاءِ أو ثم كما قرره هو في الوجه الثاني.

و«أنى هذا» أنى: بمعنى «مِنْ أَيْنَ» كما تقدّم في قوله «أنى لك هذا»^(٤). ويَدُلُّ عليه قوله: «مَنْ عِنْدَ أَنْفُسِكُمْ» و«مَنْ عِنْدَ اللَّهِ» قاله الزمخشري^(٥). وَرَدَّ عليه الشيخ^(٦) بأنَّ الظرفَ إذا وَقَعَ خبراً لا يُقَدَّرُ داخلاً عليه حرفٌ جرٌ غيرُ «في»، «أما أن يُقَدَّرَ داخلاً عليه «مِنْ» فلا، لأنه إنما انتصبَ على إسقاطِ «في» ولذلك إذا أُضْمِرَ الظرفُ تعدَّى إليه [الفعل] بـ «في» إلا أن يُتَّسَعَّ فيه. قال: «فتقديره غيرُ سائغٍ واستدلّاه بقوله: «مَنْ عِنْدَ أَنْفُسِكُمْ» «مِنْ

(١) المحرر ٣/٢٢٨.

(٢) الكشاف ١/٤٧٧.

(٣) الإيضاح ٣١٩.

(٤) الآية ٣٧ من آل عمران.

(٥) الكشاف ١/٤٧٧.

(٦) البحر ٣/١٠٧.

عند الله» وقوف مع مطابقة السؤال للجواب في اللفظ وذُهل عن هذه القاعدة». واختار الشيخ أن «أنى» بمعنى «كيف» قال: «وأنى سؤال عن الحال هنا، ولا تناسب أن تكون بمعنى «أين» أو «متى»؛ لأن الاستفهام لم يقع عن مكان ولا زمان هنا، إنما وقع عن الحال التي اقتضت لهم ذلك، سألوا عنها على سبيل التعجب، وجاء الجواب من حيث المعنى لا من حيث اللفظ في قوله: «قل هو من عند أنفسكم». قال: «والسؤال» بـ «أنى» سؤال عن تعيين كيفية حصول هذا الأمر، والجواب بقوله: «من عند أنفسكم» يتضمن تعيين الكيفية، لأنه بتعيين السبب تتعين الكيفية من حيث المعنى، لوقيل على سبيل التعجب: كيف لا يحج زيد الصالح!! فقل في جوابه: «لعدم استطاعته» لحصل الجواب وانتظم من المعنى أنه لا يحج وهو غير مستطيع» انتهى. أما قوله: «لا يُقدّر الطرف بحرف جر غير «في» فالزمخشري لم يُقدّر «في» مع «أنى» حتى يلزمه ما قال، إنما جعل «أنى» بمنزلة «من أين» في المعنى. وأما عدوله^(١) عن الجواب المطابق لفظاً فالعكس أولى.

وقوله: «قد أصبتم» في محل رفع صفة لـ «مصيبة». و«قلتم» على مذهب سيبويه^(٢) جواب لـ «لما»، وعلى مذهب الفارسي ناصب لها، على حسب ما تقدم من مذهبيهما. والضمير في قوله «قل» هو راجع على المصيبة من حيث المعنى. ويجوز / أن يكون على حذف مضاف مرأى أي: سببها، وكذلك الإشارة بقوله: «أنى هذا» لأن المراد المصيبة.

آ. (١٦٦) قوله تعالى: ﴿وما أصابكم﴾: «ما» موصولة بمعنى الذي في محل رفع بالابتداء. و«فياذن الله» الخبر، وهو على إضمار تقديره: فهو بإذن الله، ودخلت الفاء في الخبر لشبهه المبتدأ بالشرط نحو: «الذي

(١) أي عدول الشيخ.

(٢) الكتاب ٣١١/٢، الإيضاح العضدي ٣١٩.

يأتيني فله درهم» وهذا على ما قرره الجمهور مُشْكِلٌ، وذلك أنهم قرروا أنه لا يجوز دخول هذه الفاء زائدة في الخبر إلا بشروط، منها أن تكون الصلة مستقبلة في المعنى، وذلك لأنَّ الفاء إنما دخلت للشبه بالشرط، والشرط إنما يكون في الاستقبال لا في الماضي، لوقلت: «الذي أتاني أمس فله درهم» لم يَصِحَّ، و«أصابكم» هنا ماضٍ في المعنى لأنَّ القصة ماضية فكيف جاز دخول هذه الفاء؟

وأجابوا عنه بأنه يُحْمَلُ على التبيين أي: «وما تبيَّن إصابته إياكم» كما تأولوا: «إن كان قيمضه قد من دُبْر»^(١) أي: إن تبيَّن، وهذا شرطٌ صريح. قلت: وإذا صح هذا التأويل فلتجعل «ما» هنا شرطاً صريحاً، وتكون الفاء داخلةً وجوباً لكونها واقعة جواباً للشرط. وقال ابن عطية^(٢): «يَحْسُنُ دخولُ الفاء إذا كان سببُ الإِعطاء»^(٣)، وكذلك ترتيبُ هذه، فالمعنى إنما هو: وما أذن الله فيه فهو الذي أصابكم، لكنَّ قَدَمَ الأهمِّ في نفوسهم والأقرب إلى جِسْمهم. والإِذنُ: التمكين من الشيء مع العلم به» وهذا حسنٌ من حيث المعنى، فإنَّ الإِصابةَ مترتبةً على الإِذن من حيث المعنى. وأشار بقوله «الأهمِّ والأقرب» إلى ما أصابهم يوم التقى الجمعان.

قوله: «وَلْيَعْلَمَ» في هذه اللام قولان، أحدهما: أنها معطوفةٌ على معنى قوله: «فبإذن الله» عطفت سببٍ على سببٍ، فتعلقت بما تتعلَّق به الباء. والثاني: أنها متعلقةٌ بمحذوفٍ أي: وَلْيَعْلَمَ فَعَلَ ذلك، أي: أصابكم. والأول

(١) الآية ٢٦ من يوسف.

(٢) المحرر ٢٩٠/٣.

(٣) هذا الكلام مرتبط بمثال أورده ابن عطية، ونصه:

«ودخلت الفاء رابطةً مسددةً وذلك للإبهام الذي في «ما» فأشبهه الكلام الشرط، وهذا كما قال سيويه: «الذي قام فله درهمان»، فيحسن دخول الفاء إذا كان القيام سبب الإِعطاء؛ انظر: المحرر ٢٩٠/٣.

- آل عمران -

أُولَى، وقد تقدّم أن معنى «وَلْيَعْلَمَ اللَّهُ كَذَا» أي تمييزاً ويُظهِر للناس ما كان في عِلْمِهِ. وزعم بعضهم أن ثم مضافاً أي: ليعلم إيمان المؤمنين ونفاق الذين، ولا حاجة إليه.

آ. (١٦٧) قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لَهُم تَعَالَوْا قَاتِلُوا﴾: هذه الجملة تحتمل وجهين، أحدهما: أن تكون استثنائية، أخبر الله أنهم مأمورون: إما بالقتال وإما بالدفع أي: تكثير سواد المسلمين. والثاني: أن تكون معطوفة على «نافقوا»، فتكون داخلة في حيز الموصول أي: وليعلم الذين حصل منهم النفاق والقول بكذا، و«تعالوا» و«قاتلوا» كلاهما قائم مقام الفاعل لـ «قيل» لأنه هو المقول، وقد تقدّم ما فيه. قال أبو البقاء^(١): «وإنما لم يأت بحرف العطف - يعني بين تعالوا وقاتلوا - لأنه قصد أن تكون كل من الجملتين مقصودةً بنفسها، ويجوز أن يقال إن المقصود هو الأمر بالقتال، و«تعالوا» ذكر ما لو سكّت عنه لكان في الكلام ما يدلُّ عليه، وقيل: الأمر الثاني حال». يعني بقوله: «وتعالوا ذكر ما لو سكّت» أي: المقصود إنما هو أمرهم بالقتال لا مجيئهم وحده، وجعله «قاتلوا» حالاً من «تعالوا» فاسد؛ لأن الجملة الحالية يشترط أن تكون خبرية وهذه طلبية.

قوله: «أو اذفَعُوا» «أو» هنا على بابها من التخيير والإباحة. وقيل: بمعنى الواو لأنه طلب منهم القتال والدفع، والأول هو الصحيح. وقوله: «قالوا: لو نعلم» إنما لم يأت في هذه الجملة بحرف عطف لأنها جواب سؤال سائل: كأنه قيل: فما قالوا لما قيل لهم ذلك؟ فأجيب بأنهم قالوا ذلك. و«نعلم» وإن كان مضارعاً فمعناه المُضَيُّ لأن «لو» تُخَلِّص المضارع - إذا كانت لما سيقع لوقوع غيره - [للمضَي]. ونكر «قتالاً» أي: لو علمنا بعض قتال ما.

(١) الإملة ١/١٥٦.

قوله: «هم للكفرِ أقربُ» «هم» مبتدأ و«أقربُ» خبرُهُ، وهو أفعلُ تفضيلٍ، و«للكفرِ» متعلِّقٌ به، وكذلك «للإيمان». فإن قيل: لا يتعلَّقُ حرفا جر متحداً لفظاً ومعنىً بعاملٍ واحدٍ، إلا أن يكون أحدهما معطوفاً على الآخر أو بدلاً منه، فكيف تعلِّقاً بـ «أقرب»؟ فالجواب أن هذا خاصٌّ بأفعلِ التفضيلِ قالوا: لأنه في قوة عاملين، فإن قولك: «زيدٌ أفضلُ من عمرو» معناه: يزيدُ فضلُهُ على فضلِ عمرو. وقال أبو البقاء^(١): «وجاز أن يعملَ «أقربُ» فيهما لأنهما يُشبهان الظرف، وكما عمل «أطيبُ» في قولهم: «هذا بُسراً أطيبُ منه رُطباً» في الظرفينِ المقدَّرين، لأنَّ «أفعلُ» يَدُلُّ على معنيين: على أصلِ الفعلِ وزيادته، فيعملُ في كلِّ واحدٍ منهما بمعنى غير الآخر، فتقديرُهُ: يزيدُ قُرْبَهُم إلى الكفرِ على قُرْبِهِم إلى الإيمان». ولا حاجة إلى تشبيه الجارِّينِ بالظرفين، لأن ظاهره أن المسوِّغَ لتعلُّقِهما بعاملٍ واحدٍ شَبَّهُهُمَا بالظرفين، وليس كذلك، وقوله: «الظرفينِ المقدَّرين» يعني أن المعنى: هذا في أوَانِ بُسْرِيَّتِهِ أَطْيَبُ مِنْهُ أَوْانِ رُطْبِيَّتِهِ.

و«أقربُ» هنا من القُرْبِ الذي هو ضد البُعْد، ويتعدَّى بثلاثةِ حروفٍ: اللام و«إلى» و«مِنْ»، تقول: قَرُبْتُ لَكَ وَإِلَيْكَ وَمِنْكَ، فإذا قلت: «زيدٌ أقربُ من العلمِ من عمرو» «ف» مِنْ الأُولَى الْمُعَدِّيَّةُ لأصلِ معنى القرب، والثانيةُ هي الجارة للمفضول. وإذا تَقَرَّرَ هذا فلا حاجةَ إلى ادِّعاء أن اللامَ بمعنى إلى.

و«يومئذٍ» متعلِّقٌ بـ «أقربُ»، وكذا «منهم»، و«مِنْ» هذه هي الجارَّةُ للمفضولِ بعد أفعل، وليست هي المُعَدِّيَّةُ لأصلِ الفعل. ومعنى «هم للكفرِ أقربُ منهم يومئذٍ للإيمان» أنهم كانوا قبلَ هذا الوقتِ كاتمين للنفاق، فكانوا

(١) الإملاء ١٥٧/١.

- آل عمران -

في الظاهرِ أبعدَ مِنَ الكفرِ، فلمَّا ظَهَرَ منهم ما كانوا يَكْتُمونه صاروا أقربَ للكفرِ.

و«إذ» مضافةٌ لجملةٍ محذوفةٍ عُوِضَ منها التنوينُ كما تقدَّمَ تقريرُهُ، وتقديرُ هذه الجملةِ، «هم للكفرِ يومَ إذ قالوا: لو نعلمُ قتالاً لا تبعناكم» وقيل: المعنى على حَذْفِ مضافٍ أي: هم لأهلِ الكفرِ أقربُ لأهلِ الإيمانِ. وَفُضِّلوا هنا على أنفسهم باعتبارِ حالين ووقتين. ولولا ذلك لم يَجْزِ تقولُ: «زيدٌ قاعداً أفضلُ منه قائماً» أو: «زيدٌ قاعداً اليومَ أفضلُ منه قاعداً غداً» ولو قلتُ: «زيدٌ اليومَ قاعداً أفضلُ منه اليومَ قاعداً» لم يجزِ.

وحكى النقاش عن بعض المفسرين أن «أقرب» هنا ليست من معنى القرب الذي هو ضد البعد، وإنما هي من القرب بفتح القاف والراء، وهو طلب الماء، ومنه «قارب الماء»، وليلة القرب: ليلة الورود، فالمعنى: هم أطلب للكفر، وعلى هذا فتتعيَّن التعديَةُ باللام، على حدِّ قولك: «زيدٌ أضربُ لعمرو».

قوله: «يقولون بأفواههم» في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها مستأنفة لا محل لها. والثاني: أنها في محل نصب على الحال من الضمير في «أقرب» أي: قُربوا للكفر قائلين هذه المقالة. وقوله: «بأفواههم» قيل: تأكيدٌ كقوله: «ولا طائرٌ يطير بجناحيه»^(١). والظاهر أن القول يُطلق على اللساني والنفساني فتقيده بأفواههم تقييداً لأحدٍ محتملين، اللهم إلا أن يُقال: إن إطلاقه على النفساني مجازٌ. قال الزمخشري^(٢): «وذكر القلوب مع الأفواه تصويرٌ لنفاهم، وأن إيمانهم موجود في أفواههم فقط» وبهذا الذي قاله الزمخشري ينتفي كونه للتأكيد لتحصيله هذه الفائدة.

(١) الآية ٣٨ من الأنعام.

(٢) الكشاف ٤٧٨/١.

آ. (١٦٨) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ﴾: جَوَزُوا فِي موضع «الذين» الألقاب الثلاثة: الرفع والنصب والجَرُّ، فالرفع من ثلاثة أوجه، أحدها: أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً عَلَى خَبَرٍ مَبْتَدَأً مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: هُمُ الَّذِينَ. الثاني: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ وَاوٍ «يَكْتُمُونَ». الثالث: أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ، وَالْخَبَرُ قَوْلُهُ: «قُلْ فَادْرُؤُوا» وَلَا يَدٌ مِنْ حَذْفِ عَائِدِ تَقْدِيرُهُ: قُلْ لَهُمْ فَادْرُؤُوا. وَالنَّصْبُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ أَيْضاً، أَحَدُهَا: النَّصْبُ عَلَى الذَّمِّ أَي: أَدُمُّ الَّذِينَ قَالُوا. الثاني: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ «الَّذِينَ نَافَقُوا» الثالث: أَنَّهُ صِفَةٌ لَهُمْ. وَالجَرُّ مِنْ وَجْهَيْنِ: الْبَدَلُ مِنَ الضَّمِيرِ فِي «بِأَفْوَاهِهِمْ»، أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ فِي «قُلُوبِهِمْ» كَقَوْلِ الْفَرَزْدَقِ^(١):

١٤٩٠- على حالةٍ لو أن في القوم حاتماً

على جوده لسنّ بالماء حاتم / [١٨٨/ب]

بجر «حاتم» على أنه بدلٌ من الهاء في «جوده»، وقد تقدّم الخلاف في هذه المسألة.

وقال الشيخ^(٢): وَجَوَزُوا فِي إِعْرَابِ «الذين» وجوهاً: الرفع على النعت لـ «الذين نافقوا»، أو على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أو على أنه بدل من الواو في «يكتُمون»، والنصب فذكره إلى آخره. وهذا عجيب^(٣) منه لأن «الذين نافقوا» منصوبٌ بقوله «وليعلم»، وهم في الحقيقة عطفٌ على «المؤمنين»، وإنما كرّر العامل توكيداً، والشيخ لا يخفى عليه ما هو أشكلٌ من هذا، فيُحتمل أن يكون تبع غيره في هذا السهو، وهو الظاهر في كلامه، ولم ينظر في الآية اتكالياً على ما رآه منقولاً، وكثيراً ما يقع الناس فيه، وأن يُعْتَقَدَ أَنَّ «الذين» فاعلٌ

(١) نقدم برقم ٥٩٦.

(٢) البحر ١١١/٣.

(٣) وجه الإشكال أن عبارة أبي حيان «الرفع» مع أنه منصوب.

- آل عمران -

بقوله: «وليعلم» أي: «فَعَلَ اللهُ ذلك لِيَعْلَمَ هو المؤمنين وليَعْلَمَ المنافقون» ولكن مثل هذا لا ينبغي أن يجوز البتة.

قوله: «وقعدوا» يجوز في هذه الجملة وجهان أحدهما: أن تكون حالية من فاعل «قالوا» و«قد» مرادة، أي: وقد قعدوا، ومجيء الماضي حالاً بالواو وقد، أو بأحدهما، أو بـدونهما ثابت من لسان العرب. والثاني: أنها معطوفة على الصلة فتكون معترضة بين «قالوا» ومعمولها وهو «لو أطاعونا».

آ. (١٦٩) قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ﴾: مفعول أول، و«أمواتاً» مفعول ثان، والفاعل: إما ضمير كل مخاطب، أو ضمير الرسول عليه السلام كما تقدّم في نظائره.

وقرأ^(١) حميد بن قيس وهشام - بخلاف عنه - «يَحْسَبَنَّ» بياء الغيبة. وفي الفاعل وجهان، أحدهما: أنه مضمّر: إما ضمير الرسول، أو ضمير مَنْ يَصْلُحُ لِلْحُسْبَانِ أَيِّ حَاسِبٍ. والثاني: - قاله الزمخشري^(٢) - وهو أن يكون «الذين قُتِلُوا» قال: «ويجوز أن يكون «الذين قُتِلُوا» فاعلاً، والتقدير: ولا يَحْسَبَنَّهم الذين قتلوا أمواتاً أي: ولا يحسبن الذين قتلوا أنفسهم أمواتاً. فإن قلت: كيف جاز حذف المفعول الأول؟ قلت: هو في الأصل مبتدأ فحذف كما حذف المبتدأ في قوله: «بل أحياء» أي: هم أحياء، لدلالة الكلام عليهما.

وردّ عليه الشيخ^(٣) بأن هذا التقدير يؤدي إلى تقديم الضمير على مفسره، وذلك لا يجوز إلا في أبواب محصورة، وعدّ باب: رُبّه رجلاً، ونعم

(١) البحر ١١٢/٣.

(٢) الكشاف ٤٧٩/١.

(٣) البحر ١١٢/٣.

- آل عمران -

رجلاً زيداً، والتنازع^(١) عند إعمال الثاني في رأي سيبويه، والبدل^(٢) على خلاف فيه، وضمير الأمر^(٣). قال: «وزاد بعض أصحابنا أن يكون [الظاهر] المفسر^(٤) خبراً، وبأن^(٥) حَذَفَ أحد مفعولي «ظن» اختصاراً إنما يتمشى له عند الجمهور مع أنه قليل جداً، نَصَّ عليه الفارسي، ومنعه ابن ملكون^(٦) البتة».

وهذا من تحمُّلاته عليه. أمَّا قوله «يؤدي إلى تقديم المضمَر إلى آخره» فالزمخشري لم يقدِّره صناعةً بل إيراداً للمعنى المقصود، ولذلك لمَّا أراد أن يُقدِّر الصناعة النحوية قدره بلفظ «أنفسهم» المنصوبة وهي المفعول الأول، وأظنُّ أنَّ الشيخ تَوَهَّم أنها مرفوعة تأكيداً للضمير في «قتلوا»، ولم ينتبه أنه إنما قدرها مفعولاً أولاً منصوبةً. وأمَّا تمشيتُه قوله على مذهب الجمهور فيكفيه ذلك، وما عليه من ابن ملكون؟ وستأتي مواضع يضطرُّ هو وغيره إلى حَذْفِ أحد المفعولين كما ستقف عليه قريباً. وتقدَّم الكلام^(٧) على مادة «حَسِب» ولغاتها وقراءاتها.

وقرأ^(٨) ابن عامر: «قتلوا» بالتشديد، وهشام وحده في «لو أطاعونا ما قتلوا»، والباقون بالتخفيف. فالتشديد للتكثير، والتخفيف صالح لذلك.

(١) نحو: ضرباني وضربت الزيد، وانظر: الكتاب ٣٧/١.

(٢) نحو: مررت به زيد.

(٣) نحو: هو زيد منطلق.

(٤) نحو: «وقالوا إنَّ هي إلا حياتنا الدنيا» والتقدير: وما الحياة إلا حياتنا الدنيا.

(٥) هذا كلام الشيخ يرَدُّ فيه على تقدير الزمخشري. معطوف على «بأن هذا التقدير».

(٦) إبراهيم بن محمد الحضرمي الإشبيلي، له: شرح الحماسة وشرح الجمل، روى عنه ابن خروف والشلوبيين، توفي سنة ٥٨١؛ انظر: البلغة ١٠؛ والبغية ٤٣١/١؛ وإيضاح المكنون ١٥٨/١.

(٧) انظر: إعرابه للآية ٢١٤ من البقرة.

(٨) السبعة ٢١٩؛ الكشف ٣٦٣/١؛ الشواذ ٢٣.

- آل عمران -

وقرأ الجمهور «أحياء» رفعاً على: «بل هم أحياء» وقرأ^(١) ابن أبي عبلة: «أحياء». وخرَّجها أبو البقاء^(٢) على وجهين، أحدهما: أن تكون عطفاً على «أمواتاً» قال: «كما تقول: «ظننت زيدا قائماً بل قاعداً». والثاني: - وإليه ذهب الزمخشري^(٣) أيضاً - أن يكون منصوباً بإضمار فعلٍ تقديره: بل أحسبهم أحياء. وهذا الوجه سبق إليه أبو إسحاق^(٤) الزجاج، إلا أن الفارسي ردّه عليه في «الإغفال» قال: «لأن الأمر تعيّن فلا يجوز أن يؤمر فيه بمحسبة، ولا يصح أن يُضمّر له إلا فعل المحسبة، فوجه قراءة ابن أبي عبلة أن تُضمّر فعلاً غير المحسبة: اعتقدّهم أو جعلهم، وذلك ضعيفٌ إذ لا دلالة في الكلام على ما يُضمّر» انتهى. وهذا تحاملٌ من أبي عليّ. أمّا قوله: «إن الأمر تعيّن» يعني أن كونهم أحياء أمرٌ متيقن، فكيف يُقال فيه: «أحسبهم» بفعلٍ يقتضي الشك؟ وهذا غير لازم لأن «حسب» قد تأتي لليقين. قال^(٥):

١٤٩١- حَسِبْتُ التَّقَى والجودَ خيرَ تجارةٍ

رباحاً إذا ما المرءُ أصبح ثاقلاً

وقال آخر^(٦):

١٤٩٢- شهدت وفاتوني وكنْتُ حَسِبْتُني

فقيراً إلى أن يشهدوا وتغيبي

ف «حسب» في هذين البيتين لليقين، لأن المعنى على ذلك، وقوله:

«وذلك ضعيف» يعني من حيث عدم الدلالة اللفظية، وليس كذلك، بل إذا

(١) البحر ١١٣/٣.

(٢) الإملاء ١٥٧/١.

(٣) الكشاف ٤٧٩/١.

(٤) معاني القرآن ٥٠٤/١.

(٥) تقدّم برقم ٩٢٣.

(٦) لم أهدت إلى قائله وهو في البحر ١١٣/٣.

- آل عمران -

أرشد المعنى إلى شيء يُقدَّر ذلك الشيء لدلالة المعنى عليه من غير ضَعْف، وإن كان دلالة اللفظ أحسن. وأمَّا تقديره هو «أو اجْعَلْهُمْ» قال الشيخ^(١): «هذا لا يَصِحُّ البتة سواء جَعَلْتَ «اجْعَلْهُمْ» بمعنى: اخْلُقْهُمْ أو صَيِّرْهُمْ أو سَمِّهِمْ أو الْقَهْمُ».

قوله: «عند ربهم» فيه خمسة أوجه، أحدهما: أن يكون خبراً ثانياً لـ «أحياء» على قراءة الجمهور. الثاني: أن يكون ظرفاً لـ «أحياء» لأن المعنى: يَحْيُونَ عند ربهم. الثالث: أن يكون ظرفاً لـ «يُرْزَقُونَ» أي: يقع رِزْقُهُمْ في هذا المكان الشريف. الرابع: أن يكون صفةً لـ «أحياء»، فيكون في محل رفع على قراءة الجمهور ونصب على قراءة ابن أبي عبلة. الخامس: أن يكون حالاً من الضمير المستكن في «أحياء» والمراد بالعندية المجاز عن قريبهم بالكرامة. قال ابن عطية^(٢): «هو على حَذْفِ مضاف أي: عند كرامة ربهم» ولا حاجة إليه، لأن الأول اليق.

قوله: «يُرْزَقُونَ» فيه أربعة أوجه، أحدها: أن يكون خبراً ثالثاً لأحياء، أو ثانياً إذا لم تجعل الظرف خبراً. الثاني: أنه صفة لـ «أحياء» بالاعتبارين المتقدمين، فإن أعربنا الظرف وصفاً أيضاً فيكون هذا جاء على الأحسن، وهو أنه إذا وُصِفَ بظرفٍ وجملةٍ فالأحسنُ تقديمُ الظرفِ وعديله لأنه أقربُ إلى المفرد. الثالث: أنه حالٌ من الضمير في «أحياء» أي: يَحْيُونَ مرزوقين. والرابع: أن يكون حالاً من الضمير المستكن في الظرف، والعامل فيه في الحقيقة العامل في الظرف. قال أبو البقاء^(٣) في هذا الوجه: «ويجوز أن يكون حالاً من الظرف إذا جعلته صفة» أي: إذا جعلت الظرف، وليس ذلك مختصاً بجعله صفةً فقط، بل لو جعلته حالاً جاز ذلك أيضاً، وهذه تُسمى الحال

(١) البحر ١١٣/٣.

(٢) المحرر ٢٩٣/٣.

(٣) الإملاء ١٥٧/١.

المتداخلة، ولو جعلته خبراً كان كذلك.

أ. (١٧٠) قوله تعالى: ﴿فَرِحِينَ﴾: فيه خمسة أوجه، أحدها: أن يكون حالاً من الضمير في «أحياء». الثاني: من الضمير في الظرف. الثالث: من الضمير في «يُرزقون»: الرابع أنه منصوب على المدح. الخامس أنه صفة لـ «أحياء»، وهذا يختص بقراءة ابن أبي عبله. و«بما» يتعلّق بـ «فرحين».

قوله: «مَنْ فضله» في «مِنْ» وجهان^(١)، أحدهما: أن معناها السببية أي: بسبب فضله أي: الذي آتاهم الله متسبباً عن فضله. الثاني: أنها لا ابتداءً الغاية، وعلى هذين الوجهين تتعلّق بآتاهم. الثالث: أنها للتبويض أي: بعض فضله، وعلى هذا فتتعلّق بمحذوف على أنها حال من الضمير العائد على الموصول، ولكنه حُذِفَ والتقدير: بما آتاهموه كائناً من فضله.

قوله: «ويستبشرون» فيه أربعة أوجه، أحدها: أن يكون من باب عطف الفعل على الاسم لكون الفعل في تأويله، فيكون عطفاً على «فرحين» كأنه قيل: فرحين ومستبشرين، ونظروه بقوله تعالى: «فوقهم صافاتٍ ويقبضن»^(٢).

[١/١٨٩] والثاني: أنه أيضاً / يكون من باب عطف الفعل على الاسم، لكن لأن الاسم في تأويل الفعل. قال أبو البقاء^(٣): «هو معطوفٌ على «فرحين»؛ لأن اسم الفاعل هنا يُشبه الفعل المضارع» يعني أن «فرحين» بمنزلة «يفرحون»، وكأنه جعله من باب قوله: «إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَبُونَ»^(٤)، والتقدير الأول: أولى، لأن الاسم وهو «فرحين» لا ضرورة بنا إلى أن نجعله في محلّ فعلٍ مضارعٍ حتى نتأول الاسم به، والفعلُ فرحٌ عليه، فينبغي أن يُردَّ إليه^(٥)،

(١) وجهان من ناحية تعلقها، وليس من ناحية معناها.

(٢) الآية ١٩ من الملك.

(٣) الإملاء ١٥٧/١.

(٤) الآية ١٨ من الحديد.

(٥) يردُّ الفعل «يستبشرون» إلى الاسم «فرحين» بعد تأويله بمستبشرين.

- آل عمران -

وإنما فعلنا ذلك في الآية لأنَّ أَل الموصولة بمعنى الذي، و«الذي» لا تُوصَلُ إلا بجملة أو شبهها، وذلك الشُّبُه في الحقيقة يتأوَّل بجملة.

الثالث: أن يكون مستأنفاً، والواو للعطف عَطَفْتُ فعليَّة على اسمية.

الرابع: أن يكون خبيراً لمبتدأ محذوف أي: وهم يستبشرون، وحينئذ يجوز وجهان، أحدهما: أن تكونَ الجملةُ حاليةً من الضمير المستكنِّ في «فرحين» أو من العائد المحذوف من «آثام»، وإنما احتجنا إلى تقدير مبتدأ عند جعلنا إياها حالاً لأنَّ المضارع المثبت لا يجوز اقترانه بواو الحال لما تقدَّم غير مرة. والثاني من هذين الوجهين: أن تكونَ استئنافية عَطَفْتُ جملةً اسميةً على مثلها.

واستغفعل هنا ليست للطلب، بل تكون بمعنى المجرد نحو: «استغنى الله، واستمجد المرخ^(١) والعفار» بمعنى غني ومجد. وقد سمع «بشر الرجل» بكسر العين فيكون استبشر بمعناه، قاله ابن عطية^(٢). ويجوز أن يكون مطاوع أبشر نحو: «أكانه فاستكان، وأراحه فاستراح، وأشلاه^(٣) فاستشلى، وأحكمه فاستحكّم» وهو كثير. وجعله الشيخ^(٤) أظهر من حيث إنَّ المطاوعة تدلُّ على الانفعال عن الغير، فحصلت لهم البشرية بإبشار الله تعالى، وهذا لا يلزم إذا كان بمعنى المجرد.

قوله: «من خلفهم» في هذا الجارَّ وجهان، أحدهما: أنه متعلق

(١) قال في الصحاح: «مجد» وفي المثل: في كل شجر نار، استمجد المرخ والعفار» أي: استكثرا منها، كأنها أخذت من النار ما هو حسبها. ويقال: لأنها يسرعان الوري فشبها بمن يُكثر من العطاء طلباً للمجد.

(٢) المحرر ٢٩٥/٣.

(٣) أشلى الناقة: دعاها للحلب. ولها معانٍ آخرُ انظرها في اللسان: شلي.

(٤) البحر ١١٥/٣.

بـ «يَلْحَقُوا» على معنى أنهم قد بقُوا بعدهم، وهم قد تقدّموهم. والثاني: أن يكون متعلقاً بمحذوف على أنه حال من فاعل «يلحقوا» أي: لم يلحقوا بهم حال كونهم متخلفين عنهم أي: في الحياة.

قوله: «الْأَخَوْفُ» فيه وجهان أحدهما: أن «أَنَّ» وما في حيزها في محل جر بدلاً من «بالذين» بدل اشتمال أي: يستبشرون بعدم خوفهم وحرزهم فهو المُسْتَبَشَّرُ به في الحقيقة لأنّ الذوات لا يُسْتَبَشَّرُ بها. والثاني: أنها في محل نصب على أنها مفعولٌ من أجله أي: لأنهم لا خوف. و«أَنَّ» هذه هي المخففة، واسمها ضمير الشأن، وجملة النفي بعدها في محلّ الخبر، والذوات لا يُسْتَبَشَّرُ بها كما تقدّم فلا بد من حذف مضاف مناسب، والتقدير: ويستبشرون بسلامة الذين، أولحوقهم بهم في الدرجة.

وقال مكّي^(١) بعد أن حكى أنها بدل اشتمال: «ويجوز أن تكون «أَنَّ» في موضع نصب على معنى «بأن لا». وهذا هو بعينه هو وجه البدل المتقدم، غاية ما في الباب أنه أعاد مع البدل العامل في تقديره، اللهم أن يعني أنها وإن كانت بدلاً من «الذين» فليست في محلّ جر بل في محلّ نصب، لأنها سقطت منها الباء فإنّ الأصل «بأن لا»، و«أَنَّ» إذا حُذِفَ منها حرفُ الجر كانت في محلّ نصب على رأي سيويه^(٢) والفراء^(٣). وهو بعيد.

آ. (١٧١) قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ﴾: قرأ^(٤) الكسائي بكسر «إن» على الاستثناف. وقال الزمخشري^(٥): «إن قراءة الكسر اعتراض»

(١) المشكل ١/١٦٦.

(٢) الكتاب ١/١٧.

(٣) معاني القرآن ١/١٤٨، ٢/٢٣٨.

(٤) السبعة ٢١٩؛ الكشف ١/٣٦٤.

(٥) الكشف ١/٤٨٠.

واستشكل كونها اعتراضاً، لأنها لم تقع بين شيئين متلازمين» ويمكن أن يُجاب عنه بأن «الذين استجابوا» يجوز أن يكون تابِعاً لـ «الذين لم يلحقوا» نعتاً أو بدلاً على ما سيأتي، فعلى هذا يُتصوّر الاعتراض. ويؤيد كونها للاستثناف قراءةُ عبدالله^(١) ومصحفه: «والله لا يُضيع». وقرأ باقي السبعة بالفتح عطفاً على قوله: «بنعمة» لأنها بتأويل مصدر أي: يستبشرون بنعمة من الله وفضلٍ منه وعدم إضاعةِ الله أجرَ المؤمنين.

وقوله: «يستبشرون» من غير حرف عطف فيه أوجه، أحدها: أنه استثنافٌ متعلّق بهم أنفسهم دون «الذين لم يلحقوا بهم» لاختلاف متعلّق البشارتين. والثاني: أنه تأكيدٌ للأول لأنه قصد بالنعمة والفضل بيانَ متعلّق الاستبشار الأول، وإليه ذهب الزمخشري^(٢). الثالث: أنه بدل من الفعل الأول، ومعنى كونه بدلاً أنه لما كان متعلّقه بياناً لمتعلّق الأول حسن أن يقال: بدلٌ منه، وإلا فكيف يُبدّل فعلٌ من فعلٍ موافقٍ له لفظاً ومعنى؟ وهذا في المعنى يؤوّل إلى وجه التأكيد. والرابع: أنه حال من فاعل «يحزنون»، ويحزنون عامل فيه أي: ولا هم يحزنون حال كونهم مستبشرين بنعمة. وهو بعيدٌ لوجهين، أحدهما: أن الظاهر اختلافٌ من نفى عنه الحزن ومن استبشّر. والثاني: أن نفى الحزن ليس مقيداً ليكون أبلغ في البشارة، والحال قيدٌ فيه فيفوت هذا المعنى.

آ. (١٧٢) قوله تعالى: ﴿الذين استجابوا﴾: فيه ستة أوجه، أحدها: أنه مبتدأ، وخبره قوله: «للذين أحسنوا منهم واتقوا أجر». وقال مكّي^(٣) هنا: «وخبره «من» بعدما أصابهم القرع». وهذا غلطٌ لأن هذا ليس

(١) البحر ٣/١٦؛ الكشاف ١/٤٨٠.

(٢) الكشاف ١/٤٨٠.

(٣) المشكل ١/١٦٦.

- آل عمران -

بمفيد البتة، بل «مَنْ بعد» متعلّق باستجابوا. والثاني: خبر مبتدأ مضمّر أي: هم الذين. والثالث: أنه منصوب بإضمار «أعني»: وهذان الوجهان يشملهما قولك «القطع». الرابع: أنه بدل من «المؤمنين». الخامس: أنه بدل من «الذين لم يلحقوا» قاله مكي^(١). السادس أنه بدل من «المؤمنين». ويجوز فيه وجهٌ سابع: وهو أن يكون نعتاً لقوله: «الذين لم يلحقوا» قياساً على جعله بدلاً منهم عند مكي. و«ما» في «بعدهما أصابهم» مصدرية، و«للذين أحسنوا» خبرٌ مقدم.

و «منهم» فيه وجهان، أحدهما: أنه حالٌ من الضمير في «أحسنوا» وعلى هذا فـ «مَنْ» تكون تبيضيةً. والثاني: أنها لبيان الجنس. قال الزمخشري^(٢): «مثلها في قوله: «وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ»^(٣) لأنّ الذين استجابوا قد أحسنوا كلُّهم واتقوا لا بعضهم». و«أجرٌ» مبتدأ مؤخر، والجملة من هذا المبتدأ وخبره: إمّا مستأنفة أو حالٌ إن لم تُعرب الذين استجابوا مبتدأ، وإمّا خبرٌ إن أعربناه مبتدأ كما تقدّم تقريره.

آ. (١٧٣) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾: فيه من الأوجه ما تقدم في «الذين» قبله، إلّا في رفعه بالابتداء.

قوله: «فزادهم إيماناً» في فاعل «زاد» ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه ضمير يعود على المصدر المفهوم من «قال» أي: فزادهم القول بكيت وكيت إيماناً نحو: «اعيدلوا هو أقرب للتقوى»^(٤). والثاني: أنه يعود على المقول الذي

(١) المشكل ١/١٦٦.

(٢) الكشاف ١/٤٨٠.

(٣) الآية ٢٩ من الفتح.

(٤) الآية ٨ من المائدة.

هو «إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ» كأنه قيل: قالوا لهم هذا الكلام فزادهم إيماناً. الثالث: أنه يعود على الناس، إذا أريد واحدٌ فردٌ كما نقل في القصة، وسبب النزول وهو نُعَيْم بن مسعود الأشجعي^(١)، نقل هذه الثلاثة الأوجه الزمخشري^(٢). واستضعف الشيخ^(٣) الوجهين الأخيرين، قال: «مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْأَوَّلَ لَا يَزِيدُ إِيمَانًا إِلَّا النَّطْقُ بِهِ لَا هُوَ فِي نَفْسِهِ، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّ الثَّانِي إِذَا أُطْلِقَ عَلَى الْمَفْرَدِ لَفْظُ الْجَمْعِ مَجَازًا فَإِنَّ الضَّمَاثِرَ تَجْرِي عَلَى ذَلِكَ الْجَمْعِ لَا عَلَى الْمَفْرَدِ. تَقُولُ: «مَفَارِقُهُ شَابَتْ» بِاعْتِبَارِ الْجَمْعِ، وَلَا يَجُوزُ: «مَفَارِقُهُ شَابَ» بِاعْتِبَارِ: مَفْرُقُهُ شَابَ».

وفيما قاله الشيخ نظرٌ، لأنَّ المقولَ هو الذي في الحقيقة حَصَلَ بِهِ زِيَادَةُ الْإِيمَانِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: «تَجْرِي عَلَى الْجَمْعِ لَا عَلَى الْمَفْرَدِ» فَغَيْرُ^(٤) مُسَلِّمٍ. وَيَعْضُدُهُ أَنَّهُمْ نَصُّوا عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ اعْتِبَارُ لَفْظِ الْجَمْعِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ الْمَثْنِيِّ تَارَةً وَمَعْنَاهُ أُخْرَى فَاجَازُوا: «رَوْوَسَ الْكَبِشِينَ قَطَعْتُهُنَّ وَقَطَعْتُهُمَا» وَإِذَا ثَبَّتَ ذَلِكَ فِي الْجَمْعِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ الْمَثْنِيِّ فَلْيَجُزْ فِي الْوَاقِعِ مَوْقِعَ الْمَفْرَدِ^(٥). وَلِقَائِلِ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَهُوَ أَنَّهُ إِنَّمَا جَازَ أَنْ يُرَاعَى مَعْنَى التَّنْيَةِ الْمُعَبَّرِ عَنْهَا بِلَفْظِ الْجَمْعِ لِقَرَبَاهُمَا، مِنْ حَيْثُ إِنَّ كِلَا مِنْهُمَا فِيهِ ضَمٌّ شَيْءٌ إِلَى مِثْلِهِ بِخِلَافِ الْمَفْرَدِ فَإِنَّهُ بَعِيدٌ مِنَ الْجَمْعِ لِعَدَمِ الضَّمِّ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ مِرَاعَاةِ مَعْنَى التَّنْيَةِ فِي ذَلِكَ مِرَاعَاةَ مَعْنَى الْمَفْرَدِ^(٦).

(١) كنيته أبو أسلمة، أسلم في وقعة الخندق وكان له فيها أثر مشهور. قتل في وقعة الجمل أو قبل ذلك. انظر: الإصابة ٨٧٨٠.

(٢) الكشف ٤٨١/١.

(٣) البحر ١١٨/٤.

(٤) الأصل: «غير» وهو سهو لوجوب الفاء بعد «أما».

(٥) واضح أن الإشكال في الآية هو قوله: «فزادهم»، عند الزمخشري: أن أصلها فزادوهم - أي الناس - إيماناً. ورفض أبو حيان ذلك لإفراد الضمير وهو غير جائز عنده.

(٦) هذا تسليم من المؤلف بمذهب أبي حيان الذي هو المذهب الصحيح.

- آل عمران -

قوله: «وقالوا: حَسْبُنَا اللَّهُ» عَطَفَ «قالوا» على «فزادهم» والجملة بعد القول في محلّ النصب به. وقد تقدّم أنّ «حَسْبَ» بمعنى اسم الفاعل أي: «مُحْسِبٌ» بمعنى الكافي، ولذلك كانت إضافته غير محضية عند قوله في البقرة: «فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ»^(١).

[١٨٩/ب] وقوله: «وَنِعَمَ الْوَكِيلُ» / المخصوصُ بالمدحِ محذوفٌ أي الله.

آ. (١٧٤) قوله تعالى: ﴿بِنِعْمَةِ﴾ : فيه وجهان أحدهما: أنها متعلقة بنفس الفعل على أنها باءُ التعديّة. والثاني: أنها تتعلّقُ بمحذوفٍ على أنها حالٌ من الضمير في «انقلبوا»، والباءُ على هذا للمصاحبةِ كأنه قيل: فانقلبوا ملتبسِينَ بنعمةٍ ومصاحبين لها.

قوله: «لَمْ يَمَسَّهُمْ سُوءٌ» هذه الجملةُ في محلّ نصبٍ على الحال أيضاً، وفي ذي الحال وجهان أحدهما: أنه فاعلُ «انقلبوا» أي: انقلبوا سالمين من السوء. والثاني: أنه الضميرُ المستكنُّ في «بنعمة» إذا كانت حالاً، والتقديرُ: فانقلبوا مُتَمَمِينَ بريئين من السوء، والعامِلُ فيها العَامِلُ في «بنعمة» فهما حالان متداخلتان، والحال إذا وقعت مضارعاً منفياً بـ «لم» وفيها ضميرٌ ذي الحال جاز دخولُ الواوِ وعدمه، فمِنَ الأولِ قوله تعالى: «أَوْ قَالَ أُوْحِي إِلَيَّ وَلَمْ يُؤْحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ»^(٢) وقولُ كعب^(٣):

١٤٩٣- لَا تَأْخُذْنِي بِأَقْوَالِ الْوَشَاةِ وَلَمْ
أُذْنِبْ وَإِنْ كَثُرَتْ فِي الْأَقَاوِيلِ

(١) الآية ٢٠٦.

(٢) الآية ٩٣ من الأنعام.

(٣) من قصيدته اللامية المشهورة. ديوانه ١٢.

ومن الثاني هذه الآية وقوله: «وَرَدَّ اللهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغِيظِهِمْ، لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا»^(١)، وقول قيس بن الأسلت^(٢):

١٤٩٤- وَأَضْرَبُ الْقَوَّسَ يَوْمَ الْوَعَى
بِالسِّيفِ لَمْ يَقْضُرْ بِهِ بَاعِي

وبهذا يُعرف غلط الأستاذ ابن خروف حيث زعم أن الواو لازمة في مثل هذا، سواءً كان في الجملة ضميراً أم لم يكن.

قوله: «وَاتَّبَعُوا» يجوز في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها عطف على «انقلبوا». والثاني: أنها حال من فاعل «انقلبوا» أيضاً، ويكون على إضمار «قد» أي: وقد اتبعوا.

آ. (١٧٥) قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ﴾: «إنما» حرف مكفوف بـ«ما» عن العمل، وقد تقدّم القول فيها أول هذا الكتاب. وفي إعراب هذه الجملة خمسة أوجه، أحدها: أن يكون «ذلكم» مبتدأ و«الشيطان» خبره، و«يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ» حالٌ بدليل وقوع الحال الصريحة في مثل هذا التركيب نحو: «وهذا بعلي شيخاً»^(٣) «فتلك بيوتهم خاوية»^(٤).

الثاني: أن يكون «الشيطان» بدلاً أو عطف بيان، و«يُخَوِّفُ» الخبر ذكره أبو البقاء^(٥). الثالث: أن كون «الشيطان» نعتاً لاسم الإشارة، و«يُخَوِّفُ» الخبر، على أن يُراد بالشيطان نعيم أو أوسفيان. ذكره الزمخشري^(٦). قال

(١) الآية ٢٥ من الأحزاب.

(٢) المفضليات ٢٨٦؛ والبحر ٣/١١٩؛ والقونس: أعلى بيضة الحديد.

(٣) الآية ٧٢ من هود.

(٤) الآية ٥٢ من النمل.

(٥) الإملاء ١/١٥٨.

(٦) الكشاف ١/٤٨١.

الشيخ^(١): «وإنما قال: «والمراد بالشیطان نعيم أو أوسفيان» لأنه لا يكون نعتاً والمراد به إبليس لأنه إذ ذاك يكون علماً بالغلبة كالعيوق^(٢)، إذ هو في الأصل صفة ثم غلب على إبليس» وفيه نظر. الرابع^(٣): أن يكون «ذلكم» ابتداءً وخبراً، و«يُخَوِّفُ» جملةً مستأنفة بيانٌ لشيطنته، والمراد بالشیطان هو المُشَبَّط للمؤمنين. الخامس: أن يكون: «ذلكم» مبتدأ، و«الشیطان» مبتدأ ثانٍ، و«يُخَوِّفُ» خبرُ الثاني، والثاني وخبره خبرُ الأول قاله ابن عطية^(٤). وقال: «وهذا الإعرابُ خيرٌ في تناسق المعنى من أن يكون «الشیطان» خبر «ذلكم» لأنه يَجِيءُ في المعنى استعارةً بعيدة.

وَرَدَّ عليه الشيخ^(٥) هذا الإعرابَ إن كان الضمير في «أولياءه» عائداً على الشيطان؛ لخلو الجملة الواقعة خبراً من رابط يربطها بالمبتدأ وليست نفس المبتدأ في المعنى نحو: «هَجِيرِي^(٦) أبي بكر: لا إله إلا الله»، وإن عاد على «ذلكم» ويُراد بذلك غيرُ الشيطان جاز، ويصير نظير: «إنما هند زيدٌ يضربُ عبدها» والمعنى: إنما ذلكم الركب أو أوسفيان الشيطانُ يخوفكم أنتم أولياءه أي: أولياء الركب أو أولياء أبي سفيان.

والمشار إليه بـ «ذلكم» هل هو عينٌ أو معنى؟ فيه احتمالان، أحدهما: أنه إشارة إلى ناس مخصوصين كنعيم وأبي سفيان وأشياعهما على ما تقدم. والثاني: أنه إشارة إلى جميع ما جرى من أخبار الركب وإرسال أبي سفيان وجَزَعٍ مِّنْ جَزَعٍ، وعلى هذا التقدير فلا بد من حذف مضاف أي: فَعَلَّ

(١) البحر ٣/١٢١.

(٢) العيوق: نجم في السماء.

(٣) الأصل: «الثالث» وهو سهو.

(٤) المحرر ٣/٢٩٩.

(٥) البحر ٣/١٢١.

(٦) هَجِيرِي: أي شأنه ودَيْبِنَه.

- آل عمران -

الشیطان، وقَدَّره الزمخشري^(١): «قَوْلُ الشَّيْطَانِ» أي: قَوْلُهُ السَّابِقُ وَهُوَ «إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ» وَعَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ - أَعْنِي كَوْنَ الْإِشَارَةِ لِأَعْيَانٍ أَوْ مَعَانٍ - فَالْإِخْبَارُ بِالشَّيْطَانِ عَنِ «ذَلِكُمْ» مَجَازٌ، لِأَنَّ الْأَعْيَانَ الْمَذْكُورِينَ وَالْمَعَانِي مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ الصَّادِرَةِ مِنَ الْكُفَّارِ لَيْسَتْ نَفْسَ الشَّيْطَانِ، وَإِنَّمَا لَمَّا كَانَتْ بِسَبَبِهِ وَوَسْوَستِهِ جَازَ ذَلِكَ.

قوله: «يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُ» قد تقدّم ما محلّه من الإعراب، والتضعيف فيه للتعدية، فإنه قبل التضعيف متعدّد إلى واحدٍ وبالتضعيف يكتسب ثانياً، وهو من باب أعطى، فيجوزُ حَذْفُ مفعوليه أو أحدهما اقتصاراً واختصاراً، وهو في الآية الكريمة يَحْتَمِلُ أَوْجْهًا، أحدها: أن يكون المفعولُ الأولُ محذوفاً تقديره: يُخَوِّفُكُمْ أَوْلِيَآءَهُ، وَيُقَوِّيْ هَذَا التَّقْدِيرَ قِرَاءَةُ^(٢) ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ هَذِهِ الْآيَةَ كَذَلِكَ، وَالْمَرَادُ بِأَوْلِيَآئِهِ هُنَا الْكُفَّارُ، وَلَا بَدَّ مِنْ حَذْفِ مُضَافٍ أَي: شَرُّ أَوْلِيَآئِهِ، لِأَنَّ الذَّوَاتِ لَا يُخَافُ مِنْهَا. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي هُوَ الْمَحْذُوفُ، وَ«أَوْلِيَآءَهُ» هُوَ الْأَوَّلُ، وَالتَّقْدِيرُ: يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُ شَرَّ الْكُفَّارِ، وَيَكُونُ الْمَرَادُ بِأَوْلِيَآئِهِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الْمُنَافِقُونَ وَمَنْ [فِي] قَلْبِهِ مَرَضٌ مِمَّنْ تَخَلَّفَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْخُرُوجِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ تَخْوِيفَهُ بِالْكَفَّارِ إِنَّمَا يَحْصُلُ لِلْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ هُمْ أَوْلِيَآؤُهُ، وَأَمَّا أَنْتُمْ فَلَا يَصِلُ إِلَيْكُمْ تَخْوِيفُهُ. وَالثَّالِثُ - ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ - أَنَّ الْمَفْعُولَيْنِ مَحْذُوفَانِ، وَ«أَوْلِيَآءَهُ» نَصَبَ عَلَى إِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ، وَالتَّقْدِيرُ: يُخَوِّفُكُمْ الشَّرُّ بِأَوْلِيَآئِهِ، وَالبَاءُ لِلْسَّبَبِ أَي: بِسَبَبِ أَوْلِيَآئِهِ، فَيَكُونُونَ هُمْ آلَةُ التَّخْوِيفِ، وَكَأَنَّ هَذَا الْقَائِلَ رَأَى قِرَاءَةَ أَبِي^(٣) وَالنَّخَعِي: «يُخَوِّفُ بِأَوْلِيَآئِهِ» فَظَنَّ أَنَّ قِرَاءَةَ الْجُمْهُورِ مِثْلُهَا فِي الْأَصْلِ، ثُمَّ

(١) الكشاف ٤٨١/١.

(٢) البحر ١٢٠/٣.

(٣) البحر ١٢٠/٣.

- آل عمران -

حُدِّثَ الباء، وليس كذلك، بل تخريجُ قراءة الجمهور على ما تقدّم، إذ لا حاجة إلى ادّعاء ما لا ضرورة له. وأمّا قراءة أُبَيّ فتحتمل الباء أن تكون زائدة كقوله^(١):

- ١٤٩٥ -

سُودَ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ

فتكونُ كقراءة الجمهور في المعنى، ويُحتمل أن تكون للسبب والمفعولان محذوفان كما تقدّم تقريره.

قوله: «فلا تخافوهم» في الضمير المنصوب ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه يعودُ على أوليائه أي: فلا تخافوا أولياء الشيطان، هذا إن أُريد بالأولياء كفار قريش. والثاني: أن يعودُ على «الناس» من قوله: «إنَّ الناسَ قد جَمَعُوا لكم» إن كان المرادُ بأوليائه المنافقون. والثالث: أن يعودُ على الشيطان على المعنى. قال أبو البقاء^(٢): «إنما جُمِعَ الضميرُ لأنَّ الشيطانَ جنس». والياء في قوله: «وخافون» من الزوائد، فأثبتها أبو عمرو^(٣) وصلّاً، وحذفها وقفاً على قاعدته، والباقون يحذفونها مطلقاً^(٤).

وقوله: «إن كنتم مؤمنين» جوابه محذوفٌ أو متقدّم عند مَنْ يرى ذلك، وهذا من باب الإلهاب والتهيج، وإلا فهم متلبسون بالإيمان.

آ (١٧٦) قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزَنُكَ الَّذِينَ﴾: قرأ نافع^(٥) «يُحْزِنُكَ» بضم حرف المضارعة من «أحزن» رباعياً في سائر القرآن إلا التي

(١) تقدّم برقم ٧٤٧.

(٢) الإملاء ١٥٨/١.

(٣) البحر ١٢١/٣.

(٤) وهم بذلك يسيرون مع رسم المصحف.

(٥) السبعة ٢١٩؛ الكشف ٣٦٥/١.

في قوله: «لَا يَحْزُنُهُمُ الْفِرْعُ الْأَكْبَرُ»^(١) فإنه كالجماعة. والباقون بفتح الياء من حَزَنَه ثلاثياً، فقليل: هما من باب ما جاء فيه فَعَلَ وَأَفْعَلَ بمعنى، وقيل: باختلافٍ معنى، فَحَزَنَه جعل فيه حُزناً نحو: دَهَنَه وَكَحَلَه أي: جعل فيه دُهناً وَكَحَلاً، وَأَحَزَنَه إذا جَعَلْتَهُ حَزِيناً، ومثُل حَزَنَه وَأَحَزَنَه: فَتَنَه وَأَفْتَنَه، قال سيبويه^(٢): «وقال بعضُ الأعرابِ: أَحَزَنْتُ الرَّجُلَ وَأَفْتَنْتُهُ أَي: جَعَلْتَهُ حَزِيناً وفَاتِناً». وقيل: حَزَنْتُهُ أَحَدْتُ لَهُ الحُزْنَ، وَأَحَزَنْتُهُ عَرَضْتُهُ للحزن، قاله أبو البقاء^(٣). وقد تقدّم في البقرة^(٤) اشتقاقُ هذه اللفظة وما قيل فيها. وتقدّم أيضاً أنه يُقال: حَزِنَ الرَّجُلُ بالكسر، فإذا أرادوا تعديته عَدَّوه بالفتحة فيقولون: «حَزَنْتُهُ». ك «شَتَرْتُ»^(٥) عينه وشَتَرها الله». والحقُّ أَنَّ حَزَنَه وَأَحَزَنَه لغتان فاشيتان لثبوتهما متواترتين وإن كان أبو البقاء قال^(٦): «إن أحزن لغة قليلة».

ومِنْ عَجِيبٍ ما اتفق أن نافعاً - رحمه الله - يقرأ هذه المادة من «أحزن» إلا التي في الأنبياء كما تقدم، وأن شيخه أبا جعفر يزيد بن القعقاع يقرأها من «حَزَنَه» ثلاثياً إلا التي في الأنبياء، وهذا من الجمع بين اللغتين، والقراءة سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ.

ويُقرأ: «يُسَارِعُونَ» بالفتح والإمالة. وقرأ النحوي^(٧): «يُسْرِعُونَ» من أسرع في جميع القرآن. قال ابن عطية^(٨): «وقراءة الجماعة أبلغ، لأن الذي

(١) الآية ١٠٣ من الأنبياء.

(٢) الكتاب ٢/٢٣٤.

(٣) الإملاء ١/١٥٨.

(٤) الآية ٣٨.

(٥) الشتر: انقلاب في جفن العين.

(٦) الإملاء ١/١٥٨.

(٧) وهو الكسائي كما في البحر ٣/١٢١.

(٨) المحرر ٣/٣٠١.

[١٩٠/أ] يُسَارِعُ غَيْرَهُ أَشَدُّ اجْتِهَاداً / مِنَ الَّذِي يُسْرِعُ وَحْدَهُ.

وقوله: «شيئاً» فيه وجهان، أحدهما: أنه مصدرٌ أي: لا يَضْرُونَهُ شيئاً من الضرر. والثاني: أنه منصوب على إسقاط الخافض أي: لن يضروه بشيء، وهكذا كل موضعٍ أشبهه ففيه الوجهان.

آ. (١٧٨) قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُثَمِّلُ﴾؛ قرأ الجمهور «يَحْسَبَنَّ» بالغيبة، وحمزة^(١) بالخطاب، وحكى الزجاج^(٢) عن خلقٍ كثيرٍ كقراءة حمزة إلا أنهم كسروا^(٣) «إنما» ونصبوا «خيراً» وأنكرها ابن مجاهد، وسيأتي إيضاح ذلك، ويحيى بن وثاب بالغيبة وكسر «إنما»، وحكى عنه الزمخشري^(٤) أيضاً أنه قرأ بكسر «إنما» الأولى وفتح الثانية مع الغيبة. فهذه خمس قراءات.

فأما قراءة الجمهور فتخريجها واضح، وهو أنه يجوز أن يكون الفعل مسنداً إلى «الذين»، و«أن» وما اتصل بها ساد مسد المفعولين عند سيبويه ومسد أحدهما والآخر محذوف عند الأخفش حسبما تقدم^(٥) غير مرة. ويجوز أن يكون مسنداً إلى ضمير غائب يُراد به النبي صلى الله عليه وسلم أي: ولا يحسبن النبي عليه السلام، فعلى هذا يكون «الذين كفروا» مفعولاً أول، وأما الثاني فسيأتي الكلام عليه في قراءة حمزة، فتتحد هذه القراءة على هذا الوجه مع قراءة حمزة - رحمه الله -، وسيأتي تخريجها. و«ما» يجوز أن

(١) السبعة ٢١٩؛ الكشف ١/٣٦٥؛ البحر ٣/١٢٣؛ الشواذ ٢٣، وسوف نرسم «إنما» على الاتصال كما في المصحف.

(٢) معاني القرآن ١/٥٠٧ - ٥٠٨.

(٣) ليس ثمة تصريح من الزجاج بكسر «إنما» بل المفهوم من تخريجه لهذه القراءة حين تحدث عن نصب «خيراً» أن قارئها فتح «إنما».

(٤) الكشف ١/٤٨٣.

(٥) انظر المسألة في إعرابه للآية ٢٦ من البقرة.

تكون موصولة اسمية، فيكون العائد محذوفاً لاستكمال الشروط، أي: أن الذي نُملِيه، وأن تكون مصدرية أي: إملاءناً، وهي اسم «أن» و«خير» خبرها. قال أبو البقاء^(١): «ولا يجوز أن تكون كافةً ولا زائدةً، إذ لو كانت كذلك لانتصب «خير» بـ «نملي»، واحتاجت «أن» إلى خيرٍ إذ كانت «ما» زائدةً، أو قُدِّرَ الفعلُ يليها، وكلاهما ممتنع». انتهى. وهومن الواضحات، وكتبوا «أنما» في الموضوعين متصلَةً، وكان من حقِّ الأولى الفصلُ لأنها موصولة.

وأما قراءة حمزة فاضطربت فيها أقوالُ الناس وتخاريجهم حتى إنه نُقلَ عن أبي حاتم أنها لحن. قال النحاس^(٢): «وتابعه على ذلك خلقٌ كثير» وهذا لا يُلتفت إليه لتواترها. وفي تخريجها ستةٌ أوجه، أحدها: أن يكون فاعلُ «تَحَسَّبَنَّ» ضميرَ النبي صلى الله عليه وسلم، و«الذين كفروا» مفعولٌ أولٌ، و«أنما نُملِي لهم خيرٌ» مفعولٌ ثانٍ. ولا بد على هذا التخرِيجِ مِنْ حَذْفِ مضافٍ: إمَّا من الأولِ تقديرُهُ: «ولا تَحَسَّبَنَّ شأنَ الذين كفروا، وإمَّا من الثاني تقديرُهُ: «أصحابَ أنْ إملاءنا خيرٌ لهم»، وإنما احتجنا إلى هذا التأويل؛ لأنَّ «أنما نُملِي» بتأويلِ مصدرٍ، والمصدرُ معنًى من المعاني لا يَصْدُقُ على الذين كفروا، والمفعولُ الثاني في هذا البابِ هو الأولُ في المعنى.

الثاني: أن يكون «أنما نُملِي لهم» بدلٌ من «الذين كفروا» وإلى هذا ذهب الكسائي والفراء^(٣) وتبعهما جماعةٌ منهم الزمخشري^(٤) والزجاج^(٥) وابن الباذش. قال الكسائي والفراء: «وجهُ هذه القراءة التكريرُ والتأكيدُ، والتقدير: ولا تَحَسَّبَنَّ الذين كفروا ولا تَحَسَّبَنَّ أنما نُملِي». قال الفراء: «ومثله: «هل

(١) الإملاء ١/١٥٩.

(٢) إعراب القرآن ١/٣٧٩.

(٣) معاني القرآن ١/٢٤٨.

(٤) الكشاف ١/٤٨٢.

(٥) معاني القرآن له ١/٥٠٧.

- آل عمران -

يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ»^(١) أي: ما ينظرون إلا أن تأتيهم» انتهى. وقد رُدَّ بعضهم قول الكسائي والفراء بأن حَذَفَ المفعول الثاني في هذه الأفعال لا يجوز عند أحد، وهذا الرد ليس بشيء، لأن الممنوع إنما هو حَذَفُ الاقتصار، وقد تقدّم تحقيق ذلك. وقال ابن الباذش: «ويكون المفعول الثاني حُذِفَ لدلالة الكلام عليه، ويكون التقدير: «ولا تحسبن الذين كفروا خيرية إملائنا لهم ثابتة أو واقعة».

وقال الزمخشري: «فإن قلت: كيف صحَّ محيئ البدل ولم يُذكَرْ إلا أحدُ المفعولين، ولا يجوزُ الاقتصارُ من فعلِ الحُسبانِ على مفعولٍ واحدٍ؟ قلت: صحَّ ذلك من حيث إنَّ التعويلَ على البدل، والمبدلُ منه في حُكْمِ المنحَى، ألا تراك تقول: «جعلت متاعك بعضه فوق بعضٍ» مع امتناع سكوتك على «متاع».

وهل البدلُ بدلُ اشتمالٍ - وهو الظاهرُ - أو بدلُ كلِّ من كل فيكونُ على حذفٍ مضافٍ تقديره: «ولا تحسبن إماء الذين» فحذفُ «إماء» وأبدلُ منه «أنا نملي»؟ قولان مشهوران.

الثالث: - وهو أغربها - أن يكونَ «الذين» فاعلاً بـ «تحسبن» على تأويلِ أن تكونَ التاءُ في الفعلِ للتأنيثِ كقوله: «كذَّبت قومُ نوحٍ»^(٢) أي: «ولا تحسبن قومَ الذين كفروا» و«الذين» وصفُ «القوم» كقوله: «وأورثنا قومَ الذين كانوا»^(٣) فعلى هذا تتحد هذه القراءةُ مع قراءة الغيبة، وتخريجها كتخريجها، ذكر ذلك أبو القاسم الكرماني^(٤) في تفسيره المسمى:

(١) الآية ٦٦ من الزخرف.

(٢) الآية ١٠٥ من الشعراء.

(٣) الآية ١٣٧ من الأعراف.

(٤) محمود بن حمزة، له: الإيجاز والإفادة، قرأ عليه نصر بن علي، توفي بعد الخمسمئة.

انظر: معجم الأدباء ١٩/١٢٥؛ طبقات القراء ٢/٢٩١؛ البغية ٢/٢٧٧.

بـ «اللباب». وفيه نظرٌ من حيث إنَّ «الذين» جارٍ مجرى جمعِ المذكرِ السالمِ، والجمعُ المذكرُ السالمُ لا يجوزُ تأنيثُ فعلِهِ عندِ البصريين، لا يجوزُ: قامتِ الزيدون، ولا: تقومُ الزيدون. وأمَّا اعتذارُهُ عن ذلك بأنَّ «الذين» صفةٌ للقومِ الجائزِ تأنيثُ فعلِهِم وإنما حُذِفَ فلا ينفعه، لأنَّ الاعتبارَ إنما هو بالمفوزِ به لا بالمقدَّرِ، لا يُجيزُ أحدٌ من البصريين: «قامتِ المسلمون» على إرادة «القومِ المسلمون» البتة. وقال أبو الحسن الحوفي: «أنَّ وما عمِلتُ فيه في موضعِ نصبٍ على البدلِ، و«الذين» المفعولُ الأولُ، والثاني محذوفٌ» وهو معنى قولِ الزمخشري المتقدم.

الرابع: أن يكونَ «أما نُملي لهم» بدلاً من «الذين كفروا» بدَلِ الاشتمالِ أي: إملاءنا، و«خيرٌ» بالرفعِ خبرٌ مبتدأ محذوفُ أي: هو خيرٌ لأنفسهم، والجملةُ هي المفعولُ الثاني. نقل ذلك الشيخ شهاب الدين أبو شامة عن بعضهم، قال: «قلت: ومثُل هذه القراءة بيتُ الحماسة^(١)»:

١٤٩٦- مِنَّا الْأُنَاءُ وَبِعُضِّ الْقَوْمِ يَحْسِبُنَا

أَنَا بِطَاءٍ وَفِي إِسْطَانِنَا سَرَعٌ

كذا جاءت الرواية بفتح «أنا» بعد ذِكْرِ المفعولِ الأولِ، فعلى هذا يجوزُ أن تقول: «حَسِبْتُ زِيداً أَنَّهُ قَائِمٌ» أي: حَسِبْتُهُ ذَا قِيَامٍ، فوجهُ الفتحِ أنها وقعت مفعولةً، وهي وما عمِلتُ فيه في موضعِ مفردٍ وهو المفعولُ الثاني لحسبتِ» انتهى. وفيما قاله نظر؛ لأن النحاة نصوا على وجوبِ كسرِ «إنَّ» إذا وقعت مفعولاً ثانياً والأوَّلُ اسمُ عينٍ، وأنشدوا البيت المذكور على ذلك^(٢)، وعللوا وجوبَ الكسرِ بأنَّ لو فَتَحْنَا لكانت في محلِ مصدرٍ فيلزمُ الإخبارُ بالمعنى عن العين.

(١) البيت لوضَّاح بن إسماعيل وهو في الحماسة ٣٢٤/١، والسرعة: السرعة.

(٢) يبدو من هذا الكلام أن للبيت روايةً أخرى بكسرِ «إنَّ».

الخامس: أن يكون «الذين كفروا» مفعولاً أول، و«أنما نملي لهم ليزدادوا إثماً» في موضع المفعول الثاني، و«أنما نملي لهم خير» مبتدأ وخبر، اعترض به بين مفعولي «وَتَحَسَّبَنَّ»، وفي الكلام تقديم وتأخير، نُقل ذلك عن الأخفش^(١). قال أبو حاتم^(٢): «سمعت الأخفش يذكر فتح «أَنَّ» يحتجُّ بها لأهل القَدَر لأنه كان منهم، ويجعله على التقديم والتأخير، كأنه قال: «ولا تَحَسَّبَنَّ الذين [كفروا] إنما نملي لهم ليزدادوا إثماً، أنما نملي لهم خير لأنفسهم» انتهى. وإنما جاز أن تكون «أَنَّ» المفتوحة مبتدأً بها أول الكلام لأنَّ مذهب الأخفش ذلك، وغيره يمنع ذلك، فإن تَقَدَّمَ خبرها عليها نحو: «في ظني أنك منطلق» أو أما التفصيلية نحو: «أما أنك منطلق فعندي» جاز ذلك إجماعاً، وقول أبي حاتم: «يذكرُ فتحَ أَنَّ» يعني بها التي في قوله: «أنما نملي لهم خير». ووجهُ تمسُّك القَدَرِيَّةِ به أن الله تعالى لا يجوزُ أن يُملي لهم إلا ما هو خيرٌ لأنفسهم؛ لأنه يجبُ عندهم رعاية الأصلح.

[السادس: قال المهدوي: «وقال قوم»^(٣) قدَّم «الذين كفروا» توكيداً، ثم حالهم من قوله: «أنما نملي لهم» ردّاً عليهم، والتقدير: ولا تحسبن أن إملأنا للذين كفروا خيرٌ لأنفسهم» انتهى.

وأما قراءة يحيى بكسر «إنما» مع الغيبة فلا يخلو: إما أن يُجْعَلَ الفعلُ مسنداً إلى «الذين» أو إلى ضمير غائب، فإن كان الأولُ كانت «إنما» وما في حيزها معلقةٌ لـ «يحسبن» وإن لم تكن اللام في خبرها لفظاً فهي مقدرةٌ، فتكون «إنما» بالكسر في موضع نصب؛ لأنها معلقةٌ لفعل الحسبان مع نية اللام،

(١) لم يرد في «معاني القرآن» إشارة إلى ذلك.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٨٠/١.

(٣) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.

ونظيرُ ذلك تعليقُ أفعالِ القلوبِ عن المفعولين الصريحين لتقديرِ لامِ الابتداء في قوله^(١):

١٤٩٧- كذلك أُذِّبْتُ حتى صارَ مِنْ خُلُقِي

إني رأيتُ مِلاكَ الشيمَةِ الأدبِ
فلولا تقديرُ اللامِ لوجِبَ نصبُ «مِلاك» و«الأدب»، وكذلك في الآية،
لولا تقديرُ اللامِ لوجِبَ فتحُ «إنما»، ويجوزُ أن يكونَ المفعولُ الأولُ قد حُذِفَ
وهو ضميرُ الأمرِ والشأنِ، وقد قيلَ بذلك في البيت وهو الأحسن فيه،
والأصلُ: ولا يحسبُهُ أي: الأمرُ، و«إنما نُملِي» في موضعِ المفعولِ الثاني
وهي المفسرة للضميرِ.

وإن كان^(٢) الثاني كان «الذين» مفعولاً أول، و«إنما نملِي» في موضعِ الثاني.
وأما قراءته^(٣) التي حكاها عنه الزمخشري فقد خَرَّجَها^(٤) هو فقال:
«على معنى: ولا يحسبَنَّ الذين كفروا أن إملأنا لزيادة الإثم كما يفعلون،
وإنما هو ليتوبوا ويدخلوا في الإيمان، وقوله «إنما نملِي لهم خير لأنفسهم»
اعتراضٌ بين الفعلِ ومعموله، معناه: أن إملأنا خيرٌ لأنفسهم إن عَمِلُوا
فيه وَعَرَفُوا إِنْعامَ الله عليهم بتفسيحِ المُدَّةِ وتَرْكِ المعاجلةِ بالعقوبة» انتهى.
فعلى هذا يكون «الذين» فاعلاً، و«أنما» المفتوحة سادةً مسدَّةً المفعولين
أو أحدهما على الخلاف، واعتراضٌ بهذه الجملة بين الفعلِ ومعموله. قال
النحاس^(٥): «وقراءةٌ يحيى بن وثاب بكسر إنَّ» حسنةٌ، كما تقول: «حسبت
عمراً أبوه خارجٌ».

(١) البيت لبعض الفزارين، وهو في الحماسة ٥٧٤/٢، برواية «ملاك - الأدبا» الخزانة
٥/٤؛ والدرر ١/١٣٥.

(٢) معطوف على «فإن كان الأول».

(٣) أي: بكسر «إنما» الأولى وفتح الثانية مع الغيبة.

(٤) الكشف ١/٤٨٣.

(٥) إعراب القرآن ١/٣٨٠.

وأما ما حكاه الزجاج^(١) قراءةً عن خلق كثير وهو نَصَبٌ «خيراً» على الظاهر من كلامه فقد ذكر هو تخريجها على أن «أنا نملي لهم خيراً لأنفسهم» بدل من «الذين» و«خيراً» مفعول ثانٍ. ولا بُدُّ من إيراد نَصِّه ليظهر لك، قال رحمه الله: «مَنْ قَرَأَ «وَلَا تَحْسَبَنَّ» بالتاء لم يجز عند البصريين إلا كسرُ «إِنَّ» والمعنى: لا تَحْسَبَنَّ الذين كفروا إملأونا خيراً لهم، ودخلت «إِنَّ» مؤكدةً، فإذا فَتَحَتْ صار المعنى: ولا تَحْسَبَنَّ الذين كفروا إملأنا خيراً لهم قال: «وهو عندي يجوزُ في هذا الموضعِ على البدلِ من «الذين» المعنى: [١٩٠/ب] / ولا تَحْسَبَنَّ إملأنا للذين كفروا خيراً لهم، وقد قرأ بها خَلْقٌ كثير، ومثلُ هذه القراءة من الشعر^(٢):

١٤٩٨ - فما كان قيسٌ هلكه هلك واحدٍ

ولكنه بنيان قومٍ تَهَدَّمَا
جَعَلَ «هَلُكُهُ» بدلاً من «قيس» المعنى: فما كان هلك قيس هلك واحد
يعني: «فهلك» الأول بدل من المرفوع، فبقي «هَلُكٌ واحدٍ» منصوباً خيراً
لـ «كان»، كذلك «أنا نملي لهم»: «أن» واسمها - وهو «ما» الموصولة -
وصلتها والخبر - وهو «لهم» - في محل نصبٍ بدلاً من الذين كفروا، فبقي
«خيراً» منصوباً على أنه مفعول ثانٍ لـ «تحسبن».

إلا أن الفارسي قد ردَّ هذا على أبي إسحاق بأن هذه القراءة لم يقرأ بها
أحدٌ - أعني نصب «خيراً» - قال أبو علي الفارسي^(٣): «لا يصحُّ البديلُ

(١) معاني القرآن ٥٠٧/١ - ٥٠٨؛ وما حكاه: تحسبن - أما - خيراً، قال «وإذا فتحت أن صار المعنى: ولا تحسبن الذين كفروا إملأنا، وهو عندي في هذا الموضع يجوز على البدل من «الذين» المعنى: لا تحسبن إملأنا للذين كفروا خيراً لهم، وقد قرأ بها خلق كثير» وكان قد حكى قبل ذلك: «وقرئت: ولا تحسبن الذين كفروا إنما نملي لهم خيراً، وقد قرئت: ولا تحسبن الذين كفروا إنما نملي لهم» والمفهوم من هذا أنها قرئت بالفتح والكسر، أما الفتح فهو الذي خرَّجه كما أوردناه، وأما الكسر فقد يعني به قراءة ثانية.

(٢) تقدم برقم ٦٥١. (٣) الحجة (خ) ٢٥٢/٢.

إلا ينصب «خير» من حيث كان المفعول الثاني لـ «حسبت»، فكما انتصب «هلك واحد» في البيت لَمَّا أَبْدَلَ الْأَوَّلَ مِنَ «قيس» بأنه خبرٌ لكان كذلك ينتصب «خيراً لهم» إذا أبدل الإملاء من «الذين كفروا» بأنه مفعول ثانٍ لتحسبن» قال: «وسألتُ أحمدَ بنَ موسى عنها فزعم أن أحداً لم يقرأ بها» يعني بأحمد هذا أبا بكر بن مجاهد الإمام المشهور. وقال في «الحجة» له^(١): «الذين كفروا في موضع نصب بأنها المفعول الأول، والمفعول الثاني هو الأول في هذا الباب في المعنى، فلا يجوزُ إذا فُتِحَ «أن» في قوله: «أنا نُملي لهم» لأن إملاءهم لا يكون إياهم» قال: «فإن قلت: لم لا يجوزُ الفتح في «أن» وتجعلها بدلاً من «الذين كفروا» كقوله: «وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره»^(٢) وكما كان «أن» من قوله تعالى: «وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم^(٣)؟ قيل: لا يجوزُ ذلك، وإلا لزمك أن تنصب «خيراً» على تقدير: لا تحسبن إملاء الذين كفروا خيراً لأنفسهم، حيث كان المفعول الثاني لـ «تحسبن»، وقيل: إنه لم يقرأ به أحد، فإذا لم يُنصب عَلِمَ أن البدل فيه لا يصحُّ وإذا لم يصحَّ البدل لم يجزُ إلا كسرُ «إن» على أن تكون «إن» وخبرها في موضع المفعول الثاني من «تحسبن» انتهى ما رد به عليه، فلم يبقَ إلا الترجيحُ بين نقل هذين الرجلين، أعني الزجاج وابن مجاهد، ولا شك أن ابن مجاهد أعنى بالقراءات، إلا أن الزجاج ثقةٌ، ويقول: «قرأ بها خلق كثير»، وهذا يُبعدُ غلطه فيه، والإثباتُ مقدّمٌ على النفي. وما ذكره أبو علي من قوله: «وإذا لم يجزُ البدل لم يجزُ إلا كسرُ إن» إلى آخره، هذا أيضاً مما لم يقرأ به أحدٌ. قال مكي^(٤): «وجهُ القراءةِ لِمَنْ قرأ بالتاء - يعني بتاء الخطاب - أن يكسر «إنما» فتكونُ الجملةُ في موضعِ المفعول الثاني ولم يقرأ به أحدٌ عَلِمْتَهُ».

(٣) الآية ٧ من الأنفال.

(٤) المشكل ١/١٦٨.

(١) الحجة (خ) ٢/٢٥٢.

(٢) الآية ٦٣ من الكهف.

وقد نقل أبو البقاء^(١) نصب «خيراً» قراءة شاذة قال: «وقد قرىء شاذاً بالنصب على أن يكون «لأنفسهم» خبر «أن»، و«لهم» تبيين أو حال من «خيراً» يعني أنه لما جعل لأنفسهم الخير جعل «لهم»: إما تبييناً تقديره: أعني لهم، وإما حالاً من النكرة المتأخرة، لأنه كان في الأصل صفةً لها، والظاهر على هذه القراءة ما قدّمته من كون «لهم» هو الخبر، ويكون «لأنفسهم» في محلّ نصب صفةً لـ «خيراً» كما كان صفةً له في قراءة الجمهور، ونقل أيضاً قراءة كسر «إن» وهي قراءة يحيى، وخرّجها على أنها جواب قسم محذوف، والقسم وجوابه يسدّ مسدّ المفعولين ولا حاجة إلى ذلك، بل تخريجها على ما تقدّم أولى، لأن الأصل عدم الحذف.

والإملاء^(٢): الإمهال والمد في العمر، ومنه: «ملاوة الدهر» للمدة الطويلة، والمّلوان: الليل والنهار، وقولهم «ملاك الله بنعمة» أي منحكها عمراً طويلاً. وقيل: المّلوان: تكرّر الليل والنهار وامتدادهما، بدليل إضافتهما إليهما في قول الشاعر^(٣):

١٤٩٩- نهارٌ وليلٌ دائمٌ مملّواهما

على كلّ حال المرء يختلفان

فلو كانا الليل والنهار لما أضيفا إليهما، إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه. وقوله: «أنا نُملي لهم» أصل الياء واو، وإنما قلبت ياءً لوقوعها رابعةً.

قوله: «أنا نُملي لهم ليزدادوا» قد تقدّم أن يحيى بن وثاب قرأ بكسر الأولى وفتح هذه، فيما نقله عنه الزمخشري، وتقدّم تخريجها، إلا أن الشيخ^(٤)

(١) الإملاء ١/١٥٩.

(٢) انظر: مفردات الراغب ٤٩٤.

(٣) لم أمتد إلى قائله وهو في المفردات ٤٩٤.

(٤) البحر ٣/١٢٤.

قال: «إنه لم يَحْكِهَا عنه غيرُ الزمخشري، بل الذين نقلوا قراءة يحيى إنما نقلوا كسره للأولى فقط» قال: «وإنما الزمخشري لولوعه بمذهبه يروم ردَّ كلِّ شيء إليه». وهذا تحاملٌ عليه لأنه ثقة لا ينقل ما لم يُرو.

وأما على قراءة كسرها ففيها وجهان، أحدهما: أنها جملة مستأنفة تعليلٌ للجملة قبلها كأنه قيل: ما بالهم يَحْسَبُونَ الإملاء خيراً؟ فقيل: إنما نملي لهم ليزدادوا إثماً. و«إن» هنا مكفوفةٌ بـ«ما»، ولذلك كُنِيتَ متصلةً على الأصل، ولا يجوزُ أن تكونَ موصولةً اسميةً ولا حرفيةً؛ لأنَّ لامَ كي لا يَصْحُ وقوعُها خبراً للمبتدأ ولا لنواسِخه.

والوجه الثاني: أن هذه الجملة تكررُ للأولى. قال أبو البقاء^(١): «وقيل «أنما» تكررُ للأول، و«ليزدادوا» هو المفعولُ الثاني لـ«تَحَسَّنَ» هذا على قراءة التاء، والتقديرُ: لا تَحَسَّبَنَّ يا محمد إملاء الذين كفروا خيراً ليزدادوا إثماً^(٢)، بل ليزدادوا إيماناً، ويروى أنَّ بعض الصحابة قرأه كذلك» انتهى. قلت: وفي هذا نظرٌ من حيث إنه جَعَلَ «ليزدادوا» هو المفعولُ الثاني، وقد تقدَّم أن لامَ «كي» لا تقعُ خبراً للمبتدأ ولا لنواسِخه، ولأنَّ هذا إنما يَتِمُّ له على تقديرِ فتح الثانية، وقد تقدَّم أن أحداً لم ينقلها إلا الزمخشري عن يحيى^(٣)، والذي يقرأ «تحسبن» بتاء الخطاب لا يفتحها البتة.

واللامُ في «ليزدادوا» فيها وجهان، أحدهما: أنها لامُ كي، والثانيةُ أنها لامُ الصيرورة.

وقوله: «ولهم عذابٌ» في هذه الواو قولان، أحدهما: أنها للعطف، والثاني: أنها للحال. وظاهرُ قولِ الزمخشري أنها للحال في قراءة يحيى ابن

(١) الإملاء ١/١٥٩.

(٢) عبارة أبي البقاء: «إيماناً بل ليزدادوا إثماً» وهي الصواب.

(٣) وما نقله الزمخشري عن يحيى ليس كذلك، وإنما هو بكسر الأولى وفتح الثانية مع الغيبة.

- آل عمران -

وثاب فقط، فإنه قال^(١) «فإن قلت: ما معنى هذه القراءة؟ - يعني على قراءة يحيى التي نقلها هو عنه - قلت: معناه «ولا يَحْسَبَنَّ أَنْ إِمْلَاءَنَا لزيادة الإثم والتعذيب، والواو للحال، كأنه قيل: ليزدادوا إثمًا مُعَدًّا لهم عذاب مهين» قال الشيخ^(٢): - بعد ما ذكر من إنكاره عليه نقل فتح الثانية عن يحيى كما قدمته لك - «ولمَّا قرَّر في هذه القراءة أن المعنى على نهي الكافر أن يَحْسَبَ أنما يُملي الله لزيادة الإثم، وأنه إنما يملي لزيادة الخير كان قوله: «ولهم عذاب مهين» يَدْفَعُ هذا التفسير، فَخَرَجَ ذلك على أن الواو للحال ليزول هذا التدافع الذي بين هذه القراءة وبين آخر الآية».

وأصل «ليزدادوا»: ليزتادوا بالتاء، لأنه افتعال من الزيادة ولكن تاء الافتعال تُقَلَّبُ دالًّا بعد ثلاثة أحرف: الزاي والذال والدال نحو: أذكر وأدان. والفعل هنا متعدِّ لواحد وكان في الأصل متعدياً لاثنتين نحو: «فزادهم الله مرضاً»^(٣)، ولكنه بالافتعال ينقُصُ أبداً مفعولاً، فإن كان الفعل قبل بنائه على افتعل للمطاوعة متعدياً لواحد صار قاصراً بعد المطاوعة نحو: «مددتُ الحبل فامتدَّ»، وإن كان متعدياً لاثنتين صار بعد الافتعال متعدياً لواحد كهذه الآية.

وختِمتُ كلَّ واحدةٍ من هذه الآياتِ الثلاثِ بصفةٍ للعذاب غير ما ختمت به الأخرى لمعنى مناسب، وهو أن الأولى تضمَّنتِ الإخبارَ عنهم بالمسارعة في الكفر، والمسارعة في الشيء والمبادرة إلى تحصيله تقتضي جلالة وعظمته، فجعل جزاؤهم «عذاب عظيم» مقابلةً لهم، ويبدلُ ذلك على حساسة ما سارعوا فيه. وأمَّا الثانيةُ فتضمَّنتِ اشتراءهم الكفر بالإيمان، والعادة سرور المشتري واغتنابُه بما اشتراه، فإذا خسر تألم، فختِمتُ هذه الآيةُ بألم العذاب

(١) الكشاف ٤٨٣/١.

(٢) البحر ١٢٤/٣.

(٣) الآية ١٠ من البقرة.

كما يجدُ المُشترِي المغبون ألم خسارته. وأمَّا الثالثةُ فتضمَّنت الإِملاء وهو الإِمتاعُ بالمال وزينةُ الدنيا، وذلك يقتضي التعزُّز والتكبرُ والجبروتَ فُخِّمت هذه الآيةُ بما يقتضي إهانتهم وذلتهم بعد عزهم وتكبرهم.

آ. (١٧٩) وقله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ﴾: هذه تُسمَّى لامُ الجحود، وينصبُ بعدها المضارعُ بإضمار «أن» ولا يجوزُ إظهارها. والفرقُ بينها وبين لامِ كي أنَّ هذه على المشهور شرطها أن تكون بعد كونٍ منفي، ومنهم مَنْ يشترط مُضيَّ الكونِ، ومنهم مَنْ لم يشترط الكون، ولهذه الأقوال دلائل واعتراضات مذكورة في كتب النحو استغنيت عنها هنا بما ذكرته في «شرح التسهيل».

وفي خبر «كان» في هذا الموضع وما أشبهه قولان، أحدهما: - وهو قول البصريين^(١) - أنه محذوفٌ وأنَّ اللامَ مقويةٌ لتعدية ذلك الخبر المقدر لضعفه، والتقدير: ما كان اللهُ مريداً لأنَّ يذُر، ف«أن يذر» هو مفعول «مريداً»، والتقديرُ: ما كانَ اللهُ مريداً تركَ المؤمنين. والثاني - قول الكوفيين -: أنَّ اللامَ زائدةٌ لتأكيدِ النفي وأنَّ الفعلَ بعدها هو خبر «كان»، واللامُ عندهم هي العاملةُ النصبَ في الفعلِ بنفسها لا بإضمار «أن»، والتقديرُ عندهم: ما كان الله يذُرُ المؤمنين.

وضَعَّف أبو البقاء^(٢) مذهبَ الكوفيين بأنَّ النصبَ قد وُجد بعد هذه اللامِ، فإنَّ كان النصبُ بها نفسها فليست زائدةً، وإن كان النصبُ بإضمار «أن» فسَدَّ من جهة المعنى لأنَّ «أن» وما في حيزها بتأويل مصدر، والخبرُ في باب «كان» هو الاسمُ في المعنى فيلزم أن يكونَ المصدرُ الذي هو معنى من المعاني صادقاً على اسمها وهو مُحال.

(١) انظر: الإنصاف ٥٩٣.

(٢) الإِملاء ١٥٩/١.

أمّا قوله: «إِنْ كَانَ النَّصْبُ بِهَا فَلَيْسَتْ زَائِدَةً» فممنوع؛ لأنّ العمل لا يمنع [١/١٩١] الزيادة، ألا ترى أنّ حروف الجر / تزداد وهي عاملة، وكذلك «أَنَّ» عند الأحفش (١) و «كان» في قوله (٢):

— ١٥٠٠ —

وجيران لنا كانوا كرام

وقد تقدّم تحقيق ذلك في غير موضع.

و«يَذُرُّ» فعل لا يتصرّف كـ «يَدْعُ» استغناءً عنه بتصرّف مُرادفه وهو «ترك»، وحذفت الواو من «يَذُرُّ» من غير موجبٍ تصريفي، وإنما حُمِلت على «يَدْعُ» لأنها بمعناها، و «يَدْعُ» حذفت منه الواو لموجبٍ وهو وقوع الواو بين ياءٍ وكسرةٍ مقدرة، وأمّا الواو في «يَذُرُّ» فوقعت بين ياءٍ وفتحةٍ أصلية، وقد تقدّم تحقيق القول فيه عند قوله تعالى: «وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا» (٣).

قوله: «حتى يَمِيزَ» «حتى» هنا قيل: للغاية المجردة بمعنى «إلى»، والفعل بعدها منصوبٌ بإضمار «أَنَّ»، وقد تقدّم تحقيقه في البقرة. والغاية هنا مشكلةٌ على ظاهر اللفظ؛ لأنه يصيرُ المعنى أنه تعالى لا يترك المؤمنين على ما أنتم عليه إلى هذه الغاية وهي التمييز بين الخبيث والطيب، ومفهومه أنه إذا وُجِدَت الغاية تَرَكَ المؤمنين على ما أنتم عليه. وهذا ظاهرٌ ما قالوه من كونها للغاية، وليس المعنى على ذلك قطعاً، ويصيرُ هذا نظير قولك: «لا أَكَلِمَ زِيداً حتى يَقدِّمَ عمرو» فالكلام منتفٍ إلى قدوم عمرو. والجوابُ عنه: أن «حتى» غايةٌ لما يُفهمُ من معنى هذا الكلام، ومعناه أنه تعالى يُخَلِّصُ ما بينكم بالابتلاء والامتحان إلى أن يَمِيزَ الخبيثَ من الطيب.

(١) معاني القرآن له ١٨٠/١.

(٢) تقدم برقم ٧٥٦.

(٣) الآية ٢٧٨ من البقرة.

وقرأ حمزة^(١) والكسائي هنا وفي الأنفال^(٢): «يُمَيِّز» بالتشديد، والباقون بالتخفيف. وعن ابن كثير أيضاً «يُمَيِّز» من أماز، فهذه ثلاث لغات، يقال: مازَهَ ومَيَّزَهَ وأمازَه. والتشديد والهمزة ليسا للنقل، لأنَّ الفعل قبلهما متعد، وإنما فَعَلَ بالتشديد وأَفْعَلَ بمعنى المجرد، وهل ماز ومَيَّز بمعنى واحد أو بمعنيين مختلفين؟ قولان. ثم القائلون بالفرق اختلفوا، فقال بعضهم: لا يقال «ماز» إلا في كثير من كثير، فأما واحد من واحد فَمَيَّزَ، ولذلك قال أبو معاذ^(٣): يقال: «مَيَّزْتُ بين الشيئين ومَيَّزْتُ بين الأشياء». وقال بعضهم عكس هذا: مَيَّزْتُ بين الشيئين ومَيَّزْتُ بين الأشياء، وهذا هو القياس، فإنَّ التضعيف يُؤدِّنُ بالتكثير وهو لائق بالمتعددات. ورجَّح بعضهم «مَيَّزَ» بالتشديد بأنه أكثر استعمالاً، ولذلك لم يُستعمل المصدرُ إلا منه فقالوا: التمييز، ولم يقولوا: «المَيِّز» يعني لم يقلوه سماعاً وإلا فهو جائز قياساً.

قوله: «ولكنَّ الله» هذا استدراك من معنى الكلام المتقدم، لأنه لَمَّا قال تعالى: «ما كان اللّهُ يُظِلِّعَكُم» تُوهَّمُ أنه لا يُطْلِعُ أحداً على غيبه لعموم الخطابِ فاستدرك الرسل، والمعنى: ولكنَّ اللّهُ يجتبي - أي يصطفي - من رسله من يشاء فيُظِلِّعُه على الغيب، فهو ضدُّ لما قبله في المعنى، وقد تقدّم أنها تقع بين ضِدِّين ونقيضين، وفي الخلافين خلافٌ.

و«يَجْتَبِي»: يَصْطَفِي وَيَخْتَارُ، يَفْتَعِلُ من جَبَوْتُ المَالَ والمَاءَ وَجَبَيْتُهُمَا لغتان، فالياءُ في «يَجْتَبِي» يُحْتَمَلُ أَنْ تكونَ على أصلها، وأن تكونَ منقلبةً من واوٍ لانكسارِ ما قبلها.

(١) السعة ٢٢٠؛ القرطبي ١٨٩/٤؛ الشواذ ٢٣.

(٢) الآية ٣٧.

(٣) الفضل بن خالد المروزي، روى عنه الأزهري وروى عن عبدالله بن المبارك، مات

سنة ٢١١؛ انظر: معجم الأدباء ١٤٠/٦؛ البغية ٢٤٥/٢.

- آل عمران -

ومفعول «يشاء» محذوف، وينبغي أن يُقدَّر ما يليق بالمعنى، والتقدير:
مَنْ يَشَاءُ إِطْلَاعَهُ عَلَى الْغَيْبِ.

آ. (١٨٠) قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾: قرأ حمزة^(١) بالخطاب، والباقون بالغيبة. فأما قراءة حمزة فـ «الذين» مفعول أول، و«خيراً» هو الثاني، ولا بُدَّ من حذف مضاف ليُصَدَّقَ الخبرُ على المبتدأ، تقديره: وَلَا تَحْسَبَنَّ بَخْلَ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ. قال أبو البقاء^(٢): «وهو ضعيفٌ لأنَّ فيه إضمارَ البخلِ قبلَ ذِكرِ ما يَدُلُّ عليه» وفيه نظرٌ، لأنَّ الدلالةَ على المحذوفِ قد تكونُ متقدمةً وقد تكونُ متأخرةً، وليس هذا من بابِ الإضمارِ في شيءٍ حتى يُشترطَ فيه تقدُّمُ ما يَدُلُّ على ذلك الضميرِ.

و «هو» فيه وجهان، أحدهما: أنه فَضَّلَ بين مفعولي «تحسين». والثاني - قاله أبو البقاء^(٣) - : أنه توكيدٌ، وهو خطأ، لأنَّ المضمرة لا يُؤكِّدُ المُظهِرُ، والمفعول الأول^(٤) اسمٌ مظهر ولكنه حُذِفَ كما تقدم. وبعضهم يُعبرُ عنه فيقول: «أضمر المفعول الأول» يعني حُذِفَ فلا يُغْتَرَّ بهذه العبارة، و«هو» في هذه المسألة يتعيَّنُ فَضْلِيَّتُهُ^(٥)، لأنه لا يخلو: إمَّا أن يكونَ مبتدأً أو بدلاً أو توكيداً، والأولُ منتفٍ لنصبِ ما بعده - وهو خيراً - وكذا الثاني لأنه كان يلزمُ أن يوافقَ ما قبله في الإعرابِ فكان ينبغي أن يُقالَ إياه لا «هو»، وكذا الثالثُ لما تقدَّم.

وأما قراءة الجماعة فيجوزُ فيها أن يكونَ الفعلُ مسنداً إلى ضميرِ غائب:

(١) السبعة ٢٣٠؛ الكشف ٣٦٦/١.

(٢) الإملاء ١٦٠/١.

(٣) الإملاء ١٦٠/١.

(٤) وهو المضاف المحذوف «بخل».

(٥) أي إعرابه ضمير فصل.

إمّا الرسولُ أو حاسِبٌ ما ، ويجوزُ أن يكونَ مسنداً إلى «الذين» ، فإن كان مسنداً إلى ضميرِ غائبٍ فـ «الذين» مفعولٌ أولٌ على حَذْفِ مضافٍ كما تقدّم ذلك في قراءة حمزة أي: بخلَ الذين، والتقدير: ولا يَحْسَبَنَّ الرسولُ - أو أحدٌ - بخلَ الذين ييخلون خيراً. و«هو» فصل كما تقدّم، فتحدّ القراءتان معنىً وتخريجاً. وإن كان مسنداً لـ «الذين» ففي المفعولِ الأولِ وجهان، أحدهما: أنه محذوفٌ لدلالة «ييخلون» عليه كأنه قيل: «ولا يَحْسَبَنَّ الباخلون بخلهم هو خيراً لهم» و«هو» فصلٌ. قال ابن عطية^(١): «ودلّ على هذا البخلِ «ييخلون» كما دلّ «السفيه» على «السّفه» في قوله^(٢):

١٥٠١- إذا نُهي السّفية جري إليه

وخالفَ والسفيهُ إلى خلافِ

أي: جرى إلى السفه». قال الشيخ^(٣): «وليست الدلالة فيها سواءً لوجهين، أحدهما: أن دلالة الفعلِ على المصدرِ أقوى من دلالة اسمِ الفاعلِ عليه وأكثرُ، ولا يوجدُ ذلك إلا في هذا البيت أو غيره إن ورد. الثاني: أن البيت فيه إضمارٌ لا حذفٌ، والآية فيها حذفٌ.

الوجه الثاني: أن المفعولَ نفس «هو»، وهو ضميرُ البخلِ الذي دلّ عليه «ييخلون» كقوله: «اعدلوا هو أقربٌ للتقوى»^(٤)، قاله أبو البقاء^(٥)، وهو غلطٌ أيضاً؛ لأنه ينبغي أن يأتي به بصيغة المنصوب فيقول: «إياه» لكونه منصوباً بـ «يَحْسَبَنَّ»، ولا ضرورةً بنا إلى أن ندّعي أنه من بابِ استعارة ضميرِ الرفع

(١) المحرر ٣/٣٠٦.

(٢) تقدم برقم ١٣٨٧.

(٣) البحر ٣/١٢٨.

(٤) الآية ٨ من المائة.

(٥) الإملاء ١/١٦٠.

- آل عمران -

مكان النصب كقولهم «ما أنا كَأنت، ولا أنت كَأنا» فاستعار ضمير الرفع مكان ضمير الجر.

وفي الآية وجه آخر غريبٌ خرَّجه الشيخ^(١) قال: «وهو أن تكون المسألة من باب الإعمال إذا جعلنا الفعل مسنداً لـ «الذين»، وذلك أن «يَحْسَبَنَّ» يطلب مفعولين و«يَبْخُلُونَ» يطلب مفعولاً بحرف جر، فقوله: «ما آتاهم الله من فضله» يطلبه «يَحْسَبَنَّ» مفعولاً أولٌ ويكون «هو» فضلاً، و«خيراً» المفعول الثاني، ويطلبه «يَبْخُلُونَ» بتوسط حرف الجر، فأعمل الثاني - على الأوضح وعلى ما جاء في القرآن - وهو «يَبْخُلُونَ» فعُدِّي بحرف الجر، وأخذ معموله، وحذفت معمول «يَحْسَبَنَّ» الأول وبقي معموله الثاني، لأنه لم يُتنازع فيه، وإنما جاء التنازع في الأول، وساغ حذفه وحده كما ساغ حذف المفعولين في مسألة سيويه^(٢): «متى رأيت أو قلت: زيد منطلق» ف«رأيت» و«قلت» تنازعا في «زيد منطلق» وفي الآية لم يتنازعا إلا في الأول، وتقدير المعنى: «ولا يَحْسَبَنَّ ما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم الناس الذين يَبْخُلُونَ به» فعلى هذا التقدير يكون «هو» فضلاً لـ «ما آتاهم» المحذوف لا لبخْلهم المقدر في قول الجماعة^(٣)، ونظير هذا التركيب: «ظَنَّ الذي مرَّ بهند هي المنطلقة» المعنى: ظَنَّ هنداً الشخص الذي مرَّ بها هي المنطلقة» فالذي تنازعه الفعلان هو المفعول الأول، فأعمل الفعل الثاني فيه^(٤)، وبقي الأول يطلبه محذوفاً ويطلب الثاني مثبتاً إذ لم يقع فيه التنازع. انتهى.

ومع غرابية هذا التخريج وتطويله بالنظير والتقدير فيه نظراً، وذلك أن النحويين نصُّوا على أنه إذا أعملنا الثاني، واحتاج الأول إلى ضمير المتنازع

(١) البحر ٣/١٢٨.

(٢) الكتاب ١/٤١.

(٣) وذلك كما مر في أول الإعراب والتقدير: «ولا يحسبن بخل الذين هو خيراً».

(٤) وهو قوله: «بهند».

— آل عمران —

فيه، فإن كان يطلبه مرفوعاً أُضْمِرَ فيه وإن كان يَطْلُبُهُ غيرَ مرفوعٍ حُذِفَ، إلاَّ أن يكون أحدَ مفعولي «ظَنَّ» فلا يُحْدَفُ، بل يُضْمَرُ ويُؤخَّرُ، وعَلَّلوا ذلك بأنه لو حُذِفَ لَبَقِيَ خبرٌ دونَ مُخْبِرٍ عنه أو بالعكس، هذا مذهبُ البصريين، وفيه بحثٌ، فإنَّ لقائلٍ أن يقولَ: حُذِفَ اختصاراً لا اقتصاراً، وأنتم تجيزون حَذْفَ إحداهما اختصاراً في غيرِ التنازعِ فليَجُزْ في تنازعٍ إذ لا فارقَ، وحينئذ يَفُوقُ تخريجُ الشيخِ بهذا البحثِ أو يُلتَزَمُ القولُ بمذهبِ الكوفيين فإنهم يُجيزون الحَذْفَ فيما نحن فيه.

وذكر مكي^(١) ترجيحَ كلِّ من القراءتين فقال^(٢):

وميراث مصدرٌ كالميعاد، ويأؤه من واو، قُلِبَتْ لانكسارِ ما قبلها وهي ساكنةٌ لأنها من الوراثةِ كالميقاتِ والميزانِ من الوقتِ والوزن.

وقرأ أبو عمرو^(٣) وابن كثير: «يَعْمَلُونَ» بالَغَيْبَةِ جرياً على قوله: «الذين يَبْخَلُونَ»، والباقون بالخطاب، وفيه وجهان، أحدهما: أنه التفاتٌ، فالمرادُ الذين يبخلون. والثاني: رَدًّا على قوله: «وإن تؤمنوا وتتقوا».

آ (١٨١) قوله تعالى: ﴿قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ﴾: العامل في «إنَّ»

هو «قالوا» فـ «إنَّ» وما في حَيْزِها / منصوب المحل بـ «قالوا» لا بالقول. وأجاز [١٩١/ب] أبو البقاء^(٤) أن تكونَ المسألة من باب التنازع — أعني بين المصدر وهو «قول» وبين الفعل وهو «قالوا» — تنازعا في «أَنَّ» وما في حَيْزِها، قال: «ويجوز أن يكون معمولا لـ «قول» المضافِ لأنه مصدرٌ، وهذا تخريجٌ على قول الكوفيين في إعمال الأول وهو قولٌ ضعيف، ويزداد هنا ضعفاً بأن الثاني فعلٌ والأول

(١) المشكل ١/١٦٨؛ الكشف ١/٣٦٦.

(٢) كذا في الأصل وليس بعد ذلك كلام لمكي.

(٣) السبعة ٢٢٠؛ الكشف ١/٣٦٩؛ البحر ٣/١٢٩.

(٤) الإملاء ١/١٦٠.

مصدرٌ، وإعمالُ الفعلِ أقوى». وظاهرُ كلامه أن المسألةَ من التنازع، وإنما الضعفُ عنده من جهةِ إعمالِ الأولِ فلو قَدَرْنَا إعمالَ الثاني كان ينبغي أن يجوزَ عنده، لكنه يمنع من ذلك مانعٌ آخر وهو: أنه إذا احتاج الثاني إلى ضميرِ المتنازع فيه أخذه ولا يجوزُ حذفُه، وهو هنا غيرُ مذكور، فدل على [هذا] أنها عنده ليست من التنازع إلا على قول الكوفيين، وهو ضعيف كما ذكر. وانظر كيف أكَّدوا الجملةَ المشتتملةَ على ما أسندوه إليه تعالى وإلى عدم ذلك فيما أسندوه لأنفسهم كأنه عند الناس أمرٌ معروف.

قوله: «سَنَكْتُبُ» قرأ حمزة (١) بالياء مبنياً لِمَا لم يُسَمَّ فاعله، و«ما» وصلتها قائم مقامِ الفاعل. و«قَتَلَهُمْ» بالرفعِ عطفاً على الموصول، و«يقول» بياء الغيبة. والباقون بالنون للمتكلم العظيم، ف«ما» منصوبةُ المحلِّ، و«قَتَلَهُمْ» بالنصبِ عطفاً عليها، و«نَقُولُ» بالنون أيضاً. وقرأ طلحة ابنِ مصرف: «سَنَكْتُبُ» ببناء التانيث على تأويلِ «ما قالوا» بمقالتهُم. وقرأ ابن مسعود - وكذلك هي في مصحفه - : «سَنَكْتُبُ ما يقولون ويُقال». والحسن والأعرج: «سَيَكْتُبُ» بالغيبة مبنياً للفاعل أي: الله تعالى أو الملك، و«ما» في جميع ذلك يجوزُ أن تكونَ موصولةً اسميةً - وهو الظاهر - وحذفُ العائدُ لاستكمالِ شروطِ الحذفِ تقديره: سنكتب الذي يقولونه. ويجوز أن تكونَ مصدريةً أي: قولهم، ويُراد به إذذاك المفعولُ به أي: مقولهم، كقولهم: «ضَرَبَ الأمير».

آ. (١٨٢) قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ﴾: مبتدأ وخبر تقديره: ذلك مستحق بما قَدَّمْتُمْ، كذا قدره أبو البقاء (٢)، وفيه نظرٌ تقدَّم مثله (٣). و«ما»

(١) السبعة ٢٢٠؛ الكشف ٣٦٩/١؛ الشواذ ٢٣؛ البحر ١٣١/٣.

(٢) الإملاء ١٦٠/١.

(٣) لأنه قدَّر الخبر كوناً خاصاً، وتقديره هنا كون عام.

يجوز فيها أن تكون موصولة وموصوفة. و«ذلك» إشارة إلى ما تقدّم من عقابهم. وهذه الجملة تحتل وجهين، أحدهما: أن تكون في محل نصب بالقول عطفًا على «دُوقوا» كأنه قيل: ونقول لهم أيضاً: ذلك بما قدّمت أيديكم، وبخوا بذلك، وذَكَر لهم السبب الذي أوجب لهم العقاب. والثاني: ألا تكون داخلة في حكاية القول، بل تكون خطاباً لمعاصري رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم نزول الآية، وذُكرت الأيدي لأن أكثر الأعمال تُزاول بها.

قوله: «وَأَنَّ اللَّهَ عَظِيمٌ عَلَى مَا» المجرورة بالباء أي: ذلك العقاب حاصلٌ بسببِ كَسْبِكُمْ وعدمِ ظلمه لكم. وهنا سؤال: وهو أن «ظلاماً» صيغةٌ مبالغيةٌ تقتضي التكرير، فهي أخصُّ من «ظالم»، ولا يُلزَمُ من نفي الأخصِّ نفي الأعمِّ، فإذا قلت: «زيدٌ ليس بظلام» أي: ليس يُكثِرُ الظلم، مع جوازِ أن يكون ظالماً، وإذا قلت: «ليس بظالم» انتفى الظلمُ من أصله، فكيف قال تعالى: «ليس بظلامٍ للعبيد»^(١)؟ وفي ذلك خمسةٌ أوجه، ذكر أبو البقاء^(٢) منها أربعة.

الأول: أن «فعلاً» قد لا يراد به التكرير كقول طرفة^(٣):

١٥٠٢ - وَلَسْتُ بِحَالِلِ التَّلَاعِ لِبَيْتِهِ

ولكن متى يَسْتَرْفِدِ القَوْمُ أَرْفِدِ

لا يُريد هنا أنه قد يحلُّ التلاع قليلاً؛ لأن ذلك يدفعه آخر البيت الذي يدلُّ على نفي البخلِ على كلِّ حال، وأيضاً تمامُ المدح لا يحصل بإرادة الكثرة. الثاني: أنه للكثرة، ولكنه لما كان مقابلاً بالعباد وهم كثيرون ناسب أن يُقابَل الكثيرُ بالكثير. والثالث: أنه إذا نفي الظلم الكثير انتفى القليلُ

(١) يعني ولو قال «بظالم» لكان أدل على نفي الظلم قليله وكثيره.

(٢) الإملاء ١/١٦٠.

(٣) تقدم برقم ١٩٠.

ضرورة؛ لأن الذي يظلم إنما يظلم لانتفاعه بالظلم، فإذا ترك الظلم الكثير مع زيادة نفعه في حق من يجور عليه النفع والضُرُّ كان للظلم القليل المنفعة أترك. الرابع: أن يكون على النسب أي: لا ينسب إليه ظلم، فيكون من باب: بزار وعطار، كأنه قيل: ليس بذئ ظلم البتة. الخامس: قال القاضي^(١) أبو بكر: «العذاب الذي توعد أن يفعله بهم لو كان ظملاً لكان عظيماً ففناه على حدِّ عظمته لو كان ثابتاً».

وقال الراغب^(٢) - بعد تفرقة بين جمعي «عبد» على عبيد وعباد -: فالعبيد إذا أضيف إلى الله تعالى أعم من العباد، ولهذا قال: «وما أنا بظلام للعبيد» فنبه على أنه لا يظلم من تخصص بعبادته ومن انتسب إلى غيره من الذين تسموا بعبد الشمس وعبد اللات، وكان الراغب قد قدم الفرق بين «عبيد» و«عباد» فقال: «وجمع العبيد الذي هو مسترق: «عبيد»، وقيل: «عبيدي»، وجمع العبد الذي هو العابد «عباد». وقد تقدم اشتقاق هذه اللفظة وجمعها وما قيل فيها.

آ. (١٨٣) قوله تعالى: ﴿الذين قالوا﴾: يجور في محلّ الألقاب الثلاثة: فالجرُّ من ثلاثة أوجه، الأول: أنه صفة لـ «الذين» المحفوض بإضافة «قول» إليه. الثاني: أنه بدل منه. الثالث: أنه صفة لـ «العبيد» أي: ليس بظلام للعبيد الذين قالوا كيت وكيت، قاله الزجاج^(٣). قال ابن عطية^(٤): «وهذا مُفسدٌ للمعنى والرصف».

والرفع: على القطع بإضمار مبتدأ أي: هم الذين. وكذلك النصب على القطع أيضاً بإضمار فعلٍ لائقٍ أي «أدّم الذين».

(١) لعله يعني به أبا بكر الأنباري.

(٢) المفردات ٣٣١.

(٣) معاني القرآن ١/٥١٢.

(٤) المحرر ٣/٣٠٩.

- آل عمران -

قوله: «الآن تؤمن» في «أن» وجهان، أحدهما: أنها على حذف حرف الجر، والأصل: في أن لا تؤمن، وحينئذ يجيء فيها المذهبان المشهوران: أهي في محل جر أو نصب. والثاني: أنها مفعولٌ بها على تضمين: «عهد» معنى الأزَم، تقول: «عهدتُ إليه كذا» أي: ألزمته إياه، فهي على هذا في محل نصب فقط.

و «أن» تُكتب متصلةً ومنفصلةً اعتباراً بالأصل أو بالإدغام. ونقل أبو البقاء^(١) أن منهم من يحذفها في الخطِّ اكتفاءً بالتشديد. وحكى مكي^(٢) عن المبرد أنها إن أُدغمت بغنة كُتبت متصلةً وإلا فمفصلةً، ونُقل عن بعضهم أنها إن كانت مخففةً كُتبت منفصلةً، وإن كانت ناصبةً كُتبت متصلةً، والفرق أن المخففة معها ضمير مقدر، فكأنه فاصلٌ بينهما بخلاف الناصبة، وقول أهل الخطِّ في مثل هذا: «تُكتب متصلة» عبارةٌ عن حذفها في الخطِّ بالكلية اعتباراً بلفظ الإدغام لا أنهم يكتبونها متصلةً، ويثبتون لها بعض صورتيها فيكتبون: أنلا، والدليل على ذلك أنهم لمَّا قالوا في «أم من» و«أم ما» ونحوه بالاتصال إنما يعنون به كتابة حرفٍ واحد فيكتبون: أمَّن وأمَّا. وفهم أبو البقاء أن الاتصال في ذلك عبارةٌ عن كتابتهم لها بعض صورتيها ملصقةً بـ«لا»، والدليل على أنه فهم ذلك أنه قال^(٣): «ومنهم من يحذفها في الخطِّ اكتفاءً بالتشديد» فجعل الحذف قسيماً للوصل والفصل، ولا يقول أحدٌ بهذا.

وتعدى «نؤمن» باللام لتضمينه معنى الاعتراف، وقد تقدّم في أول البقرة^(٤).

(١) الإملاء ١/١٦١.

(٢) المشكل ١/١٦٩.

(٣) الإملاء ١/١٦١، وقد يكون سبب هذا كونه ضريراً، فهو لا يعرف قواعدهم الكتابية.

(٤) الآية ٣.

وقرأ عيسى بن عمر^(١): «بُقْرَبَان» بضمتين. قال ابن عطية^(٢): «إِتْبَاعاً لضمّة القاف، وليس بلغةٍ لأنه ليس في الكلام فُعْلَان بضم الفاء والعين، وحكى سيبويه: «السُّلْطَان» بضم اللام، وقال: «إن ذلك على الإِتْبَاع». قال الشيخ^(٣): ولم يَقُلْ سيبويه إنَّ ذلك على الإِتْبَاع بل قال^(٤): «ولا نعلمُ في الكلام فِعْلَان ولا فُعْلَان ولكنه قد جاء فُعْلَان وهو قليل، قالوا: «السُّلْطَان» وهو اسمٌ» قال الشارحُ لكلام سيبويه «صاحبُ هذه اللغة لا يُسَكِّن ولا يُتْبِعُ» وكذا ذكر التصريفيون أنه بناءٌ مستقلُّ، قالوا ولم يجيء فُعْلَان إلا اسماً وهو قليلٌ نحو: «سُلْطَان». قلت: أمّا ابنُ عطية فَمَسَّلَمٌ أنه وهم في النقل عن سيبويه في «سُلْطَان» خاصةً، ولكنَّ قوله في «قُرْبَان» صحيحٌ لأنَّ أهل التصريف لم يَسْتَتِنُوا إلا السُّلْطَان^(٥).

والقُرْبَان في الأصل مصدرٌ ثم سُمِّيَ به المفعول كالرَّهْنِ فإنه في الأصل مصدرٌ ولا حاجةٌ إلى حَذْفِ مضاف. وزعم أبو^(٦) البقاء أنه على حَذْفِ مضافٍ أي: بتقريبِ قُرْبَانٍ، قال: «أي يُشْرَعُ لنا ذلك». و«تَأْكُلُهُ النَّارُ» صفةٌ لقُرْبَانٍ، وإسنادُ الأكلِ إليها مجازٌ عبَّرَ عن إفنائها الأشياءَ بالأكلِ.

و «من قبلي» و«بالبينات» كلاهما متعلِّقٌ بـ«جاءكم»، والباء تحتَمَلُ المعية والتعدية أي: مصاحبين للآيات.

آ. (١٨٤) قوله تعالى: ﴿فَقَدْ كُذِّبَ رَسُلٌ﴾: ليس جواباً للشرط، بل الجوابُ محذوفٌ أي: «فَتَسَلَّ» ونحوه، لأنَّ هذا قد مَضَى وتحقَّق، وفيه

(١) الشواذ ٢٣؛ البحر ١٣٢/٣؛ القرطبي ٢٩٦/٤.

(٢) المحرر ٣٠٩/٣.

(٣) البحر ١٣٢/٣.

(٤) الكتاب ٣٢٢/٢.

(٥) عدّها ابن خالويه في شواذه ٢٣ إلى جانب السُّلْطَان ولم يعدّها على الإِتْبَاع وقال: «إنها زيادة على سيبويه».

(٦) الإملاء ١٦١/١.

- آل عمران -

كلامٌ طويلٌ تقدّم لك نظيره. والجملةُ من «جاؤوا» في محلِّ رفعِ صفةٍ لـ «رُسل» و«من قبلك» متعلّقٌ بـ «كُذّب». والباءُ في «بالبينات» تحتلُّ الوجهين^(١) كنظيرتها.

وقرأ جمهورُ الناس: «والزبرِ والكتاب» مِنْ غيرِ ذكرِ باءِ الجر، وقرأ ابنُ عامر^(٢): «وبالزبرِ» بإعادتها، وهشامٌ وحدهُ عنه: «وبالكتاب» بإعادتها أيضاً، وهي في مصاحف الشاميين كقراءة ابن عامر - رحمه الله - والخَطْبُ فيه سهلٌ، فَمَنْ لم يأتِ بها اكتفى بالعطف، وَمَنْ أتى بها كان ذلك تأكيداً / . [١٩٢/أ]

والزُّبرُ: جمع زُبور بالفتح، ويقال: زُبور بالضم أيضاً، وهل هما بمعنى واحد أو مختلفان؟ سيأتي الكلامُ عليهما في قوله: «وآتينا داودَ زبوراً» في النساء^(٣).

واشتقاقُ اللفظةِ من «زَبَرْتُ» أي: كَتَبْتُ، وَزَبَرْتُهُ قَرَأْتُهُ، وَزَبَرْتُهُ: حَسَنْتُ كتابته، وَزَبَرْتُهُ: زَجَرْتُهُ، فَزُبور بالفتح فَعُولٌ بمعنى مَفْعُولٍ كالرُّكوبِ بمعنى المركوبِ، والحَلوبِ بمعنى المَحْلُوبِ، قال امرؤ القيس^(٤):

١٥٠٣- لِمَنْ طَلَّلَ أَبْصَرْتُهُ فَشَجَانِي
كَحَطِّ زَبُورٍ فِي عَسِيبِ يَمَانِي

وقيل: اشتقاقُ اللفظِ من الزُّبْرَةِ، وهي قطعة الحديد المتروكة بحالها. و«المنير» اسم فاعل من أنار أي: أضاء.

آ. (١٨٥) قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾: مبتدأ وخبر، وَسَوْغُ الابتداء بالنكرة العموم أو الإضافة. والجمهورُ على «ذائقة الموت».

(١) أي المعية والتعدية كما في «بالبينات» في الآية قبلها.

(٢) السبعة ٢٢١؛ الكشف ٣٧٠/١.

(٣) الآية ١٦٣.

(٤) ديوانه ٨٥؛ واللسان: صرع. وعروضه وضربه فعملن وهي نادرة في الطويل.

بخفض «الموت» بالإضافة، وهي إضافة غير محضة لأنها في نية الانفصال.
وقرأ اليزيدي^(١): «ذائقة الموت» بالتنوين والنصب في «الموت» على الأصل.
وقرأ الأعمش بعدم التنوين ونصب «الموت»، وذلك على حذف التنوين
لالتقاء الساكنين وإرادته، وهو كقول الآخر^(٢):

١٥٠٤ - فَالْفَيْتَهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ

ولا ذَاكَرَ اللّٰهَ إِلَّا قَلِيلاً

بنصب الجلالة، وقراءة من قرأ: «قل هو الله أحد الله» بحذف التنوين
من «أحد» لالتقاء الساكنين^(٣).

ونقل أبو البقاء^(٤) فيها قراءة غريبة وتخريجاً غريباً قال: «ويُقرأ أيضاً
شاذاً: «ذائقة الموت» على جعل الهاء ضمير «كل» على اللفظ، وهو مبتدأ
أو خبر». انتهى. وإذا صحّت هذه قراءة فيكون «كل» مبتدأ، و«ذائقة» خبر
مقدم، و«الموت» مبتدأ مؤخر، والجملة خبر «كل»، وأضيف «ذائق» إلى
ضمير «كل» باعتبار لفظها، ويكون هذا من باب القلب في الكلام؛ لأنّ النفس
هي التي تذوق الموت وليس الموتُ يذوقها، وهنا جعل الموت هو الذي يذوق
النفس قلباً للكلام لفهم المعنى، كقولهم: «عرّضت الناقة على الحوض»،
ومنه: «ويومٌ يُعرّضُ الذين كفروا على النار»^(٥) و«أدخلت القلنسوة في
رأسي». وقوله^(٦):

(١) الشواذ ٢٣؛ البحر ١٣٣/٣؛ القرطبي ٢٩٧/٤.

(٢) البيت لأبي الأسود، وهو في ديوانه ١٢٣؛ ومجالس ثعلب ١٢٣؛ وأما الشجري
٣٨٣/١؛ والإنصاف ٦٥٩؛ وابن يعيش ٢٣٤/٩؛ ورفض المياني ٤٩؛ واللسان:
عتب؛ وشواهد المغني ٩٣٣. والمستعجب: طالب العتبي وهو الرضا.

(٣) وهي قراءة نصر بن عاصم، ورواية عن أبي عمرو. الشواذ ١٨٢. والآية ١-٢ من الإخلاص.

(٤) الإملاء ١/١٦١.

(٥) الآية ٢٠ من الأحقاف.

(٦) تقدم برقم ١٢٦٤.

١٥٠٥- أمثلُ القنَافِذِ هَدَّاجُونَ قد بَلَغَتْ

نَجْرَانُ أو بُلَّغَتْ سَوَاءِ تَهْمُ هَجْرُ
الأصل: عَرَضَتْ الحوضُ على الناقة، ويَوْمُ تُعْرَضُ النَّارُ عَلَيْهِمُ،
وأدخلت رَاسِي في القَلَنْسُوة، وبُلَّغَتْ سَوَاءِ تَهْمُ هَجْرًا، فَقَلْبُ، وسيأتي خلاف
الناس في القلب بأشبع من هذا عند موضعيه، وكان أبو البقاء قد قَدَّمَ قَبْلُ (١)
هذا أن التَّائِيثَ في «ذائفة» إنما هو باعتبار معنى «كل»، قال: «لأنَّ كُلَّ نفسٍ
نفوسٌ، ولو ذُكِرَ على لفظِ «كل» جاز»، يعني أنه لو قيل: «كُلُّ نفسٍ ذائقٌ كذا»
جاز، وقد تَقَدَّمَ لك أول البقرة أنه يَجِبُ اعتبارُ لفظِ ما تُضاف إليه «كل» إذا
كان نكرةً، ولا يجوزُ أن تَعْتَبِرَ «كل»، وتحقيقُ هذه المسألة هناك.

قوله: «وإنما تُوفُونَ» «ما» كافة لـ «إن» عن العمل وقد تقدّم مثلها. وقال
مكي (٢): «ولا يجوزُ أن تكونَ «ما» بمعنى الذي لأنه يلزم رفعُ «أجوركُم»،
ولم يقرأ به أحدٌ؛ لأنه يصير التقديرُ: «وإنَّ الذي تُوفُونَ أجوركُم، كقولك: «إنَّ
الذي أكرمتوه عمرو» وأيضاً فإنك تفرِّق بين الصلةِ والموصولِ بخبر الابتداء»
يعني لو كانت «ما» موصولةً لكانت اسمَ «إن» فيلزمُ حينئذٍ رفعُ «أجوركُم» على
خبرها كقوله تعالى: «إنما صنعوا كيدُ ساحر» (٣)، فـ «ما» هنا يجوزُ أن تكونَ
بمعنى الذي أو مصدريةً تقديره: إنَّ الذي صنَعوه أو: إنَّ صنَعهم، ولذلك رُفِعَ
«كيد» خبراً لها. وقوله: «وأيضاً فإنك تفرِّقُ» يعني أن «يوم القيامة» متعلِّقٌ
بـ «تُوفُونَ» فهو من تمام الصلة، فلو كانت «ما» موصولةً لفصلت بالخبر الذي
هو «أجوركُم» بين أبعاضِ الصلةِ التي هي الفعلُ ومعموله، ولا يُخبر عن
موصولٍ إلا بعد تمام صلته، وهذا وإن كان من الواضحاتِ إلا أن فيه تنبيهاً
على أصولِ العلمِ.

(١) وذلك في حديثه عن قراءة العامة. الإملاء ١/١٦١.

(٢) المشكل ١/١٧١.

(٣) الآية ٦٩ من طه.

وأدغم أبو عمرو^(١) الحاء من «رُحْرِح» في العين هنا خاصة قالوا: لطول الكلمة وتكرير الحاء، دون قوله: «ذُبِحَ عَلَى النَّصْبِ»^(٢) و«المسيح عيسى»^(٣) ونُقِلَ عنه الإدغام مطلقاً وعدمه مطلقاً، والنحويون يمنعون ذلك، ولا يُجيزونه إلا بعد أن يَقْلَبُوا العينَ حاءً، وَيُدْغِمُونَ الحاءَ فيها قالوا: «لأنَّ الأَقْوَى لا يُدْغَمُ في الأَضْعَفِ، وهذا عكسُ الإدغامِ، لأنَّ الإدغامَ أَنْ تُقْلِبَ فيه الأولُ للثاني، إلا في مسألتين إحداهما: هذه، والثانية الحاء في الهاء نحو: «امدح هذا» لا تُقْلِبُ الهاء حاءً أيضاً»، ولذلك طَعَنَ بعضهم على قراءة أبي عمرو، ولا يُلتفت إليه.

والغُرور: [يجوزُ أَنْ يكونَ مصدرًا وَأَنْ يكونَ] ^(٤) جمعاً. وقرأ عبدالله^(٥) بفتح الغين، وفُسرَ بالشيطان، ويجوزُ أَنْ يكونَ فعولاً بمعنى مفعول أي: متاع المغرور، أي: المَخْدُوع، وأصل الغرر: الخدع.

آ. (١٨٦) قوله تعالى: ﴿لِتُبْلُونَ﴾: هذا جوابُ قسم محذوف تقديره: والله لَتُبْلُونَ. وهذه الواو هي واو الضمير، والواو التي هي لام الكلمة حُدِفَتْ لأمرٍ تصريفيٍّ، وذلك أن أصله: لَتُبْلَوْوُنَّ، فالنون الأولى للرفع حُدِفَتْ لأجل نون التوكيد، وتَحَرَّكَت الواو التي هي لام الكلمة وانفتح ما قبلها فُقْلِبَتْ ألفاً، فالتقى ساكنان: الألف وواو الضمير، فحُدِفَتْ الألف لثلاثا يلتقيا، وضمَّت الواو دلالةً على المحذوف، وإن شئت قلت: استثقلت الضمة على الواو الأولى فحُدِفَتْ فالتقى ساكنان، فحُدِفَتْ الواو الأولى، وحُرِّكَت الواو بحركة مجانسةٍ دلالةً على المحذوف. ولا يجوز قلب مثل هذه الواو همزةً

(١) انظر مذهب أبي عمرو في الإدغام: السبعة ١١٦.

(٢) الآية ٣ من المائدة.

(٣) الآية ٤٥ من آل عمران.

(٤) ما بين معقوفين لم يظهر في المصورة عن الأصل.

(٥) وهو عبدالله بن عمر كذا في البحر ٣/١٣٤.

لأنها حركة عارضةٌ ولذلك لم تُقَلَّبْ ألفاً وإن تحركت وانفتح ما قبلها.
وأصلٌ لَتَسْمَعُنَّ: تسمعونن، ففعلٌ فيه ما تقدّم، إلا أن (١)؛ هنا حُذِفَتْ
واو الضمير لأن قبلها حرفاً صحيحاً.

آ. (١٨٧) قوله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنَهُ لِلنَّاسِ﴾: هذا جوابٌ لما تضمّنه الميثاق
من القسم. وقرأ (٢) أبو عمرو وابن كثير وأبو بكر بالياء جرياً على الاسم الظاهر
وهو كالثائب وحسن ذلك قوله بعده: «فنبذوه». والباقون بالتاء خطاباً على
الحكاية تقديره: «وقلنا لهم»، وهذا كقوله: «وإذا أخذنا ميثاق بني إسرائيل
لا تعبدون» (٣) بالتاء والياء، وتقدّم تحريره.

وقوله: «ولا تكتمونه» يحتمل وجهين، أحدهما: واو الحال، والجملة
بعدها نصبٌ على الحال أي: لتُبَيِّنَهُ غيرَ كاتمين. والثاني: أنها للعطف، وأن
الفعل بعدها مقسمٌ عليه أيضاً، وإنما لم يُؤكِّد بالنون لأنه منفيٌّ، تقول: «والله
لا يقوم زيد» من غير نون. وقال أبو البقاء (٤): «ولم يأت بها في «تكتمون»
اكتفاءً بالتوكيد في الأول لأن «تكتمون» توكيدٌ، وظاهرُ عبارته أنه لو لم يكن
بعد مؤكِّدٍ بالنون لزم توكيده، وليس كذلك لما تقدّم. وقوله: «لأنه توكيدٌ»
يعني أن نفي الكتمان عنهم من قوله: «لتُبَيِّنَهُ للناس»، فجاء قوله:
«ولا تكتمونه» توكيداً في المعنى.

واستحسن الشيخ (٥) هذا الوجه - أعني جعل الواو عاطفةً لا حاليةً -
قال: «لأن هذا الوجه الأول يحتاج إلى إضمار مبتدأ بعد الواو حتى تصير

(١) على تقدير: أن الحال والشأن.

(٢) السبعة ٢٣١؛ والكشف ٣٧١/١.

(٣) الآية ٨٣ من البقرة.

(٤) الإملاء ١/١٦١.

(٥) البحر ٣/١٣٦.

- آل عمران -

الجملة اسمية، لأن المضارع المنفي بـ «لا» لا يَصِحُّ دخول الواو عليه. وغيره يقول: إنها تمتنع إذا كان مضارعاً مثبتاً فيهم من هذا أن المضارع المنفي بكل نافية لا يمتنع دخولها عليه.

وقرأ^(١) عبدالله: «لَتُبَيِّنُنَّهُ» من غير توكيد. قال ابن عطية^(٢): «وقد لا تلزم هذه النون لام التوكيد، قاله سيبويه» انتهى. والمعروف من مذهب البصريين لزومهما معاً، والكوفيون يجيزون تعاقبهما في سعة الكلام، وأنشدوا^(٣):

١٥٠٦ - وَعَيْشِكَ يَا سَلْمَى لَأَوْقِنُ أَنَّنِي
لِمَا شِئْتَ مُسْتَحَلٌّ وَلَوْ أَنَّهُ الْقَتْلُ
وقال آخر^(٤):

١٥٠٧ - يَمِيناً لَأَبْغُضُ كُلَّ أَمْرِي
يُزْخَرِفُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ

فأتى باللام وحدها، وقد تقدّم هذا مرة أخرى بأشبع من هذا الكلام. وقرأ^(٥) ابن عباس: «ميثاق النبيين». والضمير في قوله: «فنبذوه» يعود على الناس المبين لهم، لاستحالة عودته على النبيين، وكان قد تقدّم لك في قوله تعالى: «وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم»^(٦) أنه في أحد الأوجه على

(١) البحر ١٣٦/٣.

(٢) المحرر ٣١٤/٣.

(٣) لم أهدت إلى قائله وهو في البحر ١٣٦/٣؛ وشواهد التوضيح والتصحيح ١٦٦ و«مستحل» من الخلاوة وليس من الحلال، ولذلك فهو اسم منقوص.

(٤) لم أهدت إلى قائله، وهو في البحر ١٣٦/٣؛ والأشموني ٢١٥/٣؛ والتصريح ٣٠٢/٢؛ والجبني ٣٣٨/٤؛ وشواهد التوضيح ١٦٦.

(٥) القرطبي ٣٠٥/٤؛ البحر ١٣٦/٣.

(٦) الآية ٨١ من آل عمران.

حذف مضاف، أي: أولاد النبيين، فلا بُعْدَ في تقديره هنا، أعني قراءة ابن عباس.

آ. (١٨٨) قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾: قرأ^(١) ابن كثير وأبو عمرو: «لَا تَحْسَبَنَّ - فَلَا يَحْسَبُنَّهُمْ» بالياء فيهما ورفع باء «يَحْسَبُنَّهُمْ». وقرأ الكوفيون بقاء الخطاب وفتح الباء فيهما معاً، ونافع وابن عامر بياء الغيبة في الأول، وبالخطاب في الثاني، وفتح الباء فيهما. وقرئ^(٢) شاذاً بقاء الخطاب وضمّ الباء فيهما معاً. [وقرئ فيه أيضاً بياء الغيبة فيهما وفتح الباء فيهما أيضاً، فهذه خمس قراءات]^(٣).

فأما قراءة ابن كثير وأبي عمرو ففيها خمسة أوجه، وذلك أنه لا يخلو: إمّا أن يُجْعَلَ الفعل الأول مسنداً إلى ضميرٍ غائبٍ أو إلى الموصول، فإنّ جعلناه مسنداً إلى ضميرٍ غائبٍ: إمّا الرسول عليه السلام أو غيره ففي المسألة وجهان، أحدهما: أن / «الذين» مفعولٌ أولٌ، والثاني محذوفٌ لدلالة المفعول [١٩٢/ب] الثاني للفعل الذي بعده عليه وهو «بمفازة»، والتقدير: لا يَحْسَبَنَّ الرسول أو حاسبُ الذين يفرحون بمفازة، فلا يَحْسَبُنَّهُمْ بمفازة، فأسند الفعل الثاني لضمير «الذين»، ومفعولاه: الضمير المنصوب و«بمفازة».

الوجه الثاني: أن «الذين» مفعولٌ أولٌ أيضاً، ومفعولُهُ الثاني هو «بمفازة» الملفوظ به بعد الفعل الثاني، ومفعول الفعل الثاني محذوفٌ لدلالة مفعول الأول عليه، والتقدير: لا يَحْسَبَنَّ الرسول الذين يفرحون بمفازة فلا يَحْسَبُنَّهُمْ كذلك، والعمل كما تقدم. وهذا بعيدٌ جداً للفصل بين المفعول الثاني للفعل

(١) الكشف ٣٧١/١؛ الشواذ ٢٣؛ البحر ١٣٧/٣؛ القرطبي ٣٠٧/٤.

(٢) نسبها القرطبي ٣٠٧/٤ إلى الضحاك وعيسى بن عمر.

(٣) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.

- آل عمران -

الأول بكلامٍ طويلٍ من غير حاجةٍ. والفاءُ على هذين الوجهين عاطفةٌ، والسببية فيها ظاهرة.

وإن جعلناه^(١) مسنداً إلى الموصولِ ففيه ثلاثة أوجه، أولها: أَنَّ الفعلَ الأولَ حُذِفَ مفعولاهُ اختصاراً لدلالة مفعولي الفعل الثاني عليهما تقديره: لَا يَحْسَبَنَّ الْفَارِحُونَ أَنْفُسَهُمْ فَائِزِينَ فَلَا يَحْسَبُنَّهُمْ فَائِزِينَ كقول الآخر^(٢):

١٥٠٨- بأيِّ كتابٍ أم بأيةِ سنةٍ
تري حُبَّهُم عاراً علي وتَحَسَّبُ

أي: وتَحَسَّبُ حُبَّهُم عاراً، فَحَذَفَ مفعولي الفعل الثاني لدلالة مفعولي الأول عليهما، وهو عكسُ الآية الكريمة حيث حُذِفَ فيها من الفعل الأول.

الوجه الثاني: أَنَّ الفعلَ الأولَ لم يَحْتَجْ إلى مفعولين هنا. قال أبو علي^(٣): «يَحْسَبَنَّ» لم يقع على شيء، و«الذين» رفع به، وقد تجيء هذه الأفعالُ لغواً لا في حكم الجملة المفيدة كقوله^(٤):

١٥٠٩- وما خِلْتُ أَنبَى بِنسأ من مودةٍ
عِراضِ المَذَاكِي المُسْنِفَاتِ القلائصا

وقال الخليل: «العربُ تقول: ما رأيتُهُ يقول ذلك إلا زيداً، وما ظننته يقول ذلك إلا عمرو» يعني أبو علي: أنها في هذه الأماكنِ ملغاة لا مفعول لها.

(١) أي جعلنا الفعل على قراءة ابن كثير وأبي عمرو.

(٢) تقدم برقم ٧٢٤.

(٣) الحجة (خ) ٢٥٠/٢.

(٤) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ١٥١، والبحر ٣/١٣٧، والمذاكي: التي قد بلغت

أسنانها. والمسئفات: المتقدّمات.

الثالث: أن يكونَ المفعولُ الأولَ محذوفاً. والثاني هونفس «بمفازة» ويكون «فلا يَحْسَبُنَّهُمْ» تأكيداً للفعل الأول. وهذا رأي الزمخشري^(١)، فإنه قال بعد ما حكى هذه القراءة: «على أنَّ الفعلَ للذين يفرحون، والمفعولُ الأولُ محذوفٌ على معنى: «لا يَحْسَبُنَّهُمْ الذين يفرحون بمفازة» بمعنى: لا يَحْسَبُنَّ أنفسهم الذين يفرحون فائزين، و«فلا يَحْسَبُنَّهُمْ» تأكيد انتهى.

قال الشيخ^(٢): «وتقدّم لنا الردُّ على الزمخشري في تقديره: «لا يَحْسَبُنَّهُمْ الذين» في قوله: «لا يحسبن الذين كفروا أنما نُملي»^(٣) وأن هذا التقدير لا يصحُّ». قلت: قد تقدم ذلك والجواب عنه بكلام طويل، لكن ليس هو في قوله: «لا يحسبن الذين كفروا أنما نُملي» بل في قوله: «ولا يَحْسَبُنَّ الذين قتلوا في سبيل الله»^(٤) في قراءة مَنْ قرأه بياء الغيبة، فهناك ردُّ عليه بما قال، وقد أَجِبْتُ عنه والحمد لله، وإنما نَبَّهْتُ على الموضوع لئلا يُطَلَّبَ هذا البحثُ من المكان الذي ذكره فلم يوجد.

ويجوز أن يقال في تقرير هذا الوجه الثالث: إنه حَذَفَ من أحد الفعلين ما أثبتَ نظيره في الآخر، وذلك أن «بمفازة» مفعولٌ ثانٍ للفعل الأول حُذِفَتْ من الفعل الثاني، و«هم» في: «فلا يَحْسَبُنَّهُمْ» مفعولٌ أولٌ للفعل الثاني، وهو محذوفٌ من الأول. وإذا عَرَفْتَ ذلك فالفعل الثاني على هذه الأوجه الثلاثة تأكيدٌ للأول.

وقال مكي^(٥): «إن الفعل الثاني بدلٌ من الأول»، وتسمية مثل هذا بدلاً

(١) الكشاف ٤٨٦/١.

(٢) البحر ١٣٧/٣.

(٣) الآية ١٧٨ من آل عمران.

(٤) الآية ١٦٩ من آل عمران.

(٥) المشكل ١٧١/١.

- آل عمران -

فيه نظر لا يخفى، وكأنه يريد أنه في حكم المكرر، فهو يرجع إلى معنى التأكيد، ولذلك قال بعضهم: «الثاني معادٌ على طريق البدل مشوباً بمعنى التأكيد» وعلى هذين القولين - أعني كونه توكيداً أو بدلاً - فالفاء زائدة ليست عاطفةً ولا جواباً.

وقوله: «فلا يحسبُنَّهم» أصله: يحسبُونَنهم بنونين، الأولى نون الرفع والثانية للتأكيد، وتصريفه لا يخفى من القواعد المتقدمة. وتعدي هنا فعل المضمير المنفصل إلى ضميره المتصل، وهو خاصٌ بباب الظن وب: عدم وفقد دون سائر الأفعال لوقلت: «أكرمُني» أي: «أكرمت أنا نفسي» لم يجز، وموضع تقريره غير هذا.

وأما قراءة الكوفيين^(١) فالفعالان فيها مسندان إلى ضمير المخاطب: إما الرسول عليه السلام، أو كلٌّ من يصلح للخطاب، والكلام في المفعولين للفعلين كالكلام فيهما في قراءة أبي عمرو وابن كثير، على قولنا: إن الفعل الأول مسندٌ لضمير غائب. والفعل^(٢) الثاني تأكيدٌ للأول أو بدلاً منه، والفاء زائدة كما تقدّم في توجيه قراءة أبي عمرو وابن كثير على قولنا إن الفعلين مسندان للموصول لأن الفاعل فيهما واحد. واستدلوا على أن الفاء زائدة بقوله^(٣):

١٥١٠ - لا تجزعي إن مُنفساً أهلكته

وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

ويقول الآخر^(٤):

(١) بناء الخطاب وفتح الباء في الفعلين.

(٢) بدأ الآن يخرج قراءة الكوفيين فيما يتعلق بالفعل الثاني.

(٣) البيت للتمزبن تولب وهو في الكتاب ٦٧/١؛ وابن يعيش ٢٢/١؛ وأمالى الشجري

٣٣٢/١؛ والخزانة ١٥٢/١. والمنفس: المال.

(٤) تقدم برقم ١٣٨٠.

١٥١١- لَمَّا اتَّقَى بِيَدٍ عَظِيمٍ جِرْمُهَا
فَتَرَكْتُ ضَاحِي كَفِّهِ يَتَذَبَّدُ

أي: تركت. وقول الآخر^(١):

١٥١٢- حَتَّى تَرَكَتُ الْعَائِدَاتِ يَعُدُّنَهُ
فَيَقْلُن: لَا يَبْعَدُ وَقَلْتُ لَهُ: ابْعَدِ

إلا أن زيادة الفاء ليس رأي الجمهور، إنما قال به الأخفش^(٢).

وأما قراءة نافع وابن عامر بالغيبة في الأول والخطاب في الثاني فوجهها
أنهما غيرا بين الفاعلين، والكلام فيها يُؤخَذُ مِمَّا تَقْدُمُ، فيؤخذ الكلام في
الفعل الأول من الكلام على قراءة أبي عمرو وابن كثير، وفي الثاني من
الكلام على قراءة الكوفيين بما يليق به، إلا أنه يمتنع هنا أن يكون الفعل
الثاني تأكيداً للأول أو بدلاً منه لاختلاف فاعليهما، فتكون الفاء هنا عاطفة
ليس إلا. وقال أبو علي^(٣) في «الحجة»: «إنَّ الفاء زائدة والثاني بدل من
الأول»، قال: «ليس هذا موضع العطف لأنَّ الكلام لم يَتِمَّ، ألا ترى أنَّ
المفعول الثاني لم يُذَكَّرْ بعد». وفيه نظر لاختلاف الفعلين باختلاف فاعليهما.

وأما قراءة الخطاب فيهما مع ضمَّ الباء فيهما فالفعالان مسندان لضمير
المؤمنين المخاطبين، والكلام في المفعولين كالكلام فيهما في قراءة
الكوفيين.

وأما قراءة الغيبة وفتح الباء فيهما فالفعالان مسندان إلى ضمير غائب
أي: لَا يَحْسَبَنَّ الرَّسُولُ أَوْ حَاسِبٌ، والكلام في المفعولين للفعلين كالكلام.

(١) البيت لحاتم الطائي وهو في ديوانه ٧١؛ والأزهية ٢٥٦.

(٢) معاني القرآن ٣٤، ١٢٤.

(٣) الحجة (خ) ٢٥٢/٢.

- آل عمران -

في القراءة التي قبلها. والثاني من الفعلين تأكيداً أو بديلاً، والفاء زائدة على هاتين القراءتين لاتحاد الفاعل.

وقرأ^(١) النخعي ومروان بن الحكم^(٢): «بما أتوا» ممدوداً أي: أعطوا.
وقرأ أبيي: «أوتوا» مبنياً للمفعول.

قوله: «من العذاب» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بمحذوف على أنه صفة لـ «مفازة» أي: بمفازة كائنة من العذاب على جَعَلْنَا «مفازة» مكاناً أي: بموضع فوز. قال أبو البقاء^(٣): «لأنَّ المفازة مكانٌ، والمكان لا يعمل»، يعني فلا يكون متعلقاً بها، بل بمحذوف على أنه صفة لها، إلا أن جعله صفةً مشكلاً، لأنَّ المفازة لا تتصف بكونها من العذاب، اللهم إلا أن يُقدَّر ذلك المحذوف الذي يتعلق به الجار شيئاً خاصاً [حتى يصح]^(٤) المعنى، تقديره: بمفازة منجية من العذاب، وفيه الإشكال المعروف وهو أنه لا يُقدَّر المحذوف في مثله إلا كوناً مطلقاً.

[١٩٣/أ] الوجه الثاني: أنه يتعلَّق / بنفس «مفازة» على أنها مصدر بمعنى الفوز تقول: «فزت منه» أي: نجوت، ولا يضرُّ كونها مؤنثة بالتاء لأنها مبنية عليها، وليست الدالة على التوحيد فهو كقوله^(٥):

١٥١٣ - فلولا رجاء النصر منك ورهبة
عقابك قد كانوا لنا كالموارد

(١) الشواذ ٢٣، القرطبي ٣٠٨/٤.

(٢) مروان بن الحكم القرشي، أحد خلفاء بني أمية، توفي سنة ٦٥. انظر: البداية والنهاية ٢٥٧/٨.

(٣) الإملاء ١٦٢/١.

(٤) لم يظهر في مصورة الأصل وثبت في النسخ الأخرى.

(٥) تقدم برقم ٩٨٢.

فاعمل « رهبة » في « عقابك » وهو مفعول صريح فهذا أولى . وقال أبو البقاء^(١) : « ويكون التقدير : فلا تحسبهم فائزين ، فالمصدر في موضع اسم الفاعل » انتهى . فإن أراد تفسير المعنى فذاك ، وإن أراد أنه بهذا التقدير يصح التعلق فلا حاجة إليه ، إذ المصدر مستقل بذلك لفظاً ومعنى .

آ . (١٩١) قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ ﴾ : فيه خمسة أوجه ، أولها : أنه نعت لـ « أولي » ، فهو مجرور . وثانيها : أنه خبر مبتدأ محذوف أي : هم الذين . وثالثها : أنه منصوب بإضمار « أعني » ، وهذان الوجهان يُسميان بالقطع ، وقد تقدم ذلك مراراً . الرابع : أنه مبتدأ وخبره محذوف تقديره : يقولون : ربنا . قاله أبو البقاء^(٢) . وخامسها : أنه بدلٌ من « أولي » ذكره مكّي^(٣) . وأول الوجوه هو الأحسن .

و « قياماً وعوداً » حالان من فاعل « يذكرون » . و « على جنوبيهم » حال أيضاً فيتعلق بمحذوف ، والمعنى : يذكرونه قياماً وعوداً ومضطجعين ، فعطف الحال المؤولة على الصريحة ، عكس الآية الأخرى وهي قوله : « دعانا لجنبه أو قاعداً أو قائماً »^(٤) ، حيث عطف الصريحة على المؤولة . و « قياماً » و « قعوداً » جمعان لـ « قائم » و « قاعد » . وأجيز أن يكونا مصدرين ، وحينئذ يتأولان على معنى ذوي قيام وعود ، ولا حاجة إلى هذا .

قوله : « ويتفكرون » فيه وجهان ، أظهرها : أنها عطف على الصلة فلا محل لها . والثاني : أنها في محل نصب على الحال عطفاً على « قياماً » أي : يذكرونه متفكرين . فإن قيل : هذا مضارعٌ مثبت فكيف دخلت عليه الواو ؟ فالجواب أن هذه واو العطف ، والممنوع إنما هو واو الحال .

(١) الإملاء ١/١٦٢ .

(٢) الإملاء ١/١٦٢ .

(٣) المشكل ١/١٧١ .

(٤) الآية ١٢ من يونس .

و«خَلَقَ» فيه وجهان، أحدهما: أنه مصدرٌ على أصله أي: يتفكرون في صنعة هذه المخلوقات العجيبة، ويكون مصدرًا مضافاً لمفعوله. والثاني: أنه بمعنى المفعول أي: في مخلوق السموات والأرض، وتكون إضافته في المعنى إلى الظرف أي: يتفكرون فيما أودع الله هذين الطرفين من الكواكب وغيرها. وقال أبو البقاء^(١): «وأن يكون بمعنى المخلوق؛ ويكون من إضافة الشيء إلى ما هو في المعنى» وهذا كلامٌ متهافتٌ إذ لا يُضاف الشيء إلى نفسه، وما أوهم ذلك يُؤوّل.

قوله: «ربّنا» هذه الجملة في محلّ نصب بقول محذوف تقديره: يقولون. والجملة القولية فيها وجهان، أظهرهما: أنها حال من فاعل «يتفكرون» أي: يتفكرون قائلين: ربنا، وإذا أعربنا «يتفكرون» حالاً كما تقدم فتكون الحالان متداخلتين. والوجه الثاني: أنها في محلّ رفعٍ خبراً لـ «الذين» على قولنا بأنه مبتدأ، كما تقدّم نقله عن أبي البقاء.

و«هذا» في قوله: «ما خَلَقْتَ هذا» إشارةٌ إلى الخلق إن أريد به المخلوق. وأجاز أبو البقاء^(٢) حالَ الإشارة إليه بـ «هذا» أن يكون مصدرًا على حاله لا بمعنى المخلوق. وفيه نظرٌ، أو إلى السموات والأرض، وإن كانا شيئين كلٌّ منهما جمْعٌ، لأنهما بتأويل: هذا المخلوق العجيب، أو لأنهما في معنى الجمع فأشير إليهما كما يشار إلى لفظ الجمع.

قوله: «باطلاً» في نصبه خمسة أوجه، أحدها: نعتٌ لمصدر محذوف أي: خلقاً باطلاً، وقد تقدم أن سيبويه^(٣) يجعل مثل هذا حالاً من ضمير ذلك المصدر. الثاني: أنه حالٌ من المفعول به وهو «هذا». الثالث: أنه على

(١) الإملاء ١/١٦٣.

(٢) الإملاء ١/١٦٣.

(٣) الكتاب ١/١١٦.

- آل عمران -

إسقاطِ حرفِ خافضٍ وهو الباء، والمعنى: ما خلقتهما بباطلٍ بل بحقٍ وقُدرةٍ. الرابع: أنه مفعول من أجله، و«فَاعِلٌ» قد يجيء مصدرًا كالعاقبة والعافية. الخامس: أنه مفعول ثانٍ بـ«خَلَقَ» قالوا: و«خَلَقَ» إذا كانت بمعنى جعل التي تتعدى لاثنين تعدت لاثنين، وهذا غير معروف عند أهل العربية، بل المعروف أن «جَعَلَ» إذا كانت بمعنى «خَلَقَ» تعدت لواحد فقط. وأحسنُ هذه الأعرابِ أن يكون حالاً من «هذا»، وهي حالٌ لا يُستغنى عنها، لأنها لو حُدِفَتْ لاختلَّ الكلامُ، وهي كقوله: «وما خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وما بينهما لَاعِبِينَ»^(١).

و«سبحانك» تقدم إعرابه^(٢) وهو معترضٌ بين قوله: «ربنا» وبين قوله: «فَقِنَا»، وقال أبو البقاء^(٣): «دخلت الفاء لمعنى الجزاء، والتقدير: إذا نَزَّهْنَاك أَوْ وَحَدَّنَاك فَقِنَا». وهذا لا حاجة إليه، بل التَسبُّبُ فيها ظاهر، تسبب عن قولهم: «رَبَّنَا ما خَلَقْتَ هذا باطلاً سبحانك» طَلَبُهُمْ وَقَايَةَ النَّارِ. وقيل: هي لترتيب السؤال على ما تَضَمَّنَه «سبحان» من معنى الفعل أي: سبحانك فقنا، وأبعدُ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنها للترتيبِ على ما تَضَمَّنَه النداء.

آ. (١٩٢) قوله تعالى: ﴿مَنْ تَدْخُلِ﴾: «مَنْ» شرطية مفعول مقدم واجب التقديم لأن له صدر الكلام، و«تَدْخُلِ» مجزوم بها. و«فقد أَخَزَيْتَهُ» جوابها. وحكى أبو البقاء^(٤) عن بعضهم قولين غريبين. أحدهما: أن تكون «مَنْ» منصوبةً بفعلٍ مقدرٍ يُفسَّرُه قوله: «فقد أَخَزَيْتَهُ، وهذا غلط؛ لأنَّ مِنْ شرطِ الاشتغالِ صحَّةً تسلط ما يُفسَّرُ على ما هو منصوب، والجواب لا يعمل فيما قبل فعل الشرط؛ لأنه لا يتقدم على الشرط. الثاني: أن «مَنْ» مبتدأ، والشرطُ

(١) الآية ١٦ من الأنبياء.

(٢) انظر الآية ٣٢ من البقرة.

(٣) الإملاء ١/١٦٣.

(٤) الإملاء ١/١٦٣.

- آل عمران -

وجوابه خبر هذا المبتدأ^(١)، وهذان الوجهان غلطٌ. والله أعلم. وعلى الأقوال كلها فهذه الجملة الشرطية في محل رفع خبراً لـ «إن».

ويقال: خَزَيْتُهُ وَأَخَزَيْتُهُ ثلاثياً ورباعياً، والأكثر الرباعي، وخَزَيْ الرجلُ يَخْزِي خَزْياً إذا افتضح، وخَزَاية إذا استحيا فالفعل واحد، وإنما يتميز بالمصدر كما تقدم.

قوله: «وما للظالمين من أنصارٍ» «من» زائدة لوجود الشرطين، وفي مجرورها وجهان، أحدهما: أنه مبتدأ وخبره في الجار قبله، وتقديمه هنا جائزٌ لا واجبٌ لأنَّ النفي^(٢) مُسَوِّغٌ، وحَسَنَ تقديمه كونُ مبتدئه فاصلةً. والثاني: أنه فاعلٌ بالجار قبله لاعتماده على النفي، وهذا جائزٌ عند الجميع.

آ. (١٩٣) قوله تعالى: ﴿سَمِعْنَا مَنَادِيًا يُنَادِي﴾: «سمع» إنْ دَخَلَتْ على ما يَصِحُّ أن يُسْمَعَ نحو: «سمعت كلامك وقراءتك» تعدت لواحد، وإنْ دخلت على ما لا يَصِحُّ سماعه بأنْ كان ذاتاً فلا يَصِحُّ الاقتصارُ عليه وحده، بل لا بد من الدلالة على شيء يُسْمَعُ نحو: «سمعت رجلاً يقول كذا، وسمعت زيدا يتكلم».

وللنحويين في هذه المسألة قولان، أحدهما: أنها تتعدى فيه أيضاً إلى مفعول واحد، والجملة الواقعة بعد المنصوب صفةٌ إنْ كان قبلها نكرةً، وحالاً إنْ كان معرفة. والثاني: - قول الفارسي وجماعة - تتعدى لاثنين الجملة في محل الثاني منهما. فعلى قول الجمهور يكون «يُنَادِي» في محل نصب لأنه صفةٌ لمنصوبٍ قبله، وعلى قول الفارسي يكون في محل نصبٍ على أنه مفعول ثان.

(١) يبدو أن وجه الغلط هنا أن الفعل بعده متعدٍ ولم يستوفِ مفعوله.

(٢) أي يُسَوِّغُ الابتداء بالنكرة.

وقال الزمخشري^(١): «تقول: سمعت رجلاً يقول كذا، وسمعت زيدا يتكلم، فتوقع الفعل على الرجل، وت حذف المسموع لأنك وصفتَه بما يسمع أو جعلته حالاً منه فأغناك عن ذكره، ولولا الوصفُ أو الحالُ لم يكن منه بَدْ، وأن تقول: سمعتُ كلامَ فلانٍ أو قوله». وهذا هو قول الجمهور الذي قدَّمْتُ لك ذكره. إلا أن الشيخ^(٢) اعترض عليه فقال: «قوله: ولولا الوصفُ أو الحالُ إلى آخره ليس كذلك، بل لا يكونُ وصفٌ ولا حالٌ ومع ذلك تَدْخُل «سمع» على ذاتٍ لا على مسموع» كقوله تعالى: «هل يسمعونكم إذ تدعون»^(٣) فأغنى ذكرُ ظرفِ الدعاءِ عن المسموعِ».

وأجاز أبو البقاء^(٤) في «ينادي» أن يكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من الضميرِ المستكنِ في «منادياً».

فإن قيل: فما الفائدةُ في الجَمْعِ بين «منادٍ» و«ينادي»؟ فأجاب الزمخشري^(٥) بأنه ذَكَرَ النداءَ مطلقاً ثم مقيداً بالإيمان تفضيماً لشأن المنادي لأنه لا منادي أعظمُ من منادٍ للإيمان، وذلك أن المنادي إذا أطلق ذهب الوهمُ إلى منادٍ للحرب أو لإطفاءِ النائرة أو لإغاثةِ المكروب أو لكفايةِ بعضِ النوازل أو لبعضِ المنافع، فإذا قلت: «ينادي للإيمان» فقد رَفَعْتَ من شأنِ المنادي وفخَّمْتَه.

وأجاب أبو البقاء^(٦) عنه بثلاثةِ أجوبةٍ / أحدها: التوكيد نحو: قم قائماً. [ب/١٩٣]

الثاني: أنه وُصِلَ به ما حَسَّنَ التكريرَ وهو «للإيمان». الثالث: أنه لو اقتصر

(١) الكشاف ٤٨٩/١.

(٢) البحر ١٤١/٣.

(٣) الآية ٧٢ من الشعراء.

(٤) الإملاء ١٦٣/١.

(٥) الكشاف ٤٨٩/١.

(٦) الإملاء ١٦٣/١.

على الاسم لجاز أن نسمع معروفاً بالنداء يذُكر ما ليس بنداء فلماً قال «يُنَادِي» ثبت أنهم سمعوا نداءه في هذه الحال.

ومفعول «يُنَادِي» محذوف أي: ينادي الناس. ويجوزُ ألا يرادَ مفعول نحو: «أَمَات وَأَحْيَا»^(١). و«نَادَى» و«دَعَا» يتعدَّيان باللام تارة وبـ«إِلَى» أخرى، وكذلك «نَدَب». قال الزمخشري^(٢): «وذلك أن معنى انتهاء الغاية ومعنى الاختصاص واقعان جميعاً فاللامُ في موضعها، ولا حاجةَ إلى أن يُقال: إنها بمعنى «إِلَى» ولا إنها بمعنى الباء، ولا إنها لام العلة أي: لأجل الإيمان كما ذهب إلى ذلك بعضهم.

قوله: «أَنْ آمَنُوا» في «أَنْ» قولان، أحدهما: أنها تفسيرية لأنها وَقَعَتْ بعد فعلٍ بمعنى القول لا حروفه، وعلى هذا فلا موضع لها من الإعراب. والثاني: أنها المصدرية وُصِلَتْ بفعل الأمر، وفي وصلها به نظرٌ من حيث إنها إذا انسبك منها ومِمَّا بعدها مصدرٌ تفوتُ الدلالة على الأمرية، واستدلُّوا على وَصْلِهَا بالأمر بقولهم: «كُتِبَتْ إِلَيْهِ بِأَنْ قَم» فهي هنا مصدرية ليس إلا، وإلَّا يلزمُ تعليقُ حرف الجر. ولهذا موضعٌ هو اليقُّ به، وإذا قيل بأنها مصدرية فالأصل التعدُّي إليها بالباء أي: بأن آمنوا، فيكون فيها المذهبان المشهوران: الجر والنصب.

وقوله: «فَأَمَّنَّا» عطف على «سمعنا»، والعطفُ بالفاء مؤدَّنٌ بتعجيل القبول وتسبُّب الإيمان عن السماع من غير مُهَلَّة، والمعنى: فأمَّنَّا بربنا.

قوله: «مع الأبرار» ظرفٌ متعلِّق بما قبله أي: تَوَقَّفْنَا معدودين في صحبتهم. وقيل: تُجَوِّزُ به هنا عن الزمان. ويجوز أن يكون حالاً من المفعول

(١) الآية ٤٤ من النجم: «وأنه هو أمات وأحيا».

(٢) الكشاف ٤٨٩/١.

- آل عمران -

فَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ، وَأَجَازَ مَكِّي^(١) وَأَبُو الْبَقَاءِ^(٢) أَنْ تَكُونَ صِفَةً لِمَحذُوفٍ أَيْ:
أَبْرَارًا مَعَ الْأَبْرَارِ كَقَوْلِهِ^(٣):

١٥١٤- كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْيَيشٍ
يُقَعِّعُ خَلْفَ رَجُلَيْهِ بِشَنْ

أي: كأنك جَمَلٌ من جمال. قال أبو البقاء: «ويكون» أبراراً» حالاً،
ولاحاجة إلى دعوى ذلك. والأبرارُ يجوز أن يكون جمع «بارٍ» كصاحب
وأصحاب، أو برّ بزنة «كَيْفٍ» نحو: كَيْفٌ وأكتاف.

أ. (١٩٤) قوله تعالى: ﴿عَلَى رُسُلِكَ﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها:
أنه متعلق بـ «وَعَدْتَنَا» قال الزمخشري^(٤): «على» هذه صلة للوعد في قولك:
«وعد الله الجنة على الطاعة» والمعنى: ما وَعَدْتَنَا في تصديقِ رسلك.
والثاني: أن تتعلّق بمحذوف على أنها حال من المفعول وقَدَرَهُ الزمخشري^(٥)
بقوله: «مُنزَّلاً على رسلك، أو محمولاً على رسلك؛ لأنَّ الرسل مُحمَّلون
ذلك: «فإنما عليه ما حُمِّل»^(٦). وردَّ الشيخ^(٧) عليه بأن الذي قَدَرَهُ محذوفاً
كون^(٨) مقيد، وقد عُلِمَ من القواعد أن الظرف والجار إذا وقعا حالين
أو وصفين أو خبرين أو صلتين تعلّقاً بكون مطلق، والجارُّ هنا وقع حالاً فكيف
يُقَدَّرُ متعلّقه كوناً مقيداً وهو «مُنزَّل» أو «محمول»؟ الثالث: ذكره أبو البقاء^(٩)

(١) المشكل ١/١٧٣.

(٢) الإملاء ١/١٦٣.

(٣) تقدم برقم ١٠٧١.

(٤) الكشف ١/٤٨٩.

(٥) الكشف ١/٤٨٩.

(٦) الآية ٥٤ من النور: «فإن تَوَلَّوْا فإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ.

(٧) البحر ٣/١٤٢.

(٨) الأصل: «كوناً» وهو سهو، لأنه خبر أن.

(٩) الإملاء ١/١٦٣.

- آل عمران -

أن تتعلق «على» بـ «آتنا»، وقدّر مضافاً محذوفاً فقال: «على ألسنة رسلك» وهو حسن.

والميعاد: اسمٌ مصدرٌ بمعنى الوعد. و«يوم القيامة» فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ بـ «لا تُخزنا»، والثاني: أجازهُ الشيخ^(١) أن يكون من باب الإعمال؛ إذ يصلح أن يكون منصوباً بـ «لا تُخزنا» وبـ «آتنا ما وعدتنا» إذا كان الموعودُ به الجنة. وقرأ الأعمش^(٢): «رُسِّلِكَ» بسكون السين.

آ. (١٩٥) قوله تعالى: ﴿أني لا أضيع﴾: الجمهورُ على فتح «أنَّ» والأصل: باني، فيجيء فيها المذهبان. وقرأ^(٣) أبي: «باني» على هذا الأصل. وقرأ عيسى بن عمر بالكسر وفيه وجهان، أحدهما: أنه على إضمار القول أي: وقال إني. والثاني: أنه على الحكاية بـ «استجاب» لأن فيه معنى القول، وهو رأي الكوفيين.

و«استجاب» بمعنى أجاب، ويتعدى بنفسه وباللام، وتقدّم تحقيق ذلك في قوله: «فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي»^(٤). ونقل تاج القراء^(٥) أن «أجاب» عام، و«استجاب» خاص في حصول المطلوب.

والجمهورُ: «أضيع» من أضع. وقرئ^(٦) بالتشديد والتضعيف، والهمزةُ فيه للنقل كقوله^(٧):

(١) البحر ١٤٣/٣.

(٢) البحر ١٤٣/٣؛ القرطبي ٣١٧/٤.

(٣) البحر ١٤٣/٣؛ الشواذ ١٤.

(٤) الآية ١٨٦ من البقرة.

(٥) وهو الكرمانى. وتقدمت ترجمته.

(٦) قراءة جناح بن حبيش؛ انظر: الشواذ ٢٤؛ البحر ١٤٣/٣.

(٧) لم أهدد إلى قائله وهو في البحر ١٤٣/٣.

١٥١٥- كُمْرُضِعَةَ أَوْلَادٍ أُخْرَى وَضَيَّعَتْ

بني بَطْنِهَا، هذا الضلالُ عن القصدِ

قوله: «منكم» في موضعِ جرِ صفةٍ لـ «عامل» أي كائنٍ منكم.

وأما «مِنْ ذَكَرٍ» ففيه خمسة أوجه، أحدها: أنها لبيان الجنس، يَبَيِّنُ جنسِ العاملِ، والتقدير: الذي هو ذكر أو أنثى، وإن كان بعضهم قد اشترط في البيانية أن تدخل على مُعَرَّفٍ بلام الجنس، وقد تقدّم شيءٌ من ذلك. الثاني: أنها زائدة لتقدّم النفي في الكلام، وعلى هذا فيكون «مِنْ ذَكَرٍ» بدلاً من نفسِ «عامل» كأنه قيل: عاملٍ ذَكَرٍ أو أنثى، ولكن فيه نظرٌ من حيث إنَّ البَدَلَ لا يُزَادُ فيه «مِنْ». الثالث: أنها متعلقة بمحذوف؛ لأنها حالٌ من الضمير المستكنُّ في «منكم»، لأنه لَمَّا وقع صفةٌ تَحْمَلُ ضميراً، والعاملُ في الحالِ العاملُ في «منكم» أي: عاملٍ كائنٍ منكم كائناً من ذكر. الرابع: أن يكونَ «مِنْ ذَكَرٍ» بدلاً مِنْ «منكم»، قال أبو البقاء^(١) «وهو بدلُ الشيء من الشيء وهما لعين واحدة» يعني فيكونُ بدلاً تفصيلاً بإعادةِ العاملِ كقوله: «للذين استضعفوا لِمَنْ آمَنَ»^(٢) «لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوتَهُمْ»^(٣). وفيه إشكالٌ من وجهين، أحدهما: أنه بدلٌ ظاهرٌ من حاضرٍ في بدلٍ كلٍّ من كلٍ وهو لا يجوزُ إلا عند الأخفش^(٤). وقيدَ بعضهم جوازَه بأن يفيدَ إحاطةً كقوله^(٥):

١٥١٦- فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا فِي مَقَامِنَا

ثَلَاثَتْنَا حَتَّى أَزِيرُوا الْمَنَائِبَا

(١) الإملاء ١/١٦٣.

(٢) الآية ٧٥ من الأعراف.

(٣) الآية ٣٣ من الزخرف.

(٤) انظر المسألة في: الكتاب ١/٣٩٣؛ المقتضب ٤/٢٩٦؛ شرح الرضي على الكافية

١/٣١٥؛ ابن عقيل ٢/١٩٧.

(٥) البيت لعبيدة بن الحارث، وهو في السيرة ٢/٢٤؛ والعيني ٤/١٨٨؛ والتصريح

٢/٢٧٢؛ والأشموني ٣/١٢٩.

- آل عمران -

وقوله تعالى: «تَكُونُ لَنَا عِيداً لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا»^(١) فلَمَّا أَفَادَ الإِحَاطَةَ والتَّأَكِيدَ جازاً. واستدلَّ الأَخْفَشُ بقوله^(٢):

١٥١٧- بكم قريش كُفِينَا كُلَّ مُعْضَلَةٍ
وَأُمَّ نَهَجَ الهَدْيِ مَنْ كَانَ ضَلِيلًا

وقول الآخر: (٣)

١٥١٨- وشوْهَاءَ تَعْدُو بِي إِلَى صَارِخِ الوَعَى
بِمُسْتَلْتِمٍ مِثْلِ الفَنِيْقِ المُدَجَّلِ

فـ «قريش» بدلٌ من «كم»، و«بمستلتم» بدل من «بي» بإعادة حرفِ الجَرِّ، وليس ثَمَّ لَإِحَاطَةٍ وَلَا تَأَكِيدَ، فمذْهَبُهُ يَمْشِي عَلَى رَأْيِ الأَخْفَشِ دُونَ الجَمْهُورِ.

الثاني^(٤): أَنَّ البَدَلَ التَّفْصِيْلِيَّ لَا يَكُونُ بـ «أَوْ»، وَإِنَّمَا يَكُونُ بِالْوَاوِ لِأَنَّهَا لِلجَمْعِ كَقَوْلِهِ^(٥):

١٥١٩- وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ
وَرِجْلٍ رَمَى مِنْهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتْ

وقد يُمكنُ أَنْ يَجَابَ عَنْهُ بِأَنَّ «أَوْ» قَدْ تَأْتِي بِمَعْنَى الوَاوِ كَقَوْلِهِ^(٦):

(١) الآية ١١٤ من المائدة.

(٢) لم أهدئ إلى قائله وهو في البحر ١٤٤/٣؛ وشذور الذهب ٤٤٣؛ والتصريح ١٦١/٢. وأمّ: قصد.

(٣) البيت لذى الرمة، وهو في ديوانه ١٤٩٩؛ والبحر ١٤٤/٣؛ والشوْهَاءُ: الطويلة أو حديدة الفؤاد، والمستلتم: عليه لامة وهي الدرع، والمدجل: المطلي.

(٤) أي: الإشكال الثاني على إعراب أبي البقاء السابق.

(٥) تقدم برقم ١١٩١.

(٦) تقدم برقم ٦٣٥.

١٥٢٠- قومٌ إذا سمعوا الصُّرِيخَ رأيتَهُم

ما بين مُلْجِمٍ مُهْرِهِ أو سَافِعٍ

فـ «أو» بمعنى الواو، لأنَّ «بين» لا تَدْخُلُ إلا على متعدد، وكذلك هنا لَمَّا كان «عاملٍ» عامًّا أُبدل منه على سبيل التوكيد، وُعْطِفَ على أحد الجزأين ما لا بد منه، لأنه لا يُوَكِّد العمومُ إلا بعموم. الخامس: أن يكون «مِنْ ذَكَرٍ» صفةً «ثانية» لـ «عاملٍ» فَصَدَّ بها التوضيح فتعلَّقُ بمحذوفٍ كالتي قبلها.

قوله: «بعضكم من بعضٍ» مبتدأ وخبرٌ، وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن هذه الجملة استثنائيةٌ جيء بها لتبيين شِرْكَةِ النساءِ مع الرجال في الثواب الذي وَعَدَ اللهُ به عباده العاملين، لأنه يُروى في الأسباب أن أم سلمة - رضي الله عنها - سألته عليه السلام عن ذلك فنزلت، والمعنى: كما أنكم من أصل واحد، وأنَّ بعضكم مأخوذٌ من بعض فكذلك أنتم في ثواب العمل لا يُثاب رجلٌ عاملٌ دونَ امرأةٍ عاملة.

وعَبَّرَ الزمخشري^(١) عن هذا بأنها جملةٌ معترضةٌ. قال: «وهذه جملةٌ معترضةٌ بَيَّنَّتْ بها شِرْكَةَ النساءِ مع الرجالِ فيما وَعَدَ اللهُ العاملين» ويعني بالاعتراض أنها جيء بها بين قوله «عَمَلَ عاملٍ» وبين ما فَصَّلَ به عملُ العاملِ مِنْ قوله: «فالذين هاجروا»، ولذلك قال الزمخشري^(٢): «فالذين هاجروا تفصيلٌ لعملِ العاملِ منهم على سبيل التعظيم.

والثاني: أن هذه الجملة صفة. الثالث: أنها حالٌ، ذكرهما أبو البقاء^(٣)، ولم يعين الموصوفَ ولا ذا الحال، وفيه نظر.

قوله: «فالذين هاجروا» مبتدأ، وقوله: «لَا كَفْرًا» جوابٌ قسمٍ محذوفٍ

(١) الكشاف ١/٤٨٩.

(٢) الكشاف ١/٤٩٠.

(٣) الإملاء ١/١٦٣.

- آل عمران -

تقديره: واللّه لأكفرنّ، وهذا القسم وجوابه خبر لهذا المبتدأ، وفي هذه الآية ونظائرها من قوله: «والذين جاهدوا فينا لنهدينهم»^(١). وقول الشاعر^(٢):

١٥٢١- جَسَأْتُ فقلتُ اللدَّ خَشِيْتُ لِيَأْتِيَنَّ

وإذا أتاكِ فلاتِ حينِ مَناصِ

رد^(٣) على ثعلب حيث زعم أن الجملة القسمية لا تقع خبراً. وله أن يقول: هذه معمولة لقولٍ مضمرٍ هو الخبر، وله نظائر.

والظاهر أن هذه الجمل التي بعد الموصول كلها صلات له، فلا يكون الخبر إلا لمن جمع بين هذه الصفات: المهاجرة والقتل والقتال، ويجوز أن يكون ذلك على التنويع، ويكون قد حذف الموصولات لفهم المعنى، وهو مذهب الكوفيين، وقد تقدّم القول فيه، والتقدير: فالذين هاجروا، والذين أخرجوا، والذين قاتلوا، فيكون الخبر بقوله: لأكفرنّ عمّن اتصف بواحدة من [١/١٩٤] هذه /

وقرأ جمهور السبعة: «وقَاتَلُوا وَقَتَلُوا» ببناء الأول للفاعل من المفاعلة، والثاني للمفعول، وهي قراءة واضحة. وابن^(٤) عامر وابن كثير كذلك، إلا أنهما شدّدا التاء من «قَتَلُوا» للتكثير، وحمزة والكسائي بعكس هذا، ببناء الأول للمفعول، والثاني للفاعل. وتوجيه هذه القراءة بأحد معنيين: إما أن الواو لا تقتضي الترتيب فلذلك قدّم معها ما هو متأخر في المعنى، هذا إن حملنا ذلك على اتحاد الأشخاص الذين صدر منهم هذان الفعلان. الثاني: أن

(١) الآية ٦٩ من العنكبوت.

(٢) لم أهدت إلى قائله وهو في البحر ١٤٦/٣؛ والمغني ٤٥٤.

(٣) قوله: «رد» مبتدأ، خبره «في هذه الآية» قبله.

(٤) انظر في قراءتها: السبعة ٢٢١؛ الكشف ٢٧٣/١؛ الشواذ ٢٤؛ القرطبي ٣١٩/٤؛

البحر ١٤٥/٣.

- آل عمران -

يُحْمَلُ ذَلِكَ عَلَى التَّوْزِيعِ، أَي: مِنْهُمْ مَنْ قُتِلَ وَمِنْهُمْ مَنْ قَاتَلَ. وَهَذِهِ الْآيَةُ فِي الْمَعْنَى كَقَوْلِهِ: «قُتِلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا»^(١)، وَالْخِلَافُ فِي هَذِهِ كَالْخِلَافِ فِي قَوْلِهِ: «فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ» فِي بَرَاءة^(٢)، وَالتَّوْجِيهُ هُنَاكَ كَالتَّوْجِيهِ هُنَا.

وَقَرَأَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: «وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا» بِنَاءِ الْأَوَّلِ لِلْفَاعِلِ مِنْ «فَعَلَ» ثَلَاثِيًّا، وَالثَّانِي لِلْمَفْعُولِ، وَهِيَ كَقِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ.

وَقَرَأَ مُحَارِبُ بْنُ دَثَارٍ: «قَاتَلُوا وَقَاتَلُوا» بَيْنَايَهُمَا لِلْفَاعِلِ. وَقَرَأَ طَلْحَةُ^(٣) ابْنَ مَرْصُوفٍ: «وَقَاتَلُوا وَقَاتَلُوا» كَقِرَاءَةِ حَمْزَةِ وَالْكَسَائِيِّ، إِلَّا أَنَّهُ شَدَّدَ التَّاءَ، وَالتَّخْرِيجُ كَتَخْرِيجِ قِرَاءَتِهِمَا. وَنَقَلَ الشَّيْخُ^(٤) عَنِ الْحَسَنِ وَأَبِي رَجَاءٍ: «قَاتَلُوا وَقَاتَلُوا» بِتَشْدِيدِ التَّاءِ مِنْ «قَاتَلُوا»، وَهَذِهِ هِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ وَابْنِ عَامِرٍ كَمَا تَقَدَّمَ، وَكَأَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ أَنَّهَا قِرَاءَتُهُمَا.

قَوْلُهُ: «ثَوَابًا» فِي نَصْبِهِ ثَمَانِيَّةً أَوْجَهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ نَصَبَ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ، لِأَنَّ مَعْنَى الْجُمْلَةِ قَبْلَهُ يَقْتَضِيهِ، وَالتَّقْدِيرُ: لِأَنَّيْنَهُمْ إِثَابَةً أَوْ ثَوْبِيًّا، فَوَضَعَ «ثَوَابًا» مَوْضِعَ أَحَدِ هَذَيْنِ الْمَصْدَرَيْنِ، لِأَنَّ الثَّوَابَ فِي الْأَصْلِ اسْمٌ لِمَا يُثَابُ بِهِ كَالْعَطَاءِ: اسْمٌ لِمَا يُعْطَى، ثُمَّ قَدْ يَقَعَانِ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ، وَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِ: «صُنِعَ اللَّهُ»^(٥)، وَ«وَعَدَّ اللَّهُ»^(٦) فِي كَوْنِهِمَا مُؤَكَّدَيْنِ. الثَّانِي: أَنَّهُ يَكُونُ حَالًا مِنْ «جَنَاتٍ» أَي: مُثَابًا بِهَا، وَجَازَ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَتْ نَكْرَةً لِتَخْصُصِهَا بِالصِّفَةِ.

(١) الآية ١٤٦ من آل عمران.

(٢) الآية ١١١ وهي التوبة أيضاً.

(٣) في الأصل «بحسبى» وهو سهو، وليس ثمة قارىء بالاسم الذي أورده، والتصحيح من كتب القراءات السابق ذكرها.

(٤) البحر ١٤٥/٣.

(٥) الآية ٨٨ من النمل: «صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ».

(٦) الآية ١٢٢ من النساء: «وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا».

والثالث: أنه حال من ضمير المفعول أي: مثابين. الرابع: أنه حال من الضمير في «تجري» العائد على «جنات». وخَصَّصَ أبو البقاء^(١) كونه حالاً بجعله بمعنى الشيء المُنَابِ به. قال: «وقد يقع بمعنى الشيء المُنَابِ به كقولك: «هذا الدرهمُ ثوابك» فعلى هذا يجوز أن يكون حالاً من ضمير الجنات أي: مثاباً بها، ويجوز أن يكون حالاً من ضمير المفعول به في «لأَدْخِلْنَهُمْ»^(٢). الخامس: نصبه بفعلٍ محذوفٍ أي: يُعْطِيهِمْ ثواباً. السادس: أنه بدلٌ من «جنات»، وقالوا: على تضمين «لأَدْخِلْنَهُمْ». «لَأَعْطِيْنَهُمْ لَمَّا رَأَوْا أَنَّ الثَّوَابَ لَا يَصِحُّ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ الدُّخُولُ فِيهِ احتاجوا إلى ذلك. ولقائلٍ أن يقول: جَعَلَ الثَّوَابَ ظَرْفًا لَهُمْ مبالغةً، كما قيل في قوله: «تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ»^(٣). السابع: أنه نصب على التمييز وهو مذهب الفراء^(٤). الثامن: أنه منصوب على القطع، وهو مذهب الكسائي، إلا أن مكياً^(٥) لمَّا نقل هذا عن الكسائي فسَّرَ القطع بكونه على الحال، وعلى الجملة فهذان وجهان غريبان يَبْعُدُ فهِمَهُمَا.

و «مِنْ عِنْدِ اللَّهِ» صِفَةٌ لَهُ.

وقوله: «وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنٌ» الأَحْسَنُ أن يَرْتَفَعَ «حَسَنُ الثَّوَابِ» على الفاعلية بالظرفِ قبله، لاعتماده على المبتدأ قبله، والتقدير: والله استقر عنده حَسَنُ الثَّوَابِ، ويجوزُ أن يكونَ مبتدأً والظرفُ قبله خبره، والجملة خبرُ الأول، وإنما كان الوجهُ الأولُ أحسنَ لأنَّ فيه الإخبارَ بمفرد وهو الأصلُ، بخلافِ الثاني فإنَّ الإخبارَ فيه بجملة.

(١) الإملاء ١٦٣/١.

(٢) قدَّرها أبو البقاء بقوله: «أي مثابين».

(٣) الآية ٩ من الحشر.

(٤) معاني القرآن ٢٥١/١.

(٥) المشكل ١٧٤/١.

- آل عمران -

آ. (١٩٦) وقرأ^(١) ابن أبي إسحاق: ﴿لَا يَغْرُنْكَ﴾: بتخفيف النون، وكذلك: ﴿لَا يَغْرُنْكُمْ﴾^(٢) و﴿فَلَا يَصُدُّنْكَ﴾^(٣) و﴿لَا يَصُدُّنْكُمْ﴾^(٤).

آ. (١٩٧) قوله تعالى: ﴿مَتَاعٌ﴾: خبرٌ مبتدأ محذوفٌ دَلَّ عليه الكلام تقديره: تَقَلُّبُهُمْ أَوْ تَصَرُّفُهُمْ متاع قليل، والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ أي: ولبسَ المهَادُ جهنم.

آ. (١٩٨) قوله تعالى: ﴿لَكِنِ الَّذِينَ﴾: قرأ الجمهورُ بتخفيفها، وأبو جعفر^(٥) بتشديدها، فعلى القراءة الأولى: الموصولُ رفعٌ بالابتداء، وعند يونس يجوز إعمالُ المخففة، وعلى الثانية في محل نصب. ووقعت «لكن» هنا أحسنَ موقع، فإنها وقعت بين ضدّين: وذلك أن معنى الجملتين التي قبلها والتي بعدها آيلٌ إلى تعذيبِ الكفار وتنعيمِ المتقين، ووجهُ الاستدراك أنه لَمَّا وَصَفَ الكفَارَ بقلّةِ نفعِ تَقَلُّبِهِمْ في التجارة وتصَرُّفِهِمْ في البلادِ لأجلها جازَ أن يَتَوَهَّم متوهمٌ أن التجارة من حيث هي متصفةٌ بذلك فاستدرك أن المتقين وإن أخذوا في التجارة لا يضرُّهم ذلك وأن لهم ما وعدهم به.

قوله: «تجري من تحتها الأنهار» هذه الجملة أجاز مكي^(٦) فيها وجهين، أحدهما: الرفع على النعت لـ «جنات». والثاني: النصب على الحال من الضمير المُسْتَكَنَّ في «لهم» قال: «وإن شئتُ في موضع نصب على الحال من الضمير المرفوع في «لهم»؛ إذ هو كالفعل المتأخر بعد الفاعل إن رَفَعْتَ «جنات» بالابتداء، فإن رَفَعْتَهَا بالاستقرار لم يكن في «لهم» ضميرٌ

(١) القرطبي ٣١٩/٤ إلى يعقوب؛ والبحر ١٤٧/٣ إليها.

(٢) الآية ٥ من فاطر.

(٣) الآية ١٦ من طه.

(٤) الآية ٦٢ من الزخرف.

(٥) القرطبي ٣٢١/٤؛ البحر ١٤٧/٣.

(٦) المشكل ١٧٤/١.

- آل عمران -

مرفوع إذ هو كالفعل المتقدم». يعني أن «جنات» يجوز رفعها من وجهين، أحدهما: الابتداء والجارُّ قبلها خبرها، والجملة خبر «الذين اتقوا». والثاني: بالفاعلية لأنَّ الجارَّ قبلها اعتمد بكونه خبراً للذين اتقوا، وقد تقدّم أن هذا أولى لقربه من المفرد، فإنَّ جَعَلْنَا رفعها بالابتداء جاز في «تَجْرِي من تحتها الأنهار» وجهان: الرفع على النعت والنصب على الحال من الضمير المرفوع في «لهم» لتحمُّله حينئذ ضميراً، وإنَّ جَعَلْنَا رفعها بالفاعلية تعين أن تكون الجملة بعدها في موضع رفعٍ نعتاً لها، ولا يجوزُ النصبُ على الحال؛ لأنَّ «لهم» ليس فيه حينئذ ضميرٌ لرفعه الظاهر. و«خالدين» نصبٌ على الحال من الضمير في «لهم»، والعامل فيه معنى الاستقرار.

قوله: «نُزُلًا» التُّزُّلُ: ما يُهَيِّأ للنزِيل وهو الضيف. قال أبو الشعراء الضبي^(١):

١٥٢٢- وكنا إذا الجبارُ بالجيشِ ضافنا

جَعَلْنَا القَنَا والمُرَهْفَاتِ له نُزُلًا

هذا أصله ثم اتسع فيه فأطلق على الرزق والغذاء، وإن لم يكن لضيف، ومنه: «فَتُزَّلُ من حميم»^(٢) وفيه قولان: هل هو مصدر أو جمع نازل، نحو قول الأعشى^(٣):

(١) البحر ٣/١٤٧؛ شواهد الكشاف ٤/٤٧٩. والمرهفات: السيوف.

(٢) الآية ٩٣ من الواقعة واللفظة فيها لغتان: نُزِّل - وتُزَّل كما في القاموس «نزل» وكما سيقوله المؤلف.

(٣) الديوان ٦٣ وصدوره:

قالوا الركوبُ فقلنا تلك عادتنا

ويُروى له صدر آخر:

إنَّ تركبوا فركوبُ الخيلِ عادتنا

وهو في الكتاب ١/٤٢٩؛ والمحتسب ١/١٩٥؛ والهمع ٢/٦٠؛ والدرر ٢/٧٦.

أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُنزِّلُ
إِذَا عَرَفْتْ هَذَا فِي نَصْبِهِ سِتَّةُ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ
الْمُؤَكَّدِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى «لَهُمْ جَنَاتٌ» نُنزِّلُهُمْ جَنَاتٍ نُزُلًا. وَقَدَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١)
بِقَوْلِهِ: «رِزْقًا وَعَطَاءً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ». الثَّانِي: نَصْبُهُ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ أَيْ: جَعَلَهَا لَهُمْ
نُزُلًا. الثَّلَاثُ: نَصْبُهُ عَلَى الْحَالِ مِنْ «جَنَاتٍ» لِأَنَّهَا تَخَصَّصَتْ بِالْوَصْفِ.
الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي «فِيهَا» أَيْ: مُنَزَّلَةٌ إِذَا قِيلَ: بِأَنَّ «نُزُلًا»
مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ نَقْلَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢). الْخَامِسُ: أَنَّهُ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ
الْمُسْتَكْنٍ فِي «خَالِدِينَ» إِذَا قُلْنَا إِنَّهُ جَمْعٌ نَازِلٌ، قَالَ الْفَارِسِيُّ فِي «التَّذَكُّرَةِ».
السَّادِسُ - وَهُوَ قَوْلُ الْفَرَاءِ^(٣) -: نَصْبُهُ عَلَى التَّفْسِيرِ أَيْ: التَّمْيِيزِ، كَمَا تَقُولُ:
«هُوَ لَكَ هَبَّةٌ أَوْ صَدَقَةٌ»، وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ بِكَوْنِهِ حَالًا.

وَالْجَمْهُورُ عَلَى ضَمِّ الزَّايِ. وَقَرَأَ الْحَسَنُ^(٤) وَالْأَعْمَشُ / وَالنَّخَعِيُّ [١٩٤/ب]
بِسُكُونِهَا وَهِيَ لُغَةٌ، وَعَلَيْهَا الْبَيْتُ الْمَتَقَدِّمُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ لَكَ أَنَّ مِثْلَ هَذَا يَكُونُ
فِيهِ الْمَسْكُونُ مَخْفَفًا مِنَ الْمَثْقَلِ أَوْ بِالْعَكْسِ، وَالْحَقُّ: الْأَوَّلُ.
قَوْلُهُ: «مِنْ عِنْدِ اللَّهِ» فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ، لِأَنَّكَ إِنْ جَعَلْتَ «نُزُلًا» مَصْدَرًا كَانَ
الظَّرْفُ صِفَةً لَهُ، فَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ أَيْ: نَزُلًا كَائِنًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ عَلَى سَبِيلِ
التَّكْرِيمِ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ جَمْعًا كَانَ فِي الظَّرْفِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: جَعَلَهُ حَالًا مِنَ
الضَّمِيرِ الْمَحذُوفِ تَقْدِيرُهُ: نُزُلًا إِيَّاهَا^(٥). وَالثَّانِي: أَنَّهُ خَيْرٌ مَحذُوفٍ أَيْ: ذَلِكَ
مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، نَقَلَ ذَلِكَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٦).

(١) الكشاف ٤٩١/١.

(٢) الإملاء ١٦٤/١.

(٣) معاني القرآن ٢٥١/١.

(٤) الشواذ ٢٤؛ القرطبي ٣٢١/٤؛ البحر ١٤٧/٣.

(٥) «إياها» هذه هي المفعول المحذوف، وتقدير الحال: نازلين الجنة كائنة من عند الله.

(٦) الإملاء ١٦٤/١.

- آل عمران -

قوله: «وما عند الله خيرٌ»: «ما» موصولة، وموضعها رفعٌ بالابتداء، والخبر: «خيرٌ»، و«للأبرار» صفة لـ «خير»، فهو في محل رفع، ويتعلقُ بمحذوف. وظاهرُ عبارة الشيخ^(١) أنه متعلق بنفس «خير» فإنه قال: «وللأبرار متعلق بـ «خير». وأجاز بعضهم أن يكون «للأبرار» هو الخبر، و«خيرٌ» خبر ثان. قال أبو البقاء^(٢): «والثاني - أي الوجه الثاني - أن يكون الخبر «للأبرار»، والنية به التقديم، أي: والذي عند الله مستقر للأبرار، و«خير» على هذا خبرٌ ثان»، وفي ادعاء التقديم والتأخير نظرٌ؛ لأن الأصل في الأخبار أن تكون بالاسم الصريح، فإذا اجتمع خبرٌ مفردٌ صريحٌ وخبرٌ مؤولٌ به بُدئَ بالصريح من غير عكسٍ، كالصفة، فإذا وقعا في الآية على الترتيب المذكور فكيف يدعى فيهما التقديم والتأخير؟.

ونقل أبو البقاء^(٣) عن بعضهم أنه جعل «للأبرار» حالاً من الضمير في الظرف، و«خير» خبر المبتدأ، قال: «وهذا بعيدٌ، لأن فيه الفصل بين المبتدأ وخبره بحالٍ هي لغيره، والفصل بين الحال وصاحبها بخبر المبتدأ، وذلك لا يجوز في الاختيار.

وقال الشيخ^(٤): «وقيل: فيه تقديم وتأخير، أي: الذي عند الله للأبرار خيرٌ، قال: «وهذا ذهولٌ عن قاعدة العربية: من أن المجرور إذ ذاك يتعلق بما تعلق به الظرف الواقع صلةً للموصول، فيكون المجرور داخلاً في حيز الصلة، ولا يُخبر عن الموصول إلا بعد استيفائه صلته ومتعلقاتها»^(٥). فإن عني الشيخُ بالتقديم والتأخير هذا الوجه - أعني جعل «للأبرار» حالاً من الضمير

(١) البحر ٣/١٤٨.

(٢) الإملاء ١/١٦٤.

(٣) الإملاء ١/١٦٤.

(٤) البحر ٣/١٤٨.

(٥) على حين أن اللفظ القرآني قد جاء بتقديم «خير» على «الأبرار».

- آل عمران -

في الظرف - فصحيح، لأن العامل في الحال حينئذ الاستقرار الذي هو عامل في الظرف الواقع صلة، فيلزم ما قاله، وإن عني به الوجه الأول - أعني جعل «للأبرار» خبراً، والنية به التقديم، وبـ «خير» التأخير كما ذكر أبو البقاء - فلا يلزم ما قال، لأن «للأبرار» حينئذ يتعلّق بمحذوفٍ آخر غير الذي تعلّق به الظرف.

و «خير» هنا يجوز أن تكون للتفضيل وأن لا تكون، فإن كانت للتفضيل كان المعنى: وما عند الله خيرٌ للأبرار ممّا لهم في الدنيا، ويحتمل: خير لهم مما يتقلّب فيه الكفار من المتاع القليل الزائل.

آ. (١٩٩) قوله تعالى: ﴿لَمَنْ يُؤْمِنْ﴾: اللام لام الابتداء دخلت على اسم «إن» لتأخره عنها. و «من أهل» خبرٌ مقدم، و «من» يجوز أن تكون موصولة، وهو الأظهر، وموصوفة أي: لقوماً، و «يؤمن» صلة على الأول فلا محلّ له، وصفة على الثاني فمحلّه النصب. وأتى هنا بالصلة مستقبلة وإن كان ذلك قد مضى، دلالة على الاستمرار والديمومة.

قوله: «خاشعين» فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه حالٌ من الضمير في «يؤمن»، وجمعه حملاً على معنى «من» كما جمع في قوله: «إليهم»، وبدأ بالحمل على اللفظ - في «يؤمن» - على الحمل على المعنى لأنه الأولى. الثاني: أنه حالٌ من الضمير في «إليهم»، فالعامل فيه «أنزل». الثالث: أنه حالٌ من الضمير في «يشترون»، وتقديم ما في حيز «لا» عليها جائزٌ على الصحيح، وتقدّم شيء من ذلك في الفاتحة. الرابع: أنه صفة لـ «من» إذا قيل بأنها نكرة موصوفة، وأما الأوجه فجائزة سواء كانت موصولة أو نكرة موصوفة.

قوله: «لله» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلّق بـ «خاشعين» أي لأجل

- آل عمران -

الله. والثاني: أن يتعلّق بـ «لا يَشْتَرُونَ» ذكره أبو البقاء^(١)، قال: «وهو في نية التأخير، أي: لا يشترون بآيات الله ثمناً قليلاً لأجل الله».

قوله: «لا يَشْتَرُونَ» كقوله: «خاشعين» إلا في الوجه الثالث لتعذّره، ونزله عليه وجهاً آخر: وهو أن يكون حالاً من الضمير المستكنّ في «خاشعين» أي: غير مشتريين. وتقدّم معنى الخشوع والاشتراء وما قيل فيه وفي الباء في البقرة^(٢).

قوله: «أولئك لهم أجرهم» «أولئك» مبتدأ. وأمّا «لهم أجرهم» ففيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون «لهم» خبراً مقدّماً، و«أجرهم» مبتدأ مؤخر، والجملة خبر الأول، وعلى هذا فالظرف فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلّق بـ «أجرهم»، والثاني: أنه حال من الضمير في «لهم» وهو ضمير الأجر لأنه واقع خبراً.

الوجه الثاني: أن يرتفع «أجرهم» بالجارّ قبله، وفي الظرف الوجهان، إلا أنّ الحال من «أجرهم» الظاهر، لأنّ «لهم» لا ضمير فيه حينئذ. الثالث: أنّ الظرف هو خبر «أجرهم» و«لهم» متعلّق بما تعلّق به هذا الظرف من الثبوت والاستقرار. ومن هنا إلى آخر السورة تقدّم إعراب نظائره.

* * *

(١) الإملاء ١/١٦٤.

(٢) الآية ١٦.

إعراب سورة النساء

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله تعالى: ﴿مَنْ نَفْسٍ﴾: متعلق بـ «خَلَقَكُمْ» فهو في محل نصب. و«مِنْ» لابتداء الغاية. وكذلك «مِنْهَا زَوْجَهَا»، و«بَثَّ مِنْهُمَا». وابن أبي (١) عيلة: «واحدٍ» من غير تاء، وله وجهان، أحدهما: مراعاة المعنى، لأن المراد بالنفس آدم عليه السلام. والثاني: أن النفس تُذَكَّر وتؤنث، وعليه (٢):

١٥٢٤- ثلاثة أنفُسٍ وثلاثُ ذَوْدٍ

قوله: «وَوَخَّلَقَ» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه عطفٌ على معنى «واحدة» لما فيه من معنى الفعل كأنه قيل: «مِنْ نَفْسٍ وَوَحَّدْتُ» أي انفردت، يُقال: «وَوَحَّدَ، يُوَحِّدُ، وَوَحَّدًا وَوَحْدَةً»، بمعنى انفرد. الثاني: أنه عطفٌ على محذوف، قال الزمخشري (٣): «كأنه قيل: من نفسٍ واحدةٍ أنشأها - أو ابتدأها - وخلق منها، وإنما حُذِفَ للدلالة المعنى عليه، والمعنى: شَعَبَكُمْ من نفسٍ واحدةٍ هذه صفتُها» بصفةٍ هي بيانٌ وتفصيلٌ لكيفية خَلْقِهِم منها. وإنما حَمَلَ الزمخشري والقائل الذي قبله على ذلك مراعاةً الترتيب الوجودي؛ لأنَّ خَلَقَ

(١) البحر ٣/١٥٤.

(٢) تقدم برقم ٤٤١.

(٣) الكشف ١/٤٩٢.

حواء - وهي المُعَبَّرُ عنها بالزوج - قبل خلقنا، ولا حاجة إلى ذلك، لأن الواو لا تقتضي ترتيباً على الصحيح.

الثالث: أنه عطفَ على «خَلَقَكُمْ» فهو داخلٌ في حَيْزِ الصلَّةِ، والواو لا يُبالي بها، إذ لا تقتضي ترتيباً. إلا أن الزمخشري^(١) خصَّ هذا الوجهَ بكونِ الخطابِ في «يا أيها الناسُ» لمعاصري الرسول عليه السلام فإنه قال: «والثاني: أن يُعطفَ على «خَلَقَكُمْ» ويكون الخطابُ للذين بُعث إليهم الرسول، والمعنى: خَلَقَكُمْ من نفسِ آدم، لأنهم من جملةِ الجنسِ المَفْرَعِ منه، وخالقٌ منها أممكم حواء». فظاهرُ هذا خصوصيةَ الوجهِ الثاني بكونِ الخطابِ للمعاصرين، وفيه نظرٌ. وقَدَّر بعضهم مضافاً في «منها» أي: «من جنسها زوجها»، وهذا عند مَنْ يرى أن حواء لم تُخلق من آدم، وإنما خُلقت من طينةٍ فَضَلَّتْ من طينةِ آدم، وهذا قولٌ مرغوبٌ عنه.

وقرى^(٢): «وخالقٌ وبأثٌ» بلفظِ اسمِ الفاعلِ. وخَرَّجَه الزمخشري^(٣) على أنه خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ أي: وهو خالقٌ وبأثٌ. يقال: بَثَّ وأبَثَّ بمعنى «فَرَّقَ» ثلاثياً ورباعياً.

وقوله: «كثيراً» فيه وجهان، أظهرهما: أنه نعتٌ لـ «رجالاً» قال أبو البقاء^(٤): «ولم يؤنَّته حَمَلاً على المعنى، لأنَّ «رجالاً» عددٌ أو جنسٌ أو جمع، كما ذكَّر الفعلُ المسندُ إلى جماعةِ المؤنثِ كقوله: «وقال نِسوةً»^(٥).

والثاني: أنه نعتٌ لمصدرِ تقديره: وبث منها بئاً كثيراً. وقد تقدم أن

(١) الكشاف ٤٩٢/١.

(٢) نسيها في الشواذ ٢٤ إلى خالد الخدَّاء، وانظر: البحر ١٥٥/٣.

(٣) الكشاف ٤٩٣/١.

(٤) الإملاء ١٦٥/١.

(٥) الآية ٣٠ من يوسف.

- النساء -

مذهب سيبويه^(١) في مثله النصبُ على الحال. فإن قيل: لِمَ حَصَّ الرجالُ بوصفِ الكثرة دون النساء؟ ففيه جوابان، أحدهما: أنه حَذَفَ صفتَهُنَّ لدلالة ما قبلها عليها [أي]: ونساء كثيرة. والثاني: أن الرجال لشهرتهم يناسبهم ذلك بخلاف النساء فإنَّ الأليقَ بهنَّ الخمولُ والإخفاء.

قوله: «تساءلون» قرأ الكوفيون^(٢): «تساءلون» بتخفيف السين على حذف إحدى التائين تخفيفاً، والأصل: تَسَاءَلُونَ، وقد تقدّم لنا الخلاف: هل المحذوفُ الأولى أو الثانية؟ وقرأ الباقون بالتشديد على إدغام تاء التفاعل في السين لأنها مقاربتُها في الهمس، ولهذا تُبَدَّلُ من السين قالوا: «ست»^(٣) والأصل: «سِدْسُ».

وقرأ عبدالله: «تَسْأَلُونَ» من سأل الثلاثي. وقرئ^(٤) «تَسَلُونَ» بنقل حركة الهمزة على السين.

و«تساءلون» على التفاعل فيه وجهان، أحدهما: المشاركة في السؤال. والثاني: أنه بمعنى فَعَلَ، ويَدُلُّ عليه قراءة عبدالله. قال أبو البقاء^(٥): «ودخل حرف الجر في المفعول لأن المعنى: تتحالفون» يعني: أن الأصل كان تعدية «تسألون» إلى الضمير بنفسه، فلما ضُمَّنْ معنى «تتحالفون» عُدِّي تَعْدِيَتَهُ.

(١) الكتاب ١١٦/١.

(٢) ويعني بهم: عاصماً وحزة والكسائي. انظر: السبعة ٢٢٦؛ والكشف ٣٧٦/١؛ والشواذ ٢٤؛ والبحر ١٥٧/٣.

(٣) ست أصلها: سِدْسُ، فأبدلوا من السين تاء فقالوا: سِدْتُ، فكرهوا أيضاً اجتماع الدال ساكنة مع التاء، فأدغموا الدال في التاء فقالوا: ست. انظر: الممتع في التصريف ٧١٥.

(٤) قراءة ابن عباس واليماني. الشواذ ٢٤.

(٥) الإملاء ١٦٥/١.

قوله: «والأرحام» الجمهور / على نصب ميم «والأرحام» وفيه وجهان، أحدهما: أنه عطفٌ على لفظ الجلالة أي: واتقوا الأرحام أي: لا تقطعوها. وقدّر بعضهم مضافاً أي: قَطَعَ الأرحام، ويقال: «إنَّ هذا في الحقيقة من عطفِ الخاص على العام، وذلك أن معنى اتقوا الله: اتقوا مخالفتَه، وقطعُ الأرحام مندرجٌ فيها». والثاني: أنه معطوفٌ على محل المجرور في «به» نحو: مررت بزيد وعمراً، لَمَّا لَمْ يَشْرِكْهُ فِي الْإِتْبَاعِ عَلَى اللَّفْظِ تَعْبَهُ عَلَى الْمَوْضِعِ. ويؤيد هذا قراءة عبدالله^(١): «وبالأرحام». وقال أبو البقاء^(٢): «تُعْظَمُونَهُ وَالْأَرْحَامَ، لِأَنَّ الْحَلْفَ بِهِ تَعْظِيمٌ لَهُ».

وقرأ حمزة^(٣) «والأرحام» بالجر، وفيها قولان، أحدهما: أنه عطفٌ على الضمير المجرور في «به» من غير إعادة الجار، وهذا لا يجيزه البصريون، وقد تقدّم تحقيقُ القول في هذه المسألة، وأنَّ فيها ثلاثة مذاهب، واحتجاجُ كل فريق في قوله تعالى: «وكفرُ به والمسجد»^(٤).

وقد طعن جماعة على هذه القراءة كالزجاج^(٥) وغيره، حتى يحكى عن الفراء الذي مذهبه جوازُ ذلك أنه قال^(٦): «حَدَّثَنِي شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: «وَالْأَرْحَامِ» - بِخَفْضِ الْأَرْحَامِ - هُوَ كَقَوْلِهِمْ: «أَسْأَلُكَ بِاللَّهِ وَالرَّحْمِ» قَالَ: «وَهَذَا قَبِيحٌ»، لِأَنَّ الْعَرَبَ لَا تَرُدُّ مَخْفُوضاً عَلَى مَخْفُوضٍ قَدْ كُنِيَ عَنْهُ».

(١) الشواذ ٢٤؛ البحر ٣/١٥٧.

(٢) السبعة ٢٦٦؛ الكشف ١/٣٧٥.

(٣) الآية ٢١٧ من البقرة.

(٤) معاني القرآن ٢/٢ قال: «خطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر، وخطأ أيضاً في أمر الدين عظيم لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا تحلفوا بآبائكم، فكيف يكون تساءلون به وبالرحم على ذا؟»

(٥) انظر: معاني القرآن ١/٢٥٢؛ تفسير الطبري ٧/٥١٩؛ إعراب القرآن للنحاس

والثاني: أنه ليس معطوفاً على الضمير المجرور بل الواو للقسم وهو خفضٌ بحرفِ القسم مُقَسَّمٌ به، وجوابُ القسم: «إنَّ الله كان عليكم رقيباً». وَضَعَفَ هذا بوجهين، أحدهما: أن قراءةَ النَّصْبِ وإظهار حرف الجر في «بالأرحام» يمنعان من ذلك، والأصل توافقُ القراءات. والثاني: أنه نُهِيَ أن يُحْلَفَ بغير الله تعالى والأحاديثُ مصرحةٌ بذلك.

وقدَّر بعضهم مضافاً فراراً من ذلك فقال: «تقديره: وربُّ الأرحام» قال أبو البقاء^(١): وهذا قد أغنى عنه ما قبله «يعني الحلف بالله تعالى. ولقائل [أن يقول:] «إنَّ الله تعالى أن يُقَسِّمَ بما شاء كما أقسم بمخلوقاته كالشمس والنجم والليل، وإن كنا نحن منتهيين عن ذلك»، إلا أنَّ المقصودَ من حيث المعنى ليس على القسم، فالأولى حَمَلُ هذه القراءة على العطفِ على الضمير، ولا التفاتَ إلى طَعْنٍ مَنْ طَعَنَ فيها، وحمزة بالرتبة السَّيِّئَةِ المانعة له مِنْ نقلِ قراءة ضعيفة.

وقرأ^(٢) عبدالله أيضاً: «والأرحام» رفعاً وهو على الابتداء، والخبر محذوفٌ فقدَّره ابن عطية^(٣): «أهلُّ أن توصل»، وقدَّره الزمخشري^(٤): «والأرحامُ مِمَّا يتقى، أو: مما يُتساءل به»، وهذا أحسنُ للدلالة اللفظية والمعنوية، بخلاف الأول، فإنه للدلالة المعنوية فقط، وقدَّره أبو البقاء^(٥): «والأرحامُ محترمة» أي: واجبٌ حرمتها.

(١) الإملاء ١/١٦٥.

(٢) وهو عبدالله بن يزيد وليس عبدالله بن مسعود كما في البحر ٣/١٥٧ والأول أبو عبدالرحمن القرشي روى عن نافع وله اختيار في القراءة، توفي سنة ٢١٣، أو هو البغدادي الثقة، الذي أخذ عن سليم عن حمزة وروى عنه البراز وخلف. انظر: طبقات القراء ١/٤٦٣.

(٣) المحرر ٤/٨.

(٤) الكشف ١/٤٩٣.

(٥) الإملاء ١/١٦٥.

- النساء -

وقوله: «إن الله كان عليكم رقيباً جارٍ مجرى التعليل. والرقيب: فعيل للمبالغة من رَقَبَ يَرْقُبُ رَقْباً وَرُقْباً وَرُقْبَاناً إذا أَحَدَ النظرَ لأمر يريد تحقيقه، واستعماله في صفات الله تعالى بمعنى الحفيظ، قال^(١):

١٥٢٥- كمقاعدِ الرُّقباءِ للضُّرباءِ أيديهم نواهد

والرقيب أيضاً: ضرب من الحيات. والرقيب: السهم الثالث من سهام الميسر وقد تقدمت في البقرة^(٢). والارتقاب: الانتظار.

آ. (٢) قوله تعالى: ﴿بِالطَّيِّبِ﴾: هو المفعول الثاني لـ «تبدلوا»، وقد تقدم في البقرة في قوله تعالى: «فبدل الذين ظلموا»^(٣) أن المجرور بالباء هو المتروك والمنصوب هو الحاصل. وتفعّل هنا بمعنى استفعل وهو كثير، نحو: تَعَجَّلَ وتأخر بمعنى استعجل واستأخر. ومن مجيء تبدّل بمعنى استبدل قول ذي الرمة^(٤):

١٥٢٦- فياكرمَ السُّكنِ الذين تَحَمَّلوا

عن الدارِ والمُسْتَخْلِيفِ المُتَبَدِّلِ

أي: المستبدل.

قوله: «إلى أموالكم» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن «إلى» بمعنى «مع»

(١) البيت لأبي دؤاد الإيادي، وهو في مجاز القرآن ١/١١٣، وتفسير الطبري ٧/٥٢٤، والبحر ٣/١٥٠، والرقباء: ج رقيب، وهو أمين أصحاب الميسر يحفظ ضربهم بالقداح ويرتبههم. الضرباء: ج ضربيب وهو الضارب بالقداح. والبيت من مجزوء الكامل، والشطر الأول منه عند الضاد الأولى.

(٢) انظر: الآية ٢١٩.

(٣) انظر الآية ٥٩.

(٤) ديوانه ١٤٦٥؛ وغريب الحديث ٤/٣٤٣؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٨٠.

كقوله: «إلى المرافق»^(١)، وهذا رأي الكوفيين. والثاني: أنها على بابها، وهي ومجرورها متعلقة بمحذوف على أنها حال، أي: مضمومة أو مضافة إلى أموالكم. والثالث: أن يضمن «تأكلوا» معنى «تضموا» كأنه قيل: ولا تضموها إلى أموالكم آكلين. قال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: قد حرم عليهم أكل مال اليتامى وحده ومع أموالهم، فلم ورد النهي عن أكلها^(٣) معها؟ قلت: لأنهم إذا كانوا مستغنين عن أموال اليتامى بما رزقهم الله من الحلال، وهم مع ذلك يطمعون فيها كان القبح أبلغ والذم ألحق، ولأنهم كانوا يفعلون كذلك، فنعى عليهم فعلهم، وشنع بهم ليكون أزر لهم».

قوله: «إنه كان حوباً» في الهاء ثلاثة أوجه، أحدها: أنها تعود على الأكل المفهوم من «لا تأكلوا». والثاني: على التبدل المفهوم من «لا تبدلوا». والثالث: عليهما، ذهاباً به مذهب اسم الإشارة نحو: «عوانٌ بين ذلك»^(٤)، ومنه^(٥):

١٥٢٧ - كأنه في الجلدِ تولىعُ البهق

وقد تقدم ذلك في البقرة، والأول أولى، لأنه أقربُ مذكور.

وقرأ الجمهور: «حوباً» بضم الحاء. والحسن^(٦) بفتحها، وبعضهم: «حَاباً» بالألف، وهي لغات في المصدر، والفتح لغة تميم. ونظير الحوب

(١) الآية ٦ من المائدة: «فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق».

(٢) الكشاف ١/٤٩٥.

(٣) الكشاف: أكله.

(٤) الآية ٦٨ من البقرة: «قال: إنه يقول إنها بقرة لا فارص ولا بكر، عوانٌ بين ذلك».

(٥) تقدم برقم ٥٣٩، وللبيت قصة، انظرها في هذا الرقم.

(٦) الشواذ ٢٤؛ البحر ٣/١٦١.

- النساء -

والحَاب: القول والقال، والطرد والطرد - وهو الإثم - وقيل: المضموم اسم مصدر. والمفتوح مصدر. وأصله مِنْ حَوْبِ الإبل وهو زجرها، فُسِمِي بِهِ الإثم، لأنه يُزَجَّرُ بِهِ، ويُطْلَقُ عَلَى الذَّنْبِ أَيْضاً، لأنه يَزَجُرُ عَنْهُ، ومنه قوله عليه السلام: «إِنْ طَلَّقَ أُمَّ أَيُوبَ لِحَوْبٍ» أي: لذنْبٍ عَظِيمٍ، يُقَالُ: «حَابٌ يَحُوبٌ حَوْباً وَحَوْباً وَحَوْباً وَحَوْباً وَحَوْباً وَحَوْباً». قال المخبِّل السعدي (١):

١٥٢٨- فلا يَدْخُلَنَّ الدهرَ قَبْرَكَ حُوبٌ

فإنَّكَ تَلْقَاهُ عَلَيْكَ حَسِيبٌ

وقال الآخر (٢):

١٥٢٩- وَإِنَّ مَهَاجِرِينَ تَكْنُفَاهُ

غَدَاتِنْدُ لَقَدْ خَطَّأَ وَحَابَا

والْحَوْبَةُ: الحاجة، ومنه في الدعاء: «إِلَيْكَ أَرْفَعُ حَوْبِي» (٣). وأوقع الله به الحَوْبَةَ، وتَحَوَّبَ فلان: إِذَا خَرَجَ مِنَ الْحَوْبِ، كَتَحَرَّجَ وَتَأْتَمَّ، فَالتَّضَعِيفُ فِيهِ لِلسَّلْبِ.

آ. (٣) قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ﴾: شَرْطٌ، وَفِي جَوَابِهِ وَجِهَانٌ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ قَوْلُهُ: «فَانكِحُوا»، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَزَوَّجُونَ الثَّمَانَ وَالْعَشِيرَ وَلَا يَقُومُونَ بِحَقُوقِهِنَّ، فَلَمَّا نَزَلَتْ: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ» أَخَذُوا يَتَحَرَّجُونَ مِنْ

(١) اللسان: «حوب» برواية:

فلا يَدْخُلَنَّ الدهرَ قَبْرَكَ حَوْبَةً يَقُومُ بِهَا يَوْمًا عَلَيْكَ حَسِيبٌ
وهو في البحر ١٥٠/٣

(٢) البيت لأمية بن الأسكر، وهو في أمالي القالي ١٠٩/٣ والطبري ٥٢٩/٧ والبحر ١٥٠/٣؛ والخزانة ٤٠٥/٢، ويروى البيت: «وخابا» بالمعجمة.

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وإنما ورد في المسند ٢٢٧/١: «رَبِّ تَقَبَّلْ تَوْبِي وَاغْسِلْ حَوْبِي».

- النساء -

ولاية اليتامى، فقليل لهم: إن خفتهم من الجور في حقوق اليتامى فخافوا أيضاً من الجور في حقوق النساء فانكحوا هذا العدد، لأن الكثرة تُفضي إلى الجور ولا تنفع التوبة من ذنبٍ مع ارتكاب مثله.

والثاني: أن الجواب قوله: «فواحدة» والمعنى: أن الرجل منهم كان يتزوج اليتيمة التي في ولايته، فلما نزلت الآية المتضمنة للوعيد على أكل مال اليتيم تحرّجوا من ذلك، فقليل لهم: إن خفتهم من نكاح النساء اليتامى فانكحوا ما طاب من الأجنبية، أي: اللاتي لسن تحت ولايتكم، فعلى هذا يحتاج إلى تقدير / مضاف، أي: في نكاح يتامى النساء. فإن قيل: «فواحدة» جواب [ب/١٩٥] لقوله: «فإن خفتهم ألا تعدلوا» فكيف يكون جواباً للأول؟ أجيب عن ذلك بأنه أعاد الشرط الثاني، لأنه كالأول في المعنى، لما طال الفصل بين الأول وجوابه، وفيه نظرٌ لا يخفى. على متأمّله.

والخوف هنا على بابه، فالمراد به الحذر، وقال أبو عبيدة^(١): إنه بمعنى اليقين، وأنشد:

١٥٣٠ - فقلت لهم خافوا بألفي مُدَجِّجٍ
سَرَاتُهُمْ فِي الْفَارِسِيِّ الْمُسَرِّدِ

أي: أيقنوا، وقد تقدّم تحقيق ذلك والرّد عليه، وأن في المسألة ثلاثة أقوالٍ عند قوله تعالى: «إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ»^(٢).

قوله: «أَنْ لَا تُقْسِطُوا» إِنْ قَدَّرْتَ أَنَّهَا عَلَى حَذْفِ حَرْفِ جَرِّ أَيْ: «مِنْ أَنْ لَا» ففِيهَا الْخِلَافُ الْمَشْهُورُ: أَهِيَ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ أَوْ جَرٍّ، وَإِنْ لَمْ تَقْدِّرْ ذَلِكَ بَلْ

(١) مجاز القرآن ١/١١٤. وتقدم البيت برقم ٤٣١.

(٢) الآية ٢٢٩ من البقرة.

وَصَلَ الفعل إليها بنفسه، كأنك قلت: «فإن حذرتم» فهي في محل نصب فقط، كما تقدّم في البقرة.

وقرأ الجمهور: «تُقَسِّطُوا» بضم التاء من «أقسط» إذا عدل، ف«لا» على هذه القراءة نافية، والتقدير: وإن خفتم عدم الإقساط أي: العدل. وقرأ^(١) إبراهيم النخعي ويحيى بن وثاب بفتحها من «قسط»، وفيها تأويلان، أحدهما: أن «قَسَطَ» بمعنى جار، وهذا هو المشهور في اللغة، أعني أن الرباعي بمعنى عدل، والثلاثي بمعنى جار، وكان الهمزة فيه للسلب، فمعنى «أقسط» أي: أزال القسط وهو الجور، و«لا» على هذا القول زائدة ليس إلا، وإلا يفسد المعنى، كهي في قوله: «لثلا يعلم»^(٢). والثاني: حكى الزجاج^(٣): أن «قسط» الثلاثي يُستعمل استعمال «أقسط» الرباعي، فعلى هذا تكون «لا» غير زائدة، كهي في القراءة الشهيرة، إلا أن التفرقة هي المعروفة لغة.

قال الراغب^(٤): «القِسْطُ»: أن يأخذ قِسْطَ غيره، وذلك جَوْرٌ، والإقساط: أن يُعْطِيَ قِسْطَ غيره، وذلك إنصافٌ، ولذلك يقال: «قَسَطَ الرجل إذا جار، وأقسط: إذا عدل، قال تعالى: «وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا»^(٥)، وقال تعالى: «وَأَقْسِطُوا، إن الله يحب المُقْسِطِينَ»^(٦).

ومن غريب ما يحكى أن الحجاج لما أحضر الحبر الشهير سعيد ابن جبير، قال له: «ما تقول فيي؟» قال: «قاسط عادل»، فأعجب الحاضرين،

(١) الشواذ ٢٤؛ البحر ٣/١٦٢.

(٢) الآية ٢٩ من الحديد: «لثلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرّون على شيء من فضل الله».

(٣) لم يرد هذا الرأي له في «معاني القرآن».

(٤) المفردات ٤١٨.

(٥) الآية ١٥ من الجن.

(٦) الآية ٤٢ من المائدة.

فقال لهم الحجاج: «ويلكم. لم تفهموا. عنه، إنه جعلني جائراً كافراً، ألم تسمعوا قوله تعالى: «وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا» وقوله تعالى: «ثم الذين كفروا بربهم يَعْدِلُونَ»^(١) وقد تقدم استيفاء الكلام في هذه المادة في قوله: «قائماً بالقسط»^(٢).

قوله: «ما طاب» في «ما» هذه أوجه أحدها: أنها بمعنى الذي، وذلك عند مَنْ يرى أن «ما» تكون للعاقل، وهي مسألة مشهورة، قال بعضهم: «وَحَسُنَ وَقَوْعَهَا هُنَا أَنَّهَا وَقَعَتْ عَلَى النِّسَاءِ وَهِيَ نَاقِصَاتُ الْعُقُولِ. وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: هِيَ لِصِفَاتِ مَنْ يَعْقِلُ. وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: لِنَوْعِ مَنْ يَعْقِلُ، كَأَنَّهُ قِيلَ: النُّوعِ الطَّيِّبِ مِنَ النِّسَاءِ، وَهِيَ عِبَارَاتٌ مُتَقَارِبَةٌ، وَلِذَلِكَ لَمْ نَعُدَّهَا أَوْجَهًا. الثاني: أنها نكرة موصوفة أي: انكحوا جنساً طيباً، أو عدداً طيباً.

الثالث: أنها مصدرية، وذلك المصدر واقع موقع اسم فاعل تقديره: فانكحوا الطيب. وقال الشيخ^(٣) هنا: «والمصدر مقدر هنا باسم الفاعل، والمعنى: فانكحوا النكاح الذي طاب لكم»، والأول أظهر.

الرابع: أنها ظرفية، والظرفية تستلزم المصدرية، والتقدير: فانكحوا مدة يطيب فيها النكاح لكم. إذا تقرر هذا فإن قلنا: إنها موصولة اسمية أو نكرة موصوفة أو مصدرية والمصدر واقع موقع اسم الفاعل كانت^(٤) «ما» مفعولاً بـ «انكحوا». ويكون «من النساء» فيه وجهان، أحدهما: أنها لبيان الجنس المبهم في «ما» عند مَنْ يثبت لها ذلك. والثاني: أنها تبعية، أي: بعض النساء، وتتعلق بمحذوف على أنها حال من «ما طاب». وإن قلنا: إنها

(١) الآية ١ من الأنعام.

(٢) الآية ١٨ من المائدة.

(٣) البحر ١٦٢/٣.

(٤) قوله «كانت» جواب الشرط.

مصدرية ظرفية أو مصدرية محضة، ولم يُوقَع المصدرُ موقعَ اسمِ فاعلٍ كما تقدمت حكايته عن الشيخ كان مفعول «فانكحوا» قوله «من النساء»، نحو قولك: «أكلت من الرغيف، وشربت من العسل» أي: شيئاً من الرغيف و شيئاً من العسل. فإن قيل: لِمَ لا تجعل على هذا «مثنى» وما بعدها هو مفعول «فانكحوا» أي: فانكحوا هذا العدد؟ فالجواب: أن هذه الألفاظ المعدولة لا تلي العوامل.

وقرأ ابن أبي عبيدة^(١): «مَنْ طاب» وهو مرجح كون «ما» بمعنى الذي للعاقل. وفي مصحف أبي بن كعب: «طيب» بالياء، وهذا ليس بمبني للمفعول، لأنه قاصر، وإنما كتب كذلك دلالة على الإمالة وهي قراءة حمزة. قوله: «مثنى» منصوب على الحال من «ما طاب». وجعله أبو البقاء^(٢) حالاً من «النساء». وأجاز هو وابن عطية^(٣) أن يكون بدلاً من «ما». وهذان الوجهان ضعيفان: أمّا الأول فلأنَّ المُحدِّث عنه إنما هو الموصول، وأتى بقوله: «من النساء» كالتبيين. وأمّا الثاني فلأنَّ البدلَ على نية تكرار العامل، وقد تقدّم أن هذه الألفاظ لا تباشر العوامل.

واعلم أن هذه الألفاظ المعدولة فيها خلافٌ، وهل يجوز فيها القياسُ أم يقتصر فيها على السماع؟ قولان: قول البصريين عدم القياس، وقول الكوفيين وأبي إسحاق جوازُه، والمسموعُ من ذلك أحدَ عشر لفظاً: أحاد وموحد، وثناء ومثنى، وثلاث ومثلث، ورباع ومربع، ومخمس، ولم يُسمع خماس، وعشار ومعشر. واختلفوا أيضاً في صرفها وعدمه: فجمهور النحاة على منعه، وأجاز الفراء^(٤) صرفها، وإن كان المنع عنده أولى.

(١) البحر ٣/١٦٢.

(٢) الإملاء ١/١٦٦.

(٣) المحرر ٤/١٥.

(٤) معاني القرآن ١/٢٥٤.

واختلفوا أيضاً في سبب منع الصرف فيها على أربعة مذاهب، أحدها: مذهب سيبويه^(١)، وهو أنها مُنعتِ الصرف للعدل والوصف: أمّا الوصفُ فظاهر، وأمّا العدلُ فلكونها معدولةً من صيغة إلى صيغة، وذلك أنها معدولةٌ عن عددٍ مكرر، فإذا قلت: جاء القوم أحاداً أو مَوْحَدًا، أو ثُلَاثًا أو مَثَلَتَّ كان بمنزلة قولك: «جاؤوا واحداً واحداً / وثلاثة ثلاثة». ولا يُراد بالمعدول عنه [١٩٦/أ] التوكيد، إنما يراد به تكريرُ العدد كقولهم: «عَلَّمْتُهُ الحِسَابَ باباً باباً». والثاني: مذهب^(٢) الفراء، وهو العدلُ والتعريفُ بِنِيَّةِ الألف واللام، ولذلك يَمْتَنعُ إضافتها عنده لتقديرِ الألف واللام، وامتنع ظهورُ الألف واللام عنده لأنها في نية الإضافة. الثالث: مذهب أبي إسحاق^(٣): وهو عدلُها عن عددٍ مكرر، وعدلُها عن التأنيث.

والرابع: نقله الأخفش^(٤) عن بعضهم أنه تكررُ العدل، وذلك أنه عدل عن لفظ اثنين اثنين، وعن ممناه لأنه قد لا يستعمل في موضع تُستعمل فيه الأعدادُ غيرُ المعدولةِ تقول: جاءني اثنان وثلاثة، ولا تقول: «جاءني مثنى وثلاث» حتى يتقدم قبله جمعٌ، لأن هذا البابُ جُعِلَ بياناً لترتيبِ الفعل. فإذا قلت: «جاء القوم مثنى» أفادَ أنَّ مجيئهم وقع من اثنين اثنين، بخلاف غير المعدولة، فإنها تفيدُ الإخبار عن مقدارِ المعدودِ دون غيره، فقد بانَ بما ذكرنا اختلافُهما في المعنى، فلذلك جاز أن تقومَ العلةُ مقامَ علتين لإيجابها حكمين مختلفين. انتهى. ولهذه المذاهبِ أدلةٌ واعتراضاتٌ وأجوبةٌ ليس هذا موضعها.

(١) الكتاب ١٥/٢.

(٢) معاني القرآن ١/٢٥٤.

(٣) معاني القرآن للزجاج ٥/٢.

(٤) مذهبه في معاني القرآن ٢٢٥/١ العدل عن اثنين وثلاث وأربع.

وقال الزمخشري^(١): «إنما مُنعت الصرف لما فيها من العدل: عدلها عن صيغتها، وعدلها عن تكررها، وهن نكرات يُعرَّفَن بلام التعريف، يقال: «فلان ينكح المثنى والثلاث». قال الشيخ^(٢): «وما ذهب إليه من امتناعها لذلك لا أعلم أحداً قاله، بل المذاهب فيه أربعة»، وذكرها كما تقدم، وقد يقال: إن هذا هو المذهب الرابع، وعَبَّر عن العدل في المعنى بعدلها عن تكررها. وناقشه الشيخ أيضاً في مثاله بقوله: «ينكح المثنى» من وجهين، أحدهما: دخول «أل» عليها، قال: «وهذا لم يذهب إليه أحد، بل لم تستعمل في لسان العرب إلا نكرات». الثاني: أنه أولاها العوامل، ولا تلي العوامل، بل يتقدمها شيء يلي العوامل، ولا تقع إلا أخباراً كقوله عليه السلام: «صلاة الليل مثنى مثنى»^(٣)، أو أحوالاً كهذه الآية الكريمة، أو صفاتٍ نحو قوله تعالى: «أولي أجنحةٍ مثنى وثلاث ورباع»^(٤)، وقوله^(٥):

— ١٥٣١ —

ذئبٌ تَبَغَى الناسَ مثنى ومَوْحَدٌ

وقد وقعت إضافتها قليلاً كقوله^(٦):

(١) الكشاف ٤٩٦/١.

(٢) البحر ١٥١/٣.

(٣) أبو داود الصلاة ٨٠/٢؛ ابن ماجه: الإقامة ٣٧١/١؛ المسند ٢١١/١.

(٤) الآية ١ من فاطر.

(٥) البيت لساعدة بن جؤبة، وصدرة:

ولكنما أهلي بواذٍ أنيسه

وهو في ديوان الهذليين ٢٣٧/١؛ والكتاب ١٥/٢؛ وابن يعيش ٦٢/١؛ والعيني

٣٥٠/٤. وتبغى: تطلب.

(٦) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ١١٣ وصدرة:

يفاكهننا سعدٌ ويغدو لجمعنا

بمَثْنَى الزُّقَاقِ الْمُتْرَعَاتِ وبِالْجُزْرِ

وقد استدلَّ بعضهم على إيلائها العوامل على قلة بقوله^(١):

١٥٣٣ - ضَرَبْتُ خُمَاسَ ضَرْبَةَ عِبْشَمِيِّ

أَدَارُ سِدَاسَ أَنْ لَا يَسْتَقِيمَا

ويمكنُ تأويله على حذف المفعول لفهم المعنى تقديره: ضربتهم

خماس.

ومن أحكام هذه الألفاظ ألا تَوَثَّتْ بالتاء، لا تقول: «مَثْنَا» ولا «ثَلَاثَةٌ»،

بل تَجْرِي على المذكر والمؤنث جَرِيَانًا واحداً.

وقرأ^(٢) النخعي وابن وثاب: «وَرُبَّعٌ» من غير ألف. وزاد الزمخشري^(٣)

عن النخعي: «وَوَثَلَتْ» أيضاً، وغيره عنه: «ثُنَى» مقصوراً من «ثْنَا». حَذَفُوا

الألف من ذلك كله تخفيفاً، كما حذفها الآخر في قوله^(٤):

١٥٣٤ - وَصَلِيَانَا بَرِدَا

= وهو في البحر ١٥٢/٣؛ والهمع ٢٧/١؛ والدرر ٩/١. يفاكهنا: يمازحنا. أي يمازحنا بمَثْنَى زُقَاقِ الخمر وذبح البعير.

(١) لم أهد إلى قائله وهو في الهمع ٢٦/١؛ والدرر ٨/١، وعبشمي: نسبة إلى عبدشمس.

(٢) البحر ١٦٣/٣.

(٣) الكشف ٤٩٧/١.

(٤) من كلام العرب، يضعونه على السنة البهائم، قالت السمكة للضب: ورداً، فقال:

أَصْبَحَ قَلْبِي صَرِدَا لَا يَشْتَهِي أَنْ يَرِدَا
إِلَّا عَرَاراً عَرِدَا.

وهو في الحيوان ١٢٥/٦؛ والمحاسب ٣٧٧/١؛ والمخصص ٢٥٨/١٣؛ وشواهد

الكشاف ٣٨٣/٤؛ وصردا: بارداً، والعرار: رياحين البر، والعارد من النبات:

ماغلظ، والصليان: نوع من النبات.

يريد: بارداً.

قوله: «فإن خفتن» شرط، جوابه: «فواحدة»، وقد تقدم أن منهم من جعل «فواحدة» جواباً للأول، وكرر الثاني لما طال الفصل، وجعل قوله: «فانكحوا» جملة اعتراض، ويُعزى لأبي عليّ، ولعله لا يصح عنه. قال الشيخ^(١): «لأنه إذا أُنتج من الآيتين: هذه وقوله: «ولن تستطيعوا»^(٢) ما أُنتج من الدلالة اقتضى أنه لا يجوز أن يتزوج غير واحدة أو يتسرى بما ملكت يمينه، ويبقى الفصل بجملة الاعتراض لا فائدة له، بل يكون لغواً على زعمه».

والجمهور على نصب «فواحدة» بإضمار فعل أي: فانكحوا واحدة وطؤوا ما ملكت أيمانكم، وإنما قدرنا ناصباً آخر لملك اليمين؛ لأن النكاح لا يقع في ملك اليمين إلا أن يريد به الوطء في هذا والتزوج في الأول، فيلزم استعمال المشترك في معنیه أو الجمع بين الحقيقة والمجاز، وكلاهما مقول به، وهذا قريب من قوله^(٣):

١٥٣٥- عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

وبابه.

وقرأ^(٤) الحسن وأبو جعفر: «فواحدة» بالرفع، وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: الرفع بالابتداء، وسوّغ الابتداء بالنكرة اعتمادها على فاء الجزاء، والخبر

(١) البحر ٣/١٦٤.

(٢) الآية ١٢٩ من النساء: «ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم».

(٣) تقدم برقم ١٥٠.

(٤) البحر ٣/١٦٤؛ الكشاف ١/٤٩٧.

محذوف أي: فواحدة كافية. الثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف أي: فالمُقْنِعُ واحدة. الثالث: أنه فاعلٌ بفعلٍ مقدرٍ أي: فيكفي واحدة.

و«أو» على بابها مِنْ كونها للإباحة أو التخيير. و«ما» في «ما مَلَكَتْ» كهي في قوله: «ما طابَ». وأضاف المَلِكُ لليمين لأنها محلُّ المحاسن، وبها تَتَلَقَّى راياتُ المجد. ورُوي عن أبي [عمر] : «فما ملكت أيمانكم»^(١)، والمعنى: إن لم يَعْدِلْ في عَشْرَةِ واحدةٍ فما ملكت يمينه. وقرأ^(٢) ابن أبي عبلة: «أو مَنْ ملكت أيمانكم».

قوله: «ذلك أدنى» مبتدأ وخبر، و«ذلك» إشارة إلى اختيار الواحدة أو التسري. و«أدنى» أفعالٌ تفضيل من دنا يدنو أي: قَرُبُ أي: أقربُ إلى عدم العَوْل.

و«أَنْ لا تَعُولُوا» في محلِّ نصب أو جَرُّ على الخلاف المشهور في «أَنْ» بعد حذف حرف الجر، وفي ذلك الحرف المحذوف ثلاثة أوجه، أحدها: «إلى» أي: أدنى إلى ألا تَعُولُوا. والثاني: «اللام» والتقدير: أدنى لثلاث تَعُولُوا. والثالث: وقَدَّره الزمخشري^(٣): مِنْ أَنْ لا تَمِيلُوا، لأن أفعال التفضيل يَجْرِي مجرى فعله، فما تَعَدَّى به فعله تَعَدَّى هو به، وأدنى من دنا، و«دنا» يتعدَّى بـ إلى واللام ومِنْ. تقول: دَنَوْتُ إليه وله ومنه.

وقرأ الجمهور: «تَعُولُوا» مِنْ عَالَ يَعُولُ إذا مال وجار، والمصدر: العَوْل

(١) البحر ٣/١٦٤.

(٢) البحر ٣/١٦٤؛ الكشف ١/٤٩٧.

(٣) الكشف ١/٤٩٧.

والعِيَالَة، وعَالُ الحَاكِمِ أَي: جَارٌ، قَالَ أَبُو طَالِبٍ فِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١):

..... ١٥٣٦ -

لَهُ حَاكِمٌ مِنْ نَفْسِهِ غَيْرُ عَائِلٍ

وعَالُ الرَّجُلِ عِيَالُهُ يَعُولُهُمْ أَي: مَا نَهُمُ مِنَ الْمَوْثُونَةِ، وَمِنْهُ: «أَبْدَأُ بِنَفْسِكَ ثُمَّ يَمُنُ تَعُولٌ»^(٢)، وَحَكَى ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: عَالُ الرَّجُلِ يَعُولُ: كَثُرَ عِيَالُهُ، وَعَالٌ يَعْجِلُ افْتَقَرَ وَصَارَ لَهُ عَائِلَةٌ. وَالْحَاصِلُ: أَنَّ «عَالٌ» يَكُونُ لَازِمًا وَمَتَعِدِيًا، فَاللَّازِمُ يَكُونُ بِمَعْنَى مَالٍ وَجَارٍ، وَمِنْهُ: «عَالُ الْمِيزَانِ»، وَبِمَعْنَى كَثُرَ عِيَالُهُ، وَبِمَعْنَى تَفَاقَمَ الْأَمْرُ، وَالْمُضَارِعُ مِنْ هَذَا كُلُّهُ يَعُولُ، وَعَالُ الرَّجُلِ: افْتَقَرَ، وَعَالٌ فِي الْأَرْضِ ذَهَبَ فِيهَا، وَالْمُضَارِعُ مِنْ هَذَيْنِ يَعْجِلُ، وَالْمَتَعَدِيُّ يَكُونُ بِمَعْنَى أَثْقَلَ وَبِمَعْنَى مَا ن مِنَ الْمَوْثُونَةِ وَبِمَعْنَى غَلَبَ، وَمِنْهُ «عِيلٌ صَبْرِي» /، وَمُضَارِعُ هَذَا كُلُّهُ: يَعُولُ، وَبِمَعْنَى أَعْجَزَ، تَقُولُ: أَعَالِنِي الْأَمْرَ أَي: أَعْجِزْنِي، وَمُضَارِعُ هَذَا يَعْجِلُ، وَالْمَصْدَرُ عَيْلٌ وَمَعِيلٌ. فَقَدْ تَلَخَّصَ مِنْ هَذَا أَنَّ «عَالٌ» اللَّازِمُ يَكُونُ تَارَةً مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ وَتَارَةً مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ بِاخْتِلَافِ الْمَعْنَى، وَكَذَلِكَ «عَالٌ» الْمَتَعَدِيُّ أَيْضًا.

وَفَسَّرَ الشَّافِعِيُّ «تَعُولُوا» بِمَعْنَى: يَكْثُرُ عِيَالُكُمْ، وَرَدَّ هَذَا الْقَوْلَ جَمَاعَةً كَأَبِي بَكْرٍ دَاوُدَ الرَّازِيَّ وَالزَّجَّاجَ^(٣) وَصَاحِبَ «النِّظْمِ». قَالَ الرَّازِيُّ^(٤):

(١) السيرة ٢٩٦/١ وصدوره:

بميزان صدق لا يُغْلُ شَعِيرَةً

وهو في الطبري ٥٥٠/٧؛ والقرطبي ٢١/٥.

(٢) رواه أبو داود: الزكاة ٣١٢/٢؛ المسند ٩٤/٢.

(٣) معاني القرآن ٧/٢.

(٤) الرازي هذا صاحب «أحكام القرآن»، وليس الفخر الرازي صاحب التفسير المشهور الذي انتصر للشافعي. انظر: ١٧٧/٩ من تفسيره.

«هذا غلطٌ من جهة المعنى واللفظ: أما الأول فلإباحة السراري مع أنه مَظَنَّة كثرة العيال كالزواج، وأما اللفظ فلأن مادة «عال» بمعنى كَثُرَ عِياله من ذوات الياء لأنه من العَيْلَة، وأما «عال» بمعنى جارِ فِيمَنْ ذواتِ الواو فاختلقت المادتان، وأيضاً فقد خالَفَ المفسرين». وقال صاحب النظم: «قال أولاً «الأُ تعدلوا» فوجِبَ أن يكونَ ضِدُّه الجور».

وقد ردَّ الناسُ على هؤلاء، أمَّا قولهم: «التسرِّي أيضاً يكثرُ معه العيال مع أنه مباح» فممنوعٌ، وذلك لأنَّ الأمةَ ليست كالمنكوحَةِ، ولهذا يَعزُلُ عنها بغيرِ إذنها ويؤجرُها ويأخذُ أجرَها ينفقها عليه وعليها وعلى أولادها. وقال الزمخشري^(١): «وجهه أن يُجعل من قولك: «عالَ الرجل عِياله يعولهم» كقولك: مانهم يُمونهم أي: أنفق عليهم، لأنَّ مَنْ كثرَ عِياله لزمه أن يَعولهم، وفي ذلك ما يَصْعَبُ عليه المحافظةُ من كسبِ الحلال والأخذِ من طيبِ الرزق» ثم أثنى على الشافعي ثناءً جميلاً، وقال: «ولكنَّ للعلماء طرقٌ وأساليبٌ، فسلك في تفسير هذه الكلمة مسلكَ الكنايات». انتهى.

وأما قولهم: «خالَفَ المفسرين» فليس بصحيح، بل قاله زيد ابن أسلم وابن زيد. وأما قولهم «اختلفت المادتان» فليس بصحيح أيضاً؛ لأنه قد تقدّم حكايةُ ابن الأعرابي عن العرب: «عالَ الرجل يَعول: كثرَ عِياله»، وحكاها الكسائي أيضاً، قال: «يقال: عالَ الرجل يَعول، وأعالُ يُعيل: كَثُرَ عِياله» ونقلها أيضاً الدوري المقرئ لغةً عن جَمِيرٍ وأنشد^(٢):

١٥٣٧- وإنَّ الموتَ يأخذُ كلَّ حَيٍّ
بلا شك وإنَّ أمشي وعالا

(١) الكشف ٤٩٧/١.

(٢) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ١٦٥/٣.

- النساء -

أمشئ: كثرت ماشيته، وعال: كثر عياله، ولا حجة في هذا؛ لاحتمال أن يكون «عال» من ذوات الياء، وهم لا يُنكرون أن «عال» يكون بمعنى كثر عياله، ورؤي عنه أيضاً أنه فسّر «تَعُولُوا» بمعنى تفتقروا، ولا يُريد به أن تَعُولُوا وتَعِيلُوا بمعنى، بل قصد الكناية أيضاً، لأن كثرة العيال سبب الفقر.

وقرأ طلحة^(١): «تَعِيلُوا» بفتح تاء المضارعة من عال يعيل: افتقر، قال^(٢):

وما يَدْرِي الْفَقِيرُ مَتَى غِنَاهُ

وما يَدْرِي الْغَنِيُّ مَتَى يَعِيلُ

وقرأ طاوس: «تَعِيلُوا» بضمها من أعال: كثر عياله، وهي تعضد تفسير الشافعي المتقدم من حيث المعنى. وقال الراغب^(٣): «عاله وغاله يتقاربان، لكن العَوْلُ فيما يُهْلِكُ، والعَوْلُ فيما يُثْقِلُ، وعالت الفريضة: إذا زادت في القسمة المسماة لأصحابها بالنص».

أ. (٤) قوله تعالى: ﴿صُدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾: مفعول ثان، وهي جمع «صُدُقَةٌ» بفتح الصاد وضم الدال بزنة «سَمْرَةٌ»^(٤)، والمراد بها المهر، وهذه هي القراءة المشهورة، وهي لغة الحجاز. وقرأ^(٥) قتادة: «صُدُقَاتِهِنَّ» بضم الصاد وإسكان الدال، جمع صُدُقَةٌ بزنة غُرْفَةٌ. وقرأ مجاهد وابن أبي عبيدة بضمهما، وهي جمع صُدُقَةٌ بضم الصاد والدال، وهي تثقيل الساكنة الدال للإتباع. وقرأ ابن وثاب والنخعي: «صُدُقَتَهُنَّ» بضمهما مع الأفراد. قال

(١) البحر ١٦٥/٣، ونسبها في الشواذ ٢٤ إلى طاوس.

(٢) البيت لأحيحة بن الجلاح، وهو في القرطبي ٢١/٥.

(٣) المفردات ٣٦٦.

(٤) السمرة: نوع من الشجر.

(٥) انظر في قراءتها: الشواذ ٢٤؛ البحر ١٦٦/٣؛ القرطبي ٢٤/٥.

الزمخشري^(١): «وهي تثقيل «صُدْقَةٌ» كقولهم في «ظُلْمَةٌ»: «ظُلْمَةٌ». وقد تقدم لنا خلاف: هل يجوزُ تثقيل الساكنِ المضمومِ الفاءِ؟ وقرىء: «صَدَقَاتِهِنَّ» بفتح الصاد وإسكان الدال، وهي تخفيف القراءة المشهورة كقولهم في عَضُدٍ: عَضُدٌ.

وفي نصب «نَحْلَةٌ» أربعة أوجه، أحدها: أنها منصوبة على المصدر، والعامِل فيها الفعل قبلها؛ لأن «أَتَوْهُنَّ» بمعنى انجَلُوهُنَّ، فهي مصدرٌ على غير الصدرِ نحو: «قَعَدَتْ جَلُوسًا».

الثاني: أنها مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحال، وفي صاحب الحال ثلاثة احتمالات، أحدها: أنه الفاعل في «فَاتَّوهُنَّ» أي: فَاتَّوهُنَّ نَاحِلِينَ. الثاني: أنه المفعولُ الأولُ وهو «النساء». الثالث: أنه المفعولُ الثاني وهو «صدقاتهن» أي: منحولات.

الوجه الثالث: أنها مفعول من أجله؛ إذا فُسِّرَتْ بمعنى «شِرْعَةٌ».

الوجه الرابع: انتصابُها بإضمارِ فعلٍ بمعنى شَرَعَ، أي: نحل الله ذلك نَحْلَةً أي: شَرَعَهُ شِرْعَةً ودينًا.

والنَّحْلَةُ: العَطِيَّةُ عن طيبِ نفسٍ، والنَّحْلَةُ: الشَّرْعَةُ، ومنه «نَحْلَةُ الإسلام خير النَّحْلِ»، وفلان ينتحل بكذا أي: يدين به، والنَّحْلَةُ: الفريضة.

قال الراغب^(٢): «والنَّحْلَةُ والنَّحْلَةُ: العَطِيَّةُ على سبيلِ التبرع، وهي أخصُّ من الهبة، إذ كل هبةٍ نَحْلَةٌ^(٣) من غيرِ عكس، واشتقاقه فيما أرى من

(١) الكشف ٤٩٨/١.

(٢) المفردات ٥٠٦.

(٣) الأصل: «إذ كل نحلة هبة من غير عكس» وهو سهو واضح والتصحيح من «المفردات»، وزاد الراغب: «وليس كل نحلة هبة».

النَّحْلَ نَظْرًا إِلَى فِعْلِهِ، فَكَانَ «نَحَلْتُهُ» أَعْطَيْتَهُ عَطِيَّةَ النَّحْلِ» ثُمَّ قَالَ: «وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ النَّحْلَةُ أَصْلًا فَسُمِّيَ النَّحْلُ بِذَلِكَ اعْتِبَارًا بِفِعْلِهِ» وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ (١): «مَنْ نَحَلَهُ كَذَا: أَعْطَاهُ إِيَّاهُ، وَوَهَبَهُ لَهُ عَنْ طَيْبِ نَفْسِهِ، نِحْلَةٌ وَنَحْلًا، وَمِنْهُ حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنِّي كُنْتُ نَحَلْتُكَ جَدَادًا عَشْرِينَ وَسَقًا» (٢).

قوله: «منه» في محل جر، لأنه صفة لـ «شيء» فيتعلق بمحذوف أي: عن شيء كائن منه. و«مَنْ» فيها وجهان، أحدهما: أنها للتبعية، ولذلك لا يجوز لها أَنْ تَهَبَهُ كُلَّ الصَّدَاقِ. وإليه ذهب الليث. والثاني: أنها للبيان، ولذلك يجوزُ أَنْ تَهَبَهُ كُلَّ الصَّدَاقِ. قال ابن عطية (٣): «و«مَنْ» لبيان الجنس ههنا، ولذلك يجوزُ أَنْ تَهَبَ المَهْرَ كُلَّهُ، ولو وقعت على التبعية لما جاز ذلك». انتهى. وقد تقدّم أن الليث يمنع ذلك فلا يُشْكَلُ كونها للتبعية.

وفي هذا الضمير أقوال، أحدها: أنه يعود على الصَّدَاقِ المدلول عليه بـ «صَدَقَاتِهِنَّ». الثاني: أنه يعود على «الصَّدَقَاتِ» لِسَدِّ الوَاحِدِ مَسَدِّهَا، لَوْ قِيلَ: «صَدَقْتُهُنَّ» لم يختل المعنى، وهو شبهه بقولهم: «هو أحسنُ الفتيانِ وأجملُهُ» لأنه لو قيل: «هو أحسنُ فتى» لصحَّ المعنى، ومثله (٤):

١٥٣٩- وَطَابَ أَلْبَانُ اللَّقَاحِ وَبَرَدَ

في «برد» ضميرٌ يعود على «ألبان» لسدِّ «لَبَنٍ» مسدِّها. الثالث: أنه يعود [١٩٧/أ] على «الصَّدَقَاتِ» أيضاً، لكن ذهاباً / بالضمير مذهب الإشارة، فإن اسم الإشارة قد يُشار به مفرداً مذكراً إلى أشياء تقدّمته كقوله: «قل أُوْنَيْسُكُمْ بِخَيْرٍ

(١) الكشاف ٤٩٨/١.

(٢) رواه مالك في الموطأ: الأفضية ٧٥٢/٢، ولكنه برواية «جَادٌ» والجداد: قطع ثمرة النخل. وانظر: اللسان: جدد، والوسق: كيل معروف.

(٣) المحرر ١٩/٤.

(٤) رجز لم أرف عليه، واللقاح: صفة للناقة.

من ذلكم»^(١) بعد ذكّره أشياء قبله، وقد تقدّم لك في البقرة ما حكي عن رؤية لَمَّا قِيلَ له في قوله^(٢):

١٥٤٠- فيها خطوطٌ من سوادٍ وبَلَقُ

كأنه في الجلدِ تَوَلِيْعُ البَهَقِ .

«أردتُ ذلك»، فَأَجْرَى الضميرُ مجرى اسم الإشارة. الرابع: أنه يعودُ على المال، وإن لم يَجْرِ له ذِكْرٌ؛ لأنَّ الصَّدَقَاتِ تَدُلُّ عليه. الخامس: أنه يعودُ على الإيتاء المدلول عليه بـ «أتوا» قاله الراغب وابن عطية^(٣). السادس: قال الزمخشري^(٤): «ويجوزُ أن يُذَكَّرَ الضميرُ لينصرف إلى الصَّدَاقِ الواحدِ، فيكون متناولاً بعضه، ولو أنت لتناول ظاهره هبة الصَّدَاقِ كلّه، لأنَّ بعض الصَّدَقَاتِ واحد منها فصاعداً. وقال الشيخ^(٥): «وأقولُ حَسَنَ تذكيرِ الضميرِ أن معنى «فإن طِبْنَ»: فإن طابَتْ كُلُّ واحدةٍ، فلذلك قال «منه» أي: مِنْ صَدَاقِهَا، وهو نظير: «وأعتدتُ لهنَّ مُتَّكأً»^(٦) أي: لكلِّ واحدةٍ، ولذلك أفرَدَ «مُتَّكأً».

قوله: «نَفْساً» منصوب على التمييز، وهو هنا منقولٌ من الفاعل، إذ الأصل: فإن طابَتْ أَنْفُسُهُنَّ، ومثله: «واشتعل الرأسُ شيباً»^(٧)، وهذا منصوب عن تمام الكلام. وحيء بالتمييز هنا مفرداً، وإن كان قبله جمعٌ لعدم اللَّبْسِ، إذ من المعلوم أنَّ الكلَّ لَسَنَ مُشْتَرَكَاتٍ في نفس واحدة، ومثله: «قَرَّ

(١) الآية ١٥ من آل عمران، وقد ذكر قبله الشهورات.

(٢) تقدم برقم ٥٣٨.

(٣) المحرر ١٩/٤.

(٤) الكشاف ٤٩٩/١.

(٥) البحر ١٦٦/٣.

(٦) الآية ٣١ من يوسف.

(٧) الآية ٤ من مريم.

الزيدون عيناً ويجوز «أنفساً» و «أعيناً». ولا بد من التعرُّض لقاعدةٍ يعمُّ النفعُ بها: وهي أنه إذا وقع تمييز بعد جمع منتصبٍ عن تمام الكلام فلا يخلو: إمَّا أن يكونَ موافقاً لما قبله في المعنى أو مخالفاً له، فإن كان الأولُ وَجِبَتْ مطابقةُ التمييز لما قبله نحو: «كَرَّمَ الزيدون رجالاً» كما يطابقه خبراً وصفةً وحالاً.

وإن كان الثاني: فإمَّا أن يكونَ مفردَ المدلول أو مختلفه، فإن كان مفردَ المدلول وَجِبَ إفرادُ التمييز كقولك في أبناء رجل واحد: «كَرَّمَ بنوزيد أباً أو أصلاً»، أي: إنَّ لهم جميعاً أباً واحداً متصفاً بالكرم، ومثله: «كَرَّمَ الأتقياء سعيًا» إذا لم تقصدِ بالمصدرِ اختلافَ الأنواع لاختلافِ محلِّه. وإن كان مختلفَ المدلول: فإمَّا أن يُلبَسَ إفرادُ التمييز لوأفرد أو لا، فإن ألبَسَ وَجِبَتْ المطابقةُ نحو: كَرَّمَ الزيدون آباء، أي: أن لكل واحدٍ أباً غيرَ أب الآخر يتصفُ بالكرم، ولوأفردت هنا لتوهم أنهم كلُّهم بنو أب واحد، والغرضُ خلافه. وإن لم يُلبَسَ جاز الأمران: المطابقةُ والإفراد، وهو الأولى، ولذلك جاءت عليه الآيةُ الكريمةُ، وحكمُ التثنية في ذلك كالجمع.

وحسِّن الإفرادَ أيضاً هنا ما تقدَّم من مُحَسِّنِ تذكيرِ الضمير وإفراجه في «منه» وهو أن المعنى: فإن طابت كلُّ واحدةٍ نفساً. وقال بعضُ البصريين: «إنما أفردَ لأن المراد بالنفس هنا الهوى، والهوى مصدرٌ، والمصدرُ لا تُثنى ولا تُجمع» وقال الزمخشري^(١): «ونفساً تمييزٌ، وتوحيدها لأنَّ الغرضَ بيانُ الجنس، والواحدُ يدلُّ عليه». ونحا أبو البقاء^(٢) نحوه، وشبَّهه بـ «درهماً» في قولك: «عشرون درهماً».

(١) الكشاف ١/٤٩٨.

(٢) الإملاء ١/١٦٦.

- النساء -

واختلفَ النحاةُ في جوازِ تقديمِ التمييزِ على عامِلِهِ إذا كان متصرفاً،
فمنعَهُ سيبويه^(١)، وأجازهُ المبرد^(٢) وجماعةٌ مستدلّين بقولهم^(٣):

١٥٤١- أتَهَجُرُ ليلِي بالفراقِ جبيها
وما كان نفساً بالفراقِ تَطِيبُ

وقوله^(٤):

..... ١٥٤٢ -

... إذا عَطَفاه ماءً تَحَلَّبَا

الأصل: تطيبُ نفساً، وتحلَّباً ماء. وفي البيتين كلامٌ طويل ليس هذا
محلُّه. وحجَّةُ سيبويه في منع ذلك أنَّ التمييزَ فاعلٌ في الأصل، والفاعل
لا يتقدم فكذلك ما في قوته. واعترض على هذا بنحو: «زيداً» من قولك:
«أخرجتُ زيداً» فإنَّ «زيداً» في الأصل فاعلٌ قبل النقل، إذ الأصل: «خرج
زيد». والفرق لائح. وللتمييز أقسام كثيرة مذكورة في كتب القوم.

والجارَّان في قوله: «فإنَّ طِبْنَ لكم عن شيءٍ متعلِّقان بالفعلِ قبلهما
مضمناً معنى الإعراض، ولذلك عُدِّي بـ «عَنْ» كأنه قيل: فإنَّ أَعْرَضْنَ لكم
عن شيءٍ طيباتِ النفوس. والفاء في «فَكُلُوهُ» جوابُ الشرطِ وهي واجبةٌ،
والهاءُ في «فَكُلُوهُ» عائدةٌ على «شيءٍ».

(١) الكتاب ١/١٠٥.

(٢) المقتضب ٣/٣٦ - ٣٧.

(٣) البيت للمخيل السعدي، وهو في الكتاب ١/١٠٨؛ واللسان: حب؛ والهمع
١/٢٥٢؛ والدرر ١/٢٠٨.

(٤) البيت لربيعة بن مقروم وتماه:

رَدَدْتُ بِمَثَلِ السَّيِّدِ نَهْدٍ مُقْلَصٍ كَمِيشٍ

وهو في المغني ٥١٥؛ والأشموني ٢/٢٠٢. والسيد: الذئب. والنهد: العالي، ويعني به
الفرس. والمقلص: طويل القوائم. والكميش: السريع. وعطفاه: جانباه.

قوله: «هنيئاً مريئاً» في نصب «هنيئاً» أربعة أقوال: أحدها: أنه منصوبٌ على أنه صفةٌ لمصدرٍ محذوف، تقديره: أكلاً هنيئاً. الثاني: أنه منصوبٌ على الحال من الهاء في «فكلوه» أي: مُهنئاً أي: سهلاً. الثالث: أنه منصوبٌ على الحال بفعل لا يجوز إظهاره البتة، لأنه قصَدَ بهذه الحال النيابة عن فعلها نحو: «أقائمًا وقد قعد الناس»، كما ينوب المصدرُ عن فعله نحو: «سُقياً له ورعياً». الرابع: أنهما صفتان قامتا مقامَ المصدرِ المقصودِ به الدعاءُ النائبُ عن فعله. قال الزمخشري^(١): «وقد يُوقف على «فكلوه» ويبتدأ «هنيئاً مريئاً» على الدعاء، وعلى أنهما صفتان أقيمتا مقامَ المصدرين كأنه قيل: هنيئاً مرءاً». قال الشيخ^(٢): «وهذا تحريفٌ لكلام النحاة، وتحريفُه هو جعلُهما أقيماً مقامَ المصدر، فانتصابُهما انتصابَ المصدر، ولذلك قال: «كأنه قيل: هنيئاً مرءاً، فصار كقولك «سُقياً لك» و«رعياً لك»، ويدلُّ على تحريفه وصحة قول النحاة أن المصادر المقصودَ بها الدعاء لا ترفع الظاهر، لا تقول: «سُقياً الله لك» ولا: «رعياً الله لك» وإن كان ذلك جائزاً في أفعالها، و«هنيئاً مريئاً» يرفعان الظاهرَ بدليل قوله^(٣):

١٥٤٣- هنيئاً مريئاً غير داءٍ مُخامِرٍ

لَعَزَّةٌ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحَلَّتْ

فـ «ما» مرفوعٌ بـ «هنيئاً» أو بـ «مريئاً» على الإعمال، وجاز ذلك وإن لم يكن بين العاملين ربطٌ بعطفٍ ولا غيره، لأنَّ «مريئاً» لا يُستعمل إلا تابعاً لـ «هنيئاً» فكأنهما عاملٌ واحد، ولو قلت: «قام قعد زيد» لم يكن من الإعمال إلا على يئة حرف العطف. انتهى.

(١) الكشاف ٤٩٩/١.

(٢) البحر ١٦٨/٣.

(٣) البيت لكثير عزة، وهو في ديوانه ٤٩/١؛ وأمالى الشجري ١٦٥/١.

إلا أن في عبارة سيويه ما يُرشدُ لما قاله الزمخشري، فإنه قال^(١):
«هنيئاً مريئاً: صفتان نصبهما نصبُ المصادرِ المدعوِّ بها بالفعلِ غيرِ
المستعملِ إظهاره المختزَلِ لدلالةِ الكلامِ عليه، كأنهم قالوا: ثَبَّتَ ذلكَ هنيئاً
مريئاً»، فأولُ العبارةِ يساعدُ الزمخشري، وآخرها - وهو تقديرُه بقوله: «كأنهم
قالوا: ثَبَّتَ ذلكَ هنيئاً» يُعكِّرُ عليه. فعلى القولينِ الأوَّلينِ يكونُ «هنيئاً مريئاً»
متعلقينِ بالجملةِ قبلهما لفظاً ومعنى، وعلى الآخرَينِ مقتطعينِ لفظاً، لأنَّ
عاملهما مقدرٌ من جملةٍ أخرى كما تقدَّم تقريره.

واختلف النحويون في قولك لِمَنْ قال: «أصاب فلان خيراً هنيئاً له
ذلك» هل «ذلك» مرفوعٌ بالفعلِ / المقدرِ تقديرُه: ثَبَّتَ له ذلكَ هنيئاً، فحذف [ب/١٩٧]
«ثَبَّتَ» وقام «هنيئاً» الذي هو حالٌ مقامه، أو مرفوعٌ بـ «هنيئاً» نفسه، لأنه لمَّا
قام مقامَ الفعلِ رَفَعَ ما كان الفعلُ يرفعه، كما أن قولك: «زيدٌ في الدار» في
الدار» ضميرٌ كان مستتراً في الاستقرار، فلمَّا حُذِفَ الاستقرار وقامَ الجار
مقامه رَفَعَ الضمير الذي كان فيه. ذهب إلى الأول السيرافي، وجعل في
«هنيئاً» ضميراً عائداً على «ذلك»، وذهب إلى الثاني أبو علي، وجعل «هنيئاً»
فارغاً من الضمير لرفعه الاسمَ الظاهر. وإذا قلت: «هنيئاً» ولم تقل «ذلك»،
فعلى مذهب السيرافي يكون في «هنيئاً» ضميرٌ عائِدٌ على ذي الحال،
وهو ضميرُ الفاعلِ الذي استتر في «ثَبَّتَ» المحذوف، وعلى مذهب الفارسي
يكون في «هنيئاً» ضميرٌ فاعلٍ بها، وهو الضميرُ الذي كان فاعلاً لـ «ثَبَّتَ»،
ويكون «هنيئاً» قد قام مقامَ الفعلِ المحذوفِ فارغاً من الضمير.

وأما نصبُ «مريئاً» ففيه خمسةُ أوجهٍ، أحدها: أنه صفةٌ لـ «هنيئاً»، وإليه
ذهب الحوفي. والثاني: أنه انتصب انتصاب «هنيئاً»، وقد تقدَّم ما فيه من

(١) عدُّها في ١٣٧/١ بمنزلة ما صار بدلاً من اللفظ بالفعل ولم يقدر ثَبَّتَ. وأجاز في
١٥٩/١ - ١٦٠ تقدير ثَبَّتَ وهنَّاءُ ذلكَ هنيئاً.

الوجه^(١). ومنع الفارسي كونه صفة لـ «هنيئاً» قال: «لأن هنيئاً قام مقام الفعل والفعل لا يوصف، فكذا ما قام مقامه»، ويؤيد ما قاله الفارسي أن اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والمصادر إذا وصفت لم تعمل عمل الفعل^(٢).

ولم يستعمل «مريئاً» إلا تابعاً لـ «هنيئاً». ونقل بعضهم أنه قد يجيء غير تابع، وهو مردود، لأن العرب لم تستعمله إلا تابعاً. وهل «هنيئاً مريئاً» في الأصل اسماً فاعلاً على زنة المبالغة أم هما مصدران جاءا على وزن فعيل كالصهيل والهدير؟ خلاف. نقل الشيخ^(٣) القول الثاني عن أبي البقاء قال: «وأجاز أبو البقاء أن يكونا مصدرين جاءا على وزن فعيل كالصهيل والهدير، وليس من باب ما يطرد فيه فعيل في المصدر». انتهى. وأبو البقاء في عبارته إشكالاً فلا بد من التعرض إليها ليُعرف ما فيها، قال^(٤): «هنيئاً جاء على وزن فعيل، وهونعت لمصدر محذوف أي: أكلاً هنيئاً، وقيل: هو مصدر في موضع الحال من الهاء، والتقدير: مُهنئاً و«مريئاً» مثله، والمريء فعيل بمعنى مُفعل، لأنك تقول: «أمرأني الشيء». ووجه الإشكال: أنه بعد الحكم عليهما بالمصدرية كيف يجعلهما وصفين لمصدر محذوف، وكيف يفسر «مريئاً» المصدر بمعنى اسم الفاعل؟

وذهب الزمخشري^(٥) إلى أنهما وصفان، قال: «الهنيء والمريء صفتان من هنؤ الطعأم ومرؤ إذا كان سائغاً لا تنغيص فيه». انتهى.

(١) تقدم فيه أربعة أوجه، وذكر الآن وجهاً، فتصير الأوجه المحتملة في «مريئاً» خمسة كما قال.

(٢) على حين أنه قد عمل في قول الشاعر: «هنيئاً مريئاً ما استحللت» كما مر في الشاهد السابق فلو كان «مريئاً» صفة لـ «هنيئاً» ما جاز له أن يعمل.

(٣) البحر ٣/١٦٨.

(٤) الإملاء ١/١٦٧.

(٥) الكشف ١/٤٩٩.

وَهَنَا يَهْنَا - بغير همز - لغة ثانية أيضاً. ويقال: هَنَانِي^(١) الطعامُ ومَرَانِي، فإن أفردت «مَرَانِي» لم يُستعمل إلا رباعياً فتقول: «أَمْرَانِي» وإنما استعمل ثلاثياً للتشاكل مع «هَنَانِي»، وهذا كما قالوا: «أَخَذَهُ مَا قَدَّمَ وَمَا حَدَّثَ» بضم دال «حدث» مشاكلة لـ «قَدَّمَ»، ولو أفرد لم يستعمل إلا مفتوح الدال، وله^(٢) نظائر أخرى. ويقال: هَنَأْتُ الرجلَ أَهْنَيْتُهُ بكسر العين في المضارع أي: أعطيته. واشتقاقُ الهِنْيَاءِ مِنَ الهِنَاءِ وهو ما يُطْلَى بِهِ البعير من الجرب، قال^(٣):

١٥٤٤- مُتَبَدَّلًا تَبَدُّوْا مَحَاسِنُهُ

يَضَعُ الهِنَاءَ مَوَاضِعَ النُّقْبِ

والمَرِيءُ: ما ساغ وسهل في الحلق، ومنه قيل لمجرى الطعام من الحُلُقُومِ إلى فم المعدة: مَرِيءٌ^(٤).

آ. (٥) قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾: أصلُ تُوْتُوا: تُوْتِيُوا مثل: تَكْرِمُوا، فاستثقلت الضمة على الياء، فَحُذِفَتِ الضمة فَالتقى ساكنان: الياء وواو الضمير، فَحُذِفَتِ الياءُ لثلاثا يلتقي ساكنان.

والسُّفَهَاءُ جمعُ سفیه، وعن مجاهد: «المراد بالسفهاء النساء»، وضَعَفَهُ بعضهم بأن فَعِيلَةٌ إنما تجمع على فَعَائِلٍ أو فَعِيلَاتٍ، قاله ابن عطية^(٥). وقد نقل بعضهم أن سفیهة تُجمع على سَفَهَاءٍ كالمذكر، وعلى هذا لا يَضَعُفُ قول مجاهد، وجمعُ فَعِيلَةٍ على فُعَلَاءٍ وإن كان نادراً إلا أنه قد نُقِلَ في هذا

(١) وثمة لغة ثانية «هَنَأَ لي» كما في القاموس «هنا».

(٢) انظر: المغني ٧٦٣.

(٣) البيت لدريد بن الصمة، وهو في الأغاني ٢٢/١٠؛ والطبري ٥٥٩/٧؛ واللسان: نقب. والنقب: أول الجرب.

(٤) بوزن أمير كما في القاموس: مرأ.

(٥) المحرر ٢١/٤.

اللفظ خصوصاً، وتخصيصُ ابن عطية جمعَ فَعِيلَة بفعائل أو فَعِيلَات ليس بظاهرٍ، لأنها يَطْرُد فيها أيضاً «فعال» نحو: كريمة وكرام وظريفة وظراف، وكذلك إطلاقه فَعِيلَة وكان من حقه أن يقيدها بالأ تكون بمعنى مفعولة تحرراً من قتيلة فإنها لا تُجمع على فعائل.

والجمهورُ على «التي جعل الله لكم» بلفظ الإفراد صفةً للأموال، وإن كانت جمعاً؛ لأنه تقدّم غير مرة أن جمع ما لا يعقل في الكثرة، أو لم يكن له إلا جمعٌ واحدٌ: الأحسنُ فيه أن يُعامل معاملة الواحدة المؤنثة، والأموال من هذا القبيل لأنها جمعٌ ما لا يعقل، ولم تُجمع إلا على أفعال، وإن كانت بلفظ القلة لأن المراد بها الكثرة.

وقرأ الحسن^(١) والنخعي: «اللاتي» مطابقةً للفظ الجمع، وكان القياسُ ألا يوصف بـ «اللاتي» إلا ما يوصف مفردة بـ «التي»، والأموال لا يوصف مفردُها وهو «مال» بـ «التي». وقال الفراء^(٢): «العرب تقولُ في النساء: «اللاتي» أكثر مما تقول «التي»، وفي الأموال: «التي» أكثر مما تقول: «اللاتي». وكلاهما في كليهما جائز. وقرئ: «اللواتي» وهي جمعُ اللاتي، فهي جمعُ الجمع، أو جمع «التي» نفسها.

قوله: «قياماً» إن قلنا إنَّ «جَعَلَ» بمعنى صَيَّرَ فـ «قياماً» مفعول ثانٍ، والأولُ محذوفٌ وهو عائدُ الموصول، والتقدير: «التي جعلها» أي: صَيَّرها لكم قياماً. وإن قلنا إنها بمعنى «خَلَقَ» فـ «قياماً» حال من ذلك العائدِ المحذوف، التقدير: جَعَلها أي: خلقها وأوجدها في حال كونها قياماً.

(١) البحر ١٦٩/٣.

(٢) معاني القرآن ٢٥٧/١.

وقرأ^(١) نافع وابن عامر: «قِيمًا» وباقي السبعة: «قِيَامًا» وابن عمر: «قوامًا» بكسر القاف، والحسن وعيسى بن عمر: «قوامًا» بفتحها، ويروى عن أبي عمرو. وقرىء «قَوْمًا» بزنة عَنب.

فأما قراءة نافع وابن عامر ففيها ثلاثة أوجه، أحدهما: أن «قِيمًا» مصدرٌ كالقيام وليس مقصوراً منه، قاله الكسائي والأخفش والقراء^(٢)، فهو مصدرٌ بمعنى القيام الذي يُراد به الثباتُ والدوامُ. وقد رُدَّ هذا القول بأنه كان ينبغي أن تَصِحَّ الواو لتحصينها بتوسطها، كما صَحَّتْ واو «عِوض» و «جَوْل»^(٣). وأجيب عنه بأنه تبع فعله في الإعلال، فكما أُعِلَّ فعله أُعِلَّ هو، ولأنه بمعنى القيام فَحِيلَ عليه في الإعلال. وحكى الأخفش: قِيمًا وقَوْمًا قال: «والقياسُ تصحيحُ الواو، وإنما اعتلَّتْ على وجهِ الشذوذِ كقولهم: «ثِيْرَة»^(٤)، وقول بني ضبة: «طِيال» في جمع طويل، وقول الجميع «جِياد» جمع جواد، وإذا أُعِلُّوا «دِيمًا» لاعتلالِ «دِيمة» فاعتلالُ المصدرِ لاعتلالِ فعله أولى، ألا ترى إلى صحة الجمع مع اعتلالِ مفردِه في معيشة ومعاش، ومقامة ومقاوم، ولم يصححوا مصدرًا أُعِلُّوا فِعْلُهُ^(٥).

الثاني: أنه مقصورٌ من «قيام»، فحذفوا الألف تخفيفاً كما قالوا: خِيم في «خِيام» و «مِخِيْط» و «مِقْوَل» في: «مِخِيْاط» و «مِقْوَال».

والثالث: أنه جمع «قيمة» كـ «دِيم» في جمع دِيمة، والمعنى: أن الأموال كالقيم للنفوس لأنَّ بقاءها بها. وقد رَدَّ الفارسي^(٦) هذا الوجه، وإن كان

(١) السبعة ٢٦٦؛ الكشف ٣٧٦/١؛ البحر ١٧٠/٣؛ الشواذ ٢٤.

(٢) معاني القرآن ٢٥٦/١.

(٣) الحول: التحول والتحذق.

(٤) ثيرة: جمع ثور.

(٥) انظر المسألة في: المتع في التصريف ٤٧١.

(٦) الحجة (خ) ٢٤٦/٢.

هو قول البصريين غير الأخفش^(١) بأنه قد قرئ قوله تعالى: «دِينًا قِيمًا مَلَّةً إبراهيم»^(٢) وقوله: «الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيمًا لِلنَّاسِ»^(٣) ولا يَصِحُّ معنى الْقِيَمَةِ فيهما. وقد ردَّ عليه الناس بأنه لا يلزم من عدم صحة معناه في الآيتين المذكورتين ألا يَصِحَّ هنا، إذ معناه هنا لائق، وهناك معنى آخر يليق بالآيتين المذكورتين كما سيأتي.

وأما قراءة باقي السبعة فهو مصدر «قام» والأصل قوام، فأُبدلت الواو ياءً للقاعدة المعروفة، والمعنى: التي جَعَلَهَا اللهُ سبب قِيَامِ أبدانكم أي: بقاؤها. وقال الزمخشري^(٤): «أي تقومون بها وتنتعشون».

وأما قراءة عبدالله بن عمر^(٥) ففيها وجهان، أحدهما: أنه مصدر قاوم [١٩٨/أ] كـ لاوَدَ ليوأذًا، ضَحَّت الواو في المصدر / كما صحت في الفعل. والثاني: أنه اسم لما يقوم به الشيء، وليس بمصدر كقولهم: «هذا مِلاك الأمر» أي ما يُملك به.

وأما قراءة الحسن^(٦) ففيها وجهان، أحدهما: أنه اسم مصدر كالكلام والدوام والسلام. والثاني: أنه لغة في القوام المراد به القامة، والمعنى: التي جعلها الله سبب بقاء قاماتكم، يقال: جارية حسنة القوام والقوام والقامة، كلُّه بمعنى واحد. وقال أبو حاتم: «قوام بالفتح خطأ» قال: «لأنَّ القوام امتداد القامة»، وقد تقدّم تأويل ذلك على أن الكسائي قال: «هو بمعنى القوام» أي بالكسر، يعني أنه مصدر.

(١) ليس في كتابه «معاني القرآن» إشارة إلى ذلك.

(٢) الآية ١٦١ من الأنعام وهي قراءة الكوفيين وابن عامر. السبعة ٢٧٤.

(٣) الآية ٩٧ من المائدة وهي قراءة ابن عامر. السبعة ٢٤٨.

(٤) الكشف ٥٠٠/١.

(٥) قواماً بكسر القاف.

(٦) قواماً بفتح القاف.

وأما «قَوْمًا» فهو مصدرٌ جاء على الأصلِ ، أعني تصحيحَ العين كالجَوَلِ
والعَوَصِ .

قوله: «فِيهَا» فيه وجهان، أحدهما أنَّ «في» على بابها من الظرفية أي:
اجْعَلُوا رِزْقَهُمْ فِيهَا. والثاني: أنه بمعنى «مِنْ» أي: بعضها، والمراد: من
أرباحها بالتجارة.

آ . (٦) قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغُوا﴾: في «حتى» هذه وما أشبهها
- أعني الداخلة على «إذا» - قولان، أشهرهما: أنها حرفٌ غايةٌ دَخَلَتْ على
الجملة الشرطية وجوابها، والمعنى: وابتلوا اليتامى إلى وقت بلوغهم
واستحقاقهم دَفْعَ أموالهم بشرطِ إيناس الرُّشد، فهي حرف ابتداء كالدخلة
على سائر الجمل كقوله^(١):

١٥٤٥- وما زالتِ القَتلى تَمْسُجُ دماءها
بِدَجَلَةٍ حتى ماء دَجَلَةٍ أَشْكَلُ

وقول امرئ القيس^(٢):

١٥٤٦- سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِيلُ مَطِيئِهِمْ
وحتى الجيادُ ما يُقَدِّنَ بِأَرْسانِ

والثاني: - وهو قول جماعة منهم الزجاج وابن دُرُستويه - أنها حرف
جر، وما بعدها مجرور بها، وعلى هذا فـ «إذا» تتمحض للظرفية، ولا يكون
فيها معنى الشرط، وعلى القول الأولِ يكونُ العاملُ في «إذا» ما تخلص من
معنى جوابها تقديره: إذا بلغوا النكاح راشدين فادفعوا.

(١) تقدم برقم ٦٥٦ .

(٢) ديوانه ٩٣؛ ومعاني القرآن للفراء ١٣٣/١؛ واللسان: مطا؛ وابن يعيش ٧٩/٥؛
ورصف المباني ٥٠؛ والمنغني ١٣٦؛ وشواهد المنغني ٣٧٤ .

وظاهرُ عبارة بعضهم أن «إذا» ليست بشرطية، قال: «وإذا ليست بشرطية لحصول ما بعدها، وأجاز سيبويه^(١) أن يُجازى بها في الشعر، وقال: «فعلوا ذلك مضطرين»، وإنما جُوزي بها لأنها تحتاج إلى جواب، وبأنه يليها الفعل ظاهراً أو مضمراً، واحتج الخليل على عدم شرطيتها بحصول ما بعدها، ألا ترى أنك تقول: «أحيثك إذا احمرَّ البُسر»، ولا تقول: «إن احمرَّ». قال الشيخ^(٢): «وكلامه يدل على أنها تكون ظرفاً مجرداً ليس فيها معنى الشرط، وهو مخالفٌ للنحويين، فإنهم كالمجمعين على أنها ظرفٌ فيها معنى الشرط غالباً، وإن وجد في عبارة بعضهم ما ينفي كونها أداة شرطٍ فإنما يعني أنها لا يُجزم بها لا أنها لا تكون شرطاً». وقدّر بعضهم مضافاً قال: «تقديره: بلغوا حدَّ النكاح أو وقته، والظاهر أنه لا يُحتاج إليه، إذ المعنى: صلحوا للنكاح. والفاء في قوله: «فإن أنستم» جوابٌ «إذا»، وفي قوله «فادفعوا» جوابٌ «إن». وقرأ ابن^(٣) مسعود: «فإن أحسْتُم» والأصل: أحسستُم فحذفت إحدى السينين، ويحتمل أن تكون العين أو اللام، ومثله قول أبي زيد^(٤):

١٥٤٧- سوى أن العتاق من المطايا
حسين به فهن إليه شوس

وهذا حذف لا يتقاس، ونقل بعضهم أنها لغة سليم، وأنها مُطردة في عين كل فعلٍ مضاعفة اتصل به تاء الضمير أو نونه.

ونكر «رُشداً» دلالة على التنويع، والمعنى: أي نوع حصل من الرشد

(١) الكتاب ٤٣٣/١، وانظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٩٧/١.

(٢) البحر ١٧٢/٣.

(٣) البحر ١٧٢/٣.

(٤) تقديم برقم ١٣٠٧.

كان كافياً. وقرأ الجمهور: «رُشداً» بضمه وسكون، وابن^(١) مسعود والسلمي بفتحين، وبعضهم^(٢) بضمين. وسيأتي الكلام على ذلك في الأعراف مشبعاً إن شاء الله تعالى.

وَأَنسَ كَذَا: أَحْسَ بِهِ وَشَعَرَ، قَالَ^(٣):

١٥٤٨- آتَسْتُ نَبَأَةً وَأَفْزَعَهَا الْقُنْدَ

نِصَاصُ عَصْرًا وَقَدْ ذَنَا الْإِمْسَاءَ

وقيل: «وجد» عن الفراء^(٤)، وقيل: «أبصر».

قوله: «وإسرافاً وبيداراً» فيه وجهان، أحدهما: أنهما منصوبان على المفعول من أجله أي: لأجل الإسرافِ والبيدار. ونقل عن ابن عباس أنه قال: «كان الأولياء يستغنمون أكل مال اليتيم، لثلا يكبر، فينتزع المأل منهم». والثاني: أنهما مصدران في موضع الحال أي: مسرفين ومُبادرين. و«بيداراً» مصدرٌ بادر، والمفاعلة هنا يجوز أن تكون من اثنين على بابها، بمعنى أن الولي يبادر اليتيم إلى أخذ ماله، واليتيم يبادر إلى الكبر، ويجوز أن يكون من واحد بمعنى: أن فاعلٌ بمعنى فعل نحو: سافر وطارق^(٥).

قوله: «أَنْ يَكْبُرُوا» فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعول بالمصدر أي: وبيداراً كبرهم، كقوله: «أو إطعام في يومٍ ذي مسغبة يتيماً»^(٦)، وفي أعمال

(١) الشواذ ٢٤؛ القرطبي ٣٧/٥؛ البحر ١٧٢/٣.

(٢) وهو الحسن. الشواذ ٢٤.

(٣) البيت من معلقة الحارث بن حلزة، وهو في شرح التبريزي على المعلقات ٤٣٥؛ والبحر

١٥٢/٣؛ والنبأ: الصوت الخفي.

(٤) معاني القرآن ٢٥٧/١.

(٥) طارقت النعل: صيرتها طاقاً فوق طاق.

(٦) الآية ١٤ من البلد.

المصدر المنون خلاف مشهور. والثاني: أنه مفعول من أجله على حذف، أي: مخافة أن يكبروا، وعلى هذا فمفعول «بداراً» محذوف. وهذه الجملة النهية فيها وجهان، أصحهما: أنها استئنافية، وليست معطوفة على ما قبلها. والثاني: أنها عطف على ما قبلها وهو جواب الشرط بـ «إن» أي: فادفعوا ولا تأكلوها، وهذا فاسد، لأن الشرط وجوابه مترتبان على بلوغ النكاح، وهو معارض لقوله «وبداراً أن يكبروا» فيلزم منه سبقه على ما ترتب عليه^(١) وذلك ممتنع.

قوله: «وكفى بالله حسيباً» في «كفى» قولان، أحدهما: أنها اسم فعل. والثاني: - وهو الصحيح - أنها فعل، وفي فاعلها قولان: أحدهما - وهو الصحيح - أنه المجرور بالباء، والباء زائدة فيه وفي فاعل مضارعه نحو: «أولم يكف بربك»^(٢) باطراد. قال أبو البقاء^(٣): «زيدت لتدل على معنى الأمر إذ التقدير: اكتف بالله». والثاني: أنه مضمرة، والتقدير: كفى الاكتفاء، و«بالله» على هذا في موضع نصب لأنه مفعول به في المعنى، وهذا رأي ابن السراج. ورد هذا بأن إعمال المصدر المحذوف^(٤) لا يجوز عند البصريين إلا ضرورة كقوله^(٥):

١٥٤٩- هل تذكرون إلى الديرين هجرتكم
ومسحككم صلبكم رُحمان قريانا

أي: قولكم يا رُحمان. وقال الشيخ^(٦): «وقيل: الفاعل مضمرة،

(١) قوله «على ما ترتب» مكرر في الأصل.

(٢) الآية ٥٣ من فصلت.

(٣) الإملاء ١/١٦٨.

(٤) المصدر هو «الاكتفاء» وعمله في الجار والمجرور «بالله».

(٥) تقدم برقم ٣٣.

(٦) البحر ٣/١٧٤.

وهو ضمير الاكتفاء، أي: كفى هو، أي: الاكتفاء، والباء ليست زائدة، فيكون في موضع نصب، ويتعلق إذ ذاك بالفاعل، وهذا الوجه لا يسوغ على مذهب البصريين؛ لأنه لا يجوزُ عندهم إعمال المصدرِ مضمراً، وإن عني بالإضمارِ الحذفَ امتنع عندهم أيضاً لوجهين: حذفِ الفاعل، وإعمالِ المصدرِ محذوفاً وإبقاءِ معموله». وفيه نظر، إذ لقائل أن يقول: إذا قلنا بأن فاعل «كفى» مضمراً لا نعلق «بالله» بالفاعل حتى يلزم ما ذكر، بل نعلقه بنفس الفعل كما تقدم، وهذا القول سبقه إليه مكي^(١) والزجاج^(٢) فإنه قال: «دَخَلَتِ الباءُ في الفاعل، لأنَّ معنى الكلام الأمر، أي: اكتفوا بالله»، وهذا الكلام يُشعرُ أنَّ الباءَ ليست بزائدة، وهو كلامٌ غيرُ صحيح، لأنه من حيث المعنى الذي قدَّره يكون الفاعل هم المخاطبين، و«بالله» متعلقٌ به، ومن حيث كونُ الباءِ دخلت في الفاعلِ يكونُ الفاعلُ هو الله تعالى فتناقض.

وفي كلامِ ابنِ عطية^(٣) نحو من قوله أيضاً، فإنه قال: «بالله» في موضعِ رفعٍ بتقديرِ زيادةِ الخافض، وفائدةُ زيادته تبيينُ معنى الأمر في صورةِ الخبرِ أي: اكتفوا بالله، فالباءُ تدلُّ على المرادِ من ذلك»، وفي هذا ما ردُّ به على الزجاجِ وزيادةُ جعلِ الحرفِ زائداً وغيرَ زائدٍ. وقال ابن عيسى: «إنما دخلتِ الباءُ في «كفى بالله» لأنه كان يتصل اتصالَ الفاعل، ويدخولُ الباءُ اتصالَ اتصالِ المضافِ واتصالَ الفاعل؛ لأن الكفايةَ منه تعالى ليست كالكفايةِ من غيره، فضعف لفظها لمضاعفةِ معناها» ويحتاج إلى فكر.

قوله: «حسيباً» فيه وجهان، أصحُّهما: أنه تمييزٌ يدلُّ على ذلك صلاحيةِ دخولِ «من» عليه، وهي علامةُ التمييز. والثاني: أنه حال.

(١) لم يرد هذا في المشكل.

(٢) لم يرد هذا في «معاني القرآن».

(٣) المحرر ٤/١٣٧، وقد جاء قوله لدى تفسيره الآية ٤٥ من النساء.

و«كفى» هنا متعدية لواحد، وهو محذوف تقديره: وكفاكم الله. وقال أبو البقاء^(١): «وكفى» تتعدى إلى مفعولين حذفا هنا تقديره: كفاك الله شرهم بدليل قوله: «فسيكفيهم الله»^(٢). والظاهر أن معناها غير معنى هذه. قال الشيخ^(٣) بعد أن ذكر أنها متعدية لواحد: «وتأتي بغير هذا المعنى متعدية إلى اثنين كقوله: «فسيكفيهم الله». وهو محل نظر.

أ. (٧) قوله تعالى: ﴿مَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ﴾: هذا الجار في محل رفع لأنه صفة للمرفوع قبله أي: نصيب كائن أو مستقر، ويجوز أن يكون في محل نصب متعلقاً بلفظ «نصيب» لأنه من تمامه.

وقوله: «مما قل» في هذا الجار أيضاً وجهان أحدهما: أنه بدل من «ما» الأخيرة في «مما ترك» بإعادة حرف الجر في البديل، والضمير في «منه» عائذ على «ما» الأخيرة، وهذا البديل مراد أيضاً في الجملة الأولى حذف للدلالة عليه، ولأن المقصود به التأكيد لأنه تفصيل / للعموم المفهوم من قوله: «مما ترك» فجاء هذا البديل مفصلاً لحالته من الكثرة والقلّة. والثاني: أنه حال من الضمير المحذوف من «ترك» أي: مما تركه قليلاً أو كثيراً أو مستقراً مما قل. و«نصيياً» فيه أوجه أحدها: أن ينتصب على أنه واقع موقع المصدر، والعامل فيه معنى ما تقدم، إذ التقدير: عطاءً أو استحفاً، وهذا معنى قول من يقول: منصوب على المصدر المؤكد. قال الزمخشري^(٤): «كقوله: «فريضة من الله»^(٥) كأنه قيل: قسمة مفروضة». وقد سبقه الفراء^(٦) إلى هذا

(١) الإملاء ١٦٨/١

(٢) الآية ١٣٧ من البقرة.

(٣) البحر ١٧٤/٣

(٤) الكشف ٥٠٣/١

(٥) الآية ١١ من النساء.

(٦) معاني القرآن ٢٥٧/١

قال: «نُصِبَ لانه أُخْرِجَ مُخْرَجَ المَصْدَرِ، وَلِذَلِكَ وَحَدَهُ كَقَوْلِكَ: «له عَلِيٌّ كَذَا حَقًّا لَازِمًا» وَنَحْوَهُ: «فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ» وَلَوْ كَانَ اسْمًا صَحِيحًا لَمْ يُنْصَبْ، لَا تَقُولُ: «لَكَ عَلِيٌّ حَقٌّ دَرَهْمًا».

الثاني: أنه منصوبٌ على الحال، ويُحتمل أن يكونَ صاحبُ الحالِ الفاعلَ في «قَلَّ أو كَثُرَ»، ويُحتمل أن يكونَ «نُصِبَ» وإن كان نكرةً لتخصُّصِهِ: إمَّا بالوصفِ وإمَّا بالعملِ، والعامِلُ في الحالِ الاستقرارُ الذي في قوله: «للرجالِ». وإلى نصيبِهِ حالًا ذهب الزجاج^(١) ومكي^(٢)، قالوا: «المعنى لهؤلاءِ أَنْصَبَاءَ عَلِيٍّ مَا ذَكَرْنَاها فِي حَالِ الْفَرَضِ».

الثالث: أنه منصوبٌ على الاختصاصِ، بمعنى: أعني نصيباً، قاله الزمخشري^(٣). قال الشيخ^(٤): «إِنَّ عَنِي الْاِخْتِصَاصَ الْمِصْطَلَحَ عَلَيْهِ فَهُوَ مُرَدُّودٌ بِكَوْنِهِ نَكْرَةً، وَقَدْ نَصُّوا عَلَيَّ اشْتِرَاطِ تَعْرِيفِهِ».

الرابع: النصبُ بإضمارِ فعلٍ أي: أوجبت - أو جُعِلت - لهم نصيباً.
الخامس: أنه مصدرٌ صريحٌ أي: نَصَبْتُهُ نصيباً.

آ. (٨) قوله تعالى: ﴿فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾: في هذا الضميرِ ثلاثةٌ أوجهٍ، أحدها: [أن] يعودُ على المالِ لأنَّ القِسْمَةَ تدلُّ عليه بطريقِ الالتزامِ. الثاني: أن يعودَ على «ما» في قوله: «مِمَّا تَرَكَ». الثالث: أن يعودَ على نفسِ القِسْمَةِ وإن كان مذكراً مراعاةً للمعنى، إذ المرادُ بالقِسْمَةِ الشَّيْءُ الْمَقْسُومُ، وهذا على رأي مَنْ يرى ذلك، وأمَّا مَنْ يَقُولُ: القِسْمَةُ مِنَ الْاِقْتِسَامِ كَالْخَبْرَةِ مِنَ الْاِخْتِبَارِ، أو بمعنى القَسَمِ فلا يتأتَّى ذلك.

(١) معاني القرآن له ١٢/٢، والقول الذي سيورده له وليس لمكي.

(٢) المشكل ١٨١/١.

(٣) الكشف ٥٠٣/١.

(٤) البحر ١٧٥/٣.

آ. (٩) قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ﴾: قرأ الجمهورُ بسكون اللام في الأفعال الثلاثة. وهي لامُ الأمر، والفعلُ بعدها مجزومٌ بها. وقرأ الحسن^(١) وعيسى بن عمر بكسر اللام في الأفعال الثلاثة، وهو الأصل، والإسكانُ تخفيفٌ إجزاءً للمنفصل مُجرى المتصل، فإنهم شَبَّهوا «وَلْيَخْشَ» بـ «كَتِف»^(٢) وهذا كما تقدّم الكلامُ في نحو: «وهي» و«لَهي» في أول البقرة. و«لو» هذه فيها احتمالان، أحدهما: أنها على بابها مِنْ كونها حرفاً لما كان سيقع لوقوع غيره، أو حرف امتناع لامتناع على اختلاف العبارتين. والثاني: أنها بمعنى «إن» الشرطية. وإلى الاحتمال الأول ذهب ابن عطية^(٣) والزمخشري^(٤). قال الزمخشري: «فإن قلت: ما معنى وقوع «لو تركوا» وجوابه صلة لـ «الذين»؟ قلت: معناه: وَلْيَخْشَ الَّذِينَ صَفْتُهُمْ وَحَالُهُمْ أَنَّهُمْ لَوْ شَارَفُوا أَنْ يَتْرُكُوا خَلْفَهُمْ ذُرِيَةً ضِعَافاً، وذلك عند احتضارهم خافوا عليهم الضياع بعدهم لذهاب كافلهم وكاسبهم، كما قال القائل^(٥):

١٥٥٠- لقد زاد الحياة إليّ حُبّاً

بناتي أَنهن من الضِعافِ

أحاذِرُ أن يَرَيْنَ البؤسَ بعدي

وأن يَشْرَيْنَ رنقاً بعد صافي

(١) البحر ٣/١٧٧.

(٢) المنفصل: «وليخش»، لأن الواو منفصلة عن اللام، والمتصل: «كتف»، وقد أجازوا التسكين في الأول حملاً على ظاهرة التسكين في الثاني الذي يجوز فيه ذلك لتتابع الحركات فيه.

(٣) المحرر ٤/٢٩.

(٤) الكشاف ١/٥٠٤.

(٥) البيتان لأبي خالد القناني سعيد بن مسجوح، وهو في الكامل ٨٩٥؛ وإصلاح المنطق ٥٩؛ وشواهد الزمخشري ٤/٤٥٦.

وقال ابن عطية^(١): «تقديره: لو تَرَكَوا لخافوا، ويجوزُ حذف اللام من جواب لو»، ووجهُ التمسُّكِ بهذه العبارة أنه جعلَ اللامَ مقدرةً في جوابها، ولو كانت «لو» بمعنى «إن» الشرطية لَمَا جاز ذلك، وقد صرَّحَ غيرُهما بذلك، فقال: «لو تركوا» «لو» يمتنع بها الشيء لامتناع غيره، و«خافوا» جوابُ «لو». وإلى الاحتمال الثاني^(٢) ذهب أبو البقاء^(٣) وابن مالك، قال ابن مالك: «لو» هنا شرطيةٌ بمعنى «إن»، فتقلَّبُ الماضي إلى معنى الاستقبال، والتقدير: وليخش الذين إن تركوا، ولو وقع بعد «لو» هذه مضارع كان مستقبلاً كما يكون بعد «إن» وأنشد^(٤):

١٥٥١- لا يُلْفِكُ الرَّاجُوكَ إِلَّا مُظْهِراً
خُلِقَ الكَرَامَ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمَا

أي: وإن تكن عديماً. ومثل هذا البيت الذي أنشده قول الآخر^(٥):

١٥٥٢- قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ
دُونَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارِ

والذي ينبغي: أن تكونَ على بابها من كونها تعليقاً في الماضي.

وإنما حَمَلَ ابنَ مالكٍ وأبا البقاء على جَعْلِهَا بمعنى «إن» توهُّمُ أنه لَمَّا أمر بالخشية - والأمرُ مستقبلٌ ومتعلِّقُ الأمرِ موصولٌ - لم يَصِحَّ أن تكون الصلَّةُ ماضيةً على تقدير دلالاته على العدمِ الذي يُنافي امتثالَ الأمر، وحسَّنَ مكانَ

(١) المحرر ٢٩/٤.

(٢) أي: كونها بمعنى «إن».

(٣) الإملاء ١/١٦٨.

(٤) تقدم برقم ٢٥٥.

(٥) البيت للأخطل، وهو في ديوانه ١/١٧٢؛ ونوادير أبي زيد ١٥٠؛ والحماسة الشجرية

١/٣٨١؛ والمقرب ١/٩٠؛ والمغني ٢٩٢؛ وشواهد المغني ٦٤٦.

«لو» لفظ «إن»، ولأجل هذا التوهم لم يُدخِل الزمخشري «لو» على فعل مستقبل، بل أتى بفعلٍ ماضٍ مسندٍ للموصولِ حالة الأمر فقال: «وَلْيُخْشِ الَّذِينَ صَفْتُهُمْ وَحَالُهُمْ أَنَّهُمْ لَوْ شَارَفُوا أَنْ يَتْرَكُوا». قال الشيخ^(١): «وهذا الذي توهموه لا يلزم، إلا إن كانت الصلة ماضية في المعنى واقعة بالفعل، إذ معنى «لوتركوا من خلفهم» أي: ماتوا فتركوا من خلفهم، فلو كان كذلك لَلَزِمَ التَّأْوِيلُ فِي «لَوْ» أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى «إِنْ» إِذْ لَا يَجَامِعُ الْأَمْرُ بِإِيقَاعِ فِعْلٍ مَنْ (٢) مَاتَ بِالْفِعْلِ، أَمَّا إِذَا كَانَ مَاضِيًّا عَلَى تَقْدِيرٍ فَيَصِحُّ أَنْ يَقَعَ صِلَةٌ، وَأَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِي الْمَوْصُولِ الْفِعْلُ الْمُسْتَقْبَلُ، نَحْوَ قَوْلِكَ: «لِيُزْرَنَا الَّذِي لَوْ مَاتَ أَمْسَ لَبَكِينَاهُ» انتهى.

وأما البيتان المتقدمان فلا يلزم من صحة جعلها فيهما بمعنى «إن» أن تكون في الآية كذلك، لأننا في البيتين نضطر إلى ذلك: أما البيت الأول فلأن جواب «لو» محذوفٌ مدلولٌ عليه بقوله: «لَا يُلْفِكُ» وهو نهي، والنهي مستقبلٌ فلذلك كانت «لو» تعليقاً في المستقبل. وأما البيت الثاني فلدخول ما بعدها في حيز «إذا»، و«إذا» للمستقبل.

ومفعول «وَلْيُخْشِ» محذوفٌ أي: وَلْيُخْشِ اللَّهَ. ويجوز أن تكون المسألة من باب التنازع، فإن «وَلْيُخْشِ» يطلبُ الجلالة، وكذلك «فَلْيَتَّقُوا»، ويكون من إعمال الثاني للحذف من الأول.

قوله: «مِنْ خَلْفِهِمْ» فيه وجهان، أظهرهما: أنه متعلقٌ بـ «تَرَكَوا» ظرفاً له. والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه حالٌ من «ذرية»، لأنه في الأصل صفةٌ نكرةٌ قُدِّمَتْ عَلَيْهَا فَجُعِلَتْ حَالًا.

(١) البحر ٣/١٧٨.

(٢) قوله «من» مفعول «يجامع».

وأمال^(١) حمزة ألف «ضعافاً» ولم يُبالِ بحرف الاستعلاء لانكساره،
ففيه انحدارٌ فلم ينافِرِ الإمالةَ.

وقرأ^(٢) ابن محيصن: «ضُعْفَأُ» بضمّ الضاد والعين، وتنوين الفاء.
والسلمي وعائشة: «ضعفاء» بضمّ الضاد وفتح العين والمد، وهو جمع مقيس
في فعيل صفةً نحو: ظريف وطرّفاء وكريم وكُرَمَاء. وقرىء «ضُعْفَأِي» بالفتح
والإمالة نحو: سَكَارِي. وظاهر عبارة الزمخشري^(٤) أنه قرىء: «ضُعْفَأِي»
بضمّ الضاد مثل سَكَارِي، فإنه قال: «وَقَرِيءُ ضُعْفَاءُ وَضُعْفَأِي وَضُعْفَأِي نَحْوِ
سَكَارِي وَسُكَارِي» فيحتمل أن يريد أنه قرىء بضمّ الضاد وفتحها، ويحتمل
أن يريد أنه قرىء: «ضُعْفَأِي» بفتح الضاد دون إمالة، و«ضُعْفَأِي» بفتحها مع
الإمالة كسَكَارِي بفتح السين دون إمالة، وسَكَارِي بفتحها مع الإمالة، والظاهرُ
الأول، والغالبُ على الظن أنها لم تُنقل قراءة^(٥).

وأمال حمزة^(٦) ألف «خاف» للكسرة المقدرة في الألف، إذ الأصل
«خَوِف» بكسر العين بدليل فتحها في المضارع نحو: «بخاف»، وعلل
أبو البقاء^(٧) ذلك بأن الكسر قد يعرض في حال من الأحوال، وذلك إذا أُسِنِدَ
الفعل إلى ضمير المتكلم / أو إحدى أخواته نحو: خِفت وخِفتنا، والجملة من [أ/١٩٩]
«لو» وجوابها صلة «الذين».

آ. (١٠) قوله تعالى: ﴿ظَلَمَّا﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ

(١) الكشف ١/٣٧٧؛ البحر ٣/١٧٨.

(٢) الشواذ ٢٤؛ البحر ٣/١٧٨.

(٣) قراءة عيسى بن عمر كما في الشواذ ٢٤.

(٤) الكشف ١/٥٠٤.

(٥) بل نقلها صاحب الشواذ ٢٤ ونسبها إلى عيسى أيضاً ومثّل بالمثل نفسه.

(٦) البحر ٣/١٧٨.

(٧) الإملاء ١/١٦٨.

من أجله، وشروطُ النصبِ موجودةٌ. والثاني: أنه مصدرٌ في محل نصبٍ على الحال أي: يأكلونه ظالمين، والجملةُ مِنْ قوله: «إنما يأكلون» في محل رفعٍ خبراً بـ «إن»، وفي ذلك دلالةٌ على وقوعِ خبرِ «إن» جملةً مصدريةً بـ «إن» وفي ذلك خلافٌ. قال الشيخ^(١): «وحسنه هنا وقوعُ اسمِ «إن» موصولاً فطال الكلامُ بصلةِ الموصول، فلما تباعدَ لم يُيالَ بذلك، وهذا أحسنُ مِنْ قولك: «إن زيدا إن أباه منطلقاً». ولقائلٍ أن يقول: «ليس فيها دلالةٌ على ذلك؛ لأنها مكفوفةٌ بـ «ما»، ومعناها الحصرُ فصارت مثل قولك في المعنى: «إن زيدا ما انطلق إلا أبوه» وهو محلٌ نظر.

قوله: «في بطونهم» فيه وجهان أحدهما: أنه متعلقٌ بـ «يأكلون» أي: بطونهم أوعيةٌ للنار: إما حقيقةً بأن يخلق الله لهم ناراً يأكلونها في بطونهم، أو مجازاً بأن أطلق المُسَبَّبَ وأراد السببَ. والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ؛ لأنه حالٌ مِنْ «ناراً»، وكان في الأصلِ صفةً للنكرة فلما قُدِّمَتْ انتصبتِ حالاً.

وذكر أبو البقاء^(٢) هذا الوجهَ عن أبي علي في «تذكرته»، وحكى عنه أنه منع أن يكون ظرفاً لـ «يأكلون»، فإنه قال: «في بطونهم ناراً» قد تقدم في البقرة^(٣) منه شيءٌ، ويخصُّ هذا الموضع أن «في بطونهم» حالٌ من «ناراً» أي: ناراً كائنةً في بطونهم، وليس بظرفٍ لـ «يأكلون»، ذكره في «التذكرة». وفي قوله: «والذي يَخُصُّ هذا الموضع» فيه نظر، فإنه كما يجوز أن يكون «في بطونهم» حالاً من «نار» هنا يجوز أن يكون حالاً من «النار» في البقرة، وفي إبداء الفرقِ عُسْرٌ، ولم يظهر في منع أبي علي كون «في بطونهم» ظرفاً للأكل وجهٌ ظاهر.

(١) البحر ١٧٨/٣.

(٢) الإملاء ١٦٨/١.

(٣) الآية ١٧٤: «أولئك ما يأكلون في بطونهم إلا النار».

قوله: «وَسَيَصْلُونَ» قرأ الجمهور بفتح الياء واللام، وابن عامر^(١) وأبو بكر بضم الياء مبنياً للمفعول من الثلاثي. ويحتمل أن يكون من أصلى، فلما بُني للمفعول قام الأول مقامَ الفاعل. وابن أبي عبله بضمهما مبنياً للفاعل من الرباعي، والأصل على هذه القراءة: سَيُصَلُّونَ من أصلى مثل يُكْرِمُونَ من أكرم، فاستقبلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان، فحذفت أولهما وهو الياء، وضم ما قبل الواو لتصحح^(٢).

و «أصلى»: يُحتمل أن تكون الهمزة فيه للدخول في الشيء، فيتعدى لواحد وهو «سعيراً» وأن تكون للتعدية، فالمفعول محذوف، أي: يُصَلُّونَ أنفسهم سعيراً.

وأبو حيو بضم الياء وفتح الصاد، واللام مشددة، مبنياً للمفعول من «صلى» مضعفاً. قال أبو البقاء^(٣): «والتضعيفُ للكثير».

والصلي: الإيقاد بالنار، يقال: صلي بكذا - بكسر العين -، وقوله: «لا يصلاها»^(٤) أي يصلى بها. وقال الخليل: «صلي الكافر النار» قاسى حرّها. وصلاه النار وأصلاه غيره، هكذا قال الراغب^(٥)، وظاهر هذه العبارة أن فعل وأفعل بمعنى، يتعديان إلى اثنين ثانيهما بحرف الجر، وقد يُحذف. وقال غيره: «صلي بالنار أي: تسخن بقربها»، فـ «سعيراً» على هذا منصوب على إسقاط الخافض. ويدل على أن أصل «يصلاها» يصلى بها قول الشاعر^(٦):

(١) السبعة ٢٢٧؛ الكشف ٣٧٨/١؛ البحر ١٧٩/٣؛ الشراذم ٢٤.
(٢) أي إنها تصح بعد الحذف: سَيُصَلُّونَ فكان من حق الواو أن تقلب ياء لسكونها وقبلها كسر.

(٣) الإملاء ١٦٩/١.

(٤) الآية ١٥ من الليل.

(٥) المفردات ٢٩٣.

(٦) تقدم برقم ٩٣٥.

١٥٥٣- إذا أوقدوا ناراً لحربٍ عدوهم

فقد خاب من يصلى بها وسعيرها

وقيل: يُقال صَلَّيْتَهُ النارَ: أَدْنَيْتَهُ مِنْهَا، فيجوزُ أَنْ يَكُونَ منصوباً مِنْ غيرِ إسقاطِ خافضٍ. والسعيرُ في الأصل: الجَمْرُ المشتعل، سَعَرْتُ النارَ: أوقدتها، ومنه: «مُسْعِرُ حَرْبٍ» على التشبيه. والمُسْعِرُ: الآلة التي تُحَرِّكُ بها النار.

أ. (١١) قوله تعالى: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى﴾: هذه جملةٌ من مبتدأ وخبر، يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ في محلِّ نصبٍ بـ «يُوصِي» لِأَنَّ المعنى: يَفْرَضُ لَكُمْ، أَوْ يُشْرَعُ في أولادكم، كذا قاله أبو البقاء^(١)، وهذا يَقْرُبُ من مذهب الفراء فإنه يُجْرِي ما كان بمعنى القول مُجْراه في حكايةِ الجملِ بعده. قال الفراء^(٢): «ولم يَعْمَلْ «يُوصِيكُمْ» في «مِثْلُ»^(٣)، إجراءً له مُجْرَى القول في حكايةِ الجملِ، فالجملةُ في موضعِ نصبٍ بـ «يُوصِيكُمْ». وقال مكي^(٤): «لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ» ابتداءً وخبر في موضعِ نصبٍ، تبيينٌ للوصيةِ وتفسيرٌ لها. وقال الكسائي: «ارتفع «مثل» على حَذْفِ «أَنَّ» تقديره: «أَنَّ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ»، وبه قرأ ابن أبي عملة^(٥).

ويُحْتَمَلُ أَلَّا يَكُونَ لها محلٌّ من الإعراب، بل جيءَ بها للبيانِ والتفسيرِ، فهي جملةٌ مفسَّرةٌ للوصيةِ، وهذا أحسنُ وجارٍ على مذهبِ البصريين، وهو ظاهرٌ عبارةِ الزمخشري^(٦) فإنه قال: «وهذا إجمالٌ تفصيله» لِلذَّكَرِ مِثْلُ

(١) الإملاء ١/١٦٩.

(٢) لم يرد هذا الرأي كتابه «معاني القرآن».

(٣) أي: لم ينصبه مفعولاً.

(٤) المشكل ١/١٨١.

(٥) البحر ٣/١٨١.

(٦) الكشف ١/٥٠٥.

حَظُّ الأَثْنَيْنِ». وقوله: «للذكر» لا بدُّ من ضمير [فيه] يعود على «أولادكم» من هذه الجملة، فيُحتمل أن يكون محذوفاً، أي: للذكر منهم نحو: «السَّمْنُ مَنَوَانٍ بدرهم» قاله الزمخشري^(١). ويُحتمل أن يكون قامَ مقامه الألفُ واللامُ عند مَنْ يَرى ذلك، والأصل: لِذَكَرِهِمْ.

و «مثل» صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ أي: للذكر منهم حَظٌّ مثل حَظِّ الأَثْنَيْنِ. و«في أولادكم» قيل: ثُمَّ مضافٌ محذوفٌ أي: في أولادٍ موتاكم. قالوا: لأنه لا يَجُوزُ أَنْ يُخاطَبَ الحيُّ بقسمةِ الميراثِ في أولاده ويُفرضَ عليه ذلك. وقال بعضهم: «إِنْ قلنا: إِنَّ معنى «يُوصِيكم» «بَيِّنْ لكم» لم يحتج إلى هذا التقدير». وقدَّر بعضهم قبل «أولادكم» مضافاً أي: في شأنِ أولادكم، أوفي أمرٍ أولادكم.

وقرأ^(٢) الحسن وابن أبي عبله: «يُوصِيكم» بالتحديد، وقد تقدَّم أن أوصى ووصى لغتان.

قوله: «فإن كُنَّ نساءً» الضميرُ في «كُنَّ» يعودُ على الإناث اللاتي سَمَلَهُنَّ قوله «في أولادكم». فإنَّ التقدير: في أولادكم الذكورِ والإناثِ، فعادَ الضميرُ على أحدِ قَسَمَيِ الأولادِ، وإذا عادَ الضميرُ على جمعِ التفسيرِ العاقلِ المرادِ به مَحْضُ الذكورِ في قوله عليه السلام: «وربُّ الشياطينِ ومَنْ أَضَلَّلَن»^(٣) كَعَوْدِهِ على جماعةِ الإناثِ، فَلأنَّ يعودَ كذلك على جمعِ التفسيرِ الشاملِ للإناثِ بطريقِ الأَوْلَى والأحرى، هذا معنى قولِ الشيخ^(٤). وفيه نظرٌ لأنَّ عودَهُ هناك كضميرِ الإناثِ إنما كان لمعنى مفقودِ هنا، وهو طلبُ المشاكلةِ

(١) الكشاف ٥٠٦/١.

(٢) البحر ١٨١/٣.

(٣) رواه الترمذي في الدعوات (التحفة) ٥٠٦/٩.

(٤) البحر ١٨١/٣.

لأنَّ قبله: «اللهم ربَّ السمواتِ وَمَنْ أظَلَّلْنَ، وربَّ الأرضينِ وما أَقلَّلْنَ» ذَكَرَ ذلكَ النحويون. وقيل: الضميرُ يَعُودُ على المتروكاتِ أَي: فَإِنْ كَانَتْ المتروكاتِ، ودَلَّ ذِكْرُ الأولادِ عليه، قاله أبو البقاء^(١) ومكي^(٢). وَقَدَّرَهُ الزمخشري^(٣): «فإنَّ كان البناتُ أو المولوداتُ».

فإذا تَقَرَّرَ هذا فـ «كُنَّ» كان واسمُها، و«نساءً» خبرُها، و«فوق اثنتين» ظرفٌ في محلِّ نصبِ صفةٍ لـ «نساءً» وبهذه الصفةِ تحضَّلُ فائدةُ الخبرِ، ولو اقتصرَ عليه لم تحضَّلُ فائدةٌ، ألا ترى أنه لو قيل: «إنَّ كان الزيدون رجالاً كان كذا» لم يَكُنْ فيه فائدةٌ.

وأجاز الزمخشري^(٤) في هذه الآيةِ وَجْهينِ غريبين، أحدهما: أن يكونَ الضميرُ في «كُنَّ» ضميراً مبهماً، و«نساءً» منصوبٌ على أنه تفسيرٌ له يعني تمييزاً، وكذلك قال في الضميرِ الذي في «كانت» من قوله «وإنَّ كانت واحدةً» على أن «كان» تامة. والوجهُ الآخر: أن يكونَ «فوق اثنتين» خبراً ثانياً لـ «كُنَّ»، وردَّهما عليه الشيخ^(٥): «أما الأولُ فلأنَّ «كان» ليستُ من الأفعالِ التي يكونُ فاعلُها مضمراً يُفسَّرُ ما بعده، بل هذا مختصٌّ من الأفعالِ بـ «نعم» و«بئس» وما جرى مجراها، وبابِ التنازعِ عندِ إعمالِ الثاني. وأما الثاني فلما تقدَّم من الاحتياجِ إلى هذه الصفةِ؛ لأنَّ الخبرَ لا بُدَّ أن تستقلَّ به [١٩٩/ب] / فائدةُ الإسنادِ، وقد تقدَّم أنه لو اقتصرَ على قوله: «فإنَّ كُنَّ نساءً» لم يَفِدْ شيئاً، لأنه معلومٌ.

(١) الإملاء ١/١٦٩.

(٢) المشكل ١/١٨١.

(٣) الكشاف ١/٥٠٦.

(٤) الكشاف ١/٥٠٦.

(٥) البحر ٣/١٨٢.

وقرأ^(١) الحسن ونعيم بن ميسرة^(٢): «ثُلثا» و«الثلث» و«النصف» و«الرُّبْع» و«الثُّمْن» كلُّ ذلك بإسكان الوسط. والجمهور بالضم، وهي لغةُ الحجاز وبني أسد. قال النحاس^(٣): «من الثلث إلى العشر». وقال الزجاج^(٤): «هي لغةٌ واحدة، والسكون تخفيف».

قوله: «وإنَّ كانت واحدة» قرأ نافع^(٥): «واحدة» رفعاً على أن «كان» تامة أي: «وإنَّ وُجِدَتْ واحدة، والباقون «واحدة» نصباً على أن «كانت» ناقصة، واسمها مستترٌ فيها يعودُ على الوارثة أو المتروكة، و«واحدة» نصبٌ على خبر «كان»، وقد تقدّم أن الزمخشري أجاز أن يكونَ في «كان» ضميرٌ مبهمٌ مفسَّر بالمنصوب بعدُ.

وقرأ السلمي: «النَّصف» بضم النون، وهي قراءةُ علي وزيد بن ثابت رضي الله عنهما، وقد تقدّم شيء من ذلك في البقرة في قوله: «فنصفُ ما فرضتم»^(٦).

قوله: «ولأبويه لكلِّ واحدٍ منهما السدسُ» «السدس» مبتدأ و«لأبويه» خبر مقدم، و«لكلِّ واحدٍ» بدلٌ من «لأبويه» وهذا ما نصَّ عليه الزمخشري فإنه قال^(٧): «لكلِّ واحدٍ منهما» بدل من «لأبويه» بتكرير العامل، وفائدةُ هذا البدلِ أنه لو قيل: «ولأبويه السدسُ» لكان ظاهرُهُ اشتراكهما فيه، ولو قيل:

(١) الشواذ ٢٥؛ الكشف ٥٠٧/١.

(٢) أبو عمرو نعيم بن ميسرة الكوفي، روى عن عبد الله بن عيسى وأبو عمرو بن العلاء، وروى عنه الكسائي، توفي سنة ١٧٤. انظر: طبقات القراء ٣٤٢/٢.

(٣) إعراب القرآن ٣٩٩/١.

(٤) معاني القرآن ١٧/٢.

(٥) السبعة ٢٢٧؛ الكشف ٣٧٨/١.

(٦) الآية ٢٣٧.

(٧) الكشف ٥٠٧/١.

«لأبويه السدسان» لَأَوْهَمَ قِسْمَةَ السدسين عليهما بالتسوية وعلى خلافهما^(١).
فإن قلت: فهلا قيل: «ولكل واحد من أبويه السدس» وأيُّ فائدة في ذكر
الأبوين أولاً ثم في الإبدالِ منهما؟ قلت: لأنَّ في الإبدال والتفصيل بعد
الإجمال تأكيداً وتشديداً كالذي تراه في الجمع بين المفسر والتفسير.
و«السدس» مبتدأ، وخبره «لأبويه»، والبذل متوسط بينهما للبيان. انتهى.

وناقشه الشيخ^(٢) في جعله «لأبويه» الخبرَ دونَ قوله «بكل واحد» قال:
«لأنه ينبغي أن يكون البذل هو الخبرَ دونَ المبدلِ منه» يعني أن البذل
هو المعتمدُ عليه، والمبدلُ منه صارَ في حكم المَطْرَحِ، ونظره بقولك: «إنَّ
زيداً عينه حسنة» فكما أنَّ «حسنة» خبر عن «عينه» دون «زيد» لأنه في حكم
المَطْرَحِ فكذلك هذا، ونظره أيضاً بقولك: «أبواك كل واحد منهما يصنع كذا»
ف«يصنع» خبر عن «كل واحد» منهما، ولو قلت: «أبواك كل واحد منهما
يَصْنَعان كذا» لم يَجُزْ.

وفي هذه المناقشة نظراً، لأنه إذا قيل لك: ما محلُّ «لأبويه» من
الإعراب؟ نضطر إلى أن نقول: في محلِّ رفعٍ خبراً مقدماً، ولكنه نقل نسبة
الخبرية إلى «لكل واحد منهما» دون «لأبويه». قال^(٣): «وقال بعضهم^(٤):
«السدس» رفعٌ بالابتداء، و«لكل واحد» الخبر، و«لكل» بدلٌ من الأبوين،
و«منهما» نعتٌ لواحد، وهذا البذل هو بعضٌ من كل، ولذلك أتى معه
بالضمير، ولا يَتَوَهَّمُ أنه بدلٌ شيء من شيء وهما لعين واحدة لجواز «أبواك

(١) أي: كان يأخذ الوالد أكثر من الوالدة من هذين السدسين.

(٢) البحر ٣/١٨٣.

(٣) أي: صاحب البحر.

(٤) نسب أبو حيان هذا القول لأبي البقاء وليس في «الإملاء»، ويبدو أن السمين أدرك
هذا، ولذلك نسبه إلى بعضهم.

يَصْنَعَانِ كَذَا» وامتناع «أبواكُ كلُّ واحدٍ منهما يصنعان كذا» بل تقول: «يَصْنَعُ». انتهى.

والضميرُ في «لأبويه» عائِدُ على ما عادَ عليه الضميرُ في «ترك»، وهو الميْتُ المدلولُ عليه بقوة الكلام. والثنيةُ في «أبويه» من التغليب، والأصلُ: لأبيه وأمه، وإنما غَلَبَ المذكرَ على المؤنثِ كقولهم: القَمَرانُ^(١) والعُمَرانُ وهي ثنيةٌ لا تنفاس.

قوله: «فَلأِمه» قرأ^(٢) الجمهور «فَلأِمه» وقوله: «في أمّ الكتاب» في سورة الزخرف^(٣)، وقوله: «حتى نبعثَ في أمّها» في القصص^(٤)، وقوله: «في بطونِ أمّهاتكم» في النحل^(٥) والزمر^(٦)، وقوله: «أوبيوتِ أمّهاتكم» في النور^(٧)، و«في بطونِ أمّهاتكم» في النجم^(٨)، بضم الهمزة من «أمّ» وهو الأصلُ. وقرأ حمزة والكسائي جميعَ ذلك بكسر الهمزة، وانفرد حمزة بزيادة كسر الميم من «أمّهات» في الأماكنِ المذكورة، هذا كله في الدرّج. أمّا في الابتداءِ بهمزة «الأم» و«الأمّهات» فإنه لا خلافَ في ضمّها.

وأما وجهُ قراءةِ الجمهورِ فظاهرٌ لأنه الأصلُ كما تقدّم. وأمّا قراءةُ حمزة والكسائي بكسر الهمزة فقالوا: لمناسبةِ الكسرةِ أو الياءِ التي قبل الهمزة، فكسّرت الهمزةُ إبتاعاً لِمَا قبلها، ولاستثقالهم الخروجَ من كسرٍ أو شبهه إلى

(١) القمران: الشمس والقمر، والعمران: أبو بكر وعمر رضي الله عنهما.

(٢) السبعة ٢٢٧؛ الكشف ٣٧٩/١.

(٣) الآية ٤.

(٤) الآية ٥٩.

(٥) الآية ٧٨.

(٦) الآية ٦.

(٧) الآية ٦١.

(٨) الآية ٣٢.

ضم، ولذلك إذا ابتدأ بالهمزة ضمها لزوال الكسر أو الياء. وأما كسر حمزة الميم من «أمهات» في المواضع المذكورة فللإتباع، أتبع حركة الميم لحركة الهمزة، فكسرة الميم تبع التبع، ولذلك إذا ابتدأ بها ضم الهمزة وفتح الميم لما تقدم من زوال موجب ذلك. وكسر همزة «أم» بعد الكسرة أو الياء حكاية سيويه^(١) لغة عن العرب، ونسبها الكسائي والفراء إلى هوازن وهذيل.

قوله: «فإن كان له إخوة» «إخوة» أعم من أن يكونوا ذكوراً أو إناثاً أو بعضهم ذكوراً وبعضهم إناثاً، ويكون هذا من باب التغليب. وزعم قوم أن الإخوة خاص بالذكور، وأن الأخوات لا يحجبن الأم من الثلث إلى السدس، قالوا: لأن إخوة جمع أخ، والجمهور على أن الإخوة وإن كانوا بلفظ الجمع يقعون على الاثنين، فيحجب الأخوان أيضاً الأم من الثلث إلى السدس، خلافاً لابن عباس فإنه لا يحجب بهما والظاهر معه^(٢).

قوله: «من بعد وصية» فيه ثلاثة أوجه أحدها: أنه متعلق بما تقدمه من قسمة الموارث كلها لا بما يليه وحده، كأنه قيل: قسمة هذه الأنصبة من بعد وصية، قاله الزمخشري^(٣)، يعني أنه متعلق بقوله: «يُوصيكم الله» وما بعده. والثاني: ذكره الشيخ^(٤) أنه متعلق بمحذوف أي: يستحقون ذلك كما فصل [٢٠٠/١] من بعد وصية. والثالث: أنه حال من السدس تقديره / مستحقاً من بعد وصية، والعامل الظرف، قاله أبو البقاء^(٥). وجوز فيه وجهاً آخر قال: [ويجوز أن يكون ظرفاً]^(٦) أي: يستقر لهم ذلك بعد إخراج الوصية، ولا بد من

(١) الكتاب ٢/٢٧٢.

(٢) لأن ظاهر لفظ «إخوة» الجمع.

(٣) الكشف ١/٥٠٨.

(٤) البحر ٣/١٨٦.

(٥) الإملاء ١/١٦٩.

(٦) ما بين معقوفين مخروم في الأصل.

تقدير حذف المضاف؛ لأنَّ الوصية هنا المال الموصى به، وقد تكون الوصية مصدرًا مثل الفريضة». وهذان الوجهان لا يَظْهَرُ لهما وجهٌ. وقوله: «والعامل الظرف يعني بالظرف الجارُّ والمجرور في قوله «فلامه السدس» فإنه شبيه بالظرفية، وعَمِلَ في الحال لِمَا تَضَمَّنَه من الفعلِ لوقوعه خيرًا. و«يوصي» فعل مضارع المرادُ به المضمَرُ^(١) أي: وصية أوصى بها. و«بها» متعلقٌ به، والجملةُ في محلِّ جرِّ صفةٍ لـ «وصية».

وقرأ^(٢) ابن كثير وابن عامر وأبو بكر «يُوصَى» مبنياً للمفعول في الموضوعين، وافقهم حفص في الأخير^(٣)، والباقون مبنياً للفاعل، وقُرئ^(٤) شاذًا: «يُوصَى» بالتشديد مبنياً للمفعول، فـ «بها» في قراءة البناء للفاعل في محلِّ نصب، وفي قراءة البناء للمفعول في محلِّ رفعٍ لقيامه مقامَ الفاعل.

قوله: «أودَّين» «أو» هنا لأحدِ الشئتين. قال أبو البقاء^(٥) «ولا تدلُّ على ترتيبٍ، إذ لا فرق بين قولك: «جاءني زيد أو عمرو» وبين قولك: «جاءني عمرو أو زيد» لأن «أو» لأحدِ الشئتين، والواحدُ لا ترتيب فيه، وبهذا يفسد قول من قال: «من بعد دَيْنٍ أو وصية»، وإنما يقع الترتيبُ فيما إذا اجتمعَا فَيَقْدَمُ الدَّيْنُ على الوصية».

وقال الزمخشري^(٦): «فإن قلت: فما معنى «أو»؟ قلت: معناها الإباحة، وأنه إن كان أحدهما أو كلاهما قُدِّمَ على قِسْمَةِ الميراثِ كقولك: «جالس [الحسن] أو ابن سيرين»، فإن قلت: لِمَ قُدِّمَتِ الوصية على الدَّيْنِ، والدَّيْنِ

(١) أي الضمير الذي صاحبه وهو قوله «بها».

(٢) السبعة ٢٢٨؛ الكشف ٣٨٠/١.

(٣) وذلك في آخر الآية ١٢ من السورة.

(٤) قراءة أبي الدرداء وأبي رجاء. الشواذ ٢٥.

(٥) الإملاء ١٦٩/١.

(٦) الكشف ٥٠٨/١.

مُقَدَّم عليها في الشريعة؟ قلت: لَمَّا كانت الوصية مُشْبِهَةً للميراث في كونها مأخوذةً من غير عوض كان إخراجها مِمَّا يَشُقُّ على الورثة بخلاف الدَّيْنِ فَإِنَّ نفوسهم مطمئنة إلى أدائه، فلذلك قُدِّمَتْ على الدَّيْنِ بعثاً على وجوبها والمصارعة إلى إخراجها مع الدَّيْنِ؛ ولذلك جِيءَ بكلمة «أو» للتسوية بينهما في الوجوب».

قوله: «أباؤكم وأبناؤكم» مبتدأ، و«لا تَدْرُونَ» وما في حيزه في محلِّ الرفع خبراً له، و«أَيْهِمْ» فيه وجهان، أشهرهما عند المُعْرَبِينَ أن يكونَ «أَيْهِمْ» مبتدأً وهو اسمُ استفهامٍ، و«أَقْرَبُ» خبره، والجملة من هذا المبتدأ وخبره في محلِّ نصب بـ «تَدْرُونَ» لأنها من أفعالِ القلوب، فعَلَّقَها اسمُ الاستفهامِ عن أن تعملَ في لفظه؛ لأنَّ الاستفهامَ لا يَعْمَلُ فيه ما قبله في غير الاستثبات.

والثاني: أنه يجوزُ أن تكونَ «أَيْهِمْ» موصولةً بمعنى الذي، و«أَقْرَبُ»: خبرُ مبتدأٍ مضمرة هو عائدُ الموصولِ، وجازَ حذفُه لأنه يجوزُ ذلك مع «أي» مطلقاً أي: أطالت الصلةُ أم لم تُطَلِّ، والتقديرُ: أَيْهِمْ هو أقربُ، وهذا الموصولُ وصلتهُ في محلِّ نصبٍ على أنه مفعولٌ به، نصبه «تَدْرُونَ»، وإنما بُني لوجودِ شرطِي البناءِ: وهما أن تُضَافَ «أي» لفظاً وأن يُحذفَ صدرُ صلتها، وصارت هذه الآيةُ نظيرَ الآيةِ الأخرى وهي: «ثم لتنزِعَنَّ من كل شيعَةٍ أَيْهِمْ أشدُّ»^(١) فصارَ التقديرُ: لا تَدْرُونَ الذي هو أقربُ. قال الشيخ^(٢): «ولم أرهم ذكره» يعني هذا الوجه. قلت: ولا مانعَ منه لا من جهةِ المعنى ولا من جهةِ الصناعةِ. فعلى القولِ الأولِ تكونُ الجملةُ سادَّةً مسدَّةً للمفعولين، ولا حاجةُ إلى تقديرِ حذفٍ، وعلى الثاني يكونُ الموصولُ في محلِّ نصبٍ مفعولاً أولً،

(١) الآية ٦٩ من مريم

(٢) البحر ٣/١٨٧.

ويكون الثاني محذوفاً، وبعدم الاحتياج إلى حذف المفعول الثاني يترجح الوجه الأول.

ثم هذه الجملة أعني قوله: «آباؤكم وأبناؤكم لا تذرُون» لا محل لها من الإعراب لأنها جملة اعتراضية. قال الزمخشري^(١): - بعد أن حكى في معانيها أقوالاً اختار منها الأول - «لأن هذه الجملة اعتراضية، ومن حق الاعتراض أن يؤكد ما اعترض بينه وبين ما يناسبه» يعني بالاعتراض أنها واقعة بين قصة المواريث، إلا أن هذا الاعتراض غير مراد النحويين، لأنهم لا يعنون بالاعتراض في اصطلاحهم إلا ما كان بين شيئين متلازمين كالاعتراض بين المبتدأ وخبره، والشرط وجزائه، والقسم وجوابه، والصلة وموصولها. ثم ذكر في معانيها أقوالاً أحدها: - وهو الذي اختاره - أن جعلها متعلقة بالوصية فقال: «ثم أكد ذلك - يعني الاهتمام بالوصية - ورغب فيه بقوله «آباؤكم وأبناؤكم» أي: لا تذرُون مَنْ أنفع لكم من آباؤكم وأبناؤكم الذين يموتون، أمّن أوصى منهم أم من لم يوص، يعني أن مَنْ أوصى ببعض ماله فعرضكم لثواب الآخرة بإمضاء وصيته فهو أقرب لكم نفعاً وأحضر جدوى ممّن ترك الوصية فوفر عليكم عرض الدنيا، وجعل ثواب الآخرة أقرب وأحضر من عرض الدنيا، ذهاباً إلى حقيقة الأمر، لأن عرض الدنيا وإن كان قريباً عاجلاً في الصورة إلا أنه فان، فهو في الحقيقة الأبعد الأقصى، وثواب الآخرة وإن كان آجلاً إلا أنه باق، فهو في الحقيقة الأقرب الأدنى».

وانتصب «نفعاً» على التمييز من «أقرب»، وهو منقول من الفاعلية، واجب النصب، لأنه متى وقع تمييز بعد أفعال التفضيل: فإن صحّ أن يصاغ منها فعل مسند إلى ذلك التمييز على جهة الفاعلية وجب النصب كهذه الآية، إذ يصح أن يقال: أيهم قرب لكم نفعه، وإن لم يصح ذلك وجب جرّه نحو: «زيد أحسن

(١) الكشاف ١/٥٠٩.

فقيه» بخلاف «زيد أحسنُ فقهاً» وهذه قاعدة مفيدة^(١). و«لكم» متعلق بـ «أقرب».

قوله: «فريضة» فيها ثلاثة أوجه، أظهرها: أنها مصدرٌ مؤكَّد لمضمون الجملة السابقة من الوصية، لأنَّ معنى «يوصيكم» فرض الله عليكم، فصار المعنى: «يوصيكم الله وصيةً فرض» فهو مصدر على غير الصدر. والثاني: [٢٠٠/ب] أنها مصدر منصوب بفعل محذوف من لفظها. قال أبو البقاء^(٢): و«فريضة» / مصدر لفعل محذوف أي: فرض الله ذلك فريضة». والثالث: - قاله مكِّي^(٣) وغيره - أنها حالٌ لأنها ليست مصدرًا، وكلامُ الزمخشري^(٤) محتمل للوجهين الأوَّلين فإنه قال: «فريضة» نُصِبَتْ نَصْبِ المصدر المؤكَّد، أي: فرض ذلك فرضاً».

آ. (١٢) قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً﴾: هذه الآية مما ينبغي أن يُطوَّلَ فيها القول لإشكالها واضطراب أقوال الناس فيها. ولا بد قبل التعرُّض للإعراب من ذكر معنى الكلالَة واشتقاقها واختلاف الناس فيها، ثم نعود بعد ذلك لإعرابها، لأنه متوقَّفٌ على ما ذكرنا فنقول - وبالله العون - اختلَفَ في معنى الكلالَة فقال جمهور اللغويين وغيرهم: إنه الميت الذي لا وِلْدَ له ولا والد، وقيل: الذي لا والدَ له فقط. وقيل: الذي لا ولد له فقط، وقيل: هو مَنْ لا يرثه أب ولا أم، وعلى هذه الأقوال كلُّها فالكلالَة واقعةٌ على الميت. وقيل: الكلالَة: الورثة ما عدا الأبوين والولد، قاله قطرب، وسُمِّوا بذلك لأنَّ الميت بذهاب طرفيه تُكَلِّله الورثة أي: أحاطوا به من جميع نواحيه،

(١) انظر: المقتضب ١٤٤/٢، ٣٣/٣؛ ابن عقيل ٦٥/١.

(٢) الإملاء ١٦٩/١.

(٣) لم يزد في كتابه المشكل على قوله «مصدر».

(٤) الكشاف ٥٠٩/١.

- النساء -

ويؤيد هذا القول بأن الآية نزلت في جابر، ولم يكن له يوم أنزلت أب ولا ابن. وقيل: الكلاله: المال الموروث. وقيل: الكلاله: القرابه، وقيل: هي الوراثه. فقد تلخص مما تقدم أنها: إما الميت الموروث أو الوارث أو المال الموروث أو الإرث أو القرابه.

وأما اشتقاقها فقيل: هي مشتقة من تكَلَّلَه الشيء أي: أحاط به، وذلك أنه إذا لم يترك ولداً ولا والداً فقد انقطع طرفاه وهما عمودا نسبه وبقي ماله الموروث لمن يتكَلَّلَه نسبه أي: يحيط به كالإكليل، ومنه «الروضة المكَلَّلة» أي: بالزهر، وعليه قول الفرزدق^(١):

١٥٥٤- وَرِثْتُمْ قِنَاةَ الْمَجْدِ لَا عَن كَلَالَةٍ

عن ابني منافٍ عبديشمس وهاشم

وقيل: اشتقاقها من الكلال وهو الإعياء، فكأنه يصير الميراث للوارث من بعد إعياء. وقال الزمخشري^(٢): «والكلالة في الأصل: مصدرٌ بمعنى الكلال وهو ذهابُ القوة من الإعياء. قال الأعشى^(٣):

١٥٥٥- فَالَيْتُ لَا أَرْتِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ

وَلَا مِنْ وَحَى حَتَّى تُلَاقِي مُحَمَّداً

فاستعير للقرابه من غير جهة الولد والوالد، لأنها بالإضافة إلى قرابتهما كأنها كالة ضعيفة. وأجاز فيها أيضاً أن تكون صفةً على وزن فعالة قال: «كالهجاجة والفقاعة للأحمق».

(١) ليس في ديوانه، وهو في القرطبي ٧٦/٥.

(٢) الكشف ٥١٠/١.

(٣) ديوانه ١٣٥؛ وابن يعيش ١٠٠/١٠؛ وأمالى الشجري ١١٢/١؛ وشواهد الكشف ٣٦٨/٤. والوحي: العجلة.

إذا تقرر هذا فَلْنَعُدْ إلى الإعراب فنقول والعون بالله: يجوز في «كان» وجهان أحدهما: أن تكون ناقصة، و«رجل» اسمها، وفي الخبر احتمالان، أحدهما: أنه «كلالة» إن قيل: إنها الميت، وإن قيل: إنها الوارث أو غير ذلك فتُقدَّر حذف مضاف أي: ذا كلالة، و«يُورث» حينئذٍ في محل رفع صفة لـ «رجل» وهو فعل مبني للمفعول، ويتعدى في الأصل لاثنتين أُقيم الأول مقام الفاعل وهو ضمير الرجل، والثاني محذوف تقديره: يُورث هو ماله.

وهل هذا الفعل من وِث الثلاثي أو أورث الرباعي؟ فيه خلاف، إلا أن الزمخشري^(١) لَمَّا جعله من الثلاثي جعله يتعدى إلى الأول من المفعولين بـ «من» فإنه قال: «ويُورث من وِث، أي: يورث منه» يعني أنه في الأصل يتعدى بـ «من»، وقد تُحذف، تقول: «ورثتُ زيدا ماله» أي: من زيد، ولَمَّا جعله من «أورث» جعل الرجل وارثاً لا موروثاً فإنه قال: «فإن قلت: فإن جعلت «يُورث» على البناء للمفعول من «أورث» فما وجهه؟ قلت: الرجل حينئذٍ الوارث لا الموروث» وقال الشيخ^(٢): «إنه من «أورث» الرباعي المبني للمفعول» ولم يقيده بالمعنى الذي قيده الزمخشري.

الاحتمال الثاني: أن يكون الخبر الجملة من «يُورث»، وفي نصب «كلالة» حينئذٍ أربعة أوجه، أحدها: أنها حال من الضمير في «يُورث» إن أريد بها الميت أو الوارث، إلا أنه يحتاج في جعلها بمعنى الوارث إلى تقدير مضاف أي: يُورث ذا كلالة؛ لأن الكلالة حينئذٍ ليست نفس الضمير المستكن في «يُورث». قال أبو البقاء^(٣) على جعلها بمعنى الميت: «ولو قرئ «كلالة» بالرفع على أنها صفة أو بدل من الضمير في «يُورث» لجاز، غير أنني لم أعرف

(١) الكشف ٥٠٩/١.

(٢) البحر ١٨٩/٣.

(٣) الإملاء ١٦٩/١.

أحداً قرأ به فلا يُقْرَأَنَّ إلا بما نُقل» يعني بكونها صفة أنها صفة لـ «رجل».

الثاني: أنها مفعولٌ من أجله إن قيل: إنها بمعنى القرابة أي: يورث لأجل الكلالة. الثالث: أنه مفعول ثانٍ لـ «يورث» إن قيل إنها بمعنى المال الموروث. الرابع: أنها نعتٌ لمصدر محذوف إن قيل: إنها بمعنى الوراثة أي يورث وراثةً كلاله، وقدّر مكي^(١) في هذا الوجه حذَفَ مضافٍ قال: «تقديره ذات^(٢) كلاله». وأجاز بعضهم على كونها بمعنى الوراثة أن تكونَ حالاً.

والوجه الثاني من وجهي كان: أن تكونَ تامةً فيُكْتَفَى بالمرفوع أي: وإن وجد رجل، و«يُورثُ» في محلِّ رفع صفةً لـ «رجل» و«كلاله» منصوبةٌ على ما تقدّم من الحال أو المفعول من أجله أو المفعول به أو النعت لمصدرٍ محذوفٍ على حَسَبِ ما قرّر من معانيها. وَيَخُصُّ هذا وجهٌ آخرُ ذكره مكي: وهو أن تكونَ «كلاله» منصوبةً على التفسير، قال مكي^(٣): «كان أي: وقع، و«يورث» نعتٌ للرجل، و«رجل» رفع بـ «كان»، و«كلاله» نصبٌ على التفسير، وقيل: هو نصبٌ على الحال، على أن الكلالة هو الميت على هذين الوجهين» وفي جعلها تفسيراً - أي تمييزاً - نظراً لا يخفى.

وقرأ^(٤) الجمهور: «يُورثُ» مبنياً للمفعول وقد تقدّم توجيهه. وقرأ الحسن: «يُورثُ» مبنياً للفاعل، ونُقل عنه أيضاً وعن أبي رجاء كذلك، إلاّ أنّهما شدّدا الرءاء، وتوجيهُ القراءتين واضحٌ ممّا تقدّم: وذلك أنه إن أُريدَ بالكلالة الميتُ فيكون المفعولان محذوفين، و«كلاله» نصبٌ على الحال أي: وإن كان رجلٌ يورث وارثه - أو أهله - ماله في حال كونه كلاله، وإن أُريدَ بها

(١) المشكل ١/١٨٣.

(٢) المشكل: ذا.

(٣) المشكل ١/١٨٣.

(٤) انظر في قراءتها: الشواذ ٢٥، البحر ٣/١٨٩، القرطبي ٥/٧٧.

القرابة فتكون منصوبة على المفعول من أجله، والمفعولان أيضاً محذوفان على ما تقدّم تقريره، وإن أريد بها المال كانت مفعولاً ثانياً، والأول محذوف أي: يورث أهله ماله، وأن أريد بها الوارث فبالعكس أي يورث ماله أهله.

وقوله: «أو امرأة» عطف على «رجل»، وحذف منها ما أثبت في المعطوف عليه للدلالة على ذلك، التقدير: أو^(١) امرأة تورث كلاله، وإن كان لا يلزم من تقييد المعطوف عليه تقييد المعطوف ولا العكس، إلا أنه هو الظاهر.

وقوله: «وله أخ» جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب على الحال، والواو الداخلة عليها وأو الحال، وصاحب الحال: إمّا «رجل» إن كان «يورث» صفة له، وإمّا الضمير المستتر في «يورث». ووحد الضمير في قوله: «وله»؛ لأن العطف بـ «أو» وما ورد على خلاف ذلك أوّل عند الجمهور، كقوله: «إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما»^(٢) وإنما أتى به مذكراً لأنه يجوز إذا تقدّم متعاطفان بـ «أو» مذكراً ومؤنثاً كنت بالخيار: بين أن تراعي المتقدم أو المتأخر [٢٠١/أ] فتقول: «زيد أو هند قام»، وإن شئت: «قامت» /، وأجاب أبو البقاء^(٣) عن تذكيره بثلاثة أوجه، أحدها: أنه يعود على الرجل وهو مذكر مبدوء به. الثاني: أنه يعود على أحدهما، ولفظ «أحد» مفرد مذكر. والثالث^(٤): أنه يعود على الميت أو الموروث لتقدّم ما يدل عليه.

والضمير في قوله: «فلكل واحدٍ منهما» فيه وجهان، أحدهما: أنه يعود على الأخ والأخت. والثاني: أنه يعود على الرجل وعلى أخيه أو أخته، إذا أريد بالرجل في قوله «وإن كان رجلٌ يورث» أنه وارثٌ لاموروث، كما تقدّمت

(١) قوله «أو» تكرر في الأصل.

(٢) الآية ١٣٥ من النساء.

(٣) الإملاء ١/١٧٠.

(٤) الأصل: «الثاني» وهو سهو.

حكايته عن الزمخشري. قال الزمخشري^(١) - بعد ما حكيناه عنه - : فإن قلت: فالضمير في قوله «فلكل واحد منهما» إلى من يرجع حينئذ؟ قلت: على الرجل وعلى أخيه أو أخته، وعلى الأول: إليهما، فإن قلت: إذا رجع الضمير إليهما أفاد استواءهما في حيازة السدس من غير مفاضلة الذكر للأنتى، فهل تبقى هذه الفائدة قائمة في هذا الوجه؟ قلت: نعم لأنك إذا قلت: السدس له، أو لواحدٍ من الأخ أو الأخت على التخيير فقد سوّيت بين الذكر والأنتى» انتهى.

وقرأ أبي^(٢): «أخ أو أخت من الأم». وقرأ سعد بن أبي وقاص: «من أم» بغير أداة تعريف. وأجمع الناس على أن المراد بالأخ والأخت من الأم كقراءتهما، ولأن ما في آخر السورة يدل على ذلك وهو كون: للأخت النصف، وللأختين الثلثان، وللأخوة الذكور والإناث للذكر مثل حظ الأنثيين.

قوله: «فإن كانوا» الواو ضمير الإخوة من الأم المدلول عليهم بقوله: «أخ أو أخت»، والمراد الذكور والإناث، وأتى بضمير الذكور في قوله «كانوا» وقوله «فهم» تغليبا للمذكر على المؤنث، و«ذلك» إشارة إلى الواحد، أي: أكثر من الواحد، يعني: فإن كان من يرث زائداً على الواحد؛ لأنه لا يصح أن يقال: «هذا أكثر من واحد»^(٣) إلا بهذا المعنى لتنافي معنى كثير وواحد، وإلا فالواحد لا كثرة فيه.

وقوله: «من بعد وصية يوصى» قد تقدم^(٤) إعراب ذلك وهذا مثله.

قوله: «غير مضار» «غير» نصب على الحال من الفاعل في «يوصى»

(١) الكشاف ٥١٠/١.

(٢) البحر ١٩٠/٣؛ الكشاف ٥١٠/١.

(٣) لأن «أكثر» دالة على التفضيل.

(٤) انظر: الآية ١١ من النساء.

وهو ضمير يعود على الرجل في قوله: «وإن كان رجل»، هذا إن أريد بالرجل الموروث، وإن أريد به الوارث كما تقدم فيعود على الميت الموروث المدلول عليه بالوارث من طريق الالتزام كما دل عليه في قوله: «فلهن ثلثا ما ترك» أي: تركه الموروث، فصار التقدير: يوصى بها الموروث، هكذا أعربه الناس فجعلوه حالاً: الزمخشري^(١) وغيره.

إلا أن الشيخ^(٢) رد ذلك بأنه يؤدي إلى الفصل بين هذه الحال وعاملها بأجنبي منهما، وذلك أن العامل فيها «يوصى» كما تقرر، وقوله: «أو دين» أجنبي لأنه معطوف على «وصية» الموصوفة بالعامل في الحال، قال: «ولو كان على ما قالوه من الإعراب لكان التركيب: «من بعد وصية يوصى بها غير مضار أو دين». وهذا الوجه مانع في كلتا القراءتين: أعني بناء الفعل للفاعل أو المفعول، وتزيد عليه قراءة البناء للمفعول وجهاً آخر، وهو أن صاحب الحال غير مذكور، لأنه فاعل في الأصل حذف وأقيم المفعول مقامه، ألا ترى أنك لو قلت: «ترسل الرياح مبشراً بها» بكسر الشين، يعني: «يرسل الله الرياح مبشراً بها» فحذفت الفاعل وأقامت المفعول مقامه، وجئت بالحال من الفاعل لم يجز فكذلك هذا». ثم خرجه على أحد وجهين: إما بفعل^(٣) يدل عليه ما قبله من المعنى؛ ويكون عاماً لمعنى ما يتسلط على المال بالوصية أو الدين وتقديره: يلزم ذلك ماله، أو يوجهه فيه غير مضار بورثته بذلك الإلزام أو الإيجاب. وإما بفعل مبني للفاعل لدلالة المبني للمفعول عليه أي: يوصي غير مضار، فيصير نظير قوله: «يسح له فيها بالغدو والاصال رجال»^(٤) على قراءة من فتح الباء.

(١) الكشاف ١/٥١٠.

(٢) البحر ٣/١٩١.

(٣) أي: منصوب بفعل.

(٤) الآية ٣٦ من النور، وهي قراءة أبي بكر وابن عامر. السبعة ٤٥٦.

قوله: «وصية» في نصبها أربعة أوجه؛ أحدها: أنها مصدر مؤكّد، أي: يوصيكم الله بذلك وصية. الثاني: أنها مصدر في موضع الحال، والعامل فيها يوصيكم. قاله ابن عطية^(١)، والثالث: أنها منصوبة على الخروج: إمّا من قوله: «فلكل واحد منهما السدس» أو من قوله: «فهم شركاء في الثلث» وهذه عبارة تشبه عبارة الكوفيين. والرابع: أنها منصوبة باسم الفاعل وهو «مضار»، والمضارة لا تقع بالوصية بل بالورثة، لكنه لما وصى الله تعالى بالورثة جعل المضارة الواقعة بهم كأنها واقعة بنفس الوصية مبالغة في ذلك، ويؤيد هذا التخريج قراءة الحسن^(٢): «غير مضار وصية» بإضافة اسم الفاعل إليها على ما ذكرناه من المجاز، وصار نظير قولهم: «ياسارق الليلة» التقدير: ياسارقاً في الليلة، ولكنه أضاف اسم الفاعل إلى ظرفه مجازاً واتساعاً^(٣)، فكذلك هذا، أصله: غير مضار في وصية من الله، فأتسع في هذا إلى أن عُدّي بنفسه من غير واسطة، لما ذكرت لك من قصد المبالغة.

وهذا أحسن تخريجاً من تخريج أبي البقاء فإنه ذكر^(٤) في تخريج قراءة الحسن وجهين، أحدهما: أنه على حذف «أهل» أو ذي أي: غير مضار أهل وصية أو ذي وصية. والثاني: على حذف وقت أي: وقت وصية قال: «وهو من إضافة الصفة إلى الزمان، ويقرب من ذلك قولهم: «هو فارس حرب» أي: فارس في الحرب، وتقول: «هو فارس زمانه» أي: في زمانه، كذلك تقدير القراءة: غير مضار في وقت الوصية.

ومفعول «مضار» محذوف إذا لم تُجعل «وصية» مفعولة أي: غير مضار ورثته بوصية.

(١) المحرر ٤/٤٤.

(٢) الشواذ ٢٥؛ البحر ٣/١٩١.

(٣) أي: إنه اتسع في الفعل فعدها إلى الظرف تعديته للمفعول به.

(٤) الإملاء ١/١٧٠.

أ. (١٣) قوله تعالى: ﴿يُدْخِلْهُ﴾: حَمَلَ عَلَى لفظ «مَنْ» فَأَفْرَدَ الضميرَ في قوله: «يُطْعَمُ» و«يُدْخِلْهُ»، وعلى معناها فجمع في قوله «خالدبن». وهذا أحسنُ الحَمَلين، أعني الحملَ على اللفظ ثم المعنى، ويجوزُ العكس وإن كان ابن عطية^(١) قد منعه، وليس بشيء لثبوته عن العرب، وقد تقدّم ذلك غير مرة وفيه تفصيلٌ، وله شروطُ مذكورةٌ في كتب النحو.

وفي نصبِ «خالدبن» وجهان، أظهرهما: أنه حال من الضمير المنصوبِ في «يُدْخِلْهُ»، ولا يَضُرُّ تغيُّرُ الحالِ وصاحبِها من حيث كانت جمعاً وصاحبُها مفرداً لما تقدّم من اعتبار اللفظ والمعنى، وهي مُقدِّرة^(٢) لأنَّ الخلود بعد الدخول.

والثاني: أن يكونَ نعتاً لـ «جنات» من باب ما جرى على موصوفه لفظاً وهو لغيره معنىً نحو: مررت برجلٍ قائمةٍ أمه، وبامرأةٍ حسنٍ غلامُها، فـ «قائمة» و«حسن» وإن كانا جاريتين على ما قبلهما لفظاً فهما لما بعدهما معنىً، أجاز ذلك في الآية الكريمة الزجاج^(٣) وتبعه التبريزي، إلا أن الصفة إذا جرت على غير مَنْ هي له وجب / إبرازُ الضمير مطلقاً على مذهب البصريين^(٤): ألبس أو لم يُلبس. وأما الكوفيون فيفصلون فيقولون: إذا جرت الصفة على غير مَنْ هي له: فإن ألبس وجب إبراز الضمير كما هو مذهب البصريين نحو: «زيدٌ عمروٌ ضاربُهُ هو» إذا كان الضرب واقعاً من زيد على

(١) المحرر ٤/٤٥.

(٢) وهذا نحو قولهم: «مررت برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً» فهي عكس الحال المقترنة في قولنا: مررت بسعيدٍ جالساً.

(٣) لم يذكر ذلك في كتابه «معاني القرآن» في إعرابه لـ «خالدبن»، وإنما في إعرابه لـ «خالداً» ٢/٢٦.

(٤) انظر المسألة في: الإنصاف ٥٧.

- النساء -

عمرو، وإن لم يُلبس لم يَجِب الإبرازُ نحو: «زيدٌ هندُ صارُبها»، إذا تقرّر هذا فمذهب الزجاج في الآية إنما يتمشى على رأي الكوفيين، وهو مذهب حسن.

واستدلَّ مَنْ نَصَرَ مذهبَ الكوفيين بالسماع، فمنه قراءةٌ مَنْ قرأ: «إلى طعامٍ غيرِ ناظرين إناه»^(١) بجر «غير» مع عدم بروزِ الضمير، ولو أبرزه لقال: «غيرِ ناظرين إناه أنتم» ومنه قولُ الآخر^(٢):

١٥٥٦- قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوها وَقَدْ عَلِمْتُ
بَكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانُ

ولم يقل: بانوها هم، وقد خَرَجَ بعضهم البيت على حذف مبتدأ تقديره: هم بانوها، فـ «قومي» مبتدأ أول» و«ذرا» مبتدأ ثان، و«هم» مبتدأ ثالث، و«بانوها» خبر الثالث، والثالث وخبره خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول.

وقد منع الزمخشري كونَ «خالدين» و«خالداً» صفةً لـ «جنات» و«ناراً» بعدم بروز الضمير فقال^(٣): «فإن قلت: هل يجوز أن يكونا صفتين لـ «جنات» و«ناراً»؟ قلت: لا، لأنهما جريا على غير مَنْ هما له، فلا بد من الضمير في قولك: «خالدين هم فيها، وخالداً هو فيها».

ومنع أبو البقاء^(٤) ذلك أيضاً بعدم إبراز الضمير لكن مع «خالداً»،

(١) الآية ٥٣ من الأحزاب وهي قراءة ابن أبي عبلة. فتح القدير ٢٩٧/٤.

(٢) لم أهدت إلى قائله وهو في التصريح ١٦٢/١؛ والعيني ١٥٧/١؛ والهمع ٩٦/١؛ والدرر ٧٢/١.

(٣) الكشف ٥١١/١.

(٤) عبارة المطبوعة «ويجوز» بسقوط «لا» وهي محرفة كما يبدو من التعليل. انظر: الإملاء

١٧٠/١.

ولم يتعرض لذلك مع «خالدين»، ولا فرق بينهما، ثم حكى جواز ذلك عن الكوفيين، وهذا المنع على مذهب البصريين كما تقدم.

وقرأ^(١) نافع وابن عامر هنا «نُدْخِلْهُ» في الموضعين، وفي سورة التغابن^(٢) والطلاق^(٣) والفتح^(٤) بنون العظمة، والباقون بالياء، والضمير لله تعالى، وإنما جمع «خالدين» في الطائعين، وأفرد «خالداً» في العاصين، قالوا: لأن أهل الطاعة أهل الشفاعة، فلما كانوا يَدْخُلُونَ هم والمشْفُوعُ لهم ناسب ذلك الجمع، والعاصي لا يَدْخُلُ به غيره النارَ فَناسبَ ذلك الإفراد.

والجملة من قوله «تجري من تحتها الأنهار» في محل نصبٍ صفةً لـ «جنات»، وقد تقدّم غير مرة أن المنصوب بعد «دخل» من الظروف هل نصبه نصب الظروف أو نصب المفعول به؟ الأول قول الجمهور، والثاني قول الأخفش، فكذلك «جنات» و«ناراً».

آ. (١٥) قوله تعالى: ﴿وَاللَّاتِ﴾: اللاتي: جمع «التي» في المعنى لا في اللفظ؛ لأن هذه صيغٌ موضوعةٌ للثنائية والجمع، وليست بثنائية ولا جمع حقيقةً. وقال أبو البقاء^(٥): «اللّاتي جمع «التي» على غير قياس، وقيل: هي صيغة موضوعة للجمع» ومثل هذا لا ينبغي أن يُعدَّ خلافاً. ولها جموعٌ كثيرة: ثلاث عشرة لفظة، وهي: اللاتي واللواتي واللّاتي، وبلا ياءات فهذه ست، واللّاي بالياء من غير همز، واللّا من غير ياءٍ ولا همز، واللّواء بالمد، واللّوا بالقصر، و«الألى» كقوله^(٦):

(١) السبعة ٢٢٨؛ الكشف ٣٨٠/١.

(٢) الآية ٩.

(٣) الآية ١١.

(٤) الآية ١٧.

(٥) الإملاء ١٧٠/١.

(٦) البيت لعمارة بن راشد، وهو في اللسان: فصم، والعيني ٤٥٣/١. والحجل: الخللخال.

١٥٥٧- فَأَمَّا الْأَلَى يَسْكُنُ غَوْرَ تَهَامَةٍ

فكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الْحِجْلَ أَفْصَمًا

إلا أن الكثير أن تكون جمع «الذي». و«اللآءات» مكسوراً مطلقاً
أو معرباً إعراب جمع المؤنث السالم كقوله^(١):

١٥٥٨- أولئك إخواني الذين عَرَفْتُهُمْ

وأخذانك اللآءاتُ زِينٌ بِالْكَتَمِ

برفع «اللآءات»^(٢).

وفي محل «اللاتي» قولان، أحدهما: أنه رفعٌ بالابتداء، وفي الخبر
حينئذٍ وجهان، أحدهما: الجملة من قوله: «فاسْتَشْهَدُوا»، وجازَ دخولُ الفاءِ
زائدةً في الخبرِ وإن لم يَجْزُ زيادتها في نحو: «زيدٌ فاضرب» على رأي
الجمهور، لأنَّ المبتدأ أشبه الشرط في كونه موصولاً عاماً صلته فعلٌ مستقبل،
والخبرُ مستحقٌّ بالصلة.

الوجه الثاني: أن الخبرَ محذوفٌ، والتقدير: «فيما يُتلى عليكم حكمُ
اللاتي»، فحُذِفَ الخبرُ والمضافُ إلى المبتدأ للدلالة عليهما، وأقيم المضافُ
إليه مقامه، وهذا نظيرُ ما فعله سيبويه^(٣) في نحو: «الزانية والزاني فاجلِدوا»^(٤)
و«السارقُ والسارقة فاقطعوا»^(٥) أي: فيما يُتلى عليكم حكمُ الزانية، ويكونُ

(١) لم أهدأ إلى قائله وهو في اللسان: لنا، والهمع ٨٣/١؛ والدرر ٥٨/١. والكتم: نبت
يصبح به الشعر.

(٢) لم يشر إلى لغة أخرى وهي: اللواتي.

(٣) الكتاب ٧١/١ - ٧٢.

(٤) الآية ٢ من النور.

(٥) الآية ٣٨ من المائدة.

قوله «فاستشهدوا» و«فاجلِدوا» دالاً على ذلك الحكم^(١) المحذوف لأنه بيان له.

والقول الثاني^(٢): أن محلّه نصب، وفيه وجهان، أحدهما: أنه منصوب بفعلٍ مقدرٍ للدلالةِ السياقيِّ عليه لا على جهةِ الاشتغالِ لما سنذكره، والتقدير: اقصِدوا اللاتي يأتين، أو تعمّدوا. ولا يجوز أن ينتصب بفعلٍ مضمّرٍ يفسّره قوله «فاستشهدوا» فتكونُ المسألة من باب الاشتغال، لأنّ هذا الموصولُ أشبه اسمَ الشرطِ كما تقدّم تقريره، واسمُ الشرطِ لا يجوزُ أن ينتصبَ على الاشتغالِ لأنه لا يعمل فيه ما قبله^(٣)، فلو نصبناه بفعلٍ مقدرٍ لزم أن يعمل فيه ما قبله. هذا ما قاله بعضهم، ويقرّبُ منه ما قاله أبو البقاء فإنه قال^(٤): «وإذا كان كذلك - أي كونه في حكم الشرط - لم يحسنِ النصب؛ لأنّ تقديرَ الفعلِ قبل أداء الشرط لا يجوز، وتقديره بعد الصلة يحتاج إلى إضمارِ فعلٍ غيرِ قوله «فاستشهدوا» لأنّ «استشهدوا» لا يصحُّ أن يعمل النصب في «اللاتي» وفي عبارته مناقشةٌ يطول بذكرها الكتاب.

والثاني^(٥): أنه منصوبٌ على الاشتغال /، ومنعهم ذلك بأنه يلزم أن يعمل فيه ما قبله جوابه أنا نقدرُ الفعلَ بعده لا قبله، وهذا خلافُ مشهورٍ في أسماءِ الشرطِ والاستفهام: هل يجري فيها الاشتغال أم لا؟ فمنعه قومٌ لما تقدّم، وأجازه آخرون مقدرين الفعل بعد الشرط والاستفهام، وكونه منصوباً على الاشتغال هو ظاهر كلام مكّي^(٦) فإنه ذكر ذلك في قوله: «واللذان يأتياها

(١) قوله «الحكم» يعني به الخبر.

(٢) أي في محل «اللاتي».

(٣) بيّد أن هذا يُفْضَى إلى أن يعمل فيما يشبه الشرط ما قبله، فتكون قد وقعنا في المحذور السابق.

(٤) الإملاء ١٧١/١.

(٥) أي: من وجوه نصب «اللاتي».

(٦) المشكل ١٨٤/١.

منكم فأذوهما»^(١) والآيتان من وادٍ واحد، ولا بدُّ من إيراد نصّه ليتضح لك قوله، قال - رحمه الله: «واللذان يأتينها» الاختيارُ عند سيبويه^(٢) في «اللذان» الرفع، وإن كان معنى الكلام الأمر، لأنه لما وصلَ بالفعلِ تمكَّن معنى الشرط فيه إذ لا يقع على شيءٍ بعينه، فلما تمكَّن معنى الشرط والإبهام جرى مجرى الشرط في كونه لم يعمل فيه ما قبله كما لا يعمل في الشرط ما قبله من مضميرٍ أو مظهرٍ. ثم قال: «والنصبُ جائزٌ على إضمارِ فعلٍ لأنه إنما أشبه الشرطَ، وليس الشبيهُ بالشيءِ كالشيءِ في حكمه». انتهى. وليس لقائل أن يقول: مراده النصبُ بإضمارِ فعلِ النصب لا على الاشتغال، بل بفعلٍ مدلولٍ عليه، كما تقدم نقلُه عن بعضهم؛ لأنه لم يكن لتعليقه بقوله: «لأنه إنما أشبه الشرط إلى آخره» فائدة إذ النصبُ كذلك لا يحتاج إلى هذا الاعتذار.

وقوله: «مِنْ نَسَائِكُمْ» في محلِّ نصبٍ على الحال من الفاعل من «يأتين»، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ أي: يأتين كائناتٍ من نَسَائِكُمْ. وأما قوله «منكم» ففيه وجهان، أحدهما: أن يتعلَّقَ بقوله: «فاستشهدوا». والثاني: أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «أربعة»، فيكون في محلِّ نصبٍ تقديرُه: فاستشهدوا عليهنَّ أربعةً كائنةً منكم.

قوله «حتى»، «حتى» بمعنى إلى، فالفعل بعدها منصوبٌ بإضمارِ «أن» وهي متعلِّقةٌ بقوله: «فأمسكوهن» غايةً له. وقوله: «أو يجعل» فيه وجهان، أحدهما: أن تكون «أو» عاطفةً فيكون الجعلُ غايةً لإمساكهن أيضاً، فيتصبُّ «يجعل» بالعطف على «يتوفأهن». والثاني: أن تكون «أو» بمعنى «إلا» كالتي في قولهم «ألزمتك أو تقضيني حقي» على أحدِ المعنيين، والفعلُ بعدها

(١) الآية ١٦ من النساء.

(٢) الكتاب ١/٧٢.

منصوبٌ أيضاً بإضمار «أن» كقوله^(١):

١٥٥٩- فِسرٌ في بلادِ اللّهِ والتمسِ الغِنَى

تَعِشْ ذا يَسارٍ أو تموتَ فُتَعَذراً

أي: إلا أن تموت. والفرق بين هذا الوجه والذي قبله أن الجعل ليس غايةً لإمساكهن في البيوت.

قوله: «لهن» فيه وجهان، أظهرهما: أنه متعلقٌ بـ «يَجْعَلُ». والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوف لأنه حال من «سبيل»، إذ هو في الأصل صفةٌ نكرةٌ قدّم عليها فُنصِبَ حالاً، هذا إن جُعِلَ الجَعْلُ بمعنى الشرع أو الخلق، وإن جُعِلَ بمعنى التصيير فيكون «لهنّ» مفعولاً ثانياً قدّم على الأول وهو «سبيل»، وتقديمه هنا واجبٌ لأنهما لو أنحلاً لمبتدأ وخبرٍ وجبَ تقديمُ هذا الخبر لكونه جاراً، والمبتدأ نكرةٌ لا مسنوعٌ لها غيرُ ذلك.

آ. (١٦) قوله تعالى: ﴿وَاللَّذَانِ﴾: الكلامُ عليه كالكلامِ على «اللاتي»^(٢) إلا أن في كلامِ أبي البقاء ما يُوهِمُ جوازَ الاشتغالِ فيه، فإنه قال^(٣): «الكلام في «الذنان» كالكلام في «اللاتي»، إلا أن مَنْ أجاز النصبَ يَصِحُّ أن يقدَّرَ فعلاً من جنسِ المذكورِ تقديره: أدوا اللذنين، ولا يجوز أن يعملَ ما بعد الفاء فيما قبلها ههنا ولو عرِيَ من الضمير؛ لأن الفاء هنا في حكم الفاء الواقعة في جواب الشرط، وتلك تقطع ما بعدها عما قبلها»^(٤)

(١) البيت لعروة بن الورد، وهو في ديوانه ٨٩؛ والمقرب ٢٦٣/١؛ ووصف المباني ١٣٣؛ وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٦/٢.

(٢) أي في الآية قبلها.

(٣) الإملاء ١٧١/١.

(٤) هذا الكلام ينبغي نفيًا قاطعاً أن أبا البقاء يبيح الاشتغال هنا، وذلك لأن ما بعد الفاء سيكون مفسراً لما قبل الموصول، فيكون بذلك قد عمل ما بعد الموصول فيما قبله وهذا ممنوع.

فقوله: «مَنْ أجازَ النَّصْبَ» يَحْتَمِلُ مَنْ أجازَ النَّصْبَ الْمُتَقَدِّمَ فِي «اللاتي» بِإِضْمَارِ فِعْلِ لَا عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِغَالِ كَمَا قَدَّرَهُ هُوَ بِنَحْوِ «اقْصِدُوا»، وَيَحْتَمِلُ مَنْ أجازَ النَّصْبَ عَلَى الْإِسْتِغَالِ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ، إِلَّا أَنَّ هَذَا بَعِيدٌ لِأَنَّ الْآيَتَيْنِ مِنْ وَاوٍ وَاحِدٍ فَلَا يُطَنُّ بِهِ أَنَّهُ يَمْنَعُ فِي إِحْدَاهُمَا وَيَجِيزُ فِي الْأُخْرَى، وَلَا يَنْفَعُ كَوْنُ الْآيَةِ الْأُولَى فِيهَا الْفِعْلُ الَّذِي يَفْسِّرُ مُتَعَدِّ بِحَرْفِ جَرٍّ، وَالْفِعْلُ الَّذِي فِي هَذِهِ الْآيَةِ مُتَعَدِّ بِنَفْسِهِ فَيَكُونُ أَقْوَى، إِذْ لَا أَثَرَ لَذَلِكَ فِي بَابِ الْإِسْتِغَالِ. وَالضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ فِي «يَأْتِيَانَهَا» لِلْفَاحِشَةِ.

وقرأ^(١) عبدالله: «يَأْتِينَ بِالْفَاحِشَةِ» أَي يَجِئْنَ بِهَا، وَمَعْنَى قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ «يَعْشَيْنَهَا وَيَخَالِطْنَهَا».

وقرأ الجمهور: «وَاللَّذَانِ» بِتَخْفِيفِ النُّونِ، وَقَرَأَ^(٢) ابْنُ كَثِيرٍ: «وَاللَّذَانِ» هُنَا، وَ«اللَّذِينَ» فِي حَمِّ السَّجْدَةِ^(٣) بِتَشْدِيدِ النُّونِ. وَوَجْهُهَا جَعَلَ إِحْدَى النُّونَيْنِ عَوْضاً مِنَ الْيَاءِ الْمَحذُوفَةِ الَّتِي كَانَ يَنْبَغِي أَنْ تَبْقَى، وَذَلِكَ أَنَّ «الَّذِي» مِثْلُ «الْقَاضِي»، وَ«الْقَاضِي» تَثَبَّتْ يَأْوُهُ فِي التَّشْنِيَةِ، فَكَانَ حَقُّ يَاءِ الَّذِي وَالَّتِي أَنْ تَثَبَّتْ فِي التَّشْنِيَةِ وَلَكِنَّهُمُ حَذَفُوهَا: إِمَّا لِأَنَّ هَذِهِ تَشْنِيَةٌ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ، لِأَنَّ الْمُبْهَمَاتِ لَا تُشْنَى حَقِيقَةً، إِذْ لَا يَثْنَى إِلَّا مَا يُنْكَرُ، وَالْمُبْهَمَاتِ لَا تَنْكُرُ، فَجَعَلُوا الْحَذْفَ مَنبَهَةً عَلَى هَذَا، وَإِمَّا لِطَوْلِ الْكَلَامِ بِالصَّلَةِ. وَزَعَمَ ابْنُ عَصْفُورٍ أَنَّ تَشْدِيدَ النُّونِ لَا يَجُوزُ إِلَّا مَعَ الْأَلْفِ كَهَذِهِ الْآيَةِ، وَلَا يَجُوزُ مَعَ الْيَاءِ فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ، وَقِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ فِي حَمِّ السَّجْدَةِ^(٤): «أَرْنَا اللَّذَيْنِ أَضْلَانًا» حِجَّةٌ عَلَيْهِ.

(١) البحر ٣/١٩٥.

(٢) السبعة ٢٢٩؛ الكشف ٣٨١/١؛ الشواذ ٢٥.

(٣) الآية ٢٩، وتسمى فصلت أيضاً.

(٤) الآية ٢٩.

وَقُرِءَ: «اللَّذَانَّ» بهمزةٍ وتشديدِ النون، ووجهها أنه لَمَّا شَدَّدَ النونَ التقى ساكنان فَفَرَّ من ذلك بإبدالِ الألفِ همزةً، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك في الفاتحة^(١).

وقرأ عبدالله: «والذين يُفعلونه منكم»، وهذه قراءةٌ مشكَّلةٌ لأنها بصيغة [ب/٢٠٢] الجمع، / وبعدها ضميرٌ ثنثية^(٢)، وقد يُتكلَّفُ لها تخريجٌ: وهو أن «الذين» لَمَّا كان شاملاً لصنفي الذكور والإناث عاد الضمير عليه مثنى اعتباراً بما اندرج تحته، وهذا كما عاد ضمير الجمع على المثنى الشامل لأفرادٍ كثيرةٍ مندرجةٍ تحته كقوله تعالى: «وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا»^(٣)، «هذان خصمان اختصموا»^(٤)، كذا قال الشيخ^(٥) وفيه نظر، فإن الفرق ثابتٌ؛ وذلك لأنَّ «الطائفة» اسمٌ لجماعةٍ وكذلك «خصم»؛ لأنه في الأصل مصدرٌ فأُطلق على الجمع.

وأصل فاذُوهما: فاذُيوهما، فاستثقلتِ الضمةُ على الياء فحذفتِ الياء التي هي لام، وضمُّ ما قبل الواوٍ لتصحَّ.

آ. (١٧) قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ﴾: قد تقدَّم الكلام على «إنما» في أول البقرة^(٦) وما قيل فيها. و«التوبة» مبتدأ، وفي خبرها وجهان، أظهرهما: أنه «على الله» أي: إنما التوبة مستقرة على فضل الله، ويكون «للذين» متعلقاً^(٧) بما تعلَّق به الخبر. وأجاز أبو البقاء^(٨) عند ذكره هذا الوجه

(١) انظر: إعرابه للآية ٧ من الفاتحة.

(٢) وهو الضمير في «فاذوهما».

(٣) الآية ٩ من الحجرات.

(٤) الآية ١٩ من الحج.

(٥) البحر ٣/١٩٧.

(٦) انظر: الآية ١١.

(٧) الأصل: «متعلق» وهو سهو.

(٨) الإملاء ١/١٧١.

أن يكون «للذين» متعلقاً بمحذوف على أنه حال قال: «فعلى هذا يكون «للذين يعملون السوء» حالاً من الضمير في الظرف وهو «على الله»، والعاملُ فيها الظرفُ أو الاستقرار أي: كائنةً للذين، ولا يجوزُ أن يكونَ العاملُ في الحالِ التوبةُ لأنه قد فصلَ بينهما بالخبر»^(١)، وهذا الذي قاله فيه تكلفٌ لا حاجةً إليه.

الثاني: أن يكونَ الخبرُ «للذين» و«على الله» متعلقٌ بمحذوف على أنه حال من شيء محذوف، والتقدير: «إنما التوبةُ إذا كانت - أو إذ كانت - على الله للذين يعملون»، ف«إذا» و«إذ» معمولان لـ«الذين»؛ لأنَّ الظرفَ يتقدم على عامله المعنوي. و«كان» هذه هي التامةُ وفاعلُها هو صاحب الحال. ولا يجوز أن تكون «على الله» حالاً من الضمير المستتر في «للذين»، والعامل فيها «للذين» لأنه عامل معنوي، والحال لا تتقدم على عاملها المعنوي. هذا ما قاله أبو البقاء^(٢)، ونظَر هذه المسألة بقولهم: «هذا بُسراً أطيّب منه رطباً» يعني أن التقدير هنا: إذ كان بُسراً أطيّب منه إذ كان رطباً، ففي هذه المسألة أقوال^(٣) كثيرة مضطربة لا يحتملها هذا الكتاب. وقدّر الشيخ^(٤) مضافين حذفاً من المبتدأ والخبر فقال: «التقدير: إنما قبولُ التوبةِ مترتبٌ على فضلِ الله، ف«على» باقيةٌ على بابها» يعني من الاستعلاء.

قوله «بجهالةٍ» فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلق بمحذوف على أنه حالٌ من فاعل «يعملون»، ومعناها المصاحبة أي: يعملون السوء ملتبسين بجهالةٍ أي: مصاحبين لها، ويجوز أن يكون حالاً من المفعول أي: ملتبساً بجهالة، وفيه بُعدٌ وتَجَوُّزٌ.

(١) أبو البقاء: «بالجار» والمعنى واحد.

(٢) الإملاء ١/١٧١.

(٣) انظر: المقتضب ٣/٢٥١، ٤/٢٠٧؛ ابن عقيل ١/٥٤٨.

(٤) البحر ٣/١٩٧.

والثاني: أن يتعلق بـ «يعملون» على أنها باء السببية. قال الشيخ^(١):
«أي: الحامل لهم على عمل السوء هو الجهالة، إذ لو كانوا عالمين بما يترتب
على المعصية متذكرين له حال عملها لم يقدّموا عليها كقوله: «لا يزني الزاني
حين يزني وهو مؤمن»^(٢) لأن العقل حينئذ يكون مغلوباً أو مسلوباً.

قوله: «من قريب» فيه وجهان، أحدهما: أن تكون «من» لابتداء الغاية
أي: تبتدىء التوبة من زمانٍ قريب من زمان المعصية لثلاثي يقع في الإصرار،
وهذا إنما يتأتى على قول الكوفيين، وأما البصريون فلا يجيزون أن تكون
«من» لابتداء الغاية في الزمان، ويتأولون ما جاء منه، ويكون مفهوم الآية أنه
لوتاب من زمانٍ بعيد لم يدخل في مَنْ خُصَّ بكرامة قبول التوبة على الله
المذكورة في هذه الآية، بل يكون داخلاً فيمن قال فيهم «فأولئك عسى الله أن
يتوب عليهم»^(٣).

والثاني: أنها للتعيين أي: بعض زمانٍ قريب، يعني: أي جزء من
أجزاء هذا الزمان أتى بالتوبة فيه فهو تائب من قريب. وعلى الوجهين فـ «من»
متعلقة بـ «يتوبون»، و «قريب» صفة لزمان محذوف كما تقدّم تقريره، إلا أن
حذف هذا الموصوف وإقامة هذه الصفة مقامه ليس بقياس، إذ لا يتقاس
الحذف إلا في صور^(٤)، منها أن تكون الصفة جرت مجرى الأسماء الجوامد
كالأبطح^(٥) والأبرق، أو كانت خاصةً بجنس الموصوف نحو مررت بكاتب،

(١) البحر ١٩٨/٣.

(٢) رواه ابن ماجه في الفتن باب ٣ (١٢٩٩/٢).

(٣) ليس ثمة آية بهذا اللفظ فآية النساء ٩٩: «فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم»، وآية التوبة
١٠٢: «خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً عسى الله أن يتوب عليهم».

(٤) انظر: الكتاب ١/١١٦.

(٥) الأبطح: مسيل واسع فيه دفاق الحصى. والأبرق: غلظ فيه حجارة ورمل وطين
مختلطة.

أو تقدّم ذكراً موصوفها نحو: «اسقني ماءً ولو بارداً، وما نحن فيه ليس شيئاً من ذلك.

وفي قوله: «ثم يتوبون» إعلامٌ بسعة عفوهِ، حيث أتى بحرف التراخي. والفاء في قوله «فأولئك» مؤذنةٌ بتسبب قبول الله توبتهم إذا تابوا من قريب. وضمّن «يتوب» معنى يعطفُ فلذلك عدّى بـ «على»^(١)، وأما قوله: «إنما التوبة على الله» فراعى المضاف المحذوف إذ التقدير: إنما قبول التوبة على الله، كذا قال الشيخ^(٢) وفيه نظر.

آ. (١٨) قوله تعالى: ﴿حتى إذا﴾: حتى حرفُ ابتداء، والجملة الشرطية بعدها غايةٌ لما قبلها أي: ليست التوبة لقومٍ يعملون السيئات، وغاية عملهم إذا حضرهم الموتُ قالوا: كيت وكيت، وهذا وجه حسن، ولا يجوز في «حتى» أن تكون جارةً لـ «إذا» أي: يعملون السيئات إلى وقت حضور الموت من حيث إنها شرطية، والشرط لا يعمل فيه ما قبله، وإذا جعلنا «حتى» جارةً تعلقت بـ «يعملون»، وأدوات الشرط لا يعمل فيها ما قبلها^(٣)، ألا ترى أنه يجوز: «بمن تمرر أمر»، ولا يجوز: مررتُ بمن يقمُ أكرمه، لأنَّ له صدر الكلام، ولأن «إذا» لا تصرف على المشهور كما تقدم تقريره في أول البقرة. واستدلَّ ابن مالك^(٤) على تصرفها بوجوه، منها: جرُّها بـ «حتى» نحو: «حتى

(١) وتاب تعدى بـ «على» أيضاً من غير تضمين.

(٢) قاله الشيخ ضمن سياقه، وذلك في حديثه عن اختلاف متعلقي التوبة فالأول: «على الله» والثاني «عليهم»، فقد راعى المضاف المحذوف في الأول، والتقدير: قبول التوبة على الله، وكأنه قال في الثاني: هو يعطف عليهم. انظر: البحر ١/١٩٩.

(٣) أي: إن «حتى» جرَّت على هذا الإعراب الظرف الشرطي «إذا» فتعلق الجار والمجرور بـ «يعملون» الذي هو سابق للمجرور، وبذلك عمل الشرط فيما قبله بالتعلق وهذا ممنوع.

(٤) مذهبه في شرح الكافية الشافية ٢/٦٨٠ عدم تصرف إذا، وأصاف «بأن الخروج عن الظرفية إن لم يكن إلا بدخول حرف الجر فإنه لا يعتد به».

إذا جاؤوها»^(١) «حتى إذا كنتم»^(٢)، وفيه من الإشكال ما ذكرته لك، وقد تقدم تقرير ذلك عند قوله: «حتى إذا بلغوا»^(٣).

قوله: «ولا الذين يموتون» «الذين» مجرور المحل عطفاً على قوله «للذين يعملون» أي: ليست التوبة لهؤلاء ولا لهؤلاء، فسوى بين من مات كافراً وبين من لم يتب إلا عند معاينة الموت في عدم قبول توبته، والمراد بالعاملين السيئات المناقون.

وأجاز أبو البقاء^(٤) في «الذين» أن يكون مرفوع المحل على الابتداء، وخبره «أولئك» وما بعده، معتقداً أن اللام لام الابتداء، وليست بـ «لا» النافية. وهذا الذي قاله من كون اللام لام الابتداء لا يصح إلا أن يكون قد رسمت في المصحف لام داخلية على «الذين» فيصير «وللذين»، وليس المرسوم كذلك، إنما هو لام وألف، وألف لام التعريف الداخلة على الموصول، وصورته: ولا الذين.

قوله: «أولئك» مبتدأ، و«أعتدنا» خبره، و«أولئك» يجوز أن يكون إشارة [أ/٢٠٣] إلى «الذين يموتون وهم كفار/»، لأن اسم الإشارة يجري مجرى الضمير فيعود لأقرب مذكور، ويجوز أن يُشار به إلى الصفتين: الذين يعملون السيئات والذين يموتون وهم كفار. وأعتدنا أي: أحضرنا.

آ. (١٩) قوله تعالى: ﴿أَنْ تَرِثُوا﴾: في محل رفع على الفاعلية بـ «يحل» أي: لا يحل لكم إرث النساء. وقرئ^(٥) «لا تحل» بالتاء من فوق

(١) الآية ٧١ من الزمر.

(٢) الآية ٢٢ من يونس.

(٣) الآية ٦ من النساء.

(٤) الإملاء ١/١٧٢.

(٥) نسبها في الشواذ ٢٥ إلى نعيم بن ميسرة؛ والبحر ٣/٢٠٢.

على تأويل أن ترثوا: بالورثة، وهي مؤنثة، وهذا كقراءة: «ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا»^(١) بتأنيث «تكن» ونصب «فتنتهم» بتأويل «ثم لم تكن فتنتهم إلا مقالتهن»، إلا أن في آية الأنعام مسوغاً وهو الإخبار عنه بمؤنث كما سيأتي .
و «النساء» مفعول به: إمّا على حذف مضاف أي: أن ترثوا أموال النساء إن كان الخطاب للأزواج؛ لأنه روي أن الرجل منهم إذا لم يكن له غرض في المرأة أمسكها حتى تموت فيرثها، أو تفتدي منه بمالها إن لم تمت . وإما^(٢) من غير حذف، على معنى أن يَكُنَّ بمعنى الشيء الموروث إن كان الخطاب للأولياء أو لأقرباء الميت، فقد نُقل أنه إذا مات أحدهم وترك امرأة وابناً من غيرها كان أحقُّ بها من نفسها^(٣) . وقيل: كان الوليُّ إن سبق وألقى عليها ثوبه كان أحقُّ بها، وإن سبقت إلى أهلها كانت أحقُّ بنفسها، فهوا أن يجعلوهنَّ كالأشياء الموارث، وعلى ما ذكرت فلا يُحتاج إلى حذف أحد المفعولين: إمّا الأول أو الثاني على جعل «أن ترثوا» متعدياً لاثنين كما فعل أبو البقاء^(٤) قال: «والنساء فيه وجهان، أحدهما: هُنَّ المفعول الأول، والنساء على هذا هن الموروثات، وكانت الجاهلية ترث نساء آبائهم وتقول: نحن أحقُّ بنكاحهنَّ . والثاني: أنه المفعول الثاني والتقدير: أن ترثوا من النساء المال» انتهى . قوله: «هُنَّ المفعول الأول» يعني والثاني محذوف تقديره: أن ترثوا من آبائكم النساء . و«كُرْهاً» مصدر في موضع نصب على الحال من النساء أي: أن ترثوهن كارهات أو مكروهات . وقرأ^(٥) الأخوان «كرهاً» هنا وفي براءة^(٦)

(١) الآية ٢٣ من الأنعام، وهي قراءة نافع وأبي عمرو وأبي بكر . انظر: السبعة ٢٥٥ .

(٢) قوله «وإما» معطوف على «إما» قبله بسطور .

(٣) أي بأن يتزوجها هذا الابن، فقد كان أولياء الميت يعدون أنفسهم أنهم أحق بالمرأة المتوفى زوجها من أهلها . وانظر: البحر ٢٠٢/٣ .

(٤) الإملاء ١٧٢/١ .

(٥) السبعة ٢٢٩؛ الكشف ٣٨٢/١؛ والأخوان حمزة والكسائي .

(٦) الآية ٥٣ .

والأحقاف^(١) بضم الكاف، وافقهما عاصم وابن عامر من رواية ابن ذكوان عنه على ما في الأحقاف، والباقون بالفتح. وقد تقدّم الكلام في الكره والكراهة: هل هما بمعنى واحد أم لا؟ في البقرة^(٢) فأغنى عن إعادته. ولا مفهوم لقوله «كرهاً» يعني فيجوز أن يرثوهن إذا لم يكرهن ذلك لخروجه مخرج الغالب^(٣). قوله: «ولا تَعْضُلُوهُنَّ» فيه وجهان، أظهرهما: أنه مجزوم بـ «لا» الناهية، عَطَفَ جملةً نهيةً على جملةٍ خبرية، فإن لم تُشترط المناسبة بين الجمل - كما هو مذهب سيويه - فواضح، وإن اشترطنا ذلك - كما هو رأي بعضهم - فلأن الجملة قبلها في معنى النهي، إذ التقدير: لا ترثوا النساء كرهاً فإنه غير حلالٍ لكم. وجعله أبو البقاء^(٤) على هذا الوجه مستأنفاً، يعني أنه ليس بمعطوفٍ على الفعل قبله.

والثاني: - أجازة ابن عطية^(٥) وأبو البقاء^(٦) - أن يكون منصوباً عطفاً على الفعل قبله. قال ابن عطية: «ويُحتمل أن يكون «تَعْضُلُوهُنَّ» نصباً عطفاً على «ترثوا»، فتكون الواوُ مُشْرَكَةً عاطفةً فعلاً على فعل».

وقرأ ابن^(٧) مسعود: «ولا أن تَعْضُلُوهُنَّ» فهذه القراءة تُقَوِّي احتمال النصب^(٨) وأن العَضْلُ ممّا لا يَحِلُّ بالنص. وردَّ الشيخ^(٩) هذا الوجه بأنك إذا

(١) الآية ١٥.

(٢) الآية ٢١٦.

(٣) أي إن المراد نفي الوراثة في حال الطوع والكراهة، لا جوازها في حالة الطوع استدلالاً بالآية، فخرج هذا الكره مخرج الغالب؛ لأن غالب أحوالهم أن يكنَّ مجبوراً على ذلك.

انظر: البحر ٢٠٢/٣.

(٤) الإملاء ١٧٢/١.

(٥) المحرز ٦١/٤.

(٦) الإملاء ١٧٢/١.

(٧) البحر ٢٠٤/٣؛ القرطبي ٢٠٤/٣.

(٨) أي: على العطف على ما قبله وليس على النهي.

(٩) البحر ٢٠٤/٣.

عظفت فعلاً منفياً بـ «لا» على مثبت وكانا منصوبين فإنَّ الناصب لا يُقدَّر إلا بعد حرف العطف لا بعد «لا»، فإذا قلت: «أريدُ أن أتوبَ ولا أدخلَ النارَ» فإنَّ التقدير: أريد أن أتوبَ وأن لا أدخلَ النارَ، لأنَّ الفعلَ يطلبُ الأولَ على سبيل الثبوت والثاني على سبيل النفي، فالمعنى: أريد التوبةَ وانتفاء دخولي النارَ، فلو كان الفعلُ المتسلطُ على المتعاطفين منفياً فكذلك، ولو قدَّرتَ هذا التقديرَ في الآية لم يصحَّ لو قلت: «لا يحلُّ أن لا تعضلوهنَّ» لم يصحَّ إلا أن تجعل «لا» زائدة لا نافية، وهو خلاف الظاهر، وأما أنْ تقدَّرَ «أنَّ» بعد «لا» النافية فلا يصحُّ، وإذا قدَّرتَ «أن» بعد «لا» كان من عطف المصدر المقدر على المصدر المقدر، لا من باب عطف الفعل على الفعل، فالتبس على ابن (١) عطية العطفان، وظنَّ أنه بصلاحيّة تقدير «أن» بعد «لا» يكونُ من عطفِ الفعل على الفعل، وفرَّق بين قولك: «[لا] أريدُ (٢) أن تقومَ وأن لا تخرجَ» وقولك: «لا أريدُ أن تقومَ ولا أن تخرجَ» ففي الأول نفى إرادة وجود قيامه، وأراد انتفاء خروجه فقد أرادَ خروجه، وفي الثانية نفى إرادة وجود قيامه ووجود خروجه، فلا يريدُ لا القيامَ ولا الخروجَ. وهذا في فهمه بعضُ غموضٍ على من لم يتمرنَّ في علم العربية انتهى ما ردَّ به.

وفيه نظرٌ: من حيث إنَّ المثال الذي ذكره في قوله: «أريد أن أتوبَ ولا أدخل النارَ» فإنَّ تقديرَ الناصب فيه قبل «لا» واجب من حيث إنه لو قدَّر بعدها لفسد التركيب، وأمَّا في الآية فتقدير «أن» بعد «لا» صحيحٌ، فإنَّ التقدير بصير: لا يحلُّ لكم إرث النساء كرهاً ولا عضلهنَّ. [ويؤيد ما قلته وما ذهب إليه ابن عطية قولُ الزمخشري (٣) فإنه قال: فإن قلت: (٤) تعضلوهن ما وجهُ

(١) المحرر ٦١/٤.

(٢) سقطت «لا» سهواً من الأصل وأثبتناها من البحر.

(٣) الكشاف ٥١٥/١.

(٤) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.

إعرايه؟ قلت: النصبُ عطفاً على «أن ترثوا» و«لا» لتأكيد النفي أي: لا يحلُّ لكم أن ترثوا النساء ولا أن تعضلوهن»، فقد صرَّح الزمخشري بهذا المعنى وصرَّح بزيادة «لا» التي جعلها الشيخ خلاف الظاهر.

وفي الكلام حذفٌ تقديره: «ولا تعضلوهن من النكاح» إن كان الخطاب للأولياء، أو: «ولا تعضلوهن من الطلاق» إن كان الخطاب للأزواج. وتقدّم معنى العَضَل في البقرة^(١).

قوله: «لِتَذْهَبُوا» اللام متعلّقة بـ «تَعْضَلُوهُنَّ»، والباء في «بعض» فيها وجهان، أحدها: أنها باء التعديّة المرادفة لهمزتها أي: لِتَذْهَبُوا [بعض] ما آتيتموهن^(٢). والثاني: أنها للمصاحبة، فيكون الجارُّ في محلِّ نصبٍ على الحال، ويتعلّق بمحذوفٍ أي: لتذهبوا مصحوبين ببعض، و«ما» موصولةٌ بمعنى الذي أو نكرة موصوفة، وعلى التقديرين فالعائدُ محذوفٌ، وفي تقديره إشكالٌ تقدّم الكلامُ عليه في البقرة عند قوله: «ومِمَّا رزقناهم ينفقون»^(٣) فليلتفت إليه.

قوله: «إلا أن يأتين» في هذا الاستثناء قولان، أحدهما: أنه منقطع، فيكون «أن يأتين» في محلِّ نصب. والثاني: أنه متصلٌ، وفيه حينئذ ثلاثة أوجه: أحدها: أنه مستثنى من ظرف زمان عام تقديره: «ولا تعضلوهن في وقتٍ من الأوقات إلا وقت إتيانهن بفاحشة. الثاني: أنه مستثنى من الأحوال العامة تقديره: لا تعضلوهن في حال من الأحوال إلا في حال إتيانهن بفاحشة. الثالث: أنه مستثنى من العلة العامة تقديره: لا تعضلوهن لعلّة من العلل [ب/٢٠٣] إلا لإتيانهن بفاحشة. / وقال أبو البقاء^(٤) بعد أن حكى فيه وجه

(١) الآية ٣.

(٢) أي إن الفعل لا يتعدى أصلاً، وحين دخلت «صار» يتعدى ومعناها معنى همزة التعديّة.

(٣) الآية ٣.

(٤) الإملاء ١/١٧٢.

الانقطاع: «والثاني: هو في موضع الحال تقديره: إلا في حال إتيانهن بفاحشة، وقيل: هو استثناء متصل، تقديره: ولا تغضلوهن في حال إلا في حال إتيان الفاحشة» انتهى. وهذا الوجهان هما في الحقيقة وجه واحد، لأن القائل بكونه منصوباً على الحال لا بُدَّ أن يقدر شيئاً عاماً يجعل هذه الحال مستثناةً منه.

وقرأ^(١) ابن كثير وأبو بكر عن عاصم: «مُبَيَّنَةٌ» بفتح الياء اسم مفعول في جميع القرآن، أي: بَيَّنَّا مَنْ يَدْعِيهَا وَأَوْضَحَهَا. والباقون بكسرها اسم فاعل وفيه وجهان، أحدهما: أنه من «بَيَّنَّ» المتعدي، فعلى هذا يكون المفعول محذوفاً تقديره مَبَيَّنَةٌ حَالٌ مرتكبها. والثاني: أنه من بَيَّنَّ اللّازِمَ، فإنَّ «بَيَّنَّ» يكون متعدياً ولازمًا يقال: بَانَ الشَّيْءُ وَأَبَانَ وَاسْتَبَانَ وَبَيَّنَّ وَتَبَيَّنَّ بمعنى واحد أي: ظَهَرَ. وقرأ بعضهم^(٢): مُبَيَّنَةٌ بكسر الباء وسكون الياء اسم فاعل من «أَبَانَ»، وفيها الوجهان المتقدمان في المشددة المكسورة، لأنَّ «أَبَانَ» أيضاً يكون متعدياً ولازمًا، وأما «مُبَيَّنَاتٌ»^(٣) فقرأهن الأخوان وابن عامر وحفص عن عاصم بكسر الياء اسم فاعل، والباقون بفتحها اسم مفعول، وقد تقدّم وجه ذلك.

قوله: «بالمعروف» في الباء وجهان، أظهرهما: أنها بَاءُ الْحَالِ: إمَّا مِنَ الْفَاعِلِ أَيْ: مُصَاحِبِينَ لَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ، أَوْ مِنَ الْمَفْعُولِ أَيْ: مُصْحَوِبَاتٍ بِالْمَعْرُوفِ. والثاني: أنها بَاءُ التَّعْدِيَةِ. قال أبو البقاء^(٤): «بالمعروف» مفعول أو حال.

قوله: «فعسى» الفاء جواب الشرط، وإنما اقترنت بها «عَسَى» لكونها

(١) السبعة ٢٢٩؛ الكشف ٣٨٣/١.

(٢) وهي قراءة ابن عباس كما في القرطبي ٩٦/٥.

(٣) الآية ٣٤ من النور. وانظر: السبعة ٢٢٩.

(٤) الإملاء ١٧٢/١.

جامدةً. قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: من أي وجه صح أن يكون «فعسى» جزءاً للشرط؟ قلت: من حيث إن المعنى: فإن كرهتموهن فاصبروا عليهن مع الكراهة، فلعل لكم فيما تكرهون خيراً كثيراً ليس فيما تحبون». .

وقرىء^(٢) «ويجعل» برفع اللام. قال الزمخشري^(٣): «على أنه حال»، يعني ويكون خيراً لمبتدأ محذوف؛ لئلا يلزم دخول الواو على مضارع مثبت. و«عسى» هنا تامة لأنها رفعت «أن» وما بعدها، والتقدير: فقد قربت كراحتكم، فاستغنت عن تقدير خبر، والضمير في «فيه» يعود على «شيء» أي: في ذلك الشيء المكروه. وقيل: يعود على الكره المدلول عليه بالفعل. وقيل: يعود على الصبر وإن لم يجز له ذكر.

آ. (٢٠) قوله تعالى: ﴿مَكَانَ زَوْجٍ﴾: ظرف منصوب بالاستبدال، والمراد بالزوج هنا الجمع أي: وإن أردتم استبدال أزواج مكان أزواج، وجاز ذلك لدلالة جمع المستبدلين، إذ لا يتوهم اشتراك المخاطبين في زوج واحد مكان زوج واحد، وإرادة معنى الجمع عاد الضمير من قوله: «إحداهن» على «زوج» جمعاً. والتي نهى عن الأخذ منها هي المستبدل مكانها، لأنها آخذة منه بدليل قوله: «وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض» وهذا إنما هو في القديمة لا المُستحدثة.

وقال: «إحداهن» ليدل على أن قوله: «وآتيتم» المراد منه: وآتى كل واحد منكم إحداهن، أي: إحدى الأزواج، ولم يقل: «آتيتموهن قنطاراً» لئلا يتوهم أن الجميع المخاطبين آتوا الأزواج قنطاراً، والمراد: آتى كل واحد زوجة قنطاراً، فدل لفظ «إحداهن» على أن الضمير في «آتيتم» المراد منه كل

(١) الكشاف ٥١٥/١.

(٢) قراءة عيسى بن عمر كما في الشواذ ٢٥.

(٣) الكشاف ٥١٥/١.

واحدٍ واحدٍ، كما دَلَّ لفظ «وإن أردتم استبدالَ زوجٍ مكانَ زوجٍ» على أن المراد استبدالَ أزواجٍ مكانَ أزواجٍ، فأريد بالمفرد هنا الجمعُ لدلالة «وإن أردتم».

وأريد بقوله «وآتيتم» كلُّ واحدٍ واحدٍ، لدلالة «إحداهن» وهي مفردة على ذلك. ولا يُدَلُّ على هذا المعنى البليغ بأوجزَ ولا أفصحَ من هذا التركيب. وتقدّم معنى القنطار واشتقاقه في آل عمران^(١). والضمير في «منه» عائِد على «قنطاراً».

وقرأ^(٢) ابن محيٍصن: «آتيتم أحداهن» بوصل ألف «إحدى» كما قرئ: «إنها لأحدى الكُبر»^(٣) حَذَفَ الهمزة تخفيفاً كقوله^(٤):

١٥٦٠- إن لم أقاتِلْ فالبسوني بُرُقِعاً

وبهذا الذي ذكرته يتضح معنى الآية.

وقد طَوَّلَ أبو البقاء^(٥) فيها ولم يأت بطائل، ولا بد من التعرُّض لما قاله والتنبيه عليه. قال: «وفي قوله «وآتيتم إحداهن قنطاراً» إشكالان، أحدهما: أنه جَمَعَ الضميرَ والمتقدِّمَ زوجان. والثاني: أن التي يريد أن يُستبدل بها هي التي تكون قد أعطاهما مالاً فينهاه عن أخذه، فأما التي يريد أن يستحديها فلم يكن أعطاها شيئاً حتى ينهى عن أخذه، ويتأيد ذلك بقوله: «وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض». والجوابُ عن الأول: أن المراد بالزوج الجمعُ، لأنَّ الخطابَ لجماعة الرجال، وكلُّ منهم قد يريد

(١) الآية ٧٥ من آل عمران.

(٢) القرطبي ١٠١/٥؛ والبحر ٢٠٦/٣.

(٣) الآية ٣٥ من المدثر، وهي رواية عن ابن كثير كما في الشواذ ص ١٦٥.

(٤) لم أمتد إلى قائله، وهو في المحتسب ١٢٠/١؛ والخصائص ١٥١/٣؛ والقرطبي

١٠١/٥؛ والبحر ٢٠٦/٣.

(٥) الإملاء ١٧٢/١.

الاستبدال، ويجوز أن يكونَ جُمعَ لأن التي يريد أن يستحدثها يُفْضِي حَالَهَا إلى أن تكون زوجاً، وأن يريد أن يستبدلَ بها كما استبدلَ بالأولى فجمِعَ على هذا المعنى . وأما الإشكال الثاني ففيه جوابان أحدهما: أنه وَضَعَ الظاهر مَوْضِعَ المضمر، والأصل: وآتيموهن . والثاني: أن المستبدلَ بها مبهمةٌ فقال «إحداهن» إذ لم تتعين حتى يَرْجِعَ الضمير إليها، وقد ذكرنا نحواً من هذا في قوله: «فتذكرُ إحداهما الأخرى»^(١) انتهى .

وفي قوله: «وَضَعَ الظاهرَ موضعَ المضمر» نظراً، لأنه لو كان الأصل كذلك لأوهم أن الجميعَ أتوا الأزواجَ قنطاراً كما تقدّم، وليس كذلك .

قوله: «أتأخذونه بُهتاناً» الاستفهام للإنكار أي: أنفعلونه مع قُبْحِهِ . وفي نصب «بُهتاناً وإثماً» وجهان، أحدهما: أنهما منصوبان على المفعول من أجله أي: لبهتانكم وإثمكم . قال الزمخشري^(٢): «وإن لم يكن غرضاً كقولك: قعدَ عن القتالِ جُبناً» . والثاني: أنهما مصدران في موضع الحال، وفي صاحبها وجهان، أظهرهما: أنه الفاعل في «أتأخذونه» [أي] باهتين وأثمين . والثاني: أنه المفعول أي: أتأخذونه مُبْهَتاً مُحِيراً لَشَنْعَتِهِ وَقُبْحِ الأُحْدُوثةِ عنه .

وَبُهْتَانٍ: فُعْلانٌ من البُهْتِ، وقد تقدّم معناه في البقرة^(٣)، وتقدم أيضاً الكلام في «كيف» ومحلّها من الإعراب في البقرة أيضاً في قوله: «كيف تكفرون»^(٤) .

أ. (٢١) قوله تعالى: ﴿وقد أفضى﴾: الواو للحال، والجملة بعدها في محل نصب، وأتى بـ «قد» لِيَقْرَبَ الماضي من الحال، وكذلك «أخذن»

(١) الآية ٢٨٢ من البقرة .

(٢) الكشاف ٥١٤ .

(٣) انظر الآية ٢٥٨ .

(٤) الآية ٢٨ .

و«قد» مقدرةٌ معه لتقدّمِ ذِكْرِها. و«منكم» فيه وجهان، أظهرهما: أنه متعلّقٌ بـ «أخذن». وأجاز فيه أبو البقاء^(١) أن يكونَ حالاً من «ميثاقاً» قدّم عليه، كأنه لَمَّا رأى أنه يجوز أن يكونَ صفةً لوتأخّر لجاز ذلك وهو ضعيف. و«أفضى» معناه ذهب إلى فضائه أي: ناحية سَعَتِهِ، يقال: فَصًّا يفضو، فألف «أفضى» عن ياءٍ أصلها واو.

آ. (٢٢) قوله تعالى: ﴿مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾: في «ما» هذه قولان أحدهما: أنها موصولة اسمية واقعة على أنواعٍ مَنْ يَعْقِلُ، كما تقدم ذلك في قوله «ما طاب لكم»^(٢)، وهذا عند مَنْ لا يجيز وقوعها على آحاد العقلاء. فأما مَنْ يُجيز ذلك فيقول: إنها واقعة موقع «مَنْ»، فـ «ما» مفعول به بقوله «ولا تنكحوا»، والتقدير: ولا تزوجوا مَنْ تزوج آبائكم. والثاني: أنها مصدرية أي: ولا تنكحوا مثل نكاح آبائكم الذي كان في الجاهلية وهو النكاح الفاسد كنكاح الشُّغار^(٣) وغيره، واختار هذا القول جماعة منهم ابن جرير الطبري^(٤) قال: «ولو كان معناه: ولا تنكحوا النساء التي نكح آبائكم لوجب أن يكون موضعُ «ما» «من». انتهى. وتبيّن كونه حراماً أو فاسداً [من] قوله: «إنه كان فاحشةً ومقتاً». قوله «من النساء»: تقدّم نظيره أول السورة^(٥).

قوله: «إلا ما قد سلف» في هذا الاستثناء قولان، أحدهما: أنه منقطع، إذ الماضي لا يُجامع الاستقبال، / والمعنى: أنه لَمَّا حَرَّمَ عليهم نكاح ما نكح [٢٠٤/أ] آبائهم تطرّق الوهمُ إلى ما مضى في الجاهلية ما حكمه؟ فقيل: إلا ما قد سلفَ أي: لكن ما سلف فلا إثمَ فيه. وقال ابن زيد في معنى ذلك أيضاً: «إن

(١) الإملاء ١/١٧٣.

(٢) الآية ٣ من النساء.

(٣) الشُّغار: أن تزوّجَ الرجلَ امرأةً على أن يزوجه أخرى بغير مهر.

(٤) تفسير الطبري ٨/١٣٨.

(٥) الآية ٣.

المراد بالنكاح العقد الصحيح» وحمل «إلا ما قد سلف» على ما كان يتعاطاه بعضهم من الزنا فقال: «إلا ما قد سلف من الآباء في الجاهلية من الزنا بالنساء فذلك جائز لكم زواجهم في الإسلام، وكأنه قيل: ولا تعقدوا على من عقد عليه آباؤكم إلا ما قد سلف من زناهم، فإنه يجوز لكم أن تتزوجوهم فهو استثناء منقطع أيضاً.

والثاني: أنه استثناء متصل وفيه معنيان، أحدهما: أن يُحمل النكاح على الوطء، والمعنى: أنه نهى أن يطأ الرجل امرأة ووطئها أبوه إلا ما قد سلف من الأب في الجاهلية من الزنا بالمرأة فإنه يجوز للابن تزويجها. نقل هذا المعنى عن ابن زيد أيضاً، إلا أنه لا بد من التخصيص في شيئين: أحدهما قوله: «ولا تنكحوا» أي ولا تطؤوا ووطئاً مباحاً بالتزويج. والثاني: التخصيص في قوله: «إلا ما قد سلف» بوطء الزنا، وإلا فالوطء فيما قد سلف قد يكون ووطئاً غير زنا، وقد يكون زنا، فيصير التقدير: ولا تطؤوا ما وطئ آباؤكم ووطئاً مباحاً بالتزويج إلا من كان ووطئها فيما مضى ووطء زنا. ويجوز على هذا المعنى الذي ذهب إليه ابن زيد أن يُراد بالنكاح الأول العقد، وبالثاني الوطء، أي: ولا تتزوجوا من ووطئها آباؤكم إلا من كان ووطئها ووطء زنا.

والمعنى الثاني: «ولا تنكحوا مثل نكاح آباءكم في الجاهلية إلا ما تقدم منكم من تلك العقود الفاسدة فمباح لكم الإقامة عليها في الإسلام إذا كان مما يقر الإسلام عليه» وهذا على رأي من يجعل «ما» مصدرية وقد تقدم.

وقال الزمخشري^(١): «فإن قلت: كيف استثنى «ما قد سلف» من «ما نكح آباؤكم»؟ قلت: كما استثنى «غير أن سيوفهم» من قوله: «ولا عيب فيهم» يعني: إن أمكنكم أن تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره،

وذلك غير ممكن، والغرض المبالغة في تحريمه وسدُّ الطريق إلى إباحته، كما تعلق بالمُحال في التأييد في نحو قولهم: «حتى يَبْيَضَّ القَارُّ» و«حتى يَلِجَ الجَمَلُ في سَمِّ الخِيَاطِ». انتهى. أشار - رحمه الله - إلى بيت النابغة في قوله^(١):

١٥٦١ - ولا عيبَ فيهم غيرَ أنْ سيوفهم

بِهِنَّ فُلُولٌ من قِرَاعِ الكَتَائِبِ

يعني إن وُجد فيهم عيبٌ فهو هذا، وهذا لا يَعُدُّه أحدٌ عيباً فانتفى العيب عنهم بدليله. ولكن هل الاستثناء على هذا المعنى الذي أبداه الزمخشري من قبيل المنقطع أو المتصل؟ والحق أنه متصل لأنَّ المعنى: ولا تَنكِحُوا ما نكح آباؤكم إلا اللاتي مَضَيْنَ وفَيْنِ، وهذا مُحالٌ، وكونه مُحالاً لا يُخْرِجُه عن الاتصال. وأما البيتُ ففيه نظرٌ، والظاهر أن الاستثناء فيه متصلٌ أيضاً، لأنه جعل العيبَ شاملاً لقوله «غيرَ أنْ سيوفهم» بالمعنى الذي أراده. وللبحث فيه مجالٌ.

وتلخص مما تقدم أن المراد بالنكاح في هذه الآية العقد الصحيح أو الفاسد أو الوطء، أو: يُراد بالأول العقد والثاني الوطء، وقد تقدم القول في البقرة: هل هو حقيقةً فيهما أو في أحدهما؟ واختلافُ الناسِ في ذلك.

وزعم بعضهم أن في الآية تقديماً وتأخيراً والأصل: ولا تَنكِحُوا ما نكح آباؤكم من النساء، إنه كان فاحشةً ومقتاً وساء سبيلاً إلا ما قد سلف. وهذا فاسدٌ من حيث الإعراب ومن حيث المعنى: أما الأولُ فلأنَّ ما في حيزِ «إن» لا يتقدم عليها، وأيضاً فالمستثنى لا يتقدم على الجملة التي هو من متعلقاتها سواء كان متصلاً أم منقطعاً، وإن كان في هذا خلافٌ ضعيفٌ. وأما الثاني فلأنه

(١) ديوانه ٦٠؛ والهمع ٢٣٢/١؛ والخزانة ٩/٢؛ والدرر ١٩٥/١. القراع: المقارعة والمجادلة.

- النساء -

أخبر أنه فاحشة ومقت في الزمان الماضي بقوله «كان» فلا يصح أن يُستثنى منه الماضي، إذ يصير المعنى: هو فاحشة في الزمان الماضي إلا ما وقع منه في الزمان الماضي فليس بفاحشة.

والمقت: بَعْضُ مقرونٌ باستحقاقٍ فهو أخصُّ منه. والضمير في قوله «إنه» عائِدٌ على النكاح المفهوم من قوله: «ولا تَنكِحُوا»، ويجوز أن يعود على الزنى إذا أُريدَ بقوله «إلا ما قد سَلَفَ» الزنى. و«كان» هنا لا تدل على الماضي فقط لأن معناها هنا معنى لم يَزَلْ^(١)، وهذا المعنى هو الذي حَمَلَ المبرد على قوله «إنها زائدة»^(٢). ورُدَّ عليه بوجود الخبر والزائدة لا خبر لها، وكأنه يعني زيادتها ما ذكرته من كونها لا تدلُّ على الماضي فقط، فَعَبَّرَ عن ذلك بالزيادة.

قوله: «وساء سبيلاً» في «ساء» قولان، أحدهما: أنها جارية مجرى «بئس» في الذم والعمل، ففيها ضميرٌ مبهمٌ يُفسَّرُه ما بعده وهو «سبيلاً» والمخصوصُ بالذم محذوفٌ تقديره: «وساء سبيلاً سبيلُ هذا النكاح» كقوله: «بئسَ الشراب» أي: ذلك الماء. والثاني: أنها لا تجرى مجرى «بئس» في العمل بل هي كسائر الأفعال، فيكونُ فيها ضميرٌ يعود على ما عاد عليه الضميرُ في «إنه»، و«سبيلاً» على كلا التقديرين تمييزٌ.

وفي هذه الجملة وجهان أحدهما: أنه لا محل لها بل هي مستأنفة، ويكون الوقف على قوله: «ومقتاً» ثم يستأنف «وساء سبيلاً» أي: وساء هذا

(١) قوله: «لم يزل» غير واضح في الأصل.

(٢) نسبة القول بزيادتها إلى المبرد قال به الزجاج في «معاني القرآن» ٣٢/٢، ونقل قول الزجاج هذا صاحب الخزانة ٣٨/٤. والحقيقة أن هذا النقل فيه نظر لأنه يرفض في «المقتضب» ١١٧/٤ زيادة «كان» في بيت اشتهرت فيه الزيادة وهو قوله:

وجيران لنا كانوا كرام

ومضى يؤوله مع أنه يقول: عدُّ النحاة جميعاً أن «كان» في البيت ساقطة.

السييل مِنْ نِكَاح مَنْ نَكَحَهُنَّ مِنَ الْآبَاءِ. والثاني: أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى خَيْرِ «كَانَ»، عَلَى أَنْ يُجْعَلَ مُحْكَمًا بِقَوْلٍ مُضْمَرٍ، ذَلِكَ الْقَوْلُ هُوَ الْمَعْطُوفُ عَلَى الْخَيْرِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَمَقُولًا فِيهِ: سَاءَ سَبِيلًا، هَكَذَا قَدَّرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(١). وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَطْفًا عَلَى خَيْرِ «كَانَ» مِنْ غَيْرِ إِضْمَارِ قَوْلٍ، لِأَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ فِي قُوَّةِ الْمَفْرَدِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَقَعُ خَيْرًا بِنَفْسِهِ تَقُولُ: «زَيْدٌ سَاءَ رَجُلًا» وَ«كَانَ زَيْدٌ سَاءَ رَجُلًا»، فَغَايَةُ مَا فِي الْبَابِ أَنَّكَ أَتَيْتَ بِأَخْبَارِ «كَانَ» أَحَدَهَا مَفْرَدًا وَالْآخَرَ جُمْلَةً، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ هَذِهِ جُمْلَةٌ إِنْشَائِيَّةٌ، وَالْإِنْشَائِيَّةُ لَا تَقَعُ خَيْرًا لـ «كَانَ»، فَاحْتَاجُ إِلَى إِضْمَارِ الْقَوْلِ وَفِيهِ بَحْثٌ.

آ. (٢٣) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾: «أُمَّهَاتُ» جَمْعُ «أُمٍّ» فَالْهَاءُ زَائِدَةٌ فِي الْجَمْعِ، فَرَقًا بَيْنَ الْعُقَلَاءِ وَغَيْرِهِمْ. يُقَالُ فِي الْعُقَلَاءِ: «أُمَّهَاتُ» وَفِي غَيْرِهِمْ: «أُمَّاتُ» كَقَوْلِهِ^(٢):
١٥٦٢- وَأُمَّاتٍ أَطْلَاءٍ صَغَارٍ.....

هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ، وَقَدْ يُقَالُ: «أُمَّاتُ» فِي الْعُقَلَاءِ، وَ«أُمَّهَاتُ» فِي غَيْرِهِمْ وَقَدْ جَمَعَ الشَّاعِرُ بَيْنَ الْإِسْتِعْمَالَيْنِ فِي الْعُقَلَاءِ فَقَالَ^(٣):
١٥٦٣- إِذَا الْأُمَّهَاتُ قَبُحْنَ الْوَجُوهَ
فَرَجَّتِ الظَّلَامَ بِأُمَّاتِكَ

وَقَدْ سُمِعَ «أُمَّهَةٌ» فِي «أُمَّ» بِزِيَادَةِ هَاءٍ، بَعْدَهَا تَاءٌ تَأْنِيثٌ قَالَ^(٤):

١٥٦٤- أُمَّهَتِي خِنْدِيفُ وَالْيَاسُ أَبِي

(١) الإملاء ١/١٧٣.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) البيت لمروان بن الحكم وهو في المقتضب ٣/١٦٩؛ وابن يعيش ٣/١٠؛ واللسان:

أمم؛ وشواهد الشافية ٣٠٨؛ والهمع ١/٢٣؛ والدرر ١/٦.

(٤) البيت لقصي بن كلاب، وبعده:

عِنْدَ تَنَادِيهِمْ بِهَالٍ وَهَبٍ

فعلى هذا يجوز أن تكون «أمهات» جمع «أمهة» المزيد فيها الهاء، [٢٠٤/ب] والهاء قد أتت زائدة في مواضع / قالوا: هبّلع وهجرع من البّلع والجرع.

قوله: «وبناتكم» عطف على «أمهاتكم». وبنات جمع بنت، وبنت تأنيث ابن، وتقدم الكلام عليه وعلى اشتقاقه ووزنه في البقرة في قوله: «يا بني إسرائيل»^(١)، إلا أن أبا البقاء^(٢) حكى عن الفراء أن «بنات» ليس جمعاً لـ «بنت» يعني بكسر الباء بل جمع «بنة» يعني بفتحها، قال: وكسرت الباء تنبيهاً على المحذوف». قلت: هذا إنما يجيء على اعتقاد أن لامها ياء، وقد تقدم لنا خلاف في ذلك وأن الصحيح أنها واو، وحكى عن غيره أن أصلها: بنة، وعلى ذلك جاء جمعها ومذكرها وهو بنون، قال: «وهو مذهب البصريين» قلت: لا خلاف بين القولين في التحقيق، لأن من قال: بنات جمع «بنة» بفتح الباء لا بد وأن يعتقد أن أصلها «بنة» حذفت لامها وعوض منها تاء التأنيث، والذي قال: بنات جمع «بنة» لفظ بالأصل فلا خلاف.

واعلم أن تاء «بنت» و«أخت» تاء تعويض عن اللام المحذوفة كما تقدم تقريره، وليست للتأنيث، ويدل على ذلك وجهان، أحدهما: أن تاء التأنيث يلزم فتح ما قبلها لفظاً أو تقديراً نحو: ثمرة وفتاة، وهذه ساكن ما قبلها. والثاني: أن تاء التأنيث تبدل في الوقف هاء، وهذه لا تبدل بل تقر على حالها. قال أبو البقاء^(٣): «فإن قيل: لم رد المحذوف في «أخوات» ولم يرد في «بنات»؟ قيل: حُمِل كل واحد من الجمعين على مذكّره، فمذكر

= وهو في المحاسب ٢/٢٢٤؛ وأمالى القالي ٢/٣٠١؛ واللسان: سلل؛ وابن يعيش ٣/١٠؛ والحزانة ٣/٣٠٦؛ والهمع ١/٢٣؛ والدرر ١/٥.

(١) الآية ٤٠.

(٢) الإملاء ١/١٧٤.

(٣) الإملاء ١/١٧٤.

«بنات» لم يُردَّ إليه المحذوف بل قالوا فيه «بنون»، ومذكر «أخوات» رُدَّ فيه محذوفه قالوا في جمع أخ: إخوة وإخوان».

وهذا الذي قاله ليس بشيء لأنه أخذ جمع التكسير وهو إخوة وإخوان مقابلاً لـ «أخوات» جمع التصحيح، فقال: رُدَّ في أخوات كما رُدَّ في إخوة، وهذا أيضاً موجود في «بنات»؛ لأنَّ مذكوره في التكسير رُدَّ إليه المحذوف. قالوا: ابن وأبناء، ولَمَّا جمعوا أخواً جمع السلامة قالوا فيه «أخون» بالحذف، فردُّوا في تكسير ابن وأخ محذوفهما، ولم يردُّوا في تصحيحهما، فبان فساد ما قال.

قوله: «وخالأتكم» ألف «خالة» و«خال» منقلبة عن واو، بدليل جمعه على «أخوال»، قال تعالى: «أو بيوت أخوالكم»^(١).

قوله: «من الرضاعة»: في موضع نصب على الحال فيتعلق بمحذوف تقديره: وأخواتكم كائنات من الرضاعة. وقرأ أبو حنيفة^(٢): «من الرضاعة» بكسر الراء. «من نسائكم» فيه وجهان، أحدهما: أنه حال من «ربائبكم» تقديره: «وربائبكم كائنات من نسائكم». والثاني: أنه حال من الضمير المستكن في قوله: «في حُجُوركم» لأنه لَمَّا وقع صلة تحمّل ضميراً، أي: اللاتي استقررن في حُجُوركم.

والربائب: جمع «ربيبة» وهي بنت الزوج أو الزوجة، والمذكر: ربيب، سُمياً بذلك؛ لأن أحد الزوجين يربُّه^(٣) كما يربُّ ابنه. وقوله: «اللّاتي في حُجُوركم» لا مفهوم له لخروجه مخرج الغالب^(٤). والحُجُور: جمع «حجر»

(١) الآية ٦١ من النور.

(٢) البحر ٣/٢١١؛ الشواذ ٢٥.

(٣) يربّه: يعاهده.

(٤) أي: إن إضافتهنَّ إلى الحجور حملاً على أغلب ما يكون الربائب عليه، وهي محرمة وإن =

بفتح الحاء وكسرهما، وهو مقدّم ثوب الإنسان ثم استعملت اللفظة في الحفظ والستر.

قوله: «اللاتي دخلتم بهن» صفة لـ «نساءكم» المجرور بـ «من»، اشترط في تحريم الربيبة أن يدخل بأمرها.

ولا جائز أن تكون صفة لـ «نساءكم» الأولى والثانية^(١) لوجهين، أحدهما: من جهة الصناعة، وهو أن «نساءكم» الأولى مجرورة بالإضافة والثانية مجرورة بـ «من» فقد اختلف العاملان، وإذا اختلفا امتنع النعت، لا تقول: «رأيت زيدا ومررت بعمر و العاقلين» على أن يكون «العاقلين» نعتاً لهما. والثاني من جهة المعنى: وهو أن أم المرأة تحرم بمجرد العقد على البنت دخل بها أولم يدخل بها عند الجمهور، والربيبة لا تحرم إلا بالدخول على أمها.

وفي كلام الزمخشري^(٢) ما يلزم منه أنه يجوز أن يكون هذا الوصف راجعاً إلى الأولى في المعنى فإنه قال: «من نساءكم» متعلق بـ «ربائبكم» ومعناه: أن الربيبة من المرأة المدخول بها محرمة على الرجل حلال له إذا لم يدخل بها. فإن قلت: هل يصح أن يتعلق بقوله: «وأمهات نساءكم»؟ قلت: لا يخلو: إما أن يتعلق بهن وبالربائب فتكون حرمتهم وحرمة الربائب غير مبهمتين جميعاً، وإما أن يتعلق بهن دون الربائب، فتكون حرمتهم غير مبهمة وحرمة الربائب مبهمة، ولا يجوز الأول لأن معنى «من» مع أحد المتعلقين خلاف معناها مع الآخر، ألا تراك إذا قلت: «وأمهات نساءكم من

= لم تكن في الحجر، ولكن بعض أهل الظاهر اشترطوا في تحريمها أن تكون في حجره.
انظر: البحر ٢/٢١١.

(١) أي صفة لها معاً.

(٢) الكشف ١/٥١٦.

نسائكم اللاتي دخلتم بهن» فقد جَعَلَتْ «مِنْ» لبيان النساء وتمييزاً للمدخولِ بهنَّ مِنْ غيرِ المدخولِ بهنَّ، وإذا قلت: «وربائبكم من نسائكم اللاتي دَخَلْتُم بهن» فإنك جاعلٌ «مِنْ» لابتداءِ الغاية كما تقولُ: «بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم من خديجة»، وليس بصحيحٍ أَنْ يَعْنِي بالكلمة الواحدة في خطاب واحد معنيين مختلفين، ولا يجوز الثاني لأن الذي يليه هو الذي يستوجبُ التعليقُ به ما لم يَعْرِضْ أمرٌ لا يُرَدُّ، إلا أَنْ تقول: أُعَلِّقُه بالنساء والربائب، وأجعل «من» للاتصال كقوله تعالى: «المنافقون والمنافقات بعضهم مِنْ بعض»^(١)، [وقال]^(٢):

..... ١٥٦٥ -

فإني لستُ مِنْكَ وَلَسْتُ مِنِّي

[وقوله]^(٣):

١٥٦٦ - ما أنا من دَوْدٍ ولا دَوْدٌ مِنِّي

وأمهاتُ النساء متصلات بالنساء لأنهن أمهاتهن، كما أن الربائب متصلاتٌ بأمهاتهن لأنهن بناتهن، هذا وقد اتفقوا على أن التحريم لأمهاتِ النساء مبهمٌ. انتهى. ثم قال: «إلا ما روي عن علي وابن عباس وزيد وابن عمر وابن الزبير أنهم قرؤوا «وأمهاتُ نسائكم اللاتي دَخَلْتُم بهن» فكان ابن عباس يقول: «والله ما أنزل إلا هكذا» فقوله: «أعلقه بالنساء والربائب» إلى

(١) الآية ٦٧ من التوبة. والأصل: «المؤمنون والمؤمنات» والتصحيح من الزنجشري وليس ثمة آية بهذا النص.

(٢) تقدم برقم ١٠٢٣.

(٣) لم أهد إلى قائله وهو في الكشاف ٥١٦/١، والبيت على هذه الرواية من الرجز، وثمة بيت من الرمل شبيه به وهو:

أيها السائلُ عنهم وعني لستُ من هندٍ ولا هندٌ مِنِّي
وهو في ابن يعيش ١٢٥/٣.

آخره يقتضي أن القيد الذي في الرئائب - وهو الدخول - في أمهات^(١) نسائكم، كما تقدم حكايته عن علي وابن عباس. قال الشيخ^(٢): «ولا نعلم أحداً أثبت له «من» معنى الاتصال، وأما الآية والبيت والحديث فمؤولة. قوله: «وحلائل» جمع «حليلة» وهي الزوجة، سُميت بذلك لأنها تحلُّ مع زوجها حيث كان، فهي فعيلة بمعنى فاعلة، والزوج حليل كذلك، قال^(٣):

١٥٦٧- أغشى فتاة الحبي عند حليلها

وإذا غسزا في الجيش لا أغشاها

وقيل: اشتقاقها من لفظ الحلال؛ إذ كلُّ منهما حلال لصاحبه، وهو قول الزجاج^(٤) وجماعة، فـ «فَعِيل» بمعنى مفعول أي: مُحَلَّلَةٌ له وهو محللٌ لها، إلا أن هذا يُضعفه دخول التانيث، اللهم إلا أن يقال إنه جرى مجرى [٢٠٥/أ] الجوامد / كالنطيحة والذبيحة. وقيل: هما من لفظ «الحل» ضد العقد؛ لأنَّ كلاَّ منهما يحلُّ إزار صاحبه.

«والذين من أصلابكم» صفةٌ مبينة؛ لأنَّ الابن قد يُطلق على المُتَبَنَّى به وليست امرأته حراماً على مَنْ تَبَّنَاهُ، وأمَّا الابن من الرضاع فإنه وإن كان حكمه حكم ابن الصُّلب في ذلك فمبيِّنٌ بالسنة فلا يرد على الآية الكريمة.

وأصلاب: جمع «صُلب» وهو الظهر، سُمي بذلك لقوته اشتقاقاً من الصُّلابة، وأفصحُ لغتياً: صُلبٌ بضم الفاء وسكون العين وهي لغة الحجاز،

(١) أي ينطبق أيضاً على فئة أمهات النساء.

(٢) البحر ٢/٢١٢.

(٣) البيت لعتبة وهو في ديوانه ٣٠٨؛ والبحر ٣/١٩٣.

(٤) معاني القرآن ٢/٣٤.

وبنو تميم وأسد يقولون «صَلْبًا» بفتحهما، حكى ذلك الفراء عنهم في كتاب «لغات القرآن» له، وأنشد عن بعضهم^(١):

١٥٦٨ - فِي صَلْبٍ مِثْلِ الْعِنَانِ الْمُؤَدَمِ

وحكى عنهم: «إِذَا أَقَوْمٌ اشْتَكَى صَلْبِي».

قوله: «وَأَنْ تَجْمَعُوا» في محلِّ رفع عطفًا على مرفوع «حُرِّمَتْ» أي: وحُرِّمَ عليكم الجمعُ بين الأختين، والمرادُ الجمعُ بينهما في النكاح، أمَّا في المِلكِ فجائزٌ اتفاقًا، وأمَّا الوطءُ بملكِ اليمينِ ففيه خلافٌ ليس هذا موضعه.

قوله: «إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ» استثناءٌ منقطع، فهو منصوبُ المحلِّ كما تقدَّم في نظيره أي: لكن ما مضى في الجاهلية فإن الله يَغْفِرُهُ. وقيل: المعنى إلا ما عَقَدَ عليه قبل الإسلام، فإنه بعد الإسلام يبقى النكاح على صحته، ولكن يَخْتَارُ واحدةً منهما ويفارق الأخرى، وكان قد تقدَّمَ قريبٌ من هذا المعنى في «ما قد سَلَفَ» الأول، ويكون الاستثناء عليه متصلًا، وهنا لا يتأتَّى الاتصال البتة لفساد المعنى.

آ. (٢٤) قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ﴾: قرأ الجمهور هذه اللفظة سواء كانت معرفة بـ «أل» أم نكرة بفتح الصاد، والكسائي^(٢) بكسرها في الجمع إلا قوله «والمحصنات من النساء» في رأس الجزء^(٣) فإنه وافق الجمهور. فأما الفتحُ ففيه وجهان، أشهرهما: أنه أسند الإحصان إلى غيرهن، وهو إما

(١) البيت للعجاج وقبلة:

رَبِّا الْعِظَامِ فَعَمَّةُ الْمُخْدَمِ

وهو في ديوانه ٤٠٥/١؛ ومفردات الراغب ٢٩٢؛ وإصلاح المنطق ٢٩، وشواهد الزمخشري ٥٤٤/٤، والمؤدَم: لِينِ الأدمة، والمخدَم: موضع الخللخال من الساق.

(٢) السبعة ٢٣؛ والكشف ٣٨٤/١.

(٣) وهو الجزء الخامس ويقع عند هذه الآية التي يعربها الآن.

الأزواج أو الأولياء، فإن الزوج يُحصِنُ امرأته أي: يُعِفُّها، والوليُّ يُحصِنُها بالتزويج أيضاً والله يُحصِنُها بذلك. والثاني: أن هذا المفتوح الصاد بمنزلة المكسور، يعني أنه اسمُ فاعل، وإنما شدَّ فتح عين اسم الفاعل في ثلاثة ألقاب: أَحَصَنَ فهو مُحَصِّنٌ وأَلْفَحَ فهو مُلْفِحٌ، وَأَشْهَبَ فهو مُسْهَبٌ.

وأما الكسر فإنه أسند الإحصان إليهن؛ لأنهن يُحصِنُنَّ أنفسهن بعفافهن، أو يُحصِنُنَّ فروجهن بالحفظ، أو يُحصِنُنَّ أزواجهن. وأما استثناء الكسائي التي في رأس الجزء قال: «لأن المراد بهن المَزُوجَاتِ فالمعنى: أن أزواجهنَّ أحصنوهن، فهن مفعولات»، وهذا على أحد الأقوال في المحصنات هنا من هن؟ على أنه قد قرئ - شاذاً - التي في رأس الجزء بالكسر أيضاً، وإن أُريد بهن المَزُوجَاتِ؛ لأنَّ المراد أحصن أزواجهنَّ أو فروجهنَّ، وهو ظاهر. وقرأ يزيد بن^(١) قطيب: «والمُحصِنَاتِ» بضم الصاد، كأنه لم يَعْتَدَّ بالساكن فأتبع الصاد للميم كقولهم: «مُنْتَن».

وأصل هذه المادة الدلالة على المنع ومنه «الحِصْنُ» لأنه يُمنع به، و«حِصَانٌ» للفرس من ذلك. ويقال: أَحَصَنَتِ المرأةُ وَحَصُنَتْ، ومصدرُ حَصُنَتْ: «حُصْنٌ» عن سيبويه^(٢) و«حِصَانَةٌ» عن الكسائي وأبي عبيدة، واسمُ الفاعل من أَحَصَنَتْ مُحَصِّنَةٌ، ومن حَصُنَتْ حاصِنٌ، قال^(٣):

١٥٦٩ - وحاصِنٍ من حاصِنَاتٍ مُلْسٍ

من الأذى ومن قِرافِ الوَقْسِ

(١) البحر ٢١٤/٣. ويزيد بن قطيب الشامي ثقة، له اختيار ينسب إليه، روى عن عبدالله بن قيس، وروى عنه عمران الحمصي، ولم تُذكر وفاته. انظر: الطبقات لابن الجزري ٣٨٢/٢.

(٢) الكتاب ٢٢٦/٢، وأجاز فيها الكسر والضم.

(٣) البيت للعجاج وهو في ديوانه ٢٠٩/٢؛ والطبري ١٦٥/٨؛ والبحر ١٩٣/٣. والملس: البراءة من كل عيب يذم. والقِراف: المخالطة. والوقس: الجرب ويعني به هنا العيب.

ويقال لها: «حَصَان» أيضاً بفتح الحاء، قال حسان يصف عائشة رضي الله عنها^(١):

١٥٧٠- حَصَانُ رِزَانُ مَا تُزَنُّ بِرَيْبَةٍ
وتصبحُ غَرَّتِي مِنْ لُحُومِ الْغَوَافِلِ

والإحصانُ في القرآن وَرَدَ، ويُراد به أحدُ أربعة معانٍ: التزوج والعفة والحرية والإسلام، وهذا تنفعك معرفته في الاستثناء الواقع بعده: فإن أُريدَ به هنا التزوُّجُ كان المعنى: وَحُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمُحْصَنَاتُ أَي: المزوجات إلا النوع الذي ملكته أيمانكم: إما بالسُّبِّي أو بِمِلْكٍ مِنْ شَرِي وَهَبَةٍ وَإِثْرٍ، وهو قولُ بعضِ أهل العلم، ويدلُّ على الأول قولُ الفرزدق^(٢):

١٥٧١- وَذَاتِ حَلِيلٍ أَنْكَحْتَهَا رِمَاخَنَا
حَلَالٌ لِمَنْ يَبْنِي بِهَا لَمْ تُطَلَّقِ

يعني: أن مجردَ سبائها أحلَّها بعد الاستبراء. وإن أُريد^(٣) به الإسلام أو العفة فالمعنى: أن المسلمات أو العفيفات حرامٌ كلهن، يعني فلا يُزْنَى بهن إلا ما مَلَكَ منهن بتزويجٍ أو مَلَكَ يمين، فيكون المرادُ بـ «ما ملكت أيمانكم» التسلُّطُ عليهن وهو قَدْرٌ مشترك، وعلى هذه الأوجه الثلاثة^(٤) يكونُ الاستثناء متصلاً. وإن أُريدَ به الحرائرُ فالمرادُ إلا ما مَلَكَت بِمِلْكِ الْيَمِينِ، وعلى هذا فالاستثناء منقطع.

وقوله: «من النساء» في محلِّ نصبٍ على الحالِ كُنْظِيرُهُ المتقدم. وقال

(١) ديوانه ٣٨٠؛ والانصاف ٧٥٩؛ وشواهد الكشاف ٥٥٤؛ وما تزن: ما تهم، ويعني بالشرط الثاني أنها لا تغتاب، وغرئي: جائعة.

(٢) تقدم برقم ٩٦١.

(٣) معطوف على قوله: وإن أُريدَ به هنا التزوج.

(٤) أي: التزوج والإسلام والعفة.

مكي^(٢): «فائدة قوله «من النساء» أن الْمُحْصَنَاتِ تقع على الأنفس، فقوله «من النساء» يرفع ذلك الاحتمال، والدليل على أنه يُراد بالمحصنات الأنفس قوله: «والذين يَرْمُونَ المحصنات»^(٣) فلو أُريد به النساء خاصة لما حُدَّ مِنْ قذف رجلاً بنص القرآن، وقد أجمعوا على أن حُدَّه بهذا النصّ. انتهى. وهذا كلامٌ عجيب لأنه بعد تسليم ما قاله في آية النور كيف يتوهم ذلك هنا أحد من الناس^{(٣)؟}

قوله: «كتاب الله» في نصبه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه منصوبٌ على أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة المتقدمة قبله وهي قوله: «حُرِّمَتْ»، ونصبه بفعل مقدر أي: كَتَبَ اللهُ ذلك عليكم كتاباً. وأبعد عبدة^(٤) السلماني في جعله هذا المصدر مؤكداً لمضمون الجملة من قوله تعالى: «فانكحوا ما طاب لكم»^(٥).

الثاني: أنه منصوبٌ على الإغراء بـ «عليكم» والتقدير: عليكم كتاب الله أي: الزموه كقوله: «عليكم أنفسكم»^(٦)، وهذا رأي الكسائي ومن تابعه، أجازوا تقديم المنصوب في باب الإغراء مستدلين بهذه الآية، ويقول الآخر^(٧):

١٥٧٢- يا أيها المائحُ دَلَّوِي دونَكَ

إني رأيتُ الناسَ يَحْمَدونَكَ

(١) لم أجده في المشكل.

(٢) الآية ٤ من النور.

(٣) أي: لأن المقام هنا تعداد الصور المحرمة للزواج فهل يتصور الزواج من الأنفس؟

(٤) عبدة بن عمرو الكوفي التابعي، أخذ عن عبدالله بن مسعود، وأخذ عنه النخعي. توفي

سنة ٧٢. طبقات القراء ١/٤٩٨.

(٥) الآية ٣ من النساء.

(٦) الآية ١٠٥ من المائدة.

(٧) البيت لجارية من مازن أولراجز من بني أسيد بن عمرو، وهو في الإنصاف ٢٢٨؛ وابن

يعيش ١/١١٧؛ والشذور ٤٠٧؛ وأوضح المسالك ٣/١٢١؛ والدرر ٢/١٣٨.

والمائح: النازل في البئر ليملاً منه، ودونك: خذ.

فـ«دلوي» منصوبٌ بـ«دونك» وقد تقدّم. والبصريون يمنعون ذلك، قالوا: لأنّ العاملَ ضعيف، وتأولوا الآيةَ على ما تقدم، والبيتُ على أن «دلوي» منصوبٌ بـ«المائح» أي: الذي ماح دُلوي.

والثالث: أنه منصوب بإضمار فعل أي: الزموا كتاب الله، وهذا قريبٌ من الإغراء. وقال أبو البقاء^(١) في هذا الوجه: «تقديره: الزموا كتاب الله» و«عليكم» إغراء، يعني أن مفعوله قد حُذف للدلالة بـ«كتاب الله» عليه، أي: عليكم ذلك، فيكون أكثر تأكيداً. وأمّا «عليكم» فقال أبو البقاء^(٢): إنها على القول بأن «كتاب» مصدرٌ يتعلق بذلك الفعل المقدر الناصب لـ«كتاب» ولا يتعلّق بالمصدر» قال: «لأنه هنا فضلة». قال: «وقيل: يتعلّق بنفس المصدر / لأنه ناب عن الفعل، حيث لم يُذكر معه فهو كقولك: مروراً بزيد [٢٠٥/ب] قلت: وأمّا على القول بأنه إغراء فلا محلّ له لأنه واقعٌ موقع فعل الأمر، وأمّا على القول بأنه منصوبٌ بإضمار فعلٍ أي: الزموا فـ«عليكم» متعلّقٌ بنفس «كتاب» أو بمحذوف على أنه حال منه.

وقرأ^(٣) أبو حيوية «كَتَبَ اللَّهُ» على أن «كتب» فعل ماضٍ، و«الله» فاعلٌ به، وهي تؤيد كونه منصوباً على المصدر المؤكد. وقرأ ابن السَّمِيعِ اليماني: «كُتِبَ اللهُ» جعله جمعاً مرفوعاً مضافاً لله تعالى على أنه خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ، تقديره: هذه كتبُ الله عليكم.

قوله: «وأجِلٌّ» قرأ الأخوان^(٤) وحفص عن عاصم: «أَحَلٌّ» مبنياً للمفعول، والباقون مبنياً للفاعل، وكلتا القراءتين الفعلُ فيهما معطوفٌ على

(١) الإملاء ١/١٧٥.

(٢) الإملاء ١/١٧٥.

(٣) البحر ٣/٢١٤؛ الشواذ ٢٥.

(٤) السبعة ٢٣١؛ الكشف ١/٣٨٥.

الجملة الفعلية من قوله: «حُرِّمَتْ»، والمُحَرَّمُ والمُحَلَّلُ هو الله تعالى في الموضوعين، سواء صرَّح بإسناد الفعل إلى ضميره أو حذف الفاعل للعلم به. وادَّعى الزمخشري^(١) أن قراءة «أَحَلَّ» مبنياً للمفعول عطفت على «حُرِّمَتْ» لِيُعْطَفَ فعلٌ مبنٍ للمفعول على مثله، وأما على قراءة بنائه للفاعل فجعله معطوفاً على الفعل المُقَدَّرُ الناصب لـ «كتاب» كأنه قيل: كَتَبَ اللهُ عليكم تحريمَ ذلك وأَحَلَّ لكم ما وراء ذلكم. قال الشيخ^(٢): «وما اختاره - يعني من التفرقة بين القراءتين - غيرٌ مختار؛ لأنَّ الناصب لـ «كتاب الله» جملةٌ مؤكدة لمضمون الجملة من قوله «حُرِّمَتْ» إلى آخره، وقوله «وأَحَلَّ لكم» جملةٌ تأسيسية فلا يناسب أن تُعْطَفَ إلا على تأسيسية مثلها لا على جملة مؤكدة، والجملتان هنا متقابلتان، إذ إحداهما للتحريم والأخرى للتحليل، فالمناسب أن تُعْطَفَ إحداهما على الأخرى لا على جملة أخرى غير الأولى، وقد فَعَلَ هو مثل ذلك في قراءة البناء للمفعول فليكن هذا مثله» وفي هذا الردُّ نظر^(٣).

و«ما وراء ذلكم» مفعولٌ به: إمَّا منصوبٌ المحلُّ أو مرفوعه على حَسَبِ القراءتين في «أَحَلَّ».

قوله: «أَنْ تَبْتَغُوا» في محله ثلاثة أوجه: الرفع والنصب والجر، فالرفع على أنه بدلٌ من «ما وراء ذلكم» على قراءة «أَحَلَّ» مبنياً للمفعول؛ لأن «ما» حينئذ قائمة مقام الفاعل، وهذا بدلٌ منها بدلٌ اشتمال. وأمَّا النصبُ فالأجودُ أن يكون على أنه بدلٌ من «ما» المتقدمة على قراءة «أَحَلَّ» مبنياً للفاعل، كأنه

(١) الكشاف ٥١٨/١.

(٢) البحر ٢١٦/٣.

(٣) كان أولى بالمؤلف أن يبين وجهة النظر هذه، لأن كلام أبي حيان ظاهره منطقي سليم، وقد يكون هذا النظر موضوع الجملة التأسيسية وجواز عطف الجملة المؤكدة عليها.

قال: وَأَحَلَّ اللهُ لَكُمْ الْإِبْتِغَاءَ بِأَمْوَالِكُمْ مِنْ تَرْوِيجٍ أَوْ مِلْكَ يَمِينٍ. وَأَجَازَ الزَّمْخَشَرِيَّ^(١) أَنْ يَكُونَ نَصْبُهُ عَلَى الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ، قَالَ: «بِمَعْنَى: بَيَّنَّ لَكُمْ مَا يَحِلُّ مِمَّا يَحْرُمُ إِرَادَةً أَنْ يَكُونَ ابْتِغَاؤُكُمْ بِأَمْوَالِكُمْ الَّتِي جَعَلَ اللهُ لَكُمْ قِيَامًا فِي حَالِ كَوْنِكُمْ مُحَصِّنِينَ».

وَأَنْحَى عَلَيْهِ الشَّيْخُ^(٢)، وَجَعَلَهُ إِنَّمَا قَصِدَ بِذَلِكَ دَسِيسَةَ الْإِعْتِرَالِ ثُمَّ قَالَ: «وِظَاهَرُ الْآيَةِ غَيْرُ مَا فَهَمَهُ، إِذِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ تَعَالَى أَحَلَّ لَنَا ابْتِغَاءَ مَا سِوَى الْمَحْرَمَاتِ السَّابِقِ ذَكَرْهَا بِأَمْوَالِنَا حَالَةَ الْإِحْصَانِ لِحَالَةِ السَّفَاحِ، وَعَلَى هَذَا الظَّاهِرِ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْرَبَ «أَنْ تَبْتَغُوا» مَفْعُولًا لَهُ، لِأَنَّهُ فَاتٌ شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ الْمَفْعُولِ لَهُ وَهُوَ اتِّحَادُ الْفَاعِلِ فِي الْعَامِلِ وَالْمَفْعُولِ لَهُ، لِأَنَّ الْفَاعِلَ بِـ «أَحَلَّ» هُوَ اللهُ تَعَالَى وَالْفَاعِلُ فِي «تَبْتَغُوا» ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِينَ فَقَدْ اخْتَلَفَا، وَلَمَّا أَحَسَّ الزَّمْخَشَرِيُّ - إِنْ كَانَ أَحْسَّ - جَعَلَ «أَنْ تَبْتَغُوا» عَلَى حَذْفِ «إِرَادَةً» حَتَّى يَتَّحِدَ الْفَاعِلُ فِي قَوْلِهِ «وَأَحَلَّ» وَفِي الْمَفْعُولِ لَهُ، وَلَمْ يَجْعَلِ «أَنْ تَبْتَغُوا» مَفْعُولًا لَهُ إِلَّا عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ وَإِقَامَتِهِ مَقَامَهُ، وَهَذَا كُلُّهُ خُرُوجٌ عَنِ الظَّاهِرِ. انْتَهَى.

وَلَا أُدْرِي مَا هَذَا التَّحْمُلُ، وَلَا كَيْفَ يَخْفَى عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ شَرْطُ اتِّحَادِ الْفَاعِلِ فِي الْمَفْعُولِ لَهُ حَتَّى يَقُولَ: «إِنْ كَانَ أَحْسَّ»!!!

وَأَجَازَ أَبُو الْبَقَاءِ فِيهِ النَّصْبَ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٣): «وَفِي «مَا» - يَعْنِي مِنْ قَوْلِهِ «وَأَحَلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ» - وَجِهَانٌ، أَحَدُهُمَا: هِيَ بِمَعْنَى «مَنْ»، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ قَوْلُهُ «أَنْ تَبْتَغُوا» فِي مَوْضِعِ جَرٍّ أَوْ نَصْبٍ عَلَى تَقْدِيرٍ: بِأَنْ تَبْتَغُوا أَوْ لِأَنَّ تَبْتَغُوا، أَي: أُبَيِّحُ لَكُمْ غَيْرُ مَنْ ذَكَرْنَا مِنَ النِّسَاءِ

(١) الكشاف ١/٥١٨.

(٢) البحر ٣/٢١٧.

(٣) الإملاء ١/١٧٥.

بالمهور، والثاني: أن «ما» بمعنى الذي، والذي كناية عن الفعل أي: وأحلّ لكم تحصيل ما وراء ذلك الفعل المحرّم، و«أن تبتغوا» بدلٌ منه، ويجوز أن يكون أصله بأن تبتغوا، أو لأن تبتغوا. وفي ما قاله نظر لا يخفى^(١).

وأما الجرُّ فعلى ما ذكره أبو البقاء. وقد تقدّم ما فيه.

و«مُحْصِنِينَ» حال من فاعل «تَبْتَغُوا»، و«غَيْرَ مَسَافِحِينَ» حالٌ ثانية، ويجوزُ أن يكونَ حالاً من الضمير في «مُحْصِنِينَ»، ومفعول محصنين ومسافحين محذوف أي: مُحْصِنِينَ فَرَوَجَكُمْ غَيْرَ مَسَافِحِينَ الزواني، وكأنها في الحقيقة حال مؤكدة لأن المُحْصِنِينَ غَيْرُ مَسَافِحِينَ. ولم يقرأ أحد بفتح الصاد من «محصنين» فيما علمت.

قوله: «فما استمتعتم به» يجوزُ في «ما» وجهان، أحدهما: أن تكونَ شرطيةً. والثاني: أن تكونَ موصولةً. وعلى كلا التقديرين فيجوز أن يكونَ المرادُ بها النساءَ المستمتعَ بهن أي: النوعَ المُسْتَمْتَعِ به، وأن يراد بها الاستمتاعُ الذي هو الحدثُ. وعلى جميع الأوجه المتقدمة فهي في محل رفع بالابتداء، فإن كانت شرطيةً ففي خبرها الخلاف المشهور: هل هو فعلُ الشرط أو جوابه أو كلاهما؟ وقد تقدّم تحقيقه في البقرة^(٢). وإن كانت موصولةً فالخبرُ قوله: «فآتوهنَّ»، ودخلت الفاءُ لشيء الموصولِ باسمِ الشرط، وقد تقدّم أيضاً تحقيقه. ثم إن أريد بها النوعُ المستمتعُ به فالعائدُ على المبتدأ—سواءً كانت «ما» شرطاً أو موصولةً—الضميرُ المنصوبُ في «فآتوهنَّ»، ويكون قد راعى لفظ «ما» تارة فأفرد في قوله «به» ومعناها أخرى، فجمع في قوله «منهن»

(١) يبدو أن هذا النظر في عبارة أبي البقاء «في موضع جر أو نصب على تقدير بأن تبتغوا، أو لأن تبتغوا» حيث إن التقديرين في محل جر، ولكن الحرف قد اختلف، فكيف يقول في موضع نصب؟

(٢) انظر: الآية ٣٨.

و«فآتوهن»، فيصيرُ المعنى: أيُّ نوع من النساء استمتعتم به فآتوهنَّ، أو النوع الذي استمتعتم به من النساء فآتوهن، وإن أُريد بها الاستمتاع فالعائدُ حينئذٍ محذوفٌ تقديره: فأيُّ نوع من الاستمتاع استمتعتم به من النساء فآتوهنَّ أجورهن لأجله، أو: أيُّ نوع من الاستمتاع الذي استمتعتم به من النساء فآتوهنَّ أجورهنَّ لأجله.

و«من» في «منهن» تحتمل وجهين، أحدهما: أن تكون للبيان. والثاني: أن تكون للتبويض، ومحلُّها نصب على الحال من الهاء في «به» ولا يجوز في «ما» أن تكون مصدرية لفسادِ المعنى، ولعودِ الضميرِ في «به» عليها^(١).

[٢٠٦/أ]

والسَّفاح: الزنا، وأصله الصَّبُّ، لأن الزاني يَصُبُّ فيه، وكانوا يقولون: سافحيني وماذيني. والمسافحُ: مَنْ تظاهر بالزنا، ومتخذ الأخدان مَنْ تَسَّرَّ فاتخذ واحدة خفية.

قوله: «فريضة» حالٌ من «أجورهن» أو مصدرٌ مؤكِّد أي: فرض الله ذلك فريضة، أو مصدرٌ على غير الصدر؛ لأن الإيتاء مفروض فكأنه قيل: فآتوهنَّ أجورهنَّ إيتاءً مفروضاً.

آ. (٢٥) قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ﴾: «مَنْ» شرطية وهو الظاهر، ويجوز أن تكون موصولةً. وقوله: «فمماً ملكت»: إمَّا جوابُ الشرط وإما خبر الموصول، وشروطُ دخولِ الفاء في الخبر موجودةٌ. و«منكم» في محل نصبٍ على الحال مِنْ فاعل «يستطع».

وفي نَصْب «طَوَّلاً» ثلاثة أوجه أظهرها: أنه مفعول بـ«يستطع»، وفي

(١) تقدّم أكثر من مرة أن الجمهور لا يميزون أن يعود الضمير على «ما» المصدرية، وابن السراج يميز ذلك.

قوله: «أن ينكح» على هذا ثلاثة أقوال، القول الأول: أنه في محل نصب بـ «طُولاً» على أنه مفعولٌ بالمصدر المنون؛ لأنه مصدر «طُلَّت الشيء» أي: نلته، والتقدير: ومن لم يستطع أن ينال نكاح المحصنات. ومثله قول الفرزدق^(١):

١٥٧٣- إن الفرزدق صخرة مملومة

طالت فليس ينالها الأوعالا

أي: طالت الأوعال فلم تنلها، وإعمال المصدر المنون كثير، قال^(٢):

١٥٧٤- بضربٍ بالسيوف رؤوس قوم

أزلنا هامهن عن المقييل

وقول الله تعالى: «أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً ذا»^(٣)، وهذا الوجه ذهب [إليه] الفارسي.

القول الثاني: أن «أن ينكح» بدلٌ من «طُولاً» بدل الشيء من الشيء؛ لأن الطول هو القدرة أو الفضل، والنكاح قدرة وفضل.

القول الثالث: أنه على حذف حرف الجر، ثم اختلف هؤلاء: فمنهم من قدره بـ «إلى» أي: طُولاً إلى أن ينكح، ومنهم من قدره باللام، أي: لأن ينكح، وعلى هذين التقديرين فالجار في محل الصفة لـ «طُولاً» فيتعلق بمحذوف، ثم لما حذف حرف الجر جاء الخلاف المشهور في محل «أن» أنصب هو أم جر؟ وقيل: اللام المقدرة مع «أن» هي لام المفعول من أجله أي: طُولاً لأجل نكاحهن.

(١) ليس في ديوانه، وهو في الإملاء ١٧٦/١؛ والبحر ٢٢٠/٣ والشاهد لغوي في «طالت».

(٢) البيت للمرار بن منقذ، وهو في الكتاب ٦٠/١؛ وابن يعيش ٦١/٦؛ والأشموني

٢٨٤/٢ والهام: الرؤوس. والمقييل: العنق.

(٣) الآية ١٤ من البلد.

الوجه الثاني مِنْ نصب «طُولاً» أن يكونَ مفعولاً له على حذفٍ مضافٍ أي: وَمَنْ لم يستطعَ منكمَ لعدمِ طَوْلِ نكاحِ المحصناتِ، وعلى هذا فـ«أن ينكح» مفعولٌ «يستطع» أي: وَمَنْ لم يستطعَ نِكَاحِ المحصناتِ لعدمِ الطَّوْلِ.

الوجه الثالث: أن يكونَ منصوباً على المصدر، قال ابن عطية^(١): «ويصحُّ أن يكونَ «طَوُّلاً» نصباً على المصدر، والعامل فيه الاستطاعةُ لأنهما بمعنى، و«أن ينكح» على هذا مفعولٌ بالاستطاعةِ أو بالمصدر» يعني أن الطَّوْلُ هو استطاعةٌ في المعنى فكأنه قيل: وَمَنْ لم يستطعَ منكمَ استطاعةً.

قوله: «فمماً» الفاء قد تقدم أنها: إمَّا جوابُ الشرط، وإما زائدةٌ في الخبر على حَسَبِ القولين في «مَنْ». وفي هذه الآية سبعة أوجه، أحدها: أنها متعلقة بفعل مقدر بعد الفاء تقديره: فليُنكحَ مِمَّا مَلَكَته أيمانكم، و«ما» على هذا موصولةٌ بمعنى الذي، أي: النوعَ الذي ملكته، ومفعولُ ذلك الفعل المقدر محذوف تقديره: فليُنكحَ امرأةً أو أُمَّةً مِمَّا مَلَكَته أيمانكم، فـ«مما» في الحقيقة متعلقٌ بمحذوف؛ لأنه صفةٌ لذلك المفعولِ المحذوفِ، و«مِنْ» للتبعية نحو: أكلت من الرغيف، و«من فتياتكم» في محل نصب على الحال من الضمير المقدر في «مَلَكَتْ» العائدِ على «ما» الموصولة، و«المؤمناتِ» صفةٌ لـ«فتياتكم».

الثاني: أن تكونَ «مِنْ» زائدةً و«ما» هي المفعولةُ بذلك الفعل المقدر أي: فليُنكحَ ما مَلَكَته أيمانكم. الثالث: أن «مِنْ» في «من فتياتكم» زائدة، و«فتياتكم» هو مفعولُ ذلك الفعل المقدر أي: فليُنكحَ فتياتكم، و«مِمَّا مَلَكَتْ» متعلقٌ بنفسِ الفعل، و«من» لابتداء الغاية، أو بمحذوفٍ على أنه حال من «فتياتكم» قُدِّمَ عليها، و«مِنْ» للتبعية. الرابع: أن مفعول «فليُنكحَ»

(١) المحرر ٨٣/٤.

هو المؤمنات أي: فليُنكح الفتيات المؤمنات، و«مما ملكت» على ما تقدم في الوجه قبله، و«من فتياتكم» حالٌ من ذلك العائد المحذوف. الخامس: أن «مما» في محل رفع خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: فالمُنكوحه مما ملكت. السادس: أن «ما» في «مما» مصدرية أي: فليُنكح من ملك أيمانكم، ولا بد أن يكون هذا المصدر واقعاً موقع المفعول نحو: «هذا خلق الله»^(١) ليصح وقوع النكاح عليه. السابع - وهو أغربها ونُقِل عن جماعة منهم ابن جرير^(٢) -: أن في الآية تقديماً وتأخيراً وأن التقدير: ومن لم يستطع منكم طَوْلاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فليُنكح بعضكم من بعض الفتيات، ف«بعضكم» فاعل ذلك الفعل المقدر، فعلى هذا يكون قوله: «والله أعلم بإيمانكم» معترضاً بين ذلك الفعل المقدر وفاعله. ومثل هذا لا ينبغي أن يقال.

قوله: «والله أعلم بإيمانكم» جملةٌ من مبتدأ وخبر، وجيء بها بعد قوله «من فتياتكم المؤمنات» ليفيد أن الإيمان الظاهر كافٍ في نكاح الأمة المؤمنة ظاهراً، ولا يشترط في ذلك أن يعلم إيمانها علماً يقيناً، فإن ذلك لا يطلع عليه إلا الله تعالى، وفيه تأنيس أيضاً بنكاح الإماء فإنهم كانوا يُنفرون من ذلك.

قوله: «بعضكم من بعض» مبتدأ وخبر أيضاً، جيء بهذه الجملة أيضاً تأنيساً بنكاح الإماء كما تقدم، والمعنى: أن بعضكم من جنس بعض في النسب والدين، فلا يترفع الحرُّ عن نكاح الأمة عند الحاجة إليه، وما أحسن قول أمير المؤمنين علي: «الناس من جهة التمثيل أكفاء، أبوهم آدم والأم حواء».

قوله: «بإذن أهلهم» متعلق بـ «انكحوهن»، وقدّر بعضهم مضافاً محذوفاً أي بإذن أهل ولايتهن، وأهل ولاية نكاحهن هم الملاك. و«بالمعروف» فيه

(١) الآية ١١ من لقمان.

(٢) وهو الطبري. انظر تفسيره ١٩١/٨.

ثلاثة أوجه، أحدها: أنه متعلق بـ «آتوهن» أي: آتوهن مهورهن بالمعروف.
/ الثاني: أنه حال من «أجورهن» أي: ملتبسات بالمعروف يعني غير مطولة. [ب/٢٠٦]
والثالث: أنه متعلق بقوله: «فانكحوهن» أي: فانكحوهن بالمعروف بإذن
أهلهن ومهر مثلهن والإشهاد عليه، وهذا هو المعروف. وقيل: في الكلام
حذف تقديره: وآتوهن أجورهن بإذن أهلهن، فحذف من الثاني للدلالة الأول
عليه نحو: «والذاكرين اللة كثيراً والذاكرات»^(١) أي: الذاكرات للة. وقيل:
ثم مضاف مقدر أي: وآتوا مواليتهم أجورهن، لأن الأمة لا يسلم لها شيء من
المهر.

قوله «مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مَسَافِحَاتٍ» حالان من مفعول «فآتوهن» ومحصنات
على هذا بمعنى مَزُوجَات. وقيل: محصنات حال من مفعول «فانكحوهن»،
ومحصنات على هذا بمعنى عفاف أو مسلمات، والمعنى: فانكحوهن حال
كونهن محصنات لا حال سيفاجهن واتخاذهن للأخدان. وقد تقدم أن
«محصنات» بكسر الصاد وفتحها، وماعناها، وأن «غير مسافحين» حال مؤكدة.

«ولامتخذات» عطف على الحال قبله. والأخدان مفعول بـ «امتخذات»
لأنه اسم فاعل، وأخدان جمع «خذن»، ك: عدل وأعدال، والخذن:
الصاحب، وقد تقدم أن المسافح هو المجاهر بالزنى، وامتخذ الأخدان
هو المستتر به، وكذلك هو في النساء، وكان الزنى في الجاهلية منقسماً إلى
هذين القسمين.

قوله: «فإذا أُحْصِنَ» قرأ^(٢) نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحفص
عن عاصم: «أُحْصِنَ» بضم الهمزة وكسر الصاد على البناء للمفعول، والباقون

(١) الآية ٣٥ من الأحزاب.

(٢) السبعة ٢٣٠؛ الكشف ٣٨٥/١.

بفتحهما على البناء للفاعل، فمعنى الأولى: «إِذَا أَحْصِنَ بِالتَّزْوِجِ» فالتَّحْصِينُ لَهُنَّ هُوَ الزَّوْجُ، ومعنى الثانية: «إِذَا أَحْصِنَ فَرُوجَهُنَّ أَوْ زَوَّجَهُنَّ» وهو واضح مما تقدم.

والفاء في «فإن» جواب «إذا» وفي «فعلين» جواب «إن»، فالشرط الثاني وجوابه مترتب على وجود الأول، ونظيره: «إن أكلت فإن ضربت عمراً فأنت حر» لا يُعتق حتى يأكل أولاً ثم يضرب عمراً ثانياً، ولو أسقطت الفاء الداخلة على «إن»^(١) في مثل هذا التركيب انعكس الحكم، ولزم أن يضرب أولاً ثم يأكل ثانياً. وهذا يُعرف من قواعد النحو، وهو أن الشرط الثاني يُجعل حالاً فيجب التلبس به أولاً.

قوله: «من العذاب» متعلقٌ بمحذوف؛ لأنه حالٌ من الضمير المستكن في صلة «ما» وهو «على»، فالعامل فيها معنوي، وهو في الحقيقة ما تعلق به هذا الجار^(٢)، ولا يجوز أن يكون حالاً من «ما» المجرورة بإضافة «نصف» إليها؛ لأنَّ الحال لا بد أن يعمل فيها ما يعمل في صاحبها، و«نصف» هو العامل في صاحبها الخفضُ بالإضافة، ولكنه لا يعمل في الحال لأنه ليس من الأسماء العاملة، إلا أن بعضهم يرى أنه^(٣) إذا كان جزءاً من المضافِ جازَ ذلك فيه، والنصفُ جزءٌ فيجوز ذلك.

قوله: «ذلك لِمَنْ خَشِيَ» «ذلك» مبتدأ، و«لِمَنْ خَشِيَ» جارٌّ ومجرور خبره، والمشار إليه بـ«ذلك» إلى نكاح الأمة المؤمنة لِمَنْ عَدِمَ الطَّوْلَ. والعَنْتُ في الأصل انكسارُ العظم بعد الجبر، فاستعير لكل مشقة، وأريد به هنا ما يُجرُّ إليه الزنى من العقاب الدنيوي والأخروي، و«منكم» حالٌ من الضمير

(١) أي من الشرط الثاني.

(٢) التقدير: نصف الذي استقر هو على المحصنات كائناً من العذاب كائنٌ عليهن.

(٣) أي المضاف إليه.

في «خَشِي» أي: في حالِ كونه منكم. ويجوز أن تكونَ «مِنْ» للبيان.
قوله: «وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ» مبتدأ وخبر لتأويله بالمصدر وهو كقوله:
«وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى»^(١).

آ. (٢٦) قله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ﴾: في مثل هذا التركيب
للناسِ مذاهبُ: مذهب البصريين أن مفعول «يريد» محذوف تقديره: يريد الله
تحريمَ ما حَرَّمَ وتحليلَ ما حَلَّلَ وتشريعَ ما تقدَّم لأجل التبيين لكم، ونسبه
بعضهم لسيويه، فمتعلِّقُ الإرادة غيرُ التبيين وما عطف عليه، وإنما تأولوه
بذلك لثلاثِ يَلزَمُ تعدِّي الفعلِ إلى مفعوله المتأخر عنه باللام وهو ممتنع، وإلى
إضمارِ «أَنْ» بعد اللام الزائدة.

والمذهب الثاني: - ويُعزى أيضاً لبعض البصريين - أن يُقدَّرَ الفعلُ الذي
قبل اللام بمصدرٍ في محل رفع بالابتداء، والجار بعده خبره، فيقدر «يريد الله
ليبين»: إرادة الله للتبيين، وقوله^(٢):
١٥٧٥ - أريدُ لأنسى ذكراها

أي: إرادتي، وقوله تعالى: «وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ»^(٣) أي: أُمِرْنَا بما أُمِرْنَا [به]
لنسلم، وفي هذا القول تأويلُ الفعلِ بمصدر من غير حرف مصدر،
وهو ضعيف نحو^(٤): «تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ» قالوا: تقديره: «أَنْ
تسمع» فلَمَّا حَذَفَ «أَنْ» رَفَعَ الفعل، وهو في تأويل المصدر لأجل الحرف

(١) الآية ٢٣٧ من البقرة.

(٢) تقدم برقم ٨٥٠.

(٣) الآية ٧١ من الأنعام.

(٤) مثل عربي يُضرب للرجل تكون سمعته أحسن من لقائه. انظر: مجمع الأمثال

- النساء -

المقدر فكذلك هذا، فلامُ الجر على الأول في محل نصب لتعلقها بـ «يريد» وعلى هذا الثاني في محل رفع لوقوعها خبراً.

الثالث: - وهو مذهب الكوفيين^(١) - أن اللام هي الناصبة بنفسها من غير إضمار «أن»، وهي وما بعدها مفعول الإرادة، ومنع البصريون ذلك؛ لأن اللام ثبت لها الجر في الأسماء، فلا يجوز أن يُنصبَ بها، فالنصب عندهم بإضمار «أن» كما تقدم.

الرابع: وإليه ذهب الرمخشري^(٢) وأبو البقاء^(٣) أن اللام زائدة، و«أن» مضمرة بعدها، والتبيينُ مفعولُ الإرادة. قال الرمخشري: «يريد الله لبيّن» يريد الله أن يبين، فزيدت اللام مؤكدةً لإرادة التبيين، كما زيدت في «لا أبا لك» لتأكيد إضافة الأب». وهذا - كما رأيت - خارجٌ عن أقوال البصريين والكوفيين، وفيه أن «أن» تضم بعد اللام الزائدة، وهي لا تُضم - فيما نص النحويون - بعد لامٍ إلا وتلك اللام للتعليل أو للجحود.

وقال بعضهم: اللام هنا لام العاقبة كهي في قوله: «ليكون لهم عدوّاً وحزناً»^(٤)، ولم يذكر مفعول التبيين، بل حذفه للعلم به، فقدّره بعضهم: «ليبين لكم ما يقربكم»، وبعضهم: «أن الصبر عن نكاح الأماء خير»، وبعضهم: «ما فصل من الشرائع»، وبعضهم: «أمر دينكم» وهي متقاربة.

ويجوز في الآية وجه آخر حسن: وهو أن تكون المسألة من باب الإعمال: تنازع «بيّن» و«يهدى» في «سنن الذين من قبلكم»؛ لأنّ كلاّ منهما يطلبه من جهة المعنى، وتكون المسألة من إعمال الثاني، وحذف الضمير من

(١) انظر: الإنصاف ٥٧٥.

(٢) الكشف ٥٢١/١.

(٣) الإملاء ١٧٦/١.

(٤) الآية ٨ من القصص.

الأول تقديرُهُ: لِيَبَيِّنَهَا لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ، وَالسُّنَّةُ: الطَّرِيقَةُ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا أَنَّ الْمَفْسِّرِينَ نَقَلُوا أَنَّ كُلَّ مَا بَيَّنَّ لَنَا تَحْرِيمَهُ وَتَحْلِيلَهُ مِنَ النِّسَاءِ فِي الْآيَاتِ الْمَتَّقِمَةِ فَقَدْ كَانَ الْحَكْمُ كَذَلِكَ أَيْضاً فِي الْأَمَمِ السَّالِفَةِ، وَأَنَّهُ بَيَّنَّ لَكُمْ الْمَصَالِحَ؛ لِأَنَّ الشَّرَائِعَ وَإِنْ كَانَتْ مُخْتَلِفَةً فِي نَفْسِهَا إِلَّا أَنَّهَُا مُتَّفَقَةٌ فِي الْمَصْلَحَةِ.

آ. (٢٧) وَرَزَعُمْ بَعْضُهُمْ أَنَّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَرِيدُ أَنْ يُتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾: تَكَرُّراً لِقَوْلِهِ: «وَيُتُوبَ عَلَيْكُمْ» الْمَعْطُوفَ عَلَى «لِيَبَيِّنَ». قَالَ ابْنُ (١) عَطِيَّةَ: «وَتَكَرَّرَ إِرَادَةُ اللَّهِ لِلتُّوبَةِ عَلَى عِبَادِهِ تَقْوِيَةً لِلإِخْبَارِ الْأَوَّلِ، وَلَيْسَ الْقَصْدُ فِي الْآيَةِ إِلَّا الإِخْبَارَ عَنِ إِرَادَةِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ، فَقَدِّمَتْ إِرَادَةُ اللَّهِ تَوَطُّئَةً مُظْهِرَةً لِفَسَادِ إِرَادَةِ مُتَّبِعِي الشَّهَوَاتِ». وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ إِنَّمَا يَتِمُّشَى عَلَى أَنَّ الْمَجْرُورَ بِاللَّامِ فِي قَوْلِهِ «لِيَبَيِّنَ» مَفْعُولٌ بِهِ لِلإِرَادَةِ لَا عَلَى كَوْنِهِ عَلَّةٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ ذَلِكَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَقَدْ ضَعَّفَهُ هُوَ أَيْضاً. وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَنَقُولُ: لَا تَكَرَّرَ فِي الْآيَةِ؛ لِأَنَّ تَعَلُّقَ الإِرَادَةِ بِالتُّوبَةِ فِي الْأَوَّلِ عَلَى جِهَةِ الْعِلِّيَّةِ، وَفِي الثَّانِي عَلَى جِهَةِ الْمَفْعُولِيَّةِ، فَقَدْ اخْتَلَفَ الْمُتَعَلِّقَانِ.

قَوْلُهُ: «وَيُرِيدُ الَّذِينَ» بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى «وَاللَّهُ يَرِيدُ» عَطْفَ جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ عَلَى جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ لِفَسَادِ الْمَعْنَى، إِذْ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ: «وَاللَّهُ يَرِيدُ أَنْ يُتُوبَ وَيُرِيدُ أَنْ يَرِيدَ الَّذِينَ». وَاخْتَارَ الرَّاعِبُ أَنَّ الْوَاوَ لِلْحَالِ تَنْبِيْهُاً عَلَى أَنَّهُ يَرِيدُ التُّوبَةَ عَلَيْكُمْ فِي حَالٍ مَا يَرِيدُونَ أَنْ تَمِيلُوا، فَخَالَفَ بَيْنَ الإِخْبَارِيْنَ (٢) فِي تَقْدِيمِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ فِي الْجُمْلَةِ الْأُولَى وَتَأْخِيرِهِ فِي الثَّانِيَّةِ،

(١) المحرر ٨٩/٤.

(٢) الإخباران هما: والله يريد، ويريد الذين، والمخالفة بأن الأولى اسمية والثانية فعلية، وتقديم المخبر عنه يعني بـ «والله» وتأخيره، يعني أنه أتى به بعد الفعل فقال: ويريد الذين.

ليبين أن الثاني ليس على العطف. وقد رُدَّ عليه بأن إرادة الله التوبة ليست مقيدة بإرادة غيره الميل، وبأن الواو باشرت المضارع المثبت^(١). وأتى بالجملة الأولى اسمية دلالة على الشبوت، وبالثانية فعلية دلالة على الحدوث.

آ. (٢٨) قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللهُ أَنْ يُخَفِّفَ﴾: في هذه الجملة احتمالان أحدهما: - وهو الأصح - أنها مستأنفة لا محل لها من الإعراب. والثاني: أنها حال من قوله: «والله يريد أن يتوب» العامل فيها «يريد» أي: والله يريد أن يتوب عليكم يريد أن يخفف عنكم. وفي هذا الإعراب نظر من وجهين، أحدهما: أنه يؤدي إلى الفصل بين الحال وبين عاملها بجملة معطوفة على جملة العامل في الحال ضمن تلك الجملة المعطوفة عليها، والجملة المعطوفة وهي «ويريد الذين يتبعون» جملة أجنبية من الحال وعاملها. والثاني: أن الفعل الذي وقع حالاً رفع الاسم الظاهر فوق الربط [٢٠٧/أ] بالظاهر، لأن «يريد» رفع اسم الله / وكان من حقه أن يرفع ضميره، والربط بالظاهر إنما وقع في الجملة الواقعة خيراً أو صلة، أما الواقعة حالاً وصفة فلا، إلا أن يردَّ به سماع، ويصير هذا الإعراب نظير: «بكر يخرج يضرب بكر خالدًا». ولم يذكر مفعول التخفيف فهو محذوف فقيل: تقديره: يخفف عنكم تكليف النظر وإزالة الحيرة. وقيل: إنم ما ترتكبون.

قوله «ضعيفاً» في نصبه أربعة أوجه، الأظهر: أنه حال من «الإنسان» وهي حال مؤكدة. الثاني: أنه تمييز قالوا: لأنه يصلح لدخول «من» وهذا غلط. الثالث: أنه على حذف حرف الجر، والأصل: خلق من شيء ضعيف أي: من ماء مهين أو من نطفة، فلما حذف الموصوف وحرف الجر وصل الفعل إليه بنفسه فنصبه. والرابع: - وإليه أشار ابن عطية^(٢) - أنه منصوب على

(١) وهذا ممنوع عند الجمهور، وإذا جاء أول على إضمار مبتدأ.

(٢) المحرر ٩٠/٤.

أنه مفعول ثانٍ بـ «خلق»، قالوا: وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ «خُلِقَ» بِمَعْنَى «جُعِلَ» فَيَكْسِبُهَا ذَلِكَ قُوَّةَ التَّعْدِي إِلَى مَفْعُولَيْنِ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ «ضَعِيفاً» مَفْعُولاً ثَانِياً، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ غَرِيبٌ لَمْ نَرَهُمْ نَصُّوا عَلَى أَنَّ «خُلِقَ» يَكُونُ كـ «جَعَلَ» فَيَتَعَدَى لِاثْنَيْنِ مَعَ حَصْرِهِمُ لِلأَفْعَالِ التَّعْدِيَةِ لِاثْنَيْنِ، بَلْ رَأَيْنَاهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ «جَعَلَ» إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى «خُلِقَ» تَعَدَّتْ لِوَاحِدٍ.

آ. (٢٩) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ﴾: فِي هَذَا الِاسْتِثْنَاءِ قَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا: - وَهُوَ الْأَصَحُّ - أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مَنْقُطَعٌ لَوْجِهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ التَّجَارَةَ لَمْ تَنْدِرْ فِي الْأَمْوَالِ الْمَأْكُولَةِ بِالْبَاطِلِ حَتَّى يَسْتَنِي عَنْهَا، سِوَاءَ فَسَّرْتَ بِالْبَاطِلِ بغيرِ عَوْضٍ أَوْ بغيرِ طَرِيقٍ شَرْعِيٍّ. وَالثَّانِي: أَنَّ الْمَسْتَثْنَى كَوْنٌ، وَالكَوْنُ لَيْسَ مَالاً مِنَ الْأَمْوَالِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مُتَّصِلٌ، وَاعْتَلَّ صَاحِبُ هَذَا الْقَوْلِ بِأَنَّ الْمَعْنَى: لَا تَأْكُلُوهَا بِسَبَبٍ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(١): «وَهُوَ ضَعِيفٌ، لِأَنَّهُ قَالَ: «بِالْبَاطِلِ»، وَالتَّجَارَةُ لَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ الْبَاطِلِ، وَفِي الْكَلَامِ حَذْفُ مُضَافٍ تَقْدِيرُهُ: إِلَّا فِي حَالِ كَوْنِهَا تِجَارَةً أَوْ فِي وَقْتِ كَوْنِهَا تِجَارَةً. انْتَهَى. فـ «أَنْ تَكُونَ» فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ وَقَدْ تَقَدَّمَ لَكَ تَحْقِيقُ ذَلِكَ.

وَقَرَأَ الْكُوفِيُّونَ^(٢): «تِجَارَةً» نَصْباً عَلَى أَنَّ «كَانَ» نَاقِصَةٌ، وَاسْمُهَا مُسْتَتِرٌ فِيهَا يَعُودُ عَلَى الْأَمْوَالِ، وَلَا بَدَّ مِنْ حَذْفِ مُضَافٍ مِنْ «تِجَارَةً» تَقْدِيرُهُ: إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْأَمْوَالُ أَمْوَالِ تِجَارَةٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يُفَسَّرَ الضَّمِيرُ بِالتَّجَارَةِ بَعْدَهَا^(٣) أَي: أَنْ تَكُونَ التَّجَارَةُ تِجَارَةً كَقَوْلِهِ^(٤):

..... ١٥٧٦ -

إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبَ أَشْنَعَا

(١) الإِمْلَاءُ ١٧٧/٠.

(٢) السَّبْعَةُ ٢٣١؛ وَالكَشْفُ ٣٨٦/١، وَالكُوفِيُّونَ: عَاصِمٌ وَهَمْزَةٌ وَالكَسَائِيُّ.

(٣) أَي: بَعْدَ كَانِ.

(٤) تَقَدَّمَ بِرَقْمِ ١١٣٤.

أي: إذا كان اليوم يوماً، واختار أبو عبيد قراءة الكوفيين. وقرأ الباقون «تجارة» رفعاً على أنها «كان» التامة. قال مكي^(١): «الأكثر في كلام العرب أن قولهم: «إلا أن تكون» في الاستثناء بغير ضمير فيها، على معنى يحدث ويقع». وقد تقدم القول في ذلك في البقرة.

و«عن تراضٍ» متعلق بمحذوفٍ لأنه صفة لـ «تجارة»، فموضعه رفع أو نصب على حسب القراءتين. وأصل «تراضٍ» «تراضوا» بالواو، لأنه مصدر تراضى تفاعل من رَضِيَ، ورَضِيَ من ذوات الواو بدليل الرضوان، وإنما تطرقت الواو بعد كسرة فقلبت ياء فقلت: تراضياً. و«منكم» صفة لـ «تراضٍ» فهو في محل جر، و«من» لا ابتداء الغاية. وقرأ علي^(٢) رضي الله عنه: «تقتلوا» بالتشديد على التكثر، والمعنى: لا يقتل بعضكم بعضاً.

أ. (٣٠) قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ﴾: «مَنْ» شرطية مبتدأ، والخبر: «فسوف»، والفاء هنا واجبة لعدم صلاحية الجواب للشرط، و«ذلك» إشارة إلى قتل النفس. و«عدواناً وظلماً» حالان أي: معتدياً ظالماً أو مفعولاً من أجلها، وشروط النصب متوفرة. وقرئ^(٣): «عدواناً» بكسر العين.

وقرأ الجمهور «نُصَلِيهِ» من أصلى والنون للتعظيم. وقرأ^(٤) الأعمش: «نُصَلِيهِ» مشدداً، وقرئ^(٥) «نُصَلِيهِ» بفتح النون، من صَلَّيْتَهُ النار. ومنه: «شاة مَصَلِيَّة». و«يُصَلِيهِ» بياء الغيبة. وفي الفاعل احتمالان، أحدهما: أنه ضمير البارئ تعالى. والثاني: أنه ضمير عائد على ما أشير بـ «ذلك» إليه من القتل، لأنه سبب في ذلك. ونكّر «ناراً» تعظيماً.

(١) لم أجد هذا القول في المشكل والكشف.

(٢) البحر ٢٣٣/٢؛ الشواذ ٢٥.

(٣) البحر ٢٣٣/٣؛ الكشف ٥٢٢/١.

(٤) الشواذ ٢٥؛ البحر ٢٣٣/٣.

(٥) نسها في الشواذ ٢٥ إلى الأعمش وحيد.

آ. (٣١) وقرأ^(١) ابن جبير وابن مسعود ﴿كَبِيرٌ﴾: بالإفراد، والمراد به الكفر. وقرأ المفضل^(٢) «يُكْفَرُ» و«يُدْخِلُكُمْ» بياء الغيبة لله تعالى. وابن عباس^(٣) «مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ» بزيادة «مِنْ».

وقرأ^(٤) نافع وحده هنا وفي الحج^(٥): «مَدْخَلًا» بفتح الميم، والباقون بضمها، ولم يختلفوا في ضم التي في الإسراء^(٦). فأما المضموم الميم فإنه يحتمل وجهين، أحدهما: أنه مصدر، وقد تقرر أن اسم المصدر من الرباعي فما فوقه كاسم المفعول، والمدخول فيه على هذا محذوف أي: وَيُدْخِلُكُمْ الجنة إدخالاً. والثاني: أنه اسم مكان الدخول، وفي نصبه حيثئذ احتمالان، أحدهما: أنه منصوب على الظرف، وهو مذهب سيبويه^(٧). والثاني: أنه مفعول به وهو مذهب الأخفش^(٨). وهكذا كل مكان مختص بعد «دخل» فإن فيه هذين المذهبين. وهذه القراءة واضحة؛ لأن اسم المصدر والمكان جاريان على فعليهما.

وأما قراءة نافع فتححتاج إلى تأويل، وذلك لأن المفتوح الميم إنما هو من الثلاثي، والفعل السابق لهذا - كما رأيت - رباعي، فقيل: إنه منصوب بفعلٍ مقدر مطاوع لهذا الفعل، والتقدير: يُدْخِلُكُمْ فندخلون مَدْخَلًا، و«مَدْخَلًا» منصوب على ما تقدم: إمَّا المصدرية وإمَّا المكانية بوجهيها.

(١) البحر ٣/٢٣٤؛ القرطبي ٥/١٥٩؛ الشواذ ٢٥.

(٢) البحر ٣/٢٣٥؛ الكشف ١/٥٢٢.

(٣) البحر ٣/٢٣٥.

(٤) السبعة ٢٣٢؛ الكشف ١/٣٨٦.

(٥) الآية ٥٩.

(٦) الآية ٨٠.

(٧) الكتاب ١/١٥ - ١٦.

(٨) لم يشر إلى إعرابها هنا في «معاني القرآن» واكتفى بالحديث عن حركة الميم.

وقيل: هو مصدر على حذف الزوائد نحو: «أُنبتكم من الأرض نباتاً»^(١) على أحد القولين.

آ. (٣٢) و ﴿مَا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَا فَضَّلَ اللَّهُ﴾: موصولة أو نكرة موصوفة، والعائدُ الهاءُ في «به». و «بعضكم» مفعول بـ «فَضَّلَ» و «على بعض» متعلق به.

قوله: «واسألوا» الجمهورُ على إثباتِ الهمزة في الأمر من السؤال الموجَّه نحو المخاطب إذا تقدَّمه واو أو فاء نحو: «فاسأل الذين»^(٢) «واسألوا الله من فضله»^(٣). وابن كثير^(٤) والكسائي بنقل حركة الهمزة إلى السين تخفيفاً لكثرة استعماله. فإن لم تتقدَّمه واو ولا فاء فالكل على النقل نحو: «سأل بني إسرائيل»^(٥)، وإن كان لغائب فالكل على الهمز نحو: «وليسألوا ما أنفقوا»^(٦). ووهب ابن عطية^(٧) فنقل اتفاق القراء على الهمز في نحو: «واسألوا ما أنفقتم»^(٨) وليس اتفاقهم في هذا بل في «وليسألوا ما أنفقوا» كما تقدم. وتخفيف الهمز لغة الحجاز، ويحتمل أن يكون ذلك من لغة من يقول: «سال يسال» بألفٍ محضه، وقد تقدم تحقيق ذلك في البقرة عند «سأل بني إسرائيل» فعليك بالالتفات إليه، وهذا إنما يتأتى في «سل» و «فسل» وأما «وسلوا» فلا يتأتى فيه ذلك؛ لأنه كان ينبغي أن يُقال: سالوا كخافوا، وقد يقال: إنه التزم الحذف لكثرة الدُّور.

(١) الآية ١٧ من نوح.

(٢) الآية ٩٤ من يونس.

(٣) الآية ٣٢ من النساء وهي الآية التي يعربها.

(٤) السبعة ١٣٢؛ الكشف ١/٣٨٧.

(٥) الآية ٢١١ من البقرة.

(٦) الآية ١٠ من الممتحنة.

(٧) المحرر ٤/١٠٠.

(٨) الآية ١٠ من الممتحنة.

وهو يتعدى لاثنين، والجلالة مفعول أول، وفي الثاني قولان، أحدهما: أنه محذوف فقدّره ابن عطية^(١): «أمانئكم»، وقدره غيره: شيئاً من فضله، فحذف الموصوف وأبقى صفته نحو: «أطعمته من اللحم» أي: شيئاً منه، و«مِنْ» تبعيضية. والثاني: أن «مِنْ» زائدة، والتقدير: «واسألوا الله فضله»، وهذا إنما يتمشى على رأي الأخفش لفقدان الشرطين، وهما تنكير المجرور وكون الكلام غير موجب.

آ. (٣٣) قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا﴾: فيه ستة أوجه، وذلك يستدعي مقدمة قبله، وهو أن «كل» لا بُدَّ لها من شيء تُضاف إليه. واختلفوا في تقديره: قيل: تقديره: «ولكل إنسان»، وقيل: لكل مال، وقيل: لكل قوم، فإن كان التقدير: «لكل إنسان» ففيه ثلاثة أوجه، أحدها: «ولكل إنسان موروث جعلنا موالى» أي: ورثاً مما ترك، ففي «ترك» ضمير عائد على «كل» وهنا تم الكلام، ويتعلق «مما ترك» بـ «موالى» لما فيه من معنى الوراثة، أو بفعل مقدر أي: يرثون مما. و«موالى» مفعول أول لـ «جعل» بمعنى صير، و«لكل» جارٌّ ومجرور هو المفعول الثاني قُدِّم على عامِله، ويرتفع «الوالدان» على خبر مبتدأ محذوف، أو بفعل مقدر أي: يرثون مما، كأنه قيل: ومن الوارث؟ فقيل: هم الوالدان والأقربون، والأصل: «وجعلنا لكل ميت ورثاً يرثون مما تركه هم الوالدان والأقربون».

والثاني: أن التقدير: «ولكل إنسان موروث جعلنا ورثاً مما ترك ذلك الإنسان»، ثم بين الإنسان المضاف إليه «كل» بقوله: الوالدان، كأنه قيل: ومن هو هذا الإنسان الموروث؟ فقيل: الوالدان والأقربون. والإعراب كما تقدّم في الوجه قبله. وإنما الفرق بينهما أن الوالدين في الأول وارثون، وفي الثاني [ب/٢٠٧]

(١) المحرر ٤/١٠٠.

مُوروثون، وعلى هذين الوجهين فالكلام جملتان، ولا ضمير محذوف في «جعلنا»، و«موالي» مفعول أول، و«لكل» مفعول ثان.

الثالث: أن يكون التقدير: ولكل إنسان وارثٍ مِمَّن تركه الوالدان والأقربون جعلنا موالي أي: موروثين، فيراد بالمؤلى الموروث، ويرتفع «الوالدان» بـ «ترك»، وتكون «ما» بمعنى «مَنْ»، والجار والمجرور صفة للمضاف إليه «كل»، والكلام على هذا جملة واحدة، وفي هذا بُعد كبير.

الرابع: وإن كان التقدير: «ولكل قوم» فالمعنى: ولكل قوم جعلناهم موالي نصيبٌ مما تركه والدُهم وأقربوهم، فـ «لكل» خبر مقدم، و«نصيب» مبتدأ مؤخر، و«جعلناهم» صفة لقوم، والضمير العائد عليهم مفعول «جعل» و«موالي»: إمَّا ثانٍ وإمَّا حالٌ، على أنها بمعنى «خلقنا»، و«مِمَّا ترك» صفة للمبتدأ، ثم حُذِفَ المبتدأ وبقيت صفتُه، وحُذِفَ المضاف إليه «كل» وبقيت صفتُه أيضاً، وحُذِفَ العائد على الموصوف. ونظيره: «لكل خلقه الله إنساناً من رزق الله» أي: لكل أحد خلقه الله إنساناً نصيبٌ من رزق الله.

الخامس: وإن كان التقدير: «ولكل مال» فقالوا: يكون المعنى: ولكل مالٍ مما تركه الوالدان والأقربون جعلنا موالي أي: ورثاً يَلُونَهُ وَيَحُوزُونَهُ، وجعلوا «لكل» متعلقةً بـ «جعل»، و«مما ترك» صفة لـ «كل»، والوالدان فاعلٌ بـ «ترك» فيكون الكلام على هذا وعلى الوجهين قبله كلاماً واحداً، وهذا وإن كان حسناً إلا أن فيه الفصل بين الصفة والموصوف بجملة عاملة في الموصوف. قال الشيخ^(١): «وهو نظير قولك: «بكل رجلٍ مرتت تميمي» وفي جواز ذلك نظر». قلت: ولا يحتاج إلى نظر؛ لأنه قد وجد الفصل بين الموصوف وصفته بالجملة العاملة في المضاف إلى الموصوف، كقوله تعالى:

(١) البحر ٢/٢٣٧.

«قل أغير الله أتخذ ولياً فاطر السموات»^(١) ف «فاطر» صفة لـ «الله»، وقد فصل بينهما بـ «أتخذ» العامل في «غير» فهذا أولى.

السادس: أن يكون «لكل مال» مفعولاً ثانياً لـ «جعل» على أنها تصيرية، و «موالي» مفعول أول، والإعراب على ما تقدم. وهذا نهاية ما قيل في هذه الآية فله الحمد.

قوله: «والذين عاقدت»^(٢) في محلّه أربعة أوجه، أحدها: أنه مبتدأ والخبر قوله: «فآتوهم». الثاني: أنه منصوب على الاشتغال بإضمار فعل، وهذا أرجح من حيث إن بعده طلباً. والثالث: أنه مرفوع عطفاً على «الوالدان والأقربون» فإن أريد بالوالدين أنهم موروثون عادّ الضمير من «فآتوهم» على «موالي»، وإن أريد أنهم وارثون جازّ عوده على «موالي» وعلى الوالدين وما عطف عليهم. الرابع: أنه منصوب عطفاً على «موالي»، قال أبو البقاء^(٣): «أي وجعلنا الذين عاقدت وراثاً، وكان ذلك ونسخ»، وردّ عليه الشيخ^(٤) بفساد العطف، قال: «إذ يصير التقدير: ولكل إنسان، أو لكل شيء من المال جعلنا وراثاً والذين عاقدت أيمنكم» ثم قال: «فإن جعل من عطف الجمل وحذف المفعول الثاني لدلالة المعنى عليه أمكن ذلك أي: جعلنا وراثاً لكل شيء من المال، أو لكل إنسان، وجعلنا الذين عاقدت أيمنكم وراثاً، وفيه بعد ذلك تكلف». انتهى.

وقرأ^(٥) الكوفيون: «عقدت» والباقون: «عاقدت» بألف، ورؤي عن

(١) الآية ١٤ من الأنعام.

(٢) كتبها المؤلف على قراءة غير الكوفيين كما سيأتي.

(٣) الإملاء ١٧٨/٠.

(٤) البحر ٢٣٨/٣.

(٥) السبعة ٢٣٣؛ الكشف ٣٨٨/١. والكوفيون هم عاصم وحمة والكسائي.

حمزة التشديد في «عَقَدت». والمفاعلة هنا ظاهرة لأن المراد المحالفةُ والمفعولُ محذوفٌ على كلِّ من القراءات، أي: عاقَدْتَهُمْ أو عَقَدْتِ حِلْفَهُمْ ونسبةُ المعاقدةِ أو العقدِ إلى الأيمانِ مجازٌ، سواءً أريد بالأيمانِ الجارحةُ أم القَسَم. وقيل: ثمَّ مضافٌ محذوفٌ أي: عقدت ذوو أيمانكم.

أ. (٣٤) وقوله تعالى: ﴿على النساء﴾: متعلِّقٌ بـ «قَوَّامون» وكذا «بما»، والباء سببية، ويجوز أن تكون للحال، فتتعلَّقُ بمحذوفٍ؛ لأنها حال من الضمير في «قَوَّامون» تقديره: مستحقين بتفضيل الله إياهم. و«ما» مصدريةٌ وقيل: بمعنى الذي. وهو ضعيفٌ لحذفِ العائد من غير مُسَوِّغ. والبعضُ الأولُ المرادُ به الرجال والبعضُ الثاني النساء، وعدل عن الضميرين فلم يَقُلْ: بما فَضَّلَهُم الله عليهنَّ للإبهام الذي في «بعض». و«بما أنفقوا» متعلِّقٌ بما تعلَّقَ به الأولُ. و«ما» يجوز هنا أن تكونَ بمعنى الذي من غيرِ ضَعْفٍ؛ لأنَّ للحذفِ مسوغاً أي: وبما أنفقوه من أموالهم.

و «من أموالهم» متعلِّقٌ بـ «أنفقوا»؛ أو بمحذوفٍ على أنه حال من الضمير المحذوف. قوله: «فالصالحات قانتات حافظات» «الصالحات»: مبتدأ وما بعده خبران له. و«للغيب» متعلِّقٌ بـ «حافظات». وأل في «الغيب» عوضٌ من الضمير عند الكوفيين كقوله: «واشتعل الرأس شيباً»^(١) أي: رأسي. وقوله^(٢):

١٥٧٧- لَمِئَاءٍ فِي شَفَتَيْهَا حُوءٌ لَعَسَ
وَفِي اللَّثَاتِ وَفِي أَنْيَابِهَا شَنْبُ

أي: لثاتها.

والجمهورُ على رفعِ الجلالة من «حَفِظَ اللَّهُ». وفي «ما» على هذه

(١) الآية ٤ من مريم.

(٢) تقدم برقم ٧٢.

القراءة ثلاثة أوجه، أحدها: أنها مصدرية والمعنى: بحفظ الله إياهن أي: بتوفيقه لهن أو بالوصية منه تعالى عليهن. والثاني: أن تكون بمعنى الذي والعائد محذوف أي: بالذي حفظه الله لهن من مهور أزواجهن والنفقة عليهن قاله الزجاج^(١). والثالث: أن تكون «ما» نكرة موصوفة، والعائد محذوف أيضاً كما تقرر في الموصولة بمعنى الذي.

وقرأ أبو جعفر^(٢) بنصب الجلالة، وفي «ما» ثلاثة أوجه أيضاً، أحدها: أنها بمعنى الذي، والثاني: نكرة موصوفة، وفي «حفظ» ضمير يعود على «ما» أي: بما حفظ من البر والطاعة. ولا بد من حذف مضافٍ تقديره: بما حفظ دين الله أو أمر الله، لأن الذات المقدسة لا يحفظها أحد. والثالث: أن تكون «ما» مصدرية، والمعنى: بما حفظن الله في امتثال أمره، وسأع عود الضمير مفرداً على جمع الإناث لأنهن في معنى الجنس، كأنه قيل: ممن صلح، فعاد الضمير مفرداً بهذا الاعتبار، ورد الناس هذا الوجه بعدم مطابقة الضمير لما يعود عليه وهذا جوابه. وجعله ابن جني^(٣) مثل قول الشاعر^(٤):

١٥٧٨ - فإن الحوادث أودى بها

أي: أودين، وينبغي أن يقال: الأصل بما حفظت الله، والحوادث أودت؛ لأنها يجوز أن يعود الضمير على جمع الإناث كعوده على الواحدة منهن، تقول: «النساء قامت»، إلا أنه شذ حذف تاء التانيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث.

(١) معاني القرآن ٤٨/٢.

(٢) القرطبي ١٧٠/٥؛ البحر ٢٤٠/٣.

(٣) المحتسب ١٨٨/١ قال: «على حذف المضاف أي: بما حفظ دين الله»، ولم يستشهد بالبيت المذكور هنا.

(٤) تقدم برقم ٣٩٠.

وقرأ عبدالله^(١) - وهي في مصحفه كذلك - «فالصوالجُ قوانتُ حوافظُ»
بالتكسير. قال ابن جني^(٢): «وهي أشبهُ بالمعنى لإعطائها الكثرة، وهي
المقصودة هنا»، يعني أن فواعل من جموع الكثرة، وجمعُ التصحيح جمعُ
قلة ما لم يَقْتَرِنَ بالألفِ واللام. وظاهرُ عبارة أبي البقاء^(٣) أنه للقلة وإن اقترن
بـ «أل» فإنه قال: «وَجَمْعُ التصحيح لا يَدُلُّ على الكثرة بوضعه، وقد استعمل
فيها كقوله تعالى: «وهم في العُرُفاتِ آمنون»^(٤). وفيما قاله أبو الفتح وأبو البقاء
نظرًا، فإنَّ «الصالحات» في القراءة المشهورة معرفةً بأل، وقد تقدّم أنه تكونُ
للعوم، إلا أن العمومَ المفيدَ للكثرة ليس من صيغة الجمع، بل من «أل»،
وإذا ثبت أن الصالحات جمعُ كثرة لزم أن يكون «قانتات» «حافظات» للكثرة
لأنه خبرٌ عن الجميع، فيفيدُ الكثرة، ألا ترى أنك إذا قلت: «الرجال قائمون»
لزم أن يكونَ كلُّ واحدٍ من الرجال قائماً^(٥)، ولا يجوز أن يكون بعضهم
قاعداً، فإذا القراءة الشهيرة وافية بالمعنى المقصود.

قوله «في المضاجع» فيه وجهان، أحدهما: أن «في» على بابها من
الظرفية متعلقة بـ «اهجروهن» أي: اتركوا مضاجعتهن أي: النومَ معهن دونَ
كلامهن ومؤاكلتهن. والثاني: أنها للسبب قال أبو البقاء^(٦): «واهجروهنَّ
بسبب المضاجع كما تقول: «في هذه الجنابة عقوبةٌ» وجَعَلَ مكي^(٧) هذا
الوجه متعيناً، ومنع الأول، قال: «ليس «في المضاجع» ظرفاً للهجران، وإنما

(١) الشواذ ٢٦؛ البحر ٣/٢٤٠؛ القرطبي ٥/١٧٠.

(٢) المحتسب ١/١٨٧.

(٣) الإملاء ١/١٧٨.

(٤) الآية ٣٧ من سبأ.

(٥) في الأصل «قائم» وهو سهو.

(٦) الإملاء ١/١٧٩.

(٧) المشكل ١/١٨٩.

- النساء -

هو سبب لهجران التخلف، ومعناه: فاهجروهن من أجل تَخْلُفِهِنَّ عن المضاجعة معكم». وفيه نظرٌ لا يَخْفَى. وكلامُ الواحدِي يُفْهَمُ أنه يجوز تعلقه بـ «نشوزهن» فإنه قال - بعدما حكى عن ابن عباس كلاماً -: «والمعنى على هذا: واللاتي تخافون نشوزهن في المضاجع»، والكلامُ الذي حكاه عن ابن عباس هو قوله «هذا كله في المضجع إذا هي عَصَتْ أن تضطجع معه» ولكن لا يجوزُ ذلك؛ لثلاثِ يلزمُ الفصلُ بين المصدر ومعموله بأجنبي. وقَدَّرَ بعضهم معطوفاً بعد قوله: «واللاتي تخافون» أي: واللاتي تخافون نشوزهن ونَشْرَنَ، كأنه يريد أنه لا يجوز الإقدامُ على الوعظ وما بعده بمجرد الخوف. وقيل: لا حاجةً إلى ذلك؛ لأن الخوفَ بمعنى اليقين، وقيل: غلبةُ الظنِّ في ذلك كافية /

[٢٠٨/أ]

قوله: «فلا تَبْغُوا عليهنَّ سبيلاً» في نصب «سبيلاً» وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ به، والثاني: أنه على إسقاط الخافض، وهذان الوجهان مبنيان على تفسير البغي هنا ما هو؟ فقيل: هو الظلم من قوله: «فَبَغَى عليهم»^(١)، فعلى هذا يكون لازماً، و«سبيلاً» منصوبٌ بإسقاط الخافض أي: بسبيل. وقيل: هو الطلب من قولهم: بَغَيْتُهُ أي طلبته^(٢). وفي «عليهن» وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ «تبغوا». والثاني: أنه متعلق بمحذوف على أنه حال من «سبيلاً» لأنه في الأصل صفةُ النكرة قُدِّمَ^(٣) عليها.

آ. (٣٥) قوله تعالى: ﴿شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾: فيه وجهان، أحدهما: أن الشقاق مضاف إلى «بين» ومعناها الظرفية، والأصل: «شِقَاقاً بَيْنَهُمَا» ولكنه

(١) الآية ٧٦ من القصص: «إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ».

(٢) فعلى هذا يكون الفعل متعدياً، و«سبيلاً» مفعوله.

(٣) الأصل «قدمت» وهو سهو لأنه عبر عن «عليهن» بالمذكر، فلا مساغ للتعبير عنه هنا بالموث.

أُتِّسِعَ فِيهِ فَأُضِيفَ الْحَدِيثُ إِلَى ظَرْفِهِ، وَظَرْفَتُهُ بَاقِيَةٌ نَحْوُ: سَرَّني مَسِيرَ اللَّيْلَةِ، وَمِنْهُ «مَكْرُ اللَّيْلِ»^(١). وَالثَّانِي: أَنَّهُ خَرَجَ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ، وَبَقِيَ كَسَائِرُ الْأَسْمَاءِ كَأَنَّهُ أُرِيدَ بِهِ الْمَعَاشِرَةُ وَالْمَصَاحِبَةُ بَيْنَ الزَّوْجِيْنَ، وَإِلَى هَذَا مَيْلُ أَبِي الْبَقَاءِ^(٢) قَالَ: «وَالْبَيِّنُ هُنَا الْوَصْلُ الْكَائِنُ بَيْنَ الزَّوْجِيْنَ».

و«مِنْ أَهْلِهِ» فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَتَعَلِّقٌ بِ«ابْعَثُوا» فَهِيَ لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ لِأَنَّهَا صِفَةٌ لِلنِّكَرَةِ أَي: كَائِنًا مِنْ أَهْلِهِ فَهِيَ لِلتَّبْعِيضِ.

قَوْلُهُ: «إِنْ يُرِيدَا» الضَّمِيرَانِ فِي «يُرِيدَا» وَ«بَيْنَهُمَا» يَجُوزُ أَنْ يَعُودَا عَلَى الزَّوْجِيْنَ أَي: إِنْ يُرِيدُ الزَّوْجَانِ إِصْلَاحًا يُؤَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَ الزَّوْجِيْنَ، وَأَنْ يَعُودَا عَلَى الْحَكَمِيْنَ، وَأَنْ يَعُودَ الْأَوَّلُ عَلَى الْحَكَمِيْنَ، وَالثَّانِي عَلَى الزَّوْجِيْنَ، وَأَنْ يَكُونَ بِالْعَكْسِ، وَأُضْمِرَ الزَّوْجَانِ وَإِنْ لَمْ يَجْرِ لِهَمَا ذِكْرٌ لِدَلَالَةِ ذِكْرِ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ عَلَيْهِمَا. وَجَعَلَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٣) الضَّمِيرَ فِي «بَيْنَهُمَا» عَائِدًا عَلَى الزَّوْجِيْنَ فَقَطْ، سِوَاءً قِيلَ بِأَنَّ ضَمِيرَ «يُرِيدَا» عَائِدٌ عَلَى الْحَكَمِيْنَ أَوْ الزَّوْجِيْنَ.

أ. (٣٦) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَبِالْوَالِدِينَ إِحْسَانًا﴾: تَقَدَّمَ نَظِيرَتَهَا فِي الْبَقْرَةِ^(٤)، إِلَّا أَنَّ هُنَا قَالَ «وَبِذِي الْقَرْبَى» بِإِعَادَةِ الْبَاءِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا فِي حَقِّ هَذِهِ الْأُمَّةِ فَالاعْتِنَاءُ بِهَا أَكْثَرُ، وَإِعَادَةُ الْبَاءِ يَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ تَأْكِيدِ فَنَاسَبَ ذَلِكَ هُنَا بِخِلَافِ آيَةِ الْبَقْرَةِ فَإِنَّهَا فِي حَقِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ. وَقَرَأَ ابْنُ أَبِي عُبَيْلَةَ^(٥) «إِحْسَانٌ» بِالرَّفْعِ، عَلَى أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ الْجَارُ قَبْلَهُ، وَالْمُرَادُ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ الْأَمْرُ بِالْإِحْسَانِ وَإِنْ كَانَتْ خَبْرِيَّةً كَقَوْلِهِ: «فَصَبِرٌ جَمِيلٌ»^(٦).

(١) الْآيَةُ ٣٣ مِنْ سَبَأٍ «بَلِ مَكْرَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ».

(٢) الْإِمْلَاءُ ١/١٧٩.

(٣) الْإِمْلَاءُ ١/١٧٩.

(٤) انظُرْ: الْآيَةُ ٨٣ مِنَ الْبَقْرَةِ.

(٥) الْبَحْرُ ٣/٢٤٤.

(٦) الْآيَةُ ٨٣ مِنْ يُوسُفَ.

قوله: «والجارِ ذي القربى» الجمهورُ على خفضِ «الجار» والمراد به القريبُ النسب، وبالجارِ الجُنْبِ البعيدُ النسب. وعن ميمون^(١) بن مهران: «والجارِ ذي القربى أريد به جار القريب» قال ابن عطية^(٢): «وهذا خطأ لأنه على تأويله جمع بين «أل»^(٣) والإضافة، إذ كان وجه الكلام «وجارِ ذي القربى». ويمكنُ تصحيحُ كلام ابن مهران على أن «ذي القربى» بدلٌ من «الجار» على حذف مضاف أي: والجارِ جارِ ذي القربى كقوله^(٤):

١٥٧٩- نَضَرَ اللُّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا

بَسَجَسْتَانِ طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ

أي: أعظمَ طلحة، ومنَ كلامهم: «لويعلمون: العلمُ الكبيرة سنة» أي: علم الكبيرة سنة، فحذفَ البدلَ لدلالة الكلام عليه.

وقرأ بعضهم^(٥): «والجارِ ذا القربى» نصباً. وخرَّجه الزمخشري^(٦) على الاختصاص كقوله: «حافظوا على الصلواتِ والصلاةِ الوسطى»^(٧).

والجُنْبُ صفةٌ على فُعل نحو: ناقة سُرْح، ويستوي فيه المفرد والمثنى والمجموع مذكراً ومؤنثاً نحو: رجال جُنْب، قال تعالى: «وإن كنتم جنبا»^(٨)،

(١) ميمون بن مهران الرقي، عالم الجزيرة، غزا مع معاوية إلى قبرص، وكان ثقة في الحديث. توفي سنة ١١٧. انظر: تذكرة الحفاظ ٩٣/١؛ الأعلام ٣٠١/٨.

(٢) المحرر ١١١/٤.

(٣) أل في كلمة «الجار» والإضافة إلى كلمة «القريب» التي وضعها.

(٤) تقدم برقم ٧٣.

(٥) قراءة أبي حيوة. انظر: الشواذ ٢٦؛ البحر ٢٤٥/٣.

(٦) الكشف ٥٢٦/١.

(٧) الآية ٢٣٨ من البقرة والشاهد في قوله «والصلاة الوسطى» حيث إنه خصَّ بالأهمية هذه الصلاة المعينة، وقد يكون الشاهد في نصب «الصلاة» على قراءة محمد بن أبي سارة كما في الشواذ ٥، ويكون نصبها على الاختصاص.

(٨) الآية ٦ من المائدة.

وبعضهم يُشِّيه ويجمعه، ومثله: شُلل. وعن عاصم^(١): «والجار الجنب» بفتح الجيم وسكون النون، وهو وصفٌ أيضاً بمعنى المجانب كقولهم: رجلٌ عدلٌ. وألفُ الجار عن واو لقولهم: تجاوروا وجاوزته، ويُجمع على جيرة وجيران. والجنابة: البُعد. قال^(٢):

١٥٨٠- فلا تحرمني نائلاً عن جنابةٍ

فإني امرؤٌ وسطُ القبابِ غريبٌ

لأنَّ الإنسانَ يُتركُ جانباً، ومنه: «واجنِّبني وبنِّي»^(٣).

قوله: «بالجنب» يجوز في الباء وجهان أحدهما: أن تكون بمعنى «في». والثاني: أن تكون على بابها وهو الأولى، وعلى كلا التقديرين تتعلَّق بمحذوف لأنها حال من الصاحب. «وما ملكت» يجوز أن يريد غير العبيد والإماء بـ «ما»، حملاً على الأنواع كقوله: «ما طاب لكم»^(٤) وأن يكون أريد جميع ما ملكه الإنسان من الحيوانات فاختلف العاقل بغيره فأتى بـ «ما».

آ. (٣٧) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَخْلُونُ﴾: فيه سبعة أوجه، أحدها: أن يكون منصوباً بدلاً من «مَنْ» وجمع حملاً على المعنى. الثاني: أنه نصب على البذل من «مختلاً» وجمع أيضاً لما تقدم. الثالث: أنه نصب على الذم. الرابع: أنه مبتدأ وفي خبره قولان، أحدهما: أنه محذوف، فقدَّره بعضهم: «مُبْعَضُونَ لدلالة «إن الله لا يحب»»، وبعضهم: «معذبون» لقوله: «وأعدنا للكافرين عذاباً»، وقدَّره الزمخشري^(٥): «أحقاء بكل ملامة»، وقدَّره

(١) وهي رواية المفضل عنه. انظر: البحر ٢٤٥/٣؛ القرطبي ١٨٣/٥.

(٢) البيت لعقمة، وهو في ديوانه ٤٨؛ والمفضليات ٣٩٤؛ والبحر ٢٣٠/٣. والنائل: العطاء.

(٣) الآية ٣٥ من إبراهيم.

(٤) الآية ٣ من النساء.

(٥) الكشاف ٥٢٦/١.

أبو البقاء^(١): «أولئك قرناؤهم الشيطان». والثاني: أنه قوله: «إن الله لا يظلمُ مثقالَ» ويكون قوله: «والذين ينفقون» عطفاً على المبتدأ والعائد محذوف، والتقدير: الذين يبخلون، والذين يُنفقون أموالهم رثاء الناس، إن الله لا يظلمهم مثقال ذرة، أو مثقال ذرة لهم، وإليه ذهب الزجاج^(٢)، وهذا متكلفٌ جداً لكثرة الفواصل، ولقلق المعنى أيضاً. الخامس: أنه خير مبتدأ مضمراً أي: هم الذين. السادس: أنه بدلٌ من الضمير المستكنّ في «فخوراً»، ذكره أبو البقاء^(٣)، وهو قلقٌ. السابع: أنه صفةٌ لـ«مَنْ»، كأنه قيل: لا يُحبُّ المختال الفخورَ البخيلَ.

و «بالبخل» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ«يأمرون» فالباءٌ للتعديّة على حَدِّ: أمرتك بكذا. والثاني: أنها باء الحالية، والمأمور محذوف، والتقدير: ويأمرون الناس بشكرهم مع التباسهم بالبخل، فيكون في المعنى كقول الشاعر^(٤):

١٥٨١- أَجْمَعَتْ أَمْرَيْنِ ضَاعَ الْحَزْمُ بَيْنَهُمَا

بَيَّةَ الْمَلُوكِ وَأَفْعَالَ الْمَمَالِكِ
والمُختال: التّباه الجّهول، والمُختال اسمُ فاعلٍ من اختال يختال أي: تكبّر وأعجب بنفسه، وألفه عن ياءٍ لقولهم: الخيلاء والمخيلة، وسُمِعَ أيضاً: خَالَ الرجلُ يَخَالُ خَوَلاً بالمعنى الأول، فيكون لهذا المعنى مادتان: خَيْلٌ وَخَوَلٌ. والفخر: عَدُوٌّ مناقِبِ الإنسان ومحاسنِهِ، وفخور صيغة مبالغة. وفي البخل أربع لغات: فتح الخاء والباء وبها قرأ حمزة^(٥) والكسائي،

(١) ليس في «الإملاء» شيء من هذا وإنما قدره: مبغضون ١٧٩/١.

(٢) معاني القرآن ٥٣/٢.

(٣) الإملاء ١٧٩/١.

(٤) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٢٤٦/٣.

(٥) السبعة ٢٣٣؛ الكشف ٣٨٩/١؛ الشواذ ٢٦.

ويضمهما، وبها قرأ الحسن وعيسى بن عمر، ويفتح الباء وسكون الخاء وبها قرأ قتادة وابن الزبير، وبضم الباء وسكون الخاء وبها قرأ جمهور الناس. والبُخْلُ والبُخْلُ كالحُزْنِ والحَزْنِ والعُزْبِ والعَرَبِ. و«مِنْ فضله» يجوز أن يتعلّق بـ «آتاهم» أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «ما» أو مِنْ العائِدِ عليها.

آ. (٣٨) قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَنْفِقُونَ﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون مرفوعاً عطفاً على «الذين يبخلون» والخبر «إن الله لا يظلم»، وقد تقدم ذلك وَضَعْفُهُ. الثاني: أنه مجرور عطفاً على «الكافرين» أي: اعتدنا للكافرين وللذين ينفقون أموالهم رثاء الناس، قاله ابن جرير^(١). الثالث: أنه مبتدأ وخبره محذوف أي: مُعَذَّبُونَ، أو: قرينهم الشيطان، فعلى الأولين يكون من عطف المفردات، وعلى الثالث من عطف الجملة.

قوله: «رثاء الناس» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مفعول من أجله، وشروطُ النصب متوفرة. والثاني: أنه حالٌ من فاعل «ينفقون» يعني مصدرًا واقعاً موقع الحال أي: مُرائين. والثالث: أنه حالٌ من نفس الموصول ذكره المهدوي. و«رثاء» مصدرٌ مضاف إلى المفعول.

قوله: «ولا يُؤمنون» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مستأنف. والثاني: أنه عطف على الصلة، وعلى هذين الوجهين فلا محلّ له من الإعراب. والثالث: أنه حالٌ من فاعل «ينفقون». إلا أن هذين الوجهين الأخيرين - أعني العطف على الصلة والحالية - يمتنعان على الوجه المحكي عن المهدوي، وهو كون «رثاء» حالاً من نفس الموصول؛ لثلا يلزم الفصل بين أبعاض الصلة أو بين الصلة ومعمولها بأجنبي وهو «رثاء»؛ لأنه حالٌ من الموصول لا تعلّق له بالصلة، بخلاف ما إذا جعلناه مفعولاً له أو حالاً من فاعل «ينفقون» فإنه على الوجهين معمولٌ لـ «ينفقون» فليس أجنبياً، فلم يُبال بالفصل به.

(١) تفسير الطبري ٣٥٦/٨.

وفي جَعَلَ «ولا يؤمنون» حالاً نظراً من حيث / إن بعضهم نصَّ على أن [٢٠٨/ب] المضارع المنفيّ بـ «لا» كالمثبت في أنه لا تدخل عليه واو الحال، وهو محلُّ تَوَقُّفٍ. وكررت «لا» في قوله: «ولا باليوم» وكذا الباء إشعاراً بأن الإيمان منتفٍ عن كلِّ على حَدِّثِهِ لوقلت: «لا أضرب زيدا وعمراً» احتمال نفْيِ الضرب عن المجموع، ولا يلزم منه نفْيُ الضربِ عن كلِّ واحدٍ على انفراده، واحتمل نفْيَهُ عن كل واحد بانفراده، فإذا قلت: «ولا عمراً» تعيَّن هذا الثاني.

قوله: «فساء قريناً» في «ساء» هذه احتمالان أحدهما: أنها نُقِلَتْ إلى الذمِّ فجرت مَجْرئِ «بش»، ففيها ضميرٌ فاعل لها مفسَّرٌ بالنكرة بعده، وهي «قريناً»، والمخصوصُ بالذمِّ محذوف أي: فساء قريناً هو، وهو عائدٌ: إما على الشيطان وهو الظاهر، وإما على «من» وقد تقدَّم حكمُ نعم وبش. والثاني: أنها على بابها فهي متعدية ومفعولها محذوف، و«قريناً» على هذا منصوبٌ على الحال أو على القطع، والتقديرُ: فساءه أي: فساء الشيطان مُصاحِبَهُ. واحتجوا للوجه الأول، بأنه كان ينبغي أن يَحْدِفَ الفاءَ من «فساء» أو تقترن به «قد»؛ لأنه حينئذ فعل متصرفٌ ماضٍ، وما كان كذلك ووقع جواباً للشرط تجرَّد من الفاءِ أو اقترن بـ «قد»، هذا معنى كلام الشيخ^(١). وفيه نظرٌ لقوله تعالى: «ومن جاء بالسيئة فكُتِبَتْ»^(٢) «وإن كان قميصه قد من دُبر فكذبت»^(٣) فما يُؤوَّلُ به هذا ونحوه يتأوَّلُ به هذا. ومِمَّنْ ذهب إلى أن «قريناً» منصوبٌ على الحالِ ابنُ عطية^(٤)، ولكن يحتمل أن يكونَ قائلًا بأن «ساء» متعدية، وأن يكونَ قائلًا برأي الكوفيين، فإنهم ينصبون ما بعد نعم وبش على الحال.

(١) البحر ٢٤٨/٣.

(٢) الآية ٩٠ من النمل.

(٣) الآية ٢٧ من يوسف.

(٤) المحرر ١١٦/٢ ولكن الذي في المطبوعة نصبه على التمييز وليس الحال.

والقرين: المصاحب الملازم، وهو فعيل بمعنى مُفاعل كالخليفة والجليس. والقرن: الحبل، لأنه يُقرن به بين البعيرين قال^(١):
١٥٨٢- وابن اللبون إذا ما لَزَّ في قرن

آ. (٣٩) قوله تعالى: ﴿وماذا عليهم﴾: قد تقدّم الكلام على نظيرتها، وهذا يَحْتَمِلُ أن يكون الكلام قد تمّ هنا أي: وأي شيء عليهم في الإيمان بالله، أو: وماذا عليهم من الوبال والعذاب يوم القيامة، ثم استأنف بقوله «لو آمنوا» ويكون جوابها محذوفاً أي: لحصلت لهم السعادة. ويحتمل أن يكون تمام الكلام بـ «لو» وما بعدها، وذلك على جعل «لو» مصدرية عند مَنْ يثبت لها ذلك أي: وماذا عليهم في الإيمان، ولا جواب لها حينئذ. وأجاز ابن عطية^(٢) أن يكون «ماذا عليهم» جواباً لـ «لو» فإن أراد من جهة المعنى فمُسلّم، وإن أراد من جهة الصناعة ففاسد؛ لأنّ الجواب الصناعي لا يتقدم عند البصريين، وأيضاً فالاستفهام لا يُجاب به «لو». وأجاز أبو البقاء^(٣) في «لو» أن تكون بمعنى «إن» الشرطية كما جاء في قوله: «ولو أعجبتكم»^(٤) أي: وأي شيء عليهم إن آمنوا، ولا حاجة إلى ذلك.

آ. (٤٠) قوله تعالى: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوب على أنه نعت لمصدر محذوف أي: لا يظلم أحداً ظلماً وزن ذرة، فحذف المفعول والمصدر وأقام نعتة مقامه. ولما ذكر أبو البقاء^(٥) هذا الوجه

(١) تقدم برقم ٤٧٦.

(٢) المحرر ٤/١١٧.

(٣) الإملاء ١/١٨٠.

(٤) الآية ٢٢١ من البقرة: «ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم».

(٥) الإملاء ١/١٨٠.

قَدَّرَ قبله مضافاً محذوفاً قال: «تقديره: ظلماً قَدَّرَ مثقالِ ذرة، فَحَذَفَ المصدرَ وصفته، وأقام المضافَ إليه مقامهما». ولا حاجة إلى ذلك لأنَّ المثقالَ نفسه هو قَدَّرَ من الأقدار، جُعِلَ معياراً لهذا القَدَّرَ المخصوص. والثاني: أنه منصوب على أنه مفعول ثانٍ لـ «يَظْلِمُ» والأول محذوف، كأنهم ضَمَّنُوا «بظلم» معنى «بغضب» و«بنقص» فَعَدَّوه لاثنين، والأصل: إِنَّ الله لا يظلم أحداً مثقالِ ذرة.

قوله: «وإنْ نَكَ حَسَنَةً» حُذِفَتِ النون تخفيفاً لكثرة الاستعمال، وهذه قاعدة كلية، وهو أنه يجوز حذفُ نون «يكون» مجزومةً، بشرطِ ألاَّ يليها ضميرٌ متصل نحو: «لَمْ يَكُنْ» وألَّا تُحَرِّكَ النون لالتقاء الساكنين نحو: «لم يكن الذين كفروا»^(١) خلافاً ليونس، فإنه أجاز ذلك مستدلاً بقوله^(٢):

١٥٨٣- فإنْ لَمْ تَكِ الْمِرْأَةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً

فقد أَبَدَتْ الْمِرْأَةُ جَبْهَةً ضَيِّغِمِ

وهذا عند سيبويه^(٣) ضرورة، وإنما حُذِفَتِ النون لُغْتِهَا وسكونها فأشبهت الواو^(٤)، وهذا بخلاف سائر الأفعال نحو: «لَمْ يَصْنِ» و«لَمْ يَهْنِ» لكثرة استعمال «كان»، وكان ينبغي أن تعود الواو عند حَذَفِ هذه النون؛ لأنها إنما حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين وقد زال ثانيهما وهو النونُ إلا أنها كالمففوظ بها.

وقرأ الجمهور «حسنة» نصباً على خبر «كان» الناقصة، واسمها مستتر فيها

(١) الآية ١ من البينة.

(٢) البيت لخنجر بن صخر الأسدي، وهو في الإنصاف ٤٢٢؛ والأشْمُونِي ١٤٥/١؛ والعيني ٦٣/٢؛ والهمع ١٢٢/١؛ والدرر ٩٣/١.

(٣) الكتاب ٢٨٩/٢.

(٤) أي: الواو التي قبلها التي حذفت لالتقاء الساكنين، والشبه في ظاهرة الحذف، وليس في سببه، لأنَّ سبب حذف النون هو التخفيف وليس التقاء الساكنين.

يعود على «مثقال» وإنما أنث ضميره حملاً على المعنى؛ لأنه بمعنى: وإن تكن زنة ذرة حسنة، أو لإضافته إلى مؤنث فاكتسب منه التأنيث. وقرأ^(١) ابن كثير ونافع «حسنة» رفعاً على أنها التامة أي: وإن تقع أو توجد حسنة.

وقرأ^(٢) ابن كثير وابن عامر: «يُضَعِّفُهَا» بالتضعيف، والباقون «يضاغفها». قال أبو عبيدة^(٣): «ضاغفه» يقتضي مراراً كثيرة، و«ضَعَفَ» يقتضي مرتين، وهذا عكسُ كلام العرب؛ لأن المضاعفة تقتضي زيادة المثل، فإذا شُدِّدَت دَلَّتْ البنية على التكثر، فيقتضي ذلك تكرير المضاعفة بحسب ما يكون من العدد. وقال الفارسي^(٤): «هما لغتان بمعنى، يدل عليه قوله نُضَعِّفُ لَهَا الْعَذَابَ ضِعْفَيْنِ»^(٥) «فِيُضَعِّفُهُ لَهَا أَضْعَافاً كَثِيراً»^(٦) وقد تقدم لنا الكلام على هذا بأبسط منه هنا. وقرأ ابن هرمز: «نِضَاعِفُهَا» بالنون، وقرئ^(٧) «يُضَعِّفُهَا» بالتخفيف من أضعفه مثل أكرم.

قوله: «مِنْ لُدْنُهُ» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ «يُؤْتِ» و«مِنْ» للابتداء مجازاً. والثاني: يتعلّق بمحذوف على أنه حال من «أَجْرًا» فإنه صفة نكرة في الأصل قُدِّمَ عليها فانتصب حالاً.

أ. (٤١) قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ﴾: فيها ثلاثة أقوال، أحدها: أنها في

(١) السبعة ٢٣٣؛ الكشف ٣٨٩/١.

(٢) السبعة ١٨٤؛ البحر ٢٥١/٣؛ الشواذ ٢٦.

(٣) المجاز ١٢٧/١.

(٤) الحجة (خ) ٢٨٦/٢.

(٥) الآية ٣٠ من الأحزاب قراءة ابن كثير وابن عامر، وأبو عمرو «يُضَعِّفُ»، والباقون «يضاغف». السبعة ٥٢١.

(٦) الآية ٢٤٥ من البقرة قراءة ابن كثير، وابن عامر كذلك ونصب الفاء، وقرأ نافع وحزمة والكسائي بالالف ورفع الفاء. السبعة ١٨٥.

(٧) قراءة الحسن كما في الشواذ ٢٦.

محل رفع خبراً لمبتدأ محذوف أي: فكيف حالهم أو صنعهم؟ والعامل في «إذا» هو هذا المقدر. والثاني: أنها في محل نصب بفعل محذوف أي: فكيف تكونون أو تصنعون؟ ويجري فيها الوجهان: النصب على التشبيه بالحال كما هو مذهب سيويه، أو على التشبيه بالظرفية كما هو مذهب الأخفش، وهو العامل في «إذا» أيضاً. والثالث: - حكاه ابن عطية^(١) عن مكّي^(٢) - أنها معمولة لـ «جئنا»، وهذا غلط فاحش.

قوله: «من كل» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ «جئنا». والثاني: أنه متعلق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «شهيد»، وذلك على رأي مَنْ يجوزُ تقديمَ حالِ المجرور بالحرف عليه^(٣)، وقد تقدم تحريره. والمشهودُ عليه محذوفٌ أي: بشهيد على أمته / .

[٢٠٩/أ]

والمِثْقَالُ^(٤): مِفْعَالٌ مِنَ الثَّقَلِ وَهُوَ زَنَةُ كُلِّ شَيْءٍ، وَالذَّرَّةُ: النَّمْلَةُ الصَّغِيرَةُ، وَقِيلَ: رَأْسُهَا، وَقِيلَ: الحَرْدَلَةُ، وَقِيلَ: جِزَاءُ الهَبَاءَةِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي التَّرَابِ ثُمَّ نَفَخَهَا وَقَالَ: «كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُ ذَرَّةٌ» وَالأَوَّلُ هُوَ المَشْهُورُ؛ لِأَنَّ النَّمْلَةَ يُضْرَبُ بِهَا المِثْلُ فِي القَلَّةِ، وَأَصْغَرُ مَا تَكُونُ إِذَا مَرَّ عَلَيْهَا حَوْلٌ، قَالُوا لِأَنَّهَا حَيْثُ تَصْغُرُ جَدًّا، قَالَ حَسَانُ^(٥):

١٥٨٤ - لَوْ يَدِبُ الحَوْلِيُّ مِنْ وَوَلَدِ الذَّرِّ

رِ عَلَيْهَا لِأَنَّ دَبَّتْهَا الكُلُومُ

(١) المحرر ١٢١/٤ .

(٢) ليس في المشكل .

(٣) انظر: المقتضب ١٧١/٤ - ٣٠٣؛ ابن عقيل ٥٤١/١ .

(٤) وهي اللفظة الواردة في آية ٤٠ .

(٥) الديوان ٤٠؛ البحر ٢٥٠/٣ . والكُلوم: الجراح .

وقال امرؤ القيس^(١):

١٥٨٥- من القاصرات الطرف لو دبَّ مُحَوَّلٌ

من الدرِّ فوق الإتب منها لأثرا

قوله تعالى: «وجئنا بك» في هذه الجملة ثلاثة أوجه، أظهرها: أنها في محل جر عطفاً على «جئنا» الأولى أي: فكيف تصنعون في وقت المجيئين؟ والثاني: أنها في محل نصب على الحال، و«قد» مرادة معها، والعامل فيها «جئنا» الأولى أي: جئنا من كل أمة بشهيد وقد جئنا، وفيه نظر. والثالث: أنها مستأنفة فلا محل لها. قال أبو البقاء^(٢): «ويجوز أن يكون مستأنفاً، ويكون الماضي بمعنى المستقبل». انتهى. وإنما احتاج إلى ذلك لأنَّ المجيء بعد لم يقع، فأدعى ذلك، والله أعلم. و«على هؤلاء» متعلق بـ «شهِيداً» و«على» على بابها وقيل: هي بمعنى اللام وفيه بُعد، وأجيز أن تكون «على» متعلقة بمحذوف على أنها حال من «شهِيداً»، وفيه بُعد، و«شهِيداً» حال من الكاف في «بك».

آ. (٤٢) قوله تعالى: ﴿يَوْمئذٍ﴾: فيه ثلاثة أقوال، أحدها: أنه معمول لـ «يود» أي: يودُّ الذين كفروا يوم إذ جئنا. والثاني: أنه معمول لـ «شهِيداً» قاله أبو البقاء^(٣)، قال: «وعلى هذا يكون «يود» صفة لـ «يوم»، والعائد محذوف تقديره: فيه، وقد ذكر ذلك في قوله «واتقوا يوماً لا تجزي»^(٤) وفيما قاله نظراً لا يخفى.

والثالث: أن «يوم» مبني لإضافته إلى «إذ» قاله الحوفي، قال: «لأنَّ الظرف إذا أضيف إلى غير متمكن جاز بناؤه معه، و«إذ» هنا اسم؛ لأنَّ الظروف

(١) الديوان ٦٨؛ والبحر ٢/٢٠٦. والإتب: القميص من نوع معين.

(٢) الإملاء ١/١٨١.

(٣) الإملاء ١/١٨١.

(٤) الآية ٤٨ من البقرة.

إذا أُضيف إليها خَرَجَتْ إلى معنى الاسمِية من أجل تخصيصِ المضاف إليها، كما تُخَصَّصُ الأسماءُ، مع استحقاقها^(١) الجر، والجرُّ ليس من علامات الظروف.

والتنوينُ في «إذ» تنوينُ عوضٍ على الصحيح، فقيل: عوض من الجملة الأولى في قوله «جئنا من كل» أي: يومَ إذِجئنا من كل أمة بشهيد، وجئنا بك على هؤلاء شهيداً، والرسولُ على هذا اسم جنس. وقيل: عوض من الجملة الأخيرة، وهي «وجئنا بك»، ويكون المراد بالرسول محمداً صلى الله عليه وسلم. وكان النظم «وعصوك» ولكنَّ أبرزَ ظاهراً بصفة الرسالة تنويهاً بقدره وشرِّفه.

وفي قوله: «وعصوا» ثلاثة أوجه، أحدها: أنها جملة معطوفة على «كفروا» فتكونُ صلةً، فيكونون جامعين بين كفرٍ ومعصية. وقيل: بل هي صلة لموصول آخر فيكونون طائفتين. وقيل: هي في محل نصب على الحال من «كفروا» و«قد» مرادة أي: وقد عصوا. وقرأ يحيى^(٢) وأبو السَّمال: «وعصوا الرسول» بكسر الواو على الأصل.

قوله: «لو تُسَوَّى» إن قيل: إن «لو» على بابها كما هو قول الجمهور فمفعول «يود» محذوف أي: يود الذين كفروا تسوية الأرض [بهم]، ويدلُّ عليه: «لو تُسَوَّى بهم الأرض» وجوابها حينئذ محذوف أي: لَسُرُوا بذلك. وإن قيل: إنها مصدرية كانت هي وما بعدها في محل مفعول «يود» ولا جواب لها حينئذ، وقد تقدَّم تحقيق ذلك في «يودُ أحدهم لو يُعَمَّر»^(٣). قال أبو البقاء^(٤):

(١) أي استحقاق «إذ».

(٢) البحر ٢٥٣/٣.

(٣) الآية ٩٦ من البقرة.

(٤) الإملاء ١٨١/١.

«وَعَصُوا الرِّسُولَ» في موضع الحال، و«قد» مرادة، وهي معترضة بين «يود» وبين مفعولها وهو «لَوْ تَسَوَّى»، و«لو» بمعنى «أن» المصدرية. انتهى. وفي جعله الجملة الحالية معترضة بين المفعول وعامله نظر لا يخفى، لأنها من جملة متعلقات العامل الذي هو صلة للموصول، وهذا نظير ما لوقلت: «ضَرَبَ الَّذِينَ جَاءُوا مُسْرِعِينَ زَيْدًا» فكما لا يقال إن «مسرعين» معترض به فكذلك هذه الجملة.

وقرأ^(١) أبو عمرو وابن كثير وعاصم «تُسَوَّى» بضم التاء وتخفيف السين مبنياً للمفعول. وقرأ حمزة والكسائي: تَسَوَّى بفتحها والتخفيف، ونافع وابن عامر بالثقل. فأما القراءة الأولى فمعناها: أنهم يودون أن الله تعالى يسوي بهم الأرض: إما على أن الأرض تنشق وتبتلعهم، وتكون الباء بمعنى «على»، وإما على أنهم يودون أن لو صاروا تراباً كالبهائم، والأصل: يودون أن الله يسويهم بالأرض، فقلب إلى هذا كقولهم: «أدخلت القلنسوة في رأسي»، وإما على أنهم يودون لو يذفنون فيها، وهو كمعنى القول الأول، وقيل: لو تعدل بهم الأرض أي: يؤخذ ما عليها منهم فدية.

وأما القراءة الثانية فأصلها «تَسَوَّى» بتاءين، فحذفت إحداهما. وفي الثالثة حذفت إحداهما. ومعنى القراءتين ظاهرهما تقدم، فإن الأقوال الجارية في القراءة الأولى جارية في القراءتين الأخرتين، غاية ما في الباب أنه نسب الفعل إلى الأرض ظاهراً.

قوله: «ولا يكتمون» فيه ستة أوجه، وذلك أن هذه الواو تحتمل أن تكون للعطف وأن تكون للحال: فإن كانت للعطف احتمل أن يكون من عطف المفردات، وأن يكون من عطف الجمل، إذا تقرر هذا فيجوز أن [يكون] «ولا يكتمون» عطفاً على مفعول «يود» أي: يودون تسوية الأرض بهم وانتفاء

(١) السبعة ٢٣٤؛ الكشف ٣٩٠/١.

كتمان الحديث، و«لو» على هذا مصدرية، وَيَبْعُدُ جَعَلُهَا حرفاً لِمَا كان سيقع لوقوع غيره، ويكون «ولا يكتمون» عطفاً على مفعول «يؤدُّ» المحذوف. فهذان وجهان على تقدير كونه من عطف المفردات.

ويجوزُ أَنْ يكونَ عطفاً على جملة «يؤدُّ»، أَخْبَرَ تعالى عنهم بخبرين أحدهما: الودادة لكذا، والثاني: أنهم لا يَقْدِرُونَ على الكتم في مواطن دون مواطن، و«لو» على هذا مصدرية، ويجوزُ أَنْ تكونَ «لو» حرفاً لِمَا كان سيقع لوقوع غيره، وجوابها محذوف، ومفعولُ «يؤدُّ» أيضاً محذوف، ويكون «ولا يكتمون» عطفاً على «لو» وما في حيزها، ويكونُ تعالى قد أَخْبَرَ عنهم بثلاثِ جمل: الودادةِ وجملةِ الشرطِ بـ«لو» وانتفاءِ الكتمان، فهذان أيضاً وجهان على تقدير كونه من عطف الجمل.

وإنْ كَانَتْ للحالِ جاز أن تكون حالاً من الضمير في «بهم»، والعامل فيها «تسوى»، ويجوزُ في «لو» حينئذٍ أَنْ تكونَ مصدريةً وأن تكون امتناعيةً، والتقدير: يودون تسوية الأرضِ بهم غيرَ كاتمين، أو: لو تُسَوَّى بهم غيرَ كاتمين لكان بغيتهم، ويجوز أن تكون حالاً من «الذين كفروا»، والعامل فيها «يؤدُّ»، ويكونُ الحال قيداً في الودادة، و«لو» على هذا مصدريةً في محلِّ مفعولِ الودادة، والمعنى: يومئذ يود الذين كفروا تسوية الأرضِ بهم غيرَ كاتمين الله حديثاً، ويبعد أن تكون «لو» على هذا الوجه امتناعيةً للزوم الفصل بين الحال وعاملها بالجملة. و«يكتمون» يتعدى لاثنين، والظاهر أنه يصل إلى أحدهما بالحرف، والأصل: ولا يكتمون من الله حديثاً.

آ. (٤٣) قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أن في الكلامِ حَذْفَ مضافٍ تقديره: مواضع الصلاة، والمراد بمواضعها المساجدُ، ويؤيدُ هذا قوله بعد ذلك: «إلا عابري سبيلٍ» في أحد التأويلين. والثاني: أنه لا حذف، والنهي عن قربان نفس الصلاة في هذه الحالة.

قوله: «وأنتم سُكاري» مبتدأ وخبرٌ في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعل «تقربوا». وقرأ الجمهورُ: «سُكاري» بضم السين وألف بعد الكاف، وفيه قولان، أحدهما: - وهو الصحيح - أنه جمع تكسير، نص عليه سيبويه^(١)، قال: «وقد يُكسرون بعض هذا على فعالي، وذلك كقول بعضهم «سُكاري» و«عجالي». والثاني: أنه اسم جمع، وزعم ابنُ الباذش أنه مذهب سيبويه، قال: «وهو القياسُ لأنه لم يأت من أبنية الجمع شيءٌ على هذا الوزن». وذكر السيرافي الخلاف، ورجَّح كونه تكسيراً.

[٢٠٩/ب] وقرأ الأعمش: «سُكْرى» بضم السين وسكون الكاف /، وتوجيهُها أنها صفةٌ على فعلى كحُبلى، وقعت صفةً لجماعةٍ أي: وأنتم جماعةٌ سُكْرى. وحكى جناح^(٣) بن حبيش: «كُسلى وكَسلى» بضم الكاف وفتحها. قاله الزمخشري^(٤). وقرأ النخعي: «سَكْرى» بفتح السين وسكون الكاف، وهذه تحتمل وجهين، أحدهما: ما تقدّم في القراءة قبلها وهو أنها صفةٌ مفردةٌ على فعلى كما مرَّ سَكْرى وُصِفَ بها الجماعة. والثاني: أنها جمعٌ تكسيرٍ كجَرْحى وموتى وهلكى، وإنما جَمَعُ سَكْران على «فَعلى» حملاً على هذه؛ لما فيه من الآفةِ اللاحقةِ للفعل، وقد تقدّم لك شيء من هذا في قوله في البقرة عند قوله: «وإن يأتوكم أسارى»^(٥)، وقرئ^(٦) «سكاري» بفتح السين، والألف، وهذا جمعٌ تكسيرٍ نحو: نَدَمان ونَدَمانى وعَطْشان وعَطْشانى.

والسُكْر لفةٌ: السُدُّ، ومنه قيل لما يَعرِضُ للمرءِ من شرب المُسْكِر؛ لأنه

(١) الكتاب ٢١٢/٢.

(٢) الشواذ ٢٦؛ البحر ٢٥٥/٣؛ القرطبي ٢٠٢/٥.

(٣) لم أقف على ترجمة له.

(٤) الكشف ٥٢٨/١، وذكره ابن خالويه في شواذه: ٢٦.

(٥) الآية ٨٥ من البقرة.

(٦) رواها ابن خالويه في شواذه ٢٦٩ عن عيسى بن عمر.

يَسُدُّ ما بين المرء وعقله، وأكثر ما يقال السُّكْرُ لإزالة العقلِ بالمُسْكِرِ، وقد يُقال ذلك لإزالته بغضبٍ ونحوه من عشقٍ وغيره قال^(١):

١٥٨٦- سُكْرانِ سُكْرُ هوىٌّ وسُكْرُ مُدَامَةٌ

أنى يُفِيقُ فتىً به سُكْرانِ

والسُّكْرُ - بالفتح وسكون الكاف - حَبْسُ الماءِ، وبكسر السينِ نفسُ الموضوعِ المسدودِ، وأما «السُّكْرُ» بفتحهما فما يُسَكَّرُ به من المشروبِ، ومنه «سَكْرًا ورزقًا حسنًا»^(٢)، وقيل: السُّكْرُ - بضمِّ السينِ وسكون الكاف - السُّدُّ أي: الحاجزُ بين الشيئين قال^(٣):

١٥٨٧- فما زلْنَا على السُّكْرِ نُداوي السُّكْرَ بالسُّكْرِ

والحاصل: أن أصلَ المادةِ الدلالةُ على الانسدادِ، ومنه «سَكِرَتْ عَيْنُ البازي» إذا خالَطَها نومٌ، و«سَكِرَ النهرُ» إذا لم يَجِرْ، وسَكِرْتُهُ أنا.

قوله: «حتى تَعَلَّمُوا» «حتى» جارةٌ بمعنى «إلى»، فهي متعلقةٌ بفعلِ النهي، والفعلُ بعدها منصوبٌ بإضمارِ «أَنْ»، وتقدَّم تحقيقُهُ. و«ما» يجوزُ فيها ثلاثة أوجه: أن تكونَ بمعنى الذي، أو نكرةً موصوفةً، والعائدُ على هذين القولين محذوفٌ أي: يقولونه، أو مصدريةً فلا حَذَفَ إلا على رأيِ ابنِ السراجِ ومَنْ تَبِعَهُ.

قوله «ولا جُنُبًا» نصبٌ على أنه معطوفٌ على الحالِ قبله، وهو قوله «وأنتم سُكاري»، عَطَفَ المفردَ على الجملةِ لَمَّا كانت في تأويله، وأعادَ معها

(١) لم أهدت إلى قائله، وهو في المفردات للراغب ٢٤٢.

(٢) الآية ٦٧ من النحل.

(٣) لم أهدت إلى قائله وهو في البحر ٢٥٠/٣.

«لا» تبيهاً على أن النهي عن قربان الصلاة مع كل واحدة من هذين الحالين على انفرادهما، فالنهي عنها مع اجتماع الحالين أكد وأولى.

والجُنُبُ: مشتق من الجَنَابَةِ وهي البُعدُ قال^(١):

١٥٨٨- فلا تَحْسِرْ مِنِّي نَائِلًا عَنِ جَنَابَةِ

فإني امرؤٌ وَسَطُ الْقِيَابِ غَرِيبٌ

وسُمِّي الرجلُ جُنُبًا لُبُعده عن الطهارة، أو لأنه ضاَجَعَ بِجَنَبِهِ وَمَسَّ بِهِ، والمشهورُ أنه يُستعمل بلفظٍ واحد للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث، ومنه الآيةُ الكريمة. قال الزمخشري^(٢): «لجَريانه مَجْرَى المصدر الذي هو الإِجْتَابُ» ومن العرب مَنْ يُشَبِّهه فيقول: «جُنُبَان» ويجمعه سَلَامَةً فيقول: «جُنُبُونَ» وتكسيراً فيقول: «أَجْنَاب»، ومثله في ذلك: «سُلُلٌ» وتقدّم تحقيق ذلك.

قوله: «إلا عابري» فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوب على الحال، فهو استثناء مفرغ، والعامل فيها فعل النهي، والتقدير: لا تقربوا الصلاة في حال الجنابة، إلا في حال السفر أو عبور المسجد، على حسب القولين. وقال الزمخشري^(٣): «إلا عابري سبيل» استثناء من عامة أحوال المخاطبين، وانتصابه على الحال. فإن قلت: كيف جَمَعَ بين هذه الحال والحال التي قبلها؟ قلت: كأنه قيل: لا تقربوا الصلاة في حال الجنابة إلا ومعكم حالٌ أخرى تُعذِّرون فيها وهي حال السفر، وعبور السبيل عبارة عنه». والثاني: أنه منصوب على أنه صفةٌ لقوله: «جُنُبًا» وصفه بـ «إلا» بمعنى «غير» فظهر الإعرابُ فيما بعدها، وسيأتي لهذا مزيد بيان عند قوله تعالى: «لو كان فيهما

(١) تقدم برقم ١٥٨٠.

(٢) الكشاف ١/٥٢٨.

(٣) الكشاف ١/٥٢٨.

آلهة إلا الله لفسدنا»^(١) كأنه قيل: لا تقربوها جنباً غير عابري سبيل أي: جنباً مُقيمين غير معذورين، وهذا معنى واضح على تفسير العبور بالسفر. وأما مَنْ قَدَّر مواضع الصلاة فالمعنى عنده: لا تقربوا المساجد جنباً إلا مجتازين لكونه لا ممرً سواه، أو غير ذلك بحسب الخلاف.

والعبور: الجواز، ومنه: «ناقة عُبرُ الهواجر» قال^(٢):

١٥٨٩- عَيْرَانَةٌ سُبْحُ الْيَدَيْنِ شِمْلَةٌ .

عُبرُ الهواجر كالهزفِ الخاضبِ

وقوله: «حتى تَغْتَسِلُوا» كقوله: «حتى تَعْمَلُوا» فهي متعلقة بفعل النهي .
قوله: «أو على سَفَرٍ» في محلِّ نصبٍ عطفاً على خبر «كان» وهو «مَرَضَى» وكذلك قوله: «أوجاء أحدٌ» أو «لامستم» وفيه دليلٌ على مجيء خبر «كان» فعلاً ماضياً من غير «قد»، وأدعاء حذفها تكلفٌ لا حاجةً إليه، كذا استدلَّ به الشيخ^(٣)، ولا دليلٌ فيه لاحتمال أن يكونَ «أوجاء» عطفاً على «كنتم» تقديره: «وإن جاء أحدٌ»، وإليه ذهب أبو البقاء^(٤) وهو أظهرٌ من الأول، والله أعلم .

و«منكم» في محلِّ رفعٍ لأنه صفةٌ لـ«أحد»، فيتعلق بمحذوفٍ و«من الغائط» متعلقٌ بـ«جاء»، فهو مفعولُه. وقرأ الجمهور: «الغائط» بزنة فاعِلٍ، وهو المكانُ المظمئنُ من الأرض، ثم عَبَّرَ به عن نفسِ الحدثِ كنايةً للاستحياء من ذكره، وفَرَّقَتِ العربُ بين الفعلين منه، فقالت: «غاطَ في

(١) الآية ٢٢ من الأنبياء .

(٢) لم أهدت إلى قائله وهو في تفسير القرطبي ٢٠٦/٥ . والعيرانة من الإبل: الناجية في نشاط، والسرْح: السريعة، والشملة: الخفيفة السريعة، والهزف: الطويل الريش، والخاضب: الظليم إذا أكل الربيع فاحمَرَّت ساقاه وقوادمه .

(٣) البحر ٢٥٨/٣ .

(٤) الإملاء ١٨٢/١ .

الأرض» أي: ذهب وأبعد إلى مكانٍ لا يراه فيه إلا مَنْ وَقَفَ عليه، وتغَوَّطَ: إذا أَحَدَّثَ. وقرأ^(١) ابن مسعود: «من الغَيْطِ»، وفيه قولان، أحدهما: - وإليه ذهب ابن جني^(٢) - أنه مخفف من فَعِيل كَهَيِّن ومَيَّت في: هَيِّن ومَيَّت. والثاني: أنه مصدرٌ على وزن فَعَلَ قالوا: غاط يغيط غَيْطاً، وغط يغوط غَوَّطاً. وقال أبو البقاء^(٣): «هو مصدرٌ «يغوط» فكان القياس «غَوَّطاً» فقلَّب الواو ياءً وإن سَكَنت وانفتح ما قبلها لِخَفَّتْهَا» كأنه لم يَطَّلِع على أن فيه لغةً أخرى من ذوات الياء حتى ادَّعى ذلك. وقرأ الأخوان^(٤) هنا وفي المائدة^(٥): «لَمَسْتُمْ» والباقون: «لامستم» فقيل: «فاعِل» بمعنى فَعَلَ، وقيل: لَمَسَ: جامع، ولا مَسَ لما دون الجماع.

قوله: «فلم تَجِدُوا» الفاء عَطَفَتْ ما بعدها على الشرط. وقال أبو البقاء^(٦): «على جاء»، لأنه جَعَلَ «جاء» عطفاً على «كنتم» فهو شرط عنده». والفاء في قوله «فَتَيَمَّمُوا» هي جواب الشرط، والضمير في «تَيَمَّمُوا» لكلِّ مَنْ تقدَّم من مريضٍ ومسافرٍ ومتغَوِّطٍ وملامسٍ أو لامسٍ، وفيه تغليبٌ للخطاب على الغيبة، وذلك أنه تقدَّم غيبة في قوله: «أو جاء أحد» وخطابٌ في «كنتم» و«لمستم» فغلب الخطاب في قوله «كنتم» وما بعده عليه. وما أحسن ما أتى هنا بالغيبة لأنه كنايةٌ عما يُستحيا منه فلم يخاطبهم به، وهذا من محاسن الكلام، ونحوه: «وإذا مَرَضْتُ فهو يشفين»^(٧). و«وجد» هنا بمعنى «لَقِيَ» فتعدَّت لَواحد.

(١) الشواذ ٢٦؛ والبحر ٣/٢٥٨؛ والقرطبي ٥/٢٢٠.

(٢) المحتسب ١/١٩٠.

(٣) الإملاء ١/١٨١.

(٤) السبعة ٢٣٤؛ الكشف ١/٣٩١.

(٥) الآية ٦.

(٦) الإملاء ١/١٨٢.

(٧) الآية ٨٠ من الشعراء.

و«صعيداً» مفعولٌ به لقوله: «تَيَمَّمُوا» أي: اقصدوا، وقيل: هو على إسقاطِ حرفِ أي: بصعيدٍ، وليس بشيءٍ لعدمِ اقتيابه. و«بوجهكم» متعلِّقٌ بـ «امسحوا» وهذه الباءُ تحتملُ أن تكونَ زائدةً، وبه قال أبو البقاء^(١)، ويحتملُ أن تكونَ متعديةً، لأن سيويه حكى: «مَسَحْتُ رَأْسَهُ وَبِرَأْسِهِ» فيكون من باب: نصحتَه ونصحت له. وحُذِفَ الممسوحُ به، وقد ظَهَرَ في آية المائدة^(٢) في قوله «منه» فَحِيلَ عليه هذا.

آ. (٤٤) قوله تعالى: ﴿مِنَ الْكِتَابِ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ إذ هو صفةٌ لـ «نصيياً» فهو في محل نصب، والثاني: أنه متعلقٌ بـ «أوتوا» أي: أوتوا من الكتابِ نصيياً. و«يَشْتَرُونَ» حالٌ وفي صاحبها وجهان، أحدهما: أنه واو «أوتوا»، والثاني: أنه الموصولُ، وهي على هذا حالٌ مقدرة، والمُشْتَرَى به محذوفٌ أي: بالهدى، كما صرَّحَ به في مواضع. و«يريدون» عطفتُ على «يشترون». وقرأ النخعي^(٣): «وَيُرِيدُونَ أَنْ تَضَلُّوا» بناءً الخطاب، والمعنى: وتريدون أيها المؤمنون أن تدعوا الصوابَ / . وقرأ [٢١٠/أ] الحسن: «أَنْ تَضَلُّوا» من «أضلَّ». وقرئ^(٤): «أَنْ تَضَلُّوا السَّبِيلَ» بضم التاء وفتح الضاد على ما لم يُسَمَّ فاعله. و«السَّبِيلَ» مفعولٌ به كقولك: «أخطأ الطريق»، وليس بظرفٍ، وقيل: يتعدى بـ «عَنْ» تقول: «ضَلَلْتُ السَّبِيلَ، وعن السَّبِيلَ».

آ. (٤٥) قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ﴾: قد تقدَّم الكلامُ على هذا التركيبِ أولَ السورة^(٥) فَأَغْنَى عن إعادته، وكذلك تقدَّم الكلامُ في المنصوبِ بعده.

(١) الإملاء ١٨٢/١ وانظر: الكتاب ٣٧/١.

(٢) الآية ٦، «فامسحوا بوجهكم وأيديكم منه».

(٣) البحر ٢٦١/٣؛ الشواذ ٢٦.

(٤) قراءة الحسن كما في القرطبي ٢٤٢/٥.

(٥) الآية ٦.

آ. (٤٦) قوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ﴾: فيه سبعة أوجه أحدها: أَنْ يَكُونَ «مِنَ الَّذِينَ» خبراً^(١) مقدماً، و«يُحَرِّفُونَ» جملةٌ في محلِّ رفعٍ صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ هو مبتدأ، تقديره: «مِنَ الَّذِينَ هَادُوا قَوْمٌ يُحَرِّفُونَ» وحذفتُ الموصوفَ بعد «مِنَ» التبعيضية جائزاً، وإن كانت الصفةُ فعلاً كقولهم: «منا ظعنٌ ومنا أقام» أي: فريق ظعن، وهذا هو مذهب سيويه^(٢) والفراسي، ومثله^(٣):

١٥٩٠- وما الدهرُ إلا تارتانِ فمَنهما

أموتُ وأخرى أبتغي العيشَ أكدجُ

أي: فمَنهما تارةً أموت فيها.

الثاني: - قول الفراء^(٤) - وهو أنَّ الجارَّ والمجرور خبرٌ مقدم أيضاً، ولكنَّ المبتدأ المحذوفَ يقدِّره موصولاً تقديره: «مِنَ الَّذِينَ هَادُوا مَن يُحَرِّفُونَ»، ويكون قد حَمَلَ على المعنى في «يُحَرِّفُونَ»^(٥)، قال الفراء: «ومثله»^(٦):

١٥٩١- فَظَلُّوا وَمِنْهُمْ دَمْعُهُ سَابِقٌ لَهُ

وَأَخْرُ يَثْنِي دَمْعَةَ الْعَيْنِ بِالْيَدِ

قال: «تقديره»: «ومَنهم مَن دَمْعُهُ سَابِقٌ لَهُ». والبصريون لا يجيزون

(١) الأصل: «خبر مقدم» وهو سهو.

(٢) الكتاب ٣٧٥/١.

(٣) البيت لتميم بن مقبل، وهو في ديوانه ٢٤؛ والكتاب ٣٧٦/١؛ والكامل ٥٣٨؛ والمحاسب ١١٢/١؛ وحامسة الشجري ١٨٣؛ والهمع ١٢٠/٢؛ والدرر ١٥١/٢.

(٤) معاني القرآن ٢٧١/١.

(٥) أي: إنه جمع على معنى «من» وليس على لفظها.

(٦) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ١٤١/١؛ البحر ٢٦٢/٣.

حَذَفَ الموصولِ لأنه جزءُ كلمة، وهذا عندهم مؤوَّلٌ على حذفِ موصوفٍ كما تقدم، وتأويلُهُم أَوْلَى لعطفِ النكرةِ عليه وهو «آخر»، و«أخرى» في البيتِ قبله، فيكونُ في ذلك دلالةٌ على المحذوفِ، والتقديرُ: فمنهم عاشقٌ سابقٌ دمعه له وآخرٌ.

الثالث: أن «من الذين» خبرٌ مبتدأ محذوف أي: هم الذين هادوا، و«يُحرفون» على هذا حالٌ من ضمير «هادوا». وعلى هذه الأوجهِ الثلاثةِ يكونُ الكلامُ قد تمَّ عند قوله «نصيراً».

الرابع: أن يكونَ «من الذين» حالاً من فاعل «يريدون» قاله أبو البقاء^(١)، ومَنَعَ أن يكونَ حالاً من الضميرِ في «أوتوا» ومن «الذين» أعني في قوله: «ألم ترَ إلى الذين أوتوا» قال: «لأنَّ الحال^(٢) لا تكونُ لشيءٍ واحدٍ إلا بعطفِ بعضها على بعض». قلت: وهذه مسألةٌ خلافٍ، من النحويين مَنْ مَنَعَ، ومنهم مَنْ جَوَّزَ وهو الصحيح.

الخامس: أن «من الذين» بيانٌ للموصولِ في قوله: «ألم ترَ إلى الذين أوتوا» لأنهم يهودٌ ونصارى فبينهم باليهود، قاله الزمخشري^(٣)، وفيه نظرٌ من حيث إنه قد فصل بينهما بثلاثِ جملٍ وهي: «والله أعلم» إلى آخره، وإذا كان الفارسي قد مَنَعَ الاعتراضَ بجملتين فما بالك بثلاث!! قاله الشيخ^(٤)، وفيه نظرٌ فإنَّ الجملَ هنا متعاطفةٌ، والعطفُ يُصَيِّرُ الشئَ شيئاً واحداً.

(١) الإملاء ١/١٨٢.

(٢) كذا في الأصل، عبارة أبي البقاء: «لأنَّ شيئاً واحداً لا يكون له أكثر من حال واحدة» ويعني أن «يشتركون» كانت حالاً من «الذين أوتوا» فلا يكون لها أكثر من حال واحدة إلا بالعطف، وهذا معدوم.

(٣) الكشف ١/٥٣٠.

(٤) البحر ٣/٢٦٢.

السادس: أنه بيان لأعدائكم، وما بينهما اعتراض أيضاً وقد عُرف ما فيه.

السابع: أنه متعلق بـ «نصيراً»، وهذه المادة تتعدى بـ «من». قال تعالى: «وَنَصَرْنَا مِنَ الْقَوْمِ»^(١) «فَمَنْ يَنْصُرْنَا مِنْ بَأْسِ اللَّهِ»^(٢) على أحد تأويلين: إما على تضمين النصر معنى المنع أي: منعناه من القوم، وكذلك: وكفى بالله مانعاً بنصره من الذين هادوا، وإما على جعل «من» بمعنى «على» والأول مذهب البصريين. فإذا جعلنا «من الذين» بياناً لما قبله فبِمَ يتعلق؟؟ والظاهر أنه يتعلق بمحذوف، ويدل على ذلك أنهم قالوا في «سُقياً لك»: إن «لك» متعلق بمحذوف لأنه بيان.

وقال أبو البقاء^(٣): «وقيل: هو حال من «أعدائكم» أي: واللّه أعلم بأعدائكم كائنين من الذين هادوا، والفصل بينهما مُسَدَّد فلم يمنع من الحال». فقوله هذا يُعطي أنه بيان لأعدائكم مع إعرابه له حالاً فيتعلق بمحذوف، لكن لا على ذلك الحذف المقصود في البيان.

وقد ظهر ممّا تقدّم أنّ «يُحَرِّفون»: إما لا محلّ له، أو له محلّ رفع أو نصب على حسب ما تقدم. وقرأ أبو رجاء^(٤) والنخعي: «الكلام» وقرئ «الكلم» بكسر الكاف وسكون اللام جمع «كلمة» مخففة من كلمة، ومعانيهما متقاربة.

و«عن مواضعه» متعلق بـ «يُحَرِّفون»، وذكر الضمير في «مواضعه» حملاً على «الكلم» لأنها جنس.

(١) الآية ٧٧ من الأنبياء.

(٢) الآية ٢٩ من غافر.

(٣) الإملاء ١/١٨٢.

(٤) الشواذ ٢٦؛ البحر ٣/٢٦٣؛ القرطبي ٥/٢٤٣.

وجاء هنا: «عن مواضعه»، وفي المائدة: «من بعد مواضعه»^(١) قال الزمخشري^(٢): «أما «عن مواضعه» فعلى ما فسرناه من إزالته عن مواضعه التي أوجبت حكمة الله وضعه فيها بما اقتضت شهواتهم من إبدال غيره مكانه، وأما «من بعد مواضعه» فالمعنى أنه كانت له مواضع هو قمين^(٣) بأن يكون فيها، فحين حرقوه تركوه كالغريب الذي لا موضع له بعد مواضعه ومقارءه، والمعنيان متقاربان». قال الشيخ^(٤): «وقد يقال إنهما سيان، لكنه حذف هنا وفي أول المائدة^(٥) «من بعد مواضعه»؛ لأن قوله «عن مواضعه» يدل على استقرار مواضع له، وحذف في ثاني المائدة «عن مواضعه» لأن التحريف من بعد مواضعه يدل على أنه تحريف عن مواضعه، فالأصل: يحرقون الكلم من بعد مواضعه عنها، فحذف هنا البعدية وهناك «عنها» توسعاً في العبارة، وكانت البداءة هنا بقوله «عن مواضعه» لأنه أخصر، وفيه تنصيص باللفظ على «عن» وعلى المواضع وإشارة إلى البعدية».

وقال^(٦) أيضاً: «والظاهر أنهم حيث وُصفوا بشدة التمرّد والطغيان وإظهار العداوة واشتراء الضلالة ونقض الميثاق جاء «يحرقون الكلم عن مواضعه» كأنهم حرقوها من أول وهلة قبل استقرارها في مواضعها وبأدروا إلى ذلك، ولذلك جاء أول المائدة كهذه الآية حيث وصفهم بنقض الميثاق وقسوة القلوب، وحيث وُصفوا باللين وترديد الحكم إلى الرسول جاء «من بعد مواضعه» كأنهم لم يبادروا إلى التحريف، بل عرض لهم بعد استقرار الكلم في مواضعها فهما سياقان مختلفان».

(١) الآية ٤١.

(٢) الكشاف ١/٥٣٠.

(٣) قمن: جدير.

(٤) البحر ٣/٢٦٣.

(٥) الآية ١٣.

(٦) البحر ٣/٢٦٣.

وقوله «ويقولون» عطفٌ على «يُحَرِّفون»، وقد تقدّم، وما بعده في محلِّ نصبٍ به. قوله: «غيرُ مُسْمَعٍ» في نصبه وجهان أحدهما: أنه حالٌ، والثاني: أنه مفعولٌ به، والمعنى: اسْمَعُ غيرَ مُسْمَعٍ كلاماً ترضاه، فسمعتُ عنه ناب. قال الزمخشري^(١) - بعد حكايته نصبه على الحالِ وذكره المعنى المتقدم - «ويجوز على هذا أن يكون «غيرُ مُسْمَعٍ» مفعول «اسْمَعُ» أي: اسْمَعُ كلاماً غيرَ مسموعٍ إياك لأنَّ أذنك لا تعيه نبواً عنه». وهذا الكلامُ ذو وجهين: يعني أنه يحتمل المدح والذم فيإزادة المدح تقدّر: «غيرُ مُسْمَعٍ مكروهاً»، فيكون قد حذف المفعول الثاني، لأنَّ الأول قام مقامَ الفاعلِ، وإزادة الذمّ تقدّر: «غيرُ مُسْمَعٍ خيراً»، وحذف المفعول الثاني أيضاً.

وقال أبو البقاء^(٢): «وقيل: أرادوا غيرَ مسموعٍ منك»، وهذا القولُ نقله ابن عطية^(٣) عن الطبري^(٤)، وقال: «إنه حكايةٌ عن الحسن ومجاهد». قال ابن عطية^(٥): «ولا يساعده التصريف» يعني أن العرب لا تقول: «أَسْمَعْتُكَ» بمعنى قَبِلْتُ منك، وإنما تقول: «أَسْمَعْتُهُ» بمعنى سَبَّبْتُهُ، و«سَمِعْتَ مِنْهُ» بمعنى قَبِلْتُ مِنْهُ، يُعْبَرُونَ بالسمع لا بالإسماع عن القبولِ مجازاً، وتقدّم القولُ في «راعنا» في البقرة^(٦).

قوله: «لياً بالستهم وطعناً» فيهما وجهان أحدهما: أنهما مفعولٌ من أجله ناصبهما: «ويقولون». والثاني: أنهما مصدران في موضع الحال أي: لاوينَ وطاعينين. وأصلُ لِيّاً: «لَوِيٌّ» من لوى يَلْوِي، فأدْغَمَتِ الواوُ في الياءِ

(١) الكشاف ١/٥٣٠.

(٢) الإملاء ١/١٨٣.

(٣) المحرر ٤/١٣٦.

(٤) تفسير الطبري ٨/٤٣٤.

(٥) المحرر ٤/١٣٦.

(٦) الآية ١٠٤.

بعد قلبها ياءً فهو مثل «طَيَّ» مصدر طَوَى يَطْوِي . و«بألسنتهم» و«في الدين» متعلقان بالمصدرين قبلهما . و«لوأنهم قالوا» تقدّم الكلام على ذلك في البقرة^(١) بأشبع قول .

قوله «لكان خيراً» فيه قولان، أظهرهما: أنه بمعنى أفعال، ويكون المفضلُّ عيه محذوفاً، أي: لو قالوا هذا الكلام لكان خيراً من ذلك الكلام . والثاني: أنه لا تفضيل فيه، بل يكون بمعنى جيد وفاضل، فلا حذف حينئذ، والباء في «بكفرهم» للسببية .

قوله: «إلا قليلاً» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه منصوب على الاستثناء من «لَعَنَهُمْ» أي: لَعَنَهُم الله إلا قليلاً منهم، فإنهم آمنوا فلم يَلْعَنَهُم . والثاني: أنه مستثنى من الضمير في «فلا يؤمنون» والمراد بالقليل عبد الله بن سلام وأضرابه . ولم يستحسن مكي^(٢) هذين الوجهين: أمّا الأول قال: «لأنّ مَنْ كَفَرَ ملعون لا يُسْتَنَى منهم أحدٌ . وأمّا الثاني: فلأنّ الوجه الرفع على البدل؛ لأنّ الكلام غير موجب» . والثالث: أنه صفة / لمصدرٍ محذوفٍ أي: إلا إيماناً [٢١٠/ب] قليلاً، وتعليقه هو أنهم آمنوا بالتوحيد وكفروا بمحمدٍ صلى الله عليه وسلم وشريعته .

وعبر الزمخشري^(٣) وابن عطية^(٤) عن هذا التقليل بالعدم، يعني أنهم لا يُؤْمِنُونَ البتة، كقوله^(٥):

(١) لا يقصد اللفظ نفسه لأن مثل هذه الآية لم ترد في البقرة، وإنما يعني أن ثمة مذهبين في مجيء «أن» بعد «لو»: إما أن يكون المصدر مبتدأ خبره محذوف، أو يكون فاعلاً بثبت محذوفاً .

(٢) المشكل ١/١٩٣ .

(٣) الكشاف ١/٥٣١ .

(٤) المحرر ٤/١٤٠ .

(٥) البيت لتأبطشراً، وعجزه:

كثيرُ الهوى شتى النوى والمسالكِ

وهو في الحماسة ١/٧٥؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٧١ . شتى النوى: كثير الهمم .

١٥٩٢- قليل التشكي للمهم يُصيبه

قال الشيخ^(١): «وما ذكرناه من أن التقليل يُراد به العدم صحيح، غير أن هذا التركيب الاستثنائي ياباه، فإذا قلت: «لم أقم إلا قليلاً» فالمعنى: انتفاء القيام إلا القليل فيوجد منك، لا أنه دال على انتفاء القيام البتة بخلاف «قلما يقول ذلك أحد إلا زيداً» و«قل رجل يفعل ذلك» فإنه يحتمل القليل المقابل للكثير، ويحتمل النفي المحض، أما أنك تنفي ثم توجب، ثم تريد بالإيجاب بعد النفي نفيًا فلا، لأنه يلزم أن تجيء «إلا» وما بعدها لغوًا من غير فائدة، لأن انتفاء القيام قد فهم من قولك: «لم أقم» فأني فائدة في استثناء مثبت يراد به انتفاء مفهوم من الجملة السابقة؟ وأيضاً فإنه يؤدي إلى أن يكون ما بعد «إلا» موافقاً لما قبلها في المعنى، والاستثناء يلزم أن يكون ما بعد «إلا» مخالفاً لما قبلها فيه».

أ. (٤٧) قوله تعالى: ﴿من قبل أن نطمس﴾: متعلقٌ بالأمر في قوله: «آمنوا»، و«نطمس» يكون متعدياً، ومنه هذه الآية، ومثلها: «وإذا النجوم طُمست»^(٢) لبنائه للمفعول من غير حرف جر، ويكون لازماً يقال: «طمس المطرُ الأعلام» و«طمست الأعلام»، قال كعب^(٣):

١٥٩٣- من كل نضاحة الدفري إذا عرقت
عرضتها طامس الأعلام مجهول

وقرأ الجمهور: «نطمس» بكسر الميم، وأبورجاء^(٤) بضمها، وهما لغتان

(١) البحر ٣/٢٦٥.

(٢) الآية ٨ من المرسلات.

(٣) تقدم برقم ٩٥٥.

(٤) البحر ٢/٢٦٦.

في المضارع. وَقَدَّرَ بَعْضُهُمْ مِضَاءً أَي: عِيُونَ وَجُوهٍ، وَيُقَوِّيه أَنَّ الطَّمْسَ
لِلْأَعْيُنِ، قَالَ تَعَالَى: «لَطَمْنَا عَلَى أَعْيُنِهِمْ»^(١).

وقوله: «على أديارها» فيه وجهان، أظهرهما: أنه متعلق بـ «نردّها». والثاني: أن يتعلّق بمحذوف؛ لأنه حال من المفعول في «نردّها» قاله أبو البقاء^(٢)، وليس بواضح.

قوله: «أو نلعنهم» عطف على «نطمس»، والضمير في «نلعنهم» يعود على الوجوه، على حذف مضاف إليه، أي: وجوه قوم، أو على أن يراد بهم الوجّهاء والرؤساء، أو يعود على الذين أوتوا الكتاب، ويكون ذلك التفاتاً من خطاب إلى غيبة، وفيه استدعائهم للإيمان، حيث لم يواجههم باللعنة بعد أن شرفهم بكونهم من أهل الكتاب. وقوله: «وكان أمر الله»: أمر واحد أريد به الأمور. وقيل: هو مصدر واقع موقع المفعول به أي: مأموره أي: ما أوجده كائن لا محالة.

آ. (٤٨) وقوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ﴾: مستأنف، وليس عطفاً على «يغفر» الأول لفساد المعنى. والفاعل في «يشاء» ضمير عائذ على الله تعالى، ويُفهم من كلام الزمخشري^(٣) أنه ضمير عائذ على «من» في «لمن»؛ لأن المعنى عنده: إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ الشَّرْكَ لِمَنْ لَا يَشَاءُ أَنْ يَغْفِرَهُ، بكونه مات على الشرك غير تائب منه، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء أن يغفر بكونه مات تائباً من الشرك، و«لمن يشاء» متعلق بـ «يغفر».

آ. (٤٩) وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾: تقدّم مثله، و«بل» إضراب عن

(١) الآية ٦٦ من يس.

(٢) الإملاء ١/١٨٣، وعبارته: «حال من ضمير الوجوه».

(٣) الكشف ١/٣٢.

تزكيتهم أنفسهم. وقَدَّر أبو البقاء^(١) قبل هذا الإضرابِ جملةً قال: «تقديره: أخطؤوا بل الله يزكي من يشاء.

وقوله: «ولا يُظلمون» يجوز أن يكونَ حالاً ممَّا تقدَّم، وأن يكونَ مستأنفاً، والضميرُ في «يُظلمون» يجوز أن يعودَ على مَنْ يشاء» أي: لا يُنقصُ من تزكيتهم شيئاً، وإنما جَمَعَ الضميرَ حملاً على معنى «مَنْ»، وأن يعودَ على الذين يُزكَّون، وأن يعودَ على القبيلين: مَنْ زكَّى نفسه ومَنْ زكَّاه الله، فذاك لا يُنقصُ من عقابه شيئاً، وهذا لا يُنقصُ من ثوابه شيئاً. والأولُ أظهر؛ لأن «مَنْ» أقربُ مذكور، ولأنَّ «بل» إضرابٌ منقطعٌ ما بعدها عمَّا قبلها. وقال أبو البقاء^(٢): «ويجوزُ أن يكونَ مستأنفاً أي: مَنْ زكَّى نفسه، ومَنْ زكَّاه الله». انتهى، فجعلَ عودَ الضميرِ على الفريقين بناءً على وجه الاستئناف، وهذا غيرُ لازمٍ، بل يجوزُ عودُه^(٣) عليهما والجملةُ حاليةٌ.

و «فتيلاً» مفعولٌ ثانٍ؛ لأنَّ الأولَ قامَ مقامَ الفاعلِ، ويجوزُ أن يكونَ نعتٌ مصدرٍ محذوفٍ، كما تقدَّم تقريرُه في «مثقال ذرة»^(٤). والفتيل: خيط رقيق في شِقِّ النَّوَاةِ، يُضْرَبُ به المثلُ في القلة، وقيل: هو ما خرج من بين إصبعيك أو كفيك من الوسخ حين تفتلهما، فهو فعيل بمعنى مفعول، وقد ضَرَبَتِ العربُ المثلُ في القلةِ التافهةِ بأربعةِ أشياء اجتمعن في النَّوَاةِ، وهي: الفتيل والنقير - وهو الثُّقْرَةُ التي في ظهر النَّوَاةِ - والقَطْمِير - وهو القشر الرقيق فوقها - وهذه الثلاثةُ واردةٌ في الكتابِ العزيز، والثُّفُروق - وهو ما بين النَّوَاةِ والقَمْعِ الذي يكونُ في رأسِ التمرة كالعلاقة بينهما -.

(١) الإملاء ١/١٨٣.

(٢) الإملاء ١/١٨٣.

(٣) سقطت هاء «عوده» من الأصل.

(٤) الآية ٤٠ من النساء.

انتهى الجزء الثالث من كتاب
الدخول
ويليه إن شاء الله الجزء الرابع
مبتدئاً بالآية ٥٠ من سورة النساء

الدُّرُورُ الْمَصُونَةُ

فِي عُلُومِ الْكِتَابِ الْمَكُونِ

تأليف

أحمد بن يوسف المعروف بالسَّمِينِ الْحَبَّيِّ

المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

تحقيق

الدكتور أحمد محمد الخراط

الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المعهد العالي للدعوة الإسلامية - المدينة المنورة

اعتمد فيه على نسخة بخط المؤلف

الجزء الرابع

دار الفقه

دمشق

آ. (٥٠) قوله تعالى: ﴿انظر كيف يفترون﴾: كيف منصوبٌ بـ «يَفْتَرُونَ» وتقدّم الخلافُ فيه، والجملةُ في محلِّ نصبٍ بعد إسقاطِ الخافضِ، لأنها معلقةٌ لـ «انظر» و«انظر» يتعدّى بـ «في» لأنها هنا ليست بصريةً. و«على الله» متعلّقٌ بـ «يفترون». وأجاز أبو البقاء^(١) أن يتعلّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌّ من «الكذب» قُدّم عليه قال: «ولا يجوزُ أن يتعلّقَ بالكذب؛ لأنَّ معمولَ المصدرِ لا يتقدّم عليه، فإنَّ جُعِلَ على التبيينِ جازٌ وجَوَزَ ابنُ عطية^(٢) أن تكونَ «كيف» مبتدأً، والجملةُ من قوله «يفترون» الخبرُ، وهذا فاسدٌ لأنَّ «كيف» لا تُرْفَعُ بالابتداء، وعلى تقديرِ ذلك فأين الرابطةُ بينها وبين الجملةِ الواقعة خيراً عنها؟ ولم تكن نفسَ المبتدأ حتى تستغني عن رابطة. و«إثماً» تمييزٌ، والضميرُ في «به» عائِدٌ على الكذب، وقيل: على الافتراءِ، وجَعَلَه الزمخشري^(٣) عائداً على زعمهم، يعني من حيث التقديرُ.

آ. (٥١) قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه حالٌّ: إمّا من «الذين»، وإمّا من واو «أوتوا». و«بالجِبْتِ» متعلقٌ به، و«يقولون» عطفٌ عليه، و«للذين» متعلّقٌ بـ «يقولون» واللام: إمّا للتبليغ وإمّا للعلّةِ كمنظائرها. و«هؤلاء أهدى» مبتدأٌ وخبرٌ في محلِّ نصبٍ بالقول. و«سبيلاً» تمييزٌ. والثاني: أن «يؤمنون» مستأنف، وكأنه تعجّبٌ من حالهم، إذ كان ينبغي لِمَنْ أوتي نصيباً من الكتاب ألا يفعل شيئاً ممّا ذُكِرَ فيكونُ جواباً لسؤالٍ مقدر، كأنه قيل: ألا تعجّبُ من حالِ الذين أوتوا نصيباً من الكتاب؟ فقيل: وما حالهم؟ فقال: يؤمنون ويقولون، وهذان منافيان لحالهم.

والجِبْتُ: هو الجِبْسُ بالسينِ المهملة، أُبدِلتْ تاءً، كالثبات والأكيات وست

(١) الإملاء ١/١٨٣.

(٢) المحرر ٤/١٤٨.

(٣) الكشاف ١/٥٣٣.

في: الناس والأكياس وسيدس، قال^(١):

١٥٩٤ -

شرارُ النَّاتِ ليسوا بأجوادٍ ولا أكياتٍ

والجِبْسُ: هو الذي لا خيرَ عنده، يُقال: رجلٌ جِبْسٌ وجِبْتُ أي: رذُلٌ، قيل: وإنما ادَّعى قلبَ السينِ تاءً لأنَّ مادةَ جَبَّ تَ مَهْمَلَةٌ، وهذا قولٌ قطرب، وغيره يجعلها مادةً مستقلةً، وقيل: الجِبْتُ: الساحرُ بلغةِ الحبشة، ويُطلق الجِبْتُ على كلِّ ما عُبِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ، ولذلك سَمَوْا به صنماً بعينه. والطاغوتُ تقدّمُ تفسيره وتصريفه^(٢).

آ. (٥٣) قوله تعالى: ﴿أَمْ لَمْ نُنصِبْ﴾: «أم» هذه منقطعة لفوات شرطِ الاتصال، وقد تقدّم ذلك أولَ البقرة، فتقدّر بـ «بل» والهمزة التي يُراد بها الإنكارُ، وكذلك هي في قوله «أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ»^(٣) وقوله: «فإِذَنْ» حرفُ جوابٍ وجزاءٍ ونونها أصليةٌ، قال مكي^(٤): «وحذّاق النحويين على كُتُبِ نونها نوناً، وأجاز الفراء أن تُكْتَبَ ألفاً»، وما قاله الفراء هو قياسُ الخطِ؛ لأنه مبني على الوقف، والوقفُ على نونها بالألف، وهي حرفٌ ينصبُ المضارعَ بشروطٍ تقدّمت، ولكن إذا وَقَعَتْ بعد عاطفٍ فالأحسنُ الإهمال^(٥)، وقد قرأ ابن^(٦) مسعود وابن عباس رضي الله عنهما هنا بإعمالها فحذفوا النونَ من قوله «لا يوتون». وقال أبو البقاء^(٧): «ولم يعمل هنا من أجل حرف العطف وهو الفاء، ويجوز في غير القرآن أن يعمل مع الفاء وليس المبطل «لا» لأنَّ

(١) تقدم برقم ١٠٦٥.

(٢) الآية ٢٥٦.

(٣) في الآية التالية ٥٤.

(٤) المشكل ١٩٤/١.

(٥) تحتل في الأصل: «الإعمال» والنحويون يميزون الوجهين.

(٦) البحر ٣/٢٧٣؛ الكشاف ١/٥٣٤.

(٧) الإملاء ١/١٨٣.

«لا» يتخطأها العامل، فظاهرُ هذه العبارة أولاً أن المانعَ حرفُ العطف، وليس كذلك بل المانعُ التلاوةُ، ولذلك قال أخيراً «ويجوز في غير القرآن»، وقد تقدّم قراءةُ عبدالله وعبدالله^(١).

آ. (٥٥) والضمير في قوله: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ بِهِ﴾: عائذٌ على إبراهيم أو على القرآن أو على الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، أو على ما أوتيهِ إبراهيم عليه السلام. وقرأ الجمهور: «صَدَّ» بفتح الصاد، وقرأ^(٢) ابن مسعود وابن عباس وعكرمة «صُدَّ» بضمها. وقرأ أبو رجاء وأبو الجوزاء بكسرها، وكلتا القراءتين على البناء / للمفعول، إلا أن المضاعف الثلاثي [٢١١/أ] كالمعتل العين منه، فيجوزُ في أوله ثلاث لغات: إخلاصُ الضم، وإخلاصُ الكسر، والإشمامُ. و«سعيراً» تمييز، فإن كان بمعنى التهاب واحتراق فلا بُدَّ من حذفِ مضافٍ أي: كفى بسعييرِ جهنم سعيراً، إلا أن توقُّدها والتهابها ليس إياها، وإن كان بمعنى «سُعيِر» فلا يحتاج إلى حذف.

آ. (٥٦) وقرأ الجمهور: ﴿نُصَلِّيهِمْ﴾: بضم النون من أصلى، وحميد بفتحها من صَلَّيْتُ ثلاثياً، وسلام ويعقوب: نُصَلِّيهِمْ بضم الهاء وهي لغة الحجاز وتقدم تقرير ذلك. قوله: «كلما نُصِجَتْ» قد تقدم الكلامُ على «كلما» وأنها ظرفُ زمانٍ، والعاملُ فيها «بَدَّلْنَاهُمْ»، والجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحال من الضمير المنصوبِ في «نُصَلِّيهِمْ»، ويجوز أن يكونَ صفةً لـ «ناراً» والعائدُ محذوفٌ وليس بالقوي، و«ليذوقوا» متعلقٌ بـ «بَدَّلْنَاهُمْ».

آ. (٥٧) قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾: فيه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه مبتدأ، وخبره «سَنُدْخِلُهُمْ». والثاني: أنه في محل نصب عطفاً على اسم «إن» وهو «الذين كفروا»، والخبر أيضاً «سندخلهم جناتٍ»، ويصيرُ هذا نظيرَ

(١) الأول ابن مسعود، والثاني ابن عباس.

(٢) الشواذ ٢٦؛ البحر ٣/٢٧٤.

قولك: «إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرًا قَاعِدٌ» فعظفت المنصوب على المنصوب والمرفوع على المرفوع. والثالث: أن يكون في محلِّ رفعٍ عطفاً على موضع اسم «إِنَّ» لأنَّ محلَّه الرفع، ذكر ذلك أبو البقاء^(١) وفيه نظرٌ من حيث الشناعة اللفظية حيث يقال: «والذين آمنوا» في موضع نصب عطفاً على «الذين كفروا»، وأتى بجملة الوعيد مؤكدةً بـ «إِنَّ» تنبيهاً على شدة ذلك، وجملة الوعيد خاليةٌ منه لتحققها وأنه لا إنكار لذلك، وأتى فيها بحرف التنفيس القريب المدّة تنبيهاً على قرب الوعد.

و«تَجْرِي من تحتها الأنهار» في محلِّ نصبٍ صفةً لـ «جنات»، وقرأ النخعي «سَيَدْخُلُهُمْ» وكذلك «وَيَدْخُلُهُمْ ظِلًّا» بياء الغيبة، رَدًّا على قوله: «إِنَّ الله كان عزيزاً». والجمهورُ بالنون رَدًّا على قوله «سوف نُصَلِّيهِمْ». و«خالدين» يجوزُ فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه حالٌ من الضمير المنصوب في «سَنَدْخُلُهُمْ»، والثاني: أجازهُ أبو البقاء^(٢) أن يكونَ حالاً من «جنات» قال: «لأنَّ فيها ضميراً لكل واحدٍ منهما، يعني أنه يجوزُ أن يكونَ حالاً من مفعول «سندخلهم»، كما تقدم، أو من «جنات» لأن في الحال ضميرين^(٣) أحدهما: المستتر في «خالدين» العائدُ على الذين آمنوا، والآخر: المجرور بـ «في» العائد على «جنات» فصَحَّ أن يُجعلَ حالاً من كل واحد لوجود الرابط وهو الضمير. وهذا الذي قاله فيه نظرٌ لا يخفى من وجهين، أحدهما: أنه يصيرُ المعنى: أنَّ الجناتِ خالداً في أنفسها، لأنَّ الضميرَ في «فيها» عائدٌ عليها، فكانه قيل: جناتُ خالداً في الجناتِ أنفسها. والثاني: أن هذا الجمعُ شرطُه العقلُ، ولو أُريدَ ذلك لقليل: خالداً. والثالث: أن يكونَ صفةً

(١) الشواذ ٢٦ ونسبها إلى ابن وثاب؛ والبحر ٣/٢٧٥.

(٢) الإملاء ١/١٨٤.

(٣) الأصل: «ضميران» وهو سهو.

لـ «جنات» أيضاً. قال أبو البقاء^(١): «على رأي الكوفيين»، يعني أنه جَرَتْ الصفةُ على غير مَنْ هي له في المعنى، ولم يَبْرُز الضمير، وهذا مذهبُ الكوفيين^(٢)، وهو أنه إذا جَرَتْ على غير مَنْ هي له وأَمِنَ اللَّبْسُ لم يَجِبْ بروزُ الضميرِ كهذه الآية. ومذهبُ البصريين وجوبُ بروزه مطلقاً، فكان ينبغي أَنْ يُقَالَ على مذهبهم «خالدين هم فيها»، ولَمَّا لم يَقُلْ كذلك دَلَّ على فسَادِ هذا القول، وقد تقدَّم لك تحقيقُ ذلك. فَإِنْ قلت: فلتَكُنْ المسألةُ الأولى كذلك، أعني أنك إذا جعلت «خالدين» حالاً من «جنات» فيكونُ حالاً منها لفظاً وهي لغيرها معنى، ولم يَبْرُز الضميرُ على رأي الكوفيين، وَيَصِحُّ قولُ أبي البقاء فالجواب أن هذا لو قيل به لكان جيداً، ولكن لا يَدْفَعُ الرَّدَّ عن أبي البقاء، فإنه خصص مذهب الكوفيين بوجه الصفة دون الحال. وقوله «لهم فيها أزواج» مبتدأ وخبر، ومحلُّ هذه الجملة: إمَّا النصبُ أو الرفع، فالنصبُ: إمَّا على الحال من «جنات» أو من الضمير في «سندخلهم»، وإمَّا على كونها صفةً لـ «جنات» بعد صفة. والرفعُ على أنه خبر بعد خبر.

آ. (٥٨) قوله تعالى: ﴿أَنْ تُؤَدُّوا﴾: منصوبُ المحلِّ: إمَّا على إسقاط حرف الجر؛ لأنَّ حَذْفَهُ يَطْرُدُ مع «أَنْ»، إذا أَمِنَ اللَّبْسُ لظولهما بالصلة، وإمَّا لأن «أمر» يتعدى إلى الثاني بنفسه نحو: «أمرتك الخير». فعلى الأول يجري الخلافُ في محلِّها: أهى في محلِّ نصبٍ أم جر، وعلى الثاني: هي في محلِّ نصبٍ فقط. وقُرِء^(٣) «الأمانة».

والظاهرُ أَنْ قوله: «أَنْ تُحْكَمُوا» معطوفٌ على «أَنْ تُؤَدُّوا» أي: يأمركم بتأدية الأماناتِ وبالحكمِ بالعدل، فيكونُ قد فصل بين حرف العطف

(١) الإملاء ١٨٤/١.

(٢) انظر: الإنصاف ٥٧.

(٣) قراءة عيسى بن عمر كما في الشواذ ٢٦؛ البحر ٢٧٧/٢.

والمعطوف بالظرف، وهي مسألة خلاف: ذهب الفارسي إلى منْعها إلا في الشعر، وذهب غيره إلى جوازها مطلقاً. ولننقح محلَّ الخلاف أولاً فأقول: إنَّ حرف العطف إذا كان على حرف واحد كالواو والفاء: هل يجوزُ أن يُفصلَ بينه وبين ما عطفه بالظرفِ وشبَّهه أم لا؟ ذهب الفارسي إلى منْعِه مستدلاً بأنه إذا كان على حرف واحد فقد ضَعُف، فلا يتوسَّطُ بينه وبين ما عطفه شيءٌ إلا في ضرورة كقوله^(١):

١٥٩٥- يوماً تَراها كَشِبُه أَرْدِيَةَ الـ

عَضْبٍ وَيَوْمًا أَدِيمَهَا نَعْلًا

تقديره: «وترى أديمها نَعْلًا يوماً» ففصل بـ«يوماً». وذهب غيره إلى جوازه مُستدلاً بقوله: «رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً»^(٢)، «فبشرناها بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَّرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ»^(٣)، «وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا»^(٤) «اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ، وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ»^(٥) «أَنْ تَوَدُّوا الْأَمَانَاتِ...» الآية.

وقال صاحب هذا القول: إن المعطوف عليه إذا كان مجروراً بحرف أعيد ذلك الحرف مع المعطوف نحو: «أمرُ يزيدٍ وغداً بعمرو»، وهذه الشواهد لا دليل فيها. أمَّا «في الدنيا حسنةٌ وفي الآخرة حسنةٌ» وقوله: «وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ» فلأنه عطفَ شيئين على شيئين: عطفَ «الآخرة» على «الدنيا» بإعادة الخافض، وعطفَ «حسنةً» الثانيةً على «حسنةً» الأولى،

(١) تقدم برقم ٧٢٢.

(٢) الآية ٢٠١ من البقرة.

(٣) الآية ٧١ من هود.

(٤) الآية ٩ من يس.

(٥) الآية ١٢ من الطلاق.

وكذلك عطف «مِنْ خَلْفِهِمْ» على «مَنْ بَيْنَ»، و«سَدًّا» على «سَدًّا»، وكذلك البيت عطف فيه «أَدِيمَهَا» على المفعولِ الأولِ لـ «تَرَاهَا» و«نَغْلًا» على الثاني وهو «كَشِبُهُ» و«يَوْمًا» الثاني على «يَوْمًا» الأول، فلا فصلَ فيه حينئذٍ، وحينئذٍ يقال: ينبغي لأبي عليٍّ أن يمنع مطلقاً، ولا يَسْتَشِي الضرورة، فإن ما استشهد به مؤولٌ على ما ذَكَرْتُ. فإن قيل: إنما لم يجعله أبو علي من ذلك لأنه يؤدِّي إلى تخصيصِ الظرفِ الثاني بما وَقَعَ في الأول، وهو أنه تراها كَشِبُهُ أودية العَضْبِ في اليوم الأول والثاني؛ لأنَّ حَكَمَ المعطوفِ حَكَمُ المعطوفِ عليه فهو نظيرُ قولك: «ضربت زيدا يوم الجمعة ويوم السبت، فـ «يَوْمَ السبت» مقيِّدٌ بضربِ زيد كما يُقَيِّدُ به يوم الجمعة، لكن الغرض أن اليوم الثاني في البيت مُقَيِّدٌ بقيدٍ آخر وهو رؤية أديمها نَغْلًا. فالجواب: أنه لو تَرَكْنَا والظاهر من غير تقييدِ الظرفِ الثاني بمعنى آخر كان الحكمُ كما ذكرت؛ لأنه الظاهرُ كما ذكرت في مثالك: «ضربت زيدا يوم الجمعة ويوم السبت»، أما إذا قَيَّدْتَهُ بشيءٍ آخر فقد تَرَكَ ذلك الظاهرُ لهذا النصِّ، ألا تَرَكَ تقول: «ضربت زيدا يوم الجمعة وعمراً يوم السبت» فكذلك هذا، وهو موضعٌ يحتاج لتأمل.

وأما «فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ» فـ «يعقوب» ليس مجروراً عطفاً على «إِسْحَاقَ» بل منصوباً^(١) بإضمار فعل أي: ووهبنا لها يعقوب، وبدل عليه قراءة الرفع^(٢) فإنها مؤذنةٌ بانقطاعه من البشارة به، كيف وقد تقدَّم أنَّ هذا القائل يقول: إنه متى كان المعطوفُ عليه مجروراً أعيد مع المعطوفِ الجارُ. وأما «أَنَّ تُؤَدُّوا الأماناتِ» فلا دلالةٌ فيها أيضاً لأنَّ «إذا» ظرفٌ لا بد له من عامل، وعامله: إما «أَنَّ تَحْكُمُوا» وهو الظاهرُ / من حيث المعنى، وإما «يَأْمُرْكُمْ»، فالأولُ ممتنعٌ [ب/٢١١]. وإن كان المعنى عليه؛ لأنَّ ما في حَيْزِ الموصولِ^(٣) لا يتقدَّمُ عليه عند

(١) لعل الأنسب: «منصوب».

(٢) قراءة غير حمزة وابن عامر. انظر: السبعة ٣٣٨.

(٣) ما في حيز الموصول هنا هو «وإذا حكمتم بين الناس» والموصول هو «أن».

البصريين، وأما الكوفيون فيُجيزون ذلك، ومنه الآيةُ عندهم، واستدلُّوا بقوله^(١):

١٥٩٦ - كان جزائي بالعصا أن أُجلدا

وقد جاء ذلك في المفعول الصريح في قوله^(٢):

١٥٩٧ - وشفاء غيِّك خابراً أن تسألني

فكيف بالظرفِ وشبهه؟ والثاني^(٣) ممتنع أيضاً لأنَّ الأمر ليس واقعاً وقت الحكم، كذا قاله الشيخ^(٤)، وفيه نظرٌ، وإذا بطلَ هذان فالعامل فيه مقدرٌ يفسِّره ما بعده تقديره: وأنَّ تحكِّموا إذا حكمتم، و«أنَّ تحكِّموا» الأخيرة دالةٌ على الأولى.

قوله: «بالعدل» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلق بـ «تحكِّموا» فتكوِّنُ الباءُ للتعديَّة. والثاني: أن يتعلق بمحذوف على أنه حالٌ من فاعل «تَحَكَّمُوا»، فتكوِّنُ الباءُ للمصاحبة أي: ملتبسين بالعدل مصاحبين له، والمعنيان متلازمان.

قوله: «إنَّ الله نِعْمًا يَعْظُمُكُمْ بِهِ» قد تقدَّم الكلامُ على «ما» المتصلة بـ «نعم» و«بئس» وما ذكر الناسُ فيها فعليك بمراجعتَه^(٥). إلا أن ابن عطية

(١) تقدم برقم ٧٢٩.

(٢) البيت لربيعة بن مقروم وهو في الخزانة ٥٦٤/٣، وصدده:

هلاً سألت وخير قوم عندهم

(٣) أي أن عامل الظرف «إذا» هو «يأمركم».

(٤) البحر ٢٧٧/٣.

(٥) انظر إعرابه للآيتين: ٢٧١ من البقرة، ١٣٦ من آل عمران.

نقل هنا نقلاً لا يتعد من وهم، فلا بُد من ذكره قال^(١): و«ما» المردفة على «نعم» إنما هي المهيئة لاتصال الفعل بها، كما هي في «ربما» و«مما» في قوله: «وكان رسول الله عليه السلام ممّا يحرك شفّتيه»^(٢) وكقوله^(٣):

١٥٩٨ - وإنا لِمَمَّا نضربُ الكبشَ ضربةً

على رأسه تُلقِي اللسانَ من الفم

وفي هذا هي بمنزلة «ربما»، وهي لها مخالفة في المعنى، لأن «ربما» للتقليل و«مما» للتكثير، ومع أن «ما» موطئة فهي بمعنى الذي، وما وطأت إلا وهي اسم، ولكنّ القصد إنما هو لما يليها من المعنى الذي في الفعل» قال الشيخ^(٤): «وهذا متهافت؛ لأنه من حيث جعلها موطئة مهيئة لا تكون اسماً، ومن حيث جعلها بمعنى «الذي» يلزم أن تكون اسماً فتدافعا».

آ. (٥٩) قوله تعالى: ﴿منكم﴾: في محلّ نصبٍ على الحال من «أولي الأمر» فيتعلّق بمحذوف، أي: وأولي الأمر كائنين منكم، و«من» تبعيضية. قوله: «إن كنتم» شرط جوابه محذوف عند جمهور البصريين أي: فرُدُّوه إلى الله. وهو متقدّم عند غيرهم. و«تأويلاً» نصبٌ على التمييز.

آ. (٦٠) ﴿ويزعمون﴾: مثل ظنّ وأخواتها بشرط ألا تكون بمعنى كفل ولا كذب ولا سمن ولا هزل^(٥)، و«أن» سادة مسدّ مفعولها. وقرأ الجمهور: «أنزل إليك وما أنزل من قبلك» مبنياً للمفعول، وقرئ^(٦) مبنين

(١) المحرر ١٥٧/٤.

(٢) رواه البخاري (الفتح) بدء الوحي ٢٩/١.

(٣) البيت لأبي حية النميري، وهو في الكتاب ٤٧٧/١؛ وأما الشجري ٢٤٤/٢؛ والخزّانة ٢٨٢/٤؛ والدرر ٣٥/٢؛ والكبش: رئيس القوم.

(٤) البحر ٢٧٨/٣.

(٥) انظر: اللسان «زعم».

(٦) قراءة أبي نبيك. الشواذ ٢٦.

- النساء -

للفاعل وهو الله تعالى . والزعم - بفتح الزاي وضمها وكسرها - مصدر زَعَمَ، وهو قولٌ يقترن به اعتقاد ظني قال^(١) :

١٥٩٩- فَإِنْ تَزْعُمَنِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ
فإِنِّي شَرَيْتُ الْجِلْمَ بِعَدِّكَ بِالْجَهْلِ

قال ابنُ دريد^(٢) : «أكثرُ ما يقع على الباطل» . وقال عليه السلام : «بشئ مطية الرجل زعموا»^(٣) وقال الأعشى^(٤) :

١٦٠٠- وَنُبِّئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ
كما زعموا خيرَ أهلِ اليمنِ

فقال الممدوح : «وما هو إلا الزعم» وجرمه ولم يُعْطِه شيئاً . [وذكر صاحبُ «العين» أنها تقع غالباً على «أن» قال : «وقد تقع في الشعر على الاسم»، وأنشد بيت أبي ذؤيب^(٥)، وقول الآخر^(٦) :

١٦٠١- زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ
إنما الشَيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبًا

وتكون «زعم» بمعنى «ظن» فتتعدى لاثنين، وبمعنى «كفل» فتتعدى لواحد، ومنه «وأنا به زعيم»^(٧) وبمعنى «رأس» وبمعنى «سمن» و«هزل» فلا تتعدى .

(١) تقدم برقم ٤١٠ .

(٢) الجمهرة ٧/٣ .

(٣) رواه أبو داود في «الأدب» ٨٠ (٢٥٤/٥) .

(٤) البيت في ديوانه ٢٥ ؛ والعيبي ٤٤٠/٢ ؛ والمجع ١٥٩/١ ؛ والدرر ١٤٠/١ .

(٥) وهو قوله : «فإن تزعميني» السابق .

(٦) ما بين معقوفين غير واضح في الأصل لأنه كُتِبَ على جانب الورقة . والبيت لأبي أمية

أوس الحنفي، وهو في المغني ٦٥٨ ؛ وأوضح المسالك ٣٠١/١ ؛ والشذور ٣٥٨ .

(٧) الآية ٧٢ من يوسف .

قوله: «يريدون» حالٌ من فاعل «يَزْعُمون» أو من «الذين يزعمون». وقوله: «وقد أمروا» حال من فاعل «يريدون» فهما حالان متداخلان، و«أن يكفروا» في محلِّ نصب فقط إن قَدَّرتَ تعدية «أمر» إلى الثاني بنفسه، وإلا ففيها الخلاف المشهور، والضمير في «به» عائد على الطاغوت، وقد تقدّم أنه يُذَكَّر ويؤنث، وما قال الناس فيه في البقرة^(١). وقرأ^(٢) عباس بن الفضل: «أن يكفروا بهنَّ» بضمير جمع التأنيث.

قوله: «أن يُضِلَّهُم ضلالاً» في «ضلالاً» ثلاثة أقوال، أحدها: أنه مصدر على غير الصدر نحو: «أثبتكم من الأرض نباتاً»^(٣) والأصل «إضلال» و«إنبات» فهو اسمٌ مصدر لا مصدر. والثاني: أنه مصدرٌ لمطواع «أضلَّ» أي: أضلَّهُم فضلُّوا ضلالاً. والثالث: أن يكون من وَضَعَ أحد المصدرين موضع الآخر. وقد تقدم الكلام على «تعالوا» في آل عمران^(٤) وما قال الناس فيها، وقراءة الحسن^(٥) وتوجيهها فعليك بالالتفات إليه.

آ. (٦١) قوله تعالى: ﴿رَأَيْتَ﴾: فيها وجهان، أحدهما: أنها من رؤية البصر أي: مجاهرة وتصريحاً. والثاني: أنها من رؤية القلب أي: «علمت»، ف«يصدُّون» في محلِّ نصب على الحال على القول الأول، وفي محلِّ المفعول الثاني على الثاني. و«صدوداً» فيه وجهان، أحدهما: أنه اسم مصدر، والمصدر إنما هو الصدُّ، وهذا اختيار ابن عطية^(٦)، وعزاه مكي^(٧)

(١) الآية ٢٥٦.

(٢) البحر ٣/٢٨٠.

(٣) الآية ١٧ من نوح.

(٤) الآية ٦١.

(٥) قراءته بضم اللام. انظر: البحر ٣/٢٨٠.

(٦) المحرر ٤/١٦٣.

(٧) المشكل ١/١٩٥.

للخليل بن أحمد. والثاني: أنه مصدر بنفسه يقال: صد صدّاً وصدوداً، وقال بعضهم: «الصدود: مصدر «صدّ» اللازم، والصدُّ مصدر «صد» المتعدي، نحو: «فصدّهم عن السبيل»^(١)، والفعل هنا متعدّ بالحرف لا بنفسه، فلذلك جاء مصدره على «فُعول» لأنّ فُعولاً غالباً للآزم». وهذا فيه نظر، إذ لقائل أن يقول: هو هنا متعد، غاية ما فيه أنه حذف المفعول أي: يصدّون غيرهم - أو المتحاكين عندك - صدوداً، وأمّا فُعول فجاء في المتعدي نحو: لزمه لزوماً وفتنة فتوناً.

آ. (٦٢) قوله تعالى: ﴿فكيف﴾: يجوز في «كيف» وجهان، أحدهما: أنها في محل نصب، وهو قول الزجاج^(٢) قال: «تقديره: فكيف تراهم»، والثاني: أنها في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف أي: فكيف صنعهم في وقت إصابة المصيبة إياهم؟ و«إذا معمولٌ لذلك المقدر بعد «كيف»، والباء في «بما» للسببية، و«ما» يجوز أن تكون مصدرية أو اسمية، فالعائد محذوف. قوله: «يخلفون» حال من فاعل «جاؤوك» و«إن» نافية أي: ما أردنا و«إحساناً» مفعول به، أو استثناء على حسب القولين في المسألة.

آ. (٦٣) قوله تعالى: ﴿في أنفسهم﴾: فيه أوجه، أو جهها: أن يتعلق بـ «قل» وفيه معنيان، الأول: قل لهم خالياً لا يكون معهم أحد، لأنّ ذلك أدعى إلى قبول النصيحة. الثاني: قل لهم في معنى أنفسهم المنطوية على النفاق قولاً يبلّغ بهم ما يزرّجهم عن العود إلى النفاق. الثاني من الأوجه أن يتعلق بـ «بليغاً» أي: قولاً مؤثراً في قلوبهم يغمثون به اغتماماً، ويستشعرون به استشعاراً، قال معناه الزمخشري^(٣)، وردّ عليه الشيخ^(٤) بأنّ هذا مذهب

(١) الآية ٢٤ من النمل.

(٢) معاني القرآن ٧٣/٢ وعبارته: «أي: فكيف تكون حالهم».

(٣) الكشاف ١/٥٣٧.

(٤) البحر ٣/٢٨١.

الكوفيين، إذ فيه تقديم معمولِ الصفة على الموصوف، لو قلت: «جاء زيداً رجلٌ يضربُ» لم يجوز عند البصريين؛ لأنه لا يتقدم معمولٌ إلا حيث يجوز تقديم العامل، والعامل هنا لا يجوزُ تقديمه؛ لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف، والكوفيون يجيزون تقديم معمولِ الصفة على الموصوف، وأمّا قول البصريين: إنه لا يتقدم معمولٌ إلا حيث يتقدم العامل فيه بحث، وذلك أننا وجدنا هذه القاعدة منخرمةً في قوله: «فأما اليتيم فلا تقهر»، وأمّا السائل فلا تنهَرُ^(١) فد «اليتيم» معمول لـ «تقهر»، و «السائل» معمول لـ «تنهر» وقد تقدّم على «لا» الناهية، والعاملُ فيهما لا يجوزُ تقديمه عليها، إذ المجزوم لا يتقدّم على جازمه، فقد تقدّم معمولٌ حيث لا يتقدم العامل، وكذلك قالوا في قوله^(٢):

١٦٠٢ - قنَافِذُ هَدَاجُونَ حَوْلَ بِيوتِهِمْ

بما كان إياهم عطيةً عوداً

خَرَجُوا هَذَا الْبَيْتَ عَلَى أَنْ فِي «كَانَ» ضَمِيرَ الشَّانِ، وَ«عَطِيَّةً» مَبْتَدَأُ وَ«عَوْدٌ» خَبْرُهُ، حَتَّى لَا يَلِيَّ «كَانَ» مَعْمُولٌ خَبْرَهَا، وَهُوَ غَيْرُ ظَرْفٍ وَلَا شَبِيهِه، فَلزِمَهُمْ مِنْ ذَلِكَ تَقْدِيمُ الْمَعْمُولِ وَهُوَ «إِيَاهُمْ» حَيْثُ لَا يَتَقَدَّمُ الْعَامِلُ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ مَتَى كَانَ فِعْلاً رَافِعاً لَضَمِيرِ مُسْتَتِرٍ امْتَنَعَ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ / لثَلَا يَلْتَبِسُ [٢١٢/أ] بِالْفَاعِلِ نَحْوُ: «زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْرًا». وَأَصْلُ مَنْشَأِ هَذَا الْبَحْثِ تَقْدِيمُ خَبَرِ «لَيْسَ» عَلَيْهَا، أَجَازَهُ الْجُمْهُورُ^(٣) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ» وَوَجْهَ الدَّلِيلِ أَنَّ «يَوْمَ» مَعْمُولٌ لـ «مَصْرُوفًا»، وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَى «لَيْسَ»، وَتَقْدِيمُ

(١) الآية ٨ - ٩ من الضحى.

(٢) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٢١٤؛ والأشموني ٢٣٧/١؛ والخزانة ٥٧/٤؛ والهمع ١١٨/١؛ والدرر ٨٧/١. والقنفاذ: ج قنفذ، والهداج: مَنْ يمشي مشية معينة.

(٣) انظر: القنضب ١٩٤/٤ - ٤٠٦؛ ابن عقيل ٢٣٦/١؛ والآية ٨ من هود.

المعمول يُؤذَنُ بتقديم العامل، فَعُورِضُوا بما ذَكَرْتُ لك، وللنظر في هذا البحثِ مجالٌ ليس هذا محلّه، وقد أتقنت ذلك في كتابي «الشرح الكبير: شرح تسهيل الفوائد» فعليك به. الثالث: ونُقِلَ عن مجاهد ولا أظنه يَصِحُّ عنه - أنه متعلق بـ «مصيبة» فهو على التقديم والتأخير، والقرآن يُنزّه عن ذلك، وإنما ذَكَرْتُهُ تنبيهاً على ضَعْفِهِ.

آ. (٦٤) قوله تعالى: ﴿لِيُطَاعَ﴾: هذه لام كي، والفعل بعدها منصوب بإضمار «أن» وهذا استثناء مفرغ من المفعول له، والتقدير: وما أرسلنا من رسولٍ لشيءٍ من الأشياء إلا للطاعة. و«يأذن الله» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: [أنه] متعلق بـ «يُطَاعَ»، والباء للسببية، وإليه ذهب أبو البقاء^(١)، قال: «وقيل: هو مفعولٌ به أي: بسبب أمر الله». الثاني: أن يتعلق بـ «أرسلنا» أي: وما أرسلنا بأمر الله أي: بشريعته. الثالث: أن يتعلق بمحذوف على أنه حالٌ من الضمير في «يُطَاعَ»، وبه بدأ أبو البقاء^(٢). وقال ابن عطية^(٣): «وعلى التعليقين: أي: تعليقه بـ «يُطَاعَ» أو بـ «أرسلنا» فالكلامُ عامُّ اللفظ خاصُّ المعنى؛ لأننا نقطع أن الله تعالى قد أراد من بعضهم ألا يُطيعوه، ولذلك تأوّل بعضهم الإذن بالعلم وبعضهم بالإرشاد». قال الشيخ^(٤): «ولا يُحتاج لذلك لأن قوله «عامُّ اللفظ» ممنوعٌ، وذلك أن «يُطَاعَ» مبني للمفعول، فيقدّر ذلك الفاعل المحذوفُ خاصاً، وتقديره: «إلا ليطيعه مَنْ أراد الله طاعته».

قوله: «ولو أنهم» قد تقدّم الكلامُ على «أن» الواقعة بعد «لو»، و«إذ» ظرفٌ معمولٌ لخبر «أن» وهو «جاؤوك». وقال: «واستغفر لهم الرسول» ولم يُقَلَّ «واستغفرت» خروجاً من الخطاب إلى الغيبة؛ لما في هذا

(١) الإملاء ١/١٨٥.

(٢) الإملاء ١/١٨٥.

(٣) المحرر ٤/١٦٥.

(٤) البحر ٣/٢٨٣.

الاسم الظاهر من التشریف والتنويه بوصف الرسالة . و«وَجَدَ» هنا يُحْتَمَلُ أن تكون العِلْمِيَّة فتتعدى لاثنين ، والثاني «تَوَاباً»، وأن تكون غير العِلْمِيَّة فتتعدى لواحد، ويكون «تَوَاباً» حالاً . وأمَّا «رحيماً» فيحتمل أن يكون حالاً من ضمير «تَوَاباً»، وأن يكون بدلاً من «تَوَاباً»، ويُحتمل أن يكون خيراً ثانياً في الأصل بناء على تعدد الخبر وهو الصحيح، فلما دخل الناسخ نُصِبَ الخبر المتعدد تقول: «زيدٌ فاضلٌ شاعرٌ فقيه عالم» ثم تقول: «علمتُ زيداً فاضلاً شاعراً فقيهاً عالماً» إلا أنه لا يَحْسُنُ أن يقال هنا: «وشاعراً: مفعول ثالث، وفقيهاً: رابع، وعالماً: خامس» .

آ . (٦٥) قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ : في هذه المسألة أربعة أقوال، أحدها: - وهو قول ابن جرير^(١) - أن «لا» الأولى رَدٌّ لكلام تقدّمها، تقديره: «فلا تعقلون، أو: ليس الأمر كما يزعمون من أنهم آمنوا بما أنزل إليك، ثم استأنف قسماً بعد ذلك، فعلى هذا يكون الوقف على «لا» تاماً. الثاني: أن «لا» الأولى قُدِّمَتْ على القسم اهتماماً بالنفي، ثم كُرِّرَتْ توكيداً، وكان يَصِحُّ إسقاطُ الأولى ويبقى [معنى] النفي ولكن تفوتُ الدلالةُ على الاهتمامِ المذكورِ، وكان يَصِحُّ إسقاطُ الثانيةِ ويبقى معنى الاهتمامِ، ولكن تفوتُ الدلالةُ على النفي، فجمع بينهما لذلك. الثالث: أن الثانيةَ زائدةٌ، والقسمُ معترضٌ بين حرفِ النفي والمنفي، وكأنَّ التقديرَ: فلا يؤمنون وربك. الرابع: أن الأولى زائدة، والثانية غيرُ زائدة، وهو اختيارُ الزمخشري فإنه قال^(٢): «لا» مزيدةٌ لتأكيد معنى القسم كما زيدت في «لثلا يعلم»^(٣) لتأكيد وجوب العلم، و«لا يؤمنون» جوابُ القسم، فإن قلت: هَلَّا زعمت أنها زيدت لتظاهر «لا» في «لا يؤمنون». قلت: يابى ذلك استواءُ النفي والإثبات فيه، وذلك قوله: «فلا أقسمُ بما تبصرون

(١) تفسير الطبري ٥١٨/٨ . (٢) الكشاف ٥٣٨/١ .

(٣) الآية ٢٩ من الحديد: «لثلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون على شيء من فضل الله» .

وما لا تبصرون: إنه لقولُ رسولِ كريمٍ^(١) يعني أنه قد جاءت «لا» قبل القسم حيث لم تكن «لا» موجودةً في الجواب، فالزمخشري يرى أن «لا» في قوله تعالى: «فلا أقسمُ بما تبصرون» أنها زائدةٌ أيضاً لتأكيد معنى القسم، وهو أحدُ القولين، والقولُ الآخرُ كقول الطبري المتقدم، ومثل الآية في التخاريج المذكورة قولُ الآخر^(٢):

١٦٠٣- فلا والله لا يُلقَى لِمَا بي

ولا لِمَا بهم أبداً دواءً

قوله «حتى يُحكّموك»: «حتى» غايةٌ متعلقة بقوله «لا يؤمنون» أي: ينتفي عنهم الإيمانُ إلى هذه الغاية وهي تحكيمك وعدمُ وجدانهم الحرجَ وتسليمهم لأمرك. والتفت في قوله «ربك» من الغيبة في قوله «واستغفر لهم الرسول» رجوعاً إلى قوله «ثم جاؤوك». وقرأ^(٣) أبو السّمّال: «شجر» بسكون الجيم هرباً من توالي الحركات وهي ضعيفةٌ، لأنَّ الفتحَ أخو السكون. و«بينهم» ظرف منصوب بـ «شجر» هذا هو الصحيح، وأجاز أبو البقاء^(٤) فيه أن يكون حالاً، وجعل في صاحب هذه الحال احتمالين، أحدهما: أن يكونَ حالاً من «ما» الموصولة، والثاني: أنه حال من فاعل «شجر» وهو نفس الموصول أيضاً في المعنى، فعلى هذا يتعلّق بمحذوف، و«ثم لا يجدوا» عطفت على ما بعد «حتى»، و«يجدوا» يحتمل أن تكون المتعدية لاثنتين، فيكونُ الأولُ «حرجاً» والثاني الجارُّ قبله فيتعلّق بمحذوف، وأن تكونَ المتعدية لواحد فيجوز في «في أنفسهم» وجهان، أحدهما: أنه متعلّق بـ «يجدوا» تعلّق الفضلات.

(١) الآية ٣٨ من الحاقة.

(٢) تقدم برقم ١٣٧٨.

(٣) البحر ٢٨٤/٣.

(٤) الإملاء ١٨٥/١.

والثاني: أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «حَرَجًا» لأنَّ صفةَ النكرةِ لَمَّا قُدِّمَتْ عليها انتصبتَ حالاً.

و «مِمَّا قَضَيْتَ» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلّقُ بنفسِ «حرجاً»؛ لأنك تقول: «حَرَجْتُ من كذا». والثاني: أنه متعلّقُ بمحذوفٍ، فهو في محلِّ نصبٍ لأنه صفةٌ لـ «حرجاً» و «ما» يجوز أن تكونَ مصدريةً، وأن تكونَ بمعنى الذي، أي: حرجاً من قضائك، أو من الذي قضيته، وأن تكونَ نكرةً موصوفةً، فالعائدُ على هذين القولين محذوفٌ.

آ. (٦٦) قوله تعالى: ﴿أَنِ اقْتُلُوا﴾: «أن» فيها وجهان، أحدهما: أنها المفسرة؛ لأنها أتت بعدما هو بمعنى القولِ لا حروفه، وهذا أظهرٌ. والثاني: أنها مصدريةٌ، وما بعدها من فعل الأمرِ صلّتها. وفيه إشكالٌ من حيث إنه إذا سُبِكَ منها ومِمَّا بعدها مصدرٌ فأتت الدلالة على الأمر، ألا ترى أنك إذا قلت: «كتبت إليه أن قم» فيه من الدلالة على طلب القيامِ بطريقِ الأمرِ ما لا في قولك: «كتبت إليه القيام»، ولكنهم جَوَّزوا ذلك، واستدلُّوا بقولهم «كتبت إليه بأن قم»، ووجهُ الدلالةِ أنَّ حرفَ الجرِّ لا يُعلِّقُ، وتحريرُ المبحثِ في ذلك في «الشرح الكبير للتسهيل».

وقرأ أبو عمرو بكسرِ نونِ «أن»^(١)، وضمِ واوِ «أو»^(٢)، وكسرها حمزة وعاصم، وضمَّهما باقي السبعة، فالكسرُ على أصلِ التقاء الساكنين، والضمُّ للإتباعِ للثالث، إذ هو مضمومٌ ضمةً لازمةً، وإنما فرَّق أبو عمرو لأن الواوِ أختُ الضمةِ، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك في البقرة عند قوله: «فَمِنْ اضْطُرَّ»^(٣).

(١) من قوله تعالى: «أن اقتلوا».

(٢) من قوله تعالى: «أو اخرجوا»، وانظر: السبعة ٢٣٤.

(٣) الآية ١٧٣.

قوله: «ما فَعَلُوهُ» الهاء يُحتمل أن تكون ضمير مصدر «اقتلوا» أو «اخرجوا» أي: ما فعلوا القتل أو ما فعلوا الخروج. وقد أبعد فخرالدين الرازي^(١) حيث زعم أنها تعود إليهما معاً، لُنُبُو الصناعة عنه. [وأجاز أبو البقاء^(٢) وجهاً رابعاً]^(٣): وهو أن يعودَ على المكتوبِ ودلَّ عليه «كتبنا».

قوله: «إلا قليلاً» رفعه من وجهين، أحدهما: أنه بدلٌ من فاعل «فَعَلُوهُ» وهو المختارُ على النصب؛ لأن الكلامَ غيرُ موجبٍ. الثاني: أنه معطوفٌ على ذلك الضمير المرفوع، و«إلا» حرفٌ عطف، وهذا رأي الكوفيين، ولهذه المسألة موضوعٌ غير هذا. وقرأ^(٤) ابن عامر وجماعة: «إلا قليلاً» نصباً وفيه وجهان، أشهرهما: أنه نصب على الاستثناء وإن كان الاختيارُ الرفع؛ لأنَّ المعنى موجودٌ معه كما هو موجود مع النصب، ويزيدُ عليه بموافقة اللفظ. [٢١٢/ب] / والثاني: أنه صفة لمصدر محذوف تقديره: «إلا فعلاً قليلاً» قاله الزمخشري^(٥)، وفيه نظرٌ، إذ الظاهرُ أنَّ «منهم» صفةٌ لـ «قليلاً» ومتى حُمِلَ القليلُ على غير الأشخاص يُقلَق هذا التركيب، إذ لا فائدة حينئذٍ في ذِكرِ «منهم».

قوله: «ولو أنهم فعلوا» قد تقدّم الكلام على نظير هذه المسألة في مواضع، و«ما» في «ما يوعظون» موصولةٌ اسمية. والباءُ في «به» تحتمل أن تكونَ المعدية دخلت على الموعوظ به، والموعوظ به على هذا هو التكليف من الأوامر والنواهي، وتُسَمَّى أوامرُ اللّهِ تعالى ونواهيهِ موعظاً لأنها مقترنةٌ

(١) تفسير الفخر ١٠/١٦٧.

(٢) الإملاء ١/١٨٦.

(٣) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.

(٤) السبعة ٢٣٥؛ الكشف ١/٣٩٢.

(٥) الكشف ١/٥٣٩.

بالوعد والوعيد، وأن تكونَ للسببية، والتقدير: ما يوعظون بسببه أي: بسبب تَرْكِهِ، ودلَّ على التَّركِ المحذوفِ قوله: «ولوأنهم فعلوا»، واسمُ كان ضميرٌ عائِدٌ على الفعلِ المفهوم من قوله «ولوأنهم فعلوا» أي: لكان فعلٌ ما يوعظون به، و«خيراً» خبرها، و«تثبتاً» تمييزٌ لـ «أشد».

آ. (٦٧) و ﴿إِذَنْ﴾: حرفُ جوابٍ وجزاءٍ. وهل هذان المعنيان لازمان لها، أو تكونُ جواباً فقط؟ قولان، الأول قول الشلوين تبعاً لظاهر قول سيبويه^(١). والثاني: قول الفارسي، فإذا قال القائل: «أزورك غداً» فقلت: «إذن أكرمك» فهي عنده جواب وجزاء، وإذا قلت «إذا أظنك صادقاً» كانت حرف جواب فقط، وكأنه أخذ هذا من قرينة الحال، وقد تقدّم أنها من النواصب للمضارع بشروطٍ ذُكرت. وقال أبو البقاء: «وإذن جوابٌ ملغاةٌ». فظاهرُ هذه العبارة موافقٌ لقول الفارسي، وفيه نظرٌ، لأن الفارسي لا يقول في مثل هذه الآية إنها جواب فقط، وكونها جواباً يحتاجُ إلى شيءٍ مقدّرٍ. قال الزمخشري^(٢): «وإذن جوابٌ لسؤالٍ مقدّرٍ كأنه قيل: وماذا يكون لهم بعد التثبیت أيضاً فقيل: لو تثبتوا لآتيناهم لأنَّ «إذن» جوابٌ وجزاء. و«من لدنا» فيه وجهان أظهرهما: أنه متعلقٌ بـ «آتيناهم». والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوف لأنه حالٌ من «أجراً»؛ لأنه في الأصل صفةٌ نكرةٌ قُدِّمَتْ عليها، و«أجراً» مفعولٌ ثانٍ لـ «آتيناهم».

آ. (٦٨) و ﴿صِرَاطاً﴾: مفعولٌ ثانٍ لـ «هدَّيناهم».

آ. (٦٩) قوله تعالى: ﴿من النبيين﴾: فيه أربعة أوجه، أظهرها: أنه بيانٌ للذين أنعم الله عليهم. والثاني: أنه حالٌ من الضميرِ المجرورِ في

(١) الكتاب ٣١١/٢.

(٢) الإملاء ١٨٦/١.

(٣) الكشف ٥٣٩/١.

«عليهم»، والثالث: أنه حالٌ من الموصولِ وهوفي المعنى كالأول، وعلى هذين الوجهين فيتعلّق بمحذوفٍ أي: كائنين من النبيين. والرابع: أن يتعلّق بـ «يُطع». قال الراغب: «أي: ومن يُطع الله والرسول من النبيين ومن بعدهم، ويكونُ قوله: «فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم» إشارةً إلى الملائكة الأعلى، ثم قال: «وحَسَنَ أولئك رفيقاً» ويبيّن ذلك قوله عليه السلام عند الموت: «اللهم أَلْحِقْني بالرفيق الأعلى»^(١) وهذا ظاهرٌ انتهى. وقد أفسده الشيخ^(٢) من جهة المعنى ومن جهة الصناعة. أمّا مِنْ جهة المعنى فلأنّ الرسولَ هنا هو محمدٌ صلى الله عليه وسلم، وقد أَخْبَرَ تعالى أنه مَنْ يُطع الله ورسوله فهو مع من ذُكر، ولو جُعِل «من النبيين» متعلّقاً بـ «يُطع» لكان «من النبيين» تفسيراً لـ «مَنْ» الشرطية» فيلزم أن يكونَ في زمانه عليه السلام أو بعده أنبياءٌ يطيعونه، وهذا غيرُ ممكنٍ لقوله تعالى: «وخاتَمَ النبيين»^(٣) وقوله عليه السلام: «لا نبيَّ بعدي». وأمّا مِنْ جهة الصناعة فلأنّ ما قبل الفاء الواقعة جواباً للشرط لا يعمل فيما بعدها، لوقلت: «إنّ تضرب يقيم عمروٌ زيداً»^(٤) لم يَجُزْ. وهل هذه الأوصافُ الأربعةُ لصنفٍ واحدٍ من الناس أو لأصنافٍ مختلفة؟ قولان.

قوله: «وحَسَنَ أولئك رفيقاً» في نصبِ «رفيقاً» قولان، أحدهما: أنه تمييزٌ، والثاني: أنه حالٌ، وعلى تقديرِ كونه تمييزاً فيه احتمالان، أحدهما: أن

(١) رواه الترمذي (التحفة) الدعوات ٤٦٨/٩.

(٢) البحر ٢٨٧/٣.

(٣) الآية ٣٠ من الأحزاب.

(٤) مثال مطبوعة البحر: «إنّ تقم هند فعمرو ذاهب ضاحكة» وامتنع لأن «ضاحكة» صفة لما قبل الفاء، وهو لا يجوز لأن ما قبل الفاء لا يعمل فيما بعدها. وأما مثال المؤلف فيبدو أنه من نسخة ثانية للبحر أو أنه تصرف فيه، وينقصه تغيير الفعل «يقم» إلى «فقد يقوم» وعلى هذا فيمتنع لأن «زيداً» مفعول به لـ «تضرب» وهو ممنوع؛ لأن ما قبل الفاء لا يعمل فيما بعدها.

يكون منقولاً من الفاعلية وتقديره: «وَحَسَنَ رَفِيقٌ أَوْلَثُكَ»، فالرفيقُ على هذا غير المميّز، ولا يجوزُ دخولُ «مِنَ» عليه^(١).

والثاني: ألا يكون منقولاً، فيكون نفس المميّز، وتدخل عليه «مِنَ»، وإنما أتى به هنا مفرداً لأحد معنيين: إما لأن الرفيقَ كالخليطِ والصديق في وقوعها على المفردِ والمثنى والمجموع بلفظ واحد، وإما اكتفاءً بالواحد عن الجمع لفهم المعنى، وَحَسَنَ ذلك كونه فاصلةً. ويجوز في «أولئك» أن يكون إشارةً إلى النبيين وَمَن بعدهم، وأن يكون إشارةً إلى مَن يُطع الله ورسوله، وإنما جَمَعَ على معناها^(٢)، وعلى هذا فيُحتمل أن يقال: إنه راعى لفظ «مِنَ» فأوردَ في قوله «رفيقاً»، ومعناها فجمع في قوله «أولئك»، إلا أن البداءةَ في ذلك بالحمل على اللفظ أحسن، وعلى هذا فيكون قد جَمَعَ فيها بين الحمل على اللفظ في «يُطع»^(٣)، ثم على المعنى في «أولئك» ثم على اللفظ في «رفيقاً».

والجمهورُ على فتح الحاءِ وضم السينِ من «حَسَنَ» وقرأ^(٤) أبو السَّمال بفتحها وسكون السينِ تخفيفاً نحو «عَضُد» في «عَضُد» وهي لغة تميم، ويجوز: «وَحُسَنَ» بضم الحاءِ وسكون السينِ، كأنهم نقلوا حركة العينِ إلى الفاء بعد سَلْبِها حركتها وهذه لغةٌ بعض قيس.

وجعل الزمخشري^(٥) هذا من بابِ التعجب فإنه قال: «فيه معنى

(١) لأن التمييز إذا كان فاعلاً في المعنى لا يجوز دخول «مِنَ» عليه فلا نقول: «طاب زيد من نفس» في قولنا «طاب زيد نفساً» والأصل: طابت نفس زيد. ابن عقيل ٥٦٥/١.

(٢) أي: جمع حملاً على معنى «مِنَ».

(٣) قوله «يُطع» غير واضح في الأصل.

(٤) الشواذ ٢٧؛ البحر ٢٨٩/٣.

(٥) الكشاف ٥٤٠/١.

التعجب كأنه قيل: وما أَحْسَنَ أولئك رفيقاً، ولا استقلاله بمعنى التعجب فُرىء «وَحَسَنٌ» بسكون السين، يقول المتعجب: «حَسُنَ الوجهُ وجهك»، و«حَسُنَ الوجهُ وجهك» بالفتح والضم مع التسكين. قال الشيخ^(١): «وهو تخليطُ وتركيب مذهبٍ على مذهبٍ، فنقول: اختلفوا في «فَعَلٌ» المراد به المدحُ: فذهب الفارسي وأكثر النحويين إلى جواز إلحاقه بباب نعم وبئس فقط فلا يكون فاعله إلا ما يكونُ فاعلاً لهما. وذهب الأخفش والمبرد^(٢) إلى جواز إلحاقه بباب نعم وبئس فيجعلُ فاعله كفاعليهما، وذلك إذا لم يدخله معنى التعجب، وإلى جواز إلحاقه بفعل التعجب فلا يجري مجرى نعم وبئس في الفاعل ولا في بقية أحكامهما^(٣)، فتقول: «لَضْرَبْتُ يَدَكَ» و«لَضْرَبْتُ اليَدَ»، فأخذ التعجب من مذهب الأخفش، والتمثيل^(٤) من مذهب الفارسي، فلم يتبع مذهباً من المذهبين. وأما جعلُ التسكين والنقل دليلاً على كونه مستقلاً بالتعجب فغيرُ مُسَلِّمٍ؛ لأنَّ الفراء حكى ذلك لغةً في غير ما يُراد به التعجب».

آ. (٧٠) قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ﴾: «ذلك» مبتدأ، وفي الخبر وجهان، أحدهما: أنه «الفضلُ»، والجارُّ في محلِّ نصبٍ على الحال، والعاملُ فيها معنى الإشارة. والثاني: أنه الجارُّ، و«الفضلُ» صفةٌ لاسم الإشارة، ويجوز أن يكون الفضلُ والجارُّ بعده خبرين لـ «ذلك» على رأي مَنْ يُجيزه^(٥). قوله: «وكفى بالله عليمًا». قال ابن عطية^(٦) «ولذلك دخلت الباءُ

(١) البحر ٣/٢٨٩.

(٢) المقتضب ٢/١٤١، ١٤٩.

(٣) تمام عبارة البحر: «بل يكون فاعله ما يكون مفعولاً لفعل التعجب».

(٤) أي حين قال: حسن الوجه وجهك...

(٥) أي: من يميز تعدد الخبر.

(٦) المحرر ٤/١٧١.

على اسم الله لتدلّ على الأمر^(١)، / وقد تقدّم الكلام على هذه المسألة [أ/٢١٣] مستوفى.

آ. (٧١) ﴿وَالْحَذَرُ وَالْحِذْرُ﴾: لغتان بمعنى. قيل: ولم يُسمَع في هذا التركيب إلا: «خُذْ حِذْرَكَ» بالكسر لا «حَذْرَكَ». قوله: «ثَبَاتٌ» نصب على الحال، وكذا [«جميعاً»]، والمعنى: انفروا^(٢) جماعاتٍ في تفرقةٍ سرّيةً بعد سرية أو مجتمعين كوكبةً واحدة^(٣). قال الشيخ^(٤): ولم يُقرأ فيما عَلِمْتُ إلا بكسر التاء. انتهى. وهذه هي اللغة الفصيحة. وبعضُ العرب يَنْصِبُ جمعَ المؤنثِ السالم، إذا كان معتلّ اللام معوضاً منها تاءُ التانيثِ بالفتحة، وأنشد الفراء^(٥).

١٦٠٤- فلماً جلاها بالأيام تحيّرته

ثباتاً عليها ذلّها واكتئابها

وقرىء شاذاً: «ويجعلون لله البنات^(٦)» بالفتحة. وحكي: «سمعتُ لغاتهم». وزعم الفارسي أن الوارد من ذلك مفردٌ رُدَّتْ لامُه؛ لأنَّ الأصل: «لَعْوَةٌ» فلماً رُدَّتِ اللامُ قَلِبَتْ ألفاً، وقد رُدَّتْ على الفارسي بأنه يلزمه الجمعُ بين العوض والمعوض منه، ويرُدُّ عليه أيضاً القراءةُ المتقدمةُ في «البنات»، لأنَّ

(١) أي: أن الأصل: اكتف بالله.

(٢) ب: انفردوا.

(٣) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.

(٤) البحر ٢٩٠/٣.

(٥) البيت لأبي ذؤيب، وهو في ديوان المهذلين ٧٩/١؛ والخصائص ٣/٣٠٤؛ وابن يعيش ٤/٥؛ ووصف المباني ١٦٥. والشاعر يصف إخراج النحل من بيوتها. وجلاها: طردها، والأيام: الدخان، وتحيزت: اجتمع بعضها إلى بعض، وثبات: ج ثبة وهي الجماعة.

(٦) الآية ٥٧ من النحل ولم أجد نسبة القراءة.

المفرد منه مكسورُ الفاء، وهذه المسألة قد أَوْضَحْتُهَا في كتابي «شرح التسهيل» غاية الإيضاح.

و«ثبات» جمعُ ثَبَّةٍ ووزنها في الأصل: فَعْلَةٌ كحُطْمَةٍ، وإنما حُدِثَتْ لأمها وَعَوَّضَ منها تاءُ التانيث، وهل لأمها واو أو ياء؟ قولان، حجة القول الأول أنها مشتقة من ثَبَا يَثْبُو كخَلَا يَخْلُو أي: اجتمع، وحجة الثاني أنها مشتقة من ثَبَيْتُ على الرجل إذا أثبتت عليه كأنك جمعت محاسنه، وتُجمع بالألف والتاء وبالواو والنون، ويجوز في فائها حين تُجمع على «ثبين» الضمُّ والكسر، وكذا كل ما أشبهها نحو: «قَلَّة»^(١) و«بُرَّة»^(٢) ما لم تُجْمَع جمع تكسير. والثَبَّةُ: الجماعةُ من الرجال تكون فوق العشرة. وقيل: الاثنان والثلاثة، وتَصَغَّرُ على «ثَبِيَّة» بردُّ المحذوف، وأمَّا «ثَبَّةُ الحوض» وهي وَسَطُهُ فالمحذوفُ عينها لأنها من باب يَثُوبُ الماءُ أي يَرْجِعُ، تُصَغَّرُ على «ثَوْبِيَّة» كقولك في تصغير سَنَةٍ: «سَنِيَّة».

والتَّنْفَرُ: التَّنْفَرُ، يقال: نَفَرَ إليه أي: فَرَعَ إليه، وفي مضارعه لغتان: ضَمُّ العين وكسرها، وقيل: يُقال: نَفَرَ الرجلُ يَنْفِرُ بالكسر، ونَفَرَتِ الدابةُ تَنْفِرُ بالضم، ففَرَّقُوا بينهما في المضارع، وهذا الفرق يَرُدُّه قراءة الأعمش^(٣) «فانفروا» «أو انفروا» بالضم فيهما. والمصدرُ: التَّنْفِيرُ والتَّنْفُورُ والتَّنْفَرُ، والتَّنْفَرُ: الجماعةُ كالقوم والرَهْط.

قوله: «وإنَّ منكم لَمَنْ لَيَبْطِئَنَّ» «منكم» خبر مقدم لـ«إنَّ»، واسمها «لَمَنْ» دخلت اللام على الاسم تأكيداً لَمَّا فُصِّلَ بينه وبينها بالخبر، و«مَنْ» يجوزُ أن تكونَ موصولةً أو نكرةً موصوفةً، واللامُ في «لَيَبْطِئَنَّ» فيها قولان، أصحُّهما: أنها

(١) القلة: عودان يلعب بها الصبيان.

(٢) البرة: حلقة في أنف البعير.

(٣) البحر ٣/٢٩٠؛ الشراذم ٢٧ ونسبها إلى مجاهد.

جوابُ قسمٍ محذوفٍ تقديره: أقسم بالله لبيطئن، والجملتان - أعني القسمَ وجوابه - صلةٌ لـ «مَنْ» أو صفةٌ لها على حَسَبِ القولين المتقدمين، والعائدُ على كلا التقديرين هو الضمير المرفوعُ بـ «لبيطئن» والتقديرُ: وإن منكم للذي - أو لفريقاً - واللّه لبيطئن. واستدلُّ بعضُ النحاة بهذه الآية على أنه يجوز وصلُ الموصولِ بجملةِ القسمِ وجوابه إذا عَرِيَتْ جملةُ القسمِ من ضميرِ عائدٍ على الموصولِ نحو: «جاء الذي أحلفُ باللّه لقد قام أبوه» وجَعَلَهُ رَدًّا على قِدماءِ النحاة حيث زعموا منع ذلك، ولا دَلالةَ في ذلك، إذ لِقائِلُ أن يقول: ذلك القسمُ المحذوفُ لا أَقدَرُهُ إلا مُشتملاً على ضميرِ عائدِ الموصولِ.

والقول الثاني - نقله ابن عطية^(١) عن بعضهم - أنها لام التأكيد بعد تأكيد، وهذا خطأ من قائله. والجمهورُ على «لبيطئن» بتشديد الطاء، ومجاهد^(٢) بالتخفيف، وعلى كلتا القراءتين يحتمل أن يكون الفعل لازماً ومتعدياً، يقال: أَبْطَأَ وَبَطَّأَ بمعنى بَطُوَ أَي: تكاسل وتبَطَّط، فهذان لازمان، وإن قَدَّرَ أنهما متعدَّيان فمفعولُهُما محذوفٌ أَي: لبيطئنُ غيره أَي: يُبْطِطه وَيُجْبِنُه عن القتال. و«إذ لم أكن» ظرفٌ ناصبه «أنعم الله».

آ. (٧٣) قوله تعالى: ﴿لَيَقُولَنَّ﴾: الجمهورُ على فتحِ لامِ «لَيَقُولَنَّ»^(٣) لأنه فعل مسندٌ إلى ضميرِ «مَنْ» مبنيٌّ على الفتح لأجل نون التوكيد. وقرأ^(٤) الحسن بضمها، فأسند الفعل إلى ضميرِ «مَنْ» أيضاً لكن حَملاً له على معناها، والأصلُ: ليقولوننَّ، وقد تقدَّم تصريحه.

قوله: «كَأَنَّ لم تكن» هذه «كَأَنَّ» المنخففة من الثقيلة، وعملها باقٍ عند

(١) المحرر ٤/١٧٣.

(٢) البحر ٣/٢٩١؛ الشواذ ٢٧.

(٣) أي: اللام الثانية، لام الفعل.

(٤) القرطبي ٥/٢٧٦؛ البحر ٣/٢٩١.

البصريين، وزعم الكوفيون أنها حين تخفيفها لا تعمل كما لا تعمل «لكن» مخففةً عند الجمهور، وإعمالها عند البصريين غالباً في ضمير الأمر والشأن وهو واجب الحذف، ولا تعمل عندهم في ضمير غيره ولا في اسمٍ ظاهرٍ إلا ضرورةً كقوله^(١):

١٦٠٥- وصدرٍ مشرقِ النَّحْرِ كَأَنَّ نَدْيِيهِ حُقَانِ

وقول الآخر^(٢):

١٦٠٦- ويوماً تُوافينا بوجهٍ مُقَسَّمٍ
كَأَنَّ ظِيْبَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ

في إحدى الروايات^(٣)، وظاهرُ كلامِ سيبويه^(٤) أنها تعمل في غير ضمير الشأن في غير الضرورة، ونصّه يُطالَع في كتابه. والجملة المنفية بعدها في محلِّ رفع خبر لها، والجملة بعدها إن كانت فعلية فُتَلَقَّى بـ «قد» كقوله^(٥):

١٦٠٧- لَا يَهُولَنَّكَ اصْطِلَاؤُكَ لِلْحَرِّ بِ فَمَحْدُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا

(١) لم أهد إلى قائله، وهو في الكتاب ٢٨١/١؛ والمحتسب ٩/١؛ وأمالى الشجري ٢٣٧/١؛ والدرر ١٢٠/١؛ والعرب تشبه الثدين بحقِّ العاج.

(٢) البيت لعلاء بن أرقم البشكري، أول شعراء آخرين كتبهم ابن أرقم، وهو في الكتاب ٢٨١/١؛ وأمالى الشجري ٣/٢؛ وابن يعيش ٧٢/٨؛ والإنصاف ٢٠٢؛ والشذور ٢٨٤؛ واللسان: «قسم»؛ والعيني ٣٠١/٢. وتوافينا: تحيئنا، والمقسم: الجميل، وتعطو: تتناول، وارق السلم: شجر السلم المورق.

(٣) لأن البيت يروى بتحريك «ظبية» بالحركات الثلاث.

(٤) الكتاب ٢٨٣/١.

(٥) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر ٢٩٢/٣؛ والشذور ٢٨٦؛ والعيني ٣٠٦/٢؛ والأشموني ٢٩٤/١؛ والتصريح ٢٣٥/١.

أو بـ «لم» كهذه الآية، وقوله: «كَأَنَّ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ»^(١)، وقد تُلْقِيَتْ
بـ «لَمَّا» في قولِ عَمَّارِ الكَلْبِيِّ^(٢):

١٦٠٨- بَدَّدَتْ مِنْهَا اللَّيَالِي شَمْلَهُمْ
فَكَأَنَّ لَمَّا يَكُونُوا قَبْلُ ثُمَّ

قال الشيخ^(٣): «ويحتاج مثل هذا إلى سماعٍ من العَرَبِ». وقال ابن
عطية^(٤): «و«كَأَنَّ» مضمَّنةٌ معنى التشبيه، ولكنها ليست كالثقيلة في الاحتياج
إلى الاسمِ والخبرِ، وإنما تَجِيءُ بعدها الجملُ». وظاهرُ هذه العبارة أنها
لا تعمل حين تخفيفها، وقد تقدَّم أنَّ ذلك قولُ الكوفيين لا البصريين،
ويُحتمل أنه أراد بذلك أنَّ الجملةَ بعدها لا تتأثرُ بها لفظاً لأنَّ اسمها محذوفٌ،
والجملةُ خبرٌ لها.

وقرأ ابن كثير^(٥) وحفص «يَكُنُّ» بالياء، لأن المودة في معنى الودِّ، ولأنه
قد فُصِّلَ بينها وبين فِعْلِهَا، والباقون بالتاء اعتباراً بلفظها. و«يكون» تحتل أن
تكون تامَّةً، فيتعلَّقُ الظرفُ بها أو بمحذوف؛ لأنه حالٌ من «مودة» إذ هو في
الأصل صفةٌ نكرةٌ قُدِّمَ^(٦) عليها، وأن تكون ناقصةً فيتعلَّقُ الظرفُ بمحذوفٍ
على أنه خبرها.

واختلف الناس في هذه الجملة - على ثلاثة أقوال: الأول: أنها

(١) الآية ٢٤ من يونس.

(٢) البحر ٢٩٢/٣.

(٣) البحر ٢٩٢/٣.

(٤) المحرر ١٧٤/٤.

(٥) السبعة ٢٣٥؛ الكشف ٣٩٢/١ وما سيقوله وهم، والصواب كما في كتب القراءات:
ابن كثير وحفص بالتاء من فوق، والباقون بالياء من تحت.

(٦) الأصل: «قدمت» وهو سهو؛ لأن الضمير راجع إلى الظرف «بينكم» أي: قدم «بينكم»
على النكرة «مودة».

لا محلّ لها من الإعراب اعتراضية، وعلى هذا فما المُعْتَرَضُ بينهما؟ وجهان الأول منهما: أنها معترضة بين جملة الشرط التي هي «فإن أصابتمكم» وبين جملة القسم التي هي «ولئن أصابتمكم» والتقدير: «فإن أصابتمكم مصيبة قال: قد أنعم الله عليّ إذ لم أكن معهم شهيداً، كأن لم تكن بينكم وبينه مودة، ولئن أصابكم فضل، فأخرت الجملة المعترض بها - أعني قوله: «كأن لم تكن بينكم» - والنية بها التوسط، وهذا قول الزجاج^(١) وتبعه الماتريدي^(٢). وردّ [٢١٣/ب] الراغب الأصبهاني هذا القول بأنه مستقبح / لأنه لا يفضّل بين بعض الجملة وبعض ما يتعلّق بجملة أخرى. قلت: هذا من الزجاج كأنه تفسير معنى لإعراب، يدل على ذلك ما أذكره عنه من تفسير الإعراب. الثاني من الوجهين: أن تكون معترضة بين القول ومفعوله، والأصل: «ليقولنّ ياليتني كنت معهم كأن لم تكن» وعلى هذا أكثر الناس، ولكن اختلفت عباراتهم في ذلك، ولا يظهر المعنى إلا بنقل نصوصهم فلننقلها. فقال الزمخشري^(٣): «اعتراض بين الفعل الذي هو «ليقولنّ» وبين مفعوله وهو «ياليتني»، والمعنى: كأن لم يتقدم له معكم مودة؛ لأن المنافقين كانوا يؤادون المؤمنين في الظاهر، وإن كانوا يبغون لهم الغوائل في الباطن، والظاهر أنه تهكم لأنهم كانوا أعديّ عدوٍ للمؤمنين وأشدّهم حسداً لهم، فكيف يُوصفون بالمودة إلا على وجه العكس والتهكم؟». وقال الزجاج^(٤): «هذه الجملة اعتراضٌ أخبر تعالى بذلك؛ لأنهم كانوا يؤادون المؤمنين» وقال ابن عطية^(٥): «المنافق يعاطي

(١) معاني القرآن ٨٠/٢

(٢) محمد بن محمد من علماء الكلام، له «تأويلات القرآن» توفي سنة ٣٣٣. انظر: مفتاح السعادة ٢١/٢؛ الأعلام ٢٤٢/٧.

(٣) الكشاف ٥٤١/١.

(٤) لم أجد هذا القول في كتابه «معاني القرآن».

(٥) المحرر ١٧٤/٤.

المؤمنين المودةَ ويعاهدُ على التزامِ كلفِ الإسلام، ثم يتخلفُ نفاقاً وشكاً وكفراً بالله ورسوله، ثم يتمنى عندما ينكشفُ الغيبُ الظفرَ للمؤمنين، فعلى هذا يجيء قوله تعالى: «كَأَنَّ لَمْ تَكُنْ» التفاتةً بليغةً واعتراضاً بين القول والمقول بلفظٍ يُظهرُ زيادةً في قُبْحِ فعلِهِمْ». وقال الرازي^(١): «هو اعتراض في غاية الحسنِ لأنَّ مَنْ أَحَبَّ إنساناً فَرِحَ لفرجه وحزنَ لحزنه، فإذا قلب القضية فذلك إظهارٌ للعداوة، فحكى تعالى سرورَ المنافقِ عند نكبة المسلمين، ثم أراد أن يحكي حُزْنَه عند دَوْلَةِ المسلمين بسببِ فواتِهِ الغنيمَةَ، فَقبَّلَ أن يذُكِرَ الكلامَ بتمامِهِ ألقى قوله: «كَأَنَّ لَمْ تَكُنْ» والمراد التعجب، كأنه يقول: انظروا إلى ما يقوله هذا المنافق كأنَّ لَمْ تَكُنْ بينكم وبينه مودةٌ ولا مخالطةً أصلاً، والذي حَسَّنَ الاعتراضَ بهذه الجملة - وإن كان محلُّها التأخيرَ - كونُ ما بعدها فاصلةً وهي ليست بفاصلة». وقال الفارسي: «هذه الجملة من قولِ المنافقين للذين أقعدوهم عن الجهادِ وخَرَجُوا هم كأن لَمْ تَكُنْ بينكم وبينه - أي وبين الرسول عليه السلام - [مودةٌ] فَيُخْرِجُكُمْ معه لتأخذوا من الغنيمَةَ، لِيُبْغِضُوا بذلك الرسولَ إليهم» فأعاد الضميرَ في «بينه» على النبي عليه السلام.

وتبع الفارسي في ذلك مقاتلاً، قال مقاتل: «معناه: كأنه ليس من أهلِ مِلَّتِكُمْ ولا مودةً بينكم» يريد أن المبطىء قال لِمَنْ تخلفَ عن الغزو من المنافقين وضَعَفَةِ المؤمنين وَمَنْ تخلفَ بإذن: كَأَنَّ لَمْ تَكُنْ بينكم وبين محمدٍ مودةٌ فَيُخْرِجُكُمْ إلى الجهادِ فتفوزوا بما فاز.

الثاني من الأقوال: أنها في محل نصب بالقول، فيكون تعالى قد حكى بالقول جملتين: جملة التشبيه وجملة التمني، وهذا ظاهرٌ على قول مقاتل والفارسي حيث زعم أن الضمير في «بينه» للرسول عليه السلام.

(١) تفسير الفخر الرازي ١٧٩/١٠.

- النساء -

الثالث: أنها في محلّ نصبٍ على الحال من الضمير المستتر في «ليقولنَّ» كما تقول: «مررت بزيدٍ وكأن لم يكن بينك وبينه معرفةٌ فضلاً عن مودةٍ» ونُقل هذا عن الزجاج^(١)، وتبعه أبو البقاء^(٢) في ذلك. وإنما أُطبّت النفس في هذه الآية لأنّي رأيتُ أقوالَ الناسِ فيها منتشرةً قَصَمَتْهَا.

و«يا» فيها قولان أحدهما: - وهو قولُ الفارسيّ - أنها لمجرد التنبيه فلا يُقدَّر منادى محذوفٌ، ولذلك باسْرَتِ الحرفَ. والثاني: أن المنادى محذوفٌ تقديره: يا هؤلاء ليتني، وهذا الخلاف جارٍ فيها إذا باشرت حرفاً أو فعلاً، كقراءة الكسائي: «ألا يا اسْجُدوا»^(٣)، وقوله^(٤):

١٦٠٩- ألا يا اسقياني قبل غارة سنجال

وقوله^(٥):

١٦١٠- يا حَبْدًا جَبَلُ الرِّيَّانِ من جبلٍ

على القولِ بفعليةِ «حَبْدًا»، ولا يُفعل ذلك إلا بـ «يا» خاصةً دونَ سائرِ حروفِ النداء لأنها أمُّ البَابِ، وقد كَثُرَتْ مباشرتها لـ «ليت» دونَ سائرِ الحروفِ.

(١) لم يشر إلى ذلك في «معاني القرآن».

(٢) الإملاء ١/١٨٦.

(٣) الآية ٢٥ من النمل. وانظر: السبعة ٤٨٠، وغيره شدد اللام في «ألا».

(٤) تقدم برقم ٢٥٦.

(٥) البيت لجرير وعجزة:

وحبذا ساكنُ الرِّيَّانِ مَنْ كانا

وهو في ديوانه ٥٩٦؛ وابن يعيش ٧/١٤٠؛ والهمع ٢/٨٨؛ والدرر ٢/١١٥.

قوله: «فأفوز» الجمهور على نصبه في جواب التمني، والكوفيون^(١) يزعمون نصبه بالخلاف، والجرمي يزعم نصبه بنفس الفاء، والصحيح الأول، لأن الفاء تعطف هذا المصدر المؤول من «أن» والفعل على مصدر متوهم، لأن التقدير: ياليت لي كوناً معهم - أو مصاحبتهم - ففوزاً^(٢)، ولهذه المذاهب - تصحيحاً وإبطالاً - موضوع غير هذا قد نبهت عليه غير مرة. وقرأ^(٣) الحسن «فأفوز» رفعاً على أحد وجهين: إما الاستئناف أي: فأنا أفوز، أو عطفاً على «كنت» فيكون داخلاً في حيز التمني أيضاً، فيكون الكون معهم والفوز العظيم متمنين جميعاً.

آ. (٧٤) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ﴾: فاعل بقوله: «فليقاتل»، و«يشرون» يحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون بمعنى يشترون. فإن قيل: قد قررت أن الباء إنما تدخل على المتروك، والظاهر هنا أنها دخلت على المأخوذ. فالجواب: أن المراد بالذين يشرون المنافقون المبطلون عن الجهاد أمروا بأن يُغَيَّرُوا ما بهم من النفاق، ويُخْلِصُوا الإيمان بالله ورسوله، ويجاهدوا في سبيل الله، فلم تدخل إلا على المتروك؛ لأن المنافقين تاركون للأخرة آخذون للدنيا. والثاني: أن «يشرون» بمعنى يبيعون، ويكون المراد بالذين يشرون: المؤمنون المتخلفون عن الجهاد المؤثرون الآجلة على العاجلة، ونظير هذه الآية في كون «شري» تحتمل الاشتراء والبيع باعتبارين قوله تعالى: «وَشَرَّوْهُ بَشْمِنٍ بَخْسٍ»^(٤)، وسيأتي. وقد تقدّم لك شيء من هذا في أول البقرة^(٥).

(١) انظر المسألة في: الإنصاف ١/٥٥٧.

(٢) الأصل: «كون، فوز» وهما سهو.

(٣) الشواذ ٢٧؛ والبحر ٣/٢٩٢؛ والقرطبي ٥/٢٧٧.

(٤) الآية ٢٠ من يوسف.

(٥) انظر: الآية ١٦.

والجمهورُ على سكون لام «فَلْيُقَاتِلْ» لأنها وقعت بعد الفاء فأشبهت اللفظة كتفاً^(١). وقُرئ^(٢) بكسرهما وهو الأصل. والجمهور على بناء «فَيُقَاتِلْ» للمفعول، ومحارب^(٣) بن دثار بينائه للفاعل، والأول أظهر، لقوله: «أَوْ يَغْلِبْ». و«يُقَاتِلْ» و«يَغْلِبْ» عطفٌ على الشرط، والفاء في «فسوف» جوابه، لا يجوز حذفها. والمشهورُ إظهار هذه الباء عند الفاء، وأدغمها أبو عمرو والكسائي وهشام وخَلَادٌ بخلاف عنه. والجمهور على «نُؤْتِيهِ» بنون العظمة، وطلحة^(٤) بن مصرف والأعمش بياء الغيبة، وهما ظاهران.

وقدَّم قوله: «فَيُقَاتِلْ» لأنها درجةُ شهادة وهي أعظمُ من غيرها، وثنى بالغلبة وهي تشمل نوعين: قتل أعداءِ الله والظفرَ بالغيمة، والأولى أعظمُ من الثانية.

آ. (٧٥) قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تَقَاتِلُونَ﴾: هذا استفهامٌ يراد به التحريضُ والأمرُ بالجهاد. و«ما» مبتدأ، و«لكم» خبره، أي: أيُّ شيء استقرَّ لكم. وجملتهُ قوله «لَا تَقَاتِلُونَ» فيها وجهان، أظهرهما: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال أي: ما لكم غير مقاتلين، أنكرَ عليهم أن يكونوا على غير هذه الحالة، وقد صرَّح بالحال بعد هذا التركيب في قوله: «فما لهم عن التذكرة [٢١٤/أ] مُعْرِضِينَ»^(٥)، وقالوا في مثل هذه الحال: إنها لازمةٌ / لأنَّ الكلامَ لا يتم دونها، وفيه نظر. والعاملُ في هذه الحال الاستقرارُ المقدرُّ كقولك: ما لك

(١) وجه الشبه أن «كتفا» أصلها تحريك حروفها الثلاثة، وقد يؤثر التخفيف بإسكان الوسط فيقال: كَتَّفَ، وكذا «فليقاتل»، وإن كانت اللام منفصلة عن الفعل وأصلها الكسر، ويعبرون عنه بإجراء القطع مجرى الوصل.

(٢) البحر ٢٩٥/٣؛ والقرطبي ٢٧٧/٥.

(٣) البحر ٢٩٥/٣.

(٤) البحر ٢٩٥/٣.

(٥) الآية ٤٩ من المدثر.

ضحكاً؟ والوجه الثاني: أن الأصل: «وما لكم في ألا تقاتلوا» فحُذِفَتْ «في» فبقي «أن لا تقاتلوا» فجرى فيها الخلاف المشهور، ثم حُذِفَتْ «أن» الناصبة فارتفع الفعل بعدها كقولهم: «تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدِي خَيْرٌ من أن تراه» وقوله^(١):
١٦١١- ألا أيهدا الزاجري أحضر الوغي

.....

في إحدى الروايتين، وهذا يؤيد كون الحال ليست بلازمة.

قوله: «والمستضعفين» فيه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه مجرورٌ عطفاً على اسم الله تعالى أي: وفي سبيل المستضعفين. والثاني: - وإليه ذهب الزجاج^(٢) والمبرد - أن يكون مجروراً عطفاً على نفس «سبيل». قال أبو البقاء^(٣) - بعد أن حكاه عن المبرد وحده - : «وليس بشيء»، كأنه لم يظهر لأبي البقاء وجه ذلك، ووجهه أن تقديره: «وفي خلاص المستضعفين». والثالث - وإليه ذهب الزمخشري^(٤) - : أن يكون منصوباً على الاختصاص تقديره: وأخص من سبيل الله خلاص المستضعفين، لأن سبيل الله عام في كل خير، وخلاص المستضعفين من المسلمين من أيدي الكفار من أعظم الخيور. والجمهور على «والمستضعفين» بواو العطف، وقرأ ابن شهاب^(٥): «في سبيل الله المستضعفين» وفيها تخريجان، أحدهما: أن يكون حرف العطف مقدرًا كقولهم: «أكلت لحماً تمرًا سمكًا». والثاني: أن يكون بدلاً من «سبيل الله» أي: في سبيل الله سبيل المستضعفين، لأن سبيلهم سبيل الله تعالى.

قوله: «من الرجال» فيه وجهان، أحدهما: أنه حال من المستضعفين.

(١) تقدم برقم ٥٢١.

(٢) معاني القرآن ٨١/٢.

(٣) الإملاء ١٨٧/١.

(٤) الكشاف ٥٤٢/١.

(٥) وهو الزهري، وتقدمت ترجمته، وانظر في هذه القراءة: البحر ٢٩٥/٣.

والثاني: أن «من» لبيان الجنس، والولدان قيل: جمع «وليد» وقيل: جمع
وَأُد، كَوْرَل^(١) وورلان. والمراد بهم: الصبيان وقيل: العبيد والإماء، يقال
للعبد «وليد» وللأمة «وليدة»، فغلب المذكر على المؤنث لاندراجِهِ فِيهِ.
و«الذين يقولون» فيه وجهان، أحدهما: أن يكونَ مجروراً على أنه صفة: إمَّا
للمستضعفين وإمَّا للرجال وَمَنْ بعدهم، وغلب المذكر على المؤنث. وقال
أبو البقاء^(٢) «الذين يقولون» في موضع جر صفة لِمَنْ عقل من المذكورين
كأنه توهم أن الولدان [هم] الصبيان، والصبيان لا يعقلون، فجعله نعتاً لِمَنْ
عقل من المذكورين وهم الرجال والنساء دون الولدان، لأنَّ جَمْعَ السلامة في
المذكر يُشترط فيه العقل، و«الذين» جار مجراه، وهذه غفلة؛ لأنَّ مراد
التحويين بالعاقل ما كان من جنس العقلاء وإن كان مسلوب العقل، ويُدلُّ
عليه قوله تعالى: «أو الطفل الذين لم يظهروا»^(٣) فالمراد هنا بالطفل الصبيان
الصغار، ومع ذلك وصفهم بالذين. والثاني: أن يكونَ منصوباً على
الاختصاص.

قوله: «الظالم أهلها» «الظالم» صفة للقرية، و«أهلها» مرفوعٌ به على
الفاعلية. و«أل» في «الظالم» موصولةٌ بمعنى التي، أي: التي ظلم أهلها.
فالظلم جارٍ على القرية لفظاً وهو لما بعدها معنى، ومثله: «مررتُ برجلٍ
حسن غلامه» قال الزمخشري^(٤): «فإن قلت: لِمَ ذُكر «الظالم» وموصوفه
مؤنثٌ؟ قلت: هو وصفٌ للقرية إلا أنه مستندٌ إلى أهلها فأعطي إعرابَ
«القرية» لأنه صفتها وذُكر لإسناده إلى الأهل، كما تقول: من هذه القرية التي
ظلم أهلها، ولو أنث فقول: «الظالمة أهلها» لجاز، لا لتأنيث الموصوف، بل لأن

(١) الورل: دابة كالضب.

(٢) الإملاء ١/١٨٧.

(٣) الآية ٣١ من النور.

(٤) الكشف ١/٥٤٣.

الأهل يُذَكَّرُ ويؤنَّثُ. فإن قلت: هل يجوزُ: من هذه القرية الظالمين أهلها؟ قلت: نعم كما [تقول] (١): «التي ظَلَمُوا أهلها» على لغة «أكلوني البراغيث» ومنه: «وَأَسْرُوا النجوى الذين ظلموا» (٢). انتهى. وهذه قاعدة كلية: أن الصفة إذا جَرَتْ على غير مَنْ هي له سواء كانت خبراً أم نعتاً أم حالاً يُنْعَتُ ما قبلها في اثنين من خمسة: واحدٍ من ألقاب الإعراب، وواحد من التنكير والتعريف، وأما بالنسبة إلى التذكير والتأنيث والإفراد وصدئية فيحسب المرفوع بها كالفعل، وقد تقدّم تحقيق ذلك غير مرة. ويجب أيضاً إبراز الضمير منها مطلقاً - أعني سواء ألبس أم لم يُلبس - وأما إذا كان المرفوع بها اسماً ظاهراً فلا حاجة إلى رفعها الضمير، إلا أنه لا بد من راجع يرجع إلى الاسم الموصوف بها لفظاً كهذه الآية (٣). وقد أوضحت ذلك وبيّنته في هذا الكتاب وفي شرحي للتسهيل، وهذا بخلاف الفعل إذا وُصف به أو أُخبر به أو وقع حالاً لشيء لفظاً وهو لغيره معنى، فإن الضمير لا يُبرز منه بل يَسْتَتِرُ نحو: «زيدٌ هندٌ يضربها» و«هندٌ زيدٌ تضربه» من غير ضمير بارز لقوة الفعل وضعف الاسم في العمل، وسواء لم يُلبس - كما تقدّم تمثيله - أو ألبس نحو: «زيدٌ عمروٌ يضربه» إذا قَصَدْتُ أن زيداً هو الضاربُ لعمرو، هذا مقتضى مذهب البصريين، نصّ عليه مكي (٤) وغيره، إلا أنه قال قبل ذلك: «إلا أن اسم الفاعل إذا كان خبراً أو صفة أو حالاً لغير مَنْ هو له لم يَسْتَتِرْ فيه ضميرٌ ولا بد من إظهاره، وكذلك إن عُطف على غير مَنْ هو له». قلت: هذه الزيادة لم يذكرها النحويون وتمثيلها عسيرٌ. وأما ابنُ مالك فإنه سَوَّى بين الفعل والوصف، يعني

(١) من الكشاف.

(٢) الآية ٣ من الأنبياء وإثبات هذه اللغة في القرآن أمر اختلف فيه النحاة، جمهورهم على التأويل وعدم إثباتها في الفصح.

(٣) الراجع يعني به الضمير العائد، وهو هنا «ها» العائد على القرية.

(٤) المشكل ١/١٩٧.

إِنَّ أَلْبَسَ وَجِبَ الْإِبْرَازُ حَتَّى فِي الْفِعْلِ نَحْوُ: «زَيْدٌ عَمَرُوْهُ يَضْرِبُهُ هُوَ» وَإِنْ لَمْ يُلْبَسْ جَازَ نَحْوُ: «زَيْدٌ هِنْدٌ يَضْرِبُهَا» وَهَذَا مُقْتَضَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ فَإِنَّهُمْ عَدَّلُوا بِاللَّبْسِ، وَفِي الْجُمْلَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ.

أ. (٧٧) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا فَرِيقٌ﴾: «إِذَا» هُنَا فَجَائِيَّةٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ فِيهَا ثَلَاثَةَ مَذَاهِبٍ، أَحَدُهَا - وَهُوَ الْأَصَحُّ^(١): أَنَّهَا ظَرَفٌ مَكَانٍ، وَالثَّانِي: أَنَّهَا زَمَانٌ، وَالثَّلَاثُ: أَنَّهَا حَرْفٌ، وَلِهَذَا الْمَذَاهِبُ مَوْضُوعٌ غَيْرُ هَذَا، وَقَدْ قِيلَ فِي «إِذَا» هَذِهِ إِنَّهَا فَجَائِيَّةٌ مَكَانِيَّةٌ، وَأَنَّهَا جَوَابٌ لـ «لَمَّا» فِي قَوْلِهِ «فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمْ»، وَعَلَى هَذَا فِيهَا وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا خَيْرٌ مُقَدَّمٌ، وَ«فَرِيقٌ» مُبْتَدَأٌ، وَ«مِنْهُمْ» صِفَةٌ لـ «فَرِيقٌ»، وَكَذَلِكَ «يَخْشَوْنَ»، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «يَخْشَوْنَ» حَالًا مِنْ «فَرِيقٌ» لِإِخْتِصَاصِهِ بِالْوَصْفِ، وَالتَّقْدِيرُ: «فَبِالْحَضْرَةِ فَرِيقٌ كَانَتْ مِنْهُمْ خَاشِعُونَ أَوْ خَاشِعِينَ». وَالثَّانِي: أَنَّ يَكُونَ «فَرِيقٌ» مُبْتَدَأً، وَ«مِنْهُمْ» صِفَتُهُ، وَهُوَ الْمَسْوُوعُ لِلإِبْتِدَاءِ بِهِ، وَ«يَخْشَوْنَ» جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ وَهُوَ الْعَامِلُ فِي «إِذَا»، وَعَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ الْعَامِلُ فِيهَا مَحْذُوفٌ عَلَى قَاعِدَةِ الظَّرُوفِ الْوَاقِعَةِ خَبْرًا. وَقِيلَ: إِنَّهَا هُنَا ظَرَفٌ زَمَانٍ، وَهَذَا فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهَا إِذَا ذَاكَ لَا بَدَ لَهَا مِنْ عَامِلٍ، وَعَامِلُهَا إِمَّا مَا قَبْلَهَا وَإِمَّا مَا بَعْدَهَا، لَا جَائِزَ أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهَا، لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا وَهُوَ «كُتِبَ» مَاضٍ لَفْظًا وَمَعْنَى وَهِيَ لِلإِسْتِقْبَالِ، فَاسْتِحَالَ ذَلِكَ. فَإِنْ قِيلَ: تُجْعَلُ هُنَا لِلْمُضِيِّ بِمَعْنَى «إِذَا». قِيلَ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ: فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ فِي وَقْتِ خَشْيَةِ فَرِيقٍ مِنْهُمْ، وَهَذَا يَفْتَقِرُ إِلَى جَوَابٍ «لَمَّا» وَلَا جَوَابَ لَهَا، وَلَا جَائِزَ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِيهَا إِذَا كَانَ بَعْدَهَا كَانَ جَوَابًا لَهَا، وَلَا جَوَابَ لَهَا [٢١٤/ب] هُنَا، وَكَانَ قَدْ تَقَدَّمَ أَوَّلُ الْبَقْرَةِ^(٢) أَنَّ فِي «لَمَّا» قَوْلَيْنِ / قَوْلٍ سَيَبُوهُ^(٣): إِنَّهَا

(١) وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَبْرَدِ فِي الْمُقْتَضَبِ ٥٧/٢ - ٥٨.

(٢) انظُرْ: الْآيَةَ ١٧.

(٣) الْكِتَابُ ٣١٢/٢.

حرف وجوب لوجوب، وقول الفارسي^(١): إنها ظرفُ زمانٍ بمعنى «حين» وتقدّم الرُدُّ عليه هناك بأنها أُجيبَت بـ «ما» النافية وإذا الفجائية، وأن ما بعدها لا يعمل فيما قبلها فأغنى عن إعادته، ولا يجوزُ أن يعمل ما يليها فيها؛ لأنه في محلِّ خفضٍ بالإضافة على زَعْمِهِ والمضافُ إليه لا يعمل في المضاف. وقد أجابَ بعضهم بأنَّ العاملَ فيها هنا معنى «يَخْشُونَ» كأنه قيل: جَزِعُوا، قال: «وَجَزِعُوا هو العاملُ في «إذا»، وهذه الآيةُ مشكّلةٌ؛ لأنَّ فيها ظرفين أحدهما لما مضى والآخرُ لما يُستقبل». انتهى.

قوله: «كخشية الله» فيه ثلاثة أوجه، أحدها - وهو المشهور عند المُعَرِّبين: أنها نعتُ مصدرٍ محذوفٍ، أي: خشيةٌ كخشية الله. والثاني - وهو المقرر من مذهب سيبويه^(٢) غير مرة - : أنها في محل نصبٍ على الحال من ضمير الخشية المحذوف أي: يخشونها الناس، أي: يخشون الخشية الناس مشبهةً خشية الله. والثالث: أنها في محل نصبٍ على الحال من الضمير في «يَخْشُونَ» أي: يَخْشُونَ الناسَ مثل أهل خشية الله أي: مشبهين لأهل خشية الله أو أشدَّ خشيةً أي: أشدَّ خشيةً من أهل خشية الله. و«أشدُّ» معطوف على الحال، قاله الزمخشري^(٣). ثم قال: «فإن قلت: لِمَ عَدَلتَ عن الظاهر وهو كونه صفة للمصدر ولم تقدِّره: يَخْشُونَ خشيةً [مثل خشية]^(٤) الله بمعنى: مثل ما يخشى الله. قلت: أبى ذلك قوله «أو أشدَّ خشية»؛ لأنه وما عَطَفَ عليه في حكمٍ واحدٍ، ولو قلت: «يخشون الناسَ أشدَّ خشيةً» لم يكن إلا حالاً من ضمير الفريق، ولم ينتصب انتصاب المصدر لأنك لا تقول: «خشي فلان أشدَّ

(١) الإيضاح العضدي ٣١٩/١.

(٢) الكتاب ١١٦/١.

(٣) الكشف ٥٤٣/١.

(٤) زيادة من الكشف.

خشيةً» فتَنْصِبُ «خشية» وأنت تريد المصدر، إنما تقول «أشدُّ خشيةً» فتجرُّها، وإذا نَصَبْتَهَا لم يكن «أشدُّ خشيةً» إلا عبارةً عن الفاعلِ حالاً منه، اللهم إلا أن تَجْعَلَ الخشِيةَ خاشِيةً على حدِّ قولهم: «جَدُّ جَدُّه» فتزعم أن معناه: يخشون الناسَ خشيةً مثل^(١) خشيةِ أَسَدٍ خشيةً من خشيةِ الله، ويجوز على هذا أن يكون محلُّ «أشدُّ» مجروراً عطفاً على «خشيةِ الله» تريد كخشيةِ الله أو كخشيةِ أَسَدٍ منها». انتهى.

ويجوز نصبُ «خشيةً» على وجه آخر وهو العطف على محل الكاف، ويتنصب «أشدُّ» حينئذ على الحال من «خشية» لأنه في الأصل نعتُ نكرةٍ قُدِّمَ عليها، والأصل: يخشون الناسَ مثلَ خشيةِ الله أو خشيةً أَسَدٍ منها. فلا ينتصب «خشية» تمييزاً حتى يلزم منه ما ذكره الزمخشري ويُعتذر عنه، وقد تقدّم نحو من هذا عند قوله «أو أَسَدٌ ذكراً»^(٢). والمصدرُ مضاف إلى المفعول والفاعل محذوف أي: كخشيتهم اللّهُ. و«أو» تحتل الأوجه المذكورة في قوله: «أو أَسَدٌ قسوةً»^(٣)، ويجوز أن تكون للتشويح: يعني أن منهم من يخشاهم كخشيةِ الله، ومنهم من يخشاهم أَسَدٌ خشية من خشيةِ الله. و«لولا أحرّتنا» «لولا» تحضيضية. وقرأ^(٤) ابن كثير والأخوان: «لا يُظلمون» بالغيبة جرياً على الغائبين قبله، والباقون بالخطاب التفتاتاً. و«فتيلاً» قد تقدّم إعرابه^(٥).

آ. (٧٨) قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا﴾: «أين» اسم شرط يجزم فعلين و«ما» زائدة على سبيل الجواز مؤكدة لها، و«أين» ظرف مكان و«تكونوا»

(١) في مطبوعة الكشاف: «مثل خشيةِ الله أو خشيةِ أَسَدٍ...»

(٢) الآية ٢٠٠ من البقرة.

(٣) الآية ٧٤ من البقرة.

(٤) السبعة ٢٣٥؛ الكشاف ٣٩٣/١.

(٥) الآية ٤٩ من النساء.

مجزومٌ بها، و«يُدْرِكُكُمْ» جوابُهُ. والجمهورُ على جزمه؛ لأنه جواب الشرط، وطلحة بن سليمان^(١): «يُدْرِكُكُمْ» برفعه، فخرَّجه المبرد على حَذْفِ الفاء أي: فيدرككم الموت. ومثله قول الآخر^(٢):

١٦١٢- يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ
إنك إن يُصرعَ أخوك تُصرعُ

وهذا تخريج المبرد. وسيبويه^(٣) يزعم أنه ليس بجواب، إنما هو دالٌّ على الجواب والنيةُ به التقديمُ. وفي البيت تخريجُ آخر وهو أن يكون «يصرعُ» المرفوعُ خبراً لـ «إنك» والشرطُ معترضٌ بينهما، وجوابُهُ ما دَلَّ عليه قوله «إنك تُصرعُ» كقوله: «وإنما إن شاء الله لمهتدون»^(٤) وخرَّجه الزمخشري^(٥) على التوهم فإنه قال: «ويجوز أن يقال: حُمِلَ على ما يقع موقعَ «أينما تكونوا» وهو «أينما كنتم» كما حُمِلَ «ولا ناعبٍ»^(٦) على ما يقع موقعَ «ليسوا مصلحين» وهو «ليسوا بمصلحين» فرَفَعَ^(٧) كما رفع زهير^(٨):

١٦١٣-

يقول لا غائبٌ مالي ولا حرمُ

(١) طلحة بن سليمان، أخذ عن الفياض بن غزوان، وله شواذ يروى عنه، وروى عنه إسحاق بن سليمان ولم تذكر وفاته. انظر: الطبقات ١/٣٤١. وانظر في هذه القراءة: الشواذ ٢٧؛ والبحر ٣/٢٩٩؛ والقرطبي ٥/٢٨٢.

(٢) تقدم برقم ١٢٣٩، وانظر: المقتضب ٢/٧٢.

(٣) الكتاب ١/٤٣٦.

(٤) الآية ٧٠ من البقرة.

(٥) الكشف ١/٥٤٤.

(٦) الشاهد بتمامه:

مشائيمُ ليسوا مصلحينَ عشيرةً ولا ناعبٍ إلا يبئِنَ غرابها

وقد تقدم برقم ١٣٥٣.

(٧) الضمير في «رفع» لا يعود على الشاهد وإنما يعود على الآية.

(٨) تقدم برقم ١٢٣١.

وهو قول نحوي سيبوي، يعني منسوب لسيبويه، فكأنه قال: «أينما كنتم»، وفعل الشرط إذا كان ماضياً لفظاً جاز في جوابه المضارع الرفع والجرم كقول زهير:

وإن أتاه خليل يوم مسألة

يقول

وفي رفعه الوجهان المذكوران عن سيبويه والمبرد. وردَّ عليه الشيخ^(١) بأن العطف على التوهم لا ينقاس، ولأنَّ قوله يؤدِّي إلى حذف جواب الشرط، ولا يُحذف إلا إذا كان فعل الشرط ماضياً، لو قلت: «أنت ظالم إن تفعل» لم يجز. وهذا - كما رأيت - مضارع. وفي هذا الردُّ نظرٌ لا يخفى.

«ولو كنتم» قالوا: هي بمعنى «إن» وجوابها محذوف أي: لأدرككم. وذكر الزمخشري^(٢) فيه قولاً غريباً من عند نفسه فقال: «ويجوز أن يتصل بقوله «ولا تظلمون فتيلاً» أي: لا تنقصون شيئاً مما كتب من آجالكم أينما تكونوا في ملاحم حروب أو غيرها، ثم ابتداء بقوله: «بدركم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة»، والوقف على هذا الوجه [على] «أينما تكونوا». انتهى. وردَّ عليه الشيخ^(٣) فقال: «هذا تخريج ليس بمستقيم لا من حيث المعنى ولا من حيث الصناعة النحوية: أما من حيث المعنى فإنه لا يناسب أن يكون متصلاً بقوله: «ولا تظلمون فتيلاً» لأنَّ انتفاء الظلم ظاهراً إنما هو في الآخرة لقوله: «قل متاع الدنيا قليل والآخرة خير لمن اتقى». وأما من حيث الصناعة النحوية فإنَّ ظاهر كلامه يدلُّ على أن «أينما تكونوا» متعلقٌ بقوله: «ولا تظلمون» بمعنى ما فسره^(٤)، وهذا لا يجوز لأن أسماء الشرط لها صدر الكلام، فلا يتقدَّم عاملها

(١) البحر ٢٩٩/٣.

(٢) الكشاف ٥٤٥/١.

(٣) البحر ٣٠٠/٣.

(٤) وذلك من قول الزمخشري: «أي لا تنقصون شيئاً مما كتب من آجالكم» إلى آخره.

عليها، فَإِنْ وَرَدَ مَثَلٌ: «اضربَ زيداً متى جاء» فُقدَر له عاملٌ يدلُّ عليه «اضرب» لا نفسُ «اضرب» المتقدم. فَإِنْ قِيلَ: فكذلك يُقدَّر الزمخشري عاملاً يدلُّ عليه «ولا تُظلمون» تقديره: «أينما تكونوا فلا تظلمون» فحذف «فلا تظلمون» للدلالة ما قبله عليه، فيخلُصُّ من الإشكال المذكور. قيل: لا يمكن ذلك لأنه حينئذ يُحذف جواب الشرط وفعل الشرط مضارع، وقد تقدم أنه لا يكون إلا ماضياً وفي هذا الردُّ نظرٌ، لأنه أراد تفسير المعنى. قوله: «ولا يناسب أن يكون متصلاً بقوله: «ولا تظلمون» ممنوعٌ، بل هو مناسب، وقد أوضحه الزمخشري بما تقدَّم أحسنَ إيضاح.

والجملة الامتناعية في محلِّ نصب على الحال أي: أينما تكونوا من الأمكنة يدرُككم الموت، ولو كانت حالكم أنكم في هذه البروج فيُفهمُ أن إدراكه لهم في غيرها بطريق الأولى والأخرى، وقريبٌ منه: «أعطوا السائل ولو على فرسٍ». والجملة الشرطية تحتل وجهين، أحدهما: أنها لا محلُّ لها من الإعراب لأنها استئنافٌ إخباريٌّ، أخبر تعالى أنه لا يفوت الموت أحدٌ ومنه قولُ زهير^(١):

١٦١٤ - وَمَنْ هَابَ أسبابَ المنايا يَنلَنه

ولو رامَ أسبابَ السماء بسُلْمٍ

والثاني: أنها في محل نصب بالقول قبلها / أي: قُلْ متاعُ الدنيا قليل، [٢١٥/أ] وقل أيضاً: أينما تكونوا.

والجمهور على «مُشَيِّدة» بفتح الياء اسم مفعول. ونعيم^(٢) بن ميسرة بكسرها، نَسَبَ الفعلُ إليها مجازاً كقولهم: «قصيدةٌ شاعرة»، والموصوفُ بذلك أهلُها، وإنما عدَلَّ إلى ذلك مبالغةً في الوصف.

(١) ديوانه ٣٠.

(٢) الشواذ ٢٧؛ البحر ٣/٣٠٠.

والبروج: الحصون مأخوذة من «التبرج» وهو الإظهار، ومنه: «غير متبرجات بزينة»^(١)، والتبرج في العين سعتها، ومنه قول ذي الرمة^(٢):

١٦١٥- بيضاء في بَرَجٍ صفراء في غَنَجٍ
كأنها فضةٌ قد مَسَّها ذهبٌ

وقولهم: «ثوبٌ مُبرَّجٌ» أي: عليه صورُ البروج كقولهم: «مرطٌ مُرَجَّلٌ» أي: عليه صورُ الرجال، يروى بالجيم والحاء. والمشيدة: المصنوعة بالشيد وهو الجص، ويقال: «شاد البناء وشيده» كرر العين للتكثير. ومن مجيء «شاد» قول الأسود^(٣):

١٦١٦- شاده مرمراً وجلله كِلْ
سأ فللطيرِ في ذراه وكوزٌ

ويقال: «أشاد» أيضاً فيكون فَعَلَ وأَفْعَلَ بمعنى.

ووقف^(٤) أبو عمرو والكسائي - بخلاف عنه - على «ما» في قوله «فما لهؤلاء» وفي قوله: «ما لهذا الرسول»^(٥) وفي قوله: «ما لهذا الكتاب»^(٦)، وفي قوله: «فما للذين كفروا»^(٧). والباقون على اللام التي للجرِّ دون مجرورها إتباعاً للرسم، وهذا ينبغي أن لا يجوز - أعني الوقفين - لأنَّ الأول

(١) الآية ٦٠ من النور.

(٢) ديوانه ٣٣؛ والخصائص ٣٢٥/١.

(٣) البيت لعدي بن زيد وليس كما قال، وهو في ديوانه ٨٨؛ والكامل ٩٠/١؛ واللسان: شيد.

(٤) البحر ٣٠١/٣.

(٥) الآية ٧ من الفرقان.

(٦) الآية ٤٩ من الكهف.

(٧) الآية ٣٦ من المعارج.

يُوقَف فيه على المبتدأ دون خبره، والثاني يُوقَف فيه على حرفِ الجرِّ دون مجروره، وإنما يجوزُ ذلك لضرورةِ قطعِ النفسِ أو ابتلاء^(١).

آ. (٧٩) قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ﴾: في «ما» هذه قولان، أحدهما: أنها شرطيةٌ وهو قول أبي البقاء^(٢)، وضَعَّف أن تكونَ موصولةً قال: «ولا يَحْسُن أن تكونَ بمعنى الذي؛ لأنَّ ذلك يقتضي أن يكون المصِيبُ لهم ماضياً مخصَّصاً، والمعنى على العمومِ والشرطيةُ أشبهُ، والمرادُ بالآيةِ الخِصْبُ والجَدْبُ ولذلك لم يَقُلْ: ما أصبت»، انتهى. يعني أن بعضهم يقول: إنَّ المرادَ بالحسنةِ الطاعةُ وبالسيئةِ المعصيةُ، ولو كان هذا مراداً لقال: «ما أصبت» لأنه الفاعلُ للحسنةِ والسيئةِ جميعاً، فلا تضاف إليه إلا بفعله لهما. والثاني: أنها موصولةٌ بمعنى الذي وإليه ذهب مكي^(٣)، ومَنَع أن تكونَ شرطيةً قال: «وليسَتْ للشرطِ لأنها نزلت في شيءٍ بعينه وهو الجَدْبُ والخِصْبُ والشرطُ لا يكون إلا مبهماً، يجوزُ أن يقعَ وألَّا يقعَ، وإنما دخلتِ الفاءُ للإبهامِ الذي في «الذي» مع أن صلته فعلٌ، فدلَّ ذلك على أن الآيةَ ليست في المعاصي والطاعات كما قال أهلُ الزُّيغِ، وأيضاً فإنَّ اللفظَ «ما أصابَكَ» ولم يقل «ما أصبت»، انتهى. والأولُ أظهرٌ؛ لأنَّ الشرطيةَ أصلٌ في الإبهامِ - كما ذكر أبو البقاء - والموصولةُ فبالحملِ عليها. وقولُ مكي: «لأنها نزلت في شيءٍ بعينه» هذا يقتضي ألاَّ يُشَبَّه الموصولُ بالشرطِ؛ لأنه لا يُشَبَّه به حتى يرادَ به الإبهامُ لا شيءٍ بعينه، وإلَّا فمتى أُريدَ به شيءٌ بعينه لم يُشَبَّه بالشرطِ فلم تَدْخُلِ الفاءُ في خبره، نصَّ النحويون على ذلك، وفي المسألةِ خلافٌ منتشر، ليس هذا موضعه. فعلى الأولِ «أصابَكَ» في محلِّ جزمٍ بالشرطِ، وعلى الثاني لا محلٌّ له لأنه صلةٌ.

(١) لعله يعني عند الامتحان مثلاً، أو لتقرير القاعدة وتشبيتها.

(٢) الإملاء ١/١٨٨.

(٣) المشكل ١/١٩٩.

و«من حسنة» الكلام فيه كالكلام في قوله: «ما ننسخ من آية»^(١) وقد تقدم، والفاء في «فمن الله» جواب الشرط على الأول وزائدة على الثاني، والجار بعدها خبر لمبتدأ محذوف تقديره: فهو من الله، والجملة: إما في محل جزم أوزع على حسب القولين. واختلف في كاف الخطاب: فقيل: المراد كل أحد، وقيل: الرسول والمراد أمته. وقيل: الفريق في قوله «إذا فريق»، وذلك لأن «فريقاً» اسم جمع فله لفظ ومعنى، فراعى لفظه فأفرد، كقوله^(٢):

١٦١٧- تفرق أهلنا ببين فمنهم

فريق أقام واستقل فريق

وقيل في قوله «فمن نفسك»: إن همزة الاستفهام محذوفة تقديره: أفمن نفسك، وهو كثير كقوله تعالى: «وتلك نعمة تمنها»^(٣) وقوله تعالى: «بازعاً قال: هذا ربي»^(٤) ومنه^(٥):

١٦١٨- رفوني وقالوا: يا خويلد لا ترع

فقلت وأنكرت الوجوه هم هم

وقوله^(٦):

(١) الآية ١٠٦ من البقرة.

(٢) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٣٠١/٣.

(٣) الآية ٢٢ من الشعراء.

(٤) الآية ٧٧ من الأنعام: «فلما رأى القمر...».

(٥) البيت لأبي خراش الهذلي وهو في ديوان الهذليين ١٤٤/٢؛ وإصلاح المنطق ١٥٣:

وأدب الكاتب ٥٤١؛ والخصائص ٢٤٧/١؛ واللسان: رفا؛ والخزانة ٢١١/١.

ورفوني: من رفوت أي سكنت.

(٦) تقدم برقم ٣٤٠.

١٦١٩- أفرح أن أزرأ الكرام وأن
أورث ذوداً شصائصاً نبلاً

تقديره: وأتلك، وأهذا ربي، وأهمهم، وأأفرح» وهذا لم يُجزه من
النحاة إلا الأخصش^(١)، وأماً غيره فلم يُجزه إلا قبل «أم» كقوله^(٢):

١٦٢٠- لعمرك ما أدري وإن كنت داريماً
بسبع رمين الجمر أم بثمان

وقيل: ثم قولٌ مقدر أي: لا يكادون يفقهون حديثاً يقولون: ما أصابك.

وقرأت^(٣) عائشة: «فمن نفسك» بفتح ميم «من» ورفع السين، على
الابتداء والخبر، أي: أي شيء نفسك حتى يُنسب إليها فعلٌ؟. قوله:
«رسولاً» فيه وجهان، أحدهما: أنه حال مؤكدة، والثاني: أنه مصدر مؤكّد
بمعنى إرسال، ومن مجيء «رسول» مصدراً قوله^(٤):

١٦٢١- لقد كذب الواشون ما بُحث عندهم
بسير ولا أرسلتْهم برسول

أي بإرسال، بمعنى رسالة. و«للناس» يتعلق ب«أرسلناك»، واللام
للعلة. وأجاز أبو البقاء^(٥) أن يكون حالاً من «رسولاً» كأنه جعله في الأصل
صفةً للنكرة فقدم عليها، وفيه نظر.

(١) معاني القرآن ٤٢٦.

(٢) تقدم برقم ٣٤١.

(٣) الشواذ ٢٧؛ البحر ٣٠٢/٣.

(٤) تقدم برقم ٦٠٥.

(٥) الإملاء ١/١٨٨.

آ. (٨٠) و ﴿حَفِظًا﴾: حال من كاف «أرسلناك» و «عليهم» متعلق بـ «حَفِظًا»، وأجاز فيه أبو البقاء^(١) ما تقدم في «للناس».

آ. (٨١) قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ﴾: في رفعه وجهان، أحدهما: أنه خبرٌ مبتدأ مضميرٌ تقديره: «أمرٌ طاعة»، ولا يجوز إظهار هذا المبتدأ لأن الخبر مصدرٌ بدلٌ من اللفظ بفعله. والثاني: أنه مبتدأ والخبر محذوف أي: مِنَّا طاعة، أو: عندنا طاعة. قال مكي^(٢): «ويجوز في الكلام النصبُ على المصدر». وأدغم أبو عمرو وحمزة تاء «بَيْت» في طاء «طائفة» لتقارُبهما، ولم يَلْحَقِ الفعلُ علامةً تأنيث لكونه مجازياً. و«منهم» صفةٌ لـ «طائفة»، والضمير في «تقول» يحتمل أن يكون ضمير خطاب للرسول عليه السلام أي: غير الذي تقول وترسم به يا محمد. ويؤيده قراءة عبدالله^(٣): «بَيْتٌ مُبَيَّتٌ منهم»^(٤)، وأن يكون ضميرٌ غيبةً للطائفة أي: تقول هي. وقرأ يحيى ابن يعمر^(٥): «يقول» بياء الغيبة، فيحتمل أن يعود الضميرُ على الرسول بالمعنى المتقدم، وأن يعود على الطائفة. ولم يؤنث الضمير لأن الطائفة في معنى الفريق والقوم. و«ما» في «ما يبَيِّتون» يجوز أن تكون موصولةً أو موصوفةً أو مصدرية.

آ. (٨٢) وقرأ^(٦) ابن محيصن: ﴿يَدْبُرُونَ﴾: بإدغام التاء في الدال، والأصل: يَدْبُرُونَ [وهي مخالفةٌ للسواد]^(٧). والضميرُ من «فيه»

(١) الإملاء ١/١٨٨.

(٢) المشكل ١/١٩٩.

(٣) السبعة ٢٣٥؛ الكشف ١/٣٩٣.

(٤) البحر ٣/٣٠٤.

(٥) البحر ٣/٣٠٤.

(٦) البحر ٣/٣٠٥.

(٧) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.

يُحتمل أن يعودَ على القرآن وهو الظاهر، وأن يعود على ما يخبره الله تعالى به ممَّا يُبَيِّنُون وَيُسْرُون، يعني أنه يخبرهم به على حَدِّ ما يقع.

آ. (٨٣) قوله تعالى: ﴿أذَاعُوا بِهِ﴾: جواب إذا، وَعَيَّنُ أذاع ياء لقولهم: ذاع الشيء يذيع، ويُقال: أذاع الشيء أيضاً بمعنى المجرد، ويكون متعدياً بنفسه وبالباء، وعليه الآية الكريمة، وقيل: ضَمَّن «أذاع» معنى «تَحَدَّثَ» فَعَدَّاهُ تَعْدِيَةً أَي: تَحَدَّثُوا بِهِ مَذِيعِينَ لَهُ. والإذاعة: الإِشَاعَةُ، قال أبو الأسود^(١):

١٦٢٢- أذاعوا به في الناس حتى كأنه
بِعَلِيَاءِ نَارٍ أَوْقَدَتْ بِثَقُوبِ

والضميرُ في «به» يجوزُ أن يعودَ على الأمر، وأن يعودَ على الأمن أو الخوف؛ لأنَّ العطفَ بـ «أو»، والضميرُ في «رَدُّوهُ» للأمر فقط. والاستنباط: الاستخراج، وكذا الإنباط قال^(٢):

١٦٢٣- نَعَمْ صَادِقًا وَالْفَاعِلُ الْقَائِلُ الَّذِي
إِذَا قَالَ قَوْلًا أَنْبَطَ الْمَاءُ فِي الثَّرَى

/ ويقال: نَبَطَ الْمَاءُ يَنْبُطُ بِفَتْحِ الْبَاءِ وَضَمِّهَا، وَالنَّبْطُ: الْمَاءُ الَّذِي [٢١٥/ب] يَخْرُجُ مِنَ الْبَثْرِ أَوَّلَ حَفْرِهَا. وَالنَّبْطُ أَيْضًا: جَيْلٌ مِنَ النَّاسِ سُمُّوا بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ يَسْتَخْرِجُونَ الْمِيَاهَ وَالنَّبَاتَ. وَيُقَالُ فِي الرَّجُلِ الَّذِي يَكُونُ بَعِيدَ الْعِزِّ وَالْمَنْعَةِ: «مَا يَجِدُ عَدُوَّهُ لَهُ نَبْطًا». قال كعب^(٣):

(١) ديوانه ٩٨؛ وشواهد الكشاف ٣٣١/٤.
(٢) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٣٠٣/٣.
(٣) كعب بن سعد الغنوي، والبيت في الأصمعيات ١٠٣؛ والطبري ٥٧١/٨؛ والبحر ٣٠٣/٣؛ وقريب الثرى: الكريم.

١٦٢٤- قَرِيبٌ ثَرَاهَ مَا يَنْبَالُ عَدُوَّهُ
لَهُ نَبَطًا، أَبِي الْهُوَانِ قَطُوبٌ

و«منهم» حال: إِمَّا مِنَ الَّذِينَ، أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ فِي «يَسْتَنْبِطُونَهُ» فَيَتَعَلَقُ
بِمَحذُوفٍ. وَقَرَأَ أَبُو السَّمَالِ^(١): «لَعَلَّمَهُ» بِسُكُونِ اللَّامِ، قَالَ ابْنُ^(٢) عَطِيَّةٍ:
«هُوَ كَتَسْكِينٍ» فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ^(٣). وَلَيْسَ مِثْلُهُ؛ لِأَنَّ تَسْكِينَ فَعِلَ بِكَسْرِ الْعَيْنِ
مَقْسُوسٌ، وَتَسْكِينٌ مَفْتُوحٌ شَادُّ، وَمِثْلُ تَسْكِينٍ «لَعَلَّمَهُ» قَوْلُهُ^(٤):

١٦٢٥- فَإِنْ تَبَلُّهُ يَضْجِرُ كَمَا ضَجَرَ بَازِلٌ
مِنَ الْأَدَمِ دَبَّرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِبُهُ

أَي: دَبَّرَتْ، فَسَكَّنَ.

قَوْلُهُ: «إِلَّا قَلِيلًا» فِيهِ عَشْرَةٌ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مُسْتَثْنَى مِنْ فَاعِلٍ
«اتَّبَعْتُمْ» أَي: لَا تَتَّبِعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا مِنْكُمْ، فَإِنَّهُ لَمْ يَتَّبِعِ الشَّيْطَانَ، عَلَى
تَقْدِيرِ كَوْنِ فَضْلِ اللَّهِ لَمْ يَأْتِهِ، وَيَكُونُ أَرَادَ بِالْفَضْلِ إِسْرَافَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ، وَذَلِكَ الْقَلِيلُ كَقِسِّ بْنِ سَاعِدَةَ الْأَيَادِي وَزَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نَفِيلٍ
وَوُرْقَةَ بْنِ نَوْفَلٍ، مِمَّنْ كَانَ عَلَى دِينِ الْمَسِيحِ قَبْلَ بَعْثَةِ الرَّسُولِ. وَقِيلَ: الْمُرَادُ
مَنْ لَمْ يَبْلُغِ التَّكْلِيفَ، وَعَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ قِيلَ: فَالاستثناء منقطع؛ لِأَنَّ الْمُسْتَثْنَى
لَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ الْخُطَابِ، وَفِيهِ نَظَرٌ يَظْهَرُ فِي الْوَجْهِ الْعَاشِرِ. الثَّانِي: أَنَّهُ مُسْتَثْنَى

(١) البحر ٣٠٧/٣.

(٢) المحرر ١٩٠/٤.

(٣) الآية ٦٥ من النساء وه قراءة أبي السَّمَالِ. البحر ٢٨٤/٣.

(٤) البيت لأبي الغمر الكلابي أو عبدالرحمن بن حسان أو أبي الجراح أو الأخطل وهو في
ابن يعيش ١٢٩/٧؛ والإنصاف ١٢٣؛ واللسان: ضجر؛ والأشموي ٢٤٣/٢؛
والخزانة ٢٧٧/٢. والبازل: الفتي من الإبل، والأدم: ح آدم وهو الأسمر اللون،
ودبرت: جربت، وصفحته: جانبها، وغاربه: أعلاه.

من فاعل «أذاعوا» أي: أظهروا أمر الأمن أو الخوف إلا قليلاً. الثالث: أنه مستثنى من فاعل «عَلِمَهُ» أي: لعلمه المستنبطون منهم إلا قليلاً. الرابع: أنه مستثنى من فاعل «لوجدوا» أي: لوجدوا فيما هو من عند غير الله التناقض إلا قليلاً منهم، وهو مَنْ لم يُمَعِنِ النظرَ، فيظنُّ الباطلَ حقاً والمتناقضَ موافقاً. الخامس: أنه مستثنى من الضمير المجرور في «عليكم»، وتأويله كتأويل الوجه الأول. السادس: أنه مستثنى من فاعل «يستنبطونه» وتأويله كتأويل الوجه الثالث. السابع: أنه مستثنى من المصدر الدالُّ عليه الفعلُ، والتقدير: لا تَبْتَغُمُ الشيطانَ إلا اتباعاً قليلاً، ذكر ذلك الزمخشري^(١). الثامن: أنه مستثنى من المتَّبِعِ فيه، والتقدير: لا تبتعم الشيطان كلِّكم إلا قليلاً من الأمور كتتم لا تتبعون الشيطان فيها، فالمعنى: لا تبتعم الشيطان في كل شيء إلا في قليلٍ من الأمور، فإنكم كنتم لا تتبعونه فيها، وعلى هذا فهو استثناء مفرغ، ذكر ذلك ابن عطية^(٢)، إلا أن في كلامه مناقشةً وهو أنه قال «أي: لا تبتعم الشيطان كلِّكم إلا قليلاً من الأمور كنتم لا تتبعونه فيها» فجعله هنا مستثنى من المتَّبِعِ فيه المحذوف على ما تقدم تقريره، وكان قد تقدّم أنه مستثنى من الاتِّباعِ، فتقديره يُوَدِّي إلى استثنائه من المتَّبِعِ فيه، وادعاؤه أنه استثناء من الاتِّباعِ، وهما غَيْران^(٣). التاسع: أن المراد بالقلة العدمُ، يريد: لا تبتعم الشيطان كلِّكم وعدمَ تخلُّفِ أحدٍ منكم، نقله ابن عطية عن جماعة وعن الطبري^(٤)، وردّه بأن اقتران القلة بالاستثناء يقتضي دخولها، قال: «وهذا كلامٌ قلق ولا يشبه ما حكى سيبويه من قولهم: «هذه أرضٌ قلٌّ ما تنبت كذا» أي لا تنبت شيئاً.

(١) الكشاف ٥٤٨/١.

(٢) المحرر ١٩٢/٤.

(٣) الفرق بينهما من حيث التعبير فقوله مرة «إلا اتباعاً قليلاً» لا يرادف «إلا قليلاً من الأمور كنتم لا تتبعونه فيها».

(٤) التفسير ٥٧٦/٨.

وهذا الذي قاله صحيح، إلا أنه كان تقدم له في البقرة في قوله تعالى «ولكن لعنهم الله بكفرهم فلا يؤمنون إلا قليلاً»^(١) أن التقليل هنا بمعنى العدم، وتقدم الردُّ عليه هناك فتنبّه لهذا المعنى هنا ولم يتنبّه له هناك. العاشر: أن المخاطب بقوله «لاتبعتم» جميعُ الناس على العموم، والمرادُ بالقليلِ أمةُ محمد صلى الله عليه وسلم خاصة، وأيد صاحبُ هذا القولِ قولَه بقوله عليه السلام: «ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالرَّقْمَةِ البيضاء في الثور الأسود»^(٢).

آ. (٨٤) قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلْ﴾: في هذه الفاء خمسةُ أوجه، أحدها: أنها عاطفةٌ هذه الجملة على جملة قوله «فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(٣). الثاني: أنها عاطفتها على جملة قوله «فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ»^(٤). الثالث: أنها عاطفتها على جملة قوله: «وما لكم لا تقاتلون»^(٥). الرابع: أنها عاطفتها على جملة قوله «فسوف نؤتيه أجراً عظيماً»^(٦). الخامس: أنها جوابٌ شرطٍ مقدر أي: إن أردت فقاتل، وأولُ هذه الأقوال هو الأظهر.

قوله: «لَا تُكَلِّفُ إِلَّا نَفْسَكَ» في هذه الجملة قولان، أحدهما: أنها في محلِّ نصب على الحال من فاعل «فَقَاتِلْ» أي: فقاتل غيرَ مُكَلِّفٍ إلا نفسك وحدها. والثاني: أنها مستأنفة أخبره تعالى أنه لا يكلف غير نفسه. والجمهور على «تُكَلِّفُ» بناء الخطاب ورفع الفعل مبنياً للمفعول، و«نفسك» هو المفعول الثاني. وقرأ^(٧) عبدالله بن عمر: «لَا تُكَلِّفُ» كالجماعة إلا أنه

(١) هذه من سورة النساء ٤٦، وأما آية البقرة ٨٨: «بل لعنهم الله بكفرهم فقليلاً ما يؤمنون».

(٢) رواه البخاري (الفتح) الأنبياء ٣٨٢/٦؛ ابن ماجه: الزهد ١٤٣٢/٢.

(٣) الآية ٧٤ من النساء.

(٤) الآية ٧٦ من النساء.

(٥) الآية ٧٥ من النساء.

(٦) الآية ٧٤ من النساء وكتبت سهواً: فسيؤتيه.

(٧) البحر ٣٠٩/١؛ الشواذ ٢٧.

جزمه، فقيل: على جواب الأمر، وفيه نظر، والذي ينبغي أن يكون نهياً. وهي جملة مستأنفة، ولا يجوز أن تكون حالاً في قراءة عبدالله؛ لأن الطلب لا يكون حالاً. وقرئ «لا نُكَلِّف» بنون العظمة ورفع الفعل^(١) وهو يحتمل الحال والاستئناف المتقدمين.

والتحريض: الحث على الشيء، قال الراغب^(٢): «كأنه في الأصل إزالة الحَرَضِ نحو: «قَدَيْتُهُ» أي: أزلت قذاه، وأحرضته: أفسدته كأقذيته أي: جعلت فيه القذى، والحَرَضُ في الأصل ما لا يُعْتَدُّ به ولا خير فيه، ولذلك يقال للمشرف على الهلاك: «حَرَضٌ» قال تعالى: حتى تكون حَرَضاً»^(٣) وأحرضه كذا، قال^(٤):

١٦٢٦- إني امرؤ رابني هم فأحرضني
حتى بليت وحتى شفني السقم
و«باساً وتنكيلاً» تمييز، والتنكيل: تفعيل من النكل وهو القيد، ثم استعمل في كل عذاب.

آ. (٨٥): ﴿وَالْكِفْلُ﴾: النصيب، إلا أن استعماله في الشر أكثر، عكس النصيب، وإن كان قد استعمل الكيفل في الخير، قال تعالى: «يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ» وأصله قالوا: مستعار من كفل البعير وهو كساء يدار حول سنامه ليُرَكَّب، سُمِّي بذلك لأنه لم يَعْمَ ظهره كله بل نصيباً منه، ولغلبة استعماله في الشر واستعمال النصيب في الخير غاير بينهما في هذه الآية الكريمة، إذ أتى بالكيفل مع السيئة، والنصيب مع الحسنة. و«منها» الظاهر أن

(١) وكسر اللام كما في البحر.

(٢) المفردات ١١٢.

(٣) الآية ٨٥ من يوسف.

(٤) لم أهد إلى قائله وهو في أمالي الشجري ١/٣٦٩؛ ومفردات الراغب ١١٢.

- النساء -

«مِنْ» هنا سببية أي: كَفَلْتُ بسببها ونصيب بسببها، ويجوز أن تكونَ ابتدائيةً.
والمُقَيِّت: المقتدر قال^(١):

١٦٢٧- وَذِي ضِغْنٍ كَفَفْتُ الْوَدَّ عَنْهُ
وَكُنْتُ عَلَى إِسَاءَتِهِ مُقَيِّتًا

أي: مقتدراً، ومنه^(٢):

١٦٢٨- لَيْتَ شِعْرِي وَأَشْعُرَنَّ إِذَا مَا
قَرَّبْتُهَا مَنْشُورَةً وَدُعِيْتُ
أَلَيْ الْفَضْلُ أَمْ عَلَيَّ إِذَا حَوَّ
سَبَبْتُ؟ إِنِّي عَلَى الْحَسَابِ مُقَيِّتٌ

[٢١٦/أ] / قال النحاس^(٣): «هو مشتقٌّ من القُوت، وهو مقدارٌ ما يُحفظُ به بدنُ
الإنسانِ من الهلاكِ» فأصلُ مُقَيِّت: مُقَوِّت كَمَقِيمٍ.

آ. (٨٦) والتحية في الأصل: المُلْك. قال^(٤):

١٦٢٩- أَوْمٌ بِهَا أَبَا قَابُوسَ حَتَّى
أُنِيخَ عَلَى تَحِيَّتِهِ بِجُنْدِي

وقال آخر^(٥):

-
- (١) البيت للزبير بن عبدالمطلب، وهو في شواهد الكشاف ٣٥١/٤؛ والبحر ٣٠٣/٣.
 - (٢) البيتان للسموأل، وهما في ديوانه ١٣؛ ومجاز القرآن ١٣٥/١؛ والأصمعيات ٨٦؛
والبحر ٣٠٣/٣؛ وشواهد الكشاف ٣٥١/٤. وقربوها: أي الصحف.
 - (٣) إعراب القرآن ١/٤٤٠.
 - (٤) البيت لعمر بن معديكرب، وهو في غريب الحديث ١١١/١؛ وإصلاح المنطق ٣١٦؛
والقرطبي ٢٩٧/٥؛ والبحر ٣٠٤/٣.
 - (٥) البيت لزهير بن جناب الكلبي، وهو في غريب الحديث ١١٢/١؛ واللسان: «حيا»؛
والقرطبي ٢٩٧/٥؛ والتصريح ٣٢٦/١.

١٦٣٠- ولكل ما نال الفتى
قد نلته إلا التحيّة

ويقال: التحية: البقاء والمُلك، ومنه: «التحيات لله»^(١)، ثم استعملت في السلام مجازاً، ووزنها تَفْعِلَة، والأصل: تَحْيِيَة فأدغمت، وهذا الإدغام واجبٌ خلافاً للمازني، وأصل الأصل تَحْيِي، لأنه مصدر حَيًّا، وحَيًّا: فَعَل، وفَعَل مصدره على التفعيل، إلا أن يكون معتل اللام نحو: زَكَّى و غَطَّى [فإنه تحذف إحدى الياءين]^(٢) ويعوض منها تاء التانيث فيقال: تزكية وتغطية، إلا ما شذ من قوله^(٣):

١٦٣١- بَاتَتْ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيًّا

كما تُنَزِّي شَهْلَةَ صَبِيًّا
إلا أن هذا الشذوذ^(٤) لا يجوزُ مثله في نحو «حَيًّا» لاعتلال عينه ولامه بالياء، وألحق بعضهم ما لأمه همزةً بالمعتلها نحو: «نَبَأٌ تَنْبِئَةٌ» و«حَيًّا تَحْبِئَةٌ». ومثلها^(٥): «أَعْيِيَةٌ وَأَعْيِيَةٌ» جمع عَيْي. وقال الراغب^(٦): «وأصل التحية من الحياة، ثم جعل كلُّ دعاءٍ تحيةً لكون جميعه غير خارجٍ عن حصول الحياة أو سبب الحياة. وأصل التحية أن تقول: «حَيَّاكَ اللهُ» ثم استعمل في عُرْفِ الشرع في دعاء مخصوصٍ.

وقوله تعالى: «أَوْ رُدُّوْهَا» أي: رُدُّوْهَا؛ لأن رُدَّ عينها مُحَالٌ، فحذِفَ

(١) صدر دعاء يقرأ به في قعود الصلاة.

(٢) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.

(٣) لم أهدت إلى قائله، وهو في الخصائص ٣٠٢/٢؛ والمنصف ١٩٥/٢؛ والمقرب ١٣٤/٢؛

وشواهد الشافية ١٦٥/١؛ والمخصص ١٠٤/٣. وتنزي: تحرك.

(٤) سقطت الواو من قوله «الشذوذ» سهواً.

(٥) أي: مثل تحية.

(٦) المفردات ١٤٠.

المضافُ نحو: «واسألِ القرية»^(١) وأصلُ «حَيُّوا» حَيُّوا، فاستثقلت الضمة على الياء، فَحُدِفَت الضمة فالتقى ساكنان: الياء والواو فَحُدِفَت الياء وَضُمَّ ما قبل الواو. وقوله «بأحسن» أي: بنحيةٍ أحسنَ من تلك التحية الأولى.

آ. (٨٧) قوله تعالى: ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ﴾: جوابُ قسمٍ محذوف، وفي جملة هذا القسم مع جوابه ثلاثة أوجه، أحدها: أنها في محلِّ رفعٍ خبراً ثانياً لقوله «اللَّهُ»، و«لا إله إلا هو» جملةٌ خبر أول. والثاني: أنها خبر لقوله: «الله» أيضاً، و«لا إله إلا هو» جملة اعتراض بين المبتدأ وخبره. والثالث: أنها مستأنفة لا محلَّ لها من الإعراب. وقد تقدم إعراب «الله لا إله إلا هو»^(٢) و«لا ريب فيه»^(٣) في البقرة.

قوله: «إلى يوم القيامة» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنها على بابها من انتهاء الغاية، قال الشيخ^(٤): «ويكون الجمعُ في القبور، أو تُضْمَنُ ليجمعنكم» معنى «ليحشرنكم» فيعدَّى بـ «إلى». يعني أنه إذا ضُمَّن الجمعُ معنى الحشر لم يحتج إلى تقدير مجموع فيه. وقال أبو البقاء^(٥) - بعد أن جَوَّزَ فيها أن تكون بمعنى «في» - «وقيل: هي على بابها أي: ليجمعنكم في القبور، فعلى هذا يجوز أن يكون مفعولاً به، ويجوز أن يكون حالاً أي: ليجمعنكم مُفْضِينَ إلى حساب يوم القيامة» يريد بقوله «مفعولاً به» أنه فَضْلَةٌ كسائر الفضلات نحو: «سرت إلى الكوفة» ولكن لا يصحُّ ذلك إلا بأن يُضْمَنَ الجمعُ معنى الحشر كما تقدم، وأمَّا تقديره الحال بـ «مُفْضِينَ» فغير جائزٍ لأنه

(١) الآية ٨٢ من يوسف.

(٢) الآية ٢٥٥ من البقرة.

(٣) الآية ٢ من البقرة.

(٤) البحر ٣/٣١٢.

(٥) الإملاء ١/١٨٩.

كُونُ مَقِيدٌ. والثاني: أنها بمعنى «في» أي: في يوم القيامة، ونظيره قولُ
النابغة^(١):

١٦٣٢- فلا تَتْرُكُنِّي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي

إِلَى النَّاسِ مَطْلَبِي بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ

أي: في الناس. والثالث: أنها بمعنى «مع»، وهذا غير واضح المعنى. والقيامة بمعنى القيام كالأطالبة والطلاب، قالوا: ودَخَلَتِ النَّاءُ فِيهِ لِلْمَبَالِغَةِ كَعَلَامَةٍ وَنَسَابَةٍ لَشِدَّةِ مَا يَقَعُ فِيهِ مِنَ الْهَوْلِ، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ لِقِيَامِ النَّاسِ فِيهِ لِلْحِسَابِ، قَالَ تَعَالَى: «يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ»^(٢). والجملة من قوله: «لا ريبَ فيه» فيها وجهان، أحدهما: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال من «يوم»، فالضمير في «فيه» يعودُ عليه، والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ دلَّ عليه «ليجمعنكم» أي: جمعاً لا ريبَ فيه، والضميرُ يعودُ عليه والأولُ أظهرُ. «ومَنْ أَصْدَقُ» تقدّمَ نظيرُ هذه الجملة. و«حديثاً» نصبٌ على التمييز. وقرأ الجمهور «أَصْدَقُ» بصادٍ خالصة، وحمزة^(٣) والكسائي بإشمامها زائياً، وهكذا كلُّ صَادٍ ساكنةٍ بعدها دالٌّ، نحو: «تَصْدُقُونَ» و«تَصْدِيَةٌ»، وهذا كما فعل حمزة في «الصراط»^(٤) و«مصيطر»^(٥) للمجانسةِ قَصْدَ الْخِفَّةِ.

آ. (٨٨) قوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ﴾: مبتدأ وخبر. و«في المنافقين» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه متعلِّقٌ بما تعلَّقَ به الخبرُ وهو «لكم» أي: أيُّ شيءٍ كائنٌ لكم - أو مستقرٌ لكم - في أمرِ المنافقين. والثاني: أنه متعلِّقٌ

(١) تقدم برقم ١٢٣.

(٢) الآية ٦ من المطففين.

(٣) الكشف ٣٩٣/١؛ البحر ٣١٢/٣.

(٤) من الآية ٥ من سورة الفاتحة. وانظر: السبعة ١٠٦.

(٥) من الآية ٢٢ من سورة الغاشية.

بمعنى فئتين، فإنه في قوة «مالكم تفترون في أمور المنافقين» فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه. والثالث: أنه متعلق بمحذوف على أنه حال من «فئتين» لأنه في الأصل صفة لها، تقديره: فئتين مفترقتين في المنافقين، وصفة النكرة إذا قُدمت عليها انتصبت حالاً.

وفي «فئتين» وجهان، أحدهما: أنها حال من الكاف والميم في «لكم»، والعامل فيها الاستقرار الذي تعلق به «لكم»، ومثله: «فما لهم عن التذكرة معرضين»^(١)، وقد تقدم أن هذه الحال لازمة؛ لأن الكلام لا يتم دونها، وهذا مذهب البصريين في كل ما جاء من هذا التركيب. والثاني - وهو مذهب الكوفيين - أنه نصب على خبر «كان» مضمرة، والتقدير: مالكم في المنافقين كنتم فئتين، وأجازوا: «مالك الشاتم» أي: مالك كنت الشاتم، والبصريون لا يجيزون ذلك لأنه حال والحال لا تتعرف، ويدل على كونه حالاً التزام مجيئه في هذا التركيب نكرة، وهذا كما قالوا في «ضربي زيدا قائماً» إن «قائماً» لا يجوز نصبه على خبر «كان» المقدر، بل على الحال للالتزام تنكيره. وقد تقدم اشتقاق «الفئة» في البقرة^(٢).

قوله: «والله أركسهم» مبتدأ وخبر، وفيها وجهان أظهرهما: أنها حال: إما من المنافقين - وهو الظاهر - وإما من المخاطبين، والرابط الواو، كأنه أنكر عليهم اختلافهم في هؤلاء، والحال أن الله قد ردهم إلى الكفر. والثاني: أنها مستأنفة أخبر تعالى عنهم بذلك. و«بما كسبوا» متعلق بـ «أركسهم» والباء سببية أي: بسبب كسبهم، و«ما» مصدرية أو بمعنى الذي، والعائد محذوف على الثاني لا [على] الأول على الصحيح^(٣).

(١) الآية ٤٩ من المدثر.

(٢) الآية ٢٤٩.

(٣) لأن المصدرية لا عائد عليها عند الجمهور بخلاف ابن السراج.

- النساء -

والإركاس: الرُدُّ والرَّجْعُ، ومنه الرُّكْسُ للرجيع، قال عليه السلام في
الرُّوثة لَمَّا أُتِيَ بِهَا: «إِنهَا رِكْسٌ»^(١). وقال أمية بن أبي الصلت^(٢):

١٦٣٣- فَأُرْكَسُوا فِي جَحِيمِ النَّارِ إِنَّهُمْ

كَانُوا عَصَاةً وَقَالُوا الْإِفْكَ وَالزُّورَا

أي: رُدُّوا، وقال الراغب^(٣): «الرُّكْسُ والنُّكْسُ: الرُّذُلُ، إِلَّا أَنَّ الرُّكْسَ
أَبْلَغُ، لِأَنَّ النَّكْسَ مَا جُعِلَ أَعْلَاهُ أَسْفَلَهُ، وَالرُّكْسَ مَا صَارَ رَجِيعًا بَعْدَ أَنْ كَانَ
طَعَامًا. وَقِيلَ: أُرْكَسَهُ أَوْبَقَهُ، قَالَ^(٤):

١٦٣٤- بِشُؤْمِكَ أُرْكَسْتَنِي فِي الْخَنَا

وَأَرْمَيْتَنِي بِضُرُوبِ الْعَنَا

وقيل: الإركاس: الإضلال، ومنه^(٥):

١٦٣٥- وَأُرْكَسْتَنِي عَنْ طَرِيقِ الْهَدَى

وَصَيَّرْتَنِي مَثَلًا لِلْعِدَى

وقيل: هو التَّنْكِيسُ، ومنه^(٦):

١٦٣٦- رُكِّسُوا فِي فِتْنَةٍ مَظْلَمَةٍ

كسوادِ الليلِ يَتَلَوُّهَا فِتْنٌ

ويقال: أُرْكَسَ وَرُكِّسَ بالتشديد وَرُكِّسَ بالتخفيف: ثلاث لغات بمعنى

واحد، وارتكس هو أي: رجع. وقرأ^(٧) عبدالله: «رُكِّسَهُمْ» ثلاثياً، وقرئ

(١) رواه البخاري الوضوء (الفتح) ٢٥٦/١؛ الترمذي (التحفة ٨٢/١)؛ المسند ٣٨٨/١.

(٢) ديوانه ٣٦؛ الطبري ٧/٩؛ البحر ٣١١/٣.

(٣) ليس في مفرداته.

(٤) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٣١١/٣.

(٥) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٣١١/٣.

(٦) البيت لعبدالله بن رواحة، وهو في القرطبي ٣٠٧/٥؛ والبحر ٣١١/٣.

(٧) الشواذ ٢٧؛ البحر ٣١٣/٣؛ القرطبي ٣٠٧/٥.

«رُكْسَهُمْ - رُكْسُوا»^(١) بالتشديد فيهما. وقال أبو البقاء^(٢): «وفيه لغةٌ أخرى «رُكْسَهُ اللهُ» من غير همز ولا تشديد، ولا أعلم أحداً قرأ به» قلت: قد تقدّم أن عبدالله قرأ «والله ركسهم» من غير همز ولا تشديد، وكلام أبي البقاء مُخْلِصٌ فإنه إنما ادّعى عدم العلم بأنها قراءةٌ لا عدم القراءة بها. قال الراغب^(٣): «إلا أن «أركسه» أبلغ من «رُكْسَهُ» كما أن أسفله أبلغ من سُفْلَهُ» وفيه نظر.

آ. (٨٩) قوله تعالى: ﴿لَوْ تَكْفُرُونَ﴾: «لو» يجوزُ فيها وجهان، أحدهما: أن تكونَ مصدرية. والثاني: أنها على بابها من كونها حرفاً لما كان سيقع لوقوع غيره، فعلى الأول تتقدّر مع ما بعدها بمصدر، وذلك المصدرُ في محل المفعول لـ «وَدُّوا»، وحينئذ فلا جواب لها، والتقدير: وَدُّوا كُفْرَكُمْ، وعلى الثاني يكون مفعولُ «وَدَّ» محذوفاً، وجوابُ «لو» أيضاً محذوف، لدلالة المعنى عليهما، والتقدير: وَدُّوا كُفْرَكُمْ لَوْ تَكْفُرُونَ كما كفروا لسُرُوا بذلك.

و «كما كفروا» نعتٌ لمصدر محذوف تقديره: كفراً مثل كفرهم، أو حالٌ من ضمير ذلك المصدر كما هو مذهب سيبويه^(٤)، / و «فتكونوا» عطف على «تكفرون» والتقدير: وَدُّوا كُفْرَكُمْ فَكُونَكُمْ مُسْتَوِينَ معهم في شرعهم. قال الزمخشري^(٥): «ولو نُصِبَ على جواب التمني لجاز» وجعل الشيخ^(٦) فيه نظراً من حيث إن النصبَ في جواب التمني إذا كان التمني بلفظ الفعل يحتاج إلى سماع من العرب، بل لوجاء لم تتحقّق فيه الجوابية، لأنَّ «وَدَّ» التي بمعنى التمني متعلقها المصادر لا الذوات، فإذا نصب الفعل بعد الفاء لم يتعيّن أن

(١) وذلك في الآية ٩١ من السورة.

(٢) الإملاء ١/١٩٠.

(٣) لم يرد هذا القول في مفرداته.

(٤) الكتاب ١/١١٦.

(٥) الكشف ١/٥٥١.

(٦) البحر ٣/٣١٤.

تكون فاء جواب، لاحتمال أن يكونَ من باب عطف المصدر المقدر على المصدر الملفوظ به فيكون من باب^(١):

١٦٣٧- لَلْبُسِ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي

يعني كأن المصدر المفعولَ بـ «يود» ملفوظٌ به، والمصدرُ المقدَّرُ بـ «أن» والفعلُ عطفٌ عليه، فَجَعَلَ المصدرَ المحذوفَ ملفوظاً به في مقابلةِ المقدَّرِ بـ «أن» والفعلِ، وإلّا فالمصدرُ المحذوفُ ليس ملفوظاً به إلا بهذا التأويلِ المذكورِ، بل المنقولُ أن الفعلَ ينتصبُ على جوابِ التمني إذا كان بالحرفِ نحو «ليت»، و«لو» و«ألا» إذا أُشربتا معنى التمني. وفيما قاله الشيخ نظر؛ لأن الزمخشري لم يَعرِفْ بالتمني المفهومَ من فعلِ الوَدَادَةِ، بل المفهومَ من لفظ «لو» المشعرة بالتمني، وقد جاء النصب في جوابها كقوله: «فلو أن لنا كرة فنكون»^(٢)، وقد قَدِّمْتُ تحقيقَ هذه المسألة، فقد ظَهَرَ ما قاله الزمخشري من غير توقُّفٍ. و«سواء» خبر «تكونون» وهو في الأصل مصدرٌ واقعٌ موقعٌ اسمِ الفاعلِ بمعنى مُستويين؛ ولذلك وُحِدَ نحو: «رجال عدل».

آ. (٩٠) قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ﴾: فيه قولان، أظهرهما: أنه استثناء متصل، والمستثنى منه قوله «فأخذوهم وأقتلوهم» والمُسْتَثْنَوْنَ على هذا قومٌ كفارٌ، ومعنى الوَصْلَةِ هنا الوَصْلَةُ بالمعاهدةِ والمهادنةِ. وقال أبو عبيد: «هو اتصالُ النسب». وغَلَطَ النحاس^(٣) بأن النسبَ كان ثابتاً بين النبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسلم والصحابةِ وبين المشركين، ومع ذلك لم يَمَنَعَهُمْ ذلك من قتالهم. والثاني: أنه منقطعٌ - وهو قول أبي مسلم الأصفهاني، واختيار

(١) تقدم برقم ٧٠١.

(٢) الآية ١٠٢ من الشعراء.

(٣) ليس في كتابه «إعراب القرآن».

الراغب - قال أبو مسلم: «لَمَّا أوجِبَ اللُّهُ الهِجْرَةَ على كُلِّ مَنْ أسْلَمَ اسْتَشْنَى مَنْ لَهُ عَدْرٌ فَقَالَ: «إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ» وَهُمْ قَوْمٌ قَصَدُوا الهِجْرَةَ إِلَى الرَّسُولِ وَنَصَرْتَهُ، وَكَانَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ عَهْدٌ فَأَقَامُوا عِنْدَهُمْ إِلَى أَنْ يُمْكِنَهُمُ الْخِلَاصُ، وَاسْتَشْنَى بَعْدَ ذَلِكَ مَنْ صَارَ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أَصْحَابِهِ لِأَنَّهُ يَخَافُ اللُّهَ فِيهِ، وَلَا يَقَاتِلُ الْكُفَّارَ أَيْضاً لِأَنَّهُمْ أَقَارِبُهُ، أَوْ لِأَنَّهُ يَخَافُ عَلَى أَوْلَادِهِ الَّذِينَ هُمْ فِي أَيْدِيهِمْ»، فَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ يَكُونُ اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعاً، لِأَنَّ هَؤُلَاءِ الْمُسْتَشْنَى لَمْ يَدْخُلُوا تَحْتَ قَوْلِهِ: «فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنِينَ» وَالْمُسْتَشْنَى عَلَى هَذَا مُؤْمِنُونَ.

و «بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمَلَةً مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبْرٍ فِي مَحَلِّ جَرٍّ صِفَةً لـ «قَوْمٍ»، وَبِجُوزِ أَنْ يَكُونَ «بَيْنَكُمْ» وَحَدَهُ صِفَةً لـ «قَوْمٍ»، فَيَكُونُ فِي مَحَلِّ جَرٍّ وَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ، وَ«مِيثَاقٌ» عَلَى هَذَا رَفْعٌ بِالْفَاعِلِيَّةِ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ اعْتَمَدَ عَلَى مُوصُوفٍ، وَهَذَا الْوَجْهُ أَقْرَبُ؛ لِأَنَّ الْوَصْفَ بِالْمُفْرَدِ أَصْلٌ لِلْوَصْفِ بِالْجَمَلَةِ.

قوله: «أَوْ جَاؤُوكُمْ» فِيهِ وَجْهَانِ، أَظْهَرُهُمَا: أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى الصَّلَةِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: أَوْ إِلَّا الَّذِينَ جَاؤُوكُمْ حَصَرْتَ صِدْوَرُهُمْ، فَيَكُونُ الْمُسْتَشْنَى صِنْفَيْنِ مِنَ النَّاسِ، أَحَدُهُمَا وَاصِلٌ إِلَى قَوْمٍ مُعَاهِدِينَ، وَالْآخَرُ مَنْ جَاءَ غَيْرَ مُقَاتِلٍ لِلْمُسْلِمِينَ وَلَا لِقَوْمِهِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى صِفَةِ «قَوْمٍ» وَهِيَ قَوْلُهُ «بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ»، فَيَكُونُ الْمُسْتَشْنَى صِنْفاً وَاحِداً يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ مَنْ يَصِلُ إِلَيْهِ مِنْ مُعَاهِدٍ وَكَافِرٍ. وَاخْتَارَ الْأَوَّلَ الزَّمَخْشَرِيُّ وَابْنُ عَطِيَّةٍ^(١)، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢): «الْوَجْهُ الْعَطْفُ عَلَى الصَّلَةِ لِقَوْلِهِ: «فَإِنْ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يَقَاتِلُوكُمْ» بَعْدَ قَوْلِهِ: «فَخُذُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ» فَفَرَّرَ أَنْ كَفَّهُمْ عَنِ الْقِتَالِ أَحَدٌ سَبَبِي اسْتِحْقَاقِهِمْ لِنَفِي

(١) المحرر ٢٠٣/٤

(٢) الكشف ٥٥١/١

التعرض لهم، وتَرْكُ الإيقاع بهم. فإن قلت: كلُّ واحد من الاتصاليين له تأثيرٌ في صحة الاستثناء واستحقاقِ تَرْكِ التعرضِ للاتصال بالمعاهدين والاتصالِ بالكافئين، فهلا جَوِّزَتْ أن يكونَ العطفُ على صفةِ «قوم»، ويكونَ قوله: «فإن اعتزلوكم» تقريراً لحكمِ اتِّصالهم بالكافئين واختلاطهم بهم وحَرْبهم على سُننهم؟ قلت: هو جائز، ولكنَّ الأولَ أظهرُ وأجرى على أسلوبِ الكلام». انتهى.

وإنما كان أظهرَ لوجهين، أحدهما من جهة الصناعة، والثاني من جهة المعنى: أمَّا الأولُ فلأنَّ عطفه على الصلة لكون النسبة فيه إسناديةً، وذلك أن المستثنى مُحدِّثٌ عنه محكومٌ له بخلاف حكم المستثنى منه، فإذا قَدَّرْتَ العطفَ على الصلة كان مُحدِّثاً عنه بما عطفته بخلاف ما إذا عطفته على الصفة، فإنه يكونُ تقييداً في «قوم» الذين هم قيدٌ في الصلة المُحدِّثِ عن صاحبها، ومتى دار الأمر بين أن تكون النسبة إسناديةً وبين أن تكون تقييديةً كان جعلها إسناديةً أولى لاستقلالها. والثاني من جهة المعنى: وذلك أنَّ العطفَ على الصلة يؤدي إلى أنَّ سببَ تَرْكِ التعرضِ لهم تركُّهم القتالَ وكفُّهم عنه، وهذا سببٌ قريب، والعطفُ على الصفة يؤدي إلى أنَّ سببَ تَرْكِ التعرضِ لهم وصولهم إلى قوم كافرين عن القتال وهذا سببٌ بعيدٌ، وإذا دار الأمر بين سببٍ قريبٍ وآخر بعيدٍ فاعتبارُ القريبِ أولى.

والجمهورُ على إثبات «أو»، وفي مصحف أبي^(١): «جاؤوكم» من غير «أو»، وخرَّجها الزمخشري^(٢) على أحد أربعة أوجه: إمَّا البيان لـ «يصلون»، أو البديل منه، أو الصفة لقومٍ بعد صفة، أو الاستئناف.

(١) القرطبي ٣٠٩/٥؛ البحر ٣١٦/٣.

(٢) الكشاف ٥٥٢/١.

قال الشيخ^(١): «وهي وجوهٌ محتملةٌ وفي بعضها ضعفٌ وهو البيانُ والبدلُ، لأنَّ البيانَ لا يكون في الأفعال، ولأنَّ البدلَ لا يتأتى لكونه ليس إياه ولا بعضه ولا مشتملاً عليه». انتهى. ويحتاج الجوابُ عنه إلى تأملٍ ونظرٍ.

قوله «حَصِرَتْ صدورهم» فيه سبعة أوجه، أحدها: أنه لا محلٌ لهذه الجملة، بل جيء بها للدعاء عليهم بضيقِ صدورهم عن القتال، وهذا منقولٌ عن المبرد^(٢)، إلا أنَّ الفارسيَّ ردَّ عليه بأنَّ مأمورون بأنَّ ندعوا على الكفارِ بالقاءِ العداوةِ بينهم فنقولُ: «اللهم أوقعِ العداوةَ بين الكفارِ» لكن يكونُ قوله: «أويقاتلوا قومهم» نفيً ما اقتضاه دعاءُ المسلمين عليهم. وقد أجابَ عن هذا الردِّ بعضُ الناس، فقال ابن عطية^(٣): «يُخَرَّجُ قولُ المبرد على أن الدعاءَ عليهم بأن لا يقاتلوا المسلمين تعجيزاً لهم، والدعاءُ عليهم بأن لا يقاتلوا قومهم تحقيرٌ لهم أي: هم أقلُّ وأحقُّرُ ومستغنى عنهم، كما تقول إذا أردت هذا المعنى: «لا جعل الله فلاناً عليّ ولا معي» بمعنى أستغني عنه وأستقلُّ دونه». وأجابَ غيره بأنه يجوزُ أن يكونَ سؤالاً لموتهم على أنَّ قوله «قومهم» قد يُحتملُ أن يُعبرَ به عمَّن ليسوا منهم، بل عن مُعاديهم».

الثاني: أن «حَصِرَتْ» حالٌ من فاعل «جاؤوكم»، وإذا وقعت الحالُ فعلاً ماضياً ففيها خلافٌ: هل يحتاج إلى اقترانه بـ «قد» أم لا؟ والراجحُ عدمُ الاحتياجِ لكثرة ما جاء منه، فعلى هذا لا تُضَمَّرُ «قد» قبل «حَصِرَتْ»، ومن شرط ذلك قَدْرُها هنا. والثالث: أن «حَصِرَتْ» صفةٌ لحالٍ محذوفةٍ تقديره: أوجاؤوكم قوماً حَصِرَتْ صدورهم. وسَمَّاها أبو البقاء^(٤) حالاً مُوطَّئةً، وهذا

(١) البحر ٣/٣١٧.

(٢) المقتضب ٤/١٢٤.

(٣) المحرر ٤/٢٠٣.

(٤) الإملاء ١/١٩٠.

الوجه يُعزى للمبرد أيضاً / . الرابع: أن يكون في محل جر صفة لقوم بعد [أ/٢١٧] صفة، و«أوجاؤوكم» معترض. قال أبو البقاء: «يدلُّ عليه قراءة مَنْ أسقط «أو» وهو أبي، كذا نقله عنه الشيخ^(١)، والذي رأته في إعرابه إسقاط «أوجاؤوكم» جميعه وهذا نصه^(٢) قال: «أحدهما: هو جر صفة لقوم وما بينهما صفة أيضاً، و«جاؤوكم» معترض، وقد قرأ بعض الصحابة بينكم وبينهم ميثاق حصرت صدورهم، بحذف «أوجاؤوكم» هذا نصه، وهو أوفق لهذا الوجه.

الخامس: أن يكون بدلاً من «جاؤوكم» بدل اشتمال لأن المجيء مشتمل على الحصر وغيره، نقله الشيخ^(٣) عن أبي البقاء^(٤) أيضاً. السادس: أنه خبرٌ بعد خبر، وهذه عبارة الزجاج^(٥)، يعني أنها جملة مستأنفة، أخبر بها عن ضيق صدور هؤلاء عن القتال بعد الإخبار عنهم بما تقدّم. قال ابن عطية^(٦) بعد حكاية قول الزجاج: «يُفرَّق بين الحال وبين خبر مستأنف في قولك: «جاء زيد ركب الفرس» أنك إذا أردت الحال بقولك «ركب الفرس» قدّرت «قد»، وإن أردت خبراً بعد خبر لم تحتج إلى تقديرها». السابع: أنه جواب شرط مقدر تقديره: إن جاؤوكم حصرت، وهو رأي الجرجاني، وفيه ضعفٌ لعدم الدلالة على ذلك.

وقرأ الجمهور: «حصرت» فعلاً ماضياً، والحسن^(٧) وقاتدة ويعقوب:

(١) البحر ٣١٧/٣.

(٢) الإملاء ١٨٩/١.

(٣) البحر ٣١٧/٣.

(٤) ليس في الإملاء.

(٥) معاني القرآن ٩٦/٢.

(٦) المحرر ٢٠٣/٤.

(٧) الشواذ ٢٧ - ٢٨؛ البحر ٣١٧/٣؛ القرطبي ٣٠٩/٥، وتجرأ المبرد (المقتضب

١٢٥/٤) وقال: إنها القراءة الصحيحة.

«حَصْرَةٌ» نصباً على الحال بوزن «نَبَقَةٌ» وهي تؤيد كون «حَصِرَتْ» حالاً، ونقلها المهدي عن عاصم في رواية حفص، وزوي عن الحسن أيضاً: «حَصِرَاتٍ» و«حاصراتٍ».

وهاتان القراءتان تحتملان أن تكون «حَصِرَاتٍ» و«حاصراتٍ» نصباً على الحال، أو جرّاً على الصفة لـ «قوم»، لأن جمع المؤنث السالم يستوي جرّه ونصبه، إلا أن فيهما ضعفاً من حيث إن الوصف الرفع لظاهر الفصيح فيه أن يُوحَّد كالفعل أو يُجَمَّع جَمْعَ تَكْسِيرٍ وَيَقْلُ جمعُه تصحيحاً، تقول: مررت بقوم ذاهب جواربهم، أو قيام جواربهم، وَيَقْلُ: «قائمات جواربهم». وقرئ «حَصْرَةٌ» بالرفع على أنه خبر مقدم، و«صدورهم» مبتدأ، والجملة حال أيضاً. وقال أبو البقاء^(١): «وإن كان قد قرئ «حصرة» بالرفع، فعلى أنه خبر، و«صدورهم» مبتدأ، والجملة حال».

قوله: «أن يقاتلوكم» أصله: عن أن، فلما حُذِفَ حرف الجر جرى الخلاف المشهور: أهي في محل جر أو نصب؟ والحصر: الضيق، وأصله في المكان ثم توسّع فيه، قال^(٢):

١٦٣٨- ولقد تَسَطَّنِي الوشاةُ فصادفُوا

حَصِرًا بِسِرِّكَ يَا أَمِيمُ ضَنِينًا

وقوله: «فَلَقَاتِلُوكُمْ» اللام جواب «لو» لعطفه على الجواب، وقال ابن عطية^(٣): «هي لام المحاذاة والازدواج بمثابة الأولى، لو لم تكن الأولى كنت تقول «لقاتلوكم». وهي تسمية غريبة، وقد سبقه إليها مكي^(٤). والجمهور على

(١) الإملاء ١/١٩٠.

(٢) تقدم برقم ١٢٦٢.

(٣) المحرر ٤/٢٠٣.

(٤) ليس في «المشكل»، وقد يكون في كتاب آخر أو في موضع آخر.

«فَلَقَاتِلُوكُمْ» من المُفاعلة. ومجاهد^(١) وجماعة: «فَلَقَاتِلُوكُمْ ثَلَاثِيًّا»، والحسن والجاحدري: «فَلَقَاتِلُوكُمْ» بالتشديد وقرأ^(٢) الجحدري: «السَّلْم» بفتح السين وسكون اللام، والحسن بكسرها وسكون اللام. قوله: «لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا» «لَكُمْ» متعلق بـ«جَعَلَ»، و«سَبِيلًا» مفعولُ «جَعَلَ»، و«عليهم» حالٌ من «سَبِيلًا» لأنه في الأصل صفةٌ نكرةٌ قُدِّمَ عليها، ويجوز أن تكونَ «جعل» بمعنى «صَيَّر»، فيكونُ «سَبِيلًا» مفعولًا أولًا، و«عليهم» مفعولٌ ثانٍ قُدِّمَ.

آ. (٩١): «وَالسَّيْنُ فِي ﴿سَتَجِدُونَ﴾: لِلْاِسْتِقْبَالِ عَلَى أَصْلِهَا. قَالُوا: وَليست هنا للاستقبال بل للدلالة على الاستمرار، وليس بظاهر. وقرأ عبدالله^(٣): «رُكِّسُوا» فيها ثلاثياً مخففاً، ونقل ابن جني^(٤) عنه «رُكِّسُوا» بالتشديد.

آ. (٩٢) قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ﴾: قد تقدّم نظيرُ هذا التركيب: «مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ»^(٥). و«إِلَّا خَطَأً» فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه استثناء منقطع - وهو قول الجمهور - إن أُريد بالنفي معناه، ولا يجوزُ أَنْ يَكُونَ متصلًا إذ يصير المعنى: إِلَّا خَطَأً فَلَهُ قَتْلُهُ. والثاني: أنه متصلٌ إن أُريد بالنفي التحريم، ويصير المعنى: إِلَّا خَطَأً بَأَن عَرَفَهُ كَافِرًا فَقَتَلَهُ ثم كَشَفَ الْغَيْبُ أَنَّهُ كَانَ مُؤْمِنًا. الثالث: أنه استثناء مفرغ، ثم في نصبه ثلاثة احتمالات، الأول: أنه مفعولٌ له أي: ما ينبغي له أن يقتله لعله من العلل إلا للخطأ وحده. الثاني: أنه حالٌ أي: ما ينبغي له أن يقتله في حال من الأحوال إلا في حال الخطأ. الثالث: أنه نعتٌ مصدرٍ محذوفٍ أي: إِلَّا قَتَلًا خَطَأً، ذكر

(١) الشواذ ٢٨؛ البحر ٣/٣١٨.

(٢) الشواذ ٢٨؛ البحر ٣/٣١٨.

(٣) الشواذ ٢٧؛ البحر ٣/٣١٩.

(٤) المحتسب ١/١٩٤.

(٥) الآية ١١٤ من البقرة.

- النساء -

هذه الاحتمالات الزمخشري^(١). الرابع من الأوجه: أن تكون «إلا» بمعنى «ولا» والتقدير: وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً عمداً ولا خطأ، ذكره بعض أهل العلم، حكى أبو عبيدة عن يونس قال: «سألت رؤبة بن العجاج عن هذه الآية فقال: «ليس له أن يقتله عمداً ولا خطأ»، فأقام «إلا» مقام الواو، وهو كقول الشاعر^(٢):

١٦٣٩- وكلُّ أخٍ مفارقُه أخوه

لَعَمْرُ أبِيكَ إلا الفرقدانِ

إلا أن الفراء ردَّ هذا القول بأن مثل ذلك لا يجوز، إلا إذا تقدّمه استثناء آخر فيكون الثاني عطفاً عليه كقوله^(٣):

١٦٤٠- ما بالمدينة دارٌ غيرٌ واحدةٍ

دارُ الخليفةِ إلا دارُ مروانِ

وهذا رأي الفراء^(٤)، وأما غيره فيزعم أن «إلا» تكون عاطفة بمعنى الواو من غير شرط، وقد تقدّم تحقيقُ هذا في قوله: «لئلا يكون للناس عليكم حجةٌ إلا الذين»^(٥).

والجمهور قرأ «خَطأً» مهموزاً بوزن «نبا»، والزهري^(٦): «خَطأ» بوزن عَصَا، وفيها تخريجان، أحدهما: أنه حذف لام الكلمة تخفيفاً، كما حذفوا لام دم ويد وأخ وبابها. والثاني: أنه حَفَّفَ الهمزة بإبدالها ألفاً، فالتقت مع

(١) الكشاف ١/٥٥٢.

(٢) تقدم برقم ٥٧٩.

(٣) تقدم برقم ٧٧٥.

(٤) انظر: معاني القرآن ١/٩٠؛ والإنصاف ٢٦٦.

(٥) الآية ١٥٠ من البقرة.

(٦) انظر في قراءتها الشاذة: الشواذ ٢٨؛ البحر ٣/٣٢١.

التنوين فَحُذِفَتْ لِالتقاء الساكنين، كما يُفَعَلُ ذلك بسائر المقصور، والحسن قرأ: «خَطَاءً» بوزن «سَمَاءً».

قوله: «فتحريُّ» الفاء جواب الشرط، أو زائدة في الخبر إن كانت «مَنْ» بمعنى الذي، وارتفاع «تحريُّ»: إمَّا على الفاعلية، أي: فيجبُ عليه تحريُّ وإمَّا على الابتدائية والخبر محذوف أي: فعلية تحريُّ، أو بالعكس أي: فالواجبُ تحريُّ. والدَّيْبَةُ في الأصل مصدر، ثم أُطْلِقَ على المال المأخوذ في القتل، ولذلك قال: «مُسَلَّمَةٌ إلى أهله»، والفعلُ لَا يُسَلَّمُ بل الاعيان، تقول: وَدَى يَدِي دِيَةً وَوَدِيًّا كَوَشَى يَشِي شِيَةً، فحذفت فاء الكلمة، ونظيره في الصحيح اللام «زِنَةٌ» و«عِدَةٌ». و«إلى أهله» متعلق بـ «مُسَلَّمَةٌ» تقول: سَلَّمْتُ إليه كذا، ويجوزُ أن يكونَ صفةً لـ «مُسَلَّمَةٌ» وفيه ضعفٌ. و«خطأً» في قوله: «ومن قتل مؤمناً خطأً» منصوبٌ: إمَّا على المصدر أي: قتلاً خطأً، وإمَّا على أنه مصدرٌ في موضع الحال أي: ذا خطأ أو خاطئاً.

قوله: «إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا» فيه قولان، أحدهما: أنه استثناء منقطع. والثاني: أنه متصل، قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: بَمَ تَعَلَّقَ «أَنْ يَصَّدَّقُوا» وما محلُّه؟ قلت: تَعَلَّقَ بـ «عليه» أو بـ «مُسَلَّمَةٌ» كأنه قيل: وَتَجِبُ عليه الدِّيَّة أو يسَلَّمُها إلا حين يتصدقون عليه، ومحلُّها النصب على الظرف بتقدير حذف الزمان، كقولهم: «اجلس ما دام زيد جالساً»، ويجوز أن يكون حالاً من «أهله» بمعنى إلا متصدقين». وخطأه الشيخ^(٢) في هذين التخريجين /، أما الأول [٢١٧/ب] فلا أن النحويين نَصُّوا على منع قيام «أَنْ» وما بعدها مقامَ الظرف، وأن ذلك ما تختص به «ما» المصدرية لوقلت: «أتيتك أن يصيح الديك» أي: وقت صياحه لم يجز. وأما الثاني فنصَّ سيبويه على منعه أيضاً، قال^(٣) في قول

(١) الكشاف ١/٥٥٣.

(٢) البحر ٣/٣٢٣.

(٣) الكتاب ١/١٩٥.

العرب: «أنت الرجل أن تنازل، أو أن تخاصم» أي: أنت الرجل نزلاً ومخاصمة: «إن انتصاب هذا انتصاب المفعول من أجله، لأن المستقبل لا يكون حالاً»، فكونه منقطعاً هو الصواب. وقال أبو البقاء^(١): «وقيل: هو متصل، والمعنى: فعلية دية في كل حال إلا في حال التصدق عليه بها».

والجمهور على «يصدّقوا» بتشديد الصاد، والأصل يتصدّقوا، فأدغمت التاء في الصاد. ونقل^(٢) عن أبي هذا الأصل قراءة، وقرأ أبو عمرو في رواية عبد الوارث - وتُعزى للحسن وأبي عبد الرحمن - : «تصدّقوا» بتاء الخطاب والأصل: تصدّقوا بتاءين، فأدغمت الثانية. وقرئ: «تصدّقوا» بتاء الخطاب وتخفيف الصاد، وهي كالتي قبلها، إلا أن تخفيف هذه بحذف إحدى التاءين: الأولى أو الثانية على خلاف في ذلك، وتخفيف الأولى بالإدغام.

قوله: «فَمَنْ لَمْ يَجِدْ» مفعوله محذوف أي: فَمَنْ لَمْ يَجِدْ رِقْبَةً، وهي بمعنى وجدان الضال، فلذلك تعدّت لواحد. وقوله: «فصيام شهرين» ارتفاعه على أحد الأوجه المذكورة في قوله: «فتحري رِقْبَةً» وقد مرّ. أي: فعليه صيام أو: فيجب عليه صيام أو فواجبه صيام. قال أبو البقاء^(٣): «ويجوز في غير القرآن النصب على «فليصم صوم شهرين». وفيه نظر لأن الاستعمال المعروف في ذلك أن يُقال: «صمت شهرين ويومين»، ولا يقولون: صمت صوم - ولا صيام - شهرين.

قوله: «توبة» في نصبه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مفعول من أجله تقديره: شرع ذلك توبةً منه. قال أبو البقاء^(٤): «ولا يجوز أن يكون العامل

(١) الإملاء ١/١٩٠.

(٢) الشواذ ٢٨؛ البحر ٣/٣٢٤.

(٣) الإملاء ١/١٩٠.

(٤) الإملاء ١/١٩٠.

«صوم» إلا على حذف مضاف، أي: لوقوع توبة أول حصول توبة» يعني أنه إنما احتاج إلى تقدير ذلك المضاف ولم يقل إن العامل هو الصيام؛ لأنه اختل شرط من شروط نصبه؛ لأنَّ فاعل الصيام غير فاعل التوبة. الثاني: أنها منصوبة على المصدر أي: رجوعاً منه إلى التسهيل حيث نقلكم من الأثقل إلى الأخف، أو توبة منه أي: قبولاً منه، من تاب عليه إذا قبل توبته، فالتقدير: تاب عليكم توبة. الثالث: أنها منصوبة على الحال ولكن على حذف مضافٍ تقديره: فعليه كذا حال كونه صاحب توبة، ولا يجوز ذلك من غير تقدير هذا المضاف لأنك لو قلت: «فعليه صيام شهرين تائباً من الله» لم يَجْزُ. و«من الله» في محل نصبٍ لأنه صفة لـ «توبة» فيتعلقُ بمحذوف.

آ. (٩٣) و ﴿مَتَعَمَّداً﴾: حالٌ من فاعل «يَقْتُلُ»، وروي عن الكسائي سكون التاء^(١) كأنه قرأ من توالي الحركات. و«خالداً» نصب على الحال من محذوف، وفيه تقديران، أحدهما: «يُجزأها خالداً فيها»، فإن شئت جعلته حالاً من الضمير المنصوب أو المرفوع، والثاني: «جازاه» بدليل «وغضب الله عليه ولعنه» فعطف الماضي عليه، فعلى هذا هي حال من الضمير المنصوب لا غير، ولا يجوز أن تكون حالاً من الهاء في «جزأه» لوجهين، أحدهما: أنه مضاف إليه، ومجيء الحال من المضاف إليه ضعيفٌ أو ممتنع. والثاني: أنه يؤدي إلى الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبي وهو خبر المبتدأ الذي هو «جهنم».

آ. (٩٤) قوله تعالى: ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾: قرأ الأخوان^(٢) من التثبت، والباقون من البيان، قيل: هما متقاربان لأن من تثبت في الشيء تبينه، قاله

(١) أي: تاء «معمداً»، قال في البحر ٣/٣٢٧: إنها رواية عبدان عنه، وانظر: الشواذ ٢٨.

(٢) السبعة ٢٣٦؛ الكشف ١/٣٩٤.

أبو عبيد، وصَحَّحه ابن عطية^(١). وقال الفارسي^(٢): «التَّبْتُ هو خلاف الإقدام والمراد التَّأْنِي، والتَّبْتُ أشدُّ اختصاصاً بهذا الموضع، يدل عليه قوله: «وأشدُّ تَبْتاً»^(٣) أي: أشدُّ وقعاً لهم عَمَّا وَعِظُوا به بَأَنَّ لا يقدِّموا عليه» فاختار قراءة الأخوين. وعكس قومٌ فرجَّحوا قراءة الجماعة قالوا: لأنَّ المثبَّت قد لا يتبيَّن، وقال الراغب: «لأنه قلَّ ما يكون إلا بعد تَبُّت، وقد يكون التَّبْتُ ولا تَبُّت، وقد قوبل بالعجلة في قوله عليه السلام: «التَّبُّت من الله والعجلة من الشيطان»^(٤). قلت: فهذا يقوي قراءة الأخوين أيضاً. وتَفَعَّل في كلتا القراءتين بمعنى استفعل الدال على الطلب أي: اطلبوا التَّبْتُ أو البيان. وقوله: «لِمَنْ أَلْقَى» اللام للتبليغ هنا، و«مَنْ» موصولة. أو موصوفة، و«أَلْقَى» هنا ماضي اللفظ، إلا أنه بمعنى المستقبل أي: لمن يُلقَى، لأنَّ النهي لا يكون عَمَّا وقع وانقضى، والماضي إذا وقع صلة صلح للمضي والاستقبال. وقرأ^(٥) نافع وابن عامر وحمزة: «السَّلْم» بفتح السين واللام من غير ألف، وباقي السبعة: «السلام» بألف، ورُوي عن عاصم^(٦): «السِّلْم» بكسر السين وسكون اللام. فأما «السلام» فالظاهر أنه التحية. وقيل: الاستسلام والانقياد، والسَّلْم - بفتحهما - الانقياد فقط، وكذا «السِّلْم» بالكسر والسكون. والجحدري بفتحها وسكون اللام، وقد تَقَدَّمَ القول فيها في البقرة^(٧) فعليك بالالتفات إليه. والجملة من قوله «لست مؤمناً» في محل

(١) المحرر ٢١٧/٤.

(٢) الحجة (خ) ٢٩٤/٢.

(٣) من الآية ٦٦ من النساء.

(٤) رواه الترمذي: البر والصلة (التحفة) ١٥٣/٦ وفيه «الأناة» وليس فيه «فتبينوا»، وانظر:

النهاية في غريب الحديث ١٧٥.

(٥) السبعة ٢٣٦؛ الكشف ٣٩٥/١؛ البحر ٣٢٨/٣؛ الشواذ ٢٨.

(٦) رواية أبان بن زيد عنه كما في البحر ٣٢٨/٣.

(٧) الآية ٢٠٨.

نصب بالقول. والجمهور على كسر الميم الثانية من «مؤمناً» اسم فاعل، وأبو جعفر^(١) بفتحها اسم مفعول أي: لأنؤمنك في نفسك، وتروى هذه القراءة عن علي وابن عباس ويحيى بن يعمر.

قوله «تَبْتَغُونَ» في محل نصب على الحال من فاعل «يقولوا» أي: لا تقولوا ذلك مبتغين. قوله: «كذلك» هذا خبر لـ «كان» قُدِّمَ عليها وعلى اسمها أي: كنتم من قبل الإسلام مثل مَنْ أ قدم ولم يَثْبُتْ. وقوله «فَمَنْ الله» الظاهر أن هذه الجملة من تنمة قوله «كذلك كنتم من قبل» فهي معطوفة على الجملة قبلها. وقيل: بل هي من تنمة قوله «تَبْتَغُونَ» والأول أظهر. وقوله: «فَتَبَيَّنُوا» قرئت كالتي قبلها فقليل: هي تأكيد لفظي للأولى، وقيل: ليست للتأكيد لاختلاف متعلقهما، فإنَّ تقدير الأول: «فَتَبَيَّنُوا في أمر مَنْ تقتلون»، وتقدير الثاني: فتبينوا نعمة الله، أو تثبتوا فيها، والسياق يدل على ذلك، ولأنَّ الأصل عدم التأكيد. والجمهور على كسر همزة «إنَّ الله»، وقرئ^(٢) بفتحها على أنها معمولة لـ «تَبَيَّنُوا» أو على حذف لام العلة، وإن كان قد قرئ بالفتح مع التثبت فيكون على لام العلة لا غير. والمغانم: جمع «مَغْنَم»، وهو يصلح للمصدر والزمان والمكان، ثم يُطلق على [كل] ما يؤخذ من مال العدو في الغزو، إطلاقاً للمصدر على اسم المفعول نحو: «ضَرَبَ الأمير».

آ. (٩٥) قوله تعالى: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾: متعلق بمحذوف لأنه حال، وفي صاحبها وجهان، أحدهما: أنه القاعدون، فالعامل في الحال في الحقيقة يستوي، والثاني: أنه الضمير المستكنُّ في «القاعدون» لأن «أل» بمعنى الذي، أي: الذين قعدوا في هذه الحال، ويجوز أن تكون «مِنْ» للبيان.

(١) الشواذ ٢٨؛ القرطبي ٣٣٨/٥؛ البحر ٣٢٨/٣.

(٢) البحر ٣٣٠/٣ من دون نسبة.

قوله «غير أولي الضرر» قرأ^(١) ابن كثير وأبو عمرو وحزمة وعاصم «غير» بالرفع، والباقون بالنصب، والأعمش بالجر. والرفع من وجهين، أظهرهما: أنه على البدل من «القاعدون» وإنما كان هذا أظهر لأن الكلام نفي، والبدل معه أرجح لما قرّر في علم النحو. والثاني: أنه رفع على الصفة لـ «القاعدون»، ولا بد من تأويل ذلك لأن «غير» لا تتعرّف بالإضافة، ولا يجوز اختلاف النعت والمنعوت تعريفاً وتنكيراً، وتأويله: إمّا بأن القاعدين لمّا لم يكونوا ناساً بأعيانهم بل أريد بهم الجنس أشبهوا النكرة فوصفوا كما توصف، وإمّا بأن «غير» قد تتعرّف إذا وقعت بين ضدّين، وهذا كما تقدم في إعراب «غير المغضوب عليهم»^(٢) في أحد الأوجه، وهذا كلّه خروج عن الأصول المقررة فلذلك اخترت الأول، ومثله^(٣):

١٦٤١- وإذا أقرضت قرضاً فاجزه

إنما يجزي الفتى غير الجمّل

برفع «غير» كذا ذكره أبو علي، والرواية «ليس الجمّل» عند غيره. [٢١٨/أ] / والنصب على أحد ثلاثة أوجه، الأول: النصب على الاستثناء من «القاعدون» وهو الأظهر لأنه المحدث عنه. والثاني: من «المؤمنين» وليس بواضح، والثالث: على الحال من «القاعدون». والجر على الصفة للمؤمنين، وتأويله كما تقدم في وجه الرفع على الصفة.

وقوله «في سبيل الله بأموالهم» كإلا الجارّين متعلّق بـ «المجاهدون» و«المجاهدون» عطف على «القاعدون». قوله: «درجة» فيها أربعة أوجه، أحدها: أنها منصوبة على المصدر لوقوع «درجة» موقع المنة من التفضيل كأنه

(١) السبعة ٣٣٧؛ الكشف ٣٩٦/١؛ البحر ٣٣٠/٣.

(٢) الآية ٦ من الفاتحة.

(٣) تقدم برقم ١١١٥.

قيل: فَضَّلَهُمْ تَفْضِيلَةً نحو: «ضربته سوطاً» الثاني: أنها حال من «المجاهدين» أي: ذوي درجة. الثالث: أنها منصوبة انتصابَ الظرف أي: في درجة ومنزلة. الرابع: انتصابها على إسقاط الخافض أي: بدرجة.

قوله: «وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَى» «كُلًّا» مفعول أول لـ «وعد» مقدماً عليه، و«الحسنى» مفعول ثان. وقرئ^(١): و«كُلُّ» على الرفع بالابتداء، والجملة بعده خبره، والعائد محذوف أي: وعده، وهذه كقراءة ابن عامر في سورة الحديد: «وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَى»^(٢). قوله «أجرأ» في نصبه أربعة أوجه، أحدها: النصب على المصدر من معنى الفعل الذي قبله لا من لفظه؛ لأن معنى «فَضَّلَ اللَّهُ» آجَرَ. الثاني: النصب على إسقاط الخافض أي: فَضَّلَهُمْ بأجر. الثالث: النصب على أنه مفعول ثان؛ لأنه ضَمَّنَ «فَضَّلَ» أعطى، أي: أعطاهم أجراً تَفْضُلاً منه. الرابع: أنه حال من «درجات». قال الزمخشري^(٣): «وانتصب «أجرأ» على الحال من النكرة التي هي «درجات» مقدّمةً عليها» وهو غير ظاهر؛ لأنه لو تأخّر عن «درجات» لم يجز أن يكون نعتاً لـ «درجات» لعدم المطابقة، لأن «درجات» جمع، و«أجرأ» مفرد. كذا رده بعضهم^(٤)، وهي غفلة، فإن «أجرأ» مصدر، والأفصح فيه أن يُوحَدَ وَيُدْكَرَ مطلقاً.

آ. (٩٦) قوله تعالى: ﴿درجاتٍ﴾: فيه ستة أوجه: الأربعة المذكورة في «درجة»، والخامس: أنه بدلٌ من «أجرأ». السادس: — ذكره ابن عطية^(٥) — أنه منصوبٌ بإضمار فعل على أن يكون تأكيداً للأجر كما تقول: «لك عليّ

(١) البحر ٣/٣٣٣ من دون نسبة.

(٢) الآية ١٠، وانظر: السبعة ٦٢٥.

(٣) الكشف ١/٥٥٦.

(٤) وهو صاحب البحر ٣/٣٣٣.

(٥) المحرر ٤/٢٢٢.

ألف درهمٍ عُرْفًا كأنك قلت: أعرفها عُرْفًا، وفيه نظر. و«مغفرة ورحمة» عطف على درجات، ويجوز فيهما النصب بفعلهما أي: وغفر لهم مغفرةً ورحمهم رحمةً.

آ. (٩٧) قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمْ﴾: «توفَّاهم» يجوز أن يكون ماضياً، وإنما لم تلحق علامة التانيث للفعل لأن^(١) التانيث مجازي، ويدل على كونه فعلاً ماضياً قراءة «توفَّتهم»^(٢) بتاء التانيث، ويجوز أن يكون مضارعاً حُذِفَ إحدى التاءين منه، والأصل: تتوفاهم.

و «ظالمي» حالٌ من ضمير «توفَّاهم» والإضافة غير محضة، إذ الأصل: ظالمين أنفسهم. وفي خبر «إن» هذه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه محذوفٌ تقديره: إن الذين توفَّاهم الملائكة هلكوا، ويكون قوله: «قالوا: فيم كنتم» مبيناً لتلك الجملة المحذوفة. الثاني: أنه «فأولئك مأواهم جهنم» ودخلت الفاء زائدةً في الخبر تشبيهاً للموصول باسم الشرط، ولم تمنع «إن»^(٣) من ذلك، والأخفش يمنعه، وعلى هذا فيكون قوله: «قالوا: فيم كنتم» إما صفةً لـ «ظالمي» أو حالاً للملائكة، و«قد» معه مقدرةٌ عند مَنْ يشترط ذلك، وعلى القول بالصفة فالعائد محذوف أي: ظالمين أنفسهم قائلًا لهم الملائكة. والثالث: أنه «قالوا فيم كنتم»، ولا بد من تقدير العائد أيضاً أي: قالوا لهم كذا، و«فيم» خبر «كنتم»، وهي «ما» الاستفهامية حُذِفَ ألفها حين جُرَتْ، وقد تقدّم تحقيق ذلك عند قوله: «فلم تقتلون أنبياء الله»^(٤) والجملة من قوله: «فيم كنتم» في محل نصب بالقول. و«في الأرض» متعلقٌ بـ «مستضعفين»،

(١) الأصل: «ولأن» بإقحام الواو.

(٢) البحر ٣/٣٣٤، الكشاف ١/٥٥٦.

(٣) في قوله «إن الذين».

(٤) الآية ٩١ من البقرة.

ولا يجوز أن يكون «في الأرض» هو الخبر، و«مستضعفين» حالاً، كما يجوز ذلك في نحو: «كان زيداً قائماً في الدار» لعدم الفائدة في هذا الخبر.

قوله: «فتهاجروا» منصوبٌ في جوابِ الاستفهام، وقد تقدّم تحقيق ذلك. وقال أبو البقاء^(١): «ألم تكن» استفهام بمعنى التوبيخ، «فتهاجروا» منصوبٌ على جوابِ الاستفهام، لأنَّ النفي صار إثباتاً بالاستفهام. انتهى. قوله: «لأنَّ النفي» إلى آخره لا يظهر تعليلاً لقوله «منصوبٌ على جوابِ الاستفهام» لأن ذلك لا يصحُّ، وكذا لا يصحُّ جعله علّةً لقوله «بمعنى التوبيخ». و«ساءت»: قد تقدم القول في «ساءت»^(٢)، وأنها تجري مجرى «بئس» فيشترط في فاعلها ما يشترط في فاعل تيك. و«مصيراً» تمييز.

آ. (٩٨) قوله تعالى: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ﴾: في هذا الاستثناء قولان، أحدهما: أنه متصل، والمستثنى منه قوله: «فأولئك مأواهم جهنم». والضمير يعودُ على المتوفّين ظالمي أنفسهم، قال هذا القائل: كأنه قيل: فأولئك في جهنم إلا المستضعفين، فعلى هذا يكون استثناء متصلاً. والثاني - وهو الصحيح - أنه منقطع؛ لأن الضمير في «مأواهم» عائد على قوله: «إنَّ الذين توفّاهم»، وهؤلاء المتوفّون: إمّا كفارٌ أو عصاةٌ بالتخلف، على ما قال المفسرون، وهم قادرون على الهجرة فلم يندرج فيهم المستضعفون فكان منقطعاً. و«من الرجال» حالٌ من المستضعفين، أو من الضمير المستتر فيهم، فيتعلّقُ بمحذوف.

قوله: «لا يستطيعون حيلة» في هذه الجملة أربعة أوجه، أحدها: أنها مستأنفةٌ جوابٌ لسؤالٍ مقدر، كأنه قيل: ما وجهُ استضعافهم؟ فقيل: كذا.

(١) الإملاء ١/١١٢.

(٢) انظر: الآية ٢٢ من النساء.

- النساء -

والثاني: أنها حال. قال أبو البقاء^(١): «حال مبيّنة عن معنى الاستضعاف» قلت: كأنه يشير إلى المعنى الذي قدّمته في كونها جواباً لسؤال مقدر. والثالث: أنها مفسرةٌ لنفس المستضعفين؛ لأنّ وجوه الاستضعاف كثيرةٌ فيبين بأحد احتمالاته كأنه قيل: إلا الذين استضعفوا بسبب عجزهم عن كذا وكذا. والرابع: أنها صفة للمستضعفين أو للرجال ومن بعدهم، ذكره الزمخشري^(٢)، واعتذر عن وصف ما عُرّف بالألف واللام بالجمل التي في حكم النكرات بأن المَعْرَفَ بهما لما لم يكن مُعَيَّنًا جاز ذلك فيه كقوله^(٣):
١٦٤٢- ولقد أمرُّ على اللئيم يسُبُّني

وقد قدّمتُ تقرير المسألة مراراً.

آ. (١٠٠) و ﴿مهاجرًا﴾: نصبٌ على الحال من فاعل «يُخْرِجُ»^(٤). قوله: «ثم يُدْرِكُهُ» الجمهورُ على جزم «يدركُهُ» عطفًا على الشرط قبله، وجوابه «فقد وقع»، وقرأ^(٥) الحسن البصري بالنصب. قال ابن جني^(٦): «وهذا ليس بالسهل وإنما بأبه الشعر لا القرآن، وأنشد»^(٧):
١٦٤٣- وسأتْرُكُ منزلي لبني تميم
وألحقُ بالحجازِ فأستريحنا

(١) الإملاء ١/١٩٢.

(٢) الكشاف ١/٥٥٧.

(٣) تقدم برقم ٦٩٧.

(٤) بعده كلام مخروم بقدر سطر، كتب على جانب الصفحة، وأغفلته جميع النسخ، ويبدو أنه يشرح فيه قوله تعالى: «مراغباً» شرحاً لغويّاً، آخره قول الجعدي:

كطودٍ يُلاذُّ بأركانه عزيزِ المراعِمِ والمذهبِ

(٥) البحر ٣/٣٣٧؛ الكشاف ١/٥٥٨.

(٦) المحتسب ١/١٩٧.

(٧) تقدم برقم ٦٩٨.

والآية أقوى من هذا لتقدم الشرط قبل المعطوف»، يعني أن النصب بإضمار «أن» إنما يقع بعد الواو والفاء في جواب الأشياء الثمانية أو عاطفياً، على تفصيل موضوعه كتب النحو^(١)، والنصب بإضمار «أن» في غير تلك المواضع ضرورة كالبيت المتقدم، وكقول الآخر^(٢):

..... ١٦٤٤ -

وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمَسْتَجِيرُ فِعْصَمًا

وتبع الزمخشري^(٣) أبا الفتح في ذلك، وأنشد البيت الأول. وهذه المسألة جَوَزَهَا الكوفيون لمدرِكٍ آخَرَ وهو أن الفعلَ الواقعَ بين الشرط والجزاء يجوز فيه الرفع والنصب والجزم إذا وقع بعد الواو والفاء، واستدلوا بقول الشاعر^(٤):

١٦٤٥ - وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ مَطْمَئِنَةً

فِيثَبَّتَهَا فِي مَسْتَوَى الْقَاعِ يَزَلَّتِي

وقول الآخر^(٥):

١٦٤٦ - وَمَنْ يَنْتَرِبُ مِنَّا وَيَخْضَعُ نُؤُوه

وَلَا يَخْشَى ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا / [٢١٨/ب]

وإذا ثبت ذلك في الواو والفاء فليجز في «ثم» لأنها حرف عطف. وقرأ

(١) انظر: المقتضب ١٤/٢؛ ابن عقيل ٢٧٤/٢.

(٢) تقدم برقم ٦٩٩.

(٣) الكشاف ٥٥٨/١.

(٤) البيت لزهير وهو في ديوانه ٢٥٠، كما يُنسب لكعب وليس في ديوانه، والكتاب

٤٤٧/١؛ والمقتضب ٢٣/٢؛ والبحر ٣٣٧/٣.

(٥) لم أهد إلى قائله وهو في المغني ٦٢٥؛ والشذور ٣٥١؛ والأشموني ٢٥١/٤؛

والتصريح ٢٥١/٢.

النخعي وطلحة بن مصرف برفع الكاف، وخرَّجها ابن جني^(١) على إضمار مبتدأ أي: «ثم هو يدركه الموت»، فعطفَ جملةً اسميةً على فعلية، وهي جملة الشرط: الفعلُ المجزومُ وفاعلُه، وعلى ذلك حملَ يونس قولَ الأعشى^(٢):

١٦٤٧- إنْ تَرْكَبُوا فَرْكُوبَ الْخَيْلِ عَادَتُنَا
أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نَزُلُ
أي: وأنتم تنزلون، ومثله^(٣):

١٦٤٨- إنْ تُذْنِبُوا ثُمَّ تَأْتِينِي بِقِيَّتِكُمْ
فَمَا عَلَيَّ بِذَنْبٍ عِنْدَكُمْ حُوبُ
أي: ثم أنتم تأتيني. قلتُ: يريدُ أنه لا يُحْمَلُ على إهمالِ الجازمِ فُتْرَقُ الفعلُ بعده، كما رُفِعَ في «ألم يأتيك» فلم يَحْدِفِ الياء، وهذا البيت^(٤) أنشده النحويون على أن علامةَ الجزمِ حَذْفُ الحركةِ المقدرةِ في حرفِ العلة، وضُمُّوا إليه أبياتاً أخرى، أما أنهم يزعمون أن حرفَ الجزمِ يُهْمَلُ وَيَسْتَدْلُونَ بهذا البيتِ فلا. ومنهم مَنْ خَرَّجَهَا^(٥) على وجهٍ آخر، وهو أنه أراد الوقفَ على الكلمة فنقلَ حركةَ هاءِ الضميرِ إلى الكافِ الساكنةِ للجزمِ، كقولِ الآخر^(٦):

١٦٤٩- عَجِبْتُ وَالِدَهُرُ كَثِيرٌ عَجْبُهُ
مِنْ عَنزِيٍّ سَبَّنِي لَمْ أَضْرِبُهُ

(١) المحتسب ١/١٩٥.

(٢) تقدم برقم ١٥٢٣.

(٣) لم أمتد إلى قائله وهو في اللسان: بقي. والحبوب: الهلاك أو الإثم.

(٤) وهو قوله:

ألم يأتيك والأنبياء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

وهو في الكتاب ١/١٥.

(٥) أي قراءة رفع «يدركه».

(٦) تقدم برقم ٨٩٣.

يريد «لم أضربته» بسكون الباء للجازم، ثم نَقَلَ إليها حركة الهاء فصار اللفظ «ثم يُدْرِكُهُ» ثم أَجْرَى الوصلَ مُجْرَى الوقفِ فالتقى ساكنان^(١)، فاحتاج إلى تحريك الأول وهو الهاء، فحَرَكَهَا بالضم؛ لأنه الأصل وللإتباع أيضاً، وهذه الأوجه تَشْحَدُ الذَّهْنَ وَتَنْقِّحُهُ.

آ. (١٠١) قوله تعالى: ﴿أَنْ تَقْصُرُوا﴾: هذا على حذف الخافض أي: في أَنْ تَقْصُرُوا، فيكون في محلّ «أَنْ» الوجهان المشهوران، وهذا الجار يتعلّق بلفظ «جُنَاح» أي: فليس عليكم جُنَاحٌ في قَصْرِ الصلاة. والجمهور على «تَقْصُرُوا» من «قَصَرَ» ثلاثياً. وقرأ ابن عباس^(٢): «تَقْصِرُوا» من «أَقْصَرَ» وهما لغتان: قَصَرَ وأَقْصَرَ، حكاهما الأزهري^(٣)، وقرأ الضبي عن رجاله بقرأة ابن عباس. وقرأ الزهري: «تَقْصُرُوا» مشدداً على التكرير. قوله: «مِنْ الصلاة» في «مِنْ» وجهان، أظهرهما: أنها تبعيضية، وهذا معنى قول أبي البقاء^(٤) وزعم أنه مذهب سيويه وأنها صفةٌ لمحذوفٍ، تقديره: شيئاً من الصلاة. والثاني: أنها زائدةٌ وهذا رأي الأَخْفَشِ^(٥) فإنه لا يشترط في زيادتها شيئاً. و«أَنْ يَفْتَنَكُمْ» مفعول «خِفْتُمْ». وقرأ عبدالله^(٦) بن مسعود وأبي: «من الصلاة أن يفتنكم» بإسقاط الجملة الشرطية، و«أَنْ يَفْتَنَكُمْ» على هذه القراءة مفعولٌ من أجله، ولغة الحجاز «فَتَن» ثلاثياً، وتميم وقيس: «أفتن» رباعياً.

و «لكم» متعلقٌ بمحذوف؛ لأنه حالٌ من «عَدُوًّا»، فإنه في الأصل صفةٌ

(١) هاء يدركه ولام الموت.

(٢) البحر ٣/٣٣٩؛ الشواذ ٢٨.

(٣) انظر: تهذيب اللغة: ٣٦١/٨.

(٤) الإملاء ١/١٩٢.

(٥) لم يشر إلى إعرابها هنا في معاني القرآن. وانظر مذهبه في زيادة من: ٩٨/١.

(٦) القرطبي ٣/٣٣٩؛ القرطبي ٥/٣٦١.

نكرة ثم قُدِّمَ عليها، وأجاز أبو البقاء^(١) أن يتعلَّقَ بـ «كان»، وفي المسألة خلافٌ مرَّ تفصيلُهُ. وأُفردَ «عَدُوًّا» وإن كان المرادُ به الجمعُ لما تقدَّمَ تحقُّقُهُ في البقرة^(٢)، وجوابُ الشرطِ محذوفٌ يدلُّ عليه ما قبله. وقيل: الكلامُ تمَّ عند قوله «من الصلاة»، والجملَةُ الشرطيةُ مستأنفةٌ، حتى قيل: إنها نزلت بعد سنةٍ من نزول ما قبلها، وحينئذٍ فجوابُه أيضاً محذوفٌ، لكن يُقدَّرُ مِنْ جنس ما بعده، وهذا قولٌ ضعيفٌ، وتأخيرُ نزولها لا يقتضي استثناءً.

آ. (١٠٢) والضمير في «فيهم» يعودُ على الضارِبين في الأرض، وقيل: على الخائفين، وهما محتملان، والضميرُ في «وليأخذوا» الظاهرُ عَوْدُهُ على «طائفة» لقربه منها، ولأنَّ الضمير في قوله «سجدوا» لها. وقيل: يعود على طائفةٍ أخرى وهي التي تحرس المصلية. واختار الزجاج^(٣) عَوْدَهُ على الجميع قال: «لأنه أَهْيَبُ للعدو». والسلاح: ما يُقاتلُ به وجمعه أسلحةٌ وهو مذكور، وقد يُؤنَّثُ باعتبارِ الشوكة، قال الطرماح^(٤):

١٦٥٠- يَهْزُ سِلَاحًا لَمْ يَرِثْهَا كِلَالَةً

يشكُّ بها منها غموضَ المَغَابِينِ

فأعاد الضميرَ عليه كضميرِ المؤنثة، ويقال: سلاح كحمار، وسَلَحٌ كضلع، وسَلَحٌ كصرد^(٥)، وسُلحان كسلطان نقله أبو بكر بن دريد^(٦). والسَّلِيحُ نبت إذا رَعَتْه الإبل سَمِنَتْ وَعَزَّرَ لبنها، وما يُلقِيه البعير من جوفه يقال له

(١) الإملاء ١٩٣/١.

(٢) انظر: الآية ٣٦.

(٣) معاني القرآن ١٠٥/٢.

(٤) اللسان: سلح؛ والبحر ٣٣٨/٣، يذكر نوراً يهزُّ قرنه للكلاب ليطعنها به.

(٥) صرد: اسم طائر.

(٦) انظر: الجمهرة ١٥٥/٢.

«سُلَاح» بزنة غلام، ثم عُبرَ به عن كل عَدِرَةٍ حتى قيل في الحُبَارَى: «سِلَاحُهُ سُلَاحُهُ».

قوله: «لَمْ يُصَلُّوا» الجملة في محل رفع لأنها صفة لـ «طائفة» بعد صفة، ويجوزُ أن يكونَ في محلِّ نصب على الحال؛ لأنَّ النكرة قبلها تخصَّصت بالوصف بأخرى. وقرأ الحسن^(١): «فَلِتَقَمَّ» بكسر لام الأمر، وهو الأصل. وقرأ أبو حيوة^(٢) «وليات» بناء على تذكير الطائفة. ورُوي عن أبي عمرو^(٣) الإظهار والإدغام في «ولتأت طائفة»، ووجوه هذه واضحة. وفي قوله «ولياخذوا جذرهم وأسلحتهم» مجازٌ حيث جعل الجذر - وهو معنى من المعاني - مأخوذاً مع الأسلحة فجعله كالآلة، وهو كقوله تعالى: «تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ»^(٤) في أحد الأوجه. وقد تقدَّم الكلامُ في «لو» الواقعة بعد «ودَّ» هنا وفي البقرة^(٥). وقرئ^(٦) «أمتعاتكم»، وهو في الشذوذ من حيث إنه جمع الجمع كقولهم: أسقيات وأعطييات. وقوله: «أَنْ تَضَعُوا» كقوله: «أَنْ تَقْصُرُوا» وقد تقدم.

آ. (١٠٣) قوله تعالى: ﴿قِيَامًا وَقُعُودًا﴾: حالان من فاعل «اذكروا»، وكذلك «وعلى جنوبكم» فإنه في قوة مُضْطَجِعِينَ، فيتعلق بمحذوف. وقوله: «فإذا اطْمَأْنَنْتُمْ» قد تقدَّم الكلامُ على هذه المادة في البقرة^(٧) واختلافُ الناس فيها، وهل هي مقلوبة أم لا؟ وصرَّح أبو البقاء^(٨) هنا

(١) الشواذ ٢٨؛ البحر ٣/٣٤٠.

(٢) الشواذ ٢٨؛ البحر ٣/٣٤٠.

(٣) البحر ٣/٣٤٠.

(٤) الآية ٩ من الحشر.

(٥) الآية ١٠٩ من البقرة.

(٦) قراءة سعيد بن حميد. الشواذ ٢٨؛ البحر ٣/٣٤١.

(٧) الآية ٢٦٠.

(٨) الإملاء ١/١٩٣.

بأنَّ الهمزة أصلٌ وأن وزن الطَّمَانِينَةُ: فُعْلَيْلَةٌ، وأن «طامن» أصل آخر برأسه، وهذا مذهبُ الجرميِّ. و«موقوتاً» صفةٌ لـ «كتاباً» بمعنى محدوداً بأوقات، فهو من وَقَتٍ مخففاً كمضروب من ضرب، ولم يقل «مَوْقوتة» بالتاء مراعاةً لـ «كتاب» فإنه في الأصل مصدر.

آ. (١٠٤) قوله تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا﴾: الجمهورُ على كسر الهاء، والحسن^(١) فتحها من «وَهِن» بالكسر في الماضي، أو من وَهَنَ بالفتح، وإنما فُتِحَت العين لكونها حلقيَّةً فهو نحو: يَدْعُ. وقرأ عبيد بن عمير: «تُهَانُوا» من الإهانة مبنياً للمفعول، ومعناه: لا تتعاطوا من الجبن والخور ما يكون سبباً في إهانتكم كقولهم: «لا أُرَيْنُكَ ههنا»،^(٢) والأعرج^(٣): «أن تكونوا» بالفتح على العلة. وقرأ يحيى^(٤) بن وثاب ومنصور^(٥) بن المعتمر: «تُتَلْمُونَ فإنهم يُتَلْمُونَ كما تُتَلْمُونَ» بكسر حرف المضارعة، وابن السَّمِيفِج بكسر تاء الخطاب فقط وهذه لغة ثابتة، وكنت قد قَدَّمْتُ في الفاتحة^(٦) أن مَنْ يَكْسِرُ حرفَ المضارعة أبوالبقاء^(٧) في قراءة كسر حرف المضارعة قَلَبَ الهمزة ياءً، وغيره أطلق ذلك.

آ. (١٠٥) قوله تعالى: ﴿بِالْحَقِّ﴾: في محلِّ نصبٍ على الحال

(١) البحر ٣/٣٤٢.

(٢) الكتاب ١/٤٥٣.

(٣) القرطبي ٥/٣٧٥؛ البحر ٣/٣٤٣؛ الشواذ ٢٨.

(٤) القرطبي ٥/٣٧٥؛ البحر ٣/٣٤٣.

(٥) منصور بن المعتمر السلمي الكوفي، عرض على الأعمش، وعرض عليه حمزة، توفي

سنة ١٧٣. انظر: الطبقات ٢/٣١٤.

(٦) انظر: الآية ٥ من الفاتحة.

(٧) الإملاء ١/١٩٣.

المؤكدة فيتعلّق بمحذوفٍ، وصاحبُ الحالِ هو الكتابُ أي: أنزلناه ملتبساً بالحق. و«لتحكّم» متعلّق بـ«أنزلنا»، و«أراك» متعدّد لاثنتين أحدهما العائدُ المحذوفُ، والثاني كافُ الخطابِ أي: بما أراكه الله. والإراءة هنا يجوزُ أن تكون من الرأي كقولك: «رأيتُ رأيَ الشافعي» أو من المعرفة، وعلى كلا التقديرين فالفعلُ قبلَ النقلِ بالهمزة متعدّدٌ لواحدٍ وبعده متعدّدٌ لاثنتين كما عرّفَت. و«للخائنين» متعلّق بـ«خصيماً» واللامُ للتعليلِ على بابها، وقيل: هي بمعنى «عن»، وليس بشيءٍ لصحة المعنى بدون ذلك. ومفعولُ «خصيماً» محذوفٌ تقديرُه: «خصيماً البراء»^(١)، وخصيمٍ يجوزُ أن يكون مِثَالٌ مبالغةً كضريب، وأن يكون بمعنى مُفاعِلٍ نحو: خَلِيطٌ وَجَلِيسٌ بمعنى مُخَاصِمٍ ومُخَالِطٍ ومُجَالِيسٍ.

آ. (١٠٨) و﴿يَسْتَخْفُونَ﴾: فيها وجهان، أظهرهما: أنها مستأنفة لمجرد الإخبار بأنهم يطلبون التستر من الله تعالى بجهلهم. والثاني: أنها في محلِّ نصب صفةً لـ«مَنْ» في قوله: «لا يحبُّ مَنْ كان خَوَاناً» وجمع الضمير اعتباراً بمعناها إن جَعَلْتِ «مَنْ» نكرةً موصوفة، أو في محلِّ نصب على الحال مِنْ «مَنْ» إن جَعَلْتِها موصولةً، وجمع الضمير باعتبار معناها أيضاً. وهو معهم» جملةٌ حالية: إمّا من الله تعالى أو من المُسْتَخْفِينَ، و«إذ» منصوبٌ بالعامِلِ في الظرف الواقع خبراً وهو «معهم».

آ. (١٠٩) وتقدّم الكلامُ في نحو ﴿ها أنتم هؤلاء﴾: وقوله: «فَمَنْ يُجَادِلُ مَنْ» استفهامية في محلِّ رفع بالابتداء، و«يجادل» خبره، و«أم» منقطعة وليست بعاطفة. وظاهرُ عبارة مكي^(١) أنها عاطفة فإنه قال: «وأم من يكون مثلها عطف عليها» أي: مثلُ «مَنْ» في قوله: «فَمَنْ يجادلُ» وهو في محلِّ نظرٍ، لأنَّ في المنقطعة خلافاً: هل تُسمّى عاطفة أم لا؟.

(١) فيكون التقدير: ولا تكن لأجل الخائنين خصيماً للبراء.

(٢) المشكل ٢٠٥/١.

آ. (١١٢) قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَرْمِ بِهِ﴾: في هذه الهاء أقوال، أحدها: أنها تعود على «إثماً»، والمتعاطفان بـ«أو»: يجوز أن يعود الضمير على المعطوف كهذه الآية، وعلى المعطوف عليه كقوله: «وإذا رأوا تجارة أولهواً انفضوا إليها»^(١). والثاني: أنها تعود على الكسب المدلول عليه بالفعل نحو: «اعدلوا هو أقرب للتقوى»^(٢). الثالث: أنها تعود على أحد المذكورين الدالّ عليه العطف بـ«أو» فإنه في قوة «ثم يرم بأحد المذكورين». الرابع: أن في الكلام حذفاً، والأصل: «ومن يكسب خطيئة ثم يرم بها، وهذا كما قيل في قوله: «والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها» أي: يكتزون الذهب ولا ينفقونه. و«أو» هنا لتفصيل المُبهم، وتقدّم له نظائر. وقرأ^(٤) معاذ بن جبل: «يَكْسِبُ» بكسر الكاف وتشديد السين، وأصلها: يَكْتَسِبُ فادغمت تاء الافتعال في السين وكُسِرَت الكاف إتباعاً، وهذا شبيه بـ«يَخْطِفُ»^(٥)، وقد تقدّم توجيهه في البقرة. والزهري^(٦): «خَطِيئَةٌ» بالتشديد وهو قياس تخفيفها.

قوله: «ولولا فضلُ الله» في جواب «لولا» وجهان، أظهرهما: أنه مذكورٌ وهو قوله: «لَهَمَّتْ» والثاني: أنه محذوفٌ أي: لأضلوك، ثم استأنف جملةً فقال: «لَهَمَّتْ» أي: لقد هَمَّتْ. قال أبو البقاء^(٧) في هذا الوجه: «ومثل حذف الجواب هنا حذفه في قوله: «ولولا فضلُ الله عليكم ورحمته وأن الله

(١) الآية ١١ من الجمعة

(٢) الآية ٨ من المائدة.

(٣) الآية ٣٤ من التوبة.

(٤) البحر ٣/٣٤٦.

(٥) الآية ٢٠ من البقرة.

(٦) البحر ٣/٣٤٦.

(٧) الإملاء ١/١٩٤.

نواب حكيم»^(١) وكان الذي قَدَّرَ الجوابَ محذوفاً استشكل كونَ قوله «لَهْمَتْ» جواباً لأنَّ اللفظَ يقتضي انتفاءَ هَمِّهم بذلك، والغرضُ أنَّ الواقعَ كونُهُم هَمُّوا على ما يُروى في القصةِ فلذلك قَدَّرَه محذوفاً، والذي جعله مثبتاً أجابَ عن ذلك بأحدِ وجهين: إمَّا بتخصيصِ الهَمِّ أي: لَهَمَّتْ هَمًّا يُوَثِّرُ عندك، وإمَّا بتخصيصِ الإضلالِ أي: يضلونك عن دينك وشريعتك، وكلا هذينِ الهَمِّينِ لم يقع. و«أَنَّ يُضْلُوكَ» على حذفِ الباءِ أي: بأن يُضْلُوكَ، ففي محلِّها الخلافُ المشهور، و«مِنْ» في «من شيء» زائدة، و«شيء» يرادُ به المصدرُ أي: وما يَضْرُونَكَ ضرراً قليلاً ولا كثيراً.

آ. (١١٤) قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَمَرَ﴾: في هذا الاستثناءِ قولان، أحدهما: أنه متصلٌ، والثاني: أنه منقطعٌ، وهما مبنيان على أن النجوى يجوز أن يُرادَ بها المصدرُ كالدَّعْوَى فتكون بمعنى التناجى، وأنَّ يُرادَ بها القومُ المتناجون إطلاقاتاً للمصدرِ على الواقعِ منه مجازاً نحو: «رجلٌ عَدْلٌ وَصومٌ» فعلى الأولِ يكون منقطعاً لأنَّ مَنْ أَمَرَ ليس تناجياً، فكأنه قيل: لكنَّ مَنْ أَمَرَ بصدقةٍ ففي نجواه الخيرُ، والكوفيون يقدِّرون المنقطعَ بـ«بل»، وجَعَلَ بعضهم الاستثناءَ متصلاً وإنَّ أُريدَ بالنجوى المصدرُ، وذلك على حَذْفِ مضافٍ كأنه قيل: إلا نجوى مَنْ أَمَرَ، وإنَّ جعلنا النجوى بمعنى المتناجين كان متصلاً. وقد عَرَفَتْ مِمَّا تَقَدَّمَ أن المنقطعَ منصوبٌ أبداً في لغة الحجاز، وأنَّ بني تميم يُجرونه مُجرى المتصلِ بشرطِ توجُّهِ العاملِ عليه، وأنَّ الكلامَ إذا كان نفيّاً أو شبهه جاز في المستثنى الإتيانُ بدلاً وهو المختار، والنصبُ على أصلِ الاستثناءِ، فقوله «إِلَّا مَنْ أَمَرَ»: إما منصوبٌ على الاستثناءِ المنقطعِ إنَّ جَعَلْتَهُ منقطعاً في لغة الحجاز، أو على أصلِ الاستثناءِ إنَّ جَعَلْتَهُ متصلاً، وإمَّا مجروراً على البدلِ من «كثير» أو مِنْ «نجواهم» أو صفةً لأحدهما، كما تقول: «لا تَمُرَّ

(١) الآية ١٠ من النور.

بجماعة من القوم إلا زيد» إن شئت جعلت زيدا تابعا للجماعة أو للقوم . ولم يجعله الزمخشري تابعا إلا «لكثير» قال^(١): «إلا نجوى من أمر على أنه مجرور بدل من «كثير» كما تقول: «لا خير في قيامهم إلا قيام زيد» وفي التنزيل بالمثل نظرا لا تخفى مابنته للآية، هذا كله إن جعلنا الاستثناء متصلا بالتأويلين المذكورين أو منقطعاً على لغة تميم . وتلخص فيه ستة أوجه: النصب على الانقطاع في لغة الحجاز أو على أصل الاستثناء، والجر على البدل من «كثير» أو من «نجواهم» أو على الصفة لأحدهما .

و «من نجواهم» متعلق بمحذوف لأنه صفة لـ «كثير» فهو في محل جر، والنجوى في الأصل مصدر كما تقدم، وقد يطلق على الأشخاص مجازاً [قال تعالى: وإذ هم نجوى]^(٢)، ومعناها المسارة، ولا تكون إلا من اثنين فأكثر، وقال الزجاج^(٣): «النجوى ما تفرد به الاثنان فأكثر سراً كان أو ظاهراً . وقيل: النجوى جمع نجى نقله الكرماني . قوله: «بين» يجوز أن يكون منصوباً بنفس «إصلاح» تقول: «أصلحت بين القوم» قال تعالى: «فأصلحوا بين أخويكم»^(٤) [٢١٩/ب] وأن يتعلق / بمحذوف على أنه صفة لـ «إصلاح» . و «ابتغاء» مفعول من أجله . وألف «مرضاة» عن واو، وقد تقدم تحقيقه . وقرأ أبو عمرو^(٥) وحمزة: «فسوف يؤتيه» بالياء نظراً إلى الاسم الظاهر في قوله «مرضات الله»، والباقون بالنون نظراً لقوله بعد: «نؤله ونؤله» وهو أوقع للتعظيم .

آ . (١١٥) : ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقْ ﴾ : تقدم أن المضارع المجزوم والأمر من

(١) الكشاف ١/٥٦٣ .

(٢) الآية ٤٧ من الإسراء، وما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل .

(٣) معاني القرآن ٢/١١٤ .

(٤) الآية ١٠ من الحجرات .

(٥) السبعة ٢٣٧؛ الكشاف ١/٣٩٧ .

نحو «لم يَرُدُّ» و«رَدُّ» يجوزُ فيه الإدغامُ وتركه على تفصيلٍ في ذلك وما فيه من اللغات في آل عمران^(١)، وكذلك حكمُ الهاء في قوله: «نُؤْتُهُ» و«نُصِّلُهُ»، وتقدّم قوله: «إن الله لا يَغْفِرُ أن يُشْرَكَ به»^(٢). وختمت تيك بقوله «فقد افتري» وهذه بقوله: «فقد ضلَّ» لأنَّ ذلك في غاية المناسبة، فإن الأولى في شأن أهل الكتاب من أنهم عندهم علمٌ بصحة ثبوته، وأن شريعته ناسخةٌ لجميع الشرائع، ومع ذلك فقد كابروا في ذلك فافتروا على الله تعالى، وهذه في شأن قومٍ مشركين غير أهل كتابٍ ولا علمٍ فناسب وصفهم بالضلال، وأيضاً فقد تقدّم ذكر الهدى^(٣) وهو ضدُّ الضلال.

آ. (١١٧) قوله تعالى: ﴿إِلَّا إِناثًا﴾: في هذه اللفظة تسع قراءات^(٤): المشهورة وهي جمع أنثى نحو رباب جمع رُبى^(٥). والثانية: وبها قرأ الحسن «أنثى» بالإنفراد والمرادُ به الجمع. والثالثة: وبها قرأ ابن عباس وأبو حيوة وعطاء والحسن أيضاً ومعاذ^(٦) القارىء وأبو العالية وأبو نهيك: «إلا أنثا» كرسُل، وفيها ثلاثة أوجه، أحدها: - وبه قال ابن جرير^(٧) - أنه جمعُ «إناث» كثمار وثُمر، وإناث جمع أنثى فهو جمع الجمع، وهو شاذ عند النحويين. والثاني: أنه جمع «أنيث» كقليب وقُلب وغدير وغُدُر، والأنيث من الرجال المُخنثُ الضعيفُ، ومنه «سيف أنيث وميناث وميناثة» أي: غير قاطع

(١) انظر: الآية ١٠٠ من آل عمران.

(٢) الآية ٤٨ من النساء.

(٣) الآية ٢ من البقرة.

(٤) الشواذ ٢٨؛ القرطبي ٣٨٧/٥؛ البحر ٣٥٢/٣.

(٥) الرُبى: الشاة إذا ولدت.

(٦) معاذ بن الحارث المدني، روى عنه نافع وابن سيرين، توفي سنة ٦٣. انظر: طبقات

القراء ٣٠١/٢.

(٧) تفسير الطبري ٢٠١/٩.

قال صخر^(١):

١٦٥١- فتخبره بأنَّ العقلَ عندي

جُرَازٌ لا أَفْلٌ ولا أُنَيْثٌ

والثالث: أنه مفردٌ أي: يكون من الصفات التي جاءت على فُعْل نحو: امرأة حُنْتُ. والرابعة: - وبها قرأ سعد بن أبي وقاص وابن عمر وأبو الجوزاء - «وئنا» بفتح الواو والثاء على أنه مفرد يراد به الجمع. والخامسة - وبها قرأ سعيد بن المسيب ومسلم^(٢) بن جندب وابن عباس أيضاً - «أئنا» بضم الهمزة والثاء، وفيها وجهان، أظهرهما: أنه جمع وئَنَ نحو: «أسد وأسد» ثم قلب الواو همزةً لضمِّها ضمًّا لازماً، والأصل: «وئُن» ثم أئِن. والثاني: أن «وئنا» المفردُ جمع على «وئان» نحو: جمَلٌ وجمَالٌ، وجَبَلٌ وجمَالٌ، ثم جمع «وئان» على «وئُن» نحو: جِمارٌ وحُمُرٌ، ثم قلبت الواو همزةً لما تقدَّم فهو جمعُ الجَمْعِ. وقد ردَّ ابن عطية^(٣) هذا الوجه بأنَّ فعلاً جمعٌ كثرة، وجموعٌ الكثرة لا تُجمع ثانياً، إنما يجمع من الجموع ما كان من جموع القلة. وفيه مناقشة من حيث إن الجمع لا يُجمع إلا شاذاً سواء كان من جموع القلة أم من غيرها. والسادسة - وبها قرأ أيوب السخيتاني: - «وئنا» وهي أصل القراءة التي قبلها. والسابعة والثامنة^(٤): «أئنا ووئنا» بسكون الثاء مع الهمزة والواو، وهي تخفيف فُعْل كسُقْف. والتاسعة - وبها قرأ أبو السوار^(٥)،

(١) وهو صخر الغي، والبيت في المفردات ٢٣؛ واللسان: أنث؛ والبحر ٣/٣٥٢. والجرار من السيوف: النافذ الماضي.

(٢) مسلم بن جندب الهذلي المدني، تابعي، عرض على عبدالله بن عباس، وعرض عليه نافع، توفي سنة ١٣٠. انظر: الطبقات ٢/٢٩٧.

(٣) المحرر ٤/٢٥٧.

(٤) وهي قراءة عطاء كما في الشواذ ٢٨.

(٥) أبو السوار الغنوي، رجل فصيح، أخذ عنه أبو عبيدة وكان على عهد ابن الأعرابي، يروي عن العرب. انظر: بغية الوعاة ١/٦٠٧.

وكذا وُجِدَتْ في مصحف عائشة: «إلا أوثاناً» جمع «وَتْن» نحو: جَمَلٌ وَأَجْمَالٌ وجَبَلٌ وَأَجْبَالٌ. وَسُمِّيَتْ أصنامهم إناثاً لأنهم كانوا يُلبسونها أنواعَ الحُلِيِّ ويسمونها بأسماءِ المؤنثات نحو: اللات والعزى ومناة. وقد رُدَّ هذا بأنهم كانوا يُسْمُونُ بأسماء الذكور نحو: هُبَلٌ وذِي الخَلْصَةِ، وفيه نظر، لأن الغالب تسميتهم بأسماء الاناث. و«مريداً» فعيل من «مَرَدٌ» أي تَجَرَّدٌ للشَّرِّ، ومنه «شجرة مَرْداء» أي: تناثر ورقها، ومنه: الأَمْرُدُ لتَجَرُّدِ وجهه من الشعر، والصَّرْحُ الممرَّد الذي لا يعلوه غبار من ذلك. وقرأ^(١) أبو رجاء - ويُرْوَى عن عاصم - «تَدْعُونَ» بالخطاب.

قوله: «لعنه الله» فيه وجهان. أظهرهما: أن الجملة صفة لـ «شيطاناً» فهي في محلِّ نصب، والثاني: أنها مستأنفة: إمَّا إخبارٌ بذلك، وإمَّا دعاء عليه. وقوله: «وقال» فيه ثلاثة أوجه: الصفة أيضاً، أو الحال على إضمار «قد» أي: وقد قال، أو على الاستئناف. و«لأَتُخَذَنَّ» جوابٌ قسم محذوف. و«من عبادك» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بالفعل قبله أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «نصيياً» لأنه في الأصلِ صفةٌ نكرةٌ قُدِّمَ عليها.

آ. (١١٩): ومفعولاتُ الأفعال الثلاثة محذوفةٌ للدلالةِ عليها أي: وَلَاضِلُّنَّهُمْ عن الهدى ولأَمْنِيْنَهُمْ بالباطل^(٢) ولأَمْرُنَّهُمْ بالضلال، كذا قَدَرَهُ أبو البقاء^(٣)، والأحسنُ أن يُقَدَّرَ المحذوفُ من جنسِ الملفوظِ به أي: وَلَامْرُنَّهُمْ بالبِتِّك، ولأَمْرُنَّهُمْ بالتغيير. وقرأ^(٤) أبو عمرو فيما نقل عنه ابن عطية^(٥): «ولأَمْرُنَّهُمْ» بغيرِ ألفٍ وهو قصرٌ شاذٌّ لا يُقاسُ عليه، ويجوزُ ألا يُقَدَّرَ

(١) الشواذ ٢٩؛ البحر ٣٥٢/٣.

(٢) الإملاء: الباطل.

(٣) الإملاء ١٩٥/١.

(٤) البحر ٣٥٤/٣.

(٥) المحرر ٢٥٩/٤.

شيء من ذلك؛ لأنَّ القصدَ الإخبارُ بوقوعِ هذه الأفعالِ من غيرِ نظرٍ إلى متعلقاتها نحو: «كلوا واشربوا»^(١). والبتك: القَطْعُ والشقُّ، والبتكةُ: القطعة من الشيءِ جَمَعُهَا بَتَكَ^(٢):

١٦٥٢- حتى إذا ما هَوَتْ كَفَّ الغلام لها
طارَتْ وفي كَفِّهِ مِنْ ريشها بَتَكَ

ومعنى ذلك: أنَّ الجاهلية كانوا يَشُقُّونَ أذنَ الناقةِ إذا ولدت خمسة أبطن
آخرها ذَكَر.

آ. (١٢٠) وقُرِئ^(٣): ﴿يَعِدُّهُمْ﴾: بسكونِ الدالِ تخفيفاً لتوالي الحركات، ومفعولُ الوعدِ محذوفٌ أي: يعِدُّهُمُ الباطلُ أو السلامة والعافية. «إلا غروراً» يُحتملُ أن يكونَ مفعولاً ثانياً، وأن يكونَ مفعولاً من أجله، وأن يكونَ نعتَ مصدرٍ محذوفٍ أي: وعداً ذا غرور، وأن يكونَ مصدرراً على غيرِ الصدرِ لأنَّ «يَعِدُّهُمْ» في قوةِ يُغَرِّهُمُ بوعده.

آ. (١٢١) و﴿عنها﴾: يجوزُ أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ: إمَّا على الحالِ من «محيصاً» لأنه في الأصلِ صفةُ نكرةٍ قُدِّمَتْ عليها، وإمَّا على التبيينِ أي: أعني عنها، ولا يجوزُ تعلُّقهُ بمحذوفٍ؛ لأنه لا يتعدَّى بـ «عن» ولا بـ «محيصاً»، وإن كان المعنى عليه لأنَّ المصدرَ لا يتقدَّمُ معمولُه عليه، ومَنْ يُجَوِّزُ ذلكَ يُجَوِّزُ تَعَلُّقَ «عن» به. والمحيصُ: اسمُ مصدرٍ من حاصِنٍ يَحِيصُ إذا حَلَّصَ ونَجَا، وقيل: هو الزَّوْعَانُ بِنُفُورٍ، ومنه قولُه^(٤):

(١) الآية ١٩ من الطور.

(٢) البيت لزهير، وهو في ديوانه ١٧٥؛ واللسان: «بتك».

(٣) قراءة الأعمش كما في البحر ٣/٣٥٤؛ والشواذ ٢٩.

(٤) البيت لجعفر بن علبة الحارثي، وهو في الحماسة ١/٦٤؛ والبحر ٣/٣٤٨.

١٦٥٣- ولم نَدْرِ إِنْ جِضْنَا مِنَ الْمَوْتِ حَيْصَةً

كم العمرُ باقٍ والمَدَى مُتَطَاوِلٌ / [٢٢٠/أ]

ويروي: «جِضْنَا» بالجيم والضاد المعجمة، ومنه: «وقعوا في حَيْصٍ بَيِّصٍ»، وحاصٌّ باصٌّ، أي: وقعوا في أمرٍ يَعْسُرُ التخلُّص منه، ويقال: مَجِيسٌ وَمَحَاصٍ، قال^(١):

١٦٥٤- أَتَجِيسُ مِنْ حُكْمِ الْمَنِيَّةِ جَاهِدًا

ما للرجالِ عن المَنُونِ مَحَاصٍ

ويقال: حَاصٌ يَحُوصُ حَوْصًا وَجِيَاصًا أَي: زَائِلُ الْمَكَانِ الَّذِي كَانَ فِيهِ، وَالْحَوْصُ: ضَيْقٌ مُؤَخَّرُ الْعَيْنِ وَمِنْهُ الْأَخَوْصُ.

آ. (١٢٢) وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾: يجوزُ فيه وجهان: الرفع على الابتداء، والخبر «سَنُدْخِلُهُمْ»، والنصبُ على الاشتغال أي: سَنُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا سَنُدْخِلُهُمْ، وقرئ^(٢): «سَيُدْخِلُهُمْ» بياء الغيبة. وانتصب «وَعَدَ اللَّهُ» على المصدرِ المؤكَّد لنفسه و«حَقًّا» على المصدرِ المؤكَّد لغيره، ف«وَعَدَ» مؤكَّد لقوله «سَنُدْخِلُهُمْ»، وهو مفهومٌ مما قبله، و«حَقًّا» مؤكَّد لقوله: «وَعَدَ اللَّهُ». و«قِيلًا» نصبٌ على التمييز. والقيل والقول والقول مصادرٌ بمعنى واحدٍ، ومنه قوله تعالى: «وَقِيلَهُ يَا رَبُّ»^(٣).

آ. (١٢٣) قوله تعالى: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ﴾: في «لَيْسَ» ضميرٌ هو اسمُها، وفيه خلافٌ: فقيل: يعودُ على ملفوظٍ به، وقيل: يعودُ على ما دُلَّ عليه اللفظُ من الفعلِ، وقيل: يَدُلُّ عليه سببُ الآية. فأما عَوْدُهُ على ملفوظٍ به

(١) لم أمتد إلى قائله، وهو في البحر ٣/٣٤٨.

(٢) البحر ٣/٣٥٥ من دون نسبة.

(٣) الآية ٨٨ من الزخرف.

فَقِيلَ: هُوَ الْوَعْدُ الْمَتَقَدِّمُ فِي قَوْلِهِ «وَعَدَ اللَّهُ» وَهَذَا مَا اخْتَارَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ قَالَ (١): «فِي لَيْسَ ضَمِيرٌ وَعَدَ اللَّهُ أَي: لَيْسَ يُنَالُ مَا وَعَدَ اللَّهُ مِنَ الثَّوَابِ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا بِأَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ. وَالخَطَابُ لِلْمُسْلِمِينَ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ (٢) بِوَعْدِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ آمَنَ بِهِ» وَهَذَا وَجْهٌ حَسَنٌ. وَأَمَّا عَوْدُهُ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ فَقِيلَ: هُوَ الْإِيمَانُ الْمَفْهُومُ مِنْ قَوْلِهِ: «وَالَّذِينَ آمَنُوا» وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ وَعِنْدَهُ: «لَيْسَ الْإِيمَانُ بِالْتَّمَنِي». وَأَمَّا عَوْدُهُ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ السَّبَبُ فَقِيلَ: يَعُودُ عَلَى مَجَاوِرَةِ الْمُسْلِمِينَ مَعَ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَذَلِكَ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ: «دِينُنَا قَبْلَ دِينِكُمْ، وَبَيْنَا قَبْلَ نَبِيِّكُمْ، فَنَحْنُ أَفْضَلُ»، وَقَالَ الْمُسْلِمُونَ: «كُتِبْنَا يَقْضِي عَلَى كِتَابِكُمْ، وَبَيْنَنَا خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ» فَتَزَلَّتْ. وَقِيلَ: يَعُودُ عَلَى الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ أَي: لَيْسَ الثَّوَابُ عَلَى الْحَسَنَاتِ وَلَا الْعِقَابُ عَلَى السَّيِّئَاتِ بِأَمَانِيكُمْ. وَقِيلَ: قَالَتِ الْيَهُودُ نَحْنُ أَنْبِيَاءُ اللَّهِ وَأَحْبَاؤُهُ، وَنَحْنُ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ، وَكَذَلِكَ النَّصَارَى. وَقَالَتِ كُفَّارُ قُرَيْشٍ: لَا تُبْعَثُ، فَتَزَلَّتْ أَي: لَيْسَ مَا ادَّعَيْتُمُوهُ يَا كُفَّارَ قُرَيْشٍ بِأَمَانِيكُمْ.

وَقَرَأَ (٣) الْحَسَنُ وَأَبُو جَعْفَرٍ وَشَيْبَةُ بْنُ نَصَّاحٍ وَالْحَكَمُ (٤) وَالْأَعْرَجُ: «أَمَانِيكُمْ»، «وَلَا أَمَانِي» بِالْتَّخْفِيفِ كَأَنَّهُمْ جَمَعُوهُ عَلَى فِعَالٍ دُونَ فِعَالِيلٍ كَمَا قَالُوا: قَرَقُورٌ وَقَرَاقِيرٌ وَقَرَاقِرٌ، وَالْعَرَبُ تُنْقِصُ مِنْ فِعَالِيلِ الْيَاءِ، كَمَا تَزِيدُهَا فِي فِعَالِيلٍ نَحْوَ قَوْلِهِ (٥):

تَنْقَادَ الصِّيَارِيَفِ ١٦٥٥ -

(١) الكشاف ١/٥٦٥.

(٢) الكشاف: «لا يتمنى».

(٣) البحر ٣/٣٥٥.

(٤) الحكم بن ظهير الفزاري الكوفي، روى عن عاصم، ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات

القرآن ١/٢٥٧.

(٥) تقدم برقم ٦٨٧.

وقوله: «مَنْ يَعْمَلُ» جملة مستأنفة مؤكدة لحكم الجملة قبلها. وقرأ الجمهور «ولا يَجِدُ» جزماً، على عطفه على جواب الشرط، وروي عن ابن عامر^(١) رفعه، وهو على القطع عن النسق. ثم يُحتمل أن يكون مستأنفاً وأن يكونَ حالاً، كذا قيل، وفيه نظرٌ من حيث إنَّ المضارع المنفي بـ «لا» لا يقترن بالواو إذا وقع حالاً.

قوله: «مِنَ الصَّالِحَاتِ مِمَّنْ ذَكَرَ» «من» الأولى للتبعيض لأنَّ المكلف لا يطيق عمل كل الصالحات. وقال الطبري^(٢): «هي زائدة عند قوم». وفيه ضعفٌ لعدم الشرطين. و«مِنَ» الثانية للتبيين. وأجاز أبو البقاء^(٣) أن تكونَ حالاً، وفي صاحبها وجهان أحدهما: أنه الضميرُ المرفوع بـ «يعمل»، والثاني: أنه الصالحات أي: الصالحات كائنةً من ذكر أو أنثى، وقد تقدّم إيضاح هذا في قوله: «لا أُضِيعُ عَمَلِ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِمَّنْ ذَكَرَ أَوْ أَنْثَى»^(٤) والكلامُ على «أو» أيضاً. وقوله: «وهو مؤمن» جملة حالية من فاعل «يعمل». وقرأ^(٥) أبو عمرو وابن كثير وأبو بكر عن عاصم: «يُدْخَلُونَ» هنا وفي مريم^(٦) وأول غافر^(٧) بضم حرف المضارعة وفتح الخاء مبنياً للمفعول، وانفرد ابن كثير وأبو بكر بثانية غافر^(٨)، وأبو عمرو بالتي في فاطر^(٩)، والباقون بفتح حرف

(١) رواية ابن بكار عنه كما في القرطبي ٣٩٩/٥.

(٢) تفسير الطبري ٢٤٩/٩.

(٣) الإملاء ١٩٥/١.

(٤) الآية ١٩٥ من آل عمران.

(٥) السبعة ٢٣٧؛ الكشف ٣٩٧/١.

(٦) الآية ٦٠.

(٧) الآية ٤٠.

(٨) الآية ٦٠.

(٩) الآية ٣٣.

المضارعةِ وَضَمَّ الخاءِ مبنياً للفاعل، وذلك للتفنُّنِ في البلاغةِ، وقد يظهرُ فروقٌ لا يَسَعُها هذا الكتابُ.

آ. (١٢٥) قوله تعالى: ﴿مَنْ أَسْلَمَ﴾: متعلِّقٌ بـ «أَحْسَنُ» فهي «مَنْ» الجارة للمفضول، و«الله» متعلِّقٌ بـ «أَسْلَمَ»، وأجاز أبو البقاء^(١) أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «وجهه» وفيه نظرٌ لا يخفى. «وهو مُحْسِنٌ» حالٌ من فاعلِ «أَسْلَمَ»، و«اتَّبَعَ» يجوز أن يكون عطفاً على «أَسْلَمَ» وهو الظاهر، وأن يكونَ حالاً ثانية من فاعلِ «أَسْلَمَ» بإضمارِ «قد» عند مَنْ يشترط ذلك، وقد تقدَّم الكلام على «حنيفاً» في البقرة^(٢)، إلا أنه يجوزُ هنا أن يكونَ حالاً من فاعلِ «اتَّبَعَ».

قوله: «واتخذ الله إبراهيم خليلاً» فيه وجهان، وذلك أن «أَتَّخَذَ» إن عَدَّيْنَاهَا لاثنين كان مفعولاً ثانياً وإلا كانَ حالاً، وهذه الجملة عطف على الجملة الاستفهامية التي معناها الخبرُ نَبَّهْتُ على شرف المتبوع وأنه جديرٌ بأن يُتَّبَعَ لاصطفاءِ الله له بالخُلَّةِ، ولا يجوز عطفها على ما قبلها لعدم صلاحيتها صلةً للموصول. وجعلها الزمخشري^(٣) جملةً معترضة قال: «فإن قلت ما محلُّ هذه الجملة؟ قلت: لا محلُّ لها من الإعراب لأنها من جمل الاعتراضاتِ نحو ما يجيء في الشعر من قولهم «والحوادثُ جَمَّةٌ» فائدتها تأكيدُ وجوبِ اتِّباعِ ملته، لأنَّ مَنْ بَلَغَ من الرُّلْفَى عند الله أن اتَّخَذَهُ خليلاً كان جديراً بأن يُتَّبَعَ» فإن عنى بالاعتراضِ المصطلحَ عليه فليس ثمَّ اعتراضٌ، إذ الاعتراضُ بين متلازمين كفعلٍ وفاعلٍ ومبتدأٍ وخبرٍ

(١) الإملاء ١/١٩٥.

(٢) الآية ١٣٥.

(٣) الكشاف ١/٥٦٦.

- النساء -

وشرط وجزاء وقسم وجواب، وإن عَنَى غيرَ ذلك احتِمِل، إلا أنَ تنظيرَه بقولهم: «والحوادثُ جَمَّةٌ» يُشعرُ بالاعتراض المصطلح عليه؛ فإن قولهم «والحوادثُ جمّة» وَرَدَ في بيتين، أحدهما بين / فعل وفاعل كقوله^(١): [ب/٢٢٠]

١٦٥٦- وقد أدركتني والحوادثُ جَمَّةٌ
أَسِنَّةٌ قومٍ لا ضعافٍ ولا عُزْلٍ

والآخرُ يحتمل ذلك، على أن تكونَ الباءُ زائدةً في الفاعل كقوله^(٢):

١٦٥٧- ألا هل أتاهما والحوادثُ جَمَّةٌ
بأنَّ امرأ القيس بنَ تَمَلِكٍ يَبْقُرَا
ويحتمل أن يكونَ الفاعلُ ضميراً دَلَّ عليه السياق أي: هل أتاهما الخبر
بأن امرأ القيس، فيكون اعتراضاً بين الفعل ومعموله.

والخليلُ: مشتق من الخَلَّةِ بالفتح وهي الحاجة، أو من الخُلَّةِ بالضم، وهي المودة الخالصة، أو من الخَلَلِ. قال نعلب: «سُمِّي خليلاً لأن مودته تَتَخَلَّلُ القلبَ» وأنشد^(٣):

١٦٥٨- قد تَخَلَّلَتْ مسلكَ الروحِ مني
وبه سُمِّي الخليلُ خليلاً

وقال الراغب^(٤): «الخَلَّةُ - أي بالفتح - الاختلالُ العارضُ للنفس: إمَّا لشهوتها لشيءٍ أولحاجتها إليه، ولهذا فسُر الخَلَّةُ بالحاجة، والخُلَّةُ - أي

(١) تقدم برقم ٧٤١.

(٢) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ٦٦؛ والخصائص ٣٣٥/١؛ ومفردات الراغب ٥٤؛ وابن يعيش ٢٣/٨؛ واللسان: بقر؛ والإنصاف ١٧١. ويقر: هاجر.

(٣) البيت لبشار، وهو في مفردات الراغب ١٥٤؛ والقرطبي ٤٠٠/٥.

(٤) المفردات ١٥٤.

بالضم - المودة: إما لأنها تتخلل النفس أي تتوسطها، وإما لأنها تُخِلُّ النفس فتؤثر فيها تأثير السهم في الرمية، وإما لفرط الحاجة إليها.

آ. (١٢٧) قوله تعالى: ﴿وما يُتلى﴾: فيه سبعة أوجه، وذلك أن موضع «ما» يحتمل أن يكون رفعاً أو نصباً أو جرأً. فالرفع من ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون مرفوعاً عطفاً على الضمير المستكن في «يُفتيكم» العائد على الله تعالى، وجزاز ذلك للفصل بالمفعول والجار والمجرور مع أن الفصل بأحدهما كافٍ. والثاني: أنه معطوف على لفظ الجلالة فقط، كذا ذكره أبو البقاء^(١) وغيره، وفيه نظر، لأنه: إما أن يُجعل من عطف مفرد على مفرد فكان يجب أن يُثنى الخبر وإن توسط بين المتعاطفين فيقال: «يُفتيانكم»، إلا أن ذلك لا يجوز، ومن ادعى جوازَه يحتاج إلى سماع من العرب فيقال: «زيد قائمان وعمرو»، ومثل هذا لا يجوز، وإما أن يُجعل من عطف الجمل بمعنى أن خبر الثاني محذوف أي: وما يتلى عليكم يُفتيكم، فيكون هذا هو الوجه الثالث - وقد ذكروه - فيلزم التكرار. والثالث من أوجه الرفع: أنه رفع بالابتداء، وفي الخبر احتمالان، أحدهما: أنه الجار بعده وهو «في الكتاب» والمراد بما يتلى القرآن، وبالكتاب اللوح المحفوظ، وتكون هذه الجملة معترضةً بين البدل والمبدل منه على ماسيأتي بيانه. وفائدة الاخبار بذلك تعظيم المتلو ورفع شأنه، ونحوه: «وإنه في أم الكتاب لدينا لعلي حكيم»^(٢). والاحتمال الثاني: أن الخبر محذوف أي: والمتلو عليكم في الكتاب يُفتيكم أوبيّن لكم أحكامهن، فهذه أربعة أوجه. وكلام الزمخشري^(٣) يحتمل جميع الأوجه، فإنه قال: «ما يُتلى» في محل الرفع أي: اللّه يُفتيكم والمتلو في الكتاب في معنى اليتامى، يعني قوله: «وإن خِفْتُمُ الْأَنْفُسَ فِي الْيَتَامَى»^(٤)

(٣) الكشاف ١/٥٦٧.

(٤) الآية ٣ من النساء.

(١) الاملاء ١/١٩٦.

(٢) الآية ٤ من الزخرف.

- النساء -

وهو من قولك: «أعجبني زيدٌ وكرمه» انتهى. يعني أنه من بابِ التجريد، إذ المقصودُ الإخبارُ بإعجابِ كرمِ زيدٍ، وإنما ذُكرَ زيدٌ لِيُفِيدَ هذا المعنى الخاص لذلك المقصود أن الذي يُفْتِيهِم هو المتلو في الكتاب، وذُكرت الجلالة للمعنى المشار [إليه]، وقد تقدّم تحقيق التجريد في أول البقرة عند قوله «يخادعون الله»^(١).

والجر من وجهين، أحدهما: أن تكون الواو للقسم، وأقسم الله بالمتلو في شأن النساء تعظيماً له كأنه قيل: وأقسم بما يُتلى عليكم في الكتاب، ذكره الزمخشري^(٢). والثاني: أنه عطفٌ على الضمير المجرور بـ «في» أي: يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وفيما يتلى، وهذا منقولٌ عن محمد^(٣) بن أبي موسى قال: «أفتاهم الله فيما سألوا عنه وفيما لم يسألوا»، إلا أن هذا ضعيف^(٤) من حيث الصناعة، لأنه عطفٌ على الضمير المجرور من غير إعادة الجار وهورأي الكوفيين، وقد قَدِّمْتُ ما في ذلك من مذاهب الناس ودلائلهم مستوفى عند قوله: «وكفر به والمسجد الحرام»^(٥) فعليك بالالتفات إليه. قال الزمخشري^(٦): «ليس بسديد أن يُعْطَفَ على المجرور في «فيهنَّ» لاختلاله من حيث اللفظ والمعنى» وهذا سبَّه إليه أبو إسحاق^(٧) قال: «وهذا بعيدٌ بالنسبة إلى اللفظ وإلى المعنى: أما اللفظ فإنه يقتضي عطفَ المُظْهَرِ على المضمَرِ، وأما المعنى فلأنه ليس المرادُ أن الله يفْتِيكُمْ في شأن ما يُتلى

(١) الآية ٩.

(٢) الكشاف ٥٦٧/١.

(٣) لم أهدت إلى ترجمته.

(٤) أي ضعيف عند البصريين وليس على اختياره؛ لأنه اختار مذهب الكوفيين في هذه المسألة. انظر إعرابه للآية ٢١٧ من البقرة.

(٥) الآية ٢١٧ من البقرة.

(٦) الكشاف ٥٦٧/١.

(٧) معاني القرآن ١٢٤/٢.

عليكم في الكتاب، وذلك غير جائز كما لم يَجُزْ في قوله «تساءلون به والأرحام»^(١) يعني من غير إعادة الجار. وقد أجاب الشيخ^(٢) عما ردَّ به الزمخشري والزجاج بأن التقدير: يُفْتِيكُمْ في متلوهُنَّ وفيما يُتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء، وحُذِفَ لدلالة قوله «وما يتلى عليكم»، وإضافة «متلو» إلى ضمير «هُنَّ» سائغة، إذ الإضافة تكون بأدنى ملابسٍ لَمَّا كان متلوًّا فيهن صَحَّتْ الإضافة إليهن، كقوله: «مكرُّ الليل والنهار»^(٣) لَمَّا كان المكرُّ يقع فيهما صَحَّتْ إضافته إليهما، ومثله قول الآخر^(٤):

١٦٥٩- إذا كوكبُ الخرقاءِ لاحَ بسُحرةٍ

سهيلٌ أذاعتَ غزَلها في الغرائبِ

وفي هذا الجوابِ نظرٌ.

والنصبُ بإضمارِ فعلِ أي: وبيِّنَ لكم ما يُتلى، لأنَّ «يُفْتِيكُمْ» بمعنى بيِّنَ لكم. واختار الشيخ^(٥) وجهَ الجرِّ على العطفِ على الضمير، مختاراً لمذهب الكوفيين وبأنَّ الأوجهَ كُلُّها تؤدي إلى التأكيد، وأمَّا وجهُ العطفِ على الضمير فيجعلُهُ تأسيساً قال: «وإذا دار الأمرُ بينهما فالتأسيسُ أَوْلَى»، وفي جعله هذا الوجهَ منفرداً بالتأسيس دونَ بقية الأوجهِ نظرٌ لا يخفى.

قوله: «في الكتاب» يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه متعلقٌ بـ «يُتلى»، والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الضميرِ المستكنِّ في «يتلى». والثالث: أنه خبر «ما يتلى» على الوجهِ الصائرِ إلى أنَّ «ما يتلى»

(١) الآية ١ من النساء.

(٢) البحر ٣/٣٦١.

(٣) الآية ٣٣ من ساء.

(٤) لم أهدت إلى قائله، وهو في المحتسب ٢/٢٢٨ ابن يعيش ٣/٨؛ والمقرب ١/٢١٣؛ واللسان: غرب؛ والخزانة ١/٤٨٧. وأذاعت: فرقت. والشاهد في قوله «كوكب الخرقاء» حيث أضافه إليها لجدِّها في عملها عند طلوعه.

(٥) البحر ٣/٣٦٠.

مبتدأ، فيتعلق بمحذوف أيضاً، إلا أن محله على هذا الوجه رافع، وعلى ما قبله نصب.

قوله: «في يتامى» فيه خمسة أوجه، أحدها: أنه بدل من «الكتاب» وهو بدل اشتمال، ولا بد من حذف مضاف أي في حكم يتامى، ولا شك أن الكتاب مشتمل على ذكر أحكامهن. والثاني: أن يتعلق بـ«يتلى». فإن قيل: كيف يجوز تعلق حرفي جر بلفظ واحد ومعنى واحد؟ فالجواب أن معانها مختلف، لأن الأولى للطرفية على بابها، والثانية بمعنى الباء للسببية مجازاً أو حقيقة عند من يقول بالاشتراك. وقال أبو البقاء^(١): كما تقول «جئتك في يوم الجمعة في أمر زيد». والثالث: أنه بدل من «فيهن» بإعادة العامل، ويكون هذا بدل بعض من كل. قال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: بم تعلق قوله «في يتامى النساء؟» قلت: في الوجه الأول هو صلة «يتلى» أي: يتلى عليكم في معانهن، ويجوز أن يكون «في يتامى» بدلاً من «فيهن»، وأما في الوجهين الأخيرين فبدل لا غير انتهى. يعني بالوجه الأول أن يكون «ما يتلى» مرفوع المحل. قال الشيخ^(٣): «أما ما أجازته في وجه الرفع من كونه صلة «يتلى» فلا يجوز إلا أن يكون بدلاً من «في الكتاب» أو تكون «في» للسببية، لثلا يتعلق حرفاً جر بلفظ واحد ومعنى واحد بعامل واحد، وهو ممتنع إلا في البدل والعطف، وأما تجويزه أن يكون بدلاً من «فيهن» فالظاهر أنه لا يجوز للفصل بين البدل والمبدل منه بالمعطوف، ويصير هذا نظير قولك: «زيد يقيم في الدار وعمرو في كسر منها»^(٤) ففصلت بين «في الدار» وبين «في كسر» بـ«عمرو»، والمعهود في مثل هذا / التركيب: «زيد يقيم في الدار في [أ/٢٢١]

(١) الاملاء ١/١٩٦.

(٢) الكشاف ١/٥٦٧.

(٣) البحر ٣/٣٦١.

(٤) كسر الدار: جانبها.

كِسْرٍ مِنْهَا وَعَمْرُو». الرابع: أَنْ يَتَعَلَّقَ بِنَفْسِ الْكِتَابِ أَي: فِيمَا كَتَبَ فِي حَكْمِ الْيَتَامَى. الخامس: أَنَّهُ حَالٌ فَيَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ، وَصَاحِبُ الْحَالِ هُوَ الْمَرْفُوعُ بِـ «يُتَلَى» أَي: كَائِنًا فِي حَكْمِ يَتَامَى النِّسَاءِ، وَإِضَافَةُ «يَتَامَى» إِلَى النِّسَاءِ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْخَاصِّ إِلَى الْعَامِّ لِأَنَّهُنَّ يَنْقَسِمْنَ إِلَى يَتَامَى وَغَيْرِهِنَّ. وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: هُوَ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ، إِذَا الْأَصْلُ: فِي النِّسَاءِ الْيَتَامَى، وَهَذَا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ لَا يَجُوزُ، وَيُؤْوَلُونَ مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١): «فَإِنْ قُلْتَ: إِضَافَةُ الْيَتَامَى إِلَى النِّسَاءِ مَا هِيَ؟ قُلْتَ: هِيَ إِضَافَةٌ بِمَعْنَى «مِنْ» نَحْو: سُحِقَ عِمَامَةٌ. قَالَ الشَّيْخُ^(٢): «وَالَّذِي ذَكَرَهُ النَّحْوِيُّونَ مِنْ ذَلِكَ إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى جِنْسِهِ نَحْو: «خَاتَمٌ حَدِيدٌ» وَيَجُوزُ الْفَصْلُ^(٣) إِمَّا بِاتِّبَاعِ نَحْو: «خَاتَمٌ حَدِيدٌ» أَوْ تَنْصِبِهِ تَمَيِّزًا نَحْو: «خَاتَمٌ حَدِيدًا» أَوْ تَجْرُؤِهِ بِـ «مِنْ» نَحْو: خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ». قَالَ: «وَالظَّاهِرُ أَنَّ إِضَافَةَ «سُحِقَ عِمَامَةٌ» وَ«يَتَامَى النِّسَاءِ» بِمَعْنَى اللَّامِ، وَمَعْنَى اللَّامِ الْإِخْتِصَاصُ». وَهَذَا الرَّدُّ لَيْسَ بِشَيْءٍ فَإِنَّهُمْ ذَكَرُوا ضَابِطَ الْإِضَافَةِ الَّتِي بِمَعْنَى «مِنْ» أَنَّ تَكُونَ إِضَافَةً جِزْءٍ إِلَى كُلِّ شَرْطٍ صَدَقَ اسْمُ الْكُلِّ عَلَى الْبَعْضِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ «يَتَامَى» بَعْضٌ مِنَ النِّسَاءِ، وَالنِّسَاءُ يَصْدُقُ عَلَيْهِنَّ، وَتَحَرَّرْنَا بِقَوْلِنَا «بِشَرْطٍ صَدَقَ الْكُلُّ عَلَى الْبَعْضِ» مِنْ نَحْوِ «يَدٌ زَيْدٌ» فَإِنَّ زَيْدًا لَا يَصْدُقُ عَلَى الْيَدِ وَحَدَّهَا. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٤): «فِي يَتَامَى النِّسَاءِ» أَي: فِي الْيَتَامَى مِنْهُنَّ» وَهَذَا تَفْسِيرٌ مَعْنَى لَا إِعْرَابٍ.

وَالْجُمْهُورُ عَلَى «يَتَامَى» جَمْعُ يَتِيمَةٍ. وَقَرَأَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيُّ^(٥):

(١) الْكَشَافُ ٥٦٧/١.

(٢) الْبَحْرُ ٣٦٢/٣.

(٣) أَي الْفَصْلُ عَنِ الْإِضَافَةِ.

(٤) الْإِمْلَاءُ ١٩٦/١.

(٥) الْبَحْرُ ٣٦٢/٣؛ الشَّوَاذُ ٢٩؛ وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيُّ لَعَلَّهُ أَبَانُ بْنُ عَثْمَانَ رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَالزَّهْرِيُّ، تَوَفَّى سَنَةَ ١٠٥. انظُر: الْبَلْغَةُ ٢، الْبَغِيَّةُ ٤٠٥/١.

- النساء -

«ييامى» بياءين مِنْ تحت، وَخَرَّجَهُ ابن جني^(١) على أن الأصل «أيامى» فأبْدَلَ من الهمزة ياءً، كما قالوا: «فلانُ ابنُ أعصرٍ وَيَعصر»، والهمزة أصلٌ، سُمِّي بذلك لقوله^(٢):

١٦٦٠- أَبْنِيَّ إِنَّ أَبَاكَ غَيْرَ لَوْنَهُ
كَرُّ اللَّيَالِي وَاختِلَافُ الْأَعْصُرِ

وهم يُبَدِّلون الهمزة من الياء كقولهم: «قطع الله أده» يريدون: يده، فلذلك يُبَدِّلون منها الياء، و«أيامى» جمع «أيم» بوزن فَيْعِل، ثم كُسِّر على أيام كسيِّد وسيَّيد، ثم قُلبت اللام إلى موضع العين، والعين إلى موضع اللام فصار اللفظ «أيامى» ثم قُلبت الكسرة فتحةً لخفتها، فتحرَّكت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار: «أيامى» فوزنه فيالع. وقال أبو الفتح^(٣) أيضاً: «ولو قيل إنه كُسِّر أيم على فعلى كسكرى ثم كُسِّر ثانياً على «أيامى» لكان وجهاً حسناً. وسيأتي تحقيق هذه اللفظة عند قوله: «وأنكحوا الأيامى منكم»^(٤) إن شاء الله تعالى. وقرئ^(٥): «ما كتَبَ اللَّهُ لهنَّ» بتسمية الفاعل.

قوله: «وترغبون» فيه أوجه، أحدها: - وهو الظاهر - أنه معطوفٌ على الصلة عطفَ جملةٍ مثبتةٍ على جملةٍ منفيةٍ أي: اللاتي لا تؤتونهن واللاتي ترغبون أن تنكحوهن، كقولك: «جاء الذي لا يبخل ويكرم الضيفان». والثاني: أنه معطوفٌ على الفعل المنفيِّ بـ «لا» أي: لا تؤتونهن ولا ترغبون. والثالث: أنه حالٌ من فاعل «تؤتونهن» أي: لا تؤتونهن وأنتم راغبون في

(١) المحتسب ٢٠٠/١.

(٢) البيت لأعصر بن سعد وهو في الخصائص ٨٦/٢؛ والمحتسب ٢٠٠/١؛ واللسان: «عصر».

(٣) المحتسب ٢٠٠/١.

(٤) الآية ٣٢ من النور.

(٥) الشواذ ٢٩؛ البحر ٣٦٢/٣ من دون نسبة.

نكاحهن. ذكر هذين الوجهين أبو البقاء^(١)، وفيهما نظر: أمّا الأول فلخلاف الظاهر، وأمّا الثاني فلأنه مضارع مثبت، فلا تدخل عليه الواو إلا بتأويل لا حاجة لنا به ههنا.

و«أن تنكحوهن» على حذف حرف الجر فيه الخلاف المشهور: أهي في محل نصب أم جر؟ واختلف في تقدير حرف الجر فقيل: هو «في» أي: ترغبون في نكاحهن لجمالهن ومالهن، وقيل: هو «عن» أي: ترغبون عن نكاحهن لقبحهن وفقرهن، وكان الأولياء كذلك: إن رأوها جميلة موسرة تزوجها وليها، ولأرغب عنها. والقول الأول مروى عن عائشة وطائفة كبيرة. وهنا سؤال: وهو أن أهل العربية ذكروا أن حرف الجر يجوز حذفه باطراد مع «أن» و«أن» بشرط أمن اللبس، يعني أن يكون الحرف متعيناً نحو: «عجبت أن تقوم» أي: من أن تقوم، بخلاف «ملت إلى أن تقوم» أو «عن أن تقوم» والآية من هذا القبيل. والجواب: أن المعنيين صالحان يدل عليه ما ذكرت لك من سبب النزول فصار كل من الحرفين مراداً على سبيل البدل.

قوله: «والمستضعفين» فيه ثلاثة أوجه الأول - وهو الظاهر - أنه معطوف على «يتامى النساء» أي: ما يتلى عليكم في يتامى النساء وفي المستضعفين، والذي تلى عليهم فيهم قوله: «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ»^(٢)، وذلك أنهم كانوا يقولون: لا نُورَثُ إلا من يحمي الحوزة ويدب عن الحرم فيحرمون المرأة والصغير فنزلت. والثاني: أنه في محل جر عطفاً على الضمير في «فيهن»، وهذا رأي كوفي. والثالث: أنه منصوب عطفاً على موضع «فيهن» أي: ويبين حال المستضعفين. قال أبو البقاء^(٣): «وهذا التقدير يدخل في

(١) الإملاء ١/١٩٦.

(٢) الآية ١١ من النساء.

(٣) الإملاء ١/١٩٦.

مذهب البصريين مِنْ غيرِ كَلْفَةٍ يعني أنه خير من مذهب الكوفيين، حيث يُعْطَفُ على الضمير المجرور مِنْ غيرِ إعادةِ الجار.

قوله: «وَأَنْ تَقُومُوا» فيه خمسةُ أوجه: الثلاثة المذكورة فيما قبله فيكون هو كذلك لعطفه على ما قبله، والتملؤ عليهم في هذا المعنى قوله: «ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم»^(١) ونحوه. والرابع: النصبُ بإضمارِ فعل. قال الزمخشري^(٢): «ويجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً بإضمارِ «يأمركم»، بمعنى: ويأمركم أَنْ تقوموا، وهو خطابٌ للأئمة بأن ينظروا إليهم ويستوفوا لهم حقوقهم ولا يدعوا أحداً يهتضم جانبهم»، فهذا الوجه من النصبِ غيرُ الوجه الذي ذكرته فيما قبل. والخامس: أنه مبتدأ وخبره محذوفٌ أي: وقيامكم لليتامى بالقسطِ خيرٌ لكم. وأوّل الأوجهِ أوجهُ.

آ. (١٢٨) قوله تعالى: ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ﴾: «امرأة» فاعلٌ بفعلٍ مضميرٍ واجبِ الإضمار، وهذه من باب الاشتغال، ولا يجوز رفعها بالابتداء لأنَّ أداة الشرط لا يليها إلا الفعلُ عند جمهور البصريين خلافاً للأخفش^(٣) والكوفيين، والتقدير: «وإن خافت امرأة خافت»، ونحوه: «وإن أحدٌ من المشركين استجارك»^(٤). واستدلُّ البصريون على مذهبهم بأن الفعل قد جاء مجزوماً بعد الاسم الواقع بعد أداة الشرط في قول عدي^(٥):

١٦٦١- ومتى واغْلُ يَنْبَهُمْ يُحْيُو هُ وتُعْطَفُ عليه كأسُ الساقِي

(١) الآية ٢ من النساء.

(٢) الكشاف ١/٥٦٧.

(٣) معاني القرآن ٢٤٦، ٣٢٧.

(٤) الآية ٦ من التوبة.

(٥) ملحق ديوانه ١٥٦؛ والكتاب ١/٤٥٨؛ والمقتضب ٢/٧٦؛ وأمالِي الشجري ٢/٣٣٢؛ والإنصاف ٦١٧؛ وابن يعيش ٩/١٠؛ والخزانة ١/٤٥٦؛ والممع ٢/٥٩؛ والدرر ٢/٧٥. والواغل: الداخل على الشرب من غير أن يدعوه، وينهم: ينزل بهم.

و«مِنْ بعلها» يجوزُ أن يتعلّق بـ «خافت» وهو الظاهر، وأن يتعلّق بمحذوف على أنه حال من «نُشوزاً» إذ هو في الأصل صفةٌ نكرةٌ فلماً قُدِّم عليها تعذّر جعلُه صفةً فنُصِبَ حالاً. و«فلا» جوابُ الشرط.

[٢٢١/ب] قوله «أَنْ يُصَلِّحَا» قرأ^(١) الكوفيون: / «يُصَلِّحَا» من أصلح، وباقي السبعة «يَصَالِحَا» بتشديد الصاد بعدها ألف، وقرأ عثمان^(٢) النبي والجحدري: «يَصَلِّحَا» بتشديد الصاد من غير ألف، وعبيدة السلماني: «يُصَالِحَا» بضمّ الياء وتخفيفِ الصادِ وبعدها ألفٌ من المفاعلة، وابن مسعود والأعمش: «أَنْ أَصَالِحَا». فأما قراءة الكوفيين فواضحةٌ، وقراءة باقي السبعة أصلها «يتصالحا»، فأريد الإدغام تخفيفاً فأبدلت التاء صاداً وأدغمت، وأما قراءة عثمان فأصلها: «يَصْطَلِحَا» فُخِّفَ بإبدالِ الطاء المبدلة من تاء الافتعال صاداً وإدغامها فيما بعدها. وقال أبو البقاء^(٣): «وأصله: «يَصْتَلِحَا»^(٤) فأبدلت التاء صاداً وأدغمت فيها الأولى» وهذا ليس بجيدٍ، لأنّ تاء الافتعال يجبُ قلُّها طاءً بعد الأحرف الأربعة كما تقدّم تحقيقه في البقرة، فلا حاجة إلى تقديرها تاءً، لأنه لو لُفِظَ بالفعل مظهراً لم يُلفِظَ فيه بالتاء إلا بياناً لأصله. وأما قراءة عبيدة فواضحةٌ لأنها من المصالحة. وأما قراءة «يُصَطِّلِحَا»^(٥) فأوضح. ولم يُختلف في «صَلِّحَا» مع اختلافهم في فعله.

وفي نصبه أوجهٌ: فإنه على قراءة الكوفيين يحتمل أن يكون مصدرًا،

(١) السبعة ٢٣٨؛ والكشف ٣٩٨/١؛ الشواذ ٢٩؛ البحر ٣٦٣/٣؛ القرطبي ٤٠٥/٥.

(٢) عثمان بن مسلم البصري، روى عن أنس والشعبي، وعنه حماد والثوري، ثقة. توفي سنة ١٤٣. انظر: تهذيب التهذيب ١٥٤/٧.

(٣) الإملاء ١٩٧/١.

(٤) في المطبوعة: «يُصَطِّلِحَا» وهو سهو.

(٥) لم يسبق له أن أشار إليها، وذكرها في الإملاء ١٩٧/١.

وناصبه: إما الفعل المتقدم وهو مصدرٌ على حذف الزوائد، وبعضهم يعبر عنه بأنه اسمٌ مصدرٍ كالعطاء والنبات، وإما فعلٌ مقدرٌ أي: فيُصلِحُ حالهما صلحاً. وفي المفعولِ على هذين التقديرين وجهان، أحدهما: أنه «بينهما» أُتسع في الظرف فُجِعِل مفعولاً به. والثاني: أنه محذوفٌ و«بينهما» ظرفٌ أو حالٌ مِنْ «صلحاً» فإنه صفةٌ له في الأصل. ويُحتمل أن يكونَ نصبٌ «صلحاً» على المفعول به إن جعلته اسماً للشيء المصطلح عليه كالعطاء بمعنى المُعطى، والنبات بمعنى المُنبَت. وأما على بقية القراءات فيجوزُ أن يكونَ مصدرًا على أحدِ التقديرين المتقدمين: أعني كونه اسمَ المصدرِ، أو كونه على حذفِ الزوائد، فيكون واقعاً موقعَ «تصالحا أو اصطلاحاً أو مصالحةً» حسبَ القراءات المتقدمة، ويجوزُ أن يكونَ منصوباً على إسقاطِ حرفِ الجرِ أي: بصلحِ أي بشيءٍ يقع بسببِ المصالحة، إذا جعلناه اسماً للشيء المصطلح عليه. والحاصلُ أنه في بقية القراءات ينتفي عنه وجهُ المفعولِ به المذكورِ في قراءة الكوفيين، وتبقى الأوجهُ الباقيةُ جائزةٌ في سائر القراءات.

قوله: «والصلحُ خيرٌ» مبتدأ وخبر، وهذه الجملة قال الزمخشري (١) فيها وفي التي بعدها: «إنهما اعتراضٌ» ولم يبيِّن ذلك، وكأنه يريد أن قوله: «وإن يتفرَّقا» معطوفٌ على قوله: «فلا جناح» فجاءت الجملتان بينهما اعتراضاً، هكذا قال الشيخ (٢) وفيه نظر، فإن بعدهما جملاً آخرَ فكان ينبغي أن يقول الزمخشري في الجميع: إنها اعتراض، ولا يخص: «والصلحُ خيرٌ» «وأحضرت الأُنفسُ» بذلك، وإنما يريد الزمخشري بذلك الاعتراضَ بين قوله: «وإن امرأة» وقوله: «وإن تحسنوا» فإنهما شرطان متعاطفان، ويدلُّ عليه تفسيره

(١) الكشاف ١/٥٦٨.

(٢) البحر ٣/٣٦٤.

- النساء -

له بما يفيد هذا المعنى فإنه قال: «وإن تحسنوا بالإقامة على نسائكم وإن كرهتموهن وأحببتم غيرهن وتتقوا النشورَ والإعراضَ» انتهى. والألف واللام في «الصلح» يجوزُ أن تكونَ للجنس وأن تكونَ للعهد لتقدم ذكره نحو: «فعصى فرعونُ الرسولَ»^(١). و«خير» يُحتمل أن تكونَ للتفضيل على بابها والمفضلُ عليه محذوفٌ فقيل: تقديرُهُ: من النشورِ والإعراضِ، وقيل: خيرٌ من الفرقة، والتقدير الأولُ أولى للدلالة اللفظية، ويُحتمل أن تكونَ صفةً مجردةً أي: والصلحُ خيرٌ من الخيور، كما أن الخصومةَ شرٌّ من الشرور.

قوله: «وأحضرتِ الأنفسُ الشحَّ» «حَضَرَ» يتعدى إلى مفعول، واكتسب بالهمزة مفعولاً ثانياً، فلما بُني للمفعول قامَ أحدهما مقامَ الفاعلِ فانتصبَ الآخرُ. والقائمُ مقامَ الفاعلِ هنا يُحتمل وجهين أظهرهما - وهو المشهورُ من مذاهب النحاة - أنه الأول وهو «الأنفس» فإنه الفاعل في الأصل، إذ الأصل: «حضرتِ الأنفسُ الشحَّ». والثاني: أنه المفعول الثاني، والأصل: وحضر الشحُّ الأنفسَ، ثم أحضر اللُّهُ الشحَّ الأنفسَ، فلما بُني الفعل للمفعول أُقيم الثاني - وهو الأنفسُ - مقامَ الفاعلِ، فأخَّر الأولَ وبقي منصوباً، وعلى هذا يجوزُ أن يقال: «أعطي درهمَ زيداً» و«كُسي جبةَ عمراً»، والعكس هو المشهورُ كما تقدم، وكلامُ الزمخشري^(٢) يُحتمل كونَ الثاني هو القائمُ مقامَ الفاعلِ فإنه قال: «ومعنى إحضارِ الأنفسِ الشحَّ أنَّ الشحَّ جعلَ حاضراً لها لا يَغيب عنها أبداً ولا ينفك» يعني أنها مطبوعةٌ عليه، فأُسبغ الحضورُ إلى الشحِّ كما ترى، ويحتمل أنه جعله من باب القلب فنسب الحضورَ إلى الشحِّ وهو في الحقيقة منسوب إلى الأنفس. وقرأ العدوي^(٣):

(١) الآية ١٦ من المزمّل «كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً فعصى...».

(٢) الكشاف ٥٦٨/١.

(٣) وهو أبو السَّمال وتقدمت ترجمته، وانظر: البحر ٣/٣٦٤.

«الشَّحُّ» بكسر الشين وهي لغة. والشُّحُّ: البخل مع حرص فهو أخص من البخل.

آ. (١٢٩) قوله تعالى: ﴿كُلِّ الْمَيْلِ﴾: نصبٌ على المصدرية، وقد تقرر أن «كل» بحسب ما تُضاف إليه، إن أُضيفت إلى مصدر كانت [مصدرًا]، أو ظرفٍ أو غيره فكَذلك. قوله: «فَتَذَرُوهَا» فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوب بإضمارِ «أن» في جواب النهي، والثاني: أنه مجزوم عطفاً على الفعل قبله أي: فلا تَذَرُوهَا، ففي الأول نَهَى عن الجمع بينهما، وفي الثاني نَهَى عن كُلِّ على حِدَّتِهِ وهو أبلغُ، والضميرُ في «تَذَرُوهَا» يعود على الممیلِ عنها لدلالة السياق عليها. قوله: «كالمعلّقة» حال من «ها» في «تَذَرُوهَا» فيتعلق بمحذوف أي: فتذروها مشبهةً المعلقة، ويجوز عندي أن يكون مفعولاً ثانياً لأن قولك: / «تذره» بمعنى «ترك» و«تَرَكَ» يتعدى لاثنين إذا كان بمعنى صير. [٢٢٢/١]

آ. (١٣١) قوله تعالى: ﴿وإياكم﴾: عطف على «الذين أتوا» وهو واجبُ الفصلِ هنا لتعدُّرِ الاتصال. واستدلُّ بعضهم على أنه إذا قُدِرَ على الضمير المتصل يجوز أن يُعدَّلَ إلى المنفصل بهذه الآية، لأنه كان يمكن أن يقال: «ولقد وَصَّيْنَاكُمْ والذين أتوا»، وكذلك استُبدِلَ بقوله تعالى: «يُخْرِجُونَ الرسولَ وإياكم»^(١)، إذ يمكن أن يقال: يخرجونكم والرسول. وهذا ليس يَدُلُّ له، أمَّا الآيةُ الأولى فلأنَّ الكلامَ فيها جاء على الترتيب الوجودي، فإنَّ وصية مَنْ قبلنا قبل وصيتنا، فلما قَصَدَ هذا المعنى استحال - والحالةُ هذه - أن يُقدَّرَ عليه متصلاً. وأمَّا الآيةُ الثانيةُ فلأنه قصد فيها تقدُّمَ ذِكْرِ الرسولِ تشريفاً له وتشجيعاً على مَنْ تجاسر على مثل ذلك الفعل الفظيع، فاستحال - والحالةُ هذه - أن يُجاءَ به متصلاً. و«مِنْ قَبْلِكُمْ» يجوزُ أن يتعلَّقَ بـ«أتوا»، ويجوزُ أن يتعلَّقَ بـ«وَصَّيْنَا» والأولُ أظهرُ.

(١) الآية ١ من المتنحة.

قوله: «أَنْ اتَّقُوا» يجوزُ في «أَنْ» وجهان، أحدهما: أن تكونَ مصدريةً على حَذْفِ حرفِ الخفضِ تقديره: بأن اتَّقُوا، فلما حُذِفَ الحرفُ جَرَى فيها الخلافُ المشهور. والثاني: أن تكونَ المفسرةُ لأنها بعد ما هو بمعنى القول لا حروفه وهو الوصية. والظاهر أن قوله: «وإن تكفروا» جملة مستأنفة للإخبار بهذه الحال ليست داخلة في معمول الوصية. وقال الزمخشري^(١): «وإن تكفروا فإن الله» عطفٌ على «اتقوا» لأنَّ المعنى: أمرناهم وأمرناكم بالتقوى، وقلنا لهم ولكم إن تكفروا» وفي كلامه نظرٌ، لأنَّ تقديره القولَ ينفي كونَ الجملة الشرطية مندرجةً في حيزِ الوصية بالنسبة إلى الصناعة النحوية، وهو لم يقصد تفسير المعنى فقط، بل قصده هو وتفسير الإعرابِ بدليل قوله: «عطف على «اتقوا»، و«اتقوا» داخلٌ في حيزِ الوصية، سواءً أجمعتُ «أَنْ» مصدريةً أم مفسرة.

آ. (١٣٣) قوله تعالى: ﴿بِآخِرِينَ﴾: آخِرِينَ صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ من جنسٍ ما تقدّمه تقديره: بناسٍ آخِرِينَ يعبدون الله، ويجوز أن يكونَ المحذوفُ من غير جنسٍ ما تقدّمه. قال ابن عطية^(٢): «يحتمل أن يكونَ وعيداً لجميع بني آدم، ويكونُ الآخرون من غير نوعهم، كما روي أنه كان ملائكةً في الأرض يعبدون الله. وقال الزمخشري^(١): «أو خلقاً آخِرِينَ غيرِ الإنس» وكذلك قال غيرهما. وقد ردَّ الشيخ^(٣) هذا الوجه بأنَّ مدلولَ آخرٍ وأخرى وتثنيتهما وجمعهما نحو مدلول «غير» إلا أنه خاصٌّ بجنسٍ ما تقدّمه، فإذا قلت: «اشتريت فرساً وأخرى، أو: ثوباً وأخرى، أو: جاريةً وأخرى، أو: جاريتين وأخريين، أو جوارى وأخرى» لم يكن ذلك كله إلا من جنسٍ

(١) الكشاف ٥٦٩/١.

(٢) المحرر ٢٧٧/٤.

(٣) البحر ٣٦٧/٣.

ما تقدم، حتى لو عنيت «وحماراً آخر» في الأمثلة السابقة لم يَجُزْ، وهذا بخلاف «غير» فإنها تكون من جنس ما تقدّم ومن غيره، تقول «اشتريت ثوباً وغيره» لو عنيت: «وفرساً غيره» جاز. قال: «وقلّ مَنْ يعرف هذا الفرق». وهذا الفرق الذي ذكره وردّ به على هؤلاء الأكابر غير موافقٍ عليه، لم يستند فيه إلى نقل، ولكن قد يُردّد عليهم ذلك من طريق أخرى، وهو أن «آخرين» صفةٌ لموصوف محذوف، والصفة لا تقوم مقام موصوفها إلا إذا كانت خاصةً بالموصوف نحو: «مررت بكاتب» أو يدل عليه دليل، وهنا ليست بخاصة، فلا بد وأن^(١) تكون من جنس الأول لتحصل بذلك الدلالة على الموصوف المحذوف.

آ. (١٣٤) قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يَرِيدُ﴾: «مَنْ» يجوز فيها وجهان، أظهرهما: أنها شرطية، وجوابها قوله: «فعند الله»، ولا بد من ضمير مقدر في هذا الجواب يعود على اسم الشرط لما تقرر قبل ذلك، والتقدير: فعند الله ثواب الدنيا والآخرة له إن أراد، وهذا تقدير الزمخشري^(٢). قال: «حتى يتعلّق الجزاء بالشرط». وجوّز الشيخ^(٣) - وجعله الظاهر - أن الجواب محذوف تقديره: من كان يريد ثواب الدنيا فلا يقتصر عليه، وليطلب الثوابين، فعند الله ثواب الدارين. والثاني: أنها موصولة ودخلت الفاء في الخبر تشبيهاً له باسم الشرط، ويبيده مضي الفعل بعده [والعائد محذوف كما تقرر تمثيلاً]^(٤).

آ. (١٣٥) قوله تعالى: ﴿شهداء﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه خبر ثان لـ «كان» وهذا فيه خلاف قد مرّ ذكره. والثاني: أنه حال من الضمير

(١) الواو هنا مقحمة.

(٢) الكشاف ٥٧٠/١.

(٣) البحر ٣٦٨/٣.

(٤) لم يظهر في مصورة الأصل، وقوله «كما تقرر تمثيلاً» سقط من: ي.

- النساء -

المستكن في «قوامين» فالعامل فيها «قوامين». وقد ردَّ الشيخ^(١) هذا الوجه بأنه يلزم منه تقييد كونهم قوامين بحال الشهادة، وهم مأمورون بذلك مطلقاً، وهذا الردُّ ليس بشيء، فإن هذا المعنى نحا إليه ابن عباس قال - رضي الله عنه - : «كونوا قوامين بالعدل في الشهادة على مَنْ كَانَتْ»، وهذا هو معنى الوجه الصائر إلى جعل «شهداء» حالاً.

قوله: «ولو على أنفسكم» «لو» هذه تحتل أن تكون على بابها من كونها حرفاً لما كان سيقع لوقوع غيره وجوابها محذوف أي: ولو كنتم شهداء على أنفسكم لوجب عليكم أن تشهدوا عليها. وأجاز الشيخ^(٢) أن تكون بمعنى «إن» الشرطية، ويتعلق قوله «على أنفسكم» بمحذوف تقديره: وإن كنتم شهداء على أنفسكم فكونوا شهداء لله، هذا تقدير الكلام، وحذف «كان» بعد «لو» كثير، تقول: ائتني بتمر ولو حشفاً^(٣) أي: وإن كان التمر حشفاً فأتني به». انتهى. وهذا لا ضرورة تدعو إليه، ومجيء «لو» بمعنى «إن» شيء أثبتته بعضهم على قلة فلا ينبغي أن يُحمَلَ القرآن عليه. وقال ابن عطية^(٤): «على أنفسكم» متعلق بـ «شهداء». قال الشيخ^(٥) «فإن عني بـ «شهداء» الملفوظ به فلا يصح، وإن عني به ما قدرناه نحن فيصح» يعني تقديره «لو» بمعنى «إن» وحذف «كان» واسمها وخبرها بعد «لو»، وقد تقدّم أن ذلك قليل، فلم يبق إلا أن ابن عطية يريد «شهداء» محذوفة كما قدرته لك أولاً نحو: «ولو كنتم شهداء» على أنفسكم لوجب عليكم أن تشهدوا.

(١) البحر ٣/١٦٩.

(٢) البحر ٣/٣٦٩.

(٣) الحشف: أردأ التمر.

(٤) المحرر ٤/٢٧٩.

(٥) البحر ٣/٣٦٩.

وقال الزمخشري^(١): «ولو كانت الشهادة على أنفسكم» فجعل «كان» مقدرةً، وهي تحتمل في تقديره التمام والنقصان: فإن قَدَرْتَهَا تامةً كان قوله «على أنفسكم» / متعلقاً بنفس الشهادة، ويكون المعنى: «ولو وُجِدَتْ [ب/٢٢٢] الشهادة على أنفسكم، وإن قَدَرْتَهَا ناقصةً فيجوز أن يكون «على أنفسكم» متعلقاً بمحذوفٍ على أنه خبرها، ويجوز أن يكون متعلقاً بنفس الشهادة، وحينئذ يكون الخبر مقدراً، والمعنى: «ولو كانت الشهادة على أنفسكم موجودةً، إلا أنه يلزم من جعلنا «على أنفسكم» متعلقاً بالشهادة حذف المصدر وإبقاء معموله وهو قليل أو ممتنع. وقال أيضاً: «ويجوز أن يكون المعنى: وإن كانت الشهادة وبالأعلى أنفسكم». وردَّ عليه الشيخ^(٢) هذين الوجهين فقال: «وتقديره: ولو كانت الشهادة على أنفسكم ليس بجيد؛ لأن المحذوف إنما يكون من جنس الملفوظ به ليدلَّ عليه، فإذا قلت: «كن محسناً ولو لمَنَّ أساء إليك» فالتقدير: ولو كنت محسناً لمَنَّ أساء، ولو قَدَرْتَهُ «ولو كان إحسانك» لم يكن جيداً لأنك تحذف ما لا دلالةَ عليه بلفظٍ مطابقٍ^(٣). وهذا الردُّ ليس بشيء، فإن الدلالة اللفظية موجودةٌ لاشتراك المحذوفِ والملفوظِ به في المادة، ولا يضرُّ اختلافُهما في النوع. وقال في الوجه الثاني: «وهذا لا يجوز لأن ما تعلق به الظرف كونٌ مقيدٌ، والكونُ المقيد لا يجوز حذفه بل المطلق، لو قلت: «[كان] زيدٌ فيك» تعني: محباً فيك لم يجز». وهذا الرد أيضاً ليس بشيء لأنه قصد تفسير المعنى، ومبادئ النحو لا تخفى على آحاد الطلبة فكيف بشيخ الصناعة؟»

قوله: «فأللهُ أولى بهما» إذا عطف بـ «أو» كان الحكمُ في عودِ الضمير والإخبارِ وغيرهما لأحدِ الشئيين أو الأشياء، ولا يجوز المطابقة تقول: «زيد

(١) الكشاف ١/٥٧١.

(٢) البحر ٢/٣٧٠.

(٣) هذا من شدة تعلق أبي حيَّان بظاهر الصناعة.

أو عمرو أكرمه» ولو قلت: أكرمتها لم يُجْزَ، وعلى هذا يقال: كيف تُنى الضمير في الآية الكريمة والعطف به أو؟ لا جرم أن النحويين اختلفوا في الجواب عن ذلك على خمسة أوجه. أحدها: أن الضمير في «بهما» ليس عائداً على الغني والفقير المذكورين أولاً، بل على جنسَي الغني والفقير المدلول عليهما بالمذكورين، تقديره: وإن يكن المشهود عليه غنياً أو فقيراً فليشهد عليه، فالله أولى بجنسَي الغني والفقير، ويدل على هذا قراءة أبي^(١): «فالله أولى بهم» أي بالأغنياء والفقراء مراعاةً للجنس على ما قرّرت له، ويكون قوله: «فالله أولى بهما» ليس جواباً للشرط، بل جوابه محذوف كما قد عرفته، وهذا دالٌّ عليه. الثاني: أن «أو» بمعنى الواو، ويُعزى هذا للأخفش^(٢)، وكنت قدّمت أول البقرة أنه قول الكوفيين وأنه ضعيف. الثالث: أن «أو» للتفصيل أي: لتفصيل ما أبهم. وقد أوضح ذلك أبو البقاء^(٣) فقال: «وذلك أن كل واحد من المشهود عليه والمشهود له قد يكون غنياً وقد يكون فقيراً، وقد يكونان غنيين وقد يكونان فقيرين، وقد يكون أحدهما غنياً والآخر فقيراً. فلما كانت الأقسام عند التفصيل على ذلك أتى بـ «أو» لتدل على التفصيل، فعلى هذا يكون الضمير في «بهما» عائداً على المشهود له والمشهود عليه على أي وصف كانا عليه» انتهى. إلا أن قوله: «وقد يكون أحدهما غنياً والآخر فقيراً» مكرراً لأنه يُعني عنه قوله «وذلك أن كل واحد» إلى آخره. الرابع: أن الضمير يعود على الخصمين تقديره: إن يكن الخصمان غنياً أو فقيراً فالله أولى بذينك الخصمين. الخامس: أن الضمير يعود على الغني والفقير المدلول عليهما بلفظ الغني والفقير، والتقدير: فالله أولى بغني الغني وفقير الفقير. وقد أساء ابن عصفور العبارة هنا بما يُوقف عليه في كلامه. وعلى أربعة الأوجه الأخيرة

(١) البحر ٣/٣٧٠.

(٢) معاني القرآن ١/٢٤٧.

(٣) الإملاء ١/١٩٧.

يكون جواب الشرط ملفوظاً به وهو قوله: «فالله أولى بهما» بخلاف الأول فإنه محذوف. وقرأ عبدالله: «إن يكن غني أو فقير» برفعهما، والظاهر أن «كان» في قراءته تامة، أي: وإن وجد غني أو فقير، نحو: «وإن كان ذو عسرة»^(١).

قوله: «أن تعدلوا» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مفعول من أجله على حذف مضافٍ تقديره: فلا تتبعوا الهوى محبة أن تعدلوا، أو إرادة أن تعدلوا أي: تعدلوا عن الحق وتجوروا. وقال أبو البقاء^(٢) في المضاف المحذوف: «تقديره: مخافة أن تعدلوا عن الحق». وقال ابن عطية^(٣): «يُحتمل أن يكون

معناه: مخافة أن تعدلوا، ويكون العدل هنا بمعنى^(٤) / العُدول عن الحق، [٢٢٣/أ] ويُحتمل أن يكون معناه: محبة أن تعدلوا، ويكون العدل بمعنى القسط، كأنه يقول: انتهوا خوف أن تجوروا، أو محبة أن تقسطوا، فإن جعلت العامل «تبعوا» فيحتمل أن يكون المعنى محبة أن تجورا» انتهى. فتحصل لنا في العامل وجهان: الظاهر منهما أنه نفس «تبعوا». والثاني: أنه مضمَر وهو فعل من معنى النهي كما قدره ابن عطية، كأنه يزعم أن الكلام قد تم عند قوله: «فلا تتبعوا الهوى» ثم أضمر عاملاً، وهذا ما لا حاجة إليه.

الثاني: أنه على إسقاط حرف الجر وحذف «لا» النافية، والأصل: فلا تتبعوا الهوى في ألا تعدلوا أي: في ترك العدل، فحذف «لا» للدلالة المعنى عليها، ولما حذف حرف الجر من «أن» جرى القولان الشهيران^(٥). الثالث: أنه على

(١) الآية ٢٨٠ من البقرة.

(٢) الإملاء ١/١٩٨.

(٣) المحرر ٤/٢٨٠.

(٤) الورقة التالية لا تضم سوى صفحة واحدة لأن المؤلف كرر كتابة الإعراب من قوله: «فالله أولى بهما» ربما كان ينوي أن يبدأ بمجلد جديد، لذلك بدأ هذه الورقة بقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وأعن».

(٥) أي: هل هو في محل نصب وهو قول سيويه، أو في محل جر وهو قول الخليل؟ انظر الكتاب ١/١٧.

- النساء -

حَذَفِ لَامِ الْعِلَّةِ تَقْدِيرُهُ: فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى لَأَنْ تَعْدِلُوا. قَالَ صَاحِبُ هَذَا الْقَوْلِ: «وَالْمَعْنَى: لَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى لِتَكُونُوا فِي أَتْبَاعِكُمُوهُ عَدُولًا تَنْبِيهًا [عَلَى] أَنْ اتَّبَعَ الْهَوَى وَتَحَرَّى الْعَدَالَةَ مُتَنَافِيَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ فِي الْمَعْنَى.

قَوْلُهُ: «وَإِنْ تَلَّوْا» قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ (١) وَحَمْزَةٌ: «تَلَّوْا» بِلَامٍ مُضْمُومَةٍ وَوَاوٍ سَاكِنَةٍ، وَبِالْقَاوِنِ بِلَامٍ سَاكِنَةٍ وَوَاوَيْنِ بَعْدَهَا، أَوْلَاهُمَا مُضْمُومَةٌ.

فَأَمَّا قِرَاءَةُ الْوَاوَيْنِ فظَاهِرَةٌ لِأَنَّهُ مِنْ لَوَى يَلْوِي، وَالْمَعْنَى: وَإِنْ تَلَّوْا أَلَسْتُمْ عَنْ شَهَادَةِ الْحَقِّ أَوْ حُكُومَةِ الْعَدْلِ، وَالْأَصْلُ: تَلَّوُونَ كَتَضَرَّبُونَ، فَاسْتُثْقِلَتِ الضَّمَّةُ عَلَى الْيَاءِ فَحُذِفَتْ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ: الْيَاءُ وَوَاوِ الضَّمِيرِ فَحُذِفَ أَوْلُهُمَا - وَهُوَ الْيَاءُ - وَضُمَّتِ الْوَاوُ الْمَكْسُورَةُ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ لِأَجْلِ وَوِ الضَّمِيرِ فَصَارَ تَلَّوُونَ، وَتَصْرِيفُهُ كَتَصْرِيفِ «تَرْمُونَ».

وَأَمَّا قِرَاءَةُ حَمْزَةٍ وَابْنِ عَامِرٍ فِيهَا ثَلَاثَةٌ أَقْوَالٍ، أَحَدُهَا: - وَهُوَ قَوْلُ الزَّجَاجِ (٢) وَالْفَرَّاءِ (٣) وَالْفَارَاسِيِّ (٤) فِي إِحْدَى الرَّوَابِيعِ عَنْهُ - أَنَّهُ مِنْ لَوَى يَلْوِي كَقِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ، إِلَّا أَنَّ الْوَاوَ الْمَضْمُومَةَ قُبِلَتْ هَمْزَةٌ كَقَلْبِهَا فِي «أَجْوَهُ» وَ«أُقْتَّتْ»، ثُمَّ نُقِلَتْ حَرَكَةُ هَذِهِ الْهَمْزَةِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلِهَا وَحُذِفَتْ فَصَارَ «تَلُونُ» كَمَا تَرَى. الثَّانِي: أَنَّهُ مِنْ لَوَى يَلْوِي أَيْضًا، إِلَّا أَنَّ الضَّمَّةَ اسْتُثْقِلَتْ عَلَى الْوَاوِ الْأُولَى فَنُقِلَتْ إِلَى اللَّامِ السَّاكِنَةِ تَخْفِيفًا، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ وَهُمَا الْوَاوَانِ / فَحُذِفَ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا، وَيُعْزَى هَذَا لِلنَّحَّاسِ (٥). وَفِي هَذَيْنِ

التَّخْرِيجَيْنِ نَظْرٌ، وَهُوَ أَنَّ لَامَ الْكَلِمَةِ قَدْ حُذِفَتْ أَوَّلًا كَمَا قَرَّرْتَهُ فَصَارَ وَزْنُهُ: تَفْعُوعَا، بِحَذْفِ اللَّامِ، ثُمَّ حُذِفَتِ الْعَيْنُ ثَانِيًا فَصَارَ وَزْنُهُ: تَفُوعَا، وَذَلِكَ إِجْحَافٌ

(١) السبعة ٢٣٨؛ الكشف ٣٩٩/١.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١٢٩/٢.

(٣) معاني القرآن ٢٩١/١.

(٤) الحجة (خ) ٣٨٢/٢.

(٥) ليس في كتابه إعراب القرآن.

بالكلمة. الثالث - ويُعزى لجماعة منهم الفارسي - أن هذه القراءة مأخوذة من الولاية بمعنى: وإن وُلِّيتُم إقامَةَ الشهادة أو وُلِّيتُم الأمر فتعدلوا عنه، والأصل: «تَوَلَّيُوا» فحذفت الواو الأولى لوقوعها بين حرف المضارعة وكسرة، فصار «تَلَّيُوا» كتعدوا وبابه، فاستثقلت الضمة على الياء ففعل بها ما تقدم في «تَلَّوُوا». وقد طعن قوم على قراءة حمزة وابن عامر - منهم أبو عبيد - قالوا: لأن معنى الولاية غير لائق بهذا الموضع. قال أبو عبيد: «القراءة عندنا بواوين مأخوذة من «لَوَيْتُ» وتحقيقه في تفسير ابن عباس: هو القاضي يكون ليه وإعراضه عن أحد الخصمين للآخر. وهذا الطعن ليس بشيء لأنها قراءة متواترة ومعناها صحيح، لأنه إن أخذناها من الولاية كان المعنى على ما تقدم، وإن أخذناها من اللوي فالأصل «تَلَّوُوا» كالقراءة الأخرى، وإنما فعل بها ما تقدم من قلب الواو همزة ونقل حركتها، أو من نقل حركتها من غير قلب فتفق القراءتان في المعنى.

آ. (١٣٦) وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا﴾: أي: داوموا على الإيمان، أو يُراد بالذين آمنوا جميع الناس، وذلك يوم أخذ عليهم الميثاق. وقرأ^(١) نافع والكوفيون: «والكتاب الذي نزل على رسوله والكتاب الذي أنزل من قبل» على بناء الفعلين للفاعل، وهو الله تعالى، والباقون على بنائهما للمفعول، والقائم مقام الفاعل ضمير الكتاب. وقال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: لِمَ قال: «نزل على رسوله، وأنزل من قبل؟» قلت: لأن القرآن نزل منجماً مفرقاً في عشرين سنة بخلاف الكتب قبله». وقد تقدم [البحث]^(٣) معه في ذلك، وأن التضعيف في «نزل» للتعدية مرادف للهمزة لا للتكثير.

(١) السبعة ٢٣٩؛ الكشف ٤٠٠/١؛ والكوفيون: عاصم وحمة والكسائي.

(٢) الكشاف ٥٧١/١.

(٣) سقط سهواً من الأصل، وثبت في: ب.

وقوله: «فقد ضلَّ ضلالاً» ليس جواباً للأشياء الثلاثة، بل المعنى: ومن يكفر بواحدٍ منها.

آ. (١٣٧) وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ﴾: كقوله: «ما كان الله ليذر المؤمنين»^(١)، وقد تقدّم تحقيق القول فيه ومذهب الناس وأن لام الجحود تفيّد التوكيد، والفرق بين قولك: «ما كان زيد يقوم»، و«ما كان ليقوم».

آ. (١٣٩) والفاء في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ الْعِزَّةَ﴾: لما في الكلام من معنى الشرط، إذ المعنى: إن تبغوا من هؤلاء عزّة. و«جميعاً» حال من الضمير المستكنّ في قوله «الله» لوقوعه خبراً. قوله: «الذين يتخذون» يجوز فيه النصب والرفع، فالنصب من وجهين، أحدهما: كونه نعتاً للمناققين. والثاني: أنه نصب بفعل مضمّر أي: أذمّ الذين، والرفع على خبر مبتدأ محذوف أي: هم الذين.

آ. (١٤٠) قوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ﴾ قرأ الجماعة^(٢): «نزل» مبنياً للمفعول، وعاصم / قرأه مبنياً للفاعل، وأبو حيوه وحميد «نزل» مخففاً مبنياً للفاعل، والنخعي «أنزل» بالهمزة مبنياً للمفعول. والقائم مقام الفاعل في قراءة الجماعة والنخعي هو «أن» وما في حيزها أي: وقد نزل عليكم المنع من مجالستهم عند سماعكم الكفر بالآيات والاستهزاء بها. وأما في قراءة عاصم فـ«أن» مع ما بعدها في محل نصب مفعولاً به بـ«نزل»، والفاعل ضمير الله تعالى كما تقدم. وأما في قراءة أبي حيوه وحميد فمحلّها رفع بالفاعلية لـ«نزل» مخففاً، فمحلها: إمّا نصب على قراءة عاصم أو رفع على قراءة غيره، ولكن الرفع مختلف. و«أن» هذه هي المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الأمر

(١) الآية ١٧٩ من آل عمران.

(٢) السبعة ٢٣٩؛ الكشف ٤٠٠/١؛ الشواذ ٢٩؛ البحر ٣٧٤/٣.

- النساء -

والشأن، أي: أن الأمر والشأن إذا سمعتم الكفر والاستهزاء فلا تقعدوا. قال الشيخ^(١): «وما قدره أبو البقاء^(٢) من قوله: «أنكم إذا سمعتم» ليس بجيد، لأن «أن» المخففة لا تعمل إلا في ضمير الشأن، إلا في ضرورة كقوله^(٣):

١٦٦٢- فلو أنك في يوم الرخاء سألتني

طلاقك لم أبخل وأنت صديق

هكذا قال، ولم أره أنا في إعراب أبي البقاء إلا أنه بالهاء دون الكاف والميم. والجملة الشرطية المنعقدة من «إذا» وجوابها في محل رفع خبراً لـ «أن»، ومن مجيء الجملة الشرطية خبراً لـ «أن» المخففة قوله^(٤):

١٦٦٣- فعلمت أن ما تتقوه فإنه

جزر لخامعة وفرخ عقاب

فـ «ما» شرطية و«فإنه» جوابها، والجملة خبر لـ «أن» المخففة.

قوله: «يُكْفَرُ بِهَا» في محل نصب على الحال من الآيات، و«بها» في محل رفع لقيامه مقام الفاعل، وكذلك في قوله «ويستهزأ بها» والأصل: يكفر بها أحد، فلما حذف الفاعل قام الجار والجرور مقامه، ولذلك روعي هذا الفاعل المحذوف، فعاد عليه الضمير من قوله «معهم» «حتى يخوضوا» كأنه قيل: إذا سمعتم آيات الله يكفر بها المشركون ويستهزئ بها المنافقون فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره أي: غير حديث الكفر والاستهزاء، فعاد الضمير في «غيره» على ما دل عليه المعنى. وقيل: الضمير

(١) البحر ٣/٣٧٤.

(٢) الإملاء ١/١٩٨، بالهاء كما سيورده السمين.

(٣) لم أهد إلى قائله وهو في الإنصاف ٢٠٥؛ وابن يعيش ٧١/٨؛ والخزانة ٤٦٥/٢؛

والعيني ٣١١/٢؛ والهمع ١٤٣/١؛ والدرر ١٢٠/١.

(٤) لم أهد إلى قائله؛ وهو في البحر ٣/٣٧٤؛ والخامعة: الضبع.

- النساء -

في «غيره» يجوزُ أن يعودَ على الكفر والاستهزاء المفهومين من قوله «يكفر بها» و«يستهزأ بها»، وإنما أفرد الضمير وإن كان المراد به شيئين لأحد أمرين: إمَّا لأنَّ الكفرَ والاستهزاء شيءٌ واحدٌ في المعنى، وإمَّا لإجراء الضمير مُجرى اسم الإشارة نحو: «عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ»^(١) و[قوله:]^(٢)

١٦٦٤ - كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلَّيْعُ الْبَهَقِ

وقد تقدّم تحقيقه في البقرة. و«حتى» غايةٌ للنهي، والمعنى: أنه يجوز مجالستهم عند خوضهم في غير الكفر والاستهزاء.

وقوله: «إنكم إذا مثلهم» «إذن» هنا ملغاةٌ لوقوعها بين مبتدأ وخبر. والجمهور على رفع اللام في «مثلهم» على خير الابتداء. وقرىء^(٣) شاذاً بفتحها، وفيها تخريجان، أحدهما: - وهو قولُ البصريين - أنه خبر أيضاً، وإنما فُتِحَ لإضافته إلى غير متمكن كقوله تعالى: «إنه لحقٌ مثل ما أنكم تنطقون»^(٤) بفتح اللام، وقول الفرزدق^(٥):

١٦٦٥ - وإذام مثلهم بشرٌ

في أحد الأوجه. والثاني: - وهو قولُ الكوفيين - أن «مثل» يجوز

(١) الآية ٦٨ من البقرة، والمسألة هي عَوْدُ اسم الإشارة إلى المفرد على أكثر من شيء واحد.

(٢) تقدم برقم ٥٣٩.

(٣) البحر ٣٧٥/٣ من دون نسبة.

(٤) الآية ٢٣ من الذاريات.

(٥) تمامه:

فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نعمتهم إذ هم قريشٌ
وهو في ديوانه ٢٢٣؛ والكتاب ٢٩/١؛ ومجالس العلماء ١١٣؛ والمقرب ١/١٠٢؛
ورصف المباني ٣١٢؛ والمغني ٨٧. وقد اضطررنا إلى ذلك لأن الشاعر نصب الخبر مع
أن «ما» الحجازية ملغاة لتقدم الخبر.

- النساء -

نصبها على المحل أي الظرف، ويجيزون: «زيد مثلك» بالنصب على المحل أي: زيد في مثل حالك. وأفرد «مثل» هنا وإن أخبر به عن جمع ولم يطابق به كما طابق ما قبله في قوله: «ثم لا يكونوا أمثالكم»^(١)، وقوله «وحوراً عين كأمثال»^(٢): قال أبو البقاء^(٣) وغيره: «لأنه قَصَدَ به هنا المصدرَ فوَحَّدَ كما وَحَّدَ في قوله: «أنؤمن لبشرين مثلنا»^(٤). وتحرير المعنى: أن التقدير: إن عصيانكم مثل عصيانهم، إلا أن تقدير المصدرية في قوله «لبشرين مثلنا» قلت.

آ. (١٤١) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ﴾: فيه ستة أوجه، أحدها: أنه بدلٌ من قوله: «الذين يتخذون»، فيجاء فيه الأوجه المذكورة هناك. الثاني: أنه نعتٌ للمنافقين على اللفظ فيكون مجرورَ المحل. الثالث: أنه تابعٌ لهم على الموضع فيكون منصوبَ المحل، وقد تقرر أن اسمَ الفاعلِ العاملِ إذا أُضِيفَ إلى معموله جاز أن يُتَّبَعَ معموله لفظاً وموضعاً، تقول: «هذا ضاربٌ هندٍ العاقلةِ والعاقلةِ» بجرِّ العاقلةِ ونصبِها. الرابع: أنه منصوبٌ على الشتم. الخامس: أنه خبرٌ مبتدأ مضمَرُ أي: هم الذين. السادس: — وذكره أبو البقاء —^(٥) أنه مبتدأ، والخبرُ قوله: «فإن كان لكم فتحٌ»، وهذا ضعيفٌ لنبوءِ المعنى عنه ولزيادةِ الفاءِ في غير محلِّها، لأنَّ هذا الموصولَ غيرُ ظاهرٍ الشبهِ باسمِ الشرطِ.

قوله: «ونمنعكم» الجمهورُ على جزمه عطفاً على ما قبله. وقرأ^(٦) ابن

(١) الآية ٣٨ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.

(٢) الآية ٢٢ من سورة الواقعة.

(٣) الإملاء ١/١٩٨.

(٤) الآية ٤٧ من المؤمنون.

(٥) الإملاء ١/١٩٩.

(٦) الشواذ ٢٩؛ البحر ٣/٣٧٥.

أبي عبلة بنصب العين وهي ظاهرة، فإنه على إضمار «أن» بعد الواو المقتضية للجمع في جواب الاستفهام كقول الحطيئة^(١):

١٦٦٦- ألم أك جاركم ويكون بيني

وبينكم المودة والإخاء

وعَبَّر ابن عطية بعبارة الكوفيين فقال^(٢): «يفتح العين على الصرف» ويعنون بالصرف عدم تشريك الفعل مع ما قبله في الإعراب. وقرأ أبي: «ومنعناكم» فعلاً ماضياً وهي ظاهرة أيضاً لأنه حُمِلَ على المعنى، فإن معنى «ألم نستحوذ»: «إنا قد استحوذنا، لأن الاستفهام إذا دخل على نفي قرره، ومثله: «ألم نشرح لك صدرك ووضعنا»^(٣) لَمَّا كان «ألم نشرح» في معنى «قد شرحنا» عَطَفَ عليه «ووضعنا».

ونستحوذ واستحوذ مِمَّا شُدَّ قِياساً وَفَصَحَ استعمالاً / لأنه مِنْ حقه نَقْلُ حركة حرفِ عِلتهِ إلى الساكنِ قبلها، وَقَلْبُها ألفاً كاستقام واستبان وبابه، وقد قدمت تحقيق هذا في قوله: «نستعين»^(٤) في الفاتحة، وقد شُدَّتْ معه ألفاظُ آخرِ نحو: «أغيمت وأغيلت»^(٥) المرأة وأخيلت^(٦) السماء قصرها النحويون على السماع، وقاسها أبو زيد^(٧). والاستحواذ: التغلب على الشيء والاستيلاء عليه. ومنه: «استحوذ عليهم الشيطان»^(٨). ويقال: «حاذ وأحاذ» بمعنى، والمصدرُ الحَوْذُ.

(١) ديوانه ٩٨؛ والكتاب ٤٢٥/١؛ والعيني ٤١٧/٤؛ والهمع ١٣/٢؛ والدرر ١٠/٢.

(٢) المحرر ٢٨٧/٤.

(٣) الآية ١ من الانشراح.

(٤) الآية ٤.

(٥) أغيلت ولدها: سقته اللبن.

(٦) أخيلت السماء: تهبّت للمطر.

(٧) انظر: المتع في التصريف ٤٨٢/٢.

(٨) الآية ١٩ من المجادلة.

وقوله: «يحكم بينكم» قيل: هنا معطوفٌ محذوف أي: وبينهم كقوله^(١):

١٦٦٧- فما كَانَ بين الخَيْرِ لو جاء سالماً
أبو حُجْرٍ إِلَّا لِسَالٍ قلائِلُ

أي: وبينني، والظاهرُ أنه لا يَحْتَاجُ لذلك، لأن الخطاب في «بينكم» شاملٌ للجميع، والمرادُ المخاطبون والغائبون، وإنما غَلَبَ الخطاب لِمَا عَرَفَتْ من لغة العرب. قوله: «على المؤمنين» يجوز أن يتعلّق بالجعلِ، ويجوز أن يتعلّق بمحذوفٍ؛ لأنه في الأصلِ صفةٌ لـ «سيلاً» فلَمَّا قُدِّمَ عليه انتصبَ حالاً عنه.

آ. (١٤٢) وقوله تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ﴾: قد تقدّم اشتقاقه ومعنى المفاعلة فيه أول البقرة^(٢). قوله: «وهو خادِعُهُم» فيها ثلاثة أوجه أحدها: ذكره أبو البقاء^(٣) - وهو أنها نصبٌ على الحال. والثاني: أنها في محل رفع عطفاً على خبر «إنَّ». والثالث: أنها استئناف إخبار بذلك. قال الرمخشري^(٤): «وخادِعٌ» اسمٌ فاعلٌ من خادَعْتُهُ فَخَدَعْتُهُ إذا غلبتَهُ وكنْتَ أخدَعَ منه. قوله: «وإذا قاموا» عطفتُ على خبرِ «إنَّ» أخبر عنهم بهذه الصفاتِ الذميمة. و«كسالى» نصبٌ على الحال من ضمير «قاموا» الواقع جواباً. والجمهورُ على ضم الكاف، وهي لغة أهل الحجاز. وقرأ^(٥) الأعرج بفتحها، وهي لغةُ نَمِيمٍ وأسدٍ، وقرأ ابن السَّمِيعِ: «كسلى» وَصَفَهُم بما تُوصف به

(١) تقدم برقم ٧٤٦.

(٢) الآية ٩.

(٣) الإملاء ١/١٩٩.

(٤) الكشاف ١/٥٧٣.

(٥) الشواذ ٢٩؛ البحر ٣/٣٧٧.

المؤنثة المفردة اعتباراً بمعنى الجماعة كقوله: «وتَرَى النَّاسَ سُكْرَى»^(١) والكسَل: الفتور والتواني، وأكْسَل: إذا جامع وفتّر ولم يُنزل.

قوله: «يُرَاوُونَ» في هذه الجملة ثلاثة أوجه، أحدها: أنها حالٌ من الضمير المستتر في «كسالى». الثاني: أنها بدلٌ من «كسالى» ذكره أبو البقاء^(٢)، فيكونُ حالاً من فاعل «قاموا» وفيه نظرٌ، لأنَّ الثاني ليس الأوَّل ولا بعضه ولا مشتملاً عليه. الثالث: أنها مستأنفةٌ أخبر عنهم بذلك. وأصلُ يُرَاوُونَ: يُرَائِيُونَ فأعِلَّ كظائره. والجمهور على «يُرَاوُونَ» من المفاعلة قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: ما معنى المراءة وهي مُفَاعَلَةٌ من الرؤية؟ قلت: لها وجهان أحدهما: أن المرائي يُريهم عمله وهم يُروونه الاستحسان. والثاني: أن تكونَ من المفاعلة بمعنى التفعيل^(٤)، يقال: نَعَّمه وناعمه، وفَنَّقَه^(٥) وفانَّقَه، وعيش مُفَانِقٌ، وروى أبو زيد: «رأت المرأة المِرْأَةَ»^(٦) إذا أمسكتها له ليرى وجهه، ويدل عليه قراءة ابن أبي اسحاق^(٧): «يُرُوُونِهِمْ» بهمزة مشددة مثل: يُدْعُونِهِمْ، أي: يُبْصِرُونِهِمْ وَيُرَاوُونِهِمْ كذلك، يعني أن قراءة «يُرُوُونِهِمْ» من غير ألفٍ بل بهمزة مضمومة مشددة توضح أن المُفَاعَلَةَ هنا بمعنى التفعيل. قال ابن عطية^(٨): «وهي - يعني هذه القراءة - أقوى من «يراؤون» في المعنى؛ لأنَّ معناها يَحْمِلُونَ النَّاسَ عَلَى أَنْ يَرَوْهُمْ، ويتظاهرون لهم بالصلاة ويُبْطِنُونَ النِّفَاقَ» وهذا منه ليس بجيد؛ لأنَّ المفاعلة إن كانت على

(١) على قراءة حمزة والكسائي للآية ٢ من الحج؛ انظر: السبعة ٤٣٤.

(٢) الإملاء ١/١٩٩.

(٣) الكشاف ١/٥٧٤.

(٤) قال: «فيقال رأى الناس يعني رأهم».

(٥) أفتق: تنعم، وعيش مفانق: ناعم.

(٦) قوله «المِرْأَةَ» كذا في الأصل لعله مقحم. انظر: الصحاح «رأي».

(٧) البحر ٣/٣٧٧؛ الشواذ ٢٩.

(٨) المحرر ٤/٢٨٩.

بابها فهي أبلغ لما عُرِفَ غير مرة، وإن كانت بمعنى التفعيل فهي وافية بالمعنى الذي أَرادَه، وكأنه لم يعرف أن المفاعلة قد تجيء بمعنى التفعيل. ومتعلِّقُ المراءاةِ محذوفٌ لِيُعَمَّ كُلُّ ما يُرَاءَى به. والأحسن أن تُقدَّرَ يُرَأَوْنَ الناسَ بأعمالهم.

وقوله: «قليلاً» نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ أو لزمانٍ محذوفٍ أي: ذكراً قليلاً أو زمناً قليلاً، والقلة هنا على بابها، وجَوَزَ الزمخشري^(١) وابن عطية^(٢) أن تكون بمعنى العدم، وبأباه كونه مستثنى، وقد تقدّم الردُّ عليهما في ذلك. وقوله: «ولا يذكرون» يجوز أن يكونَ عطفاً على «يُرَأَوْنَ» وأن يكونَ حالاً من فاعل «يُرَأَوْنَ» وهو ضعيفٌ لأنَّ المضارع المنفي بـ«لا» كالمثبت، والمُثَبَّتُ إذا وَقَعَ حالاً لا يَقْتَرِنُ بالواو، فإنَّ جَعَلَهَا عاطفةً جاز.

آ. (١٤٣) قوله تعالى: ﴿مُذَبِّذِينَ﴾: فيه ثلاثة أوجهٍ أحدها: أنه حالٌ مِنْ فاعل «يُرَأَوْنَ». الثاني: أنه حالٌ من فاعل «ولا يذكرون». الثالث: أنه منصوبٌ على الذمِّ والجمهور على «مذَّبِّين» بميمٍ مضمومة وذالين معجمتين ثانيتهما مفتوحة على أنه اسم مفعول، من ذبذبتَه فهو مُذَبَّبٌ أي: متحيرٌ. وقرأ^(٣) ابن عباس وعمرو بن فائد بكسر الذال الثانية اسمَ فاعلٍ، وفيه احتمالان، أحدهما: أنه من «ذَبَّبَ» متعدياً فيكونُ مفعولُه محذوفاً أي: مُذَبَّبِينَ أنفسهم أو دينهم أو نحو ذلك. والثاني: أنه بمعنى تَفَعَّلَ نحو: «صَلَّصَلْ» فيكون قاصراً، ويَدُلُّ على هذا الثاني قراءةُ أُبَيِّ وما في مصحفِ عبدالله: «مُذَبَّبِينَ» فلذلك يُحْتَمَلُ أن تكونَ قراءةُ ابنِ عباسٍ بمعنى متذبذبين. وقرأ الحسن البصري «مَذَبَّبِينَ» بفتح الميم. قال ابن عطية^(٤):

(١) الكشاف ٥٧٤/١.

(٢) المحرر ٢٨٩/٤ وعبارته: «قال الحسن: قل لأنه كان لغير الله».

(٣) الشواذ ٢٩؛ البحر ٣٧٨/٣؛ القرطبي ٤٢٤/٥.

(٤) المحرر ٢٩٠/٤.

- النساء -

«وهي مردودة» ولعمري لقد صدق، ولا ينبغي أن تصح عنه. واعتذر الشيخ^(١) عنها لأجل فصاحة الحسن واحتجاج الناس بكلامه بأن فتح الميم لأجل إتباعها بحركة الدال قال: «وإذا كانوا قد أتبعوا في «مِتن» حركة الميم بحركة التاء مع الحاجز بينهما، وفي نحو «منحدر» أتبعوا حركة الدال بحركة الراء حالة الرفع مع أن حركة الإعراب غير لازمة فلأن يُتبعوا في نحو «مَدْبذبين» أولى. وهذا فاسد لأن / الإتياع في الأمثلة التي أوردتها ونظائرها إنما هو إذا كانت الحركة قوية وهي الضمة والكسرة، وأمّا الفتحة فمخيفة فلم يُتبعوا لأجلها. وقرأ ابن القعقاع بدالين مهملين من الدُّبَّة وهي الطريقة، يقال: «خَلَّني ودُبَّتِي» أي: طريقي. قال^(٢):

١٦٦٨ - طَهَا هُدْرِبَانُ قَلَّ تَغْمِيضُ عَيْنِهِ

على دُبَّةٍ مِثْلِ الْخَنِيفِ الْمُرْعَبِلِ

وفي حديث ابن عباس: «أتبعوا دُبَّةَ قريش» أي: طريقها، فالمعنى على هذه القراءة: أن يأخذ بهم تارة دُبَّةً وتارة دُبَّةً أخرى، فيتبعون متحيرين غير ماضين على طريق واحد.

ومُدْبَذَبٌ وشبهه نحو: مُكَبَّكٌ ومُكَفَّكٌ مما ضَعَّفَ أوله وثانيه وصَحَّ المعنى بإسقاط ثالثه فيه مذاهب، أحدها: - وهو قول جمهور البصريين - أن الكل أصول، لأن أقل البنية ثلاثة أصول وليس أحد المكررين أولى بالزيادة من الآخر. الثاني - ويعزى للزجاج - أن ما صحَّ إسقاطه زائد. الثالث: - وهو قول الكوفيين - أن الثالث بدل من تضعيف الثاني، ويزعمون أن أصل كَفَّك: كَفَّفَ بثلاث فاءات، وذَبَذَب: ذَبَّ بثلاث باءات فاستثقل توالي

(١) البحر ٣/٣٧٨.

(٢) لم أهدت إلى قائله وهو في اللسان: رعبل؛ والبحر ٣/٣٧٩. والخنيف: الرديء؛ ورعبل: قطع.

- النساء -

ثلاثة أمثالٍ فأبدلوا الثالث من جنس الأول، ولهذه المذاهب موضوعٌ غيرُ هذا حَرَزَتْ مباحثهم فيه، أما إذا لم يَصِحَّ المعنى بحذفِ الثالث نحو: سَمَسَ وَيُؤَيُّو^(١) ووعوع^(٢) فإنَّ الكلَّ يزعمون أصالةَ الجميعِ. والذبذبة في الأصل: الاضطرابُ والترددُ بين حالتين. قال النابغة^(٣):

١٦٦٩- أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَعْطَاكَ سُورَةَ
تَرَى كُلَّ مَلِكٍ دُونَهَا يَتَذَبَذَبُ
وقال آخر^(٤).

١٦٧٠- خيالٌ لأمِّ السَّلْسبيلِ ودونها
مسيرَةٌ شهرٍ للبعيرِ المُذَبَذَبِ
بكسر الذال الثانية. قال ابن جني^(٥): «أي القَلِقُ الذي لا يستقر». قال الزمخشري^(٦): «وَحَقِيقَةُ المَذَبَذَبِ الذي يُذَبُّ عن كلا الجانبين أي يُزاد ويُدفع فلا يقرُّ في جانبٍ واحد، كما يقال: «فلان يُرَمَى به الرَّحَّوان»، إلا أنَّ الذبذبة فيها تكريرٌ ليس في الذَّبِّ، كأنَّ المعنى: كلما مالَ إلى جانبٍ ذَبُّ عنه».

و«بين» معمولٌ لقوله: «مُذَبَذَبِينَ» و«ذلك» إشارةٌ إلى الكفر والإيمان المدلولِ عليهما بذكر الكافرين والمؤمنين ونحو^(٧):

(١) يؤيؤ: طائر ذو مخلب.

(٢) وعوع: مصدر وعوع: إذا صَوَّت.

(٣) تقدم برقم ٢٧٣.

(٤) البيت للبعيث بن حريث؛ وهو في المحتسب ٢٠٣/١؛ والحماسة ٢١٨/١؛ وشواهد الكشاف ٣٢٣/٤؛ والبحر ٣٧٧/٣.

(٥) المحتسب ٢٠٣/١.

(٦) الكشاف ٥٧٤/١.

(٧) تقدم برقم ١٣٨٧.

١٦٧١- إذا نُهِيَ السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ

أي: إلى السَّفِيهِ لدلالة لفظ السفيه عليه. وقال ابن عطية^(١): «أشير إليه وإن لم يَجْر له ذِكْرٌ لتضمن الكلام له، نحو: «حتى توارت بالحجاب»^(٢) «كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ»^(٣) يعني توارت الشمس وكلُّ مَنْ على الأرض. قال الشيخ^(٤): «وليس كذلك، بل تقدّم ما يدلُّ عليه» وذكر ما قدّمته. وأشير بـ «ذلك» وهو مفردٌ لاثنينٍ لما تقدّم في قوله «عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ»^(٥). قوله: «لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء» «إلى» في الموضعين متعلقةٌ بمحذوف، وذلك المحذوفٌ هو حالٌ حُذِفَ لدلالة المعنى عليه، والتقدير: مُذَبِّذِينَ لا منسوبين إلى هؤلاء ولا منسوبين إلى هؤلاء، فالعاملُ في الحالِ نفسُ «مُذَبِّذِينَ». قال أبو البقاء^(٦): «وموضعُ «لا إلى هؤلاء» نصبٌ على الحالِ من الضميرِ في مُذَبِّذِينَ أي: يتذبذبون متلّوئين» وهذا تفسيرٌ معنى لا إعراب.

آ. (١٤٤) قوله تعالى: ﴿سُلْطَانًا﴾: السلطان يُذَكَّرُ ويؤنث، فتذكيره باعتبار البرهان، وتأنثه باعتبار الحجة، إلا أن التأنيث أكثرُ عند الفصحاء، كذا قاله الفراء^(٧)، وحكى: «قَضَتْ عَلَيْكَ السُّلْطَانَ» و«أَخَذَتْ فَلَانًا السُّلْطَانَ» وعلى هذا فكيف ذُكِرَت صفته فقيلاً: مبيناً دون: مبينة؟ والجواب أن الصفة هنا رأسُ فاصلةٍ فلذلك عدلٌ إلى التذكير دون التأنيث. وقال ابن عطية^(٨) ما يخالف ما حكاه الفراء فإنه قال: «والتذكيرُ أشهرُ، وهي لغة القرآن حيث

(١) المحرر ٢٩٠/٤.

(٢) الآية ٣٢ من ص.

(٣) الآية ٢٦ من الرحمن.

(٤) البحر ٣٧٨/٣.

(٥) الآية ٦٨ من البقرة.

(٦) الاملاء ١٩٩/١.

(٧) المذكر والمؤنث ٨٣.

(٨) المحرر ٢٩١/٤.

- النساء -

وقع». و «عليكم» يجوزُ تعلُّقه بالَجْعَلِ، أو بمحذوف على أنه حال من «سلطاناً»؛ لأنه صفة له في الأصل وقد تقدّم نظيره.

آ. (١٤٥) قوله تعالى: ﴿فِي الدَّرْكِ﴾: قرأ الكوفيون^(١) - بخلاف عن عاصم - بسكونِ الراء، والباقون بفتحها، وفي ذلك قولان، أحدهما: أن الدَّرْكَ والدَّرْكَ لغتان بمعنى واحد كالشَّمْع والشَّمْع، والقَدْر والقَدْر. والثاني: أن الدَّرْكَ بالفتح جمعُ «دَرَكة» على حدِّ بَقْر وبَقْرَة، واختار أبو عبيد الفتح قال: «لأنه لم يَجِيء في الآثار ذِكْرُ «الدَّرْكَ» إلا بالفتح، وهذا غيرُ لازمٍ لمجيء الأحاديثِ بإحدى اللغتين. واختار بعضهم الفتح لجمعه على أفعال، قال الزمخشري^(٢): «والوجهُ التحريكُ لقولهم «أدراك جهنم»، يعني أن أفعالاً منقاسٌ في فَعَلٍ بالفتحِ دونَ فَعَلٍ بالسكون، على أنه قد جاء أفعال في فَعَلٍ بالسكون نحو: فَرَّخَ وأفْرَاحَ، وزَنَدَ وأزْنادَ، وفَرَّدَ وأفْرادَ. وقال أبو عبد الله الفاسي في شرحِ القصيد: «وقال غيره - يعني غيرَ عاصم - محتجاً بقراءة الفتح قولهم في جمعه: «أدراك» يدلُّ على أنه «دَرَكَ» بالفتح، ولا يلزم ما قال أيضاً، لأنَّ فَعَلًا بالتحريك قد جُمِعَ على أفعال كقَلَمَ وأقلامَ، وجَبَلَ وأجبالَ» انتهى، وهذه غفلةٌ منه لأن المتنازعَ فيه إنما هو فَعَلٌ بالتسكين: هل يُجْمَعُ على أفعال أم لا؟ وأما فَعَلٌ بالتحريك فأفعال قياسه، وكأنه قَصَدَ الرَدَّ على الزمخشري فوقَّع في الغلطِ، وكان ينبغي له أن يقول: وقد جُمِعَ فَعَلٌ بالسكون على أفعال نحو: فَرَّخَ وأفْرَاحَ كما ذكرته لك. وحُكي عن عاصم / أنه قال: [١/٢٢٠]

«لو كان «الدَّرْكَ» بالفتح لكان ينبغي أن يقال السُّفْلَى لا الأسفل» قال بعض النحويين: «يعني أن الدَّرْكَ بالفتح جمع «دَرَكة» كبَقْر جمع بَقْرَة، والجمع يُعامل معاملة المؤنثة. وهذا غيرُ لازمٍ لأنَّ اسمَ الجنسِ الفارقُ بين واحده

(١) السبعة ٢٣٩؛ الكشف ٤٠١/١.

(٢) الكشاف ٥٧٥/١.

- النساء -

وجمعه تاء التانيث يجوز تذكيره وتانيثه إلا ما استثنى وجوب تذكيره أو تانيثه، والدرك ليس منه، فيجوز فيه الوجهان، هذا بعد تسليم كون «الدرك» جمع «دركة» بالسكون كما تقدم. والدرك مأخوذ من المدركة وهي المتابعة، وسميت طبقات النار «دركات» لأن بعضها مدارك لبعض أي: متتابعة. قوله: «من النار» في محل نصب على الحال، وفي صاحبها وجهان، أحدهما: أنه «الدرك» والعامل فيها الاستقرار، والثاني: أنه الضمير المستتر في «الأسفل» لأنه صفة فيتحمل ضميراً.

آ. (١٤٦) قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه منصوب على الاستثناء من قوله: «إِنَّ الْمُنَافِقِينَ». الثاني: أنه مستثنى من الضمير المجرور في «لهم». الثالث: أنه مبتدأ، وخبره الجملة من قوله: «فأولئك مع المؤمنين». قيل: «وَدَخَلَتِ الْفَاءُ فِي الْخَبْرِ لِشَبْهِ الْمَبْتَدَأِ بِاسْمِ الشَّرْطِ قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ (١) وَمَكِّي (٢) وَغَيْرُهُمَا: «مَعَ الْمُؤْمِنِينَ» خَبْرُ «أَوْلَئِكَ»، وَالْجُمْلَةُ خَبْرُ «إِلَّا الَّذِينَ» وَالتَّقْدِيرُ: فَأَوْلَئِكَ مُؤْمِنُونَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ، وَهَذَا التَّقْدِيرُ لَا تَقْتَضِيهِ الصَّنَاعَةُ، بَلِ الَّذِي تَقْتَضِيهِ الصَّنَاعَةُ أَنْ يُقَدَّرَ الْخَبْرُ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ هَذَا الظَّرْفُ شَيْئاً يَلِيْقُ بِهِ، وَهُوَ «فَأَوْلَئِكَ مُصَاحِبُونَ أَوْ كَاشِفُونَ أَوْ مُسْتَقْرُونَ» وَنَحْوَهُ، فَتَقَدَّرَ كَوْنًا مُطْلَقًا أَوْ مَا يُقَارِبُهُ.

قوله: «وسوف يؤت الله» رُسمت «يؤت» دون «ياء» وهو مضارع مرفوع فتحق يائه أن تثبت لفظاً وخطاً، إلا أنها حذفت لفظاً في الوصل لالتقاء الساكنين فجاء الرسم تابعاً للفظ، وله نظائر تقدم بعضها. والقراء يقفون عليه دون ياء اتباعاً للخط الكريم، إلا يعقوب فإنه يقف بالياء نظراً إلى الأصل، ورُوي ذلك أيضاً عن الكسائي وحمزة. وقال أبو عمرو: «ينبغي أن لا يُوقَفَ

(١) الإملاء ١/١٩٩.

(٢) المشكل ١/٢١٠.

عليها، لأنه إن وَقَفَ عليها كما في الرسم دون ياء خالف النحويين، وإن وقف بالياء خالف رسم المصحف» ولا بأس بما قال، لأن الوقف ليس ضرورياً، فإن اضْطُرَّ إليه واقْفُ لَقَطْعِ نَفْسٍ ونحوه فينبغي أن يُتَابِعَ الرسمُ، لأنَّ الأطرافَ قد كَثُرَ حَذْفُهَا، ومِمَّا يَشْبِهُ هذا الموضعَ قوله: «وَمَنْ تَقَى السَّيِّئَاتِ يَوْمَئِذٍ»^(١) فإنه رسم «تَقَى» بقاءً دون هاءٍ سكت، وعند النحويين أنه إذا حُذِفَ من الفعل شيءٌ حتى لم يبق منه إلا حرفٌ واحدٌ ووُقِفَ عليه وَجَبَ الإِتْيَانُ بهاءِ السكت في آخره جبراً له نحو: «فَقَهْ» و«لَمْ يَقَهْ» و«عِهْ» و«لَمْ يِعِهْ»، ولا يُعْتَدُّ بحرف المضارعة لزيادته على بنية الكلمة فإذا تقرر هذا فنقول: ينبغي ألاَّ يوقف عليه؛ لأنه إن وَقِفَ بغير هاءٍ سكت خالف الصناعة النحوية، وإن وَقِفَ بهاءِ خالف رسم المصحف.

آ (١٤٧) قوله تعالى: ﴿مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ﴾: في «ما» وجهان، أحدهما: أنها استفهامية فتكون في محل نصب بـ «يفعل» وإنما قُدِّمَ لكونه له صدر الكلام. والباءُ على هذا سببيةٌ متعلِّقةٌ بـ «يفعل»، والاستفهام هنا معناه النفي، والمعنى: أن الله لا يفعل بعذابكم شيئاً؛ لأنه لا يجلب لنفسه بعذابكم نفعاً ولا يدفع عنها به ضرراً، فأئى حاجة له في عذابكم؟ والثاني: أن «ما» نافية كأنه قيل: لا يعذبكم الله، وعلى هذا فالباءُ زائدةٌ ولا تتعلق بشيء. وعندى أن هذين الوجهين في المعنى شيءٌ واحدٌ، فينبغي أن تكون سببية في الموضعين أوزائدة فيهما، لأن الاستفهام بمعنى النفي فلا فرق، والمصدر هنا مضاف لمفعوله. وقوله: «إن شكرتم» جوابه محذوفٌ لدلالة ما قبله عليه أي: إن شكرتم وآمنتتم فما يفعل بعذابكم؟

آ (١٤٨) قوله تعالى: ﴿لَا يَجِبُ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ﴾: «بالسوء» متعلق بالجهر، وهو مصدر معرف بـ «أل» استدلالاً به الفارسي على جواز

(١) الآية ٩ من غافر.

- النساء -

إعمال المصدر المعرف بأل. قيل: ولا دليل فيه لأن الظرف والجار يعمل فيهما روائح الأفعال. وفاعل هذا المصدر محذوف أي: الجهر أحد، وقد تقدم أن الفاعل يطرد حذفه في صور منها المصدر، ويجوز أن يكون الجهر مأخوذاً من فعل مبني للمفعول على خلاف في ذلك، فيكون الجار بعده في محل رفع لقيامه مقام الفاعل، لأنك لو قلت: لا يحب الله أن يجهر بالسوء، كان «بالسوء» قائماً مقام الفاعل ولا تعلق له حينئذ به. و«من القول» حال من «السوء».

قوله: «إلا من ظلم» في هذا الاستثناء قولان، أحدهما: أنه متصل والثاني: أنه منقطع، وإذا قيل بأنه متصل فقيل: هو مستثنى من «أحد» المقدر الذي هو فاعل للمصدر، فيجوز أن تكون «من» في محل نصب على أصل الاستثناء أو رفع على البدل من «أحد» وهو المختار، ولو صرح به لقيل: لا يحب الله أن يجهر أحد بالسوء إلا المظلوم، أو المظلوم رفعا ونصباً، ذكر ذلك مكِّي^(١) وأبو البقاء^(٢) وغيرهما. قال الشيخ^(٣): «وهذا مذهب الفراء^(٤)، أجاز في «ما قام إلا زيد» أن يكون «زيد» بدلاً من «أحد»، وأما على مذهب الجمهور فإنه يكون من المستثنى الذي فرغ له العامل فيكون مرفوعاً على الفاعلية بالمصدر، وحسن ذلك كون الجهر في حيز النفي، كأنه قيل: لا يجهر بالسوء من القول إلا المظلوم» انتهى. والفرق ظاهر بين مذهب الفراء وبين هذه الآية، فإن النحويين إنما لم يروا بمذهب الفراء قالوا: لأن المحذوف صار نسياً منسياً، وأما فاعل المصدر هنا فإنه كالمنطوق به ليس منسياً، فلا يلزم من تجويزهم الاستثناء من هذا الفاعل المقدر أن يكونوا تابعين لمذهب الفراء لما ظهر من الفرق. وقيل: هو مستثنى مفرغ، فتكون

(١) المشكل ٢١٠/١.

(٢) الإملاء ٢٠٠/١.

(٣) البحر ٣٨٢/٣.

(٤) الذي في معاني القرآن ١٦٧/١ وجه واحد وهو إعمال ما قبل «إلا» فيما بعدها.

- النساء -

«مَنْ» في محل رفع بالفاعلية كما تقدّم تقريره في كلام الشيخ، والتفريع لا يكون إلا في / نفي أو شبهه، ولكن لَمَّا وقع الجهر متعلقاً للحبِّ الواقع [ب/٢٢٦] في حيز النفي ساغ ذلك. وقيل: هو مستثنى من الجهر على حذف مضافٍ تقديره: إلا جهر مَنْ ظلم، فهذه ثلاثة أوجه على تقدير كونه متصلاً، تحصل منها في محل «مَنْ» أربعة أوجه: الرفع من وجهين وهما البدل من «أحد» المقدر، أو الفاعلية على كونه مفرغاً، والنصب على أصل الاستثناء من «أحد» المقدر أو من الجهر على حذف مضاف.

والثاني: أنه استثناء منقطع، تقديره: لكن مَنْ ظلم له أن ينتصف من ظالمه بما يوازي ظلامته فتكون «مَنْ» في محل نصب فقط على الاستثناء المنقطع.

والجمهور على «إلا مَنْ ظلم» مبنياً للمفعول، وقرأ^(١) جماعة كثيرة منهم ابن عباس وابن عمر وابن جبير والحسن: «ظلم» مبنياً للفاعل، وهو استثناء منقطع، فهو في محل نصب على أصل الاستثناء المنقطع، واختلفت عبارات العلماء في تقدير هذا الاستثناء، وحاصل ذلك يرجع إلى أحد تقديرات ثلاثة: إما أن يكون راجعاً إلى الجملة الأولى كأنه قيل: لا يحب الله الجهر بالسوء، لكن الظالم يحبه فهو يفعله، وإما أن يكون راجعاً إلى فاعل الجهر أي: لا يحب الله أن يجهر أحد بالسوء، لكن الظالم يجهر به، وإما أن يكون راجعاً إلى متعلق الجهر وهو «مَنْ يُجاهر ويُواجه بالسوء» أي: لا يحب الله أن يجهر بالسوء لأحد لكن الظالم يجهر له به، أي: يُذكر ما فيه من المساوىء في وجهه، لعله أن يرتدع. وكون هذا المستثنى في هذه القراءة منصوباً المحل على الانقطاع هو الصحيح، وأجاز ابن عطية^(٢) والزمخشري^(٣) أن

(١) الشواذ ٣٠؛ والبحر ٣/٣٨٢؛ والقرطبي ٣/٦.

(٢) المحرر ٤/٢٩٥.

(٣) الكشاف ١/٥٧٦.

يكون في محل رفع على البدلية، ولكن اختلف مدركهما فقال ابن عطية: «إعراب «مَنْ» يحتمل في بعض هذه التأويلات النصب، ويحتمل الرفع على البذل من «أحد» المقدر» يعني أحداً المقدر في المصدر كما تقدم تحقيقه. وقال الزمخشري: «ويجوز أن يكون «مَنْ» مرفوعاً كأنه قيل: لا يحبُّ اللهُ الجهرَ بالسوء إلا الظالم، على لغة مَنْ يقول: «ما جاءني زيدٌ إلا عمرو» بمعنى: ما جاءني إلا عمرو، ومنه «لا يعلم مَنْ في السموات والأرض الغيب إلا اللهُ»^(١). ورد الشيخ^(٢) عليهما فقال: «وما ذكره - يعني ابن عطية - من جواز الرفع على البذل لا يصح، وذلك أن المنقطع قسماً قسم يتوجه إليه العامل نحو: «ما فيها أحدٌ إلا حمار» فهذا فيه لغتان: لغة الحجاز وجوب النصب، ولغة تميم جواز البذل، وإن لم يتوجه عليه العامل وجب نصبه عند الجميع نحو: «المال ما زاد إلا النقص» أي: لكن حصل له النقص، ولا يجوز فيه البذل، لأنك لو وجهت إليه العامل لم يصح» قال: «والآية من هذا القسم، لأنك لو قلت: «لا يحبُّ اللهُ أن يجهرَ بالسوء إلا الظالم» - فتسلطُ «يجهر» على «الظالم». وقال: «وهذا الذي جَوَّزه - يعني الزمخشري - لا يجوز لأنه لا يمكن أن يكون الفاعل لغواً ولا يمكن أن يكون الظالم بدلاً من «الله» ولا «عمرو» بدلاً من «زيد»^(٣) لأن البذل في هذا الباب يرجع إلى بديل بعض من كل حقيقة نحو: «ما قام القومُ إلا زيد» أو مجازاً نحو: «ما فيها أحدٌ إلا حمار»، والآية لا يجوز فيها البذل حقيقةً ولا مجازاً، وكذا المثال المذكور، لأن الله تعالى عَلَّمَ وكذا زيدٌ فلا عمومَ فيهما لِيَتَوَهَّم دخولُ شيءٍ فيهما فَيُسْتثنى، وأما ما يجوزُ فيه البذل من الاستثناء المنقطع فلأن ما قبله عامٌ يَتَوَهَّم دخولُه فيه فيُبدل ما قبله مجازاً، وأما قوله على

(١) الآية ٦٥ من النمل.

(٢) البحر ٣/٣٨٣.

(٣) وذلك في مثال الزمخشري: «ما جاءني زيدٌ إلا عمرو».

لغة مَنْ يقول: «ما جاءني زيد إلا عمرو» فلا نعلم هذه لغة إلا في كتاب سيبويه^(١) بعد أن أشد أبياتاً في الاستثناء المنقطع آخرها^(٢):

١٦٧٢- عَشِيَّةَ مَا تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا

ولا النبَلُ إلا المَشْرِفِيُّ المُصَمَّمُ

ما نصّه: «وهذا يَقْوِي»: «ما أتاني زيدُ إلا عمرو، وما أعانَه إخوانكم إلا إخوانه» لأنها معارفٌ ليست الأسماء الآخرة بها ولا بعضها ولم يصرح ولا لَوْح أن «ما أتاني زيدُ إلا عمرو» من كلام العرب، قال مَنْ شَرَحَ كلام سيبويه: «فهذا يَقْوِي» «ما أتاني زيدُ إلا عمرو» أي: ينبغي أن يثبت هذا من كلام العرب لأن النبَل معرفةٌ ليس بالمشرفي، كما أن زيداً ليس بعمرو، كما أن إخوة زيد ليسوا إخوانك. قال الشيخ: «وليس ما أتاني زيدُ إلا عمرو» نظير البيت؛ لأنه قد يُتَخَيَّلُ عمومٌ في البيت إذ المعنى: لا يُغْنِي السلاح، وأما «زيد» فلا يُتَوَهَّمُ فيه عمومٌ على أنه لو ورد من كلامهم: «ما أتاني زيدُ إلا عمرو» لا يمكن أن يَصِحَّ على^(٣) «ما أتاني زيد ولا غيره إلا عمرو» فحذف المعطوفٌ لدلالة الاستثناء عليه، أما أن يكونَ على إلغاء الفاعل أو على كون «عمرو» بدلاً من «زيد» فإنه لا يجوز، وأما الآية فليست ممَّا ذَكَر، لأنه يحتمل أن تكونَ «مَنْ» مفعولاً بها، و«الغيب» بدلٌ منها بدلٌ اشتمال، والتقدير: لا يعلم غيبَ مَنْ في السموات والأرض إلا اللهُ أي: سرهم وعلايتهم لا يعلمهما إلا الله، ولو سُئِلَ مَنْ «مَنْ» مرفوعةً المحل فيتخيَّل فيها عمومٌ فيبدل منها «الله» مجازاً كأنه قيل: لا يَعْلَمُ الموجودون الغيبَ إلا اللهُ، أو يكونُ على سبيل المجاز في الظرفية بالنسبة إلى الله تعالى، إذ جاء ذلك عنه في القرآن والسنة

(١) الكتاب ٣٦٦/١.

(٢) البيت للحصين بن الحمام، وهو في الكتاب ٣٦٦/١؛ والمفضليات ٦٥؛ وشواهد الكشاف ٥٣٦/٤. والمشرفي المصمم: السيف القاطع المحدد.

(٣) أي: على تأويله بهذا التقدير.

نحو: «وهو اللّهُ في السمواتِ وفي الأرض»^(١) «وهو الذي في السماء إلهٌ وفي الأرض إله»^(٢)، قال: «أين الله» قالت: «في السماء»^(٣)، ومن كلام العرب: «لاوذو في السماء بيته» يعنون اللّهُ، وإذا احتملت الآية هذه الوجوه لم يتعيّن حملها على ما ذكره» انتهى ما ردّه به عليهما.

[٢٢٧/أ] أمّارده على ابن عطية فواضح، وأمّارده على الزمخشري / ففي بعضه نظر، أما قوله «لا نعلمها لغةً إلا في كتاب سيبويه» فكفى به دليلاً على صحة استعمال مثله، ولذلك شرح الشراح لكتاب سيبويه هذا الكلام بأنه قياس كلام العرب لما أنشد من الأبيات. وأمّا تأويله «ما أتاني زيدٌ إلا عمرو» بـ «ما أتاني زيد ولا غيره» فلا يتعيّن ما قاله، وتصحيح الاستثناء فيه أن قول القائل «ما أتاني زيد» قد يُوهم أن عمراً أيضاً لم يَجِئْهُ فنفي هذا التوهم، وهذا القدر كافٍ في الاستثناء المنقطع، ولو كان تأويل «ما أتاني زيد إلا عمرو» على ما قال لم يكن استثناءً منقطعاً بل متصلاً^(٤)، وقد اتفق النحويون على أن ذلك من المنقطع، وأمّا تأويل الآية بما ذكره فالتجوّز في ذلك أمرٌ خطرٌ، فلا ينبغي أن يُقدّم على مثله.

آ. (١٤٩) قوله تعالى: ﴿أَوْ تُخْفَوْهُ﴾: الظاهر أن الضمير المتصوَّب في «تُخْفَوْهُ» عائذٌ على «خيراً» والمرادُ به أعمالُ البر كلها. وأجاز بعضهم أن يعودَ على «السوء» أي: أو تُخْفَوْهُ السوء، وهو بعيدٌ.

آ. (١٥٠) قوله تعالى: ﴿بَيْنَ ذَلِكَ﴾: أشير بـ «ذلك» وهو للمفرد، والمراد به البينية أي: بين الكفر والإيمان، وقد تقدّم نظيره في البقرة^(٥) و«بين» يجوز أن

(١) الآية ٣ من الأنعام.

(٢) الآية ٨٤ من الزخرف.

(٣) حديث شريف رواه مسلم: المساجد ١/٣٨٢. الموطأ: العتق ٢/٧٧٦؛ المسند ٥/٤٤٧.

(٤) لعل الأنسب: متصلٌ.

(٥) انظر: الآية ٦٨.

يكون منصوباً بـ «يتخذ» وأن يكون منصوباً بمحذوف إذ هو حال من «سبلاً» .

آ . (١٥١) قوله تعالى : ﴿حَقًّا﴾ : فيه أوجه، أحدها: أنه مصدرٌ مؤكَّدٌ لمضمون الجملة قبله فيجب إضمارُ عامله وتأخيرُه عن الجملة المؤكَّد لها، والتقدير: أحمق ذلك حقاً، وهكذا كلُّ مصدر مؤكَّد لغيره أو لنفسه^(١) . والثاني: أنه حالٌ من قوله: «هم الكافرون» قال أبو البقاء^(٢): أي: «كافرون غير شك» وهذا يشبه أن يكون تفسيراً للمصدر المؤكَّد . وقد طعن الواحدي على هذا التوجيه فقال: «الكفرُ لا يكون حقاً بوجه من الوجوه» . والجواب: أن الحق هنا ليس يُراد به ما يقابل الباطل، بل المرادُ به أنه ثابتٌ لا محالة وأن كفرهم مقطوع به . الثالث: أنه نعت لمصدر محذوف أي: الكافرون كفراً حقاً، وهو أيضاً مصدر مؤكَّد، ولكن الفرق بينه وبين الوجه الأول أن هذا عامله المذكور، وهو اسمُ الفاعل وذاك عامله محذوفٌ كما تقدم .

آ . (١٥٢) قوله تعالى : ﴿بين أحد﴾ : قد تقدّم الكلام على دخول «بين» على «أحد» في البقرة^(٣) فأغنى عن إعادته . وقرأ الجمهور: «سوف نُؤتيهم» بنون العظمة على الالتفات ولموافقة قوله: «وأعتدنا» . وقرأ^(٤) حفص عن عاصم بالياء، أعاد الضمير على اسم الله تعالى في قوله: «والذين آمنوا بالله» . وقول بعضهم: قراءة النون أولى لأنها أفخم، ولمقابلة «وأعتدنا» ليس بجيد لتواتر القراءتين .

(١) المؤكَّد لنفسه: هو الواقع بعد جملة لا تحتمل غيره نحو: «له على ألف اعترافاً» لأنه مؤكَّد للجملة قبله وهي نفس المصدر لا تحتمل سواه . والمؤكَّد لغيره هو الواقع بعد جملة تحتمله وتحتمل غيره فتصير بذكره نصاً فيه، نحو: «أنت ابني حقاً» فالجملة قبله تصلح للحقيقة والمجاز، فلما قال «حقاً» صارت الجملة نصاً في البتة حقيقة . ابن عقيل ٤٨٣/١ .

(٢) الإملاء ٢٠٠/١ .

(٣) الآية ١٣٦ .

(٤) السبعة ٢٤٠؛ الكشف ٤٠١/١ .

آ. (١٥٣) قوله تعالى: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا﴾: في هذه الفاء قولان، أحدهما: أنها عاطفة على جملة محذوفة، قال ابن عطية^(١): «تقديره: فلا تبال يا محمد بسؤالهم وتشطيطهم فإنها عادتُهم، فقد سألوا موسى أكبر من ذلك.

والثاني: أنها جواب شرطٍ مقدر، قاله الزمخشري^(٢) أي: إن استكبرت ما سألوه منك فقد سألوها. و«أكبر» صفةٌ لمحذوف أي: سؤالاً أكبر من ذلك. والجمهور: «أكبر» بالباء الموحدة، وقراءة الحسن^(٣) «أكثر» بالشاء المثناة. وقوله: «فقالوا أرنا» هذه الجملة مفسرةٌ لكبر السؤال وعظمته. و«جهرة» تقدّم الكلام عليها^(٤)، إلا أنه هنا يجوز أن تكون «جهرة» من صفة القول أو السؤال أو من صفة السائلين أي: فقالوا مجاهرين أو: سألوها مجاهرين، فيكون في محلّ نصب على الحال أو على المصدر. وقرأ الجمهور «الصاعقة». وقرأ النخعي: «الصُعْقَةُ» وقد تقدم تحقيق ذلك في البقرة^(٥). و«بظلمهم» الباء فيه سببية، وتعلق بالأخذ.

آ. (١٥٤) قوله تعالى: ﴿فَوْقَهُمْ﴾: فيه وجهان، الظاهرُ منهما أنه متعلق بـ «رَفَعْنَا»، وأجاز أبو البقاء^(٦) وجهاً ثانياً وهو أن يكون متعلقاً بمحذوفٍ لأنه حالٌ من الطور. و«بميتاقهم» متعلقٌ أيضاً بالرفع، والباء للسببية، قالوا: وفي الكلام حذفٌ مضافٍ تقديره: بنقض ميتاقهم. وقال الزمخشري^(٧): «بميتاقهم» بسبب ميتاقهم ليخافوا فلا ينقضوه»، وظاهر هذه العبارة أنه لا يحتاج

(١) المحرر ٢٩٧/٤.

(٢) الكشاف ٥٧٧/١.

(٣) البحر ٣٨٦/٣.

(٤) انظر: الآية ٥٥ من البقرة.

(٥) الآية ٥٥ من البقرة، وانظر: الشواذ ٥؛ البحر ٣٨٧/١.

(٦) الإملاء ٢٠٠/١.

(٧) الكشاف ٥٧٧/١.

- النساء -

إلى حذف مضاف، بل أقول: لا يجوز تقدير هذا المضاف لأنه يقتضي أنهم نقضوا الميثاق فرفع الله الطور عليهم عقوبةً على فعلهم النقض، والقصة تقتضي أنهم هموا بنقض الميثاق، فرفع الله عليهم الطور، فخافوا فلم ينقضوه، وإن كانوا قد نقضوه بعد ذلك. وقد صرح أبو البقاء^(١) بأنهم نقضوا الميثاق، وأنه تعالى رفع الطور عقوبةً لهم فقال: «تقديره: بنقض ميثاقهم، والمعنى: ورفعنا فوقهم الطور تخويفاً، لهم بسبب نقضهم الميثاق». وفيه ذلك النظر المتقدم، ولقائل أن يقول: لَمَّا هموا بنقضه وقاربوه صح أن يقال: رفَعْنَا الطور فوقهم لنقضهم الميثاق أي: لمقاربتهم نقضه، لأن ما قارب الشيء أُعطي حكمه، فتصح عبارة مَنْ قَدَّر مضافاً كأبي البقاء وغيره. والميثاق مصدر مضاف لمفعوله. و«سُجِّدًا» حالٌ من فاعل «ادخلوا».

قوله: «لا تَعْدُوا» قرأ الجمهور: «تَعْدُوا» بسكون العين وتخفيف الدال من عدا يعدو، كغزا يغزو، والأصل: «تَعْدُوا» بواوين: الأولى لام الكلمة والثانية ضمير الفاعلين، فاستثقلت الضمة على لام الكلمة فحُدِفَتْ، فالتقى بِحَدْفِهَا ساكنان، فحُدِفَ الأول وهو الواو الأولى، وبقيت واو الفاعلين، فوزنه: تَفْعُوا. وقرأ نافع^(٢) بفتح العين وتشديد الدال، إلا أن الرواة اختلفوا عن قالون عن نافع: فرووا عنه تارة بسكون العين سكوناً محضاً، وتارة إخفاء فتحة العين. فأما قراءة نافع فأصلها: تَعْتَدُوا، ويدل على ذلك إجماعهم / على: [٢٢٧/ب] «اعتدوا منكم في السبت»^(٣) كونه من الاعتداء وهو افتعال من العدوان، فأريد إدغام تاء الافتعال في الدال فُنُقِلَتْ حركتها إلى العين وُقِلت دالاً وأدغمت. وهذه قراءة واضحة. وأما ما يروى عن قالون من السكون المحض فشيء لا يراه النحويون لأنه جَمَعَ بين ساكنين على غير حدِّهما. وأما الاختلاس

(١) الإملاء ٢٠٠/١.

(٢) السبعة ٢٤٠؛ والكشف ٤٠١/١؛ الشواذ ٣٠؛ البحر ٣٨٨/٣.

(٣) الآية ٦٥ من البقرة.

فهو قريب للإتيان بحركة ما، وإن كانت خفيفةً، إلا أنَّ الفتحةَ ضعيفةً في نفسها فلا ينبغي أن تُخفى لِتُزادَ ضعفاً، ولذلك لم يُجزِ القراء رَوَمَها وقفاً لضعفِها. وقرأ الأعمش: «تَعْتَدُوا» بالأصل الذي أدغمه نافع.

آ. (١٥٥) قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾: في «ما» هذه وجهان، أحدهما: أنها زائدةٌ بين الجار ومجروره تأكيداً، والثاني: أنها نكرةٌ تامة، و«نقضِهِمْ» بدلٌ منه، وهذا كما تقدّم في «فبما رحمةً من الله»^(١). و«نقض» مصدرٌ مضاف لفاعله، و«ميثاقهم» مفعوله، وفي متعلّق الباءِ الجارية لـ «ما» هذه وجهان، أحدهما: أنه «حَرَمْنَا» المتأخر في قوله: «فبظلم من الذين هادوا حَرَمْنَا»^(٢) وعلى هذا فيقال: «فبظلم» متعلق بـ «حَرَمْنَا» أيضاً فيلزم أن يتعلق حرفاً جرّ متحداً لفظاً ومعنى بعامل واحد، وذلك لا يجوز إلا مع العطف أو البدل. وأجابوا عنه بأن قوله «فبظلم» بدل من قوله «فبما» بإعادة العامل. فيقال: لو كان بدلاً لما دخلت عليه فاء العطف؛ لأن البدل تابع بنفسه من غير توسُّط حرف عطف. وأجيب عنه بأنه لَمَّا طال الكلام بين البدل والمبدل منه أعادَ الفاء للطول، ذكر ذلك أبو البقاء^(٣) والزجاج^(٤) والزمخشري^(٥) وأبو بكر^(٦) وغيرهم.

وقد ردّه الشيخ^(٧) بما معناه أن ذلك لا يجوز لطول الفصل بين المبدل والبدل، وبأن المعطوفَ على السبب سببٌ فيلزم تأخُّرُ بعض أجزاء السبب الذي

(١) الآية ١٥٩ من آل عمران.

(٢) في الآية ١٦٠.

(٣) الإملاء ٢٠٠/١.

(٤) معاني القرآن ١٣٩/٢.

(٥) الكشف ٥٧٨/١.

(٦) لعله يعني به أبا بكر بن الانباري.

(٧) البحر ٣٨٨/٣.

للتحریم في الوقت عن وقت التحريم، فلا يمكن أن يكون سبباً أو جزءاً سبباً إلا بتأويل بعيد، [وذلك أن قولهم: «إنا قتلنا المسيح» وقولهم على مريم] (١) البهتان إنما كان بعد تحريم الطيبات. قال: «فالأولى أن يكون التقدير: لعناهم. وقد جاء مصرحاً به في قوله: «فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم».

والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوف، فقدّره ابنُ عطية (٢): لعناهم وأدللناهم وختمنا على قلوبهم. قال: «وحذف جواب مثل هذا الكلام بليغ» وتسمية مثل هذا «جواب» غيرُ معروف لغةً وصناعة. وقدّره أبو البقاء (٣): «فبما نقضهم ميثاقهم طبع على قلوبهم، أولعناهم. وقيل: تقديره: فيما نقضهم لا يؤمنون، والفاء زائدة». انتهى. [وهذا الذي أجازة أبو البقاء تعرض له الزمخشري (٤) وردّه فقال: «فإن قلت: فهلاً زعمت أن المحذوف الذي تعلقت به الباء (٥) ما دل عليه قوله «بل طبع الله» فيكون التقدير: فيما نقضهم طبع الله على قلوبهم، بل طبع الله عليها بكفرهم ردّاً وإنكاراً لقولهم: «قلوبنا غلفت» فكان متعلقاً به». قال الشيخ (٦): «وهو جواب حسن، ويمتنع من وجه آخر وهو أن العطف بـ «بل» للإضراب، والإضرابُ إبطالٌ أو انتقالٌ، وفي كتاب الله في الإخبار لا يكون إلا للانتقال، ويستفاد من الجملة الثانية ما لا يستفاد من الأولى، والذي قدّره الزمخشري (٧) لا يسوغ فيه الذي قررناه، لأن قوله: «فبما نقضهم ميثاقهم وكفرهم بآيات الله وقولهم قلوبنا غلفت طبع الله» هو مدلول الجملة

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل.

(٢) المحرر ٣٠١/٤.

(٣) الإملاء ٢٠٠/١.

(٤) الكشاف ٥٧٨/١.

(٥) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.

(٦) البحر ٣٨٩/٣.

(٧) أي: وهو يرفض كلام أبي البقاء المتقدم.

التي صَحِّحْتِهَا «بل»، فَأَفَادَتِ الثَّانِيَةَ مَا أَفَادَتِ الْأُولَى، وَلَوْ قُلْتُ: «مَرَّ زَيْدٌ بِعَمْرٍو، بَلْ مَرَّ زَيْدٌ بِعَمْرٍو» لَمْ يَجْزُ. وَقَدَّرَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ «فَعَلْنَا بِهِمْ مَا فَعَلْنَا».

قوله: «بَلْ طَبَعَ» هَذَا إِضْرَابٌ عَنِ الْكَلَامِ الْمَتَقَدِّمِ أَي: لَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا قَالُوا مِنْ قَوْلِهِمْ: «قَلْبُنَا غَلْفٌ». وَأَظْهَرَ الْقَرَاءُ لَامَ بَلْ فِي «طَبَعَ» إِلَّا الْكَسَائِيَّ^(١) فَأَدْغَمَ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ، وَعَنْ حَمْزَةِ خِلَافٍ. وَالْبَاءُ فِي «بَكَفَرَهُمْ» يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ لِلْسَّبِيَةِ، وَأَنْ تَكُونَ لِللَّالَةِ كَالْبَاءِ فِي «طَبَعَتِ بِالطِّينِ عَلَى الْكَيْسِ» يَعْنِي أَنَّهُ جَعَلَ الْكُفْرَ كَالشَّيْءِ الْمَطْبُوعِ بِهِ أَي مُعْطِياً عَلَيْهَا، فَيَكُونُ كَالطَّبَاعِ. وَقَوْلُهُ: «إِلَّا قَلِيلاً» يَحْتَمَلُ النَّصْبَ عَلَى نَعْتِ مَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ أَي: إِلَّا إِيمَانًا قَلِيلاً، وَيَحْتَمَلُ كَوْنَهُ نَعْتًا لَزَمَانَ مَحْذُوفٍ أَي: زَمَانًا قَلِيلاً، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ مِنْ فَاعِلِ «يُؤْمِنُونَ» أَي: إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ فَإِنَّهُمْ يُؤْمِنُونَ، لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي «لَا يُؤْمِنُونَ» عَائِدٌ عَلَى الْمَطْبُوعِ عَلَى قُلُوبِهِمْ، وَمَنْ طَبَعَ عَلَى قَلْبِهِ بِالْكَفْرِ فَلَا يَقَعُ مِنَ الْإِيمَانِ.

آ (١٥٦) قوله تعالى: ﴿وَبَكَفَرِهِمْ﴾: فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى «مَا» فِي قَوْلِهِ: «فَمَا نَقَضَهُمْ» فَيَكُونُ مُتَعَلِّقًا بِمَا تَعَلَّقَ بِهِ الْأَوَّلُ. الثَّانِي: أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى «بَكَفَرَهُمْ» الَّذِي بَعْدَ «طَبَعَ». وَقَدْ أَوْضَحَ الزَّمْخَشَرِيُّ^(٢) ذَلِكَ غَايَةَ الْإِيضَاحِ، وَاعْتَرَضَ وَأَجَابَ بِأَحْسَنِ جَوَابٍ، فَقَالَ: «فَإِنْ قُلْتُ: عَلَامَ عَطَفَ قَوْلُهُ «وَبَكَفَرَهُمْ»? قُلْتُ: الرَّجَاءُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَى «فَمَا نَقَضَهُمْ» وَيُجْعَلَ قَوْلُهُ: «بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكَفَرِهِمْ» كَلَامًا يَتَّبِعُ قَوْلَهُ: «وَقَوْلِهِمْ قَلْبُنَا غَلْفٌ» عَلَى وَجْهِ الْإِسْتِطْرَادِ، وَيَجُوزُ عَطْفُهُ عَلَى مَا يَلِيهِ مِنْ قَوْلِهِ «بَكَفَرِهِمْ». فَإِنْ قُلْتُ: فَمَا مَعْنَى الْمَجِيءِ بِالْكَفْرِ مَعْطُوفًا عَلَى مَا فِيهِ ذِكْرُهُ؟ سَوَاءٌ عَطَفَ عَلَى مَا قَبْلَ الْإِضْرَابِ، أَوْ عَلَى مَا بَعْدَهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَبَكَفَرَهُمْ» بَيِّنَاتٍ

(١) انظر: السبعة ١٢٣.

(٢) الكشف ٥٧٨/١.

الله» وقوله «بكفرهم». قلت: قد تكرر منهم الكفر؛ لأنهم كفروا بموسى ثم بيسى ثم بمحمد، فعطف بعض كفرهم على بعض، أو عطف مجموع المعطوف على مجموع المعطوف عليه، كأنه قيل: فبجمعهم بين نقض الميثاق، والكفر بآيات الله، وقتل الأنبياء، وقولهم: قلوبنا غلف، وجمعهم بين كفرهم وبهتتهم مريم وافتخارهم بقتل عيسى عاقبناهم، أو بل طبع الله عليها بكفرهم وجمعهم بين كفرهم كذا وكذا».

قوله: «بُهتانا» في نصبه خمسة أوجه، أظهرها: أنه مفعول به، فإنه مُضْمَنٌ معنى «كلام» نحو: قلت خطبة وشعراً. الثاني: أنه منصوبٌ على نوع المصدر كقولهم: «قعد القرفصاء» يعني أن القول يكون بهتانا وغير بهتان. الثالث: أن ينتصب نعتاً لمصدر محذوف أي: قولاً بهتانا، وهو قريبٌ من معنى الأول. الرابع: أنه منصوبٌ بفعل مقدرٍ من لفظه أي: بهتوا بهتانا. الخامس: أنه حال من الضمير المجرور في قولهم أي: مباهتين، وجاز مجيء الحال من المضاف إليه لأنه فاعل معنى، والتقدير: وبأن قالوا ذلك مباهتين.

أ. (١٥٧) وقوله تعالى: ﴿وقولهم﴾: عطف على «وكفرهم»

و«عيسى» بدلٌ من «المسيح» أو عطف بيان، وكذلك «ابن مريم»، ويجوز أن يكونَ صفةً أيضاً، وأجاز أبو البقاء^(١) في «رسول الله» هذه الأوجه الثلاثة، إلا أن البدل بالمشتقات قليل. وقد يُقال: إن «رسول الله» جرى مجرى الجوامد / [٢٢٠/أ] وأجاز فيه أن ينتصب بإضمار «أعني»، ولا حاجة إليه. قوله «شبه لهم»: «شبه» مبني للمفعول وفيه وجهان، أحدهما: أنه مسند للجار بعده كقولك: «حبل إليه»، ولبس عليه». والثاني: أنه مسندٌ لضمير المقتول الذي دلَّ عليه قولهم: «إننا قتلنا» أي: ولكن شبه لهم من قتلوه. فإن قيل: لم لا يجوز أن يعودَ على المسيح؟ فالجواب أن المسيح مشبه به لا مشبه.

(١) الإملاء ٢٠١/١.

[قوله]: «لفي شك منه»: «منه» في محل جرٍ صفة لـ «شك» يتعلّق بمحذوف، ولا يجوز أن تتعلّق فضلة بنفس «شك»؛ لأن الشك إنما يتعدّى بـ «في» لا بـ «من»، ولا يقال: إن «من» بمعنى «في» فإن ذلك قولٌ مرجوح، ولا ضرورة لنا به هنا.

وقوله: «مالهم به من علم» يجوز في «من علم» وجهان، أحدهما: أنه مرفوع بالفاعلية والعاقل أحد الجارّين: إمّا «لهم» وإما «به»، وإذا جعل أحدهما رافعاً له تعلّق الآخر بما تعلّق به الرفع من الاستقرار المقدر. و«من» زائدة لوجود شرطية الزيادة. والوجه الثاني: أن يكون «من علم» مبتدأ زيدت فيه «من» أيضاً، وفي الخبر احتمالان، أحدهما: أن يكون «لهم» فيكون «به»: إمّا حالاً من الضمير المستكنّ في الخبر، والعاقل فيها الاستقرار المقدر، وإمّا حالاً من «علم» وإن كان نكرةً لتقدمها عليه ولاعتماده على نفي. فإن قيل: يلزم تقدّم حال المجرور بالحرف عليه وهو ضرورة لا يجوز في سعة الكلام^(١). فالجواب أنا لا نسلم ذلك، بل نقل أبو البقاء^(٢) وغيره أن مذهب أكثر البصريين جواز ذلك، ولئن سلّمنا أنه لا يجوز إلا ضرورة لكن المجرور هنا مجرورٌ بحرف جرٍ زائد، والزائد في حكم المُطَرِّح، وأمّا أن يتعلّق بمحذوفٍ على سبيل البيان أي: أعني به، ذكره أبو البقاء^(٣)، ولا حاجة إليه، ولا يجوز أن يتعلّق بنفس «علم» لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه. والاحتمال الثاني: أن يكون «به» هو الخبر، و«لهم» متعلق بالاستقرار كما تقدم، ويجوز أن تكون اللام مبيّنةً مخصصةً كالتّي في قوله: «ولم يكن له كفواً أحد»^(٤). وهذه الجملة المنفية تحتمل ثلاثة أوجه: الجر على أنها صفة ثانية لـ «شك» أي:

(١) انظر المسألة في: الكتاب ٢٧٧/١؛ المقتضب ٣٠٢/٤؛ وأمالى الشجري ٢٨٠/٢.

(٢) الإملاء ٢٠١/١.

(٣) الإملاء ٢٠١/١. والأفصح «فذكره».

(٤) الآية ٤ من الإخلاص.

- النساء -

غير معلوم. الثاني: النصب على الحال من «شك»، وجاز ذلك وإن كان نكرةً لتخصّصه بالوصف بقوله «منه». الثالث: الاستثناء، ذكره أبو البقاء^(١)، وهو بعيد.

قوله: «إلا اتباع الظن» في هذا الاستثناء قولان، أحدهما: وهو الصحيح الذي لم يذكر الجمهور غيره أنه منقطع؛ لأن اتباع الظن ليس من جنس العلم، ولم يُقرأ فيما علمت إلا بنصب «اتباع» على أصل الاستثناء المنقطع، وهي لغة الحجاز، ويجوز في تميم الإبدال من «علم» لفظاً فيجر، أو على الموضع فيرفع لأنه مرفوع المحل كما قدّمته لك، و«من» زائدة فيه. والثاني - قاله ابن عطية^(٢) - : أنه متصل قال: «إذ العلم والظن يضمهما جنسُ أنهما من معتقدات اليقين، يقول الظانُّ على طريق التجوُّز: «علمي في هذا الأمر كذا» إنما يريد ظني» انتهى. وهذا غيرُ موافقٍ عليه لأن الظنَّ ما ترجَّح فيه أحد الطرفين، واليقين ما جُزم فيه بأحدهما، وعلى تقدير التسليم فاتباع الظن ليس من جنس العلم، بل هو غيره، فهو منقطع أيضاً أي: ولكنَّ اتباع الظن حاصلٌ لهم.

قوله: «وما قتلوه يقيناً» الضمير في «قتلوه» فيه أقوال أظهرها أنه لعيسى، وعليه جمهور المفسرين. والثاني: - وبه قال ابن قتيبة^(٢) والفراء -^(٣) أنه يعودُ على العلم أي: ما قتلوا العلم يقيناً، على حد قولهم: «قتلت العلم والرأي يقيناً» و«قتلته علماً»، ووجه المجاز فيه أن القتل للشيء يكون عن قهر واستعلاء، فكأنه قيل: وما كان علمهم علماً أُحيط به، إنما كان عن ظن وتخمين. الثالث: - وبه قال ابن عباس والسدي وطائفة كبيرة - أنه يعود

(١) المحرر ٣٠٤/٤.

(٢) تأويل مشكل القرآن ١٥٢.

(٣) معاني القرآن ٢٩٤/١.

للظن تقول: «قتلت هذا الأمر علماً و يقيناً» أي: تحققت، فكأنه قيل: وما صحَّ ظنهم عندهم وما تحقَّقوه يقيناً ولا قطعوا الظن باليقين.

قوله: «يقيناً» فيه خمسة أوجه، أحدها: أنه نعت مصدر محذوف أي: قتلاً يقيناً. الثاني: أنه مصدر من معنى العامل قبله كما تقدم مجازه، لأنه في معناه أي: وما يتقنوه يقيناً. الثالث: أنه حال من فاعل «قتلوه» أي: وما قتلوه متيقنين لقتله. الرابع: أنه منصوب بفعل من لفظه حُذِفَ للدلالة عليه. أي: ما يتقنوه يقيناً، ويكون مؤكداً لمضمون الجملة المنفية قبله. وقدّر أبو البقاء^(١) العامل على هذا الوجه مثبتاً فقال: «تقديره: تيقنوا ذلك يقيناً» وفيه نظر.

الخامس - ويُقَلَّ عن أبي بكر بن الأنباري - أنه منصوبٌ بما بعد «بل» من قوله: «رفعه الله» وأن في الكلام تقديماً وتأخيراً أي: بل رفعه الله إليه يقيناً، وهذا قد نصَّ الخليل فمنَّ دونه على منعه، أي: إن «بل» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فينبغي ألا يصحَّ عنه، وقوله: «بل رفعه الله إليه» ردُّ لما ادَّعَوْهُ مِنْ قتلِهِ وصلبه. والضمير في «إليه» عائد على «الله» على حَذَفِ مضاف أي: إلى سمائه ومحلَّ أمره ونهيه.

آ. (١٥٩) قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾: «إن» هنا نافية بمعنى «ما» و«من أهل» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه صفة لمبتدأ محذوف، والخبر الجملة القسمية المحذوفة وجوابها، والتقدير: وما أحد من أهل الكتاب إلا واللّه ليؤمِّننَّ به، فهو كقوله: «وما مِنَّا إلا له مقامٌ [معلوم]»^(٢)، أي: ما أحدٌ منَّا، وكقوله: «وإن منكم إلا واردُها»^(٣) أي: ما أحد منكم إلا واردُها، هذا هو الظاهر. والثاني: - وبه قال الزمخشري^(٤) وأبو البقاء^(٥) - أنه في

(١) الإملاء ٢٠١/١.

(٢) الآية ١٦٤ من الصافات.

(٣) الآية ٧١ من مريم.

(٤) الكشاف ٥٨٠/١.

(٥) الإملاء ٢٠١/١.

- النساء -

محلّ الخبر، قال الزمخشري: «وجملة «ليؤمننَّ به» جملةٌ قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف تقديره: وإن من أهل / الكتاب أحدٌ إلا ليؤمنن به، ونحوه: [ب/٢٢٨] «وما مِنَّا إلا له مقامٌ معلوم» «وإن منكم إلا واردها» والمعنى: وما من اليهود أحدٌ إلا ليؤمنن». قال الشيخ^(١): «وهو غلطٌ فاحش، إذ زعم أن «ليؤمنن به» جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف إلى آخره، وصفة «أحد» المحذوف إنما [هو] الجار والمجرور كما قدرناه، وأما قوله: «ليؤمنن به» فليست صفة لموصوف ولا هي جملة قسمية، إنما هي جملة جواب القسم، والقسم محذوف، والقسم وجوابه خبر للمبتدأ، إذ لا ينتظم من «أحد» والمجرور إسناد لأنه لا يفيد، وإنما ينتظم الإسناد بالجملة القسمية وجوابها، فذلك هو محطُّ الفائدة، وكذلك أيضاً الخبر هو «إلا له مقام»، وكذلك «إلا واردها» إذ لا ينتظم مما قبل «إلا» تركيب إسنادي». وهذا - كما ترى - قد أساء العبارة في حق الزمخشري بما زعم أنه غلط وهو صحيح مستقيم، وليت شعري كيف لا ينتظم الإسناد من «أحد» الموصوف بالجملة التي بعده ومن الجار قبله؟ ونظيره أن تقول: «ما في الدار رجلٌ إلا صالحٌ» فكما أن «في الدار» خبر مقدم، و«رجلٌ» مبتدأ مؤخر، و«إلا صالحٌ» صفته، وهو كلامٌ مفيد مستقيم، فكذلك هذا، غاية ما في الباب أن «إلا» دخلت على الصفة لتفيد الحصر. وأما رده عليه حيث قال: جملةٌ قسمية، وإنما هي جواب القسم فلا يحتاج إلى الاعتذار عنه، ويكفيه مثل هذه الاعتراضات.

واللام في «ليؤمننَّ» جواب قسم محذوف كما تقدّم. وقال أبو البقاء^(٢): «ليؤمننَّ» جواب قسم محذوف، وقيل: أكد بها في غير القسم كما جاء في النفي والاستفهام» فقوله: «وقيل إلى آخره» إنما يستقيم ذلك إذا أعدنا

(١) البحر ٣/٢٩٢.

(٢) الإملاء ١/٢٠٢.

الخلاف إلى نون التوكيد؛ لأن نون التوكيد قد عُهد التأكيّد بها في الاستفهام بأطراد، وفي النفي على خلاف فيه، وأما التأكيّد بلام الابتداء في النفي والاستفهام فلم يُعهد البتة. وقال^(١) أيضاً قبل ذلك: «وما من أهل الكتاب أحد، وقيل: المحذوف «من» وقد مرّ نظيره، إلا أن تقدير «من» هنا بعيد، لأن الاستثناء يكون بعد تمام الاسم، و«من» الموصولة والموصوفة غير تامّة» يعني أن بعضهم جعل ذلك المحذوف لفظ «من» فيقدر: وإن من أهل من إلابيؤمنن، فجعل موضع «أحد» لفظ «من»، وقوله: «وقد مرّ نظيره» يعني قوله تعالى: «وإن من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله»^(٢) ومعنى التنظير فيه أنه قد صرح بلفظ «من» المقدّرة هنا.

وقرأ أبي^(٣): «ليؤمننّ به قبل موتهم» بضم النون الأولى مراعاة لمعنى «أحد» المحذوف، وهو وإن كان لفظه مفرداً فمعناه جمع. والضمير في «به» لعيسى. وقيل: لله تعالى، وقيل: لمحمد عليه السلام. وفي «موته» لعيسى. ويروى في التفسير أنه حين ينزل إلى الأرض يؤمن به كلُّ أحد حتى تصير الملة كلها إسلامية. وقيل: يعود على «أحد» المقدر، أي: لا يموت كتابي حتى يؤمن بعيسى، ونقل عن ابن عباس ذلك، فقال له عكرمة: «أفرايت إن خرّ من بيت أو احترق أو أكله سبع» قال: لا يموت حتى يحركّ بها شفتيه أي: بالإيمان بعيسى. وقرأ^(٤) الفياض بن غزوان: «وإن من أهل الكتاب» بتشديد «إن» وهي قراءة مردودة لإشكالها. قوله: «ويوم القيامة» العامل فيه «شهاداً» وفيه دليل على جواز تقدّم خبر «كان» عليها، لأنّ تقدّم المعمول يؤذّن

(١) الإملاء ٢٠١/١.

(٢) الآية ١٩٩ من آل عمران.

(٣) البحر ٣/٣٩٣.

(٤) البحر ٣/٣٩٣.

- النساء -

بتقديم العامل. وأجاز أبو البقاء^(١) أن يكون منصوباً بـ «يكون» وهذا على رأي مَنْ يجيز لـ «كان» أن تعمل في الظرف وشبهه. والضمير في «يكون» ليعسى، وقيل: لمحمد عليه السلام.

آ. (١٦٠) قوله تعالى: ﴿فَبِظَلَمٍ﴾: هذا الجار متعلق بـ «حَرَمْنَا» والباء سببية، وإنما قُدِّم على عامله تنبيهاً على قبح سبب التحريم، وقد تقدّم أن قوله: «فَبِظَلَمٍ» بدلٌ من قوله: «فبما نقضهم ميثاقهم»، وتقدّم الردُّ على قائله أيضاً فأغنى عن إعادته. و«من الذين» صفة لـ «ظلم» أي: ظلم صادرٍ من الذين هادوا. وقيل: ثمَّ صفةٌ للظلم محذوفةٌ للعلم بها أي: فبظلمٍ أيّ ظلم، أو فبظلمٍ عظيمٍ كقوله^(٢):

١٦٧٣- فلا وأبي الطيرِ المُربِّيةِ بالضحي

على خالدٍ لقد وقَّعتِ على لحمٍ

أي: لحم عظيم.

قوله: «أَحِلَّتْ لَهُمْ» هذه الجملة صفةٌ لـ «طيبات» فمحلُّها نصبٌ، ومعنى وصفها بذلك أي: بما كانت عليه مِنَ الحِلِّ، ويوضحه قراءة ابن عباس^(٣): «كانت أُحِلَّتْ لَهُمْ». قوله: «كثيراً» فيه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه مفعول به أي: بصدِّهم ناساً أو فريقاً أو جمعاً كثيراً. وقيل: نصبه على المصدرية أي: صدّاً كثيراً. وقيل: على ظرفية الزمان أي: زماناً كثيراً، والأول أولى، لأنَّ المصادرَ بعدها ناصبةٌ لمفاعيلها، فيجري البابُ على سننٍ واحدٍ، وإنما أعيدت الباءُ في قوله: «وبصدِّهم» ولم تُعدَّ في قوله: «وأخذهم» وما بعده لأنه قد فُصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما ليس معمولاً

(١) الإملاء ٢٠٢/١.

(٢) تقدم برقم ١٢٩.

(٣) البحر ٣٩٤/٣.

للمعطوفِ عليه، بل بالعامل فيه وهو «حَرْمَنَا» وما تعلق به، فلَمَّا بَعُدَ المعطوف من المعطوف عليه بالفصل بما ليس معمولاً للمعطوف عليه أُعيدت الباءُ لذلك، وأما ما بعده فلم يُفصل فيه إلا بما هو معمولٌ للمعطوف عليه وهو «الربا».

آ. (١٦١) والجملةُ من قوله تعالى: ﴿وَقَدْ نُهِيَ عَنْهُ﴾: في محلِّ نصب لأنها حاليةٌ، ونظيرُ ذلك في إعادة الحرفِ وعدمِ إعادته ما تقدّم في قوله: «فَمَا نَقَضَهُمْ مِيثَاقَهُمْ»^(١) الآية. و«الباطل» يجوز أن يتعلّق بـ «أَكْلِهِمْ» على أنها سببيةٌ أو بمحذوفٍ على أنها حال من «هم» في «أَكْلِهِمْ» أي: ملتبسٍ بالباطل.

آ. (١٦٢) قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الرَّاَسْخُونَ﴾: جيء هنا بـ «لكن» لأنها بين نقيضين، وهما الكفارُ والمؤمنون. و«الراسخون» مبتدأ، وفي خبره احتمالان، أظهرهما: أنه «يؤمنون»، والثاني: أنه الجملة من قوله: «أولئك سنؤتيهم». و«في العلم» متعلّق بـ «الراسخون». و«منهم» متعلّق بمحذوفٍ لأنه حالٌ من الضميرِ المستكنِّ في «الراسخون». قوله: «والمؤمنون» عطفٌ على «الراسخون»، وفي خبره الوجهان المذكوران في خبر «الراسخون»، ولكن إذا جعلنا الخبرَ «أولئك سنؤتيهم» فيكون / يؤمنون ما محلّه؟ والذي يظهر أنه جملة اعتراض لأنّ فيه تأكيداً وتسديداً للكلام، ويكون الضمير في «يؤمنون» يعود على «الراسخون» و«المؤمنون» جميعاً، ويجوز أن تكون حالاً منهما، وحينئذ لا يُقال: إنها حال مؤكدة لتقدّم عاملٍ مشارِكٍ لها لفظاً؛ لأنّ الإيمانَ فيها مقيدٌ، والإيمانُ الأولُ مطلقٌ، فصار فيها فائدةٌ لم تكن في عاملها، وقد يُقال: إنها مؤكدة بالنسبة لقوله: «يؤمنون»، وغيرُ مؤكدة بالنسبة لقوله: «الراسخون».

(١) الآية ١٥٥، وانظر أيضاً السبب الذي ذكره في الآية ١٦٠.

- النساء -

قوله: «والمقيمين» قراءة الجمهور بالياء، وقرأ جماعة كثيرة^(١): «والمقيمون» بالواو منهم ابن جبير وأبو عمرو بن العلاء في رواية يونس وهارون عنه، ومالك بن دينار وعصمة^(٢) عن الأعمش، وعمرو بن عبيد، والجحدري وعيسى بن عمر وخلاتق. فأما قراءة الياء فقد اضطربت فيها أقوال النحاة، وفيها ستة أقوال، أظهرها: - وعزاه مكي^(٣) لسيبويه^(٤)، وأبو البقاء^(٥) للبصريين - أنه منصوبٌ على القطع، يعني المفيد للمدح كما في قطع النعوت، وهذا القطع مفيد لبيان فضل الصلاة فَكثُرَ الكلامُ في الوصفِ بأن جُعِلَ في جملة أخرى، وكذلك القطعُ في قوله «والمؤتون الزكاة» على ما سيأتي هو لبيان فَضْلِها أيضاً، لكن على هذا الوجه يجب أن يكون الخبرُ قوله: «يؤمنون»، ولا يجوز أن يكون قوله «أولئك سنؤتيهم» لأن القطع إنما يكون بعد تمام الكلام. قال مكي^(٦): «وَمَنْ جَعَلَ نَصَبَ «المقيمين» على المدحِ جَعَلَ خَيْرَ «الراسخين»: «يؤمنون»، فَإِنْ جَعَلَ الْخَيْرَ «أولئك سنؤتيهم» لم يجزِ نصب «المقيمين» على المدح، لأنه لا يكون إلا بعد تمام الكلام». وقال الشيخ^(٧): «وَمَنْ جَعَلَ الْخَيْرَ: أولئك سنؤتيهم فقوله ضعيفٌ» قلت: هذا غير لازم، لأن هذا القائل لا يَجْعَلُ نَصَبَ «المقيمين» حينئذٍ منصوباً على القطع، لكنه ضعيفٌ بالنسبة إلى أنه ارتكبَ وجهاً ضعيفاً في تخريجِ «المقيمين» كما

(١) الشواذ ٣٠؛ البحر ٣٩٥/٠.

(٢) عصمة بن عروة البصري، روى عن أبي عمرو والأعمش، وعنه يعقوب بن إسحاق، ولم تذكر وفاته. انظر: الطبقات لابن الجزري ٥١٢/١.

(٣) المشكل ٢١٢/١.

(٤) الكتاب ٢٤٨/١ - ٢٤٩.

(٥) الإملاء ٢٠٢/١.

(٦) المشكل ٢١٢/١.

(٧) البحر ٣٩٥/٣.

- النساء -

سيأتي . وحكى ابن عطية^(١) عن قومٍ مَنَعَ نصبه على القطع من أجلِ حرف العطف، والقطع لا يكونُ في العطف، إنما ذلك في النعوت، ولما استدلَّ الناسُ بقول الخرنق^(٢) :

١٦٧٤- لا يَبْعَدَنَّ قومي الذين همُ
سُمُّ العُدَاةِ وآفةُ الجُزْرِ
النازِلين بكلِّ معترِكٍ
والطيبون معاقد الأزر

على جواز القطع فرَّق هذا القائلُ بأن البيت لا عطفَ فيه؛ لأنها قطعت «النازِلين» فنصبته، و«الطيبون» فرفعتُه عن قولها «قومي»، وهذا الفرق لا أثر له؛ لأنه في غيرِ هذا البيت ثبت القطع مع حرف العطف، أنشد سيبويه^(٣) :

١٦٧٥- وَيَأوي إلى نِسْوَةٍ عَطَّلِ
وشُعناً مراضيع مثل السَّعالي

فنصب «شعناً» وهو معطوف .

الثاني : أن يكون معطوفاً على الضمير في «منهم» أي : لكن الراسخون في العلم منهم ومن المقيمين الصلاة . الثالث : أن يكون معطوفاً على الكاف في «إليك» أي : يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة وهم الأنبياء . الرابع : أن يكون معطوفاً على «ما» في «بما أنزل» أي : يؤمنون بما أنزل إلى محمد صلى الله عليه وسلم وبالمقيمين، ويُعزَى هذا للكسائي . واختلفت

(١) المحرر ٣٠٨/٤ .

(٢) ديوان الخرنق بنت هفان ٢٩؛ الكتاب ١/١٠٤؛ المحتسب ٢/١٩٨؛ أمالي الشجري ١/٢٤٤؛ الانصاف ٤٦٨؛ رصف المباني ٤١٦؛ والمزهر ١/١٤٥؛ والهمع ٢/١١٩؛ والدرر ٢/١٥٠؛ وطيب المعاهد: كناية عن العفة .

(٣) تقدم برقم ١٢٠٣ .

- النساء -

عبارة هؤلاء في «المقيمين» فقيل: هم الملائكة. قال مكي^(١): «ويؤمنون بالملائكة الذين صفتهم إقامة الصلاة كقوله: «يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ»^(٢). وقيل: هم الأنبياء، وقيل: هم المسلمون، ويكون على حذف مضاف أي: وبيدين المقيمين. الخامس: أن يكون معطوفاً على الكاف في «قبلك» أي: ومن قبل المقيمين، ويعني بهم الأنبياء أيضاً. السادس: أن يكون معطوفاً على نفس الظرف، ويكون على حذف مضاف أي: ومن قبل المقيمين، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. فهذا نهاية القول في تخريج هذه القراءة.

وقد زعم قوم لا اعتبار بهم أنها لحن، ونقلوا عن عائشة وأبان بن عثمان أنها خطأ من جهة غلط كاتب المصحف، قالوا: وأيضاً فهي في مصحف ابن مسعود بالواو فقط نقله الفراء، وفي مصحف أبي كذلك، وهذا لا يصح عن عائشة ولا أبان، وما أحسن قول الزمخشري^(٣) رحمه الله: «ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحناً في خط المصحف، وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب ومن لم يعرف مذاهب العرب وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتتان، وعبي عليه أن السابقين الأولين الذين مثلهم في التوراة ومثلهم في الانجيل كانوا أبعد همة في الغيرة عن الاسلام وذنب المطاعن عنه من أن يقولوا ثلثة في كتاب الله ليسدّها من بعدهم، وخرقاً يرفوه من يلحق بهم». وأما قراءة الرفع فواضحة.

قوله: «والمؤتون» فيه سبعة أوجه أيضاً، أظهرها: أنه على إضمار مبتدأ، ويكون من باب المدح المذكور في النصب. الثاني: أنه معطوف على «الراسخون»،

(١) المشكل ٢١٢/١.

(٢) الآية ٢٠ من الأنبياء.

(٣) الكشاف ٥٨٢/١.

- النساء -

وفي هذا ضَعْفٌ؛ لأنه إذا قُطِعَ التابعُ عن متبوعه لم يَجُزْ أن يعودَ ما بعده إلى إعراب المتبوع فلا يُقال: «مررت بزيد العاقلِ الفاضلِ» بنصب «العاقلِ» وجر «الفاضلِ»، وكذلك هذا. الثالث: أنه عطْفٌ على الضمير المستكنِّ في «الراسخون»، وجرَّ ذلك للفصل. الرابع: أنه معطوفٌ على الضمير في «المؤمنون». الخامس: أنه معطوفٌ على الضمير في «يؤمنون». السادس: أنه معطوفٌ على «المؤمنون»، السابع: أنه مبتدأ وخبره «أولئك سنؤتيهم»، فيكون «أولئك» مبتدأ، و«سنؤتيهم» خبره، والجملة خبرُ الأولِ، ويجوزُ في «أولئك» أن ينتصبَ بفعلٍ محذوفٍ يفسرُه ما بعده فيكونُ من باب الاشتغال، إلا أن هذا الوجهُ مرجوحٌ من جهة أن «زيدٌ ضربته» بالرفع أجودُ من نصبه، لأنه لا يحوج إلى إضمار، ولأنَّ لنا خلافاً في تقديم معمول الفعل المقترن بحرف التنفيس في نحو «سأضربُ زيدا» مَنعَ بعضهم «زيداً سأضربُ»، وشرطُ الاشتغالِ جوازُ تسلُّطِ العاملِ على ما قبله، فالأولى أن نحمله على ما لا خلاف فيه. وقرأ حمزة^(١): «سيؤتيهم» بالياء مراعاةً للظاهر في قوله: «والمؤمنون بالله»، والباقون بالنون على الالتفاتِ تعظيماً، ولمناسبةِ قوله: «وأعدتُنا» وهما واضحتان.

[٢٢٩/ب] آ. (١٦٣) قوله تعالى: ﴿كَمَا أَوْحَيْنَا﴾: / الكافُ نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ أي: إيحاءٌ مثلُ إيحائنا، أو على أنه حالٌ من ذلك المصدرِ المحذوفِ المقدرِ معرفةً أي: أوحيناه أي: الإيحاءُ حالٌ كونه مشبهاً لإيحائنا إلى مَنْ ذكر. وهذا مذهبُ سيبويه^(٢) وقد تقدَّم تحقيقه. و«ما» تحتملُ وجهين: أن تكونَ مصدريةً فلا تفتقر إلى عائِدٍ على الصحيح، وأن تكونَ بمعنى الذي، فيكونُ العائدُ محذوفاً أي: كالذي أوحيناه إلى نوح. و«من بعده»

(١) السبعة ٢٤٠؛ البحر ٣/٣٩٧.

(٢) الكتاب ١/١١٦.

- النساء -

متعلقٌ بـ «أوحينا»، ولا يجوز أن تكونَ «من» للتبيين، لأنَّ الحالَ خبرٌ في المعنى، ولا يُخبرُ بظرف الزمان عن الجثة إلا بتأويل ليس هذا محلّه. وأجاز أبو البقاء^(١) أن يتعلّق بنفس «النيين»، يعني أنه في معنى الفعل كأنه قيل: «والذين تنبؤوا مِن بعده» وهو معنى حسن.

وفي «يونس» ستُّ لغاتٍ^(٢) أفصحها: واو خالصةٌ ونون مضمومة، وهي لغةُ الحجاز، وحُكي كسرُ النونِ بعد الواو، وبها قرأ نافع في رواية حبان^(٣)، وحُكي أيضاً فتحها مع الواو، وبها قرأ النخعي وهي لغة لبعض عقيل، وهاتان القراءتان جعلهما بعضهم^(٤) منقولتين من الفعلِ المبني للفاعل أو للمفعول، جعلَ هذا الاسمَ مشتقاً من الأنس، وإنما أبدلتِ الهمزةَ واواً لسكونها وانضمامِ ما قبلها، ويدلُّ على ذلك مجيئه بالهمزة على الأصل في بعض اللغات كما سيأتي، وفيه نظرٌ، لأنَّ هذا الاسمَ أعجمي، وحُكي تثليث النون مع همز الواو، كأنهم قلبوا الواوَ همزةً لانضمامِ ما قبلها نحو^(٥):

١٦٧٦ - أَحَبُّ الْمُؤَقِدِينَ إِلَيَّ مُوسَى

وقد تقدّم تقريره، وحُكي أن ضمَّ النونِ مع الهمز لغةً بعض بني أسد، إلا أنني لا أعلم أنه قرئ بشيء من لغات الهمز^(٦). هذا إذا قلنا: إن هذا الاسمَ ليس منقولاً من فعلٍ مبني للفاعل أو للمفعول حالة كسر النون

(١) الإملاء ٢٠٣/١.

(٢) انظر في قراءات «يونس»: الشواذ ٣٠؛ البحر ٣٩٧/٣.

(٣) كذا في الأصل، وليس ثمة قارئ بهذا الاسم عن نافع، لعله - كما في البحر - جاز، وهو سليمان بن مسلم، عرض على نافع توفي بعد سنة ١٧٠؛ انظر: البحر ٣٩٧/٣؛

الطبقات ٣١٥/١.

(٤) حكاة القرطبي ١٧/٦ عن المهدي.

(٥) تقدم برقم ١٢٨.

(٦) أثبت ابن خالويه في الشواذ ٣٠ قراءة «يونس» عن طلحة بن مصرف.

أوفتجها، أما إذا قلنا بذلك فالهمزة أصلية غير منقلبة من واو لأنه مشتق من الأنس، وأما مع ضمّ النون فينبغي أن يقال بأن الهمزة بدلٌ من الواو لانتهاء الفعلية مع ضم النون.

قوله: «زُبورا» قراءة الجمهور بفتح الزاي، وحمزة^(١) بضمها، وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه جمعُ «زَبْر» قال الزمخشري^(٢): «جمعُ «زَبْر»، وهو الكتاب، ولم يذكّر غيره، يعني أنه في الأصل مصدر على فَعَل، ثم جُمع على فُعول نحو: فُلُس وفُلوس، وقُلُس^(٣) وقُلوس، وهذا القول سبقه إليه أبو علي الفارسي في أحد التخريجين عنه. قال أبو علي^(٤): «ويحتمل أن يكونَ جمعُ زَبْرٍ وقع على المزبور، كما قالوا: ضَرَبَ الأمير ونَسَجَ اليمن، كما سُمِّي المكتوب كتاباً» يعني أبو علي أنه مصدرٌ واقعٌ موقعُ المفعول به كما مثله. والثاني: أنه جمعُ «زُبُور» في قراءة العامة، ولكنه على حَذْفِ الزوائد، يعني حُذِفَت الواوُ منه فصار اللفظ: زَبْر، وهذا التخريجُ الثاني لأبي علي، قال أبو علي^(٥): «كما قالوا: ظريف وظُروف، وكروان وكُرُوان، وورشان^(٦) وورشان على تقدير حذف الياء والألف»^(٧)، وهذا لا بأس به، فإنّ التفسير والتصغير يَجْرِيان غالباً مجرئاً واحداً، وقد رأيناهم يُصَغِّرون بحذفِ الزوائد نحو: «زُهَيْرٌ وحَمِيدٌ» في أزهر ومحمود، ويسميه النحويون «تصغير الترخيم»، فكذلك التفسيرُ. الثالث: أنه اسمٌ مفردٌ وهو مصدرٌ جاء على فُعول كالدخول

(١) السبعة ٢٤٠، الكشف ٤٠٢/١.

(٢) الكشف ٥٨٢/١.

(٣) القلس: ما خرج من الحلق وليس بقيء.

(٤) الحجة (خ) ٣٨٤/٢.

(٥) الحجة (خ) ٣٨٤/٢.

(٦) الورشان: طائر شبه الحمام.

(٧) أي: فيكون زُبُور جمع زُبُور على تقدير حذف الزائد وهو الواو. وانظر: الكشف لمكي

٤٠٢/١؛ والصحاح: ظرف.

- النساء -

وَالْقُعُودِ وَالْجُلُوسِ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ (١) وَغَيْرُهُ. وَفِيهِ نَظَرٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْفُعُولَ يَكُونُ مُصَدَّرًا لِلزَّامِ، وَلَا يَكُونُ لِلْمَتَعَدِّي إِلَّا فِي الْفَاعِلِ مَحْفُوظَةً نَحْوُ: الزُّومِ وَالنُّهُوكِ، وَزَبَرَ - كَمَا تَرَى - مُتَعَدِّ، فَيُضَعَّفُ جَعْلُ الْفُعُولِ مُصَدَّرًا لَهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَى هَذِهِ الْمَادَّةِ.

آ. (١٦٤) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ﴾: الْجُمْهُورُ عَلَى نَسَبِ «رُسُلًا» وَفِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْإِشْتِغَالِ لَوْجُودِ شُرُوطِهِ، أَيُّ: وَقَصَصْنَا رُسُلًا، وَالْمَعْنَى عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيُّ: قَصَصْنَا أَخْبَارَهُمْ، فَيَكُونُ «قَدْ قَصَصْنَاهُمْ» لَا مَحَلَّ لَهُ لِأَنَّهُ مَفْسَّرٌ لِذَلِكَ الْعَامِلِ الْمَضْمُرِ، وَيُقَوِّي هَذَا الْوَجْهَ قِرَاءَةُ أُبَيٍّ: «وَرُسُلًا» بِالرَّفْعِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَالنَّصْبُ هُنَا أَرْجَحُ مِنَ الرَّفْعِ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ عَلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ وَهِيَ: «وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا». الثَّانِي: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَطْفًا عَلَى مَعْنَى «أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ». أَيُّ: أَرْسَلْنَا وَنَبَّأْنَا نُوحًا وَرُسُلًا، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ «قَدْ قَصَصْنَاهُمْ» فِي مَحَلِّ نَسَبٍ لِأَنَّهُ صِفَةٌ لـ «رُسُلًا». الثَّلَاثُ: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ فَعْلٍ أَيُّ: وَأَرْسَلْنَا رُسُلًا، وَذَلِكَ أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ رَادَّةً عَلَى الْيَهُودِ فِي إِنْكَارِهِمْ إِرْسَالَ الرَّسْلِ وَإِنْزَالَ الْوَحْيِ، كَمَا حَكَى اللَّهُ عَنْهُمْ فِي قَوْلِهِ: «مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ» (٢) وَالْجُمْلَةُ أَيْضًا فِي مَحَلِّ الصِّفَةِ.

وَقَرَأَ أُبَيٌّ (٣): «وَرُسُلًا» بِالرَّفْعِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَفِيهِ تَخْرِيجَانِ، أَظْهَرُهُمَا: أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَمَا بَعْدَهُ خَبْرُهُ، وَجَازَ الْإِبْتِدَاءُ هُنَا بِالنُّكْرَةِ لِأَحَدِ شَيْئَيْنِ: إِمَّا الْعَطْفَ كَقَوْلِهِ (٤):

(١) الإِمْلَاءُ ٢٠٣/١.

(٢) الْآيَةُ ٩١ مِنَ الْأَنْعَامِ.

(٣) الْقُرْطُبِيُّ ١٨/٦؛ الْبَحْرُ ٣٩٨/٣.

(٤) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى قَائِلِهِ، وَهُوَ فِي الْمَغْنِيِّ ٥٢١.

١٦٧٧- عندي اصطبارٌ وشكوى عند قاتلتي
فهل بأعجبٍ من هذا امرؤٌ سمعا
وإما التفصيل كقوله^(١):

١٦٧٨- فأقبلتُ زحفاً على الركبتين
فشوبٌ لبستُ وثوبٌ أجرٌ
وكقوله^(٢):

١٦٧٩- إذا ما بكى من خلفها انصرفتُ له
بشقي وثيقٌ عندنا لم يُحوّل

والثاني: - وإليه ذهب ابن عطية^(٣) - أنه ارتفع على خبر ابتداء مضمير
أي: وهم رسلٌ، وهذا غير واضح. والجملة بعد «رسل» على هذا الوجه
تكون في محل رفع لوقوعها صفةً للنكرة قبلها.

قوله: «ورسلاً لم نقصصهم» / كالأول. وقوله: «وكلّم الله موسى»
الجمهور على رفع الجلالة، وهي واضحة. و«تكليماً» مصدر مؤكد رافع
للمجاز، وهي مسألة يبحث فيها الأصوليون، تحتمل كلاماً كثيراً ليس هذا
موضعه، على أنه قد جاء التأكيد بالمصدر في ترشيح المجاز كقول هند بنت
النعمان بن بشير في زوجها روح بن زنباع وزير عبد الملك بن مروان^(٤):

١٦٨٠- بكى الخزُّ من رَوْحٍ وأنكرَ جِلْدَه
وعَجَّتْ عَجيجاً من جُدَامِ المطارفِ
تقول: إن زوجها رَوْحاً قد بكى ثياب الخز من لبسه، لأنه ليس من أهل

(١) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ٩٦ برواية فتوياً؛ والكتاب ٤٤/١؛ والمحتسب

١٤٢/٢؛ والمغني ٥٢٤.

(٢) تقدم برقم ٢٢٢.

(٣) المحرر ٣١١/٤.

(٤) تقدم برقم ٢٠٣.

- النساء -

الخز، وكذلك صرخت صراخاً من جُذام - وهي قبيلة رَوْح - ثياب المطارف، تعني أنهم ليسوا من أهل تلك الثياب، فقولها: «عَجَّت المطارف» مجازاً لأن الثياب لا تعج، ثم رَشَّحَتْ بقولها عجيجاً. وقال ثعلب: «لولا التأكيد بالمصدر لجاز أن يكون كما تقول: «كَلَّمْتُ لك فلاناً» أي: أرسلت إليه، أو كتبت له رُقعةً. وقرأ^(١) يحيى بن وثاب والنخعي: «وَكَلَّمَ اللّهُ موسى» بنصب الجلالة، وهي واضحة أيضاً.

آ. (١٦٥) قوله تعالى: ﴿رَسُولًا مُّبَشِّرِينَ﴾: فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه بدل من «رسلاً» الأول في قراءة الجمهور، وعبر الزمخشري^(٢) عن هذا بنصبه على التكرير، كذا فهم عنه الشيخ^(٣). الثاني: أنه منصوبٌ على الحال الموطئة، كقولك: «مررت بزيد رجلاً صالحاً»، ومعنى الموطئة أي: إنها ليست مقصودةً، إنما المقصودُ صفتها، ألا ترى أن الرجولية مفهومة من قولك «زيد» وإنما المقصودُ وصفه بالصلاحية. الثالث: أنه نُصِبَ بإضمار فعل أي: أَرْسَلْنَا رسلاً. الرابع: أنه منصوبٌ على المدح، قَدَّرَهُ أبو البقاء^(٤) بـ «أعني»، وكان ينبغي أن يقدِّره فعلاً دالاً على المدح نحو: «أمدح»، وقد رجَّح الزمخشري هذا الأخير فقال^(٥): «والأوجهُ أن يتَّصِبَ «رسلاً» على المدح».

قوله: «لثلاثا» هذه لام كي، وتتعلَّقُ بـ «منذرين» على المختار عند البصريين، وبـ «مبشِّرِينَ» على المختار عند الكوفيين، فإن المسألة من التنازع، ولو كان من إعمالِ الأول لأضمرَ في الثاني من غير حذفٍ فكان

(١) الشواذ ٣٠؛ البحر ٣/٣٩٨.

(٢) الكشاف ١/٥٨٢.

(٣) البحر ٣/٣٩٩.

(٤) الإملاء ١/٢٠٣.

(٥) الكشاف ١/٥٨٢.

- النساء -

يُقال: مبشّرين ومبشّرين له لثلا، ولم يُقلْ كذلك فدلّ على مذهب البصريين، وله في القرآن نظائر تقدّم منها جملة صالحة. وقيل: اللام تتعلّق بمحذوف أي: أرسلناهم لذلك. و«حُجَّة» اسم «كان»، وفي الخبر وجهان، أحدهما: هو «على الله» و«للناس» حال، والثاني: أن الخبر «للناس» و«على الله» حال، ويجوز أن يتعلّق كلٌّ من الجارّ والمجرور بما تعلّق به الآخر إذا جعلناه خبراً، ولا يجوز أن يتعلّق على الله بـ«حجة»، وإن كان المعنى عليه؛ لأنّ معمول المصدر لا يتقدّم عليه. و«بعد الرسل» متعلّق بـ«حجة»، ويجوز أن يتعلّق بمحذوف على أنه صفة لـ«حُجَّة» لأنّ ظروف [الزمان] توصفُ بها الأحداث كما يُخبر بها عنها نحو: «القتال يوم الجمعة».

آ. (١٦٦) قوله تعالى: ﴿لكن الله يشهد﴾: هذه الجملة الاستدراكية لا يبتدأ بها، فلا بد من جملة محذوفة، وتكون هذه الجملة مستدركة عنها، والجملة المحذوفة هي ما روي في سبب النزول أنه لَمَّا نَزَلَتْ: «إنا أَوْحينا إليك»^(١) قالوا: ما نشهد لك بهذا أبداً، فنزلت: «لكن الله يشهد». وقد أحسن الزمخشري^(٢) هنا في تقدير جملة غير ما ذكرت، وهو: «فإن قلت: الاستدراك لا بُدَّ له من مستدرّك، فأين هو في قوله: «لكن الله يشهد»؟ قلت: لَمَّا سأل أهل الكتاب إنزال الكتاب من السماء وتعتتوا بذلك، واحتجّ عليهم بقوله: «إنا أَوْحينا إليك» قال: «لكن الله يشهد» بمعنى أنهم لا يشهدون لكن الله يشهد» ثم ذكر الوجه الأول.

وقرأ الجمهور بتخفيف «لكن» ورفع الجلالة. والسُّلمي^(٣) والجراح الحكمي بتشديدها ونصب الجلالة، وهما كالقراءتين في «ولكن الشياطين»^(٤)

(١) الآية ١٦٣ من النساء.

(٢) الكشاف ٥٨٣/١.

(٣) الشواذ ٣٠؛ البحر ٣/٣٩٩.

(٤) الآية ١٠٢ من البقرة.

- النساء -

وقد تقدّم حكمه. والجمهور على «أنزله» مبنياً للفاعل وهو الله تعالى، والحسن^(١) قرأه «أنزل» مبنياً للمفعول، وقرأ السلمي «نَزَلَه بعلمه» مشدداً. والباء في «بعلمه» للمصاحبة أي: ملتبساً بعلمه، فالجار والمجرور في محل نصب على الحال. وفي صاحبها وجهان، أحدهما: الهاء في «أنزله». والثاني: الفاعل في «أنزله» أي: أنزله عالماً به. و«الملائكة يشهدون» مبتدأ وخبر، يجوز أن تكونَ حالاً أيضاً من المفعول في «أنزله» أي: والملائكة يشهدون بصدقه، ويجوز ألا يكونَ لها محل، وحكمه^(٢) حينئذٍ كحكم الجملة الاستدراكية قبله. وقد تقدّم الكلامُ على مثلِ قوله: «وكفى بالله»^(٣)، وعلى قوله: «ليغفر لهم» [آ]. [١٦٨] وأن الفعلَ مع هذه اللامِ أبلغُ منه دونها. والجمهور على «وَصَدُّوا» مبنياً للفاعل، وقرأ^(٤) عكرمة وابن هرمز: «وَصُدُّوا» مبنياً للمفعول، وهما واضحتان، وقد قرئ بهما في المتواتر في قوله: «وَصَدُّوا»^(٥) في الرعد، و«صَدَّ عن السبيل»^(٦) في غافر.

آ. (١٦٩) وقوله تعالى: ﴿إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ﴾: فيه قولان، أحدهما: أنه استثناءٌ متصلٌ لأنَّ المرادَ بالطريقِ الأولِ العمومُ فالثاني من جنسه، والثاني: أنه منقطعٌ إنْ أريدَ بالطريقِ شيءٌ مخصوصٌ^(٧) وهو العمل الصالح الذي يتوصلون به إلى الجنة. و«خالدين» حالٌ مقدرة.

آ. (١٧٠) وقوله تعالى: ﴿بِالْحَقِّ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه

(١) الشواذ ٣٠، البحر ٣/٣٩٩.

(٢) على تقدير: وحكم الإعراب، والأنسب: وحكمها.

(٣) انظر: الآية ٦ من النساء.

(٤) الشواذ ٣٠، والبحر ٣/٤١٠.

(٥) الآية ٣٣، قرأ الكوفيون بالضم فيها وفي غافر، والباقون بالفتح. انظر: السبعة ٣٥٩.

(٦) الآية ٣٧.

(٧) الأصل «شيئاً مخصوصاً» وهو سهو.

- النساء -

متعلق بمحذوف، والبناء للحال أي: جاءكم الرسول ملتبساً بالحق أو متكلماً به. والثاني: أنه متعلق بنفس «جاءكم» أي: جاءكم بسبب إقامة الحق. و«من ربكم» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بمحذوف على أنه حال أيضاً من «الحق». والثاني: أنه متعلق بـ «جاء» أي: جاء من عند الله أي: أنه مبعوث لا متقول.

قوله: «خيراً لكم» في نصبه أربعة أوجه، أحدها - وهو مذهب الخليل وسيبويه -^(١) أنه منصوب بفعل محذوف واجب الإضمار تقديره: وأتوا خيراً لكم، لأنه لما أمرهم بالإيمان / فهو يريد إخراجهم من أمر وإدخالهم فيما هو خير منه، ولم يذكر الزمخشري^(٢) غيره قال: «وذلك أنه لما بعثهم على الإيمان وعلى الانتهاء عن التلث علم أنه يحملهم على أمر فقال: خيراً لكم، أي: اقصدوا وأتوا أمراً خيراً لكم مما أنتم فيه من الكفر والتلث». الثاني: - وهو مذهب الفراء -^(٣) أنه نعت لمصدر محذوف أي: فأمنوا إيماناً خيراً لكم. وفيه نظر، من حيث أنه يفهم أن الإيمان منقسم إلى خير وغيره، والألم يكن لتقييده بالصفة فائدة، وقد يُقال: إنه قد يكون لا يقول بمفهوم الصفة، وأيضاً فإن الصفة قد تأتي للتأكيد وغير ذلك. الثالث: - وهو مذهب الكسائي وأبي عبيد^(٤) - أنه منصوب على خبر «كان» المضمرة تقديره: يكن الإيمان خيراً. وقد ردَّ بعضهم هذا المذهب بأن «كان» لا تُحذف مع اسمها دون خبرها إلا فيما لا بد له منه، ويزيد ذلك ضعفاً أن «يكن» المقدره جواب شرط محذوف فيصير المحذوف الشرط وجوابه، يعني أن التقدير: إن تؤمنوا يكن

(١) الكتاب ١/١٤٣.

(٢) الكشاف ١/٥٨٤.

(٣) معاني القرآن ١/٢٩٥.

(٤) وجائز أن تكون التاء سقطت من المؤلف سهواً؛ لأن هذا مذهب أبي عبيدة أيضاً في مجاز

القرآن ١/١٤٣.

- النساء -

الإيمانُ خيراً، فَحَذَفَتِ الشرطَ وهو «إنْ تَؤمِنُوا» وجوابه، وهو «يَكنُ الإيمانُ»، وأبقيتَ معمولَ الجواب وهو «خيراً»، وقد يقال: إنه لا يُحتاجُ إلى إضمار شرطٍ صناعي وإن كان المعنى عليه، لأننا ندَّعي أن الجزم الذي في «يَكنُ» المقدره إنما هو بنفس جملة الأمر التي قبله وهو قوله: «فَأَمِنُوا» من غير تقدير حرفٍ شرط ولا فعلٍ له، وهو الصحيح في الأجوبة الواقعة لأحد الأشياء السبعة، تقول: «قم أكرمك» فـ «أكرمك» جواب مجزوم بنفس «قم» لتضمَّن هذا الطلب معنى الشرط من غير تقدير شرط صناعي. الرابع: - والظاهرُ فساده - أنه منصوبٌ على الحال، نقله مكي^(١) عن بعض الكوفيين، قال: «وهو بعيد» ونقله أبو البقاء^(٢) أيضاً ولم يعزّه.

آ. (١٧١) قوله تعالى: وَالغُلُوبُ: تجاوزُ الحدِّ، ومنه: «غُلوة السهم» و«غلاء السعر». قوله: «إلا الحقُّ» هذا استثناء مفرغ، وفي نصبه وجهان، أحدهما: أنه مفعول به لأنه تضمَّن معنى القول نحو: «قلت خطبةً». والثاني: أنه نعتٌ مصدر محذوف أي: إلا القولُ الحق، وهو قريب في المعنى من الأول. وقرأ^(٣) جعفر بن محمد: «المسيح» بوزن «السكيت» كأنه جَعَلَهُ مثالَ مبالغة نحو: «شَرِيبُ العسل»، و«المسيح» مبتدأ بعد «إنَّ» المكفوفة، و«عيسى» بدل منه أو عطف بيان، و«ابن مريم» صفته و«رسول الله» خبر المبتدأ، و«كلمته» عطف عليه.

و«ألقاها» جملةٌ ماضية في موضع الحال، و«قد» معها مقدره. وفي عاملِ الحال ثلاثة أوجه نقلها أبو البقاء^(٤). أحدها: أنه معنى «كلمة» لأنَّ معنى

(١) المشكل ٢١٤/١.

(٢) الإملاء ٢٠٤/١.

(٣) الشواذ ٣٠؛ البحر ٤٠٠/٣.

(٤) الإملاء ٢٠٤/١.

- النساء -

وصف عيسى بالكلمة: المكوّن بالكلمة من غير أب، فكأنه قال: ومنشؤه
ومبتدعه. والثاني: أن يكون التقدير: إذ كان ألقاها، ف «إذ»^(١) ظرفُ زمانٍ
مستقبل^(٢)، و «كان» تامة، وفاعلها ضمير الله تعالى. و «ألقاها» حالٌ من ذلك
الفاعل، وهو كقولهم: «ضربي زيداً قائماً». والثالث: أن يكونَ حالاً من
الهاء المجرورة، والعاملُ فيها معنى الإضافة تقديره: وكلمةُ اللهِ مُلقياً إياها» انتهى.
أما جعله العاملُ معنى «كلمة» فصحيح، لكنه لم يبين في هذا الوجه من
هو صاحبُ الحال؟ وصاحبُ الحال الضميرُ المستتر في «كلمته» العائدُ على
عيسى لما تضمّنته من معنى المشتق نحو: «مُنشأ ومُبتدع»، وأما جعله العاملُ
معنى الإضافة فشيء ضعيف، ذهب إليه بعض النحويين. وأما تقديره الآيةَ
بمثل «ضربي زيداً قائماً» ففاسد من حيث المعنى. والله أعلم.

و «روح» عطفٌ على «كلمة»، و «منه» صفة لـ «روح»، و «من» لابتداء
الغاية مجازاً، وليست تبعيضيةً. ومن غريب ما يحكى أن بعض النصارى ناظرٌ
علي بن الحسين بن واقد المروزي^(٣) وقال: «في كتاب الله ما يشهد أن عيسى
جزءٌ من الله» وتلا: «وروح منه»، فعارضه ابن واقد بقوله تعالى: «وسخر لكم
ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه»^(٤)، وقال: «يلزم أن تكون تلك
الأشياء جزءاً من الله تعالى وهو مُحالٌ بالاتفاق» فانقطع النصراني وأسلم.

و «ثلاثة» خبر مبتدأ مضمّر، والجملة من هذا المبتدأ والخبر في محل
نصب بالقول أي: ولا تقولوا: «آلهتنا ثلاثة» يدلُّ عليه قوله بعد ذلك:
«إنما اللهُ إلهٌ واحد» وقيل: تقديره: الأقانيمُ ثلاثة أو المعبود ثلاثة. وقال

(١) الأصل «فإذا» وتقدير أبي البقاء حيث ينقل عنه المؤلف: «إذ».

(٢) لعل الأنسب: ماضٍ.

(٣) علي بن الحسين محدث مرو، روى عن أبيه، توفي سنة ٢١١. انظر: العبر للذهبي

٣٦٠/١

(٤) الآية ١٣ من الجاثية.

الفارسي: «تقديره: الله ثالث ثلاثة، ثم حُذِفَ المضاف وأقيم المضافُ إليه مقامه، يريد بذلك موافقةً قوله: «لقد كفر الذين قالوا: إن الله ثالثُ ثلاثة»^(١).

وقوله: «انتهوا خيراً لكم» نصب «خيراً» هنا كنصبه فيما تقدم^(٢) في جميع وجوهه ونسبته إلى قائله. و«أن يكون له ولد» تقديره: من أن يكون، أو: عن أن يكون، لأنَّ معنى «سبحان» التنزيه، فكأنه قيل: نَزَّهوه عن أن يكون، أو من أن يكون له ولد، فيجيء في محل «أن» الوجهان المشهوران. و«واحد» نعت على سبيل التوكيد، وظاهر كلام مكِّي^(٣) أنه نعتٌ لا على سبيل التوكيد، فإنه قال: «والله» مبتدأ، و«إله» خبره، و«واحد» نعت تقديره: إنما الله منفرد في إلهيته». وقيل: «واحد» تأكيد بمنزلة «لا تتخذوا إلهين اثنين»^(٤)، ويجوز أن يكون «إله» بدلاً من «الله»، و«واحد» خبره، تقديره: إنما المعبودُ واحدٌ. وقوله: «أن يكون له ولد» تقدم نظيره^(٥). وقرأ الحسن^(٦): «إن يكون» بكسر الهمزة ورفع «يكون» على أن «إن» نافية أي: ما يكون له ولد، فعلى قراءته يكون هذا الكلامُ جملتين، وعلى قراءة العامة يكون جملة واحدة.

آ. (١٧٢) قوله تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا﴾: قرأ علي^(٧): «عبيداً» على التصغير وهو مناسبٌ للمقام. وقوله: «ولا الملائكة»

(١) الآية ٧٣ من المائة.

(٢) وذلك في الآية ١٧٠.

(٣) المشكل ٢١٤/١.

(٤) الآية ٥١ من النحل.

(٥) الآية ٤٧ من آل عمران.

(٦) الشواذ ٣٠، البحر ٤٠٢/٣؛ القرطبي ٢٦/٦.

(٧) البحر ٤٠٢/٣؛ الكشاف ٥٨٧/١.

عطف على «المسيح» أي: ولن يستنكف الملائكة أن يكونوا عبيداً لله. وقال الشيخ^(١): ما نصّه: «وفي الكلام حذف، التقدير: ولا الملائكة المقربون أن يكونوا عبيداً لله، فإن ضُمّن «عبداً» معنى «ملكاً لله» لم يحتج إلى هذا التقدير، ويكونُ إذ ذاك «ولا الملائكة» من باب عطف المفردات، بخلاف ما إذا لُحِظَ في «عبد» معنى الوحدة، فإن قوله: «ولا الملائكة» يكون من عطف الجمل لاختلاف الخبر، وإن لُحِظَ في قوله: «ولا الملائكة» معنى: «ولا كل واحد من الملائكة» كان من باب عطف المفردات». وقال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: علام عطف و «الملائكة»؟ قلت: إمّا أن يُعطف على «المسيح» أو اسم «يكون» أو على المستتر في «عبداً» لِمَا فيه من معنى الوصف لدلالته على العبادة، وقولك: «مررت برجلٍ عبدٍ أبوه» فالعطفُ على المسيح هو الظاهرُ لأداء غيره إلى ما فيه بعض انحرافٍ عن الغرض، وهو أن المسيح لا يأنف أن يكون هو ولا مَنْ فوقه موصوفين بالعبودية أو أن يعبد الله هو ومن فوقه». قال الشيخ^(٣): «والانحرافُ عن الغرض الذي أشار إليه كونُ الاستنكافِ يكون مختصاً بالمسيح والمعنى التام إشراك الملائكة مع المسيح في انتفاء الاستنكافِ عن العبودية، ويظهرُ أيضاً مرجوحية الوجهين من جهة دخول «لا» إذ لو أريد العطفُ على الضمير في «يكون» أو في «عبداً» لم تَدْخُلِ «لا»، بل كان يكون التركيب بدونها، تقول: «ما يريد زيدٌ أن يكون هو وأبوه قائمين» و«ما يريد زيد أن يصطلح هو وعمرو» فهذان التركيبان ليسا من مَطْنَةِ دخولِ [لا]^(٤) وإن وُجد منه شيءٌ أولٌ». انتهى. فتحصل في رفع «الملائكة» ثلاثة [١/٢٣١] أوجه، أوجهها الأول /

(١) البحر ٤٠٢/٣.

(٢) الكشف ٥٨٨/١.

(٣) البحر ٤٠٤/٣.

(٤) سقط من الأصل سهواً وثبت في: ب.

والاستنكاف: استفعال من النكف، والنكف: أن يقال له سوء، ومنه: «ما عليه في هذا الأمر نكف ولا وكف». قال أبو العباس: «واستفعل هنا بمعنى دَفَع النُّكْفَ عنه»، وقال غيره: «هو الأتفة والترفع» ومنه: «نَكَفْتُ الدَّمَعَ بإصبعي» إذا منعتَه من الجري على خَدِّكَ، قال^(١):

١٦٨١- فبانوا فلولا ما تذكّر منهم

من الحلف لم يُنكف لعينيك مدمع

قوله «فسيحشرهم» الفاء يجوز أن تكون جواباً للشرط في قوله: «ومن يستنكف». فإن قيل: جواب «إن» الشرطية وأخواتها غير «إذا» لا بد أن يكون محتملاً للوقوع وعدمه، وحشرهم إليه جميعاً لا بدمنه، فكيف وقع جواباً لها؟ فقول في جوابه وجهان، أحدهما: - وهو الأصح - أن هذا كلامٌ تضمن الوعد والوعيد، لأن حشرهم يقتضي جزاءهم بالثواب أو العقاب، ويدل عليه التفصيل الذي بعده في قوله: «فأما الذين» إلى آخره، فيكون التقدير: ومن يستنكف عن عبادته ويستكبر فيعذبه عند حشره إليه، ومن لم يستنكف ولم يستكبر فيثبه. والثاني: أن الجواب محذوف أي: فيجازه، ثم أخبر بقوله: «فسيحشرهم إليه جميعاً»، وليس بالبين. وهذا الموضوع محتمل أن يكون مما حُمِلَ على لفظه «من» تارة في قوله: «يستنكف» و«يستكبر» فلذلك أفرد الضمير، وعلى معناها أخرى في قوله: «فسيحشرهم» ولذلك جمعه، ويحتمل أنه أعاد الضمير في «فسيحشرهم» على «من» وغيرها، فيندرج المستنكف في ذلك، ويكون الرابط لهذه الجملة باسم الشرط العموم المشار إليه. وقيل: بل حذف معطوفاً لفهم المعنى، والتقدير: فسيحشرهم أي: المستنكفين وغيرهم، كقوله: «سراييل تقيكم الحر»^(٢) أي: والبرد.

(١) لم أهد إلى قائله، وهو في زاد المسير ٢/٢٦٣؛ واللسان: «نكف»؛ والبحر ٣/٣٩٤.

(٢) الآية ٨١ من النحل.

و«جميعاً» حال أو تأكيد عند مَنْ جَعَلَهَا كـ «كل» وهو الصحيح. وقرأ الحسن^(١): «فسنحشرهم» بنون العظمة، وتخفيف باء «فيعذبهم». وقرأ^(٢): «فسيحشرهم» بكسر الشين وهي لغة في مضارع «حشّر».

آ. (١٧٣) وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ﴾: قد تقدّم الكلام على نظيرتها. ولكن هنا سؤال حسن قاله الزمخشري^(٣) وهو: «فإن قلت: التفصيل غير مطابق للمفصل، لأنه اشتمل على الفريقين، والمفصل على فريق واحد. قلت: هو مثل قولك: «جَمَعَ الإمام الخوارج: فمن لم يخرج عليه كساه حُلَّةً وَمَنْ خرج عليه نَكَّلَ به» وصحة ذلك لوجهين، أحدهما: أن يُحذف ذِكْرُ أحدِ الفريقين لدلالة التفصيل عليه، ولأنَّ ذِكْرَ أحدهما يدل على ذِكْرِ الثاني كما حذف أحدهما في التفصيل في قوله عقيب هذا: «فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به». والثاني: وهو أن الإحسان إلى غيرهم مما يَغْمُهُمْ فكان داخلاً في جملة التنكيل بهم، فكانه قيل: ومن يستكف عن عبادته ويستكبر فسيُعَذِّبُهُم بالحسرة إذا رأوا أجور العاملين وبما يصيبهم من عذاب الله» انتهى. يعني بالتفصيل قوله: «فأما» و«أما»، وقد اشتمل على فريقين أي: المثابين والمعاقبين، وبالمفصل قوله قبل ذلك: «وَمَنْ يستكف»، ولم يشتمل إلا على فريق واحد هم المعاقبون.

آ. (١٧٤) قوله تعالى: ﴿مِنْ رَبِّكُمْ﴾: فيه وجهان، أظهرهما: أنه متعلق بمحذوف لأنه صفة لـ «برهان» أي: برهان كائن من ربكم. و«مِنْ» يجوز أن تكون لابتداء الغاية مجازاً، أو تبعيضية أي: من براهين ربكم. والثاني: أنه متعلق بنفس «جاء» و«مِنْ» لابتداء الغاية كما تقدم.

(١) الشواذ ٣٠؛ البحر ٤٠٥/٣، ويبدو أن تخفيف الباء بسكونها.

(٢) قراءة الأعرج. انظر: الشواذ ٣؛ البحر ٢٠٥/٣.

(٣) الكشاف ٥٨٨/١.

آ. (١٧٥) قوله تعالى: ﴿صِرَاطًا﴾: مفعول ثانٍ لـ «يهدي» لأنه يتعدى لاثنتين كما تقدم تحريره. وقال جماعة منهم مكي^(١): إنه مفعول بفعلٍ محذوفٍ دلَّ عليه «يهديهم»، والتقدير: «يُعرِّفهم». وقال أبو البقاء^(٢) قريباً من هذا إلا أنه لم يُضْمِرْ فعلاً، بل جَعَلَهُ منصوباً بـ «يهدي» على المعنى، لأنَّ المعنى يُعرِّفهم. قال مكي^(٣) في الوجه الثاني: «ويجوز أن يكون مفعولاً ثانياً لـ «يَهْدِي» أي: يهديهم صراطاً مستقيماً إلى ثوابه وجزائه» ولم أدرِ لِمَ خَصَّصُوا هذا الموضع دونَ الذي في الفاتحة^(٤)، واحتاجوا إلى تقدير فعلٍ أو تضمينه معنى «يُعرِّفهم»؟ وأجاز أبو علي أن يكون منصوباً على الحال من محذوفٍ فإنه قال: «الهَاءُ فِي «إِلَيْهِ» رَاجِعَةٌ إِلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ اسْمِ اللَّهِ، وَالْمَعْنَى: وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطِهِ، فَإِذَا جَعَلْنَا «صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا» نَصْبًا عَلَى الْحَالِ كَانَتْ الْحَالُ مِنْ هَذَا الْمَحذُوفِ» انتهى. فتحصَّل في نصبه أربعة أوجه، أحدها: أنه مفعول بـ «يهدي» من غير تضمين معنى فعلٍ آخر. الثاني: أنه على تضمين معنى «يُعرِّفهم». الثالث: أنه منصوبٌ بمحذوفٍ. الرابع: أنه نصبٌ على الحال، وعلى هذا التقدير الذي قدَّره الفارسي تقرب من الحالِ المؤكدة، وليس كقولك: «تبسَّم ضاحكاً» لمخالفتها لصاحبها بزيادة الصفة وإن وافقت لفظاً. والهَاءُ فِي «إِلَيْهِ»: إمَّا عَائِدَةٌ عَلَى «اللَّهِ» بتقدير حذف مضاف كما تقدم من نحو: «ثوابه» أو «صراطه»، وإمَّا عَلَى الْفَضْلِ وَالرَّحْمَةِ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَإِمَّا عَائِدَةٌ عَلَى الْفَضْلِ لِأَنَّهُ يُرَادُ بِهِ طَرِيقَ الْجَنَانِ.

آ. (١٧٦) قوله تعالى: ﴿فِي الْكَلَالَةِ﴾: متعلق بـ «يُفْتِيكُمْ» على إعمال الثاني، وهو اختيار البصريين، ولو أعمل الأول لأضمر في الثاني، وله

(١) المشكل ٢١٥/١.

(٢) الإملاء ٢٠٥/١.

(٣) المشكل ٢١٥/١.

(٤) الآية ٣.

نظائر في القرآن: «هاؤم اقرؤوا كتابيه»^(١). «أتوني أفرغ عليه قطراً»^(٢) «وإذا قيل لهم / تعالوا يستغفر لكم رسول الله»^(٣) «والذين كفروا وكذبوا بآياتنا»^(٤). وقد تقدّم الكلام فيه بأشبع من هذا في سورة البقرة فليراجع. وتقدّم أيضاً اشتقاق الكلالة أول هذه السورة^(٥). وقوله: «إن امرؤ» كقوله: «وإن امرأة»^(٦). و«هلك» جملة فعلية في محل رفع صفة لـ «امرؤ».

و«ليس له ولد» جملة في محل رفع أيضاً صفة ثانية، وأجاز أبو البقاء^(٧) أن تكون هذه الجملة حالاً من الضمير في «هلك»، ولم يذكر غيره. ومنع الزمخشري^(٨) أن تكون حالاً، ولم يبيّن العلة في ذلك، ولا بين صاحب الحال أيضاً: هل هو «امرؤ» أو الضمير في «هلك»؟ قال الشيخ^(٩): «ومنع الزمخشري أن يكون قوله: «ليس له ولد» جملة حالية من الضمير في «هلك» فقال: «ومحلّ ليس له ولد الرفع على الصفة لا النصب على الحال» انتهى. والزمخشري لم يقل كذلك أي: لم يمنع كونها حالاً من الضمير في «هلك»، بل منع حاليتها على العموم كما هو ظاهر قوله، ويحتمل أنه أراد منع حاليتها من «امرؤ» لأنه نكرة، لكنّ النكرة هنا قد تخصّصت بالوصف، وبالجملة فالحال من النكرة أقل منه من المعرفة^(١٠). والذي ينبغي امتناع

(١) الآية ١٩ من الحاقة.

(٢) الآية ٩٦ من الكهف.

(٣) الآية ٥ من المنافقون.

(٤) الآية ٣٩ من البقرة.

(٥) انظر: الآية ١٢ من النساء.

(٦) الآية ١٣٨ من النساء.

(٧) الإملاء ٢٠٥/١.

(٨) الكشاف ٥٨٩/١.

(٩) البحر ٤٠٧/٣.

(١٠) الأصل: «النكرة» وهو سهو.

- النساء -

حاليته مطلقاً كما هو ظاهر عبارته، وذلك أن هذه الجملة المفسرة للفعل المحذوف لا موضع لها من الإعراب فأشبهت الجمل المؤكدة، وأنت إذا أتبت أو أخبرت فإنما تريد ذلك الاسم المتقدم في الجملة المؤكدة السابقة لذلك الاسم المكرر في الجملة الثانية التي جاءت تأكيداً، لأن الجملة الأولى هي المقصودة بالحديث، فإذا قلت: «ضربتُ زيداً ضربتُ زيداً الفاضل» فـ «الفاضل» صفة «زيداً» الأول لأنه في الجملة المؤكدة المقصود بالإخبار، ولا يُضَرُّ الفصل بين النعت والمنعوت بجملة التأكيد، فهذا المعنى يتفي كونها حالاً من الضمير في «هلك» وأما ما ينفي كونها حالاً من «امرؤ» فلما ذكرته لك من قلة مجيء الحال من النكرة في الجملة. وفي هذه الآية على ما اختاروه من كون «ليس له ولد» صفة دليل على الفصل بين النعت والمنعوت بالجملة المفسرة للمحذوف في باب الاشتغال، ونظيره: «إن رجلاً قام عاقل فأكرمه» فـ «عاقل» صفة لـ «رجل» فصل بينهما بـ «قام» المفسر لـ «قام» المفسر.

وقوله: «وله أخت» كقوله: «ليس له ولد»، والفاء في «فلها» جواب «إن». وقوله: «وهو يرثها» لا محل لهذه الجملة من الإعراب لاستثناؤها، وهي دالة على جواب الشرط، وليست جواباً خلافاً للكوفيين وأبي زيد. وقال أبو البقاء^(١): «وقد سدت هذه الجملة مسدً جواب الشرط»، يريد أنها دالة كما تقدم، وهذا كما يقول النحاة: إذا اجتمع شرط وقسم أُجيب سابقهما، وجعل ذلك الجواب ساداً مسدً جواب الآخر. والضميران من قوله: «وهو يرثها» عائدان على لفظ امرئ وأخت دون معنهما، فهو من باب قوله^(٢):

١٦٨٢- وكُلُّ أناسٍ قاربوا قيَدَ فحلهم

ونحن خَلَعْنَا قيَدَه فَهوَ سارِبٌ

(١) الإملاء ٢٠٥/١.

(٢) تقدم برقم ١٦٣.

وقولهم: «عندي درهمٌ ونصفه» وقوله تعالى: «وما يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ ولا يُنْقَضُ مِنْ عَمْرِهِ»^(١) وإنما احتيج إلى ذلك لأنَّ الحيَّة لا تُورَثُ والهالك لا يرثُ فالمعنى: وامرأاً آخرَ غيرَ الهالك يرثُ اختاً له أخرى.

قوله: «فإن كانتا اثنتين» الألفُ في «كانتا» فيها أقوال أحدها: أنها تعودُ على الأختين يدلُّ على ذلك قوله: «وله أخت» أي: فإن كانتِ الأختانِ اثنتين. وقد جرَّت عادةُ النحويين أن يسألوا هنا سؤالاً وهو أنَّ الخبر لا بد أن يفيد ما لا يفيدُه المبتدأ، وإلَّا لم يكن كلاماً، ولذلك منَعوا: «سيدُ الجارية مالُكُها» لأنَّ الخبر لم يزدُ على ما أفاده المبتدأ، والخبرُ هنا دَلَّ على عدد ذلك العدد مستفادٌ من الألف في «كانتا». وقد أجابوا عن ذلك بأجوبةٍ منها: ما ذكره أبو الحسن الأخفش^(٢) وهو أنَّ قوله «اثنتين» يدلُّ على مجرد الاثنية من غير تقييدٍ بصغير أو كبير أو غير ذلك من الأوصاف، يعني أن الثلثين يُستحقان بمجرد هذا العدد من غير اعتبار قيدٍ آخر، فصار الكلام بذلك مفيداً. وهذا غير واضحٍ لأنَّ الألفَ في «كانتا» تدلُّ أيضاً على مجرد الاثنية من غير قيدٍ بصغير أو كبير أو غيرهما من الأوصاف، فقد رجع الأمرُ إلى أنَّ الخبر لم يُفدُ غير ما أفاده المبتدأ. ومنها: ما ذكره مكي^(٣) عن الأخفش أيضاً، وتبعه الزمخشري^(٤) وغيره وهو الحَمْلُ على معنى «مَنْ»، وتقريره ما ذكره الزمخشري، قال رحمه الله: «فإن قلت: إلى مَنْ يرجع ضميرُ التثنية والجمع في قوله: «فإن كانتا اثنتين، وإن كانوا أخوة»؟ قلت: أصلُه: فإن كان مَنْ يرثُ بالأخوة اثنتين، وإن كان [من]^(٥) يرثُ بالأخوة ذكوراً وإناثاً، وإنما قيل: «فإن

(١) الآية ١١ من فاطر.

(٢) لم يشر إلى ذلك في «معاني القرآن».

(٣) المشكل ٢١٦/١.

(٤) الكشف ٥٨٩/١.

(٥) من الكشف.

كانتا، وإن كانوا» كما قيل: «مَنْ كَانَتْ أُمَّكَ» فكما أَنَّتِ ضميرَ «مَنْ» لمكان تأنيث الخبر كذلك تُنَّى وجمع ضميرَ مَنْ يرث في «كانتا» و«كانوا» لمكانِ تثنية الخبر وجمعه / وهو جوابٌ حسن .

[أ/٢٣٢]

إلا أن الشيخ^(١) اعترضه فقال: «هذا تخريجٌ لا يَصِحُّ، وليس نظيرَ «مَنْ كَانَتْ أُمَّكَ» لأنه قد صرَّحَ بـ «مَنْ» ولها لفظ ومعنى، فمن أَنَّتِ راعى المعنى، لأن التقدير: أَيْةُ أُمِّ كَانَتْ أُمَّكَ» ومدلولُ الخبر في هذا مخالفٌ ومدلول الاسم، بخلاف الآية فإن المدلولين واحد، ولم يؤنث في «مَنْ كَانَتْ أُمَّكَ» لتأنيثِ الخبر، إنما أنتِ لمعنى «من» إذ أراد بها مؤنثاً ألا ترى أنك تقول: «مَنْ قَامَتْ» فتؤنث مراعاة للمعنى إذ أردت السؤال عن مؤنث، ولا خبر هنا فيؤنث «قامت» لأجله». انتهى وهو تحاملٌ منه على عاداته، والزمخشري وغيره لم ينكروا أنه لم يصرَّح في الآية بلفظِ «مَنْ» حتى يُفَرَّقَ لهم بهذا الفرقِ الغامض، وهذا التخريجُ المذكورُ هو القولُ الثاني في الألف.

والظاهرُ أَنَّ الضميرَ في «كانتا» عائدٌ على الوارثتين. و«اثنتين» خبره، و«له» صفةٌ محذوفةٌ بها حَصَلَتِ المغايرةُ بين الاسم والخبر، والتقدير: فَإِنْ كَانَتِ الْوَارِثَتَانِ اثْنَتَيْنِ مِنَ الْأَخْوَاتِ، وهذا جوابٌ حسن، وحذفتِ الصفةُ لفهم المعنى غيرُ منكرٍ، وإن كان أقلَّ من عكسه، ويجوز أن يكونَ خبرُ «كان» محذوفاً، والألفُ تعودُ على الاختينِ المدلولِ عليهما بقوله: «وله أخت» كما تقدَّم ذكره عن الأخفش وغيره، وحينئذ يكونُ قوله: «اثنتين» حالاً مؤكدةً، والتقديرُ: وَإِنْ كَانَتِ الْأَخْتَانُ لَهُ، فَحَذَفَ «له» لدلالةِ قوله: «وله أخت» عليه. فهذه أربعةُ أقوال.

و«إن كانوا» في هذا الضمير ثلاثة أوجه أحدها: أنه عائد على معنى «مَنْ» المقدره تقديره: «فإن كان مَنْ يرث إخوة» كما تقدَّم تقريره عن

(١) البحر ٤٠٨/٣.

الزمخشري وغيره. الثاني: أنه يعود على الإخوة، ويكون قد أفاد الخبر بالتفصيل، فإن الإخوة يشمل الذكور والإناث، وإن كان ظاهراً في الذكور خاصة فقد أفاد الخبر ما لم يُفدَ الاسم، وإن عاد على الوارث فقد أفاد ما لم يُفدَ الاسم إفادة واضحة، وهذا هو الوجه الثالث. وقوله: «فللذكر» أي: منهم فحذف لدلالة المعنى عليه.

قوله: «أن تَضَلُّوا» فيه ثلاثة أوجه، أظهرها: أن مفعول البيان محذوف، و«أن تَضَلُّوا» مفعول من أجله على حذف مضاف تقديره: يبين الله أمر الكلاله كراهة أن تَضَلُّوا فيها، أي: في حكمها، وهذا تقدير المبرد. والثاني: قول الكسائي والفراء^(١) وغيرهما من الكوفيين - أن «لا» محذوفة بعد «أن» والتقدير: لثلاث تَضَلُّوا. قالوا: «وحذف «لا» شائع ذائع كقوله^(٢):
١٦٨٣- رأينا ما رأى البصراء فيها

فألينا عليها أن تُباعاً
أي: أن لا تُباع. وقال أبو إسحاق الزجاج^(٣): «هو مثل قوله تعالى: «إن الله يُمِسِكُ السمواتِ والأرضَ أن تزولا»^(٤) أي: لثلاث تزولا. وقال أبو عبيد: «رَوَيْتُ للكسائي حديث ابن عمر وهو: «لا يَدْعُونَ أَحَدَكُمْ على ولده أن وافق من الله إجابة»^(٥) فاستحسنه أي: لثلاث يوافق. ورجح الفارسي قول المبرد بأن حذف المضاف أشيع من حذف «لا» النافية. الثالث: أنه مفعول «يبين» والمعنى: يبين الله لكم الضلالة فتجتنبونها، لأنه إذا بين الشر اجتنب، وإذا بين الخير ارتكب.

(١) معاني القرآن ٢٩٧/١.

(٢) البيت للقطامي وهو في ديوانه ٤٣؛ والطبري ٤٤٦/٩.

(٣) تحدث عن هذه الآية في كتابه «معاني القرآن» ١٤٩/٢، ولكنه لم يذكر شبهها بهذه الآية التي أوردها المؤلف.

(٤) الآية ٤١ من فاطر.

(٥) رواه مسلم: الزهد ٢٣٠٤/٤ بلفظ قريب.

سورة المائدة

هذه السورة مدنية. بسم الله الرحمن الرحيم. قد تقدّم نظيرُ قوله تعالى: [آية ١] «يا أيها الذين آمنوا أوفوا». والبهيمة: كلُّ ذات أربع في البر أو البحر. وقيل: ما أبهم من جهة نقص النطق والفهم. وكل ما كان على وزن فاعيل أو فعيلة حلقيّ العين جاز في فائه الكسر إتباعاً لعينه نحو: «بهيمة وشعيرة وصغيرة وبحيرة»^(١). والأنعام تقدّم بيانها في آل عمران^(٢).

قوله: «إلا ما يُتلى» هذا مستثنى من بهيمة الأنعام، والمعنى: ما يتلى عليكم تحريمه، وذلك قوله: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ المَيْتَةَ» إلى قوله: «وما ذُبِحَ على النُّصْبِ»^(٣). [وفيه قولان، أحدهما: أنه مستثنى متصل، والثاني:]^(٤) أنه منقطعٌ حَسَبَ ما فُسِّرَ به المثلُّ عليهم كما سيأتي بيانه، وعلى تقدير كونه استثناءً متصلاً يجوز في محله وجهان، أظهرهما: أنه منصوبٌ لأنه استثناء متصل من موجب، ويجوز أن يُرْفَعَ على أنه نعتٌ لـ «بهيمة» على ما قرّر في علم النحو. ونَقَلَ ابن عطية^(٥) عن الكوفيين وجهين آخرين، أحدهما: أنه

(١) وكسر باء «بهيمة» هنا أبو السَّمال. انظر: الشواذ ٣١.

(٢) الآية ١٤.

(٣) وذلك في الآية ٣ من السورة.

(٤) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل، وأثبتناه والنسخ الأخرى.

(٥) المحرر ٩/٥.

يجوزُ رفعه على البدل من «بهيمة». والثاني: أن «إلا» حرف عطف وما بعدها عطف على ما قبلها، ثم قال: «وذلك لا يجوز عند البصريين إلا من نكرة أو ما قاربها من أسماء الأجناس نحو: «جاء الرجال إلا زيد» كأنك قلت: «غيرُ زيد»، وقوله: «وذلك» ظاهره أنه مشارٌّ به إلى وجهي الرفع: البدل والعطف. وقوله: «إلا من نكرة» غيرُ ظاهر، لأن البدل لا يجوز البتة من موجب عند أحد من الكوفيين والبصريين. ولا يُشترط في البدل التوافقُ تعريفًا وتنكيرًا. وأمَّا العطفُ فذكره بعض الكوفيين، وأمَّا الذي اشترط فيه البصريون التنكيرُ أو ما قاربه فإنما اشترطوه في النعت بـ «إلا» فيحتمل أنه اختلط على أبي محمد شرطُ النعت فجعله شرطًا في البدل، هذا كله إذا أريد بالمتلوِّ عليهم تحريمه قوله تعالى: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ المَيْتَةُ» إلى آخره، وإن أريد به الأنعامُ والظباءُ وبقرةُ الوحشِ وحُمُرُه فيكون منقطعاً بمعنى «لكن» عند البصريين وبمعنى «بل» عند الكوفيين، وسيأتي بيانُ هذا المنقطع بأكثر من هذا عند التعرُّض لنصب «غير» عن قرب.

[٢٣٢/ب] قوله تعالى: «غير» في نصبه خمسة أوجه / ، أحدها: أنه حال من الضمير المجرور في «لكم» وهذا قول الجمهور، وإليه ذهب الزمخشري^(١) وابن عطية^(٢) وغيرهما، وقد ضَعَّف هذا الوجهُ بأنه يلزم منه تقييد إحلال بهيمة الأنعام لهم بحال كونهم غير مُحلِّي الصيد وهم حرم، إذ يصير معناه: «أُحِلَّتْ لكم بهيمة الأنعام في حال كون انتفاء كونكم تُحِلُّون الصيد وأنتم حرم»، والغرض أنهم قد أُحِلَّتْ لهم بهيمة الأنعام في هذه الحال وفي غيرها، هذا إذا أريد ببهيمة الأنعام الأنعام نفسها، وأما إذا عُنِيَ بها الظباءُ وحمرة الوحش وبقرة على ما فسره بعضهم فيظهر للتقييد بهذه الحال فائدة، إذ يصير المعنى: أُحِلَّتْ

(١) الكشف ١/٥٩١.

(٢) المحرر ٥/٩.

- المائدة -

لكم هذه الأشياء حال انتفاء كونكم تُحِلُّون الصيد وأنتم حرم فهذا معنى صحيح، ولكن التركيب الذي قَدَّرته لك فيه قلقٌ. ولو أُريد هذا المعنى من الآية الكريمة لجاءت به على أحسن تركيب وأفصح.

الوجه الثاني: - وهو قول الأخفش^(١) وجماعة - أنه حالٌ من فاعل «أوفوا»، والتقدير: أوفوا بالعقود في حال انتفاء كونكم مُحِلِّين الصيد وأنتم حرم. وقد ضَعَّفوا هذا المذهب من وجهين، الأول: أنه يلزم منه الفصل بين الحال وصاحبها بجملة أجنبية، ولا يجوز الفصل إلا بجمل الاعتراض، وهذه الجملة وهي قوله: «أَحَلَّتْ لَكُمْ بِهِمَةَ الْأَنْعَامِ» ليست اعتراضيةً، بل هي منشئةٌ أحكاماً ومُبيِّنةٌ لها، وجملة الاعتراض إنما تفيد تأكيداً وتسديداً. والثاني: أنه يلزم منه تقييد الأمر بإيفاء العقود بهذه الحالة فيصيرُ التقدير كما تقدَّم، وإذا اعتبرنا مفهومه يصير المعنى: فإذا انتفت هذه الحال فلا تُوفوا بالعقود، والأمر ليس كذلك، فإنهم مأمورون بالإيفاء بالعقود على كلِّ حالٍ من إحرامٍ وغيره.

الوجه الثالث: أنه منصوبٌ على الحال من الضميرِ المجرور في «عليكم» أي: إلا ما يُتلى عليكم حالَ انتفاء كونكم مُحِلِّين الصيد. وهو ضعيفٌ أيضاً بما تقدَّم من أن المتلوَّ عليهم لا يُقَيَّدُ بهذه الحال دون غيرها بل هو متلوٌّ عليهم في هذه الحال وفي غيرها.

الوجه الرابع: أنه حالٌ من الفاعل المقدر، يعني الذي حُذِفَ وأقيم المفعولُ مقامه في قوله تعالى: «أَحَلَّتْ لَكُمْ بِهِمَةَ»، فإن التقدير عنده: أَحَلَّ اللهُ لَكُمْ بِهِمَةَ الْأَنْعَامِ غَيْرَ مَحَلِّ لَكُمْ الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حَرَمٌ. فحذِفَ الفاعلُ وأقامَ المفعولُ مقامه، وترك الحال من الفعل باقية. وهذا الوجهُ فيه ضعفٌ من وجوه. الأول: أن الفاعلَ المنوبَ عنه صار نسياً منسياً غيرَ ملتفتٍ إليه، نصوا

(١) معاني القرآن ٢٥٠/١.

على ذلك، لو قلت: «أنزل الغيث مجيباً لدعائهم» وتجعل «مجيباً» حالاً من الفاعل المنوب عنه، فإنَّ التقدير: «أنزل الله الغيثَ حالَ إجابته لدعائهم» لم يَجُزْ فكذلك هذا، ولا سيما إذا قيل: بأن بنية الفعل المبني للمفعول بنية مستقلة غير محلولة من بنية مبنية للفاعل كما هو قول الكوفيين وجماعة من البصريين. الثاني: أنه يلزم منه التقييد بهذه الحال إذا عني بالأنعام الثمانية^(١) الأزواج، وتقييد إحلاله تعالى لهم هذه الثمانية الأزواج بحال انتفاء إحلاله الصيد وهم حرم، والله تعالى قد أحلَّ لهم هذه مطلقاً. والثالث: أنه كتب «محلِّي» بصيغة الجمع فكيف يكون حالاً من الله؟ وكان هذا القائل زعم أن اللفظ «محلل» من غير ياء، وسيأتي ما يشبه هذا القول.

الوجه الخامس: أنه منصوب على الاستثناء المكرر، يعني أنه هو وقوله «إلا ما يتلى» مستثنيان من شيء واحد، وهو «بهيمة الأنعام»، نقل ذلك بعضهم عن البصريين قال: «والتقدير: إلا ما يتلى عليكم إلا الصيد وأنتم محرمون، بخلاف قوله تعالى: «إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين»^(٢) على ما يأتي بيانه، قال هذا القائل: «ولو كان كذلك^(٣) لوجب إباحة الصيد في الإحرام لأنه مستثنى من الإباحة. وهذا وجه ساقط، فإذاً معناه: أحلت لكم بهيمة الأنعام غير محلي الصيد وأنتم حرم إلا ما يتلى عليكم سوى الصيد» انتهى.

وقال الشيخ^(٤): «إنما عرض الإشكال من جعلهم «غير محلي الصيد» حالاً من المأمورين بإيفاء العقود، أو من المحلل لهم وهو الله تعالى، أو من

(١) الأفضح: ثمانية الأزواج.

(٢) الآية ٥٨ من الحجر: «قالوا إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين إلا آل لوط إنا لمنجؤهم أجمعين، إلا امرأته».

(٣) أي من باب الاستثناء مما يلي الاستثناء، فقد أرسلوا إلى قوم مجرمين ولكن آل لوط ليسوا مجرمين، لكن امرأة من آل لوط تسلك مع المجرمين هي امرأة لوط.

(٤) البحر ٤١٦/٣.

المتلو عليهم، وعَرَّهم في ذلك كونه كتب «محلِّي» بالياء، وقدَّروه هم أنه اسم فاعل من «أحلَّ» وأنه مضاف إلى الصيد إضافة اسم الفاعل المتعدِّي إلى المفعول، وأنه جَمْعٌ حُذِفَ منه النونُ للإضافة، وأصله: «غيرَ محلين الصيد» إلا في قول مَنْ جعله حالاً من الفعل المحذوف فإنه لا يُقدَّر حذف نون، بل حذف تنوين^(١). وإنما يزول الإشكال ويتضح المعنى بأن يكون قوله «مُحلِّي الصيد» من باب قولهم «حسان النساء»، والمعنى: النساء الحسان فكذلك هذا، أصله: غيرَ الصيدِ المُحِلِّ، والمُحِلُّ صفة للصيد لا للناس ولا للفاعل المحذوف. ووصفُ الصيد بأنه مُحِلٌّ على وجهين، أحدهما: أن يكون معناه دَخَلَ في الحل، كما تقول: «أحلَّ الرجلُ» إذا دخل في الحلِّ، وأحرم إذا دخل في الحرم. والوجه الثاني: أن يكون معناه صار ذا حلِّ، أي: حلالاً بتحليلِ الله، وذلك أن الصيدَ على قسمين: حلالٌ وحرام، ولا يختصُّ الصيدُ في لغة العرب / بالحلال لكنه يختصُّ به شرعاً، وقد تجَوَّزت العربُ فأطلقت الصيدَ [٢٣٣/١] على ما لا يوصف بحلِّ ولا حُرْمَةٍ كقوله^(٢):

١٦٨٤- لَيْثٌ بَعَثَرَ يَصْطَاذُ الرِّجَالِ إِذَا

مَا اللَّيْثُ كَذَّبَ عَنْ أَقْرَانِهِ صَدَقًا

وقول الآخر^(٣):

١٦٨٥- وَقَدْ ذَهَبَتْ سَلْمَى بِعَقْلِكَ كُلَّهُ

فَهَلْ غَيْرُ صَيْدٍ أَحْرَزْتَهُ جَائِلُهُ

(١) لأن النون تدلُّ على الجمع والفاعل مفرد وهو «الله».

(٢) البيت لزهير، وهو في ديوانه ٥٤؛ والمنصف ١٢١/٣؛ وابن يعيش ٦١/١؛ وشواهد الكشاف ٤٦٩/٤. وعثر: مكان.

(٣) لم أهدد إلى قائله، وهو في البحر ٤١٧/٣.

وقول امرئ القيس^(١):

١٦٨٦- وهِرُّ تَصِيدُ قُلُوبَ الرِّجَالِ

وَأَفَلَّتْ مِنْهَا ابْنُ عَمْرٍو حُجْرُ

ومجيء «أفعل» على الوجهين المذكورين كثير في لسان العرب، فمن مجيء أفعال لبلوغ المكان ودخوله قولهم: أحرم الرجل وأغرق وأشأم وأيمن وأتهم وأنجد، إذا بلغ هذه الأماكن وحلَّ بها، ومن مجيء أفعال بمعنى صار ذا كذا قولهم: «أعشبت الأرض، وأبقلت، وأغد^(٢) البعير، وألبنت الشاة وغيرها، وأجرت الكلبة^(٣)، وأصرم النخل^(٤)، وأتلت الناقة^(٥)، وأحصد الزرع، وأجرب الرجل، وأنجبت المرأة». وإذا تقرر أن الصيد يوصف بكونه مُحللاً باعتبار أحد الوجهين المذكورين من كونه يَلْغ أو صار ذا حِلِّ اتضح كونه استثناءً ثانياً ولا يكون استثناءً من استثناء. إذ لا يمكن ذلك لتناقض الحكم، لأنَّ المستثنى من المُحَلَّل مُحَرَّم، والمستثنى من المحرم مُحَلَّل، بل إنَّ كان المعنى بقوله «بهيمة الأنعام» الأنعام أنفسها فيكون استثناءً منقطعاً، وإن كان المراد الظباء وبقر الوحش وحمره، فيكون استثناءً متصلاً على أحد تفسيري المُحَلَّل، استثنى الصيد الذي بلغ الحِلَّ في حال كونهم مُحَرَّمين. فإن قلت: ما فائدة هذا الاستثناء بقيد بلوغ الحِلِّ، والصيد الذي في الحرم لا يحلُّ أيضاً؟ قلت: الصيد الذي في الحَرَم لا يحلُّ للمحرم ولا لغير المحرم، وإنما يحلُّ لغير المحرم الصيد الذي في الحِلِّ، فنبه بأنه إذا كان الصيد الذي في الحِلِّ يحلُّ على المُحَرَّم - وإن كان حلالاً لغيره - فأحرى أن يحرم عليه

(١) ديوانه ١٥٥؛ والبحر ٣/١٧٤.

(٢) أغد: صار ذا غدة.

(٣) أجرت: صار ذات جرو.

(٤) أصرم النخل: حان له أن يقطع.

(٥) أتلت: صار لها ولد يتلوها.

الصيد الذي هو بالحَرَم، وعلى هذا التفسير يكون قوله: «إلا ما يُتلى عليكم» إن كان المراد به ما جاء بعده من قوله: «حُرِّمَتْ عليكم» الآية استثناءً منقطعاً، إذ لا تختص الميتة وما ذُكِرَ معها بالظباء وبقرِ الوحش وحمرة فيصير: «لكن ما يتلى عليكم - أي: تحريمه - فهو مُحَرَّم»، وإن كان المرادُ بهيمة الأنعام الأنعام والوحوش فيكون الاستثناء ان راجِعَيْنِ إلى المجموع على التفصيل فيرجع «ما يتلى عليكم» إلى ثمانية الأزواج، ويرجع «غير مُجَلِّي الصيد» إلى الوحوش، إذ لا يمكن أن يكون الثاني استثناء من الاستثناء الأول، وإذا لم يمكن ذلك وأمكن رجوعه إلى الأول بوجهٍ مارجع إلى الأول، وقد نص النحويون أنه إذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض جُعل الكُلُّ مستثنى من الأول نحو: «قام القومُ إلا زيداً إلا عمرواً إلا بكرأ». فإن قلت: ما ذكرته من هذا التخريج وهو كونُ المُجَلِّ من صفة الصيد لا من صفة الناس ولا من صفة الفاعل المحذوف ياباه رسمه في في المصحف «مُجَلِّي» بالياء، ولو كان من صفة الصيد دون الناس لكتب «مُجَلِّ» من غير ياء، وكونُ القراءة وقفوا عليه بالياء أيضاً يابى ذلك. قلت: لا يعكر ذلك على التخريج، لأنهم قد رسموا في المصحف الكريم أشياء تخالف النطق بها ككتابتهم «لا أذْبَحْتَهُ»^(١)، و«لا أَوْضَعُوا»^(٢) ألفاً بعد لام الألف، وكتابتهم «بأيد»^(٣) بياءين بعد الهمزة، وكتابتهم «أولئك» بزيادة واو، ونقص ألفٍ بعد اللام، وكتابتهم «الصالحات» ونحوه بسقوط الألفين إلى غير ذلك. وأما وقفهم عليه بالياء فلا يجوز، إذ لا يوقف على المضاف دون المضاف إليه، وإن وقف واقف فإنما يكون لِقَطْعِ نَفْسٍ أو اختبار، وعلى أنه يمكن توجيه كتابته بالياء

(١) الآية ٢١ من النمل.

(٢) الآية ٤٧ من التوبة: «وَلَا أَوْضَعُوا خِلالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ» غير أني لم أجد ذلك في المصحف، ورسمت بدن ألف.

(٣) الآية ٤٧ من الذاريات «بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ».

والوقف عليه بها وهو أن لغة الأزد يفقون فيها على «بزيد»: بزيدي، بإبدال التنوين ياءً فكتب «مُحَلِّي» على الوقف على هذه اللغة بالياء، وهذا توجيهٌ شذوذٌ رَسْمِيٌّ، ورسمُ المصحف مما لا يقاس عليه انتهى .

وهذا الذي ذكره واختاره وغلط الناس فيه ليس بشيء، وما ذكره من توجيه ثبوت الياء خطأً ووقفاً فخطأ محض؛ لأنه على تقدير تسليم ذلك في تلك اللغة فأين التنوين الذي في «مُحَلِّ»؟ وكيف يكون فيه تنوين وهو مضاف حتى يقول: إنه قد يُوجَّه بلغة الأزد، وما ذكره من كونه يحتمل مما يكونون قد كتبوه كما كتبوا تلك الأمثلة المذكورة فشيء لا يُعوَّل عليه، لأنَّ خط المصحف سُنَّةٌ متبعة لا يقاس عليه فكيف يقول: يحتمل أن يقاس هذا على تلك الأشياء؟ وأيضاً فإنهم لم يُعربوا «غير» إلا حالاً، حتى نقل بعضهم الإجماع على ذلك، وإنما اختلفوا في صاحب الحال، فقوله: إنه استثناء ثان مع هذه الأوجه الضعيفة خرقٌ للإجماع، إلا ما تقدم نقله عن بعضهم من أنه استثناء ثان، وعزاه للبصريين، لكن لا على هذا المدرك الذي ذكره الشيخ. وقديماً وحديثاً استشكل الناس هذه الآية. قال ابن عطية^(١): «وقد خلط الناس في هذا الموضوع في نصب «غير» وقدروا تقديمات وتأخيرات، وذلك كله غير مُرضٍ، لأنَّ الكلام على اطراذه فيمكن استثناء بعد استثناء». وهذه الآية مما اتضح للفصحاء البلغاء فصاحتها وبلاغتها، حتى يُحكى أنه قيل للكندي^(٢): «أيها الحكيم اعمل لنا مثل هذا القرآن» فقال: «نعم أعمل لكم مثل بعضه»، فاحتجب أياماً كثيرة، ثم خرَّج فقال: «والله لا يُقدِّرُ أحد على ذلك، إنني فتحت المصحف فخرجت سورة المائدة / فإذا هو قد نطقَ بالوفاء ونهى عن

(١) المحرر ١٠/٥ .

(٢) يعقوب بن إسحاق، فيلسوف نشأ في البصرة، له كتب في شتى العلوم. توفي سنة ٢٦٠؛

انظر: الأعلام ٢٥٥/٩ .

النكث وَحَلَّلَ تحليلاً عاماً ثم استثنى استثناءً بعد استثناء، ثم أَخْبَرَ عن قُدْرَتِهِ وحكمته في سطرين».

والجمهور على نصب «غير»، وقرأ^(١) ابن أبي عبله برفعه، وفيه وجهان، أظهرهما: أنه نعت لـ «بهيمة الأنعام» والموصوف بـ «غير» لا يلزم فيه أن يكون مماثلاً لما بعدها في جنسه، تقول: مررت برجلٍ غيرِ حمارٍ هكذا قالوه، وفيه نظر، ولكن ظاهر هذه القراءة يدلُّ لهم. والثاني: أنه نعتٌ للضمير في «يُتلى» قال ابن عطية^(٢): «لأنَّ «غير محلي الصيد» في المعنى بمنزلة «غير مُسْتَحَلِّ» إذا كان صيداً» وفيه تكلفٌ.

والصيد في الأصل مصدر صاد يصيد ويُصاد، ويُطلق على المصيد كـ «درهمٌ ضَرَبُ الأميرِ»، وهو في الآية الكريمة يحتمل الأمرين: أعني مِنْ كونه باقياً على مصدريته، كأنه قيل: أحلُّ لكم بهيمة الأنعام غيرَ محلِّين الاضطیادَ وأنتم مُحْرَمون، ومن كونه واقعاً موقع المفعول أي: غيرَ محلِّين الشيء المصيدَ وأنتم مُحْرَمون.

وقوله: «وأنتم حُرْمٌ» مبتدأ وخبر في محل نصب على الحال، وما هو صاحبُ هذه الحال؟ فقال الزمخشري^(٣): «هي حال عن «مُحَلِّي الصيد» كأنه قيل: أحلَّلنا لكم بعضَ الأنعام في حال امتناعكم من الصيد وأنتم مُحْرَمون لثلاث نتحرَّج عليكم». قال الشيخ^(٤): «وقد بيَّنَّا فساد هذا القول بأنَّ الأنعامَ مباحةٌ مطلقاً لا بالتقييد بهذه الحال». وهذا الردُّ ليس بشيء لأنه إذا أحلَّ لهم بعضَ الأنعام في حال امتناعهم من الصيد فإنَّ يُحِلُّها لهم وهم غيرُ

(١) البحر ٤١٨/٣.

(٢) المحرر ٩/٥.

(٣) الكشاف ٥٩١/١.

(٤) البحر ٤١٨/٣.

مُحْرَمِينَ بطريق الأولى. و«حُرْمٌ» جمع حرام بمعنى مُحْرِمٍ قال (١):

١٦٨٧- فَقَلْتُ لَهَا فَيْئِي إِلَيْكَ فَإِنِّي

حَرَامٌ وَإِنِّي بَعْدَ ذَلِكَ لَبَيْبٌ

أي: مُلَبِّ، وَأَحْرَمَ: إِذَا دَخَلَ فِي الْحَرَمِ أَوْ فِي الْإِحْرَامِ. وَقَالَ مَكِّي (٢) بن أبي طالب: «هو في موضع نصب على الحال من المضمر في «محلي»، وهذا هو الصحيح، وأما ما ذكره أبو القاسم فلا يَظْهَرُ (٣)، وفيه مجيء الحال من المضاف إليه في غير المواضع المستثناة.

وقرأ (٤) يحيى بن وثاب وإبراهيم والحسن: «حُرْمٌ» بسكون الراء، قال أبو الحسن: «هي لغة تميم» يعني يسكنون ضم «فعل» جمعاً نحو: «رُشِل».

آ. (٢) قوله تعالى: ﴿وَلَا الْقَلَائِدَ﴾: ولا ذوات القلائد، ويجوز أن يكون المراد القلائد حقيقة، ويكون فيه مبالغة في النهي عن التعرض للهدي المقلد، فإنه إذا نهى عن قلائده أن يُتَعَرَّضَ لها فبطريق الأولى أن ينهى عن التعرض للهدي المقلد بها، وهذا كما قال تعالى: «ولا يبدين زينتهن» (٥) لأنه إذا نهى عن إظهار الزينة فما بالك بمواضعها من الأعضاء. وقوله: «ولا آمين» أي: ولا تُحِلُّوا قوماً آمين، ويجوز أن يكون على حذف مضاف أي: لا تُحِلُّوا قتال قوم أو أذى قوم آمين. وقرأ عبدالله (٦) ومَنْ تبعه: «ولا آمي البيت» بحذف

(١) البيت للمخبل السعدي أو المضرب بن كعب، وهو في أمالي القالي ١٧١/٢؛ وأمالي

الشجري ١٧٤/١؛ والقرطبي ٣٦/٦؛ واللسان: «لبب» والخزانة ٢٧٠/١.

(٢) المشكل ٢١٧/١.

(٣) أبو القاسم هو الزمخشري، وكان قد قبل كلامه من جهة المعنى، ويرفض الآن التوجيه الصناعي.

(٤) الشواذ ٣١؛ والقرطبي ٣٦/٦.

(٥) الآية ٣١ من النور.

(٦) الشواذ ٣٠؛ القرطبي ٤٢/٦؛ البحر ٤٢٠/٣.

التون وإضافة اسم الفاعل إلى معموله. و«البيت» نصبٌ على المفعول به بـ «آمين» أي قاصدين البيت، وليس ظرفاً.

وقوله: «يبتغون» حالٌ من الضمير في «آمين» أي: حال كون الأمين مبتغين فضلاً، ولا يجوزُ أن تكونَ هذه الجملة صفة لـ «آمين» لأن اسم الفاعل متى وُصف بطل عمله على الصحيح^(١)، ونخالف الكوفيون في ذلك، وأعرب مكِّي^(٢) هذه الجملة صفةً لـ «آمين» وليس بجيد لما تقدم، وكأنه تبع في ذلك الكوفيين. وهنا سؤال: وهو أنه لم لا قيل^(٣) بجواز إعماله قبل وصفه كما في هذه الآية قياساً على المصدر فإنه يعمل قبل أن يُوصف نحو: يعجبني ضربٌ زيداً شديداً والجمهور على «يبتغون» بقاء الخطاب، على أنه خطاب للمؤمنين وهي قَلِقة لقوله: «من ربهم»، ولو أريد خطاب المؤمنين لكان تمام المناسبة: «تبتغون فضلاً من ربكم». و«من ربهم» يجوز أن يتعلق بنفس الفعل، وأن يتعلق بمحذوف على أنه صفة لـ «فضلاً» أي: فضلاً كائناً من ربهم. وقد تقدم^(٥) الخلاف في ضم راء «رضوان» في آل عمران. وإذا عَلَّقْنَا «من ربهم» بمحذوفٍ على أنه صفة لـ «فضلاً» فيكون قد حَذَفَ صفة «رضوان» للدلالة ما قبله عليه أي: ورضواناً من ربهم، وإذا عَلَّقْنَا بنفس الفعل لم يَحْتَجِجْ إلى ذلك.

قوله: «وإذا حَلَلْتُمْ فاصطادوا» قرئ^(٦): «أحللتم» وهي لغة في «حلٌّ»،

(١) لأن اسم الفاعل إذا وُصف خرج عن شبه الفعل، لأن الفعل لا يوصف، وإذا خرج الوصف عن شبه الفعل ينبغي ألا يعمل. انظر: البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ٢٨٣/١.

(٢) المشكل ٢١٧/١.

(٣) كذا في الأصل، ولعل الصواب: لا يقال.

(٤) الشواذ ٣١؛ البحر ٤٢٠/٣.

(٥) انظر: الآية ١٥.

(٦) البحر ٤٢١/٣.

ويقال: «أَحَلَّ من إِحْرَامِهِ» كما يقال: حَلَّ. وقرأ^(١) الحسن بن عمران^(٢) وأبو واقد^(٣) ونبیح^(٤) والجراح بكسر الفاء العاطفة، وهي قراءة ضعيفة مشكلة، وخرَّجها الزمخشري^(٥) على أن الكسر في الفاء بدلٌ من كسر الهمزة في الابتداء. وقال ابن عطية^(٦): «هي قراءة مشكلة، ومن توجيهها أن يكون راعي كسر ألف الوصل إذا ابتداءً، فكسر الفاء مراعاةً وتذكراً لكسر ألف الوصل». وقال الشيخ^(٧): «وليس عندي هو كسراً محضاً بل هو إمالة محضاً لتوهم وجود كسرة همزة الوصل، كما أمالوا فاء «إذا» لوجود كسر الهمزة».

قوله: «ولا يَجْرِمَنَّكُمْ» قرأ الجمهور: «يَجْرِمَنَّكُمْ» بفتح الياء من «جرم» ثلاثياً، ومعنى «جَرَمٌ» عند الكسائي وثعلب: حمل، يقال: «جَرَمَهُ على كذا» أي: حمّله عليه، فعلى هذا التفسير يتعدّى «جرم» لواحد، وهو الكاف والميم، ويكون قوله: «أَنْ تَعْتَدُوا» على إسقاط حرف الخفض وهو «على» أي: ولا يَحْمِلَنَّكُمْ بَعْضُكُمْ لِقَوْمٍ على اعتدائكم عليهم، فيجيء في محلّ «أَنْ» الخلاف المشهور، وإلى هذا المعنى ذهب ابن عباس وقتادة. ومعناه عند أبي عبيد والفراء^(٨) كسب، ومنه «فلان جريمة أهله» أي: كاسبهم، وعن

(١) الشواذ ٣٠؛ البحر ٤٢١/٣.

(٢) الحسن بن عمران ثقة، روى عن سعيد بن عبد الرحمن ومكحول، ولم تذكر وفاته. انظر: تهذيب التهذيب ٣١٢/٢.

(٣) أبو واقد الليثي، الحارث بن مالك، روى عن الرسول صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر، توفي سنة ٦٨. انظر: تهذيب الكمال ١٦٥٧/٣.

(٤) نبیح بن عبدالله العنزى الكوفي، روى عن ثلة من الصحابة، وروى عنه الأسود بن قيس، ثقة، لم تذكر وفاته. انظر: تهذيب التهذيب ٤١٧/١٠.

(٥) الكشاف ٥٩٢/١.

(٦) المحرر ١٦/٥.

(٧) البحر ٤٢١/٣.

(٨) معاني القرآن ٢٩٩/١.

الكسائي أيضاً: أن جرم وأجرم بمعنى كَسَبَ غيره، وعلى هذا فيحتمل وجهين، أحدهما: أنه متعد لواحد. والثاني: أنه متعد لاثنين، كما أن «كَسَبَ» كذلك، وأما في الآية الكريمة فلا يكون إلا متعدياً لاثنين أولهما ضميرُ الخطاب. الثاني: «أن تعتدوا» أي: لا يَكْسِبَنَّكُمْ بغضكم لقوم الاعتداء عليهم.

وقرأ عبدالله^(١): «يُجْرِمَنَّكُمْ» بضم الياء من أجرم رباعياً، وقيل: هو بمعنى جَرَمَ كما تقدم نَقَلَهُ عن الكسائي، وقيل: «أجرم» منقول من «جرم» بهزمة التعدية. قال الرمخشري^(٢): «جَرَمَ يجري مجرى كسب في تعديته إلى مفعول واحد وإلى اثنين، تقول: «جَرَمَ ذنباً» نحو: كَسَبَهُ، وجرمته ذنباً أي: كَسَبْتَهُ إياه، ويقال: أجرمته ذنباً على نقل المتعدي إلى مفعول بالهزمة إلى مفعولين كقولك: «أكسبته ذنباً»، وعليه قراءة عبدالله: «ولا يُجْرِمَنَّكُمْ»، وأول المفعولين على القراءتين / ضميرُ المخاطبين، والثاني: «أن تعتدوا». انتهى. [٢٣٤/أ]

وأصل هذه المادة - كما قال ابن عيسى الرماني - القطع، فجرم «حَمَلَ على الشيء» لقطعِه عن غيره، وجرَمَ «كَسَبَ» لانقطاعه إلى الكسب، وجرَمَ بمعنى «حَقَّ» لأن الحق يُقَطَعُ عليه. قال الخليل: «لا جَرَمَ أن لهم النار»^(٣) أي: لقد حق، هكذا قاله الرماني، فجَعَلَ بين هذه الألفاظ قَدراً مشتركاً، وليس عنده من باب الاشتراك اللفظي.

و«شَنَانٌ» معناه بُغْضٌ، وهو مصدر شَنَى أي: أبغض. وقرأ^(٤) ابن عامر وأبو بكر عن عاصم: «شَنَانٌ» بسكون النون، والباقون بفتحها، وجَوَّزُوا في كل

(١) الشواذ ٣١؛ والقرطبي ٤٥/٦.

(٢) الكشاف ٥٩٢/١.

(٣) الآية ٦٢ من النحل.

(٤) السبعة ٢٤٢؛ الكشاف ٤٠٤/١.

- المائدة -

منهما أن يكونَ مصدرًا وأن يكونَ وصفًا، حتى يُحكى عن أبي علي أنه قال^(١): «مَنْ زَعَمَ أَنْ «فَعْلَان» إِذَا سَكَتَ عَيْنَهُ لَمْ يَكُنْ مَصْدَرًا فَقَدْ أَخْطَأَ إِلَّا أَنْ فَعْلَانٌ بِسُكُونِ الْعَيْنِ قَلِيلٌ فِي الْمَصَادِرِ نَحْوِ: «لَوَيْتُهُ دَيْنَهُ لِيَانًا» بَلْ هُوَ كَثِيرٌ فِي الصِّفَاتِ نَحْوِ سَكْرَانَ وَبَابِهِ، وَفَعْلَانٌ بِالْفَتْحِ قَلِيلٌ فِي الصِّفَاتِ قَالُوا: حَمَارٌ قَطْوَانٌ أَيْ عَسِرَ السَّيْرِ، وَتَيْسٌ عَدْوَانٌ^(٢)، قَالَ^(٣):

١٦٨٨ - كَتَيْسٍ ظَبَاءِ الْحُلْبِ الْعَدْوَانِ

ومثله قول الآخر^(٤): - أنشده أبو زيد -

١٦٨٩ - وَقَبْلَكَ مَا هَابَ الرِّجَالُ ظُلَامَتِي
وَفَقُّتُ عَيْنَ الْأَشْوَسِ الْأَبْيَانِ

بفتح الباء والياء، بل الكثير أن يكونَ مصدرًا نحو: «الغَلْيَانِ والنزوان»^(٥)، فإن أُريدَ بالشنان الساكن العين الوصفُ فالمعنى: ولا يجرمنكم بغيض قوم، وبغيض بمعنى مُبْغِضِ اسم فاعل من أبغض وهو متعد، ففعليل بمعنى الفاعل كقدير ونصير، وإضافته لقوم على هذا إضافة بيان أي: إن البغيض من بينهم، وليس مضافاً لفاعل ولا مفعول، بخلاف ما إذا قُدِّرته مصدرًا فإنه يكون مضافاً إلى مفعوله أو فاعله كما سيأتي. وقال صاحبُ هذا القول: «يقال: رجلٌ شنانٌ وامرأةٌ شنانةٌ كندمان وندمانة، وقياسُ هذا أن

(١) الحجة ٣٨٥/٢.

(٢) يقال: عدوان وعدوان وكلاهما بمعنى المسرع. انظر: اللسان: «غذا».

(٣) البيت لامرئ القيس وصدده:

مِكْرًا مَقْبَلٍ مَدْبِرٍ مَعَا

وهو في ديوانه ٨٧؛ واللسان: غذا. والحلب: نبات.

(٤) البيت لأبي المجشر، وهو في اللسان: «أبي». والأشوس: المتكبر.

(٥) النزوان: الوثوب.

يكون من فِعْلٍ متعدٍّ وحكى : رجل شَنَانٌ وامرأة شَنَائِي كَسْكَرَانٍ وسكْرِي، وقياسُ هذا أن يكون من فِعْلٍ لازم، ولا بُعْدَ في ذلك، فإنهم قد يشتقون من مادة واحدة القاصر والمتعدي، قالوا: «فَعَزَّتْ فَاهُ وَفَعَّرَ فُوهُ» أي: فتحه فانفتح، وإن أُريدَ به المصدرُ فواضحٌ، ويكون مضافاً إلى مفعوله أي: بغضُكم لقومٍ، فحُذِفَ الفاعل، ويجوز أن يكون مضافاً إلى فاعله أي: بغضُ قومٍ إياكم فحذف مفعوله، والأول أظهر في المعنى، وحكم «شَنَانٌ» بفتح النون مصدراً وصفةً حكمُ الساكنِها، وقد تقدّم تقريرُ ذلك، ومن مجيء «شَنَانٌ» الساكنِ العينِ مصدراً قول الأحوص^(١):

١٦٩٠- وما الحبُّ إلا ما تلذُّ وتشتتهي

وإن لأم فيه ذو الشَّنَانِ وفندا

أراد الشَّنَانُ بسكونِ النونِ فنقلَ حركةَ الهمزة إلى النونِ الساكنة، وحذف الهمزة، ولولا سكونُ النونِ لما جاز النقل، ولو قال قائل: إن الأصل «الشَّنَانُ» بفتح النون، وخفف الهمزة بحذفها رأساً، كما قرئ «إنها لأحدى الكُبرى»^(٢) بحذفِ همزة «إحدى» لكان قولاً يسقط به الدليل لاحتتماله. والشَّنَانُ بالفتح مِمَّا شُدُّ عن القاعدة الكلية، قال سيبويه^(٣): «كلُّ بناءٍ من المصادرِ على وزن فَعْلَانٍ بفتح العين لم يتعدَّ فعله إلا أن يَشُدَّ شيءٌ كالشَّنَانِ» يعني أنه مصدرٌ على فَعْلَانٍ بالفتح ومع ذلك فعله متعدٍّ، وفعله أكثر الأفعالِ مصادرٍ، سُمِعَ له ستة عشرَ مصدرًا قالوا: شَنِئْتُ يَشْنُو شَنْئًا^(٤) وشَنَانًا مثلثي الشين فهذه ست

(١) ديوانه ٩٩؛ ومجاز القرآن ١٤٧/١؛ والبحر ٤٢٢/٣.

(٢) الآية ٣٥ من المدثر، وهي رواية عن ابن كثير. انظر: الشواذ ١٦٥.

(٣) الكتاب ٢١٦/٢.

(٤) الأصل: «شناناً» وليس هذا مثلث الشين.

- المائدة -

لغات^(١). وقرأ^(٢) ابن وثاب والحسن والوليد^(٣) عن يعقوب: «يَجْرِمُنْكُمْ» بسكون النون، جَعَلُوها نونَ التوكيد الخفيفة، والنهي في اللفظ للشنآن وهو في المعنى للمخاطبين نحو: «لا أُرِيَنَّكَ ههنا»^(٤) و«لا تَمُوتُنَّ إلا وأنتم مسلمون»^(٥) قاله مكِّي^(٦).

قوله تعالى: «أَنْ صَدُّوكُمْ» قرأ^(٧) أبو عمرو وابن كثير بكسر «إن» والباقون بفتحها، فَمَنْ كسر فعلى أنها شرطية، والفتح على أنها علة للشنآن أي: لا يكسبُنْكُمْ - أو لا يَحْمِلُنْكُمْ - بغضُكُمْ لقومٍ لأجل صَدُّهم إياكم عن المسجد الحرام، وهي قراءة واضحة. وقد استشكل الناس قراءة الأبوين^(٨) من حيث إن الشرط يقتضي أن الأمر المشروط لم يقع، والفرض أن صَدُّهم عن البيت الحرام كان وقد وقع، ونزول هذه الآية متأخرٌ عنه بمدة، فإنَّ الصَّدَّ وقع عامَ الحديبية وهي سنة ست، والآية نزلت سنة ثمان، وأيضاً فإنَّ مكة كانت عام الفتح في أيديهم فكيف يُصدون عنها؟ قال ابن جريج والنحاس^(٩) وغيرهما: «هذه القراءة منكرة»، واحتجوا بما تقدم من الإشكال، ولا إشكال في ذلك. فالجواب عما قالوه من وجهين، أحدهما: أننا لا نُسلِّم أن الصَّدَّ كان قبل نزول الآية فإنَّ نزولها عام الفتح ليس مُجمِعاً عليه. وذكر الزبيدي أنها نزلت قبل

(١) باقي المصادر: مَشِيئَةً، وشنأة، وشناءة، وشناءة، وشنأ، وشنأة، وشنؤة، وشناء، وشنأنا، وشنأنا بفتح الشين وكسرها. انظر: اللسان والقاموس: شنأ.

(٢) البحر ٤٢٢/٣.

(٣) الوليد بن حسان البصري، روى عن يعقوب الحضرمي، وروى عنه عرضاً محمد بن الجهم ولم تذكر وفاته. طبقات القراء ٣٥٩/٢.

(٤) انظر الكتاب ٤٥٣/١.

(٥) الآية ١٣٢ من البقرة.

(٦) المشكل ٢١٩/١.

(٧) السبعة ٢٤٢؛ الكشف ٤٠٥/١.

(٨) لعل هذا من باب التغليب، حيث إنه يعني أبا عمرو وابن كثير.

(٩) إعراب القرآن ٤٨٠/١.

- المائدة -

الصدُّ فصار الصدُّ أمراً منتظراً، والثاني: أنه وإن سلّمنا أن الصدُّ كان متقدماً على نزولها فيكون المعنى: إن وقع صد مثل ذلك الصد الذي وقع زمن الحديدية - أو يستديموا ذلك الصد الذي وقع منهم - فلا يجرمنكم، قال مكي^(١): «ومثله عند سيويه قول الشاعر - وهو الفرزدق -^(٢):

١٦٩١ - أتغضبُ إن أذنا قتيبة حُرَّتنا

وذلك شيء قد كان ووقع، وإنما معناه: إن وقع مثل ذلك الغضب، وجواب الشرط ما قبله» يعني: وجواب الشرط دلُّ عليه ما قبله، لأن البصريين يمنعون تقديم الجواب إلا أبا زيد. وقال مكي أيضاً: «ونظير ذلك أن يقول رجل لامرأته^(٣): «أنت طالق إن دخلت الدار» بكسر «إن» لم تطلق عليه بدخولها الأول لأنه أمر ينتظر، ولو فتح لطلقت عليه، لأنه أمر كان ووقع، ففتح «أن» لما هو علة لما كان ووقع، وكسرها إنما هو لأمر ينتظر، والوجهان حسنان على معنيهما» وهذا الذي قاله مكي فصل في الفقهاء بين من يعرف النحو وبين من لا يعرفه. ويؤيد قراءة الأبوين قراءة^(٤) عبدالله بن مسعود: «إن يصدُّوكم» قال أبو عبيد: «حدَّثنا حجاج عن هرون قال: قرأ ابن مسعود فذكرها، قال: وهذا لا يكون إلا على استئناف الصدِّ، يعني إن وقع صدُّ آخر مثل ما تقدم عام الحديدية.

ونظّم هذه الآيات على ما هي عليه من أبلغ ما يكون وأفصح، وليس فيها تقديم ولا تأخير كما زعم بعضهم فقال: / أصل تركيب الآية الأولى: [٢٣٤/ب]

(١) المشكل ٢١٨/١.

(٢) ديوانه ٨٥٥ وعجزه:

جهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازم

وهو في الكتاب ٤٧٩/١؛ والمغني ٢٢؛ والخزانة ٣/٦٥٥؛ والدرر ٢/١٣.

(٣) بعده في مكي: «وقد دخلت داره».

(٤) القرطبي ٦/٤٦؛ البحر ٣/٤٢٢.

«غير محلي الصيد وأنتم حرم، فإذا حَلَلْتُمْ فاصطادوا»، وأصل تركيب الثانية: «ولا آمين البيت الحرام يبتغون فضلاً من ربهم ورضواناً ولا يجرمنكم» ونظيره بآية البقرة يعني: «إن الله يأمركم»^(١)، وهذا لا حاجة إليه مع أن التقديم والتأخير عند الجمهور من ضرائر الشعر فيجب تنزيه القرآن عنه، وليست الجملة أيضاً من قوله: «وإذا حللتم فاصطادوا» معترضة بين قوله: «ولا آمين البيت الحرام» وبين قوله: «ولا يجرمنكم»، بل هي مؤسّسة ومنشئة حكماً، وهو حل الاصطياد عند التحلل من الإحرام، والجملة المعترضة إنما تفيد توكيداً وتسديداً، وهذه مفيدة حكماً جديداً كما تقدم.

وقوله: «أن تعبدوا» قد تقدّم أنه من متعلقات «لا يجرمنكم» على أنه مفعول ثانٍ أو على حذف حرف الجر، فَمَنْ كسر «إن صدوكم» يكون الشرط وجوابه المقدر في محلّ جر صفة لـ «قوم» أي شأن قوم هذه صفتهم، ومن فتحها فمحلّها الجرّ أو النصب، لأنها على حذف لام العلة كما تقدم. قال الزمخشري^(٢): «والمعنى: ولا يكسبنكم بغض قوم لأن صدوكم الاعتداء ولا يحملنكم عليه». قال الشيخ^(٣): وهذا تفسير معنى لا تفسير إعراب، لأنه يمتنع أن يكون مدلول «جرم» حمل وكسب في استعمال واحد لاختلاف مقتضاهما، فيمتنع أن يكون «[أن] تعبدوا» في محلّ مفعول به ومحلّ مفعول على إسقاط حرف الجر. وهذا الذي قاله لا يتصوّر أن يتوهّمه من له أدنى بصر بالصناعة حتى يُنبّه عليه.

وقد تقدّم قراءة البيزي في نحو: «ولا تعاوتوا» وأنّ الأصل: «تعاوتوا»

(١) الآية ٦٧.

(٢) الكشف ١/٥٩٢.

(٣) البحر ٣/٤٢٢.

فأدغم، وحذف الباقون إحدى التاءين عند قوله تعالى: «ولا تيمّموا الخبيث»^(١).

آ. (٣) وتقدّم أيضاً إعرابُ ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ المَيْتَةُ﴾^(٢): وأصلها. وقدم هنا لفظ الجلالة في قوله: «وما أهلٌ لغير الله به» وأُخِرَتْ هناك، لأنها في البقرة^(٣) فاصلةٌ أو تشبه الفاصلة بخلافها هنا، فإنها بعدها معطوفاتٌ. والموقوذة: هي التي وُقِدَتْ أي: ضُرِبَتْ بعصا ونحوها حتى ماتت، مِنْ: وَقَدَهُ أي: ضَرَبَهُ حتى استرخى، ومنه: «وقَدَهُ النعاس» أي: غَلَبَهُ، ووقَدَهُ الحُلُم أي: سكته، وكان المادة دالة على سكون واسترخاء. والمُتَرَدِّيةُ: مِنْ تَرَدَّى أي: سقط من علُوِّ فهلك، ويقال: «ما يَدْرِي أين رَدَى» أي: ذهب، وَرَدَى وَتَرَدَّى بمعنى هلك. والنطيحة: فعيلة بمعنى مفعولة، وكان مِنْ حَقِّهَا أَلَّا تدخلها تاءُ التانيث كقتيل وجريح، إلا أنها جَرَتْ مَجْرَى الأسماء أولاً لأنها لم يُذَكَّرْ موصوفها، كذا قاله أبو البقاء^(٤)، وفيه نظرٌ، لأنهم إنما يلحقون التاء إذا لم يُذَكَّرْ الموصوف لأجل اللبس نحو: «مَرَرْتُ بقتيلة بني فلان» لئلا يُلْبَسَ المذكورُ بالموثوث، وهنا اللبسُ منتفٍ، وأيضاً فحكُمَ الذكر والأنثى في هذا سواءً. و«ما أكل السَّبُعُ»: «ما» بمعنى الذي وعائده محذوف أي: وما أكله السبع، ومنحَلٌ هذا الموصولُ الرفعُ عطفاً على ما لم يُسَمَّ فاعله، وهذا غيرُ ماشٍ على ظاهره لأنَّ ما أكله السبع وفرغ منه لا يُذَكِّي، ولذلك قال أبو القاسم الزمخشري^(٥): «وما أكل بعضه السَّبُعُ». وقرأ^(٦) الحسن والفياض وأبو حيوة:

(١) الآية ٢٦٧ من البقرة.

(٢) الآية ١٧٣ من البقرة.

(٣) الآية ١٧٣ من البقرة.

(٤) الإملاء ٢٠٦/١.

(٥) الكشف ٥٩٢/١.

(٦) الشواذ ٣١؛ البحر ٤٢٣/٣؛ القرطبي ٥٠/٦.

- المائدة -

«السَّبُع» بسكون الباء وهوتسكين للمضموم. ونُقل فتح السين والباء معاً، والسَّبُع: كل ذي ناب ومخلب كالأسد والنمر، ويُطلق على ذي المخلب من الطيور أيضاً، قال^(١):

١٦٩٢- وسِبَاعِ الطَيْرِ تَغْدُو بِطَاناً
تتخطأهم فما تستقل

قوله: «إلا ما ذكيتم» فيه قولان، أحدهما: أنه مستثنى متصل، والقائلون بأنه استثناء متصل اختلفوا: فمنهم من قال: هو مستثنى من قوله: «والمنخقة» إلى قوله: «وما أكل السَّبُع». وقال أبو البقاء^(٢): «والاستثناء راجع إلى المتردية والنطيحة وأكلة السَّبُع» وليس إخراج المنخقة منه بجيد. ومنهم من قال: «هو مستثنى من «ما أكل السَّبُع» خاصة. والقول الثاني: أنه منقطع أي: ولكن ما ذكيتم من غيرها فحلال، أو فكلوه، وكأن هذا القائل رأى أنها وصلت بهذه الأسباب إلى الموت أو إلى حالة قريبة منه فلم تُفدْ تذكيتها عنده شيئاً. والتذكية: الذَّبْحُ، وذَكَت النار: ارتفعت، وذَكَى الرجل: أسنَّ، قال^(٣):

١٦٩٣- على أعراقه تجري المذاكي
وليس على قلبه جُهْدُه

قوله: «وما ذبَح على النُّصْب» رُفِع أيضاً عطفاً على «الميتة». واختلفوا في النصب فقيل: هي حجارة كانوا يذبحون عليها فـ«على» هنا واضحة، وقيل: هي للأصنام لأنها تُنصب لتُعبد، فعلى هذا في «على» وجهان، أحدهما: أنها بمعنى اللام أي: وما ذبَح لأجل الأصنام. والثاني: هي على

(١) لم أهد إلى قائله وهوفي البحر ٤١٠/٣.

(٢) الإملاء ٢٠٦/١.

(٣) لم أهد إلى قائله وهوفي البحر ٤١٠/٣. والمذاكي من الخيل: هي التي تمت قوتها وشبابها.

- المائدة -

بابها، ولكنها في محلّ نصب على الحال أي: وما ذبح مُسَمَّى على الأصنام،
كذا ذكره أبو البقاء^(١)، وفيه النظر المعروف وهو كونه قدّر المتعلق شيئاً
خاصاً. والجمهور على «النُّصَب» بضمّتين فقليل: هو جمع «نصاب». وقيل:
هو مفرد، ويدل له قول الأعشى^(٢):

١٦٩٤- وإذا النُّصَبَ المنصوبَ لا تَقْرَبَنَّه

ولا تَعْبُدِ الشيطانَ واللّهَ فاعبُدا

وفيه احتمال. وقرأ^(٣) طلحة بن مصرف بضمّ النون وإسكان الصاد وهي
تخفيف القراءة الأولى. وقرأ عيسى بن عمر: «النَّصَب» بفتحتين، قال
أبو البقاء^(٤): «وهو اسمٌ بمعنى المنصوب كالقبض والنقص بمعنى المقبوض
والمنقوص، والحسن: «النُّصَب» بفتح النون وسكون الصاد، وهو مصدرٌ واقعٌ
موقع المفعول به، ولا يجوز أن تكون تخفيفاً لقراءة عيسى بن عمر لأنّ الفتحة
لا تُخَفَّفُ.

/ قوله: «وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ» «أَنْ» وما في حيزها في محلّ رفع [١/٢٣٥]
عطفاً على «الميتة». والأزلام: القِداح، واحداً «زُلْم» و«زُلْم» بفتح الزاي
وضمها. والقِداح: سهام كانت العرب تطلب بها معرفة ما قُسم لها من خير
وشر، مكتوبٌ على أحدها: «أمرني ربي» وعلى الآخر: «نهاني ربي»،
والآخر غُفْل. وقيل: هي سهام الميسر أي: القِمَار، ووجهُ ذكرها مع هذه
المطاعم أنها كانت تُرفع عند البيت معها.

(١) الإملاء ٢٠٧/١.

(٢) الديوان ١٣٧؛ وابن يعش ٣٩/٩؛ وأمالى الشجري ٣٨٤/١؛ والإنصاف ٦٥٧؛
واللسان: نصب؛ والمتع ٤٠٨؛ والدرر ٩٥/٢.

(٣) الشواذ ٣١؛ والقرطبي ٥٧/٦؛ والبحر ٣٢٤/٣.

(٤) الإملاء ٢٠٧/١.

- المائدة -

قوله: «ذلكم فسق» مبتدأ وخبر، واسم الإشارة راجع إلى الاستقسام بالأزلام خاصة، وهو مروى عن ابن عباس. وقيل: إلى جميع ما تقدم، لأن معناه: حرم عليكم تناول الميتة وكذا، فرجع اسم الإشارة إلى هذا المقدر.

قوله: «اليوم يشس الذين كفروا» «اليوم» ظرف منصوب بـ «يشس»، والألف واللام فيه للعهد، قيل: أراد به يوم عرفة، وهو يوم الجمعة عام حجة الوداع، نزلت هذه الآية فيه بعد العصر. وقيل: هو يوم دخوله عليه السلام مكة سنة تسع، وقيل: ثمان. وقال الزجاج^(١) - وتبعه الزمخشري^(٢): إنها ليست للعهد، ولم يرد باليوم معيناً، وإنما أراد به الزمان الحاضر وما يدانيه من الأزمنة الماضية والآتية كقولك: «كنت بالأمس شاباً وأنت اليوم أشيب» لا تريد بالأمس الذي قبل يومك، ولا باليوم الزمن الحاضر فقط، ونحوه: «الآن» في قول الشاعر^(٣):

١٦٩٥- الآن لَمَّا ابْيَضَ مَسْرِبَتِي

وَعَضَّضْتُ مِنْ نَابِي عَلَى جِذْمٍ

ومثله أيضاً قول زهير^(٤):

١٦٩٦- وأعلم ما في اليومِ والأمسِ قبله

ولكنني عن علمٍ ما في غَدٍ عمٍ

لم يُرد بهذه حقائقها. والجمهور على «يشس» بالهمز، وقرأ^(٥) يزيد ابن

(١) معاني القرآن ١٦١/٢.

(٢) الكشاف ٥٩٣/١.

(٣) البيت للحارث بن وعدة الذهلي، وهو في اللسان سرب، وغريب الحديث ٢٨/٣. والمسربة: الشعر المستدق ما بين اللبة إلى السرة. والجذم: أصل الشيء.

(٤) ديوانه ٢٩.

(٥) البحر ٤٢٦/٣.

القعقاع: «يَيْس» بياءين من غير همزة، ورُويت أيضاً عن أبي عمرو، يقال: يَيْسُ يَيْسُ وَيَيْسُ وَيَيْسُ بفتح عين المضارع وكسرها وهوشاذ، ويقال: «أيس» أيضاً مقلوب من يئس فوزنه عَيْلٌ، ويدل على القلب كونه لم يُعَلِّ، إذ لو لم يقدر ذلك للزم إلغاء المقتضي وهو تحركُ حرف العلة وانفتاح ما قبله، لكنه لما كان في معنى ما لم يُعَلِّ صح. واليأس: انقطاع الرجاء، وهو ضد الطمع. و«من دينكم» متعلق بـ«يئس» ومعناها ابتداء الغاية، وهو على حذف مضاف أي: من إبطال أمر دينكم. والكلامُ في قوله: «اليومَ أكملت» كالكلامِ على «اليوم» قبله. و«عليكم» متعلق بـ«أتممت»، ولا يجوزُ تعلُّقه بـ«نعمتي» وإن كان فعلها يتعدى بـ«على» نحو: «أنعمَ الله عليه وأنعمت عليه»^(١) لأن المصدر لا يتقدم عليه معموله، إلا أن ينبؤ منابه. قال أبو البقاء^(٢): «فإن جعلته على التبيين، أي: أتممت أعني عليكم جازاً»، ولا حاجة إلى ما ادَّعاه.

قوله: «ورَضِيْتُ لكم الإسلامَ ديناً» في «رضي» وجهان، أحدهما: أنه متعدُّ لواحدٍ وهو الإسلام. و«ديناً» على هذا حال. وقيل: هو مُضْمَنٌ معنى صَيَّرَ وجَعَلَ، فيتعدى لاثنتين أولهما «الإسلام»، والثاني: «ديناً». و«لكم» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ«رضي»، والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه حال من الإسلام، ولكنه قُدِّم عليه. قوله: «فمن اضطر» قد تقدَّم الكلامُ على هذه الآية وما قرئ فيها في البقرة^(٣) فأغنى عن إعادته.

و«في مَخْمَصَةٍ» متعلقٌ بـ«اضطر»، والمَخْمَصَةُ: المجاعة لأنها تَخْمُصُ لها البطونُ أي: تَضْمُرُ، وهي صفةٌ محمودَةٌ في النساء، يقال: رجلٌ خُمُصَانٌ

(١) الآية ٣٧ من الأحزاب.

(٢) الإملاء ٢٠٧/١.

(٣) الآية ١٧٣.

- المائدة -

وامرأة خُمصانة، ومنه: أَخْمَصُ القدمِ لدقتها، ويُستعمل في الجوع والغُرث قال (١):

١٦٩٧- تَبَيَّنَونَ في المَشْتَى مِلاءَ بَطونِكُم
وجاراتِكُم غَرثِي يَبْتَنَ خُمائِصًا
وقال آخر (٢):

١٦٩٨- كُلوا في بَعْضِ بَطِنِكُم تَعِفُّوا
فإنَّ زَمانِكُم زَمَنُ خَمِصُ
وُصِفَ الزمانُ بِذلك مبالغةً كقولهم: «نهاره صائم وليله قائم». و«غير»
نصب على الحال. والجمهور على «متجانف» بالفتح وتخفيف النون من
تَجانَفَ. وقرأ (٣) أبو عبد الرحمن والنخعي «مُتَجَنَّف» بتشديد النون دون ألف.
قال أبو محمد بن عطية (٤): «وهي أبلغُ مِنْ «متجانف» في المعنى لأنَّ شِدَّةَ
العين تدلُّ على مبالغةٍ وتوغلٍ في المعنى». و«لائم» متعلق بـ «متجانف»
واللامُّ على بابها، وقيل: هي بمعنى «إلى» أي: غيرُ مائلٍ إلى إثم، ولا حاجة
إليه، وقد تقدَّم معنى هذه اللفظة واشتقاقها عند قوله: «فَمَنْ خاف من مَوْصٍ
جَنَفًا» (٥) وقوله: «فإنَّ اللهَ غفورٌ» جملةٌ: إما في محلِّ جزمٍ أو رفعٍ على حسب
ما قيل في «من»، وكذلك القولُ في الفاء: إما واجبةٌ أو جائزةٌ، والعائد على كلا
التقديرين محذوفٌ أي: فإنَّ اللهَ غفورٌ له.

أ. (٤) وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ﴾: قد تقدَّم الكلام

(١) البيت للأعشى، وهو في الديوان ١٤٩؛ والقرطبي ٦٤/٦.

(٢) تقدم برقم ١٥٣.

(٣) الشواذ ٣١؛ القرطبي ٦٤/٦؛ البحر ٤٢٧/٣.

(٤) المحرر ٣٢/٥.

(٥) الآية ١٨٢ من البقرة.

- المائدة -

على «ماذا» وما قيل فيها فَلْيَلْتَفِتْ إِلَيْهِ^(١). وقوله: «لهم» بلفظ الغيبة لتقدم ضمير الغيبة في قوله تعالى: «يسألونك»، ولو قيل في الكلام: «ماذا أجل لنا» لكان جائزاً على حكاية الجملة كقولك: «أقسم زيدٌ ليضربن ولأضربن» بلفظ الغيبة والتكلم، إلا أن ضمير المتكلم يقتضي حكاية ما قالوا، كما أن «لأضربن» يقتضي حكاية الجملة المُقسَمِ عليها، و«ماذا أجل» هذا الاستفهام مُعلّق للسؤال وإن لم يكن السؤال من أفعال القلوب، إلا أنه كان سبب العلم، والعلم يُعلّق، فكذلك سببه، وقد تقدّم تحرير القول فيه في البقرة. وقال الرمخشري^(٢) هنا: «في السؤال معنى القول، فلذلك وقع بعده «ماذا أجل لهم»، كأنه قيل: يقولون ماذا أجل لهم؟ ولا حاجة إلى تضمين السؤال معنى القول لما تقدّم من أن السؤال يُعلّق بالاستفهام كمسيبه. وقال ابن الخطيب^(٣): «لو كان حكاية لكلامهم لكانوا قد قالوا: ماذا أجل لهم، ومعلوم أن ذلك باطل لا يقولونه، وإنما يقولون: ماذا أجل لنا، بل الصحيح أنه ليس حكاية لكلامهم بعبارتهم، بل هو بيان كيفية الواقعة».

قوله: «وما علمتم» في «ما» هذه ثلاثة أوجه، أحدها: أنها موصولة بمعنى الذي، والعائدُ محذوف أي: ما علمتموه، ومحلها الرفع عطفاً على مرفوع ما لم يُسم فاعله أي وأجل لكم صيدٌ أو أخذ ما علمتم، فلا بد من حذف هذا المضاف. والثاني: أنها شرطية فمحلها رفع بالابتداء، والجواب قوله: «فكلوا» قال الشيخ^(٤): «وهذا أظهر لأنه لا إضمار فيه». والثالث: أنها موصولة أيضاً ومحلها الرفع بالابتداء، والخبر قوله: «فكلوا، وإنما دخلت الفاء تشبيهاً للموصول باسم الشرط.

(١) الآية ٢١٥ من البقرة.

(٢) الكشاف ٥٩٤/١.

(٣) وهو الفخر الرازي في تفسيره ١٤١/١١.

(٤) البحر ٤٢٩/٣.

وقوله: «من الجوارح» في محلِّ نصبٍ على الحال / وفي صاحبها وجهان، أحدهما: أنه الموصول وهو «ما». والثاني: أنه الهاء العائدة على الموصول، وهو في المعنى كالأول. والجوارح: جمع «جارحة»، والهاء للمبالغة سُمِّيَتْ بذلك لأنها تَجْرَحُ الصيدَ غالباً أو لأنها تَكْسِبُ، والجَرْحُ: الكَسْبُ ومنه: «وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ بالنهار»^(١). والجارحةُ: صفةٌ جارية مجرى الأسماء لأنها لم يذكر موصوفها غالباً. وقرأ عبدالله بن عباس وابن الحنفية^(٢): «عَلَّمْتُمْ» مبنياً للمفعول، وتخريجها أن يكون ثَمَّ مضافٌ محذوف أي: وما عَلَّمْتُمْ الله من أمر الجوارح.

«مكَلِّين» حالٌ من فاعلِ «عَلَّمْتُمْ»، ومعنى «مكَلِّين» مؤدِّبين ومُضْرِبِينَ^(٣) ومُعَوِّدِينَ. قال الشيخ^(٤): «وفائدة هذه الحال - وإن كانت مؤكدة لقوله: «عَلَّمْتُمْ»، فكان يَسْتَعْنِي عنها - أن يكون المعلمُ ماهراً بالتعليم حاذقاً فيه موصوفاً به». انتهى، وفي جَعَلَهُ هذه الحال مؤكدةً نظراً، بل هي مؤسِّسةٌ واشتقت هذه الحال من لفظ «الكَلْب» هذا الحيوان المعروف وإن كانت الجوارح يندرج فيها غيره حتى سباع الطيور تغليباً له، لأنَّ الصيدَ أكثرُ ما يكون به عند العرب. أو اشتقت من «الكَلْب» وهو الضراوة، يقال: هو كَلْبٌ بكذا أي: حريص، وبه كَلْبٌ أي: حرص، وكأنه أيضاً مشتق من الكَلْبِ هذا الحيوان لحرصه، أو اشتقت من الكَلْب، والكَلْبُ يُطلق على السَّبُعِ أيضاً، ومنه الحديث: «اللهم سلِّطْ عيه كَلْباً من كلابك» فأكله الأسد. قال الشيخ^(٥): وهذا الاشتقاق لا يَصِحُّ لأنَّ كونَ الأسدِ كلباً هو وصف فيه، والتكليبُ من

(١) الآية ٦٠ من الأنعام.

(٢) القرطبي ٦٨/٦؛ البحر ٤٢٩/٣.

(٣) مُضْرِبِينَ: أي مُعَوِّدِيهَا على الضراوة.

(٤) البحر ٤٢٩/٣.

(٥) البحر ٤٢٩/٣.

- المائدة -

صفة المَعْلَم، والجوارحُ هي سباعٌ بنفسها وكلابٌ بنفسها لا بجعلِ المَعْلَمِ « ولا طائلاً تحت هذا الرد. وقرىء^(١): «مُكَلِّين» بتخفيفِ اللام، وفَعَلَ وأفَعَلَ قد يشتركان في معنى واحد، إلا أن «كَلَّبَ» بالتشديد معناه عَلَّمَهَا وضَرَّاهَا، و«أَكَلَّبَ» معناه صار ذا كِلاب، على أن الرِّجَاج قال^(٢): رجلٌ مُكَلَّبٌ - يعني بالتشديد - ومُكَلَّبٌ يعني من أكلب، وكَلَّابٌ يعني بتضعيف اللام أي: صاحب كلاب». وجاءتْ جملةُ الجوابِ هنا فعليةً وجملةُ السؤالِ اسميةً وهي: ماذا أُحِلُّ؟ فهي جوابٌ لها من حيث المعنى لا من حيث اللفظ؛ إذ لم يتطابقا في الجنس.

قوله: «تُعَلِّمونهن» فيه أربعة أوجه، أحدها: أنها جملة مستأنفة. الثاني: أنها جملة في محلِّ نصب على أنها حال ثانية من فاعل «عَلِّمْتُم». ومنع أبو البقاء^(٣) ذلك لأنه لا يُجيز للعامل أن يَعْمَلَ في حالين، وتقدِّم الكلامَ في ذلك. الثالث: أنها حال من الضمير المستتر في «مُكَلِّين» فتكون حالاً من حال وتسمى المتداخلة، وعلى كلا التقديرين المتقدمين فهي حال مؤكدة، لأن معناها مفهوم من «عَلِّمْتُم» ومن «مُكَلِّين». والرابع: أن تكون جملة اعتراضية، وهذا على جَعَلَ «ما» شرطية، أو موصولة خبرها «فكلوا»، فيكون قد اعترض بين الشرط وجوابه، أو بين المبتدأ وخبره. فإن قيل: هل يجوز وجهه خامس، وهو أن تكون هذه الجملة حالاً من الجوارح أي: من الجوارح حال كونها تُعَلِّمونهن، لأنَّ في الجملة ضميرَ ذي الحال؟ فالجوابُ أن ذلك لا يجوز، لأنَّ ذلك يُؤدِّي إلى الفصل بين هذه الحال وبين صاحبها بأجنبي وهو «مُكَلِّين» الذي هو حالٌ من فاعل «عَلِّمْتُم».

(١) قراءة ابن مسعود والحسن؛ انظر: الشواذ ٣١؛ البحر ٤٢٩/٣.

(٢) ليس في معاني القرآن.

(٣) الإملاء ٢٠٧/١.

قوله: «مِمَّا أَمْسَكْنَ» في «مِنْ» وجهان، أظهرهما: أنها تبعيضية، وهي صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ، هو مفعولُ الأكل، أي: فكلوا شيئاً مما أمسكنه عليكم. والثاني: أنها زائدةٌ وهو قياسُ قولِ الأخفش^(١)، فعلى الأولِ تعلقُ «مِنْ» بمحذوفٍ، وعلى الثاني لا تعلقٌ لها، و«ما» موصولةٌ أو نكرةٌ موصوفةٌ، والعائدُ محذوفٌ، وعلى كلا التقديرين أي: أَمَسَكْتَهُ كما تقدم. والنونُ في «أَمَسَكْنَ» للجوارح. و«عليكم» متعلقٌ بـ«أَمَسَكْنَ»، والاستعلاءُ هنا مجازٌ. قوله: «عليه» في هذه الهاء ثلاثة أوجه، أحدها: أنها تعود على المصدرِ المفهومِ من الفعل وهو الأكلُ كأنه قيل: واذكروا اسمَ الله على الأكلِ، ويؤيده ما في الحديث: «سَمَّ اللهُ، وكُلُّ مِمَّا يَلِيكَ»^(٢). والثاني: أنه يعود على «ما عَلَّمْتُمْ» أي: اذكروا اسمَ الله على الجوارح عند إرسالها على الصيد، وفي الحديث: «إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللهِ»^(٣). والثالث: أنها تعودُ على «ما أَمَسَكْنَ» أي: اذكروا اسمَ الله على ما أذركتم ذكاته مما أَمَسَكْتَهُ عليكم الجوارح.

آ. (٥) وقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ﴾: الكلامُ فيه كالكلامِ فيما قبله. وزعمَ قومٌ أنَّ المرادَ بثلاثةِ الأيامِ المذكورةِ هنا وقتٌ واحدٌ، وإنما كرهه توكيداً، واختلافِ الأحداثِ الواقعةِ فيه حَسَنَ تكريزه، وليس بشيء. وادَّعى بعضهم أنَّ في الكلامِ تقديماً وتأخيراً، وأنَّ الأصل: «فاذكروا اسمَ الله عليه وكلوا مِمَّا أَمَسَكْنَ عليكم» وهذا يُشبه قولَ مَنْ يعيدُ الضميرَ على الجوارح المرسلة.

(١) معاني القرآن ٢٥٤/١.

(٢) رواه البخاري: (الفتح) الأطعمة ٥٢١/٩؛ مسلم: الأشربة ١٥٩٩/٣؛ أبو داود: الأطعمة ١٤٥/٤.

(٣) رواه البخاري: (الفتح) الوضوء ٢٧٩/١؛ مسلم: كتاب الصيد ٥٣٠/٣؛ أبو داود: الصيد ٢٦٩/٣.

- المائدة -

قوله: «وطعامُ الذين» فيه وجهان، الصحيحُ منهما أنه مبتدأ، وخبرُهُ «جِلُّ لَكُمْ» أبرز الإخبارَ بذلك في جملةِ اسميةِ اعتناءً بالسؤال عنه. وأجاز أبو البقاء^(١) أن يكونَ مرفوعاً عطفاً على مرفوعِ ما لم يُسمَّ فاعلهُ وهو «الطيبات»، وجعلَ قوله «جِلُّ لَكُمْ» خبرَ مبتدأ محذوف، وهذا ينبغي ألاَّ يجوزَ البتة لتقدير ما لا يُحتاج إليه مع ذهابِ بلاغةِ الكلام. وقوله: «وطعامكم جِلُّ لهم» مبتدأ وخبر، وقياسُ قولِ أبي البقاء أن يكونَ «طعام» عطفاً على ما قبله، و«جِلُّ» خبر مبتدأ محذوف، ولم يذكره كأنه استشعر الصواب.

قوله: «والمُحَصَّنات» في رفعه أيضاً وجهان، أحدهما: أنه مبتدأ خبرُهُ محذوفٌ أي: المُحَصَّنات جِلُّ لَكُمْ أيضاً، وهذا هو الظاهر. واختار أبو البقاء^(٢) أن يكونَ معطوفاً على «الطيبات» فإنه قال: «من المؤمنات» حالٌ من الضمير في «المُحَصَّنات» أو من نفس «المحصنات» إذا عَطَفْتَهَا على «الطيبات»، و«جِلُّ»: مصدر بمعنى الحلال فلذلك لم يُؤنث ولم يُثنَّ ولم يُجمَع، لأنه أحسن الاستعمالين في المصادر الواقعة صفةً للأعيان، ويُقال في الإتياع: «جِلُّ بِلُّ» وهو كقولهم: «حَسَنَ بَسَن»، و«عَطَّشَان نَطَّشَان». و«من المؤمنات» حالٌ كما تقدم: إمَّا من الضمير في «المحصنات» أو من «المحصنات»/. وقد تقدَّم الكلامُ في اشتقاق هذه اللفظة واختلافِ القراء [٢٣٦/أ] فيها في سورة النساء^(٣).

قوله: «إذا آتيتموهنَّ» ظرفُ العاملِ فيه أحدُ شيئين: إمَّا «أُحِلُّ» وإمَّا «جِلُّ» المحذوفُ على حَسَبِ ما قُرِّرَ. والجملة بعده في محلِّ خفضٍ

(١) الإملاء ٢٠٨/١.

(٢) الإملاء ٢٠٨/١.

(٣) الآية ٢٤ من النساء.

- المائدة -

بإضافته إليها، وهي هنا لمجرد الظرفية. ويجوز أن تكون شرطية وجوابها محذوف، أي: إذا آتيموهن أجورهن حَلَلْنَ لكم، والأول أظهر. و«مُحْصِنِينَ» حال، وعاملها أحد ثلاثة أشياء: إمَّا «آتيموهن»، وصاحب الحال الضميرُ المرفوعُ، وإمَّا «أَجَلَّ» المبني للمفعول، وإمَّا «جَلَّ» المحذوف كما تقدم. و«غير» يجوز فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن ينتصب على أنه نعت لـ «محصنين». والثاني: أنه يجوزُ نصبه على الحال، وصاحبُ الحال الضميرُ المستتر في «مُحْصِنِينَ». والثالث: أنه حالٌ من فاعل «آتيموهن» على أنها حالٌ ثانيةٌ منه، وذلك عند مَنْ يُجَوِّزُ ذلك. وقوله: «ولا مُتَّخِذِي» يجوزُ فيه الجر على أنه عطفٌ على «مسافحين»، وزيدت «لا» تأكيداً للنفي المفهوم من «غير»، والنصبُ على أنه عطفٌ على «غير» باعتبارِ أوجهها الثلاثة، ولا يجوز عطفه على «مُحْصِنِينَ» لأنه مقترنٌ بـ «لا» المؤكدة للنفي المتقدم ولا نفي مع «محصنين». وتقدّم معاني هذه الألفاظ.

وقوله: «وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ» تقدّم له نظائر. وقيل: المراد بالإيمان المؤمنُ به، فهو مصدرٌ واقعٌ موقعُ المفعول كـ «درهم ضربُ الأمير». وقيل: ثمّ مضافٌ محذوفٌ أي: بموجبِ الإيمان وهو الباري تبارك وتعالى.

قوله: «وهو في الآخرة من الخاسرين» الظاهرُ أنّ الخبرَ قوله: «من الخاسرين» فيتعلّقُ قوله «في الآخرة» بما تعلّقَ به هذا الخبر. وقال مكي^(١): «العاملُ في الظرفِ محذوفٌ تقديرُه: «وهو خاسر في الآخرة» ودلُّ على المحذوفِ قوله: «من الخاسرين». فإن جعلت الألف واللام في «الخاسرين» ليستا بمعنى الذين جاز أن يكونَ العاملُ في الظرفِ «من الخاسرين». يعني أنه لو كانت موصولةً لامتنع أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، لأنَّ الموصولَ لا يتقدم

(١) المشكل ٢٢٠/١.

- المائدة -

عليه ما في حَيْزِهِ، وهذا كما قالوا في قوله: «إني لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ»^(١) «وكانوا فيه من الزاهدين»^(٢)، وتقديرُ مكي متعلِّقٌ بهذا الظرف وهو «خاسر» إنما هو بناء على كون «أل» موصولةً بدليل قوله: «فإن جعلت الألف واللام ليستا بمعنى «الذين»، وبالجملة فلا حاجة إلى هذا التقدير، بل العاملُ فيه كما تقدم العاملُ في الظرفِ الواقعِ خبراً وهو الكون المطلق، ولا يجوز أن يكونَ «في الآخرة» هو الخبر، و«من الخاسرين» متعلِّقٌ بما تعلَّقَ به لأنه لا فائدة في ذلك، فإنَّ جُعِلَ «من الخاسرين» حالاً من ضميرِ الخبر وتكونُ حالاً لازمةً جاز، وهو ضعيفٌ في الإعراب، وقد تقدَّم نظيرُ هذه الآية في البقرة عند قوله: «وانه في الآخرة لمن الصالحين»^(٣).

آ. (٦) قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾: قالوا تقديرُهُ: إذا أردتم القيامَ كقوله: «فإذا قرأت القرآن فاستعذْ»^(٤)، وهذا من إقامة المسبَّب مقام السبب، وذلك أنَّ القيامَ متسبَّبٌ عن الإرادة والإرادة سببه.

قال الزمخشري^(٥): «فإن قلت: لِمَ جازَ أن يُعبَّرَ عن إرادة الفعل بالفعل؟ قلت: لأن الفعل يوجَدُ بقدرة الفاعل عليه وإرادته له وهي قصدهُ إليه وميله وخلوصُ داعيته، فكما عبَّرَ عن القدرة على الفعل بالفعل في قولهم: «الإنسان لا يطير، والأعمى لا يبصر» أي: لا يَقْدِران على الطيران والابصار، ومنه قوله تعالى: «نعيده»، وعداً علينا إننا كنا فاعلين»^(٦) أي: قادرين على الإعادة، كذلك عبر عن إرادة الفعل بالفعل؛ وذلك لأن الفعل مُسبَّبٌ عن

(١) الآية ١٦٨ من الشعراء.

(٢) الآية ٢٠ من يوسف.

(٣) الآية ١٣٠ من البقرة.

(٤) الآية ٩٨ من النحل.

(٥) الكشاف ١/٥٩٦.

(٦) الآية ١٠٤ من الأنبياء: «كما بدأنا أولَ خَلْقِ نعيده».

القدرة، فأقيم المُسَبَّبُ مُقامَ السببِ للملابسةِ بينهما ولايجاز الكلام». وقيل: تقديره: إذا قَصَدْتُمُ الصَّلَاةَ؛ لَأَنَّ مَنْ تَوَجَّهَ إِلَى شَيْءٍ وَقَامَ إِلَيْهِ كَانَ قَاصِدًا لَهُ فَعَبَّرَ بِالْقِيَامِ عَنِ الْقَصْدِ. وَالْجَمْهُورُ قَدَّرُوا حَالًا مَحذُوفَةً مِنْ فَاعِلٍ «قَمْتُمْ»، أَي: إِذَا قَمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ مُحْدِثِينَ، إِذْ لَا وَضُوءَ عَلَى غَيْرِ الْمُحْدِثِ، وَإِنْ كَانَ قَالَ بِهِ جَمَاعَةٌ، قَالُوا: وَيَدُلُّ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ الْمَحذُوفَةُ مُقَابَلَتُهَا بِقَوْلِهِ: «وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا» فَكَانَهُ قِيلَ: إِنْ كُنْتُمْ مُحْدِثِينَ الْحَدِيثَ الْأَصْغَرَ فَاغْسِلُوا كَذَا وَامْسَحُوا كَذَا، وَإِنْ كُنْتُمْ مُحْدِثِينَ الْحَدِيثَ الْأَكْبَرَ فَاغْسِلُوا الْجَسَدَ كُلَّهُ، وَهُوَ مَحَلُّ نَظَرٍ.

قوله: «إلى المرافق» في «إلى» هذه وجهان، أحدهما: أنها على بابها من انتهاء الغاية، وفيها حينئذ خلاف، فقائل: إن ما بعدها لا يدخل فيما قبلها، وقائل بعكس ذلك، وقائل: لا تعرّض لها في دخول ولا عدمه، وإنما يدور الدخول والخروج مع الدليل وعدمه. وقائل: إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها دخل في الحكم وإلا فلا، ويُعزى لأبي العباس. وقائل: إن كان ما بعدها من غير جنس ما قبلها لم يدخل، وإن كان من جنسه فيحتمل الدخول وعدمه. وأول هذه الأقوال هو الأصح عند النحاة^(١). قال بعضهم: وذلك أنا حيث وجدنا قرينة مع «إلى» فإن تلك القرينة تقتضي الإخراج مما قبلها، فإذا ورد كلام مجرد عن القرائن فينبغي أن يُحمَلَ على الأمر الفاشي الكثير وهو الإخراج، وفرق هذا القائل بين «إلى» و«حتى» فجعل «حتى» تقتضي الإدخال، و«إلى» تقتضي الإخراج بما تقدم من الدليل، وهذه الأقوال دلائلها في غير هذا الكتاب، وقد أوضحناها في كتابي «شرح التسهيل». والقول الثاني: أنها بمعنى «مع» أي: مع المرافق، وقد تقدّم الكلام في ذلك عند قوله: «إلى أموالكم»^(٢). والمرافق: جمع «مرْفِق» بفتح الميم وكسر الفاء

(١) انظر في هذه المسألة: رصف المياني: ٨٠.

(٢) الآية ٢ من النساء.

على الفصح من اللغة، وهو مَفْصَلٌ ما بين العَضُدِ والمِعْصَمِ.

قوله: «برؤوسكم» في هذه الباء ثلاثة أوجه، أحدها: أنها للإصاق أي: أَلْصِقُوا المَسْحَ برؤوسكم. قال الزمخشري^(١): «المراد إصاق المسح بالرأس، وماسحُ بعضه ومستوعبه بالمسح كلاهما مُلْصِقُ المَسْحِ برأسه». قال الشيخ^(٢): «وليس كما ذكر» يعني أنه لا يُطلق على الماسح بعض رأسه أنه ملصق المسح برأسه / . وهذه مُشَاحَةٌ لا طائل تحتها. والثاني: أنها زائدة، [٢٣٦/ب] كقوله: «ولا تُلْقُوا بأيديكم»^(٣)، وقوله^(٤):

١٦٩٩ - لا يُقْرَأُ بِالسُّورِ

وهو ظاهرُ كلامِ سيبويه^(٥)، فإنه حكى: «خَشَّنتُ صدره وبصدره» و«مَسَحْتُ رأسه وبرأسه» بمعنى واحد، وقال الفراء^(٦): «تقول العرب: «خُذِ الخِطَامَ وبالخِطَامِ» و«هَزَّهُ وهَزَّ به»، و«خُذْ برأسه ورأسه». والثالث: أنها للتبعيض كقوله^(٧):

١٧٠٠ - شَرِينٌ بِمَاءِ البَحْرِ ثم تَرَفَّعتُ

وهذا قولٌ ضعيف، وقد تقدَّم القولُ في ذلك أولَ البسمة.

قوله: «وأرجلكم» قرأ^(٨) نافع وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم:

(١) الكشاف ٥٩٧/١.

(٢) البحر ٤٣٦/٣.

(٣) الآية ١٩٥ من البقرة.

(٤) تقدم برقم ٧٤٧.

(٥) الكتاب ٣٧/١. وخشنت: أوغرت.

(٦) معاني القرآن ١٦٥/٢.

(٧) تقدم برقم ٩.

(٨) السبعة ٢٤٣؛ الكشاف ٤٠٦/١؛ الشواذ ٣١؛ القرطبي ٩١/٦؛ البحر ٤٣٨/٣.

«أرجلكم» نصباً، وباقي السبعة: وأرجلكم» جرأً، والحسن بن أبي الحسن: «وأرجلكم» رفعاً، فأما قراءة النصب ففيها تخريجان، أحدهما: أنها معطوفة على «أيديكم» فإن حكمها الغسل كالأوجه والأيدي، كأنه قيل: «واغسلوا أرجلكم». إلا أن هذا التخريج أفسده بعضهم بأنه يلزم منه الفصل بين المتعاطفين بجملة غير اعتراضية لأنها مُنشئة حكماً جديداً فليس فيها تأكيد للأول. وقال ابن عصفور- وقد ذكر الفصل بين المتعاطفين -: «وأقبح ما يكون ذلك بالجملة» فدلّ قوله على أنه لا يجوزُ تخريجُ الآية على ذلك. وقال أبو البقاء^(١) عكس هذا فقال: «هو معطوف على الوجوه»، ثم قال: «وذلك جائز في العربية بلاخلاف»، وجعل السنية الواردة بغسل الرجلين مقوية لهذا التخريج، وليس بشيء، فإن لقائل أن يقول: يجوز أن يكون النصب على محلّ المجرور^(٢) وكان حكمها المسح ولكنه نُسخ ذلك بالسنة، وهو قول مشهورٌ للعلماء. والثاني: أنه منصوبٌ عطفاً على محلّ المجرور قبله، كما تقدّم تقريره قبل ذلك.

وأما قراءة الجر ففيها أربعة تخاريج، أحدها: أنه منصوبٌ في المعنى عطفاً على الأيدي المغسولة، وإنما خُفض على الجوار، كقولهم: «هذا جُجرٌ ضبّ حَرِبٍ» بجر «حرب»، وكان من حقه الرفع لأنه صفةٌ في المعنى للججر لصحة اتصافه به، والضب لا يوصف به، وإنما جرّه على الجوار، وهذه المسألة عند النحويين لها شرط وهو أن يُؤمنَ اللبس كما تقدم تمثيله، بخلاف: «قام غلام زيد العاقل» إذا جعلت «العاقل» نعتاً للغلام امتنع جرّه على الجوار لأجل اللبس، وأنشدوا أيضاً قول الشاعر^(٣):

(١) الإمام ٢٠٨/١.

(٢) أي قوله: «برؤوسكم».

(٣) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ٩٩٥؛ ومعاني القرآن للفراء ٧٤/٢؛ والإنصاف ٦٠٥؛ والمستحصد: الذي أحكم قتلُه؛ والمحلوج: المندوف.

١٧٠١- كأنما ضَرَبَتْ قُدَامَ أَعْيُنِهَا
قُطْنًا بِمَسْتَحْصِدِ الْأُوتَارِ مَحْلُوجٍ

وقول الآخر^(١):

١٧٠٢- فإياكم وَحِيَّةَ بَطْنِ وَادٍ
هَمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِسِيٍّ

وقول الآخر^(٢):

١٧٠٣- كَانَ ثُبَيْرًا فِي عِرَانِينَ وَبَيْلِهِ
كَبِيرٌ أَنَاسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ

وقول الآخر^(٣):

١٧٠٤- كَانَ نَسْجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ

بجر «محلوج» وهو صفة لـ «قطنًا» المنصوب، وبجر «هموز» وهو صفة لـ «حياة» المنصوب، وبجر «المزمل» وهو صفة «كبير» لأنه بمعنى الملتف، وبجر «المُرْمَلِ» وهو صفة «نَسْجِ»، وإنما جُرَّتْ هذه لأجل المجاورة، وقرأ الأعمش: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ»^(٤) بجر المتين مجاوزة لـ «القوة» وهو صفة لـ «الرزاق»، وهذا وإن كان وارداً، إلا أن التخريج عليه ضعيف لضعف الجوار من حيث الجملة، وأيضاً فإنَّ الخفضَ على الجوار إنما وَرَدَ في

(١) البيت للحطيئة، وهو في ديوانه ٦٩؛ والخصائص ٢٢٠/٣؛ وابن يعيش ٨٥/٢؛ والانصاف ٦٠٦؛ والخزانة ٣٢١/٢. والسي: المثل والعدل.

(٢) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ٢٥ وشرح المعلقات للتبريزي ١٢٧؛ والخصائص ١٩٢/١؛ والمحاسب ١٣٥/٢؛ وثبير: جبل، والعرائن: الأوائل، والوبل: المطر العظيم، البجاد: الكساء المخطط، والمزمل: الملتف.

(٣) البيت للعجاج، وهو في ديوانه ١٣/١؛ والكتاب ٢١٧/١؛ والخصائص ٢٢١/٣؛ والانصاف ٦٠٥؛ والخزانة ٣٢١/٢. والمزمل: المنسوج.

(٤) الآية ٥٨ من الذاريات، ونسبها في الشواذ ١٤٥ إلى يحيى بن وثاب.

النعبة لا في العطف، وقد وردَ في التوكيد قليلاً في ضرورة الشعر، قال^(١):

١٧٠٥- يا صاحِ بَلِّغْ ذوي الزوجاتِ كلِّهمِ

أَنْ لَيْسَ وَضَلَّ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَى الدَّنْبِ

بجر «كلهم» وهو توكيد لـ «ذوي» المنصوب، وإذا لم يرد إلا في النعت أو ما شذ من غيره فلا ينبغي أن يُخرَجَ عليه كتاب الله تعالى، وهذه المسألة قد أوضحتها وذكرت شواهدا في «شرح التسهيل». ومن نص على ضعف تخريج الآية على الجوارمكي بن أبي طالب وغيره، قال مكي^(٢): «وقال الأخفش^(٣) وأبو عبيدة^(٤): «الخفضُ فيه على الجوار، والمعنى للغسل» وهو بعيد لا يُحمل القرآن عليه». وقال أبو البقاء^(٥) «وهو الإعراب الذي يقال: هو على الجوار، وليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرتَه فقد جاء في القرآن والشعر، فَمِنَ القرآنِ قولُه تعالى: «وحوِرِ عَيْنٍ»^(٦) على قراءة مَنْ جَرَّ، وهو معطوفٌ على قوله: «بأكواب وأباريق» وهو مختلفُ المعنى، إذ ليس المعنى: يَطُوفُ عليهم ولَدانِ مَخْلُدونِ بحورِ عين. وقال النابغة^(٧):

١٧٠٦- لَمْ يَتَّقَ إِلَّا أَسِيرٌ غَيْرُ مُنْفَلِتٍ

أَوْ مُؤْتَقٍ فِي حِبالِ القَوْمِ مَجْنُوبِ

والقوافي مجرورة، والجوار مشهورٌ عندهم في الإعراب» ثم ذكر أشياء

(١) البيت لأبي الغريب، وهو في الشذور ٣٣١؛ والهمع ٥٥/٢؛ والدرر ٧٠/٢.

(٢) المشكل ٢٢١/١.

(٣) معاني القرآن ٢٥٥/١.

(٤) مجاز القرآن ١٥٥/١.

(٥) الإملاء ٢٠٩/١.

(٦) الآية ٢٢ من الواقعة، وهي قراءة حمزة والكسائي. انظر: السبعة ٦٢٢.

(٧) ديوانه ٩٢ برواية: «موتق مجنوب»، والعكبري ٢٠٩/١. والمجنوب: الذي يجب إلى

فرس أو جمل.

- المائدة -

كثيرة زعم أنها مقوية لمُدَّعاه، منها: قَلْبُ الإعراب في الصفات كقوله تعالى: «عذابٌ يومٍ محيطٌ»^(١) واليومُ ليس بمحيطٍ، وإنما المحيط [هو] العذابُ، ومثله قوله تعالى: «في يومٍ عاصفٍ»^(٢) و«عاصفٌ» ليس من صفة اليوم بل من صفة الريح. ومنها: قَلْبُ بعض الحروف إلى بعض كقوله عليه السلام: «ارجِعْنَ مَأْزوراتٍ غيرَ مأجوراتٍ»^(٣)، والأصل: «مَوْزوراتٍ»، ولكن أُريد التواخي، وكذلك قولهم: «إنه ليأتينا بالغدايا والعشايا» ويعني أن الأصل: «بالغداوي» لأنها من الغدوة، ولكن لأجل «ياء» «العشايا» جاءت بالياء دون الواو. ومنها: تأنيث المذكر كقوله تعالى: «فله عَشْرُ أمثالها»^(٤) فحذف / التاء [٢٣٧/أ] من «عشر» وهي مضافةٌ إلى الأمثال وهي مذكرةٌ، ولكن لَمَّا جاورت الأمثال ضمير المؤنث أجرى عليها حكمه، وكذلك قوله^(٥):

١٧٠٧- لَمَّا أتى خبرُ الزبيرِ تواضعتُ

سورُ المدينةِ والجبالُ الخُشعُ

وقولهم: «ذَهَبَتْ بعضُ أصابعه»، يعني أن «سور» مذكرةٌ، و«بعض» أيضاً كذلك، ولكن لَمَّا جاورا المؤنثُ أُعطيَا حكمه. ومنها: «قامت هند» لَمَّا لم يَفْصَلوا أتوا بالتاء، ولَمَّا فَصَلوا لم يأتوا بها، ولا فرق إلا المجاورة وعدمها. ومنها: استحسانهم النصب في الاشتغال بعد جملة فعلية في قولهم: «قام زيدٌ وعمراً كلمته» لمجاورة الفعل. ومنها: قَلْبُهُم الواوِ المجاورةَ للطرفِ همزةً نحو: «أوائل» بخلاف «طواويس» لُبُعِها من مجاورة الطرف. قال:

(١) الآية ٨٤ من هود.

(٢) الآية ١٨ من إبراهيم.

(٣) رواه ابن ماجه: الجناز ٥٠ (٥٠٣/١).

(٤) الآية ١٦٠ من الأنعام.

(٥) تقدم برقم ٥٥٢.

«وهذا موضعٌ يَحْتَمَلُ أن يكتب فيه أوراقٌ من الشواهد، قد بَوَّبَ النحويون له باباً ورتَّبوا عليه مسائل وأصلوه بقولهم: «هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ»، حتى اختلفوا في جواز جر التثنية والجمع، فأجاز الاتباع فيهما جماعة من خُذَّاقِهِمْ قياساً على المفرد المسموع، ولو كان لا وجه له بحالٍ لاقتصرُوا فيه على المسموع فقط، ويتأيد ما ذكرناه أن الجرَّ في الآية قد أُجيزَ غيره - وهو الرفع والنصب - والرفع والنصب غير قاطعين ولا ظاهرين على أن حكمَ الرجلين المسحُ، فكذلك الجرُّ يجب أن يكونَ كالنصب والرفع في الحكم دون الإعراب» انتهى.

أمَّا قوله: «إنَّ «وَحورٍ عَيْنٍ» من هذا الباب فليس بشيء، لأنه: إمَّا [أن] يقدَّرُ عطفُهُما على ما تقدم بتأويلٍ ذكره الناس كما سيأتي أو بغير تأويل، وإما أن لا يعطفُهُما، فإنَّ عَطْفَهُما على ما تقدم وجب الجر، وإن لم يعطفُهُما لم يَجْزِ الجر، وأمَّا جَرُّهُما على ما ذكره الناس فقليل: لعطفُهُما على المجرور بالباء قبلهما على تضمينِ الفعلِ المتقدم «يتلذذون ويَنعمون بأكواب وكذا وكذا»، أو لا يُضمَّنُ الفعلُ شيئاً ويكون لطواف الولدان بالَحورِ العين على أهل الجنة لذاذة لهم بذلك، والجوار إنما يكونُ حيث يستحقُّ الاسمُ غيرَ الجر فيجْرُ لمجاورة ما قبله، وهذا - كما ترى - قد صرَّح هو به أنه معطوفٌ على «بأكواب» غاية ما في الباب أنه جعله مختلفَ المعنى، يعني أنه عنده لا يجوزُ عطفُهُما على «بأكواب» إلا بمعنى آخر وهو تضمينُ الفعل، وهذا لا يَقْدَحُ في العطفية. وأمَّا البيتُ فجزءٌ «موثوق» ليس لجواره لـ «منفلت» وإنما هو مراعاة للمجرور بـ «غير»، لأنهم نَصُّوا على أنك إذا جئت بعد «غير» ومخفوضها يتابعُ جاز أن يتبع لفظَ «غير» وأن يتبع المضاف إليه، وأنشدوا البيت، ويروى: «لم يبق فيها طريدٌ غيرُ منفلتٍ»، وأمَّا باقي الأمثلة التي أوردها فليست من المجاورة التي تؤثر في تغيير الإعراب، وقد تقدَّم أن النحويين خصَّصوا ذلك بالنعته وأنه قد جاء في التوكيد ضرورةً.

- المائدة -

التخريج الثاني^(١): أنه معطوفٌ على «برؤوسكم» لفظاً ومعنى، ثم نُسخ ذلك بوجوبِ الغسل، أو هو حكَمٌ باقٍ، وبه قال جماعة، أو يُحمل مسحُ الأرجلِ على بعضِ الأحوال وهو لبسُ الخفِّ، ويُعزى للشافعي. التخريج الثالث: أنها جُرَتْ مَنبَهَةً على عدم الإسراف باستعمال الماء لأنها مَفَنَّةٌ لصبِّ الماءِ كثيراً، فَعَطَفَتْ على الممسوح، والمرادُ غَسْلُهَا لِما تقدم، وإليه ذهب الزمخشري^(٢). قال: «وقيل: «إلى الكعبين» فجيء بالغاية إمطة لظنِّ ظانِّ يَحْسَبُها ممسوحة، لأنَّ المسح لم تُضرب له غايةٌ في الشريعة» وكأنه لم يرتضِ هذا القولِ الدافع لهذا الوهم وهو كما قال. التخريج الرابع: أنها مجرورةٌ بحرفٍ جرٍّ مقدرٍ دلَّ عليه المعنى، ويتعلَّق هذا الحرفُ بفعلٍ محذوفٍ أيضاً يليق بالمحل، فيُدعى حذفُ جملةٍ فعليةٍ وحذفُ حرفٍ جرٍّ، قالوا: وتقديره: «وافعلوا بأرجلكم غسلًا».

قال أبو البقاء^(٣): «وحذفُ حرفِ الجرِّ وإبقاء الجرِّ جائزٌ كقوله^(٤):

١٧٠٨ - مشائيمٌ ليسوا مُصْلِحِينَ عَشيرةً

ولا ناعبٍ إلا بَيْنِ غرابِها

وقال الآخر^(٥):

١٧٠٩ - بدا ليَ أَنِّي لستُ مُدْرِكُ ما مضى

ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيها

(١) أي لقراءة «وأرجلكم» بالجر.

(٢) الكشف ٥٩٧/١.

(٣) الإملاء ٢١٠/١.

(٤) تقدم برقم ١٣٥٣.

(٥) البيت لزهير وهو في ديوانه ٢٨٧؛ والكتاب ٨٣/١؛ وابن يعيش ٥٢/٢؛ والدرر

.١٠٥/٢

فَجُرَّ بتقديرِ الباءِ، وليس بموضعِ ضرورةٍ، وقد أفرَدتُ لهذه المسألة كتاباً قوله: «وابقاء الجر» ليس على إطلاقه، وإنما يطرَد منه مواضع نصَّ عليها أهل اللسان ليس هذا منها، وأمَّا البيتان فالجرُّ فيهما عند النحاة يسمى «العطف على التوهم»، يعني كأنه توهم وجود الباء زائدة في خبر «ليس» لأنها يكثر زيادتها، ونظروا ذلك بقوله تعالى: «فأصدق وأكن من الصالحين»^(١) بجزم «أكن» عطفاً على «فأصدق» على توهم سقوط الفاء من «فأصدق» نصَّ عليه سيبويه^(٢) وغيره، فظهر فسادُ هذا التخريج.

وأما قراءة الرفع فعلى الابتداء والخبر محذوف أي: وأرجلكم مغسولة أو ممسوحة على ما تقدم في حكمها. والكلام في قوله: «إلى الكعبين» كالقلام في «إلى المرفقين». والكعبان فيهما قولان مشهوران، أشهرهما: أنهما العظمان الناتان عند مفصل الساق والقدم، في كل رجلٍ كعبان. والثاني: أنه العظم النائي في وجه القدم حيث يجتمع شراك النعل^(٣)، ومراد الآية هو الأول. والكعبة: كلُّ بيتٍ مربع، وسيأتي بيانه في موضعه.

قوله: «منه» في محلِّ نصبٍ متعلّقاً بـ «امسحوا» و«من» فيها وجهان أظهرهما: أنها للتبعيض. والثاني: أنها لابتداء الغاية، ولهذا لا يُشترط عند هؤلاء أن يتعلق باليد غباراً. وقوله: «ليجعل» الكلام في هذه اللام كالقلام عليها في قوله: «يريد اللّه ليبيّن لكم»^(٤)، إلا أن مَنْ جعلَ مفعولَ الإرادة محذوفاً وعلّقَ به اللامَ مِنْ «ليجعل» زاد «من» في الإيجاب في قوله «من حرج»، وساغ ذلك لأنه في حيز النفي وإن لم يكن النفي واقعاً على فعل الحرج. و«من حرج» مفعول «ليجعل»، والجعلُ

(١) الآية ١٠ من المنافقون.

(٢) الكتاب ١/١٥٤، ٤٥٢/١، والعبارة بالنسبة إلى القرآن فيها نظر.

(٣) شراك النعل: سيره.

(٤) الآية ٢٦ من النساء.

- المائدة -

يحتمل أنه بمعنى الإيجاد والخلق فيتعدى لواحد وهو «من حرج» و«من» مزيدة فيه، كما تقدم، ويتعلق عليكم حينئذ بالجعل / ويجوز أن يتعلق [ب/ ٢٣٧] بـ «حرج». فإن قيل: هو مصدر، والمصدر لا يتقدم معموله عليه. قيل: ذلك في المصدر المؤول بحرفٍ مصدرى وفعل لأنه بمعنى الموصول، وهذا ليس مؤولاً بحرفٍ مصدرى، ويجوز أن يكون الجعلُ بمعنى التصيير فيكون «عليكم» هو المفعول الثاني.

قوله: «عليكم»^(١) فيه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه متعلق بـ «يتم». والثاني: «أنه متعلق بـ «نعمته». والثالث: أنه متعلق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «نعمته»، ذكر هذين الوجهين الأخيرين أبو البقاء^(٢). وهذه الآية بخلاف التي قبلها في قوله «وَأَتَمَّمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي»^(٣) حيث امتنع تعلق الجار بالنعمة لتقدم معمول المصدر عليه كما تقدم بيانه. قال الزمخشري^(٤): «وقرىء فأطهروا أي: أطهروا أبدانكم، وكذلك: «لِيُطَهِّرَكُمْ». يعني أنه قرىء: «أطهروا» أمراً من أطهر رباعياً كأكرم، ونسب الناس القراءة الثانية - أعني قوله «لِيُطَهِّرَكُمْ» - لسعيد بن المسيب.

آ. (٧) قوله تعالى: ﴿إِذْ قُلْتُمْ سَمِعْنَا﴾: «إذ» فيه ثلاثة أوجهٍ أظهرها: أنه منصوبٌ بـ «وانتقم». الثاني: أنه منصوبٌ على الحال من الهاء في «به». الثالث: أنه حالٌ من «ميثاقه»، وعلى هذين الوجهين الأخيرين يتعلق بمحذوفٍ على القاعدة المقررة، و«قلتم» في محل خفضٍ بالظرف، و«سَمِعْنَا» في محل نصب بالقول.

(١) يعني في قوله تعالى: «وليتم نعمته عليكم».

(٢) الإملاء ١/ ٢١٠.

(٣) الآية ٣ من المائدة.

(٤) الكشاف ١/ ٥٩٨، وانظر: الشواذ ٣١، البحر ٣/ ٤٣٩.

آ. (٨) قوله تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ﴾: تقدّم نظيرها في النساء^(١)، إلا أنه هناك قدّم لفظة «القسط» وهنا أُخِرت، وكان الغرض في ذلك - والله أعلم - أن آية النساء جيء بها في معرض الإقرار على نفسه ووالديه وأقاربه فبدىء فيها بالقسط الذي هو العدل من غير محاباة نفس ولا والد ولا قرابة، والنتي هنا: جيء بها في معرض ترك العداوة فبدىء فيها بالأمر بالقيام لله؛ لأنه أَرَدُ للمؤمنين، ثم ثنى بالشهادة بالعدل، فجيء في كل مَعْرِضٍ بما يناسبه. وقوله: «ولا يَجْرِمَنَّكُمْ» تقدّم مثله^(٢)، وظهور حرف الجر هنا يرجح تقديره قبل. «هو أقرب»: «هو» ضمير المصدر المفهوم من الفعل أي: العدل، وقد تقدّم له نظائر كثيرة.

آ. (٩) قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾: «وعد» يتعدى لاثنتين أولهما الموصول، والثاني محذوف أي: الجنة، وقد صرّح بهذا المفعول في غير هذا الموضع^(٣)، وعلى هذا فالجملة من قوله: «لهم مغفرة» لا محل لها لأنها مفسرة لذلك المحذوف تفسير السبب للمسبب، فإن الجنة مسببة عن المغفرة وحصول الأجر العظيم، والكلام قبلها تام بنفسه. وذكر الزمخشري^(٤) في الآية احتمالاتٍ أُخِرَ، أحدها: أن الجملة من قوله: «لهم مغفرة» بيان للوعد^(٥)، كأنه قال: قدّم لهم وعداً، فقيل: أي شيء وعده؟ فقال: لهم مغفرة وأجر عظيم، وعلى هذا فلا محل لها أيضاً، وهذا أولى من الأول لأن تفسير الملفوظ به أولى من ادعاء تفسير شيء محذوف. الثاني: أن الجملة منصوبة بقول محذوف كأنه قيل: وَعَدَهُمْ وقال لهم مغفرة. الثالث: إجراء

(١) الآية ١٣٥: «كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ».

(٢) الآية ٢ من المائة.

(٣) انظر مثلاً: الآية ٧٢ من التوبة.

(٤) الكشاف ٥٩٨/١.

(٥) قوله «للوعد» مخروم في الأصل، وأثبتناه من الكشاف، واضطربت النسخ في رسمها.

الوعد مُجْرَى القول لأنه ضَرَبَ منه، ويجعل «وعد» واقعاً على الجملة التي هي قوله: «لهم مغفرة» كما وقع «تَرَكْنَا» على قوله: «سلامٌ على نوح»^(١)، كأنه قيل: وعدهم هذا القول، وإذا وعدهم مَنْ لا يُخْلِفُ الميعادَ فقد وعدهم مضمونه من المغفرة والأجر العظيم، وإجراء الوعدِ مُجْرَى القولِ مذهبُ كوفي.

آ. (١٠) قوله تعالى: ﴿والذين كفروا﴾: مبتدأ، و«أولئك» مبتدأ ثان، و«أصحاب» خبره، والجملة خبر الأول، وهذه الجملة مستأنفة أتت بها اسمية دلالة على الثبوت والاستقرار، ولم يُؤْتِ بها في سياق الوعيد كما أتت بالجملة قبلها في سياق الوعد حسماً لرجائهم، وأجاز بعضهم أن تكون هذه الجملة داخلة في حيز الوعد، على ما تقدم تقريره في الجملة قبلها، قال: «لأنَّ الوعيد اللاحقَ بأعدائهم ممَّا يشفي صدورهم، ويذهب ما كانوا يجدونه من أذاهم، ولا شك أن الأذى اللاحقَ للعدوِّ ممَّا يسُرُّ، ويُفرِّحُ ما عند عدوه» وفيه نظرٌ، فإنَّ الاستئنافَ وافٍ بهذا المعنى؛ فإنَّ الإنسانَ إذا سمعَ خبراً يسوءُ عدوّه سُراً بذلك، وإن لم يُوعَدْ به، وقد يتقوى صاحبُ هذا القول المتقدم بأن الزمخشري قد نحا إلى هذا المعنى في سورة سبحان^(٢)، قال: «فإن قلت: علامَ عطف «وأن الذين لا يؤمنون»؟ قلت: على «أن لهم أجراً كبيراً»، على أنه بَشْرُ المؤمنين بشارتين اثنتين: بثوابهم وبعقابِ أعدائهم، فجعل عقابَ أعدائهم داخلاً في حيزِ البشارة، فالبشارةُ هناك كالوعدِ هنا.

آ. (١١) وقوله تعالى: ﴿عليكم﴾: يجوزُ أن يتعلَّقَ بـ «نعمة» وأن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ منها. و«إذهم» ظرفٌ، ناصبه النعمة أيضاً أي: اذكروا نعمته عليكم في وقتِ همَّهم، ويجوزُ أن يتعلَّقَ هذا الظرفُ

(١) الآية ٧٩ من الصافات: «وتَرَكْنَا عليه في الآخرين، سلامٌ على نوحٍ في العالمين».
(٢) وهي سورة الإسراء: ٩ - ١٠ «وبشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا، وَأَنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا». وانظر: الكشاف ٤٤٠/٢.

بما تعلق به «عليكم» إذا جعلته حالاً من «نعمة»، ولا يجوز أن يكون منصوباً بـ «اذكروا» لتنافي زمنيهما، فإن «إذ» للمضي، و«اذكروا» مستقبل. و«أن يَسْطُوا» على إسقاط الباء أي: هموا بأن يسطوا، ففي موضع «أن» الخلاف المشهور^(١).

أ. (١٢) قوله تعالى: ﴿منهم اثني عشر نقيباً﴾: «منهم» يجوز أن يتعلق بـ «بعثنا»، وأن يتعلق بمحذوفٍ على أنه حال من «اثني عشر» لأنه في الأصل صفة له، فلما قُدِّم نُصِبَ حالاً. وقد تقدّم الكلام في تركيب «اثني عشر» وبنائه وحذف نونه في البقرة^(٢) فأغنى عن إعادته. و«ميثاق» يجوز أن يكون مضافاً إلى المفعول - وهو الظاهر - أي: إن الله تعالى واثقهم، وأن يكون مضافاً لفاعله أي: إنهم واثقوه تعالى. والمفاعلة يجوز نسبة الفعل فيها إلى كل من المذكورين. والنقيب: فعيل، قيل: بمعنى فاعل مشتقاً من النقب وهو التفتيش، ومنه: «فَنَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ»^(٣) وسُمِّيَ بذلك لأنه يفتش عن أحوال القوم وأسرارهم. وقيل: هو بمعنى مفعول، كأن القوم اختاروه على علمٍ منهم وتفتيشٍ على أحواله. وقيل: هو للمبالغة كعليم وخبير.

قوله: «لَئِنْ أَقَمْتُمْ» هذه اللام هي الموطئة للقسم، والقسم معها محذوف، وقد تقدّم أنه إذا اجتمع شرطٌ وقسمٌ أُجيب سابقهما، إلا أن يتقدّم ذوخير فيُجاب الشرط مطلقاً. وقوله: «لَا كُفْرًا» هذه اللام هي جواب القسم لسبقه، وجواب الشرط محذوف / لدلالة جواب القسم عليه، وهذا معنى قول الزمخشري^(٤) أن قوله «لَا كُفْرًا» ساد مسد جوابي القسم والشرط، لا كما فهمه بعضهم^(٥)، وردّ عليه ذلك. ويجوز أن يكون «لَا كُفْرًا» جواباً لقوله تعالى قبل

[١/٢٣٨]

(١) سيويه يرى أنها في محل نصب، والخليل يرى أنها في محل جر. انظر: الكتاب ١٧/١.

(٢) الآية ٦٠.

(٣) الآية ٣٦ من سورة ق.

(٤) الكشف ٦٠٠/١.

(٥) لعله يعني به صاحب البحر ٤٤٤/٣.

- المائدة -

ذلك: «ولقد أخذ الله ميثاق بني إسرائيل» لما تَصَمَّنَه الميثاقُ من معنى القسم، وعلى هذا فتكون الجملتان - أعني قوله: «وبعثنا» وقال الله - فيهما وجهان، أحدهما: أنهما في محلِّ نصبٍ على الحال، والثاني: أن تكونا جملتي اعتراض، والظاهرُ أنَّ قوله: «لَئِنْ أَقَمْتُمْ» جوابُهُ: «لَا كُفْرَنْ» كما تقدم، وجملَةٌ هذا القسمِ المشروطِ وجوابُهُ مفسرةٌ لذلك الميثاقِ المتقدم.

والتعزير: التعظيم، قال^(١):

١٧١٠ - وكَم من ماجِدٍ لَهُمُ كَرِيمٍ
وَمِنْ لَيْثٍ يُعَزِّرُ فِي النُّدِيِّ

وقيل: هو الثناء بخير، قاله يونس، وهو قريب من الأول. وقيل: هو الردُّ عن الظلم قاله الفراء. وقال الزجاج^(٢): «هو الردع والمنع» فعلى القولين الأولين يكون المعنى: «وَعَظَّمْتُمُوهُمْ وَأَثَبْتُمْ عَلَيْهِمْ خَيْرًا»، وعلى الثالث والرابع يكون للمعنى: «وَرَدَدْتُمْ وَرَدَعْتُمْ سَفَهَاءَهُمْ عَنْهُمْ». قال الزجاج^(٣): «عَزَّرْتُ فلانًا»: فَعَلْتُ به ما يردعه عن القبيح، مثل نَكَلْتُ، فعلى هذا يكون «عَزَّرْتُمُوهُمْ» رَدَدْتُمْ عَنْهُمْ أَعْدَاءَهُمْ». وقرأ^(٤) الحسن البصري: «برسلي» بسكون العين حيث وقع. وقرأ^(٥) الجحدري: «وعَزَّرْتُمُوهُمْ» خفيفة الزاي وهي لغة. وقرأ في الفتح^(٦): «وتَعَزَّرُوهُ» بفتح حرف المضارعة وسكون العين وضم الزاي، وهي موافقة لقراءته هنا.

(١) لم أهد إلى قائله وهو في الأضداد لابن الأنباري ١٤٧؛ والبحر ٤٤٣/٣. والندبي: المجلس.

(٢) معاني القرآن ١٧٣/٢؛ وفي المطبوعة: «الرد».

(٣) معاني القرآن ١٧٤/٢.

(٤) البحر ٤٤٤/٣.

(٥) الشواذ ٣١؛ البحر ٤٤٤/٣.

(٦) الآية ٩.

وقوله: «وأقرضتم الله قرضاً» تقدم الكلام في «قرضاً» وفي نصبه في البقرة^(١).

آ. (١٣) قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقَضْتُمْ﴾: تقدم الكلام على نظيره^(٢)، وكذلك «سواء السبيل»^(٣). وقرأ الجمهور: «قاسية» اسم فاعل من قسا يقسو، وقرأ^(٤) الأخوان: - وهي قراءة عبدالله - «قسيّة» بفتح القاف وكسر السين وتشديد الياء. واختلف الناس في هذه القراءة: فقال الفارسي^(٥): «ليست من ألفاظ العرب في الأصل، وإنما هي كلمة أعجمية معربة»، يعني أنها مأخوذة من قولهم: «درهم قسي» أي: مغشوش^(٦)، شبه قلوبهم في كونها غير صافية من الكدر بالدرهم المغشوشة غير الخالصة، وأنشدوا قول أبي زيد^(٧):

١٧١١- لها صواهل في صم السلام كما

صاح القسيات في أيدي الصياريف

وقول الآخر^(٨):

١٧١٢- وما زودوني غير سحقي عمامة

وخمس مي منها قسي وزائف

وقال صاحب الكشاف^(٩): «وقرأ عبدالله: «قسيّة» أي: رديئة مغشوشة

(١) الآية ٢٤٥.

(٢) الآية ١٥٥ من النساء.

(٣) الآية ١٠٨ من البقرة.

(٤) السبعة ٢٤٣؛ الكشف ٤٠٧/١؛ الشواذ ٣١؛ البحر ٤٤٥/٣.

(٥) الحجة ٣٩١/٢ (خ).

(٦) انظر: المعرب للجواليقي ٣٠٥.

(٧) البيت في المعرب ٣٠٦؛ وأمالى القالي ٢٨/١؛ والسمط ١٢٨؛ واللسان: أمر. والبيت في وصف وقع المجرفة من الحديد في الحجارة. والصواهل: ج الصاهلة وهو الصوت؛ والسلام: الصخور، والصياريف: ج صيرف، وهو العالم بالنقد.

(٨) البيت لمزرد وهو في اللسان: سحق، والسحق: البالي.

(٩) الكشف ٦٠٠/١.

- المائدة -

مِنْ قَوْلِهِمْ: «دِرْهَمٌ قَيْسِيٌّ» وهو من القسوة؛ لأنَّ الذهبَ والفضةَ الخالصينَ فيهما لينٌ، والمغشوشُ فيه صلابةٌ ويُسُّ، والقاسي والقاسح - بالحاءِ المهملة - أخوانٌ في الدلالة على اليُسِّ. وهذا القول سبقه إليه المبردُ فإنه قال: «يُسَمَّى الدِرْهَمُ المغشوشُ قَيْسِيًّا لصلابتهِ وشدتهِ للغشِّ الذي فيه»، وهو يرجع للمعنى الأول، والقاسي والقاسح، بمعنى واحد، وعلى هذين القولين تكون اللفظةُ عربية، وقيل: بل هذه القراءةُ توافقُ قراءةَ الجماعةِ في المعنى والاشتقاق، لأنه فعيل للمبالغة كشاهد وشهيد فكذلك قاسٍ وقَيْسِيٌّ، وإنما أنث على معنى الجماعة. وقرأ الهَيْصَمُ^(١) بن شداخ: «قَيْسِيَّةٌ» بضم القاف وتشديد الياء. وقرئ «قَيْسِيَّةٌ» بكسر القاف إتباعاً، وأصل القراءتين: قاسِوَةٌ وقَيْسِوَةٌ^(٢) لأنَّ الاشتقاق من القسوة.

قوله: «يُحَرِّفُونَ» في هذه الجملة أربعة أوجه، أحدها: أنها مستأنفة بيانٌ لقسوة قلوبهم، لأنه لا قسوةَ أعظمُ من الافتراء على الله تعالى. والثاني: أنها حال من مفعول «لِعَنَاهُمْ» أي: لعنَّاهم حالَ اتصافهم بالتحريف. والثالث: - قاله أبو البقاء -^(٣) أنه حال من الضمير المستتر في «قاسية»، وقال: «ولا يجوزُ أن يكون^(٤) حالاً من القلوب، لأن الضمير في «يُحَرِّفُونَ» لا يرجع إلى القلوب» وهذا الذي قاله فيه نظر، لأنه من حيث جَوَزُ أن يكونَ حالاً من الضمير في «قاسية» يلزمه أن يُجَوَزَ أن يكونَ حالاً من «القلوب» لأنَّ الضميرَ المستتر في «قاسية» يعودُ على القلوب، فكما يمتنع أن يكونَ حالاً مِنْ ظاهره،

(١) الهيصم بن شداخ البصري الوراق، روى عن الجحدري والأعمش وروى عنه عقبه بن مكرم، ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ٣٥٧/٢.

(٢) اجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء.

(٣) الإملاء ٢١١/١.

(٤) أي: «يُحَرِّفُونَ» والضمير سيعود عليه في كلام أبي البقاء والرد عليه سيكون مذكراً، وبدأ به مؤنثاً على تقدير أنه جملة.

- المائدة -

يُمْتَنَعُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ ضَمِيرِهِ، وَكَانَ الْمَانِعُ الَّذِي تَوَهَّمَهُ كَوْنُ الضَّمِيرِ - وَهُوَ الْوَاوُ فِي «يُحَرِّفُونَ» - إِنَّمَا يَعُودُ عَلَى الْيَهُودِ بِجَمَلَتِهِمْ لَا عَلَى قُلُوبِهِمْ خَاصَّةً، فَإِنَّ الْقُلُوبَ لَا تُحَرِّفُ، إِنَّمَا يَحَرِّفُ أَصْحَابُ الْقُلُوبِ، وَهَذَا لَازِمٌ لَهُ فِي تَجْوِيزِهِ الْحَالِيَةَ مِنَ الضَّمِيرِ فِي «قَاسِيَةَ». وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: الْمَرَادُ بِالْقُلُوبِ نَفْسُ الْأَشْخَاصِ، وَإِنَّمَا عَبَّرَ عَنْهُمْ بِالْقُلُوبِ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَعْضَاءَ هِيَ مَحَلُّ التَّحْرِيفِ أَي: إِنَّهُ صَادِرٌ عَنْهَا بِتَفَكُّرِهَا فِيهِ، فَيَجُوزُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ الْقُلُوبِ. وَالرَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ حَالًا مِنْ «هَمْ» قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(١): «وَهُوَ ضَعِيفٌ» يَعْنِي لِأَنَّ الْحَالَ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ لَا تَجُوزُ، وَغَيْرُهُ يَجُوزُ ذَلِكَ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ بَعْضُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ. وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ بِفَتْحِ الْكَافِ وَكَسْرِ اللَّامِ وَهُوَ جَمْعُ «كَلِمَةٍ»، وَقَرَأَ^(٢) أَبُو رَجَاءٍ: «الْكَلِمِ» بِكَسْرِ الْكَافِ وَسُكُونِ اللَّامِ، وَهُوَ تَخْفِيفُ قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ، وَأَصْلُهَا أَنَّهُ كَسَرَ الْكَافَ إِتِبَاعًا ثُمَّ سَكَّنَ الْعَيْنَ تَخْفِيفًا، وَقَرَأَ السُّلَمِيُّ وَالنَّخَعِيُّ: «الْكَلَامِ» بِالْأَلْفِ. وَ«عَنْ مَوَاضِعِهِ» قَدْ ذُكِرَ مِثْلُهُ فِي النَّسَاءِ^(٣).

قوله: «على خائنة» في «خائنة» ثلاثة أوجه، أحدها: أنها اسمُ فاعلٍ والهَاءُ لِلْمَبَالِغَةِ كِرَاوِيَةٍ وَنِسَابَةٍ أَي: عَلَى شَخْصٍ خَائِنٍ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٤):

١٧١٣ - حَدَّثَتْ نَفْسَكَ بِالْوَفَاءِ وَلَمْ تَكُنْ

لِلْغَدْرِ خَائِنَةٌ مُغِلُّ الْإِصْبَعِ

الثاني: أن التاء للتأنيث، وأنت على معنى طائفة أو نفس أو فعلة خائنة. الثالث: أنها مصدرٌ كالعافية والعاقبة، ويؤيد هذا الوجه قراءة

(١) الإملاء ٢١١/١.

(٢) البحر ٤٤٦/٣.

(٣) الآية ٤٦.

(٤) نسبة في اللسان «صبع» إلى الكلابي؛ وهو في الطبري ١٣٢/١٠؛ وإصلاح المنطق ٢٩٥؛ وشواهد الكشاف ٤٤٠/٤. يقال: «فلان مغل الاصبع»: إذا كان خائناً.

- المائدة -

الأعمش: «على خيانة»^(١). وأصل خائنة: خاونة، وخيانة: خيانة، لقولهم: تَخَوَّنَ وَخَوَّانٌ وَهُوَ أَخَوْنٌ، وإنما أُعْلِلَ إِعْلَالٌ «قائمة وقيام». و«منهم» صفة لـ «خائنة» إن أُريدَ بها الصفة، وإن أُريدَ بها المصدرُ قُدِّرَ مضافاً أي: من بعض خياناتهم.

قوله: «إلا قليلاً» منصوبٌ على الاستثناء، وفي المستثنى منه أربعة أقوالٍ، أظهرها: أنه لفظ خائنة، وهمُ الأشخاصُ المذكورون في الجملة قبله أي: لا تزالُ تَطَّلِعُ على مَنْ يَخُونُ مِنْهُمْ إلا القليلَ، فإنه لا يخونُ فلا تَطَّلِعُ عليه، وهؤلاء همُ عبدالله بن سلام وأصحابه. قال أبو البقاء^(٢): «ولو قرئء بالجر على البدل لكان مستقيماً»، يعني على البدل من «خائنة» فإنه في حيزٍ كلام غير موجب. والثاني: - ذكره ابن عطية -^(٣) أنه الفعل أي: لا تزال تَطَّلِعُ على فِعْلِ الخيانة إلا فعلاً قليلاً، وهذا واضح إن أُريدَ بالخيانة أنها صفة للفعلة المقدره كما تقدَّم، ولكن يُبْعَدُ ما قاله ابنُ عطية قوله بعده «منهم»، وقد تقدَّم لنا نظيرُ ذلك في قوله «ما فعلوه إلا قليلاً منهم»^(٤)، حيث جَوَّزَ الزمخشري فيه أن يكونَ صفةً لمصدرٍ محذوفٍ. الثالث: أنه «قلوبهم» في قوله: «وجعلنا قلوبهم قاسيةً»، قال صاحبُ هذا القول: «والمرادُ بهم المؤمنون لأن القسوة زالت عن قلوبهم»، وهذا فيه بُعدٌ كبير، لقوله «لعنناهم». الرابع: أنه الضمير في «منهم» مِنْ قوله تعالى: «على خائنةٍ منهم» قاله مكِّي^(٥).

آ. (١٤) قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا﴾: فيه خمسة أوجه،

(١) الشواذ ٣١؛ البحر ٤٤٦/٣.

(٢) الإملاء ٢١١/١.

(٣) المحرر ٦١/٥.

(٤) الآية ٦٦ من النساء؛ وقراءة ابن عامر بالنصب، والباقون بالرفع. انظر: السبعة ٢٣٥.

(٥) المشكل ٢٢٣/١.

أحدهما: - وهو الظاهر - أن «مِنْ» متعلقة بقوله «أخذنا» والتقدير الصحيح فيه أن يقال: تقديره: «وَأَخَذْنَا مِنَ الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّا نَصَارَى مِثَاقَهُمْ» فتوقع «الذين» بعد «أخذنا»، وتؤخر عنه «مِثَاقَهُمْ»، ولا يجوز أن تقدّر «وَأَخَذْنَا مِثَاقَهُمْ» من «الذين» فتقدم «مِثَاقَهُمْ» على «الذين قالوا»، وإن كان ذلك جائزاً من حيث كونهما مفعولين، كلٌّ منهما جائزُ التقديم والتأخير، لأنه يلزم عودُ الضميرِ على متأخر لفظاً ورتبة، وهو لا يجوز إلا في مواضع محصورة، نصّ على ذلك جماعةٌ منهم مكي^(١) وأبو البقاء^(٢). الثاني: أنه متعلق بمحذوف على أنه خبر مبتدأ محذوفٍ قامتْ صفته مقامه، والتقدير: «ومن الذين قالوا إِنَّا نَصَارَى قَوْمٌ أَخَذْنَا مِثَاقَهُمْ»، فالضمير في «مِثَاقَهُمْ» يعود على ذلك المحذوف. والثالث: أنه خبر مقدم أيضاً، ولكن قدّروا المبتدأ موصولاً حُذِفَ وبقيت صلته، والتقدير: «ومن الذين قالوا: إِنَّا نَصَارَى مَنْ أَخَذْنَا مِثَاقَهُمْ»، فالضمير في «مِثَاقَهُمْ» عائد على «مَنْ»، والكوفيون يجيزون حَذْفَ الموصول، وقد تقدم لنا معهم البحث في ذلك. ونقل مكي^(٣) مذهب الكوفيين هذا، وقدّره عندهم: «ومن الذين قالوا: إِنَّا نَصَارَى مَنْ أَخَذْنَا»، وهذا التقدير لا يؤخذ منه أن المحذوف موصول فقط، بل يجوز أن تكون «مَنْ» المقدره نكرة موصوفة حُذِفَتْ وبقيت صفتها، فيكون كالمذهب الأول. الرابع: أن تتعلّق «مِنْ» بـ «أخذنا» كالوجه الأول، إلا أنه لا يلزم فيه ذلك التقدير، وهو أن توقع «من الذين» بعد «أخذنا»، وقيل «مِثَاقَهُمْ»، بل يجوز أن يكون التقدير على العكس، بمعنى أن الضمير في «مِثَاقَهُمْ» يعود على بني إسرائيل، ويكون المصدرُ من قوله «مِثَاقَهُمْ» مصدراً تشبيهاً، والتقدير: وأخذنا من النصارى ميثاقاً مثل ميثاق بني إسرائيل، كقولك: «أخذتُ من زيد ميثاق عمرو» أي: ميثاقاً

(١) المشكل ١/٢٢٣.

(٢) الإملاء ١/٢١١.

(٣) المشكل ١/٢٢٣.

- المائدة -

مثل ميثاق عمرو، وبهذا الوجه بدأ الزمخشري^(١) فإنه قال: «أخذنا من النصارى ميثاقاً من دُكر قبلهم من قوم موسى أي: مثل ميثاقهم بالإيمان بالله والرسول. الخامس: أن «من الذين» معطوف على «منهم» من قوله تعالى: «ولا تزال تَطَّلِعُ على خائنة منهم أي: من اليهود، والمعنى: ولا تزال تَطَّلِعُ على خائنة من اليهود ومن الذين قالوا إننا نصارى، ويكون قوله: «أخذنا ميثاقهم» على هذا مستأنفاً. وهذا ينبغي ألاَّ يجوز لوجهين، أحدهما: الفصل غير المغتفر. والثاني: أنه تهيئة للعامل في شيء وقطعه عنه، وهو لا يجوز.

قوله: «بينهم» فيه وجهان، أحدهما: أنه ظرف لـ «أغرينا». والثاني: أنه حال من «العداوة» فيتعلق بمحذوف، ولا يجوز أن يكون ظرفاً للعداوة، لأن المصدر لا يتقدم معموله عليه. و«إلى يوم القيامة» أجاز فيه أبو البقاء^(٢) أن يتعلّق بأغرينا. أو بالعداوة، أو بالبغضاء، أي: أغرينا إلى يوم القيامة بينهم العداوة والبغضاء، أو أنهم يتعادون إلى يوم القيامة، أو يتباغضون إلى يوم القيامة. وعلى ما أجاز أبو البقاء تكون المسألة من باب الإعمال، ويكون قد وُجد التنازع بين ثلاثة عوامل، ويكون من إعمال الثالث للحذف من الأول والثاني، وتقدم تحرير ذلك. و«أغرينا» من أغراه بكذا أي: ألزمه إياه، وأصله من الغراء الذي يُلصق به ولامه واو، فالأصل: أغرّونا، وإنما قلبت الواو ياء لوقوعها رابعة كأغرينا، ومنه قولهم: «سَهْمٌ مَغْرُوءٌ» أي معمول بالغراء، يقال: «غَرِيٌّ بكذا يَغْرِي غَرًا وَغَرَاءً»^(٣)، فإذا أريد / تعديته عُدِّي بالهمزة، فقيل: [٢٣١/أ] «أغرّيته بكذا». والضمير في «بينهم» يحتمل أن يعود على «الذين قالوا إننا نصارى» وأن يعود على اليهود المتقدمين الذكر، وبكل قال جماعة، وهذا الكلام معطوف على الكلام قبله من قوله: «ولقد أخذ الله ميثاق بني إسرائيل»

(١) الكشاف ٦٠٠/١.

(٢) الإملاء ٢١١/١.

(٣) غرى بكذا: أولع به.

أي: ولقد أخذ الله ميثاق بني إسرائيل، وأخذنا من الذين قالوا.

آ. (١٥) قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ﴾: في محلِّ نصبٍ على الحال من «رسولنا» أي: جاءكم رسولنا في هذه الحالة. و«مما» يتعلق بمحذوف لأنه صفة لـ «كثيراً» و«ما» موصولة اسمية، و«تُخْفُونَ» صلتها والعائد محذوف أي: من الذين كنتم تخفونهم. و«من الكتاب» متعلق بمحذوف على أنه حالٌ من العائد المحذوف. وقوله: «قد جاءكم من الله نور» لا محلٌّ له لاستثناؤه، والضميرُ في «يُبَيِّنُ» و«يَعْفُو» يعود على الرسول، وقد جَوَّز قوم أن يعودَ على الله تعالى، وعلى هذا فلا محلٌّ لقوله: «يُبَيِّنُ» من الإعراب. ويمتنع أن يكون حالاً من «رسولنا» لعدم الرابط، وصفة «كثير» محذوفةٌ للعلم بها تقديره: عن كثير من ذنوبكم، وحَذَفُ الصفة قليل. وقوله: «قد جاءكم من الله» لا محلٌّ لها من الإعراب لاستثناؤها، و«من الله» يجوز أن يتعلق بـ «جاء»، وأن يتعلق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «نور» قُدِّمَتْ صفةُ النكرة عليها فُنصِبَتْ حالاً.

آ. (١٦) قوله تعالى: ﴿يَهْدِي﴾: فيه خمسة أوجه، أظهرها: انه في محل رفع لأنه صفة ثانية لـ «كتاب»، وصَّفه بالمفرد ثم بالجملة وهو الأصل. الثاني: أن يكون صفة أيضاً لكن لـ «نور»، ذَكَرَهُ أبو البقاء^(١)، وفيه نظر، إذ القاعدة انه إذا اجتمعت التوابع قُدِّمَ النعتُ على عطف النسق تقول: «جاء زيدُ العاقلُ وعمرو» ولا تقول: «جاء زيدُ وعمرو العاقل» ولأن فيه إنباساً أيضاً. الثالث: أن يكون حالاً من «كتاب» لأن النكرة لَمَّا تخصصت بالوصفِ قَرُبَتْ من المعرفة، وقياسُ قول أبي البقاء انه يجوز أن يكونَ حالاً من «نور» كما جاز أن يكون صفة له. الرابع: أنه حالٌ من «رسولنا» بدلاً من الجملة الواقعة حالاً له وهي قوله «يُبَيِّنُ». الخامس: أنه حالٌ من الضمير في «يُبَيِّنُ» ذكرهما

(١) الإملاء ١/٢١٢.

أبو البقاء^(١)، ولا يخفى ما فيهما من الفصل، ولأنَّ فيه ما يُشبه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه.

والضميرُ في «به» يعودُ على مَنْ جَعَلَ «يَهْدِي» حالاً منه أو صفةً له، قال أبو البقاء^(٢): «فلذلك أُفرد، أي: إنَّ الضمير في «به» أتى به مفرداً، وقد تقدّمه شيثان، وهما نورٌ وكتابٌ، ولكنَّ لَمَّا قَصِدَ بالجملة من قوله «يَهْدِي» الحالُ أو الوصفُ من أحدهما أفردَ الضمير، وقيل: الضمير في «به» يعودُ على الرسول. وقيل: يعودُ على السلام، وعلى هذين القولين لا تكونُ الجملة من قوله «يَهْدِي» حالاً ولا صفةً لعدم الرابط. و«مَنْ» موصولةٌ أو نكرةٌ موصوفةٌ، وراعى لفظها في قوله «اتَّبِع» فلذلك أفردَ الضمير، ومعناها، فلذلك جَمَعَهُ في قوله: «ويخرجهم».

وقرأ^(٣) عبيد بن عمير ومسلم بن جندب والزهري: «بُه» بضمِّ^(٤) الهاء حيث وقع، وقد تقدم أنه الأصل. وقرأ^(٥) الحسن: «سُبُل» بسكون الباء، وهو تخفيف قياسي به كقولهم في «عُنُق»: «عُنُق»، وهذا أولى لكونه جمعاً، وهو مفعول ثانٍ لـ «يَهْدِي» على إسقاط حرف الجر أي: إلى سبل، وتقدم تحقيق نظيره، ويجوز أن ينتصب على أنه بدلٌ من «رضوانه»: إمَّا بدلٌ كلِّ مِنْ كلٍّ؛ لأنَّ «سبل السلام» هي رضوان البارئ تعالى، وإمَّا بدلٌ اشتمال لأنَّ الرضوان مشتمل على سبل السلام، أو لأنها مشتملة على رضوان الله تعالى، وإمَّا بدلٌ بعض من كلٍّ، لأنَّ سبل السلام بعض الرضوان. و«بإذنه» متعلق

(١) الإملاء ١/٢١٢.

(٢) الإملاء ١/٢١٢.

(٣) البحر ٣/٤٤٨.

(٤) أي الهاء من «به الله».

(٥) الشواذ ٣١؛ البحر ٣/٤٤٨.

- المائدة -

بـ «يخرجهم» أي بتيسيره أو بأمره، والباء للحال أي: مصاحبين لتيسيره، أو للشيئية، أي: بسبب أمره المنزل على رسوله.

آ. (١٧) قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَمْلِكُ﴾: الفاء عاطفة هذه الجملة على جملة مقدرة قبلها، والتقدير: قل كذبوا - أو ليس الأمر كذلك - فمن يملك؟ وقوله: «من الله» فيه احتمالان، أظهرهما: أنه متعلق بالفعل قبله. والثاني: ذكره أبو البقاء^(١) أنه حال من «شيئاً» يعني من حيث إنه كان صفة في الأصل للنكرة فقدم عليها فانصب حالاً، وفيه بُعد أو منع. وقوله: «فَمَنْ» استفهام توبيخ وتقدير، وهو دالٌّ على جواب الشرط بعده عند الجمهور. وقوله: «وَمَنْ في الأرض» من باب عطف العام على الخاص حتى يبالغ في نفي الإلهية عنهما، فكأنه نصَّ عليهما مرتين مرة بذكرهما مفردين^(٢)، ومرة باندراجهما في العموم^(٣). و«جميعاً» حال من المسيح وأمه ومَنْ في الأرض، أو من «مَنْ» وحدها لعمومها، ويجوز أن تكون منصوبة على التوكيد مثل «كل»، وذكرها بعض النحويين من ألفاظ التوكيد. وقوله: «يَخْلُقُ» جملة لا محل لها لاستئنافها.

آ. (١٨) قوله تعالى: ﴿فَلِمَ﴾: هذه الفاء جواب شرط مقدر وهو ظاهر كلام الزمخشري^(٤) فإنه قال: «فإن صحَّ أنكم أبناء الله وأحباؤه فلِمَ تُذنبون وتُعذبون؟» ويجوز أن تكون كالفاء قبلها في كونها عاطفة على جملة مقدرة أي: كذبتُم فلِمَ يعذبكم؟ والباء في «بذنوبكم» سببية. و«ممن خلق» صفة لـ «بشر» فهو في محل رفع متعلق بمحذوف.

(١) الإملاء ٢١٢/١.

(٢) وهو قوله: «المسيح ابن مريم وأمه».

(٣) وهو قوله: «مَنْ في الأرض جميعاً».

(٤) الكشاف ٦٠٢/١.

آ. (١٩) قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ لَكُمْ﴾: تقدّم نظيره^(١). وقوله: «على فترة» فيه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه متعلّق بـ «جاءكم» أي: جاءكم / على [٢٣٩/ب] حين فتور من إرسال الرسل وانقطاع من الوحي، ذكره الزمخشري^(٢). والثاني: أنه حال من فاعل «يبين» أي: يبين في حال كونه على فترة. والثالث: أنه حال من الضمير المجرور في «لكم»، فيتعلّق على هذين الوجهين بمحذوف. و«من الرسل» صفة لـ «فترة» على أن معنى «من» ابتداءً الغاية أي: فترة صادرة من إرسال الرسل. قوله: «أن تقولوا» مفعول من أجله، فقدّره الزمخشري^(٣): «كراهة أن تقولوا». وأبو البقاء^(٤): مخافة أن تقولوا، والأول أولى. وقوله: «يبين» يجوز ألا يُراد له مفعول البتة، والمعنى: يبذل لكم البيان، ويجوز أن يكون محذوفاً: إمّا لدلالة اللفظ عليه وهو ما تقدّم من قوله: «يبين لكم كثيراً»^(٥) وإمّا لدلالة الحال أي: يبين لكم ما كنتم تختلفون فيه. و«من بشير» فاعل، زيدت فيه «من» لوجود الشرطين و«لا نذير» عطف على لفظه، ولو قرئ برفعه مراعاةً لموضعه جاز. وقوله: «فقد جاءكم» عطف على جملة مقدرة أي: لا تعتذروا فقد جاءكم. وما بعد هذا من الجمل واضح الإعراب لما تقدم من نظائره.

آ. (٢١) قوله تعالى: ﴿على أدباركم﴾: حال من فاعل «ترتدوا» أي: لا ترتدوا منقلبين، ويجوز أن يتعلّق بنفس الفعل قبله، وقوله: «فتقلبوا» فيه وجهان أظهرهما: أنه مجزومٌ عطفاً على فعل النهي. والثاني: أنه منصوبٌ بإضمار «أن» بعد الفاء في جواب النهي، و«خاسرين» حال. وقرأ^(٦) ابن

(١) انظر: الآية ١٥ من المائدة.

(٢) الكشاف ٦٠٢/١.

(٣) الكشاف ٦٠٢/١.

(٤) الإملاء ٢١٢/١.

(٥) من الآية ١٥ من المائدة.

(٦) البحر ٤٥٣/٣.

محيصن هنا وفي جميع القرآن: «يا قوم» مضموم الميم، ويروى قراءة عن ابن كثير، ووجهها أنها لغة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم كقراءة: «قل رب احكم بالحق»^(١)، وقد بينت هذه المسألة قبل ذلك. وقرأ ابن السميع: «يا قومي ادخلوا» بفتح الياء.

آ. (٢٢) قوله تعالى: ﴿فَإِنَّا دَاخِلُونَ﴾: أي: فإننا داخلون الأرض حَذَفَ المفعول للدلالة عليه.

آ. (٢٣) قوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ﴾: هذا الجار والمجرور في محل رفع صفة لـ «رجلان»، ومفعول «يخافون» محذوف، تقديره: يخافون الله أو يخافون العدو، ولكن ثبتهما الله تعالى بالإيمان والثقة به حتى قالوا هذه المقالة، ويؤيد التقدير الأول التصريح بالمفعول في قراءة ابن مسعود: «يخافون الله»، وهذان التأويلان بناءً على ما هو المشهور عند الجمهور من كون الرجلين القائلين ذلك من قوم موسى وهما يوشع وكالب، وقيل: الرجلان من الجبارين، ولكن أنعم الله عليهما بالإيمان حتى قالوا هذه المقالة يخرضونهم على قومهم لمعاداتهم لهم في الدين، وعلى هذا القول فيحتمل أن يكون مفعول «يخافون» كما تقدم، أي: يخافون الله أو العدو، والمعنى كما تقدم، ويحتمل أن يكون المفعول ضميراً عائداً على الموصول ويكون الضمير المرفوع في «يخافون» ضمير بني اسرائيل، والتقدير: من الذين يخافهم بنو اسرائيل، وأيد الزمخشري^(٢) هذا التأويل بقراءة^(٣) من قرأ «يخافون» مبنياً للمفعول، ويقول أيضاً: «أنعم الله عليهما» فإنه قال: «وقراءة

(١) الآية ١١٢ من الأنبياء، وهي قراءة ابن محيصن أيضاً كما في القرطبي ٣٥١/١١. وقرأ ابن اليتيم هنا عن أبي حفص عن حفص عن عاصم «قال» والباقون بغير ألف. السبعة ٤٣٢.

(٢) الكشف ٦٠٤/١.

(٣) الشواذ ٣١؛ البحر ٤٥٥/٣.

مَنْ قرأ «يُخَافُونَ» بالضم شاهدة له، ولذلك أنعم الله عليهما، كأنه قيل: مِنْ الْمُخَوِّفِينَ» انتهى. والقراءة المذكورة مروية عن ابن عباس وابن جبير ومجاهد، وأبدى الزمخشري أيضاً في هذه القراءة احتمالاً آخر وهو أن تكون من الإخافة، ومعناه: من الذين يُخَوِّفُونَ من الله بالتذكرة والموعظة أو يُخَوِّفُهُمْ وعيدُ الله بالعقاب. وتحتلُّ القراءة أيضاً وجهاً آخر: وهو أن يكونَ المعنى: «يُخَافُونَ» أي: يُهابُونَ ويُوَقِّرُونَ، ويُرْجَعُ إليهم لفضلهم وخيرهم، ومع هذين الاحتمالين الأخيرين فلا ترجيح في هذه القراءة لكونِ الرجلين من الجبارين. وأما قوله^(١): وكذلك «أنعم الله عليهما» أي: في كونه مرجحاً أيضاً لكونهما من الجبارين فغير ظاهر، لكون هذه الصفة مشتركة بين يوشع وكالب وبين غيرهما ممن أنعم الله عليه.

قوله: «أنعم الله عليهما» في هذه الجملة خمسة أوجه، أظهرها: أنها صفة ثانية فمحلها الرفع، وجيء هنا بأفصح الاستعمالين من كونه قَدَم الوصف بالجار على الوصف بالجملة لقربه من المفرد. والثاني: أنها معترضة، وهو أيضاً ظاهر. الثالث: أنها حال من الضمير في «يُخَافُونَ» قاله مكِّي^(٢). الرابع: أنها حال من «رجلان»، وجاءت الحال من النكرة لتخصيصها بالوصف. الخامس: أنها حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور، وهو «مِنَ الَّذِينَ» لوقوعه صفة لموصوف، وإذا جعلتها حالاً فلا بُدَّ من إضمار «قد» مع الماضي على خلاف سلف في المسألة^(٣).

آ. (٢٤) قوله تعالى: ﴿مَا دَامُوا فِيهَا﴾: «ما» مصدرية ظرفية، و«داموا» صلتها، وهي «دام» الناقصة، وخبرها الجار بعده، وهذا الظرف بدل من «أبدأ» وهو بدل بعض من كل؛ لأنَّ الأبدَ يَعُمُّ الزمنَ المستقبلَ كلَّهُ، ودوامٌ

(١) أي قول الزمخشري السابق.

(٢) المشكل ١/٢٢٤.

(٣) انظر المسألة في: الإنصاف ١٦٠؛ والمقتضب ٤/١٢٤؛ والبحر ٣/٣١٧.

- المائدة -

الجبارين فيها بعضه، وظاهرُ عبارة الزمخشري يحتمل أن يكون بدل كل من كل أو عطف بيان، والعطف قد يقع بين النكرتين على كلامٍ فيه تقدّم، قال الزمخشري^(١): «وأبدأ» تعليقٌ للنفي المؤكد بالدهر المتطاول، و«ماداموا فيها» بيان الأمر، فهذه العبارة تحتمل أنه بدل بعض من كل، لأنّ بدل البعض من الكل مبيّن للمراد نحو: «أكلت الرغيف ثلثه»، ويحتمل أن يكون بدل كل من كل فإنه بيان أيضاً للأول وإيضاح له، نحو: «رأيت زيدا أخاك»، ويحتمل أن يكون عطف بيان.

قوله: «وربك» فيه أربعة أوجه، أحدهما: أنه مرفوع عطفاً على الفاعل [٢٤٠/أ] المستتر في «اذهب»، وجاز ذلك للتأكيد بالضمير. الثاني: أنه مرفوعٌ بفعل محذوف أي: وليذهب ربك، ويكون من عطف الجمل، وقد تقدم لي نقل هذا القول والردُّ عليه ومخالفته لنصِّ سيويه عند قوله تعالى: «اسكن أنت وزوجك الجنة»^(٢). الثالث: أنه مبتدأ والخبر محذوفٌ والواو للحال. الرابع: أن الواو للعطف وما بعدها مبتدأ محذوف الخبر أيضاً، ولا محلٌ لهذه الجملة لكونها دعاءً، والتقدير: وربك يعينك. قوله: «هنا قاعدون» «هنا» وحده هو الظرف المكاني الذي لا يتصرف إلا بجره بـ «من» و «إلى»، و «ها» قبله للتنبية كسائر أسماء الإشارة، وعامله «قاعدون»، وقد أجز أن يكون خبر «إن»، و«قاعدون» خبر ثان وهو بعيدٌ، وفي غير القرآن إذا اجتمع ظرف يصلح الإخبار به مع وصفٍ آخر يجوز أن يجعل الظرف خبراً والوصف حالاً، وأن يكون الخبر الوصف والظرف منصوبٌ به كهذه الآية.

آ. (٢٥) قوله تعالى: ﴿وَأَخِي﴾: فيه ستة أوجه أظهرها: أنه منصوب عطفاً على «نفسى» والمعنى: ولا أملك إلا أخى مع ملكي لنفسي دون غيرنا.

(١) الكشاف ١/٦٠٤.

(٢) الآية ٣٥ من البقرة.

- المسألة -

الثاني: أنه منصوبٌ عطفاً على اسم «إن»، وخبره محذوفٌ للدلالة اللفظية عليه أي: وإن أخي لا يملك إلا نفسه. الثالث: أنه مرفوعٌ عطفاً على محل اسم «إن» لأنه بعد استكمال الخبر، على خلافٍ في ذلك، وإن كان بعضهم قد ادعى الإجماع على جوازه. الرابع: أنه مرفوعٌ بالابتداء وخبره محذوفٌ للدلالة المتقدمة، ويكون قد عطفَ جملةً غير مؤكدة على جملة مؤكدة بـ «إن». الخامس: أنه مرفوعٌ عطفاً على الضمير المستكنُّ في «أملك»، والتقدير: ولا يملكُ أخي إلا نفسه، وجاز ذلك للفصل بقوله: «إلا نفسي» وقال بهذا الزمخشري^(١) ومكي^(٢) وابن عطية^(٣) وأبو البقاء^(٤). وردَّ الشيخ^(٥) هذا الوجهَ بأنه يلزم منه أن موسى وهرون لا يملكان إلا نفسَ موسى فقط، وليس المعنى على ذلك». وهذا الردُّ ليس بشيء، لأن القائل بهذا الوجه صرح بتقدير المفعول بعد الفاعل المعطوف، وأيضاً اللبسُ مأمونٌ، فإنَّ كلَّ أحدٍ يتبادر إلى ذهنه^(٦) أنه يملك أمرَ نفسه. السادس: أنه مجرورٌ عطفاً على الياء في «نفسِي» أي: إلا نفسي ونفسَ أخي، وهو ضعيفٌ على قواعد البصريين للعطف على الضمير المجرورٍ من غير إعادة الجار^(٧)، وقد تقدّم ما فيه^(٨).

والحسن^(٩) البصري يقرأ بفتح ياء «نفسِي» و«أخي». وقرأ^(١٠) يوسف ابن

(١) الكشاف ٦٠٥/١.

(٢) المشكل ٢٢٥/١.

(٣) المحرر ٧٣/٥.

(٤) الإملاء ٢١٣/١.

(٥) البحر ٤٥٧/٣.

(٦) سقطت الذال من «ذهنه» سهواً في الأصل.

(٧) الجار هنا المضاف.

(٨) انظر إعرابه للآية ١ من النساء.

(٩) الشواذ ٣٢؛ البحر ٤٥٧/٣.

(١٠) الشواذ ٣١ - ٣٢؛ البحر ٤٥٧/٣، ولم أهد إلى ترجمة يوسف بن داود.

داود وعبيد بن عمير: «فأفرق» بكسر الراء وهي لغة: فرّق يفرق كيضرب. قال
الراجز^(١):

١٧١٤- يا ربّ فأفرق بينه وبينني
أشدّ ما فرقت بين اثنين

وقرأ ابن السَّمِيع: «ففرّق» مضعفاً وهي مخالفة للرسم. و«بين»
معمولة لـ «أفرق»، وكان من حقها ألا تُكرّر في العطف، تقول: «المال بين
زيد وعمرو» وإنما كُرّرت للاحتياج إلى تکرّر الجار^(٢) في العطف على
الضمير المجرور، وهو يؤيد مذهب البصريين.

آ. (٢٦) قوله تعالى: ﴿أربعين سنة﴾: فيه وجهان، أظهرهما: أنه
منصوب بـ «محرمة»، فإنه روي في القصة أنهم بعد الأربعين دخلوها فيكون
قد قيّد تحريمها عليهم بهذه المدة، وأخبر أنهم يتيهون، ولم يبيّن كمية التيه،
وعلى هذا ففي «يتيهون» احتمالان، أحدهما: أنه مستأنف، والثاني: أنه حال
من الضمير في «عليهم». الوجه الثاني: أن «أربعين» منصوب بـ «يتيهون»
فيكون قد قيّد التيه بالأربعين، وأمّا التحريم فمطلق، فيحتمل أن يكون مستمراً
وأن يكون منقطعاً، وأنها أُجِلّت لهم، وقد قيل بكلّ من الاحتمالين، روي أنه
لم يدخلها أحد ممن كان في التيه ولم يدخلها إلا أبناءهم، وأما الآباء فماتوا.
وما أدري ما الذي حمل أبا محمد ابن عطية^(٣) على تجويزه أن يكون العاضل
في «أربعين» مضمراً يفسره «يتيهون» المتأخر، ولا ما اضطره إلى ذلك من
مانعٍ صناعي أو معنوي؟ وجواز الوقف والابتداء بقوله: «عليهم» و«يتيهون»
مفهومان ممّا تقدّم من الإعراب.

(١) لم أهدئ إلى قائله وهو في مجاز القرآن ١/١٦٠؛ والطبري ١٠/١٨٨؛ والبحر ٣/٤٥٧.

(٢) الجار «بين» والضمير المجرور «نا».

(٣) المحرر ٥/٧٤ - ٧٥.

- المائدة -

والتَّيَّةُ: الحَيْرَةُ، ومنه: «أَرْضٌ تَيْهَاءٌ» لَحَيْرَةُ سَالِكِهَا، قال (١):

١٧١٥- بَتَيْهَاءٌ قَفْرٌ وَالْمَطِيُّ كَأَنَّهَا

قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فَرَاخًا بِيَوْضُهَا

ويقال: «تاه يتيه» و«هو أتَيْهُ منه» و«تاه يَتُوهُ» و«هو أتُوهُ منه» فقولُ مَنْ قال: «يتيه» و«تَوَّهْتُهُ» من التداخُل (٢)، ومثله: «طاح» في كونه سُمِعَ في عينه الوجهان، وأن فيه التداخُل أيضاً، فإنَّ مَنْ قال «يطيح» قال «طَوَّحْتَهُ» و«هو أَطَوَّحُ منه».

والأسي: الحُزْنَ، يقال: أَسِيَ - بكسر العين - يَأْسَى، بفتحها. ولا م الكلمة تحتمل أن تكون من واوٍ، وهو الظاهرُ لقولهم: «رجل أسوان» بزنة سَكَرَانَ، أي: كثير الحزن، وقالوا في تشية الأسي: أسوان، وإنما قلبت الواوُ في «أَسِي» ياءً لانكسار ما قبلها، ويحتمل أن تكون ياءً فقد حُكِيَ «رجل أسيان» أي كثير الحزن، فتشيتُهُ على هذا «أسيان».

وعادة الناس يَسْأَلُونَ هنا سؤالاً: وهو - كما قال الزمخشري - (٣) «كيف نُوفِّقُ بين قوله تعالى: «فإنها مُحَرَّمَةٌ عليهم» وبين قوله: «التي كَتَبَ اللَّهُ لكم»؟ وأجاب بوجهين، أحدهما: أن يكون كَتَبَهَا لهم بشرط أن يجاهدوا فلم [يجاهدوا]، والثاني: أن التحريم كان مؤقتاً بمدة الأربعين، فلما انتهت دَخَلُوهَا / .

[ب/٢٤٠]

آ. (٢٧) قوله تعالى: ﴿بِالْحَقِّ﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه حال من فاعل «اتل» أي: اتل ذلك حال كونك ملتبساً بالحق أي: بالصدق.

(١) تقدم برقم ٣٦٤.

(٢) أي: هاتان اللغتان من التداخُل.

(٣) الكشف ١/٦٠٥.

- المائدة -

الثاني: أنه حالٌ من مفعوله وهو «نبأ» أي: اتلُّ نَبأهما ملتبساً بالصدق موافقاً لما في كتب الأولين لتثبت عليهم الحجة برسالتك. الثالث: انه صفةٌ لمصدرٍ «اتلُّ» أي: اتل ذلك تلاوةً ملتبسةً بالحق والصدق، وكأنه اختيار الزمخشري^(١)، إذ به بدأ، وعلى الأوجه الثلاثة فالباء للمصاحبة، وهي متعلقةٌ بمحذوفٍ. وقرأ^(٢) أبو عمرو بسكون الميم من «آدم» قبل باءِ «بالحق»، وكذا كلُّ ميمٍ قبلها متحركٌ وبعدها باءٌ.

قوله: «إذ قرَّباً» فيه ثلاثة أوجهٍ، أحدها - وبه بدأ الزمخشري^(٣) وأبو البقاء -^(٤) أن يكون متعلقاً بنفسِ النبأ، أي: قصتهما وحديثهما في ذلك الوقت، وهذا واضحٌ. الثاني: أنه بدلٌ من «نبأ» على حذفٍ مضافٍ تقديره: واتلُّ عليهم النبأ نبأً ذلك الوقت، كذا قدره الزمخشري^(٥). قال الشيخ^(٦): «ولا يجوزُ ما ذكرَ لأنَّ «إذ» لا يُضافُ إليهما إلا الزمانُ، و«نبأ» ليس بزمانٍ. الثالث: - ذكره أبو البقاء -^(٧) أنه حالٌ من «نبأ» وعلى هذا فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، لكن هذا الوجهٌ غيرٌ واضحٍ، قال أبو البقاء: «ولا يكونُ ظرفاً لـ «اتلُّ». قلت: لأنَّ الفعلَ مستقبلٌ و«إذ» وقتٌ ماضٍ فكيف يتلاقيان؟»

والقُرْبَان: فيه احتمالان، أحدهما: - وبه قال الزمخشري -^(٨) انه اسمٌ لما يُتَقَرَّبُ به، قال: «كما أنَّ الحُلوان اسمٌ ما يُحَلِّي أو يُعْطِي يقال: «قَرَّبَ

(١) الكشاف ٦٠٦/١.

(٢) انظر: السبعة ١١٧.

(٣) الكشاف ٦٠٦/١.

(٤) الإملاء ٢١٣/١.

(٥) الكشاف ٦٠٦/١.

(٦) البحر ٤٦١/٣.

(٧) الإملاء ٢١٣/١.

(٨) الكشاف ٦٠٦/١.

- المائدة -

صدقةً وتقرَّب بها»، لأن «تقرَّب» مطاوعٌ «قرَّب». قال الأصمعي: «تقرَّبوا قِرْفَ القمَع»^(١) فيُعَدَّى بالباء حتى يكون بمعنى قرَّب» أي: فيكون قوله: «إذ قرَّباً قُرْبانا» يطلَّب مطاوعاً له، فالتقدير: إذ قرَّباه فتقرَّباً به، وفيه بُعد. قال الشيخ^(٢): «وليس «تقرَّب بصدقة» مطاوع «قرَّب صدقة» لانحداد فاعلِ الفعلين، والمطاوعةُ يختلف فيها الفاعل يكون من أحدهما فعلٌ ومن الآخر انفعال نحو: كَسَرْتَهُ فانكسر، وفَلَقْتَهُ فانفلق، فليس قرَّب صدقته وتقرَّب بها من هذا الباب، فهو غلط فاحش». وفيما قاله الشيخ نظراً، لأننا لا نُسَلِّم هذه القاعدة. والاحتمال الثاني: أن يكون في الأصل مصدرًا ثم أُطلق على الشيء المتقرَّب به كقولهم: «نَسَجَ اليمين» و«ضَرَبَ الأمير» ويؤيد ذلك أنه لم يُثنَّ والموضع موضع تشبيه؛ لأنَّ كلاً من قابيل وهابيل له قُرْبَان يَخُصُّه، فالأصل: إذ قرَّباً قربانين وإنما لم يُثنَّ لأنه مصدرٌ في الأصل. وللقائل بانه اسمٌ ما يُتقرَّب [به] لا مصدرٌ أن يقول: إنما لم يُثنَّ، لأنَّ المعنى - كما قاله أبو علي الفارسي - إذ قرَّبَ كلُّ واحدٍ منهما قرباناً كقوله تعالى: «فاجلِدوهم ثمانين جَلْدَةً»^(٣) أي: كلُّ واحدٍ منهم.

وقوله: «قال لأقتلنك» أي: قال الذي لم يُتَقَبَّل منه للمقبول منه. وقرأ الجمهور: «لأقتلنك» بالنون الشديدة. وهذا جوابٌ قسم محذوف، وقرأه^(٤) زيد بالخفيفة. قال: إنما يتقبَّل الله» مفعوله محذوفٌ لدلالة المعنى عليه أي: قرايينهم وأعمالهم، ويجوز ألا يُراد له مفعول كقوله: «فأما مَنْ أَعْطَى

(١) قال في اللسان: «قرف»: يعني بالقمع قمع الوطْب - سقاء اللبن - الذي يصبُّ فيه اللبن، وقرفُه ما يُلْزَقُ به من وسخ اللبن، فأراد أن هؤلاء المخاطبين أوساخ، ونصبه على النداء.

(٢) البحر ٤٦١/٣.

(٣) الآية ٤ من النور.

(٤) البحر ٤٦١/٣ وهو زيد بن علي وتقدمت ترجمته.

واتقى»^(١) هذه الجملة قال أبو محمد بن عطية^(٢): «قبلها كلامٌ محذوف، تقديره: لِمَ تَقْتُلْنِي وأنا لم أَجِنِ شيئاً ولا ذنبَ لي في تقبُّلِ الله قرباني دونَ قربانِك؟» وذكر كلاماً كثيراً. وقال غيره: «فيه حذفٌ يطول» وذكر نحوه، ولا حاجة إلى تقدير ذلك كله، إذ المعاني المفهومة من فحوى الكلام إذا قُدِّرَتْ قصيرةً كان أحسن، والمعنى هنا: قال لأقتلنك حسداً على تقبُّلِ قربانك فعرض له بأن سببَ التقبُّلِ التقوى. وقال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: كيف كان قوله: «إنما يتقبَّلُ الله من المتقين» جواباً لقوله: «لأقتلنك؟» قلت: لَمَّا كان الحسدُ لأخيه على تقبُّلِ قربانه هو الذي حمَّله على توَعُّده بالقتل، قال: إنما أتيت من قبل نفسك لانسلاخها من لباسِ التقوى» انتهى. وهذا ونحوه من تفسير المعنى لا الإعراب. وقيل: إن هذه الجملة اعتراضٌ بين كلامِ القاتل وبين كلامِ المقتول. والضمير في «قال» إنما يعود على الله تعالى، أي: قال الله ذلك لرسوله فيكون قد اعترض بقوله: «إنما يتقبَّلُ الله» بين كلامِ قابيل وهو: «قال لأقتلنك» وبين كلامِ هابيل، وهو «لئن بسطت» إلى آخره، وهو في غاية البعد لتنافر النظم.

آ. (٢٨) واللام في قوله: ﴿لئن﴾: هي الموطئة. وقوله: «ما أنا بياسط» جوابُ القسم المحذوف، وهذا على القاعدة المقررة من أنه إذا اجتمع شرطٌ وقسمٌ أُجيب سابقهما إلا في صورة تقدّم التنبيه عليهما^(٤). وقال الزمخشري^(٥): «فإن قلت: لِمَ جاء الشرط بلفظِ الفعل، والجزاء بلفظِ اسمِ الفاعل وهو قوله: «لئن بسطت، ما أنا بياسط»؟ قلت: ليفيد أنه

(١) الآية ٥ من الليل.

(٢) المحرر ٧٨/٥.

(٣) الكشاف ٦٠٦/١.

(٤) وهي أن يتقدم ذوخير، فإن تقدم رَجَحَ الشرط.

(٥) الكشاف ٦٠٧/١.

- المائدة -

لا يفعل هذا الوصف الشنيع، ولذلك أكدّه بالباء المفيدة لتأكيد النفي» وناقشه الشيخ^(١) في قوله: «إنّ ما أنا بباسطٍ «جزاء للشرط» قال: «لأنّ هذا جوابٌ للقسم لا للشرط»، قال: «لأنه لو كان جواباً للشرط لزمته الفاء لكونه منفياً بـ «ما» والأداة جازمة، وللزم أيضاً حرم تلك القاعدة، وهو كونه لم / يُجِب [٢٤١/١] الأسبق منهما». وهذا ليس بشيء لأن أبا القاسم سمّاه جزء للشرط لَمَّا كان دالاً على جزء الشرط، ولا نكير في ذلك، ولكنه مُعَرِّى بأن يُقال: قد اعترض على الزمخشري^(٢). وقال أيضاً: «وقد خالف الزمخشري كلامه هنا بما ذكره في البقرة في قوله تعالى: «وَلَيْسَ أَتَيْتَ»^(٣) من كونه جعله جواباً للقسم ساداً مسدّ جواب الشرط، وله معه هناك كلامٌ قد قدّمته عنه في موضعه فليراجع.

آ. (٢٩) قوله تعالى: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ﴾: فيه ثلاثة تأويلات، أحدها: أنه على حذفِ همزة الاستفهام، وتقديره: إني أريد، وهو استفهام إنكارٍ لأنّ إرادة المعصية قبيحة، ومن الأنبياء أقبح؛ فهم معصومون عن ذلك، ويؤيد هذا التأويل قراءة^(٤) مَنْ قرأ: «أنى أريد» بفتح النون وهي أنى التي بمعنى «كيف» أي: كيف أريد ذلك. والثاني: أن «لا» محذوفة تقديره: إني أريد أن لا تبوء كقوله تعالى: «بَيِّنْ لِلَّهِ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا»^(٥) «رَوَّاسِيَّ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ»^(٦) أي: أن لا تضلوا، وأن لا تميد، وهو مستفيض، وهذا أيضاً فرارٌ من إثبات الإرادة له. وَضَعَفَ بَعْضُهُمْ هَذَا التَّأْوِيلَ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تَقْتُلْ

(١) البحر ٤٦٢/٣.

(٢) هذه قسوة على أبي حيان، والمسألة تتعلق بالتشدد في القضايا الصناعية والاهتمام بالظاهر. راجع مناقشتنا للموضوع في دراستنا للكتاب.

(٣) الآية ١٤٥.

(٤) البحر ٤٦٣/٣ من دون نسبة.

(٥) الآية ١٧٦ من النساء.

(٦) الآية ١٥ من النحل.

- المائدة -

نفسٌ ظلماً إلا كان علي ابن آدم الأول كِفْلٌ من دميها؛ لأنه أولٌ مَنْ سَنَّ القتل»^(١)، فثبت بهذا أَنَّ الإثم حاصلٌ، وهذا الذي ضَعَفَهُ به غيرُ لازمٍ؛ لأنَّ قائل هذه المقالة يقول: لا يلزم من عدم إرادته الإثم لأخيه عدم الإثم، بل قد يريد عدمه ويقع. والثالث: أن الإرادة على حالها، وهي: إما إرادة مجازية أو حقيقية على حَسَبِ اختلاف أهل التفسير في ذلك، وجاءت إرادة ذلك به لمعانٍ ذكروها، مِنْ جملتها أنه ظَهَرَتْ له قرائنٌ تُدَلُّ على قرب أجله وأن أخاه كافر وإرادة العقوبة بالكافر حسنة. وقوله: «بإثمي» في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعل «تَبَّء» أي: ترجعُ حاملاً له وملتبساً به، وتقدّم نظيره في قوله «فباؤوا بغضب»^(٢). وقالوا: لا بُدَّ من مضافٍ، فقدّره الزمخشري^(٣): «بمثلِ إثمي» قال: «على الاتساع في الكلام كما تقول: قرأتُ قراءة فلان، وكتبتُ كتابته» وقدّره بعضهم: بإثم قنلي. وقوله: «وذلك جزاء» يحتمل أن يكون من كلامه وأن يكون من كلام الله تعالى.

آ. (٣٠) قوله تعالى: ﴿فَطَوَّعَتْ﴾: الجمهورُ على «طَوَّعَتْ» مشدّد الواو من غير ألفٍ بمعنى «سَهَّلَتْ وبعثت» قال الزمخشري^(٤): «وسَّعَتْه ويسَّرَتْه من «طاعَ له المرتع» إذا اتسع». انتهى. والتضعيفُ فيه للتعدية لأنَّ الأصل: طاعَ له قتلُ أخيه، أي: انقاداً، من الطواعية فعُدِّي بالتضعيف، فصار الفاعلُ مفعولاً كحالهِ مع الهمزة. وقرأ^(٥) الحسن وزيد بن علي وجماعةٌ كثيرة: «فطاوعت»، وأبدى الزمخشري^(٦) فيها احتمالين، أحدهما: أن يكونَ

(١) رواه البخاري (الفتح) الأنبياء ٦/٣٦٤؛ ابن ماجه: الديات ١ (١/٨٧٣).

(٢) الآية ٩٠ من البقرة.

(٣) الكشاف ١/٦٠٧.

(٤) الكشاف ١/٦٠٨.

(٥) الشواذ ٣١؛ البحر ٣/٤٦٤.

(٦) الكشاف ١/٦٠٨.

- المائدة -

مِمَّا جَاءَ فِيهِ فَاعِلٌ لِغَيْرِ مِشَارَكَةِ بَيْنِ شَيْئَيْنِ، بَلْ بِمَعْنَى فَعَلَ نَحْو: ضَاعَفْتُهُ وَضَعَفْتُهُ وَنَاعَمْتُهُ وَنَعَّمْتُهُ، وَهَذَانِ الْمَثَالَانِ مِنْ أَمْثَلَةِ سَيَّبِيهِ^(١)، قَالَ: «فَجَاؤُوا بِهِ عَلَى مِثَالِ عَاقِبَتِهِ»، قَالَ: «وَقَدْ تَجِيءُ فَاعِلْتُ لَا تَرِيدُ بِهَا عَمَلَ اثْنَيْنِ، وَلَكِنْهُمْ بَنَوْا عَلَيْهِ الْفِعْلَ كَمَا بَنَوْهُ عَلَى أَفْعَلْتُ» وَذَكَرَ أَمْثَلَةً مِنْهَا «عَافَاهُ اللَّهُ» وَقَالَ مَنْ ذَكَرَ أَنَّ فَاعِلٌ يَجِيءُ بِمَعْنَى فَعَلْتُ. وَالْإِحْتِمَالُ الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ عَلَى بَابِهَا مِنَ الْمِشَارَكَةِ وَهُوَ أَنْ قَتَلَ أَخِيهِ كَأَنَّهُ دَعَا نَفْسَهُ إِلَى الْإِقْدَامِ عَلَيْهِ فَطَاوَعْتُهُ» انْتَهَى. وَإِيضَاحُ الْعِبَارَةِ فِي ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ: جَعَلَ الْقَتْلَ يَدْعُو إِلَى نَفْسِهِ لِأَجْلِ الْحَسَدِ الَّذِي لِحَقِّ قَابِيلَ، وَجَعَلَتِ النَّفْسُ تَأْبَى ذَلِكَ وَتَشْمِئُزُ مِنْهُ، فَكُلُّ مِنْهُمَا - أَعْنِي الْقَتْلَ وَالنَّفْسَ - كَأَنَّهُ يَرِيدُ مِنْ صَاحِبِهِ أَنْ يَطِيعَهُ إِلَى أَنْ غَلَبَ الْقَتْلُ النَّفْسَ فَطَاوَعْتُهُ.

و «له» متعلقٌ بـ «طَوَّعْتُ» عَلَى الْقِرَاءَتَيْنِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢): وَ «له» لَزِيَادَةِ الرَّبْطِ، كَقَوْلِكَ: حَفِظْتُ لَزَيْدٍ مَالَهُ» يَعْنِي أَنَّ الْكَلَامَ تَامَ بِنَفْسِهِ لَوْ قِيلَ: فَطَوَّعْتُ نَفْسَهُ قَتَلَ أَخِيهِ، كَمَا كَانَ كَذَلِكَ فِي قَوْلِكَ «حَفِظْتُ مَالَ زَيْدٍ» فَاتَى بِهَذِهِ اللَّامِ لِقُوَّةِ رِبْطِ الْكَلَامِ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٣): «وَقَالَ قَوْمٌ: طَاوَعْتُ تَتَعَدَّى بِغَيْرِ لَامٍ، وَهَذَا خَطَأٌ، لِأَنَّ الَّتِي تَتَعَدَّى بِغَيْرِ اللَّامِ تَتَعَدَّى لِمَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَقَدْ عَدَّاهُ هُنَا إِلَى قَتْلِ أَخِيهِ، وَقِيلَ: التَّقْدِيرُ: طَاوَعْتُهُ نَفْسَهُ عَلَى قَتْلِ أَخِيهِ، فَرَادَ اللَّامَ وَحَذَفَ «عَلَى» أَي: زَادَ اللَّامَ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ وَهُوَ الْهَاءُ، وَحَذَفَ «عَلَى» الْجَارَةَ لِـ «قَتَلَ أَخِيهِ».

آ. (٣١) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِيَرِيَهُ كَيْفَ يُؤَارِي﴾: هَذِهِ اللَّامُ يَجُوزُ فِيهَا وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِـ «يُبْحَثُ» أَي: يَنْبُشُ وَيُثِيرُ التَّرَابَ لِلْإِرَاءَةِ،

(١) الْكِتَابُ ٢/٢٣٩.

(٢) الْكَشَافُ ١/٦٠٨.

(٣) الْإِمْلَاءُ ١/٢١٤.

الثاني: أنها متعلقة بـ «بَعَثَ»، و «كيف» معمولة لـ «يُوارِي»، وجملة الاستفهام معلقة للرؤية البصرية، فهي في محلّ المفعول الثاني سادة مسدّه، لأن «رأى» البصرية قبل تعديها بالهمزة متعدية لواحد فاكسبت بالهمزة آخر، وتقدّم نظيرها في قوله: «أرني كيف تحيي الموتى»^(١) والسؤوة هنا المراد بها ما لا يجوز أن ينكشف من جسده، وهي الفضيحة أيضاً. قال^(٢):

١٧١٦ - يالقومي للسؤوة السؤاء

ويجوز تخفيفها بإلقاء حركة الهمزة على الواو وهي قراءة^(٣) الزهري، وحينئذ فلا يجوز قلب هذه الواو ألفاً وإن صدق عليها أنها حرف علة متحرك منفتح ما قبله، لأن حركتها عارضة، ومثلها: «جَيْلٌ»^(٤) و«تَوْمٌ» مخففي جَيْلٍ وتَوْمٌ، ويجوز أيضاً قلب هذه الهمزة واواً، وإدغام ما قبلها فيها تشبيهاً للأصلي بالزائد وهي لغة، يقولون في «شيء» و«ضوء»: شيء، وضوء، قال^(٥):

١٧١٧ - وإن يروأسيّة طاروا بها فرحاً

مني وما سمعوا من صالح دفنوا

(١) الآية ٢٦٠ من البقرة.

(٢) البيت لأبي زيد وصدده:

لم يهب حُرمة النديم وحقت

وهو في شواهد الكشاف ٦٠٨/١؛ واللسان: سوا. والبحر ٤٦٦/٣. وحقت: أي وجب قطع يده.

(٣) البحر ٤٦٧/٣.

(٤) الجيئل: الضبع، أو هو الضخم من كل شيء. وانظر: المتع ٦٣٧.

(٥) البيت لقعناب بن أم صاحب، وهو في المحتسب ٢٠٦/١؛ والسمط ٣٦٢؛ والمغني

٧٧٢؛ وشواهد المغني ٣٢٦؛ والشاهد في قوله: «سِيّة» أصلها: سَيْتة، حيث إنه قلب

الهمزة ياء وأدغم الياء في الياء، ولم أقف على هذه الرواية، والمشهورة: سُبّة وهيئة.

وبهذا الوجه قرأ أبو جعفر^(١).

قوله: «يا ويلتا» قلب ياء المتكلم ألفاً وهي لغة فاشية في المنادى المضاف إليها، وهي إحدى اللغات الست، وقد تقدم ذكرها، وقرئ^(٢) كذلك على الأصل، وهي قراءة الحسن البصري. والنداء وإن كان أصله لمن يتأق منه الإقبال وهم العقلاء، إلا أن العرب تتجاوز فتنادي ما لا يعقل، والمعنى: يا ويلتي أخضري فهذا أو أن حضورك، ومثله: «يا حسرة على العباد»^(٣) / ، و«يا حسرتنا على ما فرطت»^(٤). وأمال^(٥) حمزة والكسائي [٢٤١/ب] وأبو عمرو في رواية الدوري ألف «حسرتنا». والجمهور قرأ: «أعجزت» بفتح الجيم وهي اللغة الفصيحة يقال: «عجزت» - بالفتح في الماضي - «أعجز» بكسرها في المضارع. وقرأ الحسن^(٦) والفياض وابن مسعود وطلحة بكسرها وهي لغة شاذة، وإنما المشهور أن يقال: «عجزت المرأة» بالكسر، أي كبرت عجيزتها. و«أن أكون» على اسقاط الخافض أي: عن أن أكون، فلما حذف جرى فيه الخلاف المشهور.

قوله: «فأواري» قرأ الجمهور بنصب الياء، وفيها تخريجان أصحهما: أنه عطفت على «أكون» المنصوبة بـ «أن» منتظماً في سلكه أي: أعجزت عن كوني مشبهاً للغراب فموارياً. والثاني: - ولم يذكر الزمخشري^(٧) غيره - أنه منصوب على جواب الاستفهام في قوله: «أعجزت» يعني فيكون من باب

(١) البحر ٤٦٧/٣.

(٢) الشواذ ٣٢؛ والبحر ٤٦٦/٣.

(٣) الآية ٣٠ من يس.

(٤) الآية ٥٦ من الزمر.

(٥) انظر: السبعة ١٤٣؛ البحر ٤٦٦/٣.

(٦) الشواذ ٣٢؛ القرطبي ١٤٥/٦؛ البحر ٤٦٧/٣.

(٧) الكشاف ٦٠٨/١.

قوله: «فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا»^(١) وهذا الذي ذكره أبو القاسم رده أبو البقاء^(٢) بعد أن حكاه عن قوم، قال: «وذكر بعضهم أنه يجوز أن ينتصب على جواب الاستفهام وليس بشيء، إذ ليس المعنى: أيكون مني عجز فمواراة، ألا ترى أن قولك: «أين بيتك فأزورك» معناه: لو عرفت لزرت، وليس المعنى هنا لو عجزت لواريت» قلت: وهذا الرد على ظاهره صحيح، وبسط عبارة أبي البقاء أن النحاة يشترطون في جواز نصب الفعل بإضمار «أن» بعد الأشياء الثمانية - غير النفي - أن ينحل الكلام إلى شرط وجزاء، فإن انعقد منه شرط وجزاء صحَّ النصب، وإلا امتنع، ومنه: «أين بيتك فأزورك» [أي:] إن عرفتني بيتك أزرك، وفي هذا المقام لو حلَّ منه شرط وجزاء لفسد المعنى، إذ يصير التقدير: إن عجزت واريت، وهذا ليس بصحيح، لأنه إذا عجز كيف يوارى. وردَّ الشيخ^(٣) على أبي القاسم بما تقدّم، وجعله غلطاً فاحشاً، وهو مسبوق إليه كما رأيت، فإساءة عليه الأدب بشيء نقله عن غيره، اللّه أعلم بصحته.

وقرأ^(٤) الفياض بن غزوان وطلحة بن مصرف بسكون الياء، وخرّجها الزمخشري^(٥) على أحد وجهين: إمّا القطع، أي: فانا أوارى، وإمّا على التسكين في موضع النصب تخفيفاً. وقال ابن عطية^(٦): «هي لغية لتوالي الحركات». قال الشيخ^(٧): «ولا يصح أن تعلل القراءة بهذا ما وجد عنه

(١) الآية ٥٣ من الأعراف.

(٢) الإملاء ٢١٤/١.

(٣) البحر ٤٦٧/٣.

(٤) الشواذ ٣٢؛ البحر ٤٦٧/٣.

(٥) الكشاف ٦٠٨/١.

(٦) المحرر ٨٢/٥ وعبارة المطبوعة «لغة».

(٧) البحر ٤٦٧/٣.

- المائدة -

مندوحةً، إذ التسكينُ في الفتحه لا يجوزُ إلا ضرورةً، وأيضاً فلم تتوالى حركاتُ.

وقوله: «فَأَصْبَحَ» بمعنى صار، قال ابنُ عطية^(١): «قوله: «فَأَصْبَحَ» عبارةٌ عن جميعِ أوقاته أقيم بعضُ الزمانِ مُقَامَ كله، وَخُصَّ الصبَاحُ بذلك لأنه بَدْءُ النهارِ والانبعاثِ إلى الأمورِ وَمَظَنَّةُ النشاطِ، ومنه قولُ الربيع^(٢):

١٧١٨ - أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السِّلَاحَ وَلَا

وقولُ سعد بن أبي وقاص: «ثم أَصْبَحْتُ بنو أسد تعذرني على الإسلام» إلى غير ذلك». قال الشيخ^(٣): «وهذا التعليلُ الذي ذكره لكونِ «أصبح» عبارةً عن جميعِ أوقاته وإنما خُصَّ الصبَاحُ لكونه بَدْءُ النهارِ ليس بجيدٍ، لأنَّ العربَ استعملت أَصْحَى وِبات وأمْسى بمعنى صار، وليس شيءٌ منها بَدْءُ النهارِ» وكيف يَحْسُنُ أَنْ يَرُدَّ على أبي محمد بمثل هذا؟ وهو لم يَقُلْ إنها لَمَّا أُقيمت مُقَامَ أوقاته للعلَّةِ التي^(٤) ذَكَرَهَا تكونُ بمعنى صار حتى يلزمُ بأخواتها ما نقضه عليه.

آ. (٣٢) قوله تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾: فيه وجهان، أظهرهما: أنه متعلق بـ«كتبنا»، و«ذلك إشارةٌ إلى القتل، والأجَلُ في الأصل هو الجناية، يقال: أَجَلَ الأمرُ إِجْلاً وَأَجْلاً بفتح الهمزة وكسرهما إذا جَنَاهُ وحده، ومنه قولُ زهير^(٥):

(١) المحرر ٨١/٥.

(٢) تقدم برقم ١٣٧٤.

(٣) يبدو أن هذه المناقشة وردت في البحر في تفسير أبي حيان لغير هذه الآية، لأنها لم تَرِدْ هنا.

(٤) في الأصل: الذي ولعله سهو.

(٥) ديوانه من رواية الأعلام ١٤٥؛ وإصلاح المنطق ٩؛ والقرطبي ١٤٥/٦؛ وشواهد

الزخشمري ٤٨١/٤؛ وينسب أيضاً إلى الخنوت وخنوت بن جبير.

١٧١٩- وأهل خباءٍ صالحٍ ذاتُ بينهم

قد احتربوا في عاجلٍ أنا آجلُهُ

أي: جانيه، ومعنى قول الناس: «فَعَلْتُهُ مِنْ أَجْلِكَ ولَأَجْلِكَ» أي: بسببك، يعني مِنْ أَنْ جَنَيْتَ فِعْلَهُ وَأَوْجَبْتَهُ، وكذلك قولهم: «فَعَلْتُهُ مِنْ جَرَّائِكَ» أصله مِنْ أَنْ جَرَّرْتُهُ، ثم صار يستعمل بمعنى السبب، ومنه الحديث: «مِنْ جَرَّاي»^(١) أي من أجلي. و«من» لابتداء الغاية أي: نشأ الكُتْبُ وابتدأ من جنائية القتل، ويجوزُ حَذْفُ «مِنْ» واللام وانتصابُ «أَجَلٍ» على المفعول له إذا استكمل الشروط، قال^(٢):

١٧٢٠- أَجَلٌ أَنْ اللَّهُ قَدْ فَضَّلَكُمْ

والثاني - أجازَه بعضُ الناس - أن يكونَ متعلقاً بقوله: «مِنْ النادمين» أي: ندم من أجل ذلك أي: قَتَلَهُ أَخَاهُ، قال أبو البقاء^(٣): «ولا تتعلق بـ «النادمين» لأنه لا يحسن الابتداء بـ «كتبتنا» هنا، وهذا الرد غير واضح، وأين عدمُ الحسَنِ بالابتداء بذلك؟ ابتداءً الله إخباراً بأنه كَتَبَ ذلك، والإخبارُ متعلق بقصة ابني آدم، إلا أن الظاهرَ خلافه كما تقدم.

والجمهورُ على فتح همزة «أجل»، وقرأ أبو جعفر^(٤) بكسرها، وهي لغة كما تقدم، ورُوي عنه حذفُ الهمزة وإلقاء حركتها وهي الكسرة على نون «من»، كما ينقل ورش فتحها إليها. والهاء في «أنه» ضمير الأمر والشأن،

(١) رواه مسلم في: الإيمان ٢٠٥؛ وابن حنبل ٣١٧/٢.

(٢) البيت لعدي بن زيد، وهو في مجالس ثعلب ١/١٩٩؛ وتأويل المشكل لابن قتيبة ١٤٣؛ واللسان: «أجل» وعجزه:

فَرَّقَ مَنْ أَحْكَى بِضَلْبٍ وَإِزَارٍ

والصلب: القوة، والإزار: العفة، وأحكى: عقد.

(٣) الإملاء ١/٢١٤.

(٤) الشواذ ٣٢؛ القرطبي ٦/١٤٥؛ البحر ٣/٤٦٨.

- المائدة -

و«مَنْ» شرطيةٌ مبتدأة، وهي وخبرها في محل رفع خبراً لـ «أن». قوله: «بغير نفس» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بالقتل قبلها. والثاني: أنه في محلّ حالٍ من ضمير الفاعل في «قتل» أي: قتلها ظالماً، ذكره أبو البقاء^(١).

قوله: «أوفسادٍ» الجمهور على جره، عطفاً على «نفس» المجرور بإضافة «غير» إليها. وقرأ^(٢) الحسن بنصبه، وفيه وجهان، أظهرهما: أنه منصوبٌ على المفعولِ به بعاملٍ مضميرٍ يليقُ بالمحلّ أي: أو أتى - أو عمل - فساداً. والثاني: أنه مصدرٌ، والتقدير: أو أفسدَ فساداً بمعنى إفساداً، فهو اسمٌ مصدرٍ كقوله^(٣):

١٧٢١ - وبعد عطائك المئة الرتاعا

ذكره أبو البقاء^(٤). و«في الأرض» متعلقٌ بنفس «فساد» لأنك تقول: «أفسدَ في الأرض»، إلا في قراءة الحسن بنصبه، وخرجناه على النصب على المصدرية - كما ذكره أبو البقاء - فإنه لا يتعلّقُ به، لأنه مصدرٌ مؤكدٌ فقد نصّوا على أن المؤكّد لا يعمل، فيكون «في الأرض» متعلقاً بمحذوف على أنه صفةٌ لـ «فساداً». والفاء في: «فكأنما» في الموضوعين جواب الشرط واجبةٌ الدخولِ، و«ما» كافةٌ لحرفِ التشبيه، والأحسن / أن تُسمّى هنا مهيتةً لوقوع [٢٤٢/أ] الفعل بعدها. و«جميعاً»: إمّا حال أو توكيد.

قوله: «بعد ذلك في الأرض» هذا الظرفُ والجارُ بعده يتعلقان بقوله: «لُمسرفون» الذي هو خبر «إن»، ولا تمنع من ذلك لامُ الابتداء فاصلةً بين

(١) الإملاء ٢١٤/١.

(٢) الشواذ ٣٢.

(٣) تقدم برقم ٣١٧.

(٤) الإملاء ٢١٤/١.

العامل ومعموله المتقدم عليه، لأن دخولها على الخبر على خلاف الأصل، إذ الأصل دخولها على المبتدأ، وإنما منع منه دخول «إن». و«ذلك» إشارة إلى مجيء الرسل بالبينات.

آ. (٣٣) قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ﴾: مبتدأ، وخبره: «أن يُقْتَلُوا» وما عطف عليه، أي: إنما جزاؤهم التقتيل أو التصليب أو النفي. وقوله: «يُحَارِبُونَ اللَّهَ» أي: يحاربون أوليائه، كذا قدره الجمهور. وقال الزمخشري^(١): «يُحَارِبُونَ رَسُولَ اللَّهِ، ومُحَارِبَةُ الْمُسْلِمِينَ فِي حَكْمِ مُحَارِبَتِهِ» يعني أن المقصود أن يخبر بأنهم يحاربون رسول الله، وإنما ذكر اسم الله تبارك وتعالى تعظيماً وتفخيماً لمن يُحَارَبُ، كقوله: «إِنَّ الَّذِينَ يَبَايَعُونَكُ إِنَّمَا يَبَايَعُونَ اللَّهَ»^(٢)، وقد تقدّم تحقيق ذلك وتقديره عند قوله: «يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا»^(٣). وقيل: معنى المحاربة المخالفة لأحكامهما، وعلى هذه الأوجه لا يلزم في قوله تعالى: «يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» الجمع بين الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة، ومن يُجَزَى ذلك لم يحتج إلى تأويل من هذه التأويلات، بل يقول: تُحْمَلُ مُحَارِبَتُهُمْ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى مَعْنَى يَلِيقُ بِهَا وَهِيَ الْمَخَالَفَةُ مَجَازاً، ومُحَارِبَتُهُمْ لِرَسُولِهِ عَلَى الْمُقَاتَلَةِ حَقِيقَةً.

قوله: «فساداً» في نضبه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مفعول من أجله أي: يحاربون ويسعون لأجل الفساد، وشروط النصب موجودة. الثاني: أنه مصدر واقع موقع الحال، أي: ويسعون في الأرض مفسدين، أو ذوي فساد، أو جعلوا نفس الفساد مبالغة، ثلاثة مذاهب مشهورة تقدّم تحريرها. الثالث: أنه منصوب على المصدر أي: إنه نوع من العامل قبله، فإن معنى «يسعون» هنا

(١) الكشاف ١/٦٠٩.

(٢) الآية ١٠ من الفتح.

(٣) الآية ٩ من البقرة.

يفسدون، وفي الحقيقة فساد اسم مصدر قائم مقام الإفساد، والتقدير: ويُفسدون في الأرض بسعيهم إفساداً. و«في الأرض» الظاهر أنه متعلق بالفعل قبله، كقوله: «سعى في الأرض ليفسد»^(١)، وقد أجز أن يكون في محل نصب على الحال؛ لأنه يجوز أن لو تأخر عنه أن يكون صفةً له، وأجز أيضاً أن يتعلق بنفس «فساداً» وهذا إنما يتمشى إذا جعلنا «فساداً» حالاً، أما إذا جعلناه مصدراً امتنع ذلك لتقدمه عليه، ولأن المؤكّد لا يعمل. وقرأ الجمهور: «أن يُقتلوا» وما بعده من الفعلين بالثقل، ومعناه التأكيد بالنسبة إلى من تقع به هذه الأفعال. وقرأ الحسن وابن محيصن بتخفيفها^(٢).

قوله: «من خلاف» في محل نصب على الحال من «أيديهم» و«أرجلهم» أي بقطع مختلف، بمعنى أن تقطع يده اليمنى ورجله اليسرى. والنفي: الطرد، والأرض: المراد بها هنا ما يريدون الإقامة بها، أو يراد من أرضهم، وأل عوض من المضاف إليه عند من يراه. قوله: «ذلك لهم خزّي في الدنيا»: «ذلك» [إشارة إلى الخبر المتقدم أيضاً]^(٣)، وهو مبتدأ. وقوله: «لهم خزّي» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون «لهم» خبراً^(٤) مقدماً، و«خزّي» مبتدأ مؤخرًا و«في الدنيا» صفةً له، فيتعلق بمحذوف، أو يتعلق بنفس «خزّي» على أنه ظرفه، والجملة في محل رفع خبراً لـ «ذلك». الثاني: أن يكون «خزّي» خبراً لـ «ذلك»، و«لهم» متعلق بمحذوف على أنه حال من «خزّي»؛ لأنه في الأصل صفةً له، فلما قُدم انتصب حالاً. وأما «في الدنيا» فيجوز فيه الوجهان المتقدمان من كونه صفةً لـ «خزّي» أو متعلقاً به، ويجوز فيه أن يكون متعلقاً بالاستقرار الذي تعلق به «لهم». الثالث: أن يكون «لهم»

(١) الآية ٢٠٥ من البقرة.

(٢) الشواذ ٣٢؛ البحر ٣/٤٧١.

(٣) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.

(٤) في الأصل: «خبر مقدم» وهو سهو.

خبراً لـ «ذلك»، و«خزي» فاعل، ورفَع الجارُّ هنا الفاعلَ لَمَّا اعتمد على
المبتدأ، و«في الدنيا» على هذا فيه الأوجه الثلاثة.

آ. (٣٤) قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه
منصوبٌ على الاستثناء من المحاربين، وللعلماء خلافٌ في التائب من قطاع
الطريق: هل تسقط عنه العقوبات كلها أو عقوبة قطع الطريق فقط،
وأما ما يتعلق بالأموال وقَتْل الأَنْفُس فلا تَسْقُطُ، بل حكمه إلى صاحب المال
وولي الدم؟ والظاهر الأول. الثاني: أنه مرفوع بالابتداء، والخبر قوله: «فإن
الله غفور رحيم»، والعائدُ محذوف أي غفور لهم، ذكر هذا الثاني أبو البقاء^(١)،
وحينئذ يكون استثناء منقطعاً بمعنى: لكن التائب يُغفر له.

آ. (٣٥) قوله تعالى: ﴿وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾: في «إليه» ثلاثة
أوجه، أحدها: أنه متعلقٌ بالفعل قبله. الثاني: أنه متعلقٌ بنفس الوسيلة. قال
أبو البقاء^(٢): «لأنها بمعنى المتوسِّل به، فلذلك عمَلت فيما قبلها» يعني أنها
ليست بمصدرٍ حتى يمتنع أن يتقدَّم معمولها عليها. الثالث: أنه متعلقٌ
بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «الوسيلة»، وليس بذلك.

آ. (٣٦) قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لَهُمْ﴾: قد تقدَّم الكلامُ على «أنَّ»
الواقعة بعد «لو»، وأنَّ فيها مذهبين^(٣)، و«لهم» خبر لـ «أنَّ» و«ما في الأرض»
اسمها، و«جميعاً» توكيد له أو حالٌ منه. و«مثلُه» في نصبه وجهان، أحدهما:
أنه عطفٌ على اسم «أنَّ» وهو «ما» الموصولة. والثاني: أنه منصوبٌ على
المعية وهو رأْيُ الزمخشري^(٤)، وسيأتي ما يردُّ على ذلك والجوابُ عنه.

(١) الإملاء ٢١٤/١.

(٢) الإملاء ٢١٥/١.

(٣) مذهب سيبويه أن المصدر مبتدأ، ومذهب المبرد أنه فاعل بـ «ثبت» وانظر إعرابه
للآية ١٠٣ من البقرة.

(٤) الكشف ٦١٠/١.

- المائدة -

و«معه» ظرفٌ واقعٌ موقعَ الحال، واللام في «ليفتدوا» متعلقة بالاستقرار الذي تعلق به الخبر وهو «لهم». و«به» و«من عذاب» متعلقان بالافتداء، والضميرُ في «به» عائِدٌ على «ما» الموصولة، وجيء بالضميرِ مفرداً وإن تقدّمه شيان وهما: «ما في الأرض» و«مثله» إمّا لتلازمهما، فهما في حكمِ شيءٍ واحد، وإمّا لأنه حذف من الثاني لدلالة ما في الأول عليه كقوله^(١):

١٧٢٢ - فإني وقيارٌ بها لغريبٌ

أي: لو أن لهم ما في الأرض ليفتدوا به ومثله معه ليفتدوا به، وإمّا لإجراء الضميرِ مُجرى اسم الإشارة كقوله^(٢):

١٧٢٣ - كأنه في الجلدِ

وقد تقدّم في البقرة. و«عذاب» بمعنى تعذيب، وبإضافته إلى «يوم» خرج «يوم» عن الظرفية. و«ما» نافية، وهي جوابٌ «لو» /، وجاء على الأكثر من [٢٤٢/ب] كون الجواب المنفيّ بغير لام، والجملة الامتناعية في محل رفعٍ خبراً لـ «إن».

وجعل الزمخشري^(٣) توحيد الضميرِ في «به» لمَدْرِكِ آخر، وهو أن الواو في «ومثله» وأو «مع»، قال بعد أن ذكر الوجهين المتقدمين: «ويجوز أن تكون الواو في «ومثله» بمعنى «مع» فيتوحد المرجوع إليه. فإن قلت: فبِمَ يُنصَبُ المفعول معه؟ قلت: بما تستدعيه «لو» من الفعل، لأن التقدير: «لو ثبت أن لهم ما في الأرض» يعني أن حكمَ ما قبل المفعول معه في الخبر^(٤) والحال

(١) تقدم برقم ٦٢٥.

(٢) تقدم برقم ٥٣٩. ويجدر العودة إلى الشاهد لأنه مرتبط بحوار يتعلق بمسألة إجراء الضمير مجرى اسم الإشارة.

(٣) الكشف ١/٦١٠.

(٤) قوله «الخبر» غير واضح في الأصل.

وعود الضمير حكمٌ لولم يكن بعده مفعولٌ معه، تقول: «كنتُ وزيداً كالأخ» قال^(١):

١٧٢٤- وكان وإياها كحَرَآنَ لم يُفِقْ

عن الماءِ إذ لآقاه حتى تَقَدَّدا

فقال: «كحَرَآن» بالإنفراد، ولم يُقَلْ «كحَرَائِنِ»، وتقول: «جاء زيد وهنداً ضاحكاً في داره» وقد أجاز الأخفش أن يُعْطَى حكمَ المتعاطفين، يعني فيطبق الخبرَ، والحالُ والضميرُ له ولما بعده، فتقول: «كنتُ وزيداً كالأخوين». قال بعضهم: «والصحيحُ جوازُه على قلة».

وقد رَدَّ الشيخ^(٢) على أبي القاسم وطَوَّلَ معه، فلا بُدَّ من نُقْلِ نَصِّهِ قال: «وقولُ الزمخشري: «ويجوزُ أن تكونَ الواوُ بمعنى «مع» لأنه يصيرُ التقدير: مع مثله معه أي: مع مثل ما في الأرض مع ما في الأرض، إن جَعَلْتَ الضميرَ في «معه» عائداً على «ما» يكون «معه» حالاً من «مثله»، وإذا كان ما في الأرض مع مثله كان مثله معه ضرورةً، فلا فائدة في ذِكرِ «معه» لملازمةٍ معيةً كلِّ منهما للآخر، وإن جَعَلْتَ الضميرَ عائداً على «مثله» أي: مع مثله مع ذلك المثل، فيكونُ المعنى مع مثلين، فالتعبيرُ عن هذا المعنى بتلك العبارةِ عيٌّ، إذ الكلامُ المنتظمُ أن يكونَ التركيبُ إذا أُريدَ ذلك المعنى مع مثليه، وقولُ الزمخشري: «فإن قلت» إلى آخرِ الجوابِ هذا السؤالُ لا يَرُدُّ، لأنَّنا قد بيَّنَّا فسادَ أن تكونَ الواوُ واوَ مع، وعلى تقديرِ ورودِه فهذا بناءٌ منه على أن «أن» إذا جاءت بعد «لو» كانت في محل رفع بالفاعلية، فيكونُ التقديرُ على

(١) البيت لكعب بن جعيل، وهو في الكتاب ١٥٠/١. والحران: شديد العطش، تقدد: انشق بطنه.

(٢) البحر ٤٧٤/٣، وقد حدث سقط في مطبوعة البحر، وتمت المقارنة بين النصين من كتاب «الدر اللقيط من البحر المحيط» لابن مكتوم، وهو على هامش البحر في صفحة البحر نفسها.

هذا: لو ثبت كينونة ما في الأرض مع مثله لهم ليفتدوا به، فيكون الضمير عائداً على «ما» فقط. وهذا الذي ذكره هو تفرُّع منه على مذهب المبرد^(١) في أنَّ «أَنَّ» بعد «لو» في محلِّ رفع على الفاعلية، وهو مذهب مرجوح، ومذهب سيبويه^(٢) أنَّ «أَنَّ» بعد «لو» في محلِّ مبتدأ، والذي يظهر من كلام الزمخشري هنا وفي تصانيفه أنه ما وقف على مذهب سيبويه في هذه المسألة، وعلى المفرع على مذهب المبرد لا يجوز أن تكون الواو بمعنى مع، والعامل فيها «ثَبَّتَ» المقدَّر لما تقدَّم مِنْ وجود لفظه معه، وعلى تقدير سقوطها لا يَصِحُّ، لأنَّ «ثَبَّتَ» ليس رافعاً لـ «ما» العائد عليها الضمير، وإنما هورافعٌ مصدرًا منسباً من أنَّ وما بعدها وهو كَوْنٌ، إذ التقدير: لو ثبت كَوْنُ ما في الأرض جميعاً لهم ومثله معه ليفتدوا به، والضميرُ عائِدٌ على ما دون الكون، فالرافع للفاعل غير الناصب للمفعول معه، إذ لو كان إياه لَلَزِمَ من ذلك وجود الثبوت مصاحباً للمثل، والمعنى على كينونة ما في الأرض مصاحباً للمثل لا على ثبوت ذلك مصاحباً للمثل، وهذا فيه غموضٌ، وبيانه: إذا قلت: «يعجبني قيامُ زيدٍ وعمراً» جعلت «عمراً» مفعولاً معه، والعامل فيه «يعجبني» لَزِمَ من ذلك أنَّ عمراً لم يَقُمْ، وأعجبك القيامُ وعمرو، وإنَّ جعلت العامل فيه القيامُ كان عمرو قائماً، وكان الإعجابُ قد تعلَّق بالقيامِ مصاحباً لقيامِ عمرو، فإن قلت: هل كان «ومثله معه» مفعولاً معه، والعامل فيه هو العامل في «لهم» إذ المعنى عليه؟ قلت: لا يصح ذلك لما ذكرناه من وجود «معه» في الجملة، وعلى تقدير سقوطها لا يَصِحُّ، لأنهم نَصُّوا على أنَّ قولك: «هذا لك وأباك» ممنوعٌ في الاختيار، قال سيبويه^(٣): «وأما هذا لك وأباك» فقبیحٌ لأنه لم يذكُر فعلاً ولا حرفاً فيه معنى فعل، حتى يصيرَ كأنه قد تكلم بالفعل» فأفصح سيبويه

(١) المقتضب ٣/٧٧.

(٢) الكتاب ١/٤١٠.

(٣) الكتاب ١/١٢٨.

- المائدة -

بأن اسم الإشارة وحرف الجر المتضمن لمعنى الاستقرار لا يعملان في المفعول معه، وقد أجاز بعض النحويين في حرف الجر والظرف أن يعمل في المفعول معه نحو: «هذا لك وأباك» فقوله: «وأباك» يكون مفعولاً معه والعامل الاستقرار في «لك» انتهى.

ومع هذا الاعتراض الذي ذكره فقد يظهر عنه جواب وهو أنا نقول: نختار أن يكون الضمير في قوله: «معه» عائداً على «مثله»، ويصير المعنى: مع مثلين، وهو أبلغ من أن يكون مع مثل واحد، وقوله: «تركيب عي» فهم قاصر. ولا بد من جملة محذوفة قبل قوله: «ما تقبل منهم» تقديره: «وبذلوله أو وافقدوا به» ليصح الترتيب المذكور، إذ لا يترتب على استقرار ما في الأرض جميعاً ومثله معه لهم عدم التقبل، إنما يترتب عدم التقبل على البذل والافتداء. والعاملة على «تقبل» مبنياً للمفعول حذف فاعله لعظمته وللعلم به. وقرأ^(١) يزيد بن قطيب: «ما تقبل» مبنياً للفاعل، وهو ضمير الباري تبارك وتعالى.

قوله: «ولهم عذاب» مبتدأ وخبره مقدم عليه. و«اليم» صفته بمعنى مؤلم. وهذه الجملة أجزأوا فيها ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون حالاً، وفيه ضعف من حيث المعنى. الثاني: أن تكون في محل رفع عطفاً على خبر «أن»، أخبر عن الذين كفروا بخبرين: لو استقر لهم جميع ما في الأرض مع مثله فبذلوله لم يتقبل منهم، وأن لهم عذاباً أليماً. الثالث: أن تكون معطوفة على الجملة من قوله: «إن الذين كفروا»، وعلى هذا فلا محل لها لعطفها على ما لا محل له.

أ. (٣٧) وقوله تعالى: ﴿يريدون أن يخرجوا﴾: كقوله: «يريد الله

(١) البحر ٣/٤٧٤.

أَنْ يُخَفَّفَ عَنْكُمْ»^(١)، وقد تقدّم. والجمهورُ على «أَنْ يَخْرُجُوا» مبنياً للفاعل،
وقرأ^(٢) يحيى بن وثاب وإبراهيم النخعي: «يُخْرَجُوا» مبنياً للمفعول، وهما
واضحتا التخريج / .

[٢٤٣/أ]

آ. (٣٨) قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾: قراءةُ الجمهورِ
بالرفع، وعيسى^(٣) بن عمرو ابن أبي عبله بالنصب، ونُقِلَ عن أبي: «وَالسَّرْقُ
وَالسَّرْقَةُ» بضم السين وفتح الراء مشددتين. قال الخفاف^(٤): «وَجَدْتُهُ فِي
مُصْحَفِ أَبِي كَذَلِكَ» وَمِمَّنْ ضَبَطَهُمَا بِمَا ذَكَرْتُ أَبُو عَمْرٍو، إِلَّا أَنَّ ابْنَ عَطِيَّةَ^(٥)
جَعَلَ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ تَصْحِيفاً فَإِنَّهُ قَالَ: «وَيَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ هَذَا تَصْحِيفاً مِنْ
الضَّابِطِ، لِأَنَّ قِرَاءَةَ الْجَمَاعَةِ إِذَا كُتِبَتْ: «وَالسَّارِقُ» بغير ألف وافقت في الخط
هذه» قلت: ويظهر توجيهُ هذه القراءة بوجه ظاهر وهو أن السَّرْقُ جمع سارق،
فإنَّ فُعْلاً يُطْرَدُ جَمْعاً لِفَاعِلٍ صَفَةً نَحْو: ضَارِبٌ وَضُرْبٌ، والدليل على أن
المرادَ الجمعَ قراءةُ عبد الله: «وَالسَّارِقُونَ وَالسَّارِقَاتُ» بصيغتي جمع السلامة،
فدُلَّ على أن المرادَ الجمعَ، إلا أنه يُشْكَلُ عَلَيْنَا فِي هَذَا شَيْءٌ وَهُوَ أَنَّ فُعْلاً
يَكُونُ جَمْعَ فَاعِلٍ وَفَاعِلَةٌ أَيْضاً، تقول: «نِسَاءٌ ضُرِبَ» كما تقول: «رِجَالٌ
ضُرِبَ» ولا يدخلون عليه تاء التانيث حين يراد به الإناث، والسَّرْقَةُ هنا - كما
رأيت - في هذه القراءة بتاء التانيث حين أريد بـ فُعْلٍ جمع فاعلة، فهو مُشْكَلٌ
من هذه الجهة، لا يقال: إن هذه التاء يجوز أن تكونَ لتأكيدِ الجمع، لأنَّ
ذلك محفوظٌ لا يقاس عليه نحو: «حِجَارَةٌ».

(١) الآية ٢٨ من النساء.

(٢) الشواذ ٣٢؛ البحر ٣/٤٧٥.

(٣) الشواذ ٣٢؛ القرطبي ١٦٦/٦؛ البحر ٣/٤٧٦.

(٤) إبراهيم بن محمد المكي قرأ على البزي، وقرأ عليه الجصاص. انظر: طبقات

القراء ١/٢٦.

(٥) المحرر ٥/٩٦.

- المائدة -

فأما قراءة الجمهور فيها وجهان، أحدهما - وهو مذهب سيويه^(١) والمشهور من أقوال البصريين - أن «السارق» مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: «فيما يتلى عليكم - أو فيما فرض - «السارق» والسارقة، أي حكم السارق، ويكون قوله: «فاقطعوا» بياناً لذلك الحكم المقدّر، فما بعد الفاء مرتبط بما قبلها، ولذلك أتى بها فيه لأنه هو المقصود، ولو لم يأت بالفاء لتوهم أنه أجنبي، والكلام على هذا جملتان: الأولى خبرية، والثانية أمرية. والثاني - وهو مذهب الأخفش^(٢)، ونقل عن المبرد وجماعة كثيرة - أنه مبتدأ أيضاً، والخبر الجملة الأمرية من قوله: «فاقطعوا»، وإنما دخلت الفاء في الخبر لأنه يشبه الشرط، إذ الألف واللام فيه موصولة بمعنى الذي والتي، والصفة صلتهما، فهي في قوة قولك: «والذي سرق والتي سرقت فاقطعوا». وأجاز الزمخشري^(٣) الوجهين، ونسب الأول لسيويه، ولم ينسب الثاني، بل قال: «ووجه آخر وهو أن يرتفعاً بالابتداء، والخبر «فاقطعوا».

وإنما اختار سيويه أن خبره محذوف كما تقدّم تقديره دون الجملة الطلبية بعده لوجهين، أحدهما: أن النصب في مثله هو الوجه في كلام العرب نحو: «زيداً فاضربه» لأجل الأمر بعده، قال سيويه^(٤) في هذه الآية: «الوجه في كلام العرب النصب، كما تقول: «زيداً فاضربه» ولكن أبت العامة إلا الرفع». والثاني: دخول الفاء في خبره، وعنده أن الفاء لا تدخل إلا في خبر الموصول الصريح كالذي و«من» بشروط أخر ذكرتها في كتبي النحوية؛ وذلك لأن الفاء إنما دخلت لشبه المبتدأ بالشرط، واشترطوا في صلته أن تصلح لأداة الشرط من كونها جملة فعلية مستقبلية المعنى، أو ما يقوم مقامها من ظرف

(١) الكتاب ٧١/١ - ٧٢.

(٢) لم يرد في كتابه «معاني القرآن» إشارة إلى هذا الإعراب.

(٣) الكشف ٦١١/١.

(٤) الكتاب ٧١/١ - ٧٢.

وشبهه، ولذلك إنها إذا لم تصلح لأداة الشرط لم يَجُزْ دخول الفاء في الخبر،
وصلة «أل» لا تصلح لمباشرة أداة الشرط فلذلك لا تدخلُ الفاء في خبرها،
وأيضاً فـ «أل» وصلتها في حكم اسمٍ واحدٍ ولذلك نَحَطُّها الإعرابُ.

وأما قراءة عيسى بن عمر وإبراهيم فالنصبُ بفعلٍ مضمَرٍ يفسره العامل
في سببهما نحو: «زيداً فأكرم أخاه» والتقدير: فعاقبوا السارق والسارقة،
تقدُّره فعلاً من معناه نحو: «زيداً ضربتُ غلامه» أي: أهنتُ زيداً، ويجوز أن
يقدَّر العاملُ موافقاً لفظاً لأنه يُسأغ أن يقال: «قطعت السارق» وهذه قراءة
واضحةٌ لمكانِ الأمر بعد الاسم المشتغل عنه.

قال الزمخشري^(١): «وفضَّلها سيويه على قراءة العامة لأجل الأمر؛ لأنَّ
«زيداً فاضربه». أحسنُ من «زيدُ فاضربه» وفي نقله تفضيلُ النصب على قراءة
العامة نظر، ويظهر ذلك بنصِّ سيويه، قال سيويه: «الوجه في كلام العرب
النصبُ كما تقول: «زيداً اضربه» ولكن أبت العامة إلا الرفع»، وليس في هذا
ما يقتضي تفضيلُ النصب، بل معنى كلامه أن هذه الآية ليست من الاشتغال في
شيء، إذ لو كانت من باب الاشتغال لكان الوجهُ النصب، ولكن لم يقرأها
الجمهور إلا بالرفع، فدلَّ على أن الآية محمولةٌ على كلامين كما تقدَّم، لا على
كلامٍ واحدٍ، وهذا ظاهرٌ.

وقد ردَّ الفخر الرازي^(٢) على سيويه بخمسة أوجه، وذلك أنه فهم كما
فهم صاحب «الكشاف» من تفضيلُ النصب، قال الفخر الرازي: «الذي ذهبَ
إليه سيويه ليس بشيء، ويدلُّ على فساده وجوه، الأول: أنه طعن في القراءة
المتواترة المنقولة عن الرسول وعن أعلام الأمة، وذلك باطلٌ قطعاً، فإن قال

(١) الكشاف ٦١٢/١.

(٢) تفسير الفخر الرازي ٢٢٣/١١.

سيبويه: لا أقول إن القراءة بالرفع غير جائزة، ولكني أقول: القراءة بالنصب أولى، فنقول: رديء أيضاً لأن ترجيح قراءة لم يقرأ بها إلا عيسى بن عمر [ب/٢٤٣] / على قراءة الرسول وجميع الأمة في عهد الصحابة والتابعين أمر منكر وكلام مردود. الثاني: لو كانت القراءة بالنصب أولى لوجب أن يكون في القراء من يقرأ: «واللذان يأتيناها منكم فأذوهما»^(١) بالنصب، ولما لم يوجد في القراء من يقرأ كذلك عَلِمْنَا سَقُوطَ هذا القول. الثالث: أننا إذا جعلنا «السارق والسارقة» مبتدأً وخبره مضمراً وهو الذي يقدره: «فيما يتلى عليكم» بقي شيء آخر تتعلق به الفاء في قوله: «فاقطعوا». فإن قال: الفاء تتعلق بالفعل الذي دلَّ عليه قوله: «والسارق والسارقة» يعني أنه إذا أتى بالسرقة فاقطعوا يده، فنقول: إذا احتجت في آخر الأمر [أن تقول]: السارق والسارقة [تقديره]: من سرق، فاذكر هذا أولاً حتى لا تحتاج إلى الإضمار الذي ذكرته. الرابع: أننا إذا اخترنا القراءة بالنصب لم تدلَّ على أن السرقة علة لوجوب القطع، وإذا اخترنا القراءة بالرفع أفادت الآية هذا المعنى، ثم إنَّ هذا المعنى متأكد بقوله: «جزاء بما كسبا» فثبت أن القراءة بالرفع أولى. الخامس: أن سيبويه قال^(٢): «وهم يقدمون الأهم والذي هم بيانه أعنى» فالقراءة بالرفع تقتضي تقديم ذكر كونه سارقاً على ذكر وجوب القطع، وهذا يقتضي أن يكون أكبر العناية مصروفاً إلى شرح ما يتعلق بحال السارق من حيث إنه سارق، وأما القراءة بالنصب فإنها تقتضي أن تكون العناية ببيان القطع أتم من العناية بكونه سارقاً، ومعلوم أنه ليس كذلك فإن المقصود في هذه الآية تبيح السرقة والمبالغة في الزجر عنها، فثبت أن القراءة بالرفع هي المتعينة. انتهى ما زعم أنه ردُّ على إمام الصناعة. والجواب عن الوجه الأول ما تقدم جواباً عما قاله الزمخشري، وقد تقدم، ويؤيده نص سيبويه فإنه قال: «وقد يحسن ويستقيم: «عبدالله فاضربه»

(١) الآية ١٦ من النساء

(٢) الكتاب ١٥/١

إذا كان مبنياً على مبتدأ مُظَهَّرٍ أو مضمراً، فأما في المُظَهَّرِ فقوله: «هذا زيدٌ فاضربهُ» وإن شئت لم يظهر هذا ويعمل كعمله إذا كان مظهراً، وذلك قولك: «الهِلالُ واللَّهِ فانظرُ إليه» فكأنك قلت: «هذا الهلال» ثم جئت بالأمر، ومن ذلك قولُ الشاعر^(١):

١٧٢٥- وقائلة: خَوْلَانُ فَاكِخَ فَنَاتَهُمْ
وَأَكْرَوْمَةُ الْحَيِّينِ خِلْوٌ كَمَا هِيََا

هكذا سُمع من العرب تُنشدُهُ» يعني برفع «خولان» فمع قوله: «يحسن ويستقيم» كيف [يكون] طاعناً في الرفع؟ وقوله: «فإن قال سيبويه إلى آخره» فسيبويه لا يقول ذلك، وكيف يقوله وقد رجَّح الرفع بما أوضحته، وقوله: «لم يقرأ بها إلا عيسى» ليس كما زعم، بل قرأ بها جماعة كإبراهيم ابن أبي عبلة، وأيضاً فهؤلاء لم يَقْرؤوها من تلقاء أنفسهم، بل نقلوها إلى أن تتصل بالرسول صلى الله عليه وسلم، غاية ما في الباب أنها ليست في شهرة الأولى. وعن الثاني: أن سيبويه لم يدع ترجيح النصب حتى يُلزم بما قاله، بل خرَّج قراءة العامة على جملتين، لما ذكرت لك فيما تقدم من دخول الفاء، ولذلك لمَّا مثل سيبويه جملة الأمر والنهي بعد الاسم مثلهما عاريتين من الفاء، قال: «وذلك قولك: «زيداً اضربهُ» و«عمرأ امرُ به». وعن الثالث: ما تقدم من الحكمة المقتضية للمجيء بالفاء وكونها رابطة للحكم بما قبله، وعن الرابع: بالمنع أن يكون بين الرفع والنصب فرقٌ بأن الرفع يقتضي العلة، والنصب لا يقتضيه، وذلك أن الآية من باب التعليل بالوصف المُرتَّب عليه الحكم، ألا ترى أن قولك: «اقطع السارق» يفيد العلة، أي: إنه جعلَ علة

(١) لم أهد إلى قائله وهو في الكتاب ٧٠/١؛ وابن يعيش ١٠٠/١؛ والمغني ١٧٩؛ والأزهية ٢٥٢؛ والعيني ٥٢٩/٢؛ والدرر ٧٩/١. الأكرومة: الكريمة، والحيان: حي أبيها وأمها. وخلو: خالية من الزوج.

القطع اتصافه بالسرقة، فهذا يشعر بالعلّة مع التصريح بالنصب. وعن الخامس: أنهم يُقدّمون الأهمّ حيث اختلفت النسبة الإسنادية كالفاعل مع المفعول، ولُنسردُ نصّ سيبويه ليتبين ما ذكرناه، قال سيبويه^(١): «فإن قَدِّمْتَ [المفعول] وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول» يعني في: «ضرب عبد الله زيدا» قال: «وذلك: ضرب زيدا عبد الله، لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم تُرد أن يشتغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخراً في اللفظ، فمن ثمّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدماً وهو عربي جيد كثير، كأنهم يُقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يُهمّانهم ويُعنيانهم» والآية الكريمة ليست من ذلك.

قوله: «أيديهما» جمع واقع موقع التثنية لأمن اللبس، لأنه معلوم أنه يُقطع من كل سارق يمينه، فهو من باب «صَغَتْ قلوبكما»^(٢)، ويدل على ذلك قراءة عبدالله^(٣): «فاقطعوا أيماهما». واشترط النحويون في وقوع الجمع موقع التثنية شروطاً، من جملتها: أن يكون ذلك الجزء المضاف مفرداً من صاحبه نحو: «قلوبكما» و«رؤوس الكباشين» لأمن الإلباس بخلاف العينين واليدين والرجلين، لوقلت: «فَقَأْتُ أعينهما» / وأنت تعني عينيها، و«كُفَّتْ أيديهما» وأنت تعني «يديهما» لم يَجْزُ للّبس، فلولا أن الدليل دلّ على أن المراد اليدان اليمينان لما ساع ذلك، وهذا مستفيض في لسانهم - أعني وقوع الجمع موقع التثنية بشروطه - قال تعالى: «فقد صَغَتْ قلوبكما».

ولنذكر المسألة فنقول: كل جزأين أضيفا إلى كليهما لفظاً أو تقديراً وكانا^(٤) مفردَيْن من صاحبيهما جازَ فيهما ثلاثة أوجه: الأحسنُ الجمعُ، ويليهِ

(١) الكتاب ١٤/١ - ١٥.

(٢) الآية ٤ من التحريم: «إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قلوبكما».

(٣) البحر ٤٨٣/٣.

(٤) الأصل: «وكان» وهو سهو.

- المائدة -

الإفرادُ عند بعضهم، ويليهِ التثنيةُ، وقال بعضهم: الأحسنُ الجمعُ ثم التثنيةُ ثم الإفرادُ نحو: «قَطَعْتُ رُؤُوسَ الكَبِشِينَ ورَأَسَ الكَبِشِينَ ورَأَسِيَ الكَبِشِينَ»، قال^(١):

١٧٢٦- وَمَهْمَهَيْنِ قَدَفَيْنِ مَرَّتَيْنِ
ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظَهْوِرِ التَّرْسَيْنِ

فقولي: «جزآن» تحرُّرٌ من الشَّيْثَيْنِ المنفصلين، لو قلت: قبضت دراهمكما» تعني: دِرْهَمِيكَمَا لم يَجْزُ لِلْبَسِّ، فلو أَمِنَ جاز كقوله: اضرباه بأسيا فكما» «إلى مضاجعكما». وقولنا «أضيفا» تحرُّرٌ من تفرُّقهما كقوله: «على لسانِ داود وعيسى بن مريم»^(٢)، وقولنا «لفظاً» تقدُّمٌ مثاله، فإنَّ الإضافةَ فيه لفظيةٌ. وقولنا «أو تقديراً» نحو قوله^(٣):

١٧٢٧- رأيت بني البكري في حومة الوغى
كفاغري الأفواه عند عرين

فإنَّ تقديره: كفاغري أفواهما. وقولنا «مفردين» تحرُّرٌ من العينين ونحوهما، وإنما اختير الجمع على التثنية وإن كانت الأصل لاستثقال توالي تثنيتين، وكان الجمعُ أولى من المفرد لمشاركة التثنية في الضم، وبعده المفرد لعدم الثقل، هذا عند بعضهم قال: «لأنَّ التثنيةَ لم تَرُدْ إلا ضرورةً كقوله»^(٤):

١٧٢٨- هما نَفْسًا في فيٍّ مِنْ فَمَوَّهِمَا
على النابحِ العاوي أشدَّ رجامِ

(١) البيت لخطام المجاشعي، وهو في اللسان: «سمت»، وأما في الشجري ١٢/١؛ وابن يعيش

١٥٥/٤؛ والأشموني ٧٤/٣؛ والدرر ١/٥١٥.

المهمه: المفازة، القَدَف: البعيد، والمَرَّت: الأرض الجرداء.

(٢) الآية ٧٨ من المائدة.

(٣) لم أهد إلى قائله وهو في الهمع ١/٥٠؛ والدرر ١/٢٥. والعرين: بيت الأسد.

(٤) البيت تقدم برقم ١٤٦٣.

- المائدة -

بخلاف الأفراد فإنه وَرَدَ في فصيح الكلام، ومنه: «مَسَحَ أذنيه
ظاهرهما وباطنهما». وقال بعضهم: «الأحسنُ الجمعُ ثم التثنيةُ ثم الأفرادُ
كقوله^(١)»:

١٧٢٩- حمامة بطن الواديين تَرَنَّمي

سَقَاكَ مِنَ الْغُرِّ الْغَوَادِي مَطِيرُهَا

وقال الزمخشري^(٢): «أيديهما: يديهما، ونحوه: «فقد صَغَتْ قلوبكما»
اكتفى بتثنية المضاف إليه عن تثنية المضاف، وأريد باليدين اليُمْنِيَانِ بدليل
قراءة عبدالله: «والسارقون والسارقات فاقطعوا أيمانهم». وردَّ عليه الشيخ^(٣)
بأنهما ليسا بشيين، فإنَّ النوعَ الأول^(٤) مطرَدٌ فيه وضعُ الجمعِ موضعَ التثنية،
بخلاف الثاني^(٥) فإنه لا ينقاس، لأنَّ المتبادرَ إلى الذهن من قولك: «قَطَعْتُ
آذَانَ الزيدَيْنِ: أربعة الآذان» وهذا الردُّ ليس بشيءٍ لأنَّ الدليلَ دَلَّ على أن
المراد اليمينان.

قوله: «جزاء» فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه منصوب على المصدر بفعلٍ
مقدر أي: جازوهما جزءًا. الثاني: أنه مصدر أيضاً لكنه منصوب على معنى
نوع المصدر، لأن قوله: «فاقطعوا» في قوة: جازوهما بقطع الأيدي جزءًا.
الثالث: أنه منصوب على الحال، وهذه الحال يُحتمل أن تكونَ من الفاعل
أي: مُجازين لهما بالقطع بسبب كسبهما، وأن تكونَ من المضاف إليه في
«أيديهما» أي: في حال كونهما مجازين، وجاز مجيء الحال من المضاف

(١) البيت للشماخ - وليس في ديوانه - أولتوبة بن الحمير، وهو في أمالي القالي ٨٨/١؛
والعيني ٨٦/٤؛ والهمع ٥١/١؛ والدرر ٢٦/١.

(٢) الكشف ٦١٢/١.

(٣) البحر ٤٨٣/٣.

(٤) وهو ما كان اثنين من شيئين كالقلب والأنف.

(٥) وهو ما كان في كل شيء منها اثنان كاليدين والرجلين.

- المائدة -

إليه لأن المضاف جزؤه كقوله: «وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا»^(١).
الرابع: أنه مفعولٌ من أجله أي: لأجل الجزاء، وشروطُ النصبِ موجودةٌ.
و«نكالاً» منصوبٌ كما نُصِبَ «جزاء»، ولم يذكر الزمخشري^(٢) فيهما غيرَ
المفعولِ من أجله. قال الشيخ^(٣): «تبع في ذلك الزجاج»^(٤)، ثم قال:
«وليس بجيدٍ، إلا إذا كان الجزاء هو النكال فيكون ذلك على طريقِ البدلِ،
وأما إذا كانا متباينين فلا يجوز ذلك إلا بوساطة حرف العطف». قلت: النكالُ
نوعٌ من الجزاء فهو بدلٌ منه، [على أن الذي ينبغي أن يُقال هنا إن «جزاء»
مفعولٌ من أجله، العاملُ فيه]^(٥) «فاقطعوا» فالجزاءُ علةٌ للأمرِ بالقطع، و«نكالاً»
مفعولٌ من أجله أيضاً، العاملُ فيه «جزاء» والنكالُ علةٌ للجزاء، فتكون العلةُ
معللةٌ بشيءٍ آخر فتكون كالحال المتداخلة، كما تقول: «ضربتُه تأديباً له
إحساناً إليه» فالتأديبُ علةٌ للضرب والإحسانُ علةٌ للتأديب، وكلامُ الزمخشري
والزجاج قبله لا يُنافي ما ذكرته، فإنه لا منافاة بين هذا وبين قولهما «جزاء»
مفعولٌ من أجله، وكذلك «نكالاً» فتأملُه، فإنه وجهٌ حسنٌ، فطاح الاعتراضُ
على الزمخشري والزجاج، والتفصيلُ المذكورُ في قوله^(٦): «إلا إذا كان
الجزاء هو النكال». ثم ظفرت بعد ذلك بأنه يجوز في المفعول له أن يُنصبَ
مفعولاً له آخر [يكون علة]^(٧) فيه، وذلك أن المُعربين أجازوا في قوله تعالى:
«أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغِيًّا»^(٨) أن يكون «بغياً» مفعولاً له، ثم ذكروا في

(١) الآية ٤٧ من الحجر.

(٢) الكشاف ٦١٢/١.

(٣) البحر ٤٨٤/٣.

(٤) معاني القرآن ١٩٠/٢.

(٥) ما بين معقوفين غير واضح في الأصل.

(٦) أي في قول الشيخ أبي حيان.

(٧) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.

(٨) الآية ٩٠ من البقرة: «بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغِيًّا أَنْ يُنَزَّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ».

قوله: «أَنْ يُنَزَّلَ اللهُ» أنه مفعول له ناصبه «بغياً» فهو علة له، صرّحوا بذلك فظهر ما قلت. و«بما» متعلق بـ «جزاء»، و«ما» يجوز أن تكون مصدرية أي: بكسبهما، وأن تكون بمعنى الذي، والعائد محذوف لاستكمال الشروط أي: بالذي كسبها، والباء سببية.

آ. (٣٩) قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ﴾: متعلق بـ «تاب» و«ظلم» مصدر مضاف إلى فاعله أي: من بعد أن ظلم غيره بأخذ ماله، وهذا واضح، وأجاز بعضهم أن يكون مضافاً للمفعول أي: من بعد أن ظلم نفسه، وفي جواز هذا نظراً، إذ يصير التقدير: مِنْ بَعْدِ أَنْ ظَلَمَهُ، ولو صرّح بهذا الأصل لم يجز لأنه يؤدي إلى تعدّي فعل المضمّر إلى ضميره المتصل، وذلك لا يجوز إلا في باب ظن وفقد وعدم، كذلك قاله الشيخ^(١)، وفي نظره نظر، لأننا إذا حللنا المصدر لحرف مصدرى وفعل فإنما يأتي بعد الفعل بما يصحُّ تقديره، وهو لفظ النفس، أي من بعد أن ظلم نفسه.

آ. (٤١) قوله تعالى: ﴿لَا يَحْزُنُكَ الَّذِينَ﴾: قد تقدّم^(٢) أن «يحزن» يُقرأ بفتح الياء وضمّها وأنهما لغتان، وهل هما بمعنى أو بينهما فرق؟ والنهي للذين في الظاهر وهو من باب قوله: «لَا أُرِيَنَّكَ ههنا»^(٣) أي: لا تتعاط أسباباً يحصل لك بها حزن من جهتهم، وتقدم لك تحقيق ذلك مراراً، وقول أبي البقاء^(٤) في «يحزنك»: «والجيد فتح الياء وضم الزاي، ويُقرأ بضم الياء وكسر الزاي من أحزنتني وهي لغة» ليس بجيد، لأنها قراءة متواترة، وقد تقدّم

(١) البحر ٣/٤٨٤.

(٢) انظر إعرابه للآية ١٧٦ من آل عمران.

(٣) الكتاب ١/٤٥٣، ويعني بهذا الباب أن ظاهر اللفظ للمتكلم وحقيقته للمخاطب أو العكس.

(٤) الإملاء ١/٢١٥.

- المائدة -

دليلها في آل عمران^(١). و«يُسارعون» من المسارعة، و«في الكفر» متعلق بالفعل قبله، وقد تقدّم نظيرها في آل عمران. قوله: «من الذين قالوا» يجوز أن يكونَ حالاً من الفاعل في «يُسارعون» أي: يُسارعون حالَ كونهم / بعض [٢٤٤/ب] الذين قالوا، ويجوز أن يكونَ حالاً من نفس الموصول وهو قريبٌ من معنى الأول، ويجوز أن تكونَ «مِنْ» بياناً لجنس الموصول الأول وكذلك «مِنْ» الثانية، فتكون تبييناً وتقسيماً للذين يُسارعون في الكفر، ويكون «سَمَاعُونَ» على هذا خبرَ مبتدأ محذوف. و«أمنأ» منصوبٌ بـ«قالوا»، وبـ«أفواههم» متعلق بـ«قالوا» لا بـ«أمنأ» بمعنى أنه لم يُجاوِز قولهم أفواههم، إنما نطقوا به غير معتقدين له بقلوبهم وقوله: «ولم تؤمن قلوبهم» جملةٌ حالية.

قوله: «ومن الذين هادوا» فيه وجهان، أحدهما: ما تقدم، وهو أن يكونَ معطوفاً على «من الذين قالوا» بياناً وتقسيماً. والثاني: أن يكونَ خبراً مقدماً، و«سَمَاعُونَ» مبتدأ، والتقدير: «ومن الذين هادوا قومٌ سَمَاعُونَ» فتكونُ جملةً مستأنفة، إلا أن الوجه الأول مُرَجَّح بقراءة^(٢) الضحاك: «سَمَاعِينَ» على الظم بفعل محذوف، فهذا يدل على أن الكلامَ ليس جملةً مستقلة، بل قوله: «ومن الذين هادوا» عطفتُ على «من الذين قالوا». وقوله «سَمَاعُونَ» مثال مبالغة، و«للكذب» فيه وجهان، أحدهما أن اللامَ زائدةٌ، و«الكذب» هو المفعول، أي: سَمَاعُونَ الكذب، وزيادة اللامِ هنا مطردةٌ لكونِ العاملِ فرعاً فقوي باللام، ومثله: «فَعَالٌ لما يريد»^(٣). والثاني: أنها على بابها من التعليل، ويكون مفعول «سَمَاعُونَ» محذوفاً، أي: سَمَاعُونَ أخباركم وأحاديثكم ليكذبوا فيها بالزيادة والنقص والتبديل بأن يُرَجِّفُوا^(٤) بقتل المؤمنين في السرايا كما

(١) الآية ١٧٦ وهي قراءة نافع.

(٢) البحر ٤٨٧/٣.

(٣) الآية ١٠٧ من هود.

(٤) أرجف القوم: خاضوا في أخبار الفتن.

نُقِلَ من مخازيهم. وقوله: «سَمَاعُونَ لِقَوْمٍ» يجوز أن تكون هذه تكريراً للأولى، فعلى هذا يجوز أن يتعلَّقَ قَوْلُهُ «لِقَوْمٍ» بنفسِ الكذبِ أَي: يَسْمَعُونَ ليكذبوا لأجل قوم، ويجوزُ أن تتعلَّقَ اللامُ بنفسِ «سَمَاعُونَ» أَي: سَمَاعُونَ لأجل قومٍ لم يأتوك لأنهم لبغضهم لا يقربون مجلسك وهم اليهود، و«لم يأتوك» في محلِّ جرٍّ لأنه صفةٌ لـ «قوم».

قوله: «يُحَرِّفُونَ» يجوز أن يكونَ صفةً لـ «سَمَاعُونَ» أَي: سَمَاعُونَ مُحَرِّفُونَ، ويجوز أن يكونَ حالاً من الضمير في «سَمَاعُونَ»، ويجوز أن يكونَ مستأنفاً لا محلَّ له، ويجوز أن يكونَ خبرَ مبتدأ محذوف أَي: هم مُحَرِّفُونَ، ويجوزُ أن يكونَ في محلِّ جرِّ صفةٍ لـ «قومٍ» أَي: لقومٍ محرفين. و«من بعد مواضعه» قد أنقته في النساء^(١). و«يقولون» كـ «يحرّفون» ويجوز أن يكونَ حالاً من ضمير «يحرّفون». والجمله الشرطية من قوله: «إِنْ أوتيتُم» مفعولة بالقول، و«هذا» مفعولٌ ثانٍ لأوتيتُم، والأول قائم مقام الفاعل، والفاء جوابُ الشرطِ وهي واجبةٌ لعدم صلاحية الجزاء لأن يكونَ شرطاً، وكذلك الجملة من قوله: «وإن لم تُؤتوه». وقوله: «وَمَنْ يُرد» «مَنْ» مفعولٌ مقدم^(٢) وهي شرطية. وقوله: «فلن تملك» جوابه، والفاء أيضاً واجبةٌ لما تقدم، و«شيئاً» مفعولٌ به أو مصدر. و«من الله» متعلِّقٌ بـ «تملك»، وقيل: هو حالٌ من «شيئاً» لأنه صفةٌ في الأصل. قوله: «أولئك» مبتدأ، و«لم يُرد الله» جملة فعلية خبره.

آ. (٤٢) وقوله تعالى: ﴿سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ﴾: يجوز أن يكونَ مكرراً للتوكيد إن كان من وصفِ المنافقين، وغير مكرر إن كان من وصفِ بني إسرائيل، وإعرابُ مفرداته تقدّم، ورفعُه على خبر ابتداءٍ مضمرة، أَي: هم سَمَاعُونَ وكذلك أكالون. و«للسحت» في اللام الوجهان المذكوران في قوله: «للكذب» و«السحت» الحرام، سُمِّيَ بذلك لأنه يُذهِبُ البركةَ ويَمَحِّقُها،

(١) الآية ٤٦.

(٢) إعرابها مبتدأً أوضح.

يقال: سَحَتْه الله وأسحته، أي: أهلكه وأذهبه، وقد قرىء قوله تعالى: «فيسحتكم»^(١) بالوجهين من سحته وأسحته. وقال الفرزدق^(٢):

١٧٣٠- وعَضُ زَمَانٍ يَابِنَ مَرَوَانَ لَمْ يَدَعُ
مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجْلَفًا

وعن الفراء: «السُّحْتُ: كَلْبُ الْجُوعِ» وهو راجعٌ للهلكة. وقرأ^(٣) نافع وابن عامر وعاصم وحمزة: «السُّحْتُ» بضم السين وسكون الحاء، والباقون بضمهما، وزيد بن علي وخارجة بن مصعب عن نافع بالفتح وسكون الحاء، وعبيد بن عمير^(٤) بالكسر والسكون، وقرىء بفتحيتين، فالضمتان اسم للشيء المسحوت، والضمة والسكون تخفيفٌ هذا الأصل، والفتحتان والكسر والسكون اسمٌ له أيضاً، وأما المفتوح السين الساكن الحاء فمصدرٌ أريد به اسمُ المفعول كالصيد بمعنى المصيد، ويجوز أن يكون تخفيفاً من المفتوح وهو ضعيف.

آ. (٤٣) قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ يُحْكِمُونَكَ﴾: كقوله: «كيف تُحْيِي الموتى»^(٥) وقد تقدّم. قوله: «وعندهم التوراة» الواوٌ للحال، و«التوراة» يجوز أن يكون مبتدأً والظرفُ خبره، ويجوز أن يكون الظرفُ حالاً و«التوراة» فاعلاً به لاعتماده على ذي الحال، والجملةُ الاسميّةُ أو الفعليةُ في محل نصب على الحال. وقوله: «فيها حكّم الله» «فيها» خبرٌ مقدم و«حكّم» مبتدأٌ أو فاعلٌ كما تقدّم في «التوراة»، والجملةُ حالٌ من «التوراة» أو الجار وحده، و«حكّم»

(١) الآية ٦٢ من طه: «لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ» قرأ حفص والأخوان بضم الياء وكسر الحاء، والباقون بفتح الياء. انظر: السبعة ٤١٩.

(٢) تقدم برقم ١٠٢٥.

(٣) السبعة ٢٤٣؛ الكشف ٤٠٨/١؛ الشواذ ٣٢؛ البحر ٤٨٩/٣.

(٤) الأصل: «كبير» وهو سهو.

(٥) الآية ٢٦٠ من البقرة.

مصدرٌ مضافٌ لفاعله . وأجاز الزمخشري^(١) ألا يكون لها محلٌ من الإعراب ، بل هي مبنيّة^(٢) لأنّ عندهم ما يُغنيهم عن التحكيم ، كما تقولُ : «عندك زيدٌ ينصحك ويُشير عليك بالصواب فما تصنعُ بغيره؟» وقوله : «ثم يتولّون» معطوفٌ على «يحكمونك» فهو في سياقِ التعجبِ المفهومِ من «كيف» .

آ . (٤٤) قوله تعالى : ﴿ فِيهَا هُدًى ﴾ : يحتملُ الوجهين المذكورين في قوله : «وعندهم التوراة» ، فـ «هُدًى» مبتدأٌ أوفاعلٌ ، والجملةُ حالٌ من التوراة ، وقوله : «يَحْكُمُ بِهَا» يجوزُ أن تكونَ جملةٌ مستأنفة ، ويجوزُ أن تكونَ منصوبةً المحلُّ على الحال : إمّا من الضميرِ في «فيها» وإمّا من التوراة . وقوله : «الذين أسلموا» صفةٌ لـ «النبين» وصفهم بذلك على سبيلِ المدحِ والثناء لا على سبيلِ التفصيلِ فإنّ الأنبياءَ كلّهم مسلمون ، وإنما أثنى عليهم بذلك كما تجرّي الأوصافُ على أسماءِ اللّهِ تعالى . قال الزمخشري^(٣) : «أَجْرِيَتْ عَلَى النَّبِيِّينَ عَلَى سَبِيلِ الْمَدْحِ كَالصِّفَاتِ الْجَارِيَةِ عَلَى الْقَدِيمِ سَبْحَانَهُ لِالْتَفْصِيلَةِ وَالتَّوَضُّيْحِ ، وَأُرِيدُ بِإِجْرَائِهَا التَّعْرِيفُ بِالْيَهُودِ وَأَنَّهُمْ بَعْدَهُ مِنْ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ الَّذِي هُوَ دِينُ الْأَنْبِيَاءِ كُلِّهِمْ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ ، فَإِنَّ الْيَهُودَ / بِمَعْرَلِهَا ، وَقَوْلُهُ : «الَّذِينَ اسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا» مَنَادٍ عَلَى ذَلِكَ» أي دليلٌ على ما ادّعاه .

قوله : «لِلَّذِينَ هَادُوا» في هذه اللامِ ثلاثةُ أقوالٍ ، أظهرُها : أنها متعلّقةٌ بـ «يحكم» ، فعلى هذا معناها الاختصاصُ ، وتشملُ مَنْ يحكمُ له وَمَنْ يحكمُ عليه ، ولهذا ادّعى بعضهم أنّ في الكلامِ حذفاً تقديره : «يحكمُ بها النبيون

(١) الكشاف ١/٦١٥ .

(٢) أي مفسرة .

(٣) الكشاف ١/٦١٥ .

— المائدة —

للذين هادوا وعليهم» ذكره ابن عطية^(١) وغيره. والثاني: أنها متعلقة بأنزلنا، أي: أنزلنا التوراة للذين هادوا يحكم بها النبيون. والثالث: أنها متعلقة بنفس «هدى» أي: هدى ونور للذين هادوا، وهذا فيه الفصل بين المصدر ومعموله، وعلى هذا الوجه يجوز أن يكون «للذين هادوا» صفة لـ «هدى ونور» أي: هدى ونور كائن للذين هادوا، وأول هذه الأقوال هو المقصود.

قوله: «والربانيون» عطف على «النبيون» أي: إن الربانيين — وقد تقدم تفسيرهم في آل عمران^(٢) — يحكمون أيضاً بمقتضى ما في التوراة. والأخبار: جمع «حبر» بفتح الحاء وكسرهما وهو العالم، وأنكر أبو الهيثم الكسر، والفراء الفتح، وأجاز أبو عبيد الوجهين، واختار الفتح، فأما «الحبر» الذي يكتب به فبالكسر فقط، وأصل المادة الدلالة على التحسين والمسرة، وسُمي ما يكتب به حبراً لتحسين الخط، وقيل: لتأثيره، ويدلُّ لأول قوله تعالى: «أنتم وأزواجكم تُحبرون»^(٣) أي: تفرحون وتزِينون. وقال أبو البقاء^(٤): «وقيل: الربانيون [مرفوع] بفعل محذوف أي: ويحكم الربانيون والأخبار بما استُحفظوا» انتهى. يعني أنه لما اختلف متعلق الحكم غير بين الفعلين أيضاً فإنَّ النبيين يحكمون بالتوراة، والأخبار والربانيون يحكمون بما استُحفظهم الله، وهذا بعيد عن الصواب؛ لأنَّ الذي استُحفظهم الله هو مقتضى ما في التوراة، فالنبيون والربانيون حاكمون بشيء واحد، على أنه سيأتي أن الضمير في «استُحفظوا» عائد على النبيين فمن بعدهم.

قوله: «بما استُحفظوا» أجاز أبو البقاء^(٥) فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن

(١) المحرر ٥/١١٠.

(٢) انظر: الآية ٧٩.

(٣) الآية ٧٠ من الزخرف.

(٤) الإملاء ١/٢١٦.

(٥) الإملاء ١/٣١٢.

- المائدة -

«بما» بدلٌ من قوله «بها» بإعادة العامل لطول الفصل، قال: «وهو جائزٌ وإن لم يَطُلْ» أي: يجوزُ إعادةُ العاملِ في البَدَلِ وإن لم يَطُلْ، قلت: وإن لم يُفْضَلْ أيضاً. الثاني: أن يكون متعلقاً بفعلٍ محذوفٍ، أي: ويحكم الربانيون بما استَحْفَظُوا، كما قدمته عنه. والثالث: أنه مفعولٌ به أي: يَحْكُمُونَ بِالتَّوْرَةِ بسبب استِحْفَازِهِمْ ذَلِكَ، وهذا الوجهُ الأخيرُ هو الذي نَحَا إليه الزمخشري^(١) فإنه قال: «بما استَحْفَظُوا بما سألهم أنبياءُهم حَفَظَهُ مِنَ التَّوْرَةِ، أي: بسبب سؤالِ أنبيائِهِمْ إياهم أَنْ يَحْفَظُوهُ مِنَ التَّبْدِيلِ وَالتَّغْيِيرِ»، وهذا على أن الضميرَ يعودُ على الربانيين والأخبارِ دون النبيين، فإنه قَدَّرَ الفاعلَ المحذوفَ «النبيين»، وأجازَ أن يعودَ الضميرُ في «استَحْفَظُوا» على النبيين والربانيين والأخبارِ، وقَدَّرَ الفاعلَ المنوبَ عنه الباري تعالى أي: بما استَحْفَظَهُم اللهُ، يعني بما كَلَّفَهُمْ حَفَظَهُ.

وقوله: «مِنْ كِتَابِ اللهِ» قال الزمخشري^(٢): «و«مِنْ» في «مِنْ كِتَابِ اللهِ» للتبيين» يعني أنها لبيان الجنسِ المبهَمِ في «بما»، فإن «ما» يجوزُ أن تكونَ موصولةً اسميةً بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ أي: بما استَحْفَظُوهُ، وأن تكونَ مصدريةً أي: باستِحْفَازِهِمْ. وجَوَّزَ أبوالبقاء^(٣) أن تكونَ حالاً من أحدِ شيئين: إمَّا من «ما» الموصولةِ أو مِنْ عَائِدِهَا المحذوفِ، وفيه نظرٌ من حيث المعنى. وقوله: «وكانوا» داخلٌ في حَيْزِ الصلَةِ أي: وبكونِهِمْ شُهَدَاءَ عَلَيْهِ أي: رُقَبَاءَ لثَلَاثِئِدَّةٍ، ف«عليه» متعلقٌ بـ«شهداء» والضميرُ في «عليه» يعودُ على «كتابِ اللهِ»، وقيل: على الرسولِ، أي: شُهَدَاءَ عَلَى نُبُوَّتِهِ وَرِسَالَتِهِ، وقيل: على الحُكْمِ، والأوَّلُ هو الظاهرُ.

آ. (٤٥) قوله تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾: الآية. «عليهم»

(١) الكشاف ١/٦١٥.

(٢) الكشاف ١/٦١٥.

(٣) الإملاء ١/٢١٦.

الضمير للذين هادوا، و«فيها» للتوراة و«أن النفس بالنفس»: «أن» واسمها وخبرها في محل نصب على المفعولية ب«كتبنا»، والتقدير: وكتبنا عليهم أخذ النفس بالنفس. وقرأ^(١) الكسائي «والعين» وما عطف عليها بالرفع، وقرأ نافع وحمزة وعاصم بنصب الجميع، وقرأ أبو عمرو وابن كثير وابن عامر بالنصب فيما عدا «الجروح» فإنهم يرفعونها. فأما قراءة الكسائي فوجهها أبو علي الفارسي^(٢) بثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون الواو عاطفة جملة اسمية على جملة فعلية فتعطف الجمل كما تعطف المفردات، يعني أن قوله: «والعين» مبتدأ، و«بالعين» خبره، وكذا ما بعدها والجملة الاسمية عطف على الفعلية من قوله: «وكتبنا» وعلى هذا فيكون ذلك ابتداءً تشريع، وبيان حكم جديد غير مندرج فيما كتب في التوراة، قالوا: وليست مشرقة للجملة مع ما قبلها لا في اللفظ ولا في المعنى. وعبر الزمخشري^(٣) عن هذا الوجه بالاستئناف، قال: «أول الاستئناف، والمعنى: فرضنا عليهم أن النفس مأخوذة بالنفس مقتولة بها إذا قتلتها بغير حق، وكذلك العين مفقوة بالعين، والأنف مجدوع بالأنف، والأذن مصلومة أو مقطوعة بالأذن، والسن مقلوعة بالسن، والجروح قصاص وهو المقاصاة»، وتقديره: أن النفس مأخوذة بالنفس، سبقه إليه الفارسي، إلا أنه قدر ذلك في جميع المجزورات، أي: والعين مأخوذة بالعين إلى آخره، والذي قدره الزمخشري مناسب جداً، فإنه قدر متعلق كل مجرور بما يناسبه: فالفوق للعين، والقلع للسن، والصلم للأذن، والجذع للأنف. إلا أن الشيخ^(٤) كانه غص منه حيث قدر الخبر الذي تعلق به المجرور كوناً مقيداً. والقاعدة في ذلك إنما يقدر كوناً مطلقاً، قال: «وقال الحوفي: «بالنفس» يتعلق بفعلٍ

(١) السبعة ٢٤٤؛ الكشف ٤٠٩/١.

(٢) الحجة (خ) ٣٩٣/٢.

(٣) الكشف ٦١٦/١.

(٤) البحر ٤٩٤/٣.

- المائدة -

محذوفٍ تقديره يجب أو يستقر، وكذا العينُ بالعينِ وما بعدها، فقدّر الكونَ المطلق، والمعنى: يستقر قتلها بقتل النفس» إلا أنه قال قبل ذلك: «وينبغي أن يُحمل قولُ الزمخشري على تفسير المعنى لا تفسير الاعراب» ثم قال: «فقدّر - يعني الزمخشري - ما يقرب من الكونِ المطلق وهو: «مأخوذة»، فإذا قلت: «بعت الشياه شاةً بدرهم فالمعنى: مأخوذة بدرهم، وكذلك الحر بالحر أي: مأخوذة».

الوجه الثاني من توجيه الفارسي: أن تكون الواو عاطفةً جملةً اسمية على الجملة من قوله: «أنَّ النفسَ بالنفس»، لكن من حيث المعنى لا من حيث اللفظ، فإن معنى «كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ» قلنا لهم النفس بالنفس، فالجملُ مندرجةٌ تحت الكَتْبِ من حيث المعنى لا من حيث اللفظ. وقال ابن عطية^(١): «ويُحتمل أن تكون الواو عاطفةً على المعنى، وذكر ما تقدم، ثم قال: «ومثله لما كان المعنى في قوله: «يُطاف عليهم بكأسٍ من مَعِينِ»^(٢) يُمنحون عَطْفَ «وَحوراً عيناً» عليه، فنظر هذه الآية بتلك لاشتراكهما في النظر إلى المعنى دون اللفظ وهو حسن. قال الشيخ^(٣): «وهذا من العطف على التوهم، إذ توهم في قوله «أنَّ النفسَ بالنفس»: النفسُ بالنفس / وضعفه بأن العطف على التوهم لا ينقاس. والزمخشري نحا إلى هذا المعنى، ولكنه عبّر بعبارةٍ أخرى فقال^(٤): «الرفع [للعطف] على محلِّ «أنَّ النفسَ» لأن المعنى: «وكتبنا عليهم النفسُ بالنفس: إمَّا لإجراء «كتبنا» مُجرى قُلْنَا، وإمَّا أن معنى الجملة التي هي «النفس بالنفس» ممَّا يقع عليه الكَتْبُ كما تقع عليه القراءة

(١) المحرر ٥/١١٣.

(٢) نص الآية: «يطوف عليهم ولدانٌ مُخْدونٌ بأكوابٍ وأباريق وكأسٍ من مَعِينِ... وحوراً عيناً» وذلك على قراءة أبي كها في الشواذ ١٥١؛ وهي الآيات ١٧ - ٢٢ من الواقعة.

(٣) البحر ٣/٤٩٤.

(٤) الكشف ١/٦١٦.

تقول: كَتَبْتُ: الحمدُ لله، وقرأت: سورةً أنزلناها، ولذلك قال الزجاج^(١): «لو قرئ إنَّ النفسَ بالنفسِ بالكسرِ لكانَ صحيحاً». قال الشيخ^(٢): «هذا هو [الوجه] الثاني من توجيه أبي عليّ، إلا أنه خرَجَ عن المصطلح حيث جعله من العطفِ على المحلِّ وليس منه، لأنَّ العطفَ على المحلِّ هو العطفُ على الموضعِ، وهو محصورٌ ليس هذا منه، ألا ترى أنا لا نقول: «أنَّ النفسَ بالنفسِ» في محلِّ رفعٍ لأنَّ طالبه مفقودٌ، بل «أن» وما في حيزها بتأويلِ مصدرٍ لفظه وموضعه نصبٌ، إذ التقديرُ: كَتَبْنَا عليهم أخذَ النفسِ». قلت: والزمخشري لم يعنِ أنَّ «أنَّ» وما في حيزها في محلِّ رفعٍ فعطف عليها المرفوعُ حتى يُلزمه الشيخُ بأنَّ لفظها ومحلُّها نصبٌ، إنما عنى أنَّ اسمها محلُّه الرفعُ قبلَ دخولها، فراعى العطفَ عليه كما راعاه في اسم «إنَّ» المكسورة. وهذا الردُّ ليس للشيخِ، بل سبَّقه إليه أبو البقاء فأخذه منه. قال أبو البقاء^(٣): «ولا يجوز أن يكونَ معطوفاً على «أنَّ» وما عملت فيه؛ لأنها وما عملت فيه في موضع نصب» انتهى. وليس بشيءٍ لما تقدم.

قال الشيخ شهاب الدين أبو شامة: «فمعنى الحديث: قلنا لهم: النفسُ بالنفسِ، فَحَمَلُ «العين بالعين» على هذا، لأنَّ «أنَّ» لو حذفت لاستقام المعنى بحذفها كما استقام بثبوتها، وتكون «النفس» مرفوعةً فصارت «أنَّ» هنا كـ «إنَّ» المكسورة في أنَّ حذفتها لا يُخلُّ بالجملة، فجاز العطفُ على محلِّ اسمها كما يجوزُ على محلِّ اسمِ المكسورة، وقد حُمِلَ على ذلك: «أنَّ الله بريء من المشركين ورسوله»^(٤) قال الشيخ أبو عمرو - يعني ابن الحاجب - ورسوله بالرفع معطوف على اسم «أنَّ» وإنَّ كانت مفتوحة لأنها في حكم المكسورة،

(١) معاني القرآن ١٩٦/٢.

(٢) البحر ٤٩٥/٣.

(٣) الإملاء ٢١٦/١.

(٤) الآية ٣ من التوبة.

- المائدة -

وهذا موضع لم يُنبه عليه النحويون». قلت: بلى قد نبّه النحويون على ذلك واختلفوا فيه، فجوّزه بعضهم وهو الصحيح، وأكثر ما يكون ذلك بعد «علم» أو ما في معناه كقوله^(١):

١٧٣١- وإلا فاعلموا أنا وأنتم
بُغاة ما بقينا في شقاق

وقوله: «وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ»^(٢) الآية؛ لأنّ الأذان بمعنى الإعلام.

الوجه الثالث: أنّ «العين» عطفت على الضمير المرفوع المستتر في الجارّ الواقع خبراً، إذ التقدير: أنّ النفس بالنفس هي والعين، وكذا ما بعدها، والجارّ والمجزور بعدها في محل نصب على الحال مبيّنة للمعنى، إذ المرفوع هنا مرفوعٌ بالفاعلية لعطفه على الفاعل المستتر، وضعت هذا بأنّ هذه أحوال لازمة، والأصل أن تكون منتقلة، وبأنه يلزم العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فصل بين المتعاطفين ولا تأكيد ولا فصل بـ«لا» بعد حرف العطف كقوله: «ما أشركنا ولا آباؤنا»^(٣). وهذا لا يجوز عند البصريين إلا ضرورة، قال أبو البقاء^(٤): «وجاز العطف من غير توكيد كقوله: «ما أشركنا ولا آباؤنا» قلت: قام الفصل بـ«لا» بين حرف العطف والمعطوف مقام التوكيد فليس نظيره. وللفارسي [بحث في قوله: «ما أشركنا ولا آباؤنا» مع سيبويه، فإنّ سيبويه^(٥) يجعل طول الكلام بـ«لا» عوضاً عن التوكيد بالمنفصل،

(١) البيت لبشر بن أبي خازم، وهو في ديوانه ١٦٥؛ والكتاب ٢٩٠/١؛ وابن يعيش ٦٩/٨؛ والانصاف ١٩٠؛ والقرطبي ١٤٣/٢.

(٢) الآية ٣ من التوبة وهي الآية السابقة التي أعربها ابن الحاجب.

(٣) الآية ١٤٨ من الأنعام.

(٤) الإملاء ٢١٦/١.

(٥) الكتاب ٣٩٠/١.

كما طال] (١) الكلام في قولهم: «حضر القاضي اليوم امرأة» قال الفارسي (٢): «هذا يستقيم إذا كان قبل حرف العطف، أما إذا وقع بعده فلا يسد مسد الضمير، ألا ترى أنك لو قلت: «حضر امرأة القاضي اليوم» لم يُعْن طول الكلام في غير الموضع الذي ينبغي أن يقع فيه». قال ابن عطية (٣): «وكلام سيويه متجه على النظر النحوي وإن كان الطول قبل حرف العطف أتم، فإنه بعد حرف العطف مؤثراً لا سيما في هذه الآية لأن «لا» رِبَطَتِ المعنى، إذ قد تقدّمها نفي ونفّت هي أيضاً عن الأباء فيمكن العطف».

واختار أبو عبيد قراءة رفع الجميع، وهي رواية الكسائي، لأن أنساً رواها قراءة للنبي صلى الله عليه وسلم. ورَوَى أنس عنه عليه السلام أيضاً «أن النفس بالنفس» بتخفيف «أن» ورفع النفس وفيها تأويلان، أحدهما: أن تكون «أن» مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الأمر والشأن محذوف، و«النفس بالنفس» مبتدأ وخبر، في محل رفع خبراً الـ «أن» المخففة، كقوله: «أن الحمد لله رب العالمين» (٤)، فيكون المعنى كمعنى المشددة. والثاني: أنها «أن» المفسرة لأنها بعدما هو بمعنى القول لا حروفه وهو «كتبتنا»، والتقدير: أي النفس بالنفس، ورجح هذا على الأول بأنه يلزم من الأول وقوع المخففة بعد غير العلم وهو قليل أو ممنوع، وقد يُقال: إن «كتبتنا» لَمَا كان بمعنى «قضيّنا» قَرَّبَ من أفعال اليقين.

وأما قراءة نافع ومنّ معه فالنصب على اسم «أن» لفظاً وهي النفس والجار بعده خبره، و«قصاص» خبر «الجروح» أي: وأن الجروح قصاص، وهذا من عطف الجملة، عَطَفْنَا الاسم على الاسم والخبر على الخبر،

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل.

(٢) الحجة (خ) ٣٩٤/٢.

(٣) المحرر ١١٤/٥.

(٤) الآية ١٠ من يونس: «وآخر دعوانهم...».

كقولك «إن زيدا قائمٌ وعمراً منطلقٌ» عطفت «عمراً» على «زيداً»، و«منطلقٌ» على «قائمٌ»، ويكون الكُتْبُ شاملاً للجميع، إلا أن في كلام ابن عطية^(١) ما يقتضي أن يكون «قصاص» خبراً على المنصوبات أجمع فإنه قال: «وقرأ نافع وحمزة وعاصم بنصب ذلك كله، و«قصاص» خبراً»، وهذا وإن كان يصدّق أن أخذ النفس بالنفس والعين بالعين قصاص، إلا أنه صار هنا بقرينة المقابلة مختصاً بالجروح، وهو محل نظر.

وأما قراءة^(٢) أبي عمرو ومن معه فالمنصوب كما تقدّم في قراءة نافع، لكنهم لم ينصبوا «الجروح» قطعاً له عمّا قبله، وفيه أربعة أوجه: الثلاثة المذكورة في توجيه قراءة الكسائي، وقد تقدّم إيضاحه. والرابع: أنه مبتدأ وخبره «قصاص» يعني أنه ابتداءً تشريع، وتعريفٌ حكمٍ جديد. قال أبو علي^(٣): «فأما والجروحُ قصاص: فمن رفعه يقطعُه عما قبله، فإنه يحتمل هذه الأوجه الثلاثة التي ذكرناها في قراءة من رفع «والعين بالعين»، ويجوز أن يُستأنف: «والجروحُ قصاص» ليس على أنه مما كُتِبَ عليهم في التوراة، ولكنه على الاستئناف وابتداءً تشريع» انتهى. إلا أن أبا شامة قال: - قبل أن يحكي عن الفارسي هذا الكلام - «ولا يستقيم في رفع الجروح الوجه الثالث وهو أنه عطفت على الضمير الذي في خبر «النفس»^(٤) وإن جاز فيما قبلها، وسببه استقامة المعنى في قولك: مأخوذة هي بالنفس، والعين هي مأخوذة بالعين، ولا يستقيم: والجروحُ مأخوذةٌ قصاص، وهذا معنى قولي «لما خلا قوله «الجروحُ قصاص» عن الباء في الخبر خالف الأسماء التي قبلها فحولف

(١) المحرر ١١٣/٥.

(٢) بالنصب فيما عدا الجروح فانهم يرفعونها.

(٣) الحجة (خ) ٣٩٤/٢.

(٤) أي: أن النفس بالنفس هي والعين...

بينهما في الاعراب». قلت: وهذا الذي قاله واضح، ولم يتنبه له كثير من المُعربين.

وقال بعضهم: «إنما رُفِعَ «الجروح» ولم يُنْصَبْ تَبَعاً لِمَا قَبْلَهُ فَرَقاً بَيْنَ المَجْمَلِ والمَفْسَرِ» يعني أَنَّ قَوْلَهُ «النَّفْسُ بالنَّفْسِ والعَيْنُ بالعَيْنِ» مَفْسَرٌ غَيْرُ مَجْمَلٍ، بخلاف «الجروح» فإنها مجملة؛ إذ ليس كُلُّ جرحٍ يَجْرِي فيه قِصَاصٌ: بل ما كان يُعْرَفُ فيه المساواةُ وأمكن ذلك فيه، على تفصيل معروف في كتب الفقه. وقال بعضهم: خُولِفَ في الإعراب لاختلاف الجراحات وتفاوتها، فإذن الاختلافُ في ذلك كالاختلاف المشار إليه، وهذان الوجهان لا معنى لهما، ولا ملازمةً بين مخالفة الإعراب ومخالفة الأحكام المشار إليها بوجه من الوجوه، وإنما ذكَّرتُها تنبيهاً على ضَعْفِهَا.

وقرأ نافع^(١): «والأذن بالأذن» سواء كان مفرداً أم مثني كقوله: «كأن في أذنيه وقرأ»^(٢) بسكون الذال وهو تخفيفٌ للمضموم كعُنُقٍ في «عُنُق»، والباقون بضمِّها، وهو الأصل. ولا بد من حذف مضاف في قوله: «والجروحُ قِصَاصٌ»: إمَّا من الأول، وإمَّا من الثاني، وسواء قرئ برفعه أو بنصبه تقديره: وحكمُ الجروحِ قِصَاصٌ، أو: والجروحُ ذاتُ قِصَاصٍ.

والقِصَاصُ: المُقَاصَّةُ، وقد تقدَّم الكلامُ عليه في البقرة^(٣). وقرأ^(٤) أبي بنصب «النفس» والأربعة بعدها و«أن الجروحُ» بزيادة «أن» الخفيفة، ورفع «الجروحُ»، وعلى هذه القراءة يتعيَّن أن تكونَ المخففة، ولا يجوز أن تكونَ المفسرة، بخلاف ما تقدَّم من قراءة أنس عنه عليه السلام بتخفيف «أن» ورفع

(١) الكشف ١/٤٠٩؛ الإقناع لابن الباذش ٦٢٤.

(٢) الآية ٧ من لقمان.

(٣) انظر الآية ١٧٨ من البقرة.

(٤) البحر ٣/٤٩٥.

[٢٤٦/أ] «النفس» حيث جَوَزْنَا فيها الوجهين، وذلك / لأنه لو قَدَّرْتَهَا التفسيرية وَجَعَلْتَهَا معطوفةً على ما قبلها فَسَدَّ من حيث إنَّ «كتبتنا» يقتضي أن يكونَ عاملاً لأجل «أن» المشددة غير عامل لأجل «أن» التفسيرية، فإذا انتفى تسلُّطه عليها انتفى تشريكها مع ما قبلها، لأنه إذا لم يكن عملٌ فلا تشريك، فإذا جعلتها المخففة تسلط عمله عليها فاقضى العملُ التشريك في انصبابٍ معنى الكتب عليهما. وقرأ^(١) أبي: «فهو كفارته له» أي: التصدق كفارة، يعني الكفارة التي يستحقها له لا ينقص منها، وهو تعظيمٌ لما فعل كقوله: «فأجره على الله»^(٢).

قوله: «فَمَنْ تصدَّق به» أي: بالقصاص المتعلق بالنفس أو بالعين أو بما بعدها، فهو أي: فذلك التصدق، عاد الضمير على المصدر لدلالة فعله عليه، وهو كقوله تعالى: «اعدلوا هو أقرب»^(٣). والضمير في «له» فيه ثلاثة أوجه، أحدها - وهو الظاهر - أنه يعود على المتصدق، والمراد به مَنْ يستحق القصاص من مصابٍ أو ولي، أي: فالتصدق كفارةٌ لذلك المتصدق بحقه، وإلى هذا ذهب جماعة كثيرة من الصحابة فمن بعدهم. والثاني: أن الضمير يُراد به الجاني، والمراد بالمتصدق كما تقدم مستحق القصاص، والمعنى: أنه إذا تصدَّق المستحق على الجاني كان ذلك التصدق كفارةً للجاني حيث لم يُؤاخَذ به. قال الزمخشري^(٤): «وقيل: فهو كفارة له أي: للجاني إذا تجاوز عنه صاحبُ الحق سَقَطَ عنه ما لزمه»، وإلى هذا ذهب ابن عباس في آخرين. والثالث: أن الضمير يعود على المتصدق أيضاً، لكن المراد به الجاني نفسه، ومعنى كونه متصدقاً أنه إذا جنى جنايةً ولم يعرف به أحدٌ فعرف هو بنفسه كان ذلك الاعتراف بمنزلة التصدق الماحي لذنبه وجنابته، قاله

(١) البحر ٤٩٨/٣.

(٢) الآية ٤٠ من الشورى: «فَمَنْ عفا وأصلح فأجره على الله».

(٣) الآية ٨ من المائدة.

(٤) الكشاف ٦١٧/١.

مجاهد، ويُحكى عن عروة^(١) بن الزبير أنه أصاب إنساناً في طوافه فلم يَعْرِف الرجل مَنْ أصابه، فقال له عروة: «أنا أصبتك وأنا عروة بن الزبير، فإن كان يعنك شيءٌ فيها أنا ذا»، وعلى هذا التأويل يحتمل أن يكون «تصدَّق» من الصدقة وأن يكون من الصدق. قلت: الأول واضح، والثاني معناه أنه يتكَلَّف الصدق، لأن ذلك مما يَشُقُّ. وقوله: «وَمَنْ لم يحكم» يجوزُ في «مَنْ» أن تكون شرطيةً، وهو الظاهر، وأن تكون موصولةً، والفاء في الخبر زائدةٌ لشبهه بالشرط. و«هم» في قوله: «هم الكافرون» ونظائرُه فصلٌ أو مبتدأ، وكلُّه ظاهرٌ مما تقدَّم في نظائره.

آ. (٤٦) قوله تعالى: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِم بِعِيسَى﴾: قد تقدَّم معنى «قفينا» وأنه من قفا يقفوا أي: تبع قفاه في البقرة^(٢). وقوله: «على آثارهم بعيسى» كإلا الجارَّين متعلِّقٌ به على تضمينه معنى «جئنا به على آثارهم قافياً لهم» وتقدَّم أيضاً أن التضعيف فيه ليس للتعدية لعله ذُكرت هناك. وإيضاحها أن «قفا» متعدٍ لواحدٍ قبل التضعيف، قال تعالى: «وَلَا تَقْفُ ما لَيْسَ لك بِهِ عِلْمٌ»^(٣) فـ «ما» موصولةٌ بمعنى الذي هي مفعول، وتقول العربُ: «قفا فلانٌ أثر فلانٍ» أي: تبعه، فلو كان التضعيف للتعدِّي لتعدَّى إلى اثنين، فكان التركيب يكون: «ثم قفينا هم عيسى بن مريم» فـ «هم» مفعول ثانٍ و«عيسى» أول، ولكنه ضَمَّن كما تقدم، فلذلك تعدَّى بالباء و«على». قال الزمخشري^(٤): «قَفَّيْتُهُ» مثل: عَقَّبْتُهُ إذا أتبعته، ثم يقال: «قَفَّيْتُهُ بفلان» مثل: عَقَّبْتُهُ به، فتعدَّيه إلى الثاني بزيادةِ الباء. فإن قلت: أين المفعول الأول؟ قلت: هو محذوفٌ،

(١) عروة بن الزبير القرشي، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، وهو أخو عبدالله بن الزبير. توفي

سنة ٩٣. انظر: وفيات الأعيان ٣١٦/١؛ الأعلام ١٧/٥.

(٢) انظر: الآية ٨٧ من البقرة.

(٣) الآية ٣٦ من الإسراء.

(٤) الكشاف ٦١٧/١.

- المائدة -

والظرفُ الذي هو «على آثارهم» كالسائدُ مسدّه، لأنه إذا قَفِيَ به على أثره فقد قَفِيَ به إياه» فكلامه هنا ينحو إلى أن «قَفَيْتَهُ» مضعفاً كقَفَوْتُهُ ثلاثياً ثم عَدَّاه بالباء، وهذا وإن كان صحيحاً من حيث إن فَعَلَ قد جاء بمعنى فَعَلِ المجرد كقَدَّرَ وقَدَّرَ، إلا أن بعضهم زعم أن تعدية المتعدي لواحد لا يتعدى إلى ثان بالباء، لا تقول في «طعم زيد اللحم»: «أطعمتُ زيداً باللحم»^(١) ولكن الصواب أنه قليل غير ممتنع، جاءت منه ألفاظٌ قالوا: «صَكَ الحَجْرُ الحَجْرَ» ثم يقولون: صَكَتُ الحَجْرُ بالحَجْرِ، و«دفع زيدُ عمراً» ثم: دَفَعْتُ زيداً بعمرو، أي: جعلته دافعاً له، فكلامه: إما ممتنع أو محمولٌ على القليل، وقد أشرتُ إلى منعِ ادعاء حذفِ المفعول من نحو: «قَفَيْنَا» في البقرة^(٢) فليطلب ثمة. وناقشه الشيخ^(٣) في قوله: «فقد قَفِيَ به إياه» من حيث إنه أتى بالضمير المنفصل مع قدرته على المتصل، فيقول: «قَفَيْتَهُ به»^(٤) قال: «ولو قلت: زيدٌ ضربتُ بسوطَ إياه» لم يجز إلا في ضرورة شعر، بل ضربته بسوط»، وهذا ليس بشيء، لأن ذلك من باب قوله: «يُخرجون الرسول وإياكم»^(٥) «ولقد وصَّينا الذين أوتوا الكتابَ من قبلكم وإياكم»^(٦) وقد تقدَّم تحقيقه.

والضمير في «آثارهم»: إمَّا للنبيين لقوله: «يَحْكُمُ بها النبيون»، وإمَّا لِمَنْ كُتِبَ عليهم تلك الأحكام، والأول أظهر لقوله في موضع آخر: «برسلنا وَقَفَيْنَا بعيسى بن مريم»^(٧). و«مصدقاً» حال من «عيسى»، قال ابن

(١) ينبغي المحافظة على ثلاثية الفعل ليكون المثال دقيقاً.

(٢) الآية ٨٧.

(٣) البحر ٤٩٨/٣.

(٤) لعل الصواب: «قَفَاهُ به».

(٥) الآية ١ من الممتحنة.

(٦) الآية ١٣١ من النساء، وهذا الباب أراد به النحاة أنه قد فُصِّل الضمير من أجل إرادة

الترتيب، ولا مجال لموضوع الترتيب في عبارة الزمخشري فالصواب مع أبي حيان.

(٧) الآية ٢٧ من الحديد.

- المائدة -

عطية^(٤): «وهي حال مؤكدة» وكذلك قال في «مصدقاً» الثانية، وهو ظاهر فإن من لازم الرسول والإنجيل الذي هو كتاب إلهي أن يكونا مصدقين. و«لما» متعلق به، وقوله: «من التوراة» حال: إمّا من الموصول وهو «ما» المجرورة باللام، وإمّا من الضمير المستكن في الظرف لوقوعه صلة، ويجوز أن تكون لبيان جنس الموصول.

قوله: «وآتيانه» يجوز فيها وجهان، أحدهما: أن تكون عطفاً على قوله: «وقفينا» فلا يكون لها محل، كما أن المعطوف عليه لا محل له، ويجوز أن تكون في محل نصب على الحال عطفاً على «مصدقاً» الأول إذا جعل «مصدقاً» الثاني حالاً من «عيسى» أيضاً كما سيأتي، ويجوز أن تكون الجملة حالاً وإن لم يكن «مصدقاً» الثاني حالاً من «عيسى». وقوله: «فيه هدى» يجوز أن يكون «فيه» وحده حالاً من «الإنجيل»، و«هدى» فاعل به، لأنه لما اعتمد على ذي الحال رفع الفاعل، ويجوز أن يكون «فيه» خبراً مقدماً، و«هدى» مبتدأ مؤخر والجملة حال، و«مصدقاً» حال عطفاً على محل «فيه هدى» بالاعتبارين: أعني اعتبار أن يكون «فيه» وحده هو الحال فعطفت هذه الحال عليه، وأن يكون «فيه هدى» جملة اسمية محلها نصب، و«مصدقاً» عطف على محلها، وإلى هذا ذهب ابن عطية^(٢)، إلا أن هذا مرجوح من وجهين، أحدهما: أن أصل الحال أن تكون مفردة والجار أقرب إلى المفرد من الجمل. الثاني: أن الجملة الاسمية الواقعة حالاً الأكثر أن تأتي فيها بالواو وإن كان فيها ضمير، حتى زعم / الفراء - وتبعه الزمخشري - أن ذلك لا يجوز [٢٤٦/ب] إلا شاذاً^(٣)، وكون «مصدقاً» هذا حالاً من «الإنجيل» هو الظاهر، وأجاز

(١) المحرر ٥/١١٧.

(٢) المحرر ٥/١١٧.

(٣) الزمخشري في الكشاف ١/٦١٧ أعرب «ومصدقاً» عطفاً على محل «فيه هدى»، ومحلها النصب على الحال.

- المائدة -

مكي^(١) بن أبي طالب - وتبعه أبو البقاء^(٢) - أن يكون «مصدقاً»، الثاني حالاً أيضاً من «عيسى» كُرِّرَ تأكيداً. قال ابن عطية^(٣): «وهذا فيه قلقٌ من جهة اتِّساق المعاني» قلت: إذا جعلنا «وآتيناه» حالاً منه، وعَطَفْنَا عليها هذه الحال الأخرى فلا أدري وجه القلق من الحيثية المذكورة؟

وقوله: «وهدي» الجمهورُ على النصب وهو على الحال: إمَّا من الإنجيل، عطفَتْ هذه الحال على ما قبلها، وإمَّا من «عيسى» أي: ذا هدى وموعظة أو هادياً، أو جُعِلَ نفسُ الهدى مبالغة. وأجاز الزمخشري^(٤) أن ينتصبا على المفعول من أجله، وجعل العاملَ فيه قوله تعالى: «آتيناه» قال: «وأنَّ ينتصبا مفعولاً لهما لقوله: «وليحكم»^(٥)، كأنه قيل: وللهدى وللموعظة آتيناه الإنجيلَ وللحكم. وجوز أبو البقاء^(٦) وغيره أن يكونَ العاملُ فيه: «قَفِينَا» أي: قفينا للهدى والموعظة، وينبغي إذا جُعِلَا مفعولاً من أجله أن يُقدَّرَ إسنادهما إلى الله تعالى لا إلى الإنجيل ليصحَّ النصبُ، فإنَّ شرطه اتخاذُ المفعول له مع عامله فاعلاً وزماناً، ولذلك لَمَّا اختلفَ الفاعلُ في قوله: «وليحكم أهل الإنجيل» عُدِّي إليه باللام، ولأنه خالفه أيضاً في الزمان، فإنَّ زمنَ الحكم مستقبليٌّ وزمنَ الأنبياءِ ماضٍ، بخلاف الهداية والموعظة فإنهما مقارنان في الزمان للإيتاء. و«للمتقين» يجوز أن يكونَ صفةً لـ«موعظة»، ويجوز أن تكونَ اللامُ زائدةً مقويّةً، و«المتقين» مفعول بـ«موعظة»، ولم تمنع تاءُ التأنيث من عمله لأنه مبنيٌّ عليها كقوله^(٧):

(١) المشكل ٢٣١/١.

(٢) الإملاء ٢١٧/١.

(٣) المحرر ١١٨/٥.

(٤) الكشف ٦١٧/١.

(٥) أي: الوارد بعده.

(٦) الإملاء ٢١٧/١.

(٧) تقدم برقم ٩٨٢.

..... عقابك

وقد تقدّم الكلام على «الإنجيل»^(١) واشتقاقه وقراءة الحسن فيه بما أغنى عن إعادته. وقرأ^(٢) الضحاك بن مزاحم: «وهدى وموعظة» بالرفع، ووجهها أنها خبرٌ ابتداء مضمّر أي: وهو هدى وموعظة.

أ. (٤٧) قوله تعالى: ﴿وَلِيَحْكَمْ﴾: قرأ الجمهورُ بسكون اللامِ وجزم الفعل بعدها على أنها لامُ الأمرِ سُكِّنَتْ تشبيهاً بـ «كُتِفَ» وإن كان أصلها الكسر، وقد قرأ بعضهم^(٣) بهذا الأصل. وقرأ^(٤) حمزة - رحمه الله - بكسرها ونصب الفعل بعدها، جعلها لامَ كي، فنصب الفعل بعدها بإضمار «أن» على ما تقرر غير مرة، فعلى قراءة الجمهور والشاذ تكونُ جملةً مستأنفة، وعلى قراءة حمزة يجوز أن تتعلق اللام بـ «آتيناه» أو بـ «قَفِينَا» إن جعلنا «هدى وموعظة» مفعولاً لهما أي: قَفِينَا للهدى والموعظة وللحكم، أو آتيناه الهدى والموعظة والحكم، وإن جعلناهما حالين معطوفين على «مصدقاً» تعلق «وليحكم» في قراءته بمحذوف دلّ عليه اللفظ كأنه قيل: وللحكم آتيناه ذلك. قال الزمخشري^(٥): «فإن قلت: فَإِنْ نَظَّمْتَ «هدى وموعظة» في سلك «مصدقاً» فما تصنعُ بقوله: «وليحكم»؟ قلت: أصنعُ به ما صنعت بـ «هدى وموعظة» حيث جعلتُهما مفعولاً لهما فأقَدَّر: «وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله آتيناه إياه». وقال ابن عطية^(٦) قريباً من الوجه الأول - أعني كون «وليحكم»

(١) انظر الآية ٣ من آل عمران.

(٢) البحر ٤٩٩/٣.

(٣) البحر ٥٠٠/٣.

(٤) السبعة ٢٤٤؛ الكشف ٤١٠/١.

(٥) الكشف ٦١٧/١.

(٦) المحرر ١١٨/٥.

مفعولاً له عطفاً على «هدى» والعامل «آتياء» المملووظ به - فإنه قال: وآتياءه الإنجيل ليتضمّن الهدى والنور والتصديق وليحكم أهل الإنجيل». قال الشيخ^(١): «فعطفَ «وليكحكم» على توهم علة، ولذلك قال: «ليتضمن»، وذكر الشيخ قول الزمخشري السابق، وجعله أقرب إلى الصواب من قول ابن عطية، قال: «لأنّ الهدى الأول والنور والتصديق لم يؤت بها على أنها علة، إنما جيء بقوله «فيه هدى ونور» على معنى كائناً فيه ذلك ومصداقاً، وهذا معنى الحال، والحال لا تكونُ علة، فقوله: «ليتضمن كيت وكيت وليحكم» بعيدٌ. وقد حُتِمَت الآية^(٢) الأولى بـ «الكافرون»، والثانية بـ «الظالمون»، والثالثة بـ «الفاسقون» لمناسباتٍ ذكرها الناس، وأحسن ما قيل فيها ما ذكره الشعبي من أن الأولى في المسلمين، والثانية في اليهود، والثالثة في النصارى، وذلك أن قبل الأولى «فإن جاؤوك فاحكمهم» و«كيف يحكمونك» و«يحكم بها النبيون» وقبل الثانية: «وكتبنا عليهم» وهم اليهود، وقبل الثالثة: «وليكحكم أهل الإنجيل» وهم النصارى، فكانه خصّ كل واحد بما يليه. وقرأ أبي^(٣): «وأن ليحكم» بزيادة «أن»، وليس موضع زيادتها.

آ. (٤٨) قوله تعالى: ﴿بالحق﴾: الباء يجوز أن تكون للحال من «الكتاب» أي: ملتبساً بالحق والصدق، وهي حال مؤكدة، ويجوز أن تكون حالاً من الفاعل أي: مصاحبين للحق، أو حالاً من الكاف في «إليك» أي: وأنت ملتبسٌ بالحق. و«من الكتاب» تقدّم نظيره. و«أل» في الكتاب الأول للعهد وهو القرآن بلا خلاف، وفي الثاني: يُحتمل أن تكون للجنس، إذ المراد الكتب السماوية. وجوّز الشيخ^(٤) أن تكون للعهد؛ إذ المراد نوع

(١) البحر ٥٠٠/٣.

(٢) الأولى وهي الآية ٤٤، والثانية هي الآية ٤٥ والثالثة هي الآية ٤٧.

(٣) البحر ٥٠٠/٣.

(٤) البحر ٥٠١/٣.

- المائدة -

معلوم من الكتاب، لا كل ما يقع عليه هذا الاسم، والفرق بين الوجهين أن الأول يحتاج إلى حذف صفة أي: من الكتاب الإلهي، وفي الثاني لا يحتاج إلى ذلك؛ لأن العهد في الاسم يتضمّن بجميع صفاته.

قوله: «ومُهَيِّمًا» الجمهورُ على كسر الميم الثانية، اسم فاعل وهو حال من «الكتاب» الأول لعطفه على الحال منه وهي «مصدقاً»، ويجوز في «مصدقاً» و«مهيماً» أن يكونا حالين من كاف «إليك»، وسيأتي تحقيق ذلك عند ذكر قراءة مجاهد رحمه الله. و«عليه» متعلق «بمهيمن». والمهيمن: الرقيب، قال^(١):

١٧٣٣- إنَّ الكِتَابَ مَهِيْمٌ لِنَبِيِّنَا
والْحَقُّ يَعْرِفُهُ ذُو الْأَلْبَابِ

والحافظ أيضاً، قال^(٢):

١٧٣٤- مَلِيكٌ عَلَى عَرْشِ السَّمَاءِ مَهِيْمٌ
لِعِزَّتِهِ تَعْنُو الْوَجُوهُ وَتَسْجُدُ

وهو الشاهد أيضاً. واختلفوا فيه: هل هو أصل بنفسه أي: إنه ليس مبدلاً من شيء، يقال: هَيَّيْن يَهَيِّمْن فهو مُهَيِّمٌ، كَيَّبَطْر^(٣) يُبَيِّطِرُ فهو مُبَيِّطِرٌ، قال أبو عبيدة^(٤): «لم يَجِيءْ في كلام العرب على هذا البناء إلا أربعة ألفاظ: «مبيطر ومسيطر ومهيمن ومحيمر»، وزاد أبو القاسم الزجاجي^(٥) في شرحه

(١) لم أهد إلى قائله وهو في القرطبي ٢١٠/٦؛ والبحر ٥٠١/٣.

(٢) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٥٠١/٣.

(٣) بيطر: عالج الدواب.

(٤) ليس في كتابه «مجاز القرآن».

(٥) عبدالرحمن بن إسحاق، منسوب إلى شيخه الزجاج، له «الجمّل، اللامات، الإيضاح» توفي سنة ٣٣٩. انظر: البغية ٧٧/١.

لخطبة «أدب الكاتب» لفظاً خامساً وهو: مُبَيَّرٌ، اسمٌ فاعلٌ مِنْ بَيَّرَ يُبَيِّرُ أَي خَرَجَ مِنْ أَفْقٍ إِلَى أَفْقٍ، أَوْ لَعِبَ البُقَيْرَى وَهِيَ لَعِبَةٌ مَعْرُوفَةٌ لِلصَّبِيانِ، وَقِيلَ: إِنَّ هَاءَ مَبْدَلَةٌ مِنْ هَمْزَةٍ وَأَنَّهُ اسْمٌ فاعلٌ مِنْ آمَنَ غَيْرَهُ مِنَ الخَوْفِ، وَالأَصْلُ: «مَأْمِنٌ» [٢٤٧/١] / أُبْدِلَتِ الثَّانِيَةُ يَاءً كَرَاهِيَةً اجْتِمَاعَ هَمْزَتَيْنِ^(١)، ثُمَّ أُبْدِلَتِ الأُولَى هَاءً كَهَرَاقٍ وَهَرَاخٍ وَهَبَّرْتُ الثَّوْبَ فِي: أَرَاقٍ وَأَرَاخٍ وَأَبَّرْتُ الثَّوْبَ، وَهَذَا ضَعِيفٌ أَوْ فِيهِ تَكْلُفٌ لِأَحَاجَةٍ إِلَيْهِ، مَعَ أَنَّ لَهُ أُنْبِيَّةً يُمْكِنُ إلْحَاقَهُ بِهَا كَمُبَيِّطٍ وَإِخْوَانِهِ، وَأَيْضاً فَإِنَّ هَمْزَةَ «مَأْمِنٍ» اسْمِ فاعلٍ مِنْ «آمَنَ» قَاعَدَتْهَا الحَذْفُ فَلَا يُدْعَى فِيهَا أُثْبِتَتْ ثُمَّ أُبْدِلَتِ هَاءً، هَذَا مَا لَا نَظِيرَ لَهُ. وَقَدْ سَقَطَ ابْنُ قَتِيْبَةَ سَقَطَةً فَاحِشَةً حَيْثُ زَعَمَ أَنَّ «مُهَيِّمِنًا» مُصَغَّرٌ، وَأَنَّ أَصْلَهُ «مُؤْمِنٌ» تَصْغِيرُ «مُؤْمِنٍ» اسْمِ فاعلٍ، ثُمَّ قُلِبَتْ هَمْزَتُهُ هَاءً كَهَرَاقٍ، وَيُعْزَى ذَلِكَ لِأَبِي العَبَّاسِ المَبْرَدِ أَيْضاً. إِلَّا أَنَّ الزَّجَّاجَ^(٢) قَالَ: «وَهَذَا حَسَنٌ عَلَى طَرِيقِ العَرَبِيَّةِ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا جَاءَ فِي التَّفْسِيرِ مِنْ أَنَّ مَعْنَى مُهَيِّمِنٍ: مُؤْمِنٌ» وَهَذَا الَّذِي قَالَه الزَّجَّاجُ [وَاسْتَحْسَنَهُ أَنْكَرَهُ النَّاسُ عَلَيْهِ وَعَلَى المَبْرَدِ وَمَنْ تَبِعَهُمَا]^(٣)، وَلَمَّا بَلَغَ أَبَا العَبَّاسِ ثَعْلَبًا هَذَا القَوْلُ أَنْكَرَهُ أَشَدَّ إنْكَارٍ وَأَنحَى عَلَى ابْنِ قَتِيْبَةَ وَكَتَبَ إِلَيْهِ: أَنْ اتَّقِ اللَّهَ فَإِنَّ هَذَا كَفْرٌ أَوْ مَا أَشْبَهَهُ، لِأَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى لَا تُصَغَّرُ وَكَذَلِكَ كُلُّ اسْمٍ مَعْظَمٍ شَرْعاً. وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ^(٤): «إِنَّ النِّقَاشَ حَكَمِيٌّ أَنَّ ذَلِكَ لَمَّا بَلَغَ ثَعْلَبًا فَقَالَ: إِنَّ مَا قَالَ ابْنُ قَتِيْبَةَ رَدِيءٌ بَاطِلٌ، وَالثَّوْبُ عَلَى القُرْآنِ شَدِيدٌ، وَهُوَ مَا سَمِعَ الحَدِيثَ مِنْ قَوِيٍّ وَلَا ضَعِيفٍ، وَإِنَّمَا جَمَعَ الكُتُبَ مِنْ هَوَسٍ غَلْبِهِ». [وَقَالَ أَبُو البَقَاءِ^(٥): «وَأَصْلُ مُهَيِّمِنٍ: مُؤْمِنٌ لِأَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ

(١) فصار مؤمِن.

(٢) معاني القرآن ١٩٧/٢.

(٣) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل.

(٤) المحرر ١٢٠/٥.

(٥) الإملاء ٢١٧/١.

- المائدة -

الأمانة لأن المهيمنَ الشاهد، وليس في الكلام «هَيْمَن» حتى تكون الهاء أصلاً، وهذا الذي قاله ليس بشيء لِمَا تقدم من حكاية أهل اللغة هَيْمَن^(١) وغاية ما في الباب أنهم لم يَسْتعملوه إلا مزيداً فيه الياء كَبَيَّطِر وبَابِهِ.

وقرأ^(٢) ابن محيصر ومجاهد: «وَمُهَيْمَنَا» بفتح الميم الثانية على أنه اسمٌ مفعولٍ بمعنى أنه حوفظ عليه من التبديل والتغيير، والفاعل هو الله تعالى: «إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ»^(٣) أو الحافظ له في كل بلد، حتى إنه إذا غُيِّرَت منه الحركةُ تَبَّهَ لها الناسُ ورَدُّوا على قارئها بالصواب، والضمير في «عليه» على هذه القراءة عائد على الكتاب الأول، وعلى القراءة المشهورة عائد على الكتاب الثاني. وروى ابن^(٤) أبي نجيح عن مجاهد قراءته بالفتح وقال: «معناه: محمد مُؤْتَمَنٌ على القرآن». قال الطبري^(٥): «فعلى هذا يكون «مهيمناً» حالاً من الكاف في «إليك»، وطَعَنَ على هذا القول لوجود الواو في «ومهيمناً» لأنها عطف على «مصدقاً» و«مصدقاً» حال من الكتاب لا حال من الكاف؛ إذ لو كان حالاً منها لكان التركيب: «لما بين يديك» بالكاف.

قال الشيخ^(٦): «وتأويله على أنه من الالتفات من الخطاب إلى الغيبة بعيداً عن نظم القرآن، وتقدير: «وجعلناك يا محمد مهيمناً أبعد» يعني أن هذين التأويلين يصلحان أن يكونا جوابين عن قول مجاهد، لكن الأول بعيدٌ والثاني

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل.

(٢) الشواذ ٣٢؛ القرطبي ٢١٠/٦؛ البحر ٥٠٢/٣.

(٣) الآية ٩ من الحجر.

(٤) عبدالله بن يسار الأعرج المكي، روى عن سالم بن عبدالله وعنه يزيد بن إبراهيم، ولم تذكر وفاته. انظر: تهذيب التهذيب ٨٥/٦.

(٥) تفسير الطبري ٣٨١/١٠.

(٦) البحر ٥٠٢/٣.

أبعدُ منه . وقال ابن عطية^(١) هنا بعد أن حكى قراءة مجاهد وتفسيره محمداً عليه السلام أنه أمين على القرآن: «قال الطبري: وقوله ومهيماً على هذا حال من الكاف في قوله «إليك» قال: «وهذا تأويلٌ بعيدٌ من المفهوم» قال: «وغلط الطبري في هذه اللفظة على مجاهد، فإنه فسّر تأويله على قراءة الناس: «مهيماً» بكسر الميم الثانية فَبَعُدَ التأويل، ومجاهد - رحمه الله - إنما يقرأ هو وابن محيصة: «ومهيماً» بفتح الميم الثانية فهو بناء اسم المفعول، وهو حالٌ من الكتاب معطوف على قوله: «مصدقاً»، وعلى هذا يتجه أن المؤتمنَ عليه هو محمد عليه السلام. قال: «وكذلك مشى مكي رحمه الله» قلت: وما قاله أبو محمد ليس فيه ما يُرَدُّ على الطبري، فإنَّ الطبري استشكل كونَ «مهيماً» حالاً من الكاف على قراءة مجاهد، وأيضاً فقد قال ابن عطية^(٢) بعد ذلك: «ويحتمل أن يكون «مصدقاً ومهيماً» حالين من الكاف في «إليك»، ولا يَخُصُّ ذلك قراءة مجاهد وحده كما زعم مكي^(٣)، فالناس إنما استشكلوا كونهما حالين من كاف «إليك» لقلق التركيب، وقد تقدّم ما فيه وما نقله الشيخ من التأويلين، وقوله: «ولا يخص ذلك» كلامٌ صحيح، وإن كان مكي التزمه وهو الظاهر.

و«عليه» في موضع رفع على قراءة ابن محيصة ومجاهد لقيامه مقام الفاعل، كذا قاله ابن عطية^(٤)، قلت: هذا إذا جعلنا «مهيماً» حالاً من الكتاب، أمّا إذا جعلناه حالاً من كاف «إليك» فيكون القائم مقام الفاعل ضميراً مستتراً يعودُ على النبي عليه السلام، فيكون «عليه» أيضاً في محلِّ نصبٍ كما لو قرئ به اسم فاعل. قوله: «عمّا جاءك» فيه وجهان، أحدهما:

(١) المحرر ٥/١١٩.

(٢) المحرر ٥/١٢٠.

(٣) ليس في «المشكل» أي تعليق لمكي علي «مهيمن».

(٤) المحرر ٥/١١٩.

- المائدة -

- وبه قال أبو البقاء -^(١) أنه حال أي: عادلاً عما جاءك، وهذا فيه نظرٌ من حيث إنَّ «عن» حرفٌ جر ناقص لا يقع خبراً عن الجنة، فكذا لا يقع حالاً عنها، وحرفُ الجر الناقص إنما يتعلق بكون مطلق لا بكونٍ مقيدٍ، لكنَّ المقيد لا يجوز حذفه. والثاني: أنَّ «عَنْ» على بابها من المجاوزة، لكن بتضمين «تَتَّبِعُ» معنى «تَتَرَحَّضُ وتَنَحَّرُ» أي: لا تنحرف متبعاً.

قوله: «من الحق» فيه أيضاً وجهان، أحدهما: أنه حالٌ من الضمير المرفوع في «جاءك»، والثاني: أنه حالٌ من نفس «ما» الموصولة، فيتعلق بمحذوفٍ، ويجوز أن تكونَ للبيان. قوله: «لكل» «كل» مضافة لشيء محذوف، وذلك المحذوف يُحتمل أن يكونَ لفظةً «أمة» أي: لكل أمة، ويراد بهم جميعُ الناس من المسلمين واليهود والنصارى، ويحتمل أن يكونَ ذلك المحذوفُ «الأنبياء» أي: لكل الأنبياء المقدم ذكرهم. و«جَعَلْنَا» يُحتمل أن تكونَ متعديةً لاثنين بمعنى صَيَّرْنَا، فيكون «لكل» مفعولاً مقديماً، و«شِرْعَةً» مفعولٌ ثانٍ. وقوله: «منكم» متعلقٌ بمحذوفٍ، أي: أعني منكم، ولا يجوزُ أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «كل» لوجهين، أحدهما: أنه يلزمُ منه الفصلُ بين الصفة والموصوف بتوليه «جَعَلْنَا»، وهي جملةٌ أجنبية ليس فيها تأكيدٌ ولا تسديدٌ، وما شأنه كذلك لا يجوز الفصلُ به. والثاني: أنه يلزم منه الفصلُ بين «جَعَلْنَا» وبين معمولها وهو «شِرْعَةً»، قاله أبو البقاء^(٢)، وفيه نظر، فإن العامل في «لكل» غيرُ أجنبي، ويدل على ذلك قوله: «أَغْيَرَ اللهُ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرٌ»^(٣) ففصل بين الجلالة وصفيتها بالعامل في المفعول الأول، وهذا نظيره. وقرأ^(٤) إبراهيم النخعي ويحيى بن وثاب: «شِرْعَةً» بفتح الشين، كأن المكسور

(١) الإملاء ٢١٧/١.

(٢) الإملاء ٢١٧/١.

(٣) الآية ١٤ من الأنعام.

(٤) الشواذ ٣٢؛ البحر ٥٠٣/٣.

للهيئة والمفتوح مصدر.

والشريعة في الأصل: السُّنَّة، ومنه: «شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ»^(١) أي: سَنَّ
والشارع: الطريق، وهو من الشريعة التي هي في الأصل الطريق الموصول إلى
الماء، ومنه قوله^(٢):

١٧٣٥- وفي الشرائع مِنْ جِلَانٍ مُقْتَنِصٍ
بالي الثياب خفي الصوت مُنْزَرِبٌ

والمنهاج: مشتق من الطريق النَّهْج وهو الواضح، ومنه قوله^(٣):

١٧٣٦- مَنْ يَكُ إِذَا شَكَّ فَهَذَا فَلَجُ
ماءٌ رُؤَاءُ وَطَرِيقُ نَهْجُ

أي: واضح، يُقال: طريقٌ مَنْهَجٌ وَنَهْجٌ. وقال ابن عطية^(٤): «منهاج
[ب/٢٤٧] مثالٌ مبالغةٍ من نَهَجٍ» يعني نحو قولهم: «إِنَّهُ لِمِنْحَارٍ بَوَائِكُهَا»^(٥) / وهو حسن،
وهل الشريعة والمنهاج بمعنى، كقوله^(٦):

١٧٣٧- وَهَذَا آتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبُعْدُ

-
- (١) الآية ١٣ من الشورى.
 - (٢) البيت لذى الرمة، وهو في ديوانه ٦٤؛ اللسان زرب؛ ابن عطية ١٢١/٥. المقتنص:
الصائد، جلان: قبيلة. المنزرب: الداخل في بيته. وقد أصاب الشطر الأول حرم في
الأصل.
 - (٣) لم أهدت إلى قائله وهو في مجاز القرآن ١/١٦٨؛ والمقتضب ٣/٢٥٩؛ واللسان: روى
والرواء: العذب.
 - (٤) المحرر ٥/١٢٢.
 - (٥) البوائك: السمان من الإبل.
 - (٦) تقدم برقم ٤٦٦.

[وكقوله: (١)]

١٧٣٨ - وألقى قولها كذباً وميناً

أومختلفان؟ فالشريعة ابتداءً الطريق، والمنهاج الطريق المستمر، قاله المبرد، أو الشريعة الطريق واضحاً كان أو غير واضح، والمنهاج الطريق الواضح فقط، فالأول أعم، قاله ابن الأنباري، أو الدين والدليل؟ خلاف مشهور.

قوله: «ولكن ليبلوكم» «ليبلوكم» متعلقٌ بمحذوف فقدره أبو البقاء^(٢): «ولكن فرقكم لبلوكم» وقدره غيره: «ولكن لم يشأ جعلكم أمّة واحدة» وهذا أحسن دلالة اللفظ والمعنى عليه. و«جميعاً» حال من «كم» في «مرجعكم»، والعامل في هذه الحال: إما المصدر المضاف إلى «كم»، فإن «كم» يحتمل أن يكونَ فاعلاً، والمصدرُ ينحلُّ لحرف مصدرِي وفعل مبني للفاعل، والأصل: «ترجعون جميعاً»، ويحتمل أن يكونَ مفعولاً لم يُسمَّ فاعله على أن المصدر ينحلُّ لفعل مبني للمفعول أي: يُرجعكم الله، وقد صرح بالمعنيين في مواضع، وإما^(٣) أن يعملَ فيها الاستقرارُ المقدرُ في الجار وهو «إليه»، و«إليه مرجعكم» يحتمل أن يكونَ من بابِ الجمل الفعلية أو الجمل الاسمية، وهذا واضحٌ بما تقدّم في نظائره، و«فَيَبِّئُكُمْ» هنا من «نبأ» غير متضمنة معنى «أعلم» فلذلك تعدّت لواحدٍ بنفسها وللآخر بحرف الجر.

آ. (٤٩) قوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ﴾: فيه أربعة أوجه، أحدها: أن محلّها النصبُ عطفاً على الكتاب، أي: وأنزلنا إليكم الحكم. والثاني: أنها في محلِّ جرٍ عطفاً على «بالحق» أي: أنزلناه بالحق وبالحكم. وعلى هذا

(١) تقدم برقم ٤٦٥.

(٢) الإملاء ٢١٧/١.

(٣) قوله: «وإما» معطوف على قوله «إما المصدر».

- المائدة -

الوجه فيجوزُ في محلِّ «أن» النصبُ والجرُّ على الخلافِ المشهور^(١).
والثالث: أنها في محلِّ رفعٍ على الابتداء^(٢) وفي تقدير خبره احتمالان
أحدهما: أن تقدِّره متأخراً أي: حكمك بما أنزل الله أمرنا أو قولنا، والآخر:
أن تقدِّره متقدماً أي: ومن الواجب أن احكم أي: حكمك. والرابع: أنها
تفسيرية، قال أبو البقاء^(٣): «وهو بعيدٌ لأن الواو تمنع من ذلك، والمعنى يُفسدُ
ذلك، لأنَّ «أن» التفسيرية ينبغي أن يسبقها قولٌ يُفسر بها» أما ما ذكره من منع
الواو أن تكون «أن» تفسيرية فواضح، وأما قوله: «يسبقها قولٌ» إصلاحه أن
يقول: «ما هو بمعنى القول لا حرفه» ثم قال: «ويمكنُ تصحيحُ هذا القولِ
بأن يكون التقدير: وأمرناك، ثم فسّر هذا الأمر بـ «احكم». ومنع الشيخ^(٤) من
تصحيح هذا القول بما ذكره أبو البقاء، قال: «لأنه لم يُحفظ من لسانهم
حذف الجملة المفسرة بـ «أن» وما بعدها» وهو كما قال. وقراءتا ضمَّ نون «أن»
وكسرها^(٥) واضحتان مما تقدّم في البقرة: الضمة للإتباع والكسر على أصل
التقاء الساكنين. والضميرُ في «بينهم»: إمَّا لليهود خاصةً وإمَّا لجميع
المتحاكمين.

قوله: «أَنْ يَفْتِنُوكَ» فيه وجهان، أظهرهما: أنه مفعولٌ من أجله أي:
أحذَرهم مخافةً أَنْ يَفْتِنُوكَ. والثاني: أنها بدلٌ من المفعول على جهة الاشتمال
كأنه [قال]: «واحذَرهم فتنهم» كقولك: «أعجبني زيد علمه». وقوله: «فإنَّ

(١) يرى الخليل أنها في محل جر وبرى سبويه أنها في محل نصب. انظر: الكتاب ١٧/١.

(٢) يلاحظ أن الأوجه الثلاثة على تقدير أن «أن» مصدرية والأمر بعدها صلتها، وذلك على
خلاف الوجه الرابع.

(٣) الإملاء ٢١٨/١.

(٤) البحر ٥٠٤/٣.

(٥) ذكر أبو حيان القراءتين من دون نسبة. البحر ٥٠٤/٣.

- المائدة -

تَوَلَّوْا» قال ابن عطية^(١): «قبله محذوف يدل عليه الظاهر تقديره: لا تتبع واحذر، فإن حَكَموك مع ذلك واستقاموا لك فنعماً ذلك، وإن تَوَلَّوْا فاعلم»، ويحسن أن يُقدَّر هذا المحذوف المعادل بعد قوله: «لفاسقون». والذي ينبغي ألا يقال في هذا النوع ثم حذف؛ لأن ذلك من باب فحوى الخطاب، والأمر فيه واضح.

آ. (٥٠) قوله تعالى: ﴿أَفْحَكَمَ﴾: الجمهور على ضم الحاء وسكون الكاف ونصب الميم، وهي قراءة واضحة، «حكَم» مفعول مقدم، و«يبغون» فعل وفاعل، وهو المستفهم عنه في المعنى، والفاء فيها ألقولان المشهوران: هل هي مؤخرة عن الهمزة وأصلها التقديم، أو قبلها جملة عطفت ما بعدها عليها تقديره: أي عدلون عن حكيمك فيبغون حكم الجاهلية؟ وقرأ^(٢) ابن وثاب والأعرج وأبورجاء وأبو عبد الرحمن برفع الميم، وفيها وجهان، أظهرهما: - وهو المشهور عند المُعَرِّبين - أنه مبتدأ، و«يبغون» خبره، وعائد المبتدأ محذوف تقديره: «يبغونه» حملاً للخبر على الصلة. إلا أن بعضهم جعل هذه القراءة خطأ، حتى قال أبو بكر بن مجاهد: «هذه القراءة خطأ»، وغيره يجعلها ضعيفة، ولا تبلغ درجة الخطأ، قال ابن جني^(٣) في قول ابن مجاهد: «ليس كذلك، ولكنه وجه غيره أقوى منه، وقد جاء في الشعر، قال أبو النجم^(٤)»:

١٧٣٩ - قد أصبحت أم الخيار تدعي
علي ذنباً كله لم أضنع

(١) المحرر ١٢٤/٥.

(٢) الشواذ ٣٢؛ القرطبي ٢١٥/٦؛ البحر ٥٠٥/٣.

(٣) المحتسب ٢١١/١.

(٤) البيت في الكتاب ٤٤/١؛ والمحتسب ٢١١/١؛ والجمع ٩٧/١؛ والدرر ٧٣/١.

- المائدة -

أي: لم أصنعه». قال ابن عطية^(١): «هكذا الرواية^(٢) وبها يتم المعنى الصحيح، لأنه أراد التبرؤ من جميع الذنوب، ولو نَصَب «كل» لكان ظاهرُ قوله أنه صنع بعضه» قلت: هذا الذي ذكره أبو محمد معنى صحيح نصَّ عليه أهل علم المعاني والبيان، واستشهدوا على ذلك بقوله عليه السلام حين سأله ذوالبيدين فقال: «أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أم نسيت؟ فقال «كُلُّ ذلك لم يكن»^(٣) أراد عليه السلام انتفاء كلِّ فردٍ فردٍ، وأفاد هذا المعنى تقديم «كل»، قالوا: ولو قال: «لم يكن كلُّ ذلك» لاحتمل الكلام أن البعض غير منفي، وهذه المسألة تُسَمَّى عمومَ السلب، وعكسُها نحو: «لم أصنع كلُّ ذلك» يُسَمَّى سلبَ العموم، وهذه مسألة مفيدة فأتقنتها، وإن كان بعض الناس قد فهم عن سيويه غير ما ذكرت لك.

ثم قال ابن عطية^(٤): «وهو قبيحٌ - يعني حَذَفَ العائد من الخير - وإنما يُحَذَفُ الضمير كثيراً من الصلوة، ويُحَذَفُ أقلُّ من ذلك من الصفة، وحَذَفَهُ من الخير قبيحٌ» ولكنه رجَّح البيت على هذه القراءة بوجهين، أحدهما: أنه ليس في صدرِ قوله ألفٌ استفهام تطلب الفعل كما هي في «أفحكم»، والثاني: أن في البيت عوضاً من الهاء المحذوفة / وهو حرفُ الاطلاق، أعني الياء في [٢٤٨/أ] «اصنعي»، فتضعفُ قراءة مَنْ قرأ «أفحكمُ الجاهلية يبعون». وهذا الذي ذكره ابن عطية في الوجه الثاني كلامٌ لا يعابُ به، وأمَّا الأول فهو قريبٌ من الصواب، لكنه لم ينهض في المنع ولا في التقييح، وإنما ينهضُ دليلاً على الأحسنِية أو على أن غيره أولى منه، وهذه المسألة ذكر بعضهم الخلاف فيها بالنسبة إلى

(١) المحرر ١٢٤/٥.

(٢) أي: برفع كل.

(٣) رواه البخاري (الفتح): الصلاة ٥٦٦/١؛ مسلم: المساجد ٤٠٣/١؛ أبو داود: الصلاة ٦١٧/١.

(٤) المحرر ١٢٥/٥.

نوع ، ونفى الخلاف فيها - بل حكى الإجماع على الجواز - بالنسبة إلى نوعٍ آخر، فحكى الإجماع فيما إذا كان المبتدأ لفظ «كل» أو ما أشبهها في العموم والافتقار، فأما «كل» فنحو^(١): «كُلُّ رجلٍ ضربت» ويقويه قراءة ابن عامر: «وكُلُّ وعد الله الحسنی»^(٢)، ويريد بما أشبه «كلا» نحو: «رجلٌ يقول الحق أنصر» أي: انصره، فإنه عامٌ ويفتقر إلى صفة، كما أن «كلاً» عامةٌ وتفتقر إلى مضاف إليه، قال: «وإذا لم يكن المبتدأ كذلك فالكوفيون يَمنعون حذفَ العائد، بل ينصبون المتقدم مفعولاً به، والبصريون يُجيزون: «زيدٌ ضربت» أي ضربته، وذكر القراءة. وتعالى بعضهم فقال: «لا يجوزُ ذلك» وأطلق، إلا في ضرورة شعر كقوله^(٣):

١٧٤٠- وخالدٌ يَحْمَدُ ساداتنا

بالحق، لا يُحْمَدُ بالباطل

قال: «لأنه يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه»، وقد أُنقِئت هذه المسألة وما نُقل فيها في كتابي «شرح التسهيل» فعليك بالالتفات إليه.

والوجه الثاني من التوجيهين المتقدمين أن يكون «يغون» ليس خبراً للمبتدأ، بل هو صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ وذلك المحذوفُ هو الخبر، والتقدير: «أفحكمُ الجاهليةِ حكمٌ يَغون»، وحذفُ العائدِ هنا أكثرُ لأنه كما تقدّم يكثرُ حذفُه من الصلّة، ودونه من الصفة، ودونه من الخبر، وهذا ما اختاره ابنُ عطية^(٤) وهو تخريجٌ ممكنٌ، ونظَره بقوله تعالى: «من الذين

(١) سقطت الفاء من الأصل وهي واجبة بعد «أما».

(٢) الآية ١٠ من الحديد. وانظر: السبعة ٦٢٥.

(٣) تقدم برقم ٦٨٤.

(٤) المحرر ١٢٥/٥.

هاذُوا يُحَرِّفُونَ»^(١) أي: قومٌ يُحَرِّفُونَ» يعني في حذف موصوفٍ وإقامةِ صِفَتِهِ مُقَامِهِ، وإلا فالمحذوفُ في الآية المنظَرُ بها مبتدأ، ونظَرُها أيضاً بقوله^(٢):

١٧٤١- وما الدهرُ إلا تارتانٍ: فمنهما

أموتُ وأخرى أبتغي العيشَ أكسحُ

أي: تارةٌ أموتُ فيها. وقال الزمخشري^(٣): «وإسقاطُ الراجعِ عنه كإسقاطِهِ في الصلَّة، كقوله: «أهدا الذي بَعَثَ اللَّهُ رسولا»^(٤) وعن الصفة: «في الناس رجُلان: [رجلٌ] أهنتُ، ورجلٌ أكرمتُ» أي: رجلٌ أهنته^(٥) ورجلٌ أكرمته، وعن الحالِ في نحو: «مررت بهند يضرب زيد»^(٦). قال الشيخ^(٧): «إن عَنَى التشبيه في الحذف والحسن فليس كذلك لِمَا تقدَّم ذكرُه، وإن عنى في مطلق الحذفِ فمَسْلَمٌ».

وقرأ الأعمش وقتادة: «أَفْحَكَمَ» بفتح الحاء والكاف ونصب الميم، وهو مفردٌ يراد به الجنس لأن المعنى: أْحْكَمَ الجاهلية، ولا بد من حذف مضاف في هذه القراءة هو المُصْرَحُ به في المتواترة تقديره: أْفْحَكَمَ حُكَّامَ الجاهلية.

والقراء^(٨) غير ابن عامر على «يَبْغُونَ» بياء الغيبة نسقاً على ما تقدَّم من الأسماء الغائبة. وقرأ هوبن الخياط على الالتفاتِ ليكون أبلغَ في رَجْرِهِم

(١) الآية ٤٦ من النساء.

(٢) البيت تقدم برقم ١٥٩٠.

(٣) الكشاف ٦١٩/١.

(٤) الآية ٤١ من الفرقان.

(٥) الأصل: «أهنت» «أكرمت» وهو سهو لأنه الشاهد.

(٦) أي: يضربها.

(٧) البحر ٥٠٥/٣.

(٨) السبعة ٢٤٤؛ الكشاف ٤١١/١.

- المائدة -

وَرَدَّعِهِمْ وَمَبَاكَّتَهُ لَهُمْ، حَيْثُ وَاجِهَهُمْ بِهَذَا الْاسْتِفْهَامِ الَّذِي يَأْتِفُ مِنْهُ دَوُوبُ الْبَصَائِرِ. وَ«حُكْمًا» نَصْبًا عَلَى التَّمْيِيزِ. وَقَوْلُهُ: «لِقَوْمٍ» فِي هَذِهِ [اللام] ثَلَاثَةٌ أَوْجِهَ أَحَدَهَا: أَنْ يَتَعَلَّقَ بِنَفْسِ «حُكْمًا» إِذِ الْمَعْنَى أَنَّ حُكْمَ اللَّهِ لِلْمُؤْمِنِ عَلَى الْكَافِرِ، وَالثَّانِي: أَنَّهَا لِلْبَيَانِ فَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ كَهَيِّ فِي «سُقِيًّا لَكَ» وَ«هَيْتَ لَكَ»^(١)، وَهُوَ رَأْيُ الزَّمْخَشَرِيِّ^(٢)، وَابْنِ عَطِيَّةٍ^(٣) قَالَ شَيْئًا قَرِيبًا مِنْهُ، وَهُوَ أَنَّ الْمَعْنَى: «يُبَيِّنُ ذَلِكَ وَيُظْهِرُهُ لِقَوْمٍ». الثَّلَاثُ: أَنَّهَا بِمَعْنَى «عِنْدَ» أَي: عِنْدَ [قَوْمٍ] وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ. وَمَتَعَلَّقُ «يُوقِنُونَ» يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ، وَتَقْدِيرُهُ: يُوقِنُونَ بِاللَّهِ وَبِحُكْمِهِ، أَوْ بِالْقُرْآنِ، وَيَجُوزُ أَلَّا يُرَادَ عَلَى مَعْنَى وَقُوعِ الْإِيقَانِ، وَإِلَيْهِ مَيْلُ الزَّجَاجِ^(٤)، فَإِنَّهُ قَالَ: «يُوقِنُونَ: يَتَبَيَّنُونَ عَدْلَ اللَّهِ فِي حُكْمِهِ».

آ. (٥١) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾: مَبْتَدَأُ وَخَبْرٌ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا لِأَنَّهَا مُسْتَأْنَفَةٌ، سَيَقَتْ تَعْلِيلًا لِلنَّهْيِ الْمَتَقَدِّمِ، وَزَعَمَ الْحَوْفِيُّ أَنَّهَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ نَعْتًا لـ «أَوْلِيَاءَ»، وَالْأَوَّلُ هُوَ الظَّاهِرُ، وَالضَّمِيرُ فِي «بَعْضُهُمْ» يَعُودُ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ، وَالْقَرِينَةُ تَبَيَّنُ أَنَّ بَعْضَ الْيَهُودِ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ، وَأَنَّ بَعْضَ النَّصَارَى أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ، وَبِهَذَا التَّقْرِيرِ لَا يُحْتَاجُ كَمَا زَعَمَ بَعْضُهُمْ إِلَى تَقْدِيرِ مَحذُوفٍ يَصِحُّ بِهِ الْمَعْنَى وَهُوَ: بَعْضُ الْيَهُودِ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ، وَبَعْضُ النَّصَارَى أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ، قَالَ: لِأَنَّ الْيَهُودَ لَا يَتَوَلَّوْنَ النَّصَارَى، وَالنَّصَارَى لَا يَتَوَلَّوْنَ الْيَهُودَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ جَوَابُهُ.

آ. (٥٢) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَتَرَى الَّذِينَ﴾: الْجُمْهُورُ عَلَى «تَرَى» بِتَاءِ الْخَطَابِ، وَ«الَّذِينَ» مَفْعُولٌ، فَإِنَّ كَانَتِ الرَّوْيَةُ بَصْرِيَّةً أَوْ عُرْفَانِيَّةً - فِيمَا نَقَلَهُ

(١) الآية ٢٣ من يوسف.

(٢) الكشاف ٦١٩/١.

(٣) المحرر ١٢٦/٥.

(٤) معاني القرآن ١٩٨/٢.

- المائدة -

أبو البقاء^(١) وفيه نظرٌ - فتكونُ الجملةُ من «يسارعون» في محلِّ نصبٍ على الحال من الموصول، وإن كانت قلبية فيكون «يسارعون» مفعولاً ثانياً. وقرأ^(٢) النخعي وابن وثاب: «فيري» بالياء وفيها تأويلان، أظهرهما: أنَّ الفاعل ضميرٌ يعودُ على الله تعالى، وقيل: على الرأي من حيث هو، و«يسارعون» بحاليتها، والثاني: أن الفاعل نفسُ الموصول والمفعول هو الجملةُ من قوله: «يسارعون» وذلك على تأويلِ حَذَفِ «أنَّ» المصدرية، والتقدير: ويرى القومُ الذين في قلوبهم مرضٌ أن يسارعوا، فلما حُذِفَتْ «أنَّ» رُفِعَ الفعلُ كقوله^(٣):
١٧٤٢- ألا أيهذا الزاجري أخضرُ الوغى

أجازَ ذلك ابن عطية^(٤)، إلا أنَّ هذا غيرُ مقيسٍ، إذ لا تُحذفُ «أن» عند البصريين إلا في مواضعٍ محفوظة. وقرأ^(٥) قتادة والأعمش: «يسرعون» من أسرع. و«يقولون» في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعل «يسارعون»، و«نخشى» في محلِّ نصبٍ بالقول، و«أن تصيِّنا» في محلِّ نصبٍ بالمفعول أي: نخشى إصابتنا. والدائرة صفةٌ غالبية لا يُذكرُ موصوفُها، والأصل: داورة، لأنها من دار يدور. قوله: «أن يأتي» في محلِّ نصب: إما على الخبر لـ «عسى» وهو رأي الأخصش، / وإما على أنها مفعولٌ به وهو رأيُ سيبويه^(٦) لثلاث يلزم الإخبارُ عن الجثة بالحدِّث في قولك: «عسى زيدٌ أن يقوم»، وأجاز أبو البقاء^(٧) أن يكونَ «أن يأتي» في محلِّ رفعٍ على البدل من اسم «عسى» وفيه نظر.

(١) الإملاء ٢١٨/١.

(٢) الشواذ ٣٣؛ البحر ٥٠٨/٣.

(٣) تقدم برقم ٥٢١.

(٤) المحرر ١٢٨/٥.

(٥) الشواذ ٣٣؛ البحر ٥٠٨/٣.

(٦) الكتاب ٤٧٧/١.

(٧) الإملاء ٢١٩/١.

- المائدة -

قوله: «فِيصْبِحُوا» فيه وجهان، أظهرهما: أنه منصوب عطفاً على «يَأْتِي» المنصوب بـ «أَنْ»، والذي سَوَّغ ذلك وجودُ الفاءِ السببية، ولولاها لم يجز ذلك، لأن المعطوف على الخبر خبر، و«أَنْ يَأْتِي» خبر عسي، وفيه راجعٌ عائِدٌ على اسمها، وقوله: «فِيصْبِحُوا» ليس فيه ضميرٌ يعود على اسمها فكان من حقِّ المسألة الامتناعُ لكنَّ الفاءَ للسببية، فَجَعَلَتْ الجملتين كالجملة الواحدة وذلك جارٍ في الصلة نحو: «الذي يطير فيغضب زيدُ الذبابُ»، والصفة نحو: «مررت برجل يبكي فيضحك عمرو»، والخبر نحو: «زيد يبكي فيضحك خالد»، ولو كان العاطفُ غيرَ الفاءِ لم يَجُز ذلك. والثاني: أنه منصوبٌ بإضمار «أَنْ» بعد الفاءِ في جواب التمني قالوا: «لأنَّ عسى تمنُّ وترجُّ في حق البشر». و«على ما أسروا» متعلق بـ«نادمين»، و«نادمين» خبرٌ «أصبح».

آ. (٥٣) قوله تعالى: ﴿ويقول﴾: قرأ^(١) أبو عمرو والكوفيون بالواو قبل «يقول»، والباقون بإسقاطها، إلا أن أبا عمرو نصب الفعل بعد الواو، وروى عنه علي بن نصر^(٢) الرفع كالكوفيين، فتحصل فيه ثلاث قراءات: «يقول» من غير واو «ويقول» بالواو والنصب، «ويقول» بالواو والرفع. فأما قراءة مَنْ قرأ «يقول» من غير واو فهي جملةٌ مستأنفةٌ سبقت جواباً لسؤالٍ مقدر، كأنه لما تقدّم قوله تعالى: «فعسى الله أن يأتي بالفتح» إلى قوله: «نادمين»، سأل سائل فقال: ماذا قال المؤمنون حينئذ؟ فأجيب بقوله تعالى: «يقول الذين آمنوا» إلى آخره، وهو واضح، والواو ساقطةٌ في مصاحف مكة والمدينة والشام، والقارىء بذلك هو صاحبُ هذه المصاحف، فإن القارئين بذلك ابنُ كثير المكي وابن عامر الشامي ونافع المدني، فقراءتهم موافقةٌ لمصاحفهم، وليس في هذا

(١) السبعة ٢٤٥؛ الكشف ٤١١/١، والكوفيون عاصم وحمة والكسائي.

(٢) علي بن نصر البصري روى عن أبي عمرو وهارون، وروى عنه ابنه نصر، توفي سنة ١٨٩. انظر: طبقات القراء ٥٨٢/١.

أنهم إنما قرؤوا كذلك لأجل المصحف فقط، بل وافقت روايتهم مصاحفهم على ما بيئته غير مرة.

وأما قراءة الواو والرفع فواضحة أيضاً لأنها جملة ابتدء بالإخبار بها، فالواو استثنائية لمجرد عطف جملة على جملة، فالواو ثابتة في مصاحف الكوفة والمشرق، والقارئ بذلك هو صاحب هذا المصحف، والكلام كما تقدّم أيضاً. وأما قراءة أبي عمرو فهي التي تحتاج إلى فضل نظر، واختلف الناس في ذلك على ثلاثة أوجه، أحدها: أنه منصوب عطفًا على «فيصبحوا» على أحد الوجهين المذكورين في نصب «فيصبحوا» وهو الوجه الثاني، أعني كونه منصوباً بإضمار «أن» في جواب الترجي بعد الفاء إجراءً للترجي مجرى التمني، وفيه خلاف مشهور بين البصريين والكوفيين، فالبصريون يمنعونه والكوفيون يجيزونه مستدلّين على ذلك بقراءة نافع: «لعله يزكى أو يدكر فتنفعه»^(١) بنصب «تنفعه»، وبقراءة عاصم في رواية حفص: «لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع»^(٢) بنصب «فأطلع»، وسيأتي الجواب عن الآيتين الكريميتين في موضعه. وهذا الوجه - أعني عطف «ويقول» على «فيصبحوا» - قاله الفارسي^(٣) وتبعه جماعة، ونقله عنه أبو محمد بن عطية^(٤)، وذكره أبو عمرو بن الحاجب أيضاً، قال الشيخ شهاب الدين أبو شامة بعد ذكره الوجه المتقدم: «وهذا وجه جيد أفادنيه الشيخ أبو عمرو بن الحاجب ولم أره لغيره، وذكروا وجوهاً كلّها بعيدة متعسفة» انتهى. قلت: وهذا - كما رأيت -

(١) الآية ٤ من عبس، والنصب قراءة عاصم وليس كما ذكر. وانظر: السبعة ٦٧٢؛ معاني القرآن للفراء ٣/٢٣٥.

(٢) الآية ٣٦ - ٣٧ من غافر. انظر: السبعة ٥٧٠؛ معاني القرآن للفراء ٣/٢٣٥.

(٣) لم يذكر في الحجة - عند ذكره هذه القراءة - ما نقل عنه هنا، وإنما ذكر وجوهاً أخرى انظرها في الحجة (خ) ٣٩٥/٢.

(٤) المحرر ١٣٣/٥ أشار إلى هذا التخريج ولم يعزه إلى أبي علي.

منقول مشهور عن أبي علي الفارسي، وأما استجادته هذا الوجه فإنما يتمشى على قول الكوفيين، وهو مرجوح كما تقرر في علم النحو.

الثاني: أنه منصوب عطفاً على المصدر قبله وهو الفتح كأنه قيل: فعسى الله أن يأتي بالفتح ويأن يقول، أي: ويقول الذين آمنوا، وهذا الوجه ذكره أبو جعفر النحاس^(١)، / ونظروه بقول الشاعر^(٢):

[٢٤٩/أ]

١٧٤٣- لُبْسُ عِبَاءٍ وَتَقَرُّ عَيْنِي
أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

وقول الآخر^(٣):

١٧٤٤- لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءِ ثَوْبِهِ
تَقْضِي لُبَانَاتٍ وَيَسَامَ سَائِمُ

وهذا مردود من ثلاثة أوجه، أحدها: أنه يؤدي ذلك إلى الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي، وذلك أن الفتح على قوله مؤول بـ «أن» والفعل تقديره: أن يأتي بأن يفتح ويأن يقول، فيقع الفصل بقوله: «فيصبحوا» وهو أجنبي لأنه معطوف على «يأتي». الثاني: أن هذا المصدر - وهو الفتح - ليس يُراد به انحلاله لحرف مصدرى وفعل، بل المراد به مصدر غير مراد به ذلك نحو: يعجبي ذكاؤك وعلمك. الثالث: أنه وإن سلّم انحلاله لحرف مصدرى وفعل فلا يكون المعنى على: «فعسى الله أن يأتي بأن يقول الذين آمنوا» فإنه ناب عنه نبواً ظاهراً.

الثالث - من أوجه نصب «ويقول» - : أنه منصوب عطفاً على قوله:

(١) إعراب القرآن له ٥٠٣/١.

(٢) تقدم برقم ٧٠١.

(٣) تقدم برقم ٨٤٤.

«يأتي» أي: فعسى الله أن يأتي ويقول، وإلى ذلك ذهب الزمخشري^(١) ولم يعترض عليه بشيء. وقد رد ذلك بأنه يلزم عطف ما لا يجوز أن يكون خبراً على ما هو خبر، وذلك أن قوله: «أن يأتي» خبر عسى وهو صحيح، لأن فيه رابطاً عائداً على اسم «عسى» وهو ضميرُ الباري تعالى، وقوله: «ويقول» ليس فيه ضميرٌ يعودُ على اسم «عسى» فكيف يصح جعله خبراً؟ وقد اعتذر من أجاز ذلك عنه بثلاثة أوجه، أحدها: أنه من باب العطف على المعنى، والمعنى: فعسى أن يأتي الله بالفتح ويقول الذين آمنوا، فتكون «عسى» تامة لإسنادها إلى «أن» وما في خبرها، فلا تحتاج حينئذ إلى رابط، وهذا قريب من قولهم «العطف على التوهم» نحو: «فأصدق وأكن من الصالحين»^(٢). الثاني: أن «أن يأتي» بدلٌ من اسم الله لا خبر، وتكون «عسى» حينئذ تامة، كأنه قيل: فعسى أن يقول الذين آمنوا، وهذان الوجهان منقولان عن أبي علي الفارسي^(٣)؟ إلا أن الثاني لا يصح لأنهم نصوا على أن عسى واخلاق وأوشك من بين سائر أخواتها يجوز أن تكون تامة بشرط أن يكون مرفوعها: «أن يفعل» [ب/٢٤٩]، قالوا: ليوجد في الصورة مسندٌ ومسندٌ إليه، كما قالوا / ذلك في «ظن» وأخواتها: إن «أن» و«أن» تسد مسدً مفعولها. والثالث: أن ثم ضميراً محذوفاً هو مصحح لوقوع «ويقول» خبراً عن عسى، والتقدير: ويقول الذين آمنوا به أي: بالله، ثم حذف للعلم به، ذكر ذلك أبو البقاء^(٤)، وقال ابن عطية^(٥) بعد حكايته نصب «ويقول» عطفاً على «يأتي»: «وعندي في منع «عسى الله أن يقول المؤمنون» نظراً، إذ الله تعالى يصيرهم يقولون ذلك بنصره وإظهار دينه»

(١) الكشاف ١/٦٢٠.

(٢) الآية ١٠ من المنافقون، ويسمى بعض النحاة هذا بعطف التوهم، وذلك لأن جزم «وأكن» على تقدير سقوط الفاء من «أصدق».

(٣) الحجة (خ) ٢/٣٩٥.

(٤) الإملاء ١/٢١٩.

(٥) المحرر ٥/١٣٣.

- المائدة -

قلت: قول ابن عطية في ذلك يشبه قول أبي البقاء في كونه قدّره ضميراً عائداً على اسم «عسى» يصحُّ به الربط. وبعضُ الناسِ يُكثِرُ هذه الأوجه ويوصلها إلى سبعة وأكثر، وذلك باعتبار تصحيح كلِّ وجهٍ من الأوجه الثلاثة التي ذكرتها لك، ولكن لا يخرج حاصلها عن ثلاثة، وهو النصبُ: إمّا عطفاً على «أن يأتي»، وإمّا على «فيصبحوا»، وإمّا على «بالفتح»، وقد تقدّم لك تحقيقها.

قوله: «جهدَ إيمانهم» في انتصابه وجّهان، أظهرهما: أنه مصدرٌ مؤكّدٌ ناصبه «أقسموا» فهو من معناه، والمعنى: أقسموا إقسامَ اجتهدٍ في اليمين. والثاني - أجازَه أبو البقاء^(١) وغيره - أنه منصوبٌ على الحالِ كقولهم: «افعلْ ذلك جهْدك» أي: مجتهداً، ولا يُبالَى بتعريفه لفظاً فإنه مؤوّلٌ بنكرة على ما ذكرته لك، وللنحويين في هذه المسألة أبحاث، والمعنى هنا: أقسموا بالله مجتهدين في إيمانهم.

قوله: «إنهم لمعكم» هذه الجملة لا محلَّ لها من الإعراب فإنها تفسيرٌ وحكاية لمعنى القسم لا لألفاظهم، إذ لو كانت حكايةً لألفاظهم لقليل: إنّا معكم، وفيه نظرٌ، إذ يجوزُ لك أن تقول: «حَلَفَ زيدٌ لأفعلنَ» أو «ليفعلنَ»، فكما جاز أن تقول: «لَيَفْعَلَنَّ» جاز أن يقال: «إنهم لمعكم» على الحكاية.

قوله: «حَبِطَتْ أعمالهم» فيها أوجهٌ، أحدها: أنها جملةٌ مستأنفة والمقصودُ بها الإخبارُ من البارئِ تعالى بذلك. الثاني: أنها دعاءٌ عليهم بذلك وهو قولُ الله تعالى نحو: «قُتِلَ الإنسانُ ما أكفره»^(٢). الثالث: أنها في محلِّ نصبٍ لأنها من جملة قول المؤمنين، ويحتمل معنيين كالمعنيين في الاستئناف، أعني كونه إخباراً أو دعاءً. الرابع: أنها في محلِّ رفعٍ على أنها خبرٌ مبتدأ وهو «هؤلاء»، وعلى هذا فيحتمل قوله «الذين أقسموا» وجهين،

(١) الإملاء ٢١٩/١.

(٢) الآية ١٧ من عبس.

أحدهما: أنه صفةٌ لاسم الإشارة، والخبر: «حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ». والثاني: أن «الذين» خبرٌ أول، / و«حَبِطَتْ» خبرٌ ثانٍ عند مَنْ يُجيز ذلك. وجَعَلَ الزمخشري^(١) «حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ» مُفْهِمَةً للتعجب. قال: «وفيه معنى التعجب كأنه قيل: ما أحبط أعمالهم ما أخسرهم»، وأجاز مع كونه تعجباً أن يكون من قول المؤمنين، فيكون في محل نصب، وأن يكون من قول الباري تعالى، لكنه أوَّل التعجب في حق الله تعالى بأنه تعجب، قال: «أو من قول الله عز وجل شهادة لهم بحبوط الأعمال وتعجباً من سوء حالهم». وقرأ^(٢) أبو واقد والجراح: «حَبِطَتْ» بفتح الباء، وهما لغتان، وقد تقدم ذلك^(٣). وقوله تعالى: «فأصبحوا» وجهُ التسبُّب في هذه الفاء ظاهرٌ.

آ. (٥٤) قوله تعالى: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ﴾: «مَنْ» شرطيةٌ فقط لظهور أثرها^(٤)، وقوله تعالى: «فسوف» جوابها، وهي مبتدأة، وفي خبرها الخلاف المشهور، وبظاهره يتمسك مَنْ لا يشترط عودَ ضميرٍ على اسم الشرط من جملة الجواب، ومَنْ التزم ذلك قَدَّر ضميراً محذوفاً تقديره: «فسوف يأتي الله بقوم غيرهم»، ف«هم» في «غيرهم» يعودُ على «مَنْ» على معناها. وقرأ^(٥) ابن عامر ونافع: «يَرْتَدُّ» بدالين. قال الزمخشري^(٦): «وهي في الإمام - يعني رسم المصحف - كذلك» ولم يبيِّن ذلك، ونقل غيره أن كلَّ قارئ وافق مصحفه، فإنها في مصحف الشام والمدينة، «يرتد» بدالين، وفي الباقية: «يرتد»، وقد تقدَّم أن الإدغام لغة تميم، والإظهار لغة الحجاز، وأن

(١) الكشاف ١/٦٢٠.

(٢) الشواذ ٣٣؛ البحر ٣/٥١٠.

(٣) انظر: الآية ٢١٧ من البقرة.

(٤) وهو جزم الفعل بالسكون وحرك بالفتح لالتقاء الساكنين.

(٥) السبعة ٢٤٥؛ الكشاف ١/٤١٢.

(٦) ليس في الكشاف.

- المائدة -

وجه الإظهارِ سكونُ الثاني جزماً أو وقفاً، ولا يُدغمُ إلا في متحرك، وأنَّ وجهَ الإدغامِ تحريكُ هذا الساكنِ في بعضِ الأحوالِ نحو: رُدًّا، رُدُّوا، رُدِّي، ولم يَرُدًّا، ولم يَرُدُّوا، وارُدِّ القوم، ثم حُمِلَ «لم يَرُدِّ» و«رُدِّ» على ذلك، فكأن التميميين اعتبروا هذه الحركة العارضة، والحجازيين لم يَعتبروها، و«منكم» في محل نصبٍ على الحال من فاعل «يرتد»، و«عن دينه» متعلِّقٌ بـ «يرتد».

قوله تعالى: «يُحِبُّهُمْ» في محلِّ جرٍّ لأنها صفةٌ لـ «قوم»، و«يُحِبُّونَهُ» فيه وجهان، أظهرهما: أنه معطوفٌ على ما قبله، فيكون في محلِّ جرٍّ أيضاً فوصفَهُم بصفتين: وصفَهُم بكونه تعالى يُحِبُّهُم وبكونهم يحبونه. والثاني أجازهُ أبو البقاء^(١): أن يكون في محل نصب على الحال من الضمير المنصوب في «يحبهم» قال: «تقديره: وهم يحبونه». قلت: وإنما قدَّر أبو البقاء لفظة «هم» ليخرجَ بذلك من إشكال: وهو أن المضارعَ المَشبَّه متى وقع حالاً وجب تَجَرُّدُهُ من الواوِ نحو: «قمت أضحك» ولا يجوز: «وأضحك»، وإن وَرَدَ شيءٌ أوَّل بما ذكره أبو البقاء كقولهم: «قمت وأصك عينه» وقوله^(٢):

١٧٤٥ - نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكا

أي: وأنا أصك، وأنا أرهنهم، فتَوَوَّلَ الجملةُ إلى جملة اسمية فيصحُّ اقترانها بالواو، ولكن لا ضرورةَ في الآية الكريمة تدعو إلى ذلك حتى يُرتكَب، فهو / قولٌ مرجوح. وقُدِّمَتْ محبةُ الله تعالى على محبتهم لشرفها وسبقها، [٢٥٠/ب] إذ محبته تعالى لهم عبارةٌ عن إلهامهم فعلَ الطاعةِ وإثابته إياهم عليها.

قوله: «أذَلَّةٌ على المؤمنين أعزَّةٌ على الكافرين» هاتان صفتان أيضاً لقوم، واستدلَّ بعضُهُم على جوازِ تقديمِ الصفةِ غيرِ الصريحةِ على الصفةِ

(١) الإملاء ٢١٩/١.

(٢) تقدم برقم ٤١٩.

- المائدة -

الصريحة بهذه الآية، فإن قوله: «يُحِبُّهُمْ» صفةٌ وهي غير صريحة، لأنها جملة مؤولة بمفرد، وقوله «أذلة - أعزة» صفتان صريحتان لأنهما مفردتان، وأما غيره من النحويين فيقول: متى اجتمعت صفة صريحة وأخرى مؤولة وجب تقديم الصريحة إلا في ضرورة شعر كقول امرئ القيس^(١):

١٧٤٦- وَفَرَعٍ يُغْشِي المَتْنَ أسودَ فاجِمٍ

أثيثٍ كَقِنْوِ النُّخْلَةِ المُتَعَشِّكِلِ

فقدّم قوله «يُغْشِي» - وهو جملة - على «أسود» وما بعده وهن مفردات، وعند هذا القائل أنه يُبدأ بالمفرد ثم بالظرف أو عدليه ثم بالجملة، وعلى ذلك جاء قوله تعالى: «وقال رجلٌ مؤمنٌ من آلِ فرعونَ يكتُمُ إيمانه»^(٢)، وهذه الآية حجةٌ عليه، وكذا قوله تعالى: «وهذا كتابٌ أنزلناه مبارك»^(٣). قال الشيخ^(٤): «وفيها دليلٌ على بطلان مَنْ يعتقد وجوبَ تقديم الوصفِ بالاسم على الوصفِ بالفعل إلا في ضرورة» ثم ذكّر الآية الأخرى. قلت: وليس في هاتين الآيتين الكريمتين ما يردُّ قولَ هذا القائل. أما هذه الآية فيحتمل أن يكون قوله تعالى: «يحبهم ويحبونه» جملةً اعترض لأن فيها تأكيداً وتسديداً للكلام، وجملةً الاعتراض تقع بين الصفة وموصوفها كقوله تعالى: «وإنه لقسّم - لو تعلمون - عظيم»^(٥) ف«عظيم» صفةٌ لـ «قسّم»، وقد فصل بينهما بقوله: «لو تعلمون» فكذلك فصل هنا بين قوله «بقوم» وبين صفتهم وهي «أذلة - أعزة» بقوله «يحبهم ويحبونه»، فعلى هذا لا يكون لها محلٌّ من الإعراب. وأما «وهذا كتابٌ

(١) من معلقته، وهو في شرح القصائد العشر للتبريزي ١٠٦. والفرع: الشعر التام، والأثيث: المتراب، والمتعشكيل: المتدلي.

(٢) الآية ٢٨ من غافر.

(٣) الآية ٩٢ من الأنعام.

(٤) البحر ٥١٢/٣.

(٥) الآية ٧٦ من الواقعة.

أَنْزَلَنَاهُ مَبَارَكٌ» فَلَا نَسَلَمُ أَنْ «مَبَارَكٌ» صِفَةٌ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبِيراً بَعْدَ خَبِيرٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبِيراً مَبْتَدَأً مَحذُوفٍ أَي: هُوَ مَبَارَكٌ، وَلَوْ اسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بَأَيَّتَيْنِ غَيْرِ هَاتَيْنِ لَكَانَ أَقْوَى، وَهَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى: «مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ مُنْجَذِبٌ»^(١) «مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ الرَّحْمَنِ مُنْجَذِبٌ»^(٢)، فَقَدَّمَ الْوَصْفَ بِالْجَارِّ عَلَى الْوَصْفِ بِالصَّرِيحِ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: لَا نَسَلَمُ أَنْ «مِنْ رَبِّهِمْ» وَ«مِنْ الرَّحْمَنِ» صِفَتَانِ لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَا حَالَيْنِ مُقَدَّمَيْنِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِّ فِي «مُنْجَذِبٌ» أَي: مُنْجَذِبٌ إِنْزَالُهُ حَالٌ كَوْنُهُ مِنْ رَبِّهِمْ.

وَأَذَلَّةٌ جَمْعٌ ذَلِيلٌ بِمَعْنَى مُتَعَطِّفٍ، وَلَا يَرَادُ بِهِ الذَّلِيلُ الَّذِي هُوَ ضَعِيفٌ خَاضِعٌ مُهَانَ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمْعُ «ذَلُولٌ» لِأَنَّ / ذَلُولًا يَجْمَعُ عَلَى «ذُلٌّ» [٢٥١/١] لَا عَلَى «أَذَلَّةٍ»، وَإِنْ كَانَ كَلَامٌ بَعْضُهُمْ يَوْمَهُمْ ذَلِكَ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣): «وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مِنَ الذَّلِيلِ الَّذِي هُوَ نَقِيضُ الصَّعُوبَةِ فَقَدْ غَبِيَ»^(٤) عَنْهُ أَنْ ذَلُولًا لَا يُجْمَعُ عَلَى أَذَلَّةٍ. وَأَذَلَّةٌ وَأَعِزَّةٌ جَمْعَانِ لِلذَّلِيلِ وَعَزِيزٍ وَهَمَا مِثَالًا مَبَالِغَةٌ، وَعَدَّى «أَذَلَّةٌ» بِـ «عَلَى» وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ أَنْ يَتَعَدَّى بِاللَّامِ لِمَا ضَمَّنَ مِنْ مَعْنَى الْحُنُوءِ وَالْعَطْفِ، وَالْمَعْنَى: عَاطِفِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ عَلَى وَجْهِ التَّذَلُّلِ لَهُمْ وَالتَّوَاضُعِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: أَنَّهُمْ مَعَ شَرَفِهِمْ وَعُلُوِّ طَبَقَتِهِمْ وَقَضَائِهِمْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ خَافِضُونَ لَهُمْ أَجْنَحَتِهِمْ، وَنَحْوَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ»^(٥) ذَكَرَ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ أَبُو الْقَاسِمِ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٦). قَالَ الشَّيْخُ^(٧): «قِيلَ: أَوْلَانَهُ عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ، التَّقْدِيرُ: عَلَى فَضْلِهِمْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ،

(١) الآية ٢ من الأنبياء.

(٢) الآية ٥ من الشعراء.

(٣) الكشاف ١/٦٢٣.

(٤) غبي: خفي.

(٥) الآية ٢٩ من الفتح.

(٦) الكشاف ١/٦٢٣.

(٧) البحر ٣/٥١٢.

- المائدة -

والمعنى: أنهم يَذَلُّون وَيَخْضَعُونَ لِمَنْ فَضَّلُوا عَلَيْهِ مع شَرَفِهِمْ وَعَلَوْ مَكَانَتِهِمْ»
وَذَكَرَ آيَةَ الْفَتْحِ. قلت: وهذا هو قولُ الزمخشري بعينه، إلا أن قوله «على
حَذَفِ مِضَافٍ» يُؤمُّ حَذْفَهُ وَإِقَامَةَ الْمِضَافِ إِلَيْهِ مُقَامَهُ، وهنا حَذَفَ «على»
الأولى وَحَذَفَ الْمِضَافَ وَالْمِضَافَ إِلَيْهِ مَعاً، ولا أدري ما حَمَلَهُ عَلَى ذلك؟

ووقع الوصفُ في جانبِ المحبةِ بالجملةِ الفعليةِ لأنَّ الفعلَ يَدُلُّ عَلَى
التَّجَدُّدِ وَالْحُدُوثِ، وهو مناسبٌ فَإِنَّ مَحَبَّتَهُمْ لِلَّهِ تَعَالَى تُجَدِّدُ طَاعَاتِهِ وَعِبَادَتَهُ
كُلَّ وَقْتٍ، ومحبَّةُ اللَّهِ إِيَّاهُمْ تُجَدِّدُ ثَوَابَهُ وَإِنْعَامَهُ عَلَيْهِمْ كُلَّ وَقْتٍ. ووقع
الوصفُ في جانبِ التواضعِ للمؤمنينِ وَالْعِلْظَةِ عَلَى الْكَافِرِينَ بِالاسْمِ الدَّالِّ
عَلَى الْمَبَالِغَةِ دَلَالَةً عَلَى ثُبُوتِ ذَلِكَ وَاسْتِقْرَارِهِ وَأَنَّهُ عَزِيزٌ فِيهِمْ، وَالاسْمُ يَدُلُّ
عَلَى الثُّبُوتِ وَالِاسْتِقْرَارِ، وَقَدَّمَ الْوَصْفَ بِالْمَحَبَّةِ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَلَى وَصْفِهِمْ بِأَذَلَّةٍ
وَأَعَزَّةٍ لِأَنَّهُمَا نَاشِئَتَانِ عَنِ الْمَحَبَّتَيْنِ، وَقَدَّمَ وَصْفَهُمِ الْمُتَعَلِّقَ بِالْمُؤْمِنِينَ عَلَى
وَصْفِهِمِ الْمُتَعَلِّقَ بِالْكَافِرِينَ لِأَنَّهُ آكَدُ وَأَلْزَمُ مِنْهُ، وَلشَرَفِ الْمُؤْمِنِ أَيْضاً.

والجمهورُ عَلَى جَرِّ «أَذَلَّةٍ - أَعَزَّةٍ» عَلَى الْوَصْفِ كَمَا تَقَدَّمَ، قَالَ
الزمخشري^(١): «وَقُرِئَ «أَذَلَّةٌ وَأَعَزَّةٌ» بِالنَّصْبِ عَلَى الْحَالِ» قلت: الذي قرأ
«أَذَلَّةٌ» هو عبد الله بن مسعود، إلا أنه قرأ بدل «أعزة»: «عُلْظَاءٌ عَلَى الْكَافِرِينَ»
وهو تفسيرٌ، وهي حالٌ من «قوم»، وجاز ذلك وإن كان «قوم» نكرةً لقُرْبِهِ مِنَ
المعرفةِ إذ قد تَخَصَّصَ بِالْوَصْفِ.

قوله تعالى: «يُجَاهِدُونَ» يحتمل ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكونَ صِفَةً
أخرى لـ «قوم» ولذلك جاء بغيرِ واو، كما جاءتِ الصفتانِ قَبْلَهُ بغيرِها. الثاني:
أنه في محلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنِ فِي «أعزة» أي: يَعُزُّونَ
مجاهدين، قاله أبو البقاء^(٢)، وعلى هذا فيجوزُ أن تكونَ حالاً من الضميرِ في

(١) الكشاف ٦٢٣/١ وهي قراءة ابن ميسرة كما في الشواذ ٣٣.

(٢) الإملاء ٢١٩/١.

- المائدة -

«أدلة» أي: يتواضعون للمؤمنين حال كونهم مجاهدين، أي: لا يَمَنَعُهُم الجهاد في سبيل الله من التواضع للمؤمنين، وحاليتهما من ضمير «أعزة» أظهر من حاليتها مما ذكرت، ولذلك لم يسغ أن تُجَعَلَ المسألة من التنازع. الثالث: أن يكون مستأنفاً سبق للإخبار بأنهم يجاهدون في نصره دين الله تعالى.

قوله تعالى: «ولا يخافون» فيه أوجه، أحدها: أن يكون / معطوفاً على [ب/٢٥١] «يجاهدون» فتجري فيه الأوجه السابقة فيما قبله. الثاني: أن تكون الواو للحال، وصاحب الحال فاعل «يجاهدون»، قال الزمخشري^(١): «أي: يجاهدون وحالهم في المجاهدة غير حال المناقين»، وتبعه الشيخ^(٢) ولم يُكْرَ عليه، وفيه نظر؛ لأنهم نصوا على أن المضارع المنفي بـ «لا» أو «ما» كالمثبت في أنه لا يجوز أن تباشره أو الحال، وهذا كما ترى مضارع منفي بـ «لا» إلا أن يُقال: إن ذلك الشرط غير مُجْمَعٍ عليه، لكن العلة التي منعوها مباشرة الواو للمضارع المثبت موجودة في المضارع المنفي بـ «لا» و«ما» وهي: أن المضارع المثبت بمنزلة الاسم الصريح، فإنك إذا قلت: «جاء زيد يضحك» [كان] في قوة «ضاحكاً»، و«ضاحكاً» لا يجوز دخول الواو عليه فكذلك ما أشبهه وهو في قوته، وهذه موجودة في المنفي، فإن قولك «جاء زيد لا يضحك» في قوة «غير ضاحك» و«غير ضاحك» لا تدخل عليه الواو، إلا أن هذا يُشْكِلُ بأنهم نصوا على أن المنفي بـ «لم» و«لما» يجوز فيه دخول الواو مع أنه في قولك: «قام زيد لم يضحك» بمنزلة «غير ضاحك»، ومن دخول الواو قوله تعالى: «أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتكم»^(٣) ونحوه. الثالث: أن تكون الواو للاستئناف، فيكون ما بعدها جملة مستأنفة مستقلة بالإخبار،

(١) الكشاف ١/٦٢٣.

(٢) البحر ٣/٥١٣.

(٣) الآية ٢١٤ من البقرة.

- المائدة -

وبهذا يحصل الفرق بين هذا الوجه وبين الوجه الذي جَوِّزَتْ فيه أن تكون الواو عاطفةً مع اعتقادنا أن «يجاهدون» مستأنفٌ وهو واضح.

واللُّومَةُ: المَرَّةُ من اللُّومِ، قال الزمخشري^(١): «وفيها وفي التنكير مبالغتان كأنه قيل: لا يخافون شيئاً قطُّ من لومِ أحدٍ من اللُّوماء»، و«لومة» مصدرٌ مضافٌ لفاعله في المعنى، فإن قيل: هل يجوزُ أن يكونَ مفعولُهُ محذوفاً، أي: لا يخافون لومةَ لائمٍ إياهم؟ فالجواب أن ذلك لا يجوز عند الجمهور، لأنَّ المصدرَ المحدودَ بقاء التانيث لا يعمل، فلو كان مبنياً على التاء عمِلَ كقوله^(٢):

١٧٤٧- فلولا رجاءُ النصر منك ورهبةٌ

عقابك قد كانوا لنا بالمواردِ

فأعمل «رهبةً» لأنه مبنيٌّ على التاء، ولا يجوز أن يعملَ المحدودُ بالتاء إلا في قليلٍ من كلامهم كقوله^(٣):

١٧٤٨- يُحايي به الجلدُ الذي هو حازمٌ

بضربةٍ كَفَّيهِ المَلا وهو راكبٌ

يصفُ رجلاً سقى رجلاً ماءً فأحياه به وتيمَّم بالتراب، والمَلا: التراب،

فنصب «الملا» بـ «ضربة» وهو مصدرٌ محدودٌ بالتاء. وأصل لائم: لاوم، لأنه

[٢٥٢/أ] من اللُّومِ فأعلَّ كقائم. /

و «ذلك» في المشار إليه به ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه جميع ما تقدَّم من

الأوصاف التي وُصف بها القوم من المحبة والذلة والعزة والمجاهدة في سبيل

(١) الكشف ١/٦٢٣.

(٢) تقدم برقم ٩٨٢.

(٣) تقدم برقم ٩٨٣.

الله وانتفاء خوف اللائمة من كل أحد، واسم الإشارة يسوغ فيه ذلك، أعني أنه يقع بلفظ الأفراد مشاراً به لأكثر من واحد، وقد تقدّم تحقيقه في قوله تعالى: «عوان بين ذلك»^(١). والثاني: أنه مشارٌ به إلى حُبِّ الله لهم وحُبِّهم له. والثالث: أنه مشارٌ به إلى قوله: «أدلة» أي: لئين الجانب وترُك الترفع، وفي هذين تخصيص غير واضح، وكأنَّ الحامل على ذلك مجيء اسم الإشارة مفرداً. و«ذلك» مبتدأ، و«فُضِّلَ اللهُ» خبره، و«يؤتبه» يحتمل ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه خبر ثان، والثاني: أنه مستأنف. والثالث: أنه في محل نصب على الحال كقوله: «وهذا بعلي شيخاً»^(٢).

آ. (٥٥) قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ﴾: مبتدأ وخبر، و«رسوله» و«الذين» عطف على الخبر. قال الزمخشري^(٣): «قد ذكرت جماعة فهلاً قيل: إنما أولياؤكم. وأجاب بأن الولاية بطريق الأصاله لله تعالى، ثم نظم في سلك إثباتها لرسوله وللمؤمنين، ولوجيء به جمعاً فقيل: «إنما أولياؤكم» لم يكن في الكلام أصل وتبع». قلت: ويحتمل وجهاً آخر وهو أن «ولي» بزنة فعيل، وفعيل قد نص عليه أهل اللسان أنه يقع للواحد والاثنين والجماعة تذكيراً وتأنياً بلفظ واحد، يقال: «الزيدون صديق، وهند صديق»، وهذا مثله، غاية ما فيه أنه مقدّم في التركيب، وقد أجاب الزمخشري وغيره بذلك في قوله تعالى «وما قوم لوط منكم ببعيد»^(٤)، وذكر وجه ذلك وهو شبهه بالمصادر وسيأتي تحقيقه. وقرأ ابن مسعود^(٥): «إنما مولاكم» وهي تفسير لا قراءة.

قوله تعالى: «الذين يُقيمون الصلاة» فيه خمسة أوجه، أحدها: أنه

(١) الآية ٦٨ من البقرة.

(٢) الآية ٧٢ من هود.

(٣) الكشاف ١/٦٢٣.

(٤) الآية ٨٩ من هود.

(٥) البحر ٣/٥١٣.

مرفوعٌ على الوصفِ لقوله «الذين آمنوا»، وَصَفَ الْمُؤْمِنِينَ بِإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِتْيَاءِ الزَّكَاةِ، وَذَكَرَ هَاتَيْنِ الْعِبَادَتَيْنِ دُونَ سَائِرِ فُرُوعِ الْإِيمَانِ لِأَنَّهُمَا أَفْضَلُهُمَا. الثَّانِي: أَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ «الَّذِينَ آمَنُوا». الثَّلَاثُ: أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ أَي: هُمُ الَّذِينَ. الرَّابِعُ: أَنَّهُ عَطْفٌ بَيَانٌ لِمَا قَبْلَهُ؛ فَإِنَّ كُلَّ مَا جَازَ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا جَازَ أَنْ يَكُونَ بَيَانًا إِلَّا فِيمَا اسْتُنِي^(١) وَقَدْ ذَكَرْتُهُ فِيمَا تَقَدَّمَ. الْخَامِسُ: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ فَعْلٍ، وَهَذَا الْوَجْهُ وَالَّذِي قَبْلَهُ مِنْ بَابِ الْقَطْعِ عَنِ التَّبَعِيَّةِ. قَالَ الشَّيْخُ^(٢): - بَعْدَ أَنْ نَقَلَ عَنِ الزَّمْخَشَرِيِّ وَجْهَيْ الْبَدَلِ وَإِضْمَارِ الْمُبْتَدَأِ فَقَطْ - «وَلَا أُدْرِي مَا الَّذِي مَنَعَهُ مِنَ الصِّفَةِ، إِذْ هُوَ الْمَتَبَادَرُ إِلَى الذَّهْنِ، وَلِأَنَّ الْمُبْدَلَ مِنْهُ عَلَى نِيَةِ الطَّرْحِ، وَهُوَ لَا يَصِحُّ هُنَا / لِأَنَّهُ هُوَ الْوَصْفُ الْمَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ [صَحَّةٌ] مَا بَعْدَهُ مِنَ الْأَوْصَافِ». قُلْتُ: لَا نَسَلُّمُ أَنَّ الْمَتَبَادَرَ إِلَى الذَّهْنِ الْوَصْفُ بَلِ الْبَدَلُ هُوَ الْمَتَبَادَرُ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْوَصْفَ بِالْمَوْصُولِ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ؛ لِأَنَّهُ مُؤَوَّلٌ بِالْمَشْتَقِّ وَلَيْسَ بِمَشْتَقٍّ، وَلَا نَسَلُّمُ أَنَّ الْمُبْدَلَ مِنْهُ عَلَى نِيَةِ الطَّرْحِ، وَهُوَ الْمَنْقُولُ عَنِ سَيَّبِيهِ^(٣).

قوله: «وهم راكعون» في هذه الجملة وجهان، أظهرهما: أنها معطوفة على ما قبلها من الجمل فتكون صلة للموصول، وجاء بهذه الجملة اسمية دون ما قبلها، فلم يقل «ويركعون» اهتماماً بهذا الوصف؛ لأنه أظهر أركان الصلاة. والثاني: أنها وأو الحال وصاحبها هو واو «يؤتون» والمراد بالركوع الخضوع أي: يؤتون الصدقة وهم متواضعون للفقراء الذين يتصدقون عليهم، ويجوز أن يراد به الركوع حقيقة؛ كما روي عن علي أمير المؤمنين أنه تصدق بخاتمه وهو راكع.

(١) انظر: شرح ابن عقيل ١٧٥/٢.

(٢) البحر ٥١٤/٣.

(٣) الكتاب ٣٧٢/١؛ وانظر: المقتضب ٣٩٩/٤.

آ. (٥٦) قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ﴾: «مَنْ» شرط في محل رفع بالابتداء، وقوله: «فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ» يحتمل أن يكون جواباً للشرط، وبه يحتج مَنْ لا يشترط عَوْدَ ضميرٍ على اسم الشرط إذا كان مبتدأ، ولقائل أن يقول: إنما جاز ذلك لأن المراد بحزب الله هو نفس المبتدأ، فيكون من باب تكرار المبتدأ بمعناه، وفيه خلاف: الأخفش يُجيزه فَإِنَّ التقدير: وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهُ ورسوله والذين آمنوا فإنه غالب، فوضع الظاهر موضع المضمير لفائدة وهي التشريف بإضافة الحزب إلى الله تعالى، ويحتمل أن يكون الجواب محذوفاً لدلالة الكلام عليه أي: وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهُ ورسوله والذين آمنوا يَكُنْ من حزب الله الغالب أو يُنصَرُ ونحوه. ويكون قوله: «فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ» دالاً عليه، وعلى هذين الاحتمالين فلا دلالة في الآية على عدم اشتراط عَوْدَ ضميرٍ على اسم الشرط. وقوله: «فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هم الغالبون» في محلّ جزم إن جعلناه جواباً للشرط، ولا محلّ له إن جعلناه دالاً على الجواب. وقوله: «هم» يحتمل أن يكون فصلاً وأن يكون مبتدأ و«الغالبون» خبره، والجملة خبر «إن»، وقد تقدّم الكلام على ضمير الفصل وفائدته^(١). والحزب: الجماعة فيها غلظة وشدة، فهو جماعة خاصة.

آ. (٥٧) قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ﴾: الآية، فالذين وصلته هو المفعول الأول لقوله: «لَا تَتَّخِذُوا»، والمفعول الثاني هو قوله: «أولياء»، و«دينكم» مفعول أول لـ «اتخذوا»، و«هزوا» مفعول ثان، وتقدّم ما في «هزءاً» من القراءات والاشتقاق^(٢). وقوله: «مِنَ الَّذِينَ أوتُوا» فيه وجهان، أحدهما: أنه في محل نصب على الحال، وصاحبها فيه وجهان أحدهما: أنه الموصول / الأول. والثاني: أنه فاعل «اتخذوا». الثاني من [٢٥٣/١]

(١) انظر: إعراب الآية ١٢ من البقرة.

(٢) انظر الآية ٦٧ من البقرة.

- المائدة -

الوجهين الأولين^(١) أنه بيان للموصول الأول، فتكون «من» لبيان الجنس، وقوله: «من قبلكم» متعلق بـ «أوتوا»؛ لأنهم أوتوا الكتاب قبل المؤمنين، والمراد بالكتاب الجنس.

قوله: «والكفار» قرأ^(٢) أبو عمرو والكسائي: «والكفار» بالخفض، والباقون بالنصب، وهما واضحتان، فقراءة الخفض عطف على الموصول المجرور بـ «من»، ومعناها أنه نهاهم أن يتخذوا المستهزين أولياء، وبين أن المستهزين صنفان: أهل كتاب متقدم وهم اليهود والنصارى، وكفار عبدة أوثان، وإن كان اسم الكفر ينطلق على الفريقين، إلا أنه غلب على عبدة الأوثان: الكفار، وعلى اليهود والنصارى: أهل الكتاب. قال الواحدي: «وحجة هذه القراءة من التنزيل قوله تعالى: «ما يؤدُّ الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين»^(٣) اتفقوا على جرّ «المشركين» عطفاً على أهل الكتاب، ولم يُعطف على العامل الرفع»، يعني بذلك أنه قد أطلق الكفار على أهل الكتاب وعلى عبدة الأوثان: المشركين، ويدل على أن المراد بالكفار في آية المائدة المشركون قراءة^(٤) عبدالله: «ومن الذين أشركوا»، ورُجِّحت قراءة أبي عمرو أيضاً بالقرب، فإن المعطوف عليه قريب، ورُجِّحت أيضاً بقراءة أبي: «ومن الكفار» بالإتيان بـ «من». وأما قراءة الباقيين فوجهها أنه عطف على الموصول الأول أي: لا تتخذوا المستهزين ولا الكفار أولياء، فهو كقوله تعالى: «لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين»^(٥)، إلا أنه ليس في هذه القراءة تعرض للإخبار باستهزاء المشركين، وهم مستهزون أيضاً،

(١) أي في إعراب «من الذين أوتوا».

(٢) السبعة ٢٤٥؛ الكشف ٤١٣/١.

(٣) الآية ١٠٥ من البقرة.

(٤) البحر ٥١٥/٣؛ القرطبي ٢٢٣/٦.

(٥) الآية ٢٨ من آل عمران.

- المائدة -

قال تعالى: «إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ»^(١)، والمراد بهم مشركو العرب، ولوضوح قراءة الجرِّ قال مكي بن أبي طالب^(٢): «ولولا اتفاق الجماعة على النصب لاخترت الخفض لقوته في المعنى، ولقرب المعطوف من المعطوف عليه».

آ. (٥٨) والضمير في: ﴿اتَّخَذُوهَا﴾: يجوز أن يعود على الصلاة - وهو الظاهر - ويجوز أن يعود على المصدر المفهوم من الفعل أي: اتخذوا المناداة، ذكره الزمخشري^(٣)، وفيه بُعد، إذ لا حاجة تدعو إليه مع التصريح بما يصلح أن يعود عليه الضمير بخلاف قوله تعالى: «اعدلوا هو أقرب»^(٤) / [٢٥٣/ب] وقوله: «ذلك بأنهم» مبتدأ وخبر أي: ذلك الاستهزاء مستقر بسبب عدم عقليهم.

آ. (٥٩) قوله تعالى: ﴿تَنْقِمُونَ﴾: قراءة الجمهور بكسر القاف، وقراءة^(٥) النخعي وابن أبي عبلة وأبي حيوه بفتحها، وهاتان القراءتان مُفْرَعَتَانِ على الماضي وفيه لغتان: الفصحى - وهي التي حكاها ثعلب في فصيحه - نَقِمَ بفتح القاف يَنْقِمُ بكسرهما، والأخرى: نَقِمَ بكسر القاف يَنْقِمُ بفتحها، وحكاها الكسائي، ولم يُقرأ في قوله تعالى: «وما نَقَمُوا منهم»^(٦) إلا بالفتح. وقوله: «إلا أن آمنًا» مفعولٌ لـ «تَنقِمُونَ» بمعنى: تَكْرَهُونَ وتَعْيَبُونَ وهو استثناء مفرغ. و«منا» متعلقٌ به، أي: ما تَكْرَهُونَ من جَهْتِنَا إلا الإِيمَانَ، وأصلُ «نَقِمَ» أن يتعدى بـ «على» تقول: «نَقَمْتُ عليه كذا» وإنما عُدِّي هنا بـ «مِنْ»

(١) الآية ٩٥ من الحجر.

(٢) الكشف لمكي ٤١٤/١.

(٣) الكشف ٦٢٤/١.

(٤) الآية ٨ من المائدة.

(٥) الشواذ ٣٣؛ البحر ٥١٦/٣.

(٦) الآية ٨ من البروج.

لمعنى سأذكره. وقال أبو البقاء^(١): «ومِنَّا مفعولٌ تَنَقِّمُونَ الثاني، وما بعد «إلا» هو المفعول الأول، ولا يجوزُ أن يكونَ «مِنَّا» حالاً مِنْ «أَنْ» والفعل لأمرين، أحدهما: تقدُّمُ الحالِ على «إلا»، والثاني: تقدُّمُ الصلةِ على الموصول، والتقدير: هل تكروهون منا إلا إيماننا» انتهى. وفي قوله مفعولٌ أولٌ وثانٍ نظراً، لأنَّ الأفعالَ التي تتعدَّى لاثنتين إلى أحدهما بنفسها وإلى الآخر بحرف الجر محصورةٌ كأمْر، واختار، واستغفر، وصدَّق، وسَمَّى، ودعا بمعناه، وزوَّج، ونبأ، وأنبأ، وخَبَّر، وأخبر، و حَدَّثَ غيرَ مضمَّنةٍ معنى أعلم، وكلُّها يجوزُ فيها إسقاطُ الخافضِ والنصبِ، وليس هذا منها. وقوله: «ولا يجوزُ أن يكونَ حالاً» يعني أنه لو تأخَّر بعد «أَنْ آمَنَّا» لفظُ «مِنَّا» لجازَ أن تكونَ حالاً من المصدر المؤولِ من «أَنْ» وصلَّيها، وبصيرَ التقديرُ: هل تكروهون إلا الإيمانَ في حال كونهَ منا، لكنه امتنع مع تقدُّمه على «أَنْ آمَنَّا» للوجهين المذكورين، أحدهما: تقدُّمه على «إلا»، ويعني بذلك أن الحال لا تتقدم على «إلا»، ولا أدري ما يمنع ذلك؟ لأنه إذا جَعَلَ «مِنَّا» حالاً من «أَنْ» وما في حَيْزِها كان عاملُ الحال مقدرًا، ويكونُ صاحبُ الحالِ محصورًا، وإذا كان صاحبُ الحالِ محصورًا وجبَ تقديمُ الحالِ عليه، فيقال: «ما جاء راكباً إلا زيد» و«ما ضربتُ مكتوفاً إلا عمرًا»، ف«راكباً» و«مكتوفاً» حالان مقدمان وجوباً لحصرِ صاحبيهما فهذا مثله. وقوله: «والثاني: تقدُّمُ الصلةِ على الموصول» لم تتقدَّم صِلَةٌ على موصول، بيانه: أن الموصول هو «أَنْ» والصلة «آمنا» و«مِنَّا» ليس متعلقاً بالصلة بل هو معمول لمقدر، ذلك المقدَّرُ في الحقيقة منصوبٌ بـ «تَنَقِّمُونَ» فما أدري ما توهمه حتى قال ما قال؟ على أنه لا يجوزُ أن يكونَ حالاً لكن [أ/٢٥٤] لا لِمَا ذَكَرَ بل لأنه / يؤدِّي إلى أنه يصيرُ التقديرُ: هل تَنَقِّمُونَ إلا إيماننا منا، فَمِنْ نفسِ قوله «إيماننا» فُهِمَ أنه مِنَّا، فلا فائدةَ فيه حينئذ. فإن قيل: تكونُ حالاً

(١) الإملاء ١/ ٢٢٠.

مؤكدة. قيل: خلاف الأصل، وليس هذا من مظانها، وأيضاً فإن هذا شبيهه بتهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، فإن «تَنَقِّمُونَ» يطلب هذا الجار طلباً ظاهراً. وقرأ الجمهور «وما أنزل إلينا وما أنزل» بالبناء للمفعول فيهما، وقرأ^(١) أبو نهيك: «أنزل، وأنزل» بالبناء للفاعل، وكتاتهما واضحة.

قوله تعالى: «وَأَنْ أَكْثَرُكُمْ فَاسِقُونَ» قرأ الجمهور: «أَنْ» مفتوحة الهمزة، وقرأ^(٢) نعيم بن مسرة بكسرها. فأما قراءة الجمهور فتحتمل «أَنْ» فيها أن تكون في محل رفع أو نصب أو جر، فالرفع من وجه واحد وهو أن تكون مبتدأ والخبر محذوف. قال الزمخشري^(٣): «والخبر محذوف أي: فسقكم ثابت معلوم عندهم، لأنكم علمتم أنا على الحق وأنتم على الباطل، إلا أن حب الرئاسة وجمع الأموال لا يدعكم فتتصفوا» فقدّر الخبر متأخراً. قال الشيخ^(٤): «ولا ينبغي أن يُقدّر الخبر إلا مقدماً لأنه لا يُبتدأ بـ «أَنْ» على الأصح إلا بعد «أما» انتهى. ويمكن أن يقال: يُغتفر في الأمور التقديرية ما لا يُغتفر في اللفظية، لا سيما أن هذا جار مجرى تفسير المعنى، والمراد إظهار ذلك الخبر كيف يُنطق به، إذ يقال إنه يرى جواز الابتداء بـ «أَنْ» مطلقاً، فحصل في تقدير الخبر وجهان بالنسبة إلى التقديم والتأخير.

وأما النصب فمن ستة أوجه، أحدها: أن يُعطف على «أن آمننا»، واستشكل هذا التخريج من حيث إنه يصير التقدير: هل تكرون إلا إيماننا وفسق أكثركم، وهم لا يعترفون بأن أكثرهم فاسقون حتى يكرهونه^(٥). وأجيب عن ذلك، فأجاب الزمخشري^(٦) وغيره بأن المعنى: وما تنقمون منا إلا الجمع بين

(١) البحر ٥١٦/٣.

(٢) الشواذ ٣٣؛ البحر ٥١٦/٣.

(٣) الكشاف ١/٦٢٥.

(٤) البحر ٥١٧/٣.

(٥) لعل الأنسب: يكرهوه.

(٦) الكشاف ١/٦٢٤.

إيماننا وبين تَمَرُّدكم وخروجكم عن الإيمان، كأنه قيل: وما تتكرون منا إلا مخالفتكم حيث دَخَلْنَا في دين الإسلام وأنتم خارجون منه».

ونقل الواحدي عن بعضهم أن ذلك من باب المقابلة والازدواج، يعني أنه لَمَّا نَقِمَ اليهود عليهم الإيمان بجميع الرسل وهو مما لا يُنْقَمُ ذَكَرَ في مقابلته فِسْقَهُمْ، وهو مِمَّا يُنْقَمُ، ومثُل ذلك حسنٌ في الازدواج، يقول القائل: «هل تنقم مني إلا أنني عَفَوْتُ عنك وأنت فاجر» فَيَحْسُنُ ذلك لِإِتْمَامِ المعنى بالمقابلة. وقال أبو البقاء^(١): «والمعنى على هذا: إنكم كرهتم إيماننا وامتناعكم، أي: كرهتم مخالفتنا إياكم، وهذا كقولك للرجل: ما كرهت مني إلا أنني مُحِبٌّ للناس وأنت مُبْغِضٌ» وإن كان لا يعترف بأنه مُبْغِضٌ. وقال ابن عطية^(٢): «وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ / هو عند أكثر المتأولين معطوفٌ على قوله: «أنا آمنًا» فيدخل كونهم فاسقين فيما نَقِمُوهُ، وهذا لا يَتَجَهُّ معناه» ثم قال بعد كلام: «وإنما يتجه على أن يكون معنى المحاوره: هل تَنقِمون منا إلا مجموع هذه الحال من أنا مؤمنون وأنتم فاسقون، ويكون «وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ» مِمَّا قَرَّرَهُ المخاطب لهم، وهذا كما تقولُ لِمَنْ يَخَاصِمُ: «هل تَنقِم عليَّ إلا أن صدقتُ أنا وكذبت أنت» وهو لا يُقَرُّ بأنه كاذب ولا يُنْقَم ذلك، لكن معنى كلامك: هل تَنقِم إلا مجموع هذه الحال» وهذا هو مجموع ما أجاب به الزمخشري والواحدي.

الوجه الثاني من أوجه النصب: أن يكون معطوفاً على «أنا آمنًا» أيضاً، ولكن في الكلام مضافٌ محذوفٌ لصحة المعنى، تقديره: «واعتماداً أن أكثركم فاسقون» وهو معنى واضح، فإن الكفار يَنقِمون اعتقاد المؤمنين أنهم فاسقون، الثالث: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ تقديره: هل تَنقِمون منا إلا إيماننا، ولا تَنقِمون

(١) الإملاء ١/٢٢٠.

(٢) المحرر ٥/١٣٩.

فَسَقَ أَكْثَرَكُمْ . الرابع : أنه منصوبٌ على المعية ، وتكون الواوُ بمعنى «مع» تقديره : وما تَنَقِّمُونَ منا إلا الإِيمانَ مع أن أَكْثَرَكُمْ فاسقون . ذَكَرَ جميعَ هذه الأوجه أبو القاسم الزمخشري^(١) . الخامس : أنه منصوبٌ عطفاً على «أن آمناً» و«أن آمناً» مفعولٌ من أجله فهو منصوبٌ ، فَعَطَفَ هذا عليه ، والأصل : «هل تَنَقِّمُونَ إلا لأجلِ إيماننا ، ولأجلِ أن أَكْثَرَكُمْ فاسقون» ، فلَمَّا حُذِفَ حرفُ الجر من «أن آمناً» بقي منصوباً على أحدِ الوجهين المشهورين ، إلا أنه يقال هنا : النصبُ ممتنعٌ من حيث إنه فُيِدَ شرطٌ من المفعول له ، وهو اتحادُ الفاعلِ ، والفاعلُ هنا مختلفٌ ، فإن فاعل الانتقام غير فاعل الإِيمان ، فينبغي أن يُقَدَّرَ هنا محلُّ «أن آمناً» جراً ليس إلا ، بعد حذفِ حرفِ الجر ، ولا يَجْرِي فيه الخلاف المشهورُ بين الخليل وسيبويه في محلِّ «أن»^(٢) إذا حُذِفَ منها حرفُ الجر ، لعدم اتحادِ الفاعلِ . وأجيب عن ذلك بأننا وإن اشترطنا اتحادَ الفاعلِ فإننا نجوزُ اعتقادَ النصبِ في «أن» و«أن» إذا وقعا مفعولاً من أجله بعد حَذْفِ حرفِ الجر لا لكونهما مفعولاً من أجله ، بل من حيث اختصاصُهما من حيث هما بجواز حذفِ حرفِ الجر لطولهما بالصلة ، وفي هذه المسألةِ بخصوصِها خلافٌ مذکور في بابِه ، ويدلُّ على ذلك ما نقله الواحدي عن صاحبِ «النظم» ، فإن صاحبِ «النظم» ذَكَرَ عن الزجاج^(٣) معنىً ، وهو : هل تَكْرَهُونَ إلا إيماننا وفسقكم ، أي : إنما كرهتم إيماننا وأنتم تعلمون أننا على حقٍّ لأنكم فسقتم بأن أقمتم على دينكم ، وهذا معنى قولِ الحسن ، فعلى هذا يجب أن يكونَ موضعُ «أن» في قوله : «وأنْ أَكْثَرَكُمْ» نصباً بإضمار اللام على تأويل «ولأنْ أَكْثَرَكُمْ» والواوُ زائدةٌ ، فقد صرَّح صاحبُ «النظم» بما ذكرته . الوجه السادس : أنه في محلِّ نصبٍ على أنه مفعولٌ من أجله لتَنَقِّمُونَ ، والواوُ زائدةٌ كما تقدَّم

(١) الكشاف ٦٢٤/١ .

(٢) يرى الخليل أن محلها الجر ، ويرى سيبويه أن محلها النصب ، انظر : الكتاب ١٧/١ .

(٣) معاني القرآن ٢٠٥/٢ .

تقريره. وهذا الوجه الخامس^(١) يحتاج إلى تقرير لِيُفْهَمَ معناه، قال الشيخ^(٢) بعد ذِكْرِ ما نَقَلْتُهُ من الأوجه المتقدمة عن الزمخشري: «ويظهرُ وجهٌ ثامن [٢٥٥/] / ولعله يكون الأرجح، وذلك أن «نَقَمَ» أصله أن يتعدى بـ «على» تقول: «نَقَمْتُ عليه»، ثم تبني منه افْتَعَلَ إذ ذاك بـ «من»، ويضمّن معنى الإصابة بالمكروه، قال تعالى: «وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ»^(٣)، ومناسبة التضمين فيها أن مَنْ عاب على شخصٍ فَعَلَهُ فهو كارهٌ له، ومصيبه عليه بالمكروه، فجاءت هنا فَعَلَ بمعنى افْتَعَلَ كَقَدَرَ واقتدر، ولذلك عُدِّيَتْ بـ «من» دون «على» التي أصلها أن تتعدى بها، فصار المعنى: وما تناولنا منا وما تصيبونا بما نكره إلا أن آمنّا، أي: إلا لِأَنَّ آمَنَّا، فيكون «أن آمنّا» مفعولاً من أجله، ويكون «وَأَنَّ أكثركم فاسقون» معطوفاً على هذه العلة، وهذا - والله أعلم - سببُ تعديته بـ «من» دون «على». انتهى ما قاله، ولم يُصَرِّحْ بكونه حينئذٍ في محلِّ نصبٍ أوجر، إلا أن ظاهرَ حاله أن يُعْتَقَدَ كونه في محلِّ جرٍّ، فإنه إنما ذُكِرَ في أوجه الجر.

وأما الجرُّ فمن ثلاثة أوجهٍ، أحدها: أنه عطفٌ على المؤمن به، قال الزمخشري^(٤): «أي: وما تنقِمون منا إلا الإيمان بالله وبما أنزل، وبأن أكثركم فاسقون» وهذا معنى واضح، قال ابن عطية^(٥): «وهذا مستقيم المعنى، لأنَّ إيمانَ المؤمنين بأنَّ أهلَ الكتابِ المستمرين على الكفر بمحمدٍ صلى الله عليه وسلم فسقةٌ هو مما ينقِمونه». الثاني: أنه مجرورٌ عطفاً على علةٍ محذوفةٍ

(١) عاد إلى مناقشة الوجه الخامس لأنه ذكر الوجه السادس على هامش المخطوطة، أي إنه استدركه بعد فراغه من ذكر الأوجه.

(٢) البحر ٣/٥١٧.

(٣) الآية ٩٥ من المائدة.

(٤) الكشاف ١/٦٢٤.

(٥) المحرر ٥/١٤٠.

- المائدة -

تقديرها: ما تَقِيمُونَ منا إِلا الإِيمانَ لِقلةِ إِنْصافِكُمْ وفَسقِكُمْ وإِتابِعِكُمْ شَهواتِكُمْ، ويدلُّ عليه تفسِيرُ الحسنِ البصري «بفسقِكُمْ نَقَمْتُمْ علينا»، ويُروى «لفسقهم نَقَمُوا علينا الإِيمان». الثالث: أنه في محلِّ جرٍّ عطفاً على محلِّ «أَنْ آمناً» إذا جعلناه مفعولاً من أجله، واعتقدنا أَنْ «أَنْ» في محلِّ جرٍّ بعد حذف الحرف، وقد تقدَّم ما في ذلك في الوجه الخامس، فقد تحصَّل في قوله تعالى: «وَأَنْ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ» أحدَ عشرَ وجهاً، وجهان في حالة الرفع بالنسبة إلى تقدير الخبر: هل يُقدَّرُ مُقدِّماً وجوباً أو جوازاً، وقد تقدَّم ما فيه، وستة أوجه في النصب، وثلاثة في الجر. وأمَّا قراءة ابن ميسرة فوجهها أنها على الاستثناف، أخبر أن أكثرهم فاسقون، ويجوز أن تكون منصوبة المحلِّ لعطفها على معمول القول، أمرَ نبيِّه صلى الله عليه وسلم أن يقولَ لهم: هل تنقِمون إلى آخره، وأن يقولَ لهم: إنَّ أكثركم فاسقون، وهي قراءة جليَّة واضحة.

آ. (٦٠) قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ أَنْبَأُكُمْ﴾: المخاطب في «أَنْبَأُكُمْ»

فيه قولان، أحدهما - وهو الذي لا يَعْرِفُ أَكْثَرَ / أَهْلِ التفسيرِ غيره: أنه يُراد [٢٥٥/ب] به أهل الكتاب الذين تقدَّم ذكرهم. والثاني: أنه للمؤمنين، قال ابن عطية^(١): «ومشَى المفسرون في هذه الآية على أن الذين أمر أن يقول لهم: «هل أنبئكم» هم اليهود والكفار المتخذون ديننا هزواً ولعباً، قال ذلك الطبري^(٢)، ولم يُسند في ذلك إلى متقدِّمٍ شيئاً، والآية تحتل أن يكونَ القولُ للمؤمنين». انتهى، فعلى كونه ضميرَ المؤمنين واضح، وتكونُ أَفْعَلُ التفضيل - أعني «بشراً» - على بابها، إذ يصير التقدير: قل هل أنبئكم يا مؤمنون بشراً من حال هؤلاء الفاسقين؟ أولئك أسلافهم الذين لعنهم الله، وتكون الإشارةُ بـ «ذلك» إلى حالهم، كذا قدَّره ابن عطية^(٣)، وإنما قدَّر مضافاً، وهو حال

(١) المحرر ١٤٠/٥.

(٢) تفسير الطبري ٤٣٥/١٠.

(٣) المحرر ١٤٠/٥.

ليصحَّ المعنى، فإن «ذلك» إشارة للواحد، ولوجاء من غير حذفٍ مضافٍ لقييل: بشرٌ من أولئك بالجمع. وقال الزمخشري^(١): «ذلك» إشارة إلى المنقوم، ولا بد من حذفٍ مضافٍ قبله أو قبل «من» تقديره: بشرٌ من أهل ذلك، أو دينٍ من لَعَنَهُ [الله] انتهى. ويجوزُ ألاَّ يقدرَ مضافٌ محذوفٌ لا قبل ولا بعد، وذلك على لغةٍ من يُشير للمفرد وللثمنى والمجموع تذكيراً وتأنياً بإشارة الواحد المذكور، ويكون «ذلك» إشارة إلى الأشخاص المتقدمين الذين هم أهل الكتاب، كأنه قيل: بشرٌ من أولئك، يعني أن السلف الذي لهم شرٌّ من الخلف، وعلى هذا يجيء قوله «مَنْ لَعَنَهُ» مفسراً لنفس «ذلك»، وإن كان ضمير أهل الكتاب وهو قولٌ عامة المفسرين فيشكل ويحتاج إلى جواب.

ووجه الإشكال أنه يصيرُ التقديرُ: «هل أنبئكم يا أهل الكتاب بشرٌ من ذلك، و«ذلك» يُراد به المنقوم وهو الإيمان، وقد عُلِمَ أنه لا شرٌّ في دين الإسلام البتة، وقد أجابَ الناسُ عنه، فقال الزمخشري^(٢) عبارةً قرَّر بها الإشكالَ المتقدم، وأجابَ عنه بعد أن قال: «فإن قلت: المثوبة مختصةٌ بالإحسان فكيف وَقَعَتْ في الإساءة؟ قلت: وُضِعَتْ موضع عقوبة فهو كقوله^(٣)»:

١٧٤٩ - تحيةٌ بينهم ضَرْبٌ وَجِيعُ

ومنه «فبشرهم بعذاب أليم»^(٤)، وتلك العبارة التي ذكرتها لك هي أن قال: «فإن قلت: المعاقب من الفريقين هم اليهود، فلم شورك بينهم في العقوبة؟ قلت: كان اليهود - لعنوا - يزعمون أن المسلمين ضالون مستوجبون

(١) الكشاف ١/٦٢٥.

(٢) الكشاف ١/٦٢٥.

(٣) تقدم برقم ٦٦٥.

(٤) الآية ٢١ من آل عمران.

للعقوبة، فقيل لهم: مَنْ لعنه الله شرُّ عقوبةً في الحقيقة واليقين من أهل الإسلام في زعمكم ودعواكم» وفي عبارته بعضُ علاقة وهي قوله: «فَلِمَ شُورِكُ بَيْنَهُمْ» أي: بين اليهود وبين المؤمنين، وقوله: «من الفريقين» يعني بهما أهل الكتاب المخاطبين بـ «أُنَبِّئُكُمْ»، وَمَنْ لعنه الله وَعَظِبَ عَلَيْهِ، وقوله «في العقوبة» أي: التي وَقَعَتِ المَثُوبَةُ / مَوْعَعَهَا، ففَسَّرَهَا بالأصل، وفَسَّرَ [أ/٢٥٦] غيرُ المَثُوبَةِ هنا بالرجوعِ إلى الله تعالى يومَ القيامة، ويترتبُ على التفسيرين فائدةٌ ستظهرُ لك قريباً.

و «مَثُوبَةٌ» نَصَبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَمُمَيِّزُهَا «شَرٌّ»، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي البقرة^(١) الكَلَامُ عَلَى اشْتِقَاقِهَا وَوَزْنِهَا فَلْيَلْتَفَتْ إِلَيْهِ. وَقَوْلُهُ: «عِنْدَ اللَّهِ» فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَتَعَلِّقٌ بِنَفْسِ «مَثُوبَةٍ» إِنْ قُلْنَا إِنَّهَا بِمَعْنَى الرَّجُوعِ، لِأَنَّكَ تَقُولُ: «رَجَعْتُ عِنْدَهُ»، وَالْعِنْدِيَّةُ هُنَا مَجَازِيَّةٌ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ لِأَنَّهُ صِفَةٌ لـ «مَثُوبَةٍ»، وَهُوَ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ إِنْ قُلْنَا: إِنَّهَا اسْمٌ مُحْضٌ، وَلَيْسَتْ بِمَعْنَى الرَّجُوعِ بَلْ بِمَعْنَى عَقُوبَةٍ.

وَقَرَأَ الجَمْهُورُ: «أُنَبِّئُكُمْ» بِتَشْدِيدِ البَاءِ مِنْ «نَبَأً». وَقَرَأَ^(٢) إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ وَيَحْيَى بْنُ وَثَابٍ: «أُنَبِّئُكُمْ» بِتَخْفِيفِهَا مِنْ «أَنْبَأً»، وَهُمَا لَغَتَانِ فَصِيحَتَانِ. وَالجَمْهُورُ أَيْضاً عَلَى «مَثُوبَةٍ» بِضَمِّ الثَّاءِ وَسُكُونِ الوَاوِ، وَقَرَأَ^(٣) الأَعْرَجُ وَابْنُ بَرِيدَةَ^(٤) وَنَبِيحُ وَابْنُ عِمْرَانَ^(٥): «مَثُوبَةٍ» بِسُكُونِ الثَّاءِ وَفَتْحِ الوَاوِ،

(١) الآية ١٠٣.

(٢) القرطبي ٢٣٥/٦؛ البحر ٥١٨/٣.

(٣) الشواذ ٣٣؛ المحتسب ٢١٣/١؛ البحر ٥١٨/٣.

(٤) عبدالله بن بريدة الأسلمي، تابعي ثقة، توفي سنة ١١٥. انظر: تهذيب التهذيب ١٥٧/٥.

(٥) في الأصل: «ونبيح بن عمران» بسقوط الواو وهو سهو، وابن عمران هو الحسن بن عمران وتقدّمت ترجمته.

- المسألة -

وجعلها ابن جني^(١) في الشذوذ كقولهم «فاكهة مَقْوَدَةٌ للأذى». بسكون القاف وفتح الواو، يعني أنه كان من حَقِّهَا أَنْ تُنْقَلَ حركة الواو إلى الساكن قبلها، وتُقَلَّبَ الواوُ ألفاً، فيقال: مثابة ومقادة كما يقال: «مَقَامٌ» والأصل: «مَقُومٌ».

قوله تعالى: «مَنْ لعنه» في محل [«مَنْ»] أربعة أوجه، أحدها: أنه في محل رفع على خبر مبتدأ مضمرة تقديره: هو مَنْ لعنه الله، وقَدَّرَ مكِّي^(٢) قبله مضافاً محذوفاً، قال: «تقديره: لَعْنُ مَنْ لعنه الله» ثم قال: وقيل: «مَنْ» في موضع خفضٍ على البديلِ مِنْ «بشراً» بدل الشيء من الشيء وهو هو، وكان ينبغي له أن يُقَدَّرَ في هذا الوجه مضافاً محذوفاً كما قَدَّرَهُ في حالة الرفع، لأنه إن جعل «شراً» مراداً به معنى لزمه التقدير في الموضعين، وإن جعله مراداً به الأشخاص لزمه ألا يُقَدَّرَ في الموضعين. الثاني: أنه في محل جر كما تقدَّم بيانه عن مكِّي. الثالث: أنه في محل نصبٍ على البديل من محل «بشراً». الرابع: أنه في محل نصبٍ على أنه منصوبٌ بفعلٍ مقَدَّرٌ يدل عليه «أببئكم» تقديره: أعرفكم مَنْ لعنه الله، ذكره أبو البقاء^(٣)، و«مَنْ» يُحْتَمَلُ أن تكون موصولة وهو الظاهر، ونكرة موصوفة. فعلى الأول لا محل للجملة التي بعدها، وعلى الثاني لها محلٌ بحسب ما يُحَكِّمُ على «مَنْ» بأحد الأوجه السابقة، وقد حَمَلَ على لفظها أولاً في قوله «لعنه» و«عليه» ثم على معناها في قوله: «منهم القردة»، ثم على لفظها في قوله: «وعبد الطاغوت» / ثم على لفظها في قوله: «أولئك»، فجمَع في الحمل عليها أربع مرات.

[ب/٢٥٦]

و «جَعَلَ» هنا بمعنى «صَيَّرَ» فيكون «منهم» في محل نصب مفعولاً ثانياً، قُدِّمَ على الأول فيتعلق بمحذوف أي: صَيَّرَ القردة والخنازير كائنين منهم،

(١) المحتسب ٢١٣/١.

(٢) المشكل ٢٣٦/١.

(٣) الإملاء ٢٢٠/١.

- المائدة -

وجعلها الفارسي^(١) في كتاب «الحجة» له بمعنى خلق. قال ابن عطية^(٢):
«وهذه منه - رحمه الله - نزعة اعتزالية لأن قوله: «وعبد الطاغوت» تقديره:
ومن عبد الطاغوت»، والمعتزلة لا ترى أن الله تعالى يصير أحداً عابداً
طاغوت». انتهى. والذي يُفَرُّ منه في التصيير هو بعينه موجودٌ في الخلق،
وللبحث فيه موضع غير هذا تعرضت له في التفسير الكبير. وجعل الشيخ^(٣)
قوله تعالى «مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ» إلى آخره مِنْ وَضَعِ الظَّاهِرِ مَوْضِعَ الْمَضْمَرِ تَنْبِيْهًا
على الوصف الذي به حصل كونهم شراً مثوبةً، كأنه قيل: قل هل أنبئكم بشرًا
من ذلك عند الله مثوبة؟ أنتم، أي: هم أنتم، ويُدلُّ على هذا المعنى قوله
بعد: «وإذا جاؤكم قالوا آمنا»، فيكون الضمير واحداً، وجعل هذا هو الذي
تقتضيه فصاحة الكلام. وقرأ^(٤) أبي بن كعب وعبدالله بن مسعود: «مَنْ
غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَجَعَلَهُمْ قَرْدَةً» وهي واضحة.

قوله: «وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ» في هذه الآية أربع وعشرون قراءة^(٥)، اثنتان في
السبع، وهما «وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ» على أن «عَبَدَ» فعلٌ ماضٍ مبني للفاعل، وفيه
ضميرٌ يعودُ على «مَنْ» كما تقدم، وهي قراءة جمهور السبعة غير حمزة.
والثانية: «وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ» بضم الباء وفتح الدال وخفض الطاغوت، وهي قراءة
حمزة - رحمه الله - والأعمش ويحيى بن وثاب. وتوجيهها كما قال
الفارسي^(٦) وهو أن «عَبَدًا» واحدٌ يُراد به الكثرة مثل قوله تعالى: «وَأِنْ تَعَدُّوا

(١) الحجة (خ) ٣٩٧/٢.

(٢) المحرر ١٤١/٥.

(٣) البحر ٥١٨/٣.

(٤) البحر ٥١٨/٣.

(٥) انظر: السبعة ٢٤٦؛ الكشف ٤١٤/١؛ الشواذ ٣٣؛ القرطبي ٢٣٥/٦؛ البحر
٥١٩/٣.

(٦) الحجة (خ) ٣٩٧/٢.

- المائدة -

نعمة الله لا تُحْصَوها»^(١) وليس بجمع «عبد» لأنه ليس في أبنية الجمع مثله. قال: «وقد جاء على فَعْل لأنه بناء يُراد به الكثرة والمبالغة في نحو يَقْظ ونُدْس^(٢)، كأنه قد ذهب في عبادة الطاغوت كل مذهب، وبهذا المعنى أجاب الزمخشري^(٣) أيضاً، قال - رحمه الله تعالى - : «معناه الغلو في العبودية كقولهم: «رجل حَذْر وفَطْن» للبلغ في الحذر والفطنة، وأنشد لطفة^(٤) :

١٧٥٠- أبني لَبَيْنِي إِنْ أُمَّكُمْ
أُمَّةً، وَإِنْ أَبَاكُمْ عَبْدُ

وقد سَبَقَهما إلى هذا التوجيه أبو إسحاق، وأبو بكر بن الأنباري، قال أبو بكر: «وَضُمَّتِ الباءُ للمبالغةِ كقولهم للفَطْنِ: «فَطْنٌ» وللحَذْرِ: «حَذْرٌ»، يَضْمُونَ العين للمبالغة، قال أوس بن حجر:

- أبني لَبَيْنِي إِنْ أُمَّكُمْ
أُمَّةً، وَإِنْ أَبَاكُمْ عَبْدُ

فضمَّ الباء، قلت: كذا نَسَبَ البيتَ لابن حجر، وقد قَدِّمْتُ أنه لطفة، ومِمَّنْ نَسَبَهُ لطفةُ الشيخ شهاب الدين أبو شامة. وقال أبو إسحاق^(٥): «ووجهُ قراءة حمزة أن الاسمَ بُني على فَعْل كما تقول: «رجلٌ حَذْرٌ» وتأويله أنه مبالغٌ في الحذر / فتأويل «عبد» أنه بَلَغَ الغايةَ في طاعة الشيطان، وكان هذا اللفظ لفظً واحدٌ يَدُلُّ على الجمع كما تقول للقوم «عَبْدُ العَصَا» تريدُ عبيد العصا،

(١) الآية ٣٤ من إبراهيم.

(٢) الندس: الفهم الكيس.

(٣) الكشاف ١/٦٢٥.

(٤) البيت لأوس بن حجر وليس لطفة، وهو في ديوانه ٢١؛ واللسان: «عبد» منسوباً لأوس أيضاً.

(٥) معاني القرآن ٢/٢٠٦؛ وأبو إسحق هو الزجاج.

فأخذ أبو عليّ هذا وبَسَطَه بما ذَكَرْتُهُ عنه، ثم قال^(١) «وجاز هذا البناء في عَبْدَ لأنه في الأصلِ صفةٌ، وإن كان قد استُعْمِلَ استعمالَ الأسماءِ، لا يُزِيلُ ذلك عنه حكمَ الوصفِ كالأبطح^(٢) والأبرق استُعْمِلَا استعمالَ الأسماءِ حتى جُمِعَا جَمَعَهَا في قولهم: أبارق وأباطح كأجادِل جمع الأجدَل^(٣)، ثم لم يُزَلْ ذلك عنهما حكمَ الصفةِ، يَدُلُّكَ على ذلك مَنَعَهُم له الصرفُ كأحمر، وإذا لم يَخْرُج العبدُ عن الصفةِ لم يَمْتَنِعْ أن يُبْنَى بناءَ الصفاتِ على فَعْلٍ نحو: «يَقُظ»، وإنما أَشْبَعَتْ العبارةُ هنا لأن بعضَ الناسِ طَعَنَ على هذه القراءةِ ونسبَ قارئها إلى الوهمِ كالفراء^(٤) والزجاج^(٥) وأبي عبيدٍ ونصير الرازي^(٦) النحوي صاحب الكسائي. قال الفراء: «إنما يجوز ذلك في ضرورة الشعر - يعني ضمَّ باء «عبد» - فأما في القراءة فلا» وقال أيضاً: «إن تكن لغةً مثلَ حَذْرٍ وَعَجْلٍ جاز ذلك، وهو وجهٌ، وإلَّا فلا تجوزُ في القراءة». وقال الزجاج: «هذه القراءةُ ليست بالوجهِ لأنَّ عَبْدًا على فَعْلٍ، وهذا ليس من أمثلةِ الجمعِ». وقال أبو عبيد: «إنما معنى العَبْدِ عندهم الأعبُد، يريدون خَدَمَ الطاغوتِ، ولم نجد هذا يَصِحُّ عن أحدٍ من فصحاء العرب أن العَبْدَ يقال فيه عَبْدٌ وإنما هو عَبْدٌ وَأَعْبُد». وقال نصير الرازي^(٦): «هذا وَهْمٌ مِمَّنْ قرأ به فليتقِ الله مَنْ قرأ به، وليسألَ عنه العلماءُ حتى يوقِفَ على أنه غير جائز». قلت: قد سألوا عن ذلك العلماءُ ووجدوه صحيحاً في المعنى بحمد الله تعالى، وإذا تواتر الشيء قرآناً فلا التفاتَ إلى مُنْكَرِهِ لأنه خَفِيَ عنه ما وَضَحَ لغيره.

(١) الحجة (خ) ٣٩٨/٢.

(٢) الأبطح: مسيل واسع فيه دقاق الحصى.

(٣) الأجدل: الصقر.

(٤) معاني القرآن له ٣١٥/١.

(٥) معاني القرآن له ٢٠٦/٢.

(٦) نصير بن يوسف الرازي، أخذ عن الكسائي وروى عنه داود بن سليمان. توفي

سنة ٢٤٠. انظر: طبقات الفراء ٣٤٠/٢.

- المائدة -

وأما القراءاتُ الشاذةُ فقرأ أُبَيٌّ: «وَعَبْدُوا» بواو الجمع مراعاةً لمعنى «مَنْ» وهي واضحةٌ. وقرأ الحسن البصري في رواية عَبَاد^(١): «وَعَبَدَ الطَّاغُوتُ» بفتح العين والبدال وسكون الباء ونصب التاء من «الطاغوت» وخرَّجها ابن عطية^(٢) على وجهين أحدهما: أنه أراد: «وَعَبَدًا الطَّاغُوتُ» فحذف التنوينَ من «عبدًا» لالتقاء الساكنين كقوله^(٣):

١٧٥١ - ولا ذَاكَرَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا

والثاني: أنه أراد «وَعَبَدَ» بفتح الباء على أنه فعلٌ ماضٍ كقراءة الجماعة إلا أنه سَكَّنَ العينَ على نحو ما سَكَّنَهَا في قول الآخر^(٤):

١٧٥٢ [ب/٢٥٧] - وَمَا كُلُّ مَغْبُونٍ وَلَوْ سَلَفَ صَفْقُهُ

بسكون اللام، ومثله قراءة أبي السمال: «وَلُغِنُوا بما قالوا»^(٥) بسكون العين، قلت: ليس ذلك مثل «لُغِنُوا» لأنَّ تخفيف الكسر مقيس بخلاف الفتح، ومثل «سَلَفَ» قول الآخر^(٦):

١٧٥٣ - إِنَّمَا شِعْرِي مِلْحٌ قَدْ خُلِطَ بِجُلْجُلَانٍ

(١) عباد بن ميسرة البصري، روى عن الحسن وابن المنكدر وعنه الغساني. انظر: تهذيب
التهذيب ١٠٧/٥.

(٢) المحرر ١٤٣/٥.

(٣) تقدم برقم ١٥٠٤.

(٤) البيت للأخطل، وهو في ديوانه ١٨؛ والمحرر ١٤٣/٥؛ وأدب الكاتب ٤٣٢؛
واللسان: سلف، وعجزه:

بِراجِعِ مَا قَدْ فَاتَهُ بِرِدَادٍ

وسلف: تقدم، وصفح: مصدر صفق البائع إذا ضرب بيده على يد صاحبه عند كمال
البيع، ورداد: ردُّ البيع.

(٥) الآية ٦٤ من المائدة؛ وانظر: الشواذ ٣٤.

(٦) تقدم برقم ١٢٧.

من حيث إنه خَفَّفَ الفتحة . وقال الشيخ^(١) - بعد أن حكى التخريج الأول عن ابن عطية - : «وهذا التخريج لا يَصِحُّ لأنَّ عَبْدًا لا يمكن أن ينصب الطاغوت، إذ ليس بمصدرٍ ولا اسمِ فاعلٍ، فالتخريجُ الصحيح أن يكون تخفيفاً من «عَبَدَ» كـ «سَلَفَ» في «سَلَفَ». قلت: لو ذكر التخريجين عن ابن عطية، ثم استشكل الأول لكان إنصافاً لثلاثيهم أن التخريج الثاني له^(٢). ويمكن أن يقال: إنَّ «عَبَدًا» لِمَا في لفظه من معنى التذلل والخضوع دَلَّ على ناصبٍ للطاغوت حُذِفَ، فكأنه قيل: مَنْ يَعْبُدُ هذا العبد؟ فقيل: يَعْبُدُ الطاغوتَ، وإذا تَقَرَّرَ أنَّ «عَبَدَ» حُذِفَ تنوينه فهو منصوبٌ عطفاً على القردة، أي: وجعلَ منهم عَبْدًا للطاغوت.

وقرأ الحسن أيضاً في روايةٍ أخرى كهذه القراءة، إلا أنه جَرَّ «الطاغوت» وهي واضحةٌ فإنه مفرد يُراد به الجنسُ أُضيف إلى ما بعده. وقرأ الأعمش والنخعي وأبو جعفر: «وَعَبِدَ» مبنياً للمفعول، «الطاغوتُ» رفعاً. وقرأ عبد الله كذلك إلا أنه زادَ في الفعل تاءَ التانيث، وقرأ: «وَعَبِدَتِ الطاغوتُ» والطاغوت يذكر ويؤنث، قال تعالى: «والذين اجتنبوا الطاغوتَ أن يعبدوها»^(٣)، وقد تقدَّم في البقرة^(٤). قال ابن عطية^(٥): «وضَعَفَ الطبري^(٦) هذه القراءة، وهي متجهةٌ»، يعني قراءةَ البناءِ للمفعول، ولم يبيِّن وجهَ الضعفِ ولا توجيهَ القراءة، ووجهُ الضعفِ أنه تخلو الجملة المعطوفة على الصلةِ من رابطٍ يربطها

(١) البحر ٥١٩/٣.

(٢) ولو أنصف المؤلف أيضاً لأقرَّ أن تخريج معظم القراءات التي خرَّجها في كتابه مقتبس من أبي حيان ولم يفعل ذلك غالباً.

(٣) الآية ١٧ من الزمر.

(٤) الآية ٢٥٦.

(٥) المحرر ١٤٥/٥.

(٦) تفسير الطبري ٤٤٠/١٠.

- المائدة -

بالموصول، إذ ليس في «عُبد الطاغوت» ضميرٌ يعودُ على «مَنْ لعنه الله»،
لوقلت: «أكرمت الذين أهدتُهُم وضرب زيد» على أن يكون «وضرب» عطفاً
على «أكرمت» لم يَجُزْ، فكذلك هذا. وأما توجيهها فهو كما قال أبو القاسم
الزمخشري^(١): «إنَّ العائدَ محذوفٌ تقديرُه: «وعُبد الطاغوتُ فيهم أو بينهم».

وقرأ ابن مسعود في رواية عبد الغفار^(٢) عن علقمة عنه: «وعُبد الطاغوت» بفتح
العين وضمَّ الباء وفتح الدال ورفع الطاغوت، وفيها تخريجان، أحدهما:
- ما ذكره ابن عطية^(٣) - وهو أن يصير له أنْ عُبد كالحلْق والأمر المعتاد
المعروف، فهو في معنى فقهه وشرفه وظرفه، قلت: يريد بكونه في معناه أي:
صار له الفقه والظرف خُلُقاً معتاداً معروفاً، والأفمعناه مغايرٌ لمعاني هذه
الأفعال. والثاني: - ما ذكره الزمخشري^(٤) - وهو أن صارَ معبوداً من دون الله
كـ «أمر» أي: صار أميراً، وهو قريبٌ من الأول وإن كان بينهما فرقٌ لطيفٌ.

[٢٥٨/أ] وقرأ ابن عباس في رواية عكرمة عنه ومجاهد / ويحيى بن وثاب:
«وعُبد الطاغوت» بضم العين والباء وفتح الدال وجر «الطاغوت» وفيها أقوال،
أحدها: - وهو قول الأخفش - أنْ عُبدًا جمع عبيد، وعبيد جمع عُبد
فهو جمع الجمع، وأنشد^(٥):

١٧٥٤- انْسُبَ الْعَبْدَ إِلَى آبَائِهِ

أَسْوَدَ الْجِلْدَةَ مِنْ قَوْمِ عُبْدٍ

(١) الكشاف ١/٦٢٦.

(٢) عبد الغفار بن عبد الله، روى عن عباس بن الفضل، وعنه إبراهيم بن علي، ولم تذكر
وفاته. انظر: الطبقات ١/٣٩٧.

(٣) المحرر ٥/١٤٥.

(٤) الكشاف ١/٦٢٦.

(٥) لم أهدت إلى قائله وهو في اللسان «عبد» وشواهد الكشاف ٤/٣٧١؛ والمحرر ٥/١٤٥
وليس في «معاني القرآن» للأخفش إشارة إلى ما ينقل عنه.

- المائدة -

وتابعه الزمخشري^(١) على ذلك، يعني أن عبيداً جمعاً بمنزلة رغيّف مفرداً فيُجمع جمعه كما يُقال: رغيّف ورُغِف. الثاني - وهو قولُ ثعلب - أنه جمعُ عابد كشارفٍ وشُرُفٍ، وأنشد^(٢):

١٧٥٥ - أَلَا يَا حَمْرُ لَلشُّرُفِ النَّوَاءِ
فَهِنَّ مُعَقَّلَاتٌ بِالْفِنَاءِ

والثالث: أنه جَمْعُ عَبْدٍ كسَقْفٍ وسُقْفٍ ورَهْنٍ ورُهْنٍ. والرابع: أنه جمع عِبَادٍ، وعِبَادٍ جمعُ «عَبْدٍ»، فيكونُ أيضاً جمعُ الجمعِ مثل «ثَمَارٍ» هو جمع «ثَمْرَةٍ» ثم يُجمع على «ثُمُرٍ»، وهذا لأنَّ عِبَاداً وثَمَاراً جمعين بمنزلة كتاب مفرداً، وكتاب يُجمع على كُتُبٍ فكذلك ما وازَنَهُ.

وقرأ الأعمش: «وعُبْدٌ» بضمِّ العينِ وتشديدِ الباءِ مفتوحةً وفتحِ الدالِ، «الطاغوت» بالجرِّ، وهي جمعُ عابدٍ كضُرْبٍ في جمعِ ضارِبٍ وخُلُصٍ في جمعِ خالِصٍ. وقرأ ابنُ مسعودٍ أيضاً في روايةٍ علقمة: «وعُبْدَ الطاغوت» بضمِّ العينِ وفتحِ الباءِ والدالِ، و«الطاغوت» جرّاً، وتوجيهُها أنه بناءٌ مبالغةً كحُطَمٍ ولُبْدٍ^(٣)، وهو اسمُ جنسٍ مفردٍ يُرادُ به الجمعُ، والقولُ فيه كالقولِ في قراءةِ حمزةٍ وقد تقدَّمتُ.

وقرأ ابنُ مسعودٍ في روايةٍ علقمةً أيضاً: «وعُبْدَ الطاغوت» بضمِّ العينِ ويشدُ الباءَ مفتوحةً وفتحِ الدالِ ونصبِ «الطاغوت»، وخَرَجَها ابنُ عطية^(٤) على

(١) الكشاف ١/٦٢٦.

(٢) لم أهدت إلى قائله وهو في التاج «شرف» والمحرر ١٤٥/٥. والشرف: جمع شارف وهي الناقة المسنة.

(٣) لبد: كثير.

(٤) المحرر ١٤٥/٥.

- المائدة -

أنها جمعُ عابد كضُرْبٍ في جمع ضارب، وحَدَفَ التَّنوين من «عبدًا» لالتقاء الساكنين كقوله^(١):

١٧٥٦ - ولا ذَاكَرَ اللّٰهَ إِلَّا قَلِيلًا

قال: «وقد تقدّم نظيره»، يعني قراءة: «وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ» بفتح العين والبدال وسكونِ الباءِ ونصبِ التاء، وكان ذَكَرَ لها تخريجين، أحدهما هذا، والآخر لا يمكنُ وهو تَسْكِينُ عَيْنِ المَاضِي. وقرأ^(٢) بريدة الأسلمي فيما نقله عنه ابنُ جرير^(٣): «وَعَابِدِ الشَّيْطَانِ» بنصبِ «عابد» وجرُّ «الشيطان» بدلَ الطَّاغُوتِ وهو تفسِيرٌ لا قراءة. وقرأ أبو واقد الأعرابي: «وَعُبَادَ» بضمِّ العين وتشديدِ الباءِ بعدها ألف ونصبِ الدال، والطَّاغُوتِ بالجر، وهي جمعُ عابد كضُرَابٍ في ضارب.

وقرأ بعضُ البصريين: «وَعِبَادَ الطَّاغُوتِ» بكسرِ العين، وبعد الباءِ المخففة ألف، ونصبِ الدالِ وجرُّ «الطاغوت»، وفيها قولان: أحدهما: أنه جمعُ عابد كقائمٍ وقيام، وصائمٍ وصيام. والثاني: أنها جمعُ عَبد، وأنشد سيويه^(٤):

١٧٥٧ - أتوعِدُنِي بِقَوْمِكَ يَا بَنَ حَجَلٍ
أشَابَاتٍ يُخَالُونَ الْعِبَادَا

قال ابن عطية^(٥): «وقد يجوزُ أن يكونَ جمعَ «عَبْد»، وقلما يأتي

(١) تقدم برقم ١٥٠٤.

(٢) قد يكون ابن بريدة وقد تقدمت ترجمته، أو يكون بريدة بن الحصيب الصحابي، مات بالبصرة ٦٣، روى عنه عبدالله بن أوس. انظر: تهذيب التهذيب ٤٣٢/١.

(٣) تفسير الطبري ٤٤١/١٠.

(٤) لم أهد إلى قائله، وهو في الكتاب ١٥٣/١؛ والمحتسب ٢١٥/١؛ وأمالى الشجري ٦٦/١. والأشابات: الاخلاط.

(٥) المحرر ١٤٤/٥.

«عباد» / مضافاً إلى غير الله تعالى، وأنشد سيويه: «أَتُوْعِدُنِي» البيت قال [٢٥٨/ب] أبو الفتح^(١): يريد عباد آدم عليه السلام، ولو أراد عباد الله فليس ذلك بشيء يُسبُّ به أحدٌ، فالخَلْقُ كُلُّهُم عِبَادُ اللَّهِ» قال ابن عطية^(٢): «وهذا التعليقُ بآدم شاذٌّ بعيدٌ والاعتراضُ باقٍ، وليس هذا مِمَّا تخيّل الشاعرُ قصده، وإنما أراد العبيد فساقته القافيةُ إلى العباد، إذ قد يُقال لِمَنْ يملكه ملكاً ما، وقد ذكر أن عربَ الحيرة سُموا عِبَاداً لدخولهم في طاعةِ كِسْرَى فدانتهم مملكته» قلت: قد اشتهرَ في ألسنةِ الناس أن «عبداً» المضافَ إلى الله تعالى يُجمَعُ على «عباد» وإلى غيره على «عبيد»، وهذا هو الغالبُ، وعليه بنى أبو محمد^(٣).

وقرأ عون العقيلي^(٤) في روايةِ العباس بن الفضل عنه: «وعابِدُ الطاغوتِ» بضمِّ الدالِ وجرِّ الطاغوتِ كضاربِ زيدٍ. قال أبو عمرو: تقديرُه: «وهم عابِدُ الطاغوتِ». قال ابن عطية^(٥): «فهو اسمُ جنسٍ» قلت: يعني أنه أرادَ بـ «عابِد» جماعةً، قلت: وهذه القراءةُ يجوز أن يكونَ أصلُها: «وعابِدو الطاغوتِ» جَمَعَ عابِد جمعَ سلامةٍ، فلَمَّا لَقِيَت الواوُ لَامَ التعريفِ حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين، فصار اللفظُ بدالٍ مضمومةً، ويؤيِّدُ فهمَ هذا أن أبا عمرو قدَّرَ المبتدأ جَمَعاً فقال: «تقديرُه: هم عابِدو»، اللهم إلا أن ينقلوا عن العقيلي أنه نصَّ على قراءته أنها بالإنفراد، أو سمعوه يقف على «عابِد»، أو رأوا مصحفه بدالٍ دونَ واوٍ، وحيثُذ تكونُ قراءته كقراءةِ ابن عباس: «وعابِدو»

(١) المحتسب ٢١٦/١.

(٢) المحرر ١٤٤/٥.

(٣) أي ابن عطية.

(٤) عون العقيلي أخذ عن نصر بن عاصم وروى عنه المعل بن عيسى وله اختيار في القرآن، ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات ابن الجزري ٦٠٦/١.

(٥) المحرر ١٤٣/٥.

- المائدة -

بالواو، وعلى الجملة فقراءتُهما متحدةً لفظاً، وإنما يَظْهَرُ الفرقُ بينهما على ما قالوه في الوقفِ أو الخطِّ.

وقرأ ابنُ عباسٍ في روايةٍ أخرى لعكرمة: «وعابدُو» بالجمع، وقد تقدّم ذلك. وقرأ ابنُ بُرَيْدة: «وعابد» بنصبِ الدالِ كضاربِ زيدٍ، وهو أيضاً مفردٌ يُراد به الجنسُ. وقرأ ابنُ عباسٍ وابنُ أبي عبلة: «وعبدَ الطاغوتِ» بفتحِ العينِ والباءِ والدالِ وجَزَّ الطاغوتِ، وتخريجُها أن الأصل: «وعبدَةُ الطاغوتِ» وفاعِلٌ يُجمَعُ على فَعَلَةٍ كفاجرٍ وفَجْرَةٍ، وكافرٍ وكَفْرَةٍ، فحُدِفَتْ تاءُ التانيثِ للإضافة كقوله^(١):

١٧٥٨ - قام وُلّاهَا فسقُوهُ صرّخدا

أي: ولاتُها، وكقوله^(٢):

١٧٥٩ - وأخلفوكِ عِدَ الأمرِ الذي وَعَدُوا

أي: عِدَةَ الأمرِ، ومنه: «وإقامِ الصلاة»^(٣) أي: إقامة الصلاة، ويجوزُ [٢٥٩/أ] أن يكونَ «عَبَدَ» اسمَ جنسٍ لعابدٍ كخادمٍ وخَدَمَ / وحينئذٍ فلا حَذَفَ تاءِ تانيثٍ لإضافة. وقُرِئَ: «وعَبَدَةُ الطاغوتِ» بثبوتِ التاءِ وهي دالَّةٌ على حَذَفِ التاءِ للإضافة في القراءةِ قبلُها، وقد تقدّم توجيهُها أن فاعِلاً يُجمَعُ على «فَعَلَةٍ» كبارَّ وبررةٍ وفاجرٍ وفَجْرَةٍ.

وقرأ عبيد بن عمير: «وأعبدَ الطاغوتِ» جمع عبد كفلَسَ وأفلسَ وكَلَبَ وأكَلَبَ. وقرأ ابنُ عباسٍ: «وعبيد الطاغوتِ» جمعِ عبدٍ أيضاً وهو نحو: كلبٍ وكليبٍ قال^(٤):

(١) لم أهتمد إلى قائله، وهو في معاني القرآن للفراء ٣١٤/١؛ والطبري ٤٤١/١٠.
وصرخد: بلد بالشام تنسب له الحمرة الجيدة.

(٢) تقدم برقم ١١٢٠.

(٣) الآية ٧٣ من الأنبياء.

(٤) تقدم برقم ١٠٥٦.

١٧٦١- تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا
رَجَالٌ فَبَدَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلَيْبُ

وَقُرِءَ أَيْضاً: «وعابدي الطاغوت». وقراً عبدالله بن مسعود: «وَمَنْ
عَبَدُوا». فهذه أربع وعشرون قراءة، وكان ينبغي ألا يُعَدَّ فيها: «وعابد
الشیطان» لأنها تفسيرٌ لا قراءة. وقال ابن عطية^(١): «وقد قال بعض الرواة في
هذه الآية: إنها تجوزُ لا قراءة» يعني لَمَّا كَثُرَت الرواياتُ في هذه الآية ظَنُّ
بعضهم أنه قيل على سبيلِ الجواز لا أنها منقولةٌ عن أحدٍ، وهذا لا ينبغي أن
يُقَال ولا يُعْتَقَدُ فَإِنَّ أَهْلَهَا إِنَّمَا رَوَوْهَا قِرَاءَةً تَلَوَّهَا عَلَى مَنْ أَخَذُوا عَنْهُ، وَهَذَا
بِخِلَافِ «وعابد الشيطان» فَإِنَّهُ مُخَالَفٌ لِلِسَوَادِ الْكَرِيمِ.

وطريقُ ضبطِ القراءةِ في هذا الحرفِ بعدَ ما عُرِفَ القراءُ أن يُقال: سبع
قراءاتٍ مع كونِ «عَبَدَ» فعلاً ماضياً وهي: وَعَبَدَ وَعَبَدُوا وَمَنْ عَبَدُوا وَعُبِدَ
وَعُبِدَتْ وَعُبِدَ وَعُبِدَ فِي قَوْلِنَا: إِنَّ الْبَاءَ سَكَنَتْ تَخْفِيفاً كَسَلَفَ فِي سَلَفَ، وَتَسَعُ
قِرَاءَاتٍ مَعَ كَوْنِهِ جَمْعَ تَكْسِيرٍ وَهِيَ: وَعُبِدَ وَعُبِدَ مَعَ جَرِّ الطَّاغُوتِ وَعُبِدَ مَعَ
نَصْبِهِ وَعُبَادَ وَعِبَادَ وَعَبَدَ عَلَى حَذْفِ التَّاءِ لِلِإِضَافَةِ وَعَبَدَةَ وَأَعْبُدَ وَعَبِيدَ، وَسَتْ
مَعَ الْمَفْرُودِ: وَعُبِدَ وَعُبِدَ وَعَبَدَ وَعَابَدَ الطَّاغُوتِ وَعَابَدُوا الطَّاغُوتِ بِضَمِّ الدَّالِ وَعَابَدَ
الشَّيْطَانَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ، وَثِنْتَانِ مَعَ كَوْنِهِ جَمْعَ سَلَامَةٍ: وَعَابَدُوا بِالْوَاوِ وَعَابَدِي
بِالْيَاءِ. فَعَلَى قِرَاءَةِ الْفِعْلِ يَجُوزُ فِي الْجُمْلَةِ وَجِهَانٌ، أَحَدُهُمَا: أَنْ
تَكُونَ مَعْطُوفَةً عَلَى الصَّلَةِ قَبْلُهَا وَالتَّقْدِيرُ: مَنْ لَعَنَهُ اللهُ وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ.
وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَيْسَ دَاخِلاً فِي حَيْزِ الصَّلَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى تَقْدِيرِ مَنْ أَي: وَمَنْ
عَبَدَ، وَيَسُدُّ لَهُ قِرَاءَةَ عَبْدِ اللهِ بِإِظْهَارِ «مَنْ»، إِلَّا أَنَّ هَذَا - كَمَا قَالَ الْوَاحِدِي -
يُؤَدِّي إِلَى حَذْفِ الْمَوْصُولِ وَإِبْقَاءِ صِلَتِهِ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، جَائِزٌ عِنْدَ

(١) المحرر ١٤٤/٥.

- المائدة -

الكوفيين، وسيأتي جميع ذلك في قوله تعالى: «وقولوا آمناً بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم»^(١) أي: وبالذي أنزل. وعلى قراءة جمع التفسير فيكون منصوباً عطفاً على القردة والخنازير أي: جعل منهم القردة وعباد وعباد وعبيد، وعلى قراءة الأفراد كذلك أيضاً، ويجوز النصب فيها أيضاً من وجه آخر وهو العطف على «مَنْ» في «مَنْ لَعَنَهُ اللهُ» إذا قلنا بأنه منصوب على ما تقدم تحريره قبل، وهو مراد به الجنس، وفي بعضها قرئ برفعه نحو: «وعابدوا الطاغوت، وتقدم أن أبا عمرو يُقدِّر له مبتدأ أي: هم عابد، وتقدم ما في ذلك، وعندى أنه / يجوز أن يرتفع على أنه معطوف على «مَنْ» في قوله تعالى «مَنْ لَعَنَهُ اللهُ» ويدلُّ لذلك أنهم أجازوا في قراءة عبد الله: «وعابدوا» بالواو هذين الوجهين فهذا مثله. وأما قراءة جمع السلامة فمَنْ قرأ بالياء فهو منصوب عطفاً على القردة، ويجوز فيه وجهان آخران، أحدهما: أنه منصوب عطفاً على «مَنْ» في «مَنْ لَعَنَهُ اللهُ» إذا قلنا إن محلها نصب كما مر. والثاني: أنه مجرور عطفاً على «مَنْ لَعَنَهُ اللهُ» أيضاً إذا قلنا بأنها في محل جر بدلاً من «بشر» كما تقدم إيضاحه. وهذه أوجه واضحة عسرة الاستنباط والله أعلم. ومَنْ قرأ بالواو فرفعه: إما على إضمار مبتدأ أي: هم عابدوا الطاغوت، وإما نسق على «مَنْ» في قوله تعالى: «مَنْ لَعَنَهُ اللهُ» كما تقدم.

قوله تعالى: «أولئك شرٌّ مبتدأ وخبر، و«مكاناً» نصب على التمييز، نسب الشر للمكان وهو لأهله، كناية عن نهايتهم في ذلك، و«شرٌّ» هنا على بابه من التفضيل، والمفضل عليه فيه احتمالان، أحدهما: أنهم المؤمنون، فيقال: كيف يُقال ذلك والمؤمنون لا شرٌّ عندهم البتة؟ فأجيب بنجوابين، أحدهما: - ما ذكره النحاس -^(٢) وهو أن مكانهم في الآخرة شرٌّ من مكان

(١) الآية ٤٦ من العنكبوت.

(٢) إعراب القرآن ١/٥٠٧.

- المائدة -

المؤمنين في الدنيا لِمَا يَلْحَقُهُمْ فِيهِ مِنَ الشَّرِّ» يعني من الهموم الدنيوية والحاجة والإعسارِ وسماعِ الأذى والهَضْمِ من جانبهم، قال: «وهذا أحسن ما قيل فيه» لَعَمْرِي لقد صدقَ فطالما يَلْقَى المؤمن من الأذى ويدوقُ من الحاجة كلَّ صابٍ وَعَلَقَمٍ. والثاني من الجوابين: أنه على سبيل التنازل والتسليم للخصم على زعمه إزاماً له بالحجة، كأنه قيل: شرُّ من مكانهم في زعمكم، فهو قريب من المقابلة في المعنى. والثاني من الاحتمالين أنَّ المفضَّلَ عليه هم طائفة من الكفار، أي: أولئك الملعونون المغضوبُ عليهم المجمعولُ منهم القردةُ والخنازيرُ العابدون الطاغوتَ شرُّ مكاناً من غيرهم مِنَ الكفرة الذين لم يَجْمَعُوا بين هذه الخصالِ الذميمة.

آ. (٦١) وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاؤُوكُمْ﴾: الضميرُ المرفوعُ لليهودِ المعاصرين، فحينئذ لا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ أي: وإذا جاءكم ذريتهم أو نسلهم؛ لأنَّ أولئك المجمعولُ منهم القردة والخنازير لم يَجِثُوا، ويجوزُ ألاَّ يقدَّرَ مضافٌ محذوفٌ، وذلك على أن يكونَ قوله «مَنْ لَعَنَهُ اللهُ» إلى آخره عبارةً عن المخاطبين في قوله: «يا أهلَ الكتاب»، وأنه ممَّا وُضِعَ فيه الظاهرُ موضعَ المضمَر، وكأنه قيل: أنتم، كذا قاله الشيخ^(١)، وفيه نظرٌ فإنه لا بُدَّ من تقديرٍ مضافٍ في قوله تعالى: «وجعلَ منهم القردة» تقديره: وجعلَ من آبائكم أو أسلافكم أو من جنسكم، لأن المعاصرين ليسوا مجمعولاً منهم بأعيانهم، فسواء جعله ممَّا ذَكَرَ أم لا، لا بد من حذف مضاف.

قوله تعالى: «وقد دَخَلُوا بالكفرِ» هذه جملةٌ حاليةٌ / وفي العامل فيها [٢٦٠/أ] وجهان أحدهما: - وبه بدأ أبو البقاء -^(٢) أنه «قالوا» أي: قالوا كذا في حال دخولهم كفرًا وخروجهم كفرًا، وفيه نظرٌ، إذ المعنى يَأْبَاه. والثاني: أنه «أمنا»،

(١) البحر ٣/٥٢٠.

(٢) الإملاء ١/٢٢١.

وهذا واضح أي: قالوا آمناً في هذه الحال. و«قد» في «وقد دَخَلُوا» «وقد خَرَجُوا» لتقريب الماضي من الحال. وقال الزمخشري^(١): «ولمعنى آخر وهو أن أمارات النفاق كانت لائحة عليهم فكان الرسول عليه السلام متوقفاً لإظهار الله تعالى ما كتّموه، فدخَلَ حرفُ التوقع، وهو متعلّق بقوله «قالوا آمناً» أي: قالوا ذلك وهذه حالهم» يعني بقوله: «وهو متعلّق» أي: والحال، وقوة كلامه تُعطي أن صاحب الحال وعاملها الجملة المحكيّة بالقول. و«بالكفر» متعلّق بمحذوفٍ لأنه حالٌ من فاعلِ «دَخَلُوا» فهي حالٌ من حالٍ أي: دخلوا ملتبسين بالكفر أي: ومعهم الكفر كقولهم: «خرج زيدٌ بشيابه» وقراءة من قرأ: «تَنَبَّتْ بِالذَّهْنِ»^(٢) أي: وفيها الدهن، ومنه ما أنشد الأصمعي^(٣):

١٧٦١- وَمُسْتَنَّةٍ كَأَسْتِنَانِ الْخَرُودِ

فِ قَدْ قَطَعَ الْحَبْلَ بِالْمِرْوَدِ

أي: ومروءه فيه، وكذلك «به» أيضاً حالٌ من فاعلِ «خرجوا».

وقوله: «وهم» مبتدأ، و«قد خَرَجُوا» خبره، والجملة حالٌ أيضاً عطفٌ على الحالِ قبلها، وإنما جاءت الأولى فعليةً والثانية اسميةً تنبيهاً على فرط تهالكهم في الكفر، وذلك أنهم كان ينبغي لهم إذا دخلوا على الرسول عليه السلام أن يؤمنوا، لما يروون^(٤) من حسنِ سَمْتِهِ وهَيْبَتِهِ وما يظهرُ على يديه

(١) الكشاف ١/٦٢٦.

(٢) الآية ٢٠ من المؤمنون، قرأ ابن كثير وأبو عمرو بضم التاء وكسر الباء، والباقون بفتح التاء وضم الباء انظر: السبعة ٤٤٥.

(٣) البيت لرجل من بني الحرث، وهو في الكامل ٤٧٩؛ وسر الصناعة ١/١٥١؛ وابن يعيش ٢٣/٨؛ واللسان: خرف، ورصف المباني ١٤٥. والمستننة: الطعنة فازدتمها، واستنان الخروف: أي: إن دمها مر على وجه ولد الفرس، والمرود: حديدة في الأرض يشد فيها الحبل.

(٤) الأصل: «يروا» ولا وجه لحذف النون.

- المائدة -

الشريفة من الخوارق والمعجزات، ولذلك قال بعض الكفرة: «رأيت وجه من ليس بكذاب»، فلماً [لم] ينجع فيهم ذلك أكد كفرهم الثاني بأن أبرز الجملة اسمية صدرها اسم وخبرها فعل، ليكون الإسناد فيها مرتين. وقال ابن عطية^(١): «وقوله: «وهم» تخلص من احتمال العبارة أن يدخل قوم بالكفر ثم يؤمنوا ويخرج قوم وهم كفرة، فكان ينطبق على الجميع وهم قد دخلوا^(٢) بالكفر وقد خرجوا به، فأزال اللُّهُ الاحتمال بقوله: «وهم قد خرجوا به» أي: هم بأعيانهم». وهذا المعنى سبقه إليه الواحدي فبسطه ابن عطية، قال الواحدي: «وهم قد خرجوا به» أكد الكلام بالضمير تعييناً إياهم بالكفر وتمييزاً لهم عن غيرهم». وقال بعضهم: «معنى «هم» التأكيد في إضافة الكفر إليهم، ونفى أن يكون من الرسول ما يوجب كفرهم من سوء معاملته لهم، بل كان يلفظ بهم ويعاملهم أحسن معاملة، فالمعنى: أنهم هم الذين خرجوا بالكفر باختيار أنفسهم، لأنك أنت الذي تسببت لبقائهم في الكفر». وقال أبو البقاء^(٣): «ويجوز أن يكون التقدير: وقد كانوا خرجوا به» ولا معنى لهذا التأويل. والواو في قوله تعالى: «وهم قد خرجوا» تحتل وجهين أحدهما: أن تكون عاطفة لجملة حال على مثلها، والثاني: أن تكون هي نفسها واو الحال، وعلى هذا يكون في الآية الكريمة حجة لمن يُجيز تعدد الحال الذي حال مفرد من غير عطف ولا بدل إلا في أفعال التفضيل، نحو: «جاء زيد ضاحكاً كاتباً»، وعلى الأول لا يجوز ذلك إلا بالعطف أو البدل، وهذا شبيه بالخلاف في تعدد الخبر.

آ. (٦٢) وقوله تعالى: ﴿وَتَرَى﴾: يجوز أن تكون بصرية فيكون «يسارعون» حالاً، وأن تكون العلمية أو الظنية فينتصب «يسارعون» مفعولاً ثانياً.

(١) المحرر ١٤٧/٥.

(٢) سقط دال «دخلوا» من الأصل سهواً.

(٣) الإملاء ٢٢١/١.

[٢٦٠/ب] / و«منهم» في محلّ نصب على أنه صفة لـ «كثيراً» فيتعلّق بمحذوف أي: كائناً منهم أو استقرّ منهم. وقرأ^(١) أبو حيوة: «العدوان» بالكسر. و«أكلهم» هذا مصدر مضاف لفاعله. والسحت مفعوله، وقد تقدّم ما فيه قبل ذلك^(٢) وقوله: «لبئسما» قد تقدّم أيضاً حكم «ما» مع بشس ونعم أول هذا الكتاب^(٣) فأغنى عن إعادته.

آ. (٦٣) وقوله تعالى: ﴿لولا﴾: حرف تحضيض ومعناه التوبيخ. وقرأ^(٤) الجراح وأبو واقد: «الرّيون» مكان الربانيين. وقرأ^(٥) ابن عباس «بئسما» بغير لام قسم. و«قولهم» مصدر مضاف لفاعله، و«الإثم» مفعوله. آ. (٦٤) وقرأ^(٦) أبو السّمّال: «ولُعنوا» بسكون العين، وحسن تخفيفها هنا كونها كسرة بين ضمتين، ومثله قول الآخر^(٧):

١٧٦٢ - لو عُصِرَ منه البانُ والمسكُ انعصرُ

والظاهر أن الضمير في «كانوا» عائِد على الأخبار والرهبان، ويجوز أن يعود على المتقدمين.

وقوله تعالى حكايةً عن اليهود: «يدُ اللّهِ مغلولةٌ» فيه قولان، أحدهما:

(١) البحر ٥٢٢/٣.

(٢) انظر: الآية ٤٢ من المائدة.

(٣) انظر: الآية ٩٠ من البقرة.

(٤) الشواذ ٣٤؛ البحر ٥٢٢/٣.

(٥) البحر ٥٢٢/٣.

(٦) الشواذ ٣٤؛ البحر ٥٢٣/٣.

(٧) البيت لأبي النجم العجلي وقبلة:

وهزّت الريح الندى حين قَطِرَ

وهو في المخصص ٢٢٠/١٢؛ والإنصاف ١٢٤؛ واللسان: «عصر». والبيان: شجر طيب الرائحة.

- المائدة -

أنه خبرٌ مَحْضٌ. وزعم بعضهم أنه على تقدير همزة استفهام تقديره: «أيدُ الله مغلولة؟» قالوا ذلك لَمَّا قَتَر عليهم معيشتهم، ولا يحتاجون إلى هذا التقدير. و«بما قالوا» الباء للشيبة أي: لُعِنوا بسبب قولهم، و«ما» مصدرية، ويجوز أن تكون موصولة اسمية والعائدُ محذوف. وَعَلَّ اليدُ ويسطُّها هنا استعارةٌ للبخل والجود، وإن كان ليس ثَمَّ يَدٌ ولا جارحة، وكلامُ العرب ملآنٌ من ذلك. قالت العرب: «فلانٌ ينفق بـكلتا يديه» قال^(١):

١٧٦٣- يداك يدا مجدٍ، فكفٌ مفيدةٌ،

وكفٌ إذا ما ضُنَّ بالمالِ تُنفِقُ

وقال آخر هو أبو تمام^(٢):

١٧٦٤- تعودُ بسَطَ الكفِّ حتى لَوَّأته

دعاها لقبْضٍ لم تُطْعِه أناملُهُ

وقد استعارت العربُ ذلك حيث لا يدُ البتة، ومنه قولُ لبيد^(٣):

١٧٦٥- إذ أصبحتُ بيدِ الشمالِ زمامُها

وقال آخر^(٤):

١٧٦٦- جادَ الجِمَى بسَطُ اليدينِ بوابلٍ

شَكَرَتْ نداءه تِلاعُه ووهادُهُ

وقالوا: «بَسَطَ اليأسُ كَفِيه في صدري»، واليأسُ معنَى لا عينٌ، وقد

(١) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ٢٢٥؛ والطبري: ٤٥١/١٠؛ والبحر ٥٢٤/٣.

(٢) ديوانه ٢٩/٣؛ والبحر ٢٤٨/٢.

(٣) ديوانه ٣١٥؛ وصدرة:

وغداة ريحٍ قد وَزَعَتْ وَقرُةً

وَوَزَعَتْ: كفتت بردها، والقرّة: البرد، وريح الشمال: الباردة منها.

(٤) لم أمتد إلى قائله وهو في البحر ٥٢٤/٥.

جعلوا له كَفَيْنِ مجازاً. قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: لِمَ تُنبت اليد في «بل يدها مبسوطتان» وهي في «يَدُ اللَّهِ مغلولة» مفردة؟ قلت: ليكون ردُّ قولهم وإنكاره أبلغ وأدلَّ على إثبات غاية السخاء له ونفي البخل عنه، وذلك أنَّ غاية ما يبذله السخيُّ من ماله بنفسه أن يعطيه بيديه جميعاً فبني المجاز على ذلك». وقوله: «غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ ولُعِنُوا» يحتمل الخبر المحض، ويحتمل أن يراد به الدعاء عليهم. وفي مصحف عبدالله^(٢): «بُسْطَان» يقال: «يَدُ بُسْط» على زنة «ناقة سُرح»^(٣) و «أُحْد»^(٤) و «مِشْيَة سُجْح»^(٥)، أي: مبسوطه بالمعروف، وقراً عبدالله: «بسيطتان»، يقال: يد بسيطة أي: مُطلقة بالمعروف.

قوله: «ينفق كيف يشاء» في هذه الجملة خمسة أوجه، أحدها:

- وهو الظاهر - أن لا محلَّ لها من الإعراب لأنها مستأنفة. والثاني: أنها في محلِّ رفع لأنها خبر ثان لـ «يدها». والثالث: أنها في محل نصب على الحال من الضمير المستكن في «مبسوطتان»، وعلى هذين الوجهين فلا بُدَّ من ضمير مقدَّر عائِد على / المبتدأ، أو على ذي الحال أي: ينفق بهما، وحذف مثل ذلك قليل. وقال أبو البقاء^(٦): «ينفق كيف يشاء» مستأنف، ولا يجوز أن يكون حالاً من الهاء - يعني في «يدها» - لشئتين، أحدهما: أن الهاء مضاف إليها. والثاني: أن الخبر يَفْصَلُ بينهما، ولا يجوز أن تكون حالاً من اليدين، إذ ليس فيها ضمير يعود إليهما. قلت: قوله: «أحدهما: أن الهاء مضاف إليها» ليس ذلك بمانع؛ لأن الممنوع إنما هو مجيء الحال من المضاف إليه إذا لم يكن

(١) الكشاف ٦٢٨/١.

(٢) الشواذ ٣٤ وفيه «بسطان»؛ والبحر ٥٢٤/٣؛ والقرطبي ٢٤٠/٦، وضبطها: «بُسْطَان».

(٣) السرح: السريعة.

(٤) أحد: جبل المدينة.

(٥) السجح: اللينة السهلة.

(٦) الإملاء ٢٢١/١.

- المائدة -

المضاف جزءاً من المضاف إليه^(١) أو كجزئته^(٢) أو عاملاً^(٣) فيه، وهذا من النوع الأول فلا مانع فيه. وقوله: «والثاني: أن الخبرَ يَفْصِلُ بينهما» هذا أيضاً ليس بمانع، ومنه: «وهذا بَعْلِي شيخاً»^(٤) إذا قلنا إن «شيخاً» حالٌ من اسم الإشارة، والعامِلُ فيه التنبيه. وقوله: «إذ ليس فيها ضمير» قد تقدّم أن العائد يُقدَّر، أي: ينفق بهما.

الرابع: أنها حالٌ من «يداه» وفيه خلافٌ - أعني مجيء الحال من المبتدأ - ووجهُ المنع أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، والعامل في صاحبها أمرٌ معنوي لالفظي وهو الابتداء، وهذا على أحد الأقوال في العامل في الابتداء^(٥). الخامس: أنها حال من الهاء في «يداه» ولا اعتبار بما منعه أبو البقاء لِمَا تقدّم من تصحيح ذلك.

و «كيف» في مثل هذا التركيب شرطيةٌ نحو: «كيف تكون أكون» ومفعولُ المشبه محذوفٌ، وكذلك جوابُ هذا الشرط أيضاً محذوفٌ مدلولٌ عليه بالفعل السابق لـ «كيف»، والمعنى: ينفق كما يشاء أن ينفق ينفق، ويسطُ في السماء كيف يشاء أن يسطه يسطه، فحذف مفعول «يشاء» وهو «أن» وما بعدها، وقد تقدم أن مفعول «يشاء» و«يريد» لا يُدكران إلا لغرابتهما، وحذف أيضاً جواب «كيف» وهو «ينفق» المتأخراً و«يسط» المتأخراً لدلالة «ينفق ويسط» الأولين، وهو نظير قولك: «أقوم إن يقم زيد»، ولا جائز أن يكون «ينفق» المتقدم عاملاً في «كيف»، لأن لها صدر الكلام،

(١) كقوله تعالى: «ونزعنا ما في صدورهم من غلٍ إخواناً».

(٢) كقوله تعالى: «أن أتبع ملة إبراهيم حنيفاً والملة كالجزم من المضاف إليه إذ يصبح الاستغناء بالمضاف إليه عنها».

(٣) نحو: «هذا ضاربٌ هندٌ مسرعةً».

(٤) الآية ٧٢ من هود.

(٥) انظر المسألة في: الإنصاف، والمقتضب ٤٩/٢، ١٢٦/٤.

ومآله صدرُ الكلام لا يعمل فيه إلا حرفُ الجر أو المضاف. وقال الحوفي: «كيف» سؤالٌ عن حال، وهي نصبٌ بـ «يشاء». قال الشيخ^(١): «ولا يُعقلُ هنا كونها سؤالاً عن حال». قلت: وقد تقدم الكلام عليها مشبعاً عند قوله: «يُصورُكم في الأرحام كيف يشاء»^(٢)، وذكرنا عبارة الناس فيها.

قوله: «ما أنزل» «ما» هنا موصولةٌ اسمية في محل رفع، لأنها فاعل بقوله: «ليزيدن»، ولا يجوزُ أن تكونَ «ما» مصدريةً، و«إليك» قائمٌ مقام الفاعل لـ «أنزل»، ويكون التقديرُ: «وليزيدن كثيراً الإنزال إليك» لأنه لم / يُعلم نفس المُنزل، والذي يزيدهم إنما هو المُنزل لا نفس الإنزال. [٢٦١/ب] وقوله: «منهم» صفةٌ لـ «كثيراً» فيتعلّقُ بمحذوفٍ و«طغياناً» مفعولٌ ثانٍ لـ «يزيد». وقوله: «إلى يوم القيامة» متعلّقٌ بـ «ألقينا»، ويجوزُ أن يتعلّقَ بقوله: «والبغضاء» أي: إنَّ التباغضَ بينهم إلى يوم القيامة، ولا يجوزُ أن يتعلّقَ بالعداوة لثلاثاً يُلزَمُ الفصلُ بين المصدرِ ومعموله بالأجنبي وهو المعطوفُ، وعلى هذا فلا يجوزُ أن تكونَ المسألةُ من التنازع، لأن شرطه تسلُّطُ كلِّ من العاملين، والعاملُ الأوّلُ هنا لو سلَّط على المتنازع فيه لم يجزُ للمحذور المذكور. وقد نقلَ بعضهم أنه يجوز^(٣) التنازع في فعلي التعجب مع التزام أعمال الثاني؛ لأنه لا يُفصلُ بين فعل التعجب ومعموله، وهذا مثله، أي: يُلْتزَمُ إعمالُ العامل الثاني، وهو خارج عن قياس التنازع، وتقدّم لك نظيره. والفرق بين العداوة والبغضاء أن العداوة كل شيءٍ مشتهر يكون عنه عملٌ وحرب، والبغضاء لا تتجاوزُ النفوس، قاله ابن عطية^(٤) وقال الشيخ^(٥): «العداوةُ أخصُّ من البغضاء لأنَّ كلَّ عدوٍّ مُبغضٌ، وقد يُبغضُ مَنْ ليس بعدوً».

(١) البحر ٥٢٤/٣.

(٢) الآية ٦ من آل عمران.

(٣) لعلها: لا يجوز.

(٤) المحرر ١٥١/٥. (٥) البحر ٥٢٥/٣.

- المائدة -

قوله: «للحرب» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ «أوقدوا» أي: أوقدوها لأجل الحرب. والثاني: أنه صفة لـ «نارا» فيتعلق بمحذوف، وهل الإيقاد حقيقة أو مجاز؟ قولان. و«أطفأها الله» جواب «كلما»، وهو أيضاً حقيقة أو مجاز على حَسَب ما تقدم. وقوله: «فساداً» قد تقدم نظيره^(١)، وأنه يجوز أن يكون مصدراً من المعنى، وحيث ذلك اعتباران، أحدهما: ردُّ الفعل لمعنى المصدر. والثاني: ردُّ المصدر لمعنى الفعل، وأن يكون حالاً أي: يَسْعُونَ سَعِي فساد، أو: يفسدون بسعيهم فساداً، أو: يَسْعُونَ مفسدين، وأن يكون مفعولاً من أجله أي: يَسْعُونَ لأجل الفساد. والضميرُ في «بينهم» يجوز أن يعود على اليهود وحدهم لأنهم فِرَقٌ مختلفةٌ وطوائفٌ متشعبةٌ، وأن يعودَ على اليهود والنصارى لتقدم ذكرهم في قوله تعالى: «لا تتخذوا اليهود والنصارى»^(٢)، ولا ندراج الصنفين في قوله: «يا أهل الكتاب»^(٣)، والألفُ واللام في «الأرض» يجوزُ أن تكونَ للجنس وأن تكون للعهد.

آ. (٦٥) وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ﴾: تقدم الكلام على نظير هذا التركيب^(٤).

آ. (٦٦) قوله تعالى: ﴿لَأَكْلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ﴾: مفعول الأكل هنا محذوفٌ اقتصاراً، أي لوجد منهم هذا الفعل. و«من فوقهم» متعلق به أي: لأكلوا من الجهتين. وقال أبو البقاء^(٥): «إنَّ «من فوقهم» صفةٌ لمفعول محذوف أي: لأكلوا رِزْقاً كائناً مِنْ فَوْقِهِمْ». وقوله «منهم» خبر مقدم، و«أمة» مبتدأ، و«مقتصدَةٌ» صفتها، وعلى رأي الأخفش يجوز أن تكون «أمة» فاعلاً

(١) الآية ٣٣ من المائدة.

(٢) في الآية ٥١.

(٣) في الآية ٥٩.

(٤) انظر: الآية ١٠٣ من البقرة.

(٥) الإملاء ٢٢١/١.

- المسألة -

بالجار. وقوله: «منهم أمة مقتصدة وكثير منهم» تنويح في التفصيل، فأخبر في الجملة الأولى بالجار والمجرور، ووصف المبتدأ بالاعتقاد، ووصف المبتدأ في الجملة الثانية بـ «منهم»، وأخبر عنه بجملة قوله: «ساء ما يعملون»، وذلك لأن الطائفة الأولى ممدوحة فوصفوا بالاعتقاد، وأخبر عنهم بأنهم من جملة أهل الكتاب فإن الوصف ألزم من الخبر، فإنهم إذا أسلموا زال عنهم هذا الاسم، وأما الطائفة الثانية فإنهم وصفوا بكونهم من أهل الكتاب فإن الوصف ألزم وهم كفار فهم منهم، وأخبر عنهم بالجملة الدميمة / فإن الخبر ليس بلازم، وقد يسلم منهم ناس فيزول عنهم الإخبار بذلك.

و«ساء» هذه يجوز فيها ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون تعجباً كأنه قيل: ما أسوأ عملهم، ولم يذكر الزمخشري^(١) غير هذا الوجه، ولكن النحاة لمّا ذكروا صيغ التعجب لم يعدوا فيها «ساء»، فإن أراد من جهة المعنى لا من [جهة] التعجب المبوب له في النحو فقريب. الثاني: أنها بمعنى «بئس» فتدل على الذم كقوله تعالى: «ساء مثلاً القوم»، وعلى هذين القولين فـ «ساء» غير متصرفة، لأن التعجب والمدح والذم لا تتصرف أفعالهما. الثالث: أن تكون «ساء» المتصرفة نحو: ساء يسوء، ومنه «ليسوءوا وجوهكم»^(٢) «سيئت وجوه الذين كفروا»^(٣)، والمتصرفة متعدية، قال تعالى: «ليسوءوا وجوهكم» فأين مفعول هذه؟ قيل: هو محذوف تقديره: ساء عملهم المؤمنين، والتي بمعنى «بئس» لا بد لها من مميز، وهو هنا محذوف تقديره: ساء عملاً الذي كانوا يعملونه. والحرب^(٤) مؤنثة، وهي في الأصل مصدر، وقد تقدّم الكلام عليها في البقرة^(٥).

(١) الكشاف ١/٦٣٠.

(٢) الآية ٧ من الإسراء.

(٣) الآية ٢٧ من الملك.

(٤) وهي لفظة واردة في الآية ٦٤.

(٥) الآية ٢٧٩.

آ. (٦٧) قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ﴾: ناداه بأشرف الصفات البشرية. وقوله: «بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ» وهو قد بَلِّغْ! فأجاب الزمخشري^(١) بأن المعنى: جميع ما أنزل إليك، أي: أي شيء أنزل غير مراقب في تبليغه أحداً ولا خائف أن ينالك مكروه». وأجاب ابن عطية^(٢) بقريب منه، قال: «أمر رسوله بالتبليغ على الاستيفاء والكمال، لأنه كان قد بَلِّغْ»، وأجاب غيرهما بأن المعنى على الديمومة كقوله: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ»^(٣) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا»^(٤)، وإنما ذكرتُ هذا لأنه ينفَعُ في سؤالٍ سيأتي.

وقوله: «ما» يحتمل أن تكون اسمية بمعنى الذي، ولا يجوز أن تكون نكرة موصوفة لأنه مأمورٌ بتبليغ الجميع كما مر، والنكرة لا تفي بذلك فإن تقديرها: «بَلِّغْ شيئاً أنزل إليك»، وفي «أنزل» ضمير مرفوعٌ يعودُ على ما قام مقامَ الفاعل، وتحتمل على بُعد أن تكون «ما» مصدرية، وعلى هذا فلا ضمير في «أنزل» لأن «ما» المصدرية حرفٌ على الصحيح فلا بُدَّ من شيء يقوم مقامَ الفاعل وهو الجارُ بعده، وعلى هذا فيكون التقدير: بَلِّغِ الْإِنزَالَ، ولكنَّ الْإِنزَالَ لَا يُبَلِّغُ فإنه معنى، إلا أن يُراد بالمصدر أنه واقعٌ موقعَ المفعول به، ويجوز أن يكون المعنى: «اعلمْ بتبليغِ الْإِنزَالِ» فيكون مصدراً على بابه.

قوله تعالى: «وإن لم تفعلْ فما بَلِّغْتَ رسالته» أي: وإن لم تفعلْ التبليغ، فحذَفَ المفعولُ به ولم يقل: «وإن لم تبَلِّغْ فما بَلِّغْتَ» لِمَا تقدم في قوله تعالى: «فإن لم تفعلوا» في البقرة^(٥)، والجواب لا بد أن يكون مغايراً للشرط لتحصل الفائدة، ومتى اتَّحدا اختلَّ الكلام، لو قلت: «إن أتى زيد فقد

(١) الكشاف ١/٦٣٠.

(٢) المحرر ٥/١٥٤.

(٣) الآية ١ من الأحزاب.

(٤) الآية ١٣٦ من النساء.

(٥) الآية ٢٤ من البقرة.

- المائدة -

جاء» لم يَجُزْ، وظاهرُ قوله تعالى: «وإن لم تفعل فما بَلَّغْتَ» اتحادُ الشرطِ والجزاء، فإن المعنى يَتَوَلَّى ظاهراً إلى: وإن لم تفعل لم تفعل. وأجاب الناس عن ذلك بأجوبةٍ أسدّها ما قاله الأستاذ أبو القاسم الزمخشري^(١)، وقد أجابَ بجوابين، أحدهما: أنه إذا لم يمثل أمرَ الله في تبليغِ الرسالاتِ وَكْتَمِهَا كُلِّهَا كأنه لم يُبْعَثْ رسولاً كان أمراً شنيعاً لاختفاءِ بشاعته، فقيل: إن لم تبلغ أدنى شيء وإن كلمةً واحدةً فكنت كمن ركب الأمرَ الشنيعَ الذي هو كتمانُ كُلِّهَا، كما عَظَّمَ قَتْلَ النفسِ في قوله: «فكأنما قَتَلَ الناسَ جميعاً»^(٢). والثاني: أن يُراد: وإن لم تفعل ذلك فلك ما يُوجِبُ كتمانَ الوحي كُلِّهِ من العقابِ فوضعَ السببَ موضعَ المُسَبَّبِ، ويؤيده: «فأوحى الله إليّ إن لم تبليغ رسالاتي عَذِّبْتُكَ».

وأجاب ابن عطية^(٣) فقال: «أي: وإن تركت شيئاً فقد تركت الكل وصار ما بَلَّغْتَ غيرَ معتدِّ به، فمعنى «وإن لم تفعل»: «وإن لم تستوفِ»، ونحوُ هذا قولُ الشاعر^(٤):

١٧٦٧- سئِلْتَ فلم تبخل، ولم تُعْطِ نائلاً،

فسيان لا حمدٌ عليك ولا دَمٌ

أي: فلم تعطِ ما يُعَدُّ نائلاً، وإلا يتكاذب البيت، يعني بالتكاذب أنه قد قال: «فلم تبخل» فيتضمن أنه أعطى شيئاً، فقوله بعد ذلك: «ولم تُعْطِ نائلاً» لولم يقدر نائلاً يُعْتَدُّ به تكاذب. وفيه نظر فإن قوله «لم تبخل ولم تُعْطِ» لم يتواردا على محلٍّ واحد حتى يتكاذبا، فلا يلزم من عدم التقدير الذي قدره ابن عطية كذب البيت، وبهذا الذي ذكرته يتبينُ فسادُ قول من زعم أن هذا

(١) الكشاف ٦٣٠/١.

(٢) الآية ٣٢ من المائدة.

(٣) المحرر ١٥٤/٥.

(٤) لم أمتد إلى قائله وهو في البحر ٥٢٩/٣.

- المائدة -

البيت مِمَّا تَنَازَعَ فِيهِ ثَلَاثَةٌ عَوَامِلٌ: سُئِلَتْ وَتَبَخَّلَ وَتُعْطِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «وَلَمْ تَبْخُلْ» عَلَى قَوْلِ هَذَا الْقَائِلِ مُتَسَلِّطٌ عَلَى «طَائِلٍ» فَكَانَهُ قِيلَ: فَلَمْ تَبْخُلْ بِطَائِلٍ، وَإِذَا لَمْ يَبْخُلْ بِهِ فَقَدْ بَدَلَهُ وَأَعْطَاهُ فَيُنَاقِضُهُ قَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ. «وَلَمْ تُعْطِ نَائِلًا».

وقد أفسد ابن الخطيب الرازي^(١) الجواب المتقدم واختار جواباً من عنده فقال: «أجاب الجمهور بـ «إن لم تبلغ واحداً منها كنت كمن لم يبلغ شيئاً». وهذا ضعيف، لأن من ترك البعض وأتى بالبعض فإن قيل: إنه ترك الكل كان كذباً، ولو قيل: إن مقدار الجرم في ترك البعض مثل الجرم في ترك الكل فهذا هو المحال الممتنع، فسقط هذا الجواب، والأصح عندي أن يقال: خَرَجَ هَذَا الْجَوَابُ عَلَى قَانُونِ قَوْلِهِ^(٢):

١٧٦٨ - أنا أبو النجم وشعري شعري

ومعناه: أن شعري قد بلغ في الكمال والفصاحة والمتانة إلى حيث متى قيل إنه شعري فقد انتهى مدحه إلى الغاية التي لا يزداد عليها، وهذا الكلام يفيد المبالغة التامة من هذا الوجه، فكذا هنا كأنه قال: فإن لم تبلغ رسالته فما بلغت رسالته، يعني أنه لا يمكن أن يوصف ترك التبليغ بتهديد أعظم من أنه ترك التبليغ، فكان ذلك تنبيهاً على غاية التهديد والوعيد.

قال الشيخ^(٣): «وما ضعف به جواب الجمهور لا يضعف به لأنه قال: «فإن قيل إنه ترك الكل كان كذباً» ولم يقولوا ذلك، إنما قالوا إن بعضها ليس أولى بالأداء من بعض، فإن لم تؤد بعضها فكأنك أغفلت أداءها جميعها، كما

(١) تفسير الفخر الرازي ٤٨/١٢.

(٢) البيت لأبي النجم وهو في الخصائص ٣٣٧/٣؛ وأمالى الشجري ٢٤٤/١؛ وابن يعيش ٩٨/١؛ والهمع ٦٠/١؛ والدرر ٣٥/١.

(٣) البحر ٥٢٩/٣.

أَنْ مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِبَعْضِهَا كَانَ كَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِكُلِّهَا لِإِدْلَاءِ كُلِّ مِنْهَا بِمَا يُدْلِي بِهِ
غَيْرُهَا، وَكَوْنُهَا كَذَلِكَ فِي حُكْمِ شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَالشَّيْءُ الْوَاحِدُ لَا يَكُونُ مَبْلُغًا
غَيْرِ مَبْلُغٍ مُؤَمَّنًا بِهِ غَيْرِ مُؤَمَّنٍ بِهِ، فَصَارَ ذَلِكَ التَّبْلِيغُ لِلْبَعْضِ غَيْرَ مَعْتَدِّ بِهِ. قُلْتُ:
[٢٦٣/أ] هَذَا الْكَلَامُ / الْأَنِيْقُ أَعْنِي مَا وَقَعَ بِهِ الْجَوَابُ عَنِ اعْتِرَاضِ الرَّازِيِّ كَلَامُ
الزَّمْخَشَرِيِّ أَخَذَهُ وَنَقَلَهُ إِلَى هُنَا. وَتَمَامُ كَلَامِ الزَّمْخَشَرِيِّ أَنْ قَالَ بَعْدَ قَوْلِهِ:
«غَيْرِ مُؤَمَّنٍ» وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنْ كَتَمْتَ آيَةً لَمْ تَبْلُغْ رِسَالَتِي»
وَرَوَى عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «بَعَثَنِي اللَّهُ بِرِسَالَاتِهِ
فَضَفَعْتُ بِهَا دَرْعًا، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيَّ إِنْ لَمْ تَبْلُغْ رِسَالَتِي عَدَّبْتُكَ وَضَمِنَ لِي
الْعِصْمَةَ فَقَوِيْتُ». قَالَ الشَّيْخُ (١): «وَأَمَّا مَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّ مَقْدَارَ الْجُرْمِ فِي تَرْكِ
الْبَعْضِ مِثْلُ الْجُرْمِ فِي تَرْكِ الْكُلِّ مُحَالٌ مَمْتَنَعٌ فَلَا اسْتِحَالَةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ
يَرْتَبَ عَلَى الذَّنْبِ الْيَسِيرِ الْعِقَابَ الْعَظِيمَ وَبِالْعَكْسِ، ثُمَّ مَثَلٌ بِالسَّارِقِ الْأَخِذِ
خَفِيَّةً يُقَطَعُ وَيُرَدُّ مَا أَخَذَ، وَبِالْغَاصِبِ يُؤْخَذُ مِنْهُ مَا أَخَذَ دُونَ قَطْعِهِ».

وقال الواحدي: «أي: إن يترك إبلاغ البعض كان كمن لم يبلغ، لأن
تركه البعض محبط لإبلاغ ما بلغ، وجرمه في كتمان البعض كجرمه في كتمان
الكل في أنه يستحق العقوبة من ربه، وحاشا لرسول الله صلى الله عليه وسلم
أن يكتم شيئاً مما أوحى الله إليه، وقد قالت عائشة رضي الله عنها: «مَنْ رَعِمَ
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَمَ شَيْئاً مِنَ الْوَحْيِ فَقَدْ أَعْظَمَ عَلَى اللَّهِ
الْفِرْيَةَ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: «يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ» وَلَوْ كَتَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئاً مِنَ الْوَحْيِ لَكَتَمَ قَوْلَهُ تَعَالَى: «وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا لِلَّهِ
مُبْدِيهِ» (٢) الْآيَةَ. وَهَذَا قَرِيبٌ مِنَ الْأَجْوِبَةِ الْمَتَقَدِّمَةِ. هَذَا مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ فِي
الْجَوَابِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ. وَنَظِيرُ هَذِهِ الْآيَةِ فِي السُّؤَالِ الْمَتَقَدِّمِ الْحَدِيثُ

(١) البحر ٥٢٩/٣، وناقش الآن الرازي.

(٢) الآية ٣٧ من الأحزاب. والحديث رواه مسلم: الإيمان ٦٠/١؛ والمسند ٢٤١/٦.

- المائدة -

الصحيح عن عمر بن الخطاب: «فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ»^(١): فَإِنَّ نَفْسَ الْجَوَابِ هُوَ نَفْسُ الشَّرْطِ، وَأَجَابُوا عَنْهُ بِأَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ تَقْدِيرٍ تَحْصُلُ بِهِ الْمَغَايِرَةُ فَقَالُوا: «تَقْدِيرُهُ: فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ نِيَّةً وَقَصْدًا فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ حَكْمًا وَشَرْعًا، وَيُمْكِنُ أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ جَوَابُ الرَّازِيِّ الَّذِي اخْتَارَهُ.

وقرأ^(٢) نافع وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر: «رسالاته» جمعاً، والباقون: «رسالته» بالتوحيد. ووجه الجمع أنه عليه السلام بُعِثَ بِأَنْوَاعِ شَتَّى مِنَ الرَّسَالَةِ كَأَصُولِ التَّوْحِيدِ وَالْأَحْكَامِ عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهَا، وَالْإِفْرَادِ وَاضِحٌ لِأَنَّ اسْمَ الْجِنْسِ الْمُضَافَ يُعْمَ جَمِيعَ ذَلِكَ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الرُّسُلِ: «أَبْلَغَكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي»^(٣)، وَبَعْضُهُمْ قَالَ: «رِسَالَةَ رَبِّي»^(٤) اعْتِبَارًا لِلْمَعْنِيِّينَ.

آ. (٦٩) قوله تعالى: ﴿وَالصَّابِغُونَ﴾: الجمهور على قراءته بالواو وكذلك هو في مصاحف الأمصار. وفي رفعه تسعة أوجه، أحدها: - وهو قول جمهور أهل البصرة: الخليل وسيبويه^(٥) وأتباعهما - أنه مرفوع بالابتداء وخبره محذوفٌ لدلالة خبر الأول عليه، والنيةُ به التأخيرُ، والتقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بهم إلى آخره والصابغون كذلك، ونحوه: «إن زيداً وعمرو قائم» أي: إن زيداً قائم وعمرو قائم، فإذا فعلنا ذلك فهل الحذف من الأول / أي: يكون خبرُ الثاني مثبتاً، والتقدير: إن زيداً قائمٌ وعمرو قائم، [٢٦٣/ب] فحذف «قائم» الأول أو بالعكس؟ قولان مشهوران وقد ورد كلُّ منهما: قال^(٦):

(١) رواه البخاري: «الفتح» الإيمان ١/١٣٥؛ مسلم: الإمارة ٣/١٥١٥.

(٢) السبعة ٢٤٦؛ الكشف ١/٤١٥.

(٣) الآية ٦٢ من الأعراف.

(٤) الآية ٧٩ من الأعراف.

(٥) الكتاب ١/٢٩٠.

(٦) تقدم برقم ١٠٧٨.

١٧٦٩- نحنُ بما عندنا وأنت بما
عندك راضٍ والرأي مختلفٌ

أي: نحن راضون، وعكسه قوله^(١):

١٧٧٠- فإني وقيارٌ بها لغريبٌ

التقدير: وقيارٌ بها كذلك، فإن قيل: لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ الحذفُ من الأول أيضاً؟ فالجوابُ أنه يلزم من ذلك دخولُ اللام في خبر المبتدأ غير المنسوخ بـ «إن» وهو قليلٌ لا يقع إلا في ضرورة شعر، فالآية يجوز فيها هذان التقديران على هذا التحريج. قال الزمخشري^(٢): «والصائبون: رفعٌ على الابتداء، وخبره محذوفٌ، والنيةُ به التأخيرُ عما في حيزٍ «إن» من اسمها وخبرها، كأنه قيل: إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذلك والصائبون كذلك، وأنشد سيبويه شاهداً على ذلك^(٣)»:

١٧٧١- وإلّا فاعلموا أنّا وأنتم
بُغاةٌ ما بقينا في شقاقِ

أي: فاعلموا أنّا بُغاةٌ وأنتم كذلك» ثم قال^(٤) بعد كلام: «فإن قلت: فقوله «والصائبون» معطوف لا بد له من معطوف عليه فما هو؟ قلت: هو مع خبره المحذوفِ جملةٌ معطوفةٌ على جملةٍ قوله: «إن الذين آمنوا» إلى آخره، ولا محلٌ لها كما لا محلٌ للتي عطفتُ عليها. فإن قلت: فالتقديمُ والتأخيرُ لا يكون إلا لفائدةً فما هي؟ قلت: فائدته التنبيه على أن الصائبين يُتاب عليهم إن صحَّ منهم الإيمان والعملُ الصالحُ فما الظنُّ بغيرهم؟ وذلك أنّ الصائبين

(١) تقدم برقم ٦٢٥.

(٢) الكشاف ١/٦٣١.

(٣) تقدم برقم ١٧٣١.

(٤) الكشاف ١/٦٣٢.

أبين هؤلاء المعدودين ضلالاً وأشدّهم عتياً، وما سُموا صابئين إلا أنهم صَبَوْا عن الأديان كلها أي: خَرَجُوا، كما أن الشاعر قدّم قوله: «وأنتم» تنبيهاً على أن المخاطبين أوغل في الوصف بالبغي من قومه، حيث عاجل به قبل الخبر الذي هو «بُغاة»؛ لئلا يدخل قومه في البغي قبلهم مع كونهم أوغل فيه منهم وأثبتَ قدماً. فإن قلت: فلو قيل: «والصابئين وإياكم» لكان التقديم حاصلًا. قلت: لو قيل هكذا لم يكن من التقديم في شيء لأنه لا إزالة فيه عن موضعه، وإنما يُقال مقدّم ومؤخّر للمُزال لا للِقارّ في مكانه، وتجري هذه الجملة مجرى الاعتراض».

الوجه الثاني: أن «إن» بمعنى نعم فهي حرفٌ جوابٍ، ولا محلّ لها حينئذٍ، وعلى هذا فما بعدها مرفوعُ المحلّ على الابتداء، وما بعده معطوفٌ عليه بالرفع، وخبرُ الجميع قوله: «مَنْ آمَن» إلى آخره، وكونها بمعنى «نعم» قولٌ مرجوح، قال به بعضُ النحويين، وجعل من ذلك قوله تعالى: «إنّ هذان لساحران»^(١) في قراءة مَنْ قرأه بالألف، وفي الآية كلامٌ طويل يأتي إن شاء الله تعالى في موضعه، وجعل منه أيضاً قولَ عبد الله بن الزبير: «إنّ وصاحبها» جواباً لمن قال له: «لَعَنَ الله ناقةَ حملتني إليك» أي: نعم وصاحبها، وجعل منه قولَ الآخر^(٢):

١٧٧٢- بَرَزَ الغواني في الشبا

بِ يَلْمَنِي وألومهُنَّ

ويَقْلُنَ شَيْبُ قَد عَلَا

كُ وقد كَبِرَتْ فَقَلْتُ إِنَّهُ

(١) الآية ٦٣ من طه، وهي قراءة نافع وابن عامر والأخوين. انظر: السبعة ٤١٩.

(٢) البيتان لابن قيس الرقيات، وهما في ديوانه ٦٦؛ والكتاب ١/٤٧٥؛ وأما الشجري

٣٢٢/١؛ وابن يعيش ٣/١٣٠؛ واللسان: أنن، ورصف المباني ١١٩؛ والمغني ٣٧؛

وشواهد المغني ١٢٦.

أي: نعم والهاء للسكت، وأجيب بأن الاسم والخبر محذوفان في قول ابن الزبير، وبقي المعطوف على الاسم دليلاً عليه، والتقدير: إنها وصاحبها ملعونان، وتقدير البيت: إنه كذلك، وعلى تقدير أن تكون بمعنى «نعم» فلا يصح هنا^(١) جعلها بمعناها؛ لأنها لم يتقدمها شيء تكون جواباً له، و«نعم» لا تقع ابتداءً كلام، إنما تقع جواباً لسؤال فتكون تصديقاً له. ولقائل أن يقول: «يجوز أن يكون ثم سؤال مقدر، وقد ذكروا ذلك في مواضع كثيرة منها قوله تعالى: «لا أقسم»^(٢) «لا جرم»^(٣)، قالوا: يُحتمل أن يكون ردّاً لقائل كيت وكيت.

[٢٦٤/أ] الوجه الثالث: / أن يكون معطوفاً على الضمير المستكن في «هادوا» أي: هادوا هم والصابئون، وهذا قول الكسائي، وردّه تلميذه الفراء^(٤) والزجاج^(٥). قال الزجاج: «هو خطأ من جهتين»، إحداهما: أن الصابئ في هذا القول يشارك اليهودي في اليهودية، وليس كذلك، فإن الصابئ هو غير اليهودي، وإن جعل «هادوا» بمعنى تابوا من قوله تعالى: «إنا هُذنا إليك»^(٦) لا من اليهودية، ويكون المعنى: تابوا هم والصابئون، فالتفسير قد جاء بغير ذلك؛ لأن معنى «الذين آمنوا» في هذه الآية إنما هو إيمان بأفواههم لأنه يريد به المنافقين، لأنه وصف الذين آمنوا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم، ثم ذكر اليهود والنصارى فقال: مَنْ آمَنَ منهم بالله فله كذا، فجعلهم يهوداً ونصارى، فلو كانوا مؤمنين لم يحتج أن يقال: «مَنْ آمَنَ فلهم أجرهم». قلت: هذا على

(١) أي في آية المائدة.

(٢) الآية ١ من القيامة. «لا أقسم بيوم القيامة».

(٣) الآية ٢٢ من هود: «لا جرم أنهم في الآخرة هم الأخسرون».

(٤) معاني القرآن له ٣١٢/١.

(٥) معاني القرآن له ٢١٣/٢.

(٦) الآية ١٥٦ من الأعراف.

- المائدة -

أحد القولين أعني أن «الذين آمنوا» مؤمنون نفاقاً. ورده أبو البقاء^(١) ومكي^(٢) ابن أبي طالب بوجه آخر وهو عدم تأكيد الضمير المعطوف عليه. قلت: هذا لا يلزم الكسائي، لأن مذهبه عدم اشتراط ذلك، وإن كان الصحيح الاشتراط، نعم يلزم الكسائي من حيث إنه قال بقول تردده الدلائل الصحيحة، والله أعلم. وهذا القول قد نقله مكي عن الفراء، كما نقله غيره عن الكسائي، ورد عليه بما تقدم، فيحتمل أن يكون الفراء كان يوافق الكسائي ثم رجع، ويحتمل أن يكون مخالفاً له ثم رجع إليه، وعلى الجملة فيجوز أن يكون له في المسألة قولان.

الوجه الرابع: أنه مرفوعٌ نسقاً على محل اسم «إن» لأنه قبل دخولها مرفوعٌ بالابتداء، فلما دخلت عليه لم تغير معناه بل أكدته، غاية ما في الباب أنها عملت فيه لفظاً، ولذلك اختصت هي و«أن» بالفتح، ولكن على رأي بذلك دون سائر أخواتها لبقاء معنى الابتداء فيها، بخلاف ليت ولعل وكان، فإنه خرج إلى التمني والترجي والتشبيه^(٣)، وأجرى الفراء^(٤) الباب مجرى واحداً، فأجاز ذلك في ليت ولعل، وأنشد^(٥):

١٧٧٣- يا ليتني وأنت يا لميسُ

في بلدٍ ليس بها أنيسُ

فأتى بـ«أنت»، وهو ضميرٌ رفعٍ نسقاً على الياء في «ليتني»، وهل يجري غير العطف من التوابع مجراه في ذلك؟ فذهب الفراء ويونس إلى جواز

(١) الإملاء ١/٢٢٢.

(٢) المشكل ١/٢٣٧.

(٣) انظر المسألة في: المقتضب ٤/١١٤؛ وابن عقيل ١/٣٢٠.

(٤) معاني القرآن ١/٣١١، ٢/٣٦٤.

(٥) البيت لجران العود، وهو في ديوانه ٥٢؛ والعيني ٢/٣٢١؛ والهمع ٢/١٤٤؛ والدرر

٢/٢٠٢.

- المائدة -

ذلك وجَعَلَا منه قوله تعالى: « قل إن ربي يَقْدِفُ بالحق عَلَامُ الغيوب»^(١)
فرَفَعُ «عَلَامُ» عندهما على النعت لـ «ربي» على المحلِّ، وحكوا «إنهم
أجمعون ذاهبون»، وَعَلَطُ سيبويه^(٢) مَنْ قال من العرب: «إنهم أجمعون
ذاهبون» فقال: «واعلم أن قوماً من العرب يَغْلَطُونَ فيقولون: «إنهم أجمعون
ذاهبون»، وأخذ الناس عليه في ذلك من حيث إنه غَلَطَ أهل اللسان، وهم
الواضعون أو المتلقون من الواضع، وأجيب بأنهم بالنسبة إلى عامة العرب
غالطون. وفي الجملة فالناس قد رَدُّوا هذا المذهب، أعني جوازَ الرفعِ عطفاً
على محلِّ اسم «إنَّ» مطلقاً، أعني قبل الخبرِ وبعده، خفي إعرابُ الاسمِ
أو ظهر. ونقل بعضهم الإجماع على جوازِ الرفعِ على المحلِّ بعد الخبرِ،
وليس بشيء، وفي الجملة ففي المسألة أربعة مذاهب: مذهبُ المحققين:
المنعُ مطلقاً، ومذهبُ بعضهم: التفصيل قبل الخبرِ فيمتنع، وبعده فيجوز،
ومذهبُ الفراء^(٣): إنَّ خفي إعرابُ الاسمِ جاز ذلك لزوال الكراهية اللفظية،
وحكي من كلامهم: «إنك وزيد ذاهبان». الرابع: مذهب الكسائي:
وهو الجوازُ مطلقاً ويستدل بظواهرِ قوله تعالى: «إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا»
الآية، ويقوله^(٤): - هو ضابيء البرجمي -

١٧٧٤- فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ

فإنني وقِيَّارٌ بها لغريبٌ

ويقوله^(٥):

١٧٧٥- يا ليتنا وهما نَخْلُو بمنزلةٍ

حتى يَرَى بعضنا بعضاً ونَأْتِلُفُ

(١) الآية ٤٨ من سبأ. وانظر: معاني القرآن للفراء ٣٦٤/٢.

(٢) الكتاب ٢٩٠/١.

(٣) معاني القرآن له ٣١١/١.

(٤) تقدم برقم ٦٢٥.

(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في معاني القرآن للفراء ٣١١/١.

ويقوله^(١):

١٧٧٦- وإلاً فاعلموا أنا وأنتم

البيت، / ويقوله^(٢):

١٧٧٧- يا ليتني وأنت يا لميس

[٢٦٤/ب]

ويقولهم: «إنك وزيدٌ ذاهبان»، وكلُّ هذه تَصْلُحُ أن تكونَ دليلاً للكسائي والفراء معاً، وينبغي أن يوردَ الكسائي دليلاً على جواز ذلك مع ظهور إعراب الاسم نحو: «إن زيداً وعمرو قائمان». وردَّ الزمخشري^(٣) الرفع على المحل فقال: «فإن قلت: هَلَّا زَعَمْتَ أن ارتفاعه للعطف على محل «إن» واسمها. قلت: لا يَصِحُّ ذلك قبل الفراغ من الخبر، لا تقول: «إن زيداً وعمرو منطلقان»، فإن قلت: لِمَ لا يَصِحُّ والنيةُ به التأخيرُ، وكأنك قلت: إن زيداً منطلق وعمرو؟ قلت: لأنني إذا رفعتُه رفعتُه على محل «إن» واسمها، والعاملُ في محلها هو الابتداء، فيجب أن يكون هو العاملُ في الخبر؛ لأنَّ الابتداءَ يتنظم الجزأين في عمله، كما تنتظمها «إن» في عملها، فلورَفَعْتَ «الصابثون» المنويُّ به التأخيرُ بالابتداء وقد رَفَعْتَ الخبرَ بـ «إن» لأَعْمَلْتَ فيهما رافعين مختلفين» وهو واضحٌ فيما رَدَّ به، إلا أنه يُفهِمُ كلامه أنه يُجيز ذلك بعد استكمال الخبر، وقد تقدّم أن بعضهم نقلَ الإجماعَ على جوازه.

الخامس: قال الواحدي: «وفي الآية قولٌ رابعٌ لهشام بن معاوية: وهو أن تُضْمِرَ خبرَ «إن»، وتبتدىء «الصابثون»، والتقدير: «إن الذين آمنوا والذين هادوا يرحمون» على قولٍ مَنْ يقولُ إنهم مسلمون، و«يُعَذَّبون» على قولٍ مَنْ يقولُ إنهم كفار، فيُحَذَفُ الخبرُ إذ عُرِفَ موضِعُه، كما حُذِفَ مِنْ قولِه: «إن الذين كفروا

(١) تقدم برقم ١٧٣١.

(٢) تقدم برقم ١٧٧٣.

(٣) الكشاف ١/٦٣٢.

بالذكر»^(١) أي: «يعاقبون» ثم قال الواحدي: «وهذا القول قريب من قول البصريين، غير أنهم يُضمِّرون خبرَ الابتداء، ويَجْعَلون «مَنْ آمَن» خبرَ «إن»، وهذا على العكس من ذلك لأنه جَعَلَ «مَنْ آمَن» خبرَ الابتداء»^(٢)، وَحَذَفَ خَيْرَ «إن». قلت: هو كما قال، وقد نَبَّهْتُ على ذلك في قولي أولاً: إنَّ منهم مَنْ يُقدِّر الحذفَ مِنَ الأول، ومنهم مَنْ يعكس.

السادس: أن «الصابئون» مرفوعٌ بالابتداء وخبرُه محذوفٌ كمنهَب سيبويه والخليل، إلا أنه لا يُنوى بهذا المبتدأ التأخير، فالفرقُ بينه وبين مذهب سيبويه نيَّةُ التأخيرِ وعدمُها. قال أبو البقاء^(٣) «وهو ضعيفٌ أيضاً؛ لما فيه من لزومِ الحذفِ والفصلِ» أي: لما يلزمُ من الجمعِ بين الحذفِ^(٤) والفصلِ، ولا يَعْنِي بذلك أن المكانَ من مواضع الحذفِ اللازمِ، لأنَّ القرآنَ يلزمُ أن يُتلى على ما أنزل، وإن كان ذلك المكانَ في غيره يجوزُ فيه الذكرُ والحذفُ.

السابع: أن «الصابئون» منصوبٌ، وإنما جاء على لغةِ بني الحرث وغيرهم الذين يَجْعَلون المثني بالألفِ في كل حال نحو: «رأيت الزيدان ومررت بالزيدان» نقل ذلك مكِّي^(٥) بن أبي طالب وأبو البقاء^(٦)، وكأنَّ شبهةَ هذا القائلِ على ضَعْفِها أنه رأى الألفَ علامةَ رفعِ المثني، وقد جُعِلَتْ في هذه اللغةِ نائبةً^(٧) رفعاً ونصباً وجرّاً، وكذا الواو هي علامةُ رفعِ المجموعِ سلامةً، فيبقى في حالةِ النصبِ والجرِ كما بقيت الألفُ، وهذا ضعيفٌ بل فاسدٌ.

(١) الآية ٤١ من فصلت: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّ لِكِتَابِ عَزِيزٍ﴾.

(٢) أي «الصابئون».

(٣) الإملاء ٢٢٢/١.

(٤) أي حذف خبر المبتدأ، والفصل بين الاسم والخبر بأجنبي.

(٥) المشكل ٢٣٨/١.

(٦) الإملاء ٢٢٢/١.

(٧) أي نائبة عن الفتحة والضمة والكسرة، لأن المثني هو مما ينوب فيه الحرف عن الحركة.

الثامن: أن علامة النصب في «الصابثون» فتحة النون، والنون حرف الإعراب كهي في «الزيتون» و«عربون». قال أبو البقاء^(١): «فإن قيل: إنما أجاز أبو علي ذلك مع الياء لا مع الواو. قيل: قد أجاز غيرُه، والقياس لا يذْفَعُه» قلت: يشير إلى مسألة وهو: أن الفارسي أجاز / في بعض جموع السلامة [٢٦٥/٢] وهي ما جرت مجرى المكسر كبنين وسنين أن يحل الإعراب نونها، بشرط أن يكون ذلك مع الياء خاصة دون الواو فيقال: «جاء البنين» قال^(٢):

١٧٧٨- وكان لنا أبو حسن علي
أباً بَرّاً ونحن له بنين

وفي الحديث: «اللهم اجعلها عليهم سنيماً كسني يوسف»^(٣)،
وقال^(٤):

١٧٧٩- دعاني من نجد فإن سنيته
لعبن بنا شيباً وشييننا مُرداً

فأثبتت النون في الإضافة، فلما جاءت هذه القراءة ووجهت بأن علامة النصب فتحة النون، وكان المشهور بهذا القول إنما هو الفارسي، سأل أبو البقاء^(٥) هذه المسألة. وأجاب بأن غيره يُجيزه حتى مع الواو، وجعل أن القياس لا ياباه. قلت: القياس ياباه، والفرق بينه حال كونه بالياء وبين كونه بالواو ظاهر قد حَقَّقْتَه في «شرح التسهيل»، نعم إذا سُمِّيَ بجمع المذكر السالم جاز فيه خمسة أوجه، أحدها: أن يُعَرَّبَ بالحركات مع الواو، ويصير

(١) الإملاء ١/٢٢٢.

(٢) تقدم برقم ٤٠١.

(٣) رواه مسلم: المساجد ١/٤٦٧؛ والمسند ١/٣٨١.

(٤) البيت للصبغة القشيري، وهو في أمالي الشجري ٢/٥٣، واللسان: سنه؛ وأوضح

المسالك ١/٤١.

(٥) الإملاء ١/٢٢٢.

نظير «الدُّون» فيقال: «جاء الزيدون ورأيت الزيدون ومررت بالزيدون» كـ «جاء الذون ورأيت الذون ومررت بالذون»، هذا إذا سُمِّي به، أمّا ما دام جمعاً فلا أحفظ فيه ما ذكره أبو البقاء، ومن أثبت حجةً على مَنْ نفى لا سيما مع تقدّمه في العلم والزمان.

التاسع: قال مكّي^(١): «وإنما رفع «الصابئون» لأن «إن» لم يظهر لها عملٌ في «الذنين» فبقي المعطوفُ على رفعه الأصلي قبل دخول «إن» على الجملة». قلت: هذا هو بعينه مذهب الفراء^(٢)، أعني أنه يجيز العطف على محل اسم «إن» إذا لم يظهر فيه إعراب، إلا أن عبارة مكّي لا توافق هذا ظاهراً.

وقرأ أبي بن كعب وعثمان بن عفان وعائشة والجحدري وسعيد بن جبير وجماعة: «والصابئين» بالياء، ونقلها صاحب «الكشاف»^(٣) عن ابن كثير، وهذا غير مشهور عنه، وهذه القراءة واضحة التخريج عطفاً على لفظ اسم «إن»، وإن كان فيها مخالفة لسواد المصحف فهي مخالفة يسيرة، ولها نظائر كقراءة قبل عن ابن كثير: «سراط»^(٤) وبابه بالسين، وكقراءة حمزة إياه في رواية بالزاي، وهو مرسوم بالصاد في سائر المصاحف، ونحو قراءة الجميع: «إيلافهم»^(٥) بالياء، والرسم بدونها في الجميع. وقرأ الحسن البصري والزهري: «والصابيئون» بكسر الباء بعدها ياء خالصة، وهو تخفيف للهمزة كقراءة من قرأ: «يَسْتَهْرِيُونَ»^(٦) بخلوص الياء، وقد تقدم قراءة نافع في

(١) المشكل ٢٣٨/١.

(٢) معاني القرآن ٣١١/١.

(٣) الكشاف ٦٣٣/١.

(٤) الآية ٥ من الفاتحة. وانظر: الدر المصون الورقة ٨/أ.

(٥) الآية ١ من قریش.

(٦) الآية ٥ من الأنعام. وانظر: البحر ٥٣١/٣، والمحاسب ٢١٦/١.

البقرة^(١). وأما «النصاري» فهو منصوب عطفاً على لفظ اسم «إن» ولا حاجة إلى ادعاء كونه مرفوعاً على ما رفع به «الصابئون» لكلفة ذلك.

قوله تعالى: «مَنْ آمَنَ» يجوز في «مَنْ» وجهان، أحدهما: أنها شرطية، وقوله: «فلا خوف» إلى آخره جواب الشرط، وعلى هذا فـ «آمَنَ» في محل جزم بالشرط، و«فلا خوف» في محل جزم بكونه جوابه، والفاء لازمة. والثاني: أن تكون موصولة والخبر «فلا خوف»، ودخلت الفاء لشبه المبتدأ بالشرط، فـ «آمَنَ» على هذا لا محل له لوقوعه صلةً، و«فلا خوف» محله الرفع لوقوعه خبراً، والفاء جائزة الدخول لو كان في غير القرآن، وعلى هذين الوجهين فمحل «مَنْ» رفع بالابتداء، ويجوز على كونها موصولة^(٢) / أن تكون [ب/٢٦٥] في محل نصب بدلاً من اسم «إن» وما عطف عليه، أو تكون بدلاً من المعطوف فقط، وهذا على الخلاف في «الذين آمنوا»: هل المراد بهم المؤمنون حقيقةً، أو المؤمنون نفاقاً؟ وعلى كل تقدير من التقادير المتقدمة فالعائد من هذه الجملة على «مَنْ» محذوف تقديره: مَنْ آمَنَ منهم» كما صرح به في موضع آخر^(٣)، وتقدم إعراب باقي الجملة فيما مضى.

آ. (٧٠) قوله تعالى: ﴿كَلِمًا جَاءَهُمْ رَسُولٌ﴾: قد تقدم الكلام^(٤) على «كلمًا» مشبعاً فأغنى عن إعادته. وقال الزمخشري^(٥): «كلمًا جاءهم رسول» جملة شرطية وقعت صفة لـ «رسلاً»، والراجع محذوف أي: رسول منهم»، ثم قال: «فإن قلت: أين جواب الشرط، فإن قوله: «فريقاً كذبوا وفريقاً تقتلون» ناب عن الجواب، لأن الرسول الواحد لا يكون فريقين، ولأنه

(١) الآية ٦٢ من البقرة، وقد قرأ الصابئين في كل القرآن بغير همز. انظر: السبعة ١٥٧.

(٢) ولم يجوز على كونها شرطية، لأن الشرط له الصدارة فكيف يكون بدلاً مما قبله؟

(٣) كما في آية البقرة ١٢٦: ﴿وَارزق أهله من الثمرات مَنْ آمَنَ منهم﴾.

(٤) انظر: إعراب الآية ٢٠ من البقرة.

(٥) الكشف ١/٦٣٣.

لا يحسن أن تقول: «إن أكرمت أخي أخاك أكرمت»؟ قلت: هو محذوف يدلُّ عليه قوله: «فريقاً كذبوا وفريقاً يقتلون»، كأنه قيل: كلما جاءهم رسولٌ ناصبوه، وقوله: «فريقاً كذبوا» جواب مستأنف لقائلٍ يقول: كيف فعلوا برسولهم؟ قال الشيخ^(١): «وليس «كلما» شرطاً، بل «كلُّ» منصوبٌ على الظرف و«ما» مصدرية ظرفية، ولم يجزم العرب بـ«كلما» أصلاً، ومع تسليم أن «كلما» شرط فلا يمتنع لما ذكر، أما الأول فلأن المراد بـ«رسول» الجنس لا واحد بعينه، فيصح انقسامه إلى فريقين نحو: «لا أصحبك ما طلع نجم» أي: جنس النجوم، وأما الثاني فيعني أنه لا يجوزُ تقديمَ معمولٍ جوابِ الشرط عليه، وهذا الذي منعه إنما منعه الفراء وحده، وأما غيره فأجاز ذلك، وهذا مع تسليم أن «كلما» شرط، وأما إذا مشينا على أنها ظرفية فلا حاجة إلى الاعتذار عن ذلك، ولا يمتنع تقديمَ معمولِ الفعلِ العاملِ في «كلما» تقول: «كلما جئتني أخاك أكرمت». قلت: هذا واضحٌ من أنها ليست شرطاً، وهذه العبارة تكثر في عبارة الفقهاء دون النحاة. وفي عبارة أبي البقاء^(٢) ما يُشعر بما قاله الزمخشري فإنه قال: «وكذبوا» جواب «كلما» و«فريقاً» مفعول بـ«كذبوا»، و«فريقاً» منصوبٌ بـ«يقتلون»، وإنما قدّم مفعول «يقتلون» لتواخي رؤوس الآي، وقدّم مفعول «كذبوا» مناسبةً لما بعده.

قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: لم جيء بأحد الفعلين ماضياً وبالآخر مضارعاً؟ قلت: جيء بـ«يقتلون» على حكاية الحال الماضية استفظاعاً للقتل، واستحضاراً لتلك الحال الشنيعة للتعجب منها» انتهى. وقد يقال: فلم لا حكيت حال التوكذيب أيضاً فيجاء بالفعل مضارعاً لذلك؟ ويُجاب بأن

(١) البحر ٥٣٣/٣.

(٢) الإملاء ٢٢٢/١.

(٣) الكشاف ٦٣٣/١.

الاستفظاع في القتلِ وشناعته أكثرُ / من فظاعةِ التكذيب، وأيضاً فإنه لما [٢٦٦/أ] جيء به مضارعاً ناسب رؤوس الآي.

آ. (٧١) قوله تعالى: ﴿أَنْ لَا تَكُونَ﴾: قرأ^(١) البصري والأخوان برفع النون، والباقون بنصبها. فَمَنْ رَفَعَ فـ«أَنْ» عنده مخففة من الثقيلة، واسمها ضميرُ الأمرِ والشأنِ محذوفٌ تقديرُهُ: أنه، و«لا» نافية، و«تكون» تامة، و«فتنة» فاعلها، والجملة خبر «أَنْ»، وهي مفسرةٌ لضميرِ الأمرِ والشأن، وعلى هذا فـ«حَسِب» هنا لليقين لا للشك، ومن مجيئها لليقين قولُ الشاعر^(٢):

١٧٨٠- حَسِبْتُ التقي والجودَ خيرَ تجارةٍ

رباحاً إذا ما المرءُ أصبحَ ثاقلاً

أي: تيقنتُ لأنه لا يليقُ الشكُّ بذلك، وإنما اضطررنا إلى جعلها في الآية الكريمة بمعنى اليقين لأنَّ «أَنْ» المخففة لا تقع إلا بعد يقين، فأما قوله^(٣):

١٧٨١- أرجو وأمل أن تدنو مودتها

وما إخالَ لدينا منك تنوِيلُ

فظاهره أنها مخففةٌ لعدمِ أعمالها^(٤) وقد وقعت بعد «أرجو» و«أمل» وليسا بيقين. والجوابُ من وجهين، أحدهما: أنَّ «أَنْ» ناصبة، وإنما أُهْمِلتْ

(١) السبعة ٢٤٧؛ والكشف ٤١٦/١، والبصري أبو عمرو. والأخوان حمزة والكسائي.

(٢) تقدم برقم ٩٢٣.

(٣) البيت لكعب بن زهير وهو في ديوانه ٥٩؛ والتصريح ٢٥٨/١؛ والأشموني ٢٩/٢؛

والخزاعة ٧/٤؛ والدرر ٣١/١.

(٤) بدليل تسكين واو «تدنو».

- المائدة -

حملاً على «ما» المصدرية، ويدلُّ على ذلك أنها لو كانت مخففة لفصل بينها وبين الجملة الفعلية بما سنذكره، ويكون هذا^(١) مثل قول الله تعالى: «لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ»^(٢)، وكقوله^(٣):

١٧٨٢- يا صاحبي فَدَتْ نَفْسِي نَفُوسَكَمَا

وحيثما كنتما لقيتُما رَشِداً

أَنْ تَحْمِلَا حَاجَةً لِي خَفَّ مَحْمَلُهَا

تستوجبا نعمةً عندي بها ويندا

أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكَمَا

مني السلام وألاً تُشعِرا أحدا

فقوله: «أَنْ تَقْرَأَنَّ» بدلٌ من «حاجة» وقد أهمل «أَنْ»، ومثله قوله^(٤):

١٧٨٣- إني زعيمٌ يا نُوبَ سَقَّةَ إِنْ نَجَوْتُ مِنَ الرَّزَاحِ

ونجوتٍ من وَصَبِ العَدُوِّ و [من الغدو] إلى الرِّوَاخِ

أَنْ تَهْبِطِينَ بِلَادَ قَوِّ مِ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

وكيفما قُدِّرَ فيما ذكرته من الأبيات يلزم أحد شذوذين قد قيل باحتمال

كل منهما: إما إهمال «أَنْ»، وإما وقوع المخففة بعد غير علم، وعدم الفصل

بينها وبين الجملة الفعلية.

والثاني من وجهي الجواب: أَنْ رجاءه وأمله قويا حتى قربا من اليقين

فأجراهما مُجْراه في ذلك. وأما قول الشاعر^(٥):

(١) أي مثل هذا الحمل على «ما» المصدرية.

(٢) الآية ٢٣٣ من البقرة وانظر تحريج هذه القراءة وآراء النحاة في حديث المؤلف عنها في

موضعها. وهي قراءة مجاهد. البحر ٢/٢١٣.

(٣) تقدمت الأبيات برقم ٩٩٠ ما عدا الثاني منها وانظر فيه مكان تاليه.

(٤) تقدمت برقم ٩٨٩.

(٥) لم أهدت إلى قائله، وهو في أوضح المسالك ١/٢٦٧؛ والعيني ٢/٢٩٤؛ والأشموني

١/٢٩٢؛ والهمع ١/١٤٣؛ والدرر ١/١٢٠.

١٧٨٤- عَليْمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فِجَادُوا

قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

فالظاهر أنها المخففة، وشدُّ عدمِ الفصلِ، ويُحتملُ أن تكونَ الناصبةُ شدًّا وقوعها بعد العلمِ وشدًّا إهمالها، ففي الأولِ شدوذٌ واحدٌ وهو عدمِ الفصلِ، وفي الثاني شدوذان: وقوعُ الناصبةِ بعد العلمِ، وإهمالها حملاً على «ما» أختها.

وجاء هنا^(١) على الواجبِ - عند بعضهم - أو الأحسنِ - عند آخرين - وهو الفصلُ بين «أَنْ» الخفيفةِ وبين خبرها إذا كان جملةً فعليةً متصرفةً غيرَ دعاءٍ، والفاصلُ: إمَّا نفيٌّ كهذه الآية، / وإمَّا حرفٌ تنفيسٍ كقوله تعالى: [٢٦٦/ب] «عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضِيٌّ»^(٢)، ومثله: «عَلِمْتُ أَنْ سَوْفَ تَقُومُ»، وإمَّا «قد» كقوله تعالى: «وَنَعَلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا»^(٣) وإمَّا «لو» - وهي غريبة - كقوله: «وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا»^(٤) «أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ»^(٥). وَتَحَرَّزْتُ بِالْفَعْلِيَّةِ مِنَ الْأَسْمِيَّةِ فَإِنَّهَا لَا تَحْتَاجُ إِلَى فَاصِلٍ، كقوله تعالى: «وَأَخْرَجُوا دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»^(٦) وكقوله^(٧):

١٧٨٥- فِي فِتْيَةِ كَسِيوْفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا

أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَتَّعِلُ

(١) أي في آية الإعراب.

(٢) الآية ٢٠ من المزمّل.

(٣) الآية ١١٦ من المائدة.

(٤) الآية ١٦ من الجن.

(٥) الآية ١٤ من سبأ.

(٦) الآية ١٠ من يونس.

(٧) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ٥٩ وعجزه فيه: أن ليس يدفع عن ذي الخيلة الخيل؛

وشرح القصائد للتبريزي ٤٩٤؛ والمحاسب ٣٠٨/١؛ والهمع ١٤٢/١؛

والدرر ١١٩/١.

وبالمتصرفية من غير المتصرفية فإنه لا تحتاج إلى فاصل، كقوله تعالى: «وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى»^(١) «وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ»^(٢)، وبغير دعاءٍ من الواقعة دعاء كقوله تعالى: «أَنْ غَضِبَ اللّهُ»^(٣) في قراءة نافع.

وَمَنْ نَصَبَ «تَكُونَ» فـ «أَنْ» عنده هي الناصبة للمضارع دخلت على فعل منفي بـ «لا»، و «لا» لا يمنع أن يعمل ما بعدها فيما قبلها من ناصبٍ ولا جازم ولا جارٍ، فالناصبُ كهذه الآية، والجازم كقوله تعالى: «إِنْ لا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةً»^(٤) «إِنْ لا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللّهُ»^(٥)، والجارُّ نحو: «جئتُ بلا زاد».

و «حَسِبَ» هنا على بابها من الظن، فالناصبية لا تقع بعد علم، كما أَنَّ المخففة لا تقع بعد غيره، وقد شُدَّ وقوعُ الناصبة بعد يقين وهو نصٌّ فيه كقوله^(٦):

١٧٨٦- نَرَضَى عَنِ النَّاسِ إِنْ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

أَنْ لا يَدَانِينَا مِنْ خَلْقِهِ بِشَرٍّ

وليس لقائل أن يقول: العلمُ هنا بمعنى الظن، إذ لا ضرورة تدعو إليه، والأكثر بعد أفعالِ الشكِّ النصبُ بـ «أَنْ»، ولذلك أُجْمِعُ على النصبِ في قوله تعالى: «أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا»^(٧)، وأما قوله تعالى: «أَفلا يَرَوْنَ أَنْ لا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ»^(٨) فالجمهورُ على الرفع، لأن الروية تقع على العلم.

(١) الآية ٣٩ من النجم.

(٢) الآية ١٨٥ من الأعراف.

(٣) الآية ٩ من النور، وانظر: السبعة ٤٥٣.

(٤) الآية ٧٣ من الأنفال.

(٥) الآية ٤٠ من التوبة.

(٦) تقدم برقم ٩٨٠.

(٧) الآية ٢ من العنكبوت.

(٨) الآية ٨٩ من طه.

والحاصل أنه متى وَقَعَتْ بعد علمٍ وَجَبَ أن تكونَ المخففة، وإذا وقعت بعد ما ليس بعلمٍ ولا شكٍ وَجَبَ أن تكونَ الناصبة، وإن وقعت بعد فعلٍ يحتمل اليقين والشك جاز فيها وجهان باعتبارين: إن جعلناه يقيناً جعلناها المخففة ورفعنا ما بعدها، وإن جعلناه شكاً جعلناها الناصبة ونصبنا ما بعدها، والآية الكريمة من هذا الباب، وكذلك قوله تعالى: «أفلا يرون أن لا يرجع» وقوله: «أحسب الناس أن يتركوا»، لكن لم يُقرأ في الأولى إلا بالرفع، ولا في الثانية إلا بالنصب، لأن القراءة سنة متبعة. وهذا تحريرُ العبارة فيها، وإنما قلت ذلك لأن بعضهم يقول: يجوزُ فيها بعد أفعال الشك وجهان فيوهمُ هذا أنه يجوزُ فيها أن تكونَ المخففة والفعلُ قبلها باقٍ على معناه من الشك، لكن يريد ما ذكرته لك من الصلاحية اللفظية بالاعتبارين المتقدمين، ولهذا قال الأستاذ الزمخشري^(١): «فإن قلت: كيف دخل فعلُ الحسبان على «أن» التي هي للتحقيق؟ قلت: نزلَ حسبانهم لقوته في صدورهم منزلة العلم» والسبب المقتضي لوقوعِ المخففة بعد اليقين، والناصبة بعد غيره، وجوازُ الوجهين فيما تردّد: ما ذكروه وهو «أن» المخففة تدلُّ على ثبات الأمر واستقراره لأنها للتوكيد كالمشددة، والعلمُ وبأبه كذلك فناسَبَ أن تُوقَعها بعد اليقين للملاءمة بينهما، ويدلُّ على ذلك وقوعُها مشددةً بعد اليقين كقوله تعالى: «ويعلمون أن الله هو الحق المبين»^(٢) «ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير»^(٣) «ألم تعلم أن الله له ملك السموات والأرض»^(٤) إلى غير ذلك، والنوع الذي لا يدلُّ على ثبات واستقرارٍ / تقع بعده الناصبة^(٥) كقوله تعالى: «والذي أطمع أن يغفر [٢٦٧/أ]

(١) الكشاف ١/٦٣٣.

(٢) الآية ٢٥ من النور.

(٣) الآية ١٠٦ من البقرة.

(٤) الآية ١٠٧ من البقرة.

(٥) الأصل: «المخففة» وهو سهو واضح.

- المائدة -

لي»^(١) «نخشى أن تصيينا دائرة»^(٢) «فخشينا أن يرهقهما»^(٣) «أشفتكم أن تقدموا»^(٤) إلى غير ذلك، والنوع المحتمل للأمرين تقع بعده تارة المخففة وتارة الناصبة كما تقدم من الاعتبارين، وعلى كلا التقديرين أعني كونها المخففة أو الناصبة فهي سادة مسد المفعولين عند جمهور البصريين، ومسد الأول والثاني محذوف عند أبي الحسن، أي: حسبوا عدم الفتنة كائناً أو حاصلًا. وحكى بعض النحويين أنه ينبغي لمن رفع أن يفصل «أن» من «لا» في الكتابة؛ لأن الهاء المضمره حائلة في المعنى، ومن نصب لم يفصل لعدم الحائل بينهما. قال أبو عبد الله^(٥): «هذا ربما ساع في غير المصحف، أما المصحف فلم يُرسم إلا على الاتصال» انتهى. قلت: «وفي هذه العبارة تجوز إذ لفظ الاتصال يشعر بأن تكتب «أنلا» فتوصل «أن» بـ «لا» في الخط، فينبغي أن يقال: لا تثبت لها صورة، أو تثبت لها صورة منفصلة.

قوله تعالى: «ثم عموا وصموا كثير منهم» في هذا التركيب خمسة أوجه، أحدها: أن الواو علامة جمع الفاعل، كما يلحق الفعل تاء التأنيث ليدل على تأنيث الفاعل، كـ «قامت هند»، وهذه اللغة جارية في المثني وجمع الإناث أيضاً فيقال: «قاما أخواك، وقمن أخواتك» كقوله^(٦):
وقد أسلماه مبعد وحميم
..... ١٧٨٧

(١) الآية ٨٢ من الشعراء.

(٢) الآية ٥٢ من المائدة.

(٣) الآية ٨٠ من الكهف.

(٤) الآية ١٣ من المجادلة.

(٥) وهو أبو عبد الله الفاسي وتقدمت ترجمته.

(٦) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، وصدوره:

تولى قتال المارقين بنفسه

وهو في ديوانه ١٩٦؛ وأمالى الشجري ١٣٢/١؛ والشذور ١٧٧؛ وأوضح المسالك ٣٥٢/١؛ والهمع ١٦٠/١؛ والدرر ١٤١/١. وأسلماه: خذلاه، والحميم: الصديق.

وقوله^(١):

١٨٧٨- ولكن دِيافِيُّ أبوه وأمه
بِحَوْرَانٍ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ

واستدلَّ بعضهم بقوله عليه السلام: «يتعاقبون فيكم ملائكة»^(٢)، ويعبرُ النحاة عن هذه اللغة بلغة «أكلوني البراغيث»، ولكنَّ الأصحَّ ألاَّ تلحقَ الفعلَ علامةً، وفَرَّقَ النحويون بين لِحَاقَةِ علامة التانيث وعلامة التثنية والجمع بأنَّ علامة التانيث أَلَزَمٌ؛ لأن التانيث في ذاتِ الفاعل بخلاف التثنية والجمع فإنه غيرُ لازمٍ.

الوجه الثاني: أن الواو ضميرٌ عائِدٌ على المذكورين العائِدِ عليهم واو «حسبوا»، و«كثير» بدلٌ من هذا الضمير، كقولك: «إخوتك قاموا كبيرهم وصغيرهم» ونحوه. الوجه الثالث: أن الواو ضميرٌ أيضاً، و«كثير» بدلٌ منه، والفرق بين هذا الوجه والذي قبله أن الضمير في الوجه الأول مفسَّرٌ بما قبله وهم بنو إسرائيل، وأمَّا في هذا الوجه فهو مفسَّرٌ بما بعده، وهذا أحدُ المواضع التي يُفسَّرُ فيها الضميرُ بما بعده، وهو أن يُبدلَ منه ما يفسَّرُهُ، وهي مسألةٌ خلافٌ وقد تقدم تحريرها. الوجه الرابع: أن الضميرَ عائِدٌ على مَنْ تقدَّم، و«كثير» خبر مبتدأ محذوف، وقدَّره مكي^(٣) تقديرين، أحدهما: قال: «تقديره العَمِيُّ والصَّمُّ كثير منهم». والثاني: العَمَى والصَّمُّ كثيرٌ منهم، ودلَّ على ذلك قوله: «ثم عَمُوا وصَمُّوا» فعلى تقديره الأول: يكون «كثير» صادقاً عليهم و«منهم» صفةٌ لـ «كثير»، وعلى التقدير الثاني يكون «كثير» صادقاً على العَمَى

(١) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٥٠؛ والخصائص ١٩٤/٢؛ وأماي الشجري ١٣٣/١؛
واللسان: «خطا» وابن عيش ٧/٧؛ والهمع ١٦٠/١؛ والدرر ١٤٢/١. والديافي:
منسوب إلى دياف قرية بالشام يسكنها النبط، والسليط: الزيت.
(٢) رواه البخاري (الفتح) ٣٣/٢؛ مسلم: المساجد ٤٣٩/١؛ ابن حنبل ٢٥٧/٢.
(٣) المشكل ٢٤١/١.

- المائدة -

والصَّمَم لا عليهم، و«منهم» صفة له بمعنى أنه صادر منهم، وهذا الثاني غير ظاهر. وقدّره الزمخشري^(١) فقال: «أولئك كثير منهم». الوجه الخامس: أن «كثير» مبتدأ والجملة الفعلية قبله خبر، ولا يُقال: إنَّ الفعل متى وقع خبراً وَجِبَ تأخيرُهُ لأنَّ ذلك مشروطٌ بكونِ الفاعل مستتراً نحو: «زيدٌ قام» لأنه لو قُدِّمَ فقليل: قام زيدٌ لأليس بالفاعل، فإن قيل: وهذا أيضاً يُلبس بالفاعل في لغة «أكلوني البراغيث» فالجواب أنها لغةٌ ضعيفةٌ لا نبالي بها. وَضَعَفَ أبو البقاء^(٢) هذا الوجه بمعنى آخر فقال: «لأنَّ الفعل قد وَقَعَ في موضِعِهِ فلا يُنَوَى به غيرُهُ» وفيه نظرٌ لأنَّا لا نُسَلِّمُ أنه وَقَعَ موقعه، وإنما كان واقعاً موقعه لو كان مجرداً من علامة. ومثل هذه الآية أيضاً قوله تعالى: «وَأَسْرُوا النجوى الذين ظَلَمُوا»^(٣).

والجمهورُ على «عَمُوا وَصَمُوا» بفتح العين والصاد، والأصل: عَمِيُوا وَصَمِيُوا كَشَرِبُوا، فأعلِلَ الأولُ بالحذف، والثاني بالإدغام. وقرأ يحيى^(٤) بن وثاب وإبراهيم النخعي بضم العين والصاد وتخفيف الميم من «عَمُوا». قال الزمخشري^(٥): «على تقدير / عماهم الله وصمهم أي: رماهم وضربهم بالعَمَى والصَّمَم، كما يقال: نَزَكْتُهُ إِذَا ضَرَبْتَهُ بِالنَّيْزِكِ^(٦)، وَرَكَبْتُهُ إِذَا ضَرَبْتَهُ بِرَكَبَتِكَ»، ولم يعترض عليه الشيخ، وكان قد قال^(٧) قبل ذلك بعد أن حكى القراءة: «جَرَتْ مَجْرَى زُكِمِ الرَّجُلُ وَأَزَكَمَهُ اللهُ، وَحُمَّ وَأَحَمَّهُ اللهُ، ولا يقال: زَكَمَهُ اللهُ ولا حَمَّهُ، كما لا يقال: عَمَيْتُهُ ولا صَمَمْتُهُ، وهي أفعالٌ جاءت مبنيةً

(١) الكشاف ١/٦٣٤.

(٢) الإملاء ١/٣٢٣.

(٣) الآية ٣ من الأنبياء.

(٤) الشواذ ٣٤؛ البحر ٥٣٤.

(٥) الكشاف ١/٦٣٤.

(٦) النيزك: الرمح القصير.

(٧) البحر ٣/٥٣٤.

للمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله وهي (١) متعدية ثلاثية، فإذا بُنيت للفاعل صارت قاصرة (٢)، فإذا أُرِدَتْ بناءها للفاعل متعدية أُذخِلَتْ همزة النقل، وهي نوع غريب في الأفعال. انتهى. فقوله: «كما لا يُقال عَمِيَّتُهُ ولا صَمَمَتُهُ» يقتضي أن الثلاثي منها لا يتعدى، والزمخشري قد قال على تقدير: «عماهم الله وصمهم» فاستعمل ثلاثية متعدياً، فإن كان ما قاله الشيخ صحيحاً فينبغي أن يكون كلام أبي القاسم فاسداً أو بالعكس.

وقرأ ابن (٣) أبي عبله «كثيراً» نصباً على أنه نعت لمصدر محذوف، وتقدم غير مرة أنه عند سيويه حال. وقال مكي (٤): «ولو نَصَبْتَ «كثيراً» في الكلام لجاز أن تجعله نعتاً لمصدر محذوف، أي: عمى وصمماً كثيراً» قلت: كأنه لم يطلع عليها قراءة، أو لم تصحَّ عنده لشذوذها.

وقوله: «فَعَمُوا» عطفه بالفاء وقوله: «ثم عَمُوا وصموا» عطفه بـ «ثم»، وهو معنى حسن، وذلك أنهم عَقِبَ الحسبانِ حَصَلَ لَهُم العَمَى والصَّمَمُ مِنْ غيرِ تراخٍ، وأسند الفعلين إليهم، بخلاف قوله: «فأصمهم وأعشى أبصارهم» (٥) لأنَّ هذا فيمن لم يسبق له هداية، وأسند الفعل الحسن لنفسه في قوله: «ثم تاب الله عليهم»، وعطف قوله: «ثم عَمُوا» بحرفِ التراخي دلالةً على أنهم تماذوا في الضلال إلى وقت التوبة.

آ. (٧٣) قوله تعالى: ﴿ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾: معناه أحدُ الثلاثة، ولذلك منع الجمهورُ أن يُنصَبَ ما بعده، لا تقول: ثالثُ ثلاثةٌ ولا رابعٌ أربعةٌ، قالوا: لأنه اسمُ فاعلٍ ويعملُ عملَ فعله، وهنا لا يقع موقعه فعلٌ إذ لا يقال: ربعتُ

(١) الواو في «وهي» للحال.

(٢) أثبت صاحب القاموس: «زكمه» في مادة «زكم».

(٣) البحر ٥٣٤/٣.

(٤) المشكل ٢٤١/١.

(٥) الآية ٢٣ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.

الأربعة. ولا ثلثُ الثلاثة، وأيضاً فإنه أحدُ الثلاثة فيلزم أن يعمل في نفسه، وأجاز النصب بمثل هذا ثعلب، وردّه عليه الجمهور بما ذكرته لك، أما إذا كان من غير لفظ ما بعده فإنه يجوزُ فيه الوجهان^(١): النصب والإضافة نحو: رابعُ ثلاثة، وإن شئت: ثلاثة. واعلم^(٢) أنه يجوز أن يُشتقَّ من واحد إلى عشرة صيغةُ اسمِ فاعلٍ نحو: «واحد»، ويجوز قلبه^(٣) فيقال: حادي وثاني وثالث إلى عاشر، وحينئذٍ يجوز أن يستعمل مفرداً فيقال: ثالث ورابع، كما يقال: ثلاثة وأربعة من غير ذكرٍ مفسرٍ، وأن يستعمل استعمالَ أسماءِ الفاعلين إن وقع بعده مغايرُهُ لفظاً، ولا يكونُ إلا ما دونه برتبةٍ واحدةٍ نحو عاشرُ تسعةٍ، وتاسعُ ثمانيةٍ، فلا يجمعُ ما دونه برتبتين نحو: عاشرُ ثمانيةٍ ولا ثامنُ أربعةٍ، ولا يُجمعُ ما فوقه مطلقاً فلا يقال: تاسعُ عشرةٍ ولا رابعُ ستةٍ، إذا تقرر ذلك فيعطى حكمُ اسمِ الفاعلِ فلا يعملُ إلا بشروطه، وأما إذا جامع موافقاً له لفظاً وجبت إضافته نحو: ثالثُ ثلاثةٍ وثاني اثنتين، وتقدّم خلاف ثعلب، ويجوز أن يُبنى أيضاً من أحد عشر إلى تسعة عشر فيقال: حادي عشر وثالث عشر، ويجوز أن يُستعمل مفرداً كما ذكرته لك، ويجوز أن يُستعمل مجامعاً لغيره ولا يكونُ إلا موافقاً، فيقال: حادي عشر أحد عشر، وثالث عشر ثلاثة عشر، ولا يقال: ثالث عشر اثني عشر، وإن كان بعضهم خالف، وحكمُ المؤنثِ كحكمه في الصفاتِ الصريحة فيقال: ثالثة ورابعة، وحادية عشرة^(٤)، وثالثة عشرة ثلاث عشرة، وله أحكامٌ كثيرة استوفيتها في «شرح التسهيل».

قوله: «وما من إلهٍ» / «من» زائدة في المبتدأ لوجود الشرطين، وهما [٢٦٨/أ]
كونُ الكلامِ غيرِ إيجابٍ، وتنكيرُ ما جرَّته، و«إله» بدل من محل «إله» المجرورِ

(١) لأنك تقول: «ربعتُ الثلاثة» أي صيرتهم بك أربعة.

(٢) انظر: المقتضب ٨١/٢.

(٣) أي قلباً مكانياً بتأخير الفاء بعد قلبها ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها.

(٤) الأصل: «عشر» والتاء واجبة.

بـ «مِنْ» الاستغراقية، لأن محلّه رفعٌ كما تقدم، والتقدير: وما إلهٌ في الوجود إلا إلهٌ متصفٌ بالوحدانية. قال الزمخشري^(١): «مِنْ» في قوله: «مِنْ إله» للاستغراق، وهي المقدرَةُ مع «لا» التي لنفي الجنس في قولك: «لا إله إلا اللّهُ» والمعنى: وما من إله قط في الوجود إلا إلهٌ متصفٌ بالوحدانية وهو الله تعالى». فقد تحصّل مِنْ هذا أن «مِنْ إله» مبتدأٌ وخبره محذوفٌ، و«إلا إلهٌ» بدلٌ على المحل. قال مكي^(٢): «ويجوزُ في الكلامِ النصبُ: «إلا إلهاً» على الاستثناء». قال أبو البقاء^(٣): «ولو قرئ بالجرّ بدلاً من لفظ «إله» لكان جائزاً في العربية» قلت: ليس كما قال، لأنه يلزمُ زيادةُ «مِنْ» في الواجب، لأن النفي انتقضَ بـ «إلا»، لو قلت: «ما قامَ إلا من رجلٍ» لم يَجْزُ فكذا هذا، وإنما يجوزُ ذلك على رأي الكوفيين والأخفش، فإن الكوفيين يشترطون تنكيرَ مجرورها فقط، والأخفش لا يشترط شيئاً^(٤). قال مكي^(٥): «واختار الكسائي الخفضَ على البدل من لفظ «إله» وهو بعيدٌ لأن «مِنْ» لا تزداد في الواجب». قلت: ولو ذهبَ ذاهبٌ إلى أن قوله «إلا إلهٌ» خبر المبتدأ، وتكون المسألة من الاستثناء المفرغ، كأنه قيل: ما إلهٌ إلا إلهٌ متصفٌ بالواحدِ لَمَا ظهر له منعٌ، لكني لم أرهم قالوه، وفيه مجالٌ للنظر.

قوله: «ليمسّن» جوابٌ قسمٍ محذوفٍ، وجوابُ الشرطِ محذوفٌ للدلالةِ هذا عليه، والتقديرُ: واللّهُ إن لم ينتهوا ليمسّن، وجاء هذا على القاعدة التي قرّرتها: وهو أنه إذا اجتمع شرطٌ وقسمٌ أُجيب سابقهما ما لم يسبقهما ذو خبر، وقد يجابُ الشرطُ مطلقاً، وقد تقدّم أيضاً أن فعلَ الشرطِ حينئذ لا يكون

(١) الكشاف ١/٦٣٤.

(٢) المشكل ١/٢٥١.

(٣) الإملاء ١/٢٢٣.

(٤) انظر أمثلة على ذلك في معاني القرآن: ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤، ٢٧٤.

(٥) المشكل ١/٢٤١.

إلا ماضياً لفظاً، أو معنىً لا لفظاً كهذه الآية، فإن قيل: السابق هنا الشرط، إذ القسم مقدرٌ فيكون تقديره متأخراً فالجواب أنه لو قصد تأخر القسم في التقدير لأجيب الشرط، فلما أجيب القسم عليم أنه مقدرٌ التقديم، وعبر بعضهم عن هذا فقال: «لام التوطئة للقسم قد تحذف ويراعى حكمها كهذه الآية، إذ التقدير: «ولئن لم» كما صرح بهذا في غير موضع كقوله: «لئن لم ينته المنافقون»^(١)، ونظير هذه الآية قوله: «وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن»^(٢) «وإن أطعمتموهم إنكم لمشركون»^(٣)، وتقدم أن هذا النوع من جواب القسم يجب أن يتلقى باللام وإحدى النونين عند البصريين، إلا ما قدمت لك استثناءً». قال الزمخشري^(٤): «فإن قلت: فهلاً قيل: ليمسهم عذاب. قلت في إقامة الظاهر مقام المضمير فائدة، وهي تكرير الشهادة عليهم بالكفر».

وقوله: «منهم» في محل نصب على الحال. قال أبو البقاء^(٥): «إما من الذين، وإما من ضمير الفاعل في «كفروا». قلت: لم يتغير الحكم في المعنى، لأن الضمير الفاعل هو نفس الموصول، وإنما الخلاف لفظي. وقال الزمخشري^(٦): «من» في قوله: «ليمسن الذين كفروا منهم» للبيان كالتي في قوله: «فاجتنبوا الرجس من الأوثان»^(٧) قلت: فعلى هذا يتعلق «منهم» بمحذوف، فإن قلت: هو على جعله حالاً متعلقاً أيضاً بمحذوف. قلت: الفرق بينهما أن جعله حالاً يتعلق بمحذوف، ذلك المحذوف هو الحال في

(١) الآية ٦٠ من الأحزاب.

(٢) الآية ٢٣ من الأعراف.

(٣) الآية ١٢١ من الأنعام.

(٤) الكشاف ١/٦٣٤.

(٥) الإملاء ١/٢٢٣.

(٦) الكشاف ١/٦٣٤.

(٧) الآية ٣٠ من الحج.

الحقيقة، وعلى هذا الوجه يتعلّق بفعلٍ مفسّرٍ للموصولِ الأولِ، كأنه قيل: أعني منهم، ولا محلّ لـ «أعني» لأنها جملةٌ تفسيرية. وقال الشيخ^(١): «وَمِنْ» في «منهم» للتبعيض أي: كائناً منهم، والربطُ حاصلٌ بالضمير، فكأنه قيل: كافرهم، وليسوا كلّهم بقُوا على الكفر» انتهى. يعني: هذا تقديرٌ لكونها تبعيضيةً وهو معنى كونها في محلّ نصبٍ على الحال.

آ. (٧٤) وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتُوبُونَ﴾: تقدّم نظيره مراراً وأنّ فيه رأيين: رأيي الجمهورِ تقديرُ حرفِ العطف على الهمزة تقديرًا، ورأيي أبي القاسم بقاؤه على حاله وحذفُ جملةٍ معطوفٍ هذا عليها، والتقدير: أيثبتون على كفرهم فلا يتوبون، والاستفهامُ فيه قولان / أظهرهما: أنه [٢٦٨/ب] للتعجب من حالهم: كيف لا يتوبون ويستغفرون من هذه المقالة الشنعاء؟ والثاني: أنه بمعنى الأمر وهو رأي ابن زياد الفراء، كأنه قال: توبوا واستغفروا من هاتين المقالتين، كقوله: «فهل أنتم منتهون»^(٢). وكلامُ ابن عطية^(٣) يفهم أنه للتحضيض، قال: «رَفَقَ جَلٌّ وعلا بهم بتحضيضه إياهم على التوبة وطلب المغفرة» يعني بذلك من حيث المعنى، وإلّا ففهمُ التحضيض من هذا اللفظ غيرُ مُسلّم، وكيف يُعقلُ أنّ حرفِ العطف فصلٌ بين الهمزة ولا المفهمة للتحضيض؟ فإن قلت: هذا إنما يُشكّلُ على قولنا: إنّ «ألا» التحضيضية بسيطةٌ غيرُ مركبة، فلا يُدعى فيها الفصلُ بحرفِ العطف، أما إذا قلنا إنها همزةُ الاستفهامِ دَخَلَتْ على «لا» النافية وصارَ معناها التحضيض فلا يضرُّ الفصلُ بحرفِ العطف، لأنه عهدٌ في «لا» النافية الداخلة عليها همزةُ الاستفهام. فالجواب: أنه لا يجوزُ مطلقاً؛ لأنّ ذلك المعنى قد انسلخَ وحَدَثَ

(١) البحر ٣/٥٣٦.

(٢) الآية ٩١ من المائدة.

(٣) المحرر ٥/١٦٢.

معنى آخر وهو التحضيض، فلا يلزم من الجواز في الأصل الجواز بعد حدوث معنى جديد.

آ. (٧٥) قوله تعالى: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ﴾: كقوله: «وما محمد إلا رسول»^(١). و«قد خَلَّتْ» صفة له كما في الآية الأخرى. وتقدم معنى الحصر. وقوله: «وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ» ابتداءً وخبرٌ، ولا محل لهذه الجملة من الإعراب. و«صِدِّيقَةٌ» تَأْنِيثُ «صِدِّيقٍ» وهو بناء مبالغة كـ «فَعَالٌ» و«فَعُولٌ» إلا أنه لا يعمل عمل أمثلة المبالغة، فلا يقال: «زَيْدٌ شَرِيبٌ الْعَسَلِ» كما يقال: «شَرَابُ الْعَسَلِ» وإن كان القياس إعماله، وهل هو مِنْ «صَدَقَ» الثلاثي أو مِنْ «صَدَّقَ» مضعفاً؟ القياس يقتضي الأول، لأن أمثلة المبالغة تَطَّرَدُ مِنَ الثَّلَاثِيِّ دُونَ الرَّبَاعِيِّ، فإنه لم يَجِيءَ مِنْهُ إِلَّا الْقَلِيلُ. وقال الزمخشري^(٢): «انه من التصديق» وكذا ابن عطية^(٣)، إلا أنه جَعَلَهُ مُحْتَمَلًا، وهذا واضح لقوله: «وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا» فقد صرَّحَ بِالْفِعْلِ الْمَسْنَدِ إِلَيْهَا مضعفاً.

وقوله: «كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ» لا محل له لأنه استثناءٌ وبيان لكونهما كسائر البشر في احتياجهما إلى ما يحتاج إليه كل جسم مؤلِّدٍ، والإله الحق منزَّهٌ عن ذلك. وقال بعضهم: «هو كناية عن احتياجهما إلى التَغَوُّطِ» ولا حاجة إليه. قوله: «كَيْفَ» منصوب بقوله: «نُبَيِّنُ» بعده، وتقدم ما فيه في قوله: «كَيْفَ تَكْفُرُونَ»^(٤) وغيره، ولا يجوز أن يكون معمولاً لما قبله لأن له صدرَ الكلام، وهذه الجملة الاستفهامية في محلِّ نصب لأنها معلقة للفعل قبلها. وقوله: «ثُمَّ انظُرْ أَنَّى يُؤْفَكُونَ» كالجمله قبلها، و«أَنَّى» بمعنى كيف، و«يُؤْفَكُونَ» ناصبٌ لـ «أَنَّى» ويؤفكون: بمعنى يُصْرَفُونَ.

(١) الآية ١٤٤ من آل عمران.

(٢) الكشاف ١/٦٣٥.

(٣) المحرر ٥/١٦٢.

(٤) الآية ٢٨ من البقرة.

آ. (٧٦) قوله تعالى: ﴿مَا لَا يَمْلِكُ﴾: يجوز أن تكون «ما» بمعنى الذي، وأن تكون نكرة موصوفة، والجملة بعدها صلة فلا محل لها، أو صفةً فمحلها نصب، وفي وقوع «ما» على العاقل هنا لأنه أريد به عيسى وأمه وجوه، أحدها: أنه أُتِيَ بـ «ما» مراداً بها العاقل لأنها مبهمَةٌ تقَع على كل شيء، كذا قاله سيبويه^(١)، أو أريد به النوع كقوله: «فانكحوا ما طاب لكم من النساء»^(٢) أي: النوع الطيب، أو أريد به العاقل مع غيره لأن أكثر ما عُبد من دون [الله] غير عاقل كالأصنام والأوثان والكواكب والشجر، أو شبهه على أول أحواله، لأنه في أول حاله لا يُوصَف بعقل فكيف يُتخذ إلهاً معبوداً؟ وفي تكرير الأمر بقوله: «انظر» «ثم انظر» دلالة على الاهتمام بالنظر، وأيضاً [٢٦٩/أ] فقد اختلف متعلق النظرين، فإن الأول أمرٌ بالنظر في كيفية إيضاح الله تعالى لهم الآيات وبيانها بحيث إنه لا شك فيها ولا ريب، والأمر الثاني بالنظر في كونهم صُرفوا عن تدبرها والإيمان بها، أو بكونهم قُلبوا عمماً أريد بهم. قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: ما معنى التراخي في قوله: «ثم انظر»؟ قلت: معناه ما بين التعجبين، يعني أنه بيّن لهم الآيات بياناً عجباً، وأن إعراضهم عنها أعجب منه» انتهى. يعني أنه من باب التراخي في الرتب لا في الأزمنة، ونحوه: «ثم الذين كفروا بربهم يعدلون»^(٤) وسيأتي.

قوله: «والله هو السميع العليم» «هو»: يجوز أن يكون مبتدأ ثانياً، و«السميع» خبره، و«العليم» خبر ثانٍ أو صفة، والجملة خبر الأول، ويجوز أن يكون فصلاً، وقد عُرف ما فيه، ويجوز أن يكون بدلاً. وهذه الجملة الظاهر فيها أنها لا محل لها من الإعراب، ويحتمل أن تكون في محل نصب

(١) الكتاب ٢/٣٠٩.

(٢) الآية ٣ من النساء.

(٣) الكشاف ١/٦٣٥.

(٤) الآية ١ من الأنعام.

- المائدة -

على الحال من فاعل «تَعْبُدُونَ» أي: أتعبدون غير الله والحال أن الله هو المستحق للعبادة لأنه يَسْمَعُ كل شيء ويعلمه، وإليه ينحو كلامُ الزمخشري^(١) فإنه قال: «والله هو السميع العليم» متعلق بـ «أتعبدون» أي: أتشركون بالله ولا تَخْشَوْنَهُ، وهو الذي يسمع ما تقولون ويعلم ما تعتقدون؟ أتعبدون العاجز واللَّهُ هو السميع العليم؟» انتهى. والرباطُ بين الحال وصاحبها الواو، ومجيء هاتين الصفتين بعد هذا الكلام في غاية المناسبة، فإن السميع يسمع ما يُشْكِي إليه من الضُرِّ وطلب النفع ويعلم مواقعهما كيف يكونان؟

آ. (٧٧) قوله تعالى: ﴿غَيْرَ الْحَقِّ﴾: فيه خمسة أوجه، أحدها: أنه نعت لمصدر محذوف أي: لا تَغْلُوا في دينكم غُلُوءًا غير الحق أي: غُلُوءًا باطلاً، ولم يذكر الزمخشري^(٢) غيره. الثاني: أنه منصوبٌ على الحال من ضمير الفاعل في «تَغْلُوا» أي: لا تَغْلُوا مجاوزين الحق، ذكره أبو البقاء^(٣). الثالث: أنه حالٌ من «دينكم» أي: لا تَغْلُوا فيه وهو باطل، بل اغْلُوا فيه وهو حقٌّ، ويؤيد هذا ما قاله الزمخشري^(٤) فإنه قال: «لأنَّ الغلُوفَ في الدين غُلُوفَانٌ: حقٌّ وهو أن يُفحص عن حقائقه ويفتَش عن أبعاد معانيه ويُجْتَهد في تحصيله حُجَجَه، وغلُوفٌ باطل: وهو أن يَتجاوز الحقَّ ويتخطاه بالإعراض عن الأدلة». الرابع: أنه منصوبٌ على الاستثناء المتصل. الخامس: على الاستثناء المنقطع. ذكر هذين الوجهين الشيخ^(٥) عن غيره، واستبعدهما فإنه قال: «وأبعد مَنْ ذهب إلى أنها استثناءٌ متصل، ومَنْ ذهب إلى أنها استثناءٌ

(١) الكشف ١/٦٣٥.

(٢) الكشف ١/٦٣٥.

(٣) الإملاء ١/٢٢٣.

(٤) الكشف ١/٦٣٥.

(٥) البحر ٣/٥٣٩.

-- المائدة --

منقطع ويقدره بـ «لكن الحق فاتبعوه». قلت: والمستثنى منه يَعْسُرُ تعيينه، والذي يظهر فيه أنه قوله: «في دينكم» كأنه قيل: لا تَغْلُوا في دينكم إلا الدين الحق فإنه يجوز لكم الغلو فيه، ومعنى الغلو فيه ما تقدم من تقرير الزمخشري له.

وذكر الواحدي فيه الحال والاستثناء فقال: «وانتصابٌ «غير الحق» من وجهين، أحدهما: الحال والقطع من الدين كأنه قيل: لا تَغْلُوا في دينكم مخالفين للحق، لأنهم خالفوا الحق في دينهم ثم غَلُوا فيه بالإصرار عليه. والثاني: أن يكون منصوباً على الاستثناء، فيكون «الحق» مستثنى من المنهَى عن الغلو فيه بأن يجوز الغلو فيما هو حق على معنى اتباعه والثبات عليه. وهذا نصٌ فيما ذكرتُ لك من أن المستثنى هو «دينكم».

وتقدّم معنى الغلو في سورة النساء^(١)، وظاهر هذه الأعراب المتقدمة أن «تَغْلُوا» فعلٌ لازم، وكذا نصٌ عليه أبو البقاء^(٢)، إلا أن أهل اللغة يفسرونه بمعنى متعدّد، فإنهم قالوا: معناه لا تتجاوزوا الحد. قال الراغب^(٣): «الغلو تجاوزُ الحدِّ، يقال ذلك إذا كان في السعر «غلاءً»، وإذا كان في القدر والمنزلة «غُلواً»، وفي السهم «غَلُوا»، وأفعالها جميعاً غلا يغلو، فعلى هذا يجوز أن ينتصب «غير الحق» مفعولاً به أي: لا تتجاوزوا في دينكم غير الحق، فإن فسّرنا «تغلو» بمعنى تتباعدوا من قولهم: «غلا السهم» أي: تباعدَ كان قاصراً، فيحتمل أن يكونَ مَنْ قال بأنه لازم أخذه من هذا لا من الأول.

قوله: «كثيراً» في نصبه وجهان، أحدهما: أنه / مفعولٌ به، وعلى هذا [٢٦٩/ب] أكثر المتأولين، فإنهم يفسرونه بمعنى: وأضَلُّوا كثيراً منهم أو من المنافقين.

(١) الآية ١٧١.

(٢) الإملاء ١/٢٢٣.

(٣) المفردات ٣٧٧.

والثاني: أنه منصوبٌ على المصدرية أي: نعت لمصدر محذوف أي: إضلالاً كثيراً، وعلى هذا فالمفعولُ محذوف أي: أضلُّوا غيرهم إضلالاً كثيراً.

آ. (٧٨) قوله تعالى: ﴿مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾: في محلِّ نصبٍ على الحال، وصاحبُها: إمَّا «الذين» وإمَّا «واو» «كفروا» وهما بمعنى واحدٍ. وقوله: «على لسان داود وعيسى» المرادُ باللسانِ الجارحةُ لا اللغَةُ، كذا قال الشيخ^(١)، يعني أن الناطقَ بِلُغَةٍ هؤلاء لسانُ هذين النبيين، وجاء قوله «على لسان» بالإفرادِ دون التثنية والجمع فلم يَقُلْ: «على لساني» ولا «على السنة» لقاعدة كلية، وهي: أن كلَّ جزأين مفردين من صاحبيهما إذا أُضيفا إلى كليهما من غير تفریقٍ جازَ فيهما ثلاثة أوجهٍ، لفظُ الجمع - وهو المختارُ - وبليته التثنية عند بعضهم، وعند بعضهم الإفرادُ مقدّمٌ على التثنية، فيقال: «قَطَعْتُ رُؤُوسَ الكِشِيِّينَ»، وإن شئت: رأسي الكيشيين، وإن شئت: رأس الكيشيين، ومنه: «فقد صَغَتُ قلوبُكُما»^(٢)، فقولي «جزأين» تحرُّزٌ من شيئين ليسا بجزأين نحو: «درهميكُما» وقد جاء: «من بيوتكُما وعمائمكُما وأسيافكُما» لِأَمْنِ اللَّبْسِ، ويقولِي: «مفردين» من نحو: «العينين واليدين» فأما قوله تعالى: «فاقطعوا أيديهما»^(٣) ففهم بالإجماع^(٤)، ويقولِي: «من غير تفریق» تحرُّزٌ من نحو: قَطَعْتُ رأس الكيشيين: السمين والكبش الهزيل، ومنه هذه الآية فلا يجوزُ إلا الإفرادُ. وقال بعضهم: «هو مختار» أي: فيجوز غيرُه. وقد مضى تحقيقُ هذه القاعدةِ في سورة المائدة^(٥) بكلامٍ طويلٍ فعليك بالالتفاتِ إليه. وفي النفسِ من كونِ المرادِ باللسانِ الجارحةَ شيءً، ويؤيد ذلك ما قاله

(١) البحر ٣/٥٤٠.

(٢) الآية ٤ من التحريم.

(٣) الآية ٣٨ من المائدة.

(٤) أي فهم اليد اليمنى.

(٥) الآية ٣٨.

- المائدة -

الزمخشري^(١) فإنه قال: «نَزَلَ اللَّهُ لَعْنَهُمْ فِي الزُّبُورِ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ، وَفِي الْإِنْجِيلِ عَلَى لِسَانِ عِيسَى» وَقُوَّةُ هَذَا تَأْبَى كَوْنَهُ الْجَارِحَةَ، ثُمَّ إِنِّي رَأَيْتُ الْوَاحِدِي ذَكَرَ عَنِ الْمَفْسَرِينَ قَوْلَيْنِ، وَرَجَّحَ مَا قَلْتَهُ قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : «وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَرِيدُ فِي الزُّبُورِ وَفِي الْإِنْجِيلِ، وَمَعْنَى هَذَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَعَنَ فِي الزُّبُورِ مَنْ يَكْفُرُ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَكَذَلِكَ فِي الْإِنْجِيلِ، وَقِيلَ: عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى؛ لِأَنَّ الزُّبُورَ لِسَانُ دَاوُدَ وَالْإِنْجِيلَ لِسَانُ عِيسَى» فَهَذَا نَصٌّ فِي أَنَّ الْمُرَادَ بِاللِّسَانِ غَيْرَ الْجَارِحَةِ، ثُمَّ قَالَ: «وَقَالَ الزَّجَّاجُ^(٢): «وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ دَاوُدَ وَعِيسَى عِلْمًا أَنَّ مُحَمَّدًا نَبِيٌّ مَبْعُوثٌ، وَأَنْهُمَا لَعْنَا مَنْ يَكْفُرُ بِهِ» وَالْقَوْلُ هُوَ الْأَوَّلُ، فَتَجْوِيزُ الزَّجَّاجِ لِذَلِكَ ظَاهِرٌ أَنَّهُ يُرَادُ بِاللِّسَانِ الْجَارِحَةَ وَلَكِنْ لَيْسَ قَوْلًا لِلْمَفْسَرِينَ. وَ«عَلَى لِسَانِ» مُتَعَلِّقٌ بِ«لَعْنِ» قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٣): «كَمَا يُقَالُ: جَاءَ زَيْدٌ عَلَى فَرَسٍ». وَفِيهِ نَظَرٌ إِذِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ حَالٌ. وَقَوْلُهُ: «ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا» قَدْ تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ^(٤). قَوْلُهُ: «وَكَانُوا يَعْتَدُونَ» فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ النَّاقِصَةِ وَجِهَانِ، أَظْهَرُهُمَا: أَنَّ تَكُونَ عَطْفًا عَلَى صِلَةِ «مَا» وَهُوَ «عَصَوْا» أَي: ذَلِكَ بِسَبَبِ عَصْيَانِهِمْ وَكَوْنِهِمْ مَعْتَدِينَ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا اسْتِثْنَائِيَّةٌ أَي: أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ بِذَلِكَ. قَالَ الشَّيْخُ^(٥): «وَيُقَوَّى هَذَا مَا جَاءَ بَعْدَهُ كَالشَّرْحِ لَهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ».

آ. (٧٩) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عَنْ مَنكَرٍ فَعَلُوهُ﴾: مُتَعَلِّقٌ بِ«يَتَنَاهَوْنَ» وَ«فَعَلُوهُ» صِفَةٌ لـ «مَنكَرٍ». قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٦): «مَا مَعْنَى وَصْفِ الْمَنكَرِ

(١) الكشاف ١/٦٣٦.

(٢) معاني القرآن ٢/٢١٨.

(٣) الإملاء ١/٢٢٣.

(٤) الآية ٦١ من البقرة.

(٥) البحر ٣/٥٤٠.

(٦) الكشاف ١/٣٦٧.

بفعلوه، ولا يكون النهي بعد الفعل؟ قلت: معناه لا يتناهون عن معاودة منكر فعلوه، أو عن مثل منكر فعلوه، أو عن منكر أرادوا فعله، كما ترى أمارات الخوض في الفسق وآلاته تسوى وتُهَيَّأ، ويجوز أن يراد: لا ينتهون ولا يمتنعون عن منكر فعلوه، بل يُصِرُّون عليه ويُداومون، يقال: تنهى عن الأمر وانتهى عنه إذا امتنع منه.

أ. (٨٠) وقوله تعالى: ﴿لِبَسْمِ﴾: و«بِسْمَا قَدَّمْتُ» قد تقدّم إعراب نظير ذلك^(١) فلا حاجة إلى إعادته، وهنا زيادة أخرى لخصوص التركيب واستعرفها. قوله: «أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ» في محلّه أوجه، أحدها: أنه مرفوع على البدل من المخصوص بالذم، والمخصوص قد حُذِفَ وأقيمت صفته مقامه فإنك تُعَرِّبُ «ما» اسماً تاماً معرفة في محلّ رفع بالفاعلية بفعل الذمّ والمخصوص بالذمّ محذوف، و«قَدَّمْتُ لَهُمْ أَنْفُسَهُمْ» جملة في محلّ رفع صفة له، والتقدير: لبس الشيء شيءٌ قَدَّمْتَهُ لَهُمْ أَنْفُسَهُمْ، ف«أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ» بدلٌ من «شيء» المحذوف، وهذا هو مذهب سيويه^(٢) كما تقدّم تقريره. الثاني: أنه هو المخصوص بالذمّ فيكون فيه ثلاثة الأوجه المشهورة، أحدها: أنه مبتدأ والجملة قبله خبره، والرباط على هذا العموم عند مَنْ يجعل ذلك، أو لا يحتاج إلى رباط لأن الجملة عينُ المبتدأ. الثاني: أنه خبرٌ مبتدأ محذوفٍ لأنك لَمَّا قَلْتَ: «بِئْسَ الرَّجُلُ» قيل لك: مَنْ هو؟ فقلت: فلان، أي: هو فلان. الثالث: أنه مبتدأ خبره محذوف، وقد تقدّم تحريراً ذلك، وإلى كونه مخصوصاً بالذمّ ذهب جماعة كالزمخشري^(٣)، ولم يذكر غيره، قال: «أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ» هو المخصوص بالذمّ كأنه قيل: لبس زأدهم إلى الآخرة سُخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، والمعنى: موجبُ سُخِطِ اللَّهِ. قلت: وفي تقدير هذا

(١) الآية ٩٠ من البقرة.

(٢) الكتاب ٤٧٦/١.

(٣) الكشاف ٦٣٧/١.

- المائدة -

المضاف من المحاسن ما لا يخفى على متأمله، فإن نفس السخط المضاف إلى الباري تعالى لا يُقال هو المخصوص بالذم، إنما المخصوص بالذم أسبابه، وذهب إليه أيضاً الواحدي ومكي^(١) وأبو البقاء^(٢)، إلا أن الشيخ^(٣) بعد أن حكى هذا الوجه عن أبي القاسم الزمخشري قال: «ولم يصح هذا الإعراب إلا على مذهب الفراء والفراسي / في جعل «ما» موصولة، أو على [٢٧٠/أ] مذهب من يجعل «ما» تمييزاً، و«قدّمت لهم» صفتها، وأما على مذهب سيويه فلا يتأتى ذلك ثم ذكر مذهب سيويه.

والوجه الثالث من أوجه «أن سخط»: أنه في محل رفع على البدل من «ما»، وإلى ذلك ذهب مكي^(٤) وابن عطية^(٥)، إلا أن مكيّاً حكاه عن غيره، قال: «وقيل: في موضع رفع على البدل من «ما» في «لبس» على أنها معرفة». قال الشيخ^(٦) - بعد ما حكى هذا الوجه عن ابن عطية -: «ولا يصح هذا سواء كانت «ما» تامة أو موصولة لأن البدل يحل محل المبدل منه، وأن سخط لا يجوز أن يكون فاعلاً له «بشس» لأن فاعل «بشس» لا يكون أن والفعل» وهو إيراد واضح كما قاله.

الوجه الرابع: أنه في محل نصب على البدل من «ما» إذا قيل بأنها تمييز، ذكر ذلك مكي^(٧) وأبو البقاء^(٨)، وهذا لا يجوز البتة؛ وذلك لأن شرط

(١) المشكل ٢٤٢/١.

(٢) الإملاء ٢٢٣/١.

(٣) البحر ٥٤١/٣.

(٤) المشكل ٢٤٢/١.

(٥) المحرر ١٦٧/٥.

(٦) البحر ٥٤١/٣.

(٧) المشكل ٢٤٢/١.

(٨) الإملاء ٢٢٣/١.

التمييز عند البصريين أن يكون نكرة، و«أن» وما في حيزها عندهم من قبيل
أعرف المعارف لأنها تُشبه المضمَر، وقد تقدم تقرير ذلك فكيف يقع تمييزاً
لأنَّ البدل يحل محلَّ المبدل منه؟ وعند الكوفيين أيضاً لا يجوز ذلك لأنهم
لا يجيزون التمييز بكل معرفة خصوصاً أن والفعل. الخامس: أنه في محلَّ
نصب على البدل من الضمير المنصوب بـ«قَدَمْتُ» العائد على «ما»
الموصولة أو الموصوفة على حسب ما تقدم، والتقدير: قَدَمْتَهُ سَخَطَ اللهُ،
كقولك: «الذي رأيت زيدا أخوك» وفي هذا بحث في موضعه. السادس: أنه
في موضع نصب على إسقاط الخافض، إذ التقدير: لَأَنَّ سَخَطَ، وهذا جارٍ
على مذهب سيويه^(١) والفراء^(٢) لأنهما يزعمان أن محلَّ «أن» بعد حذف
الخافض في محلَّ نصب. السابع: أنه في محلَّ جر بذلك الخافض المقدر،
وهذا جارٍ على مذهب الخليل والكسائي لأنهما يزعمان أنها في محلَّ جر،
وقد تقدم تحقيق ذلك غير مرة، وعلى هذا فالمخصوص بالذم محذوف أي:
لَيْسَمَا قَدَمْتُ لَهُمْ أَنْفُسَهُمْ عَمَلُهُمْ أَوْ صُنْعُهُمْ، ولأَمْ العلة المقدرة معلقة
إمَّا بجملته الذمَّ أي: سببُ ذَمِّهِمْ سَخَطُ اللهِ عَلَيْهِمْ أَوْ بِمَحذُوفٍ بَعْدَهُ، أي:
لَأَنَّ سَخَطَ اللهُ عَلَيْهِمْ كَانَ كَيْتَ وَكَيْتَ.

أ. (٨١) وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانُوا﴾: الظاهر أن اسم «كان» وفاعل
«اتخذوهم» عائد على «كثيراً» من قوله: «تَرَى كَثِيراً مِنْهُمْ»، والضمير
المنصوب في «اتخذوهم» يعود على «الذين كفروا» في قوله: «يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ
كَفَرُوا»، وأجاز القفال أن يكون اسم «كان» يعود على «الذين كفروا» وكذلك
الضمير المنصوب في «اتخذوهم»، والضمير المرفوع في «اتخذوهم» يعود
على اليهود، والمراد بالنبي محمد صلى الله عليه وسلم، والتقدير: ولو كان

(١) الكتاب ١/١٧.

(٢) معاني القرآن ١/١٤٨، ٢/٢٣٨.

الكافرون الْمُتَوَلُّونَ مؤمنين بمحمد والقرآن ما اتخذهم هؤلاء اليهود أولياء، والأولُ أُولَى لأن الحديث عن كثير لا عن المتولِّين، وجاء جواب «لو» هنا على الأوضح وهو عدم دخول اللام عليه لكونه منفياً، ومثله قول الآخر^(١):

١٧٨٩- لو أن بالعلم تُعْطَى ما تعيشُ به

لَمَا ظَفِرَتْ من الدنيا بِنُفْرُوقِ

و«تري» يجوز أن تكون من رؤية البصر، ويكون الكثير المعاصرين لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن تكون العلمية، والكثير على هذا أسلافهم، فمعنى «تري» تعلم أخبارهم وقصصهم بإخبارنا إياك، فعلى الأول يكون قوله «يتولون» في محل نصب على الحال، وعلى الثاني يكون في محل نصب على المفعول الثاني. وقوله: «ولكن كثيراً منهم» هذا الاستدراك واضح بما تقدم. وقوله: «كثيراً» هو من إقامة الظاهر مقام المضمير لأنه عبارة عن «كثيراً منهم» المتقدم، فكأنه قيل: ترى كثيراً منهم ولكن ذلك الكثير، ولا يريد: ولكن كثيراً من ذلك الكثير فاسقون.

آ. (٨٢) قوله تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ﴾: قد تقدم إعراب هذا

في نحو قوله تعالى: «ولتجدنهم أحرص الناس على حياة»^(٢)، فأعنى عن إعادته / وقال ابن عطية^(٣): «اللام للابتداء»، وليس بشيء، بل هي لام يتلقى [٢٧٠/ب] بها القسم. و«أشد الناس» مفعول أول، و«عداوة» نصب على التمييز. وللذين متعلق بها، قويت باللام لما كانت فرعاً في العمل على الفعل، ولا يضر كونها مؤنثة بالتاء لأنها مبنية عليها، فهي كقوله^(٤):

(١) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٥٤٢/٣. والنفروق: يضرب به المثل في القلة، وهو ما بين

النواة والقمع في رأس التمرة. والبيت ليس مثل الآية.

(٢) الآية ٩٦ من البقرة.

(٣) المحرر ١٦٧/٥.

(٤) تقدم برقم ٩٨٢.

١٧٩٠ - ورهبة عقابك

ويجوز أن يكون «للذين» صفة لـ «عداوة» فيتعلق بمحذوف، و«اليهود» مفعول ثانٍ. وقال أبو البقاء^(١): «ويجوز أن يكون اليهود هو الأول، و«أشد» هو الثاني، وهذا هو الظاهر، إذ المقصود أن يخبر الله تعالى عن اليهود والمشركين بأنهم أشد الناس عداوة للمؤمنين، وعن النصارى بأنهم أقرب الناس مودة لهم، وليس المراد أن يخبر عن أشد الناس وأقربهم بكونهم من اليهود والنصارى. فإن قيل: متى استويا تعريفاً وتنكيراً وجب تقديم المفعول الأول وتأخير الثاني كما يجب في المبتدأ والخبر وهذا من ذلك. فالجواب: أنه إنما يجب ذلك حيث ألبس، أما إذا دلّ دليل على ذلك جاز التقديم والتأخير، ومنه قوله^(٢).

١٧٩١ - بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا، وَبِنَاتِنَا

بنوهن أبناء الرجال الأباة

ف«بنو أبناء» هو المبتدأ، و«بنونا» خبره، لأن المعنى على تشبيه أولاد الأبناء بالأبناء، ومثله قول الآخر^(٣):

١٧٩٢ - قَبِيلَةُ أَلُمِّ الْأَحْيَاءِ أَكْرَمُهَا

وأغدر الناس بالجيران وفيها

«أكرمها» هو المبتدأ، و«ألم الأحياء» خبره، وكذا «وفيها» مبتدأ و«أغدر الناس» خبره، والمعنى على هذا، والآية من هذا القبيل فيما ذكرت لك.

(١) لم يذكر ذلك في «الإملاء»، وإنما ذكر أن «اليهود» هو الثاني. الإملاء ٢٢٣/١.

(٢) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٢١٧؛ والإنصاف ٦٦؛ وابن يعيش ٩٩/١؛ والخزانة ٢١٣/١؛ والدرر ٧٦/١.

(٣) البيت لحسان وهو في ديوانه ٢١٦؛ والهمع ١٠٢/١؛ والدرر ٧٦/١.

وقوله: «والذين أشركوا» عطفٌ على اليهود، والكلامُ على الجملة الثانية كالكلام على ما قبلها. و«ذلك بأن» مبتدأٌ وخبرٌ، وتقدم تقريره، و«منهم» خبر «أن»، و«قسيسين» اسمها، وأن واسمها وخبرها في محل جرٍّ بالباء، والباءُ ومجرورها ههنا خبر «ذلك». والقسيسين جمع «قسيس» على فِعِيلٍ، وهو مثالُ مبالغةٍ كـ «صديق»^(١) وقد تقدّم، وهو هنا رئيسُ النصارى وعابدهم، وأصله من تَقَسَّسَ الشيءَ إذا تَبَّعَهُ وطلبه بالليل، يقال: «تَقَسَّسْتُ أصواتهم» أي: تَبَّعْتُها بالليل، ويُقال لرئيس النصارى: قَسٌّ وقَسَّيسٌ، وللدليل بالليل: قَسَّاسٌ وقَسَّاسٌ، قاله الراغب^(٢)، وقال غيره: القَسُّ بفتح القاف تَبَّعَ الشيءَ، ومنه سُمِّيَ عالمُ النصارى لتبُّعِهِ العلمَ. قال رؤبة^(٣) بن العجاج:

١٧٩٣- أَصْبَحَنْ عَنْ قَسِّ الْأَذَى غَوَافِلا

يَمْشِينَ هَوْنًا خَرْدًا بَهَالِلا

ويقال: قَسٌّ الأثرُ وقَصَّهُ بالصاد أيضاً، ويقال: قَسٌّ وقَسٌّ بفتح القاف وكسرهما، وقَسَّيسٌ. وزعم ابن عطية^(٤) أنه أعجمي مُعَرَّبٌ. وقال الواحدي: «وقد تكلمت العرب بالقَسِّ والقَسَّيس» وأنشد المازني^(٥):

١٧٩٤- لَوْ عَرَضْتُ لِأَيْبُلِيَّ قَسًّا

أشعثَ في هيكَلِهِ مُنْدَسًّا

حَنًّا إِلَيْهَا كَحَنِينِ الطَّسِّ

(١) انظر: الآية ٧٥ من المائدة: «وَأُمَّهُ صِدِّيقَةٌ».

(٢) المفردات ٤١٨.

(٣) ديوانه ١٢١/٢. والخُرُود: السُّكُوت.

(٤) المحرر ١٦٩/٥.

(٥) الأبيات للعجاج في ملحق ديوانه ٢٩٥/٢؛ واللسان: قسس؛ والبحر ٣/١٥٦.

والطس: الطست.

وأُشَدُّ لَأَمِيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ^(١):

١٧٩٥- لَوْ كَانَ مُنْفَلَتٌ كَانَتْ قَسَاوِسَةٌ

يُحْيِيهِمُ اللَّهُ فِي أَيْدِيهِمُ الزُّبُرُ

هذا كلامُ أهل اللغة في القَسِّيسِ، ثم قال: «وقال عروة بن الزبير: «ضَيَّعَتِ النَّصَارَى الْإِنْجِيلَ وَمَا فِيهِ، وَبَقِيَ مِنْهُمْ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ قَسِيْسًا» يعني بقي على دينه لم يُبدِّله، فَمَنْ بَقِيَ عَلَى هَدْيِهِ وَدِينِهِ قِيلَ لَهُ «قَسِيْسٌ»، وَقَالَ قَطْرِب: «الْقَسُّ وَالْقَسِيْسُ: الْعَالَمُ بِلُغَةِ الرُّومِ، قَالَ وَرَقَةُ^(٢):

١٧٩٦- بِمَا خَبَّرْتَنَا مِنْ قَوْلِ قَسٍّ

مِنَ الرَّهْبَانِ أَكْرَهُ أَنْ يَبُوحَا

فعلى هذا القَسُّ والقَسِيْسُ مما اتفق فيه اللغتان. قلت: وهذا يُقَوِّي قول ابن عطية، ولم ينقل أهل اللغة في هذا اللفظ «القَسُّ» بضم القاف لا مصدرًا ولا وصفًا، فأما قَسٌّ بن ساعدة الإيادي فهو عَلِمَ فيجوز أن يكون مِمَّا غُيِّرَ بطريق العلمية، ويكون أصله قَسٌّ أَوْ قِسٌّ بِالْفَتْحِ أَوِ الْكَسْرِ كَمَا نَقَلَهُ ابن عطية^(٣)، وَقَسٌّ بن ساعدة كان أعلم أهل زمانه، وهو الذي قال فيه عليه السلام: «يُبْعَثُ أُمَّةٌ وَحْدَهُ»^(٤) وَأَمَّا جَمْعُ قَسِيْسٍ فَجَمْعٌ تَصْحِيحٌ كَمَا فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ. قَالَ الْفَرَاءُ: «وَلَوْ جُمِعَ «قَسُوسًا» كَانَ صَوَابًا لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى وَاحِدٍ» يَعْنِي: «قَسًا» وَ«قَسِيْسًا». قَالَ: «وَيُجْمَعُ الْقَسِيْسُ عَلَى «قَسَاوِسَةٍ» جَمْعُهُ عَلَى مِثَالِ الْمَهَالِبَةِ، وَالْأَصْلُ: قَسَاوِسَةٌ، فَكَثُرَتِ السِّيَنَاتُ / فَأُبْدِلَتْ إِحْدَاهُنَّ وَأَوَّأَ، وَأُنْشِدُوا لِأَمِيَّةَ: «لَوْ كَانَ مُنْفَلَتٌ كَانَتْ قَسَاوِسَةً» الْبَيْتِ. قَالَ الْوَاحِدِيُّ:

(١) ديوانه ٣٣؛ واللسان: قسس؛ والبحر ٤/٣.

(٢) البيت في السيرة ١/١٩٢، ورواية «يعوجا» بدلًا من «يبوحا».

(٣) المحرر ٥/١٦٩.

(٤) لم أقف عليه.

- المائدة -

«والقُسوسة مصدرُ القَسِّ والقِسِّيس». قلت: كأنه جَعَلَ هذا المصدرَ مشتقاً من هذا الاسمِ كالأبوة والأخوة والفتوة من لفظ أب وأخ وفتى، وكنتُ قد قَدَّمْتُ أن القَسَّ بالفتحِ في الأصل هو المصدرُ، وأنَّ العالمَ سُمِّيَ به مبالغةً، ولا أدري ما حملَ مَنْ قال: إنه معرَّبٌ مع وجودِ معناه في لغة العربِ كما عَرَفْتَهُ مِمَّا تقدم؟

والرُهْبَانُ: جمعُ راهبٍ كراكبٍ ورُكبانٍ، وفارسٍ وفُرسانٍ. وقال أبو الهيثم: «إنَّ رهباناً يكون واحداً ويكون جمعاً» وأنشد على كونه مفرداً قولَ الشاعر^(١):

١٧٩٧- لو عاينتُ رهبانَ دَيْرٍ في القُلِّ
لَأَقْبَلَ الرُهْبَانَ يَعْذُو وَنَزَلَ

ولو كان جمعاً لقال: «يَعْدُونَ» و«نَزَلُوا» بضمير الجمع. وهذا لا حُجَّةَ فيه؛ لأنه قد عادَ ضميرُ المفردِ على الجمعِ الصريحِ لتأوله بواحدٍ كقوله تعالى: «وإنَّ لكم في الأنعامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ»^(٢) فالهاءُ في «بطونه» تعود على الأنعام، وقال^(٣):

١٧٩٨- وطابَ ألبانُ اللِّقَاحِ وَبَرَدٌ

في «برد» ضميرٌ يعودُ على «ألبان»، وقالوا: «هو أحسنُ الفتيانِ وأجمَلُهُ». وقال الآخر^(٤):

(١) لم أهدت إلى قائله وهو في الطبري ٥٠٣/١٠؛ والقرطبي ٢٥٨/٦. والقلل: ج قلة وهي رأس الجبل.

(٢) الآية ٦٦ من النحل.

(٣) لم أقف عليه. واللقاح: النوق.

(٤) لم أهدت إلى قائله وهو في شرح المفصل ٨٠/٩، وشرح الملوكي ٣٨٧.

١٧٩٩- لو أن قومي حين أذعوهم حمل
على الجبال الشم لانهد الجبل
إلى غير ذلك مما يطول ذكره، ومن مجيئه جمعاً الآية، ولم يرد في
القرآن الكريم إلا جمعاً، وقال كثير^(١):

١٨٠٠- رُهبانٌ مَدِينٍ والذين عَهدتُهُم
يكون من حَذِرِ العقابِ قُعودا
لو يَسْمعون كما سَمِعْتُ كلامها
خَرُوا لِعَزَّةٍ رُكْعاً وسُجودا

قيل: ولا حجة فيه لأنه قال: «والذين» فيحتمل أن الضمير إنما جمع
لأجل هذا الجمع لا لكون «رُهبان» جمعاً، وأصرح من هذا قول جرير^(٢):

١٨٠١- رُهبانٌ مَدِينٍ لو رَأوك تَنزَلُوا
والعصم من شَعَفِ العُقُولِ الفادِرِ

قال أبو الهيثم: «وإن جمع الرهبان الواحد «رهابين ورهابة» جاز، وإن
قلت: رهبانيون كان صواباً كأنك تنسبه إلى الرهبانية، والرهبانية من الرهبة
وهي المخافة. وقال الراغب^(٣): «والرهبان يكون واحداً وجمعاً، فمن جعله
واحداً جمعه على رهابين، ورهابة بالجمع أليق» يعني أن هذه الصيغة غلبت

(١) ديوانه ٦٥/١؛ والخصائص ٢٧/١.

(٢) ديوانه ٣٠٥، وهو في ديوان كثير أيضاً ٢٤٠/١؛ ومعاني القرآن للفراء ٣٠٤/٢؛
والأضداد ٢٠٤؛ والطبري ٥٠٣/١٠؛ والقرطبي ٢٥٨/٦؛ ومعجم البلدان:
«مدین». والعصم: ح الأعصم وهو الوعل، والشعفة: أعلى الجبل، والعقول: الوعل
الجبلي، والفادر: المسن أو العظيم.

(٣) ليس في مفرداته.

في الجمع كالفرازة^(١) والموازجة^(٢) والكيالجة^(٣). وقال الليث: «الرهانية مصدرُ الراهبِ والترهبِ: التَّعبُدُ في صومعة»، وهذا يُشْبِهُ الكلامَ المتقدمَ في أن القسوسة مصدرٌ من القسِّ والقسيس، ولا حاجة إلى هذا بل الرهانية مصدرٌ بنفسها من الترهَّب وهو التَّعبُدُ أو من الرَّهَب وهو الخوفُ، ولذلك قال الراغب: «والرهانية غلُوٌّ مَنْ تَحَمَّلَ التَّعبُدَ مِنْ فِرطِ الرَّهْبَةِ» وقد تقدَّم اشتقاقُ هذه المادة في قوله: «وإياي فارهبون»^(٤).

قوله تعالى: «وأنهم لا يستكبرون» نسقُ على «أن» المجرورة بالباء أي: ذلك بما تقدَّم وبأنهم لا يستكبرون.

آ. (٨٣) وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا﴾ «إذا» شرطية جوابها «ترى» وهو العاملُ فيها، وهذه الجملة الشرطية فيها وجهان، أظهرهما: أن محلَّها الرفعُ نسقاً على خبر «أنهم» الثانية، وهو «لا يستكبرون» أي: ذلك بأنَّ منهم كذا وأنهم غيرُ مستكبرين وأنهم إذا سمعوا، فالواو عَطَفَتْ مفرداً على مثله. والثاني: أن الجملة استثنائية أي: أنه تعالى أخبر عنهم بذلك. والضميرُ في «سمعوا» ظاهره أن يعودَ على النصارى المتقدِّمين لعمومهم، وقيل: إنما يعودُ لبعضهم وهم مَنْ جاء من الحبشة إلى النبي صلى الله عليه وسلم. قال ابن عطية^(٥): «لأنَّ كلَّ النصارى ليسوا كذلك».

و «ما» في «ما أنزل» تحتل الموصولة والنكرة الموصوفة، و «ترى» بصرية، فيكون قوله «تفيض من الدمع» جملةً في محلِّ نصب على الحال.

(١) الفرازة: ج فرزان وهي الملكة في اصطلاح الشطرنج.

(٢) الموازجة: ج الموزج وهو الخف. وانظر: المعرَّب ١/٣٥٩.

(٣) الكيالجة: ج كيلجة ويبدو أنه ضرب من الطعام. انظر: المعرَّب ٣٤٠.

(٤) الآية ٤٠ من البقرة.

(٥) المحرر ١٧١/٥.

[٢٧١/ب] وقرىء^(١) شاذاً: «ترى» بالبناء للمفعول، «أعينهم» / رفعاً، وأسند الفيض إلى الأعين مبالغةً، وإن كان الفائض إنما هو دمعهما لا هي، كقول امرئ القيس^(٢):

١٨٠٢- ففاضت دموع العين مني صباةً
على النحر حتى بلّ دمي محملي
والمراد المبالغة في وصفهم بالبكاء، أو يكون المعنى أن أعينهم تمتلئ حتى تفيض، لأن الفيض ناشئ عن الامتلاء كقوله^(٣):

١٨٠٣- قوارص تأتيني وتحتقرونها
وقد يملأ الماء الإناء فيفعم
وإلى هذين المعنيين نجا أبو القاسم، فإنه قال^(٤): «فإن قلت: ما معنى «تفيض من الدمع»؟ قلت: معناه تمتلئ من الدمع حتى تفيض، لأن الفيض أن يمتلئ الإناء حتى يطلع ما فيه من جوانبه، فوضع الفيض الذي هو من الامتلاء موضع الامتلاء، وهو من إقامة المسبب مقام السبب، أو قصدت المبالغة في وصفهم بالبكاء، فجعلت أعينهم كأنها تفيض بأنفسها، أي: تسيل من الدمع من أجل البكاء من قولك: «دمعت عينه دمعاً».

و «من الدمع» فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه متعلق بـ «تفيض»، ويكون معنى «من» ابتداءً للغاية، والمعنى: تفيض من كثرة الدمع. والثاني: أنه متعلق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الفاعل في «تفيض» قالهما أبو البقاء^(٥),

(١) البحر ٦/٤ من دون نسبة.

(٢) ديوانه ٩؛ وشرح القصائد للتبريزي ٨٥. والمحمل: أي يحمل السيف.

(٣) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٦٥٧؛ والكامل ١٨؛ وابن يعيش ٢١/١؛ واللسان:

قرص؛ والبحر ٥/٤.

(٤) الكشف ٦٣٨/١.

(٥) الإملاء ٢٢٤/١.

وقَدَّرَ الحالَ بقولك: «مملوءةً من الدمع» وفيه نظر، لأنه كَوْنٌ مقيدٌ، ولا يجوزُ ذلك، فبقي أن يُقدَّرَ كوناً مطلقاً أي: تفيضُ كائنةً من الدمع، وليس المعنى على ذلك، فالقولُ بالحالية لا ينبغي. فإن قيل: هل يجوزُ عند الكوفيين أن يكونَ «من الدمع» تمييزاً، لأنهم لا يشترطون تنكيرَ التمييز، والأصل: تفيضُ دمعاً، كقولك: «تَفَقَّأَ زيدٌ شحماً»، فهو من المنتصبِ عن تمام الكلام؟ فالجوابُ أن ذلك لا يجوزُ، لأنَّ التمييز إذا كان منقولاً من الفاعلية امتنع دخولُ «مِنْ» عليه، وإن كانت مقدرةً معه، فلا يجوزُ: «تَفَقَّأَ زيدٌ من شحم»، وهذا - كما رأيتَ - مجرورٌ بـ «من»، فامتنع أن يكونَ تمييزاً، إلا أن أبا القاسم في سورة براءة^(١) جعله تمييزاً في قوله تعالى: «تولَّوا وأعينُهُم تفيضُ من الدمع»، ولا بد من نقلِ نصه لتعرفه، قال رحمه الله تعالى: «تفيضُ من الدمعِ كقولك: «تفيضُ دمعاً» وهو أبلغ من قولك: يفيضُ دمعها، لأنَّ العينَ جُعِلَتْ كأنها دمعٌ فائض، و«من» للبيان، كقولك: «أقديك من رجلٍ». ومحلُّ الجارِّ والمجرورِ النصبُ على التمييز» وفيه ما قد عرَفْتَهُ من المانعَيْن، وهو كونه معرفةً، وكونه جُرِّ بـ «مِنْ» وهو فاعلٌ في الأصل، وسيأتي لهذا مزيدُ بيانٍ، فعلى هذا تكونُ هذه الآيةُ كذلك عنده، وهو الوجهُ الثالث. الرابع: أن «مِنْ» بمعنى الباء، أي: تفيضُ بالدمع، وكونها بمعنى الباءِ رأيٌ ضعيفٌ، وجعلوا منه أيضاً قوله تعالى: «يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفِ خَفِيٍّ^(٢)» أي: بطرف، كما أن الباءَ تأتي بمعنى مِنْ، كقوله^(٣):

١٨٠٤- شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ
مَتَى لُجَجٍ خُضِرٍ لَهْنٌ نَشِيجٌ

(١) الآية ٩٢ وهي سورة التوبة، انظر: الكشاف ١/٣٣١.

(٢) الآية ٤٥ من الشورى.

(٣) تقدم برقم ٩.

أي: من ماء البحر.

قوله: «مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ» «مِنْ» الأولى لابتداء الغاية وهي متعلقة بـ «تَفْيِضُ»، والثانية يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ لبيان الجنس، أي: بَيَّنَّتْ جِنْسَ الموصولِ قَبْلَهَا، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ لِلتَّبْعِيضِ، وَقَدْ أَوْضَحَ أَبُو الْقَاسِمِ هَذَا غَايَةَ الْإِيضَاحِ، قَالَ (١) رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنْ قُلْتَ: أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ «مِنْ» وَ«مِنَ» فِي قَوْلِهِ: «مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ»؟ قُلْتَ: الْأُولَى لابتداء الغاية، عَلَى أَنَّ الدَّمْعَ ابْتِدَاءً وَنَشْأً مِنْ مَعْرِفَةِ الْحَقِّ، وَكَانَ مِنْ أَجْلِهِ وَبِسَبَبِهِ، وَالثَّانِيَةُ لبيان الموصولِ الَّذِي هُوَ «مَا عَرَفُوا»، وَتَحْتَمَلُ مَعْنَى التَّبْعِيضِ، عَلَى أَنَّهُمْ عَرَفُوا بَعْضَ الْحَقِّ فَأَبْكَاهُمْ وَبَلَّغَ مِنْهُمْ، فَكَيْفَ إِذَا عَرَفُوهُ كُلَّهُ وَقَرَأُوا الْقُرْآنَ وَأَحَاطُوا بِالسَّنَةِ» انْتَهَى. وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْجَارَانِ، وَهُوَ يُمْكِنُ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ قُوَّةِ كَلَامِهِ، وَلَنْزِدَ ذَلِكَ إِيضَاحًا، وَ«مِنْ» الْأُولَى مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهَا حَالٌ مِنَ «الدَّمْعِ» أَي: فِي حَالِ كَوْنِهِ نَاشِئًا وَمَبْتَدَأً مِنْ مَعْرِفَةِ الْحَقِّ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ الزَّمْخَشَرِيِّ، عَلَى أَنَّ الدَّمْعَ ابْتِدَاءً وَنَشْأً مِنْ مَعْرِفَةِ الْحَقِّ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بـ «تَفْيِضُ» لِثَلَا يَلْزَمُ تَعَلُّقُ حَرْفَيْنِ مُتَّحِدَيْنِ لَفْظًا وَمَعْنَى بِعَامِلٍ وَاحِدٍ، فَإِنَّ «مِنْ» فِي «مِنَ الدَّمْعِ» لابتداء الغاية كما تَقَدَّمَ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُعْتَقَدَ كَوْنُ «مِنْ» فِي «مِنَ الدَّمْعِ» لِلبيانِ، أَوْ بِمَعْنَى البَاءِ فَقَدْ يَجُوزُ ذَلِكَ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ فِي الوُضُوحِ كَالأولِ. وَأَمَّا «مِنَ الْحَقِّ» فَعَلَى جَعْلِهِ أَنَّهَا لِلبيانِ تَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ أَي: أَعْنِي مِنْ كَذَا، وَعَلَى جَعْلِهِ أَنَّهَا لِلتَّبْعِيضِ تَتَعَلَّقُ بـ «عَرَفُوا»، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: «عَرَفُوا بَعْضَ الْحَقِّ».

وقال أبو البقاء (٢) في «مِنَ الْحَقِّ» إنه حالٌ مِنَ العائِدِ المَحذُوفِ عَلَى الموصولِ، أَي: مِمَّا عَرَفُوهُ كَائِنًا مِنْ الْحَقِّ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ «مِنَ» فِي قَوْلِهِ

(١) الكشاف ١/٦٣٨.

(٢) الإملاء ١/٢٢٤.

تعالى: / «مِمَّا عَرَفُوا» تعليلية، أي: إِنَّ فَيَضَّ دمعهم بسبب عرفانهم الحقَّ، [أ/٢٧٢] ويؤيِّدُه قول الزمخشري^(١): «وكان مِنْ أَجْلِهِ وبسببِهِ». فقد تحصل في «مِنْ» الأولى أربعة أوجه، وفي الثالثة ضَعْفٌ أو منعٌ كما تقدم، وفي «مِنْ» الثانية أربعة أيضاً: وجهان بالنسبة إلى معناها: هل «من» ابتدائية أو تعليلية؟ ووجهان بالنسبة إلى ما تتعلق به: هل هو «تفويض» أو محذوفٌ على أنها حالٌ من الرفع، وفي الثالثة خمسة، اثنان بالنسبة إلى معناها: هل هي بيانية أو تبعيضية؟ وثلاثة بالنسبة إلى متعلِّقها: هل هو محذوفٌ وهو «أعني» أو نفسُ «عَرَفُوا» أو هو حالٌ، فتتعلق بمحذوفٍ أيضاً كما ذكره أبو البقاء.

قوله: «يقولون» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مستأنف فلا محل له، أخبر الله تعالى عنهم بهذه المقالة الحسنة. الثاني: أنها حال من الضمير المجرور في «أعينهم»، وجاز مجيء الحال من المضاف إليه لأنَّ المضاف جزؤه فهو كقوله تعالى: «ما في صدورهم مِنْ غِلٍّ إخواناً»^(٢). الثالث: أنه حالٌ من فاعل «عَرَفُوا»، والفاعل فيها «عَرَفُوا». قال الشيخ^(٣) لَمَّا حكى كونه حالاً: «كذا قاله ابن عطية^(٤) وأبو البقاء، ولم يُبينَّا ذا الحال ولا العامل فيها». قلت: أمَّا أبو البقاء فقد بيَّنَّ ذا الحال فقال^(٥): «يقولون» حالٌ من ضمير الفاعل في «عَرَفُوا» فقد صرَّح به، ومتى عُرف ذو الحال عُرف العامل فيها، لأنَّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها، فالظاهر أنه أطلع على نسخة مغلوطة من إعراب أبي البقاء سقط منها ما ذكرته لك، ثم إنَّ الشيخ ردَّ كونها حالاً من الضمير في «أعينهم» بما معناه أن الحال لا تحيُّ من المضاف إليه وإن كان

(١) الكشاف ١/٦٣٨.

(٢) الآية ٤٧ من الحجر.

(٣) البحر ٤/٦.

(٤) المحرر ٥/١٧٢.

(٥) الإملاء ١/٢٢٤.

- المائدة -

المضافُ جُزْأَهُ، وجعله خطأً، وأحالَ بيانه على بعضِ مصنفاته، وردَّ كونها حالاً أيضاً من فاعل «عرفوا» بأنه يلزمُ تقييدُ معرفتهم الحقَّ بهذه الحال، وهم قد عرفوا الحق في هذه الحال وفي غيرها، قال: «فالأوَّلَى أن يكون مستأنفاً» أمَّا ما جعله خطأً فالكلامُ معه في هذه المسألة في موضوع غير هذا، وأمَّا قوله «يلزمُ التقييدُ» فالجوابُ أنه إنما ذُكرت هذه الحالُ لأنها أشرفُ أحوالهم فَخَرَجَتْ مخرَجَ المدحِ لهم. وقوله: «ربُّنا آمنَّا» في محل نصب بالقول، وكذلك: «فاكتبنا» إلى قوله: «الصالحين».

آ. (٨٤) قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ﴾: «ما» استفهاميةٌ في محل رفع بالابتداء، و«لنا» جارٌّ ومجرورٌ خبره، تقديره: أي شيء استقر لنا، و«لا نُؤْمِنُ» جملةٌ حالية. وقد تقدَّم نظيرُ هذه الآية والكلامُ عليها، وأنَّ بعضهم قال: إنها حال لازمة لا يتَّم المعنى إلا بها نحو: «فما لهم عن التذكرة مُعْرِضِينَ»^(١)، وتقدَّم ما قلته فيه فأغنى ذلك عن إعادته. وقال الشيخ^(٢) هنا: «وهي المقصودُ وفي ذكرها فائدةُ الكلام، وذلك كما تقول: «جاء زيدٌ ركباً» لِمَنْ قال: هل جاء زيدٌ ماشياً أوراكباً؟.

قوله: «وما جاءنا» في محلِّ «ما» وجهان، أحدهما: أنه مجرور نسقاً على الجلالة أي: بالله وبما جاءنا، وعلى هذا فقوله: «من الحق» فيه احتمالان، أحدهما: أنه حالٌ من فاعل «جاءنا» أي: جاء في حال كونه من جنسِ الحقِّ. والاحتمال الآخر: أن تكونَ «مِنْ» لا ابتداءً الغاية، والمرادُ بالحقِّ الباري تعالى، وتتعلَّقُ «مِنْ» حينئذٍ بـ «جاءنا» كقولك: «جاءنا فلانٌ من عند زيد»، والثاني: أن محله رفعٌ بالابتداء، والخبر قوله: «من الحق»، والجملةُ في موضع الحال، كذا قاله أبو البقاء^(٣)، وبصيرُ التقدير: وما لنا لا نُؤْمِنُ بالله

(١) الآية ٤٩ من المدثر.

(٢) البحر ٧/٤.

(٣) الإملاء ١/٢٢٤.

- المائدة -

والحال أن الذي جاءنا كائن من الحق، و«الحق» يجوز أن يُراد به القرآن فإنه حق في نفسه، ويجوز أن يُراد به الباري تعالى - كما تقدّم - والعامل فيها الاستقرار الذي تضمّنه قوله «لنا».

قوله: «ونطمع» في هذه الجملة ستة أوجه، أحدها: أنها منصوبة المحلّ نسقاً على المحكيّ بالقول قبلها أي: يقولون كذا ويقولون نطمع وهو معنى حسن. / الثاني: أنها في محلّ نصب على الحال من الضمير [٢٧٢/ب] المستتر في الجارّ الواقع خبراً وهو «لنا» لأنه تضمّن الاستقرار، فرغ الضمير وعمل في الحال، وإلى هذا ذهب أبو القاسم^(١) فإنه قال: «والسوار في «ونطمع» واو الحال، فإن قلت: ما العامل في الحال الأولى والثانية؟ قلت: العامل في الأولى ما في اللام من معنى الفعل كأنه قيل: أي شيء حصل لنا غير مؤمنين، وفي الثانية معنى هذا الفعل ولكن مقيداً بالحال الأولى لأنك لو أزلتها وقلت: «مالنا ونطمع» لم يكن كلاماً. وفي هذا الكلام نظرٌ وهو قوله: «لأنك لو أزلتها إلى آخره» لأننا إذا أزلناها وأتينا بـ«نطمع» لم نأت بها مقترنة بحرف العطف، بل مجردة منه لنحلّها محلّ الأولى، ألا ترى أن النحويين إذا وضعوا المعطوف موضع المعطوف عليه وضعوه مجرداً من حرف العطف، ورأيت في بعض نسخ الكشاف: «مالنا نطمع» من غير واو مقترنة بـ«نطمع» ولكن أيضاً لا يصح لأنك لو قلت: «مالنا نطمع» كان كلاماً كقوله تعالى: «فمالهم عن التذكرة مغرضين»^(٢)، فـ«نطمع» واقع موقع مفرد هو حال، كما لو قلت: مالك طامعاً، ومالنا طامعين. وردّ الشيخ^(٣) عليه هذا الوجه بشيئين، أحدهما: أن العامل لا يقتضي أكثر من حال واحدة إذا كان صاحبه مفرداً دون بدل أو عطف إلا أفعال التفضيل على الصحيح.

(١) الكشاف ١/٦٣٩.

(٢) الآية ٤٩ من المدثر.

(٣) البحر ٤/٧.

والثاني: أنه يلزم دخول الواو على مضارع مثبت. وذلك لا يجوز إلا بتأويل تقدير مبتدأ أي: ونحن نطمع.

الثالث: أنها في محل نصب على الحال من فاعل «نؤمن» فتكون الحالان^(١) متداخلتين. قال الزمخشري^(٢): «ويجوز أن يكون «ونطمع» حالاً من «لا نؤمن» على معنى: أنهم أنكروا على أنفسهم أنهم لا يؤحدون الله ويطمعون مع ذلك أن يصحبوا الصالحين» وهذا فيه ما تقدم من دخول واو الحال على المضارع المثبت، وأبو البقاء^(٣) لَمَّا أجاز هذا الوجه قَدَّر مبتدأ قبل «نطمع»، وجعل الجملة حالاً من فاعل «نؤمن» ليخلص من هذا الإشكال فقال: «ويجوز أن يكون التقدير: «ونحن نطمع»، فتكون الجملة حالاً من فاعل لا نؤمن». الرابع: أنها معطوفة على «لا نؤمن» فتكون في محل نصب على الحال من ذلك الضمير المستتر في «لنا»، والعامل فيها هو العامل في الحال قبلها. فإن قلت: هذا هو الوجه الثاني المتقدم، وذكرت عن الشيخ هناك أنه منع مجيء الحاليين لذي حال واحدة، وبأنه يلزم دخول الواو على المضارع فما الفرق بين هذا وذاك؟ فالجواب أن الممنوع تعدد الحال دون عاطف، وهذه الواو عاطفة، وأن المضارع إنما يمتنع دخول واو الحال عليه وهذه عاطفة لا واو حال فحصل الفرق بينهما من جهة الواو، حيث كانت في الوجه الثاني واو الحال وفي هذا الوجه واو عاطف، وهذا وإن كان واضحاً فقد يخفى على كثير من المتدربين في الإعراب، ولَمَّا حكى أبو القاسم هذا الوجه أبدى له معنيين حسنين فقال^(٤) - رحمه الله - : «وأن يكون معطوفاً على «لا نؤمن» على معنى: وما لنا نجتمع بين التلث وبين الطمع في صحبة الصالحين، أو على معنى: وما لنا لا نجتمع بينهما بالدخول في الإسلام، لأن الكافر

(١) الأصل «حالان» ولا مسوغ للتكبير.

(٢) الكشف ٦٣٩/١.

(٣) الإملاء ٢٢٤/١.

(٤) الكشف ٦٣٩/١.

ما ينبغي له أن يطمع في صحبة الصالحين».

الخامس: أنها جملة استثنائية. قال الشيخ^(١): «الأحسن والأسهل أن يكون استثناء إخبارٍ منهم بأنهم طامعون في إنعام الله عليهم بإدخالهم مع الصالحين، فالواو عاطفة هذه الجملة على جملة «وما لنا لا نؤمن». قلت: وهذا المعنى هو ومعنى كونها معطوفة على المحكي بالقول قبلها شيء واحد، فإن فيه الإخبار عنهم بقولهم كيت وكيت. السادس: أن يكون «ونطمع» معطوفاً على «نؤمن» أي: وما لنا لا نطمع. قال الشيخ^(٢) هنا: «ويظهر لي وجه غير ما ذكره وهو أن يكون معطوفاً على «نؤمن»، التقدير: وما لنا لا نؤمن ولا نطمع، فيكون في ذلك إنكاراً لانتفاء إيمانهم وانتفاء طمعهم مع قدرتهم على تحصيل الشيتين: الإيمان والطمع في الدخول مع الصالحين». قلت: قوله: «غير ما ذكره» ليس كما ذكره، بل ذكر أبو البقاء^(٣) فقال: «ونطمع يجوز أن يكون معطوفاً على «نؤمن» أي: وما لنا لا نطمع»، فقد صرح بعطفه على الفعل المنفي بـ «لا»، غاية ما في الباب أن الشيخ زاده بسطاً.

والطمع قال الراغب^(٤): «هو نزوع النفس إلى الشيء شهوة له» ثم قال: «ولمّا كان أكثر الطمع من جهة الهوى قيل: الطمع طبع والطمع يدنس الإهاب». وقال الشيخ^(٥): «الطمع قريب من الرجاء / يقال منه: طمع يطمع [٢٧٣/أ] طمعاً، قال تعالى: «خَوْفاً وَطَمَعاً»^(٦) وطماعة وطماعية كالكراهية، قال^(٧):

(١) البحر ٧/٤.

(٢) البحر ٧/٤.

(٣) الإملاء ١/٢٢٤.

(٤) المفردات ٣١٦.

(٥) البحر ٣/٤.

(٦) الآية ١٦ من السجدة.

(٧) لم أهد إلى قائله وهو في اللسان وبل، وصدرة:

أما والذي مسّحت أركان بيته

١٨٠٥ - طَمَاعِيَةً أَنْ يَغْفَرَ الذَّنْبَ غَافِرَةً
فالتشديد فيها خطأ، واسمُ الفاعل منه طَمِعَ كـ «فَرِحَ» و «أَشِرَّ»،
ولم يَحْكِ الشَّيْخُ غَيْرَهُ، وحكى الراغب^(١): طَمِعَ وطامعٌ، وينبغي أن يكون ذلك
باعتبارين كقولهم «فَرِحَ» لمن شأنه ذلك، و «فَارِحَ» لمن تجدد له فرحٌ.
قوله: «أَنْ يُدْخِلَنَا» أي: في أن، فمحلُّها نصب أو جر على ما تقدّم غير
مرة. و «مع» على بابها من المصاحبة، وقيل: هي بمعنى «في» ولا حاجة إليه
لاستقلال المعنى مع بقاء الكلمة على موضوعها.

آ. (٨٥) وقرأ الحسن^(٢): ﴿فَاتَاهُمْ﴾: مِنْ أَنَا كَذَا أَي: أَعْطَاهُ،
والقراءة الشهيرة أولى؛ لأنَّ الإثابة فيها مُنْبَهَةٌ على أن ذلك لأجلِ عملٍ، بخلاف
الإيتاء، فإنه يكون على عملٍ وعلى غيره. وقوله: «جَنَاتٍ» مفعول ثانٍ
لـ «أَتَاهُمْ»، أولـ «آتاهم» على حَسَبِ القراءتين. و «تجري من تحتها الأنهار»
في محلِّ نصبٍ صفةً لـ «جَنَاتٍ». و «خالدين» حالٌ مقدرةٌ، وقوله: «وذلك
جزاء» مبتدأٌ وخبرٌ، وأشير بـ «ذلك» إلى الثواب أو الإيتاء. و «المحسنين»
يُحتمل أن يكون من بابِ إقامة الظاهرٍ مقامَ المضمَر، والأصل: «وذلك
جزاؤهم»، وإنما ذُكِرَ وصفهم الشريف مُنْبَهَةٌ على أن هذه الخصلة محصلة
جزائهم بالخير، ويُحتمل أن يراد كلُّ محسنٍ، فيندرجون اندراجاً أولياً.

آ. (٨٨) قوله تعالى: ﴿حَلَالًا﴾: فيه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه
مفعولٌ به أي: كُلُوا شيئاً حلالاً، وعلى هذا الوجه ففي الجارِّ وهو قوله:
«مِمَّا رَزَقَكُم» وجهان، أحدهما: أنه حالٌ من «حلالاً» لأنه في الأصل صفةٌ
لنكرة، فلمَّا قُدِّم عليها انتصبَ حالاً. والثاني: أن «مِنْ» لابتداء الغاية في
الأكل أي: ابتدئوا أكلكم الحلال من الذي رزقه الله لكم. الوجه الثاني من

(١) المفردات ٣٠٧.

(٢) الشواذ ٣٤؛ والبحر ٨/٤.

- المائدة -

الأوجه المتقدمة أنه حالٌ من الموصول أو من عائده المحذوف أي: «رَزَقَكُمُوهُ» فالعاملُ فيه «رَزَقَكُم». الثالث: أنه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ أي: أَكَلًا حَلَالًا وفيه تجوُّزٌ.

آ. (٨٩) وقوله تعالى: ﴿لَا يُوَاخِذُكُمُ﴾: إلى آخره، تقدم إعرابُ ذلك في سورة البقرة^(١) واشتقاقُ المفردات. وقرأ^(٢) حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم: «عَقَدْتُمْ» بتخفيف القاف دون ألف بعد العين، وابن ذكوان عن ابن عامر: «عاقدتُم» بزنة فاعلتُم، والباقون: «عَقَدْتُم» بتشديد القاف. فأما التخفيفُ فهو الأصل، وأما التشديدُ فيحتملُ أوجهًا، أحدها: أنه للتكثيرِ لأنَّ المخاطبَ به جماعةٌ. والثاني: أنه بمعنى المجردِ فيوافقُ القراءةَ الأولى، ونحوه: قَدَّرَ وَقَدَّرَ. والثالث: أنه يَدُلُّ على تأكيد اليمين نحو: «واللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ». والرابع: أنه يدلُّ على تأكيد العزم بالالتزام. الخامس: أنه عوضٌ من الألف في القراءة الأخرى، ولا أدري مامعناه، ولا يجوز أن يكون لتكرير اليمين فإنَّ الكفارةَ تَجِبُ ولو بمرّةٍ واحدةٍ.

وقد تَجَرَّأ أبو عبيد على هذه القراءةِ وزَيَّفَهَا فقال: «التشديد للتكرير [مرّةً] من بعد مرّة، ولست آمنُ أن توجِبَ هذه القراءةُ سقوطَ الكفارةِ في اليمين الواحدة لأنها لم تَكْرُرْ». وقد وَهَمُوهُ^(٣) الناسُ في ذلك، وذكروا تلك المعاني المتقدمة، فَسَلِمَتِ القراءةُ تلاوةً ومعنى والله الحمد.

وأما «عاقدتُم» فيحتملُ أن تكونَ بمعنى المجردِ نحو: «جاوزت الشيءَ وَجُزْتُهُ». وقال الفارسي^(٤): «عاقدتُم» يحتملُ أمرين، أحدهما: أن يكونَ بمعنى

(١) الآية ٢٢٥.

(٢) السبعة ٢٤٧؛ الكشف ٤١٧/١.

(٣) كذا على لغة «أكلوني البراغيث».

(٤) الحجة (خ) ٣٤٢/٢.

فَعَلَ، كطَارَقَتْ^(١) النَّعْلُ وَعَاقَبْتُ اللَّصَّ، وَالْآخِرُ: أَنْ يُرَادَ بِهِ فَعَلْتُ الَّتِي تَقْتَضِي فَاعِلَيْنِ، كَأَنَّ الْمَعْنَى: بِمَا عَاقَدْتُمْ عَلَيْهِ الْإِيمَانَ، عَدَّاهُ بِـ «عَلَى» لَمَّا كَانَ بِمَعْنَى عَاهِدٍ، قَالَ: «بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ»^(٢) كَمَا عَدَّيْ: «نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ»^(٣) بِـ «إِلَى»، وَبِأُيُّهَا أَنْ تَقُولَ: نَادَيْتُ زَيْدًا [نَحْوُ:] «وَنَادَيْتَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ»^(٤) لَمَّا كَانَتْ بِمَعْنَى دَعَوْتُ إِلَى كَذَا، قَالَ: «مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ»^(٥) ثُمَّ اتَّسَعَ فَحُذِفَ الْجَارُ وَنُقِلَ الْفِعْلُ إِلَى الْمَفْعُولِ، ثُمَّ حُذِفَ الضَّمِيرُ الْعَائِدُ مِنَ الصَّلَاةِ إِلَى الْمَوْصُولِ إِذْ صَارَ: «بِمَا عَاقَدْتُمُوهُ الْإِيمَانَ» كَمَا حُذِفَ مِنْ قَوْلِهِ: «فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ»^(٦). قُلْتُ: يَرِيدُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنْ يَبَيِّنَ مَعْنَى الْمَفَاعَلَةِ فَآتَى بِهَذِهِ النِّظَائِرَ لِلتَّضَمِينِ وَلِحَذْفِ الْعَائِدِ عَلَى التَّدْرِيجِ، وَالْمَعْنَى: بِمَا عَاقَدْتُمْ عَلَيْهِ الْإِيمَانَ وَعَاقَدْتُمْكُمُ الْإِيمَانَ عَلَيْهِ، فَتَنَسَّبَ الْمَعَاقِدَةُ إِلَى الْإِيمَانِ مَجَازًا. وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: قَدْ لَا نَحْتَاجُ إِلَى عَائِدٍ حَتَّى نَحْتَاجَ إِلَى هَذَا التَّكْلُفِ الْكَثِيرِ، وَذَلِكَ بَأَنْ نَجْعَلَ «مَا» مُصَدَّرِيَّةً وَالْمَفْعُولُ مُحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: بِمَا عَاقَدْتُمْ غَيْرَكُمْ الْإِيمَانَ، أَيْ: بِمَعَاقِدْتِكُمْ غَيْرَكُمْ الْإِيمَانَ، وَنَخْلُصُ مِنْ مَجَازٍ آخَرَ وَهُوَ نِسْبَةُ الْمَعَاقِدَةِ إِلَى الْإِيمَانِ، فَإِنَّ فِي هَذَا الْوَجْهِ نِسْبَةَ الْمَعَاقِدَةِ لِلغَيْرِ وَهِيَ نِسْبَةُ حَقِيقِيَّةٍ، وَقَدْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ - أَعْنِي هَذَا الْوَجْهَ - جَمَاعَةٌ.

[٢٧٣/ب] وقد تعقَّب الشَّيْخُ عَلِيُّ أَبِي عَلِيٍّ كَلَامَهُ / فَقَالَ^(٧): «قَوْلُهُ: إِنَّهُ مِثْلُ «طَارَقَتْ النَّعْلُ» وَ«عَاقَبْتُ اللَّصَّ» لَيْسَ مِثْلَهُ، لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ: طَرَقْتُ

(١) طَارَقَتْ النَّعْلُ: صِيرَتْهَا طَارِقًا فَوْقَ طَارِقٍ.

(٢) الْآيَةُ ١٠ مِنَ الْفَتْحِ

(٣) الْآيَةُ ٥٨ مِنَ الْمَائِدَةِ

(٤) الْآيَةُ ٥٢ مِنَ مَرْيَمَ.

(٥) الْآيَةُ ٣٣ مِنَ فَصَلَتِ.

(٦) الْآيَةُ ٩٤ مِنَ الْحَجَرِ.

(٧) الْبَحْرُ ٩/٤.

ولا عَقَبْتُ، وتقول: عَاقَدْتُ اليمينَ وَعَقَدْتُهَا». وهذا غيرُ لازمٍ لأبي علي لأنَّ مراده أنه مثله من حيث إنَّ المفاعلةَ بمعنى أن المشاركة من اثنين متتبيةً عنه كانتفائها من عاقبتُ وطارقتُ، أمَّا كونه يقال فيه أيضاً كذا فلا يضرُّه ذلك في التشبيه. وقال أيضاً: «تقديره حَذَفَ حرفِ الجرِّ ثم الضميرِ على التدرج بعيداً، وليس بنظير: «فاصدعُ بما تؤمر» لأن «أمر» يتعدى بنفسه تارةً وبحرف الجرِّ أخرى، وإن كان الأصلُ الحرفَ، وأيضاً فـ«ما» في «فاصدعُ بما» لا يتعين أن تكونَ بمعنى الذي، بل الظاهر أنها مصدريةٌ، وكذلك ههنا الأحسنُ أن تكونَ مصدريةً لمقابلتها بالمصدرِ وهو اللغو».

وقد تقدّم في سورة النساء قوله تعالى: «والذين عَقَدْتُ أيمانكم»^(١) و«عَاقَدْتُ»، وذكرت لك ما فيهما فصارَ في هذه ثلاثُ قراءاتٍ في المشهور، وفي تَيْكَ قراءتان، وكنت قد ذَكَرْتُ أنه رُوي عن حمزة في سورة النساء: «عَقَدْتُ» بالتشديد، فيكون فيها أيضاً ثلاثُ قراءاتٍ، إلا أنه اتفاقٌ غريبٌ فإنَّ حمزة من أصحاب التخفيف في هذه السورة، وقد رُوي عنه التثقيبُ في النساء.

قوله تعالى: «فكفَّارتهُ إطعامُ» مبتدأ وخبر، والضميرُ في «فكفَّارته» فيه أربعةُ أوجه، أحدها: أنه يعودُ على الحِنْثِ الدالِّ عليه سياقُ الكلام، وإن لم يَجْر له ذكرٌ، أي: فكفَّارَةُ الحِنْثِ. الثاني: أنه يعودُ على «ما» إن جَعَلناها موصولةً اسميةً، وهو على حذفٍ مضافٍ أي: فكفارة نُكثه، كذا قدره الزمخشري^(٢). والثالث: أنه يعودُ على العَقْدِ لتقدُّمِ الفعلِ الدالِّ عليه. الرابع: أن يعودَ على اليمينِ، وإن كانت مؤنثة لأنها بمعنى الحَلْفِ، قالهما أبو البقاء^(٣)، وليسا بظاهرين. و«إطعامُ» مصدرٌ مضافٌ لمفعوله وهو مقدرٌ

(١) الآية ٣٣.

(٢) الكشاف ١/٦٤٠.

(٣) الإملاء ١/٢٢٥.

بحرفٍ وفعل مبني للفاعل أي: فكفارته أن يُطعمَ الحانثُ عشرةً، وفاعل المصدر يُحذف كثيراً، ولا ضرورة تدعو إلى تقديره بفعل مبني للمفعول أي: أن يُطعمَ عشرةً، لأنَّ في ذلك خلافاً تقدّم التنبيه عليه، فعلى الأول يكون محلُّ «عشرة» نصباً، وعلى الثاني يكون محلُّها رفعاً على ما لم يُسمِّ فاعله، ولذلك فائدة تَظهر في التابع، فإذا قلت: «يعجبني أكلُ الخبزِ» فإن قدرته مبنياً للفاعل فتتبع «الخبز» بالجرِّ على اللفظِ والنصبِ على المحلِّ، وإن قدرته مبنياً للمفعول أتبعته جراً ورفعاً، فتقول: يعجبني أكلُ الخبزِ والسمنِ والسمنِ والسمنِ، وفي الحديث: «نهى عن قتلِ الأبرِ وذو الطُفَيْتَيْنِ»^(١) برفع «ذو» على معنى: أن يُقتل الأبر. قال أبو البقاء^(٢): «والجيد أن يُقدَّر - أي المصدر - بفعلٍ قد سُمِّي فاعله، لأنَّ ما قبله وما بعده خطابٌ». قلت: فهذه قرينةٌ تقوي ذلك، لأنَّ المعنى: فكفارته أن تُطعموا أنتم أيها الحالفون، وقد قدِّمْتُ لك أنَّ تقديره بالمبني للفاعل هو الراجح، ولولم تُوجد قرينةٌ لأنه الأصل.

قوله: «من أوسط» فيه وجهان، أحدهما: أنه في محلِّ رفعٍ خبراً لمبتدأ محذوفٍ بيَّنه ما قبله تقديره: طعامهم من أوسط، ويكون الكلام قد تمَّ عند قوله: «مساكين»، وسيأتي إيضاحُ هذا بزيادةٍ قريباً إن شاء الله تعالى. والثاني: أنه في موضعٍ نصبٍ لأنه صفةٌ للمفعول الثاني، والتقدير: قوتاً أو طعاماً كائناً من أوسط، وأما المفعول الأول فهو «عشرة» المضافُ إليه المصدر، و«ما» موصولةٌ اسميةٌ والعائد محذوفٌ أي: من أوسط الذي تطعمونه، وقدِّره

(١) وجدت الحديث برواية «اقتلوا ذا الطُفَيْتَيْنِ والأبر» وهما نوعان من الحيات. ورواه البخاري: بدء الخلق (الفتح) ٣٤٧/٦؛ مسلم: السلام ١٧٥٢/٤؛ وابن ماجه: الطب ٤٢ (١١٦٩/٢).

(٢) الإملاء ٢٢٥/١.

أبو البقاء^(١) مجروراً بـ «مِنْ» فقال: «الذي تطعمون منه». وفيه نظرٌ لأنَّ من شرط العائد المجرور في الحذف أن يتحدَّ الحرفان والمتعلِّقان، والحرفان هنا وإن اتفقا وهما «مِنْ» و«مِنْ» إلا أنَّ العاملَ اختلف، فإنَّ «مِنْ» الثانية متعلِّقة بـ «تُطْعَمُونَ»، والأولى متعلِّقةٌ بمحذوفٍ وهو الكون المطلق لأنها وقعت صفة للمفعول المحذوف، وقد يُقال: إنَّ الفعلَ لَمَّا كان مُنصَّباً على قوله: «من أوسط» فكأنه عاملٌ فيه، وإنما قدَّرنا مفعولاً لضرورة الصناعة، فإن قلت: الموصول لم ينجرَّ بـ «مِنْ» إنما انجرَّ بالإضافة. فالجواب أنَّ المضاف إلى الموصول كالموصول في ذلك نحو: «مُرَّ بـغلام الذي مررت».

و «أهليكم» مفعولٌ أولٌ لـ «تُطْعَمُونَ»، والثاني محذوف كما تقدم أي: تُطْعَمُونَهُ أهليكم. و «أهليكم» جمعٌ سلاميةٌ، ونقصه من الشروط كونه ليس علماً ولا صفةً، والذي حَسَّن ذلك أنه كثيراً ما يُستعمل استعمال «مستحق لكذا» في قولهم: «هو أهلٌ لكذا» أي: مستحق له فأشبهه الصفاتِ فجمع جمعها. وقال تعالى: «شَغَلْنَا أَمْوَالَنَا وَأَهْلُونَا»^(٢) «قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً»^(٣)، وفي الحديث^(٤): «إنَّ لله أهليين» قيل: يا رسولَ الله: مَنْ هم؟ قال: قُرَاء القرآن هم أهلوا الله وخاصَّته» فقوله: «أهلوا الله» جمعٌ حُدِفَتْ نونُهُ للإضافة، ويُحتمل أن يكون مفرداً فيكتب: «أهل الله» فهو في اللفظ واحدٌ.

وقرأ^(٥) جعفر الصادق: «أهاليكم» بسكونِ الياءِ، وفيه تخريجان / أحدهما: أن «أهالي» جمعٌ تكسيرٍ لـ «أهله» فهو شاذٌّ في القياس [٢٧٤/أ]

(١) الإملاء ٢٢٥/١.

(٢) الآية ١١ من الفتح.

(٣) الآية ٦ من التحريم.

(٤) رواه ابن ماجه: المقدمة ١٦ (٧٨/١)؛ ابن حنبل ١٢٨/٣.

(٥) البحر ١٠/٤.

- المائدة -

كـ «لَيْلَةٌ وَلَيْالٌ». قال ابن جنى^(١): «أهال» بمنزلة «ليال» واحدا أهلة وليلاة،
والعرب تقول: أهل وأهلة، قال الشاعر^(٢):

١٨٠٦- وَأَهْلَةٌ وُدٌّ قَدْ سُرْتُ بِوُدِّهِمْ

وقياس قول أبي زيد أن تجعله جمعاً لواحدٍ مقدرٍ نحو: أحاديث^(٣)
وأعاريض وإليه يشير قول ابن جنى: «أهال بمنزلة ليال» واحداً أهلة وليلاة،
فهذا يحتمل أن يكون بطريق السماع، ويحتمل أن يكون بطريق القياس
كما يقول أبو زيد. والثاني: أن هذا اسم جمع لأهل. قال الزمخشري^(٤):
«كالليالي في جمع ليلة والأراضي في جمع أرض». قوله «في جمع ليلة وجمع
أرض» أراد بالجمع اللغوي لأن اسم الجمع جمع في المعنى، ولا يريد أنه
جمع «ليلة» و«أرض» صناعة؛ لأنه قد فرضه أنه اسم جمع فكيف يجعله جمعاً
اصطلاحاً؟

وكان قياس قراءة جعفر تحريك الياء بالفتحة لخفتها، ولكنه شبه الياء
بالألف، فقدّر فيها الحركة، وهو كثير في النظم كقول النابغة^(٥):

١٨٠٧- رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ وَلَبَّدَهُ

ضَرَبُ الْوَلِيدَةِ بِالْمَسْحَاةِ فِي الشَّادِ

(١) المحتسب ٢١٨/١.

(٢) البيت لأبي الطمحان، وهو في اللسان «أهل» وعجزه:

وَأَبْلَيْتُهُمْ فِي الْحَمْدِ جُهْدِي وَنَائِلِي

(٣) الحديث يجمع على أحاديث على غير قياس. قال الفراء: واحد الأحاديث أحدوثه. ثم
جعلوه جمعاً للحديث. والعروض: ميزان الشعر ولا تجمع لأنها اسم جنس، والعروض
أيضاً: اسم الجزء الذي فيه آخر النصف الأول من البيت، ويجمع على أعاريض على غير
قياس كأنهم جمعوا إعراباً. انظر: الصحاح «حدث - عرض».

(٤) الكشاف ٦٤٠/١.

(٥) ديوانه ٣؛ وشرح القصائد للنحاس ٧٣٨؛ وأقاصيه: ماشد منه. ولبده: سكنه
والشاد: الثرى.

وقول الآخر^(١):

١٨٠٨- كأنَّ أيديهنَّ بالقاعِ القَرِقُ
أيدي جوارٍ يتعاطينَ الورِقُ
وقد مضى ذلك بأشيعَ من هذا.

قوله تعالى: «أو كِسُوتُهُمْ» فيه وجهان، أحدهما: أنه نسقٌ على «إطعام» أي: فكفارتُهُ إطعامٌ عشرةٍ أو كسوة تلك العشرة. والثاني: أنه عطفٌ على محل «من أوسط» كذا قاله الزمخشري^(٢)، وهذا الذي قاله إنما يتمشى على وجه سَبَقَ لك في قوله «من أوسط» وهو أن يكونَ «من أوسط» خبراً لمبتدأ محذوفٍ يَدُلُّ عليه ما قبله، تقديرُهُ: طعامُهُم من أوسط، فالكلامُ عنده تامٌّ على قوله «عشرة مساكين»، ثم ابتداءً إخباراً آخرَ بأن الطعامَ يكونُ من أوسطِ كذا، وأما إذا قلنا: إنَّ «مِنَ أوسط» هو المفعولُ الثاني فيستحيل عطف «كسوتهم» عليه لتخالفهما إعراباً.

وقرأ الجمهور: «كِسوتهم» بكسر الكاف. وقرأ^(٣) إبراهيم النخعي وأبو عبد الرحمن السلمي وسعيد بن المسيب بضمها، وقد تقدم في البقرة^(٤) أنهما لغتان في المصدر وفي الشيء المكسوء، قال الزمخشري^(٥): «كالقُدوة في القُدوة، والإسوة في الأُسوة، إلا أن الذي قرأ في البقرة بضمها هو طلحة فلم يذكره هنا، ولا ذكروا هؤلاء هناك.

(١) البيت لرؤية وهو في ملحق ديوانه ١٧٩؛ والخصائص ٣٠٦/١؛ والمحاسب ١٢٦/١؛ وأما الشجري ١٠٥/١؛ والدرر ٢٩/١؛ والقرق: الأملس من الحصى. والورق: الدراهم. والشاهد في «أيدين» حيث إنه سكن ما هو واجب التحريك لختفه.

(٢) الكشاف ٦٤٠/١.

(٣) الشواذ ٣٤؛ البحر ١١/٤.

(٤) الآية ٢٣٣.

(٥) الكشاف ٦٤١/١.

وقرأ سعيد بن جبير وابن السَّمِيفَع: «أو كَأْسُوتِهِمْ» بكاف الجر الداخلة على «أُسُوة» قال الرمخشري: «بمعنى: أو مثل ما تطعمون أهليكم إسرافاً كان أو تقشيراً، لا تُنقصونهم عن مقدار نفقتهم، ولكن تواسون بينهم. فإن قلت: ما محل الكاف؟ قلت: الرفع، تقديره: أو طعامهم كأسوتهم، بمعنى: كمثل طعامهم إن لم يُطعموهم الأوسط» انتهى. وكان قد تقدم أنه يجعل «من أوسط» مرفوعاً المحل خبيراً لمبتدأ محذوف، فتكون الكاف عنده مرفوعة عطفاً على «من أوسط». وقال أبو البقاء^(١) قريباً من هذا فإنه قال: «فالكاف في موضع رفع أي: أو مثل أسوة أهليكم». وقال الشيخ^(٢): «إنه في موضع نصب عطفاً على محل «من أوسط»، لأنه عنده مفعول ثان. إلا أن هذه القراءة تنفي الكسوة من الكفارة، وقد أجمع الناس على أنها إحدى الخصال الثلاث، لكن لصاحب هذه القراءة أن يقول: «استفيدت الكسوة من السنة» أما لو قام الإجماع على أن مستند الكسوة في الكفارة من الآية فإنه يصح الرد على هذا القارئ.

قوله: «أو تحرير ربة» عطف على «إطعام» وهو مصدر مضاف لمفعوله، والكلام عليه كالكلام على «إطعام عشرة» من جواز تقديره بفعل مبني للفاعل أو للمفعول وما قيل في ذلك. وقوله: «فمن لم يجد فصيام» كقوله في النساء: «فمن لم يجد فصيام شهرين»^(٣) وقد تقدم ذلك مُحَرَّراً.

قوله: «إذا حَلَقْتُمْ» قال أبو البقاء^(٤): «منصوب على الظرف وناصبه [٢٧٤/ب] «كفارة» أي: ذلك الإطعام، / أو ما عطف عليه يُكْفَرُ عنكم حنث اليمين وقت

(١) الإملاء ١/٢٢٥.

(٢) البحر ٤/١١.

(٣) الآية ٩٢.

(٤) الإملاء ١/٢٢٥.

حَلْفِكُمْ». وقال الزمخشري^(١): «ذلك المذكورُ كفارة، ولو قيل: «تلك كفارة» لكان صحيحاً بمعنى تلك الأشياء، أو التأنيث للكفارة، والمعنى: «إذا حلفتُم حَيْثُمْ فترك ذِكْرَ الْحِنْتِ لوقوع العلم بأن الكفارة إنما تَجِبُ بِالْحِنْتِ بِالْحَلْفِ لا بنفس الحلف». ولا بد من هذا الذي ذكره الزمخشري وهو تقديرُ الحِنْتِ، ولذلك عيب على أبي البقاء قوله: «العامل في «إذا» كفارةُ أيمانكم، لأن المعنى: ذلك يُكْفِرُ أيمانكم وقتَ حَلْفِكُمْ» فقيل له: الكفارة ليست واقعةً في وقت الحلف فكيف يعمل في الظرف ما لا يقع فيه؟ وظاهر الآية أن «إذا» متمحصّةُ الظرفية، وليس فيها معنى الشرط، وهو غيرُ الغالبِ فيها، وقد يجوزُ أن تكونَ شرطاً، ويكونُ جوابُها محذوفاً على قاعدةِ البصريين يَدُلُّ عليه ما تقدّم، أو هو نفسُ المتقدم عند أبي زيد والكوفيين، والتقدير: إذا حَلَفْتُمْ وَحَيْثُمْ فذلك كفارةُ إثمِ أيمانكم، كقولهم: «أنتَ ظالمٌ إنْ فَعَلْتَ». والكافُ في قوله: «كذلك بيّن» نعت لمصدر محذوفٍ عند جماهيرِ المُعربين، أي: بيّن الله آياته تبييناً مثل ذلك التبيين، وعند سيبويه^(٢) أنه حالٌ من ضمير ذلك المصدرِ على ما عُرفَ غيرَ مرّةٍ.

آ. (٩٠) قوله تعالى: ﴿رَجِسٌ﴾: خبرٌ عن هذه الأشياء المتقدمة فيقال: «كيف أخبر عن جمع بمفرد؟ فأجاب الزمخشري^(٣) بأنه على حَذْفِ مضاف أي: إنما شأنُ الخمرِ. وكذا وكذا، ذكر ذلك عند تعرُّضِهِ للضميرِ في «فاجتنبوه» كما سيأتي، وكذا قَدَّرَهُ أبو البقاء فقال^(٤): «لأنَّ التقديرَ: إنما عَمَلُ هذه الأشياءِ». قال الشيخ^(٥) بعد حكايته كلامَ الزمخشري: «ولا حاجة إلى

(١) الكشاف ١/٦٤١.

(٢) الكتاب ١/١١٦.

(٣) الكشاف ١/٦٤٢.

(٤) الإملاء ١/٢٢٥.

(٥) البحر ٤/١٤.

- المسألة -

هذا، بل الحكم على هذه الأربعة أنفسها أنها رجسٌ أبلغ من تقدير هذا المضاف كقوله: «إنما المشركون نجس»^(١). وهو كلامٌ حسن، وأجاب أبو البقاء^(٢) أيضاً بأنه يجوز أن يكون «رجس» خبراً عن «الخمر»، وحذف خبر المعطوفات للدلالة خبر الأول عليها. قلت: وعلى هذا فيجوز أن يكون خبراً عن الآخر وحذف خبر ما قبله للدلالة خبر ما بعده عليه؛ لأن لنا في نحو قوله تعالى: «والله ورسوله أحق أن يرضوه»^(٣) هذين التقديرين، وقد تقدم تحقيقهما غير مرة.

والأنصاب جمع «نصب»، وقد تقدم ذلك أول السورة^(٤). والأزلام تقدمت أيضاً، والرجس قال الراغب^(٥): «هو الشيء القدر، رجل رجس، ورجال أرجاس» ثم قال: «وقيل: رجس ورجز للصوت الشديد، يقال: بعير رجاس: شديد الهدير، وغمام راجس ورجاس: شديد الرعد». وقال الزجاج^(٦): «هو اسم لكل ما استقدر من عمل قبيح، يقال: رجس ورجس بكسر الجيم وفتحها يرجس رجساً إذا عمل عملاً قبيحاً، وأصله من الرجس بفتح الراء وهو شدة صوت الرعد، قال^(٧):

١٨٠٩ - وكلُّ رجاسٍ يسوقُ الرجسا

(١) الآية ٢٨ من التوبة.

(٢) الإملاء ٢٢٥/١.

(٣) الآية ٦٢ من التوبة.

(٤) الآية ٣.

(٥) المفردات ١٩٣.

(٦) معاني القرآن ٢٢٤/٢.

(٧) البيت للعجاج، وهو في معاني القرآن للزجاج ٢٢٤/٢ واللسان «رجس»، وضبطها

«يسوق الرجسا» ولكننا التزمنا ضبط المؤلف لها، وكتب اللغة تميز الوجهين. انظر:

اللسان «رجس».

- المائدة -

وفَرَّق ابن دريد^(١) بين الرَّجْس والرَّجْز والرُّكْس، فجعل الرَّجْس: الشر، والرَّجْز: العذاب، والرُّكْس: العَذْرَة والنَّتْن، ثم قال: «والرَّجْسُ يقال للثَّنين»، فتحصَّل من هذا أنه اسمٌ للشَّيء القَدِيرِ المَنتنِ أو أنه في الأصل مصدرٌ.

وقوله: «مِنْ عملِ الشَّيْطَانِ» في محلِّ رفعٍ لأنه صفةٌ لـ «رجس». والهاء في «فاجتنبوه» تعودُ على الرجس أي: فاجتنبوا الرجس الذي أخبر به عَمَّا تقدَّم من الخمر وما بعدها. وقال أبو البقاء^(٢): «إنها تعود على الفعل» يعني الذي قَدَّرَه مضافاً إلى الخمر وما بعدها، وإلى ذلك نحا الزمخشري أيضاً، قال^(٣): «فإن قلت: إلَامٌ يَرْجِعُ الضمير في قوله: «فاجتنبوه؟ قلت: إلى المضافِ المحذوف^(٤)، أو تعاطيها أو ما أشبه ذلك، ولذلك قال: «رَجْسٌ من عملِ الشَّيْطَانِ»، وقد تقدَّم أن الأحسن أن هذه الأشياء جُعِلَتْ نفسَ الرجس مبالغةً.

آ. (٩١) قوله تعالى: ﴿فِي الخمر﴾: فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه متعلق بـ «يوقع» أي: يُوقِع بينكم هذين الشَّيْئين في الخمر أي: بسبب شربها، و«في» تفيد السببية كقوله عليه السلام: «إنَّ امرأةً دخلت النار في هَرَّةٍ»^(٥). الثاني: أنها متعلقة بالبخضاء لأنه مصدر معرف بأل / . الثالث: أنه [أ/٢٧٥] متعلق بـ «العداوة». وقال أبو البقاء^(٦): «ويجوز أن تتعلَّق «في» بالعداوة

(١) انظر: الجمهرة ٧٤/٢.

(٢) الإملاء ٢٢٥/١.

(٣) الكشف ٦٤٢/١.

(٤) لأن الأصل: إنما شأن الخمر.

(٥) رواه البخاري: (الفتح) بدء الخلق ٣٥٦/٦؛ مسلم التوبة ٢١١٠/٤؛ ابن ماجه:

الزهد ٣٠ (٢/١٤٢١)؛ المسند ٢٦١/٢.

(٦) الإملاء ٢٢٥/١.

- المائدة -

أوب «البغضاء» أي: أن تتعادوا وأن تتباغضوا بسبب شرب الخمر، وعلى هذا الذي ذكره تكون المسألة من باب التنازع وهو الوجه الرابع، إلا أن في ذلك إشكالاً وهو أن من حق المتنازعين أن يصلح كل منهما للعمل، وهذا العامل الأول وهو العداوة لو سُلِّط على المتنازع فيه لزم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي وهو المعطوف، وقد يقال: إنه في بعض صور التنازع يلتزم إعمال الثاني، وذلك في فعلي التعجب إذا تنازعا معمولاً فيه، وقد تقدّم هذا مشعباً في البقرة.

قوله: «فهل أنتم مُتَّهِنُونَ» هذا الاستفهام فيه معنى الأمر أي: انتهوا، ولذلك لمّا فهم عمر بن الخطاب الأمرية، قال: «انتهينَا يارب انتهينا يارب» ويدلُّ على ذلك أيضاً عطفُ الأمرِ الصريحِ عليه في قوله «وأطيعوا»، كأنه قيل: انتهوا عن شرب الخمر وعن كذا وأطيعوا، فمجيء هذه الجملة الاستفهامية المصدرية باسمٍ مُخْبِرٍ عنه باسمِ فاعلٍ دالٍّ على ثبوتِ النهي واستقراره أبلغ من صريح الأمر. قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: لِمَ جُمع الخمرُ والميسرُ مع الأنصابِ والأزلامِ أولاً ثم أفردهما آخراً؟ قلت: لأنَّ الخطابَ مع المؤمنين، وإنما نهاهم عمّا كانوا يتعاطونه من شرب الخمرِ واللعبِ بالميسرِ وذكّر الأنصابِ والأزلامِ لتأكيدِ تحريمِ الخمرِ والميسرِ وإظهارِ أنَّ ذلك جميعاً من أعمالِ أهلِ الجاهليةِ وأهلِ الشرك» انتهى. ويظهرُ شيءٌ آخرٌ وهو أنه لم يُفردِ الخمرَ والميسرَ بالذكرِ آخراً، بل ذكّرَ معهما شيئاً يلزمُ منه عدمُ الأنصابِ والأزلامِ فكانه ذكر الجميعِ آخراً، بيانه أنه قال: «في الخمرِ والميسرِ ويصُدُّكم عن ذكرِ الله» بعبادة الأنصابِ أو بالذبحِ عليها للأصنامِ على حَسَبِ ما تقدم تفسيره أولِ السورة، و«عن الصلاة» باشتغالكم بالأزلامِ، وقد تقدّم تفسيرها أيضاً، فذكّر الله والصلاة مُنْبِهان على الأنصابِ والأزلامِ، وهذا وجه حسن.

(١) الكشاف ٦٤٢/١.

آ. (٩٣) قوله تعالى: ﴿إِذَا مَا اتَّقَوْا﴾: ظرف منصوب بما يفهم من الجملة السابقة وهي: «ليس» وما في حيزها، والتقدير: لا يأثمون ولا يؤاخذون وقت اتقائهم، ويجوز أن يكون ظرفاً محضاً، وأن يكون فيه معنى الشرط، وجوابه محذوف أو متقدّم على ما مرّ.

آ. (٩٤) قوله تعالى: ﴿لِيلُونُكُمْ﴾: جواب قسم محذوف أي: واللّه ليلونكم، وقد تقدّم أنه تجب اللام وإحدى النونين في مثل هذا الجواب. قوله: «بشيء» متعلّق بـ «ليلونكم» أي: ليختبرنكم بشيء. وقوله: «من الصيد»: في محلّ جرّ صفة لـ «شيء» فيتعلّق بمحذوف، و«من» الظاهر أنها تبعيضية لأنه لم يُحرّم صيد الحلال ولا صيد الحلال ولا صيد البحر. وقيل: إنها لبيان الجنس. وقال مكي^(١): «وقيل «من» لبيان الجنس، فلما قال «بشيء» لم يُعلم من أيّ جنس هو فبيّن فقال: «من الصيد» كما تقول: «لأعطيتك شيئاً من الذهب»، وبهذا الوجه بدأ أبو البقاء ثم قال^(٢): «وقيل: إنها للتبعيض». وكونها للبيان فيه نظر، لأنّ الصحيح أنها لا تكون للبيان، والقائل بأنها للبيان يُشترط أن يكون المبيّن بها معرفاً بأل الجنسية كقوله: «فاجتنبوا الرجس من الأوثان»^(٣)، وبه قال ابن عطية^(٤) أيضاً، والزجاج هو الأصل في ذلك فإنه قال^(٥): «وهذا كما تقول: «لامتحننك بشيء من الرزق»، وكما قال تعالى: «فاجتنبوا الرجس من الأوثان».

قوله: «تناله» في محلّ جرّ لأنه صفة ثانية لـ «شيء»، وأجاز أبو البقاء^(٦)

(١) المشكل ٢٤٣/١.

(٢) الإملاء ٢٢٥/١.

(٣) الآية ٣٠ من الحج.

(٤) المحرر ١٨٨/٥.

(٥) معاني القرآن ٢٢٧/٢.

(٦) الإملاء ٢٢٦/١.

- المائدة -

أن يكون حالاً: إمّا من الصيد، وإمّا من «شيء» وإن كان نكرة لأنه قد وُصِفَ فتخصّص، واستبعدَ الشيخُ^(١) جَعَلَهُ حالاً من الصيد، ووجه الاستبعاد أنه ليس المقصود بالحديث عنه. وقرأ الجمهور: «تَنَالَهُ» بالمنقوطة فوق لتأنيث الجمع، وابن وثاب^(٢) والنخعي / بالمنقوطة من تحت لأن تأنيثه غير حقيقي. [ب/٢٧٥] وقوله^(٣): «ثم اتَّقُوا وآمنوا ثم اتَّقُوا» للناس فيه قولان، أحدهما: أن هذا من باب التوكيد، ولا يَضُرُّ حرفُ العطف في ذلك، وهذا كقوله تعالى: «كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون»^(٤)، حتى إنَّ الشيخَ جمالَ الدين بن مالك^(٥) يَجْعَلُ هذا من التوكيد اللفظي المبوب له في النحو. والثاني: أنه ليس للتأكيد بل للتأسيس، إلا أنه جَعَلَ التغيّر حاصلًا بتقدير المتعلقات، فمنها أن التقدير: اتَّقُوا الشرك وآمنوا إيماناً كاملاً ثم اتَّقُوا وآمنوا أي: ثم ثَبَّتُوا على التقوى والإيمان المتقدمين، واستمروا على هذه الحالة ثم اتَّقُوا ثم تناهَوْا في التقوى وتوغلوا فيها، وأحسنوا للناس وواسوهم^(٦) بأموالهم، وإليه نحا أبو القاسم الزمخشري^(٧) بعبارة قريبة من هذا المعنى.

قوله تعالى: «لِيُعَلِّمَ اللَّهُ» اللامُ متعلقةٌ بـ«لِيُبلِّغَنَّكُمْ»، والمعنى: ليتميزَ أو ليظهرَ لكم، وقد مضى تحقيقه في البقرة، وأنَّ هذه تسمى لام كي. وقرأ بعضهم: «لِيُعَلِّمَ» بضم الياء وكسر اللام من أعلم، والمفعول الأول على هذه القراءة محذوفٌ أي: لِيُعَلِّمَ اللَّهُ عباده، والمفعول الثاني هو قوله: «مَنْ يَخَافُهُ» فـ«أَعْلَمَ» منقولةٌ بهمزة التعديّة من «علم» المتعدية لواحد بمعنى

(١) البحر ١٧/٤.

(٢) البحر ١٧/٤.

(٣) عاد إلى الآية ٣٣.

(٤) الآية ٣ - ٤ من التكاثر.

(٥) انظر: شرح عمدة الحافظ له ٥٧٢.

(٦) سقطت إحدى الواوین سهواً من الأصل.

(٧) الكشاف ٦٤٣/١.

- المائدة -

«عَرَفَ». قوله: «بالغيب» في محل نصب على الحال من فاعل «يخافه» أي: يخافه ملتبساً بالغيب، وقد تقدم معناه في البقرة^(١). وجوز أبو البقاء^(٢) فيه ثلاثة أوجه، أحدها: ما ذكرته، والثاني: أنه حالٌ من «مَنْ» في «من يخافه»، والثالث: أن الباء بمعنى «في»، والغيب مصدرٌ واقعٌ موقعٌ غائبٌ أي: يخافه في المكان الغائب عن الخلق، فعلى هذا يكون متعلقاً بنفس الفعل قبله، وعلى الأوّلين يكون متعلقاً بمحذوفٍ على ما عُرِفَ.

آ. (٩٥) قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾: في محل نصب على الحال من فاعل «تقتلوا»، و«حُرْمٌ» جمع حَرَامٍ، وحَرَامٌ يكون للمُحَرَّمِ وإن كان في الحِلِّ وَلِمَنْ فِي الحَرَمِ وإن كان حلالاً، وهما سيّان في النهي عن قتل الصيد، وقد تقدم الكلام^(٣) على هذه اللفظة. قوله: «منكم» في محلّ نصب على الحال من فاعل «قتله» أي: كائناً منكم. وقيل: «مَنْ» للبيان وليس بشيء، لأنّ كلَّ مَنْ قَتَلَ صيداً حَكَمَهُ كذلك. فإن قلت: هذا واردٌ أيضاً على جَعَلَهُ حالاً. قلت: لم يُقَصِّدْ لذلك مفهومٌ حتى إنه لو قتلته غيركم لم يكن عليه جزاء، لأنه قصد بالخطاب معنى آخر وهو المبالغة في النهي عن قتل الصيد.

قوله: «متعمداً» حالٌ أيضاً من فاعل «قتله» فعلى رأي مَنْ يجوزُ تعدُّدَ الحال يُجيز ذلك هنا، ومَنْ مَنَعَ يقول: إنّ «منكم» للبيان حتى لا تتعدّد الحال، و«مَنْ» يجوزُ أن تكون شرطيةً وهو الظاهر، وموصولةً، والفاء لشبهها بالشرطية، ولا حاجةً إليه وإن كانوا فعلوه في مواضع. قوله: «فجزاء» الفاء جوابُ الشرطِ أوزائدةٌ لشبه المبتدأ بالشرط، فعلى الأول الجملة بعدها في محلّ جزمٍ، وعلى الثاني في محلّ رفعٍ، وما بعد «مَنْ» على الأول في محلّ

(١) الآية ٣.

(٢) الإملاء ١/٢٢٦.

(٣) انظر: الآية ١ من المائدة.

- المائدة -

جزم لكونه شرطاً، وعلى الثاني لا محل له لكونه صلة. وقرأ^(١) أهل الكوفة: «فجزاء مثل» بتنوين جزاء ورفعه ورفع «مثل»، وباقي السبعة برفعه مضافاً إلى «مثل»، ومحمد بن مقاتل^(٢) بتنوين «جزاء» ونصبه ونصب «مثل»، والسلمي برفع «جزاء» منوناً ونصب «مثل»، وقرأ عبدالله: «فجزاؤه» برفع «جزاء» مضافاً لضمير «مثل» رفعاً.

فأما قراءة الكوفيين فلأن «مثل» صفة لـ «جزاء» أي: فعليه جزاء موصوف بكونه «مثل ما قتله» أي مماثله. وجوز مكي^(٣) وأبو البقاء^(٤) وغيرهما أن يرتفع «مثل» على البدل، وذكر الزجاج^(٥) وجهاً غريباً وهو أن يرتفع «مثل» على أنه خبر لـ «جزاء»، ويكون «جزاء» مبتدأ قال: «والتقدير: فجزاء ذلك [٢٧٦/أ] الفعل مثل ما قتل». قلت: ويؤيد هذا الوجه / قراءة عبدالله: «فجزاؤه مثل»، إلا أن الأحسن أن يقدر ذلك المحذوف ضميراً يعود على المقتول لأن يُقدره: «فجزاء ذلك الفعل» و«مثل» بمعنى مماثل قاله جماعة: الزمخشري^(٦) وغيره، وهو معنى اللفظ، فإنها في قوة اسم فاعل، إلا أن مكياً^(٧) توهم أن «مثلاً» قد يكون بمعنى غير مماثل فإنه قال: «ومثل» في هذه القراءة - يعني قراءة الكوفيين - بمعنى مماثل، والتقدير: فجزاء مماثل لما قتل يعني في القيمة أو في الخلقة على اختلاف العلماء، ولو قدرت مثلاً على لفظه لصار

(١) السبعة ٢٤٧؛ الكشف ٤١٨/١؛ والشواذ ٣٤؛ البحر ١٩/٤، وأهل الكوفة: عاصم وحمزة والكسائي.

(٢) محمد بن مقاتل العكي، رضيع هارون الرشيد، وُلِّيَ افریقیة، وتوفي بعد سنة ١٨٤.
انظر: الأعلام ٣٢٨/٧.

(٣) المشكل ٢٤٤/١.

(٤) الإملاء ٢٢٦/١.

(٥) معاني القرآن ٢٢٨/٢.

(٦) الكشف ٦٤٤/١.

(٧) المشكل ٢٤٤/١.

المعنى : فعليه جزاءٌ مثلُ المقتولِ من الصيد، وإنما يلزمه جزاء المقتول بعينه لا جزاءً مثله، لأنه إذا وَدَى جزاءً مثل المقتول صار إنما وَدَى جزاءً ما لم يُقْتَل؛ لأنَّ مثل المقتول لم يُقْتَله، فَصَحَّ أن المعنى : فعليه جزاءٌ مماثِلٌ للمقتول، ولذلك بَعُدَتِ القراءةُ بالإضافة عند جماعة. قلت: «مثل» بمعنى مُماثِلٌ أبداً فكيف يقول «ولو قَدَّرْتُ مثلاً على لفظه»؟ وأيضاً فقوله: «لصار المعنى إلى آخره» هذا الإشكال الذي ذكره لا يُتَصَوَّرُ مجيئه في هذه القراءة أصلاً، وإنما ذَكَرَه الناسُ في قراءة الإضافة كما سيأتي، وكأنه نَقَلَ هذا الإشكالَ من قراءة الإضافة إلى قراءة التنوين.

وأما قراءة باقي السبعة فاستبعدتها جماعة، قال الواحدي: «ولا ينبغي إضافة الجزاء إلى المثل لأنَّ عليه جزاء المقتول لا جزاءً مثله فإنه لا جزاءً عليه لَمَّا لم يقتله» وقال مكِّي^(١) بعد ما قَدَّمْتُهُ عنه: «ولذلك بَعُدَتِ القراءةُ بالإضافة عند جماعة لأنها تُوجِبُ جزاءً مثل الصيد المقتول». قلت: ولا التفات إلى هذا الاستبعاد فإنَّ أكثرَ القراء عليها. وقد أجاب الناسُ عن ذلك بأجوبةٍ سديدة، لَمَّا خفيت على أولئك طَعَنُوا في المتواتر، منها: أنَّ «جزاء» مصدرٌ مضافٌ لمفعوله تخفيفاً، والأصل: فعليه جزاءٌ مثل ما قتل، أي: أن يجزى مثل ما قتل، ثم أضيف، كما تقول: «عجبت من ضرب زيداً» ثم «من ضرب زيد» ذَكَرَ ذلك الزمخشري^(٢) وغيره، وبَسَطُ ذلك أنَّ الجزاء هنا بمعنى القضاء والأصل: فعليه أن يُجْزَى المقتول من الصيد مثله من النعم، ثم حُذِفَ المفعولُ الأولُ لدلالة الكلامِ عليه وأضيف المصدرُ إلى ثانيهما، كقولك: «زيدٌ فقيرٌ ويعجبني إعطاؤك الدرهم» أي: إعطاؤك إياه. ومنها: أنَّ «مثل» مقحمةٌ كقولهم: «مِثْلُك لا يفعل ذلك» أي: أنت لا تفعل ذلك، ونحو

(١) المشكل ١/٢٤٤.

(٢) الكشاف ١/٦٤٤.

قوله تعالى: «فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به»^(١) أي: بما آمنتم [به] وكقوله: «ليس كمثل شيء»^(٢) فـ «مثل» زائدة، وهذا خلاف الأصل، فالجواب ما قدّمته. و«ما» يجوز أن تكون موصولة اسمية أو نكرة موصوفة، والعائد محذوف على كلا التقديرين أي: مثل ما قتله من النعم.

فَمَنْ رَفَعَ «جزاء» ففيه أربعة أوجه، أحدها: أنه مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف تقديره: فعلية جزاء. والثاني: أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: فالواجب جزاء. والثالث: أنه فاعل بفعل محذوف أي: فيلزمه أو يجب عليه جزاء. الرابع: أنه مبتدأ وخبره «مثل»، وقد تقدّم أن ذلك مذهب أبي إسحاق الزجاج، وتقدم أيضاً رفع «مثل» في قراءة الكوفيين على أحد ثلاثة أوجه: النعت والبدل والخبر حيث قلنا: «جزاء» مبتدأ عند الزجاج.

وأما قراءة «فجزاؤه مثل» فظاهرة أيضاً. وأما قراءة «فجزاء مثل» برفع «جزاء» وتنوينه ونصب «مثل» فعلى إعمال المصدر المنون في مفعوله، وقد تقدّم أن قراءة الإضافة منه، وهونظير قوله [٢٧٦/ب] تعالى: «أو إطعام في يوم / ذي مسغبة يتيماً»^(٣) وفاعله محذوف أي: فجزاء أحدكم أو القاتل، أي: أن يُجزى القاتل للصيد. وأما قراءة: «فجزاء مثل» بنصبها فجزاء منصوب على المصدر أو على المفعول به، و«مثل» صفته بالاعتبارين، والتقدير: فليجز جزاء مثل، أو: فليخرج جزاء، أو فليغرم جزاء مثل.

قوله: «من النعم» فيه ثلاثة وجه، أحدها: أنه صفة لـ «جزاء» مطلقاً، أي: سواء رُفع أم نُصب، نُون أم لم يُنَوَّن، أي: إن ذلك الجزاء يكون من

(١) الآية ١٣٧ من البقرة.

(٢) الآية ١١ من الشورى.

(٣) الآية ١٤ من البلد.

جنسِ النِّعم، فهذا الوجه لا يمتنع بحالٍ. الثاني: أنه متعلق بنفسِ «جزاء» لأنه مصدرٌ، إلا أن ذلك لا يجوزُ إلا في قراءة مَنْ أضاف «جزاء» إلى «مثل» فإنه لا يلزمُ منه محذورٌ، بخلاف ما إذا نَوَّنته وجعلت «مثل» صفته أو بدلاً منه أو خيراً له فإن ذلك يمتنع حينئذٍ، لأنك إن جعلته موصوفاً بـ «مثل» كان ذلك ممنوعاً من وجهين، أحدهما: أن المصدرَ الموصوفَ لا يعملُ وهذا قد وُصِفَ. والثاني: أنه مصدر فهو بمنزلة الموصولِ والمعمولِ من تمامِ صلته، وقد تقرر أنه لا يُتَّبَعُ الموصولُ^(١) إلا بعد تمامِ صلته لثلا يلزمُ الفصلُ بأجنبي. وإن جعلته بدلاً لزم أن يُتَّبَعُ الموصولُ قبل تمامِ صلته، وإن جعلته خيراً لزم الإخبار عن الموصولِ قبل تمامِ صلته، وذلك كله لا يجوزُ. الثالث^(٢): ذكره أبو البقاء^(٣) وهو أن يكونَ حالاً من عائدِ الموصولِ المحذوفِ فإنَّ التقدير: فجزاءٌ مثل الذي قتله حال كونه من النِّعم، وهذا وهمٌ لأن الموصوفَ بكونه من النِّعم إنما هو جزاءُ الصيدِ المقتولِ، وأما الصيدُ نفسه فلا يكونُ من النِّعم. والجمهورُ على فتحِ عينِ «النِّعم»، وقرأ^(٤) الحسن بسكونها، فقال ابنُ عطية^(٥): «هي لغة» وقال الزمخشري^(٦): «استثقلَ الحركةَ على حرفِ الحلق كما قالوا: «الشُّعر» في «الشَّعر».

قوله: «يَحْكُمُ به ذوا» في موضعِ رفعٍ صفةً لـ «جزاء» أو في موضعِ نصبٍ على الحالِ منه أو على النعتِ لـ «جزاء» فيمنُ نَصَبه، وخصَّصَ أبو البقاء^(٧) كونه صفةً بقراءة تنوينِ «جزاء»، والحالُ بقراءةٍ إضافته، ولا فرق،

(١) الموصول مجازاً هنا «جزاء» و«من النعم» من تمامِ صلته، والأجنبي «مثل».

(٢) أي من إعراب «من النعم».

(٣) الإملاء ٢٢٦/١.

(٤) الشواذ ٣٥؛ البحر ١٩/٤.

(٥) المحرر ١٩٣/٥.

(٦) الكشاف ٦٤٥/١.

(٧) الإملاء ٢٢٦/١.

بل يجوز أن تكون الجملة نعتاً أو حالاً بالاعتبارين؛ لأنه إذا أضيف إلى «مثل» فهو باقٍ على تنكيره لأن «مثلاً» لا يتعرّف بالإضافة، وكذا خصص مكي^(١) الوصف بقراءة إضافة الجزاء إلى «مثل» فإنه قال: «ومن النعم في قراءة مَنْ أضاف الجزاء إلى «مثل» صفةً لجزاء، ويحسنُ أن تتعلّق [من] بالمصدر فلا تكون صفةً، وإنما المصدرُ معدّى إلى «من النعم»، وإذا جعلته صفةً فـ «مَنْ» متعلّقة بالخبر المحذوف وهو «فعلية». وفي هذا الكلام نظرٌ من وجهين، أحدهما: قد تقدّم وهو التخصيص بقراءة الإضافة. والثاني: أنه حين جعل «من النعم» صفةً علّقها بالخبر المحذوف لما تضمّنه من الاستقرار، وليس كذلك؛ لأنّ الجار إذا وقع صفةً تعلّق بمحذوف، ذلك المحذوف هو الوصف في الحقيقة، وهذا الذي جعله متعلّقاً لهذه الصفة ليس صفةً للموصوف في الحقيقة بل هو خبرٌ عنه، ألا ترى أنك لو قلت: «عندي رجلٌ من بني تميم» أن «من بني» متعلّقٌ بوصفٍ محذوفٍ في الحقيقة لا بقولك «عندي»، ويمكن أن يُقال: - وهو بعيدٌ جداً - إنه أراد التعلّق المعنوي، وذلك أنّ العامل في الموصوفِ عاملٌ في صفته، و«عليه» عاملٌ في «جزاء» فهو عاملٌ في صفته، فالتعلّق من هذه الحيثية، ولكن إنما يتأتى ذلك حيث جعلنا الخبرَ عاملاً في المبتدأ، أو قلنا: إنّ الجارَ يرفع الفاعلَ ولو لم يعتمد، وإنما أذكرُ هذه التوجيهات لأنّ القائلين بذلك ممّن لا يُلغى قولهم بالكلية.

والألف في «ذوا» علامةُ الرفع لأنه مثنى، وقد تقدّم الكلام في اشتقاق

هذه اللفظة وتصاريفها^(٢) وقرأ الجمهور: «ذوا» بالألف، وقرأ^(٣) محمد بن

[٢٧٧/أ] جعفر الصادق /: «ذو» بلفظ الإفراد قالوا: «ولا يريدُ بذلك الوحدة بل يريدُ:

(١) المشكل ٢٤٥/١.

(٢) انظر: الآية ١٧٧ من البقرة.

(٣) البحر ٢٠/٤، وهو أبو جعفر وإقامته بمكة، توفي سنة ٢٠٣ وصلّى عليه المأمون وهو من

نسل عليّ. انظر: الكامل لابن الأثير ١٢١/٦، والأعلام ٦٩/٦.

- المائدة -

يحكم به مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْعَدْلِ. وقال الزمخشري^(١): «وقيل: أراد الإمام»
فعلى هذا تكون الواحدة مقصودة. و«منكم» في محل رفع صفة لـ «ذوا» أي:
إنهما يكونان من جنسكم في الدين، ولا يجوز أن تكون صفة لـ «عدل» لأنه
مصدر قاله أبو البقاء^(٢)، يعني أن المصدر ليس من جنسهم فكيف يُوصف
بكونه منهم؟

قوله: «هذياً» فيه ستة أوجه، أظهرها: أنه حال من الضمير في «به» قال
الزجاج^(٣): «هو منصوب على الحال، المعنى: يحكم به مقدراً أن يُهدى»
يعني أنه حال مقدر لا مقارنة، وكذا قال الفارسي كقولك: «معه صقر صائد»
به غداً» أي مُقدراً الصيد. الثاني: أنه حال من «جزاء» سواء قرئ مرفوعاً
أم منصوباً، منوناً أم مضافاً. وقال الزمخشري^(٤): «هذياً» حال من «جزاء» فيمن
وصفه بمثل، لأن الصفة خصصته فقرب من المعرفة، وكذا خصصه
الشيخ^(٥)، وهذا غير واضح، بل الحالية جائزة مطلقاً كما تقدم. الثالث: أنه
منصوب على المصدر أي: يُهديه هذياً، ذكره مكّي^(٦) وأبو البقاء^(٧). الرابع:
أنه منصوب على التمييز، قاله أبو البقاء^(٨) ومكّي^(٩)، إلا أن مكياً قال: «على
البيان»، وهو التمييز في المعنى، وكأنهما ظناً أنه تمييز لما أُبهم في المثلية،
إذ ليس هنا شيء يصلح للتمييز غيرها. وفيه نظر من حيث إن التمييز إنما يرفع

(١) الكشاف ١/٦٤٥.

(٢) الإملاء ١/٢٢٦.

(٣) معاني القرآن ٢/٢٢٩.

(٤) الكشاف ١/٦٤٥.

(٥) البحر ٤/٢٠.

(٦) المشكل ١/٢٤٥.

(٧) الإملاء ١/٢٢٧.

(٨) الإملاء ١/٢٢٧.

(٩) المشكل ١/٢٤٥.

- المائدة -

الإبهام عن الذوات لا عن الصفات، وهذا كما رأيت إنما رفع إبهاماً عن صفة، لأن الهدى صفة في المعنى إذ المرادُ به مُهْدَى. الخامس: أنه منصوبٌ على محلِّ «مثل» فيمنَّ خَفَضَه، لأنَّ محلَّه النَّصْبُ بعملِ المصدرِ فيه تقديرًا كما تقدَّم تحريره. السادس: أنه بدلٌ من «جزاء» فيمنَّ نَصَبَه. و«بالغ الكعبة» صفةٌ لـ«هَدْيًا»، ولم يتعرَّفْ بالإضافة لأنه عاملٌ في الكعبة النَّصْبُ تقديرًا، ومثله: «هذا عارضٌ مُمَطِّرُنَا»^(١) وقولُ الآخرِ^(٢):

١٨١٠- يا رَبِّ غَابِطْنَا لو كان يَطْلُبُكُمْ

لا قى مباعِدةً منكم وجِرْمَانَا

في أن الإضافة فيها غيرُ مَحْضَةٍ. وقرأ^(٣) الأعرج: «هَدْيًا» بكسر الدال وتشديد الياء.

قوله: «أو كفارة» عطفتُ على قوله: «فجزاء»، و«أو» هنا للتخيير، ونُقِلَ عن ابن عباس أنها ليست للتخيير، بل للترتيب، وهذا على قراءةٍ مَنْ رفع «فجزاء»، وأما مَنْ نَصَبَه فقال الزمخشري^(٤) «جَعَلَهَا خَيْرَ مَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ كَأَنه قيل: أو الواجبُ عليه كفارة، ويجوزُ أَنْ تُقَدَّرَ: فعليه أن يَجْزِيَ جزاءً أو كفارةً، فَتَعَطَّفَ «كفارة» على «أَنْ يَجْزِيَ»، يعني أن «عليه» يكونُ خبراً مقدماً، و«أَنْ يَجْزِيَ» مبتدأً مؤخرًا، فَعَطَّفَتِ «الكفارة» على هذا المبتدأ. وقرأ^(٥) نافع وابن عامر بإضافة «كفارة» لِمَا بَعْدَهَا، والباقون بتنوينها ورفعٍ ما بعدها.

(١) الآية ٢٤ من الأحقاف.

(٢) البيت لجرير وهو في ديوانه ٥٩٥؛ والكتاب ٢١٢/١؛ وابن يعيش ٥١/٣؛ والتصريح ٢٨/٢؛ والدرر ٥٦/٢. والشاهد في قوله «غابطنا» حيث إن دخول رَبِّ عليها أكد تنكيرها لأن «رَبِّ» لا تدخل إلا على النكرات.

(٣) الشواذ ٣٥؛ البحر ٢٠/٤.

(٤) الكشف ٦٤٥/١.

(٥) السبعة ٢٤٨؛ الكشف ٤١٨/١.

فأما قراءة الجماعةِ فواضحةٌ، ورفعُ «طعام» على أحدِ ثلاثةِ أوجه، أحدها: أنه بدل من «كفارة» إذ هي من جنسِه. الثاني: أنه بيانٌ لها كما تقدّم، قاله الفارسي^(١). وردّه الشيخ^(٢) بأنّ مذهبَ البصريين اختصاصُ عطفِ البيانِ بالمعارفِ دونَ النكراتِ. قلت: أبو علي يُخالفُ في ذلك ويستدل بأدلة، منها: «شجرة مباركة زيتونة»^(٣)، ف«زيتونة» عنده عطف بيان لـ «شجرة»، وكذا قوله تعالى: «من ماءٍ صديد»^(٤)، ف«صديد» عنده بدلٌ^(٥) من «ماء» والبدلُ فيهما محتملٌ فلا حُجّةَ له، والبدلُ قد يجيء للبيان^(٦). الثالث: أنه خبر مبتدأ محذوف أي: هي طعام أي: تلك الكفارة. وأما قراءة نافع وابن عامر فوجهها أنّ الكفارة لَمَّا تنوّعت إلى تكفير بالطعام وتكفير بالجزاء المماثل وتكفير بالصيام حَسُنَ إضافتها لأحدِ أنواعها تبييناً لذلك، والإضافة تكون بأدنى ملابسة كقوله^(٧):

١٨١١- إذا كوكبُ الخرقاءِ لاحَ بسُحرةٍ

سهيلٌ أذاعتْ غزْلها في القرائبِ

/ أضاف الكوكبَ إليها لقيامها عند طلوعه فهذا أولى. ووجهها [٢٧٧/ب]

الزمخشري^(٨) فقال: «وهذه الإضافة مبيّنة، كأنه قيل: أو كفارة من طعام مساكين، كقولك: «خاتم فضة» بمعنى من فضة». قال الشيخ^(٩):

(١) الحجة (خ) ٣٤٨/٢.

(٢) البحر ٢٠/٤.

(٣) الآية ٣٥ من النور.

(٤) الآية ١٦ من إبراهيم.

(٥) كذا في الأصل، لعله «بيان» لأن موضع المناقشة.

(٦) يعني أن حجة أبي علي ضعيفة؛ لأن الشواهد التي يسوقها تحتمل البدلية وليس ثم شيء يحتم البيان فسقط استدلاله.

(٧) تقدم برقم ١٦٥٩.

(٨) الكشاف ٦٤٥/١.

(٩) البحر ٢١/٤.

«أما ما زعمه فليس من هذا الباب لأن «خاتم فضة» من باب إضافة الشيء إلى جنسه والطعام ليس جنساً للكفارة إلا بتجوُّز بعيد جداً» انتهى. قلت: كان مِنْ حَقِّه أَنْ يَقُولَ: والكفارة ليست جنساً للطعام لأن الكفارة في التركيب نظير «خاتم» في أَنْ كلاً منهما هو المضاف إلى ما بعده، فكما أن «خاتماً» هو المضاف إلى جنسه ينبغي أَنْ يُقال: الكفارة ليست جنساً للطعام لأجل المقابلة، لكن لا يمكن أَنْ يُقال ذلك فإن الكفارة كما تقدّم جنسٌ للطعام والجزاء والصوم، فالطريق في الردّ على أبي القاسم أن يُقال: شرطُ الإضافة بمعنى «مِنْ» أن يُضاف جزءٌ إلى كل بشرطِ صِدْقِ اسمِ الكلِّ على الجزء نحو: «خاتم فضة»، و«كفارة طعام» ليس كذلك، بل هي إضافة «كل» إلى جزء. وقد استشكل جماعة هذه القراءة من حيث إن الكفارة ليست للطعام إنما هي لقتل الصيد، كذا قاله أبو علي الفارسي^(١) وغيره، وجوابه ما تقدّم. ولم يختلف السبعة في جمع «مساكين» هنا وإن اختلفوا في البقرة، قالوا: والفرق بينهما أَنْ قَتَلَ الصيد لا يُجزىء فيه إطعام مسكين واحد. على أنه قد قرأ^(٢) عيسى بن عمر والأعرج بنتوين «كفارة» ورفع «طعام مسكين» بالتوحيد، قالوا: ومرادهما بيان الجنس لا التوحيد.

قوله: «أو عدل» نسق على «فجزاء»، والجمهور على فتح العين، وقرأ^(٣) ابن عباس وطلحة بن مصرف والجحدري بكسرها، وقد بيّنت معانها في أول هذا التصنيف عند قوله تعالى: «ولا يُؤخذُ منها عدلٌ»^(٤). و«ذلك» إشارة إلى الطعام، وكيّفيته مذكورة في «التفسير الكبير». و«صياماً» نصب على التمييز لأن المعنى: أو قدّر ذلك صياماً فهو كقولك: «لي ملؤه عسلاً». وأصل «صياماً»: «صواماً» فأعلل لما عُرف غير مرة.

(١) الحجة ٣٤٨/٢ (خ).

(٢) البحر ٢١/٤.

(٣) الشواذ ٣٥؛ البحر ٢١/٤. (٤) الآية ٤٨ من البقرة.

قوله: «ليذوق» فيه ستة أوجه، أحدها: أنه متعلق بـ «جزاء» قاله الزمخشري^(١)، قال الشيخ^(٢): «إنما يتأتى ذلك حيث يضاف إلى «مثل» أو يُنَوَّن «جزاء» ويُنصَبُ «مثل»، وَعَلَّلَ ذلك بأنه إذا رفع مثلاً كان صفةً للمصدر، وإذا وُصِفَ المصدرُ لم يعمل إلا أن يتقدم المعمول على وصفه نحو: «يعجبني الضربُ زيداً الشديداً» فيجوز. قلت: وكذا لو جَعَلَهُ بدلاً أيضاً أو خبراً لِمَا تقدم من أنه يلزمُ أن يُتبعَ الموصول أو يخبرَ عنه قبل تمامِ صلته وهو ممنوعٌ، وقد أفهمَ كلامُ الشيخ بصريحه أنه على قراءةٍ إضافة الجزاء إلى «مثل» يجوزُ ما قاله أبو القاسم، وأنا أقول: لا يجوزُ ذلك أيضاً لأنَّ «ليذوق» مِنْ تمامِ صلةِ المصدرِ، وقد عَطَفَ عليه قوله «أو كفارةً أو عدلٌ» فيلزمُ أن يُعْطَفَ على الموصولِ قبل تمامِ صلته، وذلك لا يجوزُ لو قلت: «جاء الذي ضَرَبَ وعمروُ زيداً» لم يَجْزُ للفصل بين الصلة - أو أبعاضها - والموصولِ بأجنبي، فتأملُه فإنه موضعُ حسن.

الثاني: أنه متعلقٌ بفعلٍ محذوفٍ يَدُلُّ عليه قوةُ الكلامِ كأنه قيل: جُوزي بذلك ليدوق. الثالث: أنه متعلقٌ بالاستقرارِ المقدَّرِ قبل قوله: «فجزاء» إذ التقديرُ: فعلية جزاء ليدوق. الرابع: أنه متعلق بـ «صيام» أي: صومه ليدوق. الخامس: أنه متعلقٌ بـ «طعام» أي: طعام ليدوق، ذكر هذه الأوجه الثلاثة أبو البقاء^(٣) وهي ضعيفةٌ جداً، وأجودها الأول. السادس: أنها تتعلَّقُ بـ «عدل ذلك»، نقله الشيخ^(٤) عن بعضِ المُعَرِّبين، قال: - وهو كما قال - «غلط».

(١) الكشاف ١/٦٤٥.

(٢) البحر ٤/٢٢.

(٣) الإملاء ١/٢٢٧.

(٤) البحر ٤/٢٢.

وَالْوَبَالُ: سوء العاقبة وما يُخاف ضرره، قال الراغب^(١): «والوبال: المطر الثقيل القطر، ولمراعاة الثقل قيل للأمر الذي يُخاف ضرره: وبال، قال تعالى: «فذاقوا وبال أمرهم»^(٢)، ويقال: «طعامٌ وبيلٌ»، و«كلاً وبيلٌ» يُخاف وباله، قال تعالى: «فأخذناه أخذاً وبيلاً»^(٣). وقال غيره: «والوبال في اللغة ثقل الشيء في المكروه، يقال: «مرعى وبيل» إذا كان / يُستوخم، و«ماء وبيل» إذا كان لا يُستمرأ، واستوبلت الأرض: كرهتها خوفاً من وبالها، والذوق هنا استعارة بليغة.

قوله: «وَمَنْ عاد فينتقم» «مَنْ» يجوز أن تكون شرطية، فالفاء جوابها، و«ينتقم» خبر لمبتدأ محذوف أي: فهو ينتقم، ولا يجوز الجزم مع الفاء البتة، ويجوز أن تكون موصولة، ودخلت الفاء في خبر المبتدأ لِمَا أشبه الشرط، فالفاء زائدة، والجملة بعدها خبر، ولا حاجة إلى إضمار مبتدأ بعد الفاء بخلاف ما تقدم. قال أبو البقاء^(٤): «حسن دخول الفاء كون فعل الشرط ماضياً لفظاً».

آ. (٩٦) قوله تعالى: ﴿وِطْعَامُهُ﴾: نسق على «صيد» أي: أُحِلَّ لكم الصيدُ وِطْعَامُهُ، فالصيدُ الاصطيادُ، والطعامُ بمعنى الإطعام أي: إنه اسم مصدر، ويُقدَّرُ المفعولُ حيثُذُ محذوفاً أي: إطعامكم إياه أنفسكم، ويجوز أن يكون الصيدُ بمعنى المصيد. والهاءُ في «طعامه» تعودُ على البحرِ على هذا أي: أُحِلَّ لكم مصيدُ البحرِ وِطْعَامُ البحرِ، فالطعامُ على هذا غير الصيد، وفيه خلافٌ بين أهل التفسير ذكرته في موضعه، ويجوز أن تعود الهاءُ على هذا الوجه أيضاً على الصيدِ بمعنى المصيد، ويجوز أن يكون «طعام» بمعنى

(١) المفردات ٥٤٧.

(٢) الآية ١٥ من الحشر.

(٣) الآية ١٦ من الزمل.

(٤) الإملاء ١/٢٢٧.

مَطْعُومٌ، وَيُدُّ عَلَى ذَلِكَ قِرَاءَةٌ^(١) ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ الْحَرِثِ^(٢): «وَطَعْمُهُ»
بِضْمِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ.

قوله: «متاعاً» في نصبه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على المصدر وإليه ذهب مكِّي^(٣) وابن عطية^(٤) وأبو البقاء^(٥) وغيرهم، والتقدير: متَّعكم به متاعاً تنتفعون وتأتدُمون به، وقال مكِّي: «لأنَّ قولَهُ» «أَحِلُّ لَكُمْ» بمعنى أَمْتَعْتُكُمْ به إمتاعاً، كقوله: «كُتِبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ»^(٦). والثاني: أنه مفعول من أجله، قال الزمخشري^(٧): «أي: أَحِلُّ لَكُمْ تَمْتِيعاً لَكُمْ، وهو في المفعول له بمنزلة قوله تعالى: «وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً»^(٨) في باب الحال، لأنَّ قوله «متاعاً لكم» مفعولٌ له مختصٌّ بالطعام كما أنَّ «نافلةً» حالٌ مختصٌّ بـيعقوب، يعني أَحِلُّ لَكُمْ طَعَامَهُ تَمْتِيعاً لِنَتَائِكُمْ^(٩) تَأْكُلُونَهُ طَرِيًّا وَلَسِيَّارَتِكُمْ يَتَزَوَّدُونَ|قَدِيداً» انتهى. فقد خَصَّصَ الزمخشري كونه مفعولاً له بكون الفعل وهو «أَحِلُّ» مسنداً لقوله: «طَعَامُهُ» وليس علةً لِحِلِّ الصَّيْدِ، وإنما هو علةٌ لِحِلِّ الطَّعَامِ فقط، وإنما حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ مَذْهَبُهُ - وهو مذهبُ أَبِي حَنِيفَةَ - مِنْ أَنَّ صَيْدَ الْبَحْرِ مَنْقَسِمٌ إِلَى مَا يُؤْكَلُ وَإِلَى مَا لَا يُؤْكَلُ، وَأَنَّ طَعَامَهُ هُوَ الْمَأْكُولُ مِنْهُ، وَأَنَّهُ لَا يَقَعُ التَّمْتِيعُ إِلَّا بِالْمَأْكُولِ مِنْهُ طَرِيًّا وَقَدِيداً، وَقَوْلُهُ «نَافِلَةً» يَعْنِي أَنَّ هَذِهِ الْحَالُ

(١) الشواذ ٣٥؛ البحر ٢٣/٤.

(٢) ثمة ثلاثة من الصحابة بهذه التسمية وهم: السهمي والهاشمي والزبيدي، لعل المقصود الهاشمي منهم المتوفى سنة ٨٤. انظر: الأعلام ٢٠٥/٤.

(٣) المشكل ٢٤٦/١.

(٤) المحرر ١٩٩/٥.

(٥) الإملاء ٢٢٧/١.

(٦) الآية ٢٤ من النساء.

(٧) الكشف ٦٤٦/١.

(٨) الآية ٧٢ من الأنبياء.

(٩) النساء: المقيمون.

مختصةً بيعقوب لأنه وَلَدٌ وَلَدٍ بخلاف إسحاق فإنه وَلَدُهُ لصلبه، والنافلة إنما تُطْلَقُ على ولد الولد دون الولد، فكذا «متاعاً»، إلا أن هذا يُوَدِّي إلى أن الفعل الواحد يُسَنَدُ لفاعلين متعاطفين يكون في إسناده إلى أحدهما معللاً وإلى الآخر ليس كذلك، فإذا قلت: «قام زيد وعمرو إجلالاً لك» فيجوز أن يكون «قيام زيد» هو المختص بالإجلال أو بالعكس، وهذا فيه إلباس، وأما ما أورده من الحال في الآية الكريمة فثم قرينة أوجبت صرف الحال إلى أحدهما بخلاف ما نحن فيه من الآية الكريمة، وأما غير مذهبه فإنه يكون مفعولاً له غير مختص بأحد المتعاطفين وهو ظاهر جلي. و«لكم» إن قلنا «متاعاً» مصدر فيجوز أن يكون صفة له، ويكون مصدراً مبنياً لكونه وُصِفَ، وإن قلنا إنه مفعول له فيتعلق بفعل محذوف، أي: أعني لكم نحو: «قمت إجلالاً لك»، ويجوز أن تكون اللام مقوية لتعدية المصدر، إذ التقدير: لأن أمتعكم، ولأن أجلك، وهكذا ما جاء من نظائره.

قوله: «ما دمتم» «ما» مصدرية، و«دمتم» صلتها وهي مصدرية ظرفية أي: حُرِّمَ عليكم صيد البر مدة دوامكم مُحْرَمِينَ. والجمهور على ضم دال «دمتم» من لغة من قال: دام يدوم. وقرأ^(١) يحيى: «دمتم» بكسرها من لغة من يقول: / دام يدام يخاف، وهما كاللغتين في مات يموت ويمات، وقد تقدم^(٢). والجمهور على «وحرّم» مبنياً للمفعول، «صيد» رفعا على قيامه مقام الفاعل، وقرئ^(٣): «وحرّم» مبنياً للفاعل، «صيد» نصباً على المفعول به. والجمهور أيضاً على «حرماً» بضم الحاء والراء جمع «حرام» بمعنى مُحْرَم ك«قذال» و«قذل». وقرأ^(٤) ابن عباس «حرماً» بفتحهما، أي: ذوي حرم أي

(١) الشواذ ٣٥.

(٢) انظر: الآية ١٥٧ من آل عمران.

(٣) قراءة ابن عباس كما في الشواذ ٣٥؛ البحر ٢٤/٤.

(٤) البحر ٢٤/٤.

إحرام، وقيل: جَعَلَهُمْ بمنزلة المكان الممنوع منه، والأحسن أن يكون من باب «رجل عدل» جعلهم نفس المصدر فإن «حَرَمًا» بمعنى إحرام، وتقدم أن المصدر يقع للواحد فما فوق بلفظ واحد. والبُرُّ معروفٌ، قال الليث: «ويستعمل نكرة. يقال: جلست برًّا وخرجتُ برًّا». قال الأزهري^(١): «وهو من كلام المولدين» وفيه نظر لقول سلمان الفارسي: «إنَّ لكلَّ امرئٍ جَوَانِيًا وبرَانِيًا» أي باطنٌ وظاهرٌ، وهو من تغيير النسب، وقد تقدم استيفاء هذه المادة في البقرة^(٢). وقَدَّم «إليه» على «تُحشرون» للاختصاص أي: تُحشرون إليه لا إلى غيره، أولتناسبِ رؤوس الآي.

آ. (٩٧) قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ﴾: فيها وجهان، أحدهما: أنها بمعنى صَيَّر فتعدى لاثنين، أولهما «الكعبة» والثاني «قيامًا»، والثاني: أن تكون بمعنى خلق فتعدى لواحد، وهو «الكعبة»، و«قيامًا» نصبٌ على الحال. وقال بعضهم: إنَّ «جعل» هنا بمعنى «بَيَّن» و«حَكَم»، وهذا ينبغي أن يُحمل على تفسير المعنى لا تفسير اللغة؛ إذ لم ينقل أهل العربية أنها تكون بمعنى بَيَّن ولا حَكَم، ولكن يلزم من الجَعْلِ البيان، وأما «البيت» فانتصابه على أحد وجهين: إما البدل وإما عطفِ البيان، وفائدة ذلك أن بعض الجاهلية - وهم خنعم - سَمَّوْا بيتًا الكعبةَ اليمانية فجيء بهذا البدل أو البيان تبييناً له من غيره. وقال الزمخشري^(٣): «البيت الحرام» عطف بيان على جهة المدح لا على جهة التوضيح كما تجيء الصفة كذلك. واعترض عليه الشيخ^(٤) بأن شرطَ البيانِ الجمودُ، والجمودُ لا يُشعر بمدح، وإنما يُشعر به

(١) تهذيب اللغة: ١٥/١٨٤.

(٢) الآية ٤٤.

(٣) الكشاف ١/٦٤٦.

(٤) البحر ٤/٢٥.

المشتق، ثم قال: «إلا أن يريد أنه لَمَّا وُصِفَ البيت بالحرام اقتضى المجموع ذلك فيمكن».

والكعبة لغة: كل بيت مربع، وسُمِّيَت الكعبة كعبةً لذلك، وأصل اشتقاق ذلك من الكعب الذي هو أحد أعضاء الأدمي. قال الراغب^(١): «كعب الرجل» [العظم] الذي عند ملتقى الساق والقدم، والكعبة كل بيت على هيئتها في التريبع، وبها سُمِّيَت الكعبة، وذو الكعبات: بيت كان في الجاهلية لبني ربيعة، وامرأة كاعب: تكعب ثدياها، وقد تقدّم القول في هذه المادة أول السورة^(٢).

والجمهور قرؤوا هنا: «قياماً» بألفٍ بعد الياء، وابن عنامر^(٣): «قِماً» دون ألف بزنة «عنب»، والقيام هنا يحتمل أن يكون مصدراً لـ «قام - يقوم» والمعنى: أن الله جعل الكعبة سبباً لقيام الناس إليها، أي لزيارتها والحج إليها، أو لأنها يصلح عندها أمر دينهم ودنياهم، فيها يقومون، ويجوز أن يكون القيام بمعنى القوام فقُلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها، كذا قال الواحدي، وفيه نظرٌ إذ لا موجب لإعلاله إذ هو كـ «السواك»^(٤) فينبغي أن يقال: إن القيام والقوام بمعنى واحد، قال^(٥):

١٨١٢ - قِوَامٌ دُنْيَا وَقِوَامٌ دِينٍ

فأما إذا دخلها تاءُ التانيث لَزِمَت الياءُ نحو: «القيامة». وأما قراءة

(١) المفردات ٤٥٠.

(٢) الآية ٦ من المائدة.

(٣) السبعة ٢٤٨؛ الكشف ٤١٩/١؛ الشواذ ٣٥؛ البحر ٢٦/٤.

(٤) أي هو اسم وليس مصدراً، وشرط الإعلال المصدرية.

(٥) البيت لحميد الأرقط، وهو في مجاز القرآن ١٧٧/١؛ والطبري ٩٠/١١؛ والبحر

٢٥/٤؛ والمحزر ٢٠٣/٥.

- المائدة -

ابن عامر فاستشكلها بعضهم بأنه لا يَخْلُو: إما أن يكون مصدراً على فِعْل، وإما أن يكون على فِعَال، فإن كان الأول فينبغي أن تصح الواو كـ «جَوَل» و «عَوَرَ»، وإن كان الثاني فالقصر لا يأتي إلا في شعر. وقرأ الجحدري: «قِيماً» بتشديد الياء وهو اسمٌ دالٌّ على ثبوت الصفة، وقد تقدّم تحقيقه أول النساء^(١).

قوله: «والشهرَ الحرامَ والهَدْيَ والقلائدَ» عطف على «الكعبة»، والمفعول الثاني أو الحال محذوفٌ لفهم المعنى أي: جعلَ الله أيضاً الشهرَ والهَدْيَ والقلائدَ قِياماً. و«ذلك» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ أي: الحُكْمُ الذي حَكَمناه ذلك لا غيره. والثاني: أنه مبتدأٌ وخبره محذوفٌ أي: ذلك الحكمُ هو الحقُّ لا غيره. الثالث: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ يَدُلُّ عليه السِّياقُ أي: شرَعَ اللهُ ذلك، وهذا أقواها لتعلُّقِ لامِ العلةِ به. و«تعلموا» منصوبٌ بإضمار «أنَّ» بعد لامِ كي، لا بها. و«أنَّ الله» وما في حيزها سادَةٌ مسدَّةٌ للمفعولين أو أحدهما على حَسَبِ الخلاف المتقدم. و«أنَّ الله بكل شيءٍ عليمٌ» نسقٌ على «أنَّ» قبلها /

[٢٧٩/أ]

آ. (٩٩) وقوله تعالى: ﴿إِلَّا الْبَلَاغُ﴾: في رفعه وجهان، أحدهما: أنه فاعل بالجارِّ قبله لاعتماده على النفي، أي: ما استقرَّ على الرسول إلا البلاغ. والثاني: أنه مبتدأٌ، وخبره الجارُّ قبله، وعلى التقديرين فالاستثناء مفرَّغٌ.

آ. (١٠٠) وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ﴾: جوابها محذوفٌ أي: ولو أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الخبيثِ لَمَا استوى مع الطيب، أو: لَمَا أجدى شيئاً في المساواة. والبلاغُ يُحتمل أن يكون مصدراً لـ «بَلَّغ» مشدداً أي: ما عليه إلا التبليغُ، فجاء على حذف الزوائد، كـ «نبات» بعد «أنبت»، ويحتمل أن يكون

(١) الآية ٥.

مصدراً لـ «بَلَّغَ» مخففاً بمعنى البلوغ، ويكون المعنى: ما عليه إلا البلوغ بتبليغه، فالبلوغ مستلزمٌ للتبليغ، فعبر باللازم عن الملزوم.

آ. (١٠١) قوله تعالى: ﴿عَنْ أَشْيَاءٍ﴾: متعلق بـ «تَسْأَلُوا». واختلف^(١) النحويون في «أشياء» على خمسة مذاهب، أحدها - وهو رأي الخليل وسيبويه^(٢) والمازني وجمهور البصريين - أنها اسمٌ جمعٌ من لفظ «شيء» فهي مفردة لفظاً جمعٌ معنى، كطرفاء^(٣) وقصباء^(٤) وأصلها: شَيْئَاءٌ بهمزةٍ بينهما ألفٌ ووزنها فَعْلَاءٌ كـ «طَرَفَاءٌ» فاستثقلوا اجتماعَ همزتين بينهما ألفٌ، لا سيما وقد سبقها حرفٌ علة وهي الياء، وكثُرَ دَوْرُ هذه اللفظة في لسانهم فقلبوا الكلمة بأن قَدَّمُوا لامها، وهي الهمزة الأولى على فائها وهي الشين فقالوا أَشْيَاءٌ فصَارَ وزنها لَفْعَاءٌ، ومُنِعَتْ من الصرف لألف التانيث الممدودة. ورجَّح هذا المذهبُ بأنه لم يلزم منه شيءٌ غيرُ القلب، والقلبُ في لسانهم كثيرٌ كالجاء والحادي والقِسيّ ونَاءٌ وَأَدْرُ^(٥) وَأَرَامٌ وَضِيَاءٌ^(٦) في قراءة قنبل وأيس. والأصل: وجهٌ وواحدٌ وَقُووسٌ ونَأَى وَأَدُوْرٌ وَأَرَامٌ وَضِيَاءٌ وَيَسُوسٌ. واعترض بعضهم على هذا بأن القلب على خلاف الأصل، وأنه لم يرد إلا

(١) انظر في هذه المسألة: الإنصاف ٨١٢؛ المنصف ٩٤/٢ - ١٠٢؛ المتع ٥١٣؛ شرح

الشافعية ٢٨/١، اللسان: «شياء».

(٢) الكتاب ٣٧٩/٢.

(٣) الطرفاء: شجر بعينه.

(٤) القصباء: القصب.

(٥) أصلها أَدُوْرٌ نقلت ضمة الواو إلى الدال الساكنة فصارت أَدُوْرٌ، تحركت الواو في الأصل وانفتح ما قبلها فأصبحت «أدار» ثم حذت فيها قلب مكاني بين الألف والدال فصارت: أَدْرُ.

(٦) السبعة ٣٢٣؛ الكشف ٥١٢/١، قال مكِّي: «قلبت عين الفعل وهو الياء المنقلبة عن واو إلى موضع لام الفعل وهو الهمزة، وردت الهمزة في موضع الياء، فلما تطرفت الياء بعد ألف زائدة قلبت همزة؛ والآية ٥ من يونس.

- المائدة -

ضرورةً أو في قليلٍ من الكلام، وهذا مردودٌ بما قدَّمته من الأمثلة، ونحن لا نُنكِرُ أنَّ القلبَ غيرَ مطَّرد، وأما الشاذُّ القليلُ فنحو قولهم: «رَعَمَلي» في «لَعَمري»، و«شواعي» في «شوايع» قال^(١):

١٨١٣- وكان أولها كِعابٌ مُقامِرٌ
ضُرِبَتْ على شَزَنِ فُهْنٌ شِواِعي

يريد شوائع.

وأما المذاهبُ الآتية فإنه يَرِدُ عليها إشكالاتٌ، هذا المذهبُ سالمٌ منها فلذلك اعتبره الجمهورُ دونَ غيره.

المذهب الثاني - وبه قال الفراء^(٢) - : أن أشياء جمع لـ «شيء» والأصل في شيء: شَيْءٌ على فَيْعِل كـ «لَيْن»، ثم حُفِّفَ إلى «شيء» كما خففوا لَيْناً وَهَيْناً وَمَيْتاً إلى لَيْنٍ وَهَيْنٍ وَمَيْتٍ، ثم جَمَعَهُ بعد تخفيفه، وأصله أَشْيَاءٌ بهمزتين بينهما ألفٌ بعد ياءٍ بزنة أَفْعَلَاءٍ فاجتمع همزتان: لام الكلمة والتي للتأنيث، والألف تشبه الهمزة والجمع ثقيل، فَخَفَّفُوا الكلمة بأن قلبوا الهمزة الأولى ياءً لانكسار ما قبلها، فيجتمع ياءان أولاهما مكسورة، فحذفوا الياء التي هي عينُ الكلمة تخفيفاً فصارت أشياء، ووزنها الآن بعد الحذف أَفْلَاءٌ، فَمَنَعُ الصرفِ لأجل ألفِ التأنيث، وهذه طريقة بعضهم في تصريف هذا المذهب كمكي^(٣) بن أبي طالب. وقال بعضهم كأبي البقاء^(٤): لَمَّا صارت إلى أَشْيَاءٍ حُذِفَت الهمزة الثانية التي هي لام الكلمة لأنها بها حَصَلَ الثَّقُلُ،

(١) البيت للأجدع بن مالك، وهو في المقتضب ١/١٤٠؛ والمنصف ٢/٥٧؛ والمتع ٦١٥؛
واللسان والتاج: «شزن». والشزن: الكعب أو الناحية. شواعي: متفرقات، والبيت في
وصف خيل مغيرة.

(٢) معاني القرآن ١/٣٢١.

(٣) المشكل ١/٢٤٧.

(٤) الإملاء ١/٢٢٧.

وَفُتِحَتِ الْيَاءُ الْمَكْسُورَةُ لِتَسْلَمَ أَلْفُ الْجَمْعِ فَصَارَ وَزْنُهَا: أَفْعَاءُ.

المذهب الثالث - وبه قال الأخفش^(١) - : أَنَّ أَشْيَاءَ جَمْعُ «شَيْءٍ» بِزَنْةِ فُلْسٍ، أَي: لَيْسَ مَخْفُفًا مِنْ شَيْءٍ كَمَا يَقُولُهُ الْفَرَاءُ، بَلْ جَمْعُ شَيْءٍ وَقَالَ: «إِنْ فَعَلًا يَجْمَعُ عَلَى أَفْعِلَاءٍ فَصَارَ أَشْيَاءَ بِهَمْزَتَيْنِ بَيْنَهُمَا أَلْفٌ بَعْدَ يَاءٍ، ثُمَّ عُمِلَ فِيهِ مَا عُمِلَ فِي مَذْهَبِ الْفَرَاءِ، وَالطَّرِيقَانِ الْمَذْكُورَانِ عَنْ مَكِّي [٢٧٩/ب] وَأَبِي الْبَقَاءِ فِي تَصْرِيفٍ / هَذَا الْمَذْهَبُ جَارِيَانٌ هُنَا، وَأَكْثَرُ الْمُصَنِّفِينَ يَذْكُرُونَ مَذْهَبَ الْفَرَاءِ عَنْهُ وَعَنْ الْأَخْفَشِ. قَالَ مَكِّي^(٢): «وَقَالَ الْفَرَاءُ وَالْأَخْفَشُ وَالزِّيَادِيُّ^(٣): أَشْيَاءٌ وَزَنْهَا أَفْعِلَاءٌ، وَأَصْلُهَا أَشْيَاءٌ، كَهَيْئِ وَأَهْوَنَاءُ، لَكِنَّهُ خُفِّفَ» ثُمَّ ذَكَرَ تَصْرِيفَ الْكَلِمَةِ إِلَى آخِرِهِ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٤): «وَقَالَ الْأَخْفَشُ وَالْفَرَاءُ: أَصْلُ الْكَلِمَةِ شَيْءٌ مِثْلُ هَيْئٍ، ثُمَّ خُفِّفَ بِالْحَذْفِ»، وَذَكَرَ التَّصْرِيفَ إِلَى آخِرِهِ فَهَؤُلَاءِ نَقَلُوا مَذْهَبَهُمَا شَيْئًا وَاحِدًا، وَالْحَقُّ مَا ذَكَرْتَهُ عَنْهُمَا، وَيَدُلُّ عَلَى مَا قُلْتَهُ مَا قَالَ الْوَاحِدِيُّ فَإِنَّهُ قَالَ: «وَذَهَبَ الْفَرَاءُ فِي هَذَا الْحَرْفِ مَذْهَبَ الْأَخْفَشِ» غَيْرَ أَنَّهُ خَلَطَ حِينَ ادَّعَى أَنَّهَا كَهَيْئٍ وَلَيْنَ حِينَ جَمَعَهَا عَلَى أَهْوَنَاءٍ وَأَلْيَاءٍ، وَهَيْئٍ تَخْفِيفُ «هَيْئٍ» فَلِذَلِكَ جَازَ جَمْعُهُ عَلَى أَفْعِلَاءٍ، وَشَيْءٍ لَيْسَ مَخْفُفًا مِنْ «شَيْءٍ» حَتَّى يُجْمَعَ عَلَى أَفْعِلَاءٍ، وَهَذَانِ الْمَذْهَبَانِ - أَعْنِي مَذْهَبَ الْفَرَاءِ وَالْأَخْفَشِ - وَإِنْ سَلِمَا مِنْ مَنَعِ الصَّرْفِ بِغَيْرِ عِلَّةٍ فَقَدْ رَدَّهُمَا النَّاسُ، قَالَ الزَّجَاجُ^(٥): «وَهَذَا الْقَوْلُ غَلَطٌ لِأَنَّ «شَيْئًا» فَعْلٌ، وَقَعْلٌ لَا يَجْمَعُ عَلَى أَفْعِلَاءٍ،

(١) لَيْسَ فِي «مَعَانِيهِ» إِشَارَةٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

(٢) الْمَشْكَلُ ٢٤٧/١.

(٣) إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَفْيَانَ رَاوِيَةٌ نَحْوِي قَرَأَ عَلَى سَيِّبِهِ وَرَوَى عَنْ أَبِي عَيْبَةَ وَالْأَصْمَعِيِّ. لَهُ:

الشَّكْلُ وَالْأَمْثَالُ وَأَسْمَاءُ السَّحَابِ، تَوَفِّيَ سَنَةَ ٢٤٩. انظُرْ: مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ ١/١٥٨؛

الْبَغِيَّةُ ١/٤١٤.

(٤) الْإِمْلَاءُ ١/٢٢٧.

(٥) مَعَانِي الْقُرْآنِ ٣/٢٣٣.

فأما هَيْنَ وَلَيْنَ فأصله: هَيْنٌ^(١) وَلَيْنٌ، فجمع [على] أفعلاء، كما يُجمع فعيل على أفعلاء مثل: نصيب وأنصبا» قلت: وهذا غريبٌ جداً، أعني كونه جعل أن أصل هَيْنَ هَيْنٌ بزنة فَعِيلٍ، وكذا لَيْنَ وَلَيْنٌ، ولذلك صرح بتشيههما بنصيب، والناس يقولون: إن هَيْنًا أصله هَيُونَ، كميت أصله مَيُوت ثم أعل الإعلال المعروف، وأصل لَيْنٌ: لَيْنٌ بياءين، الأولى ساكنة والثانية مكسورة، فأدغمت الأولى، والاشتقاق يساعدهم، فإن الهَيْنَ من هانَ يهون، ولأنهم حين جمعه على أفعلاء أظهروا الواو فقالوا: أهوناء. وقال الزجاج^(٢): «إن المازني ناظر الأخفش في هذه المسألة فقال له: كيف تُصغّر أشياء؟ قال: أقول فيها أشياء. فقال المازني: لو كانت أفعالاً لُرُدَّت في التصغير إلى واحدتها وقيل: شَيْثات مثل شُعَيْعات، وإجماعُ البصريين أن تصغير أصدقاء إن كان لمؤنث «صُدَيْقات»، وإن كان لمذكر: «صُدَيْقون» فانقطع الأخفش». قلت: وبسط هذا أن الجمعَ المكسّرَ إذا صُغِرَ: فإمّا أن يكون من جموعِ القلة وهي أربع على الصحيح: أفعلة وأفعل وأفعال وفعلة، فيصغّر على لفظه، وإن كان من جموع الكثرة فلا يُصغّر على لفظه على الصحيح، وإن وَرَدَ منه شيءٌ عدُّ شاذاً كـ «أصِيلان» تصغير «أصلان» جمع «أصيل»، بل يُرَدُّ إلى واحدِه. فإن كان من غير العقلاء صُغِرَ وُجِمِعَ بالألفِ والتاء فتقول في تصغير حُمُر جمع حمار: «حُمَيْرات»، وإن كان من العقلاء صُغِرَ وُجِمِعَ بالواو والنون، فتقول في تصغير «رجال»: «رُجَيْلون»، وإن كان اسم جمع كـ «قوم» و«رَهط» اسم جنس كـ «قمر» و«شجر» صُغِرَ على لفظه كسائر المفردات. رجَعْنَا إلى أشياء فتصغِرُهُم لها على لفظها يَدُلُّ على أنها اسم جمع، لأن اسم الجمع يُصغَّر على لفظه نحو: «رُهَيْط» و«قُوْم» وليست بجمع تكسير إذ هي من جموع الكثرة ولم تُرَدَّ إلى واحدِها، وهذا لازمٌ للأخفش لأنه بصري، والبصري لا بدُّ

(١) في المطبوعة: «هَيْن» ولم يذكر لَيْن.

(٢) معاني القرآن ٢/٢٣٤.

وأن^(١) يفعل ذلك، وأصيلاًن عنده شاذ فلا يقاس عليه، وفي عبارة مكّي قال^(٢): «وأيضاً فإنه يلزمهم أن يصغروا أشياء على شُوَيَات أو على شُيَّثَات وذلك لم يَقُلْه أحد». قلت: قوله «شُوَيَات» ليس بجيد، فإن هذا ليس موضع [٢٨٠/١] قلب الياء وواو/، ألا ترى أنك إذا صَغَرْتَ بيتاً قلت: بُيْتاً لا بُويْتاً، إلا أن الكوفيين يُجيزون ذلك فيمكن أن يرى رأيهم. وقد ردّ مكّي^(٣) أيضاً مذهب الفراء والأخفش بشيئين، أحدهما: أنه يلزم منه عدم النظر إذ لم يقع أفعلاء جمعاً لـ فَيَعِلُ فيكون هذا نظيره، وهَيْن وأهوناء شاذٌ لا يقاس عليه. والثاني: أن حذفه واعتلاله مُجْرَى على غير قياس، فهذا القولُ خارجٌ في جمعه واعتلاله عن القياس والسماع.

المذهب الرابع - وهو قول الكسائي وأبي حاتم - أنها جمع شيء على أفعال كـ «بَيَّت» و«أَبَيَات» و«ضَيْف» و«أَضْيَاف». واعترض الناس هذا القول بأنه يَلْزَمُ منه منعُ الصرفِ بغيرِ علته إذ لو كان على «أفعال» لانصرفت كآبيات. قال الزجاج^(٤): «أجمع البصريون وأكثر الكوفيين على أن قول الكسائي خطأ، وألزموه ألا يَصْرَفَ أُنْبَاءٌ وَأَسْمَاءٌ». قلت: والكسائي قد استشعر بهذا الردّ فاعتذر عنه ولكن بما لا يُقْبَلُ، قال الكسائي - رحمه الله - : «هي - أي أشياء - على وزن أفعال ولكنها كَثُرَتْ في الكلام فَأُشْبِهَتْ فَعَلَاءٌ فلم تُصْرَفْ كما لم يُصْرَفْ حَمْرَاءٌ»، قال: «وَجَمَعُوها أَشَاوَى كما جمعوا عَدْرَاءٌ وَعَدَارَى، وَصَحْرَاءٌ وَصَحَارَى، وَأَشْيَاوَاتٌ كما قيل حَمْرَاوَاتٌ»، يعني أنهم عاملوا «أشياء» وإن كانت على أفعال معاملة حَمْرَاءٌ وَعَدْرَاءٌ في جمعي التكسير والتصحيح. إلا أن

(١) لعل الصواب: ولا بد أن.

(٢) المشكل ٢٤٧/١.

(٣) المشكل ٢٤٧/١.

(٤) معاني القرآن ٢٣٣/٢.

الفراء والزجاج اعترضوا على هذا الاعتذار، فقال الفراء^(١): «لو كان كما قال لكان أملك الوجهين أن تُجْرَى، لأن الحرف إذا كُثِرَ في الكلام خَفَّ وجاز أن يُجْرَى كما كُثِرَت التسمية بـ«يزيد»، وأجروه في النكرة وفيه ياءٌ زائدة تمنع من الإجراء». قلت: يعني بالإجراء الصرف. وقال الزجاج: «أجمع البصريون وأكثر الكوفيين» وقد تقدم آنفاً. وقال مكي^(٢): «وقال الكسائي وأبو عبيد: لم تنصرف - أي أشياء - لأنها أشبهت «حمراء» لأن العرب تقول: أشياء» كما تقول: حمراوات، قال: «ويلزمها ألا يصرفا في الجمع أسماء وأبناء، لقول العرب فيهما: أسماوات وأبنوات». قلت: قد تقدم شرح هذا، ثم إن مكياً بعد أن ذكر عن الكسائي ما قدّمته ونقل مذهب الأخفش والفراء قال: «قال أبو حاتم: أشياء أفعال جمع شيء كآبيات» فهذا يؤهم أن مذهب الكسائي المتقدم غير هذا المذهب، وليس كذلك بل هو هو. قلت: وقد أجاب بعضهم عن الكسائي بأن النحويين قد اعتبروا في باب ما لا ينصرف الشبه اللفظي دون المعنوي، يدلُّ على ذلك مسألة سراويل في لغة من يمنعه فإن فيه تأويلين، أحدهما: أنه مفرد أعجمي حُمِلَ على مُوازنه في العربية، أي صيغة مصابيح مثلاً، ويدلُّ له أيضاً أنهم أجروا ألفَ الإلحاق المقصورة مُجرى ألف التانيث المقصورة، ولكن مع العلمية، فاعتبروا مجرد الصورة، ولولا خوف الإطالة لذكرت له نظائر كثيرة.

المذهب الخامس: أن وزنها أفعلاء أيضاً جمعاً لـ «شَيْيءٌ بزنة ظريف، وفَعِيلٌ يجمع على أفعلاء كَنَصيبٍ وأنصباء، وصَدِيقٌ وأصدقاء، ثم حُذِفَت الهمزة الأولى التي هي لامُ الكلمة، وفُتِحَت الياءُ لتسلم ألفُ الجمع فصارت أشياء، ووزنُها بعد الحذف أفعاء، وجعله مكياً^(٣) في التصريف

(١) معاني القرآن له ٣٢١/١.

(٢) المشكل ٢٤٦/١.

(٣) المشكل ٢٤٨/١.

- المائدة -

كتصريف مذهب الأخص من حيث إنه تُبدل الهمزة ياءً ثم تُحذف إحدى الياءين. قال - رحمه الله - : «وحسّن الحذف في الجمع حذْفُها في الواحد، وإنما حُذفت من الواحد تخفيفاً لكثرة الاستعمال إذ «شيء» يقع على كل مسمّى من عَرَضٍ أو جَوْهرٍ أو جسمٍ فلم ينصرف لهمزة التانيث في الجمع. قال: «وهذا قولٌ حسنٌ جارٍ في الجمع وتُركَ الصرفُ على القياس، لولا أنّ التصغير يعترضه كما اعترض الأخص». قلت: قوله «هذا قول حسن» فيه نظر لكثرة ما يرد عليه وهو ظاهر ممّا تقدم، ولمّا ذكر الشيخ هذا المذهب قال (١)

[٢٨٠/ب] في تصريفه: «ثم حذفت الهمزة الأولى / وفتحت ياء المد لكون ما بعدها ألفاً» قال: «وزنّها في هذا القول إلى أفياء، وفي القول قبله إلى أفلاء» كذا رأيت «أفياء» بالياء، وهذا غلط فاحش، ثم إني جَوّزْتُ أن يكون هذا غلطاً عليه من الكاتب، وإنما كانت أفعاء بالعين فصَحَّفها الكاتب إلى أفياء. وقد ردّ الناس هذا القول: بأن أصل شيء: شَيْيء بزنة صديق دعوى من غير دليل، وبأنه كان ينبغي ألا يُصغَر على لفظه، بل يُردُّ إلى مفرده كما تقدم تحريره.

وقد تلخص القول في أشياء: أنها هل هي اسم جمع وأصلها شَيْيء كظرفاء، ثم قُلبت لامُها قبل فائِها فصارَ وزنُها لُفَعاء أو جمعٌ صريح؟ وإذا قيل بأنها جمع صريح فهل أصلها أفعلاء ثم تحذف، فتصير إلى أفعاء أو أفلاء، أو أنّ وزنُها أفعال كآبيات. ولولا خوف الخروج عن المقصود لذكرت المسألة بأطرافها مستوفاةً، ولكنّ في هذا كفايةً لائقةً بهذا الموضوع.

قوله تعالى: «إن تَبَدَّ» شرط، وجوابه «تَسُوكم»، وهذه الجملة الشرطية في محل جر صفة لـ «أشياء»، وكذا الشرطية المعطوفة أيضاً. وقرأ (٢)

ابن عباس: «إن تَبَدُّ لكم تَسُوكم» ببناء الفعلين للفاعل مع كون حرف

(١) البحر ٢٨/٤.

(٢) الشواذ ٣٥/٤؛ البحر ٣٠/٤.

- المائدة -

المضارعة تاءً مثناة من فوق، والفاعل ضمير «أشياء». وقرأ الشعبي - فيما نقله عنه أبو محمد ابن عطية^(١): «إِنْ يَبْدُ» بفتح الياء من تحت وضم الدال، «يَسْئَلُكُمْ» بفتح الياء من تحت، والفاعل ضمير عائد على ما يليق تقديره بالمعنى، أي: إن يَبْدُ لكم جواب سؤالكم أو سؤالكم يسئلكم، ولا جائز أن تعود على «أشياء» لأنه جار مجرى المؤنث المجازي، ومتى أسند فعل إلى ضمير مؤنث مطلقاً وَجَبَ لِحَاقِ العلامَةِ على الصحيح، ولا يُلتفت لضرورة الشعر، ونقل غيره عن الشعبي أنه قرأ: «يَبْدُ لَكُمْ يَسْئَلُكُمْ» بالياء من تحت فيهما إلا أنه ضمَّ الياء الأولى وفتح الثانية، والمعنى إن يَبْدُ - أي يُظْهَرُ - السؤال عنها يَسْئَلُكُمْ ذلك السؤال أي جوابه، أو هو، لأنه سبب في ذلك والمُبْدِيه هو اللّهُ تعالى. والضمير في «عنها» يحتمل أن يعود على نوع الأشياء المَنْهِي عنها لا عليها أنفسها، قاله ابن عطية^(٢)، ونقله الواحدي عن صاحب «النظم»، ونظره بقوله تعالى: «وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سَلَالَةٍ مِنْ طِينٍ»^(٣) يعني آدم، «ثُمَّ جَعَلْنَاهُ» قال «يعني ابن آدم» فعاد الضمير على ما دل عليه الأول، ويحتمل أن يعود عليها أنفسها، قاله الزمخشري^(٤) بمعناه.

قوله: «حين يُنَزَّلُ القرآن» في هذا الظرف احتمالان، أحدهما - وهو الذي يُظْهَرُ، ولم يقل الزمخشري^(٥) غيره - أنه منصوب بـ «تَسألوا»، قال الزمخشري: «وإن تَسألوا عنها: عن هذه التكاليف الصعبة، حين يُنَزَّلُ القرآن: في زمان الوحي، وهو ما دام الرسول بين أظهركم يُوحى إليه تَبْدُ لكم تلك التكاليف التي تَسْئَلُكُمْ وتؤمروا بتحملها، فتعرضوا أنفسكم لغضب اللّهِ

(١) المحرر ٢٠٨/٥.

(٢) المحرر ٢٠٩/٥.

(٣) الآية ١٢ من المؤمنون.

(٤) الكشاف ٦٤٨/١.

(٥) الكشاف ٦٤٨/١.

لتفريطكم فيها» ومن هنا قلت لك: إن الضمير في «عنها» عائِدٌ على الأشياءِ الأولِ لا على نوعِها. والثاني: أن الظرفَ منصوبٌ بـ «تُبَدُّ لكم» أي: تَظْهَرُ لكم تلك الأشياءُ حين نزولِ القرآن. قال بعضهم: «في الكلامِ تقديمٌ وتأخيرٌ، لأنَّ التقديرَ: عن أشياءٍ إنَّ تُسألوا عنها تُبَدُّ لكم حين نزولِ القرآن، وإنَّ تُبَدُّ لكم تُسؤُكم» ولا شك أن المعنى على هذا الترتيب، إلا أنه لا يُقال في ذلك تقديمٌ وتأخيرٌ، فإن الواو لا تقتضي ترتيباً فلا فرق، ولكن إنما قُدِّم هذا أولاً على قوله: «وإنَّ تُسألوا» لفائدةٍ وهي الزجرُ عن السؤالِ فإنه قُدِّم لهم أنَّ سؤالهم عن أشياءٍ متى ظهرت أساءتُهم قبل أن يُخبرهم بأنهم إنَّ سألوا عنها بَدَّتْ لهم لينزجروا، وهو معنى لا تُق.

قوله: «عفا الله عنها» فيه وجهان، أحدهما: أنه في محلِّ جرٍّ لأنه صفةٌ أخرى لـ «أشياء»، والضميرُ على هذا في «عنها» يعود على «أشياء»، ولا حاجة إلى ادعاء التقديم والتأخير في هذا كما قاله بعضهم، قال: «تقديره: لا تُسألوا عن أشياءٍ عفا الله عنها إنَّ تُبَدُّ لكم إلى آخر الآية /، لأنَّ كلاً من الجملتين الشرطيتين وهذه الجملة صفةٌ لـ «أشياء»، فمن أين أن هذه الجملة مستحقةٌ للتقديم على ما قبلها؟ وكان هذا القائل إنما قَدَّرها متقدمةً ليتضح أنها صفةٌ لا مستأنفة. والثاني: أنها لا محل لها لاستثناها، والضميرُ في «عنها» على هذا يعودُ على المسألة المدلولِ عليها بـ «لا تُسألوا»، ويجوزُ أن تعودَ على «أشياء»، وإن كان في الوجه الأول يتعيَّن هذا لضرورة الربط بين الصفة والموصوف.

آ. (١٠٢) قوله تعالى: ﴿قَدْ سَأَلَهَا﴾: الضميرُ في «سألها» ظاهره يعود على «أشياء»، لكن قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: كيف قال: لا تُسألوا عن أشياء، ثم قال: «قد سألها» ولم يقل سأل عنها؟ قلت: [الضميرُ في

(١) الكشاف ١/٦٤٨.

سألها^(١) ليس يعودُ على أشياء حتى يتعدى إليها بـ «عن»، وإنما يعودُ على المسألة المدلولِ عليها بقوله: «لا تسألوا» أي: قد سأل المسألة قومٌ، ثم أصبحوا بها - أي بمرجعها - كافرين». ونحا ابن^(٢) عطية منحاها. قال الشيخ^(٣): «ولا يتجه قولهما إلا على حذف مضاف، وقد صرح به بعضُ المفسرين، أي: قد سأل أمثالها أي: أمثال هذه المسألة أو أمثال هذه السؤالات». وقال الحوفي في «سألها»: «الظاهرُ عودُ الضميرِ على «أشياء» ولا يتجه حمله على ظاهره لا من جهة اللفظ العربي ولا من جهة المعنى، أما من جهة اللفظ فلأنه كان ينبغي أن يُعدى بـ «عن» كما عُدِّي في الأول، وأما من جهة المعنى فلأنَّ المسؤولَ عنه مختلفٌ قطعاً، فإنَّ سؤالهم غيرُ سؤالِ مَنْ قبلهم، فإنَّ سؤالَ هؤلاء^(٤) مثلُ مَنْ سأل: أين ناقتي وما في بطن ناقتي، وأين أبي وأين مدخلي؟ وسؤالُ أولئك غيرُ هذا نحو: «أنزل علينا مائدة»^(٥) «أرنا الله جهرة»^(٦) «اجعل لنا إلهاً»^(٧) ونحوه. وقال الواحدي: - ناقلاً عن الجرجاني - «وهذا السؤالُ في هذه الآياتِ يخالفُ معنى السؤالِ في قوله: «لا تسألوا عن أشياء» «وإن تسألوا عنها» ألا ترى أن السؤالَ في الآية الأولى قد عُدِّي بالجار، وها هنا لم يُعدَّ بالجار، لأن السؤالَ ها هنا طلبٌ لعين الشيء نحو: «سألتك درهماً» أي طلبته منك، والسؤالُ في الآية الأولى سؤالٌ عن حالِ الشيء وكيفيته، وإنما عطفَ بقوله «قد سألها قوم» على ما قبلها وليست بمثلها في التأويل، لأنه إنما نهاهم عن تكليفِ ما لم يُكلّفوا، وهو مرفوعٌ

(١) سقط سهواً من الأصل، وأثبتناه من الكشاف.

(٢) المحرر ٢٠٩/٥.

(٣) البحر ٣٢/٤.

(٤) أي اهتماماتهم وتفكيرهم.

(٥) الآية ١١٤ من المائدة.

(٦) الآية ١٥٣ من النساء.

(٧) الآية ١٣٨ من الأعراف.

عنهم» قلت: ويجوز أن يعودَ على «أشياء» لفظاً لا معنى كما قال النحويون في مسألة: «عندي درهمٌ ونصفه» أي: ونصفُ درهمٍ آخر، ومنه^(١):

١٨١٤- وكلُّ أناسٍ قاربوا قيّدَ فحلّهم
ونحنُ خلَعنا قيدهَ فهو سارِبٌ

قوله: «من قبلكم» متعلق بقوله: «سألها». فإن قيل: هل يجوزُ أن يكونَ صفةً لقوم؟ قلت: منعٌ من ذلك جماعةٌ معتلِّين بأن ظرفَ الزمان لا يقعُ خبراً ولا صفةً ولا حالاً عن الجثة، وقد تقدّم لك نحوٌ من هذا في أولِ البقرة عند قوله: «والذين من قبلكم»، فإنَّ الصلّة كالصفة، و«بها» متعلق بـ «كافرين»، وإنما قدّم لأجلِ الفواصل. والنخعي^(٣) قرأ: «سألها» بالامالة من غير همزٍ وهما لغتان، ومنه يتساوولان^(٤) فيأمالته لـ «سأل» كإمالة حمزة «خاف» وقد تقدّم تحقيق ذلك في البقرة عند «فإن لكم ما سألتكم»^(٥) و«سأل بني إسرائيل»^(٦).

آ. (١٠٣) قوله تعالى: ﴿مَنْ بَحِيرَةٌ﴾: «مَنْ» زائدة لوجود الشرطين المعروفين^(٧) و«جعل» يجوز أن يكونَ بمعنى «سمّى» ويتعدى لمفعولين، أحدهما محذوف، والتقدير: ما جعل - أي ما سمّى - الله حيواناً بحيرةً.

(١) تقدم برقم ١٦٣، وهذا الباب يعني به عود الضمير على المعنى لا على اللفظ أي: ونصف درهم آخر غير الدرهم المشار إليه، وكذا في البيت أي: قيد فحل لنا، ولا يقصد قيد فحل العدو، لأنه ليس له، والمقصود أنه لا يخاف الإغارة على فحله حيث إنه يتركه حيث يشاء.

(٢) الآية ٢٢.

(٣) الشواذ ٣٥؛ البحر ٣٢/٤.

(٤) تقول العرب: «هما يتساوولان» انظر: البحر ٣٢/٤.

(٥) الآية ٦١.

(٦) الآية ٢١١.

(٧) وهما تنكير مجرورها وأن تسبق بكلام غير موجب.

— المائدة —

قاله أبو البقاء^(١). وقال ابن عطية^(٢) والزمخشري^(٣) وأبو البقاء^(٤): «إنها تكون بمعنى شَرَعَ ووضع. أي: ما شَرَعَ اللَّهُ ولا أمر». وقال الواحدي — بعد كلامٍ طويل — «فمعنى ما جعل اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ: ما أوجِبها ولا أمر بها» وقال ابن عطية^(٥): «وَجَعَلَ في هذه الآية لا تكون بمعنى «خلق» لأنَّ الله خَلَقَ هذه الأشياءَ كلها، ولا بمعنى «صَيَّر»، لأنَّ التصيير لا بد له من مفعول ثانٍ، فمعناه: ما سَنَّ الله ولا شَرَعَ. ومنع الشيخ^(٦) هذه النقولاتِ كُلِّها بأنَّ «جَعَلَ» لم يَعُدَّ اللغويون من معانيها شرع، وخرَجَ الآية على التصيير، ويكونُ المفعولُ الثاني محذوفاً أي: ما صَيَّرَ الله بحيرةً مشروعةً.

والبَحِيرَةُ: فَعِيلَةٌ بمعنى مَفْعُولَةٌ، فدخولُ تاءِ التانيثِ عليها / لا ينقاس، [٢٨١/ب] ولكن لَمَّا جَرَتْ مَجْرَى الأسماءِ الجوامدِ أُنْتُت، وهذا قد أوضَحْتُهُ في قولهِ «النطيحة»^(٧). واشتقاقُها من البَحْرِ، والبَحْرِ: السَّعَةُ، ومنه «بَحْرُ المَاءِ» لَسَعَتِهِ. واختلف أهلُ اللغة في البَحِيرَةِ عند العرب ما هي؟ اختلافاً كثيراً، فقال أبو عبيد: «هي الناقةُ التي تُنتِجُ خمسةَ أبطنٍ في آخرها ذَكَرٌ فَتَشُقُّ أذُنُها وتُتْرَكُ فلا تُرَكَّبُ ولا تُحَلَبُ ولا تُطْرَدُ عن مَرَعَى ولا ماءٍ، وإذا لَقِيها المُعَيِّ^(٨) لم يركبها. وروي ذلك عن ابن عباس، إلا أنه لم يذكر في آخرها ذَكَراً. وقال بعضهم: «إذا أنتجت الناقة خمسة أبطن نُظِرَ في الخامس: فإن كان ذكراً ذبحوه وأكلوه، وإن كان أنثى شَقُوا أذُنُها وتركوها تَرعى وتَرِدُ ولا تُرَكَّبُ

(١) الإملاء ٢٢٨/١.

(٢) المحرر ٢١١/٥.

(٣) الكشاف ٦٤٩/١.

(٤) الإملاء ٢٢٨/١.

(٥) المحرر ٢١١/٥.

(٦) البحر ٣٣/٤.

(٧) الآية ٣ من المائدة.

(٨) المعيب: المتعب العاجز.

- المائدة -

ولا تُحلب فهذه هي البحيرة»، ورُوي هذا عن قتادة. وقال بعضهم: «البحيرة: الأثى التي تكون خامس بطن كما تقدّم بيانه، إلا أنها لا يحلّ للنساء لحمها ولا لبنها، فإن ماتت حَلَّتْ لهن». وقال بعضهم: «البحيرة: بنت السائبة» وسيأتي تفسير السائبة، فإذا وُلدت السائبة أنثى شقوا أذنها وتركوها مع أمها ترعى وتردّ ولا تركب حتى للمُعَيّ، وهذا قول مجاهد بن جبر. وقال بعضهم: «هي التي مَنَعَ دَرُّها - أي لَبْنُها - لأجل الطواغيت، فلا يحلبها أحد». وقال بهذا سعيد بن المسيب. وقيل: هي التي تُتْرَكُ في المَرعى بلا راع، قاله ابن سيده^(١). وقيل: إذا وُلدت خمس إناث شقوا أذنها وتركوها. وقال بعضهم - ويعزى لمسروق^(٢) -: «إنها إذا وُلدت خمسا أو سبعا شقوا أذنها». وقيل: هي الناقة تَلدُ عشرة أبطن فتشقُّ أذنها طولا بنصفين، وتترك فلا تُركب ولا تُحلب ولا تُطرَدُ عن مرعى ولا ماء، وإذا ماتت حلَّ لحمها للرجال دون النساء»، نقله ابن عطية^(٣)، وكذا قاله أبو القاسم الراغب^(٤). وقيل: البحيرة السَّقْبُ^(٥) إذا وُلد نحرها أذنه، وقالوا: اللهم إن عاش فقني^(٦) وإن مات فدكي^(٧)، فإذا مات أكلوه. ووجه الجمع بين هذه الأقوال الكثيرة أن العرب كانت تختلف أفعالها في البحيرة.

والسائبة قيل: كان الرجل إذا قَدِمَ من سفر أو شكر نعمة سَيَّبَ بعيراً فلم يُركب ويفعل به ما تقدم في البحيرة، وهذا قول أبي عبيد. وقيل: هي

(١) المحكم له ٢٤١/٣.

(٢) مسروق بن الأجدع، أخذ عن عبدالله بن مسعود وثلة من الصحابة، وروى عنه يحيى بن وثاب توفي سنة ٦٣. انظر: طبقات القراء ٢٩٤/٢.

(٣) المحرر ٢١١/٥.

(٤) المفردات ٣٤.

(٥) السقب: ولد الناقة.

(٦) القني: هي التي تقتنى للذرّ والولد.

(٧) الذكي: المذبوح.

- المائدة -

الناقة تُنْتِجُ عشر إناث فلا تُركب ولا يُشرب لبنها إلا ضيفُ أو ولدٌ، قاله الفراء^(١). وقيل: ما تُرك لآلهتهم، فكان الرجل يجيء بماشيته إلى السدنة فيتركه عندهم ويسيل لبنه. وقيل: هي الناقة تُترك لِيُحَجَّ عليها حَجَّةً، ونُقِلَ ذلك عن الشافعي. وقيل: هو العبدُ يُعْتَقُ على ألا يكونَ عليه ولاءٌ ولا عقلٌ^(٢) ولا ميراثٌ.

والسائبةُ هنا: فيها قولان، أحدهما: أنها اسم فاعل على بابه من ساب يسيب أي يَسْرَحُ، كسَيَّبَ الماءَ، وهو مطاوعٌ سَبَّتهُ، يقال: سَبَّتهُ فساب وانساب. والثاني: أنه بمعنى مَفْعول نحو: «عيشةٌ راضيةٌ» ومجيءُ فاعِلٍ بمعنى مَفْعول قليلٌ جداً نحو: «ماء دافقٌ»، والذي ينبغي أن يُقال: إنه فاعل بمعنى ذي كذا أي: بمعنى النسب، نحو قولهم: لابن أي: صاحبُ لبن، ومنه في أحدِ القولين: «عيشةٌ راضيةٌ وماء دافقٌ» أي: ذات رضى وذا دفق، وكذا هذا، أي: ذات سَيِّبٍ.

والوصيلةُ هنا فَعِيلَةٌ بمعنى فاعِلَةٌ على ما سيأتي تفسيره، فدخول التاءِ قياسٌ. واختلف أهلُ اللغةِ فيها هل هي من جنسِ الغنمِ أو من جنسِ الإبلِ؟ ثم اختلفوا بعد ذلك أيضاً، فقال الفراء^(٣): «هي الشاةُ تُنْتِجُ سبعةَ أبطن عناقينَ عناقينَ، فإذا وَلَدَتْ في آخرها عناقاً وجدياً قيل: وصلت أخاها فَجَرَتْ مَجْرَى السائبةِ». وقال الزجاج^(٤): «هي الشاةُ إذا وَلَدَتْ ذكراً كان لآلهتهم، وإذا ولدت أنثى كانت لهم». وقال ابن عباس: - رضي الله عنه - هي الشاةُ تُنْتِجُ سبعةَ أبطن، فإذا كان السابعُ أنثى لم تنتفع النساءُ منها بشيء، إلا أن تموتَ فيأكلها الرجال والنساء، وإن كانت ذكراً ذبحوه وأكلوه جميعاً، وإن كان

(١) معاني القرآن ١/٣٢٢.

(٢) العقل: تأدية جناية الدم.

(٣) معاني القرآن له ١/٣٢٢.

(٤) معاني القرآن له ٢/٢٣٥.

[٢٨٢/أ] ذكراً وأنثى قالوا: / وَصَلَتْ أَخَاهَا فَيَتْرَكُونَهَا مَعَهُ لَا تُذْبَحُ وَلَا يَنْتَفَعُ بِهَا إِلَّا الرِّجَالُ دُونَ النِّسَاءِ، فَإِنْ مَاتَتْ اشْتَرَكْنَ مَعَ الرِّجَالِ فِيهَا». وقال ابن قتيبة: «إن كان السابع ذكراً ذُبِحَ وأكله الرجال دُونَ النساء، وقالوا: «خالصةً لذكورنا ومُحَرَّمٌ عَلَى أَرْوَاجِنَا» وَإِنْ كَانَ أَنْثَى تُرِكَتْ فِي الْغَنَمِ، وَإِنْ كَانَ ذَكَرًا وَأَنْثَى فَكَقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَقِيلَ: «هِيَ الشَّاةُ تَنْتِجُ عَشْرَ إِنَاثٍ مُتَوَالِيَاتٍ فِي خَمْسَةِ أَبْطَنٍ ثُمَّ مَا وُلِدَتْ بَعْدَ ذَلِكَ فَلِلذَّكَورِ دُونَ الْإِنَاثِ، وَبِهَذَا قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ^(١) وَأَبُو عُبَيْدَةَ^(٢)، إِلَّا أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ قَالَ: «وَإِذَا وُلِدَتْ ذَكَرًا وَأَنْثَى مَعًا قَالُوا: وَصَلَتْ أَخَاهَا فَلَمْ يَذْبَحُوهُ لِمَكَانِهَا». وَقِيلَ: هِيَ الشَّاةُ تَنْتِجُ خَمْسَةَ أَبْطَنٍ أَوْ ثَلَاثَةَ، فَإِنْ كَانَ جَدِيًّا ذَبِحُوهُ، وَإِنْ كَانَ أَنْثَى أَبْقَوْهَا، وَإِنْ كَانَ ذَكَرًا وَأَنْثَى قَالُوا: وَصَلَتْ أَخَاهَا، هَذَا كُلُّهُ عِنْدَ مَنْ يَخْصُصُهَا بِجِنْسِ الْغَنَمِ. وَأَمَّا مَنْ قَالَ إِنَّهَا مِنَ الْإِبِلِ فَقَالَ: «هِيَ النَّاقَةُ تَبْتَكِرُ فَتَلِدُ أَنْثَى ثُمَّ تُنْثِي بِوِلَادَةِ أَنْثَى أُخْرَى لَيْسَ بَيْنَهُمَا ذَكَرٌ فَيَتْرَكُونَهَا لِأَلْهَتِهِمْ، وَيَقُولُونَ: قَدْ وَصَلَتْ أَنْثَى بِأَنْثَى لَيْسَ بَيْنَهُمَا ذَكَرٌ».

والحامي: اسمُ فاعلٍ من حَمَى يَحْمِي أَي: منع، واختلف فيه تفسير أهل اللغة، فعن الفراء^(٣): «هو الفحل يُولِدُ لَوْلِدٍ وَلِدِهِ»^(٤) فيقولون: قد حَمَى ظهره، فلا يُرَكَبُ وَلَا يُسْتَعْمَلُ وَلَا يُطْرَدُ عَنْ مَاءٍ وَلَا شَجَرٍ. وقال بعضهم: «هو الفحل يُنْتِجُ مِنْ بَيْنِ أَوْلَادِهِ ذَكَورَهَا وَإِنَاثَهَا عَشْرَ إِنَاثٍ» روى ذلك ابن عطية^(٥). وقال بعضهم: «هو الفحل يولِدُ مِنْ صَلْبِهِ عَشْرَةَ أَبْطَنٍ، فيقولون قد حَمَى ظهره، فيتركونه كالسائبة فيما تقدم، وهذا قول ابن عباس وابن مسعود

(١) ليس في إعرابه.

(٢) مجاز القرآن ١/١٧٨.

(٣) معاني القرآن ١/٣٢٢.

(٤) أي فكان بمنزلة الحفيد لهذا الفحل.

(٥) المحرر ٥/٢١٢.

- المائدة -

وإليه مال أبو عبدة^(١) والزجاج^(٢). ورؤي عن الشافعي أنه الفحل يضرب في مال صاحبه عشر سنين. وقال ابن زيد: «هو الفحل يُنتج له سبع إناث متواليات فيحمي ظهره فيُفعل به ما تقدم. وقد عرفت منشأ خلاف أهل اللغة في هذه الأشياء أنه باعتبار اختلاف مذاهب العرب وآرائهم الفاسدة فيها. وقد أنشدوا في البحيرة قوله^(٣):

١٨١٥- مُحَرَّمَةٌ لَا يَطْعَمُ النَّاسُ لِحْمَهَا
ولا نحن في شيء كذاك البحائرُ
وأنشدوا في السائبة قوله^(٤):

١٨١٦- وسائبة لله مالمسي تشكراً
إن الله عافى عامراً أو مجاشعا
وأنشدوا في الوصيلة لتأبط شراً^(٥):

١٨١٧- أجذك أما كنت في الناس ناعقاً
تراعي بأعلى ذي المجاز الوصايلا
وأنشدوا في الحامي قوله^(٦):

١٨١٨- حماها أبو قابوس في عِزِّ ملكه
كما قد حمى أولاد أولاده الفحلُ

(١) مجاز القرآن ١/١٧٨.

(٢) معاني القرآن ٢/٢٣٥.

(٣) لم أهدت إلى قائله وهو في القرطبي ٦/٣٣٦.

(٤) لم أهدت إلى قائله وهو في القرطبي ٦/٣٣٦.

(٥) لم أفق عليه.

(٦) لم أهدت إلى قائله وهو في القرطبي ٦/٣٣٧.

آ. (١٠٤) قوله تعالى: ﴿حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾: «حسبنا» مبتدأ وقد تقدم أنه في الأصل مصدرٌ والمرادُ به اسم الفاعل أي: كافينا، وتفسيرُ ابنِ عطية^(١) له بـ «كفانا» تفسيرٌ معنَى لا إعراب. و«ما وَجَدْنَا» هو الخبر، و«ما» ظاهرُها أنها موصولة اسمية، ويجوز أن تكون نكرة موصوفة أي: كافينا الذي وجدنا، و«وجد» يجوز أن يكون بمعنى المصادفة، فـ «عليه» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ «وجدنا» وأنه متعدٍ لواحد. والثاني: أنه حال من «آباءنا» أي وجدناهم مستقرين عليه، ويجوز أن يكونَ بمعنى العلم فيتعدى لاثنتين ثانيهما «عليه».

وقوله: «أَوَلَوْ كَانَ» قد تقدم إعراب هذا في البقرة^(٢) وما قالوا فيه، وأن «لو» هنا معناها الشرط وأن الواو للحال، وتقدم تفسيرُ ذلك كله فأغنى عن إعادته، إلا أن ابنَ عطية قال هنا^(٣): «ألف التوقيف دخلت على واو العطف» قلت: تسميةُ هذه الهمزة للتوقيف فيه غرابةٌ في الاصطلاح. وجعل الزمخشري^(٤) هذه الواو للحال، وابنُ عطية جعلها عاطفةً، وتقدم الجمعُ / بين كلامهما في البقرة فعليك بالالتفات إليه. واختلاف الألفاظ في هاتين الآيتين - أعني آية البقرة وآية المائدة - من نحو قوله هناك: «اتبعوا» وهنا «تعالوا» وهناك «أَلْفَيْنَا» وهنا «وجدنا» من باب التفتن في البلاغة، فلا تُطلبُ له مناسبة، وإن كنتُ قد تكَلَّفْتُ ذلك ونقلته عن الناس في كتاب «التفسير الكبير».

آ. (١٠٥) قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾: الجمهورُ على نصب «أنفسكم» وهو منصوب على الإغراء بـ «عليكم»؛ لأن «عليكم» هنا اسمُ فعل

(١) المحرر ٥/٢١٤.

(٢) الآية ١٧٠.

(٣) المحرر ٥/٢١٤.

(٤) الكشاف ١/٦٤٩.

إذ التقدير: الزموا أنفسكم أي: هدايتها وحفظها مما يؤذيها، ف«عليكم» هنا يرفع فاعلاً تقديره: عليكم أنتم، ولذلك يجوز أن يُعطفَ عليه مرفوع نحو: «عليكم أنتم وزيدٌ الخير»، كأنك قلت: الزموا أنتم وزيدٌ الخير. واختلف النحاة في الضمير المتصل بها وبأخواتها نحو: إليك ولديك ومكانك، فالصحيح أنه في موضع جر كما كان قبل أن تُنقل الكلمة إلى الإغراء، وهذا مذهب سيبويه^(١) واستدل له الأخفش بما حكى عن العرب «على عبدالله» بجر «عبدالله» وهونص في المسألة. وذهب الكسائي إلى أنه منصوب المحل وفيه بُعدٌ لنصب ما بعدهما، أعني «على» وما بعدها كهذه الآية. وذهب الفراء إلى أنه مرفوعه، وقد حَقَّقْتُ هذه المذاهب بدلائلها مبسطة في «شرح التسهيل». وقال أبو البقاء^(٢): - بعد أن جعل «كم» في موضع جر بـ «على» بخلاف رُويكم فإن الكاف هناك للخطاب ولا موضع لها، فإن «رويد» قد استُعْمِلَتْ للأمر المواجه من غير كاف الخطاب، وكذا قوله تعالى: «مكانكم»^(٣) «كم» في محل جر». قلت: في هذه المسألة كلامٌ طويل، صحيحه أن «رويد» تارة يكون ما بعدها مجرور المحل وتارة منصوبه، وليس هذا موضعه، وقد قَدِّمْتُ في سورة النساء الخلاف في جواز تقديم معمول هذا الباب عليه.

وقرأ نافع بن أبي نعيم: «أنفسكم» رفعاً فيما حكاه عنه صاحب «الكشاف»^(٤)، وهي مُشْكَلَةٌ وتخريجها على أحد وجهين: إما الابتداء، و«عليكم» خبره مقدم عليه، والمعنى على الإغراء أيضاً، فإن الإغراء قد جاء بالجملة الابتدائية، ومنه قراءة بعضهم «ناقَةُ الله وَسُقْيَاهَا»^(٥)، وهذا تحذيرٌ

(١) الكتاب ١/١٢٧.

(٢) الإملاء ١/٢٢٨.

(٣) الآية ٢٨ من يونس: «مكانكم أنتم وشركاؤهم».

(٤) الكشاف ١/٦٥٠.

(٥) الآية ١٣ من الشمس، ولم أجد من نسب القراءة.

- المائدة -

وهو نظير الإغراء. والثاني من الوجهين: أن تكون توكيداً للضمير المستتر في «عليكم» لأنه كما تقدم تقديره قائم مقام الفعل، إلا أنه شدُّ توكيده بالنفس من غير تأكيد بضمير منفصل، والمفعول على هذا محذوف، تقديره: عليكم أنتم أنفسكم صلاح حالكم وهدايتكم.

قوله: «لا يَضْرُكُم» قرأ الجمهور بضم الراء مشددة. وقرأ^(١) الحسن البصري: «لا يَضْرُكُم» بضم الضاد وسكون الراء، وقرأ إبراهيم النخعي: «لا يَضْرُكُم» بكسر الضاد وسكون الراء، وقرأ أبو حيوة: «لا يَضْرُكُم» بسكون الضاد وضم الراء الأولى والثانية. فأما قراءة الجمهور فتحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون الفعل فيها مجزوماً على جواب الأمر في «عليكم»، وإنما ضُمَّت الراءُ إتباعاً لضمِّ الضاد، وضمُّ الضادِ هي حركة الراء الأولى نُقِلَتْ للضادِ لأجل إدغامها في الراء بعدها، والأصل: «لا يَضْرُكُم»، ويجوز أن يكون الجزمُ لا على وجه الجواب للأمر، بل على وجه أنه نهْيٌ مستأنف، والعملُ فيه ما تقدّم، وينصُر جوازُ الجزم هنا على المعنيين المذكورين من الجواب والنهي قراءة الحسن والنخعي فإنهما نصُّ في الجزم ولكنهما محتملتان للجزم على الجواب أو النهي. والوجه الثاني: أن يكون الفعل مرفوعاً وليس جواباً ولا نهياً، بل هو مستأنفٌ سبق للإخبار بذلك، وينصره قراءة أبي حيوة / المتقدمة. [١/٢٨٣]

وأما قراءة الحسنِ فَمِنْ «ضارَه يَضُورَه» كصانته يصونه. وأما قراءة النخعي فَمِنْ «ضاره يضيره» كباعه يبيعه، والجزم فيهما على ما تقدم في قراءة العامة من الوجهين. وحكى أبو البقاء^(٢): «لا يَضْرُكُم» بفتح الراء، ووجهها على الجزم، وأن الفتح للتخفيف وهو واضح، والجزم على ما تقدم أيضاً من

(١) انظر: الشواذ ٣٥؛ البحر ٣٧/٤.

(٢) الإملاء ١/٢٢٨.

الوجهين . وهذه كلها لغاتٌ قد تقدّم التّنبؤُ عليها في آل عمران^(١) .
و«مَنْ ضَلَّ» فاعل، و«إذا» ظرفٌ محضٌ ناصبُه «يَضُرُّكُمْ» أي :
لا يَضُرُّكُمْ الذي ضلَّ وقتَ اهتدائِكُمْ، ويجوز أن تكونَ شرطيةً وجوابُها
محذوفٌ لدلالةِ الكلامِ عليه . وقال أبو البقاء^(٢) : «ويبعد أن تكونَ ظرفاً
لـ «ضَلَّ» لأنَّ المعنى لا يَصِحُّ معه» . قلت : لأنه يصير المعنى على نفي الضرر
الحاصلِ ممَّن يضل وقتَ اهتدائهم، فقد يُتَوَهَّمُ أنه لا ينتفي عنهم ضررٌ ممَّن
ضَلَّ في غيرِ وقتِ اهتدائهم، ولكنَّ هذا لا ينفي صحَّةَ المعنى بالكليةِ
كما ذكره .

آ . (١٠٦) قوله تعالى : ﴿شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ﴾ : هذه الآية وما بعدها من
أشكَلِ القرآنِ حُكْماً وإِعراباً وتفسيراً، ولم يَزَلِ العلماءُ يستشكّلونها
ويكفِّعون^(٣) عنها حتى قال مكي بن أبي طالب^(٤) - رحمه الله - في
كتابه المسمى بالكشف : «هذه الآيةُ في قراءتها وإِعرابها وتفسيرها ومعانيها
وأحكامها من أصعبِ آيٍ في القرآنِ وأشكَلِها، قال : «ويحتمل أن يُبسَطَ ما فيها
من العلومِ في ثلاثين ورقةً أو أكثر» قال : وقد ذكرناها مشروحةً في كتاب
مفرد» . وقال ابن عطية^(٥) : «وهذا كلامٌ من لم يقع له الثلج في تفسيرها، وذلك
بيِّنٌ من كتابه» وقال السخاوي^(٦) : «لم أر أحداً من العلماءِ تَخَلَّصَ كلامُه فيها
من أولها إلى آخرها» . وقال الواحدي : «وهذه الآية وما بعدها من أغوص

(١) الآية ١٤٤ .

(٢) الإملاء ١/٢٢٩ .

(٣) كَعَجِبِينَ .

(٤) الكشف ١/٤٢٠ .

(٥) المحرر ٥/٢١٧ .

(٦) علي بن محمد النحوي المقرئ الأديب، أخذ عن الشاطبي، وله : شرحان على
«الفصل»، توفي سنة ٦٤٣ . انظر : البغية ٢/١٩٢ .

- المائدة -

ما في القرآن معنى وإعراباً» قلت: وأنا أستعين الله تعالى في توجيه إعرابها واشتقاق مفرداتها وتصريف كلماتها وقراءتها ومعرفة تأليفها مما يختص بهذا الموضوع، وأما بقية علومها فنسأل الله العون في تهذيبه في كتابي «تفسير القرآن العزيز» إن شاء الله، وبه الحول والقوة.

قرأ الجمهور «شهادة بينكم» برفع «شهادة» مضافة لـ «بينكم». وقرأ^(١) الحسن والأعرج والشعبي برفعها منونة، «بينكم» نصباً. والسلمي والحسن والأعرج - في رواية عنهما -: «شهادة» منونة منصوبة، «بينكم» نصباً. فأما قراءة الجمهور ففي تخريجها خمسة أوجه، أحدها: أنها مرفوعة بالابتداء، وخبرها «اثنان»، ولا بد على هذا الوجه من حذف مضاف: إما من الأول، وإما من الثاني، فتقديره من الأول: ذوا شهادة بينكم اثنان، أي صاحبا شهادة بينكم اثنان، وتقديره من الثاني: شهادة بينكم شهادة اثنين، وإنما اضطررنا إلى حذف من الأول أو الثاني ليتصادق المبتدأ والخبر على شيء واحد، لأن الشهادة معني والاثنان جثتان، ولا يجيء التقديران المذكوران في نحو: «زيد عدل» وهما جعله نفس المصدر مبالغة أو وقوعه موقع اسم الفاعل، لأن المعنى ياباهما هنا، إلا أن الواحدي نقل عن صاحب «النظم» أنه قال: «شهادة» مصدرٌ وُضِعَ مَوْضِعَ الأَسْمَاءِ يريد بالشهادة الشهود، كما يقال: رجلٌ عدلٌ ورضا، ورجالٌ عدلٌ ورضا وزور، وإذا قَدَّرْتَهَا بمعنى الشهود كان على حذف المضاف، ويكون المعنى: عدة شهود بينكم اثنان، واستشهد بقوله: «الحجُّ أشهر»^(٢) أي: وقت الحج، ولولا ذلك لنصب أشهراً على تأويل: الحج في أشهر. قلت: فعلى ظاهر هذا أنه جعل المصدر نفس الشهود مبالغة، ولذلك مثله بـ «رجال عدل» وفيه نظر. الثاني: أن ترتفع على أنها مبتدأ أيضاً، وخبرها

(١) الشواذ ٣٥؛ البحر ٤/٣٨.

(٢) الآية ١٩٧ من البقرة.

- المائدة -

محذوف يُدُلُّ عليه سياق الكلام، و«اثنان» على هذا مرتفعان بالمصدر الذي هو «شهادة»، والتقدير: فيما فرض عليكم أن يشهد اثنان، كذا قَدَّرَه الزمخشري^(١) وهو أحد قولي الزجاج^(٢)، وهو ظاهرٌ جداً، و«إذا» على هذين الوجهين ظرف لـ «شهادة» أي لِيُشْهَدَ وقت حضور الموت - أي أسبابه - و«حين الوصية» على هذه الأوجه فيه ثلاثة أوجه، أوجهها: أنه بدلٌ من «إذا»، ولم يذكر الزمخشري غيره، قال: «وفي إبداله منه دليلٌ على وجوب الوصية». الثاني: أنه منصوبٌ بنفس الموت أي: يقع الموت وقت الوصية، ولا بُدُّ من تأويله بأسباب الموت؛ لأنَّ وقتَ الموت الحقيقي لا وصيةً فيه. الثالث: أنه منصوبٌ بـ «حَضَرَ» أي: حَضَرَ أسبابَ الموت حين الوصية.

الثالث^(٣): أنَّ «شهادة» مبتدأ وخبره: «إذا حضر»، أي وقوعُ الشهادة في

وقتِ حضور الموت /، و«حين» على ما تقدم فيه من الأوجه الثلاثة آنفاً، [٢٨٣/ب] ولا يجوزُ فيه والحالةُ هذه أن يكونَ ظرفاً للشهادة لثلا يلزم الإخبارُ عن الموصولِ قبل تمامِ صلته وهو لا يجوز، وقد عرفت شرح ذلك ممَّا مرَّ. ولَمَّا ذكر الشيخ^(٤) هذا الوجهَ لم يستدرك هذا، وهو عجيبٌ منه. الرابع: أنَّ «شهادة» مبتدأ، وخبرها «حين الوصية»، و«إذا» على هذا منصوبٌ بالشهادة، ولا يجوز أن ينتصبَ بالوصية وإن كان المعنى عليه؛ لأنَّ المصدرَ المؤولَ لا يسبقه معمولُه عند البصريين ولو كان ظرفاً، وأيضاً فإنه يلزمُ منه تقديمُ المضافِ إليه على المضافِ؛ لأنَّ تقديمَ الم معمولٍ يُؤدِّنُ بتقديمِ العاملِ والعاملُ لا يتقدمُ^(٥) فكذا معمولُه، ولم يجوزوا تقديمَ معمولِ المضافِ إليه على

(١) الكشاف ١/٦٥٠.

(٢) معاني القرآن ٢/٢٣٧.

(٣) أي في إعراب «شهادة بينكم».

(٤) البحر ٤/٣٩.

(٥) العامل هو «الوصية» وهو المضاف إليه، والمضاف «حين» والمعمول «إذا» وعلى هذا فقد تقدم معمول المضاف إليه على المضاف، وهذا بمنزلة تقديم المضاف إليه على المضاف.

- المائدة -

المضاف إلا في مسألة واحدة وهي: إذا كان المضاف لفظة «غير»،
وأشدوا^(١):

١٨١٩- إن امرأَ حَصْنِي عمداً موذَّته

على التنائي لعندي غير مكفور

ف «عندي» منصوبٌ بـ «مكفور»، قالوا: لأنَّ «غير» بمنزلة
«لا»، و«لا» يجوزُ تقديمُ معمولٍ ما بعدها عليها. وقد ذكر الزمخشري^(٢) ذلك
آخر الفاتحة، وذكر أنه يجوزُ «أنا زيدا غير ضارب» دون «أنا زيدا مثل ضارب». و
«اثنان» على هذين الوجهين الأخيرين يرتفعان على أحدٍ وجهين: إمَّا الفاعلية
أي: «يشهد اثنان» يدل عليه لفظ «شهادة»، وإمَّا على خبر مبتدأ محذوف
مدلولٍ عليه بـ «شهادة» أيضاً أي: الشاهدان اثنان.

الخامس: أن «شهادة» مبتدأ، و«اثنان» فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبر، ذكره
أبو البقاء^(٣) وغيره وهو مذهبُ الفراء^(٤)، إلا أن الفراء قدَّر الشهادة واقعةً موقعَ
فعلٍ الأمر كأنه قال: «ليشهد اثنان» فجعله من باب نيابة المصدر عن فعل
الطلب، وهو مثل «الحمدُ لله» و«قال سلام»^(٥) من حيث المعنى، وهذا
مذهبٌ لبعضهم في نحو: «ضربني زيدا قائماً» يدَّعي أن الياء فاعلٌ سدَّت
مسدَّ الخبر، وهذا مذهبٌ ضعيفٌ ردَّه النحويون، ويخصون ذلك بالوصفِ
المعتمدِ على نفي أو استفهام نحو: «أقام أبوك» وعلى هذا المذهب فـ «إذا»
و«حين» ظرفان منصوبان على ما تقرَّر فيهما في غير هذا الوجه. وقد تحصَّنا

(١) تقدم برقم ٨١.

(٢) الكشاف ٧٢/١ - ٧٣.

(٣) الإملاء ٢٢٩/١.

(٤) معاني القرآن ٣٢٣/١.

(٥) الآية ٦٩ من هود.

- المائدة -

فيما تقدّم أن رفع «شهادة» من وجه واحد وهو الابتداء، وفي خبرها خمسة أوجه تقدّم ذكرها مفصلةً، وأنّ رفع «اثنان» من خمسة أوجه، الأول: كونه خبراً لشهادة بالتأويل المذكور، الثاني: أنه فاعل بـ «شهادة»، الثالث: أنه فاعل بـ «يشهد» مقدراً، الرابع: أنه خبر مبتدأ أي: الشاهدان اثنان. الخامس: أنه فاعل سَدَّ مسدَّ الخبر. وأنّ في «إذا» وجهين: إمّا النصب على الظرفية، وإمّا الرفع على الخبرية لـ «شهادة»، وكل هذا بيّن مما لخصّته قبل. وقراءة الحسن برفعها منونةً تتوجه بما تقدم في قراءة الجمهور من غير فرق.

وأما قراءة النصب فيها ثلاثة أوجه، أحدها - وإليه ذهب ابن جني -^(١): أنها منصوبةٌ بفعل مضمر، و«اثنان» مرفوعٌ بذلك الفعل، والتقدير: لِيُقِمَّ شهادةً بينكم اثنان، وتبعه الزمخشري^(٢) على هذا فذكره. وقد ردّ الشيخ^(٣) هذا بأن حدّف الفعل وإبقاء فاعله لم يُجزّه النحويون إلا أن يُشعرَ به ما قبله كقوله تعالى: «يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ»^(٤) في قراءة ابن عامر وأبي بكر، أي: يسبحه رجال، ومثله^(٥):

١٨٢٠- لِيُسَبِّحَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخِصْمَةٍ
وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

وفيه خلافٌ: هل يَنْقَاسُ أو لا؟ أو يُجَابُ به نفي كقوله^(٦):

١٨٢١- تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ: لَمْ يَعْرِ قَلْبَهُ
مِنَ الْوَجْدِ شَيْءٌ قُلْتُ: بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

(١) المحتسب ٢٢٠/١.

(٢) الكشاف ٦٥٠/١.

(٣) البحر ٣٩/٤.

(٤) الآية ٣٦ من النور، وقرأ الباقون بكسر الباء، والآية ٣٦ من النور.

(٥) تقدم برقم ١٢٠١.

(٦) لم أهدت إلى قائله وهو في أوضح المسالك ٣٤١/١؛ والعيني ٤٥٣/٢.

أي: بل عراه أعظم الوجد، أو يُجاب به استفهام كقوله^(١):

١٨٢٢- ألا هل أتى أم الحويرث مُرسلي

نعم خالد إن لم تُعقه العوائق

أي: بل أتاها أو يأتها، وما نحن فيه ليس من الأشياء الثلاثة. الثاني:

أن «شهادة» بدل من اللفظ بفعل أي: إنها مصدر ناب مناب الفعل فيعمل عمله، والتقدير: ليشهد اثنان، ف«اثنان» فاعل بالمصدر لثيابه مناب الفعل، أو بذلك الفعل المحذوف على حسب الخلاف في أصل المسألة، وإنما قدّرته «ليشهد اثنان» فأتيت به فعلاً مضارعاً مقروناً بلام الأمر، ولم أقدّره فعل أمر بصيغة «افعل» كما يُقدّره النحويون في نحو: «ضرباً زيداً» أي: اضرب، لأن هذا قد رفع ظاهراً وهو «اثنان»، وصيغة «افعل» لا ترفع إلا ضميراً مستتراً إن كان المأمور واحداً، ومثله قوله^(٢):

١٨٢٣-

فندلاً زريقُ المال ندل الثعالب

ف«زريق» يجوز أن يكون منادى أي: يا زريق، والثاني: أنه مرفوع

[١/٢٨٤] بـ «ندلاً» على أنه واقع موقع «ليندل»، وإنما حذف تنوينه / لالتقاء الساكنين

على حدّ قوله^(٣):

١٨٢٤- ولا ذاكر اللة إلا قليلا

الثالث: أن «شهادة» بدل من اللفظ بفعل أيضاً، إلا أن هذا الفعل خبري وإن كان أقل من

الطلبى نحو: «حمداً وشكراً لا كفراً»، و«اثنان» أيضاً فاعل به تقديره: يشهد شهادة

(١) لم أهدت إلى قائله وهو في البحر ٣٨/٤.

(٢) تقدم برقم ٢.

(٣) تقدم برقم ١٥٠٤.

اثنان، وهذا أحسن التخاريج المذكورة في قول امرىء القيس^(١):

١٨٢٥- وقوفاً بها صحبي عليّ مطيهم

«وقوفاً» مصدرٌ بدلٌ من فعل خبري رفع «صحبي» ونصب «مطيهم» تقديره: وقف صحبي، وقد تقدّم أنّ الفراء في قراءة الرفع قدّر أن «شهادة» واقعةٌ موقع فعل، وارتفع «اثنان» بها، وتقدم أنّ ذلك يجوز أن يكون ممّا سدّ فيه الفاعل مسدّ الخبر. و«بينكم» في قراءة مَنْ نَوْن «شهادة» نصبٌ على الظرف وهي واضحةٌ.

وأما قراءة الجر فيها فَمِنْ باب الاتساع في الظروف أي بجعل الظرف كأنه مفعولٌ لذلك الفعل، ومثله: «هذا فراقٌ بيني وبينك»^(٢) وكقوله تعالى: «لقد تقطع بينكم» فيمن رفع^(٣). قال الشيخ^(٤): «وقال الماتريدي - وتبعه الرازي^(٥) - إنّ الأصل «ما بينكم» فحذف «ما». قال الرازي: و«بينكم» كنايةٌ عن التنازع، لأنه إنما يُحتاج إلى الشهود عند التنازع، وحذف «ما» جائزٌ عند ظهوره، ونظيره كقوله تعالى: «لقد تقطع بينكم» في قراءة من نصب». قال الشيخ: «وحذف «ما» الموصولة غيرُ جائز عند البصريين، ومع الإضافة لا يصحُّ تقدير «ما» البتة، وليس قوله «هذا فراقٌ بيني» نظير «لقد تقطع بينكم» لأن هذا مضافٌ، وذلك باقٍ على ظرفيته فيتخيّل فيه حذف «ما» بخلاف «هذا

(١) من معلقته، وهو في ديوانه ٦ وعجزه:

يقولون لا تهلك أسىً وتمجّل

(٢) الآية ٧٨ من الكهف.

(٣) الآية ٩٤ من الأنعام، قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر وابن عامر وحزة بالرفع، وقرأ نافع والكسائي وحفص بالنصب. انظر: السبعة ٢٦٣.

(٤) البحر ٣٩/٤.

(٥) تفسير الرازي ١١٤/١٢.

فراق بيني» و«شهادة بينكم» فإنه لا يُتَخَيَّلُ فيه تقديرُ «ما» لأنَّ الإضافة أخرجته عن الظرفية وصيرته مفعولاً به على السعة». قلت: هذا الذي نقله الشيخ عنهما قاله أبو علي الجرجاني بعينه، قال - رحمه الله - : «قوله شهادة بينكم» أي: ما بينكم، و«ما بينكم» كناية عن التنازع والتشاجر، ثم أضاف الشهادة إلى التنازع لأن الشهود إنما يُحتاج إليهم في التنازع الواقع فيما بين القوم، والعربُ تضيف الشيء إلى الشيء إذا كان منه بسبب كقوله تعالى: «ولمَن خاف مقام ربه»^(١) أي: مقامه بين يدي ربه، والعربُ تحذف كثيراً ذكرَ «ما» و«مَن» في الموضع الذي يُحتاج إليهما فيه كقوله: «وإذا رأيتَ ثمَّ»^(٢) أي: ما ثمَّ، وكقوله: «هذا فراقٌ بيني وبينك» و«لقد تقطع بينكم» أي ما بيني، وما بينكم»، وقول الشيخ «لا يُتَخَيَّلُ فيه تقدير «ما» إلى آخره» ممنوعٌ لأنَّ حالة الإضافة لا تجعلها صلةً للموصول المحذوف، ولا يلزم من ذلك أن تُقدَّرَها من حيث المعنى لا من حيث الإعراب نظراً إلى الأصل، وأما حذف الموصول فقد تقدّم تحقيقه.

وقوله: «ذوا» صفةٌ لاثنين أي: صاحباً عدل، وكذلك قوله «منكم» صفة أيضاً لاثنين، وقوله: «أو آخران» نسقٌ على اثنين، و«من غيركم» صفةٌ لآخرين، والمراد بـ «منكم» من قرابتكم وعترتكم، ومن غيركم من المسلمين الأجانب. وقيل: «منكم» من أهل دينكم، و«من غيركم» من أهل الذمة. ورجح النحاس^(٣) الأول، فقال: «هذا ينبغي على معنى غامضٍ في العربية، وذلك أن معنى «آخر» في العربية من جنس الأول تقول: «مررت بكرمٍ وكريمٍ آخر» ولا يجوز «وخسيسٍ آخر» ولا: «مررت بحمارٍ ورجلٍ آخر»، فكذا هنا يجب أن يكون «أو آخران»: أو عدلان آخران، والكفار لا يكونون عدولاً.

(١) الآية ٤٦ من الرحمن.

(٢) الآية ٢٠ من الإنسان.

(٣) إعراب القرآن ١/٢٥٥ بلفظ قريب.

وردُ الشيخ^(١) ذلك فقال: «أما ما ذكره من المُثَلِّ / فصحيح لأنه مَثَلٌ بتأخير [٢٨٤/ب] «آخر» وجَعَلَهُ صفة لغير جنس الأول، وأما الآية فمن قبيل ما يُقَدَّم فيه «آخر» على الوصف واندرج «آخر» في الجنس الذي قبله، ولا يُعْتَبَرُ وصفُ جنس الأول، تقول: «مررتُ برجلٍ مسلمٍ وآخرٍ كافرٍ، واشتريتُ فرساً سابقاً وآخرَ بطيئاً» ولو أُخِّرَتِ «آخر» في هذين المثالين فقلت: «مررتُ برجلٍ مسلمٍ وكافرٍ آخر» لم يَجُزْ، وليس الآية من هذا لأن تركيبها «اثنان ذوا عدلٍ منكم أو آخران من غيركم» ف «آخران» من جنسِ قوله «اثنان» ولا سيما إذا قَدَّرْتَهُ: «رجلان اثنان» ف «آخران» هما من جنس «رجلان اثنان»، ولا يُعْتَبَرُ وصفُ قوله: «ذوا عدلٍ منكم» وإن كان مغايراً لقوله «من غيركم»، كما لا يُعْتَبَرُ وصفُ الجنس في قولك: «عندي رجلان اثنان مسلمان وآخران كافرين»، إذ ليس من شرطِ «آخر» إذا تقدم أن يكون من جنس الأول بقيد وصفه، وعلى ما ذكرته جاء لسان العرب، قال الشاعر^(٢):

١٨٢٦- كانوا فريقين يُصَفون الزُّجَاجَ على
فُعسِ الكواهلِ في أشداقِها ضَخْمُ
وآخرين تَرى الماذِيَّ فوقَهُمُ
مِنْ نَسَجِ داوَدَ أو ما أَوْرَثَتْ إِرْمُ

التقدير: كانوا فريقين: فريقاً - أوناساً - يُصَفون الزُّجَاجَ، ثم قال:
وآخرين ترى الماذِيَّ، ف «آخرين» من جنس قولك «فريقاً» ولم يعتبره بوصفه
بقوله «يصفون الزُّجَاجَ» لأنه قَسَمَ مَنْ ذَكَرَ إلى قسمين متباينين بالوصف
متحدتين بالجنس. قال: «وهذا الفرقُ قَلٌّ مَنْ يفهمه فضلاً عَمَّنْ يعرفه».

(١) البحر ٤١/٤.

(٢) البيتان لزهير، وهما في ديوانه ١٥٨؛ والبحر ٤٢/٤، ويصفون: يُميلون للطعن،
والزُّجَاجُ: الأسنَّة، وقعس الكواهل: حذب الأكتاف، والماذي: الدرود اللينة الضافية.

وقوله: «أو» الظاهر أنها للتخيير، وهو واضح على القول بأن معنى «من غيركم»: من غير أقاربكم من المسلمين، يعني الموصي مخيّر بين أن يشهد اثنين من أقاربه أو من الأجانب المسلمين، وقيل: «أو» للترتيب أي: لا يُعدّل عن شاهدين منكم إلا عند فقدهما، وهذا لا يجيء إلا إذا قلنا «من غيركم»: من غير أهل ملّتكم.

قوله: «إن أنتم» «أنتم» مرفوعٌ بمحذوفٍ يفسره ما بعده وهي مسألة الاشتغال^(١)، والتقدير: إن ضربتكم، فلما حذفت الفعل انفصل الضمير، وهذا مذهب جمهور البصريين، وذهب الأخفش^(٢) منهم والكوفيون إلى جواز وقوع المبتدأ بعد «إن» الشرطية كما أجازوه بعد «إذا» أيضاً، ف«ضربتكم» لا محلّ له عند الجمهور لكونه مفسراً، ومحلّه الرفع عند الكوفيين والأخفش لكونه خبراً، ونحوه: «وإن أحد من المشركين استجارك»^(٣)، «إذا الشمس كورت»^(٤). وجواب الشرط محذوف يدل عليه قوله تعالى: «اثنان ذوا عدل منكم أو آخران»، ولكنّ تقدير هذا الجواب يتوقف على خلاف في هذا الشرط: هل هو قيد في أصل الشهادة أو قيد في «آخران من غيركم» فقط؟ بمعنى أنه لا يجوز العدول في الشهادة على الوصية إلى أهل الذمة إلا بشرط الضرب في الأرض وهو السفر. فإن قيل: هو شرط في أصل الشهادة فتقدير الجواب: إن ضربتكم في الأرض فليشهد اثنان منكم أو من غيركم، وإن كان شرطاً في العدول إلى آخرين من غير الملة فالتقدير: فأشهدوا آخرين من غيركم، أو فالشاهد آخران من غيركم، فقد ظهر أنّ الدالّ على جواب الشرط:

(١) أي تشبه كون المتقدم قد عمل فيه فعل محذوف يفسره ما بعده، ولا يعني أنها مسألة الاشتغال نفسها.

(٢) معاني القرآن ١/٢٤٦.

(٣) الآية ٦ من التوبة.

(٤) الآية ١ من التكوير.

إمّا مجموعُ قوله: «اثنان ذوا عدل إلى آخره» على القولِ الأول، وإمّا «أو آخران من غيركم» فقط على القولِ الثاني.

والفاء في «فأصابتكم» عاطفةٌ هذه الجملة على نفس الشرط، وقوله تعالى: «تَحْسِبُونَهُمَا» فيه وجهان: أحدهما: أنها في محلِّ رفع صفة لـ «آخران» وعلى هذا فالجملة الشرطية وما عطفَ عليها معترضةٌ بين الصفة وموصوفها، فإنَّ قوله «تَحْسِبُونَهُمَا» صفةٌ لقوله «آخران» وإلى هذا ذهب الفارسي^(١) ومكي^(٢) بن أبي طالب والحوفي وأبو البقاء^(٣) وابن عطية^(٤). وقد أوضح / الفارسي^(٥) ذلك بعبارةٍ خاصةٍ فقال: «تَحْسِبُونَهُمَا صفةٌ لـ «آخران» [٢٨٥/أ] واعترض بقوله: «إنَّ أنتم ضربتم في الأرض»، وأفاد الاعتراضُ أنَّ العُدُولَ إلى آخرين من غير المِلَّةِ أو القرابة حَسَبَ اختلاف العلماء فيه إنما يكون مع ضرورة السفر وحلول الموت فيه، واستغنى عن جواب «إنَّ» لما تقدَّم في قوله «آخران من غيركم». قلت: فقد ظهر من كلامه أنه يجعلُ الشرطَ قيداً في «آخران من غيركم» فقط لا قيداً في أصل الشهادة، فتقديرُ الجوابِ على رأيه كما تقدم: «فاستشهدوا آخَرِينَ من غيركم» أو «فالشاهدان آخران من غيركم». والثاني: أنه لا محلُّ له لاستثناؤه، وإليه ذهب الزمخشري^(٦) قال: «فإنَّ قلت: ما موقعُ قوله: «تَحْسِبُونَهُمَا»؟ قلت: هو استثناف كلام، كأنه قيل بعد اشتراطِ العدالة فيهما: فكيف نعمل إنَّ ارتبنا فيهما؟ فقيل: تَحْسِبُونَهُمَا». وهذا الذي ذكره أبو القاسم أوفقٌ للصناعة؛ لأنه يلزمُ في الأولِ الفصلُ بكلام

(١) الحجة (خ) ٢/٣٥٤.

(٢) المشكل ١/٢٥٠.

(٣) الإملاء ١/٢٢٩.

(٤) المحرر ٥/٢٢١.

(٥) الحجة (خ) ٢/٣٥٤.

(٦) الكشاف ١/٦٥١.

- المسألة -

طويل بين الصفة وموصوفها، وقال: «بعد اشتراط العدالة» بناءً على مختاره في قوله: «أو آخران من غيركم» أي: أو عدلان آخران من الأجانب.

قال الشيخ^(١): «في قوله: «إن أنتم ضربتم» إلى آخره التفات من الغيبة إلى الخطاب، إذ لو جَرَى على لفظ «إذا حضر أحدكم الموت» لكان التركيب: إن هو ضرب في الأرض فأصابته، وإنما جاء الالتفات جمعاً لأن «أحدكم» معناه: إذا حضر كل واحد منكم الموت». وفيه نظرٌ لأن الخطاب جارٍ على أسلوب الخطاب الأول من قوله: «يا أيها الذين آمنوا شهادةً بينكم» إلى آخره. وقال ابن عباس: «في الكلام حذف تقديره: فأصابكم مصيبة الموت وقد أشهدتموهما على الإيضاء». وعن سعيد بن جبير: تقديره «وقد أوصيتم». قال بعضهم: «هذا أولى لأن الوصي يحلف والشاهد لا يخلف». والخطاب في «تحبسونهما» لولاة الأمور لا لِمَنْ خوطب بإصابته الموت لأنه يتعدّر ذلك فيه. و«من بعد» متعلق بـ «تحبسونهما» ومعنى الحبس: المنع، يقال: حَبَسْتُ وَأَحْبَسْتُ فرسي في سبيل الله فهو مُحْبَسٌ وحبيس. ويقال لمصنع الماء: «حَبَس» لأنه يمنع، ويقال: «حَبَسْتُ» بالتشديد أيضاً بمعنى وَقَفْتُ وَسَبَلْتُ؛ وقد يكون التشديد للتكثير في الفعل نحو: «حَبَسْتُ الرجال». والألف واللام في «الصلاة» فيها قولان، أحدهما: أنها للجنس أي: بعد أي صلاة كانت. والثاني - وهو الظاهر - أنها للعهد، فقليل: العصر، وقيل غير ذلك.

قوله: «فَيُقْسِمَان» في هذه الفاء وجهان، أظهرهما: أنها عاطفة هذه الجملة على جملة قوله: «تحبسونهما» فتكون في محل رفع، أو لامحلّ لها حسبما تقدّم من الخلاف. والثاني: أنها فاء الجزاء أي: جواب شرطٍ مقدرٍ.

(١) البحر ٤/٤٢.

- المائدة -

قال الفارسي^(١): «وإن شئت لم تجعل الفاء لعطف جملة، بل تجعله جزاء كقول ذي الرمة^(٢):

١٨٢٧- وإنسان عيني يحسّر الماء تارة

فيبدو، وتارات يجم فيغرق

تقديره عندهم: إذا حسر بدا، وكذا في الآية: إذا حبستموهما أقسما. وقال مكّي^(٣) نحوه، فإنه قال: «ويجوز أن تكون الفاء جواب جزاء لأن «تحسبونهما» معناه الأمر بذلك، وهو جواب الأمر الذي دل عليه الكلام كأنه قيل: إذا حبستموهما أقسما» قلت: ولا حاجة داعية إلى شيء من تقدير شرط محذوف، وأيضاً فإنه يحوج إلى حذف مبتدأ قبل قوله «فيقسمان» أي: فهما يقسمان، وأيضاً فـ «إن تحسوهما» تقدّم أنها صفة فكيف يجعلها بمعنى الأمر، والطلب لا يقع وصفاً؟ وأمّا البيت الذي أنشده أبو علي فخرجه النحويون على أن «يحسّر الماء تارة» جملة خبرية، وهي وإن لم يكن فيها رابط فقد عطف عليها جملة فيها رابط بالفاء السببية، وفاء السببية جعلت الجملتين شيئاً واحداً.

و«بالله» متعلق بفعل القسم، وقد تقدّم أنه لا يجوز إظهار فعل القسم إلا معها لأنها أمّ الباب. وقوله: «لا نشترى به» جواب القسم المضمّر في «يقسمان» فتلقّى بما يتلقّى به. وقوله: «إن ارتبتم» شرط / وجوابه محذوف [٢٨٥/ب] تقديره: إن ارتبتم فيهما فحلّفوهما، وهذا الشرط وجوابه المقدّر معترض بين القسم وجوابه. وليس هذه الآية ممّا اجتمع فيه شرط وقسم فأجيب سابقهما،

(١) الحجة (خ) ٣٥٤/٢.

(٢) ديوانه ٤٦٠؛ والمحتسب ١٥٠/١؛ وأوضح المسالك ٤٢/٣؛ والهمع ٨٩/١؛ والدرر ٧٤/١. وبحسّر: يكشف، ويجم: يكثر.

(٣) المشكل ٢٥١/١.

وَحُذِفَ جَوَابُ الْآخِرِ لِدَلَالَةِ جَوَابِهِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْمَسْأَلَةَ شَرْطُهَا أَنْ يَكُونَ جَوَابُ الْقِسْمِ صَالِحاً لِأَنْ يَكُونَ جَوَابَ الشَّرْطِ حَتَّى يَسُدَّ مَسدَّ جَوَابِهِ نَحْوُ: «وَاللَّهِ إِنْ تَقِمَ لِأَكْرَمِنَاكَ» لِأَنَّكَ لَوْ قَدَّرْتَ «إِنْ تَقِمَ أَكْرَمَتِكَ» صَحَّ، وَهَذَا لَا يُقَدَّرُ جَوَابُ الشَّرْطِ مَا هُوَ جَوَابٌ لِلْقِسْمِ، بَلْ يُقَدَّرُ جَوَابُهُ قِسْماً بِرَأْسِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ تَقْدِيرَهُ هُنَا: «إِنْ ارْتَبْتُمْ حَلْفُوهَا» وَلَوْ قَدَّرْتَهُ: «إِنْ ارْتَبْتُمْ فَلَا نَشْتَرِي لَمْ يَصِحَّ، فَقَدْ اتَّفَقَ هُنَا أَنَّهُ اجْتَمَعَ شَرْطٌ وَقِسْمٌ وَقَدْ أُجِيبَ سَابِقَهُمَا، وَحُذِفَ جَوَابُ الْآخِرِ وَليْسَ مِنْ تِيكَ الْقَاعِدَةُ. وَقَالَ الْجَرَجَانِيُّ: «إِنَّ ثَمَّ قَوْلًا مَحذُوفًا تَقْدِيرُهُ يُقْسِمَانِ بِاللَّهِ وَيَقُولَانِ هَذَا الْقَوْلَ فِي أَيْمَانِهِمَا، وَالْعَرَبُ تُضْمِرُ الْقَوْلَ كَثِيراً، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ»^(١) أَي: يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ». وَلَا أَدْرِي مَا حَمَلَهُ عَلَى إِضْمَارِ هَذَا الْقَوْلِ؟

قوله: «به» في هذه الهاءِ ثلاثة أقوالٍ، أحدها: أنها تعودُ على الله تعالى. الثاني: أنها تعودُ على القسم. الثالث: - وهو قول أبي علي^(٢) - أنها تعودُ على تحريفِ الشهادة، وهذا قويٌّ من حيث المعنى. وقال أبو البقاء^(٣): «تعودُ على الله أو القسم أو الحلف أو اليمين أو تحريفِ الشهادة أو على الشهادة لأنها قولٌ». قلت: قوله «أو الحلف أو اليمين» لا فائدة فيه إذ هما شيء واحد، وكذلك قولٌ مَنْ قال: إنها تعودُ على الله تعالى، لا بد أن يقدر مضافاً محذوفاً أي: لا نشترى بيمين الله أو قسمه ونحوه، لأنَّ الذات المقدسة لا يُقال فيها ذلك. وقال مكِّي^(٤): «وقيل: الهاءُ تعودُ على الشهادة لكن دُكِّرَتْ لأنها قولٌ كما قال: «فارزقوهم منه»^(٥) فردَّ الهاءُ على المقسومِ لدلالة القسمِ على

(١) الآية ٢٣ من الرعد.

(٢) الحجة (خ) ٣٥٦/٢.

(٣) الإملاء ١/٢٢٩.

(٤) المشكل ١/٢٥١.

(٥) الآية ٨ من النساء.

ذلك». والاشترَاءُ هنا هل هو باقٍ على حقيقته أو يُراد به البيع؟ قولان، أظهرهما الأول، وبيان ذلك مبنيٌّ على نصبِ «ثمناً» وهو منصوبٌ على المفعولية، قال الفارسيّ^(١): «وتقديره: لا نشتري به ذا ثمن، ألا ترى أن الثمن لا يُشتري، وإنما يُشتري ذو الثمن قال: «وليس الاشترَاءُ هنا بمعنى البيع وإن جاء لغةً، لأنَّ البيعَ إبعادٌ عن البائع، وليس المعنى عليه، إنما معناه التمسُّكُ به والإيثارُ له على الحقِّ». وقد نقلَ الشيخُ^(٢) هذا الكلامَ بعينه ولم يعزِّه لأبي علي.

وقال مكي^(٣): «معناه ذا ثمن، لأنَّ الثمن لا يُشتري، إنما يُشتري ذو الثمن، وهو كقوله: «اشترُوا بآياتِ الله ثمناً»^(٤) أي ذا ثمن». وقال غيره: «إنه لا يحتاج إلى حذف مضاف». قال أبو البقاء^(٥): «ولا حذف فيه لأنَّ الثمن يُشتري كما يُشتري به، وقيل: التقدير: ذا ثمن»، وقال بعضهم: «لا نشتري: لا نبيع بعهدِ الله بغرضٍ نأخذُه، كقوله تعالى: «إنَّ الذين يشترون بعهدِ الله وأيمانهم ثمناً قليلاً»^(٦)، فمعنى «لا نشتري به» لا نأخذُ ولا نستبدلُ، ومَنْ باع شيئاً فقد اشترى، ومعنى الآية: لا نأخذُ بعهدِ الله ثمناً بأن نبيعه بعرضٍ من الدنيا. قال الواحدي: «ويُسْتغنى بهذا عن كثيرٍ من تكلفِ أبي علي، وهذا معنى قولِ القتيبي^(٧) والجرجاني».

قوله: «ولو كان ذا قربي» الواوُ هنا كالتي سبقتُ في قوله: «أولوكان»

(١) الحجة (خ) ٣٥٦/٢.

(٢) البحر ٤٤/٤.

(٣) المشكل ٢٥١/١.

(٤) الآية ٩ من التوبة.

(٥) الإملاء ٢٢٩/١.

(٦) الآية ٧٧ من آل عمران.

(٧) تأويل مشكل القرآن ٣٧٨.

- المائدة -

أباؤهم لا يَعْقِلُونَ» في البقرة^(١) من أنها يحتمل أن يقال عاطفةً أو حاليةً، وأن جملة الامتناع حال معطوفة على حال مقدرة كقوله: «أعطوا السائل ولو على فرس» فكذا هنا تقديره: لا نشترى به ثمناً في كل حال ولو كان الحال كذا، واسم «كان» مضمراً فيها يعود على المشهود له أي: ولو كان المشهود له ذا قرابة.

قوله: «ولا نكتُم» الجمهور على رفع ميم «نكتُم» على أن «لا» نافية، والجملة تحتل وجهين، أحدهما: - وهو الظاهر - كونها نسقاً على جواب القسم فتكون أيضاً مقسماً عليها. والثاني: أنه إخبار من أنفسهم بأنهم لا يكتُمون الشهادة، ويتأيد بقراءة^(٢) الحسن والشعبي: «ولا نكتُم» على النهي، وهذه القراءة جاءت على القليل من حيث إن دخول «لا» الناهية على فعل المتكلم قليل، ومنه^(٣).

١٨٢٨ - إذا ما خرَجنا مِنْ دمشقَ فلا نَعُدْ

بها أبداً ما دامَ فيها الجِراضِمُ

والجمهور على «شهادة الله» بالإضافة، وهي مفعول بها، وأضيفت إليه تعالى لأنه هو الأمر بها وبحفظها وأن لا تُكتَمَ ولا تُضَيَّعَ. وقرأ علي^(٤) أمير المؤمنين / ونعيم بن ميسرة والشعبي في رواية: «شهادة الله» بتنوين شهادة ونصبها ونصب الجلالة، وهي واضحة، ف«شهادة» مفعول ثان، والجلالة نصب على التعظيم وهي الأول. والأصل: ولا نكتُم الله شهادةً، وهو كقوله:

(١) الآية ١٧٠.

(٢) الشواذ ٣٥؛ البحر ٤/٤٤.

(٣) البيت للفرزدق - وليس في ديوانه - أو الوليد بن عقبة، وهو في أمالي الشجري

٢/٢٢٦؛ والعيني ٤/٤٢٠؛ والتصريح ٢/٢٤٦. والجراضم: الواسع البطن.

(٤) الشواذ ٣٥؛ البحر ٤/٤٤.

- المائدة -

«ولا يكتُمون اللّه حديثاً»^(١) وإنما قُدِّمَتْ هنا للاهتمامِ بها، فإنها المَحْدَثُ عنها. وفيها وجهٌ ثانٍ - نقله الزهراوي - وهو أن تكون الجلالةُ نصباً على إسقاطِ حرفِ القسم، والتقديرُ: ولا نكتُمُ شهادةً واللّه، فلَمَّا حُذِفَ حرفُ الجرِ نُصِبَ المقسَمُ به، ولا حاجةَ إليه، لأنه يَسْتَدْعِي حَذْفَ المفعولِ الأولِ للكتمانِ أي: ولا نكتُمُ أحداً شهادةً واللّه، وفيه تكلفٌ، وإليه ذهبَ أبو البقاء^(٢) أيضاً قال: «على أنه منصوبٌ بفعلِ القسمِ محذوفاً».

وقرأ عليُّ أمير المؤمنين والسلمي والحسن البصري: «شهادةً» بالتنوين والنصب، «آله» بمدِّ الألفِ التي للاستفهامِ دَخَلَتْ للتقريرِ وتوقيفِ نفوسِ الحالفين، وهي عوضٌ من حرفِ القسمِ المقدرِ، وهل الجرُّ بها أم بالحرفِ المحذوفِ خلافٌ؟ وقرأ الشعبي في روايةٍ وغيره: «شهاده» بالهاءِ ويقف عليها، ثم يبتدئُ «آله» بقطعِ همزةِ الوصلِ ومدِّ الهمزةِ على أنها للاستفهامِ بالمعنى المتقدم، وجرُّ الجلالةِ، وهمزةُ القطعِ تكون عوضاً من حرفِ القسمِ في هذا الاسمِ الشريفِ خاصة، تقول: «يازيدُ آله لأفعلن»، والذي يُعْوَضُ من حرفِ القسمِ في هذا الاسمِ الشريفِ خاصة ثلاثة: ألفُ الاستفهامِ وقطعُ همزةِ الوصلِ وها التي للتنبية، نحو: «ها اللّه»، ويجوزُ مع «ها» قطعُ همزةِ الجلالةِ ووصلُها. وهل الجرُّ بالحرفِ المقدرِ أو بالعوضِ؟ تقدّم أن فيه خلافاً، ولو قال قائل: إن قولهم «آله لأفعلن» بالجرِ وقطعِ الهمزةِ بأنها همزةِ استفهامٍ لم يُردِّ قوله. فإن قيل: همزةُ الاستفهامِ إذا دخلت على همزةِ الوصلِ التي مع لامِ التعريفِ أو أيمنِ في القسمِ وجب ثبوتِ همزةِ الوصلِ، وحينئذٍ إمّا: أن تُسَهَّلَ وإمّا أن تُبَدَّلَ ألفاً، وهذه لم تُثَبِّتْ بعدها همزةٌ وصل فتعيّن أن تكون همزةٌ وصلٍ قَطَعَتْ عوضاً عن حرفِ القسمِ. فالجواب: أنهم إنما أبدلوا ألفَ

(١) الآية ٤٢ من النساء.

(٢) الإملاء ١/٢٣٠.

الوصل أو سهّلها بعد همزة الاستفهام فرقاً بين الاستفهام والخبر، وهنا اللبس مأمون فإن الجر في الجلالة يؤذن بذلك فلا حاجة إلى بقاء همزة الوصل مُبدلةً أو مُسهلةً، فعلى هذا قراءة: الله وآله بالقصر والمد تحتل الاستفهام، وهو تخريج حسن. قال ابن جني^(١) في هذه القراءة: «الوقف على «شهادة» بسكون الهاء واستثاف القسم حسن، لأن استثافه في أول الكلام أوجه له وأشدُّ هيبةً من أن يدخل في عرض القول» ورويت هذه القراءة - أعني الله بقطع الألف من غير مدّ وجر الجلالة - عن أبي بكر عن عاصم. وقرئ: شهادة الله بنصب الشهادة منونة وجر الجلالة موصولة الهمزة، على أن الجر بحرف القسم المقدّر من غير عوضٍ منه بقطع ولا همزة استفهام، وهو مختصٌ بذلك.

وقوله تعالى: «إنا إذا لمن الآثمين» هذه الجملة لا محلّ لها لأنها استثنائية، أخبروا عن أنفسهم بأنهم من الآثمين إن كتّموا الشهادة، ولذلك أتوا بـ «إذن» المؤذنة بالجزاء والجواب. وقرأ الجمهور: «لمن الآثمين» من غير نقل ولا إدغام. وقرأ^(٢) ابن محيصن والأعمش: «لِمِثْلِ آثِمِينَ» بإدغام نون «من» في لام التعريف بعد أن نقل إليها حركة الهمزة في «آثمين» فاعتدّ بحركة النقل فأدغم، وهي نظيرُ قراءةٍ من قرأ: «عاداً لولي»^(٣) بالإدغام، وهناك إن شاء الله يأتي تحقيق ذلك وبه القوة.

آ. (١٠٧) قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَثْرَ﴾: مبني للمفعول، والقائم مقام [٢٨٦/ب] فاعله الجارُّ بعده، أي: فَإِنْ أَطْلَعَ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِمَا الْإِثْمَ / يقال: [عَثَرَ الرَّجُلُ

(١) المحاسب ١/٢٢٠.

(٢) الشواذ ٣٥؛ البحر ٤/٤٤.

(٣) الآية ٥٠ من النجم وقراءة الجمهور: «عاداً الأولى» وما ذكره قراءة نافع وأبي عمرو كما في السبعة ٦١٥.

يَعْتُرُ^(١) عُثُوراً: إِذَا هَجَمَ عَلَى شَيْءٍ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَأَعْتَرَتْهُ عَلَى كَذَا: أَطْلَعَتْهُ عَلَيْهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «أَعْتَرْنَا عَلَيْهِمْ»^(٢). قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: «وَأَصْلُهُ مِنْ «عَثْرَةَ الرَّجُلِ» وَهِيَ الْوُقُوعُ، وَذَلِكَ أَنَّ الْعَاثِرَ إِنَّمَا يَعْثُرُ بِشَيْءٍ كَانَ لَا يَرَاهُ، فَإِنْ عَثَرَ بِهِ أَطْلَعَ عَلَيْهِ وَنَظَرَ مَا هُوَ، فَقِيلَ لِكُلِّ أَمْرٍ كَانَ خَفِيًّا ثُمَّ أَطْلَعَ عَلَيْهِ: «عُثِرَ عَلَيْهِ». وَقَالَ اللَّيْثُ: «عَثَرَ يَعْثُرُ عُثُوراً هَجَمَ عَلَى أَمْرٍ لَمْ يَهْجَمْ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَعَثَرَ يَعْثُرُ عَثْرَةً وَقَعَ عَلَى شَيْءٍ، فَفَرَّقَ بَيْنَ الْفَعْلَيْنِ بِمَصْدَرِيهِمَا. وَفَرَّقَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٣) بَيْنَهُمَا بِغَيْرِ ذَلِكَ فَقَالَ: «عَثَرَ مَصْدَرُهُ الْعُثُورُ، وَمَعْنَاهُ أَطْلَعَ، فَأَمَّا «عَثَرَ» فِي مَشْيِهِ وَمَنْطِقِهِ وَرَأْيِهِ فَالْعِثَارُ. وَالرَّاعِبُ^(٤) جَعَلَ الْمَصْدَرَيْنِ عَلَى حَدِّ سِوَاءٍ فَإِنَّهُ قَالَ: «عَثَرَ الرَّجُلُ بِالشَّيْءِ يَعْثُرُ عُثُوراً وَعِثَاراً: إِذَا سَقَطَ عَلَيْهِ، وَيَتَجَوَّزُ بِهِ فَيَمْنُ يَطَّلِعُ عَلَى أَمْرٍ مِنْ غَيْرِ طَلْبِهِ، يُقَالُ: «عَثَرْتُ عَلَى كَذَا» وَقَوْلُهُ: «وَكَذَلِكَ أَعْتَرْنَا عَلَيْهِمْ»^(٥) أَي: وَقَفْنَاهُمْ عَلَيْهِمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ طَلَبُوا».

قوله تعالى: «فَأَخْرَانِ» فيه أربعة أوجه، [الأول]: أن يرتفع على أنه خبر مبتدأ مضمرة تقديره: فالشاهدان آخران، والفاء جواب الشرط، دَخَلَتْ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ: «يَقُومَانِ» فِي مَحَلِّ رَفْعٍ صِفَةً لِأَخْرَانِ. الثَّانِي: أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ تَقْدِيرُهُ: فَلْيَشْهَدْ أَخْرَانِ، ذَكَرَهُ مَكِّي^(٦) وَأَبُو الْبَقَاءِ^(٧)، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْفِعْلَ لَا يُحْدَفُ وَحْدَهُ إِلَّا فِي مَوَاضِعَ ذَكَرْتُمَا عِنْدَ قَوْلِهِ: «حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ»^(٨). الثَّالِثُ: أَنَّهُ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَ«الْأَوْلِيَانِ» مُبْتَدَأٌ

(١) ما بين معقوفين مخروم في الأصل.

(٢) الآية ٢١ من الكهف.

(٣) الإملاء ١/٢٣٠.

(٤) المفردات ٣٣٣.

(٥) الآية ٢١ من الكهف.

(٦) المشكل ١/٢٥٢.

(٧) الإملاء ١/٢٣٠.

(٨) الآية ١٠٦ من المائدة.

مؤخر، والتقدير: فالأوليان بأمر الميت آخران يُقومان مقامهما، ذكر ذلك أبو علي^(١). قال: «ويكونُ كقولك: «تميمي أنا». الرابع: أنه مبتدأ، وفي الخبر حينئذٍ احتمالات، أحدها: قوله: «من الذين استحقَّ»، وجاز الابتداء به لتخصُّصه بالوصف وهو الجملة من «يُقومان»، والثاني: أن الخبر «يُقومان» و«من الذين استحقَّ» صفةُ المبتدأ، ولا يضرُّ الفصلُ بالخبر بين الصفة وموصوفها، والمسوِّغُ أيضاً للابتداء به اعتماده على فاء الجزاء. وقال أبو البقاء^(٢) لَمَّا حَكَى رَفَعَهُ بِالْإِبْتِدَاءِ: «وَجَازَ الْإِبْتِدَاءَ هُنَا بِالنُّكْرَةِ لِحُصُولِ الْفَائِدَةِ» فَإِنَّ عَنِّي أَنَّ الْمَسْوُوعَ مَجْرَدُ الْفَائِدَةِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ مَسْوُوعٍ مِنْ الْمَسْوُوعَاتِ الَّتِي ذَكَرْتُهَا فَعَبْرٌ مُسَلَّمٌ. الثالث: أن الخبر قوله: «الأوليان» نقله أبو البقاء^(٣)، وقوله «يُقومان» و«من الذين استحقَّ» كلاهما في محلِّ رفعٍ صفةً لـ «آخران»، ويجوزُ أن يكونَ أحدهما صفةً والآخرُ حالاً، وجاءتِ الحالُ من النكرة لتخصُّصها بالوصف. وفي هذا الوجه ضعفٌ من حيث إنه إذا اجتمع معرفةٌ ونكرةٌ جعلتِ المعرفةُ محدثاً عنها والنكرةُ حديثاً، وعكسُ ذلك قليلٌ جداً أو ضرورةً كقوله^(٤):

١٨٢٩ - يكونُ مزاجها عسلٌ وماءٌ

[وكقوله]^(٥):

١٨٣٠ - وإن حراماً أن أسبَّ مجاشعاً

بآبائي الشمِّ الكرامِ الخضارمِ

(١) الحجة (خ) ٣٥٦/٢

(٢) الإملاء ٢٣٠/١.

(٣) الإملاء ٢٣٠/١.

(٤) البيت لحسان وصدرة: كأنَّ سُلَافَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ. وهو في ديوانه ٥٩؛ والكتاب ٢٣/١؛ والمغني ٥٠٥؛ والهمع ١١٩/١؛ والدرر ٨٨/١. والسلافة: الحمرة.

(٥) تقدم برقم ١٣٥٧.

وقد فهِّمَتْ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الجُمْلَةَ من قوله «يقومان» والجارُّ من قوله: «من الذين»: إمَّا مرفوعُ المحلِّ صفةً لـ «آخِرَانِ» أو خبرٌ عنه، وإمَّا منصوبه على الحال: إمَّا من نفسِ «آخِرَانِ»، أو مِن الضميرِ المستكنِّ في «آخِرَانِ»، ويجوزُ في قوله «مِنَ الَّذِينَ» أَنْ يَكُونَ حالاً من فاعلِ «يَقُومَانِ».

قوله: «اسْتَحَقَّ» قرأ الجمهورُ: «اسْتَحَقَّ» مبنياً للمفعول، «الأوليان» رفعاً، وحفص^(١) عن عاصم: «اسْتَحَقَّ» مبنياً للفاعل، «الأوليان» كالجماعة، وهي قراءة عبدالله بن عباس وأمير المؤمنين علي رضي الله عنهم، ورُوِيَتْ عن ابن كثير أيضاً، وحمزة وأبو بكر عن عاصم: «اسْتَحَقَّ» مبنياً للمفعول كالجماعة، «الأوليين» جمع «أول» جمع المذكر السالم، والحسن البصري: «اسْتَحَقَّ» مبنياً للفاعل، «الأولان» مرفوعاً تثنية «أول»، وابن سيرين كالجماعة، إلا أنه نصب الأوليين تثنية «أولى». وقرىء: «الأوليين» بسكون الواو وفتح اللام وهو جمع «أولى» كالأعلين في جمع «أعلى». ولما وصل أبو إسحاق الزجاج^(٢) إلى هذا الموضوع قال: «هذا موضع من أصعب ما في القرآن إعراباً». قلت: ولعمري إنَّ القول ما قالت حذام، فإن الناس قد دارت رؤوسهم في فكِّ هذا التركيب، وقد اجتهدتُ - بحمد الله تعالى - فلخَّصْتُ الكلام فيها أحسنَ تلخيصٍ، ولا بد من ذِكرِ شيءٍ من معاني الآية لنستضيء به على الإعراب فإنه خادِمٌ لها.

فأمَّا قراءة الجمهورِ رفَعُ «الأوليان» فيها من أوجه، أحدها: أنه مبتدأ، وخبره «آخِرَانِ»، تقديره: فالأوليان بأمر الميت آخِرَانِ، وقد تقدَّم شرحُ هذا. الثاني: أنه خبر مبتدأ مضمَّر أي: هما الأوليان، كأنَّ سائلاً سأل فقال: «مِنِ الآخِرَانِ»؟ / فقيل: هما الأوليان. الثالث: أنه بدلٌ من «آخِرَانِ»، وهو بدلٌ في [٢٨٧/أ]

(١) السبعة ٢٤٨؛ الكشف ٤١٩/١؛ الشواذ ٣٥؛ البحر ٤٥/٤.

(٢) معاني القرآن ٢٣٩/٢.

- المائدة -

معنى البيان للمبدل منه، نحو: «جاء زيدٌ أخوك» وهذا عندهم ضعيفٌ لأنَّ الإبدالَ بالمشتقاتِ يَقِلُّ. الرابع: أنه عطفُ بيانٍ لـ «آخِران» بيِّن الآخِرَيْنِ بالأوَّلِيَيْنِ. فإن قلت: شرطُ عطفِ البيان أن يكونَ التابعُ والمتبوعُ متفقين في التعريفِ والتنكيرِ، على أنَّ الجمهورَ على عدمِ جريانه في النكرةِ خلافاً لأبي علي، و«آخِران» نكرةٌ، و«الأوَّلِيان» معرفةٌ. قلت: هذا سؤالٌ صحيحٌ، ولكنَّ يَلْزَمُ الأَخْفَشُ ويلزمُ الزمخشريُّ جوازُه: أمَّا الأَخْفَشُ^(١) فإنه يُجيزُ أن يكونَ «الأوَّلِيان» صفةً لـ «آخِران» بما سأقرره عنه عند تعرُّضي لهذا الوجهِ، والنعته والمنعوت يُشترطُ فيهما التوافقُ، فإذا جاز في النعتِ فَلْيَجْزُ فيما هو شبيه به، إذ لا فرق بينهما إلا اشتراطُ الاشتقاقِ في النعتِ. وأمَّا الزمخشريُّ فإنه لا يشترطُ ذلك - أعني التوافق - وقد نصَّ هو في سورة آل عمران^(٢) على أن قوله تعالى: «مقامُ إبراهيم»^(٣) عطفُ بيانٍ لقوله «فيه آياتٌ بيِّناتٌ» و«آياتٌ بيِّناتٌ» نكرةٌ لكنها لَمَّا تَخَصَّصَتْ بالوصفِ قَرُبَتْ من المعرفة، كما قَدَّمْتُهُ عنه في موضعه، وكذا «آخِران» قد وُصِفَ بصفتين فَقَرُبَ من المعرفة أشدَّ من «آياتٌ بيِّناتٌ»، من حيث وُصِفَتْ بصفةٍ واحدة. الخامس: أنه بدلٌ من فاعلِ «يَقُومان».

السادس: أنه صفةٌ لـ «آخِران»، أجازَ ذلك الأَخْفَشُ^(٤). قال أبو علي^(٥): «وأجازَ أبو الحسن فيها شيئاً آخرَ، وهو أن يكونَ «الأوَّلِيان» صفةً لـ «آخِران» لأنه لَمَّا وُصِفَ تَخَصَّصَ، فَمِنْ أَجْلِ وُصِفَ وتخصيصه وُصِفَ بوصفِ المعارف». قال الشيخ^(٦): «وهذا ضعيفٌ لاستلزامه هَدْمَ ما كادوا أن

(١) معاني القرآن ٢٦٦/١

(٢) الكشاف ٤٤٧/١

(٣) الآية ٩٧

(٤) معاني القرآن ٢٦٦/١

(٥) الحجة (خ) ٣٥٦/٢

(٦) البحر ٤٥/٤

- المائدة -

يُجْمَعُوا عَلَيْهِ مِنْ أَنَّ النِّكَرَةَ لَا تُوصَفُ بِالْمَعْرِفَةِ، وَلَا الْعَكْسِ. قلت: لا شكَّ
أَنَّ تَخَالَفَهُمَا فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ ضَعِيفٌ، وَقَدْ ارْتَكَبُوا ذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ،
فَمِنْهَا مَا حَكَاهُ الْخَلِيلُ: «مَرَّرْتُ بِالرَّجُلِ خَيْرٍ مِنْكَ» فِي أَحَدِ الْأَوْجِهِ فِي هَذِهِ
الْمَسْأَلَةِ. وَمِنْهَا «غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ»^(١) عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ «غَيْرَ» صِفَةٌ «الَّذِينَ
أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ»، وَقَوْلُهُ^(٢):

١٨٣١- وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّثِيمِ يَسْبُنِي
فَمَضَيْتُ ثُمَّتُ قُلْتُ لَا يَغْنِينِي

وقوله تعالى: «وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسَلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ»^(٣)، عَلَى أَنَّ «يَسْبُنِي»
و«نَسَلَخُ» صِفَتَانِ لِمَا قَبْلَهُمَا فَإِنَّ الْجَمَلَ نَكَرَاتٌ، وَهَذِهِ الْمُثَلُّ الَّتِي أوردتها
عَكْسُ مَا نَحْنُ فِيهِ، فَإِنَّهَا تَرَوُّوْلٌ فِيهَا الْمَعْرِفَةُ بِالنِّكَرَةِ، وَمَا نَحْنُ فِيهِ جَعَلْنَا النِّكَرَةَ
فِيهِ كَالْمَعْرِفَةِ، إِلَّا أَنَّ الْجَامِعَ بَيْنَهُمَا التَّخَالَفُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ
هَذِهِ الْمُثَلِّ بِاعْتِبَارِ أَنَّ «الْأَوْلِيِّينَ» لَمَّا لَمْ يُقْصَدْ بِهِمَا شَخْصَانِ مَعِينَانِ قَرَبًا مِنْ
النِّكَرَةِ فَوْقَهَا صِفَةٌ لَهَا مَعَ تَخْصُّصِهَا هِيَ، فَصَارَ فِي ذَلِكَ مَسْوَعَانِ: قَرُبُ
النِّكَرَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِالتَّخْصِيسِ، وَقَرُبُ الْمَعْرِفَةِ مِنَ النِّكَرَةِ بِالإِبْهَامِ، وَيَدُلُّ لِمَا
قُلْتُهُ مَا قَالَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(٤): «وَالْخَامِسُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لـ «آخِرَانِ» لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ
نِكَرَةً فَقَدْ وُصِفَ، وَالْأَوْلِيَانِ لَمْ يُقْصَدْ بِهِمَا قَصْدَ اثْنَيْنِ بِأَعْيَانِهِمَا».

السابع: أنه مرفوعٌ على ما لم يُسَمَّ فاعله بـ «استحقَّ»، إِلَّا أَنْ كُلَّ مَنْ
أَعْرَبَهُ كَذَا قَدَّرَ قَبْلَهُ مِضَافًا مَحْذُوفًا. وَاخْتَلَفَتْ تَقْدِيرَاتُ الْمُعْرِبِينَ، فَقَالَ

(١) الآية ٧ من الفاتحة.

(٢) تقدم برقم ٦٩٧، والشاهد في قوله «يسبني» على تقدير أنها صفة بتقدير: «سأب»
وما قبلها معرف بال فاعلهم التوافق.

(٣) الآية ٣٧ من يس.

(٤) الإملاء ١/٢٣٠.

مكي^(١): «تقديره: استُحِقَّ عليهم إثمُ الأوليين» وكذا أبو البقاء^(٢) وقد سبقهما إلى هذا التقدير ابن جرير الطبري^(٣)، وقدره الزمخشري^(٤) فقال: «من الذين استُحِقَّ عليهم انتداب الأوليين منهم للشهادة لاطلاعهم على حقيقة الحال»، وممن ذهب إلى ارتفاع «الأوليان» بـ «استُحِقَّ» أبو علي الفارسي^(٥)، ثم منعه، قال: «لأنَّ المُستَحَقَّ إنما يكون الوصية أو شيئاً منها، وأمَّا الأوليان بالميث فلا يجوز أن يُستَحَقَّ فيسند استُحِقَّ إليهما» قلت: إنما منع أبو علي ذلك على ظاهر اللفظ فإنَّ الأوليين لم يستحقهما أحدٌ كما ذكر، ولكن يجوز أن يُسند «استُحِقَّ» إليهما بتأويل حذف المضاف المتقدم. وهذا الذي منعه الفارسي ظاهراً هو الذي حمل الناس على إضمار ذلك المضاف، وتقدير الزمخشري بـ «انتداب الأوليين» أحسن من تقدير غيره، فإنَّ المعنى يُساعده، وأمَّا إضمار «الإثم» فلا يظهر أصلاً إلا بتأويل بعيد.

وأجاز ابن عطية^(٦) أن يرتفع «الأوليان» بـ «استُحِقَّ» أيضاً، ولكن ظاهر عبارته أنه لم يُقدِّر مضافاً فإنه استشعر باستشكال الفارسي المتقدم فاحتال في الجواب عنه وهذا نصه، قال ما ملخصه: إنه «حُمِلَ «استُحِقَّ» هنا على الاستعارة فإنه ليس استحقاقاً حقيقةً لقوله: «استحقاً إثمًا»، وإنما معناه أنهم غلبوا على المال بحكم أفراد هذا الميث / وعدمه لقربته أو أهل دينه [٢٨٧/ب] فجعل تسورهم عليه استحقاقاً مجازاً، والمعنى: من الجماعة التي غابت وكان من حقها أن تُحضر وليها، فلما غابت وانفرد هذا الموصي استحققت هذه

(١) المشكل ٢٥٢/١.

(٢) الإملاء ٢٣٠/١.

(٣) تفسير الطبري ١١/١٩٧.

(٤) الكشف ١/٦٥١.

(٥) الحجة (خ) ٢/٣٥٨.

(٦) المحرر ٥/٢٢٤ - ٢٢٥.

- المائدة -

الحال، وهذان الشاهدان من غير أهل الدين والولاية وأمر الأُولَيَيْنِ على هذه الجماعة، فبني الفعل للمفعول على هذا المعنى إيجازاً، ويُقَوِّي هذا الفرض تعدي الفعل به «على» لَمَا كان باقتدارٍ وحَمَلٍ هَيَّأته الحال، ولا يُقال: استحقَّ منه أو فيه إلا في الاستحقاقِ الحقيقي على وجهه، وأمَّا «استحقَّ عليه» فبالحمل والغلبة والاستحقاقِ المستعارِ انتهى، فقد أسند «استحقَّ» إلى «الأُولَيَانِ» من غير تقديرٍ مضافٍ متأولاً له بما ذُكِر، واحتملتُ طولَ عبارته لتتضح. واعلم أن مرفوعَ «استحقَّ» في الأوجهِ المتقدمة - أعني غير هذا الوجه وهو إسنادُه إلى «الأُولَيَانِ» - ضميرٌ يعودُ على ما تقدَّم لفظاً أو سياقاً، واختلفت عباراتهم فيه، فقال الفارسي^(١) والحوفي وأبو البقاء^(٢) والزمخشري^(٣): إنه ضميرُ الإثم، والإثمُ قد تقدَّم في قوله: «استحقاً إثمًا». وقال الفارسي^(٤) والحوفي أيضاً: «استحقَّ هو الإيذاء أو الوصية» قلت: إضمارُ الوصية مُشْكِلٌ؛ لأنه إذا أُسِنِدَ الفعلُ إلى ضميرِ المؤنثِ مطلقاً وَجَبَتِ التاءُ إلا في ضرورة، ويونس لا يَخُصُّه بها، ولا جائزُ أن يُقالَ أضمرنا لفظَ الوصية لأنَّ ذلك حُدْفٌ، والفاعلُ عندهما لا يُحْدَفُ. وقال النحاس^(٥) مستحسناً لإضمارِ الإيذاء: «وهذا أحسنُ ما قيل فيه؛ لأنه لم يُجعل حرفٌ بدلاً من حرفٍ» يعني أنه لا يقولُ إنَّ «على» بمعنى «في»، ولا بمعنى «مِنْ» كما قيل بهما، وسيأتي ذلك إن شاء الله تعالى.

وقد جَمَعَ الزمخشري^(٦) غالبَ ما قُلْتُهُ وَحَكَيْتُهُ من الإعرابِ والمعنى بأوجزِ عبارةٍ فقال: «ف «آخِرَانِ» أي: فشاهدان آخِرَانِ يَقُومان مقامهما من الذين

(١) الحجة (خ) ٣٥٨/٢.

(٢) الإملاء ٢٣٠/١.

(٣) الكشاف ٦٥١/١.

(٤) الحجة (خ) ٣٥٨/٢.

(٥) ليس في إعرابه.

(٦) الكشاف ٦٥١/١.

- المساندة -

اسْتَحِقَّ عَلَيْهِمْ أَي: [من الذين] اسْتَحِقَّ عَلَيْهِمُ الْإِثْمُ، ومعناه: من الذين جُئِي عَلَيْهِمْ وَهُمْ أَهْلُ الْمَيْتِ وَعَشِيرَتُهُ وَالْأَوْلِيَانِ الْأَحْقَانِ بِالشَّهَادَةِ لِقَرَابَتَيْهِمَا وَمَعْرِفَتَيْهِمَا، وارتفاعُهما على: «هما الأُولَيَانِ» كأنه قيل: وَمَنْ هُمَا؟ فقيل: الأُولَيَانِ، وقيل: هما بدلٌ من الضميرِ في «يَقُومَانِ» أو من «آخِرَانِ»، ويجوزُ أن يرتفعَا بـ «اسْتَحِقَّ» أَي: من الذين اسْتَحِقَّ عَلَيْهِمُ انْتِدَابُ الْأَوْلِيَيْنِ مِنْهُمُ لِلشَّهَادَةِ لِاطَّلَاعِهِمْ عَلَى حَقِيقَةِ الْحَالِ».

وقوله «عليهم»^(١): في «على» ثلاثة أوجه، أحدها: أنها على بابها، قال أبو البقاء^(٢): «كقولك: «وَجَبَّ عَلَيْهِ الْإِثْمُ». وقد تقدّم عن النحاس أنه لَمَّا أَضْمَرَ الْإِيصَاءَ بَقَّاهَا عَلَى بَابِهَا، وَاسْتَحْسَنَ ذَلِكَ. والثاني: أنها بمعنى «في» أي اسْتَحِقَّ فِيهِمُ الْإِثْمُ فَوَقَعَتْ «على» مَوْقِعَ «في» كما تقع «في» مَوْقِعَهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَأَصْلَبُنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ»^(٣) أَي: على جُدُوعِ، وكقوله^(٤):

١٨٣٢- بَطَّلَ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ
يُحْدَى نِعَالِ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوْعَمٍ

أَي: على سَرْحَةٍ. وَقَدَّرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ فَقَالَ^(٥): «أَيِ اسْتَحِقَّ فِيهِمُ الْوَصِيَّةُ»
وَالثَّلَاثُ: أَنَّهَا بِمَعْنَى «مِنْ» أَي: اسْتَحِقَّ مِنْهُمْ الْإِثْمُ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «إِذَا

(١) الأصل: «عليهما» وهو سهو.

(٢) الإملاء ١/٢٣٠.

(٣) الآية ٧١ من طه.

(٤) البيت لعنترة، وهو في ديوانه ٢١٢؛ والتنبية على التصحيف ١٨٧؛ وأدب الكاتب ٣٩٤؛ والأزهية ٢٧٧؛ ووصف المباني ٣٨٩؛ والمغني ١٨٣؛ واللسان سبت؛ وشواهد المغني ٤٧٩. والسرحة: نوع من الشجر، ونعال السبت: هي المدبوغة بالقرظ وكانت من ملابس الملوك، وليس بتوعم: أي لم يشاركه أحد في بطن أمه ولا ثديها فيضعفه.

(٥) الإملاء ١/٢٣٠.

- المائدة -

اكتالوا على الناس»^(١) أي: من الناس. وقَدَّره أبو البقاء^(٢) فقال: «أي استُحِقَّ منهم الأوليان، فحين جعلها بمعنى «في» قَدَّر «استُحِقَّ» مسنداً للوصية، وحين جعلها بمعنى «من» قَدَّره مُسنداً لـ «الأوليان». وكان لَمَّا ذَكَر القائم مقامَ الفاعل لم يذكر إلا ضميرَ الإثم والأوليان. وأجاز بعضهم أن يُسندَ «استُحِقَّ» إلى ضمير المال أي: استُحِقَّ عليهم المالُ الموروث، وهو قريبٌ.

فقد تَقَرَّرَ أن في مرفوع «استُحِقَّ» خمسة أوجه، أحدها: «الأوليان»، الثاني: ضميرُ الإيضاء، الثالث: ضميرُ الوصية، وهو في المعنى كالذي قبله وتقدّم إشكاله، الرابع: أنه ضميرُ الإثم، الخامس: أنه ضميرُ المال، ولم أرهم أجازوا أن يكونَ «عليهم» هو القائم مقامَ الفاعل نحو: «غير المغضوبِ عليهم»^(٣) كأنهم لم يروا فيه فائدةً.

وأما قراءةُ حفص^(٤) فـ «الأوليان» مرفوعٌ بـ «استَحَقَّ» ومفعولُه محذوفٌ، قَدَّره بعضهم «وصيتهما»، وقَدَّره^(٥) الزمخشري^(٦) بـ «أن يجردوهما للقيام بالشهادة» فإنه قال: «معناه من الورثة الذين استَحَقَّ عليهم الأوليان من بينهم بالشهادة أن يُجَرِّدوهما للقيام بالشهادة، ويُظهِروا بها كذبَ الكاذبين» / وقال [٢٨٨/أ] ابنُ عطية^(٧): «الأوليان» رفعٌ بـ «استَحَقَّ» وذلك أن يكون المعنى: من الذين استَحَقَّ عليهم مالهم وتركتهم شاهداً الزور فُسِّمًا^(٨) أوليين أي: صيرهما عدم الناس أوليين بالميت وتركته فخاناً وجاراً فيها، أو يكونُ المعنى: من الذين حَقَّ

(١) الآية ٢ من المطففين.

(٢) الإملاء ١/٢٣٠.

(٣) الآية ٧ من الفاتحة.

(٤) ببناء «استحق» للفاعل.

(٥) الأصل: «وقدرها» ولا مسوغ لتأنيث الضمير.

(٦) الكشف ١/٦٥١.

(٧) المحرر ٥/٢٢٦.

(٨) ابن عطية: «فسمي شاهدي الزور أوليين».

عليهم أَنْ يَكُونَ الْأَوْلِيَانِ مِنْهُمْ، فَاسْتَحَقَّ بِمَعْنَى حَقٍّ كَاسْتَعْجَبَ وَعَجِبَ، أَوْ يَكُونَ اسْتَحَقَّ بِمَعْنَى سَعَى وَاسْتَوْجِبَ فَالْمَعْنَى: مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ حَضَرَ أَوْلِيَانِ مِنْهُمْ فَاسْتَحَقَّ عَلَيْهِمْ أَي: اسْتَحَقَّا لَهُمْ وَسَعَى فِيهِ وَاسْتَوْجِبَاهُ بِأَيْمَانِهِمَا وَقُرْبَانِهِمَا» قَالَ الشَّيْخُ (١) - بَعْدَ أَنْ حَكَى عَنِ الزَّمْخَشَرِيِّ وَأَبِي مُحَمَّدٍ مَا قَدَّمْتُهُ عَنْهُمَا -: «وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ وَصِيَّتُهُمَا» قَلت: وَكَذَا هُوَ مَحْذُوفٌ أَيْضًا فِي قَوْلِي أَبِي الْقَاسِمِ وَأَبِي مُحَمَّدٍ وَقَدْ بَيَّنَّتُهُمَا مَا هُمَا فَهُوَ عِنْدَ الزَّمْخَشَرِيِّ قَوْلُهُ: «أَنْ يُجَرِّدُوهُمَا لِلْقِيَامِ بِالشَّهَادَةِ»، وَعِنْدَ ابْنِ عَطِيَّةٍ (٢) هُوَ قَوْلُهُ: «مَا لَهُمْ وَتَرَكْتَهُمْ»، فَقَوْلُهُ: «وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ» يُؤْهِمُ أَنَّهُ لَمْ يَدْرُ أَنَّهُ مَحْذُوفٌ فِيمَا تَقَدَّمَ أَيْضًا. وَمِمَّنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ «اسْتَحَقَّ» بِمَعْنَى «حَقٍّ» الْمَجْرَدِ الْوَاحِدِي فَإِنَّهُ قَالَ: «وَاسْتَحَقَّ هُنَا بِمَعْنَى حَقٍّ، أَي وَجِبَ، وَالْمَعْنَى: فَآخِرَانِ مِنَ الَّذِينَ وَجِبَ عَلَيْهِمُ الْإِيصَاءُ بِتَوْصِيَّتِهِ بَيْنَهُمْ وَهُمْ وَرَثَتُهُ» وَهَذَا التَّفْسِيرُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْوَاحِدِي أَوْضَحُّ مِنَ الْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ.

وَأَمَّا قِرَاءَةُ حَمْرَةَ وَأَبِي بَكْرٍ (٣) فَمَرْفُوعٌ «اسْتَحَقَّ» ضَمِيرُ الْإِيصَاءِ أَوْ الْوَصِيَّةِ أَوْ الْمَالِ أَوْ الْإِثْمِ حَسْبَمَا تَقَدَّمَ، وَأَمَّا «الْأَوْلِينَ» فَجَمْعُ «أَوَّلٍ» الْمَقَابِلِ لـ «آخِرٍ»، وَفِيهِ أَرْبَعَةٌ أَوْجِهٌ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَجْرُورٌ صِفَةً لـ «الَّذِينَ». الثَّانِي: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْهُ وَهُوَ قَلِيلٌ لِكَوْنِهِ مُشْتَقًّا. الثَّلَاثُ: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي «عَلَيْهِمْ»، وَحَسَنَهُ هُنَا وَإِنْ كَانَ مُشْتَقًّا عَدَمُ صِلَاحِيَّةِ مَا قَبْلَهُ لِلْوَصْفِ، نَقَلَ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ الْآخِرَيْنِ مَكِّي (٤). الرَّابِعُ: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَدْحِ، ذَكَرَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ (٥)، وَإِنَّمَا قَالَ: «وَمَعْنَى الْأَوْلِيَّةِ التَّقَدُّمُ عَلَى الْأَجَانِبِ فِي الشَّهَادَةِ لِكَوْنِهِمْ أَحَقَّ بِهَا»، وَإِنَّمَا

(١) المحرر ٥/٢٢٦.

(٢) المحرر ٥/٢٢٦.

(٣) بيناء استحق للمجهول، والأولين جمع أول.

(٤) المشكل ١/٢٥٢.

(٥) الكشاف ١/٦٥١.

- المائدة -

فَسَّرَ الْأَوَّلِيَّةَ بِالتَّقَدُّمِ عَلَى الْأَجَانِبِ جَرِيًّا عَلَى مَا مَرَّ فِي تَفْسِيرِهِ: أَوْ آخِرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ أَنَّهُمَا مِنَ الْأَجَانِبِ لَا مِنَ الْكُفَّارِ. وَقَالَ الْوَاحِدِيُّ: «وَتَقْدِيرُهُ مِنَ الْأَوَّلِينَ الَّذِينَ اسْتَحَقُّ عَلَيْهِمُ الْإِيصَاءُ أَوْ الْإِثْمُ، وَإِنَّمَا قِيلَ لَهُمْ «الْأَوَّلِينَ» مِنْ حَيْثُ كَانُوا أَوَّلِينَ فِي الذِّكْرِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ» وَكَذَلِكَ «اِثْنَانُ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ» ذُكِرَا فِي اللَّفْظِ قَبْلَ قَوْلِهِ: «أَوْ آخِرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ»، وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَخْتَارُ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ وَيَقُولُ: «أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ الْأَوَّلِيَانِ صَغِيرَيْنِ كَيْفَ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا؟» أَرَادَ أَنَّهُمَا إِذَا كَانَا صَغِيرَيْنِ لَمْ يَقُومَا فِي الْيَمِينِ مَقَامَ الْحَانِثَيْنِ. وَنَحَا ابْنُ عَطِيَّةٍ^(١) هَذَا الْمُنْحَى قَالَ: «مَعْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ اسْتَحَقُّ عَلَيْهِمْ أَمْرُهُمْ أَيُّ: غُلِبُوا عَلَيْهِ، ثُمَّ وَصَفَهُمْ بِأَنَّهُمْ أَوْلُونَ أَيُّ: فِي الذِّكْرِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ».

وَأَمَّا قِرَاءَةُ الْحَسَنِ^(٢) فَالْأَوْلَانِ مَرْفُوعَانِ بِ«اسْتَحَقَّ» فَإِنَّهُ يَقْرُؤُهُ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣): «وَيَحْتَجُّ بِهِ مَنْ يَرَى رَدَّ الْيَمِينِ عَلَى الْمُدْعِي»، وَلَمْ يَبَيِّنْ مَنْ هُمَا الْأَوْلَانِ، وَالْمُرَادُ بِهِمَا الْاِثْنَانِ الْمُتَقَدِّمَانِ فِي الذِّكْرِ. وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ كَقِرَاءَةِ حَفْصٍ، فَيُقَدَّرُ فِيهَا مَا ذُكِرَ، ثُمَّ مِمَّا يَلِيْقُ مِنْ تَقْدِيرِ الْمَفْعُولِ.

وَأَمَّا قِرَاءَةُ ابْنِ سِيرِينَ^(٤) فَانْتِصَابُهَا عَلَى الْمَدْحِ وَلَا يَجُوزُ فِيهَا الْجَرُّ، لِأَنَّهُ: إِمَّا عَلَى الْبَدَلِ وَإِمَّا عَلَى الْوَصْفِ بِجَمْعٍ، وَالْأَوَّلِينَ فِي قِرَاءَتِهِ مَثْنِيٌّ فَتَعَذَّرَ فِيهَا ذَلِكَ. وَأَمَّا قِرَاءَةُ «الْأَوَّلِينَ» كَالْأَعْلِينَ فَحَكَاهَا أَبُو الْبَقَاءِ قِرَاءَةً شَاذَةً لَمْ يَعْزُهَا، قَالَ^(٥): «وَيُقْرَأُ «الْأَوَّلِينَ» جَمْعَ الْأَوَّلَى، وَإِعْرَابُهُ كِإِعْرَابِ الْأَوَّلِينَ» يَعْنِي فِي قِرَاءَةِ حَمْزَةٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ فِيهَا أَرْبَعَةَ أَوْجِهٍ وَهِيَ جَارِيَةٌ هُنَا.

(١) المحرر ٥/٢٢٦.

(٢) استحق الأولان.

(٣) الكشاف ١/٦٥١.

(٤) استحق الأولين.

(٥) الإملاء ١/٢٣٠. ورسمها في المطبوعة «الأولين».

- المائدة -

قوله: «فَيُقْسِمَان» نسق على «يَقُومَان» والسببية فيها ظاهرة. و«لشهادتنا أحق»: هذه الجملة جواب القسم في قوله: «فَيُقْسِمَان»، و«ذلك أدنى» لا محل لهذه الجملة لاستثناؤها، والمشار إليه الحكم السابق بتفصيله، أي: ما تقدم ذكره من الأحكام أقرب إلى حصول إقامة الشهادة على ما ينبغي. وقيل: المشار إليه الحبس بعد الصلاة، وقيل: تحليف الشاهدين. و«أن يأتوا» أصله إلى أن يأتوا. وقدره أبو البقاء^(١) بـ «من» أيضاً، أي: أدنى من أن يأتوا. وقدره مكي^(٢) بالباء أي: بأن يأتوا، وليس بواضحين، ثم حذف حرف الجر فنشأ الخلاف المشهور^(٣). و«على وجهها» متعلق بـ «يأتوا». وقيل: في محل نصب على الحال منها، وقدره أبو البقاء^(٤) بـ «محققه» وصحيحة» وهو تفسير معنى؛ لما عرفت غير مرة من أن الأكوان المقيدة لا تُقدَّر في مثله.

قوله: «أَوْ يَخَافُوا» في نصبه وجهان، أحدهما: أنه منصوب عطفاً على «يأتوا»، وفي «أو» على هذا تأويلان، أحدهما: أنها على بابها من كونها لأحد الشئيين، والمعنى: ذلك الحكم أقرب إلى حصول الشهادة على ما ينبغي أو خوف رد الأيمان إلى غيرهم فتسقط أيمانهم. والتأويل الآخر: أن تكون بمعنى الواو، أي: ذلك الحكم كله أقرب إلى أن يأتوا، وأقرب إلى أن يخافوا، وهذا مفهوم من قول ابن عباس. الثاني من وجهي النصب: أنه منصوب بإضمار «أن» بعد «أو» ومعناها هنا «إلا» كقولهم: «لألزمك أو تقضيني حقي» تقديره: إلا أن تقضيني، فـ «أو» حرف عطف على بابها، والفعل بعدها

(١) الإملاء ٢٣١/١.

(٢) المشكل ٢٥٣/١.

(٣) أي أن سيويه يرى أن محلها نصب، ويرى الخليل أن محلها جر. انظر:

الكتاب ١٧/١.

(٤) الإملاء ٢٣١/١.

منصوبٌ بإضمار «أن» وجوباً، و«أن» وما في حيزها مؤولةٌ بمصدرٍ، ذلك المصدرُ معطوفٌ على مصدر متوهم من الفعل قبله، فمعنى: لألزمناك أو تقضيني حقي: ليكونن مني لزومٌ لك أو قضاؤك لحقي، وكذا المعنى هنا أي: ذلك أدنى بأن يأتوا بالشهادة على وجهها؛ وإلاً خافوا ردَّ الأيمان، كذا قدَّره ابن عطية^(١) بواوٍ قبل «إلا» وهو خلافٌ تقدير النحاة، فإنهم لا يقدرُون «أو»^(٢) إلا بلفظ «إلا» وحدها دون واو. وكان «إلا» في عبارته على ما فهمه الشيخ ليست «إلا» الاستثنائية، بل أصلها «إن» شرطيةٌ دخلت على «لا» النافية فأدغمت فيها، فإنه قال^(٣): «أو تكون «أو» بمعنى «إلا إن»، وهي التي عبر عنها ابن عطية بتلك العبارة من تقديرها بشرطٍ - محذوفٍ فعله - وجزاء» انتهى. وفيه نظرٌ من وجهين، أحدهما: أنه لم يقلْ بذلك أحدٌ، أعني كون «أو» بمعنى الشرط. والثاني: أنه بعد أن حكَم عليها بأنها بمعنى «إلا إن» جعلها بمعنى شرطٍ حذف فعله.

و «أن تُردَّ» في محلِّ نصبٍ على المفعولِ به أي: أو يخافوا ردَّ أيمانهم. و «بعد أيمانهم»: إمَّا ظرفٌ لـ «تُردَّ» أو متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنها صفةٌ لـ «أيمان». وجمع الضمير في قوله «يأتوا» وما بعده وإن كان عائداً في المعنى على مثني وهو الشاهدان، فقليل: هو عائداً على صفتي الشاهدين. وقيل: بل عائداً على اليهود من الناس كلُّهم، معناه: ذلك أولى وأجدراً أن يحذرَ الناسُ الخيانة فيتحرَّروا في شهادتهم خوفَ الشناعةِ عليهم والفضيحةِ في ردِّ اليمين على المدَّعي. وقوله: «واتقوا الله» لم يذكر متعلِّق التقوى: إمَّا للعلم به أي: واتقوا الله في شهادتكم وفي الموصين عليهم بأن لا تختلسوا لهم شيئاً؛ لأن القصة كانت بهذا السبب، وإمَّا قصداً لإيقاع التقوى، فيتناول كلَّ ما يتقى

(١) المحرر ٥/٢٢٨.

(٢) كما في الآية.

(٣) البحر ٤/٤٧.

منه . وكذا مفعول «اسمعوا» إن شئت حذفته اقتصاراً أو اختصاراً أي : اسمعوا أو امره ونواهيته من الأحكام المتقدمة ، وما أفصح ما جاء بهاتين الجملتين الأمريتين ، فتبارك الله أصدق القائلين .

آ . (١٠٩) قوله تعالى : ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ﴾ : في نصبه أحد عشر وجهاً ، أحدها : أنه منصوب بـ «اتقوا» أي : اتقوا الله في يوم جَمَعَهُ الرسل قاله الحوفي ، وهذا ينبغي ألا يجوز ، لأن أمرهم بالتقوى في يوم القيامة لا يكون إذ ليس بيوم تكليفٍ وابتلاء ، ولذلك قال الواحدي : «ولم يُنصب اليوم على الظرف للاتقاء ، لأنهم لم يُؤمروا بالتقوى في ذلك اليوم ، ولكن على المفعول به كقوله : «واتقوا يوماً»^(١) . الثاني : أنه منصوب بـ «اتقوا» مضمراً يدل عليه «واتقوا الله» . قال الزجاج^(٢) : «هو محمول على قوله : «واتقوا الله» ثم قال : «يوم يجمع» أي : واتقوا ذلك اليوم» ، فدلَّ ذكْرُ الاتقاء في الأول على الاتقاء في هذه الآية ، ولا يكون منصوباً على الظرف للاتقاء لأنهم لم يُؤمروا بالاتقاء في ذلك اليوم ، ولكن على المفعول به كقوله تعالى : «واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً» . الثالث : أنه منصوب بإضمار «اذكروا» . الرابع : بإضمار «احذروا» . الخامس : أنه بدل اشتمال من الجلالة . قال الزمخشري^(٣) : «يوم يجمع» بدل من المنصوب / في «واتقوا الله» وهو من بدل اشتمال كأنه قيل : واتقوا الله يوم جَمَعَهُ انتهى ، ولا بد من حذف مضافٍ على هذا الوجه حتى تصح له هذه العبارة التي ظاهرها ليس بجيدٍ ، لأنَّ الاشتمال لا يُوصفُ به الباري تعالى على أي مذهب فسّرناه من مذاهب النحويين في الاشتمال ، والتقدير : واتقوا عقاب الله يوم يجمع رسله ، فإنَّ العقاب مشتمل على زمانه ، أو زمانه مشتمل عليه ، أو عاملهما مشتمل عليهما على حسب الخلاف في

(١) الآية ٤٨ من البقرة .

(٢) معاني القرآن ٢ / ٢٤٠

(٣) الكشاف ١ / ٦٥٢ .

تفسيرِ البدلِ الاشتمالي، فقد تبيّن لك امتناعُ هذه العباراتِ بالنسبةِ إلى الجلالةِ الشريفة. واستبعد الشيخ^(١) هذا الوجهَ بطولِ الفصلِ بجملتين، ولا بُعدَ فإنَّ هاتينِ الجملتينِ من تمامِ معنى الجملةِ الأولى. السادسُ: أنه منصوبٌ بـ «لا يَهْدِي» قاله الزمخشري^(٢) وأبو البقاء^(٣). قال الزمخشري: «أي: لا يهديهم طريقَ الجنةِ يومئذ كما يُفَعَلُ بغيرهم». وقال أبو البقاء: «أي: لا يهديهم في ذلك اليومِ إلى حُجَّةٍ أو إلى طريقِ الجنة».

السابعُ: أنه مفعولٌ به وناصبُهُ «اسمعوا» ولا بد من حذفِ مضافٍ حيثُذا لأنَّ الزمانَ لا يسمع، فقدّره أبو البقاء^(٤): «واسمعوا خير يوم يجمع»، ولم يذكر أبو البقاء غيرَ هذينِ الوجهينِ وبدأ بأولهما. وفي نصبهِ بـ «لا يَهْدِي» نظر من حيث إنه لا يهديهم مطلقاً لا في ذلك اليوم ولا في الدنيا، أعني المحكومَ عليهم بالفسق، وفي تقديرِ الزمخشري «لا يهديهم إلى طريقِ الجنة» نُحوُّ إلى مذهبه من أنّ نفيَ الهدايةِ المطلقة لا يجوز على الله تعالى، ولذلك خَصَّصَ المُهْدَى إليه ولم يذكر غيره، والذي سَهَّلَ ذلك عنده أيضاً كونه في يومٍ لا تكليفَ فيه، وأما في دارِ التكليف فلا يُجيزُ المعتزلي أن يُنسَبَ إلى الله تعالى نفيُ الهدايةِ مطلقاً البتة. الثامنُ: أنه منصوبٌ بـ «اسمعوا» قاله الحوفي، وفيه نظرٌ لأنهم ليسوا مكلفين بالسمعِ في ذلك اليوم، إذ المرادُ بالسمعِ السماعُ التكليفي. التاسعُ: أنه منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ متأخرٍ أي: يوم يَجْمَعُ اللّهُ الرسلَ كان كيتَ وكات، قاله الزمخشري^(٥). العاشرُ: قلت: يجوز أن تكونَ المسألة من بابِ الإعمال، فإنَّ كلاً من هذه العوامل الثلاثة المتقدمة

(١) البحر ٤/٤٨.

(٢) الكشاف ١/٦٥٢.

(٣) الإملاء ١/٢٣١.

(٤) الإملاء ١/٢٣١.

(٥) الكشاف ١/٦٥٢.

- المسألة -

يَصِحُّ تَسْلُطُهُ عَلَيْهِ بِدَلِيلِ أَنَّ الْعُلَمَاءَ جَوَّزُوا فِيهِ ذَلِكَ، وَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ مِمَّا تَنَازَعُ فِيهَا ثَلَاثَةُ عَوَامِلَ وَهِيَ «اتَّقُوا» و«اسْمَعُوا» و«لَا يَهْدِي»، وَيَكُونُ مِنْ إِعْمَالِ الْأَخِيرِ لِأَنَّهُ قَدْ حُذِفَ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَلَا مَانِعَ يَمْنَعُ مِنَ الصَّنَاعَةِ، وَأَمَّا الْمَعْنَى فَقَدْ قَدِّمْتُ أَنَّهُ لَا يَظْهَرُ نَصْبُ «يَوْمٍ» بِشَيْءٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ لِأَنَّ الْمَعْنَى يَا بَاهُ، وَإِنَّمَا أَجَزْتُ ذَلِكَ جَرِيًّا عَلَى مَا قَالُوهُ وَجَوَّزُوهُ، لَا سِيَّمَا أَبُو الْبَقَاءِ فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكَرْ غَيْرَ كَوْنِهِ مَنْصُوبًا بِ«اسْمَعُوا» أَوْ بِ«لَا يَهْدِي»، وَكَذَا الْحَوْفِيُّ جَوَّزَ أَنْ يَنْتَصِبَ بِ«اتَّقُوا» وَبِ«اسْمَعُوا». الْحَادِي عَشَرَ: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِ«قَالُوا: لَا عَلِمَ لَنَا» أَي: قَالَ الرَّسُلُ يَوْمَ جَمْعِهِمْ وَقَوْلُ اللَّهِ لَهُمْ مَاذَا أُجِبْتُمْ. وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ ^(١) عَلَى جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ، قَالَ: «وَهُوَ نَظِيرُ مَا قَلْنَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً»، قَالُوا: أَتَجْعَلُ ^(٢) وَهُوَ وَجْهٌ حَسَنٌ.

قوله: «مَاذَا أُجِبْتُمْ» فِيهِ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ، أَحَدُهَا: أَنَّ «مَاذَا» بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، فَغَلَبَ فِيهِ جَانِبُ الاسْتِفْهَامِ وَمَحَلُّهُ النَّصْبُ عَلَى الْمَصْدَرِ بِمَا بَعْدَهُ، وَالتَّقْدِيرُ: أَيَّ إِجَابَةٍ أُجِبْتُمْ. قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ ^(٣): «مَاذَا أُجِبْتُمْ» مَنَّصِبٌ انْتَصَابَ مَصْدَرِهِ عَلَى مَعْنَى: أَيَّ إِجَابَةٍ أُجِبْتُمْ، وَلَوْ أُرِيدَ الْجَوَابُ لَقِيلَ: بِمَاذَا أُجِبْتُمْ» أَي: لَوْ أُرِيدَ الْكَلَامُ الْمَجَابُ لَقِيلَ: بِمَاذَا. وَمِنْ مَجِيءِ «مَاذَا» كُلُّهُ مَصْدَرًا قَوْلُهُ ^(٤):

١٨٣٣- مَاذَا يَغْيِرُ ابْتِي رِبْعِ عَوِيلَهُمَا

لَا تَرْقُدَانِ وَلَا بُؤْسَى لِمَنْ رَقَدَا

الثاني: أن «ما» استفهامية / في محل رفع بالابتداء و«ذا» خبره، وهي

[٢٨٩/ب]

(١) البحر ٤/٤٨.

(٢) الآية ٣٠ من البقرة.

(٣) الكشاف ١/٦٥٢.

(٤) البيت لعبدمناف بن ربع الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٣٨/٢؛ واللسان «لعج».

بغير: ينفع.

- المائدة -

موصولةً بمعنى الذي لاستكمال الشرطين المذكورين، و«أَجِبْتُمْ» صلتهَا،
والعائدُ محذوفٌ أي: ما الذي أُجِبْتُمْ به، فَحَذَفَ العائدُ، قاله الحوفي. وهذا
لا يجوزُ، لأنه لا يجوزُ حَذْفُ العائدِ المجرورِ إلا إذا جَرَّ الموصولُ بحرفٍ مثلِ
ذلك الحرفِ الجارِّ للعائدِ، وَأَنْ يَتَّحِدَ متعلقاًهما نحو: «مررتُ بالذي مررتُ»
أي به، وهذا الموصولُ غيرِ مجرورٍ، لو قلت: «رأيتُ الذي مررتُ» أي:
مررتُ به لم يجز، اللهم إلا أَنْ يُدْعَى حَذْفُهُ على التدرِجِ بأن يُحذفَ حرفُ الجرِّ
فيصلُ الفعلُ إلى الضميرِ فيحذفُ كقوله: «وَنُحِضُّمُ كَالَّذِي خَاضُوا»^(١) أي في
أحدِ أوجهه، وقوله: «فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ»^(٢) في أحدِ وجهيه، وعلى الجملةِ
فهو ضعيفٌ. الثالث: أَنَّ «ما» مجرورةٌ بحرفِ جَرٍّ مقدَّرٍ، لَمَّا حُذِفَ بقيت في
محل نصب، ذكره أبو البقاء^(٣) وَضَعَفَ الوجه الذي قبله - أي كَوْنُ
ذا موصولةً - فإنه قال: «ماذا» في موضعِ نصبٍ بـ «أَجِبْتُمْ» وحرفُ الجرِّ
محذوفٌ، و«ما» و«ذا» هنا بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، وَيُضَعَّفُ أَنْ تُجَعَلَ «ما» بمعنى
الذي لأنه لا عائدَ هنا، وحذفُ العائدِ مع حرفِ الجَرِّ ضعيفٌ. قلت: أَمَا جَعَلَهُ
حذفُ العائدِ المجرورِ ضعيفاً فصحيحٌ تقدَّم شرحُه والتنبيهُ عليه، وأما حذفُ
حرفِ الجرِّ وانتصابُ مجروره فهو ضعيفٌ أيضاً، لا يجوزُ إلا في ضرورةِ
كقوله^(٤):

١٨٣٤- فَبَيْتٌ كَأَنَّ العائِدَاتِ فَرَشَنِي

(١) الآية ٦٩ من التوبة.

(٢) الآية ٩٤ من الحجر.

(٣) الإملاء ٢٣١/١.

(٤) البيت للنابغة، وعجزه:

هَرَأَساً به يُغَلَى فَرَأَشِي وَيُقَشَّبُ

وهو في ديوانه ٧٤. والهراس: الشوك. وصدر البيت في الأصل «فلو أن العائدات»
وهو مضطرب عروضياً.

وقوله^(١):

١٨٣٥ -

وأخفي الذي لولا الأسي لقضاني

وقوله^(٢):

١٨٣٦ - تَمُرُونَ الدِيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا

وقد تقدّم تحقيق ذلك واستثناء المَطْرَدِ منه، فقد قرّر من ضعيفٍ ووقع في أضعف منه. الرابع: قال ابن عطية^(٣): «معناه: ماذا أجابت به الأمم» فَجَعَلَ «ماذا» كنايةً عن المجابِ به لا المصدرِ، وبعد ذلك، فهذا الكلامُ منه محتملٌ أن يكونَ مثلَ ما تقدّم حكايته عن الحوفي في جعله «ما» مبتدأً استفهاميةً، و«ذا» خبره على أنها موصولةٌ، وقد تقدّم التنبيه على ضعفه، ويحتمل أن يكون «ماذا» كلّه بمنزلة اسم استفهام في محلّ رفع بالابتداء، و«أجبتُم» خبره، والعائدُ محذوفٌ كما قدّره هو، وهو أيضاً ضعيفٌ؛ لأنه لا يُحذفُ عائدُ المبتدأ وهو مجرورٌ إلا في مواضع ليس هذا منها، لوقلت: «زيدٌ مررتُ» لم يجر، وإذا تبين ضعفُ هذه الأوجه رجّح الأول.

والجمهور على «أجبتُم» مبنياً للمفعول، وفي حذف الفاعل هنا ما لا يبلغُ كُنْهه من الفصاحة والبلاغة حيث اقتصر على خطاب رسله غيرِ مذكورٍ معهم غيرهم، رفعاً من شأنهم وتشريفاً واختصاصاً. وقرأ^(٤) ابن عباس

(١) البيت لعروة بن حزام وليس في ديوانه، وصدّره:

تَحْنُ فُتْبُدِي مَا بَهَا مِنْ صَبَابِ

وهو في اللسان «غرض»؛ والمغني ١٥٢؛ والعيبي ٥٥٢/٢؛ والهمع ٢٩/٢؛

والدرر ٢٢/٢.

(٢) تقدّم برقم ١٤٨.

(٣) المحرر ٢٢٨/٥.

(٤) البحر ٤٩/٤.

وأبو حيوه «أَجَبْتُمْ» مبنياً للفاعل والمفعول محذوف أي: ماذا أَجَبْتُمْ أممكم حين كَذَّبوكم وآذَوْكُمْ، وفيه توبيخٌ للأمم، وليست في البلاغة كالأولى.

وقوله: «إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ» كقوله: «إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ» في البقرة^(١). والجمهورُ على رفع «عَلَّامُ الْغُيُوبِ»، وقرئ^(٢) بنصبه وفيه أوجهٌ ذَكَرَهَا أَبُو الْقَاسِمِ^(٣) وهي: الاختصاصُ والنداءُ وصفةٌ لاسم «إِنَّ» قال: «وَقُرِئَ بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ قَدْ تَمَّ عِنْدَ قَوْلِهِ «إِنَّكَ أَنْتَ» أَي: إِنَّكَ الْمَوْصُوفُ بِأَوْصَافِكَ الْمَعْرُوفَةِ مِنَ الْعِلْمِ وَغَيْرِهِ، ثُمَّ انْتَصَبَ «عَلَّامُ الْغُيُوبِ» عَلَى الْاِخْتِصَاصِ أَوْ عَلَى النِّدَاءِ أَوْ هُوَ صِفَةٌ لاسم «إِنَّ». قال الشيخ^(٤): «وهو على حَذْفِ الْخَبَرِ لِفَهْمِ الْمَعْنَى، فَتَمَّ الْكَلَامُ بِالْمَقْدَّرِ فِي قَوْلِهِ «إِنَّكَ أَنْتَ» أَي: إِنَّكَ الْمَوْصُوفُ بِأَوْصَافِكَ الْمَعْرُوفَةِ مِنَ الْعِلْمِ وَغَيْرِهِ» ثم قال: «قال الزمخشري: ثم انتصب فذكره إلى آخره» فزعم أن الزمخشري قَدَّرَ لـ «إِنَّكَ» خبراً محذوفاً، والزمخشري لا يريد ذلك البتة ولا يَرْتَضِيهِ، وإنما يريد أن هذا الضمير بكونه لله تعالى هو الدالُّ على تلك الصفات المذكورة / لا انفكاك لها [٢٩٠/أ] عنه، وهذا المعنى هو الذي تقتضيه البلاغة والذي غاص [عليه أبو القاسم، لا ما قَدَّرَهُ]^(٥) الشيخُ مُوهِمًا أنه أتى به من عنده. ويعني بالاختصاصِ النَّصْبُ على المدح لا الاختصاصُ الذي هو شبيهه بالنداء، فإن شرطه أن يكون حشواً، ولكنَّ الشيخَ قد رَدَّ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ قَوْلَهُ «إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لاسم «إِنَّ» بأنَّ اسْمَهَا هُنَا ضَمِيرُ مَخَاطَبِ، وَالضَّمِيرُ لَا يُوصَفُ مَطْلَقًا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَلَا يُوصَفُ مِنْهُ عِنْدَ الْكَسَائِيِّ إِلَّا ضَمِيرُ الْغَائِبِ لِإِبْهَامِهِ فِي قَوْلِهِمْ «مَرَرْتُ بِهِ

(١) الآية ٣٢.

(٢) قراءة يعقوب كما في الشواذ ٣٦؛ البحر ٤/٤٩.

(٣) الكشاف ٦٥٢/١.

(٤) البحر ٤/٤٩.

(٥) ما بين معقوفين مخروم في الأصل.

- المائدة -

المسكين» مع إمكان تأويله بالبدل وهو ردُّ واضح، على أنه يمكن أن يقال أراد بالصفة البدل وهي عبارة سيبويه، يُطْلَقُ الصِّفَةُ ويريد البدل^(١) فله أسوة بإمامه واللازم مشترك، فما كان جواباً عن سيبويه كان جواباً له، ولكن يَبْقَى فيه البدل بالمشق وهو أسهل من الأول. ولم أرهم خرَّجوها على لغة مَنْ يَنْصِبُ الجزأين بـ «إن» وأحواتها كقوله^(٢):

١٨٣٧- إنَّ العجوزَ خَبَّةً جَرُوزاً
[وقوله]^(٣):

١٨٣٨- إنَّ حُرَّاسَنَا سُدَا
[وقوله]^(٤):

١٨٣٩- لَيْتَ الشَّبَابَ هُوَ الرَّجِيعُ عَلَى الْفَتَى
[وقوله]^(٥):

١٨٤٠- كَأَنَّ أُذُنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

(١) الكتاب ٣٩٥/١.

(٢) لم أهد إلى قائله، وبعده:

تَأْكُلُ فِي مَقْعِدِهَا قَفِيزًا

وهو في النوادر ١٧٢؛ والهمع ١٣٤/١؛ والدرر ١١٢/١. والخبئة: الخداعة، والجروز: كثيرة الأكل، والقفيز: مكيال معروف.

(٣) ينسب البيت لعمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه، وتمامه:

إِذَا التَّفُّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلتَاتِ وَلتَكُنْ حُطَّاكُ خِفَافًا

وهو في الأشموني ٢٦٩/١؛ والهمع ١٣٤/١؛ والخزانة ١٤٤/٢؛ والدرر ١١١/١.

(٤) لم أهد إلى قائله، وعجزه:

وَالشَّيْبُ كَانَ هُوَ الْبَدِيءُ الْأَوَّلُ

وهو في معاني القرآن للفراء ٣٥٢/٢؛ والزاهر ٢٢٤/٢.

(٥) البيت لأبي نخيلة أو محمد بن ذؤيب العماني، وهو في الكامل ٥١٣؛ والخصائص ٤٣٠/٢؛ والسمط ٨٧٦؛ والدرر ١١٢/١. وتشوَّف: نصب أذنيه للاستماع، والقادمة: إحدى قوادم الطير، والمحرف هنا: هو الذي كان شقه أعلى من الشق الآخر.

ولو قيل به لكان صواباً.

و«عَلَامٌ» مثال مبالغة فهو ناصب لما بعده تقديرًا، وبهذا أيضاً يُرَدُّ على الزمخشري على تقدير تسليم صحة وصف الضمير من حيث إنه نكرة؛ لأن إضافته غير محضة وموصوفه معرفة. والجمهور على ضمّ العين من «الغيوب» وهو الأصل، وقرأ^(١) حمزة وأبوبكر بكسرهما، والخلاف جارٍ في ألفاظٍ أُخِرَ نحو: «البيوت والجيوب والعيون والشيوخ» وقد تقدّم تحرير هذا كله في البقرة عند ذكر «البيوت»^(٢)، وستأتي كلُّ لفظٍ من هذه الألفاظِ مَعْرُوفَةٌ لقارئها في سورها إن شاء الله تعالى. وجميع الغيب هنا وإن كان مصدرًا لاختلاف أنواعه، وإن أريد به الشيء الغائب، أو قلنا إنه مخففٌ من فيعل كما تقدم تحقيقه في البقرة^(٣) فواضح.

آ. (١١٠) قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ﴾: فيها أوجه، أحدها: أنه بدل من «يوم يجمع» قال الزمخشري^(٤): «والمعنى: أنه يوبخ الكافرين بسؤال الرسل عن إجاباتهم، ويتعديد ما أظهر على أيديهم من الآيات العظام فكذبهم بعضهم وسَمَوْهم سحرًا، وتجاوز بعضهم الحدَّ فجعله وأمه إلهين». ولمَّا ذَكَر أبو البقاء^(٥) هذا الوجه تَأَوَّلَ فيه «قال» بـ «يقول»، وأنَّ «إذ» وإن كانت للماضي فإنما وَقَعَتْ هنا على حكاية الحال. الثاني: أنه منصوبٌ بـ «اذكر» مقدرًا، قال أبو البقاء^(٦): «ويجوزُ أن يكونَ التقديرُ: اذكر إذ يقول»، يعني أنه لا بد من تأويل الماضي بالمستقبل، وهذا كما تقدّم له في الوجه قبله، وكذا

(١) القرطبي ٣٦١/٦؛ وزاد أنها للكسائي؛ والبحر ٤٩/٤.

(٢) الآية ١٨٩.

(٣) الآية ٣.

(٤) الكشاف ٦٥٣/١.

(٥) الإملاء ٢٣١/١.

(٦) الإملاء ٢٣١/١.

- المائدة -

ابن عطية^(١) تأوَّله بـ «يقول» فإنه قال: «تقديره: اذكر يا محمد إذ». و«قال» هنا بمعنى «يقول» لأنَّ ظاهرَ هذا القولِ إنما هو في يوم القيامة تقدمة لقوله: «أنت قلت للناس». الثالث: أنه في محل رفعٍ خيراً لمبتدأ مضمراً، أي: ذلك إذ قال، ذكره الواحدي وهذا ضعيفٌ، لأن «إذ» لا يُتصرَّف فيها، وكذلك القولُ بأنها مفعولٌ بها بإضمار «اذكر»، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك، اللهم إلا أن يريد الواحدي بكونه خيراً أنه ظرفٌ قائمٌ مقامَ خبرٍ نحو: «زيدٌ عندك» فيجوز.

قوله: «يا عيسى بن مريم» تقدَّم الكلام في اشتقاق هذه المفردات ومعانيها^(٢). و«ابن» صفة لـ «عيسى» نُصِبَ لأنه مضاف، وهذه قاعدةٌ كلية مفيدة، وذلك أنَّ المنادى المفرد المعرفة الظاهر الضمة إذا وُصف بـ «ابن» أو ابنة ووقع الابن أو الابنة بين علمين أو اسمين متفقين في اللفظ ولم يُفصل بين الابن وبين موصوفه بشيء ثبت له أجماعٌ منها: أنه يجوزُ إتباع المنادى بفتح الدال من «زيد» و«هند» وضمِّها، فلو كانت الضمة مقدرةً نحو ما نحن فيه، فإنَّ الضمة مقدرة على ألف «عيسى» فهل يُقدَّر بناؤه على الفتح إتباعاً كما في الضمة الظاهرة؟ خلاف: الجمهورُ على عَدَم جوازِهِ، إذ لا فائدة في ذلك، فإنه إنما كان للإتباع / وهذا المعنى مفقود في الضمة المقدرة. وأجاز الفراء^(٣) ذلك إجراءً للمقدر مُجرى الظاهر، وتبعه أبو البقاء^(٤) فإنه قال: «يجوز أن يكونَ على الألف من «عيسى» فتحةً، لأنه قد وُصف بـ «ابن» وهوبين علمين، وأن يكونَ عليها ضمةً، وهو مثل قولك: «يا زيد بن عمرو» بفتح الدال وضمِّها». وهذا الذي قالاه غير بعيدٍ، ويشهدُ له مسألة عند الجميع:

(١) المحرر ٥/٢٣٠.

(٢) انظر: الآية ٨٧ من البقرة.

(٣) معاني القرآن ١/٣٢٦.

(٤) الإملاء ١/٢٣١.

- المائدة -

وهو ما إذا كان المنادى مبنياً على الكسرٍ مثلاً نحو: «يا هؤلاء» فإنهم أجازوا في صفته الوجهين: الرفع والنصب فيقولون: «يا هؤلاء العقلاء والعقلاء» بنصب العقلاء ورفعها، قالوا: والرفع مراعاةً لتلك الضمة المقدرة على «هؤلاء» فإنه مفرد معرفة، والنصب على محله، فقد اعتبروا الضمة المقدرة في الإتيان، وإن كان ذلك فائتاً في اللفظ. وقد يُفَرَّقُ بأنَّ «هؤلاء» نحن مضطرون فيه إلى تقدير تلك الحركة لأنه مفرد معرفة، فكأنها ملفوظٌ بها بخلاف تقدير الفتحة هنا.

وقال الواحدي في «يا عيسى»: ويجوز أن يكون في محل النصب [لأنه في نية الإضافة، ثم جعل الابن توكيداً له، وكل ما كان]^(١) مثل هذا جاز فيه الوجهان نحو: «يا زيد بن عمرو» وأنشد^(٢):

١٨٤١- يا حَكَمُ بنُ المنذرِ بنِ الجارودِ

أنتَ الجوادُ بنُ الجوادِ بنُ الجودِ

سُرادِقُ المجدِ عليكِ ممدودُ

بنصب الأول ورفع على ما بيّننا. وقال التبريزي: «الأظهر عندي أن موضع «عيسى» نصب؛ لأنك [تجعل الاسم مع نعتيه إذا أضفته إلى العلم]^(٣) كالشيء الواحد المضاف، وهذا الذي قاله لا يُشبهه كلام النحاة أصلاً، بل يقولون: الفتحة للإتيان ولم يُعتدَّ بالساكن^(٤) لأنه حاجزٌ غيرُ حصينٍ، كذا قال الشيخ^(٥). قلت: قد قال الزمخشري^(٦) - وكونه ليس من النحاة مكابرةً في

(١) ما بين معقوفين محروم في الأصل أثبتناه من باقي النسخ.

(٢) تقدم برقم ١٢١٧.

(٣) ما بين معقوفين محروم في الأصل أثبتناه من باقي النسخ.

(٤) أي سكون الباء من «ابن».

(٥) البحر ٥٠/٤.

(٦) الكشف ٦٥٣/١ والنص المقتبس الآن يريد أن يدعم به المؤلف كلام الشيخ، والجملية الاعتراضية التي ساقها توهم مخالفة الزمخشري لقاعدة أبي حيان وليس كذلك.

- المائدة -

الضروريات - عند قوله: «إذ قال الحواريون يا عيسى بن مريم»^(١): «عيسى في محل النصب على إتيان حركته حركة الابن كقولك: «يا زيد بن عمرو» وهي اللغة الفاشية، ويجوز أن يكون مضموماً كقولك «يا زيد بن عمرو» والدليل عليه قوله^(٢):

١٨٤٢- أحار بن عمرو كاني خمر

لأن الترخيم لا يكون إلا في المضموم انتهى. فاحتاج إلى الاعتذار عن تقدير الضمة، واستشهد لها بالبيت لمخالفتها اللغة الشهيرة.

وقولي^(٣): «المفرد» تحرز من المَطُول. وقولي «المعرفة» تحرز من النكرة نحو: «يارجلأ ابن رجل» إذا لم تقصِدْ به واحداً بعينه. وقولي: «الظاهر الضمة» تحرز من نحو: «يا موسى بن فلان» وكالآية الكريمة. وقولي بـ «ابن» تحرز من الوصف بغيره نحو: «يا زيد صاحبنا» وقولي: «بين علمين أو متفقين لفظاً» تحرز من نحو: «يا زيد بن أحنينا». وقولي: «غير مفصول» تحرز من نحو: «يا زيد العاقل ابن عمرو» فإنه لا يجوز في جميع ذلك إلا الضم. وقولي: «أحكام» قد تقدمت منها ما ذكرته من جواز فتحه إتياعاً، ومنها: حذف ألفه خطأ، ومنها: حذف تنوينه في غير النداء؛ لأن المنادى لا تنوين فيه. وقولي: «وصف» تحرز من أن يكون الابن خيراً لا صفة نحو: «زيد ابن عمرو». وهل يجوز إتياع «ابن» له فيضم نحو: «يا زيد بن عمرو» بضم «ابن»؟ فيه خلاف.

(١) الآية ١١٢ من المائدة.

(٢) البيت لامرئ القيس وبعده:

ويعذو على المرء ما يأمُر

وهو في ديوانه ١٥٤؛ والأشموني ٣٢/١؛ والدرر ١٠٤/٢. و«حار» ترخيم حارث،

وخمر: مخمور؛ ويعدو: يسطو.

(٣) بشرح ضابط القاعدة التي قررها في صدر إعرابه للآية.

وفي قوله: «ابن مريم» ثلاثة أوجه، أحدها: أنه صفةٌ كما تقدم، والثاني: أنه بدلٌ، والثالث: أنه بيانٌ، وعلى الوجهين الأخيرين لا يجوزُ تقديرُ الفتحةِ إتباعاً إجماعاً، لأنَّ الابنَ لم يَقَعْ صفةً، وقد تقدم أن ذلك شرطٌ.

قوله: «إذ أَيَّدْتُكَ» في «إذ» أوجهٌ، أحدها: أنه منصوبٌ بـ «نعمتي» كأنه قيل: اذكر إذ أنعمتُ عليك وعلى أمك في وقت تأييدي لك. والثاني: أنه بدلٌ من «نعمتي» بدلٌ اشتمال، وكأنه في المعنى تفسيرٌ للنعمة. والثالث: أنه حالٌ من «نعمتي» قاله أبو البقاء^(١). والرابع: أن يكون مفعولاً به على السَّعة قاله أبو البقاء^(٢) أيضاً. قلت: هذا هو الوجهُ الثاني - أعني البدلية - . وقرأ الجمهور «أَيَّدْتُكَ» بتشديد الياء، وغيرهم «أَيَّدْتُكَ» وقد تقدّم الكلام على ذلك وعلى مَنْ قرأ بها وما قاله الزمخشري وابن عطية والشيخ في سورة البقرة^(٣) فليُنظَرُ ثمَّ.

قوله: «تُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ» إلى آخرها: تقدّم أيضاً في آل عمران^(٤)، وما فائدةُ قوله: «في المهد وكَهْلًا»، إلا أن هنا بعضَ زياداتٍ لا بدَّ من التعرُّض لها. قرأ^(٥) ابن عباس: «فتنفخُها» بحذف حرف الجر اتساعاً. والجمهور: «فتكونُ» بالتاء منقوطةً فوق، وأبو جعفر^(٦) منقوطةً تحت، أي: فيكونُ المنفوخ فيه. والضمير في «فيها» قال ابن عطية^(٧):

(١) الإملاء ٢٣١/١.

(٢) الإملاء ٢٣١/١.

(٣) الآية ٨٧، والآية ٢٥٣.

(٤) الآية ٤٦.

(٥) البحر ٥١/٤.

(٦) البحر ٥١/٤ ونسبها إلى عيسى بن عمر.

(٧) المحرر ٢٣١/٥.

- المائدة -

«اضطربت فيه أقوال المفسرين» قال مكي^(١): «هو في آل عمران^(٢) عائذ على الطائر، وفي المائدة عائذ على الهيثة». قال: «ويصح عكس هذا». وقال غير مكي: «الضمير المذكور عائذ على الطين». قال ابن عطية^(٣): «ولا يصح عودُ هذا الضمير على الطير ولا على الطين ولا على الهيثة، لأنَّ الطير أو الطائر الذي يجيء الطين على هيئته لا يُنفخ فيه البتة، وكذلك لا نفخ في هيئته الخاصة به، وكذلك الطين إنما هو الطين العام ولا نفخ في ذلك». وقال الزمخشري^(٤): «ولا يرجع الضمير إلى الهيثة المضاف إليها لأنها ليست من خلقه ولا من نفخه في شيء، وكذلك الضمير في «فتكون». ثم قال ابن عطية^(٥): «والوجهُ عودُ ضمير المؤنث على ما تقتضيه الآية ضرورةً أي: صوراً أو أشكالاً أو أجساماً، وعودُ الضمير المذكور على المخلوق المدلول عليه بـ «تخلق». ثم قال: «ولك أن تعيده على ما تدلُّ عليه الكاف من معنى المثل لأنَّ المعنى: وإذ تخلق من الطين مثل هيئته، ولك أن تعيده على الكاف نفسها فتكون اسماً في غير الشعر» انتهى. وهذا القول هو عين ما قبله، فإنَّ الكاف أيضاً بمعنى مثل، وكونها اسماً في غير الشعر لم يقل به غير الأخفش^(٦).

واستشكل الناس / قول مكي المتقدم كما قدَّمتُ حكايته عن ابن عطية، ويمكن أن يُجاب عنه بأنَّ قوله «عائذ على الطائر» لا يريد به الطائر الذي أضيفت إليه الهيثة بل الطائر المصوَّر، والتقدير: وإذ تخلق من الطين طائراً

(١) عبارة مكي في «المشكل» في إعرابه لأبي آل عمران والمائدة ليس فيها هذا التحديد، وإنما أجاز عودها على الهيثة أو الطير. المشكل ٢٥٣/١؛ ١٤٢/١.

(٢) الآية ٤٩.

(٣) المحرر ٢٣١/٥.

(٤) الكشاف ٦٥٣/١.

(٥) المحرر ٢٣٢/٥.

(٦) انظر المسألة في: المغني ٢٣٩.

صورة الطائر الحقيقي فتنفخ فيه فيكون طائراً حقيقياً، وأن قوله «عائد على الهيئة» لا يريد الهيئة المجرورة بالكاف، بل الموصوفة بالكاف، والتقدير: وإذ تخلق من الطين هيئة مثل هيئة الطائر فتنفخ فيها أي: في الموصوفة بالكاف التي نُسب خلقها إلى عيسى. وأما كونه كيف يعود ضميرٌ مذكر على هيئة وضميرٌ مؤنثٌ على الطائر لأنَّ قوله: «ويجوز عكسُ هذا» يؤدي إلى ذلك؟ فجوابه أنه جازٌ بالتأويل، لأنه تُؤوَّلُ الهيئة بالشكل ويُؤوَّلُ الطائر بالهيئة فاستقام، وهو موضعٌ تأولٍ وتأنٍ. وقال هنا «بإذني» أربع مراتٍ عقيب أربع جمل، وفي آل عمران «بإذن الله» مرتين؛ لأنَّ هناك موضعٌ إخبارٍ فَناسَبَ الإيجازَ، وهنا مقامٌ تذكيرٍ بالنعمة والامتنانِ فَناسَبَ الإسهابَ؛ وقوله «بإذني» حالٌ: إمَّا من الفاعلِ أو من المفعول.

قوله: «إلا سحر» قرأ^(١) الأخوان هنا وفي هود^(٢) وفي الصف^(٣) «إلا سحر» اسم فاعل، والباقون: «إلا سحر» مصدرًا في الجميع، والرسم يحتمل القراءتين، فأما قراءة الجماعة فتحتمل أن تكون الإشارةُ إلى ما جاء به من البيئات أي: ما هذا الذي جاء به من الآيات الخوارقِ إلا سحرٌ، ويحتمل أن تكون الإشارةُ إلى عيسى، جَعَلُوهُ نَفْسَ السَّحْرِ مَبَالِغَةً نَحْو: «رجلٌ عدلٌ»، أو على حَذْفِ مضافٍ أي: إلا ذو سحر. وَخَصَّ مَكِّي^(٤) هذا الوجهَ بكون المرادِ بالمشارِ إليه محمداً صلى الله عليه وسلم فقال: «ويجوزُ أن تكونَ إشارةً إلى النبي محمد صلى الله عليه وسلم على تقديرِ حَذْفِ مضافٍ أي: إن هذا إلا ذو سحر». قلت: وهذا جائزٌ، والمرادُ بالمشارِ إليه عيسى عليه السلام، وكيف يكون المرادُ النبيَّ صلى الله عليه وسلم وهو لم يكن في زمنِ عيسى

(١) السبعة ٢٤٩؛ الكشف ٤٢١/١.

(٢) الآية ٧.

(٣) الآية ٦.

(٤) المشكل ٢٥٣/١.

والحواريين حتى يشيروا إليه إلا بتأويلٍ بعيد؟. وأما قراءة الأخوين فتحتمل أن يكون «ساحر» اسم فاعل والمشارُ إليه «عيسى»، ويُحتمل أن يكون المرادُ به المصدرُ كقولهم: عائذاً بك وعائذاً بالله مِنْ شَرِّها، والمشارُ إليه ما جاء به عيسى مِنَ البينات والإنجيل، ذَكَرَ ذلك مكي^(١)، وتبعه أبو البقاء^(٢)، إلا أن الواحدي مَنَعَ مِنْ ذلك فقال - بعد أن حَكَى القراءتين - «وكلاهما حَسَنٌ لاستواءِ كُلِّ واحدٍ منهما في أن ذَكَرَهُ قد تقدَّم، غير أن الاختيار «سحر» لجوازِ وقوعه على الحَدَثِ والشخص، أما وَقُوعه على الحدث فَسهلٌ كثير، ووقُوعه على الشخص يريدُ ذوسحر كقوله: «ولكنَّ البرَّ مَنْ آمَن»^(٣) وقالوا: «إنما أنت سيرٌ» و«ما أنت إلا سيرٌ» و^(٤):

١٨٤٣- فإنما هي إقبالٌ وإدبارٌ

قلت: وهذا يرجحُ ما قدَّمته من أنه أطلق المصدر على الشخص مبالغةً نحو: «رجل عدل» ثم قال: «ولا يجوزُ أن يُراد بساحر السحر، وقد جاء فاعل يراد به المصدرُ في حروفٍ ليست بالكثير نحو: «عائذاً بالله من شره» أي: عياداً، ونحو «العافية» ولم تُصِرْ هذه الحروفُ من الكثرة بحيث يسوغُ القياس عليها».

آ. (١١١) قوله تعالى: ﴿أَنْ آمَنُوا﴾: في «أَنْ» وجهان، أظهرهما: أنها تفسيرية لأنها وردت بعدما هو بمعنى القول لا حروفه. والثاني: أنها

(١) المشكل ٢٥٣/١.

(٢) الإملاء ٢٣٢/١.

(٣) الآية ١٧٧ من البقرة.

(٤) البيت للخنساء وهو في ديوانها ٤٨ وصدره:

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتى إذا أدَّكَرَتْ

والمقتضب ٢٣٠/٣؛ والخضائص ٢٠٣/٢؛ والمحتسب ٤٣/٢؛ وأملِي الشجري

٧١/١؛ وابن يعيش ١٤٤/١؛ والخزانة ٢٠٧/١.

- المائدة -

مصدرية بتأويل متكلف أي: أَوْجَبْتُ إليهم الأمر بالإيمان، وهنا قالوا «آمناً» ولم يُذكر المُؤْمَنُ به، وهناك «آمناً بالله»^(١) فذكره، والفرق أن هناك تقدّم ذِكْرُ الله تعالى فقط فأعيد المُؤْمَنُ به فقيل: «بالله» وهنا ذُكِرَ شيئان قبل ذلك وهما: «أَنَّ آمِنُوا بي وبرسولي» فلم يُذكر ليشمل المذكورين، وفيه نظرٌ. وهنا «بأننا» وهناك «بأننا» بالحذف، وقد تقدّم غير مرة أن هذا هو الأصل، وإنما جيء هنا بالأصل لأن المُؤْمَنَ به متعدّدٌ فناسبه التأكيد.

قوله: «هل يستطيع» قرأ الجمهورُ «يَسْتَطِيعُ» بياء الغيبة «ربك» مرفوعاً بالفاعلية، والكسائي^(٢): «تَسْتَطِيعُ» بقاء الخطاب لعيسى، و«ربك» بالنصب على التعظيم، وقاعدته أنه يُدْغِمُ لام «هل» في أحرف منها هذا المكان، وبقراءة الكسائي قرأت عائشة، وكانت تقول: «الحواريونَ أعرِفُ بالله من أن يقولوا: هل يستطيع ربك» كأنها - رضي الله عنها - نَزَّهَتْهم عن هذه المقالة الشنيعة أن تُنسَبَ إليهم، وبها قرأ معاذ أيضاً وعلي وابن عباس وسعيد بن جبير في آخرين، وحينئذ فقد اختلفوا في هذه القراءة: هل تحتاجُ إلى حَذْفِ مضاف أم لا؟ فجمهور المُعْرَبِينَ / يقدِّرون: هل تستطيع سؤالَ ربك، وقال [٢٩١/ب] الفارسي^(٣): «وقد يمكن أن يُستغنى عن تقدير «سؤال» على أن يكون المعنى: هل تستطيع أن يُنزلَ ربُّك بدعائك، فيُرِدُّ المعنى - ولا بد - إلى مقدَّر يدل عليه ما ذُكِرَ من اللفظ». قال الشيخ^(٤): «وما قاله غيرُ ظاهرٍ لأنَّ فعله تعالى وإن كان مسبباً عن الدعاء فهو غيرُ مقدورٍ لعيسى». واختار أبو عبيد هذه القراءة قال: «لأنَّ القراءةَ الأخرى تُشبه أن يكونَ الحواريونَ شاكِّين، وهذه لا تُوهِمُ ذلك». قلت: وهذا بناء من الناس على أنهم كانوا مؤمنين، وهذا هو الحقُّ.

(١) آل عمران ٥٢: «قال الحواريون نحن أنصارُ اللَّهِ آمناً بالله».

(٢) السبعة ٢٤٩؛ الكشف ٤٢٢/١؛ البحر ٥٤/٤.

(٣) لم أجد هذا القول للفارسي في مخطوطة «الحجة» التي عدت إليها.

(٤) البحر ٥٤/٤.

قال ابن الأنباري: «لا يجوز لأحد أن يتوهم على الحواريين أنهم شكوا في قدرة الله تعالى» وبهذا يظهر أن قول الزمخشري^(١) أنهم ليسوا مؤمنين ليس بجيدٍ وكأنه خارق للإجماع. قال ابن عطية^(٢): «ولا خلاف أحفظه أنهم كانوا مؤمنين». وأمّا القراءة الأولى فلا تدلُّ له لأن الناس أجابوا عن ذلك بأجوبة منها: أن معناه: هل يسهل عليك أن تسأل ربك، كقولك لآخر: هل تستطيع أن تقوم؟ وأنت تعلم استطاعته لذلك. ومنها: أنهم سألوه سؤال مستخبر: هل ينزل أم لا، فإن كان ينزل فاسأله لنا. ومنها: أن المعنى هل يفعل ذلك وهل يقع منه إجابة لذلك؟ ومنه ما قيل لعبدالله بن زيد: هل تستطيع أن تريني كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ؟ أي: هل تحب ذلك؟ وقيل: المعنى: هل يطلب ربك الطاعة من نزول المائدة؟ قال أبو شامة: «مثل ذلك في الإشكال ما رواه الهيثم - وإن كان ضعيفاً - عن ثابت عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عاد أبا طالب في مرض فقال: يابن أخي ادع ربك الذي تعبده فيعافيني. فقال: اللهم اشف عمي، فقام أبو طالب كأنما نشط من عقال^(٣). فقال: يابن أخي إن ربك الذي تعبد ليطيعك. قال: وأنت يا عمّاه لو أطعته، أو: لئن أطعت الله ليطيعنك أي: ليجيبنك إلى مقصودك. قلت: والذي حسن ذلك المقابلة منه صلى الله عليه وسلم للفظ عمّه كقوله: «ومكروا ومكر الله»^(٤) وقيل: التقدير: هل يُطيع؟ فالسين زائدة كقولهم: استجاب وأجاب، قال^(٥):

١٨٤٤ - وداع دعا يا من يُجيب إلى الندى

فلم يستجبه عند ذاك مُجيبٌ

(١) الكشاف ١/٦٥٤.

(٢) المحرر ٥/٢٣٥.

(٣) العقال في الأصل: هو الحيل الذي يشد به البعير.

(٤) الآية ٥٤ من آل عمران.

(٥) تقدم برقم ٢١٥.

وبهذه الأجوبة يُستغنى عن قول مَنْ قال: «إِنَّ يَسْتَطِيعُ زَائِدَةً» والمعنى: هل يُنَزَّلُ رَبُّكَ، لأنه لا يُزاد من الأفعال إلا «كان» بشرطين^(١)، وشدّد زيادةً غيرها في مواضعٍ عَدَدْتُهَا في غير هذا الكتاب، على أَنَّ الكوفيين يُجيزون زيادةً بعض الأفعال مطلقاً، حَكَوْا: «قَعَدَ فُلَانٌ يَتَهَكَّمُ بِي»، وأنشدوا^(٢):

١٨٤٥- على ما قام يَشْتِمُنِي لثِيمٌ

كخنزيرٍ تَمَرَّغٌ في رَمَادٍ

وحكى البصريون على وجه الشذوذ: «ما أصبح أبردها وما أمسى أدفاها»

يعنون الدنيا.

قوله «أَنَّ يُنَزَّلُ» في قراءة الجماعة في محل نصب مفعولاً به أي: الإنزال. وقال أبو البقاء^(٣): «والتقدير: على أن ينزل، أو في أن ينزل، ويجوزُ ألاَّ يُحتاج إلى حرف جر على أن يكون «يَسْتَطِيعُ» بمعنى «يُطِيقُ». قلت: إنما احتاج إلى تقديرٍ حَرْفِيٍّ الجَرِّ في الأول لأنه حَمَلَ الاستطاعة على الإجابة، وأمّا قوله أخيراً «إِنَّ يَسْتَطِيعُ» بمعنى «يُطِيقُ» فإنما يَظْهَرُ كُلُّ الظهور على رأي الزمخشري من كونهم ليسوا بمؤمنين. وأمّا على قراءة الكسائي فقالوا: هي في محلِّ نصبٍ على المفعولية بالسؤالِ المقدرِ أي: هل تستطيع أنت أن تسألَ رَبَّكَ الإنزالَ، فيكون المصدرُ المقدرُ مضافاً لمفعوله الأول وهو «رَبُّكَ» فلَمَّا حُدِفَ المصدرُ انتصب. وفيه نظرٌ من أنهم أعملوا المصدرَ مضمراً، وهو لا يجوزُ عند البصريين، يُؤوَّلون ما ورد ظاهره ذلك. ويجوز أن يكون «أَنَّ

(١) كونها بلفظ الماضي وأن تقع بين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً. انظر: أوضح المسالك

(٢) تقدم برقم ٦١٦.

(٣) الإملاء ٢٣٢/١.

يُنزَّل» بدلاً من «ربك» بدل اشتغال، والتقدير: هل تستطيع أي: هل تطيق إنزال الله تعالى مائدة بسبب دعائك؟ وهو وجه حسن.

و «مائدة» مفعول «يُنزَّل»، والمائدة: الخوان عليه طعام، فإن لم يكن عليه طعام فليست بمائدة، هذا هو المشهور، إلا أن الراغب^(١) قال: «والمائدة:

الطبق الذي عليه طعام، ويقال لكل واحد منها مائدة» وهو مخالف لما عليه المُعْظَم، وهذه المسألة لها نظائر في اللغة، لا يقال للخوان مائدة إلا وعليه

طعام وإلا فهو خوان، ولا يقال كأس إلا وفيها خمر وإلا فهي قَدْح، ولا يقال ذنوب^(٢) وسجل إلا وفيه ماء، وإلا فهو دَلْو، ولا يقال جراب إلا وهو مدبوع

وإلا فهو إهاب، ولا قَلَم إلا وهو مَبْرِي وإلا فهو أنبوب. واختلف اللغويون / في اشتقاقها فقال الزجاج^(٣): «هي من مادَ يَمِيدُ إذا تحرك، ومنه

[٢٩٢/أ]

قوله: «رواسي أن تَمِيدَ بهم»^(٤) ومنه: مِيدُ البحر وهو ما يُصِيب راحته، فكانها تَمِيد بما عليها من الطعام، قال: «وهي فاعلة على الأصل». وقال

أبو عبيد^(٥): «هي فاعلة بمعنى مفعولة مشتقة من مادَه بمعنى أعطاه، وامتاده بمعنى استعطاه فهي بمعنى مفعولة» قال: «كعيشة راضية» وأصلها أنها مِيدَ بها

صاحبها أي: أُعْطِيها، والعربُ تقول: مادني فلان يَميدني إذا أحسن إليَّ وأعطاني» وقال أبو بكر بن الأنباري^(٦): «سُميت مائدة لأنها غياث وعطاء، من قول العرب: مادَ فلانَ فلاناً إذا أَحْسَنَ إليه، وأنشد^(٧):

(١) المفردات ٤٩٨.

(٢) الذنوب: الدلو، وكذا السجل.

(٣) معاني القرآن ٢/٢٤٣.

(٤) الآية ٣١ من الأنبياء.

(٥) نسبة هذا النص لأبي عبيد فيها نظر، وأرجح أن تكون لأبي عبيدة لأنه ورد في كتابه مجاز القرآن ١/١٨٢ وكذا في اللسان ميد والزهرا ١/٤٧٧ منسوباً لأبي عبيدة.

(٦) الزهرا ١/٤٧٧.

(٧) البيت لرؤبة، وهو في ديوانه ٤٠ وقبله:

تهدني رؤوس المترفين الأنداد

١٨٤٦- إلى أمير المؤمنين الممتاد

أي: المُحْسِنُ لرعيته، وهي فاعلة من المَيْد بمعنى مُعْطِيَةٌ فهو قريب من قول أبي عبيد في الاشتقاق، إلا أنها عنده بمعنى فاعلة على بابها. وابن قتيبة وافق أبا عبيد في كونها بمعنى مفعولة، قال: «لأنها يُمَادُ بها الأكلون أي يُعْطَوْنَهَا». وقيل: هي من المَيْد وهو الميل، وهذا هو معنى قول الزجاج. قوله: «من السماء» يجوز أن يتعلّق بالفعل قبله، وأن يتعلّق بمحذوف على أنه صفة لـ «مائدة» أي: مائدة كائنة من السماء أي: نازلة منها.

آ. (١١٤) قوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيداً﴾: في «تكون» ضمير يعود على «مائدة» هو اسمها، وفي الخبر احتمالان، أظهرهما: أنه عيد، و«لنا» فيه وجهان أحدهما: أنه حال من «عيداً» لأنها صفة له في الأصل، والثاني: أنها حال من ضمير «تكون» عند مَنْ يُجَوِّزُ إعمالها في الحال. والوجه الثاني: أن «لنا» هو الخبر، و«عيداً» حال: إمّا من ضمير «تكون» عند مَنْ يرى ذلك، وإمّا من الضمير في «لنا» لأنه وقع خبراً فتحمل ضميراً، والجملة في محلّ نصبٍ صفةً لمائدة.

وقرأ عبدالله: تَكُنُّ^(١) بالجزم على جواب الأمر في قوله: «أنزل». قال الزمخشري^(٢): «وهما نظير «يرثني ويرث»^(٣) يريد قوله تعالى: «فهب لي من لدنك ولياً يرثني» بالرفع صفةً، وبالجزم جواباً، ولكنّ القراءةان هناك متواترتان، والجزم هنا في الشاذ.

= وهو في مجاز القرآن ١/١٨٣؛ الطبري ١١/٢٢٣؛ والقرطبي ٦/٣٦٧؛ والمحرم ٥/٢٣٥؛ واللسان: «ميد»؛ والزاهر ١/٤٧٧.

(١) كتبها في الشواذ ٣٦ بالتاء، وكتبها في البحر ٤/٥٦ بالياء أي: يكن يوم نزولها عيداً.

(٢) الكشف ١/٦٥٥.

(٣) الآية ٦ من مريم، وقرأ أبو عمرو والكسائي بالجزم في الفعلين، وقرأ الباقون برفعها.

انظر: السبعة ٤٠٧.

- المائدة -

والعيد مشتق من العود لأنه يعود كل سنة، قاله ثعلب عن ابن الأعرابي .
وقال ابن الأنباري^(١): «النحويون يقولون: يوم العيد، لأنه يعود بالفرح
والسرور، وعند العرب لأنه يعود بالفرح والحزن، وكل ما عاد إليك في وقت
فهو عيد، حتى قالوا للطَّيْفِ عِيد» قال الأعشى^(٢):

١٨٤٧- فواكبي من لاجعِ الحُبِّ والهَوَى
إذا اعتاد قلبي من أميمة عيدها

أي: طيفها، وقال تائب شراً^(٣):

١٨٤٨- يا عيد ما لك من شوقٍ وإِراقٍ

وقال^(٤):

١٨٤٩- عاد قلبي من الطويلة عيدٌ

وقال الراغب^(٥): «والعيدُ حالةٌ تعاوِدُ الإنسانَ، والعائدة: كل نفع يرجع
إلى الإنسان بشيء، ومنه «العودُ» للبعيرِ المسنِّ: إمَّا لمعاودته السيرَ والعملَ
فهو بمعنى فاعل، وإمَّا لمعاودةِ السنين إياه ومَرَّها عليه فهو بمعنى مفعول، قال
امرؤ القيس^(٦):

(١) الزاهر له ٣٩٤/١.

(٢) لم أقف عليه ولم أجده في ديوانه.

(٣) عجزه:

ومرَّ طيْفٌ على الأهوال طرَّاقٍ

وهو في المفضليات ٢٧؛ وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ٧٣؛ والزاهر ٣٩٥/١.

(٤) لم أهدئ إلى قائله، وعجزه: واعتراضي من حُبِّها تسهيدٌ. وهو في الزاهر ٣٩٤/١ واللسان
«عود».

(٥) المفردات ٣٦٤.

(٦) تقدم برقم ١٠٨٨.

١٨٥٠- على لاجِبٍ لا يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ

إِذَا سَافَهُ الْعَوْدُ النَّبَاطِيُّ جَرَجْرًا

وَصَغَّرُوهُ عَلَى «عُيَيْدٍ» وَكَسَّرُوهُ عَلَى «أَعْيَادٍ»، وَكَانَ الْقِيَاسُ عُويْدٌ وَأَعْوَادٌ،
لِزَوَالِ مَوْجِبِ قَلْبِ الْوَاوِ يَاءً، لِأَنَّهَا إِنَّمَا قُلِبَتْ لِسُكُونِهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ كـ «مِيزَانٍ»،
وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ قَالُوا: فَرَقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَوْدِ الْخَشْبِ.

قوله: «لأولنا وآخرنا» فيه وجهان أحدهما: أنه متعلقٌ بمحذوف لأنه وقع
صفة لـ «عيداً». الثاني: أنه بدلٌ من «نا» في «لنا»، قال الزمخشري^(١): «لأولنا
وآخرنا» بدلٌ من «لنا» بتكرير العاملِ «ثم قال: «وقرأ زيد بن ثابت
والجحدري: لأولنا وآخرنا»^(٢)، والتأنيثُ على معنى الأمة. وخصَّص
أبو البقاء^(٣) كلَّ وجه بشيءٍ وذلك أنه قال: «فأما «لأولنا وآخرنا» فإذا جعلت
«لنا» خبراً أو حالاً من فاعل «تكون» فهو صفة لـ «عيداً»، وإن جعلت «لنا»
صفة لـ «عيد» كان «لأولنا» بدلاً من الضمير المجرور بإعادة الجار». قلت: إنما
فعل ذلك لأنه إذا جعل «لنا» خبراً كان «عيداً» حالاً، وإن جعله حالاً كان
«عيداً» / خبراً، فعلى التقديرين لا يمكنه جعلُ «لأولنا» بدلاً من «لنا» لثلاثين [ب/٢٩٢]
الفصل بين البدل والمبدل منه: إمَّا بالحال وإمَّا بالخبر وهو «عيد»، بخلاف
ما إذا جعل «لنا» صفة لـ «عيد»، هذا الذي يظهر في تخصيصه ذلك بذلك،
ولكن يُقال: قوله «فإن جعلت لنا صفة لعيداً كان لأولنا بدلاً» مُشكلاً أيضاً، لأنَّ
الفصل فيه موجود، لا سيما أنَّ قوله لا يُحمل على ظاهره لأنَّ «لنا» ليس صفةً
بل هو حالٌ مقدّمة، ولكنه نظر إلى الأصل، وأنَّ التقدير: عيداً لنا لأولنا،

(١) الكشاف ٦٥٥/١.

(٢) الشواذ ٣٦؛ البحر ٥٦/٣.

(٣) الإملاء ٢٣٢/١.

- المائدة -

فكانه لا فصل، والظاهرُ جوازُ البدل، والفصلُ بالخبر أو الحال لا يضرُّ لأنه من تمامه فليس بأجنبي.

واعلم^(١) أن البدلَ من ضميرِ الحاضرِ سواءً كان متكلماً أم مخاطباً لا يجوز عند جمهورِ البصريين في بدلِ الكلِّ من الكلِّ لو قلت: «قمتُ زيدٌ» يعني نفسك، و«ضربتُك عمراً» لم يَجْزُ، قالوا: لأنَّ البدلَ إنما يوتى به للبيانِ غالباً، والحاضرُ متميِّزٌ بنفسه فلا فائدةٌ في البدلِ منه، وهذا يقربُ من تعليلهم في منعِ وصفه. وأجازَ الأخفشُ ذلك مطلقاً مستديلاً بظاهرِ هذه الآيةِ وبقوله^(٢):

١٨٥١- أنا سيفُ العشيِّرةِ فاعرفوني

حُميداً قد تَدَرَّيْتُ السَّنَامَا

ف «حُميداً» بدل من ياءِ اعرفوني، وقول الآخر^(٣):

١٨٥٢- وشوهاءُ تَغْدُو بي إلى صارخِ الوغى

بمُسْتَلْتِمٍ مثلِ الفنيقِ المُدَجَّلِ

وقوله^(٤):

١٨٥٣- بكم قريشٍ كُفينا كُلَّ مُعْضِلَةٍ

وَأُمَّ نَهَجِ الهُدَى مَنْ كان ضليلاً

وفي الحديث: «أتينا النبيَّ صلى الله عليه وسلم نفرٌ من الأشعرين»^(٥)

(١) انظر المسألة في: المقضب ٤/٢٩٦؛ الكافية ١/٣٤١ وكان المؤلف قد بحث هذه المسألة في إعرابه للآية ١٩٥ من آل عمران.

(٢) تقدم برقم ١٠٤٢.

(٣) تقدم برقم ١٠١٨ والشاهد إبدال الظاهر «بمستلتم» من ضمير الحاضر «بي».

(٤) تقدم برقم ١٠١٧.

(٥) رواه البخاري في: الذبائح (الفتح) ٩/٦٤٥ برواية: «إني أتيت النبي صلى الله عليه وسلم في نفرٍ من الأشعرين».

- المائدة -

والبصريون يُؤوّلون جميع ذلك، أمّا الآية الكريمة فعلى ما تقدم في الوجه الأول، وأمّا «حُمَيْدًا» فمنصوب على الاختصاص، وأمّا «بِمُسْتَلْتِم» فمن باب التجريد وهو شبيهٌ يعرفه أهلُ البيان، يعني أنه جَرَّدَ من نفسه ذاتاً متصفَةً بكذا، وأمّا «قريش» فالرواية بالرفع على أنه منادى نُؤن ضرورةً كقوله^(١):

١٨٥٤- سَلَامٌ اللّٰهِي يَا مَطْرُ عَلَيْهَا

وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطْرُ السَّلَامُ

وأما «نفر» فخبير مبتدأ مضمرة أي: نحن، ومنع ذلك بعضهم إلا أن يُفيد البدل توكيداً وإحاطةً شمولاً فيجوز، واستدل بهذه الآية ويقول الآخر^(٢):

١٨٥٥- فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا فِي مَقَامِنَا

ثَلَاثِينَ حَتَّى أَزِيرُوا الْمَنَائِيَا

بجر «ثلاثينا» بدلاً من «نا»، ولا حُجَّة فيه لأن «ثلاثينا» توكيدٌ جارٍ مجرى

«كل».

آ. (١١٣) وقرأ الجمهور: ﴿وَتَعْلَمَ﴾: و «نكون» بنون المتكلم مبنياً للفاعل، وقرأ^(٣) ابن جبير - فيما نقله عنه ابن عطية^(٤) - «وَتَعْلَمَ» بضم التاء على أنه مبني للمفعول، والضمير عائدٌ على القلوب أي: وَتَعْلَمَ قُلُوبُنَا، ونُقل عنه «وَتَعْلَمَ» بالنون مبنياً للمفعول، وقرئ^(٥): «وَيُعْلَمَ» بالياء مبنياً

(١) البيت للأحوص، وهو في ديوانه ١٨٩؛ ومجالس ثعلب ٧٤/١؛ والأزهية ١٧٣؛ وأمالى الشجري ٤٣١/١؛ وأمالى الزجاجي ٨١؛ والإنصاف ٣١١؛ والخزانة ٢٩٤/١.

(٢) تقدم برقم ١٥١٦.

(٣) الشواذ ٣٦؛ البحر ٥٥/٤.

(٤) المحرر ٢٣٦/٥ وفي مطبوعته أن القراءة بالياء.

(٥) وهي قراءة سعيد بن المسيب كما في الشواذ ٣٦.

للمفعول، والقائم مقام الفاعل^(١): «أَنْ قَدْ صَدَّقْتَنَا» أي: وَيُعَلِّمُ صِدْقَكَ لَنَا، ولا يجوز أن يكونَ الفعلُ في هذه القراءة مسنداً لضميرِ القلوب لأنه جارٍ مَجْرَى المؤنثِ المجازي، ولا يجوزُ تذكيرُ فعلِ ضميره. وقرأ الأعمش: «وَتَعَلَّم» بناءً والفعل مبني للفاعل، وهو ضمير القلوب، ولا يجوزُ أن تكونَ التاءُ للخطاب لفسادِ المعنى، ورُوي: «وَتَعَلَّم»^(٢) بكسر حرف المضارعة، والمعنى على ما تقدّم. وقرأء: «وتكون» بالتاء والضمير للقلوب.

و «أَنْ» في «أَنْ قَدْ صَدَّقْتَنَا» مخففةٌ واسمها محذوفٌ، و«قد» فاصلةٌ لأنَّ الجملة الواقعة خبراً لها فعليةٌ متصرفةٌ غيرُ دعاءٍ، وقد عَرَفْتَ ذلك مما تقدم في قوله: «أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً»^(٣)، و«أَنْ» وما بعدها سادةٌ مسدَّةٌ المفعولين أو مسدَّةٌ الأول فقط والثاني محذوف. و«عليها» متعلقٌ بمحذوفٍ يَدُلُّ عليه «الشاهدين»، ولا يتعلَّقُ بما بعده لأن «أل» لا يَعْمَلُ ما بعدها فيما قبلها عند الجمهور، وَمَنْ يُجِيزُ ذلك يقول: «هو متعلقٌ بالشاهدين، قُدِّمَ للفواصل». وأجاز الرمخشري^(٤) أن تكونَ «عليها» حالاً فإنه قال: «أو نكونُ من الشاهدين لله بالوحدانية ولك بالنبوة عاكفين عليها، على أن «عليها» في موضع الحال» قلت: قوله «عاكفين» تفسيرٌ معنَى؛ لأنه لا يُضْمَرُ في هذه الأماكن إلا الأكوان المطلقة، وبهذا الذي قلته لا يرد عليه ما قاله الشيخ^(٥) فإنه غاب عليه ذلك، وجعله متناقضاً من حيث إنه لَمَّا عَلَّقَهُ بـ «عاكفين» كان غير حال؛ لأنه إذا كان حالاً تعلقَ بكونٍ مطلق، ولا أدري ما معنى التناقض وكيف يَتَحَمَّلُ عليه إلى هذا الحدِّ؟

(١) الأصل: «المفعول» وهو سهو.

(٢) وهي رواية عن الأعمش كما في الشواذ ٣٦.

(٣) الآية ٧١ من المائدة.

(٤) الكشاف ١/٦٥٤.

(٥) البحر ٤/٥٦.

- المائدة -

آ. (١١٤) قوله تعالى: ﴿وَأَيَّةٌ﴾: عطف على «عيداً»، و«منك» صفتها. وقرأ اليماني^(١): «وإنه» بـ «إن» المشددة، والضمير: إما للعيد وإما للإنزال.

آ. (١١٥) وقرأ نافع وابن عامر وعاصم^(٢): ﴿مُنزَّلُهَا﴾: بالتشديد، فقيل: إِنَّ أَنْزَلَ وَنَزَلَ بمعنى، وقد تقدم تحقيق ذلك / . وقيل: [٢٩٣/أ] التشديد للتكثير، ففي التفسير أنها نزلت مراتٍ متعددة، وأما نُزِّلَ فَقُدِّمَ تحقيق الخلاف فيه.

آ. (١١٥) قوله تعالى: ﴿بَعْدُ﴾: متعلق بـ «يكفر»، وبُني لِقَطْعِهِ عن الإضافة، إذ الأصل: بعد الإنزال. و«منكم» متعلق بمحذوف؛ لأنه حال من فاعل «يَكْفُرُ». وقوله: «عذاباً» فيه وجهان، أظهرهما: أنه اسم مصدرٍ بمعنى التعذيب، أو مصدرٌ على حَذْفِ الزوائد نحو: «عطاء ونبات» لـ «أعطى» و«أنبت»، وانتصابه على المصدرية بالتقديرين المذكورين. والثاني - أجازه أبو البقاء^(٣) - : أن يكون مفعولاً به على السَّعة، يعني جَعَلَ الحَدَثَ مفعولاً به مبالغةً، وحينئذ يكون نصبه على التشبيه بالمفعول به، والمنصوب على التشبيه بالمفعول به عند النحاة ثلاثة أنواع: معمولُ الصفة المشبهة، والمصدر، والظرف المتسع فيهما، أمَّا المصدرُ فكما تقدّم، وأمَّا الظرفُ فنحو: «يوم الجمعة صُمِّتَ»، ومنه قوله^(٤):

١٨٥٦- ويومٍ شهْدناه سُلَيْماً وعامراً
قليلُ سوى الطعنِ النَّهالِ نوافِلُهُ

(١) الشواذ ٣٦.

(٢) السبعة ٢٥٠؛ الكشاف ١/٤٢٣.

(٣) الإملاء ١/٢٣٣.

(٤) تقدم برقم ٤٣٥.

- المسألة -

قال الزمخشري^(١): «ولو أريد بالعذاب ما يُعَذَّب به لكان لا بد من الباء» قلت: إنما قال ذلك لأنَّ إطلاق العذاب على ما يُعَذَّب به كثير، فخاف أن يتوهَّم ذلك، وليس لقائل أن يقول: كان الأصل: بعذاب، ثم حذَف الحرف فانصب المجرور به، لأنَّ ذلك لم يطرُد إلاَّ مع «أن» و«أن» بشرط أمن اللبس.

قوله: «لا أعذِّبه» الهاء فيها ثلاثة أوجه، أظهرها: أنها عائدة على «عذاب» الذي تقدم أنه بمعنى التعذيب، التقدير: فإني أعذِّبه تعذيباً لا أعذِّبُ مثل ذلك التعذيب أحداً، والجملة في محلِّ نصب صفة لـ «عذاباً» وهذا وجه سالم من تكلفٍ ستراه في غيره. ولمَّا ذكر أبو البقاء^(٢) هذا الوجه - أعني عودها على «عذاباً» المتقدم - قال: «وفيه على هذا وجهان، أحدهما: على حذَفِ حرف الجر، أي: لا أعذب به أحداً، والثاني: أنه مفعولٌ به على السَّعة. قلت: أمَّا قوله «حذَفِ الحرف» فقد عرفت أنه لا يجوز إلاَّ فيما استثنى. الثاني من أوجه الهاء: أنها تعود على «من» المتقدمة في قوله: «فمن يكفر» والمعنى: لا أعذبُ مثل عذاب الكافر أحداً، ولا بد من تقدير هذين المضافين ليصحَّ المعنى. قال أبو البقاء^(٣) في هذا الوجه: «وفي الكلام حذَفِ أي: لا أعذب الكافر أي: مثل الكافر، أي: مثل عذاب الكافر». الثالث: أنها ضمير المصدر المؤكد نحو: «ظننته زيدا قائماً» ولمَّا ذكر أبو البقاء^(٤) هذا الوجه اعترض على نفسه فقال: «فإن قلت: «لا أعذِّبه» صفة لـ «عذاب»، وعلى هذا التقدير لا يعودُ من الصفة على الموصوف شيء. قيل: إنَّ الثاني لما كان واقعاً موقع المصدر والمصدر جنس و«عذاباً» نكرة كان الأول داخلاً في

(١) الكشاف ١/٦٥٥.

(٢) الإملاء ١/٢٣٣.

(٣) الإملاء ١/٢٣٣.

(٤) الإملاء ١/٢٣٣.

الثاني، والثاني مشتمل على الأول وهو مثل: «زيد نعم الرجل» انتهى، فجعل الرباط العموم، وهذا الذي ذكره من أن الربط بالعموم إنما ذكره النحويون في الجملة الواقعة خبراً لمبتدأ، ولذلك نظره أبو البقاء بـ «زيد نعم الرجل» وهذا لا ينبغي أن يُقاس عليه، لأن الربط يحصل في الخبر بأشياء لا تجوز في الجملة الواقعة صفةً، وهذا منها، ثم هذا الاعتراض الذي ذكره واردٌ عليه في الوجه الثاني؛ فإن الجملة صفة لـ «عذاباً» وليس فيها ضميرٌ، فإن قيل: ليست هناك بصفةً، قيل: يفسد المعنى بتقدير الاستئناف، وعلى تقدير صحته فلتكن هنا أيضاً مستأنفةً. و«أحداً» منصوبٌ على المفعول الصريح. و«من العالمين» صفة لـ «أحداً» فيتعلق بمحذوف.

آ. (١١٦) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ﴾: هل هذا القول وقع وانقضى أوسيق يوم القيامة؟ قولان للناس، فقال بعضهم: لما رفعه إليه قال له ذلك، وعلى هذا فـ «إذ» و«قال» على موضوعهما من المضي وهو الظاهر. وقال بعضهم: سيقوله له يوم القيامة، وعلى هذا فـ «إذ» بمعنى «إذا»، و«قال» بمعنى «يقول»، وكونها بمعنى «إذا» أهونٌ من قول أبي عبيد^(١) إنها زائدة؛ لأن زيادة الأسماء ليست بالسهلة.

قوله: «أنت قلت» دَخَلَتِ الهمزة على المبتدأ لفائدة ذكرها أهل البيان وهو: أن الفعل إذا عَلِمَ وجوده وشكُّ / في نسبه إلى شخص أولي الاسم [٢٩٣/ب] المشكوك في نسبة الفعل إليه للهمزة فيقال: «أنت ضرب زيداً» فَضْرَبَ زيدٌ قد صدر في الوجود وإنما شكُّ في نسبه إلى المخاطب، وإن شكُّ في أصل وقوع الفعل أولي الفعل للهمزة فيقال: «أضربت زيداً» لم تقطع بوقوع الضرب بل شككت فيه، والحاصل: أن الهمزة يليها المشكوك فيه، جئنا إلى الآية الكريمة فالاستفهام فيها يُراد به التقرُّع والتوبيخُ بغير عيسى عليه السلام

(١) لعله أبو عبيدة في مجاز القرآن ١/١٨٣، وقد يكون أبو عبيد قد ذهب هذا المذهب.

وهم المتخذون له ولأمه الهين، دَخَلَ على المبتدأ لهذا المعنى الذي قد ذكرته، لأن الاتخاذ قد وقع ولا بد. واللام في «للناس» للتبليغ فقط، و«واتخذوني» يجوز أن تكون بمعنى «صَبَّر» فتتعدى لاثنتين ثانيهما «إلهين»، وأن تكون المتعدية لواحد فـ «إلهين» حال. و«من دون الله» فيه وجهان، أظهرهما: أنه متعلقٌ بالاتخاذ. وأجاز أبو البقاء^(١) - وبه بدأ - أن يكون متعلقاً بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «إلهين».

قوله: «سبحانك» أي: تنزيهاً، وتقدّم الكلامُ عليه في البقرة^(٢) مشبعاً، ومتعلّقه هنا محذوفٌ فقدّره الزمخشري^(٣): «سبحانك من أن يكون لك شريكٌ» وقدّره ابن عطية^(٤): «عن أن يُقال هذا وينطق به» ورجّحه الشيخ^(٥) لقوله بعد: «ما يكون لي أن أقول». قوله: «أن أقول» في محلّ رفعٍ لأنه اسمٌ «يكون»، والخبرُ في الجارِ قبله، أي: ما ينبغي لي قولٌ كذا. و«ما» يجوزُ أن تكونَ موصولةً أو نكرةً موصوفةً، والجملةُ بعدها صلةٌ فلا محلّ لها، أو صفةٌ فمحلّها النصبُ، فإن «ما» منصوبةٌ بـ «أقول» نصبَ المفعول به لأنها متضمنةٌ لجملةٍ فهو نظيرُ «قلت كلاماً»، وعلى هذا فلا يُحتاج أن يُؤوّل «أقول» بمعنى أدعي أو أذكر، كما فعله أبو البقاء^(٦). وفي «ليس» ضميرٌ يعودُ على ما هو اسمُها، وفي خبرها وجهان، أحدهما: أنه «لي» أي: ما ليس مستقراً لي وثابتاً. وأمّا «بحق» على هذا ففيه ثلاثة أوجه، ذكر أبو البقاء^(٧) منها وجهين، أحدهما: أنه حالٌ من الضمير في «لي» قال: «والثاني: أن يكون مفعولاً به

(١) الإملاء ١/٢٣٣.

(٢) الآية ٣٢.

(٣) الكشاف ١/٦٥٥.

(٤) لم أجد في «المحرر» هذا القول في هذا الموضع.

(٥) البحر ٤/٥٨.

(٦) الإملاء ١/٢٣٣.

(٧) الإملاء ١/٢٣٣.

تقديره: ما ليس يثبت لي بسبب حق، فالباء متعلقة بالفعل المحذوف لا بنفس الجار، لأن المعاني لا تعمل في المفعول به. قلت: وهذا ليس بجيد لأنه قدر متعلق الخبر كوناً مقيداً ثم حذفه وأبقى معموله. الوجه الثالث: أن قوله «بحق» متعلق بقوله: «علمته» ويكون الوقف على هذا على قوله «لي» والمعنى: فقد علمته بحق. وقد ردّ هذا بأن الأصل عدم التقديم والتأخير، وهذا لا ينبغي أن يكتفى به في ردّ هذا، بل الذي منع من ذلك أن معمول الشرط أو جوابه لا يتقدم على أداة الشرط لا سيما والمروئي عن الأئمة القراء الوقف على «بحق»، ويبتدئون بـ «إن كنت قلت» وهذا مروئي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم [فوجب أتباعه] (١). والوجه الثاني في خبر «ليس» أنه «بحق»، وعلى هذا ففي «لي» ثلاثة أوجه، أحدها: أنه «يتبين» كما في قولهم: «سُقياً له» أي: فيتعلق بمحذوف، والثاني: أنه حال من «بحق»، لأنه لو تأخر لكان صفة له، قال أبو البقاء (٢): «وهذا يُخرج على قول من يجوز تقديم حال المجرور عليه» قلت: قد تقدم لك خلاف الناس فيه وما أوردوه من الشواهد، وفيه أيضاً تقديم الحال على عاملها المعنوي، فإن «بحق» هو العامل إذ «ليس» لا يجوز أن تعمل في شيء، وإن قلنا: إن «كان» أختها قد تعمل لأن «ليس» لا حدث لها بالإجماع. والثالث: أنه متعلق بنفس «حق» لأن الباء زائدة، وحق بمعنى مُستحق أي: ما ليس مستحقاً لي.

قوله: «إن كنت»: «كنت» وإن كانت ماضية اللفظ فهي مستقبلة في المعنى، والتقدير: إن تصح دعواي لما ذكر، وقدره الفارسي بقوله: «إن أكن الآن قلت فيما مضى» لأن الشرط والجزاء لا يقعان إلا في المستقبل. وقوله: «فقد علمته» أي: فقد تبين وظهر علمك به كقوله: «فصدقت» (٣)

(١) ما بين معقوفين محروم في الأصل.

(٢) الإملاء ١/٢٣٣.

(٣) الآية ٢٦ من يوسف: «إن كان قميصه قد من قبل فصدقت».

و «فَكَذَّبَتْ»^(١) و «فَكَبَّتْ وَجُوهَهُمْ فِي النَّارِ»^(٢).

قوله: «تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي» هذه لا يجوزُ أن تكونَ عرفانيةً، لأنَّ العرفان كما قَدَّمْتُهُ يستدعي سَبْقَ جهل، أو يُقْتَصِرُ به على معرفةِ الذات دونِ أحوالها حَسَبَ ما قاله الناس، فالمفعولُ الثاني محذوفٌ، أي: تعلمُ ما في نفسي كائناً وموجداً على حقيقته لا يخفى عليك منه شيء، وأمّا: «ولا أعلم» فهي وإن كان يجوزُ أن تكونَ عرفانيةً، إلا أنها لَمَّا صارتْ مقابلةً لما قبلها ينبغي أن يكونَ مثلها، والمرادُ بالنفس هنا على ما قاله الزجاج^(٣) / أنها تُطْلَقُ ويُرادُ بها حقيقةُ الشيء، والمعنى في قوله «تعلم ما في نفسي» إلى آخره واضحٌ. وقال: «المعنى: تعلمُ ما أخْفِيه من سِرِّي وغيبي، أي: ما غابَ ولم أظْهَره، ولا أعلمُ ما تُخْفِيه أنت ولا تُطْلِعُنَا عليه، فذكر النفس مقابلةً وازدواجاً، وهذا متزع من قول ابن عباس، وعليه حام الزمخشري^(٤) فإنه قال: «تعلمُ معلومي ولا أعلمُ معلومك»، وأتى بقوله: «ما في نفسك» على جهةِ المقابلةِ والتشاكلِ لقوله: «ما في نفسي» فهو كقوله: «ومكروا ومكر الله»^(٥)، وكقوله: «إنما نحن مستهزئون، الله يستهزىء بهم»^(٦).

آ. (١١٧) قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي﴾: هذا استثناءٌ مفرغٌ فإنَّ «ما» منصوبةٌ بالقول؛ لأنها وما في حيزها في تأويلِ مقول. وقدَّر أبو البقاء^(٧) القولَ بمعنى الذكرِ والتأديَةِ. و«ما» يجوزُ أن تكونَ موصولةً أو نكرةً موصوفةً.

(١) الآية ٢٧ من يوسف: «وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت».

(٢) الآية ٩٠ من النمل: «ومن جاء بالسيئة فكبت...».

(٣) معاني القرآن ٢/٢٤٥.

(٤) الكشف ١/٦٥٥.

(٥) الآية ٥٤ من آل عمران.

(٦) الآية ١٤ - ١٥ من البقرة.

(٧) الإملاء ١/٢٣٣.

قوله: «أَنْ اَعْبُدُوا» في «أَنْ» سبعة أوجه، أحدها: أنها مصدرية في محلّ جر على البدل من الهاء في «به» والتقدير: ما قلت إلا ما أمرتني بأن اعبدوا، وهذا الوجه سيأتي عليه اعتراض. والثاني: أنها في محلّ نصب بإضمار «أعني»، أي: إنه فسّر ذلك المأمور به. والثالث: أنه في محلّ نصب على البدل من محلّ «به» في «ما أمرتني به» لأن محلّ المجرور نصب. والرابع: أن موضعها رفع على إضمار مبتدأ وهو قريب في المعنى من النصب على البدل. الخامس: أنها في محلّ جر لأنها عطف بيان على الهاء في به، السادس: أنها بدلٌ من «ما» نفسها أي: ما قلت لهم إلا أن اعبدوا. السابع: أن «أَنْ» تفسيرية، أجازها ابن عطية^(١) والحوفي ومكي^(٢). وممن ذهب إلى جواز أن «أَنْ» بدلٌ من «ما» فتكون منصوبة المحلّ أو من الهاء فتكون مجرورته أبو إسحق^(٣) الزجاج، وأجاز أيضاً أن تكون تفسيرية لا محلّ لها. وهذه الأوجه قد منع بعضها الزمخشري^(٤)، وأبو البقاء^(٥) منع منها وجهاً واحداً وهو أن تكون تفسيرية، أما الزمخشري فإنه منع أن تكون تفسيرية إلا بتأويل ذكره وسيأتي، وبدلاً من «ما» أو من الهاء في «به». قال - رحمه الله -: «أَنْ» في قوله: «أَنْ اعبدوا الله» إن جعلتها مفسرة لم يكن لها بُدٌّ من مفسر، والمفسر: إما أن يكون فعل القول أو فعل الأمر، وكلاهما لا وجه له: أما فعل القول فلأنه يُحكى بعده الجمل ولا يتوسّط بينه وبين محكيه حرف تفسير، وأما فعل الأمر فمستند إلى ضمير الله عز وجل، فلو فسّرت به «اعبدوا الله ربي وربكم» لم يستقم لأن الله لا يقول: اعبدوا الله ربي وربكم، وإن جعلتها بدلاً لم يخلُ

(١) المحرر ٢٤٠/٥.

(٢) المشكل ٢٥٤/١.

(٣) معاني القرآن ٢٤٦/٢.

(٤) الكشف ٦٥٦/١.

(٥) الإملاء ٢٣٣/١.

- المائدة -

مِنْ أَنْ تَجْعَلَهَا بَدَلًا مِنْ «مَا» فِي «مَا أَمَرْتَنِي بِهِ» أَوْ مِنْ الْهَاءِ فِي «بِهِ»، وَكِلَاهُمَا غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ هُوَ الَّذِي يَقُومُ مَقَامَ الْمَبْدَلِ مِنْهُ، وَلَا يُقَالُ: مَا قَلْتُ لَهُمْ إِلَّا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ، أَيْ: مَا قَلْتُ لَهُمْ إِلَّا عِبَادَتَهُ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ لَا تُقَالُ، وَكَذَلِكَ لَوْ جَعَلْتَهَا بَدَلًا مِنْ الْهَاءِ، لِأَنَّكَ لَوْ أَقَمْتَ «أَنْ اعْبُدُوا» مَقَامَ الْهَاءِ فَقُلْتَ: إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِأَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ لَبَقِيَ الْمَوْصُولُ بِغَيْرِ رَاجِعٍ إِلَيْهِ مِنْ صِلَتِهِ، فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ تَصْنَعُ؟ قُلْتَ: يُحْمَلُ فِعْلُ الْقَوْلِ عَلَى مَعْنَاهُ، لِأَنَّ مَعْنَى «مَا قَلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ»: مَا أَمَرْتُهُمْ إِلَّا بِمَا أَمَرْتَنِي بِهِ، حَتَّى يَسْتَقِيمَ تَفْسِيرُهُ بِـ «أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبِّكُمْ»، وَبِجُوزِ أَنْ تَكُونَ «أَنْ» مَوْصُولَةً عَطْفًا عَلَى بَيَانِ الْهَاءِ^(١) لَا بَدَلًا.

وَتَعَقَّبَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ^(٢) كَلَامَهُ فَقَالَ: «أَمَّا قَوْلُهُ «وَأَمَّا فِعْلُ الْأَمْرِ إِلَى آخِرِ الْمَنْعِ وَقَوْلُهُ: «لِأَنَّ اللَّهَ لَا يَقُولُ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبِّكُمْ» فَإِنَّمَا لَمْ يَسْتَقِمْ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْجُمْلَةَ وَمَا بَعْدَهَا مَضْمُومَةً إِلَى فِعْلِ الْأَمْرِ، وَيَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ فِعْلُ الْأَمْرِ مَفْسُورًا بِقَوْلِهِ: «اعْبُدُوا اللَّهَ» وَيَكُونَ «رَبِّي وَرَبِّكُمْ» مِنْ كَلَامِ عَيْسَى عَلَى إِضْمَارِ «أَعْنِي» أَيْ: «أَعْنِي رَبِّي وَرَبِّكُمْ»، لِأَعْلَى الصِّفَةِ الَّتِي فَهَمَهَا الزَّمْخَشَرِيُّ فَلَمْ يَسْتَقِمْ ذَلِكَ عِنْدَهُ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: «لِأَنَّ الْعِبَادَةَ لَا تُقَالُ» فَصَحِيحٌ، لَكِنْ يَصِحُّ ذَلِكَ عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ أَيْ: مَا قَلْتُ لَهُمْ إِلَّا الْقَوْلَ الَّذِي أَمَرْتَنِي بِهِ قَوْلَ عِبَادَةِ اللَّهِ أَيْ: الْقَوْلَ الْمَتَضَمِّنَ عِبَادَةَ اللَّهِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ «لَبَقِيَ الْمَوْصُولُ بِغَيْرِ رَاجِعٍ إِلَيْهِ مِنْ صِلَتِهِ» فَلَا يَلِزَمُ فِي كُلِّ بَدَلٍ أَنْ يَحُلَّ مَحَلَّ الْمَبْدَلِ مِنْهُ، / أَلَا تَرَى إِلَى تَجْوِيزِ النُّحَوِيِّينَ: «زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ» وَلَوْ قُلْتَ: «زَيْدٌ مَرَرْتُ بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ» لَمْ يَجِزْ^(٣) إِلَّا عَلَى رَأْيِ الْأَخْفَشِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ «عَطْفًا عَلَى بَيَانِ

(١) عبارة الكشاف: «عطف بيان للهاء» وكلاهما واحد.

(٢) البحر ٦١/٤.

(٣) لأن جملة الخبر ليس فيها رابط يربطها بالمتبداً.

- المائدة -

الهاء» ففيه بُعِدَ، لأن عطفَ البيانِ أكثرُه بالجوامدِ الأعلامِ . وما اختاره
الزمخشري^(١) وجَوَزَه غيرُه لا يَصِحُّ، لأنها جاءت بعد «إلا»، وكلُّ ما كان بعد
«إلا» المستثنى بها فلا بُدُّ أن يكونَ له موضعٌ من الإعرابِ، و«أن» التفسيرية
لا موضعَ لها من الإعرابِ». انتهى .

قلت: أمّا قوله: «إن ربي وربكم من كلام عيسى» ففي غاية ما يكون
من البُعْد عن الأفهام، وكيف يَفْهَم ذلك الزمخشري والسياق والمعنى يقودان
إلى أن «ربي» تابعٌ للجلالة؟، لا يتبادر للذهن - بل لا يُقبل - إلا ذلك،
وهذا أشدُّ من قولهم «يؤدِّي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه» فال قولُ
الشيخ إلى أن «اعبدوا الله» من كلام الله تعالى و«ربي وربكم» من كلام
عيسى، وكلاهما مفسَّر لـ «أمرت» المسند للباري تعالى . وأمّا قوله «يَصِحُّ ذلك
على حَذْف مضاف» ففيه بعض جودة، وأمّا قوله: «إنَّ حلولَ البديل محلَّ
المبدل منه غيرُ لازم» واستشهادُه بما ذكر فغيرُ مُسَلَّم، لأنَّ هذا معارَضُ
بنصِّهم، على أنه لا يجوز «جاء الذي مررت به أبي عبدالله» بجرِّ «عبدالله»
بدلاً من الهاء، وعَلَّلوه بأنه يلزمُ بقاء الموصول بلا عائدٍ، مع أن لنا أيضاً في
الربط بالظاهر في الصلة خلافاً قَدِّمْتُ التنبيه عليه، وكفيينا كثرة قولهم في
مسائل: «لا يجوزُ هذا لأنَّ البديل يحلُّ محلَّ المبدل منه» فيجعلون ذلك علَّةً
مانعةً، يَعْرِف ذلك مَنْ عانى كلامهم، ولولا خوفُ الإطالة لأوردتُ منه مسائل
شتى . وأمّا قوله: «وكلُّ ما كان بعد «إلا» المستثنى به إلى آخره» فكلامٌ صحيح
لأنها إيجابٌ بعد نفي فيستدعى تسلُّط ما قبلها على ما بعدها.

ويجوز في «أن»^(٢) الكسرُ على أصل النقاء الساكنين والضمُّ على
الإتباع، وقد تقدَّم تحقيقُه ونسبته إلى مَنْ قرأ به في قوله: «فَمِنْ اضْطَرَّ» في

(١) أي من كون «أن» مفسرة .

(٢) يعني في قوله تعالى: «أن اعبدوا الله» .

- المائدة -

البقرة^(١). و«ربي» نعت أو بدل أو بيان مقطوع عن الإتياع رفعاً أو نصباً، فهذه خمسة أوجه تقدم إضاهاً.

قوله: «شهِيداً» خبر «كان»، و«عليهم» متعلق به، و«ما» مصدرية ظرفية أي: تتقدّر بمصدر مضاف إليه زمان، و«دام» صلتها، ويجوز فيها التمام والنقصان، فإن كانت تامةً كان معناها الإقامة، ويكون «فيهم» متعلقاً بها، ويجوز أن يتعلّق بمحذوف على أنه حال، والمعنى: وكنّت عليهم شهيداً مدة إقامتي فيهم، فلم يُحتج هنا إلى منصوب، وتكون حينئذٍ متصرفةً، وإن كانت الناقصة لزمت لفظ الماضي ولم تكتفِ بمرفوع، فيكون «فيهم» في محلّ نصب خبراً لها، والتقدير: مدة دوامي مستقراً فيهم، وقد تقدم أنه يقال: «دُمّت تدام» كخفّت تخاف. قوله: «كنت أنت الرقيب» يجوز في «أنت» أن تكون فصلاً وأن تكون تأكيداً. وقرئ^(٢) «الرقيب» بالرفع على أنه خبر لـ «أنت» والجملة خبرٌ لـ «كان»، كقوله^(٣):

١٨٥٧ - وكنّت عليها بالملأ أنت أقدر

وقد تقدّم اشتقاق «الرقيب»^(٤). و«عليهم» متعلّق به. و«على كلّ شيء» متعلّق بـ «شهِيد» قدّم للفاصلة.

(١) الآية ١٧٣.

(٢) قال في الشواذ ٣٦: «حكاه أبو معاذ».

(٣) البيت لقيس بن ذريح وصدره:

أبكي على لُبني وأنت تتركها

وهو في الكتاب ٣٩٥/١؛ والمقتضب ١٠٥/٤؛ وابن يعيش ١١٢/٣؛ واللسان:

«ملا». والملا: ما اتسع من الأرض.

(٤) انظر: الآية ١ من النساء.

آ. (١١٨) قوله تعالى: ﴿فإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾: تقدّم نظيره^(١)، وهي في قراءة الناس ومصاحفهم «العزیزُ الحکیم»، وفي مصحف ابن مسعود^(٢) - وقرأ بها جماعة - : «الغفورُ الرحيم»، وقد عبث بعض من لا يفهم كلام العرب بهذه الآية، وقال: «إنما كان المناسب ما في مصحف ابن مسعود» وخفي عليه أن المعنى متعلق بالشرطين جميعاً، ويوضح هذا ما قاله أبو بكر بن الأنباري، فإنه نقل هذه القراءة عن بعض الطاعنين ثم قال: «ومتى نُقِلَ إلى ما قاله هذا الطاعن ضُعِفَ معناه، فإنه ينفرد «الغفور الرحيم» بالشرط الثاني ولا يكون له بالشرط الأول تعلقٌ، وهو على ما أنزل الله وعلى ما أجمع على قراءته المسلمون / معروف بالشرطين كليهما: أولهما وآخرهما، [٢٩٥/أ] إذ تلخيصه: إن تعذبهم فأنت العزيز الحكيم، وإن تغفر لهم فأنت العزيز الحكيم في الأمرين كليهما من التعذيب والغفران، فكأن «العزیز الحکیم» أليقُ بهذا المكان لعمومه وأنه يجمع الشرطين، ولم يصلح «الغفور الرحيم» أن يحتمل من العموم ما احتمله «العزیز الحکیم». قلت: وكلامه فيه دقة، وذلك أنه لا يريد بقوله «إنه معروف بالشرطين إلى آخره» أنه جوابٌ لهما صناعةً، لأن ذلك فاسدٌ من حيث الصناعة العربية؛ فإن الأول قد أخذ جوابه وهو «فإنهم عبادك» وهو جوابٌ مطابقٌ فإن العبد قابل ليصرفه سيده كيف شاء، وإنما يريد بذلك أنه متعلق بهما من جهة المعنى. وقد أكثر الناس في الكلام على هذه الآية بما لا يحتمله هذا الموضوع، وإنما تعرّضت لبعضها لتعلقه بالقراءة الشاذة والرسم الشاذ.

(١) انظر: الآية ٣٢ من البقرة.

(٢) البحر ٦٢/٢.

آ. (١١٩) قوله تعالى: ﴿يَوْمٌ يَنْفَعُ﴾: الجمهور على رفعه من غير تنوين، ونافع^(١) على نصبه من غير تنوين، ونقل الزمخشري^(٢) عن الأعمش «يوماً» بنصبه منوناً، وابن عطية^(٣) عن الحسن بن عياش الشامي: «يوم» برفعه منوناً، فهذه أربع قراءات. فأما قراءة الجمهور فواضحة على المبتدأ والخبر، والجملة في محل نصب بالقول. وأما قراءة نافع ففيها أوجه، أحدها: أن «هذا» مبتدأ، و«يوم» خبره كالقراءة الأولى، وإنما بُني الظرف لإضافته إلى الجملة الفعلية وإن كانت معربة، وهذا مذهب الكوفيين، واستدلوا عليه بهذه القراءة، وأما البصريون فلا يجيزون البناء إلا إذا صُدِّرت الجملة المضاف إليها بفعلٍ ماضٍ، وعليه قول النابغة^(٤):

١٨٥٨ - على حين عاتبُ المشيبَ على الصِّبا

فقلتُ: ألمَّا أضحُ والشيبُ وازعُ

وخرَّجوا هذه القراءة على أن «يوم» منصوبٌ على الظرف، وهو متعلق في الحقيقةً بخبر المبتدأ أي: هذا واقعٌ أو يقع في يوم ينفَع، فيستوي هذا مع تخريج القراءة الأولى والثانية أيضاً في المعنى. ومنهم من خرَّجه على أن «هذا» منصوبٌ بـ «قال»، وأشير به إلى المصدرِ فنصبه على المصدر، وقيل: بل أشير به إلى الخبر والقِصص المتقدمة فيجري في نصبه خلافٌ:

(١) السبعة ٢٥٠؛ الكشف ٤٢٣/١؛ البحر ٦٣/٤.

(٢) الكشاف ٦٥٨/١.

(٣) المحرر ٢٤٢/٥ وفيه وفي الأصل «الحسن بن العباس» وهو تصحيف وقد صوّناه من البحر ٦٣/٤ وتصحيفات المحدثين للعسكري ٨٦٥/٢ حيث أثبت روايته عن الأعمش وهو الحسن بن عياش بن سالم مولى بني أسد أخو أبي بكر بن عياش، ويكنى أبا محمد. انظر: تهذيب التهذيب ٣١٣/٢.

(٤) تقدم برقم ١١٧٢.

- المائدة -

هل هو منصوبٌ نصبَ المفعول به أو نصبَ المصادر؟ لأنه متى وقع بعد القول ما يُفهم كلاماً نحو: «قلت شعراً وخطبة» جرى فيه هذا الخلاف، وعلى كلِّ تقدير فـ «يوم» منصوبٌ على الظرف بـ «قال» أي: قال الله هذا القول أو هذه الأخبار في وقتِ نفعِ الصادقين، و-«ينفع» في محلِّ خفضٍ بالإضافة، وقد تقدّم ما يجوزُ إضافتهُ إلى الجمل وأنه أحدُ ثلاثةِ أشياء. وأمّا قراءةُ التنوين فرفعه على الخبرية كقراءة الجماعة، ونصبه على الظرف كقراءة نافع، إلا أنَّ الجملة بعده في القراءتين في محل الوصفِ لما قبلها، والعائدُ محذوفٌ، وهي نظيرةُ قوله تعالى: «يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئا»^(١)، فيكونُ محلُّ هذه الجملة إما رفعاً أو نصباً.

قوله: «صدّقهم» مرفوع بالفاعلية، وهذه قراءة العامة، وقريء^(٢) شاذاً بنصبه وفيه أربعة أوجه، أحدها: أنه منصوب على المفعول من أجله أي: ينفعهم لأجلِ صدّقهم، ذكر ذلك أبو البقاء^(٣)، وتبعه الشيخ^(٤) وهذا لا يجوزُ لأنه فات شرطٌ من شروط النصب، وهو اتحاد الفاعل، فإنَّ فاعلَ النفع غيرُ فاعلِ الصديق، وليس لقائلٍ أن يقول: «يُنصب بالصادقين فكأنه قيل: الذين يصدّقون لأجل صدقهم فيلزمُ اتحادُ الفاعل» لأنه يؤدي إلى أن الشيء علة لنفسه، وللقول فيه مجال. الثاني: على إسقاطِ حرف الجر أي: بصدقهم، وهذا قد عرفتُ ما فيه أيضاً من أن حذف الحرف لا يطرد. الثالث: أنه منصوب على المفعول به، والناصب له اسم الفاعل في «الصادقين» أي: الذين صدّقوا صدقهم، مبالغةً نحو: «صدّقت القتال» كأنك وعدت القتال

(١) الآية ٤٨ من البقرة.

(٢) البحر ٦٣/٤.

(٣) الإملاء ٢٣٤/١.

(٤) البحر ٦٣/٤.

فلم تَكْذِبْهُ، وقد يُقَوِّي هذا نصبه على المفعول له، والعامل فيه اسم الفاعل
[٢٩٥/ب] قبله. الرابع: أنه مصدرٌ مؤكد كأنه قيل: الذين / يَصْدُقُونَ الصدقَ كما تقول:
«صَدَقَ الصدقُ»، وعلى هذه الأوجه كلها ففاعلُ «ينفع» ضميرٌ يعود على الله
تعالى. وقوله تعالى: «رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ» معناه الدعاءُ. وباقي السورة ظاهرُ
الإعرابِ مِمَّا تَقَدَّمَ مِنْ نِظَائِرِهِ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

* * *

سورة الأنعام

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ﴾: «جعل» هنا تتعدى لمفعول واحد لأنها بمعنى خلق، هكذا عبارة النحويين، ظاهرها أنهما مترادفان. إلا أن الزمخشري^(١) فرَّق بينهما فقال: «والفرق بين الخلق والجعل أن الخلق فيه معنى التقدير [وفي]^(٢) الجعل معنى التصيير^(٣) كإنشاء شيء من شيء، أو تصيير شيء شيئاً، أو نقله من مكان إلى مكان، ومن ذلك: «وَجَعَلَ منها زُوجَهَا»^(٤) «وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ والنور»^(٥)؛ لأنَّ الظُّلُمَاتِ من الأجرام المتكاثفة والنور من النار. انتهى. وقال الطبري^(٦): «جَعَلَ» هنا هي التي تتصرف في طَرَفِ الكلام كما تقول: جعلت أفعل كذا، فكأنه: «وجعل إظلامها وإنارتها». وهذا لا يشبه كلام أهل اللسان^(٧). ولكونها عند

(١) الكشاف ٣/٢.

(٢) زيادة من الكشاف.

(٣) الكشاف: التضمين.

(٤) الآية ١٨٩ من الأعراف.

(٥) الآية ١ من الأنعام.

(٦) تفسير الطبري ٢٥٠/١١.

(٧) مثل الطبري لجعل التي هي من أفعال الشروع، وأما التي في الآية فهي التي تتعدى إلى مفعول

واحد.

- الأنعام -

أبي القاسم^(١) ليست بمعنى «خلق» فسرها هنا بمعنى أحدث وأنشأ. وكذا الراغب^(٢) جعلها بمعنى أوجد.

ثم إن الشيخ اعترض عليه^(٣) هنا لما استطرد، وذكر أنها تكون بمعنى صَيَّر، ومثَّل بقوله: «وجعلوا الملائكة الذين هم عبادُ الرحمن إناثاً»^(٤) فقال^(٥): «وما ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ «جَعَلَ» بِمَعْنَى صَيَّرَ فِي قَوْلِهِ: «وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُصَيَّرُوا هُمْ إِنَاثًا، وَإِنَّمَا ذَكَرَ بَعْضَ النَّحْوِيِّينَ أَنَّهَا هُنَا بِمَعْنَى سَمِّيَ». قلت: ليس المراد بالتصيير التصيير بالفعل، بل المراد التصيير بالقول، وقد نصَّ الزمخشري على ذلك، وسيأتي لهذا - إن شاء الله - مزيدُ بيان في موضعه. وقد ظهر الفرق بين تخصيص السموات والأرض بالخلق والظلمات والنور بالجعل بما ذكره الزمخشري. وإنما وَحَدَّ النور وَجَمَعَ الظلمات لأنَّ النورَ مِنْ جنس واحد وهو النار، والظلمات كثيرة، فإنَّ ما من جرمٍ إلا وله ظلٌّ، وظلُّه هو الظلمة، وَحَسَّنَ هذا أيضاً أن الصلة التي قبلها تقدَّم فيها جَمَعَ ثم مفردٌ فعطفَتْ هذه عليها كذلك؟^(٦). وقد تقدَّم في البقرة الحكمة في جمع السموات وإفراد الأرض^(٧). وقُدِّمَتْ «الظلمات» في الذِّكْر لأنه مُوافِقٌ في الوجود؛ إذ الظلمة قبل النور عند الجمهور.

قوله: «ثم الذين كفروا» «ثم» هذه ليست للترتيب الزمني، وإنما هي للتراخي بين الرتبتين، والمراد استبعاداً أن يَعْدِلُوا به غيره مع ما أوضح من

(١) أي الزمخشري في الكشاف ٣/٢.

(٢) المفردات ٩٤.

(٣) أي: اعترض الشيخ أبو حيان على الزمخشري.

(٤) الآية ١٩ من الزحرف.

(٥) البحر المحيط ٦٨/٤.

(٦) أي حَسَّنَ توحيد النور وجمع الظلمات أن الصلة التي قبلها وهي «خلق» تقدم فيها جمع (السموات) ثم مفرد (الأرض) فعطفَتْ هذه (الظلمات والنور) كذلك.

(٧) لم أجدها فيها تقدم.

- الأنعام -

الدلالات. وهذه عطفٌ: إمَّا على قوله «الحمد لله» وإما على قوله «خلق السموات». قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: فما معنى «ثم»؟ قلت: استبعاد أن يَمْتَرُوا فيه بعد ما ثبت أنه محييه ومميتهم وباعثهم». وقال ابن عطية^(٢): «ثم» دالة على قُبْحِ فِعْلِ الَّذِينَ كَفَرُوا؛ فَإِنَّ خَلْقَهُ لِلْسَمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَغَيْرِهِمَا قَدْ تَقَرَّرَ، وَأَيَاتِهِ قَدْ سَطَعَتْ، وَإِنْعَامَهُ بِذَلِكَ قَدْ تَبَيَّنَ، ثُمَّ مَعَ هَذَا كُلِّهِ يَعْدِلُونَ بِهِ غَيْرَهُ».

قال الشيخ^(٣): «ما قالاه من أنها للتوبيخ والاستبعاد ليس بصحيح، لأنها لم تُوضَعْ لذلك، والاستبعادُ والتوبيخُ مستفادٌ من السياق لا من «ثم»، ولم أعلم أحداً من النحويين ذكر ذلك، بل «ثم» هنا للمُهَلَّةِ في الزمان، وهي عاطفةٌ جملةٌ اسميةٌ على جملةٍ اسميةٍ. يعني على^(٤) «الحمد لله». ثم اعترض على الزمخشري في تجويزه أن تكون معطوفةً على «خَلَقَ» بأنَّ «خَلَقَ» صلة، فالمعطوفُ عليها يُعْطَى حَكْمَهَا، ولكن ليس ثَمَّ رابطٌ يعود منها على الموصول. ثم قال: «إلا أن يكون على رأي / مَنْ يَرَى الرُّبْطَ بِالظَّاهِرِ [٢٩٦/أ] كقولهم: «أبوسعيد الذي رَوَيْتُ عن الخدري» وهو قليلٌ جداً لا ينبغي أن يُحْمَلَ عليه كتابُ الله». قلت: الزمخشري إنما يريد العطف بـ «ثم» لتراخي ما بين الرتبتين، ولا يريد التراخي في الزمان كما قد صرَّح به هو فكيف يُلْزَمُهُ ما ذَكَرَ مِنَ الْخَلْوِ عَنِ الرَّابِطِ، وَكَيْفَ يَتَخَيَّلُ كَوْنَهَا لِلْمُهَلَّةِ فِي الزَّمَانِ كَمَا ذَكَرَ الشَّيْخُ؟

قوله: «بربهم» يجوز أن يتعلَّقَ بـ «كفروا» فيكون «يَعْدِلُونَ» بمعنى يَمِيلُونَ عنه، من العُدُولِ، ولا مفعولٌ له حينئذٍ، ويجوز أن يتعلَّقَ بـ «يعدلون»

(١) الكشاف ٤/٢.

(٢) المحرر الوجيز ٣/٦.

(٣) البحر ٦٩/٤.

(٤) قوله «على» تكرر في الأصل.

- الأنعام -

وَقُدِّمَ للفواصل، وفي الباء حينئذ احتمالان، أحدهما: أن تكون بمعنى عن، و«يَعْدِلُونَ» من العُدُول أيضاً، أي يَعْدِلُونَ عن ربهم إلى غيره. والثاني: أنها للتعدية، وَيَعْدِلُونَ من العَدْل وهو التسوية بين الشيتين، أي: ثم الذين كفروا يُسَوُّونَ بربهم غيره من المخلوقين، فيكون المفعول محذوفاً.

أ. (٢) قوله تعالى: ﴿مَنْ طِينٍ﴾؛ فيه وجهان، أظهرهما: أنه متعلِّقٌ بـ «خَلَقَكُمْ» و«مَنْ» لابتداء الغاية. والثاني: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنه حال، وهل يُحتاج في هذا الكلام إلى حَذْفِ مضاف أم لا؟ خلاف: ذهب جماعة كالمهدوي ومكي^(١) وجماعة إلى أنه لا حَذْفَ، وأن الإنسان مخلوقٌ من الطين، وروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما من مولود يولد إلا ويُدْرَأُ على النطفة من تراب حفرته»^(٢). وقيل: إن النطفة أصلها الطين. وقال غالب المفسرين: ثم محذوفٌ أي: خَلَقَ أَصْلَكُمْ أو أَبَاكُمْ من طينٍ، يعنون آدم وقصته مشهورة. وقال امرؤ القيس^(٣):

١٨٥٩ - إلى عِرْقِ الثَّرَى رَسَخَتْ عُرُوقِي وهذا الموتُ يَسْلُبُنِي شِبَابِي

قالوا: أراد بعِرْقِ الثرى آدم عليه السلام لأنه أصله.

قوله: «ثم قَضَى» إن كان «قَضَى» بمعنى أظهر ف «ثم» للترتيب الزمني على أصلها؛ لأنَّ ذلك متأخراً عن خَلَقْنَا وهي صفة فعل، وإن كان بمعنى كَتَبَ وَقَدَّرَ فهي للترتيب في الذِّكْر؛ لأنها صفة ذات، وذلك مُقَدِّمٌ على خَلَقْنَا.

قوله: «وأَجَلَ مُسَمًى عنده» مبتدأ وخبر، وسَوْغُ الابتداء هنا شيطان، أحدهما: وَصَفُهُ، والثاني: عَطْفُهُ، ومجرَّدُ العطف من المسوغات، قال^(٤):

(١) لم يَرِدْ هذا القول لمكي في «مشكل إعراب القرآن».

(٢) لم أجده بهذه الرواية.

(٣) ديوانه ٩٨؛ والبحر ٧٠/٤، ورواية «رسخت» في الديوان «وَسَجَّتْ» أي اتصلت.

(٤) تقدم برقم ١٦٧٧.

- الأنعام -

١٨٦٠ - عندي اصْطَبَارٌ وشَكْوَى عندقاتلتي فهل بأعجبٍ مِنْ هذا امرٌ وَسَمِيعاً

والتنكير في الأجلين للإبهام. وهنا مَسْوَعٌ آخر وهو التفصيل كقوله^(١):

١٨٦١ - إذا ما بكى مِنْ خَلْفِهَا انصرفتْ له بشيقٍ وشيقٌ عندنا لم يُحوَّلِ

ولم يَجِبْ هنا تقديمُ الخبر وإن كان المبتدأ نكرةً والخبر ظرفاً؛ قال الزمخشري^(٢): «لأنه تخصص بالصفة فقارب المعرفة». قال الشيخ^(٣): «وهذا الذي ذكره من كونه مَسْوَعاً للابتداء بالنكرة لكونها وُصِفَتْ لا يتعَيَّن، لجواز أن يكون المَسْوَعُ التفصيل، ثم أنشد البيت: إذا ما بكى». قلت: الزمخشري لم يقل إنه تعيَّن ذلك حتى يُلزمه به، وإنما ذكر أشهر المَسْوَعَاتِ فإنَّ العطفَ والتفصيل قَلَّ مَنْ يذكُرهما في المَسْوَعَاتِ.

قال الزمخشري^(٤): «فإن قلت: الكلامُ السائرُ أن يُقال: «عندي ثوبٌ جيِّدٌ، ولي عبدٌ كَيْسٌ» فما أوجب التقديم؟ قلت: أوجبُه أن المعنى: وأيُّ أجلٍ مسمًى عنده، تعظيماً لشأن الساعة، فلما جرى فيه هذا المعنى أوجب التقديم». قال الشيخ^(٥): «وهذا لا يجوز؛ لأنه إذا كان التقدير: وأيُّ أجلٍ مسمًى عنده كانت «أيُّ» صفةً لموصوفٍ محذوفٍ تقديره: وأجلٌ أيُّ أجلٍ مسمًى عنده، ولا يجوز حَذْفُ الصفةِ إذا كانت «أيُّ»، ولا حَذْفُ موصوفها وإبقاؤها. لو قلت: مررت بأبي رجل، تريد برجلٍ أيُّ رجلٍ لم يَجُزْ». قلت: ولم أدِر كيف يُؤاخذُ مَنْ فسَّرَ معنى / بلفظٍ لم يدَّعِ أن ذلك اللفظُ هو أصل [ب/٢٩٦]

الكلام المفسَّر، بل قال: معناه كيت وكيت، فكيف يلزمه أن يكون ذلك

(١) تقدم برقم ٢٢٢.

(٢) الكشف ٤/٢.

(٣) البحر ٧١/٤.

(٤) الكشف ٥/٢.

(٥) البحر ٧١/٤.

- الأنعام -

الكلام الذي فسّر به هو أصل ذلك المفسّر؟ على أنه قد وَرَدَ حذفُ موصوفٍ «أَيَّ» وإبقاؤها كقوله^(١):

١٨٦٢- إذا حارب الحَجَّاجُ أَيَّ منافقٍ علاه بسيفٍ كلما هَزَّ يقطعُ

قوله: «ثم أنتم تَمْتَرُونَ». قد تقدّم الكلامُ على «ثم» هذه. وتمتروا تَفْتَعُونَ^(٢) من المِرْيَةِ، وتقدّم معناها في البقرة عند قوله «من الممترين»^(٣). وجعلَ الشيخ^(٤) هذا من باب الالتفات، أعنى قوله: «خَلَقَكُمْ ثم أنتم تَمْتَرُونَ»، يعني أن قوله «ثم الذين كفروا» غائبٌ، فالتفت عنه إلى قوله: «خلقكم ثم أنتم». ثم كأنه اعترض على نفسه بأن خَلَقَكُمْ وقضاء الأجل لا يختصُّ به الكفار، بل المؤمنون مثلهم في ذلك. وأجاب بأنه إنما قصد الكفار تنبيهاً لهم على خَلْقِهِ لهم وقدرته وقضائه لأجلهم. قال: «وإنما جَعَلْتَهُ من الالتفات؛ لأن هذا الخطاب وهو «ثم أنتم تمترون» لا يمكن أن يندرج فيه مَنْ اصطفاه الله بالنبوة والإيمان».

وأصل مُسَمَّى: مُسَمَّوٌّ لأنه من مادة الاسم، وقد تقدّم ذلك^(٥)، فقلبت الواو ياءً، ثم الياء ألفاً وتمتروا أصله تَمْتَرِيُونَ فأعلَّ كظائر له تقدّمت.

آ. (٣) قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ﴾: في هذه الآية أقوالٌ كثيرةٌ لَخَصَّتْ جميعها في اثني عشر وجهاً؛ وذلك أن «هو» فيه قولان، أحدهما: هو ضمير اسم الله تعالى يعود على ما عادت عليه الضمائر قبله والثاني: أنه ضمير القصة، قاله أبو علي. قال الشيخ^(٦): «وإنما فرَّ إلى هذا

(١) تقدم برقم ١٠٧٦.

(٢) الأصل: «تفتعلون» وهو سهو.

(٣) الآية ١٤٧.

(٤) البحر ٧١/٤.

(٥) انظر إعرابه للتسمية في الورقة ٣ أ.

(٦) البحر ٧٢/٤.

- الأنعام -

لأنه لو أعاده على الله لصار التقدير: الله الله، فتركّب الكلام من اسمين متّحدّين لفظاً ومعنى لا نسبةً بينهما إسنادية» قلت: الضمير إنما هو عائذ على ما تقدّم من الموصوف بتلك الصفات الجليّة وهي خَلْقُ السموات والأرض، وجَعْلُ الظلمات والنور، وخالقُ الناس من طين إلى آخرها، فصار في الإخبار بذلك، فائدةً من غير شك، فعلى قول الجمهور يكون «هو» مبتدأً و«الله» خبره، و«في السموات» متعلق بنفس الجلالة لما تَصَمَّنَتْه من معنى العبادة كأنه قيل: وهو المعبود في السموات، وهذا قول الزجاج^(١) وابن عطية^(٢) والزمخشري.

قال الزمخشري: «في السموات» متعلق بمعنى اسم الله كأنه قيل: وهو المعبود فيها - ومنه: «وهو الذي في السماء إله»^(٤) - أو هو المعروف بالإلهية والمتوحد بالإلهية فيها، أو هو الذي يقال له «الله» لا يشركه في هذا الاسم غيره». قلت: إنما قال: «أو هو المعروف أو هو الذي يقال له الله» لأن هذا الاسم الشريف تقدّم لك فيه خلاف^(٥): هل هو مشتق أو لا؟ فإن كان مشتقاً ظهر تعلق الجار به، وإن كان ليس بمشتق: فإمّا أن يكون منقولاً أو مرتجلاً، وعلى كلا التقديرين فلا يعمل؛ لأن الأعلام لا تعمل فاحتاج أن يتأوّل ذلك على كل قول من هذه الأقوال الثلاثة، فقوله «المعبود» راجع للاشتقاق، وقوله «المعروف» راجع لكونه علماً منقولاً، وقوله «الذي يقال له الله» راجع إلى كونه مرتجلاً، وكأنه - رجمه الله - استشعر بالاعتراض المذكور. والاعتراض منقول عن الفارسي، قال^(٦): «وإذا جعلت الظرف

(١) معاني القرآن للزجاج ٢/٢٥٠.

(٢) المحرر ٦/٦.

(٣) الكشف ٥/٢.

(٤) الآية ٨٤ من الزخرف.

(٥) انظر إعرابه للبسملة في الورقة ٤ أ.

(٦) أي الفارسي.

- الأنعام -

متعلقاً باسم الله جاز عندي على قياس مَنْ يقول إن الله أصله الإله، ومن ذهب بهذا الاسم مذهب الأعلام وجب أن لا يتعلق به عنده إلا أن تُقدَّر فيه ضرباً من معنى الفعل» فكان الزمخشري - والله أعلم - أخذ هذا من قول الفارسي وبَسَطَه. إلا أن أبا البقاء^(١) نقل عن أبي علي أنه لا يتعلَّق «في» باسم الله لأنه صار بدخول الألف واللام، والتغيير الذي دخله، كالعلم، ولهذا قال تعالى: «هل تعلم له سَمِيّاً»^(٢). فظاهرُ هذا النقل أنه يمنع التعلُّق به وإن كان في الأصل مشتقاً.

وقال الزجاج^(٣): «هو متعلِّقٌ بما تضمَّنَه اسم الله من المعاني كقولك: «أمير المؤمنين الخليفة في المشرق والمغرب». قال ابن عطية^(٤): «هذا عندي أفضل / الأقوال وأكثرها إحراراً لفصاحة اللفظ، وجزالة المعنى. وإيضاحه أنه أراد أن يدلَّ على خَلْقِه وآثارِ قدرته^(٥) وإحاطته واستيلائه ونحو هذه الصفات، فجمع هذه كلها في قوله: «وهو الله»؛ أي الذي له هذه كلها في السموات وفي الأرض، كأنه قال: وهو الخالق والرازق والمُحيي والمحيط في السموات وفي الأرض، كما تقول: «زيد السلطان في الشام والعراق»، فلو قصدت ذات زيد لكان محالاً، فإذا كان مقصداً قولك: [زيد]^(٦) الأمرُ الناهي الذي يولي ويَعزِل كان فصيحاً صحيحاً، فأقامت السلطنة مقامَ هذه الصفات، كذلك في الآية الكريمة أقمت «الله» مقام تلك الصفات».

قال الشيخ^(٧): «ما ذكره الزجاج، وأوضحه ابن عطية صحيح من حيث

(١) الإملاء ١/٢٣٥.

(٢) الآية ٦٥ من مريم.

(٣) معاني القرآن ٢/٢٥٠.

(٤) المحرر ٦/٦.

(٥) قوله: «قدرته» غير واضح في الأصل.

(٦) زيادة من ابن عطية.

(٧) البحر ٤/٧٢.

- الأنعام -

المعنى، لكن صناعة النحو لا تساعد عليه؛ لأنهما زعما أن «في السموات» متعلق باسم الله إما تَضَمُّنُهُ من تلك المعاني، ولو صرح بتلك المعاني لم تعمل فيه جميعها، بل العمل من حيث اللفظ لواحدٍ منها، وإن كان «في السموات» متعلقاً بجميعها من حيث المعنى، بل الأولى أن يتعلَّق بلفظ «الله» إما تَضَمُّنُهُ من معنى الألوهية، وإن كان عَلَمًا لأن العلمَ يَعْمَلُ في الظرف إما يتضمَّنه من المعنى كقوله^(١):

١٨٦٣- أنا أبو المِنْهَالِ بعضَ الأحيان

ف «بعض» نصب بالعلم لأنه في معنى أنا المشهور». قلت: قوله «لو صُرحَ بها لم تعمل» ممنوعٌ، بل تعمل ويكون عملها على سبيل التنازع، مع أنه لو سكت عن الجواب لكان واضحاً. ولما ذكر الشيخ ما قاله الزمخشري قال^(٢): «فانظر كيف قَدَّرَ العاملَ فيها واحداً لا جميعها» يعني أنه استنصر به فيما رَدَّ به على الزجاج وابن عطية.

الوجه الثاني: أن «في السموات» متعلِّقٌ بمحذوف هو صفة الله تعالى حُذِفَتْ لَفَهْمِ المعنى، فقَدَّرَها بعضهم: وهو الله المعبود، وبعضهم: وهو الله المدبِّر، وحذِفَ الصفة قليلاً جداً لم يَرِدْ منه إلا مواضعٌ يسيرةٌ على نَظَرٍ فيها، فمنها «وكَذَّبَ به قومك»^(٣) أي المعانِدون، «إِنَّه ليس من أهلِكَ»^(٤) أي: الناجين فلا ينبغي أن يُحْمَلَ هذا عليه.

الوجه الثالث: قال النحاس^(٥): «- وهو أحسن ما قيل فيه - إن الكلام

(١) البيت لسالم بن مسافع وبعده:

ليس عليّ حَسْبِي بِضُؤْلَانٍ

وهو في المغني ٥٦٨، ومعجم شواهد العربية ٥٤٥.

(٢) البحر ٧٢/٤ - ٧٣.

(٣) الآية ٦٦ من الأنعام.

(٤) الآية ٤٦ من هود.

(٥) إعراب القرآن ١/٥٣٦.

- الأنعام -

تمَّ عند قوله: «وهو الله»، والمجرور متعلِّقٌ بمفعول «يَعْلَمُ» وهو «سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ» [أي:] يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ فِيهِمَا. وهذا ضعيفٌ جداً لِمَا فِيهِ مِنْ تَقْدِيمِ مَعْمُولِ الْمَصْدَرِ عَلَيْهِ وَقَدْ عَرَفَ مَا فِيهِ.

الوجه الرابع: أن الكلام تمَّ أيضاً عند الجلالة، ويتعلق الظرف بنفس «يعلم» وهذا ظاهر، و«يعلم» على هذين الوجهين مستأنف.

الوجه الخامس: أن الكلام تمَّ عند قوله «في السموات» فيتعلق «في السموات» باسم الله، على ما تقدّم، ويتعلّق «في الأرض» بـ «يعلم». وهو قول الطبري^(١). قال أبو البقاء^(٢): «وهو ضعيفٌ؛ لأن الله تعالى معبود في السموات وفي الأرض، ويعلم ما في السموات وما في الأرض، فلا تتخصّص إحدى الصفتين بأحد الطرفين» وهو ردٌّ جميل.

الوجه السادس: أن «في السموات» متعلِّقٌ بمحذوف على أنه حال من «سِرَّكُمْ»، ثم قدّمت الحال على صاحبها وعلى عاملها^(٣).

السابع: أنه متعلق بـ «يَكْسِبُونَ». وهذا فاسد من جهة أنه يلزم منه تقديم معمول الصلة على الموصول؛ لأن «ما» موصولة اسمية أو حرفية، وأيضاً فالمخاطبون كيف يكسبون في السموات؟ ولو ذهب هذا القائل إلى أن الكلام تمَّ عند قوله «في السموات» وعلق «في الأرض» بـ «يَكْسِبُونَ» لسهّل الأمر من حيث المعنى لا من حيث الصناعة.

الثامن: أن «الله» خبر أول، و«في السموات» خبر ثان. قال الزمخشري^(٤): «على معنى: أنه الله وأنه في السموات وفي الأرض، وعلى

(١) تفسير الطبري ١١/٢٦١.

(٢) الإملاء ١/٢٣٥.

(٣) الأصل: «على صاحبه وعلى عامله» وهو سهو حيث إنه أنث «قدمت».

(٤) الكشاف ٥/٢.

- الأنعام -

معنى: أنه عالمٌ بما فيهما لا يخفى عليه شيء، كأن ذاته فيهما» / قال [٢٩٧/ب] الشيخ^(١): «وهذا ضعيفٌ لأن المجرور^(٢) بـ «في» لا يدل على كون مقيد، إنما يدل على كونٍ مُطلقٍ» وهذا سهلُ الجواب لتقدُّمه مراراً.

التاسع: أن يكون «هو» مبتدأ و«الله» بدل منه، و«يَعْلَمُ» خبره، و«في السموات» على ما تقدَّم.

العاشر: أن يكون «الله» بدلاً أيضاً، و«في السموات» الخبرُ بالمعنى الذي قاله الزمخشري.

الحادي عشر: أن «هو» ضمير الشأن في محل رفع بالابتداء، والجملة خبر مبتدأ ثان، وخبرها «في السموات» بالمعنى المتقدِّم أو «يَعْلَمُ»، والجملة خبر الأول - وهو الثاني عشر - مفسرةً له.

وأما «يَعْلَمُ» فقد عَرَفَتْ من تفاصيل ما تقدَّم أنه يجوز أن يكون مستأنفاً، فلا محلَّ [له]، أو في محل رفع خبراً، أو في محل نصب على الحال، و«سِرَّكُمْ وجَهْرَكُمْ»: يجوز أن يكونا على بابهما من المصدرية ويكونان مضافين للفاعل. وأجاز أبو البقاء^(٣) أن يكونا واقعين موقع المفعول به أي مُسِرَّكُمْ ومَجْهُورَكُمْ، واستدل بقوله تعالى: «يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وما يُعْلِنُونَ»^(٤) ولا دليلَ [فيه] لأنه يجوز أن تكون «ما» مصدرية. و«ما» في «ما تكسبون» يحتمل أن تكون مصدريةً - وهو الأليق لمناسبة المصدرين قبلها - وأن تكون بمعنى الذي.

آ. (٤) قوله تعالى: ﴿وما تأتيهم من آية﴾: «من آية» فاعل زيدت

(١) البحر ٧٣/٤.

(٢) قوله: «المجرور» غير واضح في الأصل.

(٣) الإملاء ٢٣٥/١.

(٤) الآية ٧٧ من البقرة.

- الأنعام -

فيه «مِنْ» لوجود الشرطين^(١) فلا تَعَلَّقْ لها. و«من آيات» صفة لـ «آية» فهي في محل جرٍّ على اللفظ أو رفعٍ على الموضع. ومعنى «مِنْ» التبعية.

قوله: «إلا كانوا» هذه الجملة الكونية في محل نصب على الحال، وفي صاحبها وجهان، أحدهما: أنه الضمير في «تأتيهم» والثاني: أنه «من آية» وذلك لتخصُّصها بالوصف. و«تأتيهم» يحتمل أن يكون ماضي المعنى لقوله «كانوا»، ويحتمل أن يكون «كانوا» مستقبلاً المعنى لقوله «تأتيهم». واعلم أن الفعل الماضي لا يقع بعد «إلا» إلا بأحد شرطين: إما وقوعه بعد فعلٍ كهذه الآية الكريمة، أو يقترب بـ «قد» نحو: ما زيدٌ إلا قد قام». وهنا التفات من خطابه بقوله^(٢) «خلقكم» إلى آخره إلى الغيبة بقوله: «وما تأتيهم».

آ. (٥) قوله تعالى: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا﴾: الفاء هنا للتعقيب، يعني أن الإعراض عن الآيات أعقبه التكذيب. وقال الزمخشري^(٣): «فقد كذبوا» مردودٌ على كلامٍ محذوف، كأنه قيل: إن كانوا مُعْرِضِينَ عن الآيات فقد كذبوا بما هو أعظمُ آيةٍ وأكبرها». قال الشيخ^(٤): «ولا ضرورةً تدعو إلى هذا مع انتظام الكلام»، وقوله «بالحق» من إقامة الظاهر مقام المضمَر، إذ الأصل: فقد كذبوا بها، أي بالآية. والأنباء جمع نَبَأ، وهو ما يَعْظُم وَقَعَهُ من الأخبار. وفي الكلام حذف، أي يأتيهم مضمون الأنباء. و«به» متعلق بخبر «كانوا». و«لَمَّا» حرفٌ وجوب أو ظرف زمان^(٥)، والعامل فيه «كذبوا».

و«ما» يجوز أن تكون موصولة اسمية، والضمير في «به» عائِدٌ عليها،

(١) وهما: تنكير مجرورها وسبقها بنفي أو نهي أو استفهام.

(٢) الأصل: «بقولهم» وهو سهو.

(٣) الكشاف ٥/٢.

(٤) البحر ٧٤/٤.

(٥) كونها حرفاً هو مذهب الجمهور، وكونها ظرفاً مذهب الفارسي. انظر: رصف المباني

- الأنعام -

ويجوز أن تكون مصدرية، قاله ابن عطية^(١)، أي أبناء كونهم مستهزئين، وعلى هذا فالضمير لا يعود عليها لأنها حرفية، بل يعود على الحق، وعند الأخفش^(٢) يعود عليها لأنها اسم عنده.

أ. (٦) قوله تعالى: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾: يجوز في «كم» أن تكون استفهامية وخبرية، وعلى كلا التقديرين فهي مُعَلِّقَةٌ للرؤية عن العمل، لأن الخبرية تجري مجرى الاستفهامية في ذلك، ولذلك أُعْطِيت أحكامها من وجوب التصدير وغيره. والرؤية هنا عِلْمِيَّةٌ، وَيَضْعُفُ كونها بصريَّةً، وعلى كلا التقديرين فهي مُعَلِّقَةٌ عن العمل، لأنَّ البَصْرِيَّةَ تجري مجراها، فإن كانت عِلْمِيَّةً فـ«كم» وما في حيزها سادَّةٌ مَسَدٌّ مفعولين، وإن كانت بصرية فمسدٌ واحد.

و «كم» يجوز أن تكون عبارة عن الأشخاص فتكون مفعولاً بها ناصبها «أَهْلَكْنَا»، و«مِنْ قَرْنٍ» على هذا تمييز لها، وأن تكون عبارة عن المصدر فتنتصب انتصابه بأَهْلَكْنَا، أي إهلاكاً، و«مِنْ قَرْنٍ» على هذا صفة لمفعول «أَهْلَكْنَا»، أي أهلكنا قوماً أو فوجاً من القرون؛ لأنَّ قرناً يراد به الجمع، و«مِنْ» تبعيضية، والأولى لا ابتداء الغاية. وقال الحوفي: «من» الثانية بدل^(٣) من «مِنْ» الأولى^(٤) وهذا لا يُعقل فهو وَهْمٌ بَيِّنٌ، ويجوز أن تكون «كم» عبارة عن الزمان فتنتصب على الظرف. قال أبو البقاء^(٥): «تقديره: كم أزمنة / أهلكنا فيها» وجعل أبو البقاء على هذا الوجه «من قرن» هو المفعول به و«مِنْ» مزيدة

(١) المحرر ٧/٦.

(٢) لم يظهر هذا التقدير للأخفش في كتابه «المعاني»، وإنما هو مذهب ابن السراج في «الأصول» ١٦١/١.

(٣) قوله «بدل» غير واضح في الأصل.

(٤) أي مِنْ في قوله «من قرن» بدل من مِنْ في قوله «من قبلهم».

(٥) الإملاء ٢٣٥/١.

- الأنعام -

فيه، وجاز ذلك لأن الكلام غير موجب والمجرور نكرة. إلا أن الشيخ^(١) منع ذلك بأنه لا يقع إذ ذاك المفرد موقع الجمع^(٢)، لوقلت: «كم أزماناً ضربت رجلاً، أو كم مرة ضربت رجلاً» لم يكن مدلول رجل رجلاً^(٣)، لأن السؤال إنما يقع عن عدد الأزمنة أو المرات التي ضربت فيها، وبأن^(٤) هذا ليس [موضع زيادة «من» لأنها لا تزداد في الاستفهام]^(٥)، إلا وهو استفهام مَحْضٌ أو يكون بمعنى النفي، والاستفهام هنا ليس مَحْضاً ولا مُراداً به النفي. انتهى. والجواب عما قاله: لا نُسَلِّم ذلك^(٦).

قوله: «مكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ» في موضع جر صفة لـ «قَرْنَ»، وعاد الضمير عليه جمعاً باعتبار معناه، قاله أبو البقاء^(٧) والحوافي، وضَعَّفَهُ الشَّيْخُ^(٨) بِأَنَّ «مِنْ قَرْنٍ» تَمِيِزٌ لـ «كَمْ» فَـ «كَمْ» هِيَ الْمُحَدَّثُ عَنْهَا بِالْإِهْلَاكِ، فَهِيَ الْمُحَدَّثُ عَنْهَا بِالْتَمَكِينِ لَا مَا بَعْدَهَا، إِذْ «مِنْ قَرْنٍ» يَجْرِي مَجْرَى التَّيْسِينِ، وَلَمْ يُحَدَّثْ عَنْهُ. وَجَوَّزَ الشَّيْخُ^(٩) أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ اسْتِثْنَاءً جَوَاباً لِسُؤَالٍ مُقَدَّرٍ، قَالَ: كَأَنَّهُ قِيلَ: مَا كَانَ مِنْ حَالِهِمْ؟ فَقِيلَ: مَكَّنَّاهُمْ، وَجَعَلَهُ هُوَ الظَّاهِرُ. وَفِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ النِّكَرَةَ مُفْتَقِرَةً لِلصِّفَةِ فَجَعَلَهَا صِفَةً أَلْيَقَ.

والفرق بين قوله «مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ» [وقوله]: «مَا لَمْ نَمَكِّنْ لَكُمْ» أَنْ

(١) البحر ٧٦/٤.

(٢) قوله: «المفرد موقع الجمع» غير واضح في الأصل.

(٣) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من ي.

(٤) معطوف على قوله «بأنه لا يقع».

(٥) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من ي.

(٦) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من ي، إلا أن قوله «لا نسلم» ورد في ي:

«فلا»، وأثبتناه بحذف الفاء من ص.

(٧) الإملاء ٢٣٥/١.

(٨) البحر ٧٦/٤.

(٩) البحر ٧٦/٤.

- الأنعام -

«مَكَّنَهُ فِي كَذَا»: أثبتته فيها، ومنه: «وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهَا» (١) وَأَمَّا مَكَّنَ لَهُ فَمَعْنَاهُ جَعَلَ لَهُ مَكَانًا وَمِنْهُ: «إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ» (٢) «أَوْلَمْ نُمَكِّنْ لَهُمْ» (٣)، ومثله: «أَرْضَ لَهُ» (٤) أَي جَعَلَ لَهُ أَرْضًا، هَذَا قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ (٥). وَأَمَّا الشَّيْخُ فَإِنَّهُ يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِ التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُمَا فَإِنَّهُ قَالَ (٦): «وَتَعَدِّي مَكَّنَ هُنَا لِلذَّوَاتِ بِنَفْسِهِ وَبِحَرْفِ الْجَرِّ، وَالْأَكْثَرُ تَعْدِيتهُ بِاللَّامِ: «مَكَّنَّا لِيُوسُفَ» (٧) «إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ» (٨) «أَوْلَمْ نُمَكِّنْ لَهُمْ» (٩). وَقَالَ أَبُو عَيْبَةَ (١٠): «مَكَّنَّاهُمْ وَمَكَّنَّا لَهُمْ: لِقَتَانِ فَصِيحَتَانِ نَحْوُ: نَصَّحْتُهُ وَنَصَّحْتُ لَهُ». [قَلْتُ: وَبِهَذَا قَالَ] (١١) أَبُو عَلِيٍّ وَالجرجاني.

قوله: «مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ» فِي «مَا» هَذِهِ خَمْسَةٌ أَوْجَهُ، أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ مُوَصُولَةً بِمَعْنَى الَّذِي، وَهِيَ حِينَئِذٍ صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ مَحذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: التَّمَكِينُ الَّذِي لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ، وَالعَائِدُ مَحذُوفٌ أَي: الَّذِي لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ. الثَّانِي: أَنَّهَا نَكْرَةٌ صِفَةٌ لِمَصْدَرٍ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: تَمَكِينًا مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ، ذَكَرَهُمَا الحَوْفِيُّ. وَرَدَّ الشَّيْخُ (١٢) الْأَوَّلُ بِأَنَّ «مَا» بِمَعْنَى الَّذِي لَا تَكُونُ صِفَةً لِمَعْرِفَةٍ وَإِنْ

(١) الآية ٢٦ من الأحقاف.

(٢) الآية ٨٤ من الكهف.

(٣) الآية ٥٧ من القصص، والأصل: «لكم» وهو سهو.

(٤) قال في اللسان «أرض»: أرض الرجل: أقام على الإراض، والإراض: البساط لأنه يلي الأرض.

(٥) الكشاف ٥/٢ - ٦.

(٦) البحر ٧٦/٤.

(٧) الآية ٢١ من يوسف.

(٨) الآية ٨٤ من الكهف.

(٩) الآية ٥٧ من القصص.

(١٠) مجاز القرآن ١/١٨٦.

(١١) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من ي.

(١٢) البحر ٧٦/٤.

- الأنعام -

كان «الذي» يقع صفة لها، لو قلت: «ضربت الضرب ما ضربَ زيدٌ» تريد الضربَ الذي ضربه زيد، لم يجز، فإن قلت: «الضرب الذي ضربه زيد» جاز. وردَّ الثاني بأن «ما» النكرة^(١) التي تقع صفة لا يجوز حذف موصوفها، لو قلت: «قمت ما وضربت ما» وأنت تعني: قمت قياماً ما، وضرباً ما، لم يجز».

الثالث: أن تكون مفعولاً بها لـ «مَكَّن» على المعنى، لأن معنى مَكَّنَّاهم: أعطيناهم ما لم نُعْطِكُمْ، ذكره أبو البقاء^(٢) قال الشيخ^(٣): «هذا تضمينٌ، والتضمين لا ينقاس». الرابع: أن تكون «ما» مصدريةً، والزمان محذوف، أي: مدة ما لم نمكِّن لكم، والمعنى: مدة انتفاء التمكين لكم. الخامس: أن تكون نكرةً موصوفةً بالجملة المنفية بعدها والعائد محذوف، أي: شيئاً لم نمكِّنه لكم، ذكرهما أيضاً أبو البقاء^(٤). قال الشيخ^(٥) في الأخير: «وهذا أقرب إلى الصواب». قلت: ولو قدره أبو البقاء بخاص لكان أحسن من تقديره بلفظ شيء فكان يقول: مَكَّنَّاهم تمكيناً لم نمكِّنه لكم.

والضمير في «يروا» قيل: عائد على المستهزئين، والخطاب في «لكم» راجع إليهم أيضاً فيكون على هذا التفاتاً فائدته التعريض بقلة تمكِّن هؤلاء ونقص أحوالهم عن حال أولئك، ومع تمكينهم وكثرتهم فقد حلَّ بهم الهلاك فكيف وأنتم أقلُّ منهم تمكيناً وعدداً؟ وقال ابن عطية^(٦): «والمخاطبة في «لكم» هي للمؤمنين ولجميع المعاصرين لهم ولسائر الناس كافة، كأنه قيل:

(١) قوله «النكرة» غير واضح في الأصل.

(٢) الإملاء ٢٣٥/١، وقوله «ذكره أبو البقاء» مخروم في الأصل.

(٣) البحر ٧٦/٤.

(٤) الإملاء ٢٣٥/١.

(٥) البحر ٧٦/٤.

(٦) المحرر ٨/٦.

- الأنعام -

ما لم نمكّن يا أهل هذا العصر لكم، ويحتمل أن يُقدّر معنى القول لهؤلاء الكفرة، كأنه قال: يا محمد قل لهم: ألم يروا كم أهلكتنا الآية، فإذا أخبرت أنك قُلْتَ - أو أمرت أن يقال - فَلَكَ في فصيح كلام العرب أن تحكي الألفاظ المقولة بعينها فتجيء بلفظ المخاطبة، ولك أن تجيء بالمعنى في الألفاظ بالغيبة دون الخطاب». انتهى ومثاله: «قلت لزيد: ما أكرمك، أو ما أكرمه».

والقَرْن^(١): لفظ يقع على معانٍ كثيرة، فالقرن: الأمة من الناس، سُموا بذلك لاقترانهم في مدة من الزمان، ومنه قوله عليه السلام^(٢): «خيرُ القرونِ قرني». وقال الشاعر^(٣):

١٨٦٤ - أُخْبِرُ أَخْبَارَ الْقُرُونِ الَّتِي مَضَتْ أَدِبُ كَأَنِّي كَلِمًا قُمْتُ رَاكِعُ

وقال قس بن ساعدة^(٤):

١٨٦٥ - فِي الذَّاهِبِينَ الْأُولَى - نَ مِنَ الْقُرُونِ لِنَابِصَائِرُ

وقيل: أصله الارتفاع، ومنه قَرْنُ الثور وغيره، فُسِمُوا بذلك لارتفاع السن، وقيل: لأن بعضهم يُقَرَن ببعض ويُجعل مجتمعاً معه، ومنه القَرْنُ للخبيل يُجمع به بين البعيرين، ويُطلق على المدة من الزمان أيضاً.

وهل إطلاقه على الناس والزمان بطريق الاشتراك أو الحقيقة والمجاز؟

/ الراجح الثاني؛ لأن المجازَ خيرٌ من الاشتراك. وإذا قلنا بالراجح فإنها [ب/٢٩٨] الحقيقة، الظاهر أنه القوم لأن غالب ما يُطلق عليهم^(٥)، والغلبة مؤذنة بالأصالة

(١) انظر: المفردات ٤٠١.

(٢) البخاري: (الفتح) الشهادات ٢٥٨/٥؛ الترمذي (التحفة)؛ الفتن ٤٦٩/٦.

(٣) تقدم برقم ٤٢١.

(٤) البيت في البحر ٦٦/٤. (٥) قوله «عليهم» خبر «لأن».

- الأنعام -

غالباً. وقال ابن عطية^(١): «القرن أن يكون وفاة الأشياخ وولادة^(٢) الأطفال، ويظهر ذلك من قوله تعالى: «وأنشأنا من بعدهم قرناً آخرين»^(٣)، فجعله معنى، وليس بواضح. وقيل: القرن: الناس المجتمعون، قلت السنون أو كثر، واستدلوا بقوله عليه السلام^(٤): «خيرُ القرونِ قرْنِي» وبقوله^(٥):

١٨٦٦- في الذاهبين الأوليـــــ من من القرون لنا بصائرُ

ويقوله^(٦):

١٨٦٧- إذا ذهب القومُ الذي كنتَ فيهمُ وحُلِّفَت في قرْنٍ فأنت غريبُ

فأطلقوه على الناس بقيد الاجتماع. ثم اختلف الناس في كمية القرن حالة إطلاقه على الزمان فالجمهور أنه مئة سنة، واستدلوا له بقوله عليه السلام: «يعيش قرناً» فعاش مائة سنة^(٧). وقيل: مئة وعشرون قاله إياس بن معاوية^(٨) وزارة بن^(٩) أبي أوفى. وقيل: ثمانون نقله صالح^(١٠) عن ابن

(١) المحرر ٨/٦.

(٢) المحرر: ثم ولادة.

(٣) الآية ٦ من الأنعام.

(٤) ذكرنا تحريجه قبل قليل.

(٥) تقدم برقم ١٨٦٥.

(٦) البيت لأبي محمد التميمي (عباسي) وهو في البيان والتبيين ٣/١٩٥؛ والبحر ٤/٦٦؛ والقرطبي ٦/٣٩١.

(٧) قالها لعبدالله بن بسر. انظر: القرطبي ٦/٣٩١.

(٨) إياس بن معاوية المزني قاضي البصرة، معروف بذكائه وفراسته توفي سنة ١٢٢. انظر: الوفيات ١/٨١؛ الأعلام ٢/٣٣.

(٩) كذا في الأصل: بن أبي أوفى، لعله بن أوفى كما في البحر ٤/٦٦، وزرارة بن أوفى العامري قاضي البصرة مات في أول قدوم الحجاج للعراق. انظر: مشاهير علماء الأمصار ٩٥.

(١٠) في البحر ٤/٦٥: أبو صالح، ويبقى تحديده صعباً.

- الأنعام -

عباس. وقيل: سبعون قاله الفراء^(١). وقيل: ستون لقوله عليه السلام: «معتك المنايا ما بين الستين إلى السبعين»^(٢) وقيل: أربعون، حكاه محمد بن سيرين، يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وكذلك الزهراوي أيضاً يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم. وقيل: ثلاثون حكاه النقاش عن أبي عبيدة^(٣)، كانوا يرون أن ما بين القرنين ثلاثون سنة. وقيل: عشرون، وهو رأي الحسن البصري. وقيل: ثمانية عشر عاماً. وقيل: هو المقدر الوسط من أعمار أهل ذلك الزمان، واستحسن هذا بأن أهل الزمن القديم كانوا يعيشون أربعمئة سنة وثلاثمئة ألفاً وأكثر وأقل.

وقدّر بعض الناس في قوله تعالى: «كم أهلكنا من قبّهم من قرنٍ أهلاً، أي: أهل قرن؛ لأنّ القرنَ الزمان، ولا حاجة إلى ذلك إلا على اعتقاد أنه حقيقةٌ فيه، مجاز في الناس، وقد قدّمتُ أن الراجح خلافه.

قوله: «مدراراً» حال من «السماء» إن أريد بها السحاب، فإنّ السحاب يوصفُ بكثرة التتابع أيضاً، وإن أريد به الماء فكذلك. ويدلُّ على أنه يراد به الماء قوله في الحديث «في أثر سماء كانت من الليل»^(٤) ويقولون: ما زلنا نطأ السماء حتى أتيناكم، ومنه^(٥):

١٨٦٨- إذا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غَضَابَا

أَي: رَعَيْنَاهُ مَا يَنْشَأُ عَنْهُ. وَإِنْ أُرِيدُ بِهَا هَذِهِ الْمِظْلَةُ فَلَا بَدَّ مِنْ حَذْفِ مِضَافٍ حَيْثُ نَزَلَ أَي: مَطَرِ السَّمَاءِ، وَيَكُونُ «مِدْرَاراً» حَالاً مِنْهُ. وَمِدْرَارٌ مِفْعَالٌ

(١) معاني القرآن ٣٢٨/١.

(٢) رواه ابن ماجه بلفظ قريب في الزهد ١٤١٥/٢.

(٣) مجاز القرآن ١٨٥/١.

(٤) أبو داود: الطب ٢٢٧/٤؛ الموطأ: الاستسقاء ١٩٢/١.

(٥) البيت لمَعَوِدِ الحِكْمَاءِ معاوية بن مالك، وهو في اللسان: سمو؛ والقرطبي ٣٩٢/٦.

- الأنعام -

وهو للمبالغة كما مرارة مذكارة ومثناة. قالوا: وأصله من «دَرَّ اللبن» وهو كثرة وروده على الحالب ومنه: «لا دَرَّ دَرُه» في الدعاء عليه بقلة الخير. وفي المثل: «سَبَقَتْ دِرَّتُهُ غِرَارَهُ»^(١) وهي مثل قولهم: «سَبَقَ سَيْلُهُ مَطَرَهُ»^(٢). واستدرت المعزى كناية عن طلبها الفحل، قالوا: لأنها إذا طلبته حَمَلَتْ فَوَلَدَتْ فَدَرَّتْ.

قوله: «تجري» إن جعلنا «جَعَلَ» تصيرية كان «تجري» مفعولاً ثانياً، وإن جعلناها إيجادية كان حالاً. و«من تحتهم» يجوز فيه أوجه: أن يكون متعلقاً بـ «تجري»، وهذا هو الذي ينبغي أن لا يُعَدَّلَ عنه، وأن يكون حالاً: إمّا من فاعل «تجري» أو من «الأنهار»، وأن يكون^(٣) مفعولاً ثانياً لـ «جعلنا»، و«تجري» على هذا حال من الضمير في الجار، وفيه ضعف لتقدمها على العامل المعنوي، ويجوز أن يكون «من تحتهم» حالاً من «الأنهار» كما تقدّم، و«تجري» حال من الضمير المستكن فيه، وفيه الضعف المتقدم.

قوله: «من بعدهم» متعلق بـ «أنشأنا» قال أبو البقاء^(٤): «ولا يجوز أن يكون حالاً من «قرن»؛ لأنه ظرف زمان»، يعني أنه لو تأخر عن قرن / لكان يُتَوَهَّمُ جوازُ كونه صفةً له، فلما قُدِّمَ عليه قد^(٥) يوهم أن يكون حالاً منه، لكنه منع ذلك كونه ظرف زمان، والزمان لا يُخبر به عن الجثث ولا يوصف به، وقد تقدم لك أنه يصحُّ ذلك بتأويل ذكرته في البقرة عند قوله «والذين من قبلكم»^(٦). و«آخرين» صفة لـ «قرن» لأنه اسم جمع كقوم ورهط، فلذلك

(١) كذا أورده المؤلف، والذي في مجمع الأمثال ١/٣٣٦: «سَبَقَ دِرَّتُهُ غِرَارَهُ». والغرار: قلة اللبن، والدرّة: كثرة، أي: سبق شره خيره.

(٢) مجمع الأمثال ١/٣٣٦ يُضْرَبُ لمن يسبق تهديده فعله.

(٣) أي: «من تحتهم».

(٤) الإملاء ١/٢٣٦.

(٥) لعل الأفصح: فقد. أو: «أُوْهَمَ».

(٦) الآية ٢١، الورقة ٢٣ أ.

- الأنعام -

اعتُبر معناه، ومن قال: إنه الزمان قَدَّر مضافاً أي: أهل قرن آخرين، وقد قَدَّمْتُ أنه مرجوح.

آ. (٧) قوله تعالى: ﴿فِي قِرطاس﴾: يجوز أن يتعلق بمحذوف على أنه صفة لكتاب، سواء أريد بكتاب المصدر أم الشيء المكتوب. ويجوز أن يتعلق بنفس «كتاباً» سواء أريد به المصدر أم الشيء المكتوب. ومن مجيء الكتاب بمعنى مكتوب قوله^(١):

١٨٦٩ - صحيفةً أتتكَ من الحجاج يُتلى كتابها

وفي النفس من جعل «كتاباً» في الآية الكريمة مصدراً شيء؛ لأن نفس الكتب لا توصف بالإنزال إلا بتجوُّز بعيد، ولكنهم قد قالوه هنا، ويجوز أن يتعلق «في قرطاس» بـ «نزلنا».

والقِرطاس: الصحيفة يُكتب فيها تكون من رَقٍّ وكاغد، بكسر القاف وضمها، والفصح الكسر، وقرىء بالضم شاذاً نقله أبو البقاء^(٢). والقِرطاس: اسم أعجمي معرَّب، ولا يقال قرطاس إلا إذا كان مكتوباً وإلا فهو طِرْس وكاغد، وقال زهير^(٣):

١٨٧٠ - لها أخاديدُ من آثارِ ساكنها كما تردَّدَ في قِرطاسِه القلمُ

قوله: «فلمسوه» الضمير المنصوب يجوز أن يعود على القِرطاس، وأن يعود على «كتاب» بمعنى مكتوب. و«بأيديهم» متعلق بـ «لمس». والباء للاستعانة كعملت بالقُدوم. و«لقال» جواب لو، جاء على الأفتح من اقتران جوابها المثبت باللام.

قوله: «إن هذا» «إن» نافية، و«هذا» مبتدأ، و«إلا سحر» خبره

(١) تقدم برقم ١٠٠.

(٢) الإملاء ٢٣٦/١.

(٣) ليس في ديوانه، وهو في البحر ٦٦/٤.

- الأنعام -

فهو استثناء مفرغ، والجملة المنفية في محل نصب بالقول، وأوقع الظاهر موقع المضمر في قوله «لقال الذين كفروا» شهادة عليهم بالكفر. والجملة الامتناعية لا محل لها من الإعراب لاستثناها.

آ. (٨) قوله تعالى: ﴿وقالوا: لولا﴾: الظاهر أن هذه الجملة مستأنفة سبقت للإخبار عنهم بفرط تعنتهم وتصلبهم في كفرهم. قيل: ويجوز أن تكون معطوفة على جواب «لو» أي: لو نزلنا عليك كتاباً لقالوا كذا، وقالوا: لولا أنزل عليه ملك. وجيء بالجواب على أحد الجائزين، أعني حذف اللام من المثبت. وفيه بُعد؛ لأن قولهم «لولا أنزل» ليس مترتباً على قوله: «ولو نزلنا». و«لولا» هنا تحضيضية. والضمير في «عليه» الظاهر عودته على النبي صلى الله عليه وسلم. وقيل: يجوز أن يعود على الكتاب أو القرطاس، والمعنى: لولا أنزل على الكتاب ملك لشهد بصحته، كما يروى في القصة أنه قيل له: لن نؤمن حتى تعرج فتأتي بكتاب، ومعه أربعة ملائكة يشهدون، وهذا يظهر على رأي من يقول: إن الجملة من قوله: «وقالوا: لولا أنزل» معطوفة على جواب لو، فإنه يتعلق به من حيث المعنى حينئذ.

آ. (٩) قوله تعالى: ﴿ما يلبسون﴾: في «ما» قولان، أحدهما: أنها موصولة بمعنى الذي أي: ولخَلَطْنَا عليهم ما يخلطون على أنفسهم أو على غيرهم، قاله أبو البقاء^(١)، وتكون «ما» حينئذ مفعولاً بها. الثاني: أنها مصدرية أي: وللبسنا عليهم مثل ما يلبسون على غيرهم ويسلكونهم. وقرأ ابن محيصن^(٢): «وللبسنا» بلام واحدة هي فاء الفعل، ولم يأت بلام في الجواب اكتفاءً بها في المعطوف عليه. وقرأ الزهري «وللبسنا» بلامين وتشديد الفعل على التكثير.

(١) الإملاء ١/٢٣٦.

(٢) انظر في قراءتها: الكشاف ٧/٢؛ البحر ٧٩/٤؛ الشواذ ٣٦.

- الأنعام -

آ. (١٠) قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْءٌ﴾: قرأ^(١) حمزة وعاصم وأبو عمرو بكسر الذال على أصل التقاء الساكنين، والباقون بالضم على الإتياع^(٢)، ولم يبال بالساكن لأنه حاجزٌ غيرُ حصين، وقد قرئت هذه القاعدة بدلائلها في البقرة / عند قوله: «فمن اضْطُرُّ»^(٣). و«برسل» متعلق [ب/٢٩٩] بـ «استهزىء». و«مَنْ قبلك» صفة لرسل، وتأويله ما تقدّم في وقوع «من قبل» صلة^(٤).

قوله: «فحاقّ بالذين سَخِرُوا» فاعل حاق: «ما كانوا»، و«ما» يجوز أن تكون موصولة اسمية، والعائد الهاء في «به»، و«به» يتعلق بـ «يستهزئون»، و«يستهزئون» خبر لـ «كان»، و«منهم» متعلق بسخروا، على أن الضمير يعود على الرسل، قال تعالى: «إِنْ تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنْكُمْ»^(٥)، ويجوز أن يتعدى بالباء نحو: سَخَرْتُ به، ويجوز أن يتعلّق «منهم» بمحذوف على أنه حال من فاعل «سَخِرُوا»، والضمير في «منهم» يعود على الساخرين. وقال أبو البقاء^(٦): «على المستهزئين». وقال الحوفي: «على أمم الرسل».

وقد ردّ الشيخ^(٧) على الحوفي بأنه يلزم إعادته على غير المذكور. وجوابه أنه في قوة المذكور، وردّ على أبي البقاء بأنه يصير المعنى: فحاق بالذين سخروا كائنين من المستهزئين، فلا حاجة إلى هذه الحال لأنها مفهومة من

(١) السبعة ١٧٤؛ الكشف لمكي ٢٧٤/١؛ النشر ٢٤٧/٢. وانظر: الدر المصون الورقة ٦٥.

(٢) أي ضم دال «قد» إتياعاً لضمّة التاء في «استهزىء» ولم يبال بسكون السين.

(٣) الآية ١٧٣.

(٤) انظر: الورقة ٢٣ أ في إعرابه للآية ٢١ من البقرة.

(٥) الآية ٣٨ من هود.

(٦) الإملاء ٢٣٦/١.

(٧) البحر ٨٠/٤.

- الأنعام -

قوله «سخرُوا». وجوزوا أن تكون «ما» مصدرية، ذكره الشيخ^(١)، ولم يتعرَّض للضمير في «به» والذي يظهر أنه يعود على الرسول الذي يتضمَّن الجمع، فكأنه قيل: فحاق بهم عاقبة استهزائهم بالرسول المندرج في جملة الرسل، وأما على رأي الأخفش وابن السراج^(٢) فتعود على «ما» المصدرية لأنها اسم عندهما.

وحاق ألفه منقلبة عن ياء بدليل يَحِيق، كباع يبيع، والمصدر حَيْقٌ وحُيُوقٌ وحَيَّاقٌ كالغَلَيَّانِ والنَّزَوَانِ. وزعم بعضهم أنه من الحَوِّق، وهو المستدير بالشيء، وبعضهم أنه من الحقِّ، فأبدلت إحدى القافين ياءً كتظنَّنتُ، وهذان ليسا بشيء، أمَّا الأول فلاختلاف المادة إلا أن يريدوا الاشتقاق الأكبر، وأما الثاني فلأنها دعوى مجردة من غير دليل. ومعنى حاق أحاط، وقيل: عاد عليه وبأل مكرهه، قاله الفراء. وقيل: دار، والمعنى يدور على الإحاطة والشمول، ولا تستعمل إلا في الشر. قال الشاعر^(٣):

١٨٧١- فأوطأ جُرْدُ الخيلِ عُقْرَ ديارهمُ وحقَّ بهم من بأسِ ضَبَّةٍ حائقُ

وقال الراغب^(٤): «قيل وأصله حَقٌّ، فقلب نحو: زلَّ وزال، وقد قرئ^(٥): «فأزلَّهما وأزالَّهما» وعلى هذا ذمُّه وذامه» وقال الأزهري^(٦): «جعل أبو إسحاق «حاق» بمعنى أحاط، وكأنَّ مأخذه من الحَوِّق وهو ما استدار بالكمرة»^(٧) قال: «وجائز أن يكون الحَوِّق فعلاً من حاق يحيق، كأنه في

(١) البحر ٨٠/٤.

(٢) الأصول ١٦١/١.

(٣) لم أهدت إلى قائله، وهو في البحر ٦٦/٤.

(٤) المفردات ١٣٧.

(٥) قرأ حمزة «فأزالَّهما» والباقون: «فأزلَّهما». انظر: السبعة ١٥٣.

(٦) تهذيب اللغة ١٢٦/٥.

(٧) الكمرة: رأس الذكر.

- الأنعام -

الأصل: حُتِق، فقلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها». وهل يحتاج إلى تقدير مضاف قبل «ما كانوا»؟ نقل الواحدي عن أكثر المفسرين ذلك أي: عقوبة ما كانوا، أو جزاء ما كانوا، ثم قال: «وهذا إذا جعلت «ما» عبارة عن القرآن والشريعة وما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم، وإن جعلت «ما» عبارة عن العذاب الذي كان صلى الله عليه وسلم يُوعدهم به إن لم يؤمنوا استغْنَيْتَ عن تقدير المضاف، والمعنى: فحاق بهم العذاب الذي يستهزئون به وينكرونه.

والسُّخْرِيَّةُ: الاستهزاء والتهكم، يقال: سَخِرَ منه وبه، ولا يقال إلا استهزاءً به فلا يتعدى بـ «مِنْ»، وقال الراغب^(١): «سَخَرْتُهُ إِذَا سَخَرْتَهُ لِلهُزْءِ مِنْهُ»^(٢)، يقال: رجل سُخْرَةٌ بفتح الخاء إذا كان يَسْخَرُ من غيره، وسُخْرَةٌ بسكونها إذا كان يُسْخَرُ منه، ومثله: ضَحَكَةٌ وَضُحْكَةٌ، ولا ينقاس. وقوله: «فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سُخْرِيًّا»^(٣) يحتمل أن يكون من التسخير، وأن يكون من السُّخْرِيَّةِ. وقد قرئ^(٤) سُخْرِيًّا وَسِخْرِيًّا بضم السين وكسرها. وسيأتي له مزيد بيان في موضعه إن شاء الله تعالى.

آ. (١١) قوله تعالى: ﴿ثُمَّ انظُرُوا﴾: عطف على «سيروا» ولم يجيء في القرآن العطف في مثل هذا الموضع إلا بالفاء، وهنا جاء بـ «ثم» فيحتاج إلى فرق، فذكر الزمخشري^(٥) الفرق وهو: أَنْ جَعَلَ النظر مسبباً عن السير في قوله: «فانظروا» كأنه قيل: «سيروا لأجل النظر، ولا تسيروا سيرَ الغافلين» وهنا معناه إباحتُ السَّيرِ في الأرض / للتجارة وغيرها من المنافع [٣٠٠/أ] وإيجاب النظر في آثار الهالكين، ونَبَّه على ذلك بـ «ثم» لتباعد ما بين الواجب والمباح.

(١) المفردات ٢٢٧.

(٢) في مطبوعة الراغب: «سخرت منه واستسخرته للهزء منه».

(٣) الآية ١١٠ من المؤمنون.

(٤) قرأ بالضم نافع وحمة والكسائي، والباقون بالكسر. انظر: القرطبي ١٥٤/١٢.

(٥) الكشاف ٧/٢.

- الأنعام -

قال الشيخ^(١): «وما ذكره أولاً متناقض لأنه جعل النظر مُتَسَبِّباً عن السير، فكان السير سبباً للنظر، ثم قال: فكأنه قيل: سيروا لأجل النظر، فجعل السير معلولاً بالنظر، والنظر سببٌ له فتناقضا، ودعوى أن الفاء سببية دعوى لا دليل عليها، وإنما معناها التعقيب فقط، وأما: «زنى ماعزاً فرجيم» ففهم السببية من قرينة غيرها» قال: «وعلى تقدير تسليم إفادتها السبب فلم كان السير هنا سير إباحة وفي غيره سير إيجاب؟» قلت: هذا اعتراضٌ صحيح إلا قوله: «إن الفاء لا تفيد السببية» فإنه غير مُرَضٍ، ودليله في غير هذا الموضوع. ومثل هذا المكان في كون الزمخشري جعل شيئاً علة ثم جعله معلولاً ما سيأتي إن شاء الله في أول الفتح ويأتي هناك جوابه.

قوله: «كيف كان عاقبة» «كيف» خبر مقدم و«عاقبة» اسمها، ولم يُؤنث فعلها لأن تأنيثها غير حقيقي، ولأنها بتأويل المآل والمنتهى، فإن العاقبة مصدرٌ على وزن فاعلة، وهو محفوظ في ألفاظ تقدم ذكرها وهي منتهى الشيء وما يصير إليه. والعاقبة إذا أُطلِقَتْ اختصت بالثواب. قال تعالى: «والعاقبة للمتقين»^(٢)، وبالإضافة قد تستعمل في العقوبة كقوله تعالى: ثم كان عاقبة الذين أساؤا السوءى»^(٣)، «فكان عاقبتهما أنهما في النار»^(٤) فصَحَّ أن تكون استعارة من ضده كقوله تعالى: «فبشّرهم بعذاب أليم»^(٥). و«كيف» معلّقة للنظر فهي في محل نصب على إسقاط الخافض؛ لأنّ معناه هنا التفكّر والتدبّر.

(١) البحر ٨١/٤.

(٢) الآية ١٢٨ من الأعراف.

(٣) الآية ١٠ من الروم.

(٤) الآية ١٧ من الحشر.

(٥) الآية ٢١ من آل عمران.

آ. (١٢) قوله تعالى: ﴿لَمَن مَّا فِي السَّمَاوَاتِ﴾: «لَمَن» خبرٌ مقدَّمٌ واجبٌ التقديم؛ لاشتماله على ما له صدرُ الكلام فإنَّ «مَن» استفهامية والمبتدأ «ما» وهي بمعنى الذي، والمعنى: لمن استقر الذي في السموات. وقوله: «قل لله» قيل: إنما أمره أن يجيب وإن كان المقصود أن يُجيب غيره؛ ليكون أولَ مَنْ يادر إلى الاعتراف بذلك، وقيل: لَمَّا سألهم كأنهم قالوا: لمن هو؟ فقال الله: قل لله، ذكره الجرجاني. فعلى هذا قوله: «قل لله» جواب للسؤال المضمَر الصادر من جهة الكفار، وهذا بعيدٌ، لأنهم لم يكونوا يشكُّون في أنه الله، وإنما هذا سؤال تبيكيت^(١) وتوبيخ، ولو أجابوا لم يسعهم أن يُجيبوا إلا بذلك. وقوله «الله» خبر مبتدأ محذوف، أي هو أو ذلك لله.

قوله: «كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ» أي: قضى وأوجب إيجاباً تفضُّلاً لأنه مستحق عليه تعالى. وقيل: معناه القسم، وعلى هذا فقوله: «ليجمعنكم» جوابه؛ لِمَا تضمن من معنى القسم، وعلى هذا فلا توقُّف على قوله: «الرحمة». وقال الزجاج^(٢): «إن الجملة من قوله: «ليجمعنكم» في محل نصب على أنها بدل من «الرحمة»، لأنه فسَّر قوله «ليجمعنكم» بأنه أمهلکم وأمدَّ لكم في العمر والرزق مع كفرکم، فهو تفسير للرحمة. وقد ذكر الفراء^(٣) هذين الوجهين: أعني أن الجملة تَمَّتْ عند قوله «الرحمة»، أو أن «ليجمعنكم» بدلٌ منها فقال: «إن شئت جعلت الرحمة غاية الكلام ثم استأنفت بعدها «ليجمعنكم»، وإن شئت جعلتها في موضع نصب كما قال: «كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه مَنْ عمل منكم»^(٤). قلت: واستشهاد به هذه الآية حسن جداً.

(١) سؤال التبيكيت هو سؤال التقرير والغلبة بالحجة.

(٢) معاني القرآن ٢/٢٥٥.

(٣) معاني القرآن ١/٣٢٨.

(٤) الآية ٥٤ من الأنعام.

- الأنعام -

وردَّ ابن عطية^(١) هذا بأنه يلزم دخول نون التوكيد في الإيجاب قال: «وإنما تدخل على الأمر والنهي وجواب القسم». وردَّ الشيخ^(٢) حصر ابن عطية ورودَّ نون التوكيد فيما ذكر، وهو صحيح، وردَّ كون «ليجمعنكم» بدلاً من الرحمة بوجه آخر، وهو أن «ليجمعنكم» جواب قسم، وجملة الجواب وحدها لا موضع لها من الإعراب، إنما يُحكَّم على موضع جملتي القسم والجواب بمحل الإعراب». قلت: وقد خلط مكي المذهبين وجعلهما مذهباً واحداً فقال^(٣): «ليجمعنكم» في موضع نصب على البدل من «الرحمة» واللام لام القسم. فهي جواب «كتب» لأنه بمعنى: أوجب ذلك على نفسه، ففيه معنى القسم، وقد يظهر جواب عما أورده الشيخ على غير مكي، وذلك أنهم جعلوا «ليجمعنكم» بدلاً من «الرحمة»، يعني هي وقسيمها المحذوف، واستغنوا عن ذكر القسم بها؛ لأنها مذكورة في اللفظ، فكانهم قالوا: وجملة القسم في محل نصب بدلاً من الرحمة، وكما يقولون جملة القسم ويستغنون به عن ذكرهم جملة الجواب كذلك يستغنون بالجواب عن ذكر القسم لا سيما وهو غير مذكور. وأمَّا مكي فلا يظهر هذا جواباً له؛ لأنه نص / على أنه جواب لـ «كُتِبَ» فمنَّ حيث جعله جواباً لكُتِبَ لا محلَّ له، ومن حيث جعله بدلاً كان محلُّه النصب فتنافياً. والذي ينبغي في هذه الآية أن يكون الوقف عند قوله «الرحمة»، وقوله «ليجمعنكم» جواب قسم محذوف، أي: والله ليجمعنكم، والجملة القسمية لا تعلق لها بما قبلها من حيث الإعراب، وإن تعلقت به من حيث المعنى.

و «إلى» على بابها أي: ليجمعنكم متتهين إلى يوم القيامة. وقيل: هي

(١) المحرر ١٣/٦.

(٢) البحر ٨٢/٤.

(٣) المشكل ٢٥٨/١. وانظر: المغني ٤٠٧/٢.

- الأنعام -

بمعنى اللام كقوله: «إنك جامع الناس ليوم»^(١) وقيل: بمعنى «في» أي: ليجمعنكم في يوم القيامة. وقيل: هي زائدة أي: ليجمعنكم يوم القيامة، وقد يشهد له قراءة من قرأ «تهوى إليهم»^(٢) بفتح الواو إلا أنه لا ضرورة هنا إلى ذلك.

قوله: «لا ريب فيه» تقدم نظيره أول البقرة^(٣). والجملة حال من «يوم»، والضمير في «فيه» يعود على اليوم، وقيل: يعود على الجمع المدلول عليه بالفعل لأنه ردُّ على منكري الحشر.

قوله: «الذين خسروا» فيه ستة أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ بإضمار «أذم»، وقدَّره الزمخشري^(٤) بـ «أريد، وليس بظاهر. الثاني: أنه مبتدأ أخبر عنه بقوله «فهم لا يؤمنون» وزيدت الفاء في خبره لِمَا تَضَمَّنَ من معنى الشرط، قاله الزجاج^(٥) كأنه قيل: مَنْ يخسر نفسه فهو لا يؤمن. الثالث: أنه مجرور على أنه نعت للمكذبين. الرابع: أنه بدل منهم، وهذان الوجهان بعيدان. الخامس: أنه منصوبٌ على البدل من ضمير المخاطب، وهذا قد عرِّفَ ما فيه غير مرَّة، وهو أنه هل يُبدل من ضمير الحاضر بدل كل من كل في غير إحاطة ولا شمول أم لا؟ ومذهب الأخفش جوازه، وقد ذكرنا دليل الجمهور ودلائله وما أُجيب عنها فأغنى عن إعادتها. وردَّ المبرد عليه مذهبه بأن البدل من ضمير الخطاب لا يجوز، كما لا يجوز: «مررت بك زيد». وهذا عجيب؛ لأنه استشهد بمحل النزاع وهو: مررت بك زيد. وردَّ ابن عطية^(٦) ردَّه فقال:

(١) الآية ٩ من آل عمران.

(٢) الآية ٣٧ من آل إبراهيم وهي قراءة مجاهد، انظر: القرطبي ٢٧٣/٩.

(٣) الآية ٢ من البقرة.

(٤) الكشاف ٨/٢.

(٥) معاني القرآن ٢/٢٥٥.

(٦) المحرر ١٤/٦.

- الأنعام -

«ما في الآية مخالفتٌ للمثال؛ لأن الفائدة في البدل مترتبة^(١) من الثاني، فإذا قلت: «مررت بك زيدٍ» فلا فائدة في الثاني، وقوله «ليجمعنكم» يصلح لمخاطبة الناس كافةً فيفيدنا إبدال «الذين» من الضمير أنهم هم المختصون بالخطاب، وخصوا على جهة الوعيد، ويجيء هذا إبدال البعض من الكل». قال الشيخ^(٢): «هذا الردُّ ليس بجيد لأنه إذا جعلنا «ليجمعنكم» صالحاً لخطاب جميع الناس كان «الذين» بدل بعض، ويحتاج إذ ذاك إلى ضمير، تقديره: خسروا أنفسهم منهم. وقوله «يفيدنا إبدال الذين من الضمير أنهم هم المختصون بالخطاب وخصوا على جهة الوعيد» وهذا يقتضي أن يكون بدل كل من كل، فتناقض أول كلامه مع آخره؛ لأنه من حيث الصلاحية بدل بعض، ومن حيث اختصاص الخطاب بهم يكون بدل كل فتناقضاً». قلت: ما أبعدَه عن التناقض، لأن بدل البعض من الكل من جملة المخصّصات كالتخصّص بالصفة والغاية والشرط، نصَّ أهل العلم على ذلك، فإذا تقرر هذا فالمبدل منه بالنسبة إلى اللفظ في الظاهر عام، وفي المعنى ليس المراد به إلا ما أَرادَه المتكلم فإذا ورد: «اقتلوا المشركين بني فلان» مثلاً فالمشركون صالح لكل مشرك من حيث اللفظ، ولكن المراد به بنو فلان، فالعموم في اللفظ والخصوص في المعنى، فكذا قول أبي محمد^(٣) يَصْلِحُ لمخاطبة الناس، معناه أنه يعمُّهم لفظاً. وقوله «يفيدنا إبدال الضمير إلى آخره» هذا هو المخصّص فلا يجيء تناقضُ البتة، وهذا مقرر في علم أصول الفقه.

السادس: أنه مرفوع على الذمِّ، قاله الزمخشري^(٤)، وعبارته فيه وفي الوجه الأول: «نصبٌ على الذمِّ أو رفعٌ، أي: أريد الذين خسروا أنفسهم،

(١) المحرر: مترتبة.

(٢) البحر ٨٣/٤.

(٣) أي ابن عطية.

(٤) الكشاف ٨/٢.

- الأنعام -

أو أنتم الذين خسروا أنفسهم» انتهى. قلت: إنما قَدَّرَ المبتدأ «أنتم» ليرتبط مع قوله «ليجمعنكم». وقوله «خسروا أنفسهم» من مراعاة الموصول، ولو قال: «أنتم الذين خسروا أنفسكم» مراعاةً للخطاب لجاز، تقول: أنت الذي قعد، وإن شئت: قَعَدْتَ.

آ. (١٣) قوله تعالى: ﴿وله ما سكن﴾: جملة من مبتدأ وخبر، وفيها قولان، أظهرهما: أنها استئناف إخبار بذلك. والثاني: أنها في محل نصب نسقاً على قوله «الله» أي على الجملة المحكية بـ «قل أي: قل: هو الله وقل: له ما سكن. و«ما» موصولة بمعنى الذي، ولا يجوز غير / ذلك. [٣٠١/أ] و«سَكَنَ» قيل: معناه ثبت واستقر، ولم يذكر الزمخشري^(١) غيره. وقيل: هو مِنْ سَكَنَ مقابل تَحَرَّكَ، فعلى الأول لا حَذَفَ في الآية الكريمة، قال الزمخشري^(٢): «وتَعَدِّيهِ بـ في كما في قوله: «وسكنتم في مساكن الذين ظلموا أنفسهم»^(٣). ورجَّح هذا التفسير ابن عطية^(٤). وعلى الثاني اختلفوا، فمنهم مَنْ قال: لا بد من محذوفٍ لفهم المعنى، وقَدَّرَ ذلك المحذوفَ معطوفاً فقال: تقديره: وله ما سكن وما تحرك، كقوله في موضع آخر: «تقيكم الحر»^(٥) أي: والبرد، وحَذَفَ المعطوف فاشٍ في كلامهم، وأنشد^(٦):

١٨٧٢ - كأنَّ الحصى مِنْ خَلْفِهَا وَأَمَامِهَا إِذَا نَجَلَّتْهُ رِجْلُهَا خَذَفُ أَعْسَرَا
١٨٧٣ - فما كان بين الخير لوجاء سالماً أبو حُجْرٍ إِلَّا لِيَالٍ قَلَائِلُ^(٧)

(١) لم يذكر الزمخشري في «كشافه» غير قوله: «له ما سكن من السكنى» ٨/٢.

(٢) الكشاف ٨/٢.

(٣) الآية ٤٥ من إبراهيم.

(٤) المحرر ١٤/٦.

(٥) الآية ٨١ من النحل.

(٦) تقدم برقم ٦٨٨.

(٧) تقدم برقم ٧٤٦.

يريد: رجلها ويدها، وبين الخير وبينى. ومنهم من قال: لا حَذْفَ؛ لأن كل متحرك قد يُسَكَّن. وقيل: لأن المتحرك أقل والساكن أكثر، فلذلك أُوثر بالذکر.

آ. (١٤) قوله تعالى: ﴿أَغْيَرَ اللَّهُ﴾: مفعول أول لـ «أَتَّخِذُ» و«وَلِيًّا» مفعول ثان، وإنما قَدَّمَ المفعول الأول على فعله لمعنى: وهو إنكار أن يُتَّخَذَ غيرُ اللَّهِ ولياً لا اتخاذاً الولي، ونحوه قولك لمن يهين زيداً وهو مستحق للإكرام: «أزيداً أهنت»، أنكرت أن يكون مثله مُهاناً. وقد تقدّم هذا موضحاً في قوله: «أأنت قلت للناس»^(١) ومثله: «أغَيَّرَ اللَّهُ أْبغِي رِبًّا»^(٢) «أفغَيَّرَ اللَّهُ تَامِرُونِي أَعْبُد»^(٣) «اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ»^(٤) «الذَّكْرَيْنِ حَرَّمَ»^(٥) وهو كثير. ويجوز أن يكون «أَتَّخَذَ» متعدياً لواحد فيكون «غير» منصوباً على الحال من «وليّاً» لأنه في الأصل صفة له، ولا يجوز أن يكون استثناءً البتة، كذا منعه أبو البقاء^(٦)، ولم يُبين وجهه. والذي يظهر أن المانع تقدّمه على المستثنى منه في المعنى وهو «وليّاً»، وأما المعنى فلا يابى الاستثناء، لأن الاستفهام لا يُراد به حقيقته، بل يُراد به الإنكار، فكأنه قيل: لا أَتَّخِذُ وليّاً غير الله، ولو قيل كذا لكان صحيحاً، فظهر أن المانع عنده إنما هو التقديم على المستثنى منه، لكن ذلك جائز، وإن كان قليلاً ومنه^(٧):

١٨٧٤- وما لي إلا آل أحمد شيعَةٌ وما لي إلا مشعب الحق مشعبٌ

(١) الآية ١١٦ من المائدة.

(٢) الآية ١٦٤ من الأنعام.

(٣) الآية ٦٤ من الزمر.

(٤) الآية ٥٩ من يونس.

(٥) الآية ١٤٣ من الأنعام.

(٦) الإملاء ٢٣٦/١.

(٧) البيت للكُميت بن زيد وهو في المقتضب ٣٩٨/٤؛ وابن يعيش ٧٩/٢؛ والخزانة

- الأنعام -

وقرأ الجمهور «فاطر» بالجر، وفيها تخريجان، أحدهما - وبه قال الزمخشري^(١) والخوفي وابن عطية^(٢) - صفة للجلالة المجرورة بـ «غير»، ولا يَضُرُّ الفصل بين الصفة والموصوف بهذه الجملة الفعلية ومفعولها؛ لأنها ليست بأجنبية، إذ هي عاملة في عامل الموصوف. والثاني - وإليه نحا أبو البقاء^(٣) - أنه بدلٌ من اسمِ الله، وكأنه فرٌّ من الفصل بين الصفة وموصوفها، فإن قيل: هذا لازمٌ له في البديل، فإنه فصلٌ بين التابع ومتبوعه أيضاً. فيقال: إن الفصل بين البديل والمبدل أسهل؛ لأنَّ البديل على نية تكرار العامل فهو أقرب إلى الفصل، وقد ترجَّح تخريجُه بوجهٍ آخر: وهو أنَّ «فاطر» اسم فاعل، والمعنى ليس على المضيِّ حتى تكون إضافته غير محضة فيلزم وصْفُ المعرفة بالنكرة لأنه في نية الانفصال من الإضافة، ولا يقال: الله فاطر السموات والأرض فيما مضى، فلا يُراد حال ولا استقبال؛ لأن كلام الله تعالى قديم متقدِّم على خلق السموات، فيكون المراد به الاستقبال قطعاً، ويدلُّ على جواز كونه في نية التنوين ما سأذكره عن أبي البقاء قريباً.

وقرأ ابن أبي عبلة^(٤) برفعه، وتخرجه سهل، وهو أنه خبر مبتدأ محذوف. وخرَّجه ابن عطية^(٥) على أنه مبتدأ فيحتاج إلى تقدير خبر، الدلالة عليه خفية بخلاف تقدير المبتدأ فإنه ضمير الأول أي: هو فاطر: وقرىء شاذاً بنصبه، وخرَّجه أبو البقاء^(٦) على وجهين، أحدهما: أنه بدلٌ من «ولياً» قال: «والمعنى على هذا أجعلُ فاطر السموات والأرض غيرَ الله» كذا قدَّر وفيه نظر؛ فإنه جعل المفعول الأول وهو «غير الله» مفعولاً ثانياً، وجعل البديل من المفعول الثاني مفعولاً أول، فالتقدير عكسُ التركيب الأصلي. والثاني: أنه صفةٌ لـ «ولياً» قال:

(١) الكشاف ٨/٢.

(٢) المحرر ١٥/٦.

(٣) الإملاء ٢٣٦/١.

(٤) انظر في قراءات فاطر: الكشاف ٨/٢؛ الشواذ ٣٦.

(٥) المحرر ٦٥/٦.

(٦) الإملاء ٢٣٦/١.

- الأنعام -

«ويجوز أن يكون صفة لـ «ولياً» والتنوين مراداً». قلت: يعني بقوله: «التنوين مراد» [ب/٣٠١] أن اسم الفاعل عامل تقديراً / فهو في نية الانفصال، ولذلك وقع وصفاً للنكرة كقوله: «هذا عارضٌ مُمطرٌنا»^(١).

وهذا الوجه لا يكاد يَصِحُّ إذ يصير المعنى: ألتخذ غير الله ولياً فاطر السموات إلى آخره، فيصف ذلك الولي بأنه فاطر السموات. وقرأ الزهري: «فَطَرَ» على أنه فعل ماضٍ وهي جملة في محل نصب على الحال من الجلالة كما كان «فاطر» صفتها في قراءة الجمهور. ويجوز على رأي أبي البقاء أن تكون صفة لـ ولياً. ولا يجوز أن تكون صفةً للجلالة، لأن الجملة نكرة.

والفَطْر: الشَّقُّ مطلقاً، وقِيده الراغب^(٢) بالشق طويلاً، وقِيده الواحدي بشق الشيء عند ابتدائه. والفَطْر: الإبداع والاتخاذ على غير مثال، ومنه «فاطر السموات» أي أوجدها على غير مثالٍ يُحتذى. وعن ابن عباس^(٣): «ما كنت أدري ما معنى فَطَرَ وفاطِر، حتى اختصم إليَّ أعرابيان في بئر فقال أحدهما: «أنا فَطَرْتُها» أي: أنشأتها وابتدأتها. ويقال^(٤): فَطَرْتُ كذا فَطَرًا وفَطَرَ هو فَطُورًا، وانفطر انفطاراً وفَطَرْتُ الشاة: حَلَبْتُها بأصبعين، وفَطَرْتُ العجين: خبزته من وقته، وقوله تعالى: «فطرة الله التي فطر الناس عليها»^(٥) إشارة منه إلى ما فطر أي أبداع وركز في الناس من معرفته، ففطرة الله ما ركز من القوة المُدرِّكة لمعرفته، وهو المشار إليه بقوله تعالى: «ولئن سألتهم من خلقهم ليقولنَّ الله»^(٦)، وعليه: «كلُّ مولودٍ يُولدُ على الفطرة...»^(٧) الحديث، وهذا أحسن ما سمعت في تفسير «فطرة الله» في الكتاب والسنة.

(١) الآية ٢٤ من الأحقاف.

(٢) المفردات ٣٨٢.

(٣) انظر في هذا الأثر: الكشاف ٨/٢.

(٤) انظر: مفردات الراغب ٣٨٢.

(٥) الآية ٣٠ من الروم.

(٦) الآية ٨٧ من الزخرف.

(٧) رواه البخاري (الفتح) في الجنائز ٣/٢٤٦؛ الموطأ: الجنائز ١/٢٤١؛ ابن حنبل ٢/٢٣٣.

- الأنعام -

قوله: «وهو يُطعمُ ولا يُطعمُ» القراءة المشهورة^(١) بيناء الأول للفاعل والثاني للمفعول، والضمير لله تعالى، والمعنى: وهو يُرزق ولا يُرزق، وهو موافق لقوله تعالى: «ما أريد منهم من رزقٍ وما أريد أن يُطعمُون»^(٢). وقرأ سعيد بن جبير ومجاهد بن جبر والأعمش وأبو حيوة وعمرو بن عبيد وأبو عمرو بن العلاء في رواية عنه: «ولا يُطعمُ» بفتح الياء والعين بمعنى ولا يأكل، والضمير لله تعالى.

وقرأ ابن أبي عبلة ويحسان العماني^(٣): «ولا يُطعمُ»، بضم الياء وكسر العين كالأول، فالضميران - أعني هو والمستكنُ في «يطعم» - عائدان على الله تعالى، والضمير في «ولا يُطعمُ» للولي. وقرأ يعقوب في رواية ابن المأمون: «وهو يُطعمُ ولا يُطعمُ» بيناء الأول للمفعول، والثاني للفاعل، على عكس القراءة المشهورة، والضمائر الثلاثة أعني هو والمستترين في الفعلين للولي فقط أي: وذلك الوليُّ يُطعمه غيره ولا يُطعمُ هو أحداً لعجزه.

وقرأ الأشهب: «وهو يُطعمُ ولا يُطعمُ» بينائهما للفاعل. وذكر الزمخشري^(٤) فيها تخريجين ثانيهما لنفسه، فإنه قال - بعد أن حكى القراءة -: «وُفسّر بأن معناه وهو يُطعمُ ولا يَسْتَطعمُ». وحكى الأزهري^(٥): أطعمت بمعنى استطعمت، ونحوه: أفذت، ويجوز أن يكون المعنى: وهو يُطعمُ تارة ولا يُطعمُ أخرى على حسب المصالح كقولك: هو يعطي ويمنع ويُقدِّر ويبسط ويغني ويفقر». قلت: [هكذا ذكر الشيخ هذه القراءة، وقراءة الأشهب هي]^(٦) كقراءة ابن أبي عبلة والعماني سواء، لا تخالف بينهما،

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٨٥/٤؛ الكشاف ٨/٢؛ الشواذ ٣٦.

(٢) الآية ٥٧ من الذاريات.

(٣) لم أعثر على ترجمة له.

(٤) الكشاف ٨/٢.

(٥) لم يورد الأزهري في «تهذيب اللغة» مادة «طعم» هذا المعنى.

(٦) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من ص ولم تثبته ي.

- الأنعام -

فكان ينبغي أن يذكر هذه القراءة لهؤلاء كلهم، وإلا يوهم هذا أنهما قراءتان متغايرتان وليس كذلك.

وقرىء شاذاً: «يَطْعَم» بفتح الياء والعين، ولا يُطْعِم بضم الياء وكسر العين أي: وهو يأكل ولا يُطْعِم غيره، ذكر هذه القراءة أبو البقاء^(١) وقال: «والضمير راجع على الولي الذي هو غير الله». فهذه ست قراءات وفي بعضها - وهي تَخَالَفُ الفعلين - من صناعة البديع تجنيس التشكيل: وهو أن يكون الشكل فارقاً بين الكلمتين، وسماه أسامة^(٢) بن منقذ تجنيس التحريف، وهو تسمية فظيعة، فتسميته بتجنيس التشكيل أولى.

قوله: «مَنْ أَسْلَمَ» «مَنْ» يجوز أن تكون نكرة موصوفة واقعة موقع اسم جمع، أي: أول فريق أسلم، وأن تكون موصولة أي: أول الفريق الذي أسلم. وأفرد الضمير في «أسلم»: إما باعتبار لفظ «فريق» المقدّر، وإما باعتبار لفظ «مَنْ». وقد تقدّم الكلام على «أول» وكيف يُضاف إلى مفرد بالتأويل المذكور في البقرة^(٣).

قوله: «ولا تكونن» فيه تأويلان، أحدهما على إضمار القول أي: وقيل لي: لا تكونن، قال أبو البقاء^(٤): «ولو كان معطوفاً على ما قبله لفظاً لقال: «وأن لا أكون» وإليه نحا أبو القاسم الزمخشري^(٥) فإنه قال: «ولا تكونن: وقيل لي لا تكونن، ومعناه: وأمرت بالإسلام ونُهيت عن الشرك». والثاني: أنه معطوف على معمول «قل» حملاً على المعنى، والمعنى: قل إنني قيل لي:

(١) الإملاء ١/٢٣٧.

(٢) أسامة بن مرشد من العلماء الذين تميزوا بالأدب والشجاعة له: «لباب الآداب؛ البديع» توفي سنة ٥٨٤، قاد حملات ضد الصليبيين. الأعلام ١/٢٨٢.

(٣) الآية ٤١ من البقرة.

(٤) الآية ١/٢٣٧.

(٥) الكشف ٢/٨.

- الأنعام -

كن أولَ مَنْ أسلم ولا تكونن من المشركين، [فهما]^(١) جميعاً محمولان على القول، لكن أتى الأول بغير لفظ القول وفيه معناه، فحمل الثاني على المعنى. وقيل: هو عطف على «قل» أمرٌ بأن يقول كذا ونهى عن كذا.

آ. (١٥) قوله تعالى: ﴿إِنْ عَصَيْتُ﴾: شرطٌ حُذِفَ جوابه لدلالة ما قبله عليه، ولذلك جيء بفعل الشرط ماضياً، وهذه الجملة الشرطية فيها وجهان، أحدهما: أنه معترضٌ بين الفعل وهو «أخاف» وبين مفعوله وهو «عذاب». والثاني: أنها في محلِّ نصب على الحال. قال الشيخ^(٢): «كأنه قيل: إني أخاف عاصياً ربِّي» وفيه نظرٌ، إذ المعنى يأباه. و«أخاف» وما في حيزه خبر لـ «إِنَّ»، وإنَّ وما في حيزها في محلِّ نصب بـ «قل».

آ. (١٦) قوله تعالى: ﴿مَنْ يُصْرِفْ﴾: «مَنْ» شرطية، ومحلُّها يحتمل الرفع والنصب كما سيأتي بيانه بعد ذِكر القراءتين فنقول: قرأ الأخوان^(٣) وأبو بكر عن عاصم: «يَصْرِفُ» بفتح الياء وكسر الراء على تسمية الفاعل. والباقون بضمِّ الياء وفتح الراء على ما لم يُسمِّ فاعله.

فأمَّا في القراءة الأولى فـ «مَنْ» فيها تحتمل الرفع والنصب: فالرفع من وجه واحد وهو الابتداء، وخبرها فعل الشرط أو الجواب أو هما، على حسب الخلاف، وفي مفعول «يَصْرِفُ» حيثنذ احتمالان، أحدهما: أنه مذكور وهو «يومئذ»، ولا بد من حذف مضاف أي: من يَصْرِفِ اللهُ عنه هَوَلٌ يومئذ - أو عذاب يومئذ - فقد رحمه، فالضمير في «يَصْرِفُ» يعود على الله تعالى، ويدلُّ عليه قراءة أبي بن كعب «مَنْ يَصْرِفِ اللهُ» بالتصريح به. والضميران في «عنه» و«رَحِمَهُ» لـ «مَنْ». والثاني: أنه محذوف لدلالة ما ذكر

(١) قوله «فهما» مخروم في الأصل.

(٢) البحر ٤/٨٦.

(٣) الأخوان: حمزة والكسائي. وانظر في قراءات يصرف: حجة القراءات ٢٤٣؛ السبعة

٢٥٤؛ النشر ٢/٢٤٨؛ الكشف ١/٤٢٥؛ البحر ٤/٨٦.

- الأنعام -

عليه قبل ذلك أي: مَنْ يَصْرِفِ اللّهُ عَنْهُ الْعَذَابَ. و«يومئذ» منصوبٌ على الظرف. وقال مكي^(١): «وَلَا يَحْسُنُ أَنْ تَقْدَّرَ هَاءٌ؛ لِأَنَّ الْهَاءَ إِنَّمَا تُحْذَفُ مِنَ الصَّلَاتِ». قلت: يعني أنه لَا يُقَدَّرُ الْمَفْعُولُ ضَمِيرًا عَائِدًا عَلَى عَذَابِ يَوْمٍ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الشَّرْطِيَّةَ عِنْدَهُ صِفَةً لـ «عَذَابٍ» وَالْعَائِدُ مِنْهَا مَحْذُوفٌ، لَكِنَّ الْحَذْفَ إِنَّمَا يَكُونُ مِنَ الصَّلَةِ لَا مِنَ الصِّفَةِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ الْوَاحِدِيِّ أَيْضًا، إِلَّا أَنَّ قَوْلَ مَكِيِّ «إِنَّمَا يُحْذَفُ مِنَ الصَّلَاتِ» يَرِيدُ فِي الْأَحْسَنِ، وَإِلَّا فَيُحْذَفُ مِنَ الصِّفَاتِ وَالْأَخْبَارِ وَالْأَحْوَالِ، وَلَكِنَّهُ دُونَ الصَّلَةِ.

والنصب من وجهين^(٢) أحدهما: أنه مفعول مقدّمٌ لـ «يَصْرِفِ» والضمير في «عنه» على هذا يتعيّن عَوْدُهُ عَلَى الْعَذَابِ الْمَتَقَدِّمِ، وَالتَّقْدِيرُ: أَيِّ شَخْصٍ يَصْرِفِ اللّهُ عَنِ الْعَذَابِ. والثاني: أنه منصوب على الاشتغال بفعل مضمر لا يبرز، يفسره هذا الظاهر من معناه لا من لفظه، والتقدير: مَنْ نُكِرَ أَوْ مَنْ نُنَجِّ يَصْرِفِ اللّهُ. والضمير في «عنه» للشرطية. وأمّا مفعول «يَصْرِفِ» على هذا فيحتمل الوجهين المتقدمين، أعني كونه مذكوراً وهو «يومئذ» على حذف مضاف، أو محذوفاً اختصاراً.

وأما القراءة الثانية^(٣) فـ «مَنْ» تحتمل وجهين، أحدهما: أنها في محل رفعٍ بالابتداء، وخبره ما بعده على ما تقدّم، والفاعل المحذوف هو اللّهُ تعالى، يدلُّ عليه قراءة أبيّ المتقدمة، وفي القائم مقامه أربعة أوجه، أحدهما: أنه ضمير العذاب، والضمير في «عنه» يعود على «مَنْ» فقط، والظرف فيه حينئذ ثلاثة أوجه، أحدها: أنه منصوب بـ «يَصْرِفِ». الثاني: أنه منصوب بالعذاب أي: الذي قام ضميره مقام الفاعل، قاله أبو البقاء^(٤)، ويلزم

(١) لم يرد هذا القول في مشكل مكي.

(٢) أي تقدير «مَنْ» منصوبة.

(٣) أي يُصْرِفُ بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ.

(٤) الإملاء ١/٢٣٧.

- الأنعام -

منه إعمال المصدر مضمراً، وقد يقال: يُغْتَفَرُ ذلك في الظروف. الثالث: قال أبو البقاء^(١): «إنه حال من الضمير». قلت: يعني الضمير الذي قام مقام الفاعل، وجاز وقوع الحال ظرف زمان لأنها عن معنى لا عن جثة.

الثاني من الأوجه الأربعة^(٢): أن القائم مقام الفاعل ضمير «مَنْ»، والضمير في «عنه» يعود على العذاب، والظرف منصوب: إمَّا بـ «يُصْرَفُ»، وإمَّا على الحال من هاء «عنه». والثالث من أوجه العامل في «يومئذ» متعذر هنا وهو واضح، والتقدير: أي شخص يُصْرَفُ هو عن العذاب. الثالث: أن القائم مقام الفاعل «يومئذ»: إمَّا على حذف مضاف أي: من يُصْرَفُ عنه فَزَعُ يومئذ أو هول يومئذ، وإمَّا على قيام الظرف دون مضاف كقولك: «سير يوم الجمعة»، وإنما بُني «يومئذ» على الفتح لإضافته إلى غير متمكن، ولوقرىء بالرفع لكان جائزاً في الكلام، وقد قرىء: «ومن خزي يومئذ»^(٣) فتحاً وجرأً بالاعتبارين، وهما اعتباران متغايران، فإن قيل: يلزم على عدم تقدير حذف المضاف إقامة الظرف غير التام مقامَ الفاعل، وقد نصوا على أن الظرف المقطوع عن الإضافة لا يُخبر به ولا يقوم مقام فاعل، لوقلت: «ضرب قبل» لم يجز، والظرف هنا في حكم المقطوع عن الإضافة فلا يجوز قيامه مقام / الفاعل إلا على حذف مضاف، فالجواب أن هذا في قوة الظرف المضاف، [ب/٣٠٢] إذ التنوين عوضٌ عنه، وهذا ينتهض على رأي الجمهور، أما الأخفش فلا، لأن التنوين عنده تنوين صَرْفٍ والكسر كسر إعراب، وقد أوضحت ذلك إيضاحاً شافياً في غير هذا الموضوع^(٤).

(١) الإملاء ٢٣٧/١.

(٢) أي في القائم مقام فاعل يُصْرَفُ.

(٣) الآية ٦٦ من هود، قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وحمة بكسر الميم، وقرأ الكسائي بالفتح واختلف عن نافع. السبعة ٣٣٦.

(٤) انظر إعرابه للآية ١٦٧ من آل عمران.

- الأنعام -

الرابع: أن القائم مقامه «عنه»، والضمير في «عنه» يعود على «مَنْ» و«يومئذ» منصوب على الظرف، والعامل فيه «يُصْرَفُ». ولا يجوز الوجهان الأخيران، أعني نصبه على الحال؛ لأنَّ الضمير للجثة، والزمان لا يقع حالاً عنهما كما لا يقع خبراً، وأعني كونه معمولاً للعذاب، إذ ليس هو قائماً مقام الفاعل.

والثاني من وجهي «مَنْ»: أنها في محل نصب بفعل مضمرة يفسره الظاهر بعده، وهذا إذا جعلنا «عنه» في محل نصب بأنَّ يُجْعَلَ القائم مقام الفاعل: إمَّا ضمير العذاب وإمَّا «يومئذ»، والتقدير: مَنْ يكرم الله أو من يُنَجُّ يَصْرَفُ عنه العذاب أو هول يومئذ، ونظيره: «زيدٌ مرَّ به مرورٌ حسن»، أقمت المصدر فبقي «عنه» منصوب المحل، والتقدير: جاوزت زيداً مرَّ به مرورٌ حسن. وأمَّا إذا جُعِلَ «عنه» قائماً مقام الفاعل تعيَّن رَفْعُهُ بالابتداء.

واعلم أنه متى قلت: منصوب على الاشتغال فإنما يُقَدَّرُ الفعل بعد «مَنْ» لأنَّ لها صدر الكلام، ولذلك لم أظهره إلا مؤخرًا، ولهذه العلة منع بعضهم الاشتغال فيما له صدر الكلام كالاستفهام والشرط. والتنوين في «يومئذ» عوض عن جملة محذوفة تضمَّنْها الكلام السابق، التقدير: يوم إذ يكون الجزاء، وإنما قلت كذلك لأنه لم يتقدَّم في الكلام جملة مُصْرَحٌ بها يكون التنوين عوضاً منها، وقد تقدَّم خلاف الأخفش.

وهذه الجملة الشرطية يجوز فيها وجهان: الاستئناف والوصف لـ «عذاب يوم»، فحيث جعلنا فيها ضميراً يعود على عذاب يوم إمَّا مِنْ «يُصْرَفُ» وإمَّا مِنْ «عنه» جاز أن تكون صفةً وهو الظاهر، وأن تكون مستأنفةً، وحيث لم نجعل فيها ضميراً يعود عليه - وقد عرفت كيفية ذلك - تعيَّن أن تكون مستأنفةً، ولا يجوز أن تكون صفةً لخلوها من الضمير.

وقد تكلم الناس في ترجيح إحدى هاتين القراءتين على الأخرى، وذلك

- الأنعام -

على عادتهم، فقال أبو علي الفارسي^(١): «قراءة «يُصْرَفُ» يعني المبني للفاعل أحسن لمناسبة قوله «رحمه». يعني أن كلاً منهما مبني للفاعل ولم يقل «فقد رُحِمَ». واختارها أبو حاتم وأبو عبيد، ورجَّح بعضهم قراءة المبني للمفعول بإجماعهم على قراءة قوله: «ليس مصروفاً عنهم»^(٢) يعني في كونه أتى بصيغة اسم المفعول المسند إلى ضمير العذاب المذكور أولاً. ورجَّحها محمد بن جرير بأنها أقلُّ إضماراً^(٣). ومكي - رحمه الله - تلعثم في كلامه في ترجيحه لقراءة الأخوين وأتى بأمثلة فاسدة في كتاب «الهداية» له، قاله ابن عطية^(٤). وقد قدِّمتُ أول الكتاب عن العلماء^(٥) ثعلب وغيره أن ذلك - أعني ترجيح إحدى القراءات المتواترة على الأخرى بحيث تُضعَّفُ الأخرى - لا يجوز. والجملة من قوله: «فقد رحمه» في محل جزم على جواب الشرط، والفاء واجبة.

قوله: «وذلك الفوز» مبتدأ وخبر جيء بهذه الجملة مقررة لما تقدَّم من مضمون الجملة قبلها، والإشارة بـ «ذلك» إلى المصدر المفهوم من قوله «يُصْرَفُ» أي ذلك الصرف. و«المبين» يحتمل أن يكون متعدياً فيكون المفعول محذوفاً أي: المبين غيره، وأن يكون قاصراً بمعنى يبين، وقد تقدَّم أن «أبان» يكون قاصراً بمعنى ظهر، ومتعدياً بمعنى أظهر.

آ. (١٧) قوله تعالى: ﴿بُضْرٌ﴾: الباء هنا للتعدية وكذا في «بخير» والمعنى: وإن يمسك الله الضرَّ أي: يجعلك مأساً له، وإذا مسست الضر

(١) الحجة (خ) ٣٧٠/٢.

(٢) الآية ٨ من هود.

(٣) رجَّح في تفسيره ٢٨٦/١١ قراءة المبني للفاعل لدلالة «فقد رحمه»، وقد يكون ترجيحه الذي ذكره المؤلف له في غير تفسيره.

(٤) المحرر ١٧/٦.

(٥) انظر إعرابه لقوله تعالى في الفاتحة «مالك يوم الدين».

- الأنعام -

فقد مَسَّكَ، إلا أن التعدي بالباء في الفعل المتعدي قليلة جداً، ومنه قولهم: صَكَّكَتُ أحدَ الحجرين بالآخر. وقال الشيخ^(١): «ومنها قوله: «ولولا دَفَعُ اللّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ»^(٢). وقال الواحدي: «إن قيل: إنَّ المَسَّ من صفة الأجسام فكيف قال: وإن يَمَسُّكَ اللهُ؟ فالجواب أن الباء للتعدي والباء والألف يتعاقبان في التعدي، والمعنى: إن أَمَسَّكَ اللهُ ضِراً أي: جعله مأسكاً فالفعل للضرِّ وإن كان في الظاهر قد أسند إلى اسم الله تعالى كقولك: «ذهب زيد بعمرو» وكان الذهاب فعلاً لعمرو، غير أن زيداً هو المسبب له والحامل عليه، كذلك ههنا المَسُّ للضرِّ والله تعالى جعله مأساً.

قوله: «فلا كاشِفَ له» «له»: خبر لا، وثمَّ محذوف تقديره: فلا كاشِفَ له عنك، وهذا المحذوف ليس متعلقاً بـ «كاشِفَ» إذ كان يلزم تنوينه وإعرابه^(٣)، بل يتعلق بمحذوف أي: أعني عنه^(٤).

و «إلا هو» فيه وجهان: أحدهما: أنه بدل من محل «لا كاشِفَ»، فإن محله الرفع على الابتداء، والثاني: أنه بدل من الضمير المستكنَّ في الخبير، ولا يجوز أن / يرتفع باسم الفاعل وهو «كاشِفَ» لأنه يصير مطوَّلاً^(٥) ومتى كان مطوَّلاً أعرب نصباً، وكذلك لا يجوز أن يكون بدلاً من الضمير المستكنَّ في «كاشِفَ» للعلة المتقدمة، إذ البدل يحلُّ محل المبدل منه.

فإن قيل: المقابل للخير هو الشر فكيف عدلَّ عن لفظ الشر؟ والجواب أنه أراد تغليب الرحمة على ضدها فأتى في جانب الشر بأخص منه وهو الضرُّ، وفي جانب الرحمة بالعام الذي هو الخير تغليلاً لهذا الجانب. قال

(١) البحر ٨٧/٤.

(٢) الآية ٢٥١ من البقرة.

(٣) لأنه يصير شبيهاً بالمضاف.

(٤) لعل الأنسب: «عنك» كما قدره.

(٥) أي شبيهاً بالمضاف.

- الأنعام -

ابن عطية^(١): «ناب الضمرُّ هنا مناب الشرِّ وإن كان الشرُّ أعمُّ منه فقابل الخير، وهذا من الفصاحة عدول عن [قانون التكليف والصيغة، فإن باب التكليف وصيغ الكلام]^(٢) أن يكون الشيء مقترناً بالذي يختص به بنوع من أنواع الاختصاص موافقةً أو مضاهاة، فمن ذلك: «أن لا تجوعَ فيها ولا تُعْرِى وأنك لا تَظْمَأُ فيها ولا تَضْحَى»^(٣) فجاء بالجوع مع العري وبابه أن يكون مع الظمأ ومنه قول امرئ القيس^(٤):

١٨٧٥- كَأَنِّي لَمْ أَرْكَبْ جَوَادًا لِلذِّدَةِ وَلَمْ أَتَبَطَّنْ كَاعِبًا ذَاتَ خَلْخَالِ
وَلَمْ أَسَيِّأَ الزُّقَّ الرَّوِّيَّ وَلَمْ أَقُلْ لَخَيْلِي كَرِّي كَرَّةً بَعْدَ إِجْفَالِ

ولم يوضح ابن عطية ذلك. وإيضاحه في آية طه اشتراك الجوع والعري في شيء خاص وهو الخلو، فالجوع خلوٌ وفراغٌ في الباطن، والعري خلوٌ وفراغٌ في الظاهر، واشتراك الظمأ والضحى في الاحتراق، فالظمأ احتراق في الباطن ولذلك تقول: «بَرَّدَ الماءُ حرارةَ كبدي وأوام^(٥) عطشي»، والضحى: احتراق الظاهر. وأمَّا البيتان فالجامع بين الركوب للذة وهو الصيد وتبطن الكاعب اشتراكهما في لذة الاستعلاء والقهر والاقتناص والظفر بمثل هذا المركوب، ألا ترى إلى تسميتهن هُنَّ المرأةُ «رَكَبًا» بفتح الراء والكاف وهو فَعَلَ بمعنى مَفْعُول كقوله^(٦):

١٨٧٦- إِنْ لَهَا لَرَكَبًا إِرْزَبًا كَأَنَّهُ جِبْهُةٌ ذَرَى حَبًّا

(١) المحرر ١٨/٦.

(٢) المحرر: «قانون التكلف والصنعة، فإن باب التكلف وترصيع الكلام» وهي أنسب.

(٣) الآية ١١٩ من طه.

(٤) ديوانه ٣٥؛ البحر ٨٨/٤. سبأ الخمر: اشتراها.

(٥) الأوام: حرَّ العطش.

(٦) البيت لرجل من طهية وهو في الكتاب ٦٤/٢؛ والمقتضب ٩/٤؛ وابن يعيش ٢٨/١؛

واللسان: رزب - حب. والإرزب: الضخم، وذرى حبا: اسم رجل.

- الأنعام -

وأما البيت الثاني فالجامعُ بين سبأ الخمر والرجوع بعد الهزيمة اشتراكهما في البذل، ف شراء الخمر بَدَل المال، والرجوع بعد الانهزام بذل الروح. وقَدَّم تبارك وتعالى مَسَّ الضَّرِّ على مَسِّ الخير لمناسبة اتصال مَسِّ الضر بما قبله من الترهيب المدلول عليه بقوله: إني أخاف. وجاء جواب الشرط الأول بالحصر إشارةً إلى استقلاله بكشف الضر دون غيره، وجاء الثاني بقوله «فهو على كل شيء قدير» إشارةً إلى قدرته الباهرة فيندرجُ فيها المَسُّ بخير وغيره، على أنه لو قيل: إن جواب الثاني محذوف لكان وجهاً أي: وإن يَمَسُّكَ فلا رادَّ لفضله للتصريح بمثله في موضع آخر^(١).

آ. (١٨) قوله تعالى: ﴿فوق﴾: فيه أوجه أظهرها: أنه منصوب باسم الفاعل قبله. والفوقيةُ هنا عبارة عن الاستعلاء والغلبة. والثاني: أنه مرفوع على أنه خبر ثان، أخبر عنه بشيئين أحدهما: أنه قاهرٌ، والثاني: أنه فوق عباده بالغلبة والقهر. الثالث: أنه بدلٌ من الخير. الرابع: أنه منصوبٌ على الحال من الضمير في «القاهر» كأنه قيل: وهو القاهرُ مُستعليماً أو غالباً، ذكره المهدي وأبو البقاء^(٢). الخامس: أنها زائدة، والتقدير: وهو القاهر عباده، ومثله: «فاضربوا فوق الأعناق»^(٣) وهذا مردودٌ، لأن الأسماء لا تتراد.

آ. (١٩) قوله تعالى: ﴿أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ﴾: مبتدأ وخبر، وقد عرِّفَت مما مرَّ أن «أياً» بعضٌ ما تضاف إليه، فإذا كانت استفهاميةً اقتضى الظاهرُ أن تكون مسمًى باسم ما أضيفت إليه. قال أبو البقاء^(٤): «وهذا يوجب أن يُسمَى الله تعالى «شيئاً»، فعلى هذا تكون الجلالةُ خبرَ مبتدأ محذوف أي: ذلك الشيء

(١) بعد قوله: «في موضع آخر»: لكان جيداً، ولكن عليها شطباً خفيفاً ولا مكان لها هنا لذلك لم نثبتها وكذلك صنعت النسخ الأخرى.

(٢) الإملاء ١/٢٣٧.

(٣) الآية ١٢ من الأنفال.

(٤) الإملاء ١/٢٣٧.

- الأنعام -

/ هو الله تعالى . ويجوز أن تكون الجلالة مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: الله [٣٠٣/ب] أكبر شهادة. و«شهيد» على هذين القولين خبرٌ مبتدأ محذوف أي: هو شهيد بيني وبينكم. والجملة من قوله: «قل الله» على الوجهين المتقدمين جواب لـ «أي» من حيث اللفظ والمعنى. ويجوز أن تكون الجلالة مبتدأ، و«شهيد» خبرها، والجملة على هذا جوابٌ لـ «أي» من حيث المعنى أي: إنها دالة على الجواب وليست به.

قوله: «شهادة» نصبٌ على التمييز، وهذا هو الذي لا يَعْرِفُ النحاةُ غيره. وقال ابن عطية^(١): «وَيَصِحُّ على المفعول بأن يُحْمَلُ «أكثر» على التشبيه بالصفة المشبهة باسم الفاعل». وهذا ساقطٌ جداً، إذ نصَّ النحويون على أن معنى شبهها باسم الفاعل في كونها تؤنث وتثني وتجمع، وأفعلٌ مِنْ لا يُوْنُثُ ولا يُثْنَى ولا يُجْمَعُ فلم يُشْبِه اسم الفاعل، حتى إن الشيخ^(٢) نسب هذا الجِبَاط إلى الناسخ دون أبي محمد.

قوله: «بينى وبينكم» متعلقٌ بـ «شهيد» وكان الأصل: قل الله شهيد بيننا فكَرَّرْتُ «بين» توكيداً، وهو نظير قوله^(٣):

١٨٧٧- فأَيِّي ما وأَيْك كان شِراً فَسِيقَ إلى المَقَامَةِ لا يراها
وقوله^(٤):

١٨٧٨- يا رَبِّ موسى أَظْلَمِي وَأَظْلَمُهُ فاصْبُبْ عليه مِلكاً لا يَرَحْمُهُ
وقوله^(٥):

(١) المحرر ٢٠/٦.

(٢) البحر ٩١/٤.

(٣) البيت للعباس بن مرداس، وهو في الكتاب ٣٩٩/١؛ وشرح المفصل ١٣١/٢؛
واللسان: أيا؛ والخزانة ٢٣٠/٢.

(٤) تقدم برقم ٦٢٠.

(٥) تقدم برقم ١٢٧٥.

١٨٧٩ - فَلَيْتَن لَقَيْتُكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنَّ أَيِّي وَأَيْتِكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ
والجامع بينها أنه لَمَّا أضاف إلى الياء وحدها احتاج إلى تكرير ذلك
المضاف. وَجَوَّزَ أبو البقاء^(١) أن يكون «بيني» متعلقاً بمحذوفٍ على أنه صفة
لشاهد فيكون في محل رفع، والظاهر خلافه.

قوله: «وَأَوْحِي» الجمهور على بنائه للمفعول وحذف الفاعل للعلم به
وهو الله تعالى. و «القرآن» رفع به. وقرأ^(٢) أبو نهيك والجحدري وعكرمة وابن
السَّمِيفَع: «وَأَوْحِي» ببنائه للفاعل، «القرآن» نصباً على المفعول به.
و «لأنذركم» متعلق بـ «أَوْحِي» قيل: وثم معطوف حذف لدلالة الكلام عليه
أي: لأنذركم به وأبشركم به، كقوله: «تقيكم الحر»^(٣) وتقدم منه جملة
صالحة. وقيل: لا حاجة إليه لأن المقام مقام تخويف.

قوله: «وَمَنْ بَلَغَ» فيه ثلاثة أقوال، أحدها: أنه في محل نصب عطفاً
على المنصوب في «لأنذركم»، وتكون «مَنْ» موصولة والعائد عليها من صلتها
محذوف أي: ولأنذر الذي بلغه القرآن. والثاني: أن في «بَلَغَ» ضميراً مرفوعاً
يعود على «مَنْ» ويكون المفعول محذوفاً، وهو منصوب المحل أيضاً نسقاً
على مفعول «لأنذركم»، والتقدير: ولأنذر الذي بلغ الحُلُمَ، فالعائد هنا مستتر
في الفعل. والثالث: أن «مَنْ» مرفوعة المحل نسقاً على الضمير المرفوع في
«لأنذركم»، وجاز ذلك لأن الفصل بالمفعول والجار والمجرور أغنى عن
تأكيده، والتقدير: لأنذركم به ولينذركم الذي بلغه القرآن.

قوله: «أَ إِنَّكُمْ» الجمهور على القراءة بهمزيين أو لاهما للاستفهام،
وهو استفهام توبيخ وتوبيخ، وقد تقدم الكلام في قراءاتٍ مثل هذا. قال

(١) الإملاء ٢٣٨/١.

(٢) انظر في قراءتها: البحر ٩١/٤؛ الشواذ ٣٦.

(٣) الآية ٨١ من النحل.

- الأنعام -

الشيخ^(١): «وتسهيل الثانية وبإدخال ألفٍ بين الهمزة الأولى والهمزة المُسهَّلة، روى هذا الأخيرة الأصمعيُّ عن أبي عمرو ونافع» انتهى. وهذا الكلام يُؤذن بأنها قراءة مستغربة وليس كذلك، بل المرويُّ عن أبي عمرو المدُّ بين الهمزتين، ولم يُخْتَلَفْ عن قالون في ذلك. وقرىء بهمزة واحدة وهي محتملة للاستفهام وإنما حُذفت لفهم المعنى، ودلالة القراءة الشهيرة عليها، وتحتمل الخبر المحض.

ثم هذه الجملة الاستفهامية يحتمل أن تكون منصوبة المحلِّ لكونها في حيز القول وهو الظاهر، كأنه أُمِرَ أن يقول: أيُّ شيء أكبرُ شهادةً، وأن يقول: إنكم لتشهدون. ويحتمل أن لا تكون داخلَةً في حيزه فلا محلَّ لها حينئذ. و«أخرى» صفةٌ لـ «آلهة» لأنَّ ما لا يَعْقِلُ يُعَامَلُ جمعه معاملةً الواحدة المؤنثة كقوله: «مآرب أخرى»^(٢) و«الأسماء الحسنى»^(٣).

قوله: «إنما هو إله واحد» يجوز في «ما» هذه وجهان، أظهرهما: أنها كافةٌ لـ «إن» عن عملها، و«هو» مبتدأ، و«إله» خبر و«واحد» صفته. والثاني: أنها موصولة بمعنى الذي و«هو» مبتدأ و«إله» خبره، وهذه الجملة صلةٌ وعائد، والموصول في محل نصب اسماً لـ «إن»، و«واحد» خبرها. والتقدير: إن الذي هو إله واحد، ذكره أبو البقاء^(٤)، وهو ضعيفٌ، ويدلُّ على صحة الوجه الأولِ تعيينه في قوله تعالى: «إنَّما الله إله واحد»^(٥)، إذ لا يجوز فيه أن تكون موصولة لخلو الجملة من ضمير الموصول. وقال أبو البقاء^(٦): - في هذا الوجه - «وهو أليقُّ مما قبله» ولا أدري ما وجه ذلك؟

(١) البحر ٩٢/٤.

(٢) الآية ١٨ من طه.

(٣) الآية ١٨٠ من الأعراف.

(٤) الإملاء ٢٣٨/١.

(٥) الآية ١٧١ من النساء.

(٦) الإملاء ٢٣٨/١.

آ. (٢٠) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ﴾: الموصول مبتدأ، [١/٣٠٤] و«يَعْرِفُونَهُ» خبره، والضمير المنصوب يجوز عَوْدُهُ عَلَى / الرسول أو على القرآن لتقدمه في قوله: «وَأُوْحِي إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنَ» أو على التوحيد لدلالة قوله: «إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ» أو على كتابهم أو على جميع ذلك. وأفرد الضمير باعتبار المعنى كأنه قيل: يعرفون ما ذكّرنا وقصصنا. وقد تقدّم إعراب هذه الجملة في البقرة^(١).

قوله: «الَّذِينَ خَسِرُوا» في محله أربعة أوجه، أظهرها: أنه مبتدأ، وخبره الجملة من قوله: «فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ» ودخلت الفاء لما عرّفت من شبه الموصول بالشرط. الثاني: أنه نعت للذين آتيناهم الكتاب. قاله الزجاج^(٢). الثالث: أنه خبر مبتدأ محذوف أي: هم الذين خسروا. الرابع: أنه منصوب على الذم، وهذان الوجهان فرعان على النعت لأنهما مقطوعان عنه، وعلى الأقوال الثلاثة الأخيرة يكون «فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ» من باب عَطْفِ جُمْلَةٍ اسْمِيَةٍ عَلَى مِثْلِهَا، ويجوز أن يكون عطفاً على «خَسِرُوا»، وفيه نظرٌ من حيث إنه يؤدي إلى ترتب عدم الإيمان على خسرتهم. والظاهر أن الخسران هو المترتب على عدم الإيمان، وعلى الوجه الأول يكون الذين خسروا أعمٌ من أهل الجاحدين من المشركين، وعلى غيره يكون خاصاً بأهل الكتاب، والتقدير: الذين خسروا أنفسهم منهم أي: من أهل الكتاب.

وَأَسْتَشْكِلُ عَلَى كونه نعتاً الاستشهادُ بهم على كفار قريش وغيرهم من العرب، يعني كيف يُسْتَشْهَدُ بهم وَيُدْعَوْنَ فِي آيَةٍ وَاحِدَةٍ؟ فقيل: إن هذا سيق للذم لا للاستشهاد. وقيل: بل سيق للاستشهاد وإن كان في بعض الكلام ذم

(١) انظر إعرابه ١٢١ من البقرة.

(٢) ذكر الزجاج في معاني القرآن ٢/٢٥٥ الابتداء ولم يذكر النعت.

- الأنعام -

لهم، لأن ذلك بوجيهن واعتبارين. قال ابن عطية^(١): «فصَحَّ ذلك لاختلاف ما استشهد بهم فيه وما دُمُوا فيه، وأنَّ الدَّمَّ والاستشهاد ليسا من جهة واحدة».

آ. (٢٢) قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾: فيه خمسة أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ بعده، وهو على ظرفيته، أي: ويوم نحشرهم كان كيت وكيت، وحُذِفَ ليكونَ أبلغَ في التخويف. والثاني: أنه معطوف على ظرفٍ محذوف، ذلك الظرف معمول لقوله: «لا يُفْلِحُ الظالمون» والتقدير: إنه لا يفلح الظالمون اليوم في الدنيا ويوم نحشرهم، قاله محمد بن جرير^(٢). الثالث: أنه منصوب بقوله: «انظر كيف كذبوا» وفيه بُعدٌ لبعده من عامله بكثرة الفواصل. الرابع: أنه مفعول به باذكر مقدراً. الخامس: أنه مفعول به أيضاً، وناصبه احذروا أو اتقوا يوم نحشرهم، كقوله: «واخشوا يوماً»^(٣) وهو كالذي قبله فلا يُعَدُّ خامساً.

وقرأ الجمهور «نَحْشُرُهُمْ» بنون العظمة وكذا «ثم نقول»، وقرأ^(٤) حميد ويعقوب بياء الغيبة فيهما وهو الله تعالى. والجمهور على ضم الشين من «نَحْشُرُهُمْ»، وأبوهريرة بكسرهما، وهما لغتان في المضارع. والضمير المنصوب في «نحشرهم» يعود على المفترين الكذب، وقيل: على الناس كلهم فيندرج هؤلاء فيهم، والتوبيخ مختص بهم. وقيل: يعود على المشركين وأصنامهم، ويدل عليه قوله: «احشروا الذين ظلموا وأزواجهم وما كانوا يعبدون»^(٥). و«جميعاً» حال من مفعول «نحشرهم». ويجوز أن يكون توكيداً عند مَنْ أثبتته من النحويين كأجمعين. وعطف هنا بـ «ثم» للتراخي الحاصل

(١) المحرر ٢٢/٦.

(٢) تفسير الطبري ٢٩٦/١١.

(٣) الآية ٣٣ من لقمان.

(٤) انظر: البحر ٩٤/٤؛ النشر ٢٤٨/٢؛ الشواذ ٣٨.

(٥) الآية ٢٢ من الصافات.

- الأنعام -

بين الحشر والقول. ومفعولاً «تَزْعُمُونَ» محذوفان للعلم بهما أي: تزعمونهم شركاء أو تزعمون أنهما شفعاؤكم.

وقوله: «ثم نقول للذين» إن جَعَلْنَا الضمير في «نحشرهم» عائداً على المفترين الكذب كان ذلك من باب إقامة الظاهر مقام المضمّر، إذ الأصل: ثم نقول لهم وإنما أظهر تنبيهاً على قبح الشرك.

آ. (٢٣) قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ﴾: قرأ حمزة والكسائي^(١): «يكن» بالياء من تحت، «فتنتهم» نصباً. وابن كثير وابن عامر وحفص عن عاصم: «تكن» بالتاء من فوق، «فتنتهم» رفعاً. والباقون بالتاء من فوق أيضاً، «فتنتهم» نصباً. فأما قراءة الأخوين^(٢) فهي أفصح هذه القراءات لإجرائها على القواعد من غير تأويل، وستعرفه في القراءتين الأخرتين، وإعرابها ظاهر. وذلك أن «فتنتهم» خبر مقدم، و«أن قالوا» بتأويل اسم مؤخر، والتقدير: ثم لم تكن فتنتهم إلا قولهم، وإنما كانت أفصح لأنه إذا اجتمع اسمان، أحدهما أعرف، فالأحسن جعله اسماً محدثاً عنه والآخر خيراً حديثاً عنه، و«أن قالوا» يشبه المضمّر، والمضمّر أعرف المعارف، وهذه القراءة جعل الأعراف / فيها اسماً لـ «كان» وغير الأعراف خبرها، ولم يؤنث الفعل لإسناده إلى مذكر. وأما قراءة ابن كثير ومن تبعه فـ «فتنتهم» اسمها، ولذلك أنث الفعل لإسناده إلى مؤنث، و«إلا أن قالوا» خبرها، وفيه أنك جعلت غير الأعراف اسماً والأعراف خبراً، فليست في قوة الأولى.

وأما قراءة الباقيين فـ «فتنتهم» خبر مقدم، و«إلا أن قالوا» اسم مؤخر، وهذه القراءة - وإن كان فيها جعل الأعراف اسماً - كالقراءة الأولى، إلا أن

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٢٥٤؛ الكشف ٤٢٦/١؛ وحجة القراءات ٢٤٣؛ والنشر ٢٤٨/٢؛ والبحر ٩٥/٤؛ الشواذ ٣٦.

(٢) وهما حمزة والكسائي.

- الأنعام -

فيها لحاق علامة تأنيث في الفعل مع تذكير الفاعل ولكنه بتأويل . فقيل : لأن قوله : «إلا أن قالوا» في قوة مقاتلهم . وقيل : لأنه هو الفتنة في المعنى ، وإذا أخبر عن الشيء بمؤنث اكتسب تأنيثاً فعومل معاملة ، وجعل أبو علي منه «فَلَّهُ عَشْرُ أمثالها»^(١) لما كانت الأمثال هي الحسنات في المعنى عومل معاملة المؤنث فسقطت التاء من عدده . ومثُل الآية قوله^(٢) :

١٨٨٠ - ألم يكُ غَدْرًا ما فَعَلْتُمْ بِسَمْعِلٍ وقد خاب منْ كَانَتْ سريرته الغَدْرُ

ف «كانت» مسند إلى الغدر وهو مذكر، لكن لما أخبر عنه بمؤنث أنث فعله، ومثله قول لبيد^(٣) :

١٨٨١ - فمضى وقدّمها وكانت عادة

إذا هي عَرَدَتْ إقدامها

قال أبو علي : «فأنث الإقدام لما كان العادة في المعنى» قال : «وقد جاء في الكلام : «ما جاءت حاجتك» فأنث ضمير «ما» حيث كانت الحاجة في المعنى ، ولذلك نصب «حاجتك» . وقال الزمخشري^(٤) : «وإنما أنث «أن قالوا» لوقوع الخبر مؤنثاً كقولهم : من كانت أمك» .

وقال الشيخ^(٥) : «وكلام الزمخشري مُلْفَقٌ من كلام أبي علي ، وأما «من كانت أمك» فإنه حَمَلَ اسم «كان» على معنى «من» فإن لها لفظاً مفرداً مذكراً ، ولها معنى بحسب ما تريد من أفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث ، وليس الحَمْلُ

(١) الآية ١٦٠ من الأنعام .

(٢) البيت لأعشى تغلب ، وهو في أمالي الشجري ١/١٢٩ ؛ ومعجم الشواهد ١٤٩ .

(٣) ديوانه ٣٠٦ ؛ وشرح التبريزي على المعلقات ٢٢٣ . وعردت : تركت الطريق ، والضمير في «مضى» للحمار ، وفي «قدمها» للأتان .

(٤) الكشف ١١/٢ .

(٥) البحر ٩٥/٤ .

- الأنعام -

على المعنى لمراعاة الخبر، ألا ترى أنه يجيء حيث لا خبر، كقوله: «ومنهم مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ»^(١) [وقوله]^(٢):

١٨٨٢ - نكن مثل مَنْ يا ذئب يَصْطَحِبَانِ

قلت: ليت شعري ولأي معنى خصَّ الزمخشريُّ بهذا الاعتراض فإنه وارد على أبي علي أيضاً؟ إذ لقائل أن يقول: التأنيث في «جاءت» للحمل على معنى «ما» فإن لها هي أيضاً لفظاً ومعنى مثل «مَنْ». على أنه يقال: للتأنيث علتان، فذكرنا^(٣) إحداهما.

ورجَّح أبو عبيد قراءة الأخوين بقراءة أبي وابن مسعود: «وما كان فتنُّهم إلا أن قالوا» فلم يُلْحَقِ الفعل علامة تأنيث. ورجَّحها غيره بإجماعهم على نصب «حُجَّتْهُمْ» من قوله تعالى: «ما كان حُجَّتْهُمْ إلا أن قالوا»^(٤). وقرئ شاذاً: «ثم لم يكن فتنُّهم إلا أن قالوا» بتذكير «يكنُّ» ورفع «فتنتهم». ووجه شدوذها سقوط علامة التأنيث والفاعل مؤنث لفظاً وإن كان غير حقيقي^(٥)، وجعل غير الأعراف اسماً والأعراف خبراً، فهي عكس القراءة الأولى من الطرفين، و«أن قالوا» ممَّا يجب تأخيرُه لحصره سواء أُجْعِلَ اسماً أم خبراً.

قوله: «رَبَّنَا» قرأ الأخوان^(٦): «رَبَّنَا» نصباً والباقون جرّاً. ونصبه: إمَّا على النداء وإمَّا على المدح، قاله ابن عطية^(٧)، وإمَّا على إضمار «أعني» قاله

(١) الآية ٤٢ من يونس.

(٢) تقدم برقم ١٢٣٣.

(٣) أي أبو علي والزمخشري.

(٤) الآية ٢٥ من الجاثية.

(٥) مثل هذا لا يُعَدُّ شدوذاً؛ لأن تذكير الفعل المسند إلى فاعل مؤنث تأنيثاً مجازياً وارد كثيراً.

(٦) انظر: السبعة ٢٥٥؛ الكشف ٤٢٧/١؛ النشر ٢٤٨/٢؛ حجة القراءات ٢٤٤؛ البحر

٩٥/٤.

(٧) المحرر ٢٦/٦.

- الأنعام -

أبو البقاء^(١)، والتقدير: ياربنا. وعلى كلِّ تقديرٍ فالجملة معترضةٌ بين القسم وجوابه وهو قوله «ما كنا مشركين». وخفضه في ثلاثة أوجه: النعتِ والبدلِ وعطفِ البيان. وقرأ عكرمة وسلام بن مسكين^(٢): «واللَّهُ رَبُّنَا» برفعهما على المبتدأ والخبر. قال ابن عطية^(٣): «وهذا على تقديم وتأخير، كأنهم قالوا: واللَّهُ ما كُنَّا مشركين واللَّهُ رَبُّنَا». قلت: يعني أن ثَمَّ قَسَمًا مضمراً.

آ. (٢٤) قوله تعالى: ﴿كَيْفَ كَذَّبُوا﴾: «كيف» منصوب على حدِّ نَصْبِهَا في قوله: «كيف تكفرون بالله»^(٤) وقد تقدّم بيانه. و«كيف» وما بعدها في محل نصب بـ «انظر» لأنها معلقةٌ بها عن العمل. و«كذبوا» وإن كان معناه مستقبلاً لأنه في يوم القيامة، فهو لتحققه أبرزه في صورة الماضي. وقوله: «وضلَّ» يجوز أن يكون نَسَقاً على «كذبوا» فيكون داخلًا في حيزِ النظر، ويجوز أن يكون استئنافَ إخبارٍ فلا يندرجُ في حيزِ المنظور إليه. وقوله: «ما كانوا» يجوز في «ما» أن تكون مصدرية أي: وضلَّ عنهم افتراءهم، وهو قولُ ابن عطية^(٥). ويجوز أن تكون موصولةً اسمية، أي: وضلَّ عنهم الذي كانوا يفترونه، فعلى الأول لا يُحتاج إلى ضمير عائد على «ما» عند الجمهور، وعلى الثاني لا بد من ضمير عند الجميع.

آ. (٢٥) قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ﴾: راعى لفظ «مَنْ» فأورد، ولوراعى المعنى لجمع كقوله في موضع آخر: / «وَمِنْهُمْ مَنْ [١/٣٠٥]

(١) الإملاء ١/٢٣٨؛ الشواذ ٣٦.

(٢) سلام بن مسكين النمري الأزدي، أبو روح، من المتقين، وأهل الفضل في الدين، مات سنة ١٦٤. انظر: مشاهير علماء الأمصار ١٥٧.

(٣) المحرر ٦/٢٦.

(٤) الآية ٢٨ من البقرة.

(٥) المحرر ٦/٢٦.

- الأنعام -

يستمعون»^(١) وقوله: «على قلوبهم أكنةً أن يفقهوه» إلى آخره، حُمِلَ على معناها.

قوله: «وجعلنا» «جعل» هنا يحتمل أن يكون للتصيير فيتعدى لاثنتين، أولهما «أكنة»، والثاني الجار قبله، فيتعلّق بمحذوف، أي: صَيَّرْنَا الْأَكْنَةَ مُسْتَقَرَّةً عَلَى قُلُوبِهِمْ. ويحتمل أن يكون بمعنى خلق فيتعدى لواحد، ويكون الجار قبله حالاً فيتعلّق بمحذوف، لأنه لو تأخر لوقع صفة لـ «أكنة». ويحتمل أن يكون بمعنى «ألقي» فتتعلق «على» بها كقولك: «ألقيت على زيد كذا» وقوله: «وألقيت عليك محبةً مني»^(٢).

وهذه الجملة تحتل وجهين، أظهرهما: أنها مستأنفة سيقت للإخبار بما تضمنته من الختم على قلوبهم وسمعهم. ويحتمل أن تكون في محلّ نصب على الحال، والتقدير: ومنهم من يستمع في حال كونه مجعولاً على قلبه كناناً وفي أذنه وقر، فعلى الأول يكون قد عطف جملة فعلية على اسمية، وعلى الثاني تكون الواو للحال، و«قد» مضمرة بعدها عند من يقدرها قبل الماضي الواقع حالاً.

والأكنة: جمع كنان وهو الوعاء الجامع. قال^(٣):

١٨٨٣- إذا ما انتصوها في الوعى من أكنة حسبت بروق الغيث تأتي غيومها

وقال بعضهم: «الكن - بالكسر - ما يُحفظ فيه الشيء، وبالفتح المصدر. يقال: كنته كناً أي: جعلته في كن، وجمع على أكنان. قال تعالى: «من الجبال أكناناً»^(٤). والكنان: الغطاء الساتر، والفعل من هذه المادة

(١) الآية ٤٢ من يونس.

(٢) الآية ٣٩ من طه.

(٣) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٩٧/٤؛ والمحرر ٢٧/٦.

(٤) الآية ٨١ من النحل.

- الأنعام -

يُسْتَعْمَلُ ثَلَاثِيًّا وَرَبَاعِيًّا، يُقَالُ: كُنْتُ الشَّيْءَ وَأَكُنْتُه كِنًا وَأَكُنَانًا، إِلَّا أَنْ الرَّاعِبَ فَرُقَ بَيْنَ فَعَلٍ وَأَفْعَلٍ فَقَالَ (١): «وَحُصَّ كُنْتُ بِمَا يُسْتَرُّ مِنْ بَيْتٍ أَوْ ثَوْبٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَجْسَامِ، قَالَ تَعَالَى: «كَانَهُنَّ بَيْضٌ مَكْنُونٌ» (٢) وَأَكُنْتُ بِمَا يُسْتَرُّ فِي النَّفْسِ، قَالَ تَعَالَى: «أَوْ أَكُنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ» (٣). قُلْتُ: وَيَشْهَدُ لِمَا قَالَ قَوْلُهُ أَيْضًا: «إِنَّهُ لِقُرْآنٌ كَرِيمٌ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ» (٤) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ» (٥). وَكِنَانٌ يُجْمَعُ عَلَى أَكِنَّةٍ فِي الْقِلَّةِ وَالكَثْرَةِ لِتَضْعِيفِهِ، وَذَلِكَ أَنْ فَعَالًا وَفَعَالًا يَفْتَحُ الْفَاءَ وَكَسَرَهَا يُجْمَعُ فِي الْقِلَّةِ عَلَى أَفْعَلَةٍ كَأَحْمِرَةٍ وَأَقْدَلَةٍ (٦)، وَفِي الْكَثْرَةِ عَلَى فُعَلٍ كَحُمْرٍ وَقُدُلٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُضَاعَفًا كـ «بَتَاتٍ» (٧) وَ«كِنَانٍ»، أَوْ مَعْتَلٌ اللَّامُ كَخِبَاءٍ وَقَبَاءٍ (٨) فَيُلْتَزَمُ جَمْعُهُ عَلَى أَفْعَلَةٍ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى فُعَلٍ إِلَّا فِي قَلِيلٍ مِنَ الْكَلَامِ كَقَوْلِهِمْ عُنْ (٩) وَحُجَّجَ (١٠) فِي جَمْعِ عِنَانٍ وَحِجَّاجٍ (١١).

قَوْلُهُ: «أَنْ يَفْقَهُوه» فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ، وَفِيهِ تَأْوِيلَانِ سَبَقَا، أَحَدُهُمَا: كِرَاهَةٌ أَنْ يَفْقَهُوه، وَهُوَ رَأْيُ الْبَصْرِيِّينَ، وَالثَّانِي: حَذْفُ «لَا» أَي: أَنْ لَا يَفْقَهُوه، وَهُوَ رَأْيُ الْكُوفِيِّينَ.

-
- (١) المفردات ٤٤٢ .
 (٢) الآية ٤٩ من الصافات .
 (٣) الآية ٢٣٥ من البقرة .
 (٤) الآية ٧٨ من الواقعة .
 (٥) الآية ٦٩ من القصص .
 (٦) الفذال: جماع مؤخر الرأس .
 (٧) البتات: الزاد ومتاع البيت .
 (٨) القباء: نوع من الثياب .
 (٩) العنان: سير اللجام الذي تمسك به الدابة .
 (١٠) الحججاج: الطريق المحفرة .
 (١١) انظر: أوضح المسالك ٦٤٧/٢ .

- الأنعام -

قوله: «وَقَرَأْ» عطفٌ على «أَكِنَّة» فينتصبُ انتصابه، أي: وجعلنا في آذانهم وقراً. و«في آذانهم» كقوله «على قلوبهم». وقد تقدّم أنّ «جعل» يحتمل معانٍ ثلاثةً فيكونُ هذا الجار مبنياً عليها من كونه مفعولاً ثانياً قُدِّمَ، أو متعلقاً بها نفسها أو حالاً.

والجمهور على فتح الواو من «وَقَرَأْ»، وقرأ^(١) طلحة بن مصرف بكسرها والفرق بين الوقر والوقر أنّ المفتوح هو الثقل في الأذن، يُقال منه: وَقِرْتُ أذنه بفتح القاف وكسرها، والمضارع تَقِرُّ وتُوقِرُ بحسب الفعلين كَتَعِدُ وتُوجَلُ. وحكى أبو زيد: أذنٌ موقورة، وهو جارٍ على القياس، ويكون فيه دليلٌ على أن وقر الثلاثي يكون متعدياً، وسُمِعَ «أذنٌ موقرة» والفعل على هذا أوقرت رباعياً كأكرم. والوقر - بالكسر - الحِمْلُ للحمار والبغل ونحوهما، كالوسق للبعير، قال تعالى: «فَالْحَامِلَاتِ وِقْرًا»^(٢) فعلى هذا قراءة الجمهور واضحة أي: وجعلنا في آذانهم ثِقلاً أي: صَمَمًا. وأمّا قراءة طلحة فكانه جعل آذانهم وقرت من / الصمم كما تُوقِرُ الدابة بالحِمْلِ، والحاصل أن المادة تدلُّ على الثقل والرزانة، ومنه الوقار للتؤدة والسكينة، وقوله تعالى: «وفي آذانهم وقرًا» فيه الفصلُ بين حَرَفِ العطفِ وما عطفه بالجار مع كون العاطف على حرفٍ واحد وهي مسألةٌ خلافٍ تقدّم تحقيقها في قوله: «أن تُؤدُّوا الأماناتِ إلى أهلها»^(٣)، والظاهر أن هذه الآية ونظائرها مثل قوله: «أتينا في الدنيا حسنةً وفي الآخرة حسنةً»^(٤) ليس مما فصل فيه بين العاطفِ ومعطوفه. وقد حَقَّقْتُ جميع ذلك في الموضوع المُشار إليه.

قوله: «حتى إذا جاؤوك» قد تقدّم الكلام في «حتى» الداخلة على «إذا»

(١) انظر: البحر ٩٧/٤؛ الشواذ ٣٦.

(٢) الآية ٢ من الذاريات.

(٣) الآية ٥٨ من النساء.

(٤) الآية ٢٠١ من البقرة.

- الأنعام -

في أول النساء^(١). وقال أبو البقاء^(٢) هنا: «إذا» في موضع نصب بجوابها وهو «يقول»، وليس لـ «حتى» هنا عملٌ وإنما أفادت معنى الغاية كما لا تعمل في الجمل». وقال الحوفي: «حتى» غاية، و«يُجادلونك» حال، و«تقول» جواب «إذا»، وهو العامل في «إذا». وقال الزمخشري^(٣): «هي «حتى» التي تقع بعدها الجمل، والجملُ قوله: «إذا جاؤوك يجادلونك يقول»، و«يُجادلونك» في موضع الحال، ويجوزُ أن تكونَ الجارّة، ويكون «إذا جاؤوك» في محل الجرِّ بمعنى: حتى وقت مجيئهم، ويُجادلونك حال، وقوله: «يقول الذين كفروا» تفسير له، والمعنى: أنه بلغ تكذيبهم الآياتِ إلى أنهم يجادلونك وينكرونك، وفسّر مجادلتهم بأنهم يقولون: إن هذا إلا أساطير الأولين.

قال الشيخ^(٤): «وقد وُفق الحوفي وأبو البقاء وغيرهما للصواب في ذلك، ثم ذكر عبارة أبي البقاء والحوفي. وقال أيضاً: «و«حتى» إذا وقع بعدها «إذا» يُحتمل أن تكونَ بمعنى الفاء، ويُحتمل أن تكونَ بمعنى إلى أن، فيكون التقدير: فإذا جاؤوك يجادلونك يقول، أو يكون التقدير: وجعلنا على قلوبهم أكنة، وكذا إلى أن قالوا: إن هذا إلا أساطير الأولين، وقد تقدّم أن «يُجادلونك» حالٌ من فاعل «جاؤوك»، و«يقول»: إمّا جواب «إذا» وإمّا مفسّرةً للمجيء كما تقدّم تقريره.

و«أساطير» فيه أقوال، أحدها: أنه جمع لواحد مقدر، واختلّف في ذلك المقدر فقيل: أسطورة، وقيل: أسطارة، وقيل: أسطور، وقيل: أسطار،

(١) انظر إعرابه للآية ٦ من النساء.

(٢) الإملاء ١/٢٣٨.

(٣) الكشاف ٢/١٢.

(٤) البحر ٤/٩٩.

- الأنعام -

وقيل: إسْطِير. وقال بعضهم: بل لُفِظَ بهذه المفردات. والثاني: أنه جمع جمع، فأساطير جمع أسْطَار، وأسْطَار جمع سَطْر بفتح الطاء، وأما سَطْر بسكونها فجمعه في القلة على أسْطَر، وفي الكثرة على سَطُور كفُلْس وأفُلْس وفُلُوس. والثالث: أنه جَمْعُ جَمْعِ الجمع، فأساطير جمع أسْطَار، وأسْطَار جمع أسْطَر، وأسْطَر جمع سَطْر. وهذا مروى عن الزجاج^(١). وهذا ليس بشيء، فإنَّ «أسْطَار» ليس جمعَ أسْطَر، بل هما مثالا جمع قلة. الرابع: أنه اسم جمع، قال ابن عطية^(٢): «وقيل: هو اسم جمع لا واحد له من لفظه» وهذا ليس بشيء؛ لأنَّ النحويين قد نصُّوا على أنه إذا كان على صيغة تَخُصُّ الجموع لم يُسمَّوه اسم جمع بل يقولون هو جمعُ كعباديد^(٣) وشماطيط^(٤). وظاهر كلام الراغب^(٥) أن أساطير جمع سَطْر بفتح الطاء فإنه قال: «وجمع سَطْر - يعني بالفتح - أسْطَار وأساطير» ووقال المبرد: «هي جمع أسطورة نحو أَرْجوحة وأراجيح وأُحْدُوثة وأحاديث». ومعنى الأساطير الأحاديث الباطلة والترهات ممَّا لا حقيقةَ له.

أ. (٢٦) قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ﴾: في الضميرين - أعني هم وهاء «عنه» - أوجه، أحدها: أن المرفوع يعود على الكفار، والمجرور يعود على القرآن، وهو أيضاً الذي عاد عليه الضمير المنصوب من «يَفْقَهُوه»، والمشارُ إليه بقولهم: «إنَّ هذا». والثاني: أنَّ «هم» يعود على مَنْ تقدَّم ذِكْرُهُمْ مِنَ الكفار، وفي «عنه» يعود على الرسول، وعلى هذا ففيه التفاتٌ من الخطاب إلى الغيبة، فإنَّ قوله: «جاؤوك يجادلونك» خطاب للرسول، فخرج

(١) لم يرد هذا في كتابه «معاني القرآن».

(٢) المحرر ٢٨/٦.

(٣) العباديد: الفرق من الناس.

(٤) قوم شماطيط: متفرقون.

(٥) المفردات ٢٣٣.

- الأنعام -

من هذا الخطاب إلى الغيبة. وقيل: يعود المرفوع على أبي طالب وأتباعه.
وفي قوله «يَنْهَوْنَ» و«يَنْأَوْنَ» تجنيس التصريف، وهو عبارة عن انفراد كل كلمة عن الأخرى بحرف فينْهَوْنَ انفردت بالهاء، ويَنْأَوْنَ بالهمزة، ومثله قوله تعالى: «وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ»^(١) «بما كنتم تفرحون... وبما كنتم تَمْرَحُونَ»^(٢) وقوله عليه السلام: «الخيْلُ معقودٌ في نواصيها الخيرُ»^(٣)، وبعضهم يسميه «تجنيس التحريف» وهو الفرق بين كلمتين بحرف، وأنشدوا^(٤):

١٨٨٤- إن لم أُنْزِ على ابن حرب غارةً لم تَحُلْ يوماً من نهاب نفوسِ

/ وذكر غيره أن تجنيس التحريف هو أن يكون الشكل فرقاً بين [٣٠٦/أ] كلمتين، وجعل منه «اللَّهُمَّ تَفْتَحِ اللَّهُمَّ»^(٥) وقد تقدم تحقيق ذلك. وقرأ^(٦) الحسن البصري «ويَنْوْنَ» بإلقاء حركة الهمزة على النون وحذفها، وهو تخفيف قياسي. والتأني: البُعد، قال^(٧):

١٨٨٥- إذا غيّر التأني المُحِبِّينَ لم يَزَلْ رَسِيْسُ الهوى مِنْ حُبِّ مِئَةِ يَبْرُحْ
وقال آخر^(٨):

١٨٨٦- أَلَا حَبْدًا هِنْدُ وَأَرْضُهَا هِنْدُ وَهِنْدُ أَتَى مِنْ دُونِهَا التَّأْنِي وَالْبَعْدُ

(١) الآية ١٠٤ من الكهف.

(٢) الآية ٧٥ من غافر.

(٣) رواه البخاري (الفتح): الجهاد ٥٤/٦؛ الموطأ: الجهاد ٤٦٧/٢؛ ابن حنبل ٤٩/٢.

(٤) تقدم برقم ٨٠٣.

(٥) اللُّهَاءُ: لحمَةٌ في الخلق، وبالضم العطية. انظر: أساس البلاغة ٥٧٨.

(٦) البحر ١٠٠/٤.

(٧) البيت لذئ الرمة وهو في ديوانه ١١٩٢/٢؛ والتاج: رسس؛ والحزانة ٧٥/٤.

(٨) تقدم برقم ٤٦٦.

- الأنعام -

عطف الشيء على نفسه للمغايرة اللفظية، يقال: نَأَى زيدُ يَنْأَى نَأْياً، ويتعدَّى بالهمزة فيقال: أُنَائَتْهُ، ولا يُعدَّى بالتضعيف، وكذا كُلُّ ما كان عينه همزة. ونقل الواحدي أنه يقال: نَأَيْتُهُ بمعنى نَأَيْتُ عَنْهُ، أنشد المبرد^(١):

١٨٨٧- أعاذلُ إن يُصبحُ صدائي بفقرةٍ بعيداً نأني صاحبِي وقريبِي
أي: نَأَى عني. وحكى اللَّيْثُ: «نَأَيْتُ الشيءَ» أي: أبعدته، وأنشد^(٢):

١٨٨٨- إذا ما التَّقِينَا سَالَ من عِبْرَاتِنَا شَائِبُ يُنْأَى سَيْلُهَا بالأصابع
فبناه للمفعول أي: يُنْحَى وَيُبْعَد. والحاصلُ أن هذه المادةُ تدلُّ على البُعد، ومنه: أُنْأَى أي: أفتعلُ النَّأَى. والمُنْأَى: الموضعُ البعيد، قال النابغة^(٣):

١٨٨٩- فَإِنَّكَ كالموتِ الذي هو مُدْرِكِي وإنْ خِلْتُ أَنَّ المُنْأَى عنكَ واسعُ
وتنأى: تباعد، ومنه النَّوْىُ للحفيرة التي حول الخباء لتُبْعَدَ عنه الماء. وقُرئ: «وناءٌ بجانبه»^(٤) وهو مقلوبٌ مِنْ نَأَى، ويدل على ذلك أن الأصل هو المصدرُ وهو النَّأَى بتقديم الهمزة على حرف العلة.

قوله: «وإن يُهْلِكُونَ» «إن» نافيةٌ كالتي في قوله: «إن هذا»^(٥)، و«أنفسهم» مفعولٌ، وهو استثناء مفرغ، ومفعول «يشعرون» محذوف: إمَّا اقتصاراً وإمَّا اختصاراً، أي: وما يشعرون أنهم يُهْلِكُونَ أنفسهم.

آ. (٢٧) قوله تعالى: ﴿ولو ترى﴾: جوابها محذوف لفهم

(١) البيت للنمر بن تولب وهو في الكامل ٣٧٣/١.

(٢) لم أمتد إلى قائله وهو في اللسان: نأى.

(٣) ديوانه ١١١.

(٤) قراءة ابن عامر من رواية ابن ذكوان. السبعة ٥٧٧. وهي الآية ٥١ من فصلت.

(٥) من الآية ٢٥ من الأنعام.

- الأنعام -

المعنى، التقدير: لرأيت شيئاً عظيماً وهولاً مُفْظِعاً. وحَذَفُ الجواب كثيرٌ في التنزيل وفي النظم، كقوله تعالى: «ولو أن قرآناً»^(١) وقول الآخر^(٢):

١٨٩٠- وَجَدَّكَ لَوْ شِئْتُ أَنَا رَسُولُهُ سِوَاكَ وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْ لَكَ مَدْفَعًا
وقوله^(٣):

١٨٩١- فلو أنها نفسٌ تموتُ جميعَةً ولكنها نفسٌ تساقطُ أنفُسًا
وقوله^(٤):

١٨٩٢- كَذَبَ الْعَوَاذِلُ لَوْ رَأَيْنَ مُنَاخَنَا بِحَزِيرِ رَامَةَ وَالْمَطِيِّ سَوَامِي
وحَذَفُ الجواب أبلغ. قالوا: لأنَّ السَّامِعَ تَذَهَبَ نَفْسُهُ كُلُّ مَذْهَبٍ،
فلو صُرِّحَ له بالجواب وَطَنَ نَفْسَهُ عَلَيْهِ فلم يَخْشَ منه [كثيراً، ولذلك قال
كثير^(٥)]:

١٨٩٣- فقلتُ لها يا عَزُّ كُلِّ مَصِيبَةٍ إِذَا وُطِنَتْ لَهَا النَفْسُ ذَلَّتْ [و
«ترى» يجوز أن تكونَ بَصْرِيَّةً ومفعولها محذوف، أي: ولو ترى
حالهم، ويجوز أن تكونَ القلبيةَّة، والمعنى: ولو صرَّفتَ فِكرَكَ الصحيحَ لأنَّ
تتدبَّرَ حالهم لا زُددتَ يقيناً.

وفي «لو» هذه وجهان، أظهرهما: أنها الامتناعية فينصرف المضارع
بعدها للمضي، ف«إذ» باقية على أصلها من دلالتها على الزمن الماضي،

(١) الآية ٣١ من الرعد.

(٢) تقدم برقم ٨٠١.

(٣) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ١٠٧؛ وابن يعيش ٨/٩.

(٤) البيت لجرير وهو في ديوانه ٥٥٢؛ وابن يعيش ٨/٩. والسواحي: الرافعة لأبصارها
وأعناقها.

(٥) ديوانه ٩٧، وما بين معقوفين مخروم في الأصل أثبتناه من ي.

- الأنعام -

وهذا وإن كان لم يقع بعدُ لأنه سيأتي يوم القيامة إلا أنه أُبرز في صورة الماضي لتحقّق الوعد. والثاني: أنها بمعنى «إن» الشرطية. و«إن» هنا تكون بمعنى «إذا»، والذي حمل هذا القائل على ذلك كونه لم يقع بعدُ، وقد تقدّم تأويله.

وقرأ الجمهور: «وَقَفُوا» مبنياً للمفعول من وقف ثلاثياً. و«على» يُحتمل أن تكون على بابها وهو الظاهر أي: حُبسوا عليها، وقيل: يجوز أن تكون بمعنى في، وليس بذلك. وقرأ^(١) ابن السَّمِيعِ وزيد بن علي: «وَقَفُوا» مبنياً للفاعل. و«وقف» يتعدّى ولا يتعدّى، وفرقت العرب بينهما بالمصدر، فمصدرُ اللازم على فُعول، ومصدرُ المتعدّي على فَعَل، ولا يقال: أَوْقَفْتُ. قال أبو عمرو بن العلاء: «لم أسمع شيئاً في كلام العرب: أوقفت فلاناً، إلا أني لورأيت رجلاً واقفاً فقلت له: «ما أوقفك ههنا» لكان غندي حسناً. وإنما قال كذلك لأنّ تعدّي الفعل بالهمزة مقيس نحو: ضحك زيد وأضحكته أنا، ولكن سَمِعَ غيره في «وقف» المتعدّي أوقفته. قال الراغب^(٢): «ومنه - يعني من لفظ وَقَفْتُ القوم - استعير وَقَفْتُ الدابة إذا سَبَلْتَهَا فَجَعَلَ الوقف حقيقةً في منع المشي وفي التسييل مجازاً على سبيل الاستعارة، وذلك أن الشيء المُسَبَّل كأنه ممنوع من الحركة، والوقْفُ لفظٌ مشترك بين ما تقدّم وبين سوار من عاج^(٣)، ومنه: «حمار موقّف بأرساغه مثل الوقف من البياض».

قوله: «يَا لَيْتَنَا» قد تقدّم الكلام في «يا» المباشرة للحرف والفعل. وقرأ^(٤): «وَلَا نُكذِّبُ» و«نُكُونُ» برفعهما نافع وأبو عمرو وابن كثير والكسائي،

(١) انظر: البحر ١٠١/٤.

(٢) المفردات ٥٣٠.

(٣) انظر: اللسان «وقف».

(٤) انظر: السبعة ٢٥٥؛ الحجة ٢٤٥؛ الكشف ٤٢٧/١؛ النشر ٢٤٨/٢؛ البحر

١٠١/٤.

- الأنعام -

وینصبهما حمزة وحفص عن عاصم، ويرفع الأول ونصب الثاني ابن عامر وأبو بكر. ونقل الشيخ^(١) عن ابن عامر أنه نصب الفعلين، ثم قال بعد كلام طويل «قال ابن عطية^(٢): وقرأ ابن عامر / في رواية هشام بن عمار عن [٣٠٦/ب] أصحابه عن ابن عامر: «ولا نكذب» بالرفع، و«نكون» بالنصب^(٣). فأما قراءة الرفع فيهما ففيها ثلاثة أوجه، أحدها: أن الرفع فيهما على العطف على الفعل قبلهما وهو «نرد»، ويكونون قد تمنوا ثلاثة أشياء: الرد إلى دار الدنيا، وعدم تكذيبهم بآيات ربهم، وكونهم من المؤمنين. والثاني: أن الواو واو الحال، والمضارع خبر مبتدأ مضمرة، والجملة الاسمية في محل نصب على الحال من مرفوع «نرد»، والتقدير: يا ليتنا نرد غير مكذبين وكائنين من المؤمنين، فيكون تمني الرد مقيداً بهاتين الحالين، فيكون الفعلان أيضاً داخلين في التمني.

وقد استشكل الناس هذين الوجهين: بأن التمني إنشاء، والإنشاء لا يدخله الصدق ولا الكذب، وإنما يدخلان في الإخبار، وهذا قد دخله الكذب لقوله تعالى: «وإنهم لكاذبون»^(٤). وقد أجابوا عن ذلك بثلاثة أوجه، أحدها - ذكره الزمخشري^(٥) - قال: «هذا تمن تضمن معنى العدة فجاز أن يدخله التكذيب كما يقول الرجل: «ليت الله يرزقني مالاً فأحسب إليك، وأكافئك على صنيعك» فهذا متمن في معنى الواعد، فلورزق مالاً ولم يحسب إلى صاحبه ولم يكافئه كذب، وصح أن يقال له كاذب، كأنه قال: إن رزقني الله مالاً أحسنت إليك.

(١) البحر ١٠١/٤.

(٢) المحرر ٣١/٦.

(٣) انتهى كلام ابن عطية.

(٤) وذلك في الآية التالية.

(٥) الكشاف ١٣/٢.

- الأنعام -

والثاني: أن قوله تعالى: «وإنهم لكاذبون» ليس متعلقاً بالتمني، بل هو محض إخبار من الله تعالى بأنهم ديدنهم الكذب وهجيراهم ذلك، فلم يدخل الكذب في التمني. وهذا الجوابان واضحان، وثانيهما أوضح.

والثالث: أننا لا نسلم أن التمني لا يدخله الصدق ولا الكذب، بل يدخلانه، وعزى ذلك إلى عيسى بن عمر. واحتج على ذلك بقول الشاعر^(١):

١٨٩٤ - مَنِيَّ إِن تَكُنْ حَقًّا يَكُنْ أَحْسَنَ الْمَنَى وَإِلَّا فَقَدْ عَشْنَا بِهَا زَمَنًا رَغْدًا

قال: «وإذا جاز أن توصف المني بكونها حقاً جاز أن توصف بكونها باطلاً وكذباً». وهذا الجواب ساقط جداً، فإن الذي وُصِفَ بالحق إنما هو المني، والمُني جمع مُنِيَّةٍ والمُنِيَّةُ توصف بالصدق والكذب مجازاً؛ لأنها كأنها تعد النفس بوقوعها فيقال لما وقع منها صادق ولما لم يقع منها كاذب، فالصدق والكذب إنما دخلا في المُنِيَّةِ لا في التمني.

والثالث من الأوجه المتقدمة أن قوله «ولا نكذب» خبر لمبتدأ محذوف، والجملة استثنائية لا تعلق لها بما قبلها، وإنما عطفَت هاتان الجملتان الفعليتان على الجملة المشتملة على أداة التمني وما في حيزها فليست داخلية في التمني أصلاً، وإنما أخبر الله تعالى عنهم أنهم أخبروا عن أنفسهم بأنهم لا يكذبون بآيات ربهم، وأنهم يكونون من المؤمنين، فتكون هذه الجملة وما عطف عليها في محل نصب بالقول، كأن التقدير: فقالوا: يا ليتنا نرُدُّ وقالوا: نحن لا نكذب ونكون من المؤمنين. واختار سيبويه^(٢) هذا الوجه، وشبهه بقولهم: «دعني ولا أعود»، أي وأنا لا أعود تركني أولم تركني، أي: لا أعود على كل حال، كذلك معنى الآية أخبروا أنهم لا يكذبون بآيات ربهم وأنهم يكونون من المؤمنين على كل حال، زدوا أولم يرُدوا.

(١) لم أقف عليه.

(٢) الكتاب ٤٩٨/١.

- الأنعام -

وهذا الوجه وإن كان الناس قد ذكروه ورجحوه واختاره سيبويه - كما مر - فإن بعضهم استشكل عليه إشكالاً وهو: أن الكذب لا يقع في الآخرة فكيف وُصفوا بأنهم كاذبون في الآخرة في قولهم «ولا نكذب ونكون»؟ وقد أُجيب عنه بوجهين، أحدهما: أن قوله «وإنهم لكاذبون» استيثاقٌ لذمهم بالكذب، وأن ذلك شأنهم كما تقدّم ذلك آنفاً. والثاني: أنهم صمّموا في تلك الحال على أنهم لورُدُّوا لَمَّا عادوا إلى الكفر لَمَّا شاهدوا من الأهوال والعقوبات، فأخبر الله تعالى أن قولهم في تلك الحال: «ولا نكذب» وإن كان عن اعتقاد وتصميم يتغيّر على تقدير الرد ووقوع العود، فيصير قولهم: «ولا نكذب» كذباً، كما يقول اللص عند ألم العقوبة: «لا أعود»، ويعتقد ذلك ويصمم عليه، فإذا خلّص وعاد كان كاذباً.

[وقد أجاب مكي^(١) أيضاً بجوابين، أحدهما]^(٢) قريب مما تقدّم، والثاني لغيره، فقال: «أي: لكاذبون في الدنيا في تكذيبهم الرسل وإنكارهم البعث للحال التي كانوا عليها»^(٣). وقد أجاز أبو عمرو وغيره وقوع التكذيب في الآخرة لأنهم ادّعوا أنهم لورُدُّوا لم يكذبوا بآيات الله، فعلم الله ما لا يكون لو كان كيف يكون، وأنهم لورُدُّوا لم يؤمنوا ولكذبوا بآيات الله، فأكذبهم الله في دعواهم».

وأما نَصْبُهُما فياضمار «أن» بعد الواو التي بمعنى مع، كقولك: «ليت لي مالاً وأنفق منه» فالفعل منصوب بإضمار «أن» و«أن» مصدرية ينسبك منها ومن الفعل بعدها مصدرٌ، والواو حرف عطف فيستدعي معطوفاً عليه، وليس قبلها في الآية إلا فعلٌ فكيف يُعطفُ اسمٌ على فعل؟ فلا جرَمَ أنا نقدّر مصدرًا

(١) المشكل لمكي ١/٢٦٢.

(٢) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من ي.

(٣) عبارة المشكل: «فيكون ذلك حكاية للحال التي كانوا عليها في الدنيا».

- الأنعام -

متوهماً يُعْطَفُ هذا المصدر المنسبك من «أَنْ» وما بعدها عليه، والتقدير: يا ليتنا لنا رَدٌّ وانتفاءُ تكذيبِ آياتِ ربنا وكونِ من المؤمنين، أي: ليتنا لنا رَدٌّ مع هذين الشئيين، فيكون عدمُ التكذيبِ والكونُ من المؤمنين مُتَمَيِّنِينَ أيضاً، فهذه الثلاثةُ الأشياءُ: أعني الرَدُّ وعدمُ التكذيبِ والكونُ من المؤمنين متمتأةٌ بقيد الاجتماع، لا أَنْ كُلُّ واحدٍ متمنى وحده؛ لأنه كما قَدَّمْتُ لك: هذه الواوُ شرطٌ إضمار «أَنْ» بعدها: أن تصلح «مع» في مكانها، فالنصبُ يُعَيِّنُ أَحَدَ احتمالاتها في قولك «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» وشبهه، والإشكالُ المتقدم وهو إدخالُ التكذيبِ على التمني واردةٌ هنا، وقد تقدم جواب ذلك، إلا أن بعضه يتعدَّرُ هنا: وهو كون «لا نكذبُ، ونكونُ» مستأنفَيْن سيقاً لمجرد الإخبار، فبقي: إمَّا لكون التمني دخله معنى الوعد، وإمَّا أن قوله تعالى: «وإنهم لكاذبون» ليس راجعاً إلى تمنِّيهم، وإمَّا لأنَّ التمني يدخله التكذيب، وقد تقدَّم فساده.

وقال ابن الأنباري: «أَكْذَبَهُمْ في معنى التمني؛ لأن تمنِّيهم راجعٌ إلى معنى: «نحن لا نكذبُ إذا رُدُّدنا» فغلبَ عزَّ وجل تأويلُ الكلام فأكذبهم، ولم يُستعمل لفظ التمني». وهذا الذي قاله ابن الأنباري تقدَّم معناه بأوضح من هذا. قال الشيخ^(١): «وكثيراً ما يوجد في كتب النحو أنَّ هذه الواوُ المنصوبُ بعدها هو على جواب التمني، كما قال الزمخشري^(٢): «وقرىء: ولا نكذبُ ونكونُ بالنصب بإضمار أَنْ على جواب التمني، ومعناه: إنَّ رُدُّدنا لم نكذبُ ونكنُ من المؤمنين». قال^(٣): «وليس كما ذكر، فإنَّ نَصَبَ الفعل بعد الواوُ ليس على جهة الجواب؛ لأنَّ الواوُ لا تقع [في]^(٤) جواب الشرط فلا ينعقد

(١) البحر ١٠١/٤.

(٢) الكشاف ١٣/٢.

(٣) أي الشيخ أبوحيان.

(٤) زيادة من البحر.

- الأنعام -

مما قبلها ولا مما بعدها شرط وجواب، وإنما هي واو «مع» يُعْطَفُ ما بعدها على المصدر المتوهم قبلها، وهي واو العطف يتعَيَّنُ مع النصب أحدُ محامِلِها الثلاثة: وهي المعيةُ ويُمَيِّزُها من الفاء تقديرُ «مع» موضعها، كما أن فاء الجواب إذا كان بعدها فعلٌ منصوبٌ ميِّزُها تقدير شرط قبلها أو حال مكانها. وشُبْهَةٌ مَنْ قال إنها جواب أنها تنصب في المواضع التي تنصب فيها الفاء، فتوهم أنها جواب. وقال سيويه^(١): «الواو تنصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء، والواو والفاء معناهما مختلفان، ألا ترى^(٢)»:

١٨٩٥ - لا تَنَّهُ عن خلق وتأتي مثله

لو دخلت الفاء هنا لأفسدت المعنى، وإنما أراد: لا تجمع النهي والإتيان وتقول: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» لو أَدْخَلْتَ الفاء فَسَدَ المعنى». قال الشيخ^(٣): «ويوضِّح لك أنها ليست بجواب انفراد الفاء دونها بأنها إذا حُدِثَ انجزم الفعل بعدها بما قبلها لما تَضَمَّنَهُ من معنى الشرط إلا في النفي^(٤)، فإن ذلك لا يجوز». قلت: قد سبق الزمخشري إلى هذه العبارة أبو إسحاق الزجاج شيخ الجماعة. قال أبو إسحاق^(٥): «نصب على الجواب بالواو في التمني كما تقول: «ليتك تصير إلينا ونكرمك» المعنى: ليت مصيرك يقع وإكرامنا، ويكون المعنى: ليت رُدُّنا وقع وأن لا نكدَّب».

وأما كون الواو ليست بمعنى الفاء فصحيح، على ذلك جمهور النحاة. إلا أنني رأيت أبا بكر ابن الأنباري خرَّج النصب على وجهين، أحدهما: أن

(١) الكتاب ٤٢٤/١.

(٢) تقدم برقم ٤١١.

(٣) البحر ١٠٢/٤.

(٤) عبارة البحر: «إلا إذا نصبت بعد النفي وسقطت الفاء فلا ينجزم».

(٥) معاني القرآن ٢٦٣/٢.

- الأنعام -

الواو بمعنى الفاء. قال أبو بكر: «في نصب «نكذب» وجهان، أحدهما: أن الواو مُبدلة من الفاء، والتقدير: يا ليتنا نُرُدُّ فلا نكذب ونكون، فتكون الواو هنا بمنزلة الفاء في قوله: «لو أن لي كرة فأكون من المحسنين»^(١) يؤكد هذا قراءة ابن مسعود وابن أبي إسحاق: «يا ليتنا نُرُدُّ فلا نكذب» بالفاء منصوباً. والوجه الآخر: [ب/٣٠٧] النصب على الصرف ومعناه الحال، أي: يا ليتنا نُرُدُّ غير مكذِّبين / .

وأما قراءة ابن عامر - برفع الأول ونصب الثاني - فظاهرة بما تقدم؛ لأنَّ الأول يرتفع على حد ما تقدم من التأويلات، وكذلك نصب الثاني يتخرج على ما تقدم، ويكون قد أدخل عدم التكذيب في التمني أو استأنفه، إلا أن المنصوب يحتمل أن يكون من تمام قوله «نُرُدُّ» أي: تَمَنُّوا الرُّدَّ مع كونهم من المؤمنين، وهذا ظاهر إذا جعلنا «ولا نكذب» معطوفاً على «نُرُدُّ» أو حالاً منه. وأما إذا جعلنا «ولا نكذب» مستأنفاً فيجوز ذلك أيضاً ولكن على سبيل الاعتراض، ويحتمل أن يكون من تمام «ولا نكذب» أي: لا يكون منا تكذيب مع كوننا من المؤمنين، ويكون قوله «ولا نكذب» حينئذ على حاله، أعني من احتمال العطف على «نُرُدُّ» أو الحالية أو الاستئناف، ولا يخفى حينئذ دخول كونهم مع المؤمنين في التمني وخروجه منه بما قرَّرته لك.

وقرىء شاذاً عكس قراءة ابن عامر، أي: بنصب «نكذب» ورفع «نكون». وتخريجها على ما تقدم، إلا أنها يضعف فيها جعل «ونكون» من المؤمنين» حالاً لكونه مضارعاً مُثَبِّتاً إلا بتأويل بعيد كقوله^(٢):

١٨٩٦ - نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكاً

أي: وأنا أرهنهم، وقولهم: «قمت وأصك عينه»، ويدل على حذف هذا المبتدأ قراءة أبي: «ونحن نكون من المؤمنين».

(١) الآية ٥٨ من الزمر.

(٢) تقدم برقم ٤١٩.

- الأنعام -

آ. (٢٨) قوله تعالى: ﴿بَلْ بَدَأ﴾: «بل» هنا لانتقال من قصة إلى أخرى وليست للإبطال، وعبارة بعضهم توهم أن فيها إبطالاً لكلام الكفرة فإنه قال: «بل» رَدُّ لِمَا تَمَنَّوْهُ، أي: ليس الأمر على ما قالوه لأنهم لم يقولوا ذلك رغبةً في الإيمان، بل قالوه إشفاقاً من العذاب وطمعاً في الرحمة. قال الشيخ^(١): «ولا أدري ما هذا الكلام؟». قلت: ولا أدري ما وَجْهُ عدم الدراية منه؟ وهو كلام صحيح في نفسه، فإنهم لما قالوا: يا ليتنا كنا نؤمن، ولكن هذا التمني ليس بصحيح، لأنهم إنما قالوه تقيّةً، فقد يتمنى الإنسان شيئاً بلسانه وقلبه فارغ منه. وقال الزجاج^(٢) «بل» هنا استدراك وإيجاب نفي كقولهم: ما قام زيد بل قام عمرو». قال الشيخ^(٣): «ولا أدري ما النفي الذي سبق حتى توجه «بل»؟ قلت: الظاهر أن النفي الذي أراه الزجاج هو الذي في قوله: «ولا نكذبُ بآيات ربنا» إذا جعلناه مستأنفاً على تقدير: ونحن لا نكذبُ، والمعنى: بل إنهم مُكذَّبون.

وفاعل «بدا» قوله: «ما كانوا»، و«ما» يجوز أن تكون موصولةً اسميةً وهو الظاهر، أي: ظهر لهم الذي كانوا يُخفونه. والعائد محذوف. ويجوز أن تكون مصدريةً، أي ظهر لهم إخفاؤهم، أي: عاقبته، أو أُطلق المصدرُ على اسم المفعول، وهو بعيد، والظاهر أن الضميرين: أعني المجرورَ والمرفوعَ في قوله «بدا لهم ما كانوا يخفون» عائدان على شيء واحد، وهم الكفار أو اليهود والنصارى خاصة. وقيل: المجرورُ للأتباع والمرفوعُ للرؤساء، أي: بل بدا للأتباع ما كان الوجهاء المتبوعون يُخفونه.

قوله: «ولورُدُوا» قرأ الجمهور بضم الراء خالصاً. وقرأ^(٤) الأعمش

(١) البحر ١٠٣/٤.

(٢) لم يرد هذا القول في «معاني القرآن».

(٣) المحرر ١٠٣/٤.

(٤) البحر ١٠٤/٤.

- الأنعام -

ويحيى بن وثاب وإبراهيم: «رُدُّوا» بكسرهما خالصاً. وقد عَرَفَتْ أن الفعل الثلاثي المضاعف العين واللام يجوز في فائه إذا بُني للمفعول ثلاثة الأوجه المذكورة في فاء الثلاثي المعتل العين إذا بُني للمفعول نحو: قيل وبيع، وقد تقدّم ذلك. وقال الشاعر^(١):

١٨٩٧- وما جِلٌّ مِنْ جَهْلٍ حُبًّا حُلْمَانِنَا ولا قائلُ المَعْرُوفِ فِينَا يُعْتَفُّ
بكسر الحاء.

قوله: «وإنهم لكاذبون» تقدّم الكلام على هذه الجملة: هل هي مستأنفة أو راجعة إلى قوله «يا ليتنا»؟

آ. (٢٩) قوله تعالى: ﴿وقالوا﴾: هل هذه الجملة معطوفة على جواب «لو»، والتقدير: ولورُدُّوا لعادوا ولقالوا، أو هي مستأنفة ليست داخلية [أ/٣٠٨] في حيز «لو»، / أو هي معطوفة على قوله: «وإنهم لكاذبون»؟ ثلاثة أوجه، ذكر الزمخشري^(٢) الوجهين الأول والآخر فإنه قال: «وقالوا عطف على «لعادوا» أي: لورُدُّوا لكفروا ولقالوا: إن هي إلا حياتنا الدنيا، كما كانوا يقولون قبل معاينة القيامة، ويجوز أن يُعطف على قوله: «وإنهم لكاذبون» على معنى: وإنهم لقوم كاذبون في كل شيء». والوجه الأول منقول عن ابن زيد، إلا أن ابن عطية رده فقال^(٣): «وتوقيفُ اللّٰه لهم في الآية بعدها على البعث والإشارة إليه في قوله «أليس هذا بالحق» يردُّ على هذا التأويل». وقد يُجاب عن هذا باختلاف حالين: فإن إقرارهم بالبعث حقيقة إنما هو في الآخرة، وإنكارهم ذلك إنما هو في الدنيا بتقدير عَوْدِهِمْ إلى الدنيا، فاعترافهم به في الدار الآخرة غير منافٍ لإنكارهم إياه في الدنيا.

(١) تقدم برقم ١٨٨.

(٢) الكشف ١٣/٢.

(٣) المحرر ٣٤/٦.

- الأنعام -

قوله: «إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا» «إِنَّ» نافية و«هي» مبتدأ، و«حياتُنَا» خبرها، ولم يكتفوا بمجرد الإخبار بذلك حتى أبرزوها محصورةً في نفي وإثبات، و«هي» ضمير مُبْهَم يفسره خبره، أي: ولا نعلم ما يُراد به إلا بذكر خبره، وهو من الضمائر التي يفسرها ما بعدها لفظاً ورتبة، وقد قَدِّمْتُ ذلك عند قوله: «فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ»^(١)، وكونُ هذا ممَّا يفسره ما بعده لفظاً ورتبةً فيه نظرٌ، إذ لِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ «هي» تعود على شيء دَلَّ عليه سياقُ الكلام، كأنهم قالوا: إِنَّ الْعَادَةَ الْمُسْتَمِرَّةَ أَوْ إِنْ حَالَتْنَا وَمَا عَهَدْنَا إِلَّا حَيَاتِنَا الدُّنْيَا، واستند هذا القائل إلى قولِ الزمخشري^(٢): «هذا ضميرٌ لا يُعْلَمُ ما يُراد به إلا بِذِكْرِ ما بعده» ومثَّلَ الزمخشري بقول العرب: «هي النفس تتحمَّل ما حَمَلَتْ» و«هي العرب تقول ما شاءت».

وليس فيما قاله الزمخشري دليل له؛ لأنه يعني أنه لا يُعلم ما يعود عليه الضمير إلا بذكر ما بعده، وليس في هذا ما يدلُّ على أن الخبر مفسَّر للضمير، ويجوز أن يكون المعنى: إن الحياة إلا حياتنا الدنيا، فقوله «إلا حياتنا الدنيا» دالٌّ على ما يفسر الضمير وهو الحياة مطلقاً، فَصَدَّقَ عليه أنه لا يعلم ما يُراد به إلا بذكر ما بعده من هذه الحيثية لا من حيثية التفسير، ويدلُّ على ما قلته قولُ أبي البقاء^(٣): «هي كنايةٌ عن الحياة، ويجوز أن يكون ضميرُ القصة».

قلت: أمَّا أولُ كلامه فصحيحٌ، وأمَّا آخره وهو قوله: «إِنَّ هِيَ ضَمِيرُ الْقِصَّةِ» فليس بشيء؛ لأن ضمير القصة لا يفسر إلا بجملةٍ مصرَّحٍ بجزئياتها. فإن قلت: الكوفي يجوزُ تفسيره بالمفرد فيكون نحوهم. فالجواب أن الكوفي إنما يُجَوِّزُه بمفرد عاملِ عملِ الفعل نحو: «إنه قائم زيد» و«وظنته قائماً زيداً» لأنه في صورة الجملة، إذ في الكلام مسندٌ ومسندٌ إليه. أمَّا نحو

(١) الآية ٢٩ من البقرة.

(٢) لم يرد في «الكشاف» في هذا الموضع.

(٣) الإملاء ١/٢٣٩.

«هوزيد» فلا يُجيزه أحدٌ، على أن يكون «هو» ضمير شأنٍ ولا قصة، والدنيا صفة الحياة، وليست صفةً مزيلةً اشتراكاً عارضاً، يعني أن ثمَّ حياةً غيرَ دنيا يُقَرُّون بها، لأنهم لا يَعْرِفون إلا هذه، فهي صفةٌ لمجرد التوكيد، كذا قيل، وَيَعْنون بذلك أنها لا مفهوم لها، وإلا فحقيقةُ التوكيد غير ظاهرةٍ بخلاف «نفخة واحدة»^(١). والباء في قوله «بمبعوثين» زائدةٌ لتأكيد الخبر المنفي، ويحتمل مجرورها أن يكون منصوبَ المحلِّ على أن «ما» حجازيةٌ، أو مرفوعةٌ على أنها تميمية.

أ. (٣٠) قوله تعالى: ﴿على ربهم﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه من باب الحذف، تقديره: على سؤال ربهم أو ملك ربهم أو جزاء ربهم. والثاني: أنه من باب المجاز؛ لأنه كنايةٌ عن الحَبْسِ للتوبيخ، كما يوقفُ العبدُ بين يدي سيِّده ليعاتبه، ذكر ذلك الزمخشري^(٢)، ورجَّح المجاز على الحذف لأنه بدأ بالمجاز، ثم قال: «وقيل [وُقِفوا]^(٣) على جزاء ربهم». وللناس خلافٌ [٣٠٨/ب] / في ترجيح أحدهما على الآخر. وجملة القول فيه أن فيه ثلاثة مذاهب، أشهرها: ترجيحُ المجاز على الإضمار، والثاني عكسه، والثالث: هما سواء.

قوله: «قال أليس» في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها استفهاميةٌ أي: جواب سؤال مقدر، قال الزمخشري^(٤): «قال» مردودٌ على قول قائلٍ قال: ماذا قال لهم ربُّهم إذا وُقِفوا عليه؟ فقيل: قال لهم: أليس هذا بالحق». والثاني: أن تكون الجملة حاليةً، وصاحبُ الحال «ربُّهم» كأنه قيل: وُقِفوا عليه قائلاً: أليس هذا بالحق. والمشارُ إليه قيل: هو ما كانوا يكذبون به من البعث. وقيل: هو العذاب يدلُّ عليه «فذوقوا العذاب».

(١) من الآية ١٣ من الحاقة.

(٢) الكشاف ١٣/٢.

(٣) زيادة من الكشاف.

(٤) الكشاف ١٣/٢.

- الأنعام -

وقوله: «بما كنتم» يجوز أن تكون «ما» موصولةً اسميةً والتقدير: تكفرونه، والأصل: تكفرون به، فاتصل الضمير بالفعل بعد حذف الواسطة، ولا جائز أن يُحذف^(١) وهو مجرور بحاله، وإن كان مجروراً بحرف جرٍّ بمثله الموصول لاختلاف المتعلق، وقد تقدّم إيضاحه غير مرة. والأولى أن تُجعل «ما» مصدرية ويكون متعلق الكفر محذوفاً، والتقدير: بما كنتم تكفرون بالبعث أو بالعذاب أي بملاقاته أي بكفركم بذلك.

آ. (٣١) قوله تعالى: ﴿بَغْتَةً﴾: في نصبها أربعة أوجه، أحدها: أنها مصدرٌ في موضع الحال من فاعل «جاءتهم» أي: مباغته، وإما من مفعوله أي: مَبْغُوتَيْن. الثاني: أنها مصدرٌ على غير الصدر؛ لأنَّ معنى «جاءتهم» بَغْتَهُمْ بغتة، فهو كقولهم: «أتيته ركضاً». الثالث: أنها منصوبةٌ بفعلٍ محذوف من لفظها، أي: تَبَغْتَهُمْ بغتة. الرابع: بفعلٍ من غير لفظها، أي: أتتهم بغتة.

والبَغْتُ والبَغْتَةُ مفاجأة الشيء بسرعة من غير اعتدادٍ به ولا جعلٍ بالٍ منه حتى لو استشعر الإنسان به ثم جاءه بسرعة لا يُقال فيه بَغْتَةً، ولذلك قال الشاعر^(٢):

١٨٩٨ - إذا بَغَتَتْ أشياءً قد كان قبلها قديماً فلا تُعْتَدُّها بَغَتَاتٍ

والألف واللام في «الساعة» للغلبة كالنجم والثريا، لأنها غلبت على يوم القيامة، وسميت القيامة ساعةً لسرعة الحساب فيها على الباري تعالى. وقوله «قالوا» هو جواب «إذا».

قوله: «يا حَسْرَتَا» هذا مجازٌ؛ لأنَّ الحسرة لا يتأتى منها الإقبال، وإنما

(١) أي يحذف الضمير العائد.

(٢) لم أهتم إلى قائله، وهو في مفردات الراغب ٥٥.

- الأنعام -

المعنى على المبالغة في شدة التحرُّ، وكأنهم نادوا التحسُّر، وقالوا: إن كان لك وقتٌ فهذا أوان حضورك. ومثله: «يا ويلتا»، والمقصودُ التنبيهُ على خطأ المنادي حيث ترك ما أحوجُه تركه إلى نداء هذه الأشياء.

قوله: «على ما فرطنا» متعلقٌ بالحسرة، و«ما» مصدريةٌ، أي: على تفريطنا. والضمير في «فيها» يجوز أن يعود على الساعة، ولا بد من مضاف أي: في شأنها والإيمان بها، وأن يعود على الصفة المتضمنة في قوله: «قد خسر الذين» قاله الحسن، أو يعود على الحياة الدنيا وإن لم [يَجْر] لها ذِكْرٌ لكونها معلومةً، قاله الزمخشري^(١). وقيل: يعود على منازلهم في الجنة إذا رأوها. وهو بعيدٌ.

والتفريط: التقصيرُ في الشيء مع القدرة على فعله. وقال أبو عبيد^(٢): «هو التضييع». وقال ابن بحر: «هو السُّبْق، ومنه الفارط أي السابق للقوم، فمعنى فرط بالتشديد خلَّى السبق لغيره، فالتضعيف فيه للسُّبْق كجلدتُ البعير^(٣)، ومنه «فتهجَّد به نافلة»^(٤).

قوله: «وهم يَحْمِلون» الواو للحال، وصاحب الحال الواو في «قالوا» أي: قالوا: يا حسرتنا في حالة حَمْلِهِمْ أوزارهم. وصُدِّرت هذه الجملة بضمير مبتدأ ليكون ذِكْرُه مرتين فهو أبلغ، والحَمْلُ هنا قيل: مجازٌ عن مقاساتهم العذاب الذي سببه الأوزار، وقيل: هو حقيقةٌ. وفي الحديث: «إنه يُمَثَّلُ له عمله بصورةٍ قبيحةٍ مُتَّينَةِ الريح فيحملها»^(٥) وخُصَّ الظهرُ لأنه يُطَبَّقُ من الحمل ما لا يُطَبِّقُه غيره من الأعضاء كالرأس والكاهل، وهذا كما تقدَّم في

(١) الكشف ١٣/٢.

(٢) هذه عبارة أبي عبيد في مجاز القرآن ١٩٠/١، وأثبتنا ما هو في الأصل.

(٣) جلدت البعير: مثل سلخ الشاة.

(٤) الآية ٧٩ من الإسراء. (٥) لم أفق عليه.

- الأنعام -

«فلمسوه بأيديهم»^(١)؛ لأن اليد أقوى في الإدراك اللمسي من غيرها.

الأوزار^(٢): جمع وِزْر كَجَمَلٍ وَأَحْمَالٍ وَعِدْلٍ وَأَعْدَالٍ. والوِزْرُ في الأصل الثقل، ومنه: وَزْرَتُهُ أَي: حَمَلْتُهُ شَيْئاً ثَقِيلاً، ووزير المَلِكِ من هذا لأنه يتحمَّلُ أعباءَ ما قلَّده الملك من مؤونة رعيته وحشمته، ومنه أوزار الحرب / لسلحها وآلاتها، قال^(٣):

[١/٣٠٩]

١٨٩٩- وأعددتُ للحرب أوزارها رماحاً طوالاً وخيلاً ذكورا

وقيل: الأصل في ذلك الوِزْرُ بفتح الواو والزاي، وهو الملجأ الذي يُلتجأ إليه من الجبل، قال تعالى: «كلا لا وِزْر»^(٤) ثم قيل للثقل وِزْرٌ تشبيهاً بالجبل، ثم استعير الوِزْرُ للذنب تشبيهاً به في ملاقاته المشقة منه، والحاصل أن هذه المادة تَدُلُّ على الرِّزَانَةِ والعِصْمَةِ.

قوله: «ألا ساء ما يِزرون» «ساء» هنا تحتمل أوجهاً ثلاثة، أحدها: أنها «ساء» المتصرفة المتعدية، ووزنها حينئذ فعل بفتح العين، ومفعولها حينئذ محذوف، وفاعلها «ما»، و«ما» تحتمل ثلاثة أوجه: أن تكون موصولة اسمية أوحرفية أونكرة موصوفة وهوبعيد، وعلى جعلها اسمية أونكرة موصوفة تُقدَّر لها عائداً، والحرفية غير محتاجة إليه عند الجمهور. والتقدير: ألا ساءهم الذي يِزرونه أوشيء يِزرونه أو وِزْرُهُم. وبدأ ابن عطية بهذا الوجه قال^(٥):
كما تقول: ساءني هذا الأمر، والكلام خبر مجرد كقوله^(٦):

١٩٠٠- رَضِيَتْ خِطَّةٌ خَسَفَ غَيْرَ طَائِلَةٍ فساء هذا رَضِيٌّ يا قيسَ عيلانا

(١) الآية ٧ من الأنعام.

(٢) انظر: مفردات الراغب ٥٢١.

(٣) البيت للأعشى وهو في ديوانه ١٣٥؛ واللسان: وزر.

(٤) الآية ١١ من القيامة.

(٥) المحرر ٣٧/٦.

(٦) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ١٠٨/٤.

- الأنعام -

قال الشيخ^(١): «ولا يتعين أن تكون «ما» في البيت خبراً مجرداً بل تحتل الأوجه الثلاثة» انتهى وهو ظاهر.

الثاني: أن تكون للتعجب فتنتقل من فعل بفتح العين إلى فعل بضمها، فتعطى حكم فعل التعجب: من عدم التصرف والخروج من الخبر المحض إلى الإنشاء، إن قلنا: إن التعجب إنشاء وهو الصحيح، والمعنى: ما أسوأ - أي أقيح - الذي يزرونه أو شيئاً يزرونه أو وزرهم. الثالث: أنها بمعنى بش فتكون للمبالغة في الذم فتعطى أحكامها أيضاً، ويجري الخلاف في «ما» الواقعة بعدها حسباً ذكر في «بئسما اشتروا»^(٢). وقد ظهر الفرق بين هذه الأوجه الثلاثة فإنها في الأول متعدية متصرفة والكلام معها خبر محض، وفي الأخيرين قاصرة جامدة إنشائية. والفرق بين الوجهين الأخيرين أن التعجبية لا يُشترط في فاعلها ما يشترط في فاعل بش. وقال الشيخ^(٣): «والفرق بين هذا الوجه - يعني كونها بمعنى بش - والوجه الذي قبله - يعني كونها تعجبية - أنه لا يُشترط فيه ما يُشترط في فاعل «بش» من الأحكام، ولا هو جملة منعقدة من مبتدأ وخبر، إنما هو منعقد من فعل وفاعل». انتهى.

وظاهره لا يظهر إلا بتأويل وهو أن الذم لا بد فيه من مخصوص بالذم وهو مبتدأ، والجملة الفعلية قبله خبره فانعقد من هذه الجملة مبتدأ وخبر، إلا أن لقائل أن يقول: إنما يتأتى هذا على أحد الأعراب في المخصوص، وعلى تقدير التسليم فلا مدخل للمخصوص بالذم في جملة الذم بالنسبة إلى كونها فعلية فحينئذ لا يظهر فرق بينها وبين التعجبية في أن كلاً منها منعقدة من فعل وفاعل.

(١) البحر ٤/١٠٨.

(٢) الآية ٩٠ من البقرة.

(٣) البحر ٤/١٠٨.

آ. (٣٢) قوله تعالى: ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ﴾: يجوز أن يكون من المبالغة جَعَلَ الحياة نفس اللعب واللهو كقولها^(١):

١٩٠١ - فإنما هي إقبال وإدبار

وهذا أحسن، ويجوز أن يكون في الكلام حذف أي: وما أعمال الحياة، وقال الحسن البصري: «وما أهل الحياة الدنيا إلا أهل لعب»، فقدّر شيئين محذوفين.

واللَّهُو: صَرَفَ النفس عن الجدِّ إلى الهزل^(٢). ومنه لها يلهو. وأمَّا لَهِيَّ عن كذا فمعناه صَرَفَ نفسه، والمادة واحدة انقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها نحو: شَقِي ورَضِي. وقال المهدوي: «الذي معناه الصرفُ لأمه ياءً بدليل قولهم لَهِيَّان، ولام الأول واو». قال الشيخ^(٣): «وليس بشيء؛ لأن الواو في التثنية انقلبت ياءً فليس أصلها الياء، ألا ترى إلى تثنية شَجٍ: شَجِيَّان وهو من الشَّجْرِ انتهى. يعني أنهم يقولون في اسم فاعله: لِهٍ كَشَجٍ، والتثنية مَبْنِيَّةٌ على المفرد، وقد انقلبت في المفرد فَلْتَنْقَلِبُ في المثنى [ولنا فيه بحثٌ أودَعناه في «التفسير الكبير» والله الحمد]^(٤) وبهذا يَظْهَرُ فسادُ ردِّ المهدوي على الرماني، فإنَّ الرماني قال: «اللعب عَمَلٌ يُشْغَلُ النفسَ عما تَتَفَعُّ به، واللَّهُوُ صَرَفُ النفسِ من الجدِّ إلى الهزل، يقال: لَهَيْتُ عنه أي صرفتُ نفسي عنه» قال المهدوي: «وفيه ضعفٌ وبعُدٌ؛ لأنَّ الذي فيه معنى الصرف لأمه ياءً، بدليل قولهم في التثنية لهيَّان» انتهى. وقد تقدّم فسادُ هذا الردِّ وقال / الراغب^(٥): «اللَّهُوُ ما يَشْغَلُ الإنسانَ عما يَعتَنيه ويَهْتُمُّه، يقال: لَهَوْتُ بكذا [٣٠٩/ب]

(١) تقدم برقم ١٨٤٣.

(٢) قوله: «الهزل» غير واضح في الأصل.

(٣) البحر ٤/١٠٨.

(٤) ما بين معقوفين غير واضح في الأصل أثبتناه من ص.

(٥) المفردات ٤٥٥.

- الأنعام -

أولهييت عن كذا اشتغلتُ عنه بلهوي وهذا الذي ذكره الراغب هو الذي حمل المهدي على التفرقة بين المادتين.

قوله: «وللدارُ الآخرة» قرأ الجمهور بلامين، الأولى لام الابتداء، والثانية للتعريف، وقرؤوا «الآخرة» رفعاً على أنها صفة للدار، و«خيرٌ» خبرها. وقرأ^(١) ابن عامر: «ولدارٌ» بلام واحدة هي لامُ الابتداء، و«الآخرة» جرٌ بالإضافة. وفي هذه القراءة تأويلان، أحدهما قولُ البصريين وهو أنه من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، والتقدير: ودارُ الساعة الآخرة، أولدار الحياة الآخرة، يدلُّ عليه «وما الحياة الدنيا» ومثله قولهم: «حبة الحمقاء ومسجد الجامع وصلاة الأولى ومكان الغربي» التقدير: حبة البقلة الحمقاء، ومسجد المكان الجامع، وصلاة الساعة الأولى، ومكان الجانب الغربي. وحسِّن ذلك أيضاً في الآية كون هذه الصفة جرت مجرى الجوامد في إيلائها العوامل كثيراً، وكذلك كل ما جاء مما تُؤمَّم فيه إضافة الموصوف إلى صفته، وإنما احتاجوا إلى ذلك لئلاً يلزم إضافة الشيء إلى نفسه وهو ممتنع؛ لأن الإضافة: إما للتعريف أو للتخصيص، والشيء لا يُعرَّف نفسه ولا يخصُّها.

والثاني: - وهو قول الكوفيين -^(٢) أنه إذا اختلف لفظ الموصوف وصفته جازت إضافته إليها، وأوردوا ما قدَّمته من الأمثلة. قال الفراء^(٣): «هي إضافة الشيء إلى نفسه كقولك: بارحة الأولى ويوم الخميس وحق اليقين، وإنما يجوز عند اختلاف اللفظين». وقراءة ابن عامر موافقةً لمصحفه؛ فإنها رُسِمَت في مصاحف الشاميين بلام واحدة، واختارها بعضهم لموافقتها لما أُجمِع عليه

(١) انظر: السبعة ٢٥٦؛ الكشف ٤٢٩/١؛ الحجة ٢٤٦؛ النشر ٢٤٨/٢؛ البحر

١٠٩/٤

(٢) انظر: الإنصاف ٤٣٦

(٣) معاني القرآن ٣٣٠/١

- الأنعام -

في يوسف: «ولدارُ الآخرةِ خيرٌ»^(١)، وفي مصاحف الناسِ بلامين.

و «خيرٌ» يجوز أن يكون للفضل، وحُذِفَ المفضَّلُ عليه للعلم به أي: خيرٌ من الحياة الدنيا، ويجوز أن يكونَ لمجرّد الوصف بالخيرية كقوله تعالى: «أصحابُ الجنةِ يومئذٍ خيرٌ مستقراً»^(٢). و «للذين يتقون» متعلّقٌ بمحذوف؛ لأنه صفةٌ لـ «خير». والذي ينبغي - أو يتعيّن - أن تكونَ اللامُ للبيان، أي: أعني للذين، وكذا كلُّ ما جاء من نحوه، نحو: «خيرٌ لك من الأولى»^(٣).

قوله: «أفلا تَعْقِلون» قد تقدّم الكلامُ في مثل هذه الهمزة الداخلة على الفاء وأختها الواوِ وثم. وقرأ^(٤) ابن عامر ونافع وحفص عن عاصم: «تَعْقِلون» خطاباً لمن كان بحضرته عليه السلام وفي زمانه. والباقون بياء الغيبة رداً على ما تقدّم من الأسماء الغائبة، وحُذِفَ مفعول «تَعْقِلون» للعلم به، أي: أفلا تَعْقِلون أن الأمر كما ذكر فترهّدوا في الدنيا، أو أنها خير من الدنيا.

آ. (٣٣) قوله تعالى: ﴿قَدْ نَعَلِمُ﴾: «قد» هنا حرف تحقيق. وقال الزمخشري^(٥) والتبريزي: «قد نعلم: بمعنى ربما التي تجيء لزيادة الفعل وكثرته نحو قوله^(٦)»:

١٩٠٢ - قديهِلِكَ المَالَ نائِلَةٌ

(١) الآية ١٠٩ من يوسف.

(٢) الآية ٢٤ من الفرقان.

(٣) الآية ٤ من الضحى.

(٤) انظر: السبعة ٢٥٦؛ الكشف ٤٢٩/١؛ الحجة ٢٤٦؛ النشر ٢٤٨/٢، البحر ١١٠/٤.

(٥) الكشف ١٤/٢.

(٦) البيت لزهير وهو في ديوانه ١٤١، وأخي ثقة أي: يثق بما عنده من الخير، وسيرد تاماً بعد قليل.

- الأنعام -

قال الشيخ^(١): «وهذا القول غير مشهور للنحاة، وإن قال به بعضهم مستدلاً بقوله^(٢)»:

١٩٠٣- قد أَتْرَكَ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامَلُهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادٍ
وقول الآخر^(٣):

أخي ثقة لا تتلف الخمر ماله ولكنه قد يهلك المال نائله
والذي يظهر أن التثنية لا يفهم من «قد» إنما فهم من سياق الكلام؛
إذ التمدح يقتل قرن واحد غير طائل، وعلى تقدير ذلك فهو متعذر في الآية؛
لأن علمه تعالى لا يقبل التثنية. قلت: قد يجاب عنه بأن التثنية في متعلقات
العلم لا في العلم، ثم قال: «وقوله بمعنى «ربما» التي تجيء لزيادة الفعل
وكثرته المشهور أن «رُبُّ» للتقليل لا للتكثير، وزيادة «ما» عليها لا يخرجها عن
ذلك بل هي مهيئة لدخولها على الفعل، و«ما» المهيئة لا تزيل الكلمة عن
معناها الأصلي، كما لا تزيل «لعل» عن الترجي ولا «كأن» عن التشبيه
ولا «ليت» عن التمني. وقال ابن مالك: «قد» كـ «ربما» في التقليل والصرف
إلى معنى المضى، وتكون حينئذ للتحقيق والتوكيد نحو: «قد نعلم إنه
ليحزنك»^(٤) «وقد تعلمون أني رسول الله»^(٥) وقوله^(٦):

١٩٠٤- وقد تُدْرِكُ الْإِنْسَانَ رَحْمَةُ رَبِّهِ وَلَوْ كَانَ تَحْتَ الْأَرْضِ سَبْعِينَ وَاذْيَا

/ وقد تخلو من التقليل وهي صارفة لمعنى المضى نحو قوله: «قد نرى

[٣١٠/أ]

(١) البحر ٤/١١٠.

(٢) تقدم برقم ٥٢٥.

(٣) تقدم برقم ١٩٠٢.

(٤) الآية ٣٣ من الأنعام.

(٥) الآية ٥ من الصف.

(٦) لم أهدت إلى قائله، وهو في البحر ٤/١١١.

تَقَلَّبَ وَجْهَكَ»^(٤).

وقال مكي^(٢): «قد» هنا وشبهه تأتي لتأكيد الشيء وإيجابه وتصديقه. و«نعلم» بمعنى عَلِمْنَا، وقد تقدّم الكلام في هذا الحرف وأنها مترددة بين الحرفية والاسمية. وقال الشيخ^(٣) هنا: «قد حرف توقع، إذا دخلت على مستقبل الزمان كان التوقع من المتكلم كقولك: «قد ينزل المطر شهر كذا»، وإذا كان ماضياً أو فعل حال بمعنى الماضي كان التوقع عند السامع، وأما المتكلم فهو موجب ما أخبر به، وعبر هنا بالمضارع إذ المراد الاتصاف بالعلم واستمراره، ولم يلحظ فيه الزمان كقولهم: «هو يعطي ويمنع».

و«إِنَّه لَيَحْزُنُكَ» سَاءَ مَسَدٌ المفعولين فإنها معلقة عن العمل، وكبرت لدخول اللام في خبرها. وتقدّم الكلام في «لَيَحْزُنُكَ»، وأنه قرىء بفتح الياء وضمها من حَزَنَهُ وأحزَنَهُ في آل عمران^(٤). و«الذي يقولون» فاعلٌ وعائده محذوف، أي: الذي يقولونه من نسبتهم إلى ما لا يليق به، والضمير في «إِنَّه» ضمير الشأن والحديث، والجملة بعده خبر مفسرة له، ولا يجوز في هذا المضارع أن يُقدَّرَ باسمِ فاعلٍ رافعٍ لفاعلٍ كما يُقدَّرُ في قولك: «إنَّ زيداً يقوم أبوه» لثلاث يلزم تفسير ضمير الشأن بمفرد، وقد تقدّم أنه ممنوع عند البصريين.

قوله: «لا يكذبونك» قرأ^(٥) نافع والكسائي: «لا يكذبونك» مخففاً من أَكْذَبَ، والباقون مثقلاً من كَذَبَ، وهي قراءة علي وابن عباس. واختلف الناس في ذلك، فقيل: هما بمعنى واحد مثل: أَكْثَرَ وَكَثَّرَ، ونَزَّلَ وَأَنْزَلَ،

(١) الآية ١٤٤ من البقرة.

(٢) لم ير هذا النص في المشكل.

(٣) البحر ٤/١١٠.

(٤) الآية ١٧٦.

(٥) السبعة ٢٥٧؛ النشر ٢/٢٤٨؛ الحجة ٢٤٦؛ البحر ٤/١١٠؛ الكشف ١/٤٣٠.

- الأنعام -

وقيل: بينهما فرق، قال الكسائي: «العرب تقول «كذبتُ الرجلَ» بالتشديد، إذا نسبت الكذب إليه، و«أكذبتُه» إذا نسبت الكذب إلى ما جاء به دون أن تنسبه إليه، ويقولون أيضاً: أكذبتُ الرجل إذا وجدته كاذباً كأحمدته إذا وجدته محموداً، فمعنى «لا يكذبونك» مخففاً: لا ينسبون الكذب إليك ولا يجدونك كاذباً، وهو واضح.

وأما التشديد فيكون^(١) خبراً محضاً عن عدم تكذيبهم إياه. فإن قيل: هذا مُحال؛ لأن بعضهم قد وجد منه تكذيب ضرورة. فالجواب أن هذا وإن كان منسوباً إلى جميعهم، أعني عدم التكذيب فهو إنما يراد به بعضهم مجازاً كقوله: «كذبت قوم نوح»^(٢) «كذبت قوم لوط»^(٣) وإن كان فيهم من لم يكذبه فهو عام يراد به الخاص. والثاني^(٤): أنه نفى التكذيب لانتفاء ما يترتب عليه من المصائر، فكأنه قيل: فإنهم لا يكذبونك تكذيباً يبالى به ويضرك لأنك لست بكاذب، فتكذيبهم كلا تكذيب، فهو من نفي السبب لانتفاء مسببه. وقال الزمخشري^(٥): «والمعنى: أن تكذيبك أمر راجع إلى الله لأنك رسوله المصدق، فهم لا يكذبونك في الحقيقة، إنما يكذبون الله بحجود آياته فأنته عن حزنك كقول السيد لغلामه: - وقد أهانه بعض الناس - لن يهينوك وإنما أهانوني، وعلى هذه الطريقة: «إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله»^(٦).

قوله: «آيات الله» يجوز في هذا الجارّ وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ«يجحدون»، وهو الظاهر الذي لا ينبغي أن يعدل عنه. وجوز أبو البقاء^(٧) أن

(١) هذا هو الوجه الأول لتخريجه قراءة التشديد.

(٢) الآية ١٠٥ من الشعراء.

(٣) الآية ١٦ من الشعراء.

(٤) هذا هو الوجه الثاني للتشديد.

(٥) الكشاف ١٤/٢.

(٦) الآية ١٠ من الفتح.

(٧) الإملاء ٢٤٠/١.

- الأنعام -

يتعلّق بالظالمين، قال: «كقوله تعالى: «وآتينا ثمود الناقة مبصرة فظلموا بها»^(١) وهذا الذي قاله ليس بجيد، لأن الباء هناك سببية، أي: ظلموا بسببها، والباء هنا معناها التعدية، وهنا شيء يتعلّق به تعلقاً واضحاً، فلا ضرورة تدعو إلى الخروج عنه. وفي هذه الآية إقامة الظاهر مقام المضمّر، إذ الأصل: ولكنهم يجحدون بآيات الله، ولكنه نَبّه على أن الظلم هو الحامل لهم على الجحود.

والجحود والجحد^(٢) نفى ما في القلب ثباته أو إثبات ما في القلب نفيه. وقيل: الجحد: إنكار المعرفة فليس مرادفاً^(٣) للنفي من كل وجه.

أ. (٣٤) قوله تعالى: ﴿مِنْ قَبْلِكَ﴾: متعلّق بـ «كذّبت». ومنع أبو البقاء^(٤) أن يكون صفةً لرسول لأنه زمان، والزمان لا يُوصف به الجثث، وقد تقدّم البحث في ذلك غير مرة وأنقته في البقرة، وذكرته قريباً هنا في قوله: «وأنشأنا من بعدهم قرناً»^(٥).

قوله: «وأوذوا» يجوز / فيه أربعة أوجه أظهرها: أنه عطف على قوله [٣١٠/ب] «كذّبت» أي: كذّبت الرسول وأوذوا فصبروا على كل ذلك. والثاني: أنه معطوف على «صبروا» أي: فصبروا وأوذوا. والثالث: - وهو بعيد - أن يكون معطوفاً على «كذّبوا» فيكون داخلاً في صلة الحرف المصدرية والتقدير: فصبروا على تكذيبهم وإيذائهم. والرابع: أن يكون مستأنفاً. قال أبو البقاء^(٦): «ويجوز أن يكون الوقف تمّ على قوله «كذّبوا» ثم استأنف فقال: «وأوذوا».

(١) الآية ٥٩ من الإسراء.

(٢) انظر: المفردات ٨٨.

(٣) الأصل: مرادفاً وهو سهو.

(٤) الإملاء ١/٢٤٠.

(٥) الآية ٦ من الأنعام.

(٦) الإملاء ١/٢٤٠.

- الأنعام -

وقرأ الجمهور: «وَأُوذُوا» بواو بعد الهمزة من آذى يؤذي رباعياً. وقرأ^(١) ابن عامر في رواية شاذة: «وأذوا» من غير واو بعد الهمزة، وهو من أذيت الرجل ثلاثياً لا من «أذيت» رباعياً.

قوله: «حتى أتاهم نصرنا» الظاهر أن هذه الغاية متعلقة بقوله: «فصبروا» أي: كان غاية صبرهم نصر الله إياهم، وإن جعلنا «وأوذوا» عطفاً عليه كانت غاية لهما، وهو واضح جداً. وإن جعلناه مستأنفاً كانت غاية له فقط، وإن جعلناه معطوفاً على «كذبت» فتكون الغاية للثلاثة. والنصر مضاف لفاعله ومفعوله محذوف، أي: نصرنا إياهم. وفيه التفتت من ضمير الغيبة إلى التكلم، إذ قبله «آيات الله» فلوجاء على ذلك لقليل: نصره. وفائدة الالتفات إسناد النصر إلى ضمير المتكلم المشعر بالعظمة.

قوله: «ولقد جاءك من نبا المرسلين» في فاعل «جاء» وجهان، أحدهما: هو مضمير، واختلفوا فيما يعود عليه هذا الضمير، فقال ابن عطية^(٢): «الصواب عندي أن يقدر: «جاء، أوبيان». وقال الرماني: «تقديره: ولقد جاءك نبا»^(٣). وقال الشيخ^(٤): «الذي يظهر لي أنه يعود على ما دل عليه المعنى من الجملة السابقة، أي: ولقد جاءك هذا الخبر من تكذيب أتباع الرسل للرسل والصبر والإيذاء إلى أن نصبروا». وعلى هذه الأقوال يكون «من نبا المرسلين» في محل نصب على الحال من ذلك الضمير، وعاملها هو «جاء» لأنه عامل في صاحبها. والثاني: أن «من نبا» هو الفاعل، ذكره الفارسي، وهذا إنما يتمشى له على رأي الأخفش^(٥)؛ لأنه

(١) البحر ١١٢/٤؛ الشواذ ٣٧.

(٢) المحرر ٤٢/٦.

(٣) أي فتكون «من» زائدة عنده.

(٤) البحر ١١٣/٤.

(٥) معاني القرآن ٢٧٤.

- الأنعام -

لا يَشْتَرط في زيادتها شيئاً، وهذا - كما رأيت - كلامٌ موجَّب، والمجرور بـ «مِنْ» معرفة. وَضَعَفَ أيضاً من جهة المعنى بأنه لم يَجِئْهُ كُلُّ نَبَأٍ لِلْمُرْسَلِينَ لقوله: «مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصِصْ عَلَيْكَ»^(١)، وزيادة «مِنْ» تؤدي إلى أنه جاءه جميع الأنبياء؛ لأنه اسم جنس مضاف، والأمر بخلافه.

ولم يتعرَّض الزمخشري للفاعل إلا أنه قال^(٢): «ولقد جاءك من نبأ المرسلين بعضُ أنبيائهم وقصصهم» وهذا تفسير معنى لا تفسير إعراب، إذ «مِنْ» لا تكون فاعلة، ولا يجوز أن يكون «من نبأ» صفةً لمحذوف هو الفاعل، أي: ولقد جاءك نبأ من نبأ المرسلين، لأن الفاعل لا يُحذف بحالٍ إلا في مواضع ذُكرت، كذا قالوا. قال أبو البقاء^(٣): «ولا يجوز عند الجميع أن تكون «مِنْ» صفةً لمحذوف، لأن الفاعل لا يُحذف، وحرف الجر إذا لم يكن زائداً لم يصحَّ أن يكون فاعلاً لأنَّ حرف الجر يُعَدِّي، وكل فعل يعمل في الفاعل من غير تعديٍّ يعني بقوله «لم يصحَّ أن يكون فاعلاً» لم يصحَّ أن يكون المجرور بذلك الحرف، وإلا فالحرف لا يكون فاعلاً البتة.

آ. (٣٥) قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ كَبُرَ﴾: هذا شرط، جوابه الفاء الداخلة على الشرط الثاني، وجواب الثاني محذوف تقديره: فإن استطعت أن تبغني فافعل، ثم جعل الشرط الثاني وجوابه جواباً للشرط الأول، وقد تقدَّم مثلاً ذلك في قوله: «فَإِذَا يَأْتِيَنَّكُمْ... فَمَنْ تَبَعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفَ»^(٤). وتقدَّم تحرير القول فيه، إلا أن جواب الثاني هناك مُظَهَّر. و«كان» في اسمها وجهان، أحدهما: أنه «إعراضهم»، و«كَبُرَ» جملة فعلية في محل نصب خبراً

(١) الآية ٧٨ من غافر.

(٢) الكشاف ١٥/٢.

(٣) الإملاء ٢٤٠/١.

(٤) الآية ٣٨ من البقرة.

- الأقسام -

مقدماً على الاسم، وهي مسألة خلاف: هل يجوز تقديم خبر كان على اسمها إذا كان فعلاً رافعاً لضمير مستتر أم لا؟ وأما إذا كان خبراً للمبتدأ فلا يجوز البتة، لثلاثي يلبس باب الفاعل واللبس هنا مأمون. وَوَجْهُ الْمَنْعِ اسْتِصْحَابُ الْأَصْلِ. و«كَبُرَ» إذا قيل إنه خبر «كان» فهل يُحتاج إلى إضمار «قد» أم لا؟ والظاهر أنه لا يحتاج، لأنه كثر وقوع الماضي خبراً لها من غير «قد» نظماً ونثراً. وبعضهم يَحْضُرُ ذلك بـ «كان» ويمنعه في غيرها من أخواتها إلا [أ/٣١١] بـ «قد» ظاهرة أو مضمرة / ومن مجيء ذلك في خبر أخواتها قول النابغة^(١):

١٩٠٥ - أَمَسَتْ خَلَاءً وَأَمَسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبْدٍ

والثاني: أن يكون اسمها ضمير الأمر والشأن، والجملة الفعلية مفسرة له في محل نصب على الخبر، فأعراضهم مرفوع بـ «كَبُرَ». وفي الوجه الأول بـ «كان»، ولا ضمير في «كَبُرَ» على الثاني، وفيه ضمير على الأول. ومثل ذلك في جواز هذين الوجهين قوله تعالى: «وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ»^(٢) «وأنه كان يقول سَفِيهُنَا»^(٣)، ففرعون يحتمل أن يكون اسماً، وأن يكون فاعلاً، وكذلك «سَفِيهُنَا»، ومثله أيضاً قول امرئ القيس^(٤):

١٩٠٦ - وَإِنْ تَكُ قَدْ سَاءَتْكَ مَنِي خَلِيقَةٌ فَسَلِّي ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكَ تَنْسُلِ

فخليفة يحتمل الأمرين. وإظهار «قد» هنا يرجح قول من يشترطها، وهل يجوز في مثل هذا التركيب التنازع؟ وذلك أن كلاً من «كان» وما بعدها من الأفعال المذكورة في هذه الأمثلة يطلب المرفوع من جهة المعنى، وشروط الأعمال موجودة. وكنت قديماً سألت الشيخ عن ذلك فأجاب بالمنع، محتجاً

(١) ديوانه ٣١، أخنى عليها: أفسدها وغيرها. لبد: اسم نسر يزعمون أنه عمر طويلاً.

(٢) الآية ١٣٧ من الأعراف.

(٣) الآية ٤ من الجن.

(٤) تقدم برقم ٩٠٠.

- الأنعام -

بأنَّ شرط الإعمال أن لا يكونَ أحدُ المتنازعين مفتقرًا إلى الآخر، وأن لا يكونَ من تمام معناه، و«كان» مفتقرًا إلى خبرها وهو من تمام معناها. وهذا الذي ذكره من المنع وترجيحه ظاهرٌ، إلا أن النحويين لم يذكروه في شروط الإعمال.

وقوله: «وإن كان كبيرٌ مؤوَّلٌ بالاستقبال وهو التبيين والظهور فهو كقوله: «إن كان قميصه قد من قبْلٍ»^(١) أي: إن تبين وظهر، وإلا فهذه الأفعال قد وقعت وانقضت فكيف تقع شرطاً؟ وقد تقدّم أن المبرد يبيّن «كان» خاصةً على مضيها في المعنى مع أدوات الشرط، وليس بشيء. وأمّا: «فإن استطعت» فهو مستقبلٌ معنى لأنه لم يقع، بخلاف كونه كبيرٌ عليه إعراضهم وقدّ القميص و«أن تبغي» مفعولُ الاستطاعة. و«نَفَقًا» مفعولُ الابتغاء.

والتَّفَقُّ: السَّرَبُ النافذ في الأرض وأصله في جُحرة اليربوع ومنه النافقاء والقاصعاء، وذلك أن اليربوع يَحْفِر [في] الأرض سَرَبًا ويجعل له بابين، وقيل: ثلاثة؛ النَّافِقَاءُ والقاصعاء والدَّابِقَاءُ، ثم يَرِقُّ بالحفر ما تقارب وجه الأرض، فإذا نابه أمرٌ دفع تلك القشرة الرقيقة وخرج. وقد تقدّم لك استيفاء هذه المادة عند ذكر «يُنْفِقُونَ»^(٢) و«المنافقين»^(٣).

وقوله «في الأرض» ظاهره أنه متعلّق بالفعل قبله، ويجوز أن يكون صفةً لـ«نَفَقًا» فيتعلّق بمحذوف، وهي صفة لمجرد التوكيد، إذ النفق لا يكون إلا في الأرض. وجوز أبوالبقاء^(٤) مع هذين الوجهين أن يكون حالاً من فاعل «تبتغي» أي: وأنت في الأرض، قال: «وكذلك في السماء» يعني من جواز الأوجه الثلاثة، وهذا الوجه الثالث ينبغي أن لا يجوز لخلوّه عن الفائدة.

(١) الآية ٢٦ من يوسف.

(٢) من الآية ٣ من البقرة.

(٣) من الآية ٦١ من النساء.

(٤) الإملاء ١/٢٤٠.

- الأنعام -

والسُّلَمُ: قيل: المصعد، وقيل: الدَّرَج، وقيل: السبب، تقول العرب:
أَتَّخِذُنِي سُلَمًا لِحَاجَتِكَ أَي: سببًا، قال كعب بن زهير^(١):

١٩٠٧- ولا لكما مَنجَى من الأرض فابغياً بها نَفَقًا أو في السموات سُلَمًا

وهو مشتق من السَّلامَة، قالوا: لأنه يُسَلَّمُ به إلى المصعد. والسُّلَمُ
مذكر، وحكى الفراء^(٢) تأنيثه، قال بعضهم: ليس ذلك بالوضع، بل لأنه
بمعنى المِرْقاة كما أنت بعضهم الصوت في قوله^(٣):

١٩٠٨- سائلُ بني أسدٍ ما هذه الصَّوتُ

لَمَا كان في معنى الصرخة.

آ. (٣٦) قوله تعالى: ﴿وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾: فيه ثلاثة أوجه،
أظهرها: أنها جملة من مبتدأ وخبر سَيَقَتْ للإخبار بقدرته، وأنَّ مَنْ قَدَرَ على
بعث الموتى يَقْدِرُ على إحياء قلوب الكفرة بالإيمان فلا تَتَأَسَّفُ على / مَنْ
[٣١١/ب] كفر. والثاني: أن «الموتى» منصوب بفعل مضمر يفسره الظاهر بعده، ورُجِّح
هذا الوجه على الرفع بالابتداء لعطف جملة الاشتغال على جملة فعلية قبلها
فهو نظير: «الظالمين أعدَّ لهم عذاباً أليماً»^(٤) بعد قوله: «يُدْخِلُ». والثالث:
أنه مرفوع نسقاً على الموصول قبله، والمراد بالموتى الكفار أي: إنما
يَسْتَجِيبُ المؤمنون السامعون من أول وهلة، والكافرون الذين يُجِيبُهُمُ اللهُ
تعالى بالإيمان ويوفِّقُهُمُ له، وعلى هذا فتكون الجملة من قوله: «يَبْعَثُهُمُ اللهُ»
في محل نصب على الحال، إلا أن هذا القول يُبْعِدُهُ قوله تعالى: «ثم إليه
يُرْجَعُونَ»، إلا أن يكون من ترشيع المجاز. وتقدَّمت له نظائر.

(١) ليس في ديوانه وهو في البحر ١١٤/١.

(٢) المذكر والمؤنث ٩٧.

(٣) تقدم برقم ٩١٧.

(٤) الآية ٣١ من الإنسان وتماها: يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ.

وقرىء^(١) «يَرْجِعُونَ» مِنْ رَجَعِ اللّٰزِمِ.

آ. (٣٧) قوله تعالى: ﴿مِنْ رَبِّهِ﴾: فيها وجهان، أحدهما: أنها متعلقة بـ «نُزِّلَ». والثاني: أنها متعلّقة بمحذوفٍ لأنها صفةٌ لـ «آية» أي: آية كائنة من ربه. وتقدّم الكلام على «لولا» وأنها تحضيضية.

آ. (٣٨) قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ﴾: «مِنْ» زائدة لوجود الشرطين وهي مبتدأ، و«إلا أمم» خبرها مع ما عطفَ عليها. وقوله «في الأرض» صفةٌ لدابّة، فيجوز لك أن تجعلها في محلّ جر باعتبار اللفظ، وأن تجعلها في محل رفع باعتبار الموضع.

قوله: «ولا طائر» الجمهور على جرّه نسقاً على لفظ «دابة»، وقرأ ابن أبي عبلة^(٢) برفعه نسقاً على موضعها. وقرأ ابن عباس: «ولا طير» من غير ألف. وقد تقدّم الكلام فيه: هل هو جمع أو اسم جمع^(٣)؟ وقوله: «يطير» في قراءة الجمهور يحتمل أن يكون في محلّ جر باعتبار لفظه، ويحتمل أن يكون في محل رفع باعتبار موضعه. وأمّا على قراءة ابن أبي عبلة ففي محل رفع ليس إلا. وفي قوله «ولا طائر» ذكرٌ خاصٍ بعد عام، لأنّ الدابّة تشمل كلّ مادّب من طائر وغيره فهو كقوله: «وملائكته... وجبريل»^(٤) وفيه نظر إذ المقابلة هنا تنفي أن تكون الدابة تشمل الطائر.

قوله: «بجنّاحيه» فيه قولان، أحدهما: أن الباء متعلقة بـ «يطير» وتكون الباء للاستعانة. والثاني: أن تتعلّق بمحذوف على أنها حال وهي حال مؤكدة، وفيها رفعٌ مجازٍ يُتَوَهَّم؛ لأنّ الطيران يُستعار في السرعة قال^(٥):

(١) انظر: البحر ١١٨/٤.

(٢) البحر ١١٩/٤.

(٣) انظر إعرابه للآية ٢٦٠ من البقرة.

(٤) الآية ٩٨ من البقرة «وملائكته ورسله وجبريل».

(٥) البيت لقريظ بن أنيف وهو في الحماسة ٥٨.

- الأنعام -

١٩٠٩ - قوم إذا الشرُّ أبدى نَجْدِيَه لهم طاروا إليه زرافاتٍ ووحدانا

ويُطلق الطيرُ على العمل، قال تعالى: «وكلُّ إنسانٍ أَلزَمناه طائرَه في عُنُقَه»^(١)

وقوله: «إلا أُمَّمٌ» خبر المبتدأ، وجمع وإن لم يتقدّمه إلا شيئان، لأن المراد بهما الجنس. و«أمثالكم» صفة لأُمَّم، يعني أمثالهم في الأرزاق والأجال والموت والحياة والحشر والاقتصاص لمظلومها من ظالمها. وقيل: في معرفة الله وعبادته.

قوله: «مِنْ شيءٍ» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن «مِنْ» زائدة في المفعول به والتقدير: ما فرطنا شيئاً، وتضمّن «فرطنا» معنى تركنا وأغفلنا، والمعنى: ما أغفلنا ولا تركنا شيئاً. ثم اختلفوا في الكتاب: ما المراد به؟ فقيل: اللوح المحفوظ، وعلى هذا فالعموم ظاهر لأن الله تعالى أثبت ما كان وما يكون فيه. وقيل: القرآن، وعلى هذا فهل العموم باقٍ؟ منهم من قال: نعم، وأن جميع الأشياء مثبتة في القرآن. إمّا بالصريح وإمّا بالإيماء، ومنهم من قال: إنه يُراد به الخصوص، والمعنى: من شيءٍ يحتاج إليه المُكَلَّفون. والثاني: أن «مِنْ» تبعيضية أي: ما تركنا ولا أغفلنا في الكتاب بعض شيءٍ يحتاج إليه المكلف. الثالث: أن «مِنْ شيءٍ» في محل نصب على المصدر و«مِنْ» زائدة فيه أيضاً. ولم يُجز أبو البقاء غيره، فإنه قال^(٢): «مِنْ» زائدة، و«شيءٍ» هنا واقع موقع المصدر أي تفريطاً. وعلى هذا التأويل لا يبقى في الآية حجة لمن ظن أن الكتاب يحتوي على ذكر كل شيء صريحاً. ونظير ذلك: «لا يضرُّكم كيدهم شيئاً»^(٣)، ولا يجوز أن يكون^(٤) مفعولاً به لأن «فرطنا» لا يتعدى بنفسه بل

(١) الآية ١٣ من الإسراء.

(٢) الإملاء ١/٢٤١.

(٣) الآية ١٢٠ من آل عمران.

(٤) أي: شيئاً.

- الأنعام -

بحرف الجر، وقد عُدِّيَتْ إلى الكتاب بـ «في» فلا يتعدَّى بحرف آخر، ولا يَصِحُّ أن يكون المعنى: ما تركنا في الكتاب من شيء، لأن المعنى على خلافه فبان التأويل بما ذكرنا» انتهى. قوله: «يحتوي على ذِكْرِ كل شيء صريحاً» لم يَقُلْ به أحدٌ لأنه مكابرة في الضروريات. وقرأ^(١) الأعرج وعلقمة: «فَرَطْنَا» مخففاً، فقليل: هما بمعنى. وعن النقاش: فَرَطْنَا: أَخْرْنَا كما قالوا: «فَرَطَ اللهُ عنك المرض» أي: أزاله /.

[٣١٢/]

آ. (٣٩) قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا﴾: مبتدأ وما بعده الخبر. ويجوز أن يكون «صمٌ» خبرٌ مبتدأ محذوف، والجملة خبر الأول، والتقدير: والذين كذَّبوا بعضهم صمٌ وبعضهم بُكْمٌ، وقال أبو البقاء^(٢): «صمٌ وِبُكْمٌ الخبر، مثل حلوحامض، والواو لا تمنع من ذلك». قلت: هذا الذي قاله لا يجوزُ مِنْ وجهين، أحدهما: أن ذلك إنما يكون إذا كان الخبران في معنى خبر واحد لأنهما في معنى مُزٍّ، وهو أَعْسَرُ يَسُرُّ بمعنى أضبط، وأمَّا هذان^(٣) الخبران فكلُّ منهما مستقلٌّ بالفائدة. والثاني: أن الواو لا تجوز في مثل هذا إلا عند أبي علي الفارسي وهو وجه ضعيف.

قوله: «في الظلمات» فيه أوجه، أحدها: أن يكون خبراً ثانياً لقوله: «والذين كَذَّبُوا» ويكون ذلك عبارةً عن العَمَى، ويصير نظير الآية الأخرى: «صمٌ بُكْمٌ عُمَى»^(٤) فَعَبَّرَ عن العمى بلازمه، والمراد بذلك عَمَى البصيرة. والثاني: أنه متعلِّقٌ بمحذوف على أنه حال من الضمير المستكن في الخبر تقديره: ضالُّون حال كونهم مستقرين في الظلمات. الثالث: أنه صفةٌ لـ «بُكْمٌ» فيتعلَّقُ أيضاً بمحذوف أي بُكْمٌ كائنون في الظلمات. الرابع: أن يكون ظرفاً

(١) المحاسب ٢٢٣/١؛ البحر ١٢١/٤.

(٢) الإملاء ٢٤١/١.

(٣) الأصل (هذا) وسقطت النون سهواً.

(٤) الآية ١٨ من البقرة.

- الأنعام -

على حقيقته وهو ظرف لـ «صَمٌّ» أولـ «بُكْمٌ». قال أبو البقاء^(١): «أو لِمَا يَنْبُؤُ عَنْهُمَا مِنَ الْفِعْلِ» أي: لأن الصفتين في قوة التصريح بالفعل.

قوله: «مَنْ يَشَأْ اللَّهُ يُضِلَّهُ» في «مَنْ» وجهان، أحدهما: أنها مبتدأ وخبرها ما بعدها، وقد عُرِفَ غير مرة. ومفعول «يشأ» محذوف أي: مَنْ يَشَأُ اللَّهُ إِضْلَالَهُ. والثاني: أنه منصوب بفعل مضمر يفسره ما بعده من حيث المعنى، ويقدر ذلك الفعل متأخراً عن اسم الشرط لئلا يلزم خروجه عن الصدر، وقد تقدّم التنبية على ذلك وأن فيه خلافاً، والتقدير: مَنْ يُشَقِّقِ اللَّهُ يَشَأْ إِضْلَالَهُ وَمَنْ يُسَعِدْ يَشَأْ هِدَايَتَهُ. فإن قلت: هل يجوز أن تكون «مَنْ» مفعولاً مقدماً لـ «يشأ»؟ فالجواب أن ذلك لا يجوز لفساد المعنى. فإن قلت: أقدّر مضافاً هو المفعول حُذِفَ وأقيمت «مَنْ» مقامه تقديره: إضلال مَنْ يشاء وهداية من يشاء، ودلّ على هذا المضاف جواب الشرط. فالجواب أن الأخصّ حكى عن العرب أن اسم الشرط غير الظرف والمضاف إلى اسم الشرط لا بد أن يكون في الجزاء ضمير يعود عليه أو على ما أُضيف إليه، فالضمير في «يُضِلُّهُ» و«يَجْعَلُهُ»: إمّا أن يعود على المضاف المحذوف ويكون كقوله: «أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرِ لَجِيٍّ يَغْشَاهُ»^(٢) فالهاء في «يغشاه» تعود على المضاف أي: كذي ظلمات يغشاه، وإمّا أن يعود على اسم الشرط، والأول ممتنع، إذ يصير التقدير: إضلال مَنْ يَشَأُ اللَّهُ يُضِلُّهُ أي: يُضِلُّ الإضلال، وهو فاسدٌ. والثاني أيضاً ممتنع لخلو الجواب من ضمير يعود على المضاف إلى اسم الشرط. فإن قيل: يجوز أن يكون المعنى: مَنْ يَشَأُ اللَّهُ بِالْإِضْلَالِ وَتَكُونُ «مَنْ» مفعولاً مقدماً؛ لأنّ «شاء» بمعنى أراد، و«أراد» يتعدى بالباء قال^(٣):

(١) الإملاء ١/٢٤١.

(٢) الآية ٤٠ من النور.

(٣) تقدم برقم ٨٤٩.

- الأنعام -

١٩١٠- أَرَادَتْ عَرَاراً بِالْهَوَانِ وَمَنْ يُرِدُ عَرَاراً لَعَمْرِي بِالْهَوَانِ فَقَدْ ظَلَمَ

قيل: لا يلزم من كون «شاء» بمعنى «أراد» أن يتعدى تعديته، ولذلك نجد اللفظ الواحد تختلف تعديته باختلاف متعلقه تقول: دخلت الدار ودخلت في الأمر، ولا تقول: دخلت الأمر، فإذا كان ذلك في اللفظ الواحد فما بالك بلفظين؟ ولم يُحفظ عن العرب تعدية «شاء» بالباء وإن كانت في معنى أراد.

آ. (٤٠) قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ﴾: يجوز نَقْلُ حركة همزة الاستفهام إلى لام «قُلْ» وتحذف الهمزة تخفيفاً وهي قراءة ورش^(١)، وهو تسهيل مطرد، وأرأيتكم هذه بمعنى أخبرني، ولها أحكام تختص بها، اضطربت أقوال الناس فيها، وانتشر خلافهم فلا بد من التعرُّض لذلك فأقول:

«أرأيت» إن كانت البصريّة أو العِلْمِيّة الباقية على معناها أو التي لإصابة الرثة كقولهم: «رأيت الطائر» أي: أصبت رثته، لم يَجُزْ فيها تخفيفُ الهمزة التي هي عينها، بل تُحَقَّقُ ليس إلا، أو تُسَهَّلُ بينَ بينَ من غير إبدال ولا حذف، ولا يجوز أن تُلْحَقَهَا كَافٌ على أنها حرف خطاب، بل إن لحقها كاف كانت / ضميراً مفعولاً أول، ويكون مطابقاً لما يُراد به من تذكير وتأنيت [ب/٣١٢] وإفراد وتثنية وجمع، وإذا اتَّصَلَتْ بها تاءُ خطابٍ لَزِمَ مطابقتها لما يُراد بها ممّا ذُكِرَ، ويكون ضميراً فاعلاً نحو: رأيتم، رأيتما رأيتمن، ويدخلها التعليق والإلغاء.

وإن كانت العِلْمِيّة التي ضُمَّنَتْ معنى «أخبرني» اختصتْ بأحكامٍ أُخْرَ منها: أنه يجوز تسهيل همزتها بإبدالها ألفاً، وهي مَرْوِيَةٌ عن نافع^(٢) من طريق ورش، والنحاة يَسْتَضْعِفُونَ إبدالَ هذه الهمزة ألفاً، بل المشهورُ عندهم تسهيلها بين بين، وهي الرواية المشهورة عن نافع، لكنه قد نَقَلَ الإبدالَ

(١) انظر: السبعة ٢٥٧؛ الكشف ٤٣١/١؛ الحجة ٢٥٠؛ البحر ١٢٥/٤.

(٢) انظر: الحجة للفراسي ٣٨٤/٢.

- الأنعام -

المحض قطرب وغيره من اللغويين. قال بعضهم: «هذا غَلَطٌ غَلِطَ عَلَيْهِ» أي على نافع. وسبب ذلك أنه يؤدي إلى الجمع بين ساكنين فإن الياء بعدها ساكنة. ونقل أبو عبيد القاسم بن سلام عن أبي جعفر ونافع وغيرهما من أهل المدينة أنهم يُسْقَطُونَ الهمزة، ويدعون أن الألف خَلَفَتْ منها. وهذه العبارة تُشعر أن هذه الألف ليست بدلاً عن الهمزة، بل جيء بها عوضاً عن الهمزة الساقطة.

وقال مكي^(١) بن أبي طالب: «وقد روي عن ورش إبدال الهمزة ألفاً، لأن الرواية عنه أنه يَمُدُّ الثانية، والمد لا يتمكّن، إلا مع البدل، وحسن جواز البدل في الهمزة وبعدها ساكن أن الأول حرف مَدَوَّلِين، فإن هذا الذي يحدث مع السكون يقوم مقام حركة يتوصّل بها إلى النطق بالساكن». وقد تقدّم لك شيء من هذا عند قوله «أنذرتهم». ومنها: أن تُحذف الهمزة التي هي عين الكلمة، وبها قرأ الكسائي، وهي فاشية نظماً ونثراً، فمن النظم قوله^(٢):

١٩١١- أَرَيْتَ مَا جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودَا مُرَجَّلاً وَيَلْبَسُ الْبُرُودَا
أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا

وقال آخر^(٤):

١٩١٢- أَرَيْتَكَ إِذْ هُنَا عَلَيْكَ أَلَمْ تَخَفْ رَقِيئاً وَحَوْلِي مِنْ عَدُوِّكَ حُضْرُ

(١) الكشف ٤٣١/١.

(٢) الآية ٦ من البقرة.

(٣) البيت لرؤية أولرجل من هذيل، وهو في ملحقات ديوان رؤية ١٧٣؛ والمحتسب

١٩٣/١؛ والخصائص ١٣٦/١؛ والمغني ٤٤٣؛ والعيني ١١٨/١؛ والخزانة ٥٧٤/٤.

والأملود: الناعم اللين.

(٤) البيت لعمر بن أبي ربيعة وهو في ديوانه ٩٦.

- الأنعام -

وأُشِدُّ الكَسَائِي لِأَبِي الْأَسْوَد^(١):

١٩١٣- أَرَيْتَ امْرَأً كُنْتَ لَمْ أَبْلُهُ أَتَانِي فَقَالَ اتَّخِذْنِي خَلِيلًا
وزعم الفراء أن هذه اللغة لغة أكثر العرب، قال^(٢): «في أَرَأَيْتَ لغتان
ومعنيان، أحدهما: أن يسأل الرجل: أَرَأَيْتَ زيداً، أي: أعلمت، فهذه مهموزة،
وثانيهما: أن تقول: أَرَأَيْتَ بمعنى أَخْبِرْنِي، فههنا تُتْرَكُ الهمزة إن شِئَتْ وهو أكثرُ
كلامِ العرب، تُؤمىء إلى تَرَكِ الهمزِ للفرق بين المعنيين» انتهى.

وفي كَيْفِيَّةِ حَذْفِ هذه الهمزة ثلاثة أوجه، أحدها: - وهو الظاهر - أنه
اسْتَقْبَلُ الجمعُ بين همزتين في فِعْلٍ اتصل به ضمير، فَحَفَّفَهُ بإسقاط إحدى
الهمزتين، وكانت الثانيةً أَوْلَى لأنها حَصَلَ بها الثقلُ، ولأنَّ حَذْفَهَا ثابتٌ في مضارع
هذا الفعل نحو أرى، ويرى، ونرى، وترى، ولأنَّ حَذْفَ الأولى يُجَلُّ بالتفاهم
إذ هي للاستفهام. والثاني: أنه أبدل الهمزة ألفاً كما فَعَلَ نافعٌ في رواية ورش
فالتقى ساكنان فحذف أولهما وهو الألف، والثالث: أنه أبدلها ياءً ثم سَكَّنَهَا ثم
حَذَفَهَا لالتقاء الساكنين، قاله أبو البقاء^(٣)، وفيه بُعْدٌ، ثم قال: «وقَرَّبَ ذلك
فيها حَذْفُهَا في مستقبل هذا الفعل» يعني في يرى وبابه. ورجَّح بعضهم مذهب
الكسائي بأن الهمزة قد اجترىء عليها بالحذف، وأُشِدُّ^(٤):

١٩١٤- إِنْ لَمْ أَقَاتِلْ فَالْبَسُونِي بُرْقُعًا

وأُشِدُّ لِأَبِي الْأَسْوَد^(٥):

١٩١٥- يَا بَا الْمَغِيرَةِ رَبِّ أَمْرٍ مُعْضِلٍ فَرَجَّتْهُ بِالْمَكْرِ مَنِي وَالِدَهَا

وقولهم: «وَيَلْمُهُ»، وقوله^(٦):

(١) ديوانه ٢٠٢؛ والأغاني ١١/١٠٧؛ وشرح شواهد الشافية ٣١٤. لم أبله: لم أختبره.

(٢) معاني القرآن ١/٣٣٣.

(٣) الإملاء ١/٢٤١.

(٤) تقدم برقم ١٥٦٠.

(٥) ديوانه ١٣٤؛ وأمالي الشجري ٢/١٦؛ ووصف المباني ٤٤؛ والممتع ٦٢٠.

(٦) تقدم برقم ٣٨.

١٩١٦- وَيَلْمُهَا خُلَّةً قَدْ سَيْطَ مِنْ دَمِهَا فَجَعُ وَوَلَّعَ وَإِخْلَافُ وَتَبْدِيلُ
وَأَنْشُدُ أَيْضاً^(١):

١٩١٧- وَمَنْ رَأَى مِثْلَ مَعْدَانَ بْنِ سَعْدٍ إِذَا مَا النَّسْعُ طَالَ عَلَى الْمَطِيَّةِ
أَي: وَمَنْ رَأَى.

ومنها: أنه لا يدخلها تعليق ولا إلغاء لأنها بمعنى أخبرني، و«أخبرني» لا يُعْلَقُ عند الجمهور. قال سيويه^(٢): «وتقول: أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ؟ لا يَحْسُنُ فِيهِ إِلا النَّصْبُ فِي «زَيْدٍ»، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: «أَرَأَيْتَ أَبُو مَنْ أَنْتَ؟» لَمْ يَحْسُنْ، لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى أَخْبَرَنِي عَنْ زَيْدٍ، وَصَارَ الِاسْتِفْهَامُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي» وَقَدْ خَالَفَ سَيَوِيهَ غَيْرَهُ مِنَ النُّحَوِيِّينَ وَقَالُوا: كَثِيرًا مَا تُعْلَقُ «أَرَأَيْتَ» وَفِي الْقُرْآنِ مِنْ ذَلِكَ كَثِيرٌ، وَاسْتَدَلُّوا بِهَذِهِ الْآيَةِ الَّتِي نَحْنُ فِيهَا، وَبِقَوْلِهِ: «أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى أَلَمْ يَعْلَمِ»^(٣)، وَبِقَوْلِهِ^(٤):

١٩١٨- أَرَأَيْتَ مَا جَاءَتْ بِهِ أَمْلُودَا

وهذا لا يرد على سيويه، وسيأتي تأويل ذلك قريباً.

[٣١٣/أ] ومنها: أنها تَلَحُّقُهَا التَّاءُ فَيَلْتَزِمُ إِفْرَادَهَا / وَتَذَكِيرُهَا وَيَسْتَعْنِي عَنْ لِحَاقِ
عَلَامَةِ الْفُرُوعِ بِهَا بِلِحَاقِهَا بِالْكَافِ بِخِلَافِ الَّتِي لَمْ تُضْمَنَّ مَعْنَى «أَخْبَرَنِي» فَإِنَّهَا
تَطَابَقَ فِيهَا - كَمَا تَقَدَّمَ - مَا يُرَادُ بِهَا.

ومنها: أنه يَلَحُّقُهَا كَافٌ هِيَ حَرْفُ خِطَابٍ تَطَابَقَ مَا يُرَادُ بِهَا مِنْ إِفْرَادٍ
وَتَذَكِيرٍ وَضَدِّيهِمَا. وَهَلْ هَذِهِ التَّاءُ فَاعِلٌ وَالْكَافُ حَرْفُ خِطَابٍ تُبَيِّنُ أَحْوَالَ

(١) لم أهدت إلى قائله. وهو في الحجة للفارسي (خ) ٣٨٤/٢. والنسخ: سَيَّرَ تُشَدُّ بِهِ
الرَّحَالَ.

(٢) الكتاب ١٢٢/١.

(٣) الآية ١٣ من العلق.

(٤) تقدم برقم ١٩١١.

- الأنعام -

التاء، كما تبيّنه إذا كانت ضميراً، أو التاء حرف خطاب والكاف هي الفاعل، واستعير ضميرُ النصبِ في مكان ضمير الرفع، أو التاء فاعلٌ أيضاً، والكاف ضمير في موضع المفعول الأول؟ ثلاثة مذاهب مشهورة، الأول قولُ البصريين، والثاني قول الفراء^(١)، والثالث قول الكسائي. ولتقتصر على بعض أدلة كل فريق.

قال أبو علي^(٢): «قولهم»: «أرأيتك زيدا ما فعل» بفتح التاء في جميع الأحوال، فالكاف لا يخلو أن يكون للخطاب مجرداً، ومعنى الاسمية مخلوعٌ منه، أو يكون دالاً على الاسم مع دلالة على الخطاب، ولو كان اسماً لوجب أن يكون الاسم الذي بعده هو هو، لأن هذه الأفعال مفعولها الثاني هو الأول في المعنى، لكنه ليس به، فتعيّن أن يكون مخلوعاً منه الاسمية، وإذا ثبت أنه للخطاب مُعرى من الاسمية ثبت أن التاء لا تكون لمجرد الخطاب. ألا ترى أنه لا ينبغي أن يلحق الكلمة علامتا خطاب، كما لا يلحقها علامتا تأنيث ولا علامتا استفهام، فلما لم يَجْز ذلك أُفِرِدَت التاء في جميع الأحوال لَمَّا كان الفعل لا بد له من فاعل، وجُعِل في جميع الأحوال على لفظ واحد استغناءً بما يلحق الكاف، ولولحقت التاء علامة الفروع لاجتماع علامتان للخطاب مما كان يلحق التاء، وممّا كان يلحق الكاف، فلما كان ذلك يؤدي إلى ما لا نظير له رُفِضَ وأجرِيَ على ما عليه سائر كلامهم».

وقال الزجاج^(٣) بعد حكايته مذهب الفراء: «وهذا القول لم يقبله النحويون القدماء وهو خطأ؛ لأن قولك: «أرأيتك زيدا ما شأنه» لو تعدت الرؤية إلى الكاف وإلى زيد لصار المعنى: أرأت^(٤) نفسك زيدا ما شأنه،

(١) معاني القرآن ١/٣٣٣.

(٢) الحجة (خ) ٢/٣٨٤ بعبارة قريبة.

(٣) معاني القرآن ٢/٢٧٠.

(٤) مطبوعة المعاني: أرأيت.

- الأنعام -

وهذا مُحالٌ» ثم ذكر مذهبَ البصريين. وقال مكي^(١) بن أبي طالب بعد حكايته مذهبَ الفراء: «وهذا مُحالٌ؛ لأنَّ التاءَ هي الكاف في رأيكم، فكان يجب أن تظهر علامةُ جمع التاء^(٢)، وكان يجب أن يكون فاعلان لفعلٍ واحدٍ وهما لشيءٍ واحد، ويجب أن يكون معنى قولك رأيتك زيداً ما صنع: رأيتَ نفسك زيداً ما صنع، لأن الكاف هو المخاطب، وهذا مُحالٌ في المعنى ومتناقض في الإعراب والمعنى، لأنك تستفهم عن نفسه في صدر السؤال، ثم تردُّ السؤالَ إلى غيره في آخره وتخطبه أولاً، ثم تأتي بغائبٍ آخر، أولأنه يصير ثلاثة مفعولين لرأيت، وهذا كله لا يجوز، ولو قلت: «أرأيتك عالماً بزيد» لكان كلاماً صحيحاً^(٣) وقد تعدى «رأى» إلى مفعولين».

وقال أبو البقاء^(٤) بعدما حكى مذهبَ البصريين: «والدليل على ذلك أنها - أي الكاف - لو كانت اسماً لكانت: إما مجرورةً - وهو باطل، إذ لا جارٌّ هنا - وإما مرفوعةً، وهو باطلٌ أيضاً لأمرين، أحدهما: أن الكافَ ليست من ضمائرِ الرفع، والثاني: أنها لا رافعٌ لها، إذ ليست فاعلاً لأن التاءَ فاعل، ولا يكون لفعلٍ واحد فاعلان، وإما أن تكون منصوبةً وذلك باطلٌ لثلاثة أوجه، أحدها: أن هذا الفعل يتعدى إلى مفعولين كقولك: «أرأيتَ زيداً مافعل» فلو جعلت الكاف مفعولاً لكان ثالثاً. والثاني: أنه لو كان مفعولاً لكان هو الفاعل في المعنى، وليس المعنى على ذلك، إذ ليس الغرضُ رأيتَ نفسك، بل رأيتَ غيرك. ولذلك قلت: رأيتك زيداً، وزيداً غير المخاطب ولا هو بدل منه. والثالث: أنه لو كان منصوباً على أنه مفعول لظهرت علامةُ التثنية والجمع والتانيث في التاء فكنت تقول: رأيتماكما، رأيتموكم،

(١) المشكل ٢٦٦/١.

(٢) مطبوعة المشكل: في التاء.

(٣) قبله في المشكل: تقديره: رأيت نفسك عالماً بزيد.

(٤) الإملاء ١٤٢/١.

- الأنعام -

أرأيتكن». ثم ذكر مذهب الفراء ثم قال: «وفيما ذكرنا إبطالاً لمذهبه».

وقد انتصر أبو بكر بن الأنباري لمذهب الفراء بأن قال: «لو كانت الكاف توكيداً لوقعت التثنية والجمع بالتاء، كما يقعان بها عند عدم الكاف، فلما فتحت التاء في خطاب الجمع ووقع ميسم الجمع غيرها كان ذلك دليلاً على أن الكاف غير توكيد. ألا ترى أن الكاف لو سقطت لم يصلح أن يقال لجماعة: أرأيت، فوضح بهذا انصراف الفعل إلى الكاف وأنها واجبة لازمة مفتقر إليها». وهذا الذي قاله أبو بكر باطل بالكاف اللاحقة لاسم الإشارة، فإنها يقع عليها / ميسم الجمع، ومع ذلك هي حرف.

[ب/٣١٣]

وقال الفراء^(١): «موضع الكاف نصب، وتأويلها رفع؛ لأن الفعل يتحول عن التاء إليها، وهي بمنزلة الكاف في «دونك» إذا أغري بها، كما تقول: «دونك زيدا» فتجد الكاف في اللفظ خفصاً وفي المعنى رفعاً، لأنها مأمورة، فكذلك هذه الكاف موضعها نصب وتأويلها رفع». قلت: وهذه الشبهة باطلة مما تقدم، والخلاف في «دونك» و«إليك» وبأيهما مشهور تقدم التنبيه عليه غير مرة.

وقال الفراء أيضاً كلاماً حسناً رأيت أن أذكره فإنه مبين نافع، قال^(٢): «للعرب في «أرأيت» لغتان ومعنيان، أحدهما رؤية العين، فإذا أردت هذا عدت الرؤية بالضمير إلى المخاطب ويتصرف وتصرف سائر الأفعال، تقول للرجل: «أرأيتك على غير هذه الحال» تريد: هل رأيت نفسك، ثم تشي وتجمع فتقول: أرأيتكما، أرأيتموكم، أرأيتكن، والمعنى الآخر: أن تقول: «أرأيتك» وأنت تريد معنى أخبرني، كقولك: أرأيتك إن فعلت كذا ماذا تفعل أي: أخبرني، وترك التاء - إذا أردت هذا المعنى - موحدة على كل حال تقول:

(١) معاني القرآن ١/٣٣٣.

(٢) معاني القرآن ١/٣٣٣.

- الأنعام -

أرأيتكما، أرأيتكم، أرأيتكن، وإنما تركت العرب التاء واحدة؛ لأنهم لم يريدوا أن يكون الفعل واقعاً من المخاطب على نفسه فاكتفوا من علامة المخاطب بذكره في المكان، وتركوا التاء على التذكير والتوحيد إذا لم يكن الفعل واقعاً.

قال: «والرؤية من الأفعال الناقصة التي يُعَدِّيها المخاطبُ إلى نفسه بالمكنى مثل: ظننتني ورأيتني، ولا يقولون ذلك في الأفعال التامة، لا يقولون للرجل: قتلتك بمعنى: قتلت نفسك، ولا أحسنت إليك، كما يقولون: متى تظنك خارجاً؟ وذلك أنهم أرادوا الفصل بين الفعل الذي قد يُلغى وبين الفعل الذي لا يجوزُ إلغاؤه، ألا ترى أنك تقول: «أنا أظنُّ خارجٌ» فتلغي «أظن»، وقال الله تعالى: «أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْنَى»^(١) ولم يقل: رأى نفسه. وقد جاء في ضرورة الشعر إجراء الأفعال التامة مُجرى النواقص:

قال جرّان العود^(٢):

١٩١٩ - لقد كان لي عن ضرتينِ عِدْمَتِي وَعَمَّا أَلَا قِي مِنْهُمَا مُتَزَحِّحُ

والعرب تقول: عِدْمَتِي ووجَدْتِي وفَقَدْتِي وليس بوجه الكلام انتهى. واعلم أن الناس اختلفوا في الجملة الاستفهامية الواقعة بعد المنصوب بأرأيتك نحو: أرأيتك زيداً ما صنع؟ فالجمهور على أن «زيداً» مفعول أول، والجملة بعده في محل نصب سادّة مسدّد المفعول الثاني. وقد تقدم أنه لا يجوز التعليق في هذه وإن جاز في غيرها من أخواتها نحو: علمت زيداً أبو من هو؟ وقال ابن كيسان: «إن الجملة الاستفهامية في أرأيتك زيداً ما صنع بدل من أرأيتك». وقال الأخفش: «إنه لا بد بعد «أرأيت» التي بمعنى أخبرني من الاسم المستخبر عنه، ويلزم الجملة التي بعده الاستفهام لأن

(١) الآية ٧ من العلق.

(٢) ديوانه ٤٠؛ وأمالى الشجري ٣٩/١؛ وابن يعيش ٨٨/٧.

- الأسماء -

«أخبرني» موافق لمعنى الاستفهام» وزعم أيضاً أنها تخرج عن بابها فتكون بمعنى «أما» أو «تنبه»، وحينئذ لا يكون لها مفعولان ولا مفعول واحد، وجعل من ذلك: «أرأيت إذ أوتينا إلى الصخرة فأني نسيت الحوت»^(١)، وهذا ينبغي أن لا يجوز لأنه إخراج للفظ عن موضوعها من غير داعٍ إلى ذلك.

إذا تقرّر هذا فليُرجع إلى الآية الكريمة فنقول وبالله التوفيق: اختلف الناس في هذه الآية على ثلاثة أقوال، أحدها: أن المفعول الأول والجملة الاستفهامية التي سَدَّتْ مَسَدَ الثاني محذوفان لفهم المعنى، والتقدير: أرأيتم عبادتكم الأصنام هل تنفعكم؟ أو اتخاذهم غير الله إلهاً هل يكشفُ ضُرَّكم؟ ونحو ذلك، فعبادتكم أو اتخاذهم مفعول أول، والجملة الاستفهامية سادةٌ مَسَدَ الثاني، والتاء هي الفاعل، والكاف حرف خطاب.

الثاني: أن الشرط وجوابه - وسيأتي بيانه - قد سَدَّ مَسَدَ المفعولين لأنهما قد حصَّلا المعنى المقصود، فلم يَحْتِج هذا الفعل إلى مفعول، وليس بشيء؛ لأن الشرط وجوابه لم يُعْهَدَ فيهما أن يَسَدَّ مَسَدَ مفعولي ظن، وكون الفعل غير محتاج لمفعول إخراج له عن وضعه، فإن عني بقوله: «سَدَّ مَسَدَهُ» أنَّهما دالَّان عليه فهو المدعى.

والثالث: أن المفعول الأول محذوف، والمسألة من باب التنازع بين أرأيتم وأتاكم، والمتنازع فيه هو لفظ «العذاب». وهذا اختيار الشيخ^(٢)، ولنورد كلامه ليظهر فإنه كلامٌ حسن قال: «فنقول: الذي نختاره: / أنها باقية [٣١٤/أ] على حكمها في التعدي إلى اثنين، فالأول منصوب والثاني لم نجده بالاستقراء إلا جملة استفهامية أو قسمية. فإذا تقرّر هذا فنقول: المفعول الأول في هذه الآية محذوف، والمسألة من باب التنازع، تنازع «أرأيتم» والشرط

(١) الآية ٦٣ من الكهف.

(٢) البحر ١٢٧/٤.

- الأنعام -

على «عذاب الله»، فأعمل الثاني وهو «أناكم» فارتفع «عذاب» به، ولو أعمل الأول لكان التركيب: «عذاب» بالنصب، ونظير ذلك: «اضرب إن جاءك زيد» على إعمال «جاءك»، ولو نصب لجاز، وكان من إعمال الأول. وأما المفعول الثاني فهو الجملة من الاستفهام: «أغیرَ الله تَدْعُونَ»، والرابط لهذه الجملة بالمفعول الأول المحذوف محذوف تقديره: أغیرَ الله تَدْعُونَ لكشْفِهِ، والمعنى: قل أرأيتكم عذابَ الله إن أناكم - أو الساعة إن أتتكم - أغیرَ الله تَدْعُونَ لكشفه أو لكشف نوازلها» انتهى. والتقدير الإعرابي الذي ذكره يحتاج إلى بعض إيضاح، وتقديره: قل أرأيتكموه أو أرأيتكم إياه إن أناكم عذاب الله، فذلك الضمير هو ضمير العذاب لما عمل الثاني في ظاهره أعطي المُلغى ضميره، وإذا أُضْمِرَ في الأول حُذِفَ ما لم يكن مرفوعاً أو خبراً في الأصل، وهذا الضمير ليس مرفوعاً ولا خبراً في الأصل، فلاجل ذلك حُذِفَ ولا يَثْبُتُ إلا ضرورةً.

وأما جواب الشرط ففيه خمسة أوجه، أحدها: أنه محذوف، فقدّره الزمخشري^(١): «إن أناكم عذابَ الله مَنْ تدعون». قال الشيخ^(٢): «وإصلاحه أن يقول: «فَمَنْ تدعون» بالفاء، لأن جواب الشرط إذا وقع جملة استفهامية فلا بد فيه من الفاء. الثاني: أنه «أرأيتكم»، قاله الحوفي، وهو فاسدٌ لوجهين، أحدهما: أن جواب الشرط لا يتقدّم عند جمهور البصريين، إنما جَوَزَهُ الكوفيون وأبو زيد والمبرد^(٣). والثاني: أن الجملة المصدّرة بالهمزة لا تقع جواباً للشرط البتة، إنما يقع من الاستفهام ما كان بـ «هل» أو اسمٍ من أسماء الاستفهام، وإنما لم تقع الجملة المصدرة بالهمزة جواباً لأنه لا يخلو: أن تأتي معها بالفاء أو لا تأتي بها، لا جائز أن لا تأتي بها؛ لأنّ كلّ ما لا يصلح شرطاً

(١) الكشاف ١٨/٢

(٢) البحر ١٢٧/٤

(٣) المقتضب ٦٨/٢

- الأنعام -

يجب اقترانه بالفاء إذا وقع جواباً، ولا جائز أن تأتي بها لأنك: إما أن تأتي بها قبل الهمزة نحو: «إن قمت فأزيد منطلق»، أو بعدها نحو: «أزيد منطلق»، وكلاهما ممتنع، أمّا الأول فلتصدّر الفاء على الهمزة، وأمّا الثاني فلأنه يؤدي إلى عدم الجواب بالفاء في موضع كان يجب فيه الإتيانُ بها، وهذا بخلاف «هل» فإنك تأتي بالفاء قبلها فتقول: إن قمت فهل زيد قائم، لأنه ليس لها تمام التصدير الذي تستحقّه الهمزة، ولذلك تصدّرت على بعض حروف العطف وقد تقدّم مشروحاً غير مرة.

الثالث^(١): أنه «أغير الله» وهو ظاهر عبارة الزمخشري فإنه قال^(٢): «ويجوز أن يتعلّق الشرط بقوله: «أغير الله تدعون»، كأنه قيل: أغير الله تدعون إن أناكم عذاب الله». قال الشيخ^(٣): «ولا يجوز أن يتعلّق الشرط بقوله: «أغير الله»؛ لأنه لو تعلّق به لكان جواباً له، لكنه لا يقع جواباً؛ لأنّ جواب الشرط إذا كان استفهاماً بالحرف لا يقع إلا بـ «هل»، وذَكَر ما قدّمته إلى آخره، وعزاه الأخفش^(٤) عن العرب ثم قال: «ولا يجوز أيضاً من وجه آخر، لأننا قد قرّرنا أنّ «أرأيتك» متعدية إلى اثنين، أحدهما في هذه الآية محذوف، وأنه من باب التنازع، والآخر وقعت الجملة الاستفهامية موقعه، فلو جعلتها جواب الشرط لبقيت «أرأيتكم» متعدية إلى واحد وذلك لا يجوز». قلت: وهذا لا يلزم الزمخشري فإنه لا يرتضي ما قاله / من الإعراب المشار إليه. قوله «يلزم [ب/٣١٤] تعدّيها لواحد» قلنا: لا نسلم بل يتعدّى لاثنتين محذوفين ثانيهما جملة استفهام، كما قدره غيره: بأرأيتكم عبادتكم هل تنفعكم، ثم قال: «وأيضاً التزام العرب في الشرط الجائي بعد «أرأيت» مُضِيّ الفعل دليل على أن

(١) من أوجه جواب الشرط.

(٢) الكشاف ١٨/٢.

(٣) البحر ١٢٧/٤.

(٤) كذا، على تضمين «عزاً» معنى نقل.

- الأنعام -

جواب الشرط محذوف، لأنه لا يُحذف جوابُ الشرط إلا عند مُضيِّ فِعْله، قال تعالى: «قل أرأيتم إن أتاكم عذاب الله»^(١) «قل أرأيتم إن أخذ الله»^(٢) «قل: أرأيتم إن جعل الله»^(٣) «قل أرأيتم إن جعل الله»^(٤) «قل أرأيتم إن أتاكم عذابه»^(٥) «أفأرأيتم إن متّعناهم سنين»^(٦) «أرأيتم إن كذّب وتولّى»^(٧) إلى غير ذلك من الآيات. وقال الشاعر^(٨).

١٩٢٠ - أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودَا

وأيضاً مجيء الجملة الاستفهامية مُصدّرةً بهمزة الاستفهام دليل على أنها ليست جواب الشرط، إذ لا يصح وقوعها جواباً للشرط انتهى.

ولما جوّزَ الزمخشري أن الشرط متعلّق بقوله: «أغير الله» سأل سؤالاً وأجاب عنه، قال^(٩): «فإن قلت: إن علقت الشرط به فما تصنع بقوله: «فيكشف ما تدعون إليه» مع قوله: «أو أتكم الساعة» وقوارع الساعة لا تكشف عن المشركين؟ قلت: قد اشترط في الكشف المشيئة وهو قوله «إن شاء» إيداناً بأنه إن فعل كان له وجه من الحكمة، إلا أنه لا يفعل لوجه آخر من الحكمة أرجح منه» قال الشيخ^(١٠): «وهذا مبني على أن الشرط متعلّق بـ «أغير الله». وقد استدللنا على أنه لا يجوز». قلت: ترك الشيخ التنبيه على ما هو أهم من

(١) الآية ٤٧ من الأنعام.

(٢) الآية ٤٦ من الأنعام.

(٣) الآية ٧١ من القصص.

(٤) الآية ٧٢ من القصص.

(٥) الآية ٥٠ من يونس.

(٦) الآية ٢٠٥ من الشعراء.

(٧) الآية ١٣ من العلق.

(٨) تقدم برقم ١٩١١.

(٩) الكشاف ١٨/٢.

(١٠) البحر ١٢٨/٤.

- الأنعام -

ذلك وهو قوله: «إلا أنه لا يفعل لوجه آخر من الحكمة أرجح منه» وهذا أصل فاسد من أصول المعتزلة يزعمون أن أفعاله تعالى تابعة لمصالح وحقم يترجح مع بعضها الفعل ومع بعضها الترك، ومع بعضها يجب الفعل أو الترك، تعالى الله عن ذلك بل أفعاله لا تُعلَّل بغرضٍ من الأغراض، لا يُسأل عما يفعل، وموضوع هذه المسألة غير هذا الموضوع، ولكني نبهتُك عليها إجمالاً.

الرابع: أن جواب الشرط محذوف تقديره: إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة دَعَوْتُمْ، ودَلَّ عليه قوله: «أغير الله تدعون». الخامس: أنه محذوف أيضاً، ولكنه مقدَّر من جنس ما تقدَّم في المعنى، تقديره: إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة فأخبروني عنه أتدعون غير الله لكشفه كما تقول: «أخبرني عن زيد إن جاءك ما تصنع به» أي: إن جاءك فأخبرني عنه، فحذف الجواب لدلالة «أخبرني» عليه، ونظيره: أنت ظالم إن فعلت، أي: فأنت ظالم، فحذف «أنت ظالم» لدلالة ما تقدَّم عليه. وهذا ما اختاره الشيخ. قال^(١): «وهو جارٍ على قواعد العربية» وأدعى أنه لم يره لغيره.

قوله: «أغير الله تدعون» «غير» مفعول مقدم لـ «تدعون» وتقديره: إما للاختصاص كما قال الزمخشري^(٢): «بكتهم بقوله: أغير الله تدعون، بمعنى: أتخصون آلهتكم بالدعوة فيما هو عادتكم إذا أصابكم ضرر أم تدعون الله دونها، وإما للإنكار عليهم في دعائهم للأصنام؛ لأن المنكر إنما هو دعاء الأصنام لا نفس الدعاء، ألا ترى أنك إذا قلت «أزيداً تضرب» إنما تُنكر كون «زيد» محلاً للضرب ولا تُنكر نفس الضرب، وهذا من قاعدة بيانية قدِّمتُ التنبيه عليها عند قوله تعالى: «أأنت قلت للناس اتخذوني»^(٣).

(١) البحر ٤/١٢٨.

(٢) الكشف ٢/١٨.

(٣) الآية ١١٦ من المائدة.

- الأنعام -

قوله: «إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ» جوابه محذوف لدلالة الكلام عليه وكذلك معمول «صادقين» والتقدير: إن كنتم صادقين في دعواكم أن غير الله إله فهل تدعونه لكشف ما يحل بكم من العذاب؟

أ. (٤١) قوله تعالى: ﴿بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ﴾: «بل» حرف إضراب وانتقال لا إبطال، لما عرفت غير مرة من أنها في كلام الله كذلك و«إياه» مفعول مقدم للاختصاص عند الزمخشري، ولذلك قال^(١): «بل تخصونه بالدعاء، وعند غيره للاعتناء، وإن كان ثم حصر واختصاص فمن قرينة أخرى. و«إياه» ضمير منصوب منفصل تقدم الكلام عليه مشعباً في الفاتحة^(٢) وقال ابن عطية^(٣): «هنا «إياً» اسم مضمّر أجري / مجرى المظهرات في أنه مضاف أبداً». قال الشيخ^(٤): «وهذا خلاف مذهب سيويه، فإن مذهب سيويه^(٥) أن ما بعد «إياً» حرف يبين أحوال الضمير، وليس مضافاً لما بعده، لئلا يلزم تعريف الإضافة، وذلك يستدعي تنكيره، والضمائر لا تقبل التنكير فلا تقبل الإضافة.

قوله: «ما تدعون» يجوز في «ما» أربعة أوجه، أظهرها: أنها موصولة بمعنى الذي أي: فتكشف الذي تدعون، والعائد محذوف لاستكمال الشروط أي: تدعونه. الثاني: أنها ظرفية، قاله ابن عطية^(٦). وعلى هذا فيكون مفعول «يكشف» محذوفاً تقديره: فيكشف العذاب مدة دعائكم أي: ما دمتم داعيه.

(١) الكشاف ١٨/٢.

(٢) انظر إعرابه للآية ٥ من الفاتحة.

(٣) المحرر ٥٠/٦.

(٤) البحر ١٢٨/٤.

(٥) الكتاب ٣٨٠/١.

(٦) المحرر ٥٠/٦.

- الأنعام -

قال الشيخ^(١): «وهذا ما لا حاجة إليه مع أن فيه وصلها بمضارع، وهو قليل جداً تقول: «لا أكلمك ما طلعت الشمس»، ويضعف: ما تطلع الشمس». قلت: قوله «بمضارع» كان ينبغي أن يقول مثبت؛ لأنه متى كان منفياً بـ «لم» كثر وصلها به نحو قوله^(٢):

١٩٢١- وَلَنْ يَلْبَثَ الْجُهَّالُ أَنْ يَتَهَضَّمُوا أخا الحلم ما لم يستعن بجهول

وَمِنْ وَصَلَهَا بِمُضَارِعٍ مَثْبُتٍ قَوْلُهُ^(٣):

١٩٢٢- أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ آوِي إلى أمّا ورويني النقيعُ

وقول الآخر^(٤):

١٩٢٣- أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ آوِي إلى بيتٍ قعيدته لكاعِ

فـ «أَطَوَّفُ» صلة لـ «ما» الظرفية.

الثالث: أنها نكرة موصوفة ذكره أبو البقاء^(٥)، والعائد أيضاً محذوف أي: فيكشف شيئاً تدعونه أي: تدعون كشفه، والحذف من الصفة أقل منه من الصلة. الرابع: أنها مصدرية، قال ابن عطية^(٦): «ويصح أن تكون مصدرية على حذف في الكلام». قال الزجاج^(٧): «وهو مثل: واسأل

(١) البحر ٤/١٢٨.

(٢) لم أهد إلى قائله وهو في الدرر ١/٥٥؛ والهمع ١/٨٢؛ ومعجم شواهد العربية ٣١٢.

(٣) البيت لنقيع بن جرموز، وهو في النوادر ١٩؛ واللسان «نقع» برواية «أمي»؛ والعيني

٤/٢٤٧؛ والهمع ٢/٥٣؛ والدرر ٢/٦٩.

(٤) البيت للحطيثة وهو في ديوانه ١٢٠؛ والمقتضب ٤/٢٣٨؛ وابن يعيش ٤/٥٧؛ والهمع

١/٨٢؛ والدرر ١/٥٥.

(٥) الإملاء ١/٢٤٢.

(٦) المحرر ٦/٥٠.

(٧) معاني القرآن ٢/٢٧١.

- الأنعام -

القرية»^(١). قلت: والتقدير: فيكشف سبب دعائكم وموجه. قال الشيخ^(٢):
«وهذه دعوى محذوف غير معين وهو خلاف الظاهر». وقال أبو البقاء^(٣):
«وليست مصدرية إلا أن تجعلها مصدرًا بمعنى المفعول» يعني يصير تقديره:
فيكشف مدعوكم أي: الذي تدعون لأجله، وهو الضُّرُّ ونحوه.

قوله: «إليه» فيما يتعلق به وجهان، أحدهما: أن يتعلق بـ «تدعون»،
والضمير حيثئذ يعود على «ما» الموصولة أي: الذي تدعون إلى كشفه،
و«دعا» بالنسبة إلى متعلق الدعاء يتعدى بـ «إلى» أو اللام. قال تعالى: «ومن
أحسن قولاً ممن دعا إلى الله»^(٤) «وإذا دُعوا إلى الله»^(٥) وقال^(٦):

١٩٢٤- وإن أدع للجللى أكن من حماتها
وقال^(٧):

١٩٢٥- وإن دعوت إلى جللى ومكرمة
وقال^(٨):

١٩٢٦- دعوت لما نابي مسوراً
فلبني فلبني يدي مسور
والثاني: أن يتعلق بـ «يكشف» قال أبو البقاء^(٩): «أي: يرفعه

(١) الآية ٨٢ من يوسف.

(٢) البحر ٤/١٢٩.

(٣) الإملاء ١/٢٤٢.

(٤) الآية ٣٣ من فصلت.

(٥) الآية ٤٨ من النور.

(٦) لم أهدت إلى قائله وتماه وهو في البحر ٤/١٢٩.

(٧) تقدم برقم ٥٧٦.

(٨) لم أهدت إلى قائله وهو في الكتاب ١/١٧٦؛ والمحاسب ١/٧٨؛ وابن يعيش ١/١١٩؛

واللسان: لب؛ والعيني ٣/٣٨١؛ والهمع ١/١٩٠؛ والدرر ١/١٦٥.

(٩) الإملاء ١/٢٤٢.

إليه» انتهى. والضميرُ على هذا عائد على الله تعالى، وذكر أبو البقاء وجهي التعلق ولم يتعرَّض للضمير وقد عرَّفته. وقال ابن عطية^(١): «والضمير في «إليه» يُحتمل أن يعودَ إلى الله بتقدير: فيكشف ما تدعون فيه إليه». قال الشيخ^(٢): «وهذا ليس بجيد؛ لأنَّ «دعا» يتعدى لمفعول به دون حرف جر: «ادعوني أستجب لكم»^(٣) «إذا دعان»^(٤) ومن كلام العرب: «دعوتُ الله سميعاً». قلت: ومثله: «قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيّاً ما تدعوا»^(٥) «ادعوا ربكم تضرعاً»^(٦) قال: «ولا تقول بهذا المعنى: «دعوت إلى الله» بمعنى: دعوت الله، إلا أنه يمكن أن يُصحَّح كلامه بمعنى التضمين، ضمَّن «تدعون» معنى «تلجؤون فيه إلى الله»، إلا أنَّ التضمين ليس بقياس، لا يُصارُ إليه إلا عند الضرورة، ولا ضرورةً تدعو إليه هنا».

قلت: ليس التضمين مقصوراً على الضرورة، وهو في القرآن أكثر من أن يُحصَر، تقدَّم لك منه جملةٌ صالحة، وسيأتي لك إن شاء الله مثلها، على أنه قد يقال تجويزُ أبي محمد عودَ الضمير إلى الله تعالى محمولٌ على أن «إليه» متعلق بيكشف، كما تقدَّم نقلُه عن أبي البقاء / وأن معناه «يرفعه»^(٧) فلا يلزم [ب/٣١٥] المحذورُ المذكور، لولا أنه يُعكَّر عليه تقديرُه بقوله «تدعون فيه إليه» فتقديره «فيه» ظاهره أنه يزعمُ تعلُّقه بـ «تدعون».

قوله: «إن شاء» جوابه محذوف لفهم المعنى، ودلالة ما قبله عليه، أي: إن شاء أن يكشف كشف، وأدعاءً تقديم جواب الشرط هنا واضح

(١) المحرر ٥٠/٦.

(٢) البحر ١٢٩/٤.

(٣) الآية ٦٠ من غافر.

(٤) الآية ١٨٦ من البقرة.

(٥) الآية ١١٠ من الإسراء.

(٦) الآية ٥٥ من الأعراف.

(٧) قوله «يرفعه» غير واضح في الأصل.

- الأنعام -

لافتترانه بالفاء، فهو أحسنُ مِنْ قوله: «أنت ظالم إن فعلت» لكن يمنع مِنْ كونها جواباً هنا أنها سببيةٌ مرتبةٌ أي: أنها أفادتْ ترتبَ الكشفِ على الدعاء، وأن الدعاء سببٌ فيه، على أن لنا خلافاً في فاء الجزاء: هل تفيد السببيةَ أولاً؟

قوله: «وتَسُونُ ما تُشْرِكُونَ» الظاهر في «ما» أن تكون موصولةً اسميةً، والمرادُ بها ما عُبِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مطلقاً: العقلاء وغيرهم، إلا أنه غلبَ غيرَ العقلاء عليهم كقوله: «وَلِلَّهِ يَسْجُدُ ما في السموات»^(١) والعائدُ محذوفٌ أي ما تُشْرِكُونَهُ مع الله في العبادة. وقال الفارسي: «الأصل: وتَسُونُ دعاء ما تُشْرِكُونَ، فحذف المضاف». ويجوز أن تكون مصدريةً، وحينئذ لا تحتاج إلى عائد عند الجمهور. ثم هل هذا المصدر باق على حقيقته؟ أي: تَسُونُ الإِشْرَاكَ نفسه لما يلحقكم من الدَّهْشَةِ والحَيْرَةِ، أو هو واقعٌ موقعُ المفعول به، أي: وتَسُونُ المُشْرِكَ به وهي الأصنام وغيرها، وعلى هذا فمعناه كالأول وحينئذٍ يحتمل السياق أن يكون على بابه من الغفلة، وأن يكون بمعنى الترك، وإن كانوا ذاكرين لها أي للأصنام وغيرها.

آ. (٤٢) وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى أُمَمٍ مِنْ قَبْلِكَ فَأَخَذْنَاهُمْ﴾: في الكلام حَذْفُ تقديره: أَرْسَلْنَا رسلاً إلى أُمَمٍ فكذَّبُوا فأخذناهم، وهذا الحذف ظاهرٌ جداً، و«مِنْ قَبْلِكَ» متعلقٌ بأَرْسَلْنَا، وفي جعله صفةً لأُمَمٍ كلامٌ تقدَّم غير مرة، وتقدَّم تفسيرُ البأساء والضراء^(٢)، ولم يَلْفِظْ لهما بمذكرٍ على أَفْعَلَ.

آ. (٤٣) قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا﴾: «إذ» منصوبٌ بـ «تَضَرَّعُوا» فَصَّلَ به بين حرف التحضيض وما دخل عليه، وهو جائز

(١) الآية ٤٩ من النحل.

(٢) في الآية ١٧٧ من البقرة.

- الأنعام -

حتى في المفعول به، تقول: «لولا زيدا ضَرَبْتَ»، وتقدّم أن حرف التحضيض مع الماضي يكون معناه التوبيخ.

والتضرُّع: تفعل من الضَّرَاعَة، وهي الذَّلَّة والهيئة المسيِّبة عن الانقياد إلى الطاعة يقال: ضَرَعَ يَضْرَعُ ضَرَاعَةً فهو ضَارِعٌ وضَرِعَ قال^(١):

١٩٢٧- لِيُبِكَ زَيْدٌ ضَارِعٌ لِحُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ
وللسهولة والتذلل المفهومة من هذه المادة اشتقوا منها للثدي اسماً فقالوا له «ضَرَعاً».

قوله: «وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ» «لَكِنْ» هنا واقعة بين ضدين، وهما اللين والقسوة؛ وذلك أن قوله «تَضَرَّعُوا» مُشْعِرٌ باللين والسهولة، وكذلك إذا جَعَلْتَ الضَّرَاعَةَ عبارة عن الإيمان، والقسوة عبارة عن الكفر، وَعَبَّرْتَ عن السبب بالمسبِّب وعن المسبَّب بالسبب، ألا ترى أنك تقول: «أَمَنَ قَلْبُهُ فَتَضَرَّعَ، وَقَسَا قَلْبُهُ فَكَفَرَ» وهذا أحسن من قول أبي البقاء^(٢): «وَلَكِنْ» استدراك على المعنى، أي ما تَضَرَّعُوا وَلَكِنْ» يعني أن التحضيض في معنى النفي، وقد يترجَّح هذا بما قاله الزمخشري فإنه قال^(٣): «معناه نَفْيُ التَضَرُّعِ كَأَنَّهُ قِيلَ: لَمْ يَتَضَرَّعُوا إِذْ جَاءَهُمْ بِأَسْنًا، وَلَكِنَّهُ جَاءَ بِ«لَوْلَا» لِيُفِيدَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ عَذْرٌ فِي تَرْكِ التَضَرُّعِ إِلَّا قِسْوَةُ قُلُوبِهِمْ وَإِعْجَابُهُمْ بِأَعْمَالِهِمْ»^(٤) التي زَيَّنَهَا الشَّيْطَانُ لَهُمْ».

قوله: «وَزَيَّنَ لَهُمْ» هذه الجملة تحتمل وجهين، أحدهما: أن تكون استثنائية، أخبر تعالى عنهم بذلك. والثاني - وهو الظاهر - : أنها داخلَةٌ في حَيِّزِ

(١) تقدم برقم ١٢٠١.

(٢) الإملاء ١/٢٤٢.

(٣) الكشف ٢/١٩.

(٤) قوله: «بأعمالهم» غير واضح في الأصل.

- الأنعام -

الاستدراك فهي نسقٌ على قوله: «قَسَتْ قلوبهم» وهذا رأيُ الزمخشري فإنه قال^(١): «لم يكن لهم عُذْرٌ في ترك التضرع إلا قسوةُ قلوبهم وإعجابهم بأعمالهم» وقد تقدّم ذلك. و«ما» في قوله: «ما كانوا» يحتمل أن تكون موصولةً اسميةً أي: الذي كانوا يعملونه وأن تكون مصدريةً، أي: زَيْنَ لهم عملهم، كقوله: «زَيْنًا لهم أعمالهم»^(٢) ويبيد جعلها نكرةً موصوفةً.

آ. (٤٤) قوله تعالى: ﴿فَتَحْنَا﴾: قرأ الجمهور «فَتَحْنَا» مخففاً، وابن عامر^(٣) «فَتَحْنَا» مثقلاً، والثقل مُؤذِنٌ بالتكثير؛ لأنَّ بعده «أبواب» فناسب التكثير، والتخفيف هو الأصل. وقرأ ابنُ عامر أيضاً في الأعراف: «لَفَتَحْنَا»^(٤)، وفي القمر: «فَفَتَحْنَا أبواب»^(٥) بالتشديد أيضاً، وشدّد أيضاً «فُتِحَتْ يَأْجُوج»^(٦) والخلاف أيضاً في «فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا» في الزمر في الموضوعين^(٧)، «وَفُتِحَتْ السَّمَاءُ» في النبأ^(٨)، فإن الجماعة وافقوا ابن عامر على تشديدها، ولم يقرأها بالتخفيف إلا الكوفيون^(٩)، فقد جرى ابن عامر على نمطٍ واحد في هذا الفعل، والباقون شدّدوا في المواضع الثلاثة المشار إليها، وخفّفوا في الباقي جمعاً بين اللغتين.

قوله: «فإذا هم مُبلسون» / «إذا» هي الفجائية وفيها ثلاثة مذاهب، [١/٣١٦]

(١) الكشف ١٩/٢.

(٢) الآية ٤ من النمل.

(٣) انظر: السبعة ٢٥٧؛ الكشف ٤٣٢/١؛ والحجة ٢٥٠؛ والنشر ٢٤٩/٢.

(٤) الآية ٩٦. وانظر: السبعة ٢٨٦.

(٥) الآية ١١. وانظر السبعة ٦١٨.

(٦) الآية ٩٦ من الأنبياء. وانظر: السبعة ٤٣١.

(٧) الآية ٧١، والآية ٧٣ من الزمر. وانظر: السبعة ٥٦٤.

(٨) الآية ١٩ من النبأ.

(٩) الكوفيون هم عاصم وحمة والكسائي. وانظر: السبعة ٦٦٨.

أ - الأقسام -

مذهب سيبويه^(١) أنها ظرف مكان، ومذهب جماعة منهم والرياشي أنها ظرف زمان، ومذهب الكوفيين أنها حرف. فعلى تقدير كونها ظرفاً مكاناً أو زماناً الناصب لها خبر المبتدأ، أي ألبسوا في مكان إقامتهم أو في زمانها.

والإِبْلَاسُ: الإطراق، وقيل: هو الحُزْنُ المعترض من شدة البأس، ومنه اشْتُقَّ «إبليس» وقد تقدّم في موضعه^(٢) وأنه هل هو أعجمي أم لا؟.

قوله: «فَقَطَعَ دَابِرُ» الجمهور على «فَقَطَعَ» مبنياً للمفعول. «دابر» مرفوع به. وقرأ عكرمة^(٣): «قطع» مبنياً للفاعل وهو الله تعالى، «دابر» مفعول به، وفيه التفات، إذ هو خروج من تكلم في قوله: «أخذناهم» إلى غيبة. والدَابِرُ: التابع من خلف، يقال: دَبَرَ الولدُ والده، ودَبَرَ فلان القوم يَدْبُرُهُمْ دُبُوراً ودَبِيراً. وقيل: الدابر: الأصل، يقال: قطع الله دابره أي: أصله، قاله الأصمعي. وقال أبو عبيد: «دابرُ القوم آخرهم»، وأنشدوا لأمية بن أبي الصلت^(٤):

١٩٢٨ - فاسترُصِلوا بعدابِ حصَّ دابِرُهُمْ
فما استطاعوا له صَرفاً ولا انتصروا
ومنه: دَبَرَ السهمُ الهدفَ أي: سقط خلفه.

أ. (٤٦) قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ﴾: المفعول الأول محذوف تقديره: أَرَأَيْتُمْ سَمِعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ إِنْ أَخَذَهَا اللَّهُ، والجملة الاستفهامية في موضع الثاني، وقد تقدم أن الشيخ يجعله من التنازع، وجواب الشرط محذوف على نحو ما مرّ. وقال الحوفي: «وحرفُ الشرط وما اتصل به في موضع نصبٍ على الحال، والعامِلُ في الحال «أَرَأَيْتُمْ» كقولك: «اضربه إن خرج» أي خارجاً، وجواب الشرط ما تقدّم ممّا دخلت عليه همزة

(١) الكتاب ٣١١/٢.

(٢) انظر إعرابه للآية ٣٤ من البقرة.

(٣) انظر: البحر ١٣١/٤.

(٤) ديوانه ٣٨٩. حصّ: لم يبق شيئاً.

- الأنعام -

الاستفهام» وهذا إعرابٌ لا يظهر. ولم يُؤتَ هنا بكاف الخطاب وأُتي به هناك؛ لأنَّ التهديدَ هناك أعظم فناسب التأكيد بالإتيان بكاف الخطاب، ولمَّا لم يُؤتَ بالكافِ وجب بروزُ علامةِ الجمعِ في التاء لئلا يلتبسَ، ولو جيءَ معها بالكافِ لاستغنيَ بها كما تقدَّم، وتوحيدُ السمعِ وجمْعُ الأبصارِ مفهومٌ ممَّا تقدَّم في البقرة^(١).

قوله: «مَنْ إلهٌ» مبتدأ وخبر، و«مَنْ» استفهامية، و«غيرُ الله» صفةٌ لـ «إلهٌ» و«يأتيكم» صفةٌ ثانية، والهاءُ في «به» تعودُ على سمعكم. وقيل: تعودُ على الجميع. ووَحَّدَ ذهاباً به مذهبَ اسمِ الإشارة. وقيل: تعودُ على الهُدْيِ المدلولِ عليه بالمعنى. وقيل: يعودُ على المأخوذِ والمختمِ المدلولِ عليهما بالأخذِ والختمِ. والاستفهامُ هنا للإنكارِ.

قوله: «انظر كيف نُصِرْفُ» «كيف» معمولةٌ لنصِرْفُ، ونصبُها: إمَّا على التشبيهِ بالحالِ أو التشبيهِ بالظرفِ، وهي مُعلَّقةٌ لـ «انظر» فهي في محل نصبٍ بإسقاطِ حرفِ الجرِّ، وهذا كله ظاهرٌ ممَّا تقدم. و«يصدِّفون» معناه يُعرضون، يقال: صدَّفَ عن الشيءِ صدِّفاً وصدِّفواً وصدافياً. قال عدي بن الرقاع^(٢):

١٩٢٩- إذا ذكُرْنَ حديثاً قُلْنَ أحسنَه
وهُنَّ عن كلِّ سوءٍ يتقَى صدِّفُ

«صدِّفُ» جمعُ صدِّوفٍ كـ صُبْرٍ في جمعِ صبورٍ، وقيل: معنى صدِّف: مالٌ، مأخوذٌ من الصدِّفِ في البعيرِ وهو أن يميلَ خِفُّهُ من اليدِ إلى الرُّجُلِ من الجانبِ الوحشيِّ. والصدِّفُ جمعُ صدِّفةٍ وهي المحارةُ التي تكونُ فيها الدُّرَّةُ قال^(٣):

(١) انظر: الورقة ١٣ أ، الآية ٧.

(٢) البيت في تفسير الطبري ٣٦٦/١١؛ والقرطبي ٤٢٨/٦؛ والبحر ١١٧/١.

(٣) لم أهدد إلى قائله وهو في البحر ١١٧/٤. وقوله «سبل» ورد في البحر «سمك»، وقوله «دوران» وردت في الأضل بسقوط الواو. وقوله «درت» كذا في الأصل.

- الأنعام -

١٩٣٠ - وزادها عَجَبًا أَنْ رُحْتُ فِي سُبُلٍ وما دَرَّتْ دَوْرَانَ الدَّرِّ فِي الصَّدْفِ

والصَّدْفِ والصَّدْفُ بفتح الصاد والذال وضمهما، وضم الصاد وسكون الذال ناحية الجبل المرتفع، وسيأتي لهذا مزيد بيان.

والجمهور: «به انظر» بكسر الهاء على الأصل، وروى المُسيبي^(١) عن نافع: «به انظر» بضمها نظراً إلى الأصل^(٢). وقرأ الجمهور أيضاً: «نُصِرَفَ» مضعفاً، وقرئ شاذاً: «نُصِرِفَ» بكسر الراء من صرف ثلاثياً^(٣).

قوله: «هل يَهْلِكُ» هذا استفهامٌ بمعنى النفي؛ ولذلك دخلت «إلا»، وهو استثناءٌ مفرغٌ، والتقدير: ما يَهْلِكُ إلا القوم الظالمون. وهذه الجملة الاستفهامية في موضع المفعول الثاني لـ «أرأيتكم» والأول محذوف، وهذا من التنازع على رأي الشيخ كما تقدم تقريره. وقال أبو البقاء^(٤): «الاستفهامُ ههنا بمعنى التقرير، فلذلك ناب عن جواب الشرط أي: إن أتاكم هَلَكْتُمْ، والظاهر ما قَدَّمْتُهُ، ويجيء هنا قول الحوفي المتقدم في الآية قبلها من كون الشرط حالاً. وقرأ ابن محيصن^(٥): «هل يَهْلِكُ» مبنياً للفاعل. وتقدّم الكلام أيضاً على «بَعْتُهُ» اشتقاقاً وإعراباً^(٦).

آ. (٤٨) قوله تعالى: ﴿إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾: حال من «المرسلين»، وفي هذه الحال معنى الغلبة أي: لم نُزِسلهم لأن تُفترَحَ عليهم

(١) إسحاق بن محمد المسيبي المدني ضابط لقراءة نافع، توفي سنة ٢٠٦. انظر: طبقات القراء ١٥٧/١.

(٢) انظر: البحر ١٣٢/٤، وهي قراءة الأعرج أيضاً وانظر: السبعة ١٢٨.

(٣) انظر: البحر ١٣٢/٤ - ونسبها إلى بعض القراء - والمحور ٥٣/٦.

(٤) الإملاء ٢٤٣/١.

(٥) البحر ١٣٢/٤.

(٦) انظر إعرابه للآية ٣١ من الأنعام.

- الأنعام -

الآيات، بل لأن يُبشروا ويُنذروا. وقرأ^(١) إبراهيم ويحيى: «مُبشِّرين»
بالتخفيف وقد تقدّم أن «أبشّر» لغة في «بشّر»^(٢).

قوله: «فَمَنْ آمَنَ» يجوز في «مَنْ» أن تكون شرطية، وأن تكون موصولة،
وعلى كلا التقديرين فمحلّها رفعٌ بالابتداء والخبر: «فلا خوف»: فإن كانت
شرطية فالفاء جواب الشرط، وإن كانت موصولة فالفاء زائدة لشبه الموصول
بالشرط، وعلى الأول يكون محلّ الجملتين الجزم، وعلى الثاني لا محلّ
للأولى، ومحلّ الثانية /الرفع، وحُمِلَ على اللفظ فأفردَ في «آمن» و«أصلح»،
[ب/٣١٦] وعلى المعنى فجمع في «فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون»، ويُقوِّي كونها
موصولةً مقابلتها بالموصول بعدها في قوله: «والذين كذَّبوا».

آ. (٤٩) وقرأ علقمة: «مُسَّهُم»^(٣): بنونٍ مضمومة من «أمسه كذا»
«العذاب» نصباً، و الأعمش ويحيى بن وثاب^(٤): «يَفْسِقُونَ» بكسر السين،
وقد تقدّم أنها لغة^(٥). و«ما» مصدريةٌ على الأظهر، أي: يفسقهم.

آ. (٥٠) قوله: «ولا أعلم الغيب»: في محلّ هذه الجملة
وجهان، أحدهما: النصب عطفاً على قوله «عندي خزائن الله» لأنه من جملة
المقول، كأنه قال: لا أقول لكم هذا القول ولا هذا القول، قاله
الزمخشري^(٦)، وفيه نظرٌ من حيث إنه يؤدي إلى أنه يصير التقدير: ولا أقول
لكم لا أعلم الغيب، وليس بصحيح. والثاني: أنه معطوف على «لا أقول»
لا معمولٌ له، فهو أمرٌ أن يُخبرَ عن نفسه بهذه الجمل الثلاث فهي معمولة

(١) الشواذ ٣٧.

(٢) انظر إعرابه للآية ٢٥ من البقرة.

(٣) انظر: البحر ٤/١٣٣.

(٤) انظر: البحر ٤/١٣٣.

(٥) انظر إعرابه للآية ٥٩ من البقرة.

(٦) الكشاف ٢/٢١.

- الأنعام -

للأمر الذي هو «قل»، وهذا تخريجُ الشيخ^(١)، قال بعد أن حكى قول الزمخشري: «ولا يتعيَّن ما قاله، بل الظاهرُ أنه معطوفٌ على «ألاً أقول» إلى آخره».

آ. (٥٢) قوله: ﴿بِالْغَدَاةِ﴾: قرأ الجمهور: «بالغداة» هنا وفي الكهف^(٢)، وابن عامر^(٣): «بالغُدوة» بضم الغين وسكون الدال وفتح الواو في الموضعين، وهي قراءة أبي عبدالرحمن السلمي والحسن البصري ومالك بن دينار وأبورجاء العطاردي ونصر بن عاصم الليثي^(٤). والأشهر في «الغُدوة» أنها معرفة بالعلمية، وهي علمية الجنس كأسامة في الأشخاص ولذلك مُنعت من الصرف^(٥). قال الفراء^(٦): «سمعت أبا الجراح يقول: ما رأيت كغدوة قط، يريد: غداة يومه» قال: «ألا ترى أن العرب لا تضيفها، فكذا لا يدخلها الألف واللام، إنما يقولون: جئتكَ غداة الخميس». وقال الفراء^(٧) في كتاب «المعاني» في سورة الكهف: «قرأ أبو عبدالرحمن السلمي: «بِالْغُدوةِ وَالْعَشِيِّ»^(٨) ولا أعلم أحداً قرأ بها غيره، والعرب لا تُدخل الألف واللام في «الغدوة» لأنها معرفة بغير ألف ولام» فذكره إلى آخره.

(١) البحر ٤/١٣٤.

(٢) الآية ٢٨ من الكهف.

(٣) السبعة ٢٥٨، ٣٩٠؛ النشر ٢/٢٤٩؛ الكشف ١/٤٣٢؛ الحجة ٢٥١؛ البحر ٤/١٣٦.

(٤) نصر بن عاصم الليثي، تابعي، يقال إنه أول من نقط المصاحف وخمسها وعشرها. مات سنة ٩٠. طبقات القراء ٢/٣٣٦.

(٥) يُقال «أتيته غُدوةً» غير مصروفة لأنها معرفة مثل سحر، إلا أنها من الظروف المتمكنة. تقول: سير على فرسك غُدوةً وغُدوةً، وغُدوةً وغُدوةً فما نُونٌ من هذا فهو نكرة، وما لم يُنُون فهو معرفة. انظر: اللسان «غدو».

(٦) لم يرد هذا النص في كتابه «معاني القرآن» في هذا الموضع.

(٧) معاني القرآن ٢/١٣٩.

(٨) من الآية ٢٨ من الكهف.

- الأنعام -

وقد طعن أبو عبيد القاسم بن سلام على هذه القراءة فقال: «إنما نرى ابن عامر والسلمي قرأ تلك القراءة إبتاعاً للخط، وليس في إثبات الواو في الكتاب دليل على القراءة بها، لأنهم كتبوا الصلاة والزكاة بالواو ولفظهما على تركها، وكذلك الغداة، على هذا وجدنا العرب». وقال الفارسي^(١): «الوجه قراءة العامة بالغداة، لأنها تستعمل نكرة ومعرفة باللام، فأما «غُدوة» فمعرفة وهو علمٌ وُضِعَ للتعريف، وإذا كان كذلك فلا ينبغي أن تدخل عليه الألف واللام للتعريف، كما لا تدخل على سائر الأعلام، وإن كانت قد كُتِبَتْ بالواو لأنها لا تدلُّ على ذلك، ألا ترى الصلاة والزكاة بالواو ولا تُقرآن بها، فكذلك الغداة. قال سيويه^(٢): «غُدوة وبُكرة جُعِلَ كُلُّ واحد منهما اسماً للحين، كما جعلوا «أم حُبَيْن» اسماً لدابةٍ معروفة». إلا أن هذا الطعن لا يلتفت إليه، وكيف يُظنُّ بمنَّ تقدَّم أنهم يَلْحَنون، والحسن البصري ممن يُسْتَشْهَد بكلامه فضلاً عن قراءته، ونصر بن عاصم شيخ النحاة أخذ هذا العلم عن أبي الأسود ينوع الصناعة، وابن عامر لا يُعرَف اللحن لأنه عربي، وقرأ على عثمان بن عفان وغيره من الصحابة، ولكن أبا عبيد - رحمه الله - لم يعرف أن تنكير «غُدوة» لغةٌ ثانية عن العرب حكاها سيويه والخليل.

قال سيويه^(٣): «زعم الخليل أنه يجوز أن تقول: «أَتَيْتَكَ اليومُ غُدوةً وبُكرةً». فجعلهما مثل ضُحوة، قال المهدوي: «حكى سيويه والخليل أن بعضهم يُنكِّر فيقول «غُدوة» بالتنوين، وبذلك قرأه ابن عامر، كأنه جعله نكرة، فأدخل عليها الألف واللام» / وقال أبو علي الفارسي^(٤): «وجه دخول الألف واللام عليها أنه يجوز وإن كانت معرفة أن تُنكَّر، كما حكى أبو زيد «لقبته فَبَنَّةً»

[٣١٧/أ]

(١) الحجة ٣٨٦/٣ (خ)

(٢) الكتاب ٤٨/٢.

(٣) الكتاب ٤٨/٢.

(٤) الحجة ٣٨٦/٣ (خ)

- الأنعام -

غير مصروفة «والفَيْئَةَ بعد الفينة» أي: الحين بعد الحين، فألحق لام التعريف ما استعمل معرفة، ووجه ذلك أنه يُقَدَّر فيه التنكير والشيوع كما يُقَدَّر فيه ذلك إذا بني».

وقال أبو جعفر النحاس^(١): «قرأ أبو عبدالرحمن ومالك بن دينار وابن عامر: «بالغُدوة» قال: «وباب غُدوة أن يكون معرفة إلا أنه يجوز تنكيرها كما تُنَكَّر الأسماء الأعلام، فإذا نُكِّرَتْ دَخَلَتْهَا الألف واللام للتعريف». وقال مكِّي بن أبي طالب^(٢): «إنما دَخَلَتْ الألف واللام على «غداة» لأنها نكرة، وأكثر العرب يَجْعَل «غُدوة» معرفةً فلا يَنْوِنُهَا، وكلهم يجعل «غداة» نكرةً فينَوِّنُهَا، ومنهم مَنْ يَجْعَل «غُدوة» نكرة وهم الأقل» فثبت بهذه النقول التي ذكرتها عن هؤلاء الأئمة أن قراءة ابن عامر سالمة من طعن أبي عبيد، وكأنه - رحمه الله - لم يحفظها لغةً.

وأما «العَشِيَّةُ» فنكرةٌ وكذلك «عَشِيَّة». وهل العَشِيَّةُ مرادِفٌ لِعَشِيَّةٍ؟ أي: إن هذا اللفظ فيه لغتان: التذكير والتأنيث أو أن عَشِيَّةً جمعُ عَشِيَّةٍ في المعنى على حدِّ قمع وقمحة وشعير وشعيرة، فيكون اسم جنس، خلاف مشهور، والظاهر الأول لقوله تعالى: «إذ عَرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ»^(٣)، إذ المراد هنا عَشِيَّةٌ واحدة، واتفقت مصاحف الأمصار على رسم هذه اللفظة «الغُدوة» بالواو وقد تقدّم لك أن قراءة ابن عامر ليست مستندة إلى مجرد الرسم بل إلى النقل، وثمّ ألفاظ اتَّفَقَ أيضاً على رسمها بالواو، واتفق على قراءتها بالألف وهي: الصلاة والزكاة ومَنَاءة ومِشْكَاة والربا والنجاة والحياة، وحرَفُ اتَّفَقَ على رسمه بالواو واختلف في قراءته بالألف والواو وهو «الغداة». وأصل غداة: غَدَوَةٌ، تحرَّكَتِ الواو وانفتح ما قبلها فُقُلِبَتْ أَلْفًا. وقرأ ابن أبي عبيدة

(١) إعراب القرآن ١/٥٤٨.

(٢) المشكل ١/٢٦٧.

(٣) الآية ٣١ من ص.

- الأنعام -

«بِالْغَدَوَاتِ وَالْعَشِيَّاتِ»، جمع غداة وعشية. ورُوي عن أبي عبدالرحمن أيضاً «بِالْغَدُوِّ» بتشديد الواو من غير هاء.

قوله: «يريدون» هذه الجملة في محلِّ نصب على الحال من فاعل «يَدْعُونَ» أو مِنْ مفعوله، والأول هو الصحيح، وفي الكلام حَذْفُ أي: يريدون بدعائهم في هذين الوقتين وجهه.

قوله: «ما عليك مِنْ حسابهم مِنْ شيءٍ» «ما» هذه يجوز أن تكون الحجازية الناصبة للخبر فيكون «عليك» في محلِّ النصب على أنه خبرها، عند مَنْ يُجَوِّزُ إعمالها في الخبر المقدم إذا كان ظرفاً أو حرف جر، وأما إذا كانت تميمية أو متعينة إعمالها في الخبر المقدم مطلقاً كان «عليك» في محل رفع خبراً مقدماً، والمبتدأ هو «مِنْ شيءٍ» زيدت فيه «مِنْ».

وقوله «مِنْ حسابهم» قالوا: «مِنْ» تبعضية وهي في محلِّ نصب على الحال، وصاحب الحال هو «مِنْ شيءٍ» لأنها لو تأخرت عنه لكانت صفةً له، وصفة النكرة متى قُدِّمَتْ انتصبت على الحال، فعلى هذا تتعلَّق بمحذوفٍ، والعامل في الحال الاستقرار في «عليك»، ويجوز أن يكون «مِنْ شيءٍ» في محلِّ رفع بالفاعلية ورافعه «عليك» لاعتماده على النفي، و«مِنْ حسابهم» حالٌ أيضاً من «شيءٍ» العامل فيها الاستقرار، والتقدير: ما استقرَّ عليك شيء من حسابهم. وأجيز أن يكون «مِنْ حسابهم» هو الخبر: إمَّا لـ «ما»، وإمَّا للمبتدأ، و«عليك» حال من «شيءٍ»، والعامل فيها الاستقرار، وعلى هذا فيجوز أن يكون «مِنْ حسابهم» هو الرفع للفاعل على ذلك الوجه، و«عليك» حالٌ أيضاً كما تقدم تقريره، وكون «مِنْ حسابهم» هو الخبر، و«عليك» هو الحال غير واضح لأنَّ مَحَطَّ الفائدة إنما هو «عليك».

وقوله: «وما مِنْ حسابك عليهم مِنْ شيءٍ» كالذي قبله، إلا أنَّ (١) هنا

(١) كذا على تقدير الحال والشأن اسماً للحرف الناسخ.

- الأنعام -

يُمْتَنَعُ بَعْضُ مَا كَانَ جَائِزاً هُنَاكَ، وَذَلِكَ أَنْ قَوْلَهُ «مِنْ حِسَابِكَ» / [٣١٧/ب] لَا يَجُوزُ أَنْ يُنْصَبَ عَلَى الْحَالِ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ تَقَدُّمَهُ عَلَى عَامِلِهِ الْمَعْنَوِيِّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ أَوْ مَمْتَنَعٌ، لِأَسِيْمَا وَقَدْ تَقَدَّمَتْ هُنَا عَلَى الْعَامِلِ فِيهَا وَعَلَى صَاحِبِهَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ لَكَ أَنَّ الْحَالَ إِذَا كَانَتْ ظَرْفًا أَوْ حَرْفَ جَرٍ كَانَ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ أَحْسَنَ مِنْهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، فَحَيْثُذَلِكَ أَنْ تَجْعَلَ قَوْلَهُ «مِنْ حِسَابِكَ» بَيَانًا لِأَحَالًا وَلَا خَبْرًا حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ هَذَا الْمَحْذُورِ، وَكَوْنُ «مِنْ» هَذِهِ تَبْعِيضِيَّةً غَيْرُ ظَاهِرٍ، وَقَدَّمَ خُطَابَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْجُمْلَتَيْنِ تَشْرِيفًا لَهُ، وَلَوْ جَاءَتْ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ عَلَى نَمَطِ الْأُولَى لَكَانَ التَّرْكِيبُ: «وَمَا عَلَيْهِمْ مِنْ حِسَابِكَ مِنْ شَيْءٍ» فَتَقَدَّمَ الْمَجْرُورُ بِـ «عَلَى» كَمَا قَدَّمَهُ فِي الْأُولَى، لَكِنَّهُ عَدَلَ عَنْ ذَلِكَ لَمَا تَقَدَّمَ.

وَفِي هَاتَيْنِ الْجُمْلَتَيْنِ مَا يُسَمِّيهِ أَهْلُ الْبَدِيعِ: رَدُّ الْأَعْجَازِ عَلَى الصَّدُورِ، كَقَوْلِهِمْ: «عَادَاتِ السَّادَاتِ سَادَاتِ الْعَادَاتِ»، وَمِثْلُهُ فِي الْمَعْنَى قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):

١٩٣١ - وَلَيْسَ الَّذِي حَلَّلْتَهُ بِمُحَلَّلٍ وَلَيْسَ الَّذِي حَرَّمْتَهُ بِمُحَرَّمٍ

وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢): - بَعْدَ كَلَامٍ قَدَّمَهُ فِي مَعْنَى التَّفْسِيرِ - «فَإِنْ قُلْتَ أَمَا كَفَى قَوْلُهُ: «مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ» حَتَّى ضُمُّ إِلَيْهِ «وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ» قُلْتَ: قَدْ جُعِلَتِ الْجُمْلَتَانِ بِمَنْزِلَةِ جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ وَقُصِدَ بِهِمَا مُؤَدَّى وَاحِدٌ وَهُوَ الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ: «وَلَا تَزُرُّ وَازِرَةً وَزُرَّ أُخْرَى»^(٣)، وَلَا يَسْتَقْبَلُ بِهَذَا الْمَعْنَى إِلَّا الْجُمْلَتَانِ جَمِيعًا كَأَنَّهُ قِيلَ: لَا تُؤَاخِذُ أَنْتَ وَلَا هُمَ بِحِسَابِ صَاحِبِهِ». قَالَ الشَّيْخُ^(٤): «قَوْلُهُ: لَا تُؤَاخِذُ أَنْتَ إِلَى آخِرِهِ» تَرْكِيبٌ غَيْرُ عَرَبِيٍّ،

(١) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى قَائِلِهِ وَهُوَ فِي الْبَحْرِ ٤/١٣٨.

(٢) الْكَشَافُ ٢/٢٢.

(٣) الْآيَةُ ١٦٤ مِنَ الْأَنْعَامِ.

(٤) الْبَحْرُ ٤/١٣٧.

- الأنعام -

لا يجوزُ عَوْدُ الضمير هنا غائباً ولا مخاطباً، لأنه إن عاد غائباً فلم يتقدّم له اسمٌ مفرد غائب يعود عليه، إنما تقدّم قوله «هم» ولا يمكن العودُ عليه على اعتقاد الاستغناء بالمفرد عن الجمع، لأنه يصير التركيب بحساب صاحبهم، وإن أعيد مخاطباً فلم يتقدم مخاطب يعود عليه، إنما تقدّم قوله «لا تؤاخذ أنت»، ولا يمكن العودُ إليه، فإنه ضميرٌ مخاطب فلا يعودُ عليه غائباً، ولو أبرزته مخاطباً لم يصحّ التركيب أيضاً، فإصلاح التركيب أن يقال: «لا يؤاخذ كلُّ واحدٍ منك ولا منهم بحساب صاحبه، أو لا تؤاخذ أنت بحسابهم ولا هم بحسابك، أو لا تؤاخذ أنت ولا هم بحسابكم»، فتغلب الخطاب على الغيبة كما تقول: أنت وزيد تضربان». والذي يظهر أن كلام الرمخشري صحيحٌ، ولكن فيه حذفٌ، وتقديره: لا يؤاخذ كل واحد: أنت ولا هم بحساب صاحبه، وتكون «أنت ولا هم» بدلاً من كل واحد، والضمير في «صاحبه» عائد على قوله «كل واحد»، ثم إنه وقع في محذور آخر مما أصلح به كلام أبي القاسم، وذلك أنه قال: «أولا تؤاخذ أنت ولا هم بحسابكم» وهذا التركيب يُحتمل أن يكون المراد - بل هو الظاهر - نفي المؤاخذه بحساب كل واحد بالنسبة إلى نفسه هو، لا أن كلَّ واحد غير مؤاخذ بحساب غيره، والمعنى الثاني هو المقصود.

والضمائر الثلاثة، أعني التي في قوله: «من حسابهم» و«عليهم» و«فتطردهم» الظاهر عودها على نوع واحد وهم الذين يدعون ربهم، وبه قال الطبري^(١)، إلا أنه فسّر الحساب بالرزق الدنيوي. وقال الرمخشري^(٢) وابن عطية^(٣): «إن الضميرين الأولين يعودان على المشركين، والثالث يعود

(١) تفسير الطبري ٣٨٧/١١.

(٢) الكشف ٢٢/٢.

(٣) المحرر ٥٧/٦.

- الأنعام -

على الداعين». قال الشيخ^(١): «وقيل: الضميرُ في «حسابهم» و«عليهم» عائد على المشركين وتكون الجملتان اعتراضاً بين النهي وجوابه»، وظاهر عبارته أن الجملتين لا تكونان اعتراضاً إلا على اعتقاد كون الضميرين «في حسابهم» و«عليهم» عائدين على المشركين، وليس الأمر كذلك، بل هما اعتراضٌ بين النهي وهو «ولا تطرد» وبين جوابه وهو «فتكون»، وإن كانت الضمائر كلها للمؤمنين، ويدل على ذلك أنه قال بعد ذلك في «فتكون»: «وجوزوا أن يكون جواباً للنهي في قوله «ولا تطرد»، وتكون الجملتان وجوابُ الأول اعتراضاً بين النهي وجوابه» فجعلهما اعتراضاً مطلقاً من غير نظر إلى الضميرين^(٢). ويعني بالجملتين «ما عليك من حسابهم من شيء» و«ما من حسابك عليهم من شيء»، ويجواب الأول قوله «فتطردهم».

قوله تعالى: «فَتَطْرُدْهُمْ» فيه وجهان، أحدهما: منصوب على جواب النهي بأحد معنيين فقط، وهو انتفاء الطرد لانتفاء كون حسابهم عليه وحسابه عليهم، لأنه ينتفي المسبب بانتفاء سببه، ويتوضح ذلك في مثال وهو «ما تأتينا فتحدثنا»، بنصب «فتحدثنا» وهو يحتمل معنيين، أحدهما: انتفاء الإتيان وانتفاء الحديث، كأنه قيل: ما يكون منك إتيان فكيف يقع منك حديث؟ وهذا المعنى هو مقصود الآية الكريمة أي: ما يكون مؤاخضة كل واحدٍ بحساب صاحبه فكيف يقع طرد؟ والمعنى الثاني: انتفاء الحديث وثبوت الإتيان كأنه قيل: ما تأتينا مُحدثاً بل تأتينا غيرَ محدث. وهذا المعنى لا يليق بالآية الكريمة، والعلماء - رحمهم الله - وإن أطلقوا قولهم إنه منصوبٌ على / جواب النفي^(٣)، فإنما يريدون المعنى الأول دون الثاني. والثاني: أن [٣١٨/أ] يكون منصوباً على جواب النهي.

(١) البحر ٤/١٣٧.

(٢) قوله: «الضميرين» غير واضح في الأصل.

(٣) في ص: «النهي» وفي الأصل محتملة للكلمتين: النهي والنفي.

- الأنعام -

وأما قوله «فتكون» ففي نصبه وجهان، أظهرهما: أنه منصوب عطفاً على «فتطردهم» والمعنى: الإخبار بانتفاء حسابهم، والطرْد والظلم المسبب عن الطرد. قال الزمخشري^(١): «ويجوز أن تكون عطفاً على «فتطردهم» على وجه السبب، لأنَّ كونه ظالماً مُسَبَّبٌ عن طردهم».

والثاني من وجهي النصب: أنه منصوب على جواب النهي في قوله: «ولا تطرد»، ولم يذكر مكي^(٢) ولا الواحدي ولا أبو البقاء^(٣) غيره. قال الشيخ^(٤): «وجوزوا أن يكون «فتكون» جواباً للنهي في قوله «ولا تطرد» كقوله: «لا تفتروا على الله كذباً فيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ»^(٥)، وتكون الجملةان وجوابُ الأول اعتراضاً بين النهي وجوابه». قلت: قد تقدّم أن كونهما اعتراضاً لا يتوقف على عَوْدِ الضميرين في قوله «مِنْ حسابهم» و«عليهم» على المشركين كما هو المفهوم من قوله ههنا، وإن كان كلامه قبل ذلك كما حَكَيْتُهُ عنه يُشعر بذلك.

آ. (٥٣) قوله تعالى: ﴿وَكذَلِكَ فَتَنَّا﴾: الكاف في محل نصب على أنها نعت لمصدر محذوف والتقدير: ومثل ذلك الفُتُون المتقدّم الذي فهم من سياق أخبار الأمم الماضية فَتَنًا بعض هذه الأمة ببعض، فالإشارة بذلك إلى الفتون المدلول عليه بقوله: «فتنًا»، ولذلك قال الزمخشري^(٦): «ومثل ذلك الفتن العظيم فُتِنَ^(٧) بعض الناس ببعض» فجعل الإشارة لمصدر «فتنًا»،

(١) الكشاف ٢٢/٢.

(٢) المشكل ٢٦٧/١.

(٣) الإملاء ٢٤٣/١.

(٤) البحر ١٣٨/٤.

(٥) الآية ٦١ من طه.

(٦) الكشاف ٢٢/٢.

(٧) الكشاف: فتنا.

- الأنعام -

وانظر كيف لم يتلفظ هو بإسناد الفتنة إلى الله تعالى في كلامه، وإن كان الباربي تعالى قد أسندها، بل قال: «فُتِنَ بَعْضُ النَّاسِ» فبناه للمفعول على قاعدة المعتزلة.

وجعل ابن عطية^(١) الإشارة إلى طلب الطرد فإنه قال بعد كلام يتعلق بالتفسير: «والإشارة بذلك إلى ما ذُكِرَ مِنْ طَلْبِهِمْ أَنْ يَطْرُدَ الضَّعْفَةَ». قال الشيخ^(٢): «ولا يتنظم هذا التشبيه، إذ يصير التقدير: مثل طلب الطرد فتناً بعضهم [ببعض]^(٣)، والمتبادر إلى الذهن من قولك: «ضربتُ مثل ذلك» المماثلة^(٤) في الضرب، أي: مثل ذلك الضرب لا أن تقع المماثلة في غير الضرب، وقد تقدم غير مرة أن سيويه^(٥) يجعل مثل ذلك حالاً من ضمير المصدر المقدر.

قوله: «لِيَقُولُوا» في هذه اللام وجهان، أظهرهما: - وعليه أكثر المعربين والمفسرين - أنها لام كي، والتقدير: ومثل ذلك الفتون فتناً ليقولوا هذه المقالة ابتلاءً منا وامتحاناً. والثاني: أنها لام الصيرورة أي العاقبة كقوله^(٦):

١٩٣٢- لِدُوا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ

«فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً»^(٧) ويكون قولهم «أهؤلاء» إلى آخره صادراً على سبيل الاستخفاف.

(١) المحرر ٥٨/٦.

(٢) البحر ١٣٩/٤.

(٣) من البحر.

(٤) قوله «المماثلة» خبر قوله «والمتبادر».

(٥) الكتاب ١١٦/١.

(٦) البيت لعلي بن أبي طالب - رض -، وعجزه:

فكلكم يصير إلى ذهاب

وهو في الهمع ٣٢/٢؛ والدرر ٣١/٢؛ والتصريح ١٢/٢.

(٧) الآية ٨ من القصص.

- الأنعام -

قوله: «أهؤلاء» يجوز فيه وجهان، أظهرهما: أنه منصوب المحل على الاشتغال بفعلٍ محذوفٍ يُفسَّره الفعل الظاهر، العامل في ضميره بوساطة «على»، ويكون المفسَّر من حيث المعنى لا من حيث اللفظ، والتقدير: أَفْضَلَ اللهُ هؤلاء مَنْ عليهم، أو اختار هؤلاء مَنْ عليهم، ولا محلَّ لقوله: «مَنْ اللهُ عليهم» لكونها مفسرة، وإنما رجَّح هنا إضمار الفعل لأنه وقع بعد أداة يغلب إيلاء الفعل لها. والثاني: أنَّه مرفوع المحل على أنه مبتدأ، والخبر: مَنْ اللهُ عليهم، وهذا وإن كان سالماً من الإضمار الموجود في الوجه الذي قبله، إلا أنه مرجوح لما تقدم، و«عليهم» متعلِّقٌ بـ «مَنْ».

و «مَنْ بَيْنَنَا» يجوز أن يتعلَّق به أيضاً، قال أبو البقاء^(١): «أي: ميَّزهم علينا، ويجوز أن يكون حالاً» قال أبو البقاء^(٢) أيضاً: «أي: مَنْ عليهم منفردين، وهذان التفسيران تفسيراً معني لا تفسيراً إعراب، إلا أنه لم يسقهما إلا لتفسيرَيَّ إعراب. والجملة من قوله: «أهؤلاء مَنْ اللهُ» في محلِّ نصب بالقول.

وقوله: «بأعلمم بالشاكرين» الفرق بين التائين أن الأولى لا تتعلَّق لها [٣١٨/ب] لكونها زائدة في خبر ليس، والثانية متعلقة بأعلمم، وتعدِّي العِلْمُ بها / لما ضُمَّنْ من معنى الإحاطة، وكثيراً ما يقع ذلك في عبارة العلماء فيقولون: عِلْمٌ بكذا، والعِلْمُ بكذا، لما تقدم.

آ. (٥٤) قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاؤُوكَ﴾: «إذا» منصوب بجوابه أي: فقل: سلامٌ عليكم وقت مجيئهم أي: أوقع هذا القول كلَّه في وقت مجيئهم إليك، وهذا معنى واضح. وقال أبو البقاء^(٣): «العامل في «إذا» معنى الجواب

(١) الإملاء ١/٢٤٤.

(٢) الإملاء ١/٢٤٤.

(٣) الإملاء ١/٢٤٤.

- الأنعام -

أي: إذا جاؤوك سلّم عليهم». ولا حاجة تدعو إلى ذلك مع فوات قوة المعنى، لأن كونه يبلّغهم السلام والإخبار بأنه كتب على نفسه الرحمة، وأنه من عمِل سوءاً بجهالة غفر له، لا يقوم مقامه السّلام فقط، وتقديره يُفضي إلى ذلك.

وقوله: «سَلَامٌ» مبتدأ وجاز الابتداء به وإن كان نكرةً لأنه دعاء، والدعاء من المسوِّغات. وقال أبو البقاء^(١): «لما فيه من معنى الفعل» وهذا ليس من مذهب جمهور البصريين إنما هو شيء نُقل عن الأخفش: أنه إذا كانت النكرة في معنى الفعل جاز الابتداء بها ورَفَعُها الفاعل وذلك نحو: قائم أبواك، ونقل ابن مالك أن سيويوه أوماً إلى جوازه^(٢)، واستدل الأخفش بقوله^(٣):

١٩٣٣- خَيْرٌ بِنُو لِهَبٍ فَلَاتِكَ مُلْغِيًا

مقالة لِهَبِيَّ إذا الطيرُ مَرَّتْ

ولا دليل فيه؛ لأنَّ فَعِيلاً يقع بلفظ واحد للمفرد وغيره، ف«خبير» خبرٌ مقدّمٌ، واستدل له أيضاً بقول الآخر^(٤):

١٩٣٤- فخيرٌ نحنُ عند الناسِ منكم

إذا الداعي المثوبُ قال يالا

فخير مبتدأ، و«نحن» فاعل سدَّ مسدَّ الخبر.

فإن قيل: لِمَ لا يجوز أن يكون «خير» خبراً مقدماً، و«نحن» مبتدأ

(١) الإملاء ٢٤٤/١.

(٢) الكتاب ١٦٦/١، ٢٧٨؛ الكافية الشافية ٣٣٢/١.

(٣) لم أهدت إلى قائله وهو في الأشموني ١٩٢/١؛ والهمع ٩٤/١؛ والعيني ٥١٨/١؛ والدرر ٧٢/١.

(٤) البيت لزهير بن مسعود الضبي وهو في النوادر ٢١؛ والخصائص ٢٧٦/١؛ والمغني ٢٤١؛ وشواهد المغني ٥٩٥؛ والرصف ٢٩؛ والهمع ١٨١/١؛ والخزانة ٦/٢.

المثوب: الذي يكرر النداء.

- الأنعام -

مؤخر؟ قيل: لثلا يلزم الفصل بين أفعال و «مِنْ» بأجنبي بخلاف جَعَلَهُ فاعلاً، فإن الفاعل كالخبر بخلاف المبتدأ، وهذا القدر في هذا الموضع كافٍ والمسألة قد قررتها في غير هذا الموضوع، و«عليكم» خبره، و«سلام عليكم» أبلغ من «سلاماً عليكم» بالنصب، وقد تقرّر هذا في أول الفاتحة عند قراءة «الحمد» و«الحمد».

وقوله: «كَتَبَ رِبْكُمْ» في محل نصب بالقول لأنه كالنفسير لقوله «سلام عليكم».

قوله «أَنَّهُ، فَأَنَّهُ» قرأ^(١) ابن عامر وعاصم بالفتح فيهما، وابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي بالكسر فيهما، ونافع بفتح الأولى وكسر الثانية، وهذه القراءات الثلاث في المتواتر، والأعرج بكسر الأولى وفتح الثانية عكس قراءة نافع، هذه رواية الزهراوي عنه وكذا الداني. وأمّا سيبويه^(٢) فروى قراءته كقراءة نافع، فيحتمل أن يكون عنه روايتان. فأما القراءة الأولى فَفَتَّحَ الأولى فيها مِنْ أربعة أوجه، أحدها: أنها بدل من الرحمة بدل شيء من شيء والتقدير: كتب على نفسه أنه من عمل إلى آخره، فإن نفس هذه الجمل المتضمنة للإخبار بذلك رحمة. والثاني: أنها في محل رفع على أنها مبتدأ، والخبر محذوف أي: عليه أنه من عمل إلى آخره. والثالث: أنها فتحت على تقدير حذف حرف الجر، والتقدير: لأنه مَنْ عمل، فلما حُذِفَت اللام جرى في محلها الخلاف المشهور. الرابع: أنها مفعول بـ «كتب» و«الرحمة» مفعول من أجله، أي: كتب^(٣) أنه مَنْ عَمِلَ لأجل رحمته إياكم. قال الشيخ^(٤):

(١) انظر: السبعة ٢٥٨؛ والنشر ٢/٢٤٩؛ والحجة ٢٥٢؛ والبحر ٤/١٤١.

(٢) الكتاب ١/٤٦٧ - ٤٦٨.

(٣) قوله: «كتب» غير واضح في الأصل.

(٤) البحر ٤/١٤١، وليس في البحر هذا المنقول عن الشيخ، وإنما فيه تعليق على هذا الوجه بما يشعر بقبوله، فإنه قال: «لم يبعد».

«وينبغي أن لا يجوز لأن فيه تهيئة العامل للعمل وقطعه^(١) منه».

وأما فَتَحُ الثانية فمن خمسة أوجه، أحدها: أنها في محل رفع على أنها مبتدأ والخبر محذوف أي: فغفرانهُ ورحمته حاصلان أو كائنان، أو فعلية غفرانه ورحمته. وقد أجمع القراء على فتح ما بعد فاء الجزاء في قوله: «ألم تَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ»^(٢) كُتِبَ عليه أنه مَنْ تَوَلَّاهُ فإنه يُضِلُّهُ»^(٣) كما أجمعوا على كسرها في قوله: «وَمَنْ يَعْصِرِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ»^(٤). الثاني: أنها في محل رفعٍ على أنها خبر مبتدأ محذوف أي: فأمرهُ أو شأنه أنه غفور رحيم. الثالث: أنها تكريرٌ للأولى كُرِّرَتْ لِمَا طَالَ الكلام وَعُظِفَتْ عليها بالفاء، وهذا منقولٌ عن أبي جعفر النحاس^(٥). وهذا وهمٌ فاحش لأنه يلزم منه أحد محذورين: إمَّا بقاءً مبتدأً بلا خبر أو شرط بلا جواب، وبيان ذلك أن «مَنْ» في قوله: «أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ» لا تخلو: إمَّا أن تكون موصولةً أو شرطية، وعلى كلا التقديرين فهي في محل رفع بالابتداء، فلو جعلنا «أَنْ» الثانية، معطوفة على الأولى لزم عدم خبر المبتدأ وجواب الشرط، وهو لا يجوز.

قد ذكر هذا الاعتراض وأجاب عنه الشيخ شهاب الدين أبو شامة فقال: «ومنهم مَنْ جعل الثانية تكريراً للأولى لأجل طول الكلام على حد قوله: «أَيَعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ»^(٦) ودخلت الفاء في

(١) قوله: «وقطعه» غير واضح في الأصل.

(٢) الآية ٦٣ من التوبة.

(٣) الآية ٤ من الحج.

(٤) الآية ٢٣ من الجن.

(٥) هذا المنقول غير وارد في كتابه «إعراب القرآن».

(٦) الآية ٣٥ من المؤمنون.

- الأقسام -

«فإنه غفور» على حَدِّ دخولها في «فلا تَحْسَبْنَهُمْ بِمَفَازَةٍ»^(١) على قول مَنْ جعله تكريراً لقوله: «لا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ» إلا أن هذا ليس مثل «أَيَعِدُكُمْ أَنْكُمْ»؛ لأنَّ هذه لا شرطَ فيها وهذه فيها شرط، فيبقى بغير جواب. فقيل: الجواب محذوف لدلالة الكلام عليه تقديره: غفر لهم» انتهى. وفيه بُعد، وسيأتي هذا الجواب أيضاً في القراءة الثانية منقولاً عن أبي البقاء، وكان ينبغي أن يجيب به هنا لكنه لم يفعل، ولم يظهر فرق في ذلك.

الرابع: أنها بدل من «أن» الأولى، وهو قول الفراء^(٢) والزجاج^(٣). وهذا مردودٌ بشيئين، أحدهما: أنَّ البدل لا يَدْخُلُ فيه حرفُ عطف، وهذا مقترنٌ بحرفِ العطف، فامتنع أن يكون بدلاً. فإن قيل: نجعل الفاء / زائدة. [١/٣١٩] فالجواب أن زيادتها غيرُ جائزة، وهو شيء قال به الأخفش^(٤)، وعلى تقدير التسليم فلا يجوز ذلك من وجهٍ آخر: وهو خلوُ المبتدأ أو الشرط عن خبر أو جواب. والثاني من الشيئين: خلوُ المبتدأ أو الشرط عن الخبر أو الجواب، كما تقدّم تقريره، فإن قيل: نجعل الجوابَ محذوفاً - كما تقدّم نقله عن أبي شامة - قيل: هذا بعيدٌ عن الفهم.

الخامس: أنها مرفوعةٌ بالفاعلية، تقديره: فاستقرَّ له أنه غفورٌ أي: استقرَّ له وثبتَّ عُفرانه، ويجوز أن نُقدِّر في هذا الوجه جازراً رافعاً لهذا الفاعل عند الأخفش، تقديره: فعلية أنه غفور، لأنه يُرْفَعُ به وإن لم يعتمد، وقد تقدّم تحقيقه غير مرة.

(١) الآية ١٨٨ من آل عمران وتامها: «لا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبْنَهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ».

(٢) معاني القرآن للفراء ١/٣٣٦.

(٣) معاني القرآن للزجاج ليس فيه قول بالبدلية وإنما فيه «وقعت الثانية مؤكدة للأولى». انظر: ٢٧٨/٢.

(٤) انظر أمثلة على ذلك في كتابه معاني القرآن: ٣٤، ١٢٤، ١٢٥، ٢٢٢.

- الأنعام -

وأما القراءة الثانية^(١): فكسُرُ الأولى من ثلاثة أوجه، أحدها: أنها مستأنفة، وأن الكلام تام قبلها، وجيء بها وبما بعدها كالتفسير لقوله: «كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ». والثاني: أنها كُسِرَتْ بعد قولٍ مقدَّرٍ أي: قال الله ذلك، وهذا في المعنى كالذي قبله. والثالث: أنه أُجْرِي «كتب» مُجْرِي «قال»، فكُسِرَتْ بعده كما تُكْسَرُ بعد القول الصريح، وهذا لا يتمشى على أصول البصريين. وأمَّا كَسْرُ الثانية فمن وجهين، أحدهما: أنها عنى الاستئناف، بمعنى أنها في صدر جملة وقعت خبراً لـ «مَنْ» الموصولة، أو جواباً لها إن كانت شرطاً. والثاني: أنها عطفٌ على الأولى وتكرير لها، ويُعترض على هذا بأنه يلزم بقاء المبتدأ بلا خبر أو الشرط بلا جزاء، كما تقدَّم ذلك في المفتوحتين.

وأجاب أبو البقاء^(٢) هنا عن ذلك بأن خبر «مَنْ» محذوفٌ دلَّ عليه الكلام، وقد قدِّمْتُ لك أنه كان ينبغي أن يُجيب بهذا الجواب في المفتوحتين عند مَنْ جعل الثانية تكريراً للأولى أو بدلاً منها، ثم قال: «ويجوزُ أن يكونَ العائدُ محذوفاً أي: فإنه غفورٌ له». قلت: قوله «ويجوز» ليس بجيدٍ، بل كان ينبغي أن يقول ويجب، لأنه لا بد من ضمير عائد على المبتدأ من الجملة الخبرية، أو ما يقوم مقامه إن لم يكن نفس المبتدأ.

وأما القراءة الثالثة: فيؤخذُ فتحُ الأولى وكسُرُ الثانية مما تقدَّم من كسرها وفتحها بما يليق من ذلك، وهو ظاهر.

وأما القراءة الرابعة^(٣) فكذلك. وقال أبو شامة: «وأجاز الزجاج^(٤) كَسْرَ

(١) أي بكسرها في الموضعين.

(٢) الإملاء ١/٢٤٤.

(٣) بكسر الأولى وفتح الثانية.

(٤) معاني القرآن ٢/٢٧٨.

- الأنعام -

الأولى وَفَتَحَ الثانية وإن لم يُقرأ به». قلت: قد قَدِّمْتُ أن هذه قراءة الأعرج وأن الزهراوي وأبا عمرو الداني نقلها عنه، فكان الشيخ^(١) لم يَطَّلِعْ عليها وَقَدِّمْتُ لك أيضاً أن سيبويه لم يَرَوْ عن الأعرج إلا كقراءة نافع، فهذا ممَّا يصلح أن يكون عذراً للزجاج، وأما أبو شامة فإنه متأخر، فعدمُ اَطَّلَاعِهِ عجيب.

والهاء في «أنه» ضمير الأمر والقصة. و«مَنْ» يجوز أن تكون شرطية وأن تكون موصولة، وعلى كل تقدير فهي مبتدأة، والفاء وما بعدها في محل جزم جواباً إن كانت شرطاً، وإلا ففي محل رفع خبراً إن كانت موصولة، والعائد محذوف أي: غفوره. والهاء في «بعده» يجوز أن تعود على «السوء»، وأن تعود على العمل المفهوم من الفعل كقوله: «اعدلوا هو أقرب»^(٢)، والأول أولى لأنه أصرح، و«منكم» متعلِّقٌ بمحذوف إذ هو حالٌ من فاعل «عمل»، ويجوز أن تكون «مِنْ» للبيان فيعمل فيها «أعني» مقدراً.

وقوله «بجهالة» فيه وجهان، أحدهما: أنه يتعلَّقُ بـ «عمل» على أن الباء للسيبية أي: عمله بسبب الجهل. وعَبَّرَ أبو البقاء^(٣) في هذا الوجه عن ذلك بالمفعول به وليس بواضح. والثاني - وهو الظاهر - أنها للحال أي: عمله مصاحباً للجهالة. و«مِنْ» في «مِنْ بعده» لابتداء الغاية.

آ. (٥٥) قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُنْصِلُ﴾: الكاف أمرها واضح

من كونها نعتاً لمصدر محذوف أو حالاً من ضمير ذلك المصدر كما هو رأي سيبويه^(٤)، والإشارة / بـ «ذلك» إلى التفصيل السابق، تقديره: مثل ذلك

[٣١٩/ب]

(١) أي الشيخ أبو شامة.

(٢) الآية ٨ من المائة.

(٣) الإملاء ١/٢٤٤.

(٤) الكتاب ١/١١٦.

- الأنعام -

التفصيل البين، وهو ما سبق من أحوال الأمم نفصل آيات القرآن. وقال ابن عطية^(١): «والإشارة بقوله «وكذلك» إلى ما تقدم، من النهي عن طرد المؤمنين وبيان فساد منزع المعارضين لذلك، وتفصيل الآيات تبينها وشرحها». وهذا شبيه بما تقدم له في قوله: «وكذلك فتنا»^(٢) وتقدم أنه غير ظاهر.

قوله: «ولتستبين سبيل» قرأ الأخوان^(٣) وأبو بكر: «ولتستبين» بالياء من تحت، و«سبيل» بالرفع. ونافع: «ولتستبين» بالتاء من فوق، «سبيل» بالنصب. والباقون: بالتاء من فوق، «سبيل» بالرفع. وهذه القراءات دائرة على تذكير «السبيل» وتأنيثه وتعدّي «استبان» ولزومه. وإيضاح هذا أن لغة نجد وتميم تذكير «السبيل»، وعليه قوله تعالى: «وإن يروا سبيل الرشد لا يتخذوه سبيلا، وإن يروا سبيل الغي يتخذوه سبيلا»^(٤)، ولغة الحجاز التأنيث، وعليه: «قل هذه سبيلي»^(٥) وقوله^(٦):

١٩٣٥ - خَلَّ السَّبِيلَ لِمَنْ بَنَى الْمَنَارَ بِهَا

وأما «استبان» فيكون متعدياً نحو: استبنت الشيء، ويكون لازماً نحو: «استبان الصبح» بمعنى بان، فمن قرأ بالياء من تحت ورفع فإنه أسند الفعل إلى «السبيل» فرفعه على أنه مذكّر وعلى أن الفعل لازم، ومن قرأ بالتاء من فوق فكذلك ولكن على لغة التأنيث. ومن قرأ بالتاء من فوق ونصب «السبيل» فإنه أسند الفعل إلى المخاطب ونصب «السبيل» على المفعولية وذلك على

(١) المحرر ٦١/٦. (٢) من الآية ٥٣ من الأنعام.

(٣) انظر: السبعة ٢٥٨؛ الكشف ٤٣٣/١؛ والحجة ٢٥٣؛ والنشر ٢٤٩/٢؛ والبحر ١٤١/٤.

(٤) الآية ١٤٦ من الأعراف. (٥) الآية ١٠٨ من يوسف.

(٦) البيت لجريز، وعجزه:

وَابْرُزْ بِيْرَزَةً حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدْرُ

وهو في ديوانه ٢١١؛ والكتاب ١٢٨/١؛ واللسان برز.

- الأنعام -

تعديّة الفعل أي: ولتستبين أنت سبيل المجرمين، فالتاء في «لتستبين» مختلفة المعنى، فإنها في إحدى القراءتين للخطاب وفي الأخرى للتأنيث، وهي في كلا الحالين للمضارعة، و«تستبين» منصوب بإضمار «أن» بعد لام كي، وفيما تتعلّق به هذه اللام وجهان، أحدهما: أنها معطوفة على علة محذوفة، وتلك العلة معمولة لقوله: «نفصل» والمعنى: وكذلك نفصل الآيات لتستبين لكم ولتستبين.

والثاني: أنها متعلّقة بمحذوف مقدر بعدها أي: ولتستبين سبيل المجرمين فصلناها ذلك التفصيل. وفي الكلام حذف معطوف على رأي، أي: وسبيل المؤمنين، كقوله تعالى: «سراييل تقيكم الحر»^(١). وقيل: لا يحتاج إلى ذلك، لأن المقام إنما يقتضي ذكر المجرمين فقط، إذ هم الذين أثاروا ما تقدّم ذكره.

آ. (٥٦) قوله تعالى: ﴿أَنْ أَعْبُدَ﴾: في محل «أن» الخلاف المشهور، إذ هي على حذف حرف تقديره: نُهِيتُ عن أن أعبُد. وقوله: «قد ضللت إذن» «إذن» حرف جواب وجزاء لا عمل لها هنا لعدم فعلٍ تعمل فيه، والمعنى: «إن أتبعْت أهواءكم ضللت وما اهتديت» فهي في قوة شرط وجزاء والجمهور: «ضللت» بفتح اللام الأولى. وقرأ^(٢) أبو عبد الرحمن ويحيى وطلحة بكسرهما، وقد تقدّم أنها لغة. ونقل صاحب التحرير^(٣) [عن يحيى وابن أبي ليلى أنهما قرآ^(٤)] هنا وفي ألم السجدة: «أ إذا صللتنا»^(٥) بصاد غير

(١) الآية ٨١ من النحل.

(٢) انظر: البحر ٤/١٤٢، الشواذ ٣٧.

(٣) لعله التحرير والتحجير للشيخ محمد بن سليمان المعروف بابن النقيب المتوفى سنة ٦٩٨.

انظر: كشف الظنون ١/٣٥٨.

(٤) ما بين معقوفين غير واضح في الأصل.

(٥) الآية ١٠ من السجدة ونسبها في الشواذ ٣٧ إلى الحسن.

- الأنعام -

معجمة. يقال: صَلَّى اللَّحْمُ أَي: أُنْتِن، وهذا له بعض مناسبة في آية السجدة، وأما هنا فمعناه بعيدٌ أو ممتنعٌ. وروى العباس عن ابن مجاهد في «الشواذ» له^(١): «صَلَّلْنَا فِي الْأَرْضِ» أَي دَفِنَّا فِي الصَّلَّةِ وَهِيَ الْأَرْضُ الصَّلْبَةُ. وقوله: «وما أنا من المهتدين» تأكيد لقوله: «قد صَلَّلْتُ». وأتى بالأولى جملة فعلية ليدل على تجدد الفعل وحُدوثه، وبالثانية اسميةً ليدل على الثبوت.

آ. (٥٧) قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبْتُمْ بِهِ﴾: في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها مستأنفةٌ سيقت للإخبار بذلك. والثاني: أنها في محل نصب على الحال، وحينئذ هل يُحتاج إلى إضمار «قد» أم لا؟ والهاء في «به» يجوز أن تعود على «ربي» وهو الظاهر. وقيل: على القرآن لأنه كالمذكور. وقيل على «بينة» لأنها في معنى البيان. وقيل: لأن التاء فيها للمبالغة، والمعنى: على أمرٍ بَيِّنٍ من ربي، و«من ربي» في محل جر صفة لـ «بينة».

قوله: «يَقْصُ الْحَقُّ» قرأ^(٢) نافع وابن كثير وعاصم: «يقص» بصاد مهيمة مشددة مرفوعة، وهي قراءة ابن عباس، والباقون بصاد معجمة مخففة مكسورة، وهاتان في المتواتر. وقرأ عبدالله وأبي يحيى بن وثاب والنخعي والأعمش وطلحة: «يقضي بالحق» من القضاء. وقرأ سعيد بن جبير [٣٢٠/أ] ومجاهد: «يقضي بالحق وهو خير القاضين». فأما قراءة «يقضي» فمن القضاء. ويؤيده قوله: «وهو خير الفاضلين» فإنَّ الفصل يناسب القضاء، ولم يُرَسِّم إلا بصاد، كأن الباء حُذِفَتْ خَطَأً كما حذفت لفظاً لالتقاء الساكنين، كما حذفت من نحو: «فما تُغْنِ النَّذْرُ»^(٣)، وكما حُذِفَتْ الواو في «سندعُ

(١) عبارة البحر ١٤٢/٤: «رواه أبو العباس عن مجاهد بن الفرات في كتاب الشواذ له».

(٢) انظر: السبعة ٢٥٩؛ حجة القراءات ٢٥٤؛ الكشف ٤٣٢/١؛ والنشر ٢٤٩/٢؛ والبحر ١٤٣/٤.

(٣) الآية ٥ من القمر.

الزبانية»^(١) «ويمحُ الله الباطل»^(٢) لما تقدم.

وأما نصب «الحق» بعده ففيه أربعة أوجه، أحدها: أنه منصوب على أنه صفة لمصدر محذوف أي: يقضي القضاء الحق. والثاني: أنه ضمَّن «يقضي» معنى يُنفَّذ، فلذلك عدَّاه إلى المفعول به. الثالث: أن «قضى» بمعنى صنع فيتعدَّى بنفسه من غير تضمين، ويدل على ذلك قوله^(٣):

١٩٣٦- وعليهما مسرودتان قضاهما داود.....

أي: صنعهما. الرابع: أنه على إسقاط حرف الجر أي: يقضي بالحق، فلما حذف انتصب مجروره على حدِّ قوله^(٤):

١٩٣٧- تمرؤن الديار فلم تعوجوا.....

ويؤيد ذلك: القراءة بهذا الأصل.

وأما قراءة «يَقْصُّ» فمن «قَصَّ الحديث» أو من «قَصَّ الأثر» أي: تَبَّعَهُ. وقال تعالى: «نحن نقصُّ عليك أحسن القصص»^(٥). ورجح أبو عمرو بن العلاء القراءة الأولى^(٦) بقوله: «الفاصلين»، وحكي عنه أنه قال: «أهو يَقْصُّ الحقُّ أويقضي الحق» فقالوا: «يقصُّ» فقال: «لو كان «يقص» لقال: «وهو خير القاصين» اقرأ أحدٌ بهذا؟ وحيث قال: «وهو خير الفاصلين» فالفصل إنما يكون في القضاء» وكان أبا عمرو لم يبلغه «وهو خير القاصين»

(١) الآية ١٨ من العلق.

(٢) الآية ٢٤ من الشورى.

(٣) تقدم برقم ٦٩٣.

(٤) تقدم برقم ١٤٨.

(٥) الآية ٣ من يوسف.

(٦) يعني قراءة «يقضي».

- الأنعام -

قراءة. وقد أجاب أبو علي الفارسي^(١) عما ذكره ابن العلاء فقال: «القصصُ هنا بمعنى القول، وقد جاء الفصل في القول أيضاً قال تعالى: «إِنَّهُ لَقَوْلُ فَصْلٍ»^(٢) وقال تعالى: «كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ»^(٣). وقال تعالى: «وَنَفَّصْنَا الْآيَاتِ»^(٤) فقد حمل الفَصْل على القول، واستعمل معه كما جاء مع القضاء فلا يلزم «من الفاصلين» أن يكون مُعَيَّنًا ليقضي.

آ. (٥٨) وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالظَّالِمِينَ﴾: من باب إقامة الظاهر مقام المضمر تنبيهاً على استحقاقهم ذلك بصفة الظلم، إذ لوجاء على الأصل لقال: «والله أعلم بكم».

آ. (٥٩) وقوله تعالى: ﴿مِفْتَاحٍ﴾: فيه ثلاثة أقوال، أحدها: أنه جمعُ مِفْتَحٍ بكسر الميم والقصر، وهو الآلة التي يُفْتَحُ بها نحو: مُنْخَلٌ وَمَنَاحِلٌ. والثاني: أنه جمع مَفْتَحٍ بفتح الميم، وهو المكان، ويؤيده تفسير ابن عباس هي خزائن المطر. والثالث: أنه جمع مِفْتَاحٍ بكسر الميم والألف، وهو الآلة أيضاً، إلا أن هذا فيه ضعفٌ من حيث إنه كان ينبغي أن تُقَلَّبَ ألف المفرد ياء فيقال: مِفْتَاحٍ كدنانير، ولكنه قد نُقِلَ في جمع مصباح مصابح، وفي جمع مِحْرَابٍ مَحَارِبٍ، وفي جمع قُرْقُورٍ^(٥) قَرَارِيرٍ، وهذا كما أتوا بالياء في جمع ما لا مَدَّةَ في مفرده كقولهم: دراهيم وصياريف في جمع دِرْهَمٍ وَصَيْرِفٍ، قال^(٦):

١٩٣٨- تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ
نَفْيِ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

(١) الحجة (خ) ٣٩٢/٢.

(٢) الآية ١٣ من الطارق.

(٣) الآية ١ من هود.

(٤) الآية ١١ من التوبة.

(٥) القرقور: السفينة أو الطويلة.

(٦) تقدم برقم ٦٨٧.

وقالوا: عَيْلٌ وَعَيَائِلٌ. قال (١):

١٩٣٩- فيها عيائيلٌ أسودٌ ونُمُرٌ

الأصل: عيائيل ونمور، فزاد في ذلك ونَقَّصَ مِنْ هَذَا.

وقد قُرِيءَ «مفاتيح» بالياء (٢) وهي تؤيد أن مفاتيح جمع مفتاح، وإنما حُذِفَتْ مَدَّتُهُ. وَجَوَّزَ الواحدي أن يكون مفاتيح جمع مَفْتَحٍ بفتح الميم على أنه مصدر، قال بعد كلام حكاه عن أبي إسحاق: «فعلى هذا مفاتيح جمع المَفْتَحِ بمعنى الفتح»، كأن المعنى: «وعنده فتوح الغيب» أي: هو يفتح الغيب على مَنْ يَشَاءُ من عباده. وقال أبو البقاء (٣): «مفاتيح جمع مَفْتَحٍ، والمَفْتَحُ الخزانة، فأما ما يُفْتَحُ به فهو المَفْتاحُ، وجمعه مفاتيح وقد قيل مَفْتَحٌ أيضاً» انتهى. يريد جمع مَفْتَحٍ أي بفتح الميم. وقوله: «وقد قيل: مَفْتَحٌ يعني أنها لغة قليلة في الآلة والكثير فيها المدُّ» (٤)، وكان ينبغي أن يوضح عبارته فإنها موهمة ولذلك شرحتها.

قوله: «لا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ» في محل نصب على الحال من «مفاتيح»،

[ب/٣٢٠] والعامل فيها الاستقرار الذي تَضَمَّنَهُ / حرف الجر (٥) لوقوعه خبراً. وقال أبو البقاء (٦): «نفسُ الظرفِ إنْ رَفَعَتْ به مفاتيح» أي: إن رفعت به فاعلاً، وذلك على رأي الأخصش، وتَضَمَّنَهُ للاستقرار لا بد منه على كل قول، فلا فرق بين أن ترفع به الفاعل أو تجعله خبراً.

(١) البيت لحكيم بن معية الربيعي، وهو في الكتاب ١٧٩/٢؛ والمقتضب ٢٠٣/٢؛

وابن يعيش ١٨/٥؛ والعيني ٥٨٦/٤؛ واللسان: عيل.

(٢) وهي قراءة ابن السميع كما في البحر ١٤٤/٤.

(٣) الإملاء ٢٤٥/١.

(٤) أي: مفتاح.

(٥) يعني بحرف الجر الظرف «عنده».

(٦) الإملاء ٢٤٥/١.

- الأنعام -

قوله: «مِنْ ورقةٍ» فاعل «تَسْقُطُ» و«مِنْ» زائدة لاستغراق الجنس، وقوله: «إِلَّا يَعْلَمُهَا» حالٌ من «ورقة»، وجاءت الحال من النكرة لاعتمادها على النفي، والتقدير: وما تسقط من ورقة إلا عالماً هو بها كقولك: «ما أكرمتُ أحداً إلا صالحاً» ويجوز عندي أن تكونَ الجملة نعتاً لـ «ورقة» وإذا كانوا أجازوا في قوله «إلا ولها كتابٌ معلوم»^(١) أن تكون نعتاً لقرية في قوله: «وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتابٌ معلوم» مع كونها بالواو ويعتدرون عن زيادة الواو، فإنَّ يجيزوا ذلك هنا أولى، وحينئذ فيجوز أن تكون في موضع جر على اللفظ أرفع على المَحَلِّ.

قوله: «ولا حِبةٌ» عطفت على لفظ «ورقةٍ»، ولو قرئ بالرفع لكان على الموضع. و«في ظلمات» صفة لحبة. وقوله: «ولا رطبٍ ولا يابسٍ» معطوفان أيضاً على لفظ «ورقة». وقراءهما^(٢) ابن السميع والحسن وابن أبي إسحاق بالرفع على المحل، وهذا هو الظاهر، ويجوز أن يكونا مبتدئين، والخبر قوله «إلا في كتاب مبین». ونقل الزمخشري^(٣) أن^(٤) الرفع في الثلاثة أعني قوله: «ولا حِبةٌ ولا رطبٍ ولا يابسٍ» وذكر وجهي الرفع المتقدمين، ونظر الوجه الثاني بقولك: «لا رجلٌ منهم ولا امرأة إلا في الدار».

قله: «إلا في كتابٍ مبین» في هذا الاستثناء غموض، فقال الزمخشري^(٥): «وقوله: «إلا في كتاب مبین» كالتكرير لقوله: «إلا يعلمها» لأن معنى «إلا يعلمها» ومعنى «إلا في كتاب مبین» واحد، والكتاب علم الله

(١) الآية ٤ من الحجر.

(٢) انظر: البحر ١٤٦/٤.

(٣) الكشاف ٢٤/٢ - ٢٥.

(٤) «أن» هنا مقحمة.

(٥) الكشاف ٢٥/٢.

- الأنعام -

أو اللوح» وأبرزه الشيخ^(١) في عبارة قريبة من هذه فقال: «وهذا الاستثناء جارٍ مجرى التوكيد لأن قوله: «ولا حبة ولا رطب ولا يابس» معطوف على «مَنْ ورقة» والاستثناء الأول منسحبٌ عليها كما تقول: «ما جاءني من رجلٍ إلا أكرمه ولا امرأةٍ» فالمعنى: إلا أكرمتها، ولكنه لما طال الكلام أعيد الاستثناء على سبيل التوكيد، وحسنه كونه فاصلةً انتهى. وجعل صاحب «النظم»^(٢) الكلام تاماً عند قوله: «ولا يابس» ثم استأنف خبراً آخر بقوله «إلا في كتاب مبين» بمعنى: وهو في كتاب مبين أيضاً. قال: «لأنك لو جعلت قوله «إلا في كتاب» متصلاً بالكلام الأول لفسد المعنى، وبيان فساده في فصل طويل ذكرناه في سورة يونس في قوله: «ولا أصغرَ من ذلك ولا أكبرَ إلا في كتاب مبين»^(٣) انتهى. قلت: إنما كان فاسدَ المعنى من حيث اعتقد أنه استثناءٌ آخرٌ مستقلٌّ، وسيأتي كيف فسأده، أما لو جعله استثناءً مؤكداً للأول كما قاله أبو القاسم^(٤) لم يفسد المعنى، وكيف يتصورُ تمام الكلام على قوله تعالى: «ولا يابس» ويبتدأ بـ «إلا» وكيف تقع «إلا» هكذا؟

وقد نحا أبو البقاء^(٥) لشيءٍ مما قاله الجرجاني فقال: «إلا في كتاب مبين» أي: إلا هو في كتاب مبين، ولا يجوز أن يكون استثناءً يعمل فيه «يَعْلَمُهَا»؛ لأنَّ المعنى يصير: وما تسقط من ورقة إلا يعلمها إلا في كتاب، فينقلب معناه إلى الإثبات أي: لا يعلمها في كتاب، وإذا لم يكن إلا في كتاب وجب أن يعلمها في الكتاب، فإذاً يكون الاستثناء الثاني بدلاً من الأول أي: وما تسقط من ورقة إلا هي في كتاب وما يَعْلَمُهَا انتهى. وجوابه ما تقدم من

(١) البحر ١٤٦/٤.

(٢) وهو الجرجاني.

(٣) الآية ٦١.

(٤) أي الزمخشري في الكشاف ٢٤/٢.

(٥) الإملاء ٢٤٥/١.

- الأنعام -

جَعَلَ الاستثناء تأكيداً، وسيأتي هذا مقرراً إن شاء الله في سورة يونس لأن له بحثاً يخصه.

آ. (٦٠) قوله تعالى: ﴿بِاللَّيْلِ﴾: متعلق بما قبله على أنه ظرف له، والباء تأتي بمعنى «في»، وقد قَدِّمْتُ منه جملةً صالحة. وقال أبو البقاء^(١) هنا: «وجاز ذلك لأنَّ الباء للإلصاق، والملاصِقُ للزمان والمكان حاصل فيهما» يعني فهذه العلاقة المجوّزة للتجوُّز، وعلى هذا فلا حاجة إلى أن ينوب حرفٌ مكان آخر، بل نقول: هي هنا للإلصاق مجازاً نحو ما قالوه في «مررت بزيد». وأسند التوفِّي هنا إلى ذاته المقدسة لأنه لا يُنْفَرُ منه هنا، إذ المرادُ به الدَّعة والراحة، وأسنده إلى غيره في قوله تعالى: «تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا»^(٢) «يتوفاكم ملك الموت»^(٣) لأنه يُنْفَرُ منه، إذ المرادُ به الموت.

وقوله: «ما جَرَحْتُمُ» الظاهر أنها مصدرية، وإن كان كونها موصولةً اسميةً أكثر، ويجوز أن تكون نكرةً موصوفةً بما بعدها، والعائد على كلا التقديرين الآخرين محذوف، وكذا عند الأخفش وابن السراج^(٤) على القول الأول. و«بالنهار» كقوله: «بالليل»، والضمير في «فيه» عائد على النهار. هذا هو الظاهر. قال الشيخ^(٥): «عاد عليه لفظاً، والمعنى: في يوم آخر، كما تقول: عندي درهم ونصفه». قلت: ولا حاجة في الظاهر إلى عوده على نظير المذكور، إذ عَوَّدَهُ على المذكور لا محذور فيه، وأما ما ذكر من نحو: «درهم ونصفه» فلضرورة انتفاء العي من الكلام، قالوا: لأنك إذا قلت: «عندي درهم» عَلِمَ أن عندك نصفه ضرورةً، فقولك بعد ذلك: «ونصفه» تضطر إلى

(١) الإملاء ٢٤٥/١.

(٢) الآية ٦١ من الأنعام.

(٣) الآية ١١ من السجدة.

(٤) الأصول ١٦١/١.

(٥) البحر ١٤٧/٤.

- الأنعام -

[١/٣٢١] عَوْدَهُ / إلى نظير ما عندك بخلاف ما نحن فيه . وقيل : يعود على الليل .
وقيل : يعود على التوفّي وهو النوم أي : يُوقظكم في خلال النوم . وقال
الزمخشري^(١) : « ثم يبعثكم من القبور في شأن الذي قطعتم به أعماركم من
النوم بالليل وكَسِبِ الآثام بالنهار » انتهى . وهو حسن .

وخصّ الليل بالتوفي والنهار بالكسب وإن كان قد يُنام في هذا،
ويُكسب في الآخر اعتباراً بالحال الأغلب . وقدّم التوفّي بالليل لأنه أبلغ في
المنة عليهم ، ولا سيما عند مَنْ يَخُصُّ الجرح بكسب الشر دون الخير .

قوله : « لِيُقْضَى أَجْلٌ » الجمهور على « لِيُقْضَى » مبنياً للمفعول و « أَجْلٌ »
رفع به ، وفي الفاعل المحذوف احتمالان ، أحدهما : أنه ضمير الباري تعالى .
والثاني : أنه ضمير المخاطبين ، أي : لتقضوا أي : لتستوفوا آجالكم . وقراً
أبورجاء^(٢) وطلحة : « ليقضي » مبنياً للفاعل وهو الله تعالى ، « أَجْلاً » مفعول به ،
و « مُسْمًى » صفة ، فهو مرفوع على الأول ومنصوب على الثاني ، ويترتب على
ذلك خلافٌ للقراء في إمالة ألفه قد أوضحته في « شرح القصيد » . واللام في
« لِيُقْضَى » متعلقة بما قبلها من مجموع الفعلين أي : يتوفاكم ثم يبعثكم لأجل
ذلك .

آ . (٦١) قوله تعالى : ﴿ وَيُرْسِلُ ﴾ : فيه خمسة أوجه ، أحدها : أنه
عطفٌ على اسم الفاعل الواقع صلة لأل ، لأنه في معنى يفعل ، والتقدير :
وهو الذي يقهر عباده ويرسل ، فعطف الفعل على الاسم لأنه في تأويله ، ومثله
عند بعضهم : « إن المُصَدِّقِينَ والمُصَدِّقَاتِ وأقرضوا »^(٣) قالوا : فأقرضوا عطف
على « مصدقين » الواقع صلة لأل ، لأنه في معنى : إن الذين صدّقوا وأقرضوا ،

(١) الكشاف ٢٥/٢ .

(٢) انظر : البحر ١٤٧/٤ .

(٣) الآية ١٨ من الحديد .

- الأنعام -

وهذا ليس بشيء، لأنه يلزم من ذلك الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي وذلك أن «وأقرضوا» من تمام صلة أل في «المصدّقين»، وقد عطف على الموصول قوله «المصدقات» وهو أجنبي، وقد تقرر غير مرة أنه لا يتبع الموصول إلا بعد تمام صلته. وأمّا قوله تعالى: «فوقهم صافاتٍ ويقبضن»^(١) فيقبضن في تأويل اسم أي: وقابضات. ومن عطف الاسم على الفعل لكونه في تأويل الاسم قوله تعالى: «يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ»^(٢) وقوله^(٣):

١٩٤٠- فَأَلْفَيْتَهُ يَوْمًا يُبَيِّرُ عَدُوَّهُ وَمُجْرٍ عَطَاءً يَسْتَخْفُ الْمَعَابِرَا

والثاني: أنها جملة فعلية عطفّت على جملة اسمية وهي قوله: «وهو القاهر»، والثالث: أنها معطوفة على الصلة وما عطف عليها وهو قوله: يتوفّاكم ويعلم، وما بعده، أي: وهو الذي يتوفّاكم ويرسل. الرابع: أنه خبر مبتدأ محذوف، والجملة في محل نصب على الحال. وفي صاحبها وجهان، أظهرهما: أنه الضمير المستكن في «القاهر»، والثاني: أنها حال من الضمير المستكن في الظرف، كذا قال أبو البقاء^(٤)، ونقله عنه الشيخ^(٥) وقال: «وهذا الوجه أضعف الأعراب» وقولهما «الضمير الذي في الظرف» ليس هنا ظرف يتوهم كون هذه الحال من ضمير فيه إلا قوله «فوق عباده»، ولكن بأي طريق يتحمّل هذا الظرف ضميراً؟

والجواب أنه قد تقدم في الآية المشبهة لهذه^(٦) أن «فوق عباده» فيه خمسة أوجه، ثلاثة منها تتحمّل فيها ضميراً وهي: كونه خبراً ثانياً أو بدلاً من

(١) الآية ١٩ من الملك.

(٢) الآية ٩٥ من الأنعام.

(٣) تقدم برقم ١٢٨٨.

(٤) الإملاء ١/٢٤٥.

(٥) البحر ٤/١٤٧.

(٦) الآية ١٨ من الأنعام.

- الأنعام -

الخبر أَوْحَالاً، وإنما اضطررنا إلى تقدير مبتدأ قبل «يُرْسَلُ» لأن المضارع المثبت إذا وقع حالاً لم يقترن بالواو، وقد تقدّم إيضاح هذا غير مرة. والخامس: أنها مستأنفة سبقت للإخبار بذلك، وهذا الوجه هو في المعنى كالثاني.

وقوله: «عليكم» يحتمل ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه متعلق بـيرسل، ومنه: «يُرْسَلُ عليكم»^(١) «فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ»^(٢) «وَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ طَيْرًا»^(٣) إلى غير ذلك. والثاني: أنه متعلق بـ«حَفْظَةٌ». يقال: حَفِظْتُ عليه عمله، فالتقدير: وَيُرْسَلُ حَفْظَةٌ عليكم. قال الشيخ^(٤): «أي يحفظون عليكم أعمالهم كما قال: «وإنَّ عليكم لحافظين»^(٥) كما تقول: حَفِظْتُ عليك ما تعمل». فقوله «كما قال: وإنَّ عليكم لحافظين» تشبيه من حيث المعنى لا أن «عليكم» تعلق بحافظين؛ لأن «عليكم» هو الخبر لـ«إن» فيتعلق بمحذوف. والثالث: أنه متعلق بمحذوف على أنه حال من «حَفْظَةٌ» / إذ لو تأخر لجاز أن يكون صفةً لها. [٣٢١/ب]

قال أبو البقاء^(٦): «عليكم» فيه وجهان أحدهما: هو متعلق بـيرسل، والثاني: أن يكون في نية التأخير وفيه وجهان، أحدهما: أن يتعلّق بنفس «حَفْظَةٌ» والمفعول محذوف أي: يرسل عليكم مَنْ يحفظ أعمالكم. والثاني: أن يكون صفةً لـ«حَفْظَةٌ» قُدِّمَتْ فصارت حالاً انتهى. قوله: «والمفعول محذوف» يعني مفعول «حَفْظَةٌ» إلا أنه يُوهم أن تقدير المفعول خاصٌّ بالوجه الذي ذكره، وليس كذلك بل لا بد من تقديره على كل وجه، و«حَفْظَةٌ» إنما

(١) الآية ٣٥ من الرحمن.

(٢) الآية ١٣٣ من الأعراف.

(٣) الآية ٣ من الفيل.

(٤) البحر ٤/١٤٧.

(٥) الآية ١٠ من الانفطار.

(٦) الإملاء ١/٢٤٥.

- الأنعام -

عمل في ذلك المقدّر لكونه صفةً لمحذوف، تقديره: ويرسل عليكم ملائكة حفظة، لأنه لا يعمل إلا بشروطٍ هذا منها، أعني كونه معتمداً على موصوف. و«حَفَظَةً» جمع حافظ، وهو منقاسٌ في كل وصف على فاعلٍ صحيح اللام، لعاقل مذكر كـ «بارٍّ» و«بررة» و«فاجر» و«فجرة» و«كامل» و«كملة»، ويقبلُ في غير العاقل كقولهم: غراب ناعق وغربان نَعَقَ. وتقدّم مثل قوله: «حتى إذا جاء»^(١).

قوله: «توفّته» قرأ الجمهور: «توفّته» ماضياً بقاء التانيث لتأنيث الجمع. وقرأ حمزة^(٢): «توفّاه» من غير تاء تأنيث، وهي تحتمل وجهين أظهرهما: أنه ماضٍ وإنما حذفت تاء التانيث لوجهين، أحدهما: كونه تأنيثاً مجازياً، والثاني: الفصل بين الفعل وفاعله بالمفعول. والثاني: أنه مضارع، وأصله: تتوفاه بقاءين، فحذفت إحداهما على خلاف في أيتهما كـ «تَنَزَّلُ» وبابه. وحمزة على بابه في إمالة مثل هذه الألف. وقرأ الأعمش: «يتوفّاه» مضارعاً بقاء الغيبة، اعتباراً بكونه مؤنثاً مجازياً أو للفصل، فهي كقراءة حمزة في الوجه الأول من حيث تذكير الفعل، وكقراءته في الوجه الثاني من حيث إنه أتى به مضارعاً. وقال أبو البقاء^(٣): «وقرىء شاذاً: «توفّاه» على الاستقبال ولم يذكر بقاء ولا تاء.

قوله: «وهم لا يُقرّطون» هذه الجملة تحتمل وجهين، أظهرهما: أنها حال من «رسلنا». والثاني: أنها استثنائية سبقت للإخبار عنهم بهذه الصفة، والجمهور على التشديد في «يُقرّطون» ومعناه لا يُقصرّون. وقرأ^(٤) عمرو بن

(١) في الآية ٣٢ من المائدة.

(٢) انظر: السبعة ٢٥٩؛ والحجة ٢٥٤؛ والكشف ٤٣٥/١؛ والنشر ٢/٢٤٩؛ والبحر ١٢٨/٤.

(٣) الإملاء ١/٢٤٥.

(٤) انظر: المحتسب ١/٢٢٣؛ البحر ٤/١٤٨.

- الأنعام -

عبيد والأعرج: «يُفْرِطُونَ» مخففاً من أفرط، وفيها تأويلان أحدهما: أنها بمعنى لا يجاوزون الحدَّ فيما أمرُوا به. قال الزمخشري^(١): «فالتفريط: التواني والتأخير عن الحدِّ، والإفراط: مجاوزة الحدِّ أي: لا يُنْقِصُونَ ممَّا أمرُوا به ولا يزيدون». والثاني: أن معناه لا يتقدمون على أمر الله، وهذا يحتاج إلى نقل أن أفرط بمعنى فرط أي تقدَّم. وقال الجاحظ قريباً من هذا فإنه قال: «معنى لا يُفْرِطُونَ: لا يدعون أحداً يفرط عنهم أي: يسبقهم ويفوتهم». وقال أبو البقاء^(٢): «ويقرأ بالتخفيف أي: لا يزيدون على ما أمرُوا به»، وهو قريب ممَّا تقدم.

آ. (٦٢) قوله تعالى: ﴿مَوْلَاهُمُ الْحَقُّ﴾: صفتان لله. وقرأ^(٣) الحسن والأعمش: «الحقُّ» نصباً، وفيه تأويلان، أظهرهما: أنه نعت مقطوع. والثاني: أنه نعتٌ مصدرٍ محذوف أي: ردُّوا الردَّ الحقَّ لا الباطل. وقرأ: «ردُّوا» بكسر الراء، وتقدَّم تخريجها مستوفى^(٤). والضمير في «مولاهم» فيه ثلاثة أوجه، أظهرهما: أنه للعباد في قوله «فوق عباده» فقوله: «ويرسل عليكم» التفتت، إذ الأصل: ويرسل عليهم. وفائدة هذا الالتفات التنبيه والإيقاظ. والثاني: أنه يعود على الملائكة المعنيتين بقوله: «رسلنا»، يعني أنهم يموتون كما يموت بنو آدم ويردُّون إلى ربهم. والثالث: أنه يعود على «أحد» في قوله: «جاء أحدكم الموتُ» إذ المراد به الجمع لا الأفراد.

آ. (٦٣) قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يُنْجِيكُمْ﴾: قرأ السبعة هذه مشددة، «قل الله ينجيكم»^(٥): قرأها الكوفيون وهشام بن عمار عن ابن عامر مشددة

(١) الكشاف ٢٥/٢.

(٢) الإملاء ٢٤٥/١.

(٣) البحر ١٤٩/٤؛ الشواذ ٣٧ - ٣٨.

(٤) انظر إعرابه للآية ٩١ من النساء.

(٥) الآية ٦٤ من الأنعام.

- الأنعام -

كالأولى، وقرأ الثنتين بالتخفيف من «أنجى» حميد بن قيس ويعقوب وعلي بن نصر عن أبي عمرو، وتحصل من ذلك أن الكوفيين وهشاماً يثقلون في الموضوعين وأن حميداً ومن معه يُخففون فيهما، وأن نافعاً وابن كثير وأبا عمرو وابن ذكوان عن ابن عامر يثقلون الأولى ويخففون الثانية، والقراءات واضحة فإنها من نجى وأنجى، فالتضعيف والهمزة كلاهما للتعدية، فالكوفيون وهشام التزموا التعدية بالتضعيف، وحميد وجماعته التزموا بالهمزة، والباقون جمعوا بين التعديتين جمعاً بين اللغتين كقوله تعالى: «فمهّل الكافرين أمهلهم وريداً»^(١). والاستفهام للتقرير والتوبيخ، وفي الكلام حذف مضاف أي: من مهالك ظلمات أو من مخاوفها، والظلمات كناية عن الشدائد /

[٣٢٢/أ]

قوله: «تدعون» في محل نصب على الحال: إما من مفعول «ينجيكم» وهو الظاهر، أي: ينجيكم داعين إياه، وإما من فاعله أي: مدعوا من جهنم.

قوله: «تضرعاً وخفية» يجوز فيهما وجهان، أحدهما: أنهما مصدران في موضع الحال أي: تدعونه متضرعين ومخفين. والثاني: أنهما مصدران من معنى العامل لا من لفظه كقوله: قعدت جلوساً. وقرأ الجمهور^(٢): «خفية» بضم الخاء. وقرأ أبو بكر بكسرها وهما لغتان كالعدوة والعدوة^(٣)، والأسوة والإسوة. وقرأ الأعمش: «وخيفة» كالتي في الأعراف^(٤) وهي من الخوف، قُلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وسكونها، ويظهر على هذه القراءة أن يكون مفعولاً من أجله لولا ما ياباه «تضرعاً» من المعنى.

(١) الآية ١٧ من الطارق.

(٢) انظر: السبعة ٢٥٩؛ النشر ٢/٢٥٠؛ الكشف ١/٤٣٥؛ والحجة ٢٥٥؛ والبحر

١٥٠/٤.

(٣) العدو: المكان المرتفع.

(٤) الآية ٢٠٥: «واذكر ربك في نفسك تضرعاً وخيفة».

- الأنعام -

قوله: «لَيْتُنْ أَنْجَيْتُنَا» الظاهر أن هذه الجملة القسمية تفسير للدعاء قبلها، ويجوز أن تكون منصوبة المحلّ على إضمار القول، ويكون ذلك القول في محل نصب على الحال من فاعل «تَدْعُونَهُ» أي: تدعونه قائلين ذلك، وقد عرفت ممّا تقدّم غير مرة كيفية اجتماع الشرط والقسم. وقرأ الكوفيون^(١): «أَنْجَيْتُنَا» بلفظ الغيبة مراعاةً لقوله: «تَدْعُونَهُ»، والباقون: «أَنْجَيْتُنَا» بالخطاب حكايةً لخطابهم في حالة الدعاء، وقد قرأ كلُّ بما رُسم في مصحفه، فإنّ في مصاحف الكوفة: «أنجانا»، وفي غيرها: «أَنْجَيْتُنَا».

قوله: «مَنْ هَذِهِ» متعلّق بالفعل قبله، و«مِنْ» لابتداء الغاية، و«هذه» إشارة إلى الظلمات؛ لأنها تجري مجرى المؤنثة الواحدة، وكذلك في «منها» تعود على الظلمات لما تقدم.

آ. (٦٤) وقوله: «وَمَنْ كُلِّ كَرْبٍ»: عطف على الضمير المجزور بإعادة حرف الجر وهو واجب عند البصريين وقد تقدم.

آ. (٦٥) قوله: «عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ»: يجوز أن يكون الظرف متعلقاً بـ«نُبِعْتُ»، وأن يكون متعلقاً بمحذوف على أنه صفة لـ«عَذَابًا» أي: عذاباً كائناً من هاتين الجهتين.

قوله: «أَوْ يَلْبَسَكُمْ» عطف على «يُبْعَثُ». والجمهور على فتح الياء من «يَلْبَسَكُمْ» وفيه وجهان، أحدهما: أنه بمعنى يخلطكم فرقاً مختلفين على أهواء شتى، كل فرقة مشايعة لإمام، ومعنى خَلَطَهُمْ إنشأب القتال بينهم فيختلطوا^(٢) في ملاحم القتال، كقول الحماسي^(٣):

(١) انظر: السبعة ٢٥٩، والنشر ٢/٢٥٠؛ البحر ٤/١٥٠؛ والكوفيون هم عاصم وحمة والكسائي.

(٢) كذا بتقدير أن مضرة، فيعطف على «إنشأب» لأنه خالص من تأويل الفعل.

(٣) تقدم الأول برقم ٤١٦.

- الأنعام -

١٩٤١- وكتيبة لبستها بكتيبة حتى إذا التبتت نفضت لها يدي
فتركتهم تقص الرماح ظهورهم ما بين منعبر وآخر مُسند

وهذه عبارة الزمخشري^(١)، فجعله من اللبس الذي هو الخلط، وبهذا التفسير الحسن ظهر تعدّي «يلبس» إلى المفعول. و«شيعاً» نصب على الحال. وهي جمع شِيعَة كسِدْرَة^(٢) وسِدْر. وقيل: «شيعاً» منصوب على المصدر من معنى الفعل الأول أي: إنه مصدر على غير الصدر كقعدت جلوساً. قال الشيخ^(٣): «ويحتاج في جعله مصدراً إلى نقل من اللغة»، ويجوز على هذا أيضاً أن يكون حالاً كأتيته ركضاً أي: راکضاً أو ذار ركض. وقال أبو البقاء^(٤): «والجمهور على فتح الياء أي: يلبس عليكم أموركم، فحذف حرف الجر والمفعول، والأجود أن يكون التقدير: أو يلبس أموركم، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه»، وهذا كله لا حاجة إليه لما عرفت من كلام الزمخشري.

وقرأ^(٥) أبو عبد الله المدني: «يلبسكم» بضم الياء من «اللبس» رباعياً، وفيه وجهان، أحدهما: أن يكون المفعول الثاني محذوفاً تقديره: أو يلبسكم الفتنة. و«شيعاً» على هذا حال أي: يُلبسكم الفتنة في حال تفرقكم وشتاتكم. والثاني: أن يكون «شيعاً» هو المفعول الثاني كأنه جعل الناس يلبسون بعضهم مجازاً كقوله^(٦):

١٩٤٢- لِبَسْتُ أَنَساً فَأَفْتَيْتُهُمْ وَأَفْتَيْتُ بَعْدَ أَنَسٍ أَنَساً

(١) الكشاف ٢٦/٢.

(٢) السدرة: ضرب من الشجر.

(٣) البحر ٤/١٥١.

(٤) الإملاء ١/٢٤٦.

(٥) انظر: البحر ٤/١٥١ وهو أبان بن عثمان، وتقدمت ترجمته.

(٦) تقدم برقم ٨٦١.

- الأنعام -

والشيعة: مَنْ يتَقَوَّى بهم الإنسان، والجمع: «شِيَع» كما تقدم، وأشباع
كذا قاله الراغب^(١)، والظاهر أن أشباعاً جمع شِيَع كعِنَب وأعْنَاب وِضْلَع
وأضلاع، وشِيَع جمع شِيعة، فهو جمع الجمع.

قوله: «ويُذِيقُ» نسق على «يُبْعَثُ» والإذاقة: استعارة، وهي فاشية:
«ذوقوا مَسَّ سقر»^(٢) «ذوق إنك»^(٣) «فذوقوا العذاب»^(٤)، وقال^(٥):

١٩٤٣- أذَقْنَاهُمْ كَوْسَ الموتِ صِرْفاً وذاقوا من أَسِئْتِنَا كَوْسَا

وقرأ الأعمش: «ونذيق» بنون العظمة، وهو النفاث فائدته تعظيم الأمر
والتحذير من سطوته.

آ. (٦٦) قوله: ﴿وَكَذَّبَ بِهِ﴾: الهاء في «به» تعود على العذاب
المتقدم في قوله «عذاباً مِنْ فوقكم» قاله الزمخشري^(٦)، وقيل: تعود على
القرآن، وقيل: تعود على الوعيد المتضمن في هذه الآيات المتقدمة. وقيل:
على النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا بعيدٌ / لأنه خوطب بالكاف عَقِيْبِهِ،
فلو كان كذلك لقال: وكذَّبَ به قومك، وأدعاء الالتفات فيه أبعد. وقيل:
لا بد من حذف صفة هنا أي: وكذَّبَ به قومك المعاندون، أو الكافرون، لأن
قومه كلهم لم يكذبوه كقوله: «إنه ليس مِنْ أهلِكَ»^(٧)، أي: الناجين. وحذف
الصفة وبقاء الموصوف قليل جداً بخلاف العكس. وقرأ ابن أبي عبلة^(٨):

(١) المفردات ٢٧١.

(٢) الآية ٤٨ من الذاريات.

(٣) الآية ٤٩ من الدخان.

(٤) الآية ٣٠ من الأنعام.

(٥) لم أمتد إلى قائله، وهو في البحر ١٥١/٤.

(٦) الكشاف ٢٦/٢.

(٧) الآية ٤٦ من هود.

(٨) انظر: البحر ١٥٢/٤.

- الأنعام -

«وَكذَّبَتْ» بقاء التأنيث، كقوله تعالى: «كذبت قوم نوح»^(١) «كذبت قوم لوط»^(٢) باعتبار الجماعة.

قوله: «وهو الحق» في هذه الجملة وجهان، الظاهر منهما: أنها استئناف، والثاني: أنها حال من الهاء في «به» أي: كذبوا به في حال كونه حقاً، وهو أعظم في القبح.

قوله: «عليكم» متعلق بما بعده وهو تأكيد، وقدم لأجل الفواصل، ويجوز أن يكون حالاً من قوله «بوكيل»؛ لأنه لو تأخر لجاز أن يكون صفة له، وهذا عند مَنْ يُجيز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وهو اختيار جماعة، وأنشدوا عليه^(٣):

١٩٤٤- غافلاً تُعْرَضُ المَيْتَةُ للمَرءِ ءِ فَيُدْعَى ولات حين إباء
فقدّم «غافلاً» على صاحبها وهو «المرء» وعلى عاملها وهو «تعرض» فهذا أولى. ومنه^(٤):

١٩٤٥- لئن كان بَرْدُ الماءِ هَيْمانَ صادياً إليّ حبيباً إنها لحبيب
أي: إليّ هيمان صادياً، ومثله^(٥):

١٩٤٦- فإن يك أذوادُ أُصِيبَنَ ونسوةٌ
فلن يذهبوا فرغاً بقتل حبال

(١) الآية ١٠٥ من الشعراء.

(٢) الآية ٣٣ من القمر.

(٣) لم أهدد إلى قائله وهو في العيني ١٦١/٣؛ والأشموني ١٧٧/٢.

(٤) البيت لعروة بن حزام وهو في ديوانه ٥؛ والعيني ١٥٦/٣؛ والخزانة ٥٣٣/١؛ ونسبه العيني إلى كثير عزة.

(٥) تقدم برقم ٤٠٦.

- الأفعال -

«فرغاً» حال من «بقتل» و«حبال» بالمهملة اسم رجل، مع أن حرف الجر هنا زائد فجوازه أولى من ما ذكرنا.

آ. (٦٧) قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ نَبَأٍ مُسْتَقَرٌّ﴾: يجوز رفع «نبأ» بالابتدائية وخبره الجار قبله، وبالفاعلية عند الأخفش بالجار قبله، ويجوز أن يكون «مستقر» اسم مصدر أي استقرار، أو مكان أو زمان.

آ. (٦٨) قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ﴾: «إذا» منصوب بجوابها وهو «فأعرض» أي: أعرض عنهم في هذا الوقت، و«رأيت» هنا تحتل أن تكون البصرية وهو الظاهر ولذلك تعدت لواحد. قال الشيخ^(١): «ولا بد من تقدير حال محذوفة أي: وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا وهم خائضون فيها، أي: وإذا رأيتهم ملتبسين بالخوض فيها» انتهى. قلت: ولا حاجة إلى ذلك لأن قوله «يخوضون» مضارع والراجح حالته، وأيضاً فإن «الذين يخوضون» في قوة الخائضين، واسم الفاعل حقيقة في الحال بلا خلاف، فيحمل هذا على حقيقته، فيستغنى عن حذف هذه الحال التي قدرها وهي حال مؤكدة. ويحتمل أن تكون علمية، وضعفه الشيخ^(٢) بأنه يلزم منه حذف المفعول الثاني، وحذفه: إما اقتصاراً وإما اختصاراً، فإن كان الأول فممنوع اتفاقاً، وإن كان الثاني فالصحيح المنع حتى منع ذلك بعض النحويين.

قوله: «غيره» الهاء فيها وجهان، أحدهما: أنه تعود على الآيات، وعاد مفرداً مذكراً؛ لأن الآيات في معنى الحديث والقرآن. وقيل: إنها تعود على الخوض أي: المدلول عليه بالفعل كقوله^(٣):

١٩٤٧- إذا نهي السفيه جرى إليه وخالف والسفيه إلى خلاف أي: جرى إلى السفيه، دل عليه الصفة كما دل الفعل على مصدره أي:

(١) البحر ٤/١٥٢.

(٢) البحر ٤/١٥٢. (٣) تقدم برقم ١٣٨٧.

حتى يخوضوا في حديث غير الخوض .

قوله: «يُنْسِينُكَ» قراءة العامة: «يُنْسِينُكَ» بتخفيف السين من «أنساه» كقوله: «وما أنسانيه إلا الشيطان»^(١) «فأنساه الشيطان»^(٢). وقرأ ابن عامر^(٣) بتشديدها مِنْ «نَسَّاه» والتعدي جاء في هذا الفعل بالهمزة مرةً وبالتضعيف أخرى كما تقدم في أنجى ونجى، وأمهل ومهل. والمفعول الثاني محذوف في القراءتين، تقديره: وإما يُنْسِينُكَ الشيطان الذكر أو الحق. والأحسن أن تقدّر ما يليق بالمعنى أي: وإما يُنْسِينُكَ الشيطان ما أمرت به من ترك مجالسة الخائفين بعد تذكيرك فلا تقعد بعد ذلك معهم، وإنما أبرزهم ظاهرين تسجيلاً عليهم بصفة الظلم، وجاء الشرط الأول بـ«إذا»؛ لأنّ خوضهم في الآيات محقق، وفي الشرط الثاني بـ«إن»؛ لأنّ إنساء الشيطان له ليس أمراً محققاً بل قد يقع وقد لا يقع وهو معصومٌ منه .

ولم يجيء مصدرٌ على فعلى غير «ذكرى». وقال ابن عطية^(٤): «وإما» شرط، ويلزمها في الأغلب النون الثقيلة، وقد لا تلزم، كقوله^(٥):

١٩٤٨- إِمَّا يُصِيبُكَ عَدُوٌّ فِي مُنَاوَأَةٍ

وهذا الذي ذكره من لزوم التوكيد هو مذهب الزجاج، والناس على خلافه وأنشدوا ما أنشده ابن عطية وأبياتاً أخر ذكرتها في «شرح التسهيل» كقوله^(٦):

(١) الآية ٦٣ من الكهف.

(٢) الآية ٤٢ من يوسف.

(٣) انظر: السبعة ٢٦٠؛ الكشف ٤٣٦/١؛ والنشر ٢٥٠/٢؛ والحجة ٢٥٦؛ والبحر

١٥٣/٤ .

(٤) المحرر ٧٣/٦ .

(٥) لم أهدت إلى قائله وعجزه: يوماً فقد كنت تستعلي وتنتصر

وهو في القرطبي ١٣/٧؛ والبحر ١٥٣/٤ .

(٦) تقدم برقم ٣٩٢ .

١٩٤٩- إِمَّا تَرَيُنِي الْيَوْمَ أُمَّ حَمَزٍ

[٣٢٣/أ] / على أني قد ضمنت كثيراً من أطراف هذه المسألة في أوائل البقرة،
إلا أن أحداً لم يقل يلزم توكيده بالثقيلة دون الخفيفة، وإن كان ظاهر عبارة
أبي محمد ذلك.

آ. (٦٩) قوله تعالى: ﴿وما على الذين﴾: يجوز أن تقدّر «ما»
حجازية فيكون «من شيء» اسمها، و«من» مزيدة فيه لتأكيد الاستغراق،
و«على الذين يتقون» خبرها عند مَنْ يُجيز أعمالها مقدّمة الخبر مطلقاً أو يرى
ذلك في الظرف وعديله. و«مَنْ حسابهم» حال من «شيء»؛ لأنه لو تأخر لكان
صفة له، ويجوز أن تكون مهملة: إِمَّا على لغة تميم وإمّا على لغة الحجاز
لفوات شرطٍ وهو تقديم خبرها وإن كان ظرفاً، وتحقيق ذلك ممّا تقدم في
قوله: «ما عليك من حسابهم من شيء»^(١).

قوله: «ولكن ذكرى» فيه أربعة أوجه، أحدها: أنها منصوبة على
المصدر بفعلٍ مضمّر، فقدّره بعضهم أمراً أي: ولكن ذكروهم ذكرى، وبعضهم
قدّره خبراً أي: ولكن يذكرونهم ذكرى. الثاني: أنه مبتدأ خبره محذوف أي:
ولكن عليهم ذكرى، أو عليكم ذكرى أي: تذكيرهم. الثالث: أنه خبر لمبتدأ
محذوف أي: هو ذكرى أي: النهي عن مجالستهم والامتناع منها ذكرى.
الرابع: أنه عطف على موضع «شيء» المجرور بـ «مِنْ» أي: ما على المتّقين
من حسابهم شيء ولكن عليهم ذكرى، فيكون من عطف المفردات، وأما على
الأوجه السابقة فمن عطف الجمل، وقد ردّ الزمخشري هذا الوجه الرابع،
ورده عليه الشيخ، فلا بد من إيراد قولهما. قال أبو القاسم^(٢): «ولا يجوز أن

(١) الآية ٥٢ من الأنعام.

(٢) الكشاف ٢٧/٢.

- الأنعام -

يكون عطفاً على محل «من شيء» كقولك: «ما في الدار من أحد ولكن زيد» لأن قوله «من حسابهم» يأبى ذلك.

قال الشيخ^(١): «كأنه تخيل أن في العطف يلزم القيد الذي في المعطوف عليه وهو «من حسابهم» فهو قيد في «شيء»، فلا يجوز عنده أن يكون من عطف المفردات عطفاً على «من شيء» على الموضع؛ لأنه يصير التقدير عنده: ولكن ذكرى من حسابهم، وليس المعنى على هذا، وهذا الذي تخيله ليس بشيء، لا يلزم في العطف بـ «ولكن» ما ذكر، تقول: ما عندنا رجل سوء ولكن رجلٌ صدق، وما عندنا رجل من تميم ولكن رجل من قريش، وما قام من رجل عالم ولكن رجل جاهل، فعلى هذا الذي قررناه يجوز أن يكون من عطف الجمل كما تقدّم، وأن يكون من عطف المفردات، والعطف بالواو، و«لكن» جيء بها للاستدراك».

قلت: قوله «تقول: ما عندنا رجل سوء ولكن رجل صدق» إلى آخر الأمثلة التي ذكرها لا يرُدُّ على الزمخشري؛ لأنَّ الزمخشري وغيره من أهل اللسان والأصوليين يقولون: إن العطف ظاهر في التشريك، فإن كان في المعطوف عليه قيد فالظاهر تقيّد المعطوف بذلك القيد، إلا أن تجيء قرينة صارفة فيحال الأمر عليها. فإذا قلت: ضربت زيداً يوم الجمعة وعمراً، فالظاهر اشتراك عمرو مع زيد في الضرب مقيداً بيوم الجمعة فإن قلت: «وعمراً يوم السبت» لم يشاركه في قيده، والآية الكريمة من قبيل النوع الأول أي: لم يؤت مع المعطوف بقرينة تُخرجه؛ فالظاهر مشاركته للأول في قيده، ولو شاركه في قيده لزم منه ما ذكر الزمخشري. وأمّا الأمثلة التي أوردها فالمعطوف مقيد بغير القيد الذي قيّد به الأول، وإنما كان ينبغي أن يأتي بأمثلة هكذا فيقول: ما عندنا رجل سوء ولكن امرأة، وما عندنا رجل من تميم ولكن

(١) البحر ٤/١٥٤.

- الأنعام -

صبيّ، فالظاهر من هذا أن المعنى: ولكن امرأة سوء، ولكن صبي من قريش، وقول الزمخشري «عطفاً على محل «من شيء»، ولم يقل عطفاً على لفظه لفائدة حسنة يَعْتَسِرُ معرفتها: وهو أن «لكن» حرف إيجاب، فلو عطف ما بعدها على المجرور بـ «من» لفظاً لزم زيادة «من» في الواجب، وجمهور البصريين على عدم زيادتها فيه، ويدلُّ على اعتبار الإيجاب في «لكن» أنهم إذا عطفوا بعد خبر ما الحجازية، أبطلوا النصب؛ لأنها لا تعمل في المتقضى النفي، و«بل» كـ «لكن» فيما ذكرت لك.

آ. (٧٠) قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَعِباً وَلَهْوَاً﴾: «اتخذوا» يجوز فيها وجهان، أحدهما: أنها متعدية لواحد على أنها بمعنى اكتسبوا وعملوا، و«لهواً ولعباً» على هذا مفعول من أجله أي: اكتسبوه لأجل اللهو واللعب. والثاني: أنها المتعدية إلى اثنين أو لهما «دينهم» وثانيهما «لعباً ولهواً». قال الشيخ^(١): «ويظهر من بعض كلام الزمخشري وكلام ابن عطية^(٢) أن «لعباً ولهواً» هو المفعول الأول، و«دينهم» هو المفعول الثاني. قال الزمخشري^(٣): «أي: دينهم الذي كان يجب أن يأخذوا به لعباً / ولهواً، وذلك أن عبادتهم وما كانوا عليه من تبحير البحائر وتسويب السوائب من باب اللهو واللعب واتباع هوى النفس وما هو من جنس الهزل لا الجد، أو اتخذوا ما هو لعبٌ ولهو من عبادة الأصنام ديناً لهم، أو اتخذوا دينهم الذي كُلفوه وهو دين الإسلام لعباً ولهواً حيث سخروا به قال: «فظاهرٌ تقديره الثاني يدلُّ على ما ذكرنا».

وقال ابن عطية^(٤): «وأضاف الدين إليهم على معنى أنهم جعلوا اللعب واللهو ديناً، ويحتمل أن يكون المعنى: اتخذوا دينهم الذي كان ينبغي لهم لعباً

(١) البحر ٤/١٥٤ - ١٥٥.

(٢) المحرر ٦/٧٥.

(٣) الكشاف ٢/٢٧.

(٤) المحرر ٦/٧٥.

- الأنعام -

ولهوَأَ، فتفسيره الأول هو ما ذكرناه عنه» انتهى . قلت: وهذا الذي ذكرناه إنما ذكرناه تفسير معنى لا إعراب، وكيف يجعلان النكرة مفعولاً أولاً والمعرفة مفعولاً ثانياً من غير داعية إلى ذلك، مع أنهما من أكابر أهل هذا الشأن، وانظر كيف أبرزنا ما جعلناه مفعولاً أولاً معرفةً وما جعلناه ثانياً نكرة في تركيب كلامهما ليخدوا^(١) على كلام العرب فكيف يُظنُّ بهما أن يجعلا النكرة محدثاً عنها والمعرفة حديثاً في كلام الله تعالى؟

وقوله: «وذكرُ به» أي بالقرآن، يدلُّ له قوله: فذكرُ بالقرآن مَنْ يخاف وعيد^(٢) وقيل: يعود على حسابهم. وقيل: على الذين. وقيل: هذا ضميرٌ يُفسره ما بعده وسيأتي إيضاحه.

وقوله: «وغرَّتْهم الحياة» تحتمل وجهين، أحدهما: أنها مستأنفة. والثاني: أنها عطفٌ على صلة الذين أي: الذين اتخذوا وعرَّتْهم. وقد تقدم معنى الغرور في آخر آل عمران^(٣). وقيل هنا: غرَّتْهم من «الغر» بفتح العين أي: ملأت أفواههم وأشبعتهم، وعليه قول الشاعر^(٤):

١٩٥٠- ولَمَّا التَقِينَا بِالْحُلَيْبِيَّةِ غَرَّنِي بِمَعْرُوفِهِ حَتَّى خَرَجْتُ أَوْفُقُ

قوله: «أن تُبْسَلَ» في هذا وجهان، المشهور - بل الإجماع - على أنه مفعول من أجله وتقديره: مخافة أن تُبْسَلَ، أو كراهة أن تُبْسَلَ، أو أن لا تبسل. والثاني: قال الشيخ^(٥): - بعد أن نقل الاتفاق على المفعول من أجله - «ويجوز عندي أن يكون في موضع جرٍّ على البدل من الضمير،

(١) الوخذ: ضرب من المشي يتصف بسعة الخطو.

(٢) الآية ٤٥ من سورة ق.

(٣) الآية ١٨٥ من آل عمران.

(٤) لم أهدت إلى قائله وهو في البحر ١٥٥/٤؛ والمحزر ٧٥/٦.

(٥) البحر ١٥٥/٤.

- الأنعام -

والضميرُ مفسَّرٌ بالبدل، ويضمَّر الإِسْأَلُ لما في الإِضْمَارِ مِنَ التَّفْخِيمِ، كما أضمروا ضمير الأمر والشأن، والتقدير: وذكَّرَ بارتهاَنَ النفوسِ وحسبها بما كسبت كما قالوا: «اللهم صلِّ عليه الرؤوفِ الرحيمِ»، وقد أجاز ذلك سيبويه^(١) قال: «فإن قلت: «ضربت وضربوني قومك» نصبت، إلا في قول مَنْ قال: أكلوني البراغيث، أو تحمله على البدل من المضمَر. وقال أيضاً: «فإن قلت: «ضربني وضربتهم قومك» رَفَعْتَ على التقديم والتأخير، إلا أن تَجْعَلَ ههنا البدل كما جعلته في الرفع» انتهى. وقد روي قوله^(٢):

١٩٥١ - فاستاكتَ به عودِ إسحَلِ

بجر «عود» على البدل من الضمير. قلت: أمَّا تفسيرُ الضميرِ غيرِ المرفوعِ بالبدلِ فهو قول الأَخْفَشِ وأنشد عليه هذا العجز وأوله:

إذا هي لم تَسْتَكِّ بعودِ أراكِ

تُنخَلُ فاستاكتَ به عودِ إسحَلِ

والبیت لطفيل الغنوي، يُروى برفع «عود»، وهذا هو المشهور عند النحاة، ورفعه على إعمالِ الأولِ وهو «تُنخَلُ» وإهمالِ الثاني وهو «فاستاكتَ» فأعطاه ضميره، ولو أعمَلَهُ لقال: «فاستاكتَ بعودِ إسحَلِ»، ولا يمكن لانكسار البيت، والروايةُ الأخرى التي استشهد بها ضعيفةٌ جداً لا يعرفها أكثر المُعَرِّبين، ولو استشهد بما لا خلاف فيه كقوله^(٣):

١٩٥٢ - على حاله لو أن في القوم حاتماً

على جوده لَضَنَّ بالماء حاتم

(١) الكتاب ٣٩/١.

(٢) هو لطفيل الغنوي، ديوانه ٣٧، وينسب أيضاً لعمر بن أبي ربيعة وهو في ملحق ديوانه ٤٩٠؛ والكتاب ٤٠/١؛ وابن يعش ٧٨/١؛ والعيني ٢٢/٣؛ والهمع ٦٦/١؛ والذرر ٤٦/١.

(٣) تقدم برقم ٥٩٦.

- الأنعام -

بجرّ «حاتم» بدلاً من الهاء في «بجوده» والقوافي مجرورة لكان أولى .
والإبسال: الارتهان، ويقال: أَبْسَلْتُ ولدي وأهلي أي ارتهنتهم قال^(١):

١٩٥٣- وإبسالي بِنِيّ بغير جُرْمٍ بَعَوْنَاهُ ولا بدمٍ مُراق
بَعَوْنَا: جَنِينًا، والبَعُو: الجناية. وقيل: الإبسال: أن يُسَلِّمَ الرجل نفسه
للهلكة.

وقال الراغب^(٢): «البَسَلُ: ضَمُّ الشَّيْءِ وَمَنْعُهُ، وَلِتَضْمِينِهِ مَعْنَى الضَّمِّ
اسْتَعْبِيرَ لِتَقَطُّبِ الْوَجْهِ فَقِيلَ: هُوَ بِاسِلٌ وَمُبَسَّلٌ الْوَجْهَ، وَلِتَضْمِينِهِ مَعْنَى الْمَنْعِ
قِيلَ لِلْمُحَرَّمِ وَالْمُرْتَهَنِ: بَسَلٌ». ثم قال: «والفرقُ بين الحرام والبَسَلِ أَنَّ الْحَرَامَ
عَامٌّ فِيمَا كَانَ مَمْنُوعًا مِنْهُ بِالْقَهْرِ وَالْحَكْمِ، وَالْبَسَلُ هُوَ الْمَمْنُوعُ بِالْقَهْرِ، وَقِيلَ
لِلشَّجَاعَةِ بَسَالَةً: إِمَّا لِمَا يُوصَفُ بِهِ الشَّجَاعُ مِنْ عُبُوسٍ وَجْهَهُ أَوْ لِكَوْنِهِ
/ مُحَرَّمًا عَلَى أَقْرَانِهِ أَوْ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ مَا فِي حِزْبِهِ وَمَاتَحْتِ يَدِهِ مِنْ أَعْدَائِهِ، [٣٢٤/أ]
والبَسَلَةُ أَجْرَةُ الرَّاقِي، مَأْخُوضَةٌ مِنْ قَوْلِ الرَّاقِي: أَبْسَلْتُ زَيْدًا أَي: جَعَلْتَهُ مُحَرَّمًا
عَلَى الشَّيْطَانِ أَوْ جَعَلْتَهُ شَجَاعًا قَوِيًّا عَلَى مَدَافِعَتِهِ^(٣)، وَبَسَلٌ فِي مَعْنَى أَجَلٌ
وَبَسٌّ أَي: فَيَكُونُ حَرْفَ جَوَابٍ كَأَجَلٍ، وَاسْمٌ فَعَلَ بِمَعْنَى اكْتَفَى كـ «بس».

وقوله: «بما» متعلّق بـ «تُبَسَل» أي بسبب، و«ما» مصدرية أو بمعنى
الذي، أو نكرة، وأمرها واضح.

قوله: «ليس لها» هذه الجملة فيها ثلاثة أوجه، أحدها: وهو الظاهر أنها
مستأنفة سبقت للإخبار بذلك. والثاني: أنها في محل رفع صفة لـ «نفس»
والثالث: أنها في محل نصب حالاً من الضمير في «كسبت».

(١) البيت لعوف بن الأحوص وهو في معاني القرآن للزجاج ٢/٢٨٧؛ واللسان: بعاء؛
والبحر ٤/١٤٤؛ والكشاف ٢/٢٧؛ والقرطبي ٧/١٦.

(٢) المفردات ٤٦.

(٣) أي: مدافعة الشيطان.

- الأنعام -

قوله: «مِنْ دُونَ» في «مِنْ» وجهان، أظهرهما: أنها لا ابتداء الغاية، والثاني: أنها زائدة، نقله ابن عطية^(١)، وليس بشيء؛ وإذا كانت لا ابتداء الغاية ففي ما يتعلق به وجهان، أحدهما: أنها حال مِنْ «ولي» لأنها لو تأخرت لكانت صفةً له، فتتعلق بمحذوف هو حال. والثاني: أنها خبر «ليس» فتتعلق بمحذوف أيضاً هو خبر لـ «ليس»، وعلى هذا فيكون «لها» متعلقاً بمحذوف على البيان. وقد مرّ نظائره، و«مِنْ دُونَ الله» فيه حذف مضاف أي: من دون عذابه وجزائه.

قوله: «كُلُّ عَدْلٍ» منصوبٌ على المصدرية لأن «كل» بحسب ما تُضاف إليه، هذا هو المشهور، ويجوز نصبه على المفعول به أي: وإن تَفَدَّ يداها كُلُّ ما تَفَدِّي به لا يُؤخَذُ، فالضميرُ في «لا يُؤخَذُ» على الأول: قال الشيخ^(٢): «عائد على المعدول به المفهوم من سياق الكلام، ولا يعود إلى المصدر، لأنه لا يُسندُ إليه الأخذ، وأمّا في «ولا يُؤخَذُ منها عدلٌ»^(٣) فمعنى المَفَدِّي به فيصح» انتهى. أي: إنه إنما أسند الأخذ إلى العدل صريحاً في البقرة، لأنه ليس المراد المصدر بل الشيء المَفَدِّي به، وعلى الثاني يعود على «كل عدل» لأنه ليس مصدرًا فهو كآية البقرة.

قوله: «أولئك الذين أُبسلوا» يجوز أن يكون «الذين» خبراً و«لهم شراب» خبراً ثانياً، وأن يكون «لهم شراب» حالاً: إمّا من الضمير في «أبسلوا»، وإمّا من الموصول نفسه، و«شراب» فاعل لاعتماد الجار قبله على ذي الحال، ويجوز أن يكون «لهم شراب» مستأنفاً فهذه ثلاثة أوجه في «لهم شراب». ويجوز أن يكون «الذين» بدلاً من «أولئك» أو نعتاً لهم فيتعين أن تكون الجملة من «لهم شراب» خبراً للمبتدأ، فتحصل في الموصول أيضاً ثلاثة

(١) المحرر ٧٦/٦.

(٢) البحر ١٥٦/٤.

(٣) الآية ٤٨ من البقرة.

- الأنعام -

أوجه: كونه خبراً أو بدلاً أو نعتاً، فجاءت مع ما قبلها ستة أوجه في هذه الآية.
و«شراب» يجوز رفعه مِنْ وجهين: الابتدائية والفاعلية عند الأخفش،
وعند سيبويه^(١) أيضاً على أن يكون «لهم» هو خبر المبتدأ أو حالاً حيث جعلناه
حالاً، و«شراب» مرتفعٌ به لاعتماده على ما تقدّم، و«من حميمٍ» صفةٌ
لـ«شراب» فهو في محلِّ رفعٍ ويتعلق بمحذوف.

و«شراب» فَعَالٌ بمعنى مَفْعُولٍ، وفَعَالٌ بمعنى مَفْعُولٍ كقطعام بمعنى
مطعموم وشراب بمعنى مشروب لا ينقاس لا يقال: أكال بمعنى مأكول،
ولا ضراب بمعنى مضروب. والإشارة بـ«ذلك» في قول الزمخشري^(٢)
والحوفي إلى الذين اتخذوا، فلذلك أتى بصيغة الجمع، وفي قول ابن
عطية^(٣) وأبي البقاء^(٤) إلى الحبس المفهوم من قوله «أن تُبَسَّلَ نَفْسٌ»
إذ المرادُ به عمومُ الأَنْفُسِ فلذلك أُشير إليه بالجمع.

آ. (٧١) قوله تعالى: ﴿أندعو﴾: استفهام توبيخ وإنكار، والجملة
في محل نصب بالقول، و«ما» مفعولةٌ بـ«ندعو» وهي موصولةٌ أو نكرةٌ
موصوفة، و«مَنْ دُونَ اللَّهِ» متعلِّقٌ بـ«ندعو» قال أبو البقاء^(٥): «ولا يجوز أن
يكونَ حالاً من الضمير في «يَنْفَعْنَا» ولا معمولاً لـ«ينفعنا» لتقدّمه على «ما»
والصلة والصفة لا تعمل فيما قبل الموصول والموصوف». قوله «من الضمير
في يَنْفَعْنَا» يعني به المرفوعُ العائدُ على «ما» وقوله: «لا تعمل فيما قبل
الموصول والموصوف» يعني أن «ما» لا تخرج عن هذين القسمين، ولكن
يجوز أن يكون «من دون» حالاً من «ما» نفسها على قوله، إذ لم يجعل المانع

(١) لم أجد في الكتاب نصاً يفيد ذلك.

(٢) الكشاف ٢٨/٢.

(٣) المحرر ٦/٧٧.

(٤) الإملاء ١/٢٤٧.

(٥) الإملاء ١/٢٤٧.

- الأنعام -

من جَعَلَهُ حالاً من ضميره الذي في «ينفعنا» إلا صناعياً لا معنوياً، ولا فرق بين [٣٢٤/ب] الظاهر / وضميره بمعنى أنه إذا جاز أن يكون حالاً من ظاهر جاز أن يكون حالاً من ضميره، إلا أن يمنع مانع.

قوله: «ونُردُّ» فيه وجهان أظهرهما: أنه نسق على «ندعو» فهو داخل في حيز الاستفهام المتسلط عليه القول. والثاني: أنه حال على إضمار مبتدأ أي: ونحن نُردُّ. قال الشيخ^(١) بعد نقله عن أبي البقاء: «وهو ضعيفٌ لإضمار المبتدأ، ولأنها تكون حالاً مؤكدة» وفي كونها مؤكدةً نظراً، لأنَّ المؤكدة، ما فهم معناها من الأول وكأنه يقول من لازم الدعاء «من دون الله» الارتداد على العقب.

قوله: «على أعقابنا» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلقٌ بـ «نُردُّ». والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوف على أنه حال من مرفوع «نُردُّ» أي: نُردُّ راجعين على أعقابنا أو منقلبين أو متأخرين، كذا قدروه، وهو تفسيرٌ معني، إذ المقدر في مثله كون مطلق، وهذا يحتمل أن يُقال فيه إنه حال مؤكدة، و«بعد إذ» متعلقٌ بـ «نُردُّ».

قوله: «كالذي استهوتهُ» في هذه الكاف وجهان، أحدهما: أنه نعت مصدر محذوف أي: نُردُّ ردّاً مثل ردِّ الذين. والثاني: أنها في محل نصب على الحال من مرفوع «نرد» أي: نُردُّ مشبهين الذي استهوته الشياطين، فمن جَوَزَ تعدد الحال جعلها حالاً ثانية إن جعل «على أعقابنا» حالاً، ومن لم يُجَوِّز ذلك جعل هذه الحال بدلاً من الحال الأولى، أولم يجعل «على أعقابنا» حالاً بل متعلقاً بـ «نُردُّ».

والجمهورُ على «استهوتهُ» بناء التانيث. وحمزة^(٢) «استهواه» وهو على

(١) البحر ٤/١٥٦؛ والإملاء ١/٢٤٧.

(٢) السبعة ٢٦٠؛ والحجة ٢٥٦؛ والبحر ٤/١٥٨.

- الأنعام -

قاعديته من الإمالة، والوجهان معروفان مما تقدم في: «توفته رسلنا»^(١). وقرأ أبو عبدالرحمن والأعمش: «استهوته الشيطان» بتأنيث الفعل والشيطان مفرد. قال الكسائي: «وهي كذلك في مصحف ابن مسعود». وتوجيه هذه القراءة أنها نُؤوّل المذكر بمؤنث كقولهم: «أنته كتابي فاحترها» أي: صحيفتي، وتقدم له نظائر. وقرأ الحسن البصري^(٢): «الشياطين» وجعلوها لحناً ولا تصل إلى اللحن، إلا أنها لُغِيَّةٌ رديئةٌ، سُمِعَ: حول بستان فلانٍ بساتون، وله سلاطون، ويحكى أنه لما حُكِيَتْ قراءة الحسن لحنه بعضهم، فقال الفراء: «أي والله يُلْحَنون الشيخ، ويستشهدون بقول رؤبة»، ولعمري لقد صدق الفراء في إنكار ذلك. والمراد بالذي الجنس، ويحتمل أن يُراد به الواحدُ الفذُّ.

قوله: «في الأرض» فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه متعلقٌ بقوله: «استهوته». الثاني: أنه حال من مفعول «استهوته». الثالث: أنه حال من «حيران» الرابع: أنه حال من الضمير المستكن في «حيران»، و«حيران» حال: إمّا من هاء «استهوته» على أنها بدل من الأولى أو عند مَنْ يُجيز تعدُّدها، وإمّا من «الذي»، وإمّا من الضمير المستكن في الظرف، وحيران مؤنثه حيرى، ولذلك لم ينصرف. والفعل حار يحار حيرةً وحيراناً وحيرورة^(٣).

قوله: «له أصحاب» جملة في محل نصب صفة لحيران، ويجوز أن يكون حالاً من الضمير في حيران وأن تكون مستأنفةً. و«إلى الهدى» متعلقٌ بـ «يدعونه». وفي مصحف ابن مسعود وقراءته^(٤): «أتينا» بصيغة الماضي، و«إلى الهدى» على هذه القراءة متعلقٌ به، وعلى قراءة الجمهور: الجملة

(١) الآية ٦١ من الأنعام.

(٢) البحر ١٥٨/٤.

(٣) زاد في القاموس: «حيراً».

(٤) البحر ١٥٨/٤.

- الأنعام -

الأمريّة في محل نصب بقول مضمّر أي: يقولون ائتنا، والقول المضمّر في محلّ صفةٍ لأصحاب وكذلك «يدعونه».

قوله: «لُنُسَلِمَ» في هذه اللام أقوال، أحدها: - وهو مذهب سيويّه^(١) - أن هذه اللام بعد الإرادة والأمر وشبههما متعلقة بمحذوف على أنه خبر للمبتدأ وذلك المبتدأ هو مصدر من ذلك الفعل المتقدم، فإذا قلت: أردت لتقوم، وأمرت زيدا ليذهب كان التقدير: الإرادة للقيام والأمر للذهاب، كذا نقل الشيخ^(٢) ذلك عن سيويّه وأصحابه، وفيه ضعفٌ قد قدّمته في سورة النساء عند قوله: «يريد الله لبيّن لكم»^(٣). الثاني: أن مفعول الأمر والإرادة محذوف، وتقديره: وأمرنا بالإخلاص لُنُسَلِمَ.

الثالث: قال الزمخشري^(٤): «هي تعليل للأمر بمعنى: أمرنا وقيل لنا أسلموا لأجل أن نُسَلِمَ». الرابع: أن اللام زائدة أي: أمرنا أن نُسَلِمَ. الخامس: أنها بمعنى الباء أي: بأن نُسَلِمَ. السادس: أن اللام وما بعدها مفعول الأمر واقعة موقع «أن» أي أنهما يتعاقبان فتقول: أمرتك لتقوم وأن تقوم، وهذا مذهب الكوفيين. وقال ابن عطية^(٥): «ومذهب سيويّه أن «لُنُسَلِمَ» في موضع المفعول وأن قولك: «أمرت لأقوم وأن أقوم» يجريان سواء وقال الشاعر^(٦):

١٩٥٤ - أريد لأنسى حبّها فكأنما تمثّل لي ليلي بكل طريق

(١) الكتاب ٤٧٩/١. وانظر: دراسات لأسلوب القرآن ٤/٤٨٤.

(٢) البحر ١٥٨/٤.

(٣) الآية ٢٦.

(٤) الكشف ٢٩/٢.

(٥) المحرر ٨١/٦.

(٦) البيت تقدم برقم ٨٥٠.

/ وهذا ليس مذهبَ سيويه إنما مذهبه ما تقدّم، وقد تقدّم تحقيق هذه [٣٢٥/أ] المسألة في السورة المشار إليها قبل.

آ. (٧٢) قوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا﴾: فيه أقوال أحدها: أنها في محل نصب بالقول نسقاً على قوله: إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى أَي: قل هذين الشيتين. والثاني: أنه نسقٌ على «لِنُسَلِّمَ» والتقدير: وأمرنا بكذا للإسلام ولنقيم الصلاة، و«أن» توصل بالأمر كقولهم: «كتبت إليه بأن قم» حكاه سيويه^(١)، وهذا رأي الزجاج^(٢). والثالث: أنه نسق على «ائتنا» قال مكي^(٣): «لأن معناه أن ائتنا» وهو غير ظاهر. والرابع: أنه معطوف على مفعول الأمر المقدّر، والتقدير: وأمرنا بالإيمان وبإقامة الصلاة، قاله ابن عطية^(٤).

قال الشيخ^(٥): «وهذا لا بأس به إذ لا بد من تقدير المفعول الثاني لـ «أمرنا»، ويجوز حذف المعطوف عليه لفهم المعنى، تقول: أضربت زيداً؟ فيجيب: نعم وعمراً، التقدير: ضربته وعمراً. وقد أجاز الفراء: «جاءني الذي وزيد قائمان» التقدير: الذي هو وزيد قائمان، فحذف «هو» لدلالة المعنى عليه. وهذا الذي قال إنه لا بأس به ليس من أصول البصريين. وأمّا «نعم وعمراً» فلا دلالة فيه لأن «نعم» قامت مقام الجملة المحذوفة. وقال مكي قريباً من هذا القول إلا أنه لم يصرّح بحذف المعطوف عليه فإنه قال^(٦): «وأن في موضع نصب بحذف الجارّ تقديره: ويأمن أقيموا» فقوله: ويأمن أقيموا هو معنى قول ابن عطية، إلا أن ذلك أوضحه بحذف المعطوف عليه.

(١) الكتاب ١/٤٧٩.

(٢) معاني القرآن ٢/٢٨٨.

(٣) المشكل ١/٢٧١.

(٤) المحرر ٦/٨١.

(٥) البحر ٤/١٦٠.

(٦) المشكل ١/٢٧١.

- الأنعام -

وقال الزمخشري^(١): «فإن قلت علام عطف قوله «وأن أقيموا»؟ قلت: على موضع «لنُسَلِمَ»، كأنه قيل: وأمرنا أن نسلم وأن أقيموا». قال الشيخ^(٢): «وظاهر هذا التقدير أن «لنسلم» في موضع المفعول الثاني لـ «أمرنا» وعُطِفَ عليه «وأن أقيموا»، فتكون اللام على هذا زائدة، وكان قد قَدَّمَ قبل هذا أن اللام تعليل للأمر فتناقض كلامه، لأن ما يكون علّةً يستحيل أن يكون مفعولاً ويدل على أنه أراد بقوله: «أن نسلم في موضع المفعول الثاني» قوله بعد ذلك: «ويجوز أن يكون التقدير: وأمرنا لأن نسلم ولأن أقيموا أي للإسلام ولإقامة الصلاة، وهذا قول الزجاج، فلولم يكن هذا القول مغايراً لقوله الأول لاتّحد قولاه وذلك خُلف».

وقال الزجاج^(٣): «أن أقيموا عطف على قوله «لنُسَلِمَ» تقديره: وأمرنا لأن نُسَلِمَ وأن أقيموا». قال ابن عطية^(٤): «واللفظ يمانعه لأن «نُسَلِمَ» مُعَرَّبٌ و«أقيموا» مبني وعطفُ المبني على المعرب لا يجوز؛ لأن العطف يقتضي التشريك في العامل».

قال الشيخ^(٥) «وما ذكّر من أنه لا يُعطف المبني على المعرب ليس كما ذكر، بل يجوز ذلك نحو: «قام زيد وهذا» وقال تعالى: «يَقْدُمُ قومه يوم القيامة فأوردتهم النار»^(٦)، غاية ما في الباب أن العامل يؤثر في المعرب ولا يؤثر في المبني، وتقول: «إن قام زيد ويقصّدي أكرمه» فد «إن» لم تؤثر في «قام» لأنه مبني وأثرت في «يقصّدي» لأنه معرب». ثم قال ابن عطية: «اللهم إلا أن

(١) الكشاف ٢٩/٢.

(٢) البحر ١٦٠/٤.

(٣) معاني القرآن ٢٨٨/٢.

(٤) المحرر ٨١/٦.

(٥) البحر ١٥٩/٤.

(٦) الآية ٩٨ من هود.

- الأنعام -

تجعل العطف في «إن» وحدها، وذلك قلق، وإنما يتخرَّج على أن يقدر قوله «وأن أقيموا» بمعنى «ولنقم» ثم خرجت بلفظ الأمر لما في ذلك من جزالة اللفظ، فجاز العطف على أن يلغى حكم اللفظ ويُعوَّل على المعنى، ويُشبه هذا من جهة ما حكاه يونس عن العرب: «ادخلوا الأول فالأول» وإلا فلا يجوز إلا: الأول فالأول بالنصب.

قال الشيخ^(١): «وهذا الذي استدركه بقوله «اللهم إلا» إلى آخره هو الذي أراه الزجاج بعينه، وهو أن «أن أقيموا» معطوف على «أن نسلم» وأن كليهما علة للمأمور به المحذوف؛ وإنما قلق عند ابن عطية لأنه أراد بقاء «أن أقيموا» على معناها من موضوع الأمر وليس كذلك، لأن «أن» إذا دخلت على فعل الأمر وكانت المصدرية انسبك منها ومن الأمر مصدر، وإذا انسبك منهما مصدر زال معنى الأمر، وقد أجاز النحويون سبويه وغيره أن توصل أن المصدرية الناصبة للمضارع بالماضي والأمر. قال سبويه^(٢): «وتقول: كتبت إليه بأن قم، أي بالقيام» فإذا كان الحكم كذا كان قوله «لنسلم» و«أن أقيموا» في تقدير: للإسلام ولإقامة الصلاة، وأمّا تشبيه ابن عطية له بقوله: «ادخلوا الأول فالأول» بالرفع فليس بتشبيه لأن «ادخلوا» لا يمكن لو أزيل عنه الضمير أن يتسلط على ما بعده بخلاف «أن» فإنها توصل بالأمر فإذا لا شبه بينهما» انتهى^(٣).

أمّا قول الشيخ «وإنما قلق عند ابن عطية لأنه أراد بقاء «أن أقيموا» على معناها من موضوع الأمر» فليس القلق عنده لذلك فقط كما حصره الشيخ، بل لأمر آخر من جهة اللفظ وهو أن السياق التركيبي يقتضي على ما قاله الزجاج

(١) البحر ٤/١٥٩.

(٢) الكتاب ١/٤٧٩.

(٣) انتهى هذا الاقتباس الطويل من الشيخ أبي حيان.

- الأنعام -

أن يكون «لنسلم» وأن نقيم، فتأتي في الفعل الثاني بضمير المتكلم فلما لم يقل ذلك قلق عنده، ويدل على ما ذكرته قول ابن عطية «بمعنى ولنقم»، ثم خرجت بلفظ الأمر إلى آخره.

[٣٢٥/ب] والخامس: أنه محمول / على المعنى، إذ المعنى: قيل لنا: أسلموا وأن أقيموا.

آ. (٧٣) قوله تعالى: ﴿ويوم يقول كن﴾: في «يوم» ثمانية أوجه أحدها - وهو قول الزجاج -^(١) أنه مفعول به لا ظرف وهو معطوف على الهاء في «اتقوه» أي: واتقوا يوم أي عقاب يوم يقول أو هو له أو فرعه، فهو كقوله تعالى في موضع آخر: «واتقوا يوماً لا تجزي»^(٢) على المشهور في إعرابه. الثاني: أنه مفعول به أيضاً ولكنه نسق على «السموات والأرض» أي: وهو الذي خلق يوم يقول. الثالث: أنه مفعول لا ذكر مقدرًا. الرابع: أنه منصوب بعامل مقدر، وذلك العامل المقدر مفعول فعل مقدر أيضاً، والتقدير: واذكروا الإعادة يوم يقول: كن أي: يوم يقول الله للأجساد كوني معادة. الخامس: أنه عطف على موضع قوله «بالحق» فإن موضعه نصب ويكون «يقول» بمعنى «قال» ماضياً كأنه قيل: وهو الذي خلق السموات والأرض بالحق ويوم قال لها: كن.

السادس: أن يكون «يوم يقول» خبراً مقدماً، والمبتدأ «قوله»، و«الحق» صفة أي: قوله الحق في يوم يقول كن فيكون، وإليه نحا الزمخشري فإنه قال^(٣): «قوله الحق مبتدأ، ويوم يقول خبره مقدماً عليه، وانتصابه بمعنى الاستقرار كقولك «يوم الجمعة القتال» واليوم بمعنى الحين، والمعنى: أنه خلق

(١) معاني القرآن ٢/٢٨٨.

(٢) الآية ٤٨ من البقرة.

(٣) الكشف ٢/٢٩.

- الأنعام -

السموات والأرض قائماً بالحكم وحين يقول لشيء من الأشياء كن، فيكون ذلك الشيء قوله الحق والحكمة. السابع: أنه منصوب على الظرف، والناصب له معنى الجملة التي هي «قوله الحق» أي: حق قوله في يوم يقول كن. الثامن: أنه منصوب بمحذوف دل عليه «بالحق».

قال الزمخشري^(١): «وانتصابُ اليوم بمحذوف دل عليه قوله «بالحق» كأنه قيل: وحين يَكُونُ ويقَدَّرُ يقوم بالحق». قال الشيخ^(٢): «وهذا إعراب متكلف».

قوله: «فيكون» هي هنا تامة، وكذلك قوله: «كن» فتكتفي بمرفوع ولا تحتاج إلى منصوب، وفي فاعلها أربعة أوجه، أحدها: أنه ضمير جميع ما يخلقه الله تعالى يوم القيامة، كذا قيده أبو البقاء^(٣) بيوم القيامة. وقال مكي^(٤): «وقيل: تقدير المضممر في «فيكون» جميع ما أراد» فأطلق ولم يقيده، وهذا أولى وكان أبا البقاء أخذ ذلك من قرينة الحال. الثاني: أنه ضمير الصور المنفوخ فيها، ودل عليه قوله: «يوم يُنفخُ في الصور». الثالث: هو ضمير اليوم أي: فيكون ذلك اليوم العظيم. الرابع: أن الفاعل هو «قوله» و«الحق» صفتة أي: فيوجدُ قوله الحق، ويكون الكلام على هذا تاماً على «الحق».

قوله: «قوله الحق» فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه مبتدأ و«الحق» نعت، وخبره قوله «يوم يقول». والثاني: أنه فاعل لقوله «فيكون» و«الحق» نعتة أيضاً، وقد تقدّم هذان الوجهان. الثالث: أن «قوله» مبتدأ، و«الحق» خبره، أَخْبَرَ عن قوله بأنه لا يكون إلا حقاً. الرابع: أنه مبتدأ أيضاً و«الحق» نعتة، و«يوم يُنفخ» خبره، وعلى هذا ففي قوله «وله الملك» ثلاثة أوجه أحدها: أن

(١) الكشاف ٢/٢٩.

(٢) البحر ٤/١٦١.

(٣) الإملاء ١/٢٤٨.

(٤) المشكل ١/٢٧٢.

- الأنعام -

تكون جملةً من مبتدأ وخبر معترضة بين المبتدأ وخبره فلا محل لها حينئذ من الإعراب. والثاني: أن يكون «الملك» عطفاً على «قوله»، وأل فيه عوض عن الضمير، و«له» في محل نصب على الحال من «الملك» العامل فيه الاستقرار والتقدير: قوله الحق وملكه كائناً له يوم يُنفخ، فأخبرت عن القول الحق والملك الذي لله بأنهما كائنان في يوم ينفخ في الصور. الثالث: أن الجملة من «وله الملك» في محل نصب على الحال، وهذا الوجه ضعيف لشيثين، أحدهما: أنها تكون حالاً مؤكدة، والأصل: أن تكون مؤسّسة. الثاني: أن العامل فيها معنوي؛ لأنه الاستقرار المقدر في ظرف الواقع خبراً، ولا يجيزه إلا الأخصّس ومن تابعه. وقد تقرّر مذهبه غير مرة بدلائله.

قوله: «يوم يُنفخ» فيه ثمانية أوجه، أحدها: أنه خبر لقوله «قوله الحق» وقد تقدّم هذا بتحقيقه. الثاني: أنه بدل من «يوم يقول» فيكون حكمه حكم ذلك. الثالث: أنه ظرف لـ «تُحشرون» أي: وهو الذي إليه تُحشرون في يوم ينفخ في الصور. الرابع: أنه منصوب بنفس الملك أي: وله الملك في ذلك اليوم. فإن قلت: يلزم من ذلك تقيّد الملك بيوم النفخ والملك له كل وقت. فالجواب ما أُجيب به في قوله «لمن الملك اليوم؟ لله»^(١) وقوله: «والأمر يومئذ لله»^(٢) وهو أن فائدة الإخبار بذلك أنه أثبت الملك والأمر / في يوم لا يمكن أحد أن يدّعي فيه شيئاً من ذلك فكذلك هذا. الخامس: أنه حال من الملك، والعامل فيه «له» لما تضمّنه من معنى الفعل. السادس: أنه منصوب بقوله «يقول». السابع: أنه منصوب بعالم الغيب بعده. الثامن: أنه منصوب بقوله «قوله الحق» فقد تحصّل في كل من اليومين ثمانية أوجه، والله الحمد.

والجمهور على «يُنْفَخُ» مبنياً للمفعول بياء الغيبة، والقائم مقام الفاعل

(١) الآية ١٦ من غافر.

(٢) الآية ١٩ من الانفطار.

- الأنعام -

الجارُّ بعده. وقرأ^(١) أبو عمرو في رواية عبد الوارث: «ننْفَخُ» بنون العظمة مبنياً للفاعل. والصُّور: الجمهورُ على قراءته ساكناً [العين]، وقرأه^(٢) الحسن البصري بفتحها، فأما قراءة الجمهور فاختلَفوا في معنى الصُّور فيها، فقال جماعة: الصُّور جمع صُورة كالصُّوف جمع صُوفة، والثُّوم جمع ثومة، وهذا ليس جمعاً صناعياً وإنما هو اسم جنس، إذ يُفَرِّقُ بينه وبين واحده ببناء التأنِيث، وأيدوا هذا القولُ بقراءة الحسن المتقدمة. وقال جماعة: إن الصُّور هو القَرْن، قال بعضهم: هي لغة اليمن وأنشد^(٣):

١٩٥٥ - نحن نَطْحَانُهُمْ غداً الجَمْعَيْنُ بالشامخات في غبار النَّقْعَيْنِ

نَطْحاً شديداً لا كَنَطْحِ الصُّورَيْنِ

وأيدوا ذلك بما ورد في الأحاديث الصحيحة، قال عليه السلام^(٤): «كيف أنعمُ وصاحبُ القَرْنِ قد التقمه»^(٤) وقيل في صفة: إنه قَرْنٌ مستطيل فيه أبخاش، وأن أرواحَ الناس كلهم فيه، فإذا نفخ فيه إسرافيل خرجت روح كلِّ جسدٍ من بخش من تلك الأبخاش. وأنحى أبو الهيثم على من ادَّعى أن الصُّور جمع صُورة فقال: «وقد اعترض قومٌ فأنكروا أن يكون الصُّور قرناً كما أنكروا العرش والميزان والصراط، وادَّعوا أن الصور جمع الصورة كالصوف جمع الصوفة، ورووا ذلك عن أبي عبيدة^(٥)، وهذا خطأ فاحشٌ وتحريفٌ لكلام الله عز وجل عن مواضعه لأن الله قال: «وصوركم فأحسن صوركم»^(٦) «ونفخ

(١) البحر ١٦١/٤، ورسمها في الشواذ ٣٨ بالياء.

(٢) البحر ١٦١/٤.

(٣) لم أهدت إلى قائلها، وهي في القرطبي ٢٠/٧؛ والبحر ١٤٤/٤.

(٤) رواه الترمذي. (التحفة) القيامة (٨) ١١٧/٧؛ وأحمد في المسند ٧/٣.

(٥) مجاز القرآن ١/١٩٦.

(٦) الآية ٦٤ من غافر.

- الأنعام -

في الصُّور»^(١) فَمَنْ قَرَأَهَا: «وَنُفِخَ فِي الصُّورِ» أي بالفتح، وقرأ «فَأَحْسَنَ صُورَكُمْ» أي بالسكون فقد افتري الكذب على الله، وكان أبو عبيدة صاحب أخبارٍ وغريب ولم يكن له معرفة بالنحو. قال الأزهري^(٢): «قد احتجَّ أبو الهيثم فأحسن الاحتجاج، ولا يجوز عندي غير ما ذهب إليه وهو قول أهل السنة والجماعة» انتهى، ولا ينبغي أن ينسب ذلك إلى هذه الغاية التي ذكرها أبو الهيثم. وقال الفراء^(٣): «يُقَالُ: نَفَخَ فِي الصُّورِ وَنَفَخَ الصُّورَ» وأنشد^(٤):

١٩٥٦- لولا ابنُ جَعْدَةَ لم يُفْتَحْ قُهْنْدُكُمْ

ولا خراسانُ حتى يُنْفَخَ الصُّورُ

وفي المسألة كلامٌ أكثر من هذا تركته إثارة للاختصار.

قوله: «عالمُ الغيبِ» في رفعه أربعة أوجه، أحدها: أن يكون صفةً للذي في قوله: «وهو الذي خلق» وفيه بُعدٌ لطول الفصل بأجنبي. الثاني: أنه خبر مبتدأ مضمرة أي: هو عالم. الثالث: أنه فاعلٌ لقوله: «يقول» أي: يوم يقول عالم الغيب. الرابع: أنه فاعلٌ بفعلٍ محذوف يدل عليه الفعل المني للمفعول؛ لأنه لما قال «يُنْفَخُ فِي الصُّورِ» سأل سائلٌ فقال: من الذي يُنْفَخُ؟ فقيل: «عالم الغيب» أي: يُنْفَخُ فِيهِ عَالَمُ الْغَيْبِ أَي: يأمر بالنفخ فيه، كقوله: «يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ»^(٥) أي يُسَبِّحُهُ، ومثله أيضاً قول الآخر^(٦):

(١) الآية ٩٩ من الكهف.

(٢) تهذيب اللغة ٢٢٩/١٢.

(٣) معاني القرآن ٣٤٠/١.

(٤) لم أهدد إلى قائله وهو في معاني القرآن للفراء ٣٤٠/١. والقهنتز: أعجمية ومعناها الحصن.

(٥) الآية ٣٦ من النور وهي قراءة ابن عامر وأبي بكر. انظر: الحجة لابن زنجلة ٥٠١.

(٦) تقدم برقم ١٢٠١.

- الأنعام -

١٩٥٧- لِيُنَكِّبَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحَصُومَةٍ وَمَخْتَبَطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

أي: مَنْ يَبْكِيهِ؟ ففيل: ضارع، أي: يبكيه ضارع ومثله: «وكذلك زَيْنُ لكثير من المشركين قَتَلَ أولادِهِمْ شركاؤُهُمْ»^(١) في قراءة مَنْ بنى «زَيْن» للمفعول ورفع «قَتَلَ» و«شركاؤُهُمْ» كأنه قيل مَنْ زَيْنُهُ لهم؟ ففيل: زَيْنُهُ شركاؤُهُمْ. والرفع^(٢) على ما تقدّم قراءة الجمهور، وقرأ^(٣) الحسن البصري والأعمش: «عالم» بالجر وفيها ثلاثة أوجه، أحسنها: أنه بدل من الهاء في «له». الثاني: أنه بدل من «رب العالمين» وفيه بُعدٌ لطول الفصل بين البدل والمبدل منه. الثالث: أنه نعت للهاء في «له»، وهذا إنما يتمشى على رأي الكسائي حيث يجيز نعت المضمّر بالغائب وهو/ ضعيفٌ عند البصريين [٣٢٦/ب] والكوفيين غير الكسائي.

آ. (٧٤) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ﴾: «إذ» منصوبٌ بفعل محذوف أي: اذكر، وهو معطوفٌ على «أقيموا» قاله أبو البقاء^(٤). و«قال» في محل خفض بالظرف.

قوله: «أَزَرَ» الجمهور: أزرَ بزنة آدم، مفتوح الزاي والراء، وإعرابه حينئذٍ على أوجه، أحدها: أنه بدل من «أبيه» أو عطف بيان له إن كان أزر لقباً له، وإن كان صفةً بمعنى المخطيء كما قاله الزجاج^(٥)، أو المعوج كما قاله الفراء^(٦)، أو الشيخ الهرم كما قاله الضحاك، فيكون نعتاً لـ «أبيه» أو حالاً منه بمعنى: وهو في حالة اعوجاج أو خطأ، ويُنسبُ للزجاج. وإن قيل: إن أزر

(١) الآية ١٣٧ من الأنعام وهي قراءة ابن عامر. انظر: السبعة ٢٧٠.

(٢) أي: رفع «عالم».

(٣) البحر ١٦١/٤.

(٤) الإملاء ٢٤٨/١.

(٥) معاني القرآن ٢/٢٩٠.

(٦) معاني القرآن ١/٣٤٠.

- الأنعام -

اسم صنم كان يعبده أبوه، فيكون إذ ذاك عطف بيان لأبيه أو بدلاً منه، ووجه ذلك أنه لما لازم عبادته نُبِزَ به وصار لقباً له كما قال بعض المُحدِّثين^(١):

١٩٥٨- أَدْعَى بِأَسْمَاءِ نَبَزاً فِي قِبَائِلِهَا

كَأَنَّ أَسْمَاءَ أَضَحَّتْ بِعُضِّ أَسْمَائِي

كذا نسبة الزمخشري^(٢) إلى بعض المُحدِّثين، ونسبه الشيخ^(٣) لبعض النحويين، قال الزمخشري: «كما نُبِزَ ابن قيس بالرُقَيَاتِ اللاتِي كَانَ يَشْبُبُ بِهِنَّ فُقِيلَ: ابن قيس الرُقَيَاتِ» أو يكون على حذف مضاف أي: لأبيه عابد آزر، ثم حُذِفَ المضاف وأُقيِمَ المضاف إليه مُقَامَهُ، وعلى هذا فيكون عابد صفة لأبيه أُعْرِبَ هذا^(٤) بإعرابه، أو يكون منصوباً على الذم.

وآزر ممنوع الصرف واختلف في علة منعه فقال الزمخشري^(٥):

«وَالْأَقْرَبُ أَنْ يَكُونَ وَزْنَ آزَرَ فَاعِلٍ كَعَابِرٍ وَشَالِخٍ وَفَالِغٍ، فَعَلَى هَذَا هُوَ مَمْنُوعٌ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْعَجْمَةِ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٦): «وَوَزْنُهُ أَفْعَلٌ وَلَمْ يَنْصَرَفْ لِلْعَجْمَةِ وَالتَّعْرِيفِ عَلَى قَوْلِ مَنْ لَمْ يَشْتَقَّهُ مِنَ الْأَزْرِ أَوْ الْوَزْرِ، وَمَنْ اشْتَقَّهُ مِنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَالَ: هُوَ عَرَبِيٌّ وَلَمْ يَصْرِفْهُ لِلتَّعْرِيفِ وَوَزْنَ الْفَعْلِ» وَهَذَا الْخِلَافُ يَشْبَهُ الْخِلَافَ فِي آدَمَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ وَأَنَّ اخْتِيَارَ الزَّمْخَشَرِيِّ فِيهِ أَنَّهُ فَاعِلٌ كَعَابِرٍ، وَمَا جَرَى عَلَى ذَلِكَ، وَإِذَا قَلْنَا بِكَوْنِهِ صِفَةً عَلَى مَا قَالَهُ الزَّجَاجُ بِمَعْنَى الْمَخْطُوءِ أَوْ بِمَعْنَى الْمَعْوَجِّ أَوْ بِمَعْنَى الْهَرَمِ، كَمَا قَالَهُ الْفَرَّاءُ وَالضَّحَّاكُ، فَيُشْكَلُ مَنْعُ صَرْفِهِ، وَيُشْكَلُ أَيْضاً وَقَوْعُهُ صِفَةً لِلْمَعْرِفَةِ.

(١) البيت لأبي محمد عبدالله الخازن، وهو في شرح شواهد الشافية ٢٩٨؛ والكشاف

٣٠/٢. ونبزا: لقباً.

(٢) الكشاف ٣٠/٢.

(٣) البحر ١٦٣/٤، عبارة مطبوعة البحر «لبعض المحدثين».

(٤) أي آزر.

(٥) الكشاف ٢٩/٢.

(٦) الإملاء ٢٤٨/١.

- الأنعام -

وقد يُجاب عن الأول بأن الإشكال يندفع بادِّعاء وزنه على أفْعَل فيمتنع حينئذ للوزن والصفة كأحمر وبابه، وأمَّا على قول الزمخشري فلا يتمشَّى ذلك، وعن الثاني بأنه لا نُسَلَّم أنه نعت لـ «أبيه» حتى يلزم وصف المعارف بالنكرات بل هو منصوبٌ على الذم أو أنه على نية الألف واللام، قالهما الزجاج^(١)، والثاني ضعيف، لأنَّ حذف أل وإرادة معناها إمَّا أن يؤثر مَنَعٌ صرف [كما] في «سحر» ليوم بعينه ويسمَّى عَدْلًا، وإمَّا أن يؤثر بناءً ويسمى تضمناً كأمس، وفي سحر وأمس كلامٌ طويلٌ ليس هذا مقامه، ولا يمكن أن يقال إن «أزر» امتنع من الصرف كما امتنع «سحر» أي للعدل عن أل، لأنَّ العدل يُمنع فيه مع التعريف، فإنه لوقتٍ بعينه، بخلاف هذا فإنه وصفٌ كما فرضتم.

وقرأ^(٢) أبِيُّ بنُ كعب وعبدالله بن عباس والحسن ومجاهد في آخرين بضمِّ الراء على أنه منادى حُذِفَ حرفٌ ندائه كقوله تعالى: «يوسفُ أعرضُ»^(٣) وكقوله^(٤):

١٩٥٩- لِيَيْكُ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحِصْمَةٍ

في أحد الوجهين أي: يا يزيد، ويؤيده ما في مصحف أبي: يا أزر بإثبات حرفه، وهذا إنما يتمشَّى على دعوى أنه عَلَمٌ، وأمَّا على دعوى وصفيته فيضعف؛ لأنَّ حَذْفَ حرفِ النداء يَقِلُّ فيها كقولهم: «افتدِ مخنوقٌ» و«صاح شَمْرٌ».

وقرأ ابن عباس في رواية: «أأزرًا تتخذ» بهمزتين مفتوحتين وزاي ساكنة

(١) معاني القرآن ٢/٢٩١.

(٢) البحر ٤/١٦٤؛ والمحاسب ١/٢٢٣.

(٣) الآية ٢٩ من يوسف.

(٤) تقدم برقم ١٢٠١.

- الأسماء -

وراء منونة منصوبة، «تتخذ» بدون همزة استفهام، ولما حكى الزمخشري^(١) هذه القراءة لم يُسقط همزة الاستفهام من «أَتتخذ». فأما على القراءة الأولى فقال ابن عطية^(٢) مفسراً لمعناها: «أعضداً وقوة ومظاهرةً على الله تتخذ، وهو من قوله «اشدُّدْ به أُرِّي»^(٣) انتهى. وعلى هذا فيحتمل «أزراً» أن ينتصب من ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مفعول من أجله، و«أصناماً آلهة» منصوب بتتخذ على ما سيأتي بيانه، والمعنى: أَتتخذ أصناماً آلهةً لأجل القوة والمظاهرة. والثاني: أن ينتصب على الحال لأنها في الأصل صفةٌ لأصناماً، فلما قُدِّمَتْ عليها وعلى عاملها انتصبت على الحال. / والثالث: أن ينتصب على أنه مفعول ثانٍ قُدِّم على عامله، والأصل: أَتتخذ أصناماً آلهةً أزراً أي قوة ومظاهرة.

وأما القراءة الثانيةُ فقال الزمخشري^(٤): «هو اسم صنم ومعناه: أتعبد أزراً، على الإنكار، ثم قال: تتخذ أصناماً آلهةً تثبتاً لذلك وتقريراً، وهو داخلٌ في حكم الإنكارِ لأنه كالبيان له» فعلى هذا «أزراً» منصوب بفعل محذوف يدل عليه المعنى، ولكن قوله «وهو داخلٌ في حكم الإنكار» يقوي أنه لم يُقرأ: «أَتتخذُ» بهمزة الاستفهام لأنه لو كان معه همزة استفهام لكان مستقلاً بالإنكار، ولم يحتج أن يقول: هو داخلٌ في حكم الإنكارِ لأنه كالبيان له.

وقرأ ابن عباس أيضاً وأبو إسماعيل الشامي^(٥): «أزراً» بهمزة استفهام بعدها همزة مكسورة ونصب الراء منونةً، فجعلها ابن عطية^(٦) بدلاً من واو

(١) الكشاف ٣٠/٢.

(٢) المحرر ٨٦/٦.

(٣) الآية ٣١ من طه.

(٤) الكشاف ٣٠/٢.

(٥) ثمة أكثر من علم بهذه الكنية ولم أر من بينهم الشامي. انظر: تهذيب الكمال

١٥٧٦/٣

(٦) المحرر ٨٦/٦.

- الأنعام -

اشتقاقاً من الوزر كإسادة وإشاح في : وسادة ووشاح . وقال أبو البقاء^(١) : « وفيه وجهان ، أحدهما : أن الهمزة الثانية فاء الكلمة وليست بدلاً من شيء ومعناه الثقل » وجعله الزمخشري^(٢) اسم صنم ، والكلام فيه كالكلام في « أزرأ » المفتوح الهمزة وقد تقدم .

وقرأ الأعمش : « إزرأ تتخذ » بدون همزة استفهام ، ولكن بكسر الهمزة وسكون الزاي ونصب الراء منونة ، ونصبه واضح مما تقدم ، و« تتخذ » يُحتمل أن تكون المتعدية لاثنين بمعنى التصيرية ، وأن تكون المتعدية لواحد لأنها بمعنى عمل ، ويحكى في التفسير أن أباه كان ينحتها ويصنعها ، والجملة الاستفهامية في محل نصب بالقول ، وكذلك قوله « إني أراك » و« أراك » يحتمل أن تكون العِلْمِيَّة وهو الظاهر فتعدى لاثنين وأن تكون بصرية وليس بذلك ، فـ « في ضلال » حال ، وعلى كلا التقديرين يتعلّق بمحذوف إلا أنه في الأول أخذُ جُزْأَي الكلام ، وفي الثاني فَضْلَةٌ .

و « ميين » اسم فاعل من « أبان » لازماً بمعنى ظهر ، ويجوز أن يكون من المتعدّي والمفعول محذوف ، أي : ميين كفرُكم بخالفكم ، وعلى هذا فقولُ ابن عطية^(٣) « ليس بالفعل المتعدّي المنقول من بان يمين » غير مُسَلَّم ، وجعل الضلال ظرفاً محيطاً بهم مبالغةً في اتصافهم به فهو أبلغ من قوله « أراكم ضالين » .

(١) الإملاء ١/٢٤٨ .

(٢) الكشف ٢/٣٠ .

(٣) المحرر ٦/٨٧ .

جدول بأهم الأخطاء المطبعية التي وردت في (المجلد الأول)

الخطأ	الصواب	ص	س	الخطأ	الصواب	ص	س
«أن»	«إن»	٧٣	١٢	لكم	لك	٢٥٧	١٠
وأصبحتم	فأصبحتم	٧٨	٤	المَقْدِس	المَقْدُس	٢٥٩	٤ تحت
القِصص ^(٢)	القِصص ^(١)	٤	١٠	أعطيت	أعطيت	٢٦٤	٦
—	وتعديل الأرقام التالية			هَوَلَا	هَوَلَاءَ	٢٦٤	٨
وشبهه	وشبهه	٤٢	٢ تحت*	هَوَلَا	هَوَلَاءَ	٢٦٤	٩
للجِد	للجِد	٧٥	٢	التكرار	حذفه	٢٧٧	٩ - ١٢
غُضِبَة	غُضِبَة	٧٦	٨	والجِنَة	والحَيَّة	٢٩٠	١
آمين	أمين	٧٧	٢ تحت	وللجِنَة	وللحَيَة	٢٩٠	٢
تَرَوْنِي	تُرَوْنِي	٨٢	٥ تحت	والشَعْر	والشَعْر	٣٣١	٤
فَعَل	فَعَل	٩٢	٢	عَدَل	عَدَل	٣٣٨	١ تحت
يوماً	نوماً	٩٤	٧	حَلَالُكَ	حَلَالُكَ	٣٤٣	٢
يُروى	يُروى	٩٩	١	يُضَاعَفُ	يُضَاعَفُ	٣٤٦	٢
خُلِطَ	خُلِطَ	١٠٠	٧	خير	خير وشر	٣٤٨	٨
حَلْ	حُلْ	١٠٤	٥ تحت	نافرة	نافرة عليهم	٣٤٩	٤ تحت
شُجِينَا	شُجِينَا	١١٥	٢	خُلِطَ	خُلِطَ	٣٦٣	٧
محسنون	محسنين	١٢٢	١٠	الشَاكِرِينَ	الشَاكِرِينَ	٣٦٤	٤ تحت
الحاشية ٦	إلغاؤها	١٢٢	—	الترنَجِينِ	الترنَجِينِ	٣٦٩	٤ تحت
فعاليل	فياعيل	١٤٦	٢	الطَرَنَجِينِ	الطَرَنَجِينِ	٣٦٩	٤ تحت
تنفقناه	تنفقناه	١٥٣	٢ تحت	تَفْعُونَ	تَفْعُونَ	٣٨٨	٤ تحت
أهدموا	أهدموا	١٦٠	٦ ح	التاء	التاء	٣٩٣	٣ تحت
مضاف	ولا مضاف	١٧٣	٤ تحت	حَسَنُ	حَسَنُ	٤٤٦	٦
تفعلوا	لم تفعلوا	٢٠٣	٣	والوَيْلِ	والوَيْحِ	٤٥٠	٩
قَيْسٍ	قَيْسٍ	٢١٢	٣ من ح ٨	يد	يدا	٤٥٢	٦
ميثاقه	ميثاقه	٢٣٥	٥	موصوفة	موصولة	٤٥٧	١
زيد	زيد	٢٤٧	٣ تحت	برزت	برزت لنا	٤٧٧	١
هي	هي	٢٥٦	٣	الرَّأْسِ	الرَّأْسِ مِنْهَا	٤٨٣	٣

* كلمة تحت تعني عد السطور من أسفل.

جدول بأهم الأخطاء المطبعية التي وردت في (المجلد الثاني)

الخطأ	الصواب	ص	س
لا يُزَحِّح	لا يُزَحِّح	١٦	٨
احتضرت	احتضرت	١٦	٣
جملة لا	جملة لما	٢٨	٤
بيعلمون	بيتعلمون	٤٠	٤
قطر	قطر	٤٦	١ تحت*
مساواتهم	مساواتهم	٥١	٩
هنا	هنا	٨٢	٦
ولكنها مؤذنة	ولكونها مؤذنة	٩٤	٢
والظالمون	الظالمون	١٠٣	١ تحت
الظهر	الظهر	١٢١	٢ تحت
بمحدوف	بمحدوف تقديره أعني في الآخرة نحو: لك بعدد سقياً. الثالث: أن يتعلق	١٢٢	١٠
حَمَدت	حَمَدت	١٣٨	١
، ونظيره	ونظيره،	١٤٠	٢
الكلمتين	الكاتمين	١٤٩	٦ تحت
رسولنا	رسولنا	١٥٤	٢ تحت
لنبلونك	لنبلونكم	١٨٥	١٠
جمع العقلاء	جمعوا جمع العقلاء	٢٠٩	٥ تحت

* كلمة تحت تعني عدد السطور من أسفل.

الخطأ	الصواب	ص	س
وَحَرَمَ	وَجَرَمَ	٢٢٣	٥ تحت
تناسب	لا تناسب	٢٢٨	٩
فَانْعَقَ	فَانْعِقَ	٢٣٣	٧ تحت
حَرَمَ	حُرْمَ	٢٣٥	٢ تحت
وما صَحَّ	وما صَبِحَ	٢٣٧	٤ تحت
المعتمرُ	المعتمِرُ	٢٣٧	١ تحت
يَهْلُ	يُهْلُ	٢٣٨	٢
أَتَيْتَ	آتَيْتَ	٢٤٩	٤
تعملون	تعملون	٢٧٨	١٠
يَرْمَضُ	يَرْمِضُ	٢٧٩	٢ تحت
ضَحُوا	ضَحُوا	٢٨٠	٦ تحت
ما تعلمون	ما تعملون	٢٨٦	٢ تحت
احتجنا	احتجنا	٢٨٩	٥ تحت
فحذفت	فحذفت فالتقى	٣٠٨	٣ تحت
ولا تَقْبِضُوا	ولا تَقْبِضُوا	٣١١	٢
طريداً	طريداً والهمزة	٣١٢	٦ تحت
فليهد	فليهد	٣١٣	٤
معه	منعه	٣١٤	١
كمطية ومطايا	كمطية ومَطِيَّي (٣)	٣١٥	٦
إضافة الحاشية (٣)	الأصل: ومطايا، وركايا	٣١٥	٣ ح تحت
لا رَجُلَ	لا رَجُلْ	٣٢٦	٤ تحت
موصولة لا	حذف لا	٣٤٤	٧ تحت
يشري	يشري	٣٥٧	٣
البُهْمُ	البُهْمُ	٣٦٠	١ تحت
قُلْ	قُلْ	٣٦٦	٧ تحت
قَدْحاً	قَدْحاً	٤٠٦	٩ تحت

الخطأ	الصواب	ص	س
الشيخ ^(٣)	الشيخ ^(٧) (البحر ٢/١٦٠)	٤١٠	١ تحت
لكم	لهم	٤١٢	٢
فإنهما	فأيهما	٤١٥	٣
فبالكسر، وتثقب	حذف وتثقب	٤٣٢	٥ تحت
متطرفة	متطرفة مفتوح	٤٩٥	٥
الياء فيه	الباقية	٤٩٦	٤
الفصل	الفعل	٤٩٦	٧
«فَبِهت»	فَبِهت	٥٥٥	٩
التوكيد	التوكيد ^(٢)	٥٧٤	٥
إضافة الحاشية ٢	هذا سهو منه	٥٧٤	—
يُقَعِّع	يُقَعِّع	٥٩٦	٩
تعلمون	تعملون	٥٩٥	٣
فأصابه	أصابها	٥٩٨	٥ تحت
تَغْمَضُوا	تَغْمَضُوا	٦٠٣	١ تحت
خُلِطَ	خُلِطَ	٦٣٧	٣ تحت
الديان	الديان ^(١)	٦٥٤	٢
إضافة الحاشية:	—	٦٥٤	—
كذا لعل الصواب المدين	—	—	—
ناصبة	ناصبة للفعل	٦٥٩	٣ تحت
أثم	أثم	٦٨٦	٧ تحت
بي	بي	٧٠٢	٥

الدُّرُّ الْمَصُونُ

فِي عُلُومِ الْكِتَابِ الْمَكُونِ

تأليف

أحمد بن يوسف المعروف بالسَّمِينِ الْحَلَبِيِّ

المتوفى سنة ٥٧٥ هـ

تحقيق

الدكتور أحمد محمد الخراط

الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المعهد العالي للدعوة الإسلامية - المدينة المنورة

اعتمد فيه على نسخة بخط المؤلف

الجزء الخامس

دار الفقه

دمشق

آ. (٧٥) قوله تعالى: ﴿وكذلك﴾: في هذه الكاف ثلاثة أوجه، أظهرها: أنها للتشبيه، وهي في محل نصب نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، فقَدَّرَه الزمخشري^(١): «ومثل ذلك التعريف والتبصير نعرُفُ إبراهيم ونبصره ملكوت» وقَدَّرَه المهدي: «وكما هديناك يا محمد أرينا إبراهيم». قال الشيخ^(٢): «وهذا بعيد من دلالة اللفظ» قلت: إنما كان بعيداً لأن المحذوف من غير الملفوظ به ولو قَدَّرَه بقوله: «وكما أريناك يا محمد الهداية» لكان قريباً لدلالة اللفظ والمعنى معاً عليه. وقَدَّرَه أبو البقاء^(٣) بوجهين، أحدهما: قال «هو نصب على إضمار أريناه، تقديره: وكما رأى أباه وقومه في ضلال مبین أريناه ذلك، أي: ما رآه صواباً^(٤) بإطلاعنا إياه عليه. والثاني قال: «ويجوز أن يكون منصوباً بـ «نُري» التي بعده على أنه صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ تقديره: نريه ملكوت السموات والأرض رؤية كروية ضلال أبيه» انتهى. قلت: فقولُه «على إضمار أريناه» لا حاجةٌ إليه البتة ولأنه يقتضي عدمَ ارتباطِ قوله «نُري إبراهيم ملكوت» بما قبله.

الثاني: أنها للتعليل بمعنى اللام أي: ولذلك الإنكارِ الصادرِ منه عليهم، والدعاء إلى الله في زمن كان يُدْعَى فيه غير الله آلهة نريه ملكوت. الثالث: أن الكاف في محل رفع على خبر ابتداء مضمرة أي: والأمر كذلك أي: كما رآه من ضلالتهم، نقل الوجهين الأخيرين أبو البقاء^(٥) وغيره.

«ونُري» هذا مضارعٌ، والمراد به حكاية حال ماضية، ونُري يحتمل أن تكون المتعدية لاثنين، لأنها في الأصل بَصْرِيَّةٌ، فأكسبَتْها همزةُ النقلِ مفعولاً ثانياً، وجعلها ابن^(٦) عطية منقولة من رأى بمعنى عرف، وكذلك

(٤) الأصل: صواب وهو سهو.

(٥) الإملاء ٢٤٩/١.

(٦) المحرر ٨٧/٦.

(١) الكشاف ٣٠/٢.

(٢) البحر ١٦٥/٤.

(٣) الإملاء ٢٤٨/١.

- الأنعام -

[ب/٣٢٧] الرمخشري^(١) فإنه قال فيما قدّمت / حكايته عنه «ومثل ذلك التعريف نعرّف». قال الشيخ^(٢) بعد حكايته كلام ابن عطية: «ويحتاج كون «رأى» بمعنى عرف ثم يتعدى بالهمزة إلى مفعولين إلى نقل ذلك عن العرب، والذي نقل النحويون أن «رأى» إذا كانت بصرية تعدّت لمفعول، وإذا كانت بمعنى «علم» الناصبة لمفعولين تعدّت إلى مفعولين» قلت: العجب كيف خصّ بالاعتراض ابن عطية دون أبي القاسم. وهذه الجملة المشتملة على التشبيه أو التعليل معترضة بين قوله «وإذا قال إبراهيم» منكرأ على أبيه وقومه عبادة الأصنام وبين الاستدلال عليهم بوحداية الله تعالى، ويجوز أن لا تكون معترضة إن قلنا إن قوله «فلما» عطف على ما قبله وسيأتي.

والمَلَكُوت مصدر على فَعَلُوت بمعنى الملك، وبُني على هذه الزنة، والزيادة للمبالغة وقد تقدّم ذلك عند ذكر الطاغوت^(٣). والجمهور على مَلَكُوت بفتح اللام، وقرأ^(٤) أبو السَّمَال بسكونها وهي لغة. والجمهور أيضاً على «مَلَكُوت» بقاء مشاة، وعكرمة قرأها مثلثة وقال: «أصلها ملكوثا باليونانية أو بالنبطية» وعن النخعي هي ملكوثا بالبرانية، قلت: وعلى هذا قراءة الجمهور بحتمل أن تكون من هذا، وإنما عُرِّبَت الكلمة فتلاعبوا بها، وهذا كما قالوا في اليهود: إنهم سُمُوا بذلك لأجل يهوذا بن يعقوب بذال معجمة، ولكن لما عُرِّبَت العرب أتوا بالبدال المهملة، إلا أن الأحسن أن يكون مشتقاً من المَلِك، لأن هذه الزنة وَرَدَت في المصادر كالرَعْبُوت والرهبوت والجبروت والطاغوت. وهل يختصُّ ذلك بملك الله تعالى أم يُقال له ولغيره؟ فقال الراغب^(٥): «والمَلَكُوت مختص بملك الله تعالى، وهذا الذي ينبغي». وقال

(٤) البحر ١٦٥/٤.

(٥) المفردات ٤٧٣.

(١) الكشاف ٣٠/٢.

(٢) البحر ١٦٥/٤.

(٣) انظر إعرابه للآية ٢٥٦ من البقرة.

- الأنعام -

الشيخ^(١): «ومن كلامهم: له ملكوت اليمن وملكوت العراق» فعلى هذا لا يختصُّ.

والجمهور أيضاً على «نُري» بنون العظمة، وقرىء^(٢): «تُري» بناء من فوق، «إبراهيم» نصباً، «ملكوت» رفعاً أي: تربه دلائل الربوبية فأسند الفعل إلى المَلَكُوتِ مُؤَوِّلاً بمؤنث فلذلك أنت فعله.

قوله: «وليكون» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن الواو زائدة أي: تُريه ليكون من الموقنين بالله، فاللامُ متعلقةٌ بالفعل قبلها، إلا أن زيادة الواو ضعيفة، ولم يُقلَّ بها إلا الأخفش^(٣) وفرقةٌ تبعته. الثاني: أنها علةٌ لمحذوف أي: وليكون أَرَيْنَاهُ ذَلِكَ. الثالث: أنها عطف على علة محذوفة أي: لِيَسْتَدِلُّ وليكون أو ليقيم الحجة على قومه.

والصنم لغةً: كل جثة صُوِّرَتْ من نحاس أو فضة وعُبدتْ متقرباً بها إلى الله. وقيل: ما اتخذ من صُفْرِ^(٤) وِرْمَثٍ^(٥) وحَجَرٍ ونحوها فصنمٌ، وما اتخذ من خشب فوثن، وقيل: بل هما بمعنى واحد. وقيل: الصنم معربٌ من شَمَنَ. والصنم أيضاً العبد الغويُّ، وهو أيضاً حُبُّ الرائحة. ويقال: صنمٌ أي: صَوَّرَ ويُضْرَبُ به المثل في الحسن قال^(٦):

١٩٦٠- ما دميةٌ من مرمِرٍ صُوِّرَتْ أو ظَبِيَّةٌ في خَمَرٍ عاطفٌ
أحسنَ منها يومَ قَالَتْ لَنَا والدمعُ من مُقْلَتِهَا وَاكْفٌ

(١) البحر ٤/١٦٥.

(٢) انظر أمثلة على ذلك في معاني القرآن ١٢٥.

(٣) الصفر: النحاس.

(٤) الرمث: شجر يشبه الغصى.

(٥) لم أقف عليه، وظية عاطف: إذا كانت تعطف جيدها فتريض. والحمر: ما وارك من شجر وغيره.

- الأنعام -

لَأَنْتَ أَحَلِّيَ مِنْ لَذِيذِ الْكَرَى وَمَنْ أَمَانٍ نَالَهُ خَائِفًا

آ. (٧٦) قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ﴾: يجوز أن تكون هذه الجملة

نسخاً على قوله «وإذ قال إبراهيم» عطفاً للتدليل على مدلوله، فيكون «وكذلك نري إبراهيم» معترضاً كما تقدم، ويجوز أن تكون معطوفةً على الجملة من قوله «وكذلك نري إبراهيم» قال ابن عطية^(١): «الفاء في قوله: «فلمَّا» رابطة جملة ما بعدها بما قبلها، وهي ترجُّح أن المراد بالملكوت التفصيل المذكور في هذه الآية» والأول أحسن وإليه نحا الزمخشري^(٢).

وَجَنَّ: سَتَرَ، وقد تقدّم اشتقاق هذه المادة عند ذِكر «الجنة»^(٣). وهنا خصوصيةٌ لِذِكر الفعل المسند إلى الليل يقال: جَنَّ عليه الليل وأجَنَّ عليه، بمعنى أظلم، فُيُستعمل قاصراً، وجنَّه وأجنَّه فُيُستعمل متعدياً فهذا مما اتَّفَقَ فيه فَعَلَ وأَفْعَلَ لزوماً وتعدياً، إلا أن الأجود في الاستعمال: جَنَّ عليه الليل وأجنَّه الليل فيكون الثلاثي لازماً، وأفعل متعدياً، ومن مجيء الثلاثي متعدياً قوله^(٤):

١٩٦١- وماءٍ وَرَدَّتْ قُبَيْلَ الْكَرَى وقد جَنَّهُ السَّدْفُ الْأَدْهَمُ

ومصدره جَنَّ وجَنَّانٌ وجُنُونٌ، وفرَّقَ الراغب^(٥) بين جَنَّهُ وأجَنَّهُ، فقال: «جنَّه إذا ستره، وأجنَّه جعل له ما يجنُّه كقولك: قَبْرُهُ وأقبرته وسَقَيْتُهُ وأسَقَيْتُهُ» وقد تقدّم لك شيء من هذا عند ذِكر حزنٍ وأحزن^(٦). ويُحتمل أن يكون «جَنَّ»

(١) المحرر ٨٩/٦.

(٢) الكشف ٣٠/٢.

(٣) من الآية ٢٥ من البقرة.

(٤) البيت لعامر بن سدوس أول لبريق الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٥٦/٣؛ واللسان: سدْف؛ والطبري ٤٧٩/١١؛ والبحر ١٦٢/٤. والسدْف: الظلمة، والأدهم: الضارب إلى السواد.

(٥) المفردات ٩٨.

(٦) انظر إعرابه للآية ٣٨ من البقرة.

- الأنعام -

في الآية الكريمة متعدياً حذف المفعول منه تقديره: جنَّ عليه الأشياء والمبصرات .
قوله: «رأى كوكباً» هذا جواب «لَمَّا»، وللقراء فيه وفيما بعده من الفعلين
خلاف كبير بالنسبة إلى الإمالة وعدمها فلاذكر ذلك ملخصاً له وذاكراً لعلله
فأقول: أمَّا «رأى» الثابت الألف فأمال^(١) راءه وهمزته إمالة محضة الأخوان
وأبو بكر عن عاصم وابن ذكوان عن ابن عامر، وأمال الهمزة منه فقط دون
الراء أبو عمرو بكماله، وأمال السُّوسي - بخلاف عنه - عن أبي عمرو الراء
أيضاً، فالسوسي في أحد وجهيه يوافق الجماعة المتقدمين، وأمال ورش الراء
والهمزة بين بين من هذا الحرف حيث وقع هذا كله ما لم يتصل به ضمير نحو
ما تقدم، فأمَّا إذا / اتصل به ضمير نحو «فراه في سواء»^(٢) «فلَمَّا رآها»^(٣) «وإذا [٣٢٨/أ]
رآك الذين»^(٤) فابن ذكوان عنه وجهان، والباقون على أصولهم المتقدمة .
وأما «رأى» إذا حذف ألفه فهو على قسمين: قسم لا تعود فيه البتة
لا وصلًا ولا وقفًا نحو: «رَأَتْهم من مكان»^(٥) «رَأُوا العذاب»^(٦) فلا إمالة في
شيء منه، وكذا ما انقلبت ألفه ياءً نحو: «رَأَيْتُ ثم رأيت»^(٧)، وقسم حُدِفَتْ
ألفه لالتقاء الساكنين وصلًا، وتعود وقفًا نحو: «رَأَى القمر»^(٨) «رأى
الشمس»^(٩) «ورأى المجرمون النار»^(١٠) «وإذا رأى الذين ظلموا»^(١١) فهذا فيه

(١) انظر: السبعة ٢٦٠؛ والحجة ٢٥٦؛ والنشر ٤٤/٢ .

(٢) الآية ٥٥ من الصافات .

(٣) الآية ١٠ من النمل .

(٤) الآية ٣٦ من الأنبياء .

(٥) الآية ١٢ من الفرقان .

(٦) الآية ٥٤ من يونس .

(٧) الآية ٢٠ من الإنسان .

(٨) الآية ٧٧ من الأنعام .

(٩) الآية ٧٨ من الأنعام .

(١٠) الآية ٥٣ من الكهف .

(١١) الآية ٨٥ من النحل .

- الأنعام -

خلاف أيضاً بين أهل الإمالة اعتباراً باللفظ تارةً وبالأصل أخرى، فأمال الرء وحدها من غير خلاف حمزة وأبو بكر عن عاصم والسوسي بخلاف عنه وحده. وأما الهمزة فأمالها مع الرء أبو بكر والسوسي بخلاف عنهما. هذا كله إذا وصلت، أما إذا وَقَّتْ فَإِنَّ الألفَ ترجع لعدم المقتضي لِحذفها، وحكمُ هذا الفعل حينئذٍ حكمُ ما لم يتصل به ساكن فيعود فيه التفصيل المتقدم، كما إذا وَقَّتْ على رَأى مِنْ نحو: «رَأى القمر»^(١). فأما إمالة الرء من «رَأى» فإلتباعها لإمالة الهمزة، هكذا عبارتهم، وفي الحقيقة الإمالة إنما هي للألف لانقلابها عن الياء، والإمالة كما عَرَفَتْ أن تنحى^(٢) بالألف نحو الياء، وبالفتحة قبلها نحو الكسرة، فمن ثَمَّ صَحَّ أن يقال: أُمِلَّتْ الرءُ لإمالة الهمزة.

وأما تفصيل ابن ذكوان بالنسبة إلى اتصاله بالضمير وعدمه فوجهه أن الفعل لما اتصل بالضمير بَعُدَتْ أَلْفُه مِنْ الطرف فلم تَمَلْ، ووجهه مَنْ أَمَالَ الهمزة في «رَأى القمر» مراعاة الألف وإن كانت محذوفة إذ حذُفَتْ عارضٌ، ثم منهم مَنْ اقتصر على إمالة الهمزة لأن اعتبار وجودها ضعيف، ومنهم مَنْ لم يقتصر إعطاءً لها حكمَ الموجودة حقيقةً فأتبع الرء للهمزة في ذلك.

والكوكبُ: النجم، ويقال فيه كوكبة، وقال الراغب^(٣): «لا يقال فيه - أي في النجم - كوكب إلا عند ظهوره». وفي اشتقاقه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه من مادة «وكب» فتكون الكاف زائدة، وهذا القول قاله الشيخ رضي الدين الصَّغاني^(٤)، قال رحمه الله: «حَقُّ كوكب أن يُذكر في مادة «وكب» عند حُذِّقَ

(١) الآية ٧٧ من الأنعام.

(٢) كذا في الأصل. والصحيح تنحى.

(٣) المفردات ٤٢٠.

(٤) التكملة والذيل ٢٦١/١. والصغاني - ويقال له أيضاً الصاغاني - الحسن بن محمد له

«التكملة» و«العباب»، توفي سنة ٦٥٠ هـ. انظر: البغية ٥١٩/١؛ الأعلام ٢١٤/٢.

- الأنعام -

النحويين فإنها وَرَدَتْ بكافٍ زائدة عندهم، إلا أنَّ الجوهري^(١) أوردتها في تركيب ك وك ب، ولعله تبع في ذلك الليث فإنه ذكره في الرباعي، ذاهباً إلى أن الواو أصلية، فهذا تصريحٌ من الصَّغاني بزيادة الكاف، وزيادة الكاف عند النحويين لا تجوز، وحروفُ الزيادة محصورةٌ في تلك العشرة. فأما قولهم «هِنْدِيٌّ وَهِنْدِكِيٌّ» بمعنى واحد وهو المنسوبُ إلى الهند، وقول الشاعر^(٢):

١٩٦٢ - ومُقَرَّبَةٌ دُهمٍ وَكُتِّتِ كأنَّها طَمَاطِمٌ من فوق الوفازِ هَنادِكُ

فظاهره زيادة الكاف، ولكن خَرَّجها النحويون على أنه من باب سَبَطِ^(٣) وسِبَطَرِ أي مما جاء فيه لفظان أحدهما أطول من الآخر وليس بأصلٍ له، فكما لا يقال الراء زائدة باتفاق، كذلك هذه الكاف، ولذلك قال الشيخ^(٤)، «وليت شعري: مِنْ حُدَّاقِ النحويين الذين يرون زيادتها لا سيما أول الكلمة» والثاني: أن الكلمة كلها أصول رباعية، مما كُرِّرَتْ فيها الفاء فوزنها فَعْفَلٌ كـ «فَوْفَلٍ»^(٥) وهو بناءٌ قليل. والثالث: ساق الراغب^(٦) أنه من مادة: كَبَّ وَكَبَّكَ فإنه قال: «والكَبْكَبَةُ تدهور الشيء في هُوَّةٍ يقال: كَبَّ وَكَبَّكَ نحو: كَفَّ وَكَفَّكَفَ، وَصَرَ الرِّيحُ وَصَرَصَرَ»^(٧)، والكواكب النجوم البادية» فظاهر هذا السياق أن الواو زائدة والكاف بدل من إحدى الياءين وهذا غريبٌ جداً.

قوله: «قال هذا ربِّي» في «قال» ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه استثنافٌ

(١) الصحاح ٢١٣/١.

(٢) البيت لكثير وهو في البحر ١٦٢/٤؛ واللسان (هند) منسوباً إلى كثير، والمقربة: الفرس التي تقرب وتكرم، والدهمة: السواد، والكمث: شدة الاحمرار، الطماطم: الأعجم الذي لا يفصح، والوفز: المكان المرتفع.

(٣) السبط والسبطر: الطويل.

(٤) البحر ١٦٢/٤.

(٥) الفوفل: نوع من النخل.

(٦) المفردات ٤٢٠.

(٧) ربح صر، وصرصر: شديدة الصوت، ولا مسوغ لترك تأنيث الفعل الثاني.

- الأنعام -

أخبر بذلك القول أو استفهم عنه على حسب الخلاف. والثاني: أنه نعت لـ «كوكباً» فيكون في محل نصب، وكيف يكون نعتاً لـ «كوكباً» ولا يساعد من حيث الصناعة ولا من حيث المعنى؟ أما الصناعة فلعدم الضمير العائد من الجملة الواقعة صفةً إلى موصوفها، ولا يقال: إن الرابط حصل باسم الإشارة لأن ذلك خاص بباب المبتدأ والخبر، ولذلك يكثر حذف العائد من الصفة ويقال من الخبر، فلا يلزم من جواز شيء في هذا جوازه في ذلك، وأدعاء حذف ضمير بعيد، أي: قال فيه: هذا ربي. وأما المعنى فلا يؤدي إلى أن التقدير: رأى كوكباً متصفاً بهذا القول، وذلك غير مراد قطعاً. والثالث: أنه جواب «فلما جن»، وعلى هذا فيكون قوله «رأى كوكباً» في محل نصب على الحال أي: فلما جن عليه الليل راثياً كوكباً.

و «هذا ربي» محكي بالقول، فقيل: هو خبرٌ مَحْضٌ بتأويل ذكره

[ب/٣٢٨] / أهل التفسير، وقيل: بل هو على حذف همزة الاستفهام أي: أهذا ربي، وأنشدوا^(١):

١٩٦٣- لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا

بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِشِمَانِ

وقوله^(٢):

١٩٦٤- أَفْرَحُ أَنْ أُرْزَأَ الْكِرَامَ وَأَنْ

أُورَثَ ذُوْدًا شَصَائِصًا نَيْلًا

وقوله^(٣):

١٩٦٥- طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرِبُ

وَلَا لَعِبًا مَنِي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

(١) تقدم برقم ٣٤١.

(٢) تقدم برقم ٣٤٠.

(٣) تقدم برقم ٣٣٩.

- الأنعام -

وقوله تعالى: «وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ»^(١) قالوا: تقديره: أسبع، وأفرح، وأذو، وأتلك. قال ابن الأنباري: «وهذا لا يجوز إلا حيث يكون ثم فاصل بين الخبر والاستفهام، يعني إن دلّ دليل لفظي كوجود «أم» في البيت الأول بخلاف ما بعده. والأفول: الغيبة والذهاب، يقال: أفل يأفل أفولاً، قال ذو الرمة^(٢):

١٩٦٦ - مصابيح ليست باللواتي تقودها نجوم ولا بالآفلات شمسها
والإفال: صغار الغنم، والأفيل: الفصيل الضئيل.

آ. (٧٧) قوله تعالى: ﴿بازغاً﴾: حال من القمر. والبزوغ: الطلوع، يقال: بزغ بفتح الزاي يبزغ بضمها بزوغاً، ويستعمل قاصراً ومتعدياً، يقال: بزغ البيطار الدابة أي: أسال دمها فبزغ هو أي: سال، هذا هو الأصل، ثم قيل لكل طلوع: بزوغ، ومنه: بزغ ناب الصبي والبعير تشبيهاً بذلك، والقمر معروف، سمي بذلك^(٣) لبياضه وانتشار ضوئه، والأقمر: الحمار الذي على لون الليلة القمراء، والقمراء ضوء القمر، وقيل: سمي قمراً لأنه يقمر ضوء الكواكب ويفوز به، والليالي القمر: ليالي تدور القمر وهي الليالي البيض، لأن ضوء القمر يستمر فيها إلى الصباح، قيل: ولا يقال له قمر إلا بعد امتلائه في ثالث ليلة وقبلها هلال، على خلاف بين أهل اللغة قدمته في البقرة عند قوله «عن الأهلة»^(٤)، فإذا بلغ بعد العشر ثالث ليلة قيل له «بدر» إلى خامس عشر، ويقال: قمرت فلاناً كذا أي خدعته عنه، وكأنه مأخوذ من قمرت القربة فسدت بالقمراء.

(١) الآية ٢٢ من الشعراء.

(٢) ديوانه ١٧٣٤/٣، وهو برواية «بالآفلات الدوالك»؛ واللسان والتاج: ذلك؛ والبحر ١٦٣/٤.

(٣) انظر: المفردات ٤١٢.

(٤) الآية ١٨٩ من البقرة.

- الأنعام -

آ. (٧٨) قوله تعالى: ﴿هَذَا رَبِّي﴾: إنما ذُكِرَ اسم الإشارة والمشار إليه مؤنث لأحد وجوه: إمّا ذهاباً بها مذهب الكوكب، وإمّا ذهابها مذهب الضوء والنور، وإمّا بتأويل الطالع أو الشخص أو الشيء، أو لأنه لمّا أخبر عنها بمذكر أُعْطِيَتْ حكمه، تقول: هند ذاك الإنسان وتيّك الإنسان، قال^(١):

١٩٦٧- تبيّت نُعْمَى على الهجران غائبةً

سُقياً ورُعياً لذاك الغائب الزاري

فأشار إلى «نُعْمَى» وهي مؤنث إشارة المذكر لوصفها بوصف الذكور أولان فيها^(٢) لغتين التذكير والتأنيث، وإن كان الأكثر التأنيث فقد جمع بينهما في الآية الكريمة فأنث في قوله «بازغة» وذُكِرَ في قوله «هذا». وقال الزمخشري^(٣): «جَعَلَ المبتدأ مثل الخبر لكونهما عبارة عن شيء واحد كقولهم: ما جاءت حاجتك، ومَنْ كانت أمك، و«لم تكن فتنّهم إلا أن قالوا»^(٤) وكان اختيار هذه الطريقة واجباً لصيانة الربّ عن شبهة التأنيث، ألا تراهم قالوا في صفة الله: عَلَام، ولم يقولوا عَلَامة، وإن كان أبلغ، احترازاً من علامة التأنيث». قلت: هذا قريب مما تقدّم في قولي: إن المؤنث إذا أخبر عنه بمذكر عومل معاملة المذكر نحو: «هند ذاك الإنسان». وقيل: لأنها بمعنى هذا النير أو المرئي.

قال الشيخ^(٥): «ويمكن أن يُقال: إن أكثر لغة الأعاجم لا يُفرّقون في

(١) لم أقف عليه، وزرّي: عاتب.

(٢) أي في الشمس.

(٣) الكشف ٣٢/٢.

(٤) الآية ٢٣ من الأنعام.

(٥) البحر ١٦٧/٤.

- الأنعام -

الضمائر ولا في الإشارة بين المذكر والمؤنث ولا علامة عندهم للتأنيث، بل المذكر والمؤنث سواء، فلذلك أشار إلى المؤنث عندنا حين حكى كلام إبراهيم بما يُشار به إلى المذكر، بل لو كان المؤنث بفرجٍ لم يكن له علامةٌ تدلُّ عليه في كلامهم، وحين أخبر تعالى عنهم بقوله «بازغة» و«أفلت» أنت على مقتضى العربية إذ ليس ذلك بحكاية» انتهى. وهذا إنما يظهر أن^(١) لوحكى كلامهم بعينه في لغتهم، أمّا شيءٌ يُعبر عنه بلغة العرب ويُعطى حكمه في لغة العجم فهو محلُّ نظر^(٢).

قوله: «مِمَّا يُشْرِكُونَ» «ما» مصدرية أي: بريء من إشراككم أو موصولةٌ أي: من الذين يشركونه مع الله في عبادته، فحذف العائد، ويجوز أن تكون الموصوفة، والعائد أيضاً محذوف، إلا أن حذف عائد الصفة أقلُّ من حذف عائد الصلة، فالجملة بعدها لا محلُّ لها على القولين الأولين، ومحلُّها الجر على الثالث.

آ. (٧٩) قوله تعالى: ﴿لِلَّذِي فَطَرَ﴾: قدروا قبله مضافاً أي: وجّهت وجهي لعبادته ولرضاه، كأنهم نفوا بذلك وهم من يتوهم الجهة. و«حنيفاً» حال من فاعل «وجّهت»، وقد تقدّم تفسير هذه الألفاظ، و«ما» يُحتمل أن تكون الحجازية، وأن تكون التميمية.

آ. (٨٠) قوله تعالى: ﴿أَتَحَاجُّونِي﴾: قرأ^(٣) نافع وابن ذكوان وهشام بخلافٍ عنه بنون خفيفة، والباقون بنون ثقيلة، والتثقيل هو الأصل؛ لأن النون الأولى نون الرفع في الأمثلة الخمسة، والثانية نون الوقاية، فاستثقل اجتماعهما،

(١) «أن» هنا مقحمة.

(٢) لا يكفي مثل هذا الرد على الشيخ، ويبقى الإنسان إنساناً ولو كان أبا حيان زمانه.

(٣) انظر: السبعة ٢٦١؛ والنشر ٢/٢٥٠؛ والحجة ٢١٥٧؛ والكشف ١/٤٣٦؛ والبحر

- الأنعام -

وفيها لغات ثلاث: الفك وتركهما على حالهما، والإدغام، والحذف، وقد قرىء بهذه اللغات كلها في قوله تعالى: «أفغيرَ الله تأمروني أعبدُ»^(١)، وهنا لم تقرأ إلا بالحذف أو الإدغام، وفي سورة الحجر: «فيم تبشرون»^(٢)، كذلك، فقراءة ابن كثير بالإدغام ونافع بالحذف، والباقون يفتحون النون لأنها عندهم نون رفع، وفي سورة النحل: «تساقون فيهم»^(٣)، يُقرأ بفتح النون عند الجمهور لأنها نونُ رفع، ويقرؤه نافع بنونٍ خفيفة مكسورة على الحذف، فنافع حَذَفَ إحدى النونين في جميع هذه المواضع التي ذكرتها لك، فإنه / يقرأ في الزمر أيضاً بحذف إحداهما، وقوله تعالى: «أتعداني» في الأحقاف^(٤)، قرأه هشام بالإدغام، والباقون بالإظهار دون الحذف.

[١/٣٢٩]

واختلف النحاة في أيتهما المحذوفة: فمذهب سيبويه^(٥) ومن تبعه أن المحذوفة هي الأولى، ومذهب الأخفش ومن تبعه أن المحذوفة هي الثانية، استدلَّ سيبويه على ذلك بأن نونَ الرفع قد عُهِدَ حَذْفُهَا دون ملاقاتها مثل رفعاً، وأنشد^(٦):

١٩٦٨ - فَإِنْ يَكُ قَوْمٌ سَرَّهُمْ مَا صَنَعْتُمْ سَتَحْتَلِبُونَهَا لَاقِحاً غَيْرَ بَاهِلٍ

أي: فستحتلبونها، لا يقال إن النون حُذِفَتْ جزماً في جواب الشرط؛ لأنَّ الفاء هنا واجبة الدخول لعدم صلاحية الجملة الجزائية شرطاً، وإذا تقرر وجوبُ الفاء، وإنما حُذِفَتْ ضرورةً ثبت أن نون الرفع كان من حقها الثبوت

(١) الآية ٦٤ من الزمر، قرأ نافع وابن عامر بتخفيف النون، «تأمروني»، وابن عامر بنونين، والباقون مشددة النون. السبعة ٥٦٣؛ معجم القراءات ٢٧.

(٢) الآية ٥٤ من الحجر.

(٣) الآية ٧٧ من النحل.

(٤) الآية ١٧ من الأحقاف.

(٥) الكتاب ١٥٤/٢.

(٦) تقدم برقم ١٣٣٠.

إلا أنها حُذِفَتْ ضرورة، وأنشدوا أيضاً قوله^(١):

١٩٦٩- أبيتُ أسْرِي وتبّيتي تَدْلُكي
وجهك بالعنبرِ والمِسكِ الذكي

أي: تبّيتين وتَدْلُكين، وفي الحديث: «والذي نفسي بيده لا تَدْخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابُّوا»^(٢) ف«لا» الداخلة على «تَدْخلوا» و«تؤمنوا» نافية لانهية، لفساد المعنى عليه، وإذا ثبتَ حَذْفُها دون ملاقاة «مثل» رَفْعاً فلأنَّ تُحَذَفَ مع ملاقاة «مثل» استثقالاً بطريق الأولى والأحرى، وأيضاً فإن النون نائبة عن الضمة، والضمة قد عُهدَ حَذْفُها في فصيح الكلام كقراءة أبي عمرو: «يَنْصُرْكم»^(٣) و«يُشْعِرْكم»^(٤) و«يأمرْكم»^(٥) وبابه يسكون آخر الفعل، وقوله^(٦):

١٩٧٠- فاليومَ أشربُ غيرَ مُسْتَحْبِبٍ
إثمًا من اللّهِ ولا واغْلِ

وإذا ثبتَ حَذْفُ الأصلِ فَلْيُثَبِّتْ حَذْفُ الفرعِ لئلا يلزمَ تفضيل فرع على أصله، وأيضاً فإنَّ ادعاء حذف نون الرفع لا يُحْجِج إلى حذف آخر، وحذف نون الوقاية قد يحوج إلى ذلك، وبيانه أنه إذا دخل جازم أو ناصب على أحد هذه الأمثلة فلو كان المحذوف نون الوقاية لكان ينبغي أن تُحَذَفَ هذه النون لأنها نون رفع وهي تسقط للناصب والجازم، بخلاف ادعاء حَذْفِ نون الرفع، فإنه لا يحوج إلى ذلك لأنه لا عمل له في التي للوقاية.

ولقائل أن يقول: لا يلزم من جواز حَذْفِ الأصل حَذْفُ الفرع، لأنَّ في

(١) تقدم برقم ١٣٢٩.

(٢) رواه أبو داود: الأدب ٣٧٨/٥؛ وابن ماجه: المقدمة ٢٦/١؛ وابن حنبل ١٦٥/١.

(٣) الآية ١٦٠ من آل عمران «فمن ذا الذي ينصركم من بعده».

(٤) الآية ١٠٩ من الأنعام «وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون».

(٥) الآية ٦٧ من البقرة «إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة».

(٦) تقدم برقم ٤٧٠.

- الأنعام -

الأصل قوة تقتضي جواز حذفه بخلاف الفرع، وعلى الآخر له أن يقول: هذا مُعَارَضٌ بِالْغَاءِ الْعَامِلِ: وذلك أنه لو كان المحذوفُ نونَ الرفع لأجل نونِ الوقاية ودخل الجازم والناصب لم يجد له شيئاً يحذفه؛ لأن النون حُذِفَتْ لعارضٍ آخر. واستدلوا لسيويهِ أيضاً بأن نونِ الوقاية مكسورة، فبقاؤها على حالها لا يلزم منه تغييرٌ بخلاف ما لو ادَّعينا حَذْفَهَا فإننا يلزمنا تغييرُ نونِ الرفع من فتح إلى كسر، وتقليلُ العملِ أولى، واستدلوا أيضاً بأنها قد حذفت مع مثلها وإن لم يكن نون وقاية كقوله^(١):

١٩٧١- كل له نيةٌ في بَعْضِ صَاحِبِهِ بِنِعْمَةِ اللَّهِ تَقْلِيكُكُمْ وَتَقْلُونَا

أي: وتقلوننا، فالمحذوفُ نونُ الرفع لا نونُ «نا» لأنها بعض ضمير، وعُرض هذا بأن نون الرفع أيضاً لها قوةٌ لدلالاتها على الإعراب، فَحَذْفُهَا أيضاً لا يجوز، وجعل سيويهِ المحذوفةً من قول الشاعر^(٢):

١٩٧٢- تراه كالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَّيْنِي

نونُ الفاعل لا نونُ الوقاية، واستدلَّ الأَخْفَشُ بأنَّ الثقل إنما حصل بالثانية، ولأنه قد اسْتُعْنِيَ عنها، فإنه إنما أُبِيَّ بها لتَقْيِي الفعل من الكسر، وهو مأمونٌ لوقوع الكسر على نون الرفع، ولأنها لا تدلُّ على معنى بخلاف نون الرفع، وأيضاً فإنها تُحَذَفُ في نحو: ليتني فيقال: ليتي، كقوله^(٣):

١٩٧٣- كَمْنِيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأُتْلِفُ بَعْضَ مَالِي

واعلم أن حذف النون في هذا النحو جائز فصيح، ولا يلتفت إلى قول

(١) لم أهتم إلى قائله، وهو في الإملاء ٢٤٩/١.

(٢) تقدم برقم ٧٥٠. وانظر: الكتاب ١٥٤/٢.

(٣) البيت لزيد الخير، وهو في الكتاب ٣٨٦/١؛ ونوادر أبي زيد ٦٨؛ والمقتضب

٢٥٠/١؛ وابن يعيش ٩٠/٣؛ ورصف المباني ٣٠٠؛ والمقرب ١٠٨/١؛ واللسان:

ليت؛ والهمع ٦٤/١؛ والدرر ٤١/١.

- الأنعام -

مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ أَوْ قَلِيلٍ مِنَ الْكَلَامِ، وَلِهَذَا عَيَّبَ عَلَى مَكِيِّ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ حَيْثُ قَالَ^(١): «الْحَذْفُ بَعِيدٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ قَبِيحٌ مَكْرُوهٌ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ لِلزُّنْ، وَالْقُرْآنَ لَا يُحْتَمَلُ ذَلِكَ فِيهِ إِذْ لَا ضَرُورَةَ تَدْعُو إِلَيْهِ». وَتَجَاسَرَ بَعْضُهُمْ فَقَالَ: «هَذِهِ الْقِرَاءَةُ - أَعْنِي تَخْفِيفَ النُّونِ - لِحَنْ» وَهَذَا الْقَوْلَانِ مَرْدُودَانِ عَلَيْهِمَا لِتَوَاتُرِ ذَلِكَ، وَقَدْ قَدَّمْتُ الدَّلِيلَ عَلَى صِحَّتِهِ لُغَةً، وَأَيْضاً فَإِنَّ الثَّقَاتَ نَقَلُوا أَنَّهَا لُغَةٌ ثَابِتَةٌ لِلْعَرَبِ وَهَمَّ غَطْفَانٌ فَلَا مَعْنَى لِإِنْكَارِهَا.

و«فِي اللَّهِ» مَتَعَلِّقٌ بِ«أَتَحَاجُّونِي» لَا بِ«حَاجَّةٍ»، وَالْمَسْأَلَةُ مِنْ بَابِ التَّنَازَعِ، وَأَعْمَلُ الثَّانِي لِأَنَّهُ لَمَّا أَضْمَرَ فِي الْأَوَّلِ حَذْفَ، وَلَوْ أَعْمَلَ الْأَوَّلُ لِأَضْمَرَ فِي الثَّانِي مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ، وَمِثْلُهُ: «يَسْتَفْتُونَكَ قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ»^(٢)، كَذَا قَالَ الشَّيْخُ^(٣)، وَفِيهِ نَظَرٌ، مِنْ حَيْثُ / إِنْ الْمَعْنَى لَيْسَ عَلَى [ب/٣٢٩] تَسَلُّطُ «وَحَاجَّةٍ» عَلَى قَوْلِهِ «فِي اللَّهِ»؛ إِذِ الظَّاهِرُ انْقِطَاعُ الْجُمْلَةِ الْقَوْلِيَّةِ مِمَّا قَبْلُهَا. وَقَوْلُهُ «فِي اللَّهِ» أَيُّ فِي شَأْنِهِ وَوَحْدَانِيَّتِهِ.

قَوْلُهُ: «وَقَدْ هَدَانِي» فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ، وَفِي صَاحِبِهَا وَجْهَانِ أَظْهَرُهُمَا: أَنَّهُ التَّاءُ فِي «أَتَحَاجُّونِي» أَيُّ: أَتَجَادَلُونِي فِيهِ حَالِ كَوْنِي مَهْدِيًّا مِنْ عِنْدِهِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ حَالِ مِنْ «اللَّهُ» أَيُّ: أَتَخَاصِمُونِي فِيهِ حَالِ كَوْنِهِ هَادِيًّا لِي، فَحَجَّتِكُمْ لَا تُجَدِّي شَيْئاً لِأَنَّهَا دَاحِضَةٌ.

قَوْلُهُ: «وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ» هَذِهِ الْجُمْلَةُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُسْتَأْنَفَةً، أَخْبَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَنَّهُ لَا يَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ رَبَّهُ ثِقَةً بِهِ، وَكَانُوا قَدْ خَوَّفُوهُ مِنْ ضَرَرٍ يَحْضُلُ لَهُ بِسَبَبِ سَبِّ آلِهِمْ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ بِاعْتِبَارِ أَحَدِهِمَا: أَنْ تَكُونَ ثَانِيَّةً عَطْفاً عَلَى الْأَوَّلِي، فَتَكُونَ الْحَالَانَ

(١) المشكل ٢٧٤/١؛ وعبارة مكِّي الواردة قريبة مما ذكر السمين وليست نصاً.

(٢) الآية ١٧٦ من النساء.

(٣) البحر ١٦٩/٤.

- الأنعام -

من الياء في «أتحاجوني». والثاني: أنها حال من الياء في «هداني» فتكون جملةً حاليةً من بعض جملة حالية فهي قريبة من الحال المتداخلة، إلا أنه لا بد من إضمار مبتدأ على هذا الوجه قبل الفعل المضارع، لما تقدّم من أن الفعل المضارع بـ «لا» حكمه حكمُ المثبت من حيث إنه لا تباشره الواو.

و«ما» يجوز فيها الأوجه الثلاثة: أن تكون مصدريةً، وعلى هذا فالهاء في «به» لا تعود على «ما» عند الجمهور، بل تعود على الله تعالى، والتقدير: ولا أخاف إشراككم بالله، والمفعول محذوف أي: ما تشركون غير الله به، وأن تكون بمعنى الذي، وأن تكون نكرةً موصوفة، والهاء في «به» على هذين الوجهين تعود على «ما»، والمعنى: ولا أخاف الذي تشركون الله به، فحذف المفعول أيضاً كما حذفه في الوجه الأول، وقدّر أبو البقاء^(١) قبل الضمير مضافاً فقال: «ويجوز أن تكون الهاءُ عائدة على «ما» أي: ولا أخاف الذي تشركون بسببه»، ولا حاجةً إلى ذلك.

قوله: «إلا أن يشاء» في هذا الاستثناء قولان، أظهرهما: أنه متصل، والثاني: أنه منقطع، والقائلون بالاتصال: اختلفوا في المستثنى منه، فجعله الزمخشري^(٢) زماناً فقال: «إلا وقت مشيئة ربي شيئاً يخاف، فحذف الوقت، يعني: لا أخاف معبوداتكم في وقتٍ قط؛ لأنها لا تقدر على منفعةٍ ولا مَضْرَءٍ إلا إذا شاء ربي». وجعلهُ أبو البقاء^(٣) حالاً فقال: تقديره إلا في حال مشيئة ربي أي: لا أخافها في كل حال إلا في هذه الحال. وممن ذهب إلى انقطاعه ابن عطية^(٤) والحوفي وأبو البقاء في أحد الوجهين، فقال الحوفي: «تقديره: لكن مشيئة الله إياي بضرٍ أخاف»، وقال ابن عطية: «استثناء ليس من الأول

(١) الإملاء ١/٢٥٠.

(٢) الكشاف ٢/٣٢.

(٣) الإملاء ١/٢٥٠، وعبارته: «استثناء من غير الأول».

(٤) المحرر ٦/٩٤.

- الأنعام -

ولما كانت قوة الكلام أنه لا يخاف ضراً استثنى مشيئة ربه في أن يريد به بضر.
قوله: «شيئاً» يجوز فيه وجهان، أظهرهما: أنه منصوب على المصدر تقديره: إلا أن يشاء ربي شيئاً من المشيئة، والثاني: أنه مفعول به ليشاء، وإنما كان الأول أظهرَ لوجهين، أحدهما: أن الكلام المؤكد أقوى وأثبت في النفس من غير المؤكد. والثاني: أنه قد تقدم أن مفعول المشيئة والإرادة لا يُذكران إلا إذا كان فيهما غرابة كقوله^(١):

١٩٧٤- ولو شئتُ أن أبكي دمًا لَبَكَيْتُهُ

قوله: «عِلْماً» فيه وجهان، أظهرهما: أنه منصوب على التمييز، وهو مُحَوَّلٌ عن الفاعل تقديره: وَسِعَ عِلْمُ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ، كقوله: «واشتعل الرأسُ شيباً»^(٢). والثاني: أنه منصوبٌ على المفعول المطلق؛ لأن معنى وَسِعَ عِلْمٌ. قال أبو البقاء^(٣): «لأنَّ ما يَسَعُ الشَّيْءُ فَقَدْ أَحاطَ بِهِ، والعالمُ بالشَّيْءِ مُحيطٌ بعلمه» وهذا الذي ادَّعاه من المجاز بعيد. و«كل شيء» مفعول لوسع على كلا التقديرين. و«أفلا تتذكرون» جملة تقرير وتوبيخ، ولا مجلٌ لها لاستثناها.

آ. (٨١) قوله تعالى: ﴿كَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ﴾: قد تقدّم الكلام على «كيف» في أول البقرة^(٤)، وهذه نظيرتها. و«ما» يجوز فيها ثلاثة الأوجه، أعني كونها موصولةً اسميةً أو نكرة موصوفة أو مصدرية، والعائد على الأولين محذوف أي: ما أشركتموه بالله أو إشراككم بالله غيره.

وقوله: «ولا تخافون» يجوز في هذه الجملة أن تكون نسقاً على

(١) تقدم برقم ٢٥٤.

(٢) الآية ٤ من مريم.

(٣) الإملاء ١/٢٥٠.

(٤) انظر: إعرابه للآية ٢٨ من البقرة.

- الأنعام -

«أخاف» فتكون داخلةً في حيز التعجب والإنكار، وأن تكون حالية أي: وكيف أخاف الذي تشركون حال كونكم أنتم غير خائفين عاقبة إشراككم، / ولا بد من إضمار مبتدأ قبل المضارع المنفي بلا، إما تقدم غير مرة أي: كيف أخاف الذي تُشركون أو يُخاف إشراككم حال كونكم آمنين من مكر الله الذي أشركتم به غيره. وهذه الجملة وإن لم يكن فيها رابطٌ يعود على ذي الحال لا يضر ذلك لأن الواو بنفسها رابطة، وانظر إلى حسن هذا النظم السوي حيث جعل متعلق الخوف الواقع منه بالأصنام، ومتعلق الخوف الواقع منهم إشراكهم بالله غيره تركاً لأن يعادل الباري تعالى بأصنامهم، لو أبرز التركيب على هذا فقال: «ولا تخافون الله» مقابلةً لقوله «وكيف أخاف معبودتكم». وأتى بـ«ما» في قوله «ما أشركتم» وفي قوله «ما لم ينزل به سلطاناً» لأنهم غير عقلاء، إذ هي جماداً أحجاراً، وحيث كانوا ينتحونها ويعبدونها.

قوله: «ما لم يُنزل» مفعول لـ «أشركتم» وهي موصولة اسمية أو نكرة، ولا تكون مصدرية لفساد المعنى، و«به» و«عليكم» متعلقان بـ«ينزل»، ويجوز في «عليكم» وجه آخر: وهو أن يكون حالاً من «سلطاناً» لأنه لو تأخر عنه لجاز أن يكون صفة. وقرأ الجمهور «سلطاناً» ساكن اللام حيث وقع. وقرئ^(١) بضمها، وقيل: هي لغة مستقلة فيثبت بها بناء «فعل»^(٢) بضم الفاء والعين، أو هي إتباع حركة لأخرى.

وقوله: «فأي الفريقين أحق» لم يقل: أينا أحق نحن أم أنتم إلزاماً لخصمه بما يدعيه عليه، ولأنه لا يزكي القائل نفسه، وهذا بخلاف قول الآخر^(٣):

(١) ذكرها في البحر ٤/١٧٠ من دون نسبة.

(٢) أي: بالألف والنون: فعلان.

(٣) تقدم برقم ١٢٧٥.

- الأنعام -

١٩٧٥- فليُنْ لِقَيْتِكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمُنَّ أَيِّي وَأَيْكَ فَارْسُ الْأَحْزَابِ
فَللَّهِ فَصَاحَةُ الْقُرْآنِ وَآدَابِهِ. وَقَوْلُهُ: «إِنْ كُنْتُمْ» جَوَابُهُ مَحْذُوفٌ، أَي:
فَأَخْبِرُونِي، وَمُتَعَلِّقٌ الْعِلْمُ مَحْذُوفٌ، وَيَجُوزُ أَنْ لَا يُرَادَ لَهُ مَفْعُولٌ أَي: إِنْ كُنْتُمْ
مِنْ ذَوِي الْعِلْمِ.

آ ٨٢ قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾: هل هو من كلام إبراهيم أو من
كلام قومه أو من كلام الله تعالى؟ ثلاثة أقوال للعلماء وعليها يترتب الإعراب،
فإن قلنا: إنها من كلام إبراهيم جواباً عن السؤال في قوله: «فأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ»
وكذا إن قلنا: إنها من كلام قومه، وأنهم أجابوا بما هو حجة عليهم، كان
الموصول خبر مبتدأ محذوف، أي: هم الذين آمنوا، وإن جعلناه من كلام الله
تعالى وأنه أمر نبيه بأن يجيب به السؤال المتقدم فكذلك أيضاً، وإن جعلناه
لمجرد الإخبار من الباري تعالى كان الموصول مبتدأ، وفي خبره أوجه أحدها:
أنه الجملة بعده فإن «أولئك» مبتدأ ثان، و«الأمّن» مبتدأ ثالث، و«لهم»
خبره، والجملة خبر «أولئك» و«أولئك» وخبره خبر الأول.

الثاني: أن يكون «أولئك» بدلاً أو عطف بيان، و«لهم» خبر الموصول،
و«الأمّن» فاعلٌ به لاعتتماده. الثالث: كذلك، إلا أن «لهم» خبرٌ مقدم،
و«الأمّن» مبتدأ مؤخر، والجملة خبر الموصول. الرابع: أن يكون «أولئك»
مبتدأً ثانياً، و«لهم» خبره و«الأمّن» فاعلٌ به، والجملة خبر الموصول. الخامس:
- وإليه ذهب أبو جعفر النحاس^(١) والحوافي - أن «لهم الأمّن» خبر الموصول، وأن
«أولئك» فاصلة وهو غريب، لأن الفصل من شأن الضمائر لا من شأن أسماء
الإشارة، وأما على قولنا بأن «الذين» خبر مبتدأ محذوف فيكون «أولئك» مبتدأً
فقط، وخبره الجملة بعده أو الجارٌ وحده، و«الأمّن» فاعلٌ به، والجملة الأولى
على هذا منصوبة بقول مضمّر أي: قل هم الذين آمنوا إن كانت من كلام

(١) ليس في كتابه «إعراب القرآن» ما يشير إلى هذا الرأي.

- الأنعام -

الخليل، أو قالوا هم الذين إن كانت من كلام قومه. وقوله «ولم يلبسوا» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنها معطوفة على الصلة فلا محل لها حينئذٍ، والثاني: أن تكون الواو للحال، والجملة بعدها في محل نصب على الحال أي: أمنوا غير مُلبسين إيمانهم / بظلم وهو كقوله تعالى: «أأنى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر»^(١) ولا يُلتفت إلى قول ابن عصفور حيث جعل وقوع الجملة المنفية حالاً قليلاً، ولا إلى قول ابن خروف حيث جعل الواو واجبة الدخول على هذه الجملة وإن كان فيها ضمير يعود على ذي الحال.

والجمهور على «يلبسوا» بفتح الياء بمعنى يخلطونه، وقرأ عكرمة بضمها^(٢) من الإلباس. «وهم مهتدون» يجوز استئنافها وحاليتها.

آ. ٨٣ قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا﴾: «تلك» إشارة إلى الدلائل المتقدمة في قوله: «وكذلك نري إبراهيم»^(٣) إلى قوله: «وما أنا من المشركين»^(٤). ويجوز في «حجتنا» وجهان، أحدهما: أن يكون خبر المبتدأ وفي «آتيناه» حينئذٍ وجهان، أحدهما: أنه في محل نصب على الحال والعامل فيها معنى الإشارة، ويدل على ذلك التصريح بوقوع الحال في نظيرتها كقوله تعالى: «فتلك بيوتهم خاوية»^(٥). والثاني: أنه في محل رفع على أنه خبر ثانٍ أخبر عنها بخبرين، أحدهما مفرد والآخر جملة. والثاني من الوجهين الأولين: أن تكون «حجتنا» بدلاً أو بياناً لتلك، والخبر الجملة الفعلية. وقال الخوفي: «إن الجملة من «آتيناه» في موضع النعت لـ «حجتنا» على نية الانفصال، إذ التقدير: حجة لنا»، يعني الانفصال من الإضافة

(١) الآية ٢٠ من مريم

(٢) البحر ١٧١/٤

(٣) الآية ٧٥ من الأنعام

(٤) الآية ٧٩ من الأنعام

(٥) الآية ٥٢ من النمل

- الأنعام -

ليحصل التنكير المسوّغ لوقوع الجملة صفةً لحُجَّتنا، وهذا لا ينبغي أن يقال، وقال أيضاً: «إن إبراهيم» مفعول ثانٍ لآتيانها، والمفعول الأول هو «ها»، وقد قدّمت لك في أوائل البقرة أن هذا مذهب السهيلي عند قوله «آتيانا موسى الكتاب»^(١)، وأن مذهب الجمهور أن تجعل الأول ما كان عاقلاً والثاني غيره، ولا تبالي بتقديم ولا تأخير.

قوله: «على قومه» فيه وجهان أحدهما: أنه متعلق بـ «آتيانا» قاله ابن عطية^(٢) والحوفي أي: أظهرناها لإبراهيم على قومه. والثاني: أنها متعلقة بمحذوف على أنها حال أي: آتيانها إبراهيم حجةً على قومه أو دليلاً على قومه، كذا قدّره أبو البقاء^(٣)، ويلزم من هذا التقدير أن تكون حالاً مؤكدة، إذ التقدير: وتلك حُجَّتنا آتيانها له حجةً.

وقدّرها الشيخ^(٤) على حذف مضاف فقال: «أي آتيانها إبراهيم مستعليةً على حجج قومه قاهرة لها» وهذا حسن. ومنع أبو البقاء^(٥) أن تكون متعلقةً بحججتنا قال: «لأنها مصدر، وآتيانها خبر أو حال، وكلاهما لا يُفصل به بين الموصول وصلته». ومنع الشيخ^(٦) ذلك أيضاً، ولكن لكون الحجة ليست مصدراً قال: «إنما هو الكلام المؤلف للاستدلال على الشيء» ثم قال: «ولو جعلناها مصدراً^(٧) لم يجز ذلك أيضاً، لأنه لا يفصل بالخبر ولا بمثل هذه الحال بين المصدر ومطلوبه. وفي منعه ومنع أبي البقاء ذلك نظراً، لأن الحال

(١) الآية ٥٣ من البقرة.

(٢) المحرر ٩٦/٦.

(٣) الإملاء ٢٥٠/١.

(٤) البحر ١٧٢/٤.

(٥) الإملاء ٢٥٠/١.

(٦) البحر ١٧٢/٤.

(٧) أي مجازاً كما في البحر.

- الأنعام -

وإن كانت جملة ليست أجنبية حتى يُمنع الفصل بها لأنها من جملة مطلوبات المصدر، وقد تقدّم لي نظير ذلك بأشبع من هذا.

قوله: «نرفع» فيه وجهان الظاهر منهما: أنها مستأنفة لا محل لها من الإعراب. الثاني: - جوزه أبو البقاء^(١) وبدأ به - أنها في موضع الحال من «آتيها» يعني من فاعل «آتيها»، أي: في حال كوننا رافعين، ولا تكون حلاً من المفعول إذ لا ضمير فيها يعود إليه. ويُقرأ «نرفع» بنون العظمة وبياء الغيبة^(٢)، وكذلك «يشاء». وقرأ^(٣) أهل الكوفة «درجات» بالتنوين وكذا التي في يوسف^(٤)، والباقون بالإضافة فيهما، فقراءة الكوفيين يحتمل نصب «درجات» فيها من خمسة أوجه أحدها: أنها منصوبة على الظرف و«مَنْ» مفعول «نرفع» أي: نرفع مَنْ نشاء مراتب ومنازل. والثاني: أن ينتصب على أنه مفعول ثانٍ قُدّم على الأول، وذلك يحتاج إلى تضمين «نرفع» معنى فعل يتعدى لاثنتين وهو «يُعطي» مثلاً، أي: نعطي بالرفع مَنْ نشاء درجات أي: رُتباً، والدرجات هي المرفوعة كقوله: «رفيع الدرجات»^(٥)، وفي الحديث: «اللهم ارفع درجته في عليين»^(٦) فإذا رُفعت الدرجة فقد رُفِع صاحبها. والثالث: أن ينتصب على حذف حرف الجر أي: إلى منازل وإلى درجات. الرابع: أن ينتصب على التمييز، ويكون منقولاً من المفعولية، فيؤول إلى قراءة الجماعة إذ الأصل: «نرفع

(١) الإملاء ٢٥٠/١.

(٢) لم أجد من نسب هذه القراءة.

(٣) انظر: السبعة ٢٦١؛ والكشف ٤٣٧/١؛ والنشر ٢٥١/٢؛ والحجة ٢٥٨، ويعني بالكوفيين عاصم وحمزة والكسائي.

(٤) الآية ٧٦.

(٥) الآية ١٥ من غافر.

(٦) رواه مسلم في الجنازات باب ٤ (٦٣٤/٢)؛ وأحمد ٢٩٧/٦، وكلا الروایتين: في المهديين.

- الأنعام -

درجاتٍ من نشاء» بالإضافة ثم حُوِّلَ كقولهِ: «وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا»^(١) أي: عيون الأرض. الخامس: أنها منتصبَةٌ على الحال وذلك على حذف مضاف أي: ذوي درجات. ويشهد لهذه القراءة قوله تعالى: «وَرَفَعَ بَعْضُكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ»^(٢) «وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ»^(٣) «وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى»^(٤).

وأما قراءة الجماعة: فدرجات مفعول «نرفع»، والخطاب في «إِنَّ رَبَّكَ» للرسول محمد عليه السلام، وقيل: لإبراهيم الخليل، فعلى هذا يكون فيه التفات من الغيبة إلى الخطاب مُنبِهاً بذلك على تشریفه له.

آ. ٨٤ قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا﴾: فيها وجهان، الصحيح منهما: أنها

معطوفة على الجملة الاسمية من قوله / «وَتِلْكَ حُجَّتُنَا» وَعَطْفُ الْأَسْمِيَةِ عَلَى [٣٣١/أ] الفعلية وعكسه جائز. والثاني: - أجازهُ ابن عطية^(٥) - وهو أن يكون نسقاً على «آتيناهَا»، ورَدَّهُ الشيخ^(٦) بأنَّ «آتيناهَا» لها محل من الإعراب: إما الخبر، وإما الحال، وهذه لا محل لها لأنها لو كانت معطوفةً على الخبر أو الحال لاشتراط فيها رابط. و«كلاً» منصوب بـ «هَدَيْنَا» بعده، والتقدير: وكل واحد من هؤلاء المذكورين. قوله: «ومن ذريته» الهاء في «ذريته» فيها وجهان، أحدهما: أنها تعود على نوح لأنه أقرب مذكور، ولأن إبراهيم ومن بعده من الأنبياء كلُّهم منسوبون إليه. والثاني أنه يعود على إبراهيم لأنه المحدث عنه والقصة مسوقة لذكره وخبره، ولكن رُدَّ هذا القول بكون لوطٍ ليس من ذريته

(١) الآية ١٢ من القمر.

(٢) الآية ١٦٥ من الأنعام.

(٣) الآية ٣٢ من الزخرف.

(٤) الآية ٢٥٣ من البقرة.

(٥) المحرر ٩٧/٦.

(٦) البحر ١٧٢/٤.

إنما هو ابن أخيه أو أخته، ذكر ذلك مكّي^(١) وغيره.

وقد أجيب عن ذلك فقال ابن عباس: «هؤلاء الأنبياء كلهم مضافون إلى ذرية إبراهيم وإن كان فيهم مَنْ لم يلحقه بولادةٍ من قِبَلِ أُمِّ ولا أبٍ لأن لوطاً ابن أخِي إبراهيم، والعرب تجعل العم أباً». وقال أبو سليمان الدمشقي^(٢): «وهبنا له لوطاً»^(٣) في المعاضدة والمناصرة» فعلى هذا يكون «لوطاً» منصوباً بـ «وهبنا» من غير قيد بكونه مِنْ ذريته، وقوله «داود» وما عَطَفَ عليه منصوب: إمَّا بفعل الهبة وإمَّا بفعل الهداية. و«مِنْ ذريته» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بذلك الفعل المحذوف، وتكون «مِنْ» لابتداء الغاية. والثاني: أنها حال أي: حال كون هؤلاء الأنبياء منسوبين إليه. «وكذلك نجزي» [الكاف في محل نصب نعتاً لمصدر محذوف أي: نجزيهم جزاء مثل ذلك الجزاء، ويجوز أن يكون في محل رفع أي: الأمر كذلك]^(٤)، وقد تقدّم ذلك في قوله «وكذلك نُزي إبراهيم»^(٥).

قوله: «والْيَسَعَ» قرأ الجمهور: «الْيَسَعَ» بلام واحدة وفتح الياء بعدها، وقرأ^(٦) الأخوان: اللِّيْسَع، بلامٍ مشدّدة وياء ساكنة بعدها، فقرأه الجمهور فيها تأويلان، أحدهما: أنه منقولٌ من فعل مضارع، والأصل: يُوَسِّعُ كِيُوَسِّعُ، فوَقَّعت الواو بين ياء وكسرة تقديرية، لأن الفتحة إنما جيء بها لأجل حرف الحلق فَحَذَفَتْ لِحَذْفِهَا فِي يَضَعُ وَيَدْعُ وَيَهَبُ وَبَابِهِ، ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ مَجْرَدًا عَنِ

(١) المشكل ٢٧٥/١.

(٢) لم أقف على ترجمته.

(٣) في الآية ٨٦.

(٤) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من: ي.

(٥) الآية ٧٥ من الأنعام.

(٦) انظر: السبعة ٢٦٢؛ الكشف ٤٣٨/١؛ والحجة ٢٥٩؛ والنشر ٢٥١/٢؛ البحر

١٧٤/٤؛ والأخوان حمزة والكسائي.

- الأنعام -

ضمير، وزيدت فيه الألف واللام على حَدِّ زيادتها في قوله^(١):

١٩٧٦- رأيت الوليدَ بنَ اليزيدِ مبارَكاً

شديداً بأعباءِ الخلافةِ كاهلُهُ

وكقوله^(٢):

١٩٧٧- باعَدَ أمَّ العمروِ من أسيرِها حُرَّاسُ أبوابِ على قصورها

وقيل: الألف واللام فيه للتعريف كأنه قَدَّر تنكيره. والثاني: أنه اسمٌ أعجمي لا اشتقاق له، لأن اليسع يقال له يوشع بن نون فتى موسى، فالألف واللام فيه زائدتان أو مُعَرَّفَتان كما تقدَّم قبل ذلك، وهل «أل» لازمة له على تقدير زيادتها؟ فقال الفارسي: إنها لازمة شذوذاً كلزومها في «الآن» وقال ابن مالك^(٣): «ما قارنت الأداة نَقَلَهُ كالنضر والنعمان، أو ارتجاله كاليسع والسموع فإنَّ الأغلب ثبوتُ أل فيه، وقد تُحذف».

وأما قراءة الأخوين فأصله لَيْسَع كَصَيْغَمٍ وَصَيْرَفٍ^(٤) وهو اسم أعجمي، ودخول الألف واللام فيه على الوجهين المتقدمين. واختار أبو عبيد قراءة التخفيف فقال: «سمعنا اسم هذا النبي في جميع الأحاديث: اليسع، ولم يُسمَّ أحدٌ منهم اللَّيسع» وهذا لا حجة فيه لأنه روي اللفظ بأحد لغتيه، وإنما آثروا^(٥) الرواة هذه اللفظة لخفتها لا لعدم صحة الأخرى. وقال الفراء^(٦)

(١) البيت لابن ميادة وهو في الإنصاف ٣١٧/١؛ وابن يعيش ٤٤/١؛ والخزانه ٣٢٧/٣؛
والعيني ٢١٨/١.

(٢) البيت لأبي النجم وهو في المقتضب ٤٨/٤؛ وأمالى الشجري ٢٥٢/٢؛ والإنصاف
٣١٧/١؛ وابن يعيش ٤٤/١؛ واللسان: وير؛ والهمع ٨٠/١؛ والدرر ٥٣/١.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٣٢٩/١.

(٤) الصيرف: المحتال.

(٥) كذا على لغة أكلوني البراغيث.

(٦) معاني القرآن ٣٤٢/١.

- الأنعام -

في قراءة التشديد: «هي أشبه بأسماء العجم». وقد تقدّم أنّ في نون «يونس» ثلاث لغات^(١) وكذلك في سين يوسف.

قوله: «وَكَلَّا فَضَّلْنَا» كقوله: «كَلَّا هَدَيْنَا»^(٢).

آ. ٨٧ قوله تعالى: ﴿وَمِنَ آبَائِهِمْ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بذلك الفعل المقدر أي: وهَدَيْنَا من آبائهم، أو فَضَّلْنَا من آبائهم، و«مِنَ» تبعيضية. قال ابن عطية^(٣): «وهدينا من آبائهم وذرياتهم وإخوانهم جماعات». فـ «مِنَ» للتبعيض والمفعول محذوف. الثاني: أنه معطوف على «كَلَّا» أي: وفضلنا بعض آبائهم. وقدّر أبو البقاء^(٤) هذا الوجه بقوله: «وَفَضَّلْنَا كَلَّا من آبائهم [أو]^(٥) وهَدَيْنَا كَلَّا من آبائهم».

وقوله: «وَأَجَبَيْنَاهُمْ» يجوز أن يعطف على «فَضَّلْنَا»، ويجوز أن يكون مستأنفاً وكرّر لفظ الهداية توكيداً، ولأن / الهداية أصل كل خير. [٣٣١/ب]

آ. ٨٨ قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ﴾: المشار إليه هو المصدر المفهوم من الفعل قبله: إِمَّا الاجْتِبَاء، وإِمَّا الهداية، أي: ذلك الاجتباء هدى، أو ذلك الهدى إلى الطريق المستقيم هدى الله. ويجوز أن يكون «هدى الله» خبراً، وأن يكون بدلاً من «ذلك»، والخبر «يهدي به»، وعلى الأول يكون «يهدي» حالاً والعامل فيه اسم الإشارة، ويجوز أن يكون خبراً ثانياً. و«مِنَ عِبَادِهِ» تبيين أو حال: إِمَّا مِنْ «مَنَ» وإِمَّا من عاتده المحذوف.

آ. ٨٩: والهاء في «بها» تعود على الثلاثة الأشياء وهي: الكتاب

(١) انظر إعرابه للآية ١٦٣ من النساء.

(٢) انظر إعرابه للآية ٨٤ من الأنعام.

(٣) المحرر ٩٩/٦.

(٤) الإملاء ٢٥١/١.

(٥) من الإملاء.

- الأنعام -

والحكْمُ والنبوة، وهو قول الزمخشري^(١). وقيل: تعودُ على النبوة فقط لأنها أقربُ مذكور. والباءُ في «بها» متعلّقةٌ بخبر ليس، وقُدِّم على عاملها للفواصل. والباءُ في «بكافرين» زائدةٌ توكيداً.

آ. ٩٠: وأولئك مفعولٌ مقدم لـ «هَدَى اللهُ»، وَيَضَعُفُ جَعْلُهُ مبتدأً على حذف العائد أي: هداهم الله كقوله: «أفحكُمُ الجاهليةُ يَبْغون»^(٢) برفع «حكّم». قوله: «اقتبده» قرأ^(٣) الأخوان بحذف هذه الهاء في الوصل، والباقون أثبتوها وصلّاً ووقفاً، إلا ابنَ عامرٍ بكسرها، ونَقَلَ ابنُ ذكوان عنه وجهين، أحدهما: الكسر من غير وصلٍ بمدة. والثاني وصلُهُ بمدة، والباقون يسكنونها، أمّا في الوقف فإن القراء اتفقوا على إثباتها ساكنة، وقد اختلفوا أيضاً في «ماليه»^(٤) و«سلطانيه»^(٥) في الحاققة، وفي «ماهيه»^(٦) في القارعة بالنسبة إلى الحذف والإثبات، واتفقوا على إثباتها في «كتابه»^(٧) و«حسابيه»^(٨)

فأمّا قراءةُ الأخوين فالهاءُ عندهما للسكتِ فلذلك حَذَفَها وصلّاً إذ مَحَلُّها الوقفُ، وأثبتاها وقفاً إتياعاً لرسم المصحف، وأمّا مَنْ أثبتها ساكنةً فتحتمل عنده وجهين أحدهما: هي هاء سكت، ولكنها ثبتت وصلّاً إجراءً للوصل مجزئ الوقف كقوله: «لم يتسنه وانظر»^(٩) في أحد الأقوال كما تقدم.

(١) الكشاف ٣٣/٢.

(٢) الآية ٥٠ من المائة، وهي في قراءة ابن وثاب والأعرج وآخرين. انظر: الشواذ ٣٢؛ والقرطبي ٢١٥/٦.

(٣) السبعة ٢٦٢؛ والكشف ٤٣٨/١؛ والحجة ٢٦٠؛ والنشر ٢٥١؛ والبحر ١٧٦/٤.

(٤) الآية ٢٨.

(٥) الآية ٢٩.

(٦) الآية ١٠.

(٧) الآية ١٩ من الحاققة.

(٨) الآية ٢٠ من الحاققة.

(٩) الآية ٢٥٩ من البقرة.

- الأنعام -

والثاني : أنها ضمير المصدر سُكِّنَتْ وصلًا إجراءً للوصل أيضاً مجرى الوقف نحو: «نُوتَه»^(١) و «فألَقَه»^(٢) و «أرْجِه»^(٣) «نُوَلِّه»^(٤) «نُصِّلَه»^(٥).

واختُلِفَ في المصدر الذي تعود عليه هذه الهاء ف قيل : الهدى أي : اقتد الهدى، والمعنى : اقتد اقتداء الهدى، ويجوز أن يكون «الهدى» مفعولاً من أجله أي : فيهداهم اقتد لأجل الهدى، وقيل : الاقتداء أي : اقتد الاقتداء . ومن إضمار المصدر قوله :^(٦)

١٩٧٨ - هذا سُراقَةٌ للقرآن يدرسه

والمرءُ عند الرُّشا إن يَلْقَها ذيبٌ

أي : يَدْرُسُ الدَّرْسَ، ولا يجوز أن تكون الهاء ضمير القرآن، لأن الفعل قد تعدَّى له، وإنما زِيدت اللام تقويةً له حيث تقدَّم معموله ولذلك جعل النحاة نصب «زيداً» مِنْ «زيداً ضربته» بفعل مقدر خلافاً للقراء^(٧). وقال ابن الأثيري : «إنها ضمير المصدر المؤكد النائب عن الفعل، وإن الأصل : اقتد، ثم جعل المصدر بدلاً من الفعل الثاني ثم أضمر فاتصل بالأول.

وأما قراءة ابن عامر فالظاهر فيها أنها ضمير وحُرِّكت بالكسر مِنْ غير وصل، وهو الذي يُسَمِّيهِ القراء الاختلاس تارةً، وبالصلة وهو المسمَّى إشباعاً أخرى كما قرئ : «أرْجِه»^(٨) ونحوه، وإذا تقرَّر هذا فقول ابن مجاهد^(٩) عن

(١) الآية ١٤٥ من آل عمران .

(٢) الآية ٢٨ من النمل، الأصل «وألقه» وهو سهو .

(٣) الآية ١١١ من الأعراف .

(٤) الآية ١١٥ من النساء .

(٥) الآية ١١٥ من النساء .

(٦) تقدم برقم ٧٧١ .

(٧) انظر : الإنصاف ١/٨٢ .

(٨) من الآية ١١١ من الأعراف . وهي قراءة الكسائي ونافع . انظر : السبعة ٢٨٧ .

(٩) السبعة ٢٦٢ .

- الأنعام -

ابن عامر «يُشِمُّ الهاء [الكسر]»^(١) من غير بلوغ ياء، وهذا غلط؛ لأن هذه الهاء هاءٌ وقف لا تُعْرَبُ في حال من الأحوال - أي لا تُحْرَكُ - وإنما تدخل لِتَبَيِّنَ بها حركة ما قبلها» ليس بجيدٍ لِمَا قَرَّرت لك من أنها ضمير المصدر. وقد رَدَّ الفارسي^(٢) قول ابن مجاهد بما تقدم. والوجه الثاني: أنها هاء سكت أُجْرِيَتْ مجرى هاء الضمير، كما أُجْرِيَتْ هاء الضمير مجراها في السكون، وهذا ليس بجيد، ويُروى قول المتنبي^(٣):

١٩٧٩- واحرَّ قلباه ممَّن قلبه شِيمُ

بضم الهاء وكسرها على أنها هاء السكت شَبَّهَتْ بهاء الضمير فحركت والأحسن أن تجعل الكسر لالتقاء الساكنين لا لشبهها بالضمير، لأن هاء الضمير لا تكسر بعد الألف فكيف بما يشبهها؟

والاقتداء في الأصل: طلب الموافقة، قاله الليث. ويقال: قُدْوَةٌ [وقُدْوٌ، وأصله من القُدْو]»^(٤) وهو أصل البناء الذي يتشعب منه تصريف الاقتداء. و«بهذاهم» متعلق بـ«اقتد». وجعل الزمخشري^(٥) تقديمه مفيداً للاختصاص على قاعدته. والهاء في «عليه» تعود على القرآن أو التبليغ، أضمرنا وإن لم يَجْرَ لهما ذِكْرٌ لدلالة السياق عليهما. و«إن» نافية ولا عمل لها على المشهور، ولو كانت عاملةً لَبَطَّلَ عملها بـ«إلا». و«للعالمين» متعلق بـ«ذكرى» واللام مُعَدِّيَةٌ، أي: إن القرآن إلا تذكير العالمين. ويجوز أن تكون متعلقةً بمحذوف على أنها صفة لـ«ذكرى» / .

[١/٣٣٢]

(١) من البحر والسبعة.

(٢) الحجة ٤١٢/٢ (خ).

(٣) تمامه: ومَن بجسمي وحالي عنده سقم

ديوانه ٣/٣٦٢؛ وابن يعيش ٤٤/١٠؛ والتصريح ١٨٣/٢؛ والشيم: البارد.

(٤) ما بين معقوفين محروم في الأصل، أثبتناه من: ي.

(٥) الكشف ٣٤/٢.

- الأنعام -

آ. (٩١) قوله تعالى: ﴿حَقَّ قَدْرُهُ﴾: منصوبٌ على المصدر وهو في الأصل صفة للمصدر، فلما أُضيف الوصف إلى موصوفه انتصب على ما كان ينتصب عليه موصوفه، والأصل: قَدْرُهُ الحق كقولهم: جَرَدُ قَطِيفَةٍ وسحق عمامة. وقرأ^(١) الحسن البصري وعيسى الثقفي: جَرَدُ قَطِيفَةٍ وسحق عمامة. وقرأ^(١) الحسن البصري وعيسى الثقفي: «قَدَّرُوا» بتشديد الدال، «قَدْرَهُ» بتحريكها^(٢)، وقد تقدّم أنهما لغتان.

وقوله: «إِذْ قَالُوا» منصوبٌ بـ «قَدَّرُوا» وجعله ابن عطية^(٣) منصوباً بقَدْرَهُ، وفي كلام ابن عطية ما يُشعر بأنها للتعليل. و«من شيء» مفعول به زيدت فيه «مَنْ» لوجود شَرْطِي الزيادة. قوله: «نوراً» منصوب على الحال وفي صاحبه وجهان، أحدهما: أنه الهاء في «به» فالعامل فيها «جاء». والثاني: أنه الكتاب، فالعامل فيه «أنزل» و«للناس» صفة لـ «هدى».

قوله: «تَجْعَلُونَهُ» يقرؤه^(٤) ابن كثير وأبو عمرو بياء الغيبة، وكذلك «يُيَدُونَهَا» و«يُخْفُونَ»، والباقون بياء الخطاب في ثلاثة الأفعال، فأما الغيبة فللحتمل على ما تقدّم من الغيبة في قوله: «وما قدروا» إلى آخره، وعلى هذا فيكون في قوله: «وَعُلِّمْتُمْ» تأويلان أحدهما: أنه خطاب لهم أيضاً وإنما جاء به على طريقة الالتفات. والثاني: أنه خطاب للمؤمنين اعترض به بين الأمر بقوله: «قل مَنْ أَنْزَلَ» وبين قوله «قل الله».

وأما قراءة تاء الخطاب ففيها مناسبة لقوله «وَعُلِّمْتُمْ ما لم تعلموا أنتم»

(١) البحر ١٧٧/٤.

(٢) أي: بالفتح.

(٣) المحرر ١٠٤/٦.

(٤) انظر: السبعة ٢٦٢؛ الكشف ٤٤٠/١؛ والنشر ٢٥١/٢؛ والحجة ٢٦٠؛ والبحر

١٧٨/٤.

- الأنعام -

ورجَّحها مكي وجماعةٌ لذلك، قال مكي^(١): «وذلك أحسن في المشاكلة والمطابقة واتصال بعض الكلام ببعض، وهو الاختيار لذلك، ولأنَّ أكثر القراء عليه». قال الشيخ^(٢): «ومن قال إن المنكرين العربُ أو كفار قريش لم يمكن جعلَ الخطاب لهم بل يكون قد اعترض بني إسرائيل فقال خلال السؤال والجواب: تَجْعَلُونَهَا قَرَاتِيسَ، ومثل هذا يَبْعُدُ وقوْعُهُ؛ لأنَّ فيه تَفْكِيكاً للنظم حيث جعلَ أولَ الكلام خطاباً للكفار وآخره خطاباً لليهود. قال: «وقد أُجيب بأنَّ الجميعَ لَمَّا اشتركوا في إنكار نبوة رسولِ الله صلى الله عليه وسلم جاء بعضُ الكلام خطاباً للعرب وبعضه خطاباً لبني إسرائيل».

قوله: «تَجْعَلُونَهَا قَرَاتِيسَ» يجوز أن تكون «جعل» بمعنى صيّر، وأن تكون بمعنى ألقى أي: تضعونه في كاغد. وهذه الجملة في محل نصب على الحال: إمَّا من «الكتاب»، وإمَّا من الهاء في «به»، كما تقدم في «نوراً وهدى»^(٣).

قوله «قَرَاتِيسَ» فيه ثلاثة [أوجه]، أحدها: أنه على حذف حرف الجر أي: في قراتيس وورق، فهو شبيه بالظرف المبهم فلذلك تَعَدَّى إليه الفعل بنفسه. والثاني: أنه على حذف مضاف أي: تجعلونه ذا قراتيس. والثالث: أنهم نَزَلُوهُ مِنْزَلَةَ الْقَرَاتِيسِ. وقد تقدم تفسير القراتيس^(٤)، والجملة من قوله «تبدونها» في محل نصب نعت لقراتيس، وأمَّا «تُخْفُونَ» فقال أبو البقاء^(٥): «إنها صفة أيضاً لها، وقدّر ضميراً محذوفاً أي: وتُخْفُونَ منها كثيراً». وأمَّا

(١) الكشف ١/٤٤٠.

(٢) البحر ٤/١٧٨.

(٣) من الآية ٩١ من الأنعام.

(٤) انظر إعرابه للآية ٧ من الأنعام.

(٥) الإملاء ١/٢٥٢.

- الأنعام -

مكي^(١) فقال: «وتُخْفُونَ» مبتدأ لا موضع له من الإعراب» انتهى، كأنه لما رأى خُلُوَ [هذه الجملة من ضمير]^(٢) يعود على «قراطيس» منع كونه صفة، وقد تقدم أنه مقدر أي: منها، وهو أولي. وقد جَوَزَ الواحد في «تبدون» أن يكون حالاً من ضمير «الكتاب» من قوله «تجعلونه قراطيس» على أن تجعل الكتاب القراطيس في المعنى لأنه مكتتبٌ فيها» انتهى. قوله: «على أن تجعل» اعتذارٌ عن مجيء ضميره مؤنثاً، وفي الجملة فهو بعيد أو ممتنع.

وقوله: «وَعُلِّمْتُمْ» يجوز أن يكون على قراءة الغيبة في «يجعلونه» وما عطف عليه مستأنفاً، وأن يكون حالاً، وإنما أتى به مخاطباً لأجل الالتفات، وأما على قراءة تاء الخطاب فهو حال، ومن اشترط «قد» في الماضي الواقع حالاً أضمرها هنا أي: وقد عُلِّمْتُمْ.

قوله: «قل الله» الجلالة يجوز فيها وجهان أحدهما: أن تكون فاعلةً بفعلٍ محذوف أي: قل أنزله، وهذا هو الصحيح للتصريح بالفعل في قوله «ليقولن خلقهن العزيز»^(٣). والثاني: أنه مبتدأ والخبر محذوفٌ تقديره: الله أنزله، ووجه مناسيته مطابقة الجواب للسؤال، وذلك أن جملة السؤال اسمية فلتكن جملة الجواب كذلك.

قوله: «في خوضهم يلعبون» يجوز أن يكون «في خوضهم» متعلقاً بـ «ذرهم»، وأن يتعلق بـ «يلعبون»، وأن يكون حالاً من مفعول «ذرهم»، وأن يكون حالاً من فاعل «يلعبون» فهذه أربعة أوجه، وأما «يلعبون» فيجوز أن يكون حالاً من مفعول «ذرهم»، ومن منع أن تتعدد الحال لواحدٍ لم يُجزَ حينئذ أن يكون «في خوضهم» حالاً من مفعول «ذرهم» بل يجعله: إما متعلقاً بـ «ذرهم» كما تقدم

(١) المشكل ٢٧٧/١.

(٢) ما بين معقوفين محروم في الأصل، أثبتناه من: ي.

(٣) الآية ٩ من الزخرف.

- الأنعام -

أوب «يَلْعَبُونَ» أو حالاً من فاعله، ويجوز أن يكون «يلعبون» حالاً من ضمير «خَوْضِهِمْ»، وجاز ذلك لأنه في قوة الفاعل لأن المصدر مضاف لفاعله؛ لأن التقدير: ذرهم يخوضوا لاعبين، وأن يكون حالاً من الضمير في «خَوْضِهِمْ» إذا جعلناه حالاً لأنه تضمّن معنى الاستقرار فتكون حالاً متداخلة.

آ. (٩٢) قوله تعالى: ﴿وهذا كتاب أنزلناه مبارك﴾: فيه دليل

على / تقدّم الصفة غير الصريحة على الصريحة. وأجيب عنه بأن «مبارك» [٣٣٢/ب] خبر مبتدأ مضمّر، وقد تقدّم تحقيق هذا في قوله «يقوم يحبهم»^(١)، وقال مكي^(٢)، «مصدّق الذي» نعت للكتاب على حذف التنوين لالتقاء الساكنين، و«الذي» في موضع نصب، وإن لم يُقدّر حذف التنوين كان «مصدق» خبراً بعد خير، و«الذي» في موضع خفض. وهذا الذي قاله غلط فاحش، لأن حذف التنوين إنما هو للإضافة اللفظية وإن كان اسم الفاعل في نية الانفصال، وحذف التنوين لالتقاء الساكنين إنما يكون في ضرورة أو ندور كقوله^(٣):

١٩٨٠ - ولا ذاكِرَ اللّٰهَ إلا قليلا

والنحويون كلهم يقولون في «هذا ضاربُ الرجل»: إن حذف التنوين للإضافة تخفيفاً، ولا يقول أحدٌ منهم في مثل هذا: إنه حُذِفَ التنوين لالتقاء الساكنين. وقدّم وصفه بالإنزال على وصفه بالبركة بخلاف قوله «وهذا ذكّرُ مبارك أنزلناه»^(٤) قالوا: لأن الأهم هنا وصفه بالإنزال إذ جاء عقيب إنكارهم أن يُنزل الله على بشرٍ من شيء بخلاف هناك، ووقعت الصفة الأولى جملة فعلية، لأن الإنزال يتجدّد وقتاً فوقتاً والثانية اسماً صريحاً، لأن الاسم يدلُّ

(١) الآية ٥٤ من المائدة.

(٢) ليس في «المشكل» شيء من هذا القول.

(٣) تقدم برقم ١٥٠٤.

(٤) الآية ٥٠ من الأنبياء.

- الأنعام -

على الثبوت والاستقرار، وهو مقصود هنا أي: بركته ثابتة مستقرة، و«مصدق» صفة أيضاً أو خبر بعد خبر على القول بأن مبارك خبر لمبتدأ مضمرة، ووقع صفةً للنكرة لأنه في نية الانفصال كقوله: «هذا عارضٌ مُمطرٌنا»^(١) [وقوله]^(٢):

١٩٨١- يا رَبِّ غَابِظْنَا لَوْ كَانَ يَعْرِفُكُمْ

وقال الواحدي: «ومبارك» خبر الابتداء فُصل بينهما بالجملة، والتقدير: وهذا كتاب مبارك أنزلناه، كقوله: «وهذا ذكرُ مبارك أنزلناه»^(٣) وهذا الذي ذكره لا يَتَمَسَّى إلا على أن قوله «مبارك» خبر ثانٍ لـ «هذا»، وهذا بعيدٌ جداً، وإذا سُلم ذلك فيكون «أنزلناه» عنده اعتراضاً على ظاهر عبارته، ولكن لا يُحتاج إلى ذلك، بل يجعل «أنزلناه» صفة لـ «كتاب»، ولا محذور حينئذٍ على هذا التقدير، وفي الجملة فالوجه ما قَدَّمْتُهُ لك من الإعراب.

قوله: «ولتندرن» قرأ الجمهور بقاء الخطاب للرسول عليه السلام، وأبو بكر^(٤) عن عاصم بياء الغيبة والضمير للقرآن، وهو الظاهر أي: ينذر بمواعظه وزواجره، ويجوز أن يعود على الرسول عليه السلام للعلم به. وهذه اللام فيها وجهان، أحدهما: هي متعلقة بـ «أنزلنا» عطفاً على مقدر، فقدَّره أبو البقاء^(٥): «ليؤمنوا ولتندرن»، وقدره الزمخشري^(٦) فقال: «ولتندرن» معطوف

(١) الآية ٢٤ من الأحقاف.

(٢) عجزه:

لا قى مُبَاعِدَةٌ مِنْكُمْ وَحُرْمَانَا

والبيت لجرير وهو في ديوانه ٥٩٥؛ والكتاب ٢١٢/١؛ والمقتضب ٢٢٧/٣؛

وابن يعيش ٥١/٣؛ والعيني ٣٦٤/٣؛ والمجم ٤٧/٢؛ والدرر ٥٦/٢.

(٣) الآية ٥٠ من الأنبياء.

(٤) السبعة ٢٦٣؛ والكشف ٤٤٠/١؛ والحجة ٢٦١؛ والنشر ٢٥١/٢؛ والبحر ١٧٩/٤.

(٥) الإملاء ٢٥٣/١.

(٦) الكشف ٣٥/٢.

- الأنعام -

على ما دلَّ عليه صفةُ الكتاب كأنه قيل: أنزلناه للبركات ولتصديق^(١) ما تقدّمه من الكتب والإنذار». والثاني: أنها متعلقة بمحذوف متأخر أي: ولتنذر أنزلناه.

وقوله: «أمّ القرئ» يجوز أن يكون من باب الحذف أي: أهل أمّ القرئ، وأن يكون من باب المجاز إطلاقاً للمحلّ على الحال، وأيهما أولى؟ أعني المجاز والإضمار، للناس في المسألة ثلاثة أقوال، تقدّم بيانها وهذا كقوله: «واسأل القرية»^(٢). وهناك وجه لا يمكن هنا: وهو أنه يمكن أن يكون السؤال للقرية حقيقةً ويكون ذلك معجزةً لنبي، وهنا لا يتأتى ذلك وإن كانت القرية أيضاً نفسها هنا تتكلم، إلا أن الإنذار لا يقع لعدم فائدته.

وقوله: «ومنّ حولها» عطف على «أهل» المحذوف أي: ولتنذر منّ حول أمّ القرئ، ولا يجوز أن يُعطف على «أمّ القرئ» إذ يلزم أن يكون المعنى: ولتنذر أهل منّ حولها، ولا حاجة تدعو إلى ذلك لأنّ «منّ حولها» يقبلون الإنذار. قال الشيخ^(٣): «ولم يحذف «منّ» فيعطف «حول» على «أمّ القرئ» وإن كان يصحّ من حيث المعنى لأنّ «حول» ظرف لا يتصرف، فلو عطف على «أمّ القرئ» لكان مفعولاً به لعطفه على المفعول به وذلك لا يجوز؛ لأنّ العرب لم تستعمله إلا ظرفاً».

قوله: «والذين يؤمنون بالآخرة» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه مرفوعٌ بالابتداء، وخبره «يؤمنون» ولم يتحدّ المبتدأ والخبر لتغاير متعلّقيهما، فلذلك جاز أن يقع الخبر بلفظ المبتدأ، وإلّا فيمتنع أن تقول: «الذي يقوم يقوم»، و«الذين يؤمنون يؤمنون»، وعلى هذا فذكرُ الفضلة هنا واجب، ولم يتعرض النحويون لذلك ولكن تعرّضوا لنظائره. والثاني: أنه منصوب عطفاً على

(١) الكشاف: لتصديق.

(٢) الآية ٨٢ من يوسف.

(٣) البحر ٤/١٧٩.

- الأنعام -

أم القرى أي: ولتنذر الذين آمنوا، فيكون «يؤمنون» حالاً من الموصول، وليست حالاً مؤكدة لما تقدم لك من تسويغ وقوعه خبراً وهو اختلاف المتعلق، والهاء في «به» تعود على القرآن أو على الرسول. «وهم على صلاتهم يحافظون» حال، وقدم «على صلاتهم» لأجل الفاصلة. وذكر أبو علي في «الروضة» أن أبا بكر قرأ «على صلواتهم» جمعاً^(١).

آ. (٩٣) قوله تعالى: ﴿كَذِبًا﴾: فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه مفعول «افترى» أي: اختلق كذباً وافتعله. الثاني: أنه مصدر له على المعنى أي: افترى افتراءً، وفي هذا نظر؛ لأن المعهود في مثل ذلك إنما هو فيما كان المصدر فيه نوعاً من الفعل نحو: «قعد القرفصاء» أو مرادفاً له كـ «قعدت جلوساً» [٣٣٣/]. أما / ما كان المصدر فيه أعم من فعله نحو: افترى كذباً وتقرّص قعوداً، فهذا غير معهود إذ لا فائدة فيه، والكذب أعم من الافتراء، وقد تقدم تحقيقه. الثالث: أنه مفعول من أجله أي: افترى لأجل الكذب. الرابع: أنه مصدر واقع موقع الحال أي: افترى حال كونه كاذباً وهي حال مؤكدة. وقوله «أوقال» عطف على افترى، و«إلى» في محل رفع لقيامه مقام الفاعل. وجوز أبو البقاء^(٢) أن يكون القائم مقام الفاعل ضمير المصدر قال: «تقديره: أوحى إليّ الوحي أو الإيحاء»، والأول أولى؛ لأن فيه فائدة جديدة بخلاف الثاني فإن معنى المصدر مفهوم من الفعل قبله.

قوله: «ولم يُوح إليه شيء» جملة جالية، وحذف الفاعل هنا تعظيماً له لأنّ الموحى هو الله تعالى. وقوله: «ومن قال» مجرور المحل لأنه نسق على «من» المجرور بـ «من» أي: وممن قال. وقد تقدّم نظير هذا الاستفهام في البقرة^(٣).

(١) قال أبو حيان في البحر ٤/ ١٨٠: «هي رواية خلف عن يحيى عن أبي بكر».

(٢) الإملاء ١/ ٢٥٣.

(٣) انظر إعرابه للآية ١٤٠، ١٤١ من البقرة.

- الأنعام -

وهناك سؤال وجوابه. وقرأ^(١) أبو حيوية: «سَأَنْزِلُ» مضعفاً. وقوله: «مثل» يجوز فيه وجهان أحدهما: أنه منصوبٌ على المفعول به أي: سأنزل قرآناً مثل ما أنزل الله، و«ما» على هذا موصولة اسمية أو نكرة موصوفة أي: مثل الذي أنزله أو مثل شيء أنزله. والثاني: أن يكون نعتاً لمصدر محذوف تقديره: سأنزل إنزالاً مثل ما أنزل الله، و«ما» على هذا مصدرية أي: مثل إنزال الله، و«إذ» منصوبٌ بـ «ترئى»، ومفعول الرؤية محذوف أي: ولوترئى الكفار أو الكذبة، ويجوز أن لا يُقدَّر لها مفعول أي: ولو كنت من أهل الرؤية في هذا الوقت، وجواب «لو» محذوف أي: لرأيتَ أمراً عظيماً. و«الظالمون» يجوز أن تكون فيه أل للجنس، وأن تكون للعهد، والمراد بهم مَنْ تقدّم ذكره من المشركين واليهود والكذبة المفترين.

و «في غَمَرَاتِ الموت» خبر المبتدأ، والجملة في محل خفض بالظرف. والغَمَرَات: جمع غَمْرَة وهي الشدة المفضعة، وأصلها مِنْ غَمْرَة الماء إذا ستره، كأنها تستر بغممها وتنزل به، قال^(٢):

١٩٨٢- ولا يُنْجِي مِنَ الْغَمَرَاتِ إِلَّا بَرَآكُ الْقِتَالِ أَوْ الْفِرَارُ
وتجمع على غَمْر كَعَمْرَة وَعُمْر، قال^(٣):

١٩٨٣- وحان لتالك الغمّر انقشاع

ويروى «انحسار». وقال الراغب^(٤): «أصل الغمّر إزالة أثر الشيء،

(١) البحر ١٨١/٤.

(٢) البيت لبشر بن أبي خازم وهو في ديوانه ٧٩؛ والطبري ٥٣٨/١١؛ وابن عيش ٥٠/٤؛ والسان: برك؛ والخزانة ٣٥٩/٣. البراكاء: الثبات في الحروب.

(٣) تقدم برقم ٣٧٠.

(٤) المفردات ٣٦٥.

- الأنعام -

ومنه قيل للماء الكثير الذي يزيل أثر سيله غَمْرٌ وغامِرٌ، وأنشد غيرُ الراغب على غامر^(١):
١٩٨٤ - نصفَ النهارِ الماءُ غامِرُهُ ورفيقُه بالغيب لا يدري
ثم قال: «والغَمْرَةُ معظمُ الماءِ لَسْتَرها مَقْرَها، وجُعِلت مثلاً للجَهالة التي
تغمر صاحبها». والغَمْرُ: الذي لم يجربْ الأمورَ وجمعه أغمار، والغَمْرُ:
- بالكسر -^(٢) الحقد، والغَمْرُ بالفتح الماء الكثير، والغَمْرُ بفتح الغين والميم
ما يغمر من رائحة الدسم سائر الروائح، ومنه الحديث: «من بات وفي يديه
غَمْرٌ»^(٣)، وغَمِرَت يده وغَمِرَ عَرَضُه دنسٌ، ودخلوا في غَمارِ الناسِ وخمارهم،
والغُمْرَةُ ما يُطلى به من الزَّعفرانِ، ومنه قيل للقدح الذي يُتناول به الماء:
غُمْرٌ، وفلان مغامِرٌ: إذا رمى بنفسه في الحرب: إمّا لتوغُّله وخوضه فيه، وإمّا
لتصور الغمارة منه.

قوله: «والملائكة باسطو» جملة في محل نصب على الحال من الضمير
المستكن في قوله «في غمرات» و«أيديهم» خفض لفظاً وموضعه نصب،
وإنما سقطت النون تخفيفاً.

قوله: «أخرجوا» منصوب المحل بقول مضمر، والقول يُضمَر كثيراً
تقديره: يقولون: أخرجوا، كقوله: «يَدْخُلون عليهم من كل باب سلامٌ
عليكم»^(٤) أي: يقولون: سلامٌ عليكم، وذلك القول المضمر في محل نصبٍ
على الحال من الضمير في «باسطو».

(١) البيت للأعشى وليس في ديوانه، وهو في أدب الكاتب ٢٧٨؛ وشرح أدب الكاتب
٢٧٩؛ وأمالى الشجري ١٩٠/٢؛ وابن يعيش ٦٥/٢؛ والمغني ٥٥٩؛ ووصف المباني
٤١٩؛ والأشموني ١٩٢/٢؛ والهمع ٢٤٦/١؛ وشواهد المغني ٨٧٨؛ والخزانة
٢٣٣/٣؛ والدرر ٢٠٣/١؛ ونصف: انتصف، والبيت في وصف غائص لطلب اللؤلؤ.

(٢) ضبطت في مطبوعة الراغب بالفتح.

(٣) رواه ابن ماجه: الأطمعة ٢٢ (١٠٩٦/٢)؛ أحمد ٢٦٣/٢.

(٤) الآية ٢٣ من الرعد.

- الأنعام -

قوله: «اليوم تُجْزَوْنَ» في هذا الظرف وجهان، أحدهما: أنه منصوب بـ «أُخْرِجُوا» بمعنى أخرجوها من أبدانكم، فهذا القول في الدنيا، ويجوز أن يكونَ في يوم القيامة، والمعنى: خلَّصوا أنفسكم من العذاب، فالوقف على قوله «اليوم». والابتداءُ بقوله «تجزون عذاب الهون». والثاني: أنه / منصوب [ب/٣٣٣] بتُجْزَوْنَ، والوقف حينئذ على «أنفسكم»، والابتداء بقوله «اليوم» والمراد باليوم يحتمل أن يكون وقت الاحتضار وأن يكون يوم القيامة، و«عذاب» مفعول ثان والأول قائم مقام الفاعل، والهون: الهوان، قال تعالى: «أَيُّمَسِكُهُ عَلَى هُونٍ»^(١)، وقال ذو الإصبع^(٢):

١٩٨٥- اذْهَبْ إِلَيْكَ فَمَا أُمِّي بِرَاعِيَةٍ
ترعى المَخَاضَ ولا أَعْضِي عَلَى الْهُونِ

وقالت الخنساء^(٣):

١٩٨٦- يُهَيِّنُ النَفُوسَ وَهُونَ النَفْوِ سِرَ يَوْمَ الكَرِيهَةِ أَبْقَى لَهَا
وأضاف العذاب إلى الهون إيداناً بأنه متمكن فيه، وذلك أنه ليس كلُّ عذابٍ يكون فيه هون، لأنه قد يكون على سبيل الزجر والتأديب، ويجوز أن يكون من باب إضافة الموصوف إلى صفته، وذلك أن الأصل: العذاب الهون، وصفه به مبالغة ثم أضافه إليه على حدِّ إضافته في قولهم: بقلة الحمقاء ونحوه. ويدل على أن الهون بمعنى الهوان قراءة^(٤) عبدالله وعكرمة له كذلك.

قوله: «بما كنتم» «ما» مصدرية أي: بكونكم قائلين غير الحق وكونكم مستكبرين. والباء متعلقة بتُجْزَوْنَ أي بسببه. و«غير الحق» نصبه من وجهين،

(١) الآية ٥٩ من النحل.

(٢) البيت في تفسير الطبري ٥٤٢/١١؛ والأمازي ٢٥٦/١؛ واللسان: هون.

(٣) ديوانها ٢١٥؛ والطبري ٥٤٢/١١؛ واللسان: هون.

(٤) البحر ١٨١/٤.

- الأنعام -

أحدهما: أنه مفعول به أي: تذكرون غير الحق. والثاني: أنه نعت مصدرٍ محذوفٍ أي: تقولون القول غير الحق. وقوله: «وكنتم» يجوز فيه وجهان، أحدهما: وهو الظاهر - أنه عطف على «كنتم» الأولى فتكون صلة لـ «ما» كما تقدم. والثاني: أنها جملة مستأنفة سبقت للإخبار بذلك. و«عن آياته» متعلق بخبر كان، وقُدِّم لأجل الفواصل.

أ. (٩٤) قوله تعالى: ﴿فَرَادَى﴾: منصوب على الحال من فاعل «جئتمونا»، وجئتمونا فيه وجهان، أحدهما: أنه بمعنى المستقبل أي: تجيئوننا، وإنما أبرزه في صورة الماضي لتحققه كقوله تعالى: «أتى أمر الله»^(١) و«نادى أصحاب الجنة»^(٢). والثاني: أنه ماضٍ والمراد به حكاية الحال بين يدي الله تعالى يوم يقال لهم ذلك، فذلك اليوم يكون مجيئهم ماضياً بالنسبة إلى ذلك اليوم. واختلف الناس في «فَرَادَى» هل هو جمع أم لا؟ والقائلون بأنه جمع اختلفوا في مفرده، فقال الفراء^(٣): «فَرَادَى جمع فَرْد وفريد وفَرْد وفَرْدان» فجوز أن يكون جمعاً لهذه الأشياء. وقال ابن قتيبة^(٤): «هو جمع فَرْدان كسُكران وسُكاري، وعُجلان وعُجالي». وقال قوم: هو جمع فريد كرديف ورْدافى، وأسير وأسارى، قاله الراغب^(٥)، وقيل: هو جمع فَرْد بفتح الراء، وقيل بسكونها، وعلى هذا فالْفُه للتأنيث كالف سُكاري وأسارى، فَمِنْ ثَمَّ لم ينصرف، وقيل: هو اسم جمع؛ لأنَّ فَرْداً لا يجمع على فَرَادَى، وقول من قال: إنه جمع له وإنما يريد في المعنى، ومعنى فَرَادَى: فرداً فرداً، فإذا قلت: جاء القوم فَرَادَى فمعناه واحداً واحداً، قال الشاعر^(٦):

(١) الآية ١ من النحل

(٢) الآية ٤٤ من الأعراف.

(٣) لم يشر إلى ذلك في معاني القرآن.

(٤) تفسير غريب القرآن ١٥٧.

(٥) المفردات ٣٧٥.

(٦) تقدم برقم ٢٣٥.

- الأنعام -

١٩٨٧- ترى النُّعْرَاتِ الزُّرُقَ تحت لَبَانِه

فُرَادَى ومثْنَى أَنْقَلَّتْهَا صَوَاهِلُهُ

ويقال: فَرِدٌ يَفْرُدُ فُرُوداً فهو فَارِدٌ وأفردته أنا، ورجل أفرد وامرأة فرداء كأحمر وحمراء، والجمع على هذا فُرْدٌ كحُمْرٍ، ويقال في فرادى: فُرَادٌ على زِنَةِ فُعالٍ فينصرف، وهي لغة تميم، وبها قرأ^(١) عيسى بن عمر وأبو حيوة: «ولقد جِئْتُمونا فُرَاداً» وقال أبو البقاء^(٢) «وقرىء في الشاذ بالتونين على أنه اسم صحيح، يقال في الرفع فُرَادٌ مثل نُوامٍ ورجال^(٣)» وهو جمع قليل انتهى، ويقال أيضاً: «جاء القوم فُرَادَ» غير منصرف فهو كأحد ورُبَاعٍ في كونه معدولاً صفة، وهي قراءة شاذة هنا^(٤). وروى^(٥) خارجة عن نافع وأبي عمرو كليهما أنهما قرآ «فُرْدَى» مثل سَكْرَى اعتباراً بتأنيث الجماعة كقوله تعالى: «وترى الناس سَكْرَى وما هم بسَكْرَى»^(٦) فهذه أربع قراءات: المشهورة فرادى، وثلاث في الشاذ: فُرَاداً كرجال، فُرَادَ كأحد، وفُرْدَى كسكرى.

قوله: «كما خَلَقْنَاكُمْ» في هذه الكاف أوجه، أحدها: أنها منصوبة المحل على الحال من فاعل «جئتمونا»، فَمَنْ أجاز تعدد الحال أجاز ذلك من غير تأويل، وَمَنْ منع ذلك جَعَلَ الكاف بدلاً من «فُرَادَى». الثاني: أنها في محل نصب نعتاً لمصدرٍ محذوف أي: مجيئنا مثل مجيئكم يوم خلقناكم، وقدّره مكي^(٧): «منفردين انفراداً / مثل حالكم أول مرة» والأول أحسن [أ/٣٣٤]

(١) المشكل لمكي ٢٧٨/١؛ والبحر ١٨٢/٤.

(٢) الإملاء ٢٥٣/١.

(٣) هذا اللفظ لا معنى له أورده للوزن.

(٤) ذكرها صاحب البحر ١٨٢/٤ من دون نسبة. وقال في الشواذ ٣٩ «حكاه أبو معاذ».

(٥) الشواذ ٣٨.

(٦) الآية ٢ من الحج وهي قراءة حمزة والكسائي. السبعة ٤٣٤.

(٧) المشكل ٢٧٨/١.

- الأنعام -

لأن دلالة الفعل على المصدر أقوى من دلالة الوصف عليه. الثالث: أن الكاف في محل نصب على الحال من الضمير المستكن في فرادى أي: مشبهين ابتداء خلقكم، كذا قدره أبو البقاء^(١)، وفيه نظر؛ لأنهم لم يشبهوا بابتداء خلقهم، وصوابه أن تقدر مضافاً أي: مُشَبَّهةً حالكم حال ابتداء خلقكم.

قوله «أول مرة» منصوب على ظرف الزمان والعامل فيه: خلقناكم، و«مرة» في الأصل مصدر ل: مَرَّيْمُرٌ مَرَّةً، ثم اتسع فيها فصارت زماناً، قال أبو البقاء^(٢): «وهذا يدل على قوة شبه الزمان، بالفعل». وقال الشيخ^(٣): «وانتصب «أول مرة» على الظرف أي: أول زمان، ولا يتقدّر أول خلق، لأنّ أول خَلْقٍ يَسْتَدْعِي خَلْقاً ثانياً، ولا يخلق ثانياً إنما ذلك إعادة لا خَلْقٌ». يعني أنه لا يجوز أن تكون المَرَّةُ على بابها من المصدرية، ويقدر أول مرة من الخلق لما ذكر.

قوله: «وَتَرَكْتُمْ» فيها وجهان، أحدهما: أنها في محل نصب على الحال من فاعل «جِئْتُمُونَا»، و«قد» مضمرة على رأي، أي: وقد تركتم. والثاني: أنها لا محل لها لاستثناها، و«ما» مفعولة بـ«ترك»، و«مَنْ» موصولة اسمية، ويضعف جعلها نكرة موصوفة والعائد محذوف أي: ما خولناكموه، و«ترك» هنا متعدية لواحد لأنها بمعنى التخليّة، ولو ضُمَّنْتَ معنى صِيرَ تَعَدَّتْ لاثنين، و«خَوْلَ» يتعدى لاثنين لأنه بمعنى أعطى ومَلَّك.

والخَوْلُ: ما أعطاه الله من النعم، قال أبو النجم^(٤):

(١) الإملاء ٢٥٣/١.

(٢) الإملاء ٢٥٤/١.

(٣) البحر ١٨٢/٤.

(٤) البيت في اللسان: «خول».

١٩٨٨ - كَوْمُ الدَّرَى مِنْ خَوْلِ الْمُخَوْلِ.

فمعنى خَوْلْتَهُ كذا: مَلَكَتَهُ الخَوْلُ فيه، كقولهم: مَوْلَتْهُ أي: مَلَكَتَهُ المال، وقال الراغب^(١): «والتخويل في الأصل: إعطاء الخَوْل، وقيل: إعطاء ما يصير له خَوْلًا، وقيل: إعطاء ما يحتاج أن يتعهدده، من قولهم: فلانُ خالُ مالٍ وخائلُ مالٍ، أي: حسن القيام عليه».

وقوله: «وراء ظهوركم» متعلق «بتركتكم» ويجوز أن يضمّن «ترك» هنا معنى صَيَّرَ فيتعدى لاثنين أولهما الموصول، والثاني: هذا الطرف فيتعلّق بمحذوف أي: وصيّرتم الترك الذي خولناكموه كائناً وراء ظهوركم.

قوله: «وما نرى» الظاهر أنها المتعدية لواحد فهي بصرية، فعلى هذا يكون «معكم» متعلقاً بنرى، ويجوز أن يكون بمعنى علم، فيتعدى لاثنين، ثانيهما هو الطرف فيتعلّق بمحذوف أي: ما نراهم كائنين معكم أي: مصاحبكم، إلا أن أبا البقاء^(٢) استضعف هذا الوجه وهو كما قال؛ إذ يصير المعنى: وما يعلم شفاعتكم معكم، وليس المعنى عليه قطعاً. وقال أبو البقاء^(٣): «ولا يجوز أن يكون - أي معكم - حالاً من الشفعاء، إذ المعنى يصير أن شفاعتكم معهم ولا نراهم» وفيما قاله نظر لا يخفى: وذلك أن النفي إذا دخل على ذات بقيد ففيه وجهان أحدهما: نفي تلك الذات بقيدها، والثاني نفي القيد فقط دون نفي الذات، فإذا قلت: «ما رأيت زيداً ضاحكاً» فيجوز أنك لم ترَ زيداً البتة، ويجوز أنك رأيت من غير ضحك فكذا هنا، إذ التقدير: وما نرى شفاعتكم مصاحبكم، يجوز أن لم يروا الشفعاء البتة ويجوز أن يروهم دون مصاحبهم لهم، فمن أين يلزم أنهم يكونون معهم

(١) المفردات ١٦٣.

(٢) الإملاء ٢٥٤/١.

(٣) الإملاء ٢٥٤/١.

- الأنعام -

ولا يرونهم من هذا التركيب؟ وقد تقدّم تحقيق هذه القاعدة في أوائل البقرة وفي قوله «لا يسألون الناس إلحافاً»^(١).

و «أنهم»^(٢) سادَّ مَسَدَّ المفعولين لـ «زعم»، و «فيكم» متعلق بنفس شركاء، والمعنى: الذين زعتم أنهم شركاء لله فيكم أي: في عبادتكم أو في خلقكم لأنكم أشركتموهم / مع الله في عبادتكم وخلقكم. وقيل «في» بمعنى «عند» ولا حاجة إليه. وقيل: المعنى أنهم يتحملون عنكم نصيباً من العذاب أي: شركاء في عذابكم إن كنتم تعتقدون فيهم أنكم إذا أصابكم نائبة شاركوكم فيها.

قوله: «بينكم»^(٣) قرأ نافع والكسائي وعاصم في رواية حفص عنه: «بينكم» نصباً، والباقون: «بينكم» رفعاً. فأما القراءة الأولى ففيها سبعة أوجه، أحسنها: أن الفاعل مضمَر يعود على الاتصال، والاتصال وإن لم يكن مذكوراً حتى يعود عليه ضمير لكنه تقدّم ما يدل عليه وهو لفظ «شركاء»، فإن الشركة تُشعر بالاتصال، والمعنى: لقد تقطع الاتصال بينكم فانصب «بينكم» على الظرفية. الثاني: أن الفاعل هو «بينكم» وإنما بقي على حاله منصوباً حملاً له على أغلب أحواله وهو مذهب الأخفش^(٤)، وجعلوا من ذلك أيضاً قوله «يُفَصِّلُ بينكم»^(٥) فيمن بناه للمفعول، وكذا قوله تعالى: «ومنا دون ذلك»^(٦) قال الواحدي: «كما جرى في كلامهم منصوباً ظرفاً، تركوه على ما يكون عليه في أكثر الكلام» ثم قال: - في قوله ومنا دون ذلك - فدون في موضع رفع

(١) الآية ٢٧٣ من البقرة.

(٢) من قوله تعالى: «زعمتم أنهم فيكم شركاء».

(٣) انظر: السبعة ٢٦٣؛ الكشف ٤٤٠/١؛ النشر ٢٥١/٢؛ والحجة ٢٦١؛ والبحر ١٨٢/٤.

(٤) ليس في كتابه «معاني القرآن» إشارة إلى ذلك.

(٥) الآية ٣ من الممتحنة وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبو عمرو. السبعة ٦٣٣.

(٦) الآية ٣٣ من الجن.

- الأنعام -

عنده، وإن كان منصوب اللفظ، ألا ترى أنك تقول: منا الصالحون ومنا الطالحون».

إلا أن الناس لما حَكَّوا هذا المذهب لم يتعرَّضوا لبناء هذا الظرف بل صرَّحوا بأنه معرب منصوب، وهو مرفوعُ المحل، قالوا: وإنما بقي على نصبه اعتباراً بأغلب أحواله. وفي كلام الشيخ^(١) لَمَّا حكى مذهب الأخفش ما يصرح بأنه مبنيٌّ فإنه قال: «وخرَّجه الأخفش على أنه فاعل ولكنه مبني حملاً على أكثر أحوال هذا الظرف. وفيه نظر لأن ذلك لا يصلح أن يكون علة للبناء، وعلل البناء محصورة ليس هذا منها، ثم قال الشيخ^(٢): «وقد يقال لإضافته إلى مبني كقوله: «ومنا دون ذلك»^(٣) وهذا ظاهر في أنه جعلَ حَمَله على أكثر أحواله علةً لبنائه كما تقدم.

الثالث: أن الفاعل محذوف، و«بينكم» صفة له قامت مقامه، تقديره: لقد تقطع وصلٌ بينكم، قاله أبو البقاء^(٤)، وردَّه الشيخ^(٥) بأنَّ الفاعل لا يُحذف، وهذا غيرُ ردٍّ عليه، فإنه يعني بالحذف عدم ذكره لفظاً، وأن شيئاً قام مقامه فكأنه لم يُحذف. وقال ابن عطية^(٦): «ويكون الفعل مسنداً إلى شيء محذوف، أي: لقد تقطع الاتصال بينكم والارتباط ونحو هذا»، وهذا وجهٌ واضح، وعليه فسَّر الناس. وردَّه الشيخ بما تقدَّم. ويُجاب عنه بأنه عبر بالحذف عن الإضمار لأن كلاً منهما غير موجود لفظاً. الرابع: أن «بينكم» هو الفاعل، وإنما بُني لإضافته إلى غير متمكن كقوله تعالى: «إِنَّ لِحَقِّ مِثْلِ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ»^(٧) ففتح

(١) البحر ٤/١٨٢.

(٢) البحر ٤/١٨٣.

(٣) الآية ١١ من الجن.

(٤) الإملاء ١/٢٥٤.

(٥) البحر ٤/١٨٣.

(٦) المحرر ٦/١١٣.

(٧) الآية ٢٣ من الذاريات.

- الأنعام -

«مثل» وهو تابع لـ «حق» المرفوع، ولكنه بُني لإضافته إلى غير متمكن، وسيأتي في مكانه. ومثله قول الآخر^(١):

١٩٨٩- تَتَدَاعَى مَنخِرَاهُ بَدَمٍ مِثْلَ مَا أَثْمَرَ حُمَاضُ الْجَبَلِ

بفتح «مثل» مع أنها تابعة لـ «دم»، ومثله قول الآخر^(٢):

١٩٩٠- لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ

حمامة في غصون ذات أوقال

بفتح «غير» وهي فاعل «يمنع»، ومثله قول النابغة^(٣):

١٩٩١- أَتَانِي آيَاتُ اللَّعْنِ أَنْكَ لُمْتَنِي

وتلك التي تَسْتَكُّ مِنْهَا الْمَسَامِعُ

مقالة أَنْ قَدْ قَلَّتْ سَوْفَ أَنَالُهُ

وذلك مِنْ تَلْقَاءِ مِثْلِكَ رَائِعُ

فمقالة بدل من «أنك لمتني» وهو فاعل، والرواية بفتح تاء «مقالة» لإضافتها إلى أَنْ وما في حيزها.

الخامس: أن المسألة من باب الإعمال، وذلك أن «تَقَطَّعَ» و«ضَلَّ» كلاهما يتوجَّهان على «ما كنتم تزعمون» كلُّ منهما يطلبه فاعلاً، فيجوز أن تكون المسألة من باب إعمال الثاني، وأن تكون من إعمال الأول، لأنه ليس هنا قرينة تُعيِّن ذلك، إلا أنك قد عرفت مما تقدّم أن مذهب البصريين اختيار

(١) لم أهد إلى قائله، وهو في المقرب ١٠٢/١؛ وابن يعيش ١٣٥/٨؛ واللسان: حمض؛ وورصف المباني ٣١٢.

(٢) البيت لأبي قيس بن الأسلت، وهو في الكتاب ٣٦٩/١؛ وأمالى الشجري ٤٦/١؛ ابن يعيش ٨٠/٣؛ والخزانة ٤٥/٢؛ والهمع ٢١٩/١؛ والدرر ١٨٨/١؛ واللسان: وقل.

(٣) ديوانه ١١١؛ والمعنى ٦٧٣. والرائع: المفرع.

- الأنعام -

إعمال الثاني، ومذهب الكوفيين بالعكس، وقد تقدّم تقرير ذلك في البقرة، فعلى اختيار البصريين يكون «ضَلَّ» هو الرفع لـ «ما كنتم تزعمون» واحتاج الأول لفاعل فأعطيناه ضميره فاستتر فيه، وعلى اختيار الكوفيين يكون «تقطع» هو الرفع لـ «ما كنتم تزعمون»، وفي «ضَلَّ» ضميره فاعلاً به، وعلى كلا القولين فـ «بينكم» منصوبٌ على الظرف وناصبه «تقطع».

السادس: أن الظرف صلة لموصول محذوف تقديره: تقطع ما بينكم، فحذف الموصول وهو «ما» وقد تقدّم أن ذلك رأي الكوفيين، وتقدّم ما استشهدوا به عليه من القرآن وأبيات العرب، واستدل القائل / بذلك بقول [٣٣٥/] الشاعر^(١):

١٩٩٢- يُدِيرُونِي عَنِ سَالِمٍ وَأُدِيرُهُمْ
وَجِلْدَةٌ بَيْنَ الْأَنْفِ وَالْعَيْنِ سَالِمٌ
ويقول الآخر^(٢):

١٩٩٣- مَا بَيْنَ عَوْفٍ وَإِبْرَاهِيمَ مِنْ نَسَبٍ
إِلَّا قَرَابَةٌ بَيْنَ الزَّنَجِ وَالرُّومِ
تقديره: وجلدة ما بين، وإلا قرابة ما بين، ويدل على ذلك قراءة عبدالله ومجاهد والأعمش: «لقد تقطع ما بينكم».

السابع: قال الزمخشري^(٣): «لقد تقطع بينكم: لقد وقع التقطع بينكم، كما تقول: جمع بين الشيئين، تريد أوقع الجمع بينهما على إسناد الفعل إلى مصدره بهذا التأويل» انتهى. قوله: «بهذا التأويل» قولٌ حسن: وذلك أنه لو أضمر في «تقطع» ضمير المصدر المفهوم منه لصار التقدير: تقطع التقطع بينكم، وإذا تقطع التقطع بينهم حصل الوصل، وهو ضد

(١) البيت لأبي الأسود وهو في ديوانه ٢٥٠.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) الكشاف ٣٦/٢.

- الأنعام -

المقصود فاحتاج أن قال: إن الفعل أسند إلى مصدره بالتأويل المذكور. إلا أن الشيخ اعترض فقال^(١): «وظاهره أنه ليس بجيد، وتحريره أنه أسند الفعل إلى ضمير مصدره فأضممه فيه، لأنه إن أسنده إلى صريح المصدر فهو محذوف، ولا يجوز حذف الفاعل، ومع هذا التقدير فليس بصحيح؛ لأن شرط الإسناد مفقود فيه وهو تغاير الحكم والمحكوم عليه» يعني أنه لا يجوز أن يتحد الفعل والفاعل في لفظ واحد من غير فائدة لا تقول: قام القائم ولا قعد القاعد فتقول: إذا أسند الفعل إلى مصدره: فأماً إلى مصدره الصريح من غير إضمار فيلزم حذف الفاعل، وأماً إلى ضميره فيبقى تقطع التقطع، وهو مثل: قام القائم، وذلك لا يجوز مع أنه يلزم عليه أيضاً فساد المعنى كما تقدم من أنه يلزم أن يحصل لهم الوصل» وهذا الذي أورده الشيخ وقرّره من كلامه حتى فهم لا يرد؛ لما تقدم من قول الزمخشري على إسناد الفعل إلى مصدره بهذا التأويل، وقد تقدم ذلك التأويل.

وأما القراءة الثانية^(٢) ففيها ثلاثة أوجه، أحدها: أنه أوسع في هذا الظرف، فأسند الفعل إليه فصار اسماً كسائر الأسماء المتصرف فيها، وبدل على ذلك قوله تعالى: «ومن بيننا وبينك حجاب»^(٣) فاستعمله مجروراً بـ «من» وقوله تعالى «فراق بيني وبينك»^(٤) «مجمّع بينهما»^(٥) «شهادة بينكم»^(٦) وحكى سيبويه^(٧): «هو أحمر بين العينين» وقال عنترة^(٨):

(١) البحر ٤/١٨٣.

(٢) أي: برفع بينكم.

(٣) الآية ٥ من فصلت.

(٤) الآية ٧٨ من الكهف.

(٥) الآية ٦١ من الكهف.

(٦) الآية ١٠٦ من المائدة.

(٧) الكتاب ١/١٠٠.

(٨) ديوانه ١٩٩؛ شرح التبريزي على المعلقات ٢٨١. أقص: أكرس. والصلم: القطع من الأصل، النسب: الظفر.

- الأنعام -

١٩٩٤- وكانما أقص الإكام عشيّة بقريب بين المنسّمين مُصلّم
وقال مهلهل^(١):

١٩٩٥- كأنّ رماحنا أشطان بئرٍ بعيدة بين جاليها جرورٍ
فقد استُعْمِلَ في هذه المواضع كلها مضافاً إليه متصرفاً فيه فكذا هنا،
ومثله قوله^(٢):

١٩٩٦- وجلدّة بين الأنف والعين سالم
وقوله^(٣):

١٩٩٧- إلا قرابةً بين الزنج والروم
وقوله^(٤):

١٩٩٨- ولم يترك النبلُ المخالفُ بينها
أخاً لاح [قد] يُرجى وما ثورة الهندِ
يروى برفع «بينها» وفتحه على أنه فاعل لـ«مخالف»، وإنما بني لإضافته
إلى مبنيّ، ومثله في ذلك: أمام ودون كقوله^(٥):
١٩٩٩- فَعَدَّتْ كِلا الفَرَجَيْنِ تحسب أنّه
مَوَلَى المخافة خَلْفُها وأمامها

(١) أمالي القالي ١٣٢/٢؛ ومجالس العلماء ١٤٣؛ والمحتسب ١٩٠/٢؛ واللسان: بين.
والجال: ناحية البشر، والجرور: البعيدة.

(٢) تقدم برقم ١٩٩٢.

(٣) تقدم برقم ١٩٩٣.

(٤) لم أقف عليه، وفي الشطر الثاني نظر.

(٥) البيت من معلقة لبسّد، وهو في الكتاب ٢٠٢/١؛ والمقتضب ١٠٢/٣؛ وابن يعيش

٤٤/٢؛ شذور الذهب ١٣٢؛ الهمع ٢١٠/١؛ والدرر ١٧٨/١؛ واللسان: كلا.

برفع أمام، وقوله^(١):

٢٠٠٠ - ألم ترَ أَنِي قَدْ حَمَيْتُ حَقِيقَتِي

وَبِأَشْرُتُ حَدَّ الْمَوْتِ وَالْمَوْتُ دُونُهَا

برفع «دون»: الثاني: أن «بين» اسمٌ غير ظرف، وإنما معناها الوصل

أي: لقد تَقَطَّعَ وصلكم. ثم للناس بعد ذلك عبارتان تؤذن بأن «بين» مصدر

بان يبين يبيناً بمعنى بُعد، فيكون من الأضداد أي إنه مشترك اشتراكاً لفظياً

يُستعمل للوصل والفراق كالجَوْن للأسود والأبيض، ويُعزى هذا لأبي عمرو

وابن جني والمهدوي والزهراوي، وقال أبو عبيد: / «وكان أبو عمرو يقول: [٣٣٥/ب]

معنى تَقَطَّعَ بينكم: تَقَطَّعَ وصلكم، فصارت هنا اسماً من غير أن يكون معها

«ما». وقال الزجاج^(٢): «والرفع أجود، ومعناه: لقد تَقَطَّعَ وَصَلْكُمْ»، فقد

أطلقوا^(٣) هؤلاء أن «بين» بمعنى الوصل، والأصل في الإطلاق الحقيقة.

إلا أن ابن عطية^(٤) طعن فيه وزعم أنه لم يُسمع من العرب «البين»

بمعنى الوصل، وإنما انتزع ذلك من هذه الآية، وأنه أريد بالبين الافتراق،

وذلك مجازاً عن الأمر البعيد، والمعنى: لقد تَقَطَّعَت المسافة بينكم لطولها

فعبّر عن ذلك بالبين. قلت: فظاهر كلام ابن عطية يؤذن بأنه فهم أنها بمعنى

الوصل حقيقة، ثم زده بكونه لم يُسمع من العرب، وهذا منه غير مُرَضٍ، لأن

أبا عمرو وأبا عبيد وابن جني والزهراوي والمهدوي والزجاج أئمة يُقبل قولهم.

وقوله: «وإنما انتزع من هذه الآية» ممنوعٌ بل ذلك مفهوم من لغة العرب،

ولو لم يكن ممن نقلها إلا أبو عمرو لكفى به، وعبارته تؤذن بأنه مجاز، ووجه

(١) تقدم برقم ٢٧٦.

(٢) معاني القرآن ٢/٣٠٠.

(٣) كذا على لغة أكلوني البراغيث.

(٤) المحرر ٦/١١٢.

- الأنعام -

المجاز كما قاله الفارسي^(١): أنه لَمَّا استعمل «بين» مع الشئيين المتلابسين في نحو: «بيني وبينك شركة»، وبيني وبينك رحم وصدقة» صارت لاستعمالها في هذه المواضع بمعنى الوصلة، وعلى خلاف الفرقة، فلهذا جاء لقد تقطع وصلكم». وإذا تقرّر هذا فالقول بكونه مجازاً أولى من القول بكونه مشتركاً، لأنه متى تعارض الاشتراك والمجاز فالمجاز خير منه عند الجمهور.

وقال أبو علي^(٢) أيضاً: «ويدل على أن هذا المرفوع هو الذي استعمل ظرفاً أنه لا يخلو من أن يكون الذي هو ظرف أتسع فيه، أو يكون الذي هو مصدر، فلا يجوز أن يكون هذا القسم لأن التقدير يصير: لقد تقطع افتراقكم، وهذا خلاف القصد والمعنى، ألا ترى أن المراد: وصلكم وما كنتم تتألفون عليه. فإن قلت: كيف جاز أن يكون بمعنى الوصل وأصله الافتراق والتباين؟ قيل: إنه لما استعمل مع الشئيين المتلابسين في نحو: «بيني وبينك شركة»، فذكر ما قدّمته عنه من وجه المجاز إلى آخره.

وأجاز أبو عبيد والزجاج^(٣) وجماعة قراءة الرفع. قال أبو عبيد: «وكذلك نقرؤها بالرفع لأننا قد وجدنا العرب تجعل «بين» اسماً من غير ما، ويصدق ذلك قوله تعالى: «بلغنا مجمع بينهما»^(٤) فجعل «بين» اسماً من غير ما، وكذلك قوله: «هذا فراقُ بيني وبينك»^(٥) قال: «وقد سمعناه في غير موضع من أشعارها» ثم ذكر ما ذكرته عن أبي عمرو بن العلاء، ثم قال: «وقرأها الكسائي نصباً، وكان يعتبرها بحرف عبدالله «لقد تقطع ما بينكم». وقال

(١) الحجة (خ) ٤١٨/٢.

(٢) الحجة (خ) ٤١٦/٢.

(٣) معاني القرآن ٣٠٠/٢.

(٤) الآية ٦١ من الكهف.

(٥) الآية ٧٨ من الكهف.

- الأنعام -

الزجاج^(١): «والرفعُ أجودُ والنصبُ جائزُ، والمعنى: لقد تقطع ما كان من الشركة بينكم». الثالث: أن هذا كلام محمول على معناه إذ المعنى: لقد تفرق جمعكم وتشتت، وهذا لا يصلح أن يكون تفسير إعراب.

قوله: «ما كنتم» «ما» يجوز أن تكون موصولةً اسمية أو نكرة موصوفة أو مصدرية، والعائد على الوجهين الأولين محذوف بخلاف الثالث، والتقدير: تزعمونهم شركاء أو شفعاء، فالعائد هو المفعول الأول و«شركاء» هو الثاني، فالمفعولان محذوفان اختصاراً للدلالة عليهما إن قلنا: إن «ما» موصولةً اسمية أو نكرة موصوفة. ويجوز أن يكون الحذف حذف اقتصار إن قلنا إنها مصدرية، لأن المصدرية لا تحتاج إلى عائد بخلاف غيرها، فإنها تفتقر إلى عائد فلا بد من الالتفات إليه وحيث يُلزم تقدير المفعول الثاني، ومن الحذف اختصاراً قوله^(٢):

٢٠٠١- بأيّ كتابٍ أم بأية سنةٍ

تري حبّهم عاراً علي وتحسبُ

أي: وتحسب حبهم عاراً علي.

آ. (٩٥) قوله تعالى: ﴿فالتق الحب﴾: يجوز / أن تكون الإضافة محضةً على أنه اسم فاعل بمعنى الماضي لأن ذلك قد كان، وبدل عليه قراءة عبدالله «فلق»^(٣) فعلاً ماضياً، ويجوز أن تكون الإضافة غير محضة على أنه بمعنى الحال أو الاستقبال، وذلك على حكاية الحال، فيكون «الحب» مجروراً اللفظ منصوب المحل. والفلق: هو شقُّ الشيء، وقيدته الراغب^(٤) بإبانة بعضه من بعض، والفلق: المطمئن من الأرض بين الربوتين، والفلق من قوله

(١) معاني القرآن ٢/٣٠٠.

(٢) تقدم برقم ٧٢٤.

(٣) البحر ٤/١٨٤.

(٤) المفردات ٣٨٥.

- الأنعام -

«أعوذ برب الفلق»^(١) ما علّمه لموسى عليه السلام حتى فلق به البحر. وقيل: الصبح. وقيل: هي الأنهار المشار إليها بقوله: «وجعل خلالها أنهاراً»^(٢) والفلق بالكسر بمعنى المفلوق كالنكت والنقض، ومنه: «سمعت من فلق منه» وقيل: الفلق العجب، والفليق والفالق ما بين الجبلين وما بين السنامين من البعير، وفسر بعضهم «فالق» هنا بمعنى خالق، قيل: ولا يُعرف هذا لغةً، وهذا لا يُلتفت إليه لأن هذا منقول عن ابن عباس والضحاك أيضاً، لا يقال ذلك على جهة التفسير للتقريب، لأن الفراء^(٣) نقل في اللغة أن فطر وخلق وفلق بمعنى واحد.

[والتوى اسم جنسٍ مفردة نواة على حدّ]^(٤) قمح وقمحة. والتوى: البعد أيضاً، ويقال: نوت البُسرة وأنوت: اشتدت نواتها، ولام «النواة» ياء لأن عينها واو، والأكثر التغاير.

قوله: «يُخرج» يجوز فيه وجهان أحدهما: أنها جملة مستأنفة فلا محل لها. والثاني: أنها في موضع رفع خبراً ثانياً لـ إن، وقوله «ومُخرج» يجوز فيه وجهان أيضاً، أحدهما: أنه معطوف على فلق - ولم يذكر الزمخشري^(٥) غيره - أي: الله فلق ومخرج، أخبر عنه بهذين الخبرين، وعلى هذا فيكون «يخرج» على وجهه، وعلى كونه مستأنفاً يكون معترضاً على جهة البيان لما قبله من معنى الجملة. والثاني: أن يكون معطوفاً على «يخرج»، وهل يُجعل الفعل في تأويل اسم ليصح عطفُ الاسم عليه، أو يُجعل الاسم بتأويل الفعل ليصح عطفه عليه؟ احتمالان مبيان على ما تقدم في «يخرج»: إن قلنا إنه مستأنف فهو فعل غير مؤول باسم، فبرُدُّ الاسم إلى معنى الفعل، فكان مُخرجاً في قوة

(١) الآية ١ من الفلق.

(٢) الآية ٦١ من النمل.

(٣) لم يرد في كتابه معاني القرآن.

(٤) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من: ي.

(٥) الكشاف ٣٧/٢.

- الأنعام -

يُخْرَجُ، وإن قلنا: إنه خبر ثان لـ «إن» فهو بتأويل اسم واقع موقع خبر ثان،
فلذلك عَطَفَ عليه اسم صريح، وَمِنْ عَطَفِ الاسم على الفعل لكون الفعل
بتأويل اسم قول الشاعر^(١):

٢٠٠٢- فَأَلْفَيْتَهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ وَمُجْرٍ عَطَاءً يَسْتَحِفُّ الْمَعَابِرَا
وقوله^(٢):

٢٠٠٣- يَا رَبُّ بِيضَاءَ مِنَ الْعَوَاهِجِ أُمَّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجِ
وقوله^(٣):

٢٠٠٤- بَاتَ يُغْشِيهَا بَعْضُ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوُقِهَا وَجَائِرُ
أي: مبيراً، أو أم صبي حابٍ، وقاصدٍ.

أ. (٩٦) وقوله تعالى: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾: كقوله: «فالق الحب» فيما
تقدم^(٤). والجمهور على كسر الهمزة وهو المصدر، يقال: أصبح يصبح
إصباحاً، وقال الليث والزجاج^(٥): إن الصبح والصبح والإصباح واحد،
وهما أول النهار، وكذا الفراء^(٦). وقيل: الإصباح ضوء الشمس بالنهار وضوء
القمر بالليل، رواه ابن أبي طلحة عن ابن عباس. وقيل: هو إضاءة الفجر،
نقل ذلك عن مجاهد، والظاهر أن الإصباح في الأصل مصدر سُمِّيَ به الصبح
وكذا الإمساء، قال امرؤ القيس^(٧):

(١) تقدم برقم ١٢٨٨.

(٢) لم أهد إلى قائله وهو في أمالي الشجري ١٦٧/٢؛ واللسان: عهج؛ والمعني ١٧٣/٤؛
والتصريح ١٥٢/٢. والعواهج: ج عوهج: الطويلة العنق من الظباء.

(٣) تقدم برقم ١٢٨٩.

(٤) أي: في الآية قبلها.

(٥) ليس في معاني القرآن له.

(٦) معاني القرآن له ٣٤٦/١.

(٧) من معلقته، وهو في ديوانه ١٨.

٢٠٠٥- ألا أيها الليل الطويلُ ألا أنجلِ

بصبحٍ وما الإصباح منك بأمثلِ

وقرأ الحسن^(١) وأبورجاء وعيسى بن عمر: الأصباح: بفتح الهمزة وهو جمع صُبِح نحو: قُفِل وأقفال وبُرِد وأبراد، وينشد قوله^(٢):

٢٠٠٦- أفنى رياحاً وبني رياحٍ تناسخُ الأسماءِ والأصباحِ

بفتح الهمزة من الأسماء والأصباح على أنهما جمع مُسِي وُصْبِح، وبكسرهما على أنهما مصدران. وقرئ^(٣) / «فالقُ الإصباحُ» بنصب الإصباح [ب/٣٣٦] وذلك على حذف التنوين لالتقاء الساكنين كقوله^(٤):

٢٠٠٧- ولا ذاكَرَ اللّهُ إلا قليلاً

وقرئ: «والمقيمي الصلاة»^(٥) و«لذائقو العذاب»^(٦) بالنصب حملاً للنون على التنوين، إلا أن سيويه^(٧) لا يجيز حذف التنوين لالتقاء الساكنين إلا في شعر، وقد أجازته المبرد^(٨) في السّعة. وقرأ^(٩) يحيى والنخعي وأبو حية: «فلق» فعلاً ماضياً، وقد تقدم أن عبد الله قرأ الأولى كذلك، وهذا أدل دليل على أن القراءة عندهم سنة متبعة، ألا ترى أن عبد الله كيف قرأ «فلق الحب» فعلاً ماضياً، وقرأ «فالق الأصباح»، اسم فاعل،

(١) البحر ٤/١٨٥؛ الشواذ ٣٩. (٢) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٤/١٨٥.

(٣) البحر ٤/١٨٥ من دون نسبة. (٤) تقدم برقم ١٥٠٤.

(٥) الآية ٣٥ من الحج، وهي قراءة أبي عمرو كما في القرطبي ١٢/٥٩.

(٦) الآية ٣٨ من الصافات، وهي قراءة أبي السمال وأبان عن ثعلبة عن عاصم كما في البحر ٧/٣٥٨.

(٧) الكتاب ١/٨٥.

(٨) انظر مناقشة المبرد للمسألة في المقتضب ١/١٩، ٢/٣١٣.

(٩) البحر ٤/١٨٥؛ الشواذ ٣٩.

- الأنعام -

والثلاثة المذكورون بعكسه. قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: فما معنى فَلَئَ الصَّبحِ، والظلمة هي التي تنفلق عن الصبح كما قال^(٢)»:

٢٠٠٨ - تَقَرَّرِي لَيْلٍ عَن بِياضِ نَهَارِ

قلت: فيه وجهان، أحدهما: أن يُراد: فالتق ظلمة الإصباح، يعني أنه على حذف مضاف. والثاني: أن يراد فالتق الإصباح الذي هو عمود الفجر عن بياض النهار وإسفاره، وقالوا: انشق عمود الفجر وانصدع، وَسَمَّوْا الْفَجْرَ فَلَقًا بِمَعْنَى مَفْلُوقٍ، قال الطائي^(٣):

٢٠٠٩ - وَأَزْرَقُ الْفَجْرُ يَبْدُو قَبْلَ أَيْضِهِ

وقرىء: فالتق وجاعل بالنصب على المدح». انتهى. وأنشد غيره^(٤):

٢٠١٠ - فَاَنْشَقَّ عَنْهَا عَمُودُ الْفَجْرِ جَافِلَةً

عَدَوُ النَّحُوصِ تَخَافُ الْقَانِصَ اللَّحْمَا

قوله: «وجاعل الليل» قرأ الكوفيون^(٥): «جعل» فعلاً ماضياً، والباقون بصيغة اسم الفاعل، والرسم يحتملهما، والليل منصوب عند الكوفيين بمقتضى قراءتهم، ومجرور عند غيرهم، ووجه قراءتهم له فعلاً مناسبته

(١) الكشاف ٣٨/٢.

(٢) البيت لأبي نواس وصدده:

تَبَرَّدَتْ بِهِ ثُمَّ انْفَرَى عَنْ أَدِيمِهَا

وهو في الكشاف ٣٨/٢، والبيت في وصف الحمرة.

(٣) عجزه:

وَأَوَّلُ الْغَيْثِ قَطْرٌ ثُمَّ يَنْسَكِبُ

وهو في الكشاف ٣٨/٢، وليس في ديوان حاتم.

(٤) لم أقف عليه. والنحوص من الأتُن: ما لا ولد لها ولا لبن. والقانص: الصائد.

واللحم: الكثير لحم الجسد أو الأكل. والجافل: المنزعج.

(٥) انظر: السبعة ٢٦٣؛ الحجة لأبي زرعة ٢٦٢.

- الأنعام -

ما بعده فإن بعده أفعالاً ماضية نحو: «جعل لكم النجوم»^(١)، «وهو الذي أنشأكم»^(٢) إلى آخر الآيات، ويكون «سكناً»: إما مفعولاً ثانياً على أن الجعل بمعنى التصيير، وإما حالاً على أنه بمعنى الخلق، وتكون الحال مقدرة. وأما قراءة غيرهم فجاعل يحتمل أن يكون بمعنى المضي، وهو الظاهر، ويؤيده قراءة الكوفيين، والماضي عند البصريين لا يعمل إلا مع أل خلافاً لبعضهم في منع إعمال المعرف بها، وللكسائي في إعماله مطلقاً، وإذا تقرر ذلك فـ «سَكَنًا» منصوب بفعل مضمر عند البصريين، وعلى مقتضى مذهب الكسائي ينصبه به. وقد زعم أبو سعيد السيرافي أن اسم الفاعل المتعدي إلى اثنين يجوز أن يعمل في الثاني وإن كان ماضياً، قال: «لأنه لَمَّا أُضِيفَ إلى الأول تَعَدَّتْ إضافته للثاني فتَعَيَّنَ نصبُه له». وقال بعضهم: «لأنه بالإضافة أشبه المعرف بأل فعمل مطلقاً» فعلى هذا «سكناً» منصوب به أيضاً، وأما إذا قلنا إنه بمعنى الحال والاستقبال فنصبه به. و«سَكَنٌ» فَعَلَ بمعنى مفعول كالمقبض بمعنى مقبوض.

قوله: «والشمس والقمر حسباناً» الجمهور بنصب «الشمس» و«القمر» وهي واضحة على قراءة الكوفيين أي: يعطف هذين المنصوبين على المنصوبين بـ «جعل»، و«حُسباناً» فيه الوجهان في «سكناً» من المفعول الثاني والحال، وأما على قراءة الجماعة فإن اعتقدنا كونه ماضياً فلا بد من إضمار فعل ينصبهما أي: وجعل الشمس، وإن قلنا إنه غير ماض فمذهب سيويه^(٣) أيضاً أن النصب بإضمار فعل، تقول: «هذا ضاربٌ زيدٍ الآن أو غداً أو عمراً» ينصب عمرو، ويفعل مقدر لاعلى موضع المجرور باسم الفاعل، وعلى رأي

(١) الآية ٩٧.

(٢) الآية ٩٨.

(٣) الكتاب ٥٦/١، ٨٦/١.

[٣٣٧/] غيره يكون النصبُ على محل المجرور، وينشدون قوله^(١): /

٢٠١١- هل أنت باعثُ دينارٍ لحاجتنا

أو عبدَ رَبِّ أخاعونَ بنِ مِخراقِ

بنصب «عبد» وهو محتمل للمذهبين. وقال الزمخشري^(٢): «أو يعطفان على محل «الليل». فإن قلت: كيف يكون له «الليل» محلّ والإضافة حقيقة لأن اسم الفاعل المضاف إليه في معنى المضيّ ولا تقول: زيدٌ ضاربٌ عمراً أمس؟ قلت: ما هو بمعنى الماضي، وإنما هو دالٌّ على فعل^(٣) مستمر في الأزمنة.

قال الشيخ^(٤): «أما قوله إنما هو دالٌّ على فعل مستمر في الأزمنة، يعني فيكون عاملاً ويكون للمجرور إذ ذاك بعده موضع فيعطف عليه «الشمس والقمر». قال: «وهذا ليس بصحيح، إذا كان لا يتقيد بزمن خاص، وإنما هو للاستمرار، فلا يجوز له أن يعمل، ولا لمجروره محلّ، وقد نصّوا على ذلك وأنشدوا على ذلك^(٥)».

٢٠١٢- أَلْقَيْتَ كَاسِبَهُمْ فِي قَعْرِ مُظْلِمَةٍ

فليس الكاسب هنا مقيداً بزمان، وإذا تقيد بزمان: فإما أن يكون ماضياً دون أل فلا يعمل عند البصريين، أو بال أو حالاً أو مستقبلاً فيعمل ويضاف على ما أحكّم في النحو. ثم قال: «وعلى تقدير تسليم أن الذي للاستمرار

(١) لم أهدت إلى قائله، وهو في الكتاب ١/٨٧؛ والخزانة ٣/٤٧٦؛ والعيني ٣/٥٦٣؛ والهمع

١٤٥/٢؛ والدرر ٢/٢٠٤؛ والأشمونى ٢/٣٠١.

(٢) الكشاف ٢/٣٨.

(٣) الكشاف: جَعَلَ.

(٤) البحر ٤/١٨٧.

(٥) تقدم برقم ١١٥٠.

- الأنعام -

يعمل فلا يجوز العطف على محل مجروره، بل مذهب سيويه^(١) في الذي بمعنى الحال والاستقبال أن لا يجوز العطف على محل مجروره، بل النصب بفعل مقدر، لو قلت: هذا ضارب زيد وعمراً لم يكن نصب «عمراً» على المحلّ على الصحيح وهو مذهب سيويه؛ لأن شرط العطف على الموضع مفقود وهو أن يكون للموضع مُحرِّزاً لا يتغير، وهذا موضح في علم النحو. قلت: وقد ذكر الزمخشري^(٢) في أول الفاتحة في «مالك يوم الدين»^(٣) أنه لمّا لم يُقصد به زمانٌ صارت إضافته محضةً فلذلك وقع صفةً للمعارف، فمن لازم قوله إنه يتعرّف بالإضافة أن لا يعمل، لأن العامل في نية الانفصال عن الإضافة، ومتى كان في نية الانفصال كان نكرة، ومتى كان نكرة فلا يقع صفة للمعرفة. وهذا حسن حيث يردُّ عليه بقوله، وقد تقدم تحقيق هذا في الفاتحة^(٤).

وقرأ^(٥) أبو حيوة: «والشمس والقمر» جراً نسقاً على اللفظ. وقرىء شاذاً «والشمس والقمر» رفعاً على الابتداء، وكان من حقه أن يقرأ «حسبان» رفعاً على الخبر، وإنما قرأه نصباً، فالخبر حينئذ محذوف تقديره: مجعولان حُسباناً أو مخلوقان حُسباناً. فإن قلت: لا يمكن في هذه القراءة رفع «حسبان» حتى نلزم القارئ بذلك؛ لأن الشمس والقمر ليسا نفس الحسبان. فالجواب: أنهما في قراءة النصب: إمّا مفعولان أولان و«حُسباناً» ثانٍ، وإمّا صاحباً حال وحسباناً حال، والمفعول الثاني هو الأول، والحال لا بد وأن^(٦) تكون صادقة على ذي الحال، فمهما كان الجواب لكم كان لنا والجواب ظاهر مما تقدم.

(١) الكتاب ١/٥٦، ١/٨٦.

(٢) الكشاف ١/٥٨.

(٣) الآية ٤ من الفاتحة.

(٤) انظر إعرابه للآية ٤ من الفاتحة.

(٥) البحر ٤/١٨٦.

(٦) الواو هنا مقحمة.

- الأنعام -

والْحُسْبَانُ فِيهِ قَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ جَمْعٌ، فَقِيلَ: جَمْعُ حِسَابٍ كِرْكَابٍ وَرُكْبَانٍ وَشُهَابٍ وَشُهْبَانٍ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي عُبَيْدٍ^(١) وَالْأَخْفَشِ^(٢) وَأَبِي الْهَيْثَمِ وَالْمَبْرَدِ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٣): «هُوَ جَمْعُ حُسْبَانَةٍ» وَهُوَ غَلَطٌ؛ لِأَنَّ الْحُسْبَانَةَ الْقِطْعَةَ مِنَ النَّارِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ ذَلِكَ قِطْعاً. وَقِيلَ: بَلْ هُوَ مُصَدَّرٌ كَالرُّجْحَانِ وَالتُّقْصَانِ وَالْحُسْرَانِ، وَأَمَّا الْحِسَابُ فَهُوَ اسْمٌ لِامْصَدَرِ، وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ السَّكَيْتِ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤): «وَالْحُسْبَانُ بِالضَّمِّ مُصَدَّرٌ حَسِبْتُ يَعْنِي بِالْفَتْحِ كَمَا أَنَّ الْحِسْبَانَ بِالْكَسْرِ يَعْنِي مُصَدَّرٌ حَسِبْتُ بِالْكَسْرِ، وَنَظِيرُهُ الْكُفْرَانُ وَالشُّكْرَانُ» وَقِيلَ: بَلِ الْحُسْبَانُ وَالْحِسَابُ مُصَدَّرَانِ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى. وَأَنْشَدَ أَبُو عُبَيْدٍ عَنِ أَبِي زَيْدٍ فِي مَجِيءِ الْحِسْبَانِ مُصَدَّراً قَوْلَهُ^(٥):

٢٠١٣- عَلَى اللَّهِ حُسْبَانِي إِذَا النَّفْسُ أَشْرَفَتْ

عَلَى طَمَعٍ أَوْ خَافَ شَيْئاً ضَمِيرُهَا

وَانْتِصَابٌ «حِسْبَاناً» عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْمَفْعُولِيَّةِ أَوْ الْحَالِيَّةِ. وَقَالَ ثَعْلَبٌ

عَنِ الْأَخْفَشِ^(٦): إِنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ وَالتَّقْدِيرِ: يَجْرِيَانِ بِحِسْبَانِ

كَقَوْلِهِ «لَمَنْ خَلَقْتُ طِيناً» / أَي: مِنْ طِينٍ. وَقَوْلُهُ: «ذَلِكَ» إِشَارَةٌ إِلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ

الْفَلْتَقِ أَوْ الْجَعْلِ أَوْ جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَخْبَارِ فِي قَوْلِهِ «فَالِقَ الْحَبِّ» إِلَى «حُسْبَاناً».

آ. (٩٧) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿جَعَلَ لَكُمْ النُّجُومَ﴾: الظاهر أن «جعل»

(١) لعله أبو عبيدة لأنه وارد في المجاز ٢٠١/١.

(٢) معاني القرآن ٢٨٢/٢.

(٣) الإملاء ٢٥٤/١.

(٤) الكشاف ٣٨/٢.

(٥) لم أهدت إلى قائله وهو في اللسان: حسب.

(٦) معاني القرآن ٢٨٢/٢.

(٧) الآية ٦١ من الإسراء.

- الأنعام -

بمعنى خلق فتكون متعدية لواحد، و«لكم» متعلق بـ «جَعَلَ» وكذا «لتهتدوا». فإن قيل: كيف يتعلّق حرفاً جرّ متّحداً في اللفظ والمعنى؟ فالجواب أن الثاني بدلٌ من الأول بدلُ اشتمال بإعادة العامل، فإن «ليهدتوا» جار ومجرور، إذ اللام لام كي، والفعل بعدها منصوب بإضمار «أن» عند البصريين وقد تقدّم تقريره. والتقدير: جعل لكم النجوم لاهتدائكم، ونظيره في القرآن «لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ»^(١) فـ «لبوتهم» بدلٌ من «لمن يكفر» بإعادة العامل، وقال ابن عطية^(٢): «وقد يمكن أن يكون بمعنى «صير» ويقدر المفعول الثاني من لتهتدوا، أي: جعل لكم النجوم هداية».

قال الشيخ^(٣): «وهو ضعيفٌ لندور حَذَفِ أَحَدِ مَفْعُولِي ظَنٍّ وَأَخَوَاتِهَا» قلت: لم يدع ابن عطية حذف المفعول الثاني حتى يجعله ضعيفاً إنما قال: إنه من «لتهتدوا» أي: فيقدر متعلق الجار الذي وقع مفعولاً ثانياً كما يقدر في نظائره والتقدير: جعل لكم النجوم مستقرة أو كائنة لاهتدائكم. وأما قوله: «أي جعل لكم النجوم هداية» فلايضاح المعنى وبيانه.

والنجوم معروفة وهي جمع نجم، والنجم في الأصل مصدر يقال: نَجَمَ الكوكبُ يَنْجُمُ نَجْمًا ونُجُومًا فهو نَاجِمٌ، ثم أُطلق على الكوكب مجازاً، فالنجم يستعمل مرة اسماً للكوكب ومرة مصدراً، والنجوم تستعمل مرة للكواكب وتارة مصدراً ومنه: نَجَمَ النبت أي: طَلَعَ، ونَجَمَ قرن الشاة وغيرها، والنجم من النبات ما لا ساق له، والشجرُ ما له ساق، والتنجيم: التفريق، ومنه نجوم الكنانة^(٤) تشبيهاً بتفرق الكواكب.

(١) الآية ٣٣ من الزخرف.

(٢) المحرر ١١٦/٦.

(٣) البحر ١٨٨/٤.

(٤) كنانة السهام: جعبة من جلد.

- الأنعام -

آ. (٩٨) قوله تعالى: ﴿فمستقر﴾: قرأ ابن كثير^(١) وأبو عمرو بكسر القاف، والباقون بفتحها، وأما «مُسْتَوْدَعٌ» فالكُلُّ قرأه مفتوح الدال، وقد روى الأعمور^(٢) عن أبي عمرو بن العلاء كسرهما. فَمَنْ كسر القاف جعل «مستقراً» اسم فاعل، والمراد به الأشخاص وهو مبتدأ محذوف الخبر أي: فمنكم مستقر: إما في الأصلاب أو البطون أو القبور، وعلى هذه القراءة تناسق «ومستودع» بفتح الدال.

وجوز أبو البقاء^(٣) في «مستقر» بكسر القاف أن يكون مكاناً وبه بدأ قال^(٣): «فيكون مكاناً يستقر لكم» انتهى، يعني: والتقدير: ولكم مكان يستقر. وهذا ليس بظاهر البتة، إذ المكان لا يوصف بكونه مستقراً بكسر القاف بل بكونه مُسْتَقَرًّا فيه. وأما مستودع بفتحها فيجوز أن يكون اسم مفعول، وأن يكون مكاناً، وأن يكون مصدراً، فيقدر الأول: فمنكم مستقر في الأصلاب ومستودع في الأرحام، أو مستقر في الأرض ظاهراً ومستودع فيها باطناً، ويقدر للثاني: فمنكم مستقر ولكم مكان تستودعون فيه، ويقدر للثالث: فمنكم مستقر ولكم استيداع. وأما مَنْ فتح القاف فيجوز فيه وجهان فقط: أن يكون مكاناً، وأن يكون مصدراً أي: فلکم مكان تستقرون فيه وهو الصُّلب أو الرحم أو الأرض، أولكم استقرار فيما تقدم، وينقص أن يكون اسم مفعول لأن فعله قاصر لا يُبَيِّنُ منه اسم مفعول بخلاف مستودع حيث جاز فيه الأوجه الثلاثة.

وتوجيه قراءة أبي عمرو في رواية الأعمور عنه في «مستودع» بالكسر على أن يُجعل الإنسان كأنه مُسْتَوْدَعُ رزقه وأجله، حتى إذا نفدًا كأنه ردهما

(١) انظر: السبعة ٢٦٣؛ الكشف ٤٤٢/١؛ النشر ٢٥١/٢؛ الحجة ٢٦٢؛ البحر ١٨٨/٤.

(٢) هارون بن موسى الأعمور، له قراءة معروفة، روى عن عاصم الجحدري وأبي عمرو. توفي قبل المئتين. انظر: طبقات القراء ٣٤٨/٢.

(٣) الإملاء ٢٥٤/١.

وهو مجاز حسن، ويقوَّى ما قلته قول الشاعر^(١):

٢٠١٤- وما المأل والأهلون إلا وديعة

ولا بُدَّ يوماً أن تُردَّ الودائعُ

/ والإنشاء: الإحداث والتربية، ومنه: إنشاء السحاب، وقال تعالى: [٣٣٨/أ]

«أَوْ مَنْ يُنشأُ فِي الْحِلْيَةِ»^(٢) فهذا يُراد به التربية، وأكثر ما يستعمل الإنشاء في إحداث الحيوان، وقد جاء في غيره، قال تعالى: «وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثَّقَالَ»^(٣). والإنشاء: قسيم الخبر، وهو ما لم يكن له خارج، وهل هو مندرج في الطلب أو بالعكس أو قسم برأسه؟ خلاف، وقيل: - على سبيل التقريب - مقارنة اللفظ لمعناه. وقال الزمخشري^(٤): «فإن قلت: فلم قيل «يعلمون» مع ذكر النجوم، و«يفقهون» مع ذكر إنشاء بني آدم؟ قلت: كان إنشاء الإنس من نفس واحدة وتصريفهم على أحوال مختلفة لطف وأدق صنعة وتدبيراً، فكان ذكر الفقه الذي هو استعمال فطنة وتدقيق نظر مطابقاً له».

آ. (٩٩) قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا﴾: فيه التفات من غيبة إلى تكلم

بنون العظيمة، والباء في «به» للسببية، وقوله «نبات كل شيء» قيل: المراد كل ما تسمى نباتاً في اللغة. وقال الفراء^(٥): «رزق كل شيء أي: ما يصلح أن يكون غذاءً لكل شيء فيكون مخصوصاً بالمتغذى به». وقال الطبري^(٦): «هو جميع ما ينمو من الحيوان والنبات والمعادن؛ لأن كل ذلك يتغذى بالماء» ورتب على ذلك صناعة إعرابية، وذلك أنا إذا قلنا بقول غير الفراء كانت

(١) البيت للبيد وهو في ديوانه ٨٩؛ وأسرار البلاغة ١٣٦.

(٢) الآية ١٨ من الزخرف.

(٣) الآية ١٢ من الرعد.

(٤) الكشاف ٣٩/٢.

(٥) معاني القرآن ٣٤٧/١.

(٦) تفسير الطبري ٥٧٣/١١.

- الأنعام -

الإضافة راجعةً في المعنى إلى إضافة شبه الصفة لموصوفها، إذ يصير المعنى على ذلك: فأخرجنا به كل شيء منبت فإن النبات بمعنى المنبت، وليس مصدرًا كهو في «أنبتكم من الأرض نباتاً»^(١) وإذا قلنا بقول الفراء كانت الإضافة إضافةً بين متباينين، إذ يصير المعنى: غذاء كل شيء أوزقه، ولم ينقل الشيخ^(٢) عن الفراء غير هذا القول، والفراء له في هذه الآية القولان المتقدمان فإنه قال^(٣): «رزق كل شيء» قال: «وكذا جاء في التفسير وهو وجه الكلام، وقد يجوز في العربية أن تصيف النبات إلى كل شيء، وأنت تريد بكل شيء النبات أيضاً، فيكون مثل قوله «حق اليقين»^(٤) واليقين هو الحق». قوله: «فأخرجنا منه» في الهاء وجهان أحدهما: أن تعود على النبات وهذا هو الظاهر ولم يذكر الزمخشري^(٥) غيره، وتكون «من» على بابها من كونها لابتداء الغاية أو تكون للتبعيض، وليس بذلك. والثاني: أن تعود على الماء وتكون «من» سببية، وذكر أبو البقاء^(٦) الوجهين فقال: «وأخرجنا منه أي: بسببه. ويجوز أن تكون الهاء في «منه» راجعة على النبات وهو الأشبه، وعلى الأول يكون «فأخرجنا» بدلاً من «أخرجنا» الأول». أي إنه يكفي في المعنى بالإخبار بهذه الجملة الثانية وإلا فالبدل الصناعي لا يظهر، والظاهر أن «فأخرجنا» عطف على «فأخرجنا» الأول. وقال الشيخ^(٧): «وأجاز أبو البقاء أن يكون بدلاً من فأخرجنا». قلت: إنما جعله بدلاً بناء على عود الضمير في «منه» على الماء فلا يصح أن يحكى عنه أنه جعله بدلاً مطلقاً؛ لأن البدلية لا تتصور على جعل الهاء في «منه» عائدة على النبات.

(١) الآية ١٧ من نوح.

(٢) البحر ١٨٩/٤.

(٣) معاني القرآن ٣٤٧/١.

(٤) من الآية ٩٥ من الواقعة.

(٥) الكشاف ٣٩/٢.

(٦) الإملاء ٢٥٤/١.

(٧) البحر ١٨٩/٤.

- الأنعام -

والخَضِرُ بمعنى الأخضر كَعَوْرٍ وأَعَوْرٍ. قال أبو إسحاق^(١) «يقال اخْضُرَّ يخْضُرُّ فهو خَضِرٌ وأخضر كاعورٌ فهو عَوْرٌ وأَعَوْرٌ» والخُضْرَةُ أحدُ الألوان وهي بين البياض والسواد لكنها إلى السواد أقرب، ولذلك أطلق الأسود على الأخضر وبالعكس، ومنه «سواد العراق» لخضرة أرضه بالشجر. وقال تعالى: «مُدْهَامَتَانِ»^(٢) أي: شديدتا السواد لريّهما. والمخاضرة: مبيّعة الخَضِرِ والثمار قبل بلوغها، والخَضِيرَةُ^(٣) نخلة ينتثر بُسْرُهَا أخضر. وقوله عليه السلام^(٤): «إياكم وخضراء الدّمن» فقد فسّره هو عليه السلام بقوله: «المرأة الحسنة في المنبت السوء» والدّمن: مطارحُ الزّبالَة وما يُسْتَقْدَر، فقد بنّت فيها ما يستحسنه الراي.

قوله: «نُخْرَجُ منه» أي: من الخَضِرِ. والجمهور على «نُخْرَجُ» مسنداً إلى ضمير المعظم نفسه. وقرأ^(٥) ابن محيصر والأعمش «يخرج» بياء الغيبة مبنياً للمفعول، «حَبٌّ» قائم مقام فاعله، وعلى كلتا القراءتين تكون الجملة صفة لـ «خَضِرًا» وهذا هو الظاهر، وجوزوا فيها أن تكون مستأنفة، ومتراكب رفعاً ونصباً صفة لـ «حَبٌّ» بالاعتبارين.

قوله: «ومن النخل مِنْ / طلعتها قِنوان» يجوز في هذه الجملة أوجه، [٣٣٨/ب] أحدها: - وهو أحسنها - أن يكون «من النخل» خبراً مقدماً، و«من طلعتها» بدل بعض من كل بإعادة العامل فهو كقوله: «لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لِمَنْ كان يرجو الله»^(٦) و«قِنوان» مبتدأ مؤخر، وهذه جملة ابتدائية

(١) معاني القرآن ٣٠٢/٢. وأبو إسحاق هو الزجاج.

(٢) الآية ٦٤ من الرحمن.

(٣) انظر: الصحاح «خضر».

(٤) قال في كشف الخفاء ٣١٩/١: «رواه الدارقطني في الأفراد والرامهرمزي والمسكري وابن عدي، وذكره صاحب «تحفة العروس» عن عمر موقوفاً.

(٥) البحر ١٨٩/٤.

(٦) الآية ٦ من الممتحنة.

- الأنعام -

عُطِفَتْ عَلَى الْفَعْلِيَّةِ قَبْلَهَا. والثاني: أَنْ يَكُونَ «قِنْوَانٌ» فَاعِلاً بِالْجَارِ قَبْلَهُ وَهُوَ مِنَ النَّخْلِ، وَ«مَنْ طَلَعَهَا» عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْبَدَلِيَّةِ، وَذَلِكَ عَلَى رَأْيِ الْأَخْفَشِ. الثالث: أَنْ تَكُونَ الْمَسْأَلَةُ مِنْ بَابِ التَّنَازُعِ، يَعْنِي أَنْ كَلَّامًا مِنَ الْجَارَيْنِ يَطْلُبُ قِنْوَانًا عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ عَلَى رَأْيِ الْأَخْفَشِ: فَإِنْ أَعْمَلْتَ الثَّانِي وَهُوَ مَخْتَارُ قَوْلِ الْبَصْرِيِّينَ^(١) أَضْمَرْتَ فِي الْأَوَّلِ، وَإِنْ أَعْمَلْتَ الْأَوَّلَ - كَمَا هُوَ مَخْتَارُ قَوْلِ الْكُوفِيِّينَ - أَضْمَرْتَ فِي الثَّانِي، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢): «وَالْوَجْهَ الْآخَرَ أَنْ يَرْتَفِعَ «قِنْوَانٌ» عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ «مَنْ طَلَعَهَا» فَيَكُونُ فِي «مَنْ النَّخْلُ» [ضَمِيرٌ يَفْسِرُهُ قِنْوَانٌ]^(٣) وَإِنْ رَفَعْتَ «قِنْوَانٌ» بِقَوْلِهِ «وَمَنْ النَّخْلُ» عَلَى قَوْلٍ مَنِّ أَعْمَلُ أَوَّلَ الْفَعْلَيْنِ جَازٍ، وَكَانَ فِي «مَنْ طَلَعَهَا» ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ». قُلْتُ: فَقَدْ أَشَارَ بِقَوْلِهِ «عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ «مَنْ طَلَعَهَا» إِلَى إِعْمَالِ الثَّانِي.

الرابع: أَنْ يَكُونَ «قِنْوَانٌ» مَبْتَدَأً وَ«مَنْ طَلَعَهَا» الْخَبْرُ، وَفِي «مَنْ النَّخْلُ» ضَمِيرٌ تَقْدِيرِيهِ: وَنَبَتْ مِنَ النَّخْلِ شَيْءٌ أَوْ ثَمْرٌ فَيَكُونُ «مَنْ طَلَعَهَا» بَدَلًا مِنْهُ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٤)، وَهَذَا كَلَامٌ لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ بَعْدَ أَنْ جَعَلَ «مَنْ طَلَعَهَا» الْخَبْرَ فَكَيْفَ يُجْعَلُ بَدَلًا؟ فَإِنْ قِيلَ: يَجْعَلُهُ بَدَلًا مِنْهُ لِأَنَّ «مَنْ النَّخْلُ» خَبْرٌ لِلْمَبْتَدَأِ. فَالْجَوَابُ أَنَّهُ قَدْ قَدَّمَ هَذَا الْوَجْهَ وَجَعَلَهُ مَقَابِلًا لِهَذَا فَلَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ هَذَا غَيْرَهُ، فَإِنَّهُ قَالَ قَبْلَ ذَلِكَ: «وَفِي رَفْعِهِ وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا: هُوَ مَبْتَدَأٌ وَفِي خَبْرِهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا هُوَ «مَنْ النَّخْلُ» وَمَنْ طَلَعَهَا بَدَلٌ بِإِعَادَةِ الْجَارِ». قَالَ الشَّيْخُ^(٥): «وَهَذَا إِعْرَابٌ فِيهِ تَخْلِيْطٌ».

(١) انظر المسألة في: الإنصاف ٤١٤/١.

(٢) الإملاء ٢٥٥/١.

(٣) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من ي، وقوله «يفسره» جاء في الإملاء:

«تفسيره».

(٤) الإملاء ٢٥٥/١.

(٥) البحر ١٩٠/٤.

- الأنعام -

الخامس: أن يكون مبتدأ محذوف الخبر لدلالة «أخرجنا» عليه تقديره: ومخرجةً من طلع النخل قنوان» هذا نص الزمخشري^(١)، وهو - كما قال الشيخ^(٢) - لا حاجة إليه؛ لأن الجملة مستقلة في الإخبار بدونه.

السادس: أن يكون «من النخل» متعلقاً بفعل مقدر، ويكون «من طلعتها قنوان» جملة ابتدائية في موضع المفعول بـ «نخرج». وإليه ذهب ابن عطية^(٣) فإنه قال: «ومن النخل تقديره: «ونُخْرِجُ من النخل» و«من طلعتها قنوان» ابتداء خبره مقدم، والجملة في موضع المفعول بـ «نخرج» قال الشيخ^(٤): «وهذا خطأ لأن ما يتعدى إلى مفعول واحد لا تقع الجملة في موضع مفعوله، إلا إذا كان الفعل مما يُعَلَّقُ، وكان في الجملة مانعٌ يمنع من العمل في شيء من مفرداتها على ما شَرِحَ في النحو، و«نُخْرِجُ» ليس ممَّا يُعَلَّقُ، وليس في الجملة ما يمنع من العمل في مفرداتها، إذ لو سُلِّطَ الفعلُ على شيء من مفردات الجملة لكان التركيب «ونخرج من النخل مِنْ طَلَعِهَا قنواناً» بالنصب مفعولاً به.

وقال الشيخ^(٥): «ومن قرأ: «يُخْرِجُ منه حب متراكب» جاز أن يكون قوله «ومن النخل مِنْ طَلَعِهَا قنوان» معطوفاً عليه نحو: «يُضْرَبُ في الدار زيد وفي السوق عمرو» أي أنه يُعْطَفُ «قنوان» على «حب»، و«من النخل» معطوف على «منه» ثم قال: «وجاز أن يكون مبتدأ وخبراً وهو الأوجه» والقنوان: جمع لـ «قنوا» كالصنوان جمع لصنوا، والقنوا: العذوق بكسر العين وهو عنقود النخلة، ويقال له الكباسة، قال امرؤ القيس^(٦):

(١) الكشاف ٣٩/٢.

(٢) البحر ١٩٠/٤.

(٣) المحرر ١١٨/٦.

(٤) البحر ١٨٩/٤.

(٥) البحر ١٩٠/٤.

(٦) تقدم برقم ١٧٤٦.

٢٠١٥- وَفَرَعٍ يُغْشِي الْمَتْنَ أَسْوَدَ فَاجِمٍ
أَثِيثٍ كَقِنْوِ النَّخْلَةِ الْمُتَعَثِّكِلِ

وقال أيضاً^(١):

٢٠١٦- سَوَامِقُ جَبَّارٍ أَثِيثٍ فَرَوْعُهُ وَعَالَيْنَ قِنَوَانًا مِنَ الْبُئْسِ أَحْمَرَا
والقنوان: جمع تكسير قال أبو علي: «الكسرة التي في قِنَوَانٍ ليست
التي كانت في قِنَوَانٍ لأن تلك حذفت في التفسير وعاقبتها كسرة أخرى كما قُدِّرَ
تغيير كسرة «هيجان»^(٢) جمعاً عن كسرته مفرداً، فكسرة هيجان جمعاً ككسرة
ظراف». قال الواحدي: «وهذا مما توضحه الضمة في آخر «منصور» على
قول مَنْ قَالَ «يا حارُّ» يعني بالضمة ليست التي كانت فيه / في قول مَنْ قَالَ
«يا حارُّ» يعني بالكسر»^(٣). وفيه لغات: فلغة الحجاز «قِنَوَانٌ» بكسر القاف،
وهي قراءة^(٤) الجمهور. وقرأ الأعمش والحباب عن أبي عمرو والأعرج
بضمِّها، ورواها السلمي عن علي بن أبي طالب، وهي لغة قيس، ونقل^(٥)
ابن عطية عكس هذا فجعل الضمَّ لغةً الحجاز فإنه قال: «وروي عن الأعرج
ضم القاف على أنه جمع «قَنُو» بضمَّ القاف»، قال الفراء^(٦): «وهي لغة قيس
وأهل الحجاز، والكسرُ أشهر في العرب».

واللغة الثالثة: قِنَوَانٌ بفتح القاف وهي قراءة أبي عمرو في رواية هارون
عنه. وخرَّجها ابن جني^(٧) على أنها اسم جمع لقِنُو لا جمعاً إذ ليس في صيغ

(١) تقدم برقم ٣١٢.

(٢) الهجان: الكريمة من الإبل.

(٣) يعني أننا حين نرخم منصور بقولنا: منصٌّ فإن الضمة فيه على لغتي الترخيم: من ينتظر
ومن لا ينتظر تختلف الواحدة منها عن الأخرى في الفرض والتقدير.

(٤) انظر في قراءاتها: المحتسب ١/٢٢٣؛ والبحر ٤/١٨٩؛ الشواذ ٣٩.

(٥) المحرر ٦/١١٨.

(٦) ليس في «معاني القرآن».

(٧) المحتسب ١/٢٢٣.

- الأنعام -

الجموع ما هو على وزن فَعْلان بفتح الفاء، ونظَّره الزمخشري^(١) برَكَب، وأبو البقاء^(٢) بالباقر، وتنظير أبي البقاء أولى لأنه لا خلاف في الباقر أنه اسم جمع، وأما رَكَب ففيه خلاف لأبي الحسن^(٣) مشهور، ويدل على ذلك أيضاً شيء آخر وهو أنه قد سُمِعَ في المفرد كَسْرُ القاف وضمها فجاء الجمع عليهما. وأما الفتح فلم يَرِدُ في المفرد.

واللغة الرابعة قُنَيان بضم القاف مع الياء دون الواو. والخامسة: قُنَيان بكسر القاف مع الياء أيضاً، وهاتان لغتا تميم وربيعه. وأما المفرد فلا يقولونه بالياء أصلاً بل بالواو سواء كسروا القاف أم ضمُّوها، فلا يقولون إلا قِنُوا وقُنُوا، ولا يقولون قِنياً ولا قُنياً، فخالف الجمع مفرده في المادة وهو غريب.

واختلف في مدلول «القِنُو» فقليل: هو الجُمَار^(٤) وهذا يكاد يكون غلطاً، وكيف يُوصَفُ بكونه دانياً أي: قريب الجنى، والجُمَار إنما هو في قلب النخلة، والمشهور أنه العِدْق كما تقدم ذلك. قال أبو عبيد: «وإذا ثَنَيْتَ قِنُواً قلت: قِنوان بكسر النون، ثم جاء جمعه على لفظ الاثنين مثل: صِنُو وصِنوان، والإعراب على النون في الجمع، وليس لهما في كلام العرب نظير» قال^(٥):

٢٠١٧- ومالَ بِقِنوانٍ مِنَ البُسْرِ أحمرًا

قلت: إذا وُقِفَ على «قِنوان» المثني رفعاً وعلى «قِنوان» جمعاً وقع الاشتراك اللفظي، ألا ترى أنك إذا قلت: «عندي قِنوان» وفقاً احتمال ما ذكرته من الثنية والجمع، فإذا وصلت وقع الفرق فإنك تجعل الإعراب على النون

(١) الكشاف ٣٩/٢.

(٢) الإملاء ٢٥٥/١.

(٣) عَدَّها في «معاني القرآن» له جمعاً. انظر: معاني القرآن ٥٠٤.

(٤) الجمار: شحم النخلة.

(٥) تقدم برقم ٢٠٠٩.

- الأنعام -

حال جمعه كغربان وصردان^(١) بكسر النون في التثنية.

ويقع الفرق أيضاً بوجوهٍ أُخَرَ منها: انقلاب الألف ياءً نصباً وجرأً في التثنية نحو: رأيت قَنَوِيَّكُ وصِنَوِيَّكُ ومررت بقنويك وصنويك، ومنها: حذف نون التثنية إضافةً وثبوت النون في الجمع نحو: جاء قنواك وصنواك وقنوانك وصنوانك، ومنها: في النسب فإنك تحذف علامتي التثنية فتقول: قَنَوِيَّ وصِنَوِيَّ، ولا تحذف الألف ولا النون إذا أردت الجمع بل تقول: قَنَوَانِيَّ وصِنَوَانِيَّ، وهذان اللفظان في الجمع تكسيراً يشبهان الجمع تصحيحاً وذلك أن كلاً منهما لحق آخره علامتان في حال الجمع مزيدتان ولم يتغير معها بناء الواحد، والفرق ماقدّمته لك، وأيضاً فإن الجمع من قنوان وصنوان، إنما فهمناه من صيغة فعلان لا من الزيادتين، بخلاف الزيدتين، فإن الجمع فهمناه منهما، وهذا الفصل الذي ذكرته من محاسن علم الإعراب والتصريف واللغة.

وقال الراغب^(٢) بعد أن ذكر أنه العِدْقُ: «والقناة تشبه القنوّ في كونهما غصنين، وأما القناة التي يجري فيها الماء قيل لها ذلك لأنها تشبه القناة في الخط والامتداد، وقيل: أصلها من قَنَيْتُ الشيء إذا ادَّخَرْتَهُ لأنها مُدْخِرَةٌ للماء. [ب/٣٣٩] وقيل: هو من قاناه أي: خالطه، قال^(٣) - يعني امرأ القيس - /:

٢٠١٨ - كِبِكْرٍ مُقَانَاةِ الْبِيَاضِ بَصْفَرَةٍ عَدَاها نُمَيْرُ الْمَاءِ غَيْرَ مُحَلَّلٍ

وأما «القناة» الذي هو الاحديداب في الأنف فيشبهه في الهيئة بالقناة يقال: رجل ألقى وامرأة قنواء كأحمر وحمراء». والطلع: أول ما يخرج من النخلة في أكامه. قال أبو عبيد: «الطلع: الكُفْرِيُّ قبل أن تنشق عن الإغريض

(١) الصرد: نوع من الطير.

(٢) المفردات ٤١٤.

(٣) ديوانه ١٦. البكر: البيضة الأولى من النعام، المقناة: المخالطة، النمير: الماء العذب، غير محلل: لم يُنزل عليه فيكدر.

- الأنعام -

والإغريض يسمى طَلْعاً يقال: أطلعت النخلة إذا أخرجت طَلْعَهَا، تَطْلَعُ إطلاعاً وطلع الطلع يَطْلَعُ طلوعاً ففرقوا بين الإسنادين. وأنشدني بعضهم في مراتب ما تثمره النخلة قول الشاعر:

٢٠١٩- إن شِئْتَ أَنْ تَضْبِطَ يَا خَلِيلُ أسماء ما تُثْمِرُهُ النَخِيلُ
فاسْمَعَهُ مَوْصُوفاً عَلَى مَا أذْكَرُ طَلْعٌ وَبَعْدَهُ خَلَالٌ يَظْهَرُ
وَبَلِّحْ ثُمَّ يَلِيهِ بُسْرُ وَرُطْبٌ تَجْنِيهِ ثُمَّ تَمْرُ
فهذه أنواعها يا صاح مضبوطة عن صاحب الصَّحاح^(١)

قوله: «وجنات» الجمهور على كسر التاء من «جنات» لأنها منصوبة نسقاً على نبات أي: فأخرجنا بالماء النبات وجنات، وهو من عطف الخاص على العام تشريفاً لهذين الجنسيتين على غيرهما كقوله تعالى: «وملائكته ورسله وجبريل وميكال»^(٢) وعلى هذا فقوله «ومن النخل من طلعتها قنوان» جملة معترضة وإنما جيء بهذه الجملة معترضة، وأبرزت في صورة المبتدأ والخبر تعظيماً للمنة به؛ لأنه من أعظم قوت العرب؛ لأنه جامع بين التفكك والقوت، ويجوز أن ينتصب «جنات» نسقاً على «خضراً». وجوز الزمخشري^(٣) - وجعله الأحسن - أن ينتصب على الاختصاص كقوله «والمقيمي الصلاة»^(٤) قال: «بفضل هذين الصنفين» وكلامه يُفهم أن القراءة الشهيرة عنده برفع «جنات»، والقراءة بنصبها شاذة، فإنه أول ما ذكر^(٥) توجيه الرفع كما سيأتي، ثم قال: «وقرىء «وجنات» بالنصب» فذكر الوجهين المتقدمين.

وقرأ الأعمش ومحمد بن أبي ليلى وأبو بكر في رواية عنه عن عاصم

(١) قال صاحب الصحاح «خلل»: الخلال: البلح. ولم أفق على الأبيات في مورد آخر.

(٢) الآية ٩٨ من البقرة.

(٣) الكشف ٤٠/٢.

(٤) الآية ٣٥ من الحج.

(٥) العائد إلى الاسم الموصول محذوف أي ذكره، وتوجيه خبر «أول».

- الأنعام -

«وجنات» بالرفع وفيها ثلاثة أوجه، أحدها: أنها مرفوعة بالابتداء، والخير محذوف. واختلفت عبارة المعربين في تقديره: فمنهم مَنْ قَدَّرَهُ متقدِّماً، ومنهم مَنْ قَدَّرَهُ متأخراً، فقَدَّرَهُ الزمخشري^(١) متقدِّماً أي: وثُمَّ جنات، وقَدَّرَهُ أبو البقاء^(٢) «ومن الكرم جنات»، وهذا تقدير حسن لمقابلة قوله «ومن النخل» أي: من النخل كذا ومن الكرم كذا، وقَدَّرَهُ النحاس^(٣) «ولهم جنات»، وقَدَّرَهُ ابن عطية^(٤): «ولكم جنات»، ونظيره قراءة «وحورٌ عين»^(٥) بعد قوله: «يطوف عليهم ولدانٌ مخلدون بأكواب» أي: ولهم حورٌ عين، ومثل هذا اتَّفَقَ على جوازه سيبويه والكسائي والفراء. وقَدَّرَهُ^(٦) متأخراً فقال: أي وجنات من أعناب أخرجناها. قال الشيخ^(٧): «ودل على تقديره [قوله] قَبْلُ «فأخرجنا» كما تقول: أكرمت عبدالله وأخوه أي: وأخوه أكرمته». قلت: وهذا التقدير سبقه إليه ابن الأنباري، فإنه قال: «الجنات» رُفِعَتْ بمضمر بعدها تأويلها: وجناتٌ من أعناب أخرجناها، فجرى مجرى قول العرب: «أكرمت عبدالله وأخوه» تريد: وأخوه أكرمته. قال الفرزدق^(٨):

٢٠٢٠- غداة أحلت لابن أضرم طعنة

حصين عبيطات السدائف والخمر

- (١) الكشاف ٤٠/٢ .
 (٢) الإملاء ٢٥٥/١ .
 (٣) إعراب القرآن ٥٦٩/١ .
 (٤) المحرر ١١٨/٦ .
 (٥) الآية ١٧ من الواقعة، قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم بالرفع، وحزرة والكسائي بالخفض. السبعة ٦٢٢ .
 (٦) أصل العبارة بخط المؤلف «وقدَّره الزمخشري متأخراً فقال» ثم تبين له أن هذا القول ليس للزمخشري، فشطب على الزمخشري ولم يصلح من شأن العبارة، والأوضح أن تكون «وقدَّره متأخراً أي:» .
 (٧) البحر ١٩٠/٤ .
 (٨) ديوانه ٣١٧؛ والإنصاف ١٨٧؛ وابن يعيش ٣٢/١؛ والتصريح ٢٤٧/١. العبيطة: السمينة الفتية، والسديف: السنام المقطع.

- الأنعام -

فرفع «الخمير» وهي مفعولة، على معنى: والخمر أحلها الطعنة. الوجه الثاني: أن يرتفع عطفاً على «قنوان»، تغليياً للجوار، كما قال الشاعر^(١):

٢٠٢١ - وزججَ الحواجبَ والعيونا

فنسق «العيون» على «الحواجب» تغليياً للمجاورة، والعيون لا تزجج، كما أن الجنات من الأعناب لا يكُن من الطَّلَع، هذا نصُّ مذهب ابن الأنباري أيضاً، فتحصل له في الآية مذهبان، وفي الجملة فالجواب ضعيف، وقد تقدم أنه من خصائص النعت.

والثالث: أن يعطف على «قنوان». قال الزمخشري^(٢): «على معنى: محاطة أو مُخرجة من النخل قنوان، وجنات من أعناب أي: من نبات أعناب. قال الشيخ^(٣): «وهذا العطف هو على أن لا يُلحظ فيه قيدٌ من النخل فكأنه قال: ومن النخل قنوان دانية وجنات من أعناب حاصلة كما تقول: «من بني تميم رجل عاقل ورجل من قریش منطلقان». قلت: وقد ذكر الطبري^(٤) أيضاً هذا الوجه أعني عطفها على «قنوان»، وضعفه ابن عطية، كأنه لم يظهر له ما ظهر لأبي القاسم من المعنى المشار إليه، ومنع أبو البقاء^(٥) عطفه على «قنوان» قال: «لأن العنب لا يخرج من النخل». وأنكر أبو عبيد وأبو حاتم هذه القراءة. قال أبو حاتم: «هذه القراءة محال؛ لأن الجنات من الأعناب. لا تكون من النخل». قلت: أمّا جواب أبي البقاء فيما قاله الزمخشري، وأمّا جواب أبي عبيد وأبي حاتم فيما تقدم من توجيه الرفع. و«من أعناب» صفة لجنات فتكون في محل رفع ونصب بحسب القراءتين، وتتعلق بمحذوف.

(١) تقدم برقم ١٢٩٥.

(٢) الكشاف ٤٠/٢.

(٣) البحر ١٩٠/٤.

(٤) تفسير الطبري ٥٧٥/١١.

(٥) الإملاء ٢٥٥/١.

- الأنعام -

قوله: «والزيتون والرمان» لم يقرأهما أحد إلا منصوبين، ونصبهما: إما عطف على جنات وإما على نبات، وهذا ظاهر قول الزمخشري، فإنه قال^(١): «وقرىء «وجنات» بالنصب عطفاً على «نبات كل شيء» أي: وأخرجنا به جنات من أعناب، / وكذلك قوله: والزيتون والرمان». ونص أبو البقاء^(٢) على ذلك فقال: «وجنات بالنصب عطفاً على نبات، ومثله: الزيتون والرمان». وقال ابن عطية^(٣): «عطفاً على «حَبًّا». وقيل على «نبات» وقد تقدم لك أن في المعطوف الثالث فصاعداً احتمالين^(٤)، أحدهما: عطفه على ما يليه، والثاني: عطفه على الأول نحو: مررت بزيد وعمرو وخالد، فخالد يحتمل عطفه على زيد أو عمرو، وقد تقدم أن فائدة الخلاف تظهر في نحو: «مررت بك وبزيد وعمرو» فإن جعلته عطفاً على الأول لَزِمَت الباء وإلا جازت.

[٣٤٠/أ]

والزيتون وزنه فَيُعُول فالتاء مزيدة^(٥)، والنون أصلية لسقوط ذيك في الاشتقاق وثبوت ذي^(٦)، قالوا: أرض زَتَنَة أي كثيرة الزيتون، فهو نظير قيصوم^(٧)، ولأنَّ فَعْلُولاً مَفْقُودٌ أو نادر، ولا يُتَوَهَّم أن تاءه أصلية ونونه مزيدة بدلالة الزيت فإنهما مادتان متغايرتان، وإن كان الزيت معتصراً منه، ويقال: زات طعامه أي: جعل فيه زيتاً، وزات رأسه أي: دهنه به، وأزادات: أي أدهن أبديت تاء الافتعال دالاً بعد الزاي كازدجر وازدان. والرمان وزنه فُعَال

(١) الكشف ٤٠/٢.

(٢) الإملاء ٢٥٥/١.

(٣) المحرر ١١٩/٦.

(٤) الأصل: احتمالان وهو سهو.

(٥) الأصل: «مزيد» وهو سهو.

(٦) انظر المسألة في: المنع في التصريف ١٢٥/١.

(٧) القيصوم: نبت مرُّ الزهر.

- الأنعام -

نونه أصلية فهو نظير عُنَاب^(١) وْحَمَّاض^(٢) لقولهم: أرض رَمَنَة أي: كثيرته.

قوله: «مُشْتَبِهًا» حال: إمَّا من «الرمان» لقربه، وحذفت الحال من الأول تقديره: والرمان مشتبهًا، ومعنى التشابه أي في اللون، وعدم التشابه أي في الطعم. وقيل: هي حال من الأول وحذفت حال الثاني، وهذا كما تقدم لك في الخبر المحذوف، نحو: «واللَّهُ ورسوله أحقُّ أن يُرْضوه»^(٣) وإلى هذا نحا الزمخشري^(٤) فإنه قال: «والزيتون مشتبهًا وغير مشتبه والرمان كذلك كقوله^(٥)»:

٢٠٢٢- رمانى بأمرٍ كنت منه ووالدي بريئاً

قال الشيخ: «فعلى قوله يكون تقدير البيت: كنت منه بريئاً ووالدي كذلك أي: بريئاً، والبيت لا يتعين فيه ما ذكّر؛ لأن بريئاً على وزن فعيل كصديق ورفيق، فيصحُّ أن يُخَبَّرَ به عن المفرد والمثنى والمجموع، فيحتمل أن يكون «بريئاً» خبر «كان» على اشتراك الضمير^(٦) والظاهر المعطوف عليه فيه^(٧)، إذ يجوز أن يكون خبراً عنهما^(٨)، ولا يجوز أن يكون^(٩) حالاً منهما، إذ لو كان لكان التركيب مشتبهين وغير مشتبهين». قال أبو البقاء^(١٠): «حال من الرمان ومن

(١) العناب: ضرب من الثمر.

(٢) الحمّاض: ضرب من العشب.

(٣) الآية ٦٢ من التوبة.

(٤) الكشاف ٤٠/٢.

(٥) تقدم برقم ١٠٧٩.

(٦) أي التاء في كنت.

(٧) أي في الخبر.

(٨) أي قوله «بريئاً» خبر عن التاء ووالدي، وجاز هذا العطف لوجود فاصل.

(٩) أي في الآية «مشتبهًا».

(١٠) الإملاء ٢٥٥/١.

- الأنعام -

الجميع»، فإن عنى في المعنى فصحيح ويكون على الحذف كما تقدّم، وإن أراد في الصناعة فليس بشيء لأنه كان يلزم المطابقة.

والجمهور على «مشتبهاً» وقرئ^(١) شاذاً متشابهاً وغير متشابه كالثانية، وهما بمعنى واحد. قال الزمخشري^(٢): «كقولك: اشتبه الشيطان وتشابها كاستوياً وتساوياً. والافتعال والتفاعل يشتركان كثيراً». انتهى. وأيضاً فقد جمع بينهما في هذه الآية في قوله «مشتبهاً وغير متشابه».

قوله: «إلى ثمره» متعلق بـ «انظروا» وهي بمعنى الرؤية، وإنما تعدّت بـ إلى لما تتضمّنه من التفكير. وقرأ الأخوان^(٣) «ثمره» بضمّتين، والباقون: بفتحتين، وقرئ شاذاً بضم الأول وسكون الثاني.

فأما قراءة الأخوين فتحتمل أربعة أوجه، أحدها: أن تكون اسماً مفرداً كطُنب^(٤) وعُنق. والثاني: أنه جمع الجمع فثمر جمع ثمار وثمر جمع ثمرة وذلك نحو: أكم جمع إكام وإكام جمع أكمة فهو نظير كُثبان وكُثب. والثالث: أنه جمع ثمر كما قالوا: أسد وأسُد. والرابع: أنه جمع ثمرة، قال الفارسي^(٥): «والأحسن أن يكون جمع ثمرة كخشبة وخُشب، وأكمة وأُكم ونظيره في المعتل: لابة^(٦) ولُوب، وناقاة ونوق، وساحة وسوح.

وأما قراءة الجماعة فالثمر اسم جنس مفردة ثمرة كشجر وشجرة، وبقره وبقرة، وجزر وجزرة. وأما قراءة التسكين^(٧) فهي تخفيف قراءة الأخوين،

(١) البحر ١٩١/٤ من دون نسبة.

(٢) الكشف ٤٠/٢.

(٣) الأخوان هما: حمزة والكسائي. انظر: السبعة ٢٦٤؛ الكشف ٤٤٣/١؛ والحجة ٢٦٤؛ والنشر ٢٥١/٢؛ والبحر ١٩١/٤.

(٤) الطنب: حبل يُشدُّ به الوتد.

(٥) الحجة (خ) ٤٢٢/٢.

(٧) أي بتسكين الميم وضم الثاء.

(٦) اللابة: الحرّة.

- الأنعام -

وقيل: بل هي جمع ثَمَرَة كُئِدْنَ جمع بَدَنَة، ونقل^(١) بعضهم أنه يقال ثَمَرَة بَزَنَة سَمَرَة، وقياسها على هذا ثَمْر كَسَمُر بحذف التاء^(٢) إذا قُصِدَ جمعه، وقياسُ تكسيره أثمار كعَضُد وأعضاد، وقد قرأ أبو عمرو الذي في سورة الكهف^(٣) بالضم وسكون الميم، فهذه القراءة التي هنا فصيحة كان قياس أبي عمرو أن يقرأهما شيئاً واحداً لولا أن القراءة مستندها النقل. وقرأ أبو عمرو والكسائي وقنبل «خُشْب»^(٤). والباقون بالضم، فهذه القراءة نظير تَيْك. وهذا الخلاف أعني في «ثَمَرِه» والتوجيه بعينه جارٍ في سورة يس^(٥). وأما الذي في سورة الكهف ففيه ثلاث قراءات: فعاصم يقرؤه بفتحيتين كما يقرؤه في هذه السورة، وفي يس، فاستمرَّ على عمل واحد، والأخوان يقرآنه بضممتين في السور الثلاث / فاستمرا على عمل واحد، وأما نافع وابن كثير وابن عامر فقرأوا [٣٤٠/ب] ما في الأنعام ويس بفتحيتين وقرأوا ما في الكهف بضممتين، وأما أبو عمرو فقرأ ما في الأنعام ويس بفتحيتين وما في الكهف بضممة وسكون. وقد ذكروا في توجيه الضميتين في الكهف ما لا يمكن أن يأتي في السورتين، وذلك أنهم قالوا في الكهف: الثَّمْر بالضم المال، وبالفتح المأكول.

وقوله: «إذا أثمر» ظرف لقوله: «انظروا»، وهو يحتمل أن يكون متمحضاً للظرف، وأن يكون شرطاً، وجوابه محذوف أو متقدم عند من يرى ذلك أي: إذا أثمر فانظروا إليه.

قوله: «ويُنْعِه» الجمهور على فتح الياء مِنْ «ينعه» وسكون النون. وقرأ^(٦)

(١) قوله: «نقل» غير واضح في الأصل.

(٢) أي تاء ثمرة.

(٣) الآية ٤٢، وانظر: السبعة ٢٦٤.

(٤) الآية ٤ من المنافقون «كأنهم خشب مسندة». وانظر: السبعة ٦٣٦.

(٥) الآية ٣٥. وانظر: السبعة ٢٦٤.

(٦) البحر ١٩١/٤.

- الأنعام -

ابن محيصر بضم الياء وهي قراءة قتادة والضحاك. وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة واليماني: يانعة، ونسبها الزمخشري^(١) لابن محيصر، فيجوز أن يكون عنه قراءتان. والينع بالفتح والضم مصدر: يَنْعَتِ الثمرة أي: نضجت، والفتح لغة الحجاز، والضم لغة بعض نجد، ويقال أيضاً يُنْعُ ويُنوع بواو بعد ضمتين. وقيل: الينع بالفتح جمع يانع كتاجر وتجر وصاحب وصحب، ويقال: يَنْعَتِ الثمرة وأينعت ثلاثياً ورباعياً بمعنى. وقال الحجاج: «أرى رؤوساً قد أينعت وحان قطافها»^(٢). ويانع اسم فاعل وقيل: أينعت الثمرة وينعت احمرت، قاله الفراء^(٣)، ومنه الحديث^(٤) في الملاعنة: «إِنْ وُلِدَتْهُ أَحْمَرٌ مِثْلَ الْيَنْعَةِ» وهي خَرَزَةٌ حمراء، قيل: هي العقيق أو نوع منه. ويقال: يَنْعَتُ تَيْنَعُ بفتح العين في الماضي وكسرها في المستقبل هذا قول أبي عبيد^(٥) وأنشد^(٦):

٢٠٢٣ - حولها الزيتون قد ينعا

وقال الليث بعكس هذا: أي بكسرها في الماضي وبفتحها في المستقبل. وناسب ختام هذه الآية بقوله «لقوم يؤمنون» كون ما تقدم دالاً على وحدانيته وإيجاده المصنوعات المختلفة، فلا بُدُّ لها من مدبرٍ مع أنها نابتة من أرضٍ واحدةٍ وتُسقى بماءٍ واحد، وهذه الدلائل إنما تنفع المؤمنين المتدبرين دون غيرهم.

(١) الكشاف ٤٠/٢.

(٢) جمهرة خطب العرب ٢٨٨/٢.

(٣) معاني القرآن ٣٤٨/١.

(٤) رواه أحمد في المسند ٣٣٥/٥ برواية «مثل النبقة». وانظر: النهاية ٣٠٢/٥.

(٥) لعله أبو عبيدة في مجاز القرآن ٢٠٢/١ ولكنه ضبطها في المطبوعة بالفتح.

(٦) صدره:

في قباب حول دسكرة

وهو للأحوص في ديوانه ٢٢٢، أو الأخطل أو يزيد بن معاوية؛ ومجاز القرآن ٢٠٢/١؛

ومعاني القرآن للزجاج ٣٠٤/٢؛ واللسان: دسكر - ينع؛ والكامل ٢٢٧/١.

- الأنعام -

آ. ١٠٠ قوله تعالى: ﴿شركاء الجن﴾: الجمهور على نصب «الجن» وفيه خمسة أوجه، أحدها: وهو الظاهر أنّ «الجن» هو المفعول الأول، والثاني هو «شركاء» قُدِّم، و«الله» متعلِّق بشركاء. والجعل هنا بمعنى التصيير، وفائدة التقديم كما قاله الزمخشري^(١) استعظام أن يُتَّخَذَ اللهُ شريكاً مَنْ كان مَلَكاً أَوْ جِنِّياً أَوْ إِنْسِيّاً ولذلك قُدِّم اسم الله على الشركاء» انتهى. ومعنى كونهم جعلوا الجن شركاء لله هو أنهم يعتقدون أنهم يخلقون من المضارّ والحيات والسباع كما جاء في التفسير. وقيل: ثم طائفة من الملائكة يسمون الجن كان بعض العرب يعبدها.

الثاني: أن يكون «شركاء» مفعولاً أول و«الله» متعلِّقٌ بمحذوف على أنه المفعول الثاني، و«الجن» بدل من «شركاء»، أجاز ذلك الزمخشري^(٢) وابن عطية^(٣) والحوافي وأبو البقاء^(٤) ومكي بن أبي طالب^(٥)، إلا أن مكياً لمَّا ذَكَرَ هذا الوجه جعل اللامَ مِنْ «الله» متعلِّقَةً بجعل فإنه قال: «الجنّ مفعولٌ أولٌ لجعلٍ و«شركاء» مفعولٌ ثانٍ مقدّم، واللام في «الله» متعلِّقة بشركاء، وإن شئت جعلت «شركاء» مفعولاً أول، والجن بدلاً من شركاء، و«الله» في موضع المفعول الثاني، واللام متعلِّقة بجعل». قلت: بعد أن جعل «الله» مفعولاً ثانياً كيف يُتصوَّرُ أن يجعل اللامَ متعلِّقَةً بالجعل؟ هذا ما لا يجوز لأنه لما صار مفعولاً ثانياً تعيّنَ تعلُّقُهُ بمحذوف على ما عرفته غير مرة. قال الشيخ^(٦): «وما أجازه - يعني الزمخشري ومن ذكّر معه - لا يجوز؛ لأنه يصحُّ^(٧) للبدل أن

(١) الكشاف ٤٠/٢.

(٢) الكشاف ٤٠/٢.

(٣) المحرر ١٢٠/٦.

(٤) الإملاء ٢٥٥/١.

(٥) المشكل ٢٨٢/١.

(٦) البحر ١٩٣/٤.

(٧) الأصل «لا يصح» وهو سهو، والتصويب من البحر.

يحل محل المبدل منه فيكون الكلام منتظماً، لوقلت: وجعلوا لله الجن لم يصح، وشرط البديل أن يكون على نية تكرار العامل على أشهر القولين أو معمولاً للعامل في المبدل منه على قول، وهذا لا يصح هنا البتة لما ذكرنا» قلت: هذا القول المنسوب للزمخشري ومن ذكر معه سبقهم إليه الفراء^(١) وأبو إسحاق^(٢) فإنهما أجازا أن يكونا مفعولين قدام ثانيهما على الأول وأجازا أن يكون «الجن» بدلاً من «الشركاء» ومفسراً للشركاء هذا نص عبارتهم، وهو معنى صحيح أعني كون البديل مفسراً، فلا معنى لرد هذا القول، وأيضاً فقد رد هو على الزمخشري عند قوله تعالى «إلا ما أمرتني به أن اعبدوا»^(٣) فإنه لا يلزم في كل بدل أن يحل محل المبدل منه، قال^(٤): «ألا ترى إلى تجويز النحويين «زيد مررت به أبي عبدالله» ولوقلت: «زيد مررت بأبي عبدالله» لم يجز إلا على رأي الأحفش» وقد سبق هذا في المائة، فقد قرر / هو أنه لا يلزم حلول البديل محل المبدل منه فكيف يرد به هنا؟

الثالث: أن يكون «شركاء» هو المفعول الأول و«الجن» هو المفعول الثاني، قاله الحوفي، وهذا لا يصح لما عرفت أن الأول في هذا الباب مبتدأ في الأصل والثاني خبر في الأصل، وتقرر أنه إذا اجتمع معرفة ونكرة جعلت المعرفة مبتدأ والنكرة خبراً، من غير عكس إلا في ضرورة، تقدم التنبيه على الوارد منها.

الرابع: أن يكون «شركاء الجن» مفعولين على ما تقدم بيانه. و«الله» متعلق بمحذوف على أنه حال من «شركاء»؛ لأنه لو تأخر عنها لجاز أن يكون

(١) معاني القرآن للفراء ٣٤٨/١.

(٢) معاني القرآن للزجاج ٣٠٥/٢.

(٣) الآية ١١٧ من المائة.

(٤) أي أبو حيان، انظر: البحر ٦١/٤.

- الأنعام -

صفة لها قاله أبو البقاء^(١)، وهذا لا يَصِحُّ؛ لأنه يصير المعنى: جعلوهم شركاء في حال كونهم لله أي: مملوكين، وهذه حال لازمة لا تنفك، ولا يجوز أن يقال إنها غير منتقلة لأنها مؤكدة إذ لا تأكيد فيها هنا، وأيضاً فإن فيه تهيئة العامل في معمول وقطعه عنه؛ فإن «شركاء» يطلب هذا الجار ليعمل فيه والمعنى منصبٌ على ذلك.

الخامس: أن يكون «الجن» منصوباً بفعل مضمر جواب لسؤال مقدر، كان سائلاً سأل فقال بعد قوله تعالى «وجعلوا لله شركاء»: مَنْ جعلوا لله شركاء؟ ف قيل: الجن، أي: جعلوا الجن، نقله الشيخ^(٢) عن شيخه أبي جعفر بن الزبير^(٣)، وجعله أحسن مما تقدم قال: «ويؤيد ذلك قراءة^(٤) أبي حيوة ويزيد بن قطيب «الجن» رفعا على تقدير: هم الجن، جواباً لمن قال: [من]^(٥) جعلوا لله شركاء؟ ف قيل: هم الجن، ويكون ذلك على سبيل الاستعظام لما فعلوه والاستنقاص بمن جعلوه شريكاً لله تعالى. وقال مكي^(٦): «وأجاز الكسائي رفع «الجن» على معنى هم الجن»، فلم يروها عنه قراءة، وكأنه لم يطلع على أن غيره قرأها كذلك.

وقرأ شعيب بن أبي حمزة ويزيد بن قطيب وأبو حيوة في رواية عنهما أيضاً «شركاء الجن» بخفض «الجن»، قال الزمخشري^(٧): «وقرىء بالجر على الإضافة التي للتيبين فالمعنى: أشركوهم في عبادتهم^(٨) لأنهم أطاعوهم

(١) الإملاء ١/٢٢٥. (٢) البحر ٤/١٩٣.

(٣) أحمد بن إبراهيم الفخراني، أحد نحاة الأندلس ومُحدِّثها توفي سنة ٧٠٨، قرأ على العطار. انظر: طبقات القراء ١/٣٢.

(٤) البحر ٤/١٩٣.

(٥) سقط من الأصل سهواً ونقلناه من البحر.

(٦) المشكل ١/٢٨٢.

(٧) الكشف ٢/٤٠.

(٨) الكشف: «عبادته».

- الأنعام -

كما أطاعوا الله». قال الشيخ^(١): «ولا يتضح معنى هذه القراءة، إذ التقدير: وجعلوا شركاء الجن لله». قلت: معناها واضح بما فسّره الزمخشري في قوله، والمعنى: أشركوهم في عبادتهم إلى آخره ولذلك سمّاها إضافة تبيين، أي إنه بين الشركاء كأنه قيل: الشركاء المطيعين للجن.

قوله: «وَوَخَّلَقَهُم» الجمهور على «خَلَقَهُم» بفتح اللام فعلاً ماضياً، وفي هذه الجملة احتمالان، أحدهما: أنها حالية فـ«قد» مضمرة عند قومٍ وغير مضمرة عند آخرين. والثاني: أنها مستأنفة لامحلّ لها، والضمير في «خلقهم» فيه وجهان، أحدهما: أنه يعود على الجاعلين أي: جعلوا له شركاء مع أنه خلقهم وأوجدهم منفرداً بذلك من غير مشاركة له في خلقهم فكيف يشركون به غيره ممّن لا تأثير له في خلقهم؟ والثاني: أنه يعود على الجن أي: والحال أنه خلق الشركاء فكيف يجعلون مخلوقه شريكاً له؟

وقرأ^(٢) يحيى بن يعمر: «وَوَخَّلَقَهُم» بسكون اللام. قال الشيخ^(٣): «وكذا في مصحف عبدالله». قلت: قوله «وكذا في مصحف عبدالله» فيه نظر من حيث إن الشكل الاصطلاحي أعني ما يدل على الحركات الثلاث وما يدل على السكون كالجزء منه كانت مصاحف السلف منها مجردة، والضبط الموجود بين أيدينا اليوم أمرٌ حادث، يقال: إن أول من أحدثه يحيى بن يعمر، فكيف يُنسب ذلك لمصحف عبدالله بن مسعود؟ وفي هذه القراءة تأويلان أحدهما: أن يكون «خَلَقَهُم» مصدراً بمعنى اختلاقهم. قال الزمخشري^(٤): أي اختلاقهم للإفك يعني: وجعلوا لله خَلَقَهُم حيث نسبوا قبائحهم إلى الله في قولهم «والله أمرنا بها» انتهى. فيكون «الله» هو المفعول الثاني قدّم على

(١) البحر ٤/١٩٣.

(٢) المحتسب ١/٢٢٤؛ البحر ٤/١٩٤.

(٣) البحر ٤/١٩٤.

(٤) الكشاف ٢/٤٠.

- الأنعام -

الأول. والتأويل الثاني: أن يكون «خَلَقَهُمْ» مصدراً بمعنى مخلوقهم. فيكون عطفاً على «الجن»، ومفعوله الثاني محذوف تقديره: وجعلوا مخلوقهم وهو ما ينجتون من الأصنام كقوله تعالى: «أتعبدون ما تنتحون»^(١) شركاء لله تعالى.

قوله تعالى: «وخرقوا» قرأ الجمهور «خرقوا» بتخفيف الراء ونافع بتشديدها^(٢). وقرأ^(٣) ابن عباس بالحاء المهملة والفاء وتخفيف الراء، وابن عمر كذلك أيضاً إلا أنه شدد الراء، والتخفيف في قراءة الجماعة بمعنى الاختلاق. قال الفراء^(٤): «يقال خلق الإفك وخرقه واختلقه وافتراه وافتعله وخرصه بمعنى كذب فيه»، والتشديد للتكثير لأن القائلين بذلك خلق كثير وجم غفير، وقيل: هما لغتان، والتخفيف هو الأصل. وقال الزمخشري^(٥): «ويجوز / أن يكون [ب/٣٤١] من خرق الثوب إذا شقّه أي: اشتقوا له بنين وبنات». وأما قراءة الحاء المهملة فمعناها التزوير أي: زوروا له أولاداً لأن المزور محرّف ومغيّر الحق إلى الباطل.

وقوله «بغير علم» فيه وجهان. أحدهما: أنه نعت لمصدر محذوف أي: خرقوا له خرقاً بغير علم قاله أبو البقاء^(٦) وهو ضعيف المعنى؛ والثاني: وهو الأحسن - أن يكون منصوباً على الحال من فاعل «خرقوا» أي: افتعلوا الكذب مصاحبين للجهل وهو عدم العلم.

آ. ١٠١ قوله تعالى: ﴿بديع﴾: قرأ الجمهور برفع العين، وفيها

(١) الآية ٩٥ من الصفات.

(٢) السبعة ٢٦٤؛ البحر ٤/١٩٤؛ الحجة ٢٦٤؛ التيسير ١٠٥.

(٣) المحتسب ١/٢٢٤؛ البحر ٤/١٩٤.

(٤) معاني القرآن ١/٣٤٨، ولم يرد في المطبوعة: افتعل وخرص.

(٥) الكشف ٤١/٢.

(٦) الإملاء ١/٢٥٥.

- الأنعام -

ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ أي: هو بديعٌ، فيكون الوقفُ على قوله «والأرض» فهي جملةٌ مستقلةٌ بنفسها. الثاني: أنه فاعلٌ بقوله «تعالى»، أي تعالى بديع السموات، وتكون هذه الجملةُ الفعليةُ معطوفةً على الفعلِ المقدرِ قبلها وهو الناصبُ لسبحان فإن «سبحان» كما تقدّم من المصادر اللّازم إضمارُ ناصبها. الثالث: أنه مبتدأٌ وخبرُهُ ما بعده من قوله «أنى يكون له ولد». وقرأ^(١) المنصور «بديع» بالجر، قال الزمخشري^(٢): «رداً على قوله وجعلوا لله أو على سبحانه» كذا قاله، ولم يُبين على أي وجهٍ من وجوه الإعراب هو، وكذا الشيخ^(٣) حكاه عنه ومرّ عليه، ويريد بالردّ كونه تابعاً إماماً: الله، أو للضمير المجرور في «سبحانه»، وتبعيته له على كونه بدلاً من «الله» أو من الهاء في «سبحانه»، ويجوز أن يكون نعتاً لله على أن تكون إضافة «بديع» محضةً كما ستعرفه، وأما تبعيته للهاء فيتعيّن أن يكون بدلاً، ويمتنع أن يكون نعتاً وإن اعتقدنا تعريفه بالإضافة لمعارضٍ آخر: وهو أن الضمير لا يُنعت، إلا ضمير الغائب على رأي الكسائي، فعلى رأيه قد يجوز ذلك.

وقرأ أبو صالح الشامي^(٤) «بديع» نصباً، ونصبه على المدح وهي تؤيد قراءة الجر. وقراءة الرفع المتقدمة يحتمل أن يكون أصلها الإتياع بالجر على البدل ثم قطع التابع رفعاً. وبديع يجوز أن يكون بمعنى مُبدع، وقد سبق معناه، أو يكون صفةً مشبهةً أضيفت لمرفوعها كقولك: فلان بديع الشعر أي: بديع شعرة، وعلى هذين القولين فإضافته لفظية لأنه في الأول من باب إضافة اسم الفاعل لمنصوبه، وفي الثاني من باب إضافة الصفة المشبهة لمرفوعها، ويجوز أن يكون بمعنى عديم النظير والمثل فيهما، كأنه قيل: البديع في السموات

(١) البحر ٤/١٩٥؛ الشواذ ٣٩.

(٢) الكشاف ٤١/٢.

(٣) البحر ٤/١٩٥.

(٤) لم أقف على ترجمة له، وفي «شواذ القراءات» صالح الشامي.

والأرض، فالإضافة على هذا إضافة مَحْضَةٌ.

قوله: «أُنِّي يكون له ولد» أُنِّي بمعنى كيف أو مِن أين، وفيها وجهان أحدهما: أنها خبر كان الناقصة و«له» في محل نصب على الحال، و«ولد» اسمها، ويجوز أن تكون منصوبةً على التشبيه بالحال أو الظرف كقوله «كيف تكفرون بالله»^(١) والعاملُ فيها قال أبو البقاء^(٢): «يكون»، وهذا على رأي مَنْ يُجيز في «كان» أن تعمل في الأحوال والظروف وشبههما، و«له» خبر يكون و«ولد» اسمها. ويجوز في «يكون» أن تكون تامةً، وهذا أحسن، أي: كيف يُوجَدُ له وَلَدٌ وأسباب الولدِية منتفية؟

قوله: «ولم تكن له صاحبة» هذه الواو للحال، والجملة بعدها في محل نصب على الحال من مضمون الجملة المتقدمة أي: كيف يوجد له ولد والحال أنه لم يكن له زوج، وقد عَلِمَ أن الولد إنما يكون من بين ذكر وأُنثى وهو مُنَزَّهٌ عن ذلك.

والجمهور على «تكن» بالتاء من فوق. وقرأ^(١) النخعي بالياء من تحت وفيه أربعة أوجه، أحدها: أن الفعل مسند إلى «صاحبة» أيضاً كالقراءة المشهورة، وإنما جاز التذكير للفصل كقوله^(٢):

٢٠٢٤- لقد وَلَدَ الأَخِيظَلُ أمُّ سوءٍ

(١) الآية ٢٨ من البقرة.

(٢) الإملاء ٢٥٦/١.

(٣) المحتسب ٢٢٤/١؛ البحر ١٩٤/٤.

(٤) عجزه:

على باب اسْتَهَا صُلْبٌ وشامٌ

وهو لجرير، ديوانه ٥١٥؛ والمقتضب ١٤٨/٢؛ والخصائص ٤١٤/٢؛ والإنصاف ١٧٥/١؛ وابن يعيش ٩٢/٥. والشام: العلامة.

وقوله^(١):

٢٠٢٥- إنَّ امرأً غَرَّه في الدنيا واحدةٌ

بعدي وبعذك في الدنيا لمغرور

وقال ابن عطية^(٢): «وتذكيرُ كان وأخواتها مع تأنيث اسمها أسهلُّ من ذلك في سائر الأفعال». قال الشيخ^(٣): «ولا أعرفُ هذا عن النحويين ولم يُفرِّقوا بين كان وغيرها». قلت: هذا كلام صحيح، ويؤيده أن الفارسي وإن كان يقول بحرفية بعضها كـ ليس فإنه لا يُجيز حَذْفَ التاء منها، لو قلت: «ليس هند قائمة» لم يجز. الثاني: أن في «يكون» ضميراً يعود على الله تعالى، و«له» خبر مقدم، و«صاحبة» مبتدأ مؤخر، والجملة خبر «يكون». الثالث أن يكون «له» وحده هو الخبر، و«صاحبة» فاعل به لاعتماده / وهذا أوليُّ ممَّا قبله؛ لأنَّ الجارَّ أقربُ إلى المفرد، والأصل في الأخبار الإفراد. الرابع: أن في «يكون» ضميرَ الأمر والشأن و«له» خبرٌ مقدَّم، و«صاحبة» مبتدأ مؤخر، والجملة خبر «يكون» مفسِّرة لضمير الشأن، ولا يجوزُ في هذا أن يكون «له» هو الخبر وحده و«صاحبة» فاعلٌ به كما جاز في الوجه قبله. والفرق أنَّ ضمير الشأن لا يُفسَّر إلا بجملةٍ صريحة، وقد تقدَّم أنَّ هذا النوع من قبيل المفردات. و«تكن» يجوز أن تكون الناقصة أو التامة حسبما تقدَّم فيما قبلها.

[٣٤٢/أ]

وقوله: «وخلَقَ كلَّ شيء» هذه جملة إخبارية مستأنفة، ويجوز أن تكون حالاً، وهي حال لازمة.

آ. (١٠٢) قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ﴾: أي: ذلكم الموصوفُ بتلك

(١) لم أهد إلى قائله وهو في الخصائص ٤١٤/٢؛ وابن يعيش ٥٣/٥؛ والعيبي ٤٧٦/٢؛

والهمع ١٧١/٢؛ والدرر ٢٢٥/٢.

(٢) المحرر ١٢١/٦.

(٣) البحر ١٩٤/٤.

- الأنعام -

الصفات المتقدمة لله، فاسم الإشارة مبتدأ و«الله» خبره، وكذا «ربكم» وكذا الجملة من قوله «لا إله إلا هو»، وكذا «خالق». قال الزمخشري^(١): «وهو^(٢) مبتدأ وما بعده أخبار مترادفة». قلت: هذا عند مَنْ يجيز تعدد الخبر مطلقاً، ويجوز أن يكون «الله» وحده هو الخبر ما بعده أبدال، كذا قال أبو البقاء^(٣)، وفيه نظر من حيث إن بعضها مشتقُّ والبديل يُقَلُّ بالمشتقات، وقد يقال إن هذه، وإن كانت مشتقة، ولكنها بالنسبة إلى الله تعالى من حيث اختصاصها به صارت كالجوامد، ويجوز أن يكون «الله» هو البديل، وما بعده أخباراً أيضاً، ومن منع تعدد الخبر قدر قبل كل خبر مبتدأ، أو يجعلها كلها بمنزلة اسم واحد كأنه قيل: ذلكم الموصوفُ هو الجامعُ بين هذه الصفات.

آ. (١٠٤) قوله تعالى: ﴿قد جاءكم بصائر﴾: إنما ذكّر الفعل لشيئين: أحدهما الفصل بالمفعول، والثاني كون التأنيث مجازياً. والبصائر جمع البصيرة، وهي الدلالة التي توجب إِبصار النفوس للشيء، ومنه قيل للدم الدالّ على القتل بصره^(٤). والبصيرة مختصة بالقلب كالبصر للعين، هذا قول بعضهم. وقال الراغب^(٥): «ويقال لقوة القلب المُدركة بصيرة وبصر، قال تعالى: «ما زاغ البصر وما طغى»^(٦) وقد تقدّم تحقيق هذا في أوائل البقرة.

و«من ربكم» يجوز أن يتعلّق بالفعل قبله، وأن يتعلّق بمحذوفٍ على

(١) الكشاف ٤١/٢.

(٢) الكشاف: «ذلكم».

(٣) الإملاء ٢٥٦/١.

(٤) كذا في الأصل، وفي القاموس: المَبْصَرة: شيء من الدم يُستدل به. انظر: القاموس: بصر.

(٥) المفردات ٤٩.

(٦) الآية ١٧ من النجم.

- الأنعام -

أنه صفة لما قبله، أي: بصائر كائنة من ربكم، و«مَنْ» في الوجهين لابتداء الغاية مجازاً.

قوله: «فَمَنْ أَبْصَرَ» يجوز أن تكون شرطية، وأن تكون موصولة، فالفاء جوابُ الشرط على الأول، ومزيدة في الخبر لشبهه الموصول باسم الشرط على الثاني، ولا بد قبل لام الجر من محذوف يَصِحُّ به الكلام، والتقدير: فالإبصار لنفسه وَمَنْ عَمِيَ فَالْعَمَى عليها. والإبصار والعَمَى مبتدآن، والجارُّ بعدهما هو الخبر، والفاء داخلة على هذه الجملة الواقعة جواباً أو خبراً، وإنما حُذِفَ مُبْتَدَأُهَا للعلم به، وَقَدَّرَ الزجاج قريباً من هذا فقال^(١): «فلنفسه نفع ذلك، وَمَنْ عَمِيَ فعليها ضررٌ ذلك». وقال الزمخشري^(٢): «فَمَنْ أَبْصَرَ الْحَقَّ وَأَمَنَ فلنفسه أبصر وإياها نفع، وَمَنْ عَمِيَ فعليها أي: فعلى نفسه عَمِيَ، وإياها ضَرٌّ». قال الشيخ^(٣): «وما قَدَّرناه من المصدر أُولَى، وهو فالإبصار والعَمَى، لوجهين، أحدهما: أن المحذوف يكون مفرداً لا جملة، والجارُّ يكون عمدة لا فضلة، وفي تقديره هو المحذوف جملةً والجارُّ والمجرورُ فضلةٌ. والثاني: - وهو أقوى - وذلك أنه لو كان التقدير فعلاً لم تدخل الفاء سواء كانت «مَنْ» شرطيةً أم موصولة مشبهة بالشرط؛ لأن الفعل الماضي إذا لم يكن دعاءً ولا جامداً، ووقع جوابَ شرط أو خبرَ مبتدأ مشبه بالشرط لم تدخل الفاء في جواب الشرط ولا في خبر المبتدأ، لو قلت: «مَنْ جَاءَنِي فَأَكْرَمْتُهُ» لم يَجُزْ بخلافِ تقديرنا فإنه لا بد فيه من الفاء، ولا يجوز حَذْفُهَا إلا في الشعر». قلت: هذا التقدير الذي قَدَّرَهُ الزمخشري مسبوqً إليه سبقه إليه الكلبي^(٤) فإنه قال: «فَمَنْ أَبْصَرَ صَدَقَّ وَأَمَنَ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) معاني القرآن ٣٠٦/٢.

(٢) الكشف ٤٢/٢.

(٣) البحر ١٩٦/٤.

(٤) لعله أبو أحمد بن جُزَيِّ الكلبي له «تفسير القرآن العزيز» توفي سنة ٦٢٠. انظر:

طبقات المفسرين ١٠١/١.

- الأنعام -

فلنفسه عمل وَمَنْ عَمِي فلم يُصَدِّقْ فعلى نفسه جَنَى العذاب». وقوله «إن الفاء لا تدخل فيما ذكر» قد يُنَارَعُ فيه، وإذا كانوا فيما يَصْلُحُ أن يكون جواباً صريحاً ويظهر / فيه أثر الجازم كالمضارع يجوز فيه دخول الفاء نحو: «وَمَنْ عاد [٣٤٢/ب] فينتقمُ الله منه»^(١) فالماضي بدخولها أولى وأحرى.

آ. (١٠٥) قوله تعالى: ﴿وكذلك﴾: الكاف في محل نصب نعتاً لمصدر محذوف، فقدَّره الزجاج^(٢): «وَنُصِّرَفُ الآياتِ مِثْلَ ما صَرَّفْنَاها فيما تُلي عليكم»، وقدَّره غيره: نُصِّرَفُ الآياتِ في غير هذه السورة تصريفاً مثل التصريف في هذه السورة.

قوله: «وليقولوا» الجمهور على كسر اللام، وهي لام كي، والفعل بعدها منصوب بإضمار «أن» فهو في تأويل مصدر مجرور بها على ما عُرِفَ غير مرة، وسماها أبو البقاء^(٣) وابن عطية^(٤) لام الصيرورة كقوله تعالى: «فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عَدُوًّا وْحَزَنًا»^(٥) وكقوله^(٦):

٢٠٢٦- لِدُوا لِلْمَوْتِ وَأَبْنُوا لِلْخَرَابِ

أي: لما صار أمرهم إلى ذلك عبَّرَ بهذه العبارة، والعلة غير مرادة في هذه الأمثلة، والمحققون يأتون جعلها للعاقبة والصيرورة، ويُؤوِّلون ما وُردَ من ذلك على المجاز. وجوز أبو البقاء^(٧) فيها الوجهين: أعني كونها لام العاقبة أو العلة حقيقة فإنه قال: «واللام لام العاقبة أي: إن أمرهم يصير إلى هذا»

(١) الآية ٩٥ من المائة.

(٢) معاني القرآن ٣٠٧/٢.

(٣) الإملاء ٢٥٦/١، وفي المطبوعة «لام العاقبة».

(٤) المحرر ١٢٤/٦.

(٥) الآية ٨ من القصص.

(٦) تقدم برقم ١٩٣٢.

(٧) الإملاء ٢٥٦/١.

- الأنعام -

وقيل: إنه قصد بالتصريف أن يقولوا دَرَسَتْ عقوبة لهم» يعني فهذه علة صريحة وقد أوضح بعضهم هذا فقال^(١): «المعنى: يُصَرِّفُ هذه الدلائل حالاً بعد حال ليقول بعضهم دَارَسَتْ فيزدادوا كفرةً، وتنبئهم لبعضهم فيزدادوا إيماناً، ونحو: «يُضِلُّ به كثيراً ويهدي به كثيراً»^(٢). وأبو علي جعلها في بعض القراءات لام الصيرورة، وفي بعضها لام العلة فقال: «واللام في ليقولوا في قراءة ابن عامر ومن وافقه بمعنى: لثلا يقولوا أي: صُرِّفَت الآيات وأُحْكِمَت لثلا يقولوا هذه أساطير الأولين قديمة قد بليت وتكررت على الأسماع»، واللام على سائر القراءات لام الصيرورة». قلت: قراءة ابن عامر دَرَسَتْ بوزن أَكَلْتُ وَسَرَقْتُ فعلاً ماضياً مسنداً لضمير الآيات، وسيأتي تحقيق القراءات في هذه الكلمة متواترها وشاذها. قال الشيخ^(٣) «وما أجزاه من إضمار «لا» بعد اللام المضمرة بعدها «أن» هو مذهب لبعض الكوفيين كما أضمرها بعد «أن» المظهرة في «أَنْ تَضَلُّوا»^(٤)، ولا يجوز البصريون إضمار «لا» إلا في القسم على ما تبين فيه».

ثم هذه اللام لا بد لها من مُتَعَلِّقٍ، فقدَّره الزمخشري^(٥) وغيره متأخراً. قال الزمخشري: «ليقولوا جوابه محذوف تقديره: وليقولوا دَرَسَتْ نُصَرِّفُهَا. فإن قلت: أي فرق بين اللامين في ليقولوا ولنبينه؟ قلت: الفرق بينهما أن الأولى مجاز والثانية حقيقة، وذلك أن الآيات صُرِّفَت للتبيين، ولم تُصَرَّفْ ليقولوا دارست، ولكن لأنه لما حصل هذا القول بتصريف الآيات كما حصل للتبيين شبه به فسيق مساقه، وقيل: ليقولوا كما قيل لنبينه». قلت: فقد نص هنا

(١) انظر: البحر ٤/١٩٨.

(٢) الآية ٢٦ من البقرة.

(٣) البحر ٤/١٩٨.

(٤) الآية ١٧٦ من النساء: «يبين الله لكم أن تضلوا».

(٥) الكشاف ٤٢/٢.

- الأنعام -

على أن لام «ليقولوا» علة مجازية. وجَوَز بعضهم أن تكون هذه اللام نسقاً على علةٍ محذوفة. قال ابن الأنباري: «دخلت الواو في «ليقولوا» عطفاً على مضمراً، التقدير: وكذلك نصرف الآيات لنُلزِمَهُم الحجة وليقولوا». قلت: وعلى هذا فاللام متعلقة بفعل التصريف من حيث المعنى ولذلك قَدَرَهُ مَنْ قَدَرَهُ متأخراً بـ «نُصِرَفَ». وقال الشيخ^(١): «ولا يتعين ما ذكره المُعَرِّبون والمفسِّرون من أن اللامَ لامٌ كي أو لامٌ الصيرورة، بل الظاهر أنها لام الأمر والفعل مجزوم بها، ويؤيده قراءة مَنْ سكن اللام، والمعنى عليه يتمكن، كأنه قيل: وكذلك نُصِرَفَ الآياتِ وليقولوا هم ما يقولون مِنْ كونها دَرَسَتْها وَتَعَلَّمَتْها أو دَرَسَتْ هي أي: بَلَّيَتْ وَقَدَّمَتْ، فإنه لا يُحْتَفَلُ بهم ولا يُلْتَفَتُ إلى قولهم، وهو أمرٌ معناه الوعيدُ والتهديدُ وعدمُ الاكتراث بقولهم أي: نُصِرَفَها وليدَعُوا فيها ما شاؤوا، فإنه لا اكتراث بدعواهم».

وفيه نظر من حيث إن المعنى على ما قاله الناس وفهموه، وأيضاً فإنَّ بعده / ولنبينه وهو نصٌّ في لام كي، وأما تسكين اللام في القراءة الشاذة [٣٤٣/١] فلا يدلُّ لاحتمال أن تكون لام كي سُكِّنَتْ إجراءً للكلمة مُجْرَى كَيْفٍ وَكَيْدٍ. وقد ردَّ الشيخ^(٢) على الزمخشري حيث قال^(٣): «وليقولوا جوابه محذوف» فقال: «وتسميته ما يتعلَّق به قوله «وليقولوا» جواباً اصطلاحاً غريب، لا يقال في «جئت» من قولك «جئت لتقوم» إنه جواب». قلت: هذه العبارة قد تكررت للزمخشري وسيأتي ذلك في قوله «ولتصغى»^(٤) أيضاً. وقال الشيخ هناك: «وهذا اصطلاحاً غريب»، والذي يظهر أنه إنما يُسَمَّى هذا النحو جواباً لأنه يقع جواباً لسائل. تقول: أين الذي يتعلَّق به هذا الجار؟ فيُجاب به، فسُمِّيَ جواباً

(١) البحر ٤/١٩٨.

(٢) البحر ٤/١٩٨.

(٣) أي الزمخشري في الكشف ٤٢/٢.

(٤) في الآية ١١٣ من الأنعام.

- الأنعام -

بهذا الاعتبار، وأضيف إلى الجار في قوله «وليقولوا» جوابه، لأن الإضافة [تقع] ^(١) بأدنى ملابسة وإلا فكلامُ إمامٍ يتكرر لا يُحمل على فساد.

وأما القراءات التي في «دَرَسَتْ» فثلاث في المتواتر: فقرأ ^(٢) ابن عامر «دَرَسَتْ» بزنة ضَرَبَتْ، وابن كثير وأبو عمرو «دَارَسَتْ» بزنة قابَلَتْ أنت، والباقون «دَرَسَتْ» بزنة ضَرَبَتْ أنت. فأما قراءة ابن عامر فمعناها بَلَيْتُ وَقَدِمْتُ وتكررت على الأسماع يُشيرون إلى أنها من أحاديث الأولين كما قالوا أساطير الأولين.

وأما قراءة ابن كثير أبي عمرو فمعناها دارستَ يا محمدُ غيرك من أهل الأخبار الماضية والقرون الخالية حتى حفظتها فقلتها، كما حكى عنهم فقال: «إنما يُعلِّمه بشرٌ، لسان الذي يُلجِدون إليه أعجمي» ^(٣) وفي التفسير: أنهم كانوا يقولون: هو يدارس سلمان وعداساً. وأما قراءة الباقيين فمعناها حَفِظْتَ وَأَتَقَنْتَ بالدرس أخبارَ الأولين كما حكى عنهم «وقالوا أساطيرُ الأولين اكتتبتها فهي تُملى عليه بكرة وأصيلاً» ^(٤) أي تكرر عليها بالدرس ليحفظها. وقرئ هذا الحرف في الشاذ عشر قراءاتٍ آخرَ فاجتمع فيه ثلاث عشرة قراءة: فقرأ ابن عباس بخلاف عنه وزيد بن علي والحسن البصري وقتادة «دَرَسَتْ» فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول مسنداً لضمير الآيات، وفسرها ابن جني ^(٥) والزمخشري ^(٦) بمعنيين، في أحدهما إشكال. قال أبو الفتح ^(٧): «يُحتمل أن

(١) سقطت من الأصل وثبتت في ص.

(٢) انظر: السبعة ٢٦٤؛ الكشف ٤٤٣/١؛ والنشر ٢٥١/٢؛ والحجة ٢٦٤؛ والمحاسب

٢٢٥/١؛ والبحر ١٩٧/٤.

(٣) الآية ١٠٣ من النحل.

(٤) الآية ٥ من الفرقان.

(٥) المحاسب ٢٢٦/١.

(٦) الكشف ٤٢/٢.

(٧) أي ابن جني.

- الأنعام -

يراد عَفَتْ أو بَلَيْتُ». وقال أبو القاسم^(١): «بمعنى قُرِئْتُ أو عُفِيتُ». قال الشيخ^(٢): «أما معنى قُرِئْتُ وبَلَيْتُ فظاهر؛ لأن دَرَسَ بمعنى كَرَّرَ القراءة متعدداً، وأما «دَرَسَ» بمعنى بَلِي وانمحي فلا أحفظه متعدداً ولا وَجَدْنَا فيمن وَقَفْنَا على شعره من العرب إلا لازماً». قلت: لا يحتاج هذا إلى استقراء فإن معناه [لا] يحتمل أن يكون متعدداً إذ حَدَّثَهُ لا يَتَعَدَّى فاعله فهو كقام وقعد، فكما أننا لا نحتاج في معرفة قصور قام وقعد إلى استقراء بل نَعْرِفُهُ بالمعنى فكذا هذا.

وقرىء «دَرُسْتُ» فعلاً ماضياً مشدداً مبنياً للفاعل المخاطب، فيحتمل أن يكون للتكثير أي: دَرُسْتُ الكتب الكثيرة كذَبَّحْتُ الغنم وَقَطَعْتُ الأثواب، وأن تكون للتعدي، والمفعولان محذوفان أي: دَرُسْتُ غَيْرَكَ الكتب وليس بظاهر، إذ التفسير على خلافه. وقُريء دُرُسْتُ كالذي قبله إلا أنه مبني للمفعول أي: دَرَسَكَ غَيْرَكَ الكَتَبَ، فالتضعيف للتعدي لا غير. وقرىء «دُورِسْتُ» مسنداً لثناء المخاطب مِنْ دَارَسَ كقاتل، إلا أنه بني للمفعول فقلبت ألفه الزائدة واواً، والمعنى: دَارَسَكَ غَيْرَكَ.

وقرىء «دَارَسْتُ» بناء ساكنة للتأنيث لحقت آخر الفعل، وفي فاعله احتمالان، أحدهما: أنه ضمير الجماعة أُضْمِرْتُ وإن لم يَجْر لها ذِكْرٌ لدلالة السياق عليها أي: دارستك الجماعة، يُشِيرُون لأبي فكيهة وسلمان، وقد تقدم ذلك في قراءة ابن كثير وأبي عمرو، والثاني: ضمير الإناث على سبيل المبالغة أي: إن الآيات نفسها دَارَسْتُكَ وإن كان المراد أهلها.

وقرىء «دُرُسْتُ» بفتح الدال وضم الراء مسنداً إلى ضمير الآيات وهو مبالغة في دَرَسْتُ بمعنى بَلَيْتُ وَقَدَمْتُ وانمحت أي اشتد دُرُوسُها وبِلاها.

وقرأ أُبَيِّ / «دَرَسَ» وفاعلُه ضمير النبي صلى الله عليه وسلم أو ضمير الكتاب [٣٤٣/ب]

(١) أي الزخشي.

(٢) البحر ٤/١٩٧.

- الأنعام -

بمعنى قرأه النبي وتلاه وكرَّرَ عليه، أو بمعنى بلي الكتاب وأمَّحَى، وهكذا في مصحف عبدالله درس.

وقرأ الحسن في رواية «دَرَسَنَ» فعلاً ماضياً مسنداً لنون الإناث هي ضمير الآيات، وكذا هي في بعض مصاحف ابن مسعود. وقرىء «دَرَسَنَ» الذي قبله إلا أنه بالتشديد بمعنى اشتدُّ دُروسها وبلاها كما تقدَّم. وقرىء «دارسات» جمع دارسة بمعنى قديمات، أو بمعنى ذات دُروس نحو: عيشة راضية، وماء دافق، وارتفاعها على خير ابتداء مضمَّر أي: هنَّ دارسات، والجملة في محلِّ نصب بالقول قبلها.

وقوله «ولنبيِّنه» تقدَّم أن هذا عطفٌ على ما قبله فحكمه حكمه. وفي الضمير المنصوب أربعة احتمالات، أحدها: أنه يعود على الآيات، وجاز ذلك وإن كانت مؤنثة لأنها بمعنى القرآن. الثاني: أنه يعود على الكتاب لدلالة السياق عليه، ويُقوَّى هذا أنه فاعل لدرَسَ في قراءة مَنْ قرأه كذلك. الثالث: أنه يعود على المصدر المفهوم مِنْ نُصِرَفَ أي نبيِّن التصريف. الرابع: أن يعود على المصدر المفهوم من «لنبيِّنه» أي: نبيِّن التبيين نحو: ضَرَبْتُهُ زيداً أي ضربت الضرب زيداً. و«لقوم» متعلق بالفعل قبله. و«يَعْلَمُونَ» في محل جر صفة للنكرة قبلها.

آ. (١٠٦) وقوله تعالى: ﴿مَا أَوْحِي﴾: يجوز أن تكون اسمية، والعائد هو القائم مقام الفاعل. و«إليك» فضلة، وأجازوا أن تكون مصدرية والقائم مقام الفاعل حينئذ الجار والمجرور أي: الإيحاء الجائي مِنْ رَبِّكَ، و«مِنْ» لابتداء الغاية مجازاً فـ «مِنْ رَبِّكَ» متعلقٌ بأَوْحِي. وقيل: بل هو حال من «ما» نفسها. وقيل: بل هو حال من الضمير المستتر في «أوحى» وهو بمعنى ما قبله.

قوله: «لا إله إلا هو» جملة معترضة بين هاتين الجملتين الأمريتين، هذا

- الأنعام -

هو الأحسن. وجَوَّز أبو البقاء^(١) أن تكون حالاً من «ربك» وهي حال مؤكدة تقديره: من ربك منفرداً.

آ. (١٠٧) وقوله تعالى: ﴿ولو شاء الله﴾ : مفعول المشيئة محذوف أي: لو شاء الله إيمانهم، وقد تقدّم أنه لا يُذكر إلا لغرابته. وقوله: «جَعَلْنَاكَ» هي بمعنى صيّر، فالكاف مفعول أول و«حفيظاً» هو الثاني، و«عليهم» متعلق به قُدّم للاهتمام أول للفواصل. ومفعول «حفيظ» محذوف أي: حفيظاً عليهم أعمالهم. قال أبو البقاء^(٢): «هذا يؤيد قول سيبويه^(٣) في إعمال فعيل» يعني أنه مثال مبالغة، وللناس في إعماله وإعمال فعيل خلاف أثبتته سيبويه^(٤) ونفاه غيره، وكيف يؤيده وليس شيء في اللفظ يَشهد له؟

وقوله: «وما أنت» يجوز أن تكون الحجازية، فيكون «أنت» اسمها و«بوكيل» خبرها في محل نصب، ويجوز أن تكون التميمية فيكون «أنت» مبتدأ و«بوكيل» خبره في محل رفع، والباء زائدة على كلا التقديرين، و«عليهم» متعلّق بوكيل قُدّم لِمَا تقدّم فيما قبله. وهذه الجملة هي في معنى الجملة قبلها؛ لأنّ معنى ما أنت وكيل عليهم هو بمعنى ما جعلناك حفيظاً عليهم أي: رقيباً.

آ. (١٠٨) وقوله تعالى: ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ : يجوز أن يتعلّق بـ«يَدْعُونَ» وأن يتعلّق بمحذوف على أنه حال: إمّا من الموصول، وإمّا مِنْ عائدته المحذوف أي: يَدْعُونَهُمْ حال كونهم مستقرّين من دون الله.

(١) الإملاء ٢٥٧/١.

(٢) الإملاء ٢٥٧/١.

(٣) الكتاب ٢٥٥/٢.

(٤) الكتاب ٢٥٥/٢.

- الأنعام -

قوله: «فَسُبُّوا» الظاهر أنه منصوب على جواب النهي بإضمار أن بعد الفاء أي: لا تَسُبُّوا آلَهُتَهُمْ؛ فقد يترتب عليه ما يكرهون مِنْ سَبِّ الله، ويجوز أن يكون مجزوماً نسقاً على^(١) فعل النهي قبله كقولهم «لا تَمُدُّهَا فَتَشَقُّهَا» وجاز وقوع «الذين» وإن كان مختصاً بالعقلاء على الأصنام التي لا تَعْقِلُ معاملةً لها معاملة العقلاء كما أوقع عليها «مَنْ» في قوله: «مَنْ لا يَخْلُقُ»^(٢) ويجوز أن يكون ذلك للتغليب لأن المعبود من دون الله عقلاء كال المسيح وعزير والملائكة وغيرهم، فغلب العاقل، ويجوز أن يراد بالذين يَدْعُونَ المشركون أي: لا تَسُبُّوا الكَفَرَةَ الذين يَدْعُونَ غير الله من دونه. وهو وجه واضح.

قوله «عَدُوًّا» الجمهور على فتح العين وسكون الدال وتخفيف الواو، ونصبه من ثلاثة أوجه أحدها: أنه منصوب على المصدر لأنه نوعٌ من العامل فيه، لأن السَّبَّ من جنس العَدْوِ. والثاني: أنه مفعول من أجله أي لأجل العدو، وظاهر كلام الزجاج أنه خلط القولين فجعلهما قولاً واحداً، فإنه قال^(٣): «وَعَدُوًّا منصوبٌ على المصدر لأن المعنى: فَتَعَدُّوا / عَدُوًّا» قال:

«ويكون بإرادة اللام والمعنى: فَيَسُبُّوا الله للظلم. والثالث: أنه منصوب على أنه واقع موقع الحال المؤكدة لأن السَّبَّ لا يكون إلا عَدُوًّا. وقرأ^(٤) الحسن وأبورجاء ويعقوب وقتادة وسلام^(٥) وعبدالله بن زيد «عَدُوًّا» بضم العين والدال وتشديد الواو، وهو مصدرٌ أيضاً لـ «عدا» وانتصابه على ما تقدم من ثلاثة الأوجه. وقرأ ابن كثير في رواية - وهي قراءة أهل مكة فيما نقله النحاس -^(٦)

(١) تكررت «على» في الأصل سهواً.

(٢) الآية ١٧ من النحل.

(٣) معاني القرآن ٣٠٨/٢.

(٤) انظر: المحتسب ٢٢٦/١؛ والنشر ٢٥١/٢؛ والبحر ٢٠٠/٤.

(٥) سلام بن سليمان الطويل، ثقة جليل، أخذ عن عاصم وأبي عمرو، توفي سنة ١٧١.

انظر: طبقات القراء ٣٠٩/١.

(٦) إعراب القرآن ٥٧٣/١.

- الأنعام -

«عَدُوًّا» بفتح العين وضم الدال وتشديد الواو بمعنى أعداء، ونصبه على الحال المؤكدة و«عَدُوًّا» يجوز أن يقع خبراً عن الجمع، قال تعالى: «هم العدو»^(١) وقال تعالى: «إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا»^(٢). ويقال: عَدَا يَعْدُو عَدُوًّا وَعُدُوًّا وَعُدُونًا وَعَدَاءً. و«بغير عِلْم» حال أي: يَسُبُّونه غير عالمين أي: مصاحبين للجهل؛ لأنه لو قَدَّرَه حَقَّ قَدْرَه لما أقدّموا عليه. وقوله «كذلك» نعتٌ لمصدر محذوف أي: زَيْنًا لهؤلاء أعمالهم تزييناً مثل تزييننا لكل أمة عَمَلَهُمْ، وقيل: تقديره: مثل تزيين عبادة الأصنام للمشركين زَيْنًا لكل أمة عَمَلَهُمْ وهو قريب من الأول.

آ. (١٠٩) وقوله تعالى: ﴿جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾: قد تقدّم الكلام عليه في المائة^(٣). وقرأ طلحة^(٤) بن مصرف: «لَيُؤْمِنَنَّ» مبنياً للمفعول مؤكداً بالنون الخفيفة. قوله «وما يُشْعِرْكُمْ»: «ما» استفهامية مبتدأة، والجملة بعدها خبرها، وفاعل «يشعر» يعود عليها، وهي تتعدى لاثنين الأول ضمير الخطاب، والثاني محذوف، أي: وأي شيء يُذْركم إيمانهم إذا جاءتهم الآيات التي اقترحوها؟

وقرأ العامة^(٥) «أنها» بفتح الهمزة، وابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر - بخلاف عنه - بكسرها. فأما على قراءة الكسر فواضحة استجودها الناس: الخليل وغيره؛ لأن معناها استئناف إخبار بعدم إيمان مَنْ طُبِعَ على قلبه ولوجاءتهم كل آية. قال سيبويه^(٦): «سألْتُ الخليل عن هذه القراءة - يعني

(١) الآية ٤ من المنافقون.

(٢) الآية ١٠١ من النساء.

(٣) الآية ٥٣.

(٤) انظر: البحر ٢٠١/٤.

(٥) انظر: السبعة ٢٦٥؛ النشر ٢٥٢/٢؛ الحجة ٢٦٥؛ البحر ٢٠١/٤.

(٦) الكتاب ٤٦٢/١.

- الأنعام -

قراءة الفتح - فقلت: ما منع أن يكون كقولك: ما يدريك أنه لا يفعل؟ فقال: لا يَحْسُنْ ذلك في هذا الموضع، إنما قال «وما يُشْعِرْكُمْ»، ثم ابتداء فأوجب فقال «إنها إذا جاءت لا يؤمنون» ولو فَتَحَ فقال: «وما يُشْعِرْكُمْ أنها إذا جاءت لا يؤمنون» لكان عُدْرًا لهم». وقد شرح الناس قولَ الخليل وأوضحوه فقال الواحدي وغيره: «لأنك لو فتحت «أن» وجعلتها التي في نحو «بلغني أن زيداً منطلق» لكان عذراً لمن أخبر عنهم أنهم لا يؤمنون، لأنه إذا قال القائل: «إن زيداً لا يؤمن» فقلت: وما يدريك أن لا يؤمن، كان المعنى أنه يؤمن، وإذا كان كذلك كان عذراً لَمَنْ نفى عنه الإيمان، وليس مراد الآية الكريمة إقامة عُدْرِهِمْ ووجود إيمانهم. وقال الزمخشري^(١) «وقرىء «إنها» بالكسر، على أن الكلام قد تمَّ قبله بمعنى: وما يشعركم ما يكون منهم، ثم أخبرهم بعلمه فيهم فقال: إنها إذا جاءت لا يؤمنون».

وأما قراءة الفتح فقد وجهها الناس على ستة أوجه، أظهرها: أنها بمعنى لعل، حكى الخليل «أتيت السوق أنك تشتري لنا منه شيئاً» أي: لعلك، فهذا من كلام العرب - كما حكاها الخليل - شاهد على كون «أن» بمعنى لعل، وأنشد أبو جعفر النحاس^(٢):

٢٠٢٧- أريني جواداً مات هُزْلاً لأنني
أرى ما تَرَيْنَ أو بخيلاً مُخْلِداً

قال امرؤ القيس^(٣): - أنشده الزمخشري -^(٤)

٢٠٢٨- عوجاً على الطلل المُحيلِ لأننا
نكي الديار كما بكى ابنُ جذامِ

(١) الكشف ٤٤/٢.

(٢) تقدم برقم ٧٢٥.

(٣) تقدم برقم ١٣٦٥.

(٤) الكشف ٤٤/٢.

وقال جرير^(١):

٢٠٢٩- هل أنتم عائجون بنا لعنا
نرى العرصات أو أثر الخيام

وقال عدي بن زيد^(٢):

٢٠٣٠- أعاذل ما يُدريك أن منيتي
إلى ساعة في اليوم أو في ضحى الغد

وقال آخر^(٣):

٢٠٣١- قلت لسيبان أدن من لقائه أنا نُغذي الناس من شوائه
ف «أن» في هذه المواضع كلها بمعنى لعل، قالوا: ويدل على ذلك أنها
في مصحف أبي وقراءته «وما أدراكم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون» ونُقِلَ عنه:
«وما يشعركم لعلها إذا جاءت»، ذكر ذلك أبو عبيد، وغيره، ورجحوا ذلك
أيضاً بأن «لعل» قد كثر ورودها في مثل هذا التركيب كقوله تعالى: وما يُدريك
لعل الساعة قريب^(٤) «وما يُدريك لعله يزكي»^(٥) وممن جعل «أن» بمعنى
«لعل» أيضاً يحيى بن زياد الفراء^(٦).

ورجح الزجاج^(٧) ذلك، فقال: «زعم سيبويه عن الخليل أن معناها

«لعلها» قال: «وهذا الوجه أقوى في العربية وأجود»، / ونسب القراءة لأهل [٣٤٤/ب]

(١) تقدم برقم ١٣٦٧.

(٢) تفسير الفخر الرازي ١٣/١٤٤؛ وتفسير الطبري ١٢/٤١؛ واللسان: أنن.

(٣) البيت لأبي النجم وهو في الكتاب ١/٤٦٠؛ والإنصاف ٥٩١؛ والقرطبي ٧/٦٤.

(٤) الآية ١٧ من الشورى.

(٥) الآية ٣ من عبس.

(٦) معاني القرآن ١/٣٥٠.

(٧) معاني القرآن ٢/٣١٠.

- الأنعام -

المدينة، وكذا أبو جعفر^(١). قلت: وقراءة الكوفيين والشاميين أيضاً، إلا أن أبا علي الفارسي^(٢) ضَعَفَ هذا القول الذي استجوده الناس وقُوِّره تخريباً لهذه القراءة فقال: «التوقع الذي تدل عليه «لعل» لا يناسب قراءة الكسر لأنها تدل على حكمه تعالى عليهم بأنهم لا يؤمنون» ولكنه لما منع كونها بمعنى «لعل» لم يجعلها معمولة لـ «يُشْعِرْكُمْ» بل جعلها على حذف لام العلة أي لأنها، والتقدير عنده: قل إنما الآيات عند الله لأنها إذا جاءت لا يؤمنون، فهو لا يأتي بها لإضرارهم على كفرهم، فيكون نظير «وما مَنَعْنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأُولُونَ»^(٣) أي بالآيات المقترحة، وعلى هذا فيكون قوله «وما يُشْعِرْكُمْ» اعتراضاً بين العلة والمعلول.

الثاني: أن تكون «لا» مزيدة، وهذا رأي الفراء^(٤) وشيخه قال: «ومثله «ما مَنَعَكَ أَنْ لَا تَسْجُدَ»^(٥) أي: أن تسجد، فيكون التقدير: وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون، والمعنى على هذا: أنها لو جاءت لم يؤمنوا، وإنما حملها على زيادتها ما تقدّم من أنها لو تُقَدَّرُ زائدةً لكان ظاهر الكلام عذراً للكفار وأنهم يُؤْمِنُونَ، كما عرَفَتْ تحقيقه أولاً. إلا أن الزجاج نسب ذلك إلى الغلط فقال^(٦) «والذي ذكر أن «لا» لغوٌ غلط، لأن ما يكون لغواً لا يكون غير لغو، ومن قرأ بالكسر فالإجماع على أن «لا» غير لغو» فليس يجوز أن يكون معنى لفظه مرةً النفي ومرةً الإيجاب في سياق واحد.

وانتصر الفارسي^(٧) لقول الفراء ونفى عنه الغلط، فإنه قال: «يجوز أن

(١) وهو النحاس في إعرابه ٥٧٣/١.

(٢) الحجة (خ) ٤٣٠/٢.

(٣) الآية ٥٩ من الإسراء.

(٤) معاني القرآن ١/٣٥٠.

(٥) الآية ١٢ من الأعراف.

(٦) معاني القرآن ٢/٣١٠.

(٧) الحجة (خ) ٤٣٢/٢.

- الأنعام -

تكون «لا» في تأويلٍ زائدة، وفي تأويلٍ غيرَ زائدة كقول الشاعر^(١):

٢٠٣٢- أبى جوده لا البخل واستعجلت نَعَم

به مِنْ فتى لا يمنع الجودَ نائِلُهُ

يُشَدُّ بالوجهين أي بنصب «البخل» وجره، فَمَنْ نَصَبَهُ كانت زائدة أي: أبى جوده البخل، وَمَنْ خَفَضَ كانت غيرَ زائدة وأضاف «لا» إلى البخل قلت: وعلى تقدير النصب لا يلزم زيادتها لجواز أن تكون «لا» مفعولاً بها والبخل بدل منها أي: أبى جوده لفظ «لا»، ولفظ «لا» هو بخل. وقد تقدّم لك طرفٌ من هذا محققاً عند قوله تعالى «ولا الضَّالِّينَ»^(٢) في أوائل هذا الموضوع، وسيمر بك مواضع منها، كقوله تعالى: «وحرامٌ على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون»^(٣) قالوا: تحتل الزيادة وَعَدَمَهَا، وكذا «ما مَنَعَكَ أَنْ لا تسجد»^(٤) «لثلاً يعلم أهل الكتاب»^(٥).

الثالث: أن الفتح على تقدير لامِ العلة، والتقدير: إنما الآيات التي يقترحونها عند الله لأنها إذا جاءت لا يؤمنون، وما يُشْعِرُكم اعتراض، كما تقدّم تحقيق ذلك عن أبي علي فأغنى عن إعادته، وصار المعنى: إنما الآيات عند الله أي المقترحة لا يأتي بها لانتفاء إيمانهم وإصرارهم على كفرهم.

الرابع: أن في الكلام حذفَ معطوفٍ على ما تقدّم. قال أبو جعفر^(٦) في معانيه: «وقيل في الكلام حذف، المعنى: وما يشْعِرُكم أنها إذا جاءت

(١) تقدم برقم ٨٥.

(٢) من الآية ٧ من الفاتحة.

(٣) الآية ٩٥ من الأنبياء.

(٤) الآية ١٢ من الأعراف.

(٥) الآية ٢٩ من الحديد.

(٦) أي النحاس. ولم يرد هذا القول في كتابه «إعراب القرآن».

- الأنعام -

لا يؤمنون أو يؤمنون» فحذف هذا لعلم السامع، وقدره غيره: ما يشعركم بانتفاء الإيمان أو وقوعه.

الخامس: أن «لا» غير مزيدة، وليس في الكلام حذف بل المعنى: وما يدريكم انتفاء إيمانهم، ويكون هذا جواباً لمن حكم عليهم بالكفر أبداً ويش من إيمانهم. وقال الزمخشري^(١): «وما يشعركم وما يدريكم أنها - أن الآيات التي يقترحونها - إذا جاءت لا يؤمنون بها، يعني: أنا أعلم أنها إذا جاءت لا يؤمنون بها وأنتم لا تدرون بذلك، وذلك أن المؤمنين كانوا حريصين على إيمانهم وطامعين فيه إذا جاءت تلك الآية ويتمنون مجيئها فقال عز وجل: «وما يدريكم أنهم لا يؤمنون» على معنى: أنكم لا تدرون ما سبق علمي بهم أنهم لا يؤمنون، ألا ترى إلى قوله: «كما لم يؤمنوا به أول مرة»^(٢) انتهى. قلت بسط قوله إنهم كانوا يطمعون في إيمانهم ما جاء في التفسير أن المشركين قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم: أنزل علينا الآية التي قال الله فيها «إن نشأ نُزِّلَ عليهم من السماء آية فظللنا أعناقهم لها خاضعين» ونحن والله نؤمن فأنزل الله تعالى: وما يشعركم إلى آخرها / وهذا الوجه هو اختيار الشيخ^(٣) فإنه قال: «ولا يحتاج الكلام إلى زيادة «لا» ولا إلى هذا الإضمار» - يعني حذف المعطوف - «ولا إلى «أن» بمعنى لعل، وهذا كله خروج عن الظاهر لغير ضرورة، بل حمل على الظاهر أولى وهو واضح سائغ أي: وما يشعركم ويدريكم بمعرفة انتفاء إيمانهم لا سبيل لكم إلى الشعور بها».

[٣٤٥/أ]

السادس: أن «ما» حرف نفي، يعني أنه نفى شعورهم بذلك، وعلى هذا فيطلب لـ «يشعركم» فاعل. فقيل: هو ضمير الله تعالى أضمر للدلالة عليه، وفيه تكلف بعيد أي: وما يشعركم الله أنها إذا جاءت الآيات المقترحة

(١) الكشاف ٤٣/٢.

(٢) الآية ١١٠ من الأنعام.

(٣) البحر ٢٠٢/٤.

- الأنعام -

لا يؤمنون. وقد تقدّم في البقرة كيفية قراءة أبي عمرو لـ «يُشعركم»^(١) و «يُنصركم»^(٢) ونحوهما عند قوله «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ»^(٣)، وحاصلها ثلاثة أوجه: الضم الخالص، والاختلاس، والسكون المحض.

وقرأ الجمهور: «لا يؤمنون» بياء الغيبة، وابن عامر^(٤) وحمزة بقاء الخطاب، وقرأ أيضاً في الجاثية^(٥) «فبأيّ حديث بعد الله وآياته تؤمنون» بالخطاب، وافقهما عليها الكسائي وأبو بكر عن عاصم، والباقون بالياء للغيبة، فَتَحَصَّلَ من ذلك أن ابن عامر وحمزة يقرآن بالخطاب في الموضعين، وأن نافعاً وابن كثير وأبا عمرو وحفصاً عن عاصم بالغيبة في الموضعين، وأن الكسائي وأبا بكر عن عاصم بالغيبة هنا وبالخطاب في الجاثية، فقد وافقا أحد الفريقين في إحدى السورتين والآخر في أخرى.

فأما قراءة الخطاب هنا فيكون الظاهر من الخطاب في قوله «وما يشعركم» أنه للكفار، ويتضح معنى هذه القراءة على زيادة «لا» أي: وما يُشعركم أنكم تؤمنون إذا جاءت الآيات التي طلبتموها كما أفسمتم عليه ويتضح أيضاً على كون «أن» بمعنى لعل مع كون «لا» نافية، وعلى كونها علّة بتقدير حذف اللام أي: إنما الآيات عند الله فلا يأتاكم بها؛ لأنها إذا جاءت لا يؤمنون بها، ويتضح أيضاً على كون المعطوف محذوفاً أي: وما يدريكم بعدم إيمانكم إذا جاءت الآيات أو وقوعه، لأنّ مآل أمركم مُعَيَّبٌ عنكم فكيف تُقسّمون على الإيمان عند مجيء الآيات؟ وإنما يُشكل إذا جعلنا «أن» معمولاً

(١) من الآية ١٠٩ من الأنعام.

(٢) من الآية ١٦٠ من آل عمران.

(٣) من الآية ٦٧ من البقرة.

(٤) انظر: السبعة ٢٦٥؛ الكشف ٤٤٦/١؛ البحر ٢٠١/٤؛ الحجة ٢٦٧؛ النشر

. ٢٥٢/٢

(٢) الآية ٦.

- الأنعام -

لـ «يُشْعِرْكُمْ» وَجَعَلْنَا «لا» نافيةً غير زائدة، إذ يكون المعنى: وما يدريكم أيها المشركون بانتفاء إيمانكم إذا جاءتكم، ويزول هذا الإشكال بأن المعنى: أي شيء يدريكم بعدم إيمانكم إذا جاءتكم الآيات التي اقترحتها؟ يعني لا يمرُّ هذا بخواطركم، بل أنتم جازمُونَ بالإيمان عند مجيئها لا يصدُّكم عنه صادقاً، وأنا أعلم أنكم لا تؤمنون وقت مجيئها لأنكم مطبوعٌ على قلوبكم.

وأما على قراءة الغيبة فتكون الهمزة معها مكسورة، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وأبي بكر عن عاصم، ومفتوحة وهي قراءة نافع والكسائي وحفص عن عاصم.

فعلى قراءة ابن كثير ومن معه يكون الخطاب في «وما يشْعِرْكُمْ» جائزاً فيه وجهان، أحدهما: أنه خطاب للمؤمنين أي: وما يشْعِرْكُمْ أيها المؤمنون إيمانهم، ثم استأنف إخباراً عنهم بأنهم لا يؤمنون فلا تطمئعوا في إيمانهم. والثاني: أنه للكفار أي: وما يُشْعِرْكُمْ أيها المشركون ما يكون منكم، ثم استأنف إخباراً عنهم بعدم الإيمان لعلمه السابق فيهم، وعلى هذا ففي الكلام التفاتٌ من خطاب إلى غيبة.

وعلى قراءة نافع يكون الخطاب للكفار، وتكون «أن» بمعنى لعل، كذا قاله أبو شامة وغيره. وقال الشيخ^(١) في هذه القراءة: «الظاهر أن الخطاب للمؤمنين، والمعنى: وما يدريكم أيها المؤمنون أن الآية التي تقترحونها إذا جاءت لا يؤمنون» يعني أنا أعلم أنها إذا جاءت لا يؤمنون بها، ثم ساق كلام الزمخشري بعينه الذي قدَّمْتُ ذكره عنه في الوجه الخامس قال: «وبعد جداً أن يكون الخطاب في «وما يشْعِرْكُمْ» للكفار». قلت: إنما استبعده لأنه لم ير في «أن» هذه أنها بمعنى لعل كما حكيته عنه. وقد جعل الشيخ في مجموع «أنها إذا جاءت لا يؤمنون» بالنسبة إلى كسر الهمزة وفتحها والخطاب والغيبة أربع

(١) البحر ٢٠١/٤.

- الأنعام -

قراءات قال^(١): «وقرأ ابن كثير وأبو عمرو والعليمي^(٢) والأعشى عن أبي بكر، وقال ابن / عطية^(٣): «ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية داود الإيادي^(٤): [٣٤٥/ب] إنها بكسر الهمزة، وقرأ باقي السبعة بفتحها، وقرأ ابن عامر وحمزة «لا تؤمنون» بتاء الخطاب والباقون بياء الغيبة، فترتب أربع قراءات: الأولى: كَسْرُ الهمزة والياء وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وأبي بكر بخلاف عنه في كسر الهمزة» ثم قال: «القراءة الثانية: كَسْرُ الهمزة والتاء وهي رواية العليمي والأعشى عن أبي بكر عن عاصم، والمناسب أن يكون الخطاب للكفار في هذه القراءة كأنه قيل: وما يدريكم أيها الكفار ما يكون منكم؟ ثم أخبرهم على جهة الجزم أنهم لا يؤمنون على تقدير مجيئها، وبعده جداً أن يكون الخطاب في «وما يُشعركم» للمؤمنين وفي «تؤمنون» للكفار. ثم ذكر القراءة الثالثة والرابعة ووجههما بنحو ما نقلته عن الناس، وفي إثباته القراءة الثانية نظرٌ لا يخفى: وذلك أنه لما حكى قراءة الخطاب في «تؤمنون» لم يحكها إلا عن حمزة وابن عامر فقط، ولم يدخل معهما أبو بكر لا من طريق العليمي والأعشى ولا من طريق غيرهما، والفرص أن حمزة وابن عامر يفتحان همزة «أنها»، وأبو بكر يكسرها ويفتحها، ولكنه لا يقرأ «تؤمنون» إلا بياء الغيبة فمن أين تجيء لنا قراءة بكسر الهمزة والخطاب؟ وإنما أتيت بكلامه برُمَّته لِيُعْرَفَ المأخذ عليه ثم إني جَوَّزْتُ أن تكون هذه روايةً رواها فكشفت كتابه في القراءات، وكان قد أفرد فيه فصلاً انفرد به العليمي في روايته، فلم يذكر أنه قرأ «تؤمنون» بالخطاب البتة، ثم كشفت كتباً في القراءات عديدة فلم أرهم ذكروا

(١) البحر ٢٠١/٤.

(٢) يحيى بن محمد الكوفي شيخ القراءة بالكوفة أخذ عن أبي بكر، توفي سنة ٢٤٣. انظر: طبقات القراء ٣/٣٧٨.

(٣) المحرر ١٢٨/٦.

(٤) كذا في الأصل والصواب الأودي كما في السبعة ٢٦٥، وهو: داود بن عبدالله الأودي الزعفراني أبو العلاء الكوفي ثقة، لم تذكر وفاته. تقريب التهذيب ١/٢٣٣.

- الأنعام -

ذلك فعرفت أنه لما رأى للهمزة حالتين ولحرف المضارعة في «يؤمنون» حالتين ضرب اثنين في اثنين فجاء من ذلك أربع قراءات ولكن إحداها مهملة.

وقوله «لا يُؤمنون» متعلقه محذوف للعلم به أي: لا يؤمنون بها.

قوله: «ونقلب» في هذه الجملة وجهان، أحدهما - ولم يقل الزمخشري^(١) غيره - أنها وما عطف عليها من قوله «ويذرهم» عطف على «يؤمنون» داخل في حكم وما يُشعركم، بمعنى: وما يشعركم أنهم لا يؤمنون، وما يُشعركم أنا نقلب أفئدتهم وأبصارهم، وما يُشعركم أنا نذرهم» وهذا يساعده ما جاء في التفسير عن ابن عباس ومجاهد وابن زيد، والثاني: أنها استئناف إخبار، وجعله الشيخ^(٢) الظاهر، والظاهر ما تقدم.

آ. ١١٠: والأفئدة: جمع فؤاد وهو القلب، ويطلق على العقل. وقال الراغب^(٣): «الفؤاد كالقلب لكن يقال له فؤاد إذا اعتبر به معنى التَّفؤُد أي التوقُّد يقال: فأدت اللحم: شويته ومنه لحم فتيد أي مشوي، وظاهر هذا أن الفؤاد غير القلب ويقال له فؤاد بالواو الصريحة، وهي بدل من الهمزة لأنه تخفيف قياسي وبه يقرأ ورش فيه وفي نظائره، وصلاً ووقفاً، وحمزة ووقفاً، ويجمع على أفئدة، وهو جمع منقاس نحو غراب وأغربة، ويجوز أفيدة بياء بعد الهمزة، وقرأ بها هشام في سورة إبراهيم^(٤) وسيأتي.

قوله: «كما لم يؤمنوا» الكاف في محل نصب نعتاً لمصدر محذوف و«ما» مصدرية، والتقدير: - كما قال أبو البقاء^(٥) - تقليباً ككفرهم عقوبةً

(١) الكشاف ٤٤/٢.

(٢) البحر ٢٠٣/٤.

(٣) المفردات ٣٨٦.

(٤) في الآية ٣٧.

(٥) الإملاء ٢٥٧/١.

— الأنعام —

مساوية لمعصيتهم، وَقَدَّرَ الحوفي بلا يُؤْمِنُونَ به إيماناً ثابتاً كما لم يؤمنوا به أول مرة. وقيل: الكاف هنا للتعليل أي: نُقَلِّبُ أفئدتهم وأبصارهم لعدم إيمانهم به أول مرة. وقيل: في الكلام حَذَفُ تقديره: فلا يؤمنون به ثاني مرة كما لم يؤمنوا به أول مرة. وقال بعضُ المفسِّرين: «الكافُ هنا معناها المجازاة أي: لَمَّا لم يؤمنوا به أول مرة نجازيهم بأن نُقَلِّبُ أفئدتهم عن الهدى ونطبع على قلوبهم، فكانه قيل: ونحن نُقَلِّبُ أفئدتهم جزاءً لَمَّا لم يؤمنوا به أول مرة قاله ابن عطية^(١). قال الشيخ^(٢): «وهو معنى التعليل الذي ذكرناه، إلا أنَّ تسميته ذلك بالمجازاة غريبة لا تُعْهَدُ في كلام النحويين». قلت: قد سبق ابن عطية إلى هذه العبارة، قال الواحدي: «وقال بعضهم: معنى الكاف في «كما لم يؤمنوا» معنى الجزاء، ومعنى الآية: ونُقَلِّبُ أفئدتهم وأبصارهم عقوبة لهم على ترك الإيمان في المرة الأولى، والهاء في «به» تعود على الله تعالى أو على رسوله أو على القرآن، أو على القلب المدلول عليه بالفعل، وهو أبعدها / و«أول مرة» نصبٌ على ظرف الزمان وقد تقدّم تحقيقه.

[أ/٣٤٦]

وقرأ^(٣) إبراهيم النخعي «وَيُقَلِّبُ — وَيَذَرُهُم —» بالياء، والفاعل ضمير الباري تعالى. وقرأ الأعمش: «وَنُقَلِّبُ أفئدتهم وأبصارهم» على البناء للمفعول ورفع ما بعده على قيامه مقامَ الفاعل، كذا رواها الزمخشري^(٤) عنه، والمشهورُ بهذه القراءة إنما هو النخعي أيضاً، وروي عنه «ويذرهم» بياء الغيبة كما تقدم وسكون الراء. وخرَّج أبو البقاء^(٥) هذا التسكين على وجهين: أحدهما: التسكين لتوالي الحركات. والثاني: أنه مجزوم عطفاً على «يؤمنوا»،

(١) المحرر ٦/١٣٠.

(٢) البحر ٤/٢٠٤.

(٣) انظر: البحر ٤/٢٠٤.

(٤) الكشاف ٢/٤٤.

(٥) الإملاء ١/٢٥٨.

- الأنعام -

والمعنى: جزاء على كفرهم، وأنه لم يذرهم في طغيانهم بل بين لهم. وهذا الثاني ليس بظاهر. و«يَعْمَهُون» في محلِّ حال أو مفعول ثانٍ؛ لأن الترك بمعنى التصير.

آ. (١١١) قوله تعالى: ﴿قَبْلًا﴾: قرأ نافع^(١) وابن عامر «قَبْلًا» هنا وفي الكهف^(٢) بكسر القاف وفتح الباء، والكوفيون هنا وفي الكهف بضمها، وأبو عمرو وابن كثير بضمها هنا وكسر القاف وفتح الباء في الكهف، وقرأ الحسن البصري وأبو حيوّة وأبورجاء بالضم والسكون. وقرأ أُبَيّ والأعمش «قَبْلًا» بياء مثناة من تحت بعد باء موحدة مكسورة. وقرأ طلحة بن مصرف «قَبْلًا» بفتح القاف وسكون الباء.

فأما قراءة نافع وابن عامر ففيها وجهان، أحدهما: أنها بمعنى مُقَابِلَة أي: معاينةً ومُشَاهَدَةً، وانتصابه على هذا على الحال، قاله أبو عبيدة^(٣) والفراء^(٤) والزجاج^(٥)، ونقله الواحدي أيضاً عن جميع أهل اللغة يقال: «لَقِيْتَهُ قَبْلًا» أي عيانتاً. وقال ابن الأنباري: «قال أبو ذر: قلت للنبي صلى الله عليه وسلم أنبيأ كان آدم؟ فقال: نعم كان نبياً، كلّمه الله قَبْلًا» وبذلك فسرها ابن عباس وقتادة وابن زيد، ولم يحك الزمخشري^(٦) غيره فهو مصدر في موضع الحال كما تقدّم. والثاني: أنها بمعنى ناحية وجهه، قاله المبرد وجماعة من أهل اللغة كأبي زيد، وانتصابه حينئذٍ على الظرف كقولهم: لي قَبْلُ فلان دِينٌ،

(١) انظر: السبعة ٢٦٥؛ والكشف ٤٤٦/١؛ والنشر ٢٥٢/٢؛ والحجة ٢٦٧؛ والبحر

٢٠٥/٤.

(٢) في الآية ٥٥.

(٣) مجاز القرآن ٢٠٤/١.

(٤) معاني القرآن ٣٥١/١.

(٥) معاني القرآن ٣١١/٢.

(٦) الكشف ٤٥/٢.

- الأنعام -

وما قبلك حق. ويقال: لَقِيَتْ فُلَانًا قَبِيلاً وَمُقَابِلَةً وَقُبَيْلاً وَقُبَيْلاً وَقَبِيلاً وَقَبِيلاً، كَلَّهُ بمعنى واحد، ذكر ذلك أبو زيد وأتبعه بكلام طويل مفيد فَرَحِمَهُ اللهُ تعالى وجزاه خيراً.

وأما قراءة الباقي هنا ففيها أوجه أحدها: أن يكون «قُبَيْلاً» جمع قبيل بمعنى كرفيل كرغيف ورغف وقضيب وقُضِبَ ونَصِبَ ونُصِبَ. وانتصابه حالاً قال الفراء^(١) والزجاج^(٢): «جمع قبيل بمعنى كفيل أي: كقبيلاً بصدق محمد عليه السلام»، ويقال: قَبِلْتُ الرجلَ أَقْبَلُهُ قَبَالَةً بفتح الباء في الماضي والقاف في المصدر أي: تكفَّلتُ به والقبيل والكفيل والزعيم والأذنين والضمين والحَمِيلَ بمعنى واحد، وإنما سُمِّيَتِ الكفالة قَبَالَةً لأنها أُوْكِدَ تَقَبُّلٌ، وباعتبار معنى الكفالة سُمِّيَ العهدُ المكتوبُ قَبَالَةً. وقال الفراء^(٣) في سورة الأنعام: «قُبَيْلاً» جمع «قبيل» وهو الكفيل». قال: «وإنما اخترت هنا أن يكون القَبْلُ في معنى الكفالة لقولهم «أوتأتني بالله والملائكة قبيلاً»^(٤) يَضْمَنُونَ ذلك.

الثاني: أن يكون جمع قبيل بمعنى جماعة جماعةً أو صنفاً صنفاً، والمعنى: وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ فَوْجاً فَوْجاً ونوعاً نوعاً من سائر المخلوقات.

الثالث: أن يكون «قُبَيْلاً» بمعنى قَبِيلاً كالقراءة الأولى في أحد وجهيها وهو المواجهة أي: مواجهةً ومعانيةً، ومنه «أتيتك قُبَيْلاً لا دُبُرًا» أي: أتيتك من قِبَل وجهك، وقال تعالى: «إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ قَبْلٍ»^(٥) وَقُرِئَ «لِقَبْلِ

(١) معاني القرآن ٣٥٠/١.

(٢) معاني القرآن ٣١١/٢.

(٣) معاني القرآن ٣٥٠/١.

(٤) الآية ٩٢ من الإسراء.

(٥) الآية ٢٦ من يوسف.

- الأنعام -

عِدَّتِهِنَّ»^(١) أي: لاستقبالها. وقال الفراء^(٢): «وقد يكون قُبلاً: من قَبِلَ وجوههم».

وأما الذي في الكهف فإنه يَصِحُّ فيه معنى المواجهة والمعابنة والجماعة صنفاً صنفاً؛ لأن المراد بالعذاب الجنس وسيأتي له مزيد بيان.

و«قُبلاً» نصب على الحال - كما مرَّ - مِنْ «كُلِّ»^(٣) وإن كان نكرة لعمومه وإضافته، وتقدّم أنه في أحد أوجهه يُنصَبُ على الظرف عند المبرد. وأما قراءة الحسن^(٤) فمخففة من المضموم، وقرأه أبي بالأصل^(٥) وهو المفرد. وأما قراءة طلحة^(٦) فهو ظرفٌ مقطوعٌ عن الإضافة معناه: أويأتي بالله والملائكة قَبْلَهُ، ولكن كان ينبغي أن يُبَيَّنَ لأن الإضافة مُراد.

وقوله: «ما كانوا» جواب «لو» وقد تقدّم أنه إذا كان منفيّاً امتنعت اللام. وقال الحوفي: «التقدير لَمَا كانوا، حُذِفَتِ اللام وهي مرادة»، وهذا ليس بجيد لأن الجواب المنفي بـ «ما» يَقِلُّ دخولها بل لا يجوز عند بعضهم، والمنفي بـ «لم» ممتنع البتة. وهذه اللام^(٧) لام الجحود جازئة للمصدر المؤول من «أن» والمنصوب بها، وقد تقدّم تحقيق هذا كله بعون الله تعالى.

قوله «إلا أن يشاء الله» يجوز أن يكون متصلًا أي: ما كانوا ليؤمنوا في سائر الأحوال إلا في حال مشيئة الله أو في سائر الأزمان إلا في زمان مشيئته.

(١) الآية ١ من الطلاق «فطلقوهن لعدتهن». قال القرطبي ١٨/١٥٣: «وهي قراءة النبي صلى الله عليه وسلم».

(٢) معاني القرآن ١/٣٥٠.

(٣) أي صاحب الحال «كل شيء».

(٤) أي: قُبلاً.

(٥) أي: قَبِيلاً.

(٦) أي: قَبِلاً.

(٧) أي: في ليؤمنوا.

- الأنعام -

وقيل: إنه استثناء من علة عامة أي: ما كانوا ليؤمنوا لشيء من الأشياء إلا لمشية الله تعالى. والثاني: أن يكون منقطعاً، نقل ذلك الحوفي وأبو البقاء^(١) واستبعده الشيخ^(٢).

آ. (١١٢) قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ﴾: الكاف في محل نصب نعتاً

لمصدر محذوف، فقدّره الزمخشري^(٣) / كما خَلَّينا بينك وبين أعدائك كذلك [ب/٣٤٦] فَعَلْنَا بِمَنْ قَبْلِكَ»، وقال الواحدي: «وكذلك» منسوق على قوله «وكذلك زَيْنًا»^(٤) أي: كما فَعَلْنَا ذلك كذلك جَعَلْنَا لكلِّ نبيٍّ عَدُوًّا. ثم قال: «وقيل: معناه جَعَلْنَا لك عدوًّا كما جعلنا لمن قبلك من الأنبياء، فيكون قوله «وكذلك» عَطْفًا على معنى ما تَقَدَّمَ من الكلام، وما تَقَدَّمَ يدلُّ على معناه على أنه جعل له أعداءً و«جَعَلَ» يتعدى لاثنتين بمعنى صَبَّر. وأعرَب الزمخشري^(٥) وأبو البقاء^(٦) والحوفي هنا نحو إعرابهم في قوله تعالى: «وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ»^(٧) فيكون المفعول الأول «شياطين الإنس» والثاني «عَدُوًّا»، و«لكلِّ» حال من «عَدُوًّا» لأنه صَفْتُهُ في الأصل، أو متعلِّق بالِجَعَلَ قبله، ويجوز أن يكون المفعول الأول «عَدُوًّا» و«لكلِّ» هو الثاني قُدِّم، و«شياطين» بدل من المفعول الأول.

والإضافة في «شياطين الإنس» يُحتمل أن تكون من باب إضافة الصفة لموصوفها، والأصل: الإنس والجن الشياطين نحو: جَرَدِ قَطِيفَةَ، وَرَجَّحْتُهُ بَأَنَّ المقصودَ التَّسْلِيَّ والاتِّسَاءَ بِمَنْ سَبَقَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ إِذْ كَانَ فِي أَمَمِهِمْ مَنْ يُعَادِلُهُمْ

(١) الإملاء ٢٥٨/١.

(٢) البحر ٢٠٦/٤.

(٣) الكشاف ٤٥/٢/٤.

(٤) الآية ١٠٨ من الأنعام.

(٥) الكشاف ٤٥/٢.

(٦) الإملاء ٢٥٨/١.

(٧) الآية ١٠٠ من الأنعام.

- الأنعام -

كما في أمة محمد صلى الله عليه وسلم، ويحتمل أن تكون من الإضافة التي بمعنى اللام، وليست من باب إضافة صفة لموصوف، والمعنى: الشياطين التي للإنس، والشياطين التي للجن، فإن إبليس قَسَمَ جنده قسمين: قَسَمَ مُتَسَلِّطاً على الإنس، وآخر على الجن كذا جاء في التفسير، ووقع «عَدُوًّا» مفعولاً ثانياً لشياطين على أحد الإعرابين بلفظ الإفراد لأنه يكتفي به في ذلك، وتقدّم شواهد ومنه^(١):

٢٠٣٣- إذا أنا لم أنفَعُ صديقي بوَدّه

فإنَّ عدوي لن يضرَّهُمُ بغضِي

فأعاد الضمير من «يضرُّهم» على «عدو» فدلَّ على جمعيته.

قوله «يوحى» يحتمل أن يكون مستأنفاً أخبر عنهم بذلك، وأن يكون حالاً من «شياطين» وأن يكون وصفاً لعدو، وقد تقدّم أنه واقع موقع أعداء، فلذلك عاد الضمير عليه جمعاً في قوله «بعضهم».

قوله «غروراً» قيل: نصب على المفعول له أي: لأنَّ يغرُّوا غيرهم. وقيل: هو مصدر في موضع الحال أي غارين، وأن يكون منصوباً على المصدر، لأن العامل فيه بمعناه كأنه قيل: يغرُّون غروراً بالوحي. والزخرف: الزينة، وكلامٌ مُزخرفٌ مُنمَّق، وأصله الذهب، ولما كان الذهب مُعجِباً لكل أحد قيل لكل مُستَحسنٌ مزِينٌ: زخرف. وقال أبو عبيدة^(٢) «كلُّ ما حسَّته وزَيَّته وهو باطل فهو زُخرف» وهذا لا يلزم إذ قد يُطلق على ما هو زينةٌ حقٌّ، وبيت مزخرف أي: مُزِينٌ بالنقش، ومنه الحديث: «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدخل الكعبة حتى أمرَ بالزخرف فنُحِّي»^(٣) يعني أنهم

(١) لم أهد إلى قائله وهو في تفسير الفخر الرازي ١٣/١٥٤؛ والبحر ٤/٢٠٧.

(٢) مجاز القرآن ١/٢٠٥.

(٣) لم أجده.

- الأنعام -

كانوا يزينون الكعبة بنقوش وتصاوير مُموَّهة بالذهب فأمرنا بإخراجها.

قوله: «وما يَفْتَرُونَ» «ما» موصولة اسمية أو نكرة موصوفة، والعائد على كلا هذين القولين محذوف، أي: وما يفترونه، أو مصدرية، وعلى كل قول فمحلُّها نصب، وفيه وجهان أحدهما: أنها نسق على المفعول في «فَدَرَهُمْ» أي: اتركهم واترك افتراءهم. والثاني: أنها مفعول معه، وهو مرجوح لأنه متى أمكن العطف من غير ضعف في التركيب أو في المعنى كان أولى من المفعول معه.

آ. (١١٣) قوله تعالى: ﴿وَلِتَصْغَى﴾: في هذه اللام ثلاثة أوجه، أحدها: أنها لام كي والفعل بعدها منصوب بإضمار أن. وفيما يتعلّق به احتمالان: الاحتمال الأول أن يتعلّق بيوحي على أنها نسق على «غروراً»، وغروراً مفعول له والتقدير: يُوحي بعضهم إلى بعض للغرور وللصغو، ولكن لما كان المفعول له الأول مستكملًا لشروط النصب نصب، ولما كان هذا غير مستكملٍ للشروط وصل الفعل إليه بحرف العلة، وقد فاته من الشروط كونه لم يتحد فيه الفاعل، فإنّ فاعل الوحي «بعضهم» وفاعل الصغو الأفتدة، وفات أيضاً من الشروط صريح المصدرية. والاحتمال الثاني: أن يتعلّق بمحذوف متأخر بعدها، فقدّره الزجاج^(١): ولتصغى إليه فعّلوا ذلك، وكذا قدّره الزمخشري^(٢) فقال: «ولتصغى جوابه محذوف تقديره: وليكون ذلك جعلنا لكلّ نبيّ عدوّاً، على أن اللام لام الصيرورة».

الوجه الثاني: / أن اللام لام الصيرورة وهي التي يعبرون عنها بلام [٣٤٧/أ] العاقبة، وهو رأي الزمخشري^(٣) كما تقدّم حكايته عنه أيضاً.

(١) لم يرد هذا القول في كتابه معاني القرآن.

(٢) الكشف ٤٥/٢.

(٣) الكشف ٤٥/٢.

- الأنعام -

الوجه الثالث: أنها لامُ القسم. قال أبو البقاء^(١): «إلا أنها كُسِرَتْ لَمَّالِمِ يُوَكِّدُ الْفِعْلَ بِالنُّونِ» وما قاله غيرُ معروفٍ، بل المعروفُ في هذا القول أن هذه لامُ كي، وهي جواب قسم محذوف تقديره: والله لَتَصْغِي فَوْضِعَ «لَتَصْغِي» موضع لَتَصْغَيْنِ، فصار جواب القسم من قبيل المفرد كقولك: «والله لَيَقُومُ زَيْدٌ» أي: أحلفُ بالله لقيامُ زيد، هذا مذهبُ الأخفش وأنشد^(٢):

٢٠٣٤- إِذَا قَلْتُ قَدْنِي قَالَ بِاللَّهِ حِلْفَةٌ

لِتُغْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا

فقوله «لتغني» جوابُ القسم، فقد ظهر أن هذا القائل يقول بكونها لامُ كي، غاية ما في الباب أنها وقعت موقع جواب القسم لا أنها جواب بنفسها، وكُسِرَتْ لَمَّا حَذَفَتْ مِنْهَا نُونُ التَّوَكِيدِ، ويدلُّ على فساده ذلك أن النون قد حذفت، ولأم الجواب باقية على فتحها قال^(٣):

٢٠٣٥- لَيْئِنْ تَكَ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بَيْوتُكُمْ

لَيَعْلَمَنَّ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعٌ

فقوله «ليعلم» جوابُ القسم الموطأ له باللام في «لئن»، ومع ذلك فهي مفتوحة مع حذف نون التوكيد، ولتحقيق هذه المسألة مع الأخفش موضوع غير هذا.

والضمير في قوله «ما فعلوه» وفي «إليه» يعود: إما على الوحي، وإما على الزخرف، وإما على القول، وإما على الغرور، وإما على العداوة لأنها بمعنى

(١) الإملاء ١/٢٥٨.

(٢) البيت لحريث بن غناب الطائي، وهو في معاني القرآن للأخفش ٣٣٤؛ والمغني ١/٢٧٨؛ والخزانة ٤/٥٨٠. وقدني: حسبي.

(٣) تقدم برقم ٦٦٣.

- الأنعام -

التعادي. ولتصغى أي تميل، وهذه المادة تدل على الميل ومنه قوله تعالى «فقد صَغَت قلوبكما»^(١) وفي الحديث: «فأصغى لها الإناء»^(٢)، وصاغية الرجل قرابته الذين يميلون إليه، وعين صَغَوَى أي: مائلة، قال الأعشى^(٣):

٢٠٣٦- ترى عينها صَغَوَاءَ فِي جَنْبِ مُؤَقِّهَا
تُرَاقِبُ فِي كَفِّي الْقَطِيعَ الْمَحْرَمَا

والصَّغَا: مَيْلٌ فِي الْحَنَكِ وَالْعَيْنِ، وَصَغَتِ الشَّمْسُ وَالنَّجْمُ: أَي مَالَتْ لِلغُرُوبِ. وَيُقَالُ: صَغَوْتُ وَصَغَيْتُ وَصَغَيْتُ، فَاللام^(٤) واو أو ياء، ومع الياء تُكْسَرُ غَيْنُ الْمَاضِي وَتُفْتَحُ. قَالَ الشَّيْخُ^(٥): «فمصدرُ الأولِ صَغَوُ، والثاني صُغِي، والثالثُ صَغَاءُ، ومضارعُها يَصْغِي بفتح العين» قلت: قد حكى الأصمعي في مصدر صَغَا يَصْغُو صَغَاءً، فليس «صَغَاءً» مختصاً بكونه مصدراً لـ «صَغِي» بالكسر. وزاد الفراء^(٦) «صُغِيًّا» و«صُغَوًّا» بالياء والواو مُشَدَّدَتَيْنِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ «ومضارعُها أي مضارع الأفعال الثلاثة يَصْغِي بفتح العين، فقد حكى أبو عبيد عن الكسائي صَغَوْتُ أَصْغُو، وكذا ابن السكيت^(٧) حكى: صَغَوْتُ أَصْغُو، فقد خالفوا بين مضارعها، وَصَغَوْتُ أَصْغُو هو القياس الفاشي، فَإِنَّ فَعَلَ الْمَعْتَلِ اللَّامِ بِالْوَاوِ قِيَاسُ مِضَارِعِهِ يَفْعُلُ بضم العين. وقال الشيخ^(٨) أيضاً: «وهي - يعني الأفعال الثلاثة - لازمة» أي؛ لا تتعدى، وأصغى مثلها

(١) الآية ٥ من التحريم.

(٢) رواه أبو داود (الطهارة باب سُورِ الْهَرَّةِ ٣٨) ٦٠/١؛ ابن ماجه: (الطهارة ٣٢) ١٣١/١؛ ابن حنبل ٢٩٦/٥.

(٣) ديوانه ٣٣١. الموق: طرف العين مما يلي الأنف. القطيع: السوط.

(٤) الأصل: «فالعين» ولعله سهو.

(٥) البحر ٢٠٥/٤.

(٦) ليس في كتابه «معاني القرآن».

(٧) إصلاح المنطق ٢١٥.

(٨) البحر ٢٠٥/٤.

- الأنعام -

لازم، ويأتي متعدياً فتكون الهمزة للنقل، وأشد على «أصغى» اللازم قول الشاعر^(١):

٢٠٣٧- ترى السفية به عن كل مُحْكَمَةٍ
زَيْغٌ وفيه إلى التشبيه إصغاء
قلت: ومثله قول الآخر^(٢):

٢٠٣٨- تُصْغِي إِذَا شَدَّهَا بِالرَّحْلِ جَانِحَةً
حتى إذا ما استوى في غَرَزِهَا تَثْبُ
وتقول: أصغى فلانٌ بأذنه إلى فلان. وأنشد^(٣) علي «أصغى» المتعدي
قول الآخر^(٤):

٢٠٣٩- أَصَاخُ مِنْ نَبَأَةٍ أَصْغَى لَهَا أُذُنًا
صِمَاخُهَا بِدَخِيسِ الذُّوقِ مُسْتَوْر
قلت: وفي الحديث^(٥) «فأصغى لها الإناء»، وهذا الذي زعمه من كون
صَغَى أو صَغِي أو صَغَا يكون لازماً غير موافق عليه، بل قد حكى الراغب^(٦)
أنه يقال: صَغَيْتُ الإناء وأصغيتُه، وصَغَيْتُ بكسر الغين يحتمل أن يكون من
ذوات الياء، ويحتمل أن يكون من ذوات الواو، وإنما قُلبت الواو ياء لانكسار
ما قبلها كَقَوِي وهو من القوة. وقراءة النخعي^(٧) والجراح بن عبد الله:

-
- (١) لم أهد إلى قائله، وهو في القرطبي ٦٩/٧؛ والبحر ٢٠٥/٤.
(٢) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ٤٨/١؛ واللسان: صغي؛ والقرطبي ٦٩/٧.
والجانحة: اللاصقة بالأرض، والغرز: ركاب الناقة.
(٣) أي صاحب البحر الشيخ أبو حيان ٢٠٥/٤.
(٤) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٢٠٥/٤. والصماخ: خرق الأذن، والدخيس: اللحم
الكثير، والنبأة: الصوت الخفي.
(٥) تقدم تخريجه في أول حديثه عن هذه المادة.
(٦) المفردات ٢٨٢.
(٧) انظر: المحتسب ٢٢٧/١؛ والبحر ٢٠٨/٤.

«وَلِتُصَغَى» من أصغى رباعياً وهو هنا لازم.

وقرأ الحسن: «وَلِتُصَغَى وَلِيرِضَوْهُ»^(١) / «وَلِيَقْتَرَفُوا» بسكون اللام في [ب/٣٤٧] الثالثة. وقال أبو عمر الداني: «قراءة الحسن إنما هو «وَلِتُصَغَى» بكسر الغين» قلت: فتكون كقراءة النخعي. وقيل: قرأ الحسن «ولتصغى» بكسر اللام كالعامة، وليرضوه وليقترفوا بسكون اللام، وخرجوا تسكين اللام على أحد وجهين: إما أنها لام كي وإنما سكتت إجرأء لها مع ما بعدها مُجرى كَبِدٍ وَنَمِرٍ، قال ابن جني^(٢): «وهو قويٌّ في القياس شأدٌ في السماع». والثاني: أنها لام الأمر، وهذا وإن تَمَشَّى في ليرضوه وليقترفوا فلا يتمشى في «وَلِتُصَغَى» إذ حرفُ العلة يحذف جزماً. قال أبو البقاء^(٣): «وليست لام الأمر لأنه لم يُجزم الفعل». قلت قد ثبت حرفُ العلة جزماً في المتواتر فمنها: «أرسله معنا غداً نرتعي ويلعب»^(٤) «إنه من يتقي ويصبر فإن الله»^(٥) «سنقرئك فلا تنسى»^(٦) «لا تخف ذركاً ولا تخشى»^(٧)، وفي كل ذلك تأويلات ستقف عليها إن شاء الله تعالى فلتكن هذه القراءة الشاذة مثل هذه المواضع، والقولُ بكون لامٍ «لتصغى» لام كي سكتت لتوالي الحركات واللامين بعدها لامِي أمرٍ بعيدٍ وتَشَّةٍ. وقال النحاس^(٨): «ويقرأ وليقترفوا» يعني بالسكون قال: «وفيه معنى التهديد». قلت يريد أنه أمرٌ

(١) كتب المصنف في خاتمة الصفحة على زاويتها اليسرى «وليقترفوا» إشارة إلى أنه سيبدأ بها في الصفحة التالية ولكنه نسيها وكرر «وليرضوه».

(٢) المحتسب ٢٢٧/١.

(٣) الإملاء ٢٥٨/١.

(٤) الآية ١٢ من يوسف قرأ ابن كثير بالنون وكسر العين، ويلعب بالياء وجزم الباء. السبعة ٣٤٥.

(٥) الآية ٩٠ من يوسف قراءة ابن كثير من رواية قبل في الوصل والوقف. السبعة ٣٥١.

(٦) الآية ٦ من الأعلى وهي قراءة العامة.

(٧) الآية ٧٧ من طه، قرأ حمزة بجزم لا تخف. انظر: السبعة ٤٢١.

(٨) إعراب القرآن ٥٧٦/١.

- الأنعام -

تهديد كقوله: «اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ»^(١) ولم يَحِكِ التَّسْكِينَ فِي «لِتَصْغِي» وَلَا فِي «لِيرْضُوهُ».

و «ما» فِي مَا هُمْ مُقْتَرِفُونَ مَوْصُولَةٌ اسْمِيَّةٌ أَوْ نَكْرَةٌ مَوْصُوفَةٌ أَوْ نَكْرَةٌ مَوْصُوفَةٌ أَوْ مَصْدَرِيَّةٌ، وَالْعَائِدُ عَلَى كِلَا الْقَوْلَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ مَحذُوفٌ أَي: مَا هُمْ مُقْتَرِفُوهُ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢): «وَأُثِّبَ النَّونَ لَمَّا حُذِفَتِ الْهَاءُ» يَرِيدُ أَنَّ الضَّمِيرَ الْمَتَّصِلَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ الْمَثْنَى وَالْمَجْمُوعِ عَلَى حَذْوِهِ تُحَذَفُ لَهُ نونُ التَّنْبِيَةِ وَالْجَمْعُ نَحْو: هَذَا ضَارِبَاهُ وَهَؤُلَاءِ ضَارِبُوهُ، فَإِذَا حُذِفَ الضَّمِيرُ زَالَ الْمَوْجِبُ فَتَعُودُ النَّونُ، وَهَذَا هُوَ الْأَكْثَرُ أَعْنَى حَذْفِ النَّونِ مَعَ انْتِصَالِ الضَّمِيرِ وَقَدْ ثَبَتَ قَالَ^(٣):

٢٠٤٠- وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُونَهُ

جَمِيعاً وَأَيْدِي الْمَعْتَفِينَ رَوَاهِقَهُ

وَقَالَ^(٤):

٢٠٤١- هُمُ الْفَاعِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَهُ

وَالْاِقْتِرَافُ: الْاِكْتِسَابُ، وَاقْتَرَفَ فُلَانٌ لِأَهْلِهِ أَي: اِكْتَسَبَ، وَأَكْثَرُ مَا يُقَالُ فِي الشَّرِّ وَالذَّنْبِ، وَيَطْلُقُ فِي الْخَيْرِ قَالَ تَعَالَى: «وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا»^(٥) وَقَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ^(٦): «قَرَفَ وَاقْتَرَفَ اِكْتَسَبَ. وَأَنْشُدْ^(٧):

٢٠٤٢- وَإِنِّي لَأَتِ مَا أَتَيْتُ وَإِنِّي لِمَا اقْتَرَفْتُ نَفْسِي عَلَيَّ لِرَاهِبُ

(١) الآية ٤٠ من فصلت.

(٢) الإملاء ٢٥٨/١.

(٣) تقدم برقم ١٠٧٥.

(٤) تقدم برقم ٧١١.

(٥) الآية ٢٣ من الشورى.

(٦) الزاهر ٥٧٤/١.

(٧) لم أهد إلى قائله، وهو في الزاهر ٥٧٤/١.

- الأنعام -

وأصل القِرْف والاقتراف قِشْرُ لِحَاءِ الشَّجَرِ، والجِلْدَةُ من أعلى الحَرَجِ (١) وما يُؤْخَذُ منه قِرْفٌ، ثم استعير الاقترافُ للاكتساب حسناً كان أو سيئاً وفي السِّيءِ أكثر استعمالاً، وقارف فلان أمراً: تعاطى ما يُعاب به. وقيل: الاعتراف بزيل الاقتراف، ورجل مُقْرِفٌ أي هجين قال (٢):

٢٠٤٣- كم بجودٍ مُقْرِفٍ نال العُلى وشريفٍ بُخْلُهُ قد وَضَعَهُ
وَقَرَفْتُهُ بكذا اتهمته أو عبته به.

آ. (١١٤) قوله تعالى: ﴿أَفْغِيرَ اللَّهُ﴾: يجوز نصب «غير» من وجهين أحدهما: أنه مفعولٌ لأبغى مقدماً عليه وَوَلِيَّ الهزمة لما تقدم في قوله «أغيرَ» الله أتخذ ولياً (٣) ويكون «حكماً» حينئذ: إما حالاً وإما تمييزاً لـ «غير» ذكره الحوفي وأبو البقاء (٤) وابن عطية (٥) كقولهم: «إن لنا غيرها إبلاً». والثاني: أن ينتصب «غير» على الحال من «حَكَمًا» لأنه في الأصل يجوز أن يكون وصفاً له، و«حَكَمًا» هو المفعول به فتحصل في نصب «غير» وجهان.

وفي نصب «حكماً» ثلاثة أوجه: كونه حالاً أو مفعولاً أو تمييزاً. والحَكْمُ أبلغ من الحاكم قيل: لأنَّ الحَكَمَ مَنْ تَكَرَّرَ مِنْهُ الحُكْمُ بخلاف الحاكم فإنه يُصَدِّقُ غيره. وقيل: لأنَّ الحَكَمَ لا يَحْكُمُ إلا بالعدل والحاكم قد يجور. وقوله «وهو الذي أنزل» هذه الجملة في مجل نصب على الحال من فاعل «أبغى»، و«مفصلاً» حال من «الكتاب».

(١) الحرج: غيضة الشجر الملتفة.

(٢) البيت لأنس بن زنيم وهو في الكتاب ٢٩٦/١؛ وشرح المفصل ١٣٢/٤؛ والخزانة ١١٩/٣.

(٣) الآية ١٤ من الأنعام.

(٤) الإملاء ٢٥٩/١.

(٥) المحرر ١٣٤/٦.

- الأنعام -

وقوله: «والذين آتيناهم» مبتدأ و«يعلمون» خبره، والجملة مستأنفة، و«من ربك» لا ابتداء الغاية مجازاً، و«بالحق» حال من الضمير المستكن في «مُنزَّل» أي: ملتبساً بالحق فالباء للمصاحبة. وقرأ ابن (١) عامر وحفص عن عاصم «مُنزَّل» بتشديد الزاي، والباقون بتخفيفها. وقد تقدّم أن أنزل ونزّل لغتان أو بينهما فرق.

آ. (١١٥) قوله تعالى: ﴿صِدْقًا وَعَدْلًا﴾: في نصبهما ثلاثة أوجه أحدها: أن يكونا مصدرين في موضع الحال أي: تَمَّتِ الكلمات صادقاتٍ في الوعد عادلاتٍ في الوعيد. الثاني: أنهما نصب على التمييز، قال ابن عطية (٢): [١/٣٤٨] / «وهو غير صواب» وممن قال بكونه تمييزاً الطبري (٣) وأبو البقاء (٤). الثالث: أنهما نصب على المفعول من أجله أي: تَمَّتْ لأجل الصدق والعدل الواقعين منهما، وهو محل نظر، ذكر هذا الوجه أبو البقاء (٤).

وقرأ الكوفيون هنا وفي يونس في قوله «كذلك حَقَّتْ كلمة ربك على الذين فسقوا» (٦) «إن الذين حَقَّتْ عليهم كلمة ربك» (٧) موضعان، وفي غافر: «وكذلك حَقَّتْ كلمة ربك» (٨) «كلمة» بالإفراد، وافقهم ابن كثير وأبو عمرو على ما في يونس وغافر دون هذه السورة، والباقون بالجمع في المواضع الثلاثة. قال الشيخ (٩): «قرأ الكوفيون هنا وفي يونس في الموضعين وفي

(١) انظر: السبعة ٢٦٦؛ الكشف ١/٤٤٨؛ والنشر ٢٥٢؛ والحجة ٢٦٨.

(٢) المحرر ٦/١٣٦.

(٣) تفسير الطبري ١٢/٦٢.

(٤) الإملاء ١/٢٥٩.

(٥) الإملاء ١/٢٥٩.

(٦) الآية ٣٣ من يونس.

(٧) الآية ٩٦ من يونس.

(٨) الآية ٦ من غافر.

(٩) البحر ٤/٢٠٩.

- الأنعام -

المؤمن «كلمة» بالإفراد، ونافع جميع ذلك «كلمات» بالجمع، تابعه أبو عمرو وابن كثير هنا» قلت: كيف نسي ابن عامر؟ لا يقال إنه قد أسقطه الناسخ وكان الأصل «ونافع وابن عامر» لأنه قال «تابعه» ولو كان كذلك لقال «تابعهما». ووجه الإفراد إرادة الجنس وهو نظير: رسالته ورسالاته. وقراءة الجمع ظاهرة لأن كلماته تعالى متبوعة بالنسبة إلى الأمر والنهي والوعد والوعيد، وقد أجمع على الجمع في قوله «لا مُبَدَّلُ لكلماتِه»^(١) و«لا مُبَدَّلُ لكلماتِ الله»^(٢).

وقوله «لا مُبَدَّلُ لكلماتِه»: يحتمل أن لا يكون لها محلٌ من الإعراب لأنها مستأنفة، وأن تكون جملةً حاليةً من فاعل «تَمَّتْ». فإن قلت: فأين الرابط بين ذي الحال والحال؟ فالجواب أن الرُئُطَ حصل بالظاهر، والأصل: لا مُبَدَّلُ لها، وإنما أبرزت ظاهرة تعظيماً لها وإضافتها إلى لفظ الجلالة الشريفة. قال أبو البقاء^(٣): «ولا يجوز أن يكون حالاً من «ربك» لثلا يُفصل بين الحال وصاحبها بالأجنبي وهو «صدقاً وعدلاً» إلا أن يُجعل «صدقاً وعدلاً» حالاً من «ربك» لا من «الكلمات». قلت: فإنه إذا جعل «صدقاً وعدلاً» حالاً من «ربك» لم يلزم منه فصلُ لأنهما حالان لذي حال، ولكنه قاعدته تمنع تعدد الحال لذي حال واحدة، وتمنع أيضاً مجيء الحال من المضاف إليه، وإن كان المضاف بعض الثاني، ولم يمنع هنا بشيء من ذلك. والرسم في «كلمات» في المواضع التي أُشِرَّتْ إلى اختلاف القراء فيها مُحْتَمِلٌ لخلافهم، فإنه في المصحف الكريم من غير ألفٍ بعد الميم.

آ. (١١٦) وقوله تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ﴾: و«إِنْ هم إلا يَخْرُصُونَ»^(١) «إِنْ» نافية بمعنى ما في الموضعين. والخَرْصُ: الخَرْزُ، ويُعَبَّرُ به عن الكذب

(١) وهي الآية التي يعربها الآن.

(٢) الآية ٣٤ من الأنعام.

(٣) الإملاء ٢٥٩/١.

- الأنعام -

والافتراء، وأصله من التظني وهو قول ما لم يستيقن ويتحقق قاله الأزهري^(١)،
ومنه خَرَصَ النخل يقال: خَرَصَهَا الخارص خَرَصاً فهي خَرَصٌ فالمفتوحُ
مصدرٌ، والمكسور بمعنى مفعول كالتَّقْضِ والتَّقْضِ والدَّبْحِ والدَّبْحِ.

آ. (١١٧) قوله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ﴾: في «أعلم» هذه
قولان أحدهما: أنها ليست للتفضيل بل بمعنى اسم فاعل في قوته كأنه قيل: إن ربك
هو يعلم. قال الواحدي: «ولا يجوز ذلك لأنه لا يطابق» وهو أعلم بالمهتدين».
والثاني: أنها على بابها من التفضيل. ثم اختلف هؤلاء في محل «مَنْ»: فقال
بعض البصريين: هو جرُّ بحرفٍ مقدَّرٌ حُذِفَ وبقي عمله لقوة الدلالة عليه بقوله
«وهو أعلم بالمهتدين» وهذا ليس بشيء لأنه لا يُحَذَفُ الجارُ ويبقى أثره إلا في
مواضع تقدَّم التنبيهُ عليها، وما وَرَدَ بخلافها فضرورة كقوله^(٢):

٢٠٤٤ - أشارت كليب بالأكف الأصابع [وقوله]^(٣):

٢٠٤٥ - حتى تبذخ فارثقى الأعلام الثاني: أنها في محل نصب على إسقاط الخافض كقوله^(٤):

٢٠٤٦ - تمرُّون الديار ولم تعوجوا

قاله أبو الفتح وهو مردود من وجهين: أحدهما: أن ذلك لا يطرد.
والثاني: أن أفعال التفضيل لا تنصب بنفسها لضعفها. الثالث: - وهو قول
الكوفيين - أنه نصب بنفس أفعال فإنها عندهم تعمل عمل الفعل. الرابع: أنها

(١) تهذيب اللغة ٧/١٣٠.

(٢) تقدم برقم ٢٩٢.

(٣) تقدم برقم ٢٩٣.

(٤) تقدم برقم ١٤٨.

- الأنعام -

منصوبةً بفعل مقدر يدل عليه أفعال، قاله الفارسي، وعليه خرّج قول الشاعر^(١):

٢٠٤٧- أكرّ وأحمى للحقيقة منهم وأضرب منا بالسيوف القوانسا

فالقوانس نصب بإضمار فعل، أي: يضرب القوانس، لأن أفعال ضعيفة كما تقرر. الخامس: أنها مرفوعة المحلّ بالابتداء، و«يضلُّ» خبره، والجملة معلقة لأفعل التفضيل فهي في محل نصب بها، كأنه قيل: أعلم أي الناس يضلُّ كقوله: «ليعلم أيّ الحزين أحصى»^(٢) وهذا رأي الكسائي والزجاج^(٣) والمبرد ومكي^(٤). إلا أن الشيخ^(٥) ردّ هذا بأن التعليق فرع ثبوت العمل في

المفعول به / وأفعل لا يعمل فيه فلا يعلّق». والراجح من هذه الأقوال نصبها [٣٤٨/ب] بمضمر وهو قول الفارسي، وقواعد البصريين موافقة له، ولا يجوز أن تكون «من» في محل جر بإضافة أفعل إليها؛ لثلا يلزم محذور عظيم: وذلك أن أفعل التفضيل لا تُضاف إلا إلى جنسها فإذا قلت: «زيد أعلم الضالين» لزم أن يكون «زيد» بعض الضالين أي متّصف بالضلال، فهذا الوجه مستحيل في هذه الآية الكريمة. هذا عند من قرأ «يضلُّ» بفتح حرف المضارعة.

أما من قرأ بضمّه: «يضلُّ» - وهو الحسن وأحمد بن أبي سريح^(٦) - فقال

أبو البقاء^(٧): «يجوز أن تكون «من» في موضع جر بإضافة «أفعل» إليها. قال:

(١) تقدم برقم ٣٤٥.

(٢) الآية ١٢ من الكهف.

(٣) معاني القرآن ٢/٣١٤.

(٤) المشكل ١/٢٨٥.

(٥) البحر ٤/٢١٠.

(٦) أبو جعفر أحمد بن أبي سريح الصباح، قرأ على الكسائي وحّدث عنه البخاري، ولم تذكر وفاته. انظر: معرفة القراء الكبار ١/١٧٨.

(٧) الإملاء ١/٢٥٩.

- الأنعام -

«إما على معنى هو أعلم المضلين أي: مَنْ يجد الضلال، وهو مَنْ أضلته أي: وجدته ضالاً مثل أَحَمَدْتُهُ أي: وجدته محموداً أو بمعنى أنه يضلُّ عن الهدى». قلت: ولا حاجة إلى ارتكاب مثل هذا في مثل هذه الأماكن الحرجة، وكان قد عَبَّرَ قَبْلَ ذلك بعبارات استعظمتُ النطق بها فضربت عنها إلى أمثلةٍ من قولِي. والذي تُحْمَلُ عليه هذه القراءة ما تقدَّم من المختار وهو النصب بمضمر. وفاعل «يُضِلُّ» على هذه القراءة ضمير يعود على الله تعالى على معنى يجده ضالاً أو يخلق فيه الضلال، لا يُسأل عما يفعل. ويجوز أن يكون ضمير «مَنْ» أي: أعلم مَنْ يضلُّ الناس. والمفعول محذوف. وأما على القراءة الشهيرة فالفاعل ضمير «مَنْ» فقط. و«مَنْ» يجوز أن تكون موصولةً وهو الظاهر، وأن تكون نكرةً موصوفةً، ذكره أبو البقاء^(١).

آ. (١١٨) وقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا﴾: في هذه الفاء وجهان أحدهما: أنها جوابُ شرطٍ مقدر. قال الزمخشري^(٢) بعد كلام: «فقل للمسلمين: إن كنتم متحققين بالإيمان فكلوا». والثاني: أنها عاطفة على محذوف قال الواحدي: «ودخلت الفاء للعطف على ما دلَّ عليه أول الكلام كأنه قيل: كونوا على الهدى فكلوا، والظاهر أنها عاطفة على ما تقدَّم من مضمون الجمل المتقدمة كأنه قيل: اتبعوا ما أمركم الله مِنْ أكل المُدَكِّي دون الميتة فكلوا.

آ. (١١٩) قوله تعالى: ﴿وما لكم﴾: مبتدأ وخبر، وقوله «أن لا تأكلوا» فيه قولان أحدهما: هو على حذف حرف الجر أي: أي شيء استقر في منع الأكل ممَّا ذُكِرَ اسم الله عليه، وهو قول أبي إسحاق الزجاج^(٣)، فلَمَّا حُذِفَتْ «في» جرى القولان المشهوران، ولم يذكر الزمخشري^(٤) غير هذا

(١) الإملاء ٢٥٩/١.

(٢) الكشاف ٤٦/٢.

(٣) معاني القرآن ٣١٤/٢.

(٤) الكشاف ٤٦/٢.

- الأنعام -

الوجه. والثاني: أنها في محل نصب على الحال والتقدير: وأي شيء لكم تاركين للأكل، ويؤيد ذلك وقوع الحال الصريحة في مثل هذا التركيب كثيراً نحو: «فما لهم عن التذكرة مُعْرِضِينَ»^(١) إلا أن هذا مردود بوجهين أحدهما: أَنَّ «أَنْ» تُخَلِّصُ الْفِعْلَ لِلْاِسْتِقْبَالِ فَكَيْفَ يَقَعُ مَا بَعْدَهَا حَالاً؟ والثاني: أنها مع ما بعدها مؤولة بالمصدر وهو أشبه بالمضمرات كما تقدم تحريره، والحال إنما تكون نكرة. قال أبو البقاء^(٢): «إِلَّا أَنْ يُقَدَّرَ حَذْفُ مُضَافٍ فِيَجُوزُ أَيُّ: «وَمَا لَكُمْ ذَوِي أَنْ لَا تَأْكُلُوا» وفيه تكلف، ومفعول «تَأْكُلُوا» محذوف بقيت صفته، تقديره: شيئاً مما ذُكِرَ اسمُ اللَّهِ، ويجوز أن لا يُرَادَ مَفْعُولٌ، بل المراد وما لكم أن لا يقع منكم الأكل، وتكون «مَنْ» لابتداء الغاية أي: أن لا تبدئوا بالأكل من المذكور عليه اسمُ اللَّهِ، وَرُجِعَ أَنْ «لَا» مَزِيدَةٌ، وهذا فاسد إذ لا داعي لزيادتها.

قوله: «وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ» قرأ^(٣) ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بينائهما للمفعول، ونافع وحفص عن عاصم بينائهما للفاعل، وحمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ببناء الأول للفاعل وبناء الثاني للمفعول، ولم يأت عكس هذه. وقرأ عطية^(٤) العوفي كقراءة الأخوين، إلا أنه خَفَّفَ الصاد من «فصل»، والقائم مقام الفاعل هو الموصول، وعائده من قوله «حَرَّمَ عليكم». والفاعل في قراءة مَنْ بنى للفاعل ضميرُ اللَّهِ تعالى، والجملة في محل نصب على الحال.

قوله: «إِلَّا مَا اضْطُرُّرْتُمْ» فيه وجهان أحدهما: أنه استثناء منقطع، قاله ابن

(١) الآية ٤٩ من المدثر.

(٢) الإملاء ٢٥٩/١.

(٣) انظر: السبعة ٢٦٧؛ والكشف ٤٤٨/١؛ الحجة ٢٦٨؛ المحاسب ٢٢٧/١؛ النشر ٢٥٣/٢؛ البحر ٢١١/٤.

(٤) عطية بن سعد العوفي القيسي، أبو الحسن الكوفي، روى عن زيد بن أرقم وعبدالله بن عباس، روى له البخاري وأبو داود توفي سنة ١١١. انظر: تهذيب الكمال ٩٤٠/٢.

- الأنعام -

عطية^(١) والحوفي . والثاني : أنه استثناء متصل قال أبو البقاء^(٢) : «ما» في موضع نصب على الاستثناء من الجنس من طريق المعنى لأنه وبَّخهم بترك الأكل مما سُمِّي عليه، وذلك يتضمن الإباحة مطلقاً. قلت : الأول أوضح والاتصال قلق المعنى. ثم قال : «وقوله وقد فصل لكم ما حَرَّمَ عليكم أي : في حال الاختيار وذلك / حلال حال الاضطرار» . [٣٤٩/أ]

قوله «لِيَضْلُوا» قرأ^(٣) الكوفيون بضم الياء، وكذا التي في يونس^(٤) «ربنا ليضلوا» والباقون بالفتح، وسيأتي لذلك نظائر في إبراهيم وغيرها، والقراءتان واضحتان فإنه يقال : ضلَّ في نفسه وأضلَّ غيره، فالمفعول محذوف على قراءة الكوفيين، وهي أبلغ في الذمِّ فإنها تتضمن قُبْحَ فعلهم حيث ضلُّوا في أنفسهم وأضلُّوا غيرهم كقوله تعالى : وأضلُّوا كثيراً وضلوا عن سواء السبيل^(٥) وقراءة الفتح لا تحوج إلى حذف فرجِّحها بعضهم بهذا، وأيضاً فإنهم أجمعوا على الفتح في ص عند قوله «إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ»^(٦).

وقوله : «بأهوائهم» متعلق بيضلون، والباء سببية أي : بسبب اتباعهم أهواءهم وشهواتهم . وقوله «بغير علم» متعلق بمحذوف لأنه حال أي : يضلُّون مصاحبين للجهل أي : ملتبسين بغير علم .

آ . (١٢١) قوله تعالى : ﴿وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ : هذه الجملة فيها أوجه ، أحدهما : أنها مستأنفة قالوا : ولا يجوز أن تكون منسوقة على ما قبلها، لأن

(١) المحرر ٦/١٣٨ .

(٢) الإملاء ١/٢٥٩ .

(٣) انظر : السبعة ٢٦٧ ؛ النشر ٢/٢٥٣ ؛ الكشف ١/٤٤٩ ؛ والحجة ٢٦٩ ؛ البحر ٢١١/٤ .

(٤) الآية ٨٨ .

(٥) الآية ٧٧ من المائدة .

(٦) الآية ٢٦ .

- الأنعام -

الأولى طلبية وهذه خبرية، وتسمى هذه الواوَ واوَ الاستثناف. والثاني: أنها منسوقة على ما قبلها ولا يُبالي بتخالفهما وهو مذهب سيويه، وقد تقدّم تحقيق ذلك، وقد أوردتُ من ذلك شواهد صالحة من شعر وغيره. والثالث: أنها حالية أي: لا تأكلوه والحال أنه فسق. وقد تبجّح الإمام الرازي^(١) بهذا الوجه على الحنفية حيث قلب دليلهم عليهم بهذا الوجه، وذلك أنهم يمنعون من أكل متروك التسمية، والشافعية لا يمنعون منه، استدلل عليهم الحنفية بظاهر هذه الآية فقال الرازي: «هذه الجملة حالية، ولا يجوز أن تكون معطوفة لتخالفهما طلباً وخبراً فتعيّن أن تكون حالية، وإذا كانت حالية كان المعنى: لا تأكلوه حال كونه فسقاً، ثم هذا الفسق مجمل قد فسره الله تعالى في موضع آخر فقال: «أوفسقا أهلٌ لغير الله به»^(٢) يعني أنه إذا ذكر على الذبيحة غير اسم الله فإنه لا يجوز أكلها لأنه فسق» ونحن نقول به، ولا يلزم من ذلك أنه إذا لم يُذكر اسم الله ولا اسم غيره أن تكون حراماً لأنه ليس بالتفسير الذي ذكرناه. وللنزاع فيه مجال من وجوه، منها: أنها لا تُسَلَّم امتناع عطف الخبر على الطلب والعكس كما قدّمته عن سيويه، وإن سلّم فالواو للاستثناف كما تقدّم وما بعدها مستأنف، وإن سلّم أيضاً فلا تُسَلَّم أن «فسقا» في الآية الأخرى مُبين^(٣) للفسق في هذه الآية، فإن هذا ليس من باب المجمل والمبين لأن له شروطاً ليست موجودة هنا.

وهذا الذي قاله مستمد من كلام الزمخشري فإنه قال^(٤) «إن قلت: قد ذهب جماعة من المجتهدين إلى جواز أكل ما لم يُذكر اسم الله عليه بنسيان أو عمُد. قلت: قد تأوله هؤلاء بالميتة وبما ذكر غير اسم الله عليه كقوله:

(١) انظر: تفسير الفخر الرازي ١٣/١٦٨.

(٢) الآية ١٤٥ من الأنعام.

(٣) الأصل «مُبيناً» وهو سهو.

(٤) الكشاف ٤٧/٢.

- الأنعام -

«أوفسقا أهلٌ لغير الله به»^(١) فهذا أصل ما ذكره ابن الخطيب^(٢) وتبيح به .
والضمير في «إنه» يحتمل أن يعود على الأكل المدلول عليه
بـ «لا تأكلوا» وأن يعود على الموصول، وفيه حيثنذ تأويلان: أن تجعل
الموصول نفس الفسق مبالغة أو على حذف مضاف أي: وإن أكله لفسق،
أو على الذكّر المفهوم من قوله «ذكر». قال الشيخ^(٣): «والضمير في «إنه» يعود
على الأكل قاله الزمخشري واقتصر عليه». قلت: لم يقتصر عليه بل ذكر أنه
يجوز أن يعود على الموصول، وذكر التأويلين المتقدمين فقال: «الضمير راجع
على مصدر الفعل الداخل عليه حرفُ النهي بمعنى: وإن الأكل منه لفسق،
أو على الموصول على أن أكله لفسق، أو جعل ما لم يذكر اسمُ الله عليه
[في]^(٥) نفسه فسقا».

قوله: «ليجادلوكم» متعلقٌ بـ «يُوحون» أي: يوحون لأجل مجادلتكم .
وأصل «يُوحون»: يُوحيون فأعل^(٦). «وإن أطعتموهم» قيل: إنَّ لام التوطئة
للقسم^(٧) فلذلك أجيب القسم المقدّر بقوله «إنكم لمشركون» وحذف جواب
الشرط لسدّ جواب القسم مسدّه، وجاز الحذف لأنَّ فعل الشرط ماضٍ . وقال
أبو البقاء^(٨): «حذف الفاء من جواب الشرط، وهو حسن إذا كان الشرط بلفظ
الماضي، وهو هنا كذلك وهو قوله وإن أطعتموهم». قلت: كأنه زعم أن

(١) الآية ١٤٥ من الأنعام.

(٢) أي الإمام الرازي

(٣) البحر ٢١٣/٤ .

(٤) الكشاف ٤٧/٢ .

(٥) من الكشاف .

(٦) أي: نقلت حركة الياء المضمومة إلى الحاء فالتقى ساكنان الياء والواو، فحذفت الياء فأصبح يوحون .

(٧) أي المقدرة مع «إن» .

(٨) الإملاء ١/٢٦٠ .

- الأنعام -

جواب الشرط هو الجملة من قوله «إنكم لمشركون»، والأصل «فإنكم» بالفاء لأنها جملة اسمية، ثم حُذفت الفاء لكون فعل الشرط بلفظ المُضَيِّ، وهذا ليس بشيء فإن القَسَمَ مقدر قبل الشرط، ويدل على ذلك حذف اللام الموطئة قبل «إن» الشرطية وليس فعل الشرط ماضياً كقوله تعالى: «وإن لم تَغْفِرْ لنا وترحمنا لنكوننَّ»^(١) فهنا لا يُمكنه أن يقول: إن الفاء محذوفة لأن فعل الشرط مضارع، وكان أبا البقاء - والله أعلم - أخذ هذا من الحوفي فإني رأيت فيه كما ذكره أبو البقاء، وردّه الشيخ^(٢) بنحو مما تقدم.

آ. (١٢٢) قوله تعالى: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ﴾: «أَوْ مَنْ كَانَ» قد تقدّم أن هذه الهمزة يجوز أن تكون مقدّمة على حرف العطف وهورأي الجمهور، وأن تكون على حالها وبينها وبين الواو فعل مضمّر. و«مَنْ» في محلّ رفع بالابتداء و«كَمَنْ» خبره وهي موصولة، و«يمشي» في محلّ نصب صفة لـ«نوراً» و«مثله» مبتدأ، وفي الظلمات خبره / والجملة صلة «مَنْ» و«مَنْ» مجرورة بالكاف [ب/٣٤٩] والكاف ومجرورها كما تقدّم في محلّ رفع خبراً لـ«مَنْ الأولى»، و«ليس بخارج» في محلّ نصب على الحال من الموصول أي: مثل الذي استقر في الظلمات حال كونه مقيماً فيها. وقال أبو البقاء^(٣): «ليس بخارج» في موضع الحال من الضمير في «منها»، ولا يجوز أن يكون حالاً من الهاء في «مثله» للفصل بينه وبين الحال بالخبر». وجعل مكّي^(٤) الجملة حالاً من الضمير المستكن في «الظلمات». وقرأ^(٥) طلحة بن مصرف «أَفَمَنْ كَانَ» بالفاء بدل الواو.

قوله: «كذلك زَيْن» نعت لمصدر فقدّره بعضهم: زَيْن للكافرين تزييناً

(١) الآية ٢٣ من الأعراف.

(٢) البحر ٤/٢١٣.

(٣) الإملاء ١/٢٦٠.

(٤) المشكل ١/٢٨٧.

(٥) البحر ٤/٢١٤.

كما أحيينا المؤمنين، وقَدَّره آخرون: زُيِّنَ للكافرين تزييناً لكون الكافرين في ظلمات مقيمين فيها، والفاعل المحذوف مِنْ «زُيِّنَ» المنوب عنه هو الله تعالى، ويجوز أن يكون الشيطان، وقد صَرَّح بكل من الفاعلين مع لفظ «زُيِّنَ» قال تعالى: «زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَالَهُمْ»^(١) وقال تعالى: «وَزَيَّنَّ لَهُم الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ»^(٢) و «ما كانوا يعملون» هو القائم مقام الفاعل، و «ما» يجوز أن تكون موصولة اسمية أو حرفية أو نكرة موصوفة، والعائد على القول الأول والثالث محذوف دون الثاني عند الجمهور، على ما عرِفَ غير مرة. وقال الزجاج^(٣): «موضع الكاف رفع»^(٤)، والمعنى: مثل ذلك الذي قَصَصْنَا عَلَيْكَ زُيِّنَ للكافرين أعمالهم».

آ. (١٢٣) قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا﴾ قيل: «كذلك» نَسَقُ على «كذلك» قبلها ففيها ما فيها، وقَدَّره الزمخشري^(٥) بأن معناه: وكما جعلنا في مكة صناديدها ليمكروا فيها، كذلك جعلنا في كل قرية أكبر مجرميها واللام في «ليمكروا» يجوز أن تكون للعاقبة وأن تكون للعللة مجازاً، و«جَعَلَ» تصيرية فتتعدى لاثنتين، واختلف في تقديرهما، والصحيح أن تكون «في كل قرية» مفعولاً ثانياً قُدِّمَ على الأول، والأول «أكابر» مضافاً لمجرميها. والثاني: أن «في كل قرية» مفعول أيضاً مقدم، «أكابر» هو الأول و«مجرميها» بدلٌ من «أكابر» ذكر ذلك أبو البقاء^(٦). الثالث: أن يكون «أكابر» مفعولاً ثانياً قُدِّمَ و«مجرميها» مفعول أولٍ أُخِّرَ، والتقدير: جَعَلْنَا في كل قرية مجرميها أكبر،

(١) الآية ٤ من النمل.

(٢) الآية ٣٨ من العنكبوت.

(٣) معاني القرآن ٣١٧/٢.

(٤) المطبوعة: «نصب».

(٥) الكشاف ٤٨/٢.

(٦) الإملاء ٢٦٠/١.

- الأنعام -

فيتعلق الجار بنفس الفعل قبله، ذكر ذلك ابن عطية^(١).

قال الشيخ^(٢): «وما أجازاه - يعني أبا البقاء وابن عطية - خطأ وذهول عن قاعدة نحوية وهي: أن أفعل التفضيل إذا كانت بـ «من» ملفوظاً بها أو مقدّرة أو مضافة إلى نكرة كانت مفردة مذكرة على كل حال سواء كانت لمذكر أم مؤنث مفرد أم مثنى أم مجموع، وإذا تُنِّيت أو جُمِعت أو أُنتت طابقت ما هي له ولزِمَها أحد أمرين: إمّا الألف واللام وإمّا الإضافة لمعرفة، وإذا تقرر ذلك^(٣) فالقول بكون «مجرميها» بدلاً أو^(٤) يكون مفعولاً أول و«أكابر» مفعولاً ثانٍ خطأ لاستلزام أن يبقى «أكابر» مجموعاً وليست فيه ألف ولام ولا هي مضافة لمعرفة» قال: «وقد تنبّه الكرمانى إلى هذه القاعدة فقال: «أضاف «أكابر» إلى «مجرميها» لأن أفعل لا يُجمَع إلا مع الألف واللام أو مع الإضافة». قال الشيخ: «وكان ينبغي أن يُقَيّد بالإضافة إلى معرفة».

قلت: أمّا هذه القاعدة فمُسلّمة، ولكن قد ذكر مكي^(٥) مثل ما ذكر ابن عطية سواء وما أظنه أخذ^(٦) إلا منه، وكذلك الواحدى أيضاً ومنع أن تُجوز إضافة «أكابر» إلى «مجرميها» قال رحمه الله: «والآية على التقديم والتأخير تقديره: جَعَلْنَا مجرميها أكابر، ولا يجوز أن تكون الأكابر مضافة لأنه لا يتم المعنى، ويحتاج إلى إضمار المفعول الثانى للجعل لأنك إذا قلت: «جعلت زيداً» وسكت لم يُفد الكلام حتى تقول: رئيساً أو دليلاً أو ما أشبه ذلك، ولأنك إذا أضفت الأكابر فقد أضفت النعت إلى المنعوت، وذلك لا يجوز عند

(١) المحرر ١٤٣/٦.

(٢) البحر ٢١٥/٤.

(٣) أي إن المطابقة لا تكون إلا بإضافة إلى معرفة أو بألف ولام فكيف طابق وهو غير مضاف ولا محلى بأل؟

(٤) الأصل: «و» وهو سهو. (٥) المشكل ٢٨٧/١.

(٦) أي إن ابن عطية أخذ من مكي؛ لأن وفاة مكي قبل وفاة ابن عطية.

- الأنعام -

البصريين». قلت: هذان الوجهان اللذان ردَّ بهما الواحدي ليسا بشيء، أمَّا الأول فلا نسلّم أننا نُضِمُّ المفعول الثاني، وأنه يصير الكلام غير مفيد، وأمَّا ما أورده من الأمثلة فليس مطابقاً لأننا نقول: إن المفعول الثاني هنا مذكور مُصَرَّحٌ [به] (١) / وهو الجار والمجرور السابق. وأمَّا الثاني فلا نسلّم أنه من باب إضافة الصفة لموصوفها لأن المجرمين أكابر وأصاغر، فأضاف للبيان لا لقصد الوصف.

الرابع: أن المفعول الثاني محذوف قالوا: وتقديره: جَعَلْنَا في كل قرية أكابر مجرميها فُسَاقاً ليمكروا، وهذا ليس بشيء، لأنه لا يُحذف شيء إلا للدليل، والدليل على ما ذكره غير واضح. وقال ابن عطية (٢): «ويقال أكابرة كما يقال أحمر وأحامرة». قال الشاعر (٣):

٢٠٤٨- إن الأحامرة الثلاثة أتلفت

ما لي وكنت بهنَّ قَدْماً مُولعاً

قال الشيخ (٤): «ولا أعلم أحداً أجاز في جمع أفضل أفاضلة، بل نصَّ النحويون على أن أفعل التفضيل يُجمع للمذكر على الأفضلين أو على الأفاضل». قلت: وهذه التاء يذكرها النحويون [على] (٥) أنها تكون دالة على النسب في مثل هذه البنية قالوا: الأزارقة والأشاعثة في الأزرق ورهطه والأشعث وبنيه، وليس بقياس، وليس هذا من ذلك في شيء. والجمهور على «أكابر»

(١) من: ص.

(٢) المحرر ٦/١٤٣.

(٣) البيت للأعشى، وهو في ملحقات ديوانه ٢٤٧؛ والطبري ١٢/٩٥؛ واللسان: جر؛

والمحرر ٦/١٤٣.

(٤) البحر ٤/٢١٥.

(٥) من: ص.

- الأنعام -

جمعاً. وقرأ ابن مسلم^(١): «أكبر مجرميها» بالإفراد، وهو جائز وذلك أن أفعل التفضيل إذا أضيفت لمعرفة وأريد بها غير الأفراد والتذكير جاز أن يطابق كالقراءة المشهور هنا، وفي الحديث: «أحاسنكم أخلاقاً»^(٢) وجاز أن يفرد، وقد أُجمِعَ على ذلك في قوله: «وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ»^(٣).

آ. (١٢٤) قوله تعالى: ﴿حَيْثُ يَجْعَلُ﴾: في «حيث» هذه وجهان أحدهما: أنها خرجت عن الظرفية، وصارت مفعولاً بها على السعة، وليس العامل «أعلم» هذه لما تقدم من أن أفعل لا ينصب المفعول به. قال أبو علي: «لا يجوز أن يكون العامل في «حيث»: «أعلم» هذه الظاهرة، ولا يجوز أن تكون «حيث» ظرفاً لأنه يصير التقدير: الله أعلم في هذا الموضع، ولا يوصف الله تعالى بأنه أعلم في مواضع وأوقات، لأنَّ عِلْمَهُ لا يختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة، وإذا كان كذلك كان العامل في «حيث» فعلاً يدلُّ عليه «أعلم»، و«حيث» لا يكون ظرفاً بل يكون اسماً، وانتصابه على المفعول به على الاتساع، ومثل ذلك في انتصاب «حيث» على المفعول به اتساعاً قول الشماخ^(٤):

٢٠٤٩- وَحَلَّاهَا عَنْ ذِي الْأَرَاكَِةِ عَامِرٌ

أخو الخُضْرِ يَرْمِي حَيْثُ تُكْوَى النَوَاجِزُ

فـ «حيث» مفعولة لأنه ليس يريد أنه يرمي شيئاً حيث تكون النواجز إنما يريد أنه يرمي ذلك الموضع». وتبع الناس الفارسيَّ على هذا القول فقال

(١) انظر: البحر ٢١٥/٤.

(٢) رواية البخاري «أحسنكم». انظر: الفتح: الأدب ٣٩ (٤٥٦/١٠) ورواية أحمد: أحاسنكم ١٦١/٢.

(٣) الآية ٩٦ من البقرة.

(٤) ديوانه ١٨٢؛ والتاج: نحر؛ والبحر ٢١٦/٤. حلأها: منعها من الماء والضمير للحمر، وعامر أخو الخضر: قانص مشهور، وذو الأراكاة: نخل، النواجز: التي بها داء الرثة.

- الأنعام -

الحوفي: «ليست ظرفاً لأنه تعالى لا يكون في مكانٍ أعلم منه في مكانٍ آخر، وإذا لم تكن ظرفاً كانت مفعولاً بها على السعة، وإذا كانت مفعولاً لم يعمل فيها «أعلم» لأنَّ «أعلم» لا يعمل في المفعول به فيقدر لها فعل»، وعبارة ابن عطية^(١) وأبي البقاء^(٢) نحو من هذا. وأخذ التبريزي كلام الفارسي فنقله وأنشد البيت المتقدم.

والثاني: أنها باقية على ظرفيتها بطريق المجاز، وهذا القول ليس بشيء، ولكن أجازته الشيخ^(٣) مختاراً له على ما تقدّم فقال: «وما أجازوه من أنه مفعول به على السعة أو مفعول به على غير السعة تأباه قواعد النحو، لأنَّ النحويين نصّوا على أن «حيث» من الظروف التي لا تتصرف، وشدّد إضافة «لدى» إليها وجرّها بالباء و«في»، ونصّوا على أن الظرف المتوسّع فيه لا يكون إلا متصرفاً، وإذا كان كذلك امتنع نصب «حيث» على المفعول به لا على السعة ولا على غيرها.

والذي يظهر لي إقرار «حيث» على الظرفية المجازية على أن يُضمّن «أعلم» معنى ما يتعدى إلى الظرف فيكون التقدير: الله أنفذ علماً حيث يجعل رسالاته أي: هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالاته، والظرف هنا مجاز كما قلنا». قلت: قد ترك ما قاله الجمهور وتابعا عليه وتأول شيئاً هو أعظم مما فرّ منه الجمهور، وذلك أنه يلزمه على ما قدر أن علم الله في نفسه يتفاوت بالنسبة إلى الأمكنة فيكون في مكانٍ أبعد منه في مكان، ودعواه مجاز الظرفية لا ينفعه فيما ذكرته من الأشكال، وكيف يُقال مثل [٣٥٠/ب] / هذا؟ وقوله «نصّ النحاة على عدم تصرفها» هذا معارض أيضاً بأنهم نصّوا

(١) المحرر ١٤٤/٦.

(٢) الإملاء ١/٢٦٠.

(٣) البحر ٤/٢١٦.

- الأنعام -

على أنها قد تتصرف بغير ما ذَكَرَ هو مِنْ كونها مجرورةً بـ «الدى» أو إلى أوفى،
فمنه: أنها جاءت اسماً لِإِنَّ في قول الشاعر^(١):

٢٠٥٠- إِنْ حَيْثُ اسْتَقَرَّ مَنْ أَنْتَ رَاجِيهِ

بِهِ حِمَى فِيهِ عِزَّةٌ وَأَمَانٌ

فحيث اسم «إِنَّ» و«حِمَى» خبرها أي: إن مكاناً استقرَّ مَنْ أَنْتَ رَاجِيهِ
مكانٌ يُحْمَى فِيهِ الْعِزَّةُ وَالْأَمَانُ. وَمِنْ مَجِيئِهَا مَجْرُورَةٌ بِأَلِيِّ قَوْلِهِ^(٢):

٢٠٥١- فَشَدُّ وَلَمْ يَنْظُرْ بِيوتاً كَثيرةً

إِلَى حَيْثُ أَلْقَتْ رَحْلَهَا أُمَّ قَشَعِمِ

وقد يُجاب عن الإشكال الذي أوردته عليه بأنه لم يُردْ بقوله «أنفذ علماً»
التفضيل وإن كان هو الظاهر، بل يريد مجرد الوصف، ويدل على ذلك قوله:
أي هو نافذ العلم في الموضوع الذي يجعل فيه رسالاته، ولكن كان ينبغي أن
يصرَّح بذلك فيقول: وليس المراد التفضيل. وروى^(٣) «حيث يجعل» بفتح
الثاء، وفيها احتمالان أحدهما: أنها فتحة بناء طَرْدًا لِلْبَابِ. والثاني: أنها فتحة
إعرابٍ لأنها معربة في لغة بني فُقْعَس حكاها الكسائي.

وقرأ^(٤) ابن كثير وحفص عن عاصم «رسالته» بالإفراد، والباقون: رسالاته
بالجمع، وقد تقدّم توجيه ذلك في المائدة^(٥)، إلا أن بعض مَنْ قرأ هناك
بالجمع - وهو حفص - قرأ هنا بالإفراد، وبعض مَنْ قرأ هناك بالإفراد -
وهو أبو عمرو والأخوان وأبو بكر عن عاصم - قرأ هنا بالجمع.

(١) لم أهد إلى قائله، وهو في العيني ١٤/٢؛ والهمع ١١١/١؛ والدرر ١٨٢/١.

(٢) البيت لزهير وهو في ديوانه ٢٢؛ والخزانة ١٥٧/٣؛ والهمع ٢١٢/١؛ والدرر ١٨١/١.

(٣) البحر ٢١٦/٤.

(٤) انظر: الكشف ٤٤٩/١؛ والحجة ٢٧٠؛ والنشر ٢٥٣/٢؛ والبحر ٢١٧/٤.

(٥) انظر إعرابه للآية ٦٧ من المائدة.

- الأنعام -

قوله: «عند الله» يجوز أن ينتصب بـ «يصيب»، ويجوز أن ينتصب بصغار لأنه مصدر، وأجازوا أن يكون صفة لصغار فيتعلق بمحذوف، وقدره الزجاج فقال^(١): «ثابت عند الله». والصغار: الذل والهوان يقال منه: صَغُرَ يَصْغُرُ صُغْرًا وَصَغْرًا وَصَغَارًا فهو صاغر، وأما ضدُّ الكِبَرِ فيقال منه: صَغَرَ يَصْغُرُ صِغْرًا فهو صغير، هذا قول الليث، فوقع الفرق بين المعنيين بالمصدر والفعل. وقال غيره: إنه يقال صَغُرَ وَصَغَرَ مِنَ الذَّلِّ.

والعنديَّة هنا مجازٌ عن حشرهم يوم القيامة أو عن حكمه وقضائه بذلك كقولك: ثبت عند فلان القاضي أي: في حكمه، ولذلك قَدَّمَ الصَّغارَ على العذاب لأنه يصيهم في الدنيا. و«بما كانوا» الباء للسببية و«ما» مصدرية. ويجوز أن تكون بمعنى الذي.

آ. (١٢٥) وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ﴾: كقوله: «مَنْ يَشَأُ اللَّهُ يُضِلِّهِ»^(٢) و«مَنْ» يجوز أن تكون مرفوعة بالابتداء، وأن تكون منصوبة بمقدَّر بعدها على الاشتغال أي: مَنْ يُوَفِّقُ اللَّهُ يُرِدُ أَنْ يَهْدِيَهُ، و«أَنْ يَهْدِيَهُ» مفعول الإرادة. والشرح: البسط والسَّعة قاله الليث، وقال ابن قتيبة^(٣): «هو الفتح ومنه: شَرَحْتُ اللحم أي فتحته» وشرح الكلام بسطه وفتح مغلقة وهو استعارة في المعاني حقيقة في الأعيان. و«للإسلام» أي: لقبوله.

وقوله: «يَجْعَلُ» يجوز أن تكون التصيرية وأن تكون الخلقية، وأن تكون بمعنى سمى، وهذا الثالث يفرُّ إليه المعتزلة كالفارسي وغيره من معتزلة النحاة، لأن الله لا يُصَيِّرُ ولا يخلق أحداً كذا، فعلى الأول يكون «ضيقاً» مفعولاً عند مَنْ شَدَّدَ يَأْءَهُ^(٤) وهم العامة غير ابن كثير^(٥) وكذلك عند مَنْ خففها

(١) معاني القرآن ٣١٨/٢.

(٢) الآية ٣٩ من الأنعام.

(٣) تفسير غريب القرآن ١٥٩. (٤) أي ياء ضيقاً.

(٥) انظر: السبعة ٢٦٨؛ الكشف ٤٥٠/١؛ والنشر ٢٥٣/٢؛ والحجة ٢٧١؛ والبحر

- الأنعام -

ساكنة ويكون فيه لغتان: التثقيب والتخفيف كميّت وميّت وهيّن وهين. وقيل: المخفف مصدر ضاق يضيّق ضيقاً وضيّقاً كقوله تعالى: «ولاتك في ضيق»^(١) يقال: ضاق يضيّق ضيقاً وضيّقاً بفتح الضاد وكسرهما، وبالكسر قرأ ابن كثير في النحل والنمل^(٢)، فعلى جعله مصدراً يجيء فيه الأوجه الثلاثة في المصدر الواقع وصفاً لجثة نحو: رجل عدل، وهي حذف مضاف أو المبالغة أو وقوعه موقع اسم الفاعل أي: يجعل صدره ذا ضيق أو ضائقاً أو نفس الضيق مبالغةً، والذي يظهر من قراءة ابن كثير أنه عنده اسم صفةً مخفف من فَعِيل وذلك أنه استغرب قراءته في مصدرٍ هذا الفعلِ دونَ الفتح في سورة النحل والنمل، فلو كان هذا عنده مصدراً لكان الظاهرُ في قراءته الكسرَ كالموضعين المشارِ إليهما، وهذا من محاسنِ علم النحو والقراءات، والخلافُ الجاري هنا جارٍ في الفرقان^(٣). وقال الكسائي: / «الضَيِّقُ بالتشديد في الأجرام، وبالتخفيف [أ/٣٥١] في المعاني».

ووزن ضَيِّق^(٤) فَعِيلٌ كميّت وسيد عند جمهور النحويين ثم أدغم، ويجوز تخفيفه كما تقدم تحريره. قال الفارسي: «الياء مثل الواو في الحذف وإن لم تتعلّ بالقلب كما اعتلّت الواو، أُتْبِعَت الياء الواو في هذا كما أتبعَت في قولهم «أُتْسِر» من اليسر فجعلت بمنزلة أُنْعِد». وقال ابن الأنباري: «الذي يثقل الياء يقول وزنه من الفعل فَعِيل، والأصل فيه ضَيِّق على مثال كريم ونبيل، فجعلوا الياء الأولى ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها من حيث أعلّوا ضاق يضيّق، ثم أسقطوا الألف لسكونها وسكون ياء فَعِيل فأشفقوا من أن يلتبس فَعِيل بـ فَعَل، فزادوا ياء على الياء يكمل بها بناء الحرف ويقع بها فرق بين

(١) الآية ١٢٧ من النحل.

(٢) الآية ٧٠ من النمل.

(٣) الآية ١٣ من الفرقان.

(٤) انظر: الإنصاف ٢/٧٩٥.

- الأنعام -

فِعْلٌ وَفَعْلٌ. وَالَّذِينَ خَفَّفُوا الْيَاءَ قَالُوا: أَمِنَ اللَّبْسُ لِأَنَّهُ قَدْ عُرِفَ أَصْلُ هَذَا الْحَرْفِ، فَالثَّقَةُ بِمَعْرِفَتِهِ مَانِعَةٌ مِنَ اللَّبْسِ. وَقَالَ الْبَصْرِيُّونَ: وَزَنَهُ مِنَ الْفِعْلِ فَيَعْلُ فَادْغَمْتَ الْيَاءَ فِي الَّتِي بَعْدَهَا فَشُدُّدٌ ثُمَّ جَاءَ التَّخْفِيفُ. قَالَ (١): «وَقَدْ رَدَّ الْفَرَاءُ وَأَصْحَابُهُ هَذَا عَلَى الْبَصْرِيِّينَ، وَقَالُوا: لَا يُعْرَفُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ اسْمٌ عَلَى وَزْنِ فَيَعْلٍ يَعْنُونَ بِكَسْرِ الْعَيْنِ إِنَّمَا يُعْرَفُ فَيَعْلٌ يَعْنُونَ بِفَتْحِهَا نَحْوَ صَيْقَلٍ وَهَيْكَلٍ، فَمَتَى ادَّعَى مُدْعٍ فِي اسْمٍ مَعْتَلٍّ مَا لَا يُعْرَفُ فِي السَّلَامِ كَانَتْ دَعْوَاهُ مَرْدُودَةً» قُلْتُ: قَدْ تَقَدَّمَ تَحْرِيرُ هَذِهِ الْأَقْوَالِ عِنْدَ قَوْلِهِ: «أَوْ كَصَيْبٍ» (٢) فَلْيُرَاجَعْ ثَمَّةً. وَإِذَا قُلْنَا إِنَّهُ مَخْفَفٌ مِنَ الْمَشْدُدِ فَهَلِ الْمَحْذُوفُ الْيَاءُ الْأَوَّلَى أَوِ الثَّانِيَةَ؟ خِلَافٌ مَرَّتَ لَهُ نِظَائِرُهُ.

وَإِذَا كَانَتْ «يَجْعَلُ» بِمَعْنَى يَخْلُقُ فَيَكُونُ «ضَيْقًا» حَالًا، وَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى «سَمَى» كَانَتْ مَفْعُولًا ثَانِيًا، وَالْكَلَامُ عَلَيْهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّشْدِيدِ وَالتَّخْفِيفِ وَتَقْدِيرِ الْمَعَانِي كَالْكَلَامِ عَلَيْهِ أَوَّلًا.

وَحَرَجًا وَحَرَجًا بِفَتْحِ الرَّاءِ وَكَسْرِهَا: هُوَ الْمَتَزَايِدُ فِي الضِّيْقِ فَهُوَ أَحْصَى مِنَ الْأَوَّلِ، فَكُلُّ حَرَجٍ ضَيْقٌ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ، وَعَلَى هَذَا فَالْمَفْتُوحُ وَالْمَكْسُورُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ يُقَالُ: رَجُلٌ حَرَجٌ وَحَرَجٌ قَالَ الشَّاعِرُ (٣):

..... ٢٠٥٢ - لَا حَرَجُ الصَّدْرِ وَلَا عَنِيفُ

قَالَ الْفَرَاءُ (٤): «هُوَ فِي كَسْرِهِ وَنَصْبِهِ بِمَنْزِلَةِ الْوَحْدِ وَالْوَجْدِ وَالْفَرْدِ وَالْفَرْدِ وَالذَّنْفِ وَالذَّنْفِ». وَفَرَّقَ الزَّجَاجُ وَالْفَارَسِيُّ بَيْنَهُمَا فَقَالَا: الْمَفْتُوحُ مَصْدَرٌ وَالْمَكْسُورُ اسْمٌ فَاعِلٌ. قَالَ الزَّجَاجُ (٥): «الْحَرَجُ أَضْيَقُ الضِّيْقِ، فَمَنْ قَالَ: رَجُلٌ حَرَجٌ

(١) لعل صاحب هذا القول ابن الأنباري.

(٢) الآية ١٩ من البقرة.

(٣) لم أهد إلى تمامه وقائله، وهو في اللسان: حرج.

(٤) معاني القرآن ١/٣٥٤.

(٥) معاني القرآن ٢/٣١٩.

- الأنعام -

- يعني بالفتح - فمعناه ذو حَرَج في صدره، ومن قال حَرَج - يعني بالكسر - جعله فاعلاً وكذلك دَنَف ودِنَف. وقال الفارسي^(١): «مَنْ فَتَحَ الرَّاءَ كَانَ وَصْفًا بِالمصدرِ نحو: قَمَنْ وَحَرَى وَدَنَفَ وَنحو ذلك من المصادر التي يوصف بها، ولا تكون كبطل لأن اسم الفاعل في الأمر العام إنما يجيء على فَعِل، ومن قرأ^(٢) حَرَجًا - يعني بكسر الراء - فهو مثل دِنَفَ وَفَرِقَ بكسر العين». وقيل: الحَرَجُ بالفتح جمع حَرَجَةٍ كقَصَبَةٍ وَقَصَبَ، والمكسور صفة كدِنَفَ، وأصل المادة من التشابك وشدة التضايق فَإِنَّ الحَرَجَةَ غَيْضَةٌ من شجر السَّلَمِ ملتَفَةٌ لا يَقْدِرُ أَحَدٌ أن يصل إليها قال العجاج^(٣):

٢٠٥٣- عَايَنَ حَيًّا كالحِرَاجِ نَعْمُهُ

الحِرَاجِ: جمع حِرَجٍ، وحِرَجٌ جمع حَرَجَةٍ. ومن غريب ما يُحكى أن ابن عباس قرأ هذه الآية فقال: هل هنا أحد من بني بكر؟ فقال رجل: نعم. قال: ما الحَرَجَةُ فيكم؟ قال: الوادي الكثير الشجر المستمسك الذي لا طريق فيه. فقال ابن عباس: فهكذا قلب الكافر، هذه رواية عبيد بن عمير^(٤). وقد حكى أبو الصلت الثقفى^(٥) هذه الحكاية بأطول من هذا عن عمر بن الخطاب

(١) الحجة (خ) ٤٤٦/٢.

(٢) قرأ بالفتح ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وحفص، وقرأ بالكسر نافع وأبو بكر. انظر: السبعة ٢٦٨؛ والبحر ٢١٨/٤؛ والحجة ٢٧١؛ والكشف ٤٥٠/١؛ والنشر ٢٥٣/٢.

(٣) بعده:

يكون أفضى شلّه مُحَرَّنَجْمُهُ

وهو في ديوانه ٤٣٤، واللسان: حرج.

(٤) عبيد بن عمير الليثي المكي، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، روى عن عمر بن الخطاب، توفي سنة ٧٤. انظر: طبقات القراء ٤٩٦/١.

(٥) أبو الصلت الثقفى، روى عنه عبدالله اليمامي، وروى له أبو داود. ولم تذكر وفاته. تهذيب الكمال ١٦١٦/٣.

- الأنعام -

فقال: «قرأ عمر بن الخطاب هذه الآية فقال: ابغوني رجلاً من بني كنانة واجعلوه راعياً، فأتوه به فقال له عمر: يا فتى ما الحَرْجَةُ فيكم؟ قال: الحَرْجَةُ [ب/٣٥١] فينا الشجرة تُحْدِقُ بها الأشجار فلا تصل إليها / راعيةٌ ولا وحشية. فقال عمر: «وكذلك قلبُ الكافر لا يصل إليه شيء من الخير».

وبعضهم يحكي هذه الحكاية عن عمر رضي الله عنه كالمنتصر لمن قرأ بالكسر قال: «قرأها بعض أصحاب عُمر له بالكسر فقال: ابغوني رجلاً من كنانة راعياً وليكن من بني مُدْلِجِ فأتوه به فقال: يا فتى ما الحَرْجَةُ تكون عندكم؟ فقال: شجرةٌ تكون بين الأشجار لا يصل إليها راعيةٌ ولا وحشية فقال: كذلك قلب الكافر لا يصل إليه شيء من الخير. قال الشيخ^(١): «وهذا تنبيه - والله أعلم - على اشتقاق الفعل من اسم العين كاستنوق واستحجر» قلت: ليس هذا من باب استنوق واستحجر في شيء، لأن هذا معنى مستقل ومادة مستقلة متصرفة نحو: حَرَجٌ يَحْرَجُ فهو حَرَجٌ وحارجٌ بخلاف تَيْكُ الألفاظ فإن معناها يُضطر فيه إلى الأخذ من الأسماء الجامدة، فإن معنى قولك استنوق الجمل أي: صار كالناقة، واستحجر الطين أي: صار كالحجر، وليس لنا مادة متصرفة إلى صيغ الأفعال من لفظ الحجر والناقة، وأنت إذا قلت: حَرَجٌ صدره ليس بك ضرورة أن تقول: صار كالحَرْجَةِ، بل معناه تزايدٌ ضيقه، وأما تشبيهه عمر بن الخطاب فلإبرازه المعاني في قوالب الأعيان مبالغاً في البيان.

وقرأ نافع وأبون بكر عن عاصم «حَرْجاً» بكسر الراء، والباقون بفتحها، وقد عُرِفَا. فأما على قراءة الفتح فإن كان مصدراً جاءت فيه الأوجه الثلاثة المتقدمة في نظائره، وإن جُعِلَ صفةً فلا تأويل.

ونصبه على القراءتين: إمّا على كونه نعتاً لضيقتاً، وإمّا على كونه مفعولاً به تعدد، وذلك أن الأفعال النواسخ إذا دخلت على مبتدأ وخبر كان الخبران

(١) البحر ٤/٢١٨.

- الأنعام -

على حالهما فكما يجوز تعدُّد الخبر مطلقاً أو بتأويل في المبتدأ والخبر الصريحين كذلك في المنسوخين حين تقول: «زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ فقيهٌ» ثم تقول: ظننتُ زيداُ كاتباً شاعراً فقيهاً، فتقول: «زيداً» مفعول أول «كاتباً» مفعول ثان «شاعراً» مفعول ثالث «فقيهاً» مفعول رابع، كما تقول: خبر ثان وثالث ورابع، ولا يلزم من هذا أن يتعدى الفعل لثلاثة ولا أربعة لأن ذلك بالنسبة إلى تعدُّد الألفاظ، فليس هذا كقولك في: أعلمتُ زيداُ عمراً فاضلاً، إذ المفعول الثالث هناك ليس متكرراً لشيء واحد، وإنما بيَّنتُ هذا لأنَّ بعض الناس وهم في فهمه، وقد ظهر لك ممَّا تقدَّم أنَّ قوله «ضيقاً حرجاً» ليس فيه تكرار. وقال مكِّي^(١): «ومعنى حرج يعني بالكسر كمعنى ضيق كرَّر لاختلاف لفظه للتأكيد» قلت: إنما يكون للتأكيد حيث لم يظهر بينها فارق فتقول: كرَّر لاختلاف اللفظ كقوله: «صلوات من ربهم ورحمة»^(٢) [وقوله]^(٣):

٢٠٥٤ - وألفى قولها كذباً وميناً

[وقوله]^(٤):

٢٠٥٥ -

وهند أتى من دونها النَّأْيُ والبُعْدُ

وأما هنا فقد تقدَّم الفرق بينهما بالعموم والخصوص أو غير ذلك. وقال أبو البقاء^(٥): «وقيل هو جمع «حَرَجة» مثل قَصَبَةٍ وَقَصَبٍ والهَاءُ فِيهِ لِلْمَبَالِغَةِ» ولا أدري كيف تَوَهَّم كون هذه الهاءِ الدالَّةِ على الوَحْدَةِ في مفرد أسماء

(١) المشكل ٢٨٨/١.

(٢) الآية ١٥٧ من البقرة.

(٣) تقدم برقم ٤٦٥.

(٤) تقدم برقم ٤٦٦.

(٥) الإملاء ٢٦٠/١.

- الأنعام -

الأجناس كثمرة وبيرة^(١) ونبقة^(٢) للمبالغة كهي في راوية ونسابة وفروقة^(٣)؟

وقوله: «كأنما» «ما» هذه مهية لدخول كان على الجمل الفعلية كهي في «إنما توفون»^(٤).

وقرأ ابن كثير^(٥): «يضعد» ساكن الصاد مخفف العين، مضارع صعد أي ارتفع، وأبو بكر عن عاصم يصاعد بتشديد الصاد بعدها ألف، وأصلها يتصاعد أي: يتعاطى الصعود ويتكلفه، فأدغم التاء في الصاد تخفيفاً، والباقون يصعد بتشديد الصاد والعين دون ألف بينهما، من يصعد أي يفعل الصعود ويكلفه والأصل: يتصعد فأدغم كما في قراءة شعبة، وهذه الجملة التشبيهية يحتمل أن تكون مستأنفة شبه فيها حال من جعل الله صدره ضيقاً حرجاً بأنه بمنزلة من يطلب الصعود إلى السماء المظلة، أو إلى مكان مرتفع وعز كالعقبة الكؤود.

وجوزوا فيها وجهين آخرين أحدهما: أن يكون مفعولاً آخر تعدد كما [١/٣٥٢] / تعدد ما قبلها، والثاني: أن يكون حالاً، وفي صاحبها احتمالان، أحدهما: هو الضمير المستكن في «ضيقاً»، والثاني: هو الضمير في «حرجاً» و«في السماء» متعلق بما قبله.

قوله: «كذلك يجعل» هو كظائره، وقدره الزجاج^(٦): مثل ما قصصنا عليك يجعل، أي: فيكون مبتدأ وخبراً أو نعت مصدر محذوف، فلك أن ترفع «مثل» وأن تنصبها بالاعتبارين عنده، والأحسن أن يُقدَّر لها مصدر مناسب

(١) البيرة: الحنطة.

(٢) النبقة: حمل الصدر.

(٣) الفروقة: الخائف.

(٤) الآية ١٨٥ من آل عمران.

(٥) انظر: السبعة ٢٦٨؛ والنشر ٢/٢٥٣؛ الكشف ١/٤٥١؛ والحجة ٢٧١؛ والبحر

٢١٨/٤.

(٦) معاني القرآن ٢/٣١٩.

- الأنعام -

كما قدره الناس وهو: مثل ذلك الجعل - أي جعل الصدر ضيقاً حرجاً - يجعل اللّه الرجس، كذا قدره مكي^(١) وغيره، و«يجعل» يُحتمل أن تكون بمعنى «ألقى» وهو الظاهر فتعدى لواحد بنفسها وللآخر بحرف جر، ولذلك تعدت هنا بـ على، والمعنى: كذلك يلقي اللّه العذاب على الذين لا يؤمنون، ويجوز أن يكون بمعنى صير أي: يُصيره مُستعلياً عليهم محيطاً بهم، والتقدير الصناعي: مستقراً عليهم.

آ. ١٢٦ وقوله تعالى: ﴿مستقيماً﴾: حال من «صراط»، والعامل فيه أحد شيئين: إمّا «ها» لما فيها من معنى التنبيه، وإمّا «ذا» لما فيه من معنى الإشارة وهي حال مؤكدة لامبيّنة، لأنّ صراط الله لا يكون إلا كذلك.

آ. ١٢٧ قوله تعالى: ﴿لهم دار﴾: يُحتمل أن تكون هذه الجملة مستأنفة فلا محلّ لها كأن سائلاً سأل عمّا أعدّ الله لهم ف قيل له ذلك، ويحتمل أن يكون حالاً من فاعل «يذكرون» ويحتمل أن يكون وصفاً لقوم، وعلى هذين الوجهين فيجوز أن تكون الحال أو الوصف الجار والمجرور فقط ويرتفع «دار السلام» بالفاعلية، وهذا عندهم أولى؛ لأنه أقرب إلى المفرد من الجملة، والأصل في الوصف والحال والخبر الأفراد فما قُرب إليه فهو أوّلَى

و«عند ربهم» حال من «دار»، والعامل فيها الاستقرار في «لهم». والسلام والسلامة بمعنى، كاللّداد واللّدادة^(٢)، ويجوز أن ينتصب «عند» بنفس السلام لأنه مصدر أي: يُسلّم عليهم عند ربهم أي: في جنته، ويجوز أن ينتصب بالاستقرار في «لهم». وقوله «وهو وليّهم» يحتمل أيضاً الاستئناف، وأن يكون حالاً أي: لهم دار السلام، والحال أن الله وليّهم وناصرهم. و«بما كانوا» الباء سببية و«ما» بمعنى الذي أو نكرة أو مصدرية.

(١) المشكل ٢٨٩/١.

(٢) الألد: الخصم الشحيح.

آ. ١٢٨ قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ﴾: يجوز أن ينتصب بفعل مقدر فقدّره أبو البقاء^(١) تارة بـ «اذكر» وتارة بالقول المحذوف العامل في جملة النداء من قوله «يا معشر» أي: ويقول: يا معشر يوم نحشرهم، وقدّره الرمخشري^(٢): «ويوم يحشرهم وقلنا»^(٣) كان ما لا يوصف لفظاعته». قال الشيخ^(٤): «وما قلناه أولى» يعني من كونه منصوباً بـ «يقول» المحكي به جملة النداء» قال: «لاستلزامه حذف جملتين إحداهما جملة «وقلنا» والأخرى العاملة في الظرف». وقدّره الزجاج^(٥) بفعل قول مبني للمفعول: يُقال لهم يا معشر يوم نحشرهم، وهو معنى حسن، كأنه نظر إلى معنى قوله «ولا يكلمهم ولا يذكّهم» فبناه للمفعول، ويجوز أن ينتصب «يوم» بقوله «وليهم» لما فيه من معنى الفعل أي: وهو يتولّاهم بما كانوا يعملون ويتولّاهم يوم يحشرهم. و«جميعاً» حال أو توكيد على قول بعض النحويين. وقرأ^(٦) حفص «يحشرهم» بياء الغيبة رداً على قوله «ربهم» أي: ويوم يحشرهم ربهم. قوله: «يا معشر» في محلّ نصب بذلك القول المضمري أي: يقول أو قلنا، وعلى تقدير الزجاج يكون في محل رفع لقيامه مقام الفاعل المنوب عنه. والمعشر: الجماعة قال^(٧):

٢٠٥٦- وأبغضُ مَنْ وضعتُ إليّ فيه لسانِي معشرٌ عنهم أذودُ

(١) الإملاء ١/٢٦١.

(٢) الكشاف ٢/٤٩.

(٣) الكشاف: قلنا. والواو هنا مقحمة.

(٤) البحر ٤/٢٢٠.

(٥) معاني القرآن ٢/٢٢٠.

(٦) انظر: السبعة ٢٦٩؛ الكشاف ١/٤٥١؛ النشر ٢/٢٥٣؛ والبحر ٤/٢٢٠.

(٧) لم أمتد إلى قائله، وهو في الهمع ١/٨٨؛ والدرر ١/٦٤؛ وحاشية الشيخ يس

- الأنعام -

والجمع: معاشر، كقوله عليه السلام: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث»^(١)
وقال الأودي^(٢):

٢٠٥٧- فينا معاشرُ لن يَبْنُوا لقومِهِمْ وإن بَنَى قومُهُمْ ما أفسدوا عادوا

وقوله «من الإنس» في محلّ نصب على الحال أي: أولياؤهم حال كونهم من الإنس، ويجوز أن تكون «من» لبيان الجنس؛ لأنّ أولياءهم كانوا إنساً وحنّاً والتقدير: أولياؤهم الذين هم الإنس. وربّنا حُذِفَ منه حرف النداء. والجمهور على «أجلنا» بالإفراد لقوله «الذي». وقرئ^(٣) «أجالنا» بالجمع على أفعال، «الذي» بالإفراد / والتذكير، وهونعت للجمع، فقال أبو علي: [٣٥٢/ب] «هو جنس أوقع الذي موقع التي». قال الشيخ^(٤): «وإعرابه عندي بدل كأنه قيل: الوقت الذي، وحينئذ يكون جنساً ولا يكون إعرابه نعتاً لعدم المطابقة بينهما».

قوله «خالدين» منصوبٌ على الحال وهي حالٌ مقدرة. وفي العامل فيها ثلاثة أوجه أحدها: أنه «مثواكم» لأنه هنا اسمٌ مصدر لا اسم مكان، والمعنى: النار ذات ثوائكم، أي إقامتكم في هذه الحال، ولذلك ردّ الفارسي على الزجاج^(٥) حيث قال: المثوى المقام أي: النار مكان ثوائكم أي إقامتكم. قال الفارسي: «المثوى عندي في الآية اسم المصدر دون المكان لحصول الحال معملاً فيها، واسم المكان لا يعمل عمل الفعل لأنه لا معنى للفعل فيه، وإذا لم يكن مكاناً ثبت أنه مصدر، والمعنى: النار ذات إقامتكم فيها خالدين،

(١) رواه البخاري (الفتح): الفرائض ٣، ٥/١٢؛ وأحمد ٤/١.

(٢) البحر ٤/٢٢٠.

(٣) البحر ٤/٢٢٠.

(٤) البحر ٤/٢٢٠.

(٥) معاني القرآن ٢/٣٢٠.

- الأنعام -

فالكاف والميم في المعنى فاعلون وإن كان في اللفظ خفضاً بالإضافة، ومثل هذا قول الشاعر^(١):

٢٠٥٨- وما هي إلا في إزارٍ وعِلقَةٍ
مُغَارَ ابنِ هَمَامٍ على حَيِّ خَنَعِمْما

وهذا يدلُّ على حَذْفِ المضاف، المعنى: وما هي إلا إزارٌ وعِلقَةٌ وقت إغارة ابن همام، ولذلك عدَّاه بعلى، ولو كان مكاناً لما عدَّاه فثبت أنه اسم مصدر لا مكان فهو كقولك: «أتيك خفوقَ النجم ومقدّمَ الحاج» ثم قال: «ولإنما حَسُنَ ذلك في المصادر لمطابقتها الزمان، ألا ترى أنه مُتَقَصِّصٌ غيرُ باقٍ كما أن الزمان كذلك» وذكر كلاماً كثيراً اختصرته.

والثاني: أن العامل فيها فعلٌ محذوف، أي: يَثْوُونَ فيها خالدين، ويدلُّ على هذا الفعل المقدر «مثواكم» ويراد بمثواكم مكان الشواء. وهذا جواب عن قول الفارسي المعترض به على الزجاج. الثالث: قاله أبو البقاء^(٢) أن العامل معنى الإضافة، ومعنى الإضافة لا يصلح أن يكون عاملاً البتة فليس بشيء.

قوله: «إلا ما شاء الله» اختلفوا في المستثنى منه: فقال الجمهور: هو الجملة التي تليها وهي قوله «النار مثواكم خالدين فيها» وسيأتي بيانه عن قرب. وقال أبو مسلم: «هو مستثنى من قوله «وبلغنا أجلنا الذي أجَلَّتْ لنا» أي: إلا مَنْ أهلكته واخترمتَه قبل الأجل الذي سَمَّيْتَه لكفره وضلاله.

وقد ردَّ الناس عنه هذا المذهب من حيث الصناعة ومن حيث المعنى: أمَّا الصناعة فَمِنْ وجهين أحدهما: أنه لو كان الأمر كذلك لكان التركيب إلا

(١) البيت لحميد بن ثور وهو في الكتاب ١٢٠/١؛ والمقتضب ١٢١/٢؛ والخصائص ٢٠٨/٢؛ والمحاسب ٢٦٦/٢؛ واللسان: علق؛ وابن يعيش ١٠٩/٦. والعلقة: ثوب قصير.

(٢) الإملاء ٢٦١/١.

- الأنعام -

ما شئت، ليطابق قوله «أَجَلَّتْ»، والثاني: أنه قد فَصَّلَ بين المستثنى والمستثنى منه بقوله «قال النار مثواكم خالدين فيها، ومثل ذلك لا يجوز. وأمَّا المعنى فلأن القول بالأجلين: أجل الاخترام والأجل المسمّى باطل للدلائل مقررة في غير هذا الموضوع.

ثم اختلفوا في هذا الاستثناء: هل هو متصل أو منقطع؟ على قولين فذهب مكي بن أبي طالب^(١) وأبو البقاء^(٢) في أحد قوليهما إلى أنه منقطع والمعنى: قال النار مثواكم إلا مَنْ آمن منكم في الدنيا كقوله: «لا يدوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى» أي: لكن الموتة الأولى فإنهم قد ذاقوها في الدنيا، كذلك هذا، لكن الذين شاءهم الله أن يؤمنوا منكم في الدنيا. وفيه بُعد، وذهب آخرون إلى أنه متصل، ثم اختلفوا في المستثنى منه ما هو؟ فقال قوم: هو ضمير المخاطبين في قوله «مَثْوَاكُمْ» أي إلا مَنْ آمن في الدنيا بعد أن كان مِنْ هؤلاء الكفرة. و«ما» هنا بمعنى «مَنْ» التي للعقلاء، وساغ وقوعها هنا لأن المراد بالمستثنى نوعٌ وصنف، و«ما» تقع على أنواع مَنْ يعقل وقد تقدّم تحقيق هذا في قوله «فانكحوا ما طاب لكم من النساء»^(٤).

ولكن قد استُبعد هذا من حيث إن المستثنى مخالفٌ للمستثنى منه في زمان الحكم عليهما، ولا بد أن يشتركا / في الزمان لو قلت: «قام القوم إلا زيداً» كان معناه إلا زيداً فإنه لم يقم، ولا يصحُّ أن يكون المعنى: فإنه سيقوم في المستقبل، ولو قلت: «سأضرب القوم إلا زيداً» كان معناه: فإني لا أضربه في المستقبل، ولا يصحُّ أن يكون المعنى: فإني ضربه فيما مضى، اللهم إلا أن يُجعل استثناء منقطعاً كما تقدّم تفسيره.

(١) المشكل ٢٩٠/١.

(٢) الإملاء ٢٦١/١.

(٣) الآية ٥٦ من الدخان.

(٤) الآية ٣ من النساء.

- الأنعام -

وذهب قوم إلى أن المستثنى منه زمان، ثم اختلف القائلون بذلك، فمنهم من قال: ذلك الزمان هو مدة إقامتهم في البرزخ أي: القبور. وقيل: هو المدة التي بين حشرهم إلى دخولهم النار، وهذا قول الطبري^(١) قال: «وساغ ذلك من حيث العبارة بقوله «النار مَثْوَاكُمْ» لا يَخْصُّ بها مستقبل الزمان دون غيره». وقال الزجاج^(٢): «هو مجموع الزمانين أي: مدة إقامتهم في القبور ومدة حشرهم إلى دخولهم النار». وقال الزمخشري^(٣): «إلا ما شاء الله أي: يُخَلَّدون في عذاب النار الأبد كله إلا ما شاء الله إلا الأوقات التي يُنقلون فيها من عذاب النار إلى عذاب الزمهرير، فقد رُوِيَ أنهم يدخلون وادياً فيه من الزمهرير ما يقطع أوصالهم فيتعاوون ويطلبون الردَّ إلى الجحيم» وقال قوم: «إلا ما شاء الله هم العصاة الذين يدخلون النار من أهل التوحيد، ووقعت «ما» عليهم لأنهم نوع كأنه قيل: إلا النوع الذي دخلها من العصاة فإنهم لا يُخَلَّدون فيها. والظاهر أن هذا استثناء حقيقة، بل يجب أن يكون كذلك. وزعم الزمخشري^(٤) أنه يكون من باب قول الموتور الذي ظفر بواتره ولم يَزَلْ يُحَرِّق عليه أنيابه وقد طلب أن يُنَّسَّ عن خناقه: «أهلكني الله إن نَفَسْتُ عنك إلا إذا شئت» وقد عَلِمَ أنه لا يشاء ذلك إلا التشفي منه بأقصى ما يقدر عليه من التشديد والتعنيف، فيكون قوله «إلا إذا شئت» من أشدِّ الوعيد مع تهكم». قلت: ولا حاجة إلى ادِّعاء ذلك مع ظهور معنى الاستثناء فيه وارتكاب المجاز وإبراز ما لم يقع في صورة الواقع. وقال الحسن البصري: «إلا ما شاء الله أي: من كونهم في الدنيا بغير عذاب»، فجعل المستثنى زمن حياتهم وهو أبعد مما تقدَّم.

(١) تفسير الطبري ١٢/١١٨.

(٢) معاني القرآن ٢/٣٢١.

(٣) الكشاف ٢/٥٠.

(٤) الكشاف ٢/٥٠.

- الأنعام -

وقال الفراء^(١): - وإليه نحا الزجاج^(٢) - «المعنى إلا ما شاء الله من زيادة في العذاب». وقال غيره: إلا ما شاء الله من النكال، وكل هذا إنما يتمشى على الاستثناء المنقطع. قال الشيخ^(٣): «وهذا راجع إلى الاستثناء من المصدر الذي يدل عليه معنى الكلام؛ إذ المعنى: يُعَذَّبُونَ في النار خالدين فيها إلا ما شاء الله من العذاب الزائد على النار فإنه يُعَذَّبُهُمْ به، ويكون إذ ذاك استثناءً منقطعاً إذ العذابُ الزائد على عذاب النار لم يندرج تحت عذاب النار». وقال ابن عطية^(٤): «ويتجه عندي في هذا الاستثناء أن يكون مخاطبةً للنبي صلى الله عليه وسلم ولأمته، وليس مما يُقال يوم القيامة، والمستثنى هو مَنْ كان مِنَ الكفرة يومئذٍ يؤمن في علم الله، كأنه لَمَّا أخبرهم أنه يقال للكفار: النار مثواكم استثنى لهم مَنْ يمكن أن يُؤمن مَمَّن يَرُونَهُ يومئذٍ كافراً، وتقع «ما» على صفة مَنْ يعقل، ويؤيد هذا التأويل أيضاً قوله «إن ربك حكيم عليم» أي: بمن يمكن أن يؤمن منهم». قال الشيخ^(٥): «وهو تأويلٌ حسن وكان قد قال قبل ذلك: «والظاهر أن هذا الاستثناء هو مِنْ كلام الله تعالى للمخاطبين وعليه جاءت تفاسيرُ الاستثناء، وقال ابن عطية» ثم ساقه إلى آخره، فكيف يَسْتَحْسِن شيئاً حكم عليه بأنه خلاف الظاهر من غير قرينة قوية مُخْرِجَةٍ لِلْفَظ عن ظاهره؟

آ. ١٢٩ قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُؤَلِّيُ﴾: أي: كما خذَلْنَا عَصَاةَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ حَتَّى اسْتَمْتَعَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ كَذَلِكَ نَكُلُّ بَعْضَهُمْ إِلَى بَعْضٍ فِي النَّصْرَةِ وَالْمَعُونَةِ، فَهِيَ نَعْتٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، أَوْ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ أَيْ: الْأَمْرُ

(١) لم يرد في كتابه معاني القرآن.

(٢) معاني القرآن ٣٢١/٢.

(٣) البحر ٢٢١/٤.

(٤) المحرر ١٥١/٦.

(٥) البحر ٢٢١/٤.

[٣٥٣/ب] مثل تولية بعض / الظالمين، وهو رأي الزجاج في غير موضع. و«بما كانوا يكسبون» ظاهر كظائره.

آ. ١٣٠ قوله تعالى: ﴿منكم﴾: في محل رفع صفة لرسول فيتعلق بمحذوف وقوله «يَقْضُونَ» يحتمل أن يكون صفة ثانية، وجاءت كذا مجيئاً حسناً حيث تقدّم ما هو قريب من المفرد على الجملة، ويحتمل أن يكون في محل نصب على الحال، وفي صاحبها وجهان، أحدهما: هو «رسل» وجاز ذلك وإن كان نكرة لتخصّصه بالوصف. والثاني: أنه الضمير المستتر في «منكم». وقوله «رسل منكم» زعم الفراء^(١) أن في الآية حذف مضاف أي: ألم يأتكم رسل من أحدكم يعني من جنس الإنس» قال: كقوله: «يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ»^(٢) وإنما يَخْرُجَانِ مِنَ الْمَلْحِ، «وجعل القمر فيهن نوراً»^(٣) وإنما هو في بعضها، فالتقدير: يخرج من أحدهما وجعل القمر في إحداهن، فحذف للعلم به، وإنما احتاج الفراء إلى ذلك لأن الرسل عنده مختصة بالإنس^(٤)، يعني أنه لم يعتقد أن الله أرسل للجن رسولا منهم، بل إنما أرسل إليهم الإنس كما يروى في التفسير وعليه قام الإجماع أن النبي محمداً صلى الله عليه وسلم مرسل للإنس والجن وهذا هو الحق، أعني أن الجن لم يرسل منهم إلا بواسطة رسالة الإنس، كما جاء في الحديث مع الجن الذين لما سمعوا القرآن ولّوا إلى قومهم، ولكن لا يحتاج إلى تقدير مضاف وإن قلنا إن رسل الجن من الإنس، للمعنى الذي ذكرته وهو أنه يُطلق عليهم رسل مجازاً لكونهم رسلاً بواسطة رسالة الإنس، وقد زعم قوم أن الله أرسل للجن رسولا منهم يُسمّى يوسف.

(١) معاني القرآن ١/٣٥٤.

(٢) الآية ٢٢ من الرحمن.

(٣) الآية ١٦ من نوح.

(٤) وهو أيضاً رأي الزجاج في معاني القرآن ٢/٣٢١.

- الأنعام -

آ. ١٣١ قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ﴾: فيه ثلاثة أوجه أحدها: أنه مبتدأ محذوف الخبر أي: ذلك الأمر. الثاني: عكسه أي الأمر ذلك. الثالث: أنه منصوب بإضمار فعل أي: فَعَلْنَا ذَلِكَ، وإنما يظهر المعنى إذا عُرِفَ المشار إليه، وهو يحتمل أن يكون إتيان الرسل قاصين الآيات ومنذرين بالحشر والجزاء، وأن يكون ذلك الذي قَصَصْنَا مِنْ أَمْرِ الرسل، وأمر مَنْ كَذَّبَ ويحتمل أن يكون إشارة إلى السؤال المفهوم من قوله «ألم يأتكم». وقوله «أن لم يكن» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه على حذف لام العلة أي: ذلك الأمر الذي قَصَصْنَا، أو ذلك الإتيان أو ذلك السؤال لأجل أن لم يكن، فلَمَّا حُذِفَت اللامُ احتمل موضعها الجرُّ والنصب كما عُرِفَ غير مرة. والثاني: أن يكون بدلاً من «ذلك».

قال الزمخشري^(١): «ولك أن تجعله بدلاً من «ذلك» كقوله: «وقضينا إليه ذلك الأمر أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين»^(٢) انتهى. فيجوز أن يكون في محل رفع أو نصب على ما تقدم في ذلك، إلا أن الزمخشري القائل بالبدلية لم يذكر في محل ذلك إلا الرفع على خبر مبتدأ مضمرة، و«أن» يجوز أن تكون الناصبة للمضارع، وأن تكون المخففة واسمها ضمير الشأن، و«لم يكن» في محل رفع خبرها، وهي نظير قوله «أن لا يرجع إليهم قولاً»^(٣) وقوله^(٤):

٢٠٥٩- في فتية كسيوف الهند قد عَلمُوا
أن هالك كل من يحفى ويتعل

و«بظلم» يجوز فيه وجهان، أظهرهما: أنه متعلق بمحذوف على أنه حال

(١) الكشاف ٥٢/٢.

(٢) الآية ٦٦ من الحجر.

(٣) الآية ٨٩ من طه.

(٤) تقدم برقم ١٧٨٥.

- الأنعام -

من «ربك» أو من الضمير في «مُهْلِكٌ» أي: لم يكن مهلك القرى ملتبساً بظلم، ويجوز أن يكون حالاً من القرى أي: ملتبسة بذنوبها، والمعنيان منقولان في التفسير. والثاني: أنه يتعلق بمُهْلِكٍ على أنه مفعول وهو بعيد، وقد ذكره أبو البقاء^(١). وقوله: «وأهلها غافلون» جملة حالية.

آ. (١٣٢) وقوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ﴾: حُذِفَ المضاف إليه للعلم به أي: ولكل فريق من الجن والإنس. وقوله: «مما عملوا» في محل رفع نعتاً لدرجات وقيل: ولكل من المؤمنين خاصة. وقيل: ولكل من الكفار خاصة، لأنها جاءت عقب خطاب الكفار، إلا أنه يبعده قوله «درجات» وقد يُقال إن المراد بها هنا المراتب وإن غلب استعمالها في الخير. وقوله «عمّا يعملون» قرأ العامة بالغيبة رداً على قوله «ولكل درجات». وقرأ^(٢) ابن عامر بالخطاب مراعاة لما بعده في قوله «يُذْهِبْكُمْ»، «من بعدكم»، «أنشأكم».

آ. (١٣٣) قوله تعالى: ﴿وَرُبُّكَ الْغَنِيُّ﴾^(٣): يجوز أن يكون «الغني» ذو الرحمة خيرين^(٤) أو وصفين، و«إن يشأ» وما بعده خبر الأول أو يكون الغني وصفاً، و«ذو الرحمة» خبر، والجملة الشرطية خبر ثان أو مستأنف. وقوله «ما يشاء» يجوز أن تكون «ما» واقعة على ما هو من جنس الأدميين، وإنما أتى بـ«ما» وهي لغير العاقل للإبهام الحاصل. ويجوز أن تكون واقعة على غير العاقل وأنه يأتي بجنس آخر، ويجوز أن تكون واقعة على النوع من العقلاء كما تقدم.

قوله «كما أنشأكم» فيه وجهان أحدهما: أنه مصدر على غير الصدر

(١) الإملاء ١/٢٦١.

(٢) انظر: السبعة ٢٦٩؛ والحجة ٢٧٢؛ والكشف ١/٤٥٢؛ والنشر ٢/٢٥٣؛ والبحر ٢٢٥/٤.

(٣) الأصل: «الغفور» وهو سهو.

(٤) الأصل: «خيران أو وصفان» وهو سهو.

- الأنعام -

لقوله «وَيَسْتَخْلَفُ»، لأنَّ معنى يستخلف يُنْشِئُ . والثاني : أنها نعت مصدر محذوف تقديره : استخلاقاً مثل ما أنشأكم . وقوله «مِنْ ذُرِّيَّةٍ» متعلق بأنشأكم . وفي «مِنْ» هذه أوجه أحدها : أنها لا ابتداء الغاية أي : ابتداء إنشاءكم من ذرية قوم . والثاني : أنها تبعية قاله ابن عطية^(١) . الثالث : بمعنى البدل ، قال الطبري^(٢) - وتبعه مكي بن أبي طالب -^(٣) «هي كقولك : «أخذت من ثوبي درهماً» أي : بدله وعوضه ، وكون «مِنْ» بمعنى البدل قليل أو ممتنع ، وما ورد منه مؤوَّل كقوله تعالى : «لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ لِبِئْسَ الْأُمَّةِ»^(٤) وقوله^(٥) :

٢٠٦٠ - جاريةٌ لم تأكلِ المرققاً ولم تَدُقْ من البقولِ الفُسْتُقا

أي : بدلکم وبدل البقول، والمعنى : من أولاد قوم متقدمين أصلهم آدم . وقال الزمخشري^(٦) : «من أولاد قوم آخرين لم يكونوا على مثل صفتكم وهم أهل سفينة نوح» . وقرأ أُبَيُّ بن كعب^(٧) «ذُرِّيَّةٌ» بفتح الذال ، وأبان بن عثمان «ذُرِّيَّةٌ» بتخفيف الراء مكسورة ، ويروى عنه أيضاً «ذُرِّيَّةٌ» بوزن ضُرْبَةٌ وقد تقدّم تحقيق ذلك^(٨) .

آ . (١٣٤) قوله تعالى : ﴿إِنَّ مَا توعدون لآتٍ﴾ : «ما» بمعنى الذي وليست الكافة ، و«توعدون» صلتها ، والعائد محذوف أي : إنَّ ما توعدونه ،

(١) المحرر ١٥٤/٦ .

(٢) تفسير الطبري ١٢/١٢٧ .

(٣) ليس في مشكل مكي .

(٤) الآية ٦٠ من الزخرف .

(٥) تقدم برقم ١١٨٢ .

(٦) الكشف ٥٢/٢ .

(٧) البحر ٢٢٥/٤ .

(٨) انظر : إعرابه للآية ١٢٤ من البقرة .

- الأنعام -

و«لَاتِ» الخبر مؤكَّد باللام. وقرأ^(١) الأخوان هنا «مَنْ يكون له عاقبة الدار»، وفي القصص، بالياء، والباقون بالتاء من فوق. وهما واضحتان فإنَّ تأنيثها غير حقيقي، وقد تقدَّم ذلك في قوله: «ولا تنفعها شفاعة»^(٢).

آ. (١٣٥): وقرأ العامَّة «على مكانتكم» هنا وفي جميع القرآن بالإفراد، وأبو بكر^(٣) عن عاصم: «مكاناتكم» بالجمع في الجميع، فَمَنْ أفرد فلإرادة الجنس وَمَنْ جمع فليطابق ما بعدها فإن المخاطبين جماعة وقد أضيفت إليهم، وقد علم أن لكل واحد مكانه. واختلف في ميم «مكان ومكانة» فقيل: هي أصلية وهما مِنْ مكن يمكن، وقيل: هما من الكون فالميم زائدة، فيكون المعنى على الأول: اعملوا على تمكُّنكم من أمركم وأقصى استطاعتكم وإمكانكم، قال معناه أبو إسحاق^(٤)، وعلى الثاني: اعملوا على جهتكم وحالكم التي أنتم عليها.

وقوله: «مَنْ تكون له» يجوز في «مَنْ» هذه وجهان أحدهما: أن تكون موصولة وهو الظاهر، فهي في محل نصب مفعولاً به، و«علم» هنا متعدية لواحد لأنها بمعنى العرفان. والثاني: أن تكون استفهامية فتكون في محل رفع بالابتداء. و«تكون له عاقبة الدار» تكون واسمها وخبرها في محل رفع خبراً لها، وهي وخبرها في محل نصب: إمَّا لسدّها مسدِّ مفعول واحد إن كانت «علم» عرفانية، وإمَّا لسدّها مسدِّ اثنين إن كانت يقينية.

آ. (١٣٦) قوله تعالى: ﴿وجعلوا لله﴾: «جعل» هنا بمعنى ضير

(١) انظر: السبعة ٢٧٠؛ الكشف ٤٥٣/١؛ والنشر ٢٥٣/٢؛ والحجة ٢٧٢؛ والحجة

٢٧٢؛ والبحر ٤/٢٢٧.

(٢) الآية ١٢٣ من البقرة.

(٣) انظر: السبعة ٢٦٩؛ والنشر ٢٥٣/٢؛ والحجة ٢٧٢؛ والكشف ٤٥٢/١؛ والبحر

٤/٢٢٦.

(٤) أي الزجاج في معاني القرآن ٢/٣٢٣.

- الأنعام -

فيتعدى لاثنين أو لهما قوله «نصيياً»، والثاني قوله «لله»، و«مماً ذراً» يجوز أن يتعلق بالجعل، وأن يتعلق بمحذوف لأنه كان في الأصل صفة لـ «نصيياً» فلما قُدِّم عليه انتصب حالاً، والتقدير: وجعلوا نصيياً ممماً ذراً لله، و«من الحرث» يجوز أن يكون بدلاً مِنْ «مماً ذراً»^(١) بإعادة العامل كأنه قيل: وجعلوا لله من الحرث والأنعام نصيياً. ويجوز أن يتعلق بـ «ذراً»، وأن يتعلق بمحذوف على أنه حال: إمَّا من ما الموصولة أو من عائدها المحذوف، وفي الكلام حذف مفعول اقتضاه التقسيم والتقدير: وجعلوا لله نصيياً من كذا ولشركائهم نصيياً منه، يدلُّ عليه ما بعده مِنْ قوله: «فقالوا هذا لله بزعمهم وهذا لشركائنا» و«هذا لله» جملة منصوبة المحل بالقول، وكذلك قوله «وهذا لشركائنا».

وقوله «بَزَعْمِهِمْ» فيه وجهان أحدهما: أن يتعلَّق بـ «قالوا» أي: فقالوا ذلك القول بزعم لا بيقين واستبصار. وقيل: هو متعلِّق بما تعلَّق به الاستقرار من قوله «لله». وقرأ^(٢) العامة بفتح الزاي من «بَزَعْمِهِمْ» في الموضعين، وهذه لغة الحجاز وهي الفصحى. وقرأ الكسائي «بَزَعْمِهِمْ» بالضم / وهولغة بني [٣٥٤/ب] أسد، وهل الفتح والضم بمعنى واحد، أو المفتوح مصدر والمضموم اسم؟ خلاف مشهور. وقرأ ابن أبي عبلة «بَزَعْمِهِمْ» بفتح الزاي والعين. وفيه لغة رابعة لبعض قيس وبني تميم وهي كسر الزاي، ولم يُقرأ بهذه اللغة فيما علمت. وقد تقدم تحقيق الزعم^(٣).

وقوله «لشركائنا» يجوز فيه وجهان أحدهما: أن الشركاء من الشرك، ويعنون بهم آلهتهم التي أشركوا بينها وبين الباري تعالى في العبادة، وليست

(١) الأصل «ما» وهو سهو.

(٢) انظر: السبعة ٢٧٠؛ والكشف ٤٥٣/١؛ والنشر ٢٥٣/٢؛ والحجة ٢٧٣؛ والبحر ٢٢٧/٤.

(٣) انظر: إعرابه للآية ٦٠ من النساء.

- الأنعام -

الإضافة إلى فاعل ولا إلى مفعول، بل هي إضافة تخصيص والمعنى: الشركاء الذين أشركوا بينهم وبين الله في العبادة. والثاني: أن الشركاء من الشركة، ومعنى كونهم سَمُوا آلِهَتَهُمْ شركاءهم أنهم جعلوهم شركاء في أموالهم وزروعهم وأنعامهم ومتاجرهم وغير ذلك، فتكون الإضافة إضافةً لفظيةً: إمَّا إلى المفعول أي: شركائنا الذين شاركونا في أموالنا، وإمَّا إلى الفاعل أي: الذين أشركناهم في أموالنا.

وقوله: «ساء ما يحكمون» قد تقدم نظيرها غير مرة، وقد أعربها الخوفي هنا فقال: «ما» بمعنى الذي والتقدير: ساء الذي يحكمون حكمهم فيكون «حكمهم» مبتدأ وما قبله الخبر وحُذِفَ لدلالة «يحكمون» عليه، ويجوز أن تكون «ما» تمييزاً على مذهب مَنْ يجيز ذلك في «بشما» فتكون في موضع نصب، التقدير: ساء حكماً حكمهم، ولا يكون «يحكمون» صفة لـ «ما» لأنَّ الغرض الإبهام، ولكنَّ في الكلام حذفٌ يدلُّ عليه «ما» والتقدير: ساء ما ما يحكمون، فحذِفَ «ما» الثانية» قلت: و«ما» هذه إن كانت موصولة فمذهب البصريين أن حَذَفَ الموصول لا يجوز، وقد عرف ذلك، وإن كانت نكرة موصوفة ففيه نظر، لأنه لم يُعْهَدْ حَذَفُ «ما» نكرةً موصوفة. وقال ابن عطية^(١): «وما» في موضع رفع كأنه قال: ساء الذي يحكمون، ولا يتجه عندي أن تجري «ساء» هنا مجرى نَعْمَ وبش؛ لأن المفسر هنا مضمَّر ولا بد من إظهاره باتفاق من النحاة، وإنما اتجه أن يجري مجرى بش في قوله «ساء مثلاً القوم»^(٢) لأن المفسر ظاهر في الكلام». قال الشيخ^(٣): «وهذا كلامٌ مَنْ لم ترسخ قدمه في العربية بل شدا فيها شيئاً يسيراً؛ لأنها إذا جرت «ساء» مجرى بش كان حكمها كحكمها سواء لا يختلف في شيء البتة مِنْ فاعل ظاهر

(١) المحرر ٦/١٥٦.

(٢) الآية ١٧٧ من الأعراف.

(٣) البحر ٤/٢٢٨.

- الأنعام -

أو مضمّر وتمييز، ولا خلاف في جواز حذف المخصوص بالمدح أو الذم والتمييز بها لدلالة الكلام عليه. فقوله «لأن المفسّر هنا مضمّر ولا بد من إظهاره باتفاق» قوله ساقط، ودعواه الاتفاق على ذلك - مع أن الاتفاق على خلافه - عجب عجاب».

آ. (١٣٧) قوله تعالى: ﴿وَكذَلِكَ زَيْنَ﴾: هذا في محل نصب نعتاً لمصدر محذوف كظائره، فقدّره الزمخشري^(١) تقديرين فقال: «ومثل ذلك التزيين وهو تزيينُ الشرك في قسمة القربان بين الله والآلهة، أو: ومثل ذلك التزيينِ البليغ الذي عُلِمَ من الشياطين». قال الشيخ^(٢): «قال ابن الأنباري: ويجوز أن يكون «كذلك» مستأنفاً غير مشار به إلى ما قبله فيكون المعنى: وهكذا زَيْنَ» قلت: والمنقول عن ابن الأنباري أنه مشار به إلى ما قبله، نقل الواحدي عنه أنه قال: «ذلك» إشارة إلى ما نعاه الله عليهم مِنْ قَسْمِهِمْ ما قسموا بالجهل فكأنه قيل: ومثل ذلك الذي أتوه في القَسْمِ جهلاً وخطأً زَيْنَ لكثير من المشركين فشبهه تزيين الشركاء بخطابهم في القسم، وهذا معنى قول الزجاج^(٣).

وفي هذه الآية قراءات^(٤) كثيرة، والمتواتر منها ثنتان، الأولى: قرأ العامة «زَيْنَ» مبنياً للفاعل و«قَتَلَ» نصب على المفعولية و«أولادهم» خفض بالإضافة، و«شركاؤهم» رفع على الفاعلية وهي قراءة واضحة المعنى والتركيب. وقرأ ابن عامر: «زَيْنَ» مبنياً للمفعول، «قَتَلَ» رفعاً على ما لم يُسَمَّ فاعله،

(١) الكشاف ٥٣/٢.

(٢) البحر ٢٢٩/٤.

(٣) لم يرد في كتابه معاني القرآن.

(٤) انظر: السبعة ٢٧٠؛ والكشف ٤٥٣/١؛ والنشر ٢٥٣/٢؛ والحجة ٢٧٣؛ والمحاسب

٢٢٩/٤؛ والبحر ٢٢٩/٤.

- الأنعام -

«أولادهم» نصباً على المفعول بالمصدر، «شركائهم» خفضاً على إضافة المصدر إليه فاعلاً. وهذه القراءة متواترة صحيحة، وقد تجرأ كثير من الناس على قارئها بما لا ينبغي، وهو أعلى القراء السبعة سناً وأقدمهم هجرة: أما علو سنده فإنه قرأ على أبي الدرداء^(١) ووائله بن الأسقع^(٢) وفضالة^(٣) بن عبيد / ومعاوية^(٤) بن أبي سفيان والمغيرة^(٥) المخزومي، ونقل يحيى الذماري^(٦) أنه قرأ على عثمان نفسه، وأما قديم هجرته فإنه وُلد في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وناهيك به أن هشام بن عمار أحد شيوخ البخاري أخذ عن أصحاب أصحابه، وترجمته متسعة^(٧) ذكرتها في «شرح القصيد»، وإنما ذكرت هنا هذه العجالة تنبيهاً على خطأ من ردّ قراءته ونسبه إلى لحنٍ أو اتباع مجرد المرسوم فقط.

[١/٣٥٥]

قال أبو جعفر النحاس^(٨): «وهذا يعني الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف أو غيره، لا يجوز في شعرٍ ولا غيره». وهذا خطأ من أبي جعفر

- (١) عويمر بن زيد، أحد الذين جمعوا القرآن حفظاً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم توفي سنة ٣٢. انظر: طبقات القراء ٦٠٦/١.
- (٢) وائل بن الأسقع الليثي، قرأ عليه يحيى بن الخارث توفي سنة ٨٥. انظر: طبقات القراء ٣٥٨/٢.
- (٣) فضالة بن عبيد، ولي القضاء بدمشق بعد أبي الدرداء، مات بها في ولاية معاوية. انظر: مشاهير علماء الأمصار ٥٢.
- (٤) معاوية بن أبي سفيان، صحابي، وردت عنه الرواية في حروف القرآن توفي سنة ٦٠. انظر: طبقات القراء ٣٠٣/٢.
- (٥) المغيرة بن أبي شهاب: هو عبدالله بن عمرو، أخذ عن عثمان، كان يُقرىء بدمشق توفي سنة ٩١. انظر: طبقات القراء ٣٠٦/٢.
- (٦) يحيى الذماري: شيخ القراء بدمشق بعد ابن عامر، تابعي توفي سنة ١٤٥. انظر: طبقات القراء ٣٦٧/٢.
- (٧) ي: متشعبة، والرسم في الأصل يحتملها.
- (٨) إعراب القرآن ٥٨٣/١.

- الأنعام -

لِمَا سَنَدَكَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ^(١): «هَذَا قَبِيحٌ قَلِيلٌ فِي الْإِسْتِعْمَالِ وَلَوْ عَدَلَ عَنْهَا - يَعْنِي ابْنَ عَامِرٍ - كَانَ أَوْلَىٰ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَفْصَلُوا بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالظَّرْفِ فِي الْكَلَامِ مَعَ اتِّسَاعِهِمْ فِي الظَّرْفِ، وَإِنَّمَا أَجَازُوهُ فِي الشَّعْرِ» قَالَ: «وَقَدْ فَصَلُوا بِهِ - أَيَّ بِالظَّرْفِ - فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ»^(٢) وَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٣):

٢٠٦١ - عَلَىٰ أَنِّي بَعْدَمَا قَدْ مَضَىٰ ثَلَاثُونَ لِلهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا
وقول الآخر^(٤):

٢٠٦٢ - فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحَبِّهَا
أَحَاكَ مَصَابُ الْقَلْبِ جَمُّ بِلَابِلُهُ

فَفَصَلَ بَيْنَ إِنْ وَاسْمِهَا بِمَا يَتَعَلَّقُ بِخَبْرِهَا، وَلَوْ كَانَ بغيرِ الظرف لم يُجْزَ، أَلَا تَرَىٰ أَنَّكَ لَوَقَلْتَ: «إِنْ زَيْدًا عَمْرًا ضَارِبًا» عَلَىٰ أَنْ يَكُونَ «زَيْدًا» مَنْصُوبًا بِضَارِبٍ لَمْ يُجْزَ، فَإِذَا لَمْ يَجِزُوا الْفَصْلَ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي الْكَلَامِ بِالظَّرْفِ مَعَ اتِّسَاعِهِمْ فِيهِ فِي الْكَلَامِ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ كَقَوْلِهِ^(٥):

٢٠٦٣ - كَمَا خَطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا
يَهُودِيٍّ بِقَارِبٍ أَوْ يُزَيْلُ

فَأَنَّ لَا يَجُوزُ بِالْمَفْعُولِ بِهِ الَّذِي لَمْ يُتَّسَعِ فِيهِ بِالْفَصْلِ أَجْدَرُ، وَوَجْهٌ ذَلِكَ

(١) الحجة (خ) ٤٥٤/٢.

(٢) الآية ٢٢ من المائدة.

(٣) تقدم برقم ١١٢٧.

(٤) لم أهدت إلى قائله وهو في الكتاب ٢٨٠/١؛ والخزانة ٥٧٢/٣؛ والعيني ٣٠٩/٢؛ والهمع ١٣٥/١؛ والدرر ١١٣/١.

(٥) البيت لأبي حية النميري وهو في الكتاب ٩١/١؛ والخصائص ٤٠٥/٢؛ وأملئ الشجري ٢٥٠/٢؛ والإنصاف ٤٣٢؛ وابن يعيش ١٠٣/١؛ واللسان: عجم. يزِيلُ: يَفْرُقُ.

- الأنعام -

على ضَعْفِه وقلة الاستعمال أنه قد جاء في الشعر على حَدِّ ما قرأه. قال الطرماح^(١):

٢٠٦٤- يَطْفَنُ بِحَوْزِيَّ المَرَاتِعِ لَمْ تَرُعْ
بِوَادِيهِ مِنْ قَرَعِ القَيْسِيِّ الكِنَائِنِ
وَأَنشُد أَبُو الحَسَنِ^(٢):

٢٠٦٥- زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

وقال أبو عبيد: «وكان عبدالله بن عامر وأهل الشام يقرؤونها «زَيْن» بضم الزاي، «قتل» بالرفع، «أولادهم» بالنصب، «شركائهم» بالخفض، ويتأولون «قتل شركائهم أولادهم» فيفرون بين الفعل وفاعله». قال أبو عبيد: «ولا أحب هذه القراءة لما فيها من الاستكراه، والقراءة عندنا هي الأُولَى لصحتها في العربية مع إجماع أهل الحرمين والمُصْرَيْنِ^(٣) بالعراق عليها» وقال سيويه^(٤) في قولهم: «يا سارق الليلة أهل الدار» بخفض «الليلة» على التجوز وينصب الأهل على المفعولية، ولا يجوز «يا سارق الليلة أهل الدار» إلا في شعر كراهة أن يفصلوا بين الجار والمجرور. ثم قال: «ومما جاء في الشعر قد فصل بينه

(١) ديوانه ١٦٩؛ والخصائص ٤٠٦/٢؛ والإنصاف ٤٢٩؛ واللسان: حوز؛ والعيني ٤٦٢/٣؛ والبحر ٢٣٠/٤. الحوزي: الثور الذي تجعله بقر الوحش رأساً لها. والكنائن: ج كنانة جعبة السهام.

(٢) صدره:

فَرَجَجْتُهَا بِمَزَجَةٍ

ولا يُعرف قائله، وهو في معاني القرآن للفراء ٣٥٧/١؛ والخصائص ٤٠٦/٢؛ وابن يعيش ١٩/٣. والضمير للراحلة، والزج: الطعن بسنان الرمح. والقلوص: الناقة الفتية.

(٣) المصران: الكوفة والبصرة.

(٤) الكتاب ٩١/١.

وبين المجرور قولُ عمرو بن قميئة^(١):

٢٠٦٦- لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدًا مَا اسْتَعْبَرْتُ لَهِ دُرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا

وذكر أبياتاً أخر ستأتي. ثم قال: «وهذا قبيح، ويجوز في الشعر على هذا: «مررت بخيرٍ وأفضلٍ مَنْ نَمَّ». وقال أبو الفتح ابن جني^(٢): «الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور كثير لكنه من ضرورة الشاعر». وقال مكي بن أبي طالب^(٣): «ومن قرأ هذه القراءة ونصب «الأولاد» وخفض «الشركاء» فهي قراءة بعيدة، وقد رُوِيَتْ عن ابن عامر، ومجازها^(٤) على التفرقة بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، وذلك إنما يجوز عند النحويين في الشعر، وأكثر ما يكون بالظرف». وقال ابن عطية^(٥) رحمه الله: «وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب وذلك أنه أضاف الفعل إلى الفاعل وهو الشركاء، ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، ورؤساء العربية لا يُجيزون الفصل بالظروف في مثل هذا إلا في شعر كما قال^(٦):

٢٠٦٧- كَمَا خُطُّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ

/ البيت فكيف بالمفعول في أفصح كلام؟ ولكن وجهها على ضعفها أنها [٣٥٥/ب] وردت في بيت شاذ أنشده أبو الحسن الأخفش^(٧):

٢٠٦٨- فَزَجَّجْتُهَا بِمَزْجَةٍ زَجَّ الْقَلْوَصَ أَبِي مَزَادَةَ

(١) ديوانه ٣٣٧؛ الكتاب ٩١/١؛ المقتضب ٣٧٧/٤؛ مجالس العلماء ١٥٢؛ والإنصاف

٤٣٢؛ والحزانة ٢٤٧/٢؛ وابن يعيش ٤٦/٢؛ ومعجم البلدان: ساتيده ما.

(٢) الخصائص ٤٠٤/٢.

(٣) المشكل ٢٩١/١.

(٤) كذا في الأصل ومكي. ص: ومدارها.

(٥) المحرر ١٥٨/٦.

(٦) تقدم برقم ٢٠٦٣.

(٧) تقدم برقم ٢٠٦٥.

وفي بيت الطرماح وهو قوله^(١):

٢٠٦٩- يَطْفَنَ بِحُوزِيَّ المراتع لم تَرُعْ

بواديه من قَرَعِ القِسيِّ الكنائينِ

وقال الزمخشري^(٢) - فأغلظ وأساء في عبارته - «وأما قراءة ابن عامر - فذكرها - فشيء لو كان في مكان الضرورة وهو الشعر لكان سميحاً مردوداً كما سميح وردٌ»:

زَجَّ القَلوصِ أبي مزادة

فكيف به في الكلام المنشور؟ فكيف به في القرآن المُعْجِز بحسن نظمه وجزالته؟ الذي حمّله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف «شركائهم» مكتوباً بالياء، ولو قرأ بجر «الأولاد» و «الشركاء» - لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم - لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب^(٣) قلت: سيأتي بيان ما تمنى أبو القاسم أن يقرأه ابن عامر، وأنه قد قرأ به، فكان الزمخشري لم يطلع على ذلك فلهذا تمناه.

وهذه الأقوال التي ذكرتها جميعاً لا ينبغي أن يلتفت إليها لأنها طعن في المتواتر، وإن كانت صادرة عن أئمة أكابر، وأيضاً فقد انتصر لها من يقابلهم، وأورد من لسان العرب نظمه ونثره ما يشهد لصحة هذه القراءة لغة: قال أبو بكر ابن الأنباري: «هذه قراءة صحيحة، وإذا كانت العرب قد فصلت بين

(١) تقدم برقم ٢٠٦٤.

(٢) الكشف ٥٤/٢.

(٣) قال أبو حيان معلقاً على كلام الزمخشري: «وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تحيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم ودينهم» البحر

- الأنعام -

المتضايفين بالجملة في قولهم: «هو غلامٌ إن شاء الله أخيك» يريدون: هو غلام أخيك فإن يُفصل بالمفرد أسهل انتهى. وسمع الكسائي قول بعضهم: «إن الشاة لتجتُر فتسمع صوتَ واللّه ربّها» أي: صوت ربها والله، ففصل بالقسم وهو في قوة الجملة، وقرأ بعض السلف: «فلا تحسبن الله مخلفَ وعده رسله»^(١) بنصب «وعده» وخفض «رساله»، وفي الحديث عنه عليه السلام: «هل أنتم تاركو لي صاحبي، تاركو لي امرأتي»^(٢) أي: تاركو صاحبي لي، تاركو امرأتي لي.

وقال ابن جنّي في الخصائص^(٣): «باب ما يرد عن العربي مخالفاً للجمهور، إذا اتفق شيء من ذلك: نُظِر في ذلك العربي وفيما جاء به: فإن كان فصيحاً وكان ما جاء به يقبله القياس فيحسن الظن به؛ لأنه يمكن أن يكون قد وقع إليه ذلك من لغة قديمة قد طال عهدا وعفا رسمها. أخبرنا أبو بكر جعفر بن محمد بن أبي الحجاج عن أبي خليفة الفضل بن الحباب قال: قال ابن عوف عن ابن سيرين: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم أصح منه، فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب بالجهاد وغزوا فارس والروم ولهت عن الشعر وروايتها، فلما كثر الإسلام وجاءت الفتوح واطمأنت العرب في الأمصار راجعوا رواية الشعر فلم يؤولوا إلى ديوان مدون ولا إلى كتاب مكتوب، وألفوا ذلك وقد هلك من هلك من العرب بالموت والقتل فحفظوا أقل ذلك وذهب عنهم كثيره. قال: وحدثنا أبو بكر عن أبي خليفة عن يونس بن حبيب عن أبي عمرو بن العلاء: قال: «ما انتهى إليكم ممّا قالت العرب إلا أقله ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير». قال أبو الفتح: «فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح [إذا] سُمع منه

(١) الآية ٤٧ من إبراهيم، ذكرها صاحب البحر ٤٣٩/٥ من دون نسبة.

(٢) رواه البخاري: تفسير سورة ٧:٣ (الفتح ٣٠٣/٨).

(٣) الخصائص ٣٨٥/١.

- الأنعام -

ما يخالف الجمهور بالخطأ ما وُجد طريق إلى تقبل ما يورده إلا إذا كان القياس يعاضده». قلت: وقراءة هذا الإمام بهذه الحثيثة بل بطريق الأولى والأحرى لولم تكن متواترة فكيف وهي متواترة؟ وقال ابن ذكوان: «سألني الكسائي عن هذا الحرف وما بلغه من قراءتنا فرأيت أنه كأنه أعجبه وترنم بهذا البيت^(١)»:

٢٠٧٠- تَنفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ

نَفَى الدَّرَاهِيمَ تَنقَادِ الصَّيَارِفِ

بنصب «الدراهم» وجر «تنقاد»، وقد روي بخفض «الدراهم» ورفع

[٣٥٦/أ] «تنقاد» وهو الأصل وهو المشهور في الرواية. وقال / الكرمانى: «قراءة

ابن عامر وإن ضَعُفَتْ في العربية للإحالة بين المضاف والمضاف إليه فقوِّبَتْ في الرواية عالية» انتهى. وقد سَمِعَ مَنْ يُوَثَّقُ بعربيته: «تَرَكُ يوماً نَفْسِكَ وهواها سَعِيٌّ في رَدَاها» أي: تَرَكُ نَفْسِكَ يوماً مع هواها سَعِيٌّ في هَلَاكها، وأما ما ورد في النظم من الفصل بين المتضامنين بالظرف وحرف الجر وبالمفعول فكثير وبغير ذلك قليل، فَمِنَ الفصل بالظرف قول الشاعر^(٢):

٢٠٧١- فَرَشَنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونَنَّ وَمِدْحَتِي

كِنَاحَتِ يَوْمًا صَخْرَةَ بَعْسَنِيلِ

تقديره: كِنَاحَتِ صَخْرَةَ يَوْمًا، ومثله قول الآخر^(٣):

٢٠٧٢- كَمَا حُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ

وقول الآخر^(٤):

٢٠٧٣- قَدْ سَأَلْتَنِي أُمُّ عَمْرٍو عَنِ الْ- أَرْضِ الَّتِي تَجْهَلُ أَعْلَامَهَا

(١) تقدم برقم ٦٨٧.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في العيني ٤٨١/٣. وراش: أصلح. والعسيل: القضيب.

(٣) تقدم برقم ٢٠٦٣.

(٤) تقدم برقم ٢٠٦٦.

- الأنعام -

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَ مَا اسْتَعْبَرَتْ لِهْ دَرُ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا
تَذَكَّرَتْ أَرْضاً بِهَا أَهْلَهَا أحوالها فيها وأعمالها

يريد: لله دَرُ مَنْ لَامَهَا اليوم. و «ساتيد ما» قيل: هو مركب والأصل:
ساتي دما، ثم سُمِّيَ به هذا الجبلُ لأنه قُتِلَ عنده. قيل: ولا تبرح القتلى
عنده. وقيل: «ساتيد» كلُّه اسمٌ و «ما» مزيدة. ومثالُ الفصلِ بالجارِّ قوله^(١):
٢٠٧٤- هما أخوا في الحرب مَنْ لا أخاله

إذا خاف يوماً نبوءة فدعاهما

وقوله^(٢):

٢٠٧٥- لَأَنْتَ مُعْتَادٌ فِي الْهَيْجَا مُصَابِرَةٌ يَصَلِّي بِهَا كُلُّ مَنْ عَادَاكَ نِيرَانَا

وقوله^(٣):

٢٠٧٦- كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ يُغَالِيهِنَّ بِنَا
أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ

وقوله^(٤):

٢٠٧٧- تَمُرٌّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَّتْ
غَلَائِلَ عَبْدِ الْقَيْسِ مِنْهَا صَدُورَهَا

(١) البيت لندرق بنت عبيدة. وهو في الكتاب ٩٢/١؛ والنوادر ١١٦؛ والخصائص
٤٠٥/٢؛ وابن يعيش ١٩/٣؛ والهمع ٥٢/٢؛ والدرر ٦٦/٢.

(٢) لم أهد إلى قائله وهو في العيني ٤٨٥/٣؛ ومعجم شواهد العربية ٣٨٣.

(٣) البيت لذئ الرمة وهو في ديوانه ٩٩٦؛ وكتاب اللامات ١٠٩؛ وسر الصناعة ١١/١؛
والإنصاف ٤٣٣؛ وابن يعيش ١٠٣/١؛ ووصف المباني ٦٥. والإيغال: الإبعاد
والضمير إلى الإبل، الأواخر: ج آخرة وهو عود يستند إليه الراكب، والميس: ضرب من
الشجر.

(٤) لم أهد إلى قائله وهو في الإنصاف ٤٢٨؛ والخزانة ٢٥٠/٢؛ وتفسير القرطبي ٩٢/٧؛
ومعجم شواهد العربية ١٧٨. والغلائل: الأحقاد.

- الأنعام -

يريد: هما أخوا مَنْ لا أخاله في الحرب، ولأنت معتاد مصابرة في الهجاء، وكان أصوات أواخر الميس، وغلائل صدورها. ومن الفصل بالمفعول قول الشاعر^(١):

٢٠٧٨- فَرَجَجْتُهَا بِمَزْجَةٍ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَهُ

ويروى: فَرَجَجْتُهَا فِتْدَا فَعَتَّ، ويروى: فَرَجَجْتُهَا مَتَمَكْنَا، وهذا البيت كما تقدّم أنشده الأخفش بنصب «القلوص» فاصلاً بين المصدر وفاعله المعنوي، إلا أن الفراء^(٢) قال بعد إنشاده لهذا البيت: «ونحويؤ أهل المدينة ينشدون هذا البيت يعني بنصب القلوص» قال: «والصواب: زَجَّ القلوص بالخفض» قلت: قوله «والصوابُ يحتمل أن يكون من حيث الرواية» أي: إن الصوابَ خَفَضَهُ على الرواية الصحيحة، وأن يكون من حيث القياس، وإن لم يُرَوِ إلا بالنصب. وقال في موضع آخر من كتابه «معاني القرآن»: «وهذا مما كان يقوله نحويؤ أهل الحجاز ولم نجد مثله في العربية»^(٣) وقال أبو الفتح^(٤): «فُصل بينهما بالمفعول به هذا مع قدرته على أن يقول: زج القلوص أبو مزادة كقولك: «سَرْنِي أَكُلُ الخَبِزِ زَيْدٌ» بمعنى أنه كان ينبغي أن يضيف المصدر إلى مفعوله فيبقى الفاعل مرفوعاً على أصله، وهذا معنى قول الفراء الأول «والصواب جر القلوص» يعني ورفع الفاعل. ثم قال ابن جني^(٥): «وفي هذا البيت عندي دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول، ألا تراه ارتكب هذه الضرورة مع تمكُّنه من تَرْكِهَا لاشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى

(١) تقدم برقم ٢٠٦٥.

(٢) معاني القرآن ٣٥٨/١ بعبارة قريبة.

(٣) معاني القرآن ٣٥٨/١.

(٤) الخصائص ٤٠٦/٢.

(٥) الخصائص ٤٠٦/٢.

- الأنعام -

الفاعل دون المفعول، ومن الفصل بالمفعول به أيضاً قول الآخر^(١):

٢٠٧٩- وَجَلَّتِ الْمَآذِيَّ وَالْقَوَانِسِ فِدَاسَهُمْ دَوْسَ الْحِصَادِ الدَّائِسِ

أي: دوس الدائس الحصاد. ومثله أيضاً^(٢):

٢٠٨٠- يَفْرُكُ حَبَّ السَّنْبِلِ الْكُنَافِجِ بِالْقَاعِ فَرَكَ الْقَطْنَ الْمَحَالِجِ

يريد: فَرَكَ الْمَحَالِجِ الْقَطْنَ، وقول الطرماح^(٣):

٢٠٨١- بواديه من قَرَعِ الْقَيْسِيِّ الْكِنَائِنِ

يريد: قَرَعِ الْكِنَائِنِ الْقَيْسِيِّ، قال ابن جني في هذا البيت: «لم نجد فيه

بُذًّا من الفصل لأن القوافي مجرورة» وقال في «زجَّ القلوص»: فصل بينهما

بالمفعول به / هذا مع قدرته إلى آخر كلامه المتقدم. يعني أنه لو أنشد بيت [٣٥٦/ب]

الطرماح بخفض «القيسي» ورفع الكنائن لم يَجُزْ لأن القوافي مجرورة بخلاف

بيت الأخفش، فإنه لو خفض «القلوص» ورفع «أبومزادة» لم تختلف فيه قافيته

ولم ينكسر وزنه. قلت: ولورفع «الكنائن» في البيت لكان جائزاً وإن كانت

القوافي مجرورة ويكون ذلك إقواء، وهو أن تكون بعض القوافي مجرورة

وبعضها مرفوعة كقول امرئ القيس^(٤):

٢٠٨٢- تَخْدِي عَلَى الْعَلَاتِ سَامٍ رَأْسَهَا

رَوْعَاءُ مَنْسِمُهَا رَثِيمٌ دَامِ

(١) البيت لعمر بن كلثوم وهو في العيني ٤٦١/٣؛ والأشموني ٢٧٦/٢. والمآذي: الدروع

الصفافية، القوانس: ج قونس وهي أعلى البيضة من الحديد.

(٢) البيت لأبي جندل الطهوي وهو في اللسان كنفج؛ والعيني ٤٥٧/٣؛ ومعجم الشواهد

٤٥٧. والكنافج: المكتنز من السنابل.

(٣) تقدم برقم ٢٠٦٤.

(٤) ديوانه ١١٦. تخدي: تسرع، على العلات: على ما بها من الكلال، وسام: مرتفع،

روعاء: حديدة الفؤاد، منسمها: طرف خفها، رثيم: مشقوق، جالت: نهضت،

ورواية الديوان في البيتين بجر القافية.

ثم قال:

جاءت لتصرعني فقلت لها اقصري

إني امرؤ صرعي عليك حرام

فالميم مخفوضة في الأول مرفوعة في الثاني، فإن قيل: هذا عيب في الشعر. قيل: لا يتقاعد ذلك عن أن يكون مثل هذه للضرورة، والحق إن الإقواء أفحش وأكثر عيباً من الفصل المذكور، ومن ذلك أيضاً^(١):

٢٠٨٣- فإن يكن النكاح أحل شيء

فإن نكاحها مطر حرام

أي: فإن نكاح مطر إياها، فلما قدم المفعول فاصلاً بين المصدر وفاعله اتصل بعامله لأنه قدر عليه متصلاً فلا يعدل إليه منفصلاً. وقد وقع في شعر أبي الطيب الفصل بين المصدر المضاف إلى فاعله بالمفعول كقوله^(٢):

٢٠٨٤- بعثت إليه من لساني حديقة

سقاها الحيا سقي الرياض السحاب

أي: سقي السحاب الرياض. وأما الفصل بغير ما تقدم فهو قليل، فمنه الفصل بالفاعل كقوله^(٣):

٢٠٨٥- غلائل عبد القيس منها صدورها

ففصل بين «غلائل» وبين «صدورها» بالفاعل وهو «عبد القيس» وبالجار وهو «منها» كما تقدم بيانه، ومثله قول الآخر^(٤):

(١) البيت للأحوص وهو في ديوانه ١٨٩؛ والعيبي ١٠٨/١، والرواية المشهورة: «مطراً».

(٢) ديوانه بشرح العكبري ١٥٨/١؛ والبحر ٢٣٠/٤. والحيا: المطر.

(٣) تقدم برقم ٢٠٧٧.

(٤) لم أهند إلى قائله وهو في الأشموني ٤٨٩/٢؛ والعيبي ٤٨٨/٣؛ وتصمي: من أصميت الصيد: إذا رميته فقتلته بحيث تراه، وتنمي: من أتميت الصيد: إذا رميته فغاب عنك ثم مات، لا ترعوي: لا تكف.

- الأنعام -

٢٠٨٦- نرى أسهماً للموت تُضمي ولا تُنمي

ولا ترعوي عن نقض أهواؤنا العزم.

فأهواؤنا فاعل بالمصدر وهو «نقض» وقد فصل به بين المصدر وبين

المضاف إليه وهو العزم، ومثله قول الآخر^(١):

٢٠٨٧- أنجب أيام والداه به إذ نجلاه فينعم ما نجلاه

يريد: أيام إذ نجلاه^(٢)، ففصل بالفاعل وهو «والداه» المرفوع

بـ «أنجب» بين المتضامين وهما «أيام - إذ ولداه». قال ابن خروف: «يجوز

الفصل بين المصدر والمضاف إليه بالمفعول لكونه في غير محله، ولا يجوز

بالفاعل لكونه في محله، وعليه قراءة ابن عامر». قلت: هذا فرق بين الفاعل

والمفعول حيث استُحسن الفصل بالمفعول دون الفاعل. ومن الفصل بغير

ما تقدم أيضاً الفصل بالنداء كقوله^(٣):

٢٠٨٨- وفاق كعبٌ بجيرٍ منقذٌ لك من

تعجيل مهلكةٍ والخلدِ في سقر

وقول الآخر^(٤):

٢٠٨٩- إذا ما أبا حفصٍ أتتك رأيتها

على شعراء الناس يعلو قصيدها

وقول الآخر^(٥):

(١) تقدم برقم ١١٦٢.

(٢) الأصل «ولداه» وهي رواية ثانية، ولكن المصنف أثبت «نجلاه» حين روى البيت.

(٣) البيت لبجير بن زهير وهو في ابن عقيل ٨٦/٣؛ والعيبي ٤٨٩/٣؛ والهمع ٥٣/٢؛ والدرر ٦٧/٢.

(٤) لم أقف عليه. والفصل هنا بين المضاف «إذا» والمضاف إليه جملة «أتتك».

(٥) لم أهد إلى قائله وهو في الخصائص ٤٠٤/٢؛ وأوضح المسالك ١٩٥/٣؛ والعيبي ٥٨٠/٣؛ والهمع ٥٣/٢؛ والدرر ٦٧/٢. والبرذون: ضرب من الخيل: دق: زين.

- الأنعام -

٢٠٩٠- كَأَنَّ بَرْدُونَ أبا عصام زيدٍ حمارٌ دُقُّ باللَّجَامِ

يريد: وفاق بجيرٍ يا كعب، وإذا ما أتتك يا أبا حفص، وكان بردون زيدٍ يا أبا عصام. ومن الفصل أيضاً الفصلُ بالنت كقول معاوية يخاطب به عمرو بن العاص^(١):

٢٠٩١- نَجَوْتُ وَقَدْ بَلُّ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ

من ابن أبي شيخ الأباطح طالب

وقول الآخر^(٢):

٢٠٩٢- وَلَثَنَ حَلْفَتُ عَلَى يَدِيكَ لِأَحْلِفَنَ

بيمينِ أصدقٍ مِنْ يمينِكَ مُقْسِمِ

يريد: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح، فشيخ الأباطح نعت لأبي طالب، فَصَلَ به بين أبي وبين طالب، ويريد: لأحلفن بيمينٍ مقسم أصدقٍ مِنْ يمينِكَ، فأصدق نعت لقوله بيمين، فصل به بين «يمين» وبين «مقسم». ومن الفصل أيضاً الفصلُ بالفعل المملغى^(٣):

٢٠٩٣- أَلَا يَا صَاحِبِي قِفَا الْمَهَارِي نَسَائِلُ حَيِّ بِنْتَةَ أَيْنَ سَارَا

بِأَيِّ تَرَاهُمُ الْأَرْضِينَ حَلُّوا أَلَدَبِرَانَ أَمْ عَسَفُوا الْكُفَارَا

يريد: بأي الأرضين تراهم حلُّوا، فَفَصَلَ بقوله «تراهم» بين «أي» وبين «الأرضين». ومن الفصل أيضاً الفصلُ بمفعولٍ ليس معمولاً للمصدر

(١) أوضح المسالك ٣/١٩٣؛ والعيبي ٣/٤٧٨؛ والهمع ٢/٥٢؛ والدرر ٢/٦٧.
(٢) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٧٧٩؛ وابن عقيل ٣/٨٥؛ والعيبي ٣/٤٨٤؛ والأشمونى ٢٧٨/١.
(٣) لم أهدت إلى قائله وهو في العيني ٣/٤٩٠؛ والأشمونى ٢/٢٧٥؛ والهمع ٢/٥٣؛ والدرر ٢/٦٨. المهاري: الإبل. والدبران والكفار: موضعان، عسفا: قطعوا على غير هدى.

المضاف إلى فاعل كقول الشاعر^(١):

٢٠٩٤- تَسْقِي امْتِيحاً نَدَى الْمَسَاكِ رِيْقَتِهَا

كَمَا تَضْمَنُ مَاءَ الْمُزْنَةِ الرَّصْفُ

أي: تسقي ندى ريقتها المسواك فالمسواك مفعول به ناصبه «تسقي»

فَصَلَ بِهِ بَيْنَ / «نَدَى» وَبَيْنَ «رِيْقَتِهَا»، وَإِذْ قَدْ عَرَفْتَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّ قِرَاءَةَ ابْنِ [٣٥٧/أ] عَامِرٍ صَحِيحَةٌ مِنْ حَيْثُ اللُّغَةُ كَمَا هِيَ صَحِيحَةٌ مِنْ حَيْثُ النُّقْلُ، وَلَا التَّفَاتُ إِلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ اعْتَمَدَ فِي ذَلِكَ عَلَى رِسْمِ مَصْحَفِ الشَّامِ الَّذِي أَرْسَلَهُ عَثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ فِيهِ إِلَّا كِتَابَةَ «شُرَكَائِهِمْ» بِالْيَاءِ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ كَافِيًا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى جَرِّ «شُرَكَائِهِمْ» فَلَيْسَ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى نَسْبِ «أَوْلَادِهِمْ» إِذْ الْمَصْحَفُ مَهْمَلٌ مِنْ شَكْلِ وَنَقَطُ فَلَمْ يَبْقَ لَهُ حِجَّةٌ فِي نَسْبِ الْأَوْلَادِ إِلَّا النَّقْلُ الْمَحْضُ.

وقد نُقِلَ عَنْ ابْنِ عَامِرٍ أَنَّهُ قَرَأَ بِجَرِّ «الْأَوْلَادِ» كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ وَتَخْرِيجُهُ، وَأَيْضًا فَلَيْسَ رِسْمُهَا «شُرَكَائِهِمْ» بِالْيَاءِ مَخْتَصًّا بِمَصْحَفِ الشَّامِ بَلْ هِيَ كَذَلِكَ أَيْضًا فِي مَصْحَفِ أَهْلِ الْحِجَازِ. قَالَ أَبُو الْبَرَهْمِ^(٢): «فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ فِي إِمَامِ أَهْلِ الشَّامِ وَأَهْلِ الْحِجَازِ «أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ» بِالْيَاءِ، وَفِي إِمَامِ أَهْلِ الْعِرَاقِ «شُرَكَائِهِمْ» وَلَمْ يَقْرَأْ أَهْلُ الْحِجَازِ بِالْخَفْضِ فِي «شُرَكَائِهِمْ» لِأَنَّ الرِّسْمَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ قَدْ تَوَافَقَهَا التَّلَاوَةُ وَقَدْ لَا تَوَافِقُ». إِلَّا أَنَّ الشَّيْخَ أَبَا شَامَةَ قَالَ: «قَلْتُ وَلَمْ تُرْسَمِ كَذَلِكَ إِلَّا بِاعْتِبَارِ قِرَاءَتَيْنِ: فَالْمُضْمُومِ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ مَعْظَمِ الْقُرَاءِ» ثُمَّ قَالَ: «وَأَمَّا شُرَكَائِهِمْ بِالْخَفْضِ فَيَحْتَمِلُ قِرَاءَةَ ابْنِ عَامِرٍ وَسَيَأْتِي كَلَامُ أَبِي شَامَةَ هَذَا

(١) البيت لجرير وهو في ديوانه ٣٨٦؛ والعيني ٣٧٤/٣؛ والتصريح ٥٨/٢؛ والهمع ٥٢/٢؛ والدرر ٦٦/٢. والرصف: ج رصفة وهي حجارة مرصوف بعضها إلى بعض، والمزنة: السحاب والامتياح هنا: الاستياع.

(٢) عمران بن عثمان الشامي روى عن يزيد بن قطيب ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ٦٠٤/١.

- الأنعام -

بتمامه في موضعه، وإنما أَخَذْتُ منه [بقدر] ^(١) الحاجة هنا. فقوله «إن كل قراءة تابعة لرسم مصحفها» تُشكِّلُ بما ذكرت لك من أن مصحف الحجازيين بالياء مع أنهم لم يقرؤوا بذلك. وقد نقل أبو عمرو الداني أن «شركائهم» بالياء إنما هو في مصحف الشام دون مصاحف الأمصار فقال: «في مصاحف أهل الشام «أولادهم شركائهم» بالياء وفي سائر المصاحف شركاؤهم بالواو». قلت: هذا هو المشهور عند الناس أعني اختصاص الياء بمصاحف الشام، ولكن أبو البرهسم ثقة أيضاً فقبل ما ينقله. وقد تقدّم قولُ الزمخشري: «والذي حمّله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء».

وقال الشيخ شهاب الدين أبو شامة: «ولا بُعد فيما استبعده أهل النحو من جهة المعنى وذلك أنه قد عُهدَ تقدُّمُ المفعول على الفاعل المرفوع لفظاً فاستمرت له هذه المرتبة مع الفاعل المرفوع تقديراً فإن المصدر لو كان منوناً لجاز تقديم المفعول على فاعله نحو: «أعجبنى ضربٌ عمراً زيدٌ» فكذا في الإضافة وقد ثبتَ جوازُ الفصل بين حرف الجر ومجروره مع شدة الاتصال بينهما أكثر من شدته بين المضاف والمضاف إليه كقوله تعالى: «فبما نقضهم ميثاقهم» ^(٢) «فبما رحمة» ^(٣) ف «ما» زائدة في اللفظ فكأنها ساقطة فيه لسقوطها في المعنى، والمفعول المقدم هو غير موضعه معنى فكأنه مؤخر لفظاً، ولا التفات إلى قول مَنْ زعم أنه لم يأت في الكلام المثور مثله لأنه نافي، ومَنْ أسند هذه القراءة مُثبت، والإثبات مُرَجَّح على النفي بإجماع، ولو نُقِلَ إلى هذا الزاعم عن بعض العرب أنه استعمله في الشر لرجع إليه فما باله لا يكفي بناقل القراءة من التابعين عن الصحابة؟ ثم الذي حكاه ابن الأنباري يعني

(١) سقط سهواً من الأصل وأثبتناه من: ص.

(٢) الآية ١٥٥ من النساء.

(٣) الآية ١٥٩ من آل عمران.

- الأنعام -

مما تقدّم حكايته من قولهم «هو غلامٌ إن شاء الله أخيك» فيه الفصلُ في غير الشعر بجملة.

وقرأ أبو عبدالرحمن السلمي والحسن البصري وعبدالملك قاضي الجند^(١) صاحب ابن عامر: «زَيْن» مبنياً للمفعول، «قَتْلُ» رفعاً على ما تقدم، «أولادِهِم» خفضاً بالإضافة، «شركاؤهم» رفعاً، وفي رفعه تخريجان أحدهما: - وهو تخريج سيويه^(٢) - أنه مرفوع بفعل مقدر تقديره: زَيْنُهُ شركاؤهم، فهو جواب لسؤال مقدر كأنه قيل: مَنْ زَيْنُهُ لهم؟ فقيل: شركاؤهم، وهذا كقوله تعالى: «يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ»^(٣) أي: يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ، وقول الآخر^(٤):

٢٠٩٥ - لِيُنَّكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخِصُومَةٍ

والثاني: - وهو تخريج قطرب - أن يكون «شركاؤهم» رفعاً على الفاعلية بالمصدر، والتقدير: زَيْنٌ لِلْمَشْرِكِينَ أَنْ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شَرْكَاءَهُمْ كما تقول: / «حُبِّبْ لِي رَكُوبَ الْفَرَسِ زَيْدٌ» تقديره: حبب لي أن ركب الفرس زيد. [٣٥٧/ب] والفرق بين التخريجين أن التخريج الأول يؤدي إلى أن تكون هذه القراءة في المعنى كالقراءة المنسوبة للعامة في كون الشركاء مُزَيْنِينَ للقتل وليسوا قاتلين، والثاني: [أن]^(٥) يكون الشركاء قاتلين، ولكن ذلك على سبيل المجاز؛ لأنهم لَمَّا زَيْنُوا قَتَلَهُمْ لِأَبَائِهِمْ وكانوا سبباً فيه نُسِبَ إِلَيْهِمُ الْقَتْلُ مجازاً. وقال أبو البقاء^(٦): «ويمكن أن يقع القتلُ منهم حقيقةً»، وفيه نظرٌ لقوله «زَيْنٌ»

(١) لم أقف على ترجمته .

(٢) الكتاب ١/١٤٦ .

(٣) الآية ٣٦ من النور على قراءة ابن عامر وأبي بكر. السبعة ٤٥٦ .

(٤) تقدم برقم ١٢٠١ .

(٥) من: ص .

(٦) الإملاء ١/٢٦٢ .

- الأنعام -

والإنسان إنما يُزَيِّن له فِعْلُ نفسه كقوله تعالى: «أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا»^(١).

وقال غير أبي عبيد: «وقرأ أهل الشام كقراءة ابن عامر إلا أنهم خَفَضُوا «الأولاد» أيضاً، وتخرِجُها سَهْلًا: وهو أن تجعل «شركائهم» بدلاً من «أولادهم» بمعنى أنهم يُشركونهم في النسب والمال وغير ذلك. قال الزجاج^(٢): «وقد رُوِيَ «شركائهم» بالياء في بعض المصاحف، ولكن لا يجوز إلا على أن يكون «شركاؤهم» من نعت الأولاد لأن أولادهم شركاؤهم في أموالهم. وقال الفراء^(٣): بعد أن ذكر قراءة العامة وهي «زَيِّن» مبنياً للفاعل، «شركاؤهم» مرفوعاً على أنه فاعل - «وقراءة «زَيِّن» مبنياً للمفعول «شركاؤهم» رفعاً على ما تقدم من أنه بإضمار فعل، وفي مصحف أهل الشام شركائهم بالياء، فإن تكن مثبتة عن الأولين فينبغي أن تقرأ «زَيِّن» ويكون الشركاء هم الأولاد، لأنهم منهم في النسب والميراث، وإن كانوا يقرؤون «زَيِّن» - يعني بفتح الزاي - فلست أعرف جَهِتَهَا، إلا أن يكونوا فيها آخذين بلغة قوم يقولون: أتيتها عشايا، ويقولون في تشنية حمراء: حمرايان، فهذا وجه أن يكونوا أرادوا: زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم، يعني بياء مضمومة لأن «شركاؤهم» فاعل كما مر في القراءة العامة» قال: «وإن شئت جعلت زين فعلاً إذا فتحت لا يلبس، ثم تخفض الشركاء بإتباع الأولاد». قال أبو شامة: «قلت: يعني تقدير الكلام زَيِّن بزَيِّن، فقد اتجه «شركائهم» بالجر أن يكون نعتاً للأولاد سواء قرئ زين بالفتح أو الضم».

وقرأت فرقة من أهل الشام - ورُوِيَ عن ابن عامر أيضاً - «زَيِّن» بكسر

(١) الآية ٨ من فاطر.

(٢) ليس هذا القول وارداً في كتابه معاني القرآن.

(٣) معاني القرآن ١/٣٥٧.

- الأنعام -

الزاي بعدها ياء ساكنة على أنه فعل ماض مبني للمفعول على حَدِّ قِيلَ وبيع .
وقيل : مرفوعٌ على ما لم يُسَمَّ فاعله ، وأولادهم بالنصب ، وشركائهم بالخفض ،
والتوجيه واضح مما تقدم فهي [و] القراءة الأولى سواء ، غاية ما في الباب أنه
أخذ من زان الثلاثي وبني للمفعول فأَعِلَّ بما قد عرفته في أول البقرة^(١) .

واللام من قوله «لكثير من المشركين» متعلقة بزین ، وكذلك اللام في قوله
«ليرُدوهم» . فإن قيل : كيف تُعَلِّقُ حرفي جر بلفظ واحد وبمعنى واحد بعامل
واحد من غير بدلية ولا عطف؟ فالجواب : أن معناهما مختلف فإن الأولى
للتعدي والثانية للعليّة . وقال الزمخشري^(٢) «إن كان التزيين من الشياطين فهي
على حقيقة التعليل ، وإن كان من السدنة فهي للصيرورة» يعني أن الشيطان
يفعل التزيين ، وغرضه بذلك الإرداء ، فالتعليل فيه واضح ، وأما السدنة فإنهم
لم يزيّنوا لهم ذلك وغرضهم إهلاكهم ، ولكن لما كان مآل حالهم إلى الإرداء
أتى باللام الدالة على العاقبة والمآل .

قوله «وليلبسوا» عطف على «ليردوا» ، علّل التزيين بشيئين : بالإرداء
وبالتخليط وإدخال الشبهة عليهم في دينهم . والجمهورُ على «وليلبسوا» بكسر
الباء من لبست عليه الأمر ألبسه بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع
إذا أذخلت عليه فيه الشبهة وخلطته فيه . وقد تقدم بيانه في قوله «وللبسنا
عليهم ما يلبسون»^(٣) . وقرأ النخعي^(٤) : «وليلبسوا» بفتح الباء ف قيل : هي لغة
في المعنى المذكور تقول : «لبستُ عليه الأمر بفتح الباء وكسرها ألبسه
وألبسه ، والصحيح أن لبس بالكسر بمعنى / لبس الثياب ، وبالفتح بمعنى [١/٣٥٨]

(١) انظر إعرابه للآية ١١ من البقرة .

(٢) الكشاف ٥٤/٢ .

(٣) الآية ٩ من الأنعام .

(٤) البحر ٢٣٠/٤ .

- الأنعام -

الخلط، فالصحيح أنه استعار اللباس لشدة المخالطة الحاصلة بينهم وبين التخليط حتى كأنهم لبسوها كالثياب وصارت محيطة بهم.

وقوله: «ما فعلوه» الضمير المرفوع للكثير والمنصوب للقتل للتصريح به ولأنه المسوق للحديث عنه. وقيل: المرفوع للشركاء والمنصوب للتزيين، وقيل: المنصوب للباس المفهوم من الفعل قبله وهو بعيد. وقال الزمخشري^(١): «لما فعل المشركون ما زُيِّن لهم من القتل، أو لما فعل الشياطين أو السدنة التزيين أو الإرداء أو اللبس، أو جميع ذلك إن جعلت الضمير جارياً مجرى اسم الإشارة».

وقوله «فَدَرَهُمْ وما يَقْتَرُونَ» تقدم نظيره^(٢).

أ. (١٣٨) قوله تعالى: ﴿أَنْعَامٌ﴾: قرأها الجمهور كذلك على صيغة الجمع، وأبان^(٣) بن عثمان «نَعَمٌ» بالإنفراد وهو قريب، لأن اسم الجنس يقوم مقام الجمع. وقرأ الجمهور «حِجْرٌ» بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم. وقرأ^(٤) الحسن وقتادة والأعرج بضم الحاء وسكون الجيم. ونقل عن الحسن وقتادة أيضاً فتح الحاء وسكون الجيم. ونقل عن أبان بن عثمان ضم الحاء والجيم معاً. وقال هرون: «كان الحسن يضم الحاء من «حجر» حيث وقع في القرآن إلا موضعاً واحداً [وهو]: «وَحِجْرًا مَّحْجُورًا»^(٥) والحاصل أن هذه المادة تدل على المنع والحصر ومنه: فلان في حِجْر القاضي أي: في منعه، وفي حِجْرِي أي: ما يمنع من الثوب أن ينفلت منه شيء، وقد تقدم تحقيق

(١) الكشاف ٥٤/٢.

(٢) الأنعام آية ١١٢.

(٣) انظر: البحر ٢٣١/٤.

(٤) انظر: البحر ٢٣١/٤.

(٥) الآية ٥٣ من الفرقان: «وجعل بينهما برزخاً وحجراً محجوراً».

- الأنعام -

ذلك في النساء^(١) فقوله تعالى «وَحَرَّثَ حِجْرًا» أي ممنوع، فـ «فَعْلٌ» بمعنى مفعول كالذَّبْحِ والنَّطْحِ بمعنى مذبوح ومنطوح. فإن قيل: قد تقدم شيثان: وهما أنعام وحرث وجيء بالصفة مفردة فالجواب أنه في الأصل مصدر والمصدر يُذَكَّرُ وَيُوَحَّدُ مطلقاً. وقال الزمخشري^(١): «ويستوي في الوصف به المذكر والمؤنث والواحد والجمع؛ لأنَّ حكمه حكم الأسماء غير الصفات» قلت: يعني بكونه حكمه حكم الأسماء أنه في الأصل مصدرٌ لا صفةً، فالاسم هنا يُراد به المصدرُ وهو مقابل الصفة.

وأما بقیة القراءات فقال أبو البقاء^(٣): «إنها لغات في الكلمة» وفَسَّرَ معناها بالممنوع. قلت: ويجوز أن يكون المضمومُ الحاء والجيم مصدرًا وقد جاء من المصادر للثلاثي ما هو على وزن فُعْلٍ بضم الفاء والعين نحو: حُلْمٌ. ويجوز أن يكون جمع «حَجْرًا» بفتح الحاء وسكون الجيم، وفُعْلٌ قد جاء قليلاً جمعاً لفُعْلٍ نحو: سَقْفٌ وَسُقْفٌ ورَهْنٌ ورُهْنٌ، وأن يكون جمعاً لفِعْلٍ بكسر الفاء، وفُعْلٌ أيضاً قد جاء جمعاً لفِعْلٍ بكسر الفاء وسكون العين نحو حِدْجٍ^(٤) وحُدْجٍ. وأما حَجْرٌ بضم الحاء وسكون الجيم فهو مخفف من المضمومها فيجوز أن يكون مصدرًا، وأن يكون جمعاً لِحَجْرٍ أو حِجْرٍ. وقرأ أبي بن كعب وعبدالله بن العباس وعبدالله بن مسعود وعبدالله بن الزبير وعكرمة وعمرو ابن دينار والأعمش: حِرْجٌ بكسر الحاء وراء ساكنة مقدمة على الجيم، وفيها تأويلان، أحدهما: أنها من مادة الحَرَجِ وهو التضييق، قال أبو البقاء^(٥): «وأصله حَرَجٌ بفتح الحاء وكسر الراء ولكنه خُفِّفَ ونُقِلَ مثل فَخَذٌ في فِخْذٍ». قلت:

(١) انظر إعرابه للآية ٢٣ من النساء.

(٢) الكشف ٥٥/٤.

(٣) الإملاء ١/٢٦٢.

(٤) الحدج: الحمل.

(٥) الإملاء ١/٢٦٢.

- الأنعام -

ولا حاجة إلى ادعاء ذلك، بل هذا جاء بطريق الأصالة على وزن فَعَلَ .
والثاني : أنه مقلوبٌ مِنْ حَجْرٍ قُدِّمَتْ لَامُ الكَلِمَةِ على عَيْنِهَا ووزنه فَلَغَ كقولهم
نَاءٌ فِي نَائِيٍّ وَمَعِيْقٌ فِي عَمِيْقٍ، وَالقَلْبُ قَلِيْلٌ فِي لِسَانِهِمْ . وَقَدْ قُدِّمَتْ مِنْهُ جَمَلَةٌ
[ب/٣٥٨] صَالِحَةٌ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى : «أَشْيَاءٌ»^(١) فِي المَائِدَةِ / .

قوله : «لَا يَطْعُمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَاءُ» هذه الجملة في محل رفع نعتاً لأنعام،
وصفوه بوصفين أحدهما : أنه حجر، والثاني : أنه لا يأكله إلا من شاؤوا، وهم
الرجال دون النساء أو سدنة الأصنام . و «من يشاء» فاعل بـ «يَطْعُمُهَا»
وهو استثناء مفرغ و «بزعمهم» حال كما تقدم في نظيره .

قوله : «افتراء» فيه أربعة أوجه أحدها : وهو مذهب سيويه^(٢) أنه مفعول
من أجله أي : قالوا ما تقدم لأجل الافتراء على الباري تعالى . الثاني : مصدر
على غير المصدر لأن قولهم المحكي عنهم افتراء، فهو نظير «قعد القرفصاء»
وهو قول الزجاج^(٣) . الثالث : أنه مصدرٌ عامِلُهُ مِنْ لَفْظِهِ مَقْدَرُ أَي : افْتَرَوْا ذَلِكَ
افتراءً . الرابع : أنه مصدر في موضع الحال أي : قالوا ذلك حال افترائهم، وهي
تشبه الحال المؤكدة؛ لأن هذا القول المخصوص لا يكون قائله إلا مفترياً .
وقوله «على الله» يجوز تعلُّقه بـ «افتراء» على القول الأول والرابع، وعلى
الثاني والثالث بقالوا لا بافتراء؛ لأن المصدر المؤكِّد لا يعمل، ويجوز أن يتعلَّق
بمحدوفٍ صفةً لافتراء، وهذا جائز على كل قولٍ من الأقوال السابقة . وقوله
«بما كانوا» الباء سببية، و «ما» مصدرية أو موصوفة أو بمعنى الذي .

آ . ١٣٩ قوله تعالى : ﴿خَالِصَةٌ﴾ : الجمهور على «خالصة» بالتأنيث
مرفوعاً على أنه خبر «ما» الموصولة، والتأنيث : إمَّا حَمَلًا على المعنى ؛ لأن الذي

(١) من الآية ١٠١ .

(٢) الكتاب ١٨٤/١ - ١٨٦ .

(٣) معاني القرآن ٢/٣٢٣ .

- الأنعام -

في بطون الأنعام أنعام، ثم حُمِلَ على لفظها في قوله «ومحرّم»، وإمّا لأنّ التّأنيث للمبالغة كهو في علّامة ونسّابة وراوية، وإمّا لأن «خالصة» مصدر على وزن فاعلة كالعاقبة والعافية. وقال تعالى: «بخالصة ذكرى الدار»^(١) وهذا القول قول الفراء^(٢)، والأول له أيضاً ولأبي إسحاق الزجاج^(٣)، والثاني للكسائي، وإذا قيل: إنها مصدر كان ذلك على حذف مضاف أي: ذو خلوصٍ أو على المبالغة، أو على وقوع المصدر موقع اسم الفاعل كنظائره. وقال الشاعر^(٤):

٢٠٩٦- وكنت أمّنيّتي وكنت خالصتي وليس كلُّ امرئٍ بمؤتمنٍ
وهذا مستفيضٌ في لسانهم: فلان خالصتي أي ذو خلوصي.
و«لذكورنا» متعلّق به، ويجوز أن يتعلّق بمحذوف على أنه وصف لخالصة وليس بالقوي.

وقرأ^(٥) عبدالله وابن جبير وأبو العالية والضحاك وابن أبي عبلّة «خالص» مرفوعاً على ما تقدّم من غير هاء. و«لذكورنا» متعلّق به أو بمحذوف كما تقدّم. وقرأ ابن جبير أيضاً فيما نقله عنه ابن جني^(٦) «خالصاً» نصباً من غير تاء، ونصبه على الحال، وفي صاحبه وجهان أظهرهما: أنه الضمير المستتر في الصلّة. الثاني: أنه الضمير المستتر في «لذكورنا» فإنّ «لذكورنا» على هذه القراءة خبر المبتدأ، وهذا إنما يجوز على مذهب أبي الحسن لأنه يجيز تقديم الحال على عاملها المعنوي نحو: «زيد مستقراً في الدار»، والجمهور يمتنعونه، وقد تقدّم تحقيق هذه المسألة بتفصيلها ودلائلها.

(١) الآية ٤٦ من ص.

(٢) معاني القرآن ١/٣٥٩.

(٣) معاني القرآن ٢/٣٢٤.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) المحتب ١/٢٣٢؛ والبحر ٤/٢٣٢.

(٦) المحتب ١/٢٣٢.

- الأنعام -

وقرأ ابن عباس أيضاً والأعرج وقتادة «خالصة» نصباً بالتأنيث، والكلام في نصبه وتأنيثه كما تقدم في نظيره، وخرجه الزمخشري^(١) على أنه مصدر مؤكد كالعاقبة. وقرأ ابن عباس أيضاً وأبورزين وعكرمة وأبو حيوة: «خالصه» برفع «خالص» مضافاً إلى ضمير «ما». ورفع على أحد وجهين: إما على البديل من الموصول، بدل بعض من كل، و«لذكورنا» خبر الموصول، وإما على أنه مبتدأ، و«لذكورنا» خبره والجملة خبر الموصول، وقد عرفت ممّا تقدّم أنه حيث قلنا: إن «خالصة» مصدر أو هي للمبالغة فليس في الكلام حملاً على معنى ثم على لفظ، وإن قلنا: إن التأنيث فيها لأجل تأنيث ما في البطون كان في الكلام الحَمْلُ على المعنى أولاً ثم على اللفظ في قوله «مُحَرَّمٌ» ثانياً، وليس لذلك في القرآن نظير، أعني الحمل على المعنى أولاً ثم على اللفظ ثانياً.

إلا أن مكياً زعم في غير «إعراب القرآن» له أن لهذه الآية نظائر فذكرها، وأما في إعرابه فلم يذكر أن غيرها في القرآن شاركها في ذلك، فقال [١/٣٥٩] في إعرابه^(٢) «وإنما أنت الخير / لأن ما في بطون الأنعام أنعام فحمل التأنيث على المعنى، ثم قال: «وَمُحَرَّمٌ» فذكر حملاً على لفظ «ما»، وهذا نادر لا نظير له، وإنما يأتي في «مَنْ» و«ما» حملاً الكلام أولاً على اللفظ ثم على المعنى بعد ذلك فاعرفه فإنه قليل». وقال في غير «الإعراب»: «هذه الآية في قراءة الجماعة أتت على خلاف نظائرها في القرآن؛ لأن كل ما يُحمَل على اللفظ مرة وعلى المعنى مرة إنما يتبدى أولاً بالحمل على اللفظ ثم يليه الحَمْلُ على المعنى نحو: «مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ»^(٣) ثم قال: «فلهم أجرهم»، هكذا يأتي في القرآن وكلام العرب، وهذه الآية تقدّم فيها الحَمْلُ على المعنى فقال

(١) الكشف ٥٥/٢.

(٢) المشكل ٢٩٢/١.

(٣) الآية ٦٢ من البقرة.

- الأنعام -

«خالصة»، ثم حُمِلَ على اللفظ فقال: «وَمُحَرَّمٌ»، ومثله «كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئَةً»^(١) في قراءة نافع وَمَنْ تَابِعَهُ فَأَنْتَ عَلَى مَعْنَى «كُلِّ» لأنها اسم لجميع ما تقدّم ممّا نهى عنه من الخطايا ثم قال: «عند ربك مكروهاً» فذكَرَ على لفظ «كُلِّ» وكذلك «ما تَرْكَبُونَ، لَتَسْتَوُوا عَلَى ظَهْرِهِ»^(٢)، جَمَعَ الظهور حملاً على معنى «ما» ووَحَّدَ الهاءَ حَمَلاً على لفظ «ما»، وحكى عن العرب: «هذا الجرادُ قد ذهب فأراحنا مِنْ أَنْفُسِهِ» جمع الأنفس ووَحَّدَ الهاءَ وذكَرَها.

قلت: أمّا قوله «هكذا أتى في القرآن» فصحيح، وأمّا قوله «وكلام العرب» فليس ذلك بِمُسَلَّمٍ؛ إذ في كلام العرب البداية بِالْحَمَلِ على المعنى، ثم على اللفظ، وإن كان عكسه هو الكثير، وأمّا ما جعله نظيرَ هذه الآية في الحَمَلِ على المعنى أولاً ثم على اللفظ ثانياً فليس بِمُسَلَّمٍ أيضاً، وكذلك لا نُسَلِّمُ أن هذه الآية ممّا حُمِلَ فيها على المعنى أولاً، ثم على اللفظ ثانياً. وبيان ذلك أنّ لقائلٍ أن يقول: صلة «ما» جار ومجرور، وهو متعلق بمحذوف فتقدّره مسنداً لضمير مذكّر أي: ما استقرّ في بطون هذه الأنعام، وبعده تقديره باستقرّت، إذا عُرف هذا فيكون قد حَمَلَ أولاً على اللفظ في الصلة المقدّرة ثم على المعنى ثانياً. وأمّا «كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئَةً» فبدأ فيه أيضاً بِالْحَمَلِ على اللفظ في قوله «كان» فإنه ذكَرَ ضميره المستتر في «كان» ثم حمل على المعنى في قوله «سَيِّئَةً» فأنت. وكذلك «لَتَسْتَوُوا» فإنّ قبله «ما تَرْكَبُونَ»، والتقدير: ما تركبونه، فحمل العائد المحذوف على اللفظ أولاً ثم حُمِلَ على المعنى ثانياً، وكذلك في قولهم «هذا الجرادُ قد ذهب» حُمِلَ على اللفظ فأفرد الضمير في «ذهب»، ثم حُمِلَ على المعنى ثانياً فجمع في قوله «أنفسه»، وفي هذه المواضع يكون قد حمل فيها أولاً على اللفظ، ثم على المعنى، ثم على اللفظ، وكنتُ قد

(١) الآية ٣٨ من الإسراء وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو أيضاً. انظر: السبعة ٣٨٠.

(٢) الآية ١٣ من الزخرف.

- الأنعام -

قَدَّمْتُ أَنْ فِي الْقُرْآنِ مِنْ ذَلِكَ أَيْضاً ثَلَاثَةٌ مَوَاضِعٌ: آيَةُ الْمَائِدَةِ: «وَعَبَدِ الطَّاغُوتِ»^(١)، وَلِقْمَانَ: «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ»^(٢)، وَالطَّلَاقِ: «وَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ»^(٣).

قوله: «وإن يكن ميته» قرأ^(٤) ابن كثير «يكن» بياء الغيبة ميته رفعا، وابن عامر: «تكن» بقاء التانيث، مية رفعا، وعاصم في رواية أبي بكر «تكن» بقاء التانيث «ميتة» نصبا، والباقون «تكن» كابن كثير، «ميتة» كابي بكر. والتذكير والتانيث واضحان لأن المية تانيث مجازي لأنها تقع على الذكر والأنثى من الحيوان فمن أنث فباعتبار اللفظ، ومن ذكر فباعتبار المعنى، هذا عند من يرفع «ميتة» ب «تكن»، أما من ينصبها فإنه يسند الفعل حيثنذ إلى ضمير فيذكر باعتبار لفظ «ما» في قوله «ما في بطون» ويؤنث باعتبار معناها. ومن نصب «ميتة» فعلى خبر «كان» الناقصة. ومن رفع فيحتمل وجهين، أحدهما: أن تكون التامة، وهذا هو الظاهر أي: وإن وجد مية أو حدثت، وأن تكون الناقصة، وحيثنذ يكون خبرها محذوفاً أي: وإن يكن هناك أو في البطون مية وهذا رأي الأخفش، فيكون تقدير قراءة ابن كثير: وإن يحدث حيوان مية أو: وإن يكن في البطون مية، على حسب التقديرين تماماً ونقصاناً، وتقدير قراءة ابن عامر كتقدير قراءته، إلا أنه أنث الفعل باعتبار لفظ مرفوعه، وتقدير قراءة أبي بكر: وإن تكن الأنعام أو الأجنة مية، فأنت حملاً على المعنى، وقراءة الباقيين كتقدير قراءته إلا أنهم ذكروا باعتبار اللفظ، قال أبو عمرو بن العلاء: «ويُقَوَّى هذه القراءة - يعني قراءة التذكير والنصب - قوله «فهم فيه» ولم يقل فيها». ورد هذا / على أبي عمرو بأن المية لكل ميت ذكراً كان أو أنثى فكانه

[ب/٣٥٩]

(٢) الآية ٦ من لقمان.

(١) الآية ٦٠ من المائدة.

(٣) الآية ١١ من الطلاق.

(٤) انظر: السبعة ٢٧٠؛ والحجة ٢٧٤؛ والكشف ٤٥٤/١؛ والنشر ٢٥٦/٢؛ والبحر

- الأنعام -

قيل: وإن يكن ميتاً فهم فيه، يعني فلم يَصِرْ له في تذكير الضمير في «فيه» حُجَّةٌ.

ونقل الزمخشري^(١) قراءة ابن عامر عن أهل مكة فقال: «قرأ أهل مكة «وإن تكن ميتة» بالتأنيث والرفع» فإن عنى بأهل مكة ابن كثير - ولا أظنه عناه - فليس كذلك وإن عنى غيره فيجوز، على أنه يجوز أن يكون ابن كثير قرأ بالتأنيث أيضاً، لكن لم يُشتهر عنه اشتهاز التذكير. وقرأ يزيد «ميتة» بالتشديد. وقرأ عبد الله^(٢): «فهم فيه سواء»^(٣) وأظنها تفسيراً لقراءة لمخالفتها السواد.

آ. ١٤٠ قوله تعالى: ﴿قد خسر الذين قتلوا﴾: هذا جواب قسم محذوف. وقرأ^(٤) ابن كثير وابن عامر - وهي قراءة الحسن وأبي عبد الرحمن - «قتلوا» بالتشديد مبالغة وتكثيراً، والباقون بالتخفيف، و«سفهاً» نصب على الحال أي: ذوي سَفَهٍ، أو على المفعول من أجله وفيه بُعْدٌ، لأنه ليس علة باعثة أو على أنه مصدر لفعل مقدر أي سفهوا سفهاً، أو على أنه مصدر على غير الصدر؛ لأن هذا القتل سَفَهٌ. وقرأ اليماني^(٥) «سُفهاء» على الجمع وهي حال، وهذه تقوي كونَ قراءة العامة مصدراً في موضع الحال حيث صرَّح بها. و«بغير علم»: إمَّا حال أيضاً، وإمَّا صفةٌ لسفهاً وليس بذلك.

آ. ١٤١ قوله تعالى: ﴿مختلفاً أكله﴾: منصوب على الحال، وفيها قولان أحدهما: أنها حال مقدره لأن النخل والزرع وقت خروجهما لا أكَلَ فيهما حتى يقال فيه متفق أو مختلف، فهو كقوله «فادخلوها خالدين»^(٦)

(١) الكشاف ٥٥/٢.

(٢) انظر: البحر ٢٣٣/٤.

(٣) أي بدل شركاء.

(٤) انظر: السبعة ٢٧١؛ والنشر ٢/٢٥٦؛ والحجة ٢٧٥؛ والبحر ٢٣٣/٤.

(٥) البحر ٢٣٤/٤.

(٦) الآية ٧٣ من الزمر.

- الأنعام -

وكقولهم: «مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً» أي: مقدراً الاصطياد به. والثاني: أنها حال مقارنة وذلك على حذف مضاف أي: وثمر النخل وحبّ الزرع. و«أكله» مرفوع بـ «مختلفاً» لأنه اسم فاعل، وشروط الإعمال موجودة. والأكل: الشيء المأكول، وقد تقدّم أنه يُقرأ بضم الكاف وسكونها ومضى تحقيقه في البقرة^(١).

والضمير في «أكله»: الظاهر أنه يعود على الزرع فقط: إمّا لأنه حذف حالاً من النخل لدلالة هذه عليها تقديره: والنخل مختلفاً أكله، والزرع مختلفاً أكله، وإمّا لأن الزرع هو الظاهر فيه الاختلافُ بالنسبة إلى المأكول منه كالقمح والشعير والبقول والحمص والعدس وغير ذلك. وقيل إنها تعود عليهما، قال الزمخشري^(٢): «والضمير للنخل، والزرعُ داخلٌ في حكمه لكونه معطوفاً عليه». قال الشيخ^(٣): «وليس بجيد، لأن العطف بالواو لا يُجوزُ إفراد ضمير المتعاطفين». وقال الحوفي: «والهاء في «أكله» عائدةٌ على ذِكْرِ ما تقدّم من هذه الأشياء المنشآت»، وعلى هذا الذي ذكره الحوفي لا تختص الحال بالنخل والزرع بل يكون لما تقدّم جميعه.

قال الشيخ^(٤): «ولو كان كما زعم لكان التركيب «أكلها»، إلا إن أخذ ذلك على حذف مضاف أي: ثمر جنات، وروعي هذا المحذوف فقليل: «أكله» بالإفراد على مراعاته، فيكون ذلك كقوله: «أو كظلمات في بحر لُجِّي يغشاه موج»^(٥) أي: أو كذي ظلمات؛ ولذلك أعاد الضمير في يغشاه عليه. قلت: فيبقى التقدير: مختلفاً أكل ثمر الجنات وما بعدها، وهذا يلزم منه إضافة الشيء

(١) انظر إعرابه للآية ٢٦٥ من البقرة.

(٢) الكشف ٥٦/٢.

(٣) البحر ٢٣٦/٤.

(٤) البحر ٢٣٦/٤.

(٥) الآية ٤٠ من النور.

- الأنعام -

إلى نفسه، لأن الأكل كما تقدم غير مرة أنه الثمر المأكول. قال الزمخشري^(١) في الأكل: «وهو ثمره الذي يؤكل». وقال ابن الأنباري: «إن مختلفاً نُصب على القطع فكأنه قال: والنخل والزرع المختلف أكلهما» وهذا رأي الكوفيين وقد تقدم إيضاحه غير مرة.

وقوله: «والزيتون والرمان إلى قوله «إذا أثمر» قد تقدم إيضاحه^(٢).

قوله «حصاده» قرأ^(٣) أبو عمرو وابن عامر وعاصم بفتح الحاء، والباقون بكسرها، وهما لغتان في المصدر لقولهم جَدَادٌ^(٤) وِجْدَادٌ، وَقَطَافٌ وَقَطَافٌ^(٥)، وَحِرَانٌ وَحِرَانٌ^(٦). قال سيبويه^(٧): «جاؤوا بالمصدر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثالِ فِعَالٍ، وربما قالوا فيه فَعَالٌ» يعني أن هذا مصدر خاص دال على معنى زائد على مطلق المصدر فإن المصدر الأصلي إنما هو الحصد، فالحصد ليس فيه دلالة على انتهاء زمان ولا عدمها بخلاف الحَصَادِ وَالْحِصَادِ. ونسب الفراء^(٨) الكَسْرَ لأهل الحجاز / والفتح لتميم [١/٣٦٠] ونجد. واختار أبو عبيد الفتح قال: «للفخامة، وإن كانت الأخرى فاشية غير مدفوعة»، ومكي^(٩) الكسر قال: «لأنه الأصل وعليه أكثر الجماعة».

وقوله «يوم حصاده» فيه وجهان أحدهما: أنه منصوب بـ «أتوا» أي: أعطوا

(١) الكشاف ٥٦/٢.

(٢) انظر: إعرابه للآية ٩٩ من الأنعام.

(٣) انظر: السبعة ٢٧١؛ الكشاف ٤٥٦/١؛ والنشر ٢٥٦/٢؛ والحجة ٢٧٥؛ والبحر

٢٣٨/٤.

(٤) الجداد: صرام النخل.

(٥) القطاف: وقت القطف.

(٦) ضبطها في القاموس واللسان بالكسر والضم فقط. والحِرَانُ مصدر حَرَنْتِ الدَّابَّةَ.

(٧) الكتاب ٢١٧/٢.

(٨) لم يرد هذا القول في كتابه معاني القرآن.

(٩) الكشاف ٤٥٦/١.

- الأنعام -

واجه يوم الحصاد. واستشكل بعض الناس ذلك بأن الإيتاء إنما يكون بعد التصفية فكيف يوجب الإيتاء في يوم الحصد؟ وأجيب بأن ثمَّ محذوفاً والتقدير: إلى تصفيته قالوا: فيكون الحصاد سبباً للوجوب الموسع والتصفية سبب للآداء، وأحسن من هذا أن يكون المعنى: واهتموا بإيتاء الزكاة الواجبة فيه واقصدوه في ذلك اليوم.

والثاني: أنه منصوب بلفظ «حقه» على معنى: وأعطوا ما استحق منه يوم حصاده، فيكون الاستحقاق ثابتاً يوم الحصاد والآداء بعد التصفية، ويؤيد ذلك تقديرُ المحذوف عند بعضهم كما قدَّمته، وقال في نظير هذه الآية: «انظروا إلى ثمره»^(١) وفي هذه «كُلُوا» قيل: لأن الأولى سبقت للدلالة على كمال قدرته وعلى إعادة الأجسام من عجب الذنب فأمر بالنظر والتفكير في البداية والنهاية، وهذه سبقت في معرض كمال الامتنان فناسب الأمر بالأكل، وتحصل من مجموع الآيتين الانتفاع الأخرى والديوي، وهذا هو السبب لتقدم النظر على الأمر بالأكل.

آ. ١٤٢ قوله تعالى: ﴿حَمَلَةٌ وَفَرَسًا﴾: منصوبان على أنهما نسيقا على جنات أي: وأنشأ من الأنعام حمولة. والحمولة: ما أطاق الحمل عليه من الإبل. والفَرَس صغارها، هذا هو المشهور في اللغة. وقيل: الحمولة كبار الأنعام أعني الإبل والبقر والغنم، والفَرَس صغارها قال: «ويدل له أنه أبذل منه قوله بعد ذلك ثمانية أزواج من الضأن» كما سيأتي. وقال الزجاج^(٢): «أجمع أهل اللغة على أن الفَرَس صغار الإبل، وأنشد^(٣):

٢٠٩٧- أَوْرَثَنِي حَمُولَةً وَفَرَسًا
أَمْشُهَا فِي كُلِّ يَوْمٍ مَشًا

(١) الآية ٩٩ من الأنعام.

(٢) معاني القرآن ٣٢٧/٢ ولكنه هنا لم ينشد شيئاً.

(٣) لم أهد إلى قائله وهو في القرطبي ١١٢/٧؛ والبحر ٢٣٤/٤. ومث: حَلَب.

وقال الآخر^(١):

٢٠٩٨- وَحَوَيْنَا الْفَرُشَ مِنْ أَنْعَامِكُمْ وَالْحَمُولَاتِ وَرَبَاتِ الْحِجَالِ

قال أبو زيد: «يحتمل أن يكون سُمِّيَتْ بالمصدر لأنَّ الْفَرُشَ فِي الْأَصْلِ مصدر». وَالْفَرُشُ لَفْظٌ مَشْتَرِكٌ بَيْنَ مَعَانٍ كَثِيرَةٍ مِنْهَا مَا تَقَدَّمَ، وَمِنْهَا مَتَاعُ الْبَيْتِ، وَالْفَضَاءُ الْوَاسِعُ، وَاتِّسَاعُ خَفِّ الْبَعِيرِ قَلِيلاً، وَالْأَرْضُ الْمَلْسَاءُ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ، وَنَبَاتٌ يَلْتَصِقُ بِالْأَرْضِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٢):

٢٠٩٩- كِمَشْفَرِ النَّابِ تَلُوكَ الْفَرُشَا

وقيل: الْحَمُولَةُ: كُلُّ مَا حُمِلَ عَلَيْهِ، مِنْ إِبِلٍ وَبَقَرٍ وَبِغْلٍ وَحِمَارٍ، وَالْفَرُشُ هُنَا مَا أُتِّخِذَ مِنْ صُوفِهِ وَوَبْرِهِ وَشَعْرِهِ مَا يَفْتَرَشُ، وَأَنْشَدُوا لِلنَّبَاغَةِ^(٣):

٢١٠٠- وَحَلَّتْ بِيَوْتِي فِي يَفْعَاقٍ مُمْنَعٍ
تَخَالُ بِهِ رَاعِي الْحَمُولَةِ طَائِرَا

وقال عنترة^(٤):

٢١٠١- وَمَا رَاعِنِي إِلَّا حَمُولَةٌ أَهْلَهَا وَسَطَ الدِّيَارِ تَسْفُحُ حَبِ الْخِمْمِخِمِ

آ. ١٤٣ قوله تعالى: ﴿ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾: فِي نَصْبِهِ سِتَّةُ أَوْجِهٍ، أَحْسَنُهَا: أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ «حَمُولَةٌ وَفَرُشًا» لَوْلَا مَا نَقَلَهُ الزَّجَاجُ مِنَ الْإِجْمَاعِ الْمَتَقَدِّمِ^(٥)، وَلَكِنْ لَيْسَ فِيهِ أَنْ ذَلِكَ مُحْضَرٌ فِي الْإِبِلِ، وَالْقَوْلُ بِالْبَدَلِ هُوَ قَوْلُ

(١) لم أهدت إلى قائله وهو في القرطبي ١١٢/٧؛ والبحر ٢٣٤/٤. وربات الحجال: صغار الإبل.

(٢) لم أهدت إلى قائله، وهو في اللسان فرش.

(٣) ديوانه - بيروت - ٦٤؛ شرح المفصل ٥٤/٢. واليفعاق: المشرف من الأرض.

(٤) ديوانه ١٨٨ والخمخيم: نبت تعلفه الإبل.

(٥) أي أن الفرش صغار الإبل.

- الأنعام -

الزجاج^(١) والفراء^(٢). والثاني: أنه منصوب بـ «كلوا» الذي قبله أي: كلوا ثمانية أزواج، ويكون قوله «ولا تَتَّبِعُوا» إلى آخره كالمعترض بين الفعل ومنصوبه وهو قول علي بن سليمان وقدره: كُلُوا لَحْمَ ثَمَانِيَةٍ. وقال أبو البقاء^(٣): «هو منصوب بـ «كلوا» تقديره: كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ، وَلَا تُسْرِفُوا معترض بينهما». قلت: صوابه أن يقول: «ولا تَتَّبِعُوا» بدل «ولا تسرفوا» لأن «كلوا» الذي يليه «ولا تسرفوا» ليس منصوباً على هذا لأنه بعيد منه، ولأن بعده ما هو أولي منه بالعمل، ويحتمل أن يكون الناسخ غلط عليه، وإنما قال هو «ولا تَتَّبِعُوا» ويدل على ذلك أنه قال «تقديره: كلوا مما رزقكم الله»، وكلوا الأول ليس بعده «مما رزقكم» إنما هو بعد الثاني. الثالث: أنه عطف على «جنات» أي: أنشأ جنات وأنشأ ثمانية أزواج، ثم حذفت الفعل وحرف العطف وهو مذهب الكسائي. قال أبو البقاء^(٤): «وهو ضعيف» قلت: الأمر كذلك، وقد سُمِعَ ذلك في كلامهم نثراً ونظماً، ففي النثر قولهم: «أكلت لحماً سمكاً تمرأ» وفي نظمهم قول الشاعر^(٥):

٢١٠٢ - كيف أصبحت كيف أمسيت مما

يزرعُ الودَّ في فؤاد الكريم

أي: أكلت لحماً وسمكاً وتمرأ، وكيف أصبحت وكيف أمسيت، وهذا على أحد القولين في ذلك. والقول الثاني أنه بدل بداء. ومنه الحديث: «إن الرجل ليصلي الصلاة، وما كتبت له نصفها ثلثها ربعها إلى أن وصل إلى

(١) معاني القرآن ٢/٣٢٨.

(٢) معاني القرآن ١/٣٥٩.

(٣) الإملاء ١/٢٦٣.

(٤) الإملاء ١/٢٦٣.

(٥) تقدم برقم ١٢٨٥.

- الأنعام -

العُشْر^(١). الرابع: أنه منصوب بفعل محذوف مدلول عليه بما في اللفظ تقديره: كلوا ثمانية أزواج، وهذا أضعف مما قبله. الخامس: أنه منصوب على الحال، تقديره: / مختلفة أو متعددة، وصاحب الحال «الأنعام» فالعامل [ب/٣٦٠] في الحال ما تعلّق به الجار وهو «مِنْ». السادس: أنه منصوب على البدل مِنْ محلّ «مما رزقكم الله».

قوله: «من الضَّانِّ اثنين» في نصب «اثنين» وجهان أحدهما: أنه بدل من «ثمانية أزواج» وهو ظاهر قول الزمخشري فإنه قال^(٢): «والدليل عليه «ثمانية أزواج» ثم فسرها بقوله «من الضَّانِّ اثنين» الآية. وبه صرح أبو البقاء^(٣) فقال: «واثنين بدل من الثمانية وقد عطف عليه بقية الثمانية». والثاني: أنه منصوب بأنشأ مقدراً، وهو قول الفارسي، و«مِنْ» تتعلّق بما نصب «اثنين».

والجمهور على تسكين همزة «الضَّانِّ» وهو جمع ضائن وضائنة كتاجر وتاجرة وتجر، وصاحب وصاحبة وصحب، وراكب وراكبة وركب. وقرأ الحسن^(٤) وطلحة بن مصرف وعيسى بن عمر «الضَّانِّ» بفتحها، وهو إمّا جمع تكسير لضائن كما يقال خادم وخدم وحارس وحرس وطالب وطلب، وإمّا اسم جمع. ويُجمع على ضئين كما يقال: كلب وكليب، قال^(٥):

٢١٠٣ - فبذت نبلهم وكليب

وقيل: الضئين والكليب اسما جمع، ويقال ضئين بكسر الضاد، وكأنها إتباع لكسر الهمزة نحو: بغير وشعير بكسر الباء والشين لكسر العين. والضأن

(١) لم أقف على تحريجه.

(٢) الكشاف ٥٧/٢.

(٣) الإملاء ٢٦٣/١.

(٤) البحر ٢٣٩/٤؛ المحتسب ٢٣٤/١.

(٥) تقدم برقم ١٠٥٦.

- الأنعام -

معروفٌ وهو ذو الصوف من الغنم، والمعز ذو الشعر منها. وقرأ أبان بن عثمان^(١) «اثنان» بالرفع على الابتداء والخبر الجار قبله. وقرأ ابن كثير^(٢) وأبو عمرو وابن عامر المَعَز بفتح العين، والباقون بسكونها، وهما لغتان في جمع ماعز، وقد تقدّم أن فاعلاً يُجمع على فَعَلَ تارة وعلى فَعَلَ أخرى كتاجر وتَجِر وخادم وخَدِم، وقد تقدّم تحقيقه، ويُجمع أيضاً على مِعْزَى، وبها قرأ أبيّ، قال امرؤ القيس^(٣):

٢١٠٤- ألا إن لا تكن إبِلٌ فِمِعْزَى

كأن قُرُونٌ جِلَّتْهَا الْعِصِيُّ

وقال أبو زيد: إنه يُجمع على أمعوز، وأنشد^(٤):

٢١٠٥- كالتيس في أمعوزه المتربل

ويجمع أيضاً على مِعِيز، وأنشدوا لامرئ القيس^(٥):

٢١٠٦- ويمناها بنو شَمَجَى بن جَرَمٍ

معيّزهم حنانك ذا الحنان

والإبل: اسم جمع لا واحد له من لفظه، بل واحدُه جمل وناقَة وبعير،

ولم يجئ اسم على فِعَل عند سيبويه^(٦) غيره، وزاد غير سيبويه بكراً وإطلاً

(١) البحر ٢٣٩/٤ .

(٢) السبعة ٢٧١؛ والنشر ٢٥٦/٢؛ الحجة ٢٧٥؛ والبحر ٢٣٩/٤ .

(٣) تقدم برقم ١٠٦٩ .

(٤) البيت لربيعة بن مقروم وصدرة:

أخلصته صنعا فاص محمليجا

وهو في النوادر ٧٧. والمحملج والمتربل: كثير اللحم مكتنز.

(٥) ديوانه ١٤٣؛ والقرطبي ١١٤/٧. وحنانك ذا الحنان: رحمتك يا ذا الرحمة.

(٦) الكتاب ١٧٩/٢ .

- الأنعام -

وَوِتْدًا وَمِشْطًا، وسيأتي لهذا مزيد بيان في الغاشية إن شاء الله، والنسبة إليه إبلي بفتح الباء لثلاً يتوالى كسرتان مع ياءين.

قوله: «الذَّكْرَيْنِ حَرِّمَ» الذَّكْرَيْنِ منصوب بما بعده، وسببُ إيلائه الهمزة ما تقدم في قوله «أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ»^(١) و«أُم» عاطفة لِلأُنثَيْنِ على الذكْرَيْنِ، وكذلك أم الثانية عاطفة ما الموصولة على ما قبلها فمحلُّها نصبٌ تقديره: أم الذي اشتملت عليه أرحام، فلما التقت الميم ساكنة مع ما بعدها وجب الإدغام.

آ. (١٤٤) و«أُم» في قوله تعالى: ﴿أُم كُنْتُمْ شُهَدَاءَ﴾: منقطعة ليست عاطفة؛ لأن بعدها جملةً مستقلة بنفسها فتقدَّر بـبل والهمزة والتقدير: بل أكنتم شهداء. و«إذ» منصوب بشهداء أنكروا عليهم ما ادَّعَوْه، وتهكَّم بهم في نسبتهم إلى الحضور في وقت الإيضاء بذلك. و«بهذا» إشارة إلى جميع ما تقدَّم ذكَّره من المحرَّمات عندهم.

آ. (١٤٥) قوله تعالى: ﴿مُحْرَمًا﴾: منصوب بقوله «لا أَجِدُ» وهو صفة لموصوف محذوف حذِفَ للدلالة قوله على «طَاعِم يَطْعَمُهُ» والتقدير: لا أجد طعاماً محرماً. و«على طاعم» متعلق بمحرماً و«يَطْعَمُهُ» في محل جرِّ صفةً لطاعم. وقرأ^(٢) الباقرون ونقلها مكي^(٣) عن أبي جعفر - «يَطْعَمُهُ» بتشديد الطاء وأصلها يَطْعَمُهُ افتعالاً من الطعم، فأبدلت التاء طاء لوقوعها بعد طاء للتقارب فوجب الإدغام. وقرأت عائشة ومحمد بن الحنفية وأصحاب عبدالله بن مسعود «تَطْعَمُهُ» بالتاء من فوق وتشديد العين فعلاً ماضياً.

قوله «إلا أن يكون» منصوب على الاستثناء وفيه وجهان، أحدهما: أنه

(١) الآية ١١٦ من المائدة.

(٢) البحر ٤/٢٤١.

(٣) المشكل ١/٢٩٦.

- الأنعام -

متصل قال أبو البقاء^(١): «استثناء من الجنس، وموضعه نصب، أي: لا أجد مُحَرَّمًا إلا الميتة» والثاني: أنه منقطع، قال مكي^(٢): «وأن يكون في موضع نصب على الاستثناء المنقطع». وقال الشيخ^(٣): «وإلا أن يكون» استثناء منقطع لأنه كون وما قبله عين، ويجوز أن يكون موضعه نصباً بدلاً على لغة تميم ونصباً على الاستثناء على لغة الحجاز» يعني أن الاستثناء / المنقطع فيه لغتان إحداهما لغة الحجاز وهو وجوبُ النصبِ مطلقاً، ولغة التميميين يجعلونه كالمتصل، فإن كان في الكلام نفي أو شبهه رُجِحَ البَدَلُ، وهنا الكلام نفي فيترجَّح نصبه عند التميميين على البدل دون النصب على الاستثناء فنصبه من وجهين، وأما الحجاز فنصبه عندهم مِنْ وَجْهِ واحدٍ، وظاهر كلام أبي القاسم الزمخشري أنه متصل فإنه قال^(٤): «محرمًا أي: طعاماً محرماً من المطاعم التي حَرَّمْتُمُوهَا، إلا أن يكون ميتة: إلا أن يكون الشيء المحرم ميتة» وقرأ ابن عامر في رواية^(٥): «أَوْحَى» بفتح الهمزة والحاء مبنياً للفاعل.

وقوله تعالى: «قُلِ الَّذِينَ كَفَرُوا قَدْ نَبَّئُونِي»، وقوله أيضاً «الَّذِينَ كَفَرُوا» ثانياً وقوله «أم كنتم شهداء» جمل اعتراضٍ بين المعدودات التي وقعت تفصيلاً لثمانية أزواج. قال الزمخشري^(٦): «فإن قلت: كيف فصل بين المعدود وبين بعضه^(٧) ولم يُوالِ بينه؟ قلت: قد وقع الفاصل بينهما اعتراضاً غير أجنبي من المعدود، وذلك أن الله عز وجل مَنَّ على عباده بإنشاء الإنعام لمنافعهم

(١) الإملاء ١/٢٦٣.

(٢) المشكل ١/٢٩٦.

(٣) البحر ٤/٢٤١.

(٤) الكشف ٢/٥٧.

(٥) البحر ٤/٢٤١.

(٦) الكشف ٢/٥٧.

(٧) عبارة الكشف: «بين بعض المعدود وبعضه».

- الأنعام -

وبإباحتها لهم، فاعترض بالاحتجاج على مَنْ حرّمها، والاحتجاج على مَنْ حرّمها تأكيداً وتسديداً للتحليل، والاعتراضات في الكلام لا تُساق إلا للتوكيد.

وقرأ ابن عامر^(١) «إلا أن تكون ميتة» بالتأنيث ورفع ميتة يعني: إلا أن يوجد ميتة، فتكون تامة عنده، ويجوز أن تكون الناقصة والخبر محذوف تقديره: إلا أن يكون هناك ميتة، وقد تقدّم أن هذا منقول عن الأخفش في قوله مثل ذلك «وإن يكن ميتة»^(٢). وقال أبو البقاء^(٣): «ويقرأ برفع «ميتة» على أن «تكون» تامة، وهو ضعيف لأن المعطوف منصوب». قلت: كيف يُضعف قراءة متواترة؟ وأما قوله «لأن المعطوف منصوب» فذلك غير لازم؛ لأن النصب على قراءة مَنْ رفع «ميتة» يكون نسقاً على محل «أن تكون» الواقعة مستثناةً تقديره: إلا أن يكون ميتة، وإلا دماً مسفوحاً، وإلا لحم خنزير. وقال مكي^(٤) ابن أبي طالب «وقرأ أبو جعفر «إلا أن تكون» بالتاء، ميتة بالرفع»، ثم قال: «وكان يلزم أبا جعفر أن يقرأ «أودم» بالرفع وكذلك ما بعده». قلت: هذه هي قراءة ابن عامر نسبها لأبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني شيخ نافع وهو محتمل، وقوله «كان يلزمه» إلى آخره هو معنى ما ضَعَف به أبو البقاء هذه القراءة، وقد تقدّم جواب ذلك، واتفق أن ابن عامر يقرأ «وإن تكن ميتة» بالتأنيث والرفع وهنا كذلك.

وقرأ ابن كثير وحزمة «تكون» بالتأنيث، «ميتة» بالنصب على أن اسم «تكون» مضمرة عائدة على مؤنث أي: إلا أن يكون المأكول، ويجوز أن يعود الضمير من «تكون» على «محرمًا»، وإنما أنت الفعل لتأنيث الخبر كقوله «ثم

(١) انظر: السبعة ٢٧٢؛ الكشف ٤٥٦/١؛ الحجة ٢٧٦؛ النشر ٢٥٧/٢؛ البحر

٢٤١/٤.

(٢) الآية ١٣٩ من الأنعام.

(٣) الإملاء ٢٦٤/١.

(٤) المشكل ٢٩٦/١.

- الأنعام -

لم تكن فنتهم إلا أن»^(١) بنصب «فنتهم» وتأنيث «تكن». وقرأ الباقون «يكون» بالتذكير، «ميتة» نصباً، واسم «يكون» يعود على قوله «مُحَرَّمًا» أي: إلا أن يكون ذلك المحرَّم. وقدَّره أبو البقاء^(٢) ومكي^(٣) وغيرهما: «إلا أن يكون المأكول» أو «ذلك ميتة».

قوله: «أودمًا» «دمًا» على قراءة العامة معطوفٌ على خبر «يكون» وهو «ميتة»، وعلى قراءة ابن عامر وأبي جعفر معطوفٌ على المستثنى وهو «أن يكون» وقد تقدم تحرير ذلك. ومسفوحاً صفة لـ «دمًا». والسَّفْحُ: الصَّبُّ. وقيل: السَّيْلَان وهو قريب من الأول، وسفح يُستعمل قاصراً ومتعدياً يقال: سَفَحَ زيدٌ دمه ودمه أي: أهرقه وسفح هو، إلا أن الفرق بينهما وقع باختلاف المصدر ففي المتعدي يقال: سَفَحَ، وفي اللازم يقال سَفُوح، ومن التعدي قوله تعالى: «أودمًا مسفوحًا» فإن اسم المفعول التام لا يُبنى إلا من متعديٍّ، ومن اللزوم ما أنشده أبو عبيدة^(٤) لكثير عزة^(٥):

٢١٠٧- أقول ودمعي واكف عند رسمها

عليك سلامُ الله والدمعُ يَسْفَحُ

قوله: «أوفسقا» فيه ثلاثة أوجه أحدها: أنه عطف على خبر يكون أيضاً أي: إلا أن يكون فسقا. و«أهل» في محل نصب لأنه صفة له كأنه قيل: أوفسقا مهلاً به لغير الله، جعل العين المحرمة نفسَ الفسق مبالغة، أو على حذف مضاف ويُفسره ما تقدّم من قوله: / «ولا تأكلوا مما لم يُذكر اسم الله عليه [٣٦١/ب] وإنه لفسق»^(٦). الثاني: أنه منصوب عطفاً على محل المستثنى أي: إلا أن

(١) الآية ٢٣ من الأنعام.

(٢) الإملاء ١/٢٦٣.

(٣) المشكل ١/٢٩٦.

(٤) لم يرد في «مجاز القرآن».

(٥) ديوانه ٤٦٣؛ وتفسير الفخر الرازي ١٣/٢٢٢.

(٦) الآية ١٢١ من الأنعام.

- الأنعام -

يكون ميتة أو إلا فسقاً. وقوله «فإنه رجسٌ» اعتراض بين المتعاطفين. والثالث: أن يكون مفعولاً من أجله، والعامل فيه قوله «أهلاً» مقدّم عليه، ويكون قد فصل بين حرف العطف وهو «أو» وبين المعطوف وهو الجملة من قوله «أهلاً» بهذا المفعول من أجله، ونظيره في تقديم المفعول له على عامله قوله^(١):

٢١٠٨- طَرِبْتُ وما شوقاً إلى البيض أطربُ

ولا لِعِباً مني وذو الشيب يلعبُ

و «أهلاً» على هذا الإعراب عَطْفٌ على «يكون»، والضمير في «به» عائد على ما عاد عليه الضمير المستتر في «يكون»، وقد تقدّم تحقيقه، قاله الزمخشري^(٢). إلا أن الشيخ^(٣) تَعَقَّب عليه ذلك فقال: «وهذا إعرابٌ متكلّف جداً وتركيب على هذا الإعراب خارج عن الفصاحة وغيرُ جائزٍ على قراءة مَنْ قرأ «إلا أن يكون ميتةً» بالرفع، فيبقى الضمير في «به» ليس له ما يعود عليه، ولا يجوز أن يُتكلّف محذوفٌ حتى يعود الضمير عليه، فيكون التقدير: أو شيء أهلاً لغير الله به؛ لأنّ مثل هذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر». قلت: يعني بذلك أنه لا يُحذف الموصوف والصفة جملة إلا إذا كان في الكلام «مِنْ» التبعيضية كقولهم: «منا ظعنٌ ومنا أقام» أي: منا فريق ظعن ومنا فريق أقام، فإن لم يكن فيه «مِنْ» كان ضرورة كقوله^(٤):

(١) تقدم برقم ٣٣٩.

(٢) الكشاف ٥٨/٢.

(٣) البحر ٢٤٣/٣.

(٤) لم أهدت إلى قائله وقبله:

مالك عندي غيرُ سهمٍ وحَجَرٍ

وغيرُ كَبْداءٍ شديدةِ الوترِ

وهو في المقتضب ١٣٩/٢؛ والخصائص ٣٦٧/٢؛ والمحاسب ٢٢٧/٢؛ والإنصاف

١١٥؛ وابن يعيش ٥٩/٣؛ والهمع ١٢٠/٢؛ والدرر ١٥٢/٢. والكبداء: القوس.

٢١٠٩- تَرْمِي بِكَفْيِي كَانٍ مِنْ أَرْمِي الْبَشَرِ

أي: بكفِّي رجل، وهذا رأي بعضهم، وأما غيره فيقول: متى دل دليل على الموصوف حذف مطلقاً، فقد يجوز أن يرى الزمخشري هذا الرأي.

وقوله: «فإنه» الهاء فيها خلاف، والظاهر عَوْدُهَا عَلَى «لحم» المضاف لخنزير. وقال ابن حزم^(١): «إنها تعود على خنزير لأنه أقرب مذكور» ورجح الأول بأن اللحم هو المحدث عنه، والخنزير جاء بعرضية الإضافة إليه، ألا ترى أنك إذا قلت: «رأيت غلام زيد فأكرمته» أن الهاء تعود على الغلام لأنه المحدث عنه المقصود بالإخبار عنه، لا على زيد؛ لأنه غير مقصود. ورجح الثاني بأن التحريم المضاف للخنزير ليس مختصاً بلحمه بل شحمه وشعره وعظمه وظلفه كذلك، فإذا أعدنا الضمير على خنزير كان وافياً بهذا المقصود، وإذا أعدنا على «لحم» لم يكن في الآية تعرضٌ لتحريم ما عدا اللحم مما ذكر. وقد أجب عنه بأنه إنما ذُكِرَ اللحم دون غيره، وإن كان غيره مقصوداً بالتحريم؛ لأنه أهم ما فيه وأكثر ما يُقصد منه اللحم، كما ذلك في غيره من الحيوانات، وعلى هذا فلا مفهوم لتخصيص اللحم بالذكر، ولو سلم فإنه يكون من باب مفهوم اللقب وهو ضعيف جداً. وقوله «فإنه رجس»؛ إما على المبالغة بأن جعل نفس الرجس، أو على حذف مضاف وله نظائر.

آ. (١٤٦) قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا﴾: متعلق بحرماننا، وهو يفيد الاختصاص عند بعضهم كالزمخشري^(٢) والرازي^(٣)، وقد صرح به الرازي هنا أعني تقديم المعمول على عامله.

(١) علي بن أحمد الأندلسي الظاهري له: الفصل؛ المحلى، جمهرة الأنساب، توفي سنة ٤٥٦. انظر: الأعلام ٥/٥٩.

(٢) الكشف في هذا الموضع لم يذكر شيئاً من ذلك.

(٣) تفسير الفخر الرازي ١٣/٢٢٣.

- الأنعام -

وفي «الظفر» لغات خمس، أعلاها: ظُفْر وهي قراءة العامة، وظُفْر بسكون العين وهي تخفيف المضمومها، وبها قرأ^(١) الحسن في رواية أبي بن كعب والأعرج، وظْفِر بكسر الظاء والفاء، ونسبها الواحدي لأبي السَّمَال قراءةً، وظْفَر بكسر الظاء وسكون الفاء وهي تخفيف المكسورها، ونسبها الناس للحسن أيضاً قراءةً، واللغة الخامسة أظفور ولم يُقرأ بها فيما علمت، وأنشدوا على ذلك قول الشاعر^(٢):

٢١١٠- ما بين لُقْمَيْهَا الأولى إذا انحدَرَتْ

وبين أخرى تليها قَيْدُ أظْفُورِ

وجمع الثلاثي أظفار، وجمع أظفور أظافير وهو القياس، وأظافر من غير مدّ وليس بقياس، وهذا كقوله^(٣):

٢١١١- ... العينين والعواورِ

وقد تقدّم تحقيق ذلك في قوله مفاتيح الغيب^(٤).

قوله: «ومن البقر» فيه وجهان أحدهما: أنه معطوف على «كل ذي» فتعلق «مِنْ» بحرْمْنَا الأولى لا الثانية، وإنما جيء بالجملة الثانية مفسرة لما أبهم في «من» التبعيضية من المحرم فقال: «حَرْمْنَا عليهم شحومهما» والثاني: أن يتعلق بحرْمْنَا المتأخرة والتقدير: / وحرْمْنَا على الذين هادوا من البقر والغنم [٣٦٢/١]

(١) البحر ٢٤٤/٤.

(٢) لم أهند إلى قائله، وهو في اللسان ظفر، وفيه «قيس» بدلاً من «قيد».

(٣) تمامه:

حتى عظامي وأراه نائري وكَحَلَّ العينين والعواورِ
والمشهور: وبالعواورِ وهو لجنْدل بن المثنى. الكتاب ٣٧٤/٢؛ والخصائص ١٩٥/١؛
والمحاسب ١٠٧/١؛ وابن يعيش ٧٠/٥؛ واللسان: عور؛ والتصريح ٢٦٩/٢.
نائري: قاتلي. والشاهد حذف الياء، والأصل عواوير.

(٤) الآية ٥٩ من الأنعام.

- الأنعام -

شحومهما، فلا يجب هنا تقديم المجرور بها على الفعل، بل يجوز تأخيره كما تقدم، ولكن لا يجوز تأخيره عن المنصوب بالفعل فيقال: حرّمنا عليهم شحومهما من البقر والغنم لثلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة. وقال أبو البقاء^(١): «ولا يجوز^(٢) أن يكون «من البقر» متعلقاً بـ «حرّمنا» الثانية». قال الشيخ^(٣): «وكانه توهم أن عود الضمير مانع من التعلق، إذ رتبة المجرور بـ من التأخير لكن عمّاداً؟ أما عن الفعل فمسلّم، وأما عن المفعول فغير مسلّم» يعني أنه إن أراد أن رتبة قوله «من البقر» التأخير عن شحومهما فيصير التقدير: حرّمنا عليهم شحومهما من البقر فغير مسلّم. ثم قال الشيخ: «وإن سلّمنا أن رتبته التأخير عن الفعل والمفعول فليس بممنوع بل يجوز ذلك كما جاز: «ضرب غلام المرأة أبوها» و«غلام المرأة ضرب أبوها»، وإن كانت رتبة المفعول التأخير، لكنه وجب هنا تقديمه لعود الضمير الذي في الفاعل الذي رتبته التقديم عليه فكيف بالمفعول الذي هو والمجرور في رتبة واحدة؟ أعني في كونهما فضلة فلا يُبالي فيهما بتقديم أيهما شئت على الآخر، قال الشاعر^(٤):

٢١١٢ - وقد ركّدت وسط السماء نجومها

فقدّم الظرف وجوباً لعود الضمير الذي اتصل بالفاعل على المجرور بالظرف». قلت: لقائل أن يقول لا نُسلّم أن أبا البقاء إنما منع ذلك لما ذكره حتى يُلزَم بما ألزمته بل قد يكون منعه لأمر معنوي.

والإضافة في قوله «شحومهما» تفيد الدلالة على تأكيد التخصيص والربط، إذ لو أتى في الكلام «من البقر والغنم حرّمنا عليهم الشحوم» لكان

(١) الإملاء ١/٢٦٤.

(٢) في مطبوعة الإملاء: «ويجوز».

(٣) البحر ٤/٢٤٤.

(٤) لم أهد إلى تمامه وقائله، وهو في البحر ٤/٢٤٤.

- الأنعام -

كافياً في الدلالة على أنه لا يُراد إلا شحومُ البقر والغنم، هذا كلام الشيخ^(١) وهو بَسْطُ ما قاله الزمخشري^(٢) فإنه قال: «ومن البقر والغنم حَرْمًا عليهم شحومهما كقولك: «مِنْ زِيدٍ أَخَذْتُ مَالَهُ» تريد بالإضافة زيادة الربط.

قوله: «إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظَهْرُهُمَا» «مَا» موصولة في محل نصب على الاستثناء المتصل من الشحوم أي: إنه لم يُحَرِّمِ الشحم المحمول على الظهر، ثم إن شئت جعلت هذا الموصول نعتاً لمحذوف أي: إلا الشحم الذي حملته ظهورهما، كذا قدره الشيخ^(٣)، وفيه نظر، لأنه هو قد نصَّ على أنه لا يُوصف بـ «مَا» الموصولة وإن كان يُوصف بالذي، وقد ردَّ هو على غيره بذلك في مثل هذا التقدير، وإن شئت جَعَلْتَهُ موصوفاً بشيء محذوف أي: إلا الذي حملته ظهورهما من الشحم، وهذا الجارُّ هو ووصف معنوي لا صناعي فإنه لو أظهر كذا لكان إعرابه حالاً.

وقوله «ظهورهما» يحتمل أن يكون من باب «فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا»^(٤) بالنسبة إلى ضمير البقر والغنم من غير نظر إلى جمعيتهما في المعنى، ويحتمل أن يكون جَمَعَ «الظهور» لأن المضاف إليه جمع في المعنى، فهو مثل «قَطَعْتَ رُؤُوسَ الْكَبْشِينَ» فالثنية في مثل هذا ممتنعة.

قوله: «أَوْ الْحَوَايَا» في موضعها من الإعراب ثلاثة أوجه، أحدها: - وهو قول الكسائي - أنها في موضع رفع عطفاً على «ظهورهما» أي: وإلا الذي حَمَلْتَهُ الحَوَايَا من الشحم فإنه أيضاً غير محرَّم، وهذا هو الظاهر. الثاني: أنها في محل نصب نسقاً على «شحومهما» أي: حَرْمًا عليهم الحَوَايَا

(١) البحر ٢٤٤/٤.

(٢) الكشاف ٥٨/٢.

(٣) البحر ٢٤٤/٤.

(٤) الآية ٤ من التحريم.

- الأنعام -

أيضاً أو ما اختلط بعظم فتكون الحوايا والمختلط مُحَرَّمَيْن، وسيأتي تفسيرهما، وإلى هذا ذهب جماعة قليلة، وتكون «أو» فيه كالتي في قوله تعالى: «ولا تُطْعُ منهم آثماً أو كفوراً» يُراد بها نفي ما يدخل عليه بطريق الانفراد كما تقول: «هؤلاء أهل أن يُعَصِّوا فاعص هذا أو هذا» فالمعنى: حَرَّمَ عليهم هذا وهذا. وقال الزمخشري^(١): «أو بمنزلتها في قولهم: «جالس الحسن أو ابن سيرين».

قال الشيخ^(٢): «وقال النحويون «أو» في هذا المثال للإباحة فيجوز له أن يجالسهما وأن يجالس أحدهما، والأحسن في الآية إذا قلنا إن «الحوايا» معطوف على «شحومهما» أن تكون «أو» / فيه للتفصيل فصل بها ما حَرَّمَ عليهم من البقر والغنم». قلت: هذه العبارة التي ذكرها الزمخشري سبقه إليها أبو إسحاق فإنه قال^(٣): «وقال قوم: حُرِّمَتْ عليهم الثُّوب^(٤) وأجِلَّ لهم ما حملت الظهور، وصارت الحوايا أو ما اختلط بعظم نسقاً على ما حَرَّمَ لا على الاستثناء، والمعنى على هذا القول: حُرِّمَتْ عليهم شحومهما أو الحوايا أو ما اختلط بعظم إلا ما حملت الظهور فإنه غير مُحَرَّم، وأدخلت «أو» على سبيل الإباحة كما قال تعالى «ولا تُطْعُ منهم آثماً أو كفوراً»^(٥)، والمعنى: كل هؤلاء أهل أن يُعَصِّوا فاعص هذا أو اعص هذا، و«أو» بليغة في هذا المعنى لأنك إذا قلت: «لا تُطْعُ زيداً وعمراً» فجاز أن تكون نَهَيْتَنِي عن طاعتهما معاً في حالة، فإذا أطعتُ زيداً على جدته لم أكن عاصياً، وإذا قلت: لا تُطْعُ زيداً أو عمراً أو خالداً فالمعنى: أن كل هؤلاء أهل أن لا يُطَاع فلا تُطْعُ واحداً منهم ولا تطع الجماعة، ومثله: جالس الحسن أو ابن سيرين أو الشعبي، فليس

(١) الكشاف ٥٨/٢.

(٢) البحر ٢٤٥/٤.

(٣) معاني القرآن ٣٣١/٢.

(٤) الثُّوب: جمع الثُّوب وهو شحم يغشى الكرش والأمعاء.

(٥) الآية ٢٤ من الإنسان.

- الأنعام -

المعنى: أني أمرك بمجالسة واحدٍ منهم، فإن جالستَ واحداً منهم فأنت مصيب، وإن جالستَ الجماعة فأنت مصيب. وأما قوله «فالأحسن أن تكون «أو» فيه للتفصيل» فقد سبقه إلى ذلك أبو البقاء فإنه قال^(١): و«أو» هنا بمعنى الواو لتفصيل مذاهبيهم أو لاختلاف أماكنها، وقد ذكرناه في قوله «كونوا هوداً أو نصارى»^(٢). وقال ابن عطية^(٣) ردّاً على هذا القول أعني كون الحوايا نسقاً على شحومهما: «وعلى هذا تدخل الحوايا في التحريم، وهذا قول لا يعضده لا اللفظ ولا المعنى بل يدفعانه» ولم يبيّن وجه الدفع فيهما. الثالث: أن «الحوايا» في محل نصب عطفاً على المستثنى وهو ما حملت ظهورهما كأنه قيل: إلا ما حملت الظهور أو إلا الحوايا أو إلا ما اختلط، نقله مكي^(٤)، وأبو البقاء^(٥) بدأ به ثم قال: «وقيل: هو معطوف على الشحوم». ونقل الواحدي عن الفراء^(٦) أنه قال: «يجوز أن يكون في موضع نصب بتقدير حذف المضاف على أن يريد أو شحوم الحوايا فيحذف الشحوم ويكتفي بالحوايا كما قال تعالى: «واسأل القرية»^(٧) يريد أهلها، وحكى ابن الأنباري عن أبي عبيد أنه قال: قلت للفراء: هو بمنزلة قول الشاعر^(٨):

٢١١٣- لا يَسْمَعُ المرءُ فيها ما يُؤنُّسُهُ

بالليل إلا نثيمَ البُومِ والضُّوعَا

فقال لي: نعم، يذهب إلى أن «الضوع» عطف على «النثيم»

(١) الإملاء ١/٢٦٤.

(٢) الآية ١٣٥ من البقرة.

(٣) المحرر ٦/١٧٣.

(٤) المشكل ١/٢٩٧.

(٥) الإملاء ١/٢٦٤.

(٦) معاني القرآن ١/٣٦٣.

(٧) الآية ٨٢ من يوسف.

(٨) البيت للأعشى وهو في ديوانه ١٣٩. والضوع: طائر أسود، والنثيم: صوته.

- الأنعنام -

ولم يعطف على «البوم»، كما عطف الحوايا على «ما» ولم تعطف على الظهور. قلت: فمقتضى ما حكاه ابن الأنباري أن تكون «الحوايا» عطفاً على «ما» المستثناة، وفي معنى ذلك قلنَّ بَيِّنٌ.

هذا ما يتعلق بأعرابها، وأما ما يتعلق بمدلولها فقليل: هي المباعر، وقيل: المصارين والأمعاء، وقيل: كل ما تحويه البطن فاجتمع واستدار، وقيل: هي الدوارة التي في بطن الشاة. واختلفَ في مفرد «الحوايا» فقليل: حاوية كضاربة وقيل: حَوِيَّة كطريفة وقيل: حاوياء كقاصعاء^(١). وقد جُوزَ الفارسي أن يكون جمعاً لكل واحد من الثلاثة يعني أنه صالح لذلك. وقال ابن الأعرابي: هي الحَوِيَّة والحاوية ولم يذكر الحاوياء. وذكر ابن السكيت^(٢) الثلاثة فقال «يقال: حاوية وحوايا مثل زاوية وزوايا، وراوية وروايا» ومنهم من يقول حَوِيَّة وحوايا مثل الحَوِيَّة التي توضع على ظهر البعير ويُركب فوقها، ومنهم من يقول لواحدتها «حاوياء» وأنشد قول جرير^(٣):

٢١١٤- تَضْفُو الخَنَائِصُ وَالغُولُ الَّتِي أَكَلْتُ

فِي حَاوِيَاءِ رُدُومِ اللَّيْلِ مِجْعَارِ

وأنشد أبو بكر ابن الأنباري^(٤):

٢١١٥- كَأَنَّ نَقِيْقَ الحَبِّ فِي حَاوِيَاءِهِ

فحِيْحُ الأَفَاعِي أَوْ نَقِيْقُ العَقَارِبِ

فإن كان مفردها حاوية فوزنُها فواعل كضاربة وضوارب ونظيرها في

(١) القاصعاء: جحر للربوع.

(٢) لم يرد هذا النص في كتابه «إصلاح المنطق».

(٣) ديوانه ٣١٣؛ واللسان: حوي. والرودم: الضروط، المجعار: السلوح، والخنائص:

صغار الخنازير. تضفُو: تصيح وتصوت.

(٤) لم أهد إلى قائله وهو في شرح شواهد الشافية ٤٤٣.

- الأنعام -

المعتل: زاوية وزوايا وراوية وروايا، والأصل حواوي كضوارب فقلبت الواو التي هي عين الكلمة همزة لأنها تالي حرفي لين اكتنفا مدة مفاعل، فاستثقلت همزة مكسورة فقلبت ياءً فاستثقلت الكسرة على الياء فجعلت فتحة، فتحرك حرف العلة وهو الياء التي هي لام الكلمة بعد فتحة فقلبت ألفاً فصارت حوايا، وإن شئت قلت: قُلبت الواو همزة مفتوحة فتحرّكت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، فصارت همزة مفتوحة بين الفين يشبهانها فقلبت الهمزة ياء، وقد تقدّم تحقيقُ هذا في قوله «نغفرُ لكم خطاياكم»^(١) / واختلافُ أهل [٣٦٣/أ] التصريف في ذلك، وكذلك إذا قلنا مفردها «حواياء» كان وزنها فواعل أيضاً كقاصعاء^(٢) وقواصع وراهطاء^(٣) ورواهط، والأصل حواوي أيضاً ففعل به ما فعل فيما قبله، وإن قلنا إن مفردها حويّة فوزنها فعائل كطرائف، والأصل حوائي فقلبت الهمزة ياءً مفتوحة، وقلبت الياء التي هي لام ألفاً فصار اللفظ «حوايا» أيضاً فاللفظُ متحد والعمل مختلف.

وقوله «أو ما اختلط بعظم» فيه ما تقدّم في حوايا، ورأى الفراء^(٤) فيه أنه منصوبٌ نسقاً على «ما» المستثناة في قوله «إلا ما حملت ظهورهما» والمراد به الألية وقيل: هو كلُّ شحمٍ في الجنب والعين والأذن والقوائم.

قوله: «ذلك جزيناهم» فيه أوجهٌ أحدها: أنه خبر مبتدأ محذوف أي: الأمر ذلك، قاله الحوفي ومكي^(٥) وأبو البقاء^(٦). الثاني: أنه مبتدأ، والخبر ما بعده، والعائد محذوف، أي: ذلك جزيناهموه، قاله أبو البقاء^(٧) وفيه

(١) الآية ٥٨ من البقرة.

(٢) القاصعاء: جحر لليربوع.

(٣) الراهطاء: جحر لليربوع.

(٤) معاني القرآن ١/٣٦٣.

(٥) المشكل ١/٢٩٨.

(٦) الإملاء ١/٢٦٤.

(٧) الإملاء ١/٢٦٤.

- الأنعام -

ضعف، من حيث إنه حَذَفَ العائد المنصوب وقد تقدّم ما في ذلك في المائدة عند قوله «أفحكّم الجاهلية ييغون»^(١)، وأيضاً فقدّر العائد متصلاً، وينبغي أن لا يُقدَّر إلا منفصلاً ولكنه يشكّل حَذْفُهُ وقد تقدم تحقيقه أول البقرة. وقال ابن عطية^(٢): «ذلك في موضع رفع» ولم يبيّن على أي الوجهين المتقدمين وينبغي أن يُحمَل على الأول لضعف الثاني. الثالث: أنه منصوب على المصدر، وهو ظاهر كلام الزمخشري^(٣) فإنه قال: «ذلك الجزاء جزيناهم وهو تحريم الطيبات». إلا أن هذا قد ينخدش بما نقله ابن مالك وهو أن المصدر إذا أُشير إليه وَجِبَ أن يُتبع بـ «ذلك» المصدر فيقال: «ضربت ذلك الضرب» و«قمت هذا القيام» ولو قلت: «ضربت زيدا ذلك» و«قمت هذا» لم يَجُزْ، ذكر ذلك في الرد على من أجاب عن قول المتنبي^(٤):

٢١١٦- هذي بَرَزَتْ فَهَجَتْ رسيسا ثم انصرفت وما شقيت نسيسا

فإنهم لَحَنُوا المتنبي من حيث إنه حذف حرف النداء من اسم الإشارة إذ الأصل: يا هذي، فأجابوا عنه بأننا لا نَسَلُّمُ أن «هذي» منادى بل إشارة إلى المصدر كأنه قال: بَرَزَتْ هذي البرزة. فردّ ابن مالك هذا الجواب بأنه لا يَنْتَصِبُ اسم الإشارة مشاراً به إلى المصدر إلا وهو متبوع بالمصدر. وإذا سَلِّمُ هذا فيكون ظاهر قول الزمخشري^(٥) «إنه منصوب على المصدر» مردوداً بما رُدَّ به الجواب عن بيت أبي الطيب، إلا أن رَدَّ ابن مالك ليس بصحيح لورود اسم الإشارة مشاراً به إلى المصدر غير متبوع به، قال الشاعر^(٦):

(١) الآية ٥٠.

(٢) المحرر ١٧٣/٦.

(٣) الكشاف ٥٨/٢.

(٤) تقدم برقم ٥٨٥.

(٥) الكشاف ٥٨/٢.

(٦) لم أمتد إلى قائله، وهو في المعنى ٨١٤؛ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣١٩/١.

٢١١٧- يا عمرُو إنك قد ملَّت صحابتي

وصحابتيك إخال ذاك قليل

قال النحويون: «ذاك» إشارة إلى مصدر «خال» المؤكَّد له، وقد أنشده

هو على ذلك.

الرابع: أنه منصوب على أنه مفعول ثانٍ قُدِّم على عامله لأنَّ «جزئى»

يتعدَّى لاثنين، والتقدير: جَزَيْناهم ذلك التحريم. وقال أبو البقاء^(١) ومكي^(٢):

إنه في موضع نصب بجزئناهم، ولم يُبَيَّن على أي وجه انتصب: هل على

المفعول الثاني أو المصدر؟

وقوله «لصادقون» معموِّله محذوفٌ أي: لصادقون في إتمام جزائهم في

الآخرة إذ هو تعريضٌ بكذبهم حيث قالوا: نحن مُقتدون في تحريم هذه

الأشياء بإسرائيل والمعنى: لصادقون في إخبارنا عنهم ذلك، ولا يقدر له

معمولٌ أي: من شأننا الصدق. والضمير في «كذبوك» الظاهر عوِّده على اليهود

لأنهم أقرب مذكور. وقيل: يعود على المشركين لتقدُّم الكلام معهم في قوله

«نَبَّؤني بعلم»^(٣) و«أم كنتم شهداء»^(٤).

آ. (١٤٧) وقوله تعالى: ﴿ذو رحمة﴾: جيء بهذه الجملة اسمية

وبقوله «ولا يُردُّ بأسه» فعليةً تنبيهاً على مبالغة سعة الرحمة، لأن الاسمية أدلُّ

على الثبوت والتوكيد من الفعلية. وقوله: «عن القوم المجرمين» يحتمل أن

يكون مِنْ وَضَع الظاهر موضع المضمرة تنبيهاً على التسجيل عليهم بذلك،

والأصل: ولا يُردُّ بأسه عنكم. وقال أبو البقاء^(٥): «فإن كذبوك» شرط، جوابه

(١) الإملاء ١/٢٦٤.

(٢) المشكل ١/٢٩٨.

(٣) الآية ١٤٣ من الأنعام.

(٤) الآية ١٤٤ من الأنعام.

(٥) الإملاء ١/٢٦٤.

- الأنعام -

«فقل ربكم ذورحمة واسعة» والتقدير: فقل يصفح عنكم بتأخير العقوبة» وهذا تفسير معنى لا إعراب.

أ. (١٤٨) وقوله تعالى: ﴿وَلَا آبَاؤُنَا﴾: عطف على الضمير

[ب/٣٦٣] المرفوع المتصل / ولم يأت هنا بتأكيد بضمير رفع منفصل ولا فاصل بين المتعاطفين اكتفاءً بوجود «لا» الزائدة للتأكيد فاصلة بين حرف العطف والمعطوف، وهذا هو على قواعد البصريين^(١). وأمّا الكوفيون فلا يشترطون شيئاً من ذلك وقد تقدّم إتيان هذه المسألة.

وفي هذه الآية لم يُؤكّد الضمير وفي آية النحل أكد فقال تعالى: «ما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا»^(٢)، وهناك أيضاً قال «من دونه» مرتين وهنا قالها مرة واحدة فقال الشيخ^(٣): «لأنّ لفظ العبادة يصحّ أن ينسب إلى أفراد الله بها، وهذا ليس بمستنكر، بل المستنكر عبادة غير الله أو شيء مع الله فناسب هنا ذكر «من دونه» مع العبادة، وأمّا لفظ «ما أشركنا» فالإشراك يدلّ على إثبات شريك فلا يتركّب مع هذا الفعل لفظ «من دونه» لو كان التركيب في غير القرآن «ما أشركنا من دونه» لم يصحّ المعنى، وأمّا «من دونه» الثانية فالإشراك يدلّ على تحريم أشياء وتحليل أشياء فلم يَحْتَجْ إلى لفظ «من دونه» وأمّا لفظ العبادة فلا يدلّ على تحريم شيء كما يدلّ عليه لفظ «أشرك» فقيّد بقوله «من دونه»، ولمّا حذف «من دونه» هنا ناسب أن يحذف «نحن» ليطرّد التركيب في التخفيف. قلت: وفي هذا الكلام نظر لا يخفى. وقوله «من شيء»: «من» زائدة في المفعول أي: ما حرّمنا شيئاً، و«من دونه» متعلق بحرّمنا أي: ما حرّمنا من غير إذنه لنا في ذلك. و«كذلك» نعت لمصدر محذوف

(١) انظر: الإنصاف ٢/٤٧٤.

(٢) الآية ٣٥ من النحل.

(٣) البحر ٤/٢٤٦.

- الأنعام -

أي: مثل التكذيب المشار إليه في قوله «فإن كَذَّبوك». وقرىء^(١) «كَذَّب» بالتخفيف.

وقوله: «حتى ذاقوا» جاء به لامتداد التكذيب أو الكذب، وقوله «مِنْ علم»: يحتمل أن يكون مبتدأ و«عندكم» خبر مقدم، وأن يكون فاعلاً بالظرف لاعتماده على الاستفهام، و«مِنْ» زائدة على كلا التقديرين. وقرأ النخعي^(٢) وابن وثاب «إن يتبعون» بياء الغيبة، قال ابن عطية^(٣): «وهذه قراءة شاذة يُضَعِّفُهَا قوله «وإن أنتم إلا تخرصون» يعني أنه أتى بعدها بالخطاب فَبَعَدَتْ الغيبة. وقد يُجاب عنه بأن ذلك من باب الالتفات.

آ. (١٤٩) وقوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ﴾: بين «قل» وبين^(٤) «فله» شيء محذوف، فقدّره الزمخشري^(٥) شرطاً جوابه: فله. قال: «فإن كان الأمر كما زعمتم مِنْ كونكم على مشيئة الله فله الحجة». وقدّره غيره جملة اسمية والتقدير: قل أنتم لأحجة لكم على ما ادّعيتم فله الحجة البالغة عليكم.

آ. (١٥٠) قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شَهَادَتَكُمْ﴾: «هلم» هنا اسم فعل بمعنى أحضروا، و«شهادتكم» مفعول به، فإن اسم الفعل يعمل عملَ مُسَمَّاه من تَعَدَّى ولُزوم. واعلم أن «هلم» فيها لغتان لغةً الحجازيين ولغة التميميين: فأما لغة الحجاز فإنها فيها بصيغة واحدة سواء أُسْنِدَتْ لمفرد أم مثني أم مجموع أم مؤنث نحو: هلم يا زيد يا زيدان يا زيدون يا هند يا هندان يا هندات، وهي على هذه اللغة عند النحاة اسم فعل لعدم تغيُّرها، والتزمت

(١) البحر ٢٤٧/٤ من دون نسبة.

(٢) البحر ٢٤٧/٤.

(٣) المحرر ١٧٦/٦.

(٤) لا وجه لتكراره «بين» هنا.

(٥) الكشاف ٥٩/٢.

- الأنعام -

العرب فَتَحَ الميم على هذه اللغة وهي حركة بناء بُنيت على الفتح تخفيفاً، وأما لغة تميم وقد نسبها الليث إلى بني سعد فتلحقها الضمائر كما تَلْحَق سائر الأفعال فيقال: هَلُمَّا هَلُمَّوا هَلُمَّي هَلُمَّن. وقال الفراء^(١): «يقال هَلُمَّين يا نسوة» وهي على هذه اللغة فعل صريح لا يتصرف. هذا قول الجمهور، وقد خالف بعضهم في فعليتها على هذه اللغة وليس بشيء، والتزمت العرب أيضاً فيها على لغة تميم فَتَحَ الميم إذا كانت مسندةً لضمير الواحد المذكور، ولم يُجيزوا فيها ما أجازوا في ردِّ وشدِّ من الضم والكسر.

واختلف النحويون فيها: هل هي بسيطة أو مركبة؟ ثم القائلون بتركيبها اختلفوا فيما رُكِّبَت منه: فجمهور البصريين على أنها مركبة من «ها» التي للتنبيه، ومن «المم» أمراً مِنْ لَمْ يَلَمْ، فلما رُكِّبَتا حُذِفَت ألف «ها» لكثرة الاستعمال، وسقطت همزة الوصل للاستغناء عنها بحركة الميم المنقولة إليها، لأجل الإدغام، وأدغمت الميم في الميم، وُبُنيت على الفتح فقيل: بل نُقلت حركة الميم للام فسقطت الهمزة للاستغناء عنها فلما جيء بـ «ها» التي للتنبيه التقى ساكنان: ألف ها واللام مِنْ لَمْ» لأنها ساكنة تقديراً، ولم يَعتدوا بهذه الحركة لأنَّ حركة النقل عارضة، فحذفت ألف «ها» لالتقاء الساكنين تقديراً.

وقيل: بل حذفت ألف «ها» لالتقاء الساكنين، وذلك أنه لَمَّا جيء بهامع الميم سَقَطَت همزة الوصل في الدرج فالتقى ساكنان: ألف «ها» ولام «المم» / فحُذِفَت ألف «ها» فبقي هَلُمَّم، فَنُقِلَت حركة الميم إلى اللام وأدغمت. وذهب بعضهم إلى أنها مركبة من «ها» التي للتنبيه أيضاً ومن «لَمْ» أمراً مِنْ لَمْ الله شَعْنُهُ» أي جمعه، والمعنى عليه في هلم، لأنه بمعنى: اجمع نفسك إلينا، فحُذِفَت ألف «ها» لكثرة الاستعمال، وهذا سهلٌ جداً، إذ ليس فيه إلا عملٌ واحد هو حَذْفُ

[١/٣٦٤]

(١) لم يرد هذا القول في كتابه معاني القرآن.

- الأنعام -

ألف «ها» وهو مذهب الخليل وسيبويه^(١). وذهب الفراء^(٢) إلى أنها مركبة من هل التي للزجر ومن أمّ أمراً من الأُمّ وهو القصد، وليس فيه إلا عمل واحد وهو نقل حركة الهمزة إلى لام هل. وقد رُدَّ كل واحد من هذه المذاهب بما يطول الكتاب بذكره من غير فائدة. و«هَلُمَّ» تكون متعدية بمعنى أَحْضِرْ، ولازمة بمعنى أَقْبِلْ، فَمَنْ جَعَلَهَا متعدية أخذها من اللَّمَّ وهو الجمع، وَمَنْ جَعَلَهَا قاصرة أخذها من اللَّمَم وهو الدنو والقرب.

آ. (١٥١) قوله تعالى: ﴿أَتْلُ مَا حَرَّمَ﴾: في «ما» هذه ثلاثة أوجه أظهرها: أنها موصولة بمعنى الذي والعائد محذوف أي: الذي حَرَّمَهُ، والموصول في محل نصب مفعولاً به. والثاني: أن تكون مصدرية أي: أتل تحريم ربكم، ونفس التحريم لا يُتَلَى وإنما هو مصدرٌ واقع موقع المفعول به أي: أتلُ مُحَرَّم ربكم الذي حَرَّمَهُ هو. والثالث: أنها استفهامية في محل نصب بحرّم بعدها، وهي مُعَلِّقَةٌ لِأَتْلُ والتقدير: أتل أي شيء حَرَّمَ ربكم، وهذا ضعيف لأنه لا تُعَلَّقُ إلا أفعالُ القلوب وما حُمِلَ عليها. وأما «عليكم» ففيه وجهان أحدهما: أنه متعلق بِحَرَّمَ، وهذا اختيار البصريين. والثاني: أنه متعلق بِأَتْلُ وهو اختيار الكوفيين يعني أن المسألة من باب الإعمال^(٣)، وقد عرفت أن اختيار البصريين إعمالُ الثاني، واختيار الكوفيين إعمالُ الأول.

قوله: «أَنْ لَا تُشْرِكُوا» فيه أوجه أحدها: أَنْ «أَنْ» تفسيرية لأنه تَقَدَّمَهَا ما هو بمعنى القول لا حروفه و«لا» هي ناهية و«تُشْرِكُوا» مجزومٌ بها، وهذا وجهٌ ظاهر، وهو اختيار الفراء^(٤) قال: «ويجوزُ أن يكون مجزوماً بـ «لا» على

(١) انظر: الكتاب ١٥٨/٢، ١٦٠/٢.

(٢) لم يرد هذا القول في كتابه «معاني القرآن».

(٣) أي التنازع.

(٤) معاني القرآن ٣٦٤/١.

- الأنعام -

النهي كقولك: أمرتك أن لا تذهب إلى زيد بالنصب والجزم. ثم قال: والجزم في هذه الآية أحب إليّ كقوله تعالى: «أوفوا المكيال والميزان»^(١) قلت: يعني فعطف هذه الجملة الأمرية يُقوِّي أن ما قبلها نهي ليتناسب طرفا الكلام، وهو اختيار الزمخشري أيضاً فإنه قال^(٢): «وأن في «أن لا تشركوا» مفسرة و«لا» للنهي» ثم قال بعد كلام: «فإن قلت: إذا جعلت «أن» مفسرة لفعل التلاوة وهو معلق بما حرم ربكم وجب أن يكون ما بعده منهياً عنه مُحَرِّماً كله كالشرك وما بعده مما دخل عليه حرف النهي فما تصنع بالأوامر؟ قلت: لَمَّا وَرَدَتْ هذه الأوامر مع النواهي، وتقدمهن جميعاً فعل التحريم، واشتركن في الدخول تحت حكمه علم أن التحريم راجع إلى أضدادها وهي الإساءة إلى الوالدين، وبخس الكيل والميزان، وترك العدل في القول، ونكث العهد».

قال الشيخ^(٣): «وكون هذه الأشياء اشتركت في الدخول تحت حكم التحريم، وكون التحريم راجعاً إلى أضداد الأوامر بعيداً جداً وإلغاز في التعامي ولا ضرورة تدعو إلى ذلك». قلت: ما استبعده ليس ببعيد وأين الإلغاز والتعمي من هذا الكلام حتى يرميه به. ثم قال الشيخ: «وأما عطف هذه الأوامر فيحتمل وجهين، أحدهما: أنها معطوفة لا على المناهي^(٤) قبلها فيلزم انسحاب التحريم عليها حيث كانت في حيز «أن» التفسيرية، بل هي معطوفة على قوله «تعالوا أتل ما حرم»، أمرهم أولاً بأمر يترتب عليه ذكر مناه، ثم أمرهم ثانياً بأوامر وهذا معنى واضح. والثاني: أن تكون الأوامر معطوفة على المناهي وداخلة تحت «أن» التفسيرية، ويصح ذلك على تقدير محذوف تكون «أن» مفسرة له وللمنطوق قبله الذي دل على حذفه، والتقدير: وما أمركم به فحذف

(١) الآية ٨٥ من هود.

(٢) الكشاف ٦١/٢.

(٣) البحر ٢٥٠/٤.

(٤) مطبوعة البحر: «معطوفة على المناهي» وهو تحريف.

- الأنعام -

وما أمركم به لدلالة ما حَرَّمَ عليه، لأن معنى ما حَرَّمَ ربكم: ما نهاكم ربكم عنه فالمعنى: تعالوا أتُّل ما نهاكم ربكم عنه وما أمركم به، وإذا كان التقدير هكذا صح أن تكون «أن» تفسيرية لفعل / النهي الدالُّ عليه التحريمُ وفعل الأمر [٣٦٤/ب] المحذوف، ألا ترى أنه يجوز أن تقول: «أمرتك أن لا تكرم جاهلاً وأكرم عالماً» إذ يجوز أن يُعطف الأمر على النهي والنهي على الأمر كما قال (١):

٢١١٨ - يقولون لانهلك أسي وتجمل

وهذا لا نعلم فيه خلافاً بخلاف الجمل المتباينة بالخبر والاستفهام والإنشاء فإن في جواز العطف فيها خلافاً انتهى.

الثاني: أن تكون «أن» ناصبةً للفعل بعدها، وهي وما في حيزها في محل نصب بدلاً من «ما حرم». الثالث: أنها الناصبة أيضاً وهي وما في حيزها بدل من العائد المحذوف إذ التقدير: ما حَرَّمه، وهو في المعنى كالذي قبله.

و«لا» على هذين الوجهين زائدة لثلا يفسد المعنى كزيادتها في قوله تعالى: «أن لا تسجد» (٢) و«لثلا يعلم» (٣). قال الشيخ (٤): «وهذا ضعيف لانحصار عموم المُحَرَّم في الإشراك، إذ ما بعده من الأمر ليس داخلاً في المُحَرَّم ولا ما بعد الأمر مما فيه لا يمكن ادعاء زيادة «لا» فيه لظهور أن «لا» فيه للنهي». ولما ذكر مكي (٥) كونها بدلاً من «ما حرم» لم ينبه على زيادة «لا» ولا بد منه. وقد منع الزمخشري (٦) أن تكون بدلاً من «ما حرم» فقال: «فإن قلت: هلا قلت

(١) من معلقة امرئ القيس. وصدده:

وقوفاً بها صحبي عليّ مطيهم

وهو في ديوانه ١٠.

(٢) الآية ١٢ من الأعراف: «قال ما منعك أن لا تسجد».

(٣) الآية ٢٩ من الحديد: «لثلا يعلم أهل الكتاب».

(٤) البحر ٢٥١/٤.

(٥) المشكل ٢٩٨/١.

(٦) الكشاف ٦١/٢.

- الأنعام -

هي التي تنصب الفعل وجعلت «أن لا تشركوا» بدلاً من «ما حرم». قلت: وجب أن يكون أن لا تشركوا ولا تقربوا ولا تقتلوا ولا تتبعوا السبل نواهي لانعطف الأوامر عليها، وهي قوله «بالوالدين إحساناً»؛ لأن التقدير: وأحسنوا بالوالدين إحساناً، وأوفوا وإذا قلمت فاعدلوا، وبعهد الله أوفوا. فإن قلت: فما تصنع بقوله «وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه»^(١) فيمن قرأ بالفتح، وإنما يستقيم عطفه على «أن لا تشركوا» إذا جعلت «أن» هي الناصبة حتى يكون المعنى: أتلى عليكم نفي الإشراك وأتلى عليكم أن هذا صراطي مستقيماً؟ قلت: أجعل قوله «وأن هذا صراطي مستقيماً» علةً للتابع بتقدير اللام كقوله «وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً»^(٢) بمعنى: ولأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه، والدليل عليه القراءة بالكسر كأنه قيل: واتبعوا صراطي لأنه مستقيم، أو: واتبعوا صراطي أنه مستقيم.

واعترض عليه الشيخ^(٣) بعد السؤال الأول وجوابه وهو «فإن قلت: هلاً قلت هي الناصبة» إلى: «وبعهد الله أوفوا» فقال: «لا يتعين أن تكون جميع الأوامر معطوفة على ما دخل عليه «لا» لأننا بيننا جواز عطف «وبالوالدين إحساناً» على «تعالوا» وما بعده معطوف عليه، ولا يكون قوله «وبالوالدين إحساناً» معطوفاً على أن لا تشركوا».

الرابع: أن تكون «أن» الناصبة وما في حيزها منصوبة على الإغراء بـ «عليكم»، ويكون الكلام الأول قد تم عند قوله «ربكم»، ثم ابتداء فقال: عليكم أن لا تشركوا، أي: الزموا نفي الإشراك وعدمه، وهذا - وإن كان ذكره

(١) في الآية ١٥٣.

(٢) الآية ١٨ من الجن.

(٣) البحر ٢٥١/٤.

- الأنعام -

جماعة كما نقله ابن الأنباري - ضعيف لتفكك التركيب عن ظاهره؛ ولأنه^(١) لا يتبادر إلى الذهن.

الخامس: أنها وما في حيزها في محل نصب أو جر على حذف لام العلة والتقدير: أتل ما حرم ربكم عليكم لثلاثاً تشركوا، وهذا منقول عن أبي إسحاق^(٢)، إلا أن بعضهم استبعده^(٣) من حيث إن ما بعده أمرٌ معطوف بالواو ومناه معطوفة بالواو أيضاً فلا يناسب أن يكون تبييناً لما حرم، أمّا الأمرُ فمِنْ حيث المعنى، وأمّا المناهي فمِنْ حيث العطف.

السادس: أن تكون هي وما بعدها في محل نصب بإضمار فعلٍ تقديره: أوصيكم أن لا تشركوا؛ لأن قوله «وبالوالدين إحساناً» محمول على أوصيكم بالوالدين إحساناً، وهو مذهب أبي إسحاق^(٤) أيضاً.

السابع: أن تكون «أن» وما في حيزها في موضع رفع على أنها خبر مبتدأ محذوف أي: المُحَرَّمُ أن لا تشركوا، أو المثلوُّ أن لا تشركوا، إلا أن التقدير بنحو المثلوِّ أحسن؛ لأنه لا يُحوج إلى زيادة «لا»، والتقدير بالمحرم أن لا تشركوا يحوج إلى زيادتها لثلاثاً يفسد المعنى.

الثامن: أنها في محل رفع أيضاً على الابتداء، والخبر الجارُّ قبله والتقدير: عليكم عَدَمُ الإِشْرَاكِ، ويكون الوقف على قوله «ربكم» كما تقدّم في وجه الإغراء، وهذا مذهب لأبي بكر بن الأنباري فإنه قال: «ويجوز أن يكون في موضع رفع بـ «على» كما تقول: عليكم الصيام والحج».

التاسع: أن يكون في موضع رفع بالفاعلية بالجارِّ قبلها، وهو ظاهر قول

(١) قوله «لأنه» غير واضح في الأصل.

(٢) معاني القرآن ٢/٣٣٤.

(٣) الذي استبعده هو صاحب البحر ٤/٢٥١.

(٤) معاني القرآن ٢/٣٣٤.

- الأنعام -

[١/٣٦٥] ابن الأنباري المتقدم، والتقدير: استقر / عليكم عدم الإشراك. وقد تحصّلت في محل «أن لا تشركوا» على ثلاثة أوجه، الرفع والنصب والجر، فالجر من وجه واحد وهو أن يكون على حذف حرف الجر على مذهب الخليل والكسائي، والرفع من ثلاثة أوجه، والنصب من ستة أوجه، فمجموع ذلك عشرة أوجه تقدّم تحريرها.

و«شيئاً» فيه وجهان أحدهما: أنه مفعول به. والثاني: أنه مصدر أي إشراكاً أي: شيئاً من الإشراك.

وقوله «وبالوالدين إحساناً» تقدم تحريره في البقرة^(١).

قوله: «مِنْ إِمْلَاقٍ» «مِنْ» سببية متعلقة بالفعل المنهية عنه أي: لا تقتلوا أولادكم لأجل الإملاق. والإملاق: الفقر في قول ابن عباس. وقيل: الجوع بلغة لخم، نقله مؤرج. وقيل: الإسراف، أَمَلَقَ أي: أسرف في نفقته، قاله محمد بن نعيم الترمذي^(٢). وقيل الإنفاق، أَمَلَقَ مَالَهُ أي أنفقته قاله المنذر ابن سعيد^(٣). والإملاق: الإفساد أيضاً قاله شمر^(٤)، قال: «وَأَمَلَقَ يَكُونُ قَاصِراً وَمَتَعِدياً، أَمَلَقَ الرَّجُلُ: إِذَا افْتَقَرَ فَهَذَا قَاصِرٌ، وَأَمَلَقَ مَا عِنْدَهُ الدَّهْرُ أَي: أَفْسَدَهُ» وأنشد النضر بن شميل على ذلك قول أوس بن حجر^(٥):

٢١١٩- وَلَمَّا زَايَتِ الْعُدْمَ قَيْدَ نَائِلِي وَأَمَلَقَ مَا عِنْدِي خَطُوبٌ تَنْبَلُّ
أَي: تَذْهَبُ بِالْمَالِ. تَنْبَلَّتْ بِمَا عِنْدِي: أَي ذَهَبَتْ بِهِ.

(١) الآية ٨٣.

(٢) لم أفق على ترجمته.

(٣) المنذر بن سعيد النفري الأندلسي، كان ظاهرياً حافظاً، له: الأحكام؛ تفسير القرآن، توفي بعد سنة ٣٥٥. انظر: طبقات المفسرين ٢/٣٣٦.

(٤) شمر بن حمدويه الهروي، أخذ عن الفراء والأصمعي، وله كتاب كبير في اللغة وغريب الحديث ولم تذكر وفاته. بغية الوعاة ٤/٢.

(٥) ديوانه ٩٤. تنبل: تأخذ الأنبل من مالي.

- الأنعام -

وفي هذه الآية الكريمة «نحن نرزقكم وإياهم»، فقدّم المخاطبين، وفي الإِسراء^(١) قَدَّمَ ضمير الأولاد عليهم فقال «نحن نرزقهم وإياكم» فقيل: للفتن في البلاغة. وأحسن منه أن يقال: الظاهر من قوله «من إِملاق» حصول الإِملاق للوالد لا توقُّعه وخشيته فَبُدِيَ أولاً بِالْعِدَّةِ برزق الآباء بشارَةً لهم بزوال ما هم فيه من الإِملاق، وأما في آية سبحان^(٢) فظاهرها أنهم مُوسرون وإنما يَخْشَوْنَ حصول الفقر ولذلك قال: خَشِيَةَ إِملاقٍ، وإنما يُخْشَى الأمور المتوقعة فَبُدِيَ فيها بضمان رزقهم فلا معنى لقتلكم إياهم، فهذه الآية تفيد النهي للآباء عن قتل الأولاد وإن كانوا متلبِّسين بالفقر، والأخرى عن قتلهم وإن كانوا مُوسرين، ولكن يخافون وقوع الفقر وإفادة معنى جديد أولى من ادِّعاء كون الآيتين بمعنى واحد للتأكيد.

قوله «ما ظهر منها وما بطن» في محل نصب بدلاً من الفواحش بدلَ اشتمال أي: لا تَقْرَبُوا ظاهرها وباطنها كقولك: ضربتُ زيداً ما ظهر منه وما بطن، ويجوز أن تكون «مَنْ» بدل البعض من الكل. و«منها» متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنه حالٌ من فاعل «ظهر». وحُذِفَ منها بعد قوله «بطن» لدلالة قوله «منها» في الأول عليه.

قوله «إلا بالحق» في محلِّ نصب على الحال من فاعل «تقتلوا» أي: لا تقتلوا إلا متلبِّسين بالحق، ويجوز أن يكون وصفاً لمصدر محذوف أي: إلا قَتلاً متلبِّساً بالحق، وهو أن يكون القتل للقصاص أو للردّة أو للزنا بشرطه كما جاء مبيناً في السنّة. وقوله: «ولا تقتلوا» هذا شبيهٌ بما هو من ذِكر الخاص بعد العام اعتناءً بشأنه؛ لأن الفواحش يندرج فيها قَتْلُ النفس، فجردّ منها هذا استفظاعاً له وتهويلاً، ولأنه قد استثنى منه في قوله «إلا بالحق» ولو لم يذكّر

(١) الآية ٣١.

(٢) وهي الإِسراء.

- الأنعام -

هذا الخاصّ لم يَصِحَّ الاستثناء من عموم الفواحش، لوقيل في غير القرآن: «لا تَقْرَبُوا الفواحشَ إلاّ بالحق» لم يكن شيئاً.

قوله «ذلکم وَصَّاکم» في محله قولان أحدهما: أنه مبتدأ، والخبر الجملة الفعلية بعده. والثاني: أنه في محل نصب بفعلٍ مقدرٍ من معنى الفعل المتأخر عنه، وتكون المسألة من باب الاشتغال، والتقدير: ألزمتكم أو كلّفكم ذلك، ويكون «وَصَّاکم به» مفسّراً لهذا العامل المقدر كقوله تعالى: «والظالمين أعدّ لهم عذاباً أليماً»^(١)، وناسب قوله هنا «لعلکم تعقلون» لأنّ العقل منأط التكليف والوصية بهذه الأشياء المذكورة.

آ ١٥٢ قوله تعالى: ﴿إلاّ بالتي هي أحسن﴾: استثناء مفرغ أي: لا تَقْرَبُوهُ إلاّ بالخصلة الحسنى، فيجوز أن يكون جالاً، وأن يكون نعت مصدر، وأتى بصيغة التفضيل تنبيهاً على أنه يتحرى في ذلك، ويفعل الأحسن ولا يكتفي بالحسن.

قوله: «حتى يبلغ» هذه غاية من حيث المعنى فإن المعنى: احفظوا ما له حتى يبلغ أشده ولو جعلناه غاية للفظ كان التقدير: لا تقربوه حتى يبلغ فاقربوه، وليس ذلك مراداً.

والأشدُّ: اختلف النحويون فيه على خمسة أقوال فقيل: هو جمع لا واحد له، وهو قول الفراء^(٢) فإنه قال: «الأشدُّ واحدٌ «شدّ» في القياس ولم أسمع لها بواحد»، وقيل: هو مفردٌ لاجمع، نقل ابن الأنباري عن بعض أهل اللغة ذلك، وأنه بمنزلة الأُنك^(٣)، ونقل الشيخ^(٤) عنه أن هذا الوجه

(١) الآية ٣١ من الإنسان.

(٢) لم يرد في كتابه معاني القرآن.

(٣) الأُنك: الرصاص أو خالصه.

(٤) البحر ٢٥٣/٤.

- الأنعام -

مختاره في آخرين، ثم قال: «وليس بمختار لفقدان أفْعَل في المفردات وَضِعاً»
وقيل: هو جمع «شِدَّة»، وفِعْلَة يجمع على أفْعَل كِنِعْمَة وأنعم، قاله أبو الهيثم
وقال: «وكان الهاء في الشدة والنعمة لم تكن في الحرف إذ كانت زائدة،
وكان الأصل نِعم وشِدَّة فجمعها على أفْعَل كما قالوا: رجل وأرجل وقدح وأقدح
وضرس وأضرس. وقيل: هو جمع شُد بضم الشين نقله ابن الأنباري عن
بعض البصريين قال: «كقولك: هوؤد، وهم أود». وقيل: هو جمع شَد بفتحها
وهو محتمل. والمراد هنا ببلوغ الأشد بلوغ الحُلْم في قول الأكثر لأنه مَطْنَةٌ
ذلك. وقيل: هو مبلغ الرجال من الحيلة والمعرفة. وقيل: هو أن يبلغ خمسة
عشر إلى ثلاثين. وقيل: أن يبلغ ثلاثة وثلاثين. وقيل: أربعين. وقيل: ستين،
وهذه لا تليق بهذه الآية، إنما تليق بقوله تعالى «حتى إذا بلغ أشده وبلغ
أربعين سنة»^(١). والأشدُّ: مشتق من الشِدَّة وهي القوة والجلادة، وأنشد الفراء^(٢):

٢١٢٠- قد ساد وهو فتى حتى إذا بلغت

أشده وعلا في الأمر واجتمعا

وقيل: أصله من الارتفاع، من شَدَّ النهار إذا ارتفع وعلا، قال عنترة^(٣):

٢١٢١- عهدي به شدَّ النهار كأنما خُصِبَ البنانُ ورأسه بالعِظْمِ

والكَيْل والميزان: هما الآلة التي يُكَال بها ويوزن، وأصل الكيل
المصدر ثم أطلق على الآلة. والميزان: مِفْعَال من الوَزَن لهذه الآلة كالمصباح
والمقياس لما يُستصبح به ويُقاس، وأصل ميزان مِوزَان ففُعِلَ به ما فُعِلَ
بمِيقَات وقد تقدم في البقرة^(٤).

(١) الآية ١٥ من الأحقاف.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في اللسان شدد.

(٣) ديوانه ٢١٣. والعظم: نبات.

(٤) الآية ١٨٩ من البقرة.

- الأنعام -

و«بالقسط» حال من فاعل «أوفوا» أي: أوفوهما مُقسطين أي: ملتبسين بالقسط، ويجوز أن يكون حالاً من المفعول أي: أوفوا الكيل والميزان ملتبسين بالقسط أي تأمين. وقال أبو البقاء^(١): «والكَيْلُ هنا مصدر في معنى المكيل، وكذلك الميزان. ويجوز أن يكون فيه حذف مضاف، تقديره: مكيل الكيل وموزون الميزان»، ولا حاجة إلى ما ادَّعاه من وقوع المصدر موقع اسم المفعول ولا من تقدير المضاف لأن المعنى صحيح بدونهما، وأيضاً فميزان ليس مصدرًا إلا أنه يعضد قوله ما قاله الواحدي فإنه قال: «والميزان أي: وزن الميزان لأن المراد إتمام الوزن لا إتمام الميزان، كما أنه قال «وأوفوا الكيل» ولم يقل المكيال فهو من باب حذف المضاف» انتهى. والظاهر عدم الاحتياج إلى ذلك وكأنه لم يعرف أن الكيل يُطلق على نفس المكيال حتى يقول «ولم يقل المكيال».

قوله «لا نُكَلِّفُ» معترض بين هذه الأوامر، وقوله «ولو كان» أي: ولو كان المقول له والمقول عليه ذا قرابة. وقد تقدّم نظير هذا التركيب مراراً. وقوله «وبعهد الله» يجوز أن يكون من باب إضافة المصدر لفاعله أي: بما عاهدكم الله عليه، وأن يكون مضافاً لمفعوله أي: بما عاهدتم الله عليه كقوله «صدقوا ما عاهدوا الله عليه»^(٢) «بما عاهد عليه الله»^(٣) وأن تكون الإضافة لمجرد البيان أضيف إلى الله من حيث إنه الأمرُ بحفظه، والمراد به العهد الواقع بين الآيتين.

وَحُتِمَت هذه بالتذكُر لأنَّ الأربعة قبلها خفيَّة تحتاج إلى إعمال فكر ونظر حتى يقفَ متعاطيها على العدل فناسبها التذكُر، وهذا بخلاف الخمسة الأشياء

(١) الإملاء ٢٦٥/١.

(٢) الآية ٢٣ من الأحزاب.

(٣) الآية ١٠ من الفتح.

- الأنعام -

فإنها ظاهرة بحسب تعقلها وتفهمها فلذلك حُتِمَت بالفعل. وتذكرون حيث وقع يقرؤه الأخوان^(١) وعاصم في رواية حفص بالتخفيف، والباقون بالتشديد والأصل: تذكرون، فَمَنْ خُفِّفَ حَذَفَ إحدى الياءين، وهل هي تاء المضارعة أو تاء التفعُّل؟ خلاف مشهور. وَمَنْ ثَقَّلَ أدغم التاء / في الذال. [١/٣٦٦]

قوله «وأن هذا» قرأ الأخوان^(٢) بكسر «إن» على الاستثناف و«فاتبعوه» جملة معطوفة على الجملة قبلها. وهذه الجملة الاستثنائية تفيد التعليل لقوله «فاتبعوه»، ولذلك استشهد بها الزمخشري على ذلك كما تقدّم، فعلى هذا يكون الكلام في الفاء في «فاتبعوه» كالكلام فيها في قراءة غيرهما وستأتي.

وقرأ ابن عامر «وأن» بفتح الهمزة وتخفيف النون، والباقون بالفتح أيضاً والتشديد. فأما قراءة الجماعة ففيها أربعة أوجه، أحدها: - وهو الظاهر - أنها في محل نصب نسقاً على ما حرّم أي: أتى ما حرّم وأتى أن هذا صراطي، والمراد بالمتكلم النبي صلى الله عليه وسلم لأن صراطه صراط الله عز وجل، وهذا قول الفراء^(٣) قال: «بفتح «أن» مع وقوع «أتل» عليها يعني: أتى عليكم أن هذا صراطي مستقيماً». والثاني: أنها منصوبة المحل أيضاً نسقاً على «أن لا تشركوا» إذا قلنا بأن «أن» المصدرية وأنها وما بعدها بدل من «ما حرّم» قاله الحوفي. الثالث: أنها على إسقاط لام العلة أي: ولأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه كقوله تعالى: «وأن المساجد لله فلا تدعوا»^(٤) قال أبو علي^(٥): «من فتح «أن» فقياس قول سيويه أنه حملها على «فاتبعوه» والتقدير: ولأن هذا صراطي

(١) انظر: السبعة ٢٧٢؛ الكشف ٤٥٧/١؛ والنشر ٢٥٧/٢؛ والبحر ٢٥٣/٤.

(٢) انظر: السبعة ٢٧٣؛ والكشف ٤٥٧/١؛ والحجة ٢٧٧؛ والنشر ٢٥٧/٢؛ والبحر

٢٥٣/٤.

(٣) معاني القرآن ١/٣٦٤.

(٤) الآية ١٨ من الجن.

(٥) الحجة (خ) ٢/٤٦٨.

- الأنعام -

مستقيماً فاتبعوه كقوله: «وَأَنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً»^(١). قال سيبويه^(٢): «ولأن هذه أمتكم» وقال في قوله تعالى: «وَأَنْ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ»: «ولأن المساجد». قال بعضهم: وقد صرَّح بهذه اللام في نظير هذا التركيب كقوله تعالى: «لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ إِيْلَافِهِمْ فليعبدوا»^(٣)، والفاء على هذا كهي في قولك: زيدا فاضرب، وبزيد فامرر. وقد تقدم تقريره في البقرة^(٤). قال الفارسي: «قياس قول سيبويه في فتح الهمزة أن تكون الفاء زائدة كهي في «زيد فقائم» قلت: سيبويه لا يجوز زيادتها في مثل هذا الخبر، وإنما أراد أبو علي بنظيرها في مجرد الزيادة وإن لم يقل به، بل قال به غيره. الرابع: أنها في محل جر نسقاً على الضمير المجرور في «به» أي: ذلكم وصاكم به وبأن هذا، وهو قول الفراء^(٥) أيضاً. وردّه أبو البقاء^(٦) بوجهين أحدهما: العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار. والثاني: أنه يصير المعنى: وصاكم باستقامة الصراط وهذا فاسد». قلت: والوجهان مردودان، أمّا الأول فليس هذا من باب العطف على المضمّر من غير إعادة الجار لأن الجار هنا في قوة المنطوق به، وإنما حُذِفَ لأنه يطرد حذفه مع أن وأن لطولهما بالصلة، ولذلك كان مذهب الجمهور أنها في محل جر بعد حذفه لأنه كالموجود، ويدل على ما قلته ما قال الحوفي قال: «حُذِفَتِ الباء لطول الصلة وهي مرادة، ولا يكون في هذا عَطْفٌ مُظَهِّرٌ على مضمّر لإرادتها». وأمّا الثاني فالمعنى صحيح غير فاسد؛ لأن معنى توصيتنا باستقامة الصراط أن لا نتعاطى ما يُخْرِجُنَا عن الصراط، فوصيتنا باستقامته مبالغة في اتباعه.

(١) الآية ٥٢ من المؤمنون قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو بفتح الألف وتشديد النون، وقرأ

ابن عامر «وَأَنْ»، وعاصم وحمة والكسائي «وَأَنَّ». انظر: السبعة ٤٤٦.

(٢) الكتاب ١/٤٦٤.

(٣) الآية ١ من قريش.

(٤) الآية ٤٠ من البقرة.

(٥) معاني القرآن ١/٣٦٤.

(٦) الإملاء ١/٢٦٥.

- الأنعام -

وأما قراءة ابن عامر فقالوا: «أن» فيها مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الأمر والشأن أي: «وأأنه» كقوله تعالى: «أن الحمد لله»^(١) وقوله^(٢):

٢١٢٢ - أن هالك كل من يحفى ويتتعلم

وحيثُ فيها أربعة الأوجه المذكورة في المشددة. و«مستقيماً» حال، العامل: إماماً «ها» التنبيه، وإماماً اسم الإشارة، وفي مصحف عبدالله «وهذا صراطي» بدون «أن» وهي قراءة الأعمش، وبها تتأيد قراءة الكسر المؤذنة بالاستئناف.

قوله: «فتفرق» منصوب بإضمار «أن» بعد الفاء في جواب النهي والجمهور على «فتفرق» بقاء خفيفة، والبزي بتشديدها، فَمَنْ خَفَّفَ حَذَفَ إحدى التاءين، وَمَنْ شَدَّدَ أَدْغَمَ، وتقدم هذا أنفاً في «تذكرون»^(٣). و«بكم» يجوز أن تكون مفعولاً به في المعنى أي: فيفرقكم، ويجوز أن تكون حالاً أي: وأنتم معها كقوله^(٤):

٢١٢٣ - تدوس بنا الجماجم والتربيا

وختم هذه بالتقوى وهي اتقاء النار لمناسبة الأمر باتباع الصراط، فإن مَنْ اتبعه وفقى نفسه من النار.

آ. ١٥٤ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا﴾: أصل «ثم» المهلة في الزمان، وقد تأتي للمهلة في الأخبار. وقال الزجاج^(٥): «هو معطوف على «أتل» تقديره: أتل

(١) الآية ١٠ من يونس.

(٢) تقدم برقم ١٧٨٥.

(٣) الآية ٨٠ من الأنعام.

(٤) تقدم برقم ٤٥٤.

(٥) معاني القرآن ٣٣٦/٢.

[ب/٣٦٦] ما حَرَّم ثم أتىنا، وقيل: هو عطف على «قل» على / إضمار قل أي: ثم قل أتينا. وقيل: تقديره ثم أخبركم أتينا. وقال الزمخشري^(١): «عطف على وصاكم به». قال: «فإن قلت: كيف صح عطفه عليه بثم، والإيتاء قبل التوصية به بدهر طويل؟ قلت: هذه التوصية قديمة لم يزل تتواصاها كل أمة على لسان نبيها فكانه قيل: ذلكم وصاكم به يا بني آدم قديماً وحديثاً، ثم أعظم من ذلك أننا أتينا موسى الكتاب. وقيل: هو معطوف على ما تقدم قبل شطر السورة من قوله «ووهبنا له إسحاق»^(٢). وقال ابن عطية^(٣): «مُهلَّتْها في ترتيب القول الذي أمر به محمد صلى الله عليه وسلم كأنه قال: ثم ممَّا وصَّيناه أننا أتينا موسى الكتاب ويدعو إلى ذلك أن موسى عليه السلام متقدِّم بالزمان على محمد عليه السلام». وقال ابن القشيري^(٤): «في الكلام محذوف تقديره: ثم كنَّا قد أتينا موسى الكتاب قبل إنزالنا القرآن على محمد عليه الصلاة والسلام». وقال الشيخ^(٥): «والذي ينبغي أن يُستعمل للعطف كالواو من غير اعتبار مهلة، وبذلك قال بعض النحويين». قلت: وهذه استراحة، وأيضاً لا يلزم من انتفاء المهلة انتفاء الترتيب فكان ينبغي أن يقول من غير اعتبار ترتيب ولا مُهلَّة على أن الفرض في هذه الآية عدم الترتيب في الزمان.

قوله: «تماماً» يجوز فيه خمسة أوجه، أحدها: أنه مفعول من أجله أي: لأجل تمام نعمتنا. الثاني: أنه حال من الكتاب أي: حال كونه تماماً.

(١) الكشاف ٦٢/٢.

(٢) الآية ٨٤ من الأنعام.

(٣) المحرر ١٨٣/٦.

(٤) عبدالله بن عبدالكريم روى عن الصيرفي توفي سنة ٤٧٧. انظر: طبقات المفسرين

٢٣٨/١. وهناك عبدالرحيم بن أبي القاسم له: التيسير في التفسير توفي سنة ٥١٤.

طبقات المفسرين ٢٩٢/١.

(٥) البحر ٢٥٥/٤.

- الأنعام -

الثالث: أنه نصب على المصدر لأنه بمعنى: آتيناہ إيتاء تمام لا نقصان .
الرابع: أنه حال من الفاعل أي متمين . الخامس: أنه مصدر منصوب بفعل مقدر من لفظه، ويكون مصدراً على حذف الزوائد والتقدير: أتممناه إتماماً .
و«على الذي» متعلق بـ «تماماً» أو بمحذوف على أنه صفة، هذا إذا لم يُجعل مصدراً مؤكداً فإن جُعِلَ تَعَيَّنَ جَعَلَهُ صفة .

و«أحسن» فيه وجهان أظهرهما: أنه فعلٌ ماضٍ واقع صلةً للموصول، وفاعله مضمرة يعود على موسى أي: تماماً على الذي أحسن، فيكون الذي عبارة عن موسى . وقيل: كل مَنْ أحسن . وقيل: «الذي» عبارة عن ما عمله موسى وأتقنه أي: تماماً على الذي أحسنه موسى . والثاني: أن «أحسن» اسم على وزن أفعل كأفضل وأكرم، واستغنى بوصف الموصول عن صلته، وذلك أن الموصول متى وُصِفَ بمعرفة نحو: «مررت بالذي أخيك»، أو بما يقارب المعرفة نحو: «مررت بالذي خير منك وبالذي أحسن منك» جاز ذلك واستغنى به عن صلته، وهو مذهب الفراء وأنشد^(١):

٢١٢٤- حتى إذا كانا هما اللذنين مثل الجديلتين المَحْمَلَجَيْنِ

نصب مثل على أنه صفة لـ «الذنين» المنصوب على خبر كان . ويجوز أن تكون «الذي» مصدرية، وأحسن فعل ماضٍ صلتهما، والتقدير: تماماً على إحسانه أي إحسان الله إليه وإحسان موسى إليهم، وهو رأي يونس والفراء كقوله^(٢):

٢١٢٥- فَثَبَّتَ اللَّهُ مَا آتَاكَ مِنْ حَسَنِ
ثَبَّتَ عَيْسَى وَنَصْرًا كَالَّذِي نُصِرُوا

(١) انظر: معاني القرآن ٣٦٥/١ . والبيت لم أهدت إلى قائله وهو في الدرر ٦٢/١ .
والجديل: الزمام، الممليج: المحكم القتل .

(٢) البيت لعبدالله بن رواحة، وهو في ديوانه ٩٤؛ والبحر ٣١١/٢ .

وقد تقدّم لك تحقيق هذا.

وفتح نون «أحسن» قراءة العامة. وقرأ^(١) يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق برفعها، وفيها وجهان، أظهرهما: أنه خبر مبتدأ محذوف أي: على الذي هو أحسن، فحذف العائد، وإن لم تطل الصلة فهي شاذة من جهة ذلك، وقد تقدّم ذلك بدلائله عند قوله: «ما بعبوضة»^(٢) فيمن رفع «بعبوضة». والثاني: أن يكون «الذي» واقعاً موقع الذين، وأصل «أحسن» أحسنوا بواو الضمير حُذِفَت الواو اجتزاءً بحركة ما قبلها، قاله التبريزي وأنشد^(٣):

٢١٢٦- فلو أن الأطباء كان حولي وكان مع الأطباء الأساة
وقول الآخر^(٤):

٢١٢٧- إذا ما شاء ضرُّوا مَنْ أرادوا
ولا يألُوهُمُ أحدٌ ضراراً
وقول الآخر^(٥):

٢١٢٨- شَبُّوا على المجد وشابوا واكتهل
يريد: اكتهلوا فحذف الواو وسكن الحرف قبلها، وقد تقدّم أبياتٌ آخرُ كهذه في تضاعيف هذا التصنيف، ولكن جماهير النحاة تخصُّ هذا بضرورة الشعر / [٣٦٧/أ]

وقوله: «وتفصيلاً» وما عطف عليه منصوب على ما ذُكِرَ في «تماماً».

(١) المحتسب ٢٣٤/١؛ البحر ٢٥٥/٤.

(٢) الآية ٢٦ من البقرة.

(٣) لم أمتد إلى قائله وهو في ابن يعيش ٥/٧؛ والإنصاف ٣٨٥؛ والخزانة ٣٨٥/٢؛ والعيني ٥٥١/٤؛ والهمع ٥٨/١؛ والدرر ٣٣/١.

(٤) لم أمتد إلى قائله وهو في البحر ٢٥٦/٤.

(٥) لم أمتد إلى قائله وهو في البحر ٢٥٦/٤.

- الأنعام -

آ. (١٥٥) قوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مَبَارَكٌ﴾: يجوز أن يكون كتاب وأنزلناه ومبارك إخباراً عن اسم الإشارة عند مَنْ يُجيز تعدّد الخبر مطلقاً، أو بالتأويل عند مَنْ لم يُجوز ذلك. ويجوز أن يكون أنزلناه ومبارك وَصْفَيْنِ لكتاب عند مَنْ يجيز تقديم الوصف غير الصريح على الوصف الصريح. وقد تقدّم تحقيق ذلك في السورة قبلها في قوله «يقوم يحبهم ويحبونه»^(١)، قال أبو البقاء^(٢): «ولو كان قُرِئَ «مباركاً» بالنصب على الحال لجاز» ولا حاجة إلى مثل هذا وقدّم الوصف بالإنزال لأن الكلام مع منكري أن الله ينزل على البشر كتاباً ويرسله رسولاً، وأمّا وصفه بالبركة فهو أمر متراخٍ عنهم، وجيء بصفة الإنزال بجملة فعلية أُسند الفعل فيها إلى ضمير المعظم نفسه مبالغة في ذلك بخلاف ما لوجيء بها اسماً مفرداً.

آ. (١٥٦) قوله تعالى: ﴿أَنْ تَقُولُوا﴾: فيه وجهان أحدهما: أنه مفعول من أجله. قال الشيخ^(٣): «والعاملُ فيه «أنزلناه» مقدراً مدلولاً عليه بنفس «أنزلناه» الملفوظ به تقديره: أنزلناه أن تقولوا. قال: «ولا جائز أن يعمل فيه «أنزلناه» الملفوظ به لثلا يلزم الفصلُ بين العامل ومعموله بأجنبي، وذلك أن «مبارك»: إمّا صفة وإمّا خبر وهو أجنبي بكل من التقديرين، وهذا الذي منعه هو ظاهر قول الكسائي والقراء^(٤). والثاني: أنها مفعول به، والعامل فيه «واتقوا» أي: واتقوا قولكم كيت وكيت، وقوله «لعلكم ترحمون» معترضٌ جارٍ مجرئ التعليل، وعلى كونه مفعولاً من أجله يكون تقديره عند البصر بين على حذف مضاف تقديره: كراهة أن تقولوا، وعند الكوفيين يكون تقديره: أن لا تقولوا

(١) الآية ٥٤ من المائدة.

(٢) الإملاء ١/٢٦٦.

(٣) البحر ٤/٢٥٧.

(٤) معاني القرآن ١/٣٦٦.

- الأنعام -

كقوله: «رواسي أن تميد بكم»^(١) أي: أن لا تميد بكم وهذا مطردٌ عندهم في هذا النحو، وقد تقدّم ذلك غير مرة. وقرأ الجمهور «تقولوا» بناء الخطاب وقرأه^(٢) ابن محيصن «يقولوا» بياء الغيبة.

قوله: «وإن كنا» «إن» مخففةٌ من الثقيلة عند البصريين، وهي هنا مهملةٌ ولذلك وليتها الجملة الفعلية، وقد تقدّم تحقيق ذلك، وأن الكوفيين يجعلونها بمعنى «ما» النافية، واللام بمعنى إلا، والتقدير: ما كنا عن دراستهم إلا غافلين. وقال الزجاج^(٣) بمثل ذلك، فنحا نحو الكوفيين. وقال قطرب: «إن» بمعنى قد واللام زائدة. وقال الزمخشري^(٤) بعد أن قرّر مذهب البصريين كما قدمته: «والأصل: إنّه كنا عن عبادتهم» فقدّر لها اسماً محذوفاً هو ضمير الشأن، كما يُقدّر النحويون ذلك في «أن» بالفتح إذا خُفّفت، وهذا مخالف لنصوصهم وذلك أنهم نصّوا على أن «إن» بالكسر إذا خُفّفت وليتها الجملة الفعلية الناسخة فلا عمل لها لا في ظاهر ولا مضمّر. و«عن دراستهم» متعلق بخبر «كنا» وهو «غافلين»، وفيه دلالة على بطلان مذهب الكوفيين في زعمهم أن اللام بمعنى إلا، ولا يجوز أن يعمل ما بعد «إلا» فيما قبلها فكذلك ما هو بمعناها.

قال الشيخ^(٥): «ولهم أن يجعلوا» عنها» متعلقاً بمحذوف». وتقدّم أيضاً خلاف أبي علي في أن هذه اللام ليست لامّ الابتداء بل لامّ أخرى، «ويدل^(٦) أيضاً على أن اللام لامّ ابتداء لزمّت للفرق فجاز أن يتقدّم معنوها

(١) الآية ١٥ من النحل.

(٢) البحر ٢٥٧/٤.

(٣) معاني القرآن ٣٣٨/٢.

(٤) الكشف ٦٢/٢.

(٥) البحر ٢٥٧/٤.

(٦) يتابع أبو حيان هنا كلامه بعد الجملة المعترضة التي أوردها السمين.

- الأنعام -

عليها لَمَّا وقعت في غير ما هولها أصل، كما جاز ذلك في: «إِنَّ زَيْدًا طَعَامَكَ لِأَكْلِ» حيث وقعت في غير ما هولها أصل، ولم يَجُز ذلك فيها إذا وقعت فيما هولها أصل وهو دخولها على المبتدأ». وقال أبو البقاء^(١): «واللام في «لغافلين» عوض أو فارقة بين إن وما» قلت: قوله «عوض» عبارة غريبة، وأكثر ما يقال إنها عوض عن التشديد الذي ذهب من إن، وليس بشيء.

آ. (١٥٧) وقوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَكُمْ﴾: جواب شرط مقدر فقدره الزمخشري^(٢): إن صدقتم فيما كنتم تعدون من أنفسكم فقد جاءكم وهو من أحسن الحذوف» وقدره غيره: إن كنتم كما تزعمون أنكم إذا أنزل عليكم كتاب تكونون أهدى من اليهود والنصارى فقد جاءكم. ولم يؤنث الفعل؛ لأن التأنيث مجازي وللنصل بالمفعول، و«من ربكم» يجوز أن يتعلق بجاءكم، وأن يتعلق بمحذوف على أنه صفة لـ «بئنة». وقوله: وهدي ورحمة محذوف بعدهما: من ربكم.

وقوله: «فَمَنْ أَظْلَمُ» الظاهر أنها جملة مستقلة. وقال بعضهم: هي جواب شرط مقدر تقديره: فإن كذبتهم فلا أحد أظلم منكم.

والجمهور على «كذب» مشدداً، وآيات الله متعلق به. وقرأ يحيى^(٣) ابن وثاب وابن أبي عمير «كذَّب» بالتخفيف، وآيات الله يجوز أن يكون مفعولاً، وأن يكون حالاً / أي: كذب ومعه آيات الله. وصدف مفعوله محذوف أي: [٣٦٧/ب] وصدف عنها غيره. وقد تقدم تفسير ذلك^(٤).

آ. (١٥٨) وقوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ﴾: تقدم أنه على حذف

(١) الإملاء ١/٢٦٦.

(٢) الكشف ٢/٦٣.

(٣) البحر ٤/٢٥٨؛ المحتسب ١/٢٣٥.

(٤) انظر إعرابه للآية ٤٦ من الأنعام: «ثم هم يصدفون».

- الأنعام -

مضاف. وقرأ الأخوان^(١): «إلا أن يأتيهم الملائكة» بياء منقوطة من تحت لأن التانيث مجازي وهو نظير «فناداه الملائكة»^(٢). وأبو العالية وابن سيرين^(٣): «يوم تأتي بعض» بالتانيث كقوله «تَلْتَقِطُهُ بعضُ السَّيَّارة»^(٤).

قوله: «يوم يأتي» الجمهور على نصب «اليوم»، وناصبه ما بعد «لا»، وهذا على أحد الأقوال الثلاثة في «لا» وهي أنها يتقدم معمول ما بعدها عليها مطلقاً، ولا يتقدّم مطلقاً، ويُفصّل في الثالث: بين أن يكون جواب قسم فيمتنع، أو لا فيجوز. وقرأ^(٥) زهير الفرقي «يوم» بالرفع وهو مبتدأ، وخبره الجملة بعده، والعائد منها إليه محذوف أي: لا تنفع فيه.

وقرأ الجمهور «ينفع» بالياء من تحت. وقرأ^(٦) ابن سيرين: تنفع بالياء من فوق. قال أبو حاتم: «ذكروا أنه غلط». قلت: وذلك لأن الفعل مسند لمذكر، وجوابه أنه لما اكتسب بالإضافة التانيث أجرى عليه حكمه كقوله^(٧):

٢١٢٩- وتَشْرِقُ بالقول الذي قد أذَعَتْهُ

كما شَرِقَتْ صدرُ القنَاةِ من الدم

وقد تقدّم لك تحقيق هذا في أول السورة، وأنشد سيويه على ذلك^(٨):

٢١٣٠- مَشِينٌ كما اهتَزَّتْ رماحُ تسفَهَتْ

أعاليها مرُّ الرياحِ النَّواسمِ

(١) انظر: السبعة ٢٧٤؛ الحجة ٢٧٧؛ النشر ٢/٢٥٧؛ الكشف ١/٤٥٨.

(٢) الآية ٣٩ من آل عمران على قراءة حمزة والكسائي. السبعة ٢٠٥.

(٣) البحر ٤/٢٥٩.

(٤) الآية ١٠ من يوسف. وهي قراءة مجاهد والحسن. البحر ٥/٢٨٤، والإتحاف ٢٦٢.

(٥) المحتسب ١/٢٣٦؛ والبحر ٤/٢٦٠. وزهير الفرقي له اختيار في القراءة وكان في زمن

عاصم ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ١/٢٩٥.

(٦) المحتسب ١/٢٣٦ ونسبها لأبي العالية، والبحر ٤/٢٥٩.

(٧) تقدم برقم ٥٤٢.

(٨) تقدم برقم ٥٤١.

- الأنعام -

وقيل: لأن الإيمان بمعنى العقيدة فهو كقولهم: «أنته كتابي فاحتقرها» أي: صحيفتي ورسالتي. وقال النحاس^(١): «في هذا شيء دقيق ذكره سيبويه^(٢): وذلك أن الإيمان والنفس كل منهما مشتمل على الآخر فأنث الإيمان إذ هو من النفس وبها». وأنشد سيبويه «مَسِينٌ كما اهتَزَّت» البيت. وقال الزمخشري^(٣) في هذه القراءة «لكون الإيمان مضافاً إلى ضمير المؤنث الذي هو بعضه كقولهم: «ذهبت بعض أصابعه». قال الشيخ^(٤): «وهو غلط؛ لأن الإيمان ليس بعضاً للنفس» قلت: قد تقدّم أنّ ما يشهد لصحة هذه العبارة من كلام النحاس في قوله عن سيبويه: «وذلك أنّ الإيمان والنفس كلُّ منهما مشتملٌ على الآخر، فأنثُ الإيمانِ إذ هو من النفس وبها» فلا فرق بين هاتين العبارتين، أي لا فرق بين أن يقول هو منها وبها أو هو بعضها، والمراد في العبارتين المجاز.

قوله: «لم تكن آمنّت» في هذه الجملة ثلاثة أوجهٍ أحدها: أنها في محل نصب لأنها نعتٌ لنفساً، وفصل بالفاعل وهو «إيمانها» بين الصفة وموصوفها لأنه ليس بأجنبي، إذ قد اشترك الموصوف الذي هو المفعول والفاعل في العامل، فعلى هذا يجوز: «ضرب هنداً غلامها القرشية» وقوله «أو كسبت» عطف على «لم تكن آمنّت».

وفي هذه الآية بحوثٌ حسنة تتعلق بعلم العربية، وعليها تُبنى مسائل من أصول الدين، وذلك أن المعتزلي يقول: مجردُ الإيمان الصحيح لا يكفي بل لا بد من انضمام عمَلٍ يقترن به ويصدِّقه، واستدل بظاهر هذه الآية، وذلك

(١) إعراب القرآن ١/٥٩٤.

(٢) الكتاب ١/٢٥.

(٣) الكشاف ٢/٦٤.

(٤) البحر ٤/٢٦٠.

كما قال الزمخشري^(١) «لم تكن آمنْتُ من قبل» صفة لقوله «نفساً» وقوله «أو كسبت في إيمانها خيراً» عطف على «آمنت» والمعنى: أن أشرط الساعة إذا جاءت وهي آياتٌ مُلجئةٌ مضطرةٌ ذهب أو أن التكليف عندها فلم ينفع الإيمان حينئذ نفساً غير مقدّمةٍ إيمانها قبل ظهور الآيات أو مقدّمةٍ إيمانها غير كاسبة خيراً في إيمانها، فلم يفرق كما ترى بين النفس الكافرة إذا آمنت في غير وقت الإيمان وبين النفس التي آمنت في وقته ولم تكسب خيراً ليعلم أن قوله «الذين آمنوا وعملوا الصالحات» جمّع بين قريتين لا ينبغي أن تنفك إحداهما عن الأخرى حتى يفورَ صاحبُهما ويسعدَ، وإلا فالشّقوة والهلاك». وقد أجاب الناس عن هذا الظاهر بأن المعنى بالآية الكريمة: أنه إذا أتى بعض الآيات لا ينفع نفساً كافرةً إيمانها الذي أوقعته إذ ذاك، ولا ينفع نفساً سبقَ إيمانها وما كسبت فيه خيراً، فقد علّق نفع نفي الإيمان بأحد وصفين: «إمّا نفي سبق الإيمان فقط وإمّا سبقه مع نفي كسب الخير، ومفهومه أنه ينفع الإيمان السابق وحده أو السابق ومعه الخير، ومفهوم الصفة قوي فيستدل بالآية لمذهب أهل السنة فقد قلّبتوا دليلهم دليلاً عليهم.

وقد أجاب القاضي ناصر الدين بن المنير^(٢) عن قول الزمخشري فقال^(٣): «قال أحمد: هو يروم الاستدلال على أن الكافر والعاصي في الخلود سواء حيث سوّى في الآية بينهما في عدم الانتفاع بما يستدركانه بعد ظهور الآيات، ولا يتم ذلك، فإن هذا الكلام في البلاغة يُلقَّب باللفّ وأصله: يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن مؤمنة قبل إيمانها بعد ولا نفساً لم تكسب خيراً قبل ما تكسبه من الخير بعد، فلفّ الكلامين فجعلهما

(١) الكشاف ٦٣/٢.

(٢) أحمد بن محمد بن المنير المالكي، له: البحر الكبير والانتصاف من صاحب الكشاف، بيّن فيه ما تضمّنه من الاعتزال. توفي سنة ٦٨٣. انظر: معجم المؤلفين ١٦١/٢.

(٣) الانتصاف وهو حاشية على الكشاف ٦٣/٢.

- الأنعام -

كلاماً واحداً إيجازاً وبلاغةً، ويظهر بذلك أنها لا تخالف مذهب الحق فلا ينفع بعد ظهور الآيات اكتسابُ الخير وإن نفع الإيمان المتقدم من الخلود، فهي بالردِّ على مذهبه أولى من أن تدلُّ له / .

[١/٣٦٨]

الثاني: أن هذه الجملة في محل نصب على الحال من الضمير المجرور، قاله أبو البقاء^(١) يعني من «ها» في إيمانها. الثالث: أن تكون مستأنفة. وبهذا بدأ أبو البقاء^(٢) وثنى بالحال، وجعل الوصفَ ضعيفاً كأنه استشعر ما ذكره الزمخشري ففرَّ من جعلها نعتاً، والشيخ^(٣) جعل الحال بعيداً والاستئناف أبعد منه.

آ. (١٥٩) وقرأ الأخوان^(٤): «فارقوا»: من المفارقة وفيها وجهان أحدهما: أن فاعلٌ بمعنى فَعَلَ نحو: ضَاعَفْتُ الحسابَ وَضَعَفْتُهُ. وقيل: هي من المفارقة، وهي التركُّ والتخليَّةُ وَمَنْ فَرَّقَ دينه فآمن ببعض وكفر ببعض فقد فارق الدين القيم. وقرأ الباقون فَرَّقُوا بالتشديد. وقرأ الأعمش وأبو صالح^(٥) وإبراهيم فَرَّقُوا مخفف الراء. قال أبو البقاء^(٦): «وهو بمعنى المشدد، ويجوز أن يكون بمعنى فَصَّلُوهُ عن الدين الحق» وقد تقدم معنى الشيع^(٧).

وقوله: «لست منهم» في محل رفع خبراً لأن، و«منهم» هو خبر «ليس» إذ به تتمُّ الفائدة كقول النابغة^(٨):

(١) الإملاء ١/٢٦٦.

(٢) الإملاء ١/٢٦٦.

(٣) البحر ٤/٢٦٠.

(٤) انظر: السبعة ٢٧٤؛ والمحتسب ١/٢٣٨؛ والنشر ٢/٢٥٧؛ والحجة ٢٧٨؛ والبحر ٤/٢٥٩.

(٥) لعله محمد بن عمير أبو صالح الهمداني الكوفي، مقرأ عارف بحرف حمزة. توفي سنة ٣١٠. طبقات القراء ٢/٢٢٢.

(٦) الإملاء ١/٥٦٦.

(٧) انظر إعرابه للآية ٦٥ من الأنعام. (٨) تقدم برقم ١٠٢٣.

- الأنعام -

٢١٣١- إذا حاولت في أسد فجورا فإني لستُ منك ولست مني

ونظيره في الإثبات: «فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي»^(١)، وعلى هذا فيكون «في شيء» متعلقاً بالاستقرار الذي تعلق به منهم أي: لست مستقراً منهم في شيء أي: مِنْ تفريقهم. ويجوز أن يكون «في شيء» الخبر و«منهم» حال مقدّمة عليه، وذلك على حذف مضاف أي: لست في شيء كائن من تفريقهم، فلمّا قُدِّمت الصفة نصبت حالاً.

آ. (١٦٠) قوله تعالى: ﴿فَلِهَ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾: إنما ذكّر العدد والمعدودُ مذكّر لأوجه منها: أنّ الإضافة لها تأثيرٌ كما تقدّم غير مرة فاكسب المذكر من المؤنث التانيث فأعطي حكمَ المؤنث من سقوط التاء من عدده؛ ولذلك يؤنث فعله حالةً إضافته لمؤنث نحو: «تلتقطه بعض السيارة»^(٢)، [وقوله]^(٣):

٢١٣٢- كما شَرِقَتْ صدرُ القنّاةِ
[وقوله]^(٤):

٢١٣٣- تسفّهت أعاليها مرُّ الرياحِ ...

إلى غير ذلك مما تقدم تحقيقه. ومنها: أن هذا المذكر عبارة عن مؤنث، فروعياً المراد دون اللفظ وعليه قوله^(٥):

٢١٣٤- وإنّ كلاباً هذه عشرُ أبطنٍ
وأنت بريء من قبائلها العشرِ

(١) الآية ٣٦ من إبراهيم.

(٢) الآية ١٠ من يوسف وهي قراءة مجاهد والحسن. البحر ٥/٢٨٤؛ الإتحاف ٢٦٢.

(٣) تقدم برقم ٥٤٢.

(٤) تقدم برقم ٥٤١.

(٥) البيت للنوح الكلابي، وهو في الكتاب ٢/١٧٤؛ والمقتضب ٢/١٤٨؛ والخصائص ٢/٤١٧؛ والعيني ٤/٤٨٤.

- الأنعام -

لم يُلِحِقِ التاء في عدد أبطن وهي مذكرة لأنها عبارة عن مؤنث وهي القبائل فكانه قيل: وإن كلاباً هذه عشر قبائل، ومثله قول عمر ابن أبي ربيعة^(١):

٢١٣٥- وكان مِجْنِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي

ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعْبَانٍ وَمُعْصِرُ

لم يُلِحِقِ التاء في عدد «شخوص» وهي مذكرة لَمَّا كانت عبارة عن النسوة، وهذا أحسن مما قبله للتصريح بالمؤنث في قوله: كاعبان ومعصر، وهذا كما أنه إذا أريد بلفظ مؤنث معنى مذكر فإنهم ينظرون إلى المراد دون اللفظ فيُلِحِقُونَ التاء في عدد المؤنث، ومنه قول الشاعر^(٢):

٢١٣٦- ثَلَاثَةٌ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ دَوْدٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَيَّ عِيَالِي

فألحق التاء في عدد «أنفس» وهي مؤنثة لأنها يراد بها ذكور، ومثله: «اثنتي عشرة أسباطاً»^(٣) في أحد الوجهين وسيأتي إن شاء الله في موضعه.

ومنها: أنه راعى الموصوف المحذوف والتقدير: فله عشر حسنات أمثالها، ثم حذف الموصوف وأقام صفته مقامه تاركاً العدد على حاله، ومثله «مررت بثلاثة نسابات» ألحقت التاء في عدد المؤنث مراعاةً للموصوف المحذوف، إذ الأصل: بثلاثة رجال نسابات. وقال أبو علي: «اجتمع ههنا أمران كلُّ منهما يوجب التانيث، فلَمَّا اجتمعا قوي التانيث، أحدهما: أن الأمثال في المعنى «حسنات» فجاز التانيثُ كقوله^(٤):

٢١٣٧- ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعْبَانٍ وَمُعْصِرُ

(١) ديوانه ١٠٠.

(٢) البيت للحطيئة وهو في ديوانه ٣٩٥.

(٣) الآية ١٦٠ من الأعراف.

(٤) تقدم برقم ٢١٣٥.

- الأنعام -

أراد بالشخص النساء، الآخر: أن المضاف إلى المؤنث قد يؤنث وإن كان مذكراً كقول من قال: «قُطِعَتْ بعض أصابعه» تلتقطه بعض السيارة^(١).
وقرأ يعقوب^(٢) والحسن وسعيد بن جبير والأعمش وعيسى بن عمر بالتنوين «أمثالها» بالرفع صفة لعشر أي: فله عشر حسنات أمثال تلك الحسنة، وهذه القراءة سالمة من تلك التاويل المذكورة في القراءة المشهورة.

آ. (١٦١) قوله تعالى: ﴿دِينًا﴾: نصبه من أوجه، أحدها: أنه مصدر على المعنى أي: هداني هداية دين قيم، أو على إضمار «عَرَفَنِي دِينًا» أو الزموا ديناً. وقال أبو البقاء^(٣): «إنه مفعول ثانٍ لهداني، وهو غلط؛ لأن المفعول الثاني هنا هو المجرور يألئى فاكتفى به. وقال مكي^(٤): إنه منصوب على البدل من محل «إلى صراط». وقيل: بهداني مقدرةً لدلالة «هداني» الأول عليها، وهو كالذي قبله في المعنى.

وقرأ الكوفيون^(٥) وابن عامر: «قِيمًا» بكسر القاف وفتح الياء خفيفة والباقون بفتحها وكسر الياء شديدة، وتقدم توجيه إحدى القراءتين في / النساء والمائدة. و «مِلَّةٌ» بدل من «دينًا» أو منصوب بإضمار أعني. و «حنيفاً» قد ذكر في البقرة^(٦).

وقرأ نافع^(٧) ومحيبي بسكون ياء المتكلم وفيها الجمع بين ساكنين.

(١) الآية ١٠ من يوسف. وتقدم تخريجها قبل قليل.

(٢) انظر: النشر ٢/٢٥٧؛ البحر ٤/٢٦١.

(٣) الإملاء ١/٢٦٧.

(٤) المشكل ١/٣٠١.

(٥) انظر: السبعة ٢٧٤؛ والنشر ٢/٢٥٧؛ والكشف ١/٤٥٨؛ والحجة ٢٧٨؛ والبحر ٢٦٢/٤.

(٦) انظر إعرابه للآية ١٣٥ من البقرة.

(٧) انظر: السبعة ٢٧٤؛ الحجة ٢٧٩؛ الكشف ١/٤٥٩؛ النشر ٢/٢٥٧؛ البحر ٢٦٢/٢.

- الأنعام -

قال الفارسي^(١) كقوله «التقت حَلَقْنَا البطان» «ولفلان ثلثا المال» يعنون الألفين. وقد طعن بعض الناس على هذه القراءة بما ذكرت من الجمع بين الساكنين، وتعجَّبْتُ من كون هذا القارئ يحرك ياء «مما تي» ويُسكِّن ياء «محيائي». وقد نقل بعضهم عن نافع الرجوع عن ذلك. قال أبو شامة: «فينبغي أن لا يَحِلَّ نَقْلُ تسكين ياء «محيائي» عنه». وقرأ نافع في رواية «محيائي» بكسر الياء وهي تُشبه قراءة حمزة في «مُصْرَخِي»^(٢) وستأتي إن شاء الله تعالى. وقرأ^(٣) ابن أبي إسحاق وعيسى الجحدري: «ومَحْيِي» بإبدال الألف ياء وإدغامها في ياء المتكلم، وهي لغة هذيل، وقد أنشدتُ عليها قول أبي ذؤيب^(٤):

٢١٣٨ - سبقوا هَوَيَّ وأعنقوا لهواهُمُ فَتَحْرَمُوا ولكلُّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ

في سورة البقرة. ومن هنا إلى آخر السورة إعرابه ظاهر لما تكرر من النظائر. وأكد قوله «لغفور» باللام دلالةً على سعة رحمته، ولم يؤكد سرعة العقاب بذلك هنا وإن كان قد أكد ذلك في سورة الأعراف، لأن هناك المقام مقامٌ تخويف وتهديد وبعد ذكر قصة المعتدين في السبت وغيره فناسب تأكيد العقاب هناك، وأتى بصفتي الغفران والرحمة، ولم يأت في جانب العقاب إلا بصفة واحدة دلالةً على حلمه وسعة مغفرته ورحمته.

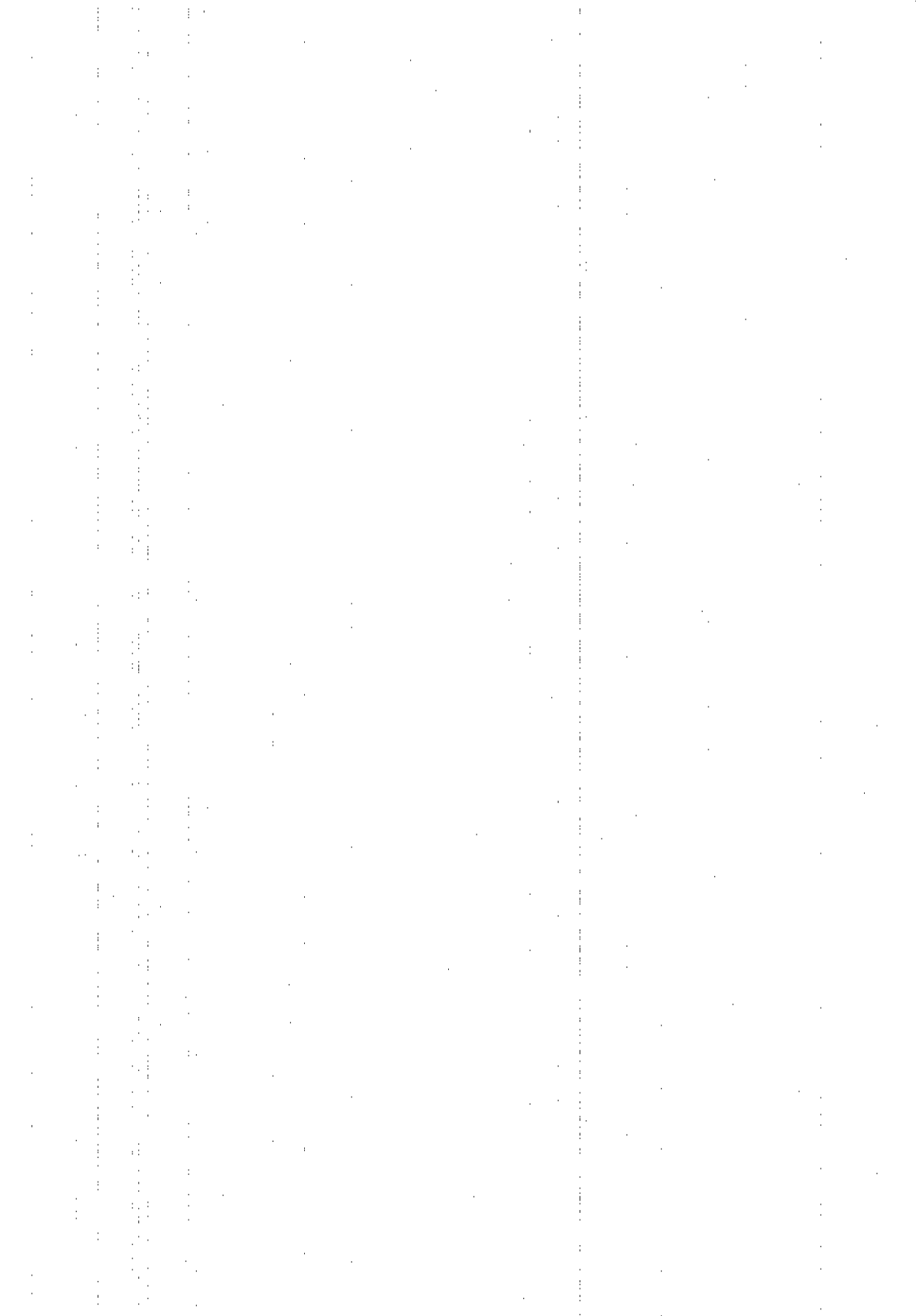
انتهى بحمد الله.

(١) الحجة (خ) ٤٧٢/٢.

(٢) الآية ٢٢ من إبراهيم، وذلك بتحريك ياء بمصرخي الثانية بالكسر. السبعة ٣٦٢.

(٣) البحر ٢٦٢/٤.

(٤) تقدم برقم ٣٩٤.



سورة الأعراف

[ب/٣٦٨]

/ بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله تعالى: ﴿المص﴾: قد تقدم الكلام على الأحرف المقطعة في أول هذا الموضوع^(١).

آ. (٢) قوله تعالى: ﴿كتاب﴾: يجوز أن يكون خبراً عن الأحرف قبله، وأن يكون خبر^(٢) مبتدأ مضمراً أي: هو كتاب، كذا قدره الزمخشري^(٣). ويجوز أن يكون «كتاب» مبتدأ، و«أنزل» صفة، و«فلا تكن» خبره، والفاء زائدة على رأي الأخفش^(٤) أي: كتاب موصوف بالإنزال إليك، لا يكن في صدرك حرج منه. وهو بعيد جداً. والقائم مقام الفاعل في «أنزل» ضميرٌ عائِدٌ على الكتاب. ولا يجوز أن يكون الجارُّ لثلاث تخلو الصفة من عائِد.

قوله: «منه» متعلقٌ بـ «حرج». و«من» سببيةٌ أي: حرجٌ بسببه تقول: حرجتُ منه أي: ضيقتُ بسببه، ويجوز أن يتعلق بمحذوفٍ على أنه صفةٌ له أي: حرج كائنٌ وصادرٌ منه. والضمير في «منه» يجوز أن يعود على الكتاب

(١) انظر: إعرابه للآية ١ من البقرة.

(٢) الأصل: «خبراً» وهو سهو.

(٣) الكشاف ٦٥/٢.

(٤) لم يشر الأخفش إلى ذلك في كتابه «المعاني» لدى إعرابه هذه الآية، وأما مذهبه في جواز زيادة الفاء فهو في معانيه ١٢٤/١.

وهو الظاهر، ويجوز أن يعود على الإنزال المدلول عليه بـ «أنزل»، أو على الإنذار أو على التبليغ المدلول عليهما بسياق الكلام، أو على التكذيب الذي تضمّنه المعنى. والنهي في الصورة للخرج، والمراد الصادر منه، مبالغة في النهي عن ذلك، كأنه قيل: لا تتعاطأ أسباباً ينشأ عنها حرج، وهو من باب «لا أُرِيَنَّكَ ههنا»: النهي متوجه على المتكلم والمراد به المخاطب، كأنه قال: لا تكن بحضرتي فأراك. ومثله: «فلا يصدّنك عنها من لا يؤمن»^(١).

قوله: «لتندربيه» في متعلق هذه اللام ثلاثة أوجه أحدها: أنها متعلقة بـ «أنزل» أي: أنزل إليك للإنذار، وهذا قول الفراء^(٢) قال: «اللام في «لتندربيه» منظوم بقوله «أنزل» على التقديم والتأخير، على تقدير: كتاب أنزل إليك لتندربيه فلا يكن». وتبعه الزمخشري^(٣) والحوفي وأبو البقاء^(٤). وعلى هذا تكون جملة النهي معترضة بين العلة ومعلولها، وهو الذي عناه الفراء بقوله «على التقديم والتأخير». والثاني: أن اللام متعلقة بما تعلق [به] خبر الكون، إذ التقدير: فلا يكن حرج مستقراً في صدرك لأجل الإنذار. كذا قاله الشيخ^(٥) عن ابن الأنباري، فإنه قال: «وقال ابن الأنباري: التقدير: فلا يكن في صدرك حرج منه كي تندرب به فجعله متعلقاً بما تعلق به «في صدرك»، وكذا علّقه به صاحب «النظم»^(٦)، فعلى هذا لا تكون الجملة معترضة». قلت: الذي نقله الواحدي عن نص ابن الأنباري في ذلك أن اللام متعلقة بالكون، وعن صاحب «النظم» أن اللام بمعنى «أن» وسيأتي بنصيهما إن شاء الله، فيجوز أن يكون لهما كلامان.

(١) الآية ١٦ من طه

(٢) معاني القرآن ١/٣٧٠.

(٣) الكشف ٢/٦٦.

(٤) الإملاء ١/٢٦٧.

(٥) البحر ٤/٢٦٦.

(٦) وهو عبدالقاهر الجرجاني.

الثالث: أنها متعلقة بنفس الكون، وهو مذهب ابن الأنباري
والزمخشري^(١)، وصاحب «النظم» على ما نقله الشيخ^(٢). قال أبو بكر ابن
الأنباري: «ويجوز أن تكون اللام صلة للكون على معنى: فلا يكن في
صدرك شيء لتندر، كما يقول الرجل للرجل: لا تكن ظالماً ليقضي صاحبك
دينه، فتحمّل لام كي على الكون». وقال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: بم
تعلق به «لتندر»؟ قلت بـ «أنزل» أي: أنزل لإندارك به، أو بالنهي، لأنه إذا
لم يخفهم أندرهم، وكذا إذا علم أنه من عند الله شجعه اليقين على الإنذار».
قال الشيخ^(٤): «فقوله بالنهي ظاهره أنه يتعلّق بفعل النهي، فيكون متعلقاً
بقوله «فلا يكن»، وكان [عندهم]^(٥) في تعليق المجرور والعمل في الظرف فيه
خلاف، ومبناه على أن «كان» الناقصة هل تدلّ على حدّث أم لا؟ فمن قال
إنها تدلّ على الحدّث جوّز ذلك، ومن قال لا تدلّ عليه منعه^(٦). قلت:
فالزمخشري مسبوّق إلى هذا الوجه، بل ليس في عبارته ما يدلّ على أنه تعلق
بـ «يكون» بل قال «بالنهي» فقد يريد بما تضمّنه من المعنى، وعلى تقدير ذلك
فالصحيح أن الأفعال الناقصة كلّها لها دلالة على الحدّث إلا «ليس»، وقد
أقمت على ذلك أدلّة وأثبتت من أقوال الناس بما يشهد لصحة ذلك كقول
سيبويه^(٧) وأضرابه، في غير هذا الموضوع.

وقال صاحب «النظم»: «وفيه وجه آخر وهو أن تكون اللام بمعنى أن

(١) الكشف ٦٦/٢.

(٢) البحر ٢٦٦/٤.

(٣) الكشف ٦٦/٢.

(٤) البحر ٢٦٧/٤.

(٥) زيادة من البحر.

(٦) انظر المسألة في المغني ٥٧٠.

(٧) يستأنس في ذلك بالكتاب ٢١/١.

والمعنى: لا يَضِقُّ صدرك ولا يضعفُ عن أن تنذرَ به، والعرب تضعُ هذه اللام في موضع «أن» كقوله تعالى: «يريدون أن يُطْفِئُوا نورَ الله»^(١) وفي موضع آخر: «ليطفثوا»^(٢) فهما بمعنى واحد «قلت: هذا قول ساقط جداً، كيف يكون حرفٌ يختصُّ بالأفعال يقع موقع آخرٍ مختصٍّ بالأسماء؟

قوله: «وذكري» يجوز أن يكونَ في محلِّ رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ فالرفعُ من وجهين، أحدهما: أنها عطْفٌ على «كتاب» أي: كتاب وذكري أي تذكير، فهي اسمُ مصدرٍ وهذا قول الفراء^(٣). والثاني من وجهي الرفع: أنها خبرٌ مبتدأ مضمرة أي: هو ذكري، وهذا قول أبي إسحاق الزجاج^(٤). والنصبُ من ثلاثة أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ على المصدرِ بفعلٍ من لفظه تقديره: وتذكَّر ذكري أي: تذكيراً. والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ نسقاً على موضع «لتنذر» فإنَّ موضعه نصبٌ، فيكونُ إذ ذاك معطوفاً على المعنى، وهذا كما تُعطفُ الحال الصريحة على الحال المؤولة كقوله تعالى: «دعانا لجنبه أوقاعداً أوقائماً»^(٥) ويكونُ حينئذٍ مفعولاً من أجله كما تقول: «جئتكَ لتكرمني وإحساناً إلي». والثالث: قال أبو البقاء^(٦): - وبه بدأ - «إنها حالٌ من الضمير في «أنزل» وما بينهما معترض». وهذا سهوٌ فإن الواو مانعة من ذلك، وكيف تدخل الواو على حال صريحة؟

والجرُّ من وجهين أيضاً، أحدهما: العطف على المصدر المُسبِّك من «أن» المقدره بعد لام كي والفعل، والتقدير: للإنذار والتذكير. والثاني:

(١) الآية ٣٢ من التوبة.

(٢) الآية ٨ من الصف «يريدون ليطفثوا نور الله».

(٣) معاني القرآن ١/٣٧٠.

(٤) معاني القرآن ٢/٣٤٨.

(٥) الآية ١٢ من يونس.

(٦) الإملاء ١/٢٦٨.

- الأعراف -

العطفُ على الضمير في «به»، وهذا قول الكوفيين^(١). والذي حَسَنه كونُ «ذكرى» في تقدير حرفِ مصدرِي - وهو «أَنْ» - وفِعْلٍ ولو صَرَّحَ بـ «أَنْ» لِحَسَنِ معها حذفُ حرفِ الجرِّ، فهو أحسنُ مِنْ «مررت بك وزيدٍ» إذ التقديرُ: لَأَنْ تُنذِرَ به وبأن تُذَكِّرَ.

و«للمؤمنين» يجوز أن تكونَ اللامُ مزيدةً في المفعول به تقويةً له، لأنَّ العاملَ فرَعٌ، والتقديرُ: وتُذَكِّرُ المؤمنين. والثاني: أن تتعلَّقَ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لذكرى.

آ. (٣) قوله تعالى ﴿من ربكم﴾: يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلَّقَ بأنزِلَ، وتكون «مِنْ» لابتداء الغاية المجازية. والثاني: أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ: إمَّا مِنْ الموصول، وإمَّا مِنْ عائده القائم مقامَ الفاعل.

قوله: «مِنْ دونه أولياء»: «من دونه» يجوز أن يتعلَّقَ بالفعل قبله، والمعنى: لا تعدلوا عنه إلى غيره من الشياطين والكهان. والثاني: أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ، لأنه كان في الأصل صفةً لأولياء، فلما تقدَّم نُصِبَ حالاً، وإليه يميل تفسيرُ الزمخشري فإنه قال^(٢): «أي لا تتولَّوا مِنْ دونه مِنْ شياطين الإنس والجن فيحملوكم على الأهواء والبدع». والضمير في «دونه» يُحتمل - وهو الظاهر - أن يعودَ على «ربكم»؛ ولذلك قال الزمخشري^(٣): «مِنْ دون الله»، وأن يعودَ على «ما» الموصولة، وأن يعودَ على الكتاب المنزل،

(١) انظر المسألة في: الإنصاف ٤٦٣؛ الصبان ٩٩/٣؛ التصريح ١٩٠/٢. وانظر: الورقة

٨٣ ب من الدر المصون.

(٢) الكشف ٦٦/٢.

(٣) الكشف ٦٦/٢.

والمعنى : لا تعدلوا عنه إلى الكتب المنسوخة. وقرأ^(١) الجحدري : «ابتغوا»
بالغين المعجزة من الابتغاء. ومالك بن دينار ومجاهد : «ولا تبتغوا» من الابتغاء
أيضاً.

قوله : «قليلاً ما تذكرون» قد تقدّم نظيرُ هذا في قوله تعالى : «فقليلاً
ما يؤمنون»^(٢) وهو أن «قليلاً» نعتُ مصدرٍ محذوف أي : تذكراً قليلاً تذكرون ،
أو نعتُ ظرفِ زمانٍ محذوفٍ أيضاً أي : زماناً قليلاً تذكرون ، فالمصدرُ
أو الظرفُ منصوبٌ بالفعل بعده ، و«ما» مزيدةٌ للتوكيد ، وهذا إعرابٌ جليٌّ
[٣٦٩/ب] واضح . وقد أجاز الحوفي أن يكونَ / نعتُ مصدرٍ محذوفٍ لقوله «ولا تتبعوا»
أي : ولا تتبعوا من دونه أولياءً أتباعاً قليلاً ، وهو ضعيف ، لأنه يصيرُ مفهومه
أنهم غيرُ منهيّين عن اتباع الكثير ، ولكنه معلومٌ من جهة المعنى فلا مفهوم له .
وحكى ابن عطية^(٣) عن أبي عليّ أن «ما» مصدريةٌ موصولةٌ بالفعل
بعدها ، واقتصر على هذا القدر ، ولا بد من تيمّة له ، فقال بعض الناس :
«ويكون «قليلاً» نعتُ زمانٍ محذوف ، وذلك الزمانُ المحذوف في محل رفع
خبراً مقدماً ، و«ما» المصدرية وما بعدها بتأويل مصدرٍ مبتدأ مؤخرًا ، والتقدير :
زماناً قليلاً تذكركم أي : أنهم لا يقع تذكركم إلا في بعض الأحيان ، ونظيره :
زماناً قليلاً قيامك» . وقد قيل : إن «ما» هذه نافيةٌ ، وهو بعيد ؛ لأن «ما» لا يعمل
ما بعدها فيما قبلها عند البصريين ، وعلى تقدير تسليم ذلك فيصير المعنى :
ما تذكرون قليلاً ، وليس بطائل ، وهذا كما سيأتي في قوله تعالى : «كانوا قليلاً
من الليل ما يهجعون»^(٤) عند مَنْ جعلها نافيةً .

(١) البحر ٤/٢٦٧ ؛ الشواذ ٤٢ .

(٢) الآية ٨٨ من البقرة .

(٣) التفسير ٧/٧ .

(٤) الآية ١٧ من الذاريات .

- الأعراف -

وهناك وجهٌ لا يمكنُ أن يأتي ههنا وهو: أن تكون «ما» مصدريةً، وهي وما بعدها في محل رفع بالفاعلية بـ «قليلاً» الذي هو خبر «كان»، والتقدير: كانوا قليلاً هجوعهم، وأمّا هنا فلا يمكن ذلك لعدم صحة نصب «قليلاً» بقوله: «ولا تتبعوا» حتى تجعل «ما تذكرون» مرفوعاً به. ولا يجوز أن يكون «قليلاً» حالاً من فاعل «تتبعوا» و«ما تذكرون» مرفوعٌ به، إذ يصير المعنى: أنهم نُهوا عن الاتباع في حال قلة تذكُرهم، وليس ذلك بمراد.

وقرأ^(١) الأخوان وحفص: «تَذَكُّرون» بقاء واحدة وتخفيف الذال، وابن^(٢) عامر بقاءين وتخفيف الذال، والباقون بقاء وتشديد الذال، وهنَّ واضحات، تقدم معناها في الأنعام^(٣).

آ. (٤) قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾: في «كم» وجهان، أحدهما: أنها في موضع رفع بالابتداء، والخبرُ الجملةُ بعدها، و«من قرية» تمييز، والضمير في «أهلكتناها» عائِدُ على معنى كم. وهي هنا خبرية للتكثير، والتقدير: وكثير من القرى أهلكتناها. ونقل أبو البقاء^(٤) عن بعضهم أنه جعل «أهلكتناها» صفةً لقرية، والخبرُ قوله: «فجاءها بأسنا» قال: «وهو سهوٌ لأنَّ الفاء تمنعُ من ذلك». قلت: ولو ادعى مدَّعٍ زيادتها على مذهب الأخفش^(٥) لم تُقبَلْ دعواه؛ لأنَّ الأخفش إنما يزيدها عند الاحتياج إلى زيادتها.

(١) انظر: السبعة ٢٧٨؛ الحجة ٢٧٩؛ البحر ٢٦٨/٤.

(٢) في الحجة أن ابن عامر قرأ «يتذكرون» بياء وتاء، وكذا في البحر، وفي السبعة أنه روي عنه بياء وتاء وروي عنه بقاءين.

(٣) انظر: إعرابه للآية ٨٠ من الأنعام.

(٤) الإملاء ٢٦٨/١.

(٥) للأخفش مذهبان في «معاني القرآن» فقد قرر زيادتها أحياناً (المعاني، ص ١٢٤) ومنع ذلك أحياناً أخرى (المعاني، ص ٨٠).

والثاني: أنها في موضع نصبٍ على الاشتغال بإضمار فعل يفسره ما بعده، ويُقدَّر الفعل متأخراً عن «كم»؛ لأن لها صدر الكلام، والتقدير: وكم من قرية أهلكتها أهلكتها، وإنما كان لها صدرُ الكلام لوجهين أحدهما: مضارعُها لـ «كم» الاستفهامية. والثاني: أنها نقيضة «رُبَّ» لأنها للتكثير و«رُبَّ» للتقليل، فحُمِلَ النقيضُ على نقيضه كما يحملون النظير على نظيره.

ولا بد من حَذْفِ مضافٍ في الكلام لقوله تعالى: «أوهم قائلون» فاضْطُرُّرْنَا إلى تقديرٍ محذوف، ثم منهم مَنْ قَدَّرَه قبل «قرية» أي: كم من أهل قرية، ومنهم مَنْ قَدَّرَه قبل «ها» في «أهلكتها» أي: أهلكتنا أهلها، وهذا ليس بشيء؛ لأن التقادير إنما تكون لأجل الحاجة، والحاجة لا تدعو إلى تقدير هذا المضاف في هذين الموضعين المذكورين، لأن إهلاك القرية يمكن أن يقع عليها نفسها، فإن القرية تُهْلِكُ بالخسْف والهدم والحريق والغرق ونحوه، وإنما يُحتَاج إلى ذلك عند قوله «فجاءها» لأجل عَوْدِ الضمير من قوله: «هم قائلون» عليه، فيُقدَّر: وكم من قرية أهلكتها فجاء أهلها بأسنا. قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: هل تُقدَّرُ المضاف الذي هو الأهل قبل «قرية» أو قبل الضمير في «أهلكتها»؟ قلت: إنما يُقدَّرُ المضاف للحاجة ولا حاجة، فإن القرية تُهْلِكُ كما يَهْلِكُ أهلها، وإنما قدَّرناه قبل الضمير في «فجاءها» لقوله «أوهم قائلون».

وظاهرُ الآية أن مجيء البأس بعد الإهلاك وعقبه؛ لأن الفاء تعطي ذلك، لكن الواقع إنما هو مجيء البأس، وبعده يقع الإهلاك. فمن النحاة^(٢) من قال: الفاء تأتي بمعنى الواو فلا تُرتَّبُ، وجعل من ذلك هذه الآية، وهو ضعيفٌ. والجمهور أجابوا عن ذلك بوجهين، أحدهما: أنه على حَذْفِ

(١) الكشاف ٦٧/٢.

(٢) راجع المسألة في شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٨/١؛ والمغني ٢١٤.

- الأعراف -

الإرادة أي: أردنا إهلاكها كقوله: «إذا قمتم إلى الصلاة»^(١)، «فإذا قرأت القرآن»^(٢)، «إذا دخل أحدكم الخلاء فليسم الله»^(٣). الثاني: أن المعنى أهلكتنا أي خذلناهم ولم نوفقهم فنشأ عن ذلك هلاكهم، فعبر بالمُسبب عن سببه وهو باب واسع. وثم أجوبة ضعيفة منها: أن الفاء هنا تفسيرية نحو: «توضأ فغسل وجهه ثم يديه» فليست للتعقيب، ومنها: أنها للترتيب في القول فقط كأنه أخبر عن قرئ كثيرة أنها أهلكتها ثم قال: فكان من أمرها مجيء البأس. / ومنها ما قاله الفراء^(٤) وهو أن الإهلاك هو مجيء البأس، ومجيء [١/٣٧٠] البأس هو الإهلاك، فلما كانا متلازمين لم يُبالِ بأيهما قدّمت في الرتبة كقولك: «شتمني فأساء» و«أساء فشتمني» فالإساءة والشتم شيء واحد فهذه ستة أقوال.

واعلم أنه إذا حُذِف مضاف وأقيم المضاف إليه مقامه جاز لك اعتباران، أحدهما: الالتفات إلى ذلك المحذوف، والثاني - وهو الأكثر - عدم الالتفات إليه، وقد جُمِع الأمران ههنا فإنه لم يُراعِ المحذوف في قوله «أهلكتنا فجاءها» وراعه في قوله «أوهم قائلون»، هذا إذا قدّرنا الحذف قبل «قرية»، أما إذا قدّرنا الحذف قبل ضمير «فجاءها» فإنه لم يُراعِ إلا المحذوف فقط، وهو غير الأكثر.

قوله: «بياتاً» فيه ثلاثة أوجه أحدها: أنه منصوبٌ على الحال، وهو في الأصل مصدر، بات بيتٌ بيتاً وبيتةٌ وبياتاً وبيتوتة. قال الليث: «البيتوتة دخولك في الليل» فقوله «بياتاً» أي بائتين. وجوّزوا أن يكون مفعولاً له، وأن

(١) الآية ٦ من المائدة.

(٢) الآية ٩٨ من النحل «فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم».

(٣) لم أقف على تخرجه بهذا اللفظ.

(٤) معاني القرآن ٣٧١/١.

يكون في حكم الظرف. وقال الواحدي: «قوله بيئاتاً: أي ليلاً»، وظاهر هذه العبارة أن يكون ظرفاً، لولا أن يُقال: أراد تفسير المعنى.

قوله: «أوهم قائلون» هذه الجملة في محل نصب نسقاً على الحال. و«أو» هنا للتنويع لا لشيء آخر كأنه قيل: أتاهم بأسنا تارة ليلاً كقوم لوط، وتارة وقت القبولة كقوم شعيب. وهل يحتاج إلى تقدير واو حال قبل هذه الجملة أم لا؟ خلاف بين النحويين. قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: لا يقال: «جاء زيد هو فارس» بغير واو فما بأل قوله تعالى «أوهم قائلون»؟ قلت: قدّر بعض النحويين الواو محذوفة، وردّه الزجاج^(٢) وقال: «لوقلت: جاءني زيد راجلاً أو هو^(٣) فارس، أو: جاءني زيد هو فارس لم تحتج إلى واو؛ لأن الذكر قد عاد على الأول». والصحيح أنها إذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استقلاً لاجتماع حرفي عطف؛ لأن واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل، فقولك: «جاء زيد راجلاً أو هو فارس» كلام فصيح وارد على حدّه، وأمّا «جاءني زيد هو فارس» فخبث^(٤). قال الشيخ^(٥): «أما بعض النحويين الذي اتهمه الزمخشري فهو الفراء^(٦). وأمّا قول الزجاج [في]^(٧) التمثيلين: لم تحتج فيه إلى الواو لأن الذكر قد عاد على الأول ففيه إبهام، فتعيينه أنه يمتنع دخولها في المثال الأول، ويجوز في المثال الثاني، فليس

(١) الكشاف ٦٧/٢.

(٢) معاني القرآن ٣٤٩/٢.

(٣) في مطبوعة الزجاج «وهو» تحريف.

(٤) انتهى كلام الزمخشري.

(٥) البحر ٢٦٩/٤.

(٦) معاني القرآن ٣٧٢/١، قال الفراء: «واو مضمرة، المعنى: أو وهم، فاستنقلوا نسقاً على نسق ولو قيل لكان جائزاً».

(٧) زيادة من البحر.

- الأعراف -

انتفاء الاحتياج على حدٍ سواء^(١)، لأنه في الأول لامتناع الدخول، وفي الثاني لكثرتة لا لامتناعه». قلت: أمّا امتناعها في المثال الأول فلأن النحويين نصّوا على أن الجملة الحالية إذا دخل عليها حرف عطف امتنع دخول واو الحال عليها، والعلّة فيه المشابهة اللفظية، ولأن واو الحال في الأصل عاطفة.

ثم قال الشيخ^(٢): «وأما قول الزمخشري فالصحيحُ إلى آخره فتعليه ليس بصحيح، لأنّ واو الحال ليست بحرف عطف فيلزم من ذكرها اجتماع حرفي عطف؛ لأنها لو كانت حرف عطف لَلِزِمَ أن يكونَ ما قبلها^(٣) حالاً حتى تعطفَ حالاً على حال، فمجيئها فيما لا يمكن أن يكونَ حالاً دليلٌ على أنها ليست واو عطفٍ ولا لحظ فيها معنى واو عطف تقول: «جاء زيد والشمسُ طالعةٌ» فجاء زيد ليس بحالٍ فتعطف عليها جملة حال، وإنما هذه الواو مغايرةٌ لواو العطف بكل حال، وهي قِسْمٌ من أقسام الواو، كما تأتي للقِسْمِ وليست فيه للعطف كما إذا قلت: «والله ليخرجنَّ». قلت: أبو القاسم لم يدعِ في واو الحال أنها عاطفة، بل يدعي أن أصلها العطف، ويدل على ذلك قوله: استعيرت للوصل، فلو كانت عاطفةً على حالها لما قال: استعيرت، فدلّ قوله ذلك على أنها خرجت عن العطف واستُعِمِلت لمعنى آخر، لكنها أُعْطِيت حكم أصلها في امتناع مجامعها لعاطف آخر. وأمّا تسميتها حرف عطفٍ فباعتبار أصلها، ونظير ذلك واو «مع» فإنهم نصّوا على أن أصلها واو العطف، ثم استُعِمِلت في المعية، فكذلك واو الحال، لا امتناع أن يكونَ أصلها واو العطف /.

[٣٧٠/ب]

(١) عبارة البحر: «فانتفاء الاحتياج ليس على حد سواء».

(٢) البحر ٢٦٩/٤.

(٣) البحر: ما قبل الواو.

ثم قال الشيخ^(١): «وأما قوله فخبيث^(٢) فليس بخبيث؛ وذلك أنه بناه على أن الجملة الحالية إذا كانت اسمية وفيها ضمير ذي الحال فحذف الواو منها شاذٌ وتبع في ذلك الفراء، وليس بشاذ بل هو كثيرٌ في النظم والشر». قلت: قد سبق أبا القاسم في تسمية هذه الواو حرف عطف الفراء وأبو بكر ابن الأنباري. قال الفراء^(٣): «أوهم قائلون فيه واو مضمرة، المعنى: أهلكتنا فجاءها بأسنا بيئاتاً أو وهم قائلون، فاستثقلوا نسقاً على إثر نسق، ولو قيل لكان صواباً». قلت: قد تقدم أن الشيخ نقل أن الواو ممتنعة في هذا المثال ولم يحكٍ خلافاً، وهذا قول الفراء: «ولو قيل لكان صواباً» مُصرِّحٌ بالخلاف له. وقال أبو بكر: «أضمرت واو الحال لوضوح معناها كما تقول العرب: «لقيت عبداً مسرعاً أو هو يركض» فيحذفون الواو لأمنهم اللبس، لأن الذكر قد عاد على صاحب الحال، ومن أجل أن «أو» حرف عطف والواو كذلك، فاستثقلوا جمعاً بين حرفين من حروف العطف فحذفوا الثاني». قلت: فهذا تصريحٌ من هذين الإمامين بما ذكره أبو القاسم، وإنما ذكرت نص هذين الإمامين لأعلم اطلاعاً على أقوال الناس، وأنه لا يأتي بغير مصطلح أهل العلم كما يرميه به غير مرة.

و «قائلون» من القيلولة^(٤). يقال: قال يقيل قيلولة فهو قائل كبائع. والقيلولة: الراحة والسدعة في الحر وسط النهار وإن لم يكن معها نوم. وقال الليث: هي نومة نصف النهار. قال الأزهري^(٥): «القيلولة: الراحة وإن لم يكن فيها نوم، بدليل قوله تعالى: «أصحاب الجنة

(١) البحر ٤/٢٦٩.

(٢) هذا يعود إلى مثال الزمخشري «جاءني زيد هو فارس».

(٣) معاني القرآن ١/٣٧٢.

(٤) انظر: المفردات ٤١٦.

(٥) تهذيب اللغة ٩/٣٠٦.

- الأعراف -

يومئذ خيرٌ مستقراً وأحسنُ مقيلاً»^(١) والجنةُ لا نومَ فيها» قلت: ولا دليلَ فيما ذكر لأنَّ المقيلاً هنا خرج عن موضوعه الأصلي إلى مجرد الإقامة بدليل أنه لا يُراد أيضاً الاستراحة في نصف النهار في الحر، فقد خَرَجَ عن موضوعه عندنا وعندكم إلى ما ذكرته لك. والقيلولة مصدرٌ ومثلها: القائلة والقيل والمقيلاً.

أ. (٥) قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ﴾ جَوَزُوا فِي «دَعْوَاهُمْ» وجهين، أحدهما: أن يكون اسماً لـ «كان» و«إلا أن قالوا» خبرها، وفيه خدشٌ من حيث إنَّ غير الأعراف جُعِلَ اسماً، والأعرافُ جُعِلَ خبراً، وقد فهمت ذلك في أول الأنعام عند «لم تكن فتنتهم»^(٢). والثاني: أن يكون «دعواهم» خبراً مقدماً و«إلا أن قالوا» اسماً مؤخراً، ذكر ذلك الزمخشري^(٣)، ومكي ابن أبي طالب^(٤)، وسبقهما إلى ذلك الفراء^(٥) والزجاج^(٦)، واختاره الزجاج. ولكن ذلك يُشكَلُ مِنْ قَاعِدَةٍ أُخْرَى ذَكَرَهَا النحاة وهو أن الاسم والخبر في هذا الباب متى خفي إعرابهما وَجَبَ تَقْدِيمُ الاسم وتأخير الخبر نحو: كان موسى صاحبي، وما كان دعائي إلا أن استغفرتُ، قالوا: لأنهما كالمفعول والفاعل، فمتى خفي الإعرابُ التَزَمَ كُلُّ في مرتبته، وهذه الآيةُ مما نحن فيه فكيف يُدْعَى فيها ذلك، بل كيف يختاره الزجاج؟ وقد رأيتُ كلامَ الزجاج هنا فيمكن أن يُؤخَذَ منه جوابٌ عن هذا المكان وذلك أنه قال^(٧): «إلا أن الاختيار إذا كانت «الدعوى» في موضع رفع أن يقول: فما كانت دعواهم، فلماً قال: «كان

(١) الآية ٢٤ من الفرقان.

(٢) الآية ٢٣.

(٣) الكشاف ٦٧/٢.

(٤) المشكل ٣٠٥/١.

(٥) معاني القرآن له ٣٧٢/١.

(٦) معاني القرآن له ٣٥١/٢.

(٧) معاني القرآن ٣٥١/٢ بعبارة قريبة.

دعواهم» دَلَّ على أن الدعوى في موضع نصب، غير أنه يجوز تكبير الدعوى وإن كانت رفعاً قلت: فمن هنا يقال: تكبير الفعل فيه قرينة مرجحة لإسناد الفعل إلى «أن قالوا»، ولو كان مسنداً للدعوى لكان الأرجح «كانت» كما قال، وهو قريب من قولك: «ضربت موسى سلمى» فقُدِّمَت المفعول بقرينة تأنيث الفعل، وأيضاً فإن تَمَّ قرينة أخرى وهي كون الأعرافِ أحقَّ أن يكون اسماً من غير الأعراف.

والدَّعوى تكون بمعنى الدعاء وبمعنى الأدعاء، والمقصود بها ههنا يحتمل الأمرين جميعاً، ويحتمل أيضاً أن يكون بمعنى الاعتراف. فَمِنْ مجيئها بمعنى الدعاء ما حكاه الخليل^(١): «اللهم أشركنا في صالح دعوى المسلمين» تريد في صالح دعائهم، وأنشدوا^(٢):

٢١٣٩- وَإِنْ مَدَّيْتُ رِجْلِي دَعْوَتِكَ أَشْتَفِي بَدْعَوَاكَ مِنْ مَذَلِّ بِهَا فَتَهُونَ

/ ومنه قوله تعالى: «فما زالت تلك دعواهم»^(٣) وقال الزمخشري^(٤):

«ويجوز: فما كان استغاثتهم إلا قولهم هذا لأنه لا يُستغاث من الله تعالى بغيره، مِنْ قولهم دعواهم بالكعب». وقال ابن عطية^(٥): «وتحتمل الآية أن يكون المعنى: فما آلت دعوايهم التي كانت في حال كفرهم إلا إلى الاعتراف كقول الشاعر^(٦):

٢١٤٠- وقد شهدت قيسٌ فما كان نصرها قتيبةً إلا عضها بالأباهم

(١) انظر: الكتاب ٢/٢٢٨.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في تفسير ابن عطية ٩/٧؛ واللسان: مذل. والمذل: الخدر.

(٣) الآية ١٥ من الأنبياء.

(٤) الكشاف ٦٧/٢.

(٥) التفسير ١٠/٧.

(٦) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٨٥٥؛ والمقتضب ٩٠/٤؛ وتفسير ابن عطية ١٠/٧؛

والبحر ٢٦٩/٤.

و «إذ» منصوب بـ «دعواهم».

وقوله: «إِنَّا كُنَّا» «كُنَّا» وخبرها في محل رفع خبراً لإِنَّا، وَإِنَّ وما في حيزها في محل نصب محكيماً بـ «قالوا»، و«قالوا» وما في حيزه لا محل له لوقوعه صلة لأن. وَأَنْ وما في حيزها في محل رفع أو نصبٍ على حسب ما تقدم من كونها اسماً أو خبراً.

آ. (٦) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ﴾: القائم مقام الفاعل الجار والمجرور.

آ. (٧) وقوله تعالى: ﴿بِعَلْمٍ﴾: في موضع الحال من الفاعل، والباء للمصاحبة أي: لنقصن على الرسل والمرسل إليهم حال كوننا ملتبسين بالعلم. ثم أكد هذا المعنى بقوله «وما كنا غائبين».

آ. (٨) قوله تعالى: ﴿وَالْوِزْنَ يَوْمِئِذٍ الْحَقُّ﴾: «الوزن» مبتدأ، وفي الخبر وجهان، أحدهما: هو الظرف أي: الوزن كائن أو مستقر يومئذ أي: يوم إذ نسأل الرسل والمرسل إليهم. فحذف الجملة المضاف إليها «إذ» وعوض منها التنوين. هذا مذهب الجمهور خلافاً للأخفش^(١). وفي «الحق» على هذا الوجه ثلاثة أوجه أحدها: أنه نعت للوزن أي: الوزن الحق في ذلك اليوم. والثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف كأنه جواب سؤال مقدر من قائل يقول: ما ذلك الوزن؟ فقيل: هو الحق لا الباطل. والثالث: أنه بدل من الضمير المستكن في الظرف. وهو غريب ذكره مكي^(٢).

والثاني من وجهي الخبر: أن يكون الخبر «الحق»، و«يومئذ» على هذا فيه وجهان أحدهما: أنه منصوب على الظرف ناصبه «الوزن» أي: يقع الوزن ذلك

(١) ليس في كتابه المعاني إشارة إلى ذلك.

(٢) المشكل ١/٣٠٥.

اليوم. والثاني: أنه مفعول به على السّعة. وهذا الثاني ضعيف جداً لا حاجة إليه. ولمّا ذكر أبو البقاء كون «الحق» خبراً، وجعل «يومئذ» ظرفاً للوزن قال^(١): «ولا يجوز على هذا أن يكون صفةً، لثلا يلزم الفصل بين الموصول وصلته». قلت: وأين الفصل؟ فإن التركيب القرآني إنما جاء فيه «الحق» بعد تمام الموصول بصلته، وإذا تمّ الموصول بصلته جاز أن يوصف. تقول: «صُرْبُكَ زيداً يوم الجمعة الشديدُ حسنٌ» فالشديدُ صفة لضربك. فإن توهم كون الصفة محلّها أن تقع بعد الموصوف وتليه، فكأنها مقدمة في التقدير فحصل الفصلُ تقديرًا، فإن هذا لا يلتفت إليه، لأن تلك المعمولات من تنمة الموصول فلم يك إلا الموصول. وعلى تقدير اعتقاد ذلك له، فالمانع من ذلك أيضاً صيرورة المبتدأ بلا خبر، لأنك إذا جعلت «يومئذ» ظرفاً للوزن و«الحق» صفته فأين خبره؟ فهذا لو سلّم من المانع الذي ذكره كان فيه هذا المانع الآخر.

وقد طوّل مكّي^(٢) بذكر تقدير تقديم «الحق» على «يومئذ» وتأخيره عنه باعتبار الإعرابات المتقدمة، وهذا لا حاجة إليه لأنّا مقيّدون في القرآن بالإتيان بنظمه. وذكر أيضاً أنه يجوز نصبه، يعني أنه لو قرئ به لكان جائزاً، وهذا أيضاً لا حاجة إليه.

وموازن فيها قولان. أحدهما: أنها جمع ميزان: الآلة التي يُوزنُ بها، وإنما جُمع لأنّ كلّ إنسانٍ له ميزانٌ يخصّه على ما جاء في التفسير، أو جُمع باعتبار الأعمال المُكثّرة، وعبر عن الحالّ بالمحلّ. والثاني: أنها جمع موزون وهي الأعمال، والجمع حينئذ ظاهر.

(١) الإملاء ١/٢٦٩.

(٢) المشكل ١/٣٠٥.

- الأعراف -

أ. (٩) قوله تعالى: ﴿بِمَا كَانُوا﴾: متعلّق بـ «خسروا» و «ما» مصدرية و «آياتنا» متعلق بـ «يظلمون» قُدّم عليه للفاصلة. وتعدّى «يظلمون» بالباء: إمّا لتضمُّنه معنى التكذيب نحو «كذبوا بآياتنا»^(١)، وإمّا لتضمُّنه معنى الجحد نحو «وجحدوا بها»^(٢).

آ. (١٠) قوله تعالى: ﴿وجعلنا لكم﴾: يجوز أن تكون بمعنى «خلق» فتعدّى لواحد فيتعلّق الجارّان بالجعل، أو بمحذوفٍ على أنهما حالان من «معايش» لأنهما لو تأخرا لجاز أن يكونا وصفين. ويجوز أن تكون التصيرية فتعدّى لاثنتين أولهما «معايش»، والثاني أحد الجارّين، والآخر^(٣): إمّا حال فيتعلّق بمحذوف، وإمّا متعلق بنفس الجعل / وهو الظاهر.

[ب/٣٧١]

ومعايش جمع معيشة وفيها ثلاثة مذاهب، مذهب سيبويه^(٤) والخليل: أن وزنها مَفْعَلَةٌ بضم العين أو مَفْعِلَةٌ بكسرها، فعلى الأول جُعِلَت الضمة كسرةً ونُقِلَت إلى فاء الكلمة. وقياس قول الأخفش في هذا النحو أن يُغَيَّر الحرفُ لا الحركة، فمعيشة عنده شاذة إذ كان ينبغي أن يُقال فيها مَعْوِشَة. وأما على قولنا إن أصلها مَعِيشَة بكسر العين فلا شذوذَ فيها. ومذهب الفراء^(٥) أن وزنها مَفْعَلَةٌ^(٦) بفتح العين وليس بشيء. والمعيشة اسمٌ لما يُعاشُ به أي يُحيا، وهي في الأصل مصدرٌ لعاش يعيَشُ عَيْشًا وَعَيْشَةً قال تعالى: «في عيشة راضية»^(٧)

(١) الآية ١١ من آل عمران.

(٢) الآية ١٤ من النمل.

(٣) أي والجارُّ الآخر.

(٤) الكتاب ٢/٣٦٤، ٣٦٧. وانظر: معاني القرآن للأخفش ٢/٢٩٣.

(٥) معاني القرآن ١/٣٧٣.

(٦) صُبِطت في المطبوعة بكسر العين.

(٧) الآية ٢١ من الحاقة.

ومعاشاً: قال تعالى: «وجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا»^(١) ومَعِيشًا قال رؤبة^(٢):

٢١٤١- إليك أشكو شِدَّةَ المعيشِ وجُهْدَ أعوامٍ تَتَقَنَّ ريشي

والعامَّةُ على «معاش» بصريح الياء. وقد خرج خارجة فروي^(٣) عن

نافع «معاش» بالهمز. وقال النحويون: هذه غلطٌ؛ لأنه لا يُهمز عندهم

إلا ما كان فيه حرفُ المد زائداً نحو: صحائف ومدائن، وأما «معاش» فالياءُ

أصلٌ لأنها من العَيْشِ. قال الفارسي عن أبي عثمان^(٤): «أصلُ أَخَذَ هذه

القراءة عن نافع». قال: «ولم يكن يدري ما العربية؟». قلت: قد فَعَلْتُ

العربُ مثل هذا، فهمزوا منائر ومصائب جمع منارة ومصيبة، والأصل: مناوِر

ومصاوب. وقد غَلَطَ سيبويه^(٥) مَنْ قال مصائب^(٦)، ويعني بذلك أنه غلط

بالنسبة إلى مخالفة الجأدة^(٧)، وهذا كما تقدّم عنه أنه قال^(٨): «واعلم أنّ

بعضهم يغلطُ فيقول: «إنهم أجمعون ذاهبون» قال: «ومنهم مَنْ يأتي بها على

الأصل فيقول: مصاوب ومناور، وهذا كما قالوا في جمع مقال ومقام: مَقَاوِم

ومَقَاوِل في رجوعهم بالعين إلى أصلها قال^(٩): وأنشد النحويون على

ذلك^(١٠):

(١) الآية ١١ من النبأ.

(٢) تقدم برقم ٩٥٣.

(٣) السبعة ٢٧٨؛ البحر ٢٧١/٤؛ الشواذ ٤٢، وأضاف إلى خارجة الأعرج.

(٤) وهو المازني انظر: المتصف ٣٠٧/١.

(٥) الكتاب ٣٦٧/٢.

(٦) رسمت في الأصل بالياء وعبارة سيبويه «مصائب غلط منهم».

(٧) أي قاعدة النحاة في عدم الهمز لأن العين أصلية.

(٨) الكتاب ٢٩٠/١.

(٩) لم يقل سيبويه ذلك فلم يردّ هذا البيت في كتابه. والزجاج في إعرابه ٣٥٣/٢ قال هذه

العبارة بين يدي البيت.

(١٠) البيت للأخطل في ديوانه ١٢٣؛ والخصائص ١٤٥/٣؛ وابن يعيش ٩٠/١٠.

- الأعراف -

٢١٤٢- وَإِنِّي لَقَوَّامٌ مَقَاوِمٌ لَمْ يَكُنْ جَرِيرٌ وَلَا مَوْلَى جَرِيرٍ يَقَوْمُهَا

ووجهُ همزِها أنهم شَبَّهوا الأصليَّ بالزائد فتوهموا أن معيشة بزنة صحيفة فهمزوها كما همزوا تَيْك. قالوا: ونظير ذلك في تشبيههم الأصلي بالزائد قولهم في جمع مَسِيل: مَسِلَان تُوهموه على أنه على زنة قضيب وقضبان^(١) وقالوا في جمعه أَمْسِلَة كأنهم توهموا أنه بزنة رغيغ وأرغفة، وإنما مسيل وزنه مَفْعِل لأنه من سَيَلان الماء. وأنشدوا على مَسِيلِ وَأَمْسِلَة قولَ أَبِي ذؤيب الهذلي^(٢):

٢١٤٣- بِوَادٍ لَا أُنَيْسَ بِهِ يَبَابٍ وَأَمْسِلَةٌ مَدَانِبُهَا خَلِيفٌ

وقال الزجاج^(٣): «جميع نحاة البصرة تزعم أن همزها خطأ، ولا أعلم لها وجهاً إلا التشبيه بصحيفة وصحائف، ولا ينبغي التعويل على هذه القراءة». قلت: وهذه القراءة لم ينفرد بها نافع بل قرأها جماعة جِلَّة^(٤) معه، فإنها منقولة عن ابن عامر الذي قرأ على جماعة من الصحابة كعثمان وأبي الدرداء ومعاوية، وقد سبق ذلك في الأنعام، وقد قرأ بها قبل ظهور اللحن وهو عربي صريح. وقرأ بها أيضاً زيد بن علي وهو على جانب من الفصاحة والعلم الذي لا يدانيه إلا القليل. وقرأ بها أيضاً الأعمش والأعرج وكفى بهما في الإتيان والضبط. وقد نقل الفراء^(٥) أن قلبَ هذه الياء تشبيهاً لها بياء صحيفة قد جاء وإن كان قليلاً.

(١) قضيب يُجمع على قضبان بكسر القاف وضمها. القاموس: قضب.

(٢) ديوان الهذليين ١/١٠١. يباب: قفر. الأمسلة: مجاري الماء. الخليف: طريق وراء

جبل. المذانب ج يذنب وهو مسيل الماء إلى الأرض ورواية الديوان: مدافعها.

(٣) معاني القرآن ٢/٣٥٣.

(٤) جلة: ج جليل.

(٥) معاني القرآن ١/٣٧٣ وعبارته «وربما همزت العرب هذا وشبهه».

وقوله: «قليلاً ما تشكرون» كقوله: «قليلاً ما تذكرون»^(١).

آ. (١١) قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قَلْنَا﴾:

اختلف الناس في «ثم» في هذين الموضعين: فمنهم من لم يلتزم فيها ترتيباً وجعلها بمنزلة الواو فإنَّ خَلَقْنَا وتصوِّرْنَا بعد قوله تعالى للملائكة «اسجدوا».

ومنهم من قال: هي للترتيب لا في الزمان بل للترتيب في الإخبار، ولا طائل في هذا. ومنهم من قال: هي للترتيب الزمني وهذا هو موضوعها الأصلي. ومنهم

من قال: الأولى للترتيب الزمني والثانية للترتيب الإخباري. واختلفت عبارة القائلين بأنها للترتيب في الموضعين فقال بعضهم: إنَّ ذلك على حذف

مضافين، والتقدير: ولقد خلقنا آباءكم ثم صوَّرنا آباءكم ثم قلنا، ويعني بأبينا آدم عليه السلام. والترتيب الزمني هنا ظاهر بهذا التقدير. وقال بعضهم:

الخطاب في «خلقناكم وصوَّرناكم» لآدم عليه السلام وإنما خاطبه / بصيغة

الجمع وهو واحد تعظيماً له ولأنه أصل الجميع، والترتيب أيضاً واضح.

وقال بعضهم: المخاطبُ بنو آدم والمراد به أبوهم، وهذا من باب

الخطاب لشخصٍ والمرادُ به غيره كقوله: «وإذ نجَّيناكم من آل فرعون»^(٢) إلى آخره، وإنما المنجى والذي كان يُسأَمُ سوءَ العذاب أسلافهم. وهذا مستفيضٌ في لسانهم. وأنشدوا على ذلك قوله^(٣):

٢١٤٤ - إذا افتخرت يوماً تميمٌ بقوسها وزادت على ما وطَّدت من مناقب

فأنتم بذئ قارٍ أمألت سيوفكم عروش الذين استرهنوا قوس حاجب

وهذه الوقعة إنما كانت في أسلافهم.

(١) الآية ٣ من الأعراف.

(٢) الآية ٤٩ من البقرة.

(٣) لم أهدد إلى قائلها. وهما في البحر ٢٧٣/٤.

والترتيب أيضاً واضح على هذا. ومن قال: إن الأولى للترتيب الزمني والثانية للترتيب الإخباري اختلفت عباراتهم أيضاً. فقال بعضهم: المراد بالخطاب الأول آدم وبالثاني ذريته، والترتيب الزمني واضح، و«ثم» الثانية للترتيب الإخباري. وقال بعضهم: ولقد خلقناكم في ظهر آدم ثم صورناكم في بطون أمهاتكم. وقال بعضهم: ولقد خلقنا أزواجكم ثم صورنا أجسامكم. وهذا غريب نقله القاضي أبو يعلى^(١) في «المعتمد». وقال بعضهم: خلقناكم نطفاً في أصلاب الرجال ثم صورناكم في أرحام النساء. وقال بعضهم: ولقد خلقناكم في بطون أمهاتكم وصورناكم فيها بعد الخلق بشق السمع والبصر، ف«ثم» الأولى لترتيب الزمان، والثانية لترتيب الإخبار.

وقوله: «إلا إبليس» تقدم الكلام عليه في البقرة^(٢). وقوله «لم يكن» هذه الجملة استثنائية لأنها جواب سؤال مقدر، وهذا كما تقدم في قوله في البقرة «أبى». وتقدم أن الوقف على إبليس. وقيل: فائدة هذه الجملة التوكيد لما أخرجه الاستثناء من نفي سجود إبليس. وقال أبو البقاء^(٣): «إنها في محل نصب على الحال أي: إلا إبليس حال كونه ممتنعاً من السجود». وهذا كما تقدم له^(٤) في البقرة من أن «أبى» في موضع نصب على الحال.

آ. (١٢) قوله تعالى: ﴿أَنْ لَا تَسْجُدَ﴾: في «لا» هذه وجهان، أظهرهما: أنها زائدة للتوكيد. قال الزمخشري^(٥): «لا» في «أن لا تسجد»

(١) أحمد بن علي الموصلي، حافظ محدث ثقة، نعتة الذهبية بمحدث الموصل، له المعجم

والمسند الكبير والمسند الصغير توفي سنة ٣٠٧. انظر: الأعلام ١٧١/١.

(٢) الآية ٣٤ «فسجدوا إلا إبليس أبى واستكبر وكان من الكافرين».

(٣) الإملاء ١/٢٦٩.

(٤) له: أي لأبي البقاء. انظر: الإملاء ١/٣٠.

(٥) الكشف ٢/٦٨.

- الأعراف -

صلةً بدليل قوله تعالى: «ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي»^(١) ومثلها: «لثلا يعلم أهل الكتاب»^(٢) بمعنى ليعلم. ثم قال: «فإن قلت: ما فائدة زيادتها؟ قلت: توكيد معنى الفعل الذي تدخل عليه وتحقيقه، كأنه قيل: ليتحقق علم أهل الكتاب، وما منعك أن تحقق السجود وتلزمه نفسك إذ أمرتك؟ وأنشدوا على زيادة «لا» قول الشاعر^(٣):

٢١٤٥ - أبى جوذه لا البخل واستعجلت نعم به من فتى لا يمنع الجود نائله

يروى «البخل» بالنصب والجر، والنصب ظاهر الدلالة في زيادتها، تقديره: أبى جوذه البخل. وأمّا في رواية الجر فالظاهر منها عدم الدلالة على زيادتها. ولا حجة في هذا البيت على زيادة «لا» في رواية النصب، ويتخرج على وجهين أحدهما: أن تكون «لا» مفعولاً بها و«البخل» بدل منها لأن «لا» تُقال في المنع فهي مؤدّية للبخل. والثاني: أنها مفعول بها أيضاً، والبخل مفعول من أجله والمعنى: أبى جوذه لفظ «لا» لأجل البخل أي كراهة البخل، ويؤيد عدم الزيادة رواية الجر. قال أبو عمرو بن العلاء: «الرواية فيه بخفض «البخل» لأن «لا» تُستعمل في البخل»، وأنشدوا أيضاً على زيادتها قول الآخر^(٤):

٢١٤٦ - أفعنك لا برق كأن وميضه غاب تسنمه ضراماً مُثقب

(١) الآية ٧٥ من ص.

(٢) الآية ٢٩ من الحديد.

(٣) تقدم برقم ٨٥ والأصل «به من نعم من فتى» وبذلك يضطرب عروضياً.

(٤) البيت لساعدة بن جؤية وهو في ديوان الهذليين ١٧٢/١ برواية: أفمنك، تشبّه بدلاً من تسنمه. اللسان لا؛ البحر ٢٧٣/٤. والغاب: ضرب من الشجر. والضرام: النار في الحطب. وقوله «غاب» في الأصل غراب وهو تحريف.

يريد: أفعنك برق. وقد خرَّجه الشيخ^(١) على احتمال كونها عاطفةً وحذف المعطوف، والتقدير: أفعنك لا عن غيرك. وكون «لا» في الآية زائدةً هو مذهب الكسائي والفراء^(٢) وأبي إسحاق^(٣). وما ذكرته من كون «البخل» بدلاً من «لا» و«لا» مفعولٌ بها هو مذهب الزجاج. وحكى بعضهم عن يونس قال: «كان أبو عمرو بن العلاء يجرُّ «البخل» ويجعل «لا» مضافةً إليه، أراد أبى جوده لا التي هي للبخل لأن «لا» قد تكون للبخل وللجود، فالتى للبخل معروفة، والتي للجود أنه لو قال له: «امنح الحق» أو «لا تعط المساكين» فقال: «لا» كان جوداً. قلت: يعني فتكون الإضافة للتبيين، لأن «لا» صارت مشتركةً فميزها بالإضافة وخصَّصها به. / وقد تقدم طرف جيد من زيادة «لا» في أواخر [٣٧٢/ب] الفاتحة^(٤) وأقوال الناس في ذلك.

وقد زعم جماعة أن «لا» في هذه الآية الكريمة غيرُ زائدة، لكن اختلفت عبارتهم في تصحيح معنى ذلك فقال بعضهم: في الكلام حذفٌ يصحُّ به النفي، والتقدير: ما منعك فأحوجك أن لا تسجد؟ وقال بعضهم: المعنى على ما ألجأك أن لا تسجد؟ وبعضهم: مَنْ أَمَرَكَ أن لا تسجد؟ وَمَنْ قال لك أن لا تسجد، أو ما دَعَاكَ أن لا تسجد؟ وهذا تمحلٌّ مَنْ يتحرَّج من نسبة الزيادة إلى القرآن وقد تقدَّم تحقيقه، وأن معنى الزيادة على معنى يفهمه أهل العلم وإلا فكيف يُدعى زيادةً في القرآن بالعرف العام؟ هذا ما لا يقوله أحد من المسلمين.

و «ما» استفهاميةٌ في محل رفع بالابتداء، والخبرٌ بعدها أي: أي شيء

(١) البحر ٢٧٣/٤.

(٢) معاني القرآن ٣٧٤/١.

(٣) معاني القرآن ٣٥٥/٢ وأبو إسحاق هو الزجاج.

(٤) انظر: الورقة ٩ أ.

منعك. و«أَنَّ» في محل نصبٍ أو جرٍ لأنها على حذفِ حرفِ الجرِ إذ التقدير: ما منعك من السجود؟ و«إِذ» منصوبٌ بتسجد أي: ما منعك من السجود في وقت أمرِي إياك به. وقوله: «خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ» لا محلٌّ لهذه الجملة لأنها كالتفسير والبيان للخبرية.

آ. (١٣) وقوله تعالى: ﴿مِنْهَا﴾: و«فيها» الضميرُ يعود على الجنة لأنه كان من سكانها. عن ابن عباس: أنهم كانوا في عدن لا في جنة الخلد. وقيل: يعود على السماء، لأنه يُروى في التفسير أنه وسوس إليهما وهو في السماء. وقيل: على الأرض أمر أن يخرج منها إلى جزائر البحار، ولا يدخل في الأرض إلا كالسارق. وقيل: على الرتبة المنيفة والمنزلة الرفيعة. وقيل: على الصورة والهيئة التي كان عليها لأنه كان مُشرق الوجه فعاد مُظلمه. وقوله: «فاخرج» تأكيدٌ لـ«اهبط» إذ هو بمعناه.

وقوله: «فيها» لا مفهوم له، يعني أنه لا يُتوهم أنه يجوز أن يتكبر في غيرها. ولمَّا اعتبر بعضهم هذا المفهوم احتاج إلى تقدير حذف معطوف كقوله: «تفيكم الحر»^(١) قال: «والتقديرُ فما يكون لك أن تتكبر فيها ولا في غيرها».

آ. (١٤) والضمير في ﴿يُبْعَثُونَ﴾: يعود على بني آدم لدلالة السياق عليهم، كما دلَّ على ما عاد عليه الضميران في منها وفيها كما تقدَّم.

آ. (١٦) قوله تعالى: ﴿فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾: في هذه الباء وجهان أحدهما: أن تكون قسميةً وهو الظاهر. والثاني: أن تكون سببيةً، وبه بدأ الزمخشري^(٢) قال: «فبما أغويتني: فسبب إغوائك إياي لأقعدنَّ لهم» ثم

(١) الآية ٨١ من النحل.

(٢) الكشاف ٦٩/٢.

- الأعراف -

قال: «والمعنى: فسبب وقوعي في الغيِّ لاجتهدُنَّ في إغوائهم حتى يفسدوا بسببي كما فسدتُ بسببهم. فإن قلت: بم تعلقت الباء فإن تعلقتُ بها «لأقعدن» يصدُّ عنه لام القسم لا تقول: واللَّه بزيدٍ لأمرن؟ قلت: تعلقتُ بفعل القسم المحذوف تقديره: فيما أغويتني أقسم بالله لأقعدنَّ أي: فسبب إغوائك أقسم. ويجوز أن تكون الباء للقسم أي: فأقسم بإغوائك لأقعدنَّ». قلت: وهذان الوجهان سبق إليهما أبو بكر بن الأنباري، وذكر عبارة قريبة من هذه العبارة.

وقال الشيخ^(١): «وما ذكره من أن اللام تصدُّ عن تعلُّق الباء بـ «لأقعدنَّ» ليس حكماً مُجمِعاً عليه بل في ذلك خلافٌ». قلت: أمَّا الخلافُ فنعم، لكنه خلافٌ ضعيف لا يُقَيَّد به أبو القاسم، والشيخ نفسه قد قال عند قوله تعالى: «لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ^(٢)» في قراءة مَنْ كسر اللام في «لمن»، إنَّ ذلك لا يُجيزه الجمهور وسيأتي لك مبيناً إن شاء الله.

و «ما» تحتل ثلاثة أوجه أظهرها: أنها مصدرية أي: فباغوائك إياي. والثاني: أنها استفهامية يعني أنه استفهم عن السبب الذي أغواه به فقال: فبأي شيء من الأشياء أغويتني؟ ثم استأنف جملةً أقسمَ فيها بقوله «لأقعدنَّ». وهذا ضعيفٌ عند بعضهم أو ضرورةٌ عند آخرين من حيث إنَّ «ما» الاستفهامية إذا جُرَتْ حُذِفَتْ ألفها، ولا تُثبِت إلا في شذوذ كقولهم: عمًا تسأل؟ أو ضرورةٌ كقوله^(٣):

٢١٤٧- على ما قام يَشْتِمَنِي لثِيْمٌ كخنزيرٍ تمرغٌ في رمادٍ

(١) البحر ٢٧٥/٤.

(٢) الآية ١٨ من الأعراف وهي قراءة أبي بكر في بعض طرقه والجدري. انظر: البحر ٢٨٨/٤.

(٣) تقدم برقم ٦١٦.

- الأعراف -

والثالث: أنها شرطية، وهو قول ابن الأنباري، ولا بد من إيراد نصّه قال: - رحمه الله - «ويجوز أن تكون «ما» بتأويل الشرط، والباء من صلة الإغواء، والفاء المضمرة جواب الشرط، والتقدير: فبأي شيء أغويتني فلأقعدنّ لهم صراطك» فتضمّر الفاء [في] جواب الشرط كما تضمّرها في قولك «إلى ما أو ماتت إني قابله، وبما أمرت إني سامع مطيع». وهذا الذي قاله ضعيف جداً، فإنه على تقدير صحة معناه يمتنع من حيث الصناعة، فإن فاء الجزاء لا تحذف إلا في ضرورة شعر كقوله^(١):

٢١٤٨ - مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

[٣٧٣/أ] أي: فالله. وكان المبرد^(٢) / لا يُجَوِّزُ ذَلِكَ ضَرُورَةً أَيْضاً، وَيُنْشِدُ الْبَيْتَ الْمَذْكُورَ:

مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ

فعلى رأي أبي بكر^(٣) يكون قوله «لأقعدنّ» جواب قسم محذوف، وذلك القسم المقدر وجوابه جواب الشرط، فيقدّر دخول الفاء على نفس جملة القسم مع جوابها تقديره: فما أغويتني فوالله لأقعدنّ. هذا يتّمّ مذهب.

وقوله: «صراطك» في نصبه ثلاثة أوجه أحدها: أنه منصوب على إسقاط الخافض. قال الزجاج^(٤): «ولا اختلاف بين النحويين أنّ «على»

(١) تقدم برقم ١٤٠.

(٢) لم يفعل ذلك في المقتضب، وإنما أورد البيت بسقوط الفاء من لفظ الجلالة ثم قال: «إنه على إرادة الفاء» المقتضب ٧٠/٢.

(٣) أي أبي بكر بن الأنباري.

(٤) معاني القرآن ٣٥٨/٢.

- الأعراف -

محذوفة كقولك: «ضرب زيد الظهر والبطن» أي: على الظهر والبطن». إلا أن هذا الذي قاله الزجاج - وإن كان ظاهره الإجماع - ضعيفٌ من حيث إن حرف الجر لا يطرُدُ حذفه، بل هو مخصوص بالضرورة أو بشذوذ كقوله^(١):

٢١٤٩- تَمُرُونِ الدِيَارَ فَلَمْ تَعُوجُوا

[وقوله]^(٢):

٢١٥٠- لَوْلَا الْأَسَى لِقِضَانِي

[وقوله]^(٣):

٢١٥١- فَبِتُّ كَأَنَّ الْعَائِدَاتِ فَرَّشَنِي

والثاني: أنه منصوب على الظرف والتقدير: لأقعدنَّ لهم في صراطك. وهذا أيضاً ضعيف لأن «صراطك» ظرفُ مكانٍ مختصٌّ، والظرف المكاني المختص لا يصل إليه الفعل بنفسه بل بـ «في»، تقول: صليت في المسجد ونمت في السوق. ولا تقول: صليت المسجد، إلا فيما استثنى في كتب النحو^(٤)، وإن ورد غير ذلك كان شاذاً كقولهم «رَجَعَ أَدْرَاجَهُ» و«ذهبت» مع «الشام» خاصة^(٥). أو ضرورة كقوله^(٦):

٢١٥٢- جَزَى اللَّهُ بِالْخَيْرَاتِ مَا فَعَلَا بِكُمْ رَفِيقَيْنِ قَالَا خَيْمَتِي أُمَّ مَعْبِدِ

(١) تقدم برقم ١٤٨.

(٢) تقدم برقم ١٨٣٥.

(٣) تقدم برقم ١٨٣٤ وورد في الأصل مكسوراً: «فلو أن العائدات».

(٤) وهو: دخلت الدار ونزلت الحان وسكنت الغرفة انظر: شرح الكافية ١/١٨٦.

(٥) قال في شرح الكافية ١/١٨٦: «وأما نحو «ذهبت الشام» فانتصاب «الشام» على الظرفية اتفاقاً لأن ذهب لازم، وهو شاذ».

(٦) تقدم برقم ٤٨١.

أي: قالوا في خيمتي. وجعلوا نظير الآية في نصب المكان المختص
قول الآخر^(١):

٢١٥٣- لَدُنْ بِهِزُّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنَهُ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّغْلُبُ

وهذا البيت أنشده النحاة على أنه ضرورة. وقد شدَّ ابن الطراوة عن
مذهب النحاة فجعل «الصراط» و«الطريق» في هذين الموضعين مكانين
مُبْهَمِينَ. وهذا قول مردودٌ لأن المختصَّ من الأمكنة ما له أقطارٌ تحويه وحدودٌ
تحصره، والصراط والطريق من هذا القبيل. والثالث: أنه منصوبٌ على
المفعول به لأنَّ الفعلَ قبله وإن كان قاصراً فقد ضُمَّنْ معنى فعلٍ متعدِّ.
والتقدير: لألزمَن صِراطك المستقيم بقعودي عليه.

آ. (١٧) قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا تَبِينُهُمْ﴾: جملة معطوفة على جواب
القسم أيضاً، وأخبر أنه بعد أن يقعد على الصراط يأتي من هذه الجهات
الأربع، ونوع حرف الجر فجرَّ الأُولَيْنِ بـ «مِنْ» والثانِيَيْنِ بـ «عَنْ» لنكتة ذكرها
الزمخشري^(٢). قال رحمه الله: «فإن قلت كيف قيل: مِنْ بين أيديهم وَمِنْ
خلفهم بحرف الابتداء، وعن أيانهم وعن شمائلهم بحرف المجاوزة؟ قلت:
المفعول فيه عُدِّي إليه الفعلُ نحو تعديته إلى المفعول به، فكما اختلفت حروفُ
التعدية في ذلك اختلفت في هذا وكانت لغةً تُؤَخِّدُ ولا تُقَاسُ، وإنما يُفْتَشُّ عن
صحة موقعها فقط، فلما سمعناهم يقولون: جلس عن يمينه وعلى يمينه، وعن
شماله وعلى شماله قلنا: معنى «على^(٣) يمينه» أنه تَمَكَّنْ من جهة اليمين

(١) البيت لساعدة بن جؤية وهو في ديوان الهذليين ٩٠١/١؛ والكتاب ١٦/١؛ والخصائص
٣١٩/٣؛ وأمالى الشجري ٤٢/١؛ والهمع ٢٠٠/١؛ والدرر ١٦٩/١. واللدن:
اللين. يعسل: يتحرك ويضطرب. المتن: الظهر.

(٢) الكشف ٧١/٢.

(٣) في المطبوعة «عَنْ» تحريف.

- الأعراف -

تمكَّنَ المستعلي من المستعلَى عليه . ومعنى «عن يمينه» أنه جلس متجافياً عن صاحب اليمين غير ملاصقٍ له منحرفاً عنه، ثم كَثُرَ حتى استعمل في المتجافي وغيره كما ذكرنا في تعال. ونحوه من المفعول به قولهم: «رمى على القوس وعن القوس ومن القوس»، لأنَّ السهم يُعَدُّ عنها وَيَسْتَعْلِيها إذا وُضِعَ على كَبِدِها للرمي، ويبتدىء الرمي منها، فلذلك قالوا: جلس بين يديه وخلفه بمعنى في لأنهما ظرفان للفعل، ومن بين يديه، ومن خلفه، لأنَّ الفعل يقع في بعض الجهتين كما تقول: جئت من الليل تريد بعض الليل». قلت: وهذا كلامٌ مَنْ رسخت قدمه في فهم كلام العرب. وقال الشيخ^(١): «وهو كلامٌ لا بأس به» فلم يوفِّه حقّه.

ثم قال: «وأقول: وإنما خصَّ بين الأيدي والخلف بحرف الابتداء الذي هو أمكن في الإتيان لأنهما أغلب ما يجيء العدوُّ منهما فينال فرصته، وقدم بين الأيدي على الخلف لأنها الجهة التي تدلُّ على إقدام العدو وبسالته في مواجهة قرنه غير خائفٍ منه، والخلف جهةٌ غَدْرٍ ومخاتلة وجهالة القرن بمن يغتاله ويتطلب غرته وغفلته، وخصَّ الأيمان والشمائل بالحرف الذي يدلُّ على المجاوزة لأنهما ليستا بأغلب ما يأتي منهما العدو، وإنما يجاوز إتيانه إلى [ب/٣٧٣] الجهة التي هي أغلب في ذلك، وقُدِّمت الأيمان على الشمائل لأنها هي الجهة القوية في ملاقات العدو، وبالأيمان البطش والدفع، فالقرن الذي يأتي من جهتها أبسل وأشجع إذ جاء من الجهة التي هي أقوى في الدفع، والشمائل ليست في القوة والدفع كالأيمان.

والأيمان والشمائل جمعا يمين وشمال، وهما الجارحتان وتجمعان في القلة على أفعل، قال^(٢):

(١) البحر ٢٧٦/٤.

(٢) البيت لأبي النجم وهو في الكتاب ١١٣/١؛ ٤٧/٢؛ والنوادر ١٦٥؛ والخصائص

١٣٠/٢؛ وأمالى الشجري ٣٠٦/١؛ وابن يعيش ٤١/٥؛ والخزانه ٤٠١/٤.

٢١٥٤- يأتي لها من أيمنٍ وأُشْمَلِ

والشمائل يُعَبَّرُ بها عن الأخلاق والشيم تقول: له شمائلٌ حسنةٌ وُعبَّرَ عن الحسنات باليمين، وعن السيئات بالشمال، لأنهما منشأ الفعلين: الحسن والسيئ. ويقولون: اجعلني في يمينك لا في شمالك قال^(١):

٢١٥٥- أبْثُنِي أفي يَمْنِي يديكِ جَعَلْتَنِي فَأَفْرَحُ أم صَيَّرْتَنِي فِي شِمَالِكِ

يَكُونُ بِذَلِكَ عَنِ عِظَمِ الْمَنْزِلَةِ عِنْدَ الشَّخْصِ وَحِسْتِهَا وَقَالَ^(٢):

٢١٥٦- رَأَيْتُ بَنِي الْعَلَاتِ لَمَّا تَضَافَرُوا يَحُوزُونَ سَهْمِي بَيْنَهُمْ فِي الشَّمَائِلِ

والشمائل: جمع شمال بفتح الشين وهي الريح. قال امرؤ القيس^(٣):

٢١٥٧- وَهَبْتُ لَهُ رِيحٌ بِمَخْتَلَفِ الصَّوَى صَباً وَشَمَالٌ فِي مَنَازِلِ قُفَّالِ

والألف في الشمال زائدة، لذا يُزَادُ فِيهَا الْهَمْزَةُ أَيْضاً بَعْدَ الْمِيمِ فَيَقُولُونَ شَمَالٌ، وَقَبْلَهَا فَيَقُولُونَ شَامِلٌ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ كَلُّهُ سَقُوطُهُ فِي التَّصْرِيفِ قَالُوا: «شَمَلْتُ الرِّيحَ»^(٤) إِذَا هَبَّتْ شَمَالاً.

قوله: «ولا تجدُ أكثرهم» الوجدان هنا يحتمل أن يكون بمعنى اللقاء أو بمعنى العلم أي: لا تُتَلَفِّي أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ، أَوْ لَا تَعْلَمِ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ، فشاكِرِينَ حَالٌ عَلَى الْأَوَّلِ، مَفْعُولٌ ثَانٍ عَلَى الثَّانِي. وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ تَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ أَحَدَهُمَا: أَنْ تَكُونَ اسْتِثْنَايَةً أَخْبَرَ اللَّعِينِ بِذَلِكَ لِتَنْظِيهِ^(٥) أَوْ لِأَنَّهُ عِلْمُهُ بِطَرِيقٍ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ دَاخِلَةً فِي حَيْزٍ مَا قَبْلَهَا فِي جَوَابِ الْقِسْمِ، فَتَكُونَ مَعْطُوفَةً عَلَى قَوْلِهِ «لِأَقْعَدَنَّ»، أَقْسَمَ عَلَى جَمَلَتَيْنِ مُثَبَّتَيْنِ وَأُخْرَى مَنفِيَةٍ.

(١) لم أقف عليه.

(٢) لم أهدت إلى قائله وهو في اللسان شمل؛ وتهذيب اللغة ٣٧٤/١١.

(٣) ديوانه ١٣. له: أي للجمر. والصوى: الأكم الصغار والقفال: الراجعون من السفر.

(٤) من باب أكل.

(٥) تظنن: ظن، وقد تبدل النون ألفاً فيصير تظنن، وتبدل هذه الألف في المصدر ياءً.

آ. (١٨) قوله تعالى: ﴿مَنْذُومًا مَدْحُورًا﴾: حالان من فاعل «اخرج» عند مَنْ يجيز تعدد الحال لذي حال واحدة. وَمَنْ لا يُجِز ذلك فَمَدْحُورًا صفةً لمندؤوماً أو هي حالٌ من الضمير في الحال قبلها فيكون الحالان متداخلين. وَمَنْذُومًا مدحوراً اسماً مفعول مِنْ ذَامِه ودَحَرِه. فَأَمَّا ذَامُه فيقال بالهمز: ذَامُه يَذَامُه كَرَامِه^(١) يَرَامُه، وذامه يذيمه كباعه يبيعه من غير همز، وعليه قولهم: «لن يَعدَمَ الحسناء ذاماً»^(٢) يروى بهمزة ساكنة أو ألف، وعلى اللغة الثانية قول الشاعر^(٣):

٢١٥٨- تَبِعْتُكَ إِذْ عَيْنِي عَلَيْهَا غِشَاوَةٌ فلما انجلت قَطَعْتُ نَفْسِي أَدِيمُهَا

فمصدرُ المهموز ذَامٌ كَرَأْس، وأما مصدر غير المهموز فُسِمِعَ فيه ذَامٌ بألف، وحكى ابن الأنباري^(٤) فيه ذَيْمًا كَيَنَعِ قال: «يقال ذَامَتُ الرجلُ أذَامُه وذِمَّتُه أذِيمُه ذَيْمًا وذِمَّتُه أذَمُه ذَمًا بمعنى». وأنشد^(٥):

٢١٥٩- وأقاموا حتى انبروا جميعاً في مقامٍ وكلهم مَنْذُومٌ

والذَامُ: العَيْبُ ومنه المثل المتقدم: «لن يَعدَمَ الحسناءُ ذاماً» أي كل امرأة حسنة لا بد أن يكون فيها عيبٌ ما. وقالوا: أردت أن تَذيمه فمدحته أي: تَعْييه فمدحته، فأبدل الحاء هاءً. وقيل: الذام الاحتقار، ذَامَتُ الرجل: أي احتقرته قاله الليث. وقيل: الذام الذمُّ، قاله ابن قتيبة^(٦) وابن الأنباري.

(١) رَأَم: أصلح.

(٢) مثل عربي. انظر: فصل المقال ٤٤.

(٣) تقدم برقم ١٥٦. (٤) الزاهر له ٥/٢.

(٥) البيت لحسان بن ثابت وهو في ديوانه ٤١ برواية:

لم يُسَوِّوا حتى أبدوا جميعاً في مقامٍ وكلهم مذمومٌ

وهو في الزاهر لابن الأنباري ٥/٢.

(٦) تفسير الغريب لابن قتيبة ١٦٦؛ والزاهر ٥/٢.

- الأعراف -

والجمهور على «مَدُوْماً» بالهمز. وقرأ^(١) أبو جعفر والأعمش والزهري «مَدُوْماً» بواو واحدة من دون همز. وهي تحتل وجهين أحدهما: - ولا ينبغي أن يُعَدَلَ عنه - أنه تخفيف «مَدُوْماً» في القراءة الشهيرة بأن أُلْقِيَتْ حركةُ الهمزة على الذال الساكنة، وحُذِفَت الهمزةُ على القاعدة المستقرة في تخفيف مثله، فوزن الكلمة آل إلى مَقُولٍ لحذف العين. والثاني: أن هذه القراءة مأخوذةٌ مِنْ لُغَةٍ مَنْ يَقُولُ: ذِمَّتُهُ أَذِيْمُهُ كِبِعْتُهُ أَبِيْعُهُ، وكان مِنْ حَقِّ اسْمِ الْمَفْعُولِ عَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ مَذِيْمٌ كَمَبِيْعٍ قَالُوا: إِلَّا أَنَّهُ أُبْدِلَتْ / الواو من الياء على حَدِّ قولهم «مكول» في «مكيل» مع أنه من الكيل. ومثل هذه القراءة في احتمال الوجهين قولُ أمية بن أبي الصلت^(٢):

٢١٦٠- وَقَالَ لِإِبْلِيسَ رَبُّ الْعِبَادِ [أَنْ] أَخْرَجَ لَعِينًا دَحِيرًا مَدُوْماً

أنشد على ذلك الواحدي على لغة ذامه بالألف يذيمه بالياء، وليته جعله محتملاً للتخفيف من لغة الهمز.

والدَّحْرُ: الطَّرْدُ والإِبْعَادُ يقال: دَحَرَهُ يَدَّحِرُهُ دَحْرًا ودُحُورًا، ومنه: «وَيُقَدَّفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ دُحُورًا»^(٣) وقول أمية في البيت المتقدم «لَعِينًا دَحِيرًا» وقوله أيضاً^(٤):

٢١٦١- وَبِإِذْنِهِ سَجَدُوا لِأَدَمَ كُلَّهُمْ إِلَّا لَعِينًا خَاطِئًا مَدَّحُورًا

وقال الآخر^(٥):

٢١٦٢- دَحَرْتُ بَنِي الْحَصِيْبِ إِلَى قَدِيْدٍ وَقَدْ كَانُوا ذَوِي أَشْرٍ وَفَخْرٍ

(١) البحر ٢٧٧/٤، شواذ ابن خالويه ٤٢.

(٢) ديوانه ٢٣٥.

(٣) الآية ٩ من الصافات.

(٤) ديوانه ٢٣٥.

(٥) لم أهدت إلى قائله وهو في تفسير ابن عطية ٢٤/٧؛ والبحر ٢٦٥/٤؛ والقديد: اسم وادٍ أو ماء. والأشْر: البطر.

قوله: «لَمَنْ تَبِعَكَ» في هذه اللام وفي «مَنْ» وجهان أظهرهما: أن اللام لام التوطئة لقسم محذوف و«مَنْ» شرطية في محل رفع بالابتداء و«لأَمْلَأَنَّ» جواب القسم المدلول عليه بلام التوطئة، وجواب الشرط محذوف لسدّ جواب القسم مسدّه. وقد تقدم إيضاح ذلك غير مرة. والثاني: أن اللام لام ابتداء، «مَنْ» موصولة و«تبعك» صلتها، وهي في محل رفع بالابتداء أيضاً، و«لأَمْلَأَنَّ» جواب قسم محذوف، وذلك القسم المحذوف وجوابه في محل رفع خبراً لهذا المبتدأ، والتقدير: للذي تبعك منهم والله لأَمْلَأَنَّ جهنم منكم. فإن قلت: أين العائد من الجملة القسمية الواقعة خبراً عن المبتدأ؟ قلت: هو متضمن في قوله «منكم» لأنه لما اجتمع ضميراً غيبية وخطاب غلب الخطاب على ما عُرف غير مرة.

وفتح اللام هو قراءة العامة. وقرأ^(١) عاصم في رواية أبي بكر من بعض طرقه والجدري: «لِمَنْ» بكسرهما، وخُرِجَتْ على ثلاثة أوجه أحدها: - وبه قال ابن عطية^(٢) - أنها تتعلق بقوله «لأَمْلَأَنَّ» فإنه قال: «لأجل مَنْ تبعك منهم لأَمْلَأَنَّ»، وظاهر هذا أنها متعلقة بالفعل بعد لام القسم. قال الشيخ^(٣): «ويمتنع ذلك على قول الجمهور أن^(٤) ما بعد لام القسم لا يعمل فيما قبلها». والثاني: أن اللام متعلقة بالذم والدحر، والمعنى: اخرج بهاتين الصفتين لأجل تبايعك^(٥). ذكره أبو الفضل الرازي في كتاب «اللوائح على شاذ القراءة». قلت: ويمكن أن تجيء المسألة من باب الإعمال لأن كلاً من

(١) البحر ٢٧٧/٤، رواية عصمة عن أبي بكر؛ الشواذ ٤٢.

(٢) التفسير ٢٤/٧.

(٣) البحر ٢٧٨/٤.

(٤) كذا في الأصل والبحر، والتقدير: لأنّ، أو يكون الفعل: ويمنع.

(٥) كذا في الأصل بهذا الضبط، وفي البحر «اتباعك» ولعلها أصح.

مذؤوماً ومدحوراً يطلب هذا الجارُّ عند هذا القائل من حيث المعنى ويكون الإعمال للثاني كما هو مختار البصريين للحذف من الأول.

والثالث: أن يكون هذا الجارُّ خبراً مقدماً والمبتدأ محذوف تقديره: لمن تبعك منهم هذا الوعيدُ، ودلَّ على قوله «هذا الوعيد» قوله «لأملأن جهنم»، لأن هذا القسم و جوابه وعيدٌ، وهذا أرادُه^(١) الزمخشري^(٢) بقوله: «بمعنى لمن تبعك منهم الوعيد»^(٣) وهو قوله «لأملأن جهنم» على أن «لأملأن» في محل الابتداء و «لمن تبعك» خبره. قال الشيخ^(٤): «فإن أراد ظاهر كلامه فهو خطأ على مذهب البصريين لأنَّ قوله «لأملأن» جملةٌ هي جوابُ قسم محذوف، من حيث كونها جملةً فقط لا يجوز أن تكون مبتدأة، ومن حيث كونها جواباً للقسم المحذوف يمتنع أيضاً؛ لأنها إذ ذاك من هذه الحيثية لا موضع لها من الإعراب، ومن حيث كونها مبتدأة لها موضع من الإعراب، ولا يجوز أن تكون الجملة لها موضع من الإعراب لا موضع لها من الإعراب، وهو محال لأنه يلزم أن تكون في موضع رفع لا في موضع رفع، داخلٌ عليها عاملٌ غيرُ داخلٍ عليها عاملٌ، وذلك لا يتصور».

قلت: بعد أن قال الزمخشري: «بمعنى لمن تبعك الوعيد وهو لأملأن» كيف يحسن أن يُتردّد بعد ذلك فيقال: إن أراد ظاهر كلامه، كيف يريده مع التصريح بتأويله هو بنفسه؟ وأمّا قوله «على أن لأملأن في محل الابتداء» فإنما قاله لأنه دالٌّ على الوعيد الذي هو في محل الابتداء، فنسب إلى الدالِّ ما يُنسب إلى المدلول من جهة المعنى. وقول الشيخ أيضاً «ومن حيث كونها جواباً

(١) الأصل: أراد وهو سهو.

(٢) الكشف ٧١/٢.

(٣) عبارة الكشف: هذا الوعيد.

(٤) البحر ٢٧٨/٤.

/ للقسم المحذوف أيضاً إلى آخره كلامٌ متحمّلٌ عليه، لأنه يريد جملة [٣٧٤/ب] الجواب فقط البتة، إنما يريد الجملة القسمية برمتها، وإنما استغنى بذكرها عن ذكر قسيمها لأنها ملفوظ بها، وقد تقدّم لك ما يشبه هذا الاعتراض الأخير عليه وجوابه. وأمّا قولُ الشيخ: «ولا يجوز أن تكون الجملة لها موضعٌ من الإعراب لا موضعٌ لها من الإعراب» إلى آخر كلامه كله شيءٌ واحدٌ ليس فيه معنى زائد.

وقوله تعالى: «أجمعين» تأكيد. واعلم أن الأكثر في أجمع وأخوانه المستعملة في التأكيد إنما يؤتى بها بعد «كل» نحو: «فسجد الملائكة كلهم أجمعون»^(١) وفي غير الأكثر قد تجيء بدون «كل» كهذه الآية الكريمة، فإن «أجمعين» تأكيد لـ «منكم»، ونظيرها فيما ذكرتُ لك أيضاً قوله تعالى: «وإن جهنم لموعدهم أجمعين»^(٢).

آ. (١٩) وفي البقرة: ﴿رَغْدًا﴾: وهو محذوفٌ لدلالة الكلام عليه^(٣).

آ. (٢٠) قوله تعالى: ﴿فوسوس لهما﴾، أي: فَعَلَّ الوسوسة لأجلهما. والفرق بين وسوس له ووسوس إليه أن وسوس له بمعنى لأجله كما تقدم، ووسوس إليه ألقى إليه الوسوسة.

والوَسْوَسَةُ: الكلام الخفي المكرر، ومثله الوَسْوَاس وهو صوت الحلي، والوَسْوَسَةُ أيضاً الخطرة الرديئة، ووسوس لا يتعدى إلى مفعول بل هو لازم ويقال: رجلٌ مُوسِسٌ بكسر الواو ولا يقال بفتحها، قاله ابن

(١) الآية ٣٠ من الحجر.

(٢) الآية ٤٣ من الحجر.

(٣) يعني في قوله هنا «فكلا من حيث شئنا» حذف «رغدا» أما في البقرة آية ٣٥ فقد قال «وكلا منها رغداً حيث شئنا».

الأعرابي. وقال غيره: يقال: مُوسِسٌ له ومُوسِسٌ إليه. وقال الليث: «الوسوسة حديث النفس والصوت الخفي من ريح تهبُّ قصباً ونحوه كالهمس». قال تعالى: «وَنَعَلَمُ مَا تُوسِسُ بِهِ نَفْسُهُ»^(١) وقال رؤبة بن العجاج يصف صياداً^(٢):

٢١٦٣- وَسُوسٌ يَدْعُو مُخْلِصاً رَبَّ الْفَلَقِ لَمَّا ذَنَا الصَّيْدُ ذَنَا مِنَ الْوَهْقِ

أي: لَمَّا أراد الصيدَ وسوس في نفسه: أيخطيء أم يصيب؟ وقال الأزهري^(٣): «وسوس ووزوز بمعنى واحد».

قوله: «لِيُبْدِي» في هذه اللام قولان أظهرهما: أنها لام العلة على أصلها، لأنَّ قَصَدَ الشيطان ذلك. وقال بعضهم: اللام للضرورة والعاقبة، وذلك أن الشيطان لم يكن يعلم أنهما يعاقبان بهذه العقوبة الخاصة، فالمعنى: أن أمرهما آيل إلى ذلك. والجواب: أنه يجوز أن يُعَلِّمَ ذلك بطريق من الطرق المتقدمة في قوله «ولا تجد أكثرهم شاكرين»^(٤).

قوله: «ماوُورِي» «ما» موصولة بمعنى الذي وهي مفعولٌ لـ «يُبْدِي» أي يُظهِر الذي سُتِرَ. وقرأ الجمهور «وُورِي» بواوين صريحتين وهو ماضٍ مبني للمفعول، أصله وازرى كضارب فلما بُني للمفعول أُبدلت الألف واواً كضُورِبَ، فالواو الأولى فاء والثانية زائدة. وقرأ^(٥) عبدالله: أُوْرِي بإبدال الأولى همزةً وهو بدلٌ جائزٌ لا واجب. وهذه قاعدة كلية^(٦) وهي: أنه إذا اجتمع في أول

(١) الآية ١٦ من سورة ق.

(٢) ديوانه ١٠٨؛ البحر ٤/٢٦٥؛ ابن عطية ٧/٢٩، والوهق: حبل.

(٣) لم أجد هذا النص في تهذيب الأزهري.

(٤) الآية ١٧ من الأعراف.

(٥) البحر ٤/٢٧٩.

(٦) انظر: الممتع ١/٣٣٢.

- الأعراف -

الكلمة واوان، وتحركت الثانية أو كان لها نظيرٌ متحركٌ وجب إبدال الأولى همزة تخفيفاً، فمثال النوع الأول «أُوَيْصِل» و«أُوَاصِل» تصغير واصل وتكسيره، فإن الأصل: وَوَيْصِل، وواصل فاجتمع واوان في المثالين ثانيتهما متحركة فوجب إبدال الأولى همزة. ومثال النوع الثاني أُوَلَى فإن أصلها وُوَلَى، فالثانية ساكنة لكنها قد تتحرك في الجمع في قولك أَوْلَ كَفُضَلِي وَفُضِل. فإن لم تتحرك ولم تُحْمَلْ على متحرك جاز الإبدال كهذه الآية الكريمة. ومثله وُوَطِيءَ وَأُوَطِيءَ.

وقرأ يحيى بن وثاب «وُورِي» بواو واحدة مضمومة وراء مكسورة، وكأنه من الثلاثي المتعدي، وتحتاج إلى نَقْلٍ أَنْ وَرَيْتُ كذا بمعنى وارَيْتُهُ.

والمُواراة: السُّتْرُ، ومنه قوله عليه السلام لَمَّا بلغه موت أبي طالب: «لعلِّي أذهب مُوارٍ» ومنه قول الآخر^(١):

٢١٦٤- على صَدَى أسودَ المُواري في التُّربِ أَمْسَى وفي الصَّفِيحِ

وقد تقدم تحقيق هذه المادة^(٢).

والجمهور على قراءة «سَوَاتِهِمَا» بالجمع من غير نقلٍ ولا إدغام. وقرأ^(٣) مجاهد والحسن «سَوَاتِهِمَا» بالإنفراد وإبدال الهمزة واواً وإدغام الواو فيها. وقرأ الحسن أيضاً وأبو جعفر وشيبة بن نصاح «سَوَاتِهِمَا» بالجمع وتشديد الواو بالعمل المتقدم. وقرأ^(٤) أيضاً سَوَاتِهِمَا / بالجمع أيضاً إلا أنه نَقَلَ حركةً [٣٧٥/أ] الهمزة إلى الواو من غير عملٍ آخر، وكلُّ ذلك ظاهر: فَمَنْ^(٥) قرأ بالجمع

(١) لم أقف عليه وهو من مَخْلَع البسيط.

(٢) في قوله تعالى «فأواري سَوَةَ أخي» من الآية ٣١ المائدة.

(٣) البحر ٤/٢٧٩، شواذ ابن خالويه ٤٢.

(٤) كذا بالبناء للمعلوم وفي البحر بالمجهول، ونسبها ابن خالويه إلى الزهري والحسن.

(٥) الأصل: وفمن بإقحام الواو سهواً.

فيحتمل وجهين، أظهرهما: أنه من باب وَضَعِ الجَمْعِ مَوْضِعَ التَّثْنِيَةِ كَرَاهِيَةَ اجتماعِ تَثْنَيْتَيْنِ والجَمْعِ أَخَوُ^(١) التَّثْنِيَةِ فَلِذَلِكَ نَابَ مِنْهَا كَقَوْلِهِ «صَعَتُ قَلْبِي كَمَا»^(٢) وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ. وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْجَمْعُ هُنَا عَلَى حَقِيقَتِهِ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قُبْلًا^(٣) وَدُبْرًا، وَالسُّوْءَاتُ كِنَايَةٌ عَنِ ذَلِكَ فَهِيَ أَرْبَعٌ؛ فَلِذَلِكَ جِيءَ بِالْجَمْعِ، وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ قِرَاءَةُ الْإِفْرَادِ فَإِنَّهُ لَا تَكُونُ كَذَلِكَ إِلَّا وَالْمَوْضِعُ مَوْضِعَ تَثْنِيَةٍ نَحْوُ: «مَسَحَ أُذُنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبِاطِنَهُمَا»^(٤).

قوله: «إِلَّا أَنْ تَكُونَا» اسْتِثْنَاءٌ مَفْرُغٌ وَهُوَ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ، فَيَقْدَرُهُ الْبَصْرِيُّونَ إِلَّا كَرَاهِيَةَ أَنْ تَكُونَا، وَقَدَّرَهُ الْكُوفِيُّونَ إِلَّا أَنْ لَا تَكُونَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ غَيْرَ مَرَّةٍ أَنْ قَوْلَ الْبَصْرِيِّينَ أَوْلَى لِأَنَّ إِضْمَارَ الْأَسْمِ أَحْسَنُ مِنْ إِضْمَارِ الْحَرْفِ.

وَالْجَمْهُورُ عَلَى «مَلَكَيْنِ» بِفَتْحِ اللَّامِ. وَقَرَأَ^(٥) ابْنُ عَبَّاسٍ وَالْحَسَنُ وَالضُّحَّاكُ وَيَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ وَالزَّهْرِيُّ وَابْنُ حَكِيمٍ عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ «مَلِكَيْنِ» بِكَسْرِهَا. قَالُوا: وَيُؤَيِّدُ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ قَوْلُهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخَلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبْلَى»^(٦)، وَالْمُلْكُ يَنَاسِبُ الْمَلِكَ بِالْكَسْرِ. وَأَتَى بِقَوْلِهِ «مِنَ الْخَالِدِينَ» وَلَمْ يَقُلْ «أَوْ تَكُونَا خَالِدَيْنِ» مَبَالِغَةً فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْوَصْفَ بِالْخَلْدِ أَهَمُّ مِنَ الْمَلِكِيَّةِ أَوْ الْمُلْكِ، فَإِنْ قَوْلُكَ: «فَلَانَ مِنَ الصَّالِحِينَ» أَبْلَغُ مِنْ قَوْلِكَ صَالِحٌ، وَعَلَيْهِ «وَكَانَتْ مِنَ الْقَانَتِينَ»^(٧).

(١) الأصل: أخوا بإقحام الألف سهواً.

(٢) الآية ٤ من التحريم.

(٣) الأصل: قبل ودبر وهو سهو.

(٤) رواه أبو داود (الطهارة ٥١)؛ ٩٤/١؛ وابن ماجه (الطهارة ٥٢) ١٥١/١.

(٥) البحر ٧٩/٤؛ الشواذ ٤٢.

(٦) الآية ١٢٠ من طه.

(٧) الآية ١٢ من التحريم.

آ. (٢١) قوله تعالى: ﴿وَقَاسَمَهُمَا﴾: المفاعلة هنا تحتل أن تكون على بابها، فقال الزمخشري^(١): «كأنه قال لهما: أقسم لكما إني لمن الناصحين، وقالوا له: أنت قسم بالله أنت إنك لمن الناصحين لنا، فجعل ذلك مقاسمةً بينهم، أو أقسم لهما بالنصيحة وأقسما له بقبولها، أو أخرج قسم إبليس على وزن المفاعلة؛ لأنه اجتهد فيها اجتهداً المُقاسِم». وقال ابن عطية^(٢): «وقاسمهما: أي حلف لهما، وهي مفاعلة إذ قبول المحلوف له وإقباله على معنى اليمين كالقسم وتقريره، وإن كان بادئ الرأي يعطي أنها من واحد»، ويحتمل أن يكون فاعل بمعنى أفعّل كباعده وأبعده، وذلك أن الحَلْفَ إنما كان من إبليس دونهما وعليه قول خالد بن زهير^(٣):

٢١٦٥- وَقَاسَمَهَا بِاللَّهِ جَهْدًا لِأَنْتُمْ أَلْدُ مِنَ السُّلْوَى إِذَا مَا نَشُورَهَا

قوله: «لكما لِيَمِنِ الناصحين» يجوز في «لكما» أن يتعلق بما بعده على أن ال معرفة لا موصولة، وهذا مذهبُ أبي عثمان^(٤)، أو على أنها الموصولة ولكن تُسومح في الظرف وعديله ما لا يتسامح في غيرهما اتساعاً فيهما لدورانهما في الكلام، وهو رأي بعض البصريين وأنشد^(٥):

٢١٦٦- رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلِدَا

فـ «بالعصا» متعلق بأجلد وهو صلة أن، أو أن ذلك جائر مطلقاً ولو في المفعول به الصريح، وهو رأي الكوفيين وأنشدوا^(٦):

٢١٦٧- وَشَفَاءُ غَيْكَ خَابِرًا أَنْ تَسْأَلِي

(١) الكشاف ٧٢/٢.

(٢) تفسير ابن عطية ٣١/٧.

(٣) تقدم برقم ٤٨٠.

(٤) وهو المازني.

(٥) تقدم برقم ٧٢٩.

(٦) تقدم برقم ١٥٩٧.

أي: أن تسألني خابراً، أو أنه متعلقٌ بمحذوف على البيان أي: أعني لكما كقولهم: سقياً لك ورعيّاً، أو تعلقٌ بمحذوف مدلول عليه بصلة آل أي: إني ناصحٌ لكما. ومثلُ هذه الآية الكريمة: «إني لبعلمكم من القالين»^(١) «وكانوا فيه من الزاهدين»^(٢): وجعل ابن مالك^(٣) ذلك مطرداً في مسألة آل الموصولة إذا كانت مجرورة بمن.

ونصح يتعدى لواحد تارةً بنفسه وتارةً بحرف الجر، ومثله شكر، وقد تقدم^(٤)، وكال ووزن. وهل الأصلُ التعدي بحرف الجر أو التعدي بنفسه أو كلُّ منهما أصل؟ الراجح الثالث. وزعم بعضهم أن المفعول في هذه الأفعال محذوفٌ وأن المجرور باللام هو الثاني، فإذا قلت: نصحتُ لزيدٍ فالتقدير: نصحتُ لزيدِ الرأي. وكذلك شكر له صنيعه وكِلتُ له طعامه ووَزَنْتُ له متاعه فهذا مذهب رابع. وقال الفراء: «العربُ لا تكاد تقول: نصحتك، إنما يقولون نصحتُ لك وأنصحُ لك»، وقد يجوز نصحتك. قال النابغة^(٥):

٢١٦٨ - نصحتُ بني عوفٍ فلم يتقبَّلوا رسولِي ولم تنجحْ لديهم وسائلي
وهذا يقوِّي أن اللام أصل.

والنُصحُ: بذلُ الجهد في طلب الخير خاصة، وضده الغش. وأمَّا «نصحتُ لزيدِ ثوبه» فمتعدٍ لاثنين لأحدهما بنفسه، وللثاني بحرف الجر باتفاق، وكان النصح الذي هو بذل الجهد في الخير مأخوذ من أحد معنيين: إمَّا

(١) الآية ١٦٨ من الشعراء.

(٢) الآية ٢٠ من يوسف.

(٣) انظر: شرح الكافية له ١٠١٩/٢.

(٤) انظر الآية ٥٢ من البقرة.

(٥) ديوانه ١٩٧؛ وأمالِي الشجري ٣٦٢/١؛ ومعجم شواهد العربية ٣٠٨.

- الأعراف -

مِنْ نَصَحَ أَي أَخْلَصَ، وَمِنْهُ: نَاصِحَ الْعَسَلِ أَي خَالِصَهُ، فَمَعْنَى نَصَحَهُ أَخْلَصَ لَهُ الْوَدَّ، وَإِمَّا مِنْ نَصَحَتْ الْجِلْدُ وَالثَّوْبُ إِذَا أَحْكَمَتْ خِيَاطَتَهُمَا، وَمِنْهُ النَّاصِحُ لِلخِيَاطِ وَالنَّصَاحُ لِلخَيْطِ، فَمَعْنَى نَصَحَهُ أَي: أَحْكَمَ رَأْيَهُ مِنْهُ. وَيُقَالُ: نَصَحَهُ نُصُوحًا وَنَصَاحَةً قَالَ تَعَالَى^(١): «تَوَبُوا / إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نُصُوحًا» بضم النون في [٣٧٥/ب] قراءة أبي بكر، وقال الشاعر في «نصاحه»^(٢):

٢١٦٩- أَحْبَبْتُ حُبًّا خَالَطَتْهُ نَصَاحَةٌ

وذلك كذهوب وذهاب.

آ. (٢٢) قوله تعالى: ﴿فَدَلَّاهُمَا بِغُرُورٍ﴾: الباء للحال أي: مصاحبين للغرور أو مصاحباً للغرور فهي حال: إمّا من الفاعل أو من المفعول. ويجوز أن تكون الباء سببية أي: دلّاهما بسبب أن غرهما. والغرور مصدر حُذِفَ فاعله ومفعوله، والتقدير: بغروره إياهما. وقوله: «فدلّاهما» يحتمل أن يكون من التذلية من معنى دلا^(٣) دلّوه في البئر والمعنى أطمعهما. قال أبو جندب الهذلي^(٤):

٢١٧٠- أَحْصُ فَلَ أَجِيرٍ وَمَنْ أُجِرَهُ فليس كمن تدلّي بالغرور

وأن تكون من الدالّ والدالّة وهي الجرأة أي: فجرأهما قال^(٥):

٢١٧١- أَظُنُّ الْجِلْمَ دَلٌّ عَلَيَّ قَوْمِي وَقَدْ يُسْتَجْهَلُ الرَّجُلُ الْحَلِيمُ

(١) الآية ٨ التحريم. وانظر الحجة ٧١٤.

(٢) لم أهد إلى قائله وعجزه وهو في المفردات ٤٩٤.

(٣) رسمت في الأصل بالياء والفعل واوي.

(٤) ديوان الهذليين ٩١/٣. أحص: أمنع الجوار.

(٥) البيت لقيس بن زهير، وهو في اللسان دتل.

- الأعراف -

وعلى الثاني يكون الأصل دَلَّهَما، فاستثقل توالي ثلاثة أمثال فأبدل الثالث حرفَ لين، كقولهم: تَطَنَّتْ في تَطَنَّتْ وَقَصَّيْتُ أظفاري في قَصَّيْتُ وقال^(١):

٢١٧٢- تَقْضِي البازي إذا البازي كسر

والذُّوق: وجود الطعم بالفم ويعبر به عن الأكل. وقيل: الذوق مَسُّ الشيء باللسان أو بالفم يقال فيه: ذاق يذوق ذَوْقاً مثل: صام يصوم صوماً، ونام ينام نوماً.

قوله: «وَطَفِقَا» طَفِقَ من أفعالِ الشُّروع كَأَخَذَ وجعل وأنشأ وعَلِقَ وَهَبَ وانبرى، فهذه تدلُّ على التليُّس بأول الفعل، وحكمها حكمُ أفعالِ المقاربة من كون خبرها لا يكون إلا مضارعاً، ولا يجوزُ أن يقترنَ بأنَّ البتة لمنافاتها لها لأنها للشروع وهو حالٌ و«أَنَّ» للاستقبال، وقد يقع الخبر جملةً اسمية كقوله^(٢):

٢١٧٣- وقد جَعَلَتْ قَلوُصُ بني سهيلٍ من الأكوارِ مَرْتَعُها قَريبٌ

وشرطية كإذا كقول عمر: «فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً» ويقال: طَفِقَ بفتح الفاء وكسرهما، وطَبِقَ بالياء الموحدة أيضاً. والألف اسمها و«يخصفان» خبرها.

والخَصْفُ الخَرَزُ في النعال، وهو وَضَعُ طريقة^(٣) على أخرى وخرزُهما، والمِخْصَفُ: ما يُخْصَفُ به وهو الإِشْفَى قال^(٤):

(١) تقدم برقم ٥١٩.

(٢) البيت لرجل من بني بحتر وهو في المغني ٣١٠؛ والعيني ١٧٠/٢؛ والخزانة ٩٢/٤؛ والتصريح ٢٠٤/١.

(٣) الطريقة: الطبقة من جلد أو نحوه تطبق على مثلها، كل طبقة طراق.

(٤) البيت لأبي كبير الهذلي يصف عقاباً وقامه:

حتى انتهيت إلى فراش عزيزة سوداء رُوثة أنفها كالخِصْفِ
وهو في ديوان الهذليين ١١٠/٢؛ واللسان خصف. والروثة: الطرف.

٢١٧٤- أنْفِهَا كَالْمُخْصَفِ

وَالْخَصْفَةُ أَيْضاً الْجُلَّةُ لِلتَّمْرِ، وَالْخَصْفُ: الثِّيَابُ الْغَلِيظَةُ، وَخَصَفْتُ الْخَصْفَةَ نَسَجْتُهَا، وَالْأَخْصَفُ وَالْخَصِيفُ طَعَامٌ يَبْرُقُ، وَأَصْلُهُ أَنْ يُوضَعَ لَبَنٌ وَنَحْوُهُ فِي الْخَصْفَةِ فَيَتَلَوَّنُ بِلَوْنِهَا، وَقَالَ الْعَبَّاسُ يَمْدَحُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١):

٢١٧٥- طَبَّتْ فِي الظَّلَالِ وَفِي مَسْتَوْدَعٍ حَيْثُ يُخْصَفُ الْوَرَقُ

يشير إلى الجنة أي حيث يخرز ويطابق بعضها فوق بعض.

قوله: «ألم أنهكما» يجوز أن تكون هذه الجملة التقريرية مفسرةً للنداء ولا محلًّا لها، ويُحتمل أن يكون ثمَّ قولٌ محذوفٌ وهي معمولةٌ له أي: فقال: ألم أنهكما، وذلك القولُ مفسرٌ للنداء أيضاً. وقال الشيخ^(٢): «الأولى أن يعود الضمير في «عليهما» على عورتيهما كأنه قيل: يَخْصِفَانِ عَلَى سَوْءَاتِيهِمَا، وَعَادَ بِضَمِيرِ الْاِثْنَيْنِ لِأَنَّ الْجَمْعَ يُرَادُ بِهِ اِثْنَانِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ عَلَى آدَمَ وَحَوَاءَ لِأَنَّهُ تَقَرَّرَ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ أَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى فِعْلُ الظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ إِلَى الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ الْمَنْصُوبِ لِفِظًا أَوْ مَحَلًّا فِي غَيْرِ بَابِ ظَنٍّ وَفَقَدَ وَعَدَمَ وَوَجَدَ، لَا يَجُوزُ: زَيْدٌ ضَرَبَهُ وَلَا ضَرَبَهُ زَيْدٌ، وَلَا زَيْدٌ مَرَّ بِهِ وَلَا مَرَّ بِهِ زَيْدٌ، فَلَوْ جَعَلْنَا الضَّمِيرَ فِي «عَلَيْهِمَا» عَائِداً عَلَى آدَمَ وَحَوَاءَ لَلَزِمَ مِنْ ذَلِكَ تَعَدِّي «يُخْصِفُ» إِلَى الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ مَحَلًّا وَقَدْ رَفَعَ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ وَهُوَ الْأَلْفُ فِي «يَخْصِفَانِ»، فَإِنْ أُخِذَ ذَلِكَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ مَرَادٍ جَازَ ذَلِكَ وَتَقْدِيرُهُ: يَخْصِفَانِ عَلَى بَدَنَيْهِمَا» قلت: «ومثل ذلك فيما ذكر «وهزِّي إليك»^(٣) «واضمم

(١) تمام صدره: من قبلها طَبَّتْ فِي الظَّلَالِ، وَهُوَ فِي اللِّسَانِ خَصْفٌ.

(٢) البحر ٤/ ٢٨٠.

(٣) الآية ٢٥ من مريم.

إليك جناحك»^(١) وقول الشاعر^(٢):

٢١٧٦ - هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا

وقوله أيضاً^(٣):

٢١٧٧ - دَعَّ عَنْكَ نَهْبًا صَبِيحًا فِي حَجْرَاتِهِ وَلَكِنْ حَدِيثًا مَا حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ

و «من ورق» يحتمل أن تكون «مِنْ» لابتداء الغاية وأن تكون للتبعية. وقرأ^(٤) أبو السَّمَال «وَطَفِقًا» بفتح الفاء وهي لغة كما تقدم.

وقرأ^(٥) الزهري «يُخَصِّفَان» مِنْ أَخَصَفَ وهي تحتل وجهين أحدهما: أن يكون أَفْعَلَ بمعنى فَعَلَ. والثاني: أن تكون الهمزة للتعدية، والمفعول على هذا محذوف أي: يُخَصِّفَان أَنْفُسَهُمَا أي: يجعلان أنفسهما خاصيفين. وقرأ الحسن والأعرج ومجاهد وابن وثاب / «يُخَصِّفَان» بفتح الياء وكسر الخاء والصادُ مشددةً، والأصل: يَخْتَصِفَان، فأدغمت التاء في الصاد ثم أتبع الخاء للصاد في حركتها، وسيأتي لهذه القراءة نظيرٌ في يونس ويس نحو «يَهْدِي»^(٦) و«يَخَصِّمُونَ»^(٧) إن شاء الله تعالى. وروى محبوب عن الحسن كذلك إلا أنه فتح الخاء فلم يُتْبِعْهَا للصاد، وهي قراءة يعقوب أيضاً وابن بريدة. وقرأ عبدالله «يُخَصِّفَان» بضم الياء والحاء وكسر الصاد مشددة وهي مِنْ خَصَّفَ بالتشديد، إلا أنه أتبع الخاء للياء قبلها في الحركة وهي قراءة عَسِرَةَ النطق، ويدل على

(١) الآية ٣٢ من القصص.

(٢) تقدم برقم ٨٠.

(٣) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٩٤، والحجرات: النواحي، والنهب: الغارة. وقد أصاب التفعيلة الأولى خرم وهو حذف الأول من فعولن.

(٤) البحر ٤/٢٨٠؛ الشواذ ٤٢.

(٥) البحر ٤/٢٨٠؛ ابن عطية ٣٢/٧ - ٣٣.

(٦) الآية ٣٥ من يونس «أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى».

(٧) الآية ٤٩ من يس «ما ينظرون إلا صيحة واحدة تأخذهم وهم يخضمون».

أن أصلها مِنْ خَصَفَ بالتشديد قراءةٌ بعضهم «يُخَصِّفَان» كذلك إلا أنه بفتح الخاء على أصلها.

قوله: «أَلَمْ أَنْهَكُمَا» هذه الجملة في محل نصب بقول مقدر ذلك القول حالٌ تقديره: وناداهما قائلاً ذلك. ولم يُصْرَحْ هنا باسم المنادي للعلم به. و«لكمما»^(١) متعلق بـ «عدو» لما فيه من معنى الفعل. ويجوز أن تكون متعلقةً بمحذوف على أنها حال من «عدو» لأنها لو تأخرت لجاز أن تكون وصفاً له.

آ . (٢٣) قوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ﴾: هذا شرطٌ حُذِفَ جوابه لدلالة جواب القسم المقدر عليه، فإنَّ قَبْلَ حرف الشرط لام التوسطة للقسم مقدرةٌ كقوله: «وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن»^(٢)، ويدلُّ على ذلك كثرة ورود لام التوسطة قبل أداة الشرط في كلامهم. وما بعد ذلك قد تقدّم إعرابه في البقرة.

آ . (٢٥) قوله تعالى: ﴿وَمِنْهَا تُخْرِجُونَ﴾: قرأ الأخوان^(٣) وابن ذكوان «تُخْرِجُونَ» هنا، وفي الجاثية: «فاليوم لا تُخْرِجُونَ منها ولا»^(٤) وفي الزخرف: «كذلك تُخْرِجُونَ»^(٥) وفي أول الروم: «وكذلك تُخْرِجُونَ، ومن آياته»^(٦) قرؤوا الجميع مبنياً للفاعل، والباقون قرؤوه مبنياً للمفعول، وفي أول الروم خلافٌ عن ابن ذكوان: وتحرّزْتُ بأول الروم من قوله: «إذا أنتم

(١) من قوله: «إن الشيطان لكما عدو مبين».

(٢) الآية ٧٣ من المائدة.

(٣) السبعة ٢٧٨، الحجة ٢٨٠.

(٤) الآية ٣٥ من الجاثية.

(٥) الآية ١١ من الزخرف.

(٦) الآية ١٩ من الروم.

تَخْرُجُونَ»^(١) فإنه قُرِئَ مبنيًا للفاعل من غير خلاف، ولم يذكر بعضهم موافقة ابن ذكوان للأخوين في الجاثية. والقراءتان واضحتان.

و [في] قوله: «قالا رَبَّنَا»^(٢): فائدة حَذَفِ حرف النداء هنا تعظيم المنادى وتنزيهه. قال مكي^(٣): «ونداء الربِّ قد كَثُرَ حَذْفُ «يا» منه في القرآن، وعلَّةُ ذلك أن في حذف «يا» من نداء الرب معنى التعظيم والتنزيه، وذلك أن النداء فيه طَرْفٌ من معنى الأمر؛ لأنك إذا قلت: يا زيد فمعناه: تعال يا زيد، أدعوك يا زيد، فحذفت «يا» من نداء الرب ليزول معنى الأمر وينقص لأن «يا» تُؤَكِّدُه وتُظهِرُ معناه فكان في حذف «يا» الإجلال والتعظيم والتنزيه».

آ. (٢٦) قوله تعالى: ﴿يُؤَارِي﴾: في محلِّ نصبِ صفةٍ للباساً. وقوله «وريشاً» يُحتمل أن يكون من باب عطف الصفات، والمعنى: أنه وصف اللباس بشيئين: مواراة السَّوَةِ والزينة، وعبرَ عنها بالريش، لأن الريش زينة للطائر، كما أن اللباس زينة للادميين ولذلك قال الزمخشري^(٤): «والريش لباسُ الزينة»، استعير من ريش الطير لأنه لباسُه وزينته». ويُحتمل أن يكون من باب عطف الشيء على غيره أي: أنزلنا عليكم لباسين لباساً موصوفاً بالمواراة ولباساً موصوفاً بالزينة، وهذا اختيار الزمخشري فإنه قال^(٥) بعدما حكَّيته عنه آنفاً: «أي: أنزلنا عليكم لباسين لباساً يوارى سوءاتكم ولباساً يُزيِّنكم، لأن الزينة غرضٌ صحيح كما قال تعالى: «لتركبوها زينة»^(٦) «ولكم

(١) الآية ٢٥ من الروم.

(٢) عاد إلى الآية ٢٣.

(٣) المشكل ٣٠٨/١.

(٤) الكشف ٧٤/٢.

(٥) الكشف ٧٤/٢.

(٦) الآية ٨ من النحل.

فيها جَمالاً^(١) وعلى هذا فالكلام في قوة حذف موصوف وإقامة صفته مقامه والتقدير: ولباساً ريشاً أي: ذا ريش.

والرَّيشُ فيه قولان، أحدهما: أنه اسم لهذا الشيء المعروف. والثاني: أنه مصدرٌ يُقال: راشه يريشه ريشاً إذا جعل فيه الرِّيش، فينبغي أن يكون الريشُ مشتركاً بين المصدر والعين وهذا هو التحقيق. وقرأ^(٢) عثمان وابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والسُّلمي وعلي بن الحسين وابنه زيد وأبوجراء وزر بن حبيش، وعاصم وأبو عمرو في رواية عنهما: «ورِياشاً»، وفيها تأويلان أحدهما - وبه قال الزمخشري -^(٣) أنه جمع ريش فيكون كشيء وشعباب. والثاني: أنه مصدرٌ أيضاً فيكون ريش ورياش مصدرين لـ راشه الله ريشاً ورياشاً أي: أنعم عليه. وقال الزجاج^(٤): «اللباس، فعلى هذا هما اسمان للشيء الملبوس قالوا: لبس ولباس». قلت: وقد جَوَزَ الفراء^(٥) أن يكون مصدرأ فأخذ الزمخشري بأحد القولين، وغيره بالآخر، وأنشدوا^(٦):

٢١٧٨ - وريشي منكم وهواي معكم وإن كانت زيارتكم لِماما

قوله: «ولباسُ التقوى» قرأ نافع^(٧) وابن عامر والكسائي «لباس» بالنصب والباقون «لباس» بالرفع. فالنصب نسقاً على «لباساً» أي: أنزلنا لباساً موارياً وزينة، وأنزلنا أيضاً لباس التقوى، وهذا يُقَوِّي كون «ريشاً» صفةً ثانية للباساً

(١) الآية ٦ من النحل.

(٢) البحر ٢٨٢/٤؛ وابن عطية ٣٨/٧؛ والشواذ ٤٢.

(٣) الكشاف ٧٤/٢.

(٤) معاني القرآن ٣٦٢/٢؛ وتفسير الزجاج للباس لقوله الريش وليس الرياش حيث قال: «ويقرأ رِياشاً. والريش: اللباس».

(٥) معاني القرآن له ٣٧٥/١.

(٦) تقدم برقم ١٩٧ وسقطت الواو من «ريشي» في الأصل سهواً.

(٧) السبعة ٢٨٠، الحجة ٢٨٠؛ البحر ٢٨٣/٤.

الأول إذ لو أراد أنه صفة لباسٍ ثانٍ لأبرز موصوفه كما أبرز هذا اللباس المضاف للتقوى^(١).

وأما الرفعُ فمِنْ خمسة أوجه، أحدها: أن يكون «لباس» مبتدأ، و«ذلك» مبتدأ ثانٍ و«خير» خبر الثاني، والثاني وخبره خير الأول، والرباطُ هنا اسمُ الإشارة وهو أحدُ الروابط الخمسة المتفق عليها، ولنا سادسٌ فيه خلافٌ تقدّم التنبيه عليه. وهذا الوجهُ هو أوجهُ الأعراب في هذه الآية الكريمة. الثاني: أن يكون «لباس» خبرَ مبتدأ محذوف أي: وهو لباس التقوى، وهذا قول [٣٧٦/ب] أبي إسحاق الزجاج^(٢)، وكان المعنى / بهذه الجملة التفسيرُ للباس المتقدم، وعلى هذا فيكون قوله «ذلك» جملةً أخرى من مبتدأ وخبر. وقدّره مكي^(٣) بأحسنٍ مِنْ تقدير الزجاج فقال: «وسُتر العورة لباس التقوى». الثالث: أن يكون «ذلك» فضلاً بين المبتدأ وخبره، وهذا قول الحوفي ولا أعلم أحداً من النحاة أجاز ذلك، إلا أن الواحدي قال: «ومن قال إن «ذلك» لغوٌ لم يَلقُ على قوله دلالة؛ لأنه يجوز أن يكون على أحد ما ذكرنا». قلت: فقوله «لغو» هو قريب من القول بالفصل؛ لأنَّ الفصل لا محلّ له من الإعراب على قول جمهور النحويين من البصريين والكوفيين. الرابع: أن يكون «لباس» مبتدأ و«ذلك» بدلٌ منه أو عطفٌ بيان له أو نعت و«خير» خبره، وهو معنى قول الزجاج^(٤) وأبي علي^(٥) وأبي بكر ابن الأنباري، إلا أن

(١) أي إن الريش صفة ثانية لقوله «ولباساً» الأول؛ ولذلك لم يذكر له إضافة كما صنع في لباس الثاني حيث إنها تختلف عن لباس الأول، ولذلك أبرز الثانية بقوله: «ولباس التقوى».

(٢) معاني القرآن ٢/٣٦٣.

(٣) المشكل ٢/٣٠٩.

(٤) معاني القرآن ٢/٣٦٢.

(٥) الحجة ٦/٣ (خ).

الحوفي قال: «وأنا أرى أن لا يكون «ذلك» نعتاً للباس التقوى؛ لأن الأسماء المبهمة أعرف ممّا فيه الألف واللام وما أضيف إلى الألف واللام، وسبيل النعت أن يكون مساوياً للمنعوت أو أقلّ منه تعريفاً، فإن كان قد تقدّم قولٌ أحدٌ به فهو سهوٌ».

قلت: أمّا القول به فقد قيل كما ذكّرته عن الزجاج والفرسي وابن الأنباري، ونصّ عليه أبو علي في «الحجة» أيضاً وذكره الواحدي. وقال ابن عطية^(١): «هو أنبل الأقوال»، وذكر مكي^(٢) الاحتمالات الثلاثة: أعني كونه بدلاً أو بياناً أو نعتاً، ولكن ما بحثه الحوفي صحيح من حيث الصناعة، ومن حيث إن الصحيح في ترتيب المعارف ما ذكر من كون الإشارات أعرف من ذي الأداة، ولكن قد يقال: القائل بكونه نعتاً لا يجعله أعرف من ذي الألف واللام. الخامس: جوز أبو البقاء^(٣) أن يكون «لباس» مبتدأ، وخبره محذوف أي: ولباس التقوى ساتر عوراتكم» وهذا تقديرٌ لا حاجة إليه.

وإسناد الإنزال إلى اللباس: إمّا لأن أنزل بمعنى خلق كقوله: «وأنزلنا الحديد»^(٤) وأنزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج^(٥)، وإمّا على ما يسميه أهل العلم التدرّيج وذلك أنه ينزل أسبابه، وهي الماء الذي هو سبب في نبات القطن والكتان والمرعى الذي تأكله البهائم ذوات الصوف والشعر والوبر التي يتخذ منها الملابس، ونحو قول الشاعر يصف مطراً^(٦):

(١) التفسير ٣٩/٧.

(٢) المشكل ٣٠٩/١ - ٣١٠.

(٣) الإملاء ٢٧١/١.

(٤) الآية ٢٥ من الحديد.

(٥) الآية ٦ من الزمر.

(٦) رجز لم أهد إلى قائله، وهو في الكامل ٩١/٣؛ وابن عطية ٣٨/٧؛ والبحر ٢٨٢/٤. والمستن. المتحرك المضطرب، والربابة: السحابة البيضاء، والأبال: ج إبل أراد أن السحاب ينبت ما تأكله الإبل فيصير الشحم في السنام.

- الأعراف -

٢١٧٩- أقبِلْ فِي الْمُسْتَنِّ مِنْ سَحَابِهِ أَسْنِمَةَ الْآبَالِ فِي رَبَابِهِ

فجعلله جائئياً لأسنمة... (١) الإبل مجازاً لما كان سبباً في تربيتها،
وقريب منه قول الآخر (٢):

٢١٨٠- إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غَضَابًا

وقال الزمخشري (٣): «جَعَلَ مَا فِي الْأَرْضِ مَنْزَلاً مِنَ السَّمَاءِ لِأَنَّهُ قَضَى
ثُمَّ وَكُتِبَ، وَمِنْهُ «وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ» (٤). وقال ابن عطية (٥):
«وَأَيْضاً فَخَلَقَ اللَّهُ وَأَفْعَالُهُ إِنَّمَا هِيَ مِنْ عَلَوِّ فِي الْقَدْرِ وَالْمَنْزِلَةِ».

وفي قراءة عبد الله وأبى «ولباس التقوى خير» بإسقاط «ذلك»، وهي مقوية
للقول بالفصل والبدل وعطف البيان. وقرأ النحوي (٦): «وَلِبُوسُ» بالواو ورفع
السين. فأما الرفع فعلى ما تقدم في «لباس»، وأما «لبوس» فلم يبينوها: هل
هي بفتح اللام فيكون مثل قوله تعالى: «وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ» (٧)
أو بضم اللام على أنه جمع وهو مُشْكَلٌ، وأكثر ما يُتَخَيَّلُ له أن يكون جمع
ليس بكسر اللام بمعنى ملبوس.

وقوله: ذلك مِنْ آيَاتِ اللَّهِ مبتدأ وخبر، والإشارة به إلى جميع ما تقدم
من إنزال اللباس والريش ولباس التقوى. وقيل: بل هو إشارة لأقرب مذكور
وهو لباس التقوى فقط.

(١) كلمة لم أتبينها وأسقطها في (ش)، أما (ي) فكتبتها التي.

(٢) البيت لمعاوية بن مالك، وهو في اللسان سمو.

(٣) الكشف ٧٤/٢.

(٤) الآية ٦ من الزمر.

(٥) التفسير ٣٨/٧.

(٦) لم ينص صاحب «البحر» عليها، ونسبها ابن خالويه ٤٣ إلى سكن النحوي.

(٧) الآية ٨٠ من الأنبياء.

آ. (٢٧) قوله تعالى: ﴿لَا يُفْتِنَنَّكُمْ﴾: هونهي للشيطان في الصورة، والمراد نهْيُ المخاطبين عن متابعته والإصغاء إليه، وقد تقدم معنى ذلك في قوله «فلا يكن في صدرك حرجٌ»^(١). وقرأ^(٢) ابن وثاب وإبراهيم: «لَا يُفْتِنَنَّكُمْ» بضم حرف المضارعة من أفتنه بمعنى حمّله على الفتنة. وقرأ زيد بن علي «لَا يُفْتِنَنَّكُمْ» بغير نون توكيد.

قوله: «كما أخرج» نعت لمصدر محذوف أي: لا يُفْتِنَنَّكُمْ فتنةً مثل فتنة إخراج أبويكم. ويجوز أن يكون التقدير: لا يُخْرِجَنَّكُمْ بفتنته إخراجاً مثل إخراجه أبويكم. وقوله: «ينزع» جملة في محل نصب على الحال. وفي صاحبها احتمالان، أحدهما: أنه الضمير في «أخرج» العائد على الشيطان، والثاني: أنه الأبوين^(٣)، وجاز الوجهان لأن المعنى يَصِحُّ على كل من التقديرين، والصناعة مساعدة لذلك؛ فإن الجملة مشتملة على ضمير الأبوين وعلى ضمير الشيطان. قال الشيخ^(٤): «فلو كان بدل «ينزع» نازعاً تعين الأول، لأنه إذ ذاك لو جُوزَ الثاني لكان وصفاً جرى على غير من هوله فكان يجب إبراز الضمير، وذلك على مذهب البصريين». قلت: يعني أنه يفرّق / بين الاسم والفعل إذا جريا على غير ما هما له في المعنى: فإن كان [أ/٣٧٧] اسماً كان مذهبُ البصريين ما ذكر، وإن كان فعلاً لم يَحْتَجْ إلى ذلك. وقد تقدّم لك الكلام على هذه المسألة، وأن الشيخ جمال الدين بن مالك سَوَّى بينهما، وأن مكياً له فيها كلام مُشْكَل.

و«ينزع» جيء بلفظ المضارع على أنه حكاية حال كأنها قد وقعت

(١) الآية ٢ من الأعراف.

(٢) البحر ٤/٢٨٣؛ الشواذ ٤٣.

(٣) كذا على الحكاية.

(٤) البحر ٤/٢٨٣.

وانقضت. والنزْعُ^(١): الجذب بقوة للشيء عن مقره، ومنه «تنزَعُ الناس كأنهم أعجازُ نخلٍ مُنقَعِرٍ»^(٢) ومنه نَزَعُ القوس، وتستعمل في الأعراض، ومنه نَزَعُ العداوة والمحبة من القلب، ونَزَعُ فلانٌ كذا سُلْبِهِ، ومنه «والنازعاتُ غَرْفاً»^(٣) لأنها تَقْلَعُ أرواح الكفرة بشدة، ومنه المنازعةُ وهي المخاصمة، والنزَعُ عن الشيء كَفٌّ عنه، والنزوع: الاشتياق الشديد، ومنه نَزَعُ إلى وطنه ونَزَعُ إلى مذهب كذا نَزَعَةً، وأنزَعُ القومُ: نَزَعَتْ إبلهم إلى مواطنها، ورجل أنزَعُ أي زال شعره، والنزعتان بياض يكتنف الناصية، والنزعة أيضاً الموضع من رأس الأنزع، ولا يقال امرأة نَزَعَاءُ إذا كان بها ذلك، بل يقال لها: زَعْرَاءُ، وبشر نَزُوع أي قريبة القعر لأنها يُنزع منها باليد.

قوله: «إنه يراكم هو وقيبله»: «هو» تأكيد للضمير المتصل ليسوع العطف عليه، كذا عبارة بعضهم. قال الواحدي: «أعاد الكناية ليحسن العطف كقوله: «اسكن أنت وزوجك»^(٤) قلت: ولا حاجة إلى التأكيد في مثل هذه الصورة لصحة العطف، إذ الفاصل هنا موجودٌ وهو كافي في صحة العطف، فليس نظير «اسكن أنت وزوجك». وقد تقدّم لك بحثٌ في «اسكن أنت وزوجك» وهو أنه ليس من باب العطف على الضمير لمانعٍ ذكر ثَمَّةً.

و «قيبله» المشهور قراءته بالرفع نسقاً على الضمير المستتر، ويجوز أن يكون نسقاً على اسم «إن» على الموضع عند مَنْ يجيز ذلك، ولا سيما عند مَنْ يقول: يجوز ذلك بعد الخبر بإجماع. ويجوز أن يكون مبتدأً محذوف الخبر فتحصل في رفعه ثلاثة أوجه. وقرأ^(٥) اليزيدي «وقبيله» نصباً وفيها تخريجان،

(١) انظر: المفردات ٤٨٧.

(٢) الآية ٢٠ من القمر.

(٣) الآية ١ من النازعات.

(٤) الآية ٣٥ من البقرة.

(٥) البحر ٤/٢٨٤؛ الشواذ ٤٣.

أخدهما: أنه منصوب نسقاً على اسم إن لفظاً إن قلنا إن الضمير عائد على الشيطان، وهو الظاهر. والثاني: أنه مفعولٌ معه أي: يراكم مصاحباً لقبيله. والضمير في «إنه» فيه وجهان الظاهرُ منهما كما تقدّم أنه للشيطان. والثاني: أن يكون ضمير الشأن، وبه قال الزمخشري^(١)، ولا حاجةً تدعو إلى ذلك.

والقبيل: الجماعة يكونون من ثلاثة فصاعداً من جماعة شتى، هذا قول أبي عبيد. والقبيلة: الجماعة من أب واحد، فليست القبيلة تأنث القبيل لهذه المغايرة.

قوله: «مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ» «مِنْ» لابتداء غاية الرؤية، و«حيث» ظرفٌ لمكان انتفاء الرؤية، و«لا تَرَوْنَهُمْ» في محل خفض بإضافة الظرف إليه، هذا هو الظاهر في إعراب هذه الآية.

وتمّ كلامٌ مُشكَلٌ منقول عن أبي إسحاق^(٢)، رأيتُ ذِكْرَهُ لثَلَا يَتَوَهَّمُ صَحْتَهُ مَنْ رَأَاهُ. قال أبو إسحاق^(٣): «ما بعد «حيث» صلةٌ لها وليست بمضافةٍ إليه». قال الفارسي: «هذا غيرُ مستقيم، ولا يَصِحُّ أن يكون ما بعد «حيث» صلةً لها؛ لأنه إذا كان صلة لها وَجَبَ أن يكونَ للموصول فيه ذكراً، كما أن في سائر صلوات الموصول ذكراً للموصول، فخلوُّ الجملة التي بعد «حيث» من ضمير يعود على «حيث» دليلٌ على أنها ليست صلة لحيث، وإذا لم تكن صلةً كانت مضافة. فإن قيل: نقدّر العائد في هذا كما نقدّر العائد في الموصولات، فإذا قلت: «رأيتك حيث زيد قائم» كان التقدير: حيث قائمه، ولو قلت: رأيتك حيث قام زيد» كان التقدير: حيث قام زيد فيه، ثم اتسع في الحرف فحذف فاتصل الضمير فحذف، كما يُحذف في قولك: «زيد الذي

(١) الكشاف ٧٥/٢.

(٢) أي الزجاج.

(٣) معاني القرآن ٣٦٣/٢.

ضربت» أي: الذي ضربته. قيل: لو أريد ذلك لجاز استعمال هذا الأصل، فتركهم لهذا الاستعمال دليل على أنه ليس أصلاً له.

قلت: أبو إسحاق لم يعتقد كونها موصولةً بمعنى الذي، لا يقول بذلك أحد، وإنما يزعم أنها ليست مضافةً للجملة بعدها فصارت كالصلة لها أي كالزيادة، وهو كلامٌ متهافت، فالردُّ عليه من هذه الحيثية لا من حيثية اعتقاده لكونها موصولةً. ويُحتمل أن يكون مراده أن الجملة لَمَّا كانت من تمام معناها بمعنى أنها مفتقرةٌ إليها كافتقار الموصول لصلته أُطلق عليها هذه العبارة، ويدلُّ على ما قلته أن مكياً ذكر في علة بنائها فقال^(١): «ولأنَّ ما بعدها مِنْ تمامها كالصلة والموصول» إلا أنه يرى أنها مضافةٌ لما بعدها.

وقرىء^(٢) «من حيث لا ترؤنه» بالإفراد، وذلك يحتمل وجهين أحدهما: يكون الضميرُ عائداً على الشيطان وحده دون قبيله، لأنه هورأسهم وهم تبع له ولأنه المنهني [عنه] أول الكلام، وأن يكون عائداً عليه وعلى قبيله، ووحد الضمير إجراءً له مجرى اسم الإشارة في قوله تعالى «عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ»^(٣). [ب/٣٧٧] ونظير هذه القراءة / قول رؤبة^(٤):

٢١٨١- فيها خطوطٌ من سوادٍ وبلقٌ كأنه في الجلد توليعُ البهق

وقد تقدم هذا البيت بحكايته معه في البقرة^(٥).

قوله: «إِنَّا جَعَلْنَا» يحتمل أن يكون بمعنى صير أي: صيرنا الشياطين

(١) المشكل ٣١٠/١.

(٢) البحر ٢٨٥/٤.

(٣) الآية ٦٨ من البقرة.

(٤) تقدم برقم ٥٣٩.

(٥) انظر: الورقة ٢٩ ب.

- الأعراف -

أولياء. وقال الزهراوي: «جعل هنا بمعنى وصف»^(١) وهذا لا يُعْرَفُ في «جعل»، وكأنه فرارٌ من إسناد جَعَلَ الشياطين أولياء لغير المؤمنين إلى الله^(٢) تعالى وكأنها نزعةٌ اعتزالية. و«للذين» متعلق بأولياء لأنه في معنى الفعل، ويجوز أن يتعلق بمحذوف لأنه صفةٌ لأولياء.

آ. (٢٨) قوله تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا﴾: هذه الجملة الشرطية لا محلٌ لها من الإعراب لأنها استثنائية وهو الظاهر، وجوزَ ابن عطية^(٣) أن تكونَ داخلَةً في حَيْزِ الصلة لعطفها عليها. قال ابن عطية: «ليقع التوبيخُ بصفة قومٍ قد جعلوا أمثالاً للمؤمنين»^(٤) إذ أشبه فعلهم فعلَ الممثل بهم» وقوله: «وَجَدْنَا» يُحْتَمَلُ أن تكونَ العِلْمِيَّةُ أي: عَلِمْنَا طريقَتهم أنها هذه، ويحتمل أن تكونَ بمعنى لَقِينَا، فيكون «عليها» مفعولاً ثانياً على الأول، وحالاً على الثاني.

وقوله «لا يأمر بالفحشاء» حُذِفَ المفعولُ الأولُ للعلم به أي: لا يأمر أحداً، أو لا يأمركم بأمر... ذلك^(٥).

وقوله: «ما لا تعلمون» مفعولٌ به، وهذا مفرد في قوة الجملة، لأنَّ ما لا يعلمون - ممَّا يتقولونه على الله تعالى - كلامٌ كثير من قولهم «والله أمرنا بها» كتبجير البحائر وتسييب السوائب وطوافهم بالبيتِ عُراً إلى غير ذلك، وكذلك أيضاً حُذِفَ المفعول من قوله «أمر ربي بالقسط».

آ. (٢٩) قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا﴾: فيه وجهان، أظهرهما: أنه معطوفٌ على الأمر المقدر أي: الذي ينحلُّ إليه المصدر وهو «بالقسط»، وذلك

(١) وهذا أيضاً تقدير النحاس في إعرابه ٦٠٨/١.

(٢) قوله «إلى الله» متعلق بإسناد.

(٣) التفسير ٤٢/٧.

(٤) ابن عطية: للمويخين.

(٥) كلمة لم أتبينها، كتبها في ش «غير» وفي ي «عين».

أن القِسْطُ مصدرٌ فهو ينحُلُّ لحرفٍ مصدرِي وفعلٍ، فالتقدير: قل: أمر ربي بأن أقسطوا وأقيموا، وكما أن المصدر ينحُلُّ لـ «أَنْ» والفعل الماضي نحو: «عجبت من قيام زيد وخرج» أي: من أن قام وخرج، ولـ «أَنْ» والفعل المضارع كقولها^(١):

٢١٨٢- لَلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي

أي: لَأَنَّ البُسَّ وَتَقَرَّرَ، كذلك ينحُلُّ لـ «أَنْ» وفعل أمر^(٢) لأنها بالثلاث الصيغ^(٣): الماضي والمضارع والأمر بشرط التصرُّف. وقد تقدَّم لنا تحقيق هذه المسألة وإشكالها وجوابه، وهذا بخلاف «ما» فإنها لا تُوصَلُ بالأمر، وبخلاف «كي» فإنها لا تُوصَلُ إلا بالمضارع، فلذلك لا ينحُلُّ المصدر إلى «ما» وفعل أمر، ولا إلى كي وفعلٍ ماضٍ أو مضارع^(٤). وقال الزمخشري^(٥): «وأقيموا وجوهكم: وقل أقيموا وجوهكم أي: اقصدوا عبادته». وهذا من أبي القاسم يحتمل تأويلين، أحدهما: أن يكون قوله «قل» أراد به أنه مقدَّرٌ غيرُ هذا الملفوظ به، فيكون «أقيموا» معمولاً لقولٍ أمرٍ مقدرٍ، وأن يكون معطوفاً على قوله «أمر ربي» فإنه معمول لـ «قل». وإنما أظهر الزمخشري «قل» مع «أقيموا» لتحقيق عطفيته على «أمر ربي». ويجوز أن يكون قوله «وأقيموا» معطوفاً على أمرٍ محذوفٍ تقديره: قل أقبِلوا وأقيموا.

وقال الجرجاني صاحب «النظم»: «نَسَقَ الأَمْرَ على الجِرِّ^(٦)، وجاز ذلك

(١) تقدم برقم ٧٠١.

(٢) نحو: كتبت إليه بأن قم.

(٣) لعل الأوضح: بثلاث الصيغ.

(٤) كذا في الأصل لعل الصواب: أو أمر.

(٥) الكشف ٧٥/٢.

(٦) الأمر: أقيموا، والجِرِّ: بالقسط.

لأنَّ قوله «قل أمر ربي» قول؛ لأنَّ الأمر لا يكون إلا كلاماً والكلام قول، وكأنه قال: قل يقول ربي: أقسطوا وأقيموا» يعني أنه عطف على المعنى.

و«مَسْجِد» هنا يحتمل أن يكون مكاناً وزماناً. قال الزمخشري^(١): «في وقت كل سجود وفي مكان كل سجود» وكان مِنْ حَقِّ مسجدِ مَسْجِدٍ بفتح العين لضمها في المضارع، وله في هذا الشذوذ أخوات كثيرةٌ مذكورةٌ في التصريف^(٢).

وقوله: «مُخْلِصِينَ» حال من فاعل «ادْعُوهُ»، و«الدِّين» مفعول به باسم الفاعل. و«له» متعلِّقٌ بمخلصين، ويجوز أن يتعلَّقَ بمحذوف على أنه حال من «الدِّين».

قوله: «كما بدأكم» الكافُ في محلِّ نصبٍ نعتاً لمصدر محذوف تقديره: تَعُودُونَ عَوْدًا مثل ما بدأكم. وقيل: تقديره: يَخْرُجُونَ خُرُوجًا مثل ما بدأكم ذكرهما مكي^(٣)، والأول أليقُّ بلفظ الآية الكريمة. وقال ابن الأنباري: «موضعُ الكاف في «كما» نصبٌ بتعودون؛ وهو على مذهب العرب في تقديم مفعول الفعل عليه أي: تَعُودُونَ كما ابتداء خلقكم». قال الفارسي: «كما بدأكم تَعُودُونَ» ليس على ظاهره إذ ظاهره: تَعُودُونَ كالبَدءِ^(٤)، وليس المعنى تشبيههم بالبَدءِ^(٥)، إنما المعنى على إعادة الخلق كما ابتدئ، فتقديرُ كما بدأكم تَعُودُونَ: كما بدأ خَلْقَكُمْ أي: يُحْيِي خَلْقَكُمْ عَوْدًا كبَدئِهِ، وكما أنه لم يَعْنِ بالبَدءِ ظاهره من غير حذفِ المضافِ إليه كذلك لم يَعْنِ

(١) الكشاف ٧٥/٢.

(٢) نحو: المَطْلَعِ والمَسْكِينِ والمنسِكِ والمنبِتِ. انظر: ابن يعيش ١٠٧/٦.

(٣) المشكل ٣١١/١.

(٤) قوله «كالبَدءِ» غير واضح في الأصل. ش: على البَدءِ.

(٥) لعله بالبَدءِ، لأن البَدءِ مصدرٌ بدأ بمعنى ظهر.

بالعُود من غير حذف المضافِ الذي هو الخَلْقُ فلَمَّا حَذَفَهُ قام المضافُ إليه مقامَ الفاعِلِ فصار الفاعلون مخاطبين، كما أنه لَمَّا حَذَفَ المضافَ من قوله «كما بدأ خلقكم صار المخاطبون مفعولين في اللفظ» قلت: يعني أن الأصل كما بدأ خَلْقُكُمْ يعود خَلْقُكُمْ فحذف الخَلْقُ في الموضعين، فصار المخاطبون في الأول مفعولين بعد أن كانوا مجرورين بالإضافة، وفي الثاني صاروا فاعلين بعد أن كانوا مجرورين بالإضافة أيضاً.

و «بدأ» بالهمز أنشأ واخترع، ويُستعمل بهذا المعنى ثلاثياً ورباعياً على أفعال، فالثلاثي كهذه الآية، وقد جمع بين الاستعمالين في قوله تعالى: «أولم يروا كيف يُبدىء الله الخلق»^(١) فهذا مِنْ أبدأ، ثم قال: «كيف بدأ الخلق»^(٢) هذا فيما يتعدى بنفسه. وأمّا ما يتعدى بالباء نحو: بدأت بكذا بمعنى قَدَّمته وجَعَلته أولَ الأشياء يُقال^(٣) منه: بدأت به وابتدأت به. وحكى الراغب^(٤) أيضاً أنه يقال مِنْ هذا: أبدأت به على أَفَعَلَ وهو غريب، وقولهم «أبدأت من أرض كذا» أي ابتدأت منها بالخروج. والبدء: السيد، سُمِّيَ بذلك قيل: لأنه يُبدأ به في العَدِّ إذا عُدَّ السادات، وذكروا عليه قوله^(٥):

٢١٨٣ - فَجِئْتُ قَبورَهُمْ بَدءاً وَلَمَّا فَسَادِيَتُ القَبورَ فلم يُجِبْنِه

أي: جئت قبور قومي سيِّداً ولَمَّا أكن سيِّداً، لكن بموتهم صيرتُ

سيِّداً / وهذا يُنظَرُ لقول الآخر^(٦):

٢١٨٤ - خَلَّتِ الدِيَارُ فَسَدَتْ غيرَ مُسَوِّدٍ ومن العناء تفرُّدي بالسُّودِّ

(١) الآية ١٩ من العنكبوت.

(٢) الآية ٢٠ من العنكبوت «فانظروا كيف بدأ الخلق».

(٣) لعل الأفضح: فيقال.

(٤) المفردات ٤٠.

(٥) تقدم برقم ٢١٦.

(٦) لم أفء عليه.

و «ما» مصدرية^(١) أي : كَبَدْتُكُمْ .

آ . (٣٠) قوله تعالى : ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ :
في نصب «فريقاً» وجهان أحدهما : أنه منصوب بهدى بعده، وفريقاً الثاني
منصوب بإضمار فعلٍ يفسره قوله «حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ» من حيث المعنى،
والتقدير: وأضلَّ فريقاً حَقَّ عليهم، وقَدَّره الزمخشري^(٢) : «ونخَّل فريقاً»
لغرضٍ له في ذلك^(٣) . والجملتان الفعليتان في محل نصب على الحال من
فاعل «بدأكم» أي : بدأكم حال كونه هادياً فريقاً ومُضلاً آخر، و«قد» مضمرة
عند بعضهم . ويجوز على هذا الوجه أيضاً أن تكون الجملتان الفعليتان
مستأنفتين، فالوقفُ على «يعودون» على هذا الإعراب تامٌ بخلاف ما إذا
جَعَلهما حالين، فالوقفُ على قوله «الضلالة» .

الوجه الثاني : أن ينتصب «فريقاً» على الحال من فاعل «تعودون» أي :
تعودون : فريقاً مهدياً وفريقاً حاقاً عليه الضلالة، وتكون الجملتان الفعليتان على
هذا في محل نصب على النعت لفريقاً وفريقاً، ولا بد حينئذ من حذفِ عائِدِ
على الموصوف من هَدَىٰ أي : فريقاً هداهم، ولو قَدَّرته «هداه» بلفظ الإفراد
لجاز، اعتبار^(٤) بلفظ «فريق»، إلا أن الأحسن الأول لمناسبة قوله : «وفريقاً
حَقَّ عليهم»، والوقف حينئذ على قوله «الضلالة»، ويؤيد إعرابه حالاً قراءة^(٥)
أبي بن كعب : «تعودون فريقين : فريقاً هدى وفريقاً حَقَّ عليهم
الضلالة» ففريقين نصب على الحال، وفريقاً وفريقاً بدل^(٦) أو منصوب بإضمار

(١) أي في «كما بدأتكم» .

(٢) الكشاف ٧٦/٢ .

(٣) وهو الاعتزال .

(٤) التقدير : وهذا اعتبار .

(٥) البحر ٢٨٨/٤ .

(٦) واضح أن فريقاً الثانية لا يجوز فيها البدلية لوجود الواو فهي بدل بحكم أن المعطوف على
الشيء يأخذ حكمه .

- الأعراف -

أعني على القطع، ويجوز أن ينتصب فريقاً الأول على الحال من فاعل تعودون، وفريقاً الثاني نصب بإضمار فعلٍ يفسره «حقّ عليهم الضلالة» كما تقدم تحقيقه في كل منهما.

وهذه الأوجه كلها ذكرها ابن الأنباري فإنه قال كلاماً حسناً، قال رحمه الله: «انتصب فريقاً وفريقاً على الحال من الضمير الذي في تعودون، يريد: تعودون كما ابتداء خلقكم مختلفين، بعضكم أشقياء وبعضكم سعداء، فاتصل «فريق» وهو نكرة بالضمير الذي في «تعودون» وهو معرفة ففُطِعَ عن لفظه، وعُطِفَ الثاني عليه». قال: «ويجوز أن يكون الأول منصوباً على الحال من الضمير، والثاني منصوب بحقّ عليهم الضلالة، لأنه بمعنى أضلّهم كما يقول القائل: «عبدالله أكرمه وزيداً أحسنت إليه» فينتصب زيداً بأحسنت إليه بمعنى نفعته، وأنشد^(١):

٢١٨٥- أنعلبة الفوارس أم رياحا عدلت بهم طهية والخشابا

نصب ثعلبة بـ «عدلت بهم طهية» لأنه بمعنى أهنتهم أي: عدلت بهم من هودونهم، وأنشد أيضاً قوله^(٢):

٢١٨٦- يا ليت ضيفكم الزبير وجاركم إياي لبس حبله بحبالي

فنصب «إياي» بقوله: لبس حبله بحبالي، إذ كان معناه خالطني وقصدني» قلت: يريد بذلك أنه منصوب بفعلٍ مقدر من معنى الثاني لا من لفظه، هذا وجه التنظير. وإلى كون «فريقاً» منصوباً بـ «هدى» و«فريقاً» منصوباً بـ «حقّ» ذهب الفراء^(٣)، وجعله نظير قوله تعالى: «يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ

(١) تقدم برقم ٧٧٢.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) معاني القرآن ١/٣٧٦.

في رَحْمته والظالمين أعدَّ لهم عذاباً أليماً^(١).

وقوله: «إنهم اتَّخذوا» جارٍ مَجْرَى التعليل وإن كان استئنافاً لفظاً، ويدلُّ على ذلك قراءةُ عيسى بن عمر^(٢) والعباس بن الفضل وسهل بن شعيب «أنهم» بفتح الهمزة وهي نصُّ في العِلَّةِ أي: حَقَّتْ عليهم الضلالة لا تُخادهم الشياطينَ أولياء، ولم يُسند الإضلال إلى ذاته المقدسة وإن كان هو الفاعل لها تحسیناً للفظ وتعلیماً لعباده الأدب، وعليه: «وعلى الله قَصْدُ السبيل ومنها جائر»^(٣).

آ. (٣٢) وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ﴾: استفهامٌ معناه التوبيخُ والإنكار، وإذا كان للإنكارِ فلا جوابَ له إذ لا يُراد به استعلامٌ، ولذلك نُسِبَ مكي^(٤) إلى الوهم^(٥) في زعمه أن قوله: قل هي للذين آمنوا إلى آخره جوابه.

وقوله «من الرزق» حالٌ من «الطيبات». قوله «خالصة» قرأها^(٦) نافع رفعاً، والباقون نصباً. فالرفع من وجهين أحدهما: أن تكون مرفوعةً على خبر المبتدأ وهو «هي»، و«للذين آمنوا» متعلِّقٌ بـ «خالصة»، وكذلك يوم القيامة، وقال مكي^(٧): «ويكون قوله للذين تبييناً». قلت: فعلى هذا تتعلق بمحذوف كقولهم: سَقِيًا لكَ وَجَدْعًا لَهُ. و«في الحياة الدنيا» متعلِّقٌ بآمنوا، والمعنى: قل الطيبات / خالصة للمؤمنين في الدنيا يوم القيامة أي: تَخْلُصُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ [ب/٣٧٨]

لِمَنْ آمَنَ فِي الدُّنْيَا، وَإِنْ كَانَتْ مَشْتَرَكًا فِيهَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْكُفَّارِ فِي الدُّنْيَا،

(١) الآية ٣١ من الإنسان.

(٢) البحر ٤/٢٨٨.

(٣) الآية ٩ من النحل.

(٤) المشكل ٣١٣/١ حيث قال: «فقد فُرِّقَ بين بعض الاسم وبعض بقوله والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا».

(٥) قال أبو حيان: «وتوهم مكي هنا أن له جواباً...». انظر: البحر ٤/٢٩١.

(٦) الحجة ٢٨١؛ السبعة ٢٨٠.

(٧) المشكل ٣١٢/١.

- الأعراف -

وهو معنى حسن. وقيل: المراد بخلوصها لهم يوم القيامة أنهم لا يعاقبون عليها، وإلى تفسير هذا نحا سعيد بن جبير.

الثاني: أن يكون خبراً بعد خبر، والخبر الأول قوله «للذين آمنوا»، و«في الحياة الدنيا» على هذا متعلق بما تعلق به الجار من الاستقرار المقدر، ويوم القيامة معمولٌ لخالصة كما مرَّ في الوجه قبله، والتقدير: قل الطيبات مستقرة أو كائنة للذين آمنوا في الحياة الدنيا، وهي خالصة لهم يوم القيامة، وإن كانوا في الدنيا يُشاركهم الكفار فيها. ولَمَّا ذكر الشيخ^(١) هذا الوجه لم يُعلِّق «في الحياة» إلا بالاستقرار، ولو علّق بآمنوا كما تقدّم في الوجه قبله لكان حسناً وكون «خالصة» خبراً ثانياً هو مذهب الزجاج^(٢)، واستحسنه الفارسي ثم قال: «ويجوز عندي»، فذكر الوجه الأول كما قررته ولكن بأخصر^(٣) عبارة.

والنصب من وجه واحد وهو الحال، و«للذين آمنوا» خبر «هي» فيتعلق بالاستقرار المقدر، وسيأتي أنه يتعلّق باستقرار خاص في بعض التقادير عند بعضهم.

و«في الحياة الدنيا» على ما تقدّم من تعلُّقه بآمنوا أو بالاستقرار المتعلّق به «للذين». و«يوم القيامة» متعلّق أيضاً بخالصة، والتقدير: قل الطيبات كائنة أو مستقرة للمؤمنين في الحياة حال كونهم مقدراً خلوصها لهم يوم القيامة. وسَمَّى الفراء^(٤) نصبها على القطع فقال: «خالصة نصب على القطع»، وجعل خبر «هي» في اللام التي في قوله «للذين». قلت: يعني بالقطع الحال.

(١) البحر ٢٩١/٤.

(٢) معاني القرآن ٣٦٨/٢.

(٣) لا يقال: «أخصر» حتى يؤخذ منه أفعل تفضيل وإنما يقال: اختصر. انظر: القاموس: خصر.

(٤) معاني القرآن ٣٧٧/١.

وجَوَّز أبو علي أن يتعلق «في الحياة الدنيا» بمحذوف على أنه حال،
والعامل فيها ما يعمل في «للذين آمنوا». وجَوَّزَ الفارسي^(١) وتبعه مكي^(٢) أن
يتعلق «في الحياة» بحرِّم، والتقدير: مَنْ حرِّمَ زينةَ الله في الحياة الدنيا؟ وجَوَّزَ
أيضاً أن يتعلق بالطيبات، وجَوَّزَ الفارسيُّ^(٣) وحده أن يتعلق بالرزق. ومنع
مكي^(٤) ذلك قال: «لأنك قد فرقتَ بينهما بقوله: «قل هي للذين آمنوا» يعني
أن الرزقَ مصدر فالمتعلِّق به مِنْ تمامه كما هو من تمام الموصول، وقد فصلتَ
بينه وبين معموله بجملة أجنبية، وسيأتي عن هذا جواب عن اعتراض اعتراض
به على الأخفش.

وجَوَّزَ الأخفش^(٥) أن يتعلق «في الحياة» بأخرج أي: أخرجها في الحياة
الدنيا. وهذا قدرده عليه الناس، فإنه يلزم منه الفصلُ بين أبعاض الصلة
بأجنبي وهو قوله «والطيبات من الرزق» وقوله «قل هي للذين آمنوا»، وذلك
أنه لا يُعطفُ على الموصول إلا بعد تمام صلته، وهنا قد عطفت على موصوف
الموصول قبل تمام صلته، لأنَّ «التي أخرجَ» صفة لزينة، و«الطيبات» عطفت
على «زينة». وقوله «قل هي للذين» جملة أخرى قد فصلت على هذا التقدير
بشيئين.

قال الفارسي^(٦) - كالمجيب عن الأخفش - : «ويجوز ذلك وإن فصل
بين الصلة والموصول بقوله: «هي للذين آمنوا» لأنَّ ذلك كلامٌ يشدُّ^(٧) الصلة

(١) الحجة (خ) ٦/٣.

(٢) المشكل ٣١٣/١.

(٣) الحجة (خ) ٦/٣.

(٤) المشكل ٣١٣/١.

(٥) ليس في كتابه «المعاني» إشارة إلى ذلك.

(٦) الحجة (خ) ٦/٣.

(٧) الحجة: يُسَدُّ القصة.

وليس بأجنبي منها حَدًّا كما جاء ذلك في قوله: «والذين كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جزاءً سيئةً بمثلها وترهقهم ذلَّةٌ»^(١)، فقوله: «وترهقهم ذلَّةٌ» معطوفٌ على «كَسَبُوا» داخلٌ في الصلة. قلت: هذا وإن أفاد في ما ذكر فلا يفيد في الاعتراض الأول، وهو العطفُ على موصوفِ الموصول قبل تمام صلته إذ هو أجنبيٌّ منه، وأيضاً فلا نَسَلَمُ أن هذه الآية نظيرُ آيةِ يونس فإن الظاهر في آيةِ يونس أنه ليس فيها فصلٌ بين أبعاضِ الصلة. قوله: «لأن جزاء سيئةً بمثلها» معترض، و«ترهقهم» عطفٌ على «كَسَبُوا» قلنا ممنوع، بل «جزاء سيئةً بمثلها» هو خبر الموصول فيُعترض بعدم الرابط بين المبتدأ والخبر، فيُجاب بأنه محذوفٌ، وهو من أحسنِ الحذوفِ لأنه مجرورٌ بـ مِنْ التبعيضية، وقد نصَّ النحاة على أن ما كان كذلك كثرَ حذْفُه وحَسُنَ، والتقدير: والذين كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جزاءً سيئةً منهم بمثلها، فجزاء سيئةً مبتدأ و«منهم» صفتها، و«بمثلها» خبره، والجملة خبرُ الموصول وهو نظيرُ قولهم: «السَّمْنُ مَنَوَانٌ بدرهم» أي: منوان منه، وسيأتي لهذه / الآية مزيد بيان.

ومنع مكي^(٢) أن يتعلق «في الحياة الدنيا» بزينة قال: «لأنها قد نُعِتت والمصدر واسم الفاعل^(٣) متى نُعِتتا لا يعملان لبُعدهما عن شبه الفعل» قال: «ولأنه يُفَرِّق بين الصلة والموصول؛ لأنَّ نعت الموصول ليس من صلته». قلت: لأن «زينة» مصدرٌ فهي في قوة حرفِ موصولٍ وصلته، وقد تقرَّر أنه لا يُتبع الموصولُ إلا بعد تمام صلته. فقد تحصَّل في تعلق «للذين آمنوا» ثلاثة أوجه: إمَّا أن يتعلَّق بِخالصة، أو بمحذوفٍ على أنها خبرٌ، أو بمحذوفٍ على أنها للبيان. وفي تعلق «في الحياة الدنيا» سبعةُ أوجهٍ أحدها: أن يتعلَّق بآمنوا.

(١) الآية ٢٧ من يونس

(٢) المشكل ٣١٣/١.

(٣) عبارة المشكل: والظروف والمصادر.

الثاني : أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنها حال . الثالث : أن يتعلّق بما تعلّق به للذين آمنوا . الرابع : أن يتعلّق بحرّم . الخامس : أن يتعلّق بأخرج . السادس : أن يتعلّق بقوله : «الطيبات» . السابع أن يتعلّق بالرزق . ويوم القيامة له متعلّق واحد وهو خالصة ، والمعنى : أنها وإن اشتركت فيها الطائفتان دنيا فهي خالصةٌ للمؤمنين فقط أخرى .

فإن قيل : إذا كان الأمر على ما زعمتَ من معنى الشّرْكة بينهم في الدنيا فكيف جاء قوله : «قل هي للذين آمنوا» وهذا مؤدّنٌ ظاهراً بعدم الشّرْكة؟ قلت : قد أجابوا عن ذلك من أوجه : أحدها : أن في الكلام حذفاً تقديره : قل هي للذين آمنوا ولغيرهم في الحياة الدنيا خالصة لهم يوم القيامة ، قاله أبو القاسم الكرماني ، وكأنه دلّ على المحذوف قوله بعد ذلك «خالصةً يوم القيامة» إذ لو كانت خالصةً لهم في الدارين لم يخصّ بها إحداهما . والثاني : أن «للذين آمنوا» ليس متعلقاً بكونٍ مطلقٍ بل بكونٍ مقيدٍ ، يدلّ عليه المعنى ، والتقدير : قل هي غيرُ خالصةٍ للذين آمنوا ، لأن المشركين شركاؤهم فيها خالصة لهم يوم القيامة ، قاله الزمخشري^(١) ، ودلّ على هذا الكون المقيد مقابله وهو قوله : «خالصةً يوم القيامة» . الثالث : ما ذكره الزمخشري^(٢) ، وسبقه إليه التبريزي قال : «فإن قلت : هَلْ قِيلَ [هي]^(٣) للذين آمنوا ولغيرهم؟ قلت : التنبية على أنها خُلِقَتْ للذين آمنوا على طريق الأصالة ، وأنّ الكفرة تبع لهم كقوله تعالى : «ومن كفر فامتعه قليلاً»^(٤) . وقال التبريزي : «ولم يذكر الشّرْكة بينهم وبين الذين أشركوا في الدنيا تنبيهاً أنه إنما خلّقها للذين آمنوا بطريق الأصالة ، والكفار تبع لهم ، ولذلك خاطب المؤمنين بقوله : «هو الذي

(١) الكشاف ٧٦/٢ .

(٢) الكشاف ٧٦/٢ .

(٣) زيادة من الكشاف .

(٤) الآية ١٢٦ من البقرة .

- الأعراف -

خلق لكم ما في الأرض جميعاً»^(١)، وهذا الثالث في الحقيقة ليس جواباً ثالثاً إنما هو مبين لحسن حذف المعطوف وعدم ذكوره مع المعطوف عليه.

آ. (٣٣) قوله تعالى: ﴿مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنٌ﴾: تقدم في آخر السورة قبلها^(٢). وقوله: «والإثم» الظاهر أنه الذنب. وقيل: هو الخمر هنا، قاله الفضل^(٣) وأنشد^(٤):

٢١٨٧- نهانا رسول الله أن نقرب الزنى
وأن نشرب الإثم الذي يُوجب الوزرأ
وأنشد الأصمعي^(٥):

٢١٨٨- ورُحْتُ حزينا ذاهل العقل بعدهم
كأني شربت الإثم أو مسني خبل
قال: وقد تُسَمَّى الخمرُ إثماً، وأنشد^(٦):

٢١٨٩- شربت الإثم حتى ضلّ عقلي
كذاك الإثم يذهب بالعقول
ويروى عن ابن عباس والحسن البصري أنهما قالا: «الإثم: الخمر». قال الحسن: «وتصديق ذلك قوله: «قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ»^(٧) والذي قاله الحدائق: إن الإثم ليس من أسماء الخمر. قال ابن الأنباري: «الإثم لا يكون اسماً للخمر؛ لأن العرب لم تُسَمِّ الخمر إثماً في جاهلية ولا إسلام، وقول ابن عباس والحسن لا ينافي ذلك، لأن الخمر سبب الإثم بل هي معظمه فإنها مؤججة للفتن، وكيف يكون ذلك وكانت الخمر حين نزول هذه السورة

(١) الآية ٢٩ من البقرة.

(٢) انظر: إعرابه للآية ١٥١ من الأنعام.

(٣) لعله الفضل بن الحباب وقد تقدمت ترجمته.

(٤) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٢٩٢/٤.

(٥) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٢٩٢/٤.

(٦) تقدم برقم ٥٩٠.

(٧) الآية ٢١٩ من البقرة «ويسألونك عن الخمر والميسر قل...».

- الأعراف -

حلالاً؛ لأن هذه السورة مكية، وتحريمُ الخمر إنما كان في المدينة بعد أُحدٍ، وقد شربها جماعةٌ من الصحابة يوم أحد فماتوا شهداء وهي في أجوافهم. وأما ما أنشده الأصمعي من قوله «شربت الإثم» فقد نَصَّوا أنه مصنوعٌ، وأما غيره فالله أعلم».

و «بغير الحق» حالٌ، وهي مؤكدة لأن البغي لا يكون إلا بغير حق و «أن تُشركوا» منصوبُ المحلِّ نسفاً على مفعول «حَرَّمَ» أي: وحرَّم إشرَاككم عليكم، ومفعولُ الإشراك «مالم يُنزلْ به سلطاناً» وقد تقدَّم بيانه في الأنعام^(١). و «أن تقولوا» أيضاً نسقٌ على ما قبله أي: وحرَّم قولكم عليه مِن غير علمٍ. وقال الزمخشري^(٢): «مالم يُنزلْ به سلطاناً: تهكُّم بهم لأنه / لا يجوزُ أن يُنزلَ برهاناً أن يُشركَ به غيره».

[٣٧٩/ب]

أ. (٣٤) قوله تعالى: ﴿ولكل أمة﴾: خبر مقدم، ولا حاجة إلى حذف مضاف كما زعم بعضهم أن التقدير: ولكلِّ أحدٍ من أمةٍ أجلٌ أي عُمُرٌ، كأنه توهم أن كل أحد له عمرٌ مستقلٌّ، وأن هذا مراد الآية الكريمة، ومراد الآية أعمُّ من ذلك. وقوله: «فإذا جاء أجلهم» قال بعضهم^(٣): «كل موضع في القرآن من شبه هذا التركيب فإنَّ الفاء داخلَةٌ على «إذا» إلا في يونس^(٤) أما في يونس فيأتي حكمها، وأما سائر المواضع فقال: «لأنها عطفَتْ جملةً على أخرى بينهما اتصالٌ وتعقيب، فكان الموضعُ موضعَ الفاء». وقرأ^(٥) الحسن وابن سيرين «آجالهم» جمعاً.

(١) انظر: إعرابه للآية ٨١ من الأنعام.

(٢) الكشف ٧٧/٢.

(٣) انظر: البحر ٢٩٣/٤ ونسبه إلى بعضهم.

(٤) الآية ٤٩ من يونس: «لكل أمة أجل إذا جاء أجلهم فلا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون».

(٥) البحر ٢٩٣/٤.

قوله: «لا يَسْتَأخِرُونَ»: جوابُ «إذا»، والمضارعُ المنفيُّ بـ «لا» إذا وقع جواباً لـ «إذا» في الظاهر جاز أن يُتَلَقَّى بالفاء وأن لا يُتَلَقَّى بها. قال الشيخ^(١): «وينبغي أن يُعْتَقَدَ أن بين الفاء والفعل بعدها اسماً مبتدأً فتصير الجملة اسميةً، ومتى كانت كذلك وَجِبَ أن تُتَلَقَّى بالفاء أو إذا الفجائية». و«ساعة» نصبٌ على الظرف وهي مثلٌ في قلة الزمان.

قوله: «ولا يَسْتَقْدِمُونَ» هذا مستأنفٌ، معناه الإخبار بأنهم لا يَسْبِقُونَ أَجَلَهُم المَضْرُوبَ لهم بل لا بد من استيفائهم إياه، كما أنهم لا يتأخرون عنه أقلَّ زمان. وقال الحوفي وغيره: «إنه معطوفٌ على «لا يَسْتَأخِرُونَ» وهذا لا يجوزُ، لأن «إذا» إنما يترتب عليها وعلى ما بعدها الأمور المستقبلية لا الماضية، والاستقدامُ بالنسبة إلى مجيء الأجل متقدم عليه فكيف يترتب عليه؟ ويصير هذا من باب الإخبار بالضروريات التي لا يَجْهَلُ أحدٌ معناها، فيصير نظير قولك: «إذا قمت فيما يأتي لم يتقدم قيامك فيما مضى» ومعلوم أن قيامك في المستقبل لم يتقدم قيامك هذا.

وقال الواحدي: «إن قيل: ما معنى هذا مع استحالة التقديم على الأجل وقت حضوره؟ وكيف يحسن التقديم مع هذا الأجل؟ قيل: هذا على المقاربة لأنَّ العربَ تقول: «جاء الشيء» إذا قُرِبَ وقته، ومع مقاربة الأجل يُتَصَوَّرُ الاستقدامُ، وإن كان لا يتصور مع الانقضاء، والمعنى: لا يَسْتَأخِرُونَ عن آجالهم إذا انقضت ولا يَسْتَقْدِمُونَ عليها إذا قاربت الانقضاء». قلت: هذا بناءٌ منه على أنه معطوفٌ على «لا يَسْتَأخِرُونَ» وهو ظاهرُ أقوال المفسرين.

آ. (٣٥) وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ﴾: قد تقدّم نظيره في البقرة^(٢). و«منكم» صفةٌ لرسل، وكذلك «يَقْضُونَ» وقُدِّمَ الجارُّ على الجملة لأنه أقربُ

(١) البحر ٤/٢٩٣.

(٢) في الآية ٣٨ من البقرة.

إلى المفرد منها. وقوله «فَمَنْ» يُحتمل أن تكون «مَنْ» شرطية، وأن تكون موصولةً. فإن كان الأول كانت هي وجوابها جواباً للشرط الأول، وهي مستقلةً بالجواب دون الجملة التي بعد جوابها، وهي «والذين كَذَّبُوا»، وإن كان الثاني كانت هي وجوابها والجملة المشار إليها كلاهما جواباً للشرط، كأنه قَسَمَ جوابَ قوله: «إِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ» إلى مُتَيِّمٍ ومُكذَّبٍ وجزاء كل منهما. وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في البقرة.

وَحَذَفَ مَفْعُولِي «اتَّقَى وَأَصْلَحَ» اختصاراً لِلْعِلْمِ بهما أي: اتَّقَى رَبَّهُ وَأَصْلَحَ عمله، أو اقتصاراً أي: فَمَنْ كان من أهل التقوى والصلاح، من غير نظرٍ إلى مفعولٍ كقوله: «وأنه هو أغنى وأقنى»^(١) ولكن لا بد من تقديرٍ رابطٍ بين هذه الجملة وبين الجملة الشرطية، والتقدير: فَمَنْ اتَّقَى منكم والذين كَذَّبُوا منكم.

وقرأ^(٢) أُبَيُّ والأعرجُ «تَأْتِيَنَّكُمْ» بقاءً مثناةً من فوق، نظراً إلى معنى جماعة الرسل، فيكونُ قوله تعالى: «يَقُصُّونَ» بالياء من تحت حَمَلًا على المعنى؛ إذ لو حُمِلَ على اللفظ لقال: «تَقُصُّ» بالتأنيث أيضاً.

آ. (٣٧) وقوله تعالى: ﴿مِنَ الْكِتَابِ﴾: في محلِّ الحال من «نصيهم» أي: حال كونه مستقراً من الكتاب و«مِنْ» لابتداء الغاية.

قوله: «حتى إذا»: «حتى» هنا غايةٌ، و«إذا» وما في حيزها تقدَّم لك الكلامُ عليها غير مرة: هل هي جارةٌ أو حرفٌ ابتداء؟ وتقدَّم عبارةُ الزمخشري فيها. واختلفوا فيها إذا كانت حرفٌ ابتداءً أيضاً: هل هي حينئذ جارةٌ وتعلَّقَ بما قبلها تعلَّقَ حروفِ الجرِّ من حيث المعنى لا من حيث اللفظ، والجملة

(١) الآية ٤٨ من النجم.

(٢) البحر ٢٩٤/٤.

- الأعراف -

بعدها في محل جر، أو ليست بجارة بل هي حرفُ ابتداء فقط، غيرُ جارة وإن كان معناها الغاية كقوله^(١):

٢١٩٠ - سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيَّهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ
وقول الآخر^(٢):

٢١٩١ - فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تُمَجُّ دِمَاءَهَا بِدَجَلَةٍ حَتَّى مَاءِ دَجَلَةٍ أَشْكَلُ

خلاف. الأول قولُ ابنِ درستويه، والثاني قول الجمهور. وقال صاحب «التحريير»^(٣): «حتى هنا ليست للغاية بل هي ابتداء وخبره» وهذا وهم إذ الغاية معنى لا يفارقها، وقوله: «بل هي ابتداء وخبر» تسامح في العبارة، يريد: بل الجملة بعدها. ثم الجملة التي بعدها في هذا المكان ليست ابتداءً وخبراً بل هي جملة فعلية / وهي: «قالوا»، و«إذا» معمولة لها. وممن ذهب إلى أنها ليست هنا للغاية الواحدي فإنه حكى في معنى الآية أقوالاً ثم قال: «فعلى هذا القول معنى: «حتى» للانتهاء والغاية، وعلى القولين الأولين ليست «حتى» في هذه الآية للغاية بل هي التي يقع بعدها الجملُ وينصرف الكلام بعدها إلى الابتداء كـ «أما» و«إذا». ولا تعلق لقوله «حتى إذا» بما قبله بل هذا ابتداءً خبر، أخبر عنهم، كقوله^(٤):

٢١٩٢ - فَيَا عَجَبًا حَتَّى كَلِبُّ تَسْبِيئِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلُ أَوْ مُجَاشِعُ

قلت: وهذا غير مرضي منه لمخالفته الجمهور. وقوله: «لا تعلق لها بما قبلها» ممنوع على جميع الأقوال التي ذكرها، ولولا خوف الإطالة لأوردت

(١) تقدم برقم ١٥٤٦.

(٢) تقدم برقم ٦٥٦.

(٣) لعله «التحريير والتجوير لأقوال أئمة التفسير» لمحمد بن سليمان المعروف بابن النقيب المتوفى سنة ٦٩٨. انظر: كشف الظنون ١/٣٥٨.

(٤) تقدم برقم ٧٣٣.

ما تَوَهَّم كونه مانعاً مما ذكر، ولذَكَرْتُ الانفصال عنه، والظاهر أنها إنما تتعلَّقُ بقوله «ينالهم نصيَّهم».

وقوله: «يَتَوَفَّوْنَهُمْ» في محلِّ نصبٍ على الحال. وكُتِبَتْ «أينما» متصلةً^(١) وحقُّها الانفصالُ، لأنَّ «ما» موصولةٌ لا صلةً، إذ التقدير: أين الذين تدعونهم؟ ولذلك كُتِبَ «إِنَّ ما توعدون لآت»^(٢) منفصلاً و«إنما الله»^(٣) متصلاً. وقولهم: «ضلُّوا» جواب من حيث المعنى لا من حيث اللفظ، وذلك أن السؤال إنما وقع عن مكان الذين كانوا يَدْعُونَهُمْ من دون الله، فلجاء الجوابُ على نسق السؤال لقيلاً: هم في المكان الفلاني، وإنما المعنى: ما فَعَلَ معبودكم ومَنْ كنتم تدعونهم؟ فأجابوا بأنهم ضاعوا عنهم وغابوا.

قوله: «وشهدوا» يُحتمل أن يكونَ نَسَقاً على «قالوا» الذي وقع جواباً لسؤال الرسل فيكون داخلاً في الجواب أيضاً. ويحتمل أن يكون مستأنفاً مقطوعاً عما قبله ليس داخلاً في حيز الجواب. كذا قال الشيخ^(٤) وفيه نظر؛ من حيث إنه جَعَلَ هذه الجملة جواباً لعطفها على قالوا، وقالوا في الحقيقة ليس هو الجواب، إنما الجواب هو مَقول هذا القول وهو «ضلُّوا عنا» فد «ضلُّوا عنا» هو الجواب الحقيقي الذي يُستفاد منه الكلام. ونظيره أن يقول: سألتُ زيداً ما فعل؟ فقال: أطمعتُ وكسوتُ، فنفس أطمعتُ وكسوتُ هو الجوابُ. وإذا تقرَّر هذا فكان ينبغي أن يقول «فيكون» معطوفاً على «ضلُّوا عنا»، ثم لو قال كذلك لكان مُشكلاً من جهة أخرى: وهو أنه كان يكون التركيبُ الكلامي: «ضلُّوا عنا وشهدنا على أنفسنا أننا كنا»، إلا أن يُقال: حكى الجواب الثاني على المعنى، فهو محتملٌ على بُعدٍ بعيد.

(١) وجدها منفصلة في المصاحف المتداولة.

(٢) الآية ١٣٤ من الأنعام.

(٣) الآية ١٧١ من النساء: «إنما الله إله واحد». (٤) البحر ٤/٢٩٥.

آ . (٣٨) قوله تعالى: ﴿ فِي أُمَّم ﴾ : يجوز أن يتعلّق قوله «في أمم» وقوله: «في النار» كلاهما بادخولها فيجيء الاعتراض المشهور: وهو كيف يتعلّق حرفاً جرّ متحدداً للفظ والمعنى بعامل واحد؟ فيجاب بأحد وجهين: إمّا أنّ «في» الأولى ليست للظرفية بل للمعنى، كأنه قيل: ادخلوا مع أمم أي: مصاحبين لهم في الدخول، وقد تأتي «في» بمعنى مع كقوله تعالى: «وتتجاوز عن سيئاتهم في أصحاب الجنة»^(١). وقول الشاعر^(٢):

٢١٩٣ - شمسٌ ودودٌ في حياءٍ وعفةٍ رخيمةٌ رجع الصوت طيبة النشْر

وإمّا بأن «في النار» بدلٌ من قوله «في أمم» وهو بدلٌ اشتمال كقوله تعالى: «أصحاب الأعدود، النار»^(٣) فإن «النار» بدلٌ من «الأعدود»، كذلك «في النار» بدلٌ من «أمم» بإعادة العامل بدل اشتمال، وتكون الظرفية في «في» الأولى مجازاً؛ لأن الأمم ليسوا ظروفاً لهم حقيقة، وإنما المعنى: ادخلوا في جملة أمم وغمارهم. ويجوز أن تتعلّق «في أمم» بمحذوفٍ على أنه حال أي: كائنين في جملة أمم. و«في النار» متعلّق بخَلَّتْ أي: تسبقكم في النار.

ويجوز أن تتعلّق بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لأمم فتكون «أمم» قد وُصِفَتْ بثلاثة أوصاف، الأول: الجملة الفعلية وهي قوله «قد خَلَّتْ»، والثاني: الجار والمجرور وهو قوله «من الجن والإنس»، والثالث: قوله «في النار»، والتقدير: في أمم خالية من قبلكم كائنة من الجن والإنس ومستقرة في النار.

ويجوز أن تتعلّق «في النار» بمحذوفٍ أيضاً لا على الوجه المذكور، بل على كونه حالاً من «أمم»، وجاز ذلك وإن كانت نكرة لتخصّصها بالوصفين

(١) الآية ١٦ من الأحقاف.

(٢) لم أقف عليه. والنشْر: الرائحة. والشمس: الثفور.

(٣) الآية ٤ من البروج.

- الأعراف -

المشارِ إليهما. ويجوز أن يكونَ حالاً من الضمير في «خَلَّتْ» إذ هو ضميرُ الأمم. وقُدِّمَتْ / الجنُّ على الإنس لأنهم الأصلُ في الإغواء. [ب/٣٨٠]

وقوله «حتى» هذه غاية لما قبلها، والمعنى: أنهم يدخلون فوجاً فوجاً لاعناً^(١) بعضهم لبعض إلى انتهاء تداركهم فيها. والجمهور قرؤوا «إذا أداركوا» بوصل الألف وتشديد الدال، والأصل: تداركوا، فلما أريد إدغامه فُعل به ما فُعل بأداراًتم. وقد تقدّم تحقيقُ تصريحه في البقرة^(٢).

قال مكي^(٣): «ولا يُستطاع اللفظُ بوزنها مع ألف الوصل؛ لأنك تُردُّ الزائد أصلياً فتقول: أفاعلوا، فتصير تاء تفاعل فاء الفعل لإدغامها في فاء الفعل، وذلك لا يجوز فإنَّ وَزَنَتْها على الأصل فقلت: تفاعلوا جاز». قلت: هذا الذي ذَكَرَ مِنْ كونه لا يمكن وزنه إلا بالأصل وهو تفاعلوا ممنوع. قوله: «لأنك تُردُّ الزائد أصلياً» قلنا: لا يلزم ذلك لأننا نَرِنُه بلفظه مع همزة الوصل وتأتي بناء التفاعل بلفظها فنقول: وزنُ أداركوا اتفاعلوا فيُلْفَظُ بالتاء اعتباراً بأصلها لا بما صارت إليه حال الإدغام. وهذه المسألة نُصِّوا على نظيرها وهو أن تاء الافتعال إذا أُبدلت إلى حرف مجانس لما قبلها^(٤)... تُبدَلُ طاءً أودالاً في نحو: اضطرب واضطرب وازدجر وأدكر، إذا وُزن ما هي فيه قالوا: يُلْفَظُ في الوزن بأصل تاء الافتعال، ولا يُلْفَظُ بما صارت إليه من طاء أودال، فتقول: وزن اضطرب افتعل لا افطعل، ووزن ازدجر افتعل لا افدعل، فكذلك تقول هنا: وزن أداركوا اتفاعلوا لا أفاعلوا، فلا فرق بين تاء الافتعال والتفاعل في ذلك.

(١) الأصل: «لا عنى» ولا وجه للقصر.

(٢) انظر: إعرابه للآية ٧٢ من البقرة.

(٣) المشكل ٣١٥/١ وقد اضطربت نسخ «المشكل» في ألفاظ هذا النص.

(٤) كلمة لم أتبينها، رسمها أقرب إلى الفاصلة الكبيرة في ش، ي: كما.

وقرأ^(١) ابن مسعود والأعمش، ورؤيت عن أبي عمرو: تداركوا وهي أصل قراءة العامة. وقرأ أبو عمرو: «إذا إدراكوا» بقطع همزة الوصل. قال ابن جني^(٢): «هذا مُشْكِلٌ، ومثل ذلك لا يفعله ارتجالاً، وكأنه وَقَفَ وَقْفَةً مستنكرٍ ثم ابتداءً فقطع». قلت: وهذا الذي يُعتقد من أبي عمرو، وإلا فكيف يقرأ بما لا يثبت إلا في ضرورة الشعر في الأسماء؟ كذا قال ابن جني^(٢)، يعني أَنَّ قَطَعَ أَلْفَ الوصل في الضرورة إنما جاء في الأسماء.

وقرأ حميد «أدركوا» بضم همزة القطع، وسكون الدال وكسر الراء، مثل «أخرجوا» جعله مبنياً للمفعول بمعنى: أدخلوا في دركاتها أو أدراكها، ونُقِلَ عن مجاهد بن جبر قراءتان: فَرَوَى عنه مكي^(٣) «أدركوا» بوصل الألف وفتح الدال مشددة وفتح الراء، وأصلها «أدتركوا» على افتعلوا مبنياً للفاعل ثم أدغم كما أدغم أدان من الدَّين. وروى عنه غيره «أدركوا» بفتح الهمزة مقطوعةً وسكون الدال وفتح الراء أي أدرك بعضهم بعضاً. وقال أبو البقاء^(٤): «وقرىء: إذا إدراكوا» بألفٍ واحدة ساكنة بعدها دالٌ مشددة وهو جمعٌ بين ساكنين، وجاز في المنفصل كما جاز في المتصل، وقد قال بعضهم «اثنا عشر» بإثبات الألف وسكون العين»، قلت: يعني بالمتصل نحو: الضالِّين وجانّ، ومعنى المنفصل أن أَلْفَ «إذا» من كلمة، والساكن الثاني من كلمة أخرى. وإدراكوا بمعنى تلاحقوا. وتقدّم تفسيرُ هذه المادة^(٥).

و«جميعاً» حالٌ من فاعل «إدراكوا». وأخراهم وأولاهم: يحتمل أن تكونَ

(١) البحر ٤/٢٩٦.

(٢) المحتسب ١/٢٤٧ - ٢٤٨.

(٣) لم ترد هذه الرواية في مشكل مكي.

(٤) الإملاء ١/٢٧٣.

(٥) انظر: إعرابه للآية ٧٨ من النساء.

فُعَلَى أَنثَى أَفْعَلُ الَّذِي لِلْمَفَاضِلَةِ، وَالْمَعْنَى عَلَى هَذَا كَمَا قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ^(١): «أُخْرَاهُمْ مَنْزِلَةٌ، وَهُمْ الْأَتْبَاعُ وَالسَّفَلَةُ، لِأَوْلَاهُمْ مَنْزِلَةٌ وَهُمْ السَّادَةُ وَالرُّؤَسَاءُ»، وَيَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ «أُخْرَى» بِمَعْنَى آخِرَةِ تَأْنِيثِ آخِرٍ مُقَابِلَ لِأَوَّلٍ، لَا تَأْنِيثِ «آخِرٍ» الَّذِي لِلْمَفَاضِلَةِ كَقَوْلِهِ: «وَلَا تَزْرُ وَازِرَةٌ وَزْرَ أُخْرَى»^(٢).

وَالْفَرْقُ بَيْنَ أُخْرَى بِمَعْنَى آخِرَةِ وَبَيْنَ أُخْرَى تَأْنِيثِ آخِرٍ بِزِنَةِ أَفْعَلٍ لِلتَّفْضِيلِ أَنَّ التِّي لِلتَّفْضِيلِ لَا تَدُلُّ عَلَى الْإِنْتِهَاءِ كَمَا لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مَذْكَرُهَا، وَلِذَلِكَ يُعْطَفُ امْتِثَالُهَا عَلَيْهَا فِي نَوْعٍ وَاحِدٍ تَقُولُ: مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ وَأُخْرَى وَأُخْرَى، كَمَا تَقُولُ: بِرَجُلٍ وَآخِرٍ وَآخِرٍ، وَهَذِهِ تَدُلُّ عَلَى الْإِنْتِهَاءِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مَذْكَرُهَا وَلِذَلِكَ لَا يُعْطَفُ امْتِثَالُهَا عَلَيْهَا، وَلِأَنَّ الْأَوَّلَى تَفِيدُ إِفَادَةَ «غَيْرٍ»، وَهَذِهِ لَا تَفِيدُ إِفَادَةَ «غَيْرٍ». وَالظَّاهِرُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ أَنَّهُمَا لَيْسَتَا لِلتَّفْضِيلِ بَلْ لِمَا ذَكَرْتُ لَكَ / .

[٣٨١/أ]

وَقَوْلِهِ: «لِأَوْلَاهُمْ» اللَّامُ لِلتَّلْغِيلِ أَي لِأَجْلِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ التِّي لِلتَّلْبِيغِ كَهَيِّ فِي قَوْلِكَ: قَلْتُ لِزَيْدٍ أَفْعَلُ. قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ^(٣): «لِأَنَّ خُطَابَهُمْ مَعَ اللَّهِ لَا مَعَهُمْ» وَقَدْ بَسَطَ الْقَوْلَ قَبْلَهُ فِي ذَلِكَ الرَّجَاحِ^(٤) فَقَالَ: «وَالْمَعْنَى: وَقَالَتْ أُخْرَاهُمْ: يَا رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا، لِأَوْلَاهُمْ» فَذَكَرَ نَحْوَهُ. قَلْتُ: وَعَلَى هَذَا فَالْلامُ الثَّانِيَةُ فِي قَوْلِهِ «أَوْلَاهُمْ لِأُخْرَاهُمْ» يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِلتَّلْبِيغِ، لِأَنَّ خُطَابَهُمْ مَعَهُمْ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «فَمَا كَانَ لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ، فَذُوقُوا بِمَا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ». وَقَوْلِهِ «ضِعْفًا» قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ^(٥): «الضَّعْفُ: مِثْلُ الشَّيْءِ مَرَّةً وَاحِدَةً» قَالَ

(١) الكشاف ٧٨/٢ .

(٢) الآية ١٨ من فاطر .

(٣) الكشاف ٧٨/٢ .

(٤) معاني القرآن ٣٧١/٢ .

(٥) مجاز القرآن بعبارة قريبة ٢١٤/١ .

الأزهري^(١): «وما قاله أبو عبيدة هو ما يستعمله الناس في مجاز كلامهم، وقد قال الشافعي قريباً منه فقال في رجل أوصى: «أعطوه ضِعْفَ ما يُصِيبُ ولدي» قال: «يُعْطَى مثله مرتين». قال الأزهري^(٢): «الوصايا يُستعمل فيها العُزْفُ وما يتفاهمه الناس، وأما كتاب الله فهو عربي مبين، ويُردُّ تفسيره إلى لغة العرب وموضوع كلامها الذي هو صنعة أَلَسْتِها. والضَّعْفُ في كلام العرب المِثْلُ إلى ما زاد، ولا يُقْتَصَرُ به على مِثْلين بل تقول: هذا ضِعْفُه أي مِثْلُه وثلاثة أمثاله، لأنَّ الضَّعْفَ في الأصل زيادةٌ غيرُ محصورة، ألا ترى إلى قول الله تعالى: «فأولئك لهم جزاء الضُّعْفِ»^(٣) لم يُردُّ به مِثْلاً ولا مِثْلين، وأولى الأشياء به أن يُجعل عشرة أمثاله كقوله تعالى: «مَنْ جاء بالحسنة فله عشرُ أمثالها»^(٤) فأقلُّ الضعف محصورٌ وهو المِثْلُ وأكثرُه غيرُ محصور». ومثْلُ هذه المقالة قال الزجاج^(٥) أيضاً فإنه قال: «أي عذاباً مضاعفاً لأن الضَّعْفَ في كلام العرب على ضربين أحدهما: المِثْلُ، والآخر: أن يكون في معنى تضعيف الشيء» أي زاد به إلى ما لا يتناهى. وقد تقدم طرفٌ من هذا في البقرة^(٦).

و«ضِعْفاً» صفة لـ «عذاباً». و«من النار» يجوز أن يكون صفة لـ «عذاباً» وأن يكون صفة لـ «ضِعْفاً»، ويجوز أن يكون ضعفاً بدلاً من «عذاباً».

وقوله «لكلُّ» أي: لكل فريق من الأخرى والأولى. وقوله: «ولكن لا تعلمون، قراءة العامة بقاء الخطاب: إمَّا خطاباً للسائلين، وإمَّا خطاباً لأهل

(١) تهذيب اللغة ١/٤٨٠.

(٢) تهذيب اللغة ١/٤٨٠.

(٣) الآية ٣٧ من سبأ.

(٤) الآية ١٦٠ من الأنعام.

(٥) معاني القرآن ٢/٣٧٢.

(٦) انظر: إعرابه للآية ٢٤٥ من البقرة.

- الأعراف -

الدنيا أي: ولكن لا تعلمون ما أعدّ من العذاب لكل فريق. وقرأ^(١) أبو بكر عن عاصم بالغيبة، وهي تحتمل أن يكون الضمير عائداً على الطائفة السائلة تضعيف العذاب أو على الطائفتين أي: لا يعلمون قدر ما أعدّ لهم من العذاب.

آ. (٣٩) قوله تعالى: ﴿فإ﴾: هذه الفاء عاطفة هذه الجملة المنفية على قول الله تعالى للسفلة: «لكلٍ ضعف» فقد ثبت أن لا فضل لكم علينا، وأنا متساوون في استحقاق الضعف فذوقوا. قال الشيخ^(٢) - بعد أن حكي بعض كلام الزمخشري^(٣) -: «والذي يظهر أن المعنى: انتفاء كون فضلٍ عليهم من السفلة في الدنيا بسبب اتباعهم إياهم وموافقتهم لهم في الكفر أي: أتباعكم إيانا وعدم أتباعكم سواءً، لأنكم كنتم في الدنيا عندنا أقل من أن يكون لكم علينا فضلٌ باتباعكم بل كفرتم اختياراً، لا أننا حملناكم على الكفر إجباراً، وأن قوله «فما كان» جملة معطوفة على جملة محذوفة بعد القول دلّ عليها ما سبق من الكلام، والتقدير: قالت أولاهم لأخراهم: ما دعاؤكم الله أنا أضللناكم وسؤالكم ما سألتهم، فما كان لكم علينا من فضلٍ بضلالكم، وأن قوله: «فذوقوا» من كلام الأولى خطاباً للأخرى على سبيل التشفي، وأن ذوق العذاب هو بسبب ما كسبتم لا بأننا أضللناكم. وقيل: فذوقوا من خطاب الله لهم».

و«بما» الباء سببية، و«ما» مصدرية أو بمعنى الذي، والعائد محذوف أي: تكسبونه.

(١) السبعة ٢٨٠؛ الحجة ٢٨١.

(٢) البحر ٤/٢٩٦.

(٣) الكشاف ٧٨/٢.

- الأعراف -

آ. (٤٠) وقرأ أبو عمرو^(١): ﴿لَا تُفْتَحُ﴾: بضم التاء من فوق والتخفيف. والأخوان بالياء من تحت والتخفيف، والباقون: بالتأنيث والتشديد. فالتأنيث والتذكير باعتبار الجمع والجماعة، والتخفيف والتضعيف باعتبار التثنية وعدمه، والتضعيف هنا أوضح لكثرة المتعلق. وهو في هذه القراءات مبني للمفعول. وقرأ أبو حيوة وأبو البرهسم «تَفْتَحُ» بفتح التاء من فوق [٣٨١/ب] والتضعيف، والأصل: / لا تفتَحُ بتاءين فحذفت إحداهما، وقد تقدم في «تذكرون»^(٢) ونحوه، ف«أبواب» على قراءة أبي حيوة فاعل، وعلى ما تقدم مفعول لم يُسمِّ فاعله. وقرئ: «لا تَفْتَحُ» بالتاء ونصب «الأبواب» على أن الفعل للآيات، وبالياء على أن الفعل لله، ذكره الزمخشري^(٣).

وقوله «في سَمِّ الخِيَاطِ» متعلق بـ «يلج». وسَمُّ الخِيَاطِ ثقب الإبرة وهو الخُرْتُ، وسينه مثلثة، وكل ثقب ضيق فهو سَمٌّ. وقيل: كل ثقب في البدن، وقيل: كل ثقب في أنفٍ أو أذن فهو سَمٌّ، وجمعه سُموم، قال الفرزدق^(٤):

٢١٩٤ - فَتَنَسْتُ عَنْ سَمِّيهِ حَتَّى تَنَفَّسَا وقلت له لا تخش شيئاً وراثياً

والسُّمُّ: القاتل سُمِّيَ بذلك لِطُفْهِ وتأثيره في مسام البدن حتى يصل إلى القلب، وهو في الأصل مصدرٌ ثم أريد به معنى الفاعل لدخوله باطن البدن، وقد سَمَّهُ إذا أدخله فيه، ومنه «السَّامة» للخاصة الذين يدخلون في بواطن

(١) السبعة ٢٨٠، الحجة ٢٨٢؛ البحر ٤/٢٩٧.

(٢) انظر: إعرابه للآية ١٥٢ من الأنعام.

(٣) الكشاف ٧٨/٢.

(٤) ليس في ديوانه، وصدده في تهذيب اللغة ٣٢٢/١٢، واللسان: سموم و«سَمِّيهِ» هنا أراد بها منخرية.

- الأعراف -

الأمور ومَسَامُهَا، ولذلك يقال لهم الدُّخُلُ . والسَّموم: الريح الحارة لأنها تؤثر
تأثيرَ السَّمِّ القاتل . والخِيَاط والمِخْيَط الآلة التي يُخَاطُ بها فِعَال ومِفْعَل كإزار
ومِثْرَر ولِحاف ومِلْحَف وقِنَاع ومِقْنَع . ولا يقال للبعير جَمَلٌ إلا إذا بَزَلَ (١) .
وقيل: لا يُقال له ذلك إلا إذا بلغ أربع سنين، وأول ما يخرج ولد الناقة
ولم تُعرف ذكوريته أو أنوثته يقال له: سَلِيلٌ، فإن كان ذكراً فهو سَقَبٌ، والأنثى
حائلٌ، ثم هو حُوَارٌ إلى الفِطَام وبعده فصيل إلى سنة، وفي الثانية ابنُ مَخَاضٍ
وبنت مَخَاضٍ، وفي الثالثة ابنُ لَبُونٍ وبنت لَبُونٍ، وفي الرابعة حِقٌّ وحِقَّةٌ،
وفي الخامسة جَدَعٌ وجَدَعَةٌ، وفي السادسة ثِنْيٌ وثِنْيَةٌ، وفي السابعة رَبَاعٌ
ورَبَاعِيَةٌ مخففة، وفي الثامنة سَدِيسٌ لهما، وقيل: سَدِيسَةٌ للأنثى، وفي
التاسعة بازل وبازلة، وفي العاشرة مُخْلِفٌ ومُخْلِفَةٌ، وليس بعد البُرُول والإخلاف
سِنٌّ بل يقال: بازل عام أو عامين ومُخْلِفٌ عام أو عامين حتى يَهْرَمَ فيقال له
فَوْدٌ .

والوُلُوج: الدخول بشدة ولذلك يقال: هو الدخول في مضيق
فهو أخصُّ من الدخول . والوَلِيْجَةُ: كلُّ ما يعتمده الإنسان، والوَلِيْجَةُ: الداخلُ
في قومٍ ليس منهم .

والجَمَلُ قراءة العامة وهو تشبيه في غاية الحسن، وذلك أن الجملَ أعظمُ
حيوانٍ عند العرب وأكبره جُمَّةً حتى قال (٢):

٢١٩٥ - جسمُ الجمالِ وأحلامُ العصافير

(١) بزل البعير: طلع نابه وذلك في السنة الثامنة أو التاسعة فهو بازل .

(٢) البيت لحسان، في ديوانه ٢١٩/١؛ والكتاب ٢٥٤/١؛ والبحر ٢٩٧/٤، وصدده:

لا عيبَ بالقومِ مِنْ طُولٍ ولا عظيمِ

[وقوله^(١)]:

٢١٩٦- لقد كَبُرَ البعيرُ بغير لُبِّ
وسُمُّ الإبرة في غاية الضيق، فلما كان المثلُّ يُضْرَبُ بعظم هذا وكبره،
وبضيق ذاك حتى قيل: أضيَّقُ من خُرَّتِ الإبرة، ومنه الخِرْيْتُ وهو البصير
بمضايق الطرق قيل: لا يَدْخُلون الجنة حتى يتَقَحَّمَ أعظم الأشياء وأكبرها عند
العرب في أضيِّق الأشياء وأصغرها، فكأنه قيل: لا يَدْخُلون حتى يُوجدَ هذا
المستحيل، ومثله في المعنى قولُ الآخر^(٢):

٢١٩٧- إذا شاب الغراب أتيتُ أهلي وصارَ القارُ كاللبنِ الحليبِ

وقرأ ابن^(٣) عباس في رواية ابن حوشب ومجاهد وابن يعمر وأبو مجلز
والشعبي ومالك بن الشخير^(٤) وابن محيصة وأبورجاء وأبورزين وأبان عن
عاصم: «الجَمَلُ» بضم الجيم وفتح الميم مشددة وهو القَلْسُ. والقَلْسُ: جبلٌ
غليظ يُجمع من حبال كثيرة فيُقْتَل وهو جبلُ السفينة وقيل: الحبل الذي يُصْعَدُ
به [إلى] النخل، ويروى عن ابن عباس أنه قال: «إن الله أحسنُ تشبيهاً من أن
يُشَبَّه بالجمل» كأنه رأى إن صحَّ عنه أن المناسب لِسُمِّ الإبرة شيء يناسب
الخيطة المسلوكة فيها. وقال الكسائي: «الراوي ذلك عن ابن عباس أعجمي
فشَدَّ الميم»^(٥). وضعَّف ابن عطية^(٦) قول الكسائي بكثرة زواتها عن

(١) عجزه:

فلم يَسْتَعْنِ بالعظم البعيرُ

ولم أهدت إلى قائله وهو في الدر اللقيط على حاشية البحر المحيط ٢٩٧/٤، وصدوره في
البحر ٢٩٧/٤.

(٢) لم أهدت إلى قائله وهو في تفسير الماوردي ٢٨/٢.

(٣) البحر ٢٩٧/٤؛ الشواذ ٤٣.

(٤) لم أفق على ترجمته.

(٥) أي لعجمته.

(٦) التفسير ٦٠/٧.

- الأعراف -

ابن عباس قراءةً. قلت: وكذلك هي قراءة مشهورة بين الناس. وروى مجاهد عن ابن عباس ضمَّ الجيم وفتح الميم خفيفةً، وهي قراءة ابن جبير وقتادة وسالم الأفتس^(١).

وقرأ ابن عباس أيضاً في رواية عطاء: الجُمْل بضم الجيم والميم مخففة، وبها قرأ الضحَّاك والحجدري. وقرأ عكرمة وابن جبير بضم الجيم وسكون الميم. والمتوكل^(٢) وأبو الجوزاء بالفتح والسكون، وكلها لغات في القُلْس المذكور. وسئل ابن مسعود عن الجمل في الآية، فقال: زوج الناقه، كأنه فهم ما أراد السائل فاستغناه. وقرأ^(٣) عبدالله وقتادة وأبورزين وطلحة: «سُم» بضم السين. وأبو عمران الحوفي^(٤) وأبو نهيك والأصمعي عن نافع: سِم بالكسر. وقد تقدّم أنها لغات. وقرأ عبدالله وأبورزين وأبو مجلز: المِخِيْط بكسر الميم وسكون الخاء وفتح الياء. وطلحة بفتح الميم. وهذه مخالفة للسواد.

قوله: «وكذلك» أي: ومثل ذلك الجزاء نجزي المجرمين، فالكافُ نعتٌ لمصدر محذوف.

آ. (٤١) وقوله تعالى: ﴿لَهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ﴾: والجملهٌ محتملة للحالية والاستئناف، ويجوز حينئذ / في «مهاده» أن تكون فاعلاً بـ «لهم» فتكون [أ/٣٨٢] الحال من قبيل المفردات، وأن تكون مبتدأ فتكون من قبيل الجمل. و«من

(١) سالم بن عجلان الأموي أبو محمد الحراني ثقة توفي سنة ١٣٢. تهذيب الكمال ١/٤٦٢.

(٢) لم أقف على ترجمته.

(٣) البحر ٤/٢٩٧؛ ونسب في الشواذ ٤٣ قراءة الكسر إلى أبي حيوة، وقراءة الضم لأبي السَّمال.

(٤) لعلة أبو عمران الجوني عبد الملك بن حبيب الأزدي، روى عن أنس بن مالك، ثقة. توفي سنة ١٢٨. تهذيب الكمال ٢/٨٥١. فيكون الحوفي تحريفاً.

جهنم» حال من «مهاد» لأنه لو تأخر عنه لكان صفةً، أو متعلّق بما تعلّق الجارُّ قبله .

وغَواشٍ : جمع غاشية . وللنحاة في الجمع الذي على مفاعل إذا كان منقوصاً بقياسٍ خلافٌ : هل هو منصرف أو غير منصرف؟ فبعضهم قال : هو منصرفٌ لأنه قد زال [منه] صيغة منتهى الجموع فصار وزنه وزن جناحٍ وقَدالٍ فانصرف . وقال الجمهور : هو ممنوع من الصرف ، والتنوينُ تنوينُ عوض . واختُلِفَ في المُعوّض عنه ماذا؟ فالجمهور على أنه عوضٌ من الياء المحذوفة . وذهب المبرد إلى أنه عوضٌ من حركتها . والكسرُ ليس كسرَ إعراب ، وهكذا جَوارٍ ومَوالٍ . وبعضهم يجرُّه بالفتحة قال (١) :

٢١٩٨- ولو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا

وقال آخر (٢) :

٢١٩٩- قد عَجِبْتُ مني ومن يُعَيَّلُيا لَمَّا رَأَتُنِي خَلَقاً مَقْلُولِيا

وهذا الحكم ليس خاصاً بصيغة مفاعل ، بل كل غير منصرف إذا كان منقوصاً فحكمه حكم ما تقدم نحو: يُعَيَّلُ تصغير يُعَلَى ، ويَرْمُ اسم رجل ، وعليه قوله : «ومن يُعَيَّلُيا» ، وبعض العرب يُعَرِّبُ «غواشٍ» ونحوه بالحركات على الحرف الذي قبل الياء المحذوفة فيقول : هؤلاء جوارُّ ، وقرئ (٣) «ومن

(١) البيت للفرزدق ، وليس في ديوانه ، وهو في الكتاب ٥٨/٢ ؛ ابن يعيش ٦٤/١ ؛ والخزانة ١١٤/١ ؛ والهمع ٣٦/١ ؛ والدرر ١٠/١ .

(٢) البيت للفرزدق وليس في ديوانه ، وهو في الكتاب ٥٩/٢ ؛ والمقتضب ١٤٢/١ ؛ واللسان : علو . ويُعَيَّلُيا تصغير يعلى علم رجل . خلقا : رث الهية . مقلوليا : المتجافي المنكمش .

(٣) ذكرها في البحر ٢٩٨/٤ بدون نسبة ، ونسبها ابن خالويه ٤٣ إلى أبي رجاء .

- الأعراف -

فوقهم غواش» برفع الشين وهي كقراءة عبدالله «وله الجواز»^(١) برفع الراء. وقد حرّرت هذه المسألة وما فيها من المذاهب واللغات في موضوع غير هذا.

قوله: «وكذلك» تقدّم مثله^(٢). وقوله «الظالمين» يحتمل أن يكون من باب وقوع الظاهر موقع المضمّر. والمراد بالظالمين المجرمون، ويحتمل أن يكونوا غيرهم وأنهم يُجزّون كجزائهم.

آ. (٤٢) قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾: مبتدأ وفي خبره وجهان، أحدهما: أنها الجملة من قوله «لا نكلّف نفساً» وعلى هذا فلا بد من عائِد وهو مقدر، وتقديره: نفساً منهم. والثاني: هو الجملة من قوله «أولئك أصحاب»، وتكون هذه الجملة المنفيّة معترضةً بينهما، وهذا الوجه أعرب^(٣).

آ. (٤٣) وقوله تعالى: ﴿مِنْ غَلٍّ﴾: يجوز أن تكون «مِنْ» لبيان جنس «ما»، ويجوز أن تكون حالاً فتعلّق بمحذوف أي: كائناً مِنْ غَلٍّ. وقوله: «تجري من تحتهم الأنهار» في هذه الجملة ثلاثة أوجه، أحدها: أنها حال من الضمير في «صدورهم» قاله أبو البقاء^(٤). وجعل العامل في هذه الحال معنى الإضافة. والثاني: أنها حال، والعامل فيها «نزعنا»، قاله الحوفي. والثالث: أنها استئناف إخبار عن صفة أحوالهم.

وردّ الشيخ^(٥) الوجهين الأوّلين: أمّا الثاني فلأنّ «تجري من تحتهم الأنهار» ليس مِنْ صفة فاعل «نزعنا» ولا مفعوله وهما «نا» و«ما» فكيف ينتصب

(١) الآية ٢٤ من الرحمن ونسبها في الإتخاف ٤٠٦ إلى الحسن.

(٢) في الآية ٤٠ قبلها.

(٣) محيي أفعال التفضيل هنا من الثلاثي: عَرَبَ لسانه: أي فَصَح. أو مِنْ أَعْرَبَ شذوذاً.

(٤) الإملاء ١/٢٧٤.

(٥) البحر ٤/٢٩٨.

حالاً عنهما؟ وهو واضح . وأمّا الأولُ فلأنَّ معنى الإضافة لا يعمل إلا إذا أمكن تجريدُ المضاف وإعماله فيما بعده رفعاً أو نصباً . قلت : قد تقدم غير مرة أن الحال تأتي من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه لمَدْرِكٍ آخر لا لما ذكره أبو البقاء من أن العامل هو معنى الإضافة، بل العامل في الحال هو العامل في المضاف وإن كانت الحال ليست منه؛ لأنهما لما كانا متضايقيين وكانا مع ذلك شيئاً واحداً ساغ ذلك .

والغِلُّ : الحِقْدُ والإحْنَةُ والبغْضُ ، وكذلك الغُلُولُ . وجمع الغِلِّ غلال^(١) . والغُلُولُ : الأَخْذُ في خُفْيَةٍ ، وأحْسَنُ ما قيل أن ذلك من لفظ الغِلَالَةِ^(٢) . كأنه تَدَرَّعَ ولبس الحقد والخيانة حتى صار إليه كالغِلَالَةِ الملبوسة . قوله : «لولا أن هدانا» أن وما في حيزها في محل رفع بالابتداء، والخبر محذوف على ما قدرته غير مرة، وجواب «لولا» مدلول عليه بقوله : «وما كنا» تقديره : لولا هداية لنا موجودة لشقينا أو ما كنا مهتدين . و«لقد جاءت» جواب قسم مقدر . و«بالحق» يجوز أن تكون الباء للتعدي، فبالحق مفعول معنى ، ويجوز أن تكون للحال أي : جاؤوا ملتبسين بالحق .

قوله : «أن تلكم» يجوز أن تكون المفسرة، فسرت النداء - وهو الظاهر - بما بعدها . ويجوز أن تكون المخففة، واسمها ضمير الأمر محذوفاً، وأن^(٣) وما بعدها في محل نصب أوجر؛ لأن الأصل : بأن تلكم، وأشير إليها بإشارة البعيد لأنهم وعدوها في الدنيا . وعبارة بعضهم «هي إشارة لغائبة» [فيها] مسامحة لأن الإشارة لا تكون إلا لحاضر، ولكن العلماء تطلق على البعيد غائباً مجازاً .

(١) لم أجد هذا الجمع .

(٢) الغلالة : ثوب رقيق يُلبس بين الثوبين وانظر : المفردات ٣٦٣ .

(٣) الأصل : «ومن» وهو سهو .

- الأعراف -

و «أورثتموها» يجوز أن تكون هذه الجملة حالية كقوله: «فتلك بيوتهم خاوية»^(١)، ويجوز أن تكون خبراً عن «تلكم» ويجوز أن تكون «الجنة» بدلاً أو عطف بيان، و «أورثتموها» الخبر. ومنع أبو البقاء^(٢) أن تكون حالاً من «تلكم» للفصل بالخبر، ولأن المبتدأ لا يعمل في الحال. وأدغم^(٣) أبو عمرو والأخوان الثاء في الثاء، وأظهرها الباقون.

و «بما كنتم تعملون» تقدم غير مرة^(٤). والجماعة على «وما كنا»^(٥) باو وكذلك هي في مصاحف الأمصار غير الشام. وفيها وجهان، أظهرهما: أنها واو الاستثنا، والجملة بعدها مستأنفة. والثاني: أنها حالية. وقرأ ابن عامر: «وما كنا» بدون واو، والجملة على ما تقدم من احتمالي الاستثنا والحال، وهي في مصحف الشاميين كذا / فقد قرأ كلُّ بما في مصحفه.

[٣٨٢/ب]

آ. (٤٤) قوله تعالى: ﴿أَنْ قَدْ وَجَدْنَا﴾: «أَنْ» يحتمل أن تكون تفسيرية للنداء، وأن تكون مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الأمر والشأن، والجملة بعدها خبرها، وإذا كان الفعل متصرفاً غير دعاء فالأجود الفصل بـ «قد» كهذه الآية أو غيرها. وقد تقدّم تحقيقه في المائدة. وقال الزمخشري^(٦): «فإن قلت: هلا قيل: ما وعدكم ربكم، كما قيل: «ما وعدنا ربنا». قلت: حُذِفَ ذلك تخفيفاً لدلالة «وَعَدْنَا» عليه. ولقائل أن يقول: أُطْلِقَ ليتناول كلَّ ما وَعَدَ اللهُ من البعث والحساب والعقاب والثواب وسائر أحوال القيامة، لأنهم كانوا مكذِّبين بذلك أجمع، ولأن الموعودَ كلُّه ممَّا ساءهم،

(١) الآية ٥٢ من النمل.

(٢) الإملاء ١/٢٧٤.

(٣) السبعة ٢٨١؛ البحر ٤/٣٠٠.

(٤) انظر إعرابه للآية ١٠٥ من المائدة.

(٥) في قوله تعالى: «وما كنا لنهتدي». وانظر: السبعة ٢٨٠.

(٦) الكشف ٢/٨٠.

وما نعيم أهل الجنة إلا عذابٌ لهم فأطلق لذلك» قلت: قوله: «ولقائلٍ إلى آخره» هذا الجوابُ لا يطابق سؤاله لأن المُدْعَى حَذَفَ المفعول الأول وهو ضمير المخاطبين، والجواب وقع بالمفعول الثاني الذي هو الحساب والعقاب وسائر الأحوال، فهذا إنما يناسب لو سُئِلَ عن حَذَفِ المفعول الثاني لا المفعول الأول.

و«نعم» حرفُ جوابٍ كأجلٍ وإيٍ وجَيْرٍ وبلى. ونقيضتها لا، و«نعم» تكون لتصديق الإخبار أو إعلام استخبار أو وَعْدِ طالب، وقد يُجاب بها النفي المقرونٌ باستفهام وهو قليل جداً كقوله^(١):

٢٢٠٠ - أليس الليلُ يجمعُ أمَّ عمروٍ وإيانا فذاك بنا تَدَانِي
نعم وترى الهلالَ كما أراه ويعلوها النهارُ كما عَلَانِي

فأجاب قوله «أليس» بـ نعم، وكان من حقه أن يقول: بلى، ولذلك يُروى عن ابن عباس في قوله تعالى: «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى»^(٢): لوقالوا: نعم لكفروا، وفيه بحثٌ يأتي إن شاء الله تعالى قريباً.

وتُكْسَرُ عَيْنُهَا، وبها قرأ الكسائي^(٣) والأعمش ويحيى بن وثاب، وهي لغة كنانة. وطعن أبو حاتم عليها وقال: «ليس الكسر بمعروف». واحتجَّ الكسائي لقراءته بما يُحكى عن عمر بن الخطاب أنه سأل قوماً فقالوا: نَعَمْ - يعني بالفتح - فقال: «أَمَّا النَعَمْ فالإبل فقولوا: نَعَمْ» أي بالكسر. قال أبو عبيد: «ولم تَرَ^(٤) العرب يعرفون ما رَوَوْه عن عمر ونراه مُؤَلَّدًا». قلت: هذا طعنٌ في

(١) تقدم برقم ٥٦٧.

(٢) الآية ١٧٢ من الأعراف.

(٣) السبعة ٢٨١؛ الحجة ٢٨٢؛ البحر ٣٠٠/٤.

(٤) قوله: «نر» لم يظهر في مصورة الأصل وأثبتناه من (ي) و(ش).

المتواتر فلا يُقبل. وتبدل عينها حاءً، وهي لغةٌ فاشيةٌ كما تبدل حاء «حتى» عيناً.

وقوله: «بينهم» يجوز أن يكون منصوباً بـ «أذن» أو بـ «مؤذن»، وأن يكون متعلقاً بمحذوف على أنه صفةٌ لـ «مؤذن». قال مكّي^(١) عند إجازته هذا الوجه: «ولكن لا يعمل في «أن» «مؤذن» إذ قد نعت» يعني أن قوله «أن لعنة» لا يجوز أن يكون معمولاً [لـ «مؤذن» لأنه موصوف، واسم الفاعل متى وُصف لم يعمل. قلت: هذا يؤهمُ أننا إذا لم نجعل «بينهم» نعتاً لـ «مؤذن» جاز أن يعمل في «أن»]^(٢) وليس الأمر كذلك، [لأنك لو قلت]^(٣): «ضرب ضاربٌ زيداً» تنصب زيداً بـ ضرب لا بضارب. لكني قد رأيت الواحدي [أجاز ما]^(٤) أجاز مكّي [من كون]^(٥) «مؤذن» عاملاً في «أن»، وإذا وصفتَه امتنع ذلك، وفيه ما تقدّم وهو حسن.

و «أن» يجوز أن تكون المفسّرة، وأن تكون المخففة، والجملة الاسمية بعدها الخبر، ولا حاجة هنا لفواصل. وقرأ^(٦) الأخوان وابن عامر والبيّزي^(٧): «أن» بفتح الهمزة وتشديد النون ونصب اللعنة على أنها اسمها، و«على الظالمين» خبرها، وكذلك في النور^(٨) «أن لعنة الله عليه»^(٩) خَفَفَ «أن» ورفع اللعنة نافع وحده، والباقون بالتشديد والنصب. وقرأ^(١٠) عصمة عن الأعمش: إنَّ

(١) المشكل ٣١٧/١.

(٢) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل وأثبتناه من (ش) و(ي).

(٣) انظر: الحجة ٢٨٣، السبعة ٢٨١؛ البحر ٣٠١/٤.

(٤) البيّزي هو راوي ابن كثير الذي له رواية ثانية رواها القواس عنه بتخفيف أن ورفع لعنة.

الحجة ٢٨٣؛ السبعة ٢٨١.

(٥) الآية ٧. وانظر: الحجة ٤٩٥.

(٦) الأصل: عليها وهو سهو.

(٧) البحر ٣٠١/٤.

- الأعراف -

بالكسر والتشديد وذلك: إمّا على إضمار القول عن البصريين، وإمّا على إجراء النداء مُجْرَى القول عند الكوفيين.

آ. (٤٥) وقوله تعالى: ﴿الذين﴾: يجوز أن يكون مرفوعَ المحل ومنصوبه على القطع فيهما، ومجروره على النعت أو البدل أو عطف البيان. ومفعول «يصدّون» محذوف أي: يصدّون الناس. ويجوز ألا يُقدّر له مفعول، والمعنى: الذين من شأنهم الصدُّ كقولهم: «هو يعطي ويمنع». ويجوز أن يكون «يصدّون» بمعنى يُعرضون، من صدّ صدوداً فيكون لازماً.

آ. (٤٦) قوله تعالى: ﴿وبينها﴾: أي: بين أصحاب الجنة وأصحاب النار، وهذا هو الظاهر لقوله «فصُرب بينهم بسور». وقيل: بين الجنة والنار، وبه بدأ الزمخشري^(١). وقوله: «وعلى الأعراف» قال الزمخشري^(٢): «أي: وعلى أعراف الحجاب» كأنه جعل آل عوضاً من الإضافة وهو مذهب كوفي، وقد تقدم تحقيقه. وجعل بعضهم نفس الأعراف هي نفس الحجاب المتقدم ذكره، عبّر عنه تارة بالحجاب وتارة بالأعراف. قال الواحدي: - ولم يذكر غيره - «ولذلك عُرِفَت الأعراف لأنه عَنَى بها الحجاب».

والأعراف جمع عُرْف بضم العين، وهو كل مُرتَفَع من أرض وغيرها استعارةً من عُرْف الديك وعُرْف الفرس، كأنه عُرْف بارتفاعه دون الأشياء المنخفضة فإنها مجهولة غالباً، قال أمية بن أبي الصلت^(٣):

٢٢٠١ - وآخرون على الأعراف قد طمِعوا في جنة حَفَّها الرمان والخضرُ

(١) الكشاف ٨١/٢.

(٢) الكشاف ٨١/٢.

(٣) ديوانه ٣٩٠؛ والبحر ٣٠٢/٤.

ومثله أيضاً قوله^(١):

٢٢٠٢ - كُلُّ كِنَازٍ لَحْمِهِ نِيَابٍ كَالجبلِ الْمُؤَفِّي عَلَى الأعرافِ

وقال آخر - هو الشماخ -^(٢):

٢٢٠٣ - فَظَلَّتْ بِأعرافِ تَعَادَى كَأَنَّهَا رِمَاحٌ نَحَاها وَجْهَةَ الرِّيحِ رَاكِزٌ

وقوله «يَعْرِفُونَ» في محل رفع نعتاً لرجال. و«كُلًّا» أي: كل فريق من أصحاب الجنة وأصحاب النار. وقوله «أَنْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ» كقوله «أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ»^(٣) إلا أنه لم يُقْرَأ هنا إلا بَأَنْ الخفيفة فقط.

قوله: «وَنَادُوا» هذا الضميرُ وما بعده لرجال. وقوله «لم يدخلوها» في هذه الجملة أوجه، أحدها: أنها حال من فاعل «نادوا» أي: نادى أهل الأعراف حال كونهم غير داخلين الجنة. وقوله «وهم يطمعون» يحتمل أن يكون حالاً مِنْ فاعل «يَدْخُلُوهَا» ثم لك اعتباران بعد ذلك، الأول: أن يكون المعنى: لم يدخلوها طامعين في دخولها بل / دخلوها على يأس مِنْ دخولها. [٣٨٣/أ] والثاني: أن المعنى: لم يدخلوها حال كونهم طامعين أي: لم يدخلوا بعد، وهم في وقت عدم الدخول طامعون، ويحتمل أن يكون مستأنفاً أخبر عنهم بأنهم طامعون في الدخول.

الوجه الثاني^(٤): أن يكون حالاً من مفعول «نادوا» أي: نادوهم حال كونهم غير داخلين. وقوله: «وهم يَطْمَعُونَ» على ما تقدم آنفاً. والوجه

(١) لم أهدت إلى قائله وهو في مجاز القرآن ٢١٥/١؛ واللسان: نوف؛ والبحر ٢٨٧/٤.

والكناز: المجتمع اللحم. والنياب: الطويل في ارتفاع.

(٢) ديوانه ٢٠١؛ ومجاز القرآن ٢١٥/١. وتعادى: أي تبارى في العدو، وشبهها

بالرماح لأن الرماح إذا ركزت مالت قليلاً مع الرياح.

(٣) الآية ٤٤ من الأعراف.

(٤) في إعراب جملة «لم يدخلوها».

الثالث: أن تكون في محل رفعٍ صفةً لرجالٍ قاله الزمخشري^(١). وفيه ضعفٌ من حيث إنه فصلٌ فيه بين الموصوف وصفته بجملة قوله: «ونادوا» وليست جملة اعتراض. والوجه الرابع: أنها لا محل لها من الإعراب لأنها جوابٌ سائلٍ سأل عن أصحاب الأعراف فقال: ما صنَع بهم؟ فقيل: لم يدخلوها وهم يطمعون في دخولها.

وقال مكي^(٢) كلاماً عجيباً وهو أن قال: «إِنْ حَمَلْتَ المعنى على أنهم دخلوها كان «وهم يطمعون» ابتداءً وخبراً^(٣) في موضع الحال من المضمَر المرفوع في «يدخلوها»، معناه: أنهم يشعرون من الدخول فلم يكن لهم طمعٌ في الدخول، لكن دخلوا وهم على يأسٍ من ذلك، فَإِنْ حَمَلْتَ معناه أنهم لم يدخلوا بعدُ ولكنهم يطمعون في الدخول برحمة الله كان ابتداءً وخبراً مستأنفاً. وقال بعضهم: «جملةٌ قوله «لم يدخلوها» من كلام أصحاب الجنة، وجملةٌ قوله «وهم يطمعون» من كلام الملائكة» قال عطاء عن ابن عباس: «إن أصحاب الأعراف ينادون أصحاب الجنة بالسلام، فيردُّون عليهم السلام، فيقول أصحاب الجنة للجنة: ما لأصحابنا على أعراف الجنة لم يدخلوها؟ فيقول لهم الملائكة جواباً لهم وهم يطمعون»، وهذا يتعد صحتة عن ابن عباس إذ لا يلائم فصاحة القرآن.

والطمع هنا يحتمل أن يكون على بابه، وأن يكون بمعنى اليقين. قالوا: لقوله تعالى حكايةً عن إبراهيم على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام: «والذي أطمع أن يغفر»^(٤) وقال^(٥):

(١) الكشاف ٨١/٢، ٨٢.

(٢) المشكل ٣١٨/١.

(٣) الأصل «وخبر» وهو سهو.

(٤) الآية ٨٢ من الشعراء.

(٥) لم أقف عليه.

٢٢٠٤- وإني لأطمعُ أن الإلهَ قديرٌ بحسنِ يقيني يقيني

آ. (٤٧) قوله تعالى: ﴿تَلْقَاءُ﴾: منصوبٌ على ظرف المكان قال مكِّي^(١): «وجمعهُ تلاقِيٌّ». قلت: لأن تَلْقَاءَ وزنه تَفْعَالٌ كتمثال، وتمثال وبابه يُجمع على تفاعيل، فالتقت الياءُ الزائدة مع الياء التي هي لام الكلمة فأدغمت فصارت تلاقِيٌّ. والتلقاء في الأصل مصدرٌ ثم جُعِلَ دالاً على المكان أي: على جهة اللقاء والمقابلة قالوا: ولم يجئ من المصادر على تَفْعَالٍ بكسر التاء إلا لفظتان: التلقاء والتبيين، وما عدا ذلك من المصادر فمفتوحٌ نحو الترداد والتكرار، ومن الأسماء مكسورٌ نحو تمثال وتمساح وتقصار^(٢).

وفي قوله: «صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ» فائدةٌ جلييلة وهو أنهم لم يَلْتَفِتُوا إلى جهة النار إلا مجبورين على ذلك لا باختيارهم لأن مكان الشر محذور. وقد تقدّم خلافُ القراء في نحو «تلقاء أصحاب» بالنسبة إلى إسقاط إحدى الهمزتين أو إثباتها أو تسهيلها في أوائل البقرة^(٣). وقرأ^(٤) الأعمش: «وإذا قَلِبَتْ» وهي مخالفةٌ للسواد، كقراءة «لم يدخلوها وهم ساخطون»^(٥) أو «وهم طامعون»^(٦) على أن هذه أقرب. و«قالوا» هو جوابُ «إذا» والعامل فيها.

آ. (٤٨) قوله تعالى: ﴿مَا أَغْنَى﴾: يجوز أن تكونَ استفهاميةً للتوبيخ والتفريع وهو الظاهر، ويجوز أن تكونَ نافية. وقوله: «وما كنتم»: «ما»

(١) المشكل ٣١٨/١.

(٢) التقصار: قلادة.

(٣) انظر: إعرابه للآية ٦، ١٣ من البقرة.

(٤) البحر ٣٠٣/٤.

(٥) قراءة إيباد بن لقيط. البحر ٣٠٣/٤.

(٦) قال في البحر ٣٠٣/٤: «قراءة ابن النحوي».

مصدرية لِيُنْسَقَ مصدرٌ على مثله أي: ما أغنى عنكم جمعكم وكونكم مستكبرين. وقرئ^(١) «تستكثرون» بقاء مثله من الكثرة.

آ. (٤٩) قوله تعالى: ﴿أَهْوَاءَ الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ﴾: يجوز في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها في محل نصب بالقول المتقدم أي: قالوا: ما أغنى وقالوا: أهواء الذين. والثاني: أن تكون جملةً مستقلةً غير داخلية في حيز القول، والمشار إليهم على القول الأول هم أهل الجنة، والقائلون ذلك هم أهل الأعراف، والمقول لهم هم أهل النار. والمعنى: وقال أهل الأعراف لأهل النار: أهواء الذين في الجنة اليوم هم الذين كنتم تحلفون إنهم لا يدخلون الجنة، برحمة الله وفضله ادخلوا الجنة أي: قالوا لهم أوقيل لهم: ادخلوا الجنة.

وأما على القول الثاني وهو الاستئناف: فاختُلف في المشار إليه. فقيل: هم أهل الأعراف، والقائل ذلك مَلَكٌ يأمره الله بهذا القول، والمقول له هم أهل النار. وقيل: المشار إليه هم أهل الجنة، والقائل هم الملائكة، والمقول له هم أهل النار. وقيل: المشار إليهم هم أهل الأعراف وهم / القائلون ذلك أيضاً، والمقول لهم الكفار، وقوله «ادخلوا الجنة» من قولة أهل الأعراف أيضاً أي: يرجعون فيخاطب بعضهم بعضاً فيقولون: ادخلوا الجنة. وقال ابن الأنباري: «إن قوله: أهواء الذين أقسمتم لا ينالهم الله برحمة» من كلام أصحاب الأعراف. وقوله «ادخلوا» من كلام الله تعالى، وذلك على إضمار قول أي: فقال لهم الله: ادخلوه، ونظيره قوله تعالى: «يريد أن يُخْرِجَكُم من أرضكم بسحره»^(٢) فهذا من كلام الملائكة، فماذا تأمرون؟ فهذا من كلام فرعون أي: فقال: فماذا تأمرون؟.

(١) البحر ٤/٣٠٣.

(٢) الآية ٣٥ من الشعراء.

وقرأ^(١) الحسن وابن سيرين: «أَدْخِلُوا الْجَنَّةَ» أمراً مِنْ أَدْخَلَ وفيها تأويلان، أحدهما: أن المأمور بالإدخال الملائكة أي: أَدْخِلُوا يَا مَلَائِكَةُ هَؤُلَاءِ. ثم خاطب البشر بعد خطاب الملائكة فقال: لا خوف عليكم، وتكون الجملة من قوله: «لا خوف» لا محلّ لها من الإعراب لاستثناها. والثاني: أن المأمور بذلك هم أهل الأعراف والتقدير: أَدْخِلُوا أَنْفُسَكُمْ، فحذف المفعول في الوجهين. ومثّل هذه القراءة هنا قوله تعالى: «أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ»^(٢) وستأتي إن شاء الله، إلا أن المفعول هناك مصرّح به في إحدى القراءتين.

والجملة من قوله «لا خوف» على هذا في محلّ نصب على الحال أي: أَدْخِلُوا أَنْفُسَكُمْ غَيْرَ خَائِفِينَ. وقرأ عكرمة «دَخَلُوا» ماضياً مبنياً للفاعل. وطلحة وابن وثاب والنخعي «أَدْخِلُوا» مِنْ أَدْخَلَ ماضياً مبنياً للمفعول على الإخبار، وعلى هاتين فالجملة المنفية في محل نصب بقول مقدر، ذلك القول منصوب على الحال أي: مقولاً لهم لا خوف.

آ. (٥٠) قوله تعالى: ﴿أَنْ أَفِيضُوا﴾: كأحوالها من احتمال التفسير والمصدرية، و«من الماء» متعلق بأفيضوا على أحد وجهيه: إمّا على حذف مفعول أي: شيئاً من الماء فهي تبيضية، طلبوا منهم البعض اليسير، وإمّا على تضمين «أفيضوا» معنى ما يتعدى بمن أي: أنعموا منه بالفيض. وقوله: «أوممّارزقكم» «أو» هنا على بابها من اقتضائها لأحد الشئيين: إمّا تخييراً أو إباحةً أو غير ذلك ممّا يليق بها، وعلى هذا يقال كيف قيل: (حَرَّ مَهْمًا) فأعيد الضمير مثني، وكان من حق مَنْ يقول إنها لأحد الشئيين أن يعود مفرداً على

(١) البحر ٤/٣٠٤؛ الشواذ ٤٤.

(٢) الآية ٤٦ من غافر. قرأ نافع وهمة والكسائي وحفص بقطع الألف وكسر الخاء، وقرأ الباقرن بالوصل والأمر. انظر: الحجة ٦٣٣.

ما تقرر غير مرة؟ وقد أجابوا بأن المعنى: حَرَّمَ كلاً منهما. وقيل إن «أو» بمعنى الواو فعود الضمير واضح عليه.

و «مماً»: «ما» يجوز أن تكون موصولة اسمية، وهو الظاهر، والعائد محذوف أي: أو من الذي رزقكموه الله، ويجوز أن تكون مصدرية، وفيه مجازان: أحدهما: أنهم طَلَبُوا منهم إفاضة نفس الرزق مبالغة في ذلك. والثاني: أن يراد بالمصدر اسمُ المفعول كقوله: «كلوا واشربوا مِنْ رزق الله»^(١) في أحد وجهيه. وقال الزمخشري^(٢): «أو ممَّا رزقكم الله من غيره من الأشربة لدخوله في حكم الإفاضة. ويجوز أن يُراد: أو أَلْقُوا علينا مِنْ ما رزقكم الله من الطعام والفاكهة كقوله»^(٣):

٢٢٠٥- عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

قال الشيخ^(٤): «وقوله «و»^(٥) أَلْقُوا علينا مما رزقكم الله من الطعام والفاكهة» يحتمل وجهين، أحدهما أن يكون قوله: «أفيضوا» ضَمَّنَ معنى «ألقوا» علينا من الماء أو مما رزقكم الله فيصحَّ العطف، ويحتمل - وهو الظاهر من كلامه - أن يكونَ أضمرَ فعلاً بعد «أو» يصلُّ إلى مما رزقكم الله وهو «ألقوا»، وهما مذهبان للنحاة فيما عَطِفَ على شيء بحرف عطف، والفعل لا يصلُّ إليه، والصحيح منهما التضمين لا الإضمار. قلت: يعني الزمخشري أن الإفاضة أصل استعمالها في الماء وما جرى مجراه في المائعات، فقوله «أو مِنْ غيره من الأشربة» تصحيح ليسلِّط الإفاضة عليه؛ لأنه

(١) الآية ٦٠ من البقرة.

(٢) الكشاف ٨٢/٢.

(٣) تقدم برقم ١٥٠.

(٤) البحر ٣٠٥/٤.

(٥) كذا بالواو في الأصل والبحر. وهي في الكشاف «أو».

- الأعراف -

لَوْحِبِلْ مَا رَزَقَكُمُ اللَّهُ عَلَى الطَّعَامِ وَالْفَاكِهِةِ لَمْ يَحْسُنْ نِسْبَةَ الْإِفَاضَةِ إِلَيْهِمَا إِلَّا بِتَجَوُّزٍ، فَذَكَرَ وَجْهَ التَّجَوُّزِ بِقَوْلِهِ «أَلْقُوا»، ثُمَّ فَسَّرَهُ الشَّيْخُ بِمَا ذَكَرَ، وَهُوَ كَمَا قَالَ، فَإِنَّ الْعَلْفَ لَا يُسْنَدُ إِلَى الْمَاءِ. فَقَوْلُهُ إِمَّا بِالتَّضْمِينِ أَيْ فَعَدَّتُهَا، وَمِثْلُهُ (١):

٢٢٠٦- وَزَجَّجَنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا

وقوله (٢):

٢٢٠٧- يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا مَتَقَلِّدَا سَيْفَاً وَرُمْحَا

وقوله تعالى: «وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ» (٣) وقد مضى من هذا جملةٌ صالحَةٌ. وزعم بعضهم أن قوله «أو مما رزقكم الله» عامٌ يندرج فيه الماء المتقدم، وهو بعيدٌ أو متعذَّرٌ للعطف بأو.

والتحريم (٤) هنا المنعُ كقوله (٥):

٢٢٠٨- حَرَامٌ عَلَى عَيْنِي أَنْ تَطْعَمَا الْكَرَى

آ. (٥١) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ﴾: يجوز أن يكون في محل جرٍّ وهو الظاهر نعتاً أو بدلاً من «الكافرين»: ويجوز أن يكون رفعاً أو نصباً على القطع. وقوله: «وَعَرَّتْهُمْ» عطفٌ على الصلوة. وقوله: «فَالْيَوْمَ» منصوب

(١) تقدم برقم ١٢٩٥.

(٢) تقدم برقم ١٤٩.

(٣) الآية ٩ من الحشر.

(٤) وهو الوارد في قوله «حرَّ مَهْمَا».

(٥) لم أهدت إلى قائله، وعجزه:

وَأَنْ تُرْفَأَ حَتَّى الْأَقْيَمِ يَا هِنْدَ

وهو في الكشاف ٨٢/٢؛ وشواهد ٣٧٢/٤؛ والبحر ٣٠٥/٤ وفي الأصل «تطعم»

وهو سهو. رقا الدمع: إذا سكن.

[٣٨٤/أ] بما بعده . / وقوله : «كما» نعتٌ لمصدر محذوف أي : ينساهم نسياناً كنسيانهم لقاء أي بتركهم . و«ما» مصدريةٌ . ويجوز أن تكون الكافُ للتعليل أي : تركناهم لأجل نسيانهم لقاء يومهم . و«يومهم» يجوز أن يكون متسعاً فيه فأضيف المصدرُ إليه ، كما يُضاف إلى المفعول به . ويجوز أن يكون المفعولُ محذوفاً ، والإضافةُ إلى ظرف الحدث أي : لقاء العذاب في يومهم . وقوله : «وما كانوا» «ما» مصدريةٌ نسقاً على أختها المنجورة بالكاف أي : وكما يجحدون بآياتنا ، والتعليل فيه واضح .

آ . (٥٢) والضمير في : ﴿جِئْنَاهُمْ﴾ : عائذٌ على مَنْ تقدّم من الكفرة ، والمراد بـ «كتاب» الجنس . وقيل : يعودُ على مَنْ عاصر النبي عليه الصلاة والسلام . والمراد بالكتاب القرآن . والباء في «بكتاب» للتعدية فقط . وقوله : «فصلناه» صفةٌ لـ «كتاب» ، والمرادُ بتفصيله إيضاحُ الحقِّ من الباطل ، أو تنزيله في فصولٍ مختلفةٍ كقوله : «وقرآناً فرقناه»^(١) . وقرأ الجحدري^(٢) وابن محيصة بالضاد المعجمة أي : فصلناه على غيره من الكتب السماوية . وقوله : «على علم» حال : إمّا من الفاعل أي : فصلناه عالمين بتفصيله ، وإمّا من المفعول أي : فصلناه مشتملاً على علم . ونكّر «علم» تعظيماً .

وقوله : «هدى ورحمةً» الجمهورُ على النصب ، وفيه وجهان ، أحدهما : أنه مفعول من أجله أي : فصلناه لأجل الهداية والرحمة . والثاني : أنه حال : إمّا من كتاب ، وجاز ذلك لتخصّصه بالوصف ، وإمّا من مفعول «فصلناه» . وقرأ^(٣) زيد بن علي «هدى ورحمةً» بالجر ، وخرّجه الكسائي والفراء^(٤) على

(١) الآية ١٠٦ من الإسراء .

(٢) البحر ٣٠٦/٤ ؛ الشواذ ٤٤ .

(٣) البحر ٣٠٦/٤ .

(٤) معاني القرآن ٣٨٠/١ .

النعته لـ «كتاب»، وفيه المذاهب المشهورة في نحو «مررت [برجل عدل]»،
وخرجه غيرهما على البدل منه. وقرأته فرقة «هدى ورحمة» بالرفع على إضمار
المبتدأ. وقال مكِّي^(١): «أجاز القراء والكسائي «هدى ورحمة» بالخفض،
يجعلانه بدلاً من «علم»، ويجوز هدى^(٢) ورحمة على تقدير: هو هدى
ورحمة» وكأنه لم يطلع على أنهما قراءتان مَرَوِيَّتَانِ حتى نسبهما على طريق
الجواز. و«لقوم» صفة لرحمة وما عطف عليه.

آ. (٥٣) وقوله تعالى: ﴿تَأْوِيلَهُ﴾: قد تقدّم ذلك في آل عمران^(٣).
وقال الزمخشري^(٤) ههنا: «والتأويل مادته من همزة وواو ولام مِنْ آل يؤول»
وقال الخطابي: «أولت الشيء رَدَدْتُهُ إِلَى أوله، واللفظة مأخوذة من الأول». قال
الشيخ^(٥): وهو خطأ لاختلاف المادتين. و«يوم» منصوب بـ «يقول»، وقد
جاءت منصوبةً بالقول، و«بالحق» يجوز أن تكون الباء للحال، وأن تكون
للتعدية أي: جاؤوا ملتبسين بالحق أو أجاؤوا الحق.

قوله: «مِنْ شَفَعَاءَ» «مِنْ» مزيدة في المبتدأ و«لنا» خبر مقدم. ويجوز أن
يكون «مِنْ شَفَعَاءَ» فاعلاً و«مِنْ» مزيدة أيضاً، وهذا جائز عند كل أحد لاعتماد
الجار على الاستفهام. وقوله: «فیشفعوا» منصوب بإضمار «أن» في جواب
الاستفهام، فيكون قد عطفَ اسماً مؤولاً على اسمٍ صريحٍ أي: فهل لنا شفعاء
فشفاعة منهم لنا.

قوله: «أو نُردُّ» الجمهور عَلَي رفع «نُردُّ» ونصب «فنعمل»، فَرَفَع «نُردُّ»

(١) المشكل ٣١-٩١.

(٢) الأصل «وهدى» وهو سهو.

(٣) انظر: إعرابه للآية ٧ من آل عمران: الورقة ٢٥/ب.

(٤) لم يذكر الزمخشري في هذا الموضع شيئاً من ذلك.

(٥) البحر ٣٠٦/٤.

على أنه عَطَفَ جملةً فعليةً وهي «نُرِدُّ» على جملة اسمية وهي: هل لنا من شفعاء فيشفعوا، ونصبُ «فنعملُ» على ما انتصب عليه «فيشفعوا». وقرأ^(١) الحسنُ برفعهما على ما تقدم، كذا روى عنه ابن عطية^(٢) وغيره. وروى عنه الزمخشري^(٣) نصب «نُرِدُّ» ورفع «فنعملُ». وقرأ أبو حيوة وابن أبي إسحاق بنصبهما. فنصبُ «نُرِدُّ» عطفاً على «فيشفعوا» جواباً على جواب، ويكون الشفعاء في أحد شيئين: إما في خلاصهم من العذاب، وإما في رجوعهم للعالم ليعملوا صالحاً، والشفاعةُ حينئذٍ منسحبةٌ على الخلاص أو الرد، وانتصب «فنعملُ» نسقاً على «فندرد»، ويجوز أن يكون «أونرد» من باب «اللزمتك» أو تقضيي حقي» إذا قدرناه بمعنى: حتى تقضيي أوكي تقضيي، غياً^(٤) اللزوم بقضاء الحق أو علله به فكذلك الآية الكريمة أي: حتى نرد أوكي نرد، والشفاعةُ حينئذٍ متعلقةٌ بالرد ليس إلا، وأما عند من يقدر «أو» بمعنى «إلا» في المثال المتقدم وهو سبويه^(٥) فلا يظهر معنى الآية عليه، إذ يصير التقدير: هل يشفع لنا شفعاء إلا أن نرد. وهذا استثناء غير ظاهر.

وقوله: «ما كانوا» فاعل «ضَلَّ»، و«ما» موصولةٌ عائدها محذوف.

أ. (٥٤) قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ﴾: الجمهور على رفع الجلالة خبراً لـ «إِنَّ»، ويضعف أن تجعل بدلاً من اسم «إِنَّ» على الموضع عند مَنْ يرى ذلك، والموصول خبر لـ «إِنَّ» وكذا لو جعله عطف بيان، ويتقوى هذا بنصب

(١) البحر ٤/٣٠٦؛ والشواذ ٤٤.

(٢) التفسير ٧/٧٤.

(٣) الكشاف ٢/٨٢.

(٤) غياً: جعل غايته.

(٥) الكتاب ١/٤٢٧.

- الأعراف -

الجلالة في قراءة^(١) بكار فإنها فيها بدلٌ أو بيانٌ لاسم «إنَّ» على اللفظ،
ويضعف أن تكونَ خبرها عند مَنْ يرى نَصَبَ الجزأين فيها كقوله^(٢):

/٢٢٠٩- إذا السوَدُ جَنَحُ الليلِ فلتأتِ ولتكنْ خُطَاكَ خِفَافاً إِنْ حُرَّاسْنَا أُسْداً [٣٨٤/ب]

وقوله^(٣):

٢٢١٠- إَنَّ العَجُوزَ خَبَةً جَرُوزَا تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيْزَا

قيل: ويؤيد ذلك قراءةُ الرفعِ أي في جَعَلَهَا إِيَاهُ خَبِراً، فالموصولُ نَعْتُ
لله أو بيان له أو بدل منه، أو يُجْعَلُ خَبِراً لِإِنَّ عَلَى مَا تَقْدَمُ مِنَ التَخَارِيجِ،
ويجوز أن يكون معطوفاً على المدح رفعاً أو نصباً.

وقوله: «في ستة» أصل ستة: سِدْسٌ فُقِلَتْ السَيْنُ تَاءً فَلَاقَتْهَا الدال
وهي مقاربةٌ لها ساكنة فوجب الإدغام^(٤)، وهذا الإبدالُ لازمٌ، وبدلٌ على أن
هذا هو الأصل رجوعه في التصغير إلى سُدَيْسَةٍ وفي الجمع [أسداس، وقولهم:
جاء فلان سادساً وساتاً وسادياً بالياء مثناة]^(٥) مِنْ أَسْفَلَ قَالَ الشاعِرُ^(٦):

٢٢١١- وَتَعْتَدُنِي إِنْ لَمْ يَبِقِ اللَّهُ سَادِيَا

أي سادساً فأبدلها ياء.

(١) البحر ٣٠٧/٤. وبكار لعله ابن عبدالله البصري الشهير في رواية أبان، روى عن
الخليل والأعور ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ١٧٧/١.

(٢) تقدم برقم ١٨٣٨.

(٣) تقدم برقم ١٨٣٧.

(٤) بعد قلب الدال تاء.

(٥) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل، أثبتناه من ي وش و «قولهم» وما بعده ورد
مكرراً في ي.

(٦) لم أهد إلى قائله وصدره:

بُؤَيِّرُ لُ عَامٍ قَدْ أذَاعَتْ بِخَمْسَةِ

وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٣٩/٢؛ والمخصص ١١٢/١٧؛ والمقرب ٩٨؛
وشرح شواهد الشافية ٤٤٧. والبيت لرجل يقارع زوجته في أيها يموت قبلاً.

و «في ستة أيام» الظاهر أنه ظرف لـ «خلق السموات والأرض» فاستشكى على ذلك: أن اليوم إنما هو بطلوع الشمس وغروبها وذلك إنما هو بعد وجود السموات والأرض. وأجابوا عنه بأجوبة منها: أن الستة ظرف لخلق الأرض فقط، فعلى هذا يكون قوله «خلق السموات» مطلقاً لم يقيد بمدة، ويكون قوله «والأرض» مفعولاً بفعل مقدر أي وخلق الأرض، وهذا الفعل مقيد بمدة ستة أيام، وهذا قولٌ ضعيف جداً. وقوله «ثم استوى» الظاهر عود الضمير على الله تعالى بالتأويل المذكور في البقرة^(١). وقيل: الضمير يعود على الخلق المفهوم من خلق أي: ثم استوى خلقه على العرش^(٢). ومثله: «الرحمن على العرش استوى»^(٣) قالوا: يحتمل أن يعود الضمير في «استوى» على الرحمن، وأن يعود على الخلق، ويكون «الرحمن» خيراً لمبتدأ محذوف أي: هو الرحمن.

والعرش: يُطلق بإزاء معانٍ كثيرة فمنه سرير الملك، وعليه «نكروا لها عرشها»^(٤) «ورفع أبويه على العرش»^(٥). ومنه السلطان والعز، وعليه قول زهير^(٦):

٢٢١٢ - تداركتما عبساً وقد ثلَّ عرشها
وذبيان إذ زلَّتْ بأقدامها النعلُ
وقال الآخر^(٧):

-
- (١) انظر: إعرابه للآية ٢٩ من البقرة.
 - (٢) ما حاجتنا إلى هذه التأويلات العجيبة البعيدة عن روح النص ليرضي صاحبها ضيق فكره فيلوي عنق النص؟
 - (٣) الآية ٥ من طه.
 - (٤) الآية ٤١ من النمل.
 - (٥) الآية ١٠٠ من يوسف.
 - (٦) ديوانه ١٠٦، وثلَّ عرشها: أصابها ما هدمها.
 - (٧) تقدم برقم ١٠٤٩.

٢٢١٣- إن يَقْتُلُوكَ فقد نَلَلْتُ عرُوشَهُمْ بربيعة بن الحارث بن شهاب
ومنه خشب تُطَوَى به البئرُ بعد أن يُطوى بالحجارة أسفلها. ومنه
ما يلاقي ظهر القدم وفيه الأصابع. ومنه السقف وكلُّ ما علاك فهو عرش،
وكان المادة دائرة مع العلو والرفعة، ويقال لأربعة كواكب صغار أسفل من
العواء^(١).

قوله: يُغشي الليلَ النهارَ» قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر
وحفص هنا وفي سورة الرعد^(٢) «يُغشي» مخففاً مِنْ أغشى على أفعل،
والباقون على التشديد مِنْ غشى على فَعَل، فالحمزة والتضعيفُ كلاهما للتعدية
أكسبا الفعلَ مفعولاً ثانياً، لأنه في الأصل متعدي لواحِدٍ فصار الفاعل مفعولاً.
وقرأ حميد بن قيس «يَغشى» بفتح الياء والشين، «الليلُ» رفعاً، «النهارُ» نصباً
هذه رواية الداني عنه. وروى ابن^(٣) جني عنه نصب «الليل» ورفع «النهار». قال ابن عطية^(٤): «ونقل ابن جني أثبت» وفيه نظرٌ من حيث إن الداني أعنى
من أبي الفتح بهذه الصناعة وإن كان دونه في العلم بطبقات، ويؤيد رواية
الداني أيضاً أنها موافقة لقراءة العامة من حيث المعنى، وذلك أنه جعل الليل
فاعلاً لفظاً ومعنى، والنهار مفعولاً لفظاً ومعنى، وفي قراءة الجماعة: الليل
فاعل معنى، والنهار مفعول لفظاً ومعنى، وذلك أن المفعولين في هذا الباب
متى صلح أن يكون كلُّ منهما فاعلاً ومفعولاً في المعنى وجب تقديم الفاعل
معنى لئلا يُلبس نحو: «أعطيت زيدا عمراً» فإن لم يُلبس نحو: «أعطيت زيدا
درهماً، وكسوتُ عمراً جبةً» جاز، وهذا كما في الفاعل والمفعول الصريحين

(١) ويقال لها عرش السماك أو عجز الأسد. انظر: القاموس عرش.

(٢) الآية ٣ «يغشي الليل النهار». وانظر: السبعة ٢٨٢، البحر ٣٠٨/٤.

(٣) المحتسب ٢٥٣/١.

(٤) التفسير ٧٥/٧.

نحو: ضرب موسى عيسى، وضرب زيد عمراً، وهذه الآية الكريمة من باب «أعطيت زيدا عمراً» لأن كلاً من الليل والنهار يَصْلُحُ أن يكون غاشياً مغشياً فوجِبَ جَعْلُ «الليل» في قراءة الجماعة هو الفاعل المعنوي و«النهار» هو المفعول من غير عكس، وقراءة الداني^(١) موافقةً لهذه لأنها المصرحةُ بفاعلية الليل، وقراءة ابن جني مخالفةٌ لها، وموافقةُ الجماعة أولى. قلت: وقد روى الزمخشري^(٢) قراءة حميد كما رواها أبو الفتح فإنه قال: «يُعْشَى» بالتشديد: أي يلحق الليل بالنهار أو النهار بالليل، يحتملها جميعاً، والدليل على الثاني قراءة حميد بن قيس «يُعْشَى» بفتح الياء ونصب الليل ورفع النهار [٢٨٥/أ] انتهى. وفيما / قاله أبو القاسم نظر لما ذَكَرْتُ لك من أن الآية الكريمة مما يجب فيها تقديمُ الفاعل المعنوي، وكأن أبا القاسم تبع أبا الفتح^(٣) في ذلك فلم يلتفت إلى هذه القاعدة المذكورة سهواً.

قوله «يطلبه» حال من الليل لأنه هو المحذث عنه أي: يغشى النهار طالباً له، ويجوز أن يكون من النهار أي مطلوباً وفي الجملة ذَكَرُ كُلُّ منهما. و«حثيثاً» يُحتمل أن يكون نعت مصدرٍ محذوف أي: طلباً حثيثاً، وأن يكون حالاً من فاعل «يطلبه» أي حائثاً، أو من مفعوله أي: محثوثاً والحث: الإعجال والسرعة والحمل على فعل شيءٍ كالحض عليه، فالحث والحض أخوان. يقال: حثت فلاناً فاحتث^(٤) فهو حثيث ومحثوث. قال^(٥):

٢٢١٤ - تَدَلَّى حَثِيثًا كَأَنَّ الصُّوَا رَ يَتَّبَعُهُ أُرْزُقِي لَحْمِ

(١) لعل الأنسب: رواية.

(٢) الكشف ٨٢/٢.

(٣) أبو القاسم الزمخشري وأبو الفتح ابن جني.

(٤) الأصل: فاحتث وهو سهو.

(٥) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٤١؛ واللسان: حث؛ والأزرقي: الصقر؛ الصوار:

قطيع البقر.

- الأعراف -

فهذا يُحتمل أن يكونَ نعتَ مصدرٍ محذوفٍ، وأن يكونَ حالاً أي: تَوَلَّى
تَوَلَّى حَثِيئاً أو تَوَلَّى في هذه الحال.

قوله: «والشمس» قرأ^(١) ابن عامر هنا وفي النحل^(٢) برفع «الشمس»
وما عطف عليها ورفع «مُسَخَّرَات»، وافقه حفص عن عاصم في النحل خاصة
على رفع «والنجوم مسخرات»، والباقون بالنصب في الموضعين. وقرأ أبان ابن
تغلب هنا برفع «النجوم» وما بعدها فقط، كحفص في النحل.

فأما قراءة ابن عامر فعلى الابتداء والخبر، جعلها جملةً مستقلة بالإخبار
بأنها مسخرات لنا من الله تعالى لمنافعنا. وأما قراءة الجماعة فالنصب في هذه
السورة على عطفها على «السموات» أي: وخلق الشمس، وتكون «مسخرات»
على هذا حالاً من هذه المفاعيل. ويجوز أن تكون هذه منصوبة بـ «جَعَلَ»
مقدراً، فتكون هذه المنصوبات مفعولاً أول، ومسخرات مفعولاً ثانياً.

وأما قراءة حفص في النحل فإنه إنما رفع هناك لأن الناصب هناك
«سَخَّرَ» وهو قوله تعالى «وسَخَّرَ لكم الليل والنهار والشمس والقمر»، فلو نصب
النجوم ومسخرات لصار اللفظ: سَخَّرَهَا مسخرات، فيلزم التأكيد فلذلك
قطعهما على الأول ورفعهما جملةً مستقلة. والجمهورُ يخرِّجونها على الحال
المؤكددة وهو مستفيضٌ في كلامهم، أو على إضمار فعل قبل «والنجوم» أي:
وجعل النجوم مسخرات، أو يكون «مسخرات» جمع مُسَخَّر المراد به
المصدر، وجميع باعتبار أنواعه كأنه قيل: وسَخَّرَ لكم الليل والنهار والشمس
والقمر والنجوم تسخيرات أي أنواعاً من التسخير.

(١) السبعة ٢٨٢؛ الحجة ٢٨٤؛ البحر ٣٠٩/٤.

(٢) الآية ١٢: «وسَخَّرَ لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره».

وقوله: «بأمره» متعلق بمسخرات أي بتيسيره وإرادته^(١) لها في ذلك. ويجوز أن تكون الباء للحال أي: مصاحبةً لأمره غير خارجة عنه في تسخيرها. وقوله: «له الخلق والأمر» يجوز أن يكون مصدرًا على بابه، وأن يكون واقعاً موقع المفعول به.

آ. (٥٥) وقوله تعالى: ﴿تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾: نصب على الحال أي: متضرِّعين مُخْفِينَ الدعاء ليكون أقرب إلى الإجابة. ويجوز أن ينتصبا على المصدر أي دعاء تضرُّع وخفية. وقرأ أبو بكر «خفية» بكسر الخاء وقد تقدم ذلك في الأنعام^(٢)، إلا أن كلام أبي علي^(٣) يُرشد إلى أن «خفية» بالكسر بمعنى الخوف، وهذا إنما يتأتى على ادعاء القلب أي يُعتقد تقدُّم اللام على العين وهو بعيدٌ، ولأنه كان ينبغي أن تعود الواو إلى أصلها، وذلك أن «خيفة» يآؤها عن واو لسكونها وانكسار ما قبلها، ولما أُخْرَت الواو تحرَّكت وسُكِّن ما قبلها، إلا أن يُقال: إنها قلبت متروكةً على حالها. وقرأ الأعمش^(٤) «وخيفة» وهي تؤيد ما ذكره الفارسي، نقل هذه القراءة عنه أبو حاتم. وقرأ ابن أبي عمرة^(٥) «إن الله» أتى بالجلالة مكان الضمير.

آ. (٥٦) قوله تعالى: ﴿خَوْفًا وَطَمَعًا﴾: حالان أي ادَّعوه ذوي خوف وطمع، أو خائفين طامعين، أو مفعولان من أجلهما أي: لأجل الخوف والطمع.

قوله: «قريب» إنما لم يؤنثها وإن كانت خيراً عن مؤنث لوجوه منها: أنها في معنى الغفران فحُمِلت عليه، قاله النضر بن شميل واختاره أبو إسحاق^(٥).

(١) سقطت الواو والمهمزة من الأصل وأثبتناها من (ش).

(٢) انظر: إعرابه للآية ٦٣، والبحر ٣١١/٤؛ والسبعة ٢٨٣.

(٣) الحجة (خ) ١٤/٣.

(٤) البحر ٣١١/٤.

(٥) وهو الزجاج في معاني القرآن ٣٨٠/٢.

- الأعراف -

ومنها: أنها صفةٌ لموصوفٍ مذكر حذف وبقيت صفتُهُ، والتقدير: إن رحمة الله شيء قريب. ومنها: أنها في معنى العفو أو المطر أو الرحم. ومنها: أنها بمعنى^(١) النسب أي ذات قرب كحائض أي ذات حيض. ومنها: تشبيهُ فعيل بمعنى فاعل بفعيل بمعنى مفعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث كجريح، كما حُمِلَ هذا عليه حيث قالوا: أسير وأسراء، وقبيل وقبلاء، حَمَلًا على رحيم ورُحَمَاءٍ وعليم وعُلماءٍ وحكيم وحُكَمَاءٍ. ومنها: أنه مصدرٌ جاء على فعيل كالنقيق وهو صوت الضفدع والضغيب وهو صوت الأرنب، وإذا كان مصدرًا / لزم الإفراد والتذكير. ومنها: أنها بمعنى مفعول أي مُقَرَّبَةٌ قاله [٣٨٥/ب] الكرمانى وليس بجيد؛ لأن فعيلاً بمعنى مفعول لا ينقاس، وعلى تقدير اقتياسه فإنما يكون من الثلاثي المجرد لا من المزيد فيه، ومُقَرَّبَةٌ من المزيد فيه. ومنها: أنه من باب المؤنث المجازي فلذلك جاز التذكيرُ كطلع الشمس. قال بعضهم: «وهو غيرُ جيد لأن ذلك حيث كان الفعل متقدماً نحو: طلع الشمس، أما إذا تأخر وَجَبَ التأنيثُ إلا في ضرورة شعر كقوله^(٢)»:

٢٢١٥ - ولا أرضَ أبقلَ إبقالها

قلت: وهذا يجيء على مذهب ابن كيسان فإنه لا يَقْصُرُ ذلك على ضرورة الشعر بل يُجيزه في السَّعة. وقال الفراء^(٣): «قريبةٌ وبعيدةٌ: إمَّا أن يُراد بها النسبُ وعدمه فتؤنثها العرب ليس إلا، فيقولون: فلانةٌ قريبةٌ مني أي في النسب، وبعيدةٌ مني أي في النسب، أمَّا إذا أريد القربُ في المكان فإنه يجوز الوجهان؛ لأن قريباً وبعيداً قائمُ مقامِ المكان فتقول: فلانةٌ قريبةٌ وقريب، وبعيدةٌ وبعيد. التقدير: هي في مكانٍ قريبٍ وبعيد. وأنشد^(٤)»:

(١) قوله «بمعنى» غير واضح في الأصل.

(٢) تقدم برقم ٢٨٣.

(٣) معاني القرآن ١/٣٨٠.

(٤) البيت لعروة بن حزام وهو في معاني القرآن للفراء ١/٣٨١؛ والبحر ٤/٣١٣.

٢٢١٦- عشية لا عفراء منك قريبة فتَدْنُو ولا عفراء منك بعيد

فجمع بين اللغتين. إلا أن الزجاج^(١) ردَّ على الفراء قوله وقال: «هذا خطأ لأنَّ سبيلَ المذكر والمؤنث أن يجريَا على أفعالهما» قلت: «وقد كثُرَ في شعر العرب مجيءُ هذه اللفظة مذكراً وهي صفة لمؤنث قال امرؤ القيس^(٢)»:

٢٢١٧- له الويلُ إن أمسى ولا أمُ سالمٍ قريبٌ ولا البسباسةُ ابنةُ يشكرا

وفي القرآن «وما يُذريك لعلَّ الساعة تكون قريباً»^(٣) وقال أبو عبيدة^(٤): «قريب في الآية ليس وصفاً لها، إنما هو ظرفٌ لها وموضع، فيجيء هكذا في المؤنث والائنين والجميع، فإن أريد بها الصفة وَجَبَت المطابقةُ، ومثلها لفظة «بعيد» أيضاً». إلا أن علي بن سليمان الأخفش خطأه قال: «لأنه لو كانت ظرفاً لانتصب كقولك: «إن زيدا قريباً منك». وهذا ليس بخطأ لأنه يجوز أن يتسع في الظرف فيعطى حكم الأسماء الصريحة فتقول: زيدٌ أمامك وعمرو خلفك برفع أمام وخلف، وقد نصَّ النحاة على أن نحو «إن قريباً منك زيد» أن «قريباً» اسم إن، و«زيد» خبرها، وذلك على الاتساع. و«من المحسنين» متعلقٌ بـ «قريب».

آ. (٥٧) قوله تعالى: ﴿بُشْرًا﴾: قد تقدّم خلافُ القراء في أفراد «الريح» وجمعها بالنسبة إلى سائر السور في البقرة^(٥). وأمّا «بُشْرًا» فقرأه^(٦) في هذه السورة - وحيث ورد في غيرها من السور - نافع وأبو عمرو وابن كثير بضم

(١) معاني القرآن ٢/٣٨١.

(٢) تقدم برقم ٥٦٢.

(٣) الآية ٦٣ من الأحزاب.

(٤) مجاز القرآن ١/٢١٦.

(٥) انظر: إعرابه للآية ١٦٤ من البقرة.

(٦) السبعة ٢٨٣؛ الحجة ٢٨٥؛ البحر ٤/٣١٦؛ الشواذ ٤٤.

النون والشين، وهي قراءةُ الحسن وأبي عبدالرحمن وأبي رجاء بخلافِ عنهم وشيبة بن نصاح والأعرج وعيسى بن عمر وأبي^(١) يحيى وأبي^(٢) نوفل الأعرابيين. وفي هذه القراءة وجهان فيتحصّل فيها ستة أوجه، أحدها: أن «نُشراً» جمع ناشر كبازل^(٣) وُبزل وشارف^(٤) وشرّف وهو جمع شاذ في فاعل. ثم «نشر» هذا اختلّف في معناه فقليل: هو على النسب: إمّا إلى النّشر ضد الطّي، وإمّا إلى النشور بمعنى الإحياء كقوله: «وإليه النشور»^(٥) والمعنى: ذا نشر أو ذا نشور كـ «الابن» و«تامر». وقيل: هو فاعل من نشر مطاوع أنشر يقال: أنشر الله الميت فنشر فهو ناشر وأنشد^(٦):

٢٢١٨- حتى يقول الناسُ ممّا رأوا يا عجباً للميتِ الناشرِ
وقيل: ناشر بمعنى مُنْشِر أي: المُحيي تقول: نشر الله الموتى وأنشراها، ففعل وأفعل على هذا بمعنى واحد، وهذه الثالثة ضعيفة.

الوجه الثاني: أن «نُشراً» جمع نُشور. هذا فيه احتمالان، أحدهما: - وهو الأرجح - أنه بمعنى فاعل، وفَعول بمعنى فاعل ينقاس جمعه على فُعل كصُبور وصُبِر وشكور وشُكِر. والثاني: أنه بمعنى مفعول كركوب وحلّوب بمعنى مَرْكوب ومحلّوب قالوا: لأنّ الريح تُوصَفُ بالموتِ وتوصَفُ بالإحياء، فمن الأولِ قوله^(٧):

-
- (١) ثمة رجال كثيرون عرفوا بأبي يحيى. انظر: تقريب التهذيب ٤٨٩/٢.
(٢) لعله أبو نوفل بن أبي عقرب الكناني وهو عمرو بن مسلم ثقة من الثالثة. انظر: التقريب ٤٨٢/٢.
(٣) البازل: البعير طلع نابه في السنة الثامنة أو التاسعة.
(٤) الشارف من الدواب: المسنّ.
(٥) الآية ١٥ من الملك.
(٦) تقدم برقم ١٠٥٤.
(٧) لم أهدت إلى قائله، وهو في البحر ٣١٧/٤.

٢٢١٩- إني لأرجو أن تموتَ الرِيحُ فأقعدُ اليومَ وأستريحُ

ومن الثاني قولهم: «أنشرَ اللُّهُ الرِيحَ وأحيأها» وفَعول بمعنى مفعول يُجمع على فُعَل كرسول ورُسُل. وبهذا قال جماعة كثيرة، إلا أن ذلك غيرُ [١/٣٨٦] مقيس في المفرد / وفي الجمع، أعني أنه لا ينقاس فَعول بمعنى مفعول لا تقول: زيد ضروب ولا قتول بمعنى مضروب ومقتول، ولا ينقاس أيضاً جمعُ فَعُول بمعنى مفعول على فُعَل.

وبيان ستة الأوجه في هذه القراءة: أنها جمع لناشر بمعنى ذا نشر ضد الطي. الثاني: جمع ناشر بمعنى ذي نشور. الثالث: جمع ناشر مطاوع أنشر. الرابع: جمعُ ناشرٍ بمعنى مُنْشِر. الخامس: جمع نُشورٍ بمعنى فاعل. السادس: جمع نُشورٍ بمعنى مَفْعول.

وقرأ ابنُ عامرٍ بضمِّ النون وسكون الشين وهي قراءة ابن عباس ووزر ابن حبيش ويحيى بن وثاب والنخعي وابن مصرف والأعمش ومسروق. وقد كُفينا مؤونةً تخريج هذه القراءة بما ذُكر في القراءة قبلها فإنها مخففةٌ منها كما قالوا: رُسُل في رُسُل وكتُب في كُتُب، فسَلَبُوا الضمة تخفيفاً، وإذا كانوا قد فعلوا ذلك في المفرد الذي هو أخفُّ من الجمع كقولهم في عُتق: عُتق، وفي طُنْب، طُنْب فما بالهم في الجمع الذي أثقل من المفرد؟

وقرأ الأخوان: «نَشراً» بفتح النون وسكون الشين. ووجهها: أنها مصدرٌ واقعٌ موقع الحال بمعنى ناشرة أو منشورة أو ذات نشر كل ذلك على ما تقدّم في نظيره. وقيل: نَشراً مصدرٌ مؤكّد؛ لأنَّ أرسل^(١) وأنشر متقاربان. وقيل: نَشراً مصدرٌ على حذف الزوائد أي: إنشأراً، وهو واقعٌ موقع الحال أي: مُنْشِراً أو مُنْشِراً حسب ما تقدّم في ذلك.

(١) أي في قوله «يرسل الرياح».

- الأعراف -

وقرأ عاصم: «بُشْرًا» بالباء الموحدة مضمومةً وسكونِ الشين، وهو جمعُ بشيرة كنديرة ونُدْر. وقيل: جمع فعيل كقليب وقُلْب ورغيف ورغُف، وهي مأخوذةٌ في المعنى من قوله تعالى: «وهو الذي يُرْسِلُ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ»^(١) أي تُبَشِّرُ بالمطر، ثم خُفِّفَت الضمَّة كما تقدَّم في «نُشْر». ويؤيد ذلك أن ابنَ عباس والسلمي وابن أبي عبله قرؤوا بضمِّها، وهي مرويةٌ عن عاصم نفسه. فهذه أربعُ قراءاتٍ في السبع.

والخامسة ما ذكرته الساعة عن ابن عباس ومَن معه. وقرأ مسروق: «نَشْرًا» بفتح النون والشين، وفيها تخريجان أحدهما: نقله^(٢) أبو الفتح أنه اسمُ جمعٍ كـ «غَيْب» و«نَشَأ» لغائبة وناشئة. والثاني: أن فَعَلًا بمعنى مفعول كقَبَضَ بمعنى مقبوض. وقرأ أبو عبدالرحمن «بَشْرًا» بفتح الباء وسكون الشين. ورُوِيَ عن عاصم أيضاً على أنه مصدرُ «بَشْر» ثلاثياً. وقرأ ابن السَّمِيعِ «بُشْرَى» بزنة رُجعى وهو مصدرٌ أيضاً. فهذه ثمان^(٣) قراءات: أربع مع النون وأربع مع الباء، هذا ما يتعلَّق بالقراءات وما هي بالنسبة إلى كونها مفردة أو جمعاً.

وأما نصبها فإنها في قراءة نافع ومن معه وابن عامر منصوبةٌ على الحال من «الرياح» أو «الريح» حسبما تقدَّم في الخلاف. وكذلك هي في قراءة عاصم وما يُشبهها. وأما في قراءة الأخوين ومسروق فتحتمل المصدرية أو الحالية، وكلُّ هذا واضح وكذلك قراءة بُشْرَى بزنة رُجعى. ولا بد من

(١) ليس ثمة آية بهذا اللفظ وإنما آية الروم ٤٦: «ومن آياته أن يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ». (٢) تخريج أبي الفتح في المحتسب لهذه القراءة ٢٥٦/١ أن الأصل: ذوات نشر، والنشر أن تنتشر الغنم بالليل. (٣) الأوضح أن تكون علامة الرفع سكون الياء، وتُحذف الياء إن أفردت. انظر: باب العدد في «المذكر والمؤنث» لابن الأنباري، ص ٦٢٩.

التعرض لشيء آخر وهو أن مَنْ قرأ «الرياح» بالجمع وقرأ «نُشراً» جمعاً كنافع وأبي عمرو فواضح.

وأما مَنْ أفرد «الريح» وجمع «نُشراً» كابن كثير فإنه يجعلُ الريحَ اسم جنس فهي جمع في المعنى فوصفها بالجمع. كقول عنتره^(١):

٢٢٢٠- فيها اثنتان وأربعون حَلُوبَةً سوداً كخافية الغراب الأَسْحَمِ

والحالية في بعض الصور يجوز أن تكون مِنْ فاعل «يُرسل» أو مفعوله، وكلُّ هذا يُعرف مما قَدَّمته فلا حاجة إلى ذِكر كلِّ صورةٍ بلفظها. و«بين» ظرف لـ «يُرسل» أو للبخارة فيمن قرأه كذلك.

وقوله: «حتى إذا أَقَلَّتْ» غاية لقوله «يرسل». وأقَلَّتْ: أي حَمَلَتْ، مِنْ أَقَلَّتْ كذا أي حملته بسهولة، وكأنه مأخوذ من القِلَّة لأنه يقال: أَقَلَّه أي: حَمَلَه بسهولة فهو مستقل لما يحمله. والقِلَّة بضم القاف هذا الظرفُ المعروف^(٢)، وقِلال هَجَرَ كذلك لأنَّ البعير يُقَلُّها أي يَحْمِلها. والسحاب تقدم تفسيره^(٣)، وأنه يُذَكَّر ويؤنَّث، ولذلك عاد الضمير عليه مذكراً في قوله «سُقناه». ولو حُمِل على المعنى كما حُمِل قوله «ثقالاً»^(٤) فجمع لقال «سقناها». و«بلد» جعل الزمخشري^(٥) اللام للعلة أي: لأجل بلده. قال الشيخ^(٦): «فرق بين قولك: / سَقْتُ له مالاً، وسُقْتُ لأجله مالاً، فإنَّ «سُقْتُ له» أوصلته إليه وأبْلَغته إياه، بخلاف «سُقْتُه لأجله» فإنه لا يلزم منه إيصاله له، فقد يسوق المال

(١) من معلقته، وهو في ديوانه ١٩٣، وابن يعيش ٥٥/٣، والخزانة ٣١٠/٣. الخافية:

إحدى ريشات أربع إذا ضم الطائر جناحه خَفِيَتْ. الأسحَم: الأسود.

(٢) القلة: جرة من الفخار يُشرب منها.

(٣) انظر: إعرابه للآية ١٦٤ من البقرة.

(٤) ولو حمل الوصف على اللفظ لقال: ثقيلاً.

(٥) الكشاف ٨٤/٢.

(٦) البحر ٣١٧/٤.

لغيري لأجلي وهو واضح. وقد تقدّم الخلاف في تخفيف «ميت» وتثقله في آل عمران^(١). وجاء هنا وفي الروم^(٢) «يرسل» بلفظ المستقبل مناسبة لما قبله، فإنّ قبله: «ادعوه خوفاً» وهو مستقبل. وفي الروم «ليجزى الذين» وهو مستقبل. وأمّا في الفرقان^(٣) وفاطر^(٤) فجاء بلفظ الماضي «أرسل» لمناسبة ما قبله وما بعده في المضي؛ لأنّ قبله: «ألم تر إلى ربك كيف مدّ الظل» وبعده «مرج البحرين»، فناسب ذلك الماضي، ذكره الكرمانى.

وقوله: «فأنزلنا به» الضمير في «به» يعود على أقرب مذكور وهو «بلد ميت» وعلى هذا فلا بد من أن تكون الباء ظرفية بمعنى: أنزلنا في ذلك البلد الميت الماء. وجعل الشيخ^(٥) هذا هو الظاهر. وقيل: الضمير يعود على السحاب. ثم في الباء وجهان، أحدهما: هي بمعنى «من» أي: فأنزلنا من السحاب الماء. والثاني: أنها سببية أي: فأنزلنا الماء بسبب السحاب. وقيل: يعود على السّوق المفهوم من الفعل. والباء سببية أيضاً أي: فأنزلنا بسبب سوق السحاب. وهو ضعيف لعود الضمير على غير مذكور مع إمكان عوده على مذكور.

وقوله: «فأخرجنا به» الخلاف في هذه الهاء كالذي في قبلها، ونزيد عليه وجهاً^(٦) أحسن منها وهو العود على الماء، ولا ينبغي أن يعدل عنه و«من» تبعية أو ابتدائية وقد تقدّم نظيره. و«كذلك» نعت مصدر محذوف أي: يُخرج الموتى إخراجاً كإخراجنا هذه الثمرات.

(١) انظر: إعرابه للآية ٢٧ من آل عمران.

(٢) الآية ٤٦ «ومن آياته أن يرسل الرياح مبشرات».

(٣) الآية ٤٨ «وهو الذي أرسل الرياح بشراً».

(٤) الآية ٩ «والله الذي أرسل الرياح».

(٥) البحر ٣١٧/٤.

(٦) الأصل «وجه» وهو سهو.

- الأعراف -

آ. (٥٨) والبلد يُطَلَقُ على كل جزءٍ من الأرض عامراً كان أو خراباً،
وأنشدوا على ذلك قول الأعشى^(١):

٢٢٢١- وبلدةٍ مثل ظَهْرِ التُّرسِ مُوحِشَةٍ للجنِّ بالليل في حافَاتِهَا زَجَلُ

و«بإذن ربه» يجوز أن تكون الباء سببيةً أو حاليةً. وقوله: «إلا نَكَدًا» فيه وجهان أحدهما: أن ينتصب حالاً أي عسيراً مُبْطِئاً. يقال منه نَكَدَ يَنْكَدُ نَكَدًا بالفتح فهو نَكَدٌ بالكسر. والثاني: أن ينتصب على أنه نعتٌ مصدرٍ محذوف أي: إلا خروجاً نَكَدًا. وَصَفَ الخروجَ بالنَّكْدِ كما يوصف به غيره، ويؤيده قراءة أبي جعفر ابن القعقاع «إلا نَكَدًا» بفتح الكاف. قال الزجاج^(٢): «وهي قراءة أهل المدينة» وقراءة ابن مصرّف «إلا نَكَدًا» بالسكون وهما مصدران. وقال مكي^(٣): «هوتخفيف نَكَد بالكسر مثل كَتَف في كِتَف» يقال: رجل نَكَد وأنكَد. والمَنْكُود: العطاء النَّزْر، وأنشدوا في ذلك^(٤):

٢٢٢٢- وَأَعْطِ مَا أَعْطَيْتَهُ طَيْباً لا خَيْرَ في المَنْكُودِ والنَّاكِدِ
وأنشدوا أيضاً^(٥):

٢٢٢٣- لا تُنْجِزِ الوَعْدَ إِنْ وَعَدْتَ وَإِنْ أَعْطَيْتَ أَعْطَيْتَ تَأْفِهُاً نَكَدًا

وقوله: «كذلك نُصْرَفُ» كما تقدّم في نظيره. وقرأ^(٦) ابن أبي عبلة وأبو حيوة وعيسى بن عمر: «يُخْرَجُ» مبنياً للمفعول. «نبأته» مرفوعاً لقيامه مقام

(١) ديوانه ٥٩. والزجل: الأصوات المختلطة.

(٢) معاني القرآن ٣٨٢/٢. وانظر: الإتحاف ٢٢٦؛ البحر ٣١٩/٤؛ الشواذ ٤٤.

(٣) المشكل ٣٢٢/١.

(٤) لم أهد إلى قائله وهو في الطبري ٤٩٥/١٢؛ وتفسير الماوردي ٣٤/٢؛ والبحر ٣١٥/٤. وسقطت الواو من أعط في الأصل سهواً.

(٥) لم أهد إلى قائله وهو في الطبري ٤٩٥/١٢؛ ومجاز القرآن ٢١٧/١.

(٦) البحر ٣١٩/٤؛ الشواذ ٤٤، وضبطها الناشر «مُخْرَجُ نباته».

- الأعراف -

الفاعل وهو الله تعالى. وقوله: «والذي خَبُثَ» صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ أي: والبلد الذي خَبُثَ، وإنما حُذِفَ لدلالة ما قبله عليه، كما أنه قد حُذِفَ منه الجارُّ في قوله «بإذن ربه»، إذ التقدير: والبلد الذي خَبُثَ لا يَخْرُجُ بإذن ربه إلا نكداً. ولا بد من مضاف محذوف: إمَّا من الأول تقديره: وبيان الذي خَبُثَ لا يَخْرُجُ، وإمَّا من الثاني تقديره: والذي خَبُثَ لا يخرج نباته إلا نكداً. وغايرَ بين الموصولين فجاء بالأول بالالف واللام^(١)، وفي الثاني جاء بالذي، ووُصِلَتْ بفعلٍ ماضٍ.

آ. (٥٩) قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا﴾: جوابُ قسمٍ محذوفٍ تقديره: واللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَا. قال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: ما لهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام إلا مع «قد»، وقلَّ عنهم قولُه^(٣):

٢٢٢٤ - حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ لَنَامُوا

قلت: إنما كان ذلك لأن الجملة القسَمية لا تُساقُ إلا تأكيداً للجملة المقسمِ عليها التي هي جوابُها فكانت مَظَنَّةً لمعنى التوقع الذي هو معنى «قد» عند استماع المخاطب كلمة القسم»، وأمَّا غير أبي القاسم من النحاة^(٤) فإنه قال: «إذا كان جواب القسم ماضياً مثبتاً متصرفاً: فإمَّا أن يكون قريباً من زمن الحال فتأتي بـ «قد» وإلَّا أتيت باللام وحدها» فظاهر هذه العبارة جوازُ الوجهين باعتبارين.

(١) وهو قوله «الطيب».

(٢) الكشف ٨٤/٢.

(٣) تمامه:

لَنَامُوا فَمَا إِنَّ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ

وهو لامرئ القيس في ديوانه ٣٢. والفاجر هنا: الكاذب. والصالي: الذي يصطلي بالنار.

(٤) انظر: البحر ٣٢٠/٤.

وقال هنا: «لقد» من غير عاطفٍ وفي هود^(١) والمؤمنين^(٢): «ولقد» بعاطف. وأجاب الكرمانى بأن^(٣) في هود قد تقدّم ذكرُ الرسول مرات، وفي المؤمنين ذكرُ نوح ضمناً في قوله «وعلى الفلك» لأنه أولُ مَنْ صنعها [فَحَسَنَ] [٣٨٧/أ] أن يُؤتَى بالعاطف على ما تقدم^(٤) بخلافه في هذه السورة / .

قوله «غيره» قرأه الكسائي^(٥) بخفض الراء في جميع القرآن، والباقون برفعها. وقرأ عيسى بن عمر «غيره» بالنصب. فالجرُّ على النعت أو البديل من «إله» لفظاً. والرفعُ على النعتِ أو البديل من موضع «إله» لأنَّ «مِنْ» مزيدةٌ فيه، وموضعه رفع: إمّا بالابتداء وإمّا بالفاعلية. ومنع مكى^(٦) في وجه الجرِّ أن يكونَ بدلاً من «إله» على اللفظ قال: «كما لا يجوزُ دخولُ «مِنْ» لو حذفتَ المبدل منه لأنها لا تدخل في الإيجاب» وهذا كلامٌ متهافت. والنصبُ على الاستثناء، والقراءتان الأولىان أرجحُ؛ لأنَّ الكلامَ متى كان غيرَ إيجاب رَجَحَ الإتيان على النصب على الاستثناء، وحكمُ «غير» حكمُ الاسمِ الواقع بعد «إلا». و«من إله» إذا جعلته مبتدأ فلك في الخبر وجهان أظهرهما: أنه «لكم»، والثاني: أنه محذوفٌ أي: ما لكم مِنْ إلهٍ في الوجود أو في العالم غير الله، و«لكم» على هذا تخصيصٌ وتبيين.

وجيء هنا بفاء العطف حيث قيل «فقال» وكذا في المؤمنين^(٧)، وفي قصة هود وصالح وشعيب هنا بغير فاء، والأصل الفاء، وإنما حُذِفَتْ تخفيفاً

(١) هود آية ٢٥ .

(٢) المؤمنون آية ٢٣ .

(٣) اسمها على تقدير الحال والشأن .

(٤) ما بين معقوفين غير واضح في الأصل بسبب التصوير حققناه من (ش) و (ي) .

(٥) الحجة ٢٨٦ ؛ السبعة ٢٨٤ ؛ البحر ٣٢٠ / ٤ ؛ الشواذ ٤٤ .

(٦) المشكل ٣٢٣ / ١ .

(٧) «ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه فقال يا قوم اعبدوا الله» الآية ٢٣ .

وتوسّعاً واكتفاءً بالربط المعنوي، وكانت الثواني^(١) فما بعدها بالحذف أولى، وأما في هود^(٢) فيقدّر قبل قوله «إني لكم»: فقال، بالفاء على الأصل. وجاء هنا «ما لكم من إله غيره» فلم يعطف هذه الجملة المنقبة بفاءٍ ولا غيرها لأنها مبيّنة^(٣) ومنبهة على اختصاص الله تعالى بالعبادة ورَفُضَ ما سواه وكانت في غاية الاتصال.

آ. (٦٠) وقال ابن عطية^(٤): «وقرأ ابن عامر «المَلُو» بواو وهي كذلك في مصاحف الشام، وهذه القراءة ليست مشهورةً عنه».

قوله «لَنرَاكَ» يجوز أن تكون القلبية فتتعدى لاثنين ثانيهما «في ضلال»، وأن تكون البصرية وليس بظاهر فالجارُّ حال، وجعل الضلالَ ظرفاً مبالغةً في وُصِفهم له بذلك، وزادوا في المبالغة بأن أكدوا ذلك بأنَّ صَدَّروا الجملة بـ «إن» وفي خبرها اللام.

آ. (٦١) وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ﴾: مِنْ أَحْسَنِ الرَّدِّ وَأَبْلَغِهِ لأنه نفى أن تلتبسَ به ضلالةٌ واحدة فضلاً عن أن يحيطَ به الضلال، ولو قال لستُ ضالاً لم يؤدِّ هذا المؤدّي. وقوله: «ولكني» جاءت «لكن» هنا أحسنَ مجيء لأنها بين نقيضين، لأن الإنسان لا يخلو من أحد شيئين: ضلال أو هدى، والرسالة لا تجامع الضلال. و«من رب» صفة لرسول و«مِنْ» لا ابتداء الغاية المجازية.

(١) لعله يعني بالثواني الآيات التي ستلو قصة نوح وهي التي ستحدث عن الرسل وأقوامهم.

(٢) «ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه إني لكم نذير مبين» الآية ٢٥.

(٣) رسمها في الأصل بزيادة ياء.

(٤) الذي في ابن عطية ٨٨/٧ «وقال ابن عباس الملو بواو وكذلك هي في مصاحف الشام» ولم يذكر ابن عامر.

آ . (٦٢) وقوله تعالى: ﴿أَبْلَغُكُمْ﴾: يجوز أن تكون جملةً مستأنفة أتت بها لبيان كونه رسولاً، ويجوز أن تكون صفةً لرسول، ولكنه راعى الضمير السابق الذي للمتكلم فقال: «أَبْلَغُكُمْ» ولو راعى الاسم الظاهر بعده لقال: يُبْلَغُكُمْ، والاستعمالان جائزان في كل اسم ظاهر سبقه ضمير حاضر من متكلم أو مخاطب فتحرر لك فيه وجهان: مراعاة الضمير السابق وهو الأكثر ومراعاة الاسم الظاهر، فتقول: «أنا رجلٌ أفعل كذا» مراعاة لـ: أنا. وإن شئت «أنا رجلٌ يفعل كذا» مراعاةً لرجل، ومثله: «أنت رجلٌ تفعل ويفعل» بالخطاب والغيبة. وقوله «بل أنتم قومٌ تُفتنون»^(١) جاء على الأكثر. ومثله ما لو وقع بعد الضمير موصولٌ نحو: «أنا الذي فعلتُ وفعل»، و«أنت الذي فعل وفعلت». ومنه^(٢):

٢٢٢٥- نحن الذين بأيعوا محمداً على الجهاد ما يقينا أبداً
فَجَمَعَ بين الاستعمالين، وقد تقدّم هذا بأوضح منه هنا.

وقرأ^(٣) أبو عمرو: «أَبْلَغُكُمْ» بالتخفيف والباقون بالتشديد، وهذا الخلاف جارٍ هنا في الموضعين^(٤) وفي الأحقاف^(٥). والتضعيف والهمزة للتعدية كأنزل ونزّل. وجمع «رسالة» باعتبار أنواعها من أمرٍ ونهيٍ ووعظٍ وزجرٍ وإنذارٍ وإعذار. وقد جاء الماضي على أفعل في قوله «فإن تولّوا فقد أَبْلَغْتُكُمْ»^(٦) فهذا شاهدٌ لقراءة أبي عمرو، وجاء على فَعَل في قوله:

(١) الآية ٤٧ من النمل.

(٢) لم أهدت إلى قائله، وهو في المجمع ٨٧/١؛ الدرر ٦٣/١.

(٣) السبعة ٢٨٤؛ الحجة ٢٨٦؛ البحر ٣٢١/٤.

(٤) الموضع الثاني في الآية ٦٨ «أبلغكم رسالات ربي».

(٥) الأحقاف آية ٢٣ «وأبلغكم ما أرسلت به».

(٦) الآية ٥٧ من هود.

«فَمَا بَلَّغْتَ رسالته»^(١) فهذا شاهدٌ لقراءة الجماعة.

آ. (٦٣) قوله تعالى: ﴿أَنْ قَدْ جَاءَكُمْ﴾: أي مِنْ أَنْ جَاءَكُمْ، فلمَّا حَذَفَ الحرف جرى الخلاف المشهور. وقد تقدَّم الخلافُ في هذه الهمزة السابقة على الواو^(٢). وقدَّر الزمخشري^(٣) على قاعدته معطوفاً عليه محذوفاً / تقديره: أَكذَّبْتُمْ وَعَجَبْتُمْ. و«مِنْ رَبِّكُمْ» صفةٌ لِذِكْر. وقوله «على [٣٨٧/ب] رجل» يجوز أن يكونَ على حذفٍ مضافٍ أي: على لسان رجل. وقيل «على» بمعنى مع أي: مع رجل فلاحذف. وقيل: لا حاجة إلى حَذْفٍ ولا إلى تضمينِ حرفٍ لأنَّ المعنى: أنزل إليكم ذِكْرٌ على رجل، وهذا أوَّلَى، لأن التضمينَ في الأفعال أحسنُ منه في الحروف لقوتها وضعف الحروف.

آ. (٦٤) وقوله تعالى: ﴿فِي الْفُلْكِ﴾: يجوز أن يتعلَّق بأنجيناها أي: أنجيناها في الفلك. ويجوز أن تكونَ «في» حينئذ سبباً أي: بسبب الفلِّك كقوله «إِنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هَرَّةٍ»^(٤). ويجوز أن يتعلَّق «في الفلك» بما تعلَّق به الظرفُ الواقعُ صلةً أي: الذين استقروا في الفلك معه. و«عَمِينَ» جمع عَمٍ، وقد تقدَّم الكلامُ على هذه المادة^(٥). وقيل هنا: عم إذا كان أعمى البصيرة غيرَ عارفٍ بأمره، وأعمى أي في البَصْرِ. قال زهير^(٦):

٢٢٢٦- وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ ولكنني عن عِلْمِ مَا فِي غَدِ عَمٍ
وهذا قول الليث. وقيل: عمٍ وأعمى بمعنى، كخَضِرٍ وأخضر. وقال بعضهم: «عمٍ» فيه دلالةٌ على ثبوت الصفة واستقرارها كفَرِحَ وضيَّقَ، ولو أُريد

(١) الآية ٦٧ من المائدة.

(٢) في قوله: أو عجبتم.

(٣) الكشف ٨٦/٢.

(٤) رواه البخاري بدء الخلق (الفتح) ٣٥٦/٦؛ مسلم: التوبة ٢١١٠/٤.

(٥) انظر إعرابه للآية ١٨ من البقرة.

(٦) تقدم برقم ١٦٩٦.

الحدوث لقبيل: عام كما يُقال: فارح وضائق. وقد قُرئ «قوماً عامين» حكاها الزمخشري^(١).

آ. (٦٥) قوله تعالى: ﴿أَخَاهُمْ هوداً﴾: «أخاهم» نصب بأرسلنا الأولى كأنه قيل: لقد أرسلنا نوحاً وأرسلنا إلى عادٍ أخاهم، وكذلك ما يأتي من قوله «وإلى ثمود أخاهم»^(٢) «وإلى مدين أخاهم شعيباً»^(٣) «ولوطاً»^(٤) ويكون ما بعد «أخاهم» بدلاً أو عطف بيان. وأجاز مكي^(٥) أن يكون النصب بإضمار «اذكر» وليس بشيء؛ لأن المعنى على ما ذكرتُ مع عدم الاحتياج إليه.

و «عاد» اسم للحَيِّ ولذلك صرّفه، ومنهم من جعله اسماً للقبيلة، ولذلك منعه. قال^(٦):

٢٢٢٧- لو شَهِدَ عَادَ فِي زَمَانِ عَادٍ لَابْتَزَهَا مَبَارِكُ الْجِلَادِ

وعاد في الأصل اسم للأب الكبير، وهو عاد بن عوص بن أزم ابن سام بن نوح فُسِّمَتْ به القبيلة أو الحَيِّ، وكذلك ما أشبهه من نحو «ثمود» إن جعلته اسماً لمذكّر صرّفته، وإن جعلته اسماً لمؤنث منَعته. وقد بَوَّبَ له سيويه باباً^(٧). وأمّا هود فاشتهر في السنة النحاة أنه عربي، وفيه نظر؛ لأن الظاهر من كلام سيويه^(٨) لَمَّا عَدَّهُ مع نوح ووط أنه أعجمي، ولأنَّ

(١) الكشاف ٨٦/٢ وقال في الشواذ ٤٤ «حكاه عيسى بن سليمان».

(٢) الآية ٧٣ من الأعراف.

(٣) الآية ٨٥ من الأعراف.

(٤) الآية ٨٠ من الأعراف ووطاً إذ قال لقومه.

(٥) المشكل ٣٢٣/١.

(٦) لم أهد إلى قائله وهو في الكتاب ٢٧/٢؛ والمخصص ٤٢/١٧؛ والبحر ٣٢٣/٤؛ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٧٨/١. ومبارك الجلال: وسط الحرب. ابتزها: سلبها، فالمدوح لو شهد عاداً لغلبيها مع قوتها.

(٧) الكتاب ٢٦/٢.

(٨) الكتاب ١٩/٢.

أبا البركات النسابة الشريف^(١) حكى أن أهل اليمن تزعم أن يَعْرَبُ ابْنَ قحطان بن هود هو أول مَنْ تكلم بالعربية وَسُمِّيَتْ به العَرَبُ عَرَبًا، وعلى هذا يكون «هود» أعجمياً، وإنما صُرِفَ لِمَا ذَكَرَ فِي أخويه نوح ولوط^(٢). وهود اسمه عابر بن شالح بن أرفخشذ بن سام بن نوح، فمعنى «أخاهم» أنه منهم. وَمَنْ قَالَ: إنه مِنْ عاد فِي النسب فالأخوة ظاهرة.

وهنا «قال» بغير فاء وقد تقدّم أنها مُرادَةٌ. وقال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: لِمَ يُحَدَفُ العاطفُ من قوله «قال يا قوم» ولم يقل: فقال، كما في قصة نوح^(٤)؟ قلت: هو على تقدير سؤال سائل قال: فما قال لهم هود؟ فقليل له: قال يا قوم». انتهى. وعلى هذا فلا تُقدَّرُ هذه الفاء البتة.

آ. (٦٦) وقيل هنا: «قال الملأ الذين كفروا» فوصفَ الملأ بالكفر، ولم يُوصفوا في قصة نوح. فقليل: لأن هذه صفةٌ مميزة، إذ منهم مَنْ آمن كمرثد بن سعد بخلاف قوم نوح فإنه لم يؤمن منهم أحدٌ. قاله الزمخشري^(٥) وغيره. وفيه نظرٌ لقوله تعالى «لن يؤمنَ مِنْ قومك إلا مَنْ قد آمن»^(٦) «وما آمنَ معه إلا قليلٌ»^(٧). ويحتمل أن حال مخاطبة نوح لقومٍ لم يؤمن منهم أحدٌ بعدُ ثم آمنوا، بخلاف قصة هود فإنه حال الخطاب كان فيهم مؤمن، ويُحتمل أن يكونَ صفةً لمجرد الذمِّ من غير قصدٍ تمييزٍ بها.

(١) انظر: البحر ٣٢٣/٤ وهو محمد بن أسعد أبو علي ابن أبي البركات الحسيني المالكي نسابة، نقيب الأشراف في مصر، له المقدمة الفاضلية في الأنساب وطبقات الطالبين. انظر: لسان الميزان ٧٤/٥؛ الوافي بالوفيات ٢٠٢/٢؛ معجم المؤلفين ٤٩/٩.

(٢) أي إنه ثلاثي ساكن الوسط.

(٣) الكشف ٨٦/٢.

(٤) في الآية ٥٩ من السورة نفسها.

(٥) الكشف ٨٧/٢.

(٦) الآية ٣٦ من هود.

(٧) الآية ٤٠ من هود.

آ. (٦٩) قوله تعالى: ﴿إِذْ جَعَلَكُمْ﴾: في «إذ» وجهان أحدهما: أنه ظرفٌ منصوبٌ بما تَصَمَّتْهُ الآلاء من معنى الفعل كأنه قيل: واذكروا نِعَمَ اللَّهِ عليكم في هذا الوقت. ومفعولُ «اذكروا» محذوفٌ لدلالة قوله بعد ذلك: فاذكروا آلاءَ الله، ولأنَّ قوله «إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ»، وزادكم كذا هو نفس الآلاء، وهذا ظاهرٌ قولِ الحوفي. وقال الزمخشري^(١): «إِذْ» مفعول اذكروا، [٣٨٨/١] أي: / اذكروا هذا الوقت المشتمل على النِّعَمِ الجسيمة.

وقوله «في الخلق»: يُحتمل أن يُراد به المصدر، بمعنى في امتداد قاماتكم، في حُسْنِ صُورِكُمْ وَعِظَمِ أَجْسَامِكُمْ، ويحتمل أن يُرادَ به معنى المفعول به أي: في المخلوقين بمعنى زادكم في الناس مثلكم بسطة عليهم، فإنه لم يكن في زمانهم مثلهم في عِظَمِ الأَجْرَامِ. وَرَدَ في التفسير أن أقصرهم ستون ذراعاً. وتقدّم الخلاف في «بَسْطَةَ» في البقرة^(٢).

قوله: «آلاءَ الله» أي نِعَمه، وهو جمعٌ مفردُه «إِلْيُ» بكسر الهمزة وسكون اللام كجَمَلٍ وأحمال، أو «أَلْيُ» بضم الهمزة وسكون اللام كقَفْلٍ وأقفال، أو «إِلْيُ» بكسر الهمزة وفتح اللام كضِلَعٍ وأضلاع وعِنَبٍ وأعناب، أو «أَلْيُ» بفتحها كقفا وأقفاء، قال الأعشى^(٣):

٢٢٢٨- أبيضُ لا يَرْهَبُ الهُزالَ ولا يقطعُ رَحْمِي ولا يَحُونُ إِلْيُ

يُنشد بكسر الهمزة وهو المشهور ويفتحها ومثله «الآناء» جمع إنِّي أو أُنِّي أو إنِّي أو أنِّي. وقال الأَخْفَشُ^(٤): «إِنُو». والآناء: الأوقات كقوله: «وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ»^(٥) وسيأتي.

(١) الكشاف ٨٧/٢.

(٢) انظر إعرابه للآية ٢٤٧ من البقرة.

(٣) ديوانه ٢٣٥؛ ومعاني القرآن للزجاج ٣٨٤/٢؛ ومجاز القرآن ٢١٨/١ واللسان إلا.

(٤) معاني القرآن ٢١٣/١.

(٥) الآية ١٣٠ من طه.

آ . (٧٠) قوله تعالى: ﴿لنعبده﴾: متعلق بالمجيء الذي أنكره عليه .
وقوله «إن كنت» جوابه محذوف أو متقدم وهو «فأت به» .

آ . (٧١) وقوله تعالى: ﴿مِنْ رَبِّكُمْ﴾: إمَّا متعلق بوقوع، ومِنْ للابتداء مجازاً، وإمَّا أن يتعلق بمحذوف لأنها حال إذ كانت في الأصل صفة لرجس .
وقوله «سَمَّيْتُمُوهَا» صفة لأسماء، وكذلك الجملة من قوله «ما نَزَّلَ اللهُ» و«مِنْ سُلْطَانٍ» مفعول «نَزَّلَ» و«مِنْ مَزِيدَةٍ» و«مِنَ الْمُنتَظِرِينَ» خبر «إني» . و«معكم» فيه ما تقدّم في قوله «إني لكما لمن الناصحين»^(١) . ويجوز - وهو ضعيف - أن يكون «معكم» هو الخبر و«مِنَ الْمُنتَظِرِينَ» حال، والتقدير: إني مصاحبكم حال كوني من المنتظرين النصر والفرج من الله تعالى، وليس بذلك لأن المقصود في الكلام هو الانتظار لمقابلة قوله «فانتظروا» فلا تجعل فضلة .

آ . (٧٣) قوله تعالى: ﴿وإلى ثمود﴾: ثمود اسم رجل وهو ثمود ابن جاثر بن إرم بن سام وهو أخو جديس، فثمود وجديس أخوان ثم سُميت به هذه القبيلة، والأكثر منعه اعتباراً بما ذكرته، ومنهم مَنْ جعله اسماً للحيّ فصرفه وهي قراءة الأعمش^(٢) ويحيى بن وثاب في جميع القرآن، وسيأتي لك خلاف بين القراء السبعة في سورة هود وغيرها. وقيل: سُموا ثمود لقلّة مائهم، والثمد الماء القليل . قال النابغة^(٣):

٢٢٢٩ - واحْكُمْ كحكّم فتاة الحي إذ نظرتُ إلى حمامٍ شِراعٍ واردِ الثمدِ

وصالح اسم عربي وهو صالح بن آسف . وقيل: ابن عبيد بن آسف ابن كاشح بن أروم بن ثمود بن جاثر .

(١) الآية ٢١ من الأعراف .

(٢) البحر ٣٢٧/٤؛ الشواذ ٤٤ .

(٣) ديوانه ٨٤؛ والبحر ٣٢٧/٤ . شراع: ج شارع وهو القاصد شريعة الماء . والثمد بالسكون والتحريك كما في القاموس: ثمد .

قوله: «قد جاءتكم بيّنة» قد كُثِرَ إيلاءُ هذه اللفظةِ العواملِ، فهي جاريةٌ مَجْرَى الأبطح والأبرق في عدمِ ذِكْرِ موصوفها. وقوله: «من ربكم» يحتملُ أن تتعلّقَ بجاءتكم و«مِنْ» لابتداءِ الغايةِ مجازاً، وأن تتعلّقَ بمحذوفٍ لأنها صفةٌ بيّنة. ولا بد مِنْ حَذْفِ مضافٍ أي: من بيناتِ ربكم ليتصاَدَقَ الموصوفُ وصفته. وقوله: «آية» نصبٌ على الحالِ لأنها بمعنى العلامة. والعاملُ فيها: إمّا معنى التنبية، وإمّا معنى الإشارةِ كأنه قال: أبهتكم عليها أو أشير إليها في هذه الحال. ويجوزُ أن يكونَ العاملُ مضمراً تقديره: انظروا إليها في هذه الحال، والجملةُ لا محلَّ لها لأنها كالجوابِ لسؤالٍ مقدرٍ كأنهم قالوا: أين آيتك؟ فقال: هذه ناقةُ الله، وأضافها إلى الله تشريفاً كبيتِ الله وروحِ الله، وذلك لأنها لم تتوالد بين جَمَلٍ وناقةٍ بل خَرَجَتْ مِنْ صُلْدٍ^(١) كما هو المشهور.

وقوله «لكم» أي: أعني لكم، وخُصُّوا بذلك لأنهم هم السائلوها أو المنتفعون بها من بين سائر الناس لو أطاعوا. ويحتملُ أن تكونَ «هذه ناقةُ الله» مفسرةً لقوله «بيّنة» لأنَّ البيّنة تستدعي شيئاً يتبيّن به المدّعى، فتكون الجملةُ في محل رفعٍ على البدل، وجازَ إبدالُ جملةٍ من مفردٍ لأنها في قوته.

قوله: «في أرضِ الله» الظاهرُ تعلُّقه بـ «تأكل» وقيل: يجوزُ تعلُّقه بقوله «فَدَرُوها»، وعلى هذا فتكونُ المسألةُ من التنازعِ وإعمالِ الثاني، ولو أُعْمِلَ [٣٨٨/ب] الأولُ لأضمر في الثاني فقال: تأكلُ فيها في أرضِ الله. / وانجزم «تأكل» جواباً للأمر. وقد تقدّم الخلافُ في جازمه: هل هو نفسُ الجملةِ الطلبيةِ أو أداةُ مقدرة؟ وقرأ أبو جعفر^(٢) «تأكلُ» برفعِ الفعلِ على أنه حالٌ، وهو نظيرُ «فهب لي من لدنك ولياً يرثني»^(٣) رفعاً وجزماً.

(١) ش: صخرة.

(٢) البحر ٤/٣٢٨؛ الشواذ ٤٤.

(٣) الآية ٦ من مريم. قرأ أبو عمرو والكسائي يرثني ويرث جزماً فيها، وقرأ الباقون بالرفع. السبعة ٤٠٧.

وقوله «بسوء»: الظاهر أن الباء للتعدية أي: لا تُوقِعُوا عليها سوءاً ولا تُلصِقُوهُ بها. ويجوز أن تكون للمصاحبة: لا تَمَسُّوها حال مصاحبتكم للسوء. وقوله «فياخذكم» نصب على جواب النهي أي: لا تجمعوا بين المسِّ بالسوء وبين أخذِ العذابِ إياكم، وهم وإن لم يكن أخذُ العذاب لهم من صنعهم إلا أنهم تعاطوا أسبابه.

آ. (٧٤) قوله تعالى: ﴿وَبِأَظْهَارِ الْأَرْضِ﴾ بَوَّأه: أنزله منزلاً. والمبَاءُ

المنزل، وتقدّمت هذه المادة في آل عمران^(١) وهويتعدى لاثنين، فالشاني محذوف أي: بَوَّأكم منازل. و«في الأرض» متعلقٌ بالفعل وذُكِرَتْ ليبي عليها ما يأتي بعدها من قوله «تتخذون». قوله: «تتخذون» يجوز أن تكون المتعدية لواحد، فيكون «من سهولها» متعلقاً بالاتخاذ أو بمحذوف على أنه حال من «قصوراً» إذ هو في الأصل صفة لها لتأخر، بمعنى أن مادة القصور من سهل الأرض كالجبس واللبن والأجر كقوله: «واتخذ قوم موسى من بعده من حُلِيِّهِمْ»^(٢) أي: مادته من الحلي. وقيل: «من» بمعنى في. وفي التفسير: أنهم كانوا يسكنون في القصور صيفاً وفي الجبال شتاءً. وأن^(٣) تكون المتعدية لاثنين ثانيهما «من سهولها».

قوله: «وتنحتون الجبال بيوتاً»: يجوز أن تكون «الجبال» على إسقاط الخافض أي: من الجبال، كقوله: «واختار موسى قومه»^(٤) فيكون «بيوتاً» مفعولاً. ويجوز أن يُضْمَنَ «تنحتون» معنى ما يتعدى لاثنين أي: وتتخذون الجبال بيوتاً بالنحت أو تُصَيِّرُونَهَا بيوتاً بالنحت. ويجوز أن يكون «الجبال»

(١) الآية ١١٢ من آل عمران.

(٢) الآية ١٤٨ من الأعراف.

(٣) معطوف على قوله «أن تكون المتعدية لواحد».

(٤) الآية ١٥٥ من الأعراف.

هو المفعول به و «بيوتاً» حال مقدرة كقولك: خَطَّ هذا الثوب جُبَّةً، أي: مقدراً له كذلك. و «بيوتاً» وإن لم تكن مشتقة فإنها في معناه أي: مسكونة.

وقرأ الحسن^(١): «تَنَحَّتُون» بفتح الفاء. وزاد الزمخشري^(٢) أنه قرأ: «تنحأتون» بإشباع الفتحه ألفاً، وأنشد^(٣):

٢٢٣٠ - يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرِي غَضُوبٍ جَسْرَةٍ

وقرأ يحيى بن مصرف وأبو مالك^(٤) بالياء من أسفل على الالتفات. إلا أن أبا مالك فَتَحَ الحاء كقراءة الحسن. والسهل من الأرض مالان وسهل الانتفاع به ضد الحزن. والسهولة: التيسير. والقصور: جمع قَصْر وهو البيت المنيف، سُمِّيَ بذلك لقصور الناس عن الارتقاء إليه، أولأن عامة الناس يُقَصِّرُونَ عن بناء مثله بخلاف خواصهم، أولأنه يُقْتَصِرُ به على بُقْعَةٍ من الأرض بخلاف بيوت الشعر والعُمد، فإنها لا يُقْتَصِرُ بها على بُقْعَةٍ مخصوصة لارتحال أهلها، أولأنه يُقَصِّرُ مَنْ فِيهِ أَي يَحْسِبُهُ، ومنه: «وَحُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ»^(٥). والنَحْتُ: النَّجْرُ فِي شَيْءٍ صُلْبٍ كَالْحَجَرِ وَالْخَشْبِ قَالَ^(٦):

٢٢٣١ - أَمَا النَّهَارُ قَفِي قَيْدٍ وَسَلْسَلَةٍ وَاللَّيْلُ فِي بَطْنٍ مَنَحُوتٍ مِنَ السَّاجِ

وقرأ الأعمش^(٧): «وَلَا تَعْتُوا» بكسر حرف المضارعة. وقد تقدم أن ذلك لغة. و«مفسدين» حال مؤكدة إذ معناها مفهوم من عاملها. و«في الأرض» متعلق بالفعل قبله أو بمفسدين.

(١) البحر ٣٢٩/٤؛ الشواذ ٤٤.

(٢) الكشاف ٩٠/٢.

(٣) تقدم برقم ١٤٢٢.

(٤) غزوان الغفاري الكوفي اشتهر بكنيته، ثقة من الثالثة. تقريب التهذيب ١٠٥/٢.

(٥) الآية ٧٢ من الرحمن.

(٦) تقدم برقم ٥٠.

(٧) البحر ٣٢٩/٤.

آ. (٧٥) قوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلَأُ﴾: قرأ ابن عامر^(١) وحده: «وقال»
بواو عطف نسقاً لهذه الجملة على ما قبلها، وموافقةً لمصاحف الشام، فإنها
مرسومة فيها. والباقون بحذفها: إمّا اكتفاءً بالربط المعنوي، وإمّا لأنه جواب
لسؤالٍ مقدر كما تقدّم نظيره، وموافقةً لمصاحفهم، وهذا كما تقدم في قوله:
«ما كنا لنهتدي»^(٢) إلا أنه هو الذي حذف الواو هناك.

قوله: «للذين استضعفوا» اللام للتبليغ. ويضعف أن تكون للعلة.
والسين في «استكبروا» و«استضعفوا» يجوز أن تكون على بابها من الطلب
أي: طلبوا - وألئك - الكبر من أنفسهم ومن المؤمنين الضعف. ويجوز أن
يكون استفعل بمعنى فعل كعجب واستعجب.

قوله: «لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ» بدلٌ من «الذين استضعفوا» بإعادة العامل، وفيه
وجهان أحدهما: أنه بدلٌ كلٍ من كلٍ إن عاد الضمير في «منهم» على قومه،
ويكون المستضعفون مؤمنين فقط. كأنه قيل: قال المستكبرون للمؤمنين من
قوم صالح. والثاني: أنه بدلٌ بعضٍ من كلٍ إن عاد الضمير على المستضعفين،
ويكون المستضعفون ضربين: مؤمنين وكافرين، كأنه قيل: / قال المستكبرون [٣٨٩/أ]
للمؤمنين من الضعفاء دون الكافرين من الضعفاء.

وقوله: «أتعلمون» في محلّ نصب بالقول. و«من ربه» متعلق بمُرسل.
و«مِنْ» للابتداء مجازاً، ويجوز أن تكون صفةً فتعلّق بمحذوف.

قوله: «بما أُرْسِلَ به» متعلّق بـ «مؤمنون» قُدّم للاختصاص والاهتمام
وللفاصلة. و«ما» موصولة. ولا يجوز هنا حذفُ العائد وإن اتحد الجارُّ
للموصول وعائده؛ لاختلاف العامل في الجارِّين. وكذلك قوله:

(١) السبعة ٢٨٤؛ الحجة ٢٨٧.

(٢) الآية ٤٣ من الأعراف.

آ. (٧٦) «بالذي آمنتكم به كافرون»:

آ. (٧٧) والعقر أصله كشف العراقيب في الإبل وهو: أن تُضرب قوائم البعير أو الناقة فتقع، وكانت هذه سنتهم في الذبح. قال امرؤ القيس^(١):

٢٢٣٢- ويوم عقرت للعذارى مطيتي فيا عجباً من رجليها المتحمل

ثم أطلق على كل نحر، وإن لم يكن فيه كشف عراقيب تسميةً للشيء بما يلازمه غالباً إطلاقاً للسبب على مسيئه. هذا قول الأزهري^(٢). وقال ابن قتيبة^(٣): «العقر: القتل كيف كان، عقرتها فهي معقورة». وقيل: العقر: الجرح. وعليه قول امرئ القيس^(٤):

٢٢٣٣- تقول وقد مال الغبيط بنا معاً عقرت بعيري يا امرأ القيس فانزل

تريد: جرحته بثقلك وتمائلك. والعقر والعقر بالفتح، والضم الأصل، ومنه عقرته أي: أصبت عقره يعني أصله كقولهم: كبذته ورأسته أي: أصبت كبده ورأسه، وعقرت النخل: قطعته من أصله. والكلب العقور منه. والمرأة عاقر، وقد عقرت. والعقر بالضم آخر الولد وآخر بيضة، يقال: عقر البيض. والعقار: - بالفتح - الملك من الأبنية ومنه «ماغزي قوم في عقر دارهم إلا ذلوا» وبعضهم يخصه بالنخل. والعقار - بالضم - الخمر لأنها كالعاقرة للعقل ورفع عقيرته أي: صوته، وأصله أن رجلاً عقر رجله فرفع صوته فاستعير لكل صائح. والعقر بالضم أيضاً: المهر.

وقوله: «وعتوا» العتو^(٥) والعئي: النبؤ أي: الارتفاع عن الطاعة يقال منه: عتا يعتو عتواً وعتياً، بقلب الواو ين ياءين، والأحسن فيه إذا كان مصدرًا

(٤) تقدم برقم ١٢٦٨.

(١) ديوانه ١١؛ البحر ٤/٣١٥.

(٥) انظر: مفردات الراغب ٣٢١.

(٢) تهذيب اللغة ١/٢١٥.

(٣) تفسير غريب القرآن ٤٣٣.

- الأعراف -

تصحيح الواوين كقوله: «وَعَتَوَا عُنُوتًا كَبِيرًا»^(١). وإذا كان جمعاً الإعلال نحو: قوم عُنِيٌّ لأن الجمع أثقل، قياسه الإعلال تخفيفاً. وقوله: «أشدُّ على الرحمن عِنِيًّا»^(٢). وقوله: «وقد بلغت من الكِبَرِ عِنِيًّا»^(٣) أي: حالة تتعذر مداواتي فيها وهو كقوله^(٤):

٢٢٣٤ - ومن العناء رياضة الهرم

وقيل: العاتي: الجاسي أي اليابس. ويقال: عَثَا يَعْثُو عَثُورًا بالثاء المثناة من مادة أخرى لأنه يقال: عَثِي يَعْثِي عَثِيًّا وعَثَا يَعْثُو عَثُورًا، فهو في إحدى لغتيه يشاركه «عنا» بالمشناة وزناً ومعنى، ويقاربه في حروفه. والعَيْثُ أيضاً - بتقديم الياء من أسفل على الثاء المثناة - هو الفساد، فيحتمل أن يكون أصلاً وأن يكون مقلوباً فيه. وبعضهم^(٦) يجعل العَيْثُ الفساد المُدْرَكُ حساً والعَيْثِي في المُدْرَكِ حكماً وقد تقدم لك طرف من هذا.

وقوله: «يا صالح ائتنا» يجوز لك على رواية مَنْ يُسَهِّلُ الهمزة وهو ورش والسوسي^(٧) أن تُبَدِّلَ الهمزة واواً، فتلفظ بصورة يا صالحُ وتُتَنَا في الوصل خاصة، تُبَدِّلُ الهمزة بحركة ما قبلها وإن كانت منفصلة من كلمة أخرى. وقرأ عاصم وعيسى بن عمر: أوتنا بهمزٍ وإشباعٍ ضم، ولعله عاصم الحجدري لا ابن النجود، وهذه القراءة لا تبعد عن الغلط لأن همزة الوصل في هذا النحو مكسورة فمن أين جاءت ضمة الهمزة إلا على التوهّم؟

(١) الآية ٢١ من الفرقان.

(٢) الآية ٦٩ من مريم.

(٣) الآية ٨ من مريم.

(٤) لم أهدت إلى تمامه وقائله، وهو في المفردات ٣٢١.

(٥) الأصل: «أحد» وهو سهو.

(٦) انظر: المفردات ٣٢٢.

(٧) انظر: البحر ٣٣١/٤.

وقوله: «بما تَعِدُّنَا» العائدُ محذوفٌ أي: تَعِدُّنَاهُ، ولا يجوز أن تقدّر «تَعِدُّنَا» متعدياً إليه بالباء، وإن كان الأصلُ تعديته إليه بها^(١)؛ لثلاثي يلزم حذفُ العائدِ المجرور بحرفٍ من غير اتحادٍ متعلقهما، لأنَّ «بما» متعلِّقٌ بالإتيان، و«به» متعلِّقٌ بالوعد.

آ. (٧٨) والرَّجْفَةُ^(٢): الزلزلةُ الشديدة يقال: رَجَفَتِ الأَرْضُ تَرْجُفُ رَجْفًا وَرَجِيفًا وَرَجْفَانًا. وقيل: الرَّجْفَةُ: الطامَّةُ التي يتزعزعُ لها الإنسانُ ويضطرب، ومنه قيل للبحر: رَجَّافٌ لاضطرابه. وقيل: أصله مِنْ رَجَفَ بِهِ البعيرُ إذا حرَّكه في سَبْرِهِ، قال ابن أبي ربيعة^(٣):

وَلَمَّا رَأَيْتُ الْحَجَّ قَدْ حَانَ وَقْتُهُ وَظَلَّتْ جَمَالَ الْقَوْمِ بِالْحَيِّ تَرْجُفُ

والإرجاف: إيقاعُ الرَّجْفَةِ، وجمعه الأراجيف ومنه «الأراجيف ملاقيحُ الفِتنِ». وقوله: «تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ»^(٤) كقوله: «إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زَلزَالَهَا»^(٥) ومنه^(٦):

٢٢٣٦- تُحْيِي العِظَامَ الرَّاجِفَاتِ مِنَ البِلَى وَليس لِدَاءِ الرُّكْبَتَيْنِ طيِّبُ

والجُثُومُ^(٧): اللُّصُوقُ بالأرضِ مِنْ جُثُومِ الطائرِ والأرنبِ، فإنه يَلْصِقُ بطنه/ بالأرض، ومنه رجلٌ جُثَمَةٌ وَجَثَامَةٌ، كناية عن النُّومِ الكَسْلانِ، وَجُثْمَانُ

(١) أي إلى العائد بالباء.

(٢) انظر: المفردات ١٨٩.

(٣) ليس في ديوانه، وهو في القرطبي ٢٤٢/٧؛ والبحر ٣١٥/٤.

(٤) الآية ٦ من النزاعات.

(٥) الآية ١ من الزلزلة.

(٦) لم أهد إلى قائله، وهو في اللسان رجف.

(٧) انظر: المفردات ٨٨.

الإنسان شخصه قاعداً. وقال أبو عبيد: «الجُثوم للناس والطير كالبروك للإبل. وأنشد لجرير^(١):

٢٢٣٧- عَرَفْتُ الْمُتَنَّى وَعَرَفْتُ مِنْهَا مَطَايَا الْقَدْرِ كَالْحِدَا الْجُثُومِ

قال الكرماني: «حيث ذُكِرَت الرَّجْفَةُ وُحِّدَت الدار، وحيث ذُكِرَت الصَّيْحَةُ جُمِعَتْ، لَأَنَّ الصَّيْحَةَ كَانَتْ مِنَ السَّمَاءِ فَبَلُوغُهَا أَكْبَرُ وَأَبْلَغُ مِنَ الزَّلْزَلَةِ، فَذَكَرَ كُلَّ وَاحِدٍ بِالْأَلِيْقِ بِهِ. وَقِيلَ فِي دَارِهِمْ: أَي بِلَدِهِمْ. وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِهَا الْجِنْسُ. وَالْفَاءُ فِي «فَأَخَذْتَهُمْ» لِلتَّعْقِيبِ. وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ عَاطِفَةً عَلَى الْجُمْلَةِ مِنْ قَوْلِهِ «فَأَتَيْنَا» وَذَلِكَ عَلَى تَقْدِيرِ قَرَبِ زَمَانِ الْهَلَاكِ مِنْ زَمَانِ طَلَبِ الْإِتْيَانِ. وَيَجُوزُ أَنْ يُقَدَّرَ مَا يَصِحُّ الْعَطْفُ عَلَيْهِ بِالْفَاءِ، وَالتَّقْدِيرُ: فَوَعَدَهُمُ الْعَذَابَ بَعْدَ ثَلَاثِ فَنَقَضْتَ فَأَخَذْتَهُمْ.

ولا يلتفت إلى ما ذكره بعض الملاحدة في قوله «فَأَخَذْتَهُمُ الرَّجْفَةَ» وفي موضعٍ آخر: «الصَّيْحَةَ»^(٢)، وفي موضعٍ آخر «بِالطَّاعِيَةِ»^(٣) واعتقد ما لا يجوز، إذ لا منافاة بين ذلك، فإن الرَّجْفَةَ مَرْتَبَةٌ عَلَى الصَّيْحَةِ، لِأَنَّهُ لَمَّا صِيحَ بِهِمْ رَجَفَتْ قُلُوبُهُمْ فَمَاتُوا، فَجَازَ أَنْ يُسَنَّدَ الْإِهْلَاكَ إِلَى كُلِّ مِنْهُمَا. وَأَمَّا «بِالطَّاعِيَةِ» فَالْبَاءُ لِلْسَّبِيَةِ. وَالتَّاعِيَةُ: الطُّغْيَانُ مُصْدَرٌ كَالْعَاقِبَةِ، وَيُقَالُ لِلْمَلِكِ الْجَبَّارِ طَّاعِيَةً، فَمَعْنَى «أَهْلِكُوا بِالطَّاعِيَةِ» أَي بِطُغْيَانِهِمْ كَقَوْلِهِ: «كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطُغْيَانِهَا»^(٤) أَي: بِسَبَبِ طُغْيَانِهِمْ.

(١) ديوانه ٢١٧؛ مجاز القرآن ١/٢١٨؛ المتنأى: محفر النوى. ومطايا القدر: الأثافي. الجثوم: السواقط. الحدأ: الحدأة.

(٢) الآية ٦٧ من هود «وأخذ الذين ظلموا الصيحة».

(٣) الآية ٥ من الحاقة «فأما ثمود فأهلكوا بالطاغية».

(٤) الآية ١١ من الشمس.

وقوله «فأصبحوا» يجوز أن تكون الناقصة، فجائمين خبرها، و«في ديارهم» متعلقٌ به، ولا يجوز أن يكون الجارُ خبراً و«جائمين» حال لعدم الفائدة بقولك «فأصبحوا في دارهم» وإن جاز الوجهان في قولك: «أصبح زيد في الدار جالساً»، ويجوز أن تكون التامة أي: دخلوا في الصباح، و«جائمين» حال، والأول أظهر.

آ. (٧٩) وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ لَا تُحِبُّونَ﴾: قيل: «كان» محذوفة هنا لأنه حكاية حالٍ ماضية أي: ولكن كنتم لا تحبون.

آ. (٨٠) قوله تعالى: ﴿وَلَوْطًا﴾: فيه وجهان أحدهما: أنه منصوب بأرسلنا^(١) الأول، و«إذا» ظرفٌ للإرسال. والثاني: أنه منصوبٌ بإضمار «اذكر». وفي العامل في الظرفٍ حينئذٍ وجهان، أحدهما: - وهو قول الزمخشري^(٢) - أنه بدلٌ من «لوطاً» قال: «بمعنى: واذكر وقت إذ قال لقومه» وهذا على تسليم تصرف «إذ». والثاني: أن العامل فيها مقدرٌ تقديره: واذكر رسالة لوطٍ إذ قال. فإذا منصوب برسالة. قاله أبو البقاء^(٣)، والبدل حينئذٍ بدلٌ اشتمال.

قوله: «ما سبقكم بها من أحدٍ» في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها مستأنفة لا محلٌ لها من الإعراب. وعلى الاستئناف يُحتمل أن تكون جواباً لسؤال وأن لا تكون. قال الزمخشري^(٤): «فإن قلت: ما موضع هذه الجملة؟ قلت: لا محلٌ لها لأنها مستأنفة، أنكر عليهم أولاً بقوله: «أتأتون الفاحشة» ثم

(١) في الآية ٥٩.

(٢) الكشاف ٩٢/٢.

(٣) الإملاء ٢٧٩/١.

(٤) الكشاف ٩٢/٢.

ويُخهم عليها فقال: أنتم أول من عمَلها. أو تكونُ جواباً لسؤال مقدّر، كأنهم قالوا: لِمَ لا تأتيها؟ فقال: ما سبقكم بها أحدٌ فلا تفعلوا ما لم تُسبقوا به».

والباء في «بها» فيها وجهان، أظهرهما: أنها حالية أي: ما سبقكم أحدٌ مصاحباً لها أي: ملتبساً بها. والثاني: أنها للتعدية. قال الزمخشري^(١): «الباءُ للتعدية من قولك: «سَبَقْتَهُ بِالْكُرَةِ» إذا ضربتَها قبله. ومنه قوله عليه السلام^(٢): «سبقك بها عكاشة». قال الشيخ^(٣): «والتعدية هنا قلقَةٌ جداً؛ لأنَّ الباءَ المعدية في الفعل المتعدي لواحد [هي]^(٤) بجعل المفعول الأول يفعل ذلك الفعل بما دَخَلت عليه الباءُ فهي كالهزمة، وبيان ذلك أنك إذا قلت: «صَكَّكَتُ الحَجَرَ بالحجر» كان معناه: أَصَكَّكَتُ الحَجَرَ الحَجَرَ أي: جَعَلْتُ الحَجَرَ يَصُكُّ الحَجَرَ، فكذلك: دَفَعْتُ زيداً بعمرٍو عن خالد، معناه: أدفعتُ زيداً عمراً عن خالد أي: جَعَلْتُ زيداً يدفعُ عمراً عن خالد، فللمفعول الأول تأثيرٌ في الثاني، ولا يصحُّ هذا المعنى هنا إذ لا يصحُّ أن يقدر: أَسَبَقْتُ زيداً الكرةَ أي: جَعَلْتُ زيداً يَسْبِقُ الكرةَ إلا بمجازٍ متكلفٍ، وهو أن تجعلَ ضربك للكرة أولَ جعلٍ ضربةً قد سبقها أي تقدّمها في الزمان فلم يجتمعا». و«من» الأولى لتأكيد الاستغراق والثانية للتبويض.

الوجه الثاني من وجهي الجملة: أنها حال، وفي صاحبها وجهان أحدهما: هو الفاعل أي: أتأتون مبتدئين بها. والثاني: هو المفعول أي: / أتأتونها مُبتدأً بها غيرَ مسبوقَةٍ من غيركم.

[١/٣٩٠]

(١) الكشف ٩٢/٢.

(٢) رواه البخاري: الرقاق ٥٠ (الفتح) ٤٠٥/١١؛ ابن حنبل ٢٧١/١.

(٣) البحر ٣٣٣/٤.

(٤) من البحر.

آ. (٨١) قوله تعالى: ﴿أَإِنكُمْ﴾: قرأ نافع^(١) وحفص عن عاصم: «إنكم» على الخبر المستأنف وهو بيانٌ لتلك الفاحشة. وقرأ الباقون بالاستفهام المقتضي للتوبيخ.

قوله: «شهوة» فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ من أجله أي: لأجل الاشتها، لا حاملٌ لكم عليه إلا مجردُ الشهوة لا غير. والثاني: أنها مصدرٌ واقعٌ موقع الحال أي: مشتبهين أوباقٍ على مصدريته، ناصبه «أتأتون» لأنه بمعنى أتشتهون. ويقال: شَهِيَ يَشْهِي شَهْوَةً، وشَهَا يَشْهُو شَهْوَةً قال^(٢):
٢٢٣٨ - وَأَشْعَثَ يَشْهِي النَوْمَ قَلَّتْ لَهُ ارْتَجُلُ إِذَا مَا النَجُومُ أَعْرَضَتْ وَاسْبَكْرَتْ
وقد تقدّم ذلك في آل عمران^(٣).

قوله: «مِنْ دُونَ النِّسَاءِ» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه متعلّقٌ بمحذوفٍ لأنه حالٌ من «الرجال» أي: أتأتونهم منفردين عن النساء. والثاني: أنه متعلّقٌ بشهوة قاله الحوفي، وليس بظاهرٍ أن تقول: «اشتھيت من كذا»، إلا بمعنى غير لائق هنا. والثالث: أن يكون صفةً لشهوة أي: شهوةٌ كائنة من دونهن.

قوله: «بل أنتم قومٌ» «بل» للإضراب، والمشهور أنه إضراب انتقالٍ من قصة إلى قصة إلى قصة، فقيل: عن مذكور، وهو الإخبارُ بتجاوزهم عن الحدِّ في هذه الفاحشة أو عن توبيخهم وتقريرهم والإنكارِ عليهم. وقيل: بل للإضراب عن شيء، محذوف. واختلَفَ فيه: فقال أبو البقاء^(٤): «تقديره ما عدلتم بل أنتم». وقال الكرماني: «بل» ردٌّ لجوابٍ زعموا أن يكون لهم عُذْرًا أي: لا عُذْرَ لكم بل.

(١) السبعة ٢٥؛ الحجة ٢٨٧؛ البحر ٣٣٤/٤. ورسما المؤلف على قراءة غير نافع وحفص.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في اللسان: شها. واسبكر الرجل: اضطجع.

(٣) الآية ١٤.

(٤) الإملاء ٢٧٩/١.

- الأعراف -

وجاء هنا بصفة القوم اسمَ الفاعل وهو «مُسرفون»؛ لأنه أدلُّ على الثبوت ولموافقة رؤوسِ الآيِ فإنها أسماء. وجاء في النمل^(١) «تَجْهَلُونَ» دلالةً على أنَّ جهلهم يتجدد كلَّ وقتٍ ولموافقة رؤوسِ الآيِ فإنها أفعال.

آ. (٨٢) قوله تعالى: ﴿وما كان جواب﴾: العائمة على نصب «جواب» خبراً للكون، والاسمُ «أن» وما في حيزها وهو الأفضح، إذ فيه جعلُ الأعرافِ اسماً. وقرأ الحسن^(٢) «جوابٌ» بالرفع، وهو اسمُها، والخبر «إلا أنَّ قالوا» وقد تقدّم ذلك. وأتى هنا بقوله «وما»، وفي النمل^(٣) والعنكبوت^(٤) «فما»، والفاء هي الأصلُ في هذا الباب لأنَّ المراد أنهم لم يتأخر جوابهم عن نصيحته. وأمَّا الواوُ فالتعقيبُ أحدُ محاملها، فتعيّن هنا أنها للتعقيب لأمرٍ خارجي وهي العربية في السورتين المذكورتين لأنها اقتضت ذلك بوضعها.

آ. (٨٣) قوله تعالى: ﴿إلا امرأته﴾: استثناء من أهله المُنجّين. وقوله: «كانت من الغابرين» جوابُ سؤالٍ مقدر. وهذا كما تقدم في البقرة وفي أول هذه السورة في قصة إبليس.

والغابر^(٥): المُقيم. هذا هو مشهورُ اللغة، وأنشدوا قول أبي ذؤيب الهذلي^(٦):

٢٢٣٩- فَعَبَّرْتُ بَعْدَهُمْ بَعِيشٍ نَاصِبٍ وَإِخَالٌ أَنِي لَاحِقُ مُسْتَبَعٍ

(١) الآية ٥٥.

(٢) البحر ٣٣٤/٤.

(٣) الآية ٥٦ من النمل «فما كان جواب قومه...».

(٤) الآية ٢٤ من العنكبوت: «فما كان جواب قومه».

(٥) انظر: المفردات ٣٥٧.

(٦) ديوان الهذليين ٢/١؛ البحر ٣١٥/٤. غبرت: بقيت؛ ناصب: دونَ نصب وهو الجهد والتعب؛ مستبع: مستلحق.

- الأعراف -

ومنه غَبَّرَ اللبن لبقِيَّتِه في الضَّرْع، وَغَبَّرَ الحَيْضَ أيضاً، قال أبو كبير الهذلي، وَيُرْوَى لتَأْبَطُ شراً^(١):

٢٢٤٠- وَمُبَرَّاً من كل غَبَّرِ حَيْضَةٍ وَفَسَادِ مُرْضِعَةٍ ودَاءٍ مُغْضِلِ

ومعنى «من الغابرين» في الآية أي: من المقيمين في الهلاك. وقال بعضهم: «غَبَّرَ بمعنى مَضَى وذهب» ومعنى الآية يساعده، وأنشد للأعشى^(٢):

٢٢٤١- عَصَّ بما أَبْقَى المَوَاسِيَّ له مِنْ أُمَّه في الزمن الغابِر

أي: الزمن الماضي. وقال بعضهم: غَبَّرَ أي غَاب، ومنه قولهم: «غبر عنا زماناً» وقال أبو عبيدة^(٣): «غَبَّرَ: عُمِّرَ دَهراً طويلاً حتى هَرَمَ، ويدل له: «الإعجوزاً في الغابرين»^(٤). والحاصل أن الغُبورَ مشتركٌ كعسَس^(٥) أو حَقِيقَةً ومجازٌ وهو المرجح. والغبار: لما يَبْقَى من التراب المُثار. ومنه «وجوهٌ يومئذ عليها غَبْرَةٌ»^(٦) تخيلاً لتغيرها واسودادها. والغبراء الأرض. قال طرفة^(٧):

٢٢٤٢- رأيتُ بني غَبْرَاءَ لا يُنْكِرُونِي ولا أهلَ هَذَاكَ الطَّرَافِ المُمَدَّدِ

أ. (٨٤) قوله تعالى: ﴿وَأَمْطَرْنَا﴾: قال أبو عبيد: «يقال: مُطِرَ في الرحمة، وأَمْطِرَ في العذاب» وقال أبو القاسم الراغب^(٨): «ويقال: مُطِرَ في

(١) ديوان الهذليين ٩٣/٢. والحِيضَةُ: المرة من الحِيض.

(٢) ديوانه ١٤٥؛ ومجاز القرآن ٢١٩/١؛ والبحر ٣١٥/٤. والمواسي: ج موسى.

(٣) المجاز ٢١٨/١.

(٤) الآية ١٣٥ من الصفات.

(٥) عسَس الليل: أقبل ظلامه وأدير.

(٦) الآية ٤٠ من عبس.

(٧) من معلقته وهو في المنصف ٤٨/٣؛ والعيني ٤١٠/١؛ والهمع ٧٦/١؛ والدرر ٥٠/١.

(٨) المفردات ٤٧٠.

- الأعراف -

الخير، وأمطر في العذاب، قال تعالى: «وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً»^(١) وهذا مردودٌ بقوله تعالى: «هذا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا»^(٢) فإنهم إنما عَنَوْا بذلك الرحمة، وهو مِنْ أَمْطَرَ رباعياً. وَمَطَرَ وَأَمْطَرَ بمعنى واحد يتعديان لواحد يقال: مَطَرْتَهُمَ السَّمَاءُ وَأَمْطَرْتَهُمْ، وقوله تعالى هنا «وَأَمْطَرْنَا» ضَمَّنَ معنى «أرسلنا» ولذلك عُدِّيَ بـ«على»، وعلى هذا فـ«مَطَرًا» مفعول به لأنه يُرَادُ به الحجارة، ولا يُرَادُ به المصدرُ أصلاً، إذ لو كان كذلك / لقليل: أمطار. ويوم مطير. أي: مَمَطُور. [ب/٣٩٠] ويوم ماطر ومُطِرٌ على المجاز كقوله: «في يوم عاصِفٍ»^(٣) ووادٍ مطير فقط فلم يُتَجَوَّزْ فيه. ومطير بمعنى مُمَطِرٍ قال^(٤):

٢٢٤٣- حَمَامَةٌ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرَنَّمِي سَقَاكِ مِنَ الْغُرِّ الْعَوَادِي مَطِيرِهَا
فَعِيلٌ هُنَا بِمَعْنَى فَاعِلٍ؛ لِأَنَّ السَّحَابَ يُمَطِّرُ غَيْرَهَا. وَنَكَّرَ «مَطَرًا»
تَعْظِيمًا.

آ. (٨٥) قوله تعالى: ﴿وإِلَى مَدْيَنَ﴾: اِخْتَلَفَ فِي مَدْيَنَ فَقِيلَ:
أَعْجَمِي فَمَنْعَهُ لِلْعَجْمَةِ وَالْعَلَمِيَّةِ، وَهُوَ مَدْيَنُ بْنُ خَلِيلِ الرَّحْمَنِ، فَسُمِّيَتْ بِهِ
الْقَبِيلَةُ. وَقِيلَ: هُوَ عَرَبِيٌّ اسْمُ بَلَدٍ قَالَهُ الْفَرَاءُ وَأَنْشَدَ^(٥):

٢٢٤٤- رَهْبَانُ مَدْيَنَ وَالَّذِينَ عَهْدَتْهُمْ
لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا
يَبْكُونَ مِنْ حَذْرِ الْعَذَابِ قَعُودَا
خَرُّوا لِعَزَّةٍ رُكْعًا وَسُجُودَا

فَمَنْعَهُ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ، وَلَا بَدَّ حِينَئِذٍ مِنْ حَذْفِ مُضَافِ أَيٍّ: وَإِلَى أَهْلِ
مَدْيَنَ، وَلِذَلِكَ أَعَادَ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ «أَخَاهُمْ» عَلَى الْأَهْلِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ

(١) الآية ٧٤ من الحجر.

(٢) الآية ٢٤ من الأحقاف.

(٣) الآية ١٨ من إبراهيم.

(٤) تقدم برقم ١٧٢٩.

(٥) تقدم برقم ١٨٠٠.

بالمكان ساكنوه، فروعى ذلك بالنسبة إلى عود الضمير عليه. وعلى تقدير كونه عربياً قالوا: فهو شاذ، إذ كان من حقه الإعلال كمتاع ومقام، ولكنهم شذوا فيه كما شذوا في مريم ومكورة^(١)، وليس بشاذ عند المبرد^(٢) لعدم جريانه على الفعل، وهو حَقٌّ وإن كان الجمهور على خلافه.

شُعَيْب: يجوز أن يكون تَصْغِيرَ شُعْبٍ أو شُعْبٍ هكذا قالوا، والأدب ألا يُقال ذلك، بل هذا موضوعٌ على هذه الزنة وأما أسماء الأنبياء فلا يدخل فيها تصغيرُ البتة إلا ما نطق به القرآن على صيغةٍ تشبهه كشعيب عليه السلام وهو عربيٌّ لا أعجميٌّ.

قوله: «ولا تبخسوا» قد تقدّم معنى هذه اللفظة في قوله: «ولا يبخس منه شيئاً»^(٣)، وهو يتعدى لاثنين وهما: الناس وأشياءهم أي: لا تُنقصوهم أشياءهم.

آ. (٨٦) قوله تعالى: ﴿بكل صراطٍ﴾: يجوز أن تكون الباء على حالها من الإلصاق أو المصاحبة، أو تكون بمعنى في. و«توعدون» و«تصدون» و«تبغون» هذه الجملُ أحوالٌ أي: لا تقعدوا مؤعدين وضادّين وباعين. ولم يذكر المؤعد به لتذهب النفسُ كلُّ مذهب. ومفعول «تصدون» «مَنْ آمَن»، قال أبو البقاء^(٤): «مَنْ آمَن» مفعول «تصدون» لا مفعول «توعدون» إذ لو كان مفعولاً للأول لقال «تصدونهم». يعني أنه لو كان كذلك لكانت المسألة من التنازع، وإذا كانت من التنازع وأعمّلت الأول لأضمرت في الثاني فكنت تقول: تصدّونهم، لكنه ليس القرآن كذا، فدلّ على أن «توعدون» ليس

(١) انظر المسألة في: المتع ٤٨٨/٢.

(٢) المقتضب ١٠٨/١.

(٣) الآية ٢٨٢ من البقرة.

(٤) الإملاء ٢٧٩/١.

- الأعراف -

عاملاً فيه، وكلامه يحتمل أن تكون المسألة من التنازع - ويكون ذلك على إعمال الثاني، وهو مختار البصريين وحذف من الأول - وألاً تكون وهو الظاهر.

وظاهرُ كلامِ الزمخشري^(١) أنها من التنازع، وأنه من إعمال الأول، فإنه قال: «فإن قلت إلام يَرْجِعُ الضمير في «مَنْ آمَنَ به»؟ قلت: إلى كل صراط، تقديره: تُوعِدُونَ مَنْ آمَنَ به وَتُصَدُّونَ عنه، فوضع الظاهر الذي هو «سبيل الله» موضعَ المضمَر زيادةً في تقييح أمرهم».

قال الشيخ^(٢): «وهذا تعسّف وتكلّف مع عدم الاحتياج إلى تقديم وتأخيرٍ ووضعِ ظاهرٍ موضعِ مضمَر، إذ الأصلُ خلافُ ذلك كله، ولا ضرورة تدعو إليه، وأيضاً فإنه من إعمال الأول وهو مذهبٌ مرجوح، ولو كان من إعمال الأول لأضمر في الثاني وجوباً، ولا يجوز حذفه إلا في ضرورةٍ شعريّةٍ عند بعضهم كقوله^(٣):

٢٢٤٥ - بعكاظٍ يُعْشِي النَاطِرِيَّ نَ إِذَا هُمْ لَمَحُوا شِعَاغَهُ

فأعمل «يُعْشِي» ورفع به «شِعَاغَهُ» وحذف الضمير من «لمحوا» تقديره: لمحوه. وأجازه بعضهم بقلّةٍ في غير الشعر. والضمير في «به»: إمّا لكل صراط كما تقدّم عن أبي القاسم، وإمّا على الله للعلم به، وإمّا على سبيل الله، وجاز ذلك لأنه يذكّر ويؤنث، وعلى هذا فقد جمع بين الاستعمالين هنا حيث قال «به» فذكّر، وقال: «وَتَبْعُونَهَا عِوَجاً» فأنث، ومثله: «قل هذه

(١) الكشف ٩٤/٢.

(٢) البحر ٣٣٩/٤ باختصار.

(٣) البيت لعاتكة بنت عبدالمطلب وهو في المعنى ٦١١؛ والمعنى ١١/٣؛ والتصريح ٣٢٠/١؛ والهمع ١٠٩/٢؛ والدرر ١٤٢/٢.

سبيلِي»^(١). وقد تقدم نحو قوله: «تَبْغُونَهَا عِوَجًا» في آل عمران^(٢) فأغنى عن إعادته.

قوله: «واذكروا»: إمّا أن يكون مفعوله محذوفاً، فيكونَ هذا الظرفُ معمولاً لذلك المفعولِ أي: اذكروا نعمته عليكم في ذلك الوقت، وإمّا أن تجعلَ نفسَ الظرفِ مفعولاً به. قاله الزمخشري^(٣). وقال ابنُ عطية^(٤): «إن الهاء في «به» يجوز أن تعود على / شعيب عند مَنْ رأى أن القعودَ على الطرقِ للردِّ عن شعيب» وهو بعيدٌ لأنَّ القائل «ولا تَقْعُدُوا» هو شعيب^(٥)، وحينئذ كان التركيب «مَنْ آمن بي» والادّعاءُ بأنه من بابِ الالتفاتِ بعيدٌ جداً؛ إذ لا يحسُن أن يُقال: «يا هذا أنا أقول لك: لا تُهِنْ مَنْ أكرمه» أي: مَنْ أكرمني.

قوله: «كيف» وما في حيزها معلقةٌ للنظر عن العمل، فهي وما بعدها في محلِّ نصبٍ على إسقاطِ الخافضِ. والنظرُ هنا التفكُّرُ، و«كيف» خبر كان، واجبٌ التقديم.

آ. (٨٧) قوله تعالى: ﴿وَطَائِفَةٌ لَمْ يُؤْمِنُوا﴾: عطف على «طائفة» الأولى، فهي اسم كان و«لم يؤمنوا» معطوفٌ على «آمنوا» الذي هو خبر كان عَطَفْتُ اسماً على اسمٍ وخبراً على خبر، ومثله لو قلت: «كان عبدُ الله ذاهباً وبكر خارجاً» عَطَفْتُ المرفوعَ على مثله وكذلك المنصوب. وقد حذف وَصَفَ «طائفة» الثانية لدلالة وَصَفِ الأولى عليه، إذ التقدير: وطائفةٌ منكم لم يؤمنوا،

(١) الآية ١٠٨ من يوسف.

(٢) الآية ٩٩.

(٣) الكشف ٩٤/٢.

(٤) التفسير ١٠٩/٧.

(٥) قوله «شعيب» غير واضح في الأصل.

- الأعراف -

وَحَدَفَ أَيضاً متعلقاً بالإيمان في الثانية لدلالة الأول عليه، إذ التقدير: لم يؤمنوا بالذي أُرْسِلَتْ به، والوصفُ بقوله «منكم» الظاهر^(١) أو المقدر هو الذي سَوَّغَ وقوعَ «طائفة» اسماً لـ «كان» من حيث إن الاسم في هذا الباب كالمبتدأ، والمبتدأ لا يكون نكرةً إلا بمسوغٍ تقدّم التنبيه عليه.

قوله: «فاصبروا» يجوز أن يكونَ الضميرُ للمؤمنين من قومه، وأن يكونَ للكافرين منهم، وأن يكونَ للفريقين، وهذا هو الظاهرُ، أمرُ المؤمنون بالصبر ليحصلَ لهم الظفرُ والغلبةُ، والكافرون مأمورون به لِيَنْصُرَ اللهُ عليهم المؤمنين لقوله تعالى: «قل تَرَبَّصُوا»^(٢) أو على سبيلِ التنازل معهم أي: اصبروا فستعلمون مَنْ ينتصر ومن يَغْلِبُ، مع علمه بأن الغلبةَ له. و«حتى» بمعنى «إلى» فقط، وقوله: «بيننا» غَلَبَ ضميرَ المتكلمِ على المخاطب، إذ المرادُ: بيننا جميعاً مِنْ مؤمنٍ وكافرٍ، ولا حاجةَ إلى ادِّعاءِ حَدَفٍ معطوفٍ تقديره: بيننا وبينكم.

آ. (٨٨) قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾: عطفٌ على الكاف، و«يا شعيبُ» اعتراضٌ بين المتعاطفين.

قوله: «أولتعودن» عطفٌ على جواب القسم الأول، إذ التقدير: واللّه لنخرجنك والمؤمنين أولتعودن. فالعودُ مسندٌ إلى ضمير النبي ومَنْ آمن معه. و«عاد» لها في لسانهم استعمالان: أحدهما - وهو الأصل - أنه الرجوعُ إلى ما كان عليه من الحال الأول. والثاني استعمالها بمعنى صار، وحينئذ ترفعُ الاسمَ وتصبُ الخبر، فلا تكتفي بمرفوعٍ وتفتقر إلى منصوب، وهذا عند

(١) الظاهر هو في قوله «طائفة منكم»، والمقدر في قوله «وطائفة» فالتقدير: منكم.

(٢) الآية ٣١ من الطور.

بعضهم . ومنهم مَنْ منع أن تكون بمعنى صار، فَمِنْ مجيئها بمعنى صار عند بعضهم قولُ الشاعر^(١):

٢٢٤٦- وَرَبَّيْتَهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ
وَبِالْمَحْضِ حَتَّى عَادَ جَعْدًا غَنَطْنَا إِذَا قَامَ سَاوِي غَارِبَ الْفَحْلِ غَارِبُهُ

فرفع بـ «عاد» ضمير الأول ونصب بها «جعداً»، ومن منع ذلك يجعل المنسوب حالاً، ولكن استشكلوا على كونها بمعناها الأصلي أن شعيباً صلى الله عليه وسلم لم يكن قط على دينهم ولا في ملتهم . فكيف يحسن أن يقال «أولتعودن» أي: لترجعن إلى حالتكم الأولى، والخطاب له ولأتباعه؟ وقد أجيب عن ذلك بثلاثة أوجه: أحدها: أن هذا القول من رؤسائهم قصدوا به التلبس على العوام والإبهام لهم أنه كان على دينهم وفي ملتهم . الثاني: أن يُراد بعوده رجوعه إلى حالة سكوته قبل بعثته؛ لأنه قبل أن يبعث إليهم كان يُخفي إيمانه وهو ساكت عنهم، يرى من معبودهم غير الله . الثالث: تغليب الجماعة على الواحد لأنهم لما صحبوه في الإخراج سحبوا عليه وعليهم حكم العود في الملة تغليبا لهم عليه . وأما إذا جعلناها بمعنى صير فلا إشكال في ذلك، إذ المعنى: لتصيرن في ملتنا بعد أن لم تكونوا، / ففي ملتنا حال على الأول، خبر على الثاني، وعدى «عاد» بـ «في» الظرفية كأن الملة لهم بمنزلة الوعاء المحيط بهم .

قوله: «أو لو كنا كارهين» الاستفهام للإنكار تقديره: أوجد منكم أحد هذين الشيتين: أعني الإخراج من القرية والعود في الملة على كل حال حتى في حال كراهيتنا لذلك؟ وقال الزمخشري^(٢): «الهمزة للاستفهام، والواو واو

(١) تقدم الثاني برقم ١١٠٤ . والأول لفرعان بن الأعراف، وهو في العيني ٢٩٨/٢؛ وحاشية

الشيخ يس ٢٥٢/١؛ والدرر ١٣٣/١ .

(٢) الكشاف ٩٦/٢ .

الحال تقديره: أتعيدوننا في ملتكم في حال كراحتنا». قال الشيخ^(١): «وليست هذه واو الحال بل واو العطف عَطَفَتْ هذه الحال على حالٍ محذوفة كقوله عليه السلام^(٢): «رُدُّوا السائل ولو بظلفٍ مُحْرَقٍ» ليس المعنى: رُدُّوه حال الصدقة عليه بظلفٍ مُحْرَقٍ، بل معناه: رُدُّوه مصحوباً بالصدقة ولو مصحوباً بظلفٍ محرق. قلت: وقد تقدَّمت هذه المسألة وأنه يَصِحُّ أن تُسَمَّى واو الحال وواو العطف وتحرير ذلك، ولولا تكريره لما كررته. وقال أبو البقاء^(٣): «لو هونا بمعنى «إن» لأنها للمستقبل، ويجوز أن تكون على أصلها، ويكون المعنى: لو كنَّا كارهين في هذه الحال. قوله «لأنها للمستقبل» ممنوع.

آ. (٨٩) قوله تعالى: ﴿إِنْ عُدْنَا﴾: شرطٌ جوابه محذوف عند الجمهور أي: فقد افتَرَيْنَا، حُذِفَ لدلالة ما تقدَّم عليه، وعند أبي زيد والمبرد^(٤) والكوفيين هو قوله: «فقد افتَرَيْنَا»، وهو مردودٌ بأنه لو كان جواباً بنفسه لَوَجَبَتْ فيه الفاء. وقال أبو البقاء^(٥): «قد افتَرَيْنَا بمعنى المستقبل لأنه لم يقع وإنما سَدَّ مَسَدَّ جواب «إِنْ عُدْنَا» وسأغ دخول «قد» هنا لأنهم نَزَّلُوا الافتراء عند العود منزلة الواقع فَعَرَنوه بقد، وكأنَّ المعنى: قد افتَرَيْنَا الآن إن هَمَمْنَا بالعود».

وفي هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها استئنافٌ إخبارٍ فيه معنى التعجب، قاله الزمخشري^(٦) كأنه قيل: ما أكذَبْنَا على الله إن عُدْنَا في الكفر. والثاني: أنها جوابٌ قسمٍ محذوف حُذِفَت اللام منه، والتقدير: واللَّه لقد

(١) البحر ٤/٣٤٣.

(٢) رواه مالك في الموطأ: باب ما جاء في المساكين ٢/٩٢٣.

(٣) الإملاء ١/٢٧٩.

(٤) للمبرد تفصيل وضوابط في ذلك انظر: المقتضب ٢/٦٦.

(٥) الإملاء ١/٢٨٠.

(٦) الكشف ٢/٩٧.

- الأعراف -

افترينا، ذكره الزمخشري^(١) أيضاً. وجعله ابن عطية^(٢) احتمالاً وأنشد^(٣) :
٢٢٤٧ - بَقِيْتُ مَالِي وَانْحَرَفْتُ عَنِ الْعَلِيِّ وَلَقِيْتُ أَضْيَافِي بِوَجْهِ عَبُوسِ
قال : « كما تقول : افتريت على الله إن كلمت فلاناً » ولم يُشِدْ ابن عطية
البيت الذي بعد هذا وهو محلُّ الفائدة لأنه مشتمل على الشرط وهو :
إِنْ لَمْ أَشُنْ عَلَى ابْنِ هِنْدٍ غَارَةً لَمْ تَخُلْ يَوْمًا مِنْ نَهَابِ نَفُوسِ
قوله : « بعد إذ نجنا » منصوبٌ بـ « نعود » أي : ما يكون ولا يستقيم لنا
عَوْدٌ بعد أن حصل لنا التنجية منها .

قوله : « إلا أن يشاء » في هذا الاستثناء وجهان ، أحدهما : أنه متصل .
والثاني : أنه منقطع . ثم القائلون بالاتصال مختلفون فمنهم مَنْ قال :
هو مستثنى من الأوقات العامة والتقدير : وما يكون لنا أن نعود فيها في وقتٍ من
الأوقات إلا في وقت مشيئة الله ذلك ، وهذا متصورٌ في حَقِّ مَنْ عدا شعيباً ، فإن
الأنبياء لا يشاء الله ذلك لهم لأنه عَصَمَهُمْ . ومنهم مَنْ قال : هو مستثنى من
الأحوال العامة . والتقدير : ما يكون لنا أن نعود فيها في كل حال إلا في حال
مشيئة الله تعالى . وقال ابن عطية^(٤) : « ويُحتمل أن يريد استثناء ما يمكن أن
يَتَعَبَّدَ اللهُ به المؤمنين ممَّا تفعله الكفرة من القُرْبَاتِ فلَمَّا قال لهم : إنا لا نعودُ
في مِلَّتِكُمْ ، ثم خشي أن يُتَعَبَّدَ اللهُ بشيءٍ من أفعال الكفرة فيعارض ملحدٌ
بذلك ويقول : هذه عودةٌ إلى مِلَّتِنَا استثنى مشيئة الله فيما يمكن أن
يُتَعَبَّدَ اللهُ به »^(٥) .

(١) الكشف ٩٧/٢ .

(٢) التفسير ١١٢/٧ .

(٣) تقدم برقم ٨٠٣ .

(٤) التفسير ١١٢/٧ .

(٥) في الأصل : يتعبده . والتصحيح من ابن عطية والبحر .

- الأعراف -

قال الشيخ^(١): «وهذا الاحتمال لا يصح لأن قوله: «بعد إذ نجنا الله منها» إنما يعني النجاة من الكفر والمعاصي لا من أعمال البر». قلت: قد حكى ابن الأنباري هذا القول عن المعتزلة الذين لا يؤمنون بالإرادة ثم قال: «وهذا القول متناوئله بعيد، لأن فيه تبعيض الملة» وقيل: هذا استثناء على سبيل التسليم والتأدب. قال ابن عطية^(٢): «ويقلق هذا التأويل من جهة استقبال الاستثناء، ولو كان الكلام «إلا إن شاء» قوي هذا التأويل». وهذا الذي قاله سهو لأن الماضي يتخلص للاستقبال بعد «إن» الشرطية، كما يتخلص المضارع له^(٣) بأن المصدرية.

وقيل: الضمير في قوله «فيها» ليس عائداً على الملة بل عائداً على الفرية، والتقدير: وما يكون أن نعود في الفرية إلا أن يشاء ربنا. وهو حسن لولا بعده. وكرر هنا قوله «بيننا وبين قومنا» بخلاف / قوله «حتى يحكم الله [أ/٣٩٢] بيننا»^(٤) زيادةً في تأكيد تمييزه ومن تبعه من قومه. وقد تقدم أن الفتح الحكم بلغة حمير، وقيل^(٥) بلغة مُراد وأنشد^(٦):

٢٢٤٨- ألا أبلغ بني عضم رسولاً بأنني عن فتاحتكم غني

قوله: «علمًا» نصب على التمييز وهو منقول من الفاعلية، تقديره: وسِع علم ربنا كل شيء كقوله تعالى: «واشتعل الرأس شيبًا»^(٧).

(١) البحر ٤/٣٤٤.

(٢) التفسير ٧/١١٣.

(٣) أي للاستقبال.

(٤) في الآية ٨٧ من الأعراف.

(٥) انظر: مجاز القرآن ١/٢٢.

(٦) البيت للأسعر الجعفي وهو في مجاز القرآن ١/٢٢٠؛ واللسان فتح؛ والبحر ٤/٣٤٤.

(٧) الآية ٤ من مريم.

آ. (٩٠) قوله تعالى: ﴿إِنكُمْ إِذَا لَخَاسِرُونَ﴾: إذن حرفُ جوابٍ وجزاء، وقد تقدّم الكلامُ عليها مُشبعاً وخلافُ الناس فيها. وهي هنا معترضةٌ بين الاسم والخبر. وقد توهم بعضهم فجعل «إذا» هذه «إذا» الظرفية في الاستقبال نحو قولك: «أَلرِّمُّكَ إِذَا جِئْتَنِي» أي وقتَ مجيئِكَ. قال: «ثم حُدِفَتِ الجملةُ المضافةُ هي إليها، والأصل: إنكم إذا اتبعتموه لخاسرون، فإذا ظرفُ والعامِلُ فيه «لخاسرون»، ثم حُدِفَتِ الجملةُ المضافُ إليها وهي اتبعتموه، وعُوِّضَ منها التنوين، فلما جيء بالتنوين وهو ساكنٌ التقى بمجيئه ساكنان هو والألفُ قبله، فحُدِفَتِ الألفُ لالتقاءِ الساكنين فبقي اللفظ «إذا» كما ترى. وزعم هذا القائل أن ذلك جائزٌ بالحَمَلِ على «إذا» التي للمضي في قولهم: «حينئذ» و«يومئذ» فكما أن التنوينَ هناك عوضٌ عن جملة عند الجمهور كذلك هنا. وردَّ الشيخ^(١) هذا بأنه لم يثبت هذا الحكمُ لـ «إذا» الاستقبالية في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه». قلت: وهذا ليس بلازمٍ إذ لذلك القائل أن يقول: قَدْ وَجَدْتُ موضعاً غير هذا وهو قوله تعالى: «إِنَّا إِذَا لظالمون»^(٢).

وقد رأيت كلام الشيخ شهاب الدين القرافي^(٣) في قوله صلى الله عليه وسلم^(٤) لَمَّا سَأَلُوهُ عَنِ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ فَقَالَ: أَيْنَقْصُ الرُّطْبُ إِذَا جَفَّ؟ فقالوا: نعم. فقال: فلا إذن: أن «إذن» هذه هي «إذا» الظرفية، قال: كالتي في قوله تعالى: «إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ»^(٥) فحُدِفَتِ الجملةُ، وذكره إلى آخره. وكنت لَمَّا رأيتُه تعجَّبْتُ غاية العجب كيف يَصُدِّرُ هذا منه حتى رأيتُه في كتاب

(١) البحر ٣٤٥/٤.

(٢) الآية ٧٩ من يوسف.

(٣) أحمد بن إدريس أبو العباس من علماء المالكية، مصري النشأة والوفاء له: الإحكام، الذخيرة، توفي سنة ٦٨٤هـ؛ انظر: الأعلام ٩٤/١.

(٤) رواه أبو داود: البيوع (٣/ ٦٥٧)؛ ابن ماجه: التجارات ٥٣ (٢/ ٧٦١).

(٥) الآية ١ من الزلزلة.

- الأعراف -

الشيخ في هذا الموضع عن بعضهم ولم يُسمَّه، فذهب تعجُّبي منه، فإن لم يكن ذلك القائل القرافي فقد صار له في المسألة سَلْفٌ، وإلَّا فقد اتَّحَدَ الأصل، والظاهر أنه غيره.

وقوله: «إنكم» هو جواب والقسم الموطأ له باللام. قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: ما جواب القسم الذي وَطَّأته اللام في قوله «لئن اتبعتم شعيباً» وجواب الشرط؟ قلت: قوله: «إنكم إذا لخاسرون» ساد مسدَّ الجوابين» قال الشيخ^(٢): «والذي قاله النحويون إنَّ جواب الشرط محذوفٌ لدلالة جواب القسم عليه، ولذلك وَجَبَ مُضِيُّ فعلِ الشرط. فإن عَنَى بأنه ساد مسدَّهما أنه اجْتزَىء بذكره عن ذِكْرِ جواب الشرط فهو قريبٌ. وإن عَنَى من حيث الصناعة النحوية فليس كما زعم؛ لأن الجملة يمتنع أن لا يكون لها محل من الإعراب وأن يكون لها محلُّ من الإعراب». قلت: قد تقدَّمت هذه المسألة مراراً واعتراضُ الشيخ عليه، وتقدَّم الجوابُ عنه فلا أُعيدُه اكتفاءً بما تقدم. ويعني الشيخُ بقوله «لأنَّ الجملة يمتنع أن يكون لها محلُّ من الإعراب إلى آخره أنها من حيث كونها جواباً للشرط يَسْتدعي أن يكون لها محلُّ من الإعراب وهو الجزم، ومن حيث كونها جواباً للقسم يستدعي أن لا يكون لها محلُّ؛ إذ الجملة التي هي جوابُ القسم لا محلُّ [لها] لأنها من الجمل المستأنفة المبتدأ بها، وقد تقرَّر أن الجملة الابتدائية لا محلُّ [لها].

آ. (٩٢) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا﴾: فيه خمسة أوجه، أحدها: أن هذا الموصول في محل رفع بالابتداء وخبره الجملة التشبيهية بعده. قال الزمخشري^(٣): «وفي هذا الابتداء معنى الاختصاص كأنه قيل:

(١) الكشف ٩٧/٢.

(٢) البحر ٣٤٥/٤.

(٣) الكشف ٩٧/٢.

الذين كَذَّبُوا شُعَيْباً هُمَ الْمَخْضُوعُونَ بَأْنَ أَهْلِكُوا وَاسْتَوْصَلُوا، كَأَنَّ لَمْ يُقِيمُوا فِي دَارِهِمْ، لِأَنَّ الَّذِينَ اتَّبَعُوا شُعَيْباً قَدْ أَنْجَاهُمُ اللهُ تَعَالَى». قلت: قوله «يفيد الاختصاص» هو معنى قول الأصوليين: «يفيد الحصر» على خلاف بينهم في ذلك، إذا قلت: «زيد العالم»، والخلافُ في قولك «العالم زيد» أشهرُ منه فيما تقدَّم فيه المبتدأ.

[٣٩٢/ب] الثاني: أن الخبرَ هو نفسُ الموصول الثاني وخبره، / فإن الموصول الثاني مبتدأ، والجملةُ من قوله «كانوا هم الخاسرين» في محل رفع خبراً له، وهو وخبره خبر الأول، و«كأن لم يَغْنُوا»: إمَّا اعتراضٌ وإمَّا حالٌ من فاعل «كذبوا». الثالث: أن يكونَ الموصولُ الثاني خبراً بعد خبرٍ عن الموصول الأول، والخبرُ الأولُ الجملةُ التشبيهية كما تقدَّم. الرابع: أن يكونَ الموصولُ بدلاً مِنْ قَوْلِهِ قَبْلُ «الذين كفروا من قومه»^(١) كأنه قال: «وقال المملأ الذين كفروا منهم الذين كذبوا شُعَيْباً» وقوله: «لئن اتبعتم شعيباً» معمولٌ للقول فليس بأجنبي. الخامس: أنه صفةٌ له أي: للذين كفروا مِنْ قومه. هذه عبارة أبي البقاء^(٢)، وتابعه الشيخ^(٣) عليها. والأحسنُ أن يُقال: بدلاً من المملأ أو نعتٌ له، لأنه هو المحدثُ عنه والموصولُ صفةٌ له، والجملةُ التشبيهيةُ على هذين الوجهين حالٌ من فاعل «كذبوا».

وأما الموصول الثاني فقد تقدَّم أنه يجوزُ أن يكونَ خبراً باعتبارين: أعني كونه أول أو ثانياً، ويجوزُ أن يكونَ بدلاً من فاعل «يَغْنُوا» أو منصوباً بإضمار «أعني» أو مبتدأ وما بعده الخبر. وهذا هو الظاهر لتكونُ كلُّ جملةٍ مستقلةً

(١) من الآية ٩٠.

(٢) الإملاء ١/ ٢٨٠.

(٣) البحر ٤/ ٣٤٦ ولم يتابعه وإنما قال: «وهذه أوجه متكلفة، والظاهر أنها جملة مستقلة لا تعلق لها بما قبلها من جهة الإعراف».

- الأعراف -

بنفسها. وعلى هذا الوجه ذكر الزمخشري^(١) أيضاً أن الابتداء يفيد الاختصاص قال: «أي هم المخصوصون بالخسران العظيم دون أتباعه، وقد تقدّم موضحاً.

وقوله: «كأن لم يَغْنُوا» يَغْنُونَ: بمعنى يُقِيمُونَ يقال: غَنِيَ بالمكان يَغْنِي فيه أي: أقام دهرًا طويلاً، وقِيده بعضهم بالإقامة في عيشٍ رغد فهو أَحْصُ من مُطلق الإقامة. قال الأسود بن يعفر^(٢):

٢٢٤٩- ولقد غَنُوا فيها بأنعم عيشةٍ في ظلِّ ملكٍ ثابتِ الأوتادِ

وقيل: معنى الآية هنا من الغنى الذي هو ضد الفقر، قاله الزجاج^(٣) فقال: «وَعَنِي في مكان كذا: إذا طَالَ مَقَامُهُ فِيهِ مُسْتَعْنِيًا بِهِ عَنْ غَيْرِهِ».

آ. (٩٣) قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ آسَى﴾: «كيف» هنا مثل «كيف» في «كيف تكفرون»^(٤)، وتقدّم الكلام على «آسى»^(٥) وبابه. وقرأ^(٦) ابن وثاب وابن مصرف والأعمش «إيسى» بكسر الهمزة التي هي حرف مضارعة وقد تقدّم^(٧) أنها لغة بني أحميل^(٨) وحكاية ليلي الأخيلية في الفاتحة. ولزم من ذلك قَلْبُ الفاء بعدها ياء؛ لأن الأصل: آسَى بهمزتين.

آ. (٩٤) قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَخَذْنَا﴾: هذا استثناء مفرغ، وأخذنا في محلّ نصب على الحال. والتقدير: وما أرسلنا إلا آخذين أهلها، والفعل

(١) الكشاف ٩٧/٢.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) معاني القرآن ٣٩-٦/٢.

(٤) الآية ٢٨ من البقرة.

(٥) انظر إعرابه للآية ٢٦ من المائدة.

(٦) البحر ٣٤٧/٤.

(٧) انظر: الورقة ٧ ب.

(٨) وهم من بني عُقَيْل: القاموس: خال.

الماضي لا يقع بعد «إلا» إلا بأحد شرطين: إما تقدّم فعل كهذه الآية، وإما أن يصحب «قد» نحو: ما زيد إلا قد قام، فلو فقد الشرطان امتنع فلا يجوز: ما زيد إلا قام.

آ. (٩٥) قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ﴾: في «مكان» وجهان، أظهرهما: أنه مفعولٌ به لا ظرفٌ، والمعنى: بدلنا مكان الحال السيئة الحال الحسنة، فالحسنة هي المأخوذة الحاصلة، ومكان السيئة هو المتروكُ الداهب، وهو الذي تصحبه الباء في مثل هذا التركيب لوقيل في نظيره: بدلتُ زيداً بعمرو، فزيد هو المأخوذ وعمرو المتروك، وقد تقدّم تحقيقُ هذا في البقرة في موضعين أولهما: «فبدّل الذين ظلموا»^(١) والثاني: «وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ»^(٢) فمكان والحسنة مفعولان، إلا أنّ أحدهما وصل إليه الفعل بنفسه وهو الحسنة، والآخر بحذف حرف^(٣) الجر وهو «مكان». والثاني: أنه منصوبٌ على الظرف، والتقدير: ثمّ بدلنا في مكان السيئة الحسنة، إلا أن هذا ينبغي أن يُردّ لأن «بدّل» لا بدُّ له من مفعولين أحدهما على إسقاط الباء.

قوله: «حتى عفّوا» «حتى» هنا غاية، وتقدير من قدرها بـ إلى فإنما يريد تفسير المعنى لا الإعراب، لأن «حتى» الجارة لا تباشر إلا المضارع المنصوب بإضمار «أن» لأنها في التقدير داخلّة على المصدر المنسبك منها ومن الفعل، وأمّا الماضي فلا يطرد حذف «أن» معه، فلا يُقدّر معه أنها حرفٌ جرٌ داخلّة على «أن» المصدرية أي: حتى أن عفّوا، وهذا الذي ينبغي أن يُحمّل عليه [٣٩٣/أ] قولُ / أبي البقاء^(٤): «حتى عفّوا: إلى أن عفّوا».

(١) من الآية ٥٩.

(٢) من الآية ٢١١.

(٣) الأصل: بحرف وهو سهو.

(٤) الإملاء ٢٨٠/١.

- الأعراف -

ومعنى «عَفَوًا» هنا كَثُرُوا، مِنْ عَفَا السَّعْرُ: إِذَا كَثُرَ، وَمِنْهُ «وَأَعْفُوا
اللَّحْيَ»^(١) يُقَالُ: عَفَاهُ^(٢) وَأَعْفَاهُ ثَلَاثِيًّا وَرَبَاعِيًّا. قَالَ زَهِيرٌ^(٣):

٢٢٥٠ - أَذْكَ أَمَ أَقْبَ الْبَطْنِ جَابٌ عَلَيْهِ مِنْ عَقِيْقَتِهِ عِغَاءٌ

وَفِي الْحَدِيثِ: «إِذَا عَفَا الْوَبْرُ وَبَرَأَ الدَّبْرُ فَقَدْ حَلَّتِ الْعِمْرَةُ لِمَنْ
اعْتَمَرَ»^(٤) وَأَنْشَدَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥) عَلَى ذَلِكَ قَوْلَ الْحَطِيئَةِ^(٦):

٢٢٥١ - بِمَسْتَأْسِدِ الْقُرْيَانِ عَافٍ نَبَاتُهُ

وَقَوْلَ لَبِيدٍ^(٧):

٢٢٥٢ - وَلَكِنَّا نَعْضُ السِّيفَ مِنْهَا بِأَسْوَقِ عَافِيَاتِ الشَّحْمِ كُومٍ

وَهَذِهِ الْمَادَّةُ قَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُهَا فِي الْبَقْرَةِ^(٨).

قَوْلُهُ: «فَأَخَذْنَاهُمْ» قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٩): «هُوَ عَطْفٌ عَلَى «عَفَوًا». يَرِيدُ:

(١) البخاري: اللباس ٦٥، (الفتح) ٣٥١/١٠، ابن جنبل ١٦/٢.

(٢) قوله «عفا» غير واضح في الأصل.

(٣) ديوانه ٦٥. الأقب: الضامر، الجأب: الغليظ، عقيقتة: وبره. العفاء: صغار الوبر،
والريش وهو هنا شعر الحمار الذي ولد وهو عليه. يقول: أذلك الظليم أم هذا الحمار
تشبهه ناقتي.

(٤) رواه أبو داود في المناسك ٨٠ (٥٠٣/٢).

(٥) الكشف ٩٨/٢.

(٦) عجزه:

فَتَوَّأْرُهُ مَيْلٌ إِلَى الشَّمْسِ زَاهِرُهُ

وهو في ديوانه ١٨٠؛ استأسد النبت: إذا طال، والقريان: ج قيرى وهي مجاري الماء إلى
الرياض. ونواره: ما زهر منه.

(٧) ديوانه ١٠٤ والعافيات: كثيرات اللحم. أعضه السيف: إذا ضربه به. كوم: عظام
الأسنمة.

(٨) انظر: إعرابه للآية ٥٢.

(٩) الإملاء ٢٨٠/١.

وما عطف عليه أيضاً، أعني أن الآخذ ليس متسبباً عن العفاء فقط، بل عليه وعلى قولهم تلك المقالة الجاهلية؛ لأن المعنى ليس أنه لمجرد كثرتهم ونمو أموالهم أخذهم بغتة بل بمجموع الأمرين، بل الظاهر أنه بقولهم ذلك فقط.

وقوله: «وهم لا يشعرون» حال أيضاً، وهي في قوة المؤكدة لأن «بغتة» تفيده إفادتها، سواء أعربنا «بغتة» حالاً أم مصدرأ.

آ. (٩٦) وقد تقدم أن ابن عامر يقرأ^(١) «لفتحننا» بالتشديد، ووافقه هنا عيسى بن عمر الثقفي وأبو عبد الرحمن السلمي.

آ. (٩٧) قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنَ﴾: قال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: ما المعطوف عليه، ولم عطف الأولى بالفاء والثانية بالواو؟ قلت: المعطوف عليه قوله: «فأخذناهم بغتة»، وقوله «ولو أن أهل القرى إلى «يكسبون» وقع اعتراضاً بين المعطوف والمعطوف عليه، وإنما عطفت بالفاء لأن المعنى: فعلوا وصنعوا فأخذناهم بغتة، أبعد ذلك أمين أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بيئاتاً، وأمّن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا ضحى». قال الشيخ^(٣): «وهذا الذي ذكره رجوع عن مذهبه في مثل ذلك إلى مذهب الجماعة، وذلك أن مذهبه في الهمزة المصدرية على حرف العطف تقدير معطوف عليه بين الهمزة وحرف العطف، ومذهب الجماعة أن حرف العطف في نية التقدم، وإنما تأخر وتقدمت عليه همزة الاستفهام لقوة تصدّرها في أول الكلام»، وقد تقدم تحقيق هذا غير مرة، والزمخشري هنا لم يقدر بينهما معطوفاً عليه بل جعل ما بعد الفاء معطوفاً على ما قبلها من الجمل وهو قوله «فأخذناهم بغتة».

(١) السبعة ٢٨٦؛ الحجة ٢٨٨؛ البحر ٣٤٨/٤.

(٢) الكشف ٩٨/٢.

(٣) البحر ٣٤٩/٤ والسمين تصرف في عبارة الشيخ.

قوله: «بَيِّنَاتًا» تقدّم أولُ السورة^(١) أنه يجوز أن يكون حالاً، وأن يكون ظرفاً.

قوله: «وهم نائمون» جملةٌ حالية، والظاهرُ أنها حال من الضمير المستتر في «بَيِّنَاتًا» لأنه يتحمّل ضميراً لوقوعه حالاً فتكون الحالان متداخلتين.

آ. (٩٨) قوله تعالى: ﴿ضُحًى﴾: منصوبٌ على الظرف الزماني، ويكون متصرفاً وغير متصرف، فالمتصرف ما لم يُردَّ به وقته من يومٍ بعينه نحو: «ضحاك ضحى مبارك». فإن قلت: «أتيتك يوم الجمعة ضحى» فهذا لا يتصرف بل يلزم النصب على الظرفية، وهذه العبارة أحسن من عبارة الشيخ حيث قال^(٢): «ظرف متصرف إذا كان نكرةً، وغير متصرف إذا كان من يوم بعينه لأنه توهم متى كان معرفةً بأي نوع كان من أنواع التعريف فإنه لا يتصرف، وليس الأمر كذلك، قال تعالى: «والضحى»^(٣) فاستعمله مجروراً بالقسم مع أنه معرفةً بأل، وقال تعالى: «والشمس وضحاها»^(٤) جرّه بحرف القسم أيضاً مع أنه معرفٌ بالإضافة، وهو امتداد الشمس وامتداد النهار.

ويقال: ضحى وضحاء، إذا ضممت قصرت وإذا فتحت مددت. وقال بعضهم: الضحى بالضم والقصر لأول ارتفاع الشمس، والضحاء بالفتح والمد لقوة ارتفاعها قبل الزوال. والضحى مؤنث، وشذوا في تصغيره على ضحى بدون تاء كعريب وأخواتها، والضحاء أيضاً طعام الضحى كالغداء طعام وقت الغدوة يقال منهما: يضحى ضحاء وتغذى غداءً. وضحى يضحى إذا برز للشمس وقت الضحى، ثم عُبر به عن إصابة الشمس مطلقاً ومنه قوله

(١) انظر: إعرابه للآية ٤.

(٢) البحر ٤/٣٤٢.

(٣) الآية ١ من الضحى.

(٤) الآية ١ من الشمس.

«ولا تضحى»^(١) أي لا تبرز للشمس. ويقال: ليلة أضحيانة بضم الهمزة^(٢). [٣٩٣/ب] وضحياء بالمد أي: مضيئة إضاءة الضحى، والأضحية / وجمعها أضحاح، والأضحية وجمعها ضحايا، والأضحاة وجمعها أضحى هي المذبوح يوم النحر، سُميت بذلك لذبحها ذلك الوقت لقوله عليه السلام: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ صَلَاتِنَا هَذِهِ فَلْيَعِدْ»^(٣) وضواحي البلد^(٤) نواحيه البارزة.

وقوله: «وهم يلعبون» حال، وهذا يقوي أن «بياتاً» ظرف لا حال، لتطابق الجملتان، فيصير^(٥) في كل منهما وقتٌ وحال، وأتى بالحال الأولى متضمنةً لاسم فاعل لأنه يدلُّ على ثبات واستقرار وهو مناسب للنوم، وبالثانية متضمنةً لفعل؛ لأنه يدلُّ على التجدد والحدوث وهو مناسب للعب والهزل.

وقرأ^(٦) نافع وابن عامر وابن كثير «أو» بسكون الواو والباقون بفتحها. ففي القراءة الأولى تكون «أو» بجملتها حرف عطف ومعناها حينئذ التقسيم. وزعم بعضهم أنها للإباحة والتخيير. وليس بظاهر، وفي الثانية هي واو العطف دخلت عليها همزة الاستفهام مقدمةً عليها لفظاً، وإن كانت بعدها تقديراً عند الجمهور. وقد عُرف مذهب الزمخشري في ذلك^(٧)، ومعنى الاستفهام هنا التوبيخ والتفريع. وقال بعضهم: «إنه بمعنى النفي» كأبي شامة وغيره.

آ. (٩٩) وكررت الجملة في قوله تعالى: ﴿أَوْ أَمِنَ أَهْلٌ﴾: «أفأمنوا»

(١) من الآية ١١٩ من سورة طه «وإنك لا تطمأ فيها ولا تضحى».

(٢) ضبطها في القاموس (ضحو) بكسر الهمزة.

(٣) البخاري: العيدين ٥ (الفتح ٤٤٧/٢) ابن ماجه: الأضاحي ١٢ (١٠٥٣/٢).

(٤) قوله «البلد» غير واضح في الأصل.

(٥) قوله «فيصير» غير واضح في الأصل.

(٦) السبعة ٢٨٦؛ الحجة ٢٨٨؛ البحر ٣٤٩/٤.

(٧) الزمخشري يقدّر فعلاً بعد الهمزة، وهذه الفاء عطف الفعل المذكور على الفعل المقدّر.

توكيداً لذلك، وأتى في الجملة الثانية^(١) بالاسم ظاهراً، وحقه أن يضم مبالغة في التوكيد. ومعنى «مكر الله» أي إضافة المخلوق إلى الخالق كقولهم: ناقة الله وبيت الله، والمراد به فعلٌ يُعاقبُ به الكفرة، وأضيف إلى الله لما كان عقوبة الذنب، فإن العرب تسمي العقوبة على أي جهة كانت باسم الذنب الذي وقعت عليه العقوبة، وهذا نص في قوله «ومكروا ومكر الله»^(٢) قاله ابن عطية^(٣). قلت: وهو تأويل حسن، وقد تقدم لك في قوله «ومكروا ومكر الله»^(٤) أنه من باب المقابلة أيضاً. والفاء في قوله «فلا يأمن» للتنبه على أن العذاب يعقّب أمن مكر الله.

آ. (١٠٠) قوله تعالى: ﴿أولم يهْدِ﴾: قرأ الجمهور «يَهْدِ» بالياء من تحت. وفي فاعله حيثند ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه المصدر المؤول من «أن» وما في حيزها، والمفعول محذوفٌ والتقدير: أولم يَهْدِ أي: بيّن ويوضح للوارثين مآلهم وعاقبة أمرهم وإصابتنا إياهم بذنوبهم لو شئنا ذلك، فقد سبكتنا المصدر من «أن» ومن جواب لو. الثاني: أن الفاعل هو ضمير الله تعالى أي: أولم يبيّن الله، ويؤيده قراءة مَنْ قرأ «نَهْدِ» بالنون. الثالث: أنه ضمير عائد على ما يُفهم من سياق الكلام أي: أولم يَهْدِ ما جرى للأمم السابقة كقولهم: «إذا كان غداً فأتني» أي: إذا كان ما بيني وبينك مما دل عليه السياق. وعلى هذين الوجهين ف «أن» وما في حيزها بتأويل مصدر كما تقدم في محل المفعول والتقدير: أولم يبيّن ويوضح الله أو ما جرى^(٥) للأمم إصابتنا إياهم بذنوبهم لو شئنا ذلك.

(١) في قوله «فلا يأمن مكر الله».

(٢) الآية ٥٤ من آل عمران.

(٣) التفسير ٧/١٢٠.

(٤) الآية ٥٤ من آل عمران.

(٥) وهو الوجه الثالث.

وقرأ^(١) مجاهد «نَهْد» بنون العظمة و«أَنْ» مفعول فقط، و«أَنْ» هي المخففة من الثقيلة، و«لو» فاصلةٌ بينها وبين الفعل، وقد تقدّم أن الفصل بها قليلٌ. و«نشاء» وإن كان مضارعاً لفظاً فهو ماضٍ معنى؛ لأنّ «لو» الامتناعية تخلّص المضارع للمضيّ. وفي كلام ابن الأنباري خلافه فإنه قال في «ونطبع»: «هذا فعلٌ مستأنف ومنقطع مما قبله، لأنّ قوله «أَصَبْنَا» ماضٍ و«نَطْبِعُ» مستقبل ثم قال: «ويجوز أن يكون معطوفاً على «أَصَبْنَا» إذ كان بمعنى نُصِيب، والمعنى: لو يشاء يصيبهم ونطبع، فَوَضَعَ الماضي موضع المستقبل عند وضوح معنى الاستقبال كقوله تعالى: «إِنْ شَاءَ جَعَلْ لَكَ»^(٢) أي: يجعل، بدليل قوله «ويجعل لك». قلت: فهذا ظاهرٌ قويٌّ في أنّ «لو» هذه لا تخلّص المضارع للمضيّ، وتنظيره بالآية الأخرى مُقَوِّله أيضاً، وسيأتي تحقيق ذلك عند قوله «ونطبع».

وقال الفراء^(٣): «وجاز أن تَرُدَّ «يُفْعَلُ» على فَعَلٍ في جواب «لو» كقوله: «ولو يُعْجَلُ اللَّهُ للناسِ الشرُّ استعجاله بالخير لقضي إليهم أجلهم فنذر»^(٤) قوله: «فَنَذَرُ» مردودٌ على «لِقْضِي». قلت: وهذا هو قول الجمهور، ومفعولُ «يشاء» محذوفٌ للدلالة جواب «لو» عليه، والتقدير: لو يشاء تعذيبهم أو الانتقام [٣٩٤/١] منهم. وأتى / جوابها بغير لام وإن كان مبنياً على أحد الجائزين، وإن كان الأكثرُ خلافه، كقوله تعالى: «لو نشاء جَعَلْنَاهُ أَجَاجاً»^(٥).

(١) البحر ٤/٣٥٠. ونسبها في الشواذ ٤٥ إلى ابن عباس والسلمي.

(٢) الآية ١٠ من الفرقان: «تبارك الذي إن شاء جَعَلَ لك خيراً من ذلك جناتٍ تجري من تحتها الأنهار ويجعل لك قصوراً».

(٣) معاني القرآن ١/٣٨٦.

(٤) الآية ١١ من يونس.

(٥) الآية ٧٠ من الواقعة.

قوله: «ونطبع» في هذه الجملة أوجه، أحدها: أنها نسق على «أصَبْنَاهُمْ» وجاز عطف المضارع على الماضي لأنه بمعناه وقد تقدم أن «لو» تُخَلِّصُ المضارع للمضي، ولما حكى الشيخ كلام ابن الأنباري المتقدم قال^(١): «فجعل «لو» شرطية بمعنى «إن» ولم يجعلها التي هي «لما» كان سيقع لوقوع غيره، ولذلك جعل «أصَبْنَا» بمعنى نُصِيب. ومثال وقوع «لو» بمعنى «إن» قوله^(٢):

٢٢٥٣- لا يُلْفِكَ الرَّاجِيكَ إِلَّا مُظْهِرًا خُلِقَ الْكِرَامِ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمًا

وهذا الذي قاله ابن الأنباري رَدَّه الزمخشري^(٣) من حيث المعنى، لكن بتقدير أن يكون «ونطبع» بمعنى طَبَعْنَا، فيكون قد عَطَفَ المضارع على الماضي لكونه بمعنى الماضي، وابن الأنباري جَعَلَ التَّأْوِيلَ فِي «أَصَبْنَا» الَّذِي هُوَ جَوَابُ «لَوْ نَشَاءُ»، فَجَعَلَهُ بِمَعْنَى نُصِيبُ، فَتَأَوَّلَ الْمُعْطُوفَ عَلَيْهِ وَهُوَ الْجَوَابُ، وَرَدَّه إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ، وَالزَّمْخَشَرِيُّ تَأَوَّلَ الْمُعْطُوفَ وَرَدَّه إِلَى الْمُضِيِّ، وَأَنْتَجَ رَدُّ الزَّمْخَشَرِيِّ أَنَّ كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ لَا يَصِحُّ.

قال الزمخشري^(٤): «فإن قلت: هل يجوز أن يكون «ونطبع» بمعنى طَبَعْنَا، كما كان «لَوْ نَشَاءُ» بمعنى لَوْ شِئْنَا، وَيُعْطَفُ عَلَى «أَصَبْنَاهُمْ»؟ قلت: لَا يَسَاعِدُ عَلَى الْمَعْنَى، لِأَنَّ الْقَوْمَ كَانُوا مَطْبُوعًا عَلَى قُلُوبِهِمْ، مَوْصُوفِينَ بِصِفَةِ مَنْ قَبْلَهُمْ مِنْ اقْتِرَافِ الذُّنُوبِ وَالْإِصَابَةِ بِهَا، وَهَذَا التَّفْسِيرُ يُؤَدِّي إِلَى خَلْوِهِمْ مِنْ هَذِهِ الصِّفَةِ، وَأَنَّ اللَّهَ لَوْ شَاءَ لَأَتَّصَفُوا بِهَا». قال الشيخ^(٥): «وهذا الردُّ

(١) البحر ٣٥١/٤.

(٢) تقدم برقم ٢٥٥.

(٣) الكشاف ٩٩/٢.

(٤) الكشاف ٩٩/٢.

(٥) البحر ٣٥١/٤.

ظاهره الصحة، وملخصه أن المعطوف على الجواب جوابٌ سواء تأولنا المعطوف عليه أم المعطوف، وجوابٌ «لو» لم يقع بعد، سواء كانت حرفاً لما كان سيقع لوقوع غيره أم بمعنى «إن» الشرطية، والإصابة لم تقع، والطَّبْعُ على القلوب واقع فلا يصحُّ أن تَعْطَفَ على الجواب. فإنْ نُؤَوِّل «ونطبع» على معنى: ونستمر على الطبع على قلوبهم أمكن التعاطف لأن الاستمرار لم يقع بعد وإن كان الطبع قد وقع». قلت: فهذا الوجه الأول ممتنع لما ذكره الزمخشري.

الوجه الثاني: أن يكون «نطبع» مستانفاً ومنقطعاً عما قبله فهو في نية خبرٍ مبتدأ محذوف أي: ونحن نطبع. وهذا اختيارُ أبي إسحاق^(١) والزمخشري^(٢) وجماعة.

الوجه الثالث: أن يكون معطوفاً على «يرثون الأرض» قاله الزمخشري^(٣). قال الشيخ^(٤): «وهو خطأ لأن المعطوف على الصلة صلة و«يرثون» صلة للذين، فيلزم الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي، فإن قوله «أن لونها»: إما فاعلٌ ليهْد أو مفعولُه كما تقدّم، وعلى كلا التقديرين فلا تعلق له بشيء من الصلة، وهو أجنبيٌّ منها فلا يُفصل به بين أبعاضها، وهذا الوجه مُؤَدِّ إلى ذلك فهو خطأ».

الرابع: أن يكون معطوفاً على ما دلَّ عليه معنى «أولم يهد لهم» كأنه قيل: يغفلون عن الهداية ونطبع على قلوبهم. قاله الزمخشري^(٥) أيضاً. قال

(١) وهو الزجاج في معاني القرآن ٣٩٩/٢.

(٢) الكشاف ٩٩/٢.

(٣) الكشاف ٩٩/٢.

(٤) البحر ٣٥٢/٤.

(٥) الكشاف ٩٩/٢.

- الأعراف -

الشيخ^(١): «وهو ضعيف؛ لأنه إضمار لا يُحتاج إليه، إذ قد صَحَّ عطفُه على الاستئناف من باب العطف على الجمل فهو معطوفٌ على مجموع الجملة المصدرية بأداة الاستفهام، وقد قاله الزمخشري وغيره».

قوله: «فهم لا يسمعون» أتى بالفاء هنا إيداناً بتعقيب عدم سماعهم على أثر الطبع على قلوبهم.

آ. (١٠١) قوله تعالى: ﴿تلك القرى نقص﴾: قال الزمخشري^(٢): «كقوله هذا بعلي شيخاً»^(٣) في كونه مبتدأ وخبراً وحالاً» يعني أن «تلك» مبتدأً مشارٌ بها إلى ما بعدها، و«القرى» خبرها، و«نقص» حال أي قاصين كقوله: «فتلك بيوتهم خاوية»^(٤). قال الزمخشري^(٥): «فإن قلت: ما معنى «تلك القرى» حتى يكون كلاماً مفيداً؟ قلت: هو مفيد ولكن بالصفة في قولك: «هو الرجل الكريم»^(٦). قلت: يعني أن الحال هنا لازمة ليفيد التركيب، كما تلزم الصفة في قولك: «هو الرجل الكريم» ألا ترى أنك لو اقتصرنا على «هو الرجل» لم يكن مفيداً، ويجوز أن تكون «القرى» صفة / لتلك، و«نقص» [ب/٣٩٤] الخبر، ويجوز أن يكون «نقص» خبراً بعد خبر. و«نقص» يجوز أن يكون على حاله من الاستقبال أي: قد قصصنا عليك من أنبائها ونحن نقص عليك أيضاً بعض أنبائها، وأشير بالبعد تنبيهاً على بُعد هلاكها وتقادمه عن زمن الإخبار فهو من الغيب. وفي قوله «القرى» بآل تعظيم كقوله تعالى: «ذلك

(١) البحر ٣٥٢/٤.

(٢) الكشاف ٩٩/٢.

(٣) الآية ٧٢ من هود.

(٤) الآية ٥٢ من النمل.

(٥) الكشاف ٩٩/٢.

(٦) لعل في نقل المؤلف عن الزمخشري سقطاً فتمام عبارة الكشاف: «هو مفيد ولكن بشرط التقييد بالحال، كما يفيد بشرط التقييد بالصفة في قولك: هو الرجل الكريم».

- الأعراف -

الكتاب»^(١)، وقول الرسول عليه السلام: «أولئك الملا من قريش»^(٢). وقول أمية^(٣):

٢٢٥٤ - تلك المكارم لا قعبان من لبن شيبا بماء فعادا بعد أبوالا

و «من» للتبويض كما تقدم، لأنه إنما قص عليه عليه السلام ما فيه عظة وانزجار دون غيرهما.

قوله: «فما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا» الظاهر أن الضمائر كلها عائدة على أهل القرى، وقال يمان بن رثاب^(٤): «إن الضميرين الأولين لأهل القرى، والضمير في «كذبوا» لأسلافهم». وكذا حرر ابن عطية^(٥) أيضاً أي: فما كان الأبناء ليؤمنوا بما كذب به الآباء وقد تقدم الكلام على لام الجحود وأن نفي الفعل معها أبلغ. و «ما» موصولة اسمية، وعائدها محذوف لأنه منصوب متصل أي: بما كذبوه. ولا يجوز أن يُقدَّر «به» وإن كان الموصول مجروراً بالباء أيضاً لاختلاف المتعلق.

وقال هنا «بما كذبوا» فلم يذكر متعلق التكذيب، وفي يونس ذكره فقال^(٦): «بما كذبوا به»، والفرق أنه لما حذفه في قوله «ولكن كذبوا»^(٧) استمر

(١) الآية ٢ من البقرة.

(٢) رواه البخاري: مناقب الأنصار ٢٩ (الفتح) ١٦٥/٧؛ ابن حنبل ٢٩٣/١.

(٣) ديوانه ٤٥٩؛ ابن يعيش ٤/٨؛ ابن الشجري ١٧٠/١. والقعب: القدح العظيم.

شيبا: خلطاً.

(٤) لم أقف على ترجمته.

(٥) التفسير ١٢٣/٧.

(٦) الآية ٧٤ من يونس: «فما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا به من قبل».

(٧) الآية ٩٦ من الأعراف.

- الأعراف -

حَدَّثَهُ بعد ذلك، وأما في يونس فقد أبرزه في قوله: «فكذبوه فنَجَّيناه»^(١) «كذبوا بآياتنا»^(٢) فناسب ذكره موافقةً. قال معناه الكرمانى .

قوله: «كذلك يَطْبَعُ اللَّهُ» أي: مثل ذلك الطبع على قلوب أهل القرى المنتفي عنهم الإيمان يطبع الله على قلوب الكفرة الجائنين بعدهم .

آ. (١٠٢) قوله تعالى: ﴿لأكثرهم﴾: الظاهر أنه متعلقٌ بالوجدان كقولك: ما وَجَدْتُ^(٣) له مالاَ أي: ما صادفتُ له مالاَ ولا لقيتهُ. الثاني: أن يكون حالاً من «عهد» لأنه في الأصل صفةُ نكرةٍ فلما قُدِّمَ عليها نُصِبَ على الحال، والأصل: وما وَجَدْنَا عهداً لأكثرهم، وهذا ما لم يذكر أبو البقاء^(٤) غيره. وعلى هذين الوجهين فـ «وجد» متعدية لواحد وهو «من عهد»، و«من» مزيدة فيه لوجود الشرطين. الثالث: أنه في محل نصب مفعولاً ثانياً لوجد إذ هي بمعنى علمية، والمفعول^(٥) هو «من عهد». وقد يترجَّح هذا بأن «وَجَدَ» الثانية علمية لا وَجْدَانِيَّةٌ بمعنى الإصابة، وسيأتي دليل ذلك. فإذا تقرر هذا فينبغي أن تكون الأولى كذلك مطابقةً للكلام ومناسبةً له. ومن يرجِّح الأول يقول: إنَّ الأولى لمعنى، والثانية لمعنى آخر.

قوله: «وإنَّ وَجَدْنَا» «إنَّ» هذه هي المخففة، وليست هنا عاملةً لمباشرتها الفعلَ فزال اختصاصُها^(٦) المقتضى لإعمالها. وقال الزمخشري^(٧): «وإنَّ الشَّانَ والحديثَ وَجَدْنَا» فظاهرُ هذه العبارة أنها مُعَمَّلة، وأنَّ اسمها ضميرُ الأمر

(١) الآية ٧٤ من يونس: «فكذبوه فنَجَّيناه ومنَّ معه في الفلك».

(٢) الآية ٧٣ من يونس: «وأغرقتنا الذين كذبوا بآياتنا».

(٣) سقطت «ما» من الأصل.

(٤) الإملاء ٢٨١/١.

(٥) أي الأول.

(٦) أي إن العاملة للنصب مختصة بالأسماء.

(٧) الكشاف ١٠٠/٢.

والشان. وقد صرَّح أبو البقاء^(١) هنا بأنها معملة وأن اسمها محذوف، إلا أنه لم يقدره ضمير الحديث بل غيره. فقال: «واسمها محذوف أي: إنا وجدنا» وهذا مذهب النحويين أعني اعتقاد أعمال المخفف من هذه الحروف في «أن» المفتوحة على الصحيح وفي «كأن» التشبيهية، وأما «إن» المخففة المكسورة فلا. وقد تقدّم ذلك بأوضح من هذا.

ووجد هنا متعدية لاثنين أولهما «أكثرهم»، والثاني «لُفاسقين». قال الزمخشري^(٢): «والوجود بمعنى العلم من قولك: «وَجَدْتُ زَيْدًا ذَا الْحِفَاظِ» بدليل دخول «إن» المخففة، واللام الفارقة، ولا يسوغ ذلك إلا في المبتدأ والخبر والأفعال الداخلة عليهما» يعني أنها مختصة بالابتداء أو بالأفعال الناسخة له، وهذا مذهب الجمهور، وقد تقدّم لك خلاف عن الأخفش: أنه يُجَوِّزُ عَلَى^(٣) غيرها وقدّمْتُ دليله على ذلك. واللام فارقة. وقيل: هي عوض من التشديد. قال مكي^(٤): «وَلَزِمَتِ اللَّامُ فِي خَبَرِهَا عَوْضًا مِنَ التَّشْدِيدِ». [أ/٣٩٥] والمحذوف الأول. وتقدّم / الكلام أيضاً أن بعض الكوفيين يجعلون «إن» نافية، واللام بمعنى «إلا» في قوله تعالى: «وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً»^(٥).

آ. (١٠٣) قوله تعالى: ﴿فَظَلَمُوا بِهَا﴾: يجوز أن يُضْمَنَ «ظلموا» معنى كفروا فيتعدى بالباء كتعديته. ويؤيده «إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ»^(٦). ويجوز أن تكون الباء سببية، والمفعول محذوف تقديره: فظلموا أنفسهم، أو ظلموا الناس بمعنى صدّوهم عن الإيمان بسبب الآيات. وقوله «لأكثرهم»

(١) الإملاء ١/٢٨١.

(٢) الكشف ٢/١٠٠.

(٣) قوله «على» غير واضح في الأصل.

(٤) المشكل ١/٣٢٤.

(٥) الآية ١٤٣ من البقرة.

(٦) الآية ١٣ من لقمان.

- الأعراف -

و«أكثرهم» و«مِن بعدهم»: إن جعلنا هذه الضمائر كلها للأمم السالفة فلا اعتراض، وإن جَعَلْنَا الضميرَ في «لأكثرهم» و«أكثرهم» لعمومِ الناس والضميرَ في «من بعدهم» للأمم السالفة كانت هذه الجملة - أعني «وما وجدنا» - اعتراضاً. كذا قاله الزمخشري^(١)، وفيه نظر: لأنه إذا كان الأول عاماً ثم ذُكر شيء يندرج فيه ما بعده وما قبله كيف يُجعل ذلك العام معترضاً بين الخاصين. وأيضاً فالنحويون إنما يُعرفون الاعتراض فيما اعترض به بين متلازمين، إلا أن أهل البيان عندهم الاعتراضُ أعمُ من ذلك، حتى إذا أتى بشيء بين شيئين مذكورين في قصة واحدة سَمَّوه اعتراضاً.

قوله: «كيف كان عاقبة» «كيف» خبرٌ لكان مقدّمٌ عليها واجبُ التقديم، لأنَّ له صدرَ الكلام، و«عاقبة» اسمها، وهذه الجملة الاستفهامية في محلِّ نصبٍ على إسقاطِ حرف الجرِّ إذ التقديرُ: فانظر إلى كذا.

آ. (١٠٥) قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولُ﴾: قرأ العامة «على أن» بـ «على» التي هي حرف داخله على أن وما في حيزها. ونافع قرأ «عليّ» بـ «على» التي هي حرف داخله على ياء المتكلم. فأما قراءة العامة ففيها ستة أوجه، ذكر الزمخشري^(٢) منها أربعة، قال رحمه الله: «وفي المشهورة إشكال، ولا يخلو من وجوه، أحدها: أن تكون مِمَّا قلب من الكلام كقوله^(٤)»:

(١) الكشاف ١٠٠/٢.

(٢) السبعة ٢٨٧؛ الحجة ٢٨٩؛ البحر ٣٥٥/٤؛ الشواذ ٤٥.

(٣) الكشاف ١٠٠/٢.

(٤) البيت لخدّاش بن زهير وصدّره:

وتَلَحَّقَ خَيْلٌ لَا هَوَادَةَ بَيْنَهَا

وهو في مجاز القرآن ١١٠/٢؛ ومعاني القرآن للأخفش ١٣٥؛ وشواهد الكشاف

٤٠٣/٤. والضيطار: الضخم.

وتشقى الرماح بالضياطرة الحُمُر ٢٢٥٥ -

معناه: وتشقى الضياطرة بالرماح. قال الشيخ^(١): «وأصحابنا يَحْصُونَ القلبَ بالضرورة، فينبغي أن يُنَزَّهَ القرآنُ عنه». قلت: وللناس فيه ثلاثة مذاهب: الجوازُ مطلقاً، المنعُ مطلقاً، التفصيلُ: بين أن يفيد معنىً بديعاً فيجوزُ، أو لا فيمتنعُ، وقد تقدّم إيضاحه، وسيأتي منه أمثلةٌ أُخرُ في القرآن العزيز. وعلى هذا الوجه تصيرُ هذه القراءةُ كقراءةٍ نافعٍ في المعنى إذ الأصل: قولُ الحق حقيقٌ عليٌّ، فقلبَ اللفظَ فصار: أنا حقيقٌ على قولِ الحق». قال^(٢): «والثاني: أن ما لزمك فقد لزمته، فلمَّا كان قولُ الحق حقيقاً عليه كان هو حقيقاً على قولِ الحق أي لازماً له، والثالث: أن يُضْمَنَ حقيق معنى حريص كما ضمن «هيَّجني» معنى ذكَّرتني^(٣) في بيت الكتاب، الرابع^(٤): أن تكون «على» بمعنى الباء». قلت: وبهذا الوجه قال أبو الحسن^(٥) والقراء^(٦) والفارسي^(٧). قالوا: إنَّ «على» بمعنى الباء كما أن الباء بمعنى على في قوله: «ولا تفعدوا بكل صراط»^(٨) أي: على كل. وقال القراء: «العربُ تقول: رَمَيْتُ على القوس وبالقوس، وَجِئْتُ على حالٍ حسنة وبحالٍ حسنة. إلا أن الأَخْفَشَ قال: «وليس ذلك بالمطَّرد لو قلت: ذهبت

(١) البحر ٣٥٥/٤.

(٢) أي الزمخشري.

(٣) سيرد البيت بعد قليل.

(٤) الرابع عند الزمخشري هو الخامس عند السمين.

(٥) وهو الأَخْفَشُ في معاني القرآن ٣٠٧/٢.

(٦) معاني القرآن ٣٨٦/١.

(٧) الحجة (خ) ٣٢/٣.

(٨) الآية ٨٦ من الأعراف.

- الأعراف -

على زيد تريد: بزید لم یجز». . قلت: ولأنَّ مذهب البصريين عدمُ التجوُّز في الحروف، وَعَنَى بالبيت قولَ الشاعر^(١):

٢٢٥٦- إذا تَغَنَّى الحَمَامُ الوُزُقَ هَيَّجَنِي ولو تَسَلَّيْتُ عنها أمَّ عمار

وبالكتاب كتابَ سيويه فإنه عَلَّمَ بالغلبة عند أهل هذه الصناعة. الخامس^(٢): - وهو الأوجُه والأذخُل في نُكت القرآن - أن يُغْرَق موسى عليه السلام في وصفِ نفسه بالصدق في ذلك المقام لا سيما^(٣) وقد رُوِيَ أَنَّ فرعون - لعنه الله - لَمَّا قال موسى: إني رسولٌ من رب العالمين قال له: كَذَبْتَ، فيقول: أنا حقيقٌ على قولِ الحقِ أي: واجبٌ عليّ قولُ الحق أن أكونَ أنا قائله، والقائم به ولا يرضى إلا بمثلي ناطقاً به». قال الشيخ^(٤): «ولا يَصِحُّ هذا الوجهُ إلا إنَّ عَنَى أنه يكونُ «أن لا أقول» صفةً له كما تقول: أنا على قولِ الحقِ أي: طريقتي وعادتي قولِ الحق. السادس: أن تكون

«على» متعلقةً بـ «رسول». قال ابن مقسم^(٥): / «حقيقٌ من نعت «رسول» أي [ب/٣٩٥] رسول حقيق من رب العالمين أُرْسِلْتُ على أن لا أقول على الله إلا الحق، وهذا معنى صحيح واضح، وقد غَفَلَ أكثرُ المفسرين من أرباب اللغة عن تعليق «على» برسول، ولم يخطر لهم تعليقه إلا بـ «حقيق».

قال الشيخ^(٦): «وكلامه فيه تناقضٌ في الظاهر؛ لأنه قَدَّر أولاً العاملَ في

(١) البيت للنابغة وهو في ديوانه ١٤٩ (م الجزائر)؛ والكتاب ١/١٤٤؛ والخصائص ٤٢٥/٢.

(٢) وهو الرابع عند الزمخشري ١٠١/٢.

(٣) الفصح في لاسيا اقترانها بالواو وحذف الواو بعدها.

(٤) البحر ٣٥٦/٤.

(٥) محمد بن الحسن أبو بكر البغدادي الإمام المقرئ النحوي، سمع ثعلباً وروى عنه ابنه أحمد، كان على طريقة الكوفيين توفي سنة ٣٥٤. انظر: طبقات القراء ١٢٥/٢.

(٦) البحر ٣٥٦/٤.

«علي» «أرسلت» وقال أخيراً: «لأنهم^(١) غَفَلُوا عن تعليق «علي» بـ «رسول». فأما هذا الأخير فلا يجوز عند البصريين لأن «رسولاً» قد وُصِفَ قَبْلَ أن يَأْخُذَ معموله، وذلك لا يجوز، وأما تعليقه بأرسلت مقدراً للدلالة لفظ «رسول» عليه فهو تقديرٌ سائغ. ويُتَأَوَّلُ كلامه أنه أراد بقوله تَعَلَّقُ «علي» بـ «رسول» أنه لَمَّا كان دالاً عليه صَحَّ نسبةُ التعلُّق له» قلت: قال الشيخ شهاب الدين أبو شامة بعد ما ذكر هذا الوجه عن ابن مقسم: «والأوجهُ الأربعة^(٢) التي للزمخشري. ولكن هذه وجوه متعسِّفة، وليس المعنى إلا على ما ذكرته أولاً، يعني وجه ابن مقسم، وهذا فيه الإشكال الذي ذكره الشيخ من إعمال اسم الفاعل أو الجاري مجراه وهو موصوف.

وقراءة نافع واضحة وفيها ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون الكلام قد تمَّ عند قوله «حقيق»، و«علي» خبر مقدم، و«أن لا أقول» مبتدأ مؤخر كأنه قيل: عليّ عدم قول غير الحق أي: فلا أقول إلا الحق. الثاني: أن يكون «حقيق» خبراً مقدماً، و«أن لا أقول» مبتدأ على ما تقدّم بيانه. الثالث: «أن لا أقول» فاعِلٌ بـ «حقيق» كأنه قيل: يحقُّ ويجب أن لا أقول، وهذا أعزُّ الوجوه لوضوحه لفظاً ومعنى، وعلى الوجهين الأخيرين تتعلَّق «علي» بـ «حقيق» لأنك تقول: «حقَّ عليه كذا». قال تعالى: «أولئك الذين حَقَّ عليهم القول». وعلى الوجه الأول يتعلَّقُ بمحذوفٍ على ما عُرِفَ غير مرة.

وأما رفع «حقيق» فقد تقدّم أنه يجوز أن يكون خبراً مقدماً، ويجوز أن يكون صفةً لـ «رسول»، وعلى هذا فيضعف أن يكون «من رب» صفةً لثلاث يلزم تقديم الصفة غير الصريحة على الصريحة، فينبغي أن يكون متعلقاً بنفس «رسول»، وتكون «من» لابتداء الغاية مجازاً. ويجوز أن يكون خبراً ثانياً.

(١) البحر: أنهم.

(٢) الظاهر أن «الأربعة» خبر للأوجه.

- الأعراف -

ويجوز أن يكون مبتدأ وما بعده الخبرُ على قراءةٍ مَنْ شَدَّدَ الباءَ، وَسَوَّغَ الابتداءَ بالنكرة حينئذٍ تَعَلَّقُ الجارُّ بها.

فقد تحصَّل في رفعه أربعة أوجه، وهل هو بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول؟ الظاهرُ أنه يحتمل الأمرين مطلقاً، أعني على قراءة نافع وعلى قراءة غيره. وقال الواحدي ناقلاً عن غيره: «إنه مع قراءة نافعٍ مُحتمل للأمرين، ومع قراءة العامة بمعنى مفعول فإنه قال: «وحقيق على هذا القراءة - يعني قراءة نافع - يجوز أن يكونَ بمعنى فاعِل، قال شمر: تقولُ العرب: «حَقَّ عليَّ أن أفعل كذا». وقال الليث: حَقَّ الشيء معناه وَجَبَ، ويحق عليك أن تفعله، وحقيقٌ عليَّ أن أفعله، فهذا بمعنى فاعِل» ثم قال: «وقال الليث: وحقيقٌ بمعنى مفعول، وعلى هذا تقول: فلان محقوقٌ عليه أن يفعل. قال الأعمش^(١):

٢٢٥٧- لَمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِي لِصَوْتِهِ وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ الْمُعَانَ مَوْقُوقٌ

وقال جرير^(٢):

٢٢٥٨- قَصَّرُ فَإِنَّكَ بِالتَّقْصِيرِ مَحْقُوقٌ

ثم قال: «وحقيق على هذه القراءة - يعني قراءة العامة - بمعنى محقوق» انتهى.

وقرأ أبيُّ «بأن لا أقول» وهذه تُقَوِّي أن «على» بمعنى الباء. وقرأ عبد الله والأعمش «أن لا أقول» دون حرف جر، فاحتمل أن يكون ذلك الجارُّ «على» كما هو قراءة العامة، وأن يكون الجارُّ الباء كما هو قراءة أبيِّ.

(١) ديوانه ٢٢٣؛ ومعاني القرآن للأخفش ٤٢٥؛ ومجاز القرآن ٢٤٤/١.

(٢) صدره:

قُلْ لِلأَخْطِيطِ إِذْ جَدَّ الجِرَاءُ بِنَا

وهو في ديوانه ١٩٢/١.

و «الحق» يجوز أن يكون مفعولاً به لأنه يتضمَّن معنى حَمَله، وأن يكون منصوباً على المصدر أي: القول الحق، والاستثناء مفرغ.

آ. (١٠٧) قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ﴾: «إذا» فجائية. وقد تقدَّم [٣٩٦/أ] أن فيها ثلاثة مذاهب: ظرفُ مكان / أو زمان أو حرف. قال ابن عطية^(١): «وإذا ظرف مكان في هذا الموضع عند المبرد^(٢) من حيث كانت خبراً عن جثة، والصحيح الذي عليه الناس أنها ظرفُ زمان في كل موضع». قلت: المشهور عند الناس قولُ المبرد وهو مذهبُ سيويه^(٣). وأمَّا كونها زماناً فهو مذهب الرياشي، وعُزِّي لسيويه أيضاً. وقوله «من حيث كانت خبراً عن جثة» ليست هي هنا خبراً عن جثة، بل الخبرُ عن «هي» لفظُ «ثُعْبَان» لا لفظُ «إذا».

والثُعْبَان هو ذَكَر الحَيَاتِ العظيم. واشتقاقه مِنْ ثَعَبَتُ المكان أي: فَجَرَّتُهُ بالماء، شُبَّه في انسياه بانسياب الماء، يقال: ثَعَبَتُ الماء فَجَرَّتُهُ فانثعب. ومنه مَثَعَبُ المطر. وفي الحديث: «جاء يوم القيامة وجرحه يُثَعَّبُ دماً»^(٤). وهنا سؤالٌ وجوابه، وَصَفَهَا تارة بكونها ثُعْبَاناً وهو العظيم الهائل الخَلْق، وفي موضع آخر بقوله «كأنها جان»^(٥) والجانُ من الحَيَاتِ الخفيفُ الضئيلُ الخَلْقِ فكيف يُجَمَعُ بين هاتين الصفتين؟ وقد أجاب الزمخشري في غير هذا المكان بجوابين، أحدهما: أنه جَمَعُ لها بين الشئتين: أي كَبُر الجثة كالثُعْبَان و بين خفة الحركة وسرعة المشي كالجان. والثاني: أنها في

(١) التفسير ١٢٧/٧.

(٢) المقتضب ٥٦/٣، ٢٧٤.

(٣) ليس ثمة نص صريح في الكتاب يفيد ذلك، ولكن قد يفهم هذا من قوله: «تكون إذا للشيء توافقه في حال أنت فيها، وذلك قولك: «مررت فإذا زيد قائم».

الكتاب ٣١١/٢.

(٤) رواه مسلم في باب الإمارة برقم ١٠٥ (٣/١٤٩٦)، ابن حنبل ٢٤٢/٢.

(٥) «فلما رآها تهمز كأنها جان» الآية ١٠ من النمل.

ابتداء أمرها تكون كالجانّ ثم تتعاضم وبتزايد خَلَقَهَا إلى أن تصير ثعباناً.

آ. (١٠٨) قوله تعالى: ﴿لِلنَّاطِرِينَ﴾: متعلّق بمحذوف لأنه صفة لبيضاء. وقال الزمخشري^(١): «فإن قلت: بم تُعلّق للناطرين؟ قلت: يتعلّق بـ «بيضاء» والمعنى: فإذا هي بيضاء للنظارة، ولا تكون بيضاء للنظارة إلا إذا كان يبايضها بياضاً عجبياً خارجاً عن العادة، يجتمع الناس للنظر إليه كما تجتمع النظارة للعجائب». وهذا الذي ذكره أبو القاسم تفسيراً معنى لا تفسير إعراب، وكيف يريد تفسير الإعراب؟ وإنما أراد التعلّق المعنوي لا الصناعي، كقولهم: هذا الكلام يتعلّق بهذا الكلام. أي إنه من تتمّة المعنى له. وقال في هذه السورة:

آ. (١٠٩) ﴿قال الملأ﴾: فأسند القول إليهم. وفي الشعراء^(٢): «قال للملأ» فأسند القول إلى فرعون. وأجاب الزمخشري^(٣) عن ذلك بثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون هذا الكلام صادراً منه ومنهم، فحكى هنا عنهم وفي الشعراء عنه. والثاني: أنه قاله ابتداءً وتلقّنه عنه خاصّته فقالوه لأعقابهم. والثالث: أنهم قالوه عنه للناس على طريق التبليغ كما يفعل الملوك، يرى الواحد منهم الرأي فيبلغه الخاصة ثم يبلغوه^(٤) لعامتهم. وهذا الثالث قريب من الثاني في المعنى.

وقرأ الأخوان هنا^(٥) وفي يونس^(٦): «بكل سحّارٍ والباقون: «بكل

(١) الكشاف ١٠٢/٢.

(٢) «قال للملأ حوله: إن هذا لساحر عليم» الآية ٣٤ من الشعراء.

(٣) الكشاف ١٠٢/٢.

(٤) كذا في الأصل والصواب: «ثم يبلغونه» أي يبلغ الخاصة لعامتهم.

(٥) الخلاف بين القراء في الآية ١١٢ وليس في هذه الآية ١٠٩ فكان على المصنف أن يؤخّر ذكراً اختلافهم إلى موضعه. وانظر: السبعة ٢٨٩؛ الحجة ٢٩١؛ البحر ٣٦٠/٤.

(٦) الآية ٧٩ من يونس: «وقال فرعون اتتوني بكل ساحر عليم».

ساحر». ولا خلاف أن الذي في الشعراء^(١) «بكل سَحَارٍ». وساحر وسَحَارٍ مثل عالم وَعَلَامٍ، وقد عُرِفَ أن فعلاً مثال مبالغة. ويرجح «سَحَارٍ» أنه مجاورٌ لعليم، وكلاهما مثال مبالغة. ويرجح «ساحر» أنه تقدّم مثله في قوله «إنّ هذا لساحر»^(٢) وهذا مناسب له.

آ. (١١٠) وفي الشعراء^(٣): «بسحره» وهنا بدون «ذلك». قالوا: لأنّ أول هذه الآية مبنيّ على الاختصار.

قوله: «فماذا تأمرون» قد تقدّم الكلام على «ماذا» مُسَبِّقاً في أول هذا التصنيف^(٤). والجمهور على «تأمرون» بفتح النون. وروى كردم^(٥) عن نافع كسرّها. وعلى كلتا القراءتين يجوز أن يكونَ «ماذا» كلّه اسماً واحداً في محل نصب على أنه مفعول ثانٍ لـ «تأمرون» بعد حذفِ الياء، ويكون المفعول الأول لـ «تأمرون» محذوفاً وهو ياء المتكلم، والتقدير: بأيّ شيء تأمرونني؟ وعلى قراءة نافع لا تقول: إن المفعول الأول محذوفٌ بل هو في قوة المنطوق به؛ لأن الكسرة دالةٌ عليه، فهذا الحذفُ غيرُ الحذفِ في قراءة الجماعة. ويجوز أن تكونَ «ما» استفهاماً في محلّ رفعٍ بالابتداء و«ذا» موصول، وصلته «تأمرون»، والعائدُ محذوفٌ، والمفعولُ الأولُ أيضاً محذوفٌ على قراءة الجماعة، وتقدير العائد منصوبٌ المحل غيرُ مُعَدَّى إليه بالباء فتقديره: فما الذي تأمرونيه؟

(١) الآية ٣٧ من الشعراء: «يأتوك بكل سحار عليم».

(٢) أي فما جاء في الآية ١٠٩ يناسب ما جاء في الآية ١١٢.

(٣) الآية ٣٥ من الشعراء: «يريد أن يخرجكم من أرضكم بسحره فماذا تأمرون».

(٤) انظر إعرابه للآية ٢١٥ من البقرة.

(٥) البحر ٣٥٩/٤. وكردم ابن خالد أبو خالد، قدم المدينة وعرض على نافع، روى عنه

الأنطاكي، ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ٣٢/٢.

وقدّره ابن عطية^(١): «تأمروني به»، وردّ عليه / الشيخ^(٢) بأنه يلزم من [٣٩٦/ب] ذلك حَذْفُ العائد المجرور بحرفٍ لم يُجْرَ الموصولُ بمثله، ثم اعتدّر منه، بأنه أراد التقدير الأصلي، ثم اتّسع فيه بأن حُذِفَ الحرف فاتصل الضميرُ بالفعل. وهذه الجملة هل هي من كلام الملاء، ويكونون قد خاطبوا فرعون بذلك وحده تعظيماً له كما يُخاطَبُ الملوك بصيغة الجمع، أو يكونون قالوه له ولأصحابه، أو يكون من كلام فرعون على إضمار قولٍ أي: فقال لهم فرعونُ فماذا تأمرون، ويؤيّد كونها من كلام فرعون قوله تعالى: «قالوا: أرجه».

وهل «تأمرون» من الأمر المعهود أو من الأمر الذي بمعنى المشاورة؟ والثاني منقولٌ عن ابن عباس. وقال الزمخشري^(٣): «هو مِنْ أَمْرْتَهُ فَأَمْرُنِي بِكَذَا أَي: شاورته فأشار عليّ برأي».

آ. (١١١) قوله تعالى: ﴿أَرْجِه﴾: في هذه الكلمة هنا والشعراء^(٤) ست قراءات^(٥) في المشهور المتواتر، ولا التفات إلى مَنْ أنكر بعضها ولا لَمَنْ أنكر على راويها. وضبط ذلك أن يقال: ثلاث مع الهمز وثلاث مع عدمه، فأما الثلاث التي مع الهمز فأولّها قراءة ابن كثير، وهشام عن ابن عامر: أَرْجِئْهُو بهمزة ساكنة وهاء متصلة بواو. الثانية قراءة أبي عمرو: أَرْجِئْهُ كما تقدّم إلا أنها لم يَصِلْها بواو. الثالثة: قراءة ابن ذكوان عن ابن عامر: أَرْجِئْهُ بهمزة ساكنة وهاء مكسورة مِنْ غير صلة. وأما الثلاث التي مع غير الهمز فأولّها قراءة عاصم وحمزة: أَرْجِهْ بكسر الجيم وسكون الهاء وصللاً ووقفاً. الثانية

(١) التفسير ١٢٨/٧.

(٢) البحر ٣٥٩/٤.

(٣) الكشاف ١٠٢/٢.

(٤) الآية ٣٦ «قالوا أرجه وأخاه وأبعث في المدائن حاشرين».

(٥) السبعة ٢٨٧؛ الحجة ٢٨٩؛ البحر ٣٦٠/٤.

قراءة الكسائي: أَرْجَهِ بِهَاءٍ مُتَّصِلَةٍ بِيَاءٍ. الثالثة: قراءة قالون بهاء مكسورة دون ياء.

فَأَمَّا ضَمُّ الْهَاءِ وَكُسْرُهَا فَقَدْ عُرِفَ مِمَّا تَقَدَّمَ. وَأَمَّا الْهَمْزُ وَعَدَمُهُ فَلِغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ يُقَالُ: أَرْجَاهُ وَأَرْجَيْتُهُ أَي: أَخَّرْتَهُ، وَقَدْ قُرِئَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «تُرْجِي مِنْ تَشَاءِ»^(١) بِالْهَمْزِ وَعَدَمِهِ. وَهَذَا كَقَوْلِهِمْ: تَوَضَّأْتُ وَتَوَضَّيْتُ. وَهَلْ هُمَا مَادَتَانِ أَصْلِيَتَانِ أَمْ الْمَبْدَلُ فِرْعَ الْهَمْزِ؟ اِحْتِمَالَانِ.

وقد طَعَنَ قَوْمٌ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ^(٢) فَقَالَ الْفَارَسِيُّ^(٣): «ضَمُّ الْهَاءِ مَعَ الْهَمْزِ لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ، وَرَوَايَةُ ابْنِ ذَكْوَانَ عَنِ ابْنِ عَامِرٍ غَلَطٌ». وَقَالَ ابْنُ مَجَاهِدٍ^(٤): «وَهَذَا لَا يَجُوزُ»^(٥)، لِأَنَّ الْهَاءَ لَا تُكْسَرُ إِلَّا بَعْدَ كَسْرَةِ أَوْ يَاءٍ سَاكِنَةٍ. وَقَالَ الْحَوْفِيُّ: «وَمَنْ الْقَرَأَ مَنْ يَكْسِرُ مَعَ الْهَمْزِ وَليْسَ بِجَيِّدٍ». وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٦): «وَيُقْرَأُ بِكَسْرِ الْهَاءِ مَعَ الْهَمْزِ وَهُوَ ضَعِيفٌ، لِأَنَّ الْهَمْزَةَ حَرْفٌ صَحِيحٌ سَاكِنٌ فَلَيْسَ قَبْلَ الْهَاءِ مَا يَقْتَضِي الْكَسْرَ».

قلت: وقد اعتذر الناس عن هذه القراءة على سبيل التنازل^(٧) بوجهين: أحدهما: أن الهمزة ساكنة والساكُنُ حاجزٌ غيرُ حصين، وله شواهدٌ مذكورةٌ في موضعها، فكانَ الهاءُ وَلِيَتِ الْجِيْمَ الْمَكْسُورَةَ فَلِذَلِكَ كُسِرَتْ. الثَّانِي: أَنَّ الْهَمْزَةَ كَثِيرًا مَا يَطْرَأُ عَلَيْهَا التَّغْيِيرُ، وَهِيَ هُنَا فِي مَعْرِضٍ أَنْ تُبَدَلَ يَاءً سَاكِنَةً لِسُكُونِهَا بَعْدَ كَسْرَةِ فَكَانَهَا وَلِيَتِ يَاءً سَاكِنَةً فَلِذَلِكَ كُسِرَتْ.

(١) الآية ٥١ من الأحزاب. قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر: تُرْجِيءُ بِالْهَمْزِ.

وقرأ الباقر وغيرهم: الحجة ٥٧٨.

(٢) الحجة (خ) ٣٤/٣.

(٣) وهي أَرْجَيْتُهُ.

(٤) السبعة ٢٨٨.

(٥) عبارته: «هذا وهم لأن...».

(٦) الإملاء ٢٨١/١.

(٧) كذا في الأصل وش، وفي ي: التنازع، ولعل الأنسب: التأول.

وقد اعترض أبو شامة على هذين الجوابين بثلاثة أوجه. الأول: أن الهمز معتد به حاجزاً بإجماع في «أَنْبِئُهُمْ»^(١) و«نَبِّئُهُمْ»^(٢)، والحكم واحد في ضمير الجمع والمفرد فيما يرجع إلى الكسر والضم^(٣). الثاني: أنه كان يلزمه صلة الهاء إذ هي في حكم كأنها قد وُلِيت الجيم. الثالث: أن الهمز لو قُلِبَ ياءً لكان الوجه المختارُ ضمَّ الهاء مع صريح الياء نظراً إلى أن أصلها همزة، فما الظنُّ بمنَّ يكسر الهاء مع صريح الهمزة. وسيأتي تحقيق ذلك في باب وقف حمزة وهشام، فضمَّ الهاء مع الهمزة هو الوجه.

واستضعف أبو البقاء^(٤) قراءة ابن كثير وهشام^(٥) فإنه قال: «وَأَرْجِيهِ» يُقرأ بالهمز وضم الهاء من غير إشباع وهو الجيد، وبالإشباع وهو ضعيف؛ لأن الهاء خفيفة، فكان الواو التي بعدها تتلو الهمزة، وهو قريب من الجمع بين الساكنين، ومن هنا ضَعُف قولهم: «عليه مال» بالإشباع». قلت: وهذا التضعيف ليس بشيء لأنها لغة ثابتة عن العرب أعني إشباع حركة الهاء بعد ساكن مطلقاً، وقد تقدّم أن هذا أصل لابن كثير ليس مختصاً بهذه اللفظة، بل قاعدته: كلُّ هاءٍ كنايةٍ بعد ساكن أن يُشبع حركتها حتى يتولّد منها حرفٌ مدٌّ نحو: «مِنْهُو وَعَنْهُو وَأَرْجِيهِو» إلا قبل ساكن فإن المدَّ يُحَدَفُ لالتقاء الساكنين إلا في موضع واحد رواه عنه البرزي وهو «عَنْهُو تَلْهُي»^(٦) بتشديد التاء، وكذلك

(١) الآية ٣٣ من البقرة: «قال يا آدم أنبئهم بأسمائهم».

(٢) الآية ٢٨ من القمر: «ونبئهم عن ضيف إبراهيم».

(٣) أي إن إجماع القراء على الضم هنا يقوي حكم وجوبه.

(٤) الإملاء ٢٨١/١.

(٥) وهي: أَرْجِيهِو.

(٦) «فأنت عنه تلهي» الآية ١٠ من عبس. وانظر: السبعة ٦٧٢.

- الأعراف -

استضعف الزجاج^(١) قراءة حمزة^(٢) وعاصم. قال بعدما أنشد قول الشاعر^(٣) / [١/٣٩٧]:

٢٢٥٩ - لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَةَ وَلَا شَيْعَ مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حِجْفٍ فَالْطَّجَعُ

«هذا شعرٌ لا يُعرف قائله ولا هوبشيء، ولو قاله شاعرٌ مذكور لقليل له: أخطأت، لأن الشاعر يجوز أن يخطيء، وهذا مذهب لا يُعرج عليه». قلت: قد تقدّم أن تسكين هاء الكناية^(٤) لغة ثابتة، وتقدّم شواهدها فلا حاجة إلى إعادة ذلك^(٥).

وقوله «وأخاه» الأحسن أن يكون نسقاً على الهاء في «أزجه»، ويضعفُ نصبه على المعية لإمكان النسق من غير ضعف لفظي ولا معنوي.

قوله: «في المدائن» متعلق بأرسل، و«حاشرين» مفعول به، ومفعول «حاشرين» محذوف أي: حاشرين السحرة بدليل ما بعده. والمدائن جمع مدينة وفيها ثلاثة أقوال: أحدها - وهو الصحيح - أن وزنها فَعِيلَةٌ فمِيمِهَا أصلية وياؤها زائدة، مشتقة من مَدَن يمدن مَدُوناً أي: أقام. واستدل لهذا القول بإطباق القراء على همز مدائن كصحيفة وصحائف وسفينة وسفائن، ولو كانت مَفْعِلَةٌ لم تُهْمَزْ نحو: معيشة ومعاش، ولأنهم جمعوها أيضاً على مُدُن كقولهم: سفينة وسفن وصحيفة وصحف. قال الشيخ^(٦): «ويقطع بأنها فَعِيلَةٌ جَمَعُهَا لَهَا عَلَى فَعَلٍ قَالُوا: مُدُن، كما قالوا: صحف في صحيفة».

(١) معاني القرآن ٤٠٤/٢.

(٢) أزجه.

(٣) تقدم برقم ١٣٣٩.

(٤) قوله: «هاء الكناية» غير واضح في الأصل.

(٥) قال الفراء في معاني القرآن ٣٨٨/١: «يقولون: هذه طلحة قد أقبلت»، وقال: «وهي

لغة للعرب يقفون على الهاء المكني عنها في الوصل إذا تحرك ما قبلها».

(٦) البحر ٣٤٢/٤.

قلت: قد قال الزجاجي: «المدن في الحقيقة جمع المدين، لأن المدينة لا تُجمع على مُدن، ولكن تجمع على المدائن ومثل هذا: سُفن كأنهم جمعوا سفينة على سفين ثم جمعوه على سُفن». ولا أدري ما حمله على جعل مُدن جمع مدين، ومدين جمع مدينة مع أطراد فُعل في فعيلة لا بمعنى مفعولة، اللهم إلا أن يكون قد لَحَظَ في مدينة أنها فعيلة بمعنى مفعولة لأن معنى مدينة أن يُمدَن فيها أي: يُقام، ويؤيد هذا ما سيأتي من أن مدينة وزنها في الأصل مَدْيُونَة عند بعضهم.

القول الثاني: أن وزنها مَفْعِلَة مِنْ دانه يَدِينه أي: ساسه يَسُوسه فمعنى مدينة أي: مملوكة ومُسوسة أي: مسوس أهلها، مِنْ دانهم مَلِكُهم إذا ساسهم، وكان ينبغي أن يُجمع على مداين بصريح الياء كمعایش في مشهور لغة العرب.

الثالث: أن وزنها مَفْعُولَة وهو مذهب أبي العباس. قال: «هي مِنْ دانه يَدِينه إذا ملكه وقهره، وإذا كان أصلها مَدْيُونَة فَأَعْلَتْ كما يُعَلُّ مَبِيع اسم مفعول من البيع، ثم يجري الخلاف في المحذوف: هل هو الياء الأصلية أو الواو الزائدة؟ الأول قول الأخفش، والثاني قول المازني^(١) وهو مذهب جماهير النحاة. والمدينة معروفة وهي البقعة المُسَوَّرة المستولي عليها مَلِكٌ.

آ. (١١٣) قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّ لَنَا﴾: في هذه الجملة وجهان، أظهرهما: أنها لا محل لها من الإعراب لأنها استئناف جواب لسؤال مقدر، ولذلك لم تُعْطَفْ بالفاء على ما قبلها. قال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: هلا قيل: وجاء السحرة فرعون فقالوا. قلت: هو على تقدير سائل سأل: ما قالوا إذ جاؤوه؟ فأجيب بقوله: قالوا إن لنا لأجراً»، وهذا قد سبقه إليه

(١) المنصف ١/٢٨٧.

(٢) الكشف ٢/١٠٢.

الواحدي، إلا أنه قال: «ولم يقل فقالوا، لأن المعنى لما جاؤوا قالتوا، فلم يَصِحَّ دخولُ الفاءِ على هذا الوجه». والوجه الثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعل «جاؤوا» قاله الحوفي.

وقرأ^(١) الحَرَمِيَّانَ وحفص عن عاصم «إن» بهمزة واحدة، والباقون بهمزتين على الاستفهام. وهم على أصولهم في التحقيق والتسهيل وإدخال ألفٍ بينهما وعدمه. فقراءةُ الحَرَمِيَّينِ على الإخبار، وجوزُ الفارسي^(٢) أن تكونَ على نية الاستفهام يدل عليه قراءة الباقيين، وجعلوا ذلك مثل قوله تعالى: «وتلك نعمةٌ تمنُّها علي»^(٣) وقول الشاعر^(٤):

..... ٢٢٦٠ - أفرحُ أن أزرأَ الكرامَ وأنُ

وقول الآخر^(٥):

..... ٢٢٦١ - وذوالشيبِ يلعبُ

وقد تقدم تحقيق هذا وأنه مذهب أبي الحسن^(٦). ونكَّر «أجرأ» للتعظيم. قال الزمخشري^(٧): «كقولهم: إنَّ له لإبلاً وإن له لغنماً».

قوله: «إنَّ كَنَّا» شرطُ جوابه محذوفٌ للدلالة عليه عند الجمهور، [٣٩٧/ب] أو ما تقدَّم عند / مَنْ يُجيزُ تقديمَ جوابِ الشرط عليه. و«نحن» يجوز فيه أن

(١) السبعة ٢٨٩؛ الحجة ٢٩٢؛ البحر ٣٦١/٤. والحرميان هما: ابن كثير ونافع.

(٢) الحجة (خ) ٣٨/٣.

(٣) الآية ٢٢ من الشعراء.

(٤) تقدم برقم ٣٤٠.

(٥) تقدم برقم ٣٣٩.

(٦) انظر: معاني القرآن للأخفش ٤٢٦. وانظر: إعراب السمين للآية ٣٠ من البقرة.

(٧) الكشاف ١٠٢/٢.

يكون تأكيداً للضمير المرفوع، وأن يكون فصلاً فلا محل له عند البصريين، ومحله الرفع عند الكسائي، والنصب عند الفراء.

آ. (١١٤) قوله تعالى: ﴿وَإِنكُمْ لَمِنَ الْمُقْرَبِينَ﴾: هذه الجملة نسق على الجملة المحذوفة التي نابت «نعم» عنها في الجواب، إذ التقدير: قال: نعم إن لكم لأجراً وإني لكم لمن المقربين.

آ. (١١٥) قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْ تُلْقِي﴾: «إِنَّمَا» هنا للتخيير، ويُطلق عليها حرف عطف مجازاً. وفي محل «أَنْ تُلْقِي وَإِنَّمَا أَنْ نَكُونَ» ثلاثة أوجه، أحدها: النصب بفعل مقدر أي: افعل إِنَّمَا إلقاءك وَإِنَّمَا إلقاءنا، كذا قدره الشيخ^(١). وفيه نظر لأنه لا يَفْعَلُ إلقاءهم فينبغي أن يُقَدَّرَ فعلاً لاثقاً بذلك وهو اختر أي: اختر إِنَّمَا إلقاءك وَإِنَّمَا إلقاءنا. وقدره مكي^(٢) وأبو البقاء^(٣)، فقالا: «إِنَّمَا أَنْ تَفْعَلُ الإلقاء» قال مكي: «كقوله^(٤)»:

٢٢٦٢- قالوا الركوب فقلنا تلك عادتنا

إلا أنه جعل النصب مذهب الكوفيين. الثاني: الرفع على خبر ابتداءٍ مضمرة تقديره: أمرك إِنَّمَا إلقاءك وَإِنَّمَا إلقاءنا. الثالث: أن يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره: إِنَّمَا إلقاءك مبدوء به، وَإِنَّمَا إلقاءنا مبدوء به، وإنما أتى هنا بـ «أَنْ» المصدرية قبل الفعل بخلاف قوله تعالى: «وآخرون مُرْجُونَ لأمر الله إِنَّمَا يُعَذِّبُهُمْ وَإِنَّمَا يَتُوبُ»^(٥) لأنَّ «أَنْ» وما بعدها هنا: إِنَّمَا مفعول وَإِنَّمَا مبتدأ، والمفعول به والمبتدأ لا يكونان فعلاً صريحاً، بل لا بد أن ينضم إليه حرف

(١) البحر ٤/٣٦١ وتقدير أبي حيان: اختر وافعل فيكون وهم في الثاني.

(٢) المشكل ١/٣٢٥.

(٣) الإملاء ١/٢٨٢.

(٤) تقدم برقم ١٥٢٣.

(٥) الآية ١٠٦ من التوبة.

مصدرى يجعله في تأويل اسم، وأما آية التوبة فالفعل بعد «إمّا»: إمّا خبر ثان لآخرين، وإمّا صفة له، والخبر والصفة يقعان جملة فعلية من غير حرف مصدرى.

وحذف مفعول الإلقاء للعلم به والتقدير: إمّا أن تُلقَى حبالك وعصيتك، - إنهم كانوا يعتقدون أن يفعل كفعلهم - أو نلقى حبالنا وعصينا.

آ. (١١٦) قوله تعالى: ﴿واسترهبوهم﴾: يجوز أن يكون استعمل فيه بمعنى أفعال، أي: أرهبوهم، وهو قريب من قولهم: قر واستقر وعظم واستعظم وهذا رأي المبرد. ويجوز أن تكون السين على بابها أي: استدعوا رهبة الناس منهم، وهو رأي الزجاج^(١).

آ. (١١٧) قوله تعالى: ﴿أن ألق﴾: يجوز أن تكون المفسرة لمعنى الإيحاء، ويجوز أن تكون مصدرية، فتكون هي وما بعدها مفعول الإيحاء.

قوله: «تَلَقَّفُ» قرأ العامة^(٢) «تَلَقَّفُ» بتشديد، من تَلَقَّفَ يَتَلَقَّفُ، والأصل: «تَتَلَقَّفُ» بتاءين فحذفت إحداهما: إمّا الأولى وإما الثانية، وقد تقدّم ذلك في نحو «تَذَكَّرُونَ»^(٣). والبرزي على أصله في إدغامها فيما بعدها، فيقرأ «فإذا هي تَلَقَّفُ» بتشديد التاء أيضاً، وقد تقدّم تحقيقه عند قوله: «ولا تَيَمَّمُوا الخبيث»^(٤). وقرأ حفص «تَلَقَّفُ» بتخفيف القاف من لَقِفَ كَعَلِمَ يعلم وركب يركب، يقال: لَقِفْتُ الشيءَ أَلَقَفُهُ لَقْفًا وَلَقَفَانًا، وتَلَقَّفْتُهُ أَتَلَقَّفُهُ تَلَقُّفًا إذا

(١) معاني القرآن له ٤٠٥/٢.

(٢) السبعة ٢٩٠؛ الحجة ٢٩٢؛ البحر ٣٦٣/٤.

(٣) الآية ٨٠ من الأنعام: «أفلا تتذكرون».

(٤) الآية ٢٦٧ من البقرة.

- الأعراف -

أخذته بسرعة فأكلته أو ابتلعت، وفي التفسير: أنها ابتلعت جميع ما صنعه، وأنشدوا على لَقِفْ يَلْقَفْ كَعَلِمَ يَعْلَمُ قول الشاعر^(١):

٢٢٦٣- أنت عصا موسى التي لم تَزَلْ تَلْقَفُ ما يَصْنَعُه السَّاحِر

ويقال: رجلٌ ثَقِفٌ لَقْفٌ^(٢) وثقيف لقيف بين الثقافة واللِّقَافَة^(٣). ويقال:

لَقِفَ وَلَقِمَ بمعنى واحد قاله أبو عبيد^(٤). ويقال: لَقِفَ وَلَقِمَ وَلَهُمَ بمعنى واحد.

والفاء في «إذا هي» يجوزُ أَنْ تكونَ العاطفة، ولا بد من حذف جملةٍ قبلها ليرتَّب ما بعد الفاء عليها، والتقدير: فألقاها فإذا هي، وَمَنْ جَوَزَ أَنْ تكونَ الفاءُ زائدةً في نحو «خرجت فإذا الأسدُ حاضر» جَوَزَ زيادتها هنا، وعلى هذا فتكونُ هذه الجملةُ قد أُوجِيتْ إلى موسى كالتي قبلها، وأما على الأول - أعني كون الفاءِ عاطفةً - فالجملةُ غير موحى بها إليه.

و «ما يَأْفِكُون» يجوزُ في «ما» أن تكونَ بمعنى الذي، والعائد محذوفٌ أي: الذي يَأْفِكُونه، ويجوزُ أَنْ تكونَ «ما» مصدريةً، والمصدرُ حينئذٍ واقعٌ موقعَ المفعولِ به، وهذا لا حاجةَ إليه.

آ. (١١٨) وكذلك قوله تعالى: ﴿ما كانوا يعملون﴾: يجوزُ أَنْ

تكونَ بمعنى الذي، وأن تكونَ مصدريةً أي: وَيَطُلُ الذي / كانوا يعملونه [٣٩٨/١] أو عَمَلُهُم، وهذا المصدرُ يجوزُ أَنْ يكونَ على بابهِ وأن يكونَ واقعاً موقعَ المفعولِ به بخلاف «ما يَأْفِكُون» فإنه يَتَعَيَّنُ أن يكونَ واقعاً موقعَ المفعولِ به

(١) لم أهدت إلى قائله، وهو في معاني القرآن للزجاج ٤٠٥/٢؛ وتفسير القرطبي ٧/٢٦٠؛ وتفسير الماوردي ٤٤/٢.

(٢) ويقال أيضاً: ثَقِفٌ لَقْفٌ.

(٣) لم أر «لقافة» فيما عدت إليه، وإنما المصدر لَقْفٌ وَلَقْفَانٌ.

(٤) لعل الصواب أبو عبيدة، حيث إن هذا نصه في المجاز ١/٢٢٥.

ليَصِحَّ المعنى إذ اللَّفْقُ يَسْتَدْعِي عَيْنًا يَصِحُّ تَسَلُّطُهُ عَلَيْهَا. وقال الفراء (١) في هذه الآيات: «كيف صَحَّ أن يأمرهم موسى بقوله: «أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ» (٢) مع أن إلقاءهم سحر وكفر؟ وأجاب بأن المعنى: أَلْقُوا إِنْ كُنْتُمْ مُحَقِّقِينَ، وَأَلْقُوا عَلَى مَا يَصِحُّ وَيَجُوزُ». انتهى. والظاهر إنما أَمَرَهُمْ بِذَلِكَ تَعْجِيزًا لَهُمْ وَقِطْعًا لَشَغْبِهِمْ وَاسْتِطَالَتِهِمْ، وَلَثَلَا يَقُولُوا: لَوْ تَرَكْنَا نَفْعَلْ لَفَعَلْنَا، وَلَأَنَّ الْأَمْرَ لَا يَسْتَلْزِمُ الْإِرَادَةَ.

آ. (١١٩) قوله تعالى: ﴿فَغَلِبُوا هنالك﴾: «هنالك» يجوز أن يكون مكاناً، أي: غلبوا في المكان الذي وَقَعَ فِيهِ سِحْرُهُمْ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ. قيل: ويجوز أن يكون زماناً، وهذا ليس أصله، وقد أثبت له بعضهم هذا المعنى بقوله تعالى: «هنالك ابتلي المؤمنون» (٣)، ويقول الآخر (٤):

٢٢٦٤- فهناك يَعْتَرِفُونَ أَيْنَ الْمَفْرَعِ
ولا حُجَّةَ فِيهِمَا؛ لَأَنَّ الْمَكَانَ فِيهِمَا وَاضِحٌ.

قوله: «صاغرين» حال من فاعل «انقلبوا»، والضمير في «انقلبوا» يجوز أن يعود على قوم فرعون، وعلى السحرة إذا جعلنا الانقلاب قبل إيمان السحرة، أو جعلنا انقلبوا بمعنى صاروا، كما فسره الزمخشري (٥)، أي: «صاروا أذلاءً مبهوتين متحيرين» (٦) ويجوز أن يعود عليهم دون السحرة إذا كان ذلك بعد إيمانهم، ولم يُجْعَل «انقلبوا» بمعنى صاروا، لأن الله لا يصفهم بالصغار بعد إيمانهم.

(١) ليس في «معاني القرآن» هذا النص.

(٢) الآية ٨٠ من يونس.

(٣) الآية ١١ من الأحزاب.

(٤) لعل الأنسب أن يقول «ويقول الشاعر». وقد تقدم برقم ١٢٥٢.

(٥) الكشاف ١٠٣/٢.

(٦) قوله «متحيرين» لم ترد في مطبوعة الكشاف.

آ. (١٢٠) قوله تعالى: ﴿ساجدين﴾: حال أيضاً من «السحرة». وكذلك:

آ. (١٢١) قوله تعالى: ﴿قالوا﴾: أي: ألقوا ساجدين قائلين ذلك. ويجوز أن يكون حالاً من الضمير المستتر في «ساجدين». وعلى كلا القولين هم متلبسون بالسجود لله تعالى. ويجوز أن يكون مستأنفاً لا محلّ له. وجعله أبو البقاء^(١) حالاً من فاعل «انقلبوا» فإنه قال: «يجوز أن يكون حالاً، أي: فانقلبوا صاغرين قد قالوا». وهذا ليس بجيد للفصل بقوله: «وألقى السحرة».

آ. (١٢٢) قوله تعالى: ﴿ربّ موسى﴾: يجوز أن يكون نعتاً لرب العالمين، وأن يكون بدلاً، وأن يكون عطف بيان. وفائدة ذلك نفي توهم من يتوهم أن ربّ العالمين قد يُطلق على غير الله تعالى، لقول فرعون «أنا ربكم الأعلى»^(٢). وقدموا موسى في الذّكر على هرون وإن كان هرون أسنّ منه لكبره في الرتبة، أولآنه وقع فاصلةً هنا، ولذلك قال في سورة طه «ربّ هرون وموسى»^(٣) لوقوع موسى فاصلةً، أو تكون كلُّ طائفةٍ منهم قالت إحدى المقالتين فنسبَ فعلٌ بعضٍ إلى المجموع في سورةٍ وفعلٌ بعضٍ آخرَ إلى المجموع في أخرى.

آ. (١٢٣) قوله تعالى: ﴿أمنتهم﴾: اختلف القراء^(٤) في هذا الحرف هنا وفي طه^(٥) وفي الشعراء^(٦). فبعضهم جرّى على قولٍ واحد، وبعضهم

(١) الإملاء ٢٨٢/١.

(٢) الآية ٢٤ من النزاعات.

(٣) الآية ٧٠ من طه: «قالوا آمناً برب هرون وموسى».

(٤) السبعة ٢٩٠؛ الحجة ٢٩٢؛ البحر ٣٦٥/٤.

(٥) الآية ٧١ من طه.

(٦) الآية ٤٩ من الشعراء.

قرأ في موضع بشيء لم يقرأ به في غيره. فأقول: إن القراءة في ذلك على أربع مراتب:

الأولى: قراءة الأخوين^(١) وأبي بكر عن عاصم وهي: بتحقيق الهمزتين في السور الثلاث من غير إدخال ألفٍ بينهما وهو استفهام إنكار، وأمّا الألفُ الثالثة فالكلُّ يقرؤونها كذلك؛ لأنها هي فاء الكلمة أُبدلت لسكونها بعد همزة مفتوحة، وذلك أن أصل هذه الكلمة أأأمتم بثلاث همزات، الأولى للاستفهام والثانية همزة أفعال والثالثة فاء الكلمة، فالثالثة يجب قلبها ألفاً لما عرفته أول هذا الموضوع، وأمّا الأولى فمُحَقَّقة ليس إلا، وأمّا الثانية فهي التي فيها الخلاف بالنسبة إلى التحقيق والتسهيل.

الثانية: قراءة حفص وهي «أمتم» بهمزة واحدة بعدها الألف المشار إليها في جميع القرآن. وهذه القراءة تحتل الخبر المَحْض المتضمن للتوبيخ، وتحتل الاستفهام المشار إليه، ولكنه حُذِف لفهم المعنى وقراءة الباقيين.

الثالثة: قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر والبخاري عن ابن كثير، وهي تحقيق الأولى، وتسهيل الثانية بين بين، والألف المذكورة. وهو استفهام إنكار كما تقدم.

الرابعة: قراءة قبل عن ابن كثير وهي التفرقة بين السور الثلاث: وذلك [ب/٣٩٨] أنه قرأ في هذه / السورة حال الابتداء بأمتم بهمزتين، أولاهما محققة، والثانية مُسهلة بين بين وألف بعدها كقراءة رفيعه البخاري، وحال الوصل يقرأ: «قال فرعون وأمتم» بإبدال الأولى واواً وتسهيل الثانية بين بين وألف بعدها: وذلك أن الهمزة إذا كانت مفتوحة بعد ضمة جاز إبدالها واواً سواء كانت

(١) وهما حمزة والكسائي.

الضمّة والهمزة في كلمة واحدة نحو: جُون^(١) ويؤاخذكم وموجلاً أم في كلمتين كهذه الآية، وقد فعل مثل ذلك أيضاً في سورة الملك في قوله: «وليه النُّشور وامِتُّم»^(٢) فأبدل الهمزة الأولى واواً لانضمام ما قبلها حال الوصل، وأما في الابتداء فيخففها لزوال الموجب لقلبها، إلا أنه ليس في سورة الملك ثلاث همزات. وسيأتي إن شاء الله تعالى ذلك في موضعه.

وقرأ في سورة طه كقراءة حفص: أعني بهمزة واحدة بعدها ألف، وفي سورة الشعراء كقراءة رفيفه البري فإنه ليس قبلها ضمة فيبدلها واواً في حال الوصل. وقد قرأت لقبيل أيضاً بثلاثة أوجه في هذه السورة وصلًا: وهي تسكين الهمزة بعد الواو المبدلة أو تحريكها أو إبدالها ألفاً، وحينئذ ينطق بقدر ألفين ولم يدخل أحدٌ من القراء مداً بين الهمزتين هنا سواءً في ذلك من حقق أو سهّل؛ لثلاثا تجتمع أربعة متشابهات.

والضمير في «به» عائذٌ على الله تعالى لقوله: «قالوا آمنا برب العالمين» ويجوز أن يعود على موسى وأما الذي في سورة طه والشعراء في قوله: «آمتم له» فالضمير لموسى لقوله: «إنه لكبيركم».

قوله: «فسوف تعلمون» حُذِفَ مفعولُ العلم للعلم به، أي: تعلمون ما يحلُّ بكم، ثم فسّر هذا الإبهام بقوله:

آ. (١٢٤) «لأَقْطَعَنَّ» جاء به في جملة قَسَمِيَّة تأكيداً لما يفعله. وقرأ^(٣) مجاهد بن جبر وحميد المكي وابن محيصن: «لأَقْطَعَنَّ» مخففاً من قَطَعَ الثلاثي، وكذا: «وَأَصْلَبْنُكُم» من صلب الثلاثي، وروي ضم اللام وكسرهما، وهما لغتان في المضارع يقال: صَلَبَه يَصْلِبُه وَيَصْلِبِيه.

(١) الجُؤنَة: سَفَطٌ مُغَشَّى بجلد، وهو ظرف لطيب العطار، ج: جُؤن.

(٢) الآية ١٥ - ١٦ من الملك. وانظر: السبعة ٦٤٤.

(٣) البحر ٣٦٦/٤؛ الشواذ ٤٥.

قوله: «مِنْ خِلَافٍ» يحتمل أن يكون المعنى: على أنه يقطع من كل شق طرفاً فيقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى وكذا هو في التفسير، فيكون الجار والمجرور في محل نصب على الحال كأنه قال: مختلفة. ويحتمل أن يكون المعنى: لأقطعن لأجل مخالفتكم إياي فتكون «مِنْ» تعليلية، وتتعلق على هذا بنفس الفعل وهو بعيد. وأجمعين تأكيد، أي به دون «كل»^(١) وإن كان الأكثر سبقة بـ كل. وجيء هنا بـ «ثم» وفي السورتين^(٢) «ولأصلبناكم» بالواو، لأن الواو صالحة للمهلة فلا تنافي بين الآيات.

آ. (١٢٥) وقوله تعالى: ﴿إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ﴾: جَوَزُوا فِي هَذَا الضمير وجهين، أحدهما: أنه يَخُصُّ السَّحْرَةَ، ويؤيده قوله بعد ذلك: «وَمَا تَنْقِمُ مِنَّا» فإن الضمير في «مِنَّا» يَخُصُّهُمْ، وَجَوَزُوا أَنْ يَعُودَ عَلَيْهِمْ وَعَلَى فِرْعَوْنَ، أَي: إِنَّا - نحن وأنت - نَنْقَلِبُ إِلَى اللَّهِ، فَيَجَازِي كَلًّا بِعَمَلِهِ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ هُوَ الْوَاقِعَ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ.

آ. (١٢٦) وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَنْقِمُ﴾: قد تقدّم أنّ فيه لغتين وكيفية تعدّيه بـ «من»، وأنه على التضمين، في سورة المائدة^(٣). وقوله: «إلا أن آمناً يجوز أن يكون في محل نصب مفعولاً به، أي: ما تعيب علينا إلا إيماننا. ويجوز أن يكون مفعولاً من أجله، أي: ما نال منا وتعدّنا لشيء من الأشياء إلا لإيماننا. وعلى كلا القولين فهو استثناء مفرغ.

قوله: «لَمَّا جَاءَنَا» يجوز أن تكون ظرفية كما هو رأي الفارسي وأحد قولي سيبويه^(٤). والعامل فيها على هذا «آمناً» أي: آمناً حين مجيء الآيات،

(١) أي التأكيد بأجمعين نفسها من غير سبقها بـ كل.

(٢) أي طه ٧١، والشعراء ٤٩.

(٣) الآية ٥٩: «هل تنقمون منا إلا أن آمناً بالله».

(٤) قال في الكتاب ٣١٢/٢: «وأما «لما» فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره، وإنما نجيء بمنزلة «لو» لما ذكرنا، فإنما هي لا ابتداء وجواب». وانظر: الإيضاح العضدي ٣١٩.

- الأعراف -

وأن تكونَ حرفٍ وجوبٍ لوجوب، وعلى هذا فلا بد لها من جوابٍ وهو محذوفٌ تقديره: لَمَّا جَاءَتْنا أَمَنَّا بها من غير توقُّفٍ.

آ. (١٢٧) قوله تعالى: ﴿وَيَذْرُكُ﴾: قرأ العامةُ: «ويذرك» بياء الغيبة

ونصبِ الراء. وفي النصبِ وجهان: أظهرهما: أنه على العطف على «لِيُفْسِدُوا». والثاني: أنه منصوبٌ على جواب الاستفهام، كما يُنصب في جوابه بعد الفاء كقول الحطيثة^(١):

٢٢٦٥- ألم أك جاركم ويكون بيني وبينكم المودة والإحياء

والمعنى: كيف يكون الجمعُ بين تَرْكِكَ موسى وقومه مفسدين وبين تركهم إِيَّاكَ وعبادةِ ألهتك، أي لا يمكنُ وقوعُ ذلك.

وقرأ^(٢) الحسن في روايةٍ عنه ونعيم بن ميسرة «ويذرك» برفع الراء.

وفيها ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه نسقٌ على «أُنذِر» أي: أتطلق له ذلك. الثاني:

أنه استئنافٌ إخبارٌ بذلك. الثالث: أنه حالٌ. ولا بدُّ من / إضمارٍ مبتدأ، أي: [٣٩٩/أ] وهو يذرك.

وقرأ الحسن أيضاً والأشهب العقيلي: «ويذرك» بالجزم وفيها وجهان،

أحدهما: أنه جزم ذلك عطفاً على التوهم، كأنه توهمٌ جَزَمَ «يُفْسِدُوا» في

جواب الاستفهام فعطف عليه بالجزم كقوله: «فَأَصْدُقُ وَأَكُنُ»^(٣) بجزم «وَأَكُنُ».

الثاني: أنها تخفيفٌ كقراءة أبي عمرو «يَنْصُرُكُمْ»^(٤) وبابه.

(١) تقدم برقم ١٦٦٦.

(٢) البحر ٤/٣٦٧؛ الشواذ ٤٥.

(٣) الآية ١٠ من المنافقين. فَأَصْدُقُ وَأَكُنُ من الصالحين» وهي قراءة غير أبي عمرو. انظر:

السبعة ٦٣٧. ولعل الأنسب في تخريج قراءة «وَأَكُنُ» أنه عطف على موضع «فَأَصْدُقُ»

لأن التوهم مصطلح لا يليق بالقرآن. انظر: الحجة لأبي زرعة ٧١٠.

(٤) الآية ١٦٠ من آل عمران. وانظر مناقشة هذا الموضوع عند إعرابه للآية ٥٤ من البقرة.

وقرأ أنس بن مالك: «ونذرك» بنون الجماعة ورفع الراء، تَوَعَّدوه بذلك، أو أَنَّ الأمرَ يَكُونُ إلى ذلك فيكون خبيراً محضاً. وقرأ عبدالله والأعمش بما يخالف السواد فلا حاجة إلى ذكره.

وقرأ العامة: «وآلهتك» بالجمع. وفي التفسير: أنه كان يعبدُ آلهةً متعددة كالبقر والحجارة والكواكب، أو آلهته التي شرع عبادتها لهم وجعل نفسه الإله الأعلى في قوله «أنا ربكم الأعلى». وقرأ علي بن أبي طالب وابن مسعود وأنس وجماعة كثيرة: «وإلهتك». وفيها وجهان، أحدهما: أن «الإلهة» اسم للمعبود، ويكون المرادُ بها معبودَ فرعون وهي الشمس، وفي التفسير أنه كان يعبد الشمس، والشمس تسمى «إلهة» علماً عليها، ولذلك مُنعت الصرف للعلمية والتأنيث. والثاني: أن «إلهة» مصدر بمعنى العبادة، أي: ويذر عبادتك لأن قومهم كانوا يعبدونه. ونقل ابن الأنباري عن ابن عباس أنه كان يُنكر قراءة العامة، ويقرأ «وإلهتك» وكان يقول: إن فرعون كان يُعبدُ ولا يُعبدُ.

قوله: «سنقتل» قرأ^(١) نافع وابن كثير: «سنقتل» بالتخفيف، والباقون بالتضعيف للتكثير، لتعدد المجال. وسيأتي أن الجماعة قرؤوا «يقتلون أبناءكم»^(٢) بالتضعيف إلا نافعاً، فيخفف. فتلخص من ذلك أن نافعاً يقرأ الفعلين بالتخفيف. وابن كثير يخفف «سنقتل» ويثقل «يقتلون»، والباقون يثقلونهما.

أ. (١٢٨) قوله تعالى: ﴿يُورِثُهَا﴾: في محلِّ نصبٍ على الحال. وفي صاحبها وجهان، أحدهما: الجلالة أي: هي له حال كونه موريثاً لها من يشاؤه. والثاني: أنه الضميرُ المستتر في الجار أي: إن الأرض مستقرة لله حال

(١) السبعة ٢٩١؛ الحجة ٢٩٤؛ البحر ٣٦٧/٤.

(٢) الآية ١٤١ من الأعراف. وانظر: الحجة ٢٩٤.

كونها مُورَثَةٌ من الله لمن يشاء. ويجوز أن يكون «يورثها» خبراً ثانياً، وأن يكون خبراً وحده، و«لله» هو الحال، ومَنْ يشاء مفعولٌ ثانٍ، ويجوز أن يكون جملةً مستأنفة.

وقرأ^(١) الحسن - ورويت عن حفص - «يُورثها» بالتشديد على المبالغة. وقرىء «يُورثها» بفتح الراء مبنياً للمفعول، والقائم مقام الفاعل هو «مَنْ يشاء». والألف واللام في «الأرض» يجوز أن تكون للعهد وهي أرض مِصْر أو للجنس.

وقرأ^(٢) ابن مسعود بنصب «العاقبة» نسقاً على «الأرض» و«للمتقين» خبرها، فيكون قد عطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر فهو مِنْ عطفِ الجمل. قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: لِمَ أُخْلِيَتْ هذه الجملة من الواو^(٤) وأُدْخِلَتْ على التي قبلها؟ قلت: هي جملةٌ مبتدأةٌ مستأنفةٌ، وأمَّا «وقال الملا»^(٥) فهي معطوفةٌ على ما سبقها مِنْ قوله: «قال الملا من قوم فرعون».

آ. (١٣٠) قوله تعالى: ﴿بِالسِّنِينَ﴾: جمعُ سَنَةٍ. وفيها لغتان أشهرهما: إجراؤه مُجرى جمع المذكر السالم فيرفع بالواو ويُنصب ويُجرُ بالياء، وتُحذفُ نونُه للإضافة. قال النحاة: إنما جرى ذلك المجرى جبراً له لِمَا فاتهُ مِنْ لامه المحذوفة، وسيأتي في لامه كلامٌ. واللغةُ الثانيةُ: أن يُجْعَلَ الإعرابُ على النونِ ولكن مع الياءِ خاصَّةً. نَقَلَ هذه اللغةَ أبو زيد والفراء. ثم لك فيها لغتان أحدهما: ثبوتُ تنوينها، والثانيةُ عدمه. قال الفراء: «هي في هذه اللغة

(١) البحر ٤/٣٦٨؛ الشواذ ٤٥ وذكر أنها رواية هبيرة عن حفص.

(٢) البحر ٤/٣٦٨.

(٣) الكشاف ٢/١٩٥.

(٤) أي جملة «قال موسى لقومه» الآية ١٢٨.

(٥) في الآية ١٢٧.

- الأعراف -

مصروفة عند بني عامر وغير مصروفة عند بني تميم». ووجه حذف التنوين التخفيف، وحينئذ لا تُحذف النون للإضافة، وعلى ذلك جاء قوله^(١):

٢٢٦٦- دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنْ سَنِيهِ لَعِبَنَ بِنَا شَيْئاً وَشَيَيْنَنَا مُرْداً

وجاء الحديث «اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف» و«سنيناً كسنين يوسف»^(٢) باللغتين.

وفي لام «سَنَة» لغتان، أحدهما: أنها واو لقولهم: سنوات وسَانِيَتْ وَسُنِيَّةٌ. والثانية: أنه هاءٌ لقولهم: سَانِهَتْ وَسَنَهَاتٌ وَسُنِيَهَةٌ. وليس هذا الحكم المذكور أعني جَرِيَانَهُ مَجْرَى جمعِ المذكر أو إعرابه بالحركات مقتضراً على لفظ سنين بل هو جارٍ في كل اسمٍ ثلاثي مؤنث حُدِفَتْ لَامُهُ وَعُوِّضَ مِنْهَا تَاءُ التَّائِيْتِ وَلَمْ يُجْمَعْ جمع تكسير، نحو ثَبَّة^(٣) وثَبِين، وَقَلَّة^(٤) وَقَلِين. وَتَحَرَّزَتْ بقولي «حُدِفَتْ لَامُهُ» مِمَّا حُدِفَتْ فَأَوْهَ نَحْو: لِدَّة^(٥) وَعِدَّة. وبقولي «ولم يُجْمَعْ جمع تكسير» مِنْ «ظُبَّةٌ وَظُبَى»^(٦). وقد شُدَّ قولهم «لِدُون» في المحذوف [ب/٣٩٩] الفاء، وَظُبُونٌ فِي الْمَكْسَّرِ قَالَ /^(٧)

٢٢٦٧- يَرَى الرَّأؤُونَ بِالشُّفْرَاتِ مِنْهَا وَوَدَّ أَبِي حُبَابٍ وَالظُّبِينَا

(١) تقدم برقم ١٧٧٩.

(٢) رواه مسلم: المساجد برقم ٢٩٤ (١/٤٦٦)؛ المسند ١/٣٨٠.

(٣) الثبة: الجماعة.

(٤) القلة: عودان يلعب بها الصبيان.

(٥) لدة: مصدر وُلِدَتْ.

(٦) الظبة: حد السيف.

(٧) البيت للكميث بن زيد وهو في ديوانه ١٢٦/٢؛ وأما الشجري ٨٨/٢، والعيني ٣٦١/٤

والشفرات: ج شفرة وهي حد السيف. ومنها أي من سيوفهم. ونار الحباب: تطلق على النار تراها العين ولا حقيقة لها.

- الأعراف -

واعلم أن هذا النوع إذا جرى مجرى الزيدَيْن فإن كان مكسوراً الفاء سَلِمَتْ ولم تُعَيَّر نحو: مئة ومئتين، وفئة وفئتين^(١). وإن كان مفتوحاً كُسِرَتْ نحو سنين، وقد نُقِلَ فتحها وهو قليل جداً. وإن كان مضمومها جاز في فائه الوجهان: أعني السَّلامة والكسر نحو: بُين وقُلين.

وقد غَلَبَت السَّنَةُ على زَمَانِ الجَدْبِ، والعام على زمان الخصب حتى صاروا كالعلم بالغبلة، ولذلك اشتقوا من لفظ السنة فقالوا: أَسَنَتَ القَوْمُ. قال^(٢):

٢٢٦٨ - عمروُ الذي هَشَمَ الثَّرِيدَ لقومه ورجالُ مكة مُسْتَبْتُونَ عجافٌ
وقال حاتم الطائي^(٣):

٢٢٦٩ - وَإِنَّا نُهَيِّنُ المَالَ فِي غيرِ ظَنَّةٍ وما يَشْتَكِينَا فِي السنينِ ضَرِيرُهَا
ويؤيد ما ذَكَرْتُ لك ما في سورة يوسف: «تَزْرَعُونَ سبعَ سنين»^(٤) ثم قال: «سَبْعَ شِدَادٍ»^(٥) فهذا في الجَدْبِ. وقال: «ثم يأتي من بعد ذلك عامٌ فيه يُغَاثُ الناسُ»^(٦). وقوله: «من الثمرات» متعلق بـ «نَقْضٍ».

آ. (١٣١) قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الحَسَنَةُ﴾: أتى في جانب الحسنة بـ إذا التي للمحقق. وعُرِّفَتِ الحسنة لسعة رحمة الله تعالى، ولأنها

(١) الفئدة: الجماعة.

(٢) البيت لعبدالله بن الزبيرى، وهو في المقتضب ٣١٢/٢؛ والنصف ٣١٣/٢؛ واللسان: هشم. والمستنون: من أصابته سنة وقحط.

(٣) ديوانه ٦٢. الظنة: القليل، الضرير: الأعمى.

(٤) الآية ٤٧ من يوسف.

(٥) الآية ٤٨ من يوسف: «ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قد تم لهم إلا قليلاً مما تحصنون».

(٦) الآية ٤٩ من يوسف.

- الأعراف -

أمر محبوب، كلُّ أحدٍ يتمناه، وأتى في جانب السيئة بـ «إن» التي للمشكوك فيه، ونُكِّرت السيئة لأنه أمرٌ كلُّ أحدٍ يحذره. وقد أوضح الزمخشري ذلك فقال^(١): «فإن قلت: كيف قيل «إذا جاءتهم الحسنة» بـ «إذا» وتعريف الحسنة، و«إن تصبهم سيئة» بـ «إن» وتنكير السيئة؟ قلت: لأنَّ جنس وقوعه كالواجب واتساعه، وأمَّا السيئة فلا تقع إلا في الندرة ولا يقع إلا شيء منها». انتهى. وهذا من محاسن علم البيان.

قوله: «يَطِّروا» الأصل: يتطَّروا فأدغمت التاء في الطاء لمقاربتها لها. وقرأ^(٢) عيسى بن عمر وطلحة بن مصرف: «تطِّروا» بناءً من فوق على أنه فعلٌ ماضٍ وهو عند سيبويه^(٣) وأتباعه ضرورة، إذ لا يقع فعل الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً إلا ضرورةً كقوله^(٤):

٢٢٧٠- مَنْ يَكِدُنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ
وقوله^(٥):

٢٢٧١- وَإِنْ يَرَوْا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرِحًا مَنِ وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا
وقد تقدّم الخلاف في ذلك فأغنى عن إعادته.

والتطيرُ: التشاؤم وأصله أن يُفَرَّقَ المألُ ويطير بين القوم، فيطير لكل

(١) الكشاف ١٠٦/٢.

(٢) البحر ٣٧٠/٤.

(٣) قال سيبويه: «إذا قلت: إن فعل فاحسن الكلام أن يكون الجواب أفعل لأنه نظيره من الفعل، وإذا قلت: إن فعلت فاحسن الكلام أن تقول: فعلت لأنه مثله»
الكتاب ٤٤٨/١.

(٤) تقدم برقم ١٤١٧.

(٥) تقدم برقم ١٧١٧.

- الأعراف -

أحدِ حَظَّهُ وما يَخْصُهُ، ثم أُطلق على الحظ والنصيب السَّيِّء بالغلبة، وأنشدوا للبيد^(١):

٢٢٧٢- تطير عَدَائِدُ الأَشْرَاكِ شَفْعاً وَوِتْراً وَالزَّعَامَةُ لِلغِلامِ

الأَشْرَاكِ: جمعُ شِرْكَ وهو النصيب، أي: طار المال المقسوم شَفْعاً لِلذَّكْرِ وَوِتْراً لِلأنثى. وَالزَّعَامَةُ: أي: الرئاسة للذكر، فهذا معناه تفرُّق، وصار لكل أحد نصيبه، وليس من الشؤم في شيء، ثم غَلَبَ على ما ذكرت لك. ومعنى «طائرهم عند الله» أي: حظهم وما طار لهم في القضاء والقدر، أو شؤمهم، أي: سبب شؤمهم عند الله وهو ما يُنزلُه بهم.

آ. (١٣٢) قوله تعالى: ﴿مهما﴾: «مهما» اسمُ شرطٍ يجزم فعلين، كـ «إن». هذا قولُ جمهور النحاة، وقد يأتي للاستفهام، وهو قليلٌ جداً كقوله^(٢):

٢٢٧٣- مهما لي الليلة مهما ليَ أَوْدى بنعلِيَّ وَسِرْباليَ

يريد: ما لي الليلة مالي؟ والهاء للسكت.

وزعم بعض النحويين^(٣) أنَّ الجازمة تأتي ظرف زمان، وأنشد^(٤):

٢٢٧٤- وإنك مهما تُعطي بطنك سُؤْلَهُ وَفَرَجَكَ نالا منتهى الذمِّ أجمعا

وقول الآخر^(٥):

٢٢٧٥- عودت قومك أن كلُّ مُبرِّرٍ مهما يُعودُ شيمةً يَتَعوَّدُ

(١) ديوانه ٢٠٢. وتطير: تخرج. والعدايد: المال والميراث.

(٢) البيت لعمروين ملقط وهو في النوادر ٦٢؛ وابن تيمش ٤٤/٧؛ والمع ٥٨/٢؛ والدرر ٧٤/٢؛ وشرح عمدة الحفاظ لابن مالك ٣٨٨.

(٣) نسبة في البحر ٣٧١/٤ إلى ابن مالك.

(٤) البيت لحاتم الطائي وهو في ديوانه ١١٤؛ والهمع ٥٧/٢؛ والدرر ٧٣/٢.

(٥) لم أقف عليه.

وقول الآخر^(١):

٢٢٧٦- بُبِّتْ أَنْ أَبَا شُتَيْمٍ يَدْعِي مَهْمَا يَعِشُ يُسْمِعُ بِمَا لَمْ يُسْمِعْ

قال: «فمهما هنا ظرف زمان» والجمهور على خلافه. وما ذكره متأول، بل بعضه لا يظهر فيه للظرفية معنى.

وقد شنع الزمخشري^(٢) على القائل بذلك فقال: «وهذه الكلمة في عداد الكلمات التي يُحَرِّفُهَا مَنْ لَا يَدُلُّهُ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ فَيُضَعِّفُهَا غَيْرَ مَوْضِعِهَا، وَيَحْسِبُ «مَهْمَا» بِمَعْنَى «مَتَى» وَيَقُولُ: مَهْمَا جِئْتَنِي أَعْطَيْتَكَ، وَهَذَا مِنْ كَلَامِهِ وَلَيْسَ مِنْ وَاضِعِ الْعَرَبِيَّةِ، ثُمَّ يَذْهَبُ فَيُفَسِّرُ «مَهْمَا تَأْتَانَا بِهِ مِنْ آيَةٍ» بِمَعْنَى الْوَقْتِ فَيُلْحَدُ فِي آيَاتِ اللَّهِ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ، وَهَذَا وَأَمْثَالُهُ مِمَّا يُوْجِبُ الْجَثْوَ بَيْنَ يَدَيِ النَّاطِرِ فِي كِتَابِ سَيَبُوهِ». قلت: هو معذورٌ في كونها بمعنى الوقت، فإن ذلك قولٌ ضعيفٌ لم يقلُّ به إلا الطائفةُ الشاذَّةُ، وقد قال جمال الدين ابن مالك^(٣): «جميع النحويين يقولون^(٤) إن «مهما» و«ما» مثل «من» في لزوم التجرد عن الظرف، مع أن استعمالهما ظرفين ثابتٌ في أشعار الفصحاء من العرب»، وأنشد بعض الأبيات المتقدمة. قلت: وكفى بقوله «جميع النحويين» دليلاً على ضَعْفِ الْقَوْلِ بِظَرْفِيَّتِهِمَا.

وهي اسمٌ لا حرفٌ بدليل عَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَيْهَا، وَلَا يَعُودُ الضَّمِيرُ عَلَى حَرْفٍ كَقَوْلِهِ «مَهْمَا تَأْتَانَا بِهِ» فَالْهَاءُ فِي «بِهِ» تَعُودُ عَلَى «مَهْمَا»، وَشَدُّ السَّهْلِيِّ فزعم أنها قد تأتي حرفاً.

(١) البيت لطيف الغنوي وهو في ديوانه ١٠٤؛ والأشموني ١٢/٤؛ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٦٢٧/٣.

(٢) الكشاف ١٠٧/٢.

(٣) شرح الكافية الشافية ١٦٢٥/٣.

(٤) قوله «يقولون» مطبوس في الأصل، أثبتناه من ش، وفي ي: تقول. وفي نص شرح الكافية «يجعلون».

- الأعراف -

واختلف النحويون^(١) في «مهما»: هل هي بسيطة أو مركبة؟ والقائلون بتركيبها اختلفوا: فمنهم مَنْ قال: هي مركبة / مِنْ ماما، كُرِّرَتْ «ما» الشرطية [٤٠٠/أ] تؤكداً فاستثقل توالي لفظين فأبدلت ألف «ما» الأولى هاء. وقيل: زيدت «ما» على «ما» الشرطية كما تُزاد على «إن» في قوله: «فإِذَا يَأْتِينَكُمْ»^(٢) فَعُمِلَ العمل المذكور للثقل الحاصل. وهذا قول الخليل^(٣) وأتباعه من أهل البصرة. وقال قوم: «هي مركبة مِنْ مَهْ التي هي اسمُ فعلٍ بمعنى الزجر وما الشرطية، ثم رُكِبَت الكلمتان فصارا شيئاً واحداً». وقال بعضهم: «لا تركيبَ فيها هنا بل كأنهم قالوا له: مه، ثم قالوا: ما تَأْتِنَا به» ويُعزى هذان الاحتمالان للكسائي وهذا ليس بشيء؛ لأن ذلك قد يأتي في موضعٍ لا زَجَرَ فيه، ولأن كتابتها متصلة ينفي كونَ كلٍ منهما كلمةً مستقلة. وقال قوم: إنها مركبة من مَهْ بمعنى اكفف وَمَنْ الشرطية، بدليل قول الشاعر^(٤):

٢٢٧٧- أمَاوِيٌّ مَهْ مَنْ يَسْتَمَعُ فِي صَدِيقِهِ أَقَاوِيلَ هَذَا النَّاسِ مَاوِيٌّ يَنْدِمُ

فَأُبْدِلْتُ نُونُ «مَنْ» أَلْفًا، كما تبدل النونُ الخفيفة بعد فتحة، والتنوين أَلْفًا^(٥). وهذا ليس بشيء، بل «مَهْ» على بابها من كونها من انكفف ثم قال: من يستمع. وقال قوم: «بل هي مركبة مِنْ مَنْ وَمَا، فأبدلت نونُ مَنْ هَاءً، كما

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج ٤٠٨/٢؛ شرح الجمل لابن عصفور ١٩٥/٢.

(٢) الآية ٣٨ من البقرة.

(٣) انظر: الكتاب ٤٣٣/١.

(٤) لم أهدد إلى قائله. قال في الخزانة ٦٣١/٣: «وهذا البيت شبيه بشعر حاتم ولكني لم أقف عليه منسوباً إليه. ماوي: مرخم ماوية علم امرأة. والبيت في ابن يعيش ٨/٤؛ والبحر ٣٦٣/٤.

(٥) أي: وكما يبدل التنوين أَلْفًا.

- الأعراف -

أبدلوا من ألف «ما» الأولى^(١) هاء، وذلك لمؤاخاة «مَنْ» «ما» في أشياء وإن اختلفا في شيء واحد^(٢). ذكره مكِّي.

ومحلُّها نصبٌ أُرْفِعُ، فالرْفَعُ على الابتداء وما بعده الخبر، وفيه الخلافُ المشهورُ: هل الخبر فعلُ الشرط أو فعلُ الجزاء أو هما معاً. والنصب من وجهين: أظهرهما على الاشتغال، ويُقدَّرُ الفعلُ متأخراً عن اسم الشرط والتقدير: مهما تُحْضِرُ تَأْتِنَا به، فـ «تَأْتِنَا» مفسَّر لـ «تُحْضِرُ» لأنه من معناه. والثاني: النصبُ على الظرفية عند مَنْ يرى ذلك، وقد تقدم الردُّ على هذا القول. والضميران من قوله «به» و«بها» عائدان على «مهما» عاد الأول على اللفظ والثاني على المعنى، فإن معناها الآية المذكورة. ومثله قول زهير^(٣):

٢٢٧٨ - ومهما تكن عند امرئٍ من خَلِيقَةٍ وإن خالها تُخْفِي على الناس تُعَلِّمُ

ومثله في ذلك قوله: «ما تَنْسَخُ من آيةٍ أو نَسَّأها نَأَتْ بخيرٍ منها أو مثلها»^(٤) فأعاد الضمير على «ما» مؤنثاً لأنها بمعنى الآية.

وقوله: «فما نحن» يجوز أن تكون «ما» حجازيةً أو تميمية، والباء زائدة على كلا القولين، والجملة جوابُ الشرط فمحلها جزم.

أ. (١٣٣) قوله تعالى: ﴿الطوفان﴾: فيه قولان أحدهما: أنه جمع طُوفَانَةٍ، أي: هو اسم جنس كقمح وقمحة وشعير وشعيرة. وقيل: بل هو مصدر كالتقصان والرُّجْحان، وهذا قول المبرد في آخرين، والأول هو قول

(١) أي: في مها.

(٢) المشكل ٣٢٧/١.

(٣) ليس في ديوانه بشرح ثعلب، وهو في شرح القوائد العشر للتبريزي ٢٤٠؛ والبحر

٣٧٢/٤؛ والهمع ٣٥/٢؛ والدرر ٣٥/٢.

(٤) الآية ١٠٦ من البقرة وأثبتها المؤلف على قراءة أبي عمرو وابن كثير.

- الأعراف -

الأخفش قال: (١) «هو فُعْلان من الطُوف، لأنه يطوف حتى يُعَمَّ، وواحدته في القياس طُوفانة، وأنشد (٢):

٢٢٧٩ - غَيْرَ الْجِدَّةِ مِنْ آيَاتِهَا خُرُقُ الرِّيحِ وَطُوفَانُ المَطَرِ

والطُوفان: الماء الكثير قاله الليث، وأنشد للعجاج (٣):

٢٢٨٠ - وَعَمَّ طُوفَانُ الظَّلامِ الأَثَابَا

شبه ظلام الليل بالماء الذي يغشى الأمكنة. وقال أبو النجم (٤):

٢٢٨١ - وَمَدَّ طُوفَانٌ مَبِيدٌ مَدَدَا شَهْرًا شَائِبٌ وَشَهْرًا بَرَدًا

وقيل: الطُوفان من كلِّ شيءٍ ما كان كثيراً محيطاً مُطَبَّقاً بالجماعة من

كل جهة كالماء الكثير والقتل الذريع والموت الجارف، قاله أبو إسحاق (٥).

وقد فسره النبي صلى الله عليه وسلم بالموتِ تارةً وبأمرٍ من الله تارةً، وتلا قوله

تعالى: «فطاف عليها طائفٌ من ربك» (٦). وهذه المادة وإن كانت قد تقدّمت

في «طائفة» (٧) إلا أن لهذه البنية خصوصيةً بهذه المعاني المذكورة.

(١) معاني القرآن ٣٠٨/٢.

(٢) البيت للحسيل بن عرفطة وهو شاعر جاهلي، وهو في النوادر ٧٧؛ والمتصف ٢٢٨/٢؛

ومعاني القرآن ٣٠٨/٢؛ والبحر ٣٧٣/٤.

(٣) قبله:

حتى إذا ما يومها تَصَبَّصَا

وهو في ملحق ديوانه ٢٦٨ والصحاح: طوف - عمّ. والأثاب: ضرب من الشجر.

وتصبصب: ذهب إلا قليلاً.

(٤) الطبري ٥٤/١٣ برواية:

قد مدَّ طُوفان فبثَّ مَدَدَا

وابن عطية ١٤٢/٧؛ والبحر ٣٧٣/٤؛ وتفسير الماوردي ٤٩/٢.

(٥) وهو الزجاج في معاني القرآن ٤٠٨/٢.

(٦) الآية ١٩ من القلم.

(٧) انظر: إعرابه للآية ١٢٥ من البقرة.

قوله: «والجَرَادُ» جمع جَرَادَة، الذَّكَرُ والأُنثَى فيه سواء. يقال: جَرَادَة ذَكَرٌ وجَرَادَة أُنثَى كَنَمَلَة وحَمَامَة. قال أهل اللغة: وهو مشتق من الجَرْد، قالوا: والاشتقاق في أسماء الأجناس قليلٌ جداً يقال: أرض جَرْدَاء أي: مَلْسَاء، وثوب جَرْد: إذا ذهب زَبْرُهُ^(١).

قوله: «والقَمَلُ» قيل هي: القِرْدَان وقيل: دوابٌ تشبهها أصغر منها. وقيل: هي السُّوس الذي يخرج من الحنطة. وقيل: نوع من الجراد أصغر منه. وقيل: الجِمْنَان الواحدة جِمْنَانَة نوع من القِرْدَان. وقيل: هو القَمَل المعروف الذي يكون في بدن الإنسان وثيابه. ويؤيد هذا قراءة الحسن^(٢) «والقَمَلُ» بفتح القاف وسكون الميم فيكون فيه لغتان: القَمَلُ كقراءة العامة، والقَمَلُ كقراءة الحسن البصري. وقيل: القمل: البراغيث. وقيل: الجعلان.

قوله: «والضَّفَادِعُ»: جمع ضِفْدَع بزنة دِرْهَم، ويجوز كسر داله فيصير بزنة [ب/٤٠٠] زَبْرَج^(٣) وقد تُبَدَّلُ عَيْنُ جَمْعِهِ ياء / كقوله^(٤):

٢٢٨٢- وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ وَلِضَفَادِي جَمِّهِ نَفَاقِقُ
وَشَدٌّ جَمْعُهُ أَيْضاً عَلَى ضِفْدَعَانَ، وَالضَّفْدَعُ مَوْثٌ وَلَيْسَ بِمَذْكُورٍ. فَعَلَى
هَذَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مَذْكُورِهِ وَمَوْثِهِ بِالْوَصْفِ. فَيَقَالُ: ضَفْدَعٌ ذَكَرٌ وَضَفْدَعٌ أُنْثَى، كَمَا
قَلْنَا ذَلِكَ فِي الْمَتَلَبِّسِ بِنَاءِ التَّأْنِيثِ نَحْوَ حَمَامَة وَجَرَادَة وَنَمَلَة.

قوله: «آيات» منصوب على الحال من تلك الأشياء المتقدمة أي: أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ حَالاً كَوْنِهَا عَلَامَاتٍ مُمَيِّزَةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ.

(١) الزئبر: ما يظهر من دَرَزِ الثوب ويكون هذا في الثوب الخلق.

(٢) البحر ٤/٣٧٣؛ الشواذ ٤٥.

(٣) الزبرج: الزينة من وشي أو جوهر.

(٤) البيت لخلف الأحمر، وهو في الكتاب ١/٣٤٤؛ والمقتضب ١/٢٤٧؛ وابن يعيش

١٠/٢٤؛ واللسان حرق؛ والهمع ٢/١٥٧؛ والدرر ٢/٢١٣. والحوازيق: العير.

آ. (١٣٤) قوله تعالى: ﴿بِمَا عٰهَدَ﴾: يجوز في: هذه الباء وجهان أحدهما - وهو الظاهر-: أن يتعلق بـ اذْعُ أي: اذْعُه بالدعاء الذي عَلَّمَكَ أن تدعوه به. والثاني: أنها باء القسم. وقد ذكر الزمخشري^(١) هذين الوجهين فقال: «والباء إمَّا أن تتعلق بـ «اذْعُ» على وجهين أحدهما: أَسْعَفْنَا إلى ما نطلب إليك من الدعاء لنا بحق ما عندك من عهد الله وكرامته إياك بالنبوة، أو اذْعُ الله لنا متوسِّلاً إليه بعهده عندك، وإمَّا أن يكون قَسَمًا مُجَابًا بـ «لنؤمِّنَنَّ» أي: أقسمنا بعهد الله عندك.

(١٣٥) قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ أَجَلٍ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ كَشَفْنَا، وهذا هو المشهور عند المُعَرِّبين. واستشكل عليه الشيخ^(٢)، إشكالاً وهو أن ما دخلت عليه «لَمَّا» يترتب جوابه على ابتداء وقوعه، والغاية تنافي التعليق على ابتداء الوقوع، فلا بدُّ من تعقُّل الابتداء والاستمرار حتى تتحقَّق الغاية، ولذلك لا تقع الغاية في الفعل غير^(٣) المتطاوُل لا يُقال: «لَمَّا قتلت زيداً إلى يوم الخميس جَرَى كذا»، ولا «لَمَّا وثبتُ إلى يوم الجمعة اتفق كذا». هذا كلامه وهو حسن. وقد يُجاب عنه بأن المراد بالأجل هنا وقتُ إيمانهم وإرسالهم بني إسرائيل معه، ويكون المراد بالكشف استمرار رَفْع الرجز، كأنه قيل: فلَمَّا تَمَادَى كَشَفْنَا عنهم إلى أجلٍ. وأمَّا مَنْ فَسَّرَ الأجل بالموت أو بالغرق فيحتاج إلى حَذْفِ مضافٍ تقديره: فلما كَشَفْنَا عنهم الرجز إلى قُرْبِ أَجَلٍ هم بالغوه، وإنما احتاج إلى ذلك لأن^(٤) بين موتهم أو غرقهم حصل منهم نكثٌ فكيف يُتَصَوَّرُ أن يكون النكثُ منهم بعد موتهم أو غرقهم.

(١) الكشاف ١٠٨/٢ - ١٠٩.

(٢) البحر ٣٧٥/٤.

(٣) البحر: عن وهو تحريف.

(٤) اسم «أن» الحال والشأن.

والثاني: أنه متعلّق بمحذوفٍ على أنه حال من «الرّجز» أي: فلما كشفنا عنهم الرّجز كأننا إلى أجل. والمعنى أن العذاب كان مؤجّلاً. قال الشيخ^(١): «ويقويّ هذا التأويل كونُ جواب «لَمَّا» جاء بـ «إذا» الفجائية أي: فلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ الْمَقَرَّرَ عَلَيْهِمْ إِلَى أَجْلِ فَاجْتَوَوْا بِالنَّكْثِ، وَعَلَى مَعْنَى تَغْيِيئِهِ^(٢) الْكَشْفَ بِالْأَجْلِ الْمَبْلُوغِ لَا تَتَأْتِي الْمَفْاجِئَةَ إِلَّا عَلَى تَأْوِيلِ الْكَشْفِ بِالِاسْتِمْرَارِ الْمُغَيَّيًّا فَيُمْكِنُ الْمَفْاجِئَةَ بِالنَّكْثِ إِذَا ذَاكَ» انتهى.

قوله: «هم بالغوه» في محل جرٍ صفةً لأجل. والوصف بهذه الجملة أبلغ من وصفه بالمفرد لتكرّر الضمير المؤذن بالتفخيم.

وقوله «إذا هم ينكثون» هذه «إذا» الفجائية وقد تقدّم الكلام عليها قريباً، و«هم» مبتدأ و«ينكثون» خبره، و«إذا» جواب «لَمَّا» كما تقدّم بالتأويل المذكور. قال الزمخشري^(٣): «إذا هم ينكثون جواب «لَمَّا»، يعني فلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ فَاجْتَوَوْا النَّكْثَ وَبَادَرُوهُ، وَلَمْ يُؤَخِّرُوهُ، وَلَكِنْ لَمَّا كَشَفَ عَنْهُمْ نَكْثُوا». قال الشيخ^(٤): لا ولا يمكن التغيية مع ظاهر هذا التقدير. انتهى. يعني فلا بد من تأويل الكشف بالاستمرار كما تقدّم حتى يصحّ ذلك. وهذه الآية تردّ مذهب من يدعي في «لَمَّا» أنها ظرف، إذ لا بد لها حينئذٍ من عامل. وما بعد «إذا» لا يعمل فيما قبلها. وقد تقدّم ذلك محرراً في موضعه.

وقرأ^(٥) أبو حنيفة وأبو هاشم «تنكثون» بكسر الكاف، والجمهور على الضم، وهما لغتان في المضارع. والنكث: النقص، وأصله من نكث الصوف

(١) البحر ٣٧٥/٤.

(٢) مصدر من الغاية.

(٣) الكشاف ١٠٩/٢.

(٤) البحر ٣٧٥/٤.

(٥) البحر ٣٧٥/٤ وأبو هاشم لعله أبو هاشم الروزي، روى الحروف عن محمد بن الحكم وروى عنه الحروف الحسن بن العباس. انظر: طبقات القراء ٣٥٧/٢.

- الأعراف -

المغزول يُغزَلُ ثانياً، وذلك المنكوث نَكْتُ كذبيح ورعي والجمع أنكاث. فاستُعير لنقض العهد بعد إحكامه وإبرامه، كما في خيوط الأكسية إذا نُكثت بعدما أُبرمت، وهذا مِنْ أحسن الاستعارات.

آ. (١٣٦) قوله تعالى: ﴿فَانْتَقَمْنَا﴾: هذه الفاء سببية أي تسبب عن النكث الانتقام. ثم إن أريد بالانتقام / نفس الإغراق، فالفاء الثانية مفسرة عند [٤٠١/أ] مَنْ يُثَبِّتُ لَهَا ذَلِكَ، وإلا كان التقدير: فأردنا الانتقام.

قوله: «في اليمِّ» متعلّق بـ «أغرقتناهم». واليمُّ: البحر. والمشهور أنه عربيٌّ. قال ذو الرمة^(١):

٢٢٨٣- داويةٌ ودُجى ليلٍ كأنهما يَمُّ ترأطنَ في حافاته الرومُ

وقال ابن قتيبة: «إنه البحر بالسريانية». وقيل: بالعبرانية، والمشهور أنه لا يتقيّد ببحر خاص». وقال الهروي في عربيته: «واليمُّ: البحر الذي يقال له إساف، وفيه غرق فرعون»، وهذا ليس بجيد لقوله تعالى: «فألقيه في اليمِّ»^(٢) والمراد به نيلٌ مِصرَ، وهو غيرُ الذي غرق فيه فرعون.

قوله: «بأنهم» الباء للسببية أي: أغرقتناهم بسبب تكذيبهم بآياتنا، وكونهم غافلين عن آياتنا. فالضمير في «عنها» يعودُ على الآيات. وهذا هو الظاهر. وبه قال الزجاج^(٣) وغيره. وقيل: يجوز أن يكونَ على النعمة المدلولِ عليها بانتقمنا. ويُعزى هذا لابن عباس، وكان القائل بذلك تخيّل أن الغفلةَ عن الآياتِ عُذْرٌ لهم من حيث إن الغفلةَ ليست مِنْ كسب الإنسان^(٤).

(١) ديوانه ٤١٠؛ والبحر ٤/٣٦٣. الداوية: المفازة المستوية، ترأطنهم: كلامهم.

(٢) الآية ٧ من القصص «فإذا خفت عليه فألقه في اليمِّ».

(٣) معاني القرآن ٤١٠/٢.

(٤) أي فما دام هذا عُذْرهم فكيف ينتقم الله منهم؟

وقال الجمهور: إنهم تعاطوا أسباب الغفلة فذموا عليها كما يذم الناسي على نسيانه لتعاطيه أسبابه.

أ. (١٣٧) قوله تعالى: ﴿وَأُورَثْنَا﴾: يتعدى لاثنين لأنه قبل النقل بالهمزة متعدّد لواحد نحو: ورثتُ أبي، فبالنقل اكتسب آخر، فأولهما «القوم» و«الذين». وصلته في محل نصب نعتاً له. وأمّا المفعول الثاني: ففيه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه «مشارك الأرض ومغاربها». وفي قوله «التي باركنا فيها» على هذا وجهان أحدهما: أنه نعتٌ لمشارك ومغارب. والثاني: أنه نعتٌ للأرض. وفيه ضعفٌ من حيث الفصل بالمعطوف بين الصفة والموصوف، وهو نظير قولك: «قام غلامٌ هندٍ وزيدٌ العاقلة». وقال أبو البقاء^(١) هنا: «وفيه ضعفٌ؛ لأن فيه العطف على الموصوف قبل الصفة» وهذا سبقٌ لسان أو قلم لأن العطف ليس على الموصوف، بل على ما أضيف إلى الموصوف.

الثاني من الأوجه الثلاثة: أن المفعول الثاني هو «التي باركنا فيها» أي: أورثناهم الأرض التي باركنا فيها. وفي قوله تعالى «مشارك الأرض ومغاربها» وجهان، أحدهما: هو منصوب على الظرف بـ «يُستضعفون». والثاني: أن تقديره: يُستضعفون في مشارق الأرض ومغاربها، فلئماً حُذِفَ الحرف وصل الفعل بنفسه فنصب. هكذا قال أبو البقاء^(٢). ولا أدري كيف يكونان وجهين فإن القول بالظرفية هو عين القول بكونه على تقدير «في»؛ لأن كل ظرف مقدّر بـ «في» فكيف يجعل شيئاً واحداً شيئين؟

الوجه الثالث: أن المفعول الثاني محذوفٌ تقديره: أورثناهم الأرض أو الملك أو نحوه. و«يُستضعفون» يجوز أن يكون على بابه من الطلب أي:

(١) الإملاء ٢٨٣/١.

(٢) الإملاء ٢٨٣/١.

يُطلب منهم الضَّعْفَ مجازاً، وأن يكون استفعل بمعنى وجده ذا كذا. والمراد بالأرض أرض الشام وقيل: أرض مصر.

وقرأ الحسن^(١) - ورويت عن أبي عمرو وعاصم - «كلمات» بالجمع. قال الزمخشري^(٢): «ونظيره «لقد رأى من آياتِ ربه الكبرى»^(٣)، يعني في كون الجمع وُصِفَ بمفرد. قال الشيخ^(٤): «ولا يتعيَّن في «الكبرى» ما ذكَّر لجواز أن يكون التقدير: لقد رأى الآية الكبرى، فهي وصفٌ مفردٌ لا جمعٍ وهو أبلغ». قلت: في بعض الأماكن يتعيَّن ما ذكره الزمخشري نحو «مآبٍ أخرى»^(٥) وهذه الآية، فلذلك اختارَ منها ما يتعيَّن في غيرها.

قوله: «بما صَبَرُوا» متعلِّقٌ بـ «تَمَّتْ»، والباءُ للسببية، و«ما» مصدريةٌ أي بسبب صبرهم. ومتعلِّقُ الصبرِ محذوفٌ أي: على أذى فرعون وقومه.

قوله: «ودمَّرْنَا ما كان يَصْنَعُ فرعون» يجوز في هذه الآية أوجهٌ، أحدها: أن يكونَ «فرعون» اسمَ كان، و«يصنع» خبرٌ مقدم، والجملةُ الكونيةُ صلةٌ «ما»، والعائدُ محذوف، والتقدير: ودمَّرْنَا الذي كان فرعون يَصْنَعُهُ. واستضعف أبو البقاء^(٦) هذا الوجه فقال: «لأنَّ «يصنع» يَصْلُحُ أن يعملَ في فرعون فلا يُقَدَّرُ تأخيره، كما لا يُقَدَّرُ تأخيرُ الفعلِ في قولك قام زيد». قلت: يعني أن قولك «قام زيد» يجب أن يكونَ من باب الفعل والفاعل، ولا يجوزُ أن يدَّعى فيه أن «قام» فعلٌ وفاعلٌ، والجملةُ خبرٌ مقدمٌ، و«زيد» مبتدأ مؤخر، لأجل

(١) البحر ٤/٣٧٦؛ الشواذ ٤٥.

(٢) الكشاف ٢/١١٠.

(٣) الآية ١٨ من النجم.

(٤) البحر ٤/٣٧٧.

(٥) الآية ١٨ من طه.

(٦) الإملاء ١/٢٨٣.

- الأعراف -

اللَّبْسِ بِبَابِ الْفَاعِلِ، فَكَذَا هُنَا لِأَنَّ «يَصْنَعُ» يَصِحُّ أَنْ يَتَسَلَّطَ عَلَى فِرْعَوْنَ فِيرْفَعُهُ فَاعِلًا، فَلَا يُدْعَى فِيهِ التَّقْدِيمُ. وَقَدْ سَبَقَهُ إِلَى هَذَا مَكِّي وَقَالَ^(١): «وَيَلْزَمُ مَنْ يَجِيزُ هَذَا أَنْ يُجِيزَ «يَقُومُ زَيْدٌ» عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ وَالتَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ وَلَمْ يُجِزْهُ أَحَدٌ»، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ وَمَا فِيهَا، وَأَنَّهُ هَلْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مِنْ بَابِ التَّنَازُعِ أَمْ لَا؟ وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَاهُ وَإِنْ كَانَ مُحِيلًا فِي بَادِيءِ الرَّأْيِ فَإِنَّهُ كِبَابُ / الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ. وَلَكِنَّ الْجَوَابَ عَنِ ذَلِكَ أَنَّ الْمَانِعَ فِي «قَامَ زَيْدٌ» هُوَ اللَّبْسُ وَهُوَ مَفْقُودٌ هَهُنَا.

القثاني: أن اسم «كان» ضميرٌ عائد على «ما» الموصولة و«يصنع» مسندٌ لفرعون، والجملة خبرٌ عن كان، والعائدُ محذوفٌ أيضاً، والتقدير: ودمرنا الذي كان هو يصنعه فرعون.

الثالث: أن تكون «كان» زائدةً و«ما» مصدرية، والتقدير: ودمرنا ما يصنع فرعون أي: صنعه. ذكره أبو البقاء^(٢). قلت: وينبغي أن يجيء هذا الوجه أيضاً وإن كانت «ما» موصولة اسمية على أن العائد محذوفٌ تقديره: ودمرنا الذي يصنعه فرعون.

الرابع: أن «ما» مصدرية أيضاً، و«كان» ليست زائدةً بل ناقصةً، واسمها ضمير الأمر والشأن، والجملة من قوله «يصنع فرعون» خبرٌ كان فهي مفسرة للضمير. وقال أبو البقاء^(٣) هنا: «وقيل: ليست «كان» زائدةً، ولكن «كان» الناقصة لا يفصل بها بين «ما» وبين صلتها، وقد ذكرنا ذلك في قوله «بما كانوا يكذبون»^(٤) وعلى هذا القول تحتاج «كان» إلى اسم. ويضعف أن يكون

(١) المشكل ١/٣٢٩.

(٢) الإملاء ١٠/٢٨٣.

(٣) الإملاء ١٠/٢٨٣.

(٤) الآية ١٠ من البقرة.

- الأعراف -

اسمها ضمير الشأن؛ لأن الجملة التي بعدها صلة «ما» فلا تصلح للتفسير فلا يحصل بها الإيضاح، وتمام الاسم والمفسر يجب أن يكون مستقلاً^(١) فتدعو الحاجة إلى أن تجعل «فرعون» اسم كان، وفي «يصنع» ضمير يعود عليه». قلت: بعد فرض كونها ناقصة تلزم أن تكون الجملة من قوله «يصنع فرعون» خبراً لـ «كان»، ويمتنع أن تكون صلة لـ «ما». وقوله: «فتدعو الحاجة» أي ذلك الوجه الذي بدأت به - واستضعفه هو - احتاج إليه في هذا المكان فراراً من جعل الاسم ضمير الشأن لما تخيله مانعاً.

والتدمير: الإهلاك وهو متعمد بنفسه. فأما قوله «دَمَّرَ اللهُ عَلَيْهِمْ» فمفعولُه محذوفٌ أي: حَرَّبَ عَلَيْهِمْ مَنَازِلَهُمْ وَيَبُوتَهُمْ.

قوله: «يَعْرُشُونَ» قرأ^(٢) ابن عامر وأبو بكر عن عاصم هنا وفي النحل^(٣) «يَعْرُشُونَ» بضم الراء، والباقون بالكسر فيهما. وهما لغتان: عَرَشَ الْكَرْمَ يَعْرِشُهُ وَيَعْرِشُهُ، والكسر لغة الحجاز. قال اليزيدي: «وهي أفصح». وقُرئ شاذاً بالغين المعجمة والسين المهملة من عَرَسَ الْأَشْجَارَ، وما أظنه إلا تصحيفاً. وقرأ ابن أبي عبلة «يَعْرُشُونَ» بضم الياء وفتح العين وكسر الراء مشددةً على المبالغة والتكثير.

آ. (١٣٨) قوله تعالى: ﴿وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ﴾: كقوله: «فَرَقْنَا بِكُمْ الْبَحْرَ»^(٤) من كون الباء يجوز أن تكون للتعدية، وأن تكون للحالية كقوله^(٥):

(١) الإملاء: «مستقبلاً» تحريف.

(٢) السبعة ٢٩٢؛ الحجة ٢٩٤؛ البحر ٣٧٧/٤.

(٣) النحل آية ٦٨.

(٤) الآية ٥٠ من البقرة.

(٥) تقدم برقم ٤٥٤.

٢٢٨٤ - تدوس بنا الجماجمم والتزيبا

وقد تقدّم ذلك. وجاوز بمعنى جاز. ففاعِل بمعنى فَعَلَ. وقرأ^(١) الحسن وإبراهيم وأبورجاء ويعقوب: جَوَزْنَا بالتشديد، وهو أيضاً بمعنى فَعَلَ المجرد كَقَدَّرَ وَقَدَّرَ.

قوله: «يَعْكُفُونَ» صفة لـ «قوم». وقرأ^(٢) الأخوان «يعكفون» بكسر العين، ويروى عن أبي عمرو أيضاً. والباقون بالضم، وهما لغتان في المضارع كَيَعْرَشُونَ. وقد تقدّم معنى العكوف واشتقاقه في البقرة^(٣).

قوله: «كما لهم آلهة» الكاف في محلّ نصب صفة لإلهاء، أي: إلهاء مماثلاً لإلههم. وفي «ما» ثلاثة أوجه، أحدها: أنها موصولة حرفية أي: تتأول بمصدرٍ، وعلى هذا فصلتها محذوفة، وإذا حُذِفَتْ صلة «ما» المصدرية فلا بد من إبقاء معمولِ صلتها كقولهم: «لا أكلمك ما أن حراء مكانه» أي: ما ثبت أن حراء مكانه. وكذا هنا تقديره: كما ثبت لهم آلهة، فالهة فاعل بـ «ثبت» المقدر. وقال أبو البقاء^(٤) - في هذا الوجه - «والجملة بعدها صلة لها، وحسن ذلك أن الظرف مقدرٌ بالفعل». قلت: كلامه على ظاهره ليس بجيد؛ لأن «ما» المصدرية لا تُوصَلُ بالجملة الاسمية على المشهور، وعلى رأي مَنْ يُجَوِّز ذلك فيشترط فيها غالباً أن تُفهم الوقت كقوله^(٥):

٢٢٨٥ - واصبل خليلك ما التواصل ممكن فلأنت أو هو عن قريب ذاهب

(١) البحر ٣٧٧/٤، الشواذ ٤٥.

(٢) السبعة ٢٩٢؛ والبحر ٣٧٧/٤؛ والحجة ٢٩٤؛ والأخوان هما حمزة والكسائي.

(٣) الآية ١٢٥.

(٤) الإملاء ٢٨٤/١.

(٥) تقدم برقم ١٩٢.

- الأعراف -

ولكن مراده أن الجارَّ مقدَّرٌ بالفعل، وحينئذ تؤول إلى جملة فعلية أي:
كما استقرَّ لهم آلهة.

الثاني: أن تكون «ما» كAFFة لكاف التشبيه / عن العمل فإنها حرف جر. [٤٠٢/أ]
وهذا كما تُكفُّ «رُبَّ»، فليها الجملُ الاسمية والفعلية، ولكن ليس ذلك على
سبيل الوجوب، بل يجوزُ في الكاف وفي «رب» مع ما الزائدة بعدهما وجهان:
العملُ والإهمالُ، وعلى ذلك قول الشاعر^(١):

٢٢٨٦- وَنُصِرُّ مولانا ونعلمُ أنه كما الناسُ مجرومٌ عليه وجارِمُ
وقول الآخر^(٢):

٢٢٨٧- رُبَّما الجاملُ المؤنَّبُ فيهمُ وعناجيحُ بينهنَّ المَهاري

يروى برفع «الناس» و«الجميل» وجرهما. هذا إذا أمكن الإعمال. أما
إذا لم يمكن تَعَيَّن أن تكونَ كAFFة كهذه الآية إذا قيل بأن^(٣) «ما» زائدة.

الثالث: أن تكون «ما» بمعنى الذي، و«لهم» صلتها وفيه حينئذ ضميرٌ
مرفوعٌ مستتر، و«آلهة» بدل من ذلك الضمير. والتقدير: كالذي استقر هو لهم
آلهة. وقال أبو البقاء^(٤) - في هذا الوجه: «والعائد محذوف و«آلهة» بدلٌ منه
تقديره: كالذي هو لهم» وتسميته هذا حذفاً تسامحاً؛ لأن ضمائر الرفع إذا كانت
فاعلة لا تُوصف بالحذف بل بالاستتار.

(١) تقدم برقم ٨٨٨.

(٢) البيت لأبي دؤاد وهو في الأزهية ٩٣؛ وأما الشجري ٢٤٣/٢؛ وابن يعيش ٢٩/٨؛
ورصف المباني ١٩٣. والجميل: جماعة الإبل. والمؤنَّب: كثير الإبل. والعناجيح: أحسن
الخيول. المهاري: أول ما ينتج من الخيل. والرواية المشهورة «المهارة».

(٣) الباء هنا مقحمة.

(٤) الإملاء ٢٨٤/١.

آ. (١٣٩) قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ مُتَّبَرِّ مَا هُمْ فِيهِ﴾: «هؤلاء» إشارة لِمَنْ عَكَفُوا عَلَى الْأَصْنَامِ وَ«مُتَّبَرِّ» فِيهِ وَجِهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لِـ إِنْ وَ«مَا» مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى الَّذِي، وَ«هُمْ فِيهِ» جَمَلَةٌ اسْمِيَّةٌ صِلَةٌ وَعَائِدُهُ، وَهَذَا الْمَوْصُولُ مَرْفُوعٌ بِاسْمِ الْمَفْعُولِ فَيَكُونُ قَدْ أَخْبَرَتْ بِمَفْرَدٍ رَفَعَتْ بِهِ شَيْئًا. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْمَوْصُولُ مُبْتَدَأً، وَ«مُتَّبَرِّ» خَبْرُهُ قُدِّمَ عَلَيْهِ، وَالْجَمَلَةُ خَبْرُ لِـ إِنْ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١): «وَفِي ارْتِفَاعِ «هَؤُلَاءِ» اسْمَاءً «إِنْ»، وَتَقْدِيمُ خَبْرِ الْمُبْتَدَأِ مِنَ الْجَمَلَةِ الْوَاقِعَةِ خَيْرًا لَهَا وَسُمِّ لِعِبَارَةِ الْأَصْنَامِ بِأَنَّهُمْ هُمُ الْمَعْرُضُونَ لِلتَّبَارِ وَأَنَّهُ لَا يَعْدُوهُمْ الْبَتَّةَ، وَأَنَّهُ لَهُمْ ضَرْبَةٌ لِأَزْمِ^(٢) لِيَحْذَرَهُمْ عَاقِبَةُ مَا طَلَبُوا وَيَبْغِضُ إِلَيْهِمْ مَا أَحْبَبُوا». قَالَ الشَّيْخُ^(٣): «وَلَا يَتَعَيَّنُ مَا قَالَهُ مِنْ [أَنَّهُ]^(٤) قُدِّمَ خَبْرُ الْمُبْتَدَأِ مِنَ الْجَمَلَةِ الْوَاقِعَةِ خَيْرًا، لِأَنَّ الْأَحْسَنَ فِي إِعْرَابِ مِثْلِ هَذَا أَنْ يَكُونَ «مُتَّبَرِّ» خَيْرًا لِـ إِنْ وَمَا بَعْدَهُ مَرْفُوعٌ فَذَكَرَ مَا قَرَّرْتُهُ، وَنَظَرَهُ بِقَوْلِكَ: «إِنَّ زَيْدًا مَضْرُوبٌ غَلَامُهُ». قَالَ: «فَالْأَحْسَنُ أَنْ يَكُونَ «غَلَامُهُ» مَرْفُوعًا بِـ «مَضْرُوبٍ».

ثم ذكر الوجه الثاني وهو أن يكون «مُتَّبَرِّ» خَيْرًا مُقَدَّمًا مِنَ الْجَمَلَةِ، وَجَعَلَهُ مَرْجُوحًا وَهُوَ كَمَا قَالَ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تَكُونَ مَفْرَدَةً فَمَا أَمَكَّنَ فِيهَا ذَلِكَ لَا يُعَدَّلُ عَنْهُ. إِلَّا أَنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّعْيِينِ بَلْ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ. وَقَدْ يَكُونُ هَذَا عِنْدَهُ أَرْجَحَ مِنْ جِهَةِ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْمَعْنَى، وَإِذَا دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ مُرْجِّحٍ لَفْظِيٍّ وَمُرْجِّحٍ مَعْنَوِيٍّ، فَاعْتَبَارُ الْمَعْنَوِيِّ أَوْلَى، وَلَا أَظُنُّ حَمَلَ الزَّمَخْشَرِيَّ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا مَا ذَكَرْتُ.

(١) الكشاف ١١٠/٢.

(٢) كذا في الأصل، وفي الكشاف: لازب. يقال: صار الأمر ضربة لازب أي: ثابت.

(٣) البحر ٣٧٨/٤.

(٤) من البحر.

- الأعراف -

وقوله: «وباطِلٌ ما كانوا» كقوله «مُتَّبِرٌ ما هم فيه» من جواز الوجهين وما ذُكِرَ فيهما.

والتَّبِير: الإهلاك، ومنه «التَّبَر» وهو كِسارة الذهب لتهالك الناس عليه.
وقيل: التَّبِير: التكسير والتحطيم ومنه التَّبَرُ لأنه كِسارة الذهب.

آ. (١٤٠) قوله تعالى: ﴿أَغْيَرَ اللَّهُ﴾: الهمزة للإنكار والتوبيخ. وفي نصب «غير» وجهان أحدهما: أنه مفعولٌ به لـ «أبغىكم» على حَذْفِ اللام تقديره: أبغى لكم غيرَ الله، أي: أَطْلُبُ لكم. فلَمَّا حذف الحرف وصل الفعل بنفسه، وهو غيرُ منقاس. وفي «إلهاً» على هذا وجهان أحدهما: - وهو الظاهر - أنه تمييزٌ لـ «غير». والثاني: أنه حالٌ، ذكره الشيخ^(١) وفيه نظر. والثاني من وجهي «غير»^(٢): أنه منصوب على الحال من «إلهاً»، و«إلهاً» هو المفعول به لـ «أبغىكم» على ما تقرَّر، والأصل: أبغى لكم إلهاً غيرَ الله، فد «غير الله» صفةٌ لـ «إله» فلما قُدِّمَتْ صفةُ النكرة عليها نُصِبَتْ حالاً. وقال ابن عطية^(٣): «وغير منصوبة بفعل مضمر، هذا هو الظاهر، ويجوز أن يكون حالاً»، وهذا الذي ذكره من إضمار الفعل لا حاجةً إليه، فإن أراد أنه على الاشتغال فلا يَصِحُّ؛ لأنَّ شرطه أن يعمل المفسِّر في ضمير الأول أو سببهِ^(٤).

قوله: «وهو فضِّلكم» يجوز أن يكونَ في محلِّ نصبٍ على الحال: إمَّا من «الله» وإمَّا من المخاطبين، لأن الجملةَ شتملةٌ على كلِّ من ضميرَيْهما، ويجوز أن لا يكونَ لها محلٌّ لاستثناها.

(١) البحر ٤/٣٧٩.

(٢) وردت «غير» في الأصل مكررة.

(٣) تفسير ابن عطية ٧/١٥١.

(٤) أي إن إلهاء في قولنا «زيداً ضربته» تعود على زيد وقد فسرت جملة «ضربته» الجملة المقدره، أمَّا «أبغىكم» فليس الضمير فيها هو الأول الذي قدره ابن عطية منصوباً بفعل يفسره ما بعده.

[٤٠٢/ب] آ. (١٤١) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ﴾: قرأه العامة / مسنداً إلى المعظم^(١). وابن عامر^(٢): «أنجاكم» مسنداً إلى ضمير الله تعالى جرياً على قوله «وهو فضلكم». وقُرىء «نَجَّيناكم» مشدداً. وتقدم الخلاف في تشديد «يقتلون» وتخفيفها قبل هذا بقليل^(٣). وتقدم في البقرة^(٤) إعراب هذه الآية بكما لها فلا حاجة إلى إعادته.

آ. (١٤٢) قوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ﴾: تقدم الخلاف في وَعَدْنَا وَوَاعَدْنَا^(٥) وأتى الظرف بعده مفعول^(٦) ثان على حذف مضاف، ولا يجوز أن يكون ظرفاً لفساد المعنى في البقرة فكذا هنا، أي: وَعَدْنَاهُ تَمَامَ ثلاثين، أو أثناءها أو مناجاتها.

قوله: «وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ» في هذا الضمير قولان، أحدهما: أنه يعود على المواعدة المفهومة من «واعدنا»، أي: وَأَتَمَمْنَا مواعده بعشر. والثاني: أنها تعود على ثلاثين قاله الحوفي. قال الشيخ^(٧): «ولا يظهر لأنَّ الثلاثين لم تكن ناقصة فتتم بعشر». وحذف تمييز «عشر» لدلالة الكلام عليه، أي: وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ لِيَالٍ. وفي مُصْحَفِ أَبِي تَمَمْنَاهَا بالتضعيف، عَدَّاه بالتضعيف.

قوله: «فتمَّ مِيقَاتُ ربه أربعين» الفرق بين المِيقَاتِ والوقت: أن المِيقَاتِ

(١) أي المعظم نفسه.

(٢) الحجة ٢٩٤؛ البحر ٣٧٩/٤.

(٣) تقدم في إعرابه الآية ١٢٧ عند قوله تعالى: «سَنُقْتَلُ أَبْنَاءَهُمْ».

(٤) الآية ٤٩.

(٥) انظر: إعرابه للآية ٥١ من البقرة عند إعرابه قوله تعالى: «وَإِذَا وَاوَعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ».

(٦) كذا في الأصل لعلها: مفعولاً ثانياً.

(٧) البحر ٣٨٠/٤.

ما قُدِّرَ فيه عملٌ من الأعمال، والوقت وقت للشيء من غير تقديرٍ عملٍ أو تقريره. وفي نصب «أربعين» أوجهٌ أحدها: أنه حال. قال الزمخشري^(١): «وأربعين» نصب على الحال أي: تَمَّ بالغاً هذا العدد». قال الشيخ^(٢): «فعل على هذا لا تكونُ الحال «أربعين»، بل الحالُ هذا المحذوفُ فينأى قوله». قلت: لا تنافي فيه لأن النحاة لم يزلوا ينسبون الحكم للمعمول الباقي بعد حذف عامله المنوب عنه، وله شواهد منها: «زيد في الدار أو عندك» فيقولون: «الجارُ والظرف خبر، والخبر في الحقيقة إنما هو الحدُّ المقدَّرُ العاملُ فيهما. وكذا يقولون: «جاء زيد بثيابه» «بثيابه» حال، والحال إنما هو العامل فيه، إلى غير ذلك. وقدره الفارسي بـ «معدوداً» قال: «كقولك: «تَمَّ القوم عشرين رجلاً» أي: معدودين هذا العدد» وهو تقدير حسن.

الثاني: أن ينتصب «أربعين» على المفعول به، قال أبو البقاء^(٣): «لأنَّ معناه بلغ، فهو كقولهم: بَلَّغْتَ أرضك جَرِيئِينَ»^(٤)، أي يُضْمَنُ «تَمَّ» معنى «بلغ». الثالث: أنه منصوبٌ على الظرف. قال ابن عطية^(٥): «ويصحُّ أن تكون «أربعين» ظرفاً من حيث هي عددُ أزمنة». وفي هذا نظر كيف يكون ظرفاً للتمام، والتمام إنما هو بآخر^(٦) جزء من تلك الأزمنة؟ إلا بتجاوز بعيد: وهو أن كلَّ جزءٍ من أجزاء الوقت سواء كان أولاً أم آخراً إذا نقص ذهب التمام. الرابع: أن ينتصب على التمييز. قال الشيخ^(٧): «والأصل: «فتَمَّ أربعون

(١) الكشاف ١١١/٢.

(٢) البحر ٣٨٠/٤.

(٣) الإملاء ٢٨٤/١.

(٤) الجريب: مكيال قَدْرُ أربعة أقفزة.

(٥) التفسير ١٥٣/٧.

(٦) في ش: تأخير.

(٧) البحر ٣٨١/٤.

مِقاتُ ربه» ثم أسند التمام إلى مِقات، وانتصب «أربعون» على التمييز، فهو منقولٌ من الفاعلية» يعني فيكون كقوله: «واشتعل الرأس شيباً»^(١) وهذا الذي قاله وجعلَه هو الذي يظهر يُشكل بما ذكره هو في الردِّ على الحوفي، حيث قال^(٢) هناك: «إن الثلاثين لم تكن ناقصةً فتتم» كذلك ينبغي أن يُقال هنا إن الأربعين لم تكن ناقصةً فتتم، فكيف يُقدَّر «فتم أربعون مِقات ربه»؟ فإنَّ أجابَ هنا بجواب فهو جوابٌ هناك لِمَنْ اعترض عليه.

وقوله: «فتمَّ مِقاتُ ربِّه أربعين» في هذه الجملة قولان، أظهرهما: أنها للتأكيد لأنَّ قوله قبل ذلك «وأتمَّناها بعشر» فهم أنها أربعون ليلةً. وقيل: بل هي للتأسيس لاحتمال أن يتوهم متوهم بعشر ساعات أو غير ذلك، وهو بعيدٌ جداً.

قوله: «ربِّه» ولم يقل: مِقاتنا جرئاً على «واعدنا» لما في إظهار هذا الاسم الشريف من الاعترافِ بربوبية الله له وإصلاحه له.

قوله «هرون» الجمهورُ على فتح نونه وفيه ثلاثة أوجه. الأول: أنه مجرورٌ بدلاً من «أخيه». الثاني: أنه عطفٌ بيان له. الثالث: أنه منصوبٌ بإضمار أعني. وقرئ^(٣) شاذاً «هرون» بالضم وفيه وجهان أحدهما: أنه منادى حُذف منه حرفُ النداء، أي: يا هرون كقوله: «يوسفُ أعرِضْ»^(٤). والثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هو هرون، وهذا في المعنى كالوجه الذي تقدّم من أنه منصوبٌ بإضمار أعني فإنَّ كليهما قطع. وقال أبو البقاء^(٥): «ولو قرئ بالرفع» فذكرهما، كأنه لم يطَّلِع على أنها قراءة.

(١) الآية ٤ من مريم.

(٢) البحر ٤/٣٨٠.

(٣) البحر ٤/٣٨١ ولم يذكرها ابن خالويه في شواذه.

(٤) الآية ٢٩ من يوسف.

(٥) الإملاء ١/٢٨٤.

آ. (١٤٣) قوله تعالى: ﴿مَلِيقَاتِنَا﴾: هذه اللام للاختصاص وكذا في قوله تعالى: «لُدُلُوكِ الشَّمْسِ»^(١) / وليست بمعنى «عند» كما وَهَمَ بَعْضُهُمْ. [٤٠٣/أ]

قوله: «أَرِنِي» مفعولُه الثاني محذوف، والتقدير: أَرِنِي نَفْسَكَ أَوْ ذَاتَكَ الْمُقَدَّسَةَ وَإِنَّمَا حَذَفَهُ مَبَالِغَةً فِي الْأَدَبِ، حَيْثُ لَمْ يُوَاجِهُهُ بِالتَّصْرِيحِ بِالمَفْعُولِ. وَأَصْلُ أَرِنِي: أَرَانِي فَنَقَلْتُ حَرَكَةَ الهمزة. وقد تقدّم تحريره.

قوله: «لن تراني»: «لن» قد تقدّم أنه لا يلزم مِنْ نفيها التأييد وإن كان بعضهم فهِم ذلك، حتى إن ابن عطية^(٢) قال: «فلو بقينا على هذا النفي بمجردة لتضمن أن موسى لا يراه أبداً ولا في الآخرة، لكن وردَ من جهة أخرى الحديث^(٣) المتواتر: أن أهل الجنة يرونه». قلت: وعلى تقدير أن «لن» ليست مقتضية للتأييد فكلام ابن عطية وغيره ممن يقول: إن نفي المستقبل بعدها يعمّ جميع الأزمنة المستقبلية صحيح لكن لمذكر آخر: وهو أن الفعل نكرة، والنكرة في سياق النفي تعم، وللبحث فيه مجال.

والاستدراك في قوله «ولكن انظر» واضح. وقال الزمخشري^(٤): «فإن قلت: كيف اتصل الاستدراك في قوله «ولكن انظر» [بما قبله]؟ قلت: اتصل به على معنى أن النظر إليّ مُحالٌ فلا تطلبه، ولكن اطلب نظراً آخر وهو أن تنظر إلى الجبل» وهذا على رأيه مِنْ أن الرؤية محالٌ مطلقاً في الدنيا والآخرة^(٥).

(١) الآية ٧٨ من الإسراء: «أقم الصلاة لِدُلُوكِ الشَّمْسِ».

(٢) التفسير ١٥٥/٧.

(٣) ابن عطية: بالحديث.

(٤) الكشاف ١١٣/٢ - ١١٤.

(٥) من الكشاف.

(٦) المعروف أن المعتزلة لا يرون إمكان النظر إلى الله سبحانه في الآخرة ويؤولون قوله تعالى: «إلى ربها ناظرة» إلى نَعْمَ ربها.

قوله: «جَعَلَهُ دَكًّا» قرأ الأخوان^(١) «دَكَّاء» بالمدِّ على وزن حَمْرَاء والباقون «دَكَّا» بالقصر والتنوين. فقراءة الأخوين تحتمل وجهين أحدهما: أنها مأخوذة مِنْ قولهم: نَاقَةٌ دَكَّاء، أي: منبسطة السَّنام غير مرتفعة وإمَّا من قولهم: أرضٌ دكاء للناشزة. وفي التفسير: أنه لم يذهب كلُّه، بل ذهب أعلاه فهذا يناسبه. وأمَّا قراءة الجماعة فـ «دَكُّ» مصدرٌ واقعٌ موقعُ المفعول به، أي مذكوكاً أو مندكًّا، على حذف مضاف، أي: ذا دَكِّ. وفي انتصابه على القراءتين وجهان، المشهور: أنه مفعولٌ ثانٍ لـ «جعل» بمعنى صَيَّر. والثاني: - وهو رأي الأخصش^(٢) - أنه مصدرٌ على المعنى، إذ التقدير: دَكَّهُ دَكًّا.

وأما على القراءة الأولى فهو مفعولٌ فقط، أي: صَيَّرَهُ مِثْلَ نَاقَةٍ دَكَّاء أو أرضٍ دكاء. والدُّكُّ والدُقُّ بمعنى وهو تفتيت الشيء وسَحْقُهُ. وقيل: تسويته بالأرض. وقرأ ابن وثاب: «دُكَّا» بضم الدال والقصر، وهو جمع دَكَّاء بالمد كحمر في حمراء وغُرٌّ في غَرَّاء^(٣)، أي جعله قِطْعاً.

قوله: «صَعِقًا» حالٌ مقارنة، والخُرُورُ السُّقُوطُ، كذا أطلقه الشيخ^(٤)، وفيه الراغب^(٥) بسقوطٍ يُسْمَعُ له خَرِيرٌ، والخَرِيرُ يقال لصوتِ الماءِ والريحِ وغير ذلك ممَّا يَسْقُطُ من علٍ. والإِفاقة^(٦): رجوعُ الفهمِ والعقلِ إلى الإنسان بعد جنونٍ أو سُكْرٍ، ومنه إفاقة المريض وهي رجوعُ قوته، وإفاقة الحَلْبِ: وهي

(١) الأخوان حمزة والكسائي. وانظر: السبعة ٢٩٣؛ والحجة ٢٩٤ - ٢٩٥؛ والبحر ٣٨٤/٤؛ والشواذ ٤٥.

(٢) معاني القرآن ٣٠٩/٢.

(٣) القراء: المرأة كُرِّمَتْ فعالها.

(٤) البحر ٣٨٤/٤.

(٥) المفردات ١٤٤.

(٦) انظر: المفردات ٣٨٨.

رجوع الدرِّ إلى الضَّرْع يُقال: اسْتَفِقْ نَاقَتَكَ، أي: اتركها حتى يعودَ لبنُها، والفوق ما بين حَلْبَتِي الحالب. وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

أ. (١٤٤) قوله تعالى: ﴿برسالاتي﴾: أي: بسبب. وقرأ^(١) الحرميّان:

برسالتني بالإفراد، والمراد به المصدر أي: بإرسالي إليك، ويجوز أن يكون على حَذْفِ مضاف، أي: بتبليغ رسالتي. والرسالة: نفسُ الشيء المرسل به إلى الغير. وقرأ الباقر بالجمع اعتباراً بالأنواع، وقد تقدّم ذلك في المائة^(٢) والأنعام^(٣). وقرأ العامة «وبكلامي» وهو محتملٌ أن يُراد به المصدر، أي: بتكليمي إليك، فيكون كقوله «وكلم الله موسى تكليماً»^(٤) وقوله^(٥):

٢٢٨٨ - فإنَّ كلامها شفاءً لما بيا

أي: بتكليمي إياها، ويحتمل أن يكون المرادُ به التوراة وما أوحاه إليه من قولهم للقرآن «كلام الله» تسميةً للشيء بالمصدر. وقَدّم الرسالة على الكلام لأنها أسبقُ أوليترقى إلى الأشرف. وكرر حرف الجرّ تنبيهاً على مغايرة الاصطفاء. وقرأ الأعمش^(٦): «برسالاتي وبكلامي» جمع كلمة، وروى عنه المهدي أيضاً «وتكليمي» على زنة التفعيل، وهي تؤيد أن الكلام مصدرٌ. وقرأ أبو رجاء «برسالتني» بالإفراد و«بكلامي» بالجمع، أي: وبسماع كلمي.

(١) السبعة ٢٩٣؛ الحجة ٢٩٥؛ البحر ٣٨٦/٤.

(٢) انظر: إعرابه للآية ٦٧ من المائة.

(٣) انظر: إعرابه للآية ١٢٤ من الأنعام.

(٤) الآية ١٦٤ من النساء.

(٥) البيت في ديوانه ذي الرمة (ملحق كمبريج) ٦٧٦ برواية:

ألا هل إلى مي سبيلٌ وساعةٌ تكلمني فيها شفاءً لما بيا
وهو في هذه الرواية في الهمع ٩٥/٢؛ والدرر ١٢٨/٢.

(٦) البحر ٣٨٧/٤.

آ. (١٤٥) قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً﴾: «أل» في الألواح يجوز أن تكون لتعريف الماهية وأن تكون للعهد، لأنه يُروى في القصة أنه هو الذي قطعها وشققها. وقال ابن عطية^(١): «أل» عوض من الضمير، تقديره: «في ألواح» وهذا كقوله: «فإن الجنة هي المأوى»، أي: مأواه^(٢). أمّا كون «أل» عوضاً^(٣) من الضمير فلا يُعرفه البصريون. وأمّا قوله «فإن الجنة هي المأوى» فإننا نحتاج فيه إلى رابطٍ يربط بين الاسم والخبر، فالكوفيون يجعلون أل عوضاً من الضمير، والبصريون يُقدرونه، أي: هي المأوى له، وأمّا في هذه الآية فلا ضرورة تدعو إلى ذلك.

وفي مفعول «كُتِبْنَا» ثلاثة أوجه، أحدها: أنه «مَوْعِظَةٌ»، أي: كتبنا له مَوْعِظَةٌ / وتفصيلاً. و«من كل شيء» على هذا فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ «كُتِبْنَا»، والثاني: أنه متعلق بمحذوف لأنه في الأصل صفة لـ «مَوْعِظَةٌ»، فلما قُدِّمَ عليها نُصب حالاً، و«لكل شيء» صفة لـ «تفصيلاً». والثاني: أنه «من كل شيء». قال الزمخشري^(٤): «من كل شيء» في محل نصب مفعول «كُتِبْنَا»، و«مَوْعِظَةٌ وتفصيلاً» بدل منه، والمعنى: كُتِبْنَا لَهُ كُلُّ شَيْءٍ^(٥) كان بنو إسرائيل يحتاجون إليه في دينهم من المواعظ وتفصيل الأحكام». الثالث: أن المفعول محلُّ المجرور. قال الشيخ^(٦) - بعدما حكى الوجه الأول عن الحوفي والثاني عن الزمخشري - : «ويُحتملُ عندي وجهٌ ثالثٌ وهو أن يكونَ مفعولُ «كُتِبْنَا» موضعَ المجرور كما تقول: «أكلت من الرغيف»

(١) تفسير ابن عطية ١٥٩/٧.

(٢) الآية ٤١ من النازعات.

(٣) الأصل: «عوض» وهو سهو.

(٤) الكشف ١١٦/٢.

(٥) ظاهر هذا أن صاحب «الكشاف» لا يلتزم بشروط البصريين في زيادة «من».

(٦) البحر ٣٨٧/٤ - ٣٨٨.

- الأعراف -

و «مِنْ» للتبعيض، أي: كتبنا له أشياء من كل شيء، وانتصب «مَوْعِظَةٌ» وتفصيلاً على المفعول من أجله، أي: كتبنا له تلك الأشياء للاتعاض وللتفصيل» قلت: والظاهر أن هذا الوجه هو الذي أراده الزمخشري فليس وجهاً ثالثاً.

قوله: «بقوة» حال: إمّا من الفاعل، أي: ملتبساً بقوة، وإمّا من المفعول، أي: ملتبساً بقوة، أي: بقوة دلالتها وبراهينها، والأول أوضح. والجملة مِنْ قوله «فَخَذَهَا» يُحتمل أن تكونَ بدلاً من قوله «فَخَذَ مَا آتَيْتَكَ» وعاد الضميرُ على معنى «ما» لا على لفظها. ويحتمل أن تكونَ منصوبةً بقول مضمّر، ذلك القولُ منسوقٌ على جملة «كتبنا» والتقدير: وكتبنا فقلنا: خُذْ ما. والضميرُ على هذا عائذٌ على الألواح، أو على التوراة، أو على الرسائل، أو على كل شيء لأنه في معنى الأشياء.

قوله: «ياخذوا» الظاهرُ أنه مجزومٌ جواباً للأمر في قوله «وَأْمُرْ». ولا بدُّ مِنْ تأويله لأنه لا يلزمُ مِنْ أمره إياهم بذلك أن يأخذوا، بدليل عصيان بعضهم له في ذلك، فإنَّ شَرَطَ ذلك انحلال الجملتين إلى شَرَطٍ وجزاء. وقيل: انجزم على إضمار اللام تقديره: ليأخذوا، كقوله^(١):

٢٢٨٩- محمدٌ تَفِدَ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفتَ مِنْ أَمْرٍ تَبالاً

وهو مذهبُ الكسائي، وابنُ^(٢) مالك يرى جَوَازَه إذا كان في جواب «قل»، وهنا لم يُذكر «قل» ولكن ذُكِرَ شيءٌ بمعناه؛ لأن معنى «وَأْمُرْ» و«قل» واحد.

(١) البيت لأبي طالب أو حسان أو الأعشى، وهو في الكتاب ٤٠٨/١؛ وكتاب اللامات ٩٤؛ وأسرار العربية ٣٢١؛ ووصف المباني ٢٥٦؛ والمقرب ٢٧٢/١؛ وابن يعيش ٣٥/٧. والتبالي: سوء العاقبة.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ١٥٦٩/٣.

قوله: «بأحسنها» يجوز أن يكونَ حالاً كما تقدم في «بقوة» وعلى هذا فمفعولٌ «يأخذوا» محذوفٌ تقديرُه: يأخذوا أنفسهم. ويجوز أن تكونَ الباءُ زائدةً، و«أحسنها» مفعولٌ به والتقدير: يأخذوا أحسنها كقوله^(١):

٢٢٩٠- سود المحاجر لا يقرآن بالسُّور

وقد تقدّم ذلك محققاً في قوله تعالى: «ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة»^(٢). و«أحسن» يجوز أن تكونَ للتفضيل على بابها، وأن لا تكونَ بل بمعنى حسنة كقوله^(٣):

٢٢٩١- إن الذي سمك السماء بنى لنا بيتاً دعائمُه أعزُّ وأطولُ
أي: عزيزةٌ طويلة.

قوله: «سأريكم دارَ الفاسقين» جَوَزُوا في الرؤية هنا أن تكونَ بصريّةً وهو الظاهر فتتعدى لاثنين^(٤)، أحدهما: ضمير المخاطبين، والثاني «دار». والثاني: أنها قلبيةٌ وهو منقولٌ عن ابن زيد وغيره، والمعنى: سأعلمكم سيرَ الأولين وما حلَّ بهم من النكال. وقيل: دار الفاسقين: ما دارَ إليه أمرهم، وذلك لا يُعلم إلا بالإخبار والإعلام. قال ابن عطية^(٥): - معترضاً على هذا الوجه - «ولو كان من رؤية القلب لتعدى بالهمزة إلى ثلاثة مفعولين. ولو قال قائل: المفعول الثالث يتضمنه المعنى فهو مُقدَّر، أي: مَدْمومة^(٦) أو خربة أو مُسعرة - على قول من قال إنها جهنم - قيل له: لا يجوزُ حذفُ هذا المفعول

(١) تقدم برقم ٧٤٧.

(٢) الآية ١٩٥ من البقرة.

(٣) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٤١٧؛ وابن يعيش ٩٧/٦؛ والخزانة ٤٨٦/٣.

(٤) الأصل في البصرية أن تعدى لواحد، ولكنها هنا لحقتها همزة التعدية.

(٥) التفسير ١٦١/٧.

(٦) ابن عطية: مدمرة.

- الأعراف -

ولا الاقتصارُ دونه لأنها داخلةٌ على الابتداء والخبر، ولو جُوزَ لكان على قبحٍ في اللسان لا يليق بكتاب الله تعالى».

قال الشيخ^(١): «وَحَذَفُ المفعول الثالث في باب أعلم لدلالة المعنى عليه جائزٌ فيجوز في جواب: هل أعلمتَ زيداً عمراً منطلقاً؟ أعلمتَ زيداً عمراً، وتحذف «منطلقاً» لدلالة الكلام السابق عليه». قلت: هذا مُسَلَّمٌ لكن أين الدليل عليه في الكلام كما في المثال الذي أبرزه الشيخ؟ ثم قال: «وأما تعليقه بأنها داخلةٌ على المبتدأ والخبر لا يدل^(٢) على المنع، لأن خبرَ المبتدأ يجوزُ حَذْفُه اختصاراً، والثاني والثالث / في باب «أَعْلَمَ» يجوزُ حَذْفُ كلِّ [٤٠٤/أ] منهما اختصاراً. قلت: حَذَفُ الاختصار لدليل، ولا دليل هنا. ثم قال: «وفي قوله لأنها - أي «سأريكم» - داخلةٌ على المبتدأ والخبر فيه تجوزُ» ويعني أنها قبل النقل بالهمزة داخلة على المبتدأ والخبر.

وقرأ^(٣) الحسن البصري: «سأوريكم» بواو خالصة بعد الهمزة وفيها تخريجان، أحدهما - قاله الزمخشري^(٤) - : «وهي لغةٌ فاشيةٌ بالحجاز يُقال: أَوْرَيْتُ كذا وَأَوْرَيْتُهُ، فوجهه أن يكون مِنْ أَوْرَيْتُ الزند فإن المعنى: بَيَّنْتُ لي وَأَبْرَزُهُ لَأَسْتَبِيْنَهُ. والثاني: - ذكره ابن جني^(٥) - وهو أنه على الإشباع فيتولد منها الواو قال: «وناسب هذا كونه موضعَ تهديدٍ ووعيدٍ فاحتمل الإتيان بالواو» قلت: وهذا كقول الآخر^(٦):

(١) البحر ٣٨٩/٤.

(٢) كذا في البحر والأصل، على حذف الفاء وهي واجبة بعد أما.

(٣) الشواذ ٤٥ - ٤٦؛ البحر ٣٨٩/٤.

(٤) الكشف ١١٧/٢.

(٥) المحتسب ٢٥٨/١.

(٦) لم أهدت إلى قائلها، وهما في الخصائص ٤٢/١؛ وسر الصناعة ٣٠/١؛ واللسان: صور، والإنصاف ٢٣؛ وورصف المباني ١٣. والصور: ج أصور وهو المائل العتق.

- الأعراف -

٢٢٩٢- الله يعلم أننا في تَلْفِينَا يومَ اللقاء إلى أحببنا صورُ
وأني حيشما يثني الهوى بَصْرِي من حيث ما سلكوا أدنُو فأنظورُ

لكن الإشباعُ بأبه الضرورة عند بعضهم. وقرأ ابن عباس وقسامة ابن
زيد^(١): «سأورثكم». قال الزمخشري^(٢): «وهي قراءة حسنة يصححها قوله
تعالى «وأورثنا القوم»^(٣).

أ. (١٤٦) قوله تعالى: ﴿بغير الحق﴾: فيه وجهان أحدهما: أنه
متعلق بمحذوفٍ على أنه حال، أي: يتكبرون ملتبسين بغير الحق. والثاني:
أن يتعلّق بالفعل قبله أي: يتكبرون بما ليس بحق، والتكبر بالحق لا يكون إلا
لله تعالى خاصة.

قوله: «وإن يروا» الظاهر أنها بَصْرِيَّة، ويجوز أن تكون قلبية، والثاني
محذوفٌ لفهم المعنى كقول عترة^(٤):

٢٢٩٣- ولقد نزلتِ فلا تظني غيرهَ مني بمنزلة المحبِّ المُكرِّمِ

أي: فلا تظني غيره واقعاً مني، وكذا الآية الكريمة، أي: وإن يروا كل
آية جائية أو حادثة. وقرأ^(٥) مالك بن دينار «يروا» مبنياً للمفعول من أرى
المنقول بهمزة التعدية.

(١) كذا في الأصل، وفي البحر ٤/٣٨٩؛ والشواذ ٤٦: قسامة بن زهير وهو المازني البصري
الثقة، من الثالثة مات بعد الثمانين. انظر: تقريب التهذيب ١٢٦/٢.

(٢) الكشاف ١١٧/٢.

(٣) الآية ١٣٧ من الأعراف «وأورثنا القوم الذين كانوا يُستضعفون مشارق الأرض
ومغاريها».

(٤) تقدم برقم ٧٩٩.

(٥) البحر ٤/٣٩٠.

- الأعراف -

قوله «الرشد» قرأ^(١) الأخوان هنا وأبو عمرو في قوله «مِمَّا عَلَّمَتَ رُشْدًا»^(٢) خاصةً دون الأوَّلَيْنِ فيها بفتحتين، والباقون بضممة وسكون. واختلف الناس فيها: هل هما بمعنى واحد؟ فقال الجمهور: نعم لغتان في المصدر كالبُخْلِ والبَحْلِ والسُّقْمِ والسَّقْمِ والحُزْنِ والحَزْنِ. وقال أبو عمرو بن العلاء: «الرُّشْدُ بضممة وسكون الصَّلاحِ في النظر، وبفتحتين الدِّين» قالوا ولذلك أُجْمِعُ على قوله «فإنَّ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا»^(٣) بالضم والسكون، وعلى قوله «فأولئك تَحَرَّوْا رُشْدًا»^(٤) بفتحتين. ورُوي^(٥) عن ابن عامر «الرُّشْدُ» بضمَّتين وكأنه من باب الإِبتاعِ كالتُّسْرِ والعُسْرِ. وقرأ السلمي «الرُّشَادُ» بألف فيكون الرُّشْدُ والرُّشْدُ والرُّشَادُ كالتُّسْمِ والسَّقْمِ والسَّقَامِ. وقرأ ابن أبي عبيدة «لا يتخذوها» و«يتخذوها» بتأنيث الضمير لأن السبيل يجوز تأنيثها. قال تعالى: «قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي»^(٦).

قوله: «ذلك» فيه وجهان، أظهرهما: أنه مبتدأ خبره الجارُّ بعده، أي: ذلك الصرف بسبب تكذيبهم. والثاني: أنه في محلِّ نصب. ثم اختلف في ذلك: فقال الزمخشري^(٧): «صَرَفَهُمُ اللهُ ذَلِكَ الصَّرْفَ بَعِينَهُ»^(٨) فجعله مصدرًا. وقال ابن عطية^(٩):

(١) السبعة ٢٩٣؛ البحر ٤/٣٩٠؛ الحجة ٢٩٥.

(٢) الآية ٦٦ من الكهف.

(٣) الآية ٦ من النساء.

(٤) الآية ١٤ من الجن.

(٥) وهي رواية يحيى بن الحارث عنه. انظر: السبعة ٢٩٣.

(٦) الآية ١٠٨ من يوسف.

(٧) الكشاف ١١٧/٢.

(٨) في مطبوعة الكشاف: بسببه.

(٩) التفسير ١٦٢/٧.

« فعلنا ذلك » فجعله مفعولاً به، وعلى الوجهين فالباء في « بأنهم » متعلقةٌ بذلك المحذوف.

قوله: « وكانوا » في هذه الجملة احتمالان، أحدهما: أنها نسقٌ على خبر « أن »، أي: ذلك بأنهم كذبوا، وبأنهم كانوا غافلين عن آياتنا. والثاني: أنها مستأنفةٌ أخبر الله تعالى عنهم بأن من شأنهم الغفلة عن الآيات وتدبرها.

آ. (١٤٧) قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا ﴾: في خبره وجهان أحدهما: أنه الجملة من قوله « حَبِطَتْ أعمالهم »، و« هل يُجْزَوْنَ » خبر ثانٍ أو مستأنف. والثاني: أن الخبر « هل يُجْزَوْنَ » والجملة من قوله « حَبِطَتْ » في محلِّ نصب على الحال، و« قد » مضمرة معه عند مَنْ يَشْتَرط ذلك، وصاحب الحال فاعلٌ « كَذَّبُوا ».

قوله: « ولقاء الآخرة » فيه وجهان، أحدهما: أنه من باب إضافة المصدر لمفعوله، والفاعل محذوف والتقدير: ولقاءهم الآخرة. والثاني: أنه من باب إضافة المصدر للظرف، بمعنى « ولقاء ما وعد الله في الآخرة »، ذكرهما الزمخشري^(١). قال الشيخ^(٢): « ولا يجوز جُلَّةُ النحويين الإضافة إلى الظرف لأن الظرف على تقدير « في »، والإضافة عندهم على تقدير اللام أو « مِن »، فإن [ب/٤٠٤] اتسع في العامل جازاً أن يُنصَبَ الظرفُ / نصَّبَ المفعول، ويجوز إذ ذاك أن يُضَافَ مصدره إلى ذلك الظرف المتَّسع في عامله، وأجازَ بعض النحويين أن تكون الإضافة على تقدير « في » كما يُفهمُ ظاهرُ كلامِ الزمخشري ».

قوله: « هل يُجْزَوْنَ » هذا الاستفهامُ معناه النفي، ولذلك دخلت « إلا »، ولو كان معناه التقرير لكان موجِباً فيبْعُدُ دخول « إلا » أو يمتنع. وقال الواحدي هنا:

(١) الكشاف ١١٧/٢.

(٢) البحر ٣٩١/٤.

«لا بد من تقديرٍ محذوفٍ، أي: إلا بما كانوا، أو على ما كانوا، أو جزاء ما كانوا». قلت: لأن نفس ما كانوا يعملونه لا يُجزؤنه إنما يُجزون بمقابله وهو واضح.

آ. (١٤٨) قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ﴾: أي: من بعد مضيّه وذهابه إلى الميقات. والجاران متعلقان بـ «أتخذ»، وجاز أن يتعلّق بعاملٍ حرفاً جرّ متحداً اللفظ لاختلاف معنييهما؛ لأنّ الأولى لابتداء الغاية، والثانية للتبويض. ويجوز أن يكون «من حُلِيِّهِمْ» متعلقاً بمحذوف على أنه حالٌ من «عملاً» لأنه لو تأخر عنه لكان صفةً فكان يقال: عجلًا من حُلِيِّهِمْ.

وقرأ^(١) الأخوان: «حُلِيِّهِمْ» بكسر الحاء، ووجهها الإتيان لكسرة اللام، وهي قراءة أصحاب عبد الله وطلحة ويحيى بن وثاب والأعمش، والباقون بضمّ اللام، وهي قراءة الحسن وأبي جعفر وشيبة بن نصاح، وهو في القراءتين جمع حَلِيّ كطَيّ، فجمع على فُعُول كفُلْس وفُلوس، فأصله حُلوي كُئِدِيّ في تُدُوي فاجتمعت الياء والواو وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت، وكسرت عين الكلمة، وإن كانت في الأصل مضمومةً لتصحّ الياء، ثم لك فيه بعد ذلك وجهان: تَرُكُ الفاء على ضمّها أو إتيانها للعين في الكسرة، وهذا مُطْرَد في كل جَمْعٍ على فُعُول من المعتلّ اللام، سواء كان الاعتلال بالياء كحَلِيّ وتُدِيّ أم بالواو نحو عُصِيّ ودُلِيّ جمع عصا ودَلُو. وقرأ يعقوب «حَلِيهِمْ» بفتح الحاء وسكون اللام، وهي محتملة لأن يكون الحَلِيّ مفرداً أريد به الجمعُ أو اسمُ جنسٍ مفردة حَلِيّة على حَدِّ قَمح وقمحة. و«عَجَلًا» مفعولٌ «أتخذ» و«مِنْ حُلِيِّهِمْ» تقدّم حكمه. ويجوز أن يكون «أتخذ» متعديةً لاثنين بمعنى صَبَّر، فيكون «مِنْ حُلِيِّهِمْ» هو المفعول الثاني.

(١) السبعة ٢٩٤، الحجة ٣٩٦، البحر ٢٩٢/٤.

وقال أبو البقاء^(١): «هو محذوف، أي: إلهاً ولا حاجة إليه.

و «جَسَداً» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه نعت. الثاني: أنه عطفُ بيان. الثالث: أنه بدلُ قاله الزمخشري^(٢)، وهو أحسنُ، لأن الجسد ليس مشتقاً فلا ينعت به إلا بتأويل، وعطفُ البيان في النكرات قليلٌ أو ممتنع عند الجمهور. وإنما قال «جسداً» لثلاثِ يَتَوَهَّمُ أنه كان مخطوطاً أو مرقوماً. والجسد: الجثة. وقيل: ذات لحم ودم، والوجهان منقولان في التفسير.

قوله: «له خَوار» في محل النصب نعتاً لـ «عَجلاً»، وهذا يقوي كَوْنَ «جسداً» نعتاً لأنه إذا اجتمع نعت وبدل قُدِّمَ النعتُ على البدل. والجمهور على «خَوار» بقاء معجمة وواو صريحة وهو صوتُ البقر خاصةً، وقد يُستعار للبعير. والخَوْر الضَّعْفُ، ومنه: أرضُ خَوارة ورُمحُ خَوار، والخَوْران مجرى الرُّوث وصوت البهائم أيضاً^(٣). وقرأ^(٤) علي رضي الله عنه وأبوالسَّمال «جُوار» بالجيم والهمز وهو الصوت الشديد.

قوله: «ألم يَروا» إن قلنا: إن «اتخذ» متعدية لاثنين، وإن الثاني محذوف تقديره: واتخذ قوم موسى من بعده عَجلاً جسداً إلهاً فلا حاجة حينئذٍ إلى ادِّعاء حذف جملة يتوجَّه عليها هذا الإنكارُ، وإن قلنا إنها متعدية لواحد بمعنى صنع وعمل، أو متعدية لاثنين، والثاني هو «من حليهم» فلا بدُّ من حذف جملة قبل ذلك ليتوجَّه عليها الإنكار، والتقدير: فعبدوه. و«يروا» يجوز أن تكون العَلَمِيَّة وهو الظاهر، وأن تكون البَصَرِيَّة، وهو بعيد.

(١) الإملاء ٢٨٥/١.

(٢) الكشاف ١١٨/٢.

(٣) انظر: مفردات الراغب ١٦١.

(٤) البحر ٣٩٢/٤؛ الشواذ ٤٦.

قوله: «وكانوا ظالمين» يجوز فيها وجهان، أظهرهما: أنها استثنائية، أُخبرَ عنهم بهذا الخبرِ وأنه دَيَّدَنهم وشأنهم في كلِّ شيءٍ فاتَّخَذُهم العَجَلُ من جملة ذلك. ويجوز أن تكون حالاً، أي: وقد كانوا أي: اتخذه في هذه الحالِ المستقرّة لهم.

آ. (١٤٩) قوله تعالى: ﴿سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾: / الجارُّ قائم مقام [٤٠٥/أ]
الفاعل. وقيل: القائم مقام [الفاعل] ضميرُ المصدر الذي هو السُّقُوط أي: سُقِطَ السُّقُوط في أيديهم. ونقل الشيخ^(١) عن بعضهم أنه قال: «وسقط تتضمن مفعولاً وهو هنا المصدر، أي: الإسقاط كقولك: «ذهب يزيد». قال: «صوابه: وهو هنا ضميرُ المصدر الذي هو السُّقُوط، لأنَّ «سقط» ليس مصدره الإسقاط، ولأن القائم مقامَ الفاعل ضميرُ المصدر لا المصدر». وقد نقل الواحدي عن الأزهري^(٢) أن قولهم «سُقِطَ في يده» كقول امرئ القيس^(٣):
٢٢٩٤ - دَعَ عنك نَهْباً صِيحَ في حُجْرَاتِهِ ولكنْ حديثاً ما حديث الرواحلِ
في كون الفعل مسنداً للجار كأنه قيل: صاح المنتهبُ في حجراته، وكذلك المراد: «سُقِطَ في يده»، أي: سَقَطَ الندم في يده» قلت: فقوله: «أي: سقط الندم» تصريحٌ بأن القائم مقامَ الفاعل حرفُ الجارِّ لا ضميرُ المصدر. ونَقَلَ الفراء^(٤) والزجاج^(٥) أنه يُقال: سَقِطَ في يده وأسقط أيضاً، إلا أن الفراء قال: «سَقَطَ - أي الثلاثي - أكثر وأجود». وهذه اللفظة تُستعمل في التندُّم والتحيُّر.

(١) البحر ٣٩٤/٤.

(٢) تهذيب اللغة ٣٩٢/٨.

(٣) تقدم برقم ٢١٧٧.

(٤) معاني القرآن له ٣٩٣/١.

(٥) معاني القرآن له ٤١٧/٢.

وقد اضْطَرَبَتْ أقوالُ أهلِ اللغةِ في أصلها فقال أبو مروان ابن سراج^(١) اللغوي: «قولُ العرب: سَقِطٌ في يده مما أَعْيَانِي معناه». وقال الواحدي: «قد بان من أقوالِ المفسرين وأهلِ اللغةِ أن «سَقِطٌ في يده» نَدَمٌ، وأنه يُستعملُ في صفةِ النادم». فأما القولُ في أصله وما حَدَّهُ فلم أرَ لأحدٍ من أئمةِ اللغةِ شيئاً أرتضيه إلا ما ذكرَ الزجاجي فإنه قال: «قوله تعالى: «سَقِطٌ في أيديهم» بمعنى ندموا، نَظْمٌ لم يُسمعَ قبل القرآن ولم تُعرفه العرب، ولم يوجد ذلك في أشعارهم، ويدلُّ على صحة ذلك أن شعراء الإسلام لَمَّا سمعوا هذا النظم واستعملوه في كلامهم خفي عليهم وَجْهُ الاستعمال، لأن عاداتهم لم تُجَرِّبْ به فقال أبو نواس^(٢):

٢٢٩٥ - ونشوةٌ سَقِطَتْ منها في يدي

وأبو نواس هو العالمُ النَّحْرِيُّ فأخطأ في استعمال هذا اللفظ لأن فُعِلْتُ لا يُبنى إلا من فعلٍ متعدٍ و«سَقَطَ» لازم لا يتعدى إلا بحرف الصفة^(٣)، لا يقال: «سَقِطت» كما لا يُقال: رُغبت و«غَضِبت إنما يقال: رُغِبَ في، و«غَضِبَ على». وذكر أبو حاتم [أن] «سَقِطَ فلان في يده» بمعنى ندم وهذا خطأ مثل قول أبي نواس، ولو كان الأمر كذلك لكان النظم «ولما سَقَطُوا في أيديهم» و«سَقِطَ القومُ في أيديهم». وقال أبو عبيدة^(٤): «يُقال لمن ندم على أمرٍ وعجز عنه: سَقِطَ في يده».

وقال الواحدي: «وَذَكَرُ اليَدِ ههنا لوجهين أحدهما: أنه يُقال للذي

(١) لعله عبيدالله بن سلمة اليحصبي الأندلسي روى عن الأنطاكي وتوفي سنة ٤٠٥. انظر: طبقات القراء ١/٤٨٧. أو لعله سراج بن عبد الملك بن أبي مروان الأندلسي النحوي أخذ عنه ابن الباذش توفي سنة ٥٠٨. بقية الرواة ١/٥٧٦.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) كذا في الأصل ولم أهد إلى توجيه معناها. أسقطها ناسخ (ش) وأثبتها كما هي.

(٤) المجاز ١/٢٢٨.

يَحْصُلُ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَكُونُ فِي الْيَدِ: «قَدْ حَصَلَ فِي يَدِهِ مَكْرُوهٌ» يُشَبَّهُ مَا يَحْصُلُ فِي النَّفْسِ وَفِي الْقَلْبِ بِمَا يُرَى بِالْعَيْنِ، وَخُصَّتِ الْيَدُ بِالذِّكْرِ لِأَنَّ مَبَاشِرَةَ الذَّنُوبِ بِهَا، فَالْإِثْمَةُ تَرْجِعُ عَلَيْهَا لِأَنَّهَا هِيَ الْجَارِحَةُ الْعَظْمَى، فَيُسْنَدُ إِلَيْهَا مَا لَمْ تَبَاشِرْ كَقَوْلِهِ: «ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ»^(١) وَكَثِيرٌ مِنَ الذَّنُوبِ لَمْ تَقْدِّمَهُ الْيَدُ. الْوَجْهَ الثَّانِي: أَنَّ النِّدْمَ حَدَثٌ يَحْصُلُ فِي الْقَلْبِ، وَآثَرُهُ يَظْهَرُ فِي الْيَدِ لِأَنَّ النَّادِمَ يَعْضُ يَدَهُ وَيَضْرِبُ إِحْدَى يَدَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى كَقَوْلِهِ: «فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ»^(٢) فَتَقْلِيْبُ الْكَفِّ عِبَارَةٌ عَنِ النَّدَمِ، وَكَقَوْلِهِ: «وَيَوْمَ يَعْضُ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ»^(٣) فَلَمَّا كَانَ أَثَرُ النَّدَمِ يَحْصُلُ فِي الْيَدِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ أُضِيفَ سَقُوطُ النَّدَمِ إِلَى الْيَدِ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَظْهَرُ لِلْعَيُونِ مِنْ فِعْلِ النَّادِمِ هُوَ تَقْلِيْبُ الْكَفِّ وَعَضُّ الْأَنَامِلِ وَالْيَدِ، كَمَا أَنَّ السَّرُورَ مَعْنَى فِي الْقَلْبِ يَسْتَشْعِرُهُ الْإِنْسَانُ وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ حَالَةِ الْاهْتِزَازِ وَالْحَرَكَةِ وَالضَّحْكَ وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ.

وَقَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ^(٤): «وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ»: وَلَمَّا اشْتَدَّ نَدَمُهُمْ، لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ مَنْ اشْتَدَّ نَدَمُهُ وَحَسَرَتْهُ أَنْ يَعْضُ يَدَهُ عَمَّا فَتَصِيرَ يَدُهُ مَسْقُوطًا فِيهَا لِأَنَّ فَاهُ^(٥) قَدْ وَقَعَ فِيهَا. وَقِيلَ: مِنْ عَادَةِ النَّادِمِ أَنْ يُطَاطِئُ رَأْسَهُ وَيَضَعُ ذَقَنَهُ عَلَى يَدِهِ مَعْتَمِدًا عَلَيْهَا وَيَصِيرُ عَلَى هَيْئَةٍ لَوْ نَزَعَتْ يَدَهُ لَسَقَطَ عَلَى وَجْهِهِ، فَكَأَنَّ الْيَدَ مَسْقُوطَةً فِيهَا. وَمَعْنَى «فِي»: «عَلَى»، فَمَعْنَى «فِي أَيْدِيهِمْ»: «عَلَى / أَيْدِيهِمْ [٤٠٥/ب] كَقَوْلِهِ: «وَأَصْلِبْنَكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ»^(٦). وَقِيلَ: هُوَ مَأْخُوذٌ مِنَ السَّقَاطِ

(١) الآية ١٠ من الحج .

(٢) الآية ٤٢ من الكهف .

(٣) الآية ٢٧ من الفرقان .

(٤) الكشاف ١١٨/٢ .

(٥) في مطبوعة الكشاف «لأن فاقده» .

(٦) الآية ٧١ من طه

وهو كثرة الخطأ، والخطيئة يندم على فعله. قال ابن أبي كاهل (١):

٢٢٩٦- كيف يَرْجُونَ سِقَاطِي بعدما لَفَّعَ الرَّأْسَ بِيَاضٍ وَضَلَّعَ

وقيل: هو مأخوذٌ من السَّقِيط، وهو ما يُعْشَى الأرض من الجليد يشبه الثلج؛ يقال منه: سَقَطَتِ الأَرْضُ كما يقال: ثَلَجَتْ، والسَّقَطُ والسَّقِيطُ يذوب بأدنى حرارة ولا يَبْقَى، وَمَنْ وَقَعَ فِي يَدِهِ السَّقِيطُ لم يحصل منه على شيءٍ فصار هذا مثلاً لكل مَنْ خسر في عاقبته ولم يحصل من بغيته على طائل.

واعلم أن «سَقِطَ في يده» عَدَّهُ بعضهم في الأفعال التي لا تتصرف كِنَعْمَ وبشس. وقرأ (٢) ابن السَّمِيعِ «سَقَطَ في أيديهم» مبنياً للفاعل، وفاعله مضمَر، أي: سقط الندم، هذا قولُ الزجاج (٣). وقال الزمخشري (٤): «سقط العَضُّ». وقال ابن عطية (٥): «سَقَطَ الخسران والخيبة» وكل هذه أمثلة. وقرأ ابن أبي عبلة «أَسْقَطَ» رباعياً مبنياً للمفعول. وقد تقدّم أنها لغةٌ نقلها الفراء (٦) والزجاج (٧).

قوله: «ورأوا أنهم» هذه قلبية، ولا حاجة في هذه إلى تقديم وتأخير كما زعمه بعضهم قال: «تقديره: ولما رأوا أنهم قد ضلُّوا وسَقِطَ في أيديهم». قال: «لأنَّ الندمَ والتحسُّرَ إنما يقعان بعد المعرفة».

(١) وهو سُويد. والبيت في الصحاح «سقط»؛ وتفسير ابن عطية ١٦٦/٧؛ والبحر ٣٩٣/٤.

ولفَّعَ: غطى.

(٢) البحر ٣٩٤/٤؛ الشواذ ٤٦.

(٣) معاني القرآن ٤١٧/٢.

(٤) الكشاف ١١٨/٢.

(٥) التفسير ١٦٦/٧.

(٦) معاني القرآن له ٣٩٣/١.

(٧) معاني القرآن له ٤١٧/٢.

قوله: «لَيْتُنْ لَمْ يَرْحَمْنَا» قرأ^(١) الأخوان: «ترحمنا وتغفر» بالخطاب، «ربُّنا» بالنصب. وهي قراءة الشعبي وابن وثاب وابن مصرف والجحدري والأعمش، وأيوب، وباقي السبعة بياء الغيبة فيهما، «ربُّنا» رَفَعاً، وهي قراءة الحسن ومجاهد والأعرج وشيبة وأبي جعفر. فالنصبُ على أنه منادى وناسبه الخطاب، والرفعُ على أنه فاعل، فيجوز أن يكون هذا الكلامُ صَدَرَ من جميعهم على التعاقب، أو هذا من طائفة وهذا من طائفة، فَمَنْ غلب عليه الخوفُ وقوي على المواجهة خاطب مستقيلاً من ذنبه، وَمَنْ غلب عليه الحياءُ أخرج كلامه مُخْرَجَ المُسْتَحْيِي من الخطاب، فأسند الفعل إلى الغائب^(٢).

آ. (١٥٠) قوله تعالى: ﴿غَضِبَانَ أَسِفًا﴾: حالان من موسى عند مَنْ يجيز تعدُّد الحال، وعند مَنْ لا يجيزه يَجْعَلُ «أَسِفًا» حالاً من الضمير المستتر في «غضبان» فتكون حالاً متداخلةً، أو يجعلها بدلاً من الأولى، وفيه نظرٌ لِعُسْرِ إدخاله في أقسام البدل، وأقربُ ما يقال: إنه بدلٌ بعضٍ من كل إن فسرنا الأَسِفَ بالشديد الغضب، أو بدلٌ اشتمال إن فسرناه بالحزين. يقال: أسِفَ يَأْسَفُ أَسْفًا، أي: اشتدَّ غضبه. قال تعالى: «فلما آسفونا انتقمنا منهم»^(٣) ويقال: بل معناه حَزِنَ ومنه قوله^(٤):

٢٢٩٧- غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ ينقضي بالهَمِّ والحزن
فلما كانا متقاربين في المعنى صَحَّتْ البدليةُ على ما ذكرته لك، ويدلُّ على مقاربة ما بينهما - كما قال الواحدي - قوله^(٥):

(١) السبعة ٢٩٤؛ الحجة ٢٩٦؛ البحر ٣٩٤/٤.

(٢) انظر: البحر ٣٩٤/٤.

(٣) الآية ٥٥ من الزخرف.

(٤) البيت لأبي نواس وليس في ديوانه، وهو في المغني ٢١١؛ والخزانة ١٦٧/١؛

والهمع ٩٤/١؛ والدرر ٧٢/١.

(٥) لم أقف عليه.

٢٢٩٨ - فحزنُ كلُّ أخي حُزُنَ أخو الفُضْبِ

وقال الأعشى^(١):

٢٢٩٩ - أرى رجلاً منكم أسيفاً كأنما يَضُمُّ إلى كَشْحِهِ كَفًّا مُخَضَّباً

فهذا بمعنى غضبان. وفي الحديث: «إنَّ أبا بكر رجلٌ أسيف»^(٢)، أي: حزين، ورجلٌ أسيفٌ: إذا قُصِدُ ثبوتُ الوصف واستقراره، فإن قُصِدَ به الزمان جاء على فاعِلٍ.

قوله: «قال: بِشِمْما» هذا جوابُ «لَمَّا» وتقدَّم الكلامُ على «بِشِمْما»، ولكنَّ المخصوصَ بالذم محذوفٌ، والفاعلُ مستترٌ يفسِّره «ما خلقتُموني» والتقدير: بشس خلافةً خلقتُمونها خلافتكم.

قوله: «أَعَجَلْتُمْ أمرَ ربكم» في «أمر» وجهان أحدهما: أنه منصوبٌ على المفعول بعد إسقاط الخافض وتضمين الفعل معنى ما يتعدى بنفسه، والأصل: أَعَجَلْتُمْ عن أمر ربكم. قال الزمخشري^(٤): «يقال: عَجَلَ عن الأمر: إذا تركه غير تام، ونقيضه تَمَّ، وأعجله عنه غيره، ويضمَّن معنى سبق فيتعدى بتعديته فيقال: عَجَلْتُ الأمر، والمعنى: أعجلتُم عن أمر ربكم». والثاني: أنه متعدٍ بنفسه غير مضمَّن معنى فعل^(٥) آخر. حكى يعقوب «عَجَلْتُ الشيء سبقته، وأعجلت الرجل استعجلته، أي: حملته على العجلة».

قوله: «يَجُرُّه إليه» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن الجملةَ حالٌ من ضمير موسى المستتر في «أخذ»، أي: أخذ جارراًً إليه. الثاني: أنها حالٌ من «رأس»

(١) ديوانه ١١٥؛ شرح جل الزجاجي ٦٩١/٢؛ مجالس ثعلب ٣٨.

(٢) البخاري: الأذان ٣٩؛ (الفتح) ١٥١/٢؛ ابن حنبل ١٥٩/٦.

(٣) انظر: إعرابه للآيات: ٩٠ البقرة، ٩٣ البقرة.

(٤) الكشف ١١٩/٢.

(٥) قوله «فعل» غير واضح في الأصل.

قاله أبو البقاء^(١) وفيه نظرٌ لعدم الرابط. الثالث: أنها حال من «أخيه» قال أبو البقاء^(٢): «وهو ضعيفٌ» يعني من حيث / إن الحال من المضاف إليه يَقْلُ [أ/٤٠٦] مجيئها أو يمتنع عند بعضهم. قلت: وقد تقدم غير مرة أن بعضهم يُجوزُه في صورٍ هذه منها، وهو كونُ المضاف جزءاً من المضاف إليه.

قوله: «قال ابن أمّ» قرأ^(٣) الأخوان وأبو بكر وابن عامر هنا وفي طه^(٤) بكسر الميم والباقون بفتحها. فأما قراءة الفتح ففيها مذهبان: مذهبُ البصريين أنهما بُنِيا على الفتح لتركبهما تركيب خمسة عشر، فعلى هذا فليس «ابن» مضافاً لـ «أم» بل مركّب معها فحركتهما حركةُ بناء. والثاني: مذهب الكوفيين وهو أن «ابن» مضاف لـ «أمّ» و«أم» مضافة لياء المتكلم، وياء المتكلم قد قلبت ألفاً كما قلب في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم نحو: يا غلاماً، ثم حُذِفَت الألفُ واجتزىء عنها بالفتحة كما يُجتزأ عن الياء بالكسرة، فحينئذ حركة «ابن» حركةُ إعراب وهو مضاف لـ «أمّ» فهي في محلّ خفضٍ بالإضافة.

وأما قراءة الكسر فعلى رأي البصريين هو كسرُ بناءٍ لأجل ياء المتكلم، بمعنى أنا أضفنا هذا الاسمَ المركب كله لياء المتكلم فكسر آخره، ثم اجتزىء عن الياء بالكسرة فهو نظير: يا أحدَ عشري ثم: يا أحدَ عشرٍ بالحدف، ولا جائز أن يكونا باقين على الإضافة إذ لم يَجزُ حَذْفُ الياء لأن الاسمَ ليس منادئ، ولكنه مضافٌ إليه المنادئ فلم يَجزُ حَذْفُ الياء منه. وعلى رأي الكوفيين يكون الكسرُ كسرَ إعرابٍ وحُذِفَت الياءُ مجتزأً عنها بالكسرة كما اجتزىء عن ألفها بالفتحة. وهذان الوجهان يجريان في «ابن أم» و«ابن عم»

(١) الإملاء ٢٨٥/١.

(٢) الإملاء ٢٨٥/١.

(٣) السبعة ٢٩٥؛ الحجة ٢٩٧؛ البحر ٣٩٦/٤؛ الشواذ ٤٦.

(٤) الآية ٩٤.

- الأعراف -

و «ابنة أم» و «ابنة عم». فاعلم أنه يجوزُ في هذه الأمثلة الأربعة خاصةً خمسُ لغات، فُصْحَاهُنْ: حَذَفُ الياءِ مجتزأً عنها بالكسرة، ثم قَلْبُ الياءِ ألفاً فَيَلْزَمُ قَلْبُ الكسرةِ فتحةً، ثم حَذَفُ الألفِ مجتزأً عنها بالفتحة، ثم إثبات الياءِ ساكنةً أو مفتوحةً^(١)، وأمَّا غيرُ هذه الأمثلة الأربعة^(٢) ممَّا أُضيفَ إلى مضافٍ إلى ياءِ المتكلمِ في النداءِ فإنه لا يجوزُ فيه إلا ما يجوزُ في غيرِ بابِ النداءِ لأنه ليس منادى نحو: يا غلامَ أبي ويا غلامَ أمي، وإنما جَرَتْ هذه الأمثلةُ خاصةً هذا المجزئُ تنزيلاً للكلمتين منزلةً كلمةً واحدةً ولكثرة الاستعمال.

وَقُرِئَ «يابنِ أمي» بإثباتِ الياءِ ساكنةً، ومثله قوله^(٣):

٢٣٠٠- يابنِ أمي ويا شقيقَ نفسي أنت خلفتني لدهرٍ شديدٍ
وقول الآخر^(٤):

٢٣٠١- يا بنِ أمي فدتك نفسي ومالي

وَقُرِئَ أيضاً: «ابنِ إم» بكسر الهمزة والميم وهو إبتاعٌ. ومن قَلْبِ الياءِ ألفاً قوله^(٥):

٢٣٠٢- يابنة عمًا لا تلومي وأهجي

(١) فتكون اللغات كما يلي: ابن أم - ابن أما - ابن أم - ابن أمي - ابن أمي.

(٢) وهي: ابن أم وابن عم وابنة أم وابنة عم.

(٣) البيت لأبي زيد الطائي، وهو في الكتاب ٣١٨/١، واللسان: شق؛ والهمع ٥٤/٢؛ والدرر ٧٠/٢؛ والحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد ٢١٥.

(٤) لم أهند إلى قائله وتمامه، وهو في البحر ٣٩٦/٤.

(٥) البيت لأبي النجم وبعده:

لا يخرق اللوم حجاب مسمعي

وهو في الكتاب ٣١٨/١؛ والنوادر ١٩؛ والمختصب ٢٣٨/٢؛ والحلل ٢١٤؛ والهمع ٥٤/٢؛ والدرر ٧٠/٢.

وقوله^(١):

٢٣٠٣- كُنْ لِي لَا عَلِيَّ يَا بْنَ عَمَّا نَدُمُ عَزِيزَيْنِ وَنُكُفَ الذَّمَّ
قوله: «فلا تُشِمْتُ» العامة على ضم التاء وكسر الميم وهو مِنْ أَشَمْتُ
رباعياً، «الأعداء» مفعول به. وقرأ^(٢) ابن محيصة «فلا تُشِمْتُ» بفتح التاء
وكسر الميم، ومجاهد بفتح التاء أيضاً وفتح الميم، «الأعداء» نصب على
المفعول به. وفي: هاتين القراءتين تخريجان، أظهرهما: أن شِمْتُ أو شَمْتُ
بكسر الميم أو فتحها متعدّ بنفسه كَأَشَمْتُ الرباعي، يقال: شمت بي زيدُ
العدوِّ، كما يقال: أَشَمْتُ بي العدو. والثاني: أن «تَشِمْتُ» مسندٌ لضمير
الباري تعالى، أي: فلا تَشِمْتُ يارب، وجاز هذا كما جاز «الله يَسْتَهْزِئُ
بهم» ثم أضمر ناصباً للأعداء كقراءة الجماعة قاله ابن جني^(٣)، ولا حاجة إلى
هذا التكلف لأنَّ «شمت» الثلاثي يكون متعدّياً بنفسه، والإضمار على خلاف
الأصل. وقال أبو البقاء^(٤) - في هذا التخريج - «فلا تشمت أنت» فجعل
الفاعل ضمير موسى، وهو أولى من إسناده إلى ضمير الله تعالى. وأمّا نظيره
بقوله «الله يَسْتَهْزِئُ بهم» فإنما جاز ذلك للمقابلة في قوله: «إنما نحن
مستهزئون»^(٥) وكقوله: «ومكروا ومكر الله»^(٦) ولا يجوز ذلك في غير
المقابلة.

وقرأ حميد بن قيس: «فلا تُشِمْتُ» كقراءة ابن محيصة، ومجاهد^(٧)

(١) لم أهدت إلى قائله، وهو في العيني ٢٥٠/٤.

(٢) البحر ٣٩٦/٤؛ الشواذ ٤٦.

(٣) المحتسب ٢٥٩/١.

(٤) الإملاء ٢٨٥/١.

(٥) الآية ١٤ من البقرة.

(٦) الآية ٣٠ من الأنفال.

(٧) هذه رواية ثانية عن مجاهد، فالأولى بنصب الأعداء، والثانية برفعها، وكلاهما بفتح الميم.

- الأعراف -

[٤٠٦/ب] كقراءته فيه أولاً، إلا أنهما رفعاً الأعداء على الفاعلية، جعلاً شمت / لازماً
فرفعاً به «الأعداء» على الفاعلية، فالنهي في اللفظ للمخاطب والمراد به غيره
كقولهم: «لا أُرَيْنَكَ ههنا»، أي: لا يَكُنْ منك ما يقتضي أن تُشمت بي
الأعداء.

والإشمامات^(١) والشّماتة: الفَرَح بِلِيَّةِ تَنالِ عَدُوِّكَ قال^(٢):

٢٣٠٤ - والموتُ دون شماتةِ الأعداء

قيل: واشتقاقها من شوامتِ الدابة وهي قوائمها؛ لأن الشّماتة تَقَلِّبُ
قلبَ الحاسِدِ في حاليّ الفرح والترح كتقلّب شوامتِ الدابة. وتشميت
العاطس وتسميته بالشين والسين الدعاء له بالخير، قال أبو عبيد^(٣): «الشينُ
أَعْلَى اللغتين» وقال ثعلب: «الأصلُ فيهما السين من السّمت، وهو القصد
والهَدْيُ». وقيل: معنى تشميتِ العاطس بالمعجمة أن يُبْتَهَ الله كما يثبت
قوائم الدابة. وقيل: بل التفعيل للسُّلب، أي: أزال الله الشّماتة به، وبالسين
المهملة، أي: رَدَّه الله إلى سَمْتِهِ الأول أي هيئته لأنه يحصل له انزعاج. وقال
أبو بكر: «يقال: سَمْتَهُ وسَمَّتَ عليه، وفي الحديث: «وسمّت عليهما»^(٤).

آ. (١٥٢) قوله تعالى: ﴿وكذلك نجزي المفترين﴾: أي: ومثل

ذلك النيل من المعصية والذل نجزي المفترين.

آ. (١٥٣) قوله تعالى: ﴿والذين عملوا﴾^(٥): مبتدأ، وخبره قوله:

(١) انظر: المفردات ٢٦٦.

(٢) تقدم برقم ١١٥٣.

(٣) غريب الحديث له ١٨٤/٢ وزاد «وأكثر».

(٤) رواه ابن حنبل في المسند ٣/١٠٠، ١١٧، ١٧٦.

(٥) الأصل: «كسبوا» وهو سهو.

- الأعراف -

«إن ربك» إلى آخره. والعائد محذوف والتقدير: غفورٌ لهم رحيمٌ بهم كقوله: «ولمَن صبر وغفر إن ذلك لمن عَزَمَ الأمور»^(١) أي: منه.

قوله: «مِنَ بعدها» يجوز أن يعود الضمير على «السيئات» وهو الظاهر، ويجوز أن يكون عائداً على التوبة المدلول عليها بقوله: «ثم تابوا»، أي: من بعد التوبة. قال الشيخ^(٢): «وهذا أولى، لأن الأول يلزم منه حذفُ مضافٍ ومعطوفه، إذ التقدير: من بعد عمَلِ السيئات والتوبة منها».

قوله: «وآمنوا» يجوز أن تكون الواو للعطف فيقال: التوبة بعد الإيمان فكيف جاءت قبله؟ فيقال: الواو لا ترتب، ويجوز أن تكون الواو للحال، أي: تابوا وقد آمنوا.

آ. (١٥٤) قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ﴾: السُّكُوتُ والسُّكَاتُ: قَطْعُ الكلامِ، وهو هنا استعارةٌ بديعة. قال الزمخشري^(٣): «هذا مَثَلٌ كأن الغضبَ كان يُغْرِبه على ما فعل ويقول له: قل لقومك كذا، وألقِ الألواحِ وجُرِّ برأس أخيك إليك، فترك النطق بذلك وترك الإغراء به، ولم يستحسن هذه الكلمة ولم يَسْتَفْصِحْهَا كل ذي طبع سليم وذوق صحيح إلا لذلك، ولأنه من قبيل شُعْبِ البلاغة، وإلا فما لقراءة معاوية بن قرة «ولمَّا سكن» بالنون لا تجدُ النفسَ عندها شيئاً من تلك الهزة وطرفاً من تلك الروعة؟».

وقيل: شَبَّه جمود الغضب بانقطاع كلام المتكلم. قال يونس^(٤): «سال

(١) الآية ٤٣ من الشورى.

(٢) البحر ٤/٣٩٧.

(٣) الكشف ٢/١٢٠.

(٤) وهويونس بن حبيب يحكي قولاً عن العرب. انظر: البحر ٤/٣٩٨.

- الأعراف -

الوادي ثم سكت» فهذا أيضاً استعارة. وقال الزجاج^(١): «مصدر سَكَّتَ الغضبُ السكّته، ومصدر سَكَّتَ الرجلُ السكوت» وهذا يقتضي أن يكون «سكت الغضب» فعلاً على جذته. وقيل: هذا من باب القلب والأصل: ولما سكت موسى عن الغضب نحو: أَدَخَلْتُ القلنسوة في رأسي، وهذا ينبغي أن لا يجوز لعدم الاحتياج إليه، مع ما في القلب من الخلاف الذي ذكرته لك غير مرة.

قوله: «وفي نُسَخَتِهَا هدىً»، هذه الجملة في محل نصب على الحال من الألواح أو من ضمير موسى، والأول أحسن.

قوله: «للذين» متعلقٌ بمحذوف لأنه صفةٌ لـ «رحمة» أي: رحمة كائنة للذين. ويجوز أن تكون اللامُ لامَ المفعول من أجله كأنه قيل: هدى ورحمة لأجل هؤلاء، و «هم» مبتدأ، و «يرهبون» خبره، والجملة صلة الموصول.

قوله: «لربهم يرهبون» في هذه اللام أربعة أوجه، أحدها: أن اللام مقوية للفاعل، لأنه لما تقدم معموله ضَعُفَ فقوي باللام كقوله: «إن كنتم للرؤيا تعبرون» وقد تقدم أن اللام تكون مقوية حيث كان العامل مؤخرًا أو فرعاً نحو: «فَعَالٌ لِمَا يَرِيدُ»^(٢)، ولا تُزَادُ في غير هذين إلا ضرورةً عند بعضهم كقوله^(٣):

٢٣٠٥ - وَلَمَّا أَنْ تَوَاقَفْنَا قَلِيلاً أَنْخَا لِلْكَلَاكِلِ فَارْتَمَيْنَا

(١) معاني القرآن ٤١٩/٢، وعبارته: «يقال سكت يسكت سكتاً إذا هوسكن، وسكت يسكت سُكوتاً وسَكَّتاً إذا قطع الكلام». وظاهر النص هنا أنه لم يفرق بين الرجل والغضب.

(٢) الآية ١٠٧ من هود.

(٣) تقدم برقم ٤١.

- الأعراف -

أوفي قليل عند آخرين كقوله تعالى: «رَدِفَ لَكُمْ»^(١). والثاني: أن اللامَ لأم العلة، وعلى هذا فمفعولُ «يرهبون» محذوفٌ تقديره: يرهبون عقابه لأجله، وهذا مذهب الأخفش^(٢). / الثالث: أنها متعلقةٌ بمصدرٍ محذوف [٤٠٧/أ] تقديره: الذين هم رهبتهم لربهم، وهو قول المبرد، وهذا غير جارٍ على قواعد البصريين لأنه يَلْزَمُ منه حَذْفُ المصدر وإبقاء معموله وهو ممتنعٌ إلا في شعر، وأيضاً فهو تقديرٌ مُخْرِجٌ للكلام عن وجه فصاحته. الرابع: أنها متعلقةٌ بفعلٍ مقدر أيضاً تقديره: يخشعون لربهم. ذكره أبو البقاء^(٣) وهو أولى ممَّا قبله.

آ. (١٥٥) قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى﴾: «اختار» يتعدى لاثنين إلى أولهما بنفسه وإلى ثانيهما بحرف الجر، ويجوز حَذْفُه، تقول: «اخترت زيدا من الرجال»، ثم تَسْبِعُ فتحذف «مِنْ» فتقول: «زيداً الرجال» قال^(٤):
٢٣٠٦ - اخْتَرْتُكَ النَّاسَ إِذْ رُئِيَ خَلَائِقُهُمْ واعتلَّ مَنْ كَانَ يُرْجَى عِنْدَهُ السُّؤْلُ
وقال الراعي^(٥):

٢٣٠٧ - فقلتُ له اخترها قلوْصاً سمينه ونابٌ علينا مثل نابِك في الحيا
وقال الفرزدق^(٦):

(١) الآية ٧٢ من النمل.

(٢) معاني القرآن ٣١١/٢.

(٣) الإملاء ٢٨٦/١.

(٤) البيت للراعي وهو في الطبري ١٤٦/١٣؛ والقرطبي ٢٩٤/٧.

(٥) ديوان الراعي ١٩٢ وصدوره فيه:

فقلت لِرَبِّ النَّابِ خُذْهَا ثِيْبَةً

والحيا: الشحم والسمن.

(٦) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٤١٨/١؛ والكتاب ١٨/١؛ ومعاني القرآن للأخفش

٣١٢/٢؛ وابن يعيش ١٢٣/٥؛ ومجالس العلماء ١٩٣. وقد حُذِفَتْ حركة من التفعيلة

الأولى فأصبحت فَعَلْنَ لأن البيت من الطويل.

- الأعراف -

٢٣٠٨- منا الذي اختير الرجال سماحةً وجوداً إذا هبَّ الرياح الزعازعُ
وهذا النوعُ مقصورٌ على السماع، حَصَرَه النحاة في ألفاظ، وهي:
اختار وأمر كقوله^(١):

٢٣٠٩- أمرتك الخيرَ فافعلْ ما أمرتَ به فقد تَرَكْتُكَ ذا مالٍ وذا نَسَبٍ
واستغفر كقوله^(٢):

٢٣١٠- أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذنباً لستُ محصِيهَ رَبِّ العبادِ إليه الوجهُ والعملُ
وسمى [نحو:] سَمَّيْتُ ابني يزيد، وإن شئت: زيداً. و«دعا» بمعناه
قال^(٣):

٢٣١١- دَعَيْتِي أُمَّ عمرو وأخاها ولم أكن أخاها ولم أَرُضِعْ لها بِلَبَانٍ
و«كَنَيْتِي» تقول: كَنَيْتُهُ بفلان، وإن شئت فلاناً. و«صَدَقَ» قال تعالى:
«ولقد صدقكم الله وعده»^(٤). و«زَوَّجَ» قال تعالى: «زَوَّجْنَاكُمَهَا»^(٥). ولم يزد
الشيخ^(٦) عليها. ومنها أيضاً «حَدَّثَ وَأَنبَأَ وَنَبَأَ وَأَخْبَرَ وَخَبَّرَ» إذا لم تُضْمَنَّ معنى
أَعْلَمَ. قال تعالى: «مَنْ أَنبَأَكَ هَذَا»^(٧) وقال: «فَلَمَّا نَبَأَهَا بِهِ»^(٨) وتقول:
حَدَّثْتُكَ بِكذا، وإن شئت: كذا، قال^(٩):

٢٣١٢- لَئِنْ كَانَ مَا حَدَّثْتُهُ اليَوْمَ صادِقاً أَصُمُّ فِي نَهَارِ القَيْظِ للشمس بادياً

(١) تقدم برقم ٢٢١.

(٢) تقدم برقم ٦٩٠.

(٣) تقدم برقم ٤٩٨.

(٤) الآية ١٥٢ من آل عمران. والتعدي الآخر للفعل بـ«في». انظر: القاموس: صدق.

(٥) الآية ٣٧ من الأحزاب «فلما قضى زيدٌ منها وطراً زَوَّجْنَاكُمَهَا».

(٦) البحر ٣٩٨/٤.

(٧) الآية ٣ من التحريم «فلما نَبَأَهَا بِهِ قالت مَنْ أَنبَأَكَ هَذَا».

(٨) الآية ٣ من التحريم.

(٩) تقدم برقم ٦٦٢.

- الأعراف -

و«قومه» مفعول ثانٍ على أولهما، والتقدير: واختار موسى سبعين رجلاً من قومه. ونقل أبو البقاء^(١) عن بعضهم أن «قومه» مفعول أول و«سبعين» بدل، أي: بدل بعض من كل، ثم قال: «وأرى أن البدل جائزٌ على ضعف وأن التقدير: سبعين رجلاً منهم». قلت: إنما كان ممتنعاً أو ضعيفاً لأنَّ فيه حذفَ شيئين: أحدهما المختار منه، فإنه لا بد للاختيار من مختارٍ ومختار منه، وعلى البدل إنما ذُكر المختار دون المختار منه. والثاني: أنه لا بد من رابط بين البدل والمبدل منه وهو «منهم» كما قدره أبو البقاء^(٢)، وأيضاً فإن البدل في نية الطرح. وأصل اختار: اختيرَ افتعل من لفظ الخير كاصطفى من الصفوة. و«لميقاتنا» متعلقٌ به أي: لأجل ميقاتنا. ويجوز أن يكون معناها الاختصاص، أي: اختارهم مخصصاً بهم الميقات كقولك: اختير لك هذا.

قوله: «لوشئت» مفعول المشيئة محذوف أي: لوشئت إهلاكنا، و«أهلكتهم» جواب لو، والأكثر الإتيان باللام في هذا النحو، ولذلك لم يأت مجرداً منها إلا هنا، وفي قوله «أن لونشاء أصبناهم»^(٣) وفي قوله: «لونشاء جعلناه أجاجاً»^(٤). ومعنى «من قبل» أي: قبل الاختيار وأخذ الرجفة.

قوله: «وإياي» قد يتعلّق به مَنْ يرى جواز انفصال الضمير مع القدرة على اتصاله، إذ كان يمكن أن يُقال: أهلكتنا، وهو تعلّق وإيه جداً لأن مقصوده صلى الله عليه وسلم التنصيص على هلاك كلِّ على جدته تعظيماً للأمر، وأيضاً فإن موسى لم يتعاط ما يقتضي إهلاكه بخلاف قومه، وإنما قال ذلك تسليماً منه لربه، فعطف ضميره تنبيهاً على ذلك، وقد تقدم لك

(١) الإملاء ٢٨٦/١.

(٢) لا يشترط النحاة في البدل مثل هذا الرابط.

(٣) الآية ١٠٠ من الأعراف.

(٤) الآية ٧٠ من الواقعة.

- الأعراف -

- فهذه من هذا - في قوله «ولقد وصَّينا الذين أوتوا الكتاب مِنْ قبلكم وإياكم»^(١) وقوله «يُخْرِجُونَ الرِّسُولَ وَإِيَّاكُمْ»^(٢).

قوله: «أَتُهْلِكُنَا» يجوز فيه أن يكون^(٣) على بابه، أي: أَتَعْمُنَا بِالْإِهْلَاكِ [ب/٤٠٧] أم تخصُّ به السفهاء منا؟/ ويجوز أن يكون بمعنى النفي، أي: مَا تُهْلِكُ مَنْ لَمْ يُذْنِبْ بِذَنْبٍ غَيْرِهِ، قاله أبو بكر بن الأنباري، قال: «وهو كقولك: أَتُهَيِّنُ مَنْ يَكْرِمُكَ؟ وعن المبرد: هو سؤال استعطاف. و«منا» في محل نصب على الحال من «السفهاء» ويجوز أن تكون للبيان.

قوله: «تُضِلُّ بِهَا» يجوز فيها وجهان، أحدهما: أن تكون مستأنفةً فلا محلَّ لها. والثاني: أن تكون حالاً من «فتنتك» أي: حال كونها مُضِلًّا بِهَا. ويجوز أن تكون حالاً من الكاف لأنها^(٤) مرفوعةٌ تقديراً بالفاعلية، ومنعه أبو البقاء^(٥) قال: «لعدم العامل فيها» وقد تقدَّم البحث معه فيه غير مرة.

آ. (١٥٦) قوله تعالى: ﴿هُدًى﴾: العامة على ضم الهاء، مِنْ هَادِ يَهُودٍ بمعنى مال، قال^(٦).

٢٣١٣- قَدْ عَلِمْتُ سَلْمَى وَجَارَاتِهَا أَنِّي مِنَ اللَّهِ لَهَا هَائِدُ
أوتاب، مِنْ قَوْلِهِ^(٧):

٢٣١٤- إِنِّي أَمْرٌ مِمَّا جَنَيْتُ هَائِدُ

(١) الآية ١٣١ من النساء.

(٢) الآية ٨ من الممتحنة.

(٣) أي الاستفهام.

(٤) أي الكاف.

(٥) الإملاء ٢٨٦/١، وعبارة المطبوعة «ويجوز» وسقطت «لا» سهواً.

(٦) لم أهدت إلى قائله وهو في البحر ٤٠١/٤.

(٧) تقدم برقم ٥١٢.

ومن كلام بعضهم: «يا راكبَ الذنب هُدْهُدُ، واسجد كأنك هُدْهُدُ». وقرأ^(١) زيد بن علي وأبو وَجْزة^(٢) «هَدْنَا» بكسر [الهاء] من هاد يهيد أي حرك. وقد أجاز الزمخشري^(٣) في هُدْنَا وهَدْنَا بالضم والكسر أن يكون الفعل مبنياً للفاعل أو للمفعول في كل منهما بمعنى مِلْنَا أو آمَلْنَا غَيْرُنَا، أو حَرَكْنَا نَحْنُ أَنْفُسَنَا أو حَرَكْنَا غَيْرُنَا وفيه نظر، لأن بعض النحويين قد نصَّ^(٤) على أنه متى ألبس وَجَبَ أن يوتى بحركة مزيلة للبس فيقال في «عَقْتُ» من العَوَّق إذا عاكف غيرك: «عَقْتُ» بالكسر فقط أو الإشمام، وفي بعثَ يا عبد إذا قصد أن غيره باعه: «بُعِثَ» بالضم فقط أو الإشمام، ولكن سيويه^(٥) جوز في قيل وبيع ونحوهما الأوجه الثلاثة من غير احتراز.

و«هي»^(٦) ضميرٌ يفسره سياق الكلام إذ التقدير: إن فنتهم إلا فنتك. وقيل: يعود على مسألة الإراءة من قوله: «أرنا لله جَهْرَةً» أي: إن مسألة الرؤية.

قوله: «عذابي أُصِيبُ» مبتدأ وخبره. والعامَّةُ على «مَنْ أَسَاءَ» بالشين المعجمة. وقرأ^(٧) زيد بن علي وطاوس وعمرو بن فائد: «أساء» بالمهملة من الإساءة. قال الداني: «لا تصحُّ هذه القراءة عن الحسن ولا عن طاوس،

(١) البحر ٤/٤٠١؛ الكشف ٢/١٢٢؛ الشواذ ٤٦.

(٢) يزيد بن عبيد السعدي المدني روى عنه محمد بن إسحاق، توفي سنة ١٣٠. طبقات القراء ٣٨٢/٢.

(٣) الكشف ٢/١٢٢.

(٤) انظر: أوضح المسالك ٢٦٥.

(٥) الكتاب ٢/٣٦٠.

(٦) عاد إلى الآية ١٥٥ من قوله: «إن هي إلا فنتك».

(٧) البحر ٤/٤٠٢؛ الشواذ ٤٦.

وعمر بن فائد رجل سَوء، وقرأها يوماً سفيان بن عيينة^(١) واستحسنها^(٢)، فقام إليه عبدالرحمن المقرئ فصاح به وأسمعه فقال سفيان: «لم أفطن لما يقول أهل البدع». قلت: يعني عبدالرحمن أن المعتزلة تعلقوا بهذه القراءة في أن فعل العبد مخلوق له، فاعتذر سفيان عن ذلك.

آ. (١٥٧) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ﴾: في محله أوجه، أحدها: الجبر نعتاً لقوله «الذين يتقون». الثاني: أنه بدلٌ منه. الثالث: أنه منصوبٌ على القطع. الرابع: أنه مرفوع على خبر ابتداء مضمرة وهو معنى القطع أيضاً. الخامس: أنه مبتدأ، وفي الخبر حينئذ وجهان، أحدهما: أنه الجملة الفعلية من قوله «يأمرهم بالمعروف». والثاني: الجملة الاسمية من قوله «أولئك هم المفلحون» ذكر ذلك أبو البقاء^(٣)، وفيه ضعف، بل منع، كيف يجعل «يأمرهم» خبراً وهو من تنمة وَصَفِ الرسول صلى الله عليه وسلم، أو على أنه معمولٌ للوجدان عند بعضهم كما سيأتي التنبية عليه، وكيف يجعل «أولئك هم المفلحون» خبراً لهذا الموصول، والموصول الثاني وهو قوله «فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه» يطلبه خبراً، لا يتبادرُ الذهنُ إلى غيره ولو تبادر لم يكن مُعتبراً.

قوله: «الأمي» العامة على ضم الهمزة نسبةً: إمَّا إلى الأمة وهي أمة العرب، وذلك لأن العرب لا تحسب ولا تكتب، ومنه الحديث: «إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب»^(٤)، وإمَّا نسبةً إلى الأم وهو مصدر أمَّ يَوْمٌ، أي: قصد

(١) سفيان بن عيينة الكوفي الأعور المشهور عرض على ابن كثير توفي سنة ١٩٨. طبقات القراء ٣٠٨/١.

(٢) في الأصل «واستحسنها» والتصحيح من البحر.

(٣) الإملاء ٢٨٦/١.

(٤) رواه البخاري: الصوم ١٣؛ (الفتح) ٤/١٢٦؛ ابن حنبل ٤٣/٢.

- الأعراف -

يقصد، والمعنى على هذا: أن هذا النبيّ الكريم مقصود لكل أحدٍ. وفيه نظر، لأنه كان ينبغي أن يقال: الأُمِّيّ بفتح الهمزة. وقد يقال: إنه من تغيير النسب. وسيأتي أن هذا قراءةٌ لبعضهم، وإما نسبةٌ إلى أمّ القرى وهي مكة، وإما نسبة إلى الأُمّ كأن الذي لا يقرأ ولا يكتب على حالةٍ ولادته من أمه.

وقرأ^(١) يعقوب «الأُمِّيّ» بفتح الهمزة، وخرّجها بعضهم على أنه من تغيير النسب، كما قالوا في النسب إلى أُمِيَّة: أموي / . وخرّجها بعضهم على [١/٤٠٨] أنها نسبةٌ إلى الأُمّ وهو القصد، أي: الذي هو على القصد والسداد، وقد تقدّم ذكرُ ذلك أيضاً في القراءة الشهيرة. فقد تحصّل أن كلاً من القراءتين يحتمل أن تكون مُغَيَّرَةً من الأخرى.

قوله: «تجدونه» الظاهر أن هذه متعدية لواحد لأنها اللُّقِيَّة، والتقدير: تَلْقَوْنَه، أي تَلْقَوْنَ اسمَه ونعته مكتوباً، لأنه بمعنى وُجِدَان الضالّة فيكون «مكتوباً» حالاً من الهاء في «تجدونه». وقال أبو علي: «إنها متعدية لاثنتين أولهما الهاء، والثاني «مكتوباً». قال: «ولا بد من حذف هذا المضاف، أعني قوله «ذكره أو اسمه». قال سيبويه^(٢): «تقول إذا نظرت في هذا الكتاب: هذا عمرو، وإنما المعنى: هذا اسم عمرو وهذا ذُكِر عمرو قال: «وهذا يجوزُ على سعة الكلام».

قوله: «عندهم في التوراة» هذا الظرف وعديله كلاهما متعلّقٌ بـ «تجدون»، ويجوز - وهو الأظهر - أن يتعلّقاً بـ «مكتوباً»، أي: كُتِبَ اسمُه ونعته عندهم في توراتهم وإنجيلهم.

قوله: «يأمرهم» فيه ستةٌ أوجه، أحدها: أنه مستأنف، فلا محلّ له حينئذ

(١) البحر ٤/٤٠٣ .

(٢) انظر أمثلة على ذلك في: الكتاب ١/١٠٨ - ١١٠ .

وهو قول للزجاج^(١). والثاني: أنه خبر لـ «الذين». قاله أبو البقاء^(٢)، وقد ذُكِرَ، قلت: وقد ذكر ما فيه ثَمَّة. الثالث: أنه منصوبٌ على الحال من الهاء في «تجدونه» ولا بد من التجوز^(٣) بها، ذلك بأن تُجَعَلَ حالاً مقدرة. وقد منع أبو علي أن تكون حالاً من هذا الضمير قال: «لأن الضمير للاسم والذُكْر، والاسم والذُكْر لا يأمران» يعني أن الكلام على حَذْفِ مضافٍ كما مرَّ، فإن تقديره: تجدون اسمه أو ذُكْرَه، والذُكْرُ والاسم لا يأمران، إنما يأمر المذكور والمسمَّى. الرابع: أنه حال من «النبي». الخامس: أنه حال من الضمير المستكن في «مكتوباً». السادس: أنه مفسَّر لـ «مكتوباً»، أي لما كُتِبَ، قاله الفارسي. قال: «كما فسَّر قوله: «وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا» بقوله: «لهم مغفرةٌ ورزق كريم»^(٤)، وكما فسَّر المَثَل في قوله تعالى: «إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم»^(٥) بقوله «خَلَقَهُ مِنْ تَرَابٍ».

وقال الزَّجَّاجُ^(٦) هنا: «ويجوز أن يكون المعنى: يجدونه مكتوباً عندهم أنه يأمرهم بالمعروف، وعلى هذا يكون الأمرُ بالمعروف وما ذُكِرَ معه مِنْ صِفَتِهِ التي ذُكِرَتْ في الكتابين». واستدرك أبو علي عليه هذه المقالة فقال: «لا وجهَ لقوله «يجدونه مكتوباً عندهم أنه يأمرهم بالمعروف» إن كان يعني أن ذلك مرادٌ، لأنه لا شيء يدلُّ على حَذْفِهِ، ولأننا لا نَعْلَمُهُم أنهم صدَّقوا في شيء، وتفسير الآية أن «وجدت»^(٧) فيها تعدى لمفعولين» فذكر نحو ما قدَّمته عنه.

(١) معاني القرآن ٤٢١/٢.

(٢) الإملاء ٢٨٦/١. وانظر: الورقة ٤٠٧ ب، حيث عدَّه خبيراً وردَّ عليه السمين.

(٣) الأصل «التجو» وسقطت الزاي سهواً.

(٤) الآية ٩ من المائة.

(٥) الآية ٥٩ من آل عمران.

(٦) لم يزد الزجاج في «معانيه» هنا على قوله «يأمرهم بالمعروف» يجوز أن يكون يأمرهم مستأنفاً ٤٢١/٢.

(٧) لعل الأنسب «وجد» لأن لفظ الآية «يجدونه» وذلك كما في ش.

قلت: وهذا الرُّدُّ تحامُلٌ منه عليه، لأنه أراد تفسيرَ المعنى وهو تفسير حسن.

قوله: «إصرهم» قرأ ابن عامر^(١): «أصارهم» بالجمع على صيغة أفعال، فانقلبت الهمزة التي هي فاء الكلمة ألفاً لسببها بمثلها، والباقون بالإفراد فهي جمع باعتبار متعلقاته وأنواعه، وهي كثيرة. ومَنْ أفرَد فلأنه اسمُ جنسٍ. وقرأ بعضهم: «أصرهم» بفتح الهمزة، وبعضهم «أُصرهم» بضمها^(٢). وقد تقدم تفسير هذه المادة في أواخر البقرة^(٣).

والأغلال جمع غُلٍّ، وهو هنا مَثَلٌ لِمَا كَلَّفُوهُ. وقد تقدَّم تفسير المادة أيضاً في آل عمران: «وما كان لنبي أن يُغَلَّ»^(٤)، وكذا تقدم تفسير التعزير في المائدة^(٥).

والعامة على تشديد «وعزروه». وقرأ^(٦) الجحدري وعيسى بن عمر وسليمان التيمي^(٧) بتخفيفها، وجعفر بن محمد: «وعزروه»^(٨) بزيين معجمتين.

قوله: «أُنزِلَ معه» قال الزمخشري^(٩): «فإن قلت: ما معنى «أُنزِلَ معه»، وإنما أُنزِلَ مع جبريل؟ قلت: معناه أُنزِلَ مع نبوته؛ لأن

-
- (١) السبعة ٢٩٥؛ الحجة ٢٩٨؛ البحر ٤٠٤/٤.
 - (٢) وهي رواية المعلّى عن عاصم. انظر: الشواذ ٤٦.
 - (٣) انظر إعرابه للآية ٢٨٦.
 - (٤) انظر إعرابه للآية ١٦١.
 - (٥) انظر إعرابه للآية ١٢.
 - (٦) انظر: البحر ٤٠٤/٤.
 - (٧) سليمان بن قتّة التيمي مولاهم البصري ثقة، عرض على ابن عباس، وعرض عليه عاصم الجحدري. ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ٣١٤/١.
 - (٨) الأصل: «عزرت» وهو سهو.
 - (٩) الكشاف ١٢٢/٢.

استنبأه كان مصحوباً بالقرآن مشفوعاً به . ويجوز أن يتعلّق بـ «أتبعوا»، أي :
وأتبعوا القرآن المنزّل مع أتباع النبيّ وبالعمل^(١) بسنته وبما أمر به ونهى عنه ،
أو واتبعوا القرآن كما أتبعه مصاحبين له في أتباعه» يعني بهذا الوجه الأخير أنه
[٤٠٨/ب] حالّ من فاعل «اتبعوا» . / وقيل : «مع» بمعنى «على» ، أي : أنزل عليه .
وجوّز الشيخ^(٢) أن يكون «معه» ظرفاً في موضع الحال . قال : «والعامل فيها
محذوف تقديره : أنزل كائناً معه ، وهي حال مقدّرة كقولهم : «مررت برجلٍ
معه صقرٌ صائداً به غداً» فحالة الإنزال لم يكن معه ، لكنه صار معه بعد ، كما
أن الصيد لم يكن وقت المرور» .

آ . (١٥٨) قوله تعالى : ﴿إليكم﴾ : متعلّق بـ «رسول» ، و«جميعاً» حال
من المجرور بـ إلى .

قوله : «الذي له مُلكٌ» يجوز فيه الرفع والنصب والجر ، فالرفع والنصب
على القطع وقد مرّ غير مرة . والجرّ من وجهين : إمّا النعت للجلالة ، وإمّا
البدل منها . قال الزمخشري^(٣) : «ويجوز أن يكون جرّاً على الوصف وإن
حيل بين الصفة والموصوف بقوله «إليكم جميعاً» . وقد استضعف أبو البقاء^(٤)
هذا ووجه البدل فقال : «ويبعُد أن يكون صفةً لله أو بدلاً منه لما فيه من
الفصل بينهما بـ «إليكم» وبحال^(٥) ، وهو متعلّق بـ «رسول» .

قوله : «لا إله إلا هو» لا محلّ لهذه الجملة من الإعراب ، إذ هي بدل
من الصلة قبلها ، وفيها بيان لها ، لأنّ مَنْ مَلَكَ العالم كان هو الإله على

(١) الكشف : «والعمل» ولعلها أنسب .

(٢) البحر ٤/٤٠٤ .

(٣) الكشف ٢/١٢٣ .

(٤) الإملاء ١/٢٨٧ .

(٥) وهو قوله «جميعاً» وفي الإملاء : «وحاله» .

- الأعراف -

الحقيقة. وكذا قوله «يحيي ويميت» هي بيانٌ لقوله «لا إله إلا هو» سِيَقَتْ لبيان اختصاصه بالإلهية لأنه لا يُقَدَّرُ على الإحياء والإماتة غيره، قال ذلك الزمخشري^(١). قال الشيخ^(٢): «وإبدالُ الجملِ من الجملِ غيرِ المشتركة في عاملٍ لانعرفه». وقال الحوفي: «إنَّ «يحيي ويميت» في موضع خبر «لا إله». قال: «لأن الإله في موضع رفع بالابتداء، و«إلا هو» بدلٌ على الموضع» قال: «والجملةُ أيضاً في موضع الحال من اسم الله». قلت: يعني بالجملة قوله «لا إله إلا هو يحيي ويميت» ويعني باسم الله، أي الضمير في «له مُلْك»، أي: استقرَّ له الملك في حال انفراده بالإلهية. وقال الشيخ^(٣): «والأحسن أن تكون هذه جملاً مستقلة من حيث الإعراب، وإن كان^(٤) متعلقاً بعضها ببعض من حيث المعنى». وقال في إعراب الحوفي المتقدم: «إنه متكلِّفٌ وهو كما قال.

وقرأ^(٥) مجاهد وعيسى «وكلمة» بالتوحيد، والمراد بها الجنس كقوله^(٦): «أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد»^(٧)، ويسمُّون القصيدة كلها كلمةً، وقد تقدّم لك شرح هذا.

قوله: «فَامِنُوا بالله ورسوله» قال الزمخشري^(٨): «فإن قلت: هَلَّا قيل:

(١) الكشاف ١٢٣/٢.

(٢) البحر ٤٠٥/٤.

(٣) البحر ٤٠٥/٤.

(٤) البحر: «كانت» وهي أنسب.

(٥) البحر ٤٠٦/٤.

(٦) الأصل: «كقوفهم» وهو سهو.

(٧) رواه البخاري: مناقب الأنصار ٢٦؛ (الفتح) ١٤٩/٧؛ البيهقي ٢٣٧/١٠ وهذه

الكلمة هي قوله:

ألا كلُّ شيء ما خلا الله باطل وكل نعيمٍ لا محالة زائل

(٨) الكشاف ١٢٣/٢.

فآمنوا بالله وبي بعد قوله: «إني رسول الله إليكم جميعاً». قلت: عدل عن المضمرة إلى الاسم الظاهر لتجري عليه الصفات التي أُجريت عليه، ولما في طريقة الالتفات من البلاغة، وليُعلم أن الذي يجب الإيمان به وأتباعه هو هذا الشخص المستقل بأنه النبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته كائناً من كان أنا أو غيري إظهاراً للنصفة وتفادياً من العصبية لنفسه».

آ. (١٦٠) قوله تعالى: «وقطعناهم اثنتي عشرة»^(١): الظاهر أن «قطعناهم» متعدّ لواحد لأنه لم يُضمّن معنى ما يتعدى لاثنتين، فعلى هذا يكون «اثنتي» حالاً من مفعول «قطعناهم»، أي: فرقناهم معدودين بهذا العدد. وجوز أبو البقاء^(٢) أن يكون قُطِعْنَا بمعنى صَبَرْنَا وأن «اثنتي» مفعول ثانٍ، وجزم الحوفي بذلك.

وتمييز «اثنتي عشرة» محذوف لفهم المعنى تقديره: اثنتي عشرة فرقة و«أسباطاً» بدل من ذلك التمييز. وإنما قلت إن التمييز محذوف، ولم أجعل «أسباطاً» هو المميّز لوجهين، أحدهما: أن المعدود مذكّر لأن أسباطاً جمع سبّط، فكان يكون التركيب اثني عشر. والثاني: أن تمييز العدد المركب وهو من أحد عشر إلى تسعة عشر مفرد منصوب، وهذا - كما رأيت - جمع. وقد جعله الزمخشري^(٣) تمييزاً له معتذراً عنه فقال: «فإن قلت: مميّز ما عدا العشرة مفردٌ فما وجه مجيئه جمعاً؟ وهلا قيل: اثني عشر سبّطاً. قلت: لو قيل ذلك لم يكن تحقيقاً لأن المراد: وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة، وكل قبيلة أسباط لا سبّط، فوضع أسباطاً موضع قبيلة. ونظيره^(٤)»:

(١) الإملاء ١/٢٨٧.

(٢) الكشاف ٢/١٢٤.

(٣) البيت لأبي النجم وقيله:

تَبَقَّلْتُ فِي أَوَّلِ التَّبَقُّلِ

وهو في ابن يعيش ٤/١٥٥؛ والخزانة ١/٤٠١؛ وشرح شواهد الشافية ٣١٢.

٢٣١٥- بين رماحي مالك ونهشل
قال الشيخ^(١): «وما ذهب إليه من أن كل / قبيلة أسباط خلاف ما ذكره [٤٠٩/أ]
الناس: ذكروا أن الأسباط في بني إسرائيل كالقبائل في العرب، وقالوا:
الأسباط جمع [سبط]^(٢)، وهم الفرق والأسباط في ولد إسحاق كالقبائل في
ولد إسماعيل ويكون على زعمه قوله تعالى: «وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل
وإسحاق ويعقوب والأسباط» معناه: والقبيلة. وقوله وهو نظير قوله «بين رماحي
مالك ونهشل» ليس بنظيره، لأن هذا من باب تثنية الجمع وهو لا يجوز إلا في
ضرورة، وكأنه يشير إلى أنه لو لم يُلحَظ في الجمع كونه أريد به نوعٌ من
الرماح لم تَصِحَّ التثنية، كذلك هنا لِحَظ في الأسباط - وإن كان جمعاً -
معنى القبيلة فَمَيَّزَ به كما يُمَيِّزُ بالمفرد».

وقال الحوفي: «يجوز أن يكونَ على الحذف، والتقدير: اثنتي عشرة
فرقةً أسباطاً، ويكون «أسباطاً» نعتاً لفرقة، ثم حُذِفَ الموصوفُ وأقيمت الصفة
مُقامه. وأمم نعتُ لأسباط، وأنتُ العدد وهو واقعٌ على الأسباط وهو مذكور
وهو بمعنى فرقة أو أمة كما قال^(٣):

٢٣١٦- ثلاثة أنفس

يعني رجلاً. [وقال: ^(٤)]

٢٣١٧- عشرُ أبطنٍ

بالنظر إلى القبيلة. ونظيرُ وصفِ التمييز المفرد بالجمع مراعاةً للمعنى
قول الشاعر^(٥):

(١) البحر ٤٠٧/٤.

(٢) من البحر.

(٣) تقدم برقم ٢١٣٦.

(٤) تقدم برقم ٢١٣٤.

(٥) تقدم برقم ٢٢٢٠.

- الأعراف -

٢٣١٨- فيها اثنتان وأربعون حلوبةً سوداً كخافية الغراب الأُسْحَمُ
فوصف «حلوبة» وهي مفردة لفظاً بـ «سوداً» وهو جمع مراعاةً لمعناها،
إذ المرادُ الجمعُ.

وقال الفراء^(١): «إنما قال «اثنتي عشرة» والسببُ مذكر لأنَّ ما بعده أممٌ
فذهب التأنيث إلى الأمم، ولو كان اثني عشر لتذكير السبب لكان جائزاً»
واحتجَّ النحويون على هذا بقول الشاعر^(٢):

٢٣١٩- وإن قريشاً هذه عشرُ أبطنٍ وأنت بريءٌ من قبائلها العشرِ
ذهب بالبطن إلى القبيلة والفصيحة، لذلك أنثُ والبطن ذكر^(٣).

وقال الزجاج^(٤): «المعنى: وقَطَعْنَاهُمْ اثنتي عشرة فرقةً أسباطاً، من
نعتِ فرقة كأنه قال: جَعَلْنَاهُمْ أسباطاً وفرَّقْنَاهُمْ أسباطاً»، وجوز أيضاً أن يكون
«أسباطاً» بدلاً من «اثنتي عشرة» وتبعه الفارسيُّ في ذلك.

وقال بعضهم: «تقدير الكلام: وقطعناهم فرقةً اثنتي عشرة، فلا يُحتاج
حينئذٍ إلى غيره. وقال آخرون: جَعَلَ كُلَّ واحدٍ من الاثنتي عشرة أسباطاً، كما
تقول: لزيد دراهم ولفلان دراهم ولفلان دراهم، فهذه عشرون دراهم، يعني
أن المعنى على عشرينات من الدراهم. ولو قلت: لفلان ولفلان ولفلان
عشرون درهماً بإفراد «درهم» لأدَّى إلى اشتراك الكل في عشرين واحدة

(١) معاني القرآن له ٣٩٧/١.

(٢) تقدم برقم ٢١٣٤.

(٣) أي أعطى العدد «عشر» حكم عشرة المفردة إن كان المعدود مؤنثاً على الرغم من أن
المعدود الملفوظ به مذكراً.

(٤) معاني القرآن له ٤٢٣/٢.

- الأعراف -

والمعنى على خلافه. وقال جماعة منهم البغوي^(١): «وفي الكلام تقديم وتأخير تقديره: وقطعناهم أسباطاً أمماً اثنتي عشرة».

وقوله «أمماً»: إمَّا نعتٌ لأسباطاً، وإمَّا بدلٌ منها بعد بدلٍ على قولنا: إن أسباطاً بَدَلٌ من ذلك التمييز المقدر. وجَعَلَه الزمخشري^(٢) أنه بدل^(٣) من اثنتي عشرة قال: «بمعنى: وقَطَّعناهم أمماً لأن كل أسباط كانت أمة عظيمة وجماعة كثيفة العدد» وكلُّ واحدة تُؤمُّ خلافَ ماتؤمُّه الأخرى لا تكاد تأتلف» انتهى. وقد تقدّم القول في الأسباط^(٤).

وقرأ^(٥) أبان بن تغلب «وقَطَّعناهم» بتخفيف العين، والشهيرة أحسن لأنَّ المقامَ للكثير، وهذه تحتمله أيضاً. وقرأ^(٦) الأعمش وابن وثاب وطلحة ابن سليمان «عِشْرَة» بكسر الشين، وقد روي عنهم فتحها أيضاً، ووافقهم على الكسر فقط أبو حيوية وطلحة بن مصرف. وقد تقدّم تحقيق ذلك في البقرة^(٧)، وأن الكسر لغة تميم والسكون لغة الحجاز.

قوله: «أن اضرب» يجوز في «أن» أن تكون المفسرة للإيحاء، وأن تكون المصدرية. وقوله: «فانبجست» كقوله: «فانفجرت»^(٨) إعراباً وتقديراً ومعنى، وقد تقدم جميع ذلك في البقرة. وقيل: الانبجاست: العرق. قال

(١) تفسير البغوي ٣٠٠/٢. وهو الحسين بن مسعود فقيه محدث له لباب التأويل، توفي سنة ٥١٠. وفيات الأعيان ١/١٤٥؛ الأعلام ٢/٢٥٩.

(٢) الكشاف ٢/١٢٤.

(٣) لعل الأنسب ما في ش: وجعله الزمخشري بدلاً.

(٤) انظر إعرابه للآية ١٣٦ من البقرة.

(٥) البحر ٤/٤٠٦؛ الشواذ ٤٦ ونسبها إلى أبي حيوية.

(٦) البحر ٤/٤٠٦.

(٧) انظر: إعرابه للآية ١٩٦ من البقرة.

(٨) من الآية ٦٠ من البقرة «فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت».

[٤٠٩/ب] أبو عمرو بن العلاء: / «انبجست: عَرَقْتُ، وانفجرت: سَأَلْتُ» ففرَّق بينهما بما ذُكر، وفي التفسير أن موسى عليه الصلاة والسلام كان إذا ضَرَبَ الحجر ظهر عليه مثل تُنْدِي المرأة فَيَعْرَقُ ثم يَسِيلُ، وهما قريبان من الفَرَقِ المذكور في النضخ والنضح^(١). وقال الراغب^(٢): «يقال: بَجَسَ الماءُ وانبَجَسَ انفجر، لكن الانبجاسَ أكثرُ ما يُقال فيما يَخْرُجُ من شيءٍ ضيق، والانفجارُ يُستعمل فيه وفيما يخرج من شيءٍ واسع، ولذلك قال تعالى: «فانبجست منه اثنتا عشرة عينا»، وفي موضعٍ آخرَ «فانفجرت»^(٣)، فاستعمل حيث ضاق المخرج اللفظتان» يعني ففرَّق بينهما بالعموم والخصوص، فكلُّ انبجاسٍ انفجارٌ من غير عكس. وقال الهروي: «يقال: انبجسَ وتبجسَ وتَفَجَّرَ وتَفَقَّقَ بمعنى واحدٍ»، وفي حديث حذيفة^(٤): «ما منا إلا رجلٌ له أُمَّةٌ يَبْجِسُهَا الظُّفْرُ غيرَ رَجُلَيْنِ» يعني عمر وعلياً رضي الله عنهم. الأُمَّةُ: الشَّجَّةُ تبلغ أمَّ الرأسِ، وهذا مثل يعني أن الأُمَّةَ منا قد امتلأت صديداً بحيث إنه يُقدَّرُ على استخراج ما فيها بالظفر من غير احتياج إلى آلة حديد كالْمِضْغِ فَعَبَّرَ عن زَلَلِ الإنسانِ بذلك، وأنه تفاقم إلى أن صار يشبه شَجَّةً هذه صفتها.

قوله: «كلُّ أناسٍ» قد تقدَّم الوعدُ في البقرة بالكلام على لفظة «أناسٍ» هنا. قال الزمخشري^(٤): «الأناس: اسم جمع غير تكسير نحو: رُخَال^(٥) وتُناؤ^(٦) وتُوَام^(٧) وأخواتٍ لها. ويجوز أن يقال: إن الأصل الكسر والتكسير،

(١) نضح الإناء رشح، ونضح الماء: اشتد فورانه من ينبوعه.

(٢) المفردات ٣٧.

(٣) الآية ٦٠ من البقرة.

(٤) انظر: النهاية ٩٧/١؛ والكشاف ١٢٤/٢.

(٥) الرُّخَال: الأنثى من أولاد الضأن، جمعها رُخَال.

(٦) تِنَاءُ البلد: القاطنون فيه، مفردا تانء ولم أجدها بالضم.

(٧) التوأم: المولود مع غيره في بطن، جمعها توأم. والظاهر أن هذه الجموع الثلاثة أتت بها لمشابقتها أناساً من حيث اللفظ، فهي ليست بأسماء جموع، حيث إن لها مفرداً من لفظها.

والضمة بدل من الكسرة كما أبدلت^(١) في نحو سُكَارَى وَغِيَارَى من الفتحة». قال الشيخ^(٢): «ولا يجوز ما قال لوجهين، أحدهما: أنه لم يُنطَقْ بـ «إناس» بكسر الهمزة فيكون جمع تكسير حتى تكون الضمة بدلاً من الكسرة بخلاف سُكَارَى وَغِيَارَى فإن القياس فيه فعالي بفتح فاء الكلمة، وهو مسموع فيهما. والثاني: أن سُكَارَى وَغِيَارَى وَعُجَالَى وما ورد من نحوها ليست الضمة فيه بدلاً من الفتحة، بل نصّ سيويه في «كتابه» على أنه جمع تكسير أصل، كما أن فعالي جمع تكسير أصل، وإن كان لا ينقاس الضمُّ كما ينقاس الفتح.

قال سيويه^(٣) في حدّ تكسير الصفات: «وقد يُكسرون بعض هذا على فعالي وذلك قول بعضهم «عجالي وسكاري». وقال سيويه^(٤) في الأبنية أيضاً: «ويكون فعالي في الاسم نحو: حُبَارَى^(٥) وَسُمَانَى^(٦) وَلِبَادَى^(٧) ولا يكون وصفاً إلا أن يُكسّر عليه الواحد للجمع نحو: سُكَارَى وَعُجَالَى» فهذان نصان من سيويه على أنه جمع تكسير، وإذا كان جمع تكسير أصلاً لم يسع أن يدعى أن أصله فعالي وأنه أبدلت الحركة فيه. وذهب المبرد إلى أنه اسم جمع أعني فعالي بضم الفاء وليس بجمع تكسير، فالزمخشري لم يذهب إلى ما ذهب إليه سيويه، ولا إلى ما ذهب إليه المبرد، لأنه عند المبرد اسم جمع، فالضمة في فائه أصل ليست بدلاً من الفتحة بل أحدث قولاً ثالثاً انتهى.

قوله: «كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتٍ» قد تقدّم الكلام على هذه الجملة وما قبلها، وما بعدها في البقرة^(٨)، وكان هذه القصة مختصرة من تَيْك، فإن تَيْك أشبع

(١) أي: أبدلت الضمة.

(٢) البحر ٤/٤٠٨.

(٣) الكتاب ٢/٢١٢.

(٤) الكتاب ٢/١٩٩.

(٥) (٦) (٧) حبارى وسمان ولبادى ضروب من الطير.

(٨) انظر: إعرابه للآية ١٧٢.

من هذه. قال الزمخشري^(١): «التقديم والتأخير في «وقولوا وادخلوا» سواء قَدَّمُوا الحِطَّةَ على دخول الباب أو أَخْرَوْهَا، فهم جامعون في الإيجاد بينهما» قال الشيخ^(٢): «وقوله: سواء قَدَّمُوا أو أَخْرَوْهَا تركيبٌ غير عربي، وإصلاحه: سواء أقدَّمُوا أم أَخْرَوْا كما قال تعالى: «سواء علينا أجزعنا أم صبرنا»^(٣) قلت: يعني كونه أتى لفظ «سواء» بأو دون أم، ولم يأت بهمزة التسوية بعد سواء، وقد تقدم أن ذلك جائز وإن كان الكثير ما ذكره، وأنه قد قرئ «سواء عليهم أنذرتهم أو لم تُنذِرْهم»^(٤) والردُّ بمثل هذا غير طائل.

وقرأ^(٥) عيسى الهمذاني «ما رزقتكم» بالإفراد، وسيأتي خلاف بين السبعة في مثل هذا في سورة طه^(٦).

قوله: «تَغْفِرْ لَكُمْ خطاياكم»^(٧) قد تقدّم الخلاف في «يغفر»^(٨) وأما «خطاياكم» فقرأها ابنُ عامر «خطيئتكُم» بالتوحيد والرفع على ما لم يُسمَّ فاعله، والفرض أنه يقرأ «تُغْفِرُ» بالتاء من فوق^(٩). ونافع قرأ: «خطيئاتكم» بجمع السَّلَامَةِ رفعاً على ما لم يُسمَّ فاعله؛ لأنه يقرأ «تُغْفِرُ» كقراءة ابن عامر، وأبو عمرو قرأ: «خطاياكم» جمع تكسير، ويقرأ «نغفر» بنون العظمة،

(١) الكشاف ١٢٥/٢.

(٢) البحر ٤٠٩/٤.

(٣) الآية ٢١ من إبراهيم.

(٤) الآية ٦ من البقرة وهي قراءة ابن محيصن كما في معجم القراءات ٢٢/١، والذي في شواذ ابن خالويه أن ابن محيصن قرأ بهمزة واحدة ولم ينص على «أو» انظر: الشواذ ٢.

(٥) البحر ٤٠٨/٤ وهو عيسى بن عمير الكوفي القاري، قرأ عليه الكسائي وقرأ على طلحة بن مصرف ولم تذكر وفاته. الطبقات ٦١٣/١.

(٦) الآية ٨٠، والآية ٨١.

(٧) رسمها على قراءة أبي عمرو كما سيأتي.

(٨) السبعة ٢٩٥؛ الحجة ٢٩٨؛ البحر ٤٠٩/٤.

(٩) وهو يقرأ كذلك.

والباقون: نَغْفَرُ كَأَبِي عَمْرٍو، «خَطِيئَاتِكُمْ» بجمع السَّلَامَةِ منصوباً بالكسرة على القاعدة^(١). وفي سورة نوح^(٢) قرأ أبو عمرو / «خطاياهم» بالتكسير أيضاً، والباقون [٤١٠/أ] بجمع التصحيح. وقرأ ابن هرزم «تَغْفَرُ» بتاء مضمومة مبنياً للمفعول كنافع، «خطاياكم» كأبي عمرو. وعنه أيضاً: «يَغْفَرُ» بياء الغيبة، وعنه: «تَغْفَرُ» بفتح التاء من فوق، على معنى أن الحِطَّةَ سببٌ للغفران فنسب للغفران إليها.

آ. (١٦٣) قوله تعالى: ﴿عَنِ الْقَرْيَةِ﴾: لا بد من مضافٍ محذوفٍ، أي: عن خبر القرية، وهذا المضافُ هو الناصبُ لهذا الظرف وهو قوله: «إذ يَعدون» وقيل: بل هو منصوبٌ بـ «حاضرة». قال أبو البقاء^(٣): «وجوز ذلك أنها كانت موجودةً ذلك الوقت ثم خربت». وقدّر الزمخشري^(٤) المضاف «أهل»، أي: عن أهل القرية، وجعل الظرف بدلاً من «أهل» المحذوف فإنه قال: «إذ يَعدون» بدل من القرية، والمرادُ بالقرية أهلها، كأنه قيل: وسَلِّمهم عن أهل القرية وقت عدوانهم في السبت، وهو من بدل الاشتمال.

قال الشيخ^(٥): «وهذا لا يجوز، لأنَّ «إذ» من الظروف التي لا تتصرف، ولا يَدْخُلُ عليها حرفُ جرٍّ، وجَعَلُهَا بدلاً يُجَوِّزُ دخول «عن» عليها لأنَّ البدل هو على نية تكرار العامل، ولو أَدْخَلْتُ «عن» عليها لم يَجُزْ، وإنما يُتَصَرَّفُ فيها بأنَّ تُضَيَّفَ إليها بعضُ الظروفِ الزمانية نحو «يوم إذ كان كذا»، وأمَّا قولُ

(١) فيكون تفصيل السبعة كما يلي:

ابن كثير والكوفيون: نغفر خطيئاتكم، وأبو عمرو: نغفر خطاياكم، وتنافع: تغفر خطيئاتكم، وابن عامر: تغفر خطيئتك.

(٢) الآية ٢٥. وانظر: السبعة ٦٥٣؛ والحجة ٧٢٦.

(٣) الإملاء ٢٨٧/١.

(٤) الكشف ١٢٥/٢.

(٥) البحر ٤١٠/٤.

- الأعراف -

مَنْ ذَهَبَ إِلَىٰ أَنهَا تَكُونُ مَفْعُولَةً بِـ «اذكُرْ» فَقَوْلٌ مِّنْ عَجَزٍ عَنِ تَأْوِيلِهَا عَلَىٰ مَا يَنْبَغِي لَهَا مِنْ إِبْقَائِهَا ظَرْفًا.

وقال الحوفي: «إذ متعلقة بـ «سَلِّم»». قال الشيخ^(١): «وهذا لا يُتصور، لأن «إذ» إما ماضي، و«سَلِّم» مستقبل، ولو كان ظرفاً مستقبلاً لم يَصِحَّ المعنى، لأنَّ العادِينَ وهم أهل القرية مفقودون، فلا يمكن سؤالهم فالمسؤول غير أهل القرية العادِينَ».

وقرأ^(٢) شهر بن حوشب وأبونهيك: «بَعْدُونَ» بفتح العين وتشديد الدال، وهذه تشبه قراءة نافع^(٣) في قوله «لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ» والأصل «تَعْتَدُوا» فأدغم التاء في الدال لمقاربتها لها. وقرئ «تُعْدُونَ» بضم التاء وكسر العين وتشديد الدال من أَعَدُّ يُعِدُّ إعداداً: إذا هيأ آتية. وفي التفسير: أنهم كانوا مأمورين في السبت فيتركونها ويهيئون آلات الصيد.

قوله: «إذ تأتيهم» العامل فيه «بَعْدُونَ»، أي: إذ عدوا إذ أتتهم، لأنَّ الظرف الماضي يَصْرِفُ المضارع إلى الماضي. وقال الزمخشري^(٤): «وإذ تأتيهم بدلٌ من إذ يَعدُونَ بدلاً بعد بدل» يعني أنه بدلٌ ثانٍ من القرية على ما تقرَّر عنه. وقد تقدَّم ردُّ الشيخ عليه هناك وهو عائدٌ هنا.

و «حِيتَان» جمع حوت، وإنما أبدلت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها. ومثله: نون ونيان. والنون: الحوت.

(١) البحر ٤/٤١٠.

(٢) البحر ٤/٤١٠؛ الشواذ ٤٦؛ وضبطها الناشر بكسر العين ولعله خطأ.

(٣) الآية ١٥٤ من النساء في رواية ورش. انظر: السبعة ٢٤٠.

(٤) الكشاف ٢/١٢٥.

قوله: «شُرْعاً» حالٌ من «حِيتَانِهِمْ» وُشِّرْعُ جمعُ شارع. وقرأ^(١) عمر ابن عبدالعزیز «يوم إسبَاتِهِمْ» وهو مصدرٌ «أسبت» إذا دخل في السَّبْت. وقرأ عاصم بخلافٍ عنه^(٢) وعيسى بن عمر: لا يَسْبُتُونَ بضم الباء. وقرأ علي والحسن وعاصم بخلاف عنه «يُسْبِتُونَ» بضم الياء وكسر الباء مِنْ أُسْبِت، أي: دَخَلَ فِي السَّبْت. وقرأ: «يُسْبِتُونَ» بضمَّ الياء وفتح الباء مبنياً للمفعول، نقلها الزمخشري^(٣) عن الحسن قال: «أي: لا يُدار عليهم السَّبْت ولا يُؤمرون بأن يَسْبِتُوا».

والعاملُ في «يوم لا يَسْبِتُونَ» قوله «لا تَأْتِيهِمْ» أي: لا تأتيهم يوم لا يَسْبِتُونَ، وهذا يدلُّ على جواز تقديم معمول المنفي بـ «لا» عليها^(٤). وقد قَدِّمْتُ فِيهِ ثَلَاثَةَ مَذَاهِبَ: الْجَوَازَ مَطْلَقاً كَهَذِهِ الْآيَةِ، الْمَنْعَ مَطْلَقاً، التَّفْصِيلَ: بَيْنَ أَنْ يَكُونَ جَوَابَ قِسْمٍ فَيَمْتَنَعُ أَوْ لَا فَيَجُوزُ.

قوله: «كَذَلِكَ نَبَلُوهُمْ» ذكر الزجاج وابن الأنباري في هذه الكاف ومجرورها وجهين، أحدهما: قال الزجاج^(٥): «أي: مثل هذا الاختبار الشديد نختبرهم، فموضع الكاف نصب بـ «نَبَلُوهُمْ». قال ابن الأنباري: «ذلك» إشارةً إلى ما بعده، يريد: نَبَلُوهُمْ بما كانوا يفسُقون كذلك البلاء الذي وقع بهم في أمر الحِيتَانِ، وينقطع الكلام عند قوله «لا تأتيهم».

الوجه الثاني: قال الزجاج^(٦): «ويحتمل أن يكون - على بُعْدٍ - أن

(١) البحر ٤/٤١١؛ الشواد ٤٧.

(٢) وهي رواية الجعفي عن عاصم. البحر ٤/٤١١؛ الشواد ٤٧.

(٣) الكشاف ٢/١٢٥.

(٤) أي على لا.

(٥) معاني القرآن ٢/٤٢٥.

(٦) معاني القرآن ٢/٤٢٥.

يكون: ويوم لا يَسْتَبْتُونَ لا تأتيهم كذلك، أي: لا تأتيهم شُرْعاً، ويكون نَبْلُوهم مستأنفاً. قال أبو بكر^(١): «وعلى هذا الوجه: «كذلك» راجعة إلى الشروع في قوله تعالى: «يوم سَبَيْتَهُمْ شُرْعاً» والتقدير: ويوم لا يَسْتَبْتُونَ لا تأتيهم كذلك الإتيان بالشروع، وموضع الكاف على هذا نصبٌ بالإتيان على الحال، أي: [٤١٠/ب] لا تأتي مثل ذلك الإتيان».

وقوله: «بما كانوا» الباء سببية، و«ما» مصدرية أي: نَبْلُوهم بسبب فسقيهم، وَيَضْعُفُ أن تكون بمعنى الذي لتكلفِ حَذْفِ العائد على التدرج. وقد ذكر مكي هنا مسألةً مختلفاً فيها بين النحاة لا تعلق لها بهذا الموضع فقال^(٢): «وأفصحُ اللغات أن ينتصبَ الظرف مع السبت والجمعة فتقول: اليومَ السبتُ، واليومَ الجمعة، فَتَنْصَبُ «اليوم» على الظرف وتُرْفَعُ مع سائر الأيام فتقول: اليومَ الأحد، واليومَ الأربعاء، لأنه لا معنى للفعل فيهما، فالمبتدأ هو الخبر ترفع». قلت: هذه المسألة فيها خلافٌ بين النحويين، فالجمهور كما ذكر يوجبون الرفع لأنه بمنزلة قولك: اليومَ الأولُ، اليومَ الثاني. وأجاز الفراء وهشام النصب قالوا: «لأن اليوم بمنزلة الآن، فالآن أعم من الأحد والثلاثاء، فكأنه قيل: الآن الأحد، الآن الاثنان»، أي: إنهما واقعان في الآن، وليست هذه المسألة مختصةً بالجمعة والسبت، بل الضابطُ فيها أنه إذا ذُكر «اليوم» مع ما يتضمن عملاً وحدثاً جاز النصب والرفع نحو قولهم: اليوم العيد، اليومَ الفطر، اليومَ الأضحى، كأنك قلت: اليومَ يَحْدُثُ اجتماع وفطر وأضحية.

آ. (١٦٤) قوله تعالى: ﴿مَعذِرَةٌ﴾: قرأ العامة «معذرة» رفعاً على

(١) وهو ابن الأنباري.

(٢) المشكل ٣٣٢/١.

خبر ابتداء مضمراً، أي موعظتنا معذرة. وقرأ^(١) حفص عن عاصم وزيد ابن علي وعيسى بن عمر وطلحة بن مصرف: «معذرة» نصباً. وفيها ثلاثة أوجه، أظهرها: أنها منصوبة على المفعول من أجله، أي: وعظناه لأجل المعذرة. قال سيويه^(٢): «ولو قال رجل لرجل: معذرة إلى الله وإليك من كذا انتصب». الثاني: أنها منصوبة على المصدر بفعل مقدرٍ من لفظها تقديره: نعتذر معذرةً. الثالث: أن ينتصب انتصاب المفعول به لأن المعذرة تتضمن كلاماً، والمفرد المتضمن لكلام إذا وقع بعد القول نصب المفعول به كقلت خطبة. وسيويه يختار الرفع قال^(٣): «لأنهم لم يريدوا أن يعتذروا اعتذاراً مستأنفاً، ولكنهم قيل لهم: لِمَ تَعِظُونَ؟ فقالوا: موعظتنا معذرة». والمعذرة: اسم مصدر وهو العذر. قال الأزهري^(٤): «إنها بمعنى الاعتذار» والعذر: التنصل من الذنب.

آ. (١٦٥) قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ﴾: الضمير في «نَسُوا» للمنهيين. و«ما» موصولة بمعنى الذي، أي: فلما نسوا الوعظ الذي ذكروهم به الصالحون. قال ابن عطية^(٥): «ويحتمل أن يراد به الذكر نفسه، ويحتمل أن يراد به ما كان فيه^(٦) الذكر» قال الشيخ^(٧): «ولا يظهر لي هذان الاحتمالان» قلت: يعني ابن عطية بقوله «الذكر نفسه»، أي: نفس الموصول مراد به المصدر كأنه قال: فلما نسوا الذكر الذي ذكروا به، وبقوله «ما كان فيه

(١) السبعة ٢٩٦؛ الحجة ٣٠٠؛ البحر ٤/٤١٢.

(٢) الكتاب ١/١٦١.

(٣) الكتاب ٢/١٦١.

(٤) تهذيب اللغة ٢/٣٠٦.

(٥) التفسير ٧/١٨٩.

(٦) الأصل: «في» والتصويب من ابن عطية.

(٧) البحر ٤/٤١٢.

الذكر» نفس الشيء المُذَكَّرُ به الذي هو متعلِّقُ الذكر، لأن ابن عطية لما جعل «ما» بمعنى الذي قال: «إنها تحتملُ الوقوعَ على هذين الشيئين المتغايرين».

قوله: «بعذابِ بئس» قرأ^(١) نافع وأبو جعفر وشيبة: «بئس» بياء ساكنة. وابن عامر بهمزة ساكنة، وفيهما أربعة أوجه، أحدها: أن هذا في الأصل فعلٌ ماضٍ سُمِّيَ به فأعْرِبَ كقوله عليه السلام: «أنهاكم عن قيلٍ وقالٍ بالإعزاب والحكاية، وكذا قولهم: «مُدَّ شَبَّ إلى دَبِّ» و «مُدَّ شَبَّ إلى دَبِّ» فلما نُقِلَ إلى الاسمِية صارَ وَضْفًا كدِنْضُو ونَقْض. والثاني: أنه وصف وُضِعَ على فِعْلٍ كجِئِلَف. الثالث: أن أصله بئس كالقراءة المشهورة، فخَفَّفَ الهمزة، فالتبقت ياءان ثم كَسَرَ الباءَ إبتاعاً كرِغيف وشَهِيد، فاستثقل توالي ياءين بعد كسرة، فحذفت الياء المكسورة فصار اللفظ بئس، وهو تخريج الكسائي. الرابع: أن أصله «بئس» بزنة كَتَيْف ثم أتبعت الباءَ للهمزة في الكسر، ثم سُكِّنَت الهمزة ثم أُبدلت ياء^(٢). وأما قراءة ابن عامر فتحتمل أن تكون فعلاً منقولاً، وأن تكون وصفاً كجِئِلَف.

وقرأ أبو بكر عن عاصم «بئس» بياء ساكنة بين باء وهمزة مفتوحتين [٤١١/أ] وهو صفةٌ على فِعْلٍ كضَيْغَم^(٣) وصَيْرِف^(٤) وهي كثيرة في الأوصاف /. وقال امرؤ القيس بن عابس الكندي^(٥):

٢٣٢٠ - كلاهما كان رئيساً بئساً يضربُ في يومِ الهياجِ القونسا

(١) السبعة ٢٩٦؛ الحجة ٣٠٠؛ البحر ٤/٤١٣؛ الشواذ ٤٧.

(٢) أي على قراءة نافع

(٣) الضيغم: الأسد.

(٤) الصيرف: المحتال.

(٥) الطبري ١٣/٢٠٠، البحر ٤/٤١٣. والقونس: مقدم الرأس وأعلى بيضة الحديد.

- الأعراف -

وقرأ باقي السبعة بئس بزنة رئيس . وفيه وجهان ، أحدهما : أنه وصفُ على فعيل كشديد وهو للمبالغة وأصله فاعل . والثاني : أنه مصدرٌ وُصف به أي : بعذابٍ ذي بأس بئس ، مصدر مثل النذير والنجير والعذير ، ومثل ذلك في احتمال الوجهين قول أبي الإصبع العدواني^(١) :

٢٣٢١- حَنَّأَ عَلَيَّ وَلَا أَرَى لِي مِنْهُمَا شَرًّا بئساً
وهي أيضاً قراءةٌ علي وأبي رجاء .

وقرأ يعقوبُ القاريء : بئس^(٢) بوزن شَهَدَ ، وقرأها أيضاً عيسى بن عمر وزيد بن علي . وقرأ نصر بن عاصم : بأس بوزن ضَرَبَ فعلاً ماضياً .

وقرأ الأعمش ومالك بن دينار : بأس فعلاً ماضياً ، وأصله بئس بكسرِ الهمزة فسكَّنها تخفيفاً كشَهَدَ في قوله^(٣) :

٢٣٢٢- لو شَهَدَ عَادَ فِي زَمَانٍ تُبَعِ

وقرأ ابن كثير^(٤) وأهل مكة : بئس بكسر الباء والهمز همزاً خفيفاً ، ولم يُبين : هل الهمزة مكسورةٌ أو ساكنةٌ ؟

وقرأ طلحة وخارجة عن نافع بئس بفتح الباء وسكون الياء مثل كَيْلٍ وأصله بئس مثل : ضَيَّعَ فحَفَّفَ الهمزة بقلبها ياءً وإدغامِ الياء فيها ، ثم حَفَّفَهُ بالحذف كَمَيْتٍ فِي مَيْتٍ .

(١) الطبري ٢٠١/١٣ ؛ مجاز القرآن ٢٣١/١ ؛ البحر ٤١٣/٤ .

(٢) كذا ضبطها المؤلف وهي في البحر غفل ، وضبطها ابن عطية ١٩٠/٧ بئس . وثمة أكثر من قارئ باسم يعقوب : فهناك يعقوب بن إسحاق الحضرمي ويعقوب بن جعفر ، ويعقوب الأعشى . انظر : طبقات القراء ٣٨٦/٢ .

(٣) تقدم برقم ٢٢٢٧ .

(٤) وهي حكاية الزهراوي عنه . البحر ٤١٣/٤ .

وقرأ عيسى بن عمر والأعمش وعاصم في رواية: **بَيْسٌ** كقراءة أبي بكر عنه إلا أنه كسر الهمزة. وهذه قد رَدَّها الناسُ لأن فِعْلاً بكسر العين في المعتلِّ، كما أن فِعْلاً بفتحها في الصحيح كسَيْدٍ وَضَيْغَمٍ. على أنه قد شُدَّ: صَيْقِلٌ^(١) بالكسر، وَعَيْلٌ^(٢) بالفتح.

وقرأ نصر في رواية مالك بن دينار عنه «بأسٍ» بفتح الباء والهمزة وجرَّ السين بزنة جَبَلٍ.

وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي وطلحة بن مصرف «بَيْسٌ» مثل كَيْدٍ وَحَذِرٍ قال عبيد الله بن قيس^(٣):

٢٣٢٣- لَيْتَنِي أَلْقَى رُقِيَّةً فِي خَلْوَةٍ مِنْ غَيْرِ مَا بَيْسٍ

وقرأ نصر بن عاصم في رواية «بَيْسٌ» بتشديد الياء كَمَيْتٍ، وفيها تخريجان، أحدهما: أنها من البؤس ولا أصل لها في الهمز، والأصل: بَيْوسٍ كَمَيْوتٍ ففُعِلَ به ما فُعِلَ به. والثاني: أن أصله الهمزة فأبدلها ياءً ثم أدغم الياء في الياء.

وقرأ أيضاً في رواية «بأسٍ» بهمزة مشددة، قالوا: قَلَبَ الياءَ همزةً وأدغمها في مثلها ماضياً كَشَمَّرٍ.

وطائفة أخرى: «بأسٍ» كالتي قبلها إلا أن الهمزة خفيفةٌ.

وطائفة: «باسٍ» بألف صريحة بين الباء والسين المجرورة.

وقرأ أهل المدينة: «بَيْسٌ» كرئيس، إلا أنهم كسروا الباء، وهذه لغةٌ

(١) الصيقل: شحاذ السيوف وجلأؤها.

(٢) العيَل: واحد العيال.

(٣) ديوانه ١٦٠؛ الطبري ٢٠١/١٣؛ البحر ٤١٣/٤.

- الأعراف -

تميم في فعيل الحلقيّ العين نحو: يعير وشعير وشهيد سواء أكان اسماً أم صفة.

وقرأ الحسن والأعمش: «بَيْسٍ» بباءٍ مكسورة ثم همزة ساكنة ثم ياءٍ مفتوحة بزنة جَدِيم^(١) وَعَثِير^(٢).

وقرأ الحسن: بَيْسٍ بكسرِ الباءِ وسكونِ الهمزة وفتحِ السين، جَعَلَهَا التي لِلدَّمَ في نحو: بئس الرجل زيد، ورُويت عن أبي بكر.

وقرأ الحسن أيضاً كذلك إلا أنه بياءٍ صريحة، وتخريجها كالتي قبلها وهي مروية عن نافع. وقد ردّ أبو حاتم هذه القراءة والتي قبلها بأنه لا يُقال: «مررت برجلٍ بئس» حتى يقال: بئس الرجل، أو بئس رجلاً. قال النحاس^(٣): «وهذا مردودٌ - يعني قولَ أبي حاتم - حكى النحويون: «إن فعلتَ كذا وكذا فيها ونعمتَ»، أي: ونعمتَ الخصلة، والتقدير: بئس العذاب». قلت: أبو حاتم معذورٌ في [ردّ]^(٤) القراءة فإن الفاعلَ ظاهراً غيرُ مذكور والفاعلُ عمدةٌ لا يجوز حذفه، ولكن قد ورد في الحديث: «من توضأ فيها ونعمت ومن اغتسل فالفعل أفضل»^(٥) ففاعل «نعمت» هنا مضمّرٌ يفسّره / سياقُ الكلام. قال الشيخ^(٦): «فهذه اثنتان وعشرون^(٧) قراءة، [٤١١/ب] وضبطها بالتلخيص أنها قرئت ثلاثية اللفظ ورباعية: فالثلاثي اسماً: بَيْسٍ،

(١) الحذيم: القاطع.

(٢) العثير: التراب.

(٣) إعراب القرآن ١/٦٤٧.

(٤) سقط سهواً من الأصل.

(٥) رواه البيهقي في السنن الكبرى ١/٢٩٦.

(٦) البحر ٤/٤١٣.

(٧) الذي ذكره السمين في تفصيله السابق عشرون قراءة وسقط من شرحه ما ذكره صاحب البحر من أن الحسن قد قرأ بَيْسٍ، وأن فرقة قد قرأت بَيْسٍ.

- الأعراف -

يحدث به نفسه ويُؤذِنُها بفعله، وأُجْرِي مُجْرَى فعل القسم كَدَعَلِمَ اللهُ وشهد الله، ولذلك أُجِيب بما يُجَاب به القسم وهو: لِيَبْعَثَنَّ. وقال الطبري^(١) وغيره: «تَأَذَّنُ معناه أَعْلَمَ» وهو قَلَقٌ مِنْ جِهَةِ التَّصْرِيفِ إِذْ نَسَبُهُ «تَأَذَّنُ» إِلَى الْفَاعِلِ غَيْرُ نَسْبَةِ أَعْلَمَ، وَبَيْنَ ذَلِكَ فَرْقٌ بَيْنَ التَّعْدِي وَغَيْرِهِ.

قوله: «إلى يومِ القيامة» فيه وجهان أحدهما: أنه متعلقٌ بـ «يَبْعَثَنَّ» وهذا هو الصحيح. والثاني: أنه متعلقٌ بـ «تَأَذَّنُ» نقله أبو البقاء^(٢). ولا جائزُ أن يتعلّق بيسوهم لأن مَنْ: إمّا: موصولةٌ وإمّا موصوفةٌ، والصلة والصفة لا يعملان فيما قبل الموصول والموصوف.

آ. (١٦٨) قوله تعالى: ﴿أُمَّمَّا﴾: إمّا حالٌ من مفعول «قَطَعْنَاهُمْ»، وإمّا مفعولٌ ثانٍ على ما تقدّم من أنّ قَطَعَ تَضَمَّنَ معنى صَبَّرَ. و«منهم» الصالحون» صفةٌ لأمم. وقال أبو البقاء^(٣): «أو بدل منه، أي: من أمم» يعني أنه حالٌ من مفعول «قَطَعْنَاهُمْ» أي: فَرَّقْنَاهُمْ حال كونهم منهم الصالحون.

قوله: «ومنهم دون ذلك». «منهم» خبرٌ مقدم، و«دون ذلك» نعتٌ لمنعوتٍ محذوف هو المبتدأ، والتقدير: ومنهم ناسٌ أو قومٌ دون ذلك. قال الزمخشري^(٤): «معناه: ومنهم ناسٌ منحطون عَنِ الصَّلاح، ونحوه: «وما مِنَّا إلا له مقام معلوم»^(٥) بمعنى: ما منا أحدٌ إلا له مقامٌ معلومٌ» يعني في كونه حذِفَ الموصوفُ وأقيمَ الجملةُ الوصفيةُ مُقَامَهُ، كما قامَ مَقَامَهُ الظرفُ الوصفي. والتفصيل بـ «مِنْ» يجوز فيه حَذْفُ الموصوفِ وإقامةُ الصفةِ مُقَامَهُ

(١) تفسير الطبري ٢٠٤/١٣.

(٢) الإملاء ٢٨٨/١.

(٣) الإملاء ٢٨٨/١.

(٤) الكشف ١٢٧/٢.

(٥) الآية ١٦٤ من الصفات.

كقولهم: «منا ظَعَنَ ومُنَّا أقام». وقال ابن عطية^(١): «فإن أريد بالصَّلَاح الإيمانُ فدُون» بمعنى «غير» يُراد به الكفرة». قال الشيخ^(٢): «إن أراد أن «دون» ترادفُ غيراً فليس بصحيح، وإن أراد أنه يلزم أن مَنْ كان دون شيء أن يكون غيراً له فصحيح».

و«ذلك» إما أن يُشارَ به إلى الصَّلَاح، وإما أن يُشارَ به إلى الجماعة، فإن أُشيرَ به إلى الصَّلَاح فلا بد من حذف مضاف ليصحَّ المعنى تقديره: ومنهم دونَ أهل ذلك الصَّلَاح ليعتدل التقسيم، وإن أُشيرَ به إلى الجماعة [٤١٢/أ] أي: ومنهم دونَ أولئك الصالحين فلا حاجة إلى تقدير / مضاف لاعتدال التقسيم بدونه. وقال أبو البقاء^(٣): «ودون ذلك ظرفٌ أو خبر على ما ذكرنا في قوله «لقد تَقَطَّعَ بينكم»^(٤). وفيه نظرٌ من حيث إن «دون» ليس بخبر.

آ. (١٦٩) قوله تعالى: ﴿وَرِثُوا﴾: في محلِّ رفع نعتاً لـ «خَلْفٌ» و«يأخذون» حال من فاعل «ورثوا». والخَلْفُ والخَلْفُ^(٥) - بفتح اللام وإسكانها - هل هما بمعنى واحد، أي: يُطلق كل منهما على القرن الذي يَخْلُفُ غيره صالحاً كان أو طالحاً، أو أن الساكن اللام في الطالح والمفتوحها في الصالح؟ خلاف مشهور بين اللغويين. قال الفراء^(٦): «يُقال للقرن: خَلْفٌ - يعني ساكناً - ولمن استخلفته: خَلْفاً - يعني متحرك اللام -». وقال الزجاج^(٧): «يُقال للقرن يجيء بعد القرن خَلْفٌ». وقال ثعلب: «الناس كلهم

(١) التفسير ١٩٤/٧.

(٢) البحر ٤١٥/٤.

(٣) الإملاء ٢٨٨/١.

(٤) الآية ٩٤ من الأنعام.

(٥) انظر: المفردات ١٥٥.

(٦) معاني القرآن ٣٩٩/١.

(٧) معاني القرآن ٤٢٨/٢.

يقولون: «خَلَفَ صدق» للصالح و«خَلَفَ سوء» للطالح، وأنشد^(١):
٢٣٢٤- ذهب الذين يُعاشُ في أكنافِهِم ويَقِيْتُ في خَلَفِ كَجِلْدِ الأَجْرِبِ
وقالوا في المثل: «سكت أَلْفًا ونطق خَلْفًا»^(٢)، ويُعزى هذا أيضاً إلى
الفراء^(٣) وأنشدوا^(٤):

٢٣٢٥- خَلَفْتَ خَلْفًا ولم تَدَعِ خَلْفًا ليت بهم كان لا بك التَّلَفَا
وقال بعضهم: «قد يجيء في الرديء خَلَفَ بالفتح، وفي الجيد خَلَفَ
بالسكون، فَمِنْ مجيء الأول قوله^(٥)»:

٢٣٢٦- إلى ذلك الخَلَفِ الأعور
ومِنْ مجيء الثاني قول حسان^(٦):

٢٣٢٧- لنا القَدَمُ الأولى عليهم وخَلَفْنَا لأولنا في طاعة الله تابعُ
وقد جمع بينهما الشاعر في قوله^(٧):

٢٣٢٨- إِنَّا وَجَدْنَا خَلَفْنَا بِئْسَ الخَلَفُ عبداً إذا ما ناء بالجِملِ وَقَفَ

فاستعمل الساكنَ والمتحركَ في الرديء، ولهذا قال النضر: «يجوز
التحريكُ والسكونُ في الرديء، فأما الجيدُ فبالتحريك فقط»، ووافقه جماعةُ
أهل اللغة إلا الفراءَ وأبا عبيد فإنهما أجازا السكون في الخلف المراد به
الصالح.

-
- (١) البيت للبيد وهو في ديوانه ١٥٧؛ وتفسير القرطبي ٣١٠/٧؛ والبحر ٤١٥/٤.
 - (٢) مجمع الأمثال ٢٢٣/١. الصحاح: خلف. وسكت أَلْفًا: سكت عن ألف كلمة.
 - (٣) ورد في معانيه ٣٩٩/١: «وأنت خَلَفَ سَوء، سمعته من العرب».
 - (٤) لم أهدت إلى قائله وهو في تفسير الماوردي ٦٧/٢؛ والبحر ٤١٥/٤. من المنسرح.
 - (٥) لم أهدت إلى تمامه وقائله وهو في ابن عطية ١٩٥/٧.
 - (٦) ديوانه ٢٦٧؛ والقرطبي ٣١١/٧؛ والبحر ٤١٥/٤.
 - (٧) لم أهدت إلى قائله وهو في الصحاح خلف، والقرطبي ٣١١/٧؛ والبحر ٤١٥/٤.

والخَلْفَ - بالسكون - فيه وجهان، أحدهما: أنه مصدر، ولذلك لا يثنى ولا يُجمَعُ ولا يُؤنَّثُ وعليه ما تقدّم من قوله:

إِنَّا وَجَدْنَا خَلْفَنَا بِسِ الْخَلْفِ

وإمّا اسم جمع خالف كركب لراكب وتجر لتاجر، قاله ابن الأنباري. وردّوه عليه بأنه لو كان اسم جمع لم يجز على المفرد وقد جرى عليه^(١). واشتقاقه: إمّا من الخلافة، أي: كلُّ خَلْفٍ يَخْلُفُ مَنْ قَبْلَهُ، وإمّا من خَلْفِ النبيذ يَخْلُفُ، أي: فسد، يقال: خَلَفَ النبيذُ يَخْلُفُ خَلْفًا إذا فسد، خَلْفًا وخُلُوفًا، وكذا الفم إذا تغيّرت رائحته. ومن ذلك الحديث: «لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ»^(٢). وقرأ الحسن البصري^(٣): «وَرُتُوا» بضم الواو وتشديد الراء مبنياً لما لم يُسمِّ فاعله. ويجوز أن يكون «يأخذون» مستأنفاً، أخبر عنهم بذلك وتقدّم الكلام على لفظ «الأدنى» واشتقاقه^(٤).

قوله: «ويقولون» نسق على «يأخذون» بوجهيه و«سيغفر» معموه. وفي القائم مقام فاعله وجهان، أحدهما: الجارُّ بعده وهو «لنا». والثاني: أنه ضمير الأخذ المدلول عليه بقوله: «يأخذون»، أي: سيغفر لنا أخذ العرض الأدنى. قوله: «وإن يأتيهم عرض» هذه الجملة الشرطية فيها وجهان، أحدهما: وهو الظاهر - أنها مستأنفة لا محل لها من الإعراب، والثاني: أن الواو للحال، وما بعدها منصوبٌ عليها. قال الزمخشري^(٥): «الواو للحال، أي: يرجون المغفرة وهم مُصْرُونَ عائدون إلى فعلهم^(٦) غير تائبين، وغفرانُ

(١) ضابط اسم الجمع أنه ليس له مفرد من لفظه نحو: قوم ونساء.

(٢) رواه البخاري: الضوم ٢ (الفتح ١٠٣/٤) ابن حنبل ٤٤٦/١.

(٣) البحر ٤١٦/٤؛ الشواذ ٤٧.

(٤) انظر: إعرابه للآية ٦١ من البقرة.

(٥) الكشاف ١٢٨/٢. ونردُّ عليه بالآية «إن الله لا يعفّر أن يُشرك به ويعفّر ما دون ذلك لمن يشاء».

(٦) الكشاف: مثل فعلهم.

- الأعراف -

الذنوب لا يَصِحُّ إلا بالتوبة، والمُصِرُّ لا غفران له» انتهى. وإنما جعل الواو للحال لهذا الغرض الذي ذكره من أن الغفران شرطه التوبة، وهو رأي المعتزلة، وأما أهل السنة فيجوز مع عدم التوبة لأنَّ الفاعل مختار.

قوله: «عَرَضَ» العرض - بفتح الراء - ما لا ثبات له، ومنه استعار المتكلمون العَرَضَ المقابل للجوهر. وقال أبو عبيدة^(١): «العَرَضُ - بالفتح - جميعُ مَتَاعِ الدُّنْيَا غَيْرِ النَّقْدَيْنِ». والعَرَضُ بالسكون هو الدراهم والدنانير التي هي قيم المُتَلَفَاتِ ورؤوسُ الأموال. وعلى الأول قيل: الدنيا عرضٌ حاضر يأكل منها البرُّ والفاجر.

قوله: «أَنْ لا يقولوا» فيه [أوجه]^(٢) / أحدها: أَنْ محله رفع على البدل [٤١٢/ب] من «ميثاق» لأن قول الحق هو ميثاق الكتاب. والثاني: أنه عطفُ بيان له، وهو قريب من الأول. والثالث: أنه منصوبٌ على المفعول من أجله. قال الزمخشري^(٣): «وإن فُسِّرَ ميثاق الكتاب بما تقدَّم ذكره كان «أَنْ لا يقولوا» مفعولاً من أجله، ومعناه: لئلا يقولوا» وكان قد فُسِّرَ ميثاق الكتاب بقوله في التوراة: مَنْ ارتكب ذنباً عظيماً فإنه لا يُغفر له إلا بالتوبة. و«أَنْ» مفسرةٌ لميثاق الكتاب لأنه بمعنى القول. و«لا» ناهية وما بعدها مجزوم بها، وعلى الأقوال [الأول]^(٤) «لا» نافية والفعل منصوبٌ بـ «أَنْ» المصدرية. و«الحق» يجوز أن يكون مفعولاً به وأن يكون مصدراً، وأضيف الميثاق للكتاب لأنه مذكورٌ فيه. قوله: «دَرَسُوا» فيه ثلاثة أوجه، أظهرها ما قال الزمخشري^(٥) وهو كونه

(١) مجاز القرآن ١/٢٣٢. وعبارته: «أي طمع هذا القريب الذي يعرض لهم في الدنيا».

(٢) سقط من الأصل وثبت في (ش).

(٣) الكشف ٢/١٢٨.

(٤) سقط من الأصل وثبت في (ش).

(٥) الكشف ٢/١٢٨.

معطوفاً على قوله «ألم يُؤخَذْ» لأنه تقرير، فكأنه قيل: أخذ عليهم ميثاق الكتاب ودرسوا، وهو نظير قوله تعالى «ألم نُرَبِّكُ فِينَا وَلِيداً وَلَبِثْتَ»^(١) معناه: قد رَبَّيْنَاكَ وَلَبِثْتَ. والثاني: أنه معطوف على «وَرثُوا». قال أبو البقاء^(٢): «ويكون قوله «ألم يُؤخَذْ» معترضاً بينهما، وهذا الوجه سبقه إليه الطبري^(٣) وغيره.

الثالث: أنه على إضمار قد، والتقدير: وقد درسوا. قلت: وهو على هذا منصوب على الحال نسقاً على الجملة الشرطية أي: يقولون: سيُغفر لنا في هذه الحال، ويجوز أن يكون حالاً من فاعل «يأخذوه»، أي: يأخذون العرض في حال درسيهم ما في الكتاب المانع من أخذ الرشا^(٤). وعلى كلا التقديرين فالاستفهام اعتراض.

وقرأ^(٥) الجحدري: «أن لا تقولوا» بناء الخطاب وهو التفات حسن. وقرأ^(٦) علي رضي الله عنه وأبو عبد الرحمن السلمي «وَأَدَّارَسُوا» بتشديد الدال والأصل: تدارسوا، وتصريفه كتصريف «فَأَدَّارَأْتُمْ فِيهَا»^(٧) وقد تقدّم تحريره.

قوله: «أفلا تعقلون» تقدّم الكلام على هذه الهمزة والفاء غير مرة. وقرأ^(٨) ابن عامر وناقع وحفص «تعملون» بالخطاب والباقون بالغيبة، فالخطاب يحتمل وجهين، أحدهما: أنه التفات من الغيبة إلى الخطاب، والمتراد

(١) الآية ١٨ من الشعراء «ولبثت فينا من عمرك سنين».

(٢) الإملاء ٢٨٨/١.

(٣) تفسير الطبري ٢١٥/١٣.

(٤) الرشا: ج رشوة.

(٥) البحر ٤/٤١٧؛ الشواذ ٤٧.

(٦) البحر ٤/٤١٧؛ الشواذ ٤٧.

(٧) الآية ٧٢ من البقرة.

(٨) الحجة ٣٠٠؛ البحر ٤/٤١٧.

بالضمائر حينئذ شيء واحد. والثاني: أن الخطاب لهذه الأمة، أي: أفلا تعقلون أنتم حال هؤلاء وما هم عليه وتتعجبون من حالهم. وأما الغيبة فجرى على ما تقدّم من الضمائر. ونقل الشيخ^(١) أن قراءة الغيبة لأبي عمرو وأهل مكة، وقراءة الخطاب للباقيين.

آ. (١٧٠) قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ﴾: فيه وجهان، أظهرهما: أنه مبتدأ، وفي خبره حينئذ [أوجه]^(٢)، أحدهما: الجملة من قوله: «إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ» وفي الرابط حينئذ أقوال، أحدها: أنه ضميرٌ محذوفٌ لفهم المعنى. والتقدير: المُصلِحين منهم، وهذا على قواعد جمهور البصريين وقواعد الكوفيين تقتضي أن ال قائمة مقام الضمير تقديره: أجر مصلحهم كقوله: «فإن الجنة هي المأوى»^(٣)، أي: مأواه، وقوله: «مفتحة لهم الأبواب»^(٤)، أي أبوابها، وقوله: «في أدنى الأرض»^(٥)، أي أرضهم، إلى غير ذلك. والثاني: أن الرابط تكررُ المبتدأ بمعناه نحو: زيد قام أبو عبد الله^(٦) وهو رأي الأخصس، وهذا كما يُجيزه في الموصول نحو: أبو سعيد الذي رويت عن الخدرّي، والحجاج الذي رأيت ابن يوسف، وقد قدّمت من ذلك شواهد كثيرة. الثالث: أن الرابط هو العموم في «المُصلِحين» قاله أبو البقاء^(٧)، قال: «وإن شئت قلت: لَمَّا كان المصلحون جنساً والمبتدأ واحداً^(٨) منه استغنيت

(١) البحر ٤/١٧٠.

(٢) سقط من الأصل وثبت في (ش).

(٣) الآية ٤١ من النزاعات.

(٤) الآية ٥٠ من ص.

(٥) الآية ٣ من الروم «عُلبت الروم في أدنى الأرض».

(٦) وذلك إذا كان أبو عبد الله كنية لزيد فالتقدير: زيد قام هو.

(٧) الإملاء ١/٢٨٨.

(٨) الإملاء: واحداً.

- الأعراف -

عن ضمير». قلت: العمومُ رابطٌ من الروابط الخمسة وعليه قوله^(١):
٢٣٢٩- ألا ليت شعري هل إلى أمّ سالمٍ سبيلٌ فأما الصبر عنها فلا صبيرا
ومنه «نعم الرجل زيد» على أحد الأوجه.

والوجه الثاني من وجهي الخبر أنه محذوف تقديره: والذين^(٢) يمسكون
مأجورون أو مثابون ونحوه، وقوله: «إنّا لا نضيع» جملة اعتراضية، قاله
الحوفي، ولا ضرورة إلى ادعاء مثله.

الثاني من وجهي «والذين يُمسكون»: أنه في محل جر نسقاً على «للذين
يتقون»، أي: ولدار الآخرة خيرٌ للمتقين وللمتمسكين، قاله الزمخشري^(٣)،
إلا أنه قال: «ويكون قوله «إنّا لا نضيع اعتراضاً». وفيه نظرٌ لأنه لم يقع بين
شيئين متلازمين ولا بين / شيئين بينهما تعلقٌ معنويٌّ فكان ينبغي أن يقول:
[٤١٣/١] ويكون على هذا مستأنفاً.

وقرأ العامة: «يُمسكون» بالتشديد من مسك بمعنى تمسك، حكاه أهل
التصريف، أي: إن فعلٌ بمعنى تفعل، وعلى هذا فالباء للآلة كهي في:
تمسكتُ بالحبل. وقرأ أبو بكر^(٤) عن عاصم - ورؤيت عن أبي عمرو
وأبي العالية: «يُمسكون» بسكون الميم وتخفيف السين من أمسك، وهما لغتان
يقال: مسكتُ وأمسكت، وقد جمع كعب بن زهير بينهما في قوله^(٥):

٢٣٣٠- ولا تمسكُ بالعهدِ الذي رَعَمَتْ إلا كما يُمسكُ الماءُ الغرابيلُ

(١) البيت للرماح بن أبرد، وهو في الكتاب ١/١٩٣؛ وأما في الشجري ١/١٨٦؛

والهمع ١/٩٨؛ والدرر ١/٧٤.

(٢) الأصل: «أو» وهو سهو.

(٣) الكشف ٢/١٢٨.

(٤) السبعة ٢٩٧؛ الحجة ٣٠١؛ البحر ٤/٤١٧.

(٥) ديوانه ٨، وقصيدة البردة شرح ابن الأنباري ٩٧.

ولكن أمسك متعدّد. قال تعالى^(١): «وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ» فعلى هذا مفعولُهُ محذوفٌ تقديرُهُ: «يُمْسِكُونَ دِينَهُمْ وَأَعْمَالَهُمْ بِالْكِتَابِ»، فالباءُ يجوز أن تكونَ للحال وأن تكونَ للآلة، أي: مصاحبين للكتاب، أي لأوامره ونواهيهِ. وقرأ الأعمش وهي قراءة عبدالله «استمسكوا». وأبيّ «تَمَسَّكُوا» ماضيين.

آ. (١٧١) قوله تعالى: ﴿فَوْقَهُمْ﴾: فيه وجهان، أحدهما: هو متعلّقٌ بمحذوفٍ على أنه حال من الجبل، وهي حالٌ مقدرة لأن حالة التَّنَقُّ لم تكن فوقَهُم، لكنه بالتَّنَقُّ صار فوقَهُم. والثاني: أنه ظرفٌ لِنَتَقْنَا. قاله الحوفي وأبو البقاء^(٢). قال الشيخ^(٣): «ولا يمكن ذلك إلا أن يُضْمَنَ معنى فِعْلٍ يمكن أن يعمل في «فوقهم»، أي: رفعنا بالتَّنَقُّ الجبلَ فوقَهُم فيكون كقوله: «ورفعنا فوقَهُم الطور»^(٤).

والتَّنَقُّ: اختلفت فيه عبارات أهل اللغة. فقال أبو عبيدة^(٥): «هو قَلْعُ الشيء من موضعه والرَّمْيُ به، ومنه «نَتَقُ ما في الجِراب»^(٦) إذا نقضه ورمى ما فيه. وامرأة ناتق ومِنتاق: إذا كانت كثيرةً الولادة. وفي الحديث: «عليكم بزواج الأبقار فإنهن أنتقُ أرحاماً وأطيبُ أفواهاً وأرضى باليسير»^(٧). وقيل: التتق: الجذب بشدة. ومنه «نَتَقْتُ السَّقَاءَ»^(٨) إذا جَذَبْتَهُ لتقتلَع الزُبْدَةَ من

(١) الآية ٦٥ من الحج.

(٢) الإملاء ٢٨٨/١.

(٣) البحر ٤١٩/٤.

(٤) الآية ١٥٤ من النساء.

(٥) عبارته في المجاز ٢٣٢/١ «رفعنا فوقهم».

(٦) الجراب: وعاء يحفظ فيه الزاد.

(٧) رواه ابن ماجه: النكاح ٧ (٥٩٨/١) برواية «أعذب» بدلاً من «أطيب».

(٨) السقاء: وعاء من جلد للماء واللبن.

- الأعراف -

فمه». وقال الفراء^(١): «هو الرفع» وقال ابن قتيبة^(٢): «الزعزعة» وبه فسّر مجاهد. وقال النابغة^(٣):

٢٣٣١ - لم يُحَرِّمُوا حُسْنَ الْغِذَاءِ وَأُمُّهُمْ طَفَحَتْ عَلَيْكَ بِنَاتِقِ مِذْكَارِ

وكلُّ هذه معانٍ متقاربة. وقد عرّفت أن «فوقهم» يجوز أن يكون منصوباً بـ «ننق» لأنه بمعنى رفع وقلع.

قوله: «كأنه ظلّة» في محلّ نصبٍ على الحال من «الجبل» أيضاً فتتعدّد الحال. وقال مكي^(٤): «هي خبرٌ مبتدأٌ محذوف، أي: هو كأنه ظلّة» وفيه بُعدٌ.

قوله: «وظنّوا» فيه أوجهٌ، أحدها: أنه في محلّ جرٍّ نسقاً على «ننقنا» المخفوض بالظرف تقديرًا. والثاني: أنه حال، و«قد» مقدرةٌ عند بعضهم، وصاحب الحال: إمّا الجبل، أي: كأنه ظلّةٌ في حال كونه مظنوناً وقوعه بهم. ويضعف أن يكون صاحبه «هم» في «فوقهم». والثالث: أنه مستأنف فلا محلّ له. والظنُّ هنا على بابِه، ويجوز أن يكون بمعنى اليقين، والباء على بابها أيضاً. قيل: ويجوز أن تكون بمعنى «على».

قوله: «واذكروا» العامّة على التخفيف أمراً من ذكرٍ يذكّر. والأعمش^(٥): «واذكروا» بتشديد الذال من الأذكار والأصل: اذتَكروا والاذتكار، وتقدم تصريفه. وقرأ ابن مسعود: تذكروا من تذكّر بتشديد الكاف. وقرئ: وتذكروا

(٢) تفسير غريب القرآن ١٧٤.

(١) معاني القرآن ١/٣٩٩.

(٣) ديوانه - م الجزائر - ١٠٨؛ والبحر ٤/٤١٨. طفحت: فاضت. المذكار: التي تلد الذكور.

(٤) المشكل ١/٣٣٥.

(٥) البحر ٤/٤٢٠.

- الأعراف -

بتشديد الذال والكاف، والأصل: وَتَتَذَكَّرُوا، فأدغمت التاء في الذال وحُذِفَتْ لَامُ الجر كقوله^(١):

٢٣٣٢- مُحَمَّدٌ تَقْدُ نَفْسِكَ كُلِّ نَفْسٍ

آ. (١٧٢) قوله تعالى: ﴿مِنْ ظُهُورِهِمْ﴾: بدلٌ من قوله «من بني آدم» بإعادة الجارِّ كقوله: «لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ»^(٢) «للذين استضعفوا لِمَنْ آمَنَ»^(٣). وهل هو بدلٌ اشتمال أو بدلٌ بعض من كل؟ قولان، الأول لأبي البقاء^(٤)، والثاني للزمخشري^(٥)، وهو الظاهر كقولك: ضربت زيدا ظهره، وقطعته يده، لا يُعْرَبُ^(٦) أحد هذا بدلٌ اشتمال.

و «ذريتهم» مفعول به. وقرأ^(٧) الكوفيون وابن كثير «ذريتهم» بالإفراد، والباقون «ذُرِّيَّاتِهِمْ» بالجمع. قال الشيخ^(٨): «ويحتمل في قراءة الجمع أن يكون مفعولٌ «أخذ» محذوفاً لفهم المعنى، و«ذريَّاتهم» بدلٌ من ضمير «ظهورهم»، كما أن «من ظهورهم» بدلٌ من «بني آدم»، والمفعول المحذوف هو الميثاق كقوله «وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثاقًا»^(٩) قال: «وتقديرُ الكلام: وإذ أخذ ربُّك من ظهور ذريات بني آدم ميثاق التوحيد، واستعارَ أن يكون أخذ الميثاق من الظهر، كأن الميثاق لصعوبته، والارتباط به شيءٌ ثقيلٌ يُحمل على الظهر».

(١) تقدم برقم ٢٢٨٩.

(٢) «لبیوتهم سَفُفًا من فضة» الآية ٣٣ من الزخرف.

(٣) «قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لِمَنْ آمَنَ منهم» الآية ٧٥ من الأعراف.

(٤) الإملاء ٢٨٩/١.

(٥) الكشف ١٢٩/٢.

(٦) غير واضح في الأصل.

(٧) السبعة ٢٩٧؛ الحجة ٣٠١؛ البحر ٤٢١/٤.

(٨) البحر ٤٢١/٤.

(٩) الآية ١٥٤ من النساء.

[٤١٣/ب] وكذلك قرأ الكوفيون وابن كثير في سورة يس^(١) وفي / الطور^(٢) في الموضوعين: «ذريتهم» بالإفراد، وافقهم أبو عمرو على ما في يس، ونافع وافقهم في أول الطور وهي «ذريتهم بإيمان» دون الثانية وهي «ألحقنا بهم ذرياتهم» فالكوفيون وابن كثير جروا على منوال واحد وهو الإفراد، وابن عامر على الجمع، وأبو عمرو ونافع جمعوا بين الأمرين كما بيئت لك.

قال الشيخ^(٣) في قراءة الإفراد في هذه السورة: «ويتعين أن يكون مفعولاً بـ «أخذ» وهو على حذف مضاف، أي: ميثاق ذريتهم» يعني أنه لم يجز فيه ما جاز في «ذرياتهم» من أنه بدل والمفعول محذوف، وذلك واضح لأن من قرأ «ذريتهم» بالإفراد لم يقرأه إلا منصوباً، ولو كان بدلاً من «هم» في «ظهورهم» لكان مجروراً بخلاف «ذرياتهم» بالجمع، فإن الكسرة تصلح أن تكون علماً للجذر وللنصب في جمع المؤنث السالم.

قوله: «بلى» جواب لقوله «ألست» قال ابن عباس: «لوقالوا: نعم لكفروا» يريد أن النفي إذا أُجيب بنعم كانت تصديقاً له، فكأنهم أقرؤا بأنه ليس بربهم. هكذا ينقلونه عن ابن عباس رضي الله عنه، وفيه نظر إن صح عنه، وذلك أن هذا النفي صار مقرراً، فكيف يكفرون بتصديق التقرير؟ وإنما المانع من جهة اللغة: وهو أن النفي مطلقاً إذا قصد إيجابه أُجيب بـ بلى، وإن كان مقرراً بسبب دخول الاستفهام عليه، وإنما كان ذلك تغليباً لجانب اللفظ، ولا يجوز مراعاة جانب المعنى إلا في شعر كقوله^(٤):

(١) الآية ٤١ «وآية لهم أنا حملنا ذريتهم في الفلك المشحون».

(٢) الآية ٢١ «والذين آمنوا واتبعتم ذريتهم بإيمان ألحقنا بهم ذريتهم».

(٣) البحر ٤/٤٢١.

(٤) تقدم برقم ٥٦٧.

- الأعراف -

٢٣٣٣- أليس الليلُ يجمعُ أمَّ عمروٍ وإيانا فذاك بنا تداني
نعم وترى الهلالَ كما أراه ويعلوها النهار كما علاني
فأجاب قوله «أليس» بـ نعم مراعاةً للمعنى لأنه إيجاب .

قوله: «شَهِدْنَا» هذا من كلامِ الله تعالى . وقيل: من كلام الملائكة .
وقيل: من كلام الله تعالى والملائكة . وقيل: من كلام الذرية . قال الواحدي:
«وعلى هذا لا يَحْسُنُ الوقْفُ على قوله «بلى» ولا يتعلَّقُ «أَنْ تقولوا» بـ «شَهِدْنَا»
ولكن بقوله «وَأَشْهَدُهُمْ» .

قوله «أَنْ تقولوا» مفعولٌ مِنْ أجله، والعامل فيه: إمَّا شَهِدْنَا، أي: شَهِدْنَا
كراهةً أَنْ تقولوا، هذا تأويل البصريين، وأمَّا الكوفيون فقاعدتهم تقدير
لا النافية، تقديره: لثلاثاً تقولوا، كقوله «أَنْ تَمِيذَ بكم»^(١)، وقول الآخر^(٢):

٢٣٣٤- رأينا ما رأى البُصراء فيها فآلينا عليها أن تُباعا

أي: أن لا تُباع، وأمَّا «وَأَشْهَدُهُمْ»، أي: أشهدهم لثلاثاً تقولوا أو كراهةً
أَنْ تقولوا . وقد تقدَّم أن الواحديُّ قد قال: «إِنَّ شَهِدْنَا إذا كان من قولِ الذرية
يتعيَّن أن يتعلَّقَ «أَنْ تقولوا» بـ «أَشْهَدُهُمْ» كأنه رأى أن التركيب يصير: شَهِدْنَا أَنْ
تقولوا سواءً قرىء بالغيبة أو الخطاب، والشاهدون هم القائلون في المعنى،
فكان ينبغي أن يكون التركيب: شهدنا أن نقول نحن . وهذا غيرُ لازم لأن
المعنى: شهد بعضهم على بعض، فبعضُ الذرية قال: شهدنا أن
يقول البعض الآخر كذلك . وذكر الجرجانيُّ لبعضهم وجهاً آخر
وهو أن يكون قوله «وإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ» إلى قوله: «قالوا بلى» تمامَ قصة الميثاق، ثم

(١) الآية ١٥ من النحل «وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَواسِي أَنْ يُنْمِذَ بكم» .

(٢) تقدم برقم ١٦٨٣ .

ابتداءً عز وجل خبراً آخر بذكر ما يقوله المشركون يوم القيامة فقال تعالى: «شَهِدْنَا» بمعنى نشهد كما قال الحطيئة^(١):

..... ٢٣٣٥- شَهِدَ الحَطيئةُ حينَ يلقى رَبَّهُ
أي: يشهد، فيكون تأويله «يشهد أن تقولوا».

وقرأ^(٢) أبو عمرو «يقولوا» في الموضعين^(٣) بالغية جرياً على الأسماء المتقدمة، والباقون بالخطاب، وهذا واضح على قولنا إن «شَهِدْنَا» مُسْنَدٌ لضمير الله تعالى. وقيل: على قراءة الغيبة يتعلق «أن يقولوا» بأشهدهم، ويكون «قالوا شهدنا» معترضاً بين الفعل وعَلَّتْهُ، والخطابُ على الالتفات فيكون الضميران لشيء واحد. وهل هذا من باب الحقيقة وأن الله أخرج الذرية من ظهره بأن مَسَحَ عليه فخرجوا كالذَّرِّ وأنطقهم فشهدوا^(٤) الكلُّ بأنه ربهم، فالمؤمنون قالوه حقيقةً في الأزل والمشركون قالوه تقيَّةً^(٥)، وعلى هذا جماعة كثيرة، أو من باب التمثيل، قاله جماعة منهم الزمخشري^(٦)، وجعله كقوله تعالى: «ائتيا طَوْعاً أو كَرْهاً قالتا: أتينا طائعين»^(٧)، وقول الشاعر^(٨):

٢٣٣٦- إذ قالت الأنساع للبطن الحقي

(١) عجزه:

أن الوليد أحقُّ بالعُذْرِ

وهو في ديوانه ٢٣٣.

(٢) السبعة ٣٠٢؛ الحجة ٢٩٨؛ البحر ٤٢١/٤.

(٣) الموضع الثاني في الآية ١٧٣.

(٤) كذا على لغة أكلوني البراغيث.

(٥) غير واضح في الأصل.

(٦) الكشاف ١٢٩/٢.

(٧) الآية ١١ من فصلت.

(٨) تقدم برقم ٦٩٦.

وقول الآخر^(١):

٢٣٣٧- قالت له ريح الصبا قرقار

إلى غير ذلك.

آ. (١٧٤) قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ﴾: أي: ومثل ما بيّنا أخذ

الميثاق المتقدم وفصلناه نبين ونفصل الآيات. وقرأت^(٢) فرقة «يُفَصِّل» بياء الغيبة وهو الله تعالى.

آ. (١٧٥) قوله تعالى: ﴿فَاتَّبِعْهُ﴾: الجمهورُ على «أَتَّبِعْهُ» رباعياً وفيه

وجهان أحدهما: أنه متعدٍ لواحدٍ بمعنى أدركه ولحقه وهو مبالغة في حقه، / حيث جعل إماماً للشيطان. ويحتمل أن يكون متعدياً لاثنين لأنه [٤١٤/أ] منقولٌ بالهمزة من تبع، والمفعول الثاني محذوفٌ تقديره: أتبعه الشيطان خطواته، أي: جعله تابعاً لها. ومن تعديهِ لاثنين قوله تعالى: «وَأَتَّبِعْنَاهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ بِإِيمَانٍ»^(٣). وقرأ^(٤) الحسن وطلحة - بخلافٍ عنه - «فَاتَّبِعْهُ» بتشديد التاء. وهل تبعه وأتبعه بمعنى أو بينهما فرق؟ قيل بكلٍ منهما. وأبدئ بعضهم^(٥) الفرق بأن تبعه مشى في أثره، وأتبعه إذا وازاه في المشي. وقيل: أتبعه بمعنى استتبعه^(٦).

والانسلاخ: التعرّي من الشيء، ومنه: انسلاخ جلد الحية. وليس في

(١) بعده: واختلط المعروف بالإنكار. ولم أهند إلى قائله وهو في شرح الكافية ٧٦/٢؛

والبحر ٤/٤٢١؛ وشواهد الكشاف ٤/٤٠٤. وقرقار: صوت.

(٢) البحر ٤/٤٢٢.

(٣) قراءة أبي عمرو. انظر: السبعة ٦١٢ وهي الآية ٢١ من الطور.

(٤) البحر ٤/٤٢٣.

(٥) نسبه في البحر ٤/٤٢٣ إلى صاحب «اللوامح».

(٦) أي جعله له تابعاً فصار له مطيعاً سامعاً. انظر: البحر ٤/٤٢٣.

الآية قَلْبٌ؛ إذ لا ضرورة تدعو إليه وإن زعمه بعضهم، وأن أصله: فانسلخت منه.

أ. (١٧٦) قوله تعالى: ﴿لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾: الضمير المنصوب الظاهر عودُه على الذي أوتي الآيات، والمجرورُ عائد على الآيات. وقيل: المنصوبُ يعودُ على الكفر المفهوم ممَّا سبق، والمجرور على الآيات أيضاً، أي: لَرَفَعْنَا الكفر بما ترى من الآيات. وقيل: الضمير المجرور يعود على المعصية والمنصوب على «الذي». والمراد بالرفع الأخذ كما تقول: رُفِعَ الظالمُ، أي قُلِعَ وأُهْلِكَ، أي: لأهلكناه بسبب المعصية. وهذه أقوال بعيدة، وإن كانت مرويةً عن مجاهد وغيره. ولا يظهر الاستدراك إلا على الوجه الأول. ومعنى أخلد، أي: ترامى بنفسه. قال أهل العربية: «وأصله من الإخلاق وهو الدوام واللزوم، فالمعنى: لزم الميَل إلى الأرض، قال مالك بن نويرة^(١):

٢٣٣٨- بأبناء حَيٍّ مِنْ قبائل مالك وعمرو بن يربوع أقاموا فأخلدوا

قوله: «إِنْ تَحْمِلُ عَلَيْهِ يَلْهَثُ» هذه الجملة الشرطية في محل نصب على الحال، أي: لاهثاً في الحالتين. قال بعضهم^(٢): «وأما الجملة الشرطية فلا تكاد تقع بتمامها موضع الحال فلا يقال: «جاء زيد إِنْ يَسْأَلُ يُعْطَى» على الحال، بل لو أريد ذلك لجُعِلت الجملة^(٣) خبراً عن ضمير ما أريد جَعْلُ الحال منه فيقال: جاء زيد وهو إِنْ يَسْأَلُ يُعْطَى، فتكون الجملة الاسمية في الحال. نعم قد أوقعوا الجملة الشرطية موقع الحال، ولكن بعد أن أخرجوها عن حقيقة الشرط، وتلك الجملة لا تخلو: مِنْ أَنْ يُعْطَى عليها ما يناقضها أولم يُعْطَى، فالأول يستمرُّ فيه تَرُكُ الواو نحو: أتيتك إِنْ أتيتني وَإِنْ

(١) الأصمعيات ٣٢٣؛ تفسير الطبري ١٣/٢٧٠.

(٢) نسبه في البحر ٤/٤٢٤ إلى بعض شراح المصباح.

(٣) أي الشرطية.

لم تأتني، إذ لا يخفى أن النقيضين من الشرطين في مثل هذا الموضوع لا يَتَقَيَّانَ على معنى الشرط، بل يتحولان إلى معنى التسوية كالاستفهامين المتناقضين في قوله: «أأندرتهم أم لم تندرهم»^(١)، والثاني لا بد فيه من الواو نحو: أتيتك وإن لم تأتني، لأنه لو تركت الواو فقول: أتيتك إن لم تأتني لالتبس^(٢). إذا عُرِفَ هذا فقوله «إِنْ تَحْمِلُ عَلَيْهِ يَلْهَثُ أَوْ تَتْرُكُهُ يَلْهَثُ» من قبيل النوع الأول لأنَّ الحَمْلَ عليه والترك نقيضان.

والكلب: يجمع في القلة على أَكْلَبٍ، وفي الكثرة على كِلَابٍ، وشُدُّوا فجمعوا أَكْلَبًا على أَكَالِبٍ، وكِلَابًا على كِلَابَاتٍ، وَأَمَّا كَلِيبٌ فاسم جمع كفريق لا جمع قال طرفة^(٣):

٢٣٣٩- تَعَفَّقُ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رَجَالٌ فَبَدَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبٌ

وتقدّمت هذه المادة في المائة^(٤). ويقال: لَهَثَ يَلْهَثُ بفتح العين في الماضي والمضارع لَهَثًا وَلُهْثًا^(٥) بفتح اللام وضمها وهو خروج لسانه في حال راحته وإعيائه، وأمّا غيره من الحيوان فلا يَلْهَثُ إلا إذا أعيا أو عطش. والذي يَظْهَرُ أن هذه الجملة الشرطية لا محلّ لها من الإعراب لأنها مفسّرة للمثل المذكور، وهذا معنى واضح كما قالوا في قوله تعالى «خَلَقَهُ مِنْ تَرَابٍ» فإنّ الجملة من قوله «خَلَقَهُ مِنْ تَرَابٍ» مفسّرة لقوله تعالى: «إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ»^(٦).

(١) الآية ٦ من البقرة.

(٢) أي بالشرط.

(٣) تقدم برقم ١٠٥٦.

(٤) الآية ٤.

(٥) لم أقف على اللُهْث.

(٦) الآية ٥٩ من آل عمران.

قوله: «ذلك مثل» يجوز أن يُشارَ به «ذلك» إلى صفة الكلب، ويجوز أن يُشارَ به إلى المنسلخ من الآيات أو إلى الكلب. وأداة التشبيه محذوفة من ذلك، أي: صفة المنسلخ أو صفة الكلب مثل الذين كذبوا. ويجوز أن تكون المحذوفة من مثل القوم، أي: ذلك الوصف وهو وصف المنسلخ أو وصف الكلب كمثل القوم.

آ. (١٧٧) قوله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلًا﴾: «سَاءَ» بمعنى بس، وفاعلها مضمرة فيها و«مثلاً» تمييزٌ مفسَّر له، وقد تقدَّم غير مرة أنَّ فاعل هذا الباب إذا كان ضميراً يُفسَّر بما بعده ويُستغنى عن تثنيته وجمعه وتأتيه بتثنية التمييز وجمعه وتأتيه عند البصريين. وتقدَّم أن «سَاءَ» أصلها التعدي لمفعولٍ، والمخصوص بالذم لا يكون إلا من جنس التمييز /، والتمييز مفسَّر للفاعل [٤١٤/ب] فهو هو، فلزم أن يصدَّق الفاعل والتمييز والمخصوص على شيء واحد. إذا عُرِف هذا فقوله «القوم» غير صادق على التمييز والفاعل، فلا جرَم أنه لا بد من تقدير محذوف: إمَّا من التمييز، وإمَّا من المخصوص، فالأول يُقدَّر: ساء أصحاب مثل، أو أهل مثل القوم، والثاني يُقدَّر: ساء مثلاً مثل القوم، ثم حذِف المضاف في التقديرين وأقيم المضاف إليه مقامه، وهذه الجملة تأكيدٌ لتي قبلها.

وقرأ^(١) الحسن والأعمش وعيسى بن عمر: «سَاءَ مَثَلُ الْقَوْمِ» برفع «مثل» مضافاً للقوم. والجحدري رُوِيَ عنه كذلك، وروي عنه كسر الميم وسكونُ الثاء ورفع اللام وجرُّ القوم. وهذه القراءة المنسوبة لهؤلاء الجماعة تحتل وجهين، أحدهما: أن تكون «سَاءَ» للتعجب مبنية تقديراً على فَعَلٍ يضم العين كقولهم: «لَقِضُوا الرَّجُلَ»^(٢)، و«مثل القوم» فاعل بها، والتقدير: ما أسوأ مثل

(١) البحر ٤/٤٢٥؛ الشواذ ٤٧.

(٢) لقضوا الرجل: تقول ذلك إذا بلغت في الخبر عنه بجودة القضاء. وانظر: المتع

- الأعراف -

القوم، والموصولُ على هذا في محلِّ جرٍ نعتاً لقوم. والثاني: أنها بمعنى بش، ومثَّلُ القوم فاعل، والموصولُ على هذا في محل رفعٍ لأنه المخصوصُ بالذمِّ، وعلى هذا فلا بد من حذف مضاف ليتصدقَ الفاعلُ والمخصوصُ على شيءٍ واحد. والتقدير: ساءَ مثلُ القومِ مثل الذين. وقَدَّرَ الشيخ^(١) تمييزاً في هذه القراءة وفيه نظرٌ، إذ لا يحتاج إلى تمييز إذا كان الفاعلُ ظاهراً حتى جعلوا الجمع بينهما ضرورةً كقوله^(٢):

٢٣٤٠- تَزوَّدَ مثَلُ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنَعَمَ السَّرَادُ زَادَ أَبِيكَ زَادَا

وفي المسألة ثلاثة مذاهب: الجوازُ مطلقاً، والمنع مطلقاً، والتفصيل: فإن كان مغايراً للفظٍ ومفيداً فائدةً جديدةً جاز نحو: نعم الرجل شجاعاً زيد، وعليه قوله^(٣):

٢٣٤١- تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعدِلْ سِوَاهُ فِينَعَمَ المرءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِي

قوله: «وأنفسهم كانوا يظلمون» مفعول لـ «يظلمون»، وفيه دليلٌ على تقديم خبر كان عليها؛ لأنَّ تقديم المعمول يُؤدِّنُ بتقديم العامل غالباً. وقلت «غالباً» لأنَّ ثمَّ مواضع يمتنع فيها ذلك نحو «فأما اليتيم فلا تقهر»^(٤) فاليتيم مفعول بـ «تقهر» ولا يجوز تقديم «تقهر» على جازمه، وهو محتملٌ للبحث.

وهذه الجملة الكونيةٌ تحتمل وجهين، أحدهما: أن تكونَ نسقاً على الصلة وهي «كذَّبوا بآياتنا». والثاني: أن تكونَ مستأنفة، وعلى كلا القولين

(١) البحر ٤/٢٦٦.

(٢) البيت لجرير وهو في ديوانه ١٣٥؛ والمقتضب ٢/١٥٠؛ والخصائص ١/٨٣؛ وابن يعيش ٧/١٣٢؛ والخزانة ٤/١٠٨.

(٣) البيت لجرير بن عبدالله القشيري أو الأسود بن شعوب، أو أبي بكر بن الأسود، وهو في ابن يعيش ٧/١٣٣؛ والعيني ٣/٢٢٧؛ ومعجم شواهد العربية ٣٧٠.

(٤) الآية ٩ من الضحى.

فلا محلّ لها، وقُدِّمَ المفعولُ ليفيدَ الاختصاصَ، وهذا على طريق الرّمخشري^(١) وأنظاره.

آ. (١٧٨) قوله تعالى: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي﴾: راعى لفظ مَنْ فأفرد، وراعى معناها في قوله «أولئك هم الخاسرون» فجمع. وباء «المهتدي» ثابتة عند جميع القراء لثبوتها في الرسم، وسيأتي لك خلافٌ في التي في الإسراء^(٢) وبحثها. وقال الواحدي: «فهو المهتدي: يجوز إثباتُ الياءِ على الأصل، ويجوزُ حذفُها استخفافاً كما قيل في بيت الكتاب^(٣)»:

٢٣٤٢- فَطِرْتُ بِمُنْصَلِي فِي يَعْمَلَاتِ دوامي الأيدِ يَخْبِطُنَ السَّرِيحَا
ومنه^(٤):

٢٣٤٣- كَنَوحِ رِيثِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَةٍ وَمَسَحَتْ بِاللَّثِينِ عَصْفَ الإِثْمِدِ
قال ابن جني: «شبه المضاف إليه بالتونين فحذف له الياء».

آ. (١٧٩) قوله تعالى: ﴿لِجَهَنَّمَ﴾: يجوز في هذه اللام وجهان، أحدهما: أنها لامُ الصيرورة والعاقبة، وإنما احتاج هذا القائل إلى كونها لامُ العاقبة لقوله تعالى «وما خلقتُ الجن والإنس إلا ليعبدون»^(٥) فهذه علةٌ معتبرةٌ محصورة، فكيف تكون هذه العلةُ أيضاً؟ وأوردوا من ذلك قول الشاعر^(٦):

(١) الكشف ١٣١/٢.

(٢) الآية ٩٧ «ومن يهد الله فهو المهتد».

(٣) البيت لمضرس بن زبيعي، وهو في الكتاب ٩/١، ٢٩١/٢؛ وأمالى الشجري ٧٢/٢؛ والمغني ٢٩٧. المنصل: السيف. اليعملات: النوق القوية، السريح: النعال.

(٤) البيت لحفاف بن نذبة وهو في الكتاب ٩/١؛ والمغني ١٤٣؛ وابن يعيش ١٤٠/٣. أراد كنواحي. يصف شفتيها، وعصف الإثمد: ماسحق منه.

(٥) الآية ٥٦ من الذاريات.

(٦) تقدم برقم ١٩٣٢.

٢٣٤٤ - لِدُوا لِلْمَوْتِ وَأَبْنُوا لِلْخِرَابِ

وقول الآخر^(١):

٢٣٤٥ - أَلَا كُلُّ مَوْلُودٍ فَلِلْمَوْتِ يُؤَلَّدُ وَلَسْتُ أَرَى حَيًّا لِحَيٍّ يُخَلَّدُ

وقول الآخر^(٢):

٢٣٤٦ - فَلِلْمَوْتِ تَعْدُو الْوَالِدَاتُ سِخَالَهَا كَمَا لِخِرَابِ الدُّورِ تُبْنَى الْمَسَاكِنُ

والثاني: أنها للعلّة وذلك أنهم لما كان ما لهم إليها جعل ذلك سبباً على طريق المجاز.

وقد ردّ ابن عطية^(٣) على مَنْ جعلها لامّ العاقبة فقال: «وليس هذا بصحيح، ولاّمّ العاقبة إنما تُتَصَوَّرُ إذا كان فعل الفاعل لم يُقصد مصير الأمر إليه، وأما هنا فالفعل قُصد به ما يصير الأمر [إليه]^(٤) مِنْ سُكْنَاهُمْ لْجَهَنَّمَ»، واللام على هذا متعلقة بـ «ذُرْنَا». ويجوز أن تتعلق بمحذوف على أنه حال من «كثيراً» لأنه في الأصل صفة لها لتأخر. ولا حاجة إلى ادعاء قلب وأن الأصل: ذُرْنَا جَهَنَّمَ لكثير لأنه^(٥) ضرورة أو قليل.

و «من الجن» صفة لـ «كثيراً». «لهم قلوب» جملة في محل نصب: إمّا صفة لكثير أيضاً، وإمّا حالاً من «كثيراً» وإن كان نكرة لتخصّصه بالوصف، أو من الضمير المستكن في «من الجن» لأنه يَحْمَلُ / ضميراً لوقوعه صفة. [٤١٥/أ] ويجوز أن يكون «لهم» على حدّته هو الوصف أو الحال، و«قلوب» فاعل به فيكون من باب الوصف بالمفرد وهو أولى. وقوله: «لَا يَفْقَهُونَ بِهَا» وكذلك

(١) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٤/٢٧٤.

(٢) البيت لسابق البربري، وهو في المغني ٢٨٢؛ والخزانة ٤/١٦٣؛ والدرر ٢/٣١.

(٣) التفسير ٧/٢٠٩.

(٤) من ابن عطية.

(٥) أي القلب.

الجملة المنفية في محلّ النعت لما قبلها، وهذا الوصف يكاد يكون لازماً لو ورد في غير القرآن لأنه لا فائدة بدونه لو قلت: «لزيد قلبٌ وله عينٌ» وسكتَ لم يظهر لذلك كبيرُ فائدة.

آ. (١٨٠) قوله تعالى: ﴿الحُسْنَى﴾: فيها قولان، أظهرهما: أنها تأنيث «أحسن»، والجمع المكسّر لغير العاقل يجوز أن يُوصَفَ بما يوصف به المؤنث نحو: مآرب أخرى، ولو طُوبِقَ به لكان التركيب الحسن كقوله: «من أيامٍ أُخرٍ»^(١). والثاني: أن الحسنى مصدر على فُعَلَى كالرُجَعَى والبُقَيَا قال^(٢):
٢٣٤٧- ولا يَجْزُونَ مِنْ حُسْنَى بِسوءٍ

و «الأسماء» هنا: الألفاظ الدالّة على البارى تعالى كالله والرحمن. وقال ابن عطية^(٣): «المرادُ بها التسمياتُ إجماعاً من المتأولين لا يمكن غيره، وفيه نظرٌ لأنّ التسمية مصدرٌ، والمصدر لا يُدعى به على كلا القولين في تفسير الدعاء، وذلك أن معنى «فادعوه» نادوه بها، كقولهم: يا الله يا رحمان يا ذا الجلال والإكرام اغفر لنا. وقيل: سَمَّوه بها كقولك: «سَمَّيتُ ابني يزيد».

قوله: «يُلْحِدُونَ» قرأ حمزة^(٤) هنا وفي النحل^(٥) وحَم السجدة^(٦): يُلْحِدُونَ بفتح الياء والحاء مِنْ لحد ثلاثياً. والباقون بضم الياء وكسر الحاء مِنْ أَلْحَد. فقيل: هما بمعنى واحد، وهو المِيل والانحراف. ومنه لَحْد القبر لأنه يُمال، بحفره إلى جانبه، بخلاف الضريح فإنه يُحفر في وسطه، ومن كلامهم

(١) «فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخْرٍ» الآية ١٨٤ من البقرة.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) التفسير ٢١٢/٧.

(٤) السبعة ٢٩٨؛ الحجة ٣٠٣؛ البحر ٤٣٠/٤.

(٥) الآية ١٠٣ «لسان الذي يُلْحِدُونَ إليه أعجمي».

(٦) الآية ٤٠ وهي فَصَّلَتْ «إن الذين يُلْحِدُونَ في آياتنا لا يَخْفُونَ علينا».

- الأعراف -

«ما فعل الواجد؟ قالوا لَحَدَه اللَّاحِد». وإلى كونهما بمعنى واحد ذهب ابن السكيت وقال: «هما العدول عن الحق». وألحد أكثر استعمالاً مِنْ لَحَدَ قال^(١):

٢٣٤٨ - ليس الإمام بالشحيح المُلحدِ

وقال غيره: «لَحَدَ بمعنى رَكَنَ وانضوى، وألحد: مال وانحرف» قاله الكسائي. ونُقل عنه أيضاً: أَلْحَدَ: أعرض، ولحد: مال. قالوا: ولهذا وافق حمزة في النحل إذ معناه: يميلون إليه.

وروى أبو عبيدة^(٢) عن الأصمعي: «ألحد: ماري وجادل، ولحد: حاد ومال. ورُجِّحت قراءة العامة بالإجماع على قوله «بالحد»^(٣). وقال الواحدي: «ولا يكاد يُسمع من العرب لاحد». قلت: فامتناهم من مجيء اسم فاعل الثلاثي يدل على قلته وقد قَدِّمْتُ من كلامهم «لحدته اللاجد». ومعنى الإلحد فيها أن اشتقوا منها أسماءً لألتهتهم فيقولون: اللات من لفظ الله، والعزى من لفظ العزيز، ومناة من لفظ المنان، ويجوز أن يُراد سَمَّوه بما لا يليق بجلاله.

آ. (١٨١) قوله تعالى: ﴿وَمَنْ خَلَقْنَا أُمَّةً﴾: «مَنْ» يجوز أن تكون موصولة أو نكرة موصوفة، و«يَهْدُونَ» صفة لـ «أمة». وقال بعضهم: «في

(١) اختلفوا في نسبه بين أبي بجدلة وحيد الأرقط، وهو في الكتاب ٣٨٧/١، واللسان: لحد.

(٢) ليس في «مجاز القرآن» هذا النقل، وإنما قال: «يلحدون: يجورون ولا يستقيمون». الجاز ٢٣/١.

(٣) «الآية ٢٥ من الحج: «وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظَلْمِ نَذَقَهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ» ووجه الاستدلال أن إلحد مصدر أفعل وهي قراءة العامة في «يلحدون» أما حمزة فقد قرأ يَلْحَدُونَ فإجماعهم هنا على «إلحد» يُستأنس به في ترجيح يُلحدون هناك.

الكلام حَذَفَ تقديره: وَمِمَّنْ خَلَقْنَا لِلْجَنَّةِ، يدل على ذلك ما ثبت لمقابلهم، وهو قوله: «ولقد ذَرَأْنَا لْجَهَنَّمَ»^(١).

آ. (١٨٢) قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا﴾: يجوز فيه وجهان، أظهرهما: أنه مبتدأ وخبره الجملة الاستقبالية بعده. والوجه الثاني: أنه منصوب على الاشتغال بفعلٍ مقدرٍ تقديره: سنستدرج الذين كَذَّبُوا والاستدراج: التقريبُ منزلةً منزلةً والأخذ قليلاً قليلاً، من الدَّرَجِ لأن الصاعد يرقى درجةً درجةً وكذلك النازل. وقيل: هو مأخوذ من الدَّرَج وهو الطيِّ ومنه: «دَرَجَ الثوبُ»: طواه، و«دَرَجَ الميتُ» مثله. والمعنى: تُطوى آجالهم.

وقرأ^(٢) النخعي وابن وثاب: «سَيَسْتَدْرِجُهُمْ» بالياء، فيحتمل أن يكون الفاعلُ البارِي تعالى، وهو التفاتٌ من التكلم إلى الغيبة، وأن يكون الفاعلُ ضميرُ التكذيب المفهوم من قوله «كَذَّبُوا». وقال الأعشى في الاستدراج^(٣):

٢٣٤٩- فلو كنت في جُبِّ ثمانين قاماً

ورُقُيْتَ أسبابَ السماءِ بسُلمٍ

لَيَسْتَدْرِجَنَّكَ القولُ حتى تَهْرَهُ وتَعْلَمَ أَنِّي عنكم غيرُ مُلجَمٍ

ويقال: «دَرَجَ الصبيُّ»: إذا قارب بين خطاه، ودرج القوم: مات

بعضهم إثر بعض.

آ. (١٨٣) قوله تعالى: ﴿وَأُمْلِي﴾: جَوَزَ أبو البقاء^(٤) فيه أن يكون

خبر مبتدأ مضمراً، أي: وأنا أملي، وأن يكون مستأنفاً، وأن يكون معطوفاً على

(١) الآية ١٧٩ من الأعراف.

(٢) البحر ٤/٤٣١؛ الشواذ ٤٧.

(٣) ديوانه ١٢٣؛ والبحر ٤/٤٣١. تهرة: تكرمه.

(٤) الإملاء ١/٢٨٩.

- الأعراف -

«سنستدرج». وفيه نظر إذ كان من الفصاحة لو كان كذا [لكان] (١) «ونملي» بنون العظمة. ويجوز أن يكون هذا قريباً من الالتفات. والإملاء: الإمهال والتطويل. والمتين: القوي. ومنه المَتَنُ وهو الوسط لأنه أقوى ما في الحيوان. وقد مَتَنَ يَمْتَنُ مَتَانَةً، أي: قَوِي. وقرأ العامة: «إِنَّ كَيْدِي» بالكسر على الاستئناف المُشعر بالغلبة. وقرأ (٢) ابن عامر في رواية عبد الحميد (٣) «أَنَّ كَيْدِي» بفتح الهمزة على العلة.

آ. (١٨٤) قوله تعالى: ﴿أولم / يتفكروا ما بصاحبهم﴾: يجوز [٤١٥/ب] في «ما» أوجه، أحدها: أن تكون استفهامية في محل رفع بالابتداء، والخبر «بصاحبهم» أي: أيُّ شيء استقرَّ بصاحبهم من الجنون؟ فالجَنَّةُ مصدرٌ يُراد بها الهيئة كالرُكبة والجلسة. وقيل: المراد بالجَنَّة الجنُّ كقوله: «من الجَنَّة والناس» (٤) ولا بد حينئذٍ من حذف مضاف أي: مَسَّ جنة أو تخييط جنة.

والثاني: أن «ما» نافية، أي: ليس بصاحبهم جنون ولا مَسَّ جنّ. وفي هاتين الجملتين: أعني الاستفهامية أو المنفية فيهما وجهان، أظهرهما: أنها في محل نصب بعد إسقاط الخافض لأنهما علَّقا التفكُّر لأنه من أفعال القلوب. والثاني: أن الكلامَ تمَّ عند قوله: «أولم يتفكروا» ثم ابتداءً كلاماً آخر: إمَّا استفهام إنكار وإمَّا نفيًا. وقال الحوفي: «إِنَّ «ما بصاحبهم» معلقةٌ لفعلٍ محذوف دلٌّ عليه الكلامُ، والتقدير: أولم يتفكروا فيعلموا ما بصاحبهم». قال: «وتفكَّر» لا يُعلَّقُ لأنه لم يدخل على جملة». وهذا ضعيفٌ، لأنهم نصُّوا

(١) سقط من الأصل.

(٢) البحر ٤/٤٣١.

(٣) عبد الحميد بن بكار أبو عبد الله الكلاعي دمشقي أخذ عن أيوب بن تميم وروى عن الوليد بن مسلم. ولم تُذكر وفاته. طبقات القراء ٦٠/١.

(٤) الآية ٦ من الناس.

على أن فعل القلب المتعدّي بحرف جر أو إلى واحد إذا عُلق هل يبقى على حاله أو يُضْمَن ما يتعدّى لائنين^(١)؟

الثالث: أن تكون «ما» موصولة بمعنى الذي تقديره: أولم يتفكروا في الذي بصاحبهم، وعلى هذا يكون الكلام خرج على زعمهم. وعلى قولنا إنها نافية يكون «من جنة» مبتدأ و«من» مزيدة فيه و«بصاحبهم» خبره أي: ما جنةً بصاحبهم.

آ. (١٨٥) قوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰ﴾: «أن» فيها وجهان أحدهما: - وهو الصحيح - أنها المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الأمر والشأن. و«عسى» وما في حيزها في محل الرفع خبراً لها، ولم يُفصل هنا بين أن والخبر وإن كان فعلاً؛ لأن الفعل الجامد الذي لا يتصرف يشبه الأسماء، ومثله «وأن» ليس للإنسان إلا ما سعى^(٢) «والخامسة أن غضب الله عليها^(٣)» في قراءة نافع لأنه دعاء. وقد وقع خبر «أن» جملة طلبية في هاتين الآيتين الأخيرتين فإن «عسى» للإنشاء، و«غضب الله» دعاء.

والثاني: أنها المصدرية، قاله أبو البقاء^(٤) يعني التي تنصب المضارع الثنائية الوضع، وهذا ليس بجيد؛ لأن النحاة نصوا على أن «أن» المصدرية لا توصل إلا بالفعل المتصرف مطلقاً أي ماضٍ ومضارع وأمر و«عسى» لا يتصرف فكيف يقع صلة لها؟ و«أن» على كلا الوجهين في محل جر نسقاً على «ملكوت»، أي: وألم ينظروا في أن الأمر والشأن عسى أن يكون. و«أن يكون» فاعل عسى، وهي حينئذ تامّة لأنها متى رفعت أن وما في حيزها كانت تامّة، ومثلها في ذلك أوشك واخلولق. وفي اسم

(١) انظر المسألة في: البحر ٤/٤٣٢.

(٢) الآية ٣٩ من النجم.

(٣) الآية ٩ من النور وانظر: السبعة ٤٥٣.

(٤) الإملاء ١/٢٨٩.

- الأعراف -

«يكون» قولان، أحدهما: هو ضمير الشأن، ويكون «قد اقترب أجلهم» خبراً لها. والثاني: أنه «أجلهم» و«قد اقترب» جملة من فعلٍ وفاعلٍ هو ضمير «أجلهم» ولكن قَدَّم الخبر - وهو جملة فعلية - على اسمها، وقد تقدّم ذلك والخلاف فيه: وهو أن ابن مالك^(١) يجيزه، وابن عصفور^(٢) يمنع، عند قوله: «ما كان يصنع فرعون»^(٣).

قوله: «فبأيّ» متعلّق بـ «يؤمنون» وهي جملة استفهامية سبقت للتعجب، أي: إذا لم يؤمنوا بهذا الحديث فكيف يؤمنون بغيره؟ والهاء في «بعده» تحتل العود على القرآن وأن تعود على الرسول، ويكون الكلام على حذف مضاف، أي: بعد خبره وقصته، وأن تعود على «أجلهم»، أي: إنهم إذا ماتوا وانقضى أجلهم فكيف يؤمنون بعد انقضاء أجلهم؟ قال الرمخشري^(٤): «فإن قلت: بم تعلّق قوله: «فبأيّ حديث بعده يؤمنون»؟ قلت: بقوله «عسى أن يكون قد اقترب أجلهم». كأنه قيل: لعل أجلهم قد اقترب فما لهم لا يبادرون [إلى]^(٥) الإيمان بالقرآن قبل الموت، وماذا ينتظرون بعد وضوح الحق، وبأي حديث أحقّ منه يريدون أن يؤمنوا؟ يعني التعلّق المعنوي المرتبط بما قبله لا الصناعي وهو واضح.

قوله: «ويذرهم» قرأ^(٦) الأخوان بالياء وجزم الفعل، وعاصم وأبو عمرو بالياء أيضاً ورفع الفعل، ونافع وابن كثير وابن عامر بالنون ورفع الفعل أيضاً. وقد روي الجزم أيضاً عن نافع وأبي عمرو في الشواذ. فالرفع من وجه واحد

(١) عبارة ابن مالك في شرح الشافية الكافية ٤٠٠/١ تحتل ذلك.

(٢) انظر: شرح الجمل له ١٧٧/٢.

(٣) الآية ١٣٧ من الأعراف.

(٤) الكشاف ١٣٣/٢.

(٥) من الكشاف.

(٦) السبعة ٢٩٨؛ الحجة ٣٠٣؛ البحر ٤٣٣/٤.

وهو الاستئناف أي: وهو يذُرهم، أو: ونحن نذُرهم على حسب [٤١٦/أ] القراءتين. / وأما السُكون فيحتمل وجهين أحدهما: أنه جزم نَسَقاً على محلِّ قوله «فلا هادي له» لأن الجملة المنفية جوابٌ للشرط فهي في محلِّ جزمٍ فَعَطَفَ على مَحَلِّهَا وهو كقوله تعالى: «وإن تُخَفِّوهَا وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفّر»^(١) بجزم «يكفّر»، وكقول الشاعر^(٢):

٢٣٥٠ - أنى سلكتَ فإني لك كاشحٌ وعلى انتقاصك في الحياة وأزدد
وأنشد الواحدي أيضاً قول الآخر^(٣):

٢٣٥١ - فأبْلوني بَلِيَّتكم لعلِّي أصالحكم وأستدرج نوباً

قال: «حمل «أستدرج» على موضع الفاء المحذوفة من قوله «فلغلي أصالحكم». والثاني: أنه سكونٌ تخفيفٌ كقراءة أبي عمرو: «ينصركم»^(٤) و«يشعركم»^(٥) ونحوه. وأما الغيبة^(٦) فَجَرِيّاً على اسم الله تعالى، والتكلم على الالتفات من الغيبة إلى التكلم تعظيماً.

آ. (١٨٧) قوله تعالى: ﴿أَيَّانُ مُرْسَاهَا﴾: فيه وجهان أحدهما: أن «أَيَّان» خبر مقدم^(٧)، و«مُرْسَاهَا» مبتدأ مؤخر. والثاني: أن «أَيَّان» منصوب

(١) الآية ٢٧١ من البقرة.

(٢) لم أهدد إلى قائله وهو في البحر ٤/٤٣٣؛ وابن عطية ٧/٢١٩.

(٣) البيت لأبي داؤد وهو في الخصائص ١/١٧٦؛ وأمالى الشجري ١/٢٨٠؛ والمغني ٥٥٣؛ واللسان: علل. أبْلوني: أعطوني. البلية: الناقة تربط عند قبر صاحبها حتى تموت. نوباً: مفرداً نوبى وهي الجهة التي ينوبها المسافر من قرب أو يُبعد.

(٤) من الآية ١٦٠ من آل عمران: «فمن ذا الذي ينصركم من بعده».

(٥) من الآية ١٠٩ من الأنعام: «وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون». وانظر: السبعة ٢٦٥. أيضاً بحثاً مفصلاً حول تسكين أبي عمرو في إعراب المؤلف للآية ١٧٠ من آل عمران.

(٦) أي في قوله «ويذُرهم».

(٧) هذا على أسلوب الاختصار لأنه ظرف زمان متعلق بخبر محذوف.

- الأعراف -

على الظرف بفعل مضمر، ذلك الفعل رافع لـ «مرساها» بالفاعلية، وهو مذهب أبي العباس. وهذه الجملة في محل نصب لأنها بدل من «الساعة» بدلُ اشتمال، وحينئذ كان ينبغي ألا تكون في محل جر لأنها بدل من مجرور. وقد صرح بذلك أبو البقاء فقال^(١): «والجملة في موضع جر بدلاً من «الساعة» تقديره: يسألونك عن زمان حلول الساعة»، إلا أنه منع من كونها مجرورة المحل أن البدل في نية تكرار العامل، والعامل هو «يسألونك» والسؤال يعلق بالاستفهام وهو متعدي، يعني فتكون الجملة الاستفهامية في محل نصب بعد إسقاط الخافض كأنه قيل: يسألونك أيان مرسى الساعة، فهو في الحقيقة بدل من موضع «عن الساعة» لأن موضع المجرور نصب، ونظيره في البدل على أحسن الوجوه فيه: عرفتُ زيداً أبو من هو.

و«أيان» ظرف زمان مبني لتضمُّنه معنى الاستفهام ولا يتصرف، ويليه المبتدأ والفعل المضارع دون الماضي، بخلاف «متى» فإنها يليها النوعان. وأكثر ما تكون «أيان» استفهاماً كقول الشاعر^(٢):

٢٣٥٢- أيان تقضي حاجتي أيانا أما ترى لفعلها إيانا
وقد تأتي شرطيةً جازمةً لفعلين. قال الشاعر^(٣):

٢٣٥٣- أيان نُؤمِنُكَ تُؤمِنُ غيرنا وإذا لم تُدرِكِ الأمنَ منا لم تزل حديرا
وقال آخر^(٤):

٢٣٥٤- إذا النَّعْجَةُ العَجْفَاءُ باتت بِقَفْرَةٍ فأَيان ما تَعْدِلُ بها الرِّيحُ تَنْزِلِ

(١) الإملاء ١/٣٩٠.

(٢) لم أهدت إلى قائله وهو في تفسير الطبري ١٣/٢٩٣؛ ومجاز القرآن ١/٢٣٤؛ وابن عطية ٧/٢٢٠.

(٣) لم أهدت إلى قائله وهو في شرح الشذور ٣٣٦؛ والعيني ٤/٤٢٣؛ والبحر ٤/٤١٩.

(٤) لم أهدت إلى قائله وهو في الهمع ٢/٦٣؛ والدرر ٢/٨٠.

والفصيحُ فتحُ همزتها وهي قراءةُ العامة. وقرأ^(١) السُّلمي بكسرها وهي لغة سُلَيْم. واختلف النحويون في «أَيان»: هل هي بسيطة أم مركبة؟ فذهب بعضهم إلى أن أصلها: أَيَّ أَوَانٍ فَحُذِفَتِ الهمزةُ على غير قياس ولم يُعَوِّضْ منها شيء، وقُلبت الواوُ ياءً على غير قياس، فاجتمع ثلاثُ ياءات فاستثقل ذلك فَحُذِفَت إحداهن، وبُنيت الكلمةُ على الفتح فصارت أيان. واختلفوا فيها أيضاً: هل هي مشتقة أم لا؟ فذهب أبو الفتح إلى أنها مشتقة من أَوَيْتُ إليه، لأن البعض آو إلى الكل، والمعنى: أَيَّ وقت وأي فعلٍ، ووزنه فَعْلان أو فَعْلان بحسب اللغتين، ومنع أن يكون وزنه فَعَالاً مشتقةً من «أين»، لأنَّ أين ظرف مكان وأيان ظرف زمان.

ومُرْسَاها يجوز أن يكون اسمٌ مصدر وأن يكون اسم زمان، قال الزمخشري^(٢): «مُرْسَاها: إرساؤها أو وقت إرسائها، أي: إثباتها وإقرارها». قال الشيخ^(٣) «وتقديره: وقت إرسائها ليس بجيدٍ، لأن «أَيان» استفهام عن الزمان فلا يَصِحُّ أن يكون خبراً عن الوقت إلا بمجاز لأنه يكون التقدير: في أي وقتٍ وقتٍ إرسائها» وهو كلام حسن، ويقال: رسا يرسو: ثَبَّتَ، ولا يقال إلا في الشيء الثقيل نحو: رَسَتِ السفينةُ تَرَسُو، وأرْسَيْتَهَا.

قوله: «عِلْمُهَا» مصدرٌ مضاف للمفعول والظرف خبره. وقوله: «في السموات» يجوز فيها وجهان، أحدهما: أن تكون «في» بمعنى على، أي: على أهل السموات أو هي ثقيلة على نفس السموات والأرض لانشقاق هذه وزلزال ذي. والثاني: أنها على بابها من الظرفية، والمعنى: حَصَلَ ثِقَلُهَا وهو شِدَّتُهَا أو المبالغة في إخفائها في هذين الظرفين.

(١) البحر ٤/٤٣٤.

(٢) الكشف ١/١٣٤.

(٣) البحر ٤/٢٣٤.

- الأعراف -

قوله: «كأنك حفيٌّ» هذه الجملة التشبيهية في محلِّ نصبٍ على الحال من مفعولِ «يسألونك». وفي «عنها» وجهان، أحدهما: أنها متعلِّقةٌ بيسألونك وكأنك حفيٌّ معترض، وصلتها محذوفة تقديره: حفيٌّ بها.

وقال أبو البقاء^(١): «في الكلام تقديم وتأخير، ولا حاجةٌ إلى ذلك لأن هذه كلاًها متعلقاتٌ للفعل فإنَّ قوله: / «كأنك حفيٌّ» حال كما تقدم. والثاني: [ب/٤١٦] أن «عن» بمعنى الباء كما أن الباء بمعنى عن كقوله: «فاسأل به خبيراً»^(٢) «ويوم تَشَقُّقُ السماء بالغمام»^(٣) لأن حفي لا يتعدى بـ «عن» بل بالباء كقوله: «كان بي حفيّاً»^(٤) ويضمَّن معنى شيء يتعدى بـ «عن»، أي: كأنك كاشف بحفاوتك عنها.

والحفيُّ: المستقصى^(٥) عن الشيء، المهتل^(٦) به، المعتمي بأمره قال^(٧):

٢٣٥٥ - سؤال حفيٍّ عن أخيه كأنه
بذُكرتهِ وَسنانٌ أو مُتواسِنٌ
وقال آخر^(٨):

٢٣٥٦ - فلماً التقينا بَيْنَ السيفِ بيننا
لسائلةٍ عنا حفيٍّ سؤالها

(١) الإملاء ٣٩٠/١.

(٢) الآية ٥٩ من الفرقان.

(٣) الآية ٢٥ من الفرقان.

(٤) الآية ٤٧ من مريم.

(٥) لا تتعدى هذه المادة بـ «عن» يقال: استقصى الأمر فيه: بلغ أقصاه في البحث عنه.

(٦) اهتل الصيد: بغاه واغتمه.

(٧) البيت للمعطل الهذلي وهو في ديوان الهذليين ٤٥/٣؛ والطبري ٣٠١/١٣؛ وابن عطية ٢٢١/٧؛ والبحر ٤١٩/٤؛ والذكرة: ضد النسيان.

(٨) البيت لأنثى بن زيان النبھاني وهو في الحماسة ١٠٣/١؛ والكامل ٩٤/١ منسوباً لرجل من طيء، وابن عطية ٢٢١/٧؛ والبحر ٤١٩/٤.

وقال الأعشى^(١):

٢٣٥٧ - فَإِنْ تَسَّالِي عَنِّي فَيَا رَبُّ سَائِلٍ حَفِيٍّ عَنِ الْأَعْشَى بِهِ حَيْثُ أَصْعَدَا
وَالِإِحْفَاءَ: الاستقصاء ومنه «إحفاء الشوارب» والحافي، لأنه حَفِيَتْ
قدمه في استقصاء السير. والحفاوة: البرُّ واللفظ.

وقرأ عبدالله^(٢) «حَفِيٌّ بِهَا» وهي تَدُلُّ لِمَنْ أَدْعَى أَنْ «عَنْ» بمعنى الباء.
وَحَفِيٌّ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ أَيْ: مَحْفُوفٌ. وقيل: بمعنى فاعل أي: كأنك مبالغٌ
في السؤال عنها ومتطلع إلى علم مجيئها.

آ. (١٨٨) قوله تعالى: ﴿لِنَفْسِي﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنها
متعلقة بأملك. والثاني: أنها متعلقة بمحذوف على أنها حال من «نفعاً» لأنه
في الأصل صفة له لو تأخر. ويجوز أن يكون «لِنَفْسِي» معمولاً بـ «نفعاً»، واللام
زائدة في المفعول به تقوية للعامل لأنه فرع، إذ التقدير: لا أملك أن أنفع
نفسي ولا أن أضرها. وهو وجه حسن.

قوله: «إلا ما شاء الله» في هذا الاستثناء وجهان، أظهرهما: أنه متصل،
أي: إلا ما شاء الله تمكيني منه فإنني أملكه. والثاني - وبه قال ابن عطية^(٣)،
وسبقه إليه مكي^(٤) -: أنه منقطع، ولا حاجة تدعو إليه أنه منقطع.

قوله: «وما مسني السوء» عطف على جواب «لو» وجاء هنا على أحسن
الاستعمال من حيث أثبت اللام في جواب «لو» المثبت^(٥) وإن كان يجوز

(١) ديوانه ١٨٥؛ والصحاح «حفي»؛ والقرطبي ٣٣٦/٧. وأصعد: مضى في البلاد.

(٢) البحر ٤/٤٣٥؛ الشواذ ٤٧.

(٣) التفسير ٧/٢٢٢.

(٤) المشكل ١/٣٣٧.

(٥) في قوله «لاستكثرت».

- الأعراف -

غيره، وقد تقدّم، وحذَف اللام من المنفيّ لأنه يمتنع ذلك فيه. وقال الشيخ^(١): «ولم تصحب «ما» النافية - أي اللام-، وإن كان الفصيح أن لا تصحبها كقوله: «ولو سمعوا ما استجابوا لكم»^(٢). وفيه نظرٌ لأنهم نصوا على أن جوابها المنفيّ لا يجوز دخول اللام عليه.

قوله: «لقوم» هذه من باب التنازع فيختار عند البصريين تعلُّقه بـ «بشير» لأنه الثاني، وعند الكوفيين بالأول لسبقه، ويجوز أن يكون المتعلِّق بالندارة محذوفاً، أي: نذير للكافرين، ودلّ عليه ذكْرُ مقابله، وهو قريب من حذف المعطوف كقوله: «تفيكم الحرّ»^(٣).

آ. (١٨٩) قوله تعالى: ﴿حَمَلًا﴾: المشهور أن الحمل بالفتح ما كان في بطن أو على رأس شجرة، وبالكسر ما كان على ظهر أو رأس [غير] شجرة. وحكى أبو سعيد^(٤) في حمل المرأة: حَمَلٌ وحَمَلٌ. وحكى يعقوب^(٥) في حمل النخلة الكسرة. والحمل في الآية يجوز أن يراد به المصدرُ فينتصب انتصابه، وأن يُراد به نفسُ الجنين، وهو الظاهر، فينتصب انتصاب المفعول به كقولك: حَمَلْتُ زيدا.

قوله: «فَمَرَّت» الجمهورُ على تشديد الراء ومعناه: استمرت به، أي: قامت وقعدت. وقيل: هو على القلب، أي: فمرّ بها، أي استمر ودام.

وقرأ ابن عباس^(٦) وأبو العالية ويحيى بن يعمر وأيوب «فَمَرَّت» خفيفة

(١) البحر ٤/٤٣٧.

(٢) الآية ١٤ من فاطر.

(٣) «وجعل لكم سراويل تفيكم الحر» الآية ٨١ من النحل.

(٤) وهو السيرافي.

(٥) انظر: المشرف المعلم ١/٢١٥.

(٦) البحر ٤/٤٣٩؛ الشواذ ٤٧.

الراء، وفيها تخريجان، أحدهما: أن أصلها التشديد، ولكنهم كرهوا التضعيف في حرف مكرر فتركوه، وهذا كقراءة «وَقَرْن»^(١) بفتح القاف إذا جَعَلْنَاهُ مِنَ الْقَرَارِ. والثاني: أنه من المِرْيَةِ وهو الشك، أي: فشكَّت بسببه أهُوَ حَمَلٌ أَمْ مَرَضٌ؟

وقرأ عبدالله بن عمرو بن العاص والجحدري: «فَمَارَتْ» بألف وتخفيف الراء. وفيها أيضاً وجهان، أحدهما: أنها مِنْ مَارٍ يَمُورُ، أي جاء وذهب، وَمَارَتْ الرِّيحُ، أي: جَاءَتْ وَذَهَبَتْ وَتَصَرَّفَتْ فِي كُلِّ وَجْهٍ، وَوَزَنَهُ حِينَئِذٍ فَعَلَتْ وَالْأَصْلُ مَوَّرَتْ، ثُمَّ قُلِبَ الْوَاوُ أَلْفًا فَهُوَ كَطَاغَتْ تَطُوفُ. والثاني: أنها من المِرْيَةِ أيضاً قاله الزمخشري^(٢) وعلى هذا فوزنه فاعَلَتْ والأصل: مَارَيْتَ كضَارَيْتَ، فتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فُقَلِبَ أَلْفًا، ثُمَّ حُذِفَتْ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ فَهُوَ كِبَارَتْ^(٣) ورامت.

وقرأ سعد بن أبي وقاص وابن عباس أيضاً والضحاك «فَاسْتَمَرَّتْ بِهِ» وهي واضحة. وقرأ أُبَيٌّ «فَاسْتَمَارَتْ» وفيها الوجهان المتقدمان في «فَمَارَتْ»، [٤١٧/أ] أي: أنه يجوز / أن يكون من المِرْيَةِ، والأصل «اسْتَمَرَيْتَ»^(٤)، وأن يكون من المَوَّرِ والأصل: اسْتَمَوَّرَتْ.

قوله: «أَنْقَلَتْ»، أي: صارت ذا ثِقَلٍ كقولهم: أَلْبِنَ الرَّجُلُ وَأَتَمَرَ، أي:

-
- (١) الآية ٣٣ من الأحزاب وهي قراءة نافع وعاصم وقرأ الباقون بالكسر. السبعة ٥٢١.
(٢) الكشف ١٣٦/٢.
(٣) بارت في الأمر: عارضت وفعلت مثله.
(٤) هذا سهو من المؤلف لأن الياء على كلامه تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فأصبحت «اسْتَمَرَّتْ» فالتقى ساكنان، حذفت الألف فأصبحت اسْتَمَرَّتْ، في حين أن القراءة «فَاسْتَمَارَتْ» وينبغي أن يكون الأصل فاستمَارَيْتَ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فأصبحت فاستمَارَاتُ، فالتقى ساكنان فحذفت الألف فأصبحت «فَاسْتَمَارَتْ».

- الأعراف -

صار ذالِبٍ وتمرٍ. وقيل: دخلت في الثقل، كقولهم: أصبح وأمسى، أي: دخلت في الصباح والمساء. وقرئ^(١) «أثْقَلْتُ» مبنياً للمفعول.

قوله: «دَعَا اللهُ» متعلقٌ الدعاء محذوفٌ لدلالة الجملة القسمية عليه، أي: دَعَا فِي أَنْ يُؤْتِيَهُمَا وَلِذَا صَالِحاً.

وقوله: «لِئِنْ آتَيْنَا» هذا القسمُ وجوابه فيه وجهان، أظهرهما: أنه مفسَّرٌ لجملة الدعاء كأنه قيل: فما كان دعاؤهما؟ كان دعاؤهما كيت وكيت، ولذلك قلت: إن هذه الجملة دالَّةٌ على متعلق الدعاء. والثاني: أنه معمول لقول مضمَر تقديره: فقالا: لئن آتينا. و«لنكوننَّ» جوابُ القسم، وجواب الشرط محذوفٌ على ما تقرَّر. و«صالحاً» فيه قولان أظهرهما: أنه مفعولٌ ثانٍ، أي: ولدأ صالحاً. والثاني - وبه قال مكِّي -^(٢): أنه نعتٌ مصدرٍ محذوف، أي: إيتاءً صالحاً. وهذا لا حاجةٌ إليه لأنه لا بد من تقدير المؤنثي لهما.

آ. (١٩٠) قوله تعالى: ﴿جَعَلَا لَهُ﴾: قيل: ثمَّ مضاف، أي: جعل له أولادهما شركاء، وإلا فحاشا آدم وحواء من ذلك، وإن جُعِلَ الضمير ليس لآدم وحواء فلا حاجة إلى تقديره. وقيل في الآية أقوال تقتضي أن يكون الضمير لآدم وحواء من غير حذفٍ مضاف بتأويل ذكر في التفسير^(٣).

وقرأ نافع^(٤) وأبو بكر عن عاصم «شِرْكَاً» بكسر الشين وتسكين الراء وتنوين الكاف. والباقون بضمَّ الشين وفتح الراء ومدَّ الكاف مهموزةً من غير تنوين، جمع شريك، فالشِرْكَ مصدرٌ ولا بد من حذفٍ مضاف، أي: ذوي شِرْكَ بمعنى إشراك، فهو في الحقيقة اسمٌ مصدر. وقيل: المرادُ بالشرك

(١) البحر ٤/٤٤٠.

(٢) المشكل ١/٣٣٧.

(٣) يقال إن الشرك في طاعة إبليس في التسمية بعد الحوث. انظر: ابن عطية ٧/٢٢٥.

(٤) السبعة ٢٩٩؛ الحجة ٣٠٤؛ البحر ٤/٤٤٠.

النصيب، وهو ما جعلاه مِنْ رزقهما له يأكله معهما، وكانا يأكلان ويشربان وحدهما. فالضمير في «له» يعود على الولد الصالح. وقيل: الضمير في «له» لإبليس ولم يَجِرْ له ذِكْرٌ. وهذان الوجهان لا معنى لهما. وقال مكي^(١) وأبو البقاء^(٢) وغيرهما: إن التقدير يجوز أن يكون: جَعَلَا لغيره شِرْكَاً. قلت: هذا الذي قَدَّرُوهُ^(٣) هؤلاء قد قال فيه أبو الحسن^(٤): «كان ينبغي لَمَنْ قرأ «شِرْكَاً» أن يقول: المعنى: جعلاً لغيره شِرْكَاً [فيما أتاهما]^(٥) لأنهما لا يُشْكِرَان أن الأصل لله، فالشرك إنما لجعله لغيره».

قوله: «فتعالى اللّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ» قيل: هذه جملة استثنائية، والضميرُ في «يشركون» يعود على الكفار، والكلامُ قد تمَّ قبله. وقيل: يعودُ على آدم وحواء وإبليس، والمرادُ بالإشراك تسميتهما لولدٍ ثالثٍ بعبد الحرث، وكان أشار بذلك إبليس، فالإشراك في التسمية فقط. وقيل: لم يكن آدمُ عِلْم، ويؤيد الوجهة الأولى قراءةُ السلمي «عَمَّا تُشْرِكُونَ» بقاء الخطاب، وكذلك «أَتَشْرِكُونَ» بالخطاب أيضاً وهو التفتات.

أ. (١٩١) قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يُخْلِقُونَ﴾: يجوز أن تعود على «ما» من حيث المعنى، والمراد بها الأصنام، وعَبَّرَ عنهم بـ«هم» لاعتقاد الكفار فيها ما يعتقدون في العقلاء، أو لأنهم مختلطون بَمَنْ عُبِدَ من العقلاء كالْمَسِيحِ وَعُزَيْرِ، أو يعود على الكفار، أي: والكافرون مخلوقون فلو تفكروا في ذلك لآمنوا.

(١) المشكل ٣٣٧/١.

(٢) الإملاء ٣٩٠/١.

(٣) كذا على لغة أكلوني البراغيث.

(٤) وهو الأخفش في «معاني القرآن» ٣١٦/٢.

(٥) زيادة من الأخفش.

آ. (١٩٣) قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَدْعُوهُمْ﴾: الظاهرُ أن الخطاب للكفار وضميرَ النصب للأصنام، والمعنى: وإن تدعوا آلهتكم إلى طلب هدى ورشاد كما تطلبونه من الله لا يتبعوكم على مُرادكم. ويجوز أن يكونَ الضميرُ للرسول والمؤمنين والمنصوب للكفار: وإن تدعوا أنتم هؤلاء الكفار إلى الإيمان. ولا يجوز أن يكونَ «تَدْعُوا» مسنداً إلى ضمير الرسول فقط، والمنصوبُ للكفار أيضاً، لأنه كان ينبغي أن تُحذف الواو لأجل الجازم، ولا يجوز أن يُقال قَدَّرَ حَذَفَ الحركة وثبت حرف العلة كقوله^(١):

٢٣٥٨ - هَجَوْتُ رَبَّانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِراً مِنْ هَجْوِ رَبَّانَ لَمْ تَهْجُوا لَمْ تَدَعِ

ويكون مثل قوله تعالى: «إِنَّ مَنْ يَتَّقِ / وَيَصْبِرُ»^(٢) «فَلَا تَنْسَى»^(٣) [٤١٧/ب] «لَا تَخْفَ دَرْكاً وَلَا تَخْشَى»^(٤) لأنه ضرورة، وأمَّا الآيات فمؤولة وسيأتي ذلك، وقد مضى منه جملة.

قوله: «لَا يَتَّبِعُكُمْ» قرأ^(٥) نافع بالتخفيف وكذا في الشعراء^(٦) «يَتَّبِعُهُمْ»، والباقون بالتشديد، فقيل: هما لغتان، ولهذا جاء في قصة آدم: «فَمَنْ تَبِعَ»^(٧)، في موضع آخر «اتَّبِعَ»^(٨). وقيل: تبع: اقتضى أثره، وأتبعه - بالتشديد - اقتدى به. والأول أظهر.

(١) لم أهند إلى قائله وهو في أمالي الشجري ٨٥/١؛ وابن يعيش ١٠٤/١٠؛ والمجمع ٥٢/١؛ والدرر ٢٨/١.

(٢) وهي رواية قبل عن ابن كثير في الوصل والوقف «إِنَّ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ» الآية ٩٠ من يوسف. انظر: السبعة ٣٥١.

(٣) الآية ٦ من الأعلى. وإثبات الألف بالإجماع.

(٤) الآية ٧٧ من طه، قرأ حمزة «لَا تَخْفَ» وقرأ الجميع «وَلَا تَخْشَى». انظر: السبعة ٤٢١.

(٥) السبعة ٣٠٥؛ السبعة ٢٩٩؛ البحر ٤٤١/٤.

(٦) الآية ٢٢٤. وانظر: السبعة ٤٧٤.

(٧) الآية ٣٨ من البقرة: «فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ».

(٨) الآية ١٢٣ من طه: «فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى».

قوله: «أم أنتم صامتون» هذه جملة اسمية عطف على أخرى فعلية لأنها في معنى الفعلية، والتقدير: أم صمتم. وقال أبو البقاء^(١): «جملة اسمية في موضع الفعلية والتقدير: أدعوتموهم أم صمتم». وقال ابن عطية^(٢): «عطف الاسم على الفعل إذ التقدير: أم صمتم، ومثله قول الشاعر^(٣):
٢٣٥٩ - سواء عليك الفقر أم بت ليلة بأهل القباب من نمير بن عامر

قال الشيخ^(٤): «وليس^(٥) من عطف الفعل على الاسم، إنما هو من عطف الاسم على الفعلية، وأما البيت فليس فيه عطف فعل على اسم، بل من عطف الفعلية على اسم مقدر بالفعلية إذ الأصل: سواء عليك أفقرت أم بت، وإنما أتى في الآية بالجملة الثانية اسمية لأن الفعل يُشعر بالحدوث ولأنها رأس فاصلة».

والصمّت: السكون، يقال منه: صمّت يصمّت: بالفتح في الماضي والضم في المضارع. ويقال: صمّت بالكسر يصمّت بالفتح، والمصدر: الصمّت والصمات. و«إصميت» بكسر الهمزة والميم اسم فلاة معروفة، وهو منقول من فعل الأمر من هذه المادة. وقد ردّ بعضهم هذا بأنه لو كان منقولاً من الأمر لكان ينبغي أن تكون همزته همزة وصل، ولكان ينبغي أن تكون ميمه مضمومة إن كان من يصمّت، أو مفتوحة إن كان من يصمّت، ولأنه كان ينبغي ألا يؤنث بالتاء وقد قالوا إصميتة. والجواب أن فعل الأمر يجب قطع همزته إذا

(١) الإملاء ١/٣٩٠.

(٢) التفسير ٧/٢٢٨.

(٣) لم أهد إلى قائله، وهو في العيني ٤/١٧٩؛ والبحر ٤/٤٤٢؛ وابن عطية ٧/٢٢٨.

(٤) البحر ٤/٤٤٢ وقد حدث اضطراب في الرد على ابن عطية في مطبوعة البحر.

(٥) أي في الآية.

سُمِّيَ به نحو «إشرب» لأنه ليس لنا من الأسماء ما همزته للوصل إلا أسماء عشرة [ونوع الانطلاق من كل مصدر زاد على الخمسة^(١)] وهو قليلٌ فالإلحاق بالكثير أولى، وأما كسر الميم فلأنَّ التغييرَ يُؤنَّسُ بالتغيير، وكذلك الجوابُ عن تأنيثه بالتاء.

آ. (١٩٤) قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ﴾: العامة على تشديد إنَّ فالموصولُ اسمُها وعبادٌ خبرها. وقرأ^(٢) سعيد بن جبير بتخفيف «إنَّ» ونصب «عباد» و«أمثالكم». وقد خَرَّجها أبو الفتح ابن جنِّي^(٣) وغيره أنها «إنَّ» النافية، وهي عاملةٌ عملُ «ما» الحجازية، وهذا مذهب الكسائي وأكثر الكوفيين غير الفراء، وقال به من البصريين ابن السراج^(٤) والفارسي وابن جنِّي، واختلف النقل عن سيبويه^(٥) والمبرد. والصحيح أن إعمالها لغةٌ ثابتةٌ نظماً ونثراً وأنشدوا^(٦):

٢٣٦٠- إنَّ هو مستولياً على أحد إلا على أضعف المجانين

ولكن قد استشكلوا هذه القراءة من حيث إنها تنفي كونهم عباداً أمثالهم، والقراءة الشهيرة تُثبت ذلك، ولا يجوز التناقض في كلام الله تعالى. وقد أجابوا عن ذلك بأن هذه القراءة تُفهم تحقيرَ أمرِ المعبود من دون الله وغباوةَ عابده، وذلك أن العابدين أتمُّ حالاً وأقدرُ على الضرِّ والنفع من آلهتهم

(١) كذا في الأصل ولم أهدت إلى توجيهه.

(٢) البحر ٤/٤٤٤؛ وشواذ ابن خالويه ٤٨، ولكنه ضبط دال عباد بالضم، ولام أمثالكم بالفتح، ولعله تحريف من ناشره.

(٣) المحتسب ١/٢٧٠.

(٤) الأصول ١/٢٣٦.

(٥) قال سيبويه ١/٤٧٥: «وتكون في معنى ما». وقال ٢/٣٠٦: «وتكون في معنى ليس» ولعل اختلاف النقل لأن سيبويه لم ينص على عملها وإنما ذكر معناها وهو النفي.

(٦) تقدم برقم ٥٦١.

فإنها جمادٌ لا تفعل شيئاً من ذلك فكيف يعبُدُ الكاملُ من هودونه؟ فهي موافقةٌ للقراءة المتواترة بطريق الأولى.

وقد ردَّ أبو جعفر^(١) هذه القراءة بثلاثة أوجه، أحدها: مخالفتها لسواد المصحف. الثاني: أن سيبويه يختار الرفع في خبر «إن» المخففة^(٢) فيقول: «إن زيد منطلق» لأن عمَل «ما» ضعيف و«إن» بمعناها فهي أضعف منها. الثالث: أن الكسائي لا يرى أنها تكون بمعنى «ما» إلا أن يكون بعدها إيجاب. وما ردَّ به النحاس ليس بشيء لأنها مخالفةٌ يسيرة^(٣). قال الشيخ^(٤): «ويجوز أن يكون كتب المنصوب على لغة ربيعة في الوقف على المنون المنصوب بغير ألف فلا تكون فيه مخالفةٌ للسواد». وأما سيبويه فاختلف الناس في الفهم عنه في ذلك. وأما الكسائي فهذا القيد غير معروف له. وخرَّج الشيخ^(٥) القراءة على أنها «إن» المخففة قال: «وإن المخففة تعمل^(٦) في القراءة المتواترة كقراءة «وإن كلاً»^(٧)، ثم إنها قد ثبت لها نصب الجزأين، وأنشد^(٨):

— ٢٣٦١ — إن حُرَّاسنا أسداً

(١) وهو النحاس في إعراب القرآن ٦٥٧/١.

(٢) قال النحاس: «إذا كانت بمعنى ما».

(٣) يعني به حجة النحاس الأولى.

(٤) البحر ٤٤٤/٤.

(٥) البحر ٤٤٤/٤.

(٦) قال سيبويه ٢٨٣/١: «حدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إن عمراً لمنطلق».

(٧) الآية ١١١ من هود: قرأ ابن كثير ونافع: «وإن كلاً لما ليؤفنيهم».

(٨) تقدم برقم ١٨٣٨.

قال: «وهي لغة ثابتة» ثم قال: «فإن تأولنا ما ورد من ذلك نحو:»^(١)

٢٣٦٢- يا ليت أيام الصبا رواجعا

أي: تُرى رواجعا / فكذلك هذه يكون تأويلها: إن الذين تدعون من دون [٤١٨/أ] الله خلقناهم عباداً أمثالكم». قلت: فيكون هذا التخريج مبنياً على مذهبين أحدهما: إعمال المخففة وقد نصّ جماعة من النحويين على أنه أقل من الإهمال، وعبرة بعضهم «إنه قليل» ولا أرتضيه لوروده في المتواتر^(٢). والثاني: أن «إن» وإخواتها تنصب الجزأين وهو مذهب مرجوح. وقد تحصّل في تخريج هذه القراءة ثلاثة أوجه: كون «إن» نافية عاملة، أو المخففة الناصبة للجزأين، أو النصب بفعل مقدر هو خبر لها في المعنى.

وقرأ^(٣) بعضهم «إن» مخففة، «عباداً» نصباً، «أمثالكم» رفعاً، وتخريجها على أن تكون المخففة وقد أهملت، و«الذين» مبتدأ، و«تدعون» صلتها، والعائد محذوف، و«عباداً» حال من ذلك العائد المحذوف، و«أمثالكم» خبره. والتقدير: إن الذين تدعونهم حال كونهم عباداً أمثالكم في كونهم مخلوقين مملوكين فكيف يُعبدون؟ ويضعف أن يكون الموصول اسماً منصوباً المحل لأن إعمال المخففة كما تقدّم قليل.

وحكى أبو البقاء^(٤) أيضاً قراءةً رابعةً وهي بتشديد «إن»، ونصب «عباد»، ورفع «أمثالكم»، وتخريجها على ما تقدم قبلها.

(١) البيت للعجاج وهو في الكتاب ٢٨٤/١؛ وابن يعيش ١٠٣/١؛ والهمع ١٣٤/١؛ والدرر ١١٢/١؛ والخزانة ٢٩٠/٤. وليس في ديوانه.

(٢) أي أن المؤلف لا يرتضي نص الجماعة القائلة بأنه أقل من الإهمال كما لا يرتضي عبارة بعضهم «أنه قليل» وذلك لقراءة نافع وابن كثير: «وإن كلاً» وما دام قد ورد في التواتر فلا يجوز الحكم بالقلة.

(٣) البحر ٤٤٥/٤.

(٤) الإملاء ٣٩٠/١.

- الأعراف -

آ. (١٩٥) قوله تعالى: ﴿يَبْطِشُونَ﴾: العامة على كسر الطاء من بطش يبطش. وقرأ^(١) أبو جعفر وشيبة ونافع في رواية عنه: «يَبْطِشُونَ» بضمها وهما لغتان. والبطش: الأخذ بقوة.

قوله: «ثم كيدوني» قرأ^(٢) أبو عمرو: «كيدوني» بإثبات الياء وصلماً وحذفها وقفاً. وهشام بإثباتها في الحاليين. والباقون بحذفها في الحاليين، وعن هشام خلاف مشهور. وقال الشيخ^(٣): «وقرأ أبو عمرو وهشام بخلاف عنه «فكيدوني» بإثبات الياء وصلماً ووقفاً» قلت: أبو عمرو لا يشبها وقفاً البتة، فإن قاعدته [في] الياءات الزائدة ما ذكرته لك. وفي القراءة «فكيدوني» ثلاثة ألفاظ: هذه وقد عُرف حكمها، وفي هود^(٤) «فكيدوني جميعاً» أثبتتها القراء كلهم في الحاليين، وفي المرسلات^(٥): «فإن كان لكم كيدٌ فكيدون» حذفتها الجميع في الحاليين، وهذا نظير ما مرَّ بك من لفظة «واخشوني»^(٦) فإنها في البقرة ثابتة لكل وصلماً ووقفاً، ومحدوفة في أول المائدة^(٧)، ومختلف فيها في ثانيتهما^(٨).

آ. (١٩٦) قوله تعالى: ﴿إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ﴾: العامة على تشديد «وليي» مضافاً لياء المتكلم المفتوحة وهي قراءة واضحة. أضاف الولي إلى نفسه.

(١) البحر ٤/٤٤٥؛ الشواذ ٤٨ وأضاف الحسن.

(٢) السبعة ٢٩٩؛ البحر ٤/٤٤٦.

(٣) البحر ٤/٤٤٦.

(٤) الآية ٥٥.

(٥) الآية ٣٩.

(٦) الآية ١٥٠ من البقرة: «فلا تحشوهم واخشوني».

(٧) الآية ٣.

(٨) أي في الموضع الثاني من المائدة وهو الآية ٤٤، حيث قرأ أبو عمرو بالياء في الوصل، واختلف عن نافع، وقرأ الباقون بغير ياء في الوصل الوقف. السبعة ٢٤٣.

- الأعراف -

وقرأ أبو عمرو^(١) في بعض طرقه: «إن وليّ» بياء واحدة مشددة مفتوحة، وفيها تخريجان أحدهما: قال أبو علي: «إن ياء فعيل مدغمة في ياء المتكلم، وإن الياء التي هي لام الكلمة محذوفة، ومنع من العكس^(٢). والثاني: أن يكون «وليّ» اسمها وهو اسم نكرة غير مضاف لياء المتكلم والأصل: إن ولياً الله، فولياً اسمها والله خبرها، ثم حذف التنوين لالتقاء الساكنين كقوله^(٣):

٢٣٦٣- فألفيته غير مُسْتَعْتَبٍ ولا ذاكِرَ اللّٰه إلا قليلاً

وكقراءة من قرأ: «قل هو الله أحدُ الله الصمد»^(٤). ولم يبق إلا الإخبار عن نكرة بمعرفة وهو وارد، قال الشاعر^(٥):

٢٣٦٤- وإنّ حراماً أن أسبَّ مجاشعاً بآبائي الشّمّ الكرام الخضارم

وقرأ الجحدري في رواية^(٦): «إن وليّ الله» بكسر الياء مشددة، وأصلها أنه سَكَنَ ياء المتكلم فالتقت مع لام التعريف، فحذفت^(٧) لالتقاء الساكنين وبقيت الكسرة تدلُّ عليها نحو: إن غلام الرجل. وقرأه في رواية أخرى: «إن وليّ الله» بياء مشددة والجلالة بالجر، نقلها عنه أبو عمرو الداني، أضاف الوليّ إلى الجلالة. وذكر الأخفش^(٨) وأبو حاتم هذه القراءة عنه، ولم يذكرها نصب الياء. وخرّجها الناس على ثلاثة أوجه، الأول - قول الأخفش - وهو أن

(١) السبعة ٣٠٠؛ الشواذ ٤٨ وأضاف: إلى أبي عمرو والحسن وشيبة.

(٢) لعل سبب المنع أن الحرف الذي جاء لمعنى لا يجوز حذفه.

(٣) تقدم برقم ١٥٠٤.

(٤) الآيتان ١ - ٢ من الصمد وهي رواية هارون عن أبي عمرو وقراءة نصر بن عاصم ورويت عن عمر. السبعة ٧٠١؛ الشواذ ١٨٢.

(٥) تقدم برقم ١٣٥٧.

(٦) قال في البحر ٤/٤٤٦: «نقلها عنه صاحب كتاب «اللوامح في شواذ القراءات».

(٧) أي ياء المتكلم.

(٨) لم يرد في معاني القرآن له.

يكون وليّ الله اسمها، والذي نَزَّل الكتاب خبرها، والمراد بالذي نَزَّل الكتاب جبريل، يدلُّ عليه قوله تعالى «نَزَّل به الروح الأمين»^(١) «قل نَزَّله روح القدس»^(٢) إلا أن الأخفش قال في قوله «وهو يتولى الصالحين» هو من صفة الله قطعاً لا من صفة جبريل، وفي تحتم ذلك نظراً. والثاني: أن يكون الموصوف بتزليل الكتاب هو الله تعالى، والمراد بالموصول النبي صلى الله عليه وسلم ويكون ثمَّ عائِدُ محذوف لفهم المعنى، والتقدير: إنَّ وليَّ الله النبيُّ الذي نَزَّل الله الكتاب عليه، فحذف «عليه» وإن لم يكن مشتملاً على شروط الحذف^(٣) لكنه قد جاء قليلاً كقوله^(٤): /

٢٣٦٥- وإن لسانی شَهِدَةٌ يُشْفِي بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقَمُ
أي: صَبَّهَ اللَّهُ عَلَيْهِ. وقال آخر^(٥):

٢٣٦٦- فأصبح من أسماء قيسٍ كقابضٍ على الماء لا يدري بما هو قابضُ
أي: بما هو قابض عليه. وقال آخر^(٦):

٢٣٦٧- لعلَّ الذي أَصْعَدْتَنِي أن يَرُدَّنِي إلى الأرض إن لم يَقْدِرِ الخَيْرَ قَادِرُهُ
أي: أَصْعَدْتَنِي بِهِ. وقال آخر^(٧):

٢٣٦٨- وَمِنْ حَسَدٍ يَجورُ عَلَيَّ قومي وأيُّ الدهرِ ذو لم يحسدوني

(١) الآية ١٩٣ من الشعراء.

(٢) الآية ١٠٢ من النحل.

(٣) أن يكون الموصول أو الموصوف بالموصول مجروراً بمثل ذلك الحرف معنى ومتعلقاً نحو «ويشرب مما تشربون» أي منه. انظر: أوضح المسالك ٨٩.

(٤) تقدم برقم ٣٢٠.

(٥) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر ٤/٤٤٦.

(٦) تقدم برقم ٧٩٣.

(٧) البيت لحاتم الطائي وليس في ديوانه، وهو في البحر ٤/٤٤٧؛ والعيني ١/٤٥١؛ والتصريح ١/١٤٧؛ وأوضح المسالك ٩٠.

وقال آخر^(١):

٢٣٦٩- فقلت لها لا والذي حَجَّ حاتمُ أخونك عهداً إنني غيرُ خَوَّانٍ

أي: حجَّ إليه. وقال آخر^(٢):

٢٣٧٠- فَأَبْلَغَنَّ خالداً بنَ عَصَلَةَ والمرءُ مَعْنِيَّ بلومٍ مَنْ يثِقُ

أي: يثق به، وإذا ثَبَّتْ أن الضميرُ يُحذف في مثل هذه الأماكن وإن

لم يكمل شرطُ الحذف فلهذه القراءة في التخريج المذكور^(٣) أسوة بها.

والثالث: أن يكون الخبر محذوفاً تقديره: إن وليَّ الله الصالحُ أو مَنْ

هو صالح، وحذف لدلالة قوله «وهو يتولَّى الصالحين» وكقوله: «إن الذين

كفروا بالذِّكر»^(٤)، أي: معذبون، وكقوله: «إن الذين كفروا ويصدون»^(٥).

آ. (٢٠٠) والنَّزْعُ^(٦): أدنى حركة تكون، وأكثر ما يُسند للشيطان لأنه

أسرع في ذلك. وقيل: النَّزْعُ: الدخول في أمرٍ لإفساده. وقال

الزمخشري^(٧): «والنزع والنسغ العرُّ والنخس، وجعل النزع نازعاً كما قيل:

«جَدَّ جَدُّه» يعني قصد بذلك المبالغة.

آ. (٢٠١) قوله تعالى: ﴿طَائِفٌ﴾: قرأ^(٨) ابن كثير وأبو عمرو

والكسائي: «طَيْفٌ» والباقون «طائف» بزنة فاعل. فأما طَيْفٌ ففيه ثلاثة أوجه،

(١) البيت للعُريان بن سهلة الجرمي - جاهلي - وهو في النوادر ٦٥؛ والحزانة ٥٢١/٢؛ والبحر ٤٤٧/٤.

(٢) لم أهدت إلى قائله، وهو في البحر ٤٤٦/٤؛ وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٥/١.

(٣) الأصل: «المذكورة» وهو سهو.

(٤) «إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وإنه لكتاب عزيز» الآية ٤١ من فصلت.

(٥) الآية ٢٥ من الحج.

(٦) انظر: مفردات الراغب ٤٨٨.

(٧) الكشف ١٣٩/٢.

(٨) السبعة ٣٠١؛ الحجة ٣٠٥؛ البحر ٤٤٩/٤.

أحدها: أنه مصدرٌ مِنْ طاف يَطِيفُ كِباعِ يبيع، وأنشد أبو عبيدة^(١):

٢٣٧١- أُنِّي أَلَمَّ بِكَ الْخِيَالُ يَطِيفُ وَمَطَافُهُ لَكَ ذُكْرَةٌ وَشُعُوفُ

والثاني: أنه مخففٌ من فَعِيلٍ، والأصل: طَيفٌ بتشديد الياء فحذف عين الكلمة كقولهم في مَيْتٍ مَيْتٍ وفي لَيْنٍ لَيْنٍ وفي هَيْنٍ هَيْنٍ. ثم طَيفٌ الذي هو الأصل يحتمل أن يكون مِنْ طاف يطيف أو من طاف يطوف، والأصل: طَيِّوْفٌ فقلب وأدغم وهذا قول أبي بكر بن الأنباري. والثالث: أن أصله طَوُوفٌ من طاف يطوف، فقلبت الواو ياءً. قال أبو البقاء^(٢): «قلبت الواو ياءً وإن كانت ساكنة كما قلبت في أَيْدٍ^(٣) وهو بعيد» قلت: وقد قالوا أيضاً في حَوُلٍ: حَيْلٍ^(٤)، ولكن هذا من الشذوذ بحيث لا يُقاس عليه. وقوله «وإن كانت ساكنة» ليس هذا مقتضياً لمنع قلبها ياءً بل كان ينبغي أن يُقال: وإن كان ما قبلها غير مكسور.

وأما طائفٌ فاسمٌ فاعل، يُحتمل أن يكون مِنْ طاف يطوف فيكون كقائم وقائل، وأن يكون مِنْ طاف يطيف فيكون كبائع ومائل. وقد زعم بعضهم أن طَيْفًا وطائفاً بمعنى واحد ويُعزى للفراء^(٥)، فيحتمل أن يَرُدَّ طائفاً لَطِيفٌ فيجعلهما مصدرين. وقد جاء فاعلٌ مصدرًا كقولهم: «أقائمًا وقد قعد الناس» وأن يَرُدَّ طيفًا لطائف، أي: فيجعله وَصْفًا على فَعَلٍ.

(١) مجاز القرآن ٢٣٧/١، وهو لكعب بن زهير في ديوانه ١١٣؛ والطبري ٣٣٥/١٣، واللسان طيف؛ والبحر ٤٤٩/٤؛ وشواهد الكشاف ١٩٠/٤. والذكرة: الحفظ للشيء أو الشيء يجري على اللسان، وشعفه الحب: أحرق قلبه.

(٢) الإملاء ٢٩١/١.

(٣) الأود: مصدر أده الأمر بلغ منه المجهود، ولم أجد من نصَّ على قلب واوها ياء.

(٤) الحَوْلُ والحَيْلُ: اسمٌ من الاحتيال. انظر: القاموس: حيل.

(٥) معاني القرآن ٤٠٢/١ وذلك لأنه شَرَحَ لفظي القراءتين فقال: «وهو اللثم والذنب».

- الأعراف -

وقال الفارسي: «الطيف كالخَطْرَة، والطائف كالخاطر» ففرّق بينهما.
وقال الكسائي: «الطَّيْفُ: اللَّمَمُ، والطائف ما طاف حول الإنسان». قال ابن
عطية^(١): «وكيف هذا وقد قال الأعشى^(٢):

٢٣٧٢- وتُصْبِحُ مِنْ غِبِّ السَّرَى وَكأنما أَلَمَّ بها من طائفِ الجنِّ أولقُ
ولا أدري ما تَعَجُّبُهُ؟ وكأنه أخذ قوله «ما طافَ حول الإنسان» مقيداً
بالإنسان، وهذا قد جعله طائفاً بالناقة، وهي سَقَطَةٌ لأن الكسائي إنما قاله اتفاقاً
لا تقييداً. وقال أبو زيد الأنصاري: «طاف: أقبل وأدبر يَطُوفُ طَوْفاً وطَوْافاً،
وأطاف: استدار القومُ من نواحيهم^(٣). وطاف الخيال: أَلَمَّ، يَطِيفُ طَيْفاً^(٤)»
فقد فرّق أبو زيد بين ذي الواو وذو الياء، فخصّص كل مادة بمعنى. وفرّق
أيضاً بين فعل وأفعل كما رأيت.

وزعم السهيلي أنه لا يُستعمل مِنْ «طاف الخيال» اسم فاعل قال: «لأنه
تخيّل لا حقيقة له». قال: «فأمّا قوله تعالى: «فطاف عليها طائفٌ من ربك»^(٥)
فلا يقال فيه طَيْفٌ لأنه اسمُ فاعل حقيقةً. وقال حسان^(٦):

٢٣٧٣- جَنِيَّةٌ أَرْقَنِي طَيْفُهَا تَذَهَبُ صُبْحاً وتُرى في المنامِ
وقال السدي: «الطَّيْفُ: الجنون، والطائف: الغضب»، وعن ابن عباس
- رضي الله عنه - هما بمعنى واحد وهو التَّزَعُّغُ.

(١) التفسير ٢٣٥/٧.

(٢) تقدم برقم ١١٠٠.

(٣) في البحر عن أبي زيد ٤٥٠/٤ «وأناهم من نواحيهم».

(٤) تكرر قوله «طيفاً» في نسخة الأصل.

(٥) الآية ١٩ من القلم.

(٦) ديوانه ١٠٦؛ البحر ٤٥٠/٤.

آ. / (٢٠٢) قوله تعالى: ﴿وَإِخْوَانِهِمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ﴾: في هذه الآية أوجه، أحدها: أن الضمير في «إخوانهم» يعود على الشياطين لدلالة لفظ الشيطان عليهم، أو على الشيطان نفسه لأنه لا يُراد به الواحد بل الجنس. والضمير المنصوب في «يَمُدُّونَهُمْ» يعود على الكفار، والمرفوع يعود على الشياطين أو الشيطان كما تقدّم. والتقدير: وإخوان الشياطين يَمُدُّهم الشياطين، وعلى هذا الوجه فالخبر جارٍ على غير مَنْ هوله في المعنى، ألا ترى أن الإمداد مسند إلى الشياطين في المعنى، وهو في اللفظ خبر عن «إخوانهم»، ومثله (١):

٢٣٧٤ - قوم إذا الخيل جالوا في كواثبها

وقد تقدم لك في هذا كلامٌ وبحثٌ مع مكّي وغيره من حيث جريان الفعل على غير مَنْ هوله ولم يَبْرُز ضمير، وهذا التأويل الذي ذكرته هو قول الجمهور عليه عامة المفسرين. قال الزمخشري (٢) «هو أوجهٌ لأن إخوانهم في مقابلة الذين اتقوا».

الثاني: أن المراد بالإخوان الشياطين، وبالضمير المضاف إليه الجاهلون أو غير المتقين؛ لأن الشيء يَدُلُّ على مقابله. والواو تعود على الإخوان، والضمير المنصوب يعود على الجاهلين أو غير المتقين، والمعنى: والشياطين الذين هم إخوان الجاهلين أو غير المتقين يَمُدُّون الجاهلين أو غير المتقين في الغيِّ، والخبر في هذا الوجه جارٍ على مَنْ هوله لفظاً ومعنى. وهذا تفسير قتادة.

(١) عجزه:

فوارس الخيل لا ميل ولا قدم

وهو في شواهد الكشاف ٥٢٥/٤. ولم أهد إلى قائله. والكاتبه من الفرس: ما تقدم من

السرّج. الميل: ج أميل وهو الذي لا يثبت على ظهر الدابة. ولا قدم: ليسوا لثاماً.

(٢) الكشاف ١٣٩/٢.

الثالث: أن يعودَ الضمير المجرور والمنصوب على الشياطين، والمرفوع على الإخوان وهم الكفار. قال ابن عطية^(١): «ويكون المعنى: وإخوان الشياطين في الغيِّ بخلاف الإخوة في الله يمدُّون [الشياطين]^(٢)، أي: بطاعتهم لهم وقبولهم منهم، ولا يترتب هذا التأويل على أن يتعلق في الغيِّ بالإمداد؛ لأن الإنس لا يُغسّون الشياطين». قلت: يعني يكون في «الغيِّ» حالاً من المبتدأ أي: وإخوانهم حال كونهم مستقرين في الغيِّ، وفي مجيء الحال من المبتدأ خلاف، والأحسن أن يتعلق بما تضمَّنه إخوانهم من معنى المؤاخاة والأخوة، وسيأتي فيه بحث للشيخ.

قال الشيخ^(٣): «ويمكن أن يتعلَّق «في الغيِّ» على هذا التأويل بـ «يُمدُّونهم» على جهة السببية، أي: يمدُّونهم بسبب غوايتهم نحو: «دخلت امرأة النار في هرة»^(٤)، أي: بسبب هرة»، ويُحتمل أن يكون «في الغيِّ» حالاً فيتعلَّق بمحذوف، أي: كائنين في الغيِّ، فيكون «في الغيِّ» في موضعه، ولا يتعلَّق بإخوانهم، وقد جَوَّز ذلك ابن عطية^(٥). وعندني في ذلك نظراً، فلو قلت: «مُطعمك زيدٌ لحمًا» تريد: مطعمك لحمًا زيدٌ، فتفصل بين المبتدأ ومعموله بالخبر لكان في جوازه نظراً؛ لأنك فَصَلْتَ بين العامل والمعمول بأجنبي لهما معاً، وإن كان ليس أجنبياً لأحدهما وهو المبتدأ». قلت: ولا يظهر منعُ هذا البتة لعدم أجنبيته.

وقرأ نافع^(٦): «يُمدُّونهم» بضم الياء وكسر الميم من أمدٌ، والباقون بفتح

(١) التفسير ٢٣٦/٧.

(٢) من ابن عطية.

(٣) البحر ٤٥٠/٤.

(٤) رواه البخاري (فتح الباري) بدء الخلق ٣٥٦/٦؛ ومسلم: التوبة ٢١١٠/٤.

(٥) التفسير ٢٣٦/٧.

(٦) السبعة ٣٠١؛ الحجة ٣٠٦؛ البحر ٤٥١/٤؛ الشواذ لابن خالويه ٤٨.

الياء وضم الميم مِنْ مَدَّ، وقد تقدّم الكلام على هذه المادة، وهل هما بمعنى واحد أم بينهما فرق في أوائل هذا الموضوع. وقرأ الجحدري «يُمادُونهم» مِنْ مَادَّةُ بَزَنَةٌ فَاعَلَهُ.

وقرأ العامة «يُقَصِّرُونَ» مِنْ أَقْصَرَ، قال الشاعر^(١):

٢٣٧٥ - لَعَمْرُكَ مَا قَلْبِي إِلَى أَهْلِهِ بَحْرٌ وَلَا مُقْصِرٌ يَوْمًا فَيَأْتِينِي بِقُرِّ

وقال امرؤ القيس^(٢):

٢٣٧٦ - سَمَا لَكَ شَوْقٌ بَعْدَمَا كَانَ أَقْصَرَا وَحَلَّتْ سُلَيْمَى بَطْنَ قَوْ فَعَرَعَرَا

أي: ولا نازع عمّا هو فيه، وارتفع شوقك بعدما كان قد نزع وأقلع. وقرأ^(٣) عيسى بن عمر وابن أبي عبلة «ثم لا يَقْصُرُونَ» بفتح الياء وضم الصاد مِنْ قَصَرَ، أي: ثم لا يَنْقُصُونَ من إمدادهم. وهذه الجملة - أعني «وإخوانهم يمدُونهم» زعم الزجاج^(٤) أنها متصلة بالجملة من قوله «لا يستطيعون لهم نصراً» وهو تكلف بعيد.

وقوله «في العيّ»: قد تقدّم أنه يجوز أن يكون متعلقاً بالفعل، أو بإخوانهم، أو بمحذوف على أنه حال: إمّا من إخوانهم، وإمّا مِنْ وَاو «يُمدُونهم»، وإمّا مِنْ مَفْعُولِهِ.

آ. (٢٠٤) قوله تعالى: ﴿لَهُ﴾: متعلّقٌ - استمعوا، على معنى لأجله، والضمير للقرآن. وقال أبو البقاء^(٥): «يجوز أن يكون بمعنى الله، أي: لأجله»، فأعاد الضمير على «الله» وفيه بُعْدٌ، وجوز أيضاً أن تكون اللام زائدة،

(١) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ١٠٩؛ والقر: الاستقرار والراحة.

(٢) ديوانه ٥٦.

(٣) شواذ ابن خالويه ٤٨؛ وضبطها المحقق بكسر الصاد.

(٤) معاني القرآن ٢/٤٣٩.

(٥) الإملاء ١/٢٩١.

- الأعراف -

أي: فاستمعوه، وقد عَرَفَتْ أن هذا لا يجوز عند الجمهور إلا في موضعين: إما تقديم المعمول أو كون العامل فرعاً. وجوز أيضاً أن تكون بمعنى إلى ولا حاجة إليه.

والاجتباء^(١): افتعال مِنْ جَبَّاه يَجْبِيه، أي: جمعه مختاراً له، ولهذا^(٢)

غلب: اجتبيت الشيء، أي: اخترته. وقال الزمخشري^(٣): «اجتبي الشيء:

بمعنى جَبَّاه لنفسه، أي: جمعه / كقولك: اجتمعه أو جَبِّيَ إليه فاجتباها، أي: [٤١٩/ب] أخذته كقوله: جَلَيْتُ إليه العروس فاجتلاها، والمعنى: هلا اجتمعتها افتعالاً من عند نفسك لأنهم كانوا يقولون: «إن هذا إلا إفك افتراه»^(٤).

آ. (٢٠٤) والإنصاُت: السُّكوت للاستماع، قاله الفراء^(٥). ويقال:

نَصَّتْ وأنصت بمعنى واحد، وقد جاء أنصت متعدياً، قال الكمي^(٦):

٢٣٧٧- أبوك الذي أجدنى عليك بنصره فأنصت عني بعده كل قائل

وقوله: «هذا بصائر»^(٧) جمع بصيرة، وأطلق على القرآن بصائر: إما

مبالغةً، وإما لأنه سبب البصائر، وإما على حذف مضاف، أي: ذو بصائر.

و«لعل» يجوز أن تكون للترجي بحسب المخاطبين، وأن تكون للتعليل.

(١) عاد إلى الآية ٢٠٣ «لولا اجتبيتها».

(٢) قوله: «ولهذا» غير واضح في الأصل.

(٣) الكشاف ١٣٩/٢.

(٤) الآية ٤ من الفرقان.

(٥) عبارته في معاني القرآن ٤٠٢/١: «كان الناس يتكلمون في الصلاة المكتوبة فيأتي الرجل

القوم فيقول: كم صليتم فيقول: كذا وكذا، فنوا عن ذلك، فحرم الكلام في الصلاة

لما أنزلت هذه الآية».

(٦) البحر ٤/٤٣٨. وأجدى: أعطاه الجدوى وهي العطية.

(٧) عاد إلى الآية ٢٠٣.

آ. (٢٠٥) قوله تعالى: ﴿تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾: في نصبهما وجهان، أظهرهما: أنهما مفعولان من أجلهما لأنه يتسبب عنهما الذُّكْر. والثاني: أن ينتصبا على المصدر الواقع موقع الحال، أي: متضرعين خائفين، أو ذوي تضرع وخيفة. وقرىء^(١) «وخفية» بتقديم الفاء. وقيل: وهما مصدران للفعل مِنْ معناه لا من لفظه، ذكره أبو البقاء^(٢) وهو بعيد.

قوله: «ودون الجهر» قال أبو البقاء^(٣): «معطوف على «تضرع» والتقدير: ومقتصدين». وهذا ضعيف لأن «دون» ظرف لا يتصرف على المشهور، فالذي ينبغي أن يُجعل صفةً لشيء محذوف، ذلك المحذوف هو الحال كما قدره الزمخشري فقال^(٤): «ودون الجهر: ومتكلماً كلاماً دون الجهر؛ لأن الإخفاء أدخل في الإخلاص وأقرب إلى حسن التفكير».

قوله: «بالغدو والأصال» متعلق باذكر، أي: اذكره في هذين الوقتين وهما عبارة عن الليل والنهار. قال أبو البقاء^(٥): «بالغدو» متعلق بـ «ادعوا» وهو سبق لسانٍ وقلم، إذ ليس نظم القرآن كذا.

والغدو: إمَّا جمع غُدوة كقمح وقمحة، وعلى هذا فيكون قد قابل الجمع بالجمع المعنوي. وقيل: هو مصدرٌ فيقدرُ زمانٌ مضاف إليه حتى يتقابل زمان مجموع بمثله، تقديره: بأوقات الغدو. والأصال: جمع أصل، وأصل جمع أصيل فهو جمع الجمع. ولا جائز أن يكون جمعاً لأصيل؛ لأن فعلاً لا يُجمع على أفعال. وقيل: بل هو جمع لأصيل، وفعال يُجمع على أفعال نحو:

(١) البحر ٤/٤٥٣ ولم ينص عليها ابن خالويه في شواذه.

(٢) الإملاء ١/٣٩١.

(٣) الإملاء ١/٣٩١.

(٤) الكشف ٢/١٤٠.

(٥) الإملاء ١/٢٩١.

- الأعراف -

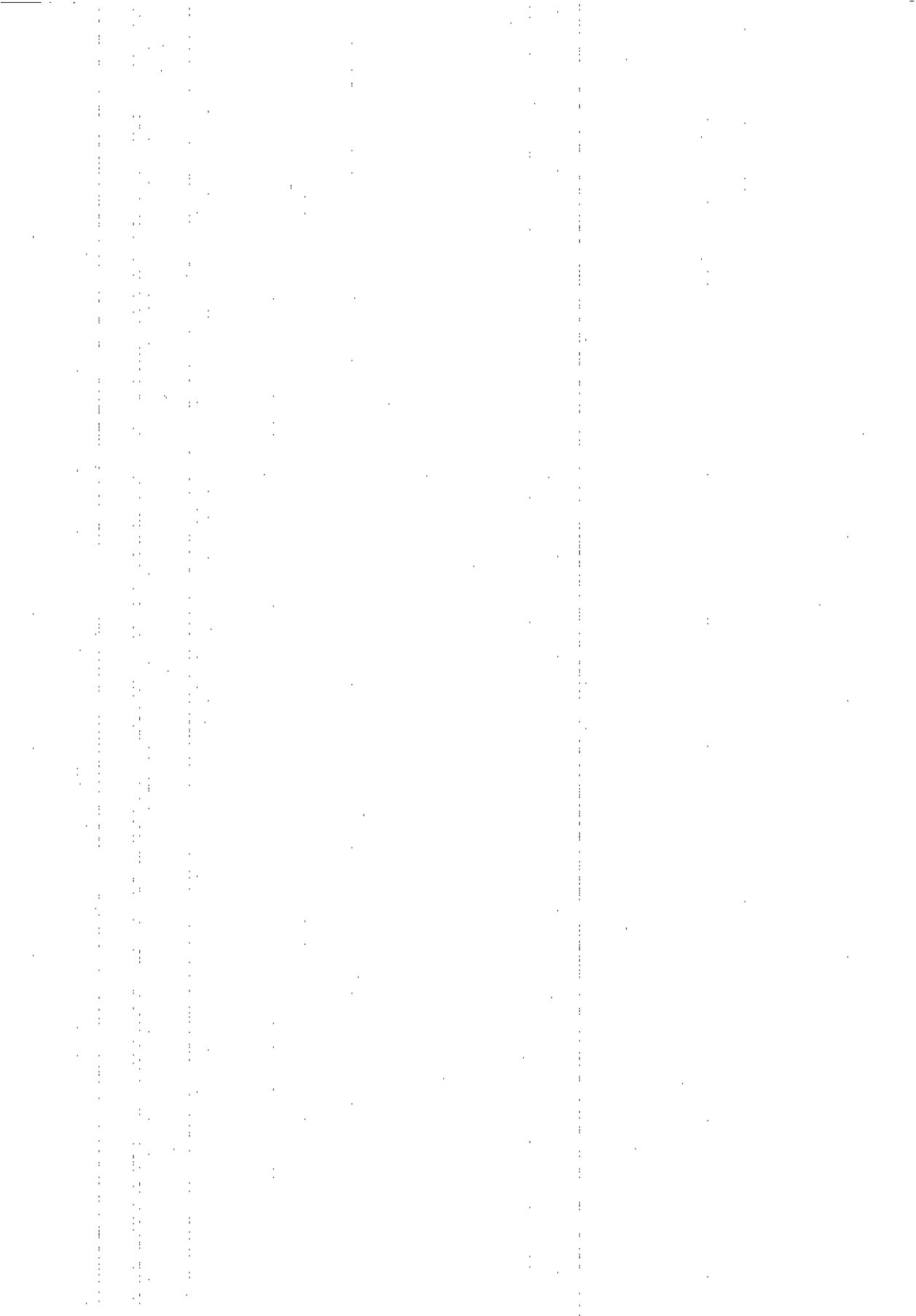
يمين وأيمان. وقيل: أصل جمع لـ «أصل» وأصل مفرد، ثبت ذلك من لغتهم وهو العشي، وفعل يُجمع على أفعال قالوا: عُتِقَ وأعناق، وعلى هذا فلا حاجة إلى دَعَوَى أنه جمع الجمع، ويُجمع على أَصْلان كَرَغِيف ورُغْفان، ويَصَغَّرُ على لفظه كقوله^(١):

٢٣٧٨- وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا أَسَائِلُهَا عَيْتٌ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ

واستدل الكوفيون بقولهم «أصيلان» على جواز تصغير جمع الكثرة بهذا البيت، وتأوله البصريون على أنه مفرد، وتُبدل نونه لاماً، ويروى أصيلاً^(٢).

وقرأ^(٣) أبو مجلز - واسمه لاحق بن حميد السدوسي البصري - «والإيصال» مصدرُ أصل، أي: دخل في الأصل.

(١) البيت للنابغة وهو في ديوانه ١٦؛ والكتاب ٣٦٤/١؛ ومعاني القرآن للفراء ٢٨٨/١؛
والهمع ٢٢٣/١؛ والدرر ١٩١/١.
(٢) لعل صواب العبارة «وتُبدل لامة نوناً ويروى أصيلاً».
(٣) البحر ٤٥٣/٤؛ الشواذ ٤٨.



سورة الأنفال

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾: فاعل «يَسْأَلُ» يعود على معلوم، وهم مَنْ حَضَرَ بَدْرًا. و«سأل» تارةً تكونُ لاقتضاء معنى في نفسِ المسؤل فتعدى بـ «عن» كهذه الآية، وكقول الشاعر^(١):

٢٣٧٩- سَلِي إِنْ جَهَلْتَ النَّاسَ عَنَا وَعَنَهُمْ فليس سواءً عالمٌ وجَهولٌ

وقد تكون لاقتضاء مالٍ ونحوه فتعدى لاثنين نحو: «سألت زيداً مالاً». وقد ادعى بعضهم أن السؤال هنا بهذا المعنى، وزعم أن «عَنْ» زائدة، والتقدير: يسألونك الأنفال، وأيد قوله بقراءة^(٢) سعد بن أبي وقاص وابن مسعود وعلي بن الحسين وزيدٍ ولده ومحمد الباقر ولده أيضاً ولده جعفر الصادق وعكرمة وعطاء: «يسألونك الأنفال» دون «عن». والصحيح أن هذه القراءة على إرادة حرفِ الجر. وقال بعضهم: «عن» بمعنى «مِنْ». وهذا لا ضرورةً تدعو إليه.

وقرأ ابنُ محيِصن: «عَلَّنْفَال». والأصل: أنه نقل حركة الهمزة إلى لام

(١) تقدم برقم (٨٢٣).

(٢) البحر ٤/٤٥٦؛ مختصر ابن خالويه ص ٤٨.

- الأنفال -

التعريف، ثم اعتدَّ بالحركة العارضة فأدغم النون في اللام كقوله: «وقد تبين لكم»^(١)، وقد تقدَّم ذلك في قوله «عن الأهله»^(٢).

والأنفال^(٣): جمع نَقْل وهي الزيادة على الشيء الواجب وَسُمِّيَتْ / الغنيمة نَفْلًا لزيادتها على حِمَاية الحَوْزَة^(٤). قال لبيد^(٥): [٤٢٠/أ]

٢٣٨٠- إِنْ تَقَوَّى رَبَّنَا خَيْرُ نَفْلٍ وَبِإِذْنِ اللَّهِ رَبِّي وَعَجَلٌ
وقال آخر^(٦):

٢٣٨١- إِنَّا إِذَا أَحْمَرُّ الْوَعَى نَرَوِي الْقَنَا وَنَعِفُ عِنْدَ مَقَاسِمِ الْأَنْفَالِ
وقيل: سُمِّيَتْ «الأنفال» لأنَّ المسلمين فَضَّلُوا بها على سائر الأمم.
وقال الزمخشري^(٧): «والتَّفْلُ: ما يُنْقَلُه الغازي، أي يُعْطاه زيادةً على سهمه من المَغْنَمِ».

قوله: «ذات بينكم»: قد تقدَّم الكلامُ على «ذات» في آل عمران^(٨). وهي هنا صفةٌ لمفعولٍ محذوفٍ تقديره: وَأَصْلِحُوا أحوالاً ذات افتراقكم وذات وصلكم، أو ذات المكان المتصل بكم، فإنَّ «بين» قد قيل إنه يُراد به هنا الفراق أو الوصل أو الظرف. وقال الزجاج^(٩) وغيره: «إنَّ «ذات» هنا بمنزلة

(١) الآية ٣٨ من سورة العنكبوت. ولم أقف على نسبة هذه القراءة.

(٢) الآية ١٨٩ من سورة البقرة.

(٣) انظر: مفردات الراغب ص ٥٠٢.

(٤) حوزة الإسلام: حدوده ونواحيه.

(٥) ديوانه (بيروت)، ص ١٣٩؛ وتفسير ابن عطية ٤/٨؛ والبحر ٤/٤٥٥.

(٦) البيت لعترة وهو في ديوانه، ص ٣٣٧؛ وابن عطية ٤/٨؛ والبحر ٤/٤٥٥؛ والقرطبي

٣٦٢/٧.

(٧) الكشاف ٢/١٤٠.

(٨) في الآية ١١٩، والآية ١٥٤.

(٩) معاني القرآن له ٤٤٢/٢.

حقيقة الشيء ونفسه» وقد أوضح ذلك ابن عطية^(١). والتفسير ببيان هذا أولى.

وقال الشيخ^(٢): «والبَيِّنُ: الفِراق، و«ذات» نعت لمفعول محذوف أي: وأَصْلِحُوا أحوالاً ذات افتراقكم، لَمَّا كانت الأحوالُ ملايِسَةً للبيِّنِ أُضِيْفَتْ صِفَتُهَا إليه، كما تقول: اسْقِنِي ذَا إِنَائِكَ أَي: ماءً صاحبَ إِنَائِكَ، لَمَّا لابس الماءُ الإِنَاءَ وَصِفَ بـ «ذا» وَأُضِيْفَ إلى الإِنَاءِ. والمعنى: اسْقِنِي ما في الإِنَاءِ من الماء.»

آ. (٢) قوله تعالى: ﴿وَجِلَّتْ﴾: يُقال: وَجَلَّ بالكسر في الماضي يُوَجِّلُ بالفتح، وفيه لُغِيَّةٌ أُخرى، قرىء^(٣) بها في الشاذ: وَجَلَّتْ بفتح الجيم في الماضي وكَسَرِها في المضارع فَتَنَحَّذِفُ الواو كَوَعَدَ يَعُدُّ^(٤). ويُقال^(٥) في المشهورة: وَجَلَّ يُوَجِّلُ. ومنهم مَنْ يقول: يا جَلُّ بقلب الواو ألفاً، وهو شاذٌ لأنه قَلْبُ حرفِ العلة بأحد السببين: وهو انفتاح ما قبل حرفِ العلة دون تحركه وهو نظير «طائي» في النسب إلى طييء. ومنهم من يقول: يَبْجَلُّ بكسر حرف المضارعة فتقلب الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها. وقد تقدّم في أول هذا الموضوع^(٦) أن من العرب مَنْ يَكْسِرُ حرف المضارعة بشروطٍ منها: أن لا يكون حرف المضارعة ياءً إلا في هذه اللفظة وفي أبي يَبْيُئِي.

(١) المحرر الوجيز ١١/٨.

(٢) البحر ٤٥٦/٤.

(٣) البحر ٤٥٧/٤؛ ونسبها ابن خالويه في مختصره ص ٤٨ إلى يحيى وأبي وافد.

(٤) بعده في (ش): «والبَجَلُّ الفَرْع، وقيل: استشعار الخوف يقال منه: وَجَلَّ يُوَجِّلُ وياجل وَيَبْجَلُّ وَيَبْجَلُّ وَجَلًّا فهو وَجَلُّ» وقد استلها الناسخ من عبارة المؤلف في نهاية بحثه في الآية ٩. ويبدو أن ناسخ (ش) أراد أن يقدم هذه الجملة حيث إن هذا هو مكانها في ترتيب الآيات، ورجبنا نحن في الإبقاء على ما في نسخة المؤلف.

(٥) انظر: المتع ٤٣٢/٢.

(٦) انظر: الورقة ٧ب.

- الأنفال -

ومنهم مَنْ رَكَّبَ من هاتين اللغتين لغةً أخرى وهي فَتَحَ الياءَ وقلبَ الواو ياءً فقال: يَبْجَلُ، فأخذ قلبَ الواو مَمَّنَ كسرَ حرفِ المضارعة، وأخذ فَتَحَ الياءَ مِنْ لغة الجمهور.

وقوله: «إن كنتم مؤمنين»^(١): قال ابن عطية^(٢): «وجوابُ الشرط المتقدم في قوله: «وأطيعوا»، هذا مذهب سيبويه، ومذهب المبرد أن الجواب محذوف متأخر، ومذهبه في هذا ألا يتقدّم الجوابُ على الشرط». قلت: وهذا الذي ذكره أبو[محمد] نقل الناسُ خلافه، نقلوا ذلك - أعني جوازَ تقديم جوابِ الشرط عليه - عن الكوفيين وأبي زيد وأبي العباس، فالله أعلم أيّهما أثبت^(٣). ويجوز أن يكون للمبرد قولان وكذا لسيبويه، فنقل كلُّ فريق عن كلِّ منهما أحد القولين.

آ. (٣) وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ﴾: يجوز في هذا الموصول أن يكون مرفوعاً على النعت للموصول، وعلى البدل، أو على البيان له، وأن يكون منصوباً على القطع المُشعر بالمدح. وقوله: «وعلى ربهم يتوكلون»^(٤): التقديمُ يفيدُ الاختصاصَ أي: عليه لا على غيره. وهذه الجملةُ يُحتملُ أن يكون لها محلٌّ من الإعراب وهو النصبُ على الحالِ مِنْ مفعولٍ «زادتهم» ويُحتملُ أن تكونَ مستأنفةً، ويحتملُ أن تكونَ معطوفةً على الصلة قبلها فتدخلُ في حيزِ الصلاتِ المتقدمة، وعلى هذين الوجهين فلا محلٌّ لها من الإعراب.

آ. (٤) قوله تعالى: ﴿حَقًّا﴾: يجوز أن يكونَ صفةً لمصدرٍ محذوف

(١) عاد إلى الآية الأولى.

(٢) المحرر الوجيز ١٢/٨.

(٣) سبق للمؤلف أن بحث المسألة في الورقة ٣٠.

(٤) عاد إلى الآية ٢.

- الأنفال -

أي: هم المؤمنون إيماناً حقاً. ويجوز أن يكون مؤكداً لمضمون الجملة كقولك: هو عبد الله حقاً، والعامل فيه على كلا القولين بمقدّر أي: أحقّه حقاً. ويجوز - وهو ضعيف جداً - أن يكون مؤكداً لمضمون الجملة الواقعة بعده وهي «لهم درجات» ويكون الكلام قد تمّ عند قوله «هم المؤمنون» ثم ابتدء بـ «حقاً» لهم درجات». وهذا إنما يجوز على رأي ضعيف، أعني تقديم المصدر المؤكّد / لمضمون جملة عليها.

[ب/٤٢٠]

قوله: «عند ربهم» يجوز أن يكون متعلقاً بـ «درجات» لأنها بمعنى «أجور»، وأن يتعلّق بمحذوفٍ لأنها صفة لـ «درجات» أي: استقرت عند ربهم، وأن يتعلّق بما تعلّق به «لهم» من الاستقرار.

آ. (٥) قوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ﴾: فيه عشرون وجهاً: أحدها: أن الكاف نعت لمصدر محذوف تقديره: الأنفال ثابتة لله ثبوتاً كما أخرجك أي: ثبوتاً بالحق كإخراجك من بيتك بالحق، يعني أنه لا مريّة في ذلك. الثاني: أن تقديره: وأصلحو ذات بينكم إصلاحاً كما أخرجك. وقد التفت من خطاب الجماعة إلى خطاب الواحد. الثالث: تقديره: وأطيعوا الله ورسوله طاعةً محققةً ثابتةً كما أخرجك أي: كما أن إخراج الله إياك لا مريّة فيه ولا شبهة. الرابع: تقديره: يتوكلون توكلأً حقيقياً كما أخرجك ربك. الخامس: تقديره: هم: المؤمنون حقاً كما أخرجك فهو صفة لـ «حقاً».

السادس: تقديره^(١): استقرّ لهم درجات وكذا استقراراً ثابتاً كاستقرار إخراجك. السابع: أنه متعلّق بما بعده تقديره: يجادلونك مجادلةً كما أخرجك ربك. الثامن: تقديره: لكاهون كراهيةً ثابتةً كما أخرجك ربك أي: إن هذين الشيئين: الجدال والكراهية ثابتان لا محالة، كما أن إخراجك ثابت

(١) الأصل: «تقدير» وسقطت الهاء سهواً والتصحيح من (ش).

- الأنفال -

لا محالة. التاسع: أن الكاف بمعنى إذ، و«ما» مزيدة. التقدير: اذكر إذ أخرجك. وهذا فاسدٌ جداً إذ لم يثبت في موضع أن الكاف تكون بمعنى إذ، وأيضاً فإن «ما» لا تزد إلا في مواضع ليس هذا منها.

العاشر: أن الكاف بمعنى واو القسم و«ما» بمعنى الذي، واقعةً على ذي العلم مُقسماً به، وقد وقعت على ذي العلم في قوله: «والسماء وما بناها»^(١) «وما خلق الذكر والأنثى»^(٢) والتقدير: والذي أخرجك، ويكون قوله «يجادلونك» جواب القسم. وهذا قول أبي عبيدة^(٣). وقد ردّ الناس عليه قاطبةً. وقالوا: كان ضعيفاً في النحو، ومتى ثبت كون الكاف حرف قسم بمعنى الواو؟ وأيضاً فإن «يجادلونك» لا يصحُّ كونه جواباً؛ لأنه على مذهب البصريين متى كان مضارعاً مثبتاً وجب فيه شيثان: اللام وإحدى النونين، نحو «لُيَسَجَنَنَّ وليكوناً»^(٤)، وعند الكوفيين: إمَّا اللام وإمَّا إحدى النونين، و«يجادلونك» عارٍ عنهما.

الحادي عشر: أن الكاف بمعنى على، و«ما» بمعنى الذي والتقدير: أمض على الذي أخرجك. وهو ضعيفٌ لأنه لم يثبت كون الكاف بمعنى «على» البتة إلا في موضعٍ يحتمل النزاع كقوله: «واذكروه كما هداكم»^(٥) أي على هدايته إياكم. الثاني عشر: أن الكاف في محل رفع، والتقدير: كما أخرجك ربك فاتقوا الله، كأنه ابتداءٌ وخبر. قال ابن عطية^(٦): «وهذا المعنى وَضَعَهُ هذا المفسر، وليس من ألفاظ الآية في وَرِدٍ ولا صَدْرٍ».

(١) الآية ٥ من سورة الشمس.

(٢) الآية ٣ من سورة الليل.

(٣) المجاز ١/٢٤٠.

(٤) الآية ٣٢ من سورة يوسف.

(٥) الآية ١٩٨ من سورة البقرة.

(٦) المحرر الوجيز ١٥/٨.

- الأنفال -

الثالث عشر: أنها في موضع رفع أيضاً والتقدير: لهم درجات عند ربهم ومغفرة ورزق كريم، هذا وعدٌ حقٌ كما أخرجك. وهذا فيه حذفٌ مبتدأ وخبر، ولو صرح بذلك لم يلتزم التشبيه ولم يحسن. الرابع عشر: أنها في موضع رفع أيضاً. والتقدير: وأصلحوا ذات بينكم ذلكم خيرٌ لكم كما أخرجك، فالكاف في الحقيقة نعتٌ لخبر مبتدأ محذوف. وهو ضعيف لطول الفصل بين قوله: «وأصلحوا» وبين قوله «كما أخرجك».

الخامس عشر: أنها في محل رفع أيضاً على خبر ابتداء مضمرة والمعنى: أنه شبه كراهية أصحاب رسول الله عليه السلام لخروجه من المدينة حين تحققوا خروج قريش للدفع عن أبي سفيان وحفظ عيره بكراهيتهم لنزع الغنائم من أيديهم وجعلها لله ورسوله يحكم فيها ما يشاء. واختار الزمخشري^(١) هذا الوجه وحسنه، فقال: «يرتفع محل الكاف على أنه خبر ابتداء محذوف تقديره: هذه الحال كحال إخراجك. يعني أن حالهم في كراهة ما رأيت من تنفيل الغزاة مثل حالهم في كراهة خروجهم للحرب» وهذا الذي حسنه الزمخشري هو قول الفراء - وقد شرحه ابن عطية^(٢) بنحو ما تقدم من الألفاظ - فإن الفراء قال^(٣): «هذه الكاف شَبَّهت هذه القصة التي هي إخراجهم من بيته بالقصة المتقدمة التي هي سؤالهم عن الأنفال».

السادس عشر: أنها صفةٌ لخبر مبتدأ أيضاً / وقد حذف ذلك المبتدأ [٤٢١/أ] وخبره. والتقدير: قَسَمْتَكَ الغنائمَ حقٌ كما كان إخراجك حقاً. السابع عشر: أن التشبيه وقع بين إخراجين أي: إخراج ربك إياك من بيتك وهو مكة وأنت

(١) الكشاف ١٤٣/٢.

(٢) المحرر الوجيز ١٤/٢.

(٣) معاني القرآن له ٤٠٣/١ بتعبير قريب.

كارهٌ لخروجك، وكان عاقبة ذلك الإخراج النصرَ والظفرَ كإخراجه إياك من المدينة وبعض المؤمنين كارهُ، يكون عقيبَ ذلك الخروجَ الظفرَ والنصرَ والخير كما كانت^(١) عقيبَ ذلك الخروجِ الأول.

الثامن عشر: أن تتعلق الكاف بقوله «فاضربوا». وبَسَطَ هذا على ما قاله صاحب هذا الوجه: الكاف للتشبيه على سبيل المجاز، كقول القائل لعبدِه: «كما رَجَعْتُكَ^(٢)» إلى أعدائي فاستضعفوك وسألتَ مدداً فَأَمَدَدْتُكَ وَأَزَحْتُ عِلْمَكَ فَخَذَهُم الآن وعاقِبَهُم كما أَحَسَّنْتَ إِيكَ وَأَجْرَيْتُ عَلَيْكَ الرزقَ فاعمَلْ كذا واشكُرْني عليه، فتقدير الآية: كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وغشاكم النعاسَ أَمَنَةً منه، وأنزل عليكم من السماء ماءً لِيُطَهِّرَكُمْ به، وأنزل عليكم من السماء ملائكة مُرْدِفِينَ فاضربوا فوق الأعناق واضربوا منهم كلَّ بنان، كأنه يقول: قد أَزَحْتُ عِلْمَكُمْ وَأَمَدَدْتُكُمْ بالملائكة فاضربوا منهم هذه المواضع وهو القتلُ لتبلغوا مرادَ الله في إحقاق الحق وإبطال الباطل. وهذا الوجه بَعْدَ طوله لا طائل تحته لُبُعده من المعنى وكثرة الفواصل.

التاسع عشر: أن التقدير: كما أخرجك ربك مِنْ بيتك بالحق أي: بسبب إظهار دين الله وإعزازِ شريعته وقد كرهوا خروجك تَهِيئاً للقتال وخوفاً من الموت؛ إذ كَانَ أَمْرٌ عَلَيْهِ السَّلامُ بخروجهم بغتَةً ولم يكونوا مستعدِّين للخروج وجادلوك في الحق بعد وضوحه نَصَرَكَ اللهُ وَأَمَدَّكَ بملائكته، ودلَّ على هذا المحذوفِ الكلامُ الذي بعده وهو قوله: «إذ تستغيثون ربكم»^(٣) الآيات. وهذا الوجهُ استحسنه الشيخ^(٤)، وزعم أنه لم يُسبق به، ثم قال: «ويظهر أن الكاف

(١) أي العاقبة.

(٢) في البحر ٤/٤٦٢: «وجَّهْتُكَ» وهي أوضح.

(٣) من الآية ٩.

(٤) البحر ٤/٤٦٣.

- الأنفال -

ليست لمحض التشبيه بل فيها معنى التعليل. وقد نصَّ النحويون على أنها للتعليل، وخرَّجوا عليه قوله تعالى: «واذكروه كما هداكم (١)، وأنشدوا (٢):

٢٣٨٢ - لا تَشْتُمِ الناس كما لا تُشْتَمُ

أي: لانتهاء شتم الناس لك لا تشتمهم. ومن الكلام الشائع: «كما تطيع الله يدخلك الجنة» أي: لأجل طاعتك الله يدخلك، فكذا الآية، والمعنى: لأن خرجت لإعزاز دين الله وقتل أعدائه نصرَكَ وأمدَّك بالملائكة».

العشرون: تقديره: وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين كما إخراجك في الطاعة خير لكم، كما كان إخراجك خيراً لهم. وهذه الأقوال - مع كثرتها - غالبها ضعيف، وقد بيَّنت ذلك.

قوله: «بالحق» فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلق بالفعل أي بسبب الحق أي: إنه إخراجٌ بسبب حقٍ يظهر وهو علوُّ كلمة الإسلام والنصرُ على أعداء الله. والثاني: أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من مفعول «أَخْرَجَكَ» أي: ملتبساً بالحق.

قوله: «وإن فريقاً» الواو للحال، والجملة في محل نصب، ولذلك كُسرت «إن». ومفعول «كارهون» محذوف أي: لكارهون الخروج، وسبب الكراهة: إما نفرة الطبع مما يتوقع من القتال، وإما لعدم الاستعداد.

آ. (٦) قوله تعالى: ﴿يَجَادِلُونَكَ﴾: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا إِخْبَارًا عَنْ حَالِهِمْ بِالْمَجَادَلَةِ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حَالًا ثَانِيَةً أَيْ: أَخْرَجَكَ فِي حَالِ مَجَادَلَتِهِمْ إِيَّاكَ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي «لِكَارِهُونَ» أَيْ:

(١) الآية ١٩٨ من سورة البقرة.

(٢) تقدم برقم (٧٧٦).

لكارهون في حال جدال. والظاهر أن الضمير المرفوع يعودُ على الفريق المتقدم، ومعنى المجادلة قولهم: كيف نقاتل ولم نعتد للقتال؟ ويجوز أن يعود على الكفار وجدأهم ظاهر. قوله: «بعدما تبين» منصوب بالجدال و «ما» مصدرية أي: بعد تبيُّنه ووضوحه، وهو أقبحُ من الجدال في الشيء قبل اتضاحه. وقرأ عبدالله^(١) «بين» مبنياً للمفعول مِنْ بَيَّنَّته أي أظهرته. قوله: «وهم ينظرون» حالٌ من مفعول «يساقون».

آ. (٧) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ﴾: «إذ» منصوب بفعل مقدر أي: [٤٢١/ب] اذكر إذ. والجمهور على رفع الدال لأنه مضارع مرفوع. وقرأ^(٢) / مسلم ابن محارب بسكونها على التخفيف لتوالي الحركات. وقرأ^(٣) ابن محيصة «يعدكم الله إحدى» بوصل همزة «إحدى» تخفيفاً على غير قياس، وهي نظير قراءة مَنْ قرأ: «إنها لأحدى»^(٤) بإسقاط الهمزة، أجرى همزة القطع مُجرى همزة الوصل. وقرأ^(٥) أيضاً «أحد» بالتذكير، لأن الطائفة مؤنث مجازي. وقرأ^(٦) مسلم بن محارب «بكلمته» على التوحيد، والمراد به اسم الجنس، فيؤدي مؤدَى الجمع.

آ. (٨) قوله تعالى: ﴿لِيُحِقَّ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بما قبله أي: ويقطع ليحق الحق. والثاني: أن يتعلّق بمحذوفٍ تقديره: ليحقَّ الحق فَعَلَ ذلك أي: ما فعله إلا لهما وهو إثبات الإسلام وإظهاره وزوال الكفر ونحوه.

(١) البحر ٤/٤٦٣؛ مختصر ابن خالويه ص ٤٨.

(٢) البحر ٤/٤٦٤؛ المحرر الوجيز ٨/١٨.

(٣) البحر ٤/٤٦٤؛ المحرر الوجيز ٨/١٨؛ الشواذ ص ٤٨.

(٤) آ ٣٥ المذخر قراءة ابن كثير وابن محيصة. السبعة ٦٥٩؛ البحر ٨/٣٧٨.

(٥) أي ابن محيصة في رواية ثانية. انظر: البحر ٤/٤٦٤.

(٦) البحر ٤/٤٦٤. ونسبها ابن عطية ٨/١٨ إلى أبي جعفر وشيئة ونافع بخلاف عنهم.

- الأنفال -

قال الزمخشري^(١): « يجب أن يُقَدَّر المحذوف مؤخراً ليفيد الاختصاص وينطبق عليه المعنى ». قلت: وهذا على رأيه، وهو الصحيح^(٢).
قوله^(٣): « أَنَّهَا لَكُمْ » منصوبُ المحل على البدل من « إحدى » أي: يَعدُّكم أن إحدى الطائفتين كائنة لكم أي: تَسَلِّطُونَ عَلَيْهَا تَسَلُّطَ الْمَلَأِكِ فَهِيَ بدلُ اشتمال.

آ. (٩) قوله تعالى: ﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ ﴾: فيه خمسة أوجه، أحدها: أنه منصوب باذكر مضمراً، ولذلك سَمَّاه الحوفي مستأنفاً أي: إنه مقتطعُ عما قبله. الثاني: أنه منصوب بيقحُّ أي: يحقُّ الحق وقت استغاثتكم. وهو قول ابن جرير^(٤). وهو غلط، لأنَّ « ليقحُّ » مستقبل لأنه منصوب بإضمار « أَنْ »، و« إِذْ » ظرف لما مضى، فكيف يحمل المستقبل في الماضي؟ الثالث: أنه بدلٌ من « إِذْ » الأولى، قاله الزمخشري^(٥) وابن عطية^(٦) وأبو البقاء^(٧). وكان^(٨) قد قَدِّمُوا أن العامل في « إِذَا » الأولى^(٩) « اذكر » مقدراً. الرابع: أنه منصوب بـ « يعدُّكم » قاله الحوفي وقَبَلَهُ الطبري^(١٠). الخامس: أنه منصوب بقوله « تَوَدُّونَ » قاله أبو البقاء^(١١)؛ وفيه بُعْدٌ لطولِ الفصل.

-
- (١) الكشاف ١٤٥/٢.
 - (٢) انظر: مناقشة أبي حيان له في البحر ٤٦٤/٤.
 - (٣) عاد إلى الآية ٧.
 - (٤) تفسير الطبري ٤٠٨/١٣.
 - (٥) الكشاف ١٤٥/٢.
 - (٦) المحرر الوجيز ١٩/٨.
 - (٧) الإملاء ٤/٢.
 - (٨) اسم كان هنا خبر الشأن.
 - (٩) أي في قوله تعالى في الآية ٧ « وإذ يعدكم الله ».
 - (١٠) لم أجد هذا القول للطبري في تفسيره.
 - (١١) الإملاء ٤/٢.

- الأنفال -

و«استغاث» يتعدى بنفسه وبالباء. ولم يجئ في القرآن إلا متعدياً بنفسه حتى نغم ابن مالك^(١) على النحويين قولهم المستغاث له، أوبه، والمستغاث من أجله. وقد أنشدوا على تعدّيه بالحرف قول الشاعر^(٢):

٢٣٨٣- حتى استغاث بماءٍ لا رشاء له من الأباطح في حافاتِه البرك
مكَلَّل بأصول النَّبت تنسُجه رِيحُ خَرِيقٍ لضاحي مائه حُبُك
كما استغاث بِسَيءٍ فَزُعِظَلَةٌ خافَ العيونَ ولم يُنظَر به الحشكُ
فدلَّ هذا على أنه يتعدى بالحرف كما استعمله سيبويه^(٣) وغيره.

قوله: «أني» العامة على فتح الهمزة بتقدير حذف حرف الجر أي: فاستجاب باني. وقرأ^(٤) عيسى بن عمر - ويروى عن أبي عمرو أيضاً - «إني» بكسرهما. وفيها مذهبان: مذهب البصريين أنه على إضمار القول أي: فقال إني ممدكم. ومذهب الكوفيين أنها محكيّة باستجاب إجراء له مجرى القول لأنه بمعناه.

قوله: «بألف» العامة على التوحيد. وقرأ الجحدري^(٥): «بألف» بزنة أفلس. وعنه أيضاً وعن السدي بزنة أحمال. وفي الجمع بين هاتين القراءتين وقراءة الجمهور: أن تُحْمَلَ قراءة الجمهور على أن المراد بالألف هم الوجوه، وباقيهم كالأتباع لهم، فلذلك لم يُنصَّ عليهم في قراءة الجمهور ونصَّ عليهم

(١) انظر: شرح عمدة الحفاظ له ص ٢٨٧.

(٢) الأبيات لزهير في ديوانه ص ١٧٧؛ والبحر ٤/٤٦٥. لا رشاء له: أي يجري على وجه الأرض. والبرك: طير بعينه واحدة بُرْكة. والخريق: الشديدة. الضاحي: البارز للشمس. والحبك: طرائق الماء مفردة حبيك. السيء: اللبن يكون في الضرع قبل الدرة. والفز: ولد البقرة. والغيطلة: شجر ملف. أو البقرة. والحشوك: الدفع باللبن.

(٣) انظر: الكتاب ١/٣١٨ - ٣١٩.

(٤) البحر ٤/٤٦٥؛ ابن خالويه، ص ٤٩.

(٥) البحر ٤/٤٦٥؛ وفي شواذ ابن خالويه ص ٤٨ أن الجحدري قرأ بيألف.

- الأنفال -

في هاتين القراءتين. أو تُحْمَل الألف على مَنْ قَاتَلَ مِنَ الملائكة دون مَنْ لم يقاتل فلا تنافي حينئذٍ بين القراءات.

قوله: «مُرْدَفِين» قرأ نافع^(١) - ويُرَوَى عن قنبل أيضاً - «مُرْدَفِين» بفتح الدال والباقون بكسرها. وهما واضحتان لأنه يُرَوَى في التفسير أنه كان وراء كل مَلِكٍ مَلِكٌ رديفاً^(٢) له. فقراءة الفتح تُشعر بأن غيرهم أُرْدَفهم لركوبهم خلفهم، وقراءة الكسر تُشعر بأن الراكب خلف صاحبه قد أُرْدَفه، فصَحَّ التعبير باسم الفاعل تارةً واسم المفعول أخرى. وجَعَلَ أبو البقاء^(٣) مفعول «مُرْدَفِين» - يعني بالكسر - محذوفاً أي: مُرْدَفِين أمثالهم. وجَوُز أن يكون معنى الإرداف المجيء بعد الأوائل أي: جُعِلُوا رِدْفًا للأوائل. ويُطلب جوابٌ عن كيفية الجمع / بين هذه الآية وآية آل عمران، حيث قال هناك «بخمسة»^(٤)، وقال هنا «بألف» والقصة واحدة. والجواب: أن هذه الألف مُرْدَفَةٌ^(٥) لتلك الخمسة فيكون المجموع ستة آلاف، ويظهر هذا ويقوى في قراءة «مُرْدَفِين» بكسر الدال.

وقد أنكر أبو عبيد أن يكون الملائكة أُرْدَفَت بعضها أي: رَكِبَتْ خلفها غيرها من الملائكة. وقال الفارسي^(٦): «مَنْ كَسَرَ الدال احتمل وجهين، أحدهما: أن يكونوا مُرْدَفِين مثلهم كما تقول: «أُرْدَفْتُ زيدا دَابَّتِي» فيكون المفعول الثاني محذوفاً، وحَذَفُ المفعول كثيرٌ. والوجه الآخر: أن يكونوا

(١) السبعة ٣٠٤؛ الحجة ص ٣٠٧؛ البحر ٤/٤٦٥؛ الشواذ ٤٩.

(٢) قوله «رديفاً» حال من نكرة وهي جائزة على قلة.

(٣) الإملاء ٤/٢.

(٤) الآية ١٢٥ من سورة آل عمران «يمددكم ربكم بخمسة آلاف من الملائكة مسومين».

(٥) الأصل «مرد» وهو سهو والتصحيح من (ش).

(٦) الحجة (خ) ٧٢/٣.

- الأنفال -

جاؤوا بعد المسلمين . وقال الأخفش^(١) : «بنو فلان يردفوننا أي : يجيئون بعدنا» ، وقال أبو عبيدة^(٢) : «مُردِّفين : جاؤوا بعدُ ، وردفني وأردفني واحد» . قال الفارسي : «هذا الوجه^(٣) كأنه أبينُ لقوله تعالى : «إذ تستغيثون ربكم» ، قوله «مُردِّفين» أي جئنا بعدُ لاستغاثتكم . ومن فتح الدال فهم مُردِّفون على : أُرِدِّفوا الناسَ أي : أنزلوا بعدهم» .

وقرأ بعض المكيين فيما حكاه الخليل «مُردِّفين» بفتح الراء وكسر الدال مشددة ، والأصل : مُرتدِّفين فأدغم . وقال أبو البقاء^(٤) : «إن هذه القراءة مأخوذة من رَدَّفَ بالتشديد الدال على التكرير ، وإن التضعيف بدلٌ من الهمزة كأفرحتُه وفرحتُه» وجوز الخليل بن أحمد ضمَّ الراء إتباعاً لضمِّ الميم كقولهم : مُخْضِمٌ^(٥) بضم الخاء ، وقد قرئ بها شذوذاً .

وقرئ «مُردِّفين» بكسر الراء وتشديد الدال مكسورةً . وكسرُ الراء يَحْتَمِل وجهين : إما لالتقاء الساكنين وإما للإتباع . قال ابن عطية^(٦) : «ويجوز على هذه القراءة كسر الميم إتباعاً للراء ، ولا أحفظه قراءة» ، قلت : وكذلك الفتحة في «مُردِّفين» في القراءة التي حكها الخليل تحتل وجهين . أحدهما : - وهو الظاهر - أنها حركة نُقلٍ من التاء^(٧) - حين قصد إدغامها - إلى الراء .

(١) قال في معاني القرآن له : «تقول العرب : ردفه أمر كما يقولون تبعه وأتبعه» . معاني القرآن ص ٤٣١ .

(٢) مجاز أبي عبيدة ٢٤١/١ . والأصل : «عبيد» وهو سهو .

(٣) أي الوجه الثاني من وجهي تخريج «مُردِّفين» وهو الذي ذكره بقوله «والوجه الآخر» . وانظر : الحجة (خ) ٧٤/٣ .

(٤) الإملاء ٤/٢ .

(٥) المخضم : الماء لا يبلغ أن يكون أجاجاً .

(٦) المحرر الوجيز ٢٠/٨ .

(٧) لأن الأصل «مُرتدِّفين» .

- الأنفال -

والثاني: أنها فُتِحَتْ تخفيفاً، وإن كان الأصل الكسرَ على أصل التقاء الساكنين كما قد قُرِئَ به. وقُرِئَ «مِرْدِفِين» بكسر الميم إتباعاً لكسرة الراء.

وَالْوَجَلُ^(١): الْفَرْعُ. وَقِيلَ: اسْتَشْعَارُ الْخَوْفِ يُقَالُ مِنْهُ: وَجَلَ يُوَجَلُ وَيَجَلُ وَيَجَلُّ وَيَجَلُّ وَجَلًّا، فَهُوَ وَجَلٌ. وَالشُّوْكَ^(٢): السِّلَاحُ كَسِنَانِ الرُّمْحِ وَالنَّصْلِ وَالسِّيفِ، وَأَصْلُهَا مِنَ النَّبْتِ الْحَدِيدِ الطَّرْفِ كَشَوْكِ السَّعْدَانِ، يُقَالُ مِنْهُ: رَجُلٌ شَائِكٌ، فَالْهَمْزَةُ مِنْ أَوْ كَقَائِمٍ، وَيَجُوزُ قَلْبُهُ بِتَأْخِيرِ عَيْنِهِ بَعْدَ لَامِهِ، فَيُقَالُ: «شَائِكٌ»، فَيَصِيرُ كَغَازٍ، وَوَزْنُهُ حَيْنُثُذُ فَالٍ - قَالَ زَهْرٌ^(٣):

٢٣٨٤- لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السَّلَاحِ مُقَدَّفٍ لَهُ لِبَدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلِّمِ
وَيُوصَفُ السَّلَاحُ بِالشَّاكِي كَمَا يُوصَفُ بِهِ الرَّجُلُ فَيُقَالُ: رَجُلٌ شَائِكٌ
وَشَائِكٌ، وَسِلَاحٌ شَائِكٌ وَشَائِكٌ. فَأَمَّا شَائِكٌ فَصَحِيحٌ غَيْرُ مُعْتَلٍّ، وَأَلْفُهُ مَنقَلِبَةٌ عَنِ
عَيْنِ الْكَلِمَةِ، وَوَزْنُهُ فِي الْأَصْلِ عَلَى فَعِلٍ بِكَسْرِ الْعَيْنِ، وَلَكِنْ قُلِبَتْ أَلْفًا كَمَا
قَالُوا كَبَشٌ صَافٌ أَيْ صَوْفٌ، وَكَذَلِكَ شَائِكٌ أَيْ شَوْكٌ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ
مَحذُوفَ الْعَيْنِ وَأَصْلُهُ شَائِكٌ فَحُذِفَتِ الْعَيْنُ فَبَقِيَ شَائِكًا فَأَلْفُهُ زَائِدَةٌ وَوَزْنُهُ عَلَى
هَذَا فَالٍ. وَأَمَّا شَائِكٌ فَمَنْقُوصٌ وَطَرِيقَتُهُ بِالْقَلْبِ كَمَا تَقْدَمُ. وَمِنْ وَصْفِ السَّلَاحِ
بِالشَّاكِ قَوْلُهُ^(٤):

٢٣٨٥- وَأَلْبَسُ مَنْ رَضَاهُ فِي طَرِيقِي سِلَاحًا يَدْعُرُ الْأَبْطَالَ شَاكَا
فَهَذَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَحذُوفَ الْعَيْنِ، وَأَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ شَوْكًا كَصَوْفٍ.

(١) عاد إلى الآية ٢.

(٢) عاد إلى الآية ٧.

(٣) تقدم برقم (١٢٧٩).

(٤) لم أهدت إلى قائله وهو في البحر ٤/٤٥٥.

- الأنفال -

ويُقال أيضاً: هوشاكٌ في السلاح بتشديد الكاف من الشكَّة وهي السلاح أجمع، نقله الهروي والراغب^(١).

والاستغاثة: طلبُ العَوْتِ وهو النصرُ والعَوْنُ وقيل: الاستغاثَةُ سُدُّ الخَلَّةِ^(٢) وقت الحاجة. وقيل: هي الاستجارة. ويقال: عَوْتُ وَعَوَاتُ وَعَوَاتُ، والغيث من المطر والعَوْتُ من النصر، فعلى هذا يكون «استغاث» مشتركاً بينهما، ولكن الفرقَ بينهما في الفعل فيقال: استَعَثْتُهُ فَأَعَاثَنِي من العَوْتُ، وعَاثَنِي مِنَ العَيْثِ.

والإردافُ: الإلتصاق والإركاب ورائك. قال الزجاج^(٣): «أرَدَفْتُ الرجل إذا جئت بعده». ومنه «تَتَبَّعُهَا الرَادِفَةُ»^(٤)، ويقال: رَدِفَ وَأرَدَفَ. واختلف اللغويون فقيل: هما بمعنى واحد، وهو قولُ ابن الأعرابي نقله عنه ثعلب، وقولُ أبي زيد نقله عنه أبو عبيد قال: «يُقَالُ: رَدِفْتُ الرجلَ وَأرَدَفْتُهُ إذا رَكِبْتَ خلفه»، وأنشد^(٥):

٢٣٨٦- إذا الجوزاءُ أرَدَفَتِ الشَّرِيَّاءَ ظَنَنْتُ بِآلِ فاطمةَ الظُّنونا

أي جَاءَتْ عَلَى رِدْفِهَا. وقيل: بل بينهما فرق، فقال الزجاج^(٦):
«يقال: رَدِفْتُ الرجلَ: رَكِبْتُ خلفه وَأرَدَفْتُهُ: أركبته خلفي» وهذا يناسب قولَ

(١) المفردات ص ٢٧١. وانظر: القاموس شكك.

(٢) الخَلَّةُ: الحاجة والفقر والثلمة.

(٣) معاني القرآن له ٤٤٥/٢.

(٤) الآية ٧ من سورة النازعات.

(٥) البيت لحزيمة بن مالك أو حزيمة بن عهد وهو في تفسير الطبري ٤١٥/١٣؛ والمحزر الوجيز

٢٠/٨؛ وتفسير الماوردي ٨٥/٢. والتاج ردف.

(٦) معاني القرآن ٤٤٥/٢.

مَنْ يُقَدِّرُ مَفْعُولًا فِي «مُرْدَفِينَ» بِكسْرِ الدال، وَأَرْدَفْتُهُ: إِذَا جِئْتَ بَعْدَهُ أَيْضًا، فَصَارَ أَرْدَفَ عَلَى هَذَا مُشْتَرَكًا بَيْنَ مَعْنِيَيْنِ. وَقَالَ شَمْرٌ: «رَدِفْتُ وَأَرْدَفْتُ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ بِنَفْسِكَ، فَأَمَّا إِذَا فَعَلْتَهُمَا / بغيرِكَ فَأَرْدَفْتُ لَا غَيْرَ».

[٤٢٢/ب]

وقوله: «مُرْدَفِينَ» بفتح الدال فيه وجهان، أظهرهما: أنه صفة لألف أي أَرْدَفَ بعضهم لبعض. والثاني: أنه حال من ضمير المخاطبين في «يَمْدُكُم» قال ابن عطية^(١): «ويُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِالْمُرْدَفِينَ الْمُؤْمِنُونَ أَي: أَرْدَفُوا بِالْمَلَائِكَةِ» وهذا نصٌ فيما ذكرته من الوجه الثاني. وقال الزمخشري^(٢): «وَقَرِءَ «مُرْدَفِينَ» بِكسْرِ الدال وفتحها مِنْ قولك: رَدِفَهُ إِذَا تَبَعَهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «رَدِفْ لَكُمْ»^(٣)، أَي: رَدِفْكُمْ، وَأَرْدَفْتُهُ إِيَّاهُ إِذَا تَبِعْتَهُ»^(٤)، وَيُقَالُ: أَرْدَفْتَهُ كَقَوْلِكَ: اتَّبَعْتَهُ إِذَا جِئْتَ بَعْدَهُ، فَلَا يَخْلُو الْمَكْسُورُ الدالِ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى مُتَّبِعِينَ أَوْ مُتَّبِعِينَ. فَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى مُتَّبِعِينَ فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى مُتَّبِعِينَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، أَوْ مُتَّبِعِينَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ، أَوْ بِمَعْنَى مُتَّبِعِينَ إِيَّاهُمْ الْمُؤْمِنِينَ، بِمَعْنَى يَتَقَدَّمُونَهُمْ فَيَتَّبِعُونَهُمْ أَنفُسَهُمْ أَوْ مُتَّبِعِينَ لَهُمْ يُشَبِّعُونَهُمْ وَيُقَدِّمُونَهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَهُمْ عَلَى سَاقَتِهِمْ^(٥) لِيَكُونُوا عَلَى أَعْيُنِهِمْ وَحِفْظِهِمْ، أَوْ بِمَعْنَى مُتَّبِعِينَ أَنفُسَهُمْ مَلَائِكَةً آخَرِينَ، أَوْ مُتَّبِعِينَ غَيْرَهُمْ مِنَ الْمَلَائِكَةِ. وَيَعْضُدُ هَذَا الْوَجْهَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ «بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنْزَلِينَ»^(٦) «بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ»^(٧)، وَمَنْ قَرَأَ «مُرْدَفِينَ» بِالْفَتْحِ فَهُوَ بِمَعْنَى مُتَّبِعِينَ أَوْ مُتَّبِعِينَ».

(١) المحرر ١٩/٨ - ٢٠.

(٢) الكشف ١٤٦/٢.

(٣) الآية ٧٢ من سورة النمل.

(٤) في الزمخشري: أتبعته.

(٥) الساقة: مؤخرة الجيش.

(٦) الآية ١٢٤ من سورة آل عمران.

(٧) الآية ١٢٥ من سورة آل عمران.

قلت: وهذا الكلام على طوله شرُّه أن «أتبع» بالتخفيف يتعدى إلى مفعولين، و«أتبع» بالتشديد يتعدى لواحد، وأردف قد جاء بمعناهما، ومفعوله - أو مفعولاه - محذوف لفهم المعنى، فيقدر في كل موضع ما يليق به. إلا أن الشيخ عاب عليه قوله «متبعين إياهم المؤمنين وقال^(١): «هذا ليس من مواضع فصل الضمير بل مما يتصل وتُحذف له النون، لا يقال: هم كاسون إياك ثوباً، بل كاسوك، فتصحححه أن يقول: متبعيهم المؤمنين أو متبعين أنفسهم المؤمنين».

آ. (١٠) قوله تعالى: ﴿وما جعله﴾: الهاء تعود على الإمداد أي: وما جعل اللُّهُ الإمدادَ. ثم هذا الإمدادُ يحتمل أن يكون المنسبُك من قوله «أني مُمدُّكم»^(٢)، إذ المعنى: فاستجاب بإمدادكم. ويحتمل أن يكون مدلولاً عليه بقوله «مُمدُّكم» كما دلَّ عليه فعلُهُ في قوله: «اعدلوا هو أقرب»^(٣). وهذا الثاني أولى لأنه مُتأتَّ على قراءة الفتح والكسر في «إني» بخلاف الأول فإنه لا يتجه عودُهُ على الإمداد على قراءة الكسر إلا بتأويل ذكره الزمخشري^(٤) وهو أنه مفعولُ القول المضمر فهو في معنى القول. وقيل يعود على المدد قاله الزجاج^(٥). قال الواحدي: «وهذا أولى لأنَّ بالإمداد بالملائكة كانت البشرى». وقال الفراء^(٦): «إنه يعود على الإرداف المدلول عليه بمردفين». وقيل: يعود على الألف. وقيل: على الوعد المدلول عليه بـ «يعدُّكم»^(٧).

(١) البحر ٤/٤٦٦.

(٢) في الآية ٩.

(٣) الآية ٨ من سورة المائدة.

(٤) الكشاف ٢/١٤٦.

(٥) معاني القرآن له ٢/٤٤٥.

(٦) معاني القرآن له ١/٤٠٤.

(٧) في الآية ٧.

- الأنفال -

وقيل: على جبريل أو على الاستجابة، لأنها مؤنث مجازي، أو على الإخبار بالإمداد. وهي كلها محتملة وأرجحها الأول، والجعل هنا تصييرٌ.

آ. (١١) قوله تعالى: ﴿إِذْ يَغْشَاكُمْ﴾^(١): في «إذ» وجوه أحدها: أنه بدل من «إذ» في قوله: «وَإِذْ يَعِدُكُمْ»^(٢). قال الزمخشري^(٣): «إِذْ يَغْشَاكُمْ بَدَلُ ثَانٍ مِنْ «إِذْ يَعِدُكُمْ». قوله: «ثان» لأنه أبدل منه «إذ» في قوله «إِذْ تَسْتَغِيثُونَ» ووافقه على هذا ابن عطية^(٤) وأبو البقاء^(٥). الثاني: أنه منصوبٌ بالنصر^(٦). الثالث: بـ «ما عند الله»^(٧) من معنى الفعل. الرابع: بـ «ما جعله الله»^(٨). الخامس: بإضمار «اذكر». ذكر ذلك الزمخشري^(٩). وقد سبقه إلى الرابع الحوفي.

وقد ضَعَّفَ الشَّيْخُ^(١٠) الوجةَ الثاني^(١١) بثلاثة أوجه أحدها: أن فيه إعمالَ المصدرِ المقرونِ بأل قال: «وفيه خلاف ذهب الكوفيون إلى أنه لا يعمل. الثاني من الأوجه المضعفة أنه فيه فضلٌ بين المصدر ومعموله بالخبر وهو قوله: «إلا من عند الله»، ولو قلت: «ضربٌ زيدٌ شديدٌ عمراً» لم يجز. الثالث: أنه عمل ما قبل «إلا» فيما بعدها وليس أحدَ الثلاثةِ الجائزِ ذلك فيها،

(١) رسمها المؤلف على قراءة أبي عمرو وكما سيأتي.

(٢) في الآية ٧.

(٣) الكشاف ١٤٦/٢.

(٤) المحرر الوجيز ٢٢/٨.

(٥) الإملاء ٤/٢.

(٦) في الآية ١٠.

(٧) في الآية ١٠.

(٨) في الآية ١٠.

(٩) الكشاف ١٤٦/٢.

(١٠) البحر ٤٦٧/٤.

(١١) أي منصوباً بالنصر.

لأنه لا يعمل ما قبلها فيما بعدها إلا أن يكون مستثنى أو مستثنى منه أو صفةً له. وقد جَوَزَ الكسائي والأخفش إعمال ما قبل «إلا» فيما بعدها مطلقاً، وليس في هذه الأوجه أحسن من أنه أُخبر عن الموصول قبل تمام صلته.

وَضَعَفَ الثالث^(١) بأنه يلزم منه أن يكون استقرارُ النصر مقيداً / بهذا الطرف، والنصرُ من عند الله لا يتقيدُ بوقت دون وقت. وهذا لا يَضَعُفُ به لأن المراد بهذا النصرِ نصرٌ خاص، وهذا النصرُ الخاصُّ كان مقيداً بذلك الطرف. وَضَعَفَ الرابع^(٢) بطولِ الفصل ويكون معمولاً لما قبل «إلا».

[٤٢٣/أ]

السادس: أنه منصوبٌ بقوله: «ولتطمئنَّ به» قاله الطبري^(٣). السابع: أنه منصوبٌ بما دلَّ عليه «عزيز حكيم» قاله أبو البقاء^(٤). ونحا إليه ابن عطية^(٥) قبله.

وقرأ^(٦) ابن كثير وأبو عمرو «يَغشاكم النعاسُ». نافع: «يُغشِيكم» بضم الياء وكسر الشين خفيفةً. «النعاسُ» نصباً. والباقون «يُغشِيكم» كالذي قبله، إلا أنه بتشديد الشين^(٧) فالقراءة الأولى مِنْ غَشِي يَغشِي، و«النعاسُ» فاعل. وفي الثانية مِنْ «أغشى»، وفاعله ضميرُ الباري تعالى، وكذا في الثالثة مِنْ «غشِي» بالتشديد. و«النعاسُ» فيهما مفعول به، وأغشى وغشِي لغتان.

قوله: «أمنة» في نصبها ثلاثة [أوجه] أحدها: أنه مصدرٌ لفعلٍ مقدر أي: فَأَمِنْتُمْ أمنةً. الثاني: أنها منصوبة على أنها واقعةٌ موقعَ الحال: إمّا من

(١) أي بـ «ما عند الله» من معنى الفعل. وانظر: البحر ٤/٤٦٧.

(٢) أي بـ «ما جعله الله».

(٣) تفسير الطبري ١٣/٤١٩.

(٤) الإملاء ٢/٤.

(٥) المحرر الوجيز ٨/٢٢.

(٦) السبعة ص ٣٠٤؛ الحجة ص ٣٠٨؛ البحر ٤/٤٦٧.

(٧) ونصب النعاس.

الفاعل، فإن كان الفاعل «النعاس» فنسبة الأمانة إليه مجازاً، وإن كان البارئ تعالى كما هو في القراءتين الأخيرتين فالنسبة حقيقة، وإما من المفعول على المبالغة أي: جعلهم نفس الأمانة، أو على حذف مضاف أي: ذوي أمانة. الثالث: أنه مفعول من أجله وذلك: إما أن يكون على القراءتين الأخيرتين أو على الأولى، فعلى القراءتين الأخيرتين أمرها واضح، وذلك أن التغطية أو الإغشاء من الله تعالى، والأمانة منه أيضاً، فقد اتحد الفاعل فصحَّ النصب على المفعول له. وإما على القراءة الأولى ففاعل «يغشى» النعاس، وفاعل «الأمانة» البارئ تعالى. ومع اختلاف الفاعل يمتنع النصب على المفعول له على المشهور وفيه خلاف، اللهم إلا أن يتجاوز بتجاوز.

وقد أوضح ذلك الزمخشري^(١) فقال: «وأمانة» مفعول له. فإن قلت: أما وجب أن يكون فاعل الفعل المعلل والعللة واحداً؟ قلت: بلى ولكن لما كان معنى «يغشاكم النعاس» تنعسون انتصب «أمانة» على معنى: أن النعاس والأمانة لهم، والمعنى إذ تنعسون أمانة^(٢). ثم قال: «فإن قلت: هل يجوز أن ينتصب على أن الأمانة للنعاس الذي هو يغشاكم أي: يغشاكم النعاس لأمانة، على أن إسناد الأمانة إلى النعاس إسناد مجازي وهو لأصحاب النعاس على الحقيقة، أو على أنه أتاكم^(٣) في وقت كان من حق النعاس في ذلك الوقت المخوف أن لا يقدم على غشيانكم، وإنما غشاكم أمانة حاصله له من الله لولاها لم يغشاكم^(٤) على طريقة التمثيل والتخييل». قلت: لا تبعد فصاحة القرآن عن مثله، وله فيه نظائر، وقد ألم به من قال^(٥):

(١) الكشاف ١٤٧/٢.

(٢) الكشاف: تنعسون أمانة بمعنى أمانة.

(٣) الكشاف: أتاكم.

(٤) الأصل: لم يغشاكم وهو سهو.

(٥) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٤/٤٦٨؛ والكشاف ٤/٣٧٤. وشروذ: مستعص.

٢٣٨٧- يَهَابُ النَّوْمُ أَنْ يَغْشَى عَيْونًا تَهَابُكَ فَهُوَ نَفَارٌ شَرُودٌ

وقوله: «منه» في محلِّ نصبٍ صفةً لـ «أمنة»، والضمير في «منه» يجوز أن يعودَ على البارئِ تعالى، وأن يعودَ على النعاسِ بالمجاز المذكور آنفاً.

وقرأ ابن محيَّصن والنخعي ويحيى بن يعمر «أمنةً» بسكون الميم. ونظير أمنِ أمنةً بالتحريك حَيِي حياة، ونظيرُ أمنِ أمنةً بالسكون رَجِمَ رَحْمَةً.

قوله: «ماءٌ لِيُطَهِّرَكُم» العائمةُ على «ماءٍ» بالمد. و«ليطهركم» متعلِّقٌ بـ «يُنزَلُ». وقرأ^(١) الشعبي «ما ليطهركم» بألفٍ مقصورة، وفيها تخريجان أظهرهما - وهو الذي ذكره ابن جني^(٢) وغيره - أن «ما» بمعنى الذي، و«ليطهركم» صلَّتها، وقال بعضهم: تقديره: الذي هو ليطهركم، فقدَّر الجارُ^(٣) خبراً لمبتدأ محذوفٍ، والجملةُ صلةٌ لـ «ما». وقد ردَّ الشيخ^(٤) هذين التخريجين بأن لامَ «كي» لا تقعُ صلةً. والثاني: أن «ما» هو ماء بالمد، ولكن العرب قد حذفتُ همزته فقالوا: «شربتُ ماءً» بميم منونة، حكاه ابن مقسم، وهذا لا نظيرَ له إذ لا يجوز أن يُتَّهَكَ اسمٌ مُعَرَّبٌ بالحذف حتى يبقى على حرفٍ واحد. إذا عُرِفَ هذا فيجوزُ أن يكونَ قَصْرَها، وإنما لم ينوَّنه إجراءً للوصلِ مُجرى الوقفِ ثم هذه الألفُ يحتملُ أن تكونَ عينَ الكلمة وأن الهمزةُ محذوفةٌ / وهذه الألفُ بدلٌ مِنَ الواو التي في «مَوْه» في الأصل، ويجوز أن تكونَ المبدلةً من التثوين وأجرى الوصلِ مُجرى الوقفِ. والأولُ أَوْلَى لأنهم يُراعون في الوقفِ أن لا يتركوا الموقوفَ عليه على حرفٍ واحد نحو «مُرٍ» اسم فاعلٍ مِنْ أرى يُرى.

[٤٢٣/ب]

(١) البحر ٤/٤٦٨.

(٢) المحتسب ١/٢٧٤.

(٣) وهو ليطهركم.

(٤) البحر ٤/٤٦٨.

قوله: «وَيُذْهِبَ» نسقُ على «ليطهركم». وقرأ^(١) عيسى بن عمر «ويُذْهِبُ» بسكون الباء، وهو تخفيف سَمَاهُ الشيخ^(٢) جزمًا. والعامَّة على «رجز» بكسرِ الراء والزاي. وقرأ^(٣) ابن محيصة بضم الراء، وابنُ أبي عمير بالسين. وقد تقدّم الكلامُ على كل واحد منها^(٤). ومعنى «رجز الشيطان» هنا ما ينشأ عن وسوسته.

آ. (١٢) قوله تعالى: ﴿إِذْ يُوحِي﴾: فيه أوجه، أحدها: أنه بدلُ ثالث من قوله «وإِذْ يَعِدُكُمْ»^(٥). والثاني: أن ينتصب بقوله «وَيُثَبَّتُ»، قالهما الزمخشري^(٦)، ولم يبيِّن ذلك على عود الضمير. وأمَّا ابنُ عطية^(٧) فبناه على عود الضمير في قوله «به»، فقال: «العاملُ في «إِذْ» العاملُ الأول على ما تقدّم فيما قبلها، ولو قدرناه قريباً لكان قوله «وَيُثَبَّتُ» على تأويل عودِه على الرُّبَط، وأمَّا على تأويل عودِه على الماء فيَقْلَقُ أن يعمل «ويُثَبَّتُ» في إِذْ، وإنما قَلِقَ ذلك عنده لاختلاف زمان الثبَّت وزمان الوحي، فإنَّ إنزالَ المطر وما تعلَّقَ به من تعليقاتٍ متقدِّمٍ على تغشيةِ النعاس، وهذا الوحيُّ وتغشيةِ النعاس والإيحاءُ كانا وقتَ القتال.

قوله: «أني معكم» مفعول بـ «يوحي»، أي: يوحى كوني معكم بالغبلة والنصر. وقرأ^(٨) عيسى بن عمر — بخلافِ عنه — «إني معكم» بكسرِ الهمزة.

(١) البحر ٤/٤٦٩.

(٢) البحر ٤/٤٦٩.

(٣) البحر ٤/٤٦٩؛ ونسبها في المختصر ٤٩ إلى مجاهد.

(٤) انظر: إعرابه للآية ١٣٤ من سورة الأعراف.

(٥) في الآية ٧.

(٦) الكشاف ٢/١٤٧، ١٤٨.

(٧) المحرر الوجيز ٨/٢٦.

(٨) البحر ٤/٤٦٩.

وفيه وجهان، أحدهما: أن ذلك على إضمارِ القول، وهو مذهب البصريين، والثاني: إجراء «يوحى» مُجرى القول لأنه بمعناه، وهو مذهب الكوفيين.

قوله: «فوق الأعناق» فيه أوجه، أحدها: أن «فوق» باقية على ظرفيتها، والمفعول محذوفٌ أي: فاضربوهم فوق الأعناق، عَلَّمَهُمْ كَيْفَ يَضْرِبُونَهُمْ. والثاني: أن «فوق» مفعولٌ به على الاتِّساع لأنه عبارةٌ عن الرأس كأنه قيل: فاضربوا رؤوسهم. وهذا ليس بجيدٍ لأنه لا يَتَصَرَّفُ. وقد زعم بعضهم أنه يتصرَّفُ وأنتك تقول: فَوْكُ رَأْسِكَ برفع «فوكك»، وهو ظاهرُ قول الزمخشري^(١) فإنه قال: «فوق الأعناق: أراد أعالي الأعناق التي هي المذابح التي هي مفاصل». الثالث: - وهو قول أبي عبيدة^(٢) - أنها بمعنى على أي: على الأعناق، ويكون المفعول محذوفاً تقديره: فاضربوهم على الأعناق، وهو قريبٌ من الأول. الرابع: قال ابن قتيبة: «هي بمعنى دون». قال ابن عطية^(٣): «وهذا خطأٌ بَيِّنٌ وغلطٌ فاحش، وإنما دخل عليه اللبس من قوله: «بعوضةٌ فما فوقها»^(٤)، أي: فما دونها، وليست «فوق» هنا بمعنى دون، وإنما المراد: فما فوقها في القلة والصغر. الخامس: أنها زائدة أي اضربوا الأعناق وهو قول أبي الحسن^(٥)، وهذا عند الجمهور خطأ، لأنَّ زيادةَ الأسماء لا تجوز.

قوله: «منهم كلُّ بنان» يجوز أن يتعلَّق «منهم» بالأمر قبله أي: ابْتَدِثُوا الضرب من هذه الأماكن. وهذا الكلامُ مع ما قبله معناه: اضربوهم في جميع الأماكن والأعضاء من أعاليهم إلى أسافلهم. ويجوز أن يتعلَّق بمحذوف على

(١) الكشاف ٢/١٤٨.

(٢) المجاز ١/٢٤٢.

(٣) المحرر ٨/٢٨.

(٤) الآية ٢٦ من سورة البقرة.

(٥) وهو الأخص في معاني القرآن ٢/٣١٩.

- الأنفال -

أنه حال مِنْ «كُلُّ بَنانٍ»؛ لأنه في الأصل يجوز أن يكون صفةً له لو تأخَّر قال أبو البقاء^(١): «وَيَضَعُفُ أن يكون حالاً من «بنان» إذ فيه تقديمُ حالِ المضاف إليه على المضاف» فكأن المعنى: اضربوهم كيف ما كان. قال الزمخشري^(٢): «يعني ضَرَبَ الهام» قال^(٣):

٢٣٨٨ - وَأَضْرَبُ هَامَةَ البطلِ المُشِيحِ

وقال^(٤):

٢٣٨٩ - غَشِيَتْهُ وَهُوَ فِي جَأْوَءَ باسِلَةٍ عَضْباً أَصَابَ سَوَاءَ الرَّأْسِ فَانْفَلَقَا

وقال ابن عطية^(٥): «ويُحتمل أن يريد بقوله: «فوق الأعناق» وَصَفَ أبلغَ ضَرَبَاتِ العنقِ، وهي الضربة التي تكون فوق عظم العنق، ودون عظم الرأس»، ثم قال: «ومنه قوله^(٦)»:

٢٣٩٠ - جَعَلْتُ السيفَ بينَ الجيِّدِ مِنْهُ وبينَ أَسِيْلِ خَدَّيْهِ عِذاراً

وقيل: هذا مِنْ ذِكْرِ الجزء وإرادةِ الكل كقول عترة^(٧): / [٤٢٤/أ]

(١) الإملاء ٥/٢.

(٢) الكشاف ١٤٨/٢؛ مقولة الزمخشري هذه في شرح «فوق الأعناق».

(٣) البيت لعمر بن الإطناية وصدده:

وإقْدامي على المَكْرُوهِ نَفْسي

وهو في اللسان شيخ.

(٤) البيت لبلعاء بن قيس الكناني وهو جاهلي، في الحماسة ٦٧/١؛ والكشاف ١٤٨/٢؛

والبحر ٤/٤٧٠. والجأواء: الكتيبة المخضرة.

(٥) المحرر ٢٨/٨.

(٦) لم أهدت إلى فائله، وهو في البحر ٤/٤٧١؛ وابن عطية ٢٨/٨.

(٧) تقدم برقم (٢١٢١).

- الأنفال -

٢٣٩١- عَهْدِي بِهِ شَدَّ النَّهَارَ كَأَنَّمَا خُضِبَ الْبَنَانُ وَرَأْسُهُ بِالْعِظْلَمِ

وَالْبَنَانُ: قِيلَ الْأَصَابِعُ، وَهُوَ اسْمُ جَنْسٍ، الْوَاحِدُ بَنَانَةٌ قَالَ عَنَتْرَةَ^(١):

٢٣٩٢- وَإِنَّ الْمَوْتَ طَوَّعَ يَدِي إِذَا مَا وَصَلْتُ بِنَانَهَا بِالْهَنْدُؤَانِي

وَقَالَ أَبُو الْهَيْثَمِ: «الْبَنَانُ: الْمَفَاصِلُ، وَكُلُّ مَفْصِلٍ بِنَانَةٌ». وَقِيلَ:

الْبَنَانُ: الْأَصَابِعُ مِنَ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ. وَقِيلَ: الْأَصَابِعُ مِنَ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ وَجَمِيعِ الْمَفَاصِلِ مِنْ جَمِيعِ الْأَعْضَاءِ، وَأَنْشَدَ لِعَنَتْرَةَ^(٢):

٢٣٩٣- وَكَانَ فَتَى الْهَيْجَاءِ يَحْمِي ذِمَارَهَا وَيَضْرِبُ عِنْدَ الْكَرْبِ كُلَّ بِنَانٍ

وَقَدْ تَبَدَّلَ نَوْنُهُ الْأَخِيرَةَ مِيمًا. قَالَ رُوَيْبَةَ^(٣):

٢٣٩٤- يَا هَالِ ذَاتِ الْمَنْطِقِ النَّمْنَامِ وَكَفَّفِكَ الْمَخْضَبِ الْبِنَامِ

أ. (١٣) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ﴾: مَبْتَدَأُ وَخَبْرٌ. وَالْإِشَارَةُ إِلَى الْأَمْرِ

بِضَرْبِهِمْ، وَالخَطَابُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلرَّسُولِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلْكَفَّارِ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ التَّفَاتًا. كَذَا قَالَ الشَّيْخُ^(٤) وَفِيهِ نَظْرٌ لَوْجِهَيْنِ أَحَدَهُمَا: أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ خَطَابُ الْجَمْعِ بِخَطَابِ الْوَاحِدِ وَهُوَ مَمْتَنَعٌ أَوْ قَلِيلٌ، وَقَدْ حُكِّيتْ لُغِيَّةٌ. وَالثَّانِي: أَنْ بَعْدَهُ «بَأَنَّهُمْ شَاقُوا» فَيَكُونُ التَّفَتُّ مِنَ الْعَيْبَةِ إِلَى الْخَطَابِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْعَيْبَةِ فِي الْحَالِ وَهُوَ بَعِيدٌ.

قَوْلُهُ: «وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ» «مَنْ» مَبْتَدَأُ وَالْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَهَا خَبْرُهَا

(١) دِيوَانُهُ ص ٢٩٧؛ وَالْقُرْطُبِيُّ ٣٧٩/٧؛ وَالْهَنْدَوَانِيُّ: السِّيفُ الْهَنْدِيُّ.

(٢) دِيوَانُهُ ص ٣١٢؛ وَالْقُرْطُبِيُّ ٣٧٩/٧.

(٣) الْبَيْتُ الْأَوَّلُ فِي دِيوَانِهِ ص ١٤٤ وَبَعْدَهُ فِيهِ:

كَأَنَّ وَسْوَاسِكَ بِالنَّمَامِ

وَالثَّانِي - فِي رِوَايَةِ الْمُؤَلَّفِ - فِي ابْنِ يَعِيشَ ٣٣/١٠؛ وَالْعَيْنِيُّ ٥٨٠/٤.

(٤) الْبَحْرُ ٤٧١/٤.

أو الجملة الواقعة جزاءً أو مجموعهما. ومن التزم عَوْدَ ضميرٍ مِنْ جملةِ الجزاءِ على اسم الشرط قدره هنا محذوفاً تقديره: فَإِنَّ اللهَ شديداً العقاب له. واتفق القراء على فَكِّ الإدغام هنا في «يُشاقِق» لأن المصاحفَ كَتَبَتْه بقافين مفكوكتين، وفكُّ هذا النوع لغةُ الحجاز، والإدغامُ بشروطه لغة تميم.

آ (١٤) قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ﴾: يجوز في «ذلكم» أربعة أوجه أحدها: أن يكون مرفوعاً على خبر ابتداء مضمرة أي: العقاب ذلكم أو الأمر ذلكم. الثاني: أن يرتفع بالابتداء والخبر محذوف أي: ذلك العقاب. وعلى هذين الوجهين فيكون قوله «فذوقوه» لا تعلق لها بما قبلها من جهة الإعراب. والثالث: أن يرتفع بالابتداء، والخبر قوله: «فذوقوه»، وهذا على رأي الأخفش^(١) فإنه يرى زيادة الفاء مطلقاً أعني سواء تضمن المبتدأ معنى الشرط أم لا، وأما غيره فلا يجوز زيادتها إلا بشرط أن يكون المبتدأ مشبهاً لاسم الشرط، وقد قَدِّمْتُ تقريره غير مرة. واستدل الأخفش على جواز ذلك بقول الشاعر^(٢):

٢٣٩٥ - وقائلةٌ خولانٌ فانكح فتاتهم وأكرومة الحيين خلوا كما هيا
وخرجه الآخرون على إضمار مبتدأ تقديره: هذه خولان. الرابع: أن يكون منصوباً بإضمار فعل يُفسره ما بعده، ويكون من باب الاشتغال. وقال الزمخشري^(٣): «ويجوز أن يكون نصباً على «عليكم ذلكم» كقوله: زيداً فاضربه». قال الشيخ^(٤): «ولا يصحُّ هذا التقدير لأنَّ «عليكم» من أسماء

(١) الأخفش في معاني القرآن ص ٣١٩، لم يقدر زيادتها هنا فقال: «كأنه جعل «ذلكم» خبراً لمبتدأ أو مبتدأ أضمر خيره».

(٢) تقدم برقم (١٧٢٥). ولم يقدر زيادتها في هذا البيت وإنما أعربها خيراً لمبتدأ محذوف تقديره هؤلاء خولان. انظر: معاني القرآن ١/٨٠.

(٣) الكشف ٢/١٤٨.

(٤) البحر ٤/٤٧٢.

الأفعال، وأسماء الأفعال لا تُضَمَر، فتشبيهُه بقولك: «زيداً فاضربه» ليس بجيد، لأنهم لم يُقدِّروه بـ «عليك زيداً فاضربه» وإنما هذا منصوبٌ على الاشتغال»، قلت: يجوز أن يكون نحا الزمخشري نحو الكوفيين، فإنهم يُجرونه مُجرى الفعل مطلقاً، وكذلك يُعملونه متأخراً نحو: «كتاب الله عليكم»^(١).

وقال أبو البقاء^(٢): «ويجوز أن يكون في موضع نصب، أي: ذوقوا ذلكم، ويُجَعَل الفعل الذي بعده مفسراً له، والأحسن أن يكون التقدير: باشروا ذلكم فذوقوه لتكون الفاء عاطفة». قلت: ظاهرُ هذه العبارة الثانية أن المسألة لا تكون من الاشتغال لأنه قَدَّر الفعل غير موافق لما بعده لفظاً مع إمكانه، وأيضاً فقد جَعَلَ الفاء عاطفةً لازائدةً، وقد تقدَّم تحقيقُ الكلام في هذه الفاء عند قوله: «وإياي فارهبون»^(٣).

قوله: «وَأَنَّ للكافرين عذابَ النار» الجمهور على فتح «أَنَّ» وفيها تخريجات، أحدها: أنها وما في حيزها في محل رفع على الابتداء، والخبرُ محذوفٌ تقديره: حَتَمَ استقرارُ عذابِ النار للكافرين. والثاني: أنها خبر مبتدأ محذوف أي: الحتم / أو الواجب أن للكافرين، أو الواجب أن للكافرين عذاب النار. الثالث: أن تكون عطفاً على «ذلكم» في وجهيه، قاله الزمخشري^(٤)، ويعني بقوله «في وجهيه»، أي: وجهي الرفع وقد تقدَّم. الرابع: أن تكون في محلِّ نصب على المعية، قال الزمخشري^(٥): «أو نصب

[٤٢٤/ب]

(١) الآية ٢٤ من سورة النساء.

(٢) الإملاء ٥/٢.

(٣) الآية ٤٠ من سورة البقرة.

(٤) الكشاف ١٤٨/٢.

(٥) الكشاف ١٤٨/٢.

على أن الواو بمعنى مع، والمعنى: ذوقوا هذا العذاب العاجل مع الآجل الذي لكم في الآخرة، فوَضَعَ الظاهرَ موضعَ المضمَرِ يعني بقوله «وَضَعَ الظاهرَ موضعَ المضمَرِ» أن أصلَ الكلام: فذوقوه وأن لكم، فوضع «للكافرين» موضعَ «لكم»، شهادةً عليهم بالكفر ومُنْبَهَةً على العلة. الخامس: أن يكون في محل نصب بإضمار اعلموا^(١)، قال الشاعر^(٢):

٢٣٩٦- تسمع للأحشاء منه لَغَطًا ولليدين جُسَاءً وبَدَا

أي: وترى لليدين بدداً، فأضمر «ترى»، كذلك فذوقوه: واعلموا أن للكافرين. وأنكره الزجاج^(٣) أشدَّ إنكارٍ وقال: «لوجاز هذا لجاز: «زيد قائم وعمراً منطلقاً»، أي: وترى عمراً منطلقاً، ولا يُجيزه أحد».

وقرأ^(٤) زيد بن علي والحسن بكسرها على الاستثناف.

آ. (١٥) قوله تعالى: ﴿رُحَفَاءُ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ

على المصدر، وذلك الناصب له في محل نصب على الحال، والتقدير: إذا لقيتم الذين كفروا زاحفين زحفاً، أو يزحفون زحفاً. والثاني: أنه منصوبٌ على الحال بنفسه ثم اختلفوا في صاحبِ الحالِ فقيل: الفاعل، أي: وأنتم زُحِفَ من الزحوف، أي: جماعة، أو وأنتم تمشون إليهم قليلاً قليلاً على حَسَبِ ما يُفسَّرُ به الزُّحُفُ وسيأتي. وقيل: هو المفعول أي: وهم جُمٌّ كثيرٌ أو يمشون إليكم. وقيل: هي حالٌ منهما أي: لقيتموهم متزاحفين بعضكم إلى بعض.

(١) وهو رأي الفراء في معاني القرآن ٤٠٥/١.

(٢) لم أهدت إلى قائله وهو في معاني القرآن للفراء ٤٠٥/١؛ والخصائص ٤٣٢/٢. واللفظ:

الأصوات المبهمة، والجسأة: الصلابة، والبدد: تباعد ما بين اليدين.

(٣) معاني القرآن له ٤٥٠/٢.

(٤) البحر ٤٧٣/٤؛ مختصر ابن خالويه ص ٤٩.

وَالزُّحْفُ: الدنو قليلاً قليلاً يقال: زَحَفَ يَزْحَفُ إليه بالفتح فيهما فهو زاحفٌ زَحْفاً، وكذلك تَزْحَفُ وتَزاحفُ وأَزْحَفَ لنا عدوُّنا أي: دَنوا لقتالنا. وقال الليث: «الزُّحْفُ: الجماعة يمشون إلى عدوِّهم، قال الأعشى (١):

٢٣٩٧- لِمَنِ الطَّعَائِنُ سَيَّرُهُنَّ تَزْحَفُ مثل السِّفِينِ إِذَا تَقَادَفُ تَجْدِفُ

وهذا من باب إطلاق المصدر على العين. والزُّحْفُ: الديقب أيضاً مِنْ «رَحَفَ الصَّبِيُّ»، قال امرؤ القيس (٢):

٢٣٩٨- فَرَحَفًا أَتَيْتُ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فثوباً لَيْسْتُ وَثوباً أَجْرُ

ويجوز جمعه على زُحُوفٍ ومَزاحِفٍ، لاختلاف النوع، قال الهذلي (٣):

٢٣٩٩- كَأَنَّ مَزاحِفَ الحَيَاتِ فِيهِ قبيل الصُّبْحِ آثَارُ السَّيَاطِ

ومَزاحِفٍ جمع مَزْحَفٍ اسمَ المصدر (٤).

قوله: «الأدبار» مفعول لـ «تَوَلَّوْهُم».

آ. (١٦) وكذا ﴿دُبْرَهُ﴾ مفعول ثانٍ لـ ﴿يُوَلِّوْهُمْ﴾: وقرأ الحسن (٥)

بالسكون كقولهم «عُنُق» في عُنُق، وهذا من باب التعريض حيث ذكر لهم حالة تُسْتَهْجَنُ (٦) مِنْ فاعلها فأتى بلفظ الدُبْرِ دون الظَّهْرِ لذلك. وبعضهم من أهل علم البيان سَمَّى هذا النوع كنايةً وليس بشيء. ء.

(١) ليس في ديوانه وهو في التاج (زحف) غير منسوب. وزاد السير لابن الجوزي ٣/٣٣١.

(٢) تقدم برقم (١٦٧٨).

(٣) البيت للمتخل الهذلي، وهو في ديوانه الهذليين ٢/٢٥؛ والبحر ٤/٤٧٤؛ والصحاح: زحف، وتفسير ابن عطية ٤/٣١.

(٤) لعله يعني المصدر الميمي.

(٥) البحر ٤/٤٧٥؛ المختصر ص ٤٩.

(٦) الأصل: «تستهجن»، وهو سهو.

قوله: «إِلَّا مُتَحَرِّفًا» في نصبه وجهان، أحدهما: أنه حال. والثاني: أنه استثناء. وقد أوضح ذلك الزمخشري^(١) فقال: «فإن قلت: بَمَ انتصبَ «إِلَّا مُتَحَرِّفًا»؟ قلت: على الحال، و«إِلَّا» لغوٌ، أو على الاستثناء من المُولِّين، أي: وَمَنْ يُؤَلِّهِمْ إِلَّا رَجُلًا مِنْهُمْ مُتَحَرِّفًا أَوْ مُتَحَيِّزًا». قال الشيخ^(٢): «لا يريد بقوله «إِلَّا لَغْوٌ» أنها زائدة، بل يريد أن العامل وهو «يُؤَلِّهِمْ» وَصَلَ لِمَا بَعْدَهَا كَقَوْلِهِمْ فِي نَحْوِ «جِئْتُ بِبِلَا زَادَ» إِنَّهَا لَغْوٌ، وَفِي الْحَقِيقَةِ هِيَ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ حَالٍ مَحذُوفَةٌ وَالتَّقْدِيرُ: وَمَنْ يُؤَلِّهِمْ مُلْتَبَسًا بِأَيَّةِ حَالٍ إِلَّا فِي حَالِ كَذَا، وَإِنْ لَمْ تُقَدَّرْ حَالٌ عَامَّةٌ مَحذُوفَةٌ لَمْ يَصِحَّ دُخُولُ «إِلَّا» لِأَنَّ الشَّرْطَ عِنْدَهُمْ وَاجِبٌ، وَالوَاجِبُ حُكْمُهُ أَنْ لَا تَدْخُلَ «إِلَّا» فِيهِ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ وَلَا فِي غَيْرِهِ مِنَ الْفَضَلَاتِ، لِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مَفْرُغٌ، وَالمَفْرُغُ لَا يَكُونُ فِي الْوَاجِبِ إِلَّا يَكُونُ مَعَ النِّفْيِ أَوْ النِّهْيِ، أَوْ الْمَوْوَلِ بِهِمَا، فَإِنْ جَاءَ مَا ظَاهَرَهُ خِلَافُ ذَلِكَ يُؤَوَّلُ»، قلت: قوله: «لا في المفعول ولا في غيره من الفضلات» لا حاجة إليه؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يدخل في الإيجاب مطلقاً سواء كان ما بعد «إِلَّا» فَضْلَةً أَمْ عَمْدَةً، فَذَكَرُ الْفَضْلَةَ وَالْمَفْعُولَ / يُوهِمُ جَوَازَهُ فِي غَيْرِهِمَا.

[٤٢٥/أ]

وقال ابن عطية^(٣): «وَأَمَّا الْاسْتِثْنَاءُ فَهُوَ مِنَ الْمُولِّينَ الَّذِينَ تَضَمَّنَهُمْ «مَنْ». فَجَعَلَ نَصْبَهُ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ. وَقَالَ جَمَاعَةٌ: إِنْ الْاسْتِثْنَاءُ مِنْ أَنْوَاعِ التَّوَلَّى. وَقَدْ رُدَّ هَذَا بِأَنَّ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ التَّرْكِيبُ: إِلَّا تَحْيِيزًا أَوْ تَحَرِّفًا.

والتحيزُ والتَّحَوُّزُ: الانضمام. وتحوَّزَت الحَيَّةُ: انطوت، وحُرِزَتُ الشَّيْءُ: ضُمَّتْهُ. وَالتَّحَوُّزَةُ مَا يَضُمُّ الْأَشْيَاءَ. وَوزنُ متحيزٍ: مُتَفَاعِلٌ، وَالْأَصْلُ:

(١) الكشاف ١٤٩/٢.

(٢) البحر ٤٧٥/٤.

(٣) المحرر ٣٢/٨.

مُتَحَوِّزٍ. فاجتمعت البياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت في البياء بعدها كميت. ولا يجوز أن يكون مُتَفَعِّلاً لأنه لو كان كذا لكان متحوزاً، فأما متحوز فمتفعل.

آ. (١٧) قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾: في هذه الفاء وجهان أحدهما - وبه قال الزمخشري^(١) - : أنها جواب شرطٍ مقدر أي: إن افتخرتم بقتلهم فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ، قال الشيخ^(٢): «وليست جواباً بل لربط الكلام بعبءه ببعض».

قوله: «ولكنَّ الله قتلهم» قرأ^(٣) الأخوان وابن عامر «ولكن الله قتلهم» «ولكن الله رمى» بتخفيف «لكن» ورفع الجلالة، والباقون بالتشديد ونصب الجلالة. وقد تقدم توجيهُ القراءتين مُشبعاً في قوله «ولكن الشياطين»^(٤). وجاءت هنا «لكن» أحسن مجيءٍ لوقوعها بين نفي وإثبات، وقوله: «وما رميت إذ رميت» نفي عن الرمي وأثبته له، وذلك باعتبارين: أي: ما رميت على الحقيقة إذ رميت في ظاهر الحال، أو ما رميت الرعب في قلوبهم إذ رميت الحصى والتراب. وقوله: «وما رميت» هذه الجملة عطف على قوله «فلم تقتلوهم» لأن المضارع المنفي بـ لم في قوة الماضي المنفي بـ «ما»، فإنك إذا قلت: «لم يَقم» كان معناه ما قام. ولم يقل هنا: فلم تقتلوهم إذ قتلتموهم، كما قال: «إذ رميت» مبالغة في الجملة الثانية.

قوله: «وليبلي المؤمنين»، متعلقٌ بمحذوف أي: وليبلي فعل ذلك.

(١) الكشاف ١٤٩/٢.

(٢) البحر ٤٧٦/٤.

(٣) الحجة ص ٣٠٩.

(٤) الآية ١٠٢ من سورة البقرة.

أو يكون معطوفاً على علةٍ محذوفةٍ أي: ولكن الله رَمَى ليمحق الكفار وليبلي المؤمنين. والبلاء في الخير والشر. قال زهير^(١):

وأبلاهما خيرَ البلاء الذي يبلو ٢٤٠٠ -

والهاء في «منه» تعود على الظفر بالمشركين. وقيل: على الرمي قالهما مكي^(٢). والظاهر أنها^(٣) تعود على الله تعالى.

آ. (١٨) قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ﴾: يجوز فيه الرفعُ على الابتداء أي: ذلكم الأمر، والخبرُ محذوفٌ قاله الحوفي، والأحسنُ أن يُقدَّرَ الخبر: ذلكم البلاء حقٌّ وحتْمٌ. وقيل: هو خبر مبتدأ، أي: الأمر ذلكم وهو تقدير سبويه^(٤). وقيل: محله نصب بإضمار فعلٍ أي: فَعَلَ ذلك. والإشارةُ بـ«ذلكم» إلى القتل والرمي والإبلاء. وقوله «بلاء» يجوز أن يكونَ اسمَ مصدرٍ أي إبلاء، ويجوز أن يكونَ أريدَ بالبلاء نفسُ الشيء المبلوُّ به.

قوله: «وأن الله» يجوز أن يكون معطوفاً على «ذلكم» فيحكم على محله بما يُحكَّم على محلِّ «ذلكم» وقد تقدَّم، وأن يكون في محلِّ نصبٍ بفعلٍ مقدَّرٍ أي: واعلموا أن الله، وقد تقدَّم ما في ذلك^(٥). وقال الزمخشري^(٦): «إنه معطوفٌ على «وليُبلي»، يعني أن الغرضُ إبلاء المؤمنين وتوهينُ كيد الكافرين».

(١) تقدم برقم (٤٥٢).

(٢) المشكل ٣٤٤/١.

(٣) الأصل: «أنه» وهو سهو.

(٤) الكتاب ٤٦٣/١.

(٥) انظر: إعرابه للآية ١٤.

(٦) الكشاف ١٥٠/٢ وقد ذكر الغرض ولكنه بدأه بقوله «معطوف على «ذلكم». وقد يكون

ما نقله السمين من نسخة ثانية من الكشاف.

وقرأ^(١) ابن عامر والكوفيون^(٢) «مُوْهن» بسكون الواو وتخفيف الهاء من أوهن كأكرم. وتَوَّن «موهن» غيرُ حفص. وقرأ الباقون «مُوْهن» بفتح الواو وتشديد الهاء والتنوين. فـ «كيد» منصوبٌ على المفعول به في قراءة غير حفص، ومخفوضٌ في قراءة حَفْص، وأصله النصب. وقراءة الكوفيين جاءت على الأكثر لأن ما عينه حرفٌ حلق غير الهمزة تعديته بالهمزة، ولا يُعدى بالتضعيف إلا كَلِمٌ محفوظة نحو: وهَنْتُه وضَعَّفْتُه.

آ. (١٩) قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تُغْنِيَ﴾ : قرأ الجمهور بالتاء من فوق لتأنيث الفتحة. وقرئ^(٣) «ولن يُغني» بالتاء من تحت لأن تأنيثه مجازي وللفصل أيضاً. «ولو كَثُرَتْ» هذه الجملة الامتناعية حالية، وقد تقدّم تحقيق ذلك.

قوله: «وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ» قرأ^(٤) نافع وابن عامر وحفص عن عاصم بالفتح والباقون بالكسر. فالفتح من أوجه أحدها: أنه على لام العلة تقديره: ولأن الله مع المؤمنين كان كيت وكيت. والثاني: أن التقدير: ولأن الله مع المؤمنين امتنع عنادهم. والثالث: أنه خبرٌ مبتدأ محذوف، أي: والأمر أن الله مع المؤمنين. وهذا الوجه الأخير يُقرب في المعنى من قراءة الكسر لأنه استئناف.

آ. (٢٠) قوله تعالى: ﴿وَلَا تَوَلَّوْا﴾ : الأصل: تَوَلَّوْا / فحذف إحدى التاءين. وقد تقدّم الخلاف في أيهما المحذوفة. [٤٢٥/ب]

(١) السبعة ص ٣٠٥، الحجة ص ٣٠٩؛ البحر ٤/٤٧٨.

(٢) الأصل: والكوفيون وهو سهو.

(٣) نسبها ابن خالويه في مختصره ص ٤٩، إلى يحيى وإبراهيم.

(٤) الحجة ص ٣١٠؛ السبعة ص ٥٠٣؛ البحر ٤/٤٧٩.

قوله: «وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ» جملةٌ حالية، والضمير في «عنه» يعود على الرسول؛ لأن طاعته من طاعة الله. وقيل: يعود على الله وهذا كقوله تعالى: «وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ»^(١). وقيل: يعود على الأمر بالطاعة.

آ. (٢٢) وقوله تعالى: ﴿الصُّمُّ﴾: إنما جُمِعَ «الصُّمُّ» وهو خبر «شر»^(٢) لأنه يُراد به الكثرة، فجمِع الخبر على المعنى، ولو كان الأصم لكان الإفراد على اللفظ، فالمعنى على الجمع.

وقوله: «الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ» يجوز رفعه أو نصبه على القطع.

آ. (٢٤) قوله تعالى: ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ﴾: العائمة على فتح الميم، وقرأ ابن أبي إسحاق^(٣) بكسرها على إتباعها لحركة الهمزة وذلك أن في «المَرْء» لغتين أفصحهما على فَتْحِ الميم مطلقاً. والثانية بإتباع الميم لحركة الإعراب، فتقول: هذا مُرءٌ بضم الميم ورأيت مُرءاً بفتحها، ومررت بمُرءٍ بكسرها. وقرأ الحسن والزهري بفتح الميم وتشديد الراء. وتوجيهها أن يكون نَقَلَ حركة الهمزة إلى الراء، ثم ضَعَفَ الراء وأجرى الوصل مُجرى الوقف.

قوله: «وَأَنَّهُ» يجوز أن تكون الهاء ضمير الأمر والشأن، وأن تعودَ على الله تعالى، وهو الأحسن لقوله «الله»^(٤).

آ. (٢٥) قوله تعالى: ﴿لَا تُصِيبَنَّ﴾: في «لا» وجهان، أحدهما: أنها ناهية، وعلى هذا فالجملة لا يجوز أن تكون صفةً لـ «فتنة»؛ لأنَّ الجملة الطلبية لا تقع صفةً، ويجوز أن تكون معمولة لقول، ذلك القول هو الصفة أي: فتنة

(١) الآية ٦٢ من سورة التوبة.

(٢) الأصل: «شرا» والألف مقحمة سهواً.

(٣) البحر ٤/٤٨٢.

(٤) في قوله «واعلموا أن الله».

مقولاً فيها: لا تصيين. والنهي في الصورة للمصيبة وفي المعنى للمخاطبين، وهو في المعنى كقولهم: لا أزيئك ههنا أي: لا تتعاطوا أسباباً يُصيبكم فيها مصيبة لا تخص ظالمكم. ونون التوكيد على هذا في محلها. ونظير إضمار القول قوله^(١):

٢٤٠١- جاؤوا بمدقٍ هل رأيت الذئب قَطُّ

أي: مقول فيه: هل رأيت. والثاني: أن «لا» نافية، والجملة صفة لـ «فتنة» وهذا واضح من هذه الجهة، إلا أنه يُشكل عليه توكيد المضارع في غير قسم ولا طلب ولا شرط، وفيه خلاف: هل يجري النفي بـ «لا» مجرى النهي؟ من الناس من قال نعم، واستشهد بقوله^(٢):

٢٤٠٢- فلا الجارة الدنيا لها تلحينها ولا الضيف منها إن أناخ مُحولٌ
وقال آخر^(٣):

٢٤٠٣- فلا ذا نعيمٍ يُتركنُ لنعيمه وإن قال قرظني وخذ رشوةً أبني
ولا ذا بيئسٍ يُتركنُ لبؤسه فينفعه شكؤٌ إليه إن اشتكى
فإذا جاز أن يُؤكّد المنفي بـ «لا» مع انفصاله فلأن يؤكّد المنفي غير المفصول بطريق الأولى. إلا أن الجمهور يحملون ذلك على الضرورة.

وزعم الفراء^(٤) أن «لا تصيين» جواب للأمر نحو: «انزل عن الدابة

(١) يُنسب للعجاج وليس في ديوانه، وهو في العيني ٦١/٤؛ والهمع ١١٧/٢؛ والدرر ١٤٨/٢.

(٢) البيت للنمرين تولب، وهو في ديوانه ص ٩٢؛ وجمهرة القرشي ٥٤٦/٢؛ والأشموني ٢١٨/٣؛ والعيني ٣٤٢/٤. تلحينها: تلو منها. أناخ: نزل.

(٣) لم أمتد إلى قائلها، وهما في البحر ٤٨٣/٤.

(٤) معاني القرآن له ٤٠٧/١.

لا تَطْرَحَنَّكَ»، أي: إن تنزل عنها لا تَطْرَحَنَّكَ، ومنه قوله «لا يَحِطْمَنَّكُمْ»^(١)، أي: إن تَدْخُلُوا لا يَحِطْمَنَّكُمْ، فدخلت النون لما فيه من معنى الجزاء. قال الشيخ^(٢): «وقوله: لا يَحِطْمَنَّكُمْ وهذا المثال ليس نظير «فتنة لا تصيبن الذين» لأنه ينتظم من الآية والمثال شرط وجزاء كما قَدَّر، ولا ينتظم ذلك هنا، ألا ترى أنه لا يَصِحُّ تقدير: إن تقفوا فتنة لا تُصِبِ الذين ظلموا، لأنه يترتب على الشرط غير مقتضاه من جهة المعنى».

قال الزمخشري^(٣): «لا تصيبن»: لا يخلو: إمّا أن يكون جواباً للأمر أو نهياً بعد أمر أو صفة لفتنة. فإذا كانت جواباً فالمعنى: إن أصابتكم لا تُصِبِ الظالمين منكم خاصة، بل تُعْمَمُكُمْ»، قال الشيخ^(٤): «وأخذ الزمخشري قول الفراء فزاده فساداً وخبط فيه»، فذكر ما نقلته عنه ثم قال: «فانظر إليه كيف قَدَّر أن يكون جواباً للأمر الذي هو «اتقوا»، ثم قَدَّر أداة الشرط داخلة على غير مضارع «اتقوا» فقال: المعنى: إن أصابتكم، يعني الفتنة. وانظر كيف قَدَّر الفراء: انزل عن الدابة لا تَطْرَحَنَّكَ، وفي قوله: «ادخلوا مساكنكم لا يَحِطْمَنَّكُمْ»^(٥)، فأدخل أداة شرط على مضارع فعل الأمر وهكذا [يُقَدَّر]^(٦) ما كان جواباً للأمر».

وقيل: «لا تصيبن» جواب قسم محذوف، والجملة القسمية صفة لفتنة أي: فتنة والله لا تصيبن. ودخول النون أيضاً قليلاً لأنه منفي. وقال:

(١) الآية ١٨ من سورة النمل.

(٢) البحر ٤/٤٨٤.

(٣) الكشاف ٢/١٥٢.

(٤) البحر ٤/٤٨٤.

(٥) الآية ١٨ من سورة النمل.

(٦) زيادة من البحر.

أبو البقاء^(١): «ودخلت النون على المنفي في غير القسم على الشذوذ»،
وظاهر هذا أنه إذا كان النفي في جواب القسم يَطْرُد دخول النون، وليس
كذلك.

وقيل: إن اللام لأم التوكيد، والفعل بعدها مثبت، وإنما مُطِلَّت اللام،
أي: أُشْبِعَتْ فتحته فتولدت ألفاً، فدخول النون فيها قياس. / وتأثر هذا
القائل بقراءة جماعة كثيرة «لتصيين» وهي قراءة^(٢) أمير المؤمنين وابن مسعود
وزيد بن ثابت والباقر والربيع وأنس وأبي العالية وابن جمار. وممن وَجَّه ذلك
ابن جني^(٣). والعجب أنه وَجَّه هذه القراءة الشاذة بتوجيه يَرُدُّها إلى قراءة
العامة، فقال: «ويجوز أن تكون قراءة ابن مسعود ومن ذكر معه مخففة من
«لا» يعني حذفت ألف «لا» تخفيفاً، واكتفي بالحركة»، قال: «كما قالوا: أم
والله يريدون: أما والله». قال المهدوي: «كما حذفت من «ما» وهي أخت
«لا» في نحو «أما والله لأفعلن» وشبهه. قوله «أخت لا» ليس كذلك لأن «أما»
هذه للاستفتاح كـ «ألا»، وليست من النافية في شيء، فقد تحصَّل من هذا
أن ابن جني خرَّج كلاً من القراءتين على الأخرى، وهذا لا ينبغي أن يجوز
البتة، كيف يُورِد لفظ نفي ويتأول بثبوت وعكسه؟ هذا إنما يَقلِّب الحقائق
ويؤدِّي إلى التعمية.

وقال المبرد والقراء^(٤) والزجاج^(٥) في قراءة العامة: «لا تصيين»: «إن
الكلام قد تمَّ عند قوله «فتنة» وهو خطاب عام للمؤمنين، ثم ابتداء نهي الظلمة

(١) الإملاء ٥/٢.

(٢) البحر ٤/٤٨٤؛ وأمير المؤمنين علي، والمختصر ص ٤٩.

(٣) المحتسب ٢٧٧/١.

(٤) معاني القرآن ١/٤٠٧.

(٥) معاني القرآن ٢/٤٥٣.

خاصةً عن البُعد من الظلم فتصبيهم الفتنة خاصة. والمرادُ هنا: لا يتعرَّض الظالم للفتنة فتقع إصابُتها له خاصة».

قال الزمخشري^(١) في تقرير هذا الوجه: «وإذا كانت نهياً بعد أمر فكأنه قيل: واحذروا ذنباً أو عقاباً، ثم قيل: لا تعرَّضوا للظلم فيصيب العقاب أو أثر الذنب مَنْ ظَلَمَ منكم خاصة».

وقال علي بن سليمان^(٢) «هو نَهْيٌ على معنى الدعاء، وإنما جعله نهياً بمعنى الدعاء لأن دخولَ النونِ في المنفي بـ لا عنده لا يجوز، فيصير المعنى: لا أصابَتْ ظالماً ولا غيرَ ظالم، فكأنه قيل: واتقوا فتنةً لا أوقعها الله بأحدٍ». وقد تَحَصَّلَتْ ممَّا تقدَّم في تخريج هذه الكلمة على أقوال: النهي بتقديره، والدعاء بتقديره، والجواب للأمر بتقديره، وكونها صفةً بتقدير القول.

قوله^(٣) «منكم» فيه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنها للبيان مطلقاً. والثاني: أنها حالٌ فتعلَّقُ بمحذوف، وجعلها الزمخشري^(٤) للتبعيض على تقدير، وللبيان على تقدير آخر فقال: «فإن قلت: ما معنى «مِنْ» في قوله «الذين ظلموا منكم»؟ قلت: التبعضُ على الوجه الأول، والبيان على الثاني؛ لأن المعنى: لا تصيبنكم خاصة على ظلمكم، لأنَّ الظلمَ منكم أقيحُ مِنْ سائر الناس». قلت: يعني بالأولِ كونه جواباً لأمر، وبالثاني كونه نهياً بعد أمر. وفي تخصيصه التبعض بأحد الوجهين دون الآخر وكذا الثاني نظراً؛ إذ المعنى يَصِحُّ بأحد التقديرين مع التبعض والبيان.

قوله: «خاصةً» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: — وهو الظاهر — أنها حالٌ من الفاعلِ المستكنِّ في قوله: «لا تصيبن»، وأصلها أن تكون صفةً لمصدرٍ

(١) الكشاف ١٥٢/٢.

(٢) وهو الأخفش الصغير وتقدمت ترجمته.

(٣) الأصل «له» وسقطت «قو» سهواً.

(٤) الكشاف ١٥٣/٢.

محذوفٍ تقديره: إصابةٌ خاصة. الثاني: أنها حالٌ من المفعول وهو الموصولُ
تقديره: لا تصيبنَّ الظالمين خاصة بل تعمُّهم وتعمُّ غيرهم. والثالث: أنه حالٌ
من فاعل «ظلموا» قاله ابن عطية^(١). قال الشيخ^(٢): «ولا يُعقلُ هذا الوجهُ».
قلت: ولا أدري ما عدُّمُ تعقلِهِ؟ فإن المعنى: واتقوا فتنةً لا تصيبنَّ الذين ظلموا
ولم يظلم غيرهم، بمعنى أنهم اختصوا بالظلم ولم يشاركهم فيه غيرهم، فهذه
الفتنةُ لا تختصُّ إصابتها هؤلاء بأنفسهم وتصيبُ مَنْ لم يظلم البتة، وهذا معنى
واضح.

آ. (٢٦) قوله تعالى: ﴿إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾: فيه ثلاثة أوجه، أوضحها:

أنه ظرف ناصبه محذوف تقديره: واذكروا حالكم الثابتة في وقت قتلكم، قاله
ابن عطية^(٣). والثاني: أنه مفعول به. قال الزمخشري^(٤): «نصبٌ على أنه
مفعولٌ به مذکورٌ لا ظرفٌ / أي: اذكروا وقتَ كونكم أقلَّةً أدلَّةً. وفيه نظر لأن
«إذ» لا يتصرَّف فيها إلا بما ذكرته فيما تقدم، وليس هذا منه. الثالث: أن
يكون ظرفاً لـ «اذكروا» قاله الحوفي وهو فاسدٌ، لأن العامل مستقبلٌ، والظرفُ
ماضٍ، فكيف يتلاقيان؟

قوله: «تخافون» فيه ثلاثة أوجهٍ أظهرها: أنه خبرٌ ثالثٌ. والثاني: أنه
صفةٌ لـ «قليل» وقد بُدئَ بالوصفِ بالمفرد ثم بالجملة. والثالث: أن يكون
حالاً من الضمير المستتر في «مُسْتَضْعَفُونَ».

آ. (٢٧) قوله تعالى: ﴿وَتَخُونُوا﴾: يجوز فيه أن يكون منصوباً

بإضمار «أن» على جواب النهي أي: لا تجمعوا بين الجنائيتين كقوله^(٥):

(١) المحرر الوجيز ٤٢/٨ - ٤٣.

(٢) البحر ٤٨٥/٤.

(٣) المحرر الوجيز ٤٣/٨.

(٤) الكشاف ١٥٣/٢.

(٥) تقدم برقم (٤١١).

- الأنفال -

٢٤٠٤- لا تَنهَ عن خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ

والثاني: أن يكون مجزوماً نسقاً على الأول، وهذا الثاني أولى؛ لأنه فيه النهي عن كل واحدٍ على حدّته بخلاف ما قبله، فإنه نهى عن الجمع بينهما، ولا يلزم من النهي عن الجمع بين الشيئين النهي عن كل واحدٍ على حدّته. وقد تقدّم تحريراً هذا في قوله: «وتكتموا الحق»^(١) أول البقرة.

و«أماناتكم» على حذف مضاف أي: أصحاب أماناتكم. ويجوز أن يكونوا نهوا عن جناية الأمانات مبالغةً كأنها جعلت مخونة. وقرأ^(٢) مجاهد - ورؤيت عن أبي عمرو - «أمانتكم» بالتوحيد والمراد الجمع.

«وأنتم تعلمون» جملة حالية، ومتعلّق العلم يجوز أن يكون مراداً أي: تعلمون قُبْحَ ذلك أو أنكم مؤاخذون بها. ويجوز ألا يُقدَّر أي: وأنتم من ذوي العلم. والعلم يُحتمل أن يكون على بابه، وأن يكون بمعنى العرفان.

آ. (٢٩) وتقدّم الكلام على «الفرقان» أول البقرة^(٣) والمراد به هنا المُخْرِج من الضلال، أو الشيء الفارق بين الحق والباطل، قال مزرد ابن ضرار^(٤):

٢٤٠٥- بَادَرَ الْأَفَقَ أَنْ يَغِيبَ فَلَمَّا أَظْلَمَ اللَّيْلُ لَمْ يَجِدْ فُرْقَانَا
وقال آخر^(٥):

٢٤٠٦- مَا لَكَ مِنْ طَوْلِ الْأَسَى فُرْقَانُ بَعْدَ قَطِينٍ رَحَلُوا وَبَأَسُوا

(١) في الآية ٤٢.

(٢) البحر ٤/٤٨٦؛ الشواذ ص ٤٨.

(٣) الآية ٥٣.

(٤) المحرر الوجيز ٨/٤٧؛ والبحر ٤/٤٨٦.

(٥) لم أهدت إلى قائله، وهو في المحرر الوجيز ٨/٤٧؛ البحر ٤/٤٨٦؛ القرطبي ٧/٣٩٦.

وقال آخر^(١):

٢٤٠٧- وكيف أُرْجِي الخلدَ والموتَ طالبي وما لي من كأسِ المنيةِ فرقانُ

آ. (٣٠) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ﴾: هذا الظرفُ معطوفٌ على الظرفِ قبله، و«لِيُشْبِتوك» متعلِّقٌ بـ«يَمْكُرُ». والتشبيهُ هنا الضربُ حتى لا يبقى للمضروبِ حركةٌ قال^(٢):

٢٤٠٨- فقلت وَيَحْكُ ماذا في صحيفتكم قالوا الخليفةُ أمسى مُشْتَباً وجعا

وقرأ^(٣) ابن وثاب «لِيُشْبِتوك» فعدها بالتضعيف. وقرأ النخعي «لِيُشْبِتوك» من البيات.

آ. (٣٣) قوله تعالى: ﴿هُوَ الْحَقُّ﴾: العامةُ على نصب «الحق» وهو خبر الكون و«هو» فصل، وقد تقدّم الكلامُ عليه مُشْبَعاً. وقال الأخفش^(٤): «هو» زائد، ومرادُه ما تقدّم من كونه فصلاً. وقرأ^(٥) الأعمش وزيد بن علي برفع «الحق»، ووجهها ظاهرٌ برفع «هو» بالابتداء و«الحق» خبره، والجملةُ خبرُ الكون كقوله^(٦):

٢٤٠٩- تَجِنُّ إلى ليلي وأنت تركتها وكنتَ عليها بالَمَلا أنتَ أقدرُ

وهي لغةُ تميم. وقال ابن عطية^(٧): «ويجوز في العربية رفع «الحق»

(١) لم أهد إلى قائله وهو في المحرر الوجيز ٤٧/٨؛ البحر ٤٨٦/٤؛ القرطبي ٣٩٦/٧.

(٢) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٤٨٧/٤؛ والقرطبي ٣٩٧/٧.

(٣) المحرر الوجيز ٤٩/٨؛ الكشاف ١٥٥/٢؛ الشواذ ص ٤٩.

(٤) معاني القرآن ٣٢١/٢.

(٥) البحر ٤٨٨/٤.

(٦) تقدم برقم (١٨٥٧).

(٧) المحرر ٥٢/٨.

على خبر «هو»، والجملة خبرٌ له «كان». وقال الزجاج^(١): «ولا أعلم أحداً قرأ بهذا الجائز». قلت: قد ظهر مَنْ قرأ به وهما رجلان جليلان.

وقوله: «مِنْ عندك» حالٌ من معنى الحق أي: الثابت حالٌ كونه مِنْ عندك. وقوله «من السماء» فيه وجهان أحدهما: أنه متعلقٌ بالفعل قبله. والثاني: أنه صفةٌ لحجارةٍ فيتعلقُ بمحذوفٍ. وقولهم «من السماء» مع أن المطر لا يكون إلا منها، قال الزمخشري^(٢): «كأنه أراد أن يقال: فأمطرٌ علينا السَّجِيلَ، فوضِعَ «حجارة من السماء» موضعه، كما يقال: «صَبُّ عليه مسرودةٌ من حديد» تريد: درعاً»، قال الشيخ^(٣): «إنه يريد بذلك التأكيد»، قال: «كما أن قوله «من حديد» معناه التأكيد؛ لأنَّ المسرودَ لا يكون إلا من حديد كما أن الأمطار لا تكون إلا من السماء». وقال ابن عطية^(٤): «قولهم من السماء مبالغة وإغراق». قال الشيخ^(٥): «والذي يظهر أنَّ حكمة قولهم من السماء هي مقابلتهم مجيء الأمطار من الجهة التي ذَكَرَ عليه السلام أنه يأتيه الوحي من جهتها أي: إنك تذكر أن الوحي يأتيك من السماء فَأَتينا بالعذاب من الجهة التي يأتيك الوحي منها قالوه استبعاداً له».

آ. (٣٣) قوله تعالى: ﴿لِيُعَذِّبَهُمْ﴾: قد تقدَّم الكلامُ على هذه اللام المسماة لام الجحود. والجمهورُ على كسرهما. وقرأ أبو السمال^(٦) بفتحها قال ابن عطية^(٧) عن أبي زيد: «سمعت من العرب مَنْ يقول: «لِيُعَذِّبَهُمْ» بفتح

(١) معاني القرآن له ٤٥٥/٢.

(٢) الكشاف ١٥٥/٢.

(٣) البحر ٤٨٨/٤.

(٤) المحرر ٥٢/٨.

(٥) البحر ٤٨٩/٤.

(٦) البحر ٤٨٩/٤؛ الشواذ ص ٤٩.

(٧) المحرر ٥٣/٨.

اللام، وهي لغةٌ غيرُ معروفةٍ ولا مستعملةٍ في القرآن»، قلت: يعني في المشهور منه ولم يَعْتَدَّ بقراءة أبي السمال». وروى ابن مجاهد عن أبي زيد فتح كلِّ لامٍ / عن بعض العرب إلا في «الحمد لله»^(١). وروى عبد الوارث عن أبي عمرو فَتَحَ لامِ الأمرِ من قوله «فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ»^(٢).

وأتى بخبر «كان» الأولى على خلاف ما أتى به في الثانية، فإنه: إمَّا أن يكونَ محذوفاً وهو الإرادة كما يقدره البصريون أي: ما كان الله مُريداً لتعذيبهم، وانتفاء إرادة العذاب أبلغ من نفي العذاب، وإمَّا أنه أكده باللام على رأي الكوفيين لأنَّ كينونته فيهم أبلغ من استغفارهم فشتان بين وجوده عليه السلام فيهم وبين استغفارهم.

وقوله: «وأنت فيهم» حال، وكذلك «وهم يَسْتَغْفِرُونَ». والظاهر أن الضمائرَ كلَّها عائدةٌ على الكفار وقيل: الضمير في «يُعَذِّبُهُمْ» و«مُعَذِّبُهُمْ» للكفار، والضمير من قوله «وهم» للمؤمنين. وقال الزمخشري^(٣): «وهم يَسْتَغْفِرُونَ» في موضع الحال، ومعناه نفي الاستغفار عنهم أي: ولو كانوا ممن يؤمن وَيَسْتَغْفِرُ من الكفر لَمَا عَذَّبَهُمْ كقوله تعالى: «وما كان ربك ليهلك القرى بظلمٍ وأهلها مُصْلِحُونَ»^(٤) ولكنهم لا يَسْتَغْفِرُونَ ولا يؤمنون ولا يُتَوَقَّعُ ذلك منهم» وهذا المعنى الذي ذكره منقولٌ عن قتادة وأبي زيد واختاره ابن جرير^(٥).

آ. (٣٤) قوله تعالى: ﴿أَنْ لَا يُعَذِّبَهُمْ﴾: في «أن» وجهان، أحدهما:

(١) أي لام الجر كما في البحر ٤/٤٨٨، إذا دخلت على الظاهر أوياء المتكلم

(٢) الآية ٢٤ من سورة عبس.

(٣) الكشاف ١٥٦/٢.

(٤) الآية ١١٧ من سورة هود.

(٥) الطبري ٥١٧/١٣.

- الأنفال -

- وهو الظاهر - أنها مصدرية، وموضعها: إمَّا نصبٌ أو جرٌّ لأنها على حذف حرف الجر؛ إذ التقدير: في أن لا يعذبهم. وهذا الجار متعلقٌ بما تعلَّق به «لهم» من الاستقرار. والتقدير: أي شيء استقرَّ لهم في عدم تعذيبِ الله إياهم، بمعنى لاحظَّ لهم في انتفاء العذاب. والثاني: أنها زائدةٌ وهو قول الأخفش^(١). قال النحاس^(٢): «لو كانت كما قال لرفع «يُعَذَّبهم». يعني النحلس فكان ينبغي أن يرتفع الفعل على أنه واقعٌ موقع الحال كقوله: «وما لنا لا نؤمن بالله»^(٣)، ولكن لا يلزم من الزيادة عدمُ العمل، ألا ترى أن «مِن» والباء تعملان وهما مزيدتان^(٤). وقال أبو البقاء^(٥): «وقيل: هو حال وهو بعيد؛ لأنَّ «أَنَّ» تُخلِّص الفعل للاستقبال». والظاهر أن «ما» في قوله «وما لهم» استثنائية، وهو استفهامٌ معناه التقرير أي: كيف لا يُعَذَّبون وهم متصفون بهذه الحال؟ وقيل: «ما» نافية فهي إخبارٌ بذلك أي ليس عدمُ التعذيب، أي: لا يتنفي عنهم التعذيبُ مع تلبُّسهم بهذه الحال.

قوله: «وما كانوا أولياءه» في هذه الجملة وجهان أحدهما: أنها استثنائيةٌ، والهاء تعود على المسجد أي: وما كانوا أولياء المسجد. والثاني: أنها نسقٌ على الجملة الحالية قبلها وهي «وهم يصدُّون» والمعنى: كيف لا يُعَذَّبهم الله وهم متصفون بهذين الوصفين: صدُّهم عن المسجد الحرام وانتفاء كونهم أولياءه؟ ويجوز أن يعود الضميرُ على الله تعالى، أي: لم يكونوا أولياء الله.

(١) معاني القرآن ٢/٣٢٢.

(٢) إعراب القرآن ١/٦٧٥.

(٣) الآية ٨٤ من سورة المائدة.

(٤) والأخفش نفسه بعد أن قرر زيادتها قال: «وقد عملت وقد جاء في الشعر».

(٥) الإملاء ٢/٦.

آ. (٣٥) قوله تعالى: ﴿إِلَّا مُكَاءً وَتَصَدِيَةً﴾: أي: ما كان شيء مما يُعُدُّونه صلاةً وعبادةً إلا هذين الفعلين وهما المُكَاءُ والتَّصَدِيَةُ، أي: إن كان لهم صلاةٌ فلم تكن إلا هذين كقول الشاعر^(١):

٢٤١٠ - وما كنت أحشى أن يكونَ عطاؤه
أداهم سُوداً أو مُحَدَّرَجَةً سُمراً
فأقام القيود والسيِّاط مقامَ العطاء.

والمُكَاءُ: مصدرُ مكا يمكو، أي صَفَرَ بين أصابعه أو بين كَفَيْهِ، قال الأصمعي: «قلت لمسجع بن نبهان: ما تمكو فريصته؟ فشبك بين أصابعه وجعلها على فيه ونفخ فيها. قلت: يريد قول عنترة^(٢)»:

٢٤١١ - وحليل غانيةٍ تركتُ مُجَدَّلاً
تَمُكُو فريصته كشدق الأَعْلَمِ

يقال: مَكَتِ الفَريصة، أي: صَوَّتَتَ بالدم. ومكت استُ الدابة، أي: نفخت بالريح. وقال مجاهد: المُكَاءُ: صفير على لحنٍ طائرٍ أبيض يكون بالحجاز^(٣) قال الشاعر:

٢٤١٢ - إذا غرَّد المُكَاءُ في غير روضةٍ
فويلٌ لأهل الشاءِ والحُمُراتِ

المُكَاءُ فُعَالٌ بناءً مبالغة. قال أبو عبيدة^(٤): «يقال مكا يمكو مُكُوءاً ومُكَاءً: صَفَرَ، والمُكَاءُ بالضم كالْبكاءِ والصُّراخِ. قيل: ولم يشدُّ من أسماء الأصوات بالكسرِ إلا الغِناءُ والنداءُ.

(١) تقدم برقم (١٤٦٩).

(٢) ديوانه ص ٢٠٧؛ تفسير الطبري ٥٢١/١٣. واللسان: مكا. الحليل: الزوج مجدلاً: صريعاً على الأرض. الفريصة: لحمه ترعد عند الفزع؛ والأعلم: الحمل المشقوق الشفة العليا.

(٣) لم أهدت إلى قائله وهو في اللسان: مكا. والقرطبي ٤٠٠/٧.

(٤) ليس في المجاز.

والتَّصْدِيَةُ فِيهَا قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا مِنَ الصَّدَى وَهُوَ مَا يُسْمَعُ مِنْ رَجْعِ الصَّوْتِ فِي الْأَمَكَةِ الْخَالِيَةِ الصَّلْبَةِ يُقَالُ مِنْهُ: صَدَيْ يَصْدَى تَصْدِيَةً، وَالْمُرَادُ بِهَا هُنَا مَا يُسْمَعُ مِنْ صَوْتِ التَّصْفِيقِ بِإِحْدَى الْيَدَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى. وَفِي التَّفْسِيرِ: أَنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا إِذَا سَمِعُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي وَيَتْلُو الْقُرْآنَ صَفَّقُوا بِأَيْدِيهِمْ وَصَفَّرُوا بِأَفْوَاهِهِمْ لِيُشْغِلُوا عَنْهُ مَنْ يَسْمَعُهُ وَيَخْلَطُوا عَلَيْهِ قِرَاءَتَهُ. وَهَذَا مُنَاسِبٌ لِقَوْلِهِ: «لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ»^(١). / وَقِيلَ: هِيَ مَاخُوذَةٌ مِنَ التَّصْدِيدَةِ وَهِيَ الضَّجِيجُ وَالصَّيْحُ [ب/٤٢٧] وَالتَّصْفِيقُ، فَأُبْدِلْتُ إِحْدَى الدَّالَيْنِ يَاءً تَخْفِيفًا، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: «إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ»^(٢) فِي قِرَاءَةِ^(٣) مَنْ كَسَرَ الصَّادَ أَي: يَضْجُونَ وَيَلْغَطُونَ. وَهَذَا قَوْلُ أَبِي عُبَيْدَةَ^(٤). وَقَدْ رَدَّهُ عَلَيْهِ أَبُو جَعْفَرِ الرَّسْتَمِيِّ^(٥)، وَقَالَ: «إِنَّمَا هُوَ مِنَ الصَّدَى فَكَيْفَ يُجْعَلُ مِنَ الْمَضْعَفِ؟» وَقَدْ رَدَّ أَبُو عَلِيٍّ عَلَى أَبِي جَعْفَرِ رَدَّهُ وَقَالَ: «قَدْ ثَبَتَ أَنَّ يَصِدُّونَ مِنْ نَحْوِ الصَّوْتِ فَأَخَذَهُ مِنْهُ، وَتَصْدِيَةٌ تَفْعِلَةٌ»، ثُمَّ ذَكَرَ كَلَامًا كَثِيرًا. وَالثَّانِي: أَنَّهَا مِنَ الصَّدِّ وَهُوَ الْمَنْعُ وَالْأَصْلُ: تَصْدِيدَةُ بَدَالَيْنِ أَيْضًا، فَأُبْدِلْتُ ثَانِيتهما يَاءً. وَيُؤَيِّدُ هَذَا قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ «يَصِدُّونَ» بِالضَّمِّ أَي: يَمْنَعُونَ.

وَقَرَأَ الْعَامَّةُ «صَلَاتُهُمْ» رَفْعًا، «مُكَاءً» نَصْبًا، وَأَبَانُ^(٦) بَنَ تَغْلِبَ وَالْأَعْمَشُ

(١) الآية ٢٦ من سورة فصلت.

(٢) الآية ٥٧ من سورة الزخرف.

(٣) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمة وقرأ الباقون بضم الصاد. انظر: السبعة ص ٥٨٧.

(٤) المجاز ١/٢٤٦.

(٥) لعله أبو جعفر أحمد بن محمد بن رستم البغدادي النحوي كان بصيرًا بالعربية ولم تذكر وفاته. طبقات القراء ١/١١٤.

(٦) السبعة ص ٣٠٥؛ البحر ٤/٤٩٢؛ الشواذ ص ٤٩.

وعاصم بخلافٍ عنهما «وما كان صلاحهم» نصباً، «مكأء» رفعاً. وخطأً الفارسي^(١) هذه القراءة وقال: «لا يجوز أن يُخبر عن النكرة بالمعرفة إلا في ضرورة كقول حسان^(٢)»:

٢٤١٣- كَأَنَّ سَيْبَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مَزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

وخرَّجها أبو الفتح^(٣) على أن المُكأء والتصدية اسما جنس، يعني أنهما مصدران قال: «واسم الجنس تعريفه وتنكيره متقاربان فلم يُقال ثانيهما جعل اسماً والآخر خبراً؟ وهذا يُقرب من المعرف بال الجنسية حيث وُصف بالجملة، كما يُوصف به النكرة كقوله تعالى: «وَأَيَّةٌ لَهُمِ اللَّيْلُ تُسَلِّحُ مِنْهُ النَّهَارَ»^(٤)، وقول الآخر^(٥):

٢٤١٤- وَلَقَدْ مَرَرْتُ عَلَى اللَّثِيمِ يَسْبُنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قَلْتُ لَا يَعْنِينِي

وقال بعضهم^(٦): «وقد قرأ أبو عمرو «إلا مُكأء» بالقصر والتنوين، وهذا كما قالوا: بكاء وبكى بالمد والقصر. وقال الشاعر فجمع بين اللغتين^(٧):

٢٤١٥- بَكَتْ عَيْنِي وَحَقَّ لَهَا بُكَاهَا وَمَا يُعْنِي الْبِكَاءُ وَلَا الْعَوِيلُ

أ. (٣٧) قوله تعالى: ﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ﴾: قد تقدّم الخلاف فيه في

(١) الحجة (خ) ٨٦/٣.

(٢) تقدم برقم (١٨٢٩).

(٣) المحتسب ٢٧٩/١.

(٤) الآية ٣٧ من سورة يس.

(٥) تقدم برقم (٦٩٧).

(٦) انظر: البحر ٤٩٢/٤.

(٧) البيت لحسان وهو في ديوانه ص ٥٠٤؛ والسيرة ص ٦٣٣؛ والمقتضب ٢٩٢/٤؛

والمنصف ٤٠/٣؛ وشرح الجمل لابن عصفور ٣٦٢/٢؛ وشرح شواهد الشافية

ص ٦٦.

آل عمران^(١). وقوله «وَيَجْعَلُ»: يحتمل أن تكون تصييريةً فتَنْصِبَ مفعولين، وأن تكونَ بمعنى الإلقاء فتتعدى لواحد، وعلى كلا التقديرين فـ «بعضه» بدلُ بعضٍ من كل، وعلى القول الأول يكون «على بعض» في موضع المفعول الثاني، وعلى الثاني يكون متعلقاً بنفس الجَعْل نحو قولك: «أَلْقَيْتُ متاعك بعضه على بعض». وقال أبو البقاء^(٢) بعد أن حكم عليها بأنها تتعدى لواحد: «وقيل: الجار والمجرور حالٌ تقديرُه: ويجعل الخبيث بعضه عالياً على بعض».

واللام في «ليميز» متعلقة بِيُحْشِرُونَ. ويقال: مَيَّرْتَهُ فتمَيَّرَ، ومَيَّرْتَهُ فانماز. وقرىء شاذاً «وانمازوا اليوم»^(٣)، وأنشد أبو زيد^(٤):

لَمَّا نَبَا اللَّهُ عَنِي شَرَّ غَدْرَتِهِ وَأَنْمِرْتُ لَا مُنْسِئًا غَدْرًا وَلَا وَجِلًا

وقد تقدّم الفرق بين هذه الألفاظ في آل عمران^(٥).

قوله: «فيركمه» نسقٌ على المنصوب قبله. والرُّكْمُ: جَمْعُكَ الشيءِ فوق الشيء حتى يصير رُكَّاماً ومَرَكوماً، كما يُركم الرمل والسحاب، ومنه «يقولوا سحابٌ مَرَكوم»^(٦). والمُرْتَكِم: جادة الطريق للرُّكْم الذي فيه، أي: ازدحام السابلة^(٧) وآثارهم. و«جميعاً» حال. ويجوز أن يكون توكيداً عند بعضهم.

(١) الآية ١٧٩.

ويعني الخلاف بين يميز ويميز، قرأ حمزة والكسائي بضم الياء والتشديد، وقرأ الباقون بفتح الياء والتخفيف. السبعة ص ٣٠٦.

(٢) الإملاء ٦/٢.

(٣) الآية ٥٩ من سورة يس. ولم أقف على نسبة هذه القراءة.

(٤) لم أهدت إلى قائله، وهو في البحر ٤/٤٩٤ ونبا: دفع. والمنسئ: المؤخر.

(٥) انظر: إعرابه للآية ١٧٩ من سورة آل عمران.

(٦) الآية ٤٤ من سورة الطور.

(٧) السابلة: المارون على الطرقات.

آ. (٣٨) قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾: في هذه اللام الوجهان المشهوران: إمَّا التبليغ، أمر أن يبلغهم معنى هذه الجملة المحكية بالقول، وسواءً أوردتها بهذا اللفظ أم بلفظ آخر مؤدٍ لمعناها. والثاني: أنها للتعليل وبه قال الزمخشري^(١) ومنع أن تكون للتبليغ فقال: «أي: قل لأجلهم هذا القول إن ينتهوا، ولو كان بمعنى خاطبهم به ل قيل: إن تنتهوا يغفر لكم وهي قراءة ابن مسعود، ونحوه: «وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيراً ما سَبَقونا»^(٢) خاطبوا به غيرهم [لأجلهم]^(٣) ليسمعوه».

وقرىء^(٤) «يغفر» مبنياً للفاعل، وهو ضمير يعود على الله تعالى.

آ. (٣٩) قوله تعالى: / ﴿وَيَكُونُ﴾: العامة على نصبه نسقاً على المنصوب قبله. وقرأه^(٥) الأعمش مرفوعاً على الاستثناف. وقرأ^(٦) الحسن ويعقوب وسليمان بن سلام^(٧) «بما تعملون» بقاء الخطاب، والباقون بياء الغيبة.

آ. (٤٠) قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ مَوْلَاكُمْ نِعْمَ الْمَوْلَى﴾: يجوز في «مولاكم» وجهان، أظهرهما: أن «مولاكم» هو الخبر و«نعم المولى» جملة مستقلة سبقت للمدح. والثاني: أن تكون بدلاً من «الله» والجملة المدحية خبر لـ «أن» والمخصوص بالمدح محذوف أي: نعم المولى الله أوريكم.

(١) الكشاف ١٥٧/٢.

(٢) الآية ١١ من سورة الأحقاف.

(٣) من الكشاف.

(٤) البحر ٤٩٤/٤.

(٥) البحر ٤٩٥/٤؛ مختصر الشواذ ص ٤٩.

(٦) البحر ٤٩٥/٤.

(٧) في البحر: سلام بن سليمان.

آ. (٤١) قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾: الظاهرُ أن «ما» هذه موصولةٌ بمعنى الذي، وكان مِنْ حَقِّهَا أَنْ تُكْتَبَ منفصلةً من «أَنَّ» كما كُتِبَتْ «إِنَّ ما توعدون لآتٍ»^(١) منفصلةً ولكن كذا رُسِمَتْ. و«غَنِمْتُمْ» صلُّتها، وعائدها محذوف لاستكمال الشروط أي: غَنِمْتُمُوهُ. وقوله: «فَأَنَّ الله» الفاءُ مزيدةٌ في الخبر، لأنَّ المبتدأَ ضَمَّنَ معنى الشرط، ولا يَضُرُّ دخولُ الناسخِ عليه لأنه لم يغيَّرْ معناه وهذا كقوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا»^(٢) ثم قال: «فلهم». والأخفش مع تجويزه زيادةَ الفاءِ في خبر المبتدأِ مطلقاً يمنع زيادتها في الموصول المشبه بالشرط إذا دخلت عليه «إِنَّ» المكسورة، وآيةُ البروج حجةٌ عليه. وإذا تقرَّرَ هذا فـ«أَنَّ» وما عَمِلَتْ فيه في محلِّ رفع على الابتداء، والخبرُ محذوفٌ تقديره: فواجبٌ أن الله خُصِّسَهُ، والجملة من هذا المبتدأ والخبر خبر لـ«أَنَّ». وظاهر كلام الشيخ^(٣) أنه جعلَ الفاءَ داخلةً على «أنَّ الله خُصِّسَهُ» من غير تقديرٍ أن تكونَ مبتدأً وخبرها محذوف، بل جعلها بنفسها خبراً، وليس مرادُه ذلك، إذ لا تدخل هذه الفاءُ على مفردٍ بل على جملةٍ، والذي يُقَوِّي إرادته ما ذكرته أنه حكى قولَ الزمخشري^(٤) أعني كونه قَدَرَهُ أَنَّ «أَنَّ» وما في حَيِّزِها مبتدأٌ محذوفُ الخبر، فَجَعَلَهُ قولاً زائداً على ما قَدَّمَهُ.

ويجوز في «ما» أن تكونَ شرطيةً، وعاملُها «غَنِمْتُمْ» بعدها، واسمُ «أَنَّ» حينئذٍ ضميرُ الأمرِ والشأن وهو مذهبُ الفراء^(٥). إلا أن هذا لا يجوز عند البصريين إلا ضرورةً بشرط أن لا يليها فعل كقوله^(٦):

(١) الآية ١٣٤ من سورة الأنعام.

(٢) الآية ١٠ من سورة البروج.

(٣) البحر ٤/٤٩٨.

(٤) الكشف ٢/١٥٨.

(٦) تقدم برقم (١٣٩٥).

(٥) معاني القرآن له ١/٤١١.

٢٤١٧- إِنْ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَازِرًا وَطِبَاءَ
وقول الآخر^(١):

٢٤١٨- إِنْ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بِنْتِ حَسَا نَ أَلْمُهُ وَأَعَصِهِ فِي الْخُطُوبِ
وقيل: الفاء زائدة و«أن» الثانية بدل من الأولى. وقال مكي^(٢): «وقد
قيل: إن الثانية مؤكدة للأولى، وهذا لا يجوز لأن «أن» الأولى تبقى بغير خبر،
ولأن الفاء تحول بين المؤكد والمؤكد، وزيادتها لا تحسن في مثل هذا». وقيل:
«ما» مصدرية والمصدر - بمعنى المفعول أي: أَنْ مَغْنُومِكُمْ - [هو] المفعول
به، أي: واعلموا أَنَّ غُنْمَكُمْ، أي مغنومكم.

قوله: «مِنْ شَيْءٍ» في محلِّ نصبٍ على الحال مِنْ عَائِدِ الْمَوْضُوعِ
المقدَّر، والمعنى: ما غنمتموه كائناً من شيء أي: قليلاً أو كثيراً. وحكى
ابن عطية^(٣) عن الجعفي عن أبي بكر عن عاصم، وحكى غيره عن الجعفي
عن هارون^(٤) عن أبي عمرو: «فإن لله» بكسر الهمزة. ويؤيد هذه القراءة
قراءة النخعي^(٥) «فلله خمسُه» فإنها استئناف. وخرَّجها^(٦) أبو البقاء^(٧) على
أنها وما في حيزها في محل رفع خبراً لـ «أن» الأولى.

(١) البيت للأعشى وهو في ديوانه ص ٣٣٥؛ والكتاب ٤٣٩/١؛ وشرح الجمل
لابن عصفور ٤٤٢/١؛ وابن يعيش ١١٥/٣؛ وأمالى الشجري ٢٩٥/١؛ والخزانة
٤٦٣/٢.

(٢) المشكل ٣٤٦/١.

(٣) المحرر ٧٣/٨.

(٤) الأصل: هرنون وهو سهو. والتصحيح من البحر ٤٩٩/٤.

(٥) البحر ٤٩٩/٤.

(٦) أي خرَّج قراءة كسر همزة إن الثانية.

(٧) الإملاء ٧/٢.

- الأنفال -

وقرأ^(١) الحسن وعبدالوارث عن أبي عمرو «خُمْسَه» وهو تخفيفٌ حسن. وقرأ الجعفي «خِمْسَه»، قالوا^(٢): وتخريجها أنه أتبع الخاء لحركة ما قبلها، وهي هاء الجلالة مِنْ كلمة أخرى مستقلة قالوا: وهي كقراءة مَنْ قرأ «والسماذ ذاتِ الحَبِك»^(٣) بكسر الحاء إتياعاً لكسرة التاء من «ذات» ولم يَعتدُوا بالساكن وهو لامُ التعريف لأنه حاجزٌ غيرُ حصين. ليت شعري وكيف يقرأ الجعفي والحالةُ هذه؟ فإنه إن قرأ كذلك مع ضم الميم^(٤) فيكون في غاية الثقل لخروجه مِنْ كسرٍ إلى ضم، وإن قرأ بسكونها وهو الظاهر فإنه نقلها قراءةً عن أبي عمرو أو عن عاصم، ولكن الذي قرأ «ذاتِ الحَبِك» يَبقي ضمةً الباء فيؤدِّي إلى فِعْلٍ بكسر الفاء وضمِّ العين وهو بناءٌ مرفوض، وإنما قلت إنه يقرأ كذلك؛ لأنه لو قرأ بكسر الباء لَمَا احتاجوا إلى تأويل قراءته على الإتياع لأنَّ في «الحبك» لغتين: ضمُّ الحاء والباء أو كسرهما، حتى زعم / بعضهم أن قراءة الخروج مِنْ كسرٍ إلى ضمٍّ من التداخل.

[ب/٤٢٨]

والغنيمة أصلها مِنَ الغنم وهو الفوز، وأصل ذلك مِنَ الغنم هذا الحيوان المعروف فإن الظفرَ به يُسمَّى غنماً ثم اتَّسع في ذلك فسُمِّي كلُّ شيء مظفورٍ به غنماً ومغنماً وغنيمَةً. قال علقمة بن عبدة^(٥):

٢٤١٩ - ومُطعمُ الغنمِ يومَ الغنمِ مَطعمُهُ أنى توجَّهَ والمحرومُ محرومٌ
وقال آخر^(٦):

(١) البحر ٤/٤٩٩؛ الشواذ ص ٤٩.

(٢) انظر: البحر ٤/٤٩٩.

(٣) الآية ٧ من سورة الذاريات، وذكر ابن خالويه في شواذه ص ١٤٥ هذه القراءة من غير نسبة.

(٤) أي ميم «خسه».

(٥) ديوانه ص ٦٧؛ وتفسير القرطبي ١/٨.

(٦) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ص ٩٩؛ والبحر ٤/٤٩٧؛ وابن عطية ٨/٦٧؛

وتفسير القرطبي ١/٨.

٢٤٢٠- لقد طَوَّفْتُ فِي الْآفَاقِ حَتَّى رَضِيتُ مِنَ الْغَنِيمَةِ بِالْإِيَابِ

قوله: «إِنْ كُنْتُمْ» شرطُ جوابه مقدَّرٌ عند الجمهور لا متقدِّمٌ، أي: إن كنتم آمنتم فاعلموا أن حكمَ الخُمسِ ما تقدَّم، أو فاقبلوا ما أمرتم به.

قوله: «وَمَا أَنْزَلْنَا» «ما» عطفٌ على الجلالة فهي مجرورة المحلِّ، وعائدها محذوف. وزعم بعضهم أن جوابَ الشرط متقدِّم عليه، وهو قوله «فِنِعْمَ الْمَوْلَى» وهذا لا يجوزُ على قواعد البصريين.

قوله «يَوْمَ الْفُرْقَانِ» يجوز فيه ثلاثة أوجهٍ: أحدها: أن يكون منصوباً بـ «أَنْزَلْنَا» أي: أنزلناه في يوم بدر الذي فُرِقَ فيه بين الحق والباطل. الثاني: أن ينتصبَ بقوله «آمَنْتُمْ»، أي: إن كنتم آمنتم في يوم الفرقان. ذكره أبو البقاء^(١). والثالث: أنه يجوزُ أن يكون منصوباً بـ «غَنِمْتُمْ». قال الزجاج^(٢): «أَي مَّا غَنِمْتُمْ فِي يَوْمِ الْفُرْقَانِ حُكْمُهُ كَذَا وَكَذَا». قال ابن عطية^(٣): «وهذا تأويلٌ حسنٌ في المعنى، ويعترضه أن فيه الفصلَ بين الظرف وما يعملُ فيه بهذه الجملة الكثيرة الألفاظ». قلت: وهو ممنوعٌ أيضاً من جهةٍ أخرى أخصَّ من هذه، وذلك أن «ما»: إمَّا شرطية كما هو رأي الفراء^(٤)، وإمَّا موصولة، فعلى الأول يؤدي إلى الفصل بين فعل الشرط ومعموله بجملة الجزاء ومتعلقاتها، وعلى الثاني يؤدي إلى الفصل بين فعل الصلة ومعموله بخبر «أَنَّ».

قوله: «يَوْمَ التَّقِي الْجَمْعَانِ» فيه وجهان: أحدهما: أنه بدلٌ من الظرف قبله. والثاني: أنه منصوب بالفرقان لأنه مصدرٌ فكانه قيل: يوم فرق فيه في

(١) الإملاء ٧/٢.

(٢) ليس في كتابه «معاني القرآن».

(٣) المحرر ٧٣/٨ - ٧٤.

(٤) معاني القرآن له ٤١١/١.

- الأنفال -

يوم التقى الجمعان أي: الفرق في يوم التقاء الجمعين. وقرأ^(١) زيد بن علي «عُبدنا» بضمين وهو جمع عبْد، وهذا كما قرئ «وعُبد الطاغوت»^(٢) والمراد بالعبْد في هذه القراءة هنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن تبعه من المؤمنين.

آ. (٤٢) قوله تعالى: ﴿إِذْ أَنْتُمْ﴾: في هذا الظرف أربعة أوجه أحدها: أنه منصوب بـ «اذكروا» مقدراً وهو قول الزجاج^(٣). الثاني: أنه بدل من «يوم الفرقان» أيضاً. الثالث: أنه منصوب بـ «قدير»، وهذا ليس بواضح، إذ لا يتقيد اتصافه بالقدرة بظرف من الظروف. الرابع: أنه منصوب بالفرقان أي: فرق بين الحق والباطل إذ أنتم بالعدوة.

قوله: «بالعدوة» متعلق بمحذوف لأنه خبر المبتدأ، والباء بمعنى «في» كقولك: «زيد بمكة». وقرأ^(٤) ابن كثير وأبو عمرو بالعدوة بكسر العين فيهما. والباقون بالضم فيهما وهما لغتان في شطّ الوادي وشفيره^(٥) وضمفته، سُميت بذلك لأنها عدت ما في الوادي من ماءٍ ونحوه أن يتجاوزها أي منعه. قال الشاعر^(٦):

٢٤٢١- عدتني عن زيارتها العوادي وحالت دونها حرب زبون

وقرأ الحسن وزيد بن علي وقتادة وعمرو بن عبيد بالفتح، وهي كلها لغات بمعنى واحد. هذا هو قول جمهور اللغويين. على أن أبا عمرو بن العلاء أنكر

(١) البحر ٤/٤٩٩؛ الشواذ ص ٥٠.

(٢) الآية ٦٠ من سورة المائدة، وهي قراءة ابن عباس والنخعي. البحر ٣/٥١٩.

(٣) لم يرد هذا القول له في كتابه «معاني القرآن».

(٤) السبعة ص ٣٠٦؛ الحجة ص ٣١٠؛ البحر ٤/٤٩٩؛ الشواذ ص ٥٠.

(٥) شفير الوادي: جانبه.

(٦) لم أهدت إلى قائله وهو في ابن عطية ٧٤/٨؛ والبحر ٤/٤٩٩؛ وحرب زبون: تصدم الناس وتدفعهم.

- الأنفال -

الضمُّ ووافقه الأَخْفَشُ^(١) فقال: «لم يُسْمَعِ من العرب إلا الكسرُ». ونقل أبو عبيد اللغتين إلا أنه قال: «الضمُّ أكثرهما». وقال اليزيدي: «الكسر لغة الحجاز» وأنشد قولَ أوس بن حجر^(٢):

٢٤٢٢- وفارسٍ لم يحلَّ القومِ عدوتَه ولأوا سِراعاً وما هموا بإقبال

بالكسر والضم، وهذا هو الذي ينبغي أن يُقال فلا وجه لإنكار الضمِّ ولا الكسر لتواتر كلِّ منهما. ويُحتمل قول أبي عمرو على أنه لم يبلِّغه. [٤٢٩/١] ويُحتمل أن يُقال في قراءةٍ من قرأ بفتح / العين أن يكون مصدراً سُمِّيَ به المكان.

وقرىء شاذاً «بالعدية» بقلب الواو ياءً لانكسار ما تقدّمها، ولا يُعتبر الفاصلُ لأنه ساكن فهو حاجز غير حصين وهذا كما قالوا: «هو ابن عمي دنيا» بكسر الدال وهو من الدنو، وكذلك قنية^(٣) وصبيّة، وأصله السّلامة كالذّرورة والصفوة والرّبوة. وقوله: «الدنيا» قد تقدّم الكلام على هذه اللفظة مسبقاً^(٤).

قوله: «القُصوى» تأنيث الأقصى. والأقصى: الأبعد. والقُصو: البعد. وللتصريفين^(٥) عبارتان أغلبهما أن فُعلى من ذوات الواو: إن كانت اسماً أُبدلتْ لأمها ياءً، ثم يُمثّلون بنحو الدُنيا والعُليا والقُصيا، وهذه صفاتٌ لأنها من باب أفعال التفضيل وكأنّ العذرَ لهم أن هذه وإن كانت في الأصل صفاتٍ إلا أنها جرّت مجرى الجوامد. قالوا: وإن كانت فُعلى صفةً أُقرّت لأمها على حالها نحو: الحُلوى تأنيث الأَحلى، ونُصّوا على أن القُصوى شاذة وإن كانت

(١) لم يرد هذا القول في كتابه «معاني القرآن».

(٢) ديوانه ص ١٠٤، البحر ٤/٤٩٩. العدو: الناحية ولا تحل عدوته: عزيز الجانب.

(٣) القنية: ما اكتسب.

(٤) انظر: إعرابه للآية ٨٥ من سورة البقرة.

(٥) انظر: الممتع في التصريف ٢/٥٤١.

- الأنفال -

لغة الحجاز، وأن القُصياً قياسٌ، وهي لغة تميم. وممن نصَّ على شذوذ القُصوى يعقوب بن السكيت. وقال الزمخشري^(١): «وأما القُصوى فكالقَوْد في مجيئه على الأصل، وقد جاء القُصياً إلا أن استعمال القُصوى أكثر، كما أكثر استعمال «استصوب» مع مجيء «استصاب» وأُغِيلت مع أعالَتْ»^(٢) انتهى. وقد قرأ^(٣) زيد بن علي «بالعدوة والقُصياً» فجاء بها على لغة تميم، وهي القياسُ عند هؤلاء.

والعبارة الثانية - وهي المغلوطة القليلة - العكس، أي: إن كانت صفةً أُبدلت نحو: العُليا والدنيا والقُصياً، وإن كانت اسماً أُقرت نحو: حُزوى كقوله^(٤):

٢٤٢٣ - أداراً بحُزوى هِجَتِ للعين عَبْرَةً فمَاءُ الهوى يَرْفُضُ أو يَتَرَفُّقُ

وعلى هذا فالحُلوى شاذة لإقرار لامها مع كونها صفةً، وكذا القُصوى أيضاً عند هؤلاء لأنها صفة.

وقد ترتب على هاتين العبارتين أن «قُصوى» على خلاف القياس فيهما، وأن «قُصياً» هي القياس لأنها عند الأولين من قبيل الأسماء، وهم يقلبونها ياءً، وعند الآخرين من قبيل الصفات وهم يقلبونها أيضاً ياءً، وإنما يظهر الفرق في الحُلوى وحُزوى: فالحُلوى عند الأولين تصحيحها قياسٌ لكونها صفةً وشاذة عند الآخرين لأن الصفة عندهم تُقَلَّبُ وأوها ياءً، والحُزوى عكسها: فإن الأولين يُعَلُّون في الأسماء دون الصفات، والآخرين عكسهم. وهذا موضع

(١) الكشف ١٥٩/٢.

(٢) أُغِيلت المرأة ولدها: أرضعته وهي حامل.

(٣) البحر ٥١٠/٤.

(٤) تقدم برقم (٥٩٩).

حَسَنٌ يَخْتَلِطُ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ فَلِذَلِكَ نَقَّحْتَهُ. وَنَعْنِي بِالشَّدُوذِ شَدُوذٌ
الْقِيَاسُ لَا شَدُوذَ الْإِسْتِعْمَالِ، أَلَا تَرَى إِلَى اسْتِعْمَالِ الْمُتَوَاتِرِ بِالْقَصْوَى.

قوله: «وَالرُّكْبُ أَسْفَلُ مِنْكُمْ» الْأَحْسَنُ فِي هَذِهِ الْهَوَاوِ، وَالْوَاوِ الَّتِي قَبْلَهَا
الدَّاخِلَةُ عَلَى «هَمْ» أَنْ تَكُونَ عَاطِفَةً مَا بَعْدَهَا عَلَى «أَنْتُمْ» لِأَنَّهَا مُبْدَأُ تَقْسِيمِ
أَحْوَالِهِمْ وَأَحْوَالِ عَدُوهِمْ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ وَأَوِّي حَالٍ. وَ«أَسْفَلُ» مَنْصُوبٌ
عَلَى الظَّرْفِ النَّائِبِ عَنِ الْخَبَرِ، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ صِفَةٌ لظَرْفِ مَكَانٍ مَحْذُوفٍ
أَي: وَالرُّكْبُ مَكَانًا أَسْفَلَ مِنْ مَكَانِكُمْ. وَقَرَأَ^(١) زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ «أَسْفَلُ» بِالرَّفْعِ
وَذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْإِتْسَاعِ، جَعَلَ الظَّرْفَ نَفْسَ الرُّكْبِ مِبَالِغَةً وَاتِّسَاعًا. وَقَالَ
مَكِّي^(٢): «وَأَجَازَ الْفِرَاءَ^(٣) وَالْأَخْفَشَ^(٤) وَالْكَسَائِيَّ «أَسْفَلُ» بِالرَّفْعِ عَلَى تَقْدِيرِ
مَحْذُوفٍ أَي: مَوْضِعُ الرُّكْبِ أَسْفَلُ». وَالتَّخْرِيجُ الْأَوَّلُ أَبْلَغُ فِي الْمَعْنَى.
وَالرُّكْبُ اسْمٌ جَمْعٌ لِرَاكِبٍ لِأَجْمَعٍ تَكْسِيرٍ لَهُ خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ^(٥)
لِقَوْلِهِ^(٦):

٢٤٢٤- بَنَيْتَهُ مِنْ عَضْبَةٍ مِنْ مَالِيَا أَحْشَى رُكْبِيًّا أَوْ رُجَيْلًا غَادِيَا
فَصَغَّرَهُ عَلَى لَفْظِهِ، وَلَوْ كَانَ جَمْعًا لَمَا صَغَّرَ عَلَى لَفْظِهِ.

قوله: «وَلَكِنْ لِيَقْضِي» «لِيَقْضِي» مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ، أَي: وَلَكِنْ تَلَاقَيْتُمْ
لِيَقْضِي. وَقَدَّرَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٧) ذَلِكَ الْمَحْذُوفَ فَقَالَ: «أَي: لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ
وَاجِبًا أَنْ يُفْعَلَ وَهُوَ نَصْرُ أَوْلِيَائِهِ وَفَهْرُ أَعْدَائِهِ ذَبْرُ ذَلِكَ».

(١) البحر ٤/٥٠٠.

(٢) المشكل ١/٣٤٧.

(٣) معاني القرآن له ١/٤١١.

(٤) معاني القرآن له ٢/٣٢٣.

(٥) معاني القرآن ٢/٥٠٤.

(٦) البيت لأحيحة بن الجلاح وهو في المنصف ١٠١/٢؛ وتكملة الفارسي ص ١٧٨؛

وابن يعيش ٥/٧٧؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٥٠.

(٧) الكشاف ٢/١٦٠.

و«كان» يُحتمل أن تكون على بابها من الدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي، وأن تكون بمعنى صار، فتدلُّ على التحوُّل أي: صار مفعولاً بعد أن لم يكن كذلك.

/ قوله: «لِيَهْلِكَ» فيه أوجه، أحدها: أنه بدلٌ من قوله: «ليَقْضِي» بإعادة العامل فيتعلَّق بما تعلَّق به الأول. الثاني: أنه متعلِّق بقوله «مفعولاً»، أي: فعل هذا الأمر لِكَيْتَ وَكَيْتَ. الثالث: أنه متعلِّق بما تعلَّق به «ليَقْضِي» على سبيل العطف عليه بحرفٍ عطفٍ محذوفٍ تقديره: وليهلك، فحذف العاطف وهو قليلٌ جداً. وقد قدِّمْتُ التنبيةَ عليه. الرابع: أنه متعلِّق بـ «يَقْضِي» ذكره أبو البقاء^(١). وقرأ^(٢) الأعمش وعصمة عن أبي بكر عن عاصم «ليَهْلِكَ» بفتح اللام، وقياسُ ماضي هذا «هَلِكْ» بالكسر. والمشهور إنما هو الفتح قال تعالى: «إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ»^(٣) «حتى إذا هَلَكَ»^(٤).

قوله: «مَنْ حَيٌّ» قرأ^(٥) نافع، وأبو بكر عن عاصم، والبرزي عن ابن كثير بالإظهار، والباقون بالإدغام. والإظهارُ والإدغامُ في هذا النوع لغتان مشهورتان: وهو كلُّ ما آخره ياءان من الماضي أولهما مكسورة نحو: حَيِّي وَعَيِّي. ومن الإدغام قولُ المتلمس^(٦):

(١) الإملاء ٧/٢.

(٢) البحر ٥٠١/٤.

(٣) الآية ١٧٦ من سورة النساء.

(٤) الآية ٣٤ من سورة غافر.

(٥) السبعة ص ٣٣١؛ الحجة ص ٣١١؛ البحر ٥٠١/٤.

(٦) الديوان ص ١٢٣؛ والحامسة ٣٣٢/١؛ الخصائص ٣٧٧/٢؛ المحرر الوجيز ٧٨/٨؛

البحر ٥٠١/٤. وعجزه:

زنايِرُهُ والأزرقُ المتلمسُ

العرض: وادٍ باليمامة. حي ذبايه: عاش بالخصب فيه. الأزرق: جنس آخر غير الأول. المتلمس: الطالب.

٢٤٢٥- فهذا أَوَانُ العِرْضِ حَيٌّ ذَبَابُهُ
وقال آخر^(١):

٢٤٢٦- عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بِيضَتِهَا الحِمَامَةُ
فأدغم «عَيُّوا»، وَنَشَدُ: عَيَّتْ وَعَيَّتْ بِالِإِظْهَارِ وَالِإِدْغَامِ. فَمَنْ أَظْهَرَ
فَلأنَّه الأَصْلُ، ولأنَّ الإِدْغَامَ يُوَدِّي إلى تَضْعِيفِ حَرْفِ العِلَّةِ وَهُوَ ثَقِيلٌ فِي ذَاتِهِ،
ولأنَّ البَاءَ الأُولَى يَتَعَيَّن فِيهَا الإِظْهَارُ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ، وَذَلِكَ فِي مَضَارِعِ هَذَا
الفِعْلِ لِانْقِلَابِ الثَّانِيَةِ أَلْفًا فِي يَحْيَا وَيَعْيَا، فَحُمِلَ المَاضِي عَلَيْهِ طَرْدًا
لِلبَابِ، ولأنَّ الحِرْكَةَ فِي الثَّانِي عَارِضَةٌ لِزَوَالِهَا فِي نَحْوِ: حَيِّتْ وَبَابِهِ، ولأنَّ
الحِرْكَتَيْنِ مَخْتَلِفَتَانِ، وَاخْتِلَافُ الحِرْكَتَيْنِ كاخْتِلَافِ الحَرْفَيْنِ قَالُوا^(٢): وَلِذَلِكَ
قَالُوا: لِحَحَّتْ عَيْنُهُ^(٣) وَضَبَّ المَكَانَ^(٤) وَأَلَّلَ السَّقَاءَ^(٥) وَمَشَشَتِ الدَّابَّةَ^(٦).
قال سيبويه^(٧): «أخبرنا بهذه اللغة يونس» يعني بلغة الإظهار. قال: «وسمعت
بعض العرب يقول: أَحْيِيَاءُ^(٨) وَأَحْيِيَةٌ يُظْهَرُ» وَإِذَا لَمْ يُدْغَمْ مَعَ لَزُومِ الحِرْكَةِ
فَمَعَ عُرُوضِهَا أُولَى. وَمَنْ أَدْغَمَ فَلِاسْتِثْقَالِ ظَهْوَرِ الكَسْرَةِ فِي حَرْفِ يُجَانِسُهُ؛
ولأنَّ حِرْكَةَ الثَّانِيَةِ لَازِمَةٌ لِأَنَّهَا حِرْكَةُ بِنَاءٍ، وَلَا يَضُرُّ زَوَالُهَا فِي نَحْوِ حَيِّتْ، كَمَا
لَا يَضُرُّ ذَلِكَ فِيمَا يَجِبُ إِدْغَامُهُ مِنَ الصَّحِيحِ نَحْوِ: حَلَلْتُ وَظَلَلْتُ؛ وَهَذَا كُلُّهُ
فِيمَا كَانَتْ حِرْكَتُهُ حِرْكَةَ بِنَاءٍ، وَلِذَلِكَ قُيِّدَ بِهِ بِالمَاضِي، أَمَّا إِذَا كَانَتْ حِرْكَةُ
إِعْرَابٍ فَالإِظْهَارُ فَقَطْ لَهُ: يُحْيِي وَلَنْ يُعْيِي.

(١) البيت لعبيد بن الأبرص وهو في ديوانه ص ١٢٦؛ والكتاب ٣٨٧/٢؛ والمقتضب

١٨٢/١؛ والمنصف ١٩١/٢؛ وابن يعيش ١١٥/١٠، وروصف المباني ص ١٩٩.

(٢) أحصى الغلابي في جامع الدروس ١٠٠/٢ هذه الألفاظ.

(٣) لححت عينه: لصقت بالرَّمَص.

(٤) ضبب المكان: كثُر ضبابه.

(٥) أكل السقاء: فسدت رائحته.

(٦) مششت الدابة: إذا ظهر في وظيفها المشش. والوظيف: مستدق الذراع.

(٧) الكتاب ٣٨٧/٢ - ٣٨٨. (٨) أحْيِيَاءُ: جمع حَيِّي كغني.

- الأنفال -

قوله: «عن بَيِّنَةٍ: متعلقٌ بـ «يَهْلِكُ» و«يَحْيَا». والهلاكُ والحياةُ عبارةٌ عن الإيمان والكفر. والمعنى: ليصدرَ كفرٌ مَنْ كفر عن وضوحٍ وبيان لا عن مخالجةٍ شبهة، وليصدرَ إسلامٌ مَنْ أسلم عن وضوحٍ لا عن مخالجةٍ شبهة.

آ. (٤٣) قوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ﴾: الناصب لـ «إِذْ» يجوز أن يكون مضمراً أي: اذكر، ويجوز أن يكون «عليم» وفيه بُعدٌ من حيث تقييدُ هذه الصفةِ بهذا الوقت. ويجوز أن تكون «إِذْ» هذه بدلاً من «إِذْ» قبلها.

والإراءة هنا حُلْمِيَّةٌ واختلف فيها النحاة: هل تتعدى في الأصل لواحدٍ كالْبَصْرِيَّةِ أو لاثنتين كالظنِّيَّةِ؟ فالجمهورُ على الأول. فإذا دخلت همزةُ النقلِ أَكْسَبَتْهَا ثانياً أو ثالثاً على حسب القولين، فعلى الأول تكون الكافُ مفعولاً أول، و«هم» مفعول ثان. و«قليلاً» حال، وعلى الثاني يكون «قليلاً» نصباً على المفعول الثالث، وهذا يَبْطُلُ بجوازِ حَذْفِ الثالث في هذا الباب اقتصاراً، أي من غير دليلٍ تقول: أراني الله زيداً في منامي، ورأيته في النوم، ولو كانت تتعدى لثلاثةٍ لَمَا حُذِفَ اقتصاراً لأنه خبر في الأصل.

آ. (٤٤) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ﴾: الإراءة هنا بَصْرِيَّةٌ والإتيان هنا بصلة ميم الجمع^(١) واجبٌ لاتصالها بضمير. ولا يجوز التسكينُ ولا الضمُّ من غير واو. وقد جَوَزَ يونس ذلك فيقول: أنتم ضَرَبْتُمُ في «ضربتموه» بتسكين الميم وضمها. وقد يتقوى بما روي عن عثمان رضي الله عنه: «أراهُمُني / الباطل شيطاناً». وفي هذا الكلام شدوؤٌ من وجهٍ آخر: [٤٣٠/أ] تقديم الضمير غير الأخص على الأخص مع الاتصال.

آ. (٤٦) قوله تعالى: ﴿فَتَفَشَلُوا﴾: يحتمل وجهين، أحدهما: نصبٌ على جواب النهي. والثاني: الجزم عطفاً على فعل النهي قبله، وقد تقدّم

(١) وهي الواو بعد الميم.

تحقيقهما في «وتخونوا»^(١) قبل ذلك. ويدلُّ على الثاني قراءة^(٢) عيسى ابن عمر «ويذهب» بياء الغيبة وجزمه. ونقل أبو البقاء^(٣) قراءة الجزم ولم يقيد بها بياء الغيبة. وقرأ أبو حيوة وأبان وعصمة «ويذهب» بياء الغيبة ونصبه. وقرأ^(٤) الحسن: فَتَفْشِلُوا بِكسر الشين. قال أبو حاتم: «هذا غير معروف» وقال غيره: إنها لغة ثانية.

آ. (٤٧) قوله تعالى: ﴿بَطْرًا وَرِثَاءً﴾: منصوبان على المفعول له، ويجوز أن يكونا مصدرين في موضع نصبٍ على الحال من فاعل «خرجوا» أي: خَرَجُوا بَطْرِينَ وَمُرَائِينَ. و«رثاء» مصدرٌ مضاف لمفعوله. قوله: «ويصُدُّون» يجوز أن يكون مستأنفاً، وأن يكون عطفاً على «بطراً» و«رثاء» لأنه مُؤوَّلٌ بالحال أي: بَطْرِينَ وَمُرَائِينَ وَصَادِّينَ النَّاسِ، وحذف المفعول للدلالة عليه أو تناساه.

آ. (٤٨) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ زَيْنٌ﴾: أي: اذكر وقت تزيين و«قال» يجوز أن تكون عطفاً على «زَيْن»، ويجوز أن تكون الواو للحال، و«قد» مضمرةٌ بعد الواو عند مَنْ يَشْتَرطُ ذَلِكَ.

قوله: «لا غالب لكم» «لكم» خبر «لا» فيتعلَّقُ بمحذوف و«اليوم» منصوبٌ بما تعلَّقُ به الخبر. ولا يجوز أن يكون «لكم» أو الظرف متعلِّقاً بـ«غالب» لأنه يكون مُطَوَّلًا، ومتى كان مُطَوَّلًا أعرب نصباً.

قوله: «من الناس» بيان لجنس الغالب. وقيل: هو حال من الضمير في «لكم» لتضمُّنه معنى الاستقرار. ومنع أبو البقاء^(٥) أن يكون «من الناس» حالاً

(١) الآية ٢٧ من سورة الأنفال.

(٢) البحر ٤/٥٠٣.

(٣) الإملاء ٨/٢.

(٤) البحر ٤/٥٠٣؛ الشواذ، ص ٥٠. (٥) الإملاء ٨/٢.

- الأنفال -

من الضمير في «غالب» قال: «لأن اسم «لا» إذا عمل فيما بعده أُعْرِبَ»^(١) والأمر كذلك.

قوله: «وإني جارٌ لكم» يجوز في هذه الجملة أن تكون معطوفةً على قوله «لا غالبَ لكم» فيكون قد عطف جملةً منفيةً على أخرى منفية. ويجوز أن تكون الواو للحال. وألف «جار» من واو لقولهم «تجاوروا» وقد تقدم تحقيقه^(٢)؛ و«لكم» متعلقٌ بمحذوف لأنه صفةٌ لـ «جار»، ويجوز أن يتعلق بـ «جار» لما فيه من معنى الفعل.

و«الريح»^(٣) في قوله «ريحكم» كنايةٌ عن الدَّولة والغلبة قال^(٤):

٢٤٢٧- إذا هَبَّتْ رياحُكَ فاغْتَبِمَهَا فَإِنَّ لِكُلِّ عاصِفَةٍ سكوناً
ورواه أبو عبيد «ركوداً». وقال آخر^(٥):

٢٤٢٨- أَتَنْظُرَانِ قَلِيلاً رَيْثَ غَفَلَتِهِنَّ أَمْ تَعْدُونَ إِنْ الرِّيحَ لِلْعَادِي
وقال^(٦):

٢٤٢٩- قَدْ عَوَّدَتْهُمْ ظُهُومَهُمْ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ رِيحُ الْقِتَالِ وَأَسْلَابُ الَّذِينَ لَقُوا
وقيل: الريح: الهيبة، وهو قريبٌ من الأول كقوله^(٧):

(١) لأنه يصير شيئاً بالضاف، وإذا كان كذلك فكيف يقول بالبناء في «غالب» ولم يقل لا غالباً؟.

(٢) انظر إعرابه للآية ٣٦ من سورة النساء.

(٣) في الآية ٤٦.

(٤) لم أهدت إلى قائله وهو في ابن عطية ٨٤/٨؛ والبحر ٥٠٣/٤؛ والقرطبي ٢٤/٨.

(٥) البيت لتأبط شراً أو السليك بن السليكة أو أعشى فهم، وهو في الصحاح روح، والكشاف ١٦٢/٢؛ والبحر ٥٠٣/٤.

(٦) البيت لضرار بن الخطاب وهو في السيرة ١٤٦/٢؛ والمحزر ٨٣/٨؛ والبحر ٥٠٤/٤. والأسلاب: ج سلب.

(٧) البيت لعبيد بن الأبرص، وهو في ديوانه ص ٥٩؛ والطبري ٥٧٥/١٣؛ وابن عطية ٨٣/٨؛ والبحر ٥٠٤/٤؛ والنعم: ما انحدر من حزونة الجبل.

٢٤٣٠- كما حَمَيْنَاكَ يَوْمَ النُّعْفِ مِنْ شَطَطِ وَالْفُضْلُ لِلْقَوْمِ مِنْ رِيحٍ وَمَنْ عَدِدِ

قوله: «نكص» جواب «لما» والنكوص: قال النضر بن شميل: «الرجوع قهقري هارباً». قال بعضهم: هذا أصله، إلا أنه قد اتسع فيه حتى استعمل في كل رجوع وإن لم يكن قهقري قال الشاعر^(١):

٢٤٣١- هم يضربون حَبِيكَ الْبَيْضِ إِذْ لِحِقُوا لَا يَنْكُصُونَ إِذَا مَا اسْتَلْحَمُوا الْحِمَا

وقال المؤرّج: «النكوص: الرجوع بلغة سُلَيْم» وقال الشاعر^(٢):

٢٤٣٢- ليس النكوصُ على الأَعْقَابِ مَكْرُمَةً إِنْ المَكَارِمَ إِقْدَامٌ عَلَى الأَسْلِ

فهذا إنما يريد به مُطْلَقُ الرجوع لأنه كناية عن الفِرَارِ، وفيه نظر؛ لأن غالب الفِرَارِ في القتال إنما هو كما ذُكِرَ رجوعُ القَهْقَرِيِّ. و«على عَقْبَيْهِ» حال: إمّا مؤكدة عند مَنْ يَخُصُّهُ بالقَهْقَرِيِّ، أو مؤسّسة عند مَنْ يَسْتَعْمَلُهُ في مطلق الرجوع.

آ. (٤٩) قوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ﴾: العامل في «إذ» إمّا «زَيْن»، وإمّا «نكص»، وإمّا «شديد العقاب»، وإمّا اذكروا. و«غراً هؤلاء دينهم» منصوب المحل بالقول.

آ. (٥٠) قوله تعالى: ﴿يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾: قرأ^(٣) ابن عامر والأعرج «تتوفى» بقاء التانيث في «تتوفى» لتانيث الجماعة. والباقون بياء الغيبة وفيها تخريجان: أظهرهما: - لموافقة قراءة مَنْ تقدم - أن الفاعل الملائكة

(١) البيت لزهير، وهو في ديوانه ص ١٥٩؛ والطبري ١٤/١١؛ وابن عطية ٨/٨٦. وحبّيك البيض: طرائق حديده. والبيض: ج بيضة وهي الخوذة. استلحم: نشب في القتال فلم يجد مخلصاً.

(٢) لم أهد إلى قائله وهو في القرطبي ٨/٢٧. والأسل: الرماح.

(٣) السبعة ص ٣٠٧؛ الحجة ص ٣١١؛ البحر ٤/٥٠٦.

وإنما ذُكِرَ للفصل؛ لأن التأنيث مجازي. والثاني: أن الفاعل ضمير الله تعالى لتقدم ذِكْرِهِ، و«الملائكة» مبتدأ و«يَضْرَبُونَ» خبره. وفي هذه الجملة حينئذٍ وجهان أحدهما: أنها حالٌ من المفعول. والثاني: أنها استثنائيةٌ جواباً لسؤالٍ مقدر، وعلى هذا فيوقف على «الذين كفروا» بخلاف الوجهين قبله. وضعف ابنُ عطية^(١) وجهَ الحالِ بعدمِ / الواو، وليس بضعيفٍ لكثرةِ مجيءِ الجملةِ [٤٣٠/ب] الحاليةِ مشتملةِ على ضميرِ ذي الحالِ خاليةً من واوِ نظماً ونثراً. وعلى كونِ «الملائكة» فاعلاً يكون «يَضْرَبُونَ» جملةً حاليةً سواءً قرئَ بالتأنيث أم بالتذكير. وجوابُ «لو» محذوفٌ للدلالةِ عليه أي: لرأيتُ أمراً عظيماً.

قوله: «وذوقوا» هذا منصوب بإضمار قول الملائكة أي: يضربونهم ويقولون لهم: ذوقوا. وقيل: الواو في «يَضْرَبُونَ» للمؤمنين، أي: يَضْرَبُونَهم حالَ القتالِ وحالِ تَوَفِّي أرواحِهِم الملائكة.

قوله: «وَأَنَّ اللَّهَ عَظُمَ عَلَى مَا» المجرورة بالباء أي: ذلك بسببِ تقديمِ أيديكم، وسببُ أَنَّ الله ليس بظلامٍ للعبيد.

آ. (٥٢) وقوله تعالى: ﴿كَذَّابٌ آَلٌ﴾: قد تقدم نظيره في آل عمران^(٢).

آ. (٥٣) قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ﴾: مبتدأ وخبر أيضاً كنظيره، أي: ذلك العذابُ أو الانتقامُ بسببِ أَنَّ الله. وقوله: «وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ» الجمهورُ على فتح «أَنَّ» نَسَقاً على «أَنَّ» قبلها، أي: وسببُ أَنَّ الله سميعٌ عليمٌ. ويُقرأ^(٣) بكسرها على الاستئناف.

(١) المحرر ٩٠/٨.

(٢) الآية ١١ من سورة آل عمران.

(٣) ذكرها المكبري في الإملاء ٨/٢ من دون نسبة.

آ. (٥٤) قوله تعالى: ﴿كَذَّابٌ﴾: قال قومٌ: «هو تكريرٌ للأول». وقال قوم: كُرِّرَ لغير تأكيد لوجوهٍ منها: أن الأول ذَّابٌ في أن هلكوا لَمَّا كفروا، وهذا ذَّابٌ في أن لم يغير الله نعمتهم حتى غَيَّرَها هم، قاله ابن عطية^(١). ومنها: أن الثاني جارٍ مجرئِ التفصيل الأول فإن الأول متضمَّنٌ لذكر إجرامهم والثاني متضمَّنٌ لذكر إغراقهم، وفي الأولى ما يَنزِلُ بهم حال الموت من العقوبة، وفي الثاني ما يَحُلُّ بهم من العذاب في الآخرة، وجاء في الأولى بآيات الله إشارةً إلى إنكارِ ذِكْرِ دلائلِ الإلهية. وفي الثاني بآيات ربهم إشارةً إلى إنكارهم مَنْ رَبَّاهم وأحسنَ إليهم. وقال الكرماني: «يُحتمل أن يكون الضمير في «كفروا» في الآية الأولى عائداً على قريش، والضمير في «كذبوا» في الثانية عائداً على آل فرعون وَمَنْ ذُكِرَ معهم».

قوله: «وكلُّ كانوا ظالمين» جُمِعَ الضميرُ في «كانوا» وجمع «ظالمين» مراعاةً لمعنى «كل»؛ لأنَّ «كلًّا» متى قُطعت عن الإضافة جاز مراعاةً لفظها تارةً ومعناها أخرى، وإنما اختير هنا مراعاةُ المعنى لأجلِ الفواصل، ولوروعِي اللفظِ فقيل مثلاً: وكلُّ كان ظالماً لم تتفقِ الفواصل.

آ. (٥٦) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ عَاهَدْتَ﴾: يجوز فيه أوجه، أحدها: الرفعُ على البدل من الموصولِ قبله أو على النعت له، أو على عطف البيان، أو النصبُ على النذم، أو الرفعُ على الابتداء، والخبرُ قوله: «فِيمَا تَثَقَّفَنَّ» بمعنى: مَنْ تعاهد منهم - أي من الكفار - ثم ينقضون عهدهم، فإن ظفرت بهم فاصنع كيت وكيت، فدخلت الفاءُ في الخبرِ لشبه المبتدأ بالشرط، وهذا ظاهر كلام ابن عطية^(٢). و«منهم» يجوز أن يكون حالاً من عائد الموصول

(١) المحرر ٩٢/٨.

(٢) لم أجد في «محرر» ابن عطية هذا القول.

المحذوف إذ التقدير: الذي عاهدتهم أي: كائنين منهم، ف «مَنْ» للتبويض.
وقيل: هي^(١) بمعنى مع. وقيل: الكلام محمول على معناه، أي: أَخَذَتْ
منهم العهد. وقيل: زائدة أي: عاهدْتَهُمْ. والأقوال الثلاثة ضعيفة والأول
أصح.

آ. (٥٧) قوله تعالى: ﴿فَشَرَّدُ﴾: العامة على الدال المهملة
والتشريد: التطريد والتفريق والتسميع، وهذه المعاني كلها لائقة بالآية.
وقرأ^(٢) الأعمش بخلافٍ عنه بالذال المعجمة. قال الشيخ^(٣): «وكذا هي في
مصحف عبدالله». قلت: وقد تقدم أن النقط والشكل أمرٌ حادثٌ أحدثه
يحيى بن يعمر فكيف يُوجد ذلك في مصحف ابن مسعود؟ قيل: وهذه المادة
أعني الشين والراء والذال المعجمة مهملة في لغة العرب. وفي هذه القراءة
أوجه أحدها: أن الذال بدلٌ من مجاورتها^(٤) كقولهم: لحم خراذيل
وخراذيل^(٥). الثاني: أنه مقلوبٌ مِنْ شذر من قولهم: تفرقوا شذراً مَذراً، ومنه
الشذْرُ المُلتَقَطُ من المعدن لتفرُّقه، قال^(٦):

٢٤٣٣ - غرائرُ في كِنٍّ وِصُونٍ وَنَعْمَةٍ يُحَلِّينَ ياقوتاً وَشَذراً مُفْقراً

الثالث: أنه مِنْ «شَذر في مقاله» إذا أكثر فيه، قاله أبو البقاء^(٧)، ومعناه
غير لائق هنا. وقال قطرب: «شرد» بالمعجمة: التنكيل، وبالمهملة التفريق،
وهذا يقوِّي قول مَنْ قال: إن هذه المادة ثابتة في لغة العرب.

(١) قوله «هي» تكرر سهواً في الأصل.

(٢) البحر ٥٠٩/٤؛ الشواذ ص ٥٠.

(٣) البحر ٥٠٩/٤.

(٤) لعله يعني بالمجاورة أن الدال في الترتيب المعجمي تجاور الذال.

(٥) لحم خراذيل: لحم مقطَّع قطعاً وافرة.

(٦) لم أهدت إلى قائله وهو في اللسان فقر، والبحر ٥٠٩/٤. وفقر الخرز: ثقبه.

(٧) الإملاء ٩/٢.

قوله: «مَنْ خَلَفَهُمْ» مفعولٌ «شَرَّدَ». وقرأ (١) الأعمش - بخلافٍ عنه - وأبو حنيفة «مَنْ خَلَفَهُمْ» جاراً ومجروراً. والمفعولُ على هذه القراءة محذوفٌ أي: فَشَرَّدَ أمثالهم من الأعداء أو ناساً يعملون بعملهم. والضميران في «لعلهم يذكرون» الظاهر عَوْدُهُمَا على «مَنْ خَلَفَهُمْ»، أي: إذا رَأَوْا ما / حَلَّ بالناقضين (٢) تذكروا. وقيل: يعودان على المُنْقِضِينَ، وليس له معنى طائل.

[٤٣١/أ]

آ. (٥٨) قوله تعالى: ﴿فَانبِذْ إِلَيْهِمْ﴾: مفعولُه محذوف، أي: انبِذْ إليهم عهدَهُمْ، أي: اطرحها ولا تكثرْ بها. و«على سواء» حالٌ إمَّا: من الفاعلِ أي: انبذها وأنت على طريقِ قَصْدٍ، أي: كائناً على عدلٍ فلا تَبَغْتَهُمْ بالقتال، بل أَعْلِمَهُمْ به، وإمَّا من الفاعل والمفعول معاً، أي: كائنين على استواء في العلم أو في العداوة. وقرأ العامة بفتح السين، وزيد (٣) بن علي بكسرها، وهي لغةٌ تقدِّمُ التنبيةَ عليها أولَ البقرة (٤).

قوله: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ» يُحتملُ أن تكون هذه الجملةُ تعليلاً معنوياً للأمر بنبذ العهد على عدلٍ، وهو إعلامُهُمْ، وأن تكون مستأنفةً سبقتُ

لِدَمِّ مَنْ خان رسول الله صلى الله عليه وسلم ونقضَ عهده.

آ. (٥٩) قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾: قرأ (٥) ابن عامر وحزمة وحفص عن عاصم «يَحْسَبَنَّ» بياء الغيبة هنا، وفي النور (٦) في قوله «لَا يَحْسَبَنَّ

(١) البحر ٤/٥٠٩؛ الشواذ، ص ٥٠.

(٢) ش: بالناكصين.

(٣) البحر ٤/٥٠٩ - ٥١٠.

(٤) لم يُشِرْ إلى شيء. وانظر في لغاتها: اللسان: سوي.

(٥) السبعة، ص ٣٠٧؛ الحجة، ص ٣١٢؛ البحر ٤/٥١٠.

(٦) الآية ٥٧.

الذين كفروا معجزين [في الأرض] « كذلك خلا حَفْصاً^(١). والباقون بتاء الخطاب.

وفي قراءة الغَيْبَةِ تخريجاتٌ كثيرةٌ سَبَقَ نظائرها في أواخر^(٢) آل عمران. ولا بد مِنْ ذكر ما يَنْبَهُك هنا على ما تقدّم فمنها: أن الفعلَ مسندٌ إلى ضميرٍ يُفسّره السياق تقديره: ولا يَحْسَبَنَّ هو أي قبيل المؤمنين أو الرسول أو حاسب، أو يكون الضمير عائداً على مَنْ خلفهم. وعلى هذه الأقوال فيجوزُ أن يكون «الذين كفروا» مفعولاً أول، و«سبقوا» جملة في محل نصب مفعولاً ثانياً. وقيل: الفعلُ مسندٌ إلى «الذين كفروا» ثم اختلفوا^(٣) هؤلاء في المفعولين: فقال قوم: الأول محذوفٌ تقديره: ولا يَحْسَبَنَّهم الذين كفروا سبقوا، ف«هم» مفعول أول، و«سبقوا» في محلّ الثاني، أو يكون التقدير: لا يَحْسَبَنَّ الذين كفروا أنفسهم سَبَقوا، وهو في المعنى كالذي قبله. وقال قوم: بل «أن» الموصولة محذوفة، وهي وما في حيزها سادةٌ مسدّة المفعولين، والتقدير: ولا يحسبن الذين كفروا أن سبقوا، فحذفت «أن» الموصولة وبقيت صلتها كقوله «ومِنْ آياته يُريكم»،^(٤) أي: أن يريكم وقولهم: «تَسْمَعُ بالمُعَيَّدِي خَيْرٌ من أن تراه»^(٥) وقوله^(٦):

٢٤٣٤ - ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى

ويؤيد هذا الوجه قراءةُ عبد الله «أنهم سبقوا». وقال قوم: «بل «سبقوا» في

(١) فحفص قرأ في النور بالناء.

(٢) انظر: إعرابه للآية ١٨٨.

(٣) كذا على لغة أكلوني البراغيث.

(٤) الآية ٢٤ من سورة الروم.

(٥) جمع الأمثال ١/١٢٩، ويضرب لمن خَبَرَهُ خَيْرٌ مِنْ مَرَّاه.

(٦) تقدم برقم (٥٢١).

محلّ نصبٍ على الحال، والسأدُ مَسَدٌ المفعولين «أنهم لا يعجزون» في قراءة مَنْ قرأ بفتح «أنهم» وهو ابن عامر، والتقدير: ولا يحسبن الذين كفروا سابقين أنهم لا يعجزون، وتكون «لا» مزيدةً ليصح المعنى.

قال الزمخشري^(١) بعد ذكره هذه الأوجه: «وليست هذه القراءة التي تفرّد بها حمزةٌ بنيرةً». وقد ردّ عليه جماعة^(٢) هذا القول وقالوا: لم ينفرد بها حمزةٌ بل وافقه عليها مَنْ قرأ السبعة ابن عامر أسنُّ القراء وأعلامهم إسناداً، وعاصمٌ في رواية حفص، ثم هي قراءة أبي جعفر المدني شيخ نافع وأبي عبدالرحمن السلمي وابن محيصن وعيسى والأعمش والحسن البصري وأبي رجاء وطلحة وابن أبي ليلي. وقد ردّ الشيخ^(٣) عليه أيضاً أن «لا يحسبن» واقع على «أنهم لا يعجزون» وتكون «لا» صلة بأنه لا يتأتى على قراءة حمزة، فإنّ حمزة يقرأ بكسر الهمزة يعني فكيف تلتثم قراءة حمزة على هذا التخريج؟ قلت: هولم يلتزم التخريج على قراءة حمزة في الموضعين: أعني «لا يحسبن» وقولهم «أنهم لا يعجزون» حتى نلزمه ما ذكر.

وأما قراءة الخطاب فواضحةٌ أي: لا تحسبن يا محمد أو ياسامع، و«الذين كفروا» مفعولٌ أول، والثاني «سبقوا»، وكان قد تقدّم في آل عمران وجه: أنه يجوز أن يكون الفاعل الموصول، وإنما أتى بتاء التانيث لأنه بمعنى القوم كقوله: «كذّبت قوم نوح»^(٤)، وتقدّم لك فيه بحثٌ وهو عائدٌ ههنا.

وأما قراءة الباقيين في النور ففيها ما ذكر ههنا إلا الوجه الذي فيه تقديرٌ «أن» الموصولة لتعذر ذلك، ولكن يخلفه وجهٌ آخر لا يتأتى ههنا: وهو أن يكون

(١) الكشاف ١٦٥/٢.

(٢) انظر: البحر ٥١٠/٤.

(٣) البحر ٥١٠/٤.

(٤) الآية ١٠٥ من سورة الشعراء.

«الذين كفروا» فاعلاً، و«مُعْجِزِينَ» مفعول أول و«في الأرض» الثاني. أي: لا تَحْسَبُوا أحداً يعجز الله في الأرض أي بقوته. وأمّا قراءةُ الخطابِ فواضحةٌ على ما قدّمته لك.

وقرأ^(١) الأعمش: «ولا يُحْسَبَ الذين كفروا» بفتح الباء. وتخريجها أن الفعلَ مؤكّد بنون التوكيد الخفيفة، فَحَذَفُهَا لالتقاء الساكنين، كما يُحَذَفُ له التنوين فهو كقول الآخر^(٢):

٢٤٣٥- لا تُهَيِّنَ الفقيرَ عِلَّكَ أَنْ تَرَى كَعَّ يوماً والدهرُ قد رفعه

أي: لا تهينن. ونقل^(٣) بعضهم: «ولا تحسب الذين» من غير توكيد البتة. وهذه القراءةُ بكسرِ الباءِ على أصلِ التقاء الساكنين.

قولهم: «أنهم لا يُعْجِزُونَ» قرأ ابن عامر^(٤) بالفتح^(٥)، والباقون بالكسر. فالفتح: إمّا على حَذْفِ لامِ العلة، أي: لأنهم. واستبعد أبو عبيد وأبو حاتم قراءة ابن عامر. ووجهُ الاستبعادِ أنها تعليلٌ للنهي أي: لا تَحْسَبْنَهُمْ فائتين لأنهم لا يُعْجِزُونَ، أي: لا يقع منك حساباً لقولهم لأنهم لا يُعْجِزُونَ، وإمّا على أنها بدلٌ من مفعول الحساب.

وقال أبو البقاء^(٦): «إنه متعلّقٌ بتحسب: / إمّا مفعولٌ أو بدلٌ من [٤٣١/ب] «سَبَقُوا»، وعلى كلا الوجهين تكون «لا» زائدةً. وهو ضعيفٌ لوجهين:

(١) البحر ٥١٠/٤.

(٢) تقدم برقم (٤٢٢).

(٣) ذكرها صاحب الكشاف ١٦٥/٢ من دون نسبة.

(٤) السبعة ص ٣٠٨؛ الحجة ص ٣١٢؛ البحر ٥١٠/٤.

(٥) أي فتح همزة أن.

(٦) الإملاء ٩/٢.

أحدهما: زيادة لا، والثاني: أن مفعول «حَسِبَ» إذا كان جملةً وكان مفعولاً
ثانياً كانت «إن» فيه مكسورة لأنه موضعُ ابتداء وخبر.

قوله: «لا يُعْجِزُونَ» العامة بنون واحدة خفيفة مفتوحة وهي نونُ الرفع.
وقرأ^(١) ابن محيصة «يُعْجِزُونِي» بنونٍ واحدةٍ بعدها ياء المتكلم، وهي نون
الوقاية أو نون الرفع. وقد تقدّم الخلاف في ذلك في سورة الأنعام في
«أتَحَاجُّونِي»^(٢). قال الزجاج^(٣): «الاختيارُ الفتحُ في النون، ويجوزُ كسرها
على أن المعنى: لا يُعْجِزُونِي، وتُحذفُ النونُ الأولى لاجتماع النونين كما
قال عمر بن أبي ربيعة^(٤):

٢٤٣٦- تراه كالثغام يُعلُّ مسكاً يسوء الفاليات إذا فليني
وقال متمم بن نويرة^(٥):

٢٤٣٧- ولقد عَلِمْتُ ولا محالة أني للحادثات فهل تَرِنِي أَجْرُعُ
قال الأخفش في هذا البيت^(٦): «فهذا يجوز على الاضطرار».

وقرأ ابن محيصة أيضاً «يُعْجِزُونَ» بنون مشددة مكسورة، أدغم نون
الرفع في نون الوقاية وحذف ياء الإضافة مُجْتَرِئاً عنها بالكسرة. وعنه أيضاً فتح
العين وتشديد الجيم وكسر النون، مِنْ «عَجَزَ» مشدداً. قال أبو جعفر^(٧):

(١) البحر ٤/٥١٠؛ الشواذ ص ٥٠.

(٢) الآية ٨٠ من سورة الأنعام.

(٣) معاني القرآن له ٢/٤٦٧.

(٤) كذا في الأصل، والصواب أنه لعمر بن معد يكرب وتقدم البيت برقم (٧٥٠).

(٥) ابن عطية ٨/٨٨؛ البحر ٤/٥١١.

(٦) لم يستشهد الأخفش في «معاني القرآن» بهذا البيت، وإنما استشهد بما قبله على أنه حذف
النون الآخرة فحسب.

(٧) أبو جعفر النحاس ولم يرد هذا القول في «إعراب القرآن».

«وهذا خطأ من وجهين أحدهما: أن معنى عَجَزَه ضَعْفُه وضعف أمره، والآخر: كان يجب أن يكون بنونين» قلت: أمّا تخطئة النحاس له فخطأ، لأن الإتيان بالنونين ليس بواجب، بل هو جائز، وقد قرىء به في مواضع في المتواتر سيأتي بعضها. وأمّا عَجَزَ بالتشديد فليس معناه مقتصراً على ما ذكر بل نَقَلَ غيرُه من أهل اللغة أن معناه نسبي إلى العجز، وأن معناه بَطْأً وثَبْطاً، والقراءة معناها لا تَقُُّ بأحد المعنيين. وقرأ طلحة بكسر النون خفيفةً.

آ. (٦٠) قوله تعالى: ﴿مِنْ قُوَّةٍ﴾: في محلّ نصبٍ على الحال، وفي صاحبها وجهان أحدهما: أنه الموصول. والثاني: أنه العائد عليه، إذ التقدير: ما استطعتموه حال كونه بعضُ القوة. ويجوز أن تكون «مِنْ» لبيان الجنس. و«رباط» جَوَزُوا فيه أن يكون جمعاً لـ «رَبَطَ» مصدر رَبَطَ يَرَبُطُ نحو: كَتَبَ وِكَعَابَ، وِكَلَبَ وِكَلَابَ، وأن يكون مصدرًا لـ «رَبَطَ» نحو: صاح صياحاً قالوا: لأن مصادر الثلاثي لا تنقاس، وأن يكون مصدر «رابط». ومعنى المفاعلة أن ارتباط الخيل يفعله كلُّ واحد لفعل الآخر، فيرابط المؤمنون بعضهم بعضاً، قال معناه ابن عطية^(١). قال الشيخ^(٢): «قوله «مصادرُ الثلاثي غيرِ المزيد لا تنقاس» ليس بصحيح، بل لها مصادرٌ منقاسةٌ ذكرها النحويون» قلت: في المسألة خلافٌ مشهور، وهو لم ينقل الإجماعَ على عَدَمِ القياس حتى يَرُدَّ عليه بالخلاف، فإنه قد يكون اختار أحدَ المذاهب وقال به، فلا يُرَدُّ عليه بالقول الآخر. وقال الزمخشري^(٣): «والرُّبَاطُ: اسمٌ للخيل التي تُرَبِّطُ في سبيل الله، ويجوز أن يُسَمَّى بالرباط الذي هو بمعنى المرابطة، ويجوز أن

(١) المحرر ١٠١/٨، وعبارته: «فإذا ربط كل منهم فرساً لأجل صاحبه فقد حصل بينهم رباط».

(٢) البحر ٥١٢/٤.

(٣) الكشف ١٦٥/٢.

يكونَ جمعَ رَيْبٍ، يعني بمعنى مربوط كَفَصِيلِ وفِصَالِ^(١). والمصدر هنا مضافٌ لمفعول له.

قوله: «تُرْهَبُونَ» يجوز أن يكونَ حالاً من فاعل «أَعِدُّوا» أي: حَصَلُوا لهم هذا حال كونكم مُرْهَبِينَ، وأن يكونَ حالاً من مفعوله وهو الموصولُ أي: أَعِدُّوه مُرْهَباً به، وجاز نسبته لكلِّ منها لأنَّ في الجملة ضميرٌ يهَمَّا، هذا إذا أَعَدْنَا الضمير من «به» على «ما» الموصولة. أما إذا أَعَدَّنَاهُ على الإِعدادِ المدلولِ عليه بِأَعِدُّوا، أو على الرِّباطِ، أو على القوة بتأويل الحَوْلِ فلا يتأتَّى مجيئها من الموصول. ويجوز أن يكونَ حالاً من ضمير «لهم» كذا نقله الشيخ عن غيره فقال^(٢): «وتُرْهَبُونَ قالوا: حال من ضمير «أَعِدُّوا» أو من ضمير «لهم» ولم يتعقَّبْه بنكير، وكيف يصحُّ جَعْلُهُ حالاً من الضمير في «لهم» ولا رابط بينهما؟ ولا يصحُّ تقديرُ ضمير في جملة «تُرْهَبُونَ» لأخذه معموله.

وقرأ^(٣) الحسن ويعقوب ورواها ابن عقيل عن أبي عمرو «تُرْهَبُونَ» مضعفاً عدَّاه بالتضعيف كما عدَّاه العامة بالهمزة، والمفعول الثاني على كلتا القراءتين محذوف لأن الفعل قبل النقل بالهمزة / أو بالتضعيف متعدداً لواحد نحو: رَهَبْتُكَ، والتقدير: تُرْهَبُونَ عدو الله قتالكم أولقاءكم. وزعم أبو حاتم أن أبا عمرو نقلَ قراءةَ الحسن بياء الغيبة وتخفيف «يُرْهَبُونَ» وهي قراءة واضحة، فإن الضمير حينئذٍ يرجع إلى من يرجع إليه ضمير «لهم»، فإنهم إذا خافوا خوفاً من وراءهم.

[٤٣٢/أ]

(١) الفصل: ولد الناقه بعد فطامه.

(٢) البحر ٥١٢/٤

(٣) البحر ٥١٢/٤

(٤) البحر ٥١٢/٤

وقرأ^(١) الحسن وأبو حيوة ومالك بن دينار «ومن رُبَط» بضمتين، وعن الحسن أيضاً رُبَط بضم وسكون، وذلك نحو كتاب وكتُب. قال ابن عطية^(٢): «وفي جَمِعه وهو مصدرٌ غيرٌ مختلفٍ نظرٌ». قلت: لا نُسَلِّمُ والحالةُ هذه أنه مصدر، بل حكى أبو زيد أن «رباطاً» الخَمْسُ من الخيل فما فوقها وأن جمعها «رُبَط»، ولو سَلِّمُ أنه مصدرٌ فلا نُسَلِّمُ أنه لم تختلف أنواعه، وقد تقدّم أن «رباطاً» يجوز أن يكون جمعاً لربط المصدر، فما كان جواباً هناك فهو جوابٌ هنا.

قوله: «عدوّ اللّهِ» العامّة قرؤوه بالإضافة، وقرأه السلمي^(٣) منوناً، و«الله» بلام الجر، وهو^(٤) مفرد والمراد به الجنس فمعناه أعداء الله. قال صاحب «اللوامح»: «وإنما جَعَلَهُ نكرةً بمعنى العامّة، لأنها نكرة أيضاً لم تتعرّف بالإضافة إلى المعرفة؛ لأنّ اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، ولا يتعرّف ذلك وإن أُضيف إلى المعارف، وأمّا «وعدوّكم» فيجوز أن يكون كذلك نكرةً، ويجوز أن يتعرّف لأنه قد أُعيد ذكره، ومثله: «رأيت صاحباً لكم، فقال لي صاحبكم». يعني أن «عدوّاً» يجوز أن يُلمَحَ فيه الوصفُ فلا يتعرّف وأن لا يُلمَحَ فيتعرّف.

قوله: «وآخرين» نسقٌ على «عدو الله» و«من دونهم» صفةٌ لـ «آخرين». قال ابن عطية^(٥): «من دونهم» بمنزلة قولك «دون أن يكون هؤلاء» فـ «دون» في كلام العرب و«من دون» تقتضي عدمَ المذكور بعدها من النازلة التي فيها

(١) البحر ٥١٢/٤؛ الشواذ ص ٥٠.

(٢) المحرر ١٠١/٨.

(٣) البحر ٥١٢/٤؛ الشواذ ص ٥٠.

(٤) أي عدو.

(٥) المحرر ١٠٣/٨.

القول، ومنه المثل: «وأمرٌ دون عُبَيْدَةَ الْوَدَمِ»^(١) يعني أن الظرفية هنا مجازية، لأن «دون» لا بد أن تكون ظرفاً حقيقياً أو مجازاً.

قوله: «لا تَعْلَمُونَهُمْ، اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ» في هذه الآية قولان، أحدهما: أن «علم» هنا متعدية لواحد، لأنها بمعنى عرف ولذلك تَعَدَّتْ لواحد. والثاني: أنها على بابها فتتعدى لاثنين، والثاني: محذوف، أي: لا تَعْلَمُونَهُمْ قارعين أو محاربين. ولا بد هنا من التنبيه على شيء: وهو أن هذين القولين^(٢) لا يجوز أن يكونا في قوله «الله يَعْلَمُهُمْ»، بل يجب أن يقال: إنها المتعدية إلى اثنين، وإن ثانيهما محذوف، لما تقدم لك من الفرق بين العلم والمعرفة، منها: أن المعرفة تستدعي سَبَقَ جهل، ومنها: أن متعلقها الذوات دون النسب، وقد نصَّ العلماء على أنه لا يجوز أن يُطْلَقَ ذلك - أعني الوصفية بالمعرفة - على الله تعالى.

آ. (٦١) قوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا﴾: الجُنُوح: الميل، وجَنَحَتْ الإبلُ: أمالتْ أعناقها، قال ذو الرمة^(٣):

٢٤٣٨ - إذَامَاتَ فَوْقَ الرَّجْلِ أَحْيَيْتُ رُوحَهُ بِذَكَرِ الْوَيْسِ الْمَرَّاسِيْلِ جُنْحُ
ويقال: جَنَحَ الليلُ: أقبل. قال النضر بن شميل: «جَنَحَ الرجل إلى فلان ولفلان: إذا خضع له». والجُنُوح: الاتِّباع أيضاً لتضمُّن الميل، قال النابغة يصف طيراً يتبع الجيش^(٤):

(١) يُضْرَبُ مثلاً للرجل يُقَطِّعُ الأمرُ دُونَهُ. والوَدَمُ: سيور تُشَدُّ بها أطرافُ خشبيِّ الدُّلُو.
انظر: جمهرة الأمثال ١/١٦٥.
(٢) أي المذهبين في إعراب الآية.
(٣) ديوانه ١٢١٥/٢. اللسان: جنح. العيس: الإبل البيض. المراسيل: السراع في سهولة.
(٤) ديوانه ص ٥٧؛ وتفسير الطبري ٤٠/١٤؛ وابن عطية ١٠٤/٨؛ والبحر ٥١٣/٤.

- الأنفال -

٢٤٣٩- جَوَانِحٌ قَدْ أَيْقَنَ أَنْ قَبِيلَهُ إِذَا مَا التَّقَى الْجَمْعَانِ أَوَّلُ غَالِبٍ
ومنه «الجوانح» للأضلاع لَمِيلِهَا عَلَى حَشْوَةِ الشَّخْصِ، والجناح من
ذلك لميلانه على الطائر. وقد تقدّم الكلام على شيء من هذه المادة في
البقرة^(١). وعلى «السلم»^(٢).

وقرأ^(٣) أبو بكر عن عاصم هنا بكسر السين، وكذا في القتال^(٤):
«وتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ». وافقه حمزة على ما في القتال. و«للسلم» متعلق
بـ«جَنَحُوا» فقليل: يَتَعَدَّى بِهَا وَبِإِلَى. وقيل: هي هنا بمعنى إلى. وقرأ^(٥)
الأشهب العقيلي «فاجنح» بضم النون وهي لغة قيس، والفتح لغة تميم.
والضمير في «لها» يعود على «السلم» لأنها تذكّر وتؤنث. ومن التانيث
قوله^(٦):

٢٤٤٠- وَأَقْنَيْتُ لِلْحَرْبِ آلائِهَا وَأَعَدَدْتُ لِّلْسَلْمِ أَوْزَارَهَا

/ وقال آخر^(٧):

[٤٣٢/ب]

٢٤٤١- السَّلْمُ تَأْخُذُ مِنْهَا مَا رَضِيَتْ بِهِ وَالْحَرْبُ يَكْفِيكَ مِنْ أَنْفَاسِهَا جُرْعُ

آ. (٦٤) قوله تعالى: ﴿وَمَنْ اتَّبَعَكَ﴾: فيه أوجه، أحدها: أن يكون
«مَنْ» مرفوعاً المحلّ عطفاً على الجلالة، أي: يكفيك الله والمؤمنون، وبهذا

(١) الآية ١٥٨ من سورة البقرة.

(٢) وردت المادة في آيات كثيرة متقدمة منها في سورة البقرة الآيات ١١٢، ٢٣٣.

(٣) السبعة ص ٣٠٨؛ الحجة ص ٣١٢.

(٤) وهي سورة محمد صلى الله عليه وسلم: «فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ» الآية ٣٥.

(٥) البحر ٤/٥١٤؛ الشواذ ص ٥٠.

(٦) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٤/٥١٣.

(٧) تقدم برقم (٩٠٨).

فسر الحسن البصري وجماعة، وهو الظاهر، ولا مَحذُورَ في ذلك من حيث المعنى، وإن كان بعض الناس استصعب كون المؤمنين يكونون كافين النبي صلى الله عليه وسلم وتأول الآية على ما سذكروه.

الثاني: أن «مَنْ» مجرورة المحل عطفاً على الكاف في «حَسْبُكَ» وهو رأي الكوفيين^(١)، وبهذا فسّر الشعبي وابن زيد، قالوا: معناه: وحسب مَنْ أتبعك. الثالث: أن محله نصب على المعية. قال الزمخشري^(٢): «ومَنْ أتبعك»: الواو بمعنى مع، وما بعده منصوب. نقول: «حَسْبُكَ وزيداً درهم» ولا تَجْرُ؛ لأن عطف الظاهر المجرور على المُكْنَى ممتنع. وقال^(٣):

٢٤٤٢ - فَحَسْبُكَ وَالضُّحَاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدٌ

والمعنى: كفاك وكفى تباعك المؤمنين [اللَّهُ]^(٤) ناصراً»، وقال الشيخ^(٥): «وهذا مخالف كلام سيبويه فإنه قال: «حَسْبُكَ وزيداً درهم» لَمَّا كان فيه معنى كفاك، وقبح أن يَحْمَلُوهُ على المضمَر نَوَوًا^(٦) الفعل كأنه قال: بحسبك^(٧) ويُحْسِبُ أخاك [درهم]^(٨)»، ثم قال: «وفي ذلك الفعل المضمَر ضمير^(٩) يعود على الدرهم، والنية بالدرهم التقديم، فيكون مِنْ عطف الجمل. ولا يجوز أن يكونَ من باب الإعمال، لأنَّ طلبَ المبتدأ للخبر وعمله

(١) انظر: الإنصاف ٤٦٣/٢.

(٢) الكشاف ١٦٧/٢.

(٣) تقدم برقم (٤٩٤).

(٤) من الكشاف.

(٥) البحر ٥١٦/٤. وانظر: الكتاب ١٥٦/١.

(٦) في الأصل «دون» والتصحيح من الكتاب والبحر ونسخة ش.

(٧) الكتاب: حسبك.

(٨) من الكتاب والبحر.

(٩) البحر: فاعل.

- الأنفال -

فيه ليس من قبيل طلب الفعل أو ما جرى مجراه ولا عمله فلا يُتوهم ذلك فيه». قلت: وقد سبق الزمخشري إلى كونه مفعولاً معه الزجاج^(١)، إلا أنه جعل «حسب» اسمَ فعلٍ فإنه قال: «حسبٌ: اسمُ فعلٍ، والكافُ نصبٌ، والواو بمعنى مع» وعلى هذا يكون «اللَّهُ» فاعلاً، وعلى هذا التقدير يجوز في «ومَنْ» أن يكونَ معطوفاً على الكاف؛ لأنها مفعولٌ باسمِ الفعل لا مجروراً؛ لأن اسمِ الفعل لا يُضاف. ثم قال الشيخ^(٢): «إلا أن مذهب الزجاج خطأً لدخولِ العواملِ على «حَسْبٌ» نحو: بحسبك درهم»، وقال تعالى: «فإنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ»^(٣)، ولم يُثبت في موضعِ كونه اسمَ فعلٍ فيُحمل هذا عليه».

وقال ابن عطية^(٤) بعدما حكى عن الشعبي وابن زيد ما قدّمتُ عنهما من المعنى: «ف«مَنْ» في هذا التأويل في محلِّ نصب عطفاً على موضع الكاف؛ لأن موضعها نصبٌ على المعنى بـ «يكفيك» الذي سَدَّتْ «حَسْبَكَ» مسدّه». قال الشيخ^(٥): «هذا ليس بجيد؛ لأن «حَسْبَكَ» ليس ممّا تكونُ الكافُ فيه في موضع نصب بل هذه إضافة صحيحة ليست من نصب، و«حسبك» مبتدأ مضافٌ إلى الضمير، وليس مصدرأً ولا اسم فاعل، إلا إن قيل إنه عطف على التوهم، كأنه توهم أنه قيل: يكفيك الله أو كفاك الله، لكن العطف على التوهم لا ينقاس، والذي ينبغي أن يُحمل عليه كلامُ الشعبي وابن زيد أن تكون «مَنْ» مجرورةً بـ «حَسْبٌ» محذوفةً لدلالة «حَسْبَكَ» عليها كقوله^(٦):

(١) عبارة الزجاج في معاني القرآن ٤٦٨/٢ «وأما من نصب فعلى تأويل الكاف، المعنى: فإن الله يكفيك ويكفي من اتبعك من المؤمنين».

(٢) البحر ٥١٦/٤.

(٣) الآية ٦٢ من سورة الأنفال.

(٤) المحرر ١٠٧/٨.

(٥) البحر ٥١٥/٤.

(٦) البيت لأبي دؤاد الإيادي وهو في ديوانه ص ٣٥٣؛ والكتاب ٣٣/١؛ وأمللي الشجري ٢٩٦/١؛ وابن يعيش ٢٦/٣؛ والهمع ٥٢/٢؛ والدرر ٦٥/٢.

٢٤٤٣- أكل امرئ تحسبين أمراً ونار توقد بالليل ناراً

أي: وكلّ نارٍ، فلا يكونُ من العطف على الضمير المجرور. قال ابن عطية^(١): «وهذا الوجهُ مِنْ حَذْفِ المضافِ مَكْرُوهٌ، بآبِهِ ضرورةُ الشعر». قال الشيخ: «وليس بمكروهٍ ولا ضرورةٍ، بل أجازهُ سيبويه^(٢)» وخرَجَ عليه البيتَ وغيرَه من الكلام، قلت: قوله: «بل إضافةٌ صحيحةٌ ليست من نصب» فيه نظر لأن النحويين على أن إضافة «حسب» وأخواتها إضافةٌ غيرُ محضةٍ، وعلّلوا ذلك بأنها في قوة اسمِ فاعلٍ ناصبٍ لمفعولٍ به، فإن «حسبك» بمعنى كافيك وغيرك بمعنى مُغايِرك، وقيد الأوبد بمعنى مقيدها قالوا: ويدل على ذلك أنها توصف بها النكرات فقال: «مررت برجلٍ حسبك من رجلٍ».

وجوّز أبو البقاء^(٣) فيه الرفع من ثلاثة أوجه أحدها: أنه نسقُ على الجلالة كما تقدّم، إلا أنه قال: فيكون خبراً آخر كقولك: «القائمان / زيد وعمرو، ولم يُثنَ «حسبك» لأنه مصدرٌ. وقال قوم: هذا ضعيفٌ؛ لأن الواو للجمع ولا يحسن ههنا، كما لا يحسن في قولهم: «ما شاء الله وثبت». و«ثم» هنا أولى، قلت: يعني أنه من طريق الأدب لا يؤتى بالواو التي تقتضي الجمع، بل تأتي بـ«ثم» التي تقتضي التراخي، والحديثُ دالٌّ على ذلك. الثاني: أن يكونَ خبرٌ مبتدأً محذوفٌ تقديرُه: وحسب^(٤) مَنْ اتبعك. والثالث: هو مبتدأ والخبر محذوفٌ تقديرُه: ومَنْ اتبعك كذلك أي: حسبهم الله.

وقرأ^(٥) الشعبي «ومَنْ بسكون النون» «أتبعك» بزنة أكرمك.

(١) المحرر ١٠٧/٨.

(٢) الكتاب ٣٣/١.

(٣) الإملاء ١٠/٢.

(٤) الإملاء: وحسبك.

(٥) البحر ٥١٦/٤؛ الشواذ ص ٥٠.

آ. (٦٥) قوله تعالى: ﴿حَرَضٌ﴾: أي حُضٌّ وَحُثٌّ. يقال: حَرَضَ
وَحَرَّضَ وَحَرَّكَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ. وقال الهروي: «يقال حَارَضَ عَلَى الْأَمْرِ وَأَكَبُّ
وَوَاكَبَ وَوَاظَبَ وَوَاصَبَ بِمَعْنَى قِيلَ: وَأَصْلُهُ مِنَ الْحَرَضِ وَهُوَ الْهَلَاكُ قَالَ (١):

٢٤٤٤- إني امرؤ رابني هم فأحرضني حتى بليتُ وحتى شفني سقم

قال أبو إسحاق (٢): «تأويل التحريض في اللغة أن يُحَثَّ الْإِنْسَانُ عَلَى
شَيْءٍ حَتَّى يُعَلِّمَ مِنْهُ أَنَّهُ حَارِضٌ، وَالْحَارِضُ الْمَقَارِبُ لِلْهَلَاكِ»، وَاسْتَبَعَدَ
النَّاسُ هَذَا مِنْهُ. وَقَدْ نَحَا الزَّمَخْشَرِيُّ (٣) نَحْوَهُ فَقَالَ: «التحريضُ: الْمَبَالِغَةُ فِي
الْحَثِّ عَلَى الْأَمْرِ، مِنَ الْحَرَضِ، وَهُوَ أَنْ يَنْهَكَ الْمَرِيضَ وَيَتْبَالِغَ فِيهِ حَتَّى يُشْفِيَ
عَلَى الْمَوْتِ أَوْ تُسَمِّيَهُ حَرَضًا وَقَوْلُ: مَا أَرَاكَ إِلَّا حَرَضًا».

قوله: «إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ» الْآيَاتُ: أُثْبِتَ فِي الشَّرْطِ الْأَوَّلِ
قِيْدًا وَهُوَ الصَّبْرُ وَحَذَفَ مِنَ الثَّانِي، وَأُثْبِتَ فِي الثَّانِي قِيْدًا وَهُوَ كَوْنُهُمْ مِنَ
الْكَفْرَةِ وَحَذَفَ مِنَ الْأَوَّلِ. وَالتَّقْدِيرُ: مَثْنِينَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَثَّةَ صَابِرَةٍ،
فَحَذَفَ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا مَا أُثْبِتَ فِي الْآخِرِ وَهُوَ فِي غَايَةِ الْفَصَاحَةِ.

وَقَرَأَ الْكُوفِيُّونَ (٤): «وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِثَّةٌ يَغْلِبُوا» «فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِثَّةٌ
صَابِرَةٌ» بِتَذْكِيرٍ «يَكُنْ» فِيهِمَا. وَنَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ عَامِرٍ بِتَأْنِيثِهِ فِيهِمَا،
وَأَبُو عَمْرٍو فِي الْأَوَّلَى كَالْكَوفِيِّينَ، وَفِي الثَّانِيَةِ كَالْبَاقِينَ. فَمَنْ ذَكَرَ فَلِلْفَصْلِ بَيْنَ
الْفِعْلِ وَفَاعِلِهِ بِقَوْلِهِ «مِنْكُمْ»؛ وَلِأَنَّ التَّأْنِيثَ مَجَازِي، إِذِ الْمَرَادُ بِالْمِثَّةِ الذُّكُورَ.
وَمَنْ أَنْتَ فَلِأَجْلِ الْفَصْلِ، وَلَمْ يَلْتَفِتْ لِلْمَعْنَى وَلَا لِلْفَصْلِ. وَأَمَّا أَبُو عَمْرٍو

(١) تقدم برقم (١٦٢٦).

(٢) وهو الزجاج في معاني القرآن ٤٦٩/٢.

(٣) الكشاف ١٦٧/٢.

(٤) السبعة ص ٣٠٨؛ الحجة ص ٣١٣؛ البحر ٥١٧/٤.

فإنما فرّق بين الموضوعين فذكّر في الأول لِمَا ذكر، ولأنّه لَحَظَ قوله «يَغْلِبُوا»، وأنت في الثاني لقوة التأنيث بوصفه بالموث في قوله «صابرة».

وأما «إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ» «وإن يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ»، فبالتذكير عند جميع القراء إلا الأعرج^(١) فإنه أنث المسند إلى «عشرون».

وقرأ الأعمش^(٢): «حَرَصٌ» بالصاد المهملة وهو من الحِرْص، ومعناه مقاربٌ لقراءة العامة. وقرأ^(٣) المفضل عن عاصم: «وعِلْمٌ» مبنياً للمفعول، و«أَنْ فِيكُمْ ضَعْفًا» في محل رفع لقيامه مقامَ الفاعل، وهو في محلِّ نصبٍ على المفعول به في قراءة العامة لأنَّ فاعلَ الفعلِ ضميرٌ يعودُ على الله تعالى. و«يَكُنْ» في هذه الأماكن يجوز أن تكون التامة فـ«منكم»: إمّا حالٌ من «عشرون» لأنها في الأصل صفةٌ لها، وإمّا متعلق بنفس الفعل لكونه تاماً، وأن تكونَ الناقصة، فيكون «منكم» الخبر، والمرفوعُ الاسم وهو «عشرون» و«مئة» و«ألف».

قوله: «ضعفًا» قرأ^(٤) عاصم وحمزة هنا وفي الروم^(٥) في كلماتها الثلاث: «اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ، ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً، ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا» بفتح الضاد، والباقون بضمها، وعن حفص وحده خلافٌ في الروم خاصةً. وقرأ عيسى بن عمر «ضُعْفًا» بضم الفاء والعين، وكلُّها مصادرٌ. وقيل: الضُعْفُ بالفتح في الرأي والعقل، والضم في البدن، وهذا قول الخليل بن أحمد، هكذا نقله الراغب^(٦) عنه. ولمَّا نقل ابن عطية^(٧) هذا عن

(١) البحر ٥١٧/٤.

(٢) البحر ٥١٧/٤؛ الشواذ ص ٥٠.

(٣) البحر ٥١٧/٤.

(٤) السبعة ص ٣٠٨؛ الحجة، ص ٣١٣؛ البحر ٥١٧/٤؛ الشواذ ص ٥٠.

(٥) الآية ٥٤.

(٦) المفردات ص ٢٩٦.

(٧) المحرر ١١١/٨.

- الأنفال -

الثعالبي قال: «هذا القول تردُّه القراءة». وقيل: هما بمعنى واحد، لغتان: لغة الحجاز الضمُّ، ولغة تميم الفتح، نقله أبو عمرو فيكونان كالفقر والفقر، والمكث والمكث، والبخل والبخل. وقرأ ابن عباس فيما حكى عنه النقاش وأبو جعفر: ضُعفاء جمعاً على فعلاء كظريف وظرفاء. وقد نقلت عن القراء كلاماً كثيراً في هذا الحرف في شرح «حزر الأمانى» فإنه أليقُّ به من هذا فعليك به.

آ. (٦٧) قوله تعالى: ﴿أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى﴾: قرأ^(١) أبو عمرو

«تكون» بالتأنيث مراعاةً لمعنى الجماعة. والباقون / بالتذكير مراعاةً للفظ [٤٣٣/ب] الجمع. والجمهورُ هنا على «أسرى» وهو قياس فعيل بمعنى مفعول دالاً على أنه كجريح وجرحى. وقرأ^(٢) ابن القعقاع والمفضل عن عاصم «أسارى» شبهوا «أسير» بكسلان فجمعوه على فعالتى ككسالى، كما شبهوا به «كسلان» فجمعوه على كسلى. وقد تقدّم القولُ فيهما في البقرة محققاً^(٣).

وقوله: «يُثخن» قرأ العامة «يُثخن» مخففاً عدوه بالهمزة، وقرأ^(٤) أبو جعفر ويحيى بن وثاب ويحيى بن يعمر «يُثخن» بالتشديد، عدَّزَه بالتضعيف وهو مشتقٌّ من الثخانة، وهي الغلظ والكثافة في الأجسام، ثم يُستعار ذلك في كثرة القتل والجراحات فيقال: أثخنته الجراح أي: أثقلته حتى أثبتته، ومنه «حتى إذا أثخنتموهم»^(٥). وقيل: حتى تقهر. والإثخان: القهر. أنشد المفضل^(٦):

(١) السبعة، ص ٣٠٩؛ الحجة ص ٣١٣؛ البحر ٥١٨/٤؛ الشواذ ص ٥٠.

(٢) البحر ٥١٨/٤.

(٣) انظر إعرابه للآية ٨٥ من سورة البقرة.

(٤) البحر ٥١٨/٤؛ الشواذ ص ٥٠.

(٥) الآية ٤ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.

(٦) لم أهدت إلى قائله، وهو في القرطبي ٤٨/٨.

٢٤٤٥- تُصَلِّي الصُّحَى مَا دَهَرَهَا بَتَعْبِدٍ وَقَدْ أَثْنَخَتْ فِرْعَوْنَ فِي كَفْرِهِ كَفَرَا

كذا أنشده الهرويُّ شاهداً على القهر وليس فيه معنى، إذ المعنى على الزيادة والمبالغة المناسبة لأصل معناه وهي الثخانة ويقال منه: تَخُنَّ يَتَخُنُّ تَخَانَةً فهو تَخِينٌ، كَطَرْفٍ يَطْرُفُ طَرَافَةً فهو ظريف.

قوله: «وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ» الجمهور على نصب «الآخرة»، وقرأ (١) سليمان بن جمار المدني بجرها، وخُرِّجَتْ على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جَرِّهِ. وقَدَّرَهُ بعضهم: عَرَضَ الْآخِرَةَ، فغيب عليه إذ لا يحسن أن يقال: والله يريد عرض الآخرة، فأصلحه الزمخشري (٢) بأن جَعَلَهُ كذلك لأجل المقابلة قال «يعني ثوابها». وقَدَّرَهُ بعضهم بأعمال أو ثواب. وجعله أبو البقاء (٣) كقول الآخر (٤):

وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا

وقدَّرَ المضاف «عَرَضَ الْآخِرَةَ». قال الشيخ (٥): «ليست الآية مثل البيت فإنه يجوز ذلك إذا لم يُفْصَلْ بين حرف العطف (٦) وبين المجرور بشيء كالبيت، أو يُفْصَلْ بـ «لا» نحو: «ما مثل زيد ولا أخيه يقولان ذلك»، أمَّا إذا فُصِّلَ بغيرها كهذه القراءة فهو شاذٌ قليل».

آ. (٦٩) قوله تعالى: ﴿مَّا غَنَمْتُمْ﴾: يجوز أن تكون مصدرية،

(١) البحر ٥١٨/٤.

(٢) الكشاف ١٦٨/٢.

(٣) الإملاء ١٠/٢.

(٤) تقدم برقم (٢٤٤٣).

(٥) البحر ٥١٩/٤.

(٦) لم يكرر «بين» في البحر.

- الأنفال -

والمصدرُ واقعٌ موقعُ المفعولِ. ويجوز أن تكونَ بمعنى الذي، وهوفي المعنى كالذي قبله، والعائد على هذا محذوف.

قوله: «حَلالاً» نصبٌ على الحال: إمَّا من «ما» الموصولة أو مِن عائِديها إذا جعلناها اسميةً. وقيل: هونعتُ مصدرٍ محذوف أي: أكلاً حلالاً.
قوله: «واتقوا الله» قال ابن عطية^(١): «وجاء قوله: «واتقوا الله» اعتراضاً فصيحاً في أثناء القول، لأنَّ قولَه: «إن الله غفور رحيم» متصلٌ بقوله: «فكُلوا ممَّا غَنِمْتُمْ» يعني أنه متصلٌ به من حيث إنه كالعلة له.

آ. (٧١) قوله تعالى: ﴿مِنَ الْأَسْرَى﴾: قرأه^(٢) أبو عمرو بزنة فعالي، والباقون بزنة فعلى وقد عُرِفَ ما فيهما. ووافق أبا عمرو قتادةً ونصر بن عاصم وابن أبي إسحاق وأبو جعفر. واختلف عن الحجدري والحسن. وقرأ ابن محيصن «مِنَ أَسْرَى» منكرًا.
قوله: «يُؤْتِكُمْ» جواب الشرط. وقرأ^(٣) الأعمش: «يُؤْتِكُمْ» من الثواب. وقرأ^(٤) الحسن وأبو حيوة وشيبة وحميد «مِمَّا أَخَذَ» مبنياً للفاعل، وهو الله تعالى.

آ. (٧١) قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يُرِيدَا﴾: الضمير يعود على الأُسرى لأنهم أقربُ مذكور. وقيل: على الجانحين^(٥). وقيل: على اليهود. وقيل: على كفار قريش.

آ. (٧٢) قوله تعالى: ﴿فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ﴾: مبتدأ وخبر، أو فعل

(١) المحرر ١١٦/٨.

(٢) السبعة ص ٣٠٩؛ الحجة ص ٣٠٩؛ البحر ٥٢١/٤.

(٣) البحر ٥٢١/٤؛ الشواذ ص ٥٠.

(٤) البحر ٥٢١/٤؛ الشواذ ص ٥٠.

(٥) في قوله: «وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ» في الآية ٦١.

وفاعل عند الأخفش، ولفظة «على» تُشعرُ بالوجوب. وكذلك قدره
الزمخشري^(١) وشبَّهه بقوله^(٢):

٢٤٤٦- على مُكثريهم رزقٌ مَنْ يَعْتريهم وعند المُقلِّين السَّماحةُ والبَدَلُ

قوله: «مِنْ وَلَايَتِهِمْ» قرأ حمزة^(٣) هنا وفي الكهف^(٤): «الولاية لله»

هو والكسائي بكسر الواو. والباقون بفتحها ف قيل: لغتان. وقيل: بالفتح مِنْ

المَوْلى، يقال: مَوْلى بَيْنَ الوَلَايةِ، وبالكسر مِنْ وَايةِ السُّلطانِ، قاله

أبو عبيدة^(٥). وقيل: بالفتح مِنَ النُّصْرَةِ والنسب، وبالكسر من الإمارة قاله

الزجاج^(٦). قال: «ويجوز الكسرُ لأنَّ في تَوَلَّى بعضَ القومِ بعضاً جنساً من

الصناعة والعمل، وكلُّ ما كان من جنس الصناعة مكسوراً مثل الخياطة

والقِصارة. وقد خَطَأَ / الأصمعيُّ قراءةَ الكسرِ، وهو المُخْطِئُ لتواترها. [٤٣٤/]

وقال أبو عبيد: «والذي عندنا الأخذُ بالفتح في هذين الحرفين^(٧)، لأنَّ

معناهما مِنَ المِوَالاةِ في الدين». وقال الفارسي^(٨): «الفتحُ أجودُ لأنها في

الدين»، وعكس الفراء^(٩) هذا فقال: «يُريدُ مِنْ موارِيثِهِمْ، بكسر الواو أحبُّ^(١٠)

(١) الكشاف ١٧٠/٢ غير أن البيت المذكور لم يرد في مطبوعة الكشاف في هذا الموضع.

(٢) البيت لزهير وهو في ديوانه ١١٤ والبحر ٥٢٢/٤. مكثريهم: مياسيرهم. ويعتريهم: يطلب منهم.

(٣) السبعة ص ٣٠٩؛ الحجة ص ٣١٤؛ البحر ٥٢٢/٤.

(٤) الآية ٤٤ «هنالك الولاية لله».

(٥) المجاز ٢٥١/١.

(٦) ليس في معاني القرآن.

(٧) أي هنا وفي الكهف.

(٨) الحجة (خ) ٩٦/٣.

(٩) معاني القرآن ٤١٨/١.

(١٠) في مطبوعة الفراء: أعجب.

إليّ من فتحها، لأنها إنما تفتح إذا كانت نصره، وكان الكسائي يذهب بفتحها إلى النصره، وقد سُمع الفتح والكسر في المعنيين جميعاً». وقرأ^(١) السلمي والأعرج «والله بما يعملون» بالياء للغيبة، وكأنه التفات أو إخبار عنهم.

آ. (٧٣) قوله تعالى: ﴿إِنْ لَا تَفْعَلُوهُ﴾: الهاء تعود: إمّا على النصر أو الإارث أو الميثاق أي: حفظه، أو على جميع ما تقدّم ذكره، وهو معنى قول الزمخشري^(٢) «إِنْ لَا تَفْعَلُوا مَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ». والعامّة قرؤوا^(٣) [كبير]^(٤) بالباء الموحدة. وقرأ^(٥) الكسائي فيما حكى عنه أبو موسى الحجازي^(٦): «كثير» بالثاء المثناة، وهذا قريبٌ ممّا في البقرة^(٧) وهو يقرؤها كذلك.

آ. (٧٥) قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا﴾: زعم بعضهم أن هذه الجملة تكرارٌ للتي قبلها، وليس كذلك، فإن التي قبلها تضمّنت ولاية بعضهم لبعض، وتقسيم المؤمنين إلى ثلاثة أقسام، وبيان حكمهم في ولايتهم وتناصرهم، وهذه تضمّنت الثناء والتشريف والاختصاص، وما آل إليه حالهم من المغفرة والرزق الكريم.

(١) البحر ٥٢٢/٤.

(٢) الكشاف ١٧٠/٢.

(٣) في الأصل: «قرأ»، وهو سهو، والتصحيح من ش.

(٤) سقطت من الأصل، وهي من قوله: «وفساد كبير».

(٥) البحر ٥٢٣/٤؛ الشواذ ٥١.

(٦) عيسى بن سليمان الشيزري حيث انتقل إلى شيزر بعد الحجاز، أخذ عن الكسائي واسماعيل بن جعفر ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ٦٠٨/١.

(٧) في قوله: «فيها إثم كبير»، حيث قرأ حمزة والكسائي بالثاء، وقرأ الباقون بالياء الموحدة. انظر: السبعة ١٨٢.

- الأنفال -

قوله في: «كتاب» يجوز أن يتعلّق بنفس «أولى» أي: أحقّ في حكم الله أوفى القرآن أوفى اللوح المحفوظ، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ مضمرة أي: هذا الحكم المذكور في كتاب. وما أحسن ما جيء بخاتمتها بقوله: «بكل شيء عليم».

انتهى الجزء الخامس من كتاب

الدُّرُودِ

ويليه إن شاء الله الجزء السادس

مبتدئاً بسورة التوبة

جدول بأهم الأخطاء المطبعية في المجلد الثالث

الخطأ	الصواب	ص	س	الخطأ	الصواب	ص	س
ذنت	ذَيْتَ	١٤	٥ تحت	ذُلُوا	ذُلُوا	١٦١	٣
بتفعلة	بتفَعَلَة	١٦	٥ تحت	يَتَمُّ	يَتَمُّ	١٦٤	٦ تحت
الصفاء	الصفَاء	٣١	٥	إِلَيْتِكَ	إِلَيْتِكَ	١٦٧	٧
سود	سودُ	٣٢	١ تحت	يَقِينُ	يَقِينُ	١٧٣	٦
بغير	بضمير	٣٤	٤ تحت	الأصمُّ	الأصمُّ	١٧٣	٦
فيها	فيها	٣٨	١ تحت	أسماءُ أسماءها	أسماءُ أسماءها	١٧٤	٢
والعُدَّة	والعُدَّة	٥٢	٧ تحت	التقصي	التقصي	١٩٨	٦
بالبَلَق	بالبَلَق	٦٠	٨	—	إلغاء ح ٢	١٩٨	—
شَهِدَ وحدانيةً	شَهِدَ وحدانيةً	٧٢	٥	الأكل	الأكل	٢٠٠	٣
وكان	وكانَ	٩٤	١	فانُ	فانُ	٢٣٣	١٠
وقاتلوا	وقاتلوا	٩٤	٥	بإيقاع	بإيقاع	٢٤١	١
يعره	يعره	٩٦	٧	إلامن تبع	مَنْ تبع	٢٥١	٦ تحت
تَيْك	تَيْك	٩٨	١ تحت	الزبي : الحجب	الزبي • الهيئة	٢٥٣	١ ح
الواو	الواو ^(٦)	١١٠	٤ تحت	المتقين	المتعين	٢٦٩	٥ تحت
إضافة حاشية	كذا عليها الباء	١١٠	٤ تحت	آيتكم	آيتناكم	٢٨٤	٥ تحت
فعلهُ	فَعَلَة	١١١	٦ تحت	وينصرته	وتبصرته	٢٩٤	٩
والياء	والتاء	١١٢	٥	شهداء	تشهدون	٣٢٥	٧
أجلُ	أجلُ	١١٦	٤	ضُرابه	ضرابه	٣٣١	٨
يَسألوا	يُسألوا	١٢٠	٤	يُسألوا	يَسألوا	٣٦٦	٧
خَبِروا	خُجِروا	١٢٠	٤	فوهُ	فوهُ	٣٦٧	١١
والفاء ما	والفاء يرتفع ما	١٢١	٧	والعُض	والعُض	٣٧١	٨
هم	هم	١٦٠	٧ تحت	منمُل	منمُل	٣٧١	٣ تحت

الخطأ	الصواب	ص	س	الخطأ	الصواب	ص	س
يضرركم	يضرركم	٣٧٦	٣	أن	إن	٥١٣	٣ تحت
عجز	عجز	٣٨٣	٨ تحت	لا تحسبن	لا يحسبن	٥٢٥	٤
السومة	السومة	٣٨٧	١٠	ما رأيت	ما رأيت	٥٢٦	٣ تحت
ولا يخرج	ولا يخرج	٣٩٥	٦ تحت	ظنت	ظنت	٥٢٦	٣ تحت
وسطهم	وسطهم	٤٠٣	٨ تحت	عشرة	عشرة	٥٦٧	٦
وتجادل	وتجادل	٤٢٨	٨ تحت	انحلوهن	انحلوهن	٥٧١	٦
الرئة	الرئة	٤٣٠	١ تحت	قوانت حوافظ	قوانت حوافظ	٦٧٢	١
لما	لما	٤٣١	٢ تحت	فاعل	فاعل	٦٩٢	٨
القوم	القوم	٤٩٨	٣ تحت	مسمع	مسمع	٦٩٨	٧
يقدم	يقدم	٥٠٨	٣ تحت				

سبق لدار القلم أن نشرت للمحقق الطبعة الثانية من «رصف المباني»
للمالقي . وهذا جدول بأهم الأخطاء المطبعية .

الخطأ	الصواب	ص	س	الخطأ	الصواب	ص	س
من أثر	أثر	٦٢	١٠	إليها ^(٥)	إليها (مع حذف ح هـ)	٣٢٠	٢ تحت
القواف	القوا... في	١٠٨	٤	وأولاكم وأولاكم	وأولاكم وأولاكم	٣٢٣	٤
صَبْرِي	صَبْرِي	١٠٩	١	الغواني	الغواني	٣٤١	٤
أنا	أنا	١١٧	١٠	بَرَمٍ	بَرَمٍ	٣٤٢	٢
لنصدقن	لنصدقن	١٢٤	٥	عظيم	عظيم	٣٥٠	١
أنتم	لأنتم	١٣٥	٧ تحت	يا لهفا	يا لهفا	٣٥٨	٢
قام	ما قام	١٧٥	٩	حال	جاز	٣٦٧	٥ تحت
أشاء	شاء	١٨٠	٢	شجعم	شجعم	٣٧٤	٦ تحت
«إن»	و «إن»	١٨١	٧	لحق (مثل)	(لحق مثل)	٣٧٩	٧
الدار	الدار	١٨٢	٨	فانعي	فانعي	٣٨٢	١٢
الضبع	الضبع	١٨٣	٣	شمسي	شمسي	٣٩٦	١
ولام وكى	ولام كى	١٩٣	٢ تحت	وقريب من	ومن قريب	٤٢١	٢ تحت
يلقى	لا يلقى	٢٦١	١ تحت	قَبْل	قَبْل	٤٢٩	٤ تحت
وماذا	وبماذا	٢٦٤	٧	مغيل	مغيل	٤٥٠	٣
غريرة	غريرة	٢٦٧	٤ تحت	السبت	السبت	٤٥١	٣ تحت
ولتقم	ولتقم	٣٠٢	٩	ويحك	هـ ويحك	٤٦٤	٥
العليّ - المطي	العلي - المطي	٣١٢	٤	بالبرين	بالبرين	٤٩١	٢
فلا	فلا	٣١٨	٥ تحت				

الكتاب المصون

في علوم الكتاب المكنون

تأليف

أحمد بن يوسف المعروف بالسَّمِينِ الْجَلْبِي

المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

تحقيق

الدكتور أحمد محمد الخراط

الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المعهد العالي للدعوة الإسلامية - المدينة المنورة

اعتمد فيه على نسخة بخط المؤلف

الجزء السادس

دار الفقه

دمشق

سورة التوبة

[٤٣٤/أ]

/ بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) الجمهورُ على رفع «براءة» وفيه وجهان، أحدهما: أنها رفعٌ بالابتداء، والخبرُ قوله: «إلى الذين». وجاز الابتداء بالنكرة لأنها تخصّصت بالوصفِ بالجارِّ بعدها. والثاني: أنها خبرٌ ابتداءً مضمِرٌ أي: هذه الآياتُ براءةٌ. ويجوز في: «من الله» أن يكون متعلقاً بنفس «براءة» لأنها مصدرٌ، وهذه المادةُ تتعدّى بـ «مِنْ» تقول: برئتُ مِنْ فلانٍ أبرأُ براءةً أي: انقطعت العُصبةُ بيننا. وعلى هذا فيجوز أن يكونَ المسوِّغُ للابتداء بالنكرة في الوجه الأول هذا. و«إلى الذين» متعلقٌ بمحذوفٍ على الأول لوقوعه خبراً، وبـ «براءة» على الثاني. ويقال: برئتُ وبرأتُ من الدين بالكسر والفتح. وقال الواحدي: «ليس فيه إلا لغةٌ واحدة: كسرُ العين في الماضي، وفتحها في المستقبل» وليس كذلك، بل نقلهما أهل اللغة.

وقرأ عيسى بن عمر^(١) «براءة» بالنصب على إضمار فعل أي: اسمعوا براءةً. وقال ابن عطية^(٢): «أي، الزموا براءةً، وفيه معنى الإغراء».

(١) مختصر شواذ ابن خالويه ٥١؛ البحر ٤/٥.

(٢) المحرر ١٢٥/٨.

وَقُرِئَ^(١) «مِنَ اللَّهِ» بكسر نون «مِنْ» على أصلِ التقاء الساكنين أو على الإتيان لميم «مِنْ» وهي لُغِيَّةٌ، فَإِنَّ الْأَكْثَرَ فَتْحُهَا مَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ وَكَسْرُهَا مَعَ غَيْرِهَا نَحْوُ: «مِنْ ابْنِكَ» وَقَدْ يُعَكَّسُ الْأَمْرُ فِيهِمَا. وَحَكَى أَبُو عَمْرٍو عَنْ أَهْلِ نَجْرَانَ أَنَّهُمْ يَقْرَأُونَ كَذَلِكَ بِكَسْرِ النَّونِ مَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ.

آ. (٢) قوله تعالى: ﴿فَسِيحُوا﴾: هذا على إضمار القول أي: قيل: سيحوا. وهذا التفاتٌ من اللغية إلى الخطاب. يقال: ساح يسبح سياحة وسُيُوحاً وسيحاناً أي: انساب كسبح الماء في الأماكن المنبسطة. قال طرفة^(٢):

٢٤٤٧- لو خِفتُ هذا منك ما نلتني حتى ترى خيلاً أمامي تسيح
و «أربعة أشهر» ظرف لـ «سيحوا». وقرئ^(٣) «غير معجزى الله» بنصب
الجلالة على أن النون حذفت تخفيفاً. وقد تقدّم تحريره.

آ. (٣) قوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ﴾: رفع بالابتداء، و «مِنَ اللَّهِ»: إمَّا صفةٌ أو متعلِّقٌ به. و «إلى الناس» الخبر. ويجوز أن يكونَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ أي: وهذا إعلامٌ، والجاران متعلقان به كما تقدّم في «براءة». قال الشيخ^(٤): «ولا وجه لقول مَنْ قال إنه معطوف على «براءة»، كما لا يُقال «عمرو» معطوف على «زيد» في «زيد قائم وعمرو قاعد». وهو [كما قال]^(٥)، وهذه عبارة [الزمخشري^(٦) بعينها]:

(١) قال ابن خالويه: «حكاه أبو عمرو عن أهل نجران». المختصر ٥١. وانظر: البحر ٦/٥.

(٢) ليس في ديوانه، وهو في البحر ٥/٥؛ ابن عطية ١٢٦/٨؛ القرطبي ٦٤/٨.

(٣) ذكرها في الهمع ١٦٩/١ من دون نسبة.

(٤) البحر ٦/٥.

(٥) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل، وأثبتناه من النسخ الأخرى.

(٦) الكشاف ١٧٣/٢. وما بين معقوفين من النسخ الأخرى.

- التوبة -

وقرأ الضحَّاك وعكرمة وأبو المتوكل^(١): «وَأَذَنْ» بكسر الهمزة وسكون الذال. وقرأ العامة: «أَنَّ اللَّهَ» بفتح الهمزة على أحد وجهين: إما كونه خبراً لـ «أَذَانٍ» أي: الإعلام من الله براءته من المشركين - وضعَّف الشيخ^(٢) هذا الوجه ولم يذكر تضعيفه - وإمَّا على حَذْفِ حَرْفِ الجِرِ أي: بأن الله. ويتعلَّق هذا الجارُ إمَّا بنفس المصدرِ، وإمَّا بمحذوفٍ على أنه صفتُه. و«يَوْمٌ» منصوبٌ بما تعلَّق به الجارُ في قوله: «إلى الناس». وزعم بعضهم أنه منصوبٌ بـ «أَذَانٍ» وهو فاسدٌ من وجهين: أحدهما: وصفُ المصدرِ قبل عمله. الثاني: الفصلُ بينه وبين معموله بأجنبيِّ وهو الخبرُ.

وقرأ الحسن والأعرج^(٣) بكسر الهمزة، وفيه المذهبان المشهوران: مذهبُ البصريين إضمارُ القول، ومذهبُ الكوفيين إجراءُ / الأَذَانِ مُجْرِي [٤٣٤/ب] القول.

قوله: «من المشركين» متعلِّقٌ بنفس «بريء» كما يقال: «برئتُ منه»، وهذا بخلاف «براءةٍ من الله^(٤)» فإنها هناك تحتمل هذا، وتحتمل أن تكونَ صفةً لـ «براءة».

قوله: «ورسوله» الجمهورُ على رَفْعِهِ، وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مبتدأ والخبرُ محذوفٌ أي: ورسوله بريءٌ منهم، وإنما حُذِفَ للدلالةِ عليه. والثاني: أنه معطوفٌ على الضميرِ المستترِ في الخبرِ، وجاز ذلك للفصلِ المسوِّغِ للعطفِ فرَفَعَهُ على هذا بالفاعلية. الثالث: أنه معطوفٌ على محلِ اسمِ «أَنَّ»، وهذا عند مَنْ يُجيزُ ذلك في المفتوحةِ قياساً على المكسورة. قال

(١) الشواذ ٥١، ونسبها إلى يزيد، والبحر ٦/٥.

(٢) البحر ٦/٥.

(٣) البحر ٦/٥؛ ابن عطية ١٣١/٨.

(٤) الآية ١ من التوبة.

ابن عطية^(١): «ومذهب الأستاذ - يعني ابن الباذن - على مقتضى كلام سيويه أن لا موضع لما دخلت عليه «أن»؛ إذ هو مُعَرَّبٌ قد ظهر فيه عمل العامل، وأنه لا فرق بين «أن» وبين «ليت»، والإجماع على أن لا موضع لما دخلت عليه هذه». قال الشيخ^(٢): «وفيه تعقُّبٌ؛ لأن علة كون «أن» لا موضع لما دخلت عليه ليس ظهور عمل العامل بدليل: «ليس زيد بقائم» و«ما في الدار من رجل» فإنه ظهر عمل العامل ولهما موضع^(٣)، وقوله: «بالإجماع» - يريد أن «ليت» لا موضع لما دخلت عليه بالإجماع - ليس كذلك؛ لأن الفراء خالف، وجعل حكم «ليت» وأخواتها جميعها حكم «إن» بالكسر. قلت: قوله: «بدليل ليس زيد بقائم» إلى آخره قد يظهر الفرق بينهما فإن هذا العامل وإن ظهر عمله فهو في حكم المعدوم؛ إذ هو زائد فلذلك اعتبرنا الموضع معه بخلاف «أن» بالفتح فإنه عامل غير زائد، وكان ينبغي أن يُردَّ عليه قوله: «وأن لا فرق بين «أن» وبين «ليت»، فإن الفرق قائم، وذلك أن حكم الابتداء قد انتسخ مع ليت ولعل وكان لفظاً ومعنى بخلافه: مع إن وأن فإن معناه معهما باقٍ.

وقرأ^(٤) عيسى بن عمر وزيد بن علي وابن أبي إسحاق «ورسوله» بالنصب. وفيه وجهان، أظهرهما: أنه عطف على لفظ الجلالة. والثاني: أنه مفعولٌ معه، قاله الزمخشري^(٥). وقرأ الحسن «ورسوله» بالجر وفيها وجهان، أحدهما: أنه مقسمٌ به أي: ورسوله إن الأمر كذلك، وحذف جوابه لفهم المعنى. والثاني: أنه على الجوار، كما أنهم نعتوا وأكّدوا على الجوار، وقد

(١) المحرر ٨/١٣١.

(٢) البحر ٥/٦.

(٣) أي مع أن الباء زائدة ومن زائدة.

(٤) الشواذ ٥١؛ البحر ٥/٦.

(٥) الكشاف ٢/١٧٣.

تقدّم تحقيقه. وهذه القراءة يَبْعُدُ صِحَّتُهَا عن الحسن للإبهام، حتى يحكى أن أعرابياً سمع رجلاً يقرأ «ورسوله» بالجر. فقال الأعرابي: إن كان الله قد برىء من رسوله فأنا بريء منه، فَلَبَّيْهِ^(١) القاريء إلى عمر رضي الله عنه، فحكى الأعرابي الواقعة، فحينئذ أمر عمر بتعليم العربية. ويحكى أيضاً هذه عن أمير المؤمنين عليّ وأبي الأسود الدؤلي. قال أبو البقاء^(٢): «ولا يكون عطفاً على المشركين لأنه يؤدي إلى الكفر». وهذا من الواضحات.

آ. (٤) قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه استثناء منقطع. والتقدير: لكن الذين عاهدتم فَأَتَمُّوا إليهم عهدهم. وإلى هذا نحا الزمخشري فإنه قال^(٣): «فإن قلت: مم استثنى قوله «إلا الذين عاهدتم؟» قلت: وجهه أن يكون مستثنى من قوله: «فسيحوا في الأرض» لأن الكلام خطاب للمسلمين، ومعناه: براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين فقولوا لهم: سيحوا إلا الذين عاهدتم منهم ثم لم ينقصوا فَأَتَمُّوا إليهم عهدهم. والاستثناء بمعنى الاستدراك، كأنه قيل بعد أن أمروا في الناكثين: ولكن^(٤) الذين لم يَنْكُثُوا فَأَتَمُّوا إليهم عهدهم ولا تُجروهم مُجْرَاهُمْ».

الثاني: أنه استثناء متصل، وقبله جملة محذوفة تقديره: اقتلوا المشركين المعاهدين إلا الذين عاهدتم. وفيه ضعف.

الثالث: أنه مبتدأ والخبر قوله فَأَتَمُّوا إليهم، قاله أبو البقاء^(٥). وفيه نظر لأن

(١) لَبَّي الرجل: جمع ثيابه عند نحره في الخصومة ثم جرّه.

(٢) الإملاء ١١/٢.

(٣) الكشاف ١٧٤/٢.

(٤) قوله: «ولكن» تكرر في الأصل.

(٥) الإملاء ١١/٢.

الفاء تزداد^(١) في غير موضعها، إذا المبتدأ لا يُشبه الشرط لأنه لأناس بأعيانهم^(٢)، وإنما يتمشى على رأي الأخفش إذ يُجوز زيادتها مطلقاً^(٣). والأولى أنه منقطع لأننا لو جعلناه متصلاً مستثنى من المشركين في أول السورة لأدى إلى الفصل بين المستثنى والمستثنى منه بجملٍ كثيرة.

قوله: «ثم لم يُنْقِصْكُمْ شيئاً» الجمهور «يُنْقِصُكُمْ» بالصاد مهملة، وهو يتعدى لواحدٍ ولاثنين. ويجوز ذلك فيه هنا، فـ «كُم» مفعولٌ، و«شيئاً»: إما مفعول ثانٍ وإما مصدرٌ، أي: شيئاً من النقصان، أو لا قليلاً و[لا] كثيراً من النقصان. وقرأ^(٤) عطاء بن السائب الكوفي وعكرمة وابن السَّمِيعِ / وأبو زيد «يُنْقِصُكُمْ» بالصاد المعجمة، وهي على حَذْفِ مضافٍ أي: ينقصوا عهدكم، فحذف المضاف وأقيم المضافُ إليه مقامه. قال الكرمانى: «وهي مناسبة لِذِكْرِ العهد» أي: إنَّ النقص يُطابقُ العهد، وهي قريية من قراءة العامة؛ فإنَّ مَنْ نقض العهد فقد نقص من المدة، إلا أن قراءة العامة أوقع لمقابلها التمام^(٥).

آ. (٥) قوله تعالى: ﴿الْأَشْهُرُ﴾: يجوز أن تكون الألف واللام للعهد، والمراد بهذه الأشهر الأشهرُ المتقدمة في قوله: «فسيحوا في الأرض أربعة أشهر^(٦)»، والعربُ إذا ذكرت نكرةً، ثم أرادت ذكراً ثانياً، أتت بمضمرة أو بلفظه معرّفاً بأل، ولا يجوز أن تصفه حينئذٍ بصفةٍ تُشعر بالمغايرة، فلو قيل: «رأيت رجلاً فأكرمتُ الرجلَ الطويل» لم تُرد بالثاني الأول، وإن وصفتَه

(١) ش: «لا تُزاد» أي لا يجوز زيادتها في غير موضع جواز الزيادة. وعلى عبارة المؤلف: أن أبا البقاء جعلها في هذا الإعراب زائدة في غير موضع جواز الزيادة.

(٢) في حين أن دلالة الشرط على العموم.

(٣) انظر: معاني القرآن له ٣٤، ١٢٤، ١٢٥، ٢٢٢.

(٤) الشواذ ٥١؛ البحر ٨/٥.

(٥) في قوله: «فأتموا إليهم».

(٦) الآية ٢ من التوبة.

- التوبة -

بما لا يقتضي المغايرة جاز كقولك: «فأكرمت الرجل المذكور»، ومنه هذه الآية فإن الأشهر قد وُصِفَتْ بِالْحُرْمِ، وهي صفةٌ مفهومةٌ من فحوى الكلام فلم تقتض المغايرة. ويجوز أن يُرادَ بها غيرُ الأشهرِ المتقدمة فلا تكون أُل للعهد، والوجهان مقولان في التفسير.

والانسلاخُ هنا من أحسنِ الاستعارات، وقد بيَّن ذلك أبو الهيثم فقال^(١): «يُقال: «أَهْلَلْنَا شَهْرَ كَذَا» أي: دَخَلْنَا فِيهِ، فنحن نزداد كلَّ ليلةٍ منه إلى مضيِّ نصفه لباساً، ثم نَسْلُخُهُ عن أنفسنا جزءاً فجزءاً إلى أن ينقضي وينسلخ، وأنشد^(٢):

٢٤٤٨ - إذا ما سَلَخْتُ الشَّهْرَ أَهَلَّلْتُ مِثْلَهُ كَفِي قَاتِلًا سَلَخِي الشُّهُورَ وَإِهْلَالِي
قوله: «كُلُّ مَرَّصِدٍ» في انتصابه وجهان أحدهما: أنه منصوبٌ على الظرفِ المكاني. قال الزجاج^(٣): «نحو: ذهبت مذهباً». وقد ردَّ الفارسيُّ عليه هذا القول من حيث إنه ظرف مكان مختص، والمكان المختص لا يَصِلُ إليه الفعل بنفسه بل بواسطة «في»، نحو: صَلَّيْتُ فِي الطَّرِيقِ، وفي البيت، ولا يَصِلُ بنفسه إلا في ألفاظٍ محصورةٍ بعضها ينقاسُ وبعضها يُسمع، وجعل هذا نظير ما فَعَلَ سَيبويه^(٤) في بيت ساعدة^(٥):

٢٤٤٩ - لَدُنْ بِهِزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّعْلَبُ
وهو أنه جعله مما حُذِفَ فِيهِ الحَرْفُ اتِّسَاعاً لا على الظرف؛ لأنه ظرف مكان مختص.

(١) انظر: اللسان سلخ.

(٢) لم أهدت إلى قائله وهو في اللسان سلخ، والبحر ٩/٥.

(٣) معاني القرآن ٤٧٦/٢.

(٤) الكتاب ١٦/١، ١٠٩.

(٥) تقدم برقم ٢١٥٣.

- التوبة -

قال الشيخ^(١): «إنه ينتصبُ على الظرف؛ لأنَّ معني «واقعدوا» لا يُرادُ به حقيقةُ القعود، وإنما يُرادُ: ارضدوهم، وإذا كان كذلك فقد اتفقَ العاملُ والظرف في المادة، ومتى اتفقا في المادة لفظاً أو معني وصل إليه بنفسه تقول: جلست مجلسَ القاضي، وقعدت مجلسَ القاضي، والآيةُ من هذا القبيل».

والثاني: أنه منصوبٌ على إسقاطِ حرفِ الجر وهو «على» أي: على كلِّ مرَّصد، وهذا قول الأخفش^(٢)، وجعله مثل قول الآخر^(٣):

٢٤٥٠- تَجِنُّ فُتْبِدِي مَا بَهَا مِنْ صَبَابَةٍ وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلَا الْأَسَى لِقَضَانِي

وهذا لا ينقاسُ بل يُقتصر فيه على السَّماع كقوله تعالى: «لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ» أي: على صراطك، اتفق الكل على أنه على تقدير «على». وقال بعضهم: هو على تقدير الباء أي بكل مرصد، نقله أبو البقاء^(٤)، وحينئذ تكون الباء بمعنى «في» فينبغي أن تُقدَّرَ «في» لأن المعنى عليها، وجعله^(٥) نظير قول الشاعر^(٦):

٢٤٥١- نُغَالِي اللَّحْمَ لِلأُضْيَافِ نَيْثًا وَنَرُخُّصُهُ إِذَا نَضِجَ الْقُدُورُ

والمَرَّصُدُ مَفْعَلٌ مِنْ رَصَدِهِ يَرَّصُدُهُ أَي: رَقَبَهُ يَرَقِّبُهُ وَهُوَ يَصْلُحُ لِلزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْمَصْدَرِ، قَالَ عَامِرُ بْنُ الطَّفِيلِ^(٧):

(١) البحر ١٠/٥ بعبارة قريبة. (٢) معاني القرآن له ٣٢٦/٢.

(٣) تقدم برقم ١٨٣٥.

(٤) الإملاء ١١/٢.

(٥) لم يجعله أبو البقاء نظير ما ذكر، إنما هو الأخفش في معانيه ٣٢٦/٢.

(٦) لم أمتد إلى قائله، وهو في معاني القرآن للقراء ٣٨٣/٢؛ والزجاج ٤٧٦/٢.

(٧) عجز البيت في اللسان (رصد) منسوباً إلى عدي، وهو في مجاز القرآن ٢٥٣/١؛ والبحر

٣/٥؛ والقرطبي ٧٣/٨.

- التوبة -

٢٤٥٢- ولقد عَلِمْتَ وما إِيخالك ناسياً أن المنيّة للفتى بالمرصدِ

والمرصاد: المكان المختص بالترصد، والمرصد يقع على الراصد سواءً كان مفرداً أم مثني أم مجموعاً، وكذلك يقع على المرصود، وقوله تعالى: «فإنه يسئلك من بين يديه ومن خلفه رصداً^(١)» يحتمل كل ذلك، وكأنه في الأصل مصدر، فلذلك التزم فيه الأفراد والتذكير.

آ. (٦) قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ﴾: كقوله: «إِنْ امرؤُ هَلَكَ^(٢)» في

[ب/٤٣٥]

كونه من باب الاشتغال / عند الجمهور.

قوله: «حتى يسمع» «حتى» يجوز أن تكون هنا للغاية، وأن تكون للتعليل، وعلى كلا التقديرين يتعلّق بقوله: «فأجره»، وهل يجوز أن تكون هذه المسألة من باب التنازع أم لا؟ وفيه غموض، وذلك أنه يجوز من حيث المعنى أن تُعلّق «حتى» بقوله: «استجارك» أو بقوله: «فأجره» إذ يجوز تقديره: وإن استجارك أحد حتى يسمع كلام الله فأجره حتى يسمع كلام الله. والجواب أنه لا يجوز عند الجمهور لأمر لفظي - من جهة الصناعة - لا معنوي، فإننا لو جعلناه من التنازع، وأعمّلنا الأول مثلاً لاحتاج الثاني إليه مضمراً على ما تقر، وحينئذ يلزم أن «حتى» تجرّ المضمّر، و«حتى» لا تجرّه إلا في ضرورة شعر كقوله^(٣):

٢٤٥٣- فلا واللّه لا يلقى أناسٌ فتى حتاك يا ابن أبي يزيد

وأما عند من يُجيز أن تجرّ المضمّر فلا يمتنع ذلك عنده، ويكون من

(١) الآية ٢٧ من الجن.

(٢) الآية ١٧٦ من النساء.

(٣) لم أهد إلى قائله، وهو في المقرب ١/٩٤؛ ابن عقيل ٨/٣؛ والأشموني ٢٨٦؛ وورصف

المباني ١٨٥؛ والخزانة ٤/١٤٠.

إعمال الثاني لحذفه، ويكون كقولك: «فرحت ومررت بزيد» أي: فرحت به، ولو كان من إعمال الأول لم تحذفه من الثاني.

وقوله: «كلام الله» من باب إضافة الصفة لموصوفها لا من باب إضافة المخلوق للخالق. و«مأمنه» يجوز أن يكون مكاناً أي مكان أمنه، وأن يكون مصدرأً أي: ثم أبلغه أمنه.

آ. (٧) قوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَكُونُ﴾: في خبر «يكون» ثلاثة أوجه أظهرها: أنه «كيف»، و«عهد» اسمها، والخبر هنا واجب التقديم لاشتماله على ماله صدر الكلام وهو الاستفهام، و«للمشركين» على هذا متعلقة: إما بـ «يكون» عند مَنْ يُجيز في «كان» أن تعمل في الظرف وشبهه، وإما بمحذوف لأنها صفة لعهد في الأصل، فلما قُدِّمَتْ نُصِبَتْ حالاً، و«عند» يجوز أن تكون متعلقة بـ «يكون» أو بمحذوف على أنها صفة لـ «عهد» أو متعلقة بنفس «عهد» لأنه مصدر. الثاني: أن يكون الخبر «للمشركين» و«عند» على هذا فيها الأوجه المتقدمة. ويزيد وجهاً رابعاً وهو أنه يجوز أن يكون ظرفاً للاستقرار الذي تعلق به «للمشركين». والثالث: أن يكون الخبر «عند الله» و«للمشركين» على هذا: إما تبين، وإما متعلق بـ «يكون» عند مَنْ يجيز ذلك كما تقدم، وإما حال من «عهد»، وإما متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الخبر. ولا يبالى بتقديم معمول الخبر على الاسم لكونه حرف جر. و«كيف» على هذين الوجهين الأخيرين مُشْبِهَةٌ بالظرف أو بالحال كما تقدم تحقيقه في «كيف تكفرون»^(١).

ولم يذكروا هنا وجهاً رابعاً — وكان ينبغي أن يكون هو الأظهر — وهو أن يكون الكون تاماً بمعنى: كيف يوجد عهدٌ للمشركين عند الله؟، والاستفهام

(١) الآية ٢٨ من البقرة.

- التوبة -

هنا بمعنى النفي، ولذلك وقع بعده الاستثناء بـ«إلا»، ومن مجيئه بمعنى النفي أيضاً قوله^(١):

٢٤٥٤ - فهدي سيوفٌ يا صديُّ بن مالكٍ
كثيرٌ ولكن كيف بالسيفِ ضاربُ
أي: ليس ضاربٌ بالسيف.

قوله: «إلا الذين عاهدتُم» فيه وجهان أحدهما: أنه استثناء منقطع أي: لكن الذين عاهدتم فإن حُكْمَهُم كيت وكيت. والثاني: أنه متصل وفيه حينئذٍ احتمالان، أحدهما: أنه منصوبٌ على أصل الاستثناء من المشركين. والثاني: أنه مجرورٌ على البدل منهم، لأن معنى الاستفهام المتقدم نفي، أي: ليس يكون للمشركين عهدٌ إلا للذين لم ينكثوا. فقياس قول أبي البقاء^(٢) فيما تقدّم أن يكون مرفوعاً بالابتداء، والجملة من قوله: «فما استقاموا» خبره.

قوله: «فما» يجوز في «ما» أن تكون مصدرية ظرفية، وهي في محلّ نصب على ذلك أي: فاستقيموا لهم مدة استقامتهم لكم. ويجوز أن تكون شرطية، وحينئذٍ ففي محلّها وجهان، أحدهما: أنها في محلّ نصب على الظرف الزماني، والتقدير: أيّ زمان استقاموا لكم فاستقيموا لهم. ونظره أبو البقاء^(٣) بقوله تعالى: «ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها»^(٤). والثاني: أنها في محل رفع بالابتداء، وفي الخبر الأقوال المشهورة، و«فاستقيموا»: جواب الشرط. وهذا نحا إليه الحوفي، ويحتاج إلى حذف عائد أي: أيّ زمان [٤٣٦/أ]

(١) تقدم برقم ١٣٥٢.

(٢) كان أبو البقاء قد أعرب «إلا الذين عاهدتم» في الآية الرابعة مبتدأ، وخبره «فأتقوا إليهم»: الإملاء ١١/٢.

(٣) الإملاء ١٢/٢.

(٤) الآية ٢ من سورة فاطر.

- التوبة -

استقاموا لكم فيه، فاستقيموا لهم. وقد جَوَّزَ الشيخ جمال الدين^(١) ابنُ مالك في «ما» المصدرية الزمانية أن تكونَ شرطيةً جازمةً، وأنشد على ذلك^(٢):

٢٤٥٥- فما تَحَيَّ لا نَسَامَ حياةً وإن تَمَّتْ فلاخيرَ في الدنيا ولا العيشَ أجمعاً
ولا دليل فيه لأنَّ الظاهرَ الشرطيةً من غير تأويلٍ بمصدرية وزمانٍ، قال أبوالبقاء^(٣): «ولا يجوز أن تكونَ نافيةً لفساد المعنى، إذ يصير المعنى: استقيموا لهم لأنهم لم يَسْتَقِيمُوا لكم».

آ. (٨) قوله تعالى: ﴿كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا﴾: المستفهمُ عنه محذوفٌ للدلالةِ المعنى عليه. فقدَّره أبوالبقاء^(٤): «كيف تَطْمَثْنُونِ أَوْ: كيف يكونُ لهم عهدٌ». وقدَّره غيره: كيف لا تقاتلونهم. والتقديرُ الثاني مِنْ تقديرِي أبي البقاء أحسنُ، لأنه مِنْ جنس ما تقدَّم، فالدلالةُ عليه أقوى، وقد جاء الحذف في هذا التركيبِ كثيراً، وتقدَّم منه قوله تعالى: «فكيف إذا جَمَعْنَاهُمْ^(٥)» «فكيف إذا جئنا^(٦)»، وقال الشاعر^(٧):

٢٤٥٦- وخبرٌ تُماني أنما الموتُ بالقرى فكيف وهاتا هُضبةٌ وكَيْثِبُ
أي: كيف مات؟، وقال الحطية^(٨):

-
- (١) شرح الكافية الشافية ١٦٢٧/٣.
(٢) البيت لعبدالله بن الزبير الأسدي، وهو في شرح الكافية الشافية ١٦٢٧/٣، والأشموني ١٢/٤.
(٣) الإملاء ١٢/٢.
(٤) الإملاء ١٢/٢.
(٥) الآية ٢٥ من سورة آل عمران.
(٦) الآية ٤١ من سورة النساء.
(٧) البيت لكعب بن سعد الغنوي، وهو في الكتاب ١٣٩/٢؛ والمقتضب ٢٨٨/٢؛ وابن يعيش ١٣٦/٣؛ وابن عطية ١٣٦/٨.
(٨) ديوانه ١٤٠؛ ومعاني القرآن للفراء ٤٢٤/١؛ ومعاني القرآن للزجاج ٤٧٩/٢؛ والبحر ١٣/٥. والمعظم: الأمر العظيم. وقدَّ الأديم: شقَّه.

- التوبة -

٢٤٥٧- فكيف ولم أعلمهم خذلوكم على معظم ولا أديمكم قدوا

أي: كيف تلومني في مدحهم؟ قال الشيخ^(١): «وقدّر أبو البقاء الفعل بعد «كيف» بقوله: «كيف تطمثنون»، وقدّره غيره بكيف لا تقايلونهم». قلت: ولم يقدره أبو البقاء بهذا وحده، بل به وبالوجه المختار كما قدّمته عنه.

قوله: «وإن يظّهروا» هذه الجملة الشرطية في محل نصب على الحال أي: كيف يكون لهم عهد وهم على حالة تنافي ذلك؟ وقد تقدّم تحقيق هذا عند قوله: «وإن يأتيهم عَرَضٌ مثله يأخذوه»^(٢). و«لا يرقبوا» جواب الشرط. وقرأ^(٣) زيد بن علي: «وإن يُظْهَروا» ببنائه للمفعول، من أظهره عليه أي: جعله غالباً له.

قوله: «إلاً» مفعولٌ به ب«يرقبوا» أي: لا يحفظوا. وفي «الإل» أقوالٌ لأهل اللغة أحدها: أن المراد به العهد، قاله أبو عبيدة^(٤) وابن زيد والسدي، ومنه قول الشاعر^(٥):

٢٤٥٨- لولا بنو مالك وإلّ مرقبةً ومالك فيهم الألاء والشرف

أي: الحلف. وقال آخر^(٦):

٢٤٥٩- وجذناهما كاذباً إلهم وذو الإلّ والعهد لا يكذب

(١) البحر ١٣/٥.

(٢) الآية ١٦٩ من سورة الأعراف.

(٣) البحر ١٣/٥.

(٤) المجاز ٢٥٣/١.

(٥) لم أقف عليه.

(٦) لم أهدت إلى قائله، وهو في تفسير الطبري ١٤٩/١٤.

وقال آخر^(١):

٢٤٦٠ - أفسدَ الناسَ خُلُوفٌ خَلَفُوا قَطَعُوا الإِلَّ وأَعْرَاقَ الرَّجِمِ
وفي حديث أم زرع^(٢): «بيت أبي زرع وفي الإلِّ، كريم الخلل، برودُ
الظلِّ» أي: وفي العهد.

الثاني: أن المراد به القرابة، وبه قال الفراء^(٣)، وأنشد لحسان رضي الله
عنه^(٤):

٢٤٦١ - لَعَمْرُكَ إِنَّ إِلَّكَ مِنْ قَرِيشٍ كإِلِّ السَّقْبِ مِنْ رَأْلِ النَّعَامِ
وأنشد أبو عبيدة^(٥) على ذلك قوله^(٦):

٢٤٦٢ - قَطَعُوا الإِلَّ وأَعْرَاقَ الرَّجِمِ

الثالث: أن المراد به الله تعالى أي: هو اسم من أسمائه،
واستدلوا على ذلك بحديث أبي بكر لما عُرِضَ عليه كلام مُسَيْلَمَةَ - لعنه
الله -: «إن هذا الكلام لم يَخْرُجْ من إلِّ» أي: الله عز وجل. ولم يرتض هذا
الزجاج^(٧) قال: «لأن أسماءه تعالى معروفة في الكتاب والسنة، ولم يُسْمَعْ
أحدٌ يقول: يا إلِّ افعلْ لي كذا.

(١) البيت لابن مقبل، وهو في الطبري ١٤٨/١٤؛ وتفسير الماوردي ١٢١/٢؛ وابن عطية
١٣٧/٨؛ والبحر ٣/٥. وخلوف: ج خَلَفَ وهم بقية السوء. وعرق كل شيء:
أصله.

(٢) انظر: النهاية ٦١/١.

(٣) لم يرد في معانيه.

(٤) ديوانه ٣٩٤/١؛ البحر ٣/٥؛ ابن عطية ١٣٧/٨؛ واللسان: أَلِّ. والسقب: ولد
الناقة ساعة يولد. والرأل: ولد النعام.

(٥) لم يرد في مجاز القرآن.

(٦) تقدم برقم ٢٤٦٠.

(٧) معاني القرآن ٤٧٩/٢.

الرابع: أن الإلَّ الجُؤار، وهو رَفَعُ الصوت عند التحالف، وذلك أنهم كانوا إذا تماسحوا وتحالفوا جَأَرُوا بِذَلِكَ جُؤَاراً، ومنه قول أبي جهل^(١):

٢٤٦٣- لِإَلِّ عَلَيْنَا وَاجِبٍ لَا نُضِيعُهُ مَتِينٍ قَوَاهِ غَيْرِ مُنْتَكِثِ الْحَبْلِ

الخامس: أنه مِنْ «أَلِّ البرق» أي: لَمَعَ. قال الأزهري^(٢): «الأليل: البريق، يقال: أَلَّ يَوُلُّ أي: صفا ولمع». وقيل: الإلُّ من التحديد ومنه «الألَّة» الحَرْبَةُ وذلك لِحَدَّثِهَا. وقد جعل بعضهم بين هذه المعاني قَدْرًا مشتركاً يَرْجِعُ إليه جميعُ ما ذَكَرْتَهُ لك، فقال الزجاج^(٣): «حقيقةُ الإلِّ عندي على ما توحىه اللغة التحديد للشيء، فَمِنْ ذَلِكَ: الألَّةُ: الحَرْبَةُ، وأُذُنٌ مُؤَلَّلَةٌ، فالإلُّ يخرج في جميع ما فُسِّرَ من العهد والقِرابَةِ والجُؤارِ من هذا، فإذا قلت في العهد: «بينهما إلٌّ» فتأويلُهُ أَنَّهُمَا قَدْ حَدَّدَا فِي أَخْذِ الْعَهْدِ، وكذلك في الجُؤارِ والقِرابَةِ. وقال الراغب^(٤): «الإلُّ: كُلُّ حَالَةٍ ظَاهِرَةٍ مِنْ عَهْدٍ وَحَلْفٍ وَقِرابَةٍ تَبْثُلُ أَي: تَلْمَعُ، وَأَلُّ الْفَرَسُ: أَسْرَعُ، وَالْأَلَّةُ: / الحَرْبَةُ اللَّامِعَةُ»، وأنشد غيره [٤٣٦/ب] على ذلك قولَ حماس بن قيس يوم فتح مكة^(٥):

٢٤٦٤- إِنْ يُقْبَلُوا الْيَوْمَ فَمَا لِي عِلَّةٌ هَذَا سِلَاحٌ كَامِلٌ وَأَلَّةٌ

وَذُو غِرَارَيْنِ سَرِيعُ السَّلَّةِ

قال: «وقيل: الإلُّ والإيلُّ اسمان لله تعالى، وليس ذلك بصحيح، والألَّان صفحتا السكين» انتهى. ويُجمع الإلُّ في القِلَّةِ أَلٌّ، والأصل: أَلَّلُ بزنة أفلس، فأبدلت الهمزة الثانية ألفاً لسكونها بعد أخرى مفتوحة، وأدغمت اللام في

(١) السيرة ٢/٢٤٧؛ ابن عطية ٨/١٣٧؛ البحر ٥/٣. غير منتكث: غير متفص.

(٢) التهذيب ١٥/٤٣٥.

(٣) معاني القرآن ٢/٤٨٠.

(٤) المفردات ٢٠.

(٥) السيرة ٤/٥٠. وذو الغرارين: السيف ذو الحدين.

اللام. وفي الكثرة على إلال كذئب وذئاب. والأل - بالفتح - قيل: شدة القنوط. قال الهروي^(١) في الحديث: «عجب ربكم من ألكم وقنوطكم» قال أبو عبيد: «المحدثون يقولونه بكسر الهمزة، والمحفوظ عندنا فتحتها، وهو أشبه بالمصادر، كأنه أراد من شدة قنوطكم، ويجوز أن يكون من رفع الصوت، يقال: أل يؤلُ ألأ وأللاً وأليلاً إذا رفع صوته بالبكاء، ومنه يقال: له الويل والأليل، ومنه قول الكمي^(٢):

٢٤٦٥ - وأنت ما أنت في غبراء مظلمة إذا دعت أليها الكاعب الفضل انتهى. وقرأت فرقة^(٣): «ألأ» بالفتح، وهو على ما ذكر من كونه مصدراً من أل يؤلُ إذا عاهد. وقرأ عكرمة: «إيلاً» بكسر الهمزة، بعدها ياء ساكنة، وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه اسم الله تعالى، ويؤيد ذلك ما تقدم لك في جبريل وإسرائيل أن المعنى عبدالله. والثاني: أنه يجوز أن يكون مشتقاً من آل يؤول إذا صار إلى آخر الأمر، أو من آل يؤول إذا ساس قاله ابن^(٤) جني أي: لا يرقبون فيكم سياسة ولا مداراة. وعلى التقديرين سكنت الواو بعد كسرة فقلبت ياءً كريح. الثالث: أنه هو الإل المضعف، وإنما استقل التضعيف فأبدل إحداهما حرف علة كقولهم: أملت الكتاب وأملته. قال الشاعر^(٥):

-
- (١) غريب الحديث لأبي عبيد الهروي ٢/٢٦٩.
 - (٢) اللسان: أل، غريب الحديث ٢/٢٦٩. والفضل: المختالة. وقال الأزهري في تفسير أليها في البيت ٤٣٥/١٥: «يريد المصدر ثم ثناه كأنه يريد صوتاً بعد صوت، وقد يكون أراد حكاية أصوات النساء إذا صرخن».
 - (٣) نسبها في الشواذ ٥٢ إلى الكلبي. وانظر: البحر ١٣/٥.
 - (٤) المحتسب ١/٢٨٤.
 - (٥) البيت لسعد بن قرط أو الأحوص. وهو في اللسان أما؛ ورفض المباني ١٠١؛ والخزانة ٤٣١/٤؛ والمغني ٦٢؛ والأشموني ٤٢٥؛ وشواهد المغني ١٨٦؛ والجمع ١٣٥/٢.

٢٤٦٦- يا لَيْتَمَا أَمْنَا شَأَلْتْ نَعَامَتُهَا أَيَّمَا إِلَى جَنَّةٍ أَيَّمَا إِلَى نَارِ

قوله: «ولا ذِمَّة» الذِّمَّة: قيل: العهد، فيكون مما كُرِّر لاختلاف لفظه إذا قلنا: إِنَّ الْإِلَّ الْعَهْدُ أَيضاً، فهو كقوله تعالى: «صَلَوَاتُ مَنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ»^(١).
وقوله^(٢):

٢٤٦٧- وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمِينَا
وقوله^(٣):

٢٤٦٨- وَهَذَا أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبَعْدُ

وقيل: الذِّمَّة: الضَّمَان، يقال: هو في ذِمَّتِي أَي: في ضمانِي وبه سُمِّي أهل الذِّمَّة لدخولهم في ضمانِ المسلمين، ويقال: «له عليَّ ذِمَّةٌ وَذِمَامٌ وَمَدْمَةٌ، وهي الذِّمُّ». قال ذلك ابن عرفة، وأنشد لأسامة بن الحرث^(٤):

٢٤٦٩- يُصَيِّحُ بِالْأَسْحَارِ فِي كُلِّ صَارَةٍ كَمَا نَاشَدَ الذِّمُّ الْكَفِيلَ الْمَعَاهِدُ

وقال الراغب^(٥): «الذِّمَام: ما يُدْمُ الرَّجُلُ عَلَى إِضَاعَتِهِ مِنْ عَهْدٍ، وَكَذَلِكَ الذِّمَّةُ وَالْمَدْمَةُ وَالْمَدْمَةُ^(٦)» - يعني بالفتح والكسر - وقيل: لي مَدْمَةٌ

(١) الآية ١٥٧ من سورة البقرة.

(٢) تقدم برقم ٤٦٥.

(٣) تقدم برقم ٤٦٦.

(٤) ديوان الهذليين ٢/٢٠٣؛ تهذيب اللغة ١٤/٤١٨؛ والصاراة: أعلى الجبل، والأرض ذات الشجر، والضمير في «يُصَيِّحُ» لِحِمَارِ الْوَحْشِ. المعاهد: مَنْ أُعْطِيَ عَهْدًا. وقوله: «صاراة»، ورد في الأصل بالسین، وهو تحريف.

(٥) المفردات ١٨١.

(٦) ليس في مطبوعة «المفردات» غير لغة الفتح.

فلا تَهْتَكْهَا. وقال غيره: «سُمِّيَتْ ذِمَّةٌ لِأَنَّ كُلَّ حُرْمَةٍ يَلْزِمُكَ مِنْ تَضْيِيعِهَا الذَّمَّ يُقَالُ لَهَا ذِمَّةٌ»، وتُجْمَعُ عَلَى ذِمٍّ كَقَوْلِهِ (١):

٢٤٧٠ - كما ناشد الذَّمَّ

وعلى ذِمَمٍ وَذِمَامٍ. وقال أبو زيد: «مَذْمَمَةٌ بِالْكَسْرِ مِنَ الذَّمَامِ وَبِالْفَتْحِ مِنَ الذَّمِّ». وقال الأزهري (٢): «الذِّمَّةُ: الأمان»، وفي الحديث: «وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَذْنَاهُمْ» (٣)، قال أبو عبيد (٤): «الذِّمَّةُ الأمانُ ههنا، يقول: إذا أعطى أدنى الناس أماناً لكافر نفذ عليهم، ولذلك أجاز عمر رضي الله عنه أمان عبدٍ على جميع العسكر». وقال الأصمعي: «الذِّمَّةُ: ما لزم أن يُحْفَظَ وَيُحْمَى».

قوله: «يُرْضُونَكُمْ» فيه وجهان، أحدهما: أنه مستأنفٌ، وهذا هو الظاهر، أخير أن حالهم كذلك. والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعل «لا يُرْقُبُوا»، قال أبو البقاء (٥): «وليس بشيءٍ لأنهم بعد ظهورهم لا يُرْضُونَ الْمُؤْمِنِينَ».

قوله: «وَتَأْتِي» يقال: أتى يأتى إيتى أي: اشتد امتناعه، فكلُّ إباءٍ امتناعٍ من غير عكس قال (٦):

٢٤٧١ - أبى الله إلا عدله ووفاءه فلا النكر معروف ولا العرف ضائع

وقال آخر (٧):

- (١) تقدم برقم ٢٤٦٩.
- (٢) تهذيب اللغة ٤١٧/١٤.
- (٣) رواه البخاري: الفرائض ٢١ (الفتح ٤٢/١٢)؛ أبو داود: المناسك ٩٥ (٥٣١/٢)؛ ابن ماجه: الديات ٣١ (٨٩٥/٢)؛ المسند ٨١/١.
- (٤) غريب الحديث ١٠٣/٢.
- (٥) الإملاء ١٣/٢.
- (٦) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر ٤/٥. (٧) تقدم برقم ١٠٧٣.

٢٤٧٢- أبي الضيم والنعمان يحرق نابه عليه فأفضى والسيوف معاقله

فليس من فسرّه بمطلق / الامتناع بمصيب. ومجيء المضارع منه على [٤٣٧/أ] يفعل بفتح العين شاذ، ومثله قلّ يقلّ في لغة.

آ. (٩) قوله تعالى: ﴿إنهم ساء ما كانوا يعملون﴾: يجوز أن تكون [ساء] على بابها من التصرف والتعدّي ومفعولها محذوف أي: ساءهم الذي كانوا يعملونه أو عملهم، وأن تكون الجارية مجرى بش، فتحوّل إلى فعل بالضم، ويمتنع تصرفها، وتصير للذم، ويكون المخصوص بالذم محذوفاً كما تقرر ذلك غير مرة.

آ. (١١) قوله تعالى: ﴿فإخوانكم﴾: خبر مبتدأ محذوف أي: فهم إخوانكم، والجملة الاسمية في محلّ جزمٍ على جواب الشرط. و«في الدين» متعلّق بإخوانكم لما فيه من معنى الفعل.

آ. (١٢) قوله تعالى: ﴿أئمة الكفر﴾: قرأ^(١) نافع وابن كثير وأبو عمرو «أئمة» بهمزتين ثانيتهما مُسهّلة بينَ بينَ ولا ألفَ بينهما. والكوفيون وابن ذكوان عن ابن عامر بتخفيفهما من غير إدخال ألفَ بينهما، وهشام كذلك إلا أنه أدخلَ بينهما ألفاً. هذا هو المشهور بين القراء السبعة. وفي بعضها كلامٌ يأتي إن شاء الله تعالى. ونقل الشيخ^(٢) عن نافع ومَن معه، أنهم يُبدلون الثانية ياء صريحة، وأنه قد نُقلَ عن نافع المدُّ بينهما، أي بين الهمزة والياء. فأما قراءة التحقيق وبينَ بينَ، فقد ضعّفها جماعة من النحويين

(١) ذكر ابن مجاهد في السبعة، أن قراءة نافع وابن كثير همز الألف، وبعدها ياء ساكنة.

انظر: السبعة ٣١٢؛ الحجة ٣١٥؛ البحر ١٥/٥.

(٢) البحر ١٥/٥.

كأبي علي الفارسي^(١) وتابعيه، ومن القراء أيضاً مَنْ ضَعَّفَ التحقيقَ مع روايته له، وقراءته به لأصحابه. ومنهم مَنْ أنكر التسهيلَ بينَ بينَ، فلم يقرأ به لأصحاب التخفيف، وقرؤوا بياءٍ خفيفةِ الكسرِ، نصُّوا على ذلك في كتبهم.

وأما القراءة بالياء فهي التي ارتضاها الفارسي وهؤلاء الجماعة، لأنَّ النطقَ بالهمزتين في كلمة واحدة ثقيل، وهمزةٌ بينَ بينَ بزنة المخففة. والزمخشري^(٢) جعل القراءة بصريح الياء لحناً، وتحقيق الهمزتين غير مقبول عند البصريين قال: «فإن قلت: كيف لفظ «أئمة»؟، قلت: بهمزة بعدها همزة بين بين أي: بين مخرج الهمزة والياء، وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة، وإن لم تكن مقبولة عند البصريين. وأما التصريحُ بالياء فلا يجوز أن تكون، ومَنْ قرأ بها فهو لاجنُّ مُحَرَّفٌ». قال الشيخ^(٣): «وذلك دأبه في تلحين المقرئين، وكيف تكون لحناً، وقد قرأ بها رأسُ النحاة البصريين، أبو عمرو بن العلاء، وقارىءُ أهل مكة ابنُ كثير، وقارىءُ أهل المدينة نافع؟». قلت: لا يُنقَمُ على الزمخشري شيءٌ فإنه إنما قال إنها غير مقبولة عند البصريين، ولا يلزم من ذلك أنه لا يقبلها، غاية ما في الباب، أنه نقل عن غيره. وأما التصريحُ بالياء، فإنه معذورٌ فيه لأنه كما قدَّمْتُ لك، إنما اشتهر بين القراء التسهيلُ بينَ بينَ لا الإبدال المحض، حتى إن الشاطبي جعل ذلك مذهباً للنحويين لا للقراء، فالزمخشري إنما اختار مذهب القراء لا مذهب النحاة في هذه اللفظة.

وقد ردَّ أبو البقاء^(٤) قراءة التسهيلِ بينَ بينَ فقال: «ولا يجوز هنا أن تُجعل بينَ بينَ، كما جعلت همزة «أئدا»؛ لأن الكسرة هنا منقولة^(٥) وهناك

(١) الحجة (خ) ٩٨/٣ - ١٠٤.

(٢) الكشاف ١٧٧/٢.

(٣) البحر ١٥/٥.

(٤) الإملاء ١٢/٢.

(٥) لأن أصلها أئمة.

أصلية، ولو خُفِّفَت الهمزةُ الثانية [هنا] ^(١) على القياس لُقِّبَت ألفاً لانفتاح ما قبلها، ولكن تُرِكَ ذلك لتتحرك بحركة الميم في الأصل». قلت: قوله: «منقولة» لا يُفيد لأنَّ النقلَ هنا لازم، فهو كالأصل. وقوله: «ولو خُفِّفَت على القياس إلى آخره» لا يفيد أيضاً لأن الاعتبار بالإدغام سابقٌ على الاعتبار بتخفيف الهمزة. ولذلك موضعٌ يضيق هذا الموضع عنه.

ووزن أئمة: أفعلة؛ لأنها جمع إمام، كحمار وأخميرة، والأصل أئمة، فالتقى ميمان فأريد إدغامهما فنقلت حركة الميم الأولى للساكن قبلها، وهو الهمزة الثانية، فأدَّى ذلك إلى اجتماع همزتين ثانيتهما مكسورة: فالنحويون البصريون يوجون إبدالَ الثانية ياء، وغيرهم يحقق أو يسهل بينَ بين. ومن أدخل الألفَ للرخفة حتى يُفرِّق بين الهمزتين، والأحسنُ حينئذٍ أن يكونَ ذلك في التحقيق كما قرأ هشام. وأما ما رواه الشيخ عن نافع من المدِّ مع نقله عنه أنه يصرح بالياء فللمبالغة في الخفة.

قوله: «لا إيمان» قرأ ^(٢) ابن عامر: «لا إيمان» بكسر الهمزة، وهو مصدرٌ آمن يؤمن إيماناً. وهل هو من الأمان؟ وفي معناه حينئذٍ وجهان أحدهما: أنهم لا يؤمنون في أنفسهم أي: لا يُعطون أماناً بعد نُكثهم وطعنهم، ولا سبيلَ إلى ذلك. والثاني: الإخبار بأنهم لا يُوفون لأحدٍ بعهدٍ يَعقدونه له. أو من التصديق أي: إنهم لا إسلامَ لهم. واختار مكي ^(٣) التأويلَ الأول لما فيه من تجديد فائدة لم يتقدَّم لها ذكراً؛ لأنَّ وَصَفَهُم بالكفر وعدمِ الإيمان قد سبق وعُرف.

وقرأ الباقر بالفتح، وهو جمعُ يمين. وهذا مناسب للنعث، وقد أُجمع

(١) زيادة من الإملاء وش. وقوله: «هنا» أي في أئمة.

(٢) السبعة ٣١٢؛ الحجة ٣١٥؛ البحر ١٥/٥.

(٣) الكشف ٥٠٠/١.

على فَتْحِ الثانية. ومعنى نفي الأيمان عن الكفار، أنهم لا يُوفون بها، وإن صَدَرَتْ منهم وَثَبَتْ. وهذا كقول الآخر^(١):

٢٤٧٣ - وَإِنْ حَلَفْتَ لَا تَنْقُضَ الدَّهْرَ عَهْدَهَا فليس لمخضوبِ البنانِ يمينُ

وبذلك قال الشافعي. وحمله أبو حنيفة على حقيقته: أن يمين الكافر لا تكون يميناً شرعيةً، وعند الشافعي يمينٌ شرعية.

أ. (١٣) قوله تعالى: ﴿أَوَّلُ مَرَّةٍ﴾: نصبٌ على ظرفِ الزمان، وأصلها المصدر مِنْ مَرٍّ يَمُرُّ. وقد تقدّم تحقيقه^(٢).

قوله: «فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ» الجلالةُ مبتدأ، وفي الخبر أوجهٌ، أحدها: أنه «أَحَقُّ» و«أَنْ تَخْشَوْهُ» على هذا بدلٌ من الجلالة بدلُ اشتمال، والمفضَّلُ عليه محذوفٌ؛ / فخشيته الله أَحَقُّ مِنْ خَشِيَّتِهِمْ. الثاني: أَنَّ «أَحَقُّ» خبرٌ مقدمٌ [٤٣٧/ب] و«أَنْ تَخْشَوْهُ» مبتدأ مؤخر، والجملةُ خبرُ الجلالة. الثالث: أن «أَحَقُّ» مبتدأ و«أَنْ تَخْشَوْهُ» خبره، والجملةُ أيضاً خبرُ الجلالة. قاله ابن عطية^(٣). وحسُنُ الابتداءُ بالنكرة لأنها أفعلُ تفضيل. وقد أجاز سيويه^(٤) أن تكون المعرفةُ خبراً للنكرة في نحو: اقصِدْ رجلاً خيراً منه أبوه. الرابع: أن «أَنْ تَخْشَوْهُ» في محلِّ نصبٍ، أو جر بعد إسقاطِ حرفِ الخفض، إذ التقدير: أَحَقُّ بِأَنْ تَخْشَوْهُ.

وقوله: «إِنَّ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ» شرطٌ حُذِفَ جوابه، أو قُدِّمَ، على حسب الخلاف.

(١) لم أمتد إلى قائله، وهو في القرطبي ٨١/٨، وجملة «لا تنقض» حالية، وجواب الشرط محذوف تقديره نكثت، أو أن مخضوب البنان ناب مناب الضمير، والتقدير: فليس لها. وقوله «الدهر» ورد في القرطبي برواية النائي.

(٢) انظر إعرابه للآية ٤١ من سورة البقرة.

(٣) المحرر ٨/١٤٣.

(٤) لم أجده في كتاب سيويه.

آ. (١٤) قوله تعالى: ﴿وَيُشْفِ﴾: قرأ الجمهور بياء الغيبة رداً على اسم الله تعالى. وقرأ^(١) زيد بن علي: «نُشْفِ» بالنون وهو الالتفات حسن. وقال: «قوم مؤمنين» شهادة للمخاطبين بالإيمان، فهو من باب الالتفات وإقامة الظاهر مقام المضمرة، حيث لم يُقل: «صدوركم».

آ. (١٥) قوله تعالى: ﴿وَيُذْهِبُ﴾: الجمهورُ على ضم الياء وكسر الهاء مِنْ أَذْهِبَ. و«عَيْظُ» مفعول به. وقرأت^(٢) طائفة: «وَيُذْهِبُ» بفتح الياء والهاء، جَعَلَهُ مضارعاً لذهب، «غِيظُ» فاعل به. وقرأ زيد بن علي كذلك، إلا أنه رفع الفعل مستأنفاً ولم ينسقه على المجزومِ قبله، كما قرؤوا: «ويتوب» بالرفع عند الجمهور. وقرأ^(٣) زيد بن علي والأعرج وابن أبي إسحاق وعمرو بن عبيد، وعمرو بن فائد، وعيسى الثقفي، وأبو عمرو - في رواية - ويعقوب: «ويتوب» بالنصب.

فأما قراءة الجمهور فإنها استئناف إخبار، وكذلك وقع فإنه قد أسلم ناسٌ كثيرون. قال الزجاج^(٤) وأبو الفتح^(٥): «وهذا أمرٌ موجودٌ سواءً قوتلوا أم لم يُقاتلوا، ولا وجهٌ لإدخال التوبة في جواب الشرط الذي في «قاتلوهم». يعنيان بالشرط ما فهم من الجملة الأمرية.

وأما قراءة زيد وَمَنْ دُكِرَ معه، فإنَّ التوبة تكونُ داخلَةً في جواب الأمر من طريق المعنى. وفي توجيه ذلك غموضٌ: فقال بعضهم: إنه لما أمرهم بالمقاتلة شق ذلك على بعضهم، فإذا أقدموا على المقاتلة، صار ذلك العمل

(١) البحر ١٧/٥.

(٢) البحر ١٧/٥.

(٣) الشواذ ٥١؛ البحر ١٧/٥.

(٤) معاني القرآن ٤٨٣/٢.

(٥) المحتسب ٢٨٥/١.

جارياً مَجْرَى التوبة من تلك الكراهة. قلت: فيصير المعنى: إن تقاتلوهم يُعَذِّبُهُمْ وَيَتَّبِعُ عَلَيْكُمْ مِنْ تِلْكَ الْكِرَاهَةِ لِقِتَالِهِمْ. وقال آخرون في توجيه ذلك: إن حصول الظفر وكثرة الأموال لذَّة تُطلب بطريق حرام، فلَمَّا حَصَلَتْ لَهُمْ بِطَرِيقٍ حَلَالٍ، كان ذلك داعياً لهم إلى التوبة ممَّا تقدم، فصارت التوبة معلقة على المقاتلة.

وقال ابن عطية^(١) في توجيه ذلك أيضاً: «يتوجَّه ذلك عندي إذا ذهب إلى أن التوبة يُراد بها هنا [أن] قَتَلَ الْكَافِرِينَ وَالْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ هُوَ تَوْبَةٌ لَكُمْ أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ وَكَمَالَ لِإِيْمَانِكُمْ، فتدخل التوبة على هذا في شرط القتال». قال الشيخ^(٢): «وهذا الذي قدره من كون التوبة تدخل تحت جواب الأمر، هو بالنسبة للمؤمنين الذين أمروا بقتال الكفار. والذي يظهر أن ذلك بالنسبة إلى الكفار، والمعنى: على مَنْ يَشَاءُ مِنَ الْكُفَّارِ، لأنَّ قِتَالَ الْكُفَّارِ وَغَلَبَةُ الْمُسْلِمِينَ إِيَاهُمْ، قد يكون سبباً لإسلام كثير. ألا ترى إلى فتح مكة كيف أسلم لأجله ناسٌ كثيرون، وحسن إسلام بعضهم جداً، كابن أبي سرح وغيره». قلت: فيكون هذا توجيهاً رابعاً، ويصير المعنى: إن تقاتلوهم يتب الله على مَنْ يَشَاءُ مِنَ الْكُفَّارِ أَي: يُسَلِّمُ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ.

آ. (١٦) قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَتَّخِذُوا﴾: يجوز في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها داخلة في حيز الصلة لعطفها عليها أي: الذين عاهدوا ولم يتخذوا. الثاني: أنها في محل نصب على الحال من فاعل «جاهدوا» أي: جاهدوا حال كونهم غير متخذين وليجة.

و«وليجة» مفعول. و«من دون الله»: إمَّا مفعول ثان، إن كان الاتخاذ بمعنى التصيير، وإمَّا متعلق بالاتخاذ إن كان على بابه. والوليجة: فعيلة من

(١) المحرر ١٤٤/٨.

(٢) البحر ١٧/٨.

- التوبة -

الْوُلُوجُ وهو الدخول. والوليجة: مَنْ يُدَاخِلُكَ فِي بَاطِنِ أَمْرِكَ. وقال أبو عبيدة^(١): «كُلُّ شَيْءٍ أَدْخَلْتَهُ فِي شَيْءٍ وَليْسَ مِنْهُ فَهُوَ وَلِيْجَةٌ، وَالرَّجُلُ فِي الْقَوْمِ وَليْسَ مِنْهُمْ، يُقَالُ لَهُ وَلِيْجَةٌ»، وَتُسْتَعْمَلُ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ لِلْمَفْرَدِ وَالْمَشْنِيِّ وَالْمَجْمُوعِ. وَقَدْ يُجْمَعُ عَلَى وَلاِجٍ وَوُلُجٍ كَصَحِيفَةٍ وَصَحَائِفٍ وَصُحُفٍ. وَأَنشَدُوا لِعِبَادَةِ بِنِ صَفْوَانَ الْغَنَوِيِّ^(٢):

٢٤٧٤- وَلاِجُهُمْ فِي كُلِّ مَبْدَى وَمَحْضَرٍ إِلَى كُلِّ مَنْ يُرْجَى وَمَنْ يَتَخَوَّفُ

وقرأ الحسن^(٣) «بِمَا يَعْمَلُونَ» بِالْغَيْبَةِ عَلَى الْاَلْتِفَاتِ، وَبِهَا قَرَأَ يَعْقُوبُ فِي رِوَايَةِ سَلَامٍ.

آ. (١٧) قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ

اللهِ﴾: «أَنْ يَعْمُرُوا» اسْمُ كَانَ. وَقَرَأَ^(٤) ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو «مَسْجِدَ اللهِ» بِالْإِفْرَادِ / وَهِيَ تَحْمَلُ وَجْهَيْنِ: أَنْ يُرَادَ بِهِ مَسْجِدٌ بَعِيْنَهُ، وَهُوَ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ [٤٣٨/أ] لِقَوْلِهِ: «وَعِمَارَةُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ^(٥)»، وَأَنْ يَكُونَ اسْمَ جِنْسٍ فَتَنْدَرِجُ فِيْهِ سَائِرُ الْمَسَاجِدِ، وَيَدْخُلُ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ دَخُولاً أَوَّلِيّاً. وَقَرَأَ الْبَاقُونَ «مَسَاجِدَ» بِالْجَمْعِ، وَهِيَ أَيْضاً مُحْتَمَلَةٌ لِلْأَمْرَيْنِ. وَوَجْهُ الْجَمْعِ: إِمَّا لِأَنَّ كُلَّ بَقْعَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ يُقَالُ لَهَا مَسْجِدٌ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ قَبْلَةُ سَائِرِ الْمَسَاجِدِ، فَصَحَّ أَنْ يُطْلَقَ عَلَيْهِ لَفْظُ الْجَمْعِ لِذَلِكَ.

قوله: «شاهدين» الجمهور على قراءته بالياء نصباً على الحال من فاعل

(١) المجاز ٢٥٤/١.

(٢) المحرر ١٤٥/٨؛ البحر ١٨/٥.

(٣) البحر ١٨/٥.

(٤) السبعة ٣١٣؛ الحجة ٣١٦؛ البحر ١٨/٥.

(٥) من الآية ١٩ من سورة التوبة.

«يَعْمُرُوا». وقرأ زيد بن علي^(١) «شاهدون» بالواو رفعاً على خبر ابتداءٍ مضمير،
والجملةُ حالٌ أيضاً. وقرأ^(٢) ابن السَّمِيعِ «يُعْمِرُوا» بضم الياء وكسر الميم مِنْ
أَعْمَرَ رباعياً، والمعنى: أن يُعِينُوا على عمارته.

قوله: «على أنفسهم» الجمهورُ على «أنفسهم» جمعَ نَفْسٍ. وقرئ^(٣)
«أنفسهم» بفتح الفاء، ووجهها أن يُراد بالأنفس - وهو الأشرفُ الأجلُّ، من
النَّفَاسَةِ - رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قيل: لأنه ليس بَطْنٌ مِنْ بطون
العرب إلا وله فيهم ولادة. وهذا المعنى منقولٌ في تفسير قراءة الجمهور
أيضاً، وهو مع هذه القراءة أوضح.

قوله: «وفي النار هم خالدون» هذه جملةٌ مستأنفة، و«في النار» متعلقٌ
بالخير، وقُدِّمَ للاهتمام به، ولأجل الفاصلة. وقال أبو البقاء^(٤): «أي: وهم
خالدون في النار، وقد وقع الظرفُ بين حرف العطف والمعطوف». قلت: فيه
نظراً من حيث إنه يُوهم أن هذه الجملةُ معطوفةٌ على ما قبلها عَطْفُ المفرد
على مثله تقديراً، وليس كذلك بل هي مستأنفة، وإذا كانت مستأنفةً، فلا يُقال
فيها فَصَلَ الظرف بين حرف العطف والمعطوف، وإنما ذلك في المتعاطفين
المفردين أو في تأويلهما، وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في قوله تعالى: «ربُّنا آتينا في
الدنيا حسنةً وفي الآخرة حسنةً»^(٥) وفي قوله: «وإذا حَكَمْتُمْ بين الناس أن
تَحْكُمُوا بالعدل»^(٦).

(١) البحر ١٩/٥.

(٢) البحر ١٨/٥.

(٣) البحر ١٩/٥ من دون نسبة.

(٤) الإملاء ١٣/٢.

(٥) الآية ٢٠١ من سورة البقرة.

(٦) الآية ٥٨ من سورة النساء.

وقرأ زيد بن علي^(١): «خالدين» بالياء نصباً على الحال من الضمير المستتر في: الجارُّ قبله، لأنَّ الجارَّ صار خبراً كقولك: «في الدار زيد قاعداً»، فقد رفع زيد بن علي «شاهدين»، ونصب «خالدون» عكس قراءة الجمهور فيهما.

آ. (١٨) قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ﴾: جمهورُ القراء من السبعة وغيرهم على الجمع. وقرأ الجحدري^(٢) وحماد بن أبي سلمة^(٣) عن ابن كثير بالإفراد. والتوجيهُ يُؤخذ مما تقدم^(٤). والظاهر هنا أن الجمع هنا حقيقة، لأن المراد جميع المؤمنين العائدين لجميع مساجد أقطار الأرض. قوله: «سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ» الجمهور على قراءتهما مصدرين على فعالة، كالصيانة والوقاية والتجارة، ولم تُقلب الياء همزة^(٥)، لتحصنها بتاء التانيث بخلاف رداء، وعباءة لطُروء تاء التانيث فيها، وحينئذٍ فلا بُدَّ من حذف مضاف: إمَّا من الأول، وإمَّا من الثاني ليتصادق المجمعولان، والتقدير: أجمعلتم أهل سقاية الحاجِّ وعمارة المسجد الحرام كمن آمن، أو أجمعلتم السقاية والعمارة كإيمان من آمن، أو كعمل من آمن.

وقرأ^(٦) ابن الزبير والباقر وأبو جرة «سُقَاة» و«عَمَرَةَ» بضم السين وبعده الألف تاء التانيث، وعَمَرَةَ بفتح العين والميم دون ألف. وهما جمع ساقٍ وعامر كما يُقال: قاضٍ وقُضَاةٌ ورَامٌ ورُمَاءٌ وبارٌّ وبررةٌ وفاجرٌ وفَجَرَةٌ. والأصل:

(١) البحر ١٩/٥.

(٢) البحر ١٩/٥.

(٣) حماد بن سلمة البصري. روى عن عاصم وابن كثير. توفي سنة ١٦٧. انظر: طبقات القراء ٢٥٨/١. ولعل قوله «بن أبي سلمة» فيه زيادة «أبي».

(٤) انظر إعرابه للآية ١٧.

(٥) في الأصل «ياء»، وهو سهو.

(٦) الشواذ ٥٢؛ البحر ٢٠/٥.

سُقِيَّة، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. ولا حاجة إلى تقدير حذف مضاف، وإن احتيج إليه في قراءة الجمهور.

وقرأ سعيد بن جبير كذلك إلا أنه نصَّب «المسجد الحرام» بـ «عَمْرَةَ» وحذَف التنوينَ لالتقاء الساكنين كقوله: (١)

٢٤٧٥ - ولا ذَاكَرَ اللّٰهَ إِلَّا قَلِيْلًا

وقوله: «هو الله أحدُ الله الصمد» (٢).

وقرأ الضحاك «سُقاية» بضم السين و «عمرة»، وهما جمعان أيضاً، وفي جمع «ساقٍ» على فُعالة نظرٌ لا يخفى. والذي ينبغي أن يُقال ولا يُعدَل [عنه] أن يُجعل هذا جمعاً لسُقِي، والسُقِي هو الشيء المسقِي كالرُعِي والطُّحْن، وفِعْلٌ يُجمع على فُعَال، قالوا: ظنَّ وظُوَّار (٣)، وكان من حقه أن لا تدخل عليه ناءُ التانيث كما لم تدخل في «ظُوَّار»، ولكنه أنث الجمع كما أنث في قولهم حجارة وفُحولة. ولا بد حينئذٍ من تقدير مضافٍ أي: أ جعلتم أصحاب الأشياء المسقِيَّة كمن آمن.

قوله: «لا يَسْتَوُونَ» فيه وجهان / أظهرهما: أنها مستأنفة، أخبر تعالى بعدم تساوي الفريقين. والثاني: أن يكونَ حالاً من المفعولين للجعل والتقدير: سوَّيتم بينهم في حال تفاوتهم. [٤٣٨/ب]

آ. (٢١) وقد تقدّم اختلافُ القراء في «بيشرهم» وتوجيه ذلك في آل عمران (٤)، وكذلك الخلافُ في «رضوان» (٥). وقرأ (٦) الأعمش «رضوان» بضم

(١) تقدم برقم ١٥٠٤.

(٢) الأيتان ٢،١ من سورة الصمد، وهي قراءة عمر ونصرين عاصم. انظر: الشواذ ١٨٢.

(٣) الظنر: المرضعة لغير ولدها، وجمعها على ظُوَّار. قال في اللسان «ظار»: من الجمع العزيز.

(٤) الآية ٣٩، وانظر: البحر ٢١/٥.

(٥) انظر: إعرابه للآية ١٥ من سورة آل عمران.

(٦) البحر ٢١/٥.

- التوبة -

الراء والضاد، ورَدَّها أبو حاتم وقال: «لا يجوز»، وهذا غير لازم للأعمش فإنه رواها، وقد وُجد ذلك في لسان العرب قالوا: السُّلطان بضم السين واللام.

قوله: «لهم فيها نعيم» يجوز أن تكون هذه الجملة صفة لـ «جنات»، وأن تكون صفة لـ «رحمة»؛ لأنهم جَوَزوا في هذه الهاء أن تعود للرحمة وأن تعود للجنات. وقد جَوَز مكي^(١) أن تعود على البشرى المفهومة من قوله: «يُسْرهم»، كأنه قيل: لهم في تلك البشرى، وعلى هذا فتكون الجملة صفة لذلك المصدر المقدر إن قدرته نكرة، وحالاً إن قدرته معرفة. ويجوز أن يكون «نعيم» فاعلاً بالجار قبله، وهو أولى لأنه يصير من قبيل الوصف بالمفرد، ويجوز أن يكون مبتدأ، وخبره الجار قبله. وقد تقدّم تحقيق ذلك غير مرة. و«خالدين» حال من الضمير في «لهم».

آ. (٢٤) قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ﴾: «آباؤكم» - وما عطف عليه - اسم كان، و«أحب» خبرها فهو منصوب. وكان المتفصح الحجاج ابن يوسف يقرؤها بالرفع، ولحنه يحيى بن يعمر فنفاه. قال الشيخ^(٢): «إنما لحنه باعتبار مخالفة القراء النقلة وإلا فهي جائزة في العربية، يُضمّر في «كان» اسماً، وهو ضمير الشأن ويُرفع ما بعدها على المبتدأ والخبر، وحينئذ تكون الجملة خبراً عن «كان». قلت: فيكون كقول الشاعر:^(٣)

٢٤٧٦ - إذا مت كان الناس صنفان شامت وأخرمثن بالذي كنت أصنع
هذا في أحد تأويلي البيت. والآخر: أن «صنفان» خبر منصوب، وجاء به على لغة بني الحرث ومن وافقهم.

(١) المشكل ١/٣٦٠.

(٢) البحر ٥/٢٢.

(٣) تقدم برقم ١١٨٨.

والحكاية^(١) التي أشار إليها الشيخ من تلحين يحيى للحجاج، هي أن الحجاج كان يدعي فصاحةً عظيمة، فقال يوماً ليحيى بن يعمر وكان يعظمه: هل تجدني ألحن؟، فقال: الأمير أجل^(٢) من ذلك، فقال: عَزَمْتُ عليك إلا ما أخبرتني، وكانوا يُعَظِّمون عزائم الأمراء^(٣). فقال: نعم. فقال: في أي شيء؟، فقال: في القرآن. فقال: وبلك!! ذلك أقيحُ بي. في أي آية؟، قال: سَمِعْتُكَ تقرأ: قل إن كان آباؤكم، إلى أن انتهيت إلى «أحبُّ» فرفعتها. فقال: إذن لا تسمعي ألحنَ بعدها، فنفاها إلى خراسان، فمكث بها مدة، وكان بها حينئذٍ يزيد بن المهلب بن أبي صفرة^(٤)، فجاءهم جيش، فكتب إلى الحجاج كتاباً وفيه: «وقد جاءنا العدو فتركناهم بالحضيض، وصعدنا عُرْعرة^(٥) الجبل». فقال الحجاج: ما لابن المهلب ولهذا الكلام؟، فقبل له: إن يحيى هناك. فقال: إذن ذلك.

وقرأ الجمهور: «عشيرتكم» بالإنفراد، وأبو بكر عن عاصم^(٦): «عشيرتكم» جمع سلامة. ووجه الجمع، أن لكل من المخاطبين عشيرة فحَسُنَ الجمع. وزعم الأخفش أن «عشيرة» لا تجمع بالألف والتاء، إنما تُجمع تكسيراً على عشائر. وهذه القراءة حجةٌ عليه، وهي قراءة أبي عبد الرحمن السلمي، وأبي رجاء. وقرأ الحسن «عشائركم» قيل: وهي أكثر من عشيراتكم.

(١) انظر: طبقات فحول الشعراء ٢٤/١.

(٢) رسمت في أصله «الجل» والتصحيح من النسخ.

(٣) يعني بها قوله: «عزمت عليك»...

(٤) يزيد بن المهلب أبو خالد، من القادة الشجعان، ولي خراسان بعد أبيه. تابذ بني أمية الخلافة فقتل بعد حروب كثيرة. توفي سنة ١٠٢ هـ انظر: وفيات الأعيان ٢/٢٦٤؛ الأعلام ١٩٠/٨.

(٥) عرعة الجبل: أعلاه، وانظر: اللسان «عرر».

(٦) السبعة ٣١٣؛ الحجة ٣١٦؛ البحر ٢٢/٥؛ الشواذ ٥٢.

والعشيرة: هي الأهل الأذنون. وقيل: هم أهل الرجل الذين يتكثرون بهم أي: يصيرون له بمنزلة العدد الكامل، وذلك أن العشيرة هي العدد الكامل، فصارت العشيرة اسماً لأقارب الرجل الذين يتكثرون بهم، سواء بلغوا العشرة أم فوقها. وقيل: هي الجماعة المجتمعة بنسب أو عقد أو وداد كعقد العشرة.

آ. (٢٥) قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾: فيه أوجه، أحدها: أنه عطف على محل قوله «في موطن»، عطف ظرف الزمان من غير واسطة «في» على ظرف المكان المجرور بها. ولا غرو في نسق ظرف زمان على مكان أو العكس تقول: «سرت أمامك يوم الجمعة» إلا أن الأحسن أن يترك العاطف مثله. الثاني: زعم ابن عطية^(١) أنه يجوز أن يعطف على لفظ «موطن» بتقدير: وفي، فحذف حرف الخفض. وهذا لا حاجة إليه. الثالث: قال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: كيف عطف الزمان على المكان، وهو «يوم حنين» على «موطن»؟، قلت: معناه: وموطن يوم حنين أو في أيام موطن كثيرة ويوم حنين». الرابع: أن يُراد بالموطن الأوقات، فحينئذ إنما عطف زمان على زمان. قال الزمخشري^(٣) بعدما قدّمته عنه: «ويجوز أن / يُراد بالموطن الوقت [٤٣٩/أ] كمقتل الحسين، على أن الواجب أن يكون «يوم حنين» منصوباً بفعل مضمر لا بهذا الظاهر. وموجب ذلك أن قوله: «إذ أعجبتكم» بدل من «يوم حنين»، فلو جعلت ناصبه هذا الظاهر لم يصح؛ لأن كثرتهم لم تُعجبهم في جميع تلك الموطن، ولم يكونوا كثيرين في جميعها، فبقي أن يكون ناصبه فعلاً خاصاً به». قلت: لا أدري ما حمله على تقدير أحد المضافين أو على تأويل

(١) المحرر ١٥٤/٨.

(٢) الكشاف ١٨١/٢.

(٣) الكشاف ١٨١/٢.

- التوبة -

الموطن بالوقت ليصحَّ عَطْفُ زمانٍ على زمان، أو مكان على مكان، إذ يصحَّ عَطْفُ أَحَدِ الظرفين على الآخر؟

وأما قوله: «على أن الواجب أن يكون إلى آخره» كلامٌ حسن، وتقديره أن الفعلَ مقيدٌ بظرفِ المكان، فإذا جعلنا «إذ» بدلاً من «يوم» كان معمولاً له؛ لأنَّ البَدَلَ يَحُلُّ مَحَلَّ المبدل منه، فيلزم أنه نصرهم إذ أعجبهم كثرتهم في مواطن كثيرة، والفرض أنهم في بعض هذه المواطن لم يكونوا بهذه الصفة. إلا أنه قد ينقدح فإنه تعالى لم يقل: في جميع المواطن حتى يلزم ما قال، ويمكن أن يكون أراد بالكثرة الجميع، كما يُراد بالقلة العدم.

قوله: «بما رَحِبْتُ» «ما» مصدريةٌ أي: رَحِبَهَا^(١) وسَعَتَهَا. وقرأ زيد ابن علي^(٢) في الموضعين: «رَحِبْتُ» بسكون العين، وهي لغة تميم، يَسْلُبُونَ عَيْنَ فَعْلٍ فيقولون في شَرَفٍ: شَرَفٌ.

والرُحْبُ بالضم: السَّعَة، وبالفتح: الشيء الواسع. يقال: رَحِبَ المكان يَرُحِبُ رُحْباً ورَحَابَةً وهو قاصر. فأما تعدُّيه في قولهم: «رَحِبْتُكم الدار» فعلى التضمين لأنه بمعنى وَسَعْتِكُمْ.

وحُنَيْنٌ اسمٌ وادٍ، فلذلك صَرَفَهُ. وبعضهم جعله اسماً للبقعة فَمَنَعَهُ في قوله: (٣)

٢٤٧٧- نَصَرُوا نَبِيَّهُمْ وَشَدُّوا أَرْزَهُ بِحُنَيْنٍ يَوْمَ تَوَاكَلِ الأبطال

وهذا كما قال الآخر في «حراء» اسم الجبل المعروف اعتباراً بتأنيث

(١) الأصل: «برحها»، وهو سهو.

(٢) البحر ٢٤/٥.

(٣) البيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه، وهو في ديوانه ٥١٢/١، وتفسير

الطبري ١٤/١٧٨، ومعاني القرآن للفراء ١/٤٢٩؛ واللسان: حن؛ والبحر ٥/٢٤.

البقعة في قوله: (١)

٢٤٧٨- أَلَسْنَا أَكْبَرَ الثَّقَلَيْنِ رَحَلًا وَأَعْظَمَهُمْ بِيْطْنَ حِرَاءَ نَارًا
والمواطن جمع مَوْطِن بكسر العين، وكذا اسم مصدره وزمانه لاعتلال
فائه كالمَوْعد قال: (٢)

٢٤٧٩- وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِخَّتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوَى
آ. (٢٨) قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾: على المبالغة،
جُعِلُوا نَفْسَ النَّجَسِ أَوْ عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ. وقرأ (٣) أبو حيو «نَجَسٌ» بكسر
النون وسكون الجيم، ووجهه أنه اسمُ فاعلٍ في الأصل على فِعْلٍ مِثْلِ كَيْفٍ
وَكَيْدٍ، ثُمَّ حُفِّفَ بِسُكُونِ عَيْنِهِ بَعْدَ إِتْبَاعِ فَائِهِ، وَلَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مُوصُوفٍ
حِينَئِذٍ قَامَتْ هَذِهِ الصِّفَةُ مَقَامَهُ أَي: فَرِيقِ نَجَسٍ أَوْ جِنْسِ نَجَسٍ. وقرأ ابن
السميعة «أنجاس» بالجمع، وهي تحتمل أن تكون جمع قراءة الجمهور،
أو جمع قراءة أبي حيو.

آ. (٢٩) قوله تعالى: ﴿مَنْ الَّذِينَ أُوتُوا﴾: بيان للموصول قبله.
وَالجِزْيَةُ: فِعْلَةٌ لِبَيَانِ الْهَيْئَةِ كَالرُّكْبَةِ لِأَنَّهَا مِنْ الْجِزَاءِ عَلَى مَا أُعْطُوهُ مِنَ الْأَمْنِ.
و«عَنْ يَدٍ» حَالٌ أَي: يُعْطُوها مَقْهُورِينَ أَدْلَاءً. وكذلك «وهم صاغرون».

(١) البيت لجرير وليس في ديوانه، وهو في معاني القرآن للفراء ٤٢٩/١؛ والكتاب ٢٤/٢
ورواية صدره:

سَتَعْلَمُ أَيْنَا خَيْرٌ قَدِيمًا

ولعله يعني هنا بالرحل المنزل.

(٢) البيت ليزيد بن أم الحكم، وهو في الكتاب ٣٨٨/١؛ المقتضب ٧٣/٣؛ ابن
يعيش ١١٨/٣؛ الخزانة ٤٣٠/٢؛ العيني ٢٦٢/٣. والقلة: أعلى الجبل، والنيق: أرفع
موضع في الجبل.

(٣) الشواذ ٥٢؛ البحر ٢٨/٥.

آ. (٣٠) قوله تعالى: ﴿عُزَيْرُ ابْنِ اللَّهِ﴾: قرأ^(١) عاصم والكسائي بتنوين «عُزَيْرٌ» والباقون من غير تنوين. فأما القراءة الأولى فيُحتمل أن يكون اسماً عربياً مبتدأً، و«ابن» خبره، فتنوينه على الأصل. ويُحتمل أن يكون أعجمياً، ولكنه خفيف اللفظ كنوح ولوط، فصُرِفَ لِحَفَّةِ لفظه، وهذا قول أبي عبيد، يعني أنه تصغير «عَزْر» فحكمه حكم مُكَبَّرِه. وقد رُدَّ هذا القول على أبي عبيد بأنه ليس بتصغير، إنما هو أعجمي جاء على هيئة التصغير في لسان العرب، فهو كسليمان جاء على مثال عثيمان وعبيدان.

وأما القراءة الثانية فيحتمل حذف التنوين ثلاثة أوجه أحدها: أنه حُذِفَ لالتقاء الساكنين على حدِّ قراءة: «قل هو الله أحد. الله الصمد»^(٢) وهو اسم منصرف مرفوع بالابتداء و«ابن» خبره. الثاني: أن تنوينه حُذِفَ لوقوع الابن صفة له، فإنه مرفوع بالابتداء و«ابن» صفته، والخبر محذوف أي: عزير ابن الله نبياً أو إمامنا أو رسولنا، وكان قد تقدّم أنه متى وقع الابن صفة بين علمين غير مفصولٍ بينه وبين موصوفه، حُذِفَتِ أَلْفُهُ خطأً وتنوينه لفظاً، ولا تثبت إلا ضرورة، وتقدّم الإنشاد عليه آخر المائدة^(٣). ويجوز أن يكون «عزير» خبر مبتدأ مضمّر أي: نبياً عُزَيْرٌ و«ابن» صفة له أو بدل أو عطف بيان. الثالث: أنه إنما حُذِفَ لكونه ممنوعاً من الصرف للتعريف والعجمة، ولم يُرْسَمَ في المصحف إلا ثابت الألف، وهي تَنْصُرُ مَنْ / يجعله خبراً.

[٤٣٩/ب]

وقال الزمخشري^(٤): «عزير ابن: مبتدأ وخبره، كقوله: «المسيح ابن الله»^(٥). و«عُزَيْرٌ» اسم أعجمي كعزرائيل وعيزار، ولعجمته وتعريفه امتنع من

(١) السبعة ٣١٣؛ الحجة ٣١٦؛ البحر ٣١/٥.

(٢) الأيتان ١ - ٢ من سورة الصمد، وهي قراءة عمرين عاصم. انظر: الشواذ ١٨٢.

(٣) انظر إعرابه للآية ١١٠ من سورة المائدة.

(٤) الكشف ١٨٥/٢.

(٥) الآية ٣٠ من سورة التوبة.

صرفه، ومن صرفه جعله عربياً. وقول مَنْ قال: سقطُ التنوين لالتقاء الساكنين كقراءة «قل هو الله أحدُ الله»^(١)، أو لأنَّ الابن وقع وصفاً والخبر محذوف وهو «معبودنا» فتمحَّل عند مندوحة^(٢).

قوله: «يُضَاهِيُونَ» قرأ العامة: «يُضَاهِيُونَ» بضم الهاء بعدها واو، وعاصم^(٣) بهاءٍ مكسورة بعدها همزة مضمومة، بعدها واو. فقليل: هما بمعنى واحد وهو المشابهة وفيه لغتان: ضَاهَأْتُ وضَاهَيْتُ، بالهمزة والياء، والهمز لغة ثَقِيف. وقيل: الياء فرع عن الهمز كما قالوا: قرأت وقرَّيت وتوضَّأت وتوضَّيت، وأخطأت وأخطَّيت. وقيل: بل يضاهِيُونَ بالهمز مأخوذ من يضاهِيُونَ، فلَمَّا ضُمَّتْ الهَاءُ قُلِبَتْ همزةً. وهذا خطأ لأن مثل هذه الياء لا تَثْبُتُ في هذا الموضع حتى تُقَلَّبَ همزةً، بل يؤدي تصريفه إلى حذف الياء نحو «يُرَامُونَ» من الرمي و«يُمَاشُونَ» من المشي. وزعم بعضهم أنه مأخوذ من قولهم: امرأةٌ ضَهِيَاءٌ بالقصر، وهي التي لا تُدَيُّ لها، أو التي لا تحيض، سُمِّيَتْ بذلك لمشابهتها الرجال. يقال: امرأةٌ ضَهِيَاءٌ بالقصر وضَهِيَاءٌ بالمد كحمرء، وضَهِيَاءَةٌ بالمد وتاء التانيث ثلاث لغات، وشذَّ الجمع بين علامتي تانيث في هذه اللفظة. حكى اللغة الثالثة الجرمي عن أبي عمرو الشيباني^(٤). قيل: وقول مَنْ زعم أنَّ المضاهاة بالهمز مأخوذةٌ مِنْ امرأةٍ ضَهِيَاءٌ في لغاتها الثلاث خطأً لاختلاف المادتين، فإنَّ الهمزة في امرأةٍ ضَهِيَاءٌ زائدة في اللغات الثلاث وهي في المضاهاة أصلية.

(١) الأيتان ٢، ١ من سورة الصمد.

(٢) المندوحة: السَّعة.

(٣) السبعة ٣١٤؛ البحر ٣١/٥.

(٤) الذي في كتاب «الجيم» لأبي عمرو الشيباني «والضهيا: التي لا تحيض من النساء»؛

الجيم ١٩٣/٢.

فإن قيل: لِمَ لم يُدْعَ أن همزة ضهياء أصلية وياؤها زائدة؟، فالجواب أن فَعِيلاً بفتح الياء لم يَثْبِت. فإن قيل: فَلِمَ لم يُدْعَ أن وزنها فَعَلَل كجعفر؟، فالجواب أنه قد ثبتت زيادة الهمزة في ضهياء بالمدِّ فَلْتَثِبَت في اللغة الأخرى، وهذه قاعدةٌ تصريفية.

والكلامُ على حَذْفِ مضافٍ تقديره: يُضاهي قولهم قول الذين، فَحَذِفِ المضاف، وأقيم المضافُ إليه مقامه، فانقلب ضمير رفع بعد أن كان ضمير جرّ.

والجمهور على الوقف على «أفواههم» ويبتدئون بـ «يضاهئون» وقيل: الباءُ تتعلّق بالفعل بعدها. وعلى هذا فلا يُحتاج إلى حَذْفِ هذا المضاف. واستضعف أبو البقاء^(١) قراءةَ عاصم وليس بجيدٍ لتواترها.

أ. (٣١) قوله تعالى: ﴿والمسيح ابن مريم﴾: عطف على «رهبانهم» والمفعول الثاني محذوف، إذ التقدير: اتخذ اليهود أحبارهم أرباباً، والنصارى رهبانهم والمسيح ابن مريم أرباباً، وهذا لأنّ اللبس خلط الضمير في «اتخذوا» وإن كان مقسماً لليهود والنصارى، وهذا مراد أبي البقاء في قوله^(٢): «أي واتخذوا المسيح رباً، فحذف الفعل وأحد المفعولين، وجوز فيه أيضاً أن يكون منصوباً بفعل مقدر أي: وعبدوا المسيح ابن مريم».

أ. (٣٣) قوله تعالى: ﴿وياي الله إلا أن يتم﴾: «إلا أن يتم» مفعول به، وإنما دخل الاستثناء المفرغ في الموجب لأنه في معنى النفي، فقال الأخفش الصغير: «معنى يَأْبَى يمنع». وقال الفراء^(٣): «دَخَلَتْ «إلا» لأنَّ في الكلام طرفاً من الجحد». وقال الزمخشري^(٤): «أجرى «أبي» مجرى «لم يزد»،

(١) الإملاء ١٤/٢.

(٢) الإملاء ١٤/٢.

(٣) معاني القرآن ٤٣٣/١.

(٤) الكشاف ١٨٦/٢.

الا ترى كيف قُوبل «يريدون أن يُطْفئوا» بقوله: «ويأبى الله»، و [كيف] ^(١) أوقع موقع: ولا يريد الله إلا أن يُتِمَّ نوره». وقال الزجاج ^(٢): «إن المستثنى منه محذوف تقديره: ويأبى أي ويكره كل شيء إلا أن يتم نوره». وقد جمع أبو البقاء ^(٣) بين مذهب الزجاج ومذهب غيره، فجعلهما مذهباً واحداً فقال: «يأبى بمعنى يكره، ويكره بمعنى يمنع، فلذلك استثنى، لِمَافيه من معنى النفي، والتقدير: يأبى كل شيء إلا إتمام نوره».

آ. (٣٤) قوله تعالى: ﴿وَيَصُدُّون﴾: يحتمل أن يكون متعدياً أي: يصدون / الناس، وأن يكون قاصراً، كذا قال الشيخ ^(٤). وفيه نظر لأنه متعدٌ [٤٤٠/أ] فقط، وإنما يُحذف مفعوله، ويراد أولاً يراد كقوله: «كُلُوا واشربوا» ^(٥).

قوله: «والذين يَكْتِزُونَ» الجمهورُ على قراءته بالواو. وفيها تأويلان، أحدهما: أنها استثنائية، و«الذين» مبتدأ ضُمَّن معنى الشرط؛ ولذلك دَخَلَتْ الفاءُ في خبره. والثاني: أنه من أوصافِ الكثيرِ من الأبحار والرهبان، وهو قول عثمان ومعاوية، ويجوز أن يكون «الذين» منصوباً بفعلٍ مقدرٍ يفسره «فَبَشِّرْهُمْ» وهو أَرَجِحُ [لمكان الأمر] ^(٦).

وقرأ ^(٧) طلحة بن مصرف «الذين» بغير واو، وهي تحتمل الوجهين المتقدمين، ولكنَّ كونها من أوصافِ الكثيرِ من الأبحار والرهبان أظهرٌ مِنَ الاستثنافِ عكسِ التي بالواو.

(١) زيادة من الزخشي.

(٢) معاني القرآن له ٤٩٢/٢.

(٣) الإملة ١٤/٢.

(٤) البحر ٣٥/٥.

(٥) الآية ٦٠ من سورة البقرة.

(٦) ما بين معقوفين مخروم في الأصل.

(٧) البحر ٣٦/٥.

والكَتْرُ: الجمع والضم، ومنه ناقة كِنَاز أي: منضمة الخلق، ولا يختص بالذهب والفضة، بل يقال في غيرهما وإن غلب عليهما قال (١):

٢٤٨٠- لا دَرَّ دَرِّيْ إِنْ أَطَعْتُ جَائِعَهُمْ قَرَفَ الْحَيِّيِّ وَعِنْدِي الْبُرُّ مَكْنُوزٌ

وقال آخر: (٢)

٢٤٨١- على شديدٍ لِحْمِهِ كِنَازٍ بَاتَ يُنْزِنِي عَلَى أَوْفَازٍ

قوله: «ولا يُنْفِقُونَهَا» تقدّم شيثان وعاد الضمير [على] مفرد فقيل: إنه من باب ما حُذِفَ لدلالة الكلام عليه، والتقدير: والذين يكتزون الذهب ولا يُنْفِقُونَهُ. وقيل: يعود على المكنوزات ودل على هذا جزؤه المذكور؛ لأن المكنوزَ أعمُّ من التقديّن وغيرهم، فلما ذكّر الجزء دلّ على الكل، فعاد الضميرُ جمعاً بهذا الاعتبار، ونظيره قول الآخر (٣):

٢٤٨٢- وَلَوْ حَفَلْتُ بَيْنَ الصِّفَا أُمَّ عَامِرٍ وَمَرَوْتِهَا بِاللَّهِ بَرَّتْ يَمِينُهَا

أي: ومروءة مكة، عاد الضميرُ عليها لما ذكّر جزؤها وهو الصفا. كذا استدل به ابن مالك، وفيه احتمال، وهو أن يكون الضمير عائداً على الصفا، وأنتُ حَمَلًا على المعنى، إذ هو في معنى البقعة والحَدْبَةُ (٤). وقيل: الضميرُ يعودُ على الذهب لأن تأنيثه أشهر، ويكون قد حُذِفَ بعد الفضة أيضاً. وقيل: يعودُ على النفقة المدلول عليها بالفعل كقوله: «اعدلوا هو أقرب» (٥). وقيل:

(١) البيت للمتخل الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ١٥/٢، واللسان كتر، وتفسير

الطبري ٢٢٥/١٤. وقرف الحتي: قشر شجر الدوم، وهو كناية عن الطعام الخسيس.

(٢) لم أهدت إلى قائله، والبيت الثاني في اللسان وفز، وكلاهما في ابن عطية ١٧٠/٨؛

والبحر ٣٥/٥. ويتزني: يشب بـي. والأوفاز: من قول العرب: فلان على أوفاز أي:

عجلة.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) الحدبة: ما غلظ وارتفع من الأرض.

(٥) الآية ٨ من سورة المائدة.

يعودُ على الرِّكَاةِ أي: ولا ينفقون زكاةَ الأموال. وقيل: يعودُ على الكنوز التي يدل عليها الفعل.

آ. (٣٥) قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُحْمَى﴾: منصوبٌ بقوله: «بعذاب أليم»، وقيل: بمحذوفٍ يدلُّ عليه عذاب أي: يُعَذَّبُونَ يومَ يُحْمَى، أو اذكر يومَ يُحْمَى. وقيل: هو منصوبٌ بأليم. وقيل: الأصل: عذاب يوم، وعذاب^(١) بدل من عذاب الأول، فلما حُذِفَ المضافُ أُقيمَ المضافُ إليه مقامه. وقيل: منصوبٌ بقولٍ مضمَرٍ وسيأتي بيانه.

و«يُحْمَى» يجوز أن يكونَ مِنْ حَمَيْتُ أو أَحْمَيْتُ ثلاثياً ورباعياً. يقال: حَمَيْتُ الحديدَ وأَحْمَيْتُها أي: أوقَدْتُ عليها لتَحْمَى. والفاعلُ المحذوفُ هو النارُ تقديره: يومَ تُحْمَى النارُ عليها، فلما حُذِفَ الفاعلُ ذهبَ علامةُ التأنيثِ لذهابه، كقولك: «رُفِعَتِ القضيةُ إلى الأمير»، ثم تقول: «رُفِعَ إلى الأمير». وقيل: المعنى: يُحْمَى الوقود.

وقرأ الحسن^(٢): «تُحْمَى» بالتاء من فوق أي: النار وهي تؤيد التأويل الأول. وقرأ^(٣) أبو حيوه: «يُكوى» بالياء من تحت، لأن تأنيثَ الفاعلِ مجازيٌّ. والجمهور «جباههم» بالإظهار، وقرأ^(٤) أبو عمرو في بعض طرقه بالإدغام كما أدغم: «سَلَكْكُمْ»^(٥) «مناسككم»^(٦)، ومثل: جباههم: «وجوههم» المشهور الإظهار.

(١) أي المقدرة.

(٢) البحر ٥/٣٦.

(٣) الشواذ ٥٢؛ البحر ٥/٣٧.

(٤) الشواذ ٥٢؛ البحر ٥/٣٧.

(٥) الآية ٤٢ من سورة المدثر.

(٦) الآية ٢٠٠ من سورة البقرة.

قوله: «هذا ما كَنَزْتُمْ لأنفسِكُمْ» معمولٌ لقول محذوف أي: يُقال لهم ذلك يومَ يحمى. وقوله: «ما كُنْتُمْ تَكْنُزُونَ» أي: جزاء ما كنتم؛ لأنَّ المكنوزَ لا يُدَاق. و«ما» يجوز أن تكون بمعنى الذي، فالعائدُ محذوفٌ، وأن تكونَ مصدرية. وقرئ^(١) «تَكْنُزُونَ» بضم عين المضارع، وهما لغتان يقال: كَنَزَ يَكْنِزُ، وَكَنَزَ يَكْنُزُ.

آ. (٣٦) قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ﴾: العِدَّة: مصدر بمعنى العَدَد. و«عند الله» منصوبٌ به، أي في حُكْمه. و«اثنا عشر» خبرٌ إنَّ. وقرأ هبيرة^(٢) عن حفص - وهي قراءة أبي جعفر - اثنا عشرَ بسكون العين مع ثبوت الألف قبلها، واستكْرَهَتْ من حيث الجمعُ بين ساكنين على غير حَدِيثِهما كقولهم: «التقت / حَلَقْنَا البطان^(٣)» بإثبات الألفِ من «حَلَقْنَا». وقرأ طلحة^(٤) بسكون الشين كأنه حُبل عشر في المذكر على عشرة في المؤنث.

و«شَهْرًا» نصبٌ على التمييز، وهو مؤكَّد لأنه قد فُهِم ذلك من الأول، فهو كقولك: «عندي من الدنانير عشرون دينارًا». والجمع متغاير في قوله: «عِدَّةُ الشهور»، وفي قوله: «الحجُّ أشهر^(٥)» لأن هذا جمعٌ كثرة، وذلك جمعٌ قلة.

قوله: «في كتابِ الله» يجوز أن يكونَ صفةً لاثنا عشر، ويجوز أن يكونَ بدلًا من الظرفِ قبله، وهذا لا يجوزُ، أو ضعيفٌ؛ لأنه يلزمُ منه أن يُخبر عن

- (١) قراءة يحيى بن يعمر وأبي السمال. انظر الشواذ ٥٢؛ البحر ٣٧/٥.
- (٢) الأصل: ميسرة وهو تحريف، وليس هناك راوٍ عن حفص باسم ميسرة. انظر: البحر ٣٨/٥. وهبيرة بن محمد التمار أبو عمر الأبرش البغدادي، أخذ عن حفص ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ٣٥٣/٢.
- (٣) مثل يُضرب للأمر إذا اشتد. جمهرة الأمثال ١/١٨٨. والبطان: حزام الرحل.
- (٤) البحر ٣٨/٥.
- (٥) الآية ١٩٧ من سورة البقرة.

- التوبة -

الموصول قبل تمامِ صلته؛ فإنَّ هذا الجارَّ متعلقٌ به على سبيلِ البدلية، وعلى تقدير صحة ذلك من جهة الصناعة، كيف يصحُّ من جهة المعنى؟، ولا يجوز أن يكون «في كتاب الله» متعلقاً بـ «عدة» لئلا يلزم الفصلُ بين المصدر ومعموله بخبره، وقياس مَنْ جَوَّزَ إبداله من الظرف أن يجوِّزَ هذا. وقد صرَّح بجوازه الحوفيُّ.

قوله: «يومَ خلق» يجوز فيه أن يتعلَّق بـ «كتاب» على أنه يُرادُ به المصدر لا الجثة. ويجوز أن يتعلَّق بالاستقرار في الجار والمجرور، وهو «في كتاب الله»، ويكون الكتابُ جثةً لا مصدراً. وجوِّز الحوفي أن يكون متعلقاً بـ «عدة»، وهو مردودٌ بما تقدَّم.

قوله: «منها أربعة حُرُم» هذه الجملةُ يجوز فيها ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكونَ صفةً لـ «اثنا عشر». الثاني: أن تكونَ حالاً من الضمير في الاستقرار. الثالث: أن تكونَ مستأنفةً. والضمير في «منها» عائِدٌ على «اثنا عشر شهراً» لأنه أقربُ مذكورٍ لا على «الشهور». والضمير في «فيهنَّ» عائِدٌ على «الاثنا عشر» أيضاً. وقال الفراء^(١) وقتادة يعودُ على الأربعة الحُرُم، وهذا أحسنُ لوجهين، أحدهما: أنها أقربُ مذكورٍ. والثاني: أنه قد تقرَّر أن معاملة جمع القلة غير العاقل معاملة جماعة الإناث أحسنُ من معاملة ضمير الواحدة؛ والجمعُ الكثيرُ بالعكس: «الأجداع انكسرن» و«الجدوع انكسرت» ويجوز العكس.

قوله: «كافة» منصوبٌ على الحال: إمَّا من الفاعل، أو من المفعول، وقد تقدَّم أن «كافة» لا يُصَرَّف فيها بغير النصب على الحال، وأنها لا تدخلُها أل وأنها لا تُثنى ولا تُجمع، وكذلك «كافة» الثانية.

(١) معاني القرآن ١/٤٣٥.

آ. (٣٧) قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ﴾: في «النسيء» قولان أحدهما: أنه مصدرٌ على فَعِيلٍ مِنْ أَنْسَأَ أَي أَخْرَجَ، كالنَّذِيرِ مِنْ أَنْذَرَ والنَكِيرِ مِنْ أَنْكَرَ. وهذا ظاهرُ قولِ الزمخشري^(١) فإنه قال: «النسيء تأخيرُ حرمةِ الشهرِ إلى شهرٍ آخر»، وحينئذٍ فالإخبارُ عنه بقوله: «وزيادة» واضحٌ لا يَحْتَاجُ إلى إضمار. وقال الطبري^(٢): «النسيء بالهمز معناه الزيادة». قلت: لأنه تأخير في المدة فيلزم منه الزيادة.

الثاني: أنه فَعِيلٌ بمعنى مَفْعُولٍ، مِنْ نَسَأَهُ أَي أَخْرَجَهُ، فهو منسوءٌ، ثم حُوِّلَ مفعول إلى فَعِيلٍ كما حُوِّلَ مفعول إلى فَعِيلٍ، وإلى ذلك نحا أبو حاتم والجوهري^(٣). وهذا القول رَدَّهُ الفارسي^(٤) بأنه يكون المعنى: إنما المؤخَّرُ زيادةً، والمؤخَّرُ الشهر ولا يكون الشهرُ زيادةً في الكفر. وقد أجاب بعضهم عن هذا بأنه على حذف المضاف: إمَّا من الأول أي: إنما إنساءُ المُنْسَأِ^(٥) زيادةً في الكفر، وإمَّا من الثاني أي: إنما المُنْسَأُ ذو زيادة.

وقرأ الجمهور «النسيء» بهمزة بعد الياء. وقرأ^(٦) ورش عن نافع «النسيء» بإبدال الهمزة ياءً وإدغام الياء فيها. ورويت هذه عن أبي جعفر

(١) الكشف ١٨٩/٢.

(٢) تفسير الطبري ٢٤٣/١٤.

(٣) الصحاح: نساء.

(٤) الحجة (خ) ١١٤/٣، وأضاف أبو علي: «إنما الزيادة في الكفر تأخير حرمة الشهر إلى شهر آخر ليست له تلك الحرمة، فأما نفس الشهر فلا».

(٥) رُسمت الهمزة في الأصل والنسخ على ياء، ولعله غير مناسب؛ لأن التخريج هو فَعِيلٌ بمعنى مفعول، والمنسأ اسم مفعول مِنْ أَنْسَأَ، ويقال: نَسَأَ وَأَنْسَأَ.

(٦) السبعة ٣١٤، وقال: «رواية شبل عن ابن كثير»: والتيسير ١١٨؛ والشواذ ٥٢؛ والبحر ٣٩/٥.

- التوبة -

والزهري وحميد، وذلك كما خَفَّفُوا «برية»^(١) و«خطية»^(٢). وقرأ السلمي وطلحة والأشهب وشبل: «النَّسَاء» بإسكان السين. وقرأ مجاهد والسلمي وطلحة أيضاً: «النَّسَاء» بزنة فَعُول بفتح الفاء، وهو التأخير، وفَعُول في المصادر قليل، قد تقدّم منه أُلْفَاظ في أوائل البقرة، وتقدم في البقرة اشتقاق هذه المادة^(٣)، وهو هنا عبارة عن تأخير بعض الشهور عن بعض قال: ^(٤)

٢٤٨٣- أَلَسْنَا النَّاسِيْنَ عَلَى مَعَدِّ شَهْوَرِ الْجِلِّ نَجْعَلُهَا حَرَامًا
وقال الآخر: ^(٥)

٢٤٨٤- نَسَّوْا الشَّهْوَرِ بِهَا وَكَانُوا أَهْلَهَا مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْعَزُّ لَمْ يَتَحَوَّلِ
وقوله: «يُضَلُّ بِهِ» قرأ^(٦) الأخوان وحفص: «يُضَلُّ» مبنياً للمفعول، والباقون مبنياً للفاعل والموصول فاعل به. وقرأ ابن مسعود والحسن ومجاهد وقتادة ويعقوب وعمرو بن ميمون: «يُضَلُّ» مبنياً للفاعل مِنْ أَضَلَّ. وفي الفاعل وجهان أحدهما: ضمير الباري تعالى أي: / يُضَلُّ اللهُ الَّذِينَ كَفَرُوا. [٤٤١/أ]
والثاني: أن الفاعل «الذين كفروا» وعلى هذا فالمفعول محذوف أي: يُضَلُّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَتْبَاعَهُمْ. وقرأ أبو رجاء «يُضَلُّ» بفتح الياء والضاد، وهي مِنْ ضَلَّلت بكسر اللام أَضَلُّ بفتحها، والأصل: أَضَلَّلْتُ، فَتَقَلَّتْ فَتَحَةَ اللَّامِ إِلَى الضَّادِ لِأَجْلِ

(١) من قوله تعالى: «أولئك هم شر البرية» الآية (٦) من سورة البينة، قرأ نافع وابن ذكوان بالهمز والباقون بغير همز وتشديد الياء. انظر: التيسير ٢٢٤.

(٢) من قوله تعالى: «من يكسب خطيئة أو إثماً» الآية (١١٢) من سورة النساء. وقرأ الزهري خطيئة. البحر ٣/٣٤٦.

(٣) الآية ١٠٦ من سورة البقرة.

(٤) البيت لعمر بن قيس، وهو في اللسان: نساء، وابن عطية ٨/١٨٠؛ والبحر ٥/٤٠.

(٥) لم أهد إلى قائله، وهو في ابن عطية ٨/١٨٠؛ والبحر ٥/٤٠.

(٦) السبعة ٣١٤؛ الحجة ٣١٨؛ البحر ٥/٤٠؛ الشواذ ٥٢.

- التوبة -

الإدغام. وقرأ النخعي والحسن في رواية محبوب: «نُضِلُّ» بضم نون العظمة و«الذين» مفعول، وهذه تقوي أن الفاعل ضمير الله في قراءة ابن مسعود.

قوله: «يُحِلُّونَه» فيه وجهان أحدهما: أن الجملة تفسيرية للضلال والثاني: أنها حالية.

قوله: «لِيُؤَاطِئُوا» في هذه اللام وجهان: أنها متعلقة بيحرفونه. وهذا مقتضى مذهب البصريين فإنهم يعملون الثاني من المتنازعين. والثاني: أن يتعلّق بيحِلُّونَه، وهذا مقتضى مذهب الكوفيين فإنهم يعملون الأول لسبقه. وقول مَنْ قال إنها متعلقة بالفعلين معاً، فإنما يعني من حيث المعنى لا اللفظ.

وقرأ^(١) أبو جعفر: «ليؤاطئوا» بكسر الطاء وضم الياء الصريحة. والصحيح أنه ينبغي أن يُقرأ بضم الطاء وحذف الياء؛ لأنه لما أبدل الهمزة ياءً استثقل الضمة عليها فحذفها، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء وضمّت الطاء لتجائس الواو.

والمُؤَاطِئَةُ: المُؤَافِقَةُ والاجتماع يقال: تَوَاطَؤُوا على كذا أي: اجتمعوا عليه، كأن كل واحد يظاً حيث يظاً الآخر، ومنه قوله تعالى: «إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا»^(٢)، وقرئ «وطاء»^(٣). وسيأتي إن شاء الله.

وقرأ^(٤) الزهري «ليؤاطئوا» بتشديد الياء. هكذا ترجموا قراءته وهي مشكلة حتى قال بعضهم^(٥): «فإن لم يُردْ به شدة بيان الياء وتخليصها من الهمز دون التضعيف، فلا أعرف وجهها»، وهو كما قال.

(١) والأعمش كما في البحر ٤٠/٥.

(٢) الآية ٦ من سورة المزمل:

(٣) قراءة أبي عمرو وابن عامر. انظر: السبعة ٦٥٨.

(٤) الشواذ ٥٢؛ البحر ٤٠/٥.

(٥) نسب صاحب البحر ٤٠/٥ هذا القول إلى صاحب «اللوامح».

قوله: «زَيْنَ» الجمهورُ على «زَيْنَ» مبنياً للمفعول، والفاعلُ المحذوف هو الشيطان. وقرأ^(١) زيد بن علي بنائه للفاعل وهو الشيطان أيضاً، و«سوء» مفعوله.

آ. (٣٨) قوله تعالى: ﴿أَتَأْقَلْتُمْ﴾: أصله تئاقلتم، فلما أريد الإدغام سَكَنت الياءُ فاجتلبت همزةُ الوصل كما تقدّم ذلك في «فادَارَأْتُمْ»^(٢)، والأصل: تدارأتم. وقرأ الأعمش^(٣) «تئاقلتم» بهذا الأصل، و«ما» في قوله «مالكم» استفهامية وفيها معنى الإنكار. وقيل: فاعله المحذوف هو الرسول^(٤).

و«أئاقلتم» ماضي اللفظ مضارع المعنى أي: يتئاقلون، وهو في موضع الحال، وهو عاملٌ في الظرف أي: مالكم متئاقلين وقت القول. وقال أبو البقاء^(٥): «أئاقلتم: ماض بمعنى المضارع أي: مالكم تتئاقلون وهو في موضع نصب أي: أيُّ شيء لكم في التئاقل، أو في موضع جر على رأي الخليل. وقيل: هو في موضع حال»^(٦) قال الشيخ^(٧): «وهذا ليس بجيد، لأنه يلزمُ منه حذفُ «أن»، لأنه لا يَنْسَبُك مصدرٌ إلا من حرفٍ مصدرٍ والفعل، وحذفُ «أن» في نحو هذا قليلٌ جداً، أو ضرورة، وإذا كان التقدير: «في التئاقل» فلا يمكن عمله في «إذا»، لأنَّ معمول المصدرِ الموصول لا يتقدّم

(١) البحر ٤١/٥؛ الشواذ ٥٢ ونسبها إلى ابن مسعود.

(٢) الآية ٧٢ من سورة البقرة.

(٣) الشواذ ٥٣؛ البحر ٤١/٥.

(٤) فيكون الأصل: قال لكم الرسول.

(٥) الإملاء ١٥/٢.

(٦) أي: مالكم متئاقلين.

(٧) البحر ٤١/٥.

- التوبة -

عليه، فيكون الناصب لـ «إذا» والمتعلق به «في الثاقل» ما تعلق به «لكم» الواقع خيراً لـ «ما».

وقرىء^(١) «أثاقتم» بالاستفهام الذي معناه الإنكار، وحيث لا يجوز أن يعمل في «إذا»؛ لأن ما بعد حرف الاستفهام لا يعمل فيما قبله، فيكون العامل في هذا الظرف: إما الاستقرار المقدر في «لكم»، أو مضمراً مدلولاً عليه باللفظ. والتقدير: ما تصنعون إذا قيل لكم. وإليه نحا الزمخشري^(٢). والظاهر أن يُقَدَّر: ما لكم تتثاقلون إذا قيل، ليكون مدلولاً عليه من حيث اللفظ والمعنى.

وقوله: «إلى الأرض» ضَمَّنَ معنى المَيْل والإخلاق. وقوله: «من الآخرة» تظاهرت أقوال المُعْرِبِينَ والمُفَسِّرِينَ على أن «مِنْ» بمعنى بدل كقوله: «لجعلنا منكم ملائكة»^(٣) أي: بدلکم، ومثله قول الآخر: (٤)

٢٤٨٥- جارية لم تأكل المُرَقَّقَا ولم تَذُقْ من البُقُولِ الفُسْتُقَا
وقول الآخر: (٥)

٢٤٨٦- فليت لنا من ماء زمزم شربة مبردة باتت على طهيان

[٤٤١/ب] / إلا أن أكثر النحويين لم يثبتوا لها هذا المعنى، ويتأولون ما أوهم ذلك والتقدير هنا: اعتصمتم من الآخرة راضين بالحياة وكذلك باقيها. وقال

(١) نسبها في الشواذ ٥٣ إلى أبي عمرو. وانظر: البحر ٤١/٥.

(٢) الكشاف ١٨٩/٢.

(٣) الآية ٦٠ من سورة الزخرف «ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة في الأرض يخلفون».

(٤) تقدم برقم ١١٨٢.

(٥) البيت ليعلى بن مسلم الشكري، أو الأحول الكندي وهو في القرطبي ١٤١/٨؛ والخرانة ١٣٢/٤. ومعجم البلدان طهيان، وهو اسم جبل.

أبو البقاء^(١): «من الآخرة في موضع الحال أي: بدلاً من الآخرة»، فقدّر المتعلّق كوناً خاصاً، ويجوز أن يكون أراد تفسير المعنى.

قوله: «في الآخرة» متعلّق بمحذوفٍ من حيث المعنى تقديره: فما متاع الحياة الدنيا محسوباً في الآخرة. فـ «محسوباً» حالٌ من «متاع». وقال الحوفي: «إنه متعلّق بـ قليل وهو خبر المبتدأ». قال: «وجاز أن يتقدّم الظرف على عامله المقرون بـ «إلا» لأنّ الظروف تعمل فيها روائح الأفعال. ولو قلت: «ما زيدٌ عمراً إلا يضرب» لم يجز».

آ. (٤٠) قوله تعالى: ﴿إِنْ لَا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ﴾: هذا الشرط جوابه محذوف لدلالة قوله: «فقد نصره» عليه، والتقدير: إن لا تنصروه فسينصره. وذكر الزمخشري^(٢) فيه وجهين، أحدهما ما تقدم، والثاني: قال: «إنه أوجب له النصرة، وجعله منصوراً في ذلك الوقت فلن يُخذَل من بعده». قال الشيخ^(٣): «وهذا لا يظهر منه جوابُ الشرط لأنّ إيجاب النصرة له أمرٌ سبق، والماضي لا يترتب على المستقبل فالذي يظهر الوجه الأول».

قوله: «ثاني اثنين» منصوبٌ على الحال من مفعول «أخرجه» وقد تقدّم معنى الإضافة في نحو هذا التركيب عند قوله «ثالث ثلاثة»^(٤). وقرأت جماعة^(٥) «ثاني اثنين» بسكون الياء. قال أبو الفتح^(٦): «حكاها أبو عمرو» ووجهها أن يكون سَكَن الياء تشبيهاً لها بالألف، وبعضهم يخصّه بالضرورة.

(١) الإملاء ٢/١٥.

(٢) الكشاف ٢/١٩٠.

(٣) البحر ٥/٤٣.

(٤) الآية ٧٣ من سورة المائدة.

(٥) البحر ٥/٤٣.

(٦) المحتسب ١/٢٨٩.

قوله: «إذ هما في الغار» «إذ»: بدلٌ مِنْ «إذ» الأولى فالعاملُ فيها «فقد نصره»، قال أبو البقاء^(١): «وَمَنْ مَنَعَ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِي الْبَدَلِ هُوَ الْعَامِلُ فِي الْمَبْدَلِ مِنْهُ قَدَّرَ عَامِلًا آخَرَ، أَي: نصره إذ هما في الغار».

و«الغار» نَقْبٌ يَكُونُ فِي الْجَبَلِ، وَيُجْمَعُ عَلَى غَيْرَانِ وَمِثْلِهِ: تَاجٌ وَتَيْجَانٌ، وَقَاعٌ وَقِيْعَانٌ. وَالغَارُ أَيْضاً نَبْتُ طَيْبِ الرِّيحِ، وَالغَارُ أَيْضاً الْجَمَاعَةُ، وَالغَارَانِ الْبَطْنُ وَالْفَرَجُ. وَأَلْفُ الْغَارِ عَنْ وَאו.

قوله: «إذ يقول» بدلٌ ثانٍ مِنْ «إذ» الأولى. وقال أبو البقاء^(٢): «إِنَّ إِذْهُمَا فِي الْغَارِ، وَإِذْ يَقُولُ ظَرْفَانِ لِثَانِي اثْنَيْنِ»، والضمير في «عليه» يعود على أبي بكر، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عليه السكينة دائماً. وقد تقدم القول في «السكينة»^(٣). والضمير في «أيدّه» للنبي صلى الله عليه وسلم. وقرأ^(٤) مجاهد «وَأَيْدَهُ» بالتخفيف. و«لَمْ تَرَوْهَا» صفةٌ لجنود.

قوله: «وكلمةُ اللَّهِ هي العُلْيَا» الجهورُ على رفع «كلمة» على الابتداء، و«هي» يجوزُ أَنْ تَكُونَ مَبْتَدَأً ثَانِيًا، و«العُلْيَا» خبرها، والجملة خبر الأول، ويجوزُ أَنْ تَكُونَ «هي» فصلاً و«العُلْيَا» الخبر. وقرئ^(٥) «وكلمةُ اللَّهِ» بالنصب نسقاً على مفعولي جَعَلَ، أي: وجعل كلمة الله هي العُلْيَا. قال أبو البقاء^(٦): «وهو ضعيفٌ لثلاثة أوجه، أحدها: وَضَعُ الظَّاهِرِ مَوْضِعَ الْمَضْمَرِ، إِذِ الْوَجْهُ أَنْ تَقُولَ: وَكَلِمَتُهُ. الثَّانِي: أَنْ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ كَلِمَةَ اللَّهِ كَانَتْ سُقْلَى فَصَارَتْ عُلْيَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ. الثَّالِثُ: أَنْ تَوْكِيدٌ مِثْلُ ذَلِكَ

(١) الإملاء ١٥/٢.

(٢) الإملاء ١٥/٢.

(٣) انظر إعرابه للآية ٢٤٨ من سورة البقرة. (الدر ٥٢٤/٢).

(٤) البحر ٤٤/٥.

(٥) البحر ٤٤/٥.

(٦) الإملاء ١٥/٢.

بـ «هي» بعيد، إذ القياس أن يكون «إياها». قلت: أما الأول فلا ضعف فيه لأن القرآن ملآن من هذا النوع وهو من أحسن ما يكون لأن فيه تعظيماً وتفخيماً. وأما الثاني فلا يلزم ما ذكر وهو أن يكون الشيء المصير على الضد الخاص، بل يدل التصيير على انتقال ذلك الشيء المصير عن صفة ما إلى هذه الصفة. وأما الثالث فـ «هي» ليست تأكيداً البتة إنما «هي» ضمير فصل على حالها، وكيف يكون تأكيداً وقد نصَّ النحويون على أن المضممر لا يؤكد المظهر؟

آ. (٤١) وانتصب ﴿خَفَافًا وَثِقَالًا﴾: على الحال من فاعل «انفروا».

آ. (٤٢) قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا﴾: اسمُ كان ضميرٌ يعود على ما دل عليه السياق، أي: لو كان ما دعوتهم إليه. وقرأ^(١) عيسى بن عمر والأعرج «بَعَدَت» بكسر العين. وقرأ^(٢) عيسى «الشُّقَّة» بكسر الشين أيضاً. قال أبو حاتم: «هما لغةٌ تميم».

والشُّقَّة: الأرض^(٣) التي يُشَقُّ ركوبها اشتقاقاً من الشَّق أو المشقَّة.

قوله: «بالله» متعلقٌ بـ «سَيَحْلِفُونَ»، وقال الزمخشري^(٤): «بالله» متعلقٌ بـ «سَيَحْلِفُونَ»، أو هو من جملة كلامهم، والقول مرادٌ في الوجهين، أي: سَيَحْلِفُونَ، يعني المتخلفين عند رجوعك متعذرين يقولون: بالله لو استطعنا، أو سَيَحْلِفُونَ بالله يقولون: لو استطعنا، وقوله «لَخَرَجْنَا سَدًّا مَسَدًّا» جواب^(٥) القسم و«لو» جميعاً. قال الشيخ^(٦): «قوله: لَخَرَجْنَا سَدًّا مَسَدًّا»

(١) الشواذ ٥٣؛ البحر ٤٥/٥.

(٢) البحر ٤٥/٥.

(٣) ش: الناحية.

(٤) الكشاف ١٩١/٢.

(٥) عبارة الكشاف: «جوابي» وهي أوضح.

(٦) البحر ٤٥/٥.

جواب القسم و«لو» جميعاً ليس بجيد، بل للنحويين في نحو هذا مذهبان، أحدهما: أن «لَخَرَجْنَا» جواب القسم، وجواب «لو» محذوف على قاعدة اجتماع القسم والشرط، إذا تقدّم القسم على الشرط، وهذا اختيار أبي الحسن ابن عصفور^(١). والآخر: أن «لَخَرَجْنَا» جواب «لو»، و«لو» وجوابها جواب القسم، وهذا اختيار ابن مالك^(٢)، أمّا أن «لَخَرَجْنَا» سادّ مسدّهما فلا أعلم أحداً ذهب إلى ذلك. ويحتمل أن يتأول كلامه على أنه لما حذف جواب «لو» ودلّ عليه جواب القسم فجعل كأنه سدّ مسدّ جواب القسم وجواب «لو».

وقرأ^(٣) الأعمش وزيد بن علي «لَوُاسْتَطَعْنَا» بضم الواو، كأنهما قرأ من الكسرة على الواو، وإن كان الأصل، وشبها و«لو» بواو الضمير كما شبها و«لو» بواو الضمير بواو «لو»، حيث كسروها نحو «اشترُوا الضلالة»^(٤) لالتقاء الساكنين. وقرأ الحسن «اشترُوا الضلالة»، و«لَوُاسْتَطَعْنَا» بفتح الواو تخفيفاً.

قوله: «يُهْلِكُونَ» في هذه الجملة ثلاثة أوجه، أحدها: أنها حال من فاعل «سَيَحْلِفُونَ»، أي: سَيَحْلِفُونَ مُهْلِكِينَ أَنفُسَهُمْ. والثاني: أنها بدل من الجملة قبلها وهي «سَيَحْلِفُونَ». الثالث: أنها حال من فاعل «لَخَرَجْنَا». وقد ذكر الزمخشري^(٥) هذه الأوجه الثلاثة، فقال: «يُهْلِكُونَ: إمّا أن يكون بدلاً من «سَيَحْلِفُونَ» أو حالاً بمعنى مُهْلِكِينَ. والمعنى: أنهم يُوقِعُونَ في الهلاك أَنفُسَهُمْ بحلفهم الكاذب. ويحتمل أن يكون حالاً من فاعل «لَخَرَجْنَا»، أي: لَخَرَجْنَا

(١) انظر: شرح جل الزجاجي لابن عصفور ١/٥٢٩.

(٢) في كتابه عمدة الحفاظ ٣٦٧ ما يخالف هذا.

(٣) البحر ٥/٤٦.

(٤) الآية ١٦ من سورة البقرة، وهي قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق. البحر ٧١/١.

(٥) الكشاف ٢/١٩١.

وإن أهلكنا أنفسنا. وجاء بلفظ الغائب لأنه مُخْبِرٌ عنهم، ألا ترى أنه لو قيل: سَيَحْلِفُونَ بالله لو استطاعوا لخرجوا لكان سديداً، يقال: حَلَفَ بالله ليفعلن ولأفعلن، فالغيبة على حكم الإخبار، والتكلم على الحكاية». قال الشيخ^(١): «أما كونُ «يُهلِكُون» بدلاً مِنْ «سَيَحْلِفُونَ» فبعيدٌ؛ لأنَّ الإهلاكَ ليس مُرادِفاً للحلف ولا هو نوع منه، ولا يُبدلُ فِعْلٌ من فعلٍ إلا إن كان مرادفاً له أو نوعاً منه» قلت: يَصِحُّ البديل على معنى أنه بدلٌ اشتمال؛ وذلك لأنَّ الحَلْفَ سببٌ للإهلاك فهو مشتملٌ عليه، فأبدل المُسَبَّبُ مِنْ سببِهِ لاشتماله عليه، وله نظائرُ كثيرةٌ منها قوله^(٢):

٢٤٨٧- إنَّ عليَّ اللهُ أن تُبايعا تُؤخَذَ كَرهاً أو تجيء طائِعاً

فـ «تُؤخَذُ» بدلاً مِنْ «تبايع» بدلٌ اشتمالٍ بالمعنى المذكور، وليس أحدهما نوعاً من الآخر. ثم قال الشيخ: «وأما كونه حالاً من قوله «لخرجنا» فالذي يظهر أن ذلك لا يجوز لأنَّ قوله «لخرجنا»^(٣) فيه ضمير المتكلم، فالذي يجري عليه إنما يكون بضمير المتكلم، فلو كان حالاً من فاعل «لخرجنا» لكان التركيبُ: نُهلِكُ أنفسنا أي مهلكي أنفسنا. وأما قياسه ذلك على «حَلَفَ زيد ليفعلن» و«لأفعلن» فليس بصحيح؛ لأنَّه إذا أُجرأه على ضمير الغيبة لا يَخْرُجُ منه إلى ضمير المتكلم، لو قلت: «حَلَفَ زيد ليفعلن وأنا قائم» على أن يكون «وأنا قائم» حالاً من ضمير «ليفعلن» لم يجز، وكذا عكسه نحو: «حَلَفَ زيدٌ لأفعلن يقوم» تريد: قائماً لم يجز. وأما قوله «وجاء به على لفظ الغائب لأنه مُخْبِرٌ عنهم» فمغالطة، ليس مخبراً عنهم بقوله «لو استطاعوا لخرجنا»، بل هو حالكٌ لفظٌ قولهم. ثم قال: «ألا ترى لو قيل: لو استطاعوا

(١) البحر ٤٦/٥.

(٢) تقدم برقم ١٧٢.

(٣) ما بين معقوفين سقط سهواً من الأصل والنسخ الأخرى، وأثبتناه من البحر.

لخرجوا لكان سديداً إلى آخره» كلامٌ صحيحٌ لكنه تعالى لم يقل ذلك إخباراً عنهم، بل حكايةً، والحال من جملة كلامهم المحكي، فلا يجوز / أن يخالف بين ذي الحال وحاله لاشتراكهما في العامل. لو قلت: «قال زيد خرجت يضرب خالداً» تريد: اضرب خالداً، لم يجوز. ولو قلت: «قالت هند: خرج زيد اضرب خالداً» تريد: خرج زيد ضارباً خالداً لم يجوز» انتهى.

الرابع: أنها جملة استثنائية أخبر الله عنهم بذلك.

آ. (٤٣) قوله تعالى: ﴿لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ﴾: «لِمَ» و«لَهُمْ» كلاهما متعلقٌ بـ«أذنت». وجزاز ذلك لأنَّ معنى اللامين مختلف، فالأولى للتعليل، والثانية للتبليغ، وحذفت ألف ما الاستفهامية لانجرارها. وتقديم الجارِّ الأول واجبٌ لأنه جرٌّ ما له صدرُ الكلام. ومتعلِّقُ الإذنِ محذوفٌ، يجوز أن يكونَ القعود، أي: لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ فِي الْقُعُودِ، ويدل عليه السياق من اعتذارهم عن تخلفهم عنه عليه السلام. ويجوز أن يكون الخروج، أي: لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ فِي الْخُرُوجِ، لأنَّ خروجهم فيه مفسدةٌ من التخذيل وغيره يدل عليه «لوخرجوا فيكم ما زادوكم إلا خبالاً»^(١).

قوله: «حتى يتبين» «حتى» يجوز أن تكون للغاية، ويجوز أن تكون للتعليل، وعلى كلا التقديرين فهي جازة: إما بمعنى إلى وإما اللام، و«أن» مضمرةٌ بعدها ناصبة للفعل، وهي متعلقة بمحذوف. قال أبو البقاء^(٢): «تقديره: هلاً آخرتهم إلى أن يتبين أو ليتبين. وقوله: «لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ» يدلُّ على المحذوف، ولا يجوز أن تتعلَّق «حتى» بـ«أذنت» لأن ذلك يوجب أن يكونَ الإذن لهم إلى هذه الغاية أو لأجل التبيين، وذلك لا يُعَاتَبُ عليه». وقال الحوفي:

(١) الآية ٤٧ من سورة التوبة.

(٢) الإملاء ١٦/٢.

- التوبة -

«حتى غاية لِمَا تَضَمَّنَهُ الاستفهامُ، أي: ما كان له أن يأذن لهم حتى يَتَبَيَّنَ له العُدْرُ». قلت: وفي هذه العبارة بعضُ غضاضة^(١).

آ. (٤٤) قوله تعالى: ﴿أَنْ يُجَاهِدُوا﴾: فيه وجهان، أظهرهما: أنه متعلِّقُ الاستئذان، أي: لا يستأذنونك في الجهاد، بل يَمْضُونَ فيه غير مترددين. والثاني: أن متعلق الاستئذان محذوف و«أَنْ يُجَاهِدُوا» مفعولٌ من أجله تقديره: لا يستأذنتك المؤمنون في الخروج والقعودِ كراهةً أن يُجَاهِدُوا بل إذا أَمَرْتَهُمْ بشيءٍ بادروا إليه.

آ. (٤٦) قوله تعالى: ﴿لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً﴾: العامةُ على «عُدَّة» بضم العين وتاء التأنيث وهي الرَّادُّ والراحلةُ وجميعُ ما يَحْتَاجُ إليه المسافرُ.

وقرأ^(٢) محمد بن عبد الملك بن مروان وابنه معاوية «عُدَّة»^(٣) كذلك إلا أنه جعل مكان تاء التأنيث هاء ضمير غائب تعود على الخروج. واختلَف في تخريجها فقيل: أصلها كقراءة الجمهور بتاء التأنيث، ولكنهم يحذفونها للإضافة كالتنوين. وجعل الفراء^(٤) من ذلك قوله تعالى: «وإِقَامَ الصَّلَاةِ»^(٥)، ومنه قولُ زهير^(٦):

٢٤٨٨ - إِنَّ الْخَلِيْطَ أَجَدُّوْا الْبَيْنَ فَانْجَرَدُوا وَأَخْلَفُوْكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُّوا

يريد: عِدَّةُ الْأَمْرِ. وقال صاحب «اللوامح»: «لَمَّا أَضَافَ جَعَلَ الْكِنَايَةَ

(١) زاد في ش: وفضاظة.

(٢) محمد بن عبد الملك بن مروان الأموي، من أمراء الأمويين، له رواية للحديث، أخذ عنه الأوزاعي. توفي سنة ١٣٢هـ. انظر: الأعلام ٦/٢٤٨.

(٣) البحر ٥/٤٨؛ وضبطها في الشواذ ٥٣ «عُدَّه».

(٤) معاني القرآن للفراء ٢/٢٥٤.

(٥) الآية ٣٧ من سورة النور.

(٦) تقدم برقم ١٧٥٩.

ناثبةً عن التاء فأسقطها؛ وذلك لأنَّ العُدَّ بغير تاء ولا تقديرها هو الشيء الذي يخرج في الوجه». وقال أبو حاتم: «هو جمع عُدَّة كَبُرَّ جمع بُرَّة، ودُرَّ جمع دُرَّة، والوجهُ فيه عُدَّد، ولكن لا يوافق خطُّ المصحف.

وقرأ زر بن حبیش وعاصم في رواية أبان «عِدَّة» بكسر العين مضافةً إلى هاء الكناية. قال ابن عطية^(١): «وهو عندي اسمٌ لما يُعدُّ كالذَّبْحِ والقَتْلِ. وقرئ أيضاً «عِدَّة» بكسر العين وتاء التانيث، والمرادُ عدة من الزاد والسلاح مشتقاً من العَدَد.

قوله: «ولكنَّ كره الله» الاستدراكُ هنا يحتاجُ إلى تأمل؛ ولذلك قال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: كيف موقعُ حرفِ الاستدراك؟ قلت: لما كان قوله «ولو أرادوا الخروج» معطياً نفياً خروجهم واستعدادهم للغزو قيل: ولكنَّ كره الله [انبعائهم]، كأنه قيل: ما خرجوا ولكن تَبَطَّطوا عن الخروج لكرهية انبعائهم، كما [تقول: ما]^(٣) أحسن زيدٌ إليَّ ولكن أساء إليَّ» انتهى. يعني أن ظاهر الآية يقتضي أن ما بعد «لكن» موافقٌ لما قبلها، وقد تقرَّر فيها أنها لا تقع إلا بين ضدين أو نقيضين أو خلافين - على / خلاف في هذا الأخير - فلذلك احتاج إلى الجواب المذكور.

قال الشيخ^(٤): «وليست الآيةُ نظيرَ هذا المثال يعني: ما أحسن زيداً إليَّ ولكن أساء، لأن المثال واقعٌ فيه «لكن» بين [ضدَّين، والآية واقعٌ فيها «لكن» بين]^(٥) متفقين من جهة المعنى»، قلت: مُرادهم بالنقيضين النفي والإثبات لفظاً وإن كانا يتلاقيان في المعنى، ولا يُعدُّ ذلك اتفاقاً.

(١) المحرر ١٩٤/٨.

(٢) الكشف ١٩٣/٢.

(٣) سقط سهواً من الأصل وأثبتناه من الكشف وش.

(٤) البحر ٤٨/٥.

(٥) زيادة من البحر يقتضيها السياق.

والتَّشْبِيطُ: التَّعْوِيقُ. يقال: تَبَّطْتُ زَيْدًا أَي: عَقَّته عَمَّا يريده من قولهم: ناقة تَبَّطَةُ أَي بطيئة السير. والمراد بقوله «اقعدوا» التَّخْلِيَةُ وهو كناية عن تباطُئِهِمْ، وأنهم تشبهوا بالنساء أو الصبيان والزَّمْنِي^(١) وذوي الأعذار، وليس المراد قعوداً كقوله^(٢):

٢٤٨٩- دَعِ المَكَارِمِ لا تَقْصِدْ لُبْغَيْتِها واقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتِ الطَّاعِمُ الكاسِي
آ. (٤٧) قوله تعالى: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ﴾: أَي: في جيشكم وفي جمعكم. وقيل: «في» بمعنى مع، أَي: معكم. وتقدّم تفسير «الخبال»^(٣) في آل عمران.

وقوله: «إِلا خَبالاً» جَوَّزوا فيه أن يكون استثناءً متصلاً وهو مفرغ؛ لأنَّ «زاد» يتعدى لاثنتين. قال الزمخشري^(٤): «المستثنى منه غيرُ مذكور، فلا استثناء من أعمِّ العام الذي هو الشيء، فكان استثناءً متصلاً فإنَّ الخَبالَ بعضُ أعمِّ العام كأنه قيل: ما زادوكم شيئاً إلا خبالاً». وجَوَّزوا فيه أن يكون منقطعاً والمعنى: ما زادوكم قوة ولا شدةً ولكنَّ خبالاً، وهذا يجيء على قول مَنْ قال إنه لم يكن في عَسْكر رسول الله صلى الله عليه وسلم خبال، كذا قال الشيخ^(٥). وفيه نظر؛ لأنه إذا لم يكن في العَسْكر خبالاً أصلاً فكيف يُستثنى شيء لم يكن ولم يُتوهم وجوده؟

قوله: «خَلالَكم» منصوبٌ على الظرفِ. والخِلالُ: جمع خَلَلٍ وهو الفُرْجَةُ بين الشيئين ويُستعار في المعاني فيقال: في هذا الأمر خَلَلٌ.

(١) الزمّني: ذؤو العاهات.

(٢) البيت للمحيطية وهو في ديوانه ٢٨٤؛ وابن يعيش ١٥/٦؛ والأشموني ٢٠٠/٤.

(٣) انظر إعرابه للآية ١١٨.

(٤) الكشف ١٩٤/٢.

(٥) البحر ٤٩/٥.

والإيضاع: الإسراع يُقال: أَوْضَعَ البعيرُ، أي: أسرع في سَيْرِهِ قال امرؤ القيس (١):

٢٤٩٠- أَرَانَا مُوَضِّعِينَ لِأَمْرِ غَيْبٍ وَتُسَحَّرُ بِالطَّعَامِ وَبِالشَّرَابِ
وقال آخر (٢):

٢٤٩١- يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَدَعٌ أَحَبُّ فِيهَا وَأَضَعُ
ومفعول «أوضعوا» محذوف، أي: أوضعوا ركائبهم لأنَّ الراكب أسرع من الماشي. ويُقال: وَضَعَتِ النَّاقَةُ تَضَعُ: إِذَا أَسْرَعَتْ، وَأَوْضَعْتُهَا أَنَا. وقرأ (٣) ابن أبي عبلَةَ «ما زادكم إلا خَبَالًا»، أي: ما زادكم خروجهم. وقرأ (٤) مجاهد ومحمد بن زيد: «وَلَأَرْفُضُوا» وهو الإسراع أيضاً من قوله تعالى: «إِلَى نَصَبٍ يُؤْفِضُونَ» (٥)، وقرأ ابن الزبير «وَلَأَرْفُضُوا» (٦) بالراء والفاء والضاد المعجمة مِنْ رَفَضَ، أي: أسرع أيضاً، قال حسان (٧):

-
- (١) تقدم برقم ٦٤٣ .
(٢) البيت لدريد بن الصمة أو ورقة بن نوفل، في ديوان الأول ٩٣، وهو في المحتسب ٢٩٣/١؛ والسيرة ٨٢/٤. واللسان: جدع. والجذع: الصغير السن. والخبب: ضرب من العَدْوِ.
(٣) البحر ٤٩/٥ .
(٤) الشواذ ٥٣؛ البحر ٤٩/٥. ومحمد بن زيد لعله محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر المدني ثقة من الثالثة. انظر: تقريب التهذيب ٤٧٩ .
(٥) الآية ٤٣ من سورة المعارج .
(٦) لعل هذه القراءة مُصَحَّفة من «وَلَأَرْفُضُوا» فليس في اللغة رفض بمعنى أسرع، وإنما رقص في مشيه رَقْصًا وَرَقْصَانًا، وهو ضرب من العَدْوِ، وما استشهد به من شعر لم يرد إلا من رقص. وانظر: الكشاف ١٩٤/٢؛ ومصعب بن الزبير بن بكار بن المدني، قرأ برواية نافع. انظر: الطبقات ٢٩٩/٢ .
(٧) ديوانه ٧٥. واللسان: رقص. وابن عطية ١٩٦/٨. والقلوص: الناقة الشابة. وورد المصدر رقص بسكون القاف وفتحها.

- التوبة -

٢٤٩٢- بزجاجة رَقَصَتْ بما في جَوْفِهَا رَقِصِ الْقُلُوصِ بِرَاكِبٍ مُسْتَعِجِلٍ
وقال (١):

٢٤٩٣- والراقصاتِ إلى مِنَى فَالغَبْغَبِ
يُقال: رَفَضَ في مِشِيته رَفْضاً وَرَفْضَاناً (٢).

قوله: «يَبْغُونَكُمْ» في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعل «أَوْضَعُوا»، أي:
لأَسْرَعُوا فيما بينكم حالٌ كونهم باغين، أي: طالبين الفتنة لكم.

قوله: «وَفِيكُمْ سَمَاعُونَ لَهُمْ» هذه الجملةُ يجوز أن تكون حالاً من
مفعول «يَبْغُونَكُمْ» أو مِنِّ فاعله، وجاز ذلك لأن في الجملة ضميريهما. ويجوز
أن تكون مستأنفةً، والمعنى: أن فيكم مَنْ يَسْمَعُ لَهُمْ وَيُضْغِي لِقَوْلِهِمْ. ويجوز
أن يكون المراد: وفيكم جواسيسٌ منهم يسمعون لهم الأخبارَ منكم، فاللامُ
على الأول للتقوية لكون العاملِ فرعاً، وفي الثاني للتعليل، أي: لأجلهم.

ورُسم في المصحف «وَلَا أَوْضَعُوا خِلالَكُمْ» بألف بعد «لا»، قال
الزمخشري (٣): «كانت الفتحة تُكْتَبُ أَلْفاً قبل الخط العربي، والخط العربي
اخترع قريباً من نزول القرآن، وقد بقي من ذلك أثرٌ في الطباع فكتبوا صورةَ
الهمزة أَلْفاً وفتحتها أَلْفاً أخرى، ونحوه، «أَوْلا أذْبَحْنَهُ» (٤) يعني في زيادة ألف
بعد «لا»، وهذا لا يجوزُ القراءة به، ومَنْ قرأه متعمداً يكفر.

(١) البيت لنهيكه الفزاري يقوله لعامر بن الطفيل وصدده:

يا عامٍ لو قَدَّرْتُ عَلَيْكَ رِماحنا

وبعده:

لَلْمَسْتِ بِالرُّضْعاءِ طَعْنَةُ فَاتِكِ حَرَّانٍ أَوْ لَشَوَيْتَ غَيْرَ مُحْسَبِ
وهو في معجم البلدان: غيب، واللسان: غيب، والكشاف ١٩٤/٢؛ والبحر ٥٠/٥.
وغيب المنحر بنى وهو جَبِيل.

(٢) لعل هذا تصحيفٌ مِنْ رَقِصَ في مِشِيته رَقِصاً وَرَقِصَاناً.

(٣) الكشاف ١٩٤/٢.

(٤) الآية ٢١ من سورة النمل.

آ. (٤٨) وقرأ^(١) مسلمة بن محارب «وقلبوا» مخففاً. وقوله «وهم كارهون» حال والرابط الواو.

آ. (٤٩) قوله تعالى: ﴿مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ﴾: كقوله «يا صالح ائتنا»^(٢) من أنه يجوز تحقيق الهمزة وإبدالها واوا^(٣) لضمه ما قبلها، وإن كانت منفصلة من كلمة أخرى. / وهذه الهمزة هي فاء الكلمة، وقد كان قبلها همزة وصل [٤٤٣/ب] سَقَطَتْ دَرَجاً. قال أبو جعفر^(٤): «إذا دخلت الواو والفاء على «ائذن» فهجاؤها أَلْفٌ وذال ونون بغير ياء، أو «ثم» فالهجاء أَلْفٌ وياءٌ وذالٌ ونون. والفرق أن «ثم» يوقف عليها ويُفَصَّلُ بخلافهما». قلت: يعني أنه إذا دخلت واو العطف أو فاءه على هذه اللفظة اشتد اتصالهما بها فلم يُعْتَدَ بهمزة الوصل المحذوفة دَرَجاً، فلم يُرَسَمَ لها صورة فتكتب «فَأَذَنْ، وَأَذَنْ»، فهذه الألف من صورة الهمزة التي هي فاء الكلمة. وإذا دخلت عليها «ثم» كُتِبَتْ كذا: «ثم ائْتُوا»^(٥)، فاعتدوا بهمزة الوصل فرسموا لها صورة. قلت: وكان هذا الحكم الذي ذكره مع «ثم» يختص بهذه اللفظة، وإلا فغيرها مما فاءه همزة تسقط صورة همزة وصله خطاً فيكتب الأمر من الإتيان مع «ثم» هكذا: «ثم أتوا» وكان القياس على «ثم ائذن»: «ثم ائتوا» وفيه نظر^(٦).

وقرأ^(٧) عيسى بن عمرو ابن السَّمِيفِع وإسماعيل المكي فيما روى عنه

(١) الشواذ ٥٣؛ البحر ٥٠/٥.

(٢) الآية ٧٧ من سورة الأعراف.

(٣) الأصل: واو، وهو سهو.

(٤) وهو النحاس في إعراب القرآن ٢٣/٢.

(٥) لعل الأنسب «ثم ائذن» لأن تمثيله به في كل ما ذكر.

(٦) الحق مع المؤلف فلا فرق بين ثم والفاء والواو. وعلى هذا فإرى أن تكون القاعدة بحذف همزة الوصل مع حروف المعاني: أو، بل، ثم... فلا تقتصر قاعدة الحذف على الواو والفاء. وانظر بحثاً للمحقق: الهمزة في الإملاء العربي: المشكلة والحل.

(٧) الشواذ ٥٣؛ البحر ٥١/٥.

- التوبة -

ابن مجاهد: «ولا تُفْتِنِي» بضم حرف المضارعة مِنْ أفتنه رباعياً. قال أبو حاتم: «هي لغة تميم». وقيل: أفتنه: أدخله فيها. وقد جمع الشاعر بين اللغتين فقال^(١):

٢٤٩٤- لئن فَتَنَّتَنِي فهي بالأمس أَفْتَنْتُ سعيداً فأَمسى قد قلا كلَّ مسلم
ومتعلق الإذن القعود، أي: ائذن لي في القعود والخُلف عن العدو،
ولا تُفْتِنِي بخروجي معك.

أ. (٥١) قوله تعالى: ﴿لَنْ يُصِيبَنَا﴾: قال عمرو بن شقيق: «سمعت
أَعْيَنَ قاضي الري يقرأ «لَنْ يُصِيبَنَا» بتشديد النون»، قال أبو حاتم: ولا يجوزُ
ذلك؛ لأنَّ النونَ لا تدخل مع «لن»، ولو كانت لطلحة بن مصرف لجاز، لأنها
مع «هل» قال الله تعالى: «هل يُذْهِبَنَّ كَيْدَهُ ما يَغِيظُ»^(٢)، قلت: يعني أبو حاتم
أنَّ المضارعَ يجوز توكيده بعد أداة الاستفهامِ، وابن مصرف يقرأ^(٣) «هل» بدل
«لن»، وهي قراءة ابن مسعود.

وقد اعتُبر عن هذه القراءة^(٤): فإنها حملت «لن» على «لم» و«لا»
النافيتين، و«لم» و«لا» يجوزُ توكيد الفعل المنفي بعدهما. أمَّا «لا» فقد تقدم
تحقيق الكلام عليها في الأنفال، وأمَّا «لم» فقد سُمع ذلك وأنشدوا^(٥):

٢٤٩٥- يَحْسَبُهُ الجاهل ما لم يَعْلَمَا شيخاً على كرسِيه مُعَمَّماً
أراد «يَعْلَمَنَّ» فأبدل الخفيفة ألفاً بعد فتحة كالتنوين.

-
- (١) البيت لأعشى همدان أولابن قيس وهو في اللسان: فتن. والبحر ٥١/٥. قال
الأصمعي: «هذا سمعناه من مَخْنَثٍ وليس بثبت، لأنه كان ينكر أفتن». اللسان: فتن.
(٢) الآية ١٥ من سورة الحج.
(٣) الشواذ ٥٣؛ البحر ٥١/٥، أي أنه يقرأ: «قل هل يصيبنا إلا ما كتب».
(٤) أي قراءة «لن» مع المضارع المؤكد بالنون وهي قراءة قاضي الري.
(٥) تقدم برقم ١٤٤٧.

وقرأ القاضي أيضاً وطلحة: «هل يُصَيِّنا» بتشديد الياء. قال الزمخشري^(١): «ووجهه أن يكون يُفَعِّل لا يُفَعَّل لأنه من بنات الواو لقولهم: الصواب، وصاب يصوب، ومصاب في جمع مصيبة، فَحَقُّ يُفَعِّل منه يُصَوِّب، ألا ترى إلى قولهم: صَوَّب رأيه، إلا أن يكون من لغة من يقول: صاب السهم يصيب كقوله^(٢)»:

٢٤٩٦- أسْهُمِي الصائِباتِ والصُّبِّ

يعني أنه أصله^(٣) صَوِّب فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغم فيها، وهذا كما تقدم لك في تحييز أن أصله تَحْيِوز. وأما إذا أخذناه من لغة من يقول: صاب السهم يصيب فهو من ذوات الياء فوزنه على هذه اللغة فَعَّل.

أ. (٥٢) قوله تعالى: ﴿إِلَّا إِحْدَى﴾: مفعول التريُّص، فهو استثناء مفرغ. وقرأ ابن محيَّصن^(٤) «إِلَّا إِحْدَى» بوصل ألف «إحدى» إجراء لهزمة القطع مُجْرَى همزة الوصل فهو كقول الشاعر^(٥):

٢٤٩٧- إنْ لَمْ أَقَاتِلْ فَالْبَسُونِي بُرْقَعًا

وقول الآخر^(٦):

٢٤٩٨- يابا المغيرة رَبِّ أَمْرٍ مُعْضِلٍ فَرَجَّتْهُ بِالْمَكْرَمِنيِّ وَالذَّهَابِ
وقوله «أَنْ يُصَيِّبِكُمْ» مفعول التريُّص.

(١) الكشاف ١٩٥/٢.

(٢) البيت للكميث ولم أمتد إلى تمامه، وهو في اللسان صيب، والكشاف ١٩٥/٢.

(٣) هذا وهم لأن الياء في البيت غير مشددة فأين اجتماع الواو والياء؟

(٤) البحر ٥٢/٥.

(٥) تقدم برقم ١٥٦٠.

(٦) تقدم برقم ١٩١٥.

- التوبة -

آ. (٥٣) قوله تعالى: ﴿طَوْعاً أَوْ كَرْهاً﴾: مصدران في موضع الحال، أي: طائعين أو كارهين. وقرأ الأخوان «كُرْهاً»^(١) بالضم وقد تقدم تحقيق ذلك في النساء^(٢).

وقال الشيخ^(٣) هنا: «قرأ الأعمش وابن وثاب «كُرْهاً» بضم الكاف». وهذا يُوهم أنها لم تُقرأ في السبعة. قال الزمخشري^(٤) «هو أمرٌ في معنى الخبر كقوله: «فليمدد له الرحمنُ مدداً»^(٥) ومعناه: لن يُتقبلَ منكم: أنفقتُم طَوْعاً أو كَرْهاً، ونحوه قوله تعالى: «استغفر لهم أو لا تستغفر لهم»^(٦). وقوله - يعني كثيرٌ عَزَّةً^(٧) -: /

[٤٤٤/أ]

٢٤٩٩- أَسِيئِي بِنَا أَوْ أَحْسِنِي لَا مَلُومَةً

أي: لن يغفر الله لهم استغفرت أو لم تستغفر، ولا نلومك أحسنتِ إلينا أو أسأتِ، وفي معناه قول القائل^(٨):

٢٥٠٠- أَخْوَكَ الَّذِي إِنْ قُمْتَ بِالسَّيْفِ عَامِداً لَتَضْرِبُهُ لَمْ يَسْتَعِشْكَ فِي الْوَدِّ

وقال ابن عطية^(٩): «هذا أمرٌ في ضمنه جزاء، وهذا مستمر في كل أمرٍ

(١) الحجة ٣١٩.

(٢) سورة النساء: الآية ١٩.

(٣) البحر ٥٢/٥.

(٤) الكشاف ١٩٥/٢.

(٥) الآية ٧٥ من سورة مريم.

(٦) الآية ٨٠ من سورة التوبة.

(٧) ديوانه ٥٣/١، اللسان: قلا؛ أمالي الشحري ٤٨/١؛ الكشاف ١٩٥/٢ وعجزه:

لَدَيْنَا وَلَا مَقْلِيَّةٌ إِنْ تَقَلَّتْ

(٨) لم أمتد إلى قائله وهو في الكشاف ١٩٥/٢.

(٩) المحرر ٢٠٢/٨.

- التوبة -

معه جزاء^(١) والتقدير: إن تنفقوا لن يُتقبل منكم، وأما إذا عَرِيَ الأمر من الجواب فليس يصحبه تضمُّن الشرط» قال الشيخ^(٢): «ويقدح في هذا التخريج أن الأمر إذا كان فيه معنى الشرط كان الجواب لجواب الشرط، فعلى هذا يقتضي أن يكون التركيب: «فلن يُتقبل» بالفاء لأن «لن» لا تقع جواباً للشرط إلا بالفاء فكذلك ما ضمُّن معناه، ألا ترى جزمه الجواب في نحو: اقصد زيدا يُحسِن إليك». قلت: إنما أراد أبو محمد تفسير المعنى، وإلا فلا يجهل مثل هذه الواضحات. وأيضاً فلا يلزم أن يُعطى الأمر التقديري حكم الشيء الظاهر من كل وجه.

وقوله: «إنكم»^(٣) وما بعده جارٍ مجرى التعليل.

آ. (٥٤) قوله تعالى: ﴿أَنْ تُقْبَلَ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعول ثانٍ لمنع: إمّا على تقدير إسقاطِ حرف الجر، أي: من أن يُقبل، وإمّا للوصول الفعل إليه بنفسه، لأنك تقول: منعتُ زيدا حقّه ومن حقّه. والثاني: أنه بدلٌ من «هم» في منعهم، قاله أبو البقاء^(٤) كأنه يريد بدل الاشتمال. ولا حاجة إليه.

وفي فاعل «منع» وجهان، أحدهما - وهو الظاهر - أنه «إلا أنهم كفروا»، أي: ما منعهم قبول نفقتهم إلا كفرهم. والثاني: إنه ضمير الله تعالى، أي: وما منعهم الله، ويكون «إلا أنهم» منصوباً^(٥) على إسقاط حرف الجر، أي: لأنهم كفروا.

(١) مطبوعة المحرر: جواب.

(٢) البحر ٥٢/٥.

(٣) في قوله: إنكم كنتم قوماً فاسقين.

(٤) الإملاء ١٦/٢.

(٥) الأصل: منصوب.

وقرأ^(١) الأخوان: «أن يُقْبَلَ» بالياء من تحت، والباقون بالتاء من فوق، وهما واضحتان لأنَّ التَّائِبَ مجازي، وقرأ زيد بن علي كالأخوين، إلا أنه أفرد النفقة. وقرأ الأعرج: «تُقْبَلُ» بالتاء من فوق، «نفقتهم» بالإنفراد. وقرأ السُّلَمي: «يُقْبَلُ» مبنياً للفاعل وهو الله تعالى. وقرىء: «نُقْبَلُ» بنون العظمة، «نفقتهم» بالإنفراد.

قوله: «إلا وهم كَسَالِي»، «إلا وهم كارهون» كلتا الجملتين حالٌ من الفاعل قبلها.

آ. (٥٥) قوله تعالى: ﴿الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾: فيه وجهان أحدهما: أنه متعلق بـ «تعجبك» ويكون قوله «إنما يريد الله ليعذبهم بها» جملة اعتراض والتقدير: فلا تعجبك في الحياة. ويجوز أن يكون الجارُ حالاً من أموالهم. وإلى هذا نحا ابن عباس ومجاهد وقتادة والسدي وابن قتيبة^(٢) قالوا: في الكلام تقديمٌ وتأخير، والمعنى: فلا تعجبك أموالهم ولا أولادهم في الحياة الدنيا، إنما يريد ليعذبهم بها في الآخرة. قال الشيخ^(٣): «إلا أن تقيّد الإعجاب المنهَى عنه الذي يكون ناشئاً عن أموالهم وأولادهم من المعلوم أنه لا يكون إلا في الحياة الدنيا، فيبقى^(٤) ذلك كأنه زيادة تأكيد، بخلاف التعذيب فإنه قد يكون في الدنيا كما يكون في الآخرة، ومع أن التقديم والتأخير يخصُّ أصحابنا بالضرورة». قلت: كيف يُقال مع نصٍّ مَنْ قَدَّمْتُ ذَكَرَهُمْ: «أصحابنا يخصُّون ذلك بالضرورة» على أنه ليس من التقديم والتأخير الذي يكون في الضرورة في شيءٍ إنما هو اعتراض، والاعتراض لا يقال فيه

(١) السبعة ٣١٤؛ البحر ٥٣/٥؛ التيسير ١١٨؛ الشواذ ٥٣.

(٢) مشكل تأويل القرآن ٢٠٨.

(٣) البحر ٥٤/٥.

(٤) البحر: منفي.

- التوبة -

تقديم وتأخير بالاصطلاح الذي يُخصُّ بالضرورة. وتسميتهم - أعني ابن عباس ومن معه رضي الله عنهم - إنما يريدون فيه الاعتراض المشار إليه لا ما يخصه أهل الصناعة بالضرورة.

والثاني: أن «في الحياة» متعلقٌ بالتعذيب، والمراد بالتعذيب الدينيُّ مصائبُ الدنيا ورزاياها، أو ما لزمهم من التكاليف الشاقة، فإنهم لا يرجون عليها ثواباً. قاله ابن زيد، أو ما فرض عليهم من الزكوات قاله الحسن، وعلى هذا فالضمير في «بها» يعود على الأموال فقط، وعلى الأول يعود على الأولاد والأموال.

آ. (٥٧) قوله تعالى: ﴿مَلَجَأٌ أَوْ مَغَارَاتٌ﴾: المَلَجَأُ: الحِصْنُ. وقيل: المَهْرَبُ. وقيل: الحِرْزُ وهو مَفْعَلٌ مِنْ لَجَأَ إِلَيْهِ يَلْجَأُ، أي: انحاز يقال: ألجأته إلى كذا، أي: اضطررته إليه فالتجأ. والملجأ يَصْلُحُ للمصدر والزمان والمكان، والظاهر منها هنا المكان. والمغارات جمع مغارة وهي مَفْعَلَةٌ مِنْ غَارَ يَغُورُ فِيهِ كَالغَارِ فِي الْمَعْنَى. وقيل: المغارة: السَّرْبُ فِي الْأَرْضِ كَنَفْقِ الْيَرْبُوعِ. والغار النَّقْبُ فِي الْجَبَلِ.

والجمهور على فتح ميم «مغارات» وقرأ^(١) عبدالرحمن بن عوف مغارات بالضم وهو من أغار / وأغار يكون لازماً، تقول العرب: أغار بمعنى غار، أي: دخل، ويكون متعدياً تقول: أَعْرَتْ زَيْدًا، أي: أدخلته في الغار، فعلى هذا يكون من أغار المتعدي، والمفعول محذوف، أي: أماكن يُغَيَّرُونَ فِيهَا أَنْفُسَهُمْ، أي: يُغَيَّبُونَهَا.

والمُدْخَلُ: مُقْتَلٌ مِنَ الدَّخُولِ وهو بناء مبالغة في هذا المعنى، والأصل:

(١) البحر ٥/٥٥؛ ونسبها إلى ابنه سعد، والشواذ ٥٣.

مُدَّخَلَ فَأَدغَمَت الدال في تاء الافتعال كأدَّان من الدَّين. وقرأ^(١) قتادة وعيسى بن عمر والأعمش مُدَّخَلًا بتشديد الدال والخاء معاً. وتوجيهها أن الأصل: مُتَدَخَلًا مِنْ تَدَخَّلَ بالتضعيف، فلما أدغمت التاء في الدال صار اللفظ مُدَّخَلًا نحو مُدَّيْنٍ مِنْ تَدَّيْنٍ. وقرأ الحسن أيضاً ومسلمة بن محارب وابن أبي إسحاق وابن محيصة وابن كثير في رواية «مُدَّخَلًا» بفتح الميم وسكون الدال وفتح الخاء خفيفة مِنْ دخل. وقرأ الحسن في رواية محبوب كذلك إلا أنه ضَمَّ الميم جعله مِنْ أدخل.

وهذا من أبرع العلم: ذكر أولاً الأمر الأعم وهو الملقب من أي نوع كان، ثم ذكر الغَيْران التي يُخْتَفَى فيها في أعلى الأماكن وفي الجبال، ثم الأماكن التي يُخْتَفَى فيها في الأماكن السافلة وهي السُّرُوب^(٢) وهي التي عبَّرَ عنها بالمُدَّخَلَ.

وقال الزجاج^(٣): «يصح أن تكون المَغَارَات مِنْ قولهم: حَبَلٌ مُغَارٌ، أي: مُحَكَّم الفتل، ثم يُستعار ذلك في الأمر المحكم المبرم فيجيء التأويل على هذا: لو يجدون نصرة أو أموراً مسددة مرتبطة تعصمهم منكم. وجعل المُدَّخَلَ أيضاً قوماً يدخلون في جملتهم.

وقرأ أُبَيٌّ مُدَّخَلًا بالنون بعد الميم مِنْ اندخل قال^(٤):

(١) البحر ٥٥/٥؛ الشواذ ٥٣.

(٢) لعل الصواب الأسراب، ومفردها سَرَبٌ، وهو حفير تحت الأرض لا منفذ له وجحر الوحشي.

(٣) لم يرد في كتابه معاني القرآن.

(٤) البيت للكثير وصدده:

لا حَطُّوْني تعاطى غيرَ مَوْضِعِها

وهو في ديوانه ١٣/٢؛ والمنصف ٧٢/١؛ والحاسب ٢٩٦/١، واللسان: دخل؛ والبحر ٥٥/٥. والحميت: الزق الذي لا شعر عليه. وقوله «السمن» ورد في بعض الروايات «السُّكْنُ».

- التوبة -

٢٥٠١ - ولايدي في حَمِيَتِ السَّمْنِ تَنْدَخِلُ

وانكر أبو حاتم هذه القراءة عنه، وقال: «إنما هي بالتاء». قلت: وهو معذور لأن انفعل قاصر لا يتعدى فكيف بُني منه اسمُ مفعول؟

وقرأ^(١) الأشهب العقيلي: «لَوَالُوا»، أي: بايعوا وأسرعوا، وكذلك رواها ابن أبي عبيدة^(٢) بن معاوية بن نوفل عن أبيه عن جده - وكانت له صحبة - من الموالاة. وهذا ممّا جاء فيه فَعَلٌ وفَاعَلٌ بمعنى نحو: ضَعَفْتُهُ وضَاعَفْتُهُ. قال سعيد بن مسلم أظنها «لَوَالُوا» بهمزة مفتوحة بعد الواو مِنْ وَأَلْ، أي: التجأ، وهذه القراءة^(٣) نقلها الزمخشري وفسرها بما تقدم من الالتجاء.

والجُمُوح: النُّفُورُ بإسراعٍ ومنه فرس جَمُوحٌ إذا لم يَرِدْهُ لِحَامٌ قال^(٤):

٢٥٠٢ - جَمُوحاً مَرُوحاً وإِحْضَارُهَا كَمَعْمَعَةِ السَّعْفِ الْمُوقَدِ

وقال آخر^(٥):

٢٥٠٣ - إِذَا جَمَحَتْ نَسَاؤُكُمْ إِلَيْهِ أَشْطَ كَأَنَّهُ مَسَدٌ مُغَارٌ

وقال آخر^(٦):

٢٥٠٤ - وَقَدْ جَمَحَتْ جِمَاحاً فِي دِمَائِهِمْ حَتَّى رَأَيْتُ ذَوِي أَحْسَابِهِمْ جَهَزُوا

(١) البحر ٥٥/٥.

(٢) لم أقف عليه. أما جده فهو أبو معاوية نوفل بن معاوية، صحابي عاش إلى أول خلافة يزيد. انظر: التقريب ٥٦٧.

(٣) أي قراءة لوالوا وانظر: الكشاف ١٩٦/٢.

(٤) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ١٨٧، واللسان: جمع؛ والبحر ٣٥/٥. الإحضار: فوق التقريب. المعمة: صوت النار.

(٥) البيت لزهير وهو في ديوانه ٣٠١، واللسان: شظط؛ والبحر ٣٥/٥. أشط: صار كالشظاظ وهو ضرب من العود. والمسد: الحبل، والمغار: المفتول.

(٦) البيت لمهلل وهو في البحر ٣٥/٥؛ وابن عطية ٢٠٦/٨. وقوله جهزوا: كذا في الأصل مِنْ جَهَزَ عَلَى الْجَرِيحِ: أُسْرِعَ فِي قَتْلِهِ، وَهِيَ فِي ابْنِ عَطِيَّةٍ خَدُوا، وَفِي الْبَحْرِ جَمَدُوا.

- التوبة -

وقرأ^(١) أنس بن مالك والأعمش «يَجْمِرُونَ»، قال ابن عطية: «يَهْرُؤُونَ فِي مَشْبِهِمْ». قيل: يَجْمِرُونَ وَيَجْمَحُونَ وَيَشْتَدُونَ بمعنى». وفي الحديث: «فلما أذلقته الحجارة جَمَزَ»^(٣)، وقال رؤبة^(٤):

٢٥٠٥- إِمَّا تَرَيْنِي الْيَوْمَ أَمْ حَمَزٍ قَارَبْتُ بَيْنَ عَنَقِي وَجَمَزِي
وهذا أصله في اللغة.

وقوله: «إليه»، عاد الضمير إلى الملجأ أو على المدخل؛ لأن العطف بـ أو، ويجوز أن يعود على «المغارات» لتأويلها بمذكر.

قوله: «يَلْمِزُكَ» قرأ العامة «يلمرك» بكسر الميم مِنْ لَمَزَهُ يَلْمِزُهُ، أي: عابه، وأصله الإشارة بالعين ونحوها. قال الأزهري^(٥): «أصله الدفع، لَمَزْتَهُ: دفعته»، وقال الليث: «هو العَمَزُ في الوجه ومنه هُمَزَةٌ لُمَزَةٌ، أي: كثير هذين الفعلين.

وقرأ^(٦) يعقوب وحماد بن سلمة عن ابن كثير والحسن وأبورجاء - ورويت عن أبي عمرو - بضمها وهما لغتان في المضارع. وقرأ الأعمش يُلْمِزُكَ مِنْ أَلْمَزَ رِبَاعِيًّا. وروى حماد بن سلمة: «يُلامِزُكَ» على المفاعلة من واحدٍ كسافرٍ وعاقب.

وقد تقدّم الكلام على «إذا» الفجائية مراراً والعامل فيها: قال أبو البقاء^(٧): «يَسْحَطُونَ» لأنه قال: إنها ظرفٌ مكان، وفيه نظر تقدّم في نظيره.

(١) البحر ٥٥/٥.

(٢) المحرر ٢٠٦/٨.

(٣) رواه البخاري: الطلاق ١١ (الفتح ٣٨٨/٩).

(٤) تقدم برقم ٣٩٢.

(٥) تهذيب اللغة ٢٢١/١٣.

(٦) الشواذ ٥٣؛ البحر ٥٦/٥.

(٧) الإملاء ١٦/٢.

آ. (٥٩) وقوله تعالى: ﴿ولو أنهم رَضُوا﴾: الظاهر أن جواب «لو» محذوفٌ تقديره: لكان خيراً لهم. وقيل: جوابها «وقالوا»، والواوُ مزيدةٌ، وهذا مذهبُ الكوفيين. وقوله «سَيُؤْتِينَا» «إنا إلى الله راغبون» هاتان الجملتان كالشرح لقولهم: حسبنا الله، فلذلك لم يتعاطفا لأنهما كالشيء الواحد، فشدّة الاتصال منعت العطف.

آ. (٦٠) قوله تعالى: ﴿فريضة﴾: في نصبها وجهان أحدهما: أنها مصدر على المعنى، لأن معنى إنما الصدقات للفقراء في قوة: فرض الله ذلك. والثاني: أنها حالٌ من الفقراء، قاله الكرمانى وأبو البقاء^(١)، يعنىان / من الضمير المستكنّ في الجار لوقوعه خبراً، أي: إنما الصدقاتُ كانت لهم حال كونها فريضةً، أي: مفروضة. ويجوز أن تكون «فريضة» حينئذ بمعنى مفعولة، وإنما دخلت التاء لجريانها مجرى الأسماء كالنطيحة. ويجوز أن يكون مصدراً واقعاً موقع الحال. قال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: لم عدل عن اللام إلى «في» في الأربعة الأخيرة؟ قلت: للإيدان بأنهم أرسخُ في استحقاق التصدق عليهم ممّن سبق ذكره؛ لأن «في» للوعاء، فنبه على أنهم أحقّاء بأن توضع فيهم الصدقات ويُجعلوا مَظِنَّةً لها ومَصَباً، ثم قال: «وتكرير «في» في قوله: «وفي سبيل الله وابن السبيل» فيه فضلٌ ترجيحٌ لهذين على الرقاب والغارمين».

ونُقِلَ عن سيبويه^(٣) أن «فريضة» منصوبٌ بفعلها مقدراً، أي: فرض الله ذلك فريضة. ونُقِلَ عن الفراء^(٤) أنها منصوبة على القطع. وقرئ^(٥) «فريضة» بالرفع على: تلك فريضة.

(١) الإملاء ١٧/٢. (٢) الكشف ١٩٨/٢.

(٣) لم أجد إعراب سيبويه لهذه اللفظة، وإنما أعرب نظائرها على النصب بفعلها مقدراً.

الكتاب ١٥٧/١. (٤) معاني القرآن ٤٤٤/٢.

(٥) قراءة إبراهيم ابن أبي عبله. انظر: القرطبي ١٩٢/٨؛ البحر ٦١/٥.

والغُرم أصله لزوم شيءٍ شاقٍ ومنه قيل للعشوق غرام، ويُعبر به عن الهلاك في قوله تعالى: «إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا»^(١)، و«غَرَامَةُ الْمَالِ»^(٢) فيها مشقة عظيمة.

آ. (٦١) قوله تعالى: ﴿أُذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ﴾: «أُذُنٌ» خبر مبتدأ محذوف، أي: قل هو أُذُنٌ خَيْرٌ. والجمهور على جرِّ «خَيْرٍ» بالإضافة. وقرأ^(٣) الحسن ومجاهد وزيد بن علي وأبو بكر عن عاصم^(٤) «أُذُنٌ» بالتنوين، «خَيْرٌ» بالرفع وفيها وجهان، أحدهما: أنها وصفٌ لـ «أُذُنٌ». والثاني: أن يكون خبراً بعد خبر. و«خَيْرٌ» يجوز أن تكون وصفاً من غير تفضيل، أي: أُذُنٌ ذو خيرٍ لكم، ويجوز أن تكون للتفضيل على بابها، أي: أكثر خيرٍ لكم. وجوز صاحب «اللوامح» أن يكون «أُذُنٌ» مبتدأ و«خَيْرٌ» خبرها، وجاز الابتداء هنا بالنكرة لأنها موصوفةٌ تقديراً، أي: أُذُنٌ لا يؤاخذكم خيرٍ لكم مِنْ أُذُنٍ يؤاخذكم.

ويقال: رَجُلٌ أُذُنٌ، أي: يسمع كل ما يقال. وفيه تأويلان أحدهما: أنه سُمِّيَ بالجارحة لأنها آلة السماع، وهي معظم ما يُقصد منه كقولهم للربيثة^(٥): عين. وقيل: المراد بالأذن هنا الجارحة، وحينئذٍ تكونُ على حَذَفٍ مضاف، أي: ذو أُذُن. والثاني: أن الأذن وصفٌ على فُعَلٍ كأنف^(٦) وسُلل^(٧)، يقال: أُذِنَ يَأْذِنُ فهو أُذُنٌ، قال^(٨):

(١) الآية ٦٥ من سورة الفرقان.

(٢) الغرامة: الخسارة، والغرامة في المال: ما يلزم أدائه.

(٣) الحجة ٣١٩؛ الشواذ ٥٤؛ البحر ٦٢/٥.

(٤) في رواية الأعمش كما في الحجة ٣١٩.

(٥) الربيثة: الطليعة يُنظر للقوم لثلاثي يذهم عدو.

(٦) الأنف: الجديد.

(٧) السُلل: الخفيف السريع.

(٨) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر ٦٢/٥.

٢٥٠٦- وقد صرّت أذنًا للوشاة سَمِيعَةً ينالون من عِرْضِي ولو شئت ما نالوا

قوله: «ورحمة»، قرأ الجمهور: «ورحمة»، رفعاً نسقاً على «أذن ورحمة»، فيمن رفع «رحمة». وقال بعضهم: هو عطف على «يؤمن»؛ لأن يؤمن» في محل رفع صفة لـ «أذن» تقديره: أذن مؤمن ورحمة. وقرأ^(١) حمزة والأعمش: «ورحمة» بالجر نسقاً على «خير» المخفوض بإضافة «أذن» إليه. والجملة على هذه القراءة معترضة بين المتعاطفين تقديره: أذن خير ورحمة. وقرأ ابن أبي عملة: «ورحمةً نصباً على أنه مفعول من أجله، والمعلل محذوف، أي: يأذن لكم رحمةً بكم، فحذف للدلالة قوله: «قل أذن خير».

والباء واللام في «يؤمن بالله» «ويؤمن للمؤمنين» معدّيتان قد تقدّم الكلام عليهما في أول هذا الموضوع. وقال الزمخشري^(٢): «قصد التصديق بالله الذي هو نقيض الكفر فعدي بالباء، وقصد الاستماع للمؤمنين، وأن يُسَلِّمَ لهم ما يقولون فعدي باللام، ألا ترى إلى قوله: «وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين»^(٣). ما أنباه عن الباء، ونحوه: «فما آمن لموسى»^(٤) «أنؤمن لك واتبعك الأزدلون»^(٥) «آمتم له»^(٦). وقال ابن قتيبة^(٧): «هما زائدتان، والمعنى: يصدّق الله ويصدّق المؤمنين» وهذا قول مردود، ويدلّ على عدم الزيادة تغاير الحرف الزائد، فلولم يُقصد معنى مستقلّ لما غاير بين الحرفين. وقال المبرد: «هي متعلّقة بمصدرٍ مقدر من الفعل كأنه قال: وإيمانه

(١) السبعة ٣١٥؛ الحجة ٣٢٠؛ البحر ٦٣/٥.

(٢) الكشاف ١٩٩/٢.

(٣) الآية ١٧ من سورة يوسف.

(٤) الآية ٨٣ من سورة يونس.

(٥) الآية ١١١ من سورة الشعراء.

(٦) الآية ٤٩ من سورة الشعراء.

(٧) تأويل مشكل القرآن ١٨٣.

للمؤمنين». وقيل: يقال: آمنتُ لك بمعنى صدَّقْتُكَ، ومنه «وما أنت بمؤمنٍ لنا»^(١). وعندني أن هذه اللام في ضمنها «ما» فالمعنى: ويصدق للمؤمنين بما يُخبرونه به. وقال أبو البقاء^(٢): «واللام في للمؤمنين زائدة دَخَلَتْ لتفرِّقَ بين «يؤمن» بمعنى يُصدِّق، وبين يؤمن بمعنى يثبت الإيمان».

آ. (٦٢) قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾: إنما أفرِد الضمير في «يُرْضَوْهُ»، وإن كان الأصل في العطف بالواو المطابقة لوجوه أحدها: أن رضا الله ورسوله شيء واحد: مَنْ أطاع الرسول فقد أطاع [الله]^(٣)، «إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله»^(٤)، فلذلك جعل الضميرين ضميراً واحداً مَنبَهِةً على ذلك. والثاني: أن الضمير عائد على المثنى بلفظ الواحد بتأويل «المذكور» كقول رؤية^(٥):

٢٥٠٧- فيها خطوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقٌ كأنه في الجلد تَوَلَّيعُ البَهَقِ

أي: كأن ذاك المذكور. وقد تقدّم لك بيان هذا في أوائل البقرة. الثالث: قال المبرد: في الكلام تقديم وتأخير تقديره: والله أحقُّ أن يُرْضَوْهُ ورسوله. قلت: وهذا على رأي مَنْ يدَّعي / الحذف من الثاني. الرابع: [٤٤٥/ب] وهو مذهب سيويه^(٦) أنه حذف خبر الأول وأبقى خبر الثاني. وهو أحسن من عكسه وهو قول المبرد، لأن فيه عدم الفصل بين المبتدأ وخبره، ولأن فيه أيضاً الإخبار بالشيء عن الأقرب إليه، وأيضاً فهو متعينٌ في قول الشاعر^(٧):

(١) الآية ١٧ من سورة يوسف.

(٢) الإملاء ١٧/٢.

(٣) سقطت سهواً من الأصل وأثبتناها من ش.

(٤) الآية ١٠ من سورة الفتح.

(٥) تقدم برقم ٥٣٩.

(٦) الكتاب ٣٨/١.

(٧) تقدم برقم ١٠٧٨.

- التوبة -

٢٥٠٨- نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلفٌ

أي: نحن راضون، حَذَفَ «راضون» لدلالة خبر الثاني عليه. قال ابن عطية^(١): «مذهبُ سيبويه أنهما جملتان حُذِفَتِ الأولى لدلالة الثانية عليها». قال الشيخ^(٢): «إن كان الضمير في «أنهما»^(٣) عائداً على كلِّ واحدةٍ من الجملتين فكيف يقول «حُذِفَتِ الأولى» والأولى لم تُحَذَفْ، إنما حُذِفَ خبرها، وإن كان عائداً على الخبر وهو «أحقُّ أن يُرْضوه» فلا يكونُ جملةً إلا باعتماد أن يكون «أن يُرْضوه» مبتدأً وخبره «أحقُّ» مقدماً عليه، ولا يتعيَّن هذا القولُ إذ يجوزُ أن يكونَ الخبرُ مفرداً بأن يكونَ التقدير: أحقُّ بأن تُرْضوه». قلت: إنما أراد أبو محمد التقديرَ الأول وهو المشهورُ عند المُعَرَّبِينَ: يجعلون «أحقُّ» خبراً مقدماً، و«أن يرضوه» مبتدأً مؤخراً [أي]: واللَّهُ ورسولُهُ إرضاءُ أحقُّ، وقد تقدَّم تحريراً هذا قريباً في قوله: «فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يَخْشَوْهُ»^(٤).

و «إن كانوا مؤمنين» شرطُ جوابه محذوفٌ أو متقدم.

آ. (٦٣) قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا﴾: الجمهورُ: على «يَعْلَمُوا» بياء الغيبة رداً على المنافيين. وقرأ^(٥) الحسن والأعرج: «تَعْلَمُوا» بقاء الخطاب. فقول: هو التفتُّ من الغيبة إلى الخطاب إن كان المرادُ المنافيين. وقيل: الخطابُ للنبي عليه السلام، وأتى بصيغة الجمع تعظيماً كقوله^(٦):

٢٥٠٩- وإن شئتِ حرَّمتُ النساءِ سواكم

(١) المحرر ٢٢١/٨.

(٢) البحر ٦٤/٥.

(٣) أي في عبارة ابن عطية السابقة.

(٤) الآية ١٣ من سورة التوبة.

(٥) البحر ٦٤/٥.

(٦) تقدم برقم ١٠٢٤.

وقيل: الخطاب للمؤمنين، وبهذه التقادير الثلاثة يختلف معنى الاستفهام: فعلى الأول يكون الاستفهام للتقريع والتوبيخ، وعلى الثاني يكون للتعجب من حالهم، وعلى الثالث يكون للتقرير.

والعلم هنا يُحتمل أن يكون على بابِه فتسُدُّ «أن» مسدِّ مفعولين عند سيويه^(١)، ومسدِّ أحدهما والآخرُ محذوفٌ عند الأخفش، وأن يكونَ بمعنى العرفان فتسُدُّ «أن» مسدِّ مفعول. و«مَنْ» شرطية و«فَأَنْ لَه نَارٌ» جوابها، وفتحت «أَنْ» بعد الفاء لِمَا عُرِفَ فِي الْأَنْعَامِ^(٢) والجملة الشرطية في محلِّ رفعٍ خبر «أَنْ» الأولى.

وهذا تخريجٌ واضحٌ وقد عدل عن هذا الواضح جماعةٌ إلى وجوهٍ أُخرَ فقال الزمخشري^(٣): «ويجوز أن يكونَ «فَأَنْ لَه» معطوفاً على «أَنه» على أن جوابَ «مَنْ» محذوفٌ تقديره: ألم يعلموا أَنه مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ ورسوله يُهْلِكُ فَأَنْ لَه». وقال الجرمي والمبرد: «أَنْ» الثانيةُ مكررةٌ للتوكيد كأن التقدير: فله نارُ جهنم، وكُرِّرَتْ «أَنْ» توكيداً. وشبَّهه أبو البقاء^(٤) بقوله تعالى: «ثم إن ربك للذين عمِلوا السوء»^(٥)، ثم قال: «إن ربك من بَعْدِهَا» قال: «والفاء على هذا جوابُ الشرط».

وقد ردَّ الشيخ^(٦) على الزمخشري قوله بأنهم نصُّوا على أنه إذا حُذِفَ جوابُ الشرط لَزِمَ أن يكونَ فعلُ الشرط ماضياً أو مضارعاً مقروناً بـ«لم»،

(١) الكتاب ١/٦٤.

(٢) انظر إعرابه للآية ٥٤ من سورة الأنعام.

(٣) الكشف ٢/١٩٩.

(٤) الإملاء ٢/١٧.

(٥) الآية ١١٩ من سورة النحل.

(٦) البحر ٥/٦٥.

والجوابُ على قوله محذوفٌ، وفعلُ الشرطِ مضارعٌ غيرُ مقترنٍ بلم، وأيضاً فإننا نجدُ الكلامَ تاماً بدون هذا الذي قدَّره.

وقد نُقِلَ عن سيبويه^(١) أنه قال: «الثانيةُ بدلٌ من الأولى»، وهذا لا يصحُّ عن سيبويه فإنه ضعيفٌ أو ممتنع. وقد ضَعَفَهُ أبو البقاء^(٢) بوجهين، أحدهما: أنَّ الفاءَ تمنعُ من ذلك، والحكمُ بزيادتها ضعيفٌ. والثاني: أنَّ جعلها بدلاً يوجب سقوط جواب «مَنْ» من الكلام». وقال ابن عطية^(٣): «وهذا يُعْتَرَضُ بأنَّ الشيءَ لا يُبدلُ منه حتى يُستوفى، والأولى في هذا الموضع لم يأت خبرها بعدُ، إذ لم يأت جوابُ الشرط، وتلك الجملةُ هي الخبر. وأيضاً فإنَّ الفاءَ تمنعُ البدلَ، [وأيضاً]^(٤) فهي في معنى آخر غيرِ البدل فيقلقُ البدل».

وقال بعضهم: «فيجب على تقدير اللام أي: فلأنَّ له نار جهنم وعلى هذا فلا بد من إضمار شيءٍ يتمُّ به جواب الشرط تقديره: فمُحَادَثُهُ لَأَنَّ له نار جهنم».

وهذه كلها تكلفاتٌ لا يُحتاج إليها، فالأولى ما تقدم مذكوره: وهو أن يكونَ «أنَّ له نار جهنم» في محلِّ رفعٍ بالابتداء والخبرُ محذوفٌ، وينبغي أن تقدِّره متقدماً عليها كما فعل الزمخشري وغيره أي: فحقُّ أنَّ له نار جهنم. وقدَّره غيره متأخراً أي: فإنَّ له نار جهنم واجبٌ. كذا قدَّره الأخفش^(٥). وردَّوه عليه بأنها لا يُبتدأ بها، وهذا لا يلزمه فإنه يُجيزُ الابتداء بـ«أنَّ» المفتوحة من

(١) استشهد سيبويه بهذه الآية على مسألة فتح الهمزة ثم قال: «ولوقال «فإنَّ» كانت عربية جيدة». الكتاب ٤٦٧/١. ولم أقف في كتابه على مسألة البدل المنقولة عنه.

(٢) الإملاء ١٧/٢.

(٣) المحرر ٢٢٢/٨.

(٤) من المحرر.

(٥) لم يرد هذا التقدير في كتابه «معاني القرآن».

- التوبة -

غير تقديم خبر، وغيره لا يُجيز الابتداء بها إلا بشرط تقدم «أما» نحو: «أما أنك ذاهب فعندي» أو بشرط تقدم الخبر نحو: «عندي / أنك مُنطلق». [٤٤٦/أ]
وقيل: «فإن له» خبر مبتدأ محذوف أي: فالواجب أن له. وهذه الجملة التي بعد الفاء مع الفاء في محلّ جزم جواباً للشرط.

وقرأ^(١) أبو عمرو - فيما رواه أبو عبيدة - والحسن وابن أبي عبله «فإن» بالكسر وهي قراءة حسنة قوية، تقدم أنه قرأ [بها]^(٢) بعض السبعة في الأنعام^(٣)، وتقدم هناك توجيهها.

والمُحَادَّةُ: المخالفة والمعاندة ومجاوزة الحدّ والمعادة. قيل: مشتقة من الحدّ وهو حدّ السلاح الذي يحارب به من الحديد. وقيل: من الحدّ الذي هو الجهة كأنه في حدّ غير حدّ صاحبه كقولهم: شاقّه أي: كان في شقّ غير شقّ صاحبه. وعاداه: أي كان في عُدوة غير عُدوته.

واختار بعضهم قراءة الكسر بأنها لا تُخوِّج إلى إضمار، ولم يُروِ قوله^(٤):
٢٥١٠- فَمَنْ يَكُ سَائِلًا عَنِي فإني وجرّوة لا تُعار ولا تُباع
إلا بالكسر، وهذا غير لازم فإنه جاء على أحد الجائزين. و«خالداً» نصب على الحال.

آ. (٦٤) قوله تعالى: ﴿أَنْ تُنْزَلَ﴾: مفعول به ناصبه يحذر، فإن

(١) البحر ٦٥/٥.

(٢) زيادة من ش.

(٣) انظر إعرابه للآية ٥٤ من سورة الأنعام.

(٤) البيت لشداد العبي ورواية العجز المشهورة:

وَجِرْوَةٌ لَا تَرُوذُ وَلَا تُعَارُ

وهو في الكتاب ١٥٢/١؛ واللسان: جرا. وجروة اسم فرسه.

- التوبة -

«يَحْذِرُ» متعدٌ بنفسه لقوله تعالى: «وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ»^(١) لولا أنه متعدٌ في الأصل لواحدٍ لما اكتسب التضعيف مفعولاً ثانياً، ويدلُّ عليه أيضاً ما أنشده سيويه^(٢):

٢٥١١- حَذِرُ أَمْوَرًا لَا تَضِيرُ وَآمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

وفي البيت كلامٌ، قيل: إنه مصنوع، وهو فاسد أتقنت حكايته في «شرح التسهيل» وقال المبرد: «إِنَّ حَذِرَ لَا يَتَعَدَّى» قال: لأنه من هَيْثَاتِ النَّفْسِ كَفَرَعَ، وهذا غير لازم فإن لنا من هَيْثَاتِ النَّفْسِ ما هو متعدٍ كخاف وخشي فإن «تُنَزَّلُ» عند المبرد على إسقاط الخافض أي: مِنْ أَنْ تُنَزَّلَ. وقوله «تُنَبِّهُهُمْ» في موضع الرفع صفةٌ لـ «سورة».

آ. (٦٥) قوله تعالى: ﴿أَبَا اللَّهِ﴾: متعلقٌ بقوله: «تستهزئون» و«تستهزئون» خبرٌ كان. وفيه دليلٌ على تقديم خبر كان عليها، لأنَّ تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل، وقد تقدم معمول الخبر على «كان» فليُجزَّ تقديمه بطريق الأولى. وفيه بحث: وذلك أن ابن مالك قدح في هذا الدليل بقوله تعالى: «فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ»^(٣) قال: «فاليَتِيمِ والسائل قد تقدَّما على «لا» الناهية والعاملُ فيهما ما بعدها، ولا يجوز تقديم ما بعد «لا» الناهية عليها لكونه مجزوماً بها، فقد تقدَّم المعمولُ حيث لا يتقدَّم العامل. ذكر ذلك عند استدلالهم على جواز تقديم خبر ليس بقوله: «الأيوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم»^(٤).

(١) الآية ٣٠ من سورة آل عمران.

(٢) يقال إن هذا البيت صنعه أبان اللاحقى، وهو في الكتاب ٥٨/١؛ المقتضب ١١٦/٢؛ أمالي الشجري ٥٤٣/٢؛ ابن يعيش ٧١/٦؛ الخزانة ٥٦/٣.

(٣) الآيتان ٩ - ١٠ من سورة الضحى.

(٤) الآية ٨ من سورة هود.

- التوبة -

والاعتذار: التنصّل مِن الذنب وأصله مِن تعذّرت المنازل أي: دُرست وأمّحى أثرها، قال ابن أحرمر^(١):

٢٥١٢- قد كنتَ تعرف آياتٍ فقد جعلتَ أطلاأل إلفك بالوعساء تعذّر

فالمعتذر يزاول محو ذنبه. وقيل: أصله من العذّر وهو القطع، ومنه العذرة^(٢) لأنها تُقطع بالافتراع^(٣). قال ابن الأعرابي^(٤): «يقولون: اعتذرت [المياه أي: انقطعت، وكان المعتذر يحاول]^(٥) قطع الذمّ عنه.

آ. (٦٦) قوله تعالى: ﴿إِنْ نَعَفُ﴾: قرأ عاصم^(٦) «نَعَفُ» بنون العظمة، «نُعَذَّبُ» كذلك أيضاً، «طائفة» نصباً على المفعولية، وهي قراءاتُ أبي عبد الرحمن السلمي وزيد بن علي. وقرأ الباقر «يُعَفُ» في الموضعين بالياء من تحتُ مبنياً للمفعول ورفع «طائفة» على قيامها مقام الفاعل. والقائم مقام الفاعل في الفعل الأول الجارُ بعده. وقرأ الجحدري: «إِنْ يَعْفُ» بالياء من تحت فيهما مبنياً للفاعل وهو ضميرُ الله تعالى، ونصب «طائفة» على المفعول به، وقرأ مجاهد «تَعَفُ» بالتاء من فوق فيهما مبنياً للفاعل وهو ضمير الله تعالى، ونصب «طائفة» على المفعول به. وقرأ مجاهد: «تُعَفُ» بالتاء من فوق فيهما مبنياً للمفعول ورفع «طائفة» لقيامها مقامَ الفاعل.

وفي القائم مقامَ الفاعل في الفعل الأول وجهان أحدهما: أنه ضمير الذنوب أي: إن تُعَفَ هذه الذنوب. والثاني: أنه الجارُ، وإنما أنثُ الفعلُ

(١) اللسان: عذر، وفيه «بالودكاء». والآيات: ج آية وهي العلامة.

(٢) العذرة: البكرة.

(٣) الافتراع: افترع البكر: افتضها.

(٤) انظر: اللسان عذر.

(٥) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل، وأثبتناه من ش.

(٦) السبعة ٣١٦؛ الحجة ٣٢٠؛ البحر ٦٧/٥؛ الشواذ ٥٤.

حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى. قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ^(١): «الوجه التذكير، لأنَّ المسند إليه الظرف، كما تقول: «سِيرَ بالدابة» ولا تقول: سِيرت بالدابة ولكنه ذهب إلى المعنى كأنه قيل: إن تُرَحِمَ طائفة، فأنتُ لذلك وهو غريب».

آ. (٦٧) قوله تعالى: ﴿يَأْمُرُونَ﴾: هذه الجملة لا محل لها لأنها مفسرة لقوله «بعضهم من بعض» وكذلك ما عطف على «يأمرُونَ».

آ. (٦٨) قوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ﴾: حال من المفعول الأول للوعد، وهي حال مقدرة؛ لأنَّ هذه الحال لم تقارن الوعد، وقوله: «هي حسْبُهُم» لا محل لهذه الجملة الاستثنائية. وقوله: «هي حسبهم» لا محل لهذه الجملة الاستثنائية.

آ. (٦٩) قوله تعالى: ﴿كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾: فيه أوجه أحدها: أن هذه الكاف / في محل رفعٍ تقديره: إنهم كالذين فهي خبر مبتدأ محذوف. [٤٤٦/ب] الثاني: أنها في محل نصب. قال الزجاج^(٢): «المعنى: وعدكما وعدَّ الذين مِنْ قَبْلِكُمْ، فهو متعلق بـ «وعدَّ». قال ابن عطية^(٣): «وهذا قَلْبٌ». وقال أبو البقاء^(٤): «ويجوز أن يكون متعلقاً بـ «يَسْتَهْزِئُونَ». وفي هذا بُعد كبير.

وقوله: «كانوا أشدَّ» تفسيراً لشبههم بهم وتمثيل لفعالهم. وجعل الفراء^(٥) محلها نصباً بإضمار فعلٍ قال: «التشبيه من جهة الفعل أي: فعلتم كما فعل الذين من قبلكم» فتكون الكاف في موضع نصب. وقال أبو البقاء^(٦): «الكاف

(١) الكشاف ٢/٢٠٠.

(٢) معاني القرآن ٢/٥١٠.

(٣) المحرر ٨/٢٢٧.

(٤) لم أجد في الإملاء هذا النص إنما قال ٢/١٨: «وعداً كوعد الذين».

(٥) معاني القرآن ١/٤٤٦.

(٦) الإملاء ٢/١٨.

- التوبة -

في موضع نصب نعتاً لمصدر محذوف، وفي الكلام حذف مضافٍ تقديره «وعداً كوعد الذين». وذكر الزمخشري^(١) وجه الرفع المتقدم والوجه الذي قدّمته عن الفراء، وشبهه بقول النمر بن تولب^(٢):

٢٥١٣- كالسيوم مَطْلُوباً ولا طَلَباً

بإضمار: لم أر.

قوله: «كما استمتع الذين» الكاف في محل نصب نعتاً لمصدرٍ محذوف أي: استمتعاً كاستمتع الذين.

قوله: «كالذين خاضوا» الكاف كالتي قبلها. وفي «الذي» وجوه أحدها: أن المعنى: وخضتم خوضاً كخوض الذين خاضوا، فحذفت النون تخفيفاً، أو وقع المفرد موقع الجمع. وقد تقدم تحقيق هذا في أوائل البقرة^(٣)، فحذفت المصدر الموصوف والمضاف إلى الموصول، وعائد الموصول تقديره: خاضوه، والأصل: خاضوا فيه؛ لأنه يتعدى بـ«في» فأتسع فيه، فحذفت الجار فانصل الضمير بالفعل فساغ حذفه، ولولا هذا التدرج لَمَاساغ الحذف؛ لِمَا عرفت ممّا مرّ أنه متى جرّ العائد بحرف اشترط في جواز حذفه جرّ الموصول بمثل ذلك الحرف، وأن يتحد المتعلق، مع شروط أخر ذكرتها فيما تقدّم.

الثاني: أن «الذي» صفة لمفردٍ مُفهِمٍ للجمع أي: وخضتم خوضاً

(١) الكشاف ٢/٢٠١.

(٢) البيت لأوس بن حجر وليس للنمر، وهو في ديوانه ٣؛ وشرح المفصل ١/١٢٥؛ وأمالى الشجري ١/٣٦١. وصدّره:

حتى إذا الكسلبُ قال لها

(٣) الآية ١٧.

كخوض الفوج الذي خاضوا، أو الفريق الذي خاضوا. والكلام في العائد كما سبق قبل.

الثالث: أن «الذي» من صفة المصدر والتقدير: وخضتم خوضاً كالخوض الذي خاضوه. وعلى هذا فالعائد منصوب من غير وساطة حرف جر. وهذا الوجه ينبغي أن يكون هو الراجح إذ لا محذور فيه.

الرابع: أن «الذي» تقع مصدرية، والتقدير: وخضتم خوضاً كخوضهم ومثله^(١):

٢٥١٤- فَتَبَّتَ اللَّهُ مَا آتَاكَ مِنْ حَسَنِ فِي الْمُرْسَلِينَ وَنَصَرَكَ الْكَالِدِي نُصِرُوا
أي: كنصرهم. وقول الآخر^(٢):

٢٥١٥- يَا أُمَّ عَمْرٍو جَزَاكَ اللَّهُ مَغْفِرَةً رُدِّيْ عَلَيَّ فُوَادِي كَالَّذِي كَانَا
أي: ككونه. وقد تقدّم أن هذا مذهب الفراء^(٣) ويونس، وتقدّم تأويل البصريين لذلك. قال الزمخشري^(٤): «فإن قلت: أي فائدة في قوله: «فاستمتعوا بخلافهم كما»، وقوله: «كما استمتع الذين من قبلكم» مغل عن كما أغنى «كالذي خاضوا» [عن أن يقال: وخاضوا فخضتم كالذي خاضوا]^(٥)؟ قلت: فائدته أن يَدُمَّ الأولين بالاستمتاع بما أوتوا ورضاهم بها عن النظر في العاقبة وطلب الفلاح في الآخرة وأن يُخَسَّسَ أمر الاستمتاع، ويُهَجَّنَ أمر الراضي به، ثم يشبه حال المخاطبين بحالهم. وأما «وخضتم كالذي خاضوا» فمعطوف على ما قبله، ومسند إليه مُسْتَعْنٍ بإسناده إليه عن

(١) تقدم برقم ١٠٦٧.

(٢) البيت لجرير وهو في ديوانه ٥٩٤؛ والمحتسب ١٨٩/٢.

(٣) معاني القرآن ٤٤٦/١.

(٤) الكشف ٢٠١/٢.

(٥) زيادة يقتضيها السياق من الكشف وش.

تلك المقدمة» يعني أنه استغنى عن أن يكون التركيب: وخاضوا فحضتم كالذي خاضوا.

وفي قوله: «كما استمتع الذين» إيقاع للظاهر موقع المضمير لنكتة: وهو أن كان الأصل: فاستمتعتم بخلاقكم كما استمتعوا بخلاقهم، فأبرزهم بصورة الظاهر تحقيراً لهم كقوله تعالى: «لا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيًّا»^(١) وكقوله قبل ذلك: «المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض» ثم قال: «إنَّ المنافقين هم الفاسقون»^(٢). وهذا كما يدل بإيقاع الظاهر موقع المضمير على التفضيم والتعظيم يدلُّ به على عكسه وهو التحقير.

آ. (٧٠) قوله تعالى: ﴿قومِ نوح﴾: بدلٌ من الموصول قبله وهو يحتمل أن يكونَ بدلٌ كل من كل إن كان المراد بالذين ما ذُكِرَ بعده خاصة، وأن يكونَ بدلٌ بعضٍ من كل إن أُريدَ به أعمُّ من ذلك.

والمؤنفات أي: المُنقلبات يُقال: أفكته فانتفك أي: قلبته فانقلب، والمادة تدل على التحول والتصرف ومنه «يؤفك عنه من / أفك»^(٣) أي: [٤٤٧/أ] يُصرف. والضمير في «أنتهم» يجوز أن يعودَ على من تقدّم، وخصّه بعضهم بالمؤنفات.

آ. (٧١) وقوله تعالى: ﴿[بعضهم] أولياء بعض﴾: وقال في المنافقين «من بعض»^(٤) إذ لا ولاية بين المنافقين. وقوله «يأمرؤن» كما تقدم في نظيره^(٥). والسين في «سيرحهم الله» للاستقبال، إذ المراد رحمة خاصة

(١) الآية ٤٤ من سورة مريم.

(٢) الآية ٦٧ من سورة التوبة.

(٣) الآية ٩ من سورة الذاريات.

(٤) «المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض». الآية ٦٧ من سورة التوبة.

(٥) في الآية ٦٧.

وهي ما خبأه لهم في الآخرة. وأدعى الزمخشري^(١) أنها تفيد وجوب الرحمة وتوكيد الوعيد والوعيد نحو: سأنتقم منك.

آ. (٧٢) وقوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ﴾: حال مقدرة كما تقدم. والعَدَنُ: الإقامة يُقال: عَدَنَ بِالْمَكَانِ يَعِدُنْ عَدْنًا أَي ثَبَتَ وَاسْتَقَرَّ، ومنه الْمُعِدِنُ لِمُسْتَقَرِّ الْجَوَاهِرِ وَيُقَالُ: عَدَنَ عُدُونًا فَلَهُ مُصْدِرَانِ، هذا أصل هذه اللفظة لغةً، وفي التفسير ذكروا لها معاني كثيرة. وقال الأعشى في معنى الإقامة^(٢):

٢٥١٦- وإن يَسْتَضِيفُوا إِلَى حِلْمِهِ يُضَافُوا إِلَى رَاجِحٍ قَدْ عَدَنَ

أي: ثَبَتَ وَاسْتَقَرَّ، ومنه «عَدَن» لمدينة باليمن لكثرة المقيمين بها.
قوله: «وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ»، التكاثر يفيد التعليل، أي: أقل شيء من الرضوان أكبر من جميع ما تقدم من الجنات ومسكنها.

آ. (٧٣) قوله تعالى: ﴿وَمَا أُوَاهِمُ جَهَنَّمَ﴾: قال أبو البقاء^(٣): «إن قيل: كيف حَسُنَتْ الْوَاوُ هُنَا، وَالْفَاءُ أَشْبَهَ بِهَذَا الْمَوْضِعِ؟ ففیه ثلاثة أجوبة. أحدها: أن الْوَاوُ وَوَاوِ الْحَالِ وَالتَّقْدِيرِ: افْعَلْ ذَلِكَ فِي حَالِ اسْتِحْقَاقِهِمْ جَهَنَّمَ، وَتِلْكَ الْحَالُ حَالُ كُفْرِهِمْ وَنِفَاقِهِمْ. والثاني: أن الْوَاوُ جِيءَ بِهَا تَنْبِيْهُاً عَلَى إِرَادَةِ فِعْلِ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: وَاعْلَمْ أَنَّ مَا أُوَاهِمُ جَهَنَّمَ. الثالث: أَنَّ الْكَلَامَ قَدْ حُمِلَ عَلَى الْمَعْنَى، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ قَدْ اجْتَمَعَ لَهُمْ عَذَابُ الدُّنْيَا بِالْجِهَادِ وَالْغُلْظَةِ وَعَذَابُ الْآخِرَةِ بِجَعْلِ جَهَنَّمَ مَا أُوَاهِمُ»، ولا حاجة إلى هذا كله، بل هذه جملة استثنائية.

(١) الكشاف ٢/٢٠٢.

(٢) ديوانه ١٩ برواية:

وإن يُسْتَضِيفُوا إِلَى حِكْمِهِ يُضَافُوا إِلَى هَادِيٍّ قَدْ رَزَّنَ
استضاف به: استغاث.

(٣) الإملاء ٢/١٨.

- التوبة -

آ. (٧٤) قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمْ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ به، أي: وما كَرِهُوا وعَابُوا إلا إغناء الله إياهم، وهو من باب قولهم: مالي عندك ذنبٌ إلا أن أحسنتُ إليك، أي: إن كان ثمَّ ذنبٌ فهو هذا، فهو تهكُّمٌ بهم، كقوله^(١):

٢٥١٧- ولا عيبَ فينا غيرُ عِرْقٍ لمعشِرِ كرامٍ وأنا لا نخطُّ على النمل
وقول الآخر^(٢):

٢٥١٨- ما نقيموا من بني أمية إلا أنهم يحلمون إن غضبوا
وأنهم سادةُ الملوكِ ولا يصلحُ إلا عليهم العرَبُ
والثاني: أنه مفعولٌ من أجله، وعلى هذا فالمفعول به محذوفٌ تقديره:
وما نقيموا منهم الإيمان إلا لأجل إغناء الله إياهم. وقد تقدّم الكلام على
نقيم^(٣).

آ. (٧٥) قوله تعالى: ﴿مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ﴾: فيه معنى القسم فلذلك
أجيب بقوله: «لنصدّقن»، وحذف جواب الشرطٍ لدلالة هذا الجوابِ عليه،
وقد عرّفت قاعدة ذلك. واللام للتوطئة. ولا يمتنع الجمع بين القسم واللام
الموطئة له. وقال أبو البقاء^(٤): «فيه وجهان أحدهما: تقديره فقال: لئن آتانا.

(١) لم أهدت إلى قائله وهو في اللسان: نمل؛ والبحر ٧٣. وفي البيت كلام كثير حول معناه، فسره ابن الأعرابي بقوله: إنا كرام ولا نأتي بيوت النمل في الجذب لنحفر على ما جمع لناكله. انظر: اللسان: نمل.

(٢) البيتان لعبيد الله بن قيس الرقيات وهما من المنسرح في ديوانه ٤، واللسان: نقيم؛ والبحر ٧٣/٥. ووردت نقيم بكسر القاف وضمها.

(٣) في الآية ٤ من سورة آل عمران؛ والآية ٥٩ من سورة المائدة.

(٤) الإملاء ١٨/٢.

- التوبة -

والثاني: أن يكون «عاهد» بمعنى «قال» فإنَّ العهد قول. ولا حاجة إلى هذا الذي ذكره.

قوله: «لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ» قرأهما الجمهور بالنون الثقيلة، والأعمش^(١) بالخفيفة.

آ. (٧٧) والجمهور قرؤوا «يكذبون» مخففاً. وأبورجاء^(٢) مثقلاً.

آ. (٧٨) والجمهورُ على «يَعْلَمُوا» بالياء من تحت. وقرأ^(٣) علي بن أبي طالب والحسن والسلمي بالخطاب التفاتاً للمؤمنين دون المنافقين.

آ. (٧٩) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ﴾: فيه أوجه، أحدهما: أنه مرفوعٌ على إضمارٍ مبتدأ، أي: هم الذين. الثاني: أنه في محل رفع بالابتداء و«من المؤمنين» حالٌ من «المطَّوعين»، و«في الصدقات» متعلق بـ«يَلْمِزُونَ». و«الذين لا يجدون» نسقٌ على «المطَّوعين» أي: يعيبون المياسير^(٤) والفقراء.

وقال مكي^(٥): «والذين» خفضٌ عطفاً على «المؤمنين»، ولا يَحْسُنُ عَطْفُهُ على «المطَّوعين»، لأنه لم يتمَّ اسماً بعد، لأن «فيسخرون» عطف على «يَلْمِزُونَ» هكذا ذكره النحاس^(٦) في «الإعراب» له، وهو عندي وهمٌ منه. قلت: الأمر فيه كما ذكر فإن «المطَّوعين» قد تَمَّ من غير احتياجٍ لغيره.

(١) الشواذ ٥٤؛ البحر ٧٤/٥.

(٢) البحر ٧٤/٥.

(٣) البحر ٧٥/٥.

(٤) المياسير: ج مؤسير وهو ذو اليسار والغنى.

(٥) المشكل ٣٦٨/١.

(٦) إعراب القرآن للنحاس ٣٣/٢؛ وعبارته: «ولا يجوز أن يكون عطفاً على المطَّوعين

لأنك لو عطفت عليهم لعطفت على الاسم قبل أن يتم؛ لأن فيسخرون عطف على يلمزون».

- التوبة -

وقوله: «فَيَسْخَرُونَ» نسق على الصلة، وخبر المبتدأ الجملة من قوله: «سَخِرَ اللهُ مِنْهُمْ»، هذا أظهرُ إعرابٍ قيل هنا. وقيل: «والذين لا يجدون» نسق على «الذين يَلْمِزُونَ»، ذكره أبو البقاء^(١). وهذا لا يجوز؛ لأنه يلزم الإخبار عنهم، بقوله: «سَخِرَ اللهُ مِنْهُمْ» وهذا لا يكون إلا بأن كان الذين لا يجدون منافقين، وأما إذا كانوا مؤمنين كيف يَسْخَرُ اللهُ مِنْهُمْ؟ وقيل: «والذين لا يجدون» نسق على المؤمنين، قاله أبو البقاء^(٢). وقال الشيخ^(٣): «وهو بعيدٌ جداً»، قلت: وَجْهٌ بُعِدَ أَنَّهُ يُفْهَمُ أَنَّ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ لَيْسُوا مُؤْمِنِينَ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْعَطْفِ الدَّلَالَةُ عَلَى الْمَغَايِرَةِ فَكَأَنَّهُ قِيلَ: يَلْمِزُونَ الْمَطْوَوعِينَ مِنْ هَذِينَ الصَّنْفَيْنِ: الْمُؤْمِنِينَ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ، فَيَكُونُ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَطْوَوعِينَ غَيْرَ مُؤْمِنِينَ.

وقال أبو البقاء^(٤): «في الصدقات» متعلق بـ «يَلْمِزُونَ»، ولا يتعلق بالمَطْوَوعِينَ لثَلَا يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا بِأَجْنَبِيٍّ، وهذا الرَدُّ فِيهِ نَظَرٌ، إِذْ قَوْلُهُ: «مِنَ الْمُؤْمِنِينَ» حَالٌ، وَالْحَالُ لَيْسَتْ / بِأَجْنَبِيٍّ، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ فِي رَدِّ ذَلِكَ أَنَّ «يَطْوَوعٌ» [ب/٤٤٧] إِنَّمَا يَتَعَدَى بِالْبَاءِ لَا بـ «فِي»، وَكَوْنُ «فِي» بِمَعْنَى الْبَاءِ خِلَافُ الْأَصْلِ.

وقيل: «فَيَسْخَرُونَ» خبرُ المبتدأ، وَدَخَلَتِ الْفَاءُ لِمَا تَضَمَّنَهُ الْمَبْتَدَأُ مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَفِي هَذَا الْوَجْهِ بُعْدٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَقْرَبُ مِنْ كَوْنِ الْخَبْرِ فِي مَعْنَى الْمَبْتَدَأِ، فَإِنَّ مَنْ عَابَ إِنْسَانًا وَعَمَّرَهُ عَلِمَ أَنَّهُ يَسْخَرُ مِنْهُ فَيَكُونُ كَقَوْلِهِمْ: «سَيَدُ الْجَارِيَةِ مَالِكَهَا».

(١) الإملاء ١٩/٢.

(٢) الإملاء ١٩/٢.

(٣) البحر ٧٦/٥.

(٤) الإملاء ١٩/٢.

- التوبة -

الثالث^(١): أن يكون محلّه نصباً على الاشتغال بإضمار فعل يُفسّره «سخر الله منهم» من طريق المعنى نحو: عاب الذين يَلْمِزُونَ سخر الله منهم. الرابع: أن ينتصب على الشتم. الخامس: أن يكون مجروراً بدلاً من الضمير في «سِرَّهم ونجواهم».

وقرىء^(٢) «يُلْمِزُونَ» بضم الميم، وقد تقدّم أنها لغة.

وقوله: «سَخِرَ اللهُ» يُحْتَمَلُ أن يكون خبراً محضاً، وأن يكون دعاءً. وقرأ الجمهور «جُهِدْهُمْ» بضم الجيم. وقرأ^(٣) ابن هرمز وجماعة «جَهْدْهُمْ» بالفتح. فقليل: لغتان بمعنى واحد. وقيل: المفتوح المشقّة، والمضموم الطاقةُ قاله القتبي^(٤). وقيل: المضموم شيء قليل يُعَاشُ به، والمفتوح العمل.

آ. (٨٠) قوله تعالى: ﴿سَبْعِينَ مَرَّةً﴾ منصوبٌ على المصدر كقولك: «ضربته عشرين ضربةً» فهو لعددٍ مرّاته. وقوله: «استغفروا لهم أو لا تستغفروا لهم»، قد تقدّم الكلام على هذا بعيداً قوله: «قل أنفقوا طوعاً أو كرهاً لن يتقبل منكم»^(٥) وأنه نظير قوله^(٦):

٢٥١٩- أَسِئْتِي بِنَا أَوْ أَحْسِنِي لَا مَلُومَةٌ لَدِينَا وَلَا مَقْلِيَةٌ إِنْ تَقَلَّتْ

آ. (٨١) قوله تعالى: ﴿بِمَقْعَدِهِمْ﴾ متعلقٌ بـ «فرح»، وهو يصلح لمصدر قعد وزمانه ومكانه، والمرادُ به ههنا المصدر، أي: بقعودهم وإقامتهم بالمدينة.

(١) من أوجه إعراب «الذين يلمزون».

(٢) وهي قراءة يعقوب والحسن ورواية شبل عن ابن كثير. انظر: السبعة ٣١٥؛ الاتحاف ٢٤٣؛ النشر ٢٨٠/٢.

(٣) نسبها في الشواذ ٥٤ إلى الأعرج وعطاء ومجاهد وانظر: البحر ٧٥/٥.

(٤) تفسير غريب القرآن ١٩٠.

(٥) الآية ٥٣ من سورة التوبة. (٦) تقدم برقم ٢٤٩٩.

- التوبة -

قوله: «خلاف» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ على المصدر بفعلٍ مقدرٍ مدلولٍ عليه بقوله: «مَقْعَدُهُمْ»، لأنه في معنى تَخَلَّفُوا، أي: تَخَلَّفُوا خلاف رسول الله. الثاني: أن «خلاف» مفعولٌ من أجله، والعامل فيه: إما فرح، وإما مَقْعَد، أي: فَرِحُوا لأجل مخالفتهم رسول الله حيث مضى هو للجهاد وتَخَلَّفُوا هم عنه، أو بقعودهم لمخالفتهم له، وإليه ذهب الطبري^(١) والزجاج^(٢) ومؤرِّج، ويؤيد ذلك قراءةٌ من قرأ «خَلَفَ» بضم الخاء وسكون اللام، والثالث: أن ينتصب على الظرف، أي: بعد رسول الله. يُقال: «أقام زيد خلاف القوم»، أي: تخلف بعد ذهابهم، و«خلاف» يكون ظرفاً قال^(٣):

٢٥٢٠ - عَقَبَ الرَّبِيعُ خِلَافَهُمْ فَكَانَمَا بَسَطَ الشَّوَابِطُ بَيْنَهُنَّ حَصِيرًا
وقال الآخر^(٤):

٢٥٢١ - فَقُلْ لِلَّذِي يَتَّقِي خِلَافَ الَّذِي مَضَى تَهَيَّأْ لِأُخْرَى مِثْلَهَا وَكَأَنَّ قَدْرَ
إِليهِ ذَهَبَ أَبُو عَيْبَةَ^(٥) وَعَيْسَى بْنُ عَمْرٍو وَالْأَخْفَشُ^(٦)، وَيؤيد هذا قراءة ابن عباس وأبي حيوه وعمرو بن ميمون^(٧) «خَلَفَ» بفتح الخاء وسكون اللام.

(١) تفسير الطبري ٣٩٨/١٤. (٢) معاني القرآن له ٥١٣/٢.

(٣) البيت للحارث بن خالد المخزومي وهو في الأغاني ٣٣٦/٣؛ والمجاز لأبي عبيدة ٢٦٤/١، واللسان: خلف؛ والشواطب: النساء اللواتي يشطن لحاء السعف يعملن منه الحصر. يصف آثار المطر فشبه الأرض بالحصر المنمقة للطرائق التي تبقى في الرمل بعد المطر.

(٤) لم أهد إلى قائله، وهو في اللسان «خلف».

(٥) المجاز ٢٦٤/١.

(٦) مذهب الأخفش في معاني القرآن ٣٣٤/٢ أنه مصدر قال: «أي مخالفة مصدر خالفوا».

(٧) الشواذ ٥٤؛ البحر ٧٩/٥. وعمرو بن ميمون أبو عثمان الكوفي، أخذ عن حمزة، وعرض عليه أحمد بن جبير ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ٦٠٣/١.

آ. (٨٢) قوله تعالى: ﴿فَلْيُضْحِكُوا قَلِيلًا﴾: قليلاً وكثيراً فيهما وجهان أظهرهما: أنهما معطوفان على المصدر، أي: ضحكاً قليلاً وبكاء كثيراً فحذف الموصوف، وهو أحد المواضع المُطَرَّد فيها حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه. والثاني: أنهما منصوبان على ظرفي الزمان، أي: زماناً قليلاً وزماناً كثيراً، والأول أولى؛ لأن الفعل يدل على المصدر بشيئين بلفظه ومعناه، بخلاف ظرف الزمان، فإنه لا يدل عليه بلفظه بل بهيئته الخاصة بلفظه.

قوله: «جزاء»، [فيه وجهان، الأول: أنه] مفعولٌ لأجله، أي: سبب الأمر بقلة الضحك وكثرة البكاء جزأؤهم بعملهم. و«بما» متعلق بجزاء لتعديته به ويجوز أن يتعلّق بمحذوفٍ لأنه صفتُه. والثاني: أن ينتصب على المصدر بفعل مقدر، أي: يُجزون جزاء. وفي معنى قوله: «فَلْيُضْحِكُوا قَلِيلًا وَلِيُكُوا كَثِيرًا» قوله^(١):

٢٥٢٢ - مَسْرَةٌ أَحْقَابٌ تَلَقَّيْتُ بَعْدَهَا مَسَاءَ يَوْمٍ أَرِيهَا شَبَهُ الصَّابِ
فَكَيْفَ بَأْنَ تَلَقَّى مَسْرَةَ سَاعَةٍ وَرَاءَ تَقْضِيهَا مَسَاءُ أَحْقَابِ

آ. (٨٣) قوله تعالى: ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ﴾: «رجع» يتعدى، كهذه الآية الكريمة، ومصدره الرجوع، كقوله: «والسماء ذات الرجوع»^(٢)، ولا يتعدى نحو: «والينا ترجعون»^(٣)، في قراءة من بناه للفاعل، والمصدر^(٤) الرجوع كالدخول.

(١) لم أهتم إلى قائلها، وهما في الكشاف ٢/٢٠٥؛ والبحر ٥/٧٩. الأزي: العسل،

الصاب: نبت مرّ، والأحقاب: الأزمان.

(٢) الآية ١١ من سورة الطارق.

(٣) الآية ٣٥ من سورة الأنبياء، وهي قراءة ابن عامر ويعقوب. السبعة ٤٢٩؛ الإتحاف

٣١٠.

(٤) أي ومصدر اللّازم.

قوله: «أول مرة»، قد تقدّم ذلك^(١). وقال أبو البقاء^(٢): «هي ظرفٌ»، قال الشيخ^(٣): «ويعني ظرفَ زمان وهو بعيد». / قلت: لأن الظاهر أنها منصوبة [٤٤٨/أ] على المصدر، وفي التفسير: أولَ خَرَجَةٍ خَرَجَهَا رسول الله، فالمعنى: أولَ مرة من الخروج. قال الزمخشري^(٤): «فإن قلت «مرة» نكرة وُضِعَتْ موضع المرات للتفضيل، فلمَ دُكِرَ اسمُ التفضيلِ المضافُ إليها وهو دالٌّ على واحدةٍ من المرات؟ قلت: أكثر اللغتين: «هند أكبرُ النساء وهي أكبرهن»، ثم إنَّ قولك: «هي كبرى امرأة»، لا تكاد تعثر عليه، ولكن «هي أكبر امرأة وأول مرة وآخر مرة».

قوله: «مع الخالفين» هذا الظرفُ يجوز أن يكونَ متعلقاً بـ «اقعدوا»، ويجوز أن يتعلّق بمحذوفٍ لأنه حال من فاعل «اقعدوا». والخالفُ: المتخلفُ بعد القوم. وقيل: الخالف: الفاسد. «مَنْ خَلَفَ»، أي: فسَدَ، ومنه «خُلوْف فم الصائم»، والمراد بهم النساء والصبيان والرجالُ العاجزون، فلذلك جاز جمعُه للتغليب. وقال قتادة: «الخالفون: النساء»، وهو مردودٌ لأجل الجمع. وقرأ^(٥) عكرمة ومالكُ بن دينار «مع الخالفين» مقصوراً من الخالفين كقوله^(٦):

٢٥٢٣ - مثل النقا لبده برُدُ الظلِّ

وقوله^(٧):

(١) انظر: إعرابه للآية ٩٤ من سورة الأنعام.

(٢) ليس في «الإملاء» هذا النص.

(٣) البحر ٨١/٥.

(٤) الكشف ٢٠٦/٢.

(٥) الشواذ ٥٤؛ البحر ٨١/٥.

(٦) لم أهدت إلى قائله وهو في البحر ٨١/٥، والنقا: الكتيب من الرمل.

(٧) تقدم برقم ١٥٣٤.

يريد: الظلال وعارداً بارداً.

آ. (٨٤) قوله تعالى: ﴿مَنْهُمْ﴾: صفة لـ «أحد»، وكذلك الجملة من قوله: «مات». ويجوز أن يكون «منهم» حالاً من الضمير في «مات»، أي: مات حال كونه منهم، أي: مُتَّصِفاً بصفة النفاق كقولهم: «أنت مني»، يعني على طريقتي. و«أبدأ» ظرف منصوب بالنهاي.

آ. (٨٥) قوله تعالى: ﴿وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ﴾: قيل: هذه تأكيد للآية السابقة^(١). وقال الفارسي: «ليست للتأكيد لأن تَيْك في قوم، وهذه في آخرين، وقد تغاير لفظا الاثنتين فهنا «ولا» بالواو لمناسبة عطفِ نهيٍ على نهيٍ قبله في قوله: «وَلَا تُصَلِّ، وَلَا تَقُمْ، وَلَا تُعْجِبْكَ»، فناسب ذلك الواو، وهناك بالفاء لمناسبة تعقيبِ قوله: «وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهُونَ»^(٢)، أي: للإِنفاقِ فهم مُعْجَبُونَ بكثرة الأموال والأولادِ فنهاء عن الإعجاب بقاء التعقيب. وهنا «وأولادهم» دون «لا» لأنه نهيٌّ عن الإعجاب بهما مجتمعين، وهناك بزيادة «لا» لأنه نهيٌّ عن كل واحد واحد فدلَّ مجموعُ الاثنتين على النهي بهما مجتمعين ومنفردين. وهنا «أَنْ يُعَذِّبَهُمْ» وهناك «لِيُعَذِّبَهُمْ»، فأتى باللام مُشْعِرةً بالغلبة، ومفعولُ الإرادةِ محذوفٌ، أي: إنما يريد الله اختبارهم بالأموال والأولاد، وأتى بـ «أَنْ»^(٣) لأنَّ مَصَّبَ الإرادةِ التعذيبُ، أي: إنما يريد الله تعذيبهم، فقد اختلف متعلقُ الإرادةِ في الآيتين. هذا هو الظاهر وإن كان يُحتمل أن تكونَ اللامُ زائدةً، وأن تكونَ «أَنْ» على حذف لامِ علة. وهناك «في الحياة الدنيا» وهنا سقطت «الحياة»، تنبيهاً على خِسِيَّةِ الدنيا، وأنها لا تستحق

(١) الآية ٥٥ «فلا تعجبك أموالهم ولا أولادهم...».

(٢) الآية ٥٤.

(٣) فقال: إنما يريد الله أن يعذبهم.

- التوبة -

أَنْ تُسَمَّى حَيَاةً، لَا سِيَّمَا وَقَدْ ذُكِرَتْ بَعْدَ ذِكْرِ مَوْتِ الْمُنَافِقِينَ فَنَاسَبَ أَلَّا تُسَمَّى حَيَاةً.

آ. (٨٦) قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَنْزَلَتْ سُورَةٌ﴾: «إذا» لا تقتضي تكراراً بوضعها، وإن كان بعض الناس فهم ذلك منها ههنا، وقد تقدّم ذلك أول البقرة وأنشدت عليه^(١):

٢٥٢٥- إذا وجدت أوار الحُبِّ في كَبدي

وَأَنْ هَذَا إِنَّمَا يُفْهَمُ مِنَ الْقِرَائِنِ لَا مِنْ وَضْعِ «إِذَا» لَهُ.

قوله: «أَنْ آمَنُوا»، فيه وجهان، أحدهما: أنها تفسيرية لأنه قد تقدّمها ما هو بمعنى القول لا حروفه. والثاني: أنها مصدرية على حذف حرف الجر، أي: بأن آمنوا. وفي قوله: «اسْتَأْذَنَكَ»؛ التفاتٌ من غيبة إلى خطاب، وذلك أنه قد تقدّم لفظ «رسوله» فلو جاء على الأصل لقليل: استأذنه.

آ. (٨٧) قوله تعالى: ﴿مَعَ الْخَوَالِفِ﴾: الْخَوَالِفُ: جمع خالفة من صفة النساء، وهذه صفة ذم كقول زهير^(٢):

٢٥٢٦- وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء
فإن تكن النساء مخباتٍ فحق لكل محصنة هداء

وقال آخر^(٣):

٢٥٢٧- كُتِبَ الْقَتْلُ وَالْقِتَالُ عَلَيْنَا وعلى الغايات جرّ الذبول

(١) تقدم برقم ٢٥٠.

(٢) تقدم الأول برقم ٤٦٩. والثاني في ديوانه ٧٤، والمحصنة هنا البكر، والهداء: الزفاف.

(٣) البيت لعمر ابن أبي ربيعة وهو في ديوانه (بيروت) ٣٣٨؛ والبحر ٨٣/٥.

- التوبة -

وقال النحاس^(١): «يجوز أن تكون «الخوالف» من صفة الرجال، بمعنى أنها جمع خالفة. يقال: «رجل خالفة»، أي: لا خير فيه، فعلى هذا تكون جمعاً للذكور باعتبار لفظه». وقال بعضهم: إنه جمع خالف، يقال: رجل خالف، أي: لا خير فيه، / وهذا مردود؛ فإن فواعل لا يكون جمعاً لفاعل وصفاً لعامل إلا ما شذ من نحو: فوارس ونواكس وهوالك.

آ. (٨٨) والخَيْرَات: جمع خَيْرَة على فَعْلَة بسكون العين وهو المستحسن من كل شيء، وَعَلَبَ استعماله في النساء، ومنه قوله تعالى: خيرات حسان^(٢) وقول الشاعر^(٣):

٢٥٢٨ - ولقد طَعَنْتُ مَجَامِعَ الرَّبَلَاتِ رَبَلَاتِ هِنْدٍ خَيْرَةَ الْمَلَكَاتِ

آ. (٩٠) قوله تعالى: ﴿الْمُعْتَدِرُونَ﴾: قرىء بوجه كثيرة، فمنها قراءة الجمهور: فَتَحُ العين وتشديد الذال. وهذه القراءة تحتمل وجهين: أن يكون وزنه^(٤) فَعْلٌ مضعفاً، ومعنى التضعيف فيه التكلف، والمعنى: أنه توهم أن له عُدْرًا، ولا عُدْرَ له. والثاني: أن يكون وزنه افتعل والأصل: اعتذر فأدغمت التاء في الذال بأن قلبت تاء الافتعال ذالاً، ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها وهو العين، ويدل على هذا قراءة^(٥) سعيد بن جبير «المعتدرون» على الأصل. وإليه ذهب الأخفش^(٦) والفراء^(٧) وأبو عبيد وأبو حاتم والزجاج^(٨).

(١) إعراب القرآن ٣٤/٢.

(٢) الآية ٧٠ من سورة الرحمن.

(٣) البيت لرجل من بني عدي تيم تميم جاهلي، وهو في مجاز القرآن ٢٦٧/١؛ وتفسير الطبري ٤١٥/١٤، واللسان: خير؛ والبحر ٨٣/٥. الربلات: ج ربلة وهي لحم باطن الفخذ.

(٤) أي: وزن الفعل في الأصل.

(٥) البحر ٨٣/٥؛ الحجة ٣٢١؛ الشواذ ٥٤.

(٦) معاني القرآن له ٣٣٥/٢.

(٧) معاني القرآن له ٤٤٧/١.

(٨) معاني القرآن له ٥١٤/٢.

- التوبة -

وقرأ زيد بن علي والضحاك والأعرج وأبو صالح وعيسى بن هلال^(١) وهي قراءة ابن عباس أيضاً ويعقوب والكسائي^(٢) «المُعْذِرُونَ» بسكون العين وكسرِ الذال مخففةً مِنْ أَعْدَرَ يُعْذِرُ كَأَكْرَمَ يَكْرُمُ.

وقرأ مسلمة «المُعْذِرُونَ» بتشديد العين والذال مِنْ تَعَذَّرَ بِمَعْنَى اعْتَذَرَ. قال أبو حاتم: «أراد المتعذرون، والتاء لا تدغم في العين لبُعدِ المخارج، وهي غلطٌ منه أو عليه».

قوله: «لِيُؤْذَنَ لَهُمْ» متعلقٌ بـ «جاء» وحُذِفَ الفاعلُ وأُقيِمَ الجارُ مقامه للعلمِ به، أي: ليأذن لهم الرسول. وقرأ الجمهور «كَذَّبُوا» بالتخفيف، أي: كذبوا في إيمانهم. وقرأ الحسن^(٣) - في المشهور عنه - وأبي وإسماعيل «كَذَّبُوا» بالتشديد، أي: لم يُصَدِّقُوا ما جاء به الرسول عن ربه ولا امتثلوا أمره.

آ. (٩١) وقرأ^(٤) أبو حيوة: «نصحو اللآء» بدون لام، وقد تقدم^(٥) أن «نَصَحَ» يتعدى بنفسه وباللام.

وقوله: «من سبيل» فاعلٌ بالجارِ قبله لاعتماده على النفي، ويجوز أن يكون مبتدأً والجارُ قبله خبره، وعلى كلا القولين فـ «مِنْ» مزيدةٌ فيه، أي: ما على المحسنين سبيل.

قال بعضهم: وفي هذه الآية نوعٌ من البديع يسمى التمليح وهو: أن يُشارَ إلى قصةٍ مشهورةٍ أو مثلٍ سائرٍ أو شعرٍ نادرٍ في فحوى كلامك من غيرِ ذِكره، ومنه قوله^(٦):

(١) عيسى بن هلال الصديقي المصري صدوق من الرابعة. تقريب التهذيب ٤٤١.

(٢) في رواية قتيبة بن مهران.

(٣) الشواذ ٥٤؛ البحر ٨٤/٥. (٤) البحر ٨٥/٥.

(٥) انظر إعرابه للآية ٦٢ من سورة الأعراف.

(٦) البيت ليسار بن عدي، وهو في البحر ٨٥/٥.

- التوبة -

٢٥٢٩- اليومَ خمرٌ ويبدو بعده خَبْرٌ والدهرُ من بين إنعامٍ وإيَّاسٍ
يشير لقول امرئ القيس لَمَّا بلغه قَتْلُ أبيه: «اليومَ خمرٌ وغداً أمرٌ»،
وقول الآخر^(١):

٢٥٣٠- فوالله ما أدري أحلامٌ نائمٍ أَلَمْتُ بنا أم كان في الركب يوشعُ
يُشير إلى قصة يوشع عليه السلام واستيقافه الشمس^(٢). وقول
الآخر^(٣):

٢٥٣١- لَعَمْرُؤُ مع الرَّمْضاءِ والنارُ تَلْتَطِي
أرقُّ وأحْفَى منك في ساعة الكَرْبِ
أشار إلى البيت المشهور^(٤):

٢٥٣٢- المستجيرُ بعمرٍ عند كُرْبته كالْمستجيرِ مِنَ الرَّمْضاءِ بالنارِ
وكان هذا الكلامَ وهو «ما على المحسنين من سبيل» اشتهر ما هو بمعناه
بين الناس، فأشار إليه من غير ذكر لفظه. ولَمَّا ذكر الشيخ^(٥) التمليح لم يُقَيِّده
بقوله «من غير ذكره» ولا بد منه، لأنه إذا ذكره بلفظه كان اقتباساً وتضميناً.

آ. (٩٢) قوله تعالى: ﴿ولا على الذين﴾: فيه أوجه، أحدها: أن
يكون معطوفاً على «الضعفاء»، أي: ليس على الضعفاء ولا على الذين إذا

(١) البيت لأبي تمام وهو في شرح ديوانه ٣٢٠/٢ ومعاهد التنصيص للعباسي ١٨٨/٢.

(٢) هذا المعنى محمول على ما يحكيه أهل الكتاب من أن الشمس رُدَّتْ ليوشع بن نون.
انظر: شرح ديوان أبي تمام ٣٢٠/٢.

(٣) البيت لأبي تمام وهو في ديوانه ٤٣٣؛ ومعاهد التنصيص ١٩١/٢. والتظت النار:
التهبت. والرمضاء: الأرض التي حيت من شدة الشمس.

(٤) البيت للتكلام الضبعي وهو في «فصل المقال في شرح كتاب الأمثال» للبكري ٣٧٧.
واللسان: دعص. والبيت من أمثال العرب.

(٥) البحر ٨٥/٥.

ما أتوك، فيكونون داخلين في خير ليس، مُخبراً بمتعلقهم عن اسمها وهو «حَرَج». الثاني: أن يكون معطوفاً على «المحسنين» فيكونون داخلين فيما أخبر به عن قوله «من سبيل»، فإن «من سبيل» يحتمل أن يكون مبتدأ، وأن يكون اسم «ما» الحجازية، و«من» مزيدة في الوجهين. الثالث: أن يكون «ولا على الذين» خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: ولا على الذين إذا ما أتوك إلى آخر الصلة حرج أو سبيل، وحُذِفَ لدلالة الكلام عليه، قاله أبو البقاء^(١)، ولا حاجة إليه لأنه تقديرٌ مُستغنى عنه، إذ قد قَدَّرَ شيئاً يقوم مقامه هذا الموجود في اللفظ والمعنى. وهذا الموصول يحتمل أن يكون مندرجاً في قوله «ولا على / الذين لا يجدون ما يُنفقون» وذُكروا على سبيل نفي الحرج عنهم [١/٤٤٩] وأن لا يكونوا مندرجين، بأن يكون هؤلاء وجدوا ما ينفقون، إلا أنهم لم يجدوا مَرَكوباً.

وقرأ^(٢) معقل بن هرون «لنحملهم» بنون العظمة. وفيها إشكال، إذ كان مقتضى التركيب: قلت لا أجد ما يحملكم عليه الله.

قوله: «قلت» فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه جواب «إذا» الشرطية، و«إذا»، وجوابها في موضع الصلة، وقعت الصلة جملة شرطية، وعلى هذا فيكون قوله «تولوا» جواباً لسؤالٍ مقدر، كأن قائلًا قال: «ما كان حالهم إذ أُجيبوا بهذا الجواب؟ فأجيب بقوله «تولوا». الثاني: أنه في موضع نصب على الحال من كاف «أتوك»، أي: إذا أتوك وأنت قائل: لا أجد ما أحملكم عليه، و«قد» مقدره عند مَنْ يشترط ذلك في الماضي الواقع حالاً كقوله: أو جاؤوكم حصرت صدورهم^(٣) في أحد أوجهه، كما تقدم تحقيقه، وإلى

(١) الإملاء ٢٠/٢.

(٢) البحر ٨٦/٥؛ الشواذ ٥٤؛ ولم أقف على معقل، وفي الشواذ «عبدالله بن معقل».

(٣) الآية ٩٠ من سورة النساء.

هذا نحو الزمخشري^(١). الثالث: أن يكون معطوفاً على الشرط، فيكون في محل جر بإضافة الظرف إليه بطريق النسق، وحذف حرف العطف، والتقدير: وقلت. وقد تقدم لك كلام في هذه المسألة وما استشهد الناس به عليها. وإلى هذا ذهب الجرجاني، وتبعه ابن عطية^(٢)، إلا أنه قدّر العاطف فاءً، أي: فقلت. الرابع: أن يكون مستأنفاً. قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: هل يجوز أن يكون قوله «قلت لا أجد» استثناءً مثله» يعني مثل «رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ»^(٤) كأنه قيل: إذا ما أتوك لتحملهم تولّوا، فقيل: ما لهم تولّوا باكين [فقيل]^(٥) قلت: لا أجد ما أحملكم^(٦) عليه، إلا أنه وسط بين الشرط والجزاء كالأعراض. قلت: نعم ويحسن انتهى.

قال الشيخ^(٧): «ولا يجوز ولا يحسن في كلام العرب فكيف في كلام الله؟ وهو فهم أعجمي». قلت: وما أدري ما سبب منعه وعدم استحسانه له مع وضوحه وظهوره لفظاً ومعنى؟ وذلك لأن تولّيتهم على حاله، فيصير الدمع ليس مترتباً على مجرد مجيئهم له عليه السلام ليحملهم، بل على قوله لهم «لا أجد ما أحملكم»، وإذا كان كذلك فقوله عليه السلام لهم ذلك سبب في بكائهم، فحسن أن يجعل قوله «قلت: لا أجد ما أحملكم» جواباً لمن سأل عن علة تولّيتهم وأعينهم فائضةً دمعاً، وهو المعنى الذي قصده أبو القاسم. وعلى هذه الأوجه الثلاثة التي قدّمتها في «قلت» يكون جوابه قوله «تولّوا»، وقوله

(١) الكشاف ٢٠٨/٢

(٢) المحرر ٢٥٣/٨

(٣) الكشاف ٢٠٨/٢

(٤) من الآية ٩٣

(٥) من الكشاف

(٦) الأصل: أحملكم

(٧) البحر ٨٦/٥

«لتحملهم» علة لـ «أتوك». وقوله «لا أجد» هي المتعدية لواحدٍ لأنها من الوجود. و«ما» يجوز أن تكون موصولةً أو موصوفةً.

قوله: «وأعينهم تفيض» في محلّ نصبٍ على الحال من فاعل «تولّوا»، قال الزمخشري^(١): «تفيض من الدمع» كقولك: تفيض دمعاً، وقد تقدّم هذا في المائدة مستوفى عند قوله: «ترى أعينهم تفيض من الدمع»^(٢) وأنه جعل «من الدمع» تمييزاً، و«من» مزيدة، وتقدّم الردُّ عليه في ذلك هناك فعليك بالالتفات إليه.

قوله: «حزناً» في نصبه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مفعولٌ من أجله والعامل فيه «تفيض» قاله الشيخ^(٣). لا يقال إن الفاعل هنا قد اختلف، فإن الفيض مسند للأعين والحزن صادرٌ من أصحاب الأعين، وإذا اختلف الفاعل وجب جرُّه بالحرف لأننا نقول: إن الحزن يُسند للأعين أيضاً مجازاً يقال: عين حزينةٌ وسخينة، وعين مسرورةٌ وقريرة في ضد ذلك. ويجوز أن يكون الناصب له «تولّوا» وحينئذٍ يتحد فاعلا العلة والمعلول حقيقةً. الثاني: أنه في محلّ نصبٍ على الحال، أي: تولّوا حزنين أو تفيض أعينهم حزينةً على ما تقدّم من المجاز. الثالث: أنه مصدر ناصبه مقدرٌ من لفظه، أي: يحزنون حزناً قاله أبو البقاء^(٤). وهذه / الجملة التي قدرها ناصبة لهذا المصدر هي أيضاً في [٤٤٩/ب] محلّ نصبٍ على الحال: إمّا من فاعل «تولّوا» وإمّا من فاعل «تفيض».

قوله: «أن لا يجدوا» فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ من أجله، والعامل فيه «حزناً» إن أعربناه مفعولاً له أو حالاً، وأمّا إذا أعربناه مصدرًا فلا،

(١) الكشاف ٢/٢٠٨.

(٢) الآية ٨٣.

(٣) البحر ٥/٨٦.

(٤) الإملاء ٢/٢٠.

لأن المصدر لا يعمل إذا كان مؤكداً لعامله، وعلى القول بأن «حزناً» مفعول من أجله يكون «أن لا يجدوا» علة العلة، يعني أنه يكون عللاً فيض الدمع بالحزن، وعلل الحزن بعدم وجدان النفقة، وهذا واضح، وقد تقدم لك نظير ذلك في قوله «جزاء بما كسبا نكالاً من الله»^(١). والثاني: أنه متعلق بـ «تفيض». قال الشيخ^(٢): «قال أبو البقاء»^(٣): «ويجوز أن يتعلق بـ «تفيض». ثم قال الشيخ: «ولا يجوز ذلك على إعرابه «حزناً» مفعولاً له، والعامل فيه «تفيض»، إذ العامل لا يقتضي اثنين من المفعول له إلا بالعطف أو البدل».

آ. (٩٣) قوله تعالى: ﴿رَضُوا﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه مستأنف كأنه قال قائل: ما بالهم استأذنوا في القعود وهم قادرون على الجهاد؟ فأجيب بقوله «رَضُوا بأن يكونوا مع الخوالب». وإليه مال الزمخشري^(٤). والثاني: أنه في محل نصب على الحال و«قد» مقدرة في قوله [«رَضُوا»].

وقوله: «وطبع» نسق على «رَضُوا» تنبيهاً على أن السبب في تخلفهم رضاهم بقعودهم وطبع الله على قلوبهم.

وقوله «إنما السبيل على» فأتى بـ «على» وإن كان قد يصل بـ «إلى» لفرق ذكره^(٥): وهو أن «على» تدل على الاستعلاء وقلة منعة من^(٦) تدخل عليه نحو: لي سبيل عليك، ولا سبيل لي عليك، بخلاف «إلى». فإذا قلت:

(١) الآية ٣٨ من سورة المائدة.

(٢) البحر ٨٦/٥.

(٣) الإملاء ٢٠/٢.

(٤) الكشاف ٢٠٨/٢.

(٥) انظر: المحرر ٢٥٣/٨.

(٦) ش: ما.

- التوبة -

«لا سبيل عليك» فهو مغاير لقولك: لا سبيل إليك. ومن مجيء «إلى» معه، قوله^(١):

٢٥٣٣- أليت شِعْرِي هل إلى أمّ سالمٍ سبيلٌ فأما الصبرُ عنها فلا صبراً
وقوله^(٢):

٢٥٣٤- هل من سبيلٍ إلى خَمْرٍ فأشربها أم من سبيلٍ إلى نَصْرٍ بن حَجَّاجٍ
آ. (٩٤) قوله تعالى: ﴿قَدْ نَبَأْنَا اللَّهُ مِنْ أَعْبَارِكُمْ﴾: فيها وجهان، أحدهما: أنها المتعدية إلى مفعولين أولهما «نا»، والثاني: قوله «مِنْ أَعْبَارِكُمْ». وعلى هذا ففي «مِنْ» وجهان، أحدهما: أنها غيرُ زائدة، والتقدير: قد نَبَأْنَا اللَّهُ أَعْبَاراً مِنْ أَعْبَارِكُمْ، أو جملةً من أَعْبَارِكُمْ، فهو في الحقيقة صفةٌ للمفعول المحذوف. والثاني: أن «مِنْ» مزيدةٌ عند الأَخْفَشِ^(٣) لأنه لا يَشْتَرط فيها شيئاً. والتقدير: قد نَبَأْنَا اللَّهُ أَعْبَارِكُمْ.

الوجه الثاني من الوجهين الأوّلين: أنها متعديةٌ لثلاثة كـ أعلم، فالأول والثاني ما تقدّم، والثالث محذوف اختصاراً للعلم به والتقدير: نَبَأْنَا اللَّهُ مِنْ أَعْبَارِكُمْ كَذِباً ونحوه. قال أبو البقاء^(٤): «قد تتعدّى إلى ثلاثة، والاثنتان الآخران محذوفان، تقديره: أَعْبَاراً مِنْ أَعْبَارِكُمْ مُثَبَّتَةً، و«مِنْ أَعْبَارِكُمْ» تنبيه على المحذوف وليست «مِنْ» زائدة، إذ لو كانت زائدة لكانت مفعولاً ثانياً، والمفعول الثالث محذوف، وهو خطأ لأن المفعول الثاني متى ذُكِرَ في هذا

(١) تقدم برقم ٢٣٢٩.

(٢) البيت للدلفاء، وهو في ابن يعيش ٢٧/٧؛ والخزانة ١٠٨/٢.

(٣) لم يشر إلى ذلك هنا في كتابه معاني القرآن، وقد يكون هذا مفهوماً من الأَخْفَشِ من إعرابه لآياتٍ أخرى حيث لا يشترط في زيادة «مِنْ» شيئاً.

(٤) الإملاء ٢٠/٢.

الباب لَرِمَ ذَكَرُ الثالث. وقيل: «مِنْ» بمعنى عن. قلت: قوله: «إِنْ حَذَفَ الثالث خطأ» إِنْ عَنَى حَذَفَ الاقتصارِ فمَسْلَمٌ، وَإِنْ عَنَى حَذَفَ الاختصارِ فممنوعٌ، وقد مرَّ بك في هذه المسألة مذاهبُ الناس.

آ. (٩٥) قوله تعالى: ﴿جَزَاءٌ﴾: يجوز أن ينتصب على المصدر بفعل مِنْ لفظه مقدر، أي: يُجْزَوْنَ جزاء، وأن ينتصب بمضمون الجملة السابقة لأنَّ كونهم يَأْوُونَ في جهنم في معنى المجازاة. ويجوز أن يكون مفعولاً من أجله.

آ. (٩٧) قوله تعالى: ﴿الْأَعْرَابُ﴾: صيغة جمع وليس جمعاً لعرب قاله سيبويه^(١)؛ وذلك لثلا يلزم أن يكون الجمعُ أخصَّ من الواحد، فإن العرب هذا الجيل الخاص سواء سكن البوادي أم سكن القرى، وأما الأعرابُ فلا يُطلق إلا على مَنْ يَسْكُن البوادي فقط. وقد تقدّم لك في أوائل هذا الموضوع عند قوله تعالى: «رب العالمين»^(٢)، ولهذا الفرقِ نُسب إلى الأعراب على لفظه فقيل: أعرابي^(٣). ويُجمع / على أعراب.

وقوله: «أَجْدَر»، أي: أحقُّ وأولى، يقال: هو جدِيرٌ وأجدِرٌ وحقيق وأحقُّ وقمين وأولى وخليق بكذا، كلُّه بمعنى واحد. قال الليث: «جَدَرٌ يَجْدُرُ جَدَارَةٌ فهو جدِيرٌ، ويؤنث ويثنى ويُجمع قال الشاعر^(٤):

٢٥٣٥ - بِخَيْلٍ عَلَيْهَا جِنَّةٌ عَبْقَرِيَّةٌ جديرون يوماً أن ينالوا ويستعلوا

وقد نبّه الراغب^(٥) على أصل اشتقاق هذه المادة وأنها من الجدار أي

(١) الكتاب ٨٩/٢.

(٢) الآية ١ من سورة الفاتحة.

(٣) أي ولو كان الأعراب مفرداً عَرَبٌ لُنُسِبَ إلى المفرد على حسب قاعدة النسب.

(٤) تقدم برقم ١١٠١.

(٥) المفردات ٨٩.

الحائط، فقال: «والجديرُ: المنتهى لانتهاه الأمر إليه انتهاء الشيء إلى الجدار» والذي يظهر أن اشتقاقه من الجَدْر وهو أصل الشجرة^(١) فكأنه ثابت كثيوت الجَدْر في قولك «جدير بكذا».

قوله: «الْأَيَعْلَمُوا»، أي: بأن لا يَعْلَمُوا فحذف حرف الجر فجرى الخلاف المشهور بين الخليل والكسائي مع سيويه والفراء.

آ. (٩٨) قوله تعالى: ﴿مَنْ يَتَّخِذْ مَا يُنْفِقُ مَغْرَمًا﴾: «مَنْ» مبتدأ وهي: إمَّا موصولة وإمَّا موصوفة. وَمَغْرَمًا مفعول ثانٍ لأنَّ «اتخذ» هنا بمعنى صَبَّر. والمَغْرَمُ: الخُسْران، مشتق من الغرام وهو الهلاك لأنه سيئة، ومنه «إنَّ عذابها كان غراماً»^(٢). وقيل: أصله الملازمة ومنه «الغريم» للزومه مَنْ يطالبه.

قوله: «وَيَتَرَبَّصُّ» عطفٌ على «يَتَّخِذُ» فهو: إمَّا صلة وإمَّا صفة. والترَبُّصُ: الانتظار. والدوائر: جمع دائرة، وهي ما يحيط بالإنسان من مصيبة ونكبة، تصوراً من الدائرة المحيطة بالشيء من غير انفلاتٍ منها. وأصلها داوِرةٌ لأنها من دار يدور، أي: أحاط. ومعنى «ترَبُّص الدوائر»، أي: انتظار المصائب قال^(٣):

٢٥٣٦- تَرَبَّصْ بِهَا رَبِّبَ الْمَنُونِ لَعَلَّهَا تَطْلُقُ يَوْمًا أَوْ يَمُوتُ حَلِيلُهَا

قوله: «عليهم دائرةُ السوء» هذه الجملة معترضة بين جمل هذه القصة وهي دعاءٌ على الأعراب المتقدمين، وقرأ^(٤) ابن كثير وأبو عمرو هنا «السوء»

(١) الجدر: أصل الجدار، وفي الحديث: «حتى يبلغ الماء جَدْرَه»، أي: أصله. انظر: اللسان: جدر.

(٢) الآية ٦٥ من سورة الفرقان.

(٣) تقدم برقم ٩٦٧.

(٤) السبعة ٣١٦؛ الحجة ٣٢١؛ البحر ٩١/٥.

وكذا الثانية في الفتح^(١) بالضم، والباقون بالفتح. وأما الأولى في الفتح^(٢) وهي «ظنَّ السَّوءَ» فاتفق على فتحها السبعة. فأما المفتوح، فقيل: هو مصدر. قال الفراء^(٣): «يقال: سُؤْتُهُ سُوءٌ وَمَسَاءَةٌ وَسَوَائِيَةٌ وَمَسَائِيَةٌ، وبالضم الاسم» قال أبو البقاء^(٤): «وهو^(٥) الضَّرر وهو مصدر في الحقيقة». قلت: يعني أنه في الأصل كالمفتوح في أنه مصدرٌ ثم أُطْلِقَ على كل ضررٍ وشرٍّ. وقال مكِّي^(٦): «مَنْ فَحَّ السَّيْنَ فَمَعْنَاهُ الْفَسَادُ وَالرَّدَاءُ، وَمَنْ ضَمَّهَا فَمَعْنَاهُ الْهَزِيمَةُ وَالْبِلَاءُ وَالضَّرْرُ». وظاهر هذا أنهما اسمان لِمَا ذَكَرَ، ويحتمل أن يكونا في الأصل مصدرًا ثم أُطْلِقَا على ما ذكر. وقال غيره: المضموم: العذاب والضرر، والمفتوح: الذم، ألا ترى أنه أُجْمِعَ على فتح «ظنَّ السَّوءَ»^(٧) وقوله: «ما كان أبوك امرأً سَوْءًا»^(٨) ولا يليق ذِكْرُ الْعَذَابِ بِهِذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ.

وقال الزمخشري^(٩) فأحسن: «المضموم: العذاب، والمفتوح ذمٌ لدائرة، كقولك: «رَجُلٌ سَوْءٌ» في نقيض «رَجُلٌ عَدْلٌ»، لأنَّ مَنْ دَارَتْ عَلَيْهِ يَذُمُّهَا» يعني أنها من باب إضافة الموصوف إلى صفة فَوْصِفَتْ في الأصل بالمصدر مبالغةً، ثم أُضِيفَتْ لصفيتها كقوله تعالى: «ما كان

(١) الآية ٦ من سورة الفتح: «عليهم دائرة السوء».

(٢) الآية ٦ من سورة الفتح: «الظانين بالله ظن السوء».

(٣) معاني القرآن ٤٥٠/١.

(٤) الإملاء ٢٠/٢.

(٥) أي بضم السين.

(٦) الكشف لمكي ٥٠٥/١.

(٧) من الآية ٦ من سورة الفتح.

(٨) الآية ٢٨ من سورة مريم.

(٩) الكشاف ٢٠٩/٢.

أبوك امرأ سوء»^(١). قال الشيخ^(٢): «وقد حُكي بالضم» وأنشد^(٣):
٢٥٣٧ - وكنت كذئبِ السُّوءِ لَمَّا رَأَى دَمًا بصاحبه يوماً أحال على الدَّمِ
وفي الدائرة مذهبان أظهرهما: أنها صفةٌ على فاعلة كقائمة. وقال
الفارسي^(٤): «إنها يجوز أن تكون مصدرًا كالعافية».

وقوله: «بكم الدوائر» فيه وجهان، أظهرهما: أن الباء متعلقة بالفعل
قبلها. والثاني: أنها حالٌ من «الدوائر» قاله أبو البقاء^(٥). وليس بظاهر، وعلى
هذا فيتعلّق / بمحذوف على ما تقرر غير مرة.

[٤٥٠/ب]

تم الجزء الثاني بحوله وقوته على يد عبده وفقيره
أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود الشافعي
الحلبي حامداً ومُصَلِّياً في شهور سنة ثلاث
وثلاثين وسبعمئة أحسن الله تَقْضِيهَا
في خير وعافية، ويتلوه
إن شاء الله تعالى
قوله تعالى «قُرْبَات»
مفعول
ثان

(١) الآية ٢٨ من سورة مريم.

(٢) البحر ٩١/٥.

(٣) البيت للفردق وهو في ديوانه ٧٤٩، برواية فتح السين؛ والبحر ٩١/٥؛ واللسان:
سواء وروايته بفتح السين.

(٤) الحجة (خ) ١٢٢/٣.

(٥) الإملاء ٢٠/٢.

[٤٥٢/أ] / بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَسْتَعِينُ . رَبِّ تَمِّمْ بِخَيْرٍ .

آ . (٩٩) قوله تعالى: ﴿قُرْبَاتٌ﴾: مفعولٌ ثانٍ لِيَتَّخِذَ كما مرَّ في «مَغْرَمًا». ولم يَخْتَلَفْ قُرَاءُ السَّبْعَةِ فِي ضَمِّ الرَّاءِ مِنْ «قُرْبَاتٍ» مَعَ اخْتِلَافِهِمْ فِي رَاءِ «قُرْبَةٍ» كَمَا سَيَأْتِي، فَيَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ جَمْعًا لِقُرْبَةٍ بِالضَّمِّ كَمَا هِيَ قِرَاءَةُ وَرَشٍ عَنِ نَافِعٍ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ جَمْعًا لِلسَّاكِنِهَا، وَإِنَّمَا ضُمَّتْ اتِّبَاعًا لِ«غُرَفَاتٍ»^(١). وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ وَشُرُوطِهَا عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «فِي ظُلُمَاتٍ»^(٢) أَوَّلَ الْبَقْرَةِ.

قوله: «عند الله» في هذا الظرفِ ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه متعلِّقٌ بـ «يَتَّخِذُ». والثاني: أنه ظرفٌ لـ «قربات» قاله أبو البقاء^(٣)، وليس بذلك الثالث: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لـ «قربات».

قوله: «وصلوات الرسول» فيه وجهان أظهرهما: أنه نسقٌ على «قربات» وهو ظاهرٌ كلامِ الزمخشري^(٤) فإنه قال: «والمعنى أن ما ينفقه سببٌ لحصول القربات عند الله «وصلوات الرسول» لأنه^(٥) كان يدعو للمتصدِّقين بالخير كقوله: «اللهم صل على آل أبي أوفى»^(٦). والثاني: - وجوزَه ابن عطية^(٧)

(١) الآية ٣٧ من سورة سبأ «وهم في الغرفات آمنون» قرأ حمزة بتسكين الراء، وقرأ الباقون بضمها. السبعة ٥٣٠.

(٢) من الآية ١٧، ١٩. ولكنه لم يذكر شيئاً في هذين الموضعين.

(٣) الإملاء ٢٠/٢.

(٤) الكشف ٢٠٩/٢ - ٢١٠.

(٥) أي الرسول صلى الله عليه وسلم.

(٦) رواه البخاري: الدعوات ٣٣ (الفتح ١٦٩/١١) أبو داود الزكاة ٦ (٢/٢٤٧)؛

ابن ماجة الزكاة ٨ (١/٥٧٢).

(٧) المحرر ٨/٢٥٨.

- التوبة -

ولم يذكر أبوالبقاء^(١) غيره - أنها منسوقة على «ما ينفق»، أي: ويتخذ بالأعمال الصالحة وصلوات الرسول قربة.

قوله: «ألا إنها قربة» الضمير في «إنها». قيل: عائد على «صلوات» وقيل: على النفقات أي المفهومة من «يُنفقون».

وقرأ^(٢) ورش «قُرْبَةً» بضم الراء، والباقون بسكونها فقليل: لغتان. وقيل: الأصل السكون والضممة إبتاع، وهذا قد تقدم لك فيه خلاف بين أهل التصريف: هل يجوز تثقيب فُعَلٌ إلى فُعَلٍ؟ وأن بعضهم جعل عُسْرًا يُسْرًا بضم السين فَرَعَيْنِ على سكونها. وقيل: الأصل قُرْبَةً بالضم، والسكون تخفيف، وهذا أجري على لغة العرب إذ مبناها^(٣) الهرب مِنَ الثُّقَلِ إلى الخفة.

وفي استناف هذه الجملة^(٤) وتصدُّرها بحرفي التنبيه والتحقيق المؤذنين بشارات الأمر وتمكُّنه شهادةً من الله بصحة ما اعتقده من إنفاقه^(٥)، قال معناه الزمخشري^(٦) قال: «وكذلك سيُدخلهم، وما في السين من تحقيق الوعد».

آ. (١٠٠) قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ﴾: فيه وجهان، أظهرهما: أنه مبتدأ، وفي خبره ثلاثة أوجه، أحدها: - وهو الظاهر - أنه الجملة الدعائية من قوله: «رضي الله عنهم». والثاني: أن الخبر قوله: «الأولون» والمعنى: والسابقون أي بالهجرة [هم] الأولون مِنْ أهل هذه المِلَّة، أو السابقون إلى

(١) الإملاء ٢٠/٢.

(٢) السبعة، ٣١٧؛ الحجة ٣٢٢؛ البحر ٩١/٥.

(٣) ش: منتهاها.

(٤) أي جملة «ألا إنها قربة لهم».

(٥) ش: من كون نفقته قربات.

(٦) الكشاف ٢١٠/٢.

الجنة الأولون من أهل الهجرة. الثالث: أن الخبرَ قوله: «من المهاجرين والأنصار» والمعنى فيه الإعلام بأن السابقين من هذه الأمة من المهاجرين والأنصار. ذكر ذلك أبو البقاء^(١)، وفي الوجهين الأخيرين تكلفٌ.

الثاني من وجهي «السابقين»^(٢): أن يكون نسقاً على «مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ» أي: ومنهم السابقون. وفيه بُعدٌ.

والجمهورُ على جَرِّ «الأنصار» نسقاً على المهاجرين. يعني أن السابقين من هذين الجنسين. وقرأ^(٣) جماعة كثيرة أجلاء: عمر بن الخطاب وقتادة والحسن وسلام وسعيد بن أبي سعيد^(٤) وعيسى الكوفي^(٥) وطلحة ويعقوب: «والأنصار» برفعها. وفيه وجهان أحدهما: أنه مبتدأ، وخبره «رضي الله عنهم». والثاني: عطف على «السابقون». وقد تقدم ما فيه فيحكم عليه بحكمه.

قوله: «ياحسان» متعلقٌ بمحذوف؛ لأنه حالٌ من فاعل «اتبعوهم». وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يرى أن الواو ساقطةٌ من قوله: «والذين اتبعوهم» ويقول: إن الموصول صفةٌ لمن قبله، حتى قال له زيد بن ثابت إنها بالواو فقال: اتتوني بأبي. فأتوه به فقال له: تصديق ذلك في كتاب الله في أول الجمعة^(٦): «وآخزين منهم لما يلحقوا بهم»، وأوسط الحشر^(٧): «والذين

(١) الإملاء ٢٠/٢.

(٢) الوجه الأول الابتداء.

(٣) الإتحاف ٢٤٤؛ البحر ٩٢/٥؛ النشر ٢٨٠/٢.

(٤) لعله سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري أبو سعد المدني ثقة من الثالثة. انظر: تقريب التهذيب ٢٣٦.

(٥) عيسى بن عمر أبو عمر الهمداني مقرئ الكوفة بعد حمزة عرض على عاصم وطلحة. توفي سنة ١٥٦. انظر: طبقات القراء ٦١٣.

(٦) الآية ٣ من سورة الجمعة.

(٧) الآية ١٠ من سورة الحشر.

جاؤوا من بعدهم»، وآخر الأنفال^(١): «والذين آمنوا من بعد وهاجروا». ورؤي أنه سمع رجلاً يقرأها بالواو فقال: مَنْ أقرأك؟ قال: أَبِي. فدعاه فقال: أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنك لتببع القَرَطَ^(٢) بالبيع. قال: صَدَقْتَ وإن شئت قل: شهدنا وغبتم، ونَصَرْنَا وَخَذَلْتُمْ، وَأَوَيْنَا وَطَرَدْتُمْ. ومن ثم قال عمر: لقد كنتُ أَرَانَا رُفِعْنَا رُفْعَةً لَا يَبْلُغُهَا أَحَدٌ بَعْدَنَا.

وقرأ^(٣) ابن كثير: «تجري من تحتها» بـ «مِن» الجارة، وهي مرسومة في مصاحف مكة. والباقون «تحتها» بدونها، ولم تُرَسِّمْ في مصاحفهم، وأكثر ما جاء القرآن موافقاً لقراءة ابن كثير هنا: «تجري مِنْ تحتها» في غير موضع^(٤).

آ. (١٠١) قوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَوْلِكُمْ﴾: خبر مقدم. و«منافقون» مبتدأ، و«مَنْ» يجوز أن تكون الموصولة والموصوفة، والظرف صلة أو صفة.

وقوله: «من الأعراب» لبيان الجنس. وقوله: «ومن أهل المدينة» يجوز أن يكون نسقاً على «مَنْ» المجرورة بـ «مِنْ» فيكون المجروران مشتركين في الإخبار عن المبتدأ وهو «منافقون»^(٥)، كأنه قيل: المنافقون من قوم حولكم ومن أهل المدينة، وعلى هذا هو من عطف المفردات إذ عَطَفْتَ خيراً على خير، وعلى هذا فيكون قوله «مَرَدُّوا» مستأنفاً لا محلَّ له. ويجوز أن يكون الكلامُ تمَّ عند قوله «منافقون»، ويكون قوله: «ومن أهل المدينة» خبراً مقدماً، والمبتدأ بعده محذوفٌ قامت صفته مقامه / وحذفتُ الموصوفِ وإقامةً صفته [٤٥٣/أ]

(١) الآية ٧٥ من سورة الأنفال.

(٢) القَرَطُ: ضرب من الشجر له سوق غلاظ.

(٣) السبعة ٣١٧؛ الحجة ٣٢٢؛ البحر ٩٢/٥.

(٤) من ذلك الآية ٢٢ من سورة المجادلة، والآية ١٢ من سورة الصف، والآية ٩ من سورة التغابن.

(٥) بعده في الأصل كلمة من حرفين لم أتبينها سقطت من النسخ، رسمت مها.

– التوبة –

مُقامه – وهي جملة – مطردٌ مع «مِنْ» التبعيضية وقد مرَّ تحريره نحو: «منا ظَعَنَ
ومنا أقام» والتقدير: ومن أهل المدينة قومٌ أو ناسٌ مردوا، وعلى هذا فهو من
عطفِ الجمل. ويجوز أن يكون «مَرَدُوا» على الوجه الأول صفةً لـ «منافقون»،
وقد فصلَ بينه وبين صفته بقوله: «ومن أهل المدينة». والتقدير: وممن حولكم
ومن أهل المدينة منافقون ماردون. قال ذلك الزجاج^(١)، وتبعه الزمخشري^(٢)
وأبو البقاء^(٣) أيضاً. واستبعده الشيخ^(٤) للفصل بالمعطوف بين الصفة
وموصوفها، قال: «فيصير نظير: «في الدار زيدٌ وفي القصرِ العاقلُ» يعني
فَقَصَلَتْ بين زيدٍ والعاقلِ بقولك: «وفي القصر». وشبهه الزمخشري^(٥) حَذَفَ
المبتدأ الموصوف في الوجه الثاني وإقامة صفته مُقامه بقوله^(٦):

..... ٢٥٣٨ – أنا ابنُ جَلا

قال الشيخ^(٧): «إن عني في مطلق حذف الموصوف فَحَسَنٌ، وإن كان
شبهه به في خصوصيته فليس بحسن؛ لأن حَذَفَ الموصوف مع «مِنْ» مطردٌ،
وقوله: «أنا ابن جلا» ضرورة كقوله^(٨):

٢٥٣٩ – يَرْمِي بكفِّي كان مِنْ أَرْمَى البشْرُ

(١) معاني القرآن ٥١٧/٢.

(٢) الكشاف ٢١١/٢.

(٣) الإملاء ٢١/٢.

(٤) البحر ٩٣/٥.

(٥) الكشاف ٢١١/٢.

(٦) البيت لسحيم بن وثيل وقامه:

أنا ابن جَلا وَطَلَّاعُ الشنايا متى أضع العِمامة تعرفوني
وهو في الكتاب ٧/٢؛ ابن يعيش ٦١/١؛ الخزانة ١٢٣/١؛ الهمع ٣٠/١؛ الدرر
١٠/١.

(٧) البحر ٩٣/٥.

(٨) تقدم برقم ٢١٠٩.

قلت: البيت المشار إليه هو قوله^(١):

٢٥٤٠- أنا ابن جلا وطلّاع الثنايا متى أضع العِمامة تعرفوني
وللنحاة في هذا البيت تأويلات، أحدها: ما تقدم. والآخر: أن هذه
الجملة محكية لأنها قد سُمِّيَ بها هذا الرجل، فإنَّ «جلا» فيه ضمير فاعل، ثم
سُمِّيَ بها وحُكِيَتْ كما قالوا: «شاب قرناها» و«ذرّي حَبًّا» وقوله^(٢):

٢٥٤١- نُبِّئْتُ أحوالي بني يزيدُ ظُلماً علينا لهمُ فديدُ
والثالث: وهو مذهب عيسى بن عمر أنه فعلٌ فارغ من الضمير، وإنما
لم يُنَوَّنْ لأنه عنده غيرُ منصرفٍ فإنه يُمنع بوزن الفعل المشترك، فلو سُمِّيَ
بضرب وقاتل منعهما. أمّا مجردُ الوزنِ من غيرِ نقلٍ مِنْ فعل فلا يُمنع به البتة
نحو جَمَلٍ وجَبَلٍ.

و «مردوا» أي: مهروا وتمرونا. وقد تقدم الكلام على هذه المادة في
النساء عند قوله: «شيطاناً مريداً»^(٣).

قوله: «لا تعلمهم» هذه الجملة في محلِّ رفعٍ أيضاً صفةٌ لـ «منافقون»
ويجوز أن تكون مستأنفةً، والعلم هنا يحتمل أن يكون على بابهِ فيتعدى لاثنين
أي: لا نعلمهم منافقين، فحذف الثاني للدلالة عليه بتقدّم ذكر المنافقين،
ولأن النفاق من صفات القلب لا يُطَّلَع عليه. وأن تكون العرفانية فتتعدى
لواحد، قاله أبو البقاء^(٤). وأمّا «نحن نعلمهم» فلا يجوز أن تكون إلا على

(١) تقدم برقم ٢٥٣٨.

(٢) البيت لرؤية وهو في ملحقات ديوانه ١٧٢؛ ابن يعيش ٢٨/١؛ الخزانة ١٣٠/١؛
والعيني ٣٨٨/١؛ واللسان فدد. والفديد: الصوت إذا اشتد.

(٣) الآية ١١٧.

(٤) الإملاء ٢١/٢.

بابها لبحثِ ذكرته لك في الأنفال^(١)، وإن كان الفارسي في «إيضاحه»^(٢) صرَّح بإسناد المعرفة إليه تعالى، وهو محذورٌ لما عرفته.

وقوله: «مرَّتَيْن» قد تقدَّم الكلام في نصب «مرة»^(٣) وأنه من وجهين: إمَّا المصدرية وإمَّا الظرفية فكذلك هذا. وهذه التثنية يحتمل أن يكون المرادُ بها شَفَعَ الواحد وعليه الأكثر، واختلفوا في تفسيرهما، وأن لا يراد بها التثنية الحقيقية بل يُراد بها التكريرُ كقوله تعالى: «فَارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ»^(٤) أي: كَرَّاتٍ، بدليل قوله: «ينقلبُ إليك البصرُ خاسئاً وهو حسير» أي مزدجرأً وهو كليلٌ، ولا يصيبه ذلك إلا بعد كَرَّاتٍ، ومثله: لُبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَحَنَانِيكَ.

وروى^(٥) عباس عن أبي عمرو: «سنعدُّبهم» بسكون الباء وهو على عادته في تخفيفِ توالي الحركات كينصركم^(٦) ويا به / وإن كان باب «ينصركم» أحسنَ تسكيناً لكونِ الراءِ حرفَ تكرر، فكأنه توالى ضمَّتَان بخلاف غيره. وقد تقدَّم تحريرُ هذا. وقال الشيخ^(٧): «وفي مصحفِ أنس: «سيعذبهم» بالياء». وقد تقدم أن المصاحف كانت مهملةً من النَّقْط والضبط بالشكل فكيف يُقال هذا؟

آ. (١٠٢) قوله تعالى: ﴿وآخرون﴾: نسقٌ على «منافقون» أي:

(١) انظر إعرابه للآية ٦٠ من سورة الأنفال. وانظر: الورقة ٤٣٢ أ.

(٢) لم أقف على نص صريح في «الإيضاح» يفيد ذلك.

(٣) انظر إعرابه للآيات ٩٤ من سورة الأنعام، ١٣، ٨٠ من سورة التوبة.

(٤) الآية ٤ من سورة الملك.

(٥) البحر ٩٤/٥.

(٦) من الآية ١٦٠ من سورة آل عمران حيث سكن أبو عمرو انظر: معجم القراءات القرآنية ٨١/٢.

(٧) البحر ٩٤/٥.

وممن حولكم آخرون، أو ومن أهل المدينة آخرون. ويجوز أن يكون مبتدأ و«اعترفوا» صفته، والخبر قوله «خلطوا».

قوله: «وآخر» نسقٌ على «عملاً». قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: قد جُعِلَ كُلُّ واحدٍ منهما مخلوطاً فما المخلوط به؟ قلت: كُلُّ واحدٍ مخلوطٌ ومخلوطٌ به، لأن المعنى: خلط كل واحدٍ منهما بالآخر كقولك: «خَلَطْتُ الماءَ واللبن» تريد: خَلَطْتُ كُلَّ واحدٍ منهما بصاحبه، وفيه ما ليس في قولك: «خَلَطْتُ الماءَ باللبن» لأنك جَعَلْتَ الماءَ مخلوطاً واللبن مخلوطاً به. وإذا قلته بالواو جَعَلْتَ الماءَ واللبن مخلوطين ومخلوطاً بهما، كأنك قلت: خَلَطْتُ الماءَ باللبن واللبن بالماء». ثم قال: «ويجوز أن يكونَ مِنْ قولهم: «بِعْتُ الشاءَ: شاةً ودرهماً» بمعنى: شاةٌ بدرهم» قلت: لا يريد أن الواو بمعنى الباء، وإنما هذا تفسيرٌ معنى. وقال أبو البقاء^(٢): «ولو كان بالباء جاز أن تقول: خَلَطْتُ الحِنْطَةَ والشعيرَ، وخلطت الحنطة بالشعير».

قوله: «عَسَى اللّهُ» يجوز أن تكون الجملة مستأنفةً، ويجوز أن تكون في محل رفع خبراً ل«آخرون»، ويكون قوله: «خلطوا» في محل نصب على الحال، و«قد» معه مقدرة أي: قد خلطوا. فتلخص في «آخرون» أنه معطوفٌ على «منافقون»، أو مبتدأ مخبر عنه ب«خلطوا» أو الجملة الرجائية.

آ. (١٠٣) قوله تعالى: ﴿مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾: يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلقٌ ب«خُذْ» و«مِنْ» تبعيضية. والثاني: أن تتعلق بمحذوف لأنها حالٌ مِنْ «صدقة» إذ هي في الأصل صفةٌ لها فلما قُدِّمَتْ نُصِبَتْ حالاً.

قوله: «تُظَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ» يجوز أن تكون التاء في «تُظَهِّرُهُمْ» خطاباً

(١) الكشاف ٢/٢١٢.

(٢) الإملاء ٢/٢١١.

للنبي عليه السلام، وأن تكون للغيبة، والفاعل ضمير الصدقة. فعلى الأول تكون الجملة في محل نصب على الحال من فاعل «خذ». ويجوز أيضاً أن تكون صفة لـ «صدقة»، ولا بد حينئذ من حذف عائد تقديره تطهرهم بها، وحذف «بها» لدلالة ما بعده عليه. وعلى الثاني تكون الجملة صفة لصدقة ليس إلا. وأما «وتزكّهم» فالتاء فيه للخطاب لا غير لقوله «بها» فإن الضمير يعود على الصدقة فاستحال أن يعود الضمير من «تزكّهم» إلى الصدقة، وعلى هذا فتكون الجملة حالاً من فاعل «خذ» على قولنا إن «تطهرهم» حال منها وإن التاء فيه للخطاب. ويجوز أيضاً أن تكون صفة إن قلنا إن «تطهرهم» صفة، والعائد منها محذوف.

وجوز مكّي^(١) أن يكون «تطهرهم» صفة لصدقة على أن التاء للغيبة، و«تزكّهم» حالاً من فاعل «خذ» على أن التاء للخطاب. وقد ردّه عليه بأن الواو عاطفة أي: صدقة مطهرة ومزكياً بها، ولو كان بغير واو جاز. قلت: ووجه الفساد ظاهر فإن الواو مُشركّة لفظاً ومعنى، فلو كانت «وتزكّهم» عطفاً على «تطهرهم» للزم أن تكون صفة كالمعطوف عليه، إذ لا يجوز اختلافهما، ولكن يجوز ذلك على أن «تزكّهم» خبر مبتدأ محذوف، وتكون الواو للحال تقديره: وأنت تزكّهم. وفيه ضعف لقلّة نظيره في كلامهم.

فتلخص من ذلك أن الجملتين يجوز أن تكونا حالّين من فاعل «خذ» على أن تكون التاء للخطاب، وأن تكونا صفتين لصدقة، على أن التاء للغيبة، والعائد محذوف من الأولى، وأن تكون «تطهرهم» حالاً أو صفة، و«تزكّهم» حالاً على ما جوزّه مكّي، وأن تكون «تزكّهم» خبر مبتدأ محذوف، والواو للحال.

(١) المشكل ٣٦٩/١.

وقرأ^(١) الحسن: «تَطْهَرُهُمْ» مخففاً مِنْ «أَطْهَر» عَدَاهُ بالهمزة.

قوله: «إِنَّ صَلَاتَكَ» قرأ^(٢) الأخوان وحفص: «إِنَّ صَلَاتَكَ»، وفي هود^(٣): «أَصْلَاتِكَ تَأْمُرُكَ» بالتوحيد، والباقون: «إِنَّ صَلَوَاتِكَ» «أَصْلَوَاتِكَ» بالجمع فيهما وهما واضحتان، إلا أن الصلاة هنا الدعاء وفي تَيْكَ العبادة. والسُّكُنُ: الطمأنينة قال^(٤):

٢٥٤٢ - يا جارةَ الحيِّ ألا كنتِ لي سَكَنًا إذ ليس بعضُ من الجيران أسكَنني

فَفَعَلَ بمعنى مفعول كَالْقَبْضِ بِمَعْنَى الْمَقْبُوضِ والمعنى: يَسْكُونُ إِلَيْهَا.

قال أبو البقاء^(٥): «ولذلك لم يؤنثه» لكن الظاهر أنه هنا بمعنى فاعل / لقوله [٤٥٤/أ] «لهم»، ولو كان كما قال لكان التركيب «سَكُنْ إِلَيْهَا» أي مَسْكُونُ إِلَيْهَا، فقد ظهر أن المعنى: مُسَكَّنَةٌ لَهُمْ.

آ. (١٠٤) قوله تعالى: ﴿هُوَ يَقْبَلُ﴾: «هو» مبتدأ، و«يَقْبَلُ» خبره والجملة خبر أن، وأن وما في حيزها سادةٌ مسدَّةُ المفعولين أو مسدَّةُ الأول. ولا يجوز أن يكون «هو» فصلاً لأن ما بعده لا يوهم الوصفية، وقد تحرر من ذلك فيما تقدم.

وقرأ^(٦) الحسن - قال الشيخ^(٧): وفي مصحف أبي - «ألم تعلموا» بالخطاب. وفي احتمالات، أحدها: أن يكون خطاباً للمتخلفين الذين قالوا: ما هذه الخاصة التي اختصَّ بها هؤلاء؟ و[الثاني]: أن يكون التفاتاً من غير

(١) الشواذ ٥٤؛ البحر ٩٥/٥.

(٢) السبعة ٣١٧؛ الحجة ٣٢٢؛ البحر ٩٦/٥.

(٣) الآية ٨٧.

(٤) لم أهد إلى قائله، وهو في تفسير الماوردي ١٦٣/٢؛ والبحر ٩٥/٥.

(٥) الإملاء ٢١/٢.

(٦) المحرر الوجيز ٢٦٧/٨؛ البحر ٩٦/٥. (٧) البحر ٩٦/٥.

إضمار قولٍ، والمرادُ التائبون. و[الثالث]: أن يكون على إضمار قولٍ أي: قل لهم يا محمد ألم تعلموا.

قوله: «عن عباده» متعلقٌ بـ«يَقْبَلُ»، وإنما تعدى بـ«عن» فقيل: لأنَّ معنى «مِنْ» ومعنى «عن» متقاربان. قال ابن عطية^(١): «وكثيراً ما يُتوصَّلُ في موضع واحد بهذه وبهذه نحو «لا صدقةَ إلا عن غنيٍّ ومِنْ غنيٍّ»، و«فعل ذلك فلانٌ مِنْ أَشْرِهِ»^(٢) وبَطْرِهِ، وعن أَشْرِهِ وبَطْرِهِ». وقيل: لفظة «عن» تُشعرُ ببُعْدِ ما، تقول: «جلس عن يمين الأمير» أي مع نوعٍ من البعد. والظاهرُ أنَّ «عن» هنا للمجازة على بابها، والمعنى: يتجاوز عن عباده بقبول توبتهم، فإذا قلت: «أخذت العلم عن زيد»، فمعناه المجاوزة، وإذا قلت: منه فمعناه ابتداء الغاية.

قوله: «هو التَّوَابُ» يجوز أن يكون فصلاً، وأن يكون مبتدأ بخلاف ما قبله.

آ. (١٠٦) قوله تعالى: ﴿مُرْجُونَ﴾: قرأ^(٣) ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر عن عاصم^(٤) «مُرْجُونَ» بهمزة مضمومة بعدها واو ساكنة. والباقون «مُرْجُونَ» دون تلك الهمزة، وهذا كقراءتهم في الأحزاب^(٥): «تُرْجِيءُ» بالهمزة، والباقون بدونها. وهما لغتان يقال: أَرْجَأْتُهُ وَأَرْجَيْتُهُ كأعطيته. ويحتمل أن يكونا أصليين بنفسهما، وأن تكون الياء بدلاً من الهمزة، ولأنه قد عُهد تحقيقها كثيراً كقُرأتُ وقَرَيْتُ، وتوضَّأتُ وتوضَّيتُ.

(١) المحرر ٢٦٨/٨.

(٢) الأشر: أشد البطر.

(٣) الحجة ٣٢٣؛ التيسير ١١٩؛ البحر ٩٧/٥.

(٤) في الأصل: «عن حفص»، وهو سهو.

(٥) الآية ٥١. وانظر: السبعة ٥٢٣.

قوله: «إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ» يجوز أن تكونَ هذه الجملةُ في محل رفع خبراً، و«مُرْجُونَ» يكون على هذا نعتاً للمبتدأ، ويجوز أن يكون خبراً بعد خبر، وأن يكون في محل نصبٍ على الحال أي: هم مُؤَخَّرُونَ: إمَّا معذِّبين وإمَّا متوباً عليهم. و«إِمَّا» هنا للشك بالنسبة إلى المخاطب، وإمَّا للإبهام بالنسبة إلى أنه أبتهم على المخاطبين.

آ. (١٠٧) قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾: قرأ نافع^(١) وابن عامر: «الذين اتخذوا» بغير واو، والباقون بواو العطف. فأما قراءة نافع وابن عامر فلموافقة مصاحفهم، فإن مصاحف المدينة والشام حذفت منها الواو وهي ثابتة في مصاحف غيرهم. و«الذين» على قراءة مَنْ أسقط الواو قبلها فيها أوجه، أحدها: أنها بدلٌ مِنْ «آخرون» قبلها. وفيه نظر لأن هؤلاء الذين اتخذوا مسجداً ضراباً، لا يُقال في حَقِّهم إنهم مُرْجُونَ لأمر الله، لأنه يُروى في التفسير أنهم من كبار المنافقين كأبي عامر الراهب.

الثاني: أنه مبتدأ وفي خبره حينئذٍ أقوالٌ أحدها: أنه «أفمنَّ أسس بنيانه» والعائد محذوفٌ تقديره: بنيانه منهم. الثاني: أنه «لا يزال بنيانهم» قاله النحاس^(٢) والحوفي، وفيه بُعدٌ لطول الفصل. الثالث: أنه «لا تقم فيه» قاله الكسائي. قال ابن عطية^(٣): «ويتجه بإضمار: إمَّا في أول الآية، وإمَّا في آخرها بتقدير: لا تقم في مسجدهم». الرابع: أن الخبرَ محذوفٌ تقديره: معذَّبون ونحوه، قاله المهدوي.

الوجه الثالث^(٤) أنه منصوبٌ على الاختصاص. وسيأتي هذا الوجه أيضاً في قراءة الواو.

(١) السبعة ٣١٨؛ الحجة ٣٢٣؛ البحر ٩٨/٥.

(٢) إعراب القرآن له ٤٠/٢. (٣) المحرر ٢٧٠/٨.

(٤) أي في إعراب «الذين»، والأول بدل، والثاني مبتدأ.

— التوبة —

وأما قراءة الواو ففيها ما تقدّم^(١)، إلا أنه يمتنع وجهُ البدلِ مِنْ «آخرون» لأجل العاطف. وقال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: «والذين اتخذوا» ماحلُّه من الإعراب؟ قلت: محلُّه النصب على الاختصاص، كقوله تعالى: «والمقيمِينَ الصلاة»^(٣)». وقيل: هو مبتدأ وخبرُه محذوفٌ معناه: فِيمَنْ وَصَفْنَا الَّذِينَ اتَّخَذُوا، كقوله: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ»^(٤)، قلت: يريد على مذهب سيويه^(٥) فإن تقديره: فيما يتلى عليكم السارق، فحذف الخبر وأبقى المبتدأ كهذه الآية.

قوله: «ضِراراً» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: / أنه مفعولٌ من أجله أي: [٤٥٤/ب] مُضَارَّةٌ لِإِخْوَانِهِمْ. الثاني: أنه مفعولٌ ثانٍ لـ «اتَّخَذَ» قاله أبو البقاء^(٦). الثالث: أنه مصدر في موضع الحال من فاعل «اتخذوا» أي: اتخذوه مضارِّين لِإِخْوَانِهِمْ، ويجوز أن ينتصب على المصدرية أي: يَضُرُّونَ بِذَلِكَ غَيْرَهُمْ ضِراراً، ومتعلقاتُ هذه المصادرِ محذوفةٌ أي: ضِراراً لِإِخْوَانِهِمْ وكفراً بالله.

قوله: «من قبل» فيه وجهان، أحدهما — وهو الذي لم يذكر الزمخشري^(٧) غيره — أنه متعلقٌ بقوله: «اتخذوا» أي: اتخذوا مسجداً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَنَاقِقَ هَؤُلَاءِ. والثاني: أنه متعلقٌ بـ «حارب» أي: حارب مِنْ قَبْلِ اتِّخَاذِ هَذَا الْمَسْجِدِ.

قوله: «وَلْيَحْلِفْنَ إِنْ أَرَدْنَا» لِيَحْلِفْنَ: جوابٌ قسم مقدر أي: والله

(١) أي في إعراب «الذين».

(٢) الكشاف ٢/٢١٤.

(٣) الآية ١٦٢ من سورة النساء.

(٤) الآية ٣٨ من سورة المائدة.

(٥) الكتاب ١/٧٢.

(٦) الإملاء ٢/٢٢٢.

(٧) الكشاف ٢/٢١٤.

ليحِلْفَنَّ. وقوله: «إِنْ أَرَدْنَا» جوابٌ لقوله: «ليحِلْفَنَّ» فوق جوابِ القسم المقدر فعلٌ قسمٍ مجابٍ بقوله: «إِنْ أَرَدْنَا». و«إِنْ» نافيةٌ ولذلك وقع بعدها «إلا». و«الحُسْنَى» صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ أي: إلا الخصلة الحسنى أو إلا الإرادة الحسنى. وقال الزمخشري^(١): «ما أَرَدْنَا ببناء هذا المسجد إلا الخصلة الحسنى، أو إلا لإرادة^(٢) الحسنى وهي الصلاة». قال الشيخ^(٣): «كانه في قوله: «إلا الخصلة الحُسْنَى» جعله مفعولاً، وفي قوله: «أو لإرادة الحسنى» جعله علةً فكانه ضَمَّن «أراد» معنى قَصَدَ أي: ما قصدوا بنيانه لشيء من الأشياء إلا لإرادة الحسنى» قال: «وهذا وجهٌ متكلف».

آ. (١٠٨) قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٍ﴾: فيه وجهان أحدهما: أنها لام الابتداء. والثاني: أنها جوابٌ قسمٍ محذوفٍ، وعلى التقديرين فيكون «لَمَسْجِدٍ» مبتدأ، و«أُسَس» في محل رفع نعتاً له، و«أحقُّ» خبره، والقائمُ مقامَ الفاعل ضميرُ المسجد على حذف مضاف أي: أُسس بنيانه^(٤).

«مَنْ أَوْلَى» متعلقٌ به، وبه استدلُّ الكوفيون على أن «مِنْ» تكون لابتداء الغاية في الزمان، واستدلوا أيضاً بقوله: ^(٥)

٢٥٤٣- مِنْ الصَّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ لَا تَرَى
مِنَ الْقَوْمِ إِلَّا خَارِجِيًّا مُسَوِّمًا

(١) الكشاف ٢/٢١٤.

(٢) الكشاف: الإرادة.

(٣) البحر ٥/٩٩.

(٤) هذا وهم من المؤلف، فقد اختلط عليه هذا الموضع بالآية التالية: أُسس بنيانه.

(٥) البيت للحصين بن الحمام، وهو في المفضليات ٦٥ برواية مختلفة؛ وورصف المياني ٣٢١؛ والمقرب ١/١٩٨؛ والحزانة ٣/٣٢٣. والخارجيُّ من الخيل: الجواد في غير نسب تقدم له، والمسوم: الذي عليه علامة يُعرف بها.

وقوله: (١)

٢٥٤٤- تُحَيَّرْنَ مِنْ أَرْزَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرَّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ
وتأوله البصريون على حذف مضاف أي: من تأسيس أول يوم، ومن
طلوع الصبح، ومن مجيء أزمان يوم. قال أبو البقاء (٢): «وهذا ضعيف، لأن
التأسيس المقدر ليس بمكانٍ حتى تكون «مِنْ» لابتداء غايته. ويدلُّ على جواز
ذلك قوله: «لله الأمرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ» (٣)، وهو كثير في القرآن وغيره»،
قلت: البصريون إنما فرَّوا مِنْ كونها لابتداء الغاية في الزمان، وليس في هذه
العبارة ما يقتضي أنها لا تكون إلا لابتداء الغاية في المكان حتى يَزِدَّ عليهم
بما ذُكِر، والخلاف في هذه المسألة قويٌّ، ولأبي علي فيها كلام طويل. وقال
ابن عطية (٤): «وَيَحْسُنُ عِنْدِي أَنْ يُسْتَعْنَى عَنْ تَقْدِيرِ، وَأَنْ تَكُونَ «مِنْ» تَجْرُ
لفظة «أول» لأنها بمعنى البداء كأنه قال: مِنْ مَبْتَدَأِ الْأَيَّامِ، وَقَدْ حُكِيَ لِي هَذَا
الَّذِي اخْتَرْتَهُ عَنْ بَعْضِ أَئِمَّةِ النَّحْوِ».

وقوله: «أَحَقُّ» ليس للتفضيل بل بمعنى حقيق، إذ لا مفاضلة بين
المسجدَيْن، و«أَنْ تَقُومَ» أي: بَأَنْ تَقُومَ، وَالتَّاءُ لِحَطَابِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ،
و«فِيهِ» متعلقٌ به.

قوله: «فِيهِ رَجَالٌ» يجوز أن يكون «فِيهِ» صفةً لمسجد، و«رَجَالٌ» فاعل،
وَأَنْ يَكُونَ حَالاً مِنَ الْهَاءِ فِي «فِيهِ»، وَ«رَجَالٌ» فاعلٌ بِهِ أَيْضاً، وَهَذَا أَوْلَى مِنْ
حَيْثُ إِنْ الْوَصْفُ بِالْمَفْرَدِ أَصْلٌ، وَالْجَارُ قَرِيبٌ مِنَ الْمَفْرَدِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ

(١) البيت للنايعة، وهو في ديوانه ٦٠؛ وابن يعيش ١٢٨/٥؛ والعيني ٢٧٠/٣؛
والتصريح ٨/٢.
(٢) الإملاء ٢٢/٢.
(٣) الآية ٤ من سورة الروم، ولم ترد في مطبوعة الإملاء.
(٤) المحرر ٢٧٥/٨.

- التوبة -

«فيه» خبراً مقدماً، و«رجال» مبتدأ مؤخر. وفي هذه الجملة أيضاً ثلاثة أوجه، أحدها: الوصف، والثاني: الحال على ما تقدم، والثالث: الاستئناف.

وقرأ عبدالله^(١) بن زيد «فيه» بكسر الهاء، و«فيه» الثانية بضمها وهو الأصل، جَمَعَ بذلك بين اللغتين، وفيه أيضاً رفعٌ توهّم التوكيد، ورفعٌ توهّم أن «رجالاً» مرفوع بـ «تقوم».

وقوله: «يحبون» صفة لـ «رجال» وأن [يتطهروا] مفعول به. وقرأ^(٢) طلحة بن مصرف والأعمش «يَطْهَرُوا» بالإدغام، وعلي^(٣) بن أبي طالب «المتطهّرين» بالإظهار، عكس قراءات الجمهور في اللفظتين.

آ. (١٠٩) قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ أُسِّسَ بِنْيَانَهُ﴾: قرأ^(٤) نافع وابن عامر: «أُسِّس» مبنياً للمفعول، «بنيانه» / بالرفع لقيامه مقام الفاعل. والباقون [٤٥٥/أ] «أُسِّس» مبنياً للفاعل «بنيانه» مفعول به، والفاعل ضمير مَنْ. وقرأ عمارة^(٥) ابن عائذ الأول مبنياً للمفعول، والثاني مبنياً للفاعل، و«بنيانه» مرفوع على الأولى ومنصوب على الثانية لما تقدم. وقرأ نصر بن علي ونصر بن عاصم «أُسِّسُ بنيانه». وقرأ أبو حيوة والنصران^(٦) أيضاً «أساسُ بنيانه» جمع أُسّ، وروي عن نصر بن عاصم أيضاً «أُسُّ» بهمزة مفتوحة وسين مشددة مضمومة. وقرىء «إساس» بالكسر وهي جموع أضيفت إلى البنيان. وقرىء «أساس» بفتح

(١) البحر ٩٩/٥، وهو عبدالله بن زيد المكي، روى عن ابن كثير وروى عنه عبيد ابن عقيل، ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ٤١٩/١.

(٢) البحر ١٠٠/٥.

(٣) البحر ١٠٠/٥.

(٤) السبعة ٣١٨؛ الحجة ٣٢٣؛ الشواذ ٥٥؛ البحر ١٠٠/٥.

(٥) لم أقف على ترجمته.

(٦) أي نصر بن عاصم ونصر بن علي. والثاني هو أبو عمرو الجهضمي الحافظ، روى عن شبل بن عباد، توفي سنة ٢٥٠. انظر: طبقات القراء ٣٣٨/٢.

الهمزة، و«أَسَّ» بضم الهمزة وتشديد السين، وهما مفردان أضيفا إلى البنيان. ونقل صاحب كتاب «اللوامح» فيه «أَسَّسُ» بالتخفيف ورفع السين، «بنيانه» بالجر، فأسَّسُ مصدر أسَّ يؤسُّه أسَّساً وأسَّاً فهذه عشر قراءات.

والأسُّ والأساس القاعدة التي بُني عليها الشيء، ويقال: «كان ذلك على أسِّ الدهر»^(١) كقولهم: «على وجه الدهر»، ويقال: أسُّ مضعفاً أي: جعل له أساساً، وأسَّسَ بزنة فاعل.

والبُنيان فيه قولان، أحدهما: أنه مصدر كالغفران والشكران، وأُطلق على المفعول كالحلَّق بمعنى المخلوق. والثاني: أنه جمعٌ وواحدُه بُنيانة قال الشاعر:^(٢)

٢٥٤٥ - كَبْيَانَةِ الْقَارِيٍّ مَوْضِعُ رَحْلِهَا وَآثَارُ نَسْعِيهَا مِنَ الدَّقِّ أَبْلَقُ
يعنون أنه اسم جنس كقمح وقمحة.

قوله: «على تقوى» يجوز فيها وجهان، أحدهما: أنه متعلقٌ بنفس «أسَّس» فهو مفعوله في المعنى. والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الضمير المستكن في «أسَّس» أي: قاصداً ببنيانه التقوى، كذا قدره أبو البقاء^(٣).

(١) من كلام العرب، يعنون به على قَدَم الدهر. انظر: اللسان: أسس.

(٢) البيت لأوس بن حجر وليس في ديوانه؛ والحجة للفراسي (خ) ٣/١٣٠؛ وابن عطية ٨/٢٧٨؛ والبحر ٥/١٠٠. والقاري: من يجمع الماء في الحوض، وساكن القرى، وأعلى السنام. وآثار نسعيها عنى به آثار سير عريض طويل تُشدُّ به الرُّحال. والأبلاق: لون فيه سواد وبياض.

(٣) الإملاء ٢/٢٢.

- التوبة -

وقرأ^(١) عيسى بن عمر «تقوى» منونة. وحكى هذه القراءة سيبويه^(٢)، ولم يرتضها الناس لأن ألفها للتأنيث فلا وجه لتنوينها. وقد خرّجها الناس على أن تكون ألفها للإلحاق، قال ابن جني^(٣): «قياسها أن تكون ألفها للإلحاق كأرطى»^(٤).

قوله: «خير» خبر المبتدأ. والتفضيل هنا باعتبار معتقديهم. و«أم» متصلة، و«من» الثانية عطف على «من» الأولى، و«أسس بنيانه» كالأول.

قوله: «على شفا جُرف» كقوله: «على تقوى» في وجهيه. والشفا تقدم في آل عمران^(٥). وقرأ حمزة^(٦) وابن عامر وأبو بكر عن عاصم «جُرف» بسكون الراء والباقون بضمها، فقيل: لغتان. وقيل: الساكن فرغ على المضموم نحو: عُتق في عُتق وُطِنب في طُنْب. وقيل بالعكس كعُسر وُسِر. والجُرف: البئر التي لم تُطو. وقيل: هو الهوة وما يجرفه السيل من الأودية قاله أبو عبيدة^(٧). وقيل: هو المكان الذي يأكله الماء فيجرفه أي يذهب به. ورجل جِراف أي: كثير النكاح كأنه يجرف في ذلك العمل، قاله الراغب^(٨).

قوله: «ها» نعت لجُرف. وفيه ثلاثة أقوال، أحدها: - وهو المشهور - أنه مقلوبٌ بتقديم لامة على عينه، وذلك أن أصله: هاوِرٌ أو هايرٌ بالواو والياء

(١) الشواذ ٥٥؛ البحر ١٠٠/٥.

(٢) ليست هذه الحكاية في كتابه، وإنما حكاها ابن جني عن جعفر بن علي عن الفضل ابن الحباب عن محمد بن سلام عن سيبويه. انظر: المحتسب ١/٣٠٤.

(٣) المحتسب ١/٣٠٤.

(٤) الأرطى: ضرب من الشجر.

(٥) آل عمران آ ١٠٣.

(٦) السبعة ٣١٨؛ البحر ١٠٠/٥؛ الحجة ٣٢٤.

(٧) المجاز ١/٢٦٩.

(٨) المفردات ٩١.

- التوبة -

لأنه سُمع فيه الحرفان. قالوا: هار يهُور فأنهار، وهار يهبر. وتَهُور البناء وتَهَيَّر، فقُدِّمت اللام وهي الراء على العين - وهي الواو أو الياء - فصار كغاز ورام، فأعِلَّ بالنقص كإعلالهما فوزنه بعد القلب فإلح، ثم تَزَنُه بعد الحذف بـ فالٍ.

الثاني: أنه حُدِفَتْ عَيْنُه اعتباطاً أي لغير موجب، وعلى هذا فيجري بوجوه الإعراب على لامة، فيقال: هذا هارٌ ورأيت هاراً ومررت بهارٍ، ووزنه أيضاً فالٍ.

والثالث: أنه لا قلبَ فيه ولا حذف وأن أصله هور أو هير بزنة كَيْف، فتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفاً فصار مثل قولهم: كبشٌ صافٌ، أي: صوفٌ أو يومٌ راحٌ، أي: رَوْح. وعلى هذا فتحرك بوجوه الإعراب أيضاً كالذي قبله كما تقول: هذا بابٌ ورأيت باباً ومررت ببابٍ. وهذا أعدل الوجوه لاستراحته من ادعاء القلب والحذف اللذين هما على خلاف الأصل، لولا أنه غير مشهور عند أهل التصريف. ومعنى «هار»، أي: ساقط متداعٍ مُنهارٍ.

قوله: «فأنهار» فاعله: إما ضميرُ البنيان - والهاء في به على هذا ضمير المؤسس الباني، أي: فسقط بنيان الباني على شفا جُرْفٍ هار - وإما ضمير الجُرْف، أي: فسقط الشفا أو سَقَطَ الجُرْف. والهاء في «به» للبنيان. ويجوز [٤٥٥/ب] أن يكون للباني المؤسس، والأولى أن يكون الفاعلُ ضميرُ الجرف، لأنه يلزم من انهياره انهيارُ الشفا والبنيان جميعاً، ولا يلزم من انهيارهما أو انهيار أحدهما انهياره. والباء في «به» يجوز أن تكونَ المعدية، وأن تكونَ التي للمصاحبة. وقد تقدّم لك خلاف أول هذا الموضوع: أن المعدية عند بعضهم تستلزم المصاحبة. وإذا قيل إنها للمصاحبة هنا فتعلقُ بمحذوفٍ لأنها حال، أي: فأنهار مصاحباً له.

آ. (١١٠) وقوله تعالى: ﴿بنيانهم﴾: يحتمل أن يكونَ مصدرًا على حاله، أي: لا يزال هذا الفعل الصادر منهم. ويحتمل أن يكونَ مراداً به

المبني، وحينئذٍ يُضَطَّرُ إلى حذف مضاف، أي: بناء بنيانهم لأن المبني ليس ربيّةً، أو يُقَدَّرُ الحذف من الثاني، أي: لا يزال مبنيهم سبب ربيّة. وقوله: «الذي بنوا» تأكيدٌ دُفِعاً لَوْهَمٍ مَنْ يَتَوَهَّمُ أَنَّهُمْ لَمْ يَبْنُوا حَقِيقَةً وَإِنَّمَا دَبَّرُوا أُمُوراً، مِنْ قَوْلِهِمْ: «كَمْ أَبْنَى وَتَهْدَمُ»، وعليه قوله: (١)

٢٥٤٦- متى يبلغُ البُنيانُ يوماً تمامه إذا كنتَ تَبْنِيهِ وغيركَ يَهْدِمُ

قوله: «إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ» المستثنى منه محذوفٌ والتقدير: لا يزال بنيانهم ربيّةً في كل وقتٍ إلا وقتَ تقطيعِ قلوبهم، أو في كل حالٍ إلا حالَ تقطيعها. وقرأ (٢) ابن عامر وحزمة وحفص «تَقَطَّعَ» بفتح التاء، والأصل: تتقطع بتاءين فحذفت إحداهما. وقرأ الباقون «تَقَطَّعَ» بضمّها، وهو مبني للمفعول مضارع قَطَعَ بالتشديد. وقرأ أُبَيُّ «تَقَطَّعَ» مخففاً مِنْ قَطَعَ. وقرأ الحسن ومجاهد وقتادة ويعقوب «إلى أن» بإلى الجارة وأبو حيوّة كذلك. وهي قراءة واضحة في المعنى، إلا أن أبا حيوّة قرأ «تَقَطَّعَ» بضم التاء وفتح القاف وكسر الطاء مشددةً، والفاعلُ ضميرُ الرسول. «قلوبهم» نصباً على المفعول، والمعنى بذلك أنه يقتلهم ويتمكّن منهم كلُّ تمكّن. وقيل: الفاعلُ ضميرُ الربيّة، أي: إلى أن تَقَطَّعَ الربيّةُ قلوبهم. وفي مصحف عبد الله «وَلَوْ قَطَّعَتْ». وبها قرأ أصحابه، وهي مخالفةٌ لسوادِ مصاحف الناس.

آ. (١١١) قوله تعالى: ﴿بِأَنَّهُمْ﴾: متعلقٌ بـ «اشترى»، ودخلت الباءُ هنا على المتروك على بابها، وسَمَّاهَا أبو البقاء (٣) باءَ المقابلة كقولهم باء العوض. وقرأ عمر بن الخطاب «بالجنة» (٤).

(١) لم أقف عليه على كثرة تداوله.

(٢) السبعة ٣١٩؛ الحجة ٣٢٤؛ البحر ١٠١/٥؛ الشواذ ٥٥.

(٣) الإملاء ٢٣/٢.

(٤) البحر ١٠٢/٥.

قوله: «يُقَاتِلُونَ» يجوز أن يكونَ مستأنفاً، ويجوز أن يكونَ حالاً. وقال الزمخشري^(١): «يقاتلون» فيه معنى الأمر، كقوله تعالى: «تجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم»^(٢). قلت: وعلى هذا فيتعين الاستئناف، لأن الطلب لا يقع حالاً. وقد تقدّم الخلاف في «فيقتلون ويُقتلون» في آل عمران^(٣).

قوله: «وَعَدًا» منصوبٌ على المصدر المؤكد لمضمون الجملة لأن معنى «اشترى» معنى وعدهم بذلك فهو نظير «هذا ابني حقاً». ويجوز أن يكون مصدرًا في موضع الحال، وفيه ضعف. و«حقاً» نعت له، و«عليه» حالٌ من «حقاً» لأنه في الأصل صفةٌ لوتأخر.

قوله: «في التوراة» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ «اشترى» وعلى هذا فتكون كل أمة قد أمرت بالجهاد ووعدت عليه الجنة. والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوف لأنه صفةٌ للوعد، أي: وعداً مذكوراً وكائناً في التوراة، وعلى هذا فيكون الوعد بالجنة لهذه الأمة مذكوراً في كتب الله المنزلة. وقال الزمخشري^(٤) في أثناء كلامه: «لا يجوز عليه قبيحٌ قط»، قال الشيخ^(٥): «استعمل «قط» في غير موضوعه؛ لأنه أتى به مع قوله: «لا يجوز عليه» و«قط» ظرفٌ ماضٍ؛ فلا يعمل فيه إلا الماضي»، قلت: ليس المراد هنا زمناً^(٦) بعينه.

وقوله: «فاستبشروا» فيه التفاتٌ من الغيبة إلى الخطاب لأن في

(١) الكشاف ٢/٢١٦.

(٢) الآية ١١ من سورة الصف.

(٣) انظر إعرابه للآية ١٩٥، قرأ حمزة والكسائي هنا بالمجهول ثم المعلوم، وقرأ الباقون بالعكس. السبعة ٣١٩.

(٤) الكشاف ٢/٢١٦.

(٥) البحر ٥/١٠٣.

(٦) الأصل: زمن وهو سهر.

خطابهم بذلك تشریفاً لهم، واستفعل هنا ليس للطلب، بل بمعنى أفعل كاستوقد وأوقد. وقوله: «الذي بايعتم به» توكيدٌ كقوله: «الذي بنوا»^(١) لينصّ لهم على هذا البيع بعينه.

آ. (١١٢) قوله تعالى: ﴿التائبون﴾: فيه خمسة أوجه، أحدها: أنهم مبتدأ، وخبره «العابدون»، وما بعده أوصاف أو أخبار متعددة عند مَنْ يرى ذلك. الثاني: أن الخبر قوله: «الأمرون». الثالث: أن الخبر محذوف، أي: التائبون الموصوفون بهذه الأوصاف من أهل الجنة، ويؤيده قوله: «وبشّر المؤمنين»، وهذا عند مَنْ يرى أن هذه الآية منقطعة مما قبلها^(٢)، وليست شرطاً في المجاهدة، وأما مَنْ زعم أنها شرط في المجاهدة كالضحاك وغيره فيكون إعراب التائبين خبر مبتدأ محذوف، أي: هم التائبون، وهذا من باب قطع النعوت، وذلك أن هذه الأوصاف عند هؤلاء القائلين من صفات المؤمنين في قوله تعالى: [«اشترى» من المؤمنين]^(٣) / ويؤيد ذلك قراءة أبي [٤٥٦/أ] وابن مسعود والأعمش^(٤) «التائبين» بالياء. ويجوز أن تكون هذه القراءة على القطع أيضاً، فيكون منصوباً بفعل مقدر. وقد صرح الزمخشري^(٥) وابن عطية^(٦) بأن التائبين في هذه القراءة نعت. الخامس: أن «التائبون» بدل من الضمير المتصل^(٧) في «يقاتلون».

ولم يذكر لهذه الأوصاف متعلقاً، فلم يقل: التائبون من كذا، ولا العابدون

(١) من الآية ١١٠ من سورة التوبة «لا يزال بنيانهم الذي بنوا ريبة».

(٢) الأصل: «مقطعة مما قبله» والتصحيح من ش.

(٣) أول الآية ١١١ من سورة التوبة.

(٤) الشواذ ٥٥؛ والبحر ١٠٤/٥.

(٥) الكشف ٢١٦/٢.

(٦) المحرر ٢٨٥/٨.

(٧) في الأصل «المستتر» وهو سهو.

لله لَقَهُمْ ذلك إلا صِغَتِي الأمر والنهي مبالغةً في ذلك، ولم يأتِ بعاطفٍ بين هذه الأوصاف لمناسبتها لبعضها إلا في صِغَتِي الأمر والنهي لتباين ما بينهما، فإن الأمر طلبٌ فعل والنهي طلبٌ تركٌ أو كَفٌّ، وكذا «الحافظون» عطفه وذكر متعلّقه. وأتى بترتيب هذه الصفات في الذُّكْر على أحسنِ نَظْمٍ وهو ظاهر بالتأمل، فإنه قَدَمَ التوبة أولاً ثم ثنّى بالعبادة إلى آخره. وقيل: إنما دخلت الواو لأنها وأو الثمانية، كقوله: «وثامنهم كلُّهم»^(١). وقوله: «وفُتِحَتْ أبوابها»^(٢) لَمَّا كان للجنة ثمانية أبواب أتى معها بالواو. قال أبو البقاء^(٣): «إنما دخلت الواو في الصفة الثامنة إيداناً بأن السبعة عندهم عددٌ تام، ولذلك قالوا: «سبع في ثمانية»، أي: سبع أذرع في ثمانية أشبار، وإنما دَلَّت الواو على ذلك لأن الواو تُؤوِّدُن بأن ما بعدها غير ما قبلها، ولذلك دَخَلَتْ في باب عطفِ النَّسْقِ»، قلت: وهذا قولٌ ضعيفٌ جداً لا تحقيقَ له.

آ. (١١٣) وقوله تعالى: ﴿ولو كانوا أولي قربى﴾: كقوله: «أعطوا السائل ولو على فرس»^(٤)، وقد تقدّم ما في ذلك، وأنها حالٌ معطوفةٌ على حالٍ مقدرة.

آ. (١١٤) قوله تعالى: ﴿وَعَدَّهَا إِيَّاهُ﴾: اختلَفَ في الضمير المرفوع والمنصوب المنفصل فقيل: - وهو الظاهر - إن المرفوع يعود على إبراهيم، والمنصوب على أبيه، يعني أن إبراهيم كان وعد أباه أن يستغفرَ له. ويؤيد هذا قراءة^(٥) الحسن وحماد الراوية^(٦) وابن السَّمِيعِ وأبي نَهِيك ومعاذ القاريء

(١) الآية ٢٢ من الكهف.

(٢) الآية ٧١ من سورة الزمر «حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها».

(٣) الإملاء ٢٣/٢.

(٤) رواه الموطأ في الصدقة ٣ (٩٩٦/٢).

(٥) الشواذ ٥٥؛ البحر ١٠٥/٥.

(٦) حماد بن سابور أوميسرة. من أعلم الناس بأيام العرب وأشعارها. رُمِيَ بالزندقة ونحل

الشعر توفي سنة ١٥٥. انظر: نزهة الألباء ٤٣؛ الخزانة ٤/١٢٩؛ الأعلام ٢/٢٧١.

- التوبة -

«وعدها أباه»، بالباء الموحدة. وقيل: المرفوع لأبي إبراهيم والمنصوب لإبراهيم، وفي التفسير أنه كان وَعَدَ إبراهيم أنه يؤمن، فبذلك طمِع في إيمانه.

وَالْأَوَاهُ: الكثير التأوه، وهو مَنْ يقول: أَوَاه، وقيل: مَنْ يقول أَوْه، وهو أَنْسَبُ لأن أَوْه بمعنى أتوجع، فالأَوَاهُ فَعَالٌ، مثالُ مبالغة من ذلك، وقياسُ فعله أن يكون ثلاثياً لأن أمثلة المبالغة إنما تَطَّرَدُ في الثلاثي. وقد حكى قطرب فعله ثلاثياً فقال: يقال آه يَؤُوهُ كقيام يقوم، أَوْهًا. وأنكر النحويون هذا القول على قطرب، وقالوا: لا يُقال مِنْ أَوْه بمعنى الوجع فعلٌ ثلاثي، إنما يقال: أَوْه تَأْوِيهَاً، وتَأْوَهُ تَأْوِيهَاً. قال الراجز^(١):

٢٥٤٧- فَأَوْه الرَّاعِي وَضَوْضَى أَكْلِبُهُ

وقال المثقب العبدي^(٢):

٢٥٤٨- إِذَا مَا قُمْتُ أَرْحَلُهَا بَلِيلٍ تَأْوُهُ آهَةَ الرَّجْلِ الْحَزِينِ

وقال الزمخشري^(٣): «أَوَاهُ فَعَالٌ مِنْ أَوْه كَلَأَلٌ مِنَ اللَّوْلُو، وهو الذي يُكثِرُ التَّأْوَهُ»، قال الشيخ^(٤): «وتشبيهه أَوَاهُ مِنْ أَوْه كَلَأَلٌ مِنَ اللَّوْلُو ليس بجيدٍ، لأنَّ مادَّةَ أَوْه موجودة في صورة أَوَاه، ومادَّةُ «لَوْلُو» مفقودة في لَأَل لاختلاف التركيب إذ «لَأَل» ثلاثي، و«لَوْلُو» رباعي، وشرط الاشتقاق التوافق في الحروف الأصلية». قلت: لَأَلٌ وَلَوْلُو كلاهما من الرباعي المكرر، أي: إن

(١) لم أهدت إلى قائله، وهو في تفسير الطبري ٥٣٥/١٤؛ والبحر ٨٨/٥، وضوضى: صاحت.

(٢) ديوانه ٢٩؛ الفضليات ٥٨٦؛ ومجاز القرآن ٢٧٠/١، واللسان: أوه؛ وتفسير الطبري ٥٣٤/١٤، والمثقب يذكر ناقته فهي نَحْنٌ إلى ديارها.

(٣) الكشف ٢١٧/٢.

(٤) البحر ١٠٦/٥.

الأصل لام وهمزة، ثم كررنا، غاية ما في الباب أنه اجتمع الهمزتان في لال فأدغمت أولها في الأخرى، وفرق بينهما في: «لؤلؤ».

آ. (١١٧) قوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوهُ﴾: يجوز فيه وجهان أحدهما: أنه أتباع حقيقي، ويكون عليه السلام خرج أولاً وتبعه أصحابه، وأن يكون مجازاً، أي: اتبعوا أمره ونهيه، وساعة العُسرة عبارة عن وقت الخروج إلى الغزو، وليس المراد حقيقة الساعة بل كقولهم: يوم الكلاب^(١)، وعشية قارغنا جذام^(٢)، فاستعيرت الساعة لذلك كما استعير الغداة والعشية في قوله^(٣):

٢٥٤٩ - غَدَاةَ طَفَّتْ عِلْمَاءِ بَكْرُ بْنُ وَاثِلٍ
[وقوله]^(٤):

٢٥٥٠ - عِشِيَةَ قَارَعْنَا جُدَامَ وَحَمِيرَا
[وقوله]^(٥):

٢٥٥١ - إِذَا جَاءَ يَوْمًا وَارِثِي يَبْتَغِي الْغَنَى

(١) الكلاب: اسم ماء كانت عنده وقعة العرب. اللسان: كلب.

(٢) جذام: قبيلة من اليمن تنزل بجبال حسمى. اللسان: جذم.

(٣) البيت لقطري بن الفجاءة. وعجزه:

وَعَجْنَا صَدُورَ الْخَيْلِ نَحْوَ تَمِيمٍ

وهو في ابن عيش ١٤٥/١٠؛ وشواهد الشافية ٤٩٨؛ وأمالى الشجري ٩٧/١.

وَعَجَّتْ الْبَعِيرُ: عطفت رأسه بالزمام.

(٤) البيت لزفر بن الحارث وصدرة:

وَكُنَّا حَسِينَا كُلَّ بِيضَاءِ شَحْمَةٍ

وهو في العيني ٣٨٢/٢؛ والنصريح ٢٤٩/١.

(٥) البيت لحاتم الطائي في ديوانه ٤٦، وعجزه:

يَجْدُ جُمُعَ كَفِّ غَيْرِ مَلَأَى وَلَا صِفْرٍ

وهو في شواهد الكشاف ٤٠٥/٤.

قوله: «كاد يزيغ»، قرأ^(١) حمزة وحفص عن عاصم «يزيغ» بالياء من تحت، والباقون بالتاء من فوق. فالقراءة الأولى تحتل أن يكون اسم «كاد» ضمير الشأن، و«قلوب» مرفوعٌ بيزيغ، والجملة في محل نصب خبراً لها، وأن يكون اسمها ضمير القوم، أو الجمع الذي دل عليه ذكْر المهاجرين والأنصار، ولذلك قدره أبو البقاء^(٢) وابن عطية^(٣): «من بعد كاد القوم»^(٤)، وقال الشيخ^(٥) في هذه القراءة: «فيتعين أن يكون في «كاد» ضمير الشأن وارتفاع «قلوب» بيزيغ لامتناع أن يكون «قلوب» اسم كاد، و«يزيغ» في موضع الخبر، لأن النية به التأخير، / ولا يجوز: من بعد كاد قلوب يزيغ بالياء». قلت: [ب/٤٥٦]

لا يتعين ما ذكر في هذه القراءة لما تقدم لك من أنه يجوز أن يكون اسم كاد ضميراً عائداً على الجمع أو القوم، والجملة الفعلية خبرها، ولا محذور يمنع من ذلك. وقوله: «لامتناع أن يكون «قلوب» اسم كاد»، يعني أننا لو جعلنا «قلوب» اسم «كاد» لزم أن يكون «يزيغ» خبراً مقدماً فيلزم أن يرفع ضميراً عائداً على «قلوب»، ولو كان كذلك لزم تأنيث الفعل لأنه حينئذٍ مسندٌ إلى ضمير مؤنث مجازي؛ لأن جمع التكسير يجري مجرى المؤنثة مجازاً.

وأما قراءة التاء من فوق فتحتمل أن يكون في «كاد»، ضمير الشأن، كما تقدم، و«قلوب» مرفوعٌ بزيغ، وأنت لتأنيث الجمع، وأن يكون «قلوب» اسمها، و«تزيغ» خبر مقدم ولا محذور في ذلك، لأن الفعل قد أنت. قال

(١) السبعة ٣١٩؛ الحجة ٣٢٥؛ البحر ١٠٩/٥.

(٢) الإملاء ٢٣/٢.

(٣) المحرر ٢٩٤/٨.

(٤) أي فكأنه قال: من بعد ما كاد القوم يزيغ قلوب فريق منهم.

(٥) البحر ١٠٩/٥.

الشيخ^(١): «وعلى كل واحد من هذه الأعراب الثلاثة^(٢) إشكال على ما تقرر في علم النحو من أن خبر أفعال المقاربة لا يكون إلا مضارعاً رافعاً ضمير اسمها^(٣)، فبعضهم أطلق وبعضهم قيد بغير «عسى» من أفعال المقاربة، ولا يكون سبباً^(٤)، وذلك بخلاف «كان» فإن خبرها^(٥) يرفع الضمير^(٦) والسبب لاسم كان^(٧)، فإذا قدرنا فيها ضمير الشأن^(٨) كانت الجملة في موضع نصب على الخبر، والمرفوع ليس ضميراً يعود على اسم «كاد» بل ولا سبباً له. وهذا يلزم في قراءة التاء أيضاً. وأمّا توسيط^(٩) الخبر فهو مبني على جواز مثل هذا التركيب في مثل «كان يقوم زيد» وفيه خلافٌ والصحيح المنع. وأمّا الوجه الأخير^(١٠) فضعيف جداً من حيث أضمر في «كاد» ضميراً ليس له على من يعود إلا بتوهم، ومن حيث يكون خبر «كاد» رافعاً سبباً^(١١).

قلت: كيف يقول: «والصحيح المنع» وهذا التركيب موجود في القرآن

(١) البحر ١٠٩/٥.

(٢) هذه الأعراب تشمل القراءتين وهي:

(أ) يضم في كاد ضمير الشأن، وقلوب فاعل «يزيغ».

(ب) قلوب اسم كاد ويزيغ الخبر.

(ج) اسم كاد ضمير مستتر يعود على المفهوم مما تقدم.

(٣) نحو: كاد زيد يصل.

(٤) فلا يقال: كاد علي ينجح أخوه.

(٥) الأصل: «اسمها» وهو سهو.

(٦) نحو: كان علي يشرب.

(٧) نحو: كان علي يضرب أبوه بكراً، فقد رفع خبرها وهو يضرب سبباً لاسمها أي مشتمل على ضميره لأن الهاء في «أبوه» تعود على علي.

(٨) على الإعراب الأول الذي يتوجه على قراءة الياء وهو الإشكال الذي أراده.

(٩) وهو الإعراب الثاني الذي يتوجه على قراءة التاء.

(١٠) وهو الإعراب الثالث الذي يتوجه على قراءة التاء.

(١١) لأن التقدير: من بعد ما كاد القوم تزيغ قلوب فريق منهم.

كقوله تعالى: «ما كان يصنع فرعون»^(١)، و«كان يقول سفيهاً»^(٢)، وفي قول امرئ القيس^(٣):

٢٥٥٢- وإن تَكُ قد ساءتْكِ مني خَلِيقَةٌ

فهذا التركيبُ واقعٌ لا محالةً، وإنما اختلفوا في تقديره: هل من باب تقديم الخبر أم لا؟ فَمَنْ مَنَّعَ لَأَنَّهُ^(٤) كِبابُ المبتدأ والخبر، والخبرُ الصريح متى كان كذلك امتنع تقديمه على المبتدأ لثلاثِ يلبسِ ببابِ الفاعل، فكذلك بعد نَسْخِهِ. ومن أجاز فلا مَنِ اللبس.

ثم قال الشيخ^(٥): «ويُخَلَّصُ من هذه الإشكالات اعتقادُ كونِ «كاد» زائدة، ومعناها مرادٌ، ولا عملٌ لها إذ ذاك في اسمٍ ولا خبر، فتكون مثل «كان» إذا زِيدَتْ، يُراد معناها ولا عملٌ لها، ويؤيد هذا التأويلُ قراءةُ ابن مسعود «من بعد ما زاعَتْ»، بإسقاط كاد. وقد ذهب الكوفيون إلى زيادتها في قوله تعالى: «لم يكذِّ يراها»^(٦)، مع تأثرها بالعاملِ وعملها في ما بعدها، فأحرى أن يُدْعَى زيادتها وهي ليست عاملةً ولا معمولةً. قلت: زيادتها أباه الجمهور، وقال به من البصريين الأَخْفَش^(٧)، وجَعَلَ منه «أكاد أُخْفِيها»^(٨). وتقدم الكلامُ على ذلك في أوائلِ هذا الكتاب^(٩).

(١) الآية ١٣٧ من سورة الأعراف.

(٢) الآية ٤ من سورة الجن.

(٣) تقدم برقم ٩٠٠.

(٤) لعل الصواب: فلأنه.

(٥) البحر ١٠٩/٥.

(٦) الآية ٤٠ من سورة النور.

(٧) معاني القرآن له ٣٠٤.

(٨) الآية ١٥ من سورة طه.

(٩) انظر: الورقة ٢١ ب.

وقرأ^(١) الأعمش والجحدري «تزيغ» بضم التاء وكأنه جَعَلَ «أزاع»
و«زاع» بمعنى. وقرأ أبي «كاذت» بتاء التانيث.
أ. (١١٨) قوله تعالى: ﴿وعلى الثلاثة﴾: يجوز أن يُنْسَقَ على
«النبي»، أي: تاب على النبي وعلى الثلاثة، وأن يُنْسَقَ على الضمير في
«عليهم»، أي: ثم تاب عليهم وعلى الثلاثة، ولذلك كُرِّرَ حرفُ الجرِ.
وقرأ جمهور الناس: «خُلفوا»، مبنياً للمفعول مشدداً من خَلَفَهُ يُخَلِّفُهُ.
وقرأ أبو^(٢) مالك كذلك إلا أنه خفف اللام. وقرأ عكرمة^(٣) وزر بن حبيش
وعمر بن عبيد وعكرمة بن^(٤) هارون المخزومي ومعاذ القاريء: «خَلَفوا»،
مبنياً للفاعل مخففاً من خَلَفَهُ، والمعنى: الذين خلفوا، أي: فسَدُوا، من خُلوْفِ
فم الصائم. ويجوز أن يكون المعنى: أنهم خلفوا الغازين في المدينة. وقرأ
أبو العالية وأبو الجوزاء كذلك إلا أنهم شَدَّدا اللام. وقرأ أبو رزين وعلي ابن
الحسين^(٥) وابناه زيد ومحمد الباقر وابنه جعفر الصادق: «خالفوا»، بألف،
أي: لم يوافقوا الغازين في الخروج. قال الباقر: «ولو خُلفوا لم يكن لهم».
والظن هنا بمعنى العلم كقوله^(٦):

٢٥٥٣ - فقلتُ لهم ظُنُّوا بِاللَّفِي مُدَجِّجٍ سَرَاتِهِمْ كَالْفَارِسِيِّ الْمُسَرِّدِ
وقيل: هو على بابه.

-
- (١) البحر ١٠٩/٥.
(٢) انظر في قراءاتها: الشواذ ٥٥؛ البحر ١١٠/٥. وثمة أسماء كثيرة كنيته أبو مالك.
انظر: تقريب التهذيب ٦٧٠.
(٣) عكرمة بن خالد بن العاص المخزومي المكي، تابعي ثقة. روى عن ابن عباس
أو أصحابه. انظر: طبقات القراء ٥١٥/١.
(٤) لم أقف على ترجمته.
(٥) علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب زين العابدين عرض على أبيه الحسين، وعرض
عليه ابنه الحسين. انظر: طبقات القراء ٥٣٤/١.
(٦) تقدم برقم ٤٣١.

- التوبة -

قوله: «أَنْ لَا مَلْجَأَ» أَنْ هِيَ الْمُخَفَّفَةُ سَادَّةٌ مَسَدٌ الْمَفْعُولِينَ، وَ«لَا» وَمَا فِي حَيْزِهَا الْخَبْرُ، وَ«مَنْ اللَّهِ» خَبَرُهَا. وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ تَعَلُّقُ بِ«مَلْجَأٍ»، وَيَكُونُ «إِلَّا إِلَيْهِ» الْخَبْرُ لِأَنَّهُ كَانَ يَلْزَمُ إِعْرَابَهُ، لِأَنَّهُ يَكُونُ مَطْوِلاً^(١). وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ يَجُوزُ تَشْبِيهُ الْأَسْمِ الْمَطْوُولِ بِالْمُضَافِ فَيُتَنَزَّعُ مَا فِيهِ مِنْ تَنْوِينٍ وَنُونٍ كَقَوْلِهِ^(٢):

٢٥٥٤- أراني ولا كفرانَ لله أيَّةً

وقوله^(٣): «لَا صَمْتَ يَوْمٌ إِلَى اللَّيْلِ» بَرَفَعُ «يَوْمٌ» وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ. وَقَوْلُهُ: «إِلَّا إِلَيْهِ» اسْتِثْنَاءٌ مِنْ ذَلِكَ الْعَامِّ الْمَحذُوفِ، أَي: لَا مَلْجَأَ إِلَى أَحَدٍ إِلَّا إِلَيْهِ كَقَوْلِكَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

آ. (١٢٠) وَالظَّمَاءُ: الْعَطَشُ، يُقَالُ: ظَمِيَ يَظْمَأُ ظَمَاءً، فَهوَ ظَمَانٌ وَهِيَ / ظَمَأَى، وَفِيهِ لَغَتَانُ: الْقَصْرُ وَالْمُدُّ، وَبِالْمَدِّ قَرَأَ عَمْرُو بْنُ^(٤) عَبِيدٍ، نَحْوُ: [٤٥٧/أ] سَفِهَ سَفَاهًا. وَالظَّمُّ مَا بَيْنَ الشَّرْبَتَيْنِ.

وَ«مَوْطَأٌ» مَفْعِلٌ مِنْ وَطِئَ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرًا بِمَعْنَى الْوَطْءِ، وَأَنْ يَكُونَ مَكَانًا، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرَ، لِأَنَّ فَاعِلَ «يَغِيظُ» يَعُودُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ بِخِلَافِ كَوْنِهِ مَكَانًا فَإِنَّهُ يَعُودُ عَلَى الْمَصْدَرِ وَهُوَ الْوَطْءُ الدَّالُّ عَلَيْهِ الْمَوْطِئُ^(٥).
وَقَرَأَ^(٦) زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ: «يَغِيظُ» بِضَمِّ الْيَاءِ وَهِيَ لَغَتَانُ: غَاظَهُ وَأَغَاظَهُ.

(١) وَهُوَ الشَّبِيهِ بِالْمُضَافِ.

(٢) الْبَيْتُ لِكَثْرَتِهِ، وَعَجْزُهُ:

لِنَفْسِي لَقَدْ طَالَبْتُ غَيْرَ مُنْبِلٍ

وَهِوَ فِي اللَّسَانِ «أُوي»، وَالْخِصَائِصُ ١/٣٣٧، وَالْمَغْنِي ٥١٥. وَالْأَيَّةُ: الرَّحْمَةُ.

(٣) نَسَبُهُ الْكَسَائِثِي إِلَى الْعَرَبِ. انظُرْ: اللَّسَانُ «صَمَتٌ».

(٤) أَي ظَمَاءٌ. وَنَسَبُهَا فِي الْبَحْرِ ٥/١١٢ إِلَى عَبِيدِ بْنِ عَمِيرٍ وَكَذَا صَاحِبُ الْكَشَافِ ٢/٢٢٠.

(٥) أَي: يَغِيظُ وَطَوْهُمْ إِيَّاهُ الْكُفَّارَ. (٦) الْبَحْرِ ٥/١١٢.

والتَّيْلُ مصدرٌ فيحتمل أن يكون على بابه، وأن يكون واقعاً موقع المفعول به، وليست يَأْؤُهُ مبدلةً من واو كما زعم بعضهم، بل ناله ينوؤه مادةً أخرى ومعنى آخر وهو المناولة، يقال: نَلَّتهُ أَنْوَلُهُ، أي: تناولته ونَلَّتهُ أَنْيَلُهُ، أي: أَدْرَكْتَهُ.

آ. (١٢١) والوادي: قال الزمخشري^(١): «الوادي: كل منفرجٍ من جبال وآكام^(٢) يكون مَنفَذاً للسليل، وهو في الأصل فاعِلٌ مِنْ وَدَى إذا سَبَلَ، ومنه الوَدِيّ، وقد شاع في استعمال العرب بمعنى الأرض». وجمع على أودية وليس بقياس، كان قياسه الأوادي كأواصل جمع واصل، والأصل: وَوَأَصِل، قُلبت الواو الأولى همزة. قال النحاس^(٣): «ولا أعرف فاعلاً وأفعلةً سواه»، وقد استدرِك هذا عليه فزادوا: نادٍ وأندية وأنشدوا^(٤):

٢٥٥٥- وفيهم مقاماتٍ حسانٌ وجوههم وأنديةٌ يتتابها القول والفعل
والنادي: المجلس. وقال الفراء^(٥): إنه^(٦) يُجمع على أوداء كصاحب وأصحاب وأنشد لجريز^(٧):

٢٥٥٦- عَرَفْتُ بِبُرْقَةِ الأوداءِ رَسْماً مُحِيلاً طال عهدك من رسوم

(١) الكشف ٢/٢٢٠.

(٢) الآكام: مفردا أكمة وأكم وهي التلال دون الجبال.

(٣) إعراب القرآن له ٢/٤٥.

(٤) تقدم برقم ٧١٤.

(٥) نسبة في اللسان ودي إلى ابن الأعرابي.

(٦) أي الوادي.

(٧) ديوانه ٤٩٤ وروايته «الوداء» وهو وادٍ بعينه، اللسان: ودي؛ والبحر ٥/٨٨؛ والقرطبي ٢٩١/٨ وفيه «الأوداء».

- التوبة -

قلت: وقد زاد الراغب^(١) في فاعل وأفعلة: ناجٍ وأنجيّة، فقد كُملت ثلاثة ألفاظ في فاعل وأفعلة، ويقال: ودّاه، أي: أهلكه كأنهم تصوّروا منه إسالة الدم، وسُميت الدّية ديةً لأنها في مقابلة إسالة الدم، ومنه الودّي^(٢) وهو ماء الفحل عند المداعبة وماء يخرج عند البول، والودّي بكسر الدال والتشديد في الباء: صغار النحل.

وقوله: «ذلك بأنهم»^(٣)، مبتدأ وخبر، والإشارة به إلى ما تضمّنه انتفاء التخلف من وجوب الخروج معه.

وقوله: «إلا كُتب»، هذه الجملة في محل نصب على الحال من «ظماً» وما عطف عليه، أي: لا يصيهم ظماً إلا مكتوباً. وأفرد الضمير في «به» وإن تقدّمه أشياء إجراء له مجرى اسم الإشارة، أي: كُتب لهم بذلك عمل صالح. والمضمر يُحتمل أن يعود على العمل الصالح المتقدم، وأن يعود على أحد المصدرين المفهومين في «ينفقون» و«يقطعون»، أي: إلا كُتب لهم بالإِنفاقِ أو القَطْعِ.

وقوله: «ليجزبهم» متعلق بـ «كُتب». وفي هذه الجملة من البلاغة والفصاحة ما لا يخفى على متأمّله لا سيما لمن تدرب بما تقدّم في هذا الموضوع.

آ. (١٢٢) قوله تعالى: ﴿فلولا نفرَ من كل فرقة﴾: «لولا» تحضيضية والمراد به الأمر. و«منهم» يجوز أن يكون صفة لـ «فرقة» وأن يكون حالاً من «طائفة» لأنها في الأصل صفة لها، وعلى كلا التقديرين فيتعلّق

(١) المفردات ٥١٨.

(٢) وثمة لغة ثانية: الودّي. انظر: اللسان ودي.

(٣) عاد إلى الآية ١٢٠.

بمحذوف. والذي ينبغي أن يُقال: إنَّ «من كل فرقة» حالٌ من طائفة، و«منهم» صفة لفرقة، ويجوز أن يكونَ «من كل» متعلقاً بـ «نُفِرَ».

وقوله: «لِيَتَفَقَّهُوا» في هذا الضمير قولان، أحدهما: أنه للطائفة النافرة على أن المرادَ بالنفور: النفور لطلب العلم، وهو ظاهر. وقيل: الضمير في «لِيَتَفَقَّهُوا» عائد على الطائفة القاعدة، وفي «رَجَعُوا» عائدٌ على النافرة، والمراد بالنفور نفورُ الجهاد، والمعنى: أن النافرين للجهاد إذا ذهبوا بقيت إخوانهم يتعلمون من رسول الله صلى الله عليه وسلم الفقه، فإذا رَجَعَ الغازون أُنذِرهم المُعَلِّمون، أي: علّموهم الفقه والشَّرْع.

آ. (١٢٣) قوله تعالى: ﴿وَلِيَجِدُوا﴾: وهو من باب «لَا أُرَيْتُكَ هَهْنَا» وتقدّم شرحه^(١).

قوله: «غِلْظَةٌ» قرأها^(٢) الجمهور بالكسر وهي لغة أسد. وقرأ الأعمش، وأبان بن تغلب والمفضل - كلاهما عن عاصم - «غِلْظَةٌ» بفتحها، وهي لغة الحجاز. وقرأ أبو حيوة والسلمي وابن أبي عبله والمفضل وأبان - في رواية عنهما - «غِلْظَةٌ» بالضم وهي لغة تميم. وحكى أبو عمرو اللغات الثلاث. والغِلْظَةُ: أصلها في الأجرام فاستعيرت هنا للشدة والصبر والتجلُّد.

آ. (١٢٤) قوله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ﴾: الجمهور على رفع «أَيُّكُمْ» بالابتداء وما بعده الخبر. وقرأ^(٣) زيد بن علي وعبيد بن عمير بالنصب على الاشتغال، ولكن يُقدَّر الفعل متأخراً عنه من أجل أن له صدرَ الكلام. والنصبُ عند الأخفش^(٤) في هذا النحو أحسنٌ من الرفع؛ لأنه يُجري اسم

(١) أي: إن ظاهر الأمر متوجه إلى غير حقيقته فالأمر في «وليجدوا» متوجه للغائبين وحقيقته للمخاطبين المؤمنين.

(٢) السبعة ٣٢٠؛ الشواذ ٥٥؛ البحر ١١٥/٥.

(٣) الشواذ ٥٥؛ البحر ١١٥/٥. (٤) انظر: معاني القرآن له ٣٣٩/٢.

الاستفهام مُجرى الأسماء المسبوقة بأداة الاستفهام نحو: «أزیداً ضربته» في ترجيح إضمار الفعل.

آ. (١٢٦) قوله تعالى: ﴿أَوْ لَا يَرَوْنَ﴾: قرأ حمزة^(١) «ترون» بناء الخطاب وهو خطابٌ للذين آمنوا، والباقون بياء الغيبة رجوعاً على «الذين في قلوبهم مرض». والرؤية هنا تحتل أن تكون قلبيةً، وأن تكون بصريةً. / [٤٥٧/ب]

آ. (١٢٧) قوله تعالى: ﴿هَلْ يَرَاكُمْ﴾: في محل نصب بقول مضمر، أي: يقولون: هل يراكم. وجملته القول في محل نصب على الحال، و«مِنْ أَحَدٍ» فاعلٌ.

آ. (٢٨) قوله تعالى: ﴿مِنْ أَنْفُسِكُمْ﴾: صفةٌ لرسول، أي: من صميم العرب. وقرأ^(٢) ابن عباس وأبو العالية والضحاك وابن محيصن ومحبوب عن أبي عمرو وعبدالله^(٣) بن قسيط المكي ويعقوب من بعض طرقه، وهي قراءة رسول الله وفاطمة وعائشة بفتح الفاء، أي: مِنْ أَشْرَفِكُمْ، من النَّفَاسَةِ.

وقوله: «عَزِيزٌ» فيه أوجه، أحدها: أن يكون «عزیز» صفةً لرسول، وفيه أنه تَقَدَّمَ غيرُ الوصفِ الصريحِ على الوصفِ الصريحِ. وقد يُجاب بأنَّ «من أنفسكم» متعلقٌ بـ«جاء»، و«ما» يجوز أن تكون مصدرية أو بمعنى الذي، وعلى كلا التقديرين فهي فاعل بعزیز، أي: يَعْزُّ عليه عَنَّتُكُمْ أو الذي عَنَّتُمُوهُ، أي: عَنَّتُهُمْ يُسِيئُهُ، فحذفَ العائدَ على التدرِجِ، وهذا كقوله^(٤):

٢٥٥٧- يَسُرُّ المرءَ ما ذهب الليالي وكان ذهابهنَّ له ذهاباً

(١) السبعة ٣٢٠؛ البحر ١١٦/٥؛ الحجة ٣٢٦.

(٢) الشواذ ٥٦؛ البحر ١١٨/٥.

(٣) لم أقف على ترجمته.

(٤) لم أهدت إلى قائله وهو في ابن يعيش ٩٧/١؛ والتصريح ٢٦٨/١؛ والجمع ٨١/١؛

والدرر ٥٤/١.

- التوبة -

أي: يَسْرُهُ ذهاب الليالي. ويجوز أن يكون «عزيز» خبراً مقديماً، و«ما عَنَّتُمْ» مبتداً مؤخرأً، والجملةُ صفةٌ لرسول. وجوز الحوفي أن يكون «عزيز» مبتداً، و«ما عَنَّتُمْ» خبره، وفيه الابتداء بالنكرة لأجل عملها في الجار بعدها. وتقدّم معنى العنت^(١). والأرجح أن يكون «عزيز» صفةً لرسول؛ لقوله بعد ذلك «حريص» فلم يجعل خبراً لغيره، وأدعاءً كونه خبر مبتداً مضمراً، أي: هو حريص، لا حاجةً إليه.

و«بالمؤمنين» متعلق برؤوف. ولا يجوز أن تكون المسألة من التنازع لأن من شرطه تأخر المعمول عن العاملَيْن، وإن كان بعضهم قد خالف ويجيز: «زيداً ضربت وشمته» على التنازع، وإذا فرعنا على هذا التضعيف فيكون من إعمال الثاني لا الأول لما عُرِف: أنه متى أُعمل الأول أُضْمِرَ في الثاني من غير حذف.

آ. (١٢٩) والجمهورُ على جرِّ الميم من «العظيم» صفةً للعرش. وقرأ^(٢) ابن محيصر برفعها، جعله نعتاً للرب، ورويت هذه قراءةً عن ابن كثير. قال أبو بكر الأصم: «وهذه القراءة أعجب إليّ لأن جعل العظيم صفةً لله تعالى أولى من جعله صفةً للعرش».

(١) في الآية ١١٨ من سورة آل عمران.

(٢) الشواذ ٥٦؛ البحر ١١٩/٥.

سورة يونس عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قد تقدّم الكلام على الحروف المقطعة في أوائل هذا الموضوع^(١)، واختلافُ القراء في إمالة هذه الحروف إذا كان في آخرها ألفٌ وهي: را، وطا، وها، ويا، وحا. فأمال «را» من جميع سورها إمالةً محضة الكوفيون إلا حفصاً، وأبو عمر وابن عامر. وأمال الأخوان وأبو بكر «طا» من جميع سُورِها نحو: طس^(٢)، طسم^(٣)، طه^(٤)، و«يا» من يس^(٥). وافقهم ابنُ عامر والسوسي على «يا» من كهيعص^(٦)، بخلاف عن السوسي. وأمال الأخوان وأبو عمرو وورش وأبو بكر «ها» من طه، وكذلك أمالها من كهيعص أبو عمرو والكسائي وأبو بكر دون حمزة وورش. وأمال أبو عمرو وورش

(١) انظر إعرابه للآية ١ من سورة البقرة. وانظر: السبعة ٣٢٢؛ الحجة للفارسي (خ) ١٤٤/٣؛ التيسير ١٢٠؛ الحجة لأبي زرعة ٣٢٧.

(٢) الآية ١ من سورة النمل.

(٣) الآية ١ من سورة الشعراء والقصص.

(٤) الآية ١ من سورة طه.

(٥) الآية ١ من سورة يس.

(٦) الآية ١ من سورة مريم.

والأخوان وأبوبكر وابن ذكوان حا من جميع سورها السبع^(١). إلا أن أبا عمرو وورثاً يميلان بين بين، [وللقراء في هذا عمل كثير]^(٢) يئنه في «شرح القصيد».

و«الحكيم»: يجوز أن يكون بمعنى فاعل، أي: الحاكم، وأن يكون بمعنى مفعول، أي: مُحَكَّم. قال الأعشى^(٣):

٢٥٥٨ - وغريبة تأتي الملوك حكيمةً قد قتلها يُقال مَنْ ذا قالها

آ. (٢) قوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾: الهمزة للإنكار و«أن أوحينا» اسمها. و«عجبا» خبرها. و«للناس» متعلق بمحذوف على أنه حالٌ من «عجبا» لأنه في الأصل صفة له، أو متعلقٌ بـ «عجبا»، ولا يضرُّ كونه مصدرًا لأنه يُتسع في الظرف وعديله ما لا يُتسع في غيرهما. وقيل: لأن «عجبا» مصدرٌ واقعٌ موقعَ اسمِ الفاعل أو اسمِ المفعول، ومتى كان كذلك جاز تقديمُ معموله. وقيل: هو متعلقٌ بـ «كان» الناقصة، وهذا على رأيٍ من يُجيز فيها ذلك. وهذا مرتبٌ على الخلاف في دلالة «كان» الناقصة على الحدث، فإن قلنا: إنها تدلُّ على ذلك فيجوز وإلا فلا^(٤) وقيل: هو متعلقٌ بمحذوفٍ على التبيين، والتقدير في الآية: أكان إيحائنا إلى رجلٍ منهم عجبا لهم. و«منهم» صفةٌ لـ «رجل».

وقرأ^(٥) رؤية «رجل» بسكون الجيم، وهي لغة تميم، يُسكنون فعلاً

(١) الآية ١ من سورة غافر، فصلت، الشورى، الزخرف، الدخان، الجاثية، الأحقاف.
(٢) ما بين معقوفين أثبتناه من باقي النسخ ولم يظهر في الأصل.
(٣) ديوانه ٧؛ القرطبي ٣٠٥/٨؛ الهمع ٨٤/١؛ الدرر ٥٩/١.
(٤) انظر هذه المسألة في: المغني ٥٧٠.
(٥) البحر ١٢٢/٥؛ المحرر ٥/٩. ورؤية بن عبدالله العجاج التميمي راجز فصيح يُنتج بشعره توفي سنة ١٤٥. البداية والنهاية ٩٦/١٠؛ الأعلام ٣٤/٣.

نحو: سَنَّعَ وَعَضَّدَ. وقرأ^(١) عبدالله بن مسعود «عَجَبٌ». وفيها تخريجان، أظهرهما: أنها التامة، أي: أَحَدَتْ للناس عجب، و«أَنْ أَوْحَيْنَا» متعلق بـ«عَجَبٌ» على حَذْفِ لامِ العلة، أي: عَجَبٌ لِأَنَّ أَوْحَيْنَا، أو يكون على حَذْفِ «مِنْ»، أي: مِنْ أَنْ أَوْحَيْنَا. والثاني: أن تكون الناقصة، ويكون قد جعل اسمها النكرة وخبرها المعرفة، على حدِّ قوله^(٢):

٢٥٥٩ - يكونُ مزاجها عَسَلٌ وماءٌ

وقال الزمخشري^(٣): «والأجودُ أن تكونَ التامةُ، و«أَنْ أَوْحَيْنَا» بدلٌ من «عجب». يعني به بدلٌ اشتمال أو كل من كل؛ لأنه جُعِلَ هذا نفسَ العَجَبِ مبالغةً. والتخريج الثاني لابن عطية^(٤).

قوله: «أَنْ أُنذِرُ» يجوز أن تكونَ المصدرية، وأن تكونَ التفسيرية. ثم لك في المصدرية اعتباران، أحدهما: أن تجعلها المخففة من الثقلية، واسمها ضمير الأمر والشأن محذوف. كذا قال الشيخ^(٥)، وفيه نظر من حيث إن أخبارَ هذه الأحرف لا تكون جملةً طلبية، حتى لو ورد ما يُؤوِّم ذلك يُؤوَّل على إضمار القول كقوله^(٦):

٢٥٦٠ - ولو أصابَتْ لَقَالَتْ وَهِيَ صَادِقَةٌ إِنَّ الرِّيَاضَةَ لَا تُنْصِبُكَ لِلشَّيْبِ

وقول الآخر^(٧):

-
- (١) البحر ١٢٢/٥.
 - (٢) تقدم برقم ١٨٢٩.
 - (٣) الكشاف ٢٢٤/٢.
 - (٤) المحرر ٥/٩.
 - (٥) البحر ١٢٢/٥.
 - (٦) البيت للجميح الأسدي وهي في المفضليات ٣٤، وأمالى الشجري ٣٣٢/١، والخزانة ٢٩٥/٤. تنصبك: تنعك. الشيب: ج أشيب. (٧) تقدم برقم ١٠٢١.

٢٥٦١- إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُمْ لَا تَحْسَبُوا لِيَلَهُمْ عَن لَيْلِكُمْ نَامًا

وأيضاً فإن الخبر في هذا الباب إذا وقع جملة فعلية فلا بد من الفصل بأشياء ذكرتها في المائدة، ولكن ذلك الفاصل هنا متعذر. والثاني^(١): أنها التي بصدد أن / تنصب الفعل المضارع، وهي توصل بالفعل المتصرف مطلقاً [٤٥٨/١] نحو: «كُتِبَ إليه بأن قم». وقد تقدّم لنا في ذلك بحث أيضاً ولم يُذكر المُنذَرُ به، وقد ذكر المُبشِّرُ به كما سيأتي لأنَّ المقام يقتضي ذلك.

قوله: «أَنْ لَهُمْ قَدَمٌ» «أَنْ» وما في حيزها هي الميشِّرُ بها، أي: يشرهم باستقرار قَدَمِ صِدْقٍ، فَحذفت الباء، فَجَرى في محلها المذهبان^(٢). والمراد بقَدَمِ صِدْقٍ السابقة والفضلُ والمنزلةُ الرفيعة. وإليه ذهب الزجاج والزمخشري^(٣) ومنه قولُ ذي الرمة^(٤):

٢٥٦٢- لَهُمْ قَدَمٌ لَا يُنْكِرُ النَّاسُ أَنَهَا

مع الحَسَبِ العاديِّ طَمَّتْ على البحر

لَمَّا كَانَ السَّعْيُ وَالسَّبْقُ بِالْقَدَمِ سُمِّيَ السَّعْيُ المَحْمُودَ قَدَمًا، كَمَا سُمِّيَتِ اليَدُ نِعْمَةً لَمَّا كَانَتْ صَادِرَةً عَنْهَا، وَأُضِيفَ إِلَى الصِّدْقِ دَلَالَةً على فضله، وهو من باب رجلٌ صِدْقٌ ورجلٌ سوءٌ. وقيل: هو سابقةُ الخير التي قَدَمُوهَا، ومنه قول^(٥) وضَّاحِ اليميني:

٢٥٦٣- مَالِكٌ وَضَّاحٌ دَائِمَ العَزَلِ أَلَسْتَ تَخْشَى تَقَارُبَ الأَجَلِ
صَلَّ لَدَى العَرْشِ وَأَتَّخِذْ قَدَمًا تُنْجِيكَ يَوْمَ العِثَارِ وَالرَّزْلِ

(١) وهو الاعتبار الثاني في المصدرية.

(٢) أي في محل جر أو نصب.

(٣) الكشاف ٢٢٤/٢.

(٤) ديوانه ٩٧٢/٢؛ المحرر ٦/٩؛ القرطبي ٣٠٦/٨. طمت: علت.

(٥) تفسير القرطبي ٣٠٧/٨؛ البحر ١٢٢/٥.

وقيل : هو التقدّم في الشرف، ومنه قول العجاج^(١) :

٢٥٦٤- ذَلْ بنو العَوَامِ مِنْ آلِ الحَكَمِ وتركوا المُلْكَ لَمَلِكِ ذِي قَدَمِ

أي : ذي تقدّمٍ وشرفٍ. و«لهم» خبر مقدم، و«قَدَمٌ» اسمُها، و«عند ربهم» صفةٌ لـ «قَدَمٍ». ومن جَوَزَ أن يتقدّم معمولٌ خبر «أَنَّ» على اسمها إذا كان حرف جر كقوله^(٢) :

٢٥٦٥- فلا تَلَحْنِي فيها فإنَّ بحبِّها أخاك مصابُ القلبِ جَمُّ بِلابِلُهُ

قال : فـ «بحبها» متعلّقٌ بـ «مصاب»، وقد تقدّم على الاسم فكذلك «لهم» يجوز أن يكون متعلقاً بـ «عند ربهم»^(٣) لِمَا تَضَمَّنَ من الاستقرار، ويكون «عند ربهم» هو الخبر.

وقرأ^(٤) نافِعٌ وأبو عمرو وابن عامر «لَسِحْرٌ» والباقون «لَساحر»، فـ «هذا» يجوزُ أن يكون إشارةً للقرآن، وأن يكون إشارةً للرسول على القراءة الأولى، ولكن لا بد من تأويل على قولنا: إن المشار إليه هو النبي عليه السلام، أي : ذو سحر أو جعلوه إياه مبالغةً. وأمّا على القراءة الثانية فالإشارة للرسول عليه السلام فقط.

آ . (٣) قوله تعالى : ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ﴾ : فيه ثلاثة أوجهٍ، أحدها : أنه في محلِّ رفعٍ خبراً ثانياً لـ «إِنَّ». الثاني : أنه حالٌ. الثالث : أنه مستأنفٌ لا محلٌّ له من الإعراب.

(١) ديوانه ١٧٣/١؛ القرطبي ٣٠٧/٨؛ البحر ١٢٢/٥.

(٢) تقدم برقم ٢٠٦٢.

(٣) الأصل : «عندهم» وهو سهو.

(٤) السبعة ٣٢٢؛ الحجة لأبي زرعة ٣٢٧؛ التيسير ١٢٠؛ البحر ١٢٣/٥.

أ. (٤) قوله تعالى: ﴿وَعَدَّ اللَّهُ﴾: منصوبٌ على المصدرِ المؤكِّدِ، لأنَّ معنى «إليه مَرْجِعُكُمْ»: وَعَدَّكُمْ بِذَلِكَ.

وقوله: «حقاً» مصدرٌ آخرٌ مؤكِّدٌ لمعنى هذا الوعد، وناصبُه مضمَر، أي: أَحَقُّ ذَلِكَ حَقًّا. وقيل: انتصب «حقاً» بـ «وَعَدَّ» على تقدير «في»، أي: وَعَدَّ اللَّهُ فِي حَقِّ، يعني على التشبيه بالظرف. وقال الأخفش الصغير: «التقدير: وقت حق» وأنشد^(١):

٢٥٦٦- أَحَقًّا عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ ذَاهِبًا وَلَا وَالْجَاءِ إِلَّا عَلَيَّ رَقِيبٌ

قوله: «إنه يبدأ» الجمهورُ على كسر الهمزة للاستثناف. وقرأ^(٢) عبد الله وابن القعقاع^(٣) والأعمش وسهل بن شعيب^(٤) بفتحها. وفيها تأويلات، أحدها: أن تكونَ فاعلاً بما نصب «حقاً»، أي: حَقَّ حَقًّا بَدَأَ الخلق، ثم إعادته، كقوله^(٥):

٢٥٦٧- أَحَقًّا عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ جَائِيًا

البيت. وهو مذهبُ الفراء^(٦) فإنه قال: «والتقدير: يحقُّ أنه يبدأ الخلق. الثاني: أنه منصوبٌ بالفعل الذي نصب «وعد الله» أي: وَعَدَّ اللَّهُ تَعَالَى بَدَأَ الخلق ثم إعادته، والمعنى إعادة الخلق بعد بدئه. الثالث: أنه

(١) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر ١٢٤/٥؛ والطبري ٢١/١٥؛ والكشاف ٢٢٥/٢.

(٢) البحر ١٢٤/٥؛ الكشاف ٢٢٥/٢.

(٣) وهو أبو جعفر يزيد بن القعقاع وتقدمت ترجمته.

(٤) سهل بن شعيب الكوفي، عرض على عاصم وابن عياش وروى عنه حرملة. طبقات الفراء ٣١٩/١.

(٥) تقدم برقم ٢٥٦٦، وقوله «جائياً» وردت في الرواية الأولى «ذاهباً».

(٦) معاني القرآن ٤٥٧/١.

على حَذْفِ لامِ الجرِ أي: لأنه، ذكر هذا الأوجه الثلاثة الزمخشري^(١) وغيره.
الرابع: أنه بدلٌ من «وَعَدَ اللهُ» قاله ابن عطية^(٢). الخامس: أنه مرفوعٌ بنفسِ
«حقاً» أي: بالمصدر المنون، وهذا إنما يتأتى على جَعْلِ «حقاً» غيرِ مؤكّدٍ؛ لأنَّ
المصدر المؤكّد لا عملَ له إلا إذا ناب عن فعله، وفيه بحثٌ. السادس: أن
يكونَ «حقاً» مشبهاً بالظرف خبراً مقدماً و«أنه» في محلِّ رفعٍ مبتدأً مؤخراً
كقولهم: أحقاً أنك ذاهب قالوا: تقديره: أفي حقِّ ذهابك.

وقرأ ابن أبي عبلة: «حَقُّ أنه» برفعِ [حق] وفتحِ «أنَّ» على الابتداء
والخبر. قال الشيخ^(٣): «وكونُ «حق» خبرَ مبتدأ، و«أنه» هو المبتدأ هو الوجه
في الإعراب، كما تقول: «صحيحٌ أنك تخرج» لأن [اسم]^(٤) «أنَّ» / معرفة، [٤٥٨/ب]
والذي تقدّمها في هذا المثال نكرة». قلت: فظاهرُ هذه العبارة يُشعرُ بجوازِ
العكس^(٥)، وهذا قد ورد في بابِ «إنَّ» كقوله^(٦):

٢٥٦٨- وإن حراماً أن أسبَّ مُجاشعاً . بآبائي الشَّمِّ الكرامِ الخَصَّارمِ

وقوله^(٧):

٢٥٦٩- وإن شفاءً عبّرةً أن سَفَحْتُها وهل عند رسمٍ دارسٍ مِن مُعَوِّل

(١) الكشاف ٢/٢٢٥.

(٢) المحرر ٩/٩.

(٣) البحر ٥/١٢٤.

(٤) زيادة من البحر.

(٥) أي يكون المبتدأ نكرة والمصدر خبراً.

(٦) تقدم برقم ١٣٥٧. وانظر بحثاً مفصلاً حول المسألة في الحزانة ٤/٦١.

(٧) تقدم برقم ٢٨٦.

على جَعَلَ «أَنْ سَفَحْتُهَا» بدلاً من «عبرة». وقد أخبر في «كان» عن نكرة بمعرفة كقوله^(١):

٢٥٧٠ - ولا يكُ موقفُ منكِ الوداعا
وقوله^(٢):

٢٥٧١ - يكون مزاجها عَسَلٌ وماءٌ

وقال مكي^(٣): «وأجاز الفراء رفع «وعد»، يجعله خيراً لـ «مرجعكم». وأجاز رفع «وعد» و«حق» على الابتداء والخبر، وهو حسنٌ، ولم يقرأ به أحد». قلت: نعم لم يرفع وعد وحق معاً أحد، وأما رفع «حق» وحده فقد تقدم أن ابن أبي عبله قرأه، وتقدم توجيهه. ولا يجوز أن يكون «وعد الله» عاملاً في «أنه» لأنه قد وُصِفَ بقوله «حقاً» قاله أبو الفتح^(٤).

وقرىء «وَعَدَ اللَّهُ» بلفظ الفعل الماضي ورفع الجلالة فاعلةً، وعلى هذه يكون «أنه يبدأ» معمولاً له إن كان هذا القارئ يفتح «أنه»^(٥).

والجمهور على «يبدأ» بفتح الياء من بدأ، وابن^(٦) أبي طلحة «يبدأ» من أبداً، وبدأ وأبدأ بمعنى.

(١) البيت للقطامي وهو في ديوانه ٣٧؛ والكتاب ٣٣١/١؛ والمقتضب ٩٣/٤؛ وابن يعين ٩١/٧؛ والخزانة ٣٩١/١؛ والهمع ١١٩/١؛ والدرر ٨٨/١؛ وصدرة: قفي قبل التفرُّق يا ضباعا

وضباع: ترخيم ضباعة.

(٢) تقدم برقم ١٨٢٩.

(٣) المشكل ٣٧٤/١. وانظر: معاني القرآن للفراء ٤٥٧/١.

(٤) المحتسب ٣٠٧/١.

(٥) الكشف ٢٢٥/٢.

(٦) كذا في الأصل لعله تحريف لطلحة كما في المحرر ٩/٩؛ والبحر ١٢٤/٥، ولم يذكر هل هو طلحة بن مصرف أو طلحة بن سليمان، وتقدمت ترجمتها.

قوله: «لِيَجْزِيَ» متعلق بقوله «ثم يُعيده»، و«بالقسط» متعلق بـ «يجزي». ويجوز أن يكون حالاً: إمّا من الفاعل أو المفعول أي: يجزيهم ملتبساً بالقسط أو ملتبسين به. والقسط: العدل.

قوله: «والذين كفروا» يحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون مرفوعاً بالابتداء، والجملة بعده [خبره]. الثاني: أن يكون منصوباً عطفاً على الموصول قبله، وتكون الجملة بعده مبيّنة لجزائهم. و«شراب» [يجوز أن^(١)] يكون فاعلاً، وأن يكون مبتدأ، [والأول أولى^(١)].

قوله: «بما كانوا» الظاهر تعلُّقه بالاستقرار المضمّر في الجارّ الواقع خبراً، والتقدير: استقر لهم شراب من جهنم وعذاب اليم بما كانوا. وجوز أبو البقاء^(٢) فيه وجهين - ولم يذكر غيرهما - الأول: أن يكون صفةً أخرى لـ «عذاب». والثاني: أن يكون خبر مبتدأ محذوف، وهذا لا معنى له ولا حاجة إلى العُدول عن الأول.

آ. (٥) قوله تعالى: ﴿ضِيَاءٌ﴾: إمّا مفعول ثانٍ على أن الجعل للتصيير، وإمّا حالٌ على أنه بمعنى الإنشاء. والجمهور على «ضياء» بصريح الياء قبل الألف، وأصلها واو لأنه من الضوء. وقرأ قنبل^(٣) عن ابن كثير هنا وفي الأنبياء^(٤) والقصص^(٥) «ضياءً» بقلب الياء همزة، فتصير ألف بين همزتين. وأولت على أنه مقلوبٌ قُدِّمَتْ لامُه وأُخِّرَتْ عينه فوقعت الياء طرفاً بعد ألف

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل، أثبتناه من النسخ الأخرى.

(٢) الإملاء ٢٤/٢.

(٣) السبعة ٣٢٣؛ التيسير ١٢٠؛ الحجة لأبي زرعة ٣٢٨، ونسبها لابن كثير في رواية القواس، البحر ١٢٥/٥.

(٤) الآية ٤٨.

(٥) الآية ٧١.

زائدة فقلبت همزة على حَدْ «رداء». وإن شئت قلت: لَمَّا قُلِبَتِ الكَلِمَةُ صَارَ «ضياوًا» بالواو، عادت العين إلى أصلها من الواو لعدم موجب قلبها ياءً وهو الكسرُ السابقُها، ثم أُبدلت الواوُ همزةً على حَدْ كساء. وقال أبو البقاء^(١): «إنها قُلبت ألفاً ثم قُلبت الألفُ همزةً لثلاثا تجتمع ألفان».

واستبعدت هذه القراءة من حيث إن اللغة مبنية على تسهيل الهمز فكيف يتخيلون في قلب الحرف الخفيف إلى أثقل منه؟ قلت: لا غرو في ذلك، فقد قلبوا حرف العلة الألف والواو والياء همزة في مواضع لا تحصر إلا بفسرٍ، إلا أنه هنا ثقیلٌ لاجتماع همزتين. قال أبو شامة: «وهذه قراءة ضعيفة، فإن قياس اللغة الفرار من اجتماع همزتين إلى تخفيف إحداهما، فكيف يتخيل بتقديم وتأخير يؤدي إلى اجتماع همزتين لم يكونا في الأصل؟ هذا خلاف حكم اللغة.»

وقال أبو بكر ابن مجاهد^(٢) - وهو ممن قرأ على قنبل - : «ابن كثير وحده «ضياء» بهمزتين في كل القرآن: الهمزة الأولى قبل الألف، والثانية بعدها، كذلك قرأت على قنبل وهو غلط^(٣)، وكان أصحاب البيزي وابن فليح^(٤) يُنكرون هذا ويُقرؤون «ضياء» مثل الناس». قلت: كثيراً ما يتجرأ أبو بكر على شيخه ويُغلطه، وسيُمر بك مواضع من ذلك، وهذا لا ينبغي أن يكون، فإن قنبلًا بالمكان الذي يمنع أن يتكلم فيه أحد.

وقوله في جانب الشمس «ضياء» لأن الضوء أقوى من النور، وقد تقدم

(١) الإملاء ٢٤/٢.

(٢) السبعة ٣٢٣.

(٣) قوله «وهو غلط» لم يرد في السبعة.

(٤) عبد الوهاب بن فليح المكي إمام أهل مكة في القراءة في زمانه. أخذ عن داود بن شبيل

وأخذ عنه إسحاق بن أحمد. توفي في حدود ٢٥٠. انظر: طبقات القراء ٤٨١/١.

ذلك في أول البقرة. و«ضياء ونوراً» يُحتمل أن يكونا مصدرين، وجُعلا نفس الكوكبين مبالغةً، أو على حَذْف مضاف أي: ذات ضياء وذا نور. وضياء يحتمل أن يكونَ جمع «ضوء» كسَوَطٍ وسَيَاطٍ، وحوُضٍ وحيَاضٍ.

و «منازل» نُصِبَ على ظرف المكان، وجعله الزمخشري^(١) على حذف مضاف: إمَّا من الأول أي: قَدَّرَ مَسِيرَهُ، وإمَّا من الثاني أي: قَدَّرَهُ ذَا مَنَازِلَ، فعلى التقدير الأول يكون «منازل» ظرفاً كما مر، وعلى الثاني يكون مفعولاً ثانياً على تضمين «قَدَّرَ» معنى: صَيَّرَهُ ذَا مَنَازِلَ بالتقدير. وقال الشيخ^(٢) بعد أن ذَكَرَ التقديرين، ولم يَعْزُهما للزمخشري: «أوقَدَّرَ له منازل، فحذف، وأوصل الفعل إليه فانصب بحسب هذه التقاديرِ عل الظرف أو الحال أو المفعول كقوله: «والقمرَ / قَدَّرناه منازل»^(٣) وقد سبقه إلى ذلك أبو البقاء [٤٥٩/أ] أيضاً.

والضمير في «قَدَّرناه» يعود على القمر وحده؛ لأنه هو عمدة العرب في تواريخهم. وقال ابن عطية^(٤): «ويُحتمل أن يريدُهما معاً بحسب أنهما يتصرفان في معرفة عدد السنين والحساب، لكنه اجتزىءَ بِذِكْرِ أَحَدِهِمَا كقوله تعالى: «واللَّهُ ورسولُهُ أَحَقُّ أن يُرْضَوْهُ»^(٥) وكما قال الشاعر^(٦):

٢٥٧٢- رمانى بامرٍ كنتُ منه ووالدى بريتاً ومن أجل الطويِّ رمانى

أ. (٦) قوله تعالى: ﴿وَلِتَعْلَمُوا﴾: متعلق بـ «قَدَّرَهُ». وسُئِلَ أبو عمرو

(١) الكشاف ٢/٢٢٥.

(٢) الآية ٣٩ من سورة يس.

(٣) الإملاء ٢/٢٤.

(٤) المحرر ٩/١١.

(٥) الآية ٦٢ من سورة التوبة.

(٦) تقدم برقم ١٠٧٩.

عن الحساب: «أَتَنْصِبُهُ أَمْ تَجْرُهُ؟» فقال: «وَمَنْ يَدْرِي مَا عَدَدُ الْحِسَابِ؟» يعني أنه سئل: هل تعطفه على «عَدَدٍ» فتَنْصِبُهُ أَمْ عَلَى «السَّيْنِ» فَتَجْرُهُ؟ فكأنه قال: لا يُمْكِنُ جَرُّهُ؛ إِذِ يَقْتَضِي ذَلِكَ أَنْ يُعْلَمَ عَدَدُ الْحِسَابِ، وَلَا يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يَعْلَمَ عَدَدَهُ. و«ذَلِكَ» إِشَارَةٌ إِلَى مَا تَقْدَمُ أَي: مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ الْمَذْكُورَ إِلَّا مُلْتَبِسًا بِالْحَقِّ فَيَكُونُ (١) حَالًا: إِمَّا مِنَ الْفَاعِلِ وَإِمَّا مِنَ الْمَفْعُولِ. وَقِيلَ: الْبَاءُ بِمَعْنَى اللَّامِ أَي: لِلْحَقِّ، وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ.

وقرأ (٢) ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو «يُقْضَلُ» بِيَاءِ الْغَيْبَةِ جَرِيًّا عَلَى اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْبَاقُونَ بَنُو الْعِظْمَةِ التَّفَاتَا مِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى التَّكْلُمِ لِلتَّعْظِيمِ.

آ. (٧) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاطْمَأْنُونَا﴾: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَطْفًا عَلَى الصَّلَاةِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَأَنْ تَكُونَ الْوَاوُ لِلْحَالِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَقَدْ اطمأنوا. وَقَوْلُهُ: «وَالَّذِينَ هُمْ» يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ عَطْفِ الصِّفَاتِ، بِمَعْنَى أَنَّهُمْ جَامِعُونَ بَيْنَ عَدَمِ رَجَاءِ لِقَاءِ اللَّهِ وَبَيْنَ الْعَفْلَةِ عَنِ الْآيَاتِ، وَأَنْ يَكُونَ هَذَا الْمَوْصُولُ غَيْرَ الْأَوَّلِ، فَيَكُونُ عَطْفًا عَلَى اسْمِ «إِنْ» أَي: إِنْ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ، وَإِنْ الَّذِينَ هُمْ.

آ. (٨) وَ: ﴿أُولَئِكَ﴾: مُبْتَدَأٌ وَ«مَأْوَاهُمْ» مُبْتَدَأٌ ثَانٍ، وَ«النَّارُ» خَبَرُ هَذَا الثَّانِي، وَالثَّانِي وَخَبَرُهُ خَبَرُ «أُولَئِكَ»، وَ«أُولَئِكَ» وَخَبَرُهُ خَبَرُ «إِنْ الَّذِينَ». وَ«بِمَا كَانُوا» مُتَعَلِّقٌ بِمَا تَضَمَّنَتْهُ الْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ: «مَأْوَاهُمْ النَّارُ» وَالبَاءُ سَبَبِيَّةٌ، وَ«مَا» مُصَدَّرِيَّةٌ، وَجِيءَ بِالْفِعْلِ بَعْدَهَا مُضَارِعًا دَلَالَةً عَلَى اسْتِمْرَارِ ذَلِكَ فِي كُلِّ زَمَانٍ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ (٣): «إِنْ الْبَاءُ تَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ أَي: جُوزُوا بِمَا كَانُوا».

آ. (٩) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ﴾: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ

(١) أَي قَوْلُهُ «بِالْحَقِّ».

(٢) السَّبْعَةُ ٣٢٣؛ التَّيْسِيرُ ١٢١؛ الْبَحْرُ ١٢٦/٥؛ وَحَفْصٌ عَنِ عَاصِمٍ بِالْغَيْبَةِ كَذَلِكَ.

(٣) الْإِمْلَاءُ ٢٥/٢.

حالاً من مفعول «يَهْدِيهِمْ»، وأن يكون مستأنفاً، وأن يكون معطوفاً على ما قبله، حُذِفَ منه حرفُ العطف. قوله «في جنات» يجوز أن يتعلّق بـ «تَجْرِي» وأن يكون حالاً من «الأنهار»، وأن يكون خبراً بعد خبر لـ «إن»، وأن يكون متعلّقاً بـ «يَهْدِي».

آ. (١٠) قوله تعالى: ﴿دَعُواهُمْ﴾: مبتدأ و«سبحانك» مفعول لفعلٍ مقدر لا يجوز إظهاره هو الخبر، والخبر هنا هو نفس المبتدأ، والمعنى: أن دعاءهم هذا اللفظ، فـ «دعوى» يجوز أن يكون بمعنى الدعاء، ويدلُّ عليه «اللهم» لأنه نداء في معنى يا الله، ويجوز أن يكون هذا الدعاء هنا بمعنى العبادة، فـ «دعوى» مصدرٌ مضاف للفاعل، ثم إن شئت أن تجعل هذا من باب الإسناد اللفظي أي: دعاؤهم في الجنة هذا اللفظ، فيكون نفس «سبحانك» هو الخبر، وجاء به مَحْكِيّاً على نصبه بذلك الفعل، وإن شئت جعلته من باب الإسناد المعنوي فلا يلزم أن يقولوا هذا اللفظ فقط، بل يقولونه وما يؤدّي معناه من جميع صفات التنزيه والتقديس، وقد تقدم لك نظير هذا عند قوله تعالى: «وقولوا حِطَّة»^(١)، فعليك بالالتفات إليه.

و «تَحِيَّتُهُمْ» مبتدأ، و «سَلَامٌ» خبرها، وهو كالذي قبله، والمصدر هنا يحتمل أن يكون مضافاً لفاعله أي: تحييتهم التي يُحْيُونَ بها بعضهم سلاماً، ويُحتمل أن يكون مضافاً لمفعوله أي: تحييتهم التي تُحْيِيهِمْ بها الملائكة سلام، ويدلُّ له «والملائكة يَدْخُلُونَ عليهم من كلِّ باب سلام عليكم»^(٢). و «فيها» في الموضوعين متعلّق بالمصدر قبله، و «قبل» يجوز أن يكون حالاً ممّا بعده فيتعلّق بمحذوف، وليس بذلك. وقال بعضهم: «يجوز أن يكون «تحييتهم» ممّا أضيف فيه المصدر لفاعله ومفعوله معاً؛ لأنَّ المعنى: يُحْيِي

(١) الآية ٥٨ من سورة البقرة.

(٢) الآية ٢٣ من سورة الرعد.

بعضهم بعضاً، ويكون كقوله تعالى: «وَكُنَّا لِحَكْمِهِمْ شَاهِدِينَ»^(١) حيث أضافه لداود وسليمان وهما الحاكمان، وإلى المحكوم عليه، وهذا مبنياً على مسألة أخرى وهو أنه: هل يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز أم لا؟ فإن قلنا: نعم، جاز ذلك لأن إضافة المصدر لفاعله حقيقة ولمفعوله مجاز، ومن منع ذلك أجاب بأن أقل الجمع اثنان فلذلك قال: / «لحكمهم».

[ب/٤٥٩]

قوله: «وآخر دعواهم» مبتدأ، و«أن» هي المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الأمر والشأن حذف، والجملة الاسمية بعدها في محلّ الرفع خبراً لها كقول الشاعر^(٢):

٢٥٧٣ - في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفى ويتعل

و «أن» واسمها وخبرها في محلّ رفع خبراً للمبتدأ الأول. وزعم الجرجاني أن «أن» هنا زائدة والتقدير: وآخر دعواهم الحمد لله، وهي دعوى لا دليل عليها مخالفة لنص سيويه^(٣) والنحويين. وزعم المبرد^(٤) أيضاً أن «أن» المخففة يجوز إعمالها مخففة كهي مشددة، وقد تقدم ذلك.

وتخفيف «أن» ورفع «الحمد» هو قراءة العامة. وقرأ^(٥) عكرمة وأبو مجلز وأبو حيوة وقتادة ومجاهد وابن يعمر وبلال بن أبي بردة^(٦) وابن محيصن

(١) الآية ٧٨ من سورة الأنبياء.

(٢) تقدم برقم ١٧٨٥.

(٣) الكتاب ١/٤٨٠.

(٤) المقتضب ٢/٣٥٨. قال: «لونصبت بها وهي مخففة لجاز، فإذا رفعت ما بعدها فعل حذف التثليل والمضمر في النية».

(٥) البحر ٥/١٢٧.

(٦) بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري أمير البصرة وقاضيها. روى عنه ثابت البناني، وروى عن أنس بن مالك. توفي في حدود ١٢٦. انظر: تهذيب الكمال ١/١٦١؛ الأعلام ٢/٧٢.

ويعقوب بتشديدها ونصب دال «الحمد» على أنه اسمها. وهذه تؤيد أنها المخففة في قراءة العامة، وترد على الجرجاني.

آ. (١١) قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ﴾: هذا الامتناع نفي في المعنى تقديره: لا يُعَجِّلُ الله لهم الشر. قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: كيف اتصل به قوله: «فَنَذَرُ الذين لا يَرْجُونَ لقاءنا وما معناه؟ قلت: قوله: «وَلَوْ يُعَجِّلُ» متضمن معنى نفي التعجيل كأنه قيل: ولا نُعَجِّلُ لهم بالشر ولا نُقْضِي إليهم أجلهم».

قوله: «استعجالهم» فيه أوجه، أحدها: أنه منصوب على المصدر التشبيهي تقديره: استعجالاً مثل استعجالهم، ثم حذفت الموصوف وهو «استعجال» وأقام صفته مقامه وهي «مثل» فبقي: ولو يعجل الله مثل استعجالهم، ثم حذفت المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. قال مكي^(٢): «وهذا مذهب سيبويه» قلت: وقد تقدم غير مرة أن مذهب سيبويه^(٣) في مثل هذا أنه منصوب على الحال من ذلك المصدر المقدر، وإن كان مشهوراً أقوال المعبين غيره، ففي نسبة ما ذكرته أولاً لسيبويه نظراً.

الثاني: أن تقديره: تعجيلاً مثل استعجالهم، ثم فعل به ما تقدم قبله. وهذا تقدير أبي البقاء^(٤)، فقدّر المحذوف مطابقاً للفعل الذي قبله، فإن «تعجيلاً» مصدر لـ «عَجَّلَ» وما ذكره مكي^(٥) موافق للمصدر الذي بعده. والذي يظهر ما قدره أبو البقاء لأن موافقة الفعل أولى، ويكون قد شبه تعجيله

(١) الكشاف ٢/٢٢٧.

(٢) المشكل ١/٣٧٥. (٣) الكتاب ١/١١٦.

(٤) الإملاء ٢/٢٥.

(٥) قال مكي في المشكل ١/٣٧٥: «مصدر تقديره: استعجالاً مثل استعجالهم...».

تعالى باستعجالهم، بخلاف ما قدره مكي فإنه لا يظهر، إذ ليس «استعجال» مصدراً لـ «عَجَل».

وقال الزمخشري^(١): «أصله: ولو يُعَجَّل الله للناس الشرَّ تعجيله لهم الخير، فوضع «استعجالهم بالخير» موضع «تعجيله لهم الخير» إشعاراً بسرعة إجابته لهم وإسعافه بطلبهم، كأنَّ استعجالهم بالخير تعجيل لهم». قال الشيخ^(٢): «ومدلول «عَجَل» غير مدلول «استعجل» لأنَّ «عَجَل» يدلُّ على الوقوع، و«استعجل» يدلُّ على طلب التعجيل، وذلك واقع من الله، وهذا مضاف إليهم، فلا يكون التقدير على ما قاله الزمخشري، فيحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون التقدير: تعجيلاً مثل استعجالهم بالخير، فشبه التعجيل بالاستعجال؛ لأن طلبهم [للخير]^(٣) ووقوع تعجيله مقدّم عندهم على كل شيء. والثاني: أن يكون ثمَّ محذوفٌ يدلُّ عليه المصدرُ تقديره: ولو يعجل الله للناس الشرَّ إذا استعجلوا به استعجالهم بالخير، لأنهم كانوا يستعجلون بالشرِّ ووقوعه على سبيل التهكم كما كانوا يستعجلون بالخير». الثالث: أنه منصوبٌ على إسقاط كاف التشبيه، والتقدير: كاستعجالهم. قال أبو البقاء^(٤): «وهو بعيد، إذ لو جاز ذلك لجاز «زيد غلام عمرو» أي: كغلام عمرو» وبهذا ضعفه جماعةٌ وليس بتضعيفٍ صحيحٍ، إذ ليس في المثال الذي ذكر فعلٌ يتعدى بنفسه عند حذف الجار، وفي الآية فعلٌ يصحُّ فيه ذلك وهو قوله «يُعَجَّل». وقال مكي^(٥): «وَيَلْزَمُ مَنْ يُجَوِّزُ حَذْفَ حَرْفِ الْجَرِّ مِنْهُ أَنْ يَجِيزَ «زَيْدُ الْأَسَدِ» أَي: كَالْأَسَدِ». قلت: قوله «ويلزم إلى آخره» لا ردَّ فيه على هذا القائل

(١) الكشاف ٢/٢٢٧.

(٢) البحر ٥/١٢٨ - ١٢٩.

(٣) زيادة من البحر.

(٤) الإملاء ٢/٢٥.

(٥) المشكل ٢/٣٧٥.

إذ يلتزمه، وهو التزام صحيح سائغ، إذ لا ينكر أحد «زيد الأسد» على معنى «كالأسد»، وعلى تقدير التسليم فالفرق ما ذكره أبو البقاء أي: إن الفعل يطلب مصدرًا مشبهاً فصار مدلولاً عليه. وقال بعضهم: تقديره: في استعجالهم، نقله مكي^(١)، فلما حُذِفَت «في» انتصب، وهذا لا معنى له.

قوله «لُقْضِي» / قرأ ابن عامر^(٢) «لُقْضِي» بفتح الفاء والعين مبنياً للفاعل [٤٦٠/أ] وهو الله تعالى، «أجلهم» نصباً. والباقون «لُقْضِي» بالضم والكسر مبنياً للمفعول، «أجلهم» رفعاً لقيامه مقامَ الفاعل. وقرأ الأعمش «لُقْضِينَا» مسنداً لضمير المعظم نفسه، وهي مؤيدة لقراءة ابن عامر.

قوله: «فَنَذَرُ» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه معطوفٌ على قوله: «ولو يُعَجَّلُ اللَّهُ» على معنى أنه في قوة النفي، وقد تقدّم تحقيق ذلك في سؤال الزمخشري وجوابه فيه. إلا أن أبا البقاء^(٣) ردَّ عطفه على «يُعَجَّلُ» فقال: «ولا يجوز أن يكون معطوفاً على «يُعَجَّلُ» إذ لو كان كذلك لدخل في الامتناع الذي تقتضيه «لو» وليس كذلك، لأنَّ التعجيل لم يقع، وتركهم في طغيانهم وقع». قلت: إنما يتم هذا الردُّ لو كان معطوفاً على «يُعَجَّلُ» فقط باقياً على معناه، وقد تقدّم أن الكلام صار في قوة «لا نعجل لهم الشرَّ فنذرهم» فيكون «فَنَذَرُهُم» معطوفاً على جملة النفي لا على الفعل الممتنع وحده حتى يلزم ما قال: والثاني^(٤): أنه معطوفٌ على جملة مقدرة: «ولكن نُمهِّلهم فنذر» قاله أبو البقاء^(٥). والثالث: أن تكون جملة مستأنفة، أي: فنحن نذر الذين. قاله الحوفي.

(١) المشكل ٣٧٥/٢.

(٢) السبعة ٣٢٣؛ التيسير ١٢١؛ الحجة ٣٢٨؛ البحر ١٢٩/٥.

(٣) الإملاء ٢٥/٢.

(٤) أي من أوجه «فندر».

(٥) الإملاء ٢٥/٢.

آ. (١٢) قوله تعالى: ﴿لَجْنِبِهِ﴾: في محل نصبٍ على الحال، ولذلك عَطَفَ الحالَ الصريحة، والتقدير: دعانا مضطجعا لجنبه، أو مُلقياً لجنبه. واللامُ على بابها عند البصريين، وزعم بعضهم أنها بمعنى «على»، ولا حاجة إليه. واختلف في ذي الحال، فقيل: الإنسان، والعامل فيها «مس» قاله ابن عطية^(١). ونقله أبو البقاء^(٢) عن غيره، واستضعفه من وجهين، أحدهما: أن الحالَ على هذا واقعةٌ بعد جواب «إذا» وليس بالوجه. قلت: كأنه يعني أنه ينبغي ألاَّ يجابَ الشرطُ إلا إذا استوفى معمولاته، وهذه الحالُ معمولة للشرط وهو «مس»، وقد أُجيبَ قبل أن يَسْتَوْفِيَ معموله. ثم قال: «والثاني: أن المعنى: كثرةُ دعائه في كل أحواله لا على أن الضرَّ يصيبه في كل أحواله، وعليه جاءت آياتٌ كثيرةٌ في القرآن».

قال الشيخ^(٣): «وهذا الثاني يلزم فيه - من مسه الضرُّ في هذه الأحوال - دعاؤه في هذه الأحوال، لأنه جوابٌ ما ذُكِرَتْ فيه هذه الأحوال [فالقيد في الشرط قيدٌ في الجواب كما تقول: «إذا جاءنا زيدٌ فقيراً فقد»^(٤) أحسنًا إليه] فالمعنى^(٥): [أحسنًا إليه في حال فقره»^(٦)].

وقيل: صاحبُ الحال هو الضمير الفاعل في «دعانا» وهو واضح، أي: دعانا في جميع أحواله لأن هذه الأحوال الثلاثة لا يخلو الإنسان عن واحدة منها. ثم قيل: المراد بالإنسان الجنس، وهذه الأحوال بالنسبة إلى المجموع،

(١) المحرر ١٨/٩.

(٢) الإملاء ٢٥/٢.

(٣) البحر ١٢٩/٥.

(٤) البحر: «أحسنًا من غير «قد».

(٥) ما بين معقوفين غير واضح في الصورة عن الأصل، أثبتناه من النسخ الأخرى والبحر.

(٦) تمام عبارة البحر: «فالقيد في الشرط قيد في الجزاء».

أي: منهم مَنْ يدعو مُستلقياً، ومنهم مَنْ يدعو قائماً، أو يُراد به شخصٌ واحد جَمَعَ بين هذه الأحوال الثلاثة بحسبِ الأوقاتِ، فيدعو في وقتٍ على هذه الحال، وفي وقتٍ على أخرى.

قوله: «كَأَنَّ لَمْ يَدْعُنَا» قد تقدّم الكلامُ على مثل هذا عند قوله: «كَأَنَّ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ»^(١). قال الزمخشري^(٢): «فَحَذَفَ ضَمِيرَ الشَّانِ كَقَوْلِهِ»^(٣):

٢٥٧٤ - كَأَنَّ تَدْيَاهُ حُقَّانٍ»

يعني على رواية مَنْ رواه «تُدْيَانٍ» بالألف، ويُروى «كَأَنَّ تَدْيِيَه» بالياءِ على أنها أُعملت في الظاهر وهو شاذٌّ، وصدر هذا البيت:

وَصَدْرٍ مُشْرِقٍ النَّحْرِ
.....

وهذه الجملةُ التشبيهيةُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِنْ فاعلٍ «مَرٌّ»، أي: مضى على طريقته مشبهاً مَنْ لَمْ يَدْعُ إِلَى كَشْفِ ضُرِّهِ. و«مَسَّهُ» صفةٌ لـ «ضُرِّهِ»، قال صاحب النظم: «وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ وَصَفَّهُ لِلْمُسْتَقْبَلِ، وَفَلَمَّا كَشَفْنَا» للماضي، فهذا النَّظْمُ يدلُّ على معنى الآية أنه كان هكذا فيما مضى، وهكذا يكون مما يُستقبل، فدل ما في الآية من الفعل المستقبل على ما فيه من المعنى المستقبل.

والكافُ مِنْ «كَذَلِكَ زَيْنٌ» في موضع نصبٍ على المصدر، أي: مثل ذلك التزيين والإعراض عن الابتغال. وفاعل «زَيْنٌ» المحذوف: إِمَّا اللَّهُ تَعَالَى وَإِمَّا الشَّيْطَانَ. و«مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ» في محل رفع لقيامه مقام الفاعل. و«مَا» يجوزُ أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً، وَأَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الَّذِي.

(١) الآية ٧٣ من سورة النساء.

(٢) الكشاف ٢/٢٢٨.

(٣) تقدم برقم ١٦٠٥.

آ. (١٣) قوله تعالى: ﴿مِنْ قَبْلِكُمْ﴾: متعلقٌ بـ «أهلكنا»، ولا يجوز أن يكونَ حالاً من «القرون» لأنه ظرف زمان فلا يقع حالاً عن الجثة كما لا يقع خبراً عنها. وقد تقدّم تحقيق هذا في أول البقرة، وقد تقدّم الكلامُ على «لَمَّا» أيضاً.

قوله: «وجاءتهم رُسُلُهُم» يجوز أن يكون معطوفاً على «ظلموا» فلا محلّ له عند سيبويه، ومحلّه الجر عند غيره^(١)، لأنه عطف على ما هو في محلّ جرٍ بإضافة الظرف إليه، ويجوز أن يكونَ في محلّ نصبٍ على الحال، أي: ظلموا بالتكذيب وقد جاءتهم رُسُلُهُم بالحُجَجِ والشواهد على صدقهم. و«بالبينات» يجوزُ أن يتعلّق بـ «جاءتهم»، ويجوز أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «رسلهم» [أي:] جاؤوا ملتبسين بالبينات مصاحبين لها.

قوله: «وما كانوا» الظاهرُ عطفه على «ظلموا». وجوّز الزمخشري^(٢) أن يكونَ [ب/٤٦٠] / اعتراضاً قال: «واللامُ لتأكيد نفي إيمانهم، ويعني بالاعتراض كونه وقع بين الفعل ومصدره التشبيهي في قوله «كذلك نجزي». والضميرُ في «كانوا» عائِد^(٣) على «القرون». وجوّز مقاتل أن يكونَ ضميرُ أهل مكة، وعلى هذا يكونُ التفاتاً إذ فيه خروجٌ من ضمير الخطاب في قوله «قبلكم» إلى الغيبة، والمعنى: وما كنتم لتؤمنوا، و«كذلك» نعتٌ لمصدرٍ محذوف، أي: مثل ذلك الجزاء نجزي. وقُرئ^(٤) «يَجْزِي» بياء الغيبة، وهو التفاتٌ من التكلم في قوله «أهلكنا» إلى الغيبة.

(١) لعله يعني بغيره الفارسي الذي يقول باسمية «لما» ظرفاً. أما سيبويه فيقول بحرفيتها. انظر: الكتاب ٣١٢/٢؛ الإيضاح العضدي ٣١٩.

(٢) الكشاف ٢٢٨/٢.

(٣) الأصل: «عائداً» وهو سهو.

(٤) البحر ١٣١/٥؛ الكشاف ٢٢٨/٢.

آ. (١٤) قوله تعالى: ﴿لِنَنْظُرَ﴾: متعلق بالجعل. وقرأ^(١) يحيى الذماري بنون واحدة وتشديد الظاء^(٢). وقال يحيى: «هكذا رأيته في مصحف عثمان» يعني أنه رآها بنون واحدة، ولا يعني أنه رآها مشددة؛ لأن هذا الشكل الخاص إنما حَدَثَ بعد عثمان. وخرَّجوها على إدغامِ النون الثانية في الظاء وهورديءٌ جداً، وأحسنُ ما يقال فيه: إنه بالغ في إخفاءِ غُنَّةِ النون الساكنة فظنَّه السامع إدغاماً، ورؤيته له بنونٍ واحدة لا يدلُّ على قراءته إياه مشدَّد الظاء ولا مخفَّفها. قال الشيخ^(٣): «ولا يدلُّ^(٤) على حَذْفِ النون من اللفظ». وفيه نظرٌ لأنه كيف يقرأ ما لم يكن مكتوباً في المصحف الذي رآه؟
وقوله: «كيف» منصوبٌ بـ «تعملون» على المصدر، أي: أيِّ عملٍ تعملون، وهي معلقة للنظر.

آ. (١٥) قوله تعالى: ﴿أَوْ بَدَّلْهُ﴾: يحتمل التبديل في الذات والتبديل في الصفات، يعني اجعل آية عذاب مكان آية رحمة. فإن قيل: يلزم على الأول التكرار في قوله: «اثت بقرآنٍ غيرِ هذا»، فالجوابُ أن معنى الأول: اثت بقرآنٍ غيره مع بقاءه، أو بَدَّلْهُ بأن تُزِيلَ ذاته بالكلية، فيتغاير المطلوبان.

و«تَلْقَاءُ» مصدرٌ على تَفْعَالٍ، ولم يجرَّ مصدر بكسر التاء إلا هذا والتَّبَيَانُ. وقرئ^(٥) شاذاً بفتح التاء، وهو قياسُ المصادر الدالة على التكرار

(١) البحر ١٣١/٥. والقارئ يحيى بن الحارث الذماري. شيخ القراءة بدمشق بعد ابن عامر، تابعي، عرض على ابن عامر ونافع، ثقة. توفي سنة ١٤٥. انظر: طبقات القراء ٣٦٧/٢.

(٢) أي: «لِنَنْظُرَ».

(٣) البحر ١٣١/٥.

(٤) أي: كتبه بنون واحدة.

(٥) البحر ١٣٢/٥؛ الكشف ٢٢٩/٢.

كَالتَّطَوُّفِ وَالتَّجْوَالِ. وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ التَّلَقُّاءُ بِمَعْنَى قِبَالَتِكَ، فَيَنْتَصِبُ انْتِصَابَ
الظُّرُوفِ الْمَكَانِيَّةِ.

آ. (١٦) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ﴾: أَي: وَلَا أَعْلَمُكُمْ اللَّهُ بِهِ،
مِنْ دَرَيْتُ، أَي: عَلِمْتُ. وَيُقَالُ: دَرَيْتُ بِكَذَا وَأَدْرَيْتُكَ بِكَذَا، أَي: أَحْطَتُ بِهِ
بَطَرِيقِ الدَّرَايَةِ، وَكَذَلِكَ فِي «عَلِمْتُ بِهِ» فَتَضَمَّنَ الْعِلْمُ مَعْنَى الْإِحَاطَةِ فَتَعَدَّى
تَعَدِّيَّتَهَا.

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ (١) - بِخِلَافِ عَنِ الْبِزْيِ - «وَلَا أَدْرَاكُمْ» بِلَامٍ دَاخِلَةٍ عَلَى
«أَدْرَاكُمْ» مَثْبُتًا. وَالْمَعْنَى: وَلَا أَعْلَمُكُمْ بِهِ مِنْ غَيْرِ وَسَاطِئِي: إِمَّا بِوَسَاطَةِ مَلِكٍ
أَوْ رَسُولٍ غَيْرِي مِنَ الْبَشَرِ، وَلَكِنَّهُ خَصَّنِي بِهَذِهِ الْفَضِيلَةِ. وَقِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ «لَا»
فِيهَا مُؤَكَّدَةٌ؛ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَى الْمَنْفِيِّ مَنْفِيًّا، وَليست «لَا» هَذِهِ هِيَ الَّتِي
يُنْفَى بِهَا الْفِعْلُ، لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ نَفْيُ الْفِعْلِ بِهَا إِذَا وَقَعَ جَوَابًا، وَالْمَعْطُوفُ عَلَى
الْجَوَابِ جَوَابٌ، وَلَوْ قُلْتُ: «لَوْ كَانَ كَذَا لَا كَانَ كَذَا» لَمْ يَجُزْ، بَلْ تَقُولُ:
«مَا كَانَ كَذَا». وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَالْحَسَنُ وَابْنُ سِيرِينَ وَأَبُورِجَاءَ: «وَلَا أَدْرَأْتُكُمْ
بِهِ» بِهَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَ الرَّاءِ. وَفِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ تَخْرِيجانَ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا مُبَدَّلَةٌ
مِنْ أَلْفٍ، وَالْأَلْفُ مَنقَلِبَةٌ عَنِ يَاءٍ لِانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا وَهِيَ لُغَةٌ لِعُقَيْلٍ حَكَاهَا
قَطْرِبٌ، يَقُولُونَ فِي أُعْطَيْتُكَ: أُعْطَأْتُكَ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «قَلْبُ الْحَسَنِ الْيَاءُ
أَلْفًا، كَمَا فِي لُغَةِ بَنِي الْحَرِثِ يَقُولُونَ: عَلَاكَ وَإِلَاكَ (٢)، ثُمَّ هَمَزَ عَلَى لُغَةٍ مِنْ
قَالَ فِي الْعَالَمِ: الْعَالَمِ». وَقِيلَ: بَلْ أُبْدِلَتِ الْهَمْزَةُ مِنْ نَفْسِ الْيَاءِ نَحْوُ: «لَبَّاتُ
بِالْحَجِّ» وَ«رَثَأْتُ فَلَانًا»، أَي: لَبَّيْتُ وَرَثَيْتُ. وَالثَّانِي: أَنَّ الْهَمْزَةَ أَصْلِيَّةً وَأَنَّ
اشْتِقَاقَهُ مِنَ الدَّرْءِ وَهُوَ الدَّفْعُ كَقَوْلِهِ: «وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ» (٣)، وَيُقَالُ: أَدْرَأْتَهُ،

(١) التيسير ١٢١؛ الحجة ٣٢٨؛ البحر ١٣٢/٥، وقال: «إنها من طريق النقاش عن

أبي ربيعة عن البزي».

(٢) الآية ٨ من سورة النور.

(٣) أي في: عليك وإليك.

أي: جَعَلْتَهُ دَارِيًّا، والمعنى: ولأَجْعَلَنَّكُمْ بتلاوته خُصَمَاءَ تَدْرُؤُونِي بالجدال. قال أبو البقاء^(١): «وقيل: هو غلط، لأنَّ قَارِئَهَا ظَنَّ أَنَّهَا مِنَ الدَّرِّءِ وهو الدَّفْعُ. وقيل: ليس بغلطٍ والمعنى: لو شاء الله لَدَفَعَكُمْ عن الإيمان به».

وقرأ شهر بن حوشب والأعمش: «ولا أَنْذَرْتُكُمْ» من الإنذار، وكذلك / هي في حرف عبدالله.

[٤٦١/أ]

والضمير في «قبله» عائذ على القرآن. وقيل: على النزول. وقيل: على وقت النزول. و«عُمراً» مشبهٌ بظرف الزمان فانصبَّ انتصابه، أي: مدة متطاولة. وقيل: هو على حَذْفِ مضاف، أي: مقدار عُمُر. وقرأ الأعمش^(٢) «عُمراً» بسكون الميم كقولهم: «عَضُدٌ» في «عَضُدٌ».

آ. (١٨) قوله تعالى: ﴿مَا لَا يَضُرُّهُمْ﴾: «ما» موصولة، أو نكرة موصوفةٌ وهي واقعةٌ على الأصنام، ولذلك راعى لفظها، فأفرد في قوله: «ما لَا يَضُرُّهُمْ ولا يَنْفَعُهُمْ» ومعناها فجمع في قوله «هؤلاء شفعاؤنا».

قوله: «أُنْتَبِئُونَ» قرأ^(٣) بعضهم: «أُنْتَبِئُونَ» مخففاً مِنْ أُنْبَأ، يقال: أُنْبَأَ وَنَبَأٌ كَأَخْبَرَ وَخَبَّرَ. وقوله: «بِمَا لَا يَعْلَمُ» «ما» موصولةٌ بمعنى الذي أو نكرة موصوفةٌ كالتي تقدمت^(٤). وعلى كلا التقديرين فالعائد محذوف، أي: يعلمه. والفاعل هو ضمير الباري تعالى، والمعنى: أُنْتَبِئُونَ الله بالذي لا يعلمه الله، وإذا لم يعلم الله شيئاً استحال وجودُ ذلك الشيء، لأنه تعالى لا يَعْرُبُ عن علمه شيء، وذلك الشيء هو الشفاعة، ف«ما» عبارة عن الشفاعة.

(١) الإملاء ٢٦/٢.

(٢) البحر ١٣٣/٥؛ الكشاف ٢٩/٢.

(٣) وهي قراءة أبي السَّمَالِ العدوي كما في القرطبي. وانظر: البحر ١٣٤/٥؛ الكشاف ٢٣٠/٢.

(٤) أي في قوله: «ما لا يضرهم» وقوله: «تقدمت»، ورد في الأصل «تقدم» وهو سهو.

والمعنى: أن الشفاعة لو كانت لَعَلِمَهَا الباري تعالى. وقوله: «في السموات ولا في الأرض» تأكيدٌ لِنَفِيهِ، لأنَّ كلَّ موجود لا يَخْرُجُ عنهما. ويجوزُ أن تكونَ «ما» عبارةً عن الأصنام. وفاعلُ «يَعْلَمُ» ضميرٌ عائدٌ عليها. والمعنى: أتعلمون اللّهَ بالأصنامِ التي لا تَعْلَمُ شيئاً في السموات ولا في الأرض، وإذا ثبتَ أنها لا تعلم فكيف تشفع؟ والشافع لا بد^(١) وأن يعرف المشفوعَ عنده، والمشفوع له، هكذا أعربه الشيخ^(٢)، فجعل «ما» عبارة عن الأصنام لا عن الشفاعة، والأول أظهر. و«ما» في «عَمَّا يُشْرِكُونَ» يُحتمل أن تكونَ بمعنى الذي، أي: عن شركائهم الذين يُشْرِكُونَهُمْ به في العبادة. أو مصدريةً، أي: عن إشراكهم به غيره.

وقرأ^(٣) الأخوان هنا «عَمَّا يُشْرِكُونَ»، وفي النحل موضعين^(٤)، الأول: «سبحانه وتعالى عَمَّا يُشْرِكُونَ يُنَزِّلُ الملائكة»، والثاني: «بالحق تعالى عما يُشْرِكُونَ». وفي الروم^(٥): «هل مِن شركائكم مَن يفعلُ مِن ذلكم من شيءٍ سبحانه وتعالى عَمَّا يُشْرِكُونَ» بالخطاب. والباقون بالغيبة في الجميع. والخطاب والغيبة واضحتان.

وأتى هنا بـ «يُشْرِكُونَ» مضارعاً دون الماضي تنبيهاً على استمرار حالهم كما جاؤوا يعبدون، وتنبيهاً أيضاً على أنهم على الشرك في المستقبل، كما كانوا عليه في الماضي.

آ. (٢١) قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَدْقْنَا﴾: شرطيةٌ جوابها «إذا» الفجائية في قوله: «إذا لهم مَكْرٌ»، والعاملُ في «إذا» الفجائية الاستقراءُ الذي في «لهم».

(١) لعل الصواب: «لا بد أن».

(٢) البحر ١٣٤/٥.

(٣) السبعة ٣٢٤؛ التيسير ١٢١؛ الحجة ٣٢٩؛ البحر ١٣٤/٥.

(٤) الآية: ١، ٣.

(٥) الآية ٤٠.

وقد تقدّم لك خلافاً في «إذا» هذه: هل هي حرفٌ أو ظرفٌ زمان على بابها أو ظرفٌ مكان؟ وقال أبو البقاء^(١): «وقيل: «إذا» الثانية زمانيةٌ أيضاً، والثانية وما بعدها جواب الأولى». وهذا الذي حكاه قولٌ ساقط لا يُفهم معناه^(٢).

وقوله: «في آياتنا» متعلقٌ بـ «مكر» جعل الآيات محلاً للمكر والمبالغة، ويضعف أن يكون الجارُ صفةً لـ «مكر». وقوله: «مكراً» نصبٌ على التمييز. وهو واجبُ النصب، لأنك لو صُغتَ مِنْ «أفعل» فعلاً وأسندته إلى تمييزه فاعلاً لصحَّ أن يُقال: «سرعُ مكره» وأيضاً فإنَّ شرطَ جوازِ الخفضِ صدقُ التمييز على موصوفِ أفعل التفضيل نحو: «زيدٌ أحسنُ فقيه»^(٣). و«أسرعُ» مأخوذٌ مِنْ سَرَع ثلاثياً، حكاه الفارسي. وقيل: بل مِنْ أَسْرَع، وفي بناء أفعل وفعلِي التعجب مِنْ أفعل ثلاثة مذاهب: الجوازُ مطلقاً، المنعُ مطلقاً، التفضيلُ: بين أن تكونَ الهمزةُ للتعديّة فيمتنع، أو لا فيجوز، وتحريرها في كتب النحاة^(٤). وقال بعضهم: «أسرع هنا ليست للتفضيل» وهذا ليس بشيءٍ إذ السياق يرده. وجعله ابن عطية^(٥): - أعني كونُ أسرع للتفضيل - نظيرَ قوله^(٦): «لهي أسودٌ مِنْ القار». قال الشيخ^(٧): «وأما تنظيره «أسود من القار» بـ «أسرع» ففاسد / لأن «أسود» ليس فعله على وزنِ أفعل، وإنما هو على وزنِ فَعِل [٤٦١/ب]

(١) الإملاء ٢٦/٢.

(٢) لعل أبا البقاء يعني أن الثانية ليست للمفاجأة، وإنما هي كالأولى في كونها ظرفية شرطية، وقد دخلت على فعل مقدر، أي: إذا ثبت لهم مكر كقوله:

إذا باهلي تحته حنظلية

(٣) أي: إذا كان التمييز من جنس ما قبله وجب جرُّه بإضافته إلى أفعل كالمثال، فإن الفقيه من جنس زيد، فكلاهما من الرجال.

(٤) انظر: شرح الكافية ٢١٢/٢، ٣٠٧/٢.

(٥) المحرر ٢٤/٩.

(٦) حديث شريف رواه مالك في الموطأ: جهنم ٢ (٩٩٤/٢).

(٧) البحر ١٣٦/٥.

نحو: سَوْدٌ فهو أسود، ولم يمتنع التعجب ولا بناء أفعال التفضيل عند البصريين مِنْ نحو سَوْدٌ وَحَمِرٌ وَأَدَمٌ إلا لكونه لوناً. وقد أجاز ذلك بعض الكوفيين في الألوان مطلقاً، وبعضهم في السواد، والبياض فقط»، قلت: تنظيره به ليس بفاسد، لأنَّ مراده بناءً أفعال مما زاد على ثلاثة أحرف وإن لم يكن على وزن أَفْعَل، وَسَوْدٌ وَإِنْ كَانَ عَلَى ثَلَاثَةٍ لَكِنَّهُ فِي مَعْنَى الزَائِدِ عَلَى ثَلَاثَةٍ، إِذْ هُوَ فِي مَعْنَى أَسْوَدٍ، وَحَمِرٌ فِي مَعْنَى أَحْمَرَ، نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ النَحْوِيِّونَ، وَجَعَلُوهُ هُوَ الْعِلَّةُ الْمَانِعَةُ مِنَ التَّعْجَبِ فِي الْأَلْوَانِ.

وقرأ^(١) الحسنُ وقتادة ومجاهد والأعرج ونافع في رواية: «يَمَكْرُونَ» بياء الغيبة جَزِيئاً عَلَى مَا سَبَقَ، وَالْباقُونَ بِالْخَطَابِ مَبَالِغَةً فِي الْإِعْلَامِ بِمَكْرِهِمْ وَالتَّفَاتَاً لِقَوْلِهِ: «قَلَّ اللَّهُ»، إِذِ التَّقْدِيرُ: قَلَّ لَهُمْ، فَنَاسَبَ الْخَطَابَ. وَفِي قَوْلِهِ: «إِنَّ رَسَلَنَا» التَّفَاتُ أَيْضاً، إِذْ لَوْ جَرَى عَلَى قَوْلِهِ: «قَلَّ اللَّهُ»، لَقِيلَ: إِنَّ رَسَلَهُ.

آ. (٢٢) قوله تعالى: ﴿يُنشُرْكُمْ﴾^(٢): قراءة ابن عامر من النُّشْرِ ضد الطِّيِّ، والمعنى: يُفَرِّقُكُمْ وَيُبَيِّنُكُمْ. وقرأ الحسن: «يُنشُرْكُمْ» مِنْ أُنشَرَ، أَي: أَحْيَا وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ أَيْضاً. وَقَرَأَ بَعْضُ الشَّامِيِّينَ «يُنشُرْكُمْ» بِالتَّشْدِيدِ لِلتَّكْثِيرِ مِنَ النُّشْرِ الَّذِي هُوَ مَطَاوِعُ الْإِنْتِشَارِ. وَقَرَأَ الْباقُونَ «يُسَيِّرْكُمْ» مِنَ التَّسْيِيرِ، وَالتَّضْعِيفُ فِيهِ لِلتَّعْدِيَةِ تَقُولُ: سَارَ الرَّجُلُ وَسَيَّرْتُهُ أَنَا. وَقَالَ الْفَارِسِيُّ^(٣): «هُوَ تَضْعِيفٌ مَبَالِغَةٌ لَا تَضْعِيفُ تَعْدِيَّةٍ، لِأَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ: «سَيَّرْتُ الرَّجُلَ وَسَيَّرْتُهُ»، وَمِنْهُ قَوْلُ الْهَذَلِيِّ^(٤):

(١) وهي أيضاً قراءة أبي عمرو في رواية هارون العنكي كما في القرطبي ٣٢٤/٨. وانظر: البحر ١٣٦/٥؛ الكشاف ٢٣١/٢.

(٢) رسمها المؤلف على قراءة ابن عامر. انظر: السبعة ٣٢٥؛ التيسير ١٢١؛ الحجة ٣٢٩؛ البحر ١٣٧/٥.

(٣) الحجة له (خ) ١٥٨/٣: ذكر قراءة الجمهور واحتج لها ببيت الهذلي المذكور، ولكن لم ترد عبارته التي نقلها المؤلف عنه بقوله: «هو تضعيف مبالغة...».

(٤) تقدم برقم ١٤٣٣.

٢٥٧٥- فلا تجزعن من سنة أنت سرتها فأول راضٍ سنة من يسيرها
وهذا الذي قاله أبو علي غير ظاهر؛ لأن الأكثر في لسان العرب أن
«سار» قاصرٌ، فجعل المضعف مأخوذاً من الكثير أولى^(١). وقال ابن عطية^(٢):
«وعلى هذا البيت اعتراض حتى لا يكون شاهداً في هذا، وهو أن يكون
الضمير كالظرف، كما تقول: «سرت الطريق». قال الشيخ^(٣): «وأما جعل
ابن عطية الضمير كالظرف كما تقول: «سرت الطريق» فهذا لا يجوز عند
الجمهور، لأن «الطريق» عندهم ظرف مختص كالدار فلا يصل إليها الفعل
- غير «دخلت» عند سيويه^(٤)، و«انطلقت» و«ذهبت» عند الفراء -
إلا بوساطة «في» إلا في ضرورة، وإذا كان كذلك فضميره أحرى أن لا يتعدى
إليه الفعل»^(٥). وزعم ابن الطراوة أن «الطريق» ظرف غير مختص فيصل إليه
الفعل بنفسه، وأباه النحاة.

قوله: «حتى إذا» «حتى» متعلقة بـ «يسيركم». وقد تقدم الكلام على
«حتى» هذه الداخلة على «إذا» وما قيل فيها. قال الزمخشري^(٦): «كيف جعل
الكون في الفلك غاية التسيير في البحر، والتسيير في البحر إنما هو بالكون في
الفلك؟ قلت: لم يجعل الكون في الفلك غاية التسيير، ولكن مضمون

(١) أي: إن التضعيف في «سرت» للتعدية لأن «سار الرجل» لازماً أكثر من «سرت الرجل»
متعدياً.

(٢) المحرر ٢٥/٩.

(٣) البحر ١٣٨/٥.

(٤) الكتاب ١٦/١، ٧٩، ٨٢، ٢٠٦.

(٥) تمام عبارة البحر: «وإذا كان ضمير الظرف الذي يصل إليه الفعل بنفسه يصل إليه
بوساطة «في» - إلا أن اتسع فيه - فلأن يكون الضمير الذي يصل الفعل إلى ظاهره
بـ «في» أولى أن يصل إليه الفعل بوساطة «في».

(٦) الكشاف ٢٣١/٢.

الجملة الشرطية الواقعة بعد «حتى» بما في حيزها كأنه قال: يُسِيرُكُمْ حَتَّى إِذَا وَقَعَتْ هَذِهِ الْحَادِثَةُ فَكَانَ كَيْتٌ وَكَيْتٌ مِنْ مَجِيءِ الرِّيحِ الْعَاصِفِ وَتَرَاكُمُ الْأَمْوَاجُ وَالظَّنُّ لِلْهَلَاكِ وَالِدَعَاءُ بِالْإِنجَاءِ».

وقرأ^(١) أبو الدرداء وأمُّ الدرداء^(٢) «في الفُلْكِ» بياء النسب. وتخريجها يَحْتَمَلُ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يُرَادَ بِهِ الْمَاءُ الْعَمْرُ الْكَثِيرُ الَّذِي لَا يَجْرِي الْفُلُكُ إِلَّا فِيهِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: كُنْتُمْ فِي أَلْحِجِّ الْفُلْكِ، وَيَكُونُ الضَّمِيرُ فِي «جَرَيْنَ» عَائِداً عَلَى الْفُلْكِ لِدَلَالَةِ «الْفُلْكِ» عَلَيْهِ لَفْظاً وَلِزُوماً. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ النِّسْبَةِ إِلَى الصِّفَةِ لِقَوْلِهِمْ: «أَحْمَرِي» كَقَوْلِهِ^(٣):

٢٥٧٦- أَطْرَباً وَأَنْتَ قِنْسَرِيٌّ وَالدهرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَارِيٌّ
وَكُنْسَبْتَهُمْ إِلَى الْعَلَمِ فِي قَوْلِهِمْ: «الصَّلْتَانِي» كَقَوْلِهِ^(٤):

٢٥٧٧- أَنَا الصَّلْتَانِيُّ الَّذِي قَدْ عَلِمْتُمْ

فَزَادَ يَأْءِي النِّسْبِ فِي اسْمِهِ.

قوله: «وَجَرَيْنَ» يجوز أن يكون نسقاً على «كنتم»، وأن يكون حالاً على إضمار «قد». والضميرُ عائِدٌ على «الفلِك»، والمرادُ به هنا الجُمع، وقد تقدّم

(١) البحر ٥/١٣٨؛ الكشف ٢/٢٣١.

(٢) هجيمة بنت حبي الحميرية، أخذت القراءة عن زوجها وأخذ عنها إبراهيم ابن أبي عبله. كانت فقيهة كبيرة القدر توفيت بعد الثمانين. طبقات القراء ٢/٣٥٤.

(٣) تقدم برقم ١٣٤٧.

(٤) البيت للصَّلْتَانِ الْعَبْدِيِّ وَهُوَ فِي الْمَحْتَسَبِ ١/١١٣؛ والمحرر ٩/٢٧؛ والخزانة ١/٣٠٥ وعجزه:

مَتَى مَا يُحَكِّمُ فَهُوَ بِالْحَقِّ صَادِعٌ

أنه مكسّر، وأن تغييره تقديري، فضمته كضمّة «بُذُن»^(١)، وأنه ليس باسم جمع، كما زعم الأخفش^(٢).

وقوله: «بهم» فيه التفات من الخطاب إلى الغيبة. قال الزمخشري^(٣): / «فإن قلت: ما فائدة صرّف الكلام عن الخطاب إلى الغيبة؟ قلت: المبالغة كأنه يذكّر لغيرهم حاله ليعجبهم منها ويستدعي منهم الإنكار والتفحيح». وقال ابن عطية^(٤): «بهم» خروج من الخطاب إلى الغيبة وحسن ذلك لأن قوله: «كنتم في الفلك» هو بالمعنى المعقول، حتى إذا حصل بعضكم في السفن» انتهى. فقدّر اسماً غائباً وهو ذلك المضاف المحذوف، فالضمير الغائب يعود عليه. ومثله «أو كظلمات في بحرٍ لحيّ يغشاه موج»^(٥) تقديره: أو كذي ظلمات» وعلى هذا فليس من الالتفات في شيء. وقال الشيخ^(٦): «والذي يظهر أنّ حكمة الالتفات هنا هي أن قوله «هو الذي يُسيّرکم» خطاب فيه امتنان وإظهارُ نعمةٍ للمخاطبين، والمسیرون في البر والبحر مؤمنون وكفّار، والخطاب شامل، فحسّن خطابهم بذلك ليستديم الصالح الشكر، ولعلّ الطالح يتذكر هذه النعمة، ولما كان في آخر الآية ما يقتضي أنهم إذا نجوا بغوا في الأرض عدل عن خطابهم بذلك إلى الغيبة لئلا يخاطب المؤمنین بما لا يليق صدوره منهم وهو البغي بغير الحق».

(١) بُذُن وبُذُن مفردا بذنة وهي الناقة أو البقرة تُنحر بمكة. أي: وأما الضمة في الفُلك المفردة فهي مثل ضمة أي كلمة مفردة، والضمة نفسها في الجمع مثل ضمة أي كلمة مجموعة.

(٢) مذهبه في معاني القرآن ٣٤٢، أن الفلك يكون واحداً وجماعة، ولم يزد على ذلك.

(٣) الكشاف ٢٣١/٢.

(٤) المحرر ٢٧/٩.

(٥) الآية ٤٠ من سورة النور.

(٦) البحر ١٣٨/٥ - ١٣٩.

قوله: «بريح» متعلق بـ «جَرَيْنَ»، فيقال: كيف يتعدى فعلٌ واحدٌ إلى معمولين بحرفٍ جرٍّ متحدٍ لفظاً ومعنى؟. فالجوابُ أن الباءَ الأولى للتعدية كهي في «مررت بزيد» والثانية للسبب فاختلف المعنيان، فلذلك تعلقاً بعاملٍ واحدٍ. يجوز أن تكونَ الباءُ الثانيةُ للحال فتتعلقُ بمحذوف، والتقدير: جَرَيْنَ بهم ملتبسةٌ بريح، فتكونُ الحالُ من ضميرِ الفلك.

قوله: «وفرحوا بها»، يجوز أن تكون هذه الجملةُ نَسَقاً على «جَرَيْنَ»، وأن تكونَ حالاً، و«قد» معها مضمرةٌ عند بعضهم، أي: وقد فرحوا، وصاحبُ الحالِ الضميرُ في «بهم».

قوله: «جاءَتْها» الظاهرُ أن هذه الجملةُ الفعليةُ جوابُ «إذا»، وأن الضميرَ في «جاءَتْها» ضميرُ الريحِ الطيبة، أي: جاءتِ الريحُ الطيبةُ ريحٌ عاصفٌ، أي: خَلَفَتْها. وبهذا بدأ الزمخشري^(١)، وسبقه إليه الفراء^(٢) وجوز أن يكونَ الضميرُ للفلك، ورجَّح هذا بأن الفُلكَ هو المُحدَثُ عنه.

قوله: «وظنوا» يجوز أن يكونَ معطوفاً على «جاءَتْها» الذي هو جوابُ «إذا»، ويجوز أن يكونَ معطوفاً على «كنتم» وهو قولُ الطبري^(٣) ولذلك قال: «وظنوا» جوابه «دَعَا اللهُ». قال الشيخ^(٤): «ظاهره^(٥) العطف على جواب «إذا» لا أنه معطوفٌ على «كنتم» لكنه محتمل كما تقول: «إذا زارك فلانٌ فأكرمه، وجاءك خالدٌ فأحسبُ إليه» وأنَّ أداةَ الشرطِ المذكورة. وقرأ^(٦) زيد بن عليّ «حيط» ثلاثياً.

(١) الكشاف ٢٣١/٢.

(٢) معاني القرآن ٤٦٠/١.

(٣) تفسير الطبري ٥٣/١٥.

(٤) البحر ١٣٩/٥.

(٦) البحر ١٣٩/٥.

(٥) أي: ظاهر «ظنوا».

قوله: «دَعُوا اللَّهَ»، قال أبو البقاء^(١): «هو جواب ما اشتمل عليه المعنى مِنْ معنى الشرط، تقديره: لما ظنُّوا أنهم أحيط بهم دَعُوا اللَّهَ»، وهذا كلامُ فارغ. وقال الزمخشري^(٢): «هي (٣) بدلٌ مِنْ «ظنُّوا» لأنَّ دعاءهم مِنْ لوازم ظنُّهم الهلاكُ فهو متلبسٌ به». ونقل الشيخ^(٤) عن شيخه أبي جعفر^(٥) أنه جوابٌ لسؤالٍ مقدر، كأنه قيل: فماذا كان حالهم إذ ذاك؟ فقيل: دَعُوا اللَّهَ. و«مخلصين» حال. و«له» متعلقٌ به. و«الدين» مفعوله.

قوله: «لئن أنجيتنا» اللامُ موطئةٌ للقسم المحذوف، و«لنكوننَّ» جوابه، والقسمُ وجوابه في محل نصب بقول مقدر، وذلك القولُ المقدرُ في محلِّ نصبٍ على الحال، والتقدير: دَعُوا قائلين: لئن أنجيتنا من هذه لنكوننَّ. ويجوزُ أن يُجرى «دَعُوا» مجرى «قالوا»، لأنَّ الدعاءَ بمعنى القول، إذ هو نوعٌ مِنْ أنواعه، وهو مذهب كوفي.

آ. (٢٣) قوله تعالى: ﴿إِذَا هُمْ يَبْغُونَ﴾: جوابٌ «لَمَّا»، وهي «إذا» الفجائية. وقوله: «بغير الحق» حالٌ، أي: ملتبسين بغير الحق. قال الزمخشري^(٦): «فإن قلت: ما معنى قوله: «بغير الحق» والبغيُّ لا يكونُ بحق؟ قلت: بلى وهو استيلاء المسلمین على أرضِ الكفارِ وهنُّمُ دورهم وإحراقُ زروعهم وقَطْعُ أشجارهم، كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بيني قريظة»، وكان قد فسَّرَ البغيَّ

(١) لم أجد هذا النص في إملاء أبي البقاء.

(٢) الكشف ٢٣١/٢.

(٣) أي: «دعوا».

(٤) البحر ١٣٩/٥.

(٥) أحمد بن إبراهيم. محدث مفسر قارىء صنَّف تعليقا على كتاب سيويه. توفي سنة

٧٠٨. انظر: البغية ٢٩٢/١.

(٦) الكشف ٢٣٢/٢.

بالفساد والإمعان فيه، مِنْ «بَغَى الجرحُ: إذا ترامى للفساد». ولذلك قال الزجاج: «إنه الترقى في الفساد»، وقال الأصمعي أيضاً: «بَغَى الجرحُ: تَرَقَّى إلى الفساد، وَبَغَت المرأة: فَجَرَتْ»، قال الشيخ^(١) / «ولا يَصِحُّ أن يُقال في المسلمين إنهم باغون على الكفرة، إلا إن ذُكر أن أصل البغي هو الطلب مطلقاً، ولا يتضمَّن الفساد، فحيثُذ ينقسم إلى طلب بحق وطلب بغير حق»، قلت: وقد تقدَّم أن هذه الآية تَرُدُّ على الفارسي^(٢) أن «لَمَّا» ظرف بمعنى حين؛ لأن ما بعد «إذا» الفجائية لا يَعْمَل فيما قبلها، وإذا قد فَرَضَ كون «لَمَّا» ظرفاً لَزِمَ أن يكون لها عاملٌ.

قوله: «متاع الحياة» قرأ حفص^(٣) «متاع» نصباً، ونصبه على خمسة أوجه، أحدها: أنه منصوب على الظرف الزماني نحو «مَقْدَم الحاج»، أي: زَمَن متاع الحياة. والثاني: أنه منصوب على المصدر الواقع موقع الحال، أي: مُتَمَتِعِينَ. والعامل في هذا الظرف وهذه الحال الاستقرار الذي في الخبر، وهو «عليكم». ولا يجوز أن يكونا منصوبين بالمصدر لأنه يلزم منه الفصل بين المصدر ومعموله بالخبر، وقد تقدَّم أنه لا يُخْبَرُ عن الموصول إلا بعد تمام صلته. والثالث: نصبه على المصدر المؤكَّد بفعلٍ مقدر، أي: يتمتعون متاع الحياة. الرابع: أنه منصوب على المفعول به بفعلٍ مقدر يدلُّ عليه المصدر، أي: يبغون متاع الحياة. ولا جائز أن ينتصب بالمصدر لما تقدم. الخامس: أن ينتصب على المفعول مِنْ أجله، أي: لأجل متاع والعامل فيه: إمَّا الاستقرار المقدر في «عليكم»، وإمَّا فعلٌ مقدر. ويجوز أن يكون الناصب له حال جعله ظرفاً أَوْحالاً أو مفعولاً من أجله نفس البغي

(١) البحر ٥/١٤٠.

(٢) الإيضاح العضدي ٣١٩.

(٣) السبعة ٣٢٥؛ التيسير ١٢١؛ البحر ٥/١٤٠؛ الحجة ٣٣٠، وهي أيضاً قراءة هارون عن

ابن كثير.

لا على جَعَلَ «على أنفسكم» خبراً بل على جَعَلَهُ متعلقاً بنفس البغي، والخبرُ محذوفٌ لطول الكلام، والتقدير: إنما بَغَيْكُمْ على أنفسكم متاع الحياة مذمومٌ أو مكروهٌ أو منهيٌّ عنه.

وقرأ باقي السبعة «متاع» بالرفع. وفيه أوجه، أحدها: - وهو الأظهر - أنه خبرٌ «بَغَيْكُمْ» و«على أنفسكم» متعلقٌ بالبغي. ويجوز أن [يكونَ] «عليكم» خبراً، و«متاع» خبراً ثانياً، ويجوزُ أن يكونَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ، أي: هو متاع. ومعنى «على أنفسكم»، أي: على بعضكم وبنسبكم كقوله: «ولا تقتلوا أنفسكم»^(١) «ولا تَلْمِزُوا أنفسكم»^(٢)، أو يكونُ المعنى: إنَّ وبالَ البغي راجعٌ عليكم لا يتعداكم كقوله: «وإنَّ أسأتُم فلها»^(٣) «ومنَّ أساء فَعَلَّيْهَا»^(٤).

وقرأ ابنُ أبي إسحاق «متاعاً الحياة» بنصب «متاعاً» و«الحياة». ف «متاعاً» على ما تقدّم. وأما «الحياة» فيجوز أن تكونَ مفعولاً بها، والناصب لها المصدر، ولا يجوز والحالة هذه أن يكونَ «متاعاً» مصدراً مؤكداً لأنَّ المؤكِّد لا يعمل. ويجوزُ أن تتنصبَ «الحياة» على البدل من «متاعاً» لأنها مشتملةٌ عليه.

وقرئ^(٥) أيضاً «متاع الحياة» بجرِّ «متاع»، وخُرِجَت على النعت لأنفسكم، ولا بُدُّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ حينئذٍ تقديره: على أنفسكم ذواتِ متاع الحياة، كذا خُرِجَه بعضهم^(٦). ويجوز أن يكونَ ممَّا حُذِفَ منه حرفُ الجرِّ

(١) الآية ٢٩ من سورة النساء.

(٢) الآية ١١ من سورة الحجرات.

(٣) الآية ٧ من سورة الإسراء.

(٤) الآية ٤٦ من سورة فصلت.

(٥) ذكرها في الإملاء ٢٧/٢ من غير نسبة.

(٦) لعله يعني العكبري في إملائه ٢٧/٢.

وبقي عمله، أي: إنما بغيكم على أنفسكم لأجل متاع، ويدلُّ على ذلك قراءة النصب في وجه مَنْ يجعله مفعولاً من أجله، وحذفت حرف الجر وإبقاء عمله قليلاً، وهذه القراءة لا تتباعدهُ عنه. وقال أبو البقاء^(١): «ويجوز أن يكون المصدرُ بمعنى اسم الفاعل، أي: متمتعات» يعني أنه يجعل المصدرُ نعتاً لـ «أنفسكم» من غير حذفٍ مضافٍ بل على المبالغة أو على جعل المصدر بمعنى اسم الفاعل. ثم قال: «ويضعفُ أن يكون بدلاً إذاً يمكن أن يجعل صفةً»، قلت: وإذا جعل بدلاً على ضعفه فمن أي قبيل البدل يُجعل؟ والظاهر أنه من بدل الاشتمال، ولا بد من ضميرٍ محذوفٍ حينئذ، أي: متاع الحياة الدنيا لها.

وقرىء «فِينبِّئُكُمْ» بياء الغيبة، والفاعل ضميرُ الباري تعالى.

آ. (٢٤) قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ﴾: هذه الجملةُ سِيقتُ لتشبيه الدنيا بنبات الأرض، وقد شرح الله تعالى وجه التشبيه بما ذكر. قال الزمخشري^(٢): «هذا من / التشبيه المركب، شُبِّهتْ حالُ الدنيا في سرعة تَقْضِيها وانقراضِ نعيمها بعد الإقبال بحالِ نبات الأرض في جفافه وذهابه حطاماً بعدما التفت وتكاثف وزين الأرض بخضرتها ورفيفه»، قلت: التشبيهُ المركب في اصطلاح البيانين: إما أن يكون طرفاه مركبين، أي: تشبيه مركب بمركب كقول شاربن برد^(٣):

٢٥٧٨ - كان مَثَارُ النَّقْعِ فوق رؤوسنا وأسيافنا ليلٌ تهاوى كواكبُه

وذلك أنه يُشَبَّه الهيئةُ الحاصلةُ من هويِّ أجرامٍ مشرقةٍ مستطيلةٍ متناسبةٍ

(١) الإملاء ٢/٢٧.

(٢) الكشف ٢/٢٣٣.

(٣) ديوانه ١/٣١٨.

المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم ليليل سقطت كواكبها، وإما أن يكون طرفاه مختلفين بالإفراد والتركيب. وتقسيماته في غير هذا الموضوع.

وقوله: «كماء» هو خبر المبتدأ، و«أنزلناه» صفة لـ «ماء»، و«من السماء» متعلق بـ «أنزلناه» ويضعف جعله حالاً من الضمير المنصوب. وقوله: «فاختلط به» في هذه الباء وجهان، أحدهما: أنها سببية. قال الزمخشري^(١): «فاشتبك بسببه حتى خالط بعضه بعضاً»، وقال ابن عطية^(٢): «وَصَلَتْ فِرْقَةٌ «النبات» بقوله: «فاختلط»، أي: اختلط النبات بعضه ببعض بسبب الماء». والثاني: أنها للمصاحبة بمعنى أن الماء يجري مجرى الغذاء له فهو مصاحبه. وزعم بعضهم أن الوقف على قوله: «فاختلط» على أن الفعل ضمير عائد على الماء، وتبتدىء «به نبات الأرض» على الابتداء والخبر. والضمير في «به» على هذا يجوز عودُه على الماء، وأن يعود على الاختلاط الذي تضمنه الفعل، قاله ابن عطية^(٣). قال الشيخ^(٤): «الوقف على قوله: «فاختلط» لا يجوز، وخاصة في القرآن لأنه تفكيك للكلام المتصل الصحيح والمعنى الفصيح، وذهاب إلى اللغز والتعقيد».

قوله: «مما يأكل» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ «اختلط» وبه قال الحوفي. والثاني: أنه حال من «النبات» وبه قال أبو البقاء^(٥)، وهو الظاهر، والعامل فيه محذوف على القاعدة المستقرة، أي: كائناً أو مستقراً مما يأكل. ولوقيل «من» لبيان الجنس لجاز. وقوله: «حتى» غاية فلا بد لها من شيء مغيياً، والفعل الذي قبلها - وهو «اختلط» لا يصلح أن يكون مغيياً لقصر زمنه.

(١) الكشاف ٢/٢٣٣.

(٢) المحرر ٩/٢٩.

(٣) المحرر ٩/٢٩.

(٤) البحر ٥/١٤٣.

(٥) الإملاء ٢/٢٧.

ف قيل: ثم فعل محذوف، أي: لم يزل النبات ينمو حتى كان كيت وكيت.
وقيل: يُتَجَوَّزُ في «فاختلط» بمعنى: فدام اختلاطه حتى كان كيت وكيت.
و «إذا» بعد «حتى» هذه تقدّم التنبه عليها^(١).

قوله: «وَأَزَيَّنْتُ» قرأ الجمهور «أَزَيَّنْتُ» بوصل الهمزة وتشديد الزاي
والياء، والأصل «وَتَزَيَّنْتُ» فلما أريد إدغام التاء في الزاي بعدها قلبت زايًا
وسكنت فاجتلبت همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن فصار «أَزَيَّنْتُ»
كما ترى، وقد تقدّم تحرير هذا عند قوله تعالى: «فَادَارَأْتُمْ فِيهَا»^(٢). وقرأ
أبي^(٣) بن كعب وعبدالله وزيد بن علي والأعمش «وَتَزَيَّنْتُ» على تَفَعَّلْتُ،
وهو الأصل المشار إليه. وقرأ سعد ابن أبي وقاص والسلمي وابن يعمر
والحسن والشعبي وأبو العالية ونصر بن عاصم وابن هرمز وعيسى الثقفي:
«وَأَزَيَّنْتُ» على وزن أَفَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ هنا بمعنى صار ذا كذا كأخَصَدَ الزرعُ
وأَعَدَّ البعيرُ، والمعنى: صارت ذا زينة، أي: حَصَرَتْ زينتها وحانت وكان
مِنْ حَقِّ الياءِ على هذه القراءة أن تُقَلَّبَ ألفاً فيقال: أَرَأَيْتُ، كأنابت فتَعَلُّ
بنقل حركتها إلى الساكن قبلها فتتحرك حينئذ، وينفتح ما قبلها فتقلب ألفاً
كما تقدّم ذلك في نحو: أقام وأناب، إلا أنها صَحَّتْ شذوذاً كقوله: «أَغِيَمْتُ
السماء، وَأَغِيَمْتُ المرأة»^(٤)، وقد وَرَدَ ذلك في القرآن نحو: «اسْتَحْوَذَ»^(٥)
وقياسه استحاذ كاستقام.

وقرأ أبو عثمان النهدي^(٦) - وعزاه ابن عطية^(٧) لفرقة غير معينة -

- (١) انظر: الورقة ١٨٤ ب.
(٢) الآية ٧٢ من سورة البقرة.
(٣) المحتسب ٣١١/١؛ الكشاف ٢٣٣/٢؛ القرطبي ٣٢٧/٨؛ البحر ١٤٣/٥ - ١٤٤.
(٤) أغيمت: إذا سَقَتْ ولدها الغَيْلَ الذي هو اللبن ترضعه ولدها وهي حامل.
(٥) «استحوذ عليهم الشيطان» الآية ١٩ من سورة المجادلة.
(٦) عبدالرحمن بن ملّ البصري أدرك زمن الرسول صلى الله عليه وسلم وسمع من عمر
وابن مسعود، كان ورعاً: توفي سنة ١٠٠. انظر: تذكرة الحفاظ ٦١/١.
(٧) المحرر ٣٠/٩.

«وَأَزْيَأْتُ» بهمزة وصل بعدها زاي ساكنة، / بعدها ياء مفتوحة خفيفة، بعدها [ب/٤٦٣] همزة مفتوحة، بعدها نون مشددة. قالوا: وأصلها: وازيأنت بوزن احمأرت بألف صريحة، ولكنهم كَرَهُوا الجمع بين الساكنين، فقلبت الألف همزة كقراءة «الضالين»^(١) و«جأن»^(٢). وعليه قولهم: «احمأرت» بالهمز وأنشد^(٣):

٢٥٧٩ - إذا ما الهوادي بالعبيط احمأرت

وقد تقدم لك هذا مشبعاً في أواخر الفاتحة^(٤). وقرأ أشياخ عوف ابن أبي جميلة^(٥): «وَأَزْيَأْتُ» بالأصل المشار إليه، وعزاها ابن عطية^(٦) لأبي عثمان النهدي. وقرئ «وَأَزْيَأْتُ» والأصل: تزيأنت فأدغم.

وقوله: «أهلها»، أي: أهل نباتها. و«أتاها» هو جواب «إذا» فهو العامل فيها. وقيل: الضمير عائد على الزينة. وقيل: على الغلة، أي: القوت فلا حذف حينئذ.

و «ليلاً ونهاراً» ظرفان للإتيان أو للأمر. والجعل هنا تصيير. وحصيد: فعيل بمعنى مفعول؛ ولذلك لم يؤنث بالتاء وإن كان عبارة عن مؤنث كقولهم: امرأة جريح.

(١) الآية ٧ من سورة الفاتحة وهي قراءة أيوب السخيتاني. الكشاف ١/٧٣؛ المحرر ١٣٢/١.

(٢) الآية ٣٩ من سورة الرحمن وهي قراءة عمرو بن عبيد. انظر: المحرر ١/٨٨.

(٣) البيت لكثير وروايته في الديوان ٩٧/٢.

وأنت ابن ليلي خير قومك مشهداً إذا ما احمأرت بالعبيط العوامل وهو في الخصائص ٣/١٢٦؛ والمحاسب ١/٤٧؛ والمحرر ٩/٣٠، والهوادي: المتقدمة والعبيط: الدم الطري.

(٤) انظر: الدر المصون الورقة ٩ أ.

(٥) أعرابي بصري ثقة رمي بالقدر والتشيع من السادسة. انظر: التقريب ٤٣٣.

(٦) المحرر ٩/٣٠.

قوله: «كَأَنَّ لَمْ تَعْنِ» هذه الجملة يجوز أن تكون حالاً مِنْ مفعول «جَعَلْنَاهَا» الأول، وأن تكون مستأنفةً جواباً لسؤال مقدر. وقرأ^(١) مروان ابن الحكم «تَعْنِ» بتاءين بزنة تَفَعَّلَ، ومثله قول الأعشى: ^(٢)

٢٥٨٠ - طويلَ الثَّوَاءِ طَوِيلَ التَّعْنِ

وهو بمعنى الإقامة، وقد تقدّم تحقيقه في الأعراف^(٣). وقرأ النحس وقاتدة «كَأَنَّ لَمْ يَعْزَّ» بياء الغيبة، وفي هذا الضمير ثلاثة أوجه، أجودها: أن يعودَ على الحصيد لأنه أقرب مذكور. وقيل: يعودُ على الزخرف، أي: كَانَ لَمْ يَعْزَّ الزخرف. وقيل: يعود على النبات أو الزرع الذي قدرته مضافاً، أي: كَانَ لَمْ يَعْزَّ زَرْعَهَا ونباتها.

و«بالأمس» المرادُ به الزمن الماضي لا اليوم الذي قبل يومك، فهو كقول زهير: ^(٤)

٢٥٨١ - وأعلمُ علمَ اليومِ والأمسِ قبله ولكنني عن علمِ ما في غدٍ عم

لم يقصد بها حقائقها، والفرق بين الأمتين أن الذي يراد به قبل يومك مبنيٌ لتضمُّنه معنى الألف واللام، وهذا مُعْرَبٌ تدخل عليه أل ويضاف.

وقوله: «كذلك نُفَصِّلُ» نعت مصدر محذوف، أي: مثل هذا التفصيل الذي فَصَّلْنَاهُ في الماضي نُفَصِّلُ في المستقبل.

(١) البحر ١٤٤/٥؛ الكشاف ٢٣٣/٢.

(٢) الديوان ٢٥ وصدره:

وكنت امرأ زَمناً بالعِراقِ

التعْنِ: الاستغناء.

(٣) الآية ٩٢.

(٤) تقدم برقم ١٦٩٦.

آ. (٢٦) قوله تعالى: ﴿وَلَا يَرَهُقُ﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنها مستأنفة. والثاني: أنها في محل نصب على الحال، والعامل في هذه الحال الاستقرار الذي تضمَّنه الجارُّ، وهو «للذين» لوقوعه خبراً عن «الحسنى» قاله أبو البقاء^(١)، وقدَّره بقوله: «استقرَّ لهم الحسنى مضموناً لهم السَّلامة»، وهذا ليس بجائز لأن المضارع متى وقع حالاً منفياً بـ «لا» امتنع دخول واو الحال عليه كالمثبت، وإن وَرَدَ ما يُوهم ذلك يُؤوَّل بإضمار مبتدأ، وقد تقدم تحقيقه غير مرة. والثالث: أنه في محلِّ رفع نسقاً على «الحسنى»، ولا بدَّ حينئذٍ من إضمار حرفٍ مصدري يصحُّ جعله معه مخبراً عنه بالجارِّ، والتقدير: للذين أحسنوا الحسنى، وأن لا يرهق، أي: وعدم رهقهم، فلما حذفت «أن» رُفع الفعل المضارع لأنه ليس من مواضع إضمار «أن» ناصبة وهذا كقوله تعالى: «ومن آياته يُريكم»^(٢)، أي: أن يُريكم، وقوله: «تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»^(٣)، وقوله^(٤):

٢٥٨٢ - ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى

أي: أن أحضر. رُوي برفع «أحضر» ونصبه. ومنع أبو البقاء^(٥) هذا الوجه، فقال: «ولا يجوز أن يكون معطوفاً على «الحسنى» لأن الفعل إذا عطفَ على المصدر احتاج إلى «أن» ذكراً أو تقديراً^(٦)، و«أن» غير مقدرة لأن الفعل مرفوع»، فقوله: «وأن غير مقدرة، لأن الفعل مرفوع» ليس بجيد لأن قوله تعالى: «ومن آياته يُريكم»^(٧) معه «أن» مقدرة مع أنه مرفوع، ولا يلزم من

(١) الإملاء ٢/٢٧.

(٢) مثل عربي يُضرب للرجل الذي تكون سمعته أحسن من لقاته. انظر: مجمع الأمثال ١/١٤٣.

(٣) تقدم برقم ٥٢١.

(٤) الإملاء ٢/٢٧.

(٥) الأصل: «وتقديراً» والتصويب من الإملاء.

(٦) الآية ٢٤ من سورة الروم.

إضمار «أن» نصب المضارع، بل المشهور أنه إذا أضمرت «أن» في غير المواضع التي نصَّ النحويون على إضمارها ناصبة ارتفع الفعل، والنصب قليل جداً.

والرَهَقُ^(١): العِشْيَان. يقال: رَهَقَهُ يَرْهَقُهُ رَهَقًا، أي: غَشِيَهُ بسرعة، ومنه «ولا تُرَهِّقني مِنْ أَمْرِي^(٢)» «فلا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا^(٣)» / يقال: رَهَقْتُهُ وَأَرْهَقْتُهُ نحو: رَدِيقُهُ وَأَرَدَقْتُهُ، فَفَعَلَ وَأَفْعَلَ بمعنى، ومنه: «أَرْهَقْتُ الصَّلَاةَ» إذا أَخْرَجْتَهَا حَتَّى غَشِيَ وَقْتُ الأُخْرَى، وَرَجُلٌ مُرَهَّقٌ، أي: يَغْشَاهُ الأَصْيَافُ. وَقَالَ الأَزْهَرِيُّ^(٤): «الرَّهَقُ» اسْمٌ مِنَ الإِرْهَاقِ، وَهُوَ أَنْ يَحْمِلَ الإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ مَا لَا يُطِيقُ، وَيُقَالُ: «أَرْهَقْتُهُ عَنِ الصَّلَاةِ»، أي: أَعْجَلْتُهُ^(٥) عَنِهَا. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَسْلُ الرَّهَقِ: المِقَارِبَةُ، وَمِنْهُ غَلامٌ مُرَاهِقٌ، أي: قَارِبُ الحُلْمِ، وَفِي الحَدِيثِ^(٦): «ارْهَقُوا القِبْلَةَ»، أي: اقْرَبُوا مِنْهَا، وَمِنْهُ «رَهَقَتِ الكَلَابُ الصَّيْدَ»، أي: لَحَقْتَهُ.

وَالْقَتْرُ وَالقَتْرَةُ: الغبار معه سوادٌ وأنشدوا للفرزدق^(٧):

٢٥٨٣- مَتَوَجِّجٌ بِرِداءِ المُلْكِ يَتَّبَعُهُ مَوْجٌ تَرى فَوْقَهُ الرِايَاتِ وَالقِترا
أي: غبار العسكر. وقيل: القَتْرُ: الدخان، ومنه «قُتار القَدْرِ». وقيل:

-
- (١) انظر: المفردات ٢٠٤.
 - (٢) الآية ٣٧ من سورة الكهف.
 - (٣) الآية ١٣ من سورة الجن.
 - (٤) تهذيب اللغة ٣٩٩/٥.
 - (٥) عبارة اللسان «أرهقني القوم أن أصلي، أي: أعجلوني، وأرهقته أن يصلي: إذا أعجلته الصلاة». اللسان: «رهق».
 - (٦) انظر: النهاية ٢٨٣/٢.
 - (٧) ديوانه ١٩٠؛ اللسان «قتن»؛ الطبري ٧٢/١٥؛ القرطبي ٣٣١/٨؛ مجاز القرآن ٢٧٧/١.

الْقَتْرُ: التقليل ومنه «لم يُسرفوا ولم يَقْتروا»^(١)، ويقال: قَتَرْتُ الشيءَ وأَقْتَرْتُهُ وقَتَرْتُهُ، أي: قَلَلْتُهُ، ومنه «وعلى المُقْتَرِ قَدْرُهُ»^(٢)، وقد تقدم. والقُتْرَةُ: ناموس الصائد^(٣). وقيل: الحفرة، ومنه قول امرئ القيس^(٤):

٢٥٨٤- رَبُّ رَامٍ مِنْ بَنِي نَعْلٍ مُتَلِجٍ كَفَيْهِ فِي قُتْرَةٍ

أي: في حفرة التي يخفرها. وقرأ الحسن^(٥) وعيسى بن عمر وأبورجاء والأعمش «قَتْرٌ» بسكون التاء وهما لغتان قَتْرٌ وقَتَرَ كَقَدَّرَ وَقَدَّرَ.

آ. (٢٧) قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا﴾: فيه سبعة أوجه، أحدها: «أن يكون «والذين» نسقاً على «للذين أحسنوا»، أي: للذين أحسنوا الحسنى، وللذين كسبوا السيئات جزاءً سيئاً بمثلها، فيتعادل التقسيم كقولك: «في الدار زيدٌ والحجرة عمروٌ»، وهذا يسميه النحويون عطفاً على معمولي عاملين. وفيه ثلاثة مذاهب، أحدها: الجواز مطلقاً، وهو قول الفراء^(٦). والثاني: المنع مطلقاً وهو مذهب سيبويه^(٧). والثالث: التفصيل بين أن يتقدم الجار نحو: «في الدار زيدٌ والحجرة عمروٌ»، فيجوز، أولاً، فيمتنع نحو: «إن زيداً في الدار وعمراً القصر»، أي: وإن عمراً في القصر. وسيبويه وأتباعه يُخَرِّجون ما ورد منه على إضمار الجار كقوله تعالى: «واختلاف الليل والنهار...»

(١) الآية ٦٧ من سورة الفرقان.

(٢) الآية ٢٣٦ من سورة البقرة.

(٣) قال الراغب في المفردات ٣٩٣: «القُتْرَةُ: ناموس الصائد الحافظ يُقْتَارُ الإنسان، أي: الريح لأن الصائد يجتهد أن يُغْفِي رِيحَهُ عن الصيد لئلا يَبْدَهُ».

(٤) ديوانه ١٢٣. المتلج: الذي يُدْخِلُ كَفَيْهِ. والقُتْرُ: بيوت الصائد الكامن.

(٥) القرطبي ١٤٧/٥، البحر ١٤٧/٥.

(٦) معاني القرآن ٤٥/٣.

(٧) الكتاب ٣١/١ - ٣٢.

آياتٍ»^(١) بنصب «آيات» في قراءة الأخوين^(٢) على ما سيأتي، وكقوله^(٣):

٢٥٨٥- أكلُ امرئٍ تحسِينِ امرأً وناِرٍ توقُدُ بالليلِ ناراً

وقول الآخر: ^(٤)

٢٥٨٦- أَوْصَيْتَ مَنْ تَوَّهَ قلباً حُرّاً بالكلبِ خيراً والحِمْاةَ شَرّاً

وسيأتي لهذا مزيد بيان في غضون هذا التصنيف. وممن ذهب إلى أن هذا الموصول مجرور عطفاً على الموصول قبله ابن عطية^(٥) وأبو القاسم الزمخشري^(٦). الثاني: أن «الذين» مبتدأ، وجزاء سيئة مبتدأ ثانٍ، وخبره «بمثلها»، والباء فيه زائدة، أي: وجزاء سيئة مثلها كقوله تعالى: «وجزاء سيئة سيئة مثلها»^(٧)، كما زيدت في الخبر كقوله: ^(٨)

٢٥٨٧- فلا تطمَعُ - آبيت اللعنَ - فيها وَمَنْعُهَا بشيءٍ يُسْتَطَاعُ

أي: شيء يستطاع، وكقول امرئ القيس: ^(٩)

٢٥٨٨- فَإِنْ تَنَّاَ عنها حَقَبَةً لا تَلاقِها فَإِنَّكَ مِمَّا أَحَدَثْتَ بالمَجْرَبِ

(١) الآية ٥ من سورة الجاثية، ونص الآيتين ٤ - ٥ من سورة الجاثية: «وفي خلقكم وما بيث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون»، وانظر: الحجة لأبي علي (خ) ٢٨٦/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٥٥؛ والحجة لأبي زرعة ٦٥٨.

(٢) الأخوان حمزة والكسائي، وانظر: السبعة ٥٩٤.

(٣) تقدم برقم ٢٤٤٣.

(٤) لم أهد إلى قائله، وهو في الحجة للفارسي (خ) ٢٨٦/٤. وتوه: أهلك.

(٥) المحرر ٣٤/٩.

(٦) الكشاف ٢٣٤/٢.

(٧) الآية ٤٠ من سورة الشورى.

(٨) البيت لرجل من تميم أول للصحيف العجلي، وهو في الخزانة ٤١٣/٢؛ والعيني ٣٠٢/١؛

والأشموني ١١٨/١؛ المغني ١٤٩.

(٩) تقدم برقم ١٧.

أي: المجرب، وهذا قول ابن كيسان في الآية. الثالث: أن الباء ليست بزائدةٍ والتقدير: مُقدَّرٌ بمثلها أو مستقرٌ بمثلها، والمبتدأ الثاني وخبره خبرٌ عن الأول. الرابع: أن خبر «جزاء سيئة» محذوفٌ، فقدَّره الحوفي بقوله: «لهم جزاء سيئة» قال: ودلَّ على تقدير «لهم» قوله: «للذين أحسنوا الحسنى» حتى تتشاكل هذه بهذه. وقدَّره أبوالبقاء^(١): جزاء سيئة بمثلها واقع، وهو وخبره أيضاً خبر عن الأول. وعلى هذين التقديرين فالباء متعلقةٌ بنفس جزاء، لأن هذه المادة تتعدَّى بالباء، قال تعالى: «جَزَيْنَاهُمْ بما كفروا»^(٢) «وجزأهم بما صبروا»^(٣) إلى غير ذلك. فإن قلت: أين الرابطُ بين هذه الجملة والموصول الذي هو المبتدأ؟، قلت: على تقدير الحوفي هو الضميرُ المجرور باللام المقدر خبراً، وعلى تقدير أبي البقاء هو محذوفٌ / تقديره: جزاء سيئة بمثلها منهم واقعٌ، نحو: «السَّمَن مَنَوَان [ب/٤٦٤] بدرهم»، وهو حذفٌ مُطردٌ لما عرفته غير مرة.

الخامس: أن يكون الخبرُ الجملة المنفية من قوله: «ما لهم من الله من عاصم»، ويكون «مِنْ عاصم» إمَّا فاعلاً^(٤) بالجارِّ قبله لاعتماده على النفي، وإمَّا مبتدأً، وخبره الجارُّ مقدماً عليه، و«مِنْ» مزيدة فيه على كلا القولين. و«من الله» متعلقٌ بـ «عاصم». وعلى كون هذه الجملة خبر الموصول يكون قد فصل بين المبتدأ وخبره بجمليتي اعتراضٍ، وفي ذلك خلافتٌ عن الفارسي تقدّم التنبية عليه وما استدلَّ به عليه.

السادس: أن الخبر هو الجملة التشبيهية من قوله: «كأنما أُغشيت

(١) الإملاء ٢٧/٢.

(٢) الآية ١٧ من سورة سبأ.

(٣) الآية ١٢ من سورة الإنسان.

(٤) الأصل: «فاعل» وهو سهو.

وجوههم»، و«كانما» حرف مكفوف، و«ما» هذه زائدة تسمى كافةً ومهيئةً، وتقدّم ذلك. وعلى هذا الوجه فيكون قد فصل بين المبتدأ وخبره بثلاث جمل اعتراض.

السابع: أن الخبر هو الجملة من قوله: «أولئك أصحاب النار»، وعلى هذا القول فيكون قد فصل بأربع جمل معترضة وهي: «جزاء سيئة بمثلها»، والثانية: «وترهقهم ذلة»، والثالثة: «مالهم من الله من عاصم»، الرابع: «كانما أغشيت». وينبغي أن لا يجوز الفصل بثلاث جمل فضلاً عن أربع.

وقوله: «وترهقهم» فيها وجهان أحدهما: أنها في محل نصب على الحال. ولم يبين أبو البقاء^(١) صاحبها، وصاحبها هو الموصول أو ضميره. وفيه ضعف لمباشرته الواو، إلا أن يجعل خبر مبتدأ محذوف. الثاني: أنها معطوفة على «كسبوا». قال أبو البقاء^(٢): «وهو ضعيف لأن المستقبل لا يعطف على الماضي. فإن قيل: هو بمعنى الماضي فضعيف جداً^(٣)». وقرئ^(٤): «ويترهقهم» بالياء من تحت، لأن تأنيثها مجازي.

قوله: «قطعاً» قرأ^(٥) ابن كثير والكسائي «قطعاً» بسكون الطاء، والباقون بفتحها. فأما القراءة الأولى فاختلفت عبارات الناس فيها، فقال أهل اللغة^(٦): «القطع» ظلمة آخر الليل. وقال الأخفش في قوله: «بقطع من الليل^(٧)» بسواد من الليل. وقال بعضهم: «طائف من الليل»، وأنشد الأخفش^(٨):

(١) الإملاء ٢/٢٧.

(٢) الإملاء ٢/٢٧. (٣) عبارة الإملاء «أيضاً».

(٤) البحر ٥/١٤٧؛ الكشف ٢/٢٧٤.

(٥) السبعة ٣٢٥؛ التيسير ١٢١؛ البحر ٥/١٥٠؛ الحجة ٣٣٠.

(٦) انظر: اللسان «قطع». (٧) الآية ٦٥ من سورة الحجر.

(٨) البيت لعبدالرحمن بن الحكم، أوزياد الأعجم - كما في حاشية الصحاح - وهو في الصحاح واللسان «قطع». ولم أجده في معاني القرآن للأخفش.

٢٥٨٩- افتحى الباب فانظري في النجوم. كم علينا من قطع ليل بهيم
وأما قراءة الباقيين فجمع «قطعة» نحو: دمنة^(١) ودمن، وكسرة وكسر
وعلى القراءتين يختلف إعراب «مظلماً»، فإنه على قراءة الكسائي وابن كثير
يجوز أن يكون نعتاً لـ «قطعاً»، ووصف بذلك مبالغة في وصف وجوههم
بالسواد، ويجوز أن يكون حالاً ففيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه حال من «قطعاً»،
وجاز ذلك لتخصّصه بالوصف بالجار بعده وهو «من الليل»، والثاني: أنه حال
من «الليل»، والثالث: أنه حال من الضمير المستتر في الجار لوقوعه صفة.
قال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: إذا جعلت «مظلماً» حالاً من «الليل»
فما العامل فيه؟ قلت: لا يخلو: إما أن يكون «أغشيت» من قبل أن «من
الليل» صفة لقوله: «قطعاً»، وكان إفضاؤه إلى الموصوف كإفضائه إلى الصفة،
وإما أن يكون معنى الفعل في «من الليل». قال الشيخ^(٣): «أما الوجه الأول
فهو بعيد لأن الأصل أن يكون العامل في الحال هو العامل في ذي الحال،
والعامل في «من الليل» هو الاستقرار، و«أغشيت» عامل في قوله: «قطعاً»
الموصوف بقوله: «من الليل» فاختلفاً، فلذلك كان الوجه الأخير أولى، أي:
قطعاً مستقرة من الليل، أو كائنة من الليل في حال إظلامه». قلت: ولا يعني
الزمخشري بقوله: «إن العامل أغشيت» إلا أن الموصوف وهو «قطعاً» معمول
لأغشيت والعامل في الموصوف هو عامل في الصفة، والصفة هي «من الليل»
فهي معمول لـ «أغشيت»، وهي صاحبة الحال، والعامل في الحال هو العامل
في ذي الحال، فجاء من ذلك أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها
بهذه الطريقة. ويجوز أن يكون «قطعاً» جمع قطعة، أي: اسم جنس، فيجوز
حيثئذ وصفه بالتذكير نحو: «نخل مُنقِعِر» والتأنيث نحو: «نخل خاوية».

(١) الدمنة: آثار الناس وما سؤدوا.

(٢) الكشاف ٢/٢٣٤ - ٢٣٥.

(٣) البحر ٥/١٥٠.

وأما قراءة الباقيين^(١) فقال مكي^(٢) وغيره: «إنَّ «مظلماً» حال من «الليل» فقط. ولا يجوز أن يكون صفةً لـ «قطعاً»، ولا حالاً منه، ولا من الضمير في «من الليل»، لأنه كان يجب أن يقال فيه: مظلمة». قلت: يَعْنُونَ أَنَّ الموصوف حينئذٍ جمعٌ، وكذا صاحب الحال فتجب المطابقة. وأجاز بعضهم ما منعه هؤلاء وقالوا: جاز ذلك لأنه في معنى الكثير، وهذا فيه تعسف.

[٤٦٥/أ] وقرأ^(٣) أبي / «تَغَشَى وجوههم قِطْعٌ بالرفع، «مظلمٌ». وقرأ ابن أبي عبلة كذلك، إلا أنه فتح الطاء. وإذا جَعَلْتَ «مُظْلماً» نعتاً لـ «قطعاً»، فتكون قد قَدَّمْتَ النعتَ غيرَ الصريحِ على الصريح. قال ابن عطية^(٤): «فإذا كان نعتاً - يعني مظلماً نعتاً لقطع - فكان حقه أن يكون قبل الجملة، ولكن قد يجيء بعد هذا، وتقدير الجملة: قطعاً استقرَّ من الليل مظلماً على نحو قوله: «وهذا كتابٌ أنزلناه مباركٌ»^(٥). قال الشيخ^(٦): «ولا يتعيَّن تقديرُ العاملِ في المجرور بالفعل فيكونُ جملةً، بل الظاهرُ تقديره باسمِ الفاعل فيكون من قبيل الوصف بالمفرد، والتقدير: قطعاً كائناً من الليل مظلماً». قلت: المحذورُ تقديرُ غيرِ الصريحِ على الصريح ولو كان مقدراً بمفرد. و«قطعاً» منصوبٌ بـ «أُعْشِيَتْ» مفعولاً ثانياً.

آ. (٢٨) قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾: «يوم» منصوب بفعلٍ مقدر، أي: خَوْفَهُمْ، أَوْ ذِكْرَهُمْ يوم. والضميرُ عائد على الفريقين، أي:

(١) وهي «قطعاً» بفتح الطاء.

(٢) المشكل ٣٧٩/١.

(٣) الطبري ٧٦/١٥؛ البحر ١٥٠/٥.

(٤) المحرر ٣٥/٩.

(٥) الآية ١٥٥ من سورة الأنعام.

(٦) البحر ١٥٠/٥.

الذين أحسنوا والذين كسبوا. و«جميعاً» حال. ويجوز أن تكون تأكيداً عند مَنْ عَدَّهَا مِنْ أَلْفَاظِ التَّأَكِيدِ.

قوله: «مكانكم»، «مكانكم» اسمُ فعل، ففسَّره النحويون بـ «اثبتوا» فيحمل ضميراً، ولذلك أُكِّدَ بقوله: «أنتم» وَعُطِفَ عليه «شركاؤكم»، ومثله قول الشاعر^(١):

٢٥٩٠- وَقَوْلِي كَلِمَا جَشَّاتُ وَجَاشَتْ مَكَانَكَ تُحَمَّدي أَوْ تَسْتريحِي

أي: اثبتي، ويدلُّ على جزم جوابه وهو «تحمدي». وفسَّره الزمخشري^(٢) بـ «الزموا» قال: «مكانكم»، أي: الزموا مكانكم، لا تبرحوا حتى تنظروا ما يفعل بكم». قال الشيخ^(٣): «وتقديره له بـ «الزموا» ليس بجيد، إذ لو كان كذلك لتعدى كما يتعدى ما ناب هذا عنه، فإنَّ اسمَ الفعل يُعامل معاملةً مسمَّاه، ولذلك لَمَّا قَدَّرُوا «عليك» بمعنى «الزم» عَدَّوه تعديته نحو: عليك زيداً. و[عند] الحوفي «مكانكم» نُصب بإضمار فعل، أي: الزموا مكانكم أو اثبتوا». قلت: فالزمخشري قد سبق بهذا التفسير. والعدرُ لَمَنْ فسَّره بذلك أنه قصد تفسير المعنى، وكذلك فسَّره أبو البقاء فقال^(٤): «مكانكم» ظرفٌ مبنئٌ لوقوعه موقعَ الأمر، أي: الزموا».

وهذا الذي ذكره مِنْ كونه مبنياً فيه خلاف للنحويين: منهم مَنْ ذهب إلى ما ذكر، ومنهم مَنْ ذهب إلى أنها حركةٌ إعراب، وهذان الوجهان مبنيان على خلافٍ في أسماء الأفعال: هل لها محلٌّ من الإعراب أو لا؟، فإن قلنا

(١) البيت لقطري بن الفجاءة أو عمرو بن الأطنابة، وهو في الخصائص ٣/٣٥؛ وابن يعيش ٤/٧٤؛ والعيني ٤/٤١٥؛ والهمع ٢/١٣؛ والدرر ٢/٩. جشأت: اضطربت.

(٢) الكشف ٢/٢٣٥.

(٣) البحر ٥/١٥٢ بعبارة قريبة.

(٤) الإملاء ٢/٢٨.

لها محلٌّ كانت حركاتِ الظرفِ حركاتِ إعراب، وإن قلنا: لا موضع لها كانت حركاتِ بناء. وأمّا تقديره بـ «الزموا» فقد تقدّم جوابه.

وقوله: «أنتم» فيه وجهان أحدهما: أنه تأكيدٌ للضمير المستتر في الظرف لقيامه مقامَ الفاعل كما تقدّم التنبيه عليه. والثاني: أجازه ابن عطية^(١)، وهو أن يكون مبتدأ، و«شركاؤكم» معطوف عليه، وخبره محذوف قال: «تقديره: أنتم وشركاؤكم مهانون أو مُعذّبون»، وعلى هذا فيوقفُ على قوله: «مكانكم» ثم يُبتدأ بقوله: «أنتم»، وهذا لا ينبغي أن يقال، لأن فيه تفكيكاً لأصحّ كلام وتبتيراً^(٢) لنظمه من غير داعيةٍ إلى ذلك، ولأن قراءة مَنْ قرأ «وشركاءكم» نصباً^(٣) تدل على ضعفه، إذ لا تكون إلا من الوجه الأول، ولقوله: «فزيّلنا بينهم»، فهذا يدلُّ على أنهم أمروا هم وشركاؤهم بالثبات في مكانٍ واحدٍ حتى يحصل التزييلُ بينهم.

وقال ابن عطية^(٤) أيضاً: «ويجوزُ أن يكون «أنتم» تأكيداً للضمير الذي في الفعل المقدر الذي هو «قفوا» ونحوه». قال الشيخ^(٥) «وهذا ليس بجيدٍ، إذ لو كان تأكيداً لذلك الضمير المتصل بالفعل لجاز تقديمه على الظرف، إذ الظرف لم يتحمّل ضميراً على هذا القول فيلزم تأخيره [عنه]^(٦) وهو غير جائز، لا تقول: «أنت مكانك» ولا يُحفظ من كلامهم. والأصحُّ أنه لا يجوز حذفُ المؤكّد في التأكيد المعنوي، فكذلك هذا لأن التأكيد ينافي الحذف، وليس من كلامهم: «أنت زيدا» لمن رأته قد شهّر سيفاً، وأنت تريد: «اضرب

(١) المحرر ٣٧/٩.

(٢) التبتيير: التقطيع.

(٣) انظر: الكشف ٢/٢٣٥؛ البحر ٥/١٥٢.

(٤) المحرر ٣٧/٩.

(٥) البحر ٥/١٥٢.

(٦) من البحر.

أنت زيداً» إنما كلامُ العرب: «زيداً» تريد: اضرب زيداً». قلت: لم يَعْنِ ابنُ عطية أن «أنت» تأكيدٌ لذلك الضمير في «قفوا» من / حيث إنَّ الفعلَ مرادٌ [ب/٤٦٥] غير منوبٍ عنه، بل لأنه نابٌ عنه هذا الظرفُ، فهو تأكيدٌ له في الأصلِ قبل النيابة عنه بالظرف، وإنما قال: الذي هو «قفوا» تفسيراً للمعنى المقدر.

وقرأت فرقةً «وشركاءكم» نصباً على المعية. والناصبُ له اسم الفعل.

قوله: «فزيّلنا»، أي: فرّقنا وميّرنا كقوله تعالى: «لوتزيّلوا لعدّتنا»^(١). واختلفوا في «زيّل» هل وزنه فَعَلٌ أو فَعَّلٌ؟ والظاهرُ الأول، والتضعيفُ فيه للتكثير لا للتعدية لأنَّ ثلاثيه متعدّدٌ بنفسه. حكى الفراء «زَلَّتِ الضَّانُ مِنَ المَعِزِّ فلم تَزَلْ»، ويقال: زَلَّتِ الشَّيْءُ مِنْ مَكَانِهِ أَزِيلُهُ، وهو على هذا من ذواتِ البياء. والثاني: أنه فَعَّلَ كَبَيَّرَ^(٢) وَيَقَرَّ^(٣) وهو مِنْ زَالٍ يَزُولُ، والأصل: زَيُّوْنَا فاجتمعت البياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فأعلت الإعلالَ المشهورَ وهو قَلْبُ الواوِ بياءً وإدغامُ البياء فيها كميّت وسيد في مَيَّوتٍ وسَيُّودٍ، وعلى هذا فهو من مادة الواو. وإلى هذا ذهب ابن قتيبة^(٤)، وتبعه أبو البقاء^(٥).

وقال مكي^(٦): «ولا يجوز أن يكون فَعَّلْنَا^(٧) مِنْ زَالٍ يَزُولُ لأنه [يلزم]^(٨) فيه الواو فيكون زَوَّلْنَا»، قلت: هذا صحيحٌ، وقد تقدم تحريرُ ذلك في قوله: «أو متحيزاً إلى فئة»^(٩). وقد ردَّ الشيخ^(١٠) كونه فَعَّلَ بأنَّ فَعَّلَ أكثر من فَعَّلَ،

(١) الآية ٢٥ من سورة الفتح.

(٢) بيطر: عالج الدواب.

(٣) يقرر: هاجر وتعب وأفسد.

(٤) تفسير غريب القرآن ١٩٦.

(٥) الإملاء ٢٨/٢.

(٦) المشكل ١/٣٨٠.

(٧) في المطبوعة: فيعلنا.

(٨) من المشكل.

(٩) البحر ١٥٢/٥.

(١٠) الآية ١٦ من سورة الأنفال.

ولأن مصدره التزييل، ولو كان فَعَّلَ لكان مصدره فَعَّلَ فَعَّلَ كَبَيْطَرَة؛ لأن فَعَّلَ ملحَقٌ بِفَعَّلَل، ولقولهم في معناه زَايِلٌ، ولم يقولوا: زَاوِلٌ بمعنى فارق، إنما قالوه بمعنى حاول وخالط». وحكى الفراء^(١) «فزايِلنا» وبها قرأت فرقة. قال الزمخشري^(٢): «مثل صَاعَرَ خَدَّهُ وَصَعَّرَهُ، وكالْمَتَهُ وكَلَّمَتَهُ»، قلت: يعني أن فاعَلٌ بمعنى فَعَّلَ. وزايِلٌ بمعنى فَارَقَ. قال^(٣):

٢٥٩١- وقال العَدَاوِيُّ إِنَّمَا أَنْتَ عَمَّنَا وَكَانَ الشَّبَابُ كَالخَلِيطِ نَزَايِلُهُ
وقال آخر^(٤):

٢٥٩٢- لَعَمْرِي لَمَوْتُ لَا عَقُوبَةَ بَعْدَهُ لِذِي الْبَثِّ أَشْفَى مِنْ هَوَى لَا يُزَايِلُهُ
وقوله: «فَزَيَّلْنَا» و«قال» هذان الفعلان ماضيان لفظاً مستقبليان معنى لعطفهما على مستقبل وهو «ويوم نحشرهم» وهما نظير قوله تعالى: «يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأُورِدْهُمْ»^(٥). و«إِيَانًا» مفعولٌ مقدمٌ قَدَّمُ للاهتمام به والاختصاص، وهو واجب التقديم على ناصبه لأنه ضميرٌ منفصل لو تأخر عنه لَزِمَ اتصاله.
آ. (٢٩) وقد تقدَّم الكلام على ما بعد هذا مِنْ «كفى»^(٦) و«إن» المخففة، واللام التي بعدها بما يُغني عن إعادته.

آ. (٣٠) قوله تعالى: ﴿هِنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ﴾: في «هنالك» وجهان، الظاهرُ بقاءه على أصله مِنْ دلالة على ظرف المكان، أي: في ذلك

(١) معاني القرآن ٤٦٢/١. وانظر: البحر ١٥٢/٥؛ والكشاف ٢٣٥/٢.

(٢) الكشاف ٢٣٥/٢.

(٣) البيت لزهير وهو في ديوانه ١٢٥، والبحر ١٥٢/٥. والخليط: الصاحب. نَزَايِلُهُ: نفاقه.

(٤) لم أهدت إلى قائله وهو في البحر ١٥٢/٥. والبث: الهم والحزن.

(٥) الآية ٩٨ من سورة هود.

(٦) الآية ٦ من سورة النساء.

الموقفِ الدَّخْضِ^(١) والمكان الدَّهْشِ. وقيل: هو هنا ظرف زمان على سبيل الاستعارة، ومثله «هنالك ابتلي المؤمنون»^(٢)، أي: في ذلك الوقت وكقوله^(٣):

٢٥٩٣- وإذا الأمورُ تعاضمت وتشاكلت فهناك يعترفون أين المَفْرَعُ
وإذا أمكن بقاء الشيء على موضوعه فهو أولى.

وقرأ الأخوان^(٤) «تتلو» بتاءين منقوطين من فوق، أي: تطلب وتتبع ما أسلفته من أعمالها، ومن هذا قوله^(٥):

٢٥٩٤- إن المريب يتبع المريباً كما رأيت الذيب يتلو الذيباً

أي: يتبعه ويتطلبه. ويجوز أن يكون من التلاوة المتعارفة، أي: تقرأ كل نفس ما عملته مسطراً في صحف الحفظة لقوله تعالى: «يا ويلتنا ما لهذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها»^(٦)، وقوله: «ونخرج له يوم القيامة كتاباً يلقاه منشوراً اقرأ كتابك»^(٧).

وقرأ الباقر: «تبلو» من البلاء وهو الاختبار، أي: يعرف عملها: أخيراً هو أم شر. وقرأ عاصم في رواية «نبلو» بالنون والباء الموحدة، أي: نختبر نحن. و«كل» منصوب على المفعول به. وقوله: «وما أسلفت» على هذه

(١) مكان دَخْضٍ: زَلِق.

(٢) الآية ١١ من سورة الأحزاب.

(٣) تقدم برقم ١٢٥٢.

(٤) حمزة والكسائي. انظر: السبعة ٣٢٥؛ التيسير ١٢١؛ البحر ١٥٣/٥؛ الحجة ٣٣١.

(٥) لم أهد إلى قائله وهو في القرطبي ٣٣٥/٨؛ البحر ١٥٣/٥.

(٦) الآية ٤٩ من سورة الكهف.

(٧) الآية ١٣ من سورة الإسراء.

القراءة يحتمل أن يكون في محلّ نصبٍ على إسقاطِ الخافض، أي: بما أسلّفت، فلما سقط الخافض انتصب مجروره كقوله^(١):

٢٥٩٥- تمرّون الديار ولم تعوجوا كلامكم عليّ إذن حرام

ويحتمل أن يكون منصوباً على البدل من «كل نفس» ويكون من بدل الاشتمال. ويجوز أن يكون «تبلو» من البلاء وهو العذاب، أي: تُعذبها بسبب ما أسلّفت.

و«ما» يجوز أن تكون موصولةً اسميةً أو حرفيةً أو نكرةً موصوفةً، والعائدُ محذوفٌ على التقدير / الأول والأخر دون الثاني على المشهور. [٤٦٦/أ]

وقرأ^(٢) ابن وثاب «وردوا» بكسر الراء تشبيهاً للعين المضعفة بالمعتلة، نحو: «قيل» و«بيع»، ومثله^(٣):

٢٥٩٦- وما حلّ من جهلٍ حبا حلّمائنا

بكسر الحاء، وقد تقدّم بيان ذلك بأوضح من هذا.

وقوله: «إلى الله» لا بدّ من مضاف، أي: إلى جزاء الله، أو موقف جزائه. والجمهور على «الحق» جرّاً. وقرئ^(٤) منصوباً على أحد وجهين: إمّا القطع، وأصله أنه تابعٌ فقطع بإضمار «أمدح» كقولهم: الحمد لله أهلّ الحمد، وإمّا أنه مصدر مؤكّد لمضمون الجملة المتقدمة وهو «ردّوا إلى الله» وإليه نحا الزمخشري^(٥)، قال: «كقولك: «هذا عبد الله الحق لا الباطل» على

(١) تقدم برقم ١٤٨.

(٢) المحرر ٣٧/٩؛ البحر ١٥٣/٥.

(٣) تقدم برقم ١٨٨.

(٤) الكشاف ٢٣٥/٢؛ البحر ١٥٣/٥.

(٥) الكشاف ٢٣٥/٢.

- يونس -

التأكيد لقوله «رُدُّوا إلى الله». وقال مكي^(١): «ويجوز نصبه على المصدر ولم يُقرأ به»، قلت: كأنه لم يَطَّلِعْ على هذه القراءة.

وقوله: «ما كانوا يَفْتَرُونَ» «ما» تحتمل الأوجه الثلاثة^(٢).

آ. (٣١) قوله تعالى: ﴿مِنَ السَّمَاءِ﴾: «مِنْ» يجوز أن تكون ابتداءً الغاية، وأن تكون للتبويض، وأن تكون لبيان الجنس، ولا بد على هذين الوجهين من تقديرٍ مضافٍ محذوف، أي: من أهل السماء.

قوله: «أَمْ» هذه «أَمْ» المنقطعة لأنه لم تتقدّمها همزة استفهام ولا تسوية، ولكن إنما تُقدَّرُ هنا بـ «بل» وحدها دون الهمزة. وقد تقرّر أن المنقطعة عند الجمهور تُقدَّرُ بهما، وإنما لم تتقدَّرُ هنا بـ «بل» والهمزة، لأنها وقع بعدها اسم استفهام صريح وهو «مَنْ»، فهو كقوله تعالى: «أَمْ ماذا كنتم تعملون»^(٣). والإضرابُ هنا على القاعدة المقررة في القرآن أنه إضرابُ انتقالٍ لا إضرابُ إبطالٍ.

آ. (٣٢) قوله تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ﴾: يجوز أن يكون «ماذا» كُله اسماً واحداً لتركبهما، وعُلب الاستفهام على اسم الإشارة، وصار معنى الاستفهام هنا النفي ولذلك أوجب بعده بـ «إلا». ويجوز أن يكون «ذا» موصولاً بمعنى الذي، والاستفهام أيضاً بمعنى النفي، والتقدير: ما الذي بعد الحق إلا الضلال؟

آ. (٣٣) قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ حَقَّتْ﴾: الكافُ في محلِّ نصبٍ نعتاً لمصدر محذوف، والإشارة بـ «ذلك» إلى المصدرِ المفهومِ مِنْ «تُصْرَفُونَ»،

(١) المشكل ٣٨٠/١.

(٢) أي: موصولة ومصدرية ونكرة موصوفة.

(٣) الآية ٨٤ من سورة النمل.

أي: مثل صَرَفِهِمْ عن الحق بعد الإقرار به في قوله تعالى: «فسيقولون الله»^(١). وقيل: إشارة إلى الحق. قال الزمخشري^(٢): «كذلك: مثل ذلك الحق حَقَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ».

قوله: «أنهم لا يؤمنون»، فيه أربعة أوجه، أحدها: أنها في محل رفع بدلاً من «كلمة»، أي: حَقَّ عليهم انتفاء الإيمان. الثاني: أنها في محل رفع خبراً لمبتدأ محذوف، أي: الأمر عدم إيمانهم. الثالث: أنها في محل نصب بعد إسقاط الحرف الجار. الرابع: أنها في محل جر على إعماله محذوفاً إذ الأصل: لأنهم لا يؤمنون. قال الزمخشري^(٣): «أو أراد بالكلمة العدة بالعذاب، و«أنهم لا يؤمنون» تعليل، أي: لأنهم».

وقرأ أبو عمرو^(٤) وابن كثير والكوفيون^(٥) «كلمة» بالإنفراد^(٦)، وكذا في آخر السورة. وقد تقدّم ذلك في الأنعام^(٧). وقرأ ابن^(٨) أبي عبلة «إنهم لا يؤمنون» بكسر «إن» على الاستثناف وفيها معنى التعليل، وهذه مقويّة للوجه الصائر إلى التعليل.

آ. (٣٤) قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ﴾: هذه الجملة جواب لقوله: «هل مِنْ شركائكم مَنْ يبدأ» وإنما أتى بالجواب جملة اسمية مُصْرَحاً^(٩).

(١) في الآية ٣١.

(٢) الكشاف ٢/٢٣٦.

(٣) الكشاف ٢/٢٣٦.

(٤) السبعة ٣٢٦؛ الحجة ٣٣١؛ التيسير ١٢٢؛ البحر ١٥٥/٥.

(٥) عاصم وحمزة والكسائي.

(٦) الأصل «بالجمع» وهو سهو.

(٧) انظر إعرابه للآية ١١٥.

(٨) البحر ١٥٥/٥.

(٩) الأصل: مصرح، وهو سهو.

بجزأيا مُعاداً فيها الخبر مطابقاً لخبر اسم الاستفهام للتأكيد والتثبيت، ولَمَّا كان الاستفهام قبل هذا لا مُندوحة لهم عن الاعتراف به جاءت الجملة محذوفاً منها أحدُ جزأيا في قوله «فسيقولون الله»^(١)، ولم يَحْتَجْ إلى التأكيد بتصريح جزأيا.

آ. (٣٥) قوله تعالى: ﴿يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ﴾: قد تقدم في أول هذا

الموضوع^(٢) أن «هَدَى» يتعدى إلى اثنين ثانيهما: إمَّا باللام أو يالى، وقد يُحذف الحرف تخفيفاً. وقد جُمع بين التعديتين هنا بحرف الجر فعَدَى الأول والثالث بـ«إلى» والثاني باللام، وحُذِفَ المفعولُ الأول من الأفعال الثلاثة، والتقدير: هل مِنْ شركائكم مَنْ يَهْدِي غيره إلى الحق قل اللهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ للحق، أَفَمَنْ يَهْدِي غيره إلى الحق. وزعم الكسائي والفراء^(٣) وتبعهما الزمخشري^(٤) أن «يهدي» الأول قاصر، وأنه بمعنى اهتدى. وفيه نظر، لأن مُقابله وهو «قل اللهُ يهدي للحق» متعدٍ^(٥). وقد أنكر المبرد أيضاً مقالة^(٦) الكسائي والفراء وقال: «لا نَعْرِفُ هَدَى بمعنى اهتدى»، قلت: الكسائي والفراء أثبتاه^(٧) بما نقلاه، ولكن إنما ضَعُفَ ذلك هنا لِمَا ذَكَرْتُ لك من مقابلته بالمتعدي، وقد تقدّم أن التعديّة بـ«إلى» أو اللام من باب التفنن في البلاغة، ولذلك قال الزمخشري^(٨): «يقال: هَدَاهُ للحق وإلى الحق،

(١) في الآية ٣١.

(٢) انظر إعرابه للآية ٥ من سورة الفاتحة.

(٣) معاني القرآن له ٩٩/٢.

(٤) الكشاف ٢٣٦/٢.

(٥) أي: يهدي مَنْ يَشَاءُ.

(٦) قوله: «مقالة» غير واضح في الأصل.

(٧) قوله: «أثبتاه» غير واضح في الأصل.

(٨) الكشاف ٢٣٦/٢.

[٤٦٦/ب] فجمع بين اللغتين». وقال غيره: «إنما عَدَّي المسند إلى الله باللام / لأنها أدلُّ في بابها على المعنى المراد من «إلى»؛ إذ أصلها لإفادَةِ المُلْك، فكأن الهداية مملوكة لله تعالى» وفيه نظر، لأن المراد بقوله: «أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ» هو الله تعالى مع تَعَدِّي الفعلِ المسند إليه بـ «إلى».

قوله: «أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ» خبرٌ لقوله: «أَفَمَنْ يَهْدِي» و«أَنْ» في موضع نصبٍ أو جرٍّ بعد حذف الخافض، والمفضَّل عليه محذوفٌ، وتقديرُ هذا كله: «أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ بَأَنْ يُتَّبَعَ مِمَّنْ لَا يَهْدِي». ذكر ذلك مكِّي^(١) ابن أبي طالب، فجعل «أَحَقُّ» هنا على بابها من كونها للتفضيل. وقد منع الشيخ^(٢) كونها هنا للتفضيل فقال: «وأحق» ليست للتفضيل، بل المعنى: حقيقٌ بأن يُتَّبَعَ». وجوز مكِّي^(٣) أيضاً في المسألة وجهين آخرين أحدهما: أن تكون «مَنْ» مبتدأً أيضاً، و«أَنْ» في محلِّ رفع بدلاً منها بدل اشتمال، و«أَحَقُّ» خبرٌ على ما كان. والثاني: أن يكون «أَنْ يُتَّبَعَ» في محلِّ رفعٍ بالابتداء، و«أَحَقُّ» خبره مقدَّم عليه. وهذه الجملة خبر لـ «مَنْ يَهْدِي». فتحصَّل في المسألة ثلاثة أوجه.

قوله: «أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي» نسقٌ على «أَفَمَنْ»، وجاء هنا على الأوضح مَنْ حيث إنَّه قد فُصِّل بين «أَمْ» وما عَطِفَتْ عليه بالخبر كقولك: «أزِيدُ قائم أم عمرو» ومثله: «أذلك خيرٌ أم جنةُ الخُلد»^(٤). وهذا بخلاف قوله تعالى: «أقربُ أم بعيدُ ما توعَدون»^(٥) وسيأتي هذا في موضعه.

(١) المشكل ٣٨١/١.

(٢) البحر ١٥٦/٥.

(٣) المشكل ٣٨١/١.

(٤) الآية ١٥ من سورة الفرقان.

(٥) الآية ١٠٩ من سورة الأنبياء.

وقرأ أبو^(١) بكر عن عاصم بكسر ياء «يهدي» وهائه. وحفص بكسر الهاء دون الياء. فأما كسر الهاء فلالتقاء الساكنين، وذلك أن أصله يَهْدِي، فلما قُصِدَ إدغامه سَكَنْتُ التاء، والهاء قبلها ساكنة فَكُسِرَتِ الهاءُ لالتقاء الساكنين. وأبو بكر أتبع الياء للهاء في الكسر. وقال أبو حاتم في قراءة حفص «هي لغة سُفْلَى مُضَرَ»، ونَقَلَ عن سيويه^(٢) أنه لا يُجِيز «يَهْدِي» ويجيز «يَهْدِي ونَهْدِي وإِهْدِي»، قال: «لأن الكسرة تَثْقُلُ في الياء»، قلت: يعني أنه يُجِيز كَسَرَ حرفِ المضارعة من هذا النحو نحو: تَهْدِي ونَهْدِي وإِهْدِي إذ لا تَثْقُلُ في ذلك، ولم يُجِزْهُ في الياء لثقل الحركة المجانسة لها عليها. وهذا فيه غَضٌّ من قراءة أبي بكر، لكنه قد تَوَاتَرَ قِراءَةٌ فهو مقبولٌ.

وقرأ أبو عمرو وقالون عن نافع بفتح الياء واختلاس فتحة الهاء وتشديد الدال، وذلك أنهما لَمَّا ثَقُلَا الفتحَةَ للإدغام اختلسا الفتحَةَ تنبيهاً على أن الهاءَ ليس أصلها الحركة بل السكون. وقرأ ابن كثير وابن عامر وورش بإكمال فتحة الهاء على أصل النقل^(٣). وقد رُوِيَ عن أبي عمرو وقالون اختلاسُ كسرة الهاءِ على أصل التقاء الساكنين، والاختلاس للتنبيه على أن أصل الهاءِ^(٤) السكون كما تقدم.

وقرأ أهل المدينة - خلاورثاً - بفتح الياء وسكون الهاء وتشديد الدال. وهذه القراءة استشكلها جماعةٌ من حيث الجمعُ بين الساكنين. قال المبرد: «مَنْ رام هذا لا بد أن يُحَرِّكَ حركةً خَفِيَّةً». وقال أبو جعفر النحاس^(٥):

(١) في رواية يحيى عنه، وصورتها «يَهْدِي». انظر: السبعة ٣٢٦؛ التيسير ١٢٢؛ الحجة ٣٣١، البحر ١٥٦/٥.

(٢) نقل سيويه عدم جواز الكسر في الياء عن تميم: الكتاب ٢/٢٥٨. وانظر: الكتاب ٢/٢٥٦.

(٣) وصورتها «يَهْدِي» الأصل يهتدي فأدغمت التاء في الدال وألقيت فتحها على الهاء.

(٤) قوله «الهاء» غير واضح في الأصل.

(٥) إعراب القرآن ٢/٥٩.

«لا يقدر أحدٌ أن يَنْطِقَ به»، قلت: وقد قال في «التيسير»^(١): «والنصُّ عن قالون بالإسكان»، قلت: ولا بُعْدَ في ذلك فقد تقدّم أن بعضَ القُرَّاء يقرأ «نِعْمًا»^(٢) و«لا تَعُدُّوا»^(٣) بالجمع بين الساكنين، وتقدّمت لك قراءاتٌ كثيرة في قوله: «يَخْطِفُ أَبْصَارَهُمْ»^(٤)، وسيأتي لك مثلُ هذا في «يَخْصُمُونَ»^(٥).

وقرأ الأخوان^(٦) «يَهْدِي» بفتح الياء وسكون الهاء وتخفيفِ الدالِ مِنْ هَدَى يَهْدِي وفيه قولان، أحدهما: أن «هَدَى» بمعنى اهتدى. والثاني: أنه متعدّدٌ، ومفعولُه محذوفٌ كما تقدّم تحريره. وقد تقدم قول الكسائي والفراء في ذلك^(٧) ورَدُّ المبرد عليهما. وقال ابن عطية^(٨): «والذي أقول: قراءة حمزة والكسائي تحتمل أن يكون المعنى: أم مَنْ لا يهدي أحداً إلا أن يُهدى ذلك الأحدُ بهداية الله، وأما على غيرها مِنَ القراءات التي مقتضاها «أم من لا يَهْتدي إلا أن يُهدى» فيتجه المعنى على ما تقدّم» ثم قال^(٩): «وقيل: تمّ الكلامُ عند قوله: «أم مَنْ لا يَهْدِي، أي: لا يَهْدِي غيره». ثم قال: «إلا أن يُهدى» استثناءً منقطع، أي: لكنه يحتاج إلى أن يُهدى كما تقول: فلان لا يسمع غيره إلا أن يُسمع، أي: لكنه يحتاج إلى أن يسمع». انتهى. ويجوز

(١) التيسير ١٢٢.

(٢) من الآية ٥٨ من سورة النساء، وهي رواية عن أبي عمرو وقالون كما في الدر المنصور الورقة ١٠٨ ب.

(٣) من الآية ١٥٤ من سورة النساء. وانظر: الورقة ٢٢٧ ب من الدر، وهي رواية عن قالون.

(٤) من الآية ٢٠ من سورة البقرة. وانظر: الورقة ٢١ ب من الدر.

(٥) من الآية ٤٩ من سورة يس.

(٦) حمزة والكسائي.

(٧) انظر: الورقة ٤٦٦ أ.

(٨) المحرر ٤١/٩.

(٩) لم يرد هذا القول والذي بعده لأبي محمد ابن عطية في مطبوعة المحرز، وقد تابع السمين صاحب البحر في نسبة هذا لابن عطية (البحر ١٥٦/٥).

أن يكون استثناءً متصلًا، لأنه إذ ذاك يكون فيهم قابلية الهداية بخلاف الأصنام. ويجوز أن يكون استثناء من تمام المفعول له، أي: لا يهدي لشيء من الأشياء إلا لأجل أن يهدى بغيره.

وقوله: «فما لكم» مبتدأ وخبر. ومعنى الاستفهام هنا الإنكار والتعجب، أي: أي شيء لكم في اتخاذ هؤلاء إذ كانوا عاجزين عن هداية أنفسهم فكيف يمكن أن يهدوا غيرهم؟ وقد تقدّم أن بعض النحويين نصّ على أن مثل هذا التركيب لا يتم إلا بحالٍ بعده، نحو: «فما لهم عند التذكرة معرضين»^(١) «وما لنا لا نؤمن»^(٢) إلى غير ذلك، وهنا لا يمكن أن تُقدّر الجملة بعد هذا التركيب حالاً لأنها استفهامية، والاستفهامية لا تقع حالاً. وقوله: «كيف تحكمون» استفهام آخر، أي: كيف تحكمون بالباطل وتجعلون لله أنداداً وشركاء؟

آ. (٣٦) قوله تعالى: ﴿لَا يُغْنِي﴾: خبر «إن»، و«شيئاً» / منصوب [أ/٤٦٧] على المصدر، أي: شيئاً من الإغناء. و«من الحق» نصب على الحال من «شيئاً» لأنه في الأصل صفة له. ويجوز أن تكون «من» بمعنى «بدل»، أي: لا يُغني بدل الحق. وقرأ الجمهور «يُفعلون» على الغيبة. وقرأ^(٣) عبد الله «تُفعلون» خطاباً وهو التفاتٌ بليغ.

آ. (٣٧) قوله تعالى: ﴿أَنْ يُفْتَرَى﴾: فيه وجهان أحدهما: أنه خبر «كان» تقديره: وما كان هذا القرآن افتراء، أي: ذا افتراء، إذ جعل نفس المصدر مبالغة، أو يكون بمعنى مُفترى. والثاني: زعم بعضهم أن «أن» هذه هي المضمرة بعد لام الجحود، والأصل: وما كان هذا القرآن ليُفترى،

(١) الآية ٤٩ من سورة المدثر.

(٢) الآية ٨٤ من سورة المائدة.

(٣) الكشاف ٢/٢٣٧؛ البحر ٥/١٥٧.

فلَمَّا حُدِّفَتْ لَأَمْ الجحود ظهرت «أن». وزعم أن اللامَ و«أن» يتعاقبان، فتُحذف هذه تارة، وتَثْبُت الأخرى. وهذا قولٌ مرغوبٌ عنه، وعلى هذا القول يكون خبر «كان» محذوفاً، وأن وما في حَيْزِها متعلقةٌ بذلك الخبر، وقد تقدّم تقريرُ ذلك محرراً. و«مِنْ دون» متعلقٌ بـ«يُفْتَرَى» والقائمُ مقامَ الفاعلِ ضميرٌ عائد على القرآن.

قوله: «ولكن تصديق» «تَصْدِيقٌ» عطف على خبر كان، ووقعت «لكن» أحسنَ موقعٍ إذ هي بين نقيضين: وهما التكذيبُ والتصديقُ المتضمنُ للصدق. وقرأ الجمهور «تصديق» و«تفصيل» بالنصب وفيه أوجهٌ، أحدها: العطفُ على خبر «كان» وقد تقدّم ذلك، ومثله: «ما كان محمدٌ أباً أحدٍ من رجالكم ولكن رسولَ الله»^(١). والثاني: أنه خبر «كان» مضمرةٌ تقديره: ولكن كان تصديق، وإليه ذهب الكسائي والفراء^(٢) وابن سعدان^(٣) والزجاج. وهذا كالذي قبله في المعنى. والثالث: أنه منصوبٌ على المفعول من أجله لفعل مقدر، أي: وما كان هذا القرآن أن يُفْتَرَى، ولكن أنزل للتصديق. والرابع: أنه منصوبٌ على المصدر بفعل مقدر أيضاً. والتقدير: ولكن يُصَدِّقُ تصديق الذي بين يديه من الكتب. وقرأ^(٤) عيسى بن عمر: «تَصْدِيقٌ» بالرفع، وكذلك التي في يوسف^(٥). ووجهُ الرفعِ على خبر مبتدأ محذوف، أي: ولكن هو تصديق، ومثله قول الشاعر^(٦):

(١) الآية ٤٠ من سورة الأحزاب. (٢) معاني القرآن ١/٤٦٥.

(٣) محمد بن سعدان الضريير الكوفي النحوي المقرئ أبو جعفر، ثقة، له كتب في النحو والقراءات توفي سنة ٢٣١. انظر: البغية ١/١١١.

(٤) البحر ٥/١٥٧.

(٥) الآية ١١١ من سورة يوسف «ما كان حديثاً يفترى ولكن تصديق الذي بين يديه».

(٦) لم أهدت إلى قائله وهو في البحر ٥/١٥٧. وأجتهد أن يكون من نونية جحدر بن مالك التي رواها صاحب الخزانة ٤/٤٨٣ وليس منها هذا البيت. والسفساف: الحقير. المِدْرَةُ: المُقَدَّم عند القتال. والعوان: قوتل فيها مرة بعد مرة.

٢٥٩٧- ولستُ الشاعرَ السُّفَّافَ فيهمُ ولكنْ مِدْرَهُ الحربِ العَوانِ
برفع «مِدْرَهُ» على تقدير: أنا مِدْرُه. وقال مكي^(١): «ويجوز عندهما
- أي عند الكسائي والفراء - الرفع على تقدير: ولكن هو تصديق»، قلت:
كأنه لم يُطْلِعْ على أنها قراءة.

وزعم الفراء^(٢) وجماعة أن العرب إذا قالت: «ولكن» بالواو آثرت
تشديد النون، وإذا لم تكن الواو آثرت التخفيف. وقد وَرَدَ في قراءات السبعة
التخفيف. وقد وَرَدَ في قراءات السبعة التخفيف والتشديد نحو «ولكن
الشياطين»^(٣) «ولكن الله رمى»^(٤).

قوله: «لا ريبَ فيه» فيه أوجه أحدها: أن يكون حالاً من «الكتاب» وجزاز
مجيء الحال من المضاف إليه لأنه مفعولٌ في المعنى. والمعنى: وتفصيل
الكتاب منتفياً عنه الريب. والثاني: أنه مستأنفٌ فلا محلُّ له من الإعراب.
والثالث: أنه معترضٌ بين «تصديق» وبين «من ربِّ العالمين» إذ التقدير: ولكن
تصديق الذين بين يديه من ربِّ العالمين. قال الزمخشري^(٥): فإن قلت:
بم اتصل قوله «لا ريبَ فيه» من ربِّ العالمين؟ قلت: هو داخلٌ في حيزِ
الاستدراك كأنه قيل: ولكن كان تصديقاً وتفصيلاً منتفياً عنه الريبُ كائناً من
ربِّ العالمين. ويجوز أن يراد به «ولكن كان تصديقاً من ربِّ العالمين
[وتفصيلاً منه لا ريبَ في ذلك، فيكون من ربِّ العالمين]»^(٦) متعلقاً

(١) المشكل ٣٨٢/١. (٢) معاني القرآن ١/٤٦٥.

(٣) الآية ١٠٢ من سورة البقرة. ابن عامر وحده بالتخفيف والباقون بالتشديد. انظر:
السبعة ١٦٧.

(٤) الآية ١٧ من سورة الأنفال: حمزة والكسائي وابن عامر بالتخفيف والباقون بالتشديد.
السبعة ١٦٧ - ١٦٨.

(٥) الكشاف ٢/٢٣٧.

(٦) ما بين معقوبين سقط من مطبوعة الكشاف.

بـ «تصديق» و«تفصيل» ويكون «لا ريب فيه» اعتراضاً كما تقول: زيد لا شك فيه كريم» انتهى.

قوله: «مَنْ رَبِّ» يجوز فيه أوجهٌ أحدها: أن يكون متعلقاً بـ «تصديق» أو بـ «تفصيل»، وتكون المسألة من باب التنازع؛ إذ يَصِحُّ أَنْ يتعلَّقَ بكلِّ من العاملين من جهة المعنى. وهذا هو الذي أراد الزمخشري بقوله: «فيكون» مَنْ رَبِّ» متعلقاً بـ «تصديق» و«تفصيل» يعني أنه متعلقٌ بكلِّ منهما من حيث المعنى. وأمَّا من حيث الإعرابُ فلا يتعلَّقُ إلا بأحدهما، وأمَّا الآخرُ فيعمل في ضميره كما تقدَّم تحريره غير مرة، والإعمالُ هنا حينئذٍ إنما هو للثاني بدليل الحذفِ من الأول. والوجه الثاني: أن «مَنْ رَبِّ» حال ثانية. والثالث: إنه متعلقٌ بذلك الفعلِ المقدر، أي: أنزل للتصديق من ربِّ العالمين.

آ. (٣٨) قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ﴾: في «أَمْ» وجهان أحدهما: أنها منقطعةٌ فتقدر بـ «بل» والهمزة عند الجمهور: سيويه^(١) وأتباعه، والتقدير: بل أتقولون، انتقل عن الكلام الأول وأخذ في إنكار قولٍ آخر. والثاني: أنها متصلةٌ ولا بدَّ حينئذٍ مِنْ حَذْفِ جملةٍ ليصحَّ التعادلُ والتقدير: أيقرون به [٤٦٧/ب] أم يقولون افتراه. وقال بعضهم: / هذه بمنزلة الهمزة فقط. وعبر بعضهم عن ذلك فقال: «الميمُ زائدة على الهمزة» وهذا قولٌ ساقط، إذ زيادة الميم قليلة جداً لا سيما هنا. وزعم أبو عبيدة^(٢) أنها بمعنى الواو والتقدير: ويقولون افتراه.

قوله: «قل فأتوا» جوابٌ شرطٍ مقدر قال الزمخشري^(٣): «قل: إن كان الأمرُ كما تزعمون فأتوا أنتم على وجه الافتراء بسورةٍ مثله في العربية

(١) الكتاب ١/٤٩١ - ٤٩٢.

(٢) مجاز القرآن ١/٢٧٨.

(٣) الكشف ٢/٢٣٧.

والفصاحة والأبلغية»^(١). وقرأ^(٢) عمرو بن فائد «سورة مثله» بإضافة «سورة» إلى «مثله» على حذف الموصول وإقامة الصفة مقامه، والتقدير: بسورة كتاب مثله أو بسورة كلام مثله. ويجوز أن يكون التقدير: فأتوا بسورة بشر مثله، فالضمير يجوز أن يعود في هذه القراءة على القرآن، وأن يعود على النبي صلى الله عليه وسلم. وأما في قراءة العامة فالضمير للقرآن فقط.

آ. (٣٩) قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَأْتِهِمْ﴾: جملةٌ حالية من الموصول أي: سارعوا إلى تكذيبه حال عدم إتيان التأويل. قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: ما معنى التوقع في قوله تعالى: «وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تأويله»؟ قلت: معناه أنهم كذبوا به على البديهة قبل التدبر ومعرفة التأويل»، ثم قال أيضاً: «ويجوز أن يكون المعنى: ولم يأتهم بعد تأويل ما فيه من الإخبار بالغيوب، أي: عاقبته حتى يتبين لهم أكذب هو أم صدق» انتهى. وفي وضعه «لم» موضع «لَمَّا» نظراً لما عرفت ما بينهما من الفرق. ونُفِيَتْ جملة الإحاطة بـ «لم» وجملة إتيان التأويل بـ «لَمَّا» لأن «لم» للنفي المطلق على الصحيح، و «لَمَّا» لنفي الفعل المتصل بزمان الحال، فالمعنى: أن عَدَمَ التأويل متصل بزمان الإخبار.

و «كذلك» نعت لمصدر محذوف، أي: مثل ذلك التكذيب كذب الذين من قبلهم، أي: قبل النظر والتدبر.

وقوله: «فانظر كيف كان» «كيف» خبر لـ «كان»، والاستفهام معلق للنظر. قال ابن عطية^(٤): «قال الزجاج: «كيف» في موضع نصب على خبر كان، ولا يجوز أن يعمل فيها «انظر» لأن ما قبل الاستفهام لا يعمل فيه، هذا

(١) قوله: «والأبلغية» سقط من مطبوعة الكشاف.

(٢) المحتسب ٣١٢/١؛ البحر ١٥٨/٥.

(٣) الكشاف ٢٣٨/٢.

(٤) المحرر ٤٧/٩.

قانونُ النحويين لأنهم عاملوا «كيف» في كل مكان معاملة الاستفهامِ المَحْضِ في قولك «كيف زيد» ولـ «كيف» تصرفاتٌ غيرُ هذا فتحلُّ محلَّ المصدرِ الذي هو «كيفية» وتخلعُ معنى الاستفهام، ويحتمل هذا الموضعُ أن يكونَ منها. ومن تصرفاتها قولهم: «كن كيف شئت» وانظر قول البخاري^(١): «كيف كان بدء الوحي» فإنه لم يستفهم». انتهى. فقول الزجاج «لا يجوز أن تعمل «انظر» في «كيف» يعني لا تتسلطُ عليها ولكن هو متسلطٌ على الجملة المنسحبِ عليها حكمُ الاستفهام وهكذا سبيلُ كلِّ تعليةٍ.

قال [الشيخ]^(٢): «وقولُ ابن عطية: هذا قانون النحويين إلى آخره ليس كما ذكر بل لـ «كيف» معنيان، أحدهما: الاستفهامُ المحض، وهو سؤال عن الهيئة إلا أن يُعلّقَ عنها العامل، فمعناها معنى الأسماء التي يُستفهم بها إذا علّقَ عنها العاملُ. والثاني: الشرط كقول العرب: «كيف تكونُ أكونُ». وقوله: «ولـ «كيف» تصرفات إلى آخره ليس «كيف» تحلُّ محلَّ المصدر، ولا لفظ «كيفية» هو مصدرٌ، إنما ذلك نسبةٌ إلى «كيف»، وقوله: «ويحتمل أن يكونَ هذا الموضعُ منها، ومنَ تصرفاتها قولهم «كن كيف شئت» لا يحتمل أن يكونَ منها؛ لأنه لم يثبت لها المعنى الذي ذكر من كونِ «كيف» بمعنى كيفية وأدعاء مصدرية «كيفية». وأمّا «كن كيف شئت» فـ «كيف» ليست بمعنى كيفية، وإنما هي شرطيةٌ وهو المعنى الثاني الذي لها، وجوابها محذوف، التقدير: كيف شئت فكن، كما تقول: «قم متى شئت» فـ «متى» اسمُ شرطٍ ظرفٌ لا يعمل فيه «قم» والجواب محذوف تقديره: متى شئت فقم، وحذف الجواب لدلالة ما قبله عليه كقولهم: «اضرب زيدا إن أساء إليك»، التقدير: إن أساء إليك فاضربه، وحذف «فاضربه» لدلالة «اضرب» المتقدم عليه. وأمّا قولُ

(١) فتح الباري ٨/١.

(٢) سقط قوله: «الشيخ» من الأصل، وأثبتناه من ش وانظر: البحر ١٦٠/٥.

البخاري: «كيف كان بدء الوحي» فهو استفهامٌ مَحْضٌ: إمَّا على سبيل الحكاية كأن سائلاً سأله فقال: كيف كان بدءُ الوحي، [وإما أن يكونَ من قوله هو، كأنه سأل نفسه: كيف كان بدء الوحي؟] (١) فأجاب بالحديث الذي فيه كيفية ذلك».

وقوله: «الظالمين» مِنْ وَضَعِ الظاهر موضعَ المضمرة، ويجوز أن يرادَ به ضميرٌ مَنْ عاد عليه ضمير «بل كذبوا»، وأن يرادَ به «الذين مِنْ قبلهم».

آ. (٤٢) قوله تعالى: ﴿مَنْ يَسْتَمِعُونَ﴾: مبتدأ وخبره الجار قبله وأعاد الضميرَ جمعاً مراعاةً لمعنى «مَنْ»، والأكثرُ مراعاةً لفظه كقوله:

آ. (٤٣) ﴿ومَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ﴾: قال ابن عطية (٢): «جاء «ينظر»

على لفظ «مَنْ»، وإذا جاء على لفظها فجائز أن يعطف عليه آخرٌ على المعنى، وإذا جاء أولاً على معناها فلا يجوز أن / يُعْطَفَ آخِرُ على اللفظ لأنَّ [٤٦٨/أ] الكلامُ يُلبَسُ حينئذٍ. قال الشيخ (٣): وليس كما قال، بل يجوز أن تراعي المعنى أولاً فتعيدَ الضميرَ على حسب ما تريد من المعنى مِنْ تَأْنِيثٍ وَتَشْبِيهِ وَجَمْعٍ، ثم تراعي اللفظ فتعيدَ الضميرَ مفرداً مذكراً، وفي ذلك تفصيلاً ذكر في النحو»، قلت: قد تقدّم تحريره أول البقرة (٤).

آ. (٤٤) قوله تعالى: ﴿لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً﴾: يجوز أن ينتصب

«شيئاً» على المصدر، أي: شيئاً من الظلم قليلاً ولا كثيراً، وأن ينتصبَ مفعولاً ثانياً لـ «يَظْلِمُ» بمعنى: لا يُنْقِصُ النَّاسَ شيئاً من أعمالهم.

(١) ما بين معقوفين سقط من مطبوعة البحر.

(٢) المحرر ٤٨/٩.

(٣) البحر ١٦١/٥.

(٤) انظر: إعرابه للآية ٨ من سورة البقرة.

قوله: «ولكنَّ النَّاسَ» قرأ^(١) الأخوان بتحفيف «لكن»، ومن ضرورة ذلك كسرُ النونِ لالتقاء الساكنين وصلاً ورفع «الناس»، والباقون بالتشديد ونصب «الناس» وتقدم توجيه ذلك في البقرة^(٢).

آ. (٤٥) قوله تعالى: ﴿ويوم﴾: منصوب على الظرف. وفي ناصبه أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ بالفعل الذي تضمَّنه قوله: «كأن لم يلبثوا». الثاني: أنه منصوبٌ بـ «يتعارفون». والثالث: أنه منصوبٌ بمقدر، أي: اذكر يوم. وقرأ الأعمش^(٣) «يَحْشُرْهُمْ» بياء الغيبة، والضمير لله تعالى لتقدُّم اسمه في قوله: «إنَّ الله لا يظلم».

قوله: «كأن لم يلبثوا» قد تقدَّم الكلامُ على «كأن» هذه. ولكن اختلفوا في محلِّ هذه الجملة على أوجه، أحدها: أنها في محلِّ نصبِ صفةٍ للظرف وهو «يوم» قاله ابن عطية^(٤). قال الشيخ^(٥): «لا يصحُّ لأنَّ «يوم يحشرهم» معرفةٌ والجمَل نكرات، ولا تُنعتُ المعرفةُ بالنكرة، لا يقال: إنَّ الجمَل التي يُضاف إليها أسماءُ الزمانِ نكرةٌ على الإطلاق لأنها إن كانت في التقدير تنحلُّ إلى معرفة فإن ما أُضيف إليها يتعرَّفُ، وإن كانت تنحلُّ إلى نكرة كان ما أُضيف إليها نكرةً، تقول «مررت في يوم قديم زيد الماضي» فتصِفُ «يوم» بالمعرفة، و«جئت ليلة قديم زيد المباركة علينا» وأيضاً فكان لم يلبثوا لا يمكن أن يكون صفةً لليوم من جهة المعنى؛ لأنَّ ذلك من وصف المحشورين لا من وصف يوم حشرهم. وقد تكلف بعضهم تقديرَ رابطٍ يربطه

(١) السبعة ١٦٧؛ التيسير ١٢٢؛ البحر ١٦٢/٥؛ الإتحاف ٢٥٠.

(٢) انظر: إعرابه للآية ١٠٢ من سورة البقرة.

(٣) وحفص، والباقون بالنون. انظر: السبعة ٣٢٧؛ التيسير ١٠٧؛ البحر ١٦٢/٥؛
الحجة ٣٣٢.

(٤) المحرر ٩٤/٩.

(٥) البحر ١٦٢/٥.

فقدَّره «كَأَنَّ لَمْ يَلْبَثُوا قَبْلَهُ» فحذف «قبله»، أي: قبل اليوم، وحذفت مثل هذا الرابط لا يجوز»، قلت: قوله: «بعضهم»، هو مكي^(١) ابن أبي طالب فإنه قال: «الكاف وما بعدها مِنْ «كَأَنَّ» صفةٌ لليوم، وفي الكلام حَذْفُ ضميرٍ يعودُ على الموصوفِ تقديرُه: كَأَنَّ لَمْ يَلْبَثُوا قَبْلَهُ، فحذف «قبل» فصارت الهاءُ متصلةً بـ «يَلْبَثُوا» فحذفت لطول الاسم كما تُحذف من الصَّلَاتِ»، ونقل هذا التقدير أيضاً أبو البقاء^(٢) ولم يُسمِّ قائله فقال: «وقيل» فذكره.

والوجه الثاني: أن تكون الجملة في محلِّ نصبٍ على الحال من مفعول «يَحْشُرُهُمْ»، أي: يَحْشُرُهُمْ مُشْبِهِينَ بَمَنْ لَمْ يَلْبَثْ إِلَّا سَاعَةً، هذا تقديرُ الزمخشري^(٣). ومَنْ جَوَّزَ الْحَالِيَةَ أَيْضاً ابْنُ عَطِيَّة^(٤) ومكي^(٥) وأبو البقاء^(٦)، وجعله بعضهم هو الظاهر.

الوجه الثالث: أن تكون الجملة نعتاً لمصدر محذوف، والتقدير: يَحْشُرُهُمْ حَشْرًا كَأَنَّ لَمْ يَلْبَثُوا ذكر ذلك ابن عطية^(٧) وأبو البقاء^(٨) ومكي^(٩). وقدَّر مكي وأبو البقاء العائد محذوفاً كما قدَّراه حالَ جَعْلِهِمَا الْجُمْلَةَ صِفَةً لليوم، وقد تقدَّم ما في ذلك.

الرابع: قال ابن عطية: «ويصحُّ أن يكونَ قوله «كَأَنَّ لَمْ يَلْبَثُوا» كلاماً

(١) المشكل ٣٨٣/١.

(٢) الإملاء ٢٩/٢.

(٣) الكشاف ٢٣٩/٢.

(٤) المحرر ٥٠/٩.

(٥) المشكل ٣٨٣/١.

(٦) الإملاء ٢٩/٢.

(٧) المحرر ٥٠/٩.

(٨) الإملاء ٢٩/٢.

(٩) المشكل ٣٨٣/١.

مجملاً»^(١) ولم يُبين الفعل الذي يتضمّنه «كأن لم يلبثوا». قال الشيخ^(٢): «ولعله أراد ما قاله الحوفي من أن الكاف في موضع نصب بما تضمّنته من معنى الكلام وهو السرعة» انتهى. قال^(٣): «فيكون التقدير: ويوم يحشرهم يسرعون كأن لم يلبثوا» قلت: فيكون «يسرعون» حالاً من مفعول «يحشرهم» ويكون «كأن لم يلبثوا» حالاً من فاعل «يسرعون»، ويجوز أن تكون «كأن لم» مفسرة لـ «يسرعون» المقدرة.

قوله: «يتعارفون» فيه أوجه، أحدها: أن الجملة في محل نصب على الحال من فاعل «يلبثوا». قال الحوفي: «يتعارفون» فعل مستقبل في موضع الحال من الضمير في «يلبثوا» وهو العامل، كأنه قال: متعارفين، والمعنى اجتمعوا متعارفين». والثاني: أنها حال من مفعول «يحشرهم» أي: يحشرهم متعارفين والعامل فعل الحشر، وعلى هذا فمن جوز تعدّد الحال جوز أن تكون «كأن لم» حالاً أولى، وهذه حال ثانية، ومن منع ذلك جعل «كأن لم» على ما تقدم من غير الحالية. قال أبو البقاء^(٤): «وهي حال مقدرة لأنّ التعارف لا يكون حال الحشر». والثالث: مستأنفة، أخبر تعالى عنهم بذلك قال الزمخشري^(٥): «فإن قلت: كأن لم يلبثوا ويتعارفون كيف موقعهما؟ قلت: أمّا الأولى فحال منهم أي: يحشرهم مُشبهين بمن لم يلبث إلا ساعة، وأمّا الثانية: فإمّا أن تتعلق بالظرف - يعني فتكون حالاً - وإمّا أن تكون مبيّنة لقوله: كأن لم يلبثوا إلا ساعة؛ لأنّ التعارف لا يبقى مع طول العهد وينقلب تناكراً».

(١) أصل عبارة ابن عطية في المحرر ٤٩/٩: «ويصح أن يتصب بالفعل الذي يتضمّنه قوله «كأنه لم يلبثوا إلا ساعة من النهار». والمؤلف هنا لم يورد نص ابن عطية، وإنما أورد تعليق الشيخ عليه (البحر ١٦٢/٥) فقوله: «كلاماً مجملاً» من كلام أبي حيان.

(٢) البحر ١٦٢/٥.

(٣) أي الشيخ.

(٤) الإملاء ٢٩/٢.

(٥) الكشف ٢٣٩/٢.

- يونس -

قوله: «قد خَسِرَ» فيها وجهان، أحدهما: أنها مستأنفة أخبر تعالى بأن المكذِبِينَ بلفظِهِ خاسرون لا محالة، ولذلك أتى بحرفِ التحقيق. والثاني: أن يكونَ في محل نصبِ بإضمارِ قولِ أي: قائلين قد خسر الذين. ثم لك في هذا القول المقدر / وجهان، أحدهما: أنه حالٌ من مفعول «يحشرهم» أي: [ب/٤٦٨] يحشرهم قائلين ذلك. والثاني: أنه حالٌ من فاعل «يتعارفون». وقد ذهب إلى الاستثناف والحالية من فاعل «يتعارفون» الزمخشري^(١) فإنه قال: «هو استثنافٌ فيه معنى التعجب كأنه قيل: ما أحشرهم» ثم قال: «قد خَسِرَ» على إرادة القولِ أي: يتعارفون بينهم قائلين ذلك»، وذهب إلى أنها حالٌ من مفعول «يحشرهم» ابن عطية^(٢).

قوله: «وما كانوا مهتدين» يجوزُ فيها وجهان، أحدهما: أن تكونَ معطوفةً على قوله «قد خَسِرَ» فيكونُ حكمُه حكمه. والثاني: أن تكونَ معطوفةً على صلةِ الذين، وهي كالتوكيد للجملة التي وقعت صلةً؛ لأنَّ مَنْ كَذَبَ بقاء الله غيرُ مهتدٍ.

آ. (٤٦) قوله تعالى: ﴿وإِذَا نُرِيْتُكَ﴾: «إِذَا» هذه قد تقدّم الكلامُ عليها مستوفى. وقال ابن عطية^(٣): «ولأجلها أي: لأجل زيادة «ما» جاز دخولُ النونِ الثقيلة ولو كانت «إِنْ» وحدها لم يَجُزْ» يعني أن توكيد الفعل بالنونِ مشروطٌ بزيادة «ما» بعد «إِنْ»، وهو مخالفٌ لظاهرِ كلامِ سيبويه^(٤)، وقد جاء التوكيد في الشرط بغير «إِنْ» كقوله^(٥):

(١) الكشف ٢/٢٣٩.

(٢) ليس ثمة نص في «المحرر» يصرح بذلك، وإنما على سبيل الاحتمال من قوله: «إخبار المحشورين على جهة التوبيخ لأنفسهم». المحرر ٩/٥٠.

(٣) المحرر ٩/٥١.

(٤) الكتاب ٢/١٥٢.

(٥) تقدم برقم ٣٩٣.

٢٥٩٨- مَنْ نَتَقَفْنَ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَيِّبٍ أَبَدًا وَقَتْلَ بَنِي قَتِيْبَةَ شَافِي

قال ابن خروف: «أجاز سيويه الإتيان بـ «ما» وأن لا يُؤْتَى بها، والإتيان بالنون مع «ما» وأن لا يُؤْتَى بها» والإراءة هنا من البصر؛ ولذلك تعدى الفعل إلى اثنين بالهمزة أي: نجعلك رائيًا بعض الموعودين».

قوله: «فإلينا مَرَّجُهُمْ» مبتدأ وخبر، وفيه وجهان أظهرهما: أنه جوابٌ للشرط وما عطف عليه، إذ معناه صالحٌ لذلك. وإلى هذا ذهب الحوفي وابن عطية^(١). والثاني: أنه جوابٌ لقوله «أو توفيتك»، وجواب الأول محذوف قال الزمخشري^(٢): «كانه قيل: وإمَّا نُرِينَكُ بعضَ الذي نَعُدُّهم فذاك، أو توفيتك قبل أن نريك فنحن نريك في الآخرة». قال الشيخ^(٣): «فجعل الزمخشري في الكلام شرطين لهما جوابان، ولا حاجة إلى [تقدير]^(٤) جواب محذوف لأنَّ قوله «فإلينا مَرَّجُهُمْ» صالحٌ لأن يكون جواباً للشرط والمعطوف عليه، وأيضاً فقولُ الزمخشري «فذاك» هو اسمٌ مفردٌ لا يُعقد منه جوابٌ شرطٍ فكان ينبغي أن يأتي بجملةٍ يصحُّ منها جوابٌ الشرط إذ لا يُفهمُ من قوله «فذاك» الجزء الذي حُذِفَ، المتحصَّلُ به فائدةُ الإسناد». قلت: قد تقرر أنَّ اسمَ الإشارة قد يُشار به إلى شيئين فأكثر وهو بلفظِ الأفراد، فكانَ ذاك واقعَ موقعَ الجملة الواقعة جواباً، ويجوزُ أن يكونَ قد حُذِفَ الخبر لدلالة المعنى عليه إذ التقديرُ: فذاك المراد أو المتمنى أو نحوه. وقوله: «إذ لا يُفهمُ الجزء الذي حُذِفَ» إلى آخره ممنوعٌ بل هو مفهومٌ كما رأيت، وهو شيءٌ يتبادر إليه الذهن.

(١) المحرر ٥١/٩.

(٢) الكشف ٢٣٩/٢.

(٣) البحر ١٦٤/٥.

(٤) من البحر.

قوله: «ثم اللّهُ شهيدٌ» ليست هنا للترتيب الزمني بل هي لترتيب الأخبار لا لترتيب القصص في أنفسها. قال أبو البقاء^(١): «كقولك زيدٌ عالم ثم هو كريم». وقال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: اللّهُ شهيدٌ على ما يفعلون في الدارين فما معنى ثم؟ قلت: ذُكرت الشهادة، والمراد مقتضاها ونتيجتها، وهو العقاب، كأنه قيل: ثم الله معاقبٌ على ما يفعلون».

وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة «ثُمَّ» بفتح الثاء جعله ظرفاً لشهادة الله، فيكون «ثُمَّ» منصوباً^(٣) بـ «شهيدٌ» أي: اللّهُ شهيدٌ عليهم في ذلك المكان، وهو مكانٌ حشرهم. ويجوز أن يكون ظرفاً لمرجعهم أي: فإلينا مرجعهم يعني رجوعهم في ذلك المكان الذي يُثاب فيه المُحْسِن ويُعاقب فيه المسيء.

آ. (٤٩) قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾: فيه وجهان أحدهما: أنه استثناء متصل تقديره: إلا ما شاء الله أن أملكه وأقدر عليه. والثاني: أنه منقطع. قال الزمخشري^(٤): «هو استثناء منقطع أي: ولكن ما شاء الله من ذلك كائن، فكيف أملك لكم الضرر وجلب العذاب؟».

آ. (٥٠) قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾: قد تقدّم الكلام^(٥) على / «أَرَأَيْتَ» [٤٦٩/أ] هذه، وأنها تتضمن معنى أخبرني فتتعدى إلى اثنين، ثانيهما غالباً جملة استفهامية فينقده منها مع ما قبلها مبتدأ وخبرٌ كقولهم: «أَرَأَيْتَكَ زيدا ما صنع» وتقدّم مذاهب الناس فيها في سورة الأنعام فعليك باعتباره نمة. ومفعولها الأول في هذه الآية الكريمة محذوف، والمسألة من باب الإعمال لأنه تنازع

(١) الإملاء ٢/٢٩.

(٢) الكشاف ٢/٢٣٩.

(٣) الأصل «منصوب» وهو سهو.

(٤) الكشاف ٢/٢٤٠.

(٥) انظر إعرابه للآية ٤٦ من سورة الأنعام.

أرأيت وأتاكم في «عذاب»، والمسألة من إعمال الثاني، إذ هو المختار عند البصريين، ولَمَّا أعمله أضمر في الأول وحذفه، لأنَّ إبقاءه مخصوص بالضرورة، أو جائز الذكر على قلة عند آخرين، ولو أعمل الأول لأضمر في الثاني؛ إذ الحذف منه لا يكون إلا في ضرورة أو في قليل من الكلام، ومعنى الكلام: قل لهم يا محمد أخبروني عن عذاب الله إن أتاكم، أي شيء تستعجلون منه، وليس شيء من العذاب يُستعجل به لمرارته وشدة إصابته فهو مُقتَضٍ لنفور الطبع منه. قال الزمخشري^(١) «فإن قلت: بم يتعلّق الاستفهام وأين جواب الشرط؟ قلت: تعلّق بـ «أرأيتم» لأن المعنى: أخبروني ماذا يستعجل منه المجرمون، وجواب الشرط محذوف وهو «تندموا على الاستعجال» أو «تعرفوا الخطأ فيه». قال الشيخ^(٢): «وما قدره غير سائغ لأنه لا يُقدَّر الجواب إلا ممّا تقدّمه لفظاً أو تقديراً تقول: «أنت ظالم إن فعلت» التقدير: إن فعلت فأنت ظالم، وكذلك: «وإنّا إن شاء الله لمُهتدون»^(٣) التقدير: إن شاء الله نهتد، فالذي يُسوِّغ أن يُقدَّر: إن أتاكم عذابه فأخبروني ماذا يستعجل منه المجرمون».

وقال الزمخشري^(٤) أيضاً: «ويجوز أن يكون «ماذا يستعجل منه المجرمون» جواباً للشرط كقولك: إن أتيتك ما تُطعمني؟ ثم تتعلّق الجملة بـ «أرأيتم»، وأن يكون «أنتم إذا ما وقع آمتم به». جواباً للشرط، و«ماذا يستعجل منه المجرمون» اعتراضاً، والمعنى: إن أتاكم عذابه آمتم به بعد وقوعه حين لا ينفعكم الإيمان». قال الشيخ^(٥): «أمّا تجويزه أن يكون «ماذا»

(١) الكشاف ٢/٢٤٠.

(٢) البحر ٥/١٦٦.

(٣) الآية ٧٠ من سورة البقرة.

(٤) الكشاف ٢/٢٤٠.

(٥) البحر ٥/١٦٧.

جواباً للشرط فلا يصح، لأن جواب الشرط إذا كان استفهاماً فلا بد فيه من الفاء تقول: إن زارنا فلان فأني رجل هو، وإن زارنا فلان فأني يد له بذلك، ولا يجوز حذفها إلا إن كان في ضرورة، والمثال الذي ذكره وهو «إن أتيتك ما تطعمني؟» هو من تمثيله لا من كلام العرب. وأمّا قوله: «ثم تتعلّق الجملة بـ «أرأيتم» إن عنى بالجملة «ماذا يستعجل» فلا يصح ذلك، لأنه قد جعلها جواباً للشرط، وإن عنى بالجملة جملة الشرط فقد فسّر هو «أرأيتم» بمعنى أخبروني، و«أخبرني» يطلب متعلقاً مفعولاً، ولا تقع جملة الشرط موقع مفعول أخبرني. وأمّا تجويزه أن يكون «أثم إذا ما وقع آمنتم به» جواباً للشرط و«ماذا يستعجل منه المجرمون» اعتراضاً فلا يصح أيضاً لما ذكرناه من أن جملة الاستفهام لا تقع جواباً للشرط إلا ومعها فاء الجواب، وأيضاً فـ «ثم» هنا هي حرف عطف تعطف الجملة التي بعدها على التي قبلها، فالجملة الاستفهامية معطوفة، وإذا كانت معطوفة لم يصح أن تقع جواب الشرط، وأيضاً فـ «أرأيتم» بمعنى «أخبروني» تحتاج إلى مفعول، ولا تقع جملة شرط موقعه».

وكون «أرأيتم» بمعنى «أخبروني» هو الظاهر المشهور. وقال الحوفي: «الرؤية من رؤية القلب التي بمعنى العلم لأنها داخلية على الجملة من الاستفهام التي معناها التقرير، وجواب الشرط محذوف، وتقدير الكلام: أرأيتم ما يستعجل من العذاب المجرمون إن أتاكم عذابه» انتهى، فهذا ظاهر في أن «أرأيتم» غير مضمنة معنى الإخبار، وأن الجملة الاستفهامية سدت مسد المفعولين، ولكن المشهور الأول. /

[ب/٤٦٩]

قوله: «ماذا يستعجل» قد تقدّم الكلام على هذه الكلمة ومذاهب الناس فيها^(١). وجوز بعضهم هنا أن تكون «ما» مبتدأ و«ذا» خبره، وهو موصول

(١) انظر إعرابه للآية ٢١٥ من سورة البقرة.

بمعنى الذي، و«يستعجل» صلته وعائده محذوف تقديره: أي شيء الذي يستعجله منه أي من العذاب، أو من الله تعالى. وجوز آخرون كمكي^(١) وأظاره أن يكون «ماذا» كله مبتدأ أي: يُجعل الاسمان بمنزلة اسم واحد، والجملة بعده خبره. قال أبو علي: «وهو ضعيفٌ لخلو الجملة من ضمير يعود على المبتدأ». وقد أجاب أبو البقاء^(٢) عن هذا فقال: «وردّ هذا القول بأنّ الهاء في «منه» تعودُ على المبتدأ كقولك: «زيدٌ أخذتُ منه درهماً». قلت: ومثل أبي علي لا يخفى عليه مثل ذلك، إلا أنه لا يرى عودَ الهاءِ على الموضوع لأن الظاهر عودُها على العذاب. قال الشيخ^(٣): «والظاهرُ عودُ الضمير في «منه» على العذاب، وبه يحصل الربطُ لجملة الاستفهامِ بمفعول «أرأيتم» المحذوف الذي هو مبتدأ في الأصل». وقال مكي^(٤): «وإن شئت جعلت «ما» و«ذا» بمنزلة اسمٍ واحدٍ في موضع رفع بالابتداء، والجملة التي بعده الخبر، والهاءُ في «منه» تعود أيضاً على العذاب». قلت: فقد ترك المبتدأ بلا رابطٍ لفظي حيث جعلَ الهاءَ عائدةً على غير المبتدأ فيكون العائدُ عنده محذوفاً. لكنه قال بعد ذلك: «فإن جعلت الهاء في «منه» تعود على الله - جلّ ذكره - و«ما» و«ذا» اسماً واحداً كانت «ما» في موضع نصبٍ بـ «يستعجل» والمعنى: أي شيء يستعجل المجرمون من الله» فقوله هذا يؤذن بأن الضميرَ لما عاد على غير المبتدأ جعله مفعولاً مقدماً، وهذا الوجهُ بعينه جائزٌ فيما إذا جعل الضمير عائداً على العذاب. ووجهُ الرفعِ على الابتداء جائزٌ فيما إذا جعل الضمير عائداً على الله تعالى إذ العائدُ الرابطُ مقدّرٌ كما تقدم التنبيةُ عليه.

(١) المشكل ٣٨٤/١.

(٢) الإملاء ٢٩/١.

(٣) البحر ١٦٧/٥.

(٤) المشكل ٣٨٤/١.

آ. (٥١) قوله تعالى: ﴿أُتْمٌ﴾: قد تقدّم خلافُ الزمخشري للجمهور في ذلك، حيث يقدرُ جملةً بين همزة الاستفهام وحرف العطف. و«ثم» حرفُ عطف، وقد قال الطبري^(١) ما لا يوافقُ عليه فقال: «وأُتْمٌ هذه بضمّ الثاء ليست التي بمعنى العطف، وإنما هي بمعنى هنالك» فإن كان قصدُ تفسير المعنى وهو بعيدٌ فقد أبهم في قوله، لأن هذا المعنى لا يُعرفُ في «ثم» بضمّ الثاء، إلا أنه قد قرأ^(٢) طلحة بن مصرف «أُتْمٌ» بفتح الثاء، وحينئذ يصحُّ تفسيرها بمعنى هنالك.

قوله: «الآن» قد تقدّم الكلام في «الآن»^(٣). وقرأ الجمهور «الآن» بهمزة استفهام داخله على «الآن» وقد تقدم مذاهب القراء^(٤) في ذلك. و«الآن» نصبٌ بمضمر تقديره: الآن آمتم. ودلّ على هذا الفعلُ المقدرُ الفعلُ الذي تقدّمه وهو قوله: «أُتْمٌ إذا ما وَقَعَ آمتم به». ولا يجوز أن يعملَ فيه «آمتم» الظاهر؛ لأنّ ما قبلَ الاستفهام لا يعملُ فيما بعده، كما أنّ ما بعده لا يعملُ فيما قبله لأنّ له صدرَ الكلام، وهذا الفعلُ المقدرُ ومعمولُه على إضمار قول أي: قيل لهم إذا آمنوا بعد وقوع العذاب: آمتم الآن به.

والقراءةُ بالاستفهام هي قراءةُ العامة، وقد عرّفتُ تخريجها. وقرأ^(٥) عيسى وطلحة «آمتم به الآن» بوصل الهمزة من غير استفهام، وعلى هذه القراءة فـ «الآن» منصوبٌ بـ «آمتم» هذا الظاهر.

قوله: «وقد كُتُمٌ» جملةٌ حاليةٌ. قال الزمخشري^(٦): «وقد كتتم به

(١) التفسير ١٥/١٠١.

(٢) البحر ٥/١٦٧.

(٣) انظر: الدر المنصون ١/٤٣١.

(٤) انظر: السبعة ٣٢٧؛ الإتحاف ٢٥٠؛ البحر ٥/١٦٧؛ التيسير ١٢٢.

(٥) البحر ٥/١٦٧.

(٦) الكشاف ٢/٢٤٠.

تُسْتَعَجَلُونَ» يعني تُكذِّبُونَ، لأنَّ استعجالهم كان على جهة التّكذيب والإنكار. قلت: فَجَعَلَهُ من باب الكناية لأنه دلالة على الشيءِ بلازمه نحو «هو طويلُ النّجاد»^(١) كُنَيْتَ به عن طولِ قامته؛ لأنَّ طولَ نِجاده لازمٌ لطولِ قامته وهو باب بليغ.

أ. (٥٢) وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا﴾: هذه الجملة على قراءة العامة عطفٌ على ذلك الفعلِ المقدّرِ الناصبِ لـ «الآن»، وعلى قراءة طلحة هو استثناءٌ إخبارٌ عمّا يُقال لهم يومَ القيامة، و«ذوقوا» و«هل تُجْزَوْنَ» كلُّه في محلِّ نصبٍ بالقول، وقوله «إلا بما» هو المفعولُ الثاني لـ «تُجْزَوْنَ»، والأولُ قائمٌ مقامَ الفاعلِ، وهو استثناءٌ / مفرغ. [٤٧٠/أ]

أ. (٥٣) قوله تعالى: ﴿أَحَقُّ هُوَ﴾: يجوز أن يكون «حَقُّ» مبتدأً و«هو» مرفوعاً بالفاعلية سدَّ مسدَّ الخبر، و«حق» وإن كان في الأصل مصدرًا ليس بمعنى اسمِ فاعلٍ ولا مفعول، لكنه في قوة «ثابت» فلذلك رَفَعَ الظاهر. ويجوز أن يكون «حَقُّ» خبراً مقدماً و«هو» مبتدأً مؤخراً.

واختلف في «يَسْتَنْبِئُونَكَ» هذه هل هي متعدية إلى واحد أو إلى اثنين أو إلى ثلاثة؟ فقال الزمخشري^(٢): «ويَسْتَنْبِئُونَكَ»^(٣) فيقولون: أحقُّ هو» فظاهرُ هذه العبارة أنها متعدية لواحد، وأن الجملة الاستفهامية في محلِّ نصبٍ بذلك القولِ المضمَرِ المعطوفِ على «يَسْتَنْبِئُونَكَ» وكذا فهم عنه الشيخ^(٤) أعني تعدّيها لواحدٍ. وقال مكي^(٥): «أحقُّ هو ابتداءً وخبرٌ في موضعِ المفعولِ الثاني إذا جَعَلْتَ «يَسْتَنْبِئُونَكَ» بمعنى يَسْتَخْبِرُونَكَ، فإذا جَعَلْتَ «يَسْتَنْبِئُونَكَ»

(١) النجاد: هائل السيف.

(٢) الكشاف ٢/٢٤١.

(٣) عبارة الكشاف: «ويستخبرونك».

(٤) البحر ٥/١٦٨.

(٥) المشكل ٢/٣٨٤.

بمعنى يَسْتَعْلِمُونَكَ كان «أحقُّ هو» ابتداءً وخبراً في موضع المفعولين لأنَّ «أنبأ» إذا كان بمعنى أَعْلَمَ كان متعدياً إلى ثلاثة مفعولين يجوزُ الاكتفاءً بواحدٍ، ولا يجوزُ الاكتفاءً باثنين دون الثالث، وإذا كانت «أنبأ» بمعنى أَخْبَرَ تَعَدَّتْ إلى مفعولين، لا يجوزُ الاكتفاءً بواحد دون الثاني، وأنبأ ونبأ في التعدي سواءً. وقال ابنُ عطية^(١): «معناه يَسْتَخْبِرُونَكَ، وهو على هذا يتعدى إلى مفعولين أحدهما الكافُ، والآخرُ في الابتداء والخبر» فعلى ما قال تكون «يَسْتَنْبِثُونَكَ» معلقة بالاستفهام، وأصل استنبأ أن يتعدى إلى مفعولين أحدهما بـ «عن»، تقول: اسْتَنْبَأْتُ زيداً عن عمرو أي: طلبت منه أن يُنبئني عن عمرو. ثم قال^(٢): «والظاهر أنها تحتاج إلى مفعولين ثلاثة أحدهما الكافُ، والابتداء والخبرُ سَدَّ مَسَدَ المفعولين». قال الشيخ^(٣): «وليس كما ذكر لأن «استعلم» لا يُحْفَظُ كونها متعديةً إلى مفاعيل ثلاثة، لا يُحْفَظُ «استعلمت زيداً عمراً قائماً» فتكونُ جملةً الاستفهامِ سَدَّتْ مَسَدَ المفعولين، ولا يُلْزَمُ مِنْ كونها بمعنى «يَسْتَعْلِمُونَكَ» أن تتعدى إلى ثلاثة؛ لأنَّ «استعلم» لا يتعدى إلى ثلاثة كما ذكرنا».

قلت: قد سَبَقَ أبا محمد إلى هذا مكِّي بن أبي طالب كما قدَّمْتُ حكايته عنه، والظاهرُ جوازُ ذلك، ويكون التعدي إلى ثالث قد حَصَلَ بالسَّيْنِ، لأنهم نَصُّوا على أن السَّيْنِ تُعَدِّي، فيكونُ الأصلُ: «علم زيدُ عمراً قائماً» ثم تقول: «استعلمتُ زيداً عمراً قائماً»، إلا أن النحويين نَصُّوا على أنه لا يتعدى إلى ثلاثة إلا «عَلِمَ» و«رَأَى» المنقولين بخصوصية همزة التعدي إلى ثالث، وأنبأ ونبأ وأخبر وخبرٌ وحدَّث.

(١) المحرر ٥٤/٩.

(٢) عبارة ابن عطية بعد القول الأول: «وقيل: هي بمعنى يستعلمونك، فهي على هذا

تحتاج...»

(٣) البحر ١٦٨/٥.

وقرأ^(١) الأعمش «الْحَقُّ» بلامٍ التعريف. قال الزمخشري^(٢):
«وهو أَدْخَلَ في الاستهزاء لتضمُّنه معنى التعريض بأنه باطلٌ، ذلك لأن اللامَ
للجنس وكأنه قيل: أهو الحقُّ لا الباطلُ، أو: أهو الذي سَمَّيْتُمُوهُ الحقَّ».

قوله: «إي» حرفٌ جوابٍ بمعنى نعم ولكنها تختصُّ بالقسم أي:
لا تُستعمل إلا في القسم بخلافٍ نعم. قال الزمخشري^(٣): «وإي بمعنى نعم
في القسم خاصةً كما كان «هل» بمعنى «قد» في الاستفهام خاصةً، وَسَمِعْتُهُمْ
يقولون في التصديق «إيَّو» فَيَصِلُونَهُ بواو القسم ولا يُنْطِقُونَ به وحده». قال
الشيخ^(٤): «لا حُجَّةٌ فيما سمعه لعدم الحُجَّةِ في كلامٍ مَنْ سمعه لفسادِ كلامه
وكلامٍ مَنْ قبله بأزمانٍ كثيرة». وقال ابن عطية^(٥): «وهي لفظَةٌ تتقدَّم القسمُ
بمعنى نعم، ويجيء بعدها حرفُ القسم وقد لا يجيء تقول: إي وربِّي، إي
رَبِّي».

قوله: «وما أنتم بمعجزين» يجوزُ أن تكونَ الحجازيةُ، وأن تكونَ التميميةُ،
لخفاءِ النصبِ أو الرفعِ في الخبر. وهذا عند غيرِ الفارسي^(٦) وأتباعه، أعني
جوازَ زيادةِ الباءِ في خبر التميمية. وهذه الجملةُ تحتُمَلُ وجهين، أحدهما: أن
تكونَ معطوفةً على جوابِ القسم، فيكونُ قد أجابَ القسمَ بجملتين إحداهما
مثبتةٌ مؤكدةٌ بـ«إنَّ» واللام، والأخرى منفيةٌ مؤكدةٌ بزيادةِ الباء. والثاني: أنها
مستأنفةٌ سبقتُ للإخبارِ بعجزهم عن التعجيز. و«مُعْجَزٌ» مِنْ أعجز فهو متعديٌّ
لواحدٍ كقوله تعالى: «ولن نُعْجِزَهُ هَرَبًا»^(٧) فالمفعول هنا محذوفٌ أي:

(١) المحتسب ٣١٢/١؛ الكشاف ٢٤١/٢.

(٢) الكشاف ٢٤١/٢.

(٣) الكشاف ٢٤١/٢.

(٤) البحر ١٦٨/٥.

(٥) المحرر ٥٤/٩.

(٦) الآية ١٢: من سورة الجن.

(٧) الإيضاح العسدي ١١٠.

بمعجزين الله . وقال الزجاج : «أي : ما أنتم ممن يُعجزُ مَنْ يُعذبكم» . ويجوز أن يكونَ استُعمل استعمالَ اللازم ؛ لأنه قد كثر فيه حَذْفُ المفعولِ حتى قالت العرب : «أعجزَ فلانٌ» : إذا ذهب في الأرض فلم يُقدَّر عليه .

آ . (٥٤) قوله تعالى : ﴿لَا فَتَدْتُ بِهِ﴾ : «افتدى» يجوز أن يكون متعدياً وأن يكونَ قاصراً ، فإذا كان مطاوعاً لـ «فَدَى» كان قاصراً تقول : فَدَيْتُهُ فافتدى ، ويكونُ بمعنى فَدَى فيتعدى لواحد . والفعلُ هنا يحتملُ الوجهين : فإن جعلناه متعدياً فمفعولُه محذوفٌ تقديرُه : لافتدتُ به نفسَهَا ، وهو في المجاز كقوله : «كلُّ نفسٍ تجادلُ عن نفسها»^(١) .

وقوله : «وَأَسْرُوا» / قيل : «أسرٌّ» مِنَ الأضداد ، يُستعمل بمعنى أظهر ، [٤٧٠/ب] كقول الفرزدق^(٢) :

٢٥٩٩ - ولَمَّا رَأَى الْحِجَّاجَ جَرَدَ سَيْفَهُ
أَسْرَ الْحَرُورِيِّ الَّذِي كَانَ أَضْمَرَا
وقول الآخر^(٣) :

٢٦٠٠ - فَاسْرَرْتُ النَّدَامَةَ يَوْمَ نَادَى
بِرَدِّ جِمَالِ غَاضِرَةِ الْمُنَادِي
ويُستعمل بمعنى : «أخفى» وهو المشهورُ في اللغة كقوله : «يَعْلَمُ ما تُسِرُّونَ وما تُعلنون»^(٤) وهو في الآية يحتملُ الوجهين . وقيل : إنه ماضٍ على بابه قد وقع . وقيل : بل هو بمعنى المستقبل . وقد أبعَدَ بعضهم فقال : «أسرُوا النَّدَامَةَ» أي : بَدَّتْ بالنَّدَامَةِ أَسْرَةً وجوههم أي : تكاسيرُ جباههم .

و «لَمَّا رَأُوا» يجوز أن تكونَ حرفاً ، وجوابُها محذوفٌ لدلالة ما تقدَّم

(١) الآية ١١١ من سورة النحل .

(٢) ليس في ديوانه ، وهو في البحر ١٦٩/٥ ؛ اللسان سرر .

(٣) البيت لكثير ، وهو في القرطبي ٣٥٢/٨ ؛ البحر ١٦٩/٥ .

(٤) الآية ١٩ من سورة النحل .

عليه، وهو المتقدم عند مَنْ يَرى تقديم جواب الشرط جائزاً. ويجوز أن تكون بمعنى حين والناصب لها «أسروا». وقوله: «ظلمت» في محل جرّ صفة لـ «نفس» أي: لكل نفس ظالمة. و«ما في الأرض» اسم أن، و«لكل» هو الخبر.

وقوله: «وَقُضِيَ» يجوز أن يكون مستأنفاً، وهو الظاهر، ويجوز أن يكون معطوفاً على «وأوا» فيكون داخلاً في حيز «لَمَّا» والضمير في «بينهم» يعود على «كل نفس» في المعنى. وقال الزمخشري^(١): «بين الظالمين والمظلومين، دلّ على ذلك ذِكْرُ الظلم» وقال بعضهم: إنه يعود على الرؤساء والأتباع. و«بالقسط» يجوز أن تكون الباء للمصاحبة، وأن تكون للآلة.

أ. (٥٦) وقوله تعالى: ﴿وإليه تُرْجَعُونَ﴾: قدّم الجار للاختصاص أي: إليه لا إلى غيره تُرْجَعُونَ ولأجل الفواصل. وقرأ العامة: «تُرْجَعُونَ» بالخطاب. وقرأ الحسن^(٢) وعيسى بن عمر «يُرْجَعُونَ» بياء الغيبة.

أ. (٥٧) قوله تعالى: ﴿من ربكم﴾: يجوز أن تكون «من» لابتداء الغاية فتعلّق حينئذ بـ «جاءتكم»، وابتداء الغاية مجازاً، ويجوز أن تكون للتبعيض فتعلّق بمحذوفٍ على أنها صفة لموعظة أي: موعظة كائنة من مواعظ ربكم. وقوله: «موعظة من ربكم وشفاءً وهدىً ورحمة» من باب ما عطف فيه الصفات بعضها على بعض أي: قد جاءكم موعظة جامعة لهذه الأشياء كلها.

و «شفاء» في الأصل مصدرٌ جُعِلَ وَصفاً مبالغة، أو هو اسمٌ لما يُشْفَى به أي: يُداوَى، فهو كالدواء لما يُداوى. و«لما في الصدور» يجوز أن يكون

(١) الكشاف ٢/٢٤١.

(٢) البحر ٥/١٧٠؛ الإتحاف ٢٥٢.

صفة لـ «شفاء» فيتعلّق بمحذوف، وأن تكون اللام زائدة في المفعول؛ لأن العامل فرعٌ إذا قلنا بأنه مصدرٌ. وقوله: «للمؤمنين» محتملٌ لهذين الوجهين وهو من التنازع؛ لأنّ كلاً من الهدى والرحمة يُطلبه.

آ. (٥٨) قوله تعالى: ﴿بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ﴾: في تعلّق هذا الجارّ أوجهٌ، أحدها: أن «بفضل» و«برحمته» متعلّق بمحذوفٍ تقديره: بفضل الله وبرحمته لِيُفرحوا فبذلك فليفرحوا، فحذف الفعل الأول لدلالة الثاني عليه، فهما جملتان، ويدلُّ على ذلك قولُ الزمخشري^(١): «أصلُ الكلام: بفضل الله وبرحمته فليفرحوا فبذلك فليفرحوا والتكرير للتأكيد والتقرير وإيجاب اختصاص الفضل والرحمة بالفرح دون ما عداهما من فوائد الدنيا، فحذف أحد الفعلين لدلالة المذكور عليه، والفاء داخلةٌ لمعنى الشرط كأنه قيل: إن فرحوا بشيءٍ فليخصّوهما بالفرح فإنه لا مفروح به أحقُّ منهما».

الثاني: أن الجارّ الأول متعلّق أيضاً بمحذوفٍ دلَّ عليه السياق والمعنى، لا نفس الفعل الملفوظ به والتقدير: بفضل الله وبرحمته فليعتنوا فبذلك فليفرحوا قاله الزمخشري^(٢).

الثالث: أن يتعلّق الجارّ الأول بـ «جاءتكم» قال الزمخشري^(٣): «ويجوز أن يُراد «قد جاءتكم موعظةٌ بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا، أي فبمجيبها فليفرحوا». قال الشيخ^(٤): «أما إضمار «فليعتنوا» فلا دليلٌ عليه» قلت: الدلالة عليه من السياق واضحة، وليس شرطُ الدلالة أن تكون لفظية. وقال الشيخ^(٥): «وأما تعلّقه بقوله: «قد جاءتكم» فينبغي أن يقدرَ

(١) الكشاف ٢/٢٤١.

(٢) الكشاف ٢/٢٤٢.

(٣) الكشاف ٢/٢٤٢.

(٤) البحر ٥/١٧١.

(٥) البحر ٥/١٧١.

محذوفاً بعد «قل»، ولا يكون متعلقاً بـ «جاءتكم» الأولى للفصل بينهما بـ «قل». قلت: هذا إيراد واضح، ويجوز أن تكون «بفضل الله» صفة لـ «موعظة» أي: موعظة مصاحبة أو ملتبسة بفضل الله.

الرابع: قال الحوفي: «الباء متعلقة بما دلّ عليه المعنى أي: قد جاءتكم الموعظة بفضل الله».

الخامس: أن الفاء الأولى زائدة، وأن قوله «بذلك» بدل مما قبله وهو «بفضل الله وبرحمته» وأشير بذلك إلى اثنين وهما الفضل والرحمة كقوله: [٤٧١/أ] / «لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك»^(١)، وكقوله^(٢):

٢٦٠١ - إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدَى وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ
وفي هاتين الفاءين أوجه، أحدها: أن الأولى زائدة، وقد تقدم تحريره في الوجه الخامس. الثاني: أن الفاء الثانية مكررة للتوكيد، فعلى هذا لا تكون الأولى زائدة، ويكون أصل التركيب: فبذلك ليفرحوا، وعلى القول الأول قبله يكون أصل التركيب: بذلك فليفرحوا. الثالث: قال أبو البقاء^(٣): «الفاء الأولى مرتبطة بما قبلها، والثانية بفعل محذوف تقديره: فليعجبوا بذلك فليفرحوا كقولهم: زيدا فاضربه أي: تعمداً زيدا فاضربه».

والجمهور على «فليفرحوا» بياء الغيبة. وقرأ عثمان^(٤) بن عفان وأبي أنس والحسن وأبو رجاء وابن هرمز وابن سيرين بقاء الخطاب، وهي قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال الزمخشري^(٥): «وهو الأصل والقياس».

(١) الآية ٦٨ من سورة البقرة.

(٢) تقدم برقم ٤٥٣.

(٣) الإملاء ٣٠/٢.

(٤) وهي رواية غير مشهورة عن ابن عامر. انظر: البحر ١٧٢/٥؛ الإتحاف ٢٥٢.

(٥) الكشف ٢٤٢/٢.

وقال الشيخ^(١): «إنها لغة قليلة» يعني أن القياس أن يُؤمَر المخاطب بصيغة افعال، وبهذا الأصل قرأ أُبَيُّ «فافرخوا» وهي في مصحفه كذلك، وهذه قاعدة كلية: وهي أن الأمر باللام يكثر في الغائب والمخاطب المبني للمفعول مثال الأول: «ليقم زيد» وكالآية الكريمة في قراءة الجمهور، ومثال الثاني: لِيُعْنِ بِحاجتي، ولتَضْرِبْ يا زيد. فإن كان مبنياً للفاعل كان قليلاً كقراءة عثمان ومن معه. وفي الحديث «لتأخذوا مصافكم»^(٢) بل الكثير في هذا النوع الأمر بصيغة أفعَل نحو: قم يا زيد وقوموا، وكذلك يَضْعَفُ الأمر باللام للمتكلم وحده أو ومعه غيره، فالأول نحو «لأقم» تأمر نفسك بالقيام، ومنه قوله عليه السلام: «قوموا فلأصل لكم»^(٣).

ومثال الثاني: لنقم أي: نحن وكذلك النهي، ومنه قول الشاعر^(٤):

٢٦٠٢ - إذا ما خَرَجْنَا مِنْ دِمَشقَ فلا نَعُدُّ بها أبداً ما دام فيها الجُرَاضُ

ونقل ابن عطية^(٥) عن ابن عامر أنه قرأ «فَلتَفْرَحُوا» خطاباً، وهذه ليست مشهورة عنه. وقرأ^(٦) الحسن وأبو التَّيَّاح^(٧) «فَلْيَفْرَحُوا» بكسر اللام، وهو الأصل.

قوله: «هو خيرٌ مما يَجْمَعُونَ» «هو» عائِدٌ على الفضل والرحمة، وإن

(١) البحر ١٧٢/٥.

(٢) لم أقف على هذه الرواية، والذي في تفسير سورة ص في الترمذي (التحفة ١٠٧/٩) قال: لنا على مصافكم». وانظر: مسلم: المساجد ١٥٩ (٤٢٣/١)؛ وابن حنبل ٢٤٣/٥.

(٣) رواه البخاري: الصلاة ٢٠ (الفتح ٤٨٨/١)؛ أبو داود: الصلاة ٧١ (٤٠٧/١).

(٤) تقدم برقم ١٨٢٨.

(٥) المحرر ٥٧/٩.

(٦) البحر ١٧٢/٥.

(٧) يزيد بن حميد الضبعي بصري ثقة توفي سنة ١٢٨. انظر: التقريب ٣٦٣/٢.

كانا شيئين؛ لأنهما بمعنى شيء واحد، عُبر عنه بلفظتين على سبيل التأكيد، ولذلك أُشير إليهما بإشارة الواحد. وقرأ^(١) ابن عامر «تَجْمَعُونَ» بالياء خطاباً وهو يحتمل وجهين أحدهما: أن يكونَ من باب الالتفات فيكونَ في المعنى كقراءة الجماعة، فإن الضمير يُراد به مَنْ يراد بالضمير في قوله: «فَلْيَفْرَحُوا». والثاني: أنه خطابٌ لقوله: «يا أيها الناسُ قد جاءكم»^(٢)، وهذه القراءة تناسبُ قراءةَ الخطاب في قوله: «فَلْيَفْرَحُوا»، وقد تقدّم أن ابن عطية نقلها عنه أيضاً.

آ. (٥٩) قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾: هذه بمعنى أخبروني. وقوله: «ما أنزل» يجوزُ أن تكونَ «ما» موصولةً بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ أي: ما أنزله، وهي في محل نصبٍ مفعولاً أول، والثاني هو الجملةُ من قوله: «اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ» والعائدُ من هذه الجملةِ على المفعولِ الأولِ محذوفٌ تقديره: اللُّهُ أَذِنَ لَكُمْ فِيهِ. واعتُرضَ على هذا بأنَّ قوله «قُلْ» يمنع من وقوع الجملةِ بعده مفعولاً ثانياً. وأجيب عنه بأنه كُرِّرَ توكيداً. ويجوز أن تكونَ «ما» استفهاميةً منصوبةً المحلُّ بـ «أَنْزَلَ» وهي حينئذٍ مُعَلِّقَةٌ لـ «أَرَأَيْتُمْ»، وإلى هذا ذهب الحوفي والزمخشري^(٣). ويجوز أن تكونَ «ما» الاستفهاميةُ في محلِّ رفعٍ بالابتداء، والجملةُ من قوله: «اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ» خبره، والعائدُ محذوفٌ كما تقدّم أي: أَذِنَ لَكُمْ فِيهِ، وهذه الجملةُ الاستفهاميةُ مُعَلِّقَةٌ لـ «أَرَأَيْتُمْ»، والظاهرُ من هذه الأوجهِ هو الوجهُ الأوَّلُ، لأنَّ فيه إبقاءً «أَرَأَيْتُمْ» على بابها مِنْ تَعَدِّيها إلى اثنين، وأنها مؤثِّرةٌ في أولهما بخلافِ جَعَلَ «ما» استفهاميةٌ فإنها مُعَلِّقَةٌ لـ «أَرَأَيْتُمْ» وسأدَّةٌ مَسَدُّ المفعولين.

(١) السبعة ٣٢٧؛ التيسير ١٢٢؛ الحجة ٣٣٤؛ البحر ١٧٢/٥.

(٢) الآية ٥٧.

(٣) الكشاف ٢٤٢/٢.

وقوله: «مِنْ رِزْقٍ» يجوزُ أن يكونَ حالاً من الموصول، وأن تكونَ «مِنْ» لبيانِ الجنسِ و«أَنْزَلَ» على بابها وهو على حَذْفِ مضافٍ أي: أنزله من سببِ رزقي وهو المطر. وقيل: تُجَوِّزُ بِالْإِنْزَالِ عَنِ الْخَلْقِ كَقَوْلِهِ «وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ»^(١) «وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ»^(٢).

قوله: «أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ» في «أَمْ» هذه وجهان أحدهما: أنها متصلة عاطفة / تقديره: أخبروني: أَلَلَّهُ أَذِنَ لَكُمْ فِي التَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ، فَإِنَّهُمْ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ بِإِذْنِهِ أَمْ يَكْذِبُونَ عَلَى اللَّهِ فِي نِسْبَةِ ذَلِكَ إِلَيْهِ. والثاني: أن تكونَ منقطعةً. قال الزمخشري^(٣): «ويجوز أن تكونَ الهمزةُ للإنكارِ و«أَمْ» منقطعةً بمعنى: بل أَتَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ، تقريراً للافتراء». والظاهر هو الأول إذ المعادلةُ بين هاتين الجملتين اللتين بمعنى المفردين واضحةً، إذ التقدير: أَيُّ الْأَمْرَيْنِ وَقَعَ: إِذْنُ اللَّهِ لَكُمْ فِي ذَلِكَ أَمْ افْتِرَاؤُكُمْ عَلَيْهِ؟

آ. (٦٠) قوله تعالى: ﴿وَمَا ظَنُّكُمْ﴾: «ما» مبتدأة استفهامية، و«ظنُّ» خبرها، و«يومٌ» منصوبٌ بنفسِ الظنِّ، والمصدرُ مضافٌ لفاعله، ومفعولا الظنِّ محذوفان، والمعنى: وأيُّ شيءٍ يَظُنُّ الَّذِينَ يَقْتَرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنِّي فاعِلٌ بِهِمْ أَنْجِيهِمْ مِنَ الْعَذَابِ أَمْ أَنْتَقِمُ مِنْهُمْ؟

وقرأ^(٤) عيسى بن عمر: «وَمَا ظَنُّ الَّذِينَ» جَعَلَهُ فِعْلاً مَاضِياً وَالْمَوْصُولُ فاعله، و«ما» على هذه القراءة استفهامية أيضاً في محلِّ نصبٍ على المصدرِ، وَقُدِّمَتْ لِأَنَّ الْأَسْتِفْهَامَ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ وَالتَّقْدِيرُ: أَيُّ ظَنِّ الظَّنِّ الْمُفْتَرُونَ، و«ما» الاستفهاميةُ قد تُتَوَّبُ عَنِ الْمَصْدَرِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٥):

(١) الآية ٢٥ من سورة الحديد.

(٢) الآية ٦ من سورة الزمر.

(٣) الكشاف ٢/٢٤٢.

(٤) الكشاف ٢/٢٤٢؛ البحر ٥/١٧٣. (٥) تقدم برقم ١٨٣٣.

٢٦٠٣- ماذا يَغْيِرُ ابْتِي رَّبِعِ عَوِيلَهُمَا لا تَرْقُدَانِ ولا بؤسِي لِمَنْ رَقَدَا

وتقول: «ما تَضْرِبُ زَيْدًا»، تريد: أيَّ ضَرْبٍ تَضْرِبُهُ. قال الزمخشري^(١): أتى به فعلاً ماضياً، لأنه واقع لا محالة، فكأنه قد وقع وانقضى» وهذا لا يستقيم هنا لأنه صار نصاً في الاستقبال لعمله في الظرف المستقبل وهو يوم القيامة، وإن كان بلفظ الماضي.

آ. (٦١) قوله تعالى: ﴿وما تكونُ في شأنٍ وما تتلو﴾: «ما» نافية في الموضعين، ولذلك عطف بإعادة «لا» النافية، وأوجب بـ «إلا» بعد الأفعال لكونها منفية. و«في شأنٍ» خبر «تكون» والضميرُ في «منه» عائدٌ على «شأنٍ» و«من قرآنٍ» تفسير للضمير، وخص من العموم، لأن القرآن هو أعظم شؤونه صلى الله عليه وسلم. وقيل: يعودُ على التنزيل، وفُسر بالقرآن لأن كلَّ جزء منه قرآن، وإنما أضمر قبل الذكر تعظيماً له. وقيل: يعود على الله، أي: وما تتلو من عند الله من قرآنٍ. وقال أبو البقاء^(٢): «من الشأن»، أي: من أجله، و«من قرآنٍ» مفعول «تتلو» و«من» زائدة. يعني أنها زيدت في المفعول به، و«من» الأولى جارة للمفعول من أجله، تقديره: وما تتلو من أجل الشأن قرآناً، وزيدت لأن الكلام غير موجب والمجرور نكرة. وقال مكِّي^(٣): «منه» الهاء عند الفراء^(٤) تعود على الشأن على تقدير حذف مضافٍ تقديره: وما تتلو من أجل الشأن، أي: يحدث لك شأن فتتلو القرآن من أجله.

والشأن مصدرُ شأنٍ يشأن شأنه، أي: قصد يقصد قصده، وأصله الهمز، ويجوز تخفيفه. والشأن أيضاً الأمر، ويُجمع على شؤون.

(١) الكشاف ٢٤٢/٢ بعبارة قريبة.

(٢) الإملاء ٣٠/٢.

(٣) المشكل ٣٨٥/١.

(٤) ليس في معانيه إشارة إلى ذلك.

وقوله: «إلا كنا» هذه الجملة حالية وهو استثناء مفرغ، وولي «إلا» هنا الفعل الماضي دون قد لأنه قد تقدّمها فعل وهو مُجَوِّز لذلك.

وقوله: «إذ» هذا الظرف معمول لـ «شهودا» ولما كانت الأفعال السابقة المراد بها الحالة الدائمة وتنسحب على الأفعال الماضية كان الظرف ماضياً، وكان المعنى: وما كنت، وما تكون، ولا عمِلْتُم، إلا كنا عليكم شهوداً، إلا أفضتم فيه. و«إذ» تُخَلِّصُ المضارع لمعنى الماضي.

قوله: «وما يَعزُبُ» قرأ^(١) الكسائي هنا وفي سبأ^(٢) «يَعزِبُ» بكسر العين، والباقون بضمها، وهما لغتان في مضارع عَزَبَ، يقال: عَزَبَ يَعزِبُ وَيَعزِبُ، أي: غابَ حتى خفي، ومنه الروضُ العازِبُ. قال أبو تمام^(٣):

٢٦٠٤ - وَقَلَّلَ نَأْيِي مِنْ خِرَاسَانَ جَاشَهَا فقلْتُ اطمئني أنْضُرُ الروضَ عازِبَهُ

وقيل للغائب عن أهله: عازِب، حتى قالوا لمن لا زوج له: عازِب. وقال الراغب^(٤): «العازِبُ: المتباعدُ في طلب الكلا». ويقال: رجل عَزَبَ وامرأة عَزَبَةً، وعَزَبَ عنه جَلْمُهُ، أي: غاب، وقوم مُعزَّبون، أي: عَزَبَتْ عنهم إبْلُهُم، وفي الحديث: «من قرأ القرآن في أربعين يوماً فقد عَزَبَ»^(٥)، أي: فقد بَعُدَ عهده بالخبثمة. وقال قريباً^(٦) منه الهروي فإنه قال: / «أي: بَعُدَ [٤٧٢/أ] عهده بما ابتدأ منه وأبطأ في تلاوته»، وفي حديث^(٧) أم معبد: «والشاءُ عازِبٌ جِيال»، قال: «والعازِب: البعيدُ الذهابِ في المرعى. والحائل: التي ضَرَبَهَا

(١) السبعة ٣٢٨؛ التيسير ١٢٢؛ الحجة ٣٣٤؛ البحر ١٧٤/٥.

(٢) الآية ٣.

(٣) ديوانه ١/٢٢٠؛ البحر ١٤٦/٥. جاشها، أي: صدر العاذلة.

(٤) المفردات ٣٣٣.

(٥) النهاية في غريب الحديث ٢٢٧/٣.

(٦) الأصل «قريب» وهو سهو. (٧) التهذيب في غريب الحديث ٢٢٧/٣.

الفحل فلم تحمّل لجُدوبة السّنة. وفي الحديث أيضاً^(١): «أصبحنا بأرضٍ عزيبة صحراء»، أي: بعيدة المرعى. ويقال للمال الغائب: عازب، وللحاضر عاهن. والمعنى في الآية: وما يبعُد أو ما يخفي أو ما يغيب عن ربك.

و «مِنْ مِثْقَالٍ» فاعل، و«مِنْ» مزيدة فيه، أي: ما يبعده عنه مثقال. والمثقال هنا: اسمٌ لا صفة، والمعنى به الوزن، أي: وزن ذرة.

قوله: «ولا أصغر من ذلك ولا أكبر» قرأ^(٢) حمزة برفع راء «أصغر» و«أكبر»، والباقون بفتحها. فأما الفتحُ ففيه وجهان، أحدهما: - وعليه أكثر المُعربين - أنه جرٌّ، وإنما كان بالفتحة لأنه لا ينصرف للوزن والوصف، والجرُّ لأجل عطفه على المجرور وهو: إمّا «مثقال»، وإمّا «ذرة». وأمّا الوجهُ الثاني فهو أن «لا» نافية للجنس، و«أصغر» و«أكبر» اسمها، فهما مَبْنِيان على الفتح. وأمّا الرفعُ فمن وجهين أيضاً، أشهرهما عند المُعربين: العطْفُ على محل «مثقال» إذ هو مرفوعٌ بالفاعلية و«مِنْ» مزيدة فيه كقولك: «ما قام مِنْ رجل ولا امرأة» بجرٍّ «امرأة» ورَفَعها. والثاني: أنه مبتدأ، قال الزمخشري^(٣): «والوجهُ النَّصْبُ على نفي الجنس، والرفع على الابتداء ليكون كلاماً برأسه، وفي العطْفِ على محل «مثقال ذرة»، أو على لفظ «مثقال ذرة» فتحاً في موضع الجرِّ لامتناع الصرف إشكالاً؛ لأنَّ قولك: «لا يعزّب عنه شيءٌ إلا في كتاب مشكل» انتهى. وهذان الوجهان اختيار الزجاج، وإنما كان هذا مُشْكلاً عنده لأنه يصير التقدير: إلا في كتاب مبین فيعزّب، وهو كلامٌ لا يصح. وقد يزول هذا الإشكال بما ذكره أبو البقاء^(٤): وهو أن يكون «إلا في كتاب» استثناءً منقطعاً، قال: «إلا في كتاب»، أي: إلا هو في كتاب، والاستثناء منقطع».

(١) النهاية في غريب الحديث ٢٢٧/٣.

(٢) السبعة ٣٢٨؛ التيسير ١٢٣؛ الحجة ٣٣٤؛ البحر ١٧٤/٥.

(٣) الكشف ٢٤٣/٢.

(٤) الإملاء ٣٠/٢.

وقال الإمام فخرالدين^(١) بعد حكايته الإشكال المتقدم: «أجاب بعضُ المحققين مِنْ وجهين، أحدهما: أن الاستثناء منقطع، والآخر: أن العُزُوبَ عبارةٌ عن مُطلقِ البعد، والمخلوقاتِ قِسمان، قِسمٌ أوجده اللهُ ابتداءً مِنْ غيرِ واسطةٍ كالملائكةِ والسمواتِ والأرض، وقِسمٌ أوجده بواسطةِ القِسمِ الأولِ مثلِ الحوادثِ الحادثةِ في عالمِ الكونِ والفساد، وهذا قد يتباعدُ في سلسلةِ العِلِّيَّةِ والمعلوليَّةِ عن مرتبةِ وجودِ واجبِ الوجود، فالمعنى: لا يبتعدُ عن مرتبةِ وجوده مثقالُ ذرةٍ في الأرضِ ولا في السماءِ إلا وهو في كتابِ مبین، كتبه اللهُ وأثبت فيه صورَ تلكِ المعلوماتِ». قلت: فقد آل الأمرُ إلى أنه جعله استثناءً مفرغاً، وهو حال من «أصغر» و«أكبر»، وهو في قوةِ الاستثناءِ المتصل، ولا يُقال في هذا: إنه متصل ولا منقطع، إذ المفرغُ لا يُقال فيه ذلك.

وقال الجرجاني: «إلا» بمعنى الواو، أي: وهو في كتابِ مبین، والعربُ تضعُ «إلا» موضعَ واوِ النسقِ كقوله: «إلا مَنْ ظَلِمَ»^(٢) «إلا الذين ظلموا منهم»^(٣). وهذا الذي قاله الجرجاني ضعيفٌ جداً، وقد تقدّم الكلامُ في هذه المسألةِ في البقرة، وأنه شيءٌ قال به الأخفش^(٤)، ولم يثبت ذلك بدليل صحيح. وقال الشيخ أبو شامة: «ويزيل الإشكال أن تُقدّرَ قبلَ قوله: «إلا في كتاب» «ليس شيءٌ من ذلك إلا في كتاب» وكذا تُقدّرُ في آيةِ الأنعام^(٥).

ولم يُقرأ في سبأ^(٦) إلا بالرفع^(٧)، وهو يُقوي قولَ مَنْ يقول إنه معطوف

(١) تفسير الفخر الرازي ١٧/١٢٤.

(٢) الآية ١٤٨ من سورة النساء «لا يجب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم».

(٣) الآية ١٥٠ من سورة البقرة «لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم».

(٤) معاني القرآن ١/١٥٢؛ وانظر: المجاز لأبي عبيدة ٦٠/١، الدر المصون: الورقة ٥٩ ب.

(٥) الآية ٥٩ «وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حية في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبین».

(٦) الآية ٣.

(٧) أي: إلا برفع راء أصغر وأكبر.

على «مثقال» وبيّنه أن «مثقال» فيها بالرفع، إذ ليس قبله حرف جر. وقد تقدّم الكلام على نظير هذه المسألة والإشكال فيها في سورة الأنعام في قوله: «وما تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ»، إلى قوله: «إلا في كتاب مبين»^(١)، وأن صاحب «النظم» الجرجانيّ هذا أحال الكلام فيها على الكلام في هذه السورة، وأن أبا البقاء قال: «لوجعلناه كذا لفسد المعنى»، وقد بيّنتُ تقريرَ فساده والجواب عنه في كلام طويل هناك، فعليك باعباره ونقل ما يمكن نقله إلى هنا^(٢).

آ. (٦٣) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾: في محلّه أوجه، أحدها: أنه مرفوعٌ على خبر ابتداءٍ مضمّر، أي: هم الذين آمنوا، أو على أنه خبرٌ ثانٍ لـ «إن»^(٣)، أو على الابتداء، والخبرُ الجملةُ من قوله: «لهم البشرى»، أو على النعت على موضع «أولياء» لأن موضعه رفعٌ بالابتداء قبل دخول «إن»، أو على البدل من الموضع أيضاً، ذكرهما مكي^(٤). وهذان الوجهان على مذهب الكوفيين لأنهم يُجرون التوابع كلّها مُجرى عطفِ النسق في اعتبار المحلّ / محلّ الجر بدلاً من الهاء والميم في «عليهم». وقيل: منصوبُ المحلّ نعتاً لـ «أولياء»، أو بدلاً منهم على اللفظ أو على إضمارِ فعلٍ لائقي وهو «أمدح»، فقد تحصّل فيه تسعة أوجه: الرفع من خمسة، والجر من وجه واحد، والنصب من ثلاثة. وإذا لم تجعل الجملة من قوله: «لهم البشرى»، خبراً للذين جاز فيها الاستئناف، وأن تكون خبراً ثانياً لـ «إن» أو ثالثاً.

آ. (٦٤) قوله تعالى: ﴿في الحياة الدنيا﴾: يجوز فيه وجهان، أظهرهما: أنه متعلقٌ بالبشرى، أي: البشرى تقع في الدنيا، وفُسّرت بالرويا

(١) الآية ٥٩.

(٢) انظر: الورقة ٣٢٠ ب من الدر، والإملاء ٢٤٥/١.

(٣) في قوله: «إن أولياء الله» في الآية السابقة.

(٤) المشكل ٣٨٦/١.

الصالحه. والثاني: أنها حالٌ من «البشرى» فتعلق بمحذوف، والعاملُ في الحال الاستقرارُ في «لهم» لوقوعه خبراً. وقوله: «لا تبديل» جملةٌ مستأنفة. وقوله: «ذلك» إشارةٌ للبشرى وإن كانت مؤنثةً لأنها في معنى التبشير. وقيل: هو إشارةٌ إلى النعيم، قاله ابن عطية^(١). وقال الزمخشري^(٢): «ذلك» إشارةٌ إلى كونهم مبشرين في الدارين».

آ. (٦٥) قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ﴾: العائمةٌ على كسرِ «إن» استئنافاً وهو مشعرٌ بالعلية. وقيل: هو جوابُ سؤالٍ مقدرٍ كأنَّ قائلاً قال: لِمَ لَا يُحْزِنُهُ قَوْلُهُمْ، وهو ممَّا يُحْزِنُ؟ فأجيب بقوله: «إن العزة لله جميعاً»، ليس لهم منها شيءٌ فكيف تبالي بهم ويقولهم؟.

والوقفُ على قوله: «قولهم» ينبغي أن يُعتمد ويُقصدَ ثم يُبتدأ بقوله: «إن العزة» وإن كان من المستحيل أن يتوهم أحد أن هذا من قولهم، إلا من لا يُعتبرُ بفهمه.

وقرأ^(٣) أبو حيوة: «أن العزة» بفتح «أن». وفيها تخريجان، أحدهما: أنها على حذفِ لامِ العلة، أي: لا يحزنك قولهم لأجل أن العزة لله جميعاً. والثاني: أن «أن» وما في حيزها بدل من «قولهم» كأنه قيل: ولا يحزنك أن العزة لله، وكيف يظهر هذا التوجيه أو يجوز القول به، وكيف ينهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك في المعنى وهو لم يتعاط شيئاً من تلك الأسباب، وأيضاً فمن أي قبيل الإبدال هذا؟ قال الزمخشري^(٤): «ومن جعله بدلاً من «قولهم» ثم أنكره فالمُنكر هو تخريجه لا ما أنكره من القراءة به»،

(١) المحرر ٦٤/٩.

(٢) الكشاف ٢٤٣/٢.

(٣) الكشاف ٢٤٤/٢؛ البحر ١٧٦/٥.

(٤) الكشاف ٢٤٤/٢.

يعني أن إنكاره للقراءة مُنكَرٌ؛ لأنَّ معناها صحيحٌ على ما ذَكَرْتُ لك مِن التعليلِ ، وإنما المُنكَرُ هذا التخرِيجُ .

وقد أنكر جماعةٌ هذه القراءةَ ونَسَبُوها للغلطِ ولأكثر منه . قال القاضي^(١) : «فَتَحُّها شاذٌّ يُقارِبُ الكفرَ ، وإذا كُسِرَتْ كان استثناءً وهذا يدلُّ على فضيلة علم الإعراب» . وقال ابن قتيبة : «لا يجوز فتحُ «إن» في هذا الموضع وهو كُفْرٌ وغلُوٌّ» ، وقال الشيخ^(٢) : «وإنما قالوا ذلك بناءً منهما على أن «أن» معمولةٌ لـ «قولهم» . قلت : كيف تكون معمولةٌ لـ «قولهم» وهي واجبةُ الكسرِ بعد القولِ إذا حُكِيَتْ به ، كيف يُتَوَهَّمُ ذلك؟ وكما لا يُتَوَهَّمُ هذا المعنى مع كسرها لا يُتَوَهَّمُ أيضاً مع فتحها ما دام له وجهٌ صحيح .

و «جميعاً» حال من «العِزَّة» ويجوز أن يكون توكيداً ولم يؤنَّثْ بالتاء ، لأنَّ فعلاً يستوي فيه المذكور والمؤنث لشبهه بالمصادر ، وقد تقدَّم تحريره في قوله : «إنَّ رحمة الله قريبٌ»^(٣) .

وقوله : «قولهم» ، قيل : حُذِفَتْ صفته لِفَهْمِ المعنى ، إذ التقديرُ : ولا يَحْزَنُكَ قولهم الدالُّ على تكذيبك ، وحَذِفَتْ الصفةُ وإبقاءُ الموصوفِ قليلٌ بخلافِ عكسه . وقيل : بل هو عامٌّ أريد به الخاص .

آ . (٦٦) وقوله تعالى : ﴿مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ : يجوزُ أن يُرادَ [به] العقلاءُ خاصةً ، ويكون من باب التنبيه بالأعلى على الأدنى ، وذلك أنه تعالى إذا كان يملك أشرفَ المخلوقاتِ وهما الثَّقَلانِ العقلاءُ من الملائكةِ والإنسِ والجنِّ فَلَأَنَّ يملكُ ما سواهم بطريقِ الأُوْلَى والأُخْرَى . ويجوزُ أن يُرادَ العمومُ ، وغَلَبَ العاقلُ على غيره .

(١) لم أهدت إلى معرفة هذا القاضي ، والسمين ينقل النص عن صاحب البحر ١٧٦/٥ .

(٢) البحر ١٧٦/٥ .

(٣) الآية ٥٦ من الأعراف .

قوله: «وما يَتَّبِعُ» يجوز في «ما» هذه أن تكون نافيةً وهو الظاهرُ. و«شركاء» مفعولٌ «يَتَّبِعُ»، ومفعولٌ «يَدْعُونَ» محذوفٌ لفهم المعنى، والتقدير: وما يتبع الذين يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ آلهةً شركاءَ، فَآلهةٌ مفعولٌ «يَدْعُونَ» و«شركاء» مفعولٌ «يَتَّبِعُ»، وهو قولُ الزمخشري^(١)، قال: «ومعنى وما يَتَّبِعُونَ شركاءَ: وما يَتَّبِعُونَ حقيقة الشركاء وإن كانوا يُسْمُونَهَا شركاءَ؛ لأنَّ شركةَ اللَّهِ في الربوبيةِ مُحالٌ، إن يَتَّبِعُونَ إلا ظَنُّهُمْ أَنَّهُمْ شركاءُ». ثم قال: «ويجوز أن تكون «ما» استفهاماً، يعني: وأيُّ شيءٍ يَتَّبِعُونَ، و«شركاء» على هذا نُصِبَ بـ «يَدْعُونَ»، وعلى الأول بـ «يَتَّبِعُ» وكان حَقُّهُ «وما يتبع الذين يَدْعُونَ من دُونِ اللَّهِ شركاءَ شركاءَ» فاقْتَصَرَ على أحدهما للدلالة.

وهذا الذي / ذكره الزمخشري قد رَدَّهُ مكي ابن أبي طالب وأبو البقاء. [٤٧٣/أ] أما مكي^(٢)، فقال: «انتصَبَ شركاءَ بـ «يَدْعُونَ» ومفعولٌ «يَتَّبِعُ» قام مقامه «إن يَتَّبِعُونَ إلا الظنَّ لأنه هو، ولا ينتصِبُ الشركاءَ بـ «يَتَّبِعُ» لأنك تَنفِي عنهم ذلك، والله قد أَخْبَرَ به عنهم». وقال أبو البقاء^(٣): «وشركاء مفعولٌ «يَدْعُونَ» ولا يجوزُ أن يكونَ مفعولٌ «يَتَّبِعُونَ»؛ لأنَّ المعنى يَصِيرُ إلى أَنَّهُمْ لم يَتَّبِعُوا شركاءَ، وليس كذلك».

قلت: معنى كلامهما أنه يؤول المعنى إلى نفي اتباعهم الشركاء، والواقع أنهم قد أتبعوا الشركاء. وجوابه ما تقدّم من أن المعنى أنهم وإن أتبعوا شركاءَ فليسوا بشركاءَ في الحقيقة؛ بل في تسميتهم هم لهم بذلك، فكأنهم لم يَتَّخِذُوا شركاءَ ولا أتبعوهم لسلب الصفة الحقيقية عنهم، ومثله قولك: «مارأيتُ رجلاً»، أي: مَنْ يستحقُّ أن يُسَمَّى رجلاً، وإن كنت قد

(١) الكشاف ٢/٢٤٤.

(٢) المشكل ١/٣٨٦.

(٣) الإملاء ٢/٣٠.

رأيت الذُكر من بني آدم . ويجوز أن تكون «ما» استفهامية، وتكون حينئذٍ منصوبةً بما بعدها، وقد تقدّم قولُ الزمخشري في ذلك . وقال مكّي (١): «لوجعلت «ما» استفهاماً بمعنى الإنكار والتوبيخ كانت اسماً في موضع نصبٍ بـ «يتبع» . وقال أبو البقاء (٢) نحوه .

ويجوزُ أن تكون «ما» موصولةً بمعنى الذي نسقاً على «مَنْ» في قوله: «ألا إنَّ لله مَنْ في السموات»، قال الزمخشري (٣): «ويجوزُ أن تكون «ما» موصولةً معطوفةً على «مَنْ»، كأنه قيل: ولله ما يتبعه الذين يدعون من دون الله شركاء، أي: وله شركاؤكم». ويجوزُ أن تكون «ما» هذه الموصولةً في محل رفع بالابتداء، والخبرُ محذوفٌ تقديره: والذي يتبعه المشركون باطلٌ . فهذه أربعةٌ أوجهٌ .

وقرأ (٤) السلمي «تَدْعُونَ» بالخطاب، وعزاها الزمخشري (٥) لعليّ ابن أبي طالب . قال ابن عطية (٦): «وهي قراءةٌ غيرُ متَّجهة» قلت: قد ذكر توجيهها أبو القاسم، فقال (٧): «ووجهه أن يُحمل «وما يتبع» على الاستفهام، أي: وأيُّ شيء يتبع الذين تدعونهم شركاء من الملائكة والنبیین، يعني أنهم يتبعون الله تعالى ويطيعونه، فما لكم لا تفعلون مثل فعلهم كقوله تعالى: «أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلةً أيهم أقرب» (٨) . قوله: «إن يتبعون» «إن» نافية، و«الظن» مفعولٌ به، فهو استثناءٌ مفرَّغ،

(١) المشكل ١/٣٨٦ .

(٢) الإملاء ٢/٣٠ .

(٣) الكشاف ٢/٢٤٤ .

(٤) الكشاف ٢/٢٤٤؛ البحر ٥/١٧٧ .

(٥) الكشاف ٢/٢٤٤ .

(٦) المحرر ٩/٦٥ .

(٧) الكشاف ٢/٢٤٤ .

(٨) الآية ٥٧ من سورة الإسراء .

ومفعولُ الظن محذوفٌ تقديره: إن يتبعون إلا الظنَّ أنهم شركاء، وعند الكوفيين تكون أَل عوضاً من الضمير تقديره: «إن يتبعون إلا ظنَّهم أنهم شركاء». والأحسنُ أن لا يُقدَّر للظن معمولٌ؛ إذ المعنى: إن يتبعون إلا الظن لا اليقين.

وقوله: «إن يتبعون» مَنْ قرأ «يَدْعُونَ» بياء الغيبة فقد جاء بـ «يتبعون» مطابقاً له، وَمَنْ قرأ «تدعون» بالخطاب فيكون «يتبعون» التفتاتاً، إذ هو خروج من خطاب إلى غيبة.

آ. (٦٧) قوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ﴾: ... الآية. انظر إلى فصاحة هذه الآية، حيث حَذَفَ من كل جملة ما ثبت في الأخرى، وذلك أنه ذكر علة جَعَلَ الليل لنا، وهي قوله «لتسكنوا» وحَذَفَهَا مِنْ جَعَلَ النهار، ودَكَرَ صفةَ النهار وهي قوله «مُبْصِراً» وحَذَفَهَا من الليل للدلالة المقابل عليه، والتقدير: هو الذي جَعَلَ لكم الليل مُظْلماً لتَسْكُنُوا فيه والنهار مُبْصِراً لتتحرَّكوا فيه لمعايشكم، فحذف «مُظْلماً» للدلالة «مبصراً» عليه، وحذف «لتتحرَّكوا» للدلالة «لتسكنوا» وهذا أفصحُ كلامٍ.

وقوله: «مُبْصِراً» أسند الإبصارَ إلى الظرف مجازاً كقولهم «نهاره صائم وليله قائم ونائم» قال^(١):

٢٦٠٥ - وَنَمَّتِ وَمَا لَيْلُ الْمَطِيِّ بِنَائِمِ

وقال قطرب: «يقال: أَظْلَمَ الليلُ: صار ذا ظلمة، وأضاء النهار: صار ذا ضياء، فيكون هذا من باب النسب كقولهم لابن وتامر، وقوله تعالى: «عيشة راضية»^(٢)، إلا أن ذلك إنما جاء في الثلاثي، وفي فَعَّل بالتضعيف عند

(١) صدره: لقد لَمُنَّا يا أمَّ غَيْلانَ في السُّرى
وهو لجرير في ديوانه ٥٥٣؛ والكتاب ٨٠/١؛ والمقتضب ١٠٥/٣؛ والخزانة ٢٢٣/١؛
والإنصاف ١٣٦. (٢) الآية ٢٠ من سورة الحاقة «فهو في عيشة راضية».

بعضهم في قوله تعالى: «وما ربك بظلامٍ للعبيد»^(١)، في أحد الأوجه.

آ. (٦٨) قوله تعالى: ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ﴾: «إِنْ» نافية و«عندكم» يجوز أن يكون خبراً مقديماً، و«مِنْ سُلْطَانٍ» مبتدأ مؤخرًا، ويجوز أن يكون «مِنْ سُلْطَانٍ» مرفوعاً بالفاعلية بالظرف قبله لاعتماده على النفي، و«مِنْ» مزيدة على كلا التقديرين، وبهذا يجوز أن يتعلّق بسُلْطَانٍ لأنه بمعنى الحجة والبرهان، وأن يتعلّق بمحذوف صفةً له، فيُحكَم على موضعه بالجرّ على اللفظ، وبالرفع على المحل؛ لأنّ موصوفه مجرور بحرف جرّ زائد، وأن يتعلّق بالاستقرار. قال الزمخشري^(٢): «الباءُ حقُّها أن تتعلّق بقوله: «إِنْ عِنْدَكُمْ» على أن يُجْعَلَ القولُ مكاناً للسُلْطَانِ كقولك: «ما عندكم بأرضكم مؤزّ»^[٤٧٣/ب] كأنه قيل: «إِنْ عِنْدَكُمْ» بما تقولون سُلْطَانٍ». وقال الحوفي: «وبهذا» متعلّق بمعنى الاستقرار»، يعني الذي تَعَلَّق به الظرف.

آ. (٧٠) قوله تعالى: ﴿مَتَاعٌ فِي الدُّنْيَا﴾: يجوز رفع «متاع» مِنْ وجهين، أحدهما: أنه خبرٌ مبتدأ محذوف، والجملة جوابٌ لسؤالٍ مقدر فهي استثنائيةٌ كأن قائلًا قال: كيف لا يَعْلَمُونَ وهم في الدنيا مُفْلِحُونَ بأنواعٍ ممّا يتلذذون به؟ فقيل: ذلك متاع. والثاني: أنه مبتدأ والخبر محذوفٌ تقديره: لهم متاعٌ، و«في الدنيا» يجوز أن يتعلّق بنفس «متاع»، أي: تَمَتَّع في الدنيا، ويجوز أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه نعتٌ لـ «متاع» فهو في محلِّ رفعٍ. ولم يُقرأ بنصبه هنا بخلاف قوله: «متاع الحياة» في أول السورة^(٣).

وقوله: «بما كانوا» الباءُ للسببية، و«ما» مصدريةٌ، أي: بسبب كونهم كافرين.

(١) الآية ٤٦ من سورة فصلت.

(٢) الكشاف ٤٤/٢ - ٢٤٥.

(٣) الآية ٢٣.

آ. (٧١) قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ﴾: يجوز أن تكون «إذ» معمولةً لـ «نَبَأ»، ويجوز أن تكون بدلاً مِنْ «نَبَأ» بدلَ اشتغال. وجوز أبو البقاء^(١) أن تكون حالاً من «نَبَأ» وليس بظاهر، ولا يجوز أن يكون منصوباً بـ «اتْلُ» لفساده، إذ «اتْلُ» مستقبل، و«إِذَا» ماضٍ، و«لقومه» اللام: إمَّا للتبليغ وهو الظاهر، وإمَّا للعلة وليس بظاهر.

وقوله: «كَبَّرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي» من باب الإسناد المجازي كقولهم: «ثَقُلَ عَلَيَّ ظِلُّهُ».

وقرأ^(٢) أبو رجاء وأبو مجلز وأبو الجوزاء «مَقَامِي» بضم الميم، و«المقام» بالفتح مكان القيام، وبالضم مكان الإقامة أو الإقامة نفسها. وقال ابن عطية^(٣): «ولم يُقرأ هنا بضم الميم» كأنه لم يَطَّلِع على قراءة هؤلاء الآباء. قوله: «فَعَلَى اللَّهِ» جواب الشرط.

وقوله: «فَأَجْمَعُوا» عطف على الجواب، ولم يذكر أبو البقاء^(٤) غيره. واستشكل عليه أنه متوكل على الله دائماً كَبَّرَ عليهم مقامه أولم يكبر. وقيل: جواب الشرط قوله «فَأَجْمَعُوا» وقوله «فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ» جملة اعتراضية بين الشرط وجوابه، وهو كقول الشاعر^(٥):

٢٦٠٦ - إِمَّا تَرَيَنِي قَدْ نَحَلْتُ وَمَنْ يَكُنْ
غَرَضاً لِأَطْرَافِ الْأَيْسِنَةِ يَنْحَلْ
فَلرُبَّ أَبْلَجٍ مِثْلِ ثِقَلِكِ بَادِنِ
ضَخْمِ عَلِيٍّ ظَهَرَ الْجَوَادِ مُهْبَلِ

(١) الإملاء ٣١/٢.

(٢) البحر ١٧٨/٥.

(٣) المحرر ٦٧/٩.

(٤) الإملاء ٣١/٢.

(٥) لم أمتد إلى قائلها، وهما في البحر ١٧٨/٥، وزيدت الفاء في «إمَّا» في الأصل. والأبلج: واسع الوجه، والمهبل: كثير اللحم.

وقيل: الجواب محذوف، أي: فافعلوا ما شئتم.

وقرأ العامة: «فَأَجْمَعُوا» أمراً مِنْ «أَجْمَعُ» بهمزة القطع يقال: أجمع في المعاني، وجمع في الأعيان، فيقال: أجمعت أمري وجمعت الجيش، هذا هو الأكثر. قال الحارث بن حلزة^(١):

٢٦٠٧ - أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ بَلِيلٍ فَلَمَّا أَصْبَحُوا أَصْبَحَتْ لَهُمْ ضَوْضَاءُ
وقال آخر^(٢):

٢٦٠٨ - يَا لَيْتَ شِعْرِي وَالْمَنَى لَا تَنْفَعُ هَلْ أَعْدُونَ يَوْمًا وَأَمْرِي مُجْمَعٌ
وهل أجمع متعدي بنفسه أو بحرف جر ثم حذف اتساعاً؟ فقال أبو البقاء^(٣): «مَنْ قَوْلِكَ «أَجْمَعْتُ عَلَى الْأَمْرِ: إِذَا عَزَمْتُ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنَّهُ حُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ فَوَصَلَ الْفِعْلُ إِلَيْهِ. وَقِيلَ: هُوَ مُتَعَدٌّ بِنَفْسِهِ فِي الْأَصْلِ» وَأَشَدُّ قَوْلَ الْحَارِثِ. وَقَالَ أَبُو فَيْدٍ^(٤) السَّدُوسِيُّ: «أَجْمَعْتُ الْأَمْرَ» أَفْصَحُ مِنْ أَجْمَعْتُ عَلَيْهِ» وَقَالَ أَبُو الْهَيْثَمِ: «أَجْمَعُ أَمْرَهُ جَعَلَهُ مَجْمُوعاً بَعْدَمَا كَانَ مُتَفَرِّقاً» قَالَ: «وَتَفَرَّقَتْهُ أَنْ يَقُولَ مَرَّةً أَفْعَلَ كَذَا، وَمَرَّةً أَفْعَلُ كَذَا، وَإِذَا عَزَمَ عَلَى أَمْرٍ وَاحِدٍ فَقَدْ جَمَعَهُ أَيُّ: جَعَلَهُ جَمِيعاً، فَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِي الْإِجْمَاعِ، ثُمَّ صَارَ بِمَعْنَى الْعَزْمِ حَتَّى وَصَلَ بِ«عَلَى» فَقِيلَ: أَجْمَعْتُ عَلَى الْأَمْرِ أَيُّ: عَزَمْتُ عَلَيْهِ، وَالْأَصْلُ: أَجْمَعْتُ الْأَمْرَ.

وقرأ العامة: «وَشُرَكَاءَكُمْ» نصباً وفيه أوجه، أحدها: أنه معطوف على «أَمْرَكُمْ» بتقدير حذف مضاف، أي: وأمر شركائكم كقوله: «وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ»^(٥)، ودل على ذلك ما قدمته من أن «أجمع» للمعاني. والثاني: أنه

(١) الإملاء ٣١/٢؛ البحر ١٧٨/٥؛ المحرر ٦٨/٩. اللسان: ضوا. والضوضاء: الصياح والجلية المختلطة.

(٢) اللسان: جمع، المحرر ٦٨/٩؛ البحر ١٧٩/٥.

(٣) الإملاء ٣١/٢.

(٤) الآية ٨٢ من سورة يوسف.

(٥) وهو المورج وتقدمت ترجمته.

- بونس -

عطف عليه من غير تقدير حذف مضاف، قيل: لأنه يقال أيضاً: أجمعت شركائي. الثالث: أنه منصوب بإضمار فعلٍ لائق، أي: وأجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة. وقيل: تقديره: وادعوا، وكذلك هي في مصحف أبي «وادعوا» فأضمرَ فعلاً لائقاً كقوله تعالى: «والذين تَبَوَّءُوا الدارَ والإيمانَ»^(١)، أي: واعتقدوا الإيمان، ومثله قول الآخر^(٢):

٢٦٠٩- فَعَلَفْتَهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا
وكقوله^(٣):

٢٦١٠- يَا لَيْتَ زَوْجِكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا
/ وقول الآخر^(٤):

[٤٧٤/أ]

٢٦١١- إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا
يريد: ومُعْتَقِلًا رُمْحًا، وكَحَلْنَ الْعَيُونَا. وقد تقدم أن في هذه الأماكن غير هذا التخريج. الرابع: أنه مفعولٌ معه، أي: مع «شركائكم» قال الفارسي^(٥): «وقد يُنصب الشركاء بواو مع، كما قالوا: جاء البردُ والطَّيْلَسَةُ»، ولم يذكر الزمخشري^(٦) غير قول أبي علي. قال الشيخ^(٧): «وينبغي أن يكونَ هذا التخريجُ على أنه مفعولٌ معه من الفاعل، وهو الضمير في «فَأَجْمَعُوا» لا من المفعول الذي هو «أَمْرُكُمْ» وذلك على أشهر الاستعمالين،

(١) الآية ٩ من سورة الحشر.

(٢) تقدم برقم ١٥٠.

(٣) تقدم برقم ١٤٩.

(٤) تقدم برقم ١٢٩٥.

(٥) الإيضاح العضدي ١٩٤.

(٦) الكشاف ٢/٢٤٥.

(٧) البحر ٥/١٧٩.

لأنه يقال: «أجمع الشركاء أمرهم، ولا يقال: «جَمَعَ الشركاء أمرهم» إلا قليلاً، قلت: يعني أنه إذا جعلناه مفعولاً معه من الفاعل كان جائزاً بلا خلاف، وذلك لأنَّ مِنَ النحويين مَنْ اشترط في صحّة نصبِ المفعول معه أن يصلح عَطْفُهُ على ما قبله، فإن لم يَصْلُحْ عَطْفُهُ لم يَصِحَّ نصبُهُ مفعولاً معه، فلو جعلناه من المفعول لم يَجْزُ على المشهور، إذ لا يَصْلُحْ عَطْفُهُ على ما قبله، إذ لا يقال: أجمعت شركائي، بل جَمَعْتُ.

وقرأ^(١) الزهري والأعمش والأعرج والجحدري وأبورجاء ويعقوب والأصمعي عن نافع «فأجمَعُوا» بوصل الألف وفتح الميم من جَمَعَ يَجْمَعُ، و«شركاءكم» على هذه القراءة يتضح نصبه نسقاً على ما قبله، ويجوز فيه ما تقدم في القراءة الأولى من الأوجه. قال صاحب «اللوامح»^(٢): «أجمَعْتُ الأمر: أي: جعلته جميعاً، وجَمَعْتُ الأموال جمعاً، فكان الإجماعُ في الأحداث والجمع في الأعيان، وقد يُستعمل كلُّ واحد مكان الآخر، وفي التنزيل: «فجمع كيدَه»^(٣). قلت: وقد اختلف القراء في قوله تعالى: «فأجمَعُوا كيدَكم»^(٤)، فقرأ الستة بقطع الهمزة، جعلوه من أجمع وهو موافق لما قيل: «إنَّ «أجمع» في المعاني. وقرأ أبو عمرو^(٥) وحده «فاجمعوا» بوصل الألف، وقد اتفقوا على قوله «فَجَمَعَ كيدَه ثم أتى» فإنه من الثلاثي، مع أنه متسلطٌ على معنى لا عين. ومنهم من جعل للثلاثي معنى غير معنى الرباعي فقال في قراءة أبي عمرو من جَمَعَ يَجْمَعُ ضد فرَّق يُفَرِّقُ، وجعل قراءة الباقي من «أجمع أمره» إذا أحكمه وعزم عليه، ومنه قول الشاعر^(٦):

(١) السبعة ٣٢٨؛ البحر ١٧٩/٥؛ الكشاف ٢٤٥/٢.

(٢) لأبي الفضل الرازي عبدالرحمن بن أحمد المقرئ كما في كشف الظنون ١٥٦٧/٢.

(٣) الآية ٦٠ من سورة طه.

(٤) الآية ٦٤ من سورة طه.

(٦) تقدم برقم ٢٦٠٨.

(٥) السبعة ٤١٩.

٢٦١٢- يا ليت شعري والمُنَى لا تَنْفَعُ هل أَغْدُونُ يوماً وأمري مُجْمَعُ

وقيل: المعنى: فأجمَعوا على كيدكم، فحذف حرف الجر.

وقرأ^(١) الحسن والسلمي وعيسى بن عمر وابن أبي إسحاق وسلام ويعقوب «وشركاؤكم» رفعاً. وفيه تخريجان، أحدهما: أنه نسق على الضمير المرفوع بأجمَعُوا قبله، وجاز ذلك إذ الفصلُ بالمفعولِ سَوَّغَ العطف. والثاني: أنه مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: وشركاؤكم فليُجمِعوا أمرهم.

وَشَدَّتْ فِرْقَةً^(٢) فقرأت: «وشركائكم» بالخفض ووجَّهَتْ على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجروراً على حاله كقوله^(٣):

٢٦١٣- أَكَلُ امْرِئٍ تَحْسِبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

أي: وكل نار، فتقدير الآية: وأمر شركائكم، فحذف الأمر وأبقى ما بعده على حاله، ومن رأى برأي الكوفيين جَوَّزَ عطفه على الضمير في «أمركم» من غير تأويل، وقد تقدّم ما فيه من المذاهب أعني العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار في سورة البقرة^(٤).

قوله: «عُمَّة» يقال: غَمٌّ وَعُمَّةٌ نحو كَرَبٌ وكُرْبَةٌ. قال أبو الهيثم: «هو من قولهم: «غَمٌّ علينا الهلالُ فهو مغموم إذا التمس فلم ير». قال طرفة ابن العبد^(٥).

٢٦١٤- لَعَمْرُكَ مَا امْرِئِي عَلِيٌّ بَعْمَةٍ نَهَارِي وَلَا لَيْلِي عَلِيٌّ بِسَرْمَدٍ وَقَالَ اللَّيْثُ: «يُقَالُ: هُوَ فِي عُمَّةٍ مِنْ أَمْرِهِ إِذَا لَمْ يَتَّبِعْ لَهُ.

(١) النشر ٢/٢٨٦؛ البحر ٥/١٧٩؛ الكشاف ٢/٢٤٥.

(٢) ذكرها في البحر ٥/١٧٩ من دون نسبة. (٣) تقدم برقم ٢٤٤٣.

(٤) انظر الورقة ٨٣ ب.

(٥) ديوانه ٤٧؛ اللسان: غم. البحر ٥/١٧٩. والسمرد: الدائم.

قوله: «ثم أَقْضُوا» مفعول «اقضوا» محذوف، أي: اقضُوا إِلَيَّ ذلك الأمر / الذي تريدون إيقاعه كقوله^(١): «وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ» فعُدَّاه لمفعولٍ صريح. وقرأ السُّرِّيُّ^(٢) «ثم أَقْضُوا» بقطع الهمزة والفاء، مِنْ أَقْضَى يُقْضَى إِذَا انْتَهَى، يقال: أَقْضَيْتُ إِلَيْكَ، قال تعالى^(٣): «وَقَدْ أَقْضَى بِعُضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ» فالمعنى: ثم افضُوا إِلَى سِرِّكُمْ، أي: انتهوا بِهِ إِلَيَّ. وقيل: معناه: أسرعوا بِهِ إِلَيَّ. وقيل: هو مِنْ أَقْضَى، أي: خَرَجَ إِلَى الْفَضَاءِ، أي: فَاصْجِرُوا^(٤) بِهِ إِلَيَّ، وَأَبْرَزُوهُ لِي كقوله^(٥):

٢٦١٥- أَبِي الضَّمِيمِ وَالنَّعْمَانُ يَحْرِقُ نَابَهُ عَلَيْهِ فَأَقْضَى وَالسِّيُوفُ مَعَاقِلُهُ
ولأمَّ الْفَضَاءِ وَأَوْ؛ لَأَنَّهُ مِنْ فَضَا يُقْضُو، أَي: اتَّسَعَ. وقوله:
«لَا تَنْظُرُونَ»، أَي: لَا تُؤَخَّرُونَ مِنَ النَّظَرَةِ وَهِيَ التَّأخِيرُ.

آ. (٧٣) وقوله تعالى: ﴿فِي الْفُلْكِ﴾: يجوز فيه وجهان، أحدهما:
أن يتعلّق بِأَنْجِيْنَاهُ، أَي: وقع الإنجاء في هذا المكان. والثاني: أن يتعلّق
بالاستقرار الذي تعلّق به الظرف، وهو «معهُ» لوقوعه صلّةً، أَي: والذين
استقروا معه في الفلك.

وقوله: «وَجَعَلْنَاهُمْ»، أَي: صَيَّرْنَاهُمْ، وَجُمِعَ الضَّمِيرُ فِي «جَعَلْنَاهُمْ»
حَمَلًا عَلَى مَعْنَى «مِنْ»، و«خَلَائِفُ» جمع خَلِيفَة، أَي: يَخْلُفُونَ الْغَارِقِينَ.

آ. (٧٤) قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِهِ﴾: أَي: بعد نوح. و«بالبينات»

-
- (١) الآية ٦٦ من سورة الحجر.
 - (٢) السُّرِّيُّ بن يُنَيْعِمْ الجُبَلَانِي، شامي، روى عن أبيه وحמיד بن ربيعة، وعنه إسماعيل ابن عياش، ولم تذكر وفاته. الجرح والتعديل ٤/٢٨٤؛ تصحيفات المحدثين ٢/١٠٦٩.
 - (٣) الآية ٢١ من سورة النساء.
 - (٤) أصحح بالأمْر: أظهره.
 - (٥) تقدم برقم ١٠٧٣.

متعلق بـ «جاؤوهم»، أو بمحذوفٍ على أنه حال، أي: ملتبسٍ بالبينات. وقوله: «ليؤمنوا» أتى بلام الجحود توكيداً. والضمير في «كذبوا» عائذٌ على مَنْ عاد عليه الضمير في «كانوا» وهم قومُ الرسل. والمعنى: أنَّ حالهم بعد بعثِ الرسل كحالهم قبلها في كونهم أهلَ جاهلية. وقال أبو البقاء^(١) ومكي^(٢): «إن الضميرَ في «كانوا» يعود على قومِ الرسل، وفي «كذبوا» يعودُ على قومِ نوح، والمعنى: فما كان قومُ الرسلِ ليؤمنوا بما كُذِّبَ به قومُ نوح، أي: بمثله. ويجوز أن تكونَ الهاءُ عائذةً على نوح نفسه من غيرِ حذفِ مضافٍ، والتقدير: فما كان قومُ الرسلِ بعد نوح ليؤمنوا بنوحٍ، إذ لو آمنوا به لآمنوا بأنبيائهم. و«من قبل» متعلقٌ بـ «كذبوا» أي من قبل بعثة الرسل. وقيل: الضمائرُ كُلُّها تعودُ على قومِ الرسل بمعنى آخر: وهو أنهم بادروا رسلهم بالتكذيب، كلما جاء رسولٌ لَجُّوا في الكفرِ وتمادوا عليه فلم يكونوا ليؤمنوا بما سَبَقَ به تكذيبهم من قبلِ لَجَّهم في الكفر وتمادِيهم.

وقال ابن عطية^(٣): «ويحتمل اللفظُ عندي معنى آخر، وهو أن تكونَ «ما» مصدرية، والمعنى: فكذبوا رسلهم فكان عقابهم من الله أن لم يكونوا ليؤمنوا بتكذيبهم من قبل، أي: من سببه ومن جزائه، ويؤيد هذا التأويلُ «كذلك نطبع»، وهو كلامٌ يحتاج لتأمل». قال الشيخ^(٤): «والظاهرُ أن «ما» موصولة، ولذلك عاد الضمير عليها في قوله: «بما كذبوا به» ولو كانت مصدريةً بقي الضميرُ غيرَ عائذٍ على مذكور^(٥)، فحتاج أن يتكلف ما يعود عليه الضمير». قلت: الشيخ بناه على قولِ جمهورِ النحاة في عدمِ كونِ «ما»

(١) الإملاء ٣١/٢.

(٢) المشكل ٣٨٨/١.

(٣) المحرر ٧٢/٩.

(٤) البحر ١٨١/٥.

(٥) أقحمت سهواً كلمة «غير» قبل قوله «مذكور».

المصدرية اسماً فيعود عليها ضميرٌ، وقد نُبِّهْتُكَ غيرَ مرةٍ أن مذهبَ الأخفش وابن السراج^(١) أنها اسمٌ فيعود عليها الضمير.

وقرأ العامةُ «نَطَبِعَ» بالنون الدالة على تعظيم المتكلم. وقرأ^(٢) العباس بن الفضل بياء الغيبة وهو الله تعالى، ولذلك صرَّح به في موضعٍ آخر «كذلك يطبع الله»^(٣). والكافُ نعتٌ لمصدرٍ محذوف، أو حالٌ من ضمير ذلك المصدرِ على حسب ما عرفته من الخلاف، أي: مثل ذلك الطَّبَعِ المُحَكَّمِ الممتنعِ زواله نطبع على قلوب المُعْتَدِينَ على خَلْقِ الله.

آ. (٧٦) وقرأ^(٤) مجاهد وابن جبير والأعمش «لساحر» اسم فاعل، والإشارة بـ«هذا» حينئذٍ إلى موسى، أُشير إليه لتقدُّم ذكره، وفي قراءة الجماعة المشارُ إليه الشيء الذي جاء به موسى من قلب العصا حية وإخراج يده بيضاء كالشمس. ويجوز أن يُشار بـ«هذا» في قراءة ابن جبير إلى المعنى الذي جاء به موسى مبالغاً، حيث وُصِّفوا المعاني بصفات الأعيان كقولهم: «شعرٌ شاعرٌ» و«جدٌّ جدُّه».

آ. (٧٧) قوله تعالى: ﴿أَتَقُولُونَ﴾: في معمول هذا القول وجهان /، أحدهما: أنه مذكورٌ، وهو الجملةُ من قوله: «أسحرُّ هذا» إلى آخره، كأنهم قالوا: أجتئنا بالسحر تطلبان به الفلاح ولا يفلح الساحرون، كقول موسى - على نبينا وعليه وعلى سائر الأنبياء أفضل الصلاة والسلام - للسحرة: «ما جئتم به السحر، إن الله سيبيطله». والثاني: أن معموله محذوفٌ، وهو مدلولٌ عليه بما تقدَّم ذكره، وهو: إن هذا لسحرٌ مبين. ومعمولُ القول يُحذف للدلالة عليه كثيراً، كما يُحذف نفسُ القول كثيراً،

[٤٧٥/أ]

(١) الأصول ١٦١/١.

(٢) الكشاف ٢٤٧/٢؛ البحر ١٨١/٥.

(٣) الآية ١٠١ من سورة الأعراف. (٤) المحتسب ٣١٦/١؛ البحر ٨١/٥.

ومثل الآية في حذف المقول قول الشاعر: (١)

٢٦١٦- لَنَحْنُ الْأَلَى قُلْتُمْ فَأَنْى مُلِئْتُمْ برؤيتنا قبل اهتمامٍ بكم رُعباً

وفي كتاب (٢) سيبويه: «متى رأيت أو قلت زيدا منطلقاً على إعمال الأول، وحذف معمول القول، ويجوز إعمال القول بمعنى الحكاية به فيقال: «متى رأيت أو قلت زيد منطلق»، وقيل: القول في الآية بمعنى العيب والطعن، والمعنى: أتعيبون الحق وتطعنون فيه، وكان من حَقِّكم تعظيمه والإذعان له من قولهم: «فلان يخاف القالة»، و«بين الناس تقاؤلاً»، إذا قال بعضهم لبعض ما يسوءه، ونحو القول الذكر في قوله: «سمعنا فتى يذكرهم» (٣) وكل هذا ملخص من كلام الزمخشري (٤).

آ. (٧٨) قوله تعالى: ﴿أَجِئْنَا لِنَلْفِتَنَّا﴾: اللام متعلقة بالمجيء أي: أجئت لهذا الغرض، أنكروا عليه مجيئه لهذه العلة. واللفت: اللئى والصرف، لفته عن كذا أي: صرفه ولواه عنه. وقال الأزهري (٥): «لَفَتَ الشَّيْءَ وَقَتَلَهُ: لواه، وهذا من المقلوب» قلت: ولا يُدْعَى فيه قَلْبٌ حَتَّى يَرَّحَحَ أَحَدُ اللَّفْظَيْنِ فِي الِاسْتِعْمَالِ عَلَى الْآخَرِ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَجْعَلُوا جَذَبَ وَجَبَدَ وَحَمِدَ وَمَدَحَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ لِتَسَاوِيهِمَا. وَمَطَاوَعُ لَفَتَ: التَّفَتَّ. وَقِيلَ: انْفَتَلَ، وَكَأَنَّهُمْ اسْتَعْنَوْا بِمَطَاوَعٍ «فَتَلَ» عَنْ مَطَاوَعٍ لَفَتَ، وَامْرَأَةٌ لَفُوتٌ: أَي: تَلْتَفَتُ لَوْلَدِهَا عَنْ زَوْجِهَا إِذَا كَانَ الْوَلَدُ لغيره، وَاللَّفَيْتَةُ (٦): مَا يَغْلُظُ مِنَ الْعَصِيدَةِ.

(١) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر ١٨١/٥؛ والهمع ١٥٨/١؛ والدرر ١٣٩/١.

(٢) الكتاب ٤١/١.

(٣) الآية ٦٠ من سورة الأنبياء.

(٤) الكشاف ٢٤٧/٢.

(٥) تهذيب اللغة ٢٨٦/١٤.

(٦) اللقيطة: ضرب من الطبخ.

قوله: «وتكونَ لكما الكبرياء» الكبرياء: اسم كان، و«لكم» الخبر، و«في الأرض»: جَوَزَ فيها أبوالبقاء^(١) خمسةً أوجه أحدها: أن تكونَ متعلقةً بنفس الكبرياء. الثاني: أن يُعَلَّقَ بنفس «تكون». الثالث: أن يتعلَّقَ بالاستقرار في «لكم» لوقوعه خبراً. الرابع: أن يكونَ حالاً من «الكبرياء». الخامس: أن يكونَ حالاً من الضمير في «لكما»^(٢) لتحمله إياه.

والكبرياء مصدرٌ على وزنِ فَعْلِيَاء، ومعناها العظمة. قال عديّ ابن الرِّقَاع^(٣):

٢٦١٧- سُودَّدٌ غَيْرُ فَاخِشٍ لَا يَدَا نِيهِ تَجْبَارَةٌ وَلَا كِبْرِيَاءُ
وقال ابن الرقيات^(٤):

٢٦١٨- مُلْكُهُ مُلْكُ رَافَةٍ لَيْسَ فِيهِ جَبْرُوتٌ مِنْهُ وَلَا كِبْرِيَاءُ
يعني: ليس هو ما عليه الملوک من التجبر والتعظيم.

والجمهورُ على «تكون» بالتأنيث مراعاةً لتأنيث اللفظ. وقرأ ابن^(٥) مسعود والحسن وإسماعيل وأبو عمرو وعاصم في رواية: «ويكون» بالياء من تحت، لأنه تأنيث مجازي.

آ. (٧٩) وقوله تعالى: ﴿بِكُلِّ سَاحِرٍ﴾: قرأ الأخوان^(٦) «سَخَّار» وهي قراءة ابنِ مُصَرِّفٍ وابنِ وثَّابٍ وعيسى بنِ عمر.

(١) الإملاء ٣٢/٢.

(٢) الأصل «لكم».

(٣) الطبري ١٥٨/١٥؛ المحرر ١٦٠/٩؛ البحر ١٨٢/٥، واضطررنا لقصر الممدود لإقامة وزن الخفيف.

(٤) ديوانه ٩١؛ الكشف ٢٤٧/٢؛ البحر ١٨٢/٥.

(٥) النشر ٢٨٦/٢؛ البحر ١٨٢/٥.

(٦) النشر ٢٧٠/٢؛ البحر ١٨٢/٥؛ الإتحاف ٢٥٣.

آ . (٨١) قوله تعالى : ﴿ مَا جِئْتُمْ بِهِ السَّحَرُ ﴾ : قرأ أبو عمرو^(١) وحده دون باقي السبعة «السحر» بهمزة الاستفهام، وبعدها ألف محضة، وهي بدل عن همزة الوصل الداخلة على لام التعريف، ويجوز أن تُسهّل بينَ بينَ، وقد تقدّم تحقيق هذين الوجهين في قوله : «الذَّكْرَيْنِ»^(٢) وهي قراءةٌ مجاهدٍ وأصحابه وأبي جعفر. وقرأ باقي السبعة بهمزة وصلٍ تَسْقَطُ في الدَّرَجِ . فأما قراءة أبي عمرو ففيها أوجهٌ، أحدها : أن «ما» استفهاميةٌ في محلِّ رفعٍ بالابتداء، و «جِئْتُمْ بِهِ» الخبر، والتقديرُ : أيُّ شيءٍ جِئْتُمْ، كأنه استفهامٌ إنكارٍ وتقليلٌ للشيء المُجَاء به . و «السحر» بدلٌ من اسم الاستفهام، ولذلك أُعيد معه أداته لما قرَّرته في كتب النحو^(٣) . الثاني : أن يكون «السحر» مبتدأً خبره محذوف، تقديره : أهو السحر . الثالث : أن يكون مبتدأً محذوف الخبر تقديره : السحر هو، ذكر هذين الوجهين أبو البقاء^(٤)، وذكر الثاني مكي^(٥)، وفيهما بُعد . الرابع : أن تكون «ما» موصولةً بمعنى الذي، وجِئْتُمْ به صلُّتها، والموصولُ في محلِّ رفعٍ بالابتداء، و «السحر» على وجهيه من كونه خبرَ مبتدأ محذوف، أو مبتدأً محذوفَ الخبر، تقديره : الذي جِئْتُمْ به / أهو السحر، [٤٧٥/ب] أو الذي جِئْتُمْ به السحر هو، وهذا الضميرُ هو الرابطُ كقولك : الذي جاءك أزيدُ هو، قاله الشيخ^(٦) .

(١) السبعة ٣٢٨؛ الحجة لأبي زرعة ٣٣٥؛ التيسير ١٢٣؛ البحر ١٨٢/٥ .

(٢) الآية ١٤٣ من سورة الأنعام .

(٣) إذا أبدل اسم من اسم مضمَّن معنى حرف استفهام، ذُكر ذلك الحرف مع البدل .
أوضح المسالك ٥١٤ .

(٤) الإملاء ٣٢/٢ .

(٥) المشكل ٣٨٨/١ .

(٦) البحر ١٨٣/٥ .

قلت: قد منع مكي أن تكون «ما» موصولةً على قراءة أبي عمرو فقال^(١): «وقد قرأ أبو عمرو «السحر» بالمد، فعلى هذه القراءة تكون «ما» استفهاماً مبتدأ، و«جئتم به» الخبر، و«السحر» خبر ابتداء محذوف، أي: أهو السحر، ولا يجوز أن تكون «ما» بمعنى الذي على هذه القراءة إذ لا خير لها». قلت: ليس كما ذكر، بل خبرها الجملة المقدّر أحد جزأيهما، وكذلك الزمخشري^(٢) وأبو البقاء لم يُجيزا كونها موصولةً إلا في قراءة غير أبي عمرو، لكنهما لم يتعرّضا لعدم جوازه.

الخامس: أن تكون «ما» استفهاميةً في محلّ نصب بفعل مقدرٍ بعدها لأنّ لها صدر الكلام، و«جئتم به» مفسّر لذلك الفعل المقدر، وتكون المسألة حينئذٍ من باب الاشتغال، والتقدير: أي شيءٍ أتيتُم جئتم به، و«السحر» على ما تقدم، ولو قرئ بنصب «السحر» على أنه بدلٌ من «ما» بهذا التقدير لكان له وجه، لكنه لم يُقرأ به فيما علّمت، وسيأتي ما حكاه مكي عن الفراء من جواز نصبه لمندركٍ آخر على أنها قراءة منقولة [عن الفراء]^(٣).

وأما قراءة الباقيين ففيها أوجهٌ أيضاً، أحدها: أن تكون «ما» بمعنى الذي في محلّ رفعٍ بالابتداء، و«جئتم به» صلةٌ وعائده، و«السحر» خبره، والتقدير: الذي جئتم به السحر، ويؤيد هذا التقدير قراءة أبي^(٤) وما في مصحفه: «ما أتيتُم به سحر» وقراءة عبدالله والأعمش^(٥) «ما جئتم به سحر». الثاني: أن تكون «ما» استفهاميةً في محلّ نصبٍ بإضمار فعلٍ على ما تقرّر، و«السحر» خبر ابتداء مضمّر أو مبتدأ مضمّر الخبر. الثالث: أن تكون «ما»

(١) المشكل ١/٣٨٩.

(٢) الكشف ٢/٢٤٧.

(٣) لم يظهر في الصورة عن الأصل، ونقلناه من النسخ الأخرى.

(٤) المحرر ٩/٧٥؛ البحر ٥/١٨٣.

(٥) المحرر ٩/٧٥؛ الإتحاف ٢٥٣؛ البحر ٥/١٨٣.

في محلّ رفعٍ بالابتداء، و«السحر» على ما تقدّم من كونه مبتدأً أو خبراً، والجملة خبر «ما» الاستفهامية. قال الشيخ^(١) - بعدما ذكر الوجه الأول - : «ويجوز عندي أن تكونَ في هذا الوجهِ استفهاميةً في موضع رفع بالابتداء، أو في موضع نصبٍ على الاشتغال، وهو استفهامٌ على سبيل التحقيرِ والتقليلِ لِمَا جاؤوا به، و«السحر» خبرٌ مبتدأٌ محذوفٍ، أي: هو السحر».

قلت: ظاهرُ عبارته أنه لم يره غيره، حيث قال «عندي»، وهذا قد جوّزه أبو البقاء ومكي. قال أبو البقاء^(٢): - لَمَّا ذكر قراءة غير أبي عمرو - «ويقرأ بلفظ الخبر، وفيه وجهان»، ثم قال: «ويجوزُ أن تكونَ «ما» استفهاماً، و«السحر» خبرٌ مبتدأٌ محذوف». وقال مكي^(٣) في قراءة غير أبي عمرو بعد ذكره كونَ «ما» بمعنى الذي: «ويجوز أن تكونَ «ما» رفعاً بالابتداء وهي استفهامٌ، و«جئتم به» الخبر، و«السحر» خبرٌ مبتدأٌ محذوف، أي: هو السحر، ويجوز أن تكونَ «ما» في موضع نصبٍ على إضمارِ فعلٍ بعد «ما» تقديره: أي شيء جئتم [به]^(٤)، و«السحر» خبر ابتداء محذوف».

الرابع: أن تكونَ هذه القراءةُ كقراءة أبي عمرو في المعنى، أي: إنها على نيةِ الاستفهام، ولكن حُذِفَتْ أداته للعلم بها، قال أبو البقاء^(٥): «ويقرأ بلفظ الخبر، وفيه وجهان، أحدهما: أنه استفهامٌ في المعنى أيضاً، وحُذِفَتْ الهمزةُ للعلم بها»، وعلى هذا الذي ذكره يكونُ الإعرابُ على ما تقدم. واعلم أنك إذا جَعَلْتَ «ما» موصولةً بمعنى الذي امتنع نصبها بفعلٍ مقدرٍ على الاشتغال. قال مكي^(٦): «ولا يجوز أن تكونَ «ما» بمعنى الذي في

(١) البحر ٥/١٨٣.

(٢) الإملاء ٢/٣٢.

(٣) المشكل ١/٣٨٩.

(٤) زيادة من المشكل.

(٥) الإملاء ٢/٣٢.

(٦) المشكل ١/٣٨٩.

موضع نصبٍ لأن ما بعدها صلتهما، والصلة لا تعمل في الموصول، ولا يكون تفسيراً للعامل في الموصول»، وهو كلامٌ صحيح، فتلخص من هذا أنها إذا كانت استفهاميةً جاز أن تكون في محل رفع أو نصب، وإذا كانت موصولةً تعين أن يكون محلها الرفع بالابتداء.

وقال مكي^(١): «وأجاز الفراء^(٢) نصب «السحر»، تجعل «ما» شرطاً، وتنصب «السحر» على المصدر، وتضمّر الفاء مع «إن الله سيطلبه»، وتجعل الألف واللام في «السحر» زائدتين، وذلك كله بعيداً، وقد أجاز علي ابن سليمان حذف الفاء من جواب الشرط في الكلام، واستدل على جوازه بقوله تعالى: / «وما أصابكم من مصيبةٍ بما كسبت أيديكم»^(٣)، ولم يُجزه غيره إلا في ضرورة شعر». قلت: وإذا مشينا مع الفراء فتكون «ما» شرطاً يُراد بها المصدر، تقديره: أي سحر جئتم به فإن الله سيطلبه، ويبيّن أن «ما» يراد بها السحر قوله: «السحر»، ولكن يقلق قوله: «إن نصب «السحر» على المصدرية»، فيكون تأويله أنه منصوبٌ على المصدر الواقع موقع الحال، ولذلك قدره بالنكرة، وجعل آل مزيدةً فيه.

وقد نُقل عن الفراء^(٤) أن هذه الألف واللام للتعريف، وهو تعريف العهد، قال الفراء: «وإنما قال «السحر» بالألف واللام لأن النكرة إذا أعيدت أعيدت بالألف واللام»، يعني أن النكرة قد تقدّمت في قوله: «إن هذا لسحرٌ مبین»، وبهذا شرحه ابن عطية. قال ابن عطية^(٥): «والتعريف هنا في

(١) المشكل ٣٨٩/١.

(٢) معاني القرآن ٤٧٥/١.

(٣) الآية ٣٠ من سورة الشورى، على قراءة نافع وابن عامر وأبي جعفر، وقراءة الجمهور بالفاء. السبعة ٥٨١؛ النشر ٣٥٢/٢؛ التيسير ١٩٥.

(٤) معاني القرآن ٤٧٥/١.

(٥) المحرر ٧٦/٩.

«السحر» أَرْتَبُ لأنه قد تقدّم منكرًا في قولهم: «إنّ هذا لسِحْر»، فجاء هنا بلام العهد، كما يقال أول الرسالة «سلامٌ عليك»^(١). قال الشيخ^(٢): «وما ذكرناه هنا في «السحر» ليس من تقدّم النكرة، ثم أخبر عنها بعد ذلك، لأنّ شرطَ هذا أن يكون المعرفُ بأل هو المنكّر المتقدّم، ولا يكون غيره، كقوله تعالى: «كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً، فعصى فرعونُ الرسول»^(٣)، وتقول: «زارني رجلٌ فأكرمت الرجل» لَمَّا كان إياه جاز أن يُؤتى بضميره بدّله، فتقول: فأكرمته، والسحرُ هنا ليس هو السحرَ الذي في قولهم: «إنّ هذا لسحر» لأنّ الذي أخبروا عنه بأنه سحرٌ هو ما ظهر على يدي موسى من معجزة العصا والسحر الذي في قولِ موسى، إنّما هو سحرهم الذي جاؤوا به، فقد اختلف المدلولان، إذ قالوا هم عن معجزة موسى، وقال موسى عمّا جاؤوا به، ولذلك لا يجوز أن يُؤتى هنا بالضمير بدلَ السحر، فيكونَ عائداً على قولهم: «لسِحْر».

قلت: والجوابُ أن الفراء وابن عطية إنّما أرادا السحر المتقدّم المذكور في اللفظ، وإن كان الثاني هو غيرَ عينِ الأول في المعنى، ولكن لَمَّا أُطلق عليهما لفظ «السحر» جاز أن يُقال ذلك، ويدلُّ على هذا أنهم قالوا في قوله تعالى: «والسلام عليّ»^(٤): إن الألف واللام للعهد لتقدّم ذكر السلام في قوله تعالى: «وسلامٌ عليه»^(٥)، وإن كان السلامُ الواقعُ على عيسى هو غيرَ السلام الواقع على يحيى، لاختصاص كلِّ سلام بصاحبه من حيث اختصاصه به، وهذا النقل المذكورُ عن الفراء في الألف واللام ينافي ما نقله عنه مكّي فيهما،

(١) تمام عبارة ابن عطية: «وفي آخرها «والسلام عليك».

(٢) البحر ٥/١٨٣.

(٣) الآية ١٦ - ١٧ من سورة المزمل.

(٤) الآية ٣٣ من سورة مريم.

(٥) الآية ١٥ من سورة مريم.

اللهم إلا أن يُقال: يُحتمل أن يكون له مقالتان، وليس ببعيدٍ فإنه كلما أكثر العلم اتسعت المقالات.

وقوله: «المفسدين» من وقوع الظاهر موقع ضمير المخاطب إذ الأصل: لا يُصلح عملكم، فأبرزهم في هذه الصفة الذميمة شهادة عليهم بها.
آ. (٨٢) وقرىء «بكلمته» بالتوحيد، وقد تقدّم نظيره^(١).

آ. (٨٣) قوله تعالى: ﴿فَمَا آمَنَ﴾: الفاء للتعقيب، وفيها إشعار بأن إيمانهم لم يتأخر عن الإلقاء، بل وقع عقيبها، لأنّ الفاء تفيد ذلك، وقد تقدّم توجيهه تعدية «آمن» باللام^(٢). والضمير في «قومه» فيه وجهان، أحدهما: - وهو الظاهر - عوده على موسى لأنه هو المحدّث عنه، ولأنه أقربُ المذكور، ولو عاد على فرعون لم يكرّر لفظه ظاهراً، بل كان التركيب «على خوفٍ منه»، وإلى هذا ذهب ابنُ عباس وغيره.

والثاني: أنه يعود على فرعون، ويروى عن ابن عباس أيضاً، ورجّح ابن عطية^(٣) هذا، وضَعَّف الأول فقال: «ومما يُضَعَّفُ عودَ الضمير على موسى أن المعروف من أخبار بني إسرائيل أنهم كانوا قد فَشَتْ فيهم النبوات، وكانوا قد نالهم ذلٌّ مُفْرِطٌ، وكانوا يَرْجُونَ كَشْفَهُ بظهور مولود، فلما جاءهم موسى أصفقوا^(٤) عليه وتابعوه، ولم يُحْفَظْ أن طائفةً من بني إسرائيل كفرت بموسى، فكيف تعطي هذه الآية أن الأقل منهم كان الذي آمن؟، فالذي يترجّح عوده على فرعون، ويؤيده أيضاً ما تقدّم من محاورة / موسى ورده عليهم وتوبيخهم».

[٤٧٦/ب]

(١) الآية ٧ من سورة الأنفال.

(٢) انظر: الدر المنصور ١/٤٤٠.

(٣) المحرر ٧٨/٩.

(٤) أصفقوا عليه: اجتمعوا.

قوله: «على خَوْفٍ» حال، أي: آمنوا كائنين على خوف، والضمير في «وملئهم» فيه أوجه، أحدها: أنه عائدٌ على الذرِّية، وهذا قولُ أبي الحسن^(١) واختيارُ ابن جرير^(٢)، أي: خوفٍ من مَلَأَ الذرية، وهم أشرافُ بني إسرائيل. الثاني: أنه يعودُ على قومه بوجهيه، أي: سواءً جَعَلْنَا الضمير في «قومه» لموسى أو لفرعون، أي: ومَلَأَ قوم موسى أو مَلَأَ قوم فرعون.

الثالث: أن يعودَ على فرعون، واعتَرَضَ على هذا بأنه كيف يعودُ ضميرُ جمعٍ على مفرد؟ وقد اعتذر أبو البقاء^(٣) عن ذلك بوجهين، أحدهما: أن فرعونَ لَمَّا كان عظيمًا عندهم عاد الضمير عليه جمعاً، كما يقول العظيم: نحن نامرُ، وهذا فيه نظرٌ، لأنه لو وَرَدَ ذلك مِنْ كلامهم مَحْكِيًّا عنهم لاحتمل ذلك. والثاني: أن فرعونَ صار اسماً لأتباعه، كما أن ثمودَ اسمٌ للقبيلة كلها. وقال مكي^(٤) وجهين آخرين قريبين من هذين، ولكنهما أخلصُ منهما، قال: «إنما جُمع الضميرُ في «ملئهم» لأنه إخبار عن جبار، والجبار يُخْبِرُ عنه بلفظِ الجمع، وقيل: لَمَّا ذُكِرَ فرعونُ عَلِمَ أن معه غيره، فَرَجَعَ الضميرُ عليه وعلى مَنْ معه». قلت: وقد تقدّم نحوٌ مِنْ هذا عند قوله: «الذين قال لهم الناسُ إنَّ الناسَ إنَّ الناسَ»^(٥)، والمرادُ بالقاتل نعيم بن مسعود، لأنه لا يخلو من مُساعدٍ له على ذلك القول.

الرابع: أن يعودَ على مضافٍ محذوفٍ وهو آل، تقديره: على خوفٍ مِنْ آل فرعون وملئهم، قاله الفراء^(٦)، كما حُذِفَ في قوله «واسألِ القرية»^(٧).

(١) وهو الأخفش في معاني القرآن ٣٤٧/٢.

(٢) تفسير الطبري ١٥/١٦٧.

(٣) الإملاء ٢/٣٢.

(٤) المشكل ١/٣٩٠.

(٥) الآية ١٧٣ من سورة آل عمران.

(٦) الآية ٨٢ من سورة يوسف.

(٧) معاني القرآن ١/٤٧٧.

قال أبو البقاء^(١) بعد أن حكى هذا ولم يعزه لأحد: «وهذا عندنا غلط، لأن المحذوف لا يعود إليه ضمير، إذ لو جاز ذلك لجاز أن يقول: «زيد قاموا» وأنت تريد «غلمان زيد قاموا». قلت: قوله «لأن المحذوف لا يعود إليه ضمير» ممنوع، بل إذا حُذِفَ مضافٌ فللعرب فيه مذهبان: الالتفاتُ إليه وَعَدْمُهُ وهو الأكثر، ويدل على ذلك أنه قد جَمَعَ بين الأمرين في قوله «وكم من قرية أهلكناها»^(٢) أي: أهل قرية، ثم قال: «أو هم قائلون» وقد حَقَّقْتُ ذلك في موضعه المشار إليه. وقوله: «لجاز زيد قاموا» ليس نظيره، فإن فيه حَذْفاً من غير دليل بخلاف الآية.

وقال الشيخ^(٣) - بعد أن حكى كلامَ الفراء - «وردَّ عليه بأن الخوف يمكن من فرعون، ولا يمكن سؤال القرية، فلا يُحذَفُ إلا ما دلَّ عليه الدليل، وقد يقال: ويدلُّ على هذا المحذوفِ جَمْعُ الضمير في «وملئهم». قلت: يعني أنهم زدوا على الفراء بالفرق بين «واسأل القرية» وبين هذه الآية بأن سؤال القرية غير ممكن فاضطررنا إلى تقدير المضاف بخلاف الآية، فإن الخوف تمكَّن من فرعون فلا اضطرار بنا يدُلُّنا على مضاف محذوف. وجواب هذا أن الحذف قد يكون لدليل عقلي أو لفظي، على أنه قيل في «واسأل القرية» إنه حقيقة، إذ يمكن النبي أن يسأل القرية فتجيبه.

الخامس: أن ثمَّ معطوفاً محذوفاً حُذِفَ للدلالة عليه، والدليل كون المَلِك لا يكون وحده، بل له حاشية وعساكر وجند، فكان التقدير: على خوفٍ من فرعون وقومه وملئهم، أي: ملأ فرعون وقومه، وهو منقول عن الفراء^(٤) أيضاً. قلت: حَذَفُ المعطوفِ قليلٌ في كلامهم، ومنه عند بعضهم

(١) الإملاء ٣٢/٢.

(٢) الآية ٤ من سورة الأعراف.

(٣) البحر ١٨٤/٥.

(٤) معاني القرآن ٤٧٦/١، بعبارة قرينة.

قوله تعالى «تَقِيكُمْ الْحَرَّ»^(١) أي: والبرد، وقول الآخر^(٢):

٢٦١٩- كَانَ الْحَصَى مِنْ خَلْفِهَا وَأَمَامِهَا إِذَا حَذَفْتَهُ رِجْلُهَا حَذَفُ أَعْسَرَا
أي: ويدها.

قوله: «أَنْ يُفْتِنَهُمْ» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه في محل جرٍ على البدل
من «فرعون»، وهو بدلٌ اشتمالٍ تقديره: على خوفٍ من فرعون فتنته كقولك:
«أعجبني زيد علمه». الثاني: أنه في موضعٍ نصبٍ على المفعول به بالمصدر
أي: خوفٍ فتنته، وإعمالُ المصدرِ المنونِ كثيرٌ كقوله: «أوَإِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي
مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا»^(٣). وقول الآخر^(٤):

٢٦٢٠- فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابِكَ قَدْ كَانُوا لَنَا بِالْمَوَارِدِ
الثالث: أنه منصوبٌ على المفعول من أجله بعد حذفِ اللام، ويَجْرِي
فيها الخلافُ المشهورُ.

وقرأ^(٥) الحسن ونبيح «يُفْتِنَهُمْ» بضمِّ الياء وقد تقدّم ذلك.
و «في الأرض» متعلقٌ بـ «عالٍ» أي: قاهر فيها أو ظالم كقوله^(٦):

٢٦٢١- فَاعِمِدْ لِمَا تَعَلُّوْا فَمَا لَكَ بِالَّذِي لَا تَسْتَطِيعُ مِنَ الْأُمُورِ يَدَانِ
أي: لِمَا تَقْهَرُ. ويجوز أن يكون «في الأرض» متعلقاً بمحذوف لكونه
صفة لـ «عالٍ» فيكون مرفوع المحل، وَيُرْجَحُ الْأَوَّلُ قَوْلُهُ: «إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي
الْأَرْضِ».

(١) الآية ٨١ من سورة النحل.

(٢) تقدم برقم ٦٨٨.

(٣) الآية ١٤ من سورة البلد.

(٤) تقدم برقم ٩٨٢.

(٥) البحر ١٨٥/٥.

(٦) البيت لكعب بن سعد الغنوي، أولعلي بن عدي الغنوي، وهو في الصحاح؛ واللسان:

علو؛ والبحر ١٨٥/٥.

آ. (٨٤) قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا﴾: جوابُ الشرط الأول، والشرطُ الثاني - وهو إن كنتم مسلمين - شرطٌ في الأول، وذلك أن الشرطين متى لم يترتبا في الوجود فالشرطُ الثاني شرطٌ في الأول، ولذلك يجب تقدُّمه على الأول، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك.

آ. (٨٧) قوله تعالى: ﴿أَنْ تَبَوَّأَ﴾: يجوز في «أَنْ» أن تكون المفسرة؛ لأنه قد تقدَّمها ما هو بمعنى القول وهو الإيحاء، ويجوز أن تكون المصدرية فتكون في موضع نصب بأوحيينا مفعولاً به أي: أوحيينا إليهما التبوؤ.

والجمهورُ على الهمزة في «تَبَوَّأَ». وقرأ حفص^(١) «تَبَوَّأَ» بياءٍ خالصة، وهي بدلٌ عن الهمزة، وهو تخفيفٌ غيرٌ قياسي، إذ قياسُ تخفيفِ مثل هذه الهمزة أن تكون بين الهمزة والألف، وقد أنكر هذه الرواية عن حفص جماعة من القراء، وقد حصَّها بعضهم بحالة الوقف، وهو الذي لم يحك أبو عمرو^(٢) والداني والشاطبي^(٣) غيره. وبعضهم يُطلق إبدالها عنه ياءً وصلًا ووقفًا، وعلى الجملة فهي قراءةٌ ضعيفة في العربية وفي الرواية، وتركتُ نصوصَ أهل القراءة خوفَ السامة، واستغناءً بما وضَّعته في «شرح القصيد».

والتبوؤ: النزولُ والرجوعُ، وقد تقدَّم تحقيقُ المادة في قوله «تَبَوَّأَ» المؤمنين^(٤).

قوله: «لقومكما» يجوزُ أن تكونَ اللامُ زائدةً في المفعول الأول، و«بيوتاً» مفعولٌ ثانٍ بمعنى بَوَّأَ قومكما بيوتاً، أي: أنزلوهم، وفَعَّلٌ وتَفَعَّلٌ بمعنى مثل «عَلَّقَهَا» و«تَعَلَّقَهَا» قاله أبو البقاء^(٥). وفيه ضعفٌ من حيث إنه

(١) روى صاحب السبعة ذلك عنه في الوقف وقال: إنها رواية عنه. السبعة ٣٢٩. وانظر: التيسير ١٢٣؛ البحر ١٨٦/٥؛ الإتحاف ٢٥٣.
(٢) التيسير ١٢٣.
(٣) الشاطبية ١٣٢ (حزب الأمانى).
(٤) الآية ١٢١ من سورة آل عمران.
(٥) الإملاء ٣٢/٢.

زِيدت اللام، والعامِل غير فرع^(١)، ولم يتقدَّم المعمول. الثاني: أنها غير زائدة، وفيها حينئذ وجهان، أحدهما: أنها حالٌ من «البيوت». والثاني: أنها وما بعدها مفعول «تَبَوَّأَ».

قوله: «بمصر» جَوَز فيه أبوالبقاء^(٢) أوجهاً، أحدها: أنه متعلِّق بـ «تَبَوَّأَ»، وهو الظاهر. الثاني: أنه حالٌ من ضمير «تَبَوَّأَ»، واستضعفه، ولم يبيِّن وجهَ ضعفه لوضوحه. الثالث: أنه حالٌ من «البيوت». الرابع: أنه حالٌ من «لِقومكما»، وقد ثنَّى الضميرَ في «تَبَوَّأَ» وجمع في قوله «واجعلوا» و«أقيموا»، وأفرد في قوله: «ويشِّر»؛ لأن الأول أمرٌ لهما، والثاني لهما ولقومهما، والثالث لموسى فقط؛ لأن أخاه تَبِعَ له، ولمَّا كان فِعْلُ البشارة شريفاً خَصَّ به موسى لأنه هو الأصل.

آ. (٨٨) قوله تعالى: ﴿لِيُضِلُّوْا﴾: في هذه اللام ثلاثة أوجه، أحدها: أنها لامُ العلة، والمعنى: أنك أتيتهم ما أتيتهم على سبيل الاستدراج فكان الإيتاء لهذه العلة. والثاني: أنها لام الصيرورة والعاقبة كقوله: «فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً»^(٣). وقوله^(٤):

٢٦٢٢ - لِدُوا لِلْموتِ وابنوا للخراب
وقوله^(٥):

٢٦٢٣ - فللموتِ تَغذو الوالداتُ سخالها كما لخرابِ الدُّورِ تُبني المساكُنُ

(١) العامل الفرع كاسم الفاعل نحو: أنا ضاربٌ لزبيد.

(٢) الإملاء ٣٢/٢ - ٣٣.

(٣) الآية ٨ من سورة القصص.

(٤) تقدم برقم ١٩٣٢.

(٥) تقدم برقم ٣٢٤٦.

وقوله^(١):

٢٦٢٤- وللمنايا تُرَبِّي كُلَّ مُرْضِعَةٍ وللخرابِ يَجِدُّ النَّاسُ عِمْرَانَا

والثالث: أنها للدعاء عليهم بذلك، كأنه قال: ليثبتوا على ما هم عليه من الضلال وليكونوا ضللاً، وإليه ذهب الحسن البصري وبدأ به الزمخشري^(٢). وقد استبعد هذا التأويل بقراءة الكوفيين^(٣) «لِيُضَلُّوا» بضم الياء فإنه يتعد أن يَدْعُو^(٤) عليهم بأن يُضَلُّوا غيرهم، وقرأ الباقون بفتحها، وقرأ الشعبي بكسرها^(٥)، فوالى بين ثلاث كسرات إحداها في ياء. وقرأ [أبو] الفضل الرياشي «أإنك أتيت» على الاستفهام. وقال الجبائي^(٦): «إنَّ «لا» مقدرة بين اللام والفعل تقديره: لثلا يَضِلُّوا»، ورأى البصريين في مثل هذا تقدير «كراهة» أي: كراهة أن يَضِلُّوا.

قوله: «فلا يؤمنوا» يحتمل النصب والجزم، فالنصب من وجهين، أحدهما: عطفه على «ليضلُّوا». والثاني: نصبه على جواب الدعاء في قوله «اطمِسْ». والجزم على أن «لا» للدعاء كقولك: «لا تعذبني يارب» وهو قريب من معنى «ليضلُّوا» في كونه دعاءً، هذا في جانب شبه النهي، وذلك في جانب شبه الأمر، و«حتى يروا» غاية لنفي إيمانهم، والأول قول الأخفش^(٧).

(٤) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ١٨٦/٥.

(٢) الكشف ٢٥٠/٢.

(٣) وهم عاصم وحمة والكسائي مع آخرين. انظر: البحر ١٨٦/٥؛ النشر ٢٦٢/٢.

(٤) الأصل: يَدْعِي وهو سهو.

(٥) أي بكسر الياء.

(٦) محمد بن عبد الوهاب، أبو علي، من أئمة المعتزلة، له تفسير مطول، توفي سنة ٣٠٣هـ.

انظر: البداية والنهاية ١٢٥/١١؛ الأعلام ٢٥٦/٦. وانظر: البحر ١٨٧/٥.

(٧) قدّر نصّها في «معاني القرآن» ٣٤٨/٢ على جواب الدعاء بالفاء.

والثاني بدأ به الزمخشري^(١)، والثالث قول الكسائي والفراء^(٢)، وأنشدا قول الشاعر^(٣):

٢٦٢٥- فلا يُنْبِطُ من بين عينك ما أنزوى

ولا تَلْقَنِي إلا وأنفك راغمُ

وعلى القول بأنه معطوفٌ على «لِيضْلُوا» يكون ما بينهما اعتراضاً.

آ. (٨٩) قوله تعالى: ﴿أَجِيبْتُ دَعْوَتِكُمَا﴾: الضمير لموسى وهرون،

وفي التفسير: كان موسى يدعو وهرون يُؤمِّن، فنسب الدعاء إليهما. وقال بعضهم: المراد موسى وحده، ولكن كنى عن الواحد بضمير الاثنين. وقرأ^(٤)

السلمي والضحاك «دَعَوَاتِكُمَا» على / الجمع. وقرأ ابن السَّمِيعِ «قد أَجَبْتُ [ب/٤٧٧]

دعوتكما» بقاء المتكلم وهو الباري تعالى، و«دَعَوَاتِكُمَا» نصب على المفعول به. وقرأ الربيع «أَجَبْتُ دَعَوَاتِيَكُمَا» بقاء المتكلم أيضاً. ودَعَوَاتِيَكُمَا تثنية، وهي

تدلُّ لمن قال: إن هرون شارك موسى في الدعاء.

قوله: «ولا تَتَّبِعَانَّ» قرأ العامة بتشديد التاء والنون، وقرأ حفص^(٥)

بتخفيف النون مكسورةً مع تشديد التاء وتخفيفها، وللقراء في ذلك كلامٌ مضطربٌ بالنسبة للنقل عنه. فأما قراءة العامة فـ «لا» فيها للنهي ولذلك أكد الفعل بعدها، ويضعف أن تكون نافيةً لأنَّ تأكيد المنفي ضعيفٌ، ولا ضرورة

(١) الكشاف ٢/٢٥٠.

(٢) وهو القول بأنَّ «يؤمنوا» مجزوم بـ «لا» التي للدعاء، ولم ينشد الفراء في معاني القرآن ٤٧٧/١ البيت.

(٣) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ٧٩؛ والمحزر ٨٥/٩؛ والبحر ١٨٧/٥. زوى: جمع بين عينيه.

(٤) القرطبي ٨/٣٧٦.

(٥) كذا في الأصل، ولم أجده عنه، ولعله سهو والصواب ابن عامر، وقد اختلف النقل عنه بالروايات التالية: تَتَّبِعَانَّ، تَتَّبِعَانَّ، تَتَّبِعَانَّ، تَتَّبِعَانَّ.

بنا إلى ادعائه، وإن كان بعضهم قد ادعى ذلك في قوله: «لا تُصيبنَّ الذين ظلموا»^(١) لضرورة دعت إلى ذلك هناك، وقد تقدم تحريره ودليله في موضعه، وعلى الصحيح تكون هذه جملة نهية معطوفة على جملة أمر.

وأما قراءة حفص^(٢) فـ «لا» تحتل أن تكون للنفي وأن تكون للنهي. فإن كانت للنفي كانت النون نون رفع، والجملة حينئذ فيها أوجه، أحدها: أنها في موضع الحال أي: فاستقيما غير متبعين، إلا أن هذا معترض بما قدمته غير مرة من أن المضارع المنفي بـ «لا» كالمثبت في كونه لا تباشره وأو الحال، إلا أن يُقدَّر قبله مبتدأ فتكون الجملة اسمية أي: وأنتم لا تتبعان. والثاني: أنه نفي في معنى النهي كقوله تعالى: «لا تعبدون إلا الله»^(٣). الثالث: أنه خبر محض مستأنف لا تعلق له بما قبله، والمعنى: أنهما أخيرا بأنهما لا يتبعان سبيل الذين لا يعلمون، وإن كانت للنهي كانت النون للتوكيد، وهي الخفيفة، وهذا لا يراه سيويه^(٤) والكسائي، أعني وقوع النون الخفيفة بعد الألف، سواء كانت الألف ألف تثنية أو ألف فصل بين نون الإناث ونون التوكيد نحو: «هل تضرينان يا نسوة». وقد أجاز يونس والقراء وقوع الخفيفة بعد الألف وعلى قولهما تتخرج القراءة. وقيل: أصلها التشديد وإنما خففت للثقل فيها كقولهم: «رُب» في «رُب». وأما تشديد التاء وتخفيفها فلغتان من أتبع يتبع وتبع يتبع، وقد تقدم هل هما بمعنى واحد أو مختلفان في المعنى؟ وملخصه أن تبعه بشيء: خلفه، وأتبعه كذلك، إلا أنه خاذاه في المشي، وأتبعه: لحقه.

(١) الآية ٢٥ من سورة الأنفال.

(٢) الصواب: ابن عامر.

(٣) «وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله». الآية ٨٣ من سورة البقرة.

(٤) الكتاب ١٥٤/٢. قال: «ولم تكن الخفيفة - مع ألف الاثنين - لأنها ساكنة ليست مدغمة فلا تثبت مع الألف ولا يجوز حذف الألف، فيلتبس بالواحد».

آ. (٩٠) قوله تعالى: ﴿وَجَاوَزْنَا بِبَنِي﴾: قد تقدّم الكلام فيه^(١).
وقرأ الحسن^(٢) «وَجَوَزْنَا» بتشديد الواو، قال الزمخشري^(٣): «وَجَوَزْنَا: مِنْ
أَجَازِ الْمَكَانِ وَجَاوَزَهُ وَجَوَزَهُ، وَلَيْسَ مِنْ جَوَزَ الَّذِي فِي بَيْتِ الْأَعْمَشِيِّ^(٤)»:

٢٦٢٦- وَإِذَا تُجَوِّزُهَا حِبَالُ قَبِيلَةٍ أَخَذَتْ مِنَ الْأُخْرَى إِلَيْكَ حِبَالَهَا
لأنه لو كان منه لكان حقه أن يقال: وَجَوَزْنَا بني إسرائيل في البحر كما
قال^(٥):

٢٦٢٧- كما جَوَزَ السَّكِّيَّ فِي الْبَابِ فَيَتَّقُ
يعني أن فَعَلَ بمعنى فاعَلَ وأَفْعَلَ، وليس التضعيفُ للتعدية،
إذ لو كان كذلك لتعدى بنفسه كما في البيت المشار إليه دون الباء.

وقرأ الحسن^(٦) «فَاتَّبَعَهُمْ» بالتشديد، وقد تقدم الفرق.

قوله: «بَغِيًّا وَعَدُوًّا» يجوز أن يكونا مفعولين مِنْ أَجْلِهِنَّ أَي: لِأَجْلِ
الْبَغْيِ وَالْعَدُوِّ، وَشُرُوطُ النَّصْبِ مَتَوَفَّرَةٌ، وَجَوَزُ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرَيْنِ فِي مَوْضِعِ
الْحَالِ أَي: بَاغِينَ مُتَعَدِّينَ. وقرأ^(٧) الحسن «وَعُدُّوًّا» بضم العين والبدال
المشددة، وقد تقدّم ذلك في سورة الأنعام^(٨).

(١) انظر إعرابه للآية ١٣٨ من سورة الأعراف.

(٢) البحر ٥/١٨٨؛ الإنحاف ٢٥٤.

(٣) الكشف ٢/٢٥١.

(٤) تقدم برقم ١٣٧١.

(٥) صدره:

وَلَا بُدَّ مِنْ جَارٍ يَمَيِّزُ سَبِيلَهَا

وهو للأعشى في ديوانه ٢٢٣؛ واللسان فتح. والسكي: المسمار، الفيتق: النجار.

(٦) البحر ٥/١٨٨؛ الإنحاف ٢٥٤.

(٧) البحر ٥/١٨٨؛ القرطبي ٣٧٧/٨. (٨) الآية ١٠٨.

قوله: «حتى إذا» غايةً لاتباعه.

قوله: «آمنتُ أنه» قرأ^(١) الأخوان بكسر إن وفيها أوجه، أحدها: أنها استئناف إخبار، فلذلك كُسرت لوقوعها ابتداءً كلام. والثاني: أنه على إضمار القول أي: فقال إنه، ويكون هذا القول مفسراً لقوله آمنت. والثالث: أن تكون هذه الجملة بدلاً من قوله: «آمنت»، وإبدال الجملة الاسمية من الفعلية جائزٌ لأنها في معناها، وحينئذ تكون مكسورةً لأنها محكيةٌ بـ«قال»: هذا الظاهر. والرابع: أن «آمنتُ» ضُمِّن معنى القول لأنه قولٌ. وقال الزمخشري^(٢): «كُرِّرَ المَخْدُولُ^(٣) المعنى الواحد ثلاث مرات في ثلاث عبارات حِرْصاً على القبول» يعني أنه قال: «آمنتُ»، فهذه مرة، وقال: «إنه لا إله إلا الذي آمنتُ به بنو إسرائيل» فهذه ثانية، وقال: «وأنا من المُسلمين» فهذه ثالثة، والمعنى واحد» وهذا جنوحٌ منه إلى الاستئناف في «إنه».

وقرأ الباقون بفتحها وفيها أوجه أيضاً، أحدها: أنها في محل نصب على المفعول به أي: آمنتُ توحيداً، لأنه بمعنى صدقتُ. الثاني: أنها في موضع نصب بعد إسقاط الجار أي: لأنه. الثالث: أنها في محل جر بذلك الجار، وقد عرُفت ما فيه من الخلاف.

آ. (٩٢) قوله تعالى: ﴿الآن﴾: منصوبٌ بمحذوفٍ أي: آمنتُ [٤٧٨/أ] الآن، أو / أتؤمن الآن. وقوله: «وقد عصيتُ» جملةٌ حالية، وقد تقدّم نظير ذلك قريباً.

قوله: «بيدك» فيه وجهان، أحدهما: أنها باءُ المصاحبة بمعنى مصاحباً لبيدك وهي الدرع، وفي التفسير: لم يُصدّقوا بفرقه، وكانت له درعٌ تُعرَفُ

(١) الأخوان حمزة والكسائي، انظر: السبعة ٣٣٠؛ التيسير ١٢٣؛ البحر ١٨٨/٥؛ الحجة

لأبي زرعة ٣٣٦.

(٣) أي فرعون.

(٢) الكشاف ٢٥١/٢.

فَأَلْقِي بَنَجْوَةَ^(١) مِنَ الْأَرْضِ وَعَلَيْهِ دِزْعُهُ لِيَعْرِفُوهُ، وَالْعَرَبُ تَطْلِقُ الْبَدْنَ عَلَى الدَّرْعِ، قَالَ عَمْرُو بْنُ مَعَدٍ يَكْرَبُ^(٢):

٢٦٢٨ - أَعَاذِلُ شِكَّتِي بَدْنِي وَسِيفِي وَكُلُّ مُقْلَصٍ سَلِسِ الْقِيَادِ
وقال آخر^(٣):

٢٦٢٩ - تَرَى الْأَبْدَانَ فِيهَا مُسَبَّغَاتٍ عَلَى الْأَبْطَالِ وَالْيَلْبِ الْحَصِينَا
وقيل: ببدنك أي عُريَان لا شيء عليه، وقيل: بدنًا بلا روح.

والثاني: أن تكونَ سببَةً على سبيل المجاز؛ لأنَّ بدنَه سبب في تنجيته، وذلك على قراءة ابن مسعود^(٤) وابن السَّمِيعِ «بندائك» من النداء وهو الدعاء أي: بما نادى به في قومه من كفرانه في قوله: «ونادى فرعون في قومه»^(٥) «فحشر فنادى، فقال: أنا ربُّكم الأعلى»^(٦) «يا أيُّها الملأ ما عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي»^(٧).

وقرأ^(٨) يعقوب «نُنَجِّيك» مخففاً مِنْ أَنجَاه. وقرأ أبو حنيفة^(٩) «بأبدانك» جمعاً: إمَّا على إرادة الأذراع لأنه كان يلبس كثيراً منها خوفاً على نفسه، أو جعل

-
- (١) النجوة: المرتفع من الأرض.
(٢) الكشاف ٢/٢٥٢؛ البحر ٥/١٨٩. الشكة: ما يلبس من السلاح، والمقْلَص: الفرس طويل القوائم منضم البطن.
(٣) البيت لكعب بن مالك وهو في القرطبي ٨/٣٨٠؛ والبحر ٥/١٨٩؛ واليلب: ج يَلْبَة وهي الدرود اليمانية.
(٤) القرطبي ٨/٣٧٩؛ البحر ٥/١٨٩.
(٥) الآية ٥١ من سورة الزخرف.
(٦) الآية ٢٣ - ٢٤ من سورة النازعات.
(٧) الآية ٣٨ من سورة القصص.
(٨) النشر ٢/٢٥٩؛ البحر ٥/١٨٩؛ الإتحاف ٢٥٤.
(٩) البحر ٥/١٨٩؛ الكشاف ٢/٢٥٢.

كُلَّ جِزءٍ مِنْ بَدَنِهِ بَدَنًا كَقَوْلِهِ: «شَابَتْ مَفَارِقُهُ» قَالَ (١):

٢٦٣٠ - شَابَ الْمَفَارِقُ وَاکْتَسَيْنَ قَتِيرًا

وقرأ (٢) ابن مسعود وابن السَّمِيفَعِ وَيَزِيدُ الْبَرْبَرِي (٣) «نُنَحِّيكَ» بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ مِنَ التَّنَجِيَةِ أَي: نُنَلِّقُكَ بِنَاحِيَةِ فِيمَا يَلِي الْبَحْرَ، وَفِي التَّفْسِيرِ: أَنَّهُ زَمَاهُ إِلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ كَالثَّوْرِ. وَهَلْ نُنَجِّيكَ مِنَ النِّجَاةِ بِمَعْنَى تُبْعِدُكَ مِمَّا وَقَعَ فِيهِ قَوْمُكَ مِنْ قَعْرِ الْبَحْرِ وَهُوَ تَهْكُمُ بِهِمْ، أَوْ مِنْ أَلْقَاهُ عَلَى نَجْوَةِ أَي: رَبْوَةِ مَرْتَفَعَةٍ، أَوْ مِنَ النِّجَاةِ وَهُوَ التَّرُّكُ أَوْ مِنَ النِّجَاءِ وَهُوَ الْعَلَامَةُ (٤)، وَكُلُّ هَذِهِ مَعَانٍ لِأَثْفَةِ بِالْقِصَّةِ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَهُ: «فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ» خَيْرٌ مَحْضٌ. وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ عَلَى نِيَةِ هَمْزَةٍ الْاسْتِفْهَامِ وَفِيهِ بُعْدٌ لِحَذْفِهَا مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ، وَلِأَنَّ التَّعْلِيلَ بِقَوْلِهِ «لِتَكُونَ» لَا يَنَاسِبُ الْاسْتِفْهَامَ.

و «لِتَكُونَ» مَتَعَلِّقٌ بِ «نُنَجِّيكَ» وَ «آيَةٌ» أَي: عِلَامَةٌ، وَ «لَمَنْ خَلَقَكَ» فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ «آيَةٌ» لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ لَهَا.

آ. (٩٣) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مُبَوَّأٌ صِدْقٍ﴾: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الْمَصْدَرِ تَقْدِيرُهُ: بِوَأَنَّهُمْ مُبَوَّأٌ صِدْقٍ، وَأَنْ يَكُونَ مَكَانًا أَي: مَكَانَ تَبَوُّءِ صِدْقٍ. وَقَرِئَ (٥) «لَمَنْ خَلَقَكَ» بِفَتْحِ اللَّامِ جَعَلَهُ فِعْلًا مَاضِيًّا، وَالْمَعْنَى: لَمَنْ خَلَقَكَ

(١) البيت لجريير وصدده:

قال العواذِلُ ما لجهلك بعدما

وهو في ذبوانه ٢٧٩؛ والكتاب ١٣٨/٢. والمفرق بفتح الراء وكسرهما وسط الرأس وهو الذي يُفَرِّقُ فِيهِ الشَّعْرُ، قَالَ فِي اللِّسَانِ «فَرَقَ»: «وَقَوْلُهُمْ لِلْمَفْرِقِ مَفَارِقَ كَأَنَّهُمْ جَعَلُوا كُلَّ مَوْضِعٍ مِنْهُ مَفْرِقًا فَجَمَعُوهُ عَلَى ذَلِكَ» وَالْقَتِيرُ: أَوَّلُ مَا يَظْهَرُ مِنَ الشَّيْبِ.

(٢) الكشاف ٢٥٢/٢؛ البحر ١٨٩/٥.

(٣) لم أهند إلى ترجمته.

(٤) لم أقف في معاجم اللغة على النجاء بمعنى العلامة.

(٥) ذكرها البحر ١٨٩/٥، من دون نسبة.

من الجبابرة لِيَتَّعِظُوا بِذَلِكَ. وقرىء^(١) «لَمَنْ خَلَقَكَ» بالقاف فعلاً ماضياً وهو الله تعالى أي: ليجعلك الله آيةً في عباده. ويجوز أن ينتصب «مُبَوَّأً» على أنه مفعول ثانٍ كقوله تعالى: «لِنُبَوِّئَهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا» أي: لنُنزِّلَهُمْ.

آ. (٩٤) قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتَ﴾: في «إِنْ» هذه وجهان، الظاهر منهما: أنها شرطية، ثم استشكلوا على ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن في شك قط. قال الزمخشري^(٢): «فإن قلت كيف قال لرسوله: «فإن كنت في شك» مع قوله للكفرة: «وإنهم لفي شكٍ منه مُريب»^(٣)؟ قلت: فرقٌ عظيم بين إثباته الشكِّ لهم على سبيل التوكيد والتحقيق، وبين قوله: «فإن كنت» بمعنى الفرض والتمثيل». وقال الشيخ^(٤): «وإذا كانت شرطيةً فقالوا: إنها تدخل على الممكن وجوده أو المحقق وجوده المبهم زمنٌ وقوعه كقوله تعالى: «أفإن متَّ فهم الخالدون»^(٥). قال: «والذي أقوله إنَّ «إِنْ» الشرطية تقتضي تعليق شيءٍ على شيء، ولا تستلزم تحتم وقوعه ولا إمكانه، بل قد يكون ذلك في المستحيل عقلاً كقوله تعالى: «إن كان للرحمن ولدٌ فأنا أول العابدين»^(٦)، ومستحيل أن يكون له ولدٌ فكذلك [هذا]^(٧)، مستحيل أن يكون في شك، وفي المستحيل عادةً كقوله تعالى: «فإن استطعت أن تبتغي نَفَقًا في الأرض»^(٨) لكن وقوعها في تعليق المستحيل قليل». ثم قال: «ولمَّا خفي هذا

(١) نسبتها القرطبي ٣٨١/٨، إلى علي بن أبي طالب. وانظر: البحر ١٨٩/٥.

(٢) الكشاف ٢٥٢/٢.

(٣) الآية ١١٠ من سورة هود.

(٤) البحر ١٩١/٥.

(٥) الآية ٣٤ من سورة الأنبياء.

(٦) الآية ٨١ من سورة الزخرف.

(٧) زيادة من البحر.

(٨) الآية ٣٥ من سورة الأنعام.

الوجه على أكثر الناس اختلفوا في تخريج هذه الآية، فقال ابن عطية^(١): «الصواب أنها مخاطبة، والمراد من سواه من أمته ممن يمكن أن يشك أويعارض». وقيل: كنى بالشك عن الضيق. وقيل: كنى به عن العجب، ووجه المجاز فيه أن كلاً منهما فيه تردّد، وقال الكسائي: إن كنت في شك أن هذا عادتهم مع الأنبياء فسألهم كيف كان صبر موسى عليه السلام؟

الوجه الثاني من وجهي «إن» أنها نافية. قال الزمخشري^(٢): «أي: فما كنت في شك فأسأل، يعني لا تأمرك بالسؤال لكونك شاكاً ولكن لتزداد يقيناً كما ازداد إبراهيم عليه السلام بمعاينة إحياء الموتى. وهذا القول سبقه إليه الحسن البصري والحسين بن الفضل وكأنه فرأى من الإشكال المتقدم في جعلها شرطية، وقد تقدّم جوابه من وجوه.

وقرأ^(٣) يحيى وإبراهيم: «يقرؤون الكتب» بالجمع، وهي مبيّنة أن المراد بالكتاب الجنس لا كتاب واحد.

آ. (٩٨) قوله تعالى: ﴿فلولا﴾: «لولا» هنا تحضيضية وفيها معنى التوبيخ، كقول الفرزدق^(٤):

٢٦٣١ - تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ
بني ضَوَطْرِي لَوْلَا الْكَمِيِّ الْمُقْتَعَا
وفي مصحف^(٥) أبي وعبدالله - وقرأ كذلك - «فهلأ» وهي نص في التحضيض. و«كانت» هنا تامة، و«آمنت» صفة لقرية، و«فَنَفَعَهَا» نسق على الصفة.

(١) المحرر ٩١/٩.

(٢) الكشاف ٢٥٣/٢.

(٣) الكشاف ٢٥٣/٢؛ البحر ١٩١/٥.

(٤) تقدم برقم ٧٠٢.

(٥) القرطبي ٣٨٣/٨؛ الكشاف ٢٥٤/٢؛ البحر ١٩٢/٥.

قوله: «إلا قوم» فيه وجهان، أحدهما: أنه استثناء منقطع وإليه ذهب سيبويه^(١) والكسائي والأخفش^(٢) / والفراء^(٣)، ولذلك أدخله سيبويه في باب [٤٧٨/ب] ما لا يكون فيه إلا النصبُ لانقطاعه، وإنما كان منقطعاً؛ لأن ما بعد «إلا» لا يندرجُ تحت لفظ «قرية». والثاني: أنه متصل. قال الزمخشري^(٤): «استثناء من القرى لأن المراد أهاليها»^(٥)، ويجوز أن يكون متصلاً، والجملة في معنى النفي كأنه قيل: ما آمنت قريةٌ من القرى الهالكة إلا قوم يونس.

وقال ابن عطية^(٦): «هو بحسب اللفظ استثناء منقطع، وكذلك رسمه النحويون، وهو بحسب المعنى متصلٌ لأن تقديره: ما آمن أهل قريةٍ إلا قوم يونس». قلت: وتقديرُ هذا المضافِ هو الذي صحَّح كونه استثناء متصلاً، وكذلك قال أبو البقاء^(٧) ومكي^(٨) وابن عطية وغيرهم. وأمَّا الزمخشري فإن ظاهرَ عبارته أن المصحَّح لكونه متصلاً كونُ الكلام في معنى النفي، وليس كذلك بل المسوَّغ كونُ القرى يراد بها أهاليها من باب إطلاق المحلِّ على الحال، وهو أحد الأوجه المذكورة في قوله: «اسأل القرية»^(٩).

وقرأت^(١٠) فرقة: «إلا قوم» بالرفع. قال الزمخشري^(١١) «وقرىء بالرفع

(١) الكتاب ١/٣٦٦.

(٢) لم يشر إلى ذلك في «معاني القرآن».

(٣) معاني القرآن ١/٤٧٩.

(٤) الكشف ٢/٢٥٤.

(٥) وقال بعد «أهاليها»: «وهو استثناء منقطع بمعنى ولكن».

(٦) المحرر ٩/٩٤.

(٧) الإملاء ٢/٣٣، وقد نقل الوجهين.

(٨) المشكل ١/٣٩٢، وقد نقل الوجهين.

(٩) الآية ٨٢ من سورة يوسف.

(١٠) ذكرها في البحر ٥/١٩٢؛ والكشاف ٢/٢٥٤، من دون نسبة.

(١١) الكشف ٢/٢٥٤.

على البدل، روي^(١) ذلك عن الجرمي والكسائي. وقال المهدوي: «والرفع على البدل من «قرية». فظاهر هاتين العبارتين أنها قراءة منقولة، وظاهر قول مكي وأبي البقاء أنها ليست قراءة، وإنما ذلك من الجائز، وجعل الرفع على وجه آخر غير البدل وهو كون «إلا» بمعنى: «غير» في وقوعها صفة. قال مكي^(٢): «ويجوز الرفع على أن تجعل «إلا» بمعنى «غير» صفة للأهل المحذوفين في المعنى ثم يُعَرَّبَ ما بعد «إلا» بإعراب «غير» لو ظهرت في موضع «إلا». وقال أبو البقاء^(٣): - وأظنه أخذه منه - «ولو كان قد قُرئ بالرفع لكانت «إلا» فيه بمنزلة «غير» فتكون صفة». وقد تقدم أن في نون يونس^(٤) ثلاث قراءات قُرئ بها.

آ. (٩٩) قوله تعالى: ﴿أفأنت تُكْرِهُ﴾: يجوز في «أنت» وجهان أحدهما: أن يرتفع بفعلٍ مقدرٍ مفسرٍ بالظاهر بعده وهو الأرجح؛ لأن الاسم قد ولي أداة هي بالفعل أولى. والثاني: أنه مبتدأ والجملة بعده خبره، وقد عُرِفَ ما في ذلك من كون الهمزة مقدمة على العاطف أو ثم جملة محذوفة كما هو رأي الزمخشري^(٥). وفائدة^(٦) إيلاء الاسم للاستفهام إعلامٌ بأن الإكراه ممكنٌ مقدورٌ عليه، وإنما الشأن في المُكْرِه مَنْ هو؟ وما هو إلا هو وحده لا يشاركه فيه غيره. و«حتى» غايةٌ للإكراه.

آ. (١٠٠) وقوله تعالى: ﴿وما كان لنفسٍ أن تؤمن﴾: كقوله: «أن

(١) قوله: «روي» غير واضح في الأصل.

(٢) المشكل ٣٩٢/١.

(٣) الإملاء ٣٣/٢.

(٤) انظر: إعرابه للآية ١٦٣ من سورة النساء. والآية ٨٦ من سورة الأنعام. وانظر: البحر

١٩٢/٥.

(٥) لم يشر الزمخشري في هذا الموضع إلى مذهبه.

(٦) انظر: الكشاف ٢٥٤/٢.

تموت» وقد تقدّم ذلك في آل عمران^(١).

قوله: «ويجعل» قرأ أبو بكر عن عاصم^(٢) بنون العظمة. والباقون بياء الغيبة وهو الله تعالى. وقرأ الأعمش^(٣) فصرّح به «ويجعل اللّه الرّجز» بالزاي دون السين، وقد تقدّم هل هما بمعنى أو بينهما فرق^(٤)؟

أ. (١٠١) قوله تعالى: ﴿مَآذَا فِي السَّمَوَاتِ﴾: يجوز أن يكون «ماذا» كله استفهاماً مبتدأ، و«في السموات» خبره أي: أي شيء في السموات؟ ويجوز أن تكون «ما» مبتدأ و«ذا» بمعنى الذي، و«في السموات» صلته وهو خبر المبتدأ، وعلى التقديرين فالمبتدأ وخبره في محل نصب بإسقاط الخافض؛ لأن الفعل قبله معلق بالاستفهام، ويجوز على ضعف أن يكون «ماذا» كله موصولاً بمعنى الذي وهو في محل نصب ب«انظروا». ووجه ضعفه أنه لا يخلو: إما أن يكون النظر بمعنى البصر فيعدى ب«إلى»، وإما أن يكون قليلاً فيعدى ب«في» وقد تقدّم الكلام في «ماذا».

قوله: «وما تُغني»، يجوز في «ما» أن تكون استفهامية، وهي واقعة موقع المصدر أي: أي غناء تُغني الآيات؟ ويجوز أن تكون نافية، وهذا هو الظاهر. وقال ابن عطية^(٥): ويحتمل أن تكون «ما» في قوله: «وما تُغني» مفعولة بقوله: «انظروا»، معطوفة على قوله: «ماذا» أي: تأملوا قدر غناء الآيات والنذر عن الكفار. قال الشيخ^(٦): «وفيه ضعف، وفي قوله: «معطوفة على «ماذا» تجوز، يعني أن الجملة الاستفهامية التي هي «ماذا في السموات» في موضع

(١) الآية ١٤ من سورة آل عمران.

(٢) السبعة ٣٣٠؛ التيسير ١٢٣؛ الإتحاف ٢٥٤؛ البحر ١٩٣/٥.

(٣) البحر ١٩٣/٥؛ الكشاف ٢٥٥/٢.

(٤) انظر: إعرابه للآية ١٢٥ من سورة الأنعام؛ الآية ١٣٤ من سورة الأعراف.

(٥) المحرر ٩٧/٩.

(٦) البحر ١٩٤/٥.

المفعول، إلا^(١) أن «ماذا» وحده منصوب بـ «انظروا» فتكون «ماذا» موصولةً، و«انظروا» بصرية لما تقدم» يعني لما تقدم من أنه لو كانت بصرية لتعدت بـ «إلى».

و«النذر» يجوز أن يكون جمع نذير، المراد به المصدر فيكون التقدير: وما تُغني الآيات والإنذارات، وأن يكون جمع «نذير» مراداً به اسم الفاعل بمعنى مُنذر فيكون التقدير: والمنذرون وهم الرسل.

آ. (١٠٣) قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي﴾: قال الزمخشري^(٢): «هو معطوف على كلامٍ محذوف يدلُّ عليه «الإمثلة أيام الذين خلّوا من قبلهم» كأنه قيل: نهلك الأمم ثم نُنَجِّي رسلنا، معطوف على حكاية الأحوال الماضية.

قوله: «كذلك» في هذه الكاف وجهان، أظهرهما: أنه في محل نصب تقديره: مثل ذلك الإنجاء الذي نَجَّينا الرسلَ ومؤمنيهم ننجي من آمن بك يا محمد. والثاني: أنها في / محل رفع على خبر ابتداء مضمرة، وقدره ابن عطية^(٣) وأبو البقاء^(٤) بقولك: الأمر كذلك. [٤٧٩/أ]

قوله: «حقاً» فيه أوجه، أحدها: أن يكون منصوباً بفعل مقدر أي: حق ذلك حقاً. والثاني: أن يكون بدلاً من المحذوف النائب عنه الكاف تقديره: إنجاء مثل ذلك حقاً. والثالث: أن يكون «كذلك» و«حقاً» منصوبين بـ «نُنَجِّي»^(٥) الذي بعدهما. والرابع: أن يكون «كذلك» منصوباً بـ «نُنَجِّي»

(١) عبارة البحر: «لأن ماذا».

(٢) الكشاف ٢/٢٥٥.

(٣) المحرر ٩/٩٨، ولم يزد في تقديره على قوله: «يصح أن تكون في موضع رفع».

(٤) الإملاء ٢/٣٤.

(٥) التزمنا هنا بالرسم العثماني.

الأولى، و«حقاً» بـ «نُجج» الثانية. وقال الزمخشري^(١): «مثل ذلك الإنجاء نَجَّى المؤمنين منكم ونهلك المشركين، و«حقاً علينا» اعتراض، يعني حقاً ذلك علينا حقاً».

وقرأ الكسائي^(٢) وحفص «نُجِّي المؤمنين» مخففاً مِنْ أَنْجَى يُقَالُ: أَنْجَى وَنَجَّى كَأَبْدَلٍ وَبَدَلٍ، وجمهورُ القراء لم ينقلوا الخلافَ إلا في هذا دون قوله: «فاليومُ نُنَجِّيكَ ببدنك»^(٣) ودونَ قوله: «ثم ننجي رُسُلَنَا». وقد نقل أبو علي^(٤) الأهوازي الخلافَ فيهما أيضاً، ورُسِمَ في المصاحف «نُجج» بجيمٍ دون ياء.

آ. (١٠٤) قوله تعالى: ﴿فَلَا أَعْبُدُ﴾: جواب الشرط، والفعل خبر ابتداء مضمّر تقديره: فأنا لا أعبد، ولو وقع المضارعُ منفياً بـ «لا» دون فاء لَجُزِمَ، ولكنه مع الفاء يُرْفَعُ على ما ذكرت لك، وكذا لو لم يُنْفَ بـ «لا» كقوله تعالى: «وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ»^(٥). أي: فهو ينتقم.

قوله: «وَأَمْرٌ أَنْ أكونَ»، قال الزمخشري^(٦): «أصله بأن أكونَ، فحذِفَ الجارُ، وهذا الحذفُ يحتمل أن يكونَ مِنَ الحذفِ المطرَدِ الذي هو حَذْفُ الحروفِ الجارّةِ مع أنْ [وَأَنْ]^(٧)، وأن يكونَ مِنَ الحذفِ غيرِ المطرَدِ وهو قوله^(٨):

٢٦٣٢ - أَمْرُتَكَ الْخَيْرَ

(١) الكشاف ٢/٢٥٥.

(٢) السبعة ٣٣٠؛ الحجة لأبي زرعة ٣٣٧؛ التيسير ١٢٣؛ البحر ٥/١٩٥.

(٣) الآية ٩٢ من سورة يونس.

(٤) الحسن بن علي، ثقة، مقررء دمشق، قرأ على العنبري، توفي سنة ٤٤٦. انظر: طبقات القراء ١/٢٢٠.

(٥) الآية ٩٥ من سورة المائدة.

(٦) الكشاف ٢/٢٥٥.

(٧) تقدم برقم ٢٢١.

(٨) زيادة من الكشاف.

«فاصدع بما تؤمر»^(١). قلت: يعني بغير المطرد أن حذف حرف الجر مسموع في أفعال لا يجوز القياس عليها وهي: أمر واستغفر، وقد ذكرتها فيما تقدم، وأشار بقوله: «أمرتك» إلى البيت المشهور:

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به

وقد قاس ذلك بعض النحويين، ولكن يُشترط أن يتعين ذلك الحرف ويتعين موضعه أيضاً، وهورأي علي بن سليمان^(٢) فيجيز «بريت القلم السكين» بخلاف «صككت الحجر بالخشبة».

آ. (١٠٥) قوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَقِم﴾: يجوز أن يكون على إضمار فعل أي: وأوحى إلي أن أقم. ثم لك في «أن» وجهان، أحدهما: أن تكون تفسيرية لتلك الجملة المقدره، كذا قاله الشيخ^(٣) وفيه نظر، إذا المفسر لا يجوز حذفه، وقد ردّ هوبذلك في موضع غير هذا. والثاني: أن تكون المصدرية فتكون هي وما في حيزها في محل رفع بذلك الفعل المقدر. ويحتمل أن تكون «أن» مصدرية فقط، وهي على هذا معمولة لقوله: «أمرت» مراعى فيها معنى الكلام، لأنّ قوله: «أن أكون» كون من أكوان المؤمنين، ووصل «أن» بصيغة الأمر جائر، وقد تقدم تحرير ذلك.

وقال الزمخشري^(٤): «فإن قلت: عطف قوله: «وأن أقم» على «أن أكون» فيه إشكال؛ لأن «أن» لا تخلو: إما أن تكون التي للعبارة، أو التي تكون مع الفعل في تأويل المصدر، فلا يصح أن تكون التي للعبارة وإن كان الأمر ممّا يتضمّن معنى القول؛ لأن عطفها على الموصولة يأبى ذلك، والقول بكونها موصولة مثل الأولى لا يساعد عليه لفظ الأمر وهو «أقم»؛ لأن الصلة

(١) الآية ٩٤ من سورة الحجر. (٣) البحر ٥/١٩٦.

(٢) وهو الأخفش الصغير وتقدمت ترجمته. (٤) الكشاف ٢/٢٥٥.

حقُّها أن تكونَ جملةً تحتل الصدق والكذب. قلت: قد سَوَّغَ سيبويه^(١) أن توصلَ «أن» بالأمر والنهي، وشبَّه ذلك بقولهم: «أنت الذي تفعل» على الخطاب لأن الغرضَ وصلُّها بما تكونُ معه في تأويل المصدر، والأمر والنهي دالٌّ على المصدر دلالةً غيرهما من الأفعال». قلت: قد قدَّمتُ الإشكال في ذلك وهو أنه إذا قُدِّرَت بالمصدرِ فاتت الدلالة على الأمر والنهي.

ورجَّح الشيخ كونها مصدريةً على إضمار فعل^(٢) كما تقدم تقريره قال: «ليزولَ قلُّ العطفِ لوجود الكاف، إذ لو كان «وَأَنْ أَقِمَّ» عطفاً على «أَنْ أَكُونَ» لكان التركيب «وجهي» بياء المتكلم، ومراعاة المعنى فيه ضَعْفٌ، وإضمارُ الفعل أكثر».

قوله: «حَنِيفاً» يجوز أن يكونَ حالاً من «الذين»، وأن يكونَ حالاً من فاعل «أَقِمَّ» أو مفعوله.

آ. (١٠٦) قوله تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ﴾: يجوز أن تكونَ هذه الجملة

استثنائيةً، ويجوز أن تكونَ عطفاً على جملة الأمر وهي: «أَقِمَّ» / فتكونَ [٤٧٩/ب] داخلَةً في صلة «أَنْ» بوجهيها، أعني كونها تفسيريةً أو مصدريةً وقد تقدَّم تحريره. وقوله: «مَا لَا يَنْفَعُكَ» يجوز أن تكونَ نكرةً موصوفةً، وأن تكونَ موصولةً.

قوله: «فإنك» هو جواب الشرط و«إذن» حرفُ جوابٍ توسَّطت بين الاسم والخبر، ورُبَّتْها التأخيرُ عن الخبر، وإنما وَسَّطْتُ رَعْباً للفواصل. وقال الزمخشري^(٣): «إذن» جواب الشرط وجوابٌ لسؤالٍ مقدر، كأن سائلاً سأل عن تَبِعة عبادة الأوثان». وفي جَعَلَهُ «إذن» جزاءً للشرط نظراً، إذ جوابُ الشرط محصورٌ في أشياء ليس هذا منها.

(١) الكتاب ٤٧٩/١. وقوله «قلت» الكلام للزمخشري.

(٢) عبارته في البحر لا تفيد ذلك «وإضمار الفعل أولى ليزول...» البحر ١٩٦/٥.

(٣) الكشاف ٢٥٦/٢.

آ. (١٠٧) قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ﴾: قد تقدّم ما في ذلك من صناعة البديع في سورة الأنعام^(١). وقال هنا في جواب الشرط الأول بنفي عام وإيجاب^(٢)، وفي جواب الثاني^(٣) بنفي عام دون إيجاب، لأنّ ما أَرَادَهُ لا يَرُدُّه رادّاً، لا هو ولا غيره؛ لأن إرادته قديمة لا تتغيّر، فلذلك لم يَجِئْ التركيب فلا رادّ له إلا هو، هذه عبارة الشيخ^(٤)، وفيها نظرٌ، وكأنه يقول بخلاف الكشف فإنه هو الفاعل لذلك وحده دون غيره بخلاف إرادته تعالى، فإنها لا يُتصوّر فيها الوقوع على خلافها، وهي مسألة خلافية بين أهل السنة والاعتزال. قال الزمخشري^(٥): «فإن قلت: لِمَ ذَكَرَ الْمَسُّ فِي أَحَدِهِمَا وَالْإِرَادَةُ فِي الثَّانِي؟ قلت: كأنه أراد أن يذكر الأمرين جميعاً: الإرادة والإصابة في كلّ واحد من الضّر والخير، وأنه لا رادّ لِمَا يريده منهما، ولا مُزِيلٌ لِمَا يُصِيبُ بِهِ مِنْهُمَا، فأوجز الكلام بأن ذكر المسّ وهو الإصابة في أحدهما والإرادة في الآخر ليدلّ بما ذكّر على ما ترك، على أنه قد ذكّر الإصابة في الخير في قوله: «يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ».

آ. (١٠٨) وقوله تعالى: ﴿مِنْ رَبِّكُمْ﴾: يجوز أن يتعلّق بـ «جاءكم» و«مِنْ» لابتداء الغاية مجازاً، ويجوز أن يكون حالاً من «الحق». قوله: «فَمَنْ أَهْتَدَى» و«مَنْ ضَلَّ» يجوز أن تكون «مَنْ» شرطاً، فالفاء واجبة الدخول، وأن تكون موصولةً فالفاء جازئة.

قوله: «وما أنا»، يجوز أن تكون الحجازية أو التميمية؛ لخفاء النصب في الخبر. وبقاها واضح.

* * *

(١) الآية ١٧.

(٢) فقال: «فلا كاشف له إلا هو».

(٤) البحر ١٩٦/٥.

(٥) الكشف ٢٥٦/٢.

(٣) فقال: «فلا رادّ لفضله».

يجوز في «هود» مراداً به السورة الصرفُ وتَرْكُهُ، وذلك باعتبارين: وهما أنك إن عَنَيْتَ أنه اسمٌ للسورة تعيَّنَ مَنْعُهُ من الصرف، وهذا رأيُ الخليل وسيبويه^(١)، وكذلك نوح و لوط إذا جعلتهما اسمين للسورتين المذكورين هما فيهما، فتقول: قَرَأْتُ هودَ ونوحَ، وتبرَّكْتُ بهودَ ونوحَ ولسوط. فإن قلت قد نصُّوا على أن المؤنثَ الثلاثيَّ الساكنَ الوسطَ نحو: هند ودعد، والأعجميَّ الثلاثيَّ الساكنَ الوسطَ نحو: نوح و لوط [حكّمه]^(٢) الصرفُ وتَرْكُهُ، مع أن الصحيحَ وجوبُ صرفِ نوح. فالجواب أن شَرَطَ ذلك أن لا يكونَ المؤنثُ منقولاً من مذكرٍ إلى مؤنث، فلو سَمَّيْتَ امرأةً بـ«زيد» تحتمُ مَنْعُهُ، وشرطُ الأعجميَّ أن لا يكونَ مؤنثاً، فلو كان مؤنثاً تحتمُ مَنْعُهُ نحو: ماه وجور، وهود ونوح من هذا القبيلِ فإنَّ «هود» في الأصل لمذكر وكذلك نوح، ثم سُمِّيَ بهما السورةُ وهي مؤنثةٌ، وإن كان تأنيثها مجازياً، وإن اعتبرت أنها على حَذْفِ مضافٍ وَجَبَ صَرْفُهُ، فتقول: «قرأتُ هوداً ونوحاً» يعني سورة هود وسورة

(١) الكتاب: ٣٠/٢، وقال: «لم تصرفها لأنها نصير بمنزلة امرأة سميتها بعمرو، والسور بمنزلة النساء والأرضين».

(٢) سقط سهواً من الأصل ونقلناه من ش.

نوح. وقد جَوَّزَ الصرفَ بالاعتبار الأول عيسى بن عمر، ورأيه ضعيف، ولا خفاء أنك إذا قَصَدْتَ بـ «هود» و«نوح» النبيَّ نفسه صَرَفْتَ فقط عند الجمهور في الأعجمي، وأما «هود» فإنه عربيٌّ فيتَحَمَّ صَرَفُهُ. وقد عقد النحويون لاسماء السُّور والألفاظ والأحياء والقبائل والأماكن باباً في مَنْع الصرفِ وعدمه، حاصله: أنك إن عَنَيْتَ قَبِيلَةً أو أُمَّةً أو بَقْعَةً أو سورةً أو كلمةً مَنَعْتَ وإن عَنَيْتَ حَيًّا أو أباً أو مكاناً أو غيرَ سورةٍ أو لفظاً صَرَفْتَ بتفصيلٍ كثيرٍ وأمثلةٍ طويلة حَقَّقْتُهَا في «شرح التسهيل».

أ. (١) قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ﴾: يجوز أن يكون خبراً لـ «الر» أخبر عن هذه الأحرفِ بأنها كتابٌ موصوفٌ بـ كَيْتٍ وكَيْتٍ / وأن يكون خبرَ ابتداءٍ مضمِرٍ تقديرُهُ: ذلك كتابٌ، يدلُّ على ذلك ظهوره في قوله تعالى: «ذلك الكتاب»^(١)، وقد تقدَّم في أولِ هذا التصنيف ما يكفيك في ذلك.

قوله: «أُحْكِمْتُ آيَاتِهِ» في محلِّ رفعٍ صفةٌ لـ «كتاب»، والهمزة في «أُحْكِمْتُ» يجوز أن تكونَ للنقلِ مِنْ «حَكُمَ» بضم الكاف، أي: صارَ حكيماً بمعنى جُعِلْتُ حكيمةً، كقوله تعالى: «تلك آياتُ الكتابِ الحكيم»^(٢). ويجوز أن يكونَ من قولهم: «أُحْكِمْتُ الدابة» إذا وَضَعْتَ عليها الحَكَمَةَ لَمَنْعِهَا مِنَ الْجِمَاحِ كقول جرير^(٣):

٢٦٣٣ - أبنِي حَيِّفَةَ أَحْكِمُوا سُفْهَاءَكُمْ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ أَغْضِبَا
فالمعنى أنها مُنِعَتْ مِنَ الفسَادِ. ويجوز أن يكونَ لغيرِ النقلِ، مِنَ الإِحْكَامِ وهو الإِتْقَانُ كالبِنَاءِ المُحْكَمِ المُرْصَفِ، والمعنى: أنها نُظِمَتْ نَظْماً رَصيداً مَتَقِناً.

(١) الآية ٢ من سورة البقرة.

(٢) الآية ٢ من سورة لقمان.

(٣) تقدم برقم ٣٥٠.

قوله: «ثم فَصَّلْتُ» «ثم» على بابها مِنَ التراخي لأنها أَحَكَمْتُ ثم فَصَّلْتُ بحسب أسبابِ النزول. وقرأ^(١) عكرمة والضحاك والجحدري وزيد ابن علي وابن كثير في روايةٍ «فَصَّلْتُ» بفتحيتين خفيفة العين. قال أبو البقاء^(٢): «والمعنى: فَرَقْتُ، كقوله: «فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ»^(٣)، أي: فارق». وفسَّرَ هنا غيرُه بمعنى فَصَّلْتُ بين المُحِقِّ والمُبْطِل وهو أَحْسَنُ. وجعل الزمخشري^(٤) «ثم» للترتيب في الإخبار لا لترتيب الوقوع في الزمان فقال: «فإن قلت: ما معنى «ثم»؟ قلت: ليس معناها التراخي في الوقت ولكن في الحال، كما تقول: هي مُحَكَّمَةٌ أَحْسَنُ الإحكام ثم مُفَصَّلَةٌ أَحْسَنُ التفصيل، وفلانٌ كَرِيمٌ الأصل ثم كَرِيمٌ الفعل» وقُرِئ^(٥) أيضاً: «أَحَكَمْتُ آيَاتِهِ ثم فَصَّلْتُ» بإسناد الفعلين إلى تاء المتكلم ونَصَبِ «آياته» مفعولاً بها، أي: أَحَكَمْتُ أنا آيَاتِهِ ثم فَصَّلْتُها، حكى هذه القراءة الزمخشري^(٦).

قوله: «مِنْ لَدُنْ» يجوز أن تكونَ صفةً ثانية لـ «كتاب»، وأن تكونَ خبراً ثانياً عند مَنْ يرى جوازَ ذلك، ويجوز أن تكونَ مفعولةً لأحد الفعلين المتقدمين أعني «أَحَكَمْتُ» أو «فَصَّلْتُ» ويكون ذلك من بابِ التنازع، ويكون من إعمال الثاني، إذ لو أَعْمَلَ الأوَّلَ لأضمر في الثاني، وإليه نحا الزمخشري^(٧) في [قوله]: «وأن يكون صلة «أَحَكَمْتُ» و«فَصَّلْتُ»، أي: من عنده أَحكامُها وتفصيلُها، وفيه طباق حسن لأن المعنى: أَحَكَمَها حكيم وفَصَّلَها، أي: شَرَحَها

(١) الشواذ: ٥٩؛ البحر: ٢٠٠/٥؛ القرطبي: ٣/٩.

(٢) الإملاء: ٣٤/٢.

(٣) الآية ٢٤٩ من سورة البقرة.

(٤) الكشاف: ٢٥٨/٢.

(٥) البحر: ٢٠٠/٥؛ الكشاف: ٢٥٨/٢، من دون نسبة.

(٦) الكشاف: ٢٥٨/٢.

(٧) الكشاف: ٢٥٨/٢.

وبينها خبيرٌ بكيفيات الأمور». قال الشيخ^(١): «لا يريد أن «من لدن» متعلقٌ بالفعلين معاً من حيث صناعة الإعراب بل يريد أن ذلك من باب الأعمال فهي متعلقةٌ بهما من حيث المعنى» وهو معنى قول أبي البقاء^(٢) أيضاً «ويجوز أن يكون مفعولاً، والعامل فيه «فُصِّلَتْ».

آ. (٢) قوله تعالى: ﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا﴾: فيها أوجه، أحدها: أن تكون مخففةً من الثقيلة، و«لا تَعْبُدُوا» جملةٌ نهيةٌ في محلِّ رفعٍ خيراً لـ «أَنْ» المخففة، واسمها على ما تقرّر ضميرُ الأمرِ والشأنِ محذوفٌ. والثاني: أنها المصدريةُ الناصبةُ، ووُصِلَتْ هنا بالنهي ويجوزُ أن تكون «لا» نافيةً، والفعل بعدها منصوبٌ بـ «أَنْ» نفسها، وعلى هذه التقادير فـ «أَنْ»: إمّا في محل جرٍ أو نصبٍ أو رفعٍ، فالنصبُ والجرُّ على أن الأصل: لأن لا تَعْبُدُوا، أو بأن لا تَعْبُدُوا، فلما حُذِفَ الخافضُ جرى الخلافُ المشهور، والعامل: إمّا «فُصِّلَتْ» وهو المشهور، وإمّا «أُحْكِمَتْ» عند الكوفيين، فتكون المسألة من الأعمال، لأن المعنى: أُحْكِمَتْ لثلاث تَعْبُدُوا أو بأن لا تَعْبُدُوا أو فُصِّلَتْ لأن لا تَعْبُدُوا، أو بأن لا تَعْبُدُوا. وقيل: نصبٌ بفعلٍ مقدرٍ تقديره ضَمَّنَ آيَ الكتابِ أن لا تَعْبُدُوا، فـ «أَنْ لا تَعْبُدُوا» هو المفعولُ الثاني لـ «ضَمَّنَ» والأول قام مقام الفاعل.

والرفعُ فمن أوجه، أحدها: أنها مبتدأ، وخبرها محذوفٌ فقيل: تقديره: من النظر أن لا تَعْبُدُوا إلا الله. وقيل: تقديره: في الكتاب أن لا تَعْبُدُوا إلا الله. والثاني: خيرٌ مبتدأ محذوف، فقيل: تقديره: تفصيله أن لا تَعْبُدُوا إلا الله. وقيل: تقديره: هي أن لا تَعْبُدُوا إلا الله. والثالث: أنه مرفوعٌ على البدل من «آياته» قال الشيخ^(٣): «وأما مَنْ أعربه أنه بدل من لفظ «آيات» أو مِنْ

(١) البحر: ٢٠٠/٥.

(٢) الإملاء: ٣٤/٢.

(٣) البحر: ٢٠١/٥.

موضعها»^(١) قلت: يعني أنها في الأصل مفعولٌ بها / فموضعها نصبٌ وهي [٤٨٠/ب] مسألة خلاف: هل يجوز أن يُراعى أصلُ المفعولِ القائمِ مقامَ الفاعلِ فيتبعَ لفظه تارة وموضعه أخرى فيقال: «ضُرِبَتْ هُنْدُ العاقلة» بنصب «العاقلة» باعتبار المحلِّ، ورفعها باعتبار اللفظ، أم لا، مذهبان، المشهورُ مراعاةُ اللفظِ فقط. والثالث: أن تكونَ تفسيريةً؛ لأن في تفصيلِ الآياتِ معنى القول، فكأنه قيل: لا تعبدوا إلا الله أو أمركم، وهذا أظهرُ الأقوال؛ لأنه لا يُحوج إلى إضمار. قوله: «منه» في هذا الضمير وجهان: أحدهما - وهو الظاهر - أنه يعودُ على الله تعالى، أي: إنني لكم من جهة الله نذيرٌ وبشير. قال الشيخ^(٢): «فيكون في موضع الصفة فيتعلّق بمحذوف، أي: كائن من جهته». وهذا على ظاهره ليس بجيد؛ لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف فكيف تجعل صفة لـ «نذير»؟ وكأنه يريد أنه صفة في الأصل لو تأخر، ولكن لما تقدم صارَ حالاً، وكذا صرّح به أبو البقاء^(٣)، فكان صوابه أن يقول: فيكون في موضع الحال، والتقدير: كائناً من جهته. الثاني: أنه يعودُ على الكتاب، أي: نذيرٌ لكم من مخالفته وبشيرٌ منه لمن آمن وعمل صالحاً. وفي متعلّق هذا الجارِّ أيضاً وجهان، أحدهما: أنه حال من «نذير»، فيتعلّق بمحذوف كما تقدم. والثاني: أنه متعلق بنفس «نذير» أي: أنذركم منه ومن عذابه إن كفرتم، وأبشركم بثوابه إن آمنتم. وقدّم الإنذار لأنّ التخويف أهمُّ إذ يحصل به الانزجار.

آ. (٣) قوله تعالى: ﴿وَأَنْ اسْتَغْفِرُوا﴾: فيها وجهان: أحدهما: أنه عطفتُ على «أن» الأولى سواءً كانت «لا» بعدها نفيّاً أو نهياً، فتعودُ الأوجهُ المنقولةُ فيها إلى «أن» هذه. والثاني: أن تكونَ منصوبةً على الإغراء. قال

(١) تمام عبارة البحر: «فهو بمعزل عن علم الإعراب».

(٢) البحر: ٢٠١/٥.

(٣) الإملاء: ٣٤/٢.

الزمخشري^(١) في هذا الوجه: «ويجوز أن يكون كلاماً مبتدأً منقطعاً عمّا قبله على لسان النبي صلى الله عليه وسلم إغراءً منه على اختصاص الله تعالى بالعبادة، ويدل عليه قوله: إني لكم منه نذيرٌ وبشيرٌ كأنه قال: ترك عبادة غير الله إني لكم منه نذيرٌ كقوله تعالى: «فَضْرَبَ الرِّقَابَ»^(٢).

قوله: «ثم توبوا» عطفٌ على ما قبله من الأمر بالاستغفار و«ثم» على بابها من التراخي لأنه يستغفر أولاً ثم يتوب ويتجرّد من ذلك الذنب المستغفر منه. قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: ما معنى «ثم» في قوله «ثم توبوا إليه»؟ قلت: معناه: استغفروا من الشرك ثم ارجعوا إليه بالطاعة، أو استغفروا — والاستغفار توبةٌ — ثم أخلصوا التوبة واستقيموا عليها كقوله تعالى: «ثم استقاموا»^(٤). قلت: قوله: «أو استغفروا» إلى آخره يعني أن بعضهم جعل الاستغفار والتوبة بمعنى واحد، فلذلك احتاج إلى تأويل «توبوا» بـ «أخلصوا التوبة».

قوله: «يُمْتَعِكُمْ» جوابُ الأمر. وقد تقدّم الخلاف في الجازم: هل هو نفس الجملة الطلبية أو حرفٌ شرطٍ مقدّر. وقرأ^(٥) الحسن وابن هرمز وزيد بن علي وابن محيصن «يُمْتَعِكُمْ» بالتخفيف من أمتع، وقد تقدّم أن نافعاً وابن عامر قرأ «فَأَمْتَعَهُ قَلِيلاً»^(٦) في البقرة بالتخفيف كهذه القراءة.

قوله: «متاعاً» في نصبه وجهان، أحدهما: أنه منصوب على المصدر

(١) الكشاف: ٢٥٨/٢.

(٢) الآية ٤ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.

(٣) الكشاف: ٢٥٨/٢.

(٤) الآية ١٣ من سورة الأحقاف: «إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم».

(٥) الشواذ: ٥٩؛ الإتحاف: ٢٥٥؛ البحر: ٢٠١/٥.

(٦) الآية ١٢٦ من سورة البقرة. وانظر: الدر المصون ١١٠/٢.

بحذف الزوائد، إذ التقدير: تمتعاً فهو كقوله: «أبنتكم من الأرض نباتاً»^(١).
والثاني: أنه ينتصب على المفعول به، والمراد بالمتاع اسم ما يتمتع به
فهو كقولك: «متعت زيدا أثواباً».

قوله: «كلّ ذي فضلٍ فضله» «كلّ» مفعول أول، و«فضله» مفعول ثانٍ،
وقد تقدّم للسهلي خلاف في ذلك. والضمير في «فضله» يجوز أن يعود على
الله تعالى، أي: يعطي كلّ صاحب فضلٍ فضله، أي: ثوابه، وأن يعود على
لفظ كل، أي: يعطي كلّ صاحب فضلٍ جزاءً فضله، لا ييخس منه شيئاً أي:
جزاء عمله.

قوله: «وإن تولّوا» قرأ الجمهور «تولّوا» بفتح التاء والواو واللام
المشددة، وفيها احتمالان، أحدهما: أن الفعل مضارعٌ تولّى، وحذف منه
إحدى التاءين تخفيفاً نحو: تنزّل، وقد تقدّم: أيتهما
المحذوفة، وهذا هو الظاهر، ولذلك جاء الخطاب في قوله «عليكم».
والثاني: أنه فعلٌ ماضٍ مسندٌ لضمير الغائبين، وجاء الخطاب على إضمار
القول، أي: فقل لهم: إني أخاف عليكم، ولولا ذلك لكان التركيب: فإني
أخاف عليهم.

وقرأ^(٢) اليماني وعيسى بن عمر: «تولّوا» بضم التاء وفتح الواو وضم
اللام، وهو مضارعٌ ولّى كقولك زكى يزكى. ونقل صاحب «اللوامح» عن
اليماني وعيسى: «وإن تولّوا» بثلاث ضمّات مبنياً للمفعول. قلت: ولم يبيّن
ما هو ولا تصرّفه؟ وهو فعلٌ ماضٍ، ولما بُني للمفعول ضمّ أوله على الفاعل،
وضمّ ثانيه أيضاً؛ لأنه مفتتحٌ بتاء مطاوعةٍ / وكلّ ما افتتح بتاء مطاوعةٍ ضمّ أوله
وثانيه، وضمّت اللام أيضاً وإن كان أصلها الكسر لأجل واو الضمير، والأصل
«تولّوا» نحو: تُدخِرْجوا، فاستثقلت الضمة على الياء، فحذفت فالتقى

[٤٨١/أ]

(١) الآية ١٧ من سورة نوح.

(٢) الشواذ: ٥٩؛ البحر: ٢٠١/٥؛ الكشاف: ٢٥٨/٢.

سلاكتان، فحذفت الياء لأنها أولهما، فبقي ما قبل واو الضمير مكسوراً فُضِمَ
لجائس الضمير، فصار وزنه تُفَعُّوا بحذف لامه، والواو قائمة مقام الفاعل.

وقرأ الأعرج^(١) «تولوا» بضم التاء وسكون الواو وضم اللام مضارع
أولى، وهذه القراءة لا يظهر لها معنى طائل هنا، والمفعول محذوف يُقدَّرُ لاثناً
بالمعنى.

و«كبير» صفة لـ «يوم» مبالغة لما يقع فيه من الأهوال وقيل: بل «كبير»
صفة لـ «عذاب» فهو منصوب وإنما حُفِضَ على الجوار كقولهم: «هذا جحرٌ
ضيبٌ حَرِبٍ» بجر «حَرِبٍ» وهو صفة لـ «جحر» وقول امرئ القيس^(٢):

كَبِيرُ أَنَسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ
كَبِيرٌ أَنَسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ
وهو صفة لـ «كبير». وقد تقدّم القول في ذلك مشبعاً في
نبذة المائدة^(٣).

أ: (٥) قوله تعالى: ﴿يُثْنُونَ﴾: قراءة الجمهور بفتح الياء وسكون
الثاء المثناة، وهو مضارع ثنى يُثْنِي ثَنْياً، أي: طوى وروى، و«صدورهم»
مفعول به والمعنى: «يُحَرِّفُونَ صَدُورَهُمْ وَوَجُوهَهُمْ عَنِ الْحَقِّ وَقَبُولِهِ» والأصل:
يُثْنُونَ ثَعَالٍ بحذف الضمة عن الياء، ثم تحذف الياء للالتقاء الساكنين.

وقرأ^(٤) سعيد بن جبير «يُثْنُونَ» بضم الياء وهو مضارع أثنى كأكرم.

(١) البحر: ٢٠١/٥.

(٢) انقدم برقم ١٧٠٣.

(٣) انظر: الورقة ٢٣٦ ب.

(٤) انظر في أوجه قراءتها: الشواذ: ٥٩، الكشاف: ٢٥٩/٢؛ المحرر: ١٠٧/٩؛

القرطبي: ٥/٩؛ البحر: ٢٠٢/٥.

واستشكل الناس هذه القراءة فقال أبو البقاء^(١): «ماضيه أثنى، ولا يُعرف في اللغة، إلا أن يُقال: معناه عَرَضُوهَا لِلانثناء، كما يُقال: أَبَعْتُ الفُرْسَانَ بِإِذَا عَرَضْتَهُ لِلْبَيْعِ». وقال صاحب «اللوامح»^(٢): «ولا يُعرف الإثناء في هذا الباب، إلا أن يُراد بها: وَجَدْتُهَا مَثْبُتَةً، مثل: أَحْمَدْتُهُ وَأَمَجَدْتُهُ، ولعله فتح النون^(٣) وهذا ممَّا فَعِلَ بهم فيكون نصب «صدورهم» بنزع الجار، ويجوز على ذلك أن يكون «صدورهم» رَفَعًا على البدل بدل البعض من الكل». قلت: يعني بقوله: «فلعله فتح النون»، أي: ولعل ابن جبير قرأ ذلك بفتح نون «يُثْنُونَ» فيكون مبنياً للمفعول، وهو معنى قوله «وهذا مما فَعِلَ بهم، أي: وَجَدُوا كذلك، فعلى هذا يكون «صدورهم» منصوباً بنزع الخافض، أي: في صدورهم، أي: يوجد الثني في صدورهم، ولذلك جَوَّزَ رَفَعَهُ على البدل كقولك: «ضَرِبَ زَيْدٌ الظَّهْرُ». وَمَنْ جَوَّزَ تَعْرِيفَ التَّمْيِيزِ لَا يَتَّبِعُهُ عِنْدَهُ أَنْ يَنْتَصِبَ «صدورهم» على التَّمْيِيزِ بهذا التقدير الذي قَدَّرَهُ.

وقرأ ابن عباس وعلي بن الحسين وابناه زيد ومحمد وابنه جعفر ومجاهد وابن يعمر وعبدالرحمن بن أبزى^(٤) وأبو الأسود: «تَثْنَوْنِي» مضارع «أَثْنَوْنِي» على وزن أَفْعُوْعَلٍ مِنَ الثَّنْيِ كَأَحْلَوْلِي مِنَ الْحَلَاوَةِ وَهُوَ بِنَاءٌ مَبَالِغَةٌ، «صدورهم» بالرفع على الفاعلية. ونُقِلَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ يَعْمَرَ وَمَجَاهِدٍ وَابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ: «يُثْنَوْنِي صَدُورُهُمْ» بِالتَّاءِ وَاليَاءِ، لِأَنَّ التَّائِيثَ مَجَازِيٌّ، فَجَازَ تَذَكِيرُ الْفَعْلِ بِاعْتِبَارِ تَأْوِيلِ فَاعِلِهِ بِالْجَمْعِ، وَتَأْنِيثُهُ بِاعْتِبَارِ تَأْوِيلِ فَاعِلِهِ بِالْجَمَاعَةِ.

(١) أبو البقاء

(٢) اللوامح

(٣) فتح النون

(٤) ابن جبير

(١) الإملاء: ٣٤/٢ - ٣٥.

(٢) انظر: البحر: ٢٠٢/٥.

(٣) أي نون أثنى فقرأ «يُثْنُونَ».

(٤) عبدالرحمن بن أبزى الخزاعي، صحابي، كان في عهد عمر رجلاً، وكان على أحراسان

وعلى، ولم تذكر وفاته. تقريب التهذيب: ٤٧٢/١.

وقرأ ابن عباس أيضاً وعروة^(١) وابن أبيزى^(٢) والأعشى^(٣) «تَثْنُونُ» بفتح التاء وسكونِ الثاء وفتح النون وكسر الواو وتشديد النون الأخيرة، والأصل: تَثْنُونُ بُوزن تَفْعَوِعِلٌ وهو الثَّنُّ وهو ما هَشَّ وَضَعَفَ مِنَ الكَلَأِ، يريد مطاوعة نفوسهم للثني كما يُثْنِي الهَشُّ مِنَ النبات، أو أراد ضَعَفَ إيمانهم ومرض قلوبهم. و«صدورهم» بالرفع على الفاعلية.

وقرأ مجاهد وعروة أيضاً كذلك، إلا أنهما جَعَلَا مكانَ الواوِ المكسورة همزةً مكسورةً فأخرجها مثل «تطمئن». وفيها تخريجان، أحدهما: أَنَّ الواوِ قَلِبَتْ همزةً لاستئصال الكسرة عليها، ومثله إعاء وإشاح في وعاء ووشاح، لَمَّا استقلوا الكسرة على الواوِ أبدلوا همزةً. والثاني: أن وزنه تَفْعِيلٌ مِنَ الثَّنِّ وهو ما ضَعَفَ مِنَ النبات كما تقدم، وذلك أنه مضارع لـ «أثنان» مثل أحماراً واصفاراً، وقد تقدّم لك أن مِنَ العرب مَنْ يقلبُ مثلَ هذه الألفِ همزةً كقوله^(٤):

٢٦٣٥ - بالعبيطِ اذْهَأْمَتِ

فجاء مضارع اثْنَانٌ على ذلك كقولك: أَحْمَارٌ يَحْمَرُّ كاطْمَأَنَّ يَطْمِئُنُّ. وأما «صدورهم» فبالرفع على ما تقدم.

وقرأ الأعشى أيضاً «تَثْنُونُ» بفتح التاء وسكون المثلثة وفتح النون

(١) لعله عروة بن الزبير بن العوام أبو عبد الله المدني، ثقة فقيه مشهور مات سنة ٩٤.

تقريب التهذيب: ١٩/٢.

(٢) في الأصل «وابن أبي أبيزى» بإقحام «أبي» وقد مرّت ترجمته. وكتب على جانب ورقة الأصل بخط مغاير: «صوابه وابن أبيزى».

(٣) عثمان بن المغيرة الثقفي الكوفي، ويقال له: ابن أبي زرعة ثقة ولم تذكر وفاته. تقريب

التهذيب: ١٤/٢.

(٤) تقدم برقم ٢٥٧٩.

وهمزة مضمومة وواو ساكنة بزنة تَفْعَلُونَ كَتَرَهُبُونَ. «صدورهم» بالنصب. قال صاحب «اللوامح» ولا أعرف وجهه لأنه يُقال «تُنَيْتُ» ولم أسمع «تُنَاتُ»، ويجوز أنه قلب الياء ألفاً على لغة مَنْ يقول «أعطت» في أعطيت، ثم همز الألف على لغة مَنْ يقول «ولا الضَّالِّين»^(١).

وقرأ ابن عباس أيضاً «تَنَوِي» بفتح التاء وسكون / المثلثة وفتح النون [٤٨١/ب] وكسر الواو بعدها ياء ساكنة بزنة تَرَعَوِي وهي قراءة مُشكلة جداً حتى قال أبو حاتم: «وهذه القراءة غلط لا تتجه» وإنما قال: إنها غلط؛ لأنه لا معنى للواو في هذا الفعل إذ لا يُقال: تَنَوْتُهُ فأنثوي كَرَعَوْتُهُ، أي: كَفَفْتُهُ فارعوي، أي: فانكفَّ ووزنه افعلل كاحمر.

وقرأ نصر بن عاصم وابن يعمر وابن أبي إسحاق «يَنُون» بتقديم النون الساكنة على المثلثة.

وقرأ ابن عباس أيضاً «لَتَنُون» بلام التأكيد في خبر «إن» وفتح التاء وسكون المثلثة وفتح النون وسكون الواو بعدها نون مكسورة وهي بزنة تَفْعَوِعُل، كما تقدم، إلا أنها حذفت التاء التي هي لام الفعل تخفيفاً كقولهم: لا أدري وما أدري. و«صدورهم» فاعل كما تقدم.

وقرأت^(٢) طائفة: «تَنَوُون» بفتح التاء ثم ثاء مثلثة ساكنة ثم نون مفتوحة ثم همزة مضمومة ثم نون مشددة، مثل تَقْرُون، وهو من تَنَيْتُ، إلا أنه قلب الياء واواً لأن الضمة تنافرها، فجعلت الحركة على مجانسها، فصار

(١) انظر: الورقة ٩ أ من الدر المصون. وهي قراءة أبي أيوب السخيتاني من الآية ٦ من سورة الفاتحة.

(٢) المحتسب: ٣١٩/١؛ الإملاء: ٣٥/٢، وهي لمجاهد وعروة. والمؤلف رسم الحرف الأول تاء وفي الإملاء بالياء.

اللفظ تَنْوُونَ ثم قلبت الواو المضمومة همزة كقولهم: «أجوه» في «وجوه» و «أقتت» في «وقتت» فصار «تَنْوُونَ»، فلما أكد الفعل بنون التوكيد حُدِفَتْ نونُ الرفع فالتقى ساكنان: وهما واوُ الضمير والنون الأولى مِنْ نون التوكيد، فحُدِفَتْ الواو وبقيت الضمة تدلُّ عليها فصار تَنْوُونَ كما ترى. و«صدورهم» منصوب مفعولاً به فهذه إحدى عشرة قراءة بالغت في ضبطها باللفظ وإيضاح تصريفها؛ لأنني رأيتها في الكتب مهملةً من الضبط باللفظ وغالب التصريف، وكانهم أتكلموا في ذلك على الضبط بالشكل في الكتابة وهذا متعبٌ جداً.

قوله «لَيْسَتْخَفُوا» فيه وجهان، أحدهما: أن هذه اللام متعلقةٌ بـ «يُثْنُونَ» وكذا قاله الحوفي، والمعنى أنهم يفعلون ثني الصدور لهذه العلة. وهذا المعنى منقولٌ في التفسير ولا كُلفَ فيه. والثاني: أن اللام متعلقةٌ بمحذوفٍ، قال الزمخشري^(١): «لَيْسَتْخَفُوا منه» يعني ويريدون: ليستخفوا من الله فلا يُطْلِعُ رسوله والمؤمنين على أزورارهم، ونظيرُ إضمارِ «يريدون» لعودِ المعنى إلى إضماره الإضمارُ في قوله تعالى: «أن اضرب بعصاك البحر فانفلق»^(٢) معناه: «فضرب فانفلق» قلت: ليس المعنى الذي يقودنا إلى إضمار الفعل هناك كالمعنى هنا؛ لأنَّ ثَمَّ لا بد من حذفٍ معطوفٍ يُضْطَرُّ العقلُ إلى تقديره؛ لأنه ليس من لازم الأمر بالضرب انفلاقُ البحر فلا بد أن يُتَعَقَّلَ «فضرب فانفلق»، وأما في هذه فالاستخفاف علةٌ صالحةٌ لتثنيهم صدورهم فلا اضطرار بنا إلى إضمار الإرادة.

والضميرُ في «منه» فيه وجهان، أحدهما: أنه عائد على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ظاهرٌ على تعلق اللام بـ «يُثْنُونَ». والثاني: أنه عائد على الله تعالى كما قال الزمخشري^(٣).

(١) الكشاف: ٢٥٨/٢.

(٢) الآية ٦٣ من سورة الشعراء. (٣) الكشاف ٢٥٨/٢.

قوله: «أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ» في هذا الظرف وجهان، أحدهما: أن ناصبه مضمر، فقدّره الزمخشري^(١) بـ «يريدون» كما تقدّم، فقال: «ومعنى ألا حين يَسْتَغْشُونَ ثيابهم: ويريدون الاستخفاء حين يستغشون ثيابهم أيضاً كراهة لاستماع كلام الله كقول نوح عليه السلام «جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ، وَاسْتَغْشَوْا ثِيَابَهُمْ»^(٢)، وقدّره أبو البقاء^(٣) فقال: «ألا حين يَسْتَغْشُونَ ثيابهم يَسْتَخْفُونَ». والثاني: أن الناصب له «يَعْلَمُ»، أي: ألا يعلم سرهم وعلمهم حين يفعلون كذا، وهو معنى واضح، وكأنهم إنما جَوَّزوا غيره لثلا يلزم تقييد علمه تعالى بسرهم وعلمهم بهذا الوقت الخاص، وهو تعالى عالمٌ بذلك في كل وقت. وهذا غير لازم، لأنه إذا عَلِمَ سرهم وعلمهم في وقتِ التغطية الذي يَخْفَى فيه السرُّ فأولَى في غيره، وهذا بحسب العادة وإلا فالله تعالى لا يتفاوت علمه. و«ما» يجوز أن تكون «مصدرية»، وأن تكون بمعنى الذي، والعائد محذوف، أي: تُسِرُّونه وتُعلِنونه.

آ. (٦) قوله تعالى: ﴿مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا﴾: يجوز أن يكونا مصدرين، أي: استقرارها واستيداعها، ويجوز أن يكونا مكانين، أي: مكان استقرارها واستيداعها. ويجوز أن يكون مستودعها اسم مفعول لتعدّي فعله، ولا يجوز ذلك في «مستقر» لأنّ فعله لازم، ونظيره في المصدرية قول الشاعر^(٤):

٢٦٣٦- ألم تعلم مُسَرَّجِي القوافي

أي: تُسريحِي.

(١) الكشاف: ٢٥٨/٢.

(٢) الآية ٧ من سورة نوح.

(٣) الإملاء: ٣٥/٢.

(٤) تقدم برقم ١٢٤٠.

قوله: «كُلُّ» المضافُ إليه محذوفٌ تقديرُه: كل دابةٍ ورزقها ومستقرها ومستودعها في كتاب مبين.

آ. (٧) قوله تعالى: ﴿لِيَلْبِسَكُمْ﴾: في هذه اللام وجهان، أحدهما: أنها متعلقةٌ بمحذوفٍ فقيل: تقديرُه: أَعْلَمَ بِذَلِكَ لِيَلْبِسَكُمْ. وقيل: ثُمَّ جَمَلُ محذوفةٌ والتقدير: وكان خلقه لهما لمنافع يعودُ عليكم نفعها في الدنيا دون الآخرة وفعل ذلك لِيَلْبِسَكُمْ. وقيل: / تقديرُه: وخلقكم ليلبسكم. والثاني: أنها متعلقةٌ بـ «خلق»^(١) قال الزمخشري^(٢): «أَي: خَلَقَهُنَّ لِحِكْمَةٍ بِالغَةِ وَهِيَ أَنْ يَجْعَلَهَا مَسَاكِنَ لِعِبَادِهِ وَيَنْعَمَ عَلَيْهِمْ فِيهَا بِصِنُوفِ النِّعَمِ وَيُكَلِّفُهُمْ فِعْلَ الطَّاعَاتِ وَاجْتِنَابَ الْمَعَاصِي، فَمَنْ شَكَرَ وَأَطَاعَ أَثَابَهُ، وَمَنْ كَفَرَ وَعَصَى عَاقَبَهُ، وَلَمَّا أَشْبَهَ ذَلِكَ اخْتِبَارَ الْمُخْتَبَرِ قَالَ «لِيَلْبِسَكُمْ»، يَرِيدُ: لِيَفْعَلَ بِكُمْ مَا يَفْعَلُ الْمَبْتَلَى لِأَحْوَالِكُمْ.

[٤٨٢/أ]

قوله: «أَيْكُم أَحْسَنُ» مبتدأٌ وخبر في محل نصب بإسقاط الخافض؛ لأنه مُعَلَّقٌ لقوله «ليلبسكم». قال الزمخشري^(٣): «فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ جَازَ تَعْلِيْقُ فِعْلِ الْبَلْوَى؟ قُلْتَ: لِمَا فِي الْاِخْتِيَارِ مِنْ مَعْنَى الْعِلْمِ؛ لِأَنَّهُ طَرِيقٌ إِلَيْهِ فَهُوَ مَلَابِسٌ لَهُ كَمَا تَقُولُ: «انظُرْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ وَجْهًا، وَاسْمِعْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ صَوْتًا» لِأَنَّ النَّظَرَ وَالاسْتِمَاعَ مِنْ طَرُقِ الْعِلْمِ». وقد واخذه الشيخُ في تمثيله بقوله «واسمع» قال: «لَمْ أَعْلَمْ أَحَدًا ذَكَرَ أَنَّ «اسْتَمَعَ» يُعَلَّقُ، وَإِنَّمَا ذَكَرُوا مِنْ غَيْرِ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ «سَلُّ» وَ«انظُرْ»، وَفِي جَوَازِ تَعْلِيْقِ «رَأَى» الْبَصْرِيَّةِ خِلَافٌ».

قوله: «وَلَيْتَنُ قُلْتَ»: هذه لامٌ التوطئة للقسم، و«ليقولن» جوابه، وحذف

(١) الأصل «بخلقكم» وهو سهو.

(٢) الكشاف: ٢٥٩/٢.

(٣) الكشاف: ٢٥٩/٢.

جوابُ الشرط لدلالة جواب القسم عليه، و«إنكم» محكيٌّ بالقول، ولذلك كُسِرت في قراءة الجمهور. وقرئ^(١) بفتحها، وفيها تأويلان ذكرهما الزمخشري^(٢)، أحدهما: أنها بمعنى لعل، قال: «مِنْ قولهم: «أثت السوق أنك تشتري لحمًا»، أي: لعلك، أي: ولئن قلت لهم: لعلكم مبعوثون بمعنى توقَّعوا بَعَثَكُمْ وُظْنُوهُ، وَلَا تَبْتُوا الْقَوْلَ بِإِنْكَارِهِ، لِقَالُوا^(٣). والثاني: أن تُضْمَنَ «قُلْتَ» معنى «ذَكَرْتَ» يعني فتفتح الهمزة لأنها مفعول «ذَكَرْتَ».

قوله: «إن هذا إلا سحرٌ» قد تقدم أنه قرئ^(٤) «سِحْرٌ» و«ساحرٌ»، فَمَنْ قرأ «سِحْرٌ» ف«هذا» إشارة إلى البعث المدلول عليه بما تقدم، أو إشارة إلى القرآن لأنه ناطق بالبعث. وَمَنْ قرأ «ساحرٌ» فالإشارة ب«هذا» إلى النبي صلى الله عليه وسلم ويجوز أن يُراد ب«هذا» في القراءة الأولى النبي صلى الله عليه وسلم أيضاً، ويكون جعلوه سِحْرًا مبالغَةً، أو على حذف مضاف، أي: إلا ذوسحر. ويجوز أن يُراد ب«ساحر» نفس القرآن مجازاً كقولهم «شعرٌ شاعرٌ» و«جدُّ جدُّه».

آ. (٨) قوله تعالى: ﴿لِيَقُولَنَّ﴾: هذا الفعل معربٌ على المشهور لأن النونَ مفعولةٌ تقديرًا، إذا الأصل: ليقولوننَّ: النون الأولى للرفع، وبعدها نونٌ مشددة، فاستقلَّ توالي ثلاثة أمثال، فحذفت نونُ الرفع لأنها لا تدلُّ من المعنى على ما تدل عليه نون التوكيد، فالتقى ساكنان، فحذفت الواو التي هي ضميرُ الفاعل لالتقائهما، وقد تقدَّم تحقيق ذلك.

(١) البحر: ٢٠٥/٥؛ الكشف: ٢٦٠/٢؛ وقال في الشواذ: ٥٩ «حكاه عيسى».

(٢) الكشف: ٢٦٠/٢.

(٣) تمام عبارته «لقالوا إن هذا إلا سحر مبین باتين القول ببطلانه».

(٤) قرأ الجمهور «سحر» وقرأ حمزة والكسائي وخلف «ساحرٌ». انظر: التيسير: ١٠١؛

النشر: ٢٥٦/٢؛ الإتحاف: ٢٥٥؛ البحر: ٢٠٥/٥.

و «ما يَحْبِسُهُ» استفهام، ف «ما» مبتدأ، و «يحبسُهُ» خبره، و فاعلُ الفعل ضميرُ اسم الاستفهام، والمنصوب يعود على العذاب، والمعنى: أي شيء من الأشياء يَحْبِسُ العذاب؟.

قوله: «يَوْمَ يَأْتِيهِمْ» منصوبٌ بـ «مصرفاً» الذي هو خبر «ليس»، وقد استدُلَّ به جمهور البصريين على جواز تقديم خبر «ليس» عليها، ووجه ذلك أن تقديم المعمول يُؤذَن بتقديم العامل، و «يَوْمَ» منصوبٌ بـ «مصرفاً» وقد تقدّم على «ليس» فليجُزَّ تقديم الخبر بطريق الأولى؛ لأنه إذا تقدّم الفرع فأولَى أن يتقدّم الأصل. وقد ردَّ بعضهم هذا الدليل بشيئين، أحدهما: أن الظرف يُتوسَّع فيه ما لا يُتوسَّع في غيره. والثاني: أن هذه القاعدة منخرمة، إذ لنا مواضع يتقدم فيها المعمول ولا يتقدم فيها العامل، وأوردَ من ذلك نحو قوله تعالى: «فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ»^(١) فاليتيم منصوبٌ بـ «تقهر»، و «السائل» منصوبٌ بـ «تنهر» وقد تقدّم على «لا» الناهية، ولا يتقدّم العامل - وهو المجزوم - على «لا»، وللبحث في هذه المسألة موضعٌ هو أليقُّ به. قال الشيخ^(٢): «وقد تَبَعَتْ جملةً من دواوين العرب فلم أظفر بتقديم خبر «ليس» عليها ولا بمعموله إلا ما دلَّ عليه ظاهرُ هذه الآية وقول الشاعر^(٣)»:

٢٦٣٧ - فيأبى فما يزدادُ إلا لجاجَةً وكنْتُ أَيْباً في الخفا لستُ أقدِمُ

واسمُ «ليس» ضميرٌ عائد على «العذاب»، وكذلك فاعلُ «يأتيهم»، والتقدير: ألا ليس العذاب مصروفاً عنهم يوم يأتيهم العذاب. وحكى

(١) الآيتان ٩ - ١٠ من سورة الضحى.

(٢) البحر: ٢٠٦/٥.

(٣) لم أهند إلى قائله وهو في البحر: ٢٠٦/٥. فقوله «في الخفا» معمول الخبر «أقدم».

أبو البقاء^(١) عن بعضهم أن العامل في «يوم يأتيهم» محذوف، تقديره: أي: لا يُصْرَفُ عنهم العذاب يوم يأتيهم، ودلَّ على هذا المحذوف سياق الكلام.

آ. (١٠) قوله تعالى: ﴿لَفَرِحْ﴾: قرأ الجمهور بكسر الراء، وهو قياس اسم الفاعل من فَعِلَ اللّازم بكسر العين نحو: أَشِرَ فهو أَشِرٌّ، وَيَطَرُ فهو وَيَطِرٌ. وقرئ^(٢) شاذاً «لَفَرِح» بضم الراء نحو: يَقِظُ وَيَقِظُ، وَنَدِسُ^(٣) وَنَدِسُ.

آ. (١١) قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ على الاستثناء المتصل؛ إذ المرادُ به جنس / الإنسان [٤٨٢/ب] لا واحداً بعينه. والثاني: أنه منقطع، إذ المراد بالإنسان شخصٌ معين، وهو على هذين الوجهين منصوبُ المحل. والثالث: أنه مبتدأ، والخبرُ الجملةُ من قوله «أولئك لهم مغفرة» وهو منقطعٌ أيضاً. وقوله: «مغفرة» يجوز أن يكونَ مبتدأ، و«لهم» الخبر، والجملةُ خبرٌ «أولئك»، ويجوز أن يكونَ «لهم» خبرٌ «أولئك» و«مغفرة» فاعلٌ بالاستقرار.

آ. (١٢) قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ﴾: الأحسنُ أن تكونَ على بابها من الترجي بالنسبة إلى المخاطب. وقيل: هي للاستفهام كقوله عليه السلام: «لعلنا أعجلناك»^(٤).

قوله: «وضائق» نسقٌ على «تارك». وعَدَلٌ عن «ضيق» وإن كان أكثر من

(١) الإملاء: ٣٥/٢.

(٢) الشواذ: ٥٩؛ القرطبي: ١١/٩؛ البحر: ٢٠٦/٥ وقال: «نسبها يعقوب القاريء إلى بعض أهل المدينة».

(٣) الندس: الرجل الفهم.

(٤) رواه مسلم (الحیض: ٢١) ٢٦٠/١؛ ابن ماجة (الطهارة: ١١٠) ١٩٩/١.

«ضائق» قال الزمخشري^(١): «ليدلّ على أنه ضيقٌ عارضٌ غيرُ ثابت، ومثله سيّد وجواد، فإذا أردت الحدوث قلت: سائئد وجائئد». قال الشيخ^(٢): «وليس هذا الحكمٌ مختصاً بهذه الألفاظ، بل كلُّ ما بُني من الثلاثي للثبوت والاستقرار على غير فاعِلٍ رُدَّ إليه إذا أريد به معنى الحدوث تقول: حاسِن وثاقِل وسامِن في حَسِن وثَقُل وسَمِن» وأنشد^(٣):

٢٦٣٨- بمنزلةِ أمّا اللثيمُ فسامِنٌ بها وكرامُ الناسِ بادٍ شحوبها
وقيل: إنما عدل عن ضيق إلى ضائق ليناسب وزن تارك.

والهاءُ في «به»^(٤) تعود على «بعض». وقيل: على «ما». وقيل: على التكذيب. و«صدرك» فاعل بـ«ضائق». ويجوز أن يكون «ضائق» خبراً مقدماً، و«صدرك» مبتدأ مؤخر، والجملة خبرٌ عن الكاف في «لعلك»، فيكون قد أخبر بخبرين، أحدهما مفرد، والثاني جملة عطف على مفرد، إذ هي بمعناه، فهو نظير: «إنَّ زيدا قائم وأبوه منطلق»، أي: إن زيدا أبوه منطلق.

قوله: «أن يقولوا» في محلِّ نصبٍ أو جرٍّ على الخلاف المشهور في «أن» بعد حذف حرف الجر أو المضاف، تقديره: كراهة أو مخافة أن يقولوا، أو لثلا يقولوا، أو بأن يقولوا. وقال أبو البقاء^(٥): «لأن يقولوا، أي: لأن قالوا، فهو بمعنى الماضي» وهذا لا حاجة إليه، وكيف يدعى ذلك فيه ومعه ما هو نصٌّ في الاستقبال وهو الناصب؟ و«لولا» تحضيضية، وجملة التحضيض منصوبةٌ بالقول.

(١) الكشاف: ٢٦١/٢.

(٢) البحر: ٢٠٧/٥.

(٣) لم أهدد إلى قائله وهو في البحر: ٢٠٧/٥.

(٤) في قوله «وضائق به صدرك».

(٥) الإملاء: ٣٥/٢.

آ. (١٣) قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ﴾: في «أم» هذه وجهان، أحدهما: أنها منقطعة فتقدّر بـ«بل» والهمزة، فالتقدير: بل أتقولون افتراه. والضمير في «افتراه» لما يوحى. والثاني: أنها متصلة، فقدروها بمعنى: أيكتفون بما أوحينا إليك من القرآن أم يقولون إنه ليس من عند الله؟.

قوله: «مثله» نعت لـ«سور» و«مثل» وإن كانت بلفظ الإفراد فإنها يوصف بها المثني والمجموع والمؤنث، كقوله تعالى: «أنؤمن لبشرين مثلينا»^(١)، ويجوز المطابقة قال تعالى: «وحرور عين كأمثال»^(٢)، وقال تعالى: «ثم لا يكونوا أمثالكم»^(٣) والهاء في «مثله» تعود لما يوحى أيضاً، و«مفتريات» صفة لـ«سور» جمع مفتراة كمصطفيات في «مصطفاة» فانقلبت الألف ياء كالشنية.

آ. (١٤) قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْزَلَ﴾: «ما» يجوز أن تكون كافة مهية. وفي «أنزل» ضمير يعود على ما يوحى إليك، و«بعلم» حال أي: ملتبساً بعلمه، ويجوز أن تكون موصولة اسمية أو حرفية اسماً لـ«إن» فالخبر الجار تقديره: فاعلموا أن تنزيله، أو أن الذي أنزل ملتبس بعلم.

وقرأ^(٤) زيد بن علي «نزل» بفتح النون والزاي المشددة، وفاعل «نزل» ضمير الله تعالى، و«أن لا إله إلا هو» نسق على «أن» قبلها، ولكن هذه مخففة فاسمها محذوف، وجملة النفي خبرها.

قوله: «نوف» الجمهور على «نوف» بنون العظمة وتشديد الفاء من وفى

(١) الآية ٤٧ من سورة المؤمنون.

(٢) الآية ٢٣ من سورة الواقعة.

(٣) الآية ٣٨ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.

(٤) البحر: ٢٠٩/٥.

يُوفِي، وطلحة وميمون^(١) بياء الغيبة، وزيد بن علي كذلك إلا أنه خَفَّفَ الفاء مِنْ أَوْفَى يوفى، والفاعل في هاتين القراءتين ضميرُ الله تعالى. وقرىء «تُوفِّ» بضم التاء وفتح الفاء مشددةً مِنْ وَفَى يُوفِّي مبنياً للمفعول. «أعمالهم» بالرفع قائماً مقام الفاعل. وانجزم «نُوفِّ» على هذه القراءاتِ لكونه جواباً للشرط، كما في قوله تعالى «مَنْ كَانَ يَرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ [فِي حَرْثِهِ]، وَمَنْ كَانَ يَرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ»^(٢).

وزعم الفراء^(٣) أن «كان» زائدة قال^(٤): «ولذلك جَزَمَ جوابه» ولعلَّ هذا لا يصح إذ لو كانت زائدة لكان «يريد» هو الشرط، ولو كان شرطاً لانجزم، فكان يُقال: مَنْ كَانَ يُرَدُّ.

وزعم بعضهم أنه لا يُؤْتَى بفعل الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً إلا مع «كان» خاصة، ولهذا لم يَجِءْ في القرآن إلا كذلك، وهذا ليس بصحيح لوروده في غير «كان» قال زهير^(٥):

٢٦٣٩- وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ الْمَنَايَا يَنْلَنَّهُ
ولو رام أسبابَ السماءِ بسَلْمٍ
وأما القرآن فجاء من باب الاتفاق أنه كذلك.

وقرأ الحسن البصري «نُوفِي» بتخفيف الفاء / وثبوت الياء مِنْ أَوْفَى، ثم هذه القراءةُ محتملةٌ: لأن يكون الفعل مجزوماً، وقُدِّرَ جزمُه بحذفِ الحركة

[/٤٨٣]

(١) في الأصل: «وطلحة بن ميمون» والسمين ينقل هذا الوهم عن صاحب البحر: ٢٠٩/٥، وقد صَوَّنَا العبارة من ابن عطية: ١١٩/٥؛ والشواذ: ٥٩. وطلحة هو ابن مصرف، وميمون هو ابن مهران وتقدمت ترجمتها وانظر في قراءات الكلمة: البحر: ٢٠٩/٥؛ الكشاف: ٢٦٢/٢؛ الشواذ: ٥٩.

(٢) الآية ٢٠ من سورة الشورى.

(٣) معاني القرآن: ٥/٢.

(٤) لم يرد هذا القول في «معاني القرآن» وإنما قرر زيادتها من حيث المعنى.

(٥) تقدم برقم ٨٠٤.

المقدرة كقوله^(١):

٢٦٤٠- ألم يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تُنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بِنِي زِيَاد

على أن ذلك قد يأتي في السَّعَةِ نحو: «إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي»^(٢)، وسيأتي محرراً في سورتته، ولأن^(٣) يكون الفعل مرفوعاً لوقوع الشرط ماضياً كقوله^(٤):

٢٦٤١- وَإِنْ شُلَّ رِيعَانُ الْجَمِيعِ مَخَافَةً نَقُولُ جِهَاراً وَبَلُوكُمْ لَا تُتَفَرَّوْا
وكقول زهير^(٥):

٢٦٤٢- وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمٌ

وهل الرفعُ لأنه على نية التقديم وهو مذهبُ سيبويه^(٦) أو على نية الفاء، كما هو مذهب المبرد^(٧)؟ خلافٌ مشهور.

آ. (١٦) قوله تعالى: ﴿وَحَبِطِ مَا صَنَعُوا فِيهَا﴾: يجوز أن يتعلَّقَ «فيها» بـ«حَبِطَ»، والضميرُ على هذا يعود على الآخرة، أي: وظهر حبوبُ ما صنعوا في الآخرة. ويجوز أن يتعلَّقَ بـ«صنعوا» فالضمير على هذا يعود على الحياة الدنيا كما عاد عليها في قوله «نُوفٌ إِلَيْهِمْ أَعْمَالُهُمْ فِيهَا». و«ما» في «ما صنعوا» يجوز أن تكون بمعنى الذي فالعائدُ محذوفٌ، أي: الذي صنعوه، وأن تكونَ مصدريةً، أي: وَحَبِطَ صُنْعُهُمْ.

(١) البيت لقيس بن زهير وهو في الكتاب: ٥٩/٢؛ والإنصاف: ١٧؛ سر الصناعة:

٨٨/١؛ ابن يعيش: ٢٤/٨؛ العيني: ٢٣٠/١؛ الخزانة: ٥٣٤/٣؛ الدرر: ٢٨/١.

(٢) وهي قراءة قبل عن ابن كثير. انظر: السبعة: ٣٥١؛ والآية ٩٠ من سورة يوسف.

(٣) معطوف على قوله «لأن يكون الفعل مجزوماً».

(٤) تقدم برقم ١٢٣٤.

(٥) تقدم برقم ١٢٣١.

(٦) الكتاب: ٤٣٦/١.

(٧) المقتضب: ٦٩/٢، ٧٢. وانظر المسألة في المغني: ٤٨/٢؛ وشرح الكافية: ٢٣٤/٢.

قوله: «وباطل ما كانوا» الجمهور قرؤوا برفع الباطل، وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون «باطل» خبراً مقدماً، و«ما كانوا يعملون» مبتدأ مؤخر. و«ما» تحتل أن تكون مصدرية، أي: وباطل كونهم عاملين، وأن تكون بمعنى الذي والعائد محذوف، أي: يعملونه، وهذا على أن الكلام من عطف الجمل، عطف هذه الجملة على ما قبلها. الثاني: أن يكون «باطل» مبتدأ و«ما كانوا يعملون» خبره، هكذا قال مكي^(١) بن أبي طالب وهو لا يتعد على الغلط، والعجب أنه لم يذكر غيره. الثالث: أن يكون «باطل» عطفاً على الأخبار قبله، أي: أولئك باطل ما كانوا يعملون، و«ما كانوا يعملون» فاعل «باطل»، ويرجح هذا ما قرأ به زيد بن علي^(٢): «ويطل ما كانوا يعملون» جعله فعلاً ماضياً معطوفاً على «حبط».

وقرأ^(٣) أبي وابن مسعود - قال مكي^(٤): «وهي في مصحفهما كذلك» - ونقلها الزمخشري^(٥) عن عاصم «وباطلاً» نصباً وفيها ثلاثة أوجه، أحدها: أنه منصوب بـ «يعملون» و«ما» مزيدة، وإلى هذا ذهب مكي^(٦) وأبو البقاء^(٧) وصاحب «اللوامح»، وفيه تقديم معمول خبر «كان» على «كان» وهي مسألة خلاف، والصحيح جوازها كقوله تعالى: «أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون»^(٨) فالظاهر أن «إياكم» منصوب بـ «يعبدون». والثاني: أن تكون «ما»

(١) المشكل: ٣٩٤/١.

(٢) البحر: ٢١٠/٥؛ ونسها في الشواذ: ٥٩ إلى يحيى بن يعمر.

(٣) المحاسب: ٣٢٠/١؛ الشواذ: ٥٩؛ القرطبي: ١٥/٩؛ البحر: ٢١٠/٥.

(٤) المشكل: ٣٩٤/١.

(٥) الكشف: ٢٦٢/٢.

(٦) المشكل: ٣٩٤/١ - ٣٩٥.

(٧) الإملاء: ٣٥/٢.

(٨) الآية ٤٠ من سورة سبأ.

إبهاميةً، وتتصبب بـ «يعملون» ومعناه: «باطلاً أيّ باطلٌ كانوا يعملون». والثالث: أن يكون «باطلاً» بمعنى المصدر على بَطَلٍ بَطْلَاناً ما كانوا يعملون، ذكر هذين الوجهين الزمخشري^(١)، ومعنى قوله «ما» إبهامية أنها هنا صفةٌ للنكرة قبلها، ولذلك قَدَّرها بـ «باطلاً أيّ باطلٌ» فهو كقوله^(٢):

٢٦٤٣- وحديث ما على قِصْرِهِ

و «لأمرٍ ما جَدَعَ قصيرٌ أنفه»^(٣)، وقد قَدَّمَ هو ذلك في قوله تعالى: «مثلاً ما بعوضة»^(٤).

آ. (١٧) قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ﴾ فيه وجهان، أحدهما: أنه مبتدأ والخبرُ محذوفٌ، تقديره: أفَمَنْ كَانَ على هذه الأشياء كغيره، كذا قَدَّره أبو البقاء^(٥)، وأحسنُ منه «أَفَمَنْ كَانَ كذا كمن يريد الحياة الدنيا وزينتها»، وحَذَفُ المعادلِ الذي دخلت عليه الهمزة كثيرٌ نحو: «أفمن زُيِّن له سُوءُ عمله»^(٦) «أم مَنْ هُوَ قَانِتٌ»^(٧) إلى غير ذلك. وهذا الاستفهام بمعنى التقرير. الثاني: - وإليه نحا الزمخشري^(٨) - أن هذا معطوفٌ على شيءٍ محذوفٍ قبله، تقديره: أفَمَنْ كَانَ يريد الحياة الدنيا وزينتها كَمَنْ كَانَ على بَيِّنَةٍ، أي: لا يعقبونهم في المنزلة ولا يقاربونهم، يريد أن بين الفريقين تفاوتاً، والمرادُ مَنْ آمَنَ مِنَ الْيَهُودِ كعبدالله بن سلام، وهذا

(١) الكشاف: ٢٦٢/٢.

(٢) تقدم برقم ٣٠٤.

(٣) مجمع الأمثال: ١٩٦/٢.

(٤) الآية ٢٦ من سورة البقرة.

(٥) الإملاء: ٣٦/٢.

(٦) الآية ٨ من سورة فاطر «أفمن زُيِّن له سوء عمله فرآه حسناً فإن الله يضل من يشاء».

(٧) الآية ٩ من سورة الزمر.

(٨) الكشاف: ٢٦٢/٢.

على قاعدته مِنْ تقديره معطوفاً بين همزة الاستفهام وحرفِ العطف، وهو مبتدأ
أيضاً، والخبرُ محذوفٌ كما تقدّم تقريره.

قوله: «ويتلوه» اختلفوا في هذه الضمائر، أعني في «يتلوه»، وفي
[٤٨٣ب] «منه»، وفي «قبله»: فقيل: الهاء في «يتلوه» تعود / على «مَنْ»، والمرادُ به
النبيُّ صلى الله عليه وسلم وكذلك الضميران في «منه» و«قبله» والمرادُ
بالشاهد لسانه عليه السلام، والتقدير: ويتلو ذلك الذي على بيّنة، أي: ويتلو
محمدًا - أي صدقَ محمدٌ - لسانه، ومن قبله، أي: قبل محمد. وقيل:
الشاهدُ هو جبريلُ، والضمير في «منه» لله تعالى، و«من قبله» للنبي. وقيل:
الشاهدُ الإنجيلُ و«كتاب موسى» عطف على «شاهد»، والمعنى أن التوراة
والإنجيل يتلوان محمدًا في التصديق، وقد فصلَ بين حرفِ العطف
والمعطوف بقوله: «من قبله»، والتقدير: شاهدٌ منه، وكتاب موسى من قبله،
وقد تقدّم الكلامُ على الفصل بين حرفِ العطفِ والمعطوفِ مُشبعاً في النساء.

وقيل: الضمير في «يتلوه» للقرآن وفي «منه» لمحمد عليه السلام.
وقيل: لجبريل، والتقدير: ويتلو القرآنَ شاهدٌ من محمدٍ وهو لسانه، أو من
جبريل. والهاء في «من قبله» أيضاً للقرآن. وقيل: الهاء في «يتلوه» تعود على
البيان المدلول عليه بالبيّنة. وقيل: المرادُ بالشاهدِ إعجازُ القرآن، فالضمائر
الثلاثة للقرآن. وهذا كافٍ، ووراء ذلك أقوالٌ مضطربةٌ غالبها يرجع
لما ذكرتُ.

وقرأ^(١) محمد بن السائب الكلبي^(٢) «كتاب موسى» بالثصب وفيه

(١) الشواذ ٥٩؛ القرطبي: ١٧/٩؛ البحر: ٢١٠/٥.

(٢) محمد بن السائب بن بشر الكلبي الكوفي، أبو النضر، نسبة راوية مفسر للقرآن،
وهو ضعيف الحديث. انظر: الوافي بالوفيات: ٨٣/٣، تهذيب التهذيب: ١٧٨/٩؛
الأعلام: ١٣٣/٦.

وجهان، أحدهما - وهو الظاهر - أنه معطوف على الهاء في «يتلوه»، أي: يتلوه ويتلو كتاب موسى، وفصل بالجار بين العاطف والمعطوف. والثاني: أنه منصوب بإضمار فعل. قال أبو البقاء^(١): «وقيل: تمَّ الكلامُ عند قوله «منه» و«كتاب موسى»، أي: ويتلو كتاب موسى» فقدّر فعلاً مثل الملفوظ به، وكأنه لم ير الفصل بين العاطف والمعطوف فلذلك قدّر فعلاً.

و «إماماً ورحمةً» منصوبان على الحال من «كتاب موسى» سواء أقرىء رفعاً أم نصباً.

والهاء في «به» يجوز أن تعود على «كتاب موسى» وهو أقربُ مذكور. وقيل: بالقرآن، وقيل: بمحمد، وكذلك الهاء في «به»^(٢).

والأحزاب: الجماعة التي فيها غلظة، كأنهم لكثرتهم وُصفوا بذلك، ومنه وُصف حمار الوحش بـ «حزَابِيَّة» لغلظته^(٣). والأحزاب: جمع حزب وهو جماعة الناس.

و «المريّة» بكسر الميم وضمّها الشك، لغتان أشهرهما الكسر، وهي لغة أهل الحجاز، وبها قرأ جماهير الناس، والضم لغة أسد وتميم، وبها قرأ^(٤) السلمي وأبورجاء وأبو الخطاب السدوسي. و «أولئك» إشارة إلى مَنْ كان على يئنة، جُمع على معناها، وهذا إن أريد بـ «مَنْ كان» النبي وصحابته، وإن أريد هو وحده فيجوز أن يكون عظمه بإشارة الجمع كقوله^(٥):

(١) الإملاء: ٣٦/٢.

(٢) أي الثانية في قوله «ومن يكفر به».

(٣) انظر: اللسان حزب.

(٤) الشواذ ٥٩ ونسبها إلى عليّ، ابن عطية: ١٢٤/٩؛ الإتحاف ٢٥٥، البحر: ٢١١/٥.

(٥) تقدم برقم ١٠٢٤.

٢٦٤٤- فَإِنْ شِئْتَ خَرَّمْتُ النِّسَاءَ سِوَاكُمْ وَإِنْ شِئْتَ لَمْ أَطْعَمْ نِقَاحًا وَلَا بَرْدًا
و «موعده» اسمُ مكانٍ وَعَدِيهِ، قال حسان رضي الله عنه^(١):

٢٦٤٥- أوردتموها حياض الموت ضاحيةً فالنارُ موعدها والموتُ ساقبها
آ. (١٨) والأشهاد جمعُ شاهد كصاحب وأصحاب، أو جمعُ شهيد
كشريف وأشراف.

آ. (١٩) وقوله تعالى: ﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ﴾: «هم» الثانية توكيدٌ
للأولى توكيداً لفظياً.

آ. (٢٠) قوله تعالى: ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ﴾: يجوز في «ما» هذه
ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون نافية، نفى عنهم ذلك لما لم ينتفعوا به، وإن
كانوا ذوي أسمع وأبصار، أو يكون متعلقاً بالسمع والبصر شيئاً خاصاً.
والثاني: أن تكون مصدرية، وفيها حينئذ تأويلان، أحدهما: أنها قائمة مقام
الظرف، أي: مدة استطاعتهم، وتكون «ما» منصوبةً بـ «يُضَاعَفُ»، أي:
يضعف لهم العذاب مدة استطاعتهم السمع والأبصار. والتأويل الثاني: أنها
منصوبة المحل على إسقاط حرف الجر، كما يُحذف من أن وأن أختيها، وإليه
ذهب الفراء^(٢)، وذلك الجار متعلق أيضاً بـ «يُضَاعَفُ»، أي: يضعف لهم
بكونهم كانوا يسمعون ويبصرون ولا ينتفعون. الثالث: أن تكون «ما» بمعنى
الذي، وتكون على حذف حرف الجر أيضاً، أي: بالذي كانوا، وفيه بُعد لأن
حذف الحرف لا يطرد.

والجملة من قوله «يُضَاعَفُ» مستأنفة. وقيل: إن الضمير في قوله:

(١) ديوانه ١/١٦٦، والبحر: ٥/٢١١.

(٢) معاني القرآن: ٨/٢.

«ما كانوا» يعودُ على «أولياء» وهم آلهتهم، أي: فما كان لهم في الحقيقة من أولياء»، وإن كانوا يعتقدون أنهم أولياء، فعلى هذا يكون «بضعف لهم العذاب» معترضاً.

آ. (٢٢) قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ﴾: في هذه اللفظة خلاف بين

النحويين، ويتلخص ذلك في خمسة أوجه، أحدها: - وهو مذهب / الخليل [٤٨٤] وسيبويه^(١) وجماهير الناس - أنهما رُكبتا من «لا» النافية و«جرم»، وبيئتا على تركيبهما تركيب خمسة عشر، وصار معناهما معنى فعل وهو «حق»، فعلى هذا يرتفع ما بعدهما بالفاعلية، فقوله تعالى: «لَا جَرَمَ أَنْ لَهُمُ النَّارَ»^(٢)، أي: حَقَّ وَبِتَّ كَوْنُ النَّارِ لَهُمْ، أو استقرارها لهم. الوجه الثاني: أن «لَا جَرَمَ» بمنزلة لا رجل، في كون «لا» نافية للجنس، و«جرم» اسمها مبني معها على الفتح وهي واسمها في محل رفعٍ بالابتداء وما بعدهما خبرٌ «لا» النافية، وصار معناها: لا محالة ولا بُدَّ.

الثالث: - كالذي قبله - إلا أن «أن» وما بعدها في محل نصبٍ أوجرُّ بعد حذف الجار، إذ التقدير: لا محالة في أنهم في الآخرة، أي: في خسرانهم. الرابع: أن «لا» نافية لكلامٍ متقدمٍ تكلم به الكفرة، فردَّ الله عليهم ذلك بقوله: «لا»، كما تردُّ «لا» هذه قبل القسم في قوله: «لَا أُقْسِمُ»^(٣)، وقوله تعالى: «فلا وربك لا يؤمنون»^(٤) وقد تقدّم تحقيقه، ثم أتى بعدها بجملة فعلية وهي «جرم أن لهم كذا». وجرم فعلٌ ماضٍ معناه كسب، وفاعله مستتر يعود على فعلهم المدلول عليه بسياق الكلام، و«أن» وما في حيزها في

(١) الكتاب: ٤٦٩/١.

(٢) الآية ٦٢ من سورة النحل.

(٣) الآية ١ من سورة القيامة.

(٤) الآية ٦٥ من سورة النساء.

موضع المفعول به لأنَّ «جَرَمَ» يتعدى إذ هو بمعنى كَسَبَ. قال الشاعر^(١):
٢٦٤٦- نَصَبْنَا رَأْسَهُ فِي جِدْعٍ نَخْلٍ بما جَرَمْتَ يَدَاهُ وَمَا اعْتَدَيْنَا
أي: بما كَسَبْتَ، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك في المائة^(٢). وجريمةُ القومِ
كاسْبُهُمْ، قال^(٣):

٢٦٤٧- جَرِيْمَةٌ نَاهِضٌ فِي رَأْسِ نَيْقٍ ترى لعظامٍ ما جَمَعَتْ صَلِيْبًا
فتقديرُ الآية: كَسَبَهُمْ - فَعَلُهُمْ أو قَوْلُهُمْ - خَسْرَانَهُمْ، وهذا هو قولُ
أبي إسحاق الزجاج، وعلى هذا فالوقف على قوله: «لا» ثم يُبتدأ بـ «جَرَمَ»
بخلاف ما تقدَّم.

الوجه الخامس: أنَّ معناها لا صَدٌّ ولا مَنَعٌ، وتكون «جَرَمَ» بمعنى
القطع، تقول: جَرَمْتُ، أي: قطعت، فيكون «جَرَمَ» اسمٌ «لا» مَبْنِيٌّ معها
على الفتح كما تقدم، وخبرها «أَنَّ» وما في حيزها، أو على حَذْفِ حرفِ الجرِّ،
أي: لا منع من خسرانهم، فيعود فيه الخلافُ المشهور.

وفي هذه اللفظة لغاتٌ: يُقال لا جَرَمَ بكسر الجيم، ولا جَرَمَ بضمها،
ولا جَرَ بحذف الميم، ولا ذا جَرَمَ، ولا إنَّ ذا جَرَمَ، ولا ذو جَرَمَ، ولا عن ذا
جَرَمَ، ولا أن جَرَمَ، ولا عن جَرَمَ، ولا ذا جَرَ واللَّه لا أفعل ذلك.

(١) لم أهدئ إلى قائله وهو في الزاهر لابن الأباري: ٣٧٥/١؛ والقرطبي: ٢٠/٩؛
والبحر: ٢١٣/٥.

(٢) انظر إعرابه للآية ٢ من سورة المائدة.

(٣) البيت لأبي خراش الهذلي، وهو في اللسان جرم، وابن عطية: ١٢٨/٩؛ والبحر:
٢١٣/٥؛ والبيت في وصف عُقاب تكسب لفرخها، والناهض هو فرخها، والنيق:
رأس الجبل.

وعن أبي عمرو^(١): «لا جَرْمُ أَنْ لَهْمِ النَّارِ» على وزن لا كَرْمٍ، يعني بضم الراء، ولا جَرَّ، قال: «حَذَفُوهُ لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ كَمَا قَالُوا: «سَوَّ تَرَى» يريدون: سوف.

وقوله: «وهم الأخرسون» يجوز أن يكون «هم» فصلاً وأن يكون توكيداً، وأن يكون مبتدأ وما بعده خبره، والجملة خبر «أن».

آ. (٢٣) قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾: الموصول اسم إن، والجملة من قوله: «أولئك أصحاب الجنة» خبرها.

والإخبات: الاطمئنان والتذلل والتواضع، وأصله من الخبت وهو المكان المطمئن، أي: المنخفض من الأرض، وأخبت الرجل: دخل في مكان خبت، كأنجد وأتهم إذا دخل في أحد هذين المكانين، ثم توسع فيه ف قيل: خبت ذكره، أي: حمد، ويقال للشيء الدنيء الخبيت، قال الشاعر^(٢):

٢٦٤٨ - يَنْفَعُ الطَّيِّبُ القَلِيلُ مِنَ الرُّزِّ قِ وَلَا يَنْفَعُ الكَثِيرُ الخَبِيثُ

هكذا يُنشدون هذا البيت في هذه المادة، الزمخشري^(٣) وغيره، والظاهر أن يكون بالثاء المثناة ولا سيما لمقابلته بالطيب، ولكن الظاهر من عبارتهم أنه بالياء المثناة لأنهم يسوقونه في هذه المادة، ويدل على أن معنى البيت إنما هو على الثاء المثناة قول الزمخشري^(٣): «وقيل: التاء فيه بدل من

(١) البحر: ٢١٣/٥.

(٢) البيت للسموئل وهو في اللسان خبت، وفيه أن أبا منصور صحف البيت قال: لأن الشيء الحقيق الرديء يقال له الخبت، والكشاف: ٢٦٤/٢.

(٣) الكشاف: ٢٦٤/٢.

الثاء». ومن مجيء الخَبْتِ بمعنى المكان المظلم قوله (١):

٢٦٤٩- أفاطمُ لو شَهِدَتْ ببطنِ خَبْتٍ - وقد قتل الهزبرَ - أخاك بشرا

وفي تركيب البيتِ قَلَوٌ، وحَلُّه: لو شَهِدَتْ أخاك بشرا وقد قتل الهزبرَ، ففاعل «قتل» ضمير يعودُ على «أخاك». وأخبت يتعدى بإلى كهذه الآية، وباللام كقوله تعالى: «فَتَنَحَّيْتُ لَهُ قُلُوبَهُمْ» (٢).

آ. (٢٤) قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ﴾: مبتدأ، و«كالأعمى» خبره،

ثم هذه الكافُ يحتملُ أن تكونَ هي نفسُ الخبرِ، فتقدَّرُ بـ «مثل»، وتقديرُه:

مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ مَثَلُ الْأَعْمَى. ويجوزُ أن تكونَ «مثل» بمعنى «صفة»، ومعنى

الكافُ معنى مِثْلٍ، فيقدَّرُ مضافاً محذوفاً، أي: كمثل الأعمى. وقوله: «مَثَلُ

الفریقین كالأعمى» [ب٤٨٤] يجوزُ أن / يكونَ من باب تشبيه شيئين بشيئين، فقابل

العمى بالبصر، والصمم بالسمع وهو من الطَّباق، وأن يكونَ من تشبيه شيء

واحد بوصفَيْهِ بشيءٍ واحدٍ بوصفَيْهِ، وحينئذٍ يكونُ قوله: «كالأعمى والأصم»

وقوله «والبصير والسميع» من باب عطف الصفات كقوله (٣):

٢٦٥٠- إلى المَلِكِ القَرَمِ وابنِ الهُمَامِ وَلَيْتَ الكَتِيبةِ في المُرْدَحِمِ

وقد أحسنَ الزمخشريُّ (٤) في التعبيرِ عن ذلك فقال: «شَبَّهَ فريقَ

الكافرين بالأعمى والأصم، وفريقَ المؤمنين بالبصير والسميع، وهو من اللَّفِّ

والطَّباق، وفيه معنيان: أن يُشَبَّهَ الفريقين تشبيهِين اثنين، كما شَبَّهَ امرؤالقيس

قلوبَ الطير بالحشَفِ والعُناب، وأن يُشَبَّهَ بالذي جمع بين العمى والصَّمَمِ،

والذي جمع بين البصر والسمع، على أن تكونَ الواوُ في «والأصم» وفي

(١) البيت لبشر بن عوانة وهو في أمالي الشجري ١٩٢/٢.

(٢) الآية ٥٤ من سورة الحج. (٣) تقدم برقم ١٢١.

(٤) الكشاف: ٢٦٤/٢.

«والسميع» لعطفِ الصفة على الصفة كقوله^(١):

٢٦٥١- ال صَابِحِ فَالْغَانِمِ فَالْأَيْبِ

قلت: يريد بقوله «اللف» أنه لفُّ المؤمنين والكافرين اللذين هما مشبهان بقوله «الفريقين»، ولوفسّرهما لقال: مَثَلُ الْفَرِيقِ الْمُؤْمِنِ كَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ، ومثل الكافر كالأعمى والأصم، وهي عبارة مشهورة في علم البيان: لفظتان متقابلتان: اللف والنشر، وأشار لقول امرئ القيس وهو^(٢):

٢٦٥٢- كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالِي

أصلُ الكلام: كَأَنَّ الرُّطْبَ مِنْ قُلُوبِ الطَّيْرِ: الْعُنَابُ، وَالْيَابِسَ مِنْهَا: الْحَشْفُ، فَلَفَّ وَنَشَرَ، وَاللَّفَّ وَالنَّشْرَ فِي عِلْمِ الْبَيَانِ تَقْسِيمٌ كَبِيرٌ، لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَهُ.

وأشار بقوله «الصباح فالغانم» إلى قوله^(٣):

٢٦٥٣- يَا وَيْحَ زَيْبَةَ لِلْحَارِثِ ال صَابِحِ فَالْغَانِمِ فَالْأَيْبِ

وقد تقدّم ذلك أول البقرة وتحريره.

فإن قلت: لِمَ قَدَّمَ تشبيه الكافر على المؤمن؟ أجب بأن المتقدّم ذكُر الكفار فلذلك قَدَّمَ تمثيلهم. فإن قيل: ما الحكمة في العدول عن هذا التركيب لو قيل: كالأعمى والبصير والأصم والسميع لتقابل كل لفظية مع ضدها، ويظهر بذلك التضاد؟ أجب: بأنه تعالى لمَّا ذكر انسداد العين أتبعه بانسداد الأذن، ولمَّا ذكر انفتاح العين أتبعه بانفتاح الأذن، وهذا التشبيه أحد

(١) تقدم برقم ١٢٢.

(٢) ديوانه ٣٤؛ المغني ٢٨٨؛ العيني ٢١٦/٣، والحشف البالي: يابس التمر.

(٣) تقدم برقم ١٢٢.

الأقسام وهو تشبيه أمر معقول بأمر محسوس: وذلك أنه شبه عمى البصيرة وصممها بعمى البصر وصمم السمع، ذاك متردّد في ظلم الضلالات، كما أن هذا متحير في الطرقات. وهذه فوائد علم البيان.

قوله: «مثلاً» تمييز، وهو منقول من الفاعلية، والأصل: هل يستوي مثلهما، كقوله تعالى: «واشتعل الرأس شيباً^(١)». وجوز ابن عطية^(٢) - رحمه الله - أن يكون حالاً، وفيه بُعد صناعة ومعنى؛ لأنه على معنى «من» لا على معنى «في».

آ. (٢٥) قوله تعالى: ﴿إني لكم﴾: قرأ^(٣) ابن كثير وأبو عمرو والكسائي «أني» بفتح الهمزة، والباقون بكسرها. فأما الفتح فعلى إضمار حرف الجر، أي: بأنني لكم. قال الفارسي^(٤): «في قراءة الفتح خروج من الغيبة إلى المخاطبة». قال ابن عطية^(٥): وفي هذا نظر، وإنما هي حكاية مخاطبته لقومه، وليس هذا حقيقة الخروج من غيبة إلى مخاطبة، ولو كان الكلام أن أنذروهم ونحوه لصح ذلك». وقد قال بهذه المقالة - أعني الالتفات - مكي^(٦) فإنه قال: «الأصل: بأنني والجار والمجرور في موضع المفعول الثاني، وكان الأصل: أنه، لكنه جاء على طريقة الالتفات». انتهى، ولكن هذا الالتفات غير الذي ذكره أبو علي، فإن ذاك من غيبة إلى خطاب، وهذا من غيبة إلى تكلم، وكلاهما غير محتاج إليه، وإن كان قول مكي أقرب.

(١) الآية ٤ من سورة مريم.

(٢) المحرر: ١٢٩/٩.

(٣) السبعة ٣٣٢؛ التيسير ١٢٤؛ البحر: ٢١٤/٥.

(٤) الحجة (خ): ١٩٠/٣.

(٥) المحرر: ١٣٠/٩.

(٦) الكشف: ٥٢٥/١.

وقال الزمخشري^(١): «الجارُّ والمجرور صلةٌ لحالٍ محذوفة، والمعنى: أرسلناه ملتبساً بهذا الكلام، وهو قوله: «إني لكم نذيرٌ مبين» بالكسر، فلما اتصل به الجارُّ فُتِحَ كما فتح في «كأنَّ» والمعنى على الكسر في قولك: «إنَّ زيداً كالأسد». وأما الكسر^(٢) فعلى إضمار القول، وكثيراً ما يُضمَر، وهو غني عن الشواهد.

آ. (٢٦) وقوله تعالى: ﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا﴾: كقوله: «أَنْ لَا تَعْبُدُوا»^(٣) في أول السورة، ونزيد هنا شيئاً آخر، وهو أنها على قراءة مَنْ فتح «أني» تحتل وجهين، أحدهما: أَنْ تكون بدلاً من قوله: أني لكم، أي: أرسلناه بأن لا تعبدوا. والثاني: / أَنْ تكون مفسرة، والمفسرُ بها: إمَّا أرسلنا، [٤٨٥] وإمَّا نذير. وأمَّا على قراءة مَنْ كسر فيجوز أن تكون المصدرية، وهي معمولَةٌ لأرسلنا، ويجوز أن تكون المفسرة بحاليها.

قوله: «أليم» إسناد الألم إلى اليوم مجازٌ لوقوعه فيه لا به، وقال الزمخشري^(٤): «فإذا وُصِفَ به العذابُ قلت: مجازٌ مثله؛ لأنَّ الأليم في الحقيقة هو المعذب، فنظيرها قولك: نهارك صائم». قال الشيخ^(٥): «وهذا على أن يكون «أليم» صفةً مبالغةً وهو مَنْ كَثُرَ ألمه، وإن كان أليم بمعنى مؤلِّم فنسبته لليوم مجازٌ وللعذاب حقيقة».

آ. (٢٧) قوله تعالى: ﴿مَا نُرَاكُ﴾: يجوز أن تكون قلبيةً، وأن تكون بصريةً. فعلى الأول تكون الجملة من قوله «أتبعك» في محل نصب مفعولاً

(١) الكشاف: ٢٦٤/٢، ولم يرد قوله «صلة لحال محذوفة» في المطبوعة.

(٢) أي على قراءة كسر «إني».

(٣) الآية ٢ من سورة هود.

(٤) الكشاف: ٢٦٥/٢.

(٥) البحر: ٢١٤/٥.

ثانياً، وعلى الثاني في محلّ نصب على الحال، و«قد» مقدرة عند مَنْ يشترط ذلك.

والأراذِلُ فيه وجهان، أحدهما: أنه جمعُ الجمع، والثاني: جمعٌ فقط. والقائلون بالأول اختلفوا فقيلاً: جمع لـ «أرذُل»، وأرذُل جمع لرذُل نحو: كَلْبٌ وأكَلْبٌ وأكالب. وقيل: بل جمع لأرذال، وأرذال جمع لرذُل أيضاً. والقائلون بأنه ليس جمع جمع، بل جمع فقط قالوا: هو جمعُ أرذُل، وإنما جاز أن يكون جمعاً لأرذُل لجريانه مجرى الأسماء من حيث إنه هُجر موصوفه كالأبطح والأبرق وقال بعضهم: هو جمع أرذُل الذي للتفضيل، وجاء جمعاً كما جاء «أكابر مجرميها»^(١) و«أحاسينكم أخلاقاً»^(٢). ويقال^(٣): رجل رذُل ورذال، كـ «رخل» و«رخال»^(٤) وهو المرغوبُ عنه لرداءته.

قوله: «بادي الرأي» قرأ^(٥) أبو عمرو من السبعة وعيسى الثقفي «بادي» بالهمز، والباقون بياءٍ صريحةٍ مكانَ الهمزة. فأما الهمزُ فمعناه: بادي الرأي، أي: أول الرأي بمعنى أنه غيرُ صادرٍ عن رويةٍ وتأمّل، بل من أول وهلة. وأما مَنْ لم يهمز فيحتمل أن يكون أصله كما تقدّم، ويحتمل أن يكون من بدا يبدو أي ظهر، والمعنى: ظاهر الرأي دون باطنه، أي: لو تُؤمّل لعرف باطنه، وهو في المعنى كالأول.

وفي انتصابه على كلتا القراءتين سبعة أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ على الظرف، وفي العامل فيه على هذا ثلاثة أوجه، أحدها: «نراك»، أي:

(١) «وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها» الآية ١٢٣ من سورة الأنعام.

(٢) سبق تحريجه عند إعرابه الآية ١٢٣ من سورة الأنعام.

(٣) انظر: اللسان «رذُل».

(٤) يعني بهذا التمثيل ضبط الكلمة ولا يعني شيئاً ذا معنى لأن الرُخْل والرَّجُل تجمع على رُخال ورِخال (الأئبي من الضأن) ولم أقف على فتح الراء.

(٥) السبعة ٣٣٢؛ الحجة ٣٣٨؛ البحر: ٢١٥/٥؛ الكشاف: ٢٦٥/٢.

وما نراك في أول رأينا، على قراءة أبي عمرو، أو فيما يَظْهَر لنا من الرأي في قراءة الباقيين. والثاني من الأوجه الثلاثة: أن يكون منصوباً بـ «أتبعك»، أي: ما نراك أتبعك أول رأيهم، أو ظاهر رأيهم، وهذا يحتمل معنيين، أحدهما: أن يريدوا أتبعوك في ظاهر أمرهم، وبواطنهم ليست معك. والثاني: أنهم أتبعوك بأول نظري، وبالرأي البادي دون تثبت، ولو تثبتوا لما أتبعوك. الثالث من الأوجه الثلاثة: أن العامل فيه «أرادلنا» والمعنى: أرادلنا بأول نظري منهم، أو بظاهر الرأي نعلم ذلك، أي: إن ردالتهم مكشوفة ظاهرة لكونهم أصحاب حِرَفٍ دينية.

ثم القول بكون «بادي» ظرفاً يحتاج إلى اعتذار فإنه اسمٌ فاعلٍ وليس بظرفٍ في الأصل، فقال مكي^(١): «وإنما جاز أن يكون فاعلٍ ظرفاً كما جاز ذلك في فعيل نحو: قريب ومليء، وفاعل وفعيل يتعاقبان كراحم ورحيم، وعالم وعليم، وحسن ذلك في فاعلٍ لإضافته إلى الرأي، والرأي يُضاف إليه المصدر، ويتصبُّ المصدرُ معه على الظرف نحو: «أما جهَد رأيي فإنك منطلقٌ»، أي: في «جهَد». وقال الزمخشري^(٢): «وانتصابه على الظرف، أصله: وقت حدوث أول أمرهم، أو وقت حدوث ظاهر رأيهم، فحُذِف ذلك وأقيم المضافُ إليه مقامه».

الوجه الثاني من السبعة: أن ينتصبَ على المفعول به، حُذِف معه حرفُ الجر مثل «واختار موسى قومه»^(٣) كذا قاله مكي^(٤). وفيه نظراً من حيث إنه ليس هنا فعلٌ صالحٌ للتعدي إلى اثنين، إلى ثانيهما بإسقاط الخافض.

الثالث من السبعة: أن ينتصبَ على المصدر، ومجيء المصدر على

(١) المشكل: ٣٩٧/١.

(٢) الكشاف: ٢٦٥/٢.

(٣) الآية ١٥٥ من سورة الأعراف.

(٤) المشكل: ٣٩٧/١.

فاعل أيضاً ليس بالقياس^(١)، والعامل في هذا المصدر كالعامل في الظرف كما تقدم، ويكون من باب ما جاء فيه المصدر من معنى الفعل لا من لفظه، تقديره: رؤية بدء أو ظهور، أو اتباع بدء أو ظهور، أو زالة بدء أو ظهور.

[٤٨٥ب]

الرابع من السبعة: أن يكون نعتاً لبشر، أي: ما نراك إلا بشراً مثلنا / بادِي الرأي، أي: ظاهره، أو مبتدئاً فيه. وفيه بُعد للفصل بين النعت والمنعوت بالجملة المعطوفة. الخامس: أنه حال من مفعول «اتَّبَعَكَ»، أي: وأنت مكشوفُ الرأي ظاهره لا قوة فيه ولا حصافة لك. السادس: أنه منادى والمراد به نوح عليه السلام، كأنهم قالوا: يا بادِي الرأي، أي: ما في نفسك ظاهرٌ لكلِّ أحدٍ، قالوا ذلك على سبيل الاستهزاء به والاستقلال له. السابع: أن العامل فيه مضمَر^(٢)، تقديره: أتقول ذلك بادِي الرأي، ذكره أبو البقاء^(٣)، والأصل عدم الإضمار مع الاستغناء عنه، وعلى هذه الأوجه الأربعة الأخيرة هو اسمُ فاعلٍ من غير تأويل، بخلاف ما تقدّم من الأوجه فإنه ظرفٌ أو مصدر.

واعلم أنك إذا نصبت «بادِي» على الظرف أو المصدر بما قبل «إلا» احتجبت إلى جوابٍ عن إشكال وهو أن ما بعد «إلا» لا يكون معمولاً لما قبلها، إلا إن كان مستثنى منه نحو: «ما قام إلا زيدا القوم» أو مستثنى نحو: «قام القوم إلا زيدا»، أو تابعاً للمستثنى منه نحو: «ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ أخيراً من عمرو» و«بادِي الرأي» ليس شيئاً من ذلك. وقال مكي^(٤): «فلو قلت في

(١) كالعافية والعاقبة.

(٢) لعله يعني بهذا الوجه الظرفية كما هو مذهب أبي البقاء ٣٧/٢ وكان من حقه أن يقرعه على الأول، لأن يخصه بوجه سابع.

(٣) الإملاء: ٣٧/٢.

(٤) المشكل: ٣٩٨/١.

الكلام: «ما أعطيت [أحداً]»^(١) إلا زيداً درهماً فأوقعت اسمين مفعولين بعد «إلا» لم يَجْزُ؛ لأن الفعل لا يصلُ بـ «إلا» إلى مفعولين، إنما يصل إلى اسمٍ واحد كسائر الحروف، ألا ترى أنك لو قلت: «مررت بزويد عمرو» فأوصلت الفعل إليهما بحرفٍ واحدٍ لم يَجْزُ، ولذلك لو قلت: «استوى الماء والخشبة الحائط» فتنصب اسمين بواو «مع» لم يجز إلا أن تأتي في جميع ذلك بواو العطف فيجوز وصول الفعل.

والجواب الذي ذكره هو أن الظروف تُتسع فيها ما لا يُتسع في غيرها. وهذا جماع القول في هذه المسألة باختصار.

والرأي: يجوز أن يكون من رؤية العين أو من الفكرة والتأمل. وقوله «بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّي» «مِنْ رَبِّي» نعتٌ لـ «بَيِّنَةٌ»، أي: بَيِّنَةٌ من بَيِّنَاتِ رَبِّي.

آ. (٢٨) وقوله تعالى: ﴿رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهِ﴾: يجوز في الجار أيضاً أن يكون نعتاً لـ «رحمة» وأن يكون متعلقاً بـ «آتاني».

قوله: «فَعُمِّيْتُ» قرأ الأخوان وحفص^(٢) بضم العين وتشديد الميم، والباقون بالفتح والتخفيف. فأما القراءة الأولى فأصلها: عَمَّاها اللَّهُ عليكم، أي: أبهمها عقوبةً لكم، ثم بُني الفعل لما لم يُسَمَّ فاعله، فحُذِفَ فاعله للعلم به وهو الله تعالى، وأقيم المفعول وهو ضمير الرحمة مُقامه، ويدل على ذلك قراءة أُبَيِّ بهذا الأصل «فَعَمَّاها اللَّهُ عليكم»، ورُوي عنه أيضاً وعن الحسن وعليّ والسُّلَمي «فَعَمَّاها» من غير ذِكْرِ فاعلٍ لفظي، ورُوي عن الأعمش وابن وثاب و«عُمِّيْتُ» بالواو دون الفاء.

(١) زيادة ضرورية من مكِّي ولم تَرِدْ في الأصل.

(٢) السبعة ٣٣٢؛ التيسير ١٢٤؛ البحر: ٢١٦/٥؛ الحجة ٣٣٩؛ الشواذ ٥٩.

وأما القراءة الثانية فإنه أسند الفعل إليها مجازاً. قال الزمخشري^(١):
«فإن قلت: ما حقيقته؟ قلت: حقيقته أن الحجة كما جعلت بصيرةً ومُبصرةً
جعلت عمياء؛ لأن الأعمى لا يَهْتدي ولا يَهْدِي غيره، فمعنى «فَعَمِيَتْ عليكم
الْبَيِّنَةُ»: فلم تَهْدِكُمْ كما لو عَمِيَ على القوم دليلهم في المفازة بقوا بغير هادٍ».
وقيل: هذا من باب القلب، وأصلها فَعَمِيْتُمْ أنتم عنها كما تقول:
أدخلت القلنسوة في رأسي، وأدخلت الخاتم في إصبعي وهو كثير، وتقدم
تحريرُ الخلافِ فيه، وأنشدوا على ذلك^(٢):

٢٦٥٤ - ترى الثورَ فيها مُدْخِلَ الظلِّ رأسه

قال أبو علي^(٣): «وهذا مما يُقَلَّبُ، إذ ليس فيه إشكال، وفي القرآن
«فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رِيسَلَهُ»^(٤)، وبعضهم يُخْرِجُ البيتَ على الاتساع
في الظرف. وأما آيةُ إبراهيمَ فَأَخْلَفَ يتعدى لاثنتين، فأنت بالخيار: أن تضيفَ
إلى أيهما شئتَ فليس من باب القلب. وقد ردَّ بعضهم كونَ هذه الآية من باب
المقلوب بأنه لو كان كذلك لتعدى بـ «عن» دون «على»، ألا ترى أنك تقول:
«عَمِيْتُ عن كذا» لا «على كذا».

واختلِفَ في الضمير في «عَمِيْتُ» هل هو عائد على البيئنة فيكون قوله:
«وَأَتَانِي رَحْمَةٌ» جملةً معترضة بين المتعاطفين، إذ حقه «على بيئنة من ربي
فَعَمِيْتُ». وإن قيل بأنه عائد على الرحمة فيكون قد حُذِفَ من الأول للدلالة

(١) الكشاف: ٢٦٦/٢

(٢) لم أهدت إلى قائله، وعجزه:

وسائرُه بادٍ إلى الشمس أجمع

وهو في الكتاب: ٩٢/١؛ الهمع: ١٢٣/٢؛ والدرر: ١٥٦/٢.

(٣) الحجة (خ): ١٩٦/٣.

(٤) الآية ٤٧ من سورة إبراهيم.

الثاني، والأصل: على بينة من ربي فَعَمَّيْتُ. قال الزمخشري^(١): «وأتاني رحمة بإتيان البينة، على أن البينة في نفسها هي الرحمة. ويجوز أن يريد بالبينة المعجزة، وبالرحمة النبوة. فإن قلت: فقوله: «فَعَمَّيْتُ» ظاهر على الوجه الأول فما وجهه على الوجه الثاني، وحقه أن يقال: فَعَمَّيْنَا؟ قلت: الوجه أن يُقَدَّر: فَعَمَّيْتُ بعد البينة، وأن يكون حَذَفَهُ / للاقتصار على ذِكْرِهِ [٤٨٦] مرة». انتهى.

وقد تقدّم الكلام على «أرأيتم» هذه في الأنعام^(٢)، وتلخيصه هنا أن «أرأيتم» يطلب البينة منصوبةً، وفعل الشرط يطلبها مجرورةً بـ «على»، فأعمل الثاني وأضمر في الأول، والتقدير: أرأيتم البينة من ربي إن كنت عليها أنلزمكموها، فحذف المفعول الأول، والجملة الاستفهامية هي في محل الثاني، وجواب الشرط محذوفٌ للدلالة عليه.

وقوله: «أنلزمكموها» أتى هنا بالضميرين متصلين، وتقدم ضمير الخطاب لأنه أخص، ولوجيء بالغائب أولاً لانفصال الضمير وجوباً. وقد أجاز بعضهم الاتصال^(٣)، واستشهد بقول عثمان «أراهمني الباطل شيطاناً». وقال الزمخشري^(٤): «يجوز أن يكون الثاني منفصلاً كقوله: «أنلزمكم إياها» ونحوه: «فَسَيَكْفِيكُمْ اللَّهُ»^(٥) ويجوز «فسيكفيك إياهم». وهذا الذي قاله الزمخشريُّ ظاهرٌ قول سيبويه^(٦) وإن كان بعضهم منعه.

(١) الكشاف: ٢/٢٦٥.

(٢) انظر الآية ٤٠ من سورة الأنعام.

(٣) أي مع تقدّم الغائب. قال سيبويه ٣٨٤/١: «فإن بدأت بالغائب فقلت أعطاهوك فهو قبيح، وأما قول النحويين قد أعطاهوك فهو شيء قاسوه لم تتكلم به العرب».

(٤) الكشاف: ٢/٢٦٦.

(٥) الآية ١٣٧ من سورة البقرة.

(٦) الكتاب: ١/٣٨٤ - ٣٨٥.

وإشباع الميم في مثل هذا التركيب واجب، ويضعف سكونها، وعليه «أراهمني الباطل». وقال أبو البقاء^(١): «وقرىء بإسكان الميم فراراً من توالي الحركات» فقله هذا يحتمل أن يكون أراد سكون ميم الجمع^(٢)؛ لأنه قد ذكر ذلك بعدما قال: «وَدَخَلَتِ الْوَاوُ هُنَا تَمَّةً لِلْمِيمِ، وَهُوَ الْأَصْلُ فِي مِيمِ الْجَمْعِ، وَقَرِءَ بِإِسْكَانِ الْمِيمِ». انتهى. وهذا إن ثبت قراءة فهو مذهب ليونس: يُجَوِّزُ «الدرهم أعطيتكمه» وغيره يآباه. ويحتمل أن يريد^(٣) سكون ميم الفعل، ويدل عليه ما قال الزجاج «أجمع النحويون البصريون على أنه لا يجوز إسكان حركة الإعراب إلا في ضرورة الشعر، فأما ما روي عن أبي عمرو فلم يضبطه عنه القراء، وروى عنه سيبويه^(٤) أنه كان يُخَفُّ الحركَةَ ويختلسُها، وهذا هو الحق، وإنما يجوزُ الإسكانُ في الشعرِ نحو قول امرئ القيس^(٥):

٢٦٥٥ - فاليومَ أشربَ غيرَ مُستَحَقِّبِ

وكذا قال الزمخشري^(٦) أيضاً: «وحكى عن أبي عمرو إسكان الميم، ووجهه أن الحركة لم تكن إلا خلسة خفيفة، فظنّها الراوي سكوناً، والإسكان الصريحُ لحنٌ عند الخليل وسيبويه وحذّاقِ البصريين؛ لأن الحركة الإعرابية لا يسوغ طرْحُها إلا في ضرورة الشعر».

(١) الإملاء: ٣٧/٢.

(٢) ولكن عبارة مطبوعة «الإملاء»: الميم الأولى. ولعل نسخة المؤلف من كتاب الإملاء ناقصة.

(٣) أي أبو البقاء في عبارته السابقة.

(٤) الكتاب: ٢٩٧/٢ وذلك في تعليقه على قراءة أبي عمرو «بارنكم» الآية ٥٤ من سورة البقرة. وانظر الدر المصون ١/٣٦٢.

(٥) تقدم برقم ٤٧٠.

(٦) الكشف: ٢٦٦/٢.

قلت: وقد حكى الكسائي والفراء^(١) «أُنزلَ مَكْمُوها» بسكون هذه الميم، وقد تقدم^(٢) القول في ذلك مشبعاً في سورة البقرة، أعني تسكين حركة الإعراب فكيف يجعلونه لحناً؟.

و «ألزم» يتعدى لاثنين، أولهما ضمير الخطاب، والثاني ضمير الغيبة. و«وأنتم لها كارهون» جملة حالية، يجوز أن تكون للفاعل أو لأحد المفعولين. وقدّم الجارّ لأجل الفواصل. وفي الآية قراءات^(٣) شاذة مخالفة للسواد أضرب عنها لذلك.

آ. (٢٩) والضمير في «عليه» يجوز أن يعود على الإنذار المفهوم من «نذير»، وأن يعود على الدين الذي هو الملة، وأن يعود على التبليغ. وقُرئ^(٤) «بطاردٍ الذين» بتونين «طارِدٍ» قال الزمخشري^(٥): «على الأصل». يعني أن أصل اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال العمل، وهو ظاهر قول سيويه^(٦). قال الشيخ^(٧): «ويمكن أن يُقال: الأصلُ الإضافةُ لا العمل؛ لأنه قد اعتوره شَبهان، أحدهما: لَشَبهه بالمضارع وهو شَبهٌ بغير جنسه، والآخر: شَبهه بالأسماء إذا كانت فيه الإضافة، فكان إلحاقه بجنسه أولى».

وقوله «إنهم مُلاقو» استئناف يفيد التعليل. وقوله: «تَجْهلون» صفة لا بُدَّ منها؛ إذ الإتيان بهذا الموصوفِ دون صفته لا يفيد، وأتى بها فعلاً ليدل على التجدد كل وقت.

(١) معاني القرآن: ١٢/٢.

(٢) انظر: الدر المصون: ٣٦٢/١.

(٣) انظر: معجم القراءات: ١٠٨/٣.

(٤) البحر: ٢١٨/٥؛ الكشف: ٢٦٦/٢، ونسبها في «الشواذ» ٢٩ إلى أبي حيوة.

(٥) الكشف: ٢٦٦/٢.

(٦) الكتاب: ٨٢/١.

(٧) البحر: ٢١٨/٥.

آ. (٣١) و «تَزْدَرِي» تَفْتَعِل مِنْ زَرَى يَزْرِي، أي: حَقَرَ، فأبدلت تاء الافتعال دالاً بعد الزاي وهو مُطْرَد، ويقال: «زَرَيْتُ عَلَيْهِ» إذا عَيْبْتَهُ، و«أَزْرَيْتُ بِهِ»، أي: قَصَّرتُ بِهِ. وعائِدُ الموصولِ محذوفٌ، أي: تَزْدَرِيهِمْ أَعْيُنُكُمْ، أي: تَحْتَقِرُهُمْ وَتَقْصُرُ بِهِمْ، قال الشاعر^(١):

٢٦٥٦- تَرَى الرَّجُلَ النَّحِيفَ فَتَزْدَرِيهِ وفي أَشْوَابِهِ أَسَدٌ هَضُورُ
وقال أيضاً^(٢):

٢٦٥٧- يِياعِدُهُ الصَّدِيقُ وَتَزْدَرِيهِ حَلِيلَتُهُ وَيَنْهَرُهُ الصَّغِيرُ
واللام في «للذين» للتعليل، أي: لأجل الذين، ولا يجوز أن تكون التي للتبليغ إذ لو كانت لكان القياس «لن يؤتاكم» بالخطاب.

وقوله: «ولا أعلم الغيب» الظاهر أن هذه الجملة لا محل لها عطفاً على قوله «ولا أقول لكم» كأنه أخبر عن نفسه بهذه [الجملة الثلاث]^(٣). وقد تقدّم في الأنعام [أن هذا هو المختار]^(٤) وأن الزمخشري قال^(٥): «إنَّ قوله تعالى: «ولا أعلم الغيب» معطوفٌ على «عندي خزائن»، أي: لا أقول: عندي خزائن الله، ولا أقول: أنا أعلم الغيب». / [٤٨٦ب]

آ. (٣٢) وقوله تعالى: ﴿جَدَّالِنَا﴾: قرأ ابن عباس^(٦) «جدلنا» كقوله:

-
- (١) لم أهدت إلى قائله وهو في البحر: ٢١٨/٥.
 - (٢) لم أهدت إلى قائله وهو في القرطبي: ٢٧/٩؛ والبحر: ٢١٨/٥.
 - (٣) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل.
 - (٤) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل.
 - (٥) الكشف: ٢٠/٢، والآية ٥٠ من سورة الأنعام: «قل لا أقول لكم عندي خزائن الله ولا أعلم الغيب ولا أقول لكم إني ملك».
 - (٦) البحر: ٢١٨/٥؛ الكشف: ٢٦٧/٢.

«أكثر شيءٍ جدلاً»^(١). ونقل أبو البقاء^(٢) أنه قرىء «جدلنا فأكثرت جدلنا» بغير ألفٍ فيهما قال: وهو بمعنى غلبتنا بالجدل».

وقوله: «بما تعدنا» فيجوز أن تكون «ما» بمعنى الذي، فالعائدُ محذوفٌ، أي: تعدناه. ويجوز أن تكون مصدريةً، أي: بوعدك إيانا. وقوله: «إن كنت» جوابه محذوف أو متقدّم وهو «فأتينا».

آ. (٣٤) قوله تعالى: ﴿إِن أَرَدْتَ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ﴾: قد تقدم حكمُ توالي الشرطين وأنّ ثانيهما قيدٌ في الأول، وأنه لا بد من سبقه للأول. وقال الزمخشري^(٣) هنا: «إن كان الله» جزاؤه ما دلّ عليه قوله: «لا ينفعكم نصحي»، وهذا الدليلُ في حكم ما دلّ عليه، فوصل بشرطٍ، كما وصل الجزء بالشرط في قوله «إن أحسنت إليّ أحسنت إليك إن أمكنتني».

وقال أبو البقاء^(٤): «حكمُ الشرط إذا دخل على الشرط أن يكون الشرطُ الثاني والجواب جواباً للشرط الأول نحو: «إن أتيتني إن كلمتني أكرمتك»، فقولك «إن كلمتني أكرمتك»: جواب «إن أتيتني» جميع ما بعده^(٥)، وإذا كان كذلك صار الشرطُ الأول في الذّكر مؤخراً في المعنى، حتى إن أتاه ثم كلمه لم يجب الإكرام، ولكن إن كلمه ثم أتاه وجب الإكرام، وعلّة ذلك أن الجواب صار موعّوقاً بالشرط الثاني، وقد جاء في القرآن منه «إن وهبت نفسها للنبيّ إن أراد النبيّ»^(٦).

(١) الآية ٥٤ من سورة الكهف «وكان الإنسان . . .».

(٢) الإملاء: ٣٨/٢.

(٣) الكشاف: ٢٦٧/٢.

(٤) الإملاء: ٣٨/٢.

(٥) قوله: «جميع ما بعده» لم يرد في الإملاء. وقول المؤلف «جواب» مبتدأ ثان.

(٦) الآية ٥٠ من سورة الأحزاب.

قلت: أما قوله: «إِنْ وَهَبَتْ... أن أراد» فظاهره - وظاهرُ القصةِ المرويةِ - يدل على عدم اشتراطِ تقدُّمِ الشرطِ الثاني على الأول، وذلك أن إرادته عليه السلام للنكاح إنما هو مُرتَّبٌ على هبة المرأة نفسها له، وكذا الواقعُ في القصة لَمَّا وَهَبَتْ أراد نكاحها، ولم يُرَوِ أنه أراد نكاحها فوهبت، وهو يحتاج إلى جوابٍ، وسيأتي هذا إن شاء الله في موضعه.

وقال ابن عطية^(١) هنا: «وليس نُصحي لكم بنافع، ولا إرادتي الخير لكم مُغْنِيَةٌ إذا أراد الله تعالى بكم الإغواء، والشرطُ الثاني اعتراض بين الكلام، وفيه بلاغةٌ من اقتران الإرادتين، وأن إرادة البشر غير مُغْنِيَةٌ، وتعلُّقُ هذا الشرطِ هو «بنصحي»، وتعلُّقُ الآخر بـ «لا ينفع».

وتلخص من ذلك أن الشرطَ مدلولٌ على جوابه بقوله: «ولا ينفعكم» لأنه عَقِبُهُ، وجوابُ الثاني أيضاً ما دلَّ على جواب الأول، وكان التقدير: «وإن أَرَدْتُ أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يُغويكم فلا ينفعكم نصحي. وهو من حيث المعنى كالشرط إذا كان بالفاء نحو: إن كان الله يريد أن يُغويكم فإن أَرَدْتُ أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي.

وقرأ الجمهور «نُصحي» بضم النون وهو يحتمل وجهين، أحدهما: المصدرية كالشكر والكفر. والثاني: أنه اسمٌ لا مصدر. وقرأ عيسى^(٢) ابن عمر «نُصحي» بفتح النون، وهو مصدرٌ فقط.

وفي غضون كلام الزمخشري^(٣): «إذا عرف الله» وهذا لا يجوز؛ لأنَّ الله تعالى لا يُسَدَّدُ إليه هذا الفعل ولا يُوصف بمعناه، وقد تقدَّم علته ذلك غير

(١) المحرر: ١٣٩/٩.

(٢) البحر: ٢١٩/٥.

(٣) الكشاف: ٢٦٧/٢ «إذا عرف الله من الكافر الإصرار فخلأه وشأنه ولم يلجئه سُمِّي

ذلك إغواءً...».

مرة. وفي غضون كلام الشيخ^(١) «وللمعتزلي أن يقول: لا يتعين أن تكون «إن» شرطية بل هي نافية، والمعنى: ما كان الله يريد أن يُغويكم». قلت: لا أظن أحداً يرضى بهذه المقالة وإن كانت توافق مذهبه.

آ. (٣٥) قوله تعالى: ﴿فَعَلِيَ إِجْرَامِي﴾: مبتدأ وخبرٌ أو فعلٌ وفاعل. والجمهورُ على كسرِ همزة «إجرامي» وهو مصدر أجرم، وأجرم هو الفاشي، ويجوز جَرَمَ ثلاثياً وأنشدوا^(٢):

٢٦٥٨- طَرِيدُ عَشِيرَةٍ وَرَهِينُ ذَنْبٍ بِمَا جَرَمْتَ يَدِي وَجَنَى لِسَانِي

وُقرئ في الشاذ^(٣) «أجرامي» بفتحها، حكاه النحاس^(٤)، وخرَّجه على أنه جمعُ جُرْمٍ كقُفْلٍ وَأَقْفَالٍ، والمراد آثامي.

آ. (٣٦) قوله تعالى: ﴿وَأَوْحِي﴾: الجمهور على «أوحي» مبنياً للمفعول، والقائم مقام الفاعل «أنه لن يؤمن» أي: أوحى إليه عدمُ إيمان بعض. وقرأ أبو البرهسم^(٥) «أوحي» مبنياً للفاعل وهو الله تعالى، «إنه» بكسر الهمزة. وفيها وجهان أحدهما: - وهو أصلٌ للبصريين - أنه على إجراء الإيحاء مُجرى القول.

وقوله: «فَلَاتَبْتَسْ» هو تَفْتَعِلُ مِنَ الْبُؤْسِ ومعناه الحزنُ في استكانة،

(١) البحر: ٢١٩/٥.

(٢) البيت لأحد لصوص بني سعد واسمه الهيردان وترجمته في معجم المرزباني: ٤٨٨. والبيت في اللسان جرم؛ ومجاز القرآن: ٢٨٨/١؛ والقرطبي ٢٩/٩. وجرم من باب ضرب.

(٣) قال في الشواذ: ٦٠ «حكاه الفراء».

(٤) في إعراب النحاس: ٨٩/٢ ذكر «أجرام» لغةً ولم يقل إنها قراءة شاذة.

(٥) البحر: ٢٢٠/٥.

ويقال: ابتأس فلان أي: بلغه ما يكرهه قال^(١):

٢٦٥٩ - ما يُقْسِمُ اللَّهُ أَقْبَلَ غَيْرِ مُبْتَسٍ مِنْهُ وَأَقْعُدُ كَرِيماً نَاعِمَ الْبَالِ

[٤٨٧/١] / وقال آخر^(٢):

٢٦٦٠ - وَكَمْ مِنْ خَلِيلٍ أَوْ حَمِيمٍ رُزِئَتْهُ فَلَمْ نَبْتَسِ وَالرُّزْءُ فِيهِ جَلِيلٌ

آ. (٣٧) قوله تعالى: ﴿بَاعَيْنَا﴾: حالٌ من فاعل «اصنع» أي: محفوظاً بأعيننا، وهو مجازٌ عن كلام الله له بالحفظ. وقيل: المراد بهم الملائكة تشبيهاً لهم بعيون الناس أي: الذين يتفقّدون الأخبار، والجمع حينئذ حقيقة. وقرأ طلحة^(٣) بن مصرف «بأعيننا» مدغمة.

آ. (٣٨) قوله تعالى: ﴿وَكَلِمًا مَرَّةً﴾: العامل في «كلمًا» «سخر»، و«قال» مستأنف؛ إذ هو جوابٌ لسؤال سائل. وقيل: بل العامل في «كلمًا»: «قال»، و«سخر» على هذا: إمّا صفةٌ لَمَلَأَ، وإمّا بدلٌ مِنْ «مر»، وهو بعيدٌ جداً، إذ ليس «سخر» نوعاً من المرور ولا هو هو فكيف يُبدل منه؟ والجملة من قوله «كلمًا» إلى آخره في محلّ نصب على الحال أي: يصنع الفلك والحال أنه كلما مرّ.

آ. (٣٩) قوله تعالى: ﴿مَنْ يَأْتِيهِ﴾: في «مَنْ» وجهان، أحدهما: أن تكون موصولةً. والثاني: أن تكون استفهاميةً، وعلى كلا التقديرين فـ «تعلمون»: إمّا من باب اليقين فتتعدى لاثنيين، وإمّا من باب العرفان فتتعدى لواحد. فإذا كانت هذه عرفانيةً و«مَنْ» استفهاميةً كانت «مَنْ» وما بعدها سادةً مسدّ مفعول واحد، وإن كانت متعديةً لاثنيين كانت سادةً مسدّ المفعولين، وإذا

(١) البيت لحسان وهو في ديوانه ٣١٤/١؛ واللسان بش؛ والبحر ٥/٢٢٠.

(٢) لم أهد إلى قائله وهو في القرطبي: ٣٠/٩؛ والبحر: ٥/٢٢٠.

(٣) المحرر: ١٤٤/٩؛ البحر: ٥/٢٢٠.

كانت «تعلمون» متعدية لاثنين و«مَنْ» موصولة كانت في موضع المفعول الأول، والثاني محذوف. قال ابن عطية^(١): «وجائز أن تكون المتعدية إلى مفعولين، واقتصر على الواحد» وهذه العبارة ليست جيدة؛ لأن الاقتصار في هذا الباب على أحد المفعولين لا يجوز؛ لما تقرر غير مرة من أنهما مبتدأ وخبر في الأصل، وأما حذف الاختصار فهو ممتنع أيضاً، إذ لا دليل على ذلك. وإن كانت متعدية لواحد و«مَنْ» موصولة فأمرها واضح.

وحكى الزهراوي: «ويَحُلُّ» بضم الحاء بمعنى يجب.

و«التنور» معروف. وقيل: هو وجه الأرض. وهل آل فيه للعهد أول للجنس؟ ووزن تَنُورٌ قيل: تَفْعُولٌ مِنْ لفظ النور فقلبت الواو الأولى همزة لانضمامها، ثم حذفت تخفيفاً، ثم شددوا النون كالعوض عن المحذوف، ويُعزَى هذا لتعلب. وقيل: وزنه فَعُولٌ ويُعزَى لأبي علي الفارسي. وقيل: هو أعجمي وعلى هذا فلا اشتقاق له. والمشهور أنه مما اتفق فيه لغة العرب والعجم كالصابون.

آ. (٤٠) قوله تعالى: ﴿مَنْ كُلُّ زَوْجَيْنِ﴾: قرأ العامة بإضافة «كل» لزوجين. وقرأ حفص^(٢) بتنوين «كل». فأما العامة فقيل: إن مفعول «احمل» «اثنين» و«من كل زوجين» في محل نصب على الحال من المفعول لأنه كان صفةً للنكرة فلما قُدِّم عليها نُصب حالاً. وقيل: بل «مِنْ» زائدة، و«كل» مفعول به، و«اثنين» نعت لزوجين على التأكيد، وهذا إنما يتم على قول مَنْ يرى زيادة «مِنْ» مطلقاً، أو في كلامٍ موجب. وقيل: قوله: «زوجين» بمعنى العموم أي: من كل ما له ازدواج، هذا معنى قوله: «من كل زوجين» وهو قول

(١) المحرر: ١٤٧/٩.

(٢) السبعة: ٣٣٣؛ البحر ٥/٢٢٢؛ التيسير: ١٢٤؛ الحجة: ٣٣٩.

الفارسي^(١) وغيره. قال ابن عطية^(٢): «ولو كان المعنى: احمل فيها من كل زوجين حاصلين اثنين لوجب أن يَحْمَل من كلِّ نوعٍ أربعة، والزوج في مشهور كلامهم للواحد مما له ازدواج».

وأما قراءة حفص فمعناها من كل حيوان، و«زوجين» مفعول به، و«اثنين» نعتٌ على التأكيد، و«مِنْ كُلِّ» على هذه القراءة يجوز أن يتعلق بـ«احمل» وهو الظاهر، وأن يتعلق بمحذوف على أنها حال من «زوجين» وهذا الخلاف والتخريج جاربان أيضاً في سورة «قد أفلح»^(٣).

قوله: «وأهلك» نسق على «اثنين» في قراءة مَنْ أضاف «كل» لزوجين، وعلى «زوجين» في قراءة مَنْ نَوَّن «كلًّا» وقولُه: «إلا مَنْ سَبَق» استثناءً متصل في موجب، فهو واجبُ النصب على المشهور.

وقوله: «وَمَنْ آمَنَ» مفعول به نسقاً على مفعول «احمِلْ».

آ. (٤١) قوله تعالى: ﴿وقال﴾: يجوز أن يكونَ الفاعلُ ضميرَ نوح عليه السلام، ويجوز أن يكونَ ضميرَ الباري تعالى أي: وقال الله لنوح وَمَنْ معه. و«فيها» متعلقٌ بـ«اركبوا» وَعُدِّي بـ«في» لتضمُّنه معنى «ادخلوا فيها راكبين» أو سيروا فيها. وقيل: تقديره: اركبوا الماء فيها. وقيل: «في» زائدة للتوكيد.

قوله: «بسم الله» يجوز أن يكونَ هذا الجار والمجرور حالاً من فاعل «اركبوا» أو مِنْ «ها» في «فيها»، ويكون «مجرها» و«مرساها» فاعلين بالاستقرار الذي تَصَمَّنُه الجارُ لوقوعه حالاً. ويجوز أن يكونَ «بسم الله» خبراً مقدماً،

(١) الحجة (خ): ٢٠٠/٣.

(٢) المحرر: ١٤٩/٩.

(٣) الآية ٢٧ من سورة «المؤمنون». وانظر: السبعة ٤٤٥.

و «مَجْرَاهَا» / مبتدأ مؤخرًا، والجملة أيضاً حالٌ مما تقدّم، وهي على [٤٨٧/ب] كلاً التقديرين حالٌ مقدّرةٌ كذا أعربه أبو البقاء^(١) وغيره. إلا أنّ مكياً^(٢) منع ذلك لخلوّ الجملة من ضمير يعود على ذي الحال إذا أعربنا الجملة أو الجارّ حالاً من فاعل «اركبوا» قال: «ولا يحسنُ أن تكونَ هذه الجملةُ حالاً من فاعل «اركبوا» لأنه لا عائدٌ في الجملةِ يعودُ على المضمَر في «اركبوا»؛ لأن المضمَر في «بسم الله» إن جَعَلْتَه خبراً لـ «مَجْرَاهَا» فإنما يعود على المبتدأ وهو مجراها، وإن رَفَعْتَ «مَجْرَاهَا» بالظرفِ لم يكن فيه ضميرُ الهاء في «مَجْرَاهَا» وإنما^(٣) تعود على الضمير في «فيها»، وإذا نَصَبْتَ «مَجْرَاهَا» على الظرفِ عمِلَ فيه «بسم الله»، وكانت الجملةُ حالاً من فاعل «اركبوا».

وقيل: «بسم الله» حال من فاعل «اركبوا» ومَجْرَاهَا ومُرْسَاهَا في موضع الظرف المكاني أو الزماني، والتقدير: اركبوا فيها مُسَمَّين موضعَ جريانها ورُسُوها، أو وقتَ جريانها ورُسُوها. والعامِل في هذين الظرفين حينئذٍ ما تضمّنه «بسم الله» من الاستقرار، والتقدير: اركبوا فيها متبرّكين باسم الله في هذين المكانين أو الوقتين. قال مكّي^(٤): «ولا يجوزُ أن يكونَ العامِلُ فيهما «اركبوا» لأنه لم يُرد: اركبوا فيها في وقت الجري والرُسُو، إنما المعنى: سَمُوا اسمَ الله في وقت الجري والرُسُو».

ويجوزُ أيضاً أن يكونَ «مَجْرَاهَا ومُرْسَاهَا» مصدرين، و«بسم الله» حالٌ كما تقدّم، رافعاً لهذين المصدرين على الفاعلين أي: استقرَّ بسم الله إجراؤها وإرساؤها، ولا يكون الجارُّ حينئذٍ إلا حالاً من «ها» في «فيها» لوجود

(١) الإملاء: ٣٨/٢. وقوله: «أعربه أبو البقاء» مخروم في الأصل.

(٢) المشكل: ٤٠١/١.

(٣) عبارة المشكل: «والهاء في مجراها إنما تعود».

(٤) المشكل: ٤٠١/١، بعبارة قريبة.

الرابط، ولا يكون حالاً من فاعل «اركبوا» لعدم الرابط. وعلى هذه الأعراب يكون الكلام جملةً واحدةً. ويجوز أن يكون «بسم الله مجراها ومُرساها» جملةً مستأنفة لا تعلق لها بالأولى من حيث الإعراب، ويكون قد أمرهم في الجملة الأولى بالركوب، وأخبر أن مجراها ومُرساها باسم الله، وفي التفسير: كان إذا قال: «بسم الله» وقَفَّتْ، وإذا قالها جَرَتْ عند إرادته ذلك، فالجملتان محكيتان بـ «قال».

وقرأ^(١) الأخوان وحفص «مَجْرَاهَا» بفتح الميم والباقون بضمها. واتفق السبعة على ضمِّ ميم «مُرساها». وقد قرأ^(٢) ابن مسعود وعيسى الثقفي وزيد بن علي والأعمش «مُرساها» بفتح الميم أيضاً. فالضمُّ فيهما لأنهما من أجرى وأرسي، والفتح لأنهما من جَرَتْ ورسَتْ وهما: إمَّا ظرفاً زمان أو مكان أو مصدران، على ما سبق من التقادير.

وقرأ^(٣) الضحاك والنخعي وابن وثاب ومجاهد وأبورجاء والكلبي والجحدري وابن جندب^(٤) «مُجْرِيهَا وَمُرسِيهَا» بكسر الراء^(٥) بعدهما ياء صريحة، وهما اسما فاعلَيْن من أجرى وأرسي، وتخريجُهما على أنهما بدلان من اسم الله. وقال ابن عطية^(٦) وأبو البقاء^(٧) ومكي^(٨): إنهما نعتان لله تعالى، وهذا الذي ذكروه إنما يتم على تقدير كونهما معرفتين بتمحض

(١) السبعة: ٣٣٣؛ التيسير: ١٢٤؛ البحر: ٢٢٥/٥؛ الحجة: ٣٤٠.

(٢) الإنحاف: ٢٥٦؛ البحر: ٢٢٥/٥؛ الكشاف: ٢٦٩/٢.

(٣) الإنحاف: ٢٥٦؛ البحر: ٢٢٥/٥؛ الكشاف: ٢٦٩/٢.

(٤) وهو مسلم بن جندب وتقدمت ترجمته.

(٥) في مجريها، وكسر السين في مرسياها.

(٦) المحرر: ١٥٣/٩.

(٧) الإملاء: ٣٩/٢.

(٨) المشكل: ٤٠٣/١.

الإضافة وقد قال الخليل: «إِنَّ كُلَّ إِضَافَةٍ غَيْرُ مُحَضَّةٍ قَدْ تُجْعَلُ مُحَضَّةً إِلَّا إِضَافَةَ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ فَلَا تَمَحُّضُ».

وقال مكي^(١): «وَلَوْ جُعِلَتْ «مَجْرَاهَا» وَ«مِرْسَاهَا» فِي مَوْضِعِ اسْمِ الْفَاعِلِ لَكَانَتْ حَالًا مَقْدَرَةً، وَلِجَازِ ذَلِكَ وَلَجَعَلْتَهَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى» قلت: وقد طَوَّلَ مكي - رحمه الله تعالى - كلامه في هذه المسألة، وقال^(٢) في آخرها: «وهذه المسألة يُوقَفُ فِيهَا عَلَى جَمِيعِ مَا كَانَ فِي الْكَلَامِ وَالْقُرْآنِ مِنْ نَظِيرِهَا، وَذَلِكَ لَمَنْ فَهَمَهَا حَقًّا فَهَمَّا وَتَدَبَّرَهَا حَقًّا تَدَبَّرَهَا فَهِيَ مِنْ غَرَرِ الْمَسَائِلِ الْمُسْكَلَةِ».

قوله: «وهي تجري» في هذه الجملة ثلاثة أوجه، أحدها: أنها مستأنفةٌ أخبر الله تعالى عن السفينة بذلك. والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال من الضمير المستتر في «بسم الله» أي: جريانها استقرَّ بسم الله حال كونها جارية. والثالث: أنها حالٌ مِنْ شَيْءٍ مَحذُوفٍ تَضَمَّنَتْهُ جَمَلَةٌ دَلَّ عَلَيْهَا سِيَاقُ الْكَلَامِ. قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: بِمِ اتصل قوله: «وهي تجري بهم»؟ قلت: بمحذوفٍ دلَّ عليه قوله «اركبوا فيها بسم الله» كأنه قيل: فركبوا فيها يقولون: بسم الله وهي تجري بهم».

وقوله: «بهم» يجوزُ فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلَّقَ بـ«تجري». والثاني: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ أي: تجري ملتبسةً بهم، ولذلك فسَّره الزمخشري^(٤) بقوله: «أي: تجري وهم فيها».

(١) المشكل: ٤٠٢/١.

(٢) المشكل: ٤٠٢/١.

(٣) الكشاف: ٢٧٠/٢.

(٤) الكشاف: ٢٧٠/٢.

وَالرُّسُوءُ: الثبات والاستقرار، يقال: رَسَا يَرْسُو وَأَرَسَيْتُهُ أَنَا. قال (١):

٢٦٦١- فَصَبْرَتْ نَفْسًا عِنْدَ ذَلِكَ حُرَّةً تَرْسُو إِذَا نَفْسُ الْجَبَانِ تَطَلَّعَ

أي: تثبت وتستقرُّ عندما تضطربُ وتتحرك نفسُ الجبان.

آ. (٤٢) قوله تعالى: ﴿كَالْجِبَالِ﴾: صفة لـ «مَوْجٍ». قوله: «نوحُ ابنه»

[٤٨٨/أ] الجمهورُ على كسر تنوين «نوح» لالتقاء الساكنين. وقرأ (٢) وكيع / بضمه اتباعاً

لحركة الإعراب. واشترَدَل أبو حاتم هذه القراءة وقال: «هي لغة سوء لا تُعرف».

وقرأ العامة «ابنه» بوصل هاء الكناية بواو، وهي اللغةُ الفصيحةُ الفاشية.

وقرأ ابن (٣) عباس بسكون الهاء. قال بعضهم: «هذا مخصوصٌ بالضرورة

وأنشد (٤):

٢٦٦٢- وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَا بَنِي نَحْوَهُ عَطَشٌ إِلَّا لِأَنَّ عَيْوَنَهُ سَيْلٌ وَادِيهَا

وبعضهم لا يَخُصُّه بها. وقال ابن عطية (٥): إنها لغة لأزد السراة ومنه

قوله (٦):

٢٦٦٣- وَمِطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ

وقال بعضهم: «هي لغة عَقِيلِ وبني كلاب».

(١) البيت لعنترة وهو في ديوانه: ٢٦٤؛ والمحرر: ١٥٣/٩؛ والبحر: ٢٢٤/٥.

(٢) البحر: ٢٢٦/٥؛ المحرر: ١٥٥/٩. ووكيع بن الجراح الرؤاسي أبو سفيان الكوفي ثقة حافظ عابد. توفي سنة ٩٧. انظر: تقريب التهذيب: ٥٨١.

(٣) انظر في قراءاتها: البحر: ٢٢٦/٥؛ الكشف: ٢٧٠/٢؛ الشواذ: ٦٠.

(٤) تقدم برقم: ١٣٣٦.

(٥) المحرر: ١٥٤/٩.

(٦) تقدم برقم: ١٣٣٧.

وقرأ السدي: «ابنائه» بألف وهاء السكت. قال ابن جني^(١): «وهو على النداء». وقال أبو البقاء^(٢): «ابنائه: على التثني^(٣) وليس بندبة، لأنَّ الندبة لا تكون بالهمزة» وهو كلامٌ مُشكِلٌ في نفسه، وأين الهمزة هنا؟ إن عني همزة النداء فلا نسلم أن المقدَّر من حروف النداء هو الهمزة، لأنَّ النحاة نصُّوا على أنه لا يُضمَّر من حروف النداء إلا «يا» لأنها أمُّ الباب. وقوله: «التثني» هو قريب في المعنى من الندبة. وقد نصُّوا على أنه لا يجوز حذفُ النداء من المندوب وهذا شبيه به.

وقرأ عليٌّ عليه السلام: «ابنها» إضافةً إلى امرأته كأنه اعتبرَ قوله «ليس من أهلك»، وقوله: «ابني» و«من أهلي» لا يدلُّ له لاحتمال أن يكونَ ذلك لأجل الحنوء، وهو قول الحسن وجماعة.

وقرأ محمد بن علي وعروة والزبير: «أبنه» بهاء مفتوحة دون ألف، وهي كالقراءة قبلها، إلا أنه حذفَ ألف «ها» مُجتزئاً عنها بالفتحة، كما تُحذف الياء مُجتزئاً عنها بالكسرة. قال ابن عطية^(٤): «هي لغة» وأنشد^(٥):

٢٦٦٤- أما تقودُ بها شاةً فتأكلُها أو أن تبيعه في بعض الأراكيب

يريد: «تبيعها» فاجتزأ بالفتحة عن الألف، كما اجتزأ الآخر عنها في قوله^(٦): - أنشده ابن الأعرابي على ذلك - .

(١) المحتسب: ٣٢٢/١.

(٢) الإملاء: ٣٩/٢.

(٣) ضرب من ندبة الميت. وفي الحديث: أنه نهى عن التثني. انظر: اللسان «رثا».

(٤) المحرر: ١٥٤/٩.

(٥) لم أهد إلى قائله وهو في اللسان ركب والخزاة: ٤٠٢/٢؛ وشواهد الشافية: ٢٤٠؛

ورصف المباني: ١٥.

(٦) تقدم برقم: ٤٦٨.

٢٦٦٥- فلستُ براجعٍ ما فاتَ مني بلهْفَ ولا بِلَيْتَ ولا لوآني

يريد: يا لهْفًا، فحذف، وهذا يخصُّه بعضهم بالضرورة، ويمنع في السَّعة يا غلامَ في يا غلامًا. قلت: وسيأتي في نحو: «يا أبت» بالفتح: هل ثمَّ ألفٌ محذوفة أم لا؟ وتقدم لنا خلاف في نحو: يابنَ أمَّ ويابنَ عمَّ: هل ثمَّ ألفٌ محذوفة مجتزأً عنها بالفتحة أم لا؟ فهذا أيضاً كذلك، ولكن الظاهر عدم اقتياسه. وقد خطأ النحاس^(١) أبا حاتم في حذف هذه الألف، وفيه نظرٌ.

قوله: «وكان في مَعزِلٍ» جملةٌ في موضع نصب على الحال، وصاحبها هو «ابنه»، والحال تأتي من المنادى لأنه مفعول. والمَعزِل بكسر الزاي اسم مكان العزلة، وكذلك اسم الزمان أيضاً، وبالفتح هو المصدر. قال أبو البقاء^(٢): «ولم أعلم أحداً قرأ بالفتح». قلت: لأنَّ المصدر ليس حاوياً له ولا ظرفه، فكيف يُقرأ به إلا بمجاز بعيد؟

وقرأ^(٣) البزي وقالون وخلاد بإظهار ياء «اركب» قبل ميم «معنا» بخلافٍ عنهم، والباقون بالإدغام. وقرأ عاصم هنا «يا بني» بفتح الياء. وأمَّا في غير هذه السورة فإن حفصاً عنه فعَلَ ذلك، والباقون بكسر الياء في جميع القرآن إلا ابن كثير فإنه في الأول من لقمان^(٤) وهو قوله: «لا تُشرك بالله» فإنه سكنه وصلاً ووقفاً، وفي الثاني^(٥) كغيره أعني أنه يكسر ياءه، وحفص على أصله من فتحه. وفي الثالث وهو قوله: «يا بني أقم الصلاة»^(٦) اختلَف عنه، فروى

(١) إعراب القرآن: ٩٢/٢.

(٢) الإملاء: ٣٩/٢.

(٣) النشر: ١١/٢؛ الإتحاف: ٢٥٦؛ الكشف لمكي: ٥٢٩/١.

(٤) الآية ١٣.

(٥) الآية ١٦.

(٦) الآية ١٧.

عنه البزي كحفصٍ ، وروى عنه قبل السكون كالأول . هذا ضبطُ القراءة .

وأما تخريجُها فَمَنْ فتح فقليل: أصلها: يا بُنيًا بالالف فحُذِفَت الألفُ تخفيفاً، اجْتَزَأَ عنها بالفتحة، وقد تقدّم من ذلك أمثلةٌ كثيرة. وقيل بل حُذِفَت لالتقاء الساكنين؛ لأنها وقع بعدها راءٌ «اركب» وهذا تعليلٌ فاسدٌ جداً، بدليل سقوطها في سورة لقمان في ثلاثة مواضعٍ حيث لا ساكنان. وكان هذا المَعْلَلُ لم يَعْلَم بقراءة عاصم في غير هذه السورة، ولا بقراءة البزي للأخير في لقمان^(١)، وقد نقل ذلك أبو البقاء^(٢) ولم يُنكره.

وأما مَنْ كَسَرَ فحُذِفَت الياءُ أيضاً: إمّا تخفيفاً وهو الصحيح، وإمّا لالتقاء الساكنين، وقد تقدّم فساده. وأما مَنْ سَكَنَ فلما رأى مِنْ الثُّقُلِ مع مطلق الحركة، ولا شك أن السكونَ أخفُّ مِنْ أحفِّ الحركات، ولا يقال: فليم / وافق ابنُ كثيرٍ غيرَ حفصٍ في ثاني لقمان^(٣)، ووافق حفصاً في [ب/٤٨٨] الأخيرة^(٤) في رواية البزي عنه، وسكّن الأول^(٥)؟ لأن ذلك جَمَعَ بين اللغات، والمفرّق آتٍ بمُحالٍ.

وأصلُ هذه اللفظة بثلاثِ ياءات: الأولى للتصغير، والثانية لامُ الكلمة، وهل هي ياءٌ بطريق الأصالة أو مُبدَلةٌ من واو؟ خلافُ تقدّم تحقيقه أولَ هذا الموضوعِ في لامِ «ابن» ما هي؟، والثالثة ياءُ المتكلم مضافٌ إليها، وهي التي طرأَ عليها القلبُ ألفاً ثم الحذفُ، أو الحذفُ وهي ياءٌ بحالها.

(١) أي للآية ١٧ من سورة لقمان.

(٢) الإملاء: ٣٩/٢.

(٣) آ. ١٦.

(٤) آ. ١٧.

(٥) آ. ١٣.

آ. (٤٣) قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ...﴾: فيه أقوال، أحدها: أنه استثناء منقطع، وذلك أن تَجَعَلَ عاصماً على حقيقته، وَمَنْ رَحِمَ هو المعصوم، وفي «رَحِمَ» ضميرٌ مرفوعٌ يعود على الله تعالى، ومفعوله ضميرٌ الموصول وهو «مَنْ» حُذِفَ لاستكمال الشروط، والتقدير: لا عاصمَ اليومَ البتة من أمر الله، لكن مَنْ رَحِمَهُ اللهُ فهو معصوم. الثاني: أن يكون المراد بـ «مَنْ رَحِمَ» هو الباري تعالى كأنه قيل: لا عاصمَ اليومَ إلا الراحم. الثالث: أن عاصماً بمعنى معصوم، وفاعلٌ قد يجيءُ بمعنى مفعول نحو: ماء دافق، أي: مدفوق، وأنشدوا^(١):

٢٦٦٦- بطيء القيام رخيماً الكلا م أمسى فؤادي به فاتنا

أي مفتوناً، و«مَنْ» مرادٌ بها المعصوم، والتقدير: لا معصومَ اليومَ مِنْ أمرِ الله إلا مَنْ رَحِمَهُ اللهُ فإنه يُعَصَم. الرابع: أن يكون «عاصم» هنا بمعنى النسب، أي: ذا عِصْمَةٍ نحو: لابن وتامر، وذو العِصْمَةِ ينطلق على العاصم وعلى المعصوم، والمرادُ به هنا المَعصوم.

وهو على هذه التقادير استثناء متصل، وقد جعله الزمخشري^(٢) متصلاً لمَدْرَكٍ آخَرَ، وهو حذفُ مضافٍ تقديرُهُ: لا يعصمك اليومَ معصمٌ قط مِنْ جبلٍ ونحوه سوى معصمٍ واحد، وهو مكان مَنْ رَحِمَهُ اللهُ ونَجَّاهم، يعني في السفينة.

وأما خبرُ «لا» فالأحسنُ أن يُجعلَ محذوفاً، وذلك لأنه إذا دلَّ عليه دليلٌ وَجَبَ حذفُهُ عند تميم، وكَثُرَ عند الحجاز، والتقدير: لا عاصمَ موجودٌ. وَجَوَزَ الحوفي وابن عطية^(٣) أن يكون خبرُها هو الظرف وهو اليوم. قال الحوفي:

(١) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر: ٢٢٧/٥.

(٢) الكشاف: ٢٧١/٢.

(٣) المحرر: ١٥٧/٩.

«ويجوز أن يكون «اليوم» خبراً فيتعلق بالاستقرار، وبه يتعلق «من أمر الله». وقد ردَّ أبو البقاء ذلك فقال^(١): «فأما خبرُ «لا» فلا يجوز أن يكونَ «اليوم»؛ لأنَّ ظرفَ الزمان لا يكونَ خبراً عن الجثة، بل الخبرُ «من أمر الله» و«اليوم» معمولٌ «مِنْ أمر الله».

وأما «اليوم» و«مَنْ أمر الله» فقد تقدَّم أن بعضهم جعلَ أحدها خبراً، فيتعلَّق الآخر بالاستقرار الذي يتضمَّنُه الواقعُ خبراً. ويجوز في «اليوم» أن يتعلَّق بنفس «مِنْ أمر الله» لكونه بمعنى الفعل. وجَّوز الحوفي أن يكونَ «اليوم» نعتاً لـ «عاصم»، وهو فاسدٌ بما أفسدَ بوقوعه خبراً عن الجثث.

وقرئ «إلا مَنْ رُجم»^(٢) مبنياً للمفعول، وهي مقويةٌ لقول مَنْ يدَّعي أنَّ «مَنْ رَجِمَ» في قراءة العامة المرادُ به المرحوم لا الراحم، كما تقدَّم تأويله. ولا يجوز أن يكونَ «اليوم» ولا «مِنْ أمر الله» متعلِّقين بـ «عاصم» وكذلك الواحد منهما؛ لأنه كان يكون الاسمُ مطوَّلاً، ومتى كان مطوَّلاً أُعربَ، ومتى أُعربَ نُونٌ، ولا عبرة بخلاف الزجاج: حيث زعم أن اسمَ «لا» معربٌ حذِفَ تنوينه تخفيفاً.

آ. (٤٤) قوله تعالى: ﴿ابلعي﴾: البَّلْعُ معروفٌ. والفعل منه مكسورٌ العين ومفتوحُها: بَلِعَ وبَلَع حكاهما الكسائي والفراء. والإقلاع: الإمساك، ومنه «أَقْلَعَتِ الحُمَّى». وقيل: أقلع عن الشيء، أي: تركه وهو قريبٌ من الأول. والغَيْضُ: النقصان وفعله لازم ومتعدٍ، فمن اللازمِ قوله تعالى: «وما تغيضُ الأرحامُ»^(٣)، أي: تنقُص. وقيل: بل هو هنا متعدٌ أيضاً وسيأتي، ومن

(١) الإملاء: ٣٩/٢.

(٢) البحر: ٢٢٧/٥؛ الكشاف: ٢٧١/٢.

(٣) الآية ٨ من سورة الرعد.

المتعدّي هذه الآية؛ لأنه لا يُبنى للمفعول من غير واسطة حرف جر إلا المتعدّي بنفسه.

والجُودِيّ: جَبَلٌ بعينه بالموّصل. وقيل: بل كل جبل يقال له جُودي ومنه قولُ عمرو بن نقيّل^(١): / [٤٨٩/]

٢٦٦٧- سبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانَا نَعُوذُ بِهِ وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيّ وَالْجُمْدُ

ولا أدري ما في ذلك من الدلالة على أنه عامٌ في كل جبل. وقرأ الأعمش^(٢) وابن أبي عبلة بتخفيف «الجُودِيّ». قال ابن عطية^(٣): «وهما لغتان». والصواب أن يقال: خُفِّقَتْ يَاءُ النِّسْبِ، وإن كان لا يجوزُ ذلك في كلامهم الفاشي.

قوله «بُعْدًا» منصوبٌ على المصدرِ بفعلٍ مقدر، أي: وقيل: ابعدوا بُعْدًا، فهو مصدرٌ بمعنى الدعاء عليهم نحو: جَدَعَا^(٤)، يُقال^(٥): بَعْدَ يَبْعُدُ بَعْدًا^(٦) إذا هلك، قال^(٧):

٢٦٦٨- يَقُولُونَ لَا تَبْعُدْ وَهُمْ يَدْفِنُونَهُ وَلَا بُعْدَ إِلَّا مَا تُوَارِي الصَّفَائِحُ

واللام [أنا] تتعلق بفعل محذوف، ويكون على سبيل البيان كما تقدّم في نحو «سَقِيًا لَكَ وَرَعِيًا»، وإمّا أن تتعلق بقبيل، أي: لأجلهم هذا القول.

(١) البيت لأمية وتقدم برقم ٣٤٩.

(٢) الإتحاف: ٢٥٦؛ البحر: ٢٢٩/٥؛ المحتسب: ٣٢٣/١.

(٣) المحرر: ١٦٠/٩.

(٤) الجذع: دعاء بقطع الأنف أو الأذن.

(٥) الكشف: ٢٧١/٢.

(٦) وله ضبطٌ ثانٍ بضم عينه في الماضي والمضارع، وضم فائه وتسكين عينه في المصدر.

(٧) لم أقف عليه.

قال الزمخشري^(١): «ومجيء إخباره على الفعل المبني للمفعول للدلالة على الجلال والكبرياء، وأن تلك الأمور العظام لا تكون إلا بفعلٍ قادرٍ وتكوينٍ مكوّنٍ قاهرٍ، وأنَّ فاعلَ هذه الأفعال فاعل واحد لا يُشارِكُ في أفعاله، فلا يذهبُ الوهمُ إلى أن يقول غيره: يا أرضُ ابلعي ماءك، ولا أن يَقْضي ذلك الأمر الهائل إلا هو، ولا أن تَسْتوي السفينة على الجوديِّ وتستقر عليه إلا بتسويته وإقراره، ولما دَكرنا من المعاني والنُكْت استفصح علماء البيان هذه الآية ورفصوا لها رؤوسهم لا لتجانس الكلمتين وهما قوله: ابلعي وأقلعي، وذلك وإن كان الكلام لا يخلو من حُسْن فهو كغير الملتفت إليه بإزاء تلك المحاسن التي هي اللَّبُّ وما عداها قشورٌ». يعني أن بعض الناس عدَّ من فصاحة الآية التجانس فقال: إن هذا ليس بطائل بالنسبة إلى ما ذكر من المعاني، ولعمري لقد صدق.

ولمَّا حكى الشيخ^(٢) عنه هذا الكلام الرائع لم يكن جزأؤه عنده إلا «وأكثره خطابة».

وقول الزمخشري «ورفصوا لها رؤوسهم» يحتمل أن يُريد ما يُحكى أن جماعة من بلغاء زمانهم اجتمعوا في الموسم بعرفة وتفرَّقوا على أن يُعارض كلُّ منهم شيئاً من القرآن ليروزوا^(٣) قواهم في الفصاحة، فتفرَّقوا على أن يجتمعوا في القابل ففتح أحدهم - قيل هو ابن المقفَّع - المصحف فوجد هذه الآية، فكعَّع^(٤) لها وأدعَن، وقال: «لا يقدر أحدٌ أن يصنَعَ مثل هذا».

(١) الكشاف: ٢٧١/١.

(٢) البحر: ٢٢٨/٥.

(٣) راز: اختير.

(٤) كعَّع: صُعُف.

أ. (٤٥) قوله تعالى: ﴿فَقَالَ﴾: عطفُ على «نادى» قال الزمخشري^(١) «فإن قلت: وإذا كان النداء هو قوله «رَبِّ» فكيف عطف «فقال ربُّ» على «نادى» بالفاء؟ قلت: أريد بالنداء إرادة النداء، ولو أريد النداء نفسه لجاؤا - كما جاء في قوله «إذا نادى ربُّه نداءً خفياً»^(٢) - «قال ربُّ» بغير فاء».

أ. (٤٦) قوله تعالى: ﴿عَمَلٌ غَيْرٌ صَالِحٌ﴾: قرأ الكسائي^(٣) «عَمِلٌ» فعلاً ماضياً، و«غيرٌ» نصباً، والباقون «عَمَلٌ» بفتح الميم وتنوينه على أنه اسمٌ، و«غيرٌ» بالرفع. فقراءة الكسائي: الضمير فيها يتعيَّن عَوْدُهُ على ابن نوح، وفاعل «عمل» ضميرٌ يعودُ عليه أيضاً، و«غيرٌ» مفعول به. ويجوز أن يكونَ نعتاً لمصدرٍ محذوف، تقديره: عَمَلٌ عملاً غيرَ صالحٍ كقوله «واعملوا صالحاً»^(٤).

وأما قراءة الباقيين ففي الضمير أوجه، أظهرها: أنه عائذٌ على ابن نوح، ويكونُ في الإخبار عنه بالمصدر المذهبُ الثلاثةُ في «رجل عدل». والثاني: أنه يعودُ على النداء المفهوم من قوله «ونادى»، أي: نداؤك وسؤالك. وإلى هذا ذهب أبو البقاء^(٥) ومكي^(٦) والزمخشري^(٧). وهذا فيه خطرٌ عظيم، كيف يُقال ذلك في حقِّ نبي من الأنبياء، فضلاً عن أول رسولٍ أُرسِلَ إلى أهل الأرض من بعدِ آدم عليهما السلام؟ ولما حكاه أبو القاسم قال^(٨): «وليس

(١) الكشاف: ٢٧٢/٢.

(٢) الآية ٣ من سورة مريم.

(٣) الإتحاف: ٢٥٦؛ البحر: ٢٢٩/٥؛ السبعة: ٣٣٤؛ التيسير: ١٢٥.

(٤) الآية ٥١ من سورة المؤمنون.

(٥) الإملاء: ٤٠/٢.

(٦) المشكل: ٤٠٥/١.

(٧) الكشاف: ٢٧٣/٢.

(٨) الكشاف: ٢٧٣/٢.

بذلك» ولقد أصاب. واستدلَّ من قال بذلك أنَّ في حرف عبدالله بن مسعود «إنه عملٌ غيرُ صالحٍ أن تسألني ما ليس لك به علمٌ» وهذا مخالفٌ للسَّواد.

الثالث: أنه يعودُ على ركوب ابنِ نوح المدلولِ عليه بقوله «اركب معنا». الرابع: أنه يعودُ على تركه الركوب وكونه مع المؤمنين، أي: إنَّ تَرَكَه الركوبُ مع المؤمنين وكونه مع الكافرين عملٌ غيرُ صالح، وعلى الأوجهِ الثلاثة لا يُحتاج في الإخبارِ بالمصدر [إلى] تأويلٍ، لأنَّ كليهما معنى من المعاني، وعلى الوجه الرابع يكون من كلامِ نوح عليه السلام، أي: إنَّ نوحاً قال: إنَّ كونك مع الكافرين وتَرَكَتْ الركوبَ معنا غيرُ صالح، بخلاف ما تقدَّم فإنه من قول الله تعالى فقط، هكذا قال مكي^(١) وفيه نظرٌ، بل الظاهرُ أنَّ الكلَّ من كلامِ الله تعالى. قال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: هلا قيل: إنه عملٌ فاسدٌ. قلت: لمَّا نفاه عن أهله نفَى عنه صفتهم بكلمةِ النفي التي يستبقي معها لفظُ المنفي، وآذن بذلك أنه إنما أنجى مَنْ أنجى لصلاحهم لا لأنهم أهلُك.

قوله: «فلا تسألني» قرأ نافع^(٣) وابن عامر «فلا تسألن» بتشديدِ النون مكسورةً من غير ياء. وابنُ كثير بتشديدها / مع الفتح، وأبو عمرو والكوفيون [ب/٤٨٩] بنونٍ مكسورةٍ خفيفة، وياءٍ وصلًا [لأبي عمرو]^(٤)، ودون ياء في [الحالين]^(٥) للكوفيين. وفي الكهف^(٦) «فلا تسألني عن شيء» قرأه أبو عمرو

(١) المشكل: ٤٠٥/١ - ٤٠٦.

(٢) الكشاف: ٢٧٣/٢.

(٣) البحر: ٢٣٠/٥؛ النشر: ٢٩٢/٢؛ الإتحاف: ٢٥٧؛ التيسير: ١٢٥؛ السبعة: ٣٣٥؛ الكشاف: ٥٣٢/١.

(٤) لم يظهر في الأصل.

(٥) لم يظهر في الأصل، والحالان: الوصل والوقف.

(٦) الآية ٧٠ «فلا تسألني عن شيء حتى أُحدِّثَ لك منه ذكراً» وانظر السبعة: ٣٩٤.

والكوفيون كقراءتهم هنا، وافقهم ابن كثير في الكهف، وأما نافع وابن عامر فكقراءتهما هنا، ولا ابن ذكوان^(١) خلاف في ثبوت الياء وحذفها، وإنما قرأ ابن كثير التي في هود بالفتح دون التي في الكهف؛ لأن الياء في هود ساقطة في الرسم، فكانت قراءته بفتح النون محتملة بخلاف الكهف فإن الياء ثابتة في الرسم فلا يوافق فيه فتحها. وقد تقدم خلاف ابن ذكوان في ثبوت الياء في الكهف.

فَمَنْ خَفَّفَ النُّونَ فِيهِ نُونُ الوَقَايَةِ وَحَدَّهَا، وَمَنْ شَدَّدَهَا فِيهِ نُونُ التَّوَكِيدِ. وابن كثير لم يجعل في هود الفعل متصلاً بياء المتكلم، والباقون جعلوه، فلزمهم الكسر. وقد تقدم أن «سأل» يتعدى لاثنتين أولهما ياء المتكلم، والثاني «ما ليس لك به علم».

قوله «أن تكون» على حذف حرف الجر، أي: من أن تكون أو لأجل أن، وقوله «ما ليس لك به علم» يجوز في «به» أن يتعلّق بـ «علم». قال الفارسي: «ويكون مثل قوله^(٢)»:

٢٦٦٩- كان جزائي بالعصا أن أجلدا

ويجوز أن يتعلّق بالاستقرار الذي تعلّق به «لك»^(٣). والباء بمعنى «في»، أي: ما ليس لك به علم. وفيه نظر.

آ. (٤٧) قوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَا تَغْفِرْ﴾: لم تمنع «لا» من عمل الجازم كما لم تمنع من عمل الجار في نحو: «جئت بلا زاد». قال أبو البقاء^(٤): «لأنها كالجزء من الفعل وهي غير عاملة في النفي، وهي تنفي

(١) وهو راوٍ عن ابن عامر.

(٢) تقدم برقم ٧٢٩.

(٣) انظر: البحر: ٢٣٠/٥.

(٤) الإملاء: ٤٠/٢.

ما في المستقبل، وليس كذلك «ما» فإنها تنفي ما في الحال، فلذلك لم يَجْزُ أَنْ تَدْخُلَ «إِنْ» عليها^(١).

أ. (٤٨) قوله تعالى: ﴿قِيلَ يَا نُوحُ﴾: الخلاف المتقدم في قوله «وإذا قيل: لهم آمنوا»^(٢) وشبهه عائذٌ هنا، أي: في كونِ القائمِ مقامَ الفاعلِ الجملة المحكية أو ضميرَ مصدرِ الفعل.

قوله: «بسلام» حال من فاعل «اهبط»، أي: ملتبساً بسلام. و«منا» صفة لـ «سلام» فيتعلّق بمحذوف أو هو متعلّق بنفسِ سلام، وابتداءً الغاية مجازاً، وكذلك «عليك» يجوز أن يكونَ صفةً لبركات أو متعلقاً بها.

قوله: «مِمَّنْ مَعَكَ» يجوزُ في «مَنْ» أن تكونَ لابتداء الغاية، أي: ناشئة من الذين معك، وهم الأمم المؤمنون إلى آخر الدهر. ويجوزُ أن تكونَ «مِنْ» لبيان الجنس، فيراد الأمم الذين كانوا معه في السفينة، لأنهم كانوا جماعات. وقرئ^(٣) «اهبط» بضم الباء، وقد تقدم أول البقرة. وقرأ الكسائي^(٤) - فيما نُقِلَ عنه - «وبركة» بالتوحيد.

قوله: «وَأُمُّ» يجوزُ أَنْ يكونَ مبتدأ، و«سَمِعْتُهُمْ» خبره، وفي مسوِّغ الابتداء وجهان، أحدهما: الوصفُ التقديري، إذ التقديرُ: وأُمُّ منهم، أي: مِمَّنْ معك كقولهم «السَّمْنُ مَنوان بدرهم» فمَنوان مبتدأ وُصِفَ بـ «منه» تقديراً. والثاني: أَنَّ المسوِّغَ لذلك التفصيلُ نحو: «الناسُ رجالان: رجلٌ أَهَنْتُ، وآخرُ

(١) وزاد في الإملاء: «لأن» إن الشرطية تختصُّ بالمستقبل و«ما» لنفي الحال.

(٢) الآية ١٣ من سورة البقرة.

(٣) البحر: ٢٣١/٥؛ الكشاف: ٢٧٤/٢؛ ونسبه في الشواذ: ٦٠ إلى عيسى.

(٤) قال في الشواذ: ٦٠: «حكاه عبدالعزيز بن يحيى الكناني» ولم ينسبها في الكشاف:

٢٧٤/٢، وأثبتها رواية عن الكسائي صاحب البحر: ٢٣١/٥.

أكرمت» ومنه قول امرئ القيس^(١):

٢٦٧٠- إذا ما بكى من خلفها انحرفت له بشقٍ وشقٌّ عندنا لم يُحوَّل

ويجوز أن يكون مرفوعاً بالفاعلية عطفاً على الضمير المستتر في «اهبط»
وأغنى الفصل عن التأكيد بالضمير المنفصل، قاله أبو البقاء^(٢) قال الشيخ^(٣):

«وهذا التقدير والمعنى لا يصلحان، لأن الذين كانوا مع نوح في السفينة إنما كانوا مؤمنين لقوله: «وَمَنْ آمَنَ» ولم يكونوا كفاراً ومؤمنين، فيكون الكفار مأمورين بالهبوط، إلا إن قُدِّرَ أنَّ من المؤمنين مَنْ يكفر بعد الهبوط، وأخبر عنهم بالحال التي يؤولون إليها فيمكن على بُعدٍ». قلت: وقد تقدّم أن مثل ذلك لا يجوز، في قوله «اسكن أنت وزوجك»^(٤) لأمرٍ صناعي، و«سنمّعهم» على هذا صفة لـ «أمن»، والوُجوز أن تكون للحال. قال الأخفش^(٥): «كما تقول: «كلمت زيدا وعمرو جالس» ويجوز أن تكون لمجرد النسق».

آ. (٤٩) وقوله تعالى: ﴿تلك من أنباء الغيب﴾: كقوله: «ذلك من

أنباء الغيب»^(٦) في آل عمران. قوله: «ما كنت تعلمها» يجوز في هذه الجملة أن تكون حالاً من الكاف في «إليك»، وأن تكون حالاً من المفعول في «نوحياها» وأن تكون خبراً بعد خبر.

آ. (٥٠) قوله تعالى: ﴿وإلى عادٍ أخاهم هوداً﴾: معطوفان على قوله

«ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه»^(٧): مرفوعٌ على مرفوع، ومجرور على مجرور،

(١) تقدم برقم ٢٢٢.

(٢) الإملاء: ٤٠/٢.

(٣) البحر: ٢٣١/٥.

(٤) الآية ٣٥ من سورة البقرة. وانظر الدر المصون: ٢٧٩/١.

(٥) قُدِّرَها في «معاني القرآن» للعطف. انظر: ٣٥٤/٢.

(٦) الآية ٤٤ من سورة آل عمران.

(٧) الآية ٢٥.

كقولك: «ضرب زيد عمراً وبكر خالداً»، وليس من باب ما فُصل فيه بين حرف العطف والمعطوف بالجار / والمجرور نحو: «ضربت زيدا وفي السوق [أ/٤٩٠] عمراً» فيجيء الخلاف المشهور. وقيل: بل هو على إضمار فعل، أي: وأرسلنا هوداً، وهذا أوفق لطول الفصل. و«هوداً» بدل أو عطف بيان لأخيهم.

وقرأ ابن محيصة^(٥) «يا قوم» بضم الميم، وهي لغة للعرب يَنون المضاف للياء على الضم كقوله تعالى: «قال رب احكُم»^(٢) بضم الباء، ولا يجوز أن يكون غير مضاف للياء لما سيأتي في موضعه إن شاء الله.

وقوله: «من إله غيره» قد ذكر في الأعراف^(٣) ما يتعلق به قراءة وإعراباً.

آ. (٥١) قوله تعالى: ﴿فَطَرَنِي﴾: قرأ^(٤) نافع والبخاري بفتح الياء، وأبو عمرو وقنبل بإسكانها.

آ. (٥٢) قوله تعالى: ﴿مِدْرَاراً﴾: منصوب على الحال، ولم يؤنثه وإن كان من مؤنث^(٥) لثلاثة أوجه، أحدهما: أن المراد بالسما السحاب فذكر على المعنى. والثاني: أن مفعلاً للمبالغة فيستوي فيه المذكر والمؤنث كصبور وشكور^(٦) وفعل^(٧). الثالث: أن الهاء حذفت من مفعول على طريق النسب قاله مكي^(٨)، وقد تقدم إيضاحه في الأنعام.

(١) البحر: ٢٣٢/٥.

(٢) الآية ١١٢ من سورة الأنبياء. وهي قراءة أبي جعفر وابن محيصة. انظر: البحر:

٣٤٥/٦؛ الإتحاف: ٣١٢.

(٣) الآية ٥٩. وقرأ هنا بالجر الكسائي وأبو جعفر. البحر: ٢٣٢/٥؛ الإتحاف: ٢٥٧.

(٤) الإتحاف: ٢٥٧؛ التيسير: ١٢٦؛ النشر: ٢٩٢/٢.

(٥) أي: «الساء».

(٦) أي: فعول بمعنى فاعل.

(٧) أي: فعيل بمعنى مفعول.

(٨) المشكل: ٤٠٦/١.

قوله: «إلى قوتكم» يجوز أن يتعلّق بـ «يزدكم» على التضمين، أي: يُضف إلى قوتكم قوةً أخرى، أو يُجعل الجار والمجرور صفةً لـ «قوة» فيتعلّق بمحذوف. وقدّره أبو(١) البقاء «مضافةً إلى قوتكم» وهذا يأباه النحاة لأنهم لا يقدرّون إلا الكونَ المطلقَ في مثله، أو تُجعل «إلى» بمعنى مع أي: مع قوتكم كقوله تعالى: «إلى أموالكم»(٢).

آ. (٥٣) قوله تعالى: ﴿بَيِّنَةٌ﴾: يجوز أن تكون الباء للتعديّة، فيتعلّق بالفعل قبلها، أي: ما أظهرت لنا بيّنةً قط. والثاني: أن يتعلّق بمحذوف على أنها حال، إذ التقدير: مستقراً أو ملتبساً بيّنة.

قوله: «عن قولك» حالٌ من الضمير في «تاركي»، أي: وما نترك آلهتنا صادرين عن قولك. ويجوز(٣) أن تكون «عن» للتعليل، كهي في قوله تعالى: «إلا عن موعدةٍ وعدّها إياه»(٤)، أي: إلا لأجل موعدة. والمعنى هنا: بتاركي آلهتنا لقولك، فيتعلّق بتاركي. وقد أشار إلى التعليل ابنُ عطية(٥)، ولكنَّ المختارَ الأول، ولم يذكر الزمخشري(٦) غيره.

آ. (٥٤) قوله تعالى: ﴿إِلَّا اعْتَرَاكَ﴾: الظاهرُ أن ما بعد «إلا» مفعول بالقول قبله، إذ المراد: إن نقول إلا هذا اللفظَ فالجملةُ محكيةٌ نحو قولك: «ما قلت إلا زيد قائم». وقال أبو البقاء(٧): «الجملةُ مفسرةٌ لمصدرٍ محذوف،

(١) الإملاء: ٤١/٢.

(٢) «ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم» الآية ٢ من سورة النساء.

(٣) قوله «ويجوز» محروم في الأصل.

(٤) الآية ١١٤ من سورة التوبة.

(٥) المحرر: ١٧٠/٩.

(٦) الكشف: ٢٧٥/٢.

(٧) الإملاء: ٤١/٢.

التقدير: إن نقول إلاً قولاً هو اعتراك، ويجوز أن يكون موضعها نصباً، أي: ما نذكر إلا هذا القول» وهذا غير مُرضٍ؛ لأن الحكاية بالقول معنى ظاهر لا يحتاج إلى تأويل، ولا إلى تضمين القول بالذکر.

وقال الزمخشري^(١): «اعتراك: مفعول «نقول» و«إلاً» لغو، أي: ما نقول إلا قولنا «اعتراك». انتهى. يعني بقوله «لغو» أنه استثناء مفرغ، وتقديره بعد ذلك تفسير معنى لا إعراب، إذ ظاهره يقتضي أن تكون الجملة منصوبةً بمصدر محذوف، ذلك المصدر منصوبٌ بـ«نقول» هذا الظاهر. ويُقال: اعتراه بكذا يعتريه، وهو افتعل من عراه يعرؤه إذا أصابه، والأصل: اعترو من العرو، مثل: اغتروا من العزو، فتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفاً، وهو يتعدى لاثنتين ثانيهما بحرف الجر.

قوله: «إني بريء» يجوز أن يكون من باب الإعمال لأن «أشهد» يطلبه، و«أشهدوا» يطلبه أيضاً، والتقدير: أشهد الله على أنه بريء، وأشهدوا أنتم عليه أيضاً، ويكون من إعمال الثاني، لأنه لو أعمل الأول لأضمر في الثاني، ولا غرو في تنازع المختلفين في التعدي واللزوم.

و«مما تُشركون» يجوز أن تكون «ما» مصدرية، أي: من إشراكم آلهة من دونه، أو بمعنى الذي، أي: من الذين تشركونه من آلهة من دونه، أي: أنتم الذين تجعلونها شركاء.

آ. (٥٥) وقوله تعالى: ﴿جميعاً﴾: حال من فاعل «فكيدون». وأثبت سائر القراء ياء «فكيدوني» في الحاليين^(٢)، وحذفوها في المرسلات^(٣).

(١) الكشاف: ٢٧٥/٢.

(٢) أي: في الوصل والوقف.

(٣) الآية ٣٩: «فإن كان لكم كيد فكيدون».

آ. (٥٦) والناصيةُ منبتُ الشعرِ في مُقدِّمِ الرأسِ، ويُسمَّى الشعرُ النَّابتُ أيضاً «ناصية» باسمِ محلِّه، ونصوتُ الرجلِ: أخذتُ بناصيته، فلاُمها واو، ويقال: ناصاة بقلْبِ يائها ألفاً، وفي الأخذِ بالناصية عبارةٌ عن الغلبةِ والتسلُّطِ وإن لم يكن أخذاً بناصيته، ولذلك كانوا إذا منُّوا على أسيرٍ جزَّوا ناصيته.

آ. (٥٧) قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾: أي: تتولَّوا فحذف إحدى التاءين، ولا يجوز أن يكون ماضياً كقوله: «أبْلَغْتُمْ»، ولا يجوز أن يُدعى فيه الالتفات، إذ هوز كاكَّة في التركيب وقد جَوَزَ ذلك ابنُ عطية فقال^(١): «ويُحتمل أن يكون «تولَّوا» ماضياً، ويجيء في الكلام رجوعٌ من غيبة إلى خطاب». قلت: ويجوز أن يكون ماضياً لكن لمدرِّكٍ آخر غير الالتفات: وهو أن يكون على إضمار القول^(٢)، أي: فقل لهم: قد أبلغتكم. ويترجَّح كونه ماضياً بقراءة^(٣) عيسى والثقفى والأعرج «فإن تُولُّوا» بضم التاء واللام، مضارعٌ ولَّى بضم التاء واللام مضارعٌ ولَّى، والأصل تُولُّوا فأعلَّ.

قال الزمخشري^(٤): «فإن قلت: الإبلاغ كان قبل التولي فكيف وقع جزاء للشرط؟ قلت: معناه فإن تتولَّوا لم أعاتب على تفریط في الإبلاغ، وكنتم محجوجين بأن ما أرسَلتُ به إليكم قد بلغكم فأبستم إلا التكذيب.

قوله: «يَسْتَخْلِفُ» العامةُ على رفعه استئنافاً. وقال أبو البقاء^(٥): «هو معطوفٌ على الجواب بالفاء». وقرأ^(٦) عبد الله بن مسعود بتسكينه، وفيه

(١) المحرر: ١٧٢/٩.

(٢) أي: في الجواب.

(٣) البحر: ٢٣٤/٥.

(٤) الكشاف: ٢٧٧/١.

(٥) الإملاء: ٤١/٢.

(٦) البحر: ٢٣٤/٥.

وجهان: أحدهما: أن يكون سُكَّن تخفيفاً لتوالي الحركات. والثاني: أن يكون مجزوماً عطفاً على الجواب المقترون بالفاء، إذ مَحَلُّه الجزمُ وهو نظيرُ قوله^(١): «فلا هادي له ويذرهم» وقد تقدّم تحقيقه، إلا أن القراءتين ثم في المتواتر.

قوله: «ولا تضرُّونه» العامة على النون^(٢)، لأنه مرفوعٌ على ما تقدّم، وابنُ مسعودٍ بحذفها^(٣)، وهذا يُعَيِّن أن يكونَ سكونُ «يستخلف» جزمًا، ولذلك لم يذكر الزمخشري^(٤) غيره؛ لأنه ذكر جزمَ الفعلين، ولما لم يذكر أبو البقاء^(٥) الجزم في «تضرُّونه» جَوَّز الوجهين في «يستخلف».

و«شيئاً» مصدرٌ، أي: شيئاً من الضرر.

آ. (٥٩) قوله تعالى: ﴿جَحَدُوا﴾: جملةٌ مستأنفةٌ سبقت للإخبار عنهم بذلك، وليستَ حالاً مِمَّا قبلها، و«جحد» يتعدى بنفسه، ولكنه ضَمَّن معنى كفر، فِيعْدَى بحرفه، كما ضَمَّن «كفر» معنى «جحد» فتعدى بنفسه في قوله بعد ذلك في قوله: «كفروا ربُّهم»^(٦). وقيل: إنَّ «كفر» ك«شكر» في تعدّيه بنفسه تارةً وبحرف الجرّ أخرى.

والجبارُ تقدّم اشتقاقه^(٧). والعنيد: / الطاغِي المتجاوزُ في الظلم من [٤٩٠/ب]

(١) الآية ١٨٦ من سورة الأعراف: «مَنْ يُضِللِ اللّهُ فلا هادي له ويذرهم» والجزم قراءة حمزة والكسائي. انظر: السبعة: ٢٩٨.

(٢) نون الأفعال الخمسة.

(٣) البحر: ٢٣٤/٥.

(٤) الكشف: ٢٧٧/٢.

(٥) الإملاء: ٤١/٢.

(٦) في الآية ٦٠.

(٧) لم يسبق له أن تحدّث في ذلك.

قولهم «عند يَعْنِد» إذا حَادَ عن الحق من جانبٍ إلى جانبٍ. قيل: ومنه «عندي» الذي هو ظرف؛ لأنه في معنى جانب، من قولك: عندي كذا، أي في جانبي. وعن أبي عبيد: العنيد والعنود والعائد والمُعاند كلُّه المعارض بالخلاف.

آ. (٦١) قوله تعالى: ﴿وإلى ثمودَ أخاهم﴾: كالذي قبله^(١). والعامَّة على مَنْع «ثمود» الصرْفَ هنا لعلتين: وهما العلمية والتأنيث، ذهبوا به مذهب القبيلة، والأعمش^(٢) ويحيى بن وثاب صرفوه^(٣)، ذهبوا به مذهب الحي. وسيأتي بيان الخلاف في غير هذا الموضوع.

قوله: «من الأرض»: يجوز أن تكونَ لابتداء الغاية، أي: ابتداء إنشائكُم منها: إمَّا إنشاء أصلكم وهو آدم، أو لأن كلَّ واحد خُلِقَ مِنْ تُرْبَتِهِ، أو لأنَّ غذاءهم وسبب حياتهم من الأرض. وقيل: «من» بمعنى «في» ولا حاجة إليه.

آ. (٦٢) قوله تعالى: ﴿وإننا﴾: هذا هو الأصل، ويجوز «وإننا» بنونٍ واحدة مشددة كما في السورة الأخرى^(٤). وينبغي أن يكون المحذوفُ النون الثانية من «إن» لأنه قد عُهِدَ حَذْفُهَا دون اجتماعها مع «نا» فَحَذْفُهَا مع «نا» أولى، وأيضاً فإنَّ حَذْفَ بعضِ الأسماء ليس بسهلٍ. وقال الفراء: «مَنْ قال «إننا» أخرج الحرفَ على أصله؛ لأنَّ كتابَةَ المتكلمين «نا» فاجتمع ثلاث نونات، ومَنْ قال: «إننا» استثقل اجتماعها فأسقط الثالثة، وأبقى الأولين». انتهى. وقد تقدَّم الكلامُ في ذلك أولَ هذا الموضوع.

(١) في الآية ٥٠: «وإلى عادِ أخاهم هوداً».

(٢) الإتحاف: ٢٥٧؛ البحر: ٢٣٨/٥.

(٣) قوله: «صرفوه» على تقدير المثني بالجمع.

(٤) الآية ٩ من سورة إبراهيم: «وإننا لفي شك مما تدعوننا إليه مريب».

قوله: «مُريب» اسم فاعل مِنْ أَرَاب، و«أَرَابٌ» يجوز أن يكونَ متعدِّياً مِنْ «أَرابه»، أي: أوقعه في الريبة أوقاصراً مِنْ «أَرَاب الرجل»، أي: صار ذا ريبة. ووُصِفَ الشُّكُّ بكونه مُريباً بالمعنيين المتقدمين مجازاً.

آ. (٦٣) قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾: إلى آخره: قد تقدّم نظيره^(١)، والمفعول الثاني هنا محذوفٌ تقديره: أأعصيه. وبدلٌ عليه «إن عصيته». وقال ابن عطية^(٢): «هي مِنْ رؤية القلب، والشرط الذي بعده وجوابه يُسَدُّ مَسَدَّ مفعولين لـ «أَرَأَيْتُمْ». قال الشيخ^(٣): «والذي تقرّر أنّ «أَرَأَيْتُمْ» ضَمَّنَ معنى أخبرني، وعلى تقدير أن لا يُضْمَنَ، فجملة الشرط والجواب لا تسدُّ مسدَّ مفعوليّ علمت وأخواتها.

قوله: «غَيْرَ تَخْسِيرٍ» الظاهرُ أنّ «غَيْرَ» مفعولٌ ثانٍ لِتَزِيدُونِي. قال أبو البقاء^(٤): «الأقوى هنا أن تكون «غير» استثناءً في المعنى، وهي مفعولٌ ثانٍ لـ «تزيدونني»، أي: فما تزيدونني إلا تخسيراً». ويجوز أن تكون «غير» صفةً لمفعولٍ محذوف، أي: شيئاً غير تخسير، وهو جيد^(٥) في المعنى. ومعنى التفعيل هنا النسبة، والمعنى: غيرَ أن أُخْسِرَكم، أي: أنسبكم إلى التخسير، قاله الزمخشري^(٦). وقيل: هو على حَذْفِ مضافٍ، أي: غير بضارّه تخسيركم، قاله ابن عباس.

(١) انظر إعرابه للآيات: ٤٦ من سورة الأنعام، ٥٠، ٥٩ من سورة يونس.

(٢) المحرر: ١٧٦/٩.

(٣) البحر: ٢٣٩/٥.

(٤) الإملاء: ٤١/٢.

(٥) في حين وصفه أبو البقاء بأنه ضد المعنى. الإملاء: ٤١/٢.

(٦) الكشاف: ٢٧٩/٢.

آ. (٦٤) قوله تعالى: ﴿آيَةً﴾: نصب على الحال بمعنى علامة، والناصب لها: إمّا ها التنبية أو اسم الإشارة؛ لِمَا تَضَمَّنَاهُ من معنى الفعل، أو فعلٍ محذوف.

قوله: «لكم» في محلّ نصبٍ على الحال من «آية»؛ لأنه لو تأخّر لكان نعتاً لها، فلما قُدِّم انتصبَ حالاً. قال الزمخشري^(١): «فإن قلت بم تتعلّق «لكم»؟ قلت: «بآية» حالاً منها متقدمة، لأنها لو تأخّرت لكانت صفة لها، فلما تقدّمت انتصبت على الحال». قال الشيخ^(٢): «وهذا متناقض لأنه من حيث تعلّق «لكم» بـ «آية» كان معمولاً له «آية»، وإذا كان معمولاً لها امتنع أن يكون حالاً منها، لأنّ الحال تتعلّق بمحذوف». قلت: ومثل هذا كيف يُعترض به على مثل الزمخشري بعد إيضاحه المعنى المقصود بأنه التعلّق المعنوي؟

وقرأت فرقة^(٣): «تأكل» بالرفع: إمّا على الاستثناف، وإمّا على الحال.

آ. (٦٥) قوله تعالى: ﴿فِي دَارِكُمْ﴾: قيل: هو جمع «دائرة» كساحة وساح وسوح، وأنشدوا لأمية بن أبي الصلت^(٤):

٢٦٧١- له داعٍ يمكة مُشمِعِلٌ وآخرُ فوق دارته يُنادي

قوله: «مكذوب» يجوز أن يكون مصدراً على زنة مفعول، وقد جاء منه أليفاً نحو: «المجلود»^(٥) والمعقول والميسور والمفتون، ويجوز أن يكون اسم مفعول على بابه، وفيه حينئذ تأويلان، أحدهما: غير مكذوب فيه، ثم حذف

(١) الكشاف: ٢٧٩/٢

(٢) البحر: ٢٣٩/٥

(٣) البحر: ٢٣٩/٥

(٤) وينسب أيضاً لعبدالله بن الزبيرى، وهو في ديوان أمية: ٣٨١ واللسان دور؛ والبحر:

٢٤٠/٥. والمشمعل: الشيطان السريع.

(٥) المجلود: مصدر جلد. انظر: اللسان جلد.

حرف الجر فاتصل الضمير مرفوعاً مستتراً في الصفة، ومثله «يوم مشهود»^(١) وقوله^(٢):

٢٦٧٢- ويومٍ شَهِدناه سَلِمى وعامراً قليلاً سوى الطَّعْنِ النَّهالِ نوافلُهُ

والثاني: أنه جعل هو نفسه غيرَ مكذوب، لأنه قد وُفِّيَ به فقد صدَّق.

آ. (٦٦) قوله تعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمئِذٍ﴾: متعلقٌ بمحذوفٍ،

أي: وَنَجَّيْنَاهُمْ مِنْ / خِزْيِ. وقال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: علام عطف؟ [٤٩١/أ] قلت: على «نَجَّيْنَا» لأنَّ تقديره: وَنَجَّيْنَاهُمْ مِنْ خِزْيِ يَوْمئِذٍ كما قال: «وَنَجَّيْنَاهُمْ مِنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ»^(٤)، أي: وكانت التنجيةُ مِنْ خِزْيِ: وقال غيره: «إنه متعلقٌ بـ «نَجَّيْنَا» الأول». وهذا لا يجوزُ عند البصريين غيرَ الأخفش، لأنَّ زيادةَ الواوِ غيرُ ثابتة.

وقرأ نافع والكسائي^(٥) بفتح ميم «يومئذ» على أنها حركةٌ بناءً لإضافته

إلى غير متمكن كقوله^(٦):

٢٦٧٣- على حينَ عاتَبْتُ المشيبَ على الصِّبا

فقلت ألمَّا أَصْحُ والشيبُ وازع

وقرأ الباقون بخفض الميم. وكذلك الخلافُ جارٍ في «سأل سائل»^(٧).

(١) الآية ١٠٣ من سورة هود.

(٢) تقدم برقم ٤٣٥.

(٣) الكشاف: ٢٧٩/٢.

(٤) الآية ٥٨ من سورة هود.

(٥) السبعة: ٣٣٦؛ الإنحاف: ٢٥٧؛ البحر: ٢٤٠/٥؛ الحجة: ٣٤٤؛ التيسير: ١٢٥.

(٦) تقدم برقم ١١٧٢.

(٧) وهي الآية ١١ من سورة المعارج: «مَنْ عَذَابِ يَوْمئِذٍ».

وقرأ طلحة وأبان بن تغلب بتنوين «خزي» و«يومئذ» نصب على الظرف بالخزي.

وقرأ الكوفيون ونافع في النمل^(١) «من فزع يومئذ» بالفتح أيضاً، والكوفيون وحدهم بتنوين «فزع» ونصب «يومئذ» به.

ويحتمل في قراءة مَنْ نَوَّنَ ما قبل «يومئذ» أن تكون الفتحة فتحة إعرابٍ أو فتحة بناء، و«إذ» مضافةً لجملة محذوفة عوض منها التنوينُ تقديره: إذ جاء أمرنا. وقال الزمخشري^(٢): «ويجوز أن يُرادَ يومُ القيامة، كما فسّر العذاب الغليظ بعذاب الآخرة». قال الشيخ^(٣): «وهذا ليس بجيد؛ لأنه لم يتقدم ذكرُ يومِ القيامة، ولا ما يكون فيها، فيكون هذا التنوين عوضاً من الجملة التي تكون في يوم القيامة». قلت: قد تكون الدلالة لفظيةً، وقد تكون معنويةً، وهذه من المعنوية.

آ. (٦٧) قوله تعالى: ﴿وَأَخِذْ مِنَ الَّذِينَ﴾: حُذِفَتْ تَاءُ التَّائِيثِ: إما لكونِ المؤنث مجازياً، أو للفصل بالمفعول، أو لأنَّ الصَّيْحَةَ بمعنى الصياح، والصَّيْحَةُ: فَعْلَةٌ تَدُلُّ عَلَى الْمَرَّةِ مِنَ الصَّيْحِ، وَهِيَ الصَّوْتُ الشَّدِيدُ: صَاحٌ يَصِيحُ صِيْحًا، أَي: صَوْتُ بِقُوَّةٍ.

آ. (٦٨) وقرأ حمزة^(٤) وحفص: «ألا إن ثمود» هنا، وفي الفرقان^(٥): «وعاداً وثمرود»، وفي العنكبوت^(٦): «وعاداً وثمرود وقد تبين لكم»، وفي

(١) الآية ٨٩: «من فزع يومئذ». وانظر: السبعة: ٤٨٧.

(٢) الكشاف: ٢٧٩/٢.

(٣) البحر: ٢٤٠/٥.

(٤) السبعة: ٣٣٧، الإتحاف: ٢٥٨، البحر: ٢٤٠/٥، التيسير: ١٢٥، النشر: ٢٨٩/٢.

(٥) «وعاداً وثمرود وأصحاب الرس»، الآية ٣٨.

(٦) «وعاداً وثمرود»، الآية ٣٨.

النجم^(١): «وئمودَ فما أبقئ» جميعُ ذلك بمنعِ الصرفِ، وافقهم أبو بكر على الذي في النجم.

وقوله: «ألا بُعداً لئمود» منعه القراءُ الصرفَ إلا الكسائي^(٢) فإنه صرّفه. وقد تقدم أن مَنْ منع جعله اسماً للقبيلة، وَمَنْ صرّف جعله اسماً للحَيِّ، وأنشد على المنع^(٣):

٢٦٧٤- ونادئ صالح يا رب أنزل بآلِ ئمود منك عذاباً
وأنشد على الصرف^(٤):

٢٦٧٥- دَعَتْ أم عمرو أمرَ شرِّ علمته بأرضِ ئمودِ كلِّها فأجابها
وقد تقدّم الكلامُ على اشتقاق هذه اللفظة في سورة الأعراف^(٥).

آ. (٦٩) قوله تعالى: ﴿قالوا سلاماً﴾: في نصبه وجهان، أحدهما: أنه مفعول به، ثم هو محتملٌ لأمرين، أحدهما: أن يراد قالوا هذا اللفظ بعينه، وجاز ذلك لأنه يتضمّن معنى الكلام. والثاني: أنه أراد قالوا معنى هذا اللفظ، وقد تقدم ذلك في نحو قوله تعالى: «وقولوا حِطَّة»^(٦). وثاني الوجهين: أن يكون منصوباً على المصدرِ بفعلٍ محذوف، وذلك الفعل في محل نصب بالقول، تقديره: قالوا: سلّمنا سلاماً، وهو من باب ما ناب فيه المصدرُ عن العامل فيه، وهو واجبُ الإضمار.

(١) الآية ٥١.

(٢) السبعة: ٣٣٧؛ البحر: ٢٤٠/٥؛ النشر: ٢٩٠/٢.

(٣) لم أقف عليه، والتفعيلة الأخيرة مكسورة.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) الآية ٧٣.

(٦) الآية ٥٨ من سورة البقرة.

قوله: «قال سلام» في رفعه وجهان، أحدهما: أنه مبتدأ وخبره محذوف، أي: سلامٌ عليكم. والثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: أمرى أوقولي سلام. وقد تقدّم أول هذا الموضوع أن الرفع أدلُّ على الثبوت من النصب، والجملة بأسرها - وإن كان أحدُ جزأَيها محذوفاً - في محل نصب بالقول كقوله^(١):

٢٦٧٦- إذا دُقتَ فأها قلتَ طعامٌ مُداميةً

وقرأ الأخوان: «قال سلّم» هنا وفي سورة الذاريات^(٣) بكسر السين وسكون اللام. ويلزم بالضرورة سقوط الألف فقليل: هما لغتان كجرمٍ وحرامٍ وحلٍّ وحلالٍ، وأنشد^(٤):

٢٦٧٧- مَرَرْنَا فقلْنَا إِيهَ سِلْمٌ فَسَلَّمْتُ كَمَا اكْتَلَّ بِالْبَرْقِ الغمامُ اللوائِحُ

يريد: سلام، بدليل: فسَلَّمْتُ. وقيل: «السلم» بالكسر ضد الحرب، وناسب ذلك لأنه نكّرهم فقال: أنا مسالمكم غيرُ محاربٍ لكم.

قوله: «فما لبثت» يجوزُ في «ما» هذه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنها نافية، وفي فاعل «لبثت» حينئذ وجهان، أحدهما: أنه ضميرُ إبراهيم عليه السلام، أي: فما لبث إبراهيم، وإن جاء على إسقاطِ المخافض، فقدروه بالياء وبـ«عن» وبـ«في»، أي: فما تأخر في أن، أو بأن، أو عن أن. والثاني: أن

(١) لم أهدد إلى قائله وتماه، وهو في البحر: ٢٤١/٥.

(٢) السبعة: ٣٣٧؛ البحر: ٢٤٠/٥؛ التيسير: ١٢٥.

(٣) الآية ٢٥.

(٤) لم أهدد إلى قائله وهو في اللسان كلل، والبحر: ٢٤١/٥؛ وابن عطية: ١٨٣/٩؛

والطبري: ٣٨٢/١٥.

واكتل: اتخذ إكليلاً. واللوائِح: التي لاح برقها.

الفاعل قوله: «أن جاء»، والتقدير: فما لبث، أي: ما أبطأ ولا تأخر مجيئه بعجل سمين.

وثاني الأوجه: أنها مصدرية، وثالثها: أنها بمعنى الذي. وهي في الوجهين الأخيرين مبتدأ، وإن جاء خبره على حذف مضاف تقديره: فلبثه - أو الذي لبثه - قدر مجيئه.

والحنيد^(١): المَشْوِيُّ بالرصف في أهدود. حَنَدْتُ الشاةَ أَحْنَدُهَا حَنْزاً فهي حَنِيدٌ، أي: محنودة. وقيل: حنيد بمعنى يَقْطُرُ دَسْمُهُ من قولهم: حَنَدْتُ الفرس، أي: سَقْتُهُ شوطاً أو شوطين وتضع عليه الجُلَّ في الشمس لِيَعْرَقَ. آ. (٧٠) قوله تعالى: ﴿نَكِرْهُمْ﴾: أي: أنكرهم، فهما بمعنى وأنشدوا^(٢):

٢٦٧٨ - وَأَنْكَرْتَنِي وَمَا كَانَ الَّذِي نَكِرْتُ مِنْ الْحَوَادِثِ إِلَّا الشَّيْبَ وَالصَّلْعَا

وفرق بعضهم بينهما فقال: / الثلاثي فيما يرى بالبصر، والرباعي فما [٤٩١/ب] لا يرى من المعاني، وجعل البيت من ذلك، فإنها أَنْكَرْتُ مودته وهي من المعاني التي لا ترى، وَنَكِرْتُ شيبته وصلعه، وهما يُبْصِرَانِ، ومنه قول أبي ذؤيب^(٣):

٢٦٧٩ - فَنَكِرْنَهُ فَفَنَّرْنَا وَامْتَرَسَتْ بِهِ هَوْجَاءُ هَادِيَةً وَهَادٍ جُرْشُعُ

والإيجاس: حديث النفس، وأصله من الدخول كأن الخوف داخله.

(١) انظر: المفردات ١٣٣.

(٢) البيت للأعشى وهو في ديوانه: ١٠١؛ والبحر: ٢٤٢/٥؛ واللسان: نكر.

(٣) ديوان الهذليين: ٨/١؛ ابن عطية: ١٨٥/٩؛ البحر: ٢٤٢/٥.

احترست: دَنَتْ الأتان بالحمار، والهادية: المتقدمة، والجرشع: متفخ الجبين. والبيت في وصف صائد.

وقال الأخفش: «خامر قلبه». وقال الفراء: «استشعر وأحس». والوجيس: ما يعتري النفس أوائل الفزع، ووَجَسَ في نفسه كذا أي: خَطَرَ بها، يَجِسُ وَجْسًا وَوَجُوسًا وَوَجِيسًا، وَيُوَجِسُ وَيَجِسُ بمعنى يسمع، وأنشدوا^(١):

٢٦٨٠ - وصادقتا سَمِعَ التَّوَجُّسَ لِلشَّرِّ لِلْمَحِ خَفِيٍّ أَوْ لَصَوْتِ مُنَدِّدٍ

فخيفةً مفعول به أي: أحسَّ خيفةً أو أضمر خيفة.

آ. (٧١) قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَاتِهِ قَائِمَةٌ﴾: في محلِّ نصبٍ على الحال من مرفوع «أرسلنا». وقال أبو البقاء^(٢): «من ضمير الفاعل في «أرسلنا» وهي عبارةٌ غيرُ مشهورة، إذ مفعولُ ما لم يُسمَّ فاعله لا يُطلقُ عليه فاعلٌ على المشهور، وعلى الجملة فَجَعَلُهَا حَالًا غَيْرُ واضح بل هي استئنافٌ إخبار، ويجوز جَعَلُهَا حَالًا من فاعل «قالوا» أي: قالوا ذلك في حال قيام امرأته.

قوله: «فَضِحَكْتُ» العامة على كسر الحاء، وقرأ^(٣) محمد بن زياد الأعرابي - رجل من مكة - بفتحها، وهي لغتان، يقال: ضَحِكَ وضَحَكَ. وقال المهدي: «الفتح غير معروف». والجمهور على أن الضحك على بابهِ. واختلف أهل التفسير في سببه، وقيل: بمعنى حاضت، ضحكت الأرنب: أي: حاضت، وأنكره أبو عبيدة وأبو عبيد والفراء^(٤). وأنشد غيرهم على ذلك^(٥):

(١) البيت لطرفة، وهو في ديوانه: ٢٤؛ واللسان ندد؛ والبحر: ٢٣٦/٥. والمندد: الصوت اليبين. التوجس: الحذر؛ والصادقتان: الأذنان.

(٢) الإملاء: ٤٢/٢.

(٣) البحر: ٢٤٣/٥؛ القرطبي: ٦٧/٩؛ ولم أهد إلى ترجمة القاريء.

(٤) معاني القرآن: ٢٢/٢.

(٥) لم أهد إلى قائله، وهو في اللسان ضحك، والقرطبي: ٦٦/٩.

٢٦٨١- وَضِحْكُ الْأَرْنَبِ فَوْقَ الصِّفَا كَمَثَلِ دَمِ الْجَوْفِ يَوْمَ اللَّقَا
وقال آخر^(١):

٢٦٨٢- وَعَهْدِي بِسَلْمَى ضاحِكاً فِي لَبَانَةٍ وَلَمْ يَعُدْ حُقّاً نَذِيهَا أَنْ يُحَمَّلاً
أي: حائضاً. وضحكت الكافورة^(٢): تَشَقَّقَتْ. وضحكت الشجرة: سال
صمغها. وضحك الحوض: امتلأ وفاض. وظاهرُ كلام أبي البقاء^(٣) أن
ضحك بالفتح مختص بالحوض فإنه قال: «بمعنى حاضت، يقال: ضحكت
الأرنب بفتح الحاء».

قوله: «يعقوب» قرأ^(٤) ابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم بفتح الباء،
والباقون برفعها. فأما القراءة الأولى فاختلفوا فيها: هل الفتحة علامة نصب
أو جر؟ والقائلون بأنها علامة نصب اختلفوا: فقليل: هو منصوب عطفاً على
قوله: «بإسحاق» قال الزمخشري^(٥): «كأنه قيل: ووهبنا له إسحاق، ومن وراء
إسحاق يعقوب على طريقة قوله^(٦)»:

٢٦٨٣- ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعِبٍ
يعني أنه عطف على التوهم فنصب، كما عطف الشاعرُ على توهم
وجود الباء في خبر «ليس» فجرّ، ولكنه لا ينقاس. وقيل: هو منصوب بفعلٍ
مقدر تقديره: ووهبنا يعقوب، وهو على هذا غير داخلٍ في البشارة. ورجح

(١) لم أهد إلى قائله وهو في البحر: ٢٣٧/٥. واللبانة: ضرب من الثياب. والحق:

المنحوت من عاج وغيره.

(٢) الكافورة: قشرة الطلعة.

(٣) الإملاء: ٤٢/٢.

(٤) السبعة: ٣٣٨؛ البحر: ٢٤٤/٥؛ الإنحاف: ٢٥٨؛ الحجة: ٣٤٧؛ التيسير: ١٢٥.

(٥) الكشاف: ٢٨١/٢.

(٦) تقدم برقم ١٣٥٣.

الفارسي^(١) هذا الوجه. وقيل: هو منصوبٌ عطفاً على محل «ياسحاق» لأن موضعه نصب كقوله: «وأرجلكم»^(٢) بالنصب عطفاً على «برؤوسكم». والفرق بين هذا والوجه الأول: أن الأول ضمّن الفعل معنى: «وهَبْنَا» توهُمًا، وهنا باقٍ على مدلوله من غير توهُم.

ومن قال بأنه مجرورٌ جعله عطفاً على «ياسحاق» والمعنى: أنها بُشِّرَتْ بهما. وفي هذا الوجه والذي قبله بحث: وهو الفصلُ بالظرف بين حرف العطف والمعطوف، وقد تقدّم ذلك مستوفى في النساء فعليك بالالتفات إليه.

ونسب مكّي^(٣) الخفض للكسائي ثم قال: «وهو ضعيف إلا بإعادة الخافض، لأنك فصلت بين الجار والمجرور بالظرف»^(٤). قوله: «إعادة الخافض» ليس ذلك لازماً، إذ لو قدّم ولم يُفصل لم يلتزم الإتيان به.

وأما قراءة الرفع ففيها أوجه، أحدها: أنه مبتدأ وخبره الظرف السابق فقدّره الزمخشري^(٥) «مولود أو موجود» وقدّره غيره بكائن. ولما حكى النحاس^(٦) هذا قال: «والجملة حالٌ داخلَةٌ في البشارة أي: فَبَشَّرْنَاها بِإِسْحَاقٍ متصلاً^(٧) به يعقوب». والثاني: أنه مرفوع على الفاعلية بالجار قبله، وهذا يجيء

(١) الحجة (خ): ٢٢٦/٣.

(٢) الآية ٦ من سورة المائدة. وهي قراءة نافع وابن عامر والكسائي. انظر: السبعة: ٢٤٢.

(٣) المشكل: ٤٠٩/١.

(٤) وقال: «وحق المجرور أن يكون ملاصقاً للجار، والواو قامت مقام حرف الجر، ألا ترى أنك لو قلت: مرتت يزيد وفي الدار عمرو قُبِح، وحق الكلام مرتت يزيد وعمرو في الدار، وبشّرناها بإسحاق ويعقوب من ورائه».

(٥) الكشف: ٢٨١/٢.

(٦) إعراب القرآن: ١٠١/٢.

(٧) النحاس: مقابلاً له يعقوب.

على رأي الأخفش. والثالث: أن يرتفع بإضمار فعل أي: ويحدث من وراء إسحاق يعقوب، ولا مدخل له في البشارة. والرابع: أنه مرفوعٌ على القطع يَعْنُونَ الاستئناف، وهوراجع لأحد ما تقدم من كونه مبتدأ وخبراً، أوفاعلاً بالجارِّ بعده، أو بفعل مقدر.

آ. (٧٢) قوله تعالى: ﴿يَا وَيْلَتَا﴾: الظاهرُ كون الألف بدلاً من ياء

المتكلم / ولذلك أمالها^(١) أبو عمرو وعاصم في رواية، وبها قرأ الحسن^(٢) [أ/٤٩٢] «يا ويلتي» بصريح الياء. وقيل: هي ألف الندبة، ويوقف عليها بهاء السكت.

قوله: «وأنا عجوز، وهذا بعلي شيخاً» الجملتان في محل نصب على الحال من فاعل «ألدُّ» أي: كيف تقع الولادة في هاتين الحالتين المنافيتين لها؟

والجمهورُ على نصب «شيخاً» وفيه وجهان، المشهور: أنه حال والعامل فيه: إما التنبيهُ وإما الإشارة، وإما كلاهما. والثاني: أنه منصوبٌ على خبر التقريب عند الكوفيين، وهذه الحال لازمةٌ عند مَنْ لا يجهل الخبرَ، أمّا مَنْ جهله فهي غير لازمة. وقرأ^(٣) ابن مسعود والأعمش وكذلك في مصحف ابن مسعود «شيخٌ» بالرفع، وذكروا فيه أوجهاً: خبرٌ بعد خبر، أو خبران في معنى خبر واحد نحو: هذا حلو حامض، أو خبر «هذا» و«بعلي» بيان أو بدل، أو «شيخ» بدل من «بعلي»، أو «بعلي» مبتدأ و«شيخ» خبره، والجملتان خبرُ الأول، أو «شيخ» خبرٌ مبتدأ مضمّر أي هو شيخ.

والشيخ يقابله عجوز، ويقال شيخة قليلاً، كقوله^(٤):

(١) الإتحاف: ٢٥٨.

(٢) البحر: ٣٤٤/٥؛ الكشاف: ٢٨١/٢.

(٣) الإتحاف: ٢٥٩؛ البحر: ٢٤٤/٥؛ المحتسب: ٣٢٤/١.

(٤) تقدم برقم ٦.

٢٦٨٤- وتضحك مني شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ

وله جموعٌ كثيرة، فالصريح منها: أشياخ وشيوخ وشيخان، وشَيْخَةٌ عند مَنْ يَرَى أن فِعْلَةً جمعٌ لا اسم جمع كغَلْمَةٍ وَفْتِيَةٍ. ومن أسماءِ جَمْعِهِ^(١) مَشِيخَةٌ^(٢) وشَيْخَةٌ وَمَشْيُوخَاءُ.

آ. (٧٣) قوله تعالى: ﴿أَهْلَ الْبَيْتِ﴾: في نصبه وجهان، أحدهما: أنه منادى. والثاني: أنه منصوبٌ على المدح. وقيل: على الاختصاص، وبين النصبين فرق: وهو أن المنصوب على المدح لفظ يتضمن بوضعه المدح كما أن المذموم لفظٌ يتضمن بوضعه الذم.

والمنصوبٌ على الاختصاص لا يكون إلا لمدحٍ أو ذم، لكن لفظه لا يتضمن بوضعه المدح ولا الذم كقوله^(٣):

٢٦٨٥- بنا تميماً يُكشَفُ الضبابُ

كذا قاله الشيخ^(٤)، واستند إلى أن سيبويه^(٥) جعلهما في باين، وفيه نظر.

والمجيد: فعيل، مثالٌ مبالغته^(٦) مِنْ مَجْدٍ يَمْجُدُ مَجْدًا وَمَجَادَةً، ويقال: مَجْدٌ كَشْرُفٌ وَأَصْلُهُ الرُّفْعَةُ. وقيل: من مَجَدَتِ الإِبِلُ تَمْجُدُ مَجَادَةً

(١) يبدو أن أسماء الجمع هذه خالفت أوزان الجموع أو ساوت الواحد.

(٢) لم يضبطها المؤلف، وأورد صاحب اللسان من هذا اللفظ: مَشِيخَةٌ وَمَشِيخَةٌ وَمَشِيخَةٌ.

(٣) تقدم برقم ٥٨٧.

(٤) البحر ٢٤٥/٥.

(٥) انظر الاختصاص عند سيبويه في: ٣٢٦/١ - ٣٢٨. وانظر: المدح والذم في أبواب

متفرقة من الكتاب، أنظرها في فهارس الكتاب للشيخ عزيمة: ٢٣٧ - ٢٣٨.

(٦) انظر: اللسان: مجد.

وَمَجْدًا أَي: شَبِعْتُ، وَأَنشَدُوا لِأَبِي حِيَةَ النَّمِيرِيِّ^(١):

٢٦٨٦- تَزِيدُ عَلَى صَوَاحِبِهَا وَلَيْسَتْ بِمَاجِدَةِ الطَّعَامِ وَلَا الشَّرَابِ

أَي: لَيْسَتْ بِكَثِيرَةِ الطَّعَامِ وَلَا الشَّرَابِ. وَقِيلَ: مَجْدُ الشَّيْءِ: أَي حَسُنَتْ أَوْصَافُهُ. وَقَالَ اللَّيْثُ: «أَمَجْدُ فُلَانٌ عَطَاءَهُ وَمَجْدُهُ أَي: كَثْرُهُ».

آ. (٧٤): وَالرُّوعُ: الْفَرْعُ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٢):

٢٦٨٧- إِذَا أَخَذَتْهَا هِزَّةُ الرُّوعِ أَمْسَكَتْ بِمَنْكِبِ مِقْدَامٍ عَلَى الْهَوْلِ أَرْوَعًا

يُقَالُ: رَاعَهُ يَرُوُّعُهُ أَي: أَفْرَعُهُ، قَالَ عَنْتَرَةُ^(٣):

٢٦٨٨- مَا رَاعَنِي إِلَّا حَمُولَةٌ أَهْلِهَا وَسَطَ الدِّيَارِ تَسِفُّ حَبَّ الْخِمْمِ

وَارْتَاعَ: افْتَعَلَ مِنْهُ. قَالَ النَّابِغَةُ^(٤):

٢٦٨٩- فَارْتَاعَ مِنْ صَوْتِ كَلَّابٍ فَبَاتَ لَهُ طَوَّعَ الشُّوَامِ مِنْ خَوْفٍ وَمِنْ صَرْدٍ

وَأَمَّا الرُّوعُ - بِالضَّمِّ - فَهِيَ النَّفْسُ لِأَنَّهَا مَحَلُّ الرُّوعِ، فَفَرَّقُوا بَيْنَ الْحَالِ وَالْمَحَلِّ. وَفِي الْحَدِيثِ: «إِنَّ رُوحَ الْقُدُسِ نَفَثَ فِي رُوعِي»^(٥).

قَوْلُهُ: «وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى» عَطَفَ عَلَى «ذَهَبَ»، وَجَوَابُ «لَمَّا» عَلَى هَذَا مَحذُوفٌ أَي: فَلَمَّا كَانَ كَيْتٌ وَكَيْتٌ اجْتَرَأَ عَلَى خِطَابِهِمْ، أَوْ فَطِنَ لِمَجَادِلَتِهِمْ،

وَقَوْلُهُ: «يُجَادِلُنَا» عَلَى هَذَا جَمَلَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ، وَهِيَ الدَّالَّةُ عَلَى ذَلِكَ الْجَوَابِ الْمَحذُوفِ. وَقِيلَ: تَقْدِيرُ الْجَوَابِ: أَقْبَلَ يُجَادِلُنَا، فَيُجَادِلُنَا عَلَى هَذَا حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ

(١) البحر: ٢٣٧/٥؛ اللسان مجد. والبيت في وصف امرأة.

(٢) لم أهدت إلى قائله وهو في البحر: ٢٣٧/٥. (٣) تقدم برقم ٢١٠١.

(٤) ديوانه: ٨؛ والقرطبي: ٧٢/٩؛ والبحر: ٢٣٧/٥. والكلاب: صاحب الكلاب.

الشوامت: القوائم. والسرود: الريح الباردة.

(٥) انظر: النهاية ٢/٢٧٧.

«أقبل». وقيل: جوابها قوله: «يجادلنا» وأوقع المضارع موقع الماضي. وقيل: الجواب قوله «وجاءته البشري»، هو الجواب والواو زائدة. وقيل: «يجادلنا» حال من «إبراهيم»، وكذلك قوله: «وجاءته البشري» و«قد» مقدرة. ويجوز أن يكون «يجادلنا» حالاً من ضمير المفعول في «جاءته». و«في قوم» أي: في شأنهم.

آ. (٧٥) قوله تعالى: ﴿وَأَوَّاهٌ﴾: فَعَالٌ مِنْ أَوْهَ، وقد تقدم اشتقاقه^(١).

آ. (٧٦) قوله تعالى: ﴿آتَيْهِمْ عَذَابٌ﴾: يجوز أن يكون جملةً من مبتدأ وخبر في محل رفع خبراً لـ «إنهم». ويجوز أن يكون «آتَيْهِمْ» الخبر و«عذاب» المبتدأ، وجاز ذلك لتخصُّصه بالوصف، ولتنكير «آتَيْهِمْ» لأنَّ إضافته غير محضة. ويجوز أن يكون «آتَيْهِمْ» خبر «إن» و«عذاب» فاعلٌ به، ويدل على ذلك قراءة عمرو بن هرِم^(٢): «وإنهم أتاهم» بلفظ الفعل الماضي.

آ. (٧٧) قوله تعالى: ﴿سَيِّءٌ﴾: فَعَلٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ. والقائم مقام الفاعل ضمير لوطٍ مِنْ قَوْلِكَ «ساءني كذا» أي: حَصَلَ / لِي سُوءٌ^(٣). و«بهم» متعلقٌ به أي: بسببهم. و«ذراعاً» نصبٌ على التمييز، وهو في الأصل مصدر^(٤) ذَرَعَ البعير يَذْرَعُ بيديه في سَيْرِهِ إذا سار على قَدَرِ خَطْوِهِ، اشتقاقاً من الدَّرَاعِ، ثم تَوَسَّعَ فِيهِ فَوُضِعَ مَوْضِعَ الطَّاقَةِ والجهد فقليل: ضاق ذَرْعُهُ أي: طاقته قال^(٥):

(١) انظر: الآية ١١٤ من سورة التوبة. (الدر المصون ٦/١٣١).

(٢) البحر ٥/٢٤٥. وهو الأزدي البصري ثقة من السادسة مات قبل قتادة. تقرب التهذيب: ٤٢٨.

(٣) الأصل «سوءاً» وهو سهو.

(٤) انظر: اللسان «ذرع».

(٥) تقدم برقم ٦٤٥.

٢٦٩٠ - فاقدِرْ بِذَرْعِكَ وانظر أين تَسَلِّكُ

وقد يقع الذَّرَاعُ موقعه قال (١):

٢٦٩١ - إذا التَّيَّأَزُ ذُو الْعَضَلَاتِ قُلْنَا إِيكَ إِيكَ ضَاقَ بِهَا ذِرَاعَا

قيل: هو كنايةٌ عن ضيق الصدر.

وقوله: «عَصِيبٌ» الْعَصِيبُ وَالْعَصْبُ وَالْعَصُوبُ: اليوم الشديد، الكثير الشرِّ الملتفُّ بعضه ببعض قال (٢):

٢٦٩٢ - وَكُنْتُ لِزَاوٍ خَصْمِكَ لَمْ أُعْرِدْ وَقَدْ سَلَكَوكَ فِي يَوْمٍ عَصِيبٍ

وعن أبي عُبَيْدٍ: «سُمِّيَ عَصِيباً لَأَنَّهُ يَعْصِبُ النَّاسَ بِالشَّرِّ». وَالْعِصَابَةُ: الجماعة من الناس سُمُوا بِذَلِكَ لِإِحَاطَتِهِمْ إِحَاطَةَ الْعِصَابَةِ (٣).

قوله: «يُهْرَعُونَ» في محل نصب على الحال. والعامَّةُ على «يُهْرَعُونَ» مبنياً للمفعول. والإِهْرَاعُ: الإسراع ويقال: هو المَشْيُ بَيْنَ الْهَرَوَلَةِ وَالْجَمَزِ. وقال الهروي: هَرَعَ وَأَهْرَعَ: اسْتَحَثَّ. وقرأت (٤) فرقة: «يَهْرَعُونَ» بفتح الياء مبنياً للفاعل مِنْ لُغَةِ «هَرَعَ».

قوله: «هؤلاء بناتي» جملةٌ برأسها، و«هنَّ أطهرُ لكم» جملةٌ أخرى، ويجوز أن يكونَ «هؤلاء» مبتدأ، و«بناتي» بدلٌ أو عطفٌ بيان، و«هنَّ» مبتدأ،

(١) البيت للقطامي وهو في ديوانه: ٤٠؛ والزاهر: ٥٦١/١؛ والبحر: ٢٣٧/٥. والتياز: الكثير اللحم.

(٢) البيت لعدي بن زيد وهو في ديوانه: ٣٩؛ والطبري: ٤٠٩/١٥؛ وعجاز القرآن: ٢٩٤/١؛ والبحر: ٢٣٧/٥؛ واللسان: سلك لم أعرد: لم أحجم، ولزازه: ملازمه. وأقحمت «في» بعد «وكنت» في الأصل.

(٣) العصابة: العمامة.

(٤) البحر: ٢٤٦/٥.

و«أَطَهَّرَ» خبره، والجملة خبر الأول. ويجوز أن يكون «هنَّ» فصلاً، و«أَطَهَّرَ» خبر: إمّا «هؤلاء»، وإمّا «بناتي»، والجملة خبر الأول.

وقرأ^(١) الحسن وزيد بن علي وسعيد بن جبير وعيسى بن عمر والسدي:
«أَطَهَّرَ» بالنصب. وخرُجَت على الحال. فقيل: «هؤلاء» مبتدأ، و«بناتي هنَّ» جملة في محلّ خبره، و«أَطَهَّرَ» حال، والعامل: إمّا التنبية وإمّا الإشارة. وقيل: «هنَّ» فصلٌ بين الحال وصاحبها، وجُعِلَ من ذلك قولهم: «أكثرُ أكلِي التفاحَ هي نضيجةٌ». ومنعه بعض النحويين، وخرُجَ الآية على أن «لكم» خبر «هنَّ» فلزمه على ذلك أن تتقدّم الحال على عاملها المعنوي، وخرُجَ المثل المذكور على أن «نضيجة» منصوبة بـ«كان» مضمرة.

قوله: «ولا تُخزوني في ضيفي»: الضيف في الأصل مصدر، ثم أطلق على الطارق لميلانه إلى المضيف، ولذلك يقع على المفرد والمذكر وضمّيهما بلفظ واحد، وقد يُشَى فيقال: ضَيَّفان، ويُجمع فيقال: أضياف وضيوف كآيات ويوت وضيَّفان كحوض وحيضان.

آ. (٧٩) قوله تعالى: ﴿مِنْ حَقِّ﴾: يجوز أن يكون مبتدأ، والجارّ خبره، وأن يكون فاعلاً بالجارّ قبله لاعتماده على نفي، و«مِنْ» مزيدة على كلا القولين.

قوله: «ما نريدُ» يجوز أن تكون مصدرية، وأن تكون موصولة بمعنى الذي. والعلم عرفان، فلذلك يتعدّى لواحد أي: لتعرف إرادتنا، أو الذي نريده. ويجوز أن تكون «ما» استفهامية وهي مُعلّقة للعلم قبلها.

(١) البحر: ٢٤٧/٥؛ المحتسب: ٣٢٥/١.

آ. (٨٠) قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ﴾ : جوابها محذوف تقديره: لفعلتُ بكم وصنعتُ كقوله: «ولو أن قرآناً سُيرتُ»^(١).

قوله: «أو آوي» يجوز أن يكون معطوفاً على المعنى، تقديره: أو أني آوي، قاله أبو البقاء^(٢) والحوفي. ويجوز أن يكون معطوفاً على «قوة» لأنه منصوبٌ في الأصل بإضمار أن فلماً حذفتُ «أن» رُفع الفعل كقوله: «ومن آياته يُريكم»^(٣).

واستضعف أبو البقاء^(٤) هذا الوجهَ بعدم نصبه. وقد تقدم جوابه. ويدلُّ على اعتبار ذلك قراءة^(٥) شيبه وأبي جعفر «أو آوي» بالنصب كقوله^(٦):

٢٦٩٣- ولولا رجالٌ من رِزامٍ أعزَّةٍ وأل سبيعٍ أو أسوءك علقما
وقولها^(٧):

٢٦٩٤- لَلْبُسِّ عباءةٍ وتقرَّ عَيْني أحبُّ إليَّ من لبسِ الشُّفوفِ

ويجوز أن يكون عَطْفُ هذه الجملةِ الفعلية على مثلها إن قَدَّرتُ أن «أن» مرفوعة بفعلٍ مقدرٍ بعد «لو» عند المبرد^(٨)، والتقدير: لو يستقر - أو يثبت - استقرار القوة أو آوي، ويكون هذان الفعلان ماضيي المعنى؛

(١) الآية ٣١ من سورة الرعد.

(٢) الإملاء: ٤٣/٢.

(٣) الآية ٢٤ من سورة الروم.

(٤) الإملاء: ٤٣/٢.

(٥) البحر: ٢٤٧/٥؛ المحتسب: ٣٢٦/١.

(٦) تقدم برقم ١٠١٦.

(٧) تقدم برقم ٧٠١.

(٨) المقتضب: ٧٧/٣.

لأنها تقلب المضارع إلى الماضي. وأما على رأي سيويه^(١) في كون أن «أن» في محل الابتداء، فيكون هذا مستأنفاً. وقيل: «أو» بمعنى بل وهذا عند الكوفيين.

و «بكم» متعلق بمحذوف لأنه حال من «قوة»، إذ هو في الأصل صفةً للنكرة، ولا يجوز أن يتعلّق بـ «قوة» لأنها مصدر^(٢).

والرُكْنُ بسكون الكاف وضمها الناحية من جبل وغيره، ويُجمع على أركان وأرْكَان قال^(٣):

[٤٩٣/أ] ٢٦٩٥ - وَرَحْمٌ رُكْنِيكَ شَدِيدُ الْأَرْكَانِ /

آ. (٨١) قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ﴾: قرأ^(٤) نافع وابن كثير: «فأسرِ بأهلك» هنا وفي الحجر^(٥)، وفي الدخان^(٦): «فأسر بعبادي»، وقوله: «أن أسر» في طه^(٧) والشعراء^(٨)، جميع ذلك بهمزة الوصل تسقط درجاً وتثبت مكسورة ابتداءً. والباقون «فأسر» بهمزة القطع تثبت مفتوحةً درجاً وابتداءً، والقراءتان مأخوذتان من لغتي هذا الفعل فإنه يُقال: سَرَى، ومنه «والليل إذا يسر»^(٩)، وأسرى، ومنه: «سبحان الذي أسرى»^(١٠) وهل هما بمعنى واحدٍ

(١) الكتاب: ٤١٠/١، ٤٦٢.

(٢) يبدو أن سبب المنع أن معمول المصدر لا يتقدم عليه.

(٣) البيت لرؤية وهو في ديوانه: ١٦٤؛ والكتاب: ١٨١/٢؛ واللسان: ركن.

(٤) السبعة: ٣٣٨؛ البحر: ٢٤٨/٥؛ النشر: ٢٩٠/٢؛ الحجة: ٣٤٧.

(٥) «فأسر بأهلك» الآية ٦٥.

(٦) «فأسر بعبادي» الآية ٢٣.

(٧) الآية ٧٧.

(٨) الآية ٥٢.

(٩) الآية ٤ من سورة الفجر.

(١٠) الآية ١ من سورة الإسراء.

أوبينهما فرق؟ خلافٌ مشهور. فقيل: هما بمعنى واحدٍ، وهو قول أبي عبيد.
وقيل: بل أسرى لأول الليل، وسرى لآخره، وهو قول الليث، وأما سار
فمختص بالنهار، وليس مقلوباً من سرى.

قوله: «بأهلك» يجوز أن تكون الباء للتعديّة، وأن تكون للحال أي:
مصاحباً لهم. وقوله: «يقطع» حال من «أهلك» أي: مصاحبين لقطع، على
أن المراد به الظلمة. وقيل: الباء بمعنى «في». والقطع هنا نصف الليل، لأنه
قطعةٌ منه مساويةٌ لباقيه، وأنشدوا^(١):

٢٦٩٦- ونائحةٌ تنوحُ بقطعِ ليلٍ على رَجُلٍ بقارعةِ الصعيد
وقد تقدّم الكلامُ على القطعِ في يونس^(٢) بأشبع من هذا.

قوله: «إلا امرأتك» ابن كثير^(٣) وأبو عمرو برفع «امراتك» والباقون
بنصبها. وفي هذه الآية الكريمة كلامٌ كثيرٌ لا بد من استيفائه. أمّا قراءة الرفع
ففيها وجهان، أشهرهما عند المعربين: أنه على البدل من «أحد» وهو أحسن
من النصب، لأنّ الكلام غيرٌ موجب. وهذا الوجه قد ردّه أبو عبيد بأنه يلزمُ منه
أنهم نُهبوا عن اللتفات إلا المرأة، فإنها لم تُنّه عنه، وهذا لا يجوز، ولو كان
الكلامُ «ولا يلتفت» برفع «يلتفت» يعني على أن تكون «لا» نافيةً، فيكون
الكلامُ خبراً عنهم بأنهم لم يلتفتوا إلا امرأته فإنها تلتفت، لكان الاستثناء
بالبدلية واضحاً، لكنه لم يقرأ برفع «يلتفت» أحد.

(١) لم أهدت إلى قائله وهو في البحر: ٢٤٨/٥؛ والقرطبي: ٨٠/٩، وذكر محقق القرطبي
أنه للملك بن كنانة.

(٢) الآية ٢٧.

(٣) السبعة: ٣٣٨؛ البحر: ٢٤٨/٥؛ التيسير: ١٢٥؛ الحجة: ٣٤٧.

وقد استحسَن ابنُ (١) عطيةَ هذا الإلزامَ من أبي عبيد، وقال: «إنه واردٌ على القول باستثناء المرأة من «أحد» سواءً رَفَعَت المرأةُ أو نَصَبَتْها». قلت: وهذا صحيحٌ، فإن أبا عبيد لم يُردِ الرفعَ لخصوصِ كونه رفِعاً، بل لفسادِ المعنى، وفسادُ المعنى دائرٌ مع الاستثناء من «أحد»، وأبو عبيد يُخْرِجُ النصبَ على الاستثناء من «بأهلك»، ولكنه يُلْزَمُ من ذلك إبطالُ قراءة الرفع، ولا سبيلَ إلى ذلك لتواترها.

وقد انفصل المبردُ عن هذا الإشكالِ الذي أورده أبو عبيد بأن النهي في اللفظ لـ «أحد» وهو في المعنى للوط عليه السلام، إذ التقدير: لا تَدْعُ منهم أحداً يلتفت، كقولك لخادمك: «لا يَقُمْ أَحَدٌ» النهي لأحد، وهو في المعنى للخادم، إذ المعنى: «لا تَدْعُ أحداً يقوم». قلت: قال الجواب إلى أن المعنى: لا تَدْعُ أحداً يلتفت إلا امرأتك فَدَعَّهَا تلتفت، هذا مقتضى الاستثناء كقولك: «لا تَدْعُ أحداً يقوم إلا زيدا، معناه: فدَعَّهُ يقوم. وفيه نظر؛ إذ المحذور الذي قد فرَّ منه أبو عبيد موجودٌ هو أو قريب منه هنا.

والثاني (٢): أن الرفعَ على الاستثناء المنقطع، والقائلُ بهذا جعل قراءة النصب أيضاً من الاستثناء المنقطع، فالقراءتان عنده على حدِّ سواء، ولنسرُدُ كلامه لنعرفه فقال: «الذي يظهر أن الاستثناء على كلتا القراءتين منقطع، لم يُقصدَ به إخراجها من المأمور بالإسراء معهم، ولا من المنهيين عن الالتفات، ولكن استؤنف الإخبار عنها، فالمعنى: لكن امرأتك يَجْرِي لها كذا وكذا، ويؤيد هذا المعنى أن مثل هذه الآية جاءت في سورة الحجر (٣)، وليس فيها استثناء البتة، قال تعالى: «فأسرِ بأهلك» الآية. فلم تقع العناية في ذلك

(١) المحرر: ٢٠١/٩.

(٢) من وجهي قراءة الرفع.

(٣) الآية ٦٥ «فأسرِ بأهلك بقطع من الليل وأتبع أدبارهم».

إلا بذكر مَنْ أنجاهم اللهُ تعالى، فجاء شرح حال امرأته في سورة هود تبعاً لا مقصوداً بالإخراج مما تقدم، وإذا اتضح هذا المعنى علم أن القراءتين وردتا على ما تقتضيه العربية في الاستثناء المنقطع، وفيه النصب والرفع، فالنصب لغة أهل الحجاز وعليه الأكثر، والرفع لغة تميم وعليه اثنان من القراء. قال الشيخ^(١): «وهذا الذي طَوَّل به لا تحقيق فيه، فإنه إذا لم يُقصد إخراجها من المأمور بالإسراء بهم ولا من / المنهيين عن الالتفات، وجعل استثناءً منقطعاً، [ب/٤٩٣] كان من المنقطع الذي لم يتوجَّه عليه العامل بحال، وهذا النوع يجب فيه النصب على كلتا اللغتين، وإنما تكون اللغتان في ما جاز توجُّه العامل عليه، وفي كلا النوعين يكون ما بعد «إلا» من غير الجنس المستثنى، فكونه جازاً فيه اللغتان دليل على أنه يمكن أن يتوجَّه عليه العامل، وهو قد فرض أنه لم يُقصد بالاستثناء إخراجها من المأمور بالإسراء بهم ولا من المنهيين عن الالتفات، فكان يجب فيه إذ ذاك النصب قولاً واحداً».

[قلت: القائل بذلك هو الشيخ شهاب الدين أبو شامة]^(٢). وأمَّا قوله: «إنه لم يتوجَّه عليه العامل» ليس^(٣) بمسلّم، بل يتوجَّه عليه في الجملة، والذي قاله النحاة ممَّا لم يتوجَّه عليه العامل من حيث المعنى نحو: ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر، وهذا ليس من ذلك، فكيف يُعترض به على أبي شامة؟.

وأمَّا النصبُ ففيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مستثنى من «بأهلك»، واستشكلوا عليه إشكالاً من حيث المعنى: وهو أنه يلزم ألا يكون سري بها، لكن الفرض أنه سري بها، يدلُّ عليه أنها التفتت، ولو لم تكن معهم لما حُسن

(١) البحر: ٢٤٩/٥.

(٢) ما بين معقوفين لم يظهر في الصورة عن الأصل واضحاً.

(٣) لعل الأوضح «فليس».

الإخبار عنها بالالتفات، فالالتفات يدل على كونها سرّت معهم قطعاً. وقد أُجيب عنه بأنه لم يسر هوبها، ولكن لما سرى هو وبتناه تبعتهم فالتفتت، ويؤيد أنه استثناء من الأهل ما قرأ به عبدالله^(١) وسقط من مصحفه «فأسر بأهلك بقطع من الليل إلا امرأتك» ولم يذكر قوله «لا يلتفت منكم أحد».

والثاني: أنه مستثنى من «أحد» وإن كان الأحسن الرفع إلا أنه جاء قراءة ابن عامر «ما فعلوه إلا قليلاً منهم»^(٢) بالنصب مع تقدّم النفي الصريح. وقد تقدّم لك هناك تحريج آخر لا يمكن ههنا.

والثالث: أنه مستثنى منقطع على ما قدّمته عن أبي شامة. وقال الزمخشري^(٣): «وفي إخراجها مع أهله روايتان، روي أنه أخرجها معهم، وأمر أن لا يلتفت منهم أحد إلا هي، فلما سمعت هدة العذاب التفتت وقالت: يا قوماه، فأدركها حجر فقتلها، وروي أنه أمر بأن يخلفها مع قومها فإن هواها إليهم ولم يسر بها، واختلاف القراءتين لاختلاف الروائتين».

قال الشيخ^(٤): «وهذا وهم فاحش، إذ بنى القراءتين على اختلاف الروائتين من أنه سرى بها أو لم يسر بها، وهذا تكاذب في الإخبار، يستحيل أن تكون القراءتان - وهما من كلام الله تعالى - يترتان على التكاذب». قلت: وحاش لله أن تترتب القراءتان على التكاذب، ولكن ما قاله الزمخشري صحيح، الفرض أنه قد جاء في التفسير القولان، ولا يلزم من ذلك التكاذب، لأن من قال إنه سرى بها يعني أنها سرّت هي بنفسها مصاحبة لهم في أوائل الأمر، ثم أخذها العذاب فانقطع سراها، ومن قال إنه لم يسر بها، أي:

(١) البحر: ٢٤٨/٥.

(٢) الآية ٦٦ من سورة النساء. انظر: السبعة: ٢٣٥.

(٣) الكشاف: ٢٨٤/٢.

(٤) البحر: ٢٤٨/٥.

لم يأمرها ولم يأخذها وأنه لم يَدْمُ سَراها معهم بل انقطع فَصَحَّ أن يقال: إنه سَرَى بها ولم يَسِرْ بها، وقد أجاب الناس بهذا وهو حسنٌ.

وقال الشيخ أبوشامة: «ووقع لي في تصحيح ما أعربه النحاة معنى حسنٌ، وذلك أن يكون في الكلام اختصاراً نَبَّه عليه اختلافُ القراءتين فكأنه قيل: فَأَسِرَ بأهلكِ إلا امرأتك، وكذا روى أبو عبيدة وغيره أنها في مصحف عبد الله هكذا، وليس فيها «ولا يلتفتُ منكم أحدٌ» فهذا دليلٌ على استثنائها من السرى بهم، ثم كأنه قال سبحانه: فإن خرجتْ معكم وتبعتمكم - غير أن تكون أنت سَرَيْتَ بها - فأنه أهلك عن الالتفات غيرها، فإنها ستلتفت فيصيبها ما أصاب قومها، فكانت قراءةُ النصبِ دالَّةً على المعنى المتقدم، وقراءةُ الرفع دالَّةً على المعنى المتأخر، ومجموعهما دالٌّ على جملة المعنى المشروح» وهو كلامٌ حسنٌ شاهدٌ لما ذكرته.

قوله: «إنه مُصِيبها» الضميرُ ضميرُ الشأن، و«مُصِيبها» خبرٌ مقدم، و«ما أصابهم» مبتدأ مؤخر وهو موصولٌ بمعنى الذي، والجملة خبرٌ إنٌّ؛ لأن ضمير الشأن يُفسَّرُ بجملةٍ مُصرَّحٍ بجزأئِها.

وأعرب الشيخ^(١) «مُصِيبها» مبتدأ، و«ما أصابهم» الخبر، وفيه نظرٌ من حيث الصناعة: فإن الموصولَ معرفة، فينبغي أن يكونَ المبتدأ و«مُصِيبها» نكرةً لأنه عاملٌ تقديراً بإضافته غيرُ محضةٍ، ومن حيث المعنى: إنَّ المراد الإخبار عن الذي أصابهم أنه مُصِيبها من غير عكسٍ، ويجوز عند الكوفيين أن يكونَ «مُصِيبها» مبتدأ، و«ما» / الموصولةُ فاعلٌ لأنهم يُجيزون أن يُفسَّرَ ضميرُ الشأنِ بمفرد عاملٍ فيما بعده نحو: «إنه قائمٌ أبوك».

(١) البحر: ٢٤٩/٥.

قوله: «إِنَّ موعدهم»، أي: موعد هلاكهم. وقرأ عيسى بن (١) عمر «الصبح» بضمّتين فقيّل: لغتان، وقيل: بل هي إتباع، وقد تقدّم البحث في ذلك.

آ. (٨٢) قوله تعالى: ﴿عَالِيهَا سَافِلَهَا﴾: مفعولا الجعل الذي بمعنى التصيير، و«سَجِيلٌ» قيل: هو في الأصل مركّب من: «سكر كل» وهو بالفارسية حجر وطن فُعْرَبٌ وُعْيِرَتْ حروفه. وقيل: سَجِيلٌ اسمٌ للسماء وهو ضعيف أو غلط؛ لوصفه بمنضود. وقيل: مِنْ أَسْجَلٍ، أي: أرسل فيكون فَعِيلاً، وقيل: هو من التسجيل، والمعنى: أنه مما كتب الله وأسجل أن يُعَذَّبَ به قوم لوط، وينصر الأول تفسير ابن عباس أنه حجرٌ وطن كالآجر المطبوخ، وعن أبي عبيد (٢) هو الحجر الصُّلب. و«منضود» صفةٌ لسَجِيلٍ. والنُّضْدُ: جَعْلُ الشيءِ بعضه فوق بعضٍ، ومنه «وطلّح منضود» (٣)، أي: متراكب، والمراد وصف الحجارة بالكثرة.

آ. (٨٣) و«مُسَوِّمَةٌ» نعتٌ لحجارة، وحينئذ يلزم تقدّم الوصف غير الصريح على الصريح لأنّ «مِنْ سَجِيلٍ» صفةٌ لحجارة، والأولى أن يجعل خالاً من حجارة، وسوّج مجيئها من النكرة تخصّص النكرة بالوصف. والتسويم: العلامة. قيل: علّم على كلّ حجرٍ اسمٌ مَنْ يُرْمَى به، وتقدّم اشتقاقه في آل عمران (٤). و«عند»: إمّا منصوبٌ بـ «مُسَوِّمَةٌ»، وإمّا بمحذوفٍ على أنها صفة لـ «مُسَوِّمَةٌ».

قوله: «وما هي» الظاهر عودٌ هذا الضمير على القرى المهلكة. وقيل:

(١) البحر: ٢٤٩/٥؛ القرطبي: ٨١/٩.

(٢) لعلها «وعن أبي عبيدة» انظر المجاز: ٢٩٦/١.

(٣) الآية ٢٩ من سورة الواقعة.

(٤) الآية ١٢٥.

يعودُ على الحجارة وهي أقربُ مذكور. وقيل: يعودُ على العقوبة المفهومة من السياق. ولم يُؤنَّث «ببعيد»: إمَّا لأنه في الأصلِ نعتٌ لمكانٍ محذوفٍ تقديره: وما هي بمكانٍ بعيدٍ بل هو قريبٌ، والمرادُ به السماءُ أو القرى المهلكة، وإمَّا لأنَّ العقوبةَ والعقابَ واحد، وإمَّا لتأويلِ الحجارة بعذابٍ أو بشيءٍ بعيد.

آ. (٨٤) قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْقُصُوا﴾: «نَقَصَ» يتعدى لاثنتين، إلى أولهما بنفسه، وإلى ثانيهما بحرف الجر، وقد يُحذفُ، تقول: نَقَصْتُ زَيْدًا مِنْ حَقِّهِ، وَحَقَّهُ، وَهُوَ هُنَا كَذَلِكَ؛ إِذَا الْمُرَادُ: وَلَا تَنْقُصُوا النَّاسَ مِنَ الْمَكْيَالِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَدِّيًا لِوَاحِدٍ عَلَى الْمَعْنَى، وَالْمَعْنَى: لَا تُثَقِّلُوا وَتُطَفِّفُوا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «الْمَكْيَالُ» مَفْعُولًا أَوَّلَ وَالثَّانِي مَحذُوفٌ، وَفِي ذَلِكَ مَبَالِغَةٌ، وَالتَّقْدِيرُ: وَلَا تَنْقُصُوا الْمَكْيَالِ وَالْمِيزَانَ حَقَّهُمَا الَّذِي وَجَبَ لَهُمَا وَهُوَ أْبْلَغُ فِي الْأَمْرِ بِوَفَائِهِمَا.

قوله: «محيط» صفة لليوم، ووُصِفَ به من قولهم: أحاط به العدو، وقوله: «وأحيط بشره»^(١). قال الزمخشري^(٢): «إِنَّ وَصْفَ الْيَوْمِ بِالْإِحَاطَةِ أْبْلَغُ مِنْ وَصْفِ الْعَذَابِ بِهَا» قال: «لأنَّ الْيَوْمَ زَمَانٌ يَشْتَمِلُ عَلَى الْحَوَادِثِ، فَإِذَا أَحَاطَ بِعَذَابِهِ فَقَدْ اجْتَمَعَ لِلْمَعْدَبِ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنْهُ كَمَا إِذَا أَحَاطَ بِنَعِيمِهِ».

وزعم قومٌ أنه جُرَّ على الجوار، لأنه في المعنى صفةٌ للعذاب، والأصلُ: عذاب يومٍ محيطًا. وقال آخرون: التقدير: عذاب يومٍ محيطٍ عذابه. قال أبو البقاء^(٣): «وهو بعيدٌ؛ لأنَّ محيطًا قد جَرَى عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ، فَيَجِبُ إِبْرَازُ فَاعِلِهِ مُضَافًا إِلَى ضَمِيرِ الْمُوصُوفِ».

(١) الآية ٤٢ من سورة الكهف.

(٢) الكشاف: ٢٨٥/٢.

(٣) الإملاء: ٤٤/٢.

آ. (٨٦) قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾: قال ابن عطية^(١):
«وجواب هذا الشرط متقدم» يعني على مذهب مَنْ يراه لا على [مذهب]^(٢)
جمهور البصريين. والعامّة على تشديد ياء «بقية». وقرأ إسماعيل^(٣) بن جعفر
— من أهل المدينة — بتخفيفها. قال ابن عطية^(٤): «وهي لغة». وهذا لا ينبغي
أن يُقال، بل يُقال: إن لم يُقصد الدلالة على المبالغة جيء بها مخففةً، وذلك
أن فِعْلَ بكسر العين إذا كان لازماً فقياسُ الصفة منه فِعْلَ بكسر العين نحو:
سَجِيتِ المرأة^(٥) فهي سَجِيَةٌ فإن قَصَدَتِ المبالغة قيل: سَجِيَةٌ لَأَنَّ فِعْلًا من
أمثلة المبالغة فكذلك بَقِيَّةٌ وبقية أي بالتشديد والتخفيف^(٦).

آ. (٨٧): وتقدّم الخلاف في قوله «أصلاتك» بالنسبة إلى الأفراد
والجمع في سورة براءة^(٧).

قوله «أو أن نفعَل» العامة على نون الجماعة أو التعظيم في «نفعَل»
و«نشاء». وقرأ^(٨) زيد بن علي وابن أبي عبلة والضحاك بن قيس بتاء الخطاب
فيهما. وقرأ أبو عبد الرحمن وطلحة الأول بالنون والثاني بالتاء، فَمَنْ قرأ بالنون

(١) المحرر: ٢٠٨/٩.

(٢) من ش.

(٣) البحر: ٢٥٢/٥. وهو إسماعيل بن جعفر المدني، جليل ثقة، قرأ على شيبه بن نصاح،
وروى عنه الكسائي والدوري. توفي سنة ١٨٠. طبقات القراء: ١٦٣/١.

(٤) المحرر: ٢٠٨/٩.

(٥) امرأة ساجية: فاترة الطرف، والذي في كتاب الأفعال لابن القطاع: ١٧٠/٢ «سَجِيتِ
العينُ فَرَّ حَطُّهَا، وَسَجِيتِ الناقاةُ سَكنت عند الحلب» ولم أقف على نُقْلٍ يُثبِت «سَجِيتِ
المرأة».

(٦) بعد قوله «بالتخفيف» جملة من بضعة كلمات مخرومة في الأصل وأسقطتها النسخ كافة
وقد كُنِيت على طرف الورقة.

(٧) الآية ١٠٣. وانظر معجم القراءات: ١٢٩/٣.

(٨) البحر: ٢٥٣/٥؛ القرطبي: ٨٧/٩.

فيهما عطفه على مفعول «ترك» وهو «ما» الموصولة /، والتقدير: أصلواتك [٤٩٤/ب] تأمرك أن تترك ما يعبد آباؤنا، أو أن نترك أن نفعل في أموالنا ما نشاء، وهو بخس الكيل والوزن المقدم ذكرهما. و«أو» للتنوع أو بمعنى الواو، قولان، ولا يجوز عطفه على مفعول «تأمرك»؛ لأن المعنى يتغير، إذ يصير التقدير: أصلواتك تأمرك أن نفعل في أموالنا.

ومن قرأ بالتاء فيهما جاز أن يكون معطوفاً على مفعول «تأمرك»، وأن يكون معطوفاً على مفعول «ترك»، والتقدير: أصلواتك تأمرك أن تفعل أنت في أموالنا ما تشاء أنت، أو أن نترك ما يعبد آباؤنا، أو أن نترك أن تفعل أنت في أموالنا ما تشاء أنت.

ومن قرأ بالنون في الأول^(١) وبالتاء في الثاني^(٢) كان «أن نفعل» معطوفاً على مفعول «تأمرك»، فقد صار ذلك ثلاثة أقسام، قسم يتعين فيه العطف على مفعول «ترك» وهي قراءة النون فيهما، وقسم يتعين فيه العطف على مفعول «تأمرك»، وهي قراءة النون في «نفعل» والتاء في «تشاء»، وقسم يجوز فيه الأمران وهي قراءة التاء فيهما. والظاهر من حيث المعنى في قراءة التاء فيهما أو في «تشاء» أن المراد بقولهم ذلك هو إيفاء المكيال والميزان؛ لأنه كان يأمرهم بهما. وقال الزمخشري^(٣): «المعنى: تأمرك بتكليف أن نترك، فحذف المضاف^(٤) لأن الإنسان لا يؤمر بفعل غيره».

آ. (٨٨) قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾: قد تقدم ذلك غير مرة^(٥). وقال

(١) أي: نفعل.

(٢) أي: تشاء.

(٣) الكشاف: ٢/٢٨٦.

(٤) وهو تكليف.

(٥) الآية ٤٦ من سورة الأنعام، الآية ٥٠ من سورة يونس.

الزمخشري^(١) هنا: «فإن قلت: أين جوابُ «أرأيتم» وما له لم يثبت كما ثبت في قصة نوح وصالح^(٢)؟ قلت: جوابه محذوفٌ، وإنما لم يثبت لأن إنباته في القصتين دلٌّ على مكانه، ومعنى الكلام ينادي عليه، والمعنى: أخبروني إن كنت على حجة واضحةٍ ويقينٍ من ربي و[كنت]^(٣) نبياً على الحقيقة، أضحُّ أن لا أمركم بترك عبادة الأوثان والكفِّ عن المعاصي، والأنبياء لا يُعْتَبَرُونَ إلا لذلك؟».

قال الشيخ^(٤): «وتسميَّة هذا جواباً لـ «أرأيتم» ليس بالمصطلح، بل هذه الجملة التي قدَّرها في موضع المفعول الثاني لـ «أرأيتم» [لأن رأيتم]^(٥) إذا ضُمَّتْ معنى أخبرني تعدَّتْ إلى مفعولين، والغالب في الثاني أن يكون جملةً استفهاميةً ينعقد منها ومن المفعول الأول في الأصل جملةً ابتدائيةً كقول العرب: «أرأيتك زيدا ما صنع» وقال الحوفي: «وجوابُ الشرط محذوفٌ لدلالة الكلام عليه تقديره: أأعدِل^(٦) عَمَّا أنا عليه». وقال ابن عطية^(٧): «وجوابُ الشرط الذي في قوله «إن كنت» محذوفٌ تقديره: أضلُّ^(٨) كما ضللتُّم أو أترك تبليغ الرسالة، ونحو هذا مما يليق بهذه المحاجة». قال الشيخ^(٩): «وليس قوله «أضلُّ» جواباً للشرط؛ لأنه إن كان مثبتاً فلا يمكن أن يكون جواباً لأنه لا يترتب على الشرط، وإن كان استفهاماً حُذِفَ منه الهمزة

(١) الكشاف: ٢٨٧/٢.

(٢) الكشاف: ولوط.

(٣) زيادة من الكشاف.

(٤) البحر: ٢٥٤/٥.

(٥) من البحر.

(٦) البحر: فأعدل.

(٧) المحرر: ٢١١/٩.

(٨) المحرر: أضل.

(٩) البحر: ٢٥٤/٥.

فهو في موضع المفعول الثاني لـ «أرأيتم»، وجوابُ الشرط محذوفٌ يدل عليه الجملةُ السابقة مع متعلقها»^(١).

قوله: «أَنْ أَخَالَفَكُمْ» قال الزمخشري^(٢): «خالفني فلان إلى كذا: إذا قصده وأنت مُوَلِّ عنه، وخالفني عنه: إذا وَلَّى عنه وأنت قاصده، ويلقاك الرجل صادراً عن الماء فتسأله عن صاحبه فيقول: «خالفني إلى الماء»، يريد أنه ذاهب إليه وارداً، وأنا ذاهبٌ عنه صادراً، ومنه قوله تعالى: «وما أريد أن أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه» يعني أن أسبقكم إلى شهواتكم التي نهيتكم عنها لاستبذُّ بها دونكم». وهذا الذي ذكره أبو القاسم معنى حسنٌ لطيف ولم يتعرَّض لإعرابِ مفرداته، لأنَّ^(٣) بفهم المعنى يفهم الإعراب ولنذكر ما فيه:

فأقول: يجوز أن يكونَ «أن أخالفكم» في موضع مفعولٍ بـ «أريد»، أي: وما أريدُ مخالفتكم، ويكونُ فاعلٌ بمعنى فَعَلَ نحو: جاوزتُ الشيءَ وجُزته، أي: وما أريد أن أخالفكم، أي: أكونَ خَلْفاً منكم. وقوله: «إلى ما أنهاكم» يتعلَّق بـ «أخالفكم»، ويجوز أن يتعلَّق بمحذوفٍ على أنه حال، أي: مائلاً إلى ما أنهاكم عنه، ولذلك قدَّر بعضهم محذوفاً يتعلَّق به هذا الجارُّ تقديره: وأميل إلى أن أخالفكم، ويجوز أن يكونَ «أن أخالفكم» مفعولاً من أجله، وتتعلَّق «إلى» بقوله «أريد» بمعنى: وما أقصد لأجل مخالفتكم إلى ما أنهاكم عنه، ولذلك قال الزجاج: «وما أقصد بخلافكم إلى ارتكاب ما أنهاكم عنه. ويجوز أن يُراد بأن أخالفكم معناه من المخالفة، وتكون في موضع المفعول به بأريد، ويقدَّر مائلاً إلى.

(١) انتهى الآن هذا الاقتباس الطويل من البحر.

(٢) الكشف: ٢٨٧/٢.

(٣) اسم أن هنا ضمير الشأن.

قوله: «ما استطعت» يجوز في «ما» هذه وجوه، أحدها: أن تكون مصدرية ظرفية أي: مدة استطاعتي. الثاني: أن تكون «ما» موصولة بمعنى الذي بدلاً من «الإصلاح» والتقدير: إن أريد إلا المقدار الذي أستطيعه من الإصلاح. الثالث: أن يكون على حذف مضاف، أي: إلا الإصلاح إصلاح ما استطعت، وهو أيضاً بدل. الرابع: / أنها مفعول بها بالمصدر المعرف، أي: إن أريد إلا أن أصلح ما استطعت إصلاحه كقوله^(١):

[/٤٩٥]

٢٦٩٧- ضعيفُ النكايَةِ أعداءه يخالُ الفِرَارَ يُراخي الأجلُ

ذَكَرَ هذه الأوجه الثلاثة الزمخشري^(٢)، إلا أن إعمال المصدر المعرف قليلٌ عند البصريين، ممنوعٌ إعماله في المفعول به عند الكوفيين. وتقدم الجاران في «عليه» و«إليه» للاختصاص أي: عليه لا على غيره، وإليه لا إلى غيره.

آ. (٨٩) قوله تعالى: ﴿لَا يَجْرِمَنَّكُمْ﴾: العامة على فتح ياء المضارعة من جرم ثلاثياً. وقرأ^(٣) الأعمش وابن وثاب بضمها من أجرم. وقد تقدم^(٤) أن «جرم» يتعدى لواحدٍ ولاثنين مثل كسب، فيقال: جرم زيداً مالاً نحو: كسبه، وجرمته ذنباً، أي: كسبته إياه فهو مثل كسب، وأنشد الزمخشري^(٥) على تعديه لاثنتين قول الشاعر^(٦):

(١) لم أهد إلى قائله وهو في الكتاب: ٩٩/١؛ والحزانة: ٤٣٩/٣؛ الهمع: ٩٣/٢؛ الدرر: ٥٢/٢.

(٢) الكشاف: ٢٨٧/٢.

(٣) البحر: ٢٥٥/٥؛ النشر: ٢٤٦/٢؛ القرطبي: ٩٠/٩.

(٤) الآية ٢ من سورة المائدة؛ والآية ٨ من سورة المائدة.

(٥) الكشاف: ٢٨٨/٢.

(٦) البيت لأبي أساء بن الضربة وهو في اللسان: جرم، وشرحه بقوله: أي حقت لها الغضب.

٢٦٩٨- ولقد طَعَنْتُ أبا عُيَيْنَةَ طَعْنَةً جَرَمَتْ فَرَارَةٌ بعدها أن يَعْضَبُوا

فيكون الكاف والميم هو المفعول الأول، والثاني هو: أن يُصَيِّبَكُم أي: لا تُكْسِبِيَنَّكُمْ عداوتي إصابةً العذاب. وقد تقدم أن جَرَمَ وأَجْرَمَ بمعنى، أو بينهما فرق. ونسب الزمخشري^(١) ضَمَّ الياءِ مِنْ أَجْرَمَ لابن كثير.

والعامةُ أيضاً على ضم لام «مثل» رفعاً على أنه فاعل «يُصَيِّبَكُم». وقرأ^(٢) مجاهد والجحدري بفتحها، وفيها وجهان، أحدهما: أنها فتحة بناء وذلك أنه فاعل كحاله في القراءة المشهورة، وإنما بُني على الفتح لإضافته إلى غير متمكن كقوله تعالى: «إنه لحقٌ مثل ما^(٣) أنكم» وكقوله^(٤):

٢٦٩٩- لم يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالِ

وقد تقدّم تحقيق هذه القاعدة في الأنعام. والثاني: أنه نعتٌ لمصدر محذوف فالفتحة للإعراب، والفاعل على هذا مضمراً يفسره سياق الكلام، أي: يصيبكم العذاب إصابةً مثل ما أصاب.

قوله: «ببعيد» أتى بـ «بعيد» مفرداً وإن كان خبراً عن جمعٍ لأحد أوجه: إما لحذف مضافٍ تقديره: وما إهلاك قومٍ، وإما باعتبار زمان، أي: بزمان بعيد، وإما باعتبار مكان، أي: بمكان بعيد، وإما باعتبار موصوفٍ غيرهما، أي: بشيءٍ بعيد، كذا قدره الزمخشري^(٥)، وتبعه الشيخ^(٦)، وفيه إشكالٌ من

(١) الكشاف: ٢٨٨/٢.

(٢) البحر: ٢٥٥/٥، وقال الزمخشري: ٢٢٨/٢ «ورويت عن نافع».

(٣) الآية ٢٣ من سورة الذاريات.

(٤) تقدم برقم ١٩٩٠.

(٥) الكشاف: ٢٨٨/٢.

(٦) البحر: ٢٥٧/٥.

حيث إن تقديره بزمان يلزم فيه الإخبار بالزمان عن الجثة. وقال الزمخشري^(١) أيضاً: «ويجوز أن يُسَوَّى في «قريب» و«بعيد» و«قليل» و«كثير» بين المذكور والمؤنث لورودها على زنة المصادر التي هي كالصهيل والنهيق ونحوهما».

آ. (٩٠): والودود بناءً مبالغة من ود الشيء يوده ودًا، وودادًا، وودادةً وودادة أي أحبه وآثره. والمشهور وددت بكسر العين، وسمع الكسائي وددت بفتحها، والودود بمعنى فاعل أي يود عباده ويرحمهم. وقيل: بمعنى مفعول بمعنى أن عباده يحبونه ويؤادون أوليائه، فهم بمنزلة «المواد» مجازاً.

آ. (٩١) والرّهط جماعة الرجل. وقيل: الرّهط والرّهط لِمادون العشرة من الرجال، ولا يقع الرّهط والعصب والنفر إلا على الرجال. وقال الزمخشري^(٢): «من الثلاثة إلى العشرة، وقيل: إلى السبعة» ويُجمع على أرهط، وأرهط على أراهط قال^(٣):

٢٧٠٠- يا بُؤسَ للحرب التي وضعت أراهط فاستراحوا

قال الرماني: «وأصل الكلمة من الرّهط، وهو الشد، ومنه «الترهيط» وهو شدة الأكل» والرّهط اسم لجحر من جحره اليربوع لأنه يتوثق به ويحيا فيه أولاده.

قوله: «وما أنت علينا بعزير» قال الزمخشري^(٤): «وقد دلّ إيلاء ضميره حرف النفي على أن الكلام واقع في الفاعل لا في المفعول^(٥) كأنه قيل:

(١) الكشاف: ٢٨٨/٢

(٢) الكشاف: ٢٨٩/٢

(٣) البيت لسعد بن مالك وهو في الكتاب: ٣١٥/١، واللسان رهط؛ والخصائص: ١٠٢/٣؛ والمحاسب: ٩٣/٢؛ وأمالى الشجري: ٢٥٧/١؛ وابن يعيش: ١٠/٢.

(٤) الكشاف: ٢٨٩/٢

(٥) الكشاف: لا في الفعل.

وما أنت بعزیز علينا بل رَهْطُك هم الأعرَّة علينا، فلدلك قال في جوابهم: «أرَهْطِي أعرُّ عليكم من الله» ولوقيل: «وما عَزَزْتَ علينا» لم يصحَّ هذا الجواب.

آ. (٩٢) قوله تعالى: ﴿اتَّخَذْتُمُوهُ﴾: يجوز أن تكون المتعدية لاثنين، أولهما الهاء، والثاني «ظَهْرِيًّا». ويجوز أن يكون الثاني هو الظرف و«ظَهْرِيًّا» حال، وأن تكون المتعدية لواحد، فيكون «ظَهْرِيًّا» حالاً فقط. ويجوز في «وراءكم» أن يكون ظرفاً للاتخاذ، وأن يكون حالاً من «ظَهْرِيًّا»، والضمير في «اتخذتموه» يعود على الله؛ لأنهم - يجهلون صفاته، فجعلوه - أي: جعلوا أوامره - ظَهْرِيًّا، أي: منبوذة وراء ظهورهم.

والظَهْرِيُّ: هو المنسوب إلى الظَّهْر وهو من تغيرات النسب كما قالوا في أمس: إمسي بكسر الهمزة، وإلى الدَّهْر: دَهْرِيٌّ بضم الدال.

وقيل: الضمير يعود على العصيان، أي: واتخذتم العصيان عوناً على عداوتي، فالظَهْرِيُّ على هذا بمعنى المُعِين المُقْوِي.

آ. (٩٣) قوله تعالى: ﴿مَنْ يَأْتِيهِ﴾: قد تقدّم نظيره في قصة نوح. قال ابن عطية^(١) بعد أن حكى عن الفراء^(٢) أن تكون موصولة مفعولة بـ «تَعْلَمُونَ»، وأن تكون استفهامية مبتدأة مُعَلَّقة لـ «تَعْلَمُونَ»: «والأول أحسن» ثم قال: «ويَقْضِي بصلتها أن المعطوفة عليها موصولة لا محالة». قال الشيخ^(٣): «لا يتعين ذلك، إذ من الجائز أن تكون الثانية استفهامية أيضاً معطوفة على الاستفهامية قبلها، والتقدير: سوف تعلمون أننا يأتيه / عذاب، [٤٩٥/ب]

(١) المحرر: ٢١٦/٩.

(٢) معاني القرآن: ٢٦/٢ - ٢٧.

(٣) البحر: ٢٥٧/٥ بعبارة قريبة.

وأيتنا هو كاذبٌ. وقال الزمخشري^(١): «فإن قلت: أي فَرَّقَ بين إدخالِ الفاء ونزَعها في «سوف تعلمون»؟ قلت: إدخالُ الفاءِ وَصَلَ ظاهرَ بحرفِ موضوعِ للوصل، ونزَعها وَصَلَ خفيُّ تقديريُّ بالاستثناف الذي هو جوابٌ لسؤالِ مقدر كأنهم قالوا: فماذا يكون إذا عَمِلْنَا نحن على مكانتنا وعَمِلْتَ أنت على مكانتك؟ فقول: سوف تعلمون، فَوَصَلَ تارةً بالفاء وتارةً بالاستثناف للتمنن في البلاغة، كما هو عادةُ البلغاء من العرب، وأقوى الوصلين وأبلغهما الاستثنافُ، وهو بابٌ من علم البيان تتكاثرُ محاسنُه».

آ. (٩٤) قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا﴾: قال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: ما بال ساقتي قصة عاد وقصة مَدِينِ جاءتا بالواو، والساقتان الوُسْطَيانِ بالفاء^(٣)؟ قلت: قد وقعتُ الوُسْطَيانِ بعدَ ذِكرِ الوعد، وذلك قوله «إِنَّ موعدهم الصُّبْحُ»، «ذلك وعدٌ غيرُ مكذوبٍ» فجاء بالفاء التي للتسبب كما تقول: «وعدته فلما جاء الميعاد كان كيت وكيت»، وأمَّا الأخرَيانِ فلم تقعا بتلك المنزلة، وإنما وقعتا مبتدأتين فكان حَقُّهما أن تُعْطَفا بحرفِ الجمعِ على ما قبلهما، كما تُعْطَفُ قصةٌ على قصةٍ»، وهذا من غررِ كلامِ الزمخشري

آ. (٩٥) قوله تعالى: ﴿كَمَا بَعَدَتْ﴾: العائمة على كَسْرِ العين من بَعَدَ يَبْعَدُ بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع بمعنى هَلَكَ. قال^(٤):

٢٧٠١ - يَقُولُونَ لَا تَبْعَدُ وَهُمْ يَدْفِنُونَهُ وَلَا بَعْدَ إِلَّا مَا تُؤَارِي الصَّفَائِحُ

أرادت العرب أن تُفَرِّقَ بين المعنيين بتغيير البناء فقالوا: بَعُدَ بالضم ضد القرب، وِبَعَدَ بالكسر ضد السَّلامَة، والمصدرُ البَعْدُ بالفتح في العين.

(١) الكشاف: ٢٨٩/٢.

(٢) الكشاف: ٢٩٠/٢.

(٣) الآية ٥٨ بالواو. والآية ٦٦ بالفاء. والآية ٨٢ بالفاء. والآية ٩٤ بالواو.

(٤) تقدم برقم ٢٦٦٨.

وقرأ^(١) السلمي وأبو حيوة «بُعِدْتُ» بالضم أَخَذَهُ مِنْ ضِدِّ الْقَرَبِ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا هَلَكُوا فَقَدْ بَعُدُوا. وَمِنْ هَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٢):

٢٧٠٢- مَنْ كَانَ بَيْنَكَ فِي التَّرَابِ وَبَيْنَهُ شِبْرَانِ فَهُوَ بِغَايَةِ الْبُعْدِ
وقال النحاس^(٣): «المعروفُ في اللغة «بَعِدَ يَبْعُدُ بَعْدًا وَبُعْدًا إِذَا هَلَكَ، وَبَعُدَ يَبْعُدُ فِي ضِدِّ الْقَرَبِ». وقال ابن قتيبة: «بَعِدَ يَبْعُدُ إِذَا كَانَ بَعْدَهُ هَلَاكَةٌ، وَبَعُدَ يَبْعُدُ إِذَا نَأَى» فهو موافقٌ للنحاس. وقال المهدي^(٤): «بَعُدَ يُسْتَعْمَلُ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ وَبَعُدَ فِي الشَّرِّ خَاصَّةً». وقال ابن الأثيري: «من العرب مَنْ يُسَوِّي بَيْنَ الْهَلَاكِ وَالْبُعْدِ الَّذِي هُوَ ضِدُّ الْقَرَبِ فَيَقُولُ فِيهِمَا: بَعُدَ يَبْعُدُ، وَبَعُدَ يَبْعُدُ وَأَنْشَدُوا قَوْلَ مَالِكِ^(٥):

٢٧٠٣- يَقُولُونَ لَا تَبْعُدْ وَهُمْ يَذْفِنُونِي وَأَيْنَ مَكَانُ الْبُعْدِ إِلَّا مَكَانِيَا
قيل: يروى «لا تبعد» بالوجهين.

وفي هذه الآية نوعٌ من علم البيان يُسَمَّى الاستطراد، وهو أن تمدح شيئاً أو تذمه، ثم تأتي آخر الكلام بشيءٍ هو غرضك في أوله، قالوا: ولم يأت في القرآن غيره، وأنشدوا في ذلك قولَ حسان رضي الله عنه^(٥):

٢٧٠٤- إِنْ كُنْتَ كَاذِبَةً الَّذِي حَدَّثْتَنِي فَنَجَوْتُ مَنْجَى الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ
تَرَكَ الْأَجْبَةَ أَنْ يُقَاتِلَ دُونَهُمْ وَنَجَا بِرَأْسِ طِمْرَةٍ وَلِجَامٍ

(١) البحر: ٢٥٧/٥؛ القرطبي: ٩٢/٩.

(٢) لم أقف عليه، وهو من الكامل وجاءت التفعيلة الأخيرة فعلن وهذا جائز في الكامل.

(٣) إعراب القرآن: ١٠٩/٢، والجملة الثانية لم ترد في المطبوعة، والمصدر الأول جاء بتسكين العين فيها، والصواب ما ورد هنا.

(٤) وهو مالك بن الربيب. والبيت في اللسان «بعد»؛ والمحرر: ٢١٧/٩؛ والبحر: ٢٥٨/٥.

(٥) ديوانه: ٢٩/١؛ والبحر: ٢٥٨/٥. الطمرة: أنثى الفرس الجواد.

آ . (٩٨) قوله تعالى : ﴿ فَأُورَدَهُمْ ﴾ : يجوز أن تكون هذه المسألة من باب الإعمال، وذلك أن «يَقْدُم» يَصْلُحُ أن يتسلط على «النار» بحرف الجر، أي : يَقدِّم قومه إلى النار، وكذا «أُورَدَهُمْ» يَصِحُّ تسلطه عليها أيضاً، ويكون قد أعمل الثاني للحذف من الأول، ولو أعمل الأول لتعدى بـ إلى ، ولأضمر في الثاني، ولا محل لـ «أُورَدَ» لاستثناؤه، وهو ماضٍ لفظاً مستقبلاً معني؛ لأنه عطف على ما هونص في الاستقبال. والهمزة في «أُورَدَ» للتعدية، لأنه قبلها يتعدى لواحد. قال تعالى : «ولمَّا ورد ماء مدين»^(١). وقيل : أوقع الماضي هنا لتحققه. وقيل : بل هو ماضٍ على حقيقته، وهذا قد وقع وانفصل وذلك أنه أوردهم في الدنيا النار. قال تعالى : «النار يُعْرَضُونَ عليها»^(٢). وقيل : أوردهم مُوجِبِها وأسبابها، وفيه بُعد لأجل العطف بالفاء.

والوَرْدُ : يكون مصدراً بمعنى الوُرود، ويكون بمعنى الشيء المُوَرَّد كالطَّحْن والرُّعي . ويُطلق أيضاً على الوارد، وعلى هذا إن جعلت الوَرْدُ مصدراً أو بمعنى الوارد فلا بد من حذف مضاف تقديره : وبئس مكان الوورد المورود، وهو النار، وإنما احتيج إلى هذا التقدير لأن تصادقَ فاعل نِعْمَ وبئس ومخصوصها شرطاً، لا يُقال : نِعْم الرجلُ الفرس . وقيل : بل المورود صفة للوَرْد، والمخصوص بالذم محذوف تقديره : بئس الوَرْدُ المورود النار، جوز ذلك أبو البقاء^(٣) وابن عطية^(٤)، وهو ظاهر كلام الزمخشري^(٥). وقيل : التقدير : بئس القوم المورود بهم هم، فعلى هذا «الورد» مراد به الجمع

(١) الآية ٢٣ من سورة القصص.

(٢) الآية ٤٦ من سورة غافر.

(٣) الإملاء : ٤٥/٢ .

(٤) لم أقف على هذا الرأي في «المحرر» وإنما أشار إلى المضاف المحذوف، وإلى تقدّم الخبر،

أي : المورود بئس الوورد. انظر : المحرر ٢١٩/٩ .

(٥) الكشف : ٢٩١/٢ .

الواردون، والمُورود صفةٌ لهم، والمخصوص بالذمُّ الضميرُ المحذوف وهو «هم»، فيكون ذلك للواردين لا لموضع الوُرد / كذا قاله الشيخ^(١). وفيه نظر [٤٩٦/أ] لا يَخْفَى: كيف يُراد بالوُرد الجمع الواردون، ثم يقول والمورود صفةٌ لهم؟ وفي وصف مخصوص نعم وبئس خلافٌ بين النحويين منعه ابن السراج^(٢) وأبو علي.

آ. (٩٩) و «بئس الرُّفْدُ المرفود» كالذي قبله. وقوله: «ويومَ القيامة» عطفٌ على موضع «في هذه» والمعنى: أنهم أَلْحِقُوا لعنةً في الدنيا وفي الآخرة، ويكون الوقف على هذا تاماً، ويُبتدأ بقوله «بئس».

وزعم جماعة^(٣) أن التقسيم: هو أن لهم في الدنيا لعنة، ويومَ القيامة بئس ما يُرْفَدون به، فهي لعنة واحدة أولاً وقَبِيحُ إِرْفَادِ آخِرًا^(٤). وهذا لا يصحُّ لأنه يؤدي إلى إعمال «بئس» فيما تقدّم عليها وذلك لا يجوز لعدم تصرفها، أمّا لو تأخّر لجاز كقوله^(٥):

٢٧٠٥- وَلِنِعْمَ حَسْبُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالٍ وُلُجَّ فِي الدُّعْرِ
وأصلُ الرُّفْدِ كما قال الليث: العطاء والمعونة، ومنه رِفَادَةُ قريش، رَفَدْتُهُ
أَرْفَدُهُ رِفْدًا ورَفْدًا بكسر الراء وفتحها: أعطيتُه وأَعْتَيْتُهُ. وقيل: بالفتح مصدر،
وبالكسر اسم، كأنه نحو: الرُّعْيِ والدُّبْحِ. ويقال: رَفَدْتُ الحائِطَ، أي:
دَعَمْتُهُ، وهو من معنى الإِعَانَةِ.

(١) البحر: ٢٥٩/٥.

(٢) الأصول: ١٢٠/١، وانظر: المغني: ٦٥٠؛ والخزانة: ١١٢/٤.

(٣) انظر: البحر: ٢٥٩/٥، وهذه المسألة مبنية على السؤال التالي: هل يتبعهم لعنتان أو لعنة واحدة؟.

(٤) كذا في الأصل والبحر، لعلها «أخرى»، أي: لعنة أخرى على الرأي الثاني.

(٥) البيت لزهير في ديوانه ٨٩؛ والكتاب: ٣٧ / ٢؛ والمقتضب: ٣٧٠/٣؛ وأمالى الشجري: ١١١/٢؛ وابن يعيش: ٢٦/٤؛ والخزانة: ٦١/٣. الذعر: الفزع، ونزال: انزل.

آ . (١٠٠) قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْقُرَى نَقُصُّهُ﴾: يجوز أن يكون «نقصه» خبراً، و«مِنْ أَنْبَاءِ» حال، ويجوز العكس، قيل: وثم مضافٌ محذوف، أي: من أنباء أهل القرى ولذلك أعاد الضمير عليهم في قوله: «وما ظلمناهم».

قوله: «منها قائمٌ وحصيد»: «حصيد» مبتدأ محذوف الخبر، لدلالة خبر الأول عليه، أي: ومنها حصيد وهذا لضرورة المعنى.

وهل لهذه الجملة محلٌّ من الإعراب؟ فقال الزمخشري^(١): «لا محلٌّ لها لأنها مستأنفة». وقال أبو البقاء^(٢): «إنها في محلِّ نصبٍ على الحال من مفعول «نقصه»».

ويجوز في «ذلك» أوجه، أحدها: أنه مبتدأ وقد تقدم. والثاني: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدر يفسره «نقصه» فهو من باب الاشتغال، أي: نقص ذلك في حال كونه من أنباء القرى، وقد تقدّم في قوله: «ذلك من أنباء الغيب نوحيه إليك»^(٣) أوجه، وهي عائدة هنا.

و«الحصيد» بمعنى محصود، وجمعه: حصدي وحصاد مثل مريض ومرضى ومراض، وهذا قول الأخفش، ولكن باب فعيل وفعلَى أن يكون في العقلاء نحو: قتل وقُتلى.

قوله تعالى: ﴿لَمَّا جَاءَ أَمْرُ﴾: قال الزمخشري^(٤): «لما» منصوب بـ «أُغْنَتْ». وهو بناءٌ منه على أن «لما» ظرفية. والظاهر أن «ما» نافية، أي:

(١) الكشاف: ٢٩١/٢.

(٢) الإملاء: ٤٥/٢.

(٣) الآية ٤٤ من سورة آل عمران.

(٤) الكشاف: ٢٩٢/٢.

لم تُغْن. ويجوز أن تكون استفهامية، و«يَدْعُونَ» حكاية حال، أي: التي كانوا يَدْعُونَ، و«ما زادوهم» الضمير المرفوع للأصنام، والمنصوب لِعَبَدَتِهَا، وعبر عنهم بواو العقلاء لأنهم نزلوهم منزلتهم.

آ. (١٠٢) قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ﴾: خبرٌ مقدم، و«أَخَذُ» مبتدأ مؤخر، والتقدير: ومثل ذلك الأَخَذِ أَخَذِ اللَّهُ الأُمَّمَ السَّالِفَةَ أَخَذُ رَبِّكَ. و«إِذَا» ظرف مُتَمَحِّضٌ، ناصبه المصدر قبله وهو قريبٌ مِنْ حكاية الحال، والمسألة من باب التنازع فإنَّ الأَخَذَ يَطْلُبُ «القرى»، و«أَخَذَ» الفعل أيضاً يطلبها، وتكون المسألة من إعمال الثاني للحذف من الأول.

وقرأ^(١) أبو رجاء والجحدري: «أَخَذَ رَبِّكَ، إِذْ أَخَذَ» جَعَلَهُمَا فَعَلَيْنِ ماضيين، و«رَبُّكَ» فاعل. وقرأ طلحة بن مصرف كذلك، إلا أنه بـ«إِذَا» كالعامة قال ابن عطية^(٢): «وهي قراءة متمكنة المعنى، ولكن قراءة الجماعة تُعْطِي الوعيد واستمراره في الزمان، وهو الباب في وَضْعِ المُسْتَقْبَلِ مَوْضِعَ المُضِيِّ».

وقوله: «وهي ظالمة» جملةٌ حالية.

والتَّسْبِيبُ^(٣): التَّخْسِيرُ يقال: تَبَّ غَيْرُهُ فَتَبَّ هُوَ بِنَفْسِهِ، فَيُسْتَعْمَلُ لَازِمًا ومتعدياً، ومنه «تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ»^(٤). وتَبَّيْتُهُ تَبْيِيًّا، أي: خَسَرْتُهُ تخسيراً. قال لبيد^(٥):

٢٧٠٦ - ولقد بليتُ وكلُّ صاحبِ جدَّةٍ ليليَّ يعودُ وذاكُمُ التَّسْبِيبُ

(١) البحر: ٢٦١/٥؛ القرطبي: ٩٥/٩.

(٢) المحرر: ٢٢١/٩ - ٢٢٢.

(٣) عاد إلى الآية ١٠١.

(٤) الآية ١ من سورة المسد.

(٥) ذيل ديوانه (بيروت) ٢٣١؛ والقرطبي: ٩٥/٩؛ والبحر: ٢٥١/٥.

آ. (١٠٣) قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ﴾: «ذلك» إشارة إلى يوم القيامة، المدلول عليه بالسياق من قوله: «عَذَابُ الْآخِرَةِ». و«مجموع» صفة لـ «اليوم» جَرَتْ على غير مَنْ هي له فلذلك رَفَعَتْ الظاهرَ وهو «الناس»، وهذا هو الإعراب نحو: مررت برجلٍ مضروبٍ غلامه». وأعرَب ابن عطية^(١) «الناس» مبتدأ مؤخرًا^(٢)، و«مجموع» خبره مقدماً عليه. وفيه ضعف؛ إذ لو كان كذلك لقليل: مجموعون، كما يقال: الناس قائمون ومضروبون، ولا يقال: قائم ومضروب إلا بضعف. وعلى إعرابه يحتاج إلى حذف^(٣) عائِد، إذ الجملة صفة لليوم، وهو الهاء في له، أي: الناس مجموع له، و«مشهود» متعَيَّن لأن يكونَ صفةً فكذلك ما قبله.

[٤٩٦/ب] وقوله: «مشهود» من بابِ الاتساعِ في الظرف / بأنَّ جَعَلَهُ مشهوداً، وإنما هو مشهودٌ فيه، وهو كقوله^(٤):

٢٧٠٧- ويومٍ شَهِدْنَا سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلٌ سِوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ

والأصل: مشهود فيه، وشَهِدْنَا فيه، فَاتَّسَعَ فيه بأنَّ وَصَلَ الفِعْلُ إِلَى ضَمِيرِهِ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ، كَمَا يَصِلُ إِلَى المَفْعُولِ بِهِ. قال الزمخشري^(٥): «فإن قلت: أيُّ فائدة في أن أوثر اسمُ المفعول على فِعْلِهِ؟ قلت: لِمَا فِي اسمِ المَفْعُولِ مِنْ دَلَالَتِهِ عَلَى ثَبَاتِ مَعْنَى الجَمْعِ لِلْيَوْمِ، وَأَنَّهُ لَا يَدُ أَنْ يَكُونَ مِيعَادًا مَضْرُوبًا لَجَمْعِ النَّاسِ لَهُ، وَأَنَّهُ هُوَ المَوْصُوفُ بِذَلِكَ صِفَةً لَازِمَةً».

(١) المحرر: ٢٢٢/٩.

(٢) الأصل «مؤخر» وهو سهو.

(٣) الأنسب: إلى تقدير.

(٤) تقدم برقم ٤٣٥.

(٥) الكشاف: ٢٩٢/٢.

آ. (١٠٤) والضمير في «نُوخِرُهُ» يعودُ على «يوم». وقال الحوفي: «على الجزاء». وقرأ الأعمش^(١): «وما يُؤخِرُهُ»، أي الله تعالى.

آ. (١٠٥) وقرأ^(٢) أبو عمرو والكسائي ونافع «يأتي» بإثبات الياء وصلماً وحذفها وقفاً. وقرأ ابن كثير بإثباتها وصلماً ووقفاً، وباقي السبعة قرؤوا بحذفها وصلماً ووقفاً. وقد وردت المصاحف بإثباتها وحذفها: ففي مصحف أبي إنباتها، وفي مصحف عثمان حذفها، وإثباتها هو الوجه لأنها لام الكلمة وإنما حذفوها في القوافي والفواصل لأنها محلٌ وقوف وقالوا: لا أذّر، ولا أبال. وقال الزمخشري^(٣): «والاجتزاء بالكسرة عن الياء كثيرٌ في لغة هذيل» وأنشد ابن جرير في ذلك^(٤):

٢٧٠٨ - كَفَّاكَ كَفٌّ مَا تَلِيْقُ دِرْهَمًا جُودًا وَأُخْرَى تُعْطِ بِالسِّيفِ الدِّمًا

والناصبُ لهذا الظرف فيه أوجه، أحدها: أنه «لا تَكَلَّمُ» والتقدير: لا تَكَلَّمُ نَفْسُ يَوْمٍ يَأْتِي ذَلِكَ الْيَوْمَ. وهذا معنى جيد لا حاجة إلى غيره. والثاني: أن ينتصب بـ «واذكر» مقدرًا. والثالث: أن ينتصب بالانتهاء المحذوف في قوله: «إلا لأجل»، أي: ينتهي الأجل يوم يأتي. والرابع: أنه منصوبٌ بـ «لا تَكَلَّمُ» مقدرًا، ولا حاجة إليه.

والجملة من قوله: «لا تَكَلَّمُ» في محلِّ نصبٍ على الحال من ضمير اليوم المتقدم في «مشهود»، أو نعتاً له لأنه نكرة. والتقدير: لا تَكَلَّمُ نَفْسُ فِيهِ

(١) البحر: ٢٦١/٥؛ الكشف: ٢٩٣/٢.

(٢) السبعة: ٣٣٨؛ البحر: ٢٦١/٥؛ الحجة: ٣٤٨؛ التيسير: ١٢٧.

(٣) الكشف: ٢٩٣/٢.

(٤) تفسير الطبري ٤٧٩/١٥، اللسان ليق، معاني القرآن للفراء: ٢٧/٢. تليق: تحبس.

يمدح رجلاً بالكرم وشدة البأس.

إلا بإذنه، قاله الحوفي وقال ابن عطية^(١): «لا تَكَلِّمُ نَفْسٌ» يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ جملةً في موضع الحال من الضمير الذي في «يأتي» وهو العائد على قوله: «ذلك يومٌ»، ويكون على هذا عائدٌ محذوفٌ تقديره: لا تَكَلِّمُ نَفْسٌ فِيهِ، ويصح أن يكون قوله: «لا تَكَلِّمُ نَفْسٌ» صفةً لقوله: «يوم يأتي».

وفاعل «يأتي» فيه وجهان، أظهرهما: أنه ضمير «يوم» المتقدم. والثاني: أنه ضمير الله تعالى كقوله: «هل يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ»^(٢) وقوله: «أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ»^(٣). والضمير في قوله: «فمنهم» الظاهر عَوْدُهُ عَلَى الناس في قوله: «مجموعٌ له الناس». وجعله الزمخشري^(٤) عائداً على أهل الموقف وإن لم يُذكَرُوا، قال: «لأن ذلك معلومٌ؛ ولأن قوله: «لا تَكَلِّمُ نَفْسٌ» يدلُّ عليه»، وكذا قال ابن عطية^(٥).

قوله: «وسعيدٌ» خبره محذوف: أي: ومنهم سعيدٌ، كقوله: «منها قائمٌ وحصيدٌ»^(٦).

آ. (١٠٦) قوله تعالى: ﴿شَقُوا﴾: الجمهورُ على فتح الشين لأنه من شَقِي فعلٌ قاصر. وقرأ^(٧) الحسن بضمها فاستعمله متعدياً، فيقال: شَقَاهُ اللَّهُ، كما يقال أشقاه الله.

وقرأ^(٨) الأخوان وحفص «سُعِدُوا» بضم السين، والباقون بفتحها،

-
- (١) المحرر: ٢٢٣/٩.
 - (٢) الآية ٢١٠ من سورة البقرة.
 - (٣) الآية ١٥٨ من سورة الأنعام.
 - (٤) الكشاف: ٢٩٣/٢.
 - (٥) المحرر: ٢٢٤/٩.
 - (٦) الآية ١٠٠ من سورة هود.
 - (٧) البحر: ٢٦٤/٥؛ الإتحاف: ٢٦٠.
 - (٨) السبعة ٣٣٩؛ البحر: ٢٦٤/٥؛ التيسير: ١٢٦؛ الحجة ٣٤٩.

فالأولى مِنْ قولهم «سَعَدَهُ اللهُ»، أي: أسعده، حكى الفراء عن هُذَيْل أنها تقول: سَعَدَهُ اللهُ بمعنى أسعده. وقال الجوهري^(١): «سَعِدَ فهو سعيد كَسَلِمَ فهو سليم، وسُعِدَ فهو مسعود». وقال ابن القشيري: «وَرَدَ سَعَدَهُ اللهُ فهو مَسْعُود، وأسعده فهو مُسَعَد». وقيل: يُقال: سَعَدَهُ وأسعده فهو مَسْعُود، استَغْنُوا باسم مفعول الثلاثي. وحكى عن الكسائي أنه قال: «هما لغتان بمعنى»، يعني فَعَلَ وأَفْعَلَ. وقال أبو عمرو بن العلاء: «يُقال: سَعِدَ الرجل كما يُقال جُنَّ». وقيل: سَعَدَهُ لغة.

وقد ضَعَّفَ جماعةُ قراءةِ الأخوين، قال المهدي: مَنْ قرأ «سُعِدُوا» فهو محمولٌ على مَسْعُود، وهو شاذ قليل، لأنه لا يُقال: سَعَدَهُ اللهُ، إنما يُقال: أسعده اللهُ. وقال بعضهم: احتجَّ الكسائي^(٢) بقولهم: «مسعود». قيل: ولا حُجَّةَ فيه، لأنه يُقال: مكان مسعود فيه ثم حُذِفَ «فيه» وسُمِّيَ به. وكان عليّ بن سليمان يتعجَّب مِنْ قراءةِ الكسائي: / «سُعِدُوا» مع علمه [٤٩٧/أ] بالعربية، والعجبُ مِنْ تعجُّبه. وقال مكي^(٣): «قراءةُ حمزة والكسائي «سُعِدُوا» بضم السين حملاً على قولهم: «مسعود» وهي لغةٌ قليلة شاذة، وقولهم: «مَسْعُود» إنما جاء على حذفِ الزوائد كأنه مِنْ أسعده اللهُ، ولا يُقال، سَعَدَهُ اللهُ، وهو مثل قولهم: أجنَّ اللهُ فهو مجنون، أتى على جنَّ اللهُ، وإن كان لا يُقال ذلك، كما لا يُقال: سَعَدَهُ اللهُ».

وضمَّ السين بعيدٌ عند أكثر النحويين إلا على حذفِ الزوائد. وقال أبو البقاء^(٤): «وهذا غيرُ معروفٍ في اللغة ولا هو مقيسٌ».

(١) الصحاح: «سعد».

(٢) وهو صاحب القراءة.

(٣) المشكل: ٤١٤/١ - ٤١٥.

(٤) الإملاء: ٤٦/٢.

وقوله: «لهم فيها زفير»^(١): هذه الجملة فيها احتمالان، أحدهما: أنها مستأنفة، كأن سائلاً سأل حين أخبر أنهم في النار: ماذا يكون لهم؟ فقيل: لهم كذا. الثاني: أنها منصوبة المحل^(٢)، وفي صاحبها وجهان، أحدهما: أنه الضمير في الجار والمجرور وهي^(٣) «ففي النار». والثاني: أنها حال من «النار».

والزفير: أول صوت الحمار، والشهيق: آخره، قال رؤبة^(٤):

٢٧٠٩ - حَشْرَجَ فِي الصَّدْرِ صَهِيلاً وَشَهَقَ حَتَّى يُقَالَ نَاهِقٌ وَمَا نَهَقُ

وقال ابن فارس^(٥): «الشهيق ضد^(٦) الزفير؛ لأنَّ الشهيق رُدُّ النَّفْسِ، وَالزَّفِيرُ: إِخْرَاجُ النَّفْسِ مِنْ شِدَّةِ الْحُزْنِ مَأْخُودٌ مِنَ الزَّفِيرِ وَهُوَ الْجَمَلُ عَلَى الظَّهْرِ، لَشِدَّتِهِ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٧) نَحْوَهُ، وَأَنْشَدَ لِلشَّمَاخِ^(٨):

٢٧١٠ - بَعِيدٌ مَدَى التَّطْرِيبِ أَوَّلُ صَوْتِهِ زَفِيرٌ وَيَتْلُوهُ شَهِيْقٌ مُحَشَّرَجٌ

وقيل: الشَّهِيْقُ: النَّفْسُ الْمَمْتَدَّةُ، مَأْخُودٌ مِنْ قَوْلِهِمْ «جَبَلٌ شَاهِقٌ أَي

(١) عاد إلى الآية ١٠٦.

(٢) أي: على الحال.

(٣) كذا في الأصل والنسخ، لعل الأنسب: وهو.

(٤) ديوانه: ١٠٦؛ والبحر: ٢٥١/٥؛ واللسان: حشرج؛ والطبري: ٤٧٩/١٥. وحشرج: رُدُّ الصَّوْتِ فِي حَلْقِهِ وَلَمْ يُجْرَجْهُ. وَقَوْلُهُ «صَهِيلاً» وَرَدَّ فِي رِوَايَةٍ ثَانِيَةً «سَحِيلاً» وَهُوَ صَوْتُ الْحِمَارِ.

(٥) المجلد في اللغة لابن فارس: ٥١٤/١.

(٦) الأصل: «الزفير صدر الزفير» وهو سهو، والتصحيح من المجلد لابن فارس: ٥١٤/١.

(٧) الكشاف: ٢٩٣/٢.

(٨) ديوانه: ٨٨ برواية: سحيل وأخراه خفي المحشرج، والكشاف: ٢٩٣/٢؛ والبحر: ٢٥١/٥.

عالٍ . وقال الليث: «الزَّفير: أن يملأ الرجل صدره حال كونه في الغم الشديد من النفس ويُخْرِجُه، والشهيق أن يُخْرِجَ ذلك النفس، وهو قريبٌ من قولهم: «تنفَّس الصعداء». وقال أبو العالية والربيع بن أنس^(١): «الزفير في الحلق والشهيق في الصدر». وقيل: الزفير للحمار والشهيق للبعل.

آ . (١٠٧) وقوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ﴾: منصوبٌ على الحال المقدره. قلت: ولا حاجة إلى قولهم مقدره، وإنما احتاجوا إلى التقدير في مثل قوله: «فادخلوها خالدين»^(٢)؛ لأنَّ الخلودَ بعد الدخول، بخلاف هنا.

قوله: «مادامت» «ما» مصدرية وقتية، أي: مدة دوامهما. و«دام» هنا تامةٌ لأنها بمعنى بقيت.

قوله: «إلا ما شاء ربك» فيه أقوال كثيرة منتشرة لخصتها في أربعة عشر وجهاً، أحدها: - وهو الذي ذكره الزمخشري^(٣) فإنه قال: «فإن قلت: ما معنى الاستثناء في قوله: «إلا ما شاء ربك» وقد ثبتَّ خلودُ أهل الجنة والنار في الأبد من غير استثناء؟ قلت: هو استثناء من الخلود في عذاب النار، ومن الخلود في نعيم أهل الجنة، وذلك أنَّ أهل النار لا يُخلَّدون في عذابها وحده، بل يُعذَّبون بالزمهري، وبأنواعٍ أُخرَ من العذاب، وبما هو أشدُّ من ذلك وهو سُخطُ الله عليهم، وكذا أهل الجنة لهم مع نعيم الجنة ما هو أكبرُ منه كقوله: «ورضوانٌ من الله أكبرُ»^(٤)، والدليل عليه قوله: «عطاءً غيرَ مَجْدُودٍ»^(٥)، وفي مقابله «إن ربك فعَّالٌ لما يريد»^(٦)، أي: يفعل بهم ما يريد

(١) الربيع بن أنس البكري بصري، نزل خراسان، مات سنة أربعين أو قبلها. انظر: تقريب التهذيب: ٢٠٥.

(٢) الآية ٧٣ من سورة الزمر.

(٣) الكشاف: ٢٩٤/٢.

(٤) الآية ١٠٨ من سورة هود.

(٥) الآية ١٠٧ من سورة هود.

(٦) الآية ٧٢ من سورة التوبة.

من العذاب، كما يعطي أهل الجنة ما لا انقطاع له». قال الشيخ^(١): «ما ذكره في أهل النار قد يتمشى لأنهم يَخْرُجُونَ من النار إلى الزمهرير فيصح الاستثناء، وأما أهل الجنة فلا يخرجون من الجنة فلا يصح فيهم الاستثناء». قلت: الظاهر أنه لا يصح فيهما؛ لأن أهل النار مع كونهم يُعَذَّبُونَ بالزمهرير هم في النار أيضاً.

الثاني: أنه استثناء من الزمان الدال عليه قوله: «خالدين فيها ما دامت السموات والأرض» والمعنى: إلا الزمان الذي شاءه الله فلا يُخَلَّدُونَ فيها.

الثالث: أنه من قوله: «ففي النار» و«ففي الجنة»، أي: إلا الزمان الذي شاءه الله فلا يكون في النار ولا في الجنة، ويمكن أن يكون هذا الزمان المستثنى هو الزمان الذي يفصل الله فيه بين الخلق يوم القيامة إذا كان الاستثناء من الكون في النار أو في الجنة، لأنه زمانٌ يخلو فيه الشقي والسعيد من دخول النار والجنة، وأما إن كان الاستثناء من الخلود فيمكن ذلك بالنسبة إلى أهل النار، ويكون الزمان المستثنى هو الزمان الذي فات أهل النار العصاة من المؤمنين الذين يخرجون من النار ويدخلون الجنة فليسوا خالدين في النار، إذ قد أخرجوا منها وصاروا إلى الجنة. وهذا المعنى مروى عن قتادة والضحاك وغيرهما، والذين شقوا على هذا شامل للكفار والعصاة، هذا في طرف الأشقياء العصاة ممكن، وأما حق الطرف الآخر فلا يتأتى هذا التأويل فيه؛ إذ ليس منهم من يدخل الجنة ثم لا يُخَلَّد فيها.

قال الشيخ^(٢): «يمكن ذلك / باعتبار أن يكون أريد الزمان الذي فات

[٤٩٧/ب]

أهل النار العصاة من المؤمنين، أو الذي فات أصحاب الأعراف، فإنه بفوات تلك المدة التي دخل المؤمنون فيها الجنة وُخَلِّدُوا فيها صدق على العصاة

(١) البحر: ٢٦٤/٥.

(٢) البحر: ٢٦٣/٥.

المؤمنين وأصحاب الأعراف أنهم ما خُلِدُوا في الجنة تخليدًا مَنْ دخلها لأول وهلة».

الرابع: أنه استثناء من الضمير المستتر في الجار والمجرور وهو قوله: «ففي النار» و«ففي الجنة»؛ لأنه لما وقع خبراً تحمّل ضمير المبتدأ.

الخامس: أنه استثناء من الضمير المستتر في الحال وهو «خالدين»، وعلى هذين القولين تكون «ما» واقعةً على مَنْ يعقل عند مَنْ يرى ذلك، أو على أنواع مَنْ يعقل كقوله: «ما طاب لكم من النساء»^(١) والمراد به «ما» حينئذ العصاة من المؤمنين في طرف أهل النار، وأمّا في طرف أهل الجنة فيجوز أن يكونوا هم أو أصحاب الأعراف، لأنهم لم يدخلوا الجنة لأول وهلة ولا خُلِدُوا فيها خلودًا مَنْ دَخَلَهَا أولاً.

السادس: قال ابن عطية^(٢): «قيل: إن ذلك على طريق الاستثناء الذي ندب الشارع إلى استعماله في كل كلامٍ فهو كقوله: «لَتَدْخُلَنَّ المسجد الحرام إن شاء الله آمين»^(٣)، استثناء في واجب، وهذا الاستثناء هو في حكم الشرط، كأنه قال: إن شاء الله، فليس يحتاج أن يُوصَفَ بمتصل ولا منقطع».

السابع: هو استثناء من طول المدة، ويروى عن ابن مسعود وغيره، أن جهنم تخلو من الناس وتَخْفِقُ أبوابها فذلك قوله: «إلا ما شاء ربك». وهذا مردودٌ بظواهر الكتاب والسنة، وما ذكرته عن ابن مسعود فتأويله^(٤) أن جهنم هي الدرك الأعلى، وهي تخلو من العصاة المؤمنين، هذا على تقدير صحة ما نُقِلَ عن ابن مسعود.

(١) الآية ٣ من سورة النساء.

(٢) المحرر: ٢٢٥/٩.

(٣) الآية ٢٧ من سورة الفتح.

(٤) انظر: المحرر ٢٢٦/٩.

الثامن: أن «إلا» حرفٌ عطفٍ بمعنى الواو، فمعنى الآية: وما شاء ربُّك زائداً على ذلك.

التاسع: أن الاستثناء منقطعٌ، فيقَدَّرُ بـ «لكن» أو بـ «سوى»، ونظِّروه بقولك: «لي عليك ألفا درهم، إلا الألف التي كنت أسلفتك» بمعنى سوى تلك، فكانه قيل: خالد بن فيها ما دامت السموات والأرض سوى ما شاء ربك زائداً على ذلك. وقيل: سوى ما أعدَّ لهم من عذابٍ غير عذابِ النار كالزُّمَّهْرِيرِ ونحوه.

العاشر: أنه استثناءٌ من مدة السموات والأرض التي فرطت لهم في الحياة الدنيا.

الحادي عشر: أنه استثناءٌ من التدرُّج الذي بين الدنيا والآخرة.

الثاني عشر: أنه استثناءٌ من المسافات التي بينهم في دخول النار، إذ دخولهم إنما هو زُمرًا بعد زُمر.

الثالث عشر: أنه استثناءٌ من قوله: «ففي النار» كأنه قال: إلا ما شاء ربُّك من تأخر قوم عن ذلك، وهذا القولُ مروىٌّ عن أبي سعيد الخدري وجابر.

الرابع عشر: أن «إلا ما شاء» بمنزلة كما شاء، قيل: كقوله: «ما نكح أبأؤكم من النساء إلا ما قد سلف»^(١)، أي: كما قد سلف.

آ. (١٠٨) قوله تعالى: ﴿عَطَاءٌ﴾ نُصِبَ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ مِنْ مَعْنَى الْجَمَلَةِ قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ» يَقْتَضِي إِعْطَاءً وَإِنْعَامًا فَكَانَ قِيلَ: يُعْطِيهِمْ عَطَاءً، وَعَطَاءٌ اسْمُ مَصْدَرٍ، وَالْمَصْدَرُ فِي الْحَقِيقَةِ الْإِعْطَاءُ

(١) الآية ٢٢ من سورة النساء.

على الإفعال، أو يكون مصدرًا على حذف الزوائد كقوله: «أُنبتكم من الأرض نباتًا»^(١)، أو هو منصوب بمقدّرٍ موافقٍ له، أي: فَنَبْتُمْ نباتًا، وكذلك هنا يقال: عَطَوْتُ بمعنى تناولت.

و«غَيْرَ مَجْدُودٍ» نَعْتُهُ. والمجدوذ: المقطوع، ويقال لِفُنَاتِ الذهب والفضة والحجارة: «جُذاذ» من ذلك، وهو قريب من الجَدُّ بالمهملة في المعنى، إلا أن الراغب^(٢) جَعَلَ جَدًُّ بالمهملة بمعنى قَطَعَ الأرضِ المستوية، ومنه «جَدُّ في سيره يَجِدُّ جَدًّا»، ثم قال: «وَتُصَوِّرُ مِنْ جَدَّدَتْ [الأرض]»^(٣) القَطْعُ المجرّدُ فقيل: جَدَّدْتُ الثوبَ إذا قطعته على وجهِ الإصلاح، وثوبٌ جديد أصله المقطوع، ثم جعل لكل ما أُحْدِثَ إنشاؤه. والظاهر أن المادتين متقاربتان في المعنى، وقد ذكرتُ لهما نظائرَ نحو: عَتَا وَعَتَا^(٤) وكتب وكتب^(٥).

آ. (١٠٩) قوله تعالى: ﴿مَّا يَعْْبُدُ﴾: «ما» / في «مَّا يَعْْبُدُ» وفي «كما [٤٩٨/١] يَعْْبُدُ» مصدريةٌ. ويجوز أن تكونَ الأولى اسميةً دونَ الثانية.

قوله: «لَمُؤْفُوهُمْ» قرأ العامة بالتشديد مِنْ وِفَاءٍ مُشَدَّدًا، وقرأ^(٦) ابن محيصر «لَمُؤْفُوهُمْ» بالتخفيف مِنْ أَوْفَى، كقوله: «وَأَوْفُوا بعهدي»^(٧)، وقد تقدّم في البقرة أن فيه ثلاث لغات.

قوله: «غَيْرَ مَنْقُوصٍ» حالٌ مِنْ «نصيبهم». وفي ذلك احتمالان،

(١) الآية ١٧ من سورة نوح.

(٢) المفردات: ٨٨.

(٣) من الراغب.

(٤) عتا وعتا: بمعنى فسد واستكبر: اللسان: عتو.

(٥) الكَتَبَ والكَتَبَ: الجمع. الصحاح: كتب وكتب.

(٦) البحر: ٢٦٥/٥؛ الإتحاف: ٢٦٠.

(٧) الآية ٤٠ من سورة البقرة. وانظر: الدر المصون: ٣١٢/١.

أحدهما: أن تكونَ حالاً مؤكدة، لأنَّ لفظ التوفية يُشعر بعدم النقص، فقد استفيد معناها مِنْ عاملها وهو شأنُ المؤكدة. والثاني: أن تكونَ حالاً مُبَيَّنَةً. قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: كيف نُصِبَ «غير منقوص» حالاً عن النصب المَوْفَى؟ قلت: يجوز أن يُوفَى وهو ناقصٌ ويوفَى وهو كاملٌ، ألا تراك تقول: «وَفَيْتَهُ شَطْرَ حَقِّهِ، وثَلثَ حَقَّهُ، وحقَّهُ كاملاً وناقصاً»، فظاهر هذه العبارة أنها مُبَيَّنَةٌ؛ إذ عاملها محتملٌ لمعناها ولغيره. إلا أن الشيخ^(٢) قال بعد كلامه هذا: «وهذه مغلطة، إذا قال: «وَفَيْتَهُ شَطْرَ حَقِّهِ» فالتوفية وَقَعَتْ في الشطر، وكذا في الثلث، والمعنى: أعطيته الشطرَ والثلثَ كاملاً لم أنقصه شيئاً، وأما قوله: «وحقَّهُ كاملاً وناقصاً» أما كاملاً فصحيح، وهي حالٌ مؤكدة؛ لأن التوفية تقتضي الإكمال، وأما «وناقصاً» فلا يقال لمنافاته التوفية». وفي مَنع الشيخ أن يُقال: «وَفَيْتَهُ حَقَّهُ ناقصاً» نظر، إذ هوشائِعُ في تركيبات الناسِ المعتبر قولهم؛ لأن المراد بالتوفية مطلقُ التأدية».

آ. (١١٠) قوله تعالى: ﴿فَاخْتَلَفَ فِيهِ﴾: أي في الكتاب، و«في» على بابها من الظرفية، وهو هنا مجاز، أي: في شأنه. وقيل: هي سببية، أي: هو سببُ اختلافهم، كقوله تعالى: ﴿يَدْرُوكُمْ فِيهِ﴾^(٣)، أي: يُكثِّرُكم بسببه. وقيل: هي بمعنى على، ويكون الضمير لموسى عليه السلام، أي: فاختلف عليه.

و«مُرِيبٌ» مِنْ أَرَابٍ إِذَا حَصَلَ الرَّيْبُ لغيره، أوصار هوفي نفسه ذارِيبٌ، وقد تقدم.

آ. (١١١) قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلاًَّ لَمَّا لِيُوفِيَنَّهُمْ﴾: هذه الآية الكريمة

(١) الكشاف: ٢٩٥/٢.

(٢) البحر: ٢٦٦/٥.

(٣) الآية ١١ من سورة الشورى.

مما تَكَلَّمُ النَّاسُ فِيهَا قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَعَسَّرَ عَلَى أَكْثَرِهِمْ تَلْخِيصُهَا قِرَاءَةً وَتَخْرِيجًا، وَقَدْ سَهَّلَ اللَّهُ تَعَالَى، فَذَكَرْتُ أَقَاوِيلَهُمْ وَمَا هُوَ الرَّاجِعُ مِنْهَا.

فقرأ^(١) نافع وابن كثير وأبو بكر عن عاصم: «وإن» بالتخفيف، والباقون بالتشديد. وأما «لما» فقرأها مشددة هنا وفي يس^(٢)، وفي سورة الزخرف^(٣)، وفي سورة «والسما والطارق»^(٤)، ابن عامر وعاصم وحمزة، إلا أن عن ابن عامر في الزخرف خلافاً: فرَوَى عنه هشامٌ وجهين، وروى عنه ابن ذكوان التخفيفَ فقط، والباقون قرؤوا جميع ذلك بالتخفيف. وتلخص من هذا: أن نافعاً وابن كثير قرآ: «وإن» و«لما» مخففتين، وأن أبا بكر عن عاصم خَفَّفَ «إن» وثَقَّلَ «لما»، وأن ابن عامر وحمزة وحفصاً عن عاصم شددوا «إن» و«لما» معاً، وأن أبا عمرو والكسائي شَدَّدَا «إن» وَخَفَّفَا «لما». فهذه أربع مراتب للقراء في هذين الحرفين.

هذا في المتواتر، وأما في الشاذ، فقد قرىء أربع قراءاتٍ أُخْرَ، إحداها: قراءة أُبَيِّ والحسن وأبان بن تغلب «وإن كل» بتخفيفها، ورفع «كل»، «لما» بالتشديد. الثانية: قراءة اليزيدي وسليمان بن أرقم^(٥): «لما» مشددة منونة، ولم يتعرضوا لتخفيف «إن» ولا لتشديدها. الثالثة: قراءة الأعمش وهي في حرف ابن مسعود كذلك: «وإن كل إلا» بتخفيف «إن» ورفع

(١) السبعة: ٣٣٩؛ البحر: ٢٦٦/٥؛ التيسير: ١٢٦؛ الإتحاف: ٢٦٠؛ النشر:

٢٩٠/٢؛ الكشف: ٥٣٦/١؛ الشواذ: ٦١.

(٢) الآية ٣٢: «وإن كل لما جميع لدينا محضرون». وانظر: الكشف لمكي: ٢١٥/٢.

(٣) الآية ٣٥: «وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا». وانظر: السبعة: ٥٨٦.

(٤) الآية ٤: «إن كل نفس لما عليها حافظ». وانظر: السبعة: ٦٧٨.

(٥) سليمان بن أرقم أبو معاذ البصري، روى قراءة الحسن البصري وهو ضعيف. ولم تذكر

وفاته. انظر: طبقات القراء: ٣١٢/١.

«كل». الرابعة: قال أبو حاتم: «الذي في مُصْحَفِ أَبِي «وإنَّ مِنْ كُلِّ إِلَّا لِيُؤْفِقَهُمْ».

هذا ما يتعلّق بها من جهة التلاوة، أمّا ما يتعلّق بها من حيث التخرّيج فقد اضطرب الناس فيه اضطراباً كثيراً، حتى قال أبو شامة: «وأما هذه الآية فمعناها على القراءات من أشكال الآيات، وتسهيل ذلك بعون الله أن أذكر كل قراءة على حدّتها وما قيل فيها.

فأما / قراءة الحَرَمِيِّين^(١) ففيها إعمال إن المخففة، وهي لغة ثانية عن العرب. قال سيويه^(٢): «حدّثنا مَنْ نثق به أنه سمع من العرب مَنْ يقول: «إنَّ عمراً لمنطلق» كما قالوا^(٣):

٢٧١١ - كَانَ تَدْيِيهِ حُقَّان

قال: «ووجهه من القياس أن «إنَّ» مُشَبَّهَةٌ في نصبها بالفعل، والفعل يعمل محذوفاً كما يعمل غير محذوف نحو: «لم يك زيد منطلقاً» «فلا تك في مرية»^(٤) وكذلك لا أدري. قلت: وهذا مذهب البصريين، أعني أن هذه الأحرف إذا خُفِّفَ بعضها جاز أن تعمل وأن تُهْمَلَ كـ «إنَّ»، والأكثر الإهمال، وقد أجمع عليه في قوله^(٥): «وإنَّ كلُّ لَمَّا جميعٌ لدينا [مُخَضَّرُونَ]»، وبعضها يجب إعماله كـ «أنَّ» بالفتح و«كأنَّ»، ولكنهما لا يعملان في مُظَهَّرٍ ولا ضمير بارزٍ إلا ضرورةً، وبعضها يجب إهماله عند الجمهور كـ «لكن». وأمّا الكوفيون فيوجبون الإهمال في «إنَّ» المخففة، والسَّماعُ حُجَّةٌ عليهم، بدليل هذه

(١) «وإنَّ كلاً لَمَّا».

(٢) الكتاب: ٢٨٣/١، بعبارة قريبة.

(٣) تقدم برقم ١٦٠٥.

(٤) الآية ١٠٩ من سورة هود.

(٥) الآية ٣٢ من سورة يس.

القراءة المتواترة. وقد أنشدَ سيبويه على إعمالِ هذه الحروفِ مخففةً قوله^(١):

كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ ٢٧١٢ -

قال الفراء: «لَمْ نَسْمَعْ الْعَرَبَ تُخَفِّفُ وَتَعْمَلُ إِلَّا مَعَ الْمَكْنَى كَقَوْلِهِ^(٢)»:

٢٧١٣ - فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَّاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ

قال: «لَأَنَّ الْمَكْنَى لَا يَظْهَرُ فِيهِ إِعْرَابٌ، وَأَمَّا مَعَ الظَّاهِرِ فَالرَّفْعُ». قلت: وقد تقدّم ما أنشده سيبويه وقولُ الآخر^(٣):

٢٧١٤ - كَأَنَّ نَدِيَّهَ حُقَّانِ

و [قوله]^(٤):

٢٧١٥ - كَأَنَّ وَرِيدِيهِ رِشَاءُ خُلْبِ

هذا ما يتعلق بـ «إِنْ». وأمّا «لَمَّا» في هذه القراءة^(٥) فاللامُ فيها هي لامُ «إِنْ» الداخلةُ في الخبر. و«ما» يجوز أن تكونَ موصولةً بمعنى الذي واقعةً على مَنْ يَعْقِلُ كقوله تعالى: «فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ»^(٦) فأوقع «ما» على العاقل. واللام في «ليوفينهم» جوابُ قسمٍ مضمّر، والجملةُ مِنَ الْقِسْمِ وجوابه صلةٌ للموصول، والتقدير: وإن كلاً للذين واللّه ليوفينهم. ويجوز أن

(١) تقدم برقم ١٦٠٦. وانظر: الكتاب: ٢٨١/١. واسمها مضمّر تقديره: كأنها.

(٢) تقدم برقم ١٦٦٢.

(٣) تقدم برقم ١٦٠٥.

(٤) البيت لرؤية في ملحقات ديوانه: ١٦٩؛ وابن يعيش: ٨٢/٨؛ والخزانة: ٤/٣٥٦؛ واللسان: خلْب. والوريدان: عرقان يكتفان جانبي العنق، الرشاء: الحبل. والخلْب: الليف.

(٥) قراءة الحرميين بالتخفيف في «لَمَّا».

(٦) الآية ٣ من سورة النساء.

تكون هنا نكرةً موصوفةً، والجملة القسمية وجوابها صفةٌ لـ «ما» والتقدير: وإن كلاً لخلقٍ أو لفريقٍ والله ليوفينهم، والموصول وصلته أو الموصوف وصفته خيرٌ لـ «إن».

وقال بعضهم: اللام الأولى هي الموطئة للقسم، ولما اجتمع اللامان، واتفقا في اللفظ فصل بينهما بـ «ما» كما فصل بالألف بين التونين في «يَضْرِبَان»^(١)، وبين الهمزتين في نحو: أنت. فظاهر هذه العبارة أن «ما» هنا زائدة جي بها للفصل إصلاحاً للفظ، وعبارة الفارسي^(٢) مُؤدِّنة بهذا، إلا أنه جعل اللام الأولى لام «إن» فقال: «العرف أن تدخل لام الابتداء على الخبر، والخبر هنا هو القسم وفيه لام تدخل على جوابه، فلما اجتمع اللامان والقسم محذوف، واتفقا في اللفظ وفي تلقّي القسم، فصلوا بينهما كما فصلوا بين إن واللام».

وقد صرح الزمخشري^(٣) بذلك فقال: «واللام في «لما» موطئة للقسم و«ما» مزيدة» ونص الحوفي على أنها لام «إن». وقال أبو شامة: «واللام في «لما» هي الفارقة بين المخففة من الثقيلة والنافية» وفي هذا نظر؛ لأن الفارقة إنما يوتى بها عند التباسها بالنافية، والالتباس إنما يجيء عند إهمالها نحو: «إن زيد قائم» وهي في الآية الكريمة مُعملة^(٤) فلا التباس بالنافية، فلا يقال إنها فارقة.

فتلخص في كل من اللام و«ما» ثلاثة أوجه، أحدها: في اللام: أنها للابتداء الداخلة على خبر «إن». الثاني: لام موطئة للقسم. الثالث: أنها

(١) هذا حكم اجتماع نون النسوة ونون التوكيد المشددة، وذلك كراهية اجتماع النونات.

(٢) الحجة (خ): ٢٤٠/٣.

(٣) الكشاف: ٢٩٥/٢.

(٤) لعل الأنسب: «عاملة» ولا ضرورة لتقديرها من أعمل.

جوابُ القسم كُرِّرَتْ تأكيداً. وأحدها في «ما»: أنها موصولة. الثاني: أنها نكرة. الثالث: أنها مزيدة للفصل بين اللامين.

وأما^(١) قراءة أبي بكر ففيها أوجه / ، أحدها: ما ذهب إليه الفراء^(٢) [٤٩٩/أ]

وجماعة من نحاة البصرة والكوفة، وهو أن الأصل: لَمِنْ ما، بكسر الميم على أنها مِنْ الجارة دخلت على «ما» الموصولة أو الموصوفة كما تقرّر، أي: لَمِنْ الذين واللّه لِيُؤْفِيَنَّهُمْ، أو لَمِنْ خَلَقِ واللّه لِيُؤْفِيَنَّهُمْ، فلما اجتمعت النون ساكنة قبل ميم «ما» وجب إدغامها فيها فقلّبت ميماً، وأدغمت فصار في اللفظ ثلاثة أمثال، فحُفِّفَتُ الكلمة بحذف إحداها فصار اللفظ كما ترى «لَمَّا». قال نصر ابن علي الشيرازي^(٣): «وَصَلَ «مِنْ» الجارة بـ«ما» فانقلبت النون أيضاً ميماً للإدغام، فاجتمعت ثلاث ميمات فَحُذِفَتْ إحداهن، فبقي «لَمَّا» بالتشديد». قال: «وما» هنا بمعنى «مَنْ» وهو اسم لجماعة الناس كما قال تعالى: «فانكحوا ما طاب لكم من النساء» أي مَنْ طاب، والمعنى: وإن كلاً من الذين ليؤفّيهم ربك أعمالهم، أو جماعة ليؤفّيهم ربك أعمالهم».

وقد عيّن المهدويّ الميم المحذوفة فقال: «حُذِفَتِ الميمُ المكسورة، والتقدير: لَمِنْ خَلَقِ لِيُؤْفِيَنَّهُمْ».

الثاني: ما ذهب إليه المهدويّ ومكي^(٤) وهو: أن يكون الأصل: لَمَنْ ما بفتح ميم «مَنْ» على أنها موصولة أو موصوفة، و«ما» بعدها مزيدة فقال:

(١) بتخفيف «إن» وتثقل «لما».

(٢) معاني القرآن: ٢٩/٢.

(٣) انظر: البحر: ٢٦٧/٥. وهونصرالله بن علي الشيرازي الفارسيّ خطيب شيراز وعالمها، أخذ عن الكرمان. له التفسير، شرح الإيضاح. توفي بعد سنة ٥٦٥. البغية: ٣١٤/٢.

(٤) المشكل: ٤١٥/١ بعبارة قريبة.

«فقلبت النون ميماً، وأدغمت في الميم التي بعدها، فاجتمع ثلاث ميمات، فحذفت الوسطى منهن، وهي المبدلة من النون، فقيل «لماً». قال مكي (١):
«والتقدير: وإن كلاً لخلق ليوفينهم ربك أعمالهم»، فترجع إلى معنى القراءة الأولى بالتخفيف، وهذا الذي حكاه الزجاج عن بعضهم فقال: «زعم بعض النحويين أن أصله لمن ما، ثم قلبت النون ميماً، فاجتمعت ثلاث ميمات، فحذفت الوسطى» قال: «وهذا القول ليس بشيء، لأن «من» لا يجوز حذف بعضها لأنها اسم على حرفين».

وقال النحاس (٢): «قال أبو إسحاق: هذا خطأ، لأنه تحذف النون من «من» فيبقى حرف واحد». وقد رده الفارسي (٣) أيضاً فقال: «إذا لم يقو الإدغام على تحريك الساكن قبل الحرف المدغم في نحو «قدم مالك» فإن لا يجوز الحذف أجدر» قال: «على أن في هذه السورة ميمات اجتمعت في الإدغام أكثر مما كانت تجتمع في «لمن ما» ولم يحذف منها شيء، وذلك في قوله تعالى: «وعلى أمم ممن معك» (٤)، فإذا لم يحذف شيء من هذا فإن لا يحذف ثم أجدر». قلت: اجتمع في «أمم ممن معك» ثمانية ميمات وذلك أن «أمماً» فيها ميمان وتونين، والتونين يُقلب ميماً لإدغامه في ميم «من» ومعنا نونان: نون من الجارة ونون من الموصولة فيقلبان أيضاً ميماً لإدغامهما في الميم بعدهما، ومعنا ميم «معك»، فحصل معنا خمس ميمات ملفوظ بها، وثلاث منقلبة إحداها عن تونين، واثنان نون.

واستدل الفراء على أن أصل «لماً» «لمن ما» (٥) بقول الشاعر (٦):

(٢) إعراب القرآن: ١١٥/٢.

(٤) الآية ٤٨ من سورة هود.

(٥) هذا رأي يخالف الفرض السابق، من هنا بكسر فسكون، والفرض السابق بفتح فسكون.

(٦) تقدم برقم ١٥٩٨.

٢٧١٦- وَإِنَّا لَمِنَ مَا نَضْرِبُ الْكَبِشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ
وبقول الآخر^(١):

٢٧١٧- وَإِنِّي لَمِنَ مَا أُصْدِرُ الْأَمْرَ وَجْهَهُ إِذَا هُوَ أَعْيَا بِالسَّبِيلِ مَصَادِرُهُ
قلت: وقد تقدّم في سورة آل عمران في قراءة مَنْ قرأ «وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ
مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْنُكُمْ»^(٢) بتشديد «لَمَّا» أن الأصل: «لمن ما» ففعل فيه
ما تقدّم، وهذا أحد الأوجه المذكورة في تخريج هذا الحرف في سورته،
وذكرت ما قاله الناس فيه، فعليك بالنظر فيه.

وقال أبو شامة: «وما قاله الفراء استنباط حسن وهو قريب من قولهم:
«لكننا هو الله ربي»^(٣) إن أصله: لكن أنا، ثم حذفت الهمزة، وأدغمت النون
في النون، وكذا قولهم: «أما أنت منطلقاً انطلقت، قالوا: المعنى لأن كنت
منطلقاً». قلت: وفيما قاله نظراً؛ لأنه ليس فيه حذف البتة، وإنما كان يحسن
التنظير أن لو كان فيما جاء به إدغام، ثم حذف، وأما مجرد التنظير بالقلب
والإدغام فغير طائل.

ثم قال أبو شامة: «وما أحسن ما استخراج الشاهد من البيت» يعني
الفراء، ثم الفراء^(٤) أراد أن يجمع بين قراءتي / التخفيف والتشديد من «لَمَّا»
في معنى واحد فقال: «ثُمَّ تُخَفَّفُ كَمَا قَرَأَ بَعْضُ الْقُرَّاءِ «وَالْبَعْثِيُّ يَعِظُكُمْ»^(٥)

(١) لم أهد إلى قائله وهو في معاني القرآن: ٢٩/٢؛ الطبري: ٤٩٤/١٥.

(٢) الآية ٨١، وهي قراءة سعيد والحسن. انظر: الدر المصون: ٢٨٤/٣. والأصل:
«آتيناكم» وهو سهو.

(٣) الآية ٣٨ من سورة الكهف.

(٤) معاني القرآن: ٢٩/٢.

(٥) الآية ٩٠ من سورة النحل. ولم أقف على صاحب هذه القراءة.

بحذف الياء عند الياء، أنشدني الكسائي^(١):

٢٧١٨- وَأَشَمَّتْ الْعُدَاةَ بِنَا فَأُضْحُوا لَدَيْ يَبَاشِرُونَ بِمَا لَقِينَا

فحذف ياءه لاجتماع الياءات». قلت: الأولى أن يُقال: حُذِفَتْ يَاءُ الإِضَافَةِ مِنْ «لَدَيْ» فَبَقِيََتِ الْيَاءُ السَّاكِنَةُ قَبْلَهَا الْمُنْقَلِبَةُ مِنَ الْأَلْفِ فِي «لَدَيْ» وَهُوَ مِثْلُ قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ «يَا بُنَيَّ»^(٢) بِالْإِسْكَانِ عَلَى مَا سَبَقَ، وَأَمَّا الْيَاءُ مِنْ «يَبَاشِرُونَ» فَثَابِتَةٌ لِدَلَالَتِهَا عَلَى الْمَضَارَعَةِ.

ثم قال الفراء: «ومثله^(٣)»:

٢٧١٩- كَأَنَّ مِنْ آخِرِهَا إِلْقَادِمِ

يريد: إلى القادم، فحذف اللام عند اللام». قلت: توجيه قولهم: «من آخِرِهَا إِلْقَادِمِ» أَنْ أَلْفَ «إِلَى» حُذِفَتْ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَذَلِكَ أَنْ أَلْفَ «إِلَى» سَاكِنَةٌ وَلامُ التَّعْرِيفِ مِنْ «الْقَادِمِ» سَاكِنَةٌ، وَهَمْزَةُ الْوَصْلِ حُذِفَتْ دَرَجًا، فَلَمَّا التَّقِيَا حُذِفَ أَوْلُهُمَا فَالْتَقَى لَامَانِ: لَامُ «إِلَى» وَلامُ التَّعْرِيفِ، فَحُذِفَتِ الثَّانِيَةُ عَلَى رَأْيِهِ^(٤)، وَالْأَوَّلَى حَذَفُ الْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ دَالَةٌ عَلَى التَّعْرِيفِ فَلَمْ يَبْقَ مِنْ حَرْفِ «إِلَى» غَيْرُ الْهَمْزَةِ فَاتَّصَلَتْ بِلَامِ «الْقَادِمِ» فَبَقِيََتِ الْهَمْزَةُ عَلَى كَسْرِهَا، فَلِهَذَا تَلَفَّظَ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ مِنْ آخِرِهَا: «ءِ الْقَادِمِ» بِهَمْزَةٍ مَكْسُورَةٍ ثَابِتَةٍ دَرَجًا لِأَنَّهَا هَمْزَةٌ قَطْعٌ.

(١) لم أهتمد إلى قائله، وهو في معاني القرآن للفراء: ٢٩/٢ برواية: لَدَيْ يَبَاشِرُونَ؛ والطبري: ٤٩٥/١٥.

(٢) الآية ٤٢ من سورة هود وهي قراءة المطوعي. انظر: الإتحاف: ٢٥٦.

(٣) لم أهتمد إلى قائله وبعده: تَحْرِمَ نَجْدٍ فَارِعِ الْمَخَارِمِ وَهُوَ فِي اللِّسَانِ قَدَمٌ، وَالْفَرَاءُ: ٢٩/٢؛ والطبري: ٤٩٥/١٥. وَالْمَخْرِمِ: الطَّرِيقُ فِي الْجَبَلِ. وَالْفَارِعِ: الْعَالِي.

(٤) ليس ثمة ما يدل على أن الفراء يرى حذف الثانية.

قال أبو شامة: «وهذا قريبٌ مِنْ قولهم «مِلْكَذِبٌ» و«عَلْمَاءُ بنو فلان» و«بَلْعَنْبِرٌ» يريدون: من الكذب، وعلى الماء بنو فلان، وبنو العنبر». قلت: يريد قوله^(١):

٢٧٢٠- أَبْلِغْ أبا دَخْتَنُوسَ مَأْلَكَةً غَيْرُ الَّذِي [قد] يُقَالُ مِلْكَذِبٌ
وقول الآخر^(٢):

٢٧٢١- فَمَا سَبَقَ الْقَيْسِيُّ مِنْ سُوءِ فِعْلِهِ وَلَكِنْ طَفَّتْ عِلْمَاءُ غُرْلَةَ خَالِدٍ
وقد ردَّ بعضهم قولَ الفراءِ بأنَّ نونَ «مِنْ» لا تُحذفُ إلا في ضرورةٍ
وأُشيد: مِلْكَذِبِ.

الثالث: أن أصلها «لَمَّا» بالتخفيف ثم شُدَّت، وإلى هذا ذهب أبو عثمان. قال الزجاج: «وهذا ليس بشيءٍ لأنَّا لَسْنَا نُثَقِّلُ ما كان على حرفين، وأيضاً فلغةُ العربِ على العكس من ذلك يُخَفِّفُونَ ما كان مثقلاً نحو: «رَبٌّ» في «رُبٌّ». وقيل في توجيهه: إنما يكونُ في الحرفِ إذا كان آخرًا، والميم هنا حشوٌّ لأن الألف بعدها، إلا أن يقال: إنه أجرى الحرف المتوسط مُجرى المتأخر كقوله^(٣):

٢٧٢٢- مَثَلُ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَا

(١) تقدم برقم ٣٢٨.
(٢) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه: ٢١٦؛ وابن يعيش: ١٥٥/١٠؛ وابن الشجري: ٤/٢. والغرلة: القلقة.
(٣) البيت لرؤية، وفي ملحق ديوانه: ١٦٩؛ والمحتسب: ٧٥/١؛ ابن يعيش: ٩٤/٣. وقبله:

لقد خشيتُ أن أرى جَدْبًا
والجدب: نقيض الخصب.

يريد: القصب، فلماً أشبع الفتحة تولد منها ألف، وضعف الحرف،
وكذلك قوله^(١):

٢٧٢٣ - ببازلٍ وجنءٍ أو عيهلي

شدد اللام مع كونها حشواً بياء الإطلاق. وقد يفرق بأن الألف والياء في
هذين البيتين في حكم المطرح، لأنهما نشأ من حركة بخلاف ألف «لما» فإنها
أصلية ثابتة، وبالجملة فهو وجه ضعيف جداً.

الرابع: أن أصلها «لماً» بالتنوين ثم بُني منه فعلى، فإن جعلت ألفه للتأنيث
لم تصرفه، وإن جعلتها للإلحاق صرّفته، وذلك كما قالوا في «تتري» بالتنوين
وعدمه، وهو مأخوذ من قولك لممته أي: جمعته، والتقدير: وإن كلاً جميعاً
ليوفينهم، ويكون «جميعاً» فيه معنى التوكيد ككل، ولا شك أن «جميعاً» يفيد
معنى زائداً على «كل» عند بعضهم. قال: «ويدل على ذلك قراءة من قرأ
«لماً» بالتنوين».

الخامس: أن الأصل «لماً» بالتنوين أيضاً، ثم أبدل التنوين ألفاً وفقاً،
ثم أجرى الوصل مجرى الوقف. وقد منع من هذا الوجه أبو عبيد قال: «لأن
ذلك إنما يجوز في الشعر» يعني إبدال التنوين ألفاً وصلاً إجراءً له مجرى
الوقف، وسيأتي توجيه قراءة «لماً» بالتنوين بعد ذلك.

وقال أبو عمرو ابن الحاجب^(٢): «استعمال «لماً» في هذا المعنى بعيد،
وحذف التنوين من المنصرف في الوصل أبعد، فإن قيل: لماً فعلى من اللّم،
ومنع الصرف لأجل ألف التأنيث، والمعنى فيه مثل معنى «لماً» المنصرف

(١) البيت لمنظور بن مرثد وهو في الكتاب: ٢٨٢/٢، والخصائص: ٣٥٩/٢، والمحاسب:

١٠٢/١ ابن يعيش: ٦٨/٩؛ الخزانة: ٢٨٣/٢.

والبازل: الناقة في التاسعة. والوجناء: الشديدة. العيهل: السريعة.

(٢) الأمالي: ٦٧/١.

فهو أبعد، إذ لا يُعرف «لَمَّا» فَعَلَى بهذا المعنى ولا بغيره، ثم كان يلزَم هؤلاء أن يُميلوا كَمَنْ أَمال، وهو خلافُ الإجماع، وأن يكتبوها بالياء^(١)، وليس ذلك بمستقيم.

السادس: أن «لَمَّا» زائدة كما تزداد «إلا» قاله أبو الفتح^(٢) وغيره، وهذا وجه لا اعتبارَ به فإنه مبنيٌّ على وجه ضعيف أيضاً، وهو أن «إلا» تأتي زائدةً.

السابع: أن «إن» نافيةٌ بمنزلة «ما»، و«لَمَّا» بمعنى «إلا» فهي كقوله: «إن كل نفسٍ لَمَّا عليها»^(٣) أي: ما كل نفسٍ إلا عليها، «وإن كل ذلك لَمَّا متاع»^(٤) أي: ما كل ذلك إلا متاع / واعترض على هذا الوجه بأن «إن» [أ/٥٠٠] النافية لا تنصبُ الاسمَ بعدها، وهذا اسمٌ منصوبٌ بعدها. وأجاب بعضهم عن ذلك بأن «كلاً» منصوبٌ بإضمار فعلٍ، فقدَّره قومٌ منهم أبو عمر ابن الحاجب^(٥): «وإن أرى كلاً، وإن أعلم، ونحوه، قال: «وَمِنْ ههنا كانت أقلُّ إشكالاً مِنْ قراءة ابن عامر لقبولها هذا الوجه الذي هو غيرُ مستبعدٍ ذلك الاستبعاد، وإن كان في نصب الاسم الواقع بعد حرف النفي استبعاداً، ولذلك اختلف في مثل قوله^(٦):

٢٧٢٤- ألا رجلاً جزاه الله خيراً يَدُلُّ على مُحَصِّلَةٍ تَبَيَّتْ

هل هو منصوبٌ بفعلٍ مقدرٌ أو نُونٌ ضرورة؟ فاختر الخليلُ إضمارَ الفعلِ، واختار يونس التنوين للضرورة^(٧)، وقدَّره بعضهم بعد «لَمَّا» مِنْ لفظ

(١) لأنها أكثر من ثلاثة أحرف ولكنها كتبت بالممدودة.

(٢) المحتسب: ٣٢٨/١.

(٣) الآية ٤ من سورة الطارق.

(٤) الآية ٣٥ من سورة الزخرف. (٥) الأمالي: ٦٨/١.

(٦) تقدم برقم ٩٥.

(٧) انظر: الكتاب: ٣٥٩/١.

«لِيُؤْفِنَهُمْ» والتقدير: وإن كلاً إلا لِيُؤْفِنَنَّ لِيُؤْفِنَهُمْ. وفي هذا التقدير بُعد كبير أو امتناع؛ لأن ما بعد «إلا» لا يعمل فيما قبلها. واستدل أصحاب هذا القول - أعني مجيء «لَمَّا» بمعنى «إلا» - بنص الخليل وسيبويه^(١) على ذلك، ونصره الزجاج، قال بعضهم: «وهي لغة هذيل يقولون: سألتك بالله لَمَّا فعلت أي: إلا فعلت». وقد أنكر الفراء^(٢) وأبو عبيد ورود «لَمَّا» بمعنى إلا، قال: أبو عبيد: «أَمَّا مَنْ شَدَّدَ «لَمَّا» بتأويل «إلا» فلم نجد هذا في كلام العرب، ومَنْ قال هذا لزمه أن يقول: «قام القوم لَمَّا أخاك» يريد: إلا أخاك، وهذا غير موجود». وقال الفراء: «وأَمَّا مَنْ جَعَلَ «لَمَّا» بمنزلة «إلا» فهو وجه لا نعرفه، وقد قالت العرب في اليمين: «بالله لَمَّا قمت عنا»، و«إلا قمت عنا»، فأما في الاستثناء فلم نُقَلِّه^(٣) في شعر ولا في غيره، ألا ترى أن ذلك لوجاز لسمعت في الكلام: ذهب الناس لَمَّا زيدا».

فأبو عبيد أنكر مجيء «لَمَّا» بمعنى «إلا» مطلقاً، والفراء جَوَّز ذلك في القسم خاصة، وتبعه الفارسي^(٤) في ذلك فإنه قال في تشديد «لَمَّا» في هذه الآية: «لا يصلح أن تكون بمعنى «إلا»؛ لأن «لَمَّا» هذه لا تفارق القسم» وردَّ الناس قوله بما حكاه الخليل وسيبويه^(٥)، وبأنها لغة هذيل مطلقاً، وفيه نظر، فإنهم لَمَّا حَكَّوْا اللغة الهذيلية^(٦) حَكَّوْها في القسم كما تقدم من نحو: «نَشَدْتُكَ بِاللَّهِ لَمَّا فعلت» و«أَسْأَلُكَ بِاللَّهِ لَمَّا فعلت». وقال^(٧) أبو علي أيضاً

(١) الكتاب: ٤٥٥/١، ونص الخليل وسيبويه في مسألة ورودها في سياق القسم وليس على إطلاق ذلك.

(٢) معاني القرآن: ٢٩/٢.

(٣) الفراء: يقولوه.

(٤) الحجة (خ): ٢٤٢/٣.

(٥) بل إن حكاية الخليل وسيبويه في سياق القسم فحسب.

(٦) الحجة (خ): ٢٤٢/٣.

(٧) الأفضح: الهذلية.

مستشكلاً لتشديد «لَمَّا» في هذه السورة على تقدير أن «لَمَّا» بمعنى «إلا» لا تختص بالقسم ماعناه: أن تشديد «لَمَّا» ضعيف سواء شددت «إن» أم خَفَفْتَ، قال: «لأنه قد نُصِبَ بها «كلاً»، وإذا نُصِبَ بالمخففة كانت بمنزلة المثقلة، وكما لا يَحْسُن: «إنَّ زِيداً إلا مُنْطَلِقاً»، لأن الإيجابَ بعد نفي، ولم يتقدَّم هنا إلا إيجابٌ مؤكد، فلذا لا يَحْسُن: إن زِيداً لَمَّا مُنْطَلِقاً» لأنه بمعناه، وإنما ساغ: «نَشَدْتُكَ اللّهُ إلا فَعَلْتَ وَلَمَّا فَعَلْتَ» لأنَّ معناه الطلب، فكأنه قال: ما أطلب منك إلا فَعَلْتَ، فحرفُ النفي مرادٌ مثل: «تَاللّهِ تَفْتَأُ»^(١)، ومثَّل ذلك أيضاً بقولهم: «شَرُّ أَهْرُ ذَانَابٍ»^(٢) أي: ما أهرُّ إلا شرُّ، قال: «وليس في الآية معنى النفي ولا الطلب. وقال الكسائي: «لا أعرف وجه التثقيب في لَمَّا». قال الفارسي: «ولم يُبَعِدْ فيما قال». وروي عن الكسائي أيضاً أنه قال: «اللّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَعْلَمُ بهذه القراءة، لا أعرف لها وجهاً».

الثامن: قال الزجاج: «قال بعضهم قولاً ولا يجوزُ غيرُه: «إنَّ لَمَّا» في معنى إلا، مثل «إنَّ كل نفسٍ لَمَّا عليها حافظٌ»^(٣) ثم أتبع ذلك بكلام طويل مشكل حاصله يَرْجِع إلى أن معنى «إنَّ زِيدٌ لمنطلق»: ما زيد إلا منطلق، فَأَجْرِيَتْ المشددة كذلك في هذا المعنى إذا كانت اللام في خبرها، وعملها النصب في اسمها باقٍ بحاله مشددةً ومخففةً، والمعنى نفيٌ بـ «إنَّ» وإثباتٌ باللام التي بمعنى إلا، ولَمَّا بمعنى إلا». قلت: قد تقدّم إنكارُ أبي علي على جوازِ «إلا» في مثل هذا التركيب فكيف يجوز «لَمَّا» التي بمعناها؟

وأما قراءة ابن عامر وحمزة وحفص^(٤) ففيها وجوه، أحدها: أنها «إنَّ»

(١) الآية ٨٥ من سورة يوسف.

(٢) مجمع الأمثال: ٣٧٠/١، وذو الناب: السبع، يُضْرَبُ في ظهور أمارات الشر.

(٣) الآية ٤ من سورة الطارق.

(٤) بتشديد «إنَّ» و «لَمَّا» معاً.

المشددة على حالها، فلذلك نُصب ما بعدها على أنه اسمها، وأمّا «لَمَّا»
فالكلامُ فيها كما تقدم من أن الأصل «لَمِنَ ما» بالكسر أو «لَمَنَ ما» بالفتح،
وجميع تلك الأوجه التي ذكرتها تعودُ ههنا^(١). والقولُ بكونها بمعنى «إلا»
مُشكِلٌ كما تقدّم تحريره عن أبي علي هنا.

الثاني: قال المازنيُّ: «إنَّ» هي المخففة تُقلّت، وهي نافيةٌ بمعنى «ما»
كما خُفِّفَتْ «إنَّ» ومعناها المثقلة و«لَمَّا» بمعنى «إلا». وهذا قولٌ ساقطٌ جداً
لا اعتبارُ به، لأنه لم يُعْهَدْ تثقيلُ «إنَّ» النافية، وأيضاً فـ«كلاً» بعدها منصوبٌ،
والنافية لا / تنصبُ. [٥٠٠/ب]

الوجه الثالث: أن «لَمَّا» هنا هي^(٢) الجازمة للمضارع حُذِفَ مجزومُها
لفهم المعنى. قال الشيخ أبو عمرو ابن الحاجب^(٣) في أماليه: «لَمَّا» هذه
هي الجازمةُ فحُذِفَ فعلُها للدلالة عليه، لما ثبت من جواز حَذْفِ فعلِها في
قولهم: «خَرَجْتُ وَلَمَّا» و«سافرتُ وَلَمَّا» وهو شائعٌ فصيحٌ، ويكون المعنى:
وإن كلاً لَمَّا يُهْمَلُوا أو يُتْرَكُوا لما تقدّم من الدلالة عليه من تفصيل المجموعين
بقوله «فمنهم شقيٌّ وسعيدٌ»^(٤)، ثم فصلَّ الأشقياء والسعداء، ومجازاتهم، ثم
بيّن ذلك بقوله «ليوقينهم ربُّك أعمالهم»، قال: «وما أعرفُ وجهاً أشبه من
هذا، وإن كانت النفوسُ تستبعده من جهة أن مثله لم يرد في القرآن»، قال:
«والتحقيقُ يَأْبَى استبعاده». قلت: وقد نصَّ النحويون على أن «لَمَّا» يُحذفُ

(١) قوله: «تعود ههنا» غير واضح في الأصل.

(٢) أصل العبارة: «هنا بمعنى هي» وشطب على قوله: «بمعنى».

(٣) الأمالي النحوية: ٦٨/١.

(٤) الآية ١٠٥.

مجزومها باطراد، قالوا: لأنها لنفي قد فَعَلَ^(١)، وقد يُحذف بعدها الفعل كقوله^(٢):

٢٧٢٥- أَفِئْدُ التَّرْحَلِ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ

أي: وكان قد زالت، فكذلك مَنْفِيهِ، وَمَمَّنْ نَصَّ عَلَيْهِ الزمخشري^(٣)، عَلَى^(٤) حَذَفِ مَجْزُومِهَا، وَأَنْشَدَ يَعْقُوبُ عَلِيٌّ ذَلِكَ فِي كِتَابِ «مَعَانِي الشَّعْرِ» لَهُ قَوْلَ الشَّاعِرِ^(٥):

٢٧٢٦- فَجِئْتُ قَبُورَهُمْ بَدْءًا وَلَمَّا فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِئْنَهُ

قال: «قوله «بدءاً»، أي: سيّداً، وبَدْءُ^(٦) القوم سيّدهم، وبَدْءُ الْجَزُورِ خَيْرٌ أَنْصِبَائِهَا»، قال: «وقوله «ولما»، أي: ولما أكن سيّداً إلا حين ماتوا فإني سُدْتُ بعدهم، كقول الآخر^(٧):

٢٧٢٧- خَلَّتِ الدِّيَارُ فَسُدَّتْ غَيْرَ مُسَوِّدٍ وَمِنَ العِنَاءِ تُفْرِدِي بِالسُّوِّدِ

قال: «ونظيرُ السُّكُوتِ عَلَى «لَمَّا» دُونَ فَعْلِهَا السُّكُوتُ عَلَى «قَدِ» دُونَ فَعْلِهَا فِي قَوْلِ النَّابِغَةِ: أَفِئْدُ التَّرْحُلِ: البَيْتِ». قلت: وهذا الوجه لا خصوصية له بهذه القراءة، بل يجيء في قراءة مَنْ شَدَّدَ «لَمَّا» سِوَاءَ شَدَّدَ «إِنْ» أَوْ خَفَّفَهَا.

(١) انظر: رصف المياني: ٢٨١.

(٢) تقدم برقم ٥٢٧. ولعل وجه الاستشهاد أن «لما» نظيرة لـ «قد» في جواز حذف فعلها لأنها تأتي جواباً لفعل مصدّرٍ بقَدِ.

(٣) لم ينص الزمخشري على شيء من ذلك في هذا الموضع.

(٤) قوله «على حذف» بدل من قوله «عليه».

(٥) تقدم برقم ٢١٦.

(٦) انظر: اللسان «بدأ».

(٧) تقدم برقم ٢١٨٤.

وأما قراءة أبي عمرو والكسائي^(١) فواضحة جداً، فإنها «إن» المشددة عَمِلَتْ عملها، واللام الأولى لام الابتداء الداخلة على خبر «إن»، والثانية جواب قسم محذوف، أي: وإن كلاً للذين واللّه ليوفينهم، وقد تقدّم وقوع «ما» على العقلاء مقرراً، ونظير هذه الآية قوله تعالى: «وإن منكم لمن ليبطئن»^(٢) غير أن اللام في «لمن» داخلة على الاسم، وفي «لما» داخلة على الخبر. وقال بعضهم: «ما» هذه زائدة زيدت للفصل بين اللامتين: لام التوكيد ولام القسم. وقيل: اللام في «لما» موطئة للقسم مثل اللام في قوله تعالى: «ولئن أشركت ليحبطن عملك»^(٣)، والمعنى: وإن جميعهم واللّه ليوفينهم ربك أعمالهم من حسنٍ وقبحٍ وإيمانٍ وجُحودٍ.

وقال الفراء^(٤) عند ذكره هذه القراءة: «جعل «ما» اسماً للناس كما جاز «فانكحوا ما طاب لكم من النساء»^(٥)، ثم جعل اللام التي فيها جواباً لإن، وجعل اللام التي في «ليوفينهم» لآماً دخلت على نية يمين فيما بين «ما» وصلتها كما تقول: «هذا من ليذهب» و«عندي ما لغيره خير منه» ومثله: «وإن منكم لمن ليبطئن»^(٦). ثم قال^(٧) بعد ذلك ما يدل على أن اللام مكررة فقال: «إذا عجلت العرب باللام في غير موضعها أعادوها إليه نحو: إن زيدا لإليك لمُحسن، ومثله»^(٨).

(١) «وإن كلاً لما».

(٢) الآية ٧٢ من سورة النساء.

(٣) الآية ٦٥ من سورة الزمر.

(٤) معاني القرآن: ٢٨/٢.

(٥) الآية ٣ من سورة النساء.

(٦) الآية ٧٢ من سورة النساء.

(٧) معاني القرآن: ٣٠/٢.

(٨) لم أهدت إلى قائله وهو في معاني القرآن: ٣٠/٢؛ والطبري: ٤٩٨/١٥؛ وورصف

المباني: ٢٥١. وقوله «لبعد» وردت في الأصل: «لبعض» وهو سهو.

٢٧٢٨- ولو أن قومي لم يكونوا أعزّةً لبعدُ لقد لاقيتُ لا بُدَّ مَصْرَعًا

قال: «أَدْخَلَهَا فِي «بَعْدَ»، وَلَيْسَ بِمَوْضِعِهَا، وَسَمِعْتُ أَبَا الْجِرَاحِ يَقُولُ:
«إِنِّي لِبِحْمَدِ اللَّهِ لَصَالِحٌ».

وقال الفارسي^(١) في توجيه هذه القراءة: «وَجْهٌهَا بَيْنَ وَهَوَانِهِ نَصَبٌ
«كَلًّا» بِإِنِّ، وَأَدْخَلَ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ فِي الْخَبْرِ، وَقَدْ دَخَلْتُ فِي الْخَبْرِ لَامَ أُخْرَى،
وَهِيَ الَّتِي يُتَلَقَّى بِهَا الْقِسْمُ، وَتَخْتَصُّ بِالْدُخُولِ عَلَى الْفِعْلِ، فَلَمَّا اجْتَمَعَتْ
الْلَامَانِ فُصِّلَ بَيْنَهُمَا كَمَا فُصِّلَ بَيْنَ «إِنَّ» وَاللَّامِ، فَدَخَلْتُهَا وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً
لِلْفَصْلِ، وَمِثْلُهُ فِي الْكَلَامِ: «إِنَّ زَيْدًا لَمَّا لَيْنَطْلَقَنَّ».

فهذا ما تلخص لي من توجيهات هذه القراءات الأربع، وقد طعن بعض
الناس في بعضها بما لا تحقّق له، فلا ينبغي أن يلتفت إلى كلامه، قال المبرد:
- وهي جرأة منه - «هذا لحنٌ» يعني تشديد «لما» قال: «لأن العرب لا تقول:
«إِنَّ زَيْدًا لَمَّا خَارَجَ». وهذا مردودٌ عليه. قال الشيخ^(٢): «وليس تركيب الآية
كتركيب المثال الذي قال وهو: «إِنَّ زَيْدًا لَمَّا خَارَجَ»، هذا المثال لحنٌ» / [٥٠١/أ]

قلت: إن عني أنه ليس مثله في التركيب من كل وجه فمسلّم، ولكن
ذلك لا يفيد فيما نحن بصددّه، وإن عني أنه ليس مثله في كونه دخلت «لما»
المشددة على خبر إن فليس كذلك بل هو مثله في ذلك، فتسليمه اللحن في
المثال المذكور ليس بصواب، لأنه يستلزم ما لا يجوز أن يقال.

وقال أبو جعفر^(٣): «القراءة بتشديدهما عند أكثر النحويين لحن، حكي
عن محمد بن يزيد أنه قال: «إِنَّ هَذَا لَا يَجُوزُ، وَلَا يَقَالُ: «إِنَّ زَيْدًا إِلَّا

(١) الحجة (خ): ٢٤٢/٣.

(٢) البحر: ٢٦٧/٥.

(٣) وهو النحاس في إعراب القرآن: ١١٥/٢.

لأضربته»، ولا «لَمَّا لأضربته». قال: «وقال الكسائي: «اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ أعلم، لا أعرف لهذه القراءة وجهاً» وقد تقدّم ذلك، وتقدّم أيضاً أن الفارسي قال: «كما لا يحسن: «إنَّ زِيداً إلا لمنطلق»؛ لأنَّ «إلا» إيجاب بعد نفي، ولم يتقدم هنا إلا إيجابٌ مؤكّد، فكذا لا يحسن «إنَّ زِيداً لما منطلق»، لأنه بمعناه، وإنما ساغ «نَشَدْتُكَ بِاللَّهِ لَمَّا فعلت» إلى آخر ما ذكرته عنه. وهذه كلّها أقوالٌ مرغوبٌ عنها لأنها معارضة للمتواتر القطعي.

وأما القراءات الشاذة فأولها قراءة أُبَيٍّ وَمَنْ تبعه: «وإنَّ كلَّ لَمَّا» بتخفيف «إن» ورفع «كل» على أنها إن النافية و«كل» مبتدأ، و«لَمَّا» مشددة بمعنى إلا، و«لَيُؤْفِقِيَنَّهُمْ» جوابُ قسمٍ محذوف، وذلك القسمُ وجوابُه خبرُ المبتدأ. وهي قراءةٌ جليّةٌ واضحةٌ كما قرؤوا كلّهم: «وإنَّ كلَّ لَمَّا جميع»^(١) ومثله: «وإنَّ كلَّ ذلك لَمَّا متاع»^(٢)، ولا التفات إلى قول مَنْ نفى أن «لَمَّا» بمنزلة إلا فقد تقدّمت أدلته.

وأما قراءة الزبيدي وابن أرقم «لَمَّا» بالتشديد منونةً ف«لَمَّا» فيها مصدرٌ من قولهم: «لَمَّمْتَهُ - أي جمعته - لَمًّا، ومنه قوله تعالى: «وتأكلون التراث أكلاً لَمًّا»^(٣) ثم في تخريج وجهان، أحدهما ما قاله أبو الفتح^(٤)، وهو أن يكون منصوباً بقوله: «ليؤفقيَنَّهُمْ» على حدِّ قولهم: «قياماً لأقومنَّ، وقعوداً لأقعدنَّ» والتقدير: توفيةً جامعةً لأعمالهم ليؤفقيَنَّهُمْ، يعني أنه منصوبٌ على المصدر الملاقي لعامليه في المعنى دون الاشتقاق.

(١) الآية ٣٢ من سورة يس.

(٢) الآية ٣٥ من سورة الزخرف.

(٣) الآية ١٩ من سورة الفجر.

(٤) المحتسب: ٣٢٨/١.

والثاني: ما قاله أبو عليّ الفارسي (١) وهو: أن يكون وصفاً لـ «كل» وصفاً بالمصدر مبالغةً، وعلى هذا فيجب أن يقدّر المضافُ إليه «كل» نكرةً (٢) ليصحَّ وَصْفُ «كل» بالنكرة، إذ لو قُدِّرَ المضافُ معرفةً لتعرّفت «كل»، ولو تعرّفت لامتنع وَصْفُها بالنكرة فلذلك قُدِّرَ المضافُ إليه نكرةً، ونظيرُ ذلك قوله تعالى: «وتأكلون التراثَ أَكْلاً لَمّاً» (٣)، فوقع «لَمّاً» نعتاً لـ «أكلاً» وهو نكرة.

قال أبو عليّ: «ولا يجوزُ أن يكونَ حالاً لأنه لا شيء في الكلامِ عاملٌ في الحال».

[وظاهر عبارة الزمخشري (٤) أنه تأكيدٌ تابعٌ لـ «كلاً» كما يتبعها أجمعون، أو أنه منصوبٌ على النعت لـ «كلاً»] (٥) فإنه قال: «وإن كلاً لَمّاً ليوفّيَنهم» كقوله «أكلاً لَمّاً» ملمومين بمعنى مجموعين، كأنه قيل: وإن كلاً جميعاً، كقوله تعالى: «فسجدَ الملائكةُ كلُّهم أجمعون» (٦) انتهى. لا يريد بذلك أنه تأكيدٌ صناعيٌّ، بل فسّر معنى ذلك، وأراد أنه صفةٌ لـ «كلاً»، ولذلك قدّره بمجموعين. وقد تقدّم لك في بعضِ توجيهات «لَمّاً» بالتشديد من غير تنوين أن المنون أصلُها، وإنما أُجري الوصلُ مُجرى الوقف، وقد عُرف ما فيه. وخبرُ «إن» على هذه القراءة هي جملة القسم المقدّر وجوابه سواءً في ذلك تخريجُ أبي الفتح وتخریجُ شيخه.

(١) الحجة (خ): ٢٤٤/٣.

(٢) لعله يعني أن التنوين في «كل» عوض عن المضاف إليه النكرة المحذوف والتقدير: وإن كلُّ فرد.

(٣) الآية ١٩ من سورة الفجر.

(٤) الكشف: ٢٩٥/٢.

(٥) ما بين معقوفين غير واضح في الأصل، كتب على جانب الورقة.

(٦) الآية ٣٠ من سورة الحجر.

وأما قراءة الأعمش^(١) فواضحة جداً وهي مفسرة لقراءة الحسن المتقدمة، لولا ما فيها من مخالفة سواد الخط.

وأما قراءة ما في مصحف أبي كما نقلها أبو حاتم^(٢) فإن فيها نافية، و«من» زائدة في النفي، و«كل» مبتدأ، و«ليوفينهم» مع قسمه المقدر خبرها، فتؤول إلى قراءة الأعمش التي قبلها، إذ يصير التقدير بدون «من»: «وإن كل إلا ليوفينهم».

والتونين في «كلًا» عوض من المضاف إليه. قال الزمخشري^(٣): «يعني: وإن كلهم، وإن جميع المختلفين فيه». وقد تقدم أنه على قراءة «لما» بالتونين في تخريج أبي علي له لا يُقدَّر المضاف إليه «كل» إلا نكرة لأجل نعتها بالنكرة.

وانظر إلى ما تضمنته هذه الآية الكريمة من التأكيد، فمنها: التوكيد بـ«إن» وبـ«كل» وبلاد الابتداء الداخلة على خبر «إن» وزيادة «ما» على رأي، وبالقسم المقدر وباللام الواقعة جواباً له، وبنون التوكيد، وبكونها مشددة، وإردافها بالجملة التي بعدها من قوله «إنه بما يعملون خبير» فإنه يتضمن وعيداً شديداً للعاصي ووعداً صالحاً للطائع.

وقرأ / العامة «يعملون» بياء الغيبة، جرياً على ما تقدم من المختلفين. [ب/٥٠١]

وقرأ^(٤) ابن هرمز «بما تعملون» بالخطاب فيجوز أن يكون التفاتاً من غيبة إلى خطاب، ويكون المخاطبون هم الغيب المتقدمون، ويجوز أن يكون التفاتاً إلى خطاب غيرهم.

(١) «وإن كل إلا».

(٢) «وإن من كل إلا».

(٣) الكشاف: ٢٩٥/٢.

(٤) البحر: ٢٦٨/٥.

آ. (١١٢) قوله تعالى: ﴿كَمَا أُمِرْتُ﴾: الكاف في محل النصب: إمّا على النعت لمصدرٍ محذوفٍ، كما هو المشهورُ عند المعربين. قال الزمخشري^(١) «أي: استقم استقامةً مثل الاستقامة التي أُمِرْتُ بها على جادة الحقِّ غيرَ عادلٍ عنها»، وإمّا على الحال من ضمير ذلك المصدر. واستفعل^(٢) هنا للطلب كأنه قيل: اطلب الإقامة على الدين، قال^(٣): «كما تقول: استغفر، أي: اطلب الغفران».

قوله: «وَمَنْ تَابَ مَعَكَ» في «مَنْ» وجهان أحدهما: أنه منصوبٌ على المفعول معه، كذا ذكره أبو البقاء^(٤)، ويصير المعنى: استقم مصاحباً لمن تاب مصاحباً لك، وفي هذا المعنى بُنِيَ عن ظاهر^(٥) اللفظ. الثاني: أنه مرفوعٌ، فإنه نسق^(٦) على المستتر في «استقم»، وأغنى الفصلُ بالجارِّ عن تأكيده بضميرٍ منفصل في صحة العطف، وقد تقدّم لك هذا البحث في قوله «اسكن أنت وزوجك»^(٧) وأنَّ الصحيح أنه من عطف الجمل لا من عطف المفردات، ولذلك قدره الزمخشري^(٨): «فاستقم أنت وليستقم مَنْ تاب» فقدّر الرفع له فعلاً لاثقاً برفعه الظاهر.

وقرأ العامةُ «بما تعملون بصير» بالياء جرياً على الخطاب المتقدم.

-
- (١) الكشاف: ٢/٢٩٥.
 - (٢) انظر: البحر: ٥/٢٦٨.
 - (٣) أي: قال صاحب هذا القول.
 - (٤) الإملاء: ٢/٤٧.
 - (٥) قوله «ظاهر» مخروم في الأصل.
 - (٦) قوله: نسق» مخروم في الأصل.
 - (٧) الآية ٣٥ من سورة البقرة. وانظر الدر المصون: ١/٢٧٩.
 - (٨) الكشاف: ٢/٢٩٥.

وقرأ^(١) الحسن والأعمش وعيسى الثقفي بالياء للغيبة، وهو التفات من خطاب لغبية عكس ما تقدم في «بما يعملون خبير»^(٢).

أ. (١١٣) قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا﴾: قرأ العامة بفتح التاء والكاف، والماضي من هذا ركن بكسر العين كعلم، وهذه هي الفصحى، كذا قال الأزهري^(٣). قال غيره: «وهي لغة قريش». وقرأ^(٤) أبو عمرو في رواية «تَرْكَنُوا»، وقد تقدم إتقان ذلك أول هذا الموضوع^(٥).

وقرأ^(٦) قتادة وطلحة والأشهب بن رميلة^(٧) - ورويت عن أبي عمرو - «تَرْكَنُوا» بضم العين، وهو مضارع رَكَنَ بفتحها كَقَتَلَ يَقْتُلُ. وقال بعضهم: «هو من التداخل» يعني أن مَنْ نطق بـ«رَكَنَ» بكسر العين قال: «يَرْكُنُ» بضمها، وكان مِنْ حقه أن يفتح، فلما ضَمَّ عَلِمْنَا أنه اسْتغْنَى بلغة غيره في المضارع عن لغته، وأما في هذه القراءة فلا ضرورة بنا إلى ادعاء التداخل بل ندعي أن مَنْ فَتَحَ الكافَ أَخَذَهُ مِنْ رَكَنَ بالكسر، وَمَنْ ضَمَّهَا أَخَذَهُ مِنْ رَكَنَ بالفتح، ولذلك قال الراغب^(٨): «والصحيح أن يُقالَ رَكَنَ يَرْكُنُ، ورَكَنَ يَرْكُنُ، بالكسر في الماضي مع الفتح في المضارع، وبالفتح في الماضي مع الضم في المضارع». وشذ أيضاً قولهم رَكَنَ يَرْكُنُ بالفتح فيهما وهو من التداخل، فتحصل مِنْ هذا أن يُقالَ: رَكَنَ بكسر العين وهي اللغة العالية

(١) البحر: ٢٦٩/٥

(٢) في الآية ١١١.

(٣) تهذيب اللغة: ١٨٩/١٠.

(٤) البحر: ٢٦٩/٥؛ الكشاف: ٢٩٦/٢.

(٥) الدر المصون: ٦٠/١.

(٦) البحر: ٢٦٩/٥؛ القرطبي: ١٠٨/٩؛ المحاسب: ٣٢٩/١.

(٧) لم أقف على ترجمته.

(٨) المفردات: ٢٠٣.

كما تقدّم، ورَكَنَ بفتحها وهي لغةٌ قيسٍ وتميم، زاد الكسائي «ونَجَد»، وفي المضارع ثلاثٌ: الفتحُ والكسرُ والضمُّ.

وقرأ^(١) ابنُ أبي عبلة «تُرَكَنُوا» مبنياً للمفعول مِنْ أَرَكَنَهُ إِذَا أَمَّالَهُ، فهو من باب «لَا أُرِيَنَّكَ ههنا» و«فلا يَكُنْ في صدرك حَرَجٌ»^(٢) وقد تقدّم.

والرُّكُونُ: المِيلُ، ومنه الرُّكْنُ للاستناد إليه.

قوله: «فَتَمَسَّكُمْ» هو منصوبٌ بإضمار أن في جوابِ النهي. وقرأ^(٣) ابن وثاب وعلقمة والأعمش في آخرين «فَتِمَسَّكُمْ» بكسرِ التاء وقد تقدّم.

قوله: «وما لكم» هذه الجملةُ يجوزُ أن تكونَ حاليةً، أي: تَمَسَّكُمْ حَالٌ انتفاءً ناصركم. ويجوزُ أن تكونَ مستأنفة. و«مِنْ أَوْلِيَاءَ»: «مِنْ» فيه زائدةٌ: إمَّا في الفاعل، وإمَّا في المبتدأ؛ لأن الجارَّ إذا اعتمد على أشياء - أحدها النفي - رفع الفاعل.

قوله: «ثم لا تُنصَرُونَ» العَامَّةُ على ثبوتِ نونِ الرفعِ لأنه فعلٌ مرفوعٌ، إذ هو من بابِ عَطَفِ الجملِ، عَطَفَ جَمَلَةً فَعَلِيَّةً على جَمَلَةٍ اسْمِيَّةٍ. وقرأ^(٤) زيد بن علي - رضي الله عنهما - بحذفِ نونِ الرفعِ، عطفه على «تمسَّكم»، والجملةُ على ما تقدّم من الحاليةِ أو الاستئنافِ فتكونُ معترضةً. وأتى بـ «ثم» تنبيهاً على تباعد الرتبة.

آ. (١١٤) قوله تعالى: ﴿طَرَفِي النَّهَارِ﴾: ظرفٌ لـ «أَقِمَّ». ويضعف أن يكون ظرفاً للصلاة، كأنه قيل: أي: أقم الصلاة الواقعة في هذين الوقتين،

(١) البحر: ٢٦٩/٥؛ الكشف: ٢٩٦/٢.

(٢) الآية ٢ من سورة الأعراف.

(٣) البحر: ٢٦٩/٥؛ المحتب: ٣٣٠/١.

(٤) البحر: ٢٦٩/٥.

والظرف وإن لم يكن ظرفاً، ولكنه لما أضيف إلى الظرف أعرب بإعرابه، وهو كقولك: «أتيته / أول النهار وآخره ونصف الليل» بنصب هذه كلها على الظرف لما أضيفت إليه، وإن كانت ليست موضوعة للظرفية.

وقرأ العامة «زُلفاً» بضم الزاي وفتح اللام، وهي جمع «زُلفة» بسكون اللام، نحو: عُرف في جمع عُرفة، وظلم في جمع ظلمة. وقرأ^(١) أبو جعفر وابن أبي إسحاق بضمها، وفي هذه القراءة ثلاثة أوجه، أحدها: أنه جمع زُلفة أيضاً، والضم للإتباع، كما قالوا بُسرة وبُسْر بضم السين إتباعاً لضمة البناء. والثاني: أنه اسم مفرد على هذه الزنة كعنتق ونحوه: الثالث: أنه جمع زليف، قال أبو البقاء^(٢): «وقد نطق به»، يعني أنهم قالوا: زليف، وفعل يُجمع على فُعل نحو: رَغيف ورُعُف، وقَضيب وقُضُب.

وقرأ مجاهد وابن محيصن بإسكان اللام. وفيها وجهان، أحدهما: أنه يُحتمل أن تكون هذه القراءة مخففة من ضم العين فيكون فيها ما تقدم. والثاني: أنه سكون أصل من باب اسم الجنس نحو: بُسرة وبُسْر من غير إتباع.

وقرأ مجاهد وابن محيصن أيضاً في رواية «وزُلفى» بزنة «جُبلى»، جعلوها على صفة الواحدة المؤنثة اعتباراً بالمعنى، لأن المعنى على المنزلة الزلفى، أو الساعة الزُلفى، أي: القريبة. وقد قيل: إنه يجوز أن يكون أبداً التنوين^(٣) ألفاً ثم أجرياً الوصل مجرى الوقف، فإنهما يقرآن بسكون^(٤) اللام

(١) انظر في قراءتها: الإتحاف: ٢٦١؛ البحر: ٢٧٠/٥؛ القرطبي: ١٠٨/٩.

(٢) الإملاء: ٤٧/٢، وفي المطبوعة «هو جمع زلف، وقد نطق به» وهو تحريف.

(٣) قوله: «التنوين» مخروم في الأصل.

(٤) قوله: «بسكون اللام» مخروم في الأصل.

وهو محتمل. وقال الزمخشري^(١): «والزُّلْفَى بمعنى الزُّلْفَةِ، كما أن القُرْبَى بمعنى القُرْبَةِ»، يعني أنه مما تعاقب فيه تاء التأنيث وألفه.

وفي انتصاب «زُلفاً» وجهان، أظهرهما: أنه نسق على «طرفي» فينتصب الظرف، إذ المرادُ بها ساعات الليل القريبة. والثاني: أن ينتصب انتصابَ المفعول به نسقاً على الصلاة. قال الزمخشري^(٢): - بعد أن ذكر القراءات المتقدمة - «وهو ما يقرب من آخر النهار ومن^(٣) الليل، وقيل: زُلفاً من الليل وقرباً من الليل، وحققها على هذا التفسير أن تعطف على الصلاة، أي: أقم الصلاة طرفي النهار، وأقم زُلفاً من الليل، على معنى: صلوات^(٤) تتقرب بها إلى الله عز وجل في بعض الليل».

والزُّلْفَةُ: أولُ ساعات الليل، قاله ثعلب. وقال الأخفش^(٥) وابن قتيبة^(٦): «الزُّلف: ساعاتُ الليل وأناؤه، وكل ساعةٍ منه زُلفَةٌ» فلم يُخصِّصه بأول الليل. وقال العجاج^(٧):

٢٧٢٩- نَاجٍ طَوَاهِ الأَيُنِ مِمَّا وَجَفَا طَيِّ اللِّيَالِي زُلفاً فَزُلفَا
سَمَاوَةَ الهَلَالِ حَتَّى أَحقَوْقَا

وأصلُ الكلمة مِنْ «الزُّلْفَى» وهو القُرب، يقال: أزلفته فأزْدَلَفَ، أي: قَرَّبَه فاقْتَرَبَ. قال تعالى: «وَأزْلَفْنَا ثُمَّ الآخِرِينَ»^(٨) وفي الحديث^(٩):

(١) الكشاف: ٢٩٧/٢.

(٢) الكشاف: ٢٩٧/٢.

(٣) الكشاف: «من» بسقوط الواو.

(٤) الكشاف: وأقم الصلاة.

(٥) قال في معاني القرآن: ٣٥٩/٢: «لأنها جماعة تقول: زُلفَةٌ وزُلفَاتٌ وزُلفٌ».

(٦) تفسير غريب القرآن: ٢١٠.

(٧) تقدم برقم ٢٣٠.

(٨) الآية ٦٤ من سورة الشعراء. (٩) انظر: النهاية: ٣٠٩/٢.

«أزْدَلِفُوا إِلَى اللَّهِ بِرَكَعَتَيْنِ». وقال الراغب^(١): «وَالرُّلْفَةُ: الْمَنْزِلَةُ وَالْحُطْوَةُ، وَقَدْ اسْتُعْمِلَتِ الرُّلْفَةُ فِي مَعْنَى الْعَذَابِ كَاسْتِعْمَالِ الْبِشَارَةِ وَنَحْوِهَا، وَالْمَزَالِفُ: الْمَرَاقِي، وَسُمِّيَتْ لَيْلَةَ الْمَزْدَلِفَةِ لِقُرْبِهِمْ مِنْ مَنَى بَعْدَ الْإِفَاضَةِ». وقوله: «مِنَ اللَّيْلِ» صفةٌ لـ «رُلْفًا».

آ. (١١٦) قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ﴾: «لولا» تحضيضية دخلها معنى التفجع عليهم، وهو قريبٌ مِنْ مجازِ قوله تعالى^(٢): «يا حسرةً على العباد». وما يُروى عن الخليل أنه قال: «كُلُّ «لولا» في القرآن فمعناها «هَلَاءُ» إلا التي في الصافات: «فلولا أنه [كان مِنَ الْمُسَبِّحِينَ^(٣)]» الآية، لا يصح عنه لورودها كذلك في غير الصافات: «لولا أن تَذَارَكَه^(٤)» «ولولا أن تُبْتَنَّاكَ^(٥)»، «ولولا رجال^(٦)».

و «مِنَ الْقُرُونِ»: يجوزُ أن يتعلّق بـ «كان» لأنها هنا تامة، إذ المعنى: فهلاً وُجِدَ مِنَ الْقُرُونِ، أَوْ حَدَثَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ «أَوَّلُو بَقِيَّةٍ» لِأَنَّهُ لَو تَأَخَّرَ عَنْهُ لَجَازُ أَنْ يَكُونَ نَعْتاً لَهُ. وَ «مِنْ قَبْلِكُمْ» حَالٌ مِنْ «الْقُرُونِ» وَ «يَنْهَوْنَ» حَالٌ مِنْ «أَوَّلُو بَقِيَّةٍ» لِتَخْصُصِهِ بِالْإِضَافَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَعْتاً لـ «أَوَّلُو بَقِيَّةٍ» وَهُوَ أَوْلَى.

وَيَضَعُفُ أَنْ تَكُونَ «كَانَ» هَذِهِ نَاقِصَةً^(٧) لُبَعْدِ الْمَعْنَى مِنْ ذَلِكَ، وَعَلَى تَقْدِيرِهِ يَتَعَيَّنُ تَعَلُّقُ «مِنَ الْقُرُونِ» بِالْمَحذُوفِ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ، لِأَنَّ «كَانَ» الناقصة لا تعمل عند جمهور النحاة، ويكون «يَنْهَوْنَ» في محل نصب خبراً لـ «كان».

(١) المفردات ٢١٤.

(٢) الآية ٣٠ من سورة يس.

(٣) الآية ١٤٣ من سورة الصافات.

(٤) الآية ٤٩ من سورة القلم.

(٥) الآية ٧٤ من سورة الإسراء.

(٦) الآية ٢٥ من سورة الفتح.

(٧) في قوله: «كان من القرون».

وقرأ العامّة: «بَقِيَّة» بفتح الباء وتشديد الياء، وفيها وجهان، أحدهما: أنها صفةٌ على فَعِيلَة للمبالغة بمعنى فاعل، ولذلك دخلت التاء فيها، والمرادُ بها حينئذٍ جُنْدُ الشيء وخياره، وإنما قيل لجنده وخياره «بَقِيَّة» في قولهم: فلان بَقِيَّةُ الناس، وبَقِيَّةُ الكرام، لأن الرجلَ يَسْتَبْقِي مِمَّا يُخْرِجُه أجودَه وأفضله، وعليه حُمِلَ بيت الحماسة^(١):

٢٧٣٠- إن تَذْبُونُوا ثم تَأْتِينِي بِقِيَّتِكُمْ

وفي المثل «في الزوايا خبايا، وفي الرجال بقايا».

والثاني: أنها مصدرٌ بمعنى البَقْوَى. قال الزمخشري^(٢): «ويجوز أن تكونَ البَقِيَّةُ بمعنى البَقْوَى، كالتَقِيَّةُ^(٣) بمعنى التقوى، أي: فهلا كان منهم ذوو إبقاءٍ على أنفسهم وصيانةٍ لها من سخط الله وعقابه».

وقرأت^(٤) فرقةً / «بَقِيَّة» بتخفيف الياء وهي اسمُ فاعلٍ مِنْ بَقِي كَشْحِيَّة [ب/٥٠٢] مِنْ شَحِي، والتقدير: أولو طائفةٍ بَقِيَّةٍ أي: باقية. وقرأ أبو جعفر وشيبة «بُقِيَّة» بضم الفاء وسكون العين. وقرئ «بَقِيَّة» على المَرَّة من المصدر. و«في الأرض» متعلقٌ بالفساد، والمصدرُ المقترنُ بآل يعمل في المفاعيل الصريحة فكيف في الظروف؟ ويجوز أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «الفساد».

قوله: «إلا قليلاً» فيه وجهان، أحدهما؛ أن يكون استثناءً منقطعاً، وذلك أن يُحْمَلُ التحضيضُ على حقيقته، وإذا حُمِلَ على حقيقته تعيّن أن يكون الاستثناء منقطعاً لئلا يفسد المعنى. قال الزمخشري^(٥): «معناه: ولكن قليلاً

(١) تقدم برقم ١٦٤٨.

(٢) الكشاف: ٢٩٧/٢.

(٣) الكشاف «كالتعقبة» وهو تحريف.

(٤) انظر في قراءتها: الإتحاف: ٢٦١؛ النشر: ٢٩٢/٢؛ البحر: ٢٧١/٥.

(٥) الكشاف: ٢٩٨/٢.

مَمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنَ الْقُرُونِ نُهَوَا عَنِ الْفَسَادِ، وَسَائِرُهُمْ تَارَكُوا النَّهْيَ». ثم قال: «فَإِنْ قُلْتَ: هل لوقوع هذا الاستثناء متصلاً وجهٌ يُحْمَلُ عليه؟ قلت: إن جَعَلْتَهُ متصلاً على ما عليه ظاهرُ الكلام كان المعنى فاسداً؛ لأنه يكون تحضيضاً لأولي البقية على النهي عن الفساد إلا للقليل من الناجين منهم، كما تقول: هلا قرأ قومك القرآن إلا الصلحاء منهم، تريد استثناء الصلحاء من المُحَضِّضِينَ على قراءة القرآن». قلت: لأن الكلام يؤول إلى أن الناجين لم يُحْضُوا على النهي عن الفساد، وهو معنى فاسدٌ.

والثاني: أن يكون متصلاً، وذلك بأن يُؤوَّلَ التحضيضُ بمعنى النفي فيصح ذلك، إلا أنه يؤدي إلى النصب في غير الموجب، وإن كان غير النصب أولى. قال الزمخشري^(١): «فَإِنْ قُلْتَ: في تحضيضهم على النهي عن الفساد معنى نفيه عنهم فكأنه قيل: ما كان من القرونِ أولو بقيةٍ إلا قليلاً كان استثناءً متصلاً ومعنى صحيحاً، وكان انتصابه على أصل الاستثناء، وإن كان الأفصح أن يُرْفَعَ على البدل» قلت: ويؤيد أن التحضيض هنا في معنى النفي قراءة^(٢) زيد بن علي «إلا قليلاً» بالرفع، لاحظ معنى النفي فأبدل على الأفصح، كقوله: «ما فعلوه إلا قليلاً منهم»^(٣). وقال الفراء^(٤): «المعنى: فلم يكن، لأن في الاستفهام ضرباً من الجحد» سَمِيَ التحضيض استفهاماً. ونُقِلَ عن الأخفش أنه كان يرى تعيين اتصال هذا الاستثناء، كأنه لَحَظَ النفي.

و «مِن» في «مَمَّنْ أَنْجَيْنَا» للتبعيض. ومنع الزمخشري^(٥) أن تكون

(١) الكشاف: ٢٩٨/٢.

(٢) البحر: ٢٧٣/٥.

(٣) الآية ٦٦ من سورة النساء.

(٤) لم يرد في «معاني القرآن» غير قوله: «لم يكن منهم أحد كذلك» انظر: ٣٠/٢.

(٥) الكشاف: ٢٩٨/٢.

للتبعيض، بل للبيان فقال: «حَقُّهَا أَنْ تَكُونَ لِلبَّيَانِ لَا لِلتَّبْعِيضِ؛ لِأَنَّ النِّجَاةَ إِنَّمَا هِيَ لِلنَّاهِيْنَ وَحَدِّهْم، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: «أَنْجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ، وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ»^(١). قلت: فعلى الأول يتعلَّق بمحذوفٍ على أنها صفةٌ لـ «قليلًا»، وعلى الثاني: يتعلَّق بمحذوفٍ على سبيل البيان، أي: أعني.

قوله: «وَاتَّبَعَ» العامَّةُ على «اتَّبَعَ» بهمزة وصل وتاءٍ مشددة، وباء، مفتوحتين، فعلاً ماضياً مبنياً للفاعل، وفيه وجهان، أحدهما: أنه معطوفٌ على مضمر، والثاني: أن الواوَ للحال لا للعطف، ويتضح ذلك بقول الزمخشري^(٢): «فإن قلت: علامَ عَطَفَ قَوْلُهُ: «وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا»؟ قلت: إنَّ كَانَ مَعْنَاهُ: «وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ كَانَ مَعْطُوفًا عَلَى مَضْمَرٍ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ نُهَوُا عَنِ الْفَسَادِ، وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا شَهَوَاتِهِمْ، فَهُوَ عَطَفٌ عَلَى «نُهَوُا» وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُ: وَاتَّبَعُوا جِزَاءَ الْإِتْرَافِ، فَالْوَاوُ لِلْحَالِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: أَنْجَيْنَا الْقَلِيلَ، وَقَدْ اتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا جِزَاءَهُمْ».

قلت: فجوز في قوله: «مَا أَتْرَفُوا» وجهين أحدهما: أنه مفعولٌ مِنْ غيرِ حَذْفِ مِضَافٍ، و«مَا» واقعة على الشهوات وما بَطَرُوا بسببه من النَّعْمِ، والثاني: أنه على حَذْفِ مِضَافٍ، أي: جزاء ما أترفوا، ورُتِبَ على هذين الوجهين القولُ في «وَاتَّبَعَ» كما عرفت.

والإِتْرَافُ: إِفْعَالٌ مِنَ التَّرْفِ وَهُوَ النِّعْمَةُ يُقَالُ: صَبِيٌّ مُتْرَفٌ، أَي: مُنْعَمُ الْبَدَنِ، وَأَتْرَفُوا: نَعِمُوا. وَقِيلَ: التَّرْفَةُ: التَّوَسُّعُ فِي النِّعْمَةِ.

(١) الآية ١٦٥ من سورة الأعراف.

(٢) الكشاف: ٢٩٨/٢.

وقرأ^(١) أبو عمرو في رواية الجعفي وجعفر «وأتبع» بضم همزة القطع وسكونِ التاء وكسر الباء مبنياً للمفعول، ولا بد حينئذٍ مِنْ حَذْفِ مضاف، أي: أتبعوا جزاء ما أتروا فيه. و«ما» يجوز أن تكون بمعنى الذي، وهو الظاهر لَعَوْدِ الضمير في «فيه» عليه، ويجوز أن تكون مصدرية، أي: جزاء إترافهم. قوله: «وكانوا مُجْرَمِينَ» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون عطفاً على «أُتْرِفُوا» إذا جعلنا «ما» مصدرية، أي: أتبعوا إترافهم وكونهم مجرمين. والثاني: أنه عطفتُ على «أتبع»، أي: أتبعوا شهواتهم وكانوا مجرمين بذلك؛ [١/٥٠٣] لأن / تابع الشهوات مغموراً بالأثام. الثالث: أن يكون اعتراضاً وحكماً عليهم بأنهم قومٌ مجرمون، ذكر ذلك الزمخشري^(٢). قال الشيخ^(٣): «ولا يُسَمَّى هذا اعتراضاً في اصطلاح النحو؛ لأنه آخرُ آيةٍ فليس بين شيئين يحتاج أحدهما إلى الآخر».

آ. (١١٧) قوله تعالى: ﴿لِيُهْلِكَ﴾: فيه الوجهان المشهوران، وهما زيادة اللام في خبر كان دلالةً على التأكيد - كما هو رأي الكوفيين - أو كونها متعلقةً بخبر كان المحذوف، وهو مذهبُ البصريين. و«بظلم» متعلق بـ «يُهْلِك» والباءُ سببيةٌ. وجوزَ الزمخشري^(٤) أن تكونَ حالاً من فاعل «لِيُهْلِكَ». وقوله: «وأهلها مُصلحون» جملةٌ حاليةٌ.

آ. (١١٩) قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾: ظاهره أنه متصلٌ وهو استثناءٌ مِنْ فاعل «يَزَالُونَ» أو من الضمير في «مختلفين»^(٥). وجوزَ الحوفي أن يكون استثناءً منقطعاً، أي: لكن مَنْ رَحِمَ لم يختلفوا، ولا ضرورةً تدعو إلى ذلك. و«لذلك» في المشار إليه أقوال كثيرة أظهرها: أنه الاختلاف المدلولُ عليه بمختلفين كقوله^(٦):

(٤) الكشاف: ٢/٢٩٨.

(٥) أي المستتر فيها.

(٦) تقدم برقم ١٣٨٧.

(١) البحر: ٥/٢٧٢.

(٢) الكشاف: ٢/٢٩٨.

(٣) البحر: ٥/٢٧٢.

٢٧٣١- إذا نُهِيَ السَّفِيهُ جَرَىٰ إِلَيْهِ وَخَالَفَ، وَالسَّفِيهُ إِلَىٰ خِلَافِ رَجَعِ الضَّمِيرُ مِنْ «إِلَيْهِ» عَلَى السَّفَةِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِلَفْظِ «السَّفِيهِ»، وَلَا بَدَّ مِنْ حَذْفِ مِضَافٍ عَلَى هَذَا، أَيْ: وَلثَمْرَةَ الْاِخْتِلَافِ خَلَقَهُمْ. وَاللَّامُ فِي الْحَقِيقَةِ لِلصِّيْرَةِ، أَيْ: خَلَقَهُمْ لِيَصِيرَ أَكْثَرَهُمْ إِلَى الْاِخْتِلَافِ. وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِهِ (١) الرَّحْمَةُ الْمَدْلُولُ عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ: «رَحِمَ» وَإِنَّمَا ذُكِرَ ذَهَابًا بِهَا إِلَى الْخَيْرِ. وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِهِ الْمَجْمُوعُ مِنْهُمَا، وَإِلَيْهِ نَحَا ابْنُ عَبَّاسٍ كَقَوْلِهِ: «عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ» (٢). وَقِيلَ: إِشَارَةٌ إِلَى مَا بَعْدَهُ مِنْ قَوْلِهِ: «وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ، فَفِي الْكَلَامِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ، وَهُوَ قَوْلٌ مَرْجُوحٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ ذَلِكَ. وَقَوْلُهُ: «أَجْمَعِينَ» تَأْكِيدٌ، وَالْأَكْثَرُ أَنْ تُسَبِّقَ بِـ «كُلِّ» وَقَدْ جَاءَ هُنَا دُونَهَا.

وَالجِنَّةُ وَالجِنُّ: قِيلَ: وَاحِدٌ، وَالتَّاءُ فِيهِ لِلْمَبَالِغَةِ. وَقِيلَ: الْجِنَّةُ جَمْعُ جِنٍّ، وَهُوَ غَرِيبٌ، فَيَكُونُ مِثْلَ كَمٍّ لِلجَمْعِ وَكَمَاءً لِلوَاحِدِ

آ. (١٢٠) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكُلًّا نَقُصُّ﴾: فِي نَصْبِهِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ وَالْمِضَافُ إِلَيْهِ مَحذُوفٌ، عُوِضَ مِنْهُ التَّنْوِينُ، تَقْدِيرُهُ: وَكُلُّ نَبَأٍ نَقُصُّ عَلَيْكَ. وَ«مِنْ أَنْبَاءٍ» بَيَانٌ لَهُ أَوْ صِفَةٌ إِذَا قُدِّرَ الْمِضَافُ إِلَيْهِ نَكْرَةً. وَقَوْلُهُ: «مَا نُنَبِّئُ» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ «كُلًّا»، وَأَنْ يَكُونَ خَبَرًا مُبْتَدَأً مُضْمَرًا، أَيْ: هُوَ مَا نُنَبِّئُ، أَوْ مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ أَعْنِي.

الثَّانِي (٣): أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ، أَيْ: كُلُّ اقْتِصَاصٍ نَقُصُّ، وَ«مِنْ أَنْبَاءٍ» صِفَةٌ أَوْ بَيَانٌ، وَ«مَا نُنَبِّئُ» هُوَ مَفْعُولُ «نَقُصُّ».

الثَّلَاثُ: كَمَا تَقَدَّمَ، إِلَّا أَنَّهُ يَجْعَلُ «مَا» صَلَةً (٤)، وَالتَّقْدِيرُ: وَكُلًّا نَقُصُّ

(١) أَيْ: بِالْمِشَارِ إِلَيْهِ فِي «لِذَلِكَ».

(٢) الْآيَةُ ٦٨ مِنْ سُورَةِ الْبَقْرَةِ.

(٣) فِي إِعْرَابِ «كُلًّا».

(٤) أَيْ زَائِدَةٌ.

من أنباء الرسل نُثِّبَتْ به فؤادك، كذا أعربه الشيخ^(١) وقال: كهي في قوله: «قليلاً ما تذكرون»^(٢).

الرابع: أن يكون «كلأ» نصباً على الحال من «ما نُثِّبَتْ» وهي في معنى جميعاً. وقيل: بل هي حال من الضمير في «به». وقيل: بل هي حال من «أنباء»، وهذان الوجهان إنما يجوزان عند الأخفش، فإنه يُجيز تقديم حال المجرور بالحرف عليه، كقوله تعالى: «والسماواتُ مَطْوِيَّاتٌ بيمينه»^(٣) في قراءة مَنْ نصب «مَطْوِيَّاتٌ» وقول الآخر^(٤):

٢٧٣٢ - رَهْطُ ابْنِ كُوْزٍ مُحَقَّبِي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ وَرَهْطُ رِبِيعَةَ بْنِ حُدَّارٍ
وإعراب باقي السورة واضح مما تقدم.

آ. (١٢٣) وقرأ^(٥) نافع وحفص «يُرجع» مبنياً للمفعول، والباقون مبنياً للفاعل. ونافع^(٦) وابن عامر وحفص على «تَعْمَلُونَ» بالخطاب لأنَّ قبله «اعملوا» والباقون بالغبية رجوعاً على قوله: «للذين لا يؤمنون»، وهذا الخلاف أيضاً في آخر النمل^(٧).

(١) البحر: ٢٧٤/٥.

(٢) الآية ٣ من سورة الأعراف.

(٣) الآية ٦٧ من سورة الزمر وهي قراءة عيسى والجحدري انظر: البحر: ٤٤٠/٧.

(٤) البيت للنايعة وهو في ديوانه ٩٩ برواية: مُحَقَّبُو، والعيني: ١٧٠/٣. وأحقب زاده خلفه على راحلته: إذا جعله وراءه؛ والأدراع: جمع درع الحديد.

(٥) السبعة: ٣٤٠؛ النشر: ٢٠٨/٢؛ الحجة: ٣٥٣.

(٦) السبعة: ٣٤٠؛ التيسير: ١٢٦؛ البحر: ٢٧٥/٥.

(٧) «وما ربك بغافل عما تعملون» الآية ٩٣، وانظر: السبعة: ٤٨٨؛ البحر: ١٠٣/٧.

سورة يوسف عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١): قد تقدّم الكلام على نحو قوله «تلك آيات» في أول يونس^(١).

آ. (٢) قوله تعالى: ﴿قُرْآنًا﴾: يجوز فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون بدلاً من ضمير «أنزلناه»، أو حالاً موطئةً منه، والضمير في «أنزلناه» على هذين القولين يعودُ على «الكتاب». وقيل: «قُرْآنًا» مفعولٌ به والضميرُ في «أنزلناه» ضميرُ المصدر.

و«عربياً» نعتٌ للقرآن. وجوز أبو البقاء^(٢) أن يكون حالاً من الضمير في «قُرْآنًا» إذا تحمّل ضميراً، يعني إذا جعلناه حالاً مؤوَّلاً بمشتق، أي: أنزلناه مُجْتَمِعاً في حال كونه عربياً. والعربيُّ منسوب للعرب لأنه نزل بلغتهم. وواحد العربِ عربيٌّ، كما أن واحد الرومِ روميٌّ. وعربةٌ - بفتح الراء - ناحيةٌ دار إسماعيلَ النبيِّ عليه السلام. قال الشاعر^(٣):

(١) الآية ١. (٢) الإملاء: ٤٨/١.

(٣) لم أهد إلى قائله، وهو في اللسان «عرب»؛ والبحر: ٢٧٧/٤. واللودعي: الذكي، الفصيح. والحلال: السيد الشجاع، ويعني بالمدوح النبيّ صلى الله عليه وسلم حيث أجلت له مكة وقتاً من النهار.

٢٧٣٣- وَعَرَبَةٌ أَرْضٌ مَا يُحِلُّ حَرَامَهَا مِنْ النَّاسِ إِلَّا اللَّوْذَعِيُّ الْحُلَاحِلُ

سُكِّنَ رَأْيُهَا ضَرُورَةً، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَرَبِيُّ مُنْسَوِبًا إِلَى هَذِهِ الْبَقْعَةِ.

آ. (٣) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾: فِي انْتِصَابِ «أَحْسَنَ»

وَجِهَانٍ، [أَحَدُهُمَا]: أَنْ يَكُونَ / مُنْسَوِبًا عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ، وَلَكِنْ إِذَا جَعَلْتَ [٥٠٣/ب]

الْقَصَصَ مُصَدَّرًا وَأَقْعًا مَوْقِعَ الْمَفْعُولِ كَالْخَلْقِ بِمَعْنَى الْمَخْلُوقِ، أَوْ جَعَلْتَهُ فِعْلًا

بِمَعْنَى مَفْعُولٍ كَالْقَبْضِ^(١) وَالنَّقْصِ^(٢) بِمَعْنَى الْمَنْقُوصِ وَالْمَقْبُوضِ، أَي:

نَقَصْتُ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْأَشْيَاءِ الْمُقْتَصَّةِ. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مُنْسَوِبًا عَلَى الْمَصْدَرِ

الْمُبِينِ، إِذَا جَعَلْتَ الْقَصَصَ مُصَدَّرًا غَيْرَ مُرَادٍ بِهِ الْمَفْعُولُ، وَيَكُونُ الْمَقْصُودُ

عَلَى هَذَا مَحْذُوفًا، أَي: نَقَصْتُ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْاِقْتِصَاصِ. وَ«أَحْسَنَ» يَجُوزُ أَنْ

تَكُونَ أَفْعَلُ تَفْضِيلٍ عَلَى بَابِهَا، وَأَنْ تَكُونَ لِمَجْرَدِ الْوَصْفِ بِالْحُسْنِ، وَتَكُونَ

مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الصِّفَةِ لِمَوْصُوفِهَا، أَي: الْقَصَصِ الْحُسْنِ.

قَوْلُهُ: «بِمَا أَوْحَيْنَا» الْبَاءُ سَبَبِيَّةٌ، وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِ«نَقَصْتُ» وَ«مَا» مُصَدَّرِيَّةٌ،

أَي: بِسَبَبِ إِحَاثَانَا.

قَوْلُهُ: «هَذَا الْقُرْآنُ» يَجُوزُ فِيهِ وَجِهَانٌ، أَحَدُهُمَا: - وَهُوَ الظَّاهِرُ - أَنْ

يُنْتَسَبُ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ بِ«أَوْحَيْنَا». وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ الْمَسْأَلَةُ مِنْ بَابِ

التَّنَازُعِ، أَعْنِي بَيْنَ «نَقَصْتُ» وَبَيْنَ «أَوْحَيْنَا» فَإِنَّ كِلَيْهِمَا يُطْلَبُ «هَذَا الْقُرْآنُ»،

وَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ مِنْ إِعْمَالِ الثَّانِي، وَهَذَا إِنَّمَا يَتَأْتَى عَلَى جَعْلِنَا «أَحْسَنَ» مُنْسَوِبًا

عَلَى الْمَصْدَرِ، وَلَمْ يُقَدَّرْ لـ «نَقَصْتُ» مَفْعُولًا مَحْذُوفًا.

(١) الْقَبْضُ بِمَعْنَى الْمَقْبُوضِ: مَا جُمِعَ مِنَ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ أَنْ تُقَسَمَ. اللِّسَانُ: قَبِضَ

(٢) لَمْ أَقْفِ عَلَى «النَّقْصِ» بِمَعْنَى الْمَنْقُوصِ، وَإِنَّمَا أَثْبَتُوا نَقْصًا وَنَقْضًا بِمَعْنَى مَفْعُولٍ. وَقَدْ يَكُونُ

ضَبْطُ اللَّفْظَيْنِ بِتَسْكِينِ الْعَيْنِ فَيَكُونُ التَّمثِيلُ وَأَقْعًا بِالْمَعْنَى لَا مِنْ حَيْثُ اتِّحَادُ الْوِزْنِ

قوله: «وإن كنت» إلى آخره تقدّم نظيره^(١).

آ. (٤) قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ﴾: في العامل فيه أوجه، أظهرها: أنه منصوبٌ بـ «قال يا بُنَيَّ»^(٢)، أي: قال يعقوب: يا بُنَيَّ، وقتَ قولِ يوسفَ له كيت وكيت، وهذا أسهلُّ الوجوه، إذ فيه إبقاء «إذ» على كونها ظرفاً ماضياً. وقيل: الناصبُ له «الغافلين» قاله مكي^(٣). وقيل: هو منصوبٌ بـ «نقص»، أي: نقصُ عليك وقتَ قوله كيت وكيت، وهذا فيه إخراجُ «إذ» عن المضيِّ وعن الظرفية، وإن قَدَّرتَ المفعولَ محذوفاً، أي: نقصُ عليك الحالَ وقتَ قوله، لزم إخراجها عن المضيِّ. وقيل: هو منصوبٌ بمضمر، أي: اذكر. وقيل: هو منصوب على أنه بدلٌ من «أحسن القصص» بدلُ اشتمال. قال الزمخشري^(٤): «لأنَّ الوقتَ يشتمل على القصص وهو المقصوص».

قوله: «يا أبت» قرأ^(٥) ابن عامر بفتح التاء، والباقون بكسرها. وهذه التاء عوضٌ من ياء المتكلم، ولذلك لا يجوز الجمعُ بينهما إلا ضرورةً، وهذا يختصُّ بلفظتين: يا أبت، ويا أمتَ ولا يجوز في غيرهما من الأسماء لوقلت: «يا صاحبتِ» لم يجز البتة، كما اختصَّت لفظَةُ الأُمِّ والعَمِّ بحكم^(٦) في نحو «يا بن أم». ويجوز الجمعُ بين هذه التاء وبين كلِّ مِنَ الياء والألفِ ضرورةً

(١) الآية ١٦٤ من سورة آل عمران.

(٢) في الآية ٥.

(٣) المشكل: ٤١٨/١.

(٤) الكشاف: ٣٠١/٢.

(٥) السبعة: ٣٤٤؛ النشر: ٣٩٣/٢؛ الحجة: ٣٥٣؛ البحر: ٢٧٩/٥.

(٦) الحكم هو: أن الأكثر الاجتزاء بالكسرة عن الياء أو أن يُفتحاً للتركيب المزجي. أوضح

المسالك: ٥٢٨، وثمة أوجه أخرى انظرها في: ابن يعيش: ١٢/٢.

كقوله^(١):

٢٧٣٤— يا أبتا علكَّ أو عساكا

وقول الآخر^(٢):

٢٧٣٥— أيا أبتا لا تزل عندنا فإنا نخاف بأن نُخترم

وقول الآخر^(٣):

٢٧٣٦— أيا أبتي لا زلت فينا فإنما لنا أمل في العيش ما دممت عائشا

وكلام الزمخشري^(٤) يُؤذَنُ بأنَّ الجمعَ بين التاء والألف ليس ضرورةً فإنه قال: «فإن قلت: فما هذه الكسرة^(٥)؟ قلت: هي الكسرة التي كانت قبل الياء في قولك «يا أباي» فزُحِلَّتْ إلى التاء لاقتضاء تاء التأنيث أن يكون ما قبلها مفتوحاً. فإن قلت: فما بال الكسرة لم تسقط بالفتحة التي اقتضتها التاء، وتبقى التاء ساكنة؟ قلت: امتنع ذلك فيها لأنها اسمٌ، والأسماء حقهها التحريك لأصالتها في الإعراب، وإنما جاز تسكين الياء وأصلها أن تحرك تخفيفاً لأنها حرف لين، وأما التاء فحرف صحيح نحو كاف الضمير، فلزم تحريكها. فإن قلت: يُشبه الجمع بين هذه التاء وبين هذه الكسرة الجمع بين العوض والمعوّض منه؛ لأنها في حكم الياء إذا قلت: يا غلام، فكما لا يجوز «يا أبتي» لا يجوز «يا أبت». قلت: الياء والكسرة قبلها شيان، والتاء

(١) البيت لرؤية في ملحقات ديوانه: ١٨١؛ والكتاب: ٣٨٨/١؛ والخصائص: ٩٦/٢؛
والاحتساب: ٢١٣/٢؛ وابن يعيش: ١٢/٢؛ والخزانة: ٤٤١/٢؛ والهمع: ١٣٢/١؛
والدرر: ١١٠/١.

(٢) لم أقف عليه. ونخترم: من اخترمته المنية. وقوله «أيا أبتا» ورد في الأصل من غير همزة.

(٣) لم أهد إلى قائله وهو في العيني: ٢٥١/٤؛ والتصريح: ٧٨/٢.

(٤) الكشف: ٣٠١/٢.

(٥) أي الكسرة في «يا أبت».

عوضٌ من أحد الشيتين وهو الياء، والكسرة غيرٌ مُتَعَرِّضٍ لها، فلا يُجْمَعُ بين العَوْضِ والمُعَوِّضِ منه، إلا إذا جُمِعَ بين التاء والياء لا غير. ألا ترى إلى قولهم: «يا أبتا» مع كون الألف فيه بدلاً من الياء كيف جاز الجمع بينها وبين التاء، ولم يُعَدَّ ذلك جمعاً بين العوض والمعووض منه؟ فالكسرة أبعدُ من ذلك. فإن قلت: قد دلت الكسرة في «يا غلام» على الإضافة لأنها قرينة الياء ولصيقتهما، فإن دلت على مثل ذلك في «يا أبت» فالتاء المعوضة لُغُو، وجودها كعدمها. قلت: بل حالها مع التاء كحالها مع الياء إذا قلت: يا أبي».

وكذا عبارة الشيخ^(١) فإنه قال: «وهذه التاء عوضٌ من ياء الإضافة فلا تجتمعان، وتجامع الألف التي هي بدلٌ من الياء قال^(٢)»:

٢٧٣٧- يا أبتا علك أو عساكا

/ وفيه نظرٌ من حيث إن الألف كالياء لكونها بدلاً منها، فينبغي أن [أ/٥٠٤] لا يُجْمَعُ بينهما.

وهذه التاء أصلها للتأنيث قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: ما هذه التاء؟ قلت: تاء تأنيث وقعت عوضاً من ياء الإضافة، والدليل على أنها تاء تأنيث قلبها هاء في الوقف». قلت: وما ذكره من كونها تُقَلَّبُ هاءً في الوقف قرأ^(٤) به ابن كثير وابن عامر، والباقون وقفوا عليها بالتاء، كأنهم أجزّوها مُجرى تاء الإلحاق في بنت وأخت. ومِمَّنْ نَصَّ على كونها للتأنيث سيبويه فإنه قال^(٥): «سألت الخليل عن التاء في «يا أبت» فقال: «هي بمنزلة التاء في تاء خالة

(١) البحر: ٢٧٩/٥.

(٢) تقدم برقم ٢٧٣٤.

(٣) الكشف: ٣٠١/٢.

(٤) الإتحاف: ٢٦٢؛ البحر: ٢٧٩/٥؛ التيسير: ١٢٧؛ النشر: ١٣١/٢؛ الحجة: ٣٥٣.

(٥) الكتاب: ٣١٧/١.

وعمة» يعني أنها للتأنيث، ويدلُّ على كونها للتأنيث أيضاً كَتَبَهُمْ إياها هاءٌ، وقياس مَنْ وَقَفَ بالتاءِ أن يكتبها تاءً كَبنت وأخت.

ثم قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: كيف جاز إلحاق تاء التأنيث بالمذكر؟ قلت: كما جاز نحو قولك: حمامة ذَكَر وشاةٌ ذَكَر ورجلٌ رَبَّعةٌ^(٢) وغلّامٌ يَفَّعةٌ^(٣)». قلت: يعني أنها جيءَ بها لمجرد تأنيث اللفظ كما في الألفاظِ المستشهد بها. ثم قال الزمخشري: «فإن قلت: فلمَ ساغ تعويضُ تاءِ التأنيث من ياءِ الإضافة؟ قلت: لأنَّ التأنيثَ والإضافةَ يتناسبان في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما زيادةٌ مضمومةٌ إلى الاسم في آخره». قلت: وهذا قياسٌ بعيدٌ لا يعمل به عند الحدّاق، فإنه يُسمَّى الشَّبه الطردِي، يعني أنه شَبَّه في الصورة.

وقال الزمخشري: «إنه قرئ «يا أبت» بالحركات الثلاث». فأما الفتحُ والكسر فقد عَزَيْتُهُما^(٤) لقارئهما، وأما الضمُّ فغريبٌ جداً، وهو يُشَبَّه مَنْ يَبْنِي المنادى المضاف لياء المتكلم على الضم كقراءة مَنْ قرأ - وستأتي إن شاء الله - «قل ربُّ احكم»^(٥) بضم الباء، ويأتي توجيهها هناك، ولمَ قلنا إنه مضافٌ للياء ولم نجعله مفرداً من غير إضافة؟

وقد تقدّم توجيهٌ كَسِر هذه التاء بما ذكره الزمخشري^(٦) من كونها هي الكسرة التي قبل الياء زُحِلِقَتْ إلى التاء. وهذا أحد المذْهَبَيْنِ، والمذهب

(١) الكشاف: ٣٠١/٢.

(٢) رجل ربعة: الوسيط القامة.

(٣) غلام يفعة: شاب.

(٤) كذا في الأصل، ولعل الصواب: عَزَوْتُهُما.

(٥) الآية ١١٢ من سورة الأنبياء وهي قراءة أبي جعفر كما في البحر: ٣٤٥/٦.

(٦) الكشاف: ٣٠١/٢.

- يوسف -

الأخر: أنها كسرةٌ أجنبيةٌ جيء بها لتدلُّ على الياء المعوَّض منها، وليس بخلافٍ طائل.

وأما الفتحُ^(١) ففيه أربعةٌ أوجه، ذكر الفارسي^(٢) منها وجهين، أحدهما: أنه اجْتَزَأَ بالفتحة عن الألف، يعني عن الألف المنقلبة عن الياء، كما اجْتَزَأَ عنها الآخر بقوله^(٣):

٢٧٣٨- وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي بَلْهَفَ وَلَا بَلَيْتَ وَلَا لَوْنِي

وكما اجْتَرَىء بها^(٤) عنها في يا بن أمّ، ويا بن عمّ كما تقدم. والثاني: أنه رُخِمَ بحذف التاء، ثم أقحمت التاء مفتوحة، وهذا كما قال النابغة^(٥):

٢٧٣٩- كِلِينِي لِهَمِّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ وَلَيْلٍ أَقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ

بفتح تاء «أميمة» على ما ذكّرت لك.

الثالث: ما ذكره الفراء^(٦) وأبو عبيد وأبو حاتم وقطرب في أحد قوليه وهو أن الألفَ في «يا أبتا» للندبة، ثم حذفها مُجْتَزِئاً عنها بالفتحة. وهذا قد يَنْفَعُ في الجواب عن الجمع بين العوض والمعوَّض منه. وقد ردَّ بعضهم هذا المذهب بأنَّ الموضوع ليس موضعَ ندبة.

الرابع: أن الأصل: يا أبةً بالتنوين، فحذف التنوين لأنَّ النداءَ بابُ

(١) وهي قراءة ابن عامر كما تقدم.

(٢) الحجة (خ): ٢٤٤/٣.

(٣) تقدم برقم ٤٦٨.

(٤) أي بالفتحة عن الألف.

(٥) ديوانه: ٥٤؛ والكتاب: ٣١٥/١؛ والخزانة: ٣٧٠/١، وكليبي: دعيني.

(٦) معاني القرآن: ٣٢/٢.

حَدَفٍ، وإلى هذا ذهب قطرب في القول الثاني. وقد رُدَّ هذا عليه بأن التنوين لا يُحَدَفُ من المنادى المنصوب نحو: «يا ضارباً رجلاً».

وقرأ أبو جعفر «يا أباي» بالياء^(١)، ولم يُعَوِّضَ منها التاء.

وقرأ^(٢) الحسن^(٣) وطلحة بن سليمان: «أحدَ عشر» بسكون العين، كأنهم قصدوا التثنية بهذا التخفيفِ على أن الاسمين جُعِلَا اسماً واحداً.

وقوله: «الشمس والقمر» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن تكون الواو عاطفةً، وحيثُ قد يحتمل أن يكون ذلك من باب ذِكر الخاص بعد العام تفصيلاً؛ لأن الشمس والقمر دخلا في قوله «أحدَ عشر كوكباً» فهو كقوله: «وجبريل وميكال»^(٤) بعد قوله: «وملائكته»، ويُحتمل أن لا يكون كذلك، وتكون الواو لعطفِ المُغَايِرِ، فيكون قد رأى الشمس والقمر زيادةً على الأحد عشر بخلاف الأول، فإنه يكون رأى الأحد عشر، ومن جملتها الشمس والقمر، والاحتمالان منقولان عن أهل التفسير، وممن نقلهما الزمخشري^(٥).

والوجه الثاني: أن تكون الواو بمعنى مع، إلا أنه مرجوح، لأنه متى أمكن العطف من غير ضعفٍ ولا إخلالٍ معنى رَجَحَ على المعية، وعلى هذا فيكون كالوجه الذي قبله بمعنى أنه رأى الشمس والقمر زيادةً على الأحد عشر كوكباً.

وقوله: «رأيتُهُم لي ساجدين» يحتمل وجهين، أحدهما: أنها جملة كُرِّرَتْ للتوكيد لما طال الفصل بالمفاعيل كُرِّرَتْ كما كُرِّرَتْ «أنكم» في قوله:

(١) لم أر من نصَّ على هذه القراءة.

(٢) الإنحاف: ٢٦٢؛ البحر: ٢٧٩/٥؛ النشر: ٢٧٩/٢.

(٣) قوله «الحسن» تكرر في الأصل، ولعله سهو.

(٤) الآية ٩٨ من سورة البقرة.

(٥) الكشاف: ٣٠٢/٢.

«أَيَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ / إِذَا مِتُّمُ وَكُنْتُمْ تَرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ»^(١) كذا قاله [٥٠٤/ب] الشيخ^(٢)، وسيأتي تحقيق هذا إن شاء الله تعالى. والثاني: أنه ليس بتأكيد، وإليه نحا الزمخشري^(٣): فإنه قال: «فإن قلت: ما معنى تكرار «رأيتهم»؟ قلت: ليس بتكرار، إنما هو كلامٌ مستأنفٌ على تقدير سؤالٍ وقع جواباً له، كأن يعقوب عليه السلام قال له عند قوله: «إني رأيتُ أحدَ عشرَ كوكباً، والشمسَ والقمرَ» كيف رأيتهما؟ سائلاً عن حال رؤيتهما، فقال: رأيتهم لي ساجدين». قلت: وهذا أظهرُ لأنه متى دار الكلامُ بين الحملِ على التأكيد أو التأسيس فحملهُ على الثاني أولى.

و «ساجدين» صفةٌ جُمِعَ جَمَعَ العقلاء. فقيل: لأنه لما عاملهم معاملة العقلاء في إسناد^(٤) فعلهم إليهم جَمَعَهُمْ جَمَعَهُمْ، والشيءُ قد يُعاملُ معاملةً شيءٍ آخر إذا شاركه في صفةٍ ما.

والرؤية هنا مناميّة، وقد تقدّم أنها تنصب مفعولين كالعلمية، وعلى هذا يكون قد حذَفَ المفعولَ الثاني من قوله «رأيتُ أحدَ عشرَ كوكباً» ولكنَّ حذْفَهُ اقتصاراً ممتنع، فلم يبقَ إلا اختصاراً، وهو قليل أو ممتنع عند بعضهم.

أ. (٥) قوله تعالى: ﴿لَا تَقْصُصْ﴾: قرأ العامةُ بفكِّ الصادّين وهي لغةُ الحجاز. وقرأ^(٥) زيد بن علي بصادٍ واحدة مشدّدة، والإدغامُ لغةُ تميمٍ. وقد تقدّم تحقيقُ هذا في المائة عند قوله «مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ»^(٦).

(١) الآية ٣٥ من سورة المؤمنون.

(٢) البحر: ٢٨٠/٥.

(٣) الكشاف: ٣٠٢/٢.

(٤) أي: إسناد فعل العقلاء وهو السجود إلى الكواكب.

(٥) البحر: ٢٨٠/٥.

(٦) الآية ٥٤ من سورة المائدة.

والرؤيا مصدرٌ كالبُقيا. وقال الزمخشري^(١): «الرؤيا بمعنى الرؤية، إلا أنها مختصة بما كان في النوم دون اليقظة، فرَّق بينهما بحرفي التانيث كما قيل: القُرْبَةُ والقُرْبَى».

وقرأ العامة «الرؤيا» بهمزٍ من غير إمالة، وقرأها الكسائي^(٢) في رواية الدوري عنه بالإمالة. وأمَّا الرؤيا^(٣) ورؤياي الاثنتان في هذه السورة فأمالهما الكسائي من غير خلافٍ في المشهور^(٤)، وأبو عمرو يُبدلُ هذه الهمزة واواً^(٥) في طريق السنوسي. وقال الزمخشري^(٦): «وسمى الكسائي «رُيَاك» و«رِيَاك» بالإدغام وضم الراء وكسرهما، وهي ضعيفةٌ لأنَّ الواو في تقدير الهمزة فلم يَقوَ إدغامها كما لم يَقوَ إدغام «أتر» من الإزار وأتجر من الأجر» يعني أنَّ العارض لا يُعتدُّ به، وهذا هو الغالب. وقد اعتدَّ القراء بالعارض في مواضع ستقف بها على أشياء إن شاء الله نحو «رِيَا» في قوله «أثاناً ورِيَا»^(٧) عند حمزة، و«عاداً الأولى»^(٨).

(١) الكشاف: ٣٠٣/٢.

(٢) لم يذكر المؤلف هنا أن الكسائي قرأ أيضاً بغير الهمز وهذا مانص عليه في البحر: ٢٨٠/٥، أمَّا صاحب السبعة فقد ذكر رواية الدوري بالإمالة ولم ينص على مسألة الهمز. السبعة: ٣٤٤.

(٣) الرؤيا في الآية ٥، ورؤياي في الآية ١٠٠.

(٤) قال في السبعة: ٣٤٤ «وروى أبو الحارث الليث بن خالد عن الكسائي أنه لم يُمل هذا الحرف «لا تقصص رؤياك» وحده وأمال سائر القرآن».

(٥) الكشاف: ٣٠٣/٢؛ الإنحاف: ٢٦٢.

(٦) الكشاف: ٣٠٣/٢.

(٧) الآية ٧٤ من سورة مريم «وكم أهلكنا قبلهم من قرن هم أحسنُ أثاناً ورِيَاً» وسوف يأتي للمؤلف بحث في مذهب حمزة، وأن له أكثر من وجهٍ في إغرابه لسورة مريم. وانظر الإنحاف: ٣٠٠.

(٨) الآية ٥٠ من سورة النجم.

وَأَمَّا كَسْرُ «رِيَاك» فَلثَلَا يُوَدِّي إِلَى يَاءٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَ ضَمَّةٍ، وَأَمَّا الضَّمُّ فَهُوَ الْأَصْلُ، وَالْيَاءُ قَدْ اسْتَهْلِكَتْ بِالْإِدْغَامِ.

قوله: «فيكيدوا» منصوبٌ في جوابِ النهي وهو في تقدير شرطٍ وجزاء، ولذلك قَدَّره الزمخشري^(١) بقوله: «إِنَّ قِصَصَهَا عَلَيْهِمْ كَادُوكَ». و«كَيْدًا» فيه وجهان، أحدهما: - وهو الظاهر - أنه مصدرٌ مؤكَّدٌ، وعلى هذا ففي اللام في قوله «لك» خمسةٌ أوجهٍ، أحدها: أن يكون «يكيد» ضَمَّنَ معنى ما يتعدَّى باللام؛ لأنه في الأصل متعدُّ بنفسه قال: «فكيدوني جميعاً»^(٢) والتقدير: فيحتالوا لك بالكيد. قال الزمخشري^(٣) مقررًا لهذا الوجه: «فإن قلت: هلاً قيل: فيكيدوك كما قيل فيكيدوني. قلت: ضَمَّنَ معنى فعلٍ يتعدَّى باللام ليفيدَ معنى فعلٍ الكيد مع إفادة معنى الفعل المضمَّن فيكون آكَدَ وَأَبْلَغَ في التخويف وذلك نحو: فيحتالوا لك، ألا ترى إلى تأكيده بالمصدر».

الوجه الثاني من أوجه اللام: أن تكونَ مُعَدِّيَّةً، ويكون هذا الفعلُ ممَّا يتعدَّى بحرفِ الجرِّ تارةً، وبِنفسِهِ أخرى كَنَصَحَ وشَكَرَ، كذا قاله الشيخ^(٤) وفيه نظرٌ، لأنَّ ذاك بابٌ لا يَنْقَاسُ إنما يُقْتَصَرُ فيه على ما ذكره النحاة ولم يذكروا منه «كاد».

الثالث: أن اللامَ زائدةٌ في المفعول به كزيادتها في قوله «رَدِفَ لَكُمْ»^(٥) قاله أبو البقاء^(٦) وهو ضعيفٌ؛ لأنَّ اللامَ لا تُزَادُ إلا بأحدِ شرطين: تقديم المعمولِ أو كونِ العاملِ فرعاً.

(١) الكشاف: ٣٠٣/٢.

(٢) الآية ٥٥ من سورة هود.

(٣) الكشاف: ٣٠٣/٢.

(٤) البحر: ٢٨٠/٥.

(٥) الآية ٧٢ من سورة النمل.

(٦) الإملاء: ٤٩/٢.

الرابع: أن تكون اللام للعلة، أي: فيكيدوا من أجلك، وعلى هذا فالمفعول محذوف اقتصاراً أو اختصاراً. / [٥٠٥/أ]

الخامس: أن تتعلّق بمحذوف، لأنها حالٌ من «كَيْدًا» إذ هي في الأصل يجوزُ أن تكونَ صفةً لو تأخّرت.

الوجه الثاني من وجهي «كَيْدًا» أن يكونَ مفعولاً به، أي: فيصنعوا لك كيداً، أي: أمراً يكيدونك به، وهو مصدرٌ في موضع الاسمِ ومنه «فأجمعوا كيدكم»^(١)، أي: ما تكيدون به، ذكره أبو البقاء^(٢) وليس بالبين، وعلى هذا ففي اللام في «لك» وجهان فقط: كونها صفةً في الأصل ثم صارتَ حالاً، أو هي للعلة، وأمّا الثلاثة الباقية فلا تتأتى وامتناعها واضح.

آ. (٦) قوله تعالى: ﴿وَكذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رُبُّكَ﴾: الكاف في موضع نصبٍ أرفع، فالنصبُ: إمّا على الحال من ضمير المصدر المقدّر، وقد تقدم أنه رأيٌ سيبويه^(٣)، وإمّا على النعتِ لمصدرٍ محذوف والمعنى: مثل ذلك الاجتباء العظيم يجتبيك. والرفعُ على خبر ابتداء مضمّر أي: الأمرُ كذلك. وقد تقدّم له نظائر.

قوله: «وَيُعَلِّمُكَ» مستأنفٌ ليس داخلياً في حيز التشبيه، والتقدير: وهو يُعَلِّمُكَ. والأحاديث: جمع تكسير، فقيل: لواحدٍ ملفوظٍ به وهو «حديث» ولكنه شدُّ جمعُه على أحاديث، وله أخواتٌ في الشذوذ كأباطيل وأقاطع وأعاريض في باطل وقطيع وعروض. وزعم أبو زيد أن لها واحداً مقدراً وهو أحدوثه ونحوه، وليس باسم جمعٍ؛ لأنَّ هذه الصيغة مختصة بالتكسير،

(١) الآية ٦٤ من سورة طه.

(٢) الإملاء: ٤٩/٢.

(٣) الكتاب: ١١٦/١.

وإذا كانوا قد التزموا ذلك فيما لم يُصْرَحْ له بمفردٍ مِنْ لفظه نحو: عباديد وشماطيط وأبائيل ففي «أحاديث» أولى، ولهذا^(١) رُدَّ على الزمخشري^(٢) قوله: «وهي اسم جمعٍ للحديث وليس بجمعِ أُحدوثه» بما ذكرته، ولكنَّ قوله «ليس بجمعِ أُحدوثه» صحيحٌ؛ لأن مذهبَ الجمهور خلافُه، على أن كلامه قد يريد به غيرَ ظاهره مِنْ قوله اسم جمع.

وقوله: «عليك» يجوز أن يتعلَّقَ بـ «يُتَمِّم»، وأن يتعلَّقَ بـ «نعمته». وكرَّر «على» في قوله: «وعلى آل» ليَمَكِّنَ العطفَ على الضميرِ المجرور. هذا مذهبُ البصريين، وتقدَّم بيانه^(٣). وقوله: «مِنْ قَبْلُ» أي مِنْ قَبْلِكَ.

قوله: «إبراهيمَ وإسحاقَ» يجوز أن يكونَ بدلاً من «أبويك» أو عطف بيان، أو على إضمارِ أعني.

آ. (٧): وقرأ ابن كثير^(٤) «آية» بالإفراد، والمرادُ بها الجنسُ، والباقون بالجمع تصريحاً بالمرادِ لأنها كانت علاماتٍ كثيرة. وزعم بعضهم أنَّ نَمَّ معطوفاً محذوفاً تقديراً: للسائلين ولغيرهم، ولا حاجةَ إليه. و«للسائلين» متعلِّقٌ بمحذوفٍ نعتاً لأيات.

آ. (٨) قوله تعالى: ﴿أَحَبُّ إِلَيَّ أَيْبَانًا﴾: «أَحَبُّ» أفعل تفضيل، وهو مبنيٌّ مِنْ «حَبُّ» المبني للمفعول وهو شاذ. وإذا بَنِيَتْ أفعل التفضيل مِنْ مادة الحب والبغض تعدَّى إلى الفاعل المعنوي بـ «إلى»، وإلى المفعول المعنوي باللام أو بـ «في»، فإذا قلت: «زيدٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ بَكَرٍ» يعني أنك

(١) انظر: البحر: ٢٨١/٥.

(٢) الكشاف: ٣٠٣/٢.

(٣) انظر: الدر المنون: ٣٩٤/٢.

(٤) السبعة: ٣٣٤؛ البحر: ٢٨٢/٥؛ التيسير: ١٢٧؛ الحجة: ٣٥٥.

تحب زيدا أكثر من بكر فالمتكلم هو الفاعل، وكذلك: «هو أبغض إليّ منه» أنت المُبغض، وإذا قلت: زيدٌ أحبُّ لي من عمرو، أو أحبُّ فيّ منه، أي: إنَّ زيدا يحبُّني أكثر من عمرو. وقال امرؤ القيس (١):

٢٧٤٠- لَعَمْرِي لَسَعَدٌ حَيْثُ حُلَّتْ دِيَارُهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْكَ فَافْرَسِ حَمِيرَ

وعلى هذا جاءت الآية الكريمة، فإنَّ الأب هو فاعل المحبة. واللام في «ليوسف» لامُ الابتداء أفادت توكيداً لمضمون الجملة، وقوله: «أحبُّ» خبر المثني، وإنما لم يطابق لما عرفت من حكم أفعل التفضيل (٢).

والواو في «ونحن عصبه» للحال، فالجملة بعدها في محل نصب على الحال. والعامة على رفع «عصبه» خيراً لـ «نحن». وقرأ (٣) أمير المؤمنين بنصها على أن الخبر محذوف، والتقدير: نحن نرى أو نجتمع فيكون «عصبه» حالاً، إلا أنه قليل جداً، وذلك لأن الحال لا تسدُّ مسدَّ الخبر إلا بشروطٍ ذكرها النحاة (٥) نحو «ضربي زيدا قائماً»، و«أكثر شربي السويق ملتوتاً». قال ابن الأنباري: «هذا كما تقول العرب: «إنما العامريُّ عمته» أي: يتعمم عمته».

قال الشيخ (٥): «وليس مثله لأن «عصبه» ليس بمصدرٍ ولا هيئة، فالأجود أن يكون من باب «حُكْمُكَ مُسَمَّطاً» (٦). قلت: ليس مرادُ ابن الأنباري إلا التشبيه من حيث إنه حذف الخبر وسدَّ شيء آخر مسدَّه في غير المواضع

(١) ديوانه: ١١٣. غيره الفم لأن الفرس إذا حمر أنتن فوه، فناداه بذلك وعيره.

(٢) أفعل التفضيل المجرد من أل والإضافة يكون مفرداً مذكراً دائماً.

(٣) البحر: ٢٨٣/٥. وقال في الشواذ: «رواية النزال بن سبرة عن علي، ونفى ابن مجاهد أن يكون عليّ قرأ بذلك». الشواذ: ٦٢.

(٤) انظر: أوضح المسالك: ١١٦.

(٥) البحر: ٢٨٣/٥.

(٦) أي لا اعتراض عليه.

المنقاس فيها ذلك، ولا نَظَرَ لكونِ المنصوبِ مصدرًا أو غيره. وقال المبرد^(١):
«هو من باب «حُكْمُكَ مُسَمِّطًا» أي: / لك حُكْمُكَ مُسَمِّطًا، قال الفرزدق^(٢): [٥٠٥/ب]
«يا لَهْدُمُ حُكْمِكَ مُسَمِّطًا» أراد: لك حُكْمُكَ مُسَمِّطًا، قال: «واستعمل هذا
فَكَثُرَ حتى حُذِفَ استخفافًا لعلم ما يريد القائل كقولك: «الهلالُ واللَّهِ» أي:
هذا الهلال». والمُسَمِّطُ: المُرسَلُ غير المردود. وقَدَرَهُ غيرُ المبرد: حُكْمُكَ
ثَبَتَ مُسَمِّطًا. وفي هذا المثالِ نَظَرٌ؛ لأنَّ النحويين يجعلون مِنْ شَرَطِ سَدِّ
الحالِ مَسَدَّ الخَبَرِ أن لا يَصْلُحَ جَعْلُ الحالِ خبرًا لذلك المبتدأ نحو: «ضربني
زيدًا قائمًا» بخلاف: «ضربني زيدًا شديدًا»، فإنها تُرْفَعُ على الخبرية، وتَخْرُجُ
المسألة من ذلك، وهذه الحال أعني مُسَمِّطًا يَصْلُحُ جَعْلُهَا خبرًا للمبتدأ،
إذ التقديرُ: حُكْمُكَ مُرْسَلٌ لا مَرْدُودٌ، فيكون هذا المَثَلُ على ما قَرَّرْتَهُ مِنْ
كلامهم شاذًا.

والعُصْبَةُ: ما زاد على عشرة، عن ابن عباس، وعنه: ما بين عشرة إلى
أربعين. وقيل: الثلاثة نفر، فإذا زاد على ذلك إلى تسعة فهم رَهْطٌ، فإذا
بلغوا العشرة فصاعدًا فَعُصْبَةٌ. وقيل: ما بين الواحد إلى العشرة. وقيل من
عشرة إلى خمسة عشر. وقيل: ستة. وقيل: سبعة. والمادة تدلُّ على الإحاطة
من العِصَابَةِ لإحاطتها بالرأس.

آ. (٩) قوله تعالى: ﴿أَرْضًا﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون
منصوبة على إسقاط الخافض تخفيفًا أي: في أرضٍ كقوله: «لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ
صراطك»^(٣)، وقوله^(٤):

(١) الكامل: ٤٣٥/٢.

(٢) انظر: الخبر في الكامل: ٤٣١/٢، وقول الفرزدق هنا نثري.

(٣) الآية ١٦ من سورة الأعراف.

(٤) تقدم برقم ٢١٥٣.

٢٧٤١ - كما عَسَلَ الطريقِ الثعلبُ

وإليه ذهب الحوفيُّ وابن عطية^(١). والثاني: النصب على الظرفية. قال الزمخشري^(٢): «أرضاً منكورةً مجهولةً بعيدةً من العمران، وهو معنى تنكيرها وإخلائها من الناس، وإبهامها من هذا الوجه نُصِبَتْ نَصَبَ الظروفِ المبهمة». وقد رَدَّ ابن عطية هذا الوجه فقال^(٣): «وذلك خطأ؛ لأنَّ الظرفَ ينبغي أن يكون مبهماً، وهذه ليست كذلك بل هي أرضٌ مقيدةٌ بأنها بعيدةٌ أو قاصيةٌ أو نحو ذلك، فزال بذلك إبهامها ومعلومٌ أنَّ يوسفَ لم يَخُلْ من الكون في أرضٍ، فتبيَّن أنهم أرادوا أرضاً بعيدةً غيرَ التي هو فيها قريبٌ من أبيه».

واستحسن الشيخ هذا الردَّ وقال^(٤): «وهذا الردُّ صحيح لو قلت: جلست داراً بعيدةً أو مكاناً بعيداً لم يصحَّ إلا بواسطة «في»، ولا يجوز حذفها إلا في ضرورة شعر، أو مع «دَخَلْتُ» على الخلاف في «دَخَلْتُ» أهي لازمةٌ أم متعدية؟».

قلت: وفي الكلامين نظراً؛ إذ الظرفُ المبهم عبارةٌ عمَّا ليس له حدودٌ تحصره ولا أقطارَ تحويه، و«أرضاً» في الآية الكريمة من هذا القبيل.

الثالث: أنها مفعولٌ ثانٍ، وذلك إن تَضَمَّنَ «اطرحوه» أنزَلوه، وأنزَلوه يتعدى لاثنتين قال تعالى^(٥): «أنزَلني منزلاً مباركاً». وتقول: أنزَلت زيدا الدار.

(١) المحرر: ٢٥٣/٩.

(٢) الكشف: ٣٠٥/٢.

(٣) المحرر: ٢٥٣/٩.

(٤) البحر: ٢٨٣/٥.

(٥) الآية ٢٩ من سورة المؤمنون.

والطَّرْح: الرُّمِي، ويُعَبَّرُ به عن الاقتحام في المخاوف. قال عُرْوَةُ ابن الورد^(١):

٢٧٤٢- وَمَنْ يَكْ مِثْلِي ذَا عِيَالٍ وَمُقْتِرًا
من المال يَطْرَحُ نَفْسَهُ كُلَّ مَطْرَحٍ
و «يَخْلُ لَكُمْ» جوابُ الأمر، وفيه الإدغام والإظهار، وقد تقدّم تحقيقُهُما عند قوله: «يَتَنَعَّ غيرَ الإسلام»^(٢).

آ. (١٠) قوله تعالى: ﴿فِي غِيَابَةٍ﴾: قرأ نافع^(٣) «غِيَابَاتٍ بالجمع في الحرفين»^(٤) مِنْ هذه السورة، جُعِلَ ذلك المكانُ أجزاءً، وَسُمِّيَ كُلُّ جزءٍ غِيَابَةً، والباقون بالإفراد وهو واضح. وابن هرزمز. كَنَافِع إلا أنه شَدَّدَ الياءَ. والأظهرُ في هذه القراءة أن يكون سُمِّيَ باسم الفاعل الذي للمبالغة فهو وصفٌ في الأصل. وألحقه الفارسي^(٥) بالاسم الجائي على فَعَالٍ نحو ما ذكر سيبويه^(٦) من «الفَيَاد». قال ابن جني^(٧): «ووجَدت من ذلك «الفَخَار»: الحَزْف». وقال صاحب «اللوامح»: «يجوز أن يكون على فَعَالَات كَحَمَامَات، ويجوز أن يكونَ على فَيَعَالَات كَشَيْطَانَات جمع شَيْطَانَةٍ، وكلٌّ للمبالغة».

وقرأ الحسن: «غَيِّبَةً» بفتح الياء، وفيها احتمالان، أحدهما: أن تكونَ

(١) ديوانه ٤٤٥؛ والبحر المحيط: ٢٧٦/٥؛ والمحزر: ٢٥٣/٩.

(٢) الآية ٨٥ من سورة آل عمران. وانظر: الدر المصون: ٢٩٩/٣.

(٣) السبعة: ٣٤٥؛ البحر: ٢٨٤/٥؛ الإنحاف: ٢٦٢؛ التيسير: ١٢٧؛ الحجة: ٣٥٥؛ الشواذ: ٦٢.

(٤) الموضع الثاني في الآية ١٥.

(٥) لم يشر إلى ذلك في «الحجة» وإنما ذكر ما أسلفه السمين قبلاً في الفرق بين القراءتين.

(٦) لم أفق على هذه اللفظة في «الكتاب»، ومعناها المتبختر وذَكَرَ اليوم، كما في اللسان: فيد

وعبارة ابن جني في المحتسب: ٣٣٣/١. «وكان أبو علي يضيف إلى ما حكاها

سيبويه... فقد تكون هذه اللفظة مما أضافه أبو علي وليست في الكتاب.

(٧) انظر: المحتسب: ٣٣٣/١؛ والبحر: ٢٨٤/٥.

في الأصل مصدراً كَالغَلْبَةِ. والثاني: أن يكونَ جمعَ غائبٍ نحو: ضائع وصنعة. قال الشيخ^(١): «وفي حرفِ أَبِي «غَيْبَة» بسكون الياء، وهي ظلمة الرِّكْبَةِ»^(٢). قلت: والضبطُ أمرٌ حادثٌ فكيف يُعرف ذلك في المصحف؟ وقد تقدّم نحوٌ من ذلك فيما تقدم.

والغَيْبَة: قال الهرويُّ: «شِبْهُ لَجْفٍ^(٣) أوطاقٍ في البئرِ فُوَيْقَ الماءِ يغيب ما فيه عن العيون. وقال الكلبي: «الغَيْبَة تكون في قَعْرِ الجُبِّ؛ لأنَّ أسفله واسعٌ ورأسه ضيقٌ فلا يكاد الناظر يرى ما في جوانبه». وقال الزمخشري^(٤): «هي عَوْرُهُ وما غابَ منه عن عَيْنِ الناظرِ وأظلمَ مِنْ أسفله، قال المنخل^(٥): / [١/٥٠٦]

٢٧٤٣- فَإِنَ أَنَا يَوْمًا عَيَّبْتَنِي غِيَابَتِي فَيَسِيرًا وَبَسِيرِي فِي الْعَشِيرَةِ وَالْأَهْلِ

أراد: غَيْبَة حُفْرته التي يُدْفَن فيها. والجُبُّ: البئر التي لم تُطَوَّ، وتسميته بذلك: إمَّا لكونه محفوراً في جُوبِ الأرض أي: ما غلظَ منها، وإمَّا لأنه قُطِعَ في الأرض، ومنه الجُبُّ في الذِّكْرِ.

وقال الأعشى^(٦):

٢٧٤٤- لَيْتَنُ كُنْتُ فِي جُبِّ ثَمَانِينَ قَامَةً وَرُمَيْتَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلْمٍ

وَيُجْمَعُ عَلَى جَيْبَةٍ وَجِبَابٍ وَأَجْبَابٍ.

قوله: «يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ [السَّيَّارَةِ]» قرأ العامة «يَلْتَقِطُهُ» بالياء من تحت

(١) البحر: ٢٨٤/٥.

(٢) أي: قعر البئر.

(٣) اللجف: الناحية من البئر. وانظر: القرطبي: ١٣٢/٩.

(٤) الكشف: ٣٠٥/٢.

(٥) البيت في المحرر: ٢٥٤/٩؛ ومجاز القرآن: ٣٠٢/١؛ والبحر: ٢٨٤/٥.

(٦) تقدم برقم ٢٣٤٩.

- يوسف -

وهو الأصل . وقرأ^(١) الحسن ومجاهد وأبورجاء وقتادة بالناء مِنْ فوق لتأنيث المعنى ، ولإضافته إلى مؤنث ، وقالوا : «قَطِعت بعض أصابعه» ، وقال الشاعر^(٢) :

٢٧٤٥- إذا بعضُ السنينِ تَعَرَّقْتنا كفى الأيتامَ فَقَدَ أبي اليتيمِ
وقد تقدّم الكلامُ بأوسعِ مِنْ هذا في الأنعام والأعراف . ومفعول
«فاعلين» محذوفُ أي : فاعلين ما يُحَصِّلُ غَرَضَكُمْ .
والسَّيَّارة : جمع «سَيَّار» ، وهو مثالُ مبالغة .

والالتقاط : تَنَاوَلُ الشيءَ المطروح ، ومنه : «اللَّقْطَةُ» واللَّقِيط . وقال
الشاعر^(٣) :

٢٧٤٦- وَمَنْهَلٍ وَرَدَّتْهُ التِّقَاطَا
آ . (١١) قوله تعالى : ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾ : حالٌ وتقدّم نظيره . وقرأ العامة^(٤)
«تَأْمَنَّا» بالإخفاء ، وهو عبارةٌ عن تضعيفِ الصوت بالحركة والفصل بين
النونين ، لا أَنَّ النونَ تُسَكِّنُ رَأْسًا ، فيكون ذلك إخفاءً لإدغاماً . قال الداني^(٥) :
«وهو قولٌ عامّةٌ أئْمَنَّا وهو الصوابُ لتأكيد دلالته وصحته في القياس» .

(١) الإتحاف : ٢٦٢ ؛ البحر : ٢٨٤/٥ ؛ القرطبي : ١٣٣/٩ .
(٢) البيت لجرير في ديوانه : ٥٠٧ ؛ والكتاب : ٢٥/١ ؛ والمقتضب : ١٩٨/٤ ؛ وابن يعيش
٩٦/٥ ؛ والخزانة : ١٦٧/٢ . وكفى بمعنى أغنى ، الأيتامَ وفَقَدَ : مفعولاه أي : كفى
الأيّامَ فقد آباؤهم لأنه أعطاهم ، وأراد : فقد أبيهم فلم يمكنه . وتعرّقتنا : أدّتنا .
(٣) البيت لقيادة الأسدِي وبعده :

لَمْ أَلَقْ إِذْ وَرَدَّتْهُ فُرَاطَا

وهو في اللسان لقط ، والبحر : ٢٧٦/٥ .

(٤) انظر في قراءتها : الإتحاف : ٢٦٢ ؛ البحر : ٢٨٥/٥ ؛ السبعة : ٣٤٥ .

(٥) التيسير : ١٢٨ .

وقرأ بعضهم ذلك بالإشمام، وهو عبارة عن ضمّ الشفتين إشارةً إلى حركة الفعل مع الإدغام الصريح كما يشير إليها الواقف، وفيه عُسْرٌ كبير قالوا: وتكون الإشارة إلى الضمة بعد الإدغام أو قبل كماله، والإشمام يقع بإزاء معانٍ هذا مِنْ جُمَلَتِها، ومنها إشراب الكسرة شيئاً من الضم نحو: «قيل»^(١) و«غِيض»^(٢) وبابه، وقد تقدم أول البقرة. ومنها إشمام أحد حرفين شيئاً من الآخر كإشمام الصاد زائلاً في «الصراط»^(٣): «وَمَنْ أَصْدَق»^(٤) وبابهما، وقد تقدم ذلك أيضاً في الفاتحة والنساء، فهذا خَلَطٌ حرفٍ بحرف، كما أن ما قبله خَلَطٌ حركة بحركة. ومنها الإشارة إلى الضمة في الوقف خاصةً، وإنما يراه البصير دون الأعمى.

وقرأ أبو جعفر بالإدغام الصريح من غير إشمام. وقرأ الحسن ذلك بالإظهار مبالغةً في بيان إعراب الفعل وللمحافظة على حركة الإعراب. اتفق الجمهور على الإخفاء أو الإشمام كما تقدم تحقيقه.

وقرأ ابن هرمز «لا تَأْمَنَّا» بضم الميم، نقل حركة النون الأولى عند إرادة إدغامها بعد سَلْبِ الميم حركتها، وخطُّ المصحف بنون واحدة، ففي قراءة الحسن مخالفة لها.

وقرأ أبو رزين وابن وثاب «لا تَيْمَنَّا» بكسر حرف المضارعة، إلا أن ابن وثاب سهّل الهمزة. قال الشيخ^(٥): «ومجيئه بعد «مالك» والمعنى يُرشد إلى أنه نَفْيٌ لا نَهْيٌ وليس كقولهم «ما أَحْسَنَّا» في التعجب؛ لأنه لو أدغم لالتبس

(١) الآية ١١ من سورة البقرة.

(٢) الآية ٤٤ من سورة هود.

(٣) الآية ٥ من سورة الفاتحة. وانظر: الدر المصون ٦٤/١.

(٤) الآية ٧٨ من سورة النساء.

(٥) البحر: ٢٨٥/٥.

بالنفي». قلت: وما أبعد هذا عن توهم النهي حتى يُنصَّر عليه. وقوله:
«لا لتبس بالنفي» صحيح.

أ. (١٢) قوله تعالى: ﴿يَرْتَع وَيَلْعَبُ﴾: فيها أربع عشرة قراءة^(١)
إحداها: قراءة نافعٍ بالياء مِنْ تحت وكسرِ العين. الثانية: قراءة البزي عن ابن
كثير «نَرْتَع ونلعب» بالنون وكسرِ العين. الثالثة: قراءة قنبل، وقد اختلف عليه
فُنقل عنه ثبوتُ الياء بعد العين وَصلاً وَوَقْفاً وَحَذْفُهَا وَصلاً وَوَقْفاً، فيوافق البزِّي
في أحد الوجهين عنه، فعنه قراءتان. الخامسة: قراءة أبي عمرو وابن عامر
«نَرْتَع ونلعب» بالنون وسكون العين والياء. السادسة: قراءة الكوفيين: «يرتَع
ويلعب» بالياء من تحت وسكون العين والياء.

وقرأ جعفر بن محمد «نرتع» بالنون و«يلعب» بالياء، ورُوِيَتْ عن ابن
كثير. وقرأ العلاء بن سيابة «يَرْتَع ويلعب» بالياء فيهما وكسر العين وضم الباء.
وقرأ مجاهد وقتادة وابن محيصن «نَرْتَع» بضم النون وسكون العين والياء. وقرأ
أبورجاء كذلك، إلا أنه بالياء مِنْ تحت فيهما. والنخعي ويعقوب «نرتع»
بالنون و«يلعب» بالياء. والفعالان في هذه القراءات كلها مبنيٌّ للفاعل.

وقرأ زيد بن علي «يَرْتَع وَيُلْعَبُ» بالياء مِنْ تحت مبنيين للمفعول.
وقرئ «نرتعي ونلعب» بثبوت الياء ورفع الباء. وقرأ ابن أبي عبلة «نَرْتَعِي
ونلعب» فهذه أربع عشرة قراءة، منها ستٌ في السبع المتواتر وثمانٌ في الشاذ.

فَمَنْ قرأ بالنون أسند الفعل إلى إخوة يوسف، وَمَنْ قرأ بالياء أسند الفعل
إليه دونهم، وَمَنْ كَسَرَ العين اعتقد أنه جزم بحذف حرفِ العلة، وجعله
مأخوذاً [مِنْ] (٢) يَفْتَعِل من الرُّعْي كيرتمي من الرمي. وَمَنْ سَكَّنَ العينَ اعتقد

(١) انظر في قراءاتها: السبعة: ٣٤٥؛ التيسير: ١٢٨؛ الحجة: ٣٥٦؛ البحر: ٢٨٥/٥.

(٢) زيادة من (ش).

أنه جَزَمَه بحذف الحركة وجعله مأخوذاً مِنْ رَتَعٍ يَرْتَعُ إذا اتَّسع في الخِصْبِ قال (١):

٢٧٤٧- وإذا يَخْلُو له لَحْمِي رَتَعٍ

وَمَنْ سَكَّن الباءَ جعله مجزوماً، وَمَنْ رفعها جعله مرفوعاً على الاستثناف أي: وهو يلعب، وَمَنْ غاير بين الفعلين فقرأ بالياء مِنْ تحت في «يلعب» دون «نرتع» فلأنَّ اللبَّ مُناسبٌ للصغار. وَمَنْ قرأ: «نرتع» رباعياً جعل مفعوله محذوفاً، أي: نُرْعِي مواشِينا، وَمَنْ بناها للمفعول فالوجهُ أنه أضمر / المفعولَ الذي لم يُسمَّ فاعله وهو ضمير الغد، والأصل: نرتع فيه ونلعب فيه، ثم اتَّسع فيه فَحذِفَ حرفُ الجر فتعدَّى إليه الفعلُ بنفسه فصار: نرتعه ونلعبه، فلما بناه للمفعول قام الضمير المنصوب مقام فاعله فانقلب مرفوعاً واستتر في رافعه، فهو في الاتساع كقوله (٢):

٢٧٤٨- ويومِ شَهِدناه سُلَيْمِي وعامراً

وَمَنْ رفع الفعلين جعلهما حالِّين، وتكون حالاً مقدرة. وأما إثبات الياء في «نرتعي» مع جزم «نلعب» وهي قراءة قنبل فقد تجرأ بعض الناس وردّها، وقال ابن عطية (٣): «هي قراءة ضعيفة لا تجوز إلا في الشعر» وقيل: هي لغة مَنْ يجزم بالحركة المقدرة وأنشد (٤):

٢٧٤٩- أَلَمْ يَسْأَلِكِ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي

(١) لم أهدت إلى قائله، وصدده:

وَحَبِيبٌ لِي إِذَا لَأَقَيْتُهُ

وهو في اللسان «رتع».

(٢) تقدم برقم ٤٣٥.

(٣) المحرر: ٢٥٨/٩.

(٤) تقدم برقم ٢٦٤٠.

وقد تقدّمت هذه المسألة مستوفاةً.

و «نَرْتَع» يحتمل أن يكونَ وزنه تَفْتَعِلُ^(١) مِنَ الرَّعِي وهو أَكْلُ المَرْعَى، ويكون على حَذْفِ مضاف: نرتع مواشينا، أو من المراعاة للشيء قال^(٢):

٢٧٥٠- تَرْتَعِي السُّفْحَ فَالْكَيْبَ فَذَاقَا رِ فَرَوْضَ القَطَا فَذَاتَ الرِّثَالِ

ويحتمل أن يكونَ وزنه نَفْعَلُ مِنْ: رَتَعَ يَرْتَعُ إذا أقام في خِصْبٍ وَسَعَةٍ، ومنه قول^(٣) الغضبان بن القبعثري: «الْقَيْدُ والرَّتْعَةُ وَقِلَّةُ المَنْعَةِ» وقال الشاعر^(٤):

٢٧٥١- أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِي وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِئَّةَ الرُّتَاعَا

قوله: «وإنّا له لحافظون» جملة حالية، والعامل فيها أحدُ شيئين: إمّا الأمر، وإمّا جوابه. فإن قلت: هل يجوز أن تكونَ المسألة من الإعمال لأنّ كلاً من العاملين يَصْحُ تَسَلُّطُهُ على الحال؟ فالجواب: ذلك لا يجوز، لأنّ الإعمال يَسْتَلْزِمُ الإِضْمَارَ، والحال لا تُضْمَرُ؛ لأنها لا تكون إلا نكرةً أو مؤولةً بها.

آ. (١٣) قوله تعالى: ﴿أَنْ تَذْهَبُوا﴾: فاعل «يَحْزُنُنِي»، أي: يَحْزُنُنِي ذهابكم. وفي هذه الآية دلالة على أنّ المضارعَ المقتَرَنَ بلامِ الابتداء لا يكون حالاً^(٥)، والنحاة جعلوها من القرائن المخصصة للحال، ووجه الدلالة أنّ «أَنْ تَذْهَبُوا» مستقبلٌ لاقترانته بحرفِ الاستقبال وهي «أَنْ»، وما في حيزها فاعلٌ،

(١) هذا على تمامه قبل حذف لامه.

(٢) البيت للأعشى في ديوانه: ٣؛ والبحر: ٢٧٦/٥.

(٣) قاله للحجاج يوم رآه قد سَمِنَ. انظر: اللسان رتع.

(٤) تقدم برقم ٣١٧.

(٥) الحال هنا الزماني لا الإعرابي.

فلوجعلنا «لِيَحْزُنُنِي» حالاً لزم سَبَقُ الفعل^(١) لفاعله^(٢) وهو محالٌ. وأجيب عن ذلك بأن الفاعل في الحقيقة مقدرٌ حُذِفَ هو وقام المضاف إليه مقامه، والتقدير: ليحزني تَوَقُّعُ ذهابكم.

وقرأ^(٣) زيد بن علي وابن هرمز وابن محيصن: «لِيَحْزُنُنِي» بالإدغام. وقرأ زيد^(٤) بن علي وحده «تَذَهَبُوا» بضم التاء من أذهب، وهو كقوله: «تُنَبَّتْ بالدهن»^(٥) في قراءة مَنْ ضم التاء فتكون الباء زائدةً أو حاليةً.

و«الذئب» يُهْمَزُ وَلَا يُهْمَزُ، وبعدم الهمز قرأ^(٦) السوسي والكسائي وورش، وفي الوقف لا يهمله حمزة. قالوا: وهو مشتقٌ مِنْ «تَذَاءَبَتِ الرِّيحُ»: إِذَا هَبَّتْ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ لِأَنَّهُ يَأْتِي كَذَلِكَ، وَيُجْمَعُ عَلَى ذَنَابٍ وَذُؤَانٍ وَأَذْنَبٍ قال^(٧):

٢٧٥٢- وَأَزُورَ يَمْطُو فِي بِلَادٍ بَعِيدَةٍ تَعَاوَى بِهِ ذُؤَانُهُ وَثَعَالِيُهُ

وأرضٌ مذأبة: كثيرة الذئاب، وذؤابة الشعر لتحركها وتقلبها، مِنْ ذَلِكَ.

وقوله: «وأنتم عنه غافلون» جملة حالية العامل فيها «يأكله».

آ. (١٤) قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ عَصِيْبَةٌ﴾: جملة حالية أو معترضة، و«إنا إذا لخاسرون» جواب القسم وحُذِفَ جوابُ الشرط. و«إذن» حرفٌ

(١) وهو الحزن.

(٢) وهو الذهاب.

(٣) البحر: ٢٨٦/٥.

(٤) البحر: ٢٨٦/٥.

(٥) الآية ٢٠ من سورة المؤمنون، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو كما في السبعة: ٤٤٥.

(٦) السبعة: ٣٤٦؛ الإتحاف: ٢٦٣؛ البحر: ٢٨٦/٥؛ التيسير: ١٢٨.

(٧) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر: ٢٧٦/٥.

جواب، وقد تقدّم القول في ذلك مُشعباً. ونقل أبو(١) البقاء أنه قرىء «عُصْبَةً» بالنصب، وقدّر ما قدّمته في الآية الأولى.

آ. (١٥) قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا﴾: يجوز في جوابها أوجه، أحدها: أنه محذوف، أي: عَرَفْنَاهُ وَأَوْصَلْنَا إِلَيْهِ الطَّمَانِينَةَ. وقدّره الزمخشري(٢): «فَعَلُوا بِهِ مَا فَعَلُوا مِنَ الْأَذَى» وذكر حكايةً طويلة. وقدّره غيره: عَظُمَتْ فِتْنَتُهُمْ. وآخرون «جَعَلُوهُ فِيهَا». وهذا أولى لدلالة الكلام عليه.

الثاني: أن الجواب مثبت، وهو قوله «قالوا يا أبانا إنا ذهبنا»، أي: لَمَّا كان كيت وكيت قالوا. وهذا فيه بُعد لبُعْدِ الكلامِ مِنْ بَعْضِهِ.

والثالث: أن الجواب هو قوله «وَأَوْحَيْنَا» والواو فيه زائدة، أي: فلَمَّا ذهبوا به أَوْحَيْنَا، وهو رأي الكوفيين، وجعلوا مِنْ ذَلِكَ قَوْلَهُ تَعَالَى «فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّه»(٣)، أي: تَلَّه. وقوله: «حتى إذا جاؤوها وَفُتِحَتْ»(٤) وقول امرئ القيس(٥):

٢٧٥٣ - فَلَمَّا أَجْرْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى
بِنَا بَطْنَ حِقْفِ ذِي رُكَامٍ عَقَنْقَلِ

أي: فلَمَّا أَجْرْنَا انتحى. وهو كثيرٌ عندهم بعد «لَمَّا».

وقوله: «أَنْ يَجْعَلُوهُ» مفعول «أَجْمَعُوا»، أي: عَزَمُوا عَلَى أَنْ يَجْعَلُوهُ، أَوْ عَزَمُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ، لأنه يتعدى بنفسه وبعلى، فـ «أَنْ» يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ عَلَى

(١) الإملاء: ٥٠/٢.

(٢) الكشف: ٣٠٦/٢.

(٣) الآية ١٠٣ من سورة الصافات. وانظر: الإنصاف ٤٥٦.

(٤) الآية ٧١ من سورة الزمر.

(٥) تقدم برقم ٤٥٠.

حذف الحرف، وأن لا تكون، فعلى الأول يَحْتَمَل موضعها النصب والجُرْ،
وعلى الثاني يتعيَّن النصب.

والجَعْل يجوز أن يكون بمعنى الإلقاء، وأن يكون بمعنى التصيير،
فعلى الأول يتعلَّق «في غيابة» بنفس الفعل قبله، وعلى الثاني بمحذوف.
والفعل مِنْ قوله: «وأَجْمَعُوا» يجوزُ أن يكونَ معطوفاً على ما قبله، وأن يكون
حالاً، و«قد» معه مضمرةٌ عند بعضهم. والضمير في «إليه» الظاهر عَوْدُهُ على
يوسف. وقيل: يعود على يعقوب.

وقرأ العامةُ: «لَتَنْبِئَنَّهُمْ» بقاء الخطاب. وقرأ^(١) ابن عمر بياء الغيبة، أي:
اللَّهُ تعالى. قال الشيخ^(٢): «وكذا في بعض مصاحف البصرة» وقد تقدّم أن
النَّقْطَ حادثٌ، فإن قال: مصحفٌ حادثٌ غيرُ مصحفِ عثمان فليس الكلام في
ذلك.

وقرأ سَلَامٌ: «لَتَنْبِئَنَّهُمْ» بالنون. و«هذا» صفةٌ لأمرهم. وقيل: بدل.
وقيل: بيان.

قوله: «وهم لا يَشْعرون» جملةٌ حاليةٌ، يجوز أن يكونَ العاملُ فيها
«أَوْحِينَا» /، أي: أوحينا إليه من غير شعور بالوحي، وأن يكونَ العاملُ فيها
«لَتَنْبِئَنَّهُمْ»، أي: تُخبرهم وهم لا يعرفونك لبعد المدّة وتغيُّر الأحوال.

آ. (١٦) قوله تعالى: ﴿عِشَاءً﴾: يجوز فيه وجهان، أحدهما:
- وهو الذي لا ينبغي أن يُقال غيره - أنه ظرف زمان، أي: جاؤوه في هذا
الوقت و«يكون» جملةٌ حاليةٌ، أي: جاؤوه باكين. والثاني: أن يكون «عشاء»

(١) البحر: ٢٨٨/٥.

(٢) البحر: ٢٨٨/٥.

جمع عاشٍ^(١) كقائم وقيام. قال أبو البقاء^(٢): «ويُقرأ^(٣) بضم العين، والأصل: عُشاة مثل غازٍ وُعْزاة، فحُذِفَتِ الهاءُ وزِيدَتِ الألفُ عوضاً منها، ثم قُلبت الألفُ همزةً، وفيه كلامٌ قد ذُكر في آل عمران عند قوله: «أو كانوا عُزَّى»^(٤)، ويجوز أن يكون جمعُ فاعِلٍ على فُعالٍ، كما جُمع فَعِيلٌ على فُعالٍ لِقُرْب ما بين الكسر والضم، ويجوز أن يكون كُنُؤامٍ ورُبَابٍ^(٥) وهو شاذٌّ. قلت: وهذه القراءة قراءةُ الحسن البصري، وهي من العِشوة والعُشوة وهي الظلام.

وقرأ الحسن أيضاً: «عُشَا» على وزن دُجى نحو: غازٍ وُعْزاة، ثم حُذِف منه تاءُ التانيث، وهذا كما حذفوا تاء التانيث من «مَأَلِكَة»، فقالوا: مَأَلِك، وعلى هذه الأوجه يكون منصوباً على الحال. وقرأ الحسن أيضاً «عُشِيّاً» مصغراً.

آ. (١٧) وقوله تعالى: ﴿نَسْتَبِقُ﴾: نَسَابِق، والافتعال والتفاعل يشتركان نحو قولهم: نَتَّضِلُّ ونتناضَلُ^(٦)، ونَرْتَمِي ونترامِي. و«نَسْتَبِقُ» في محل نصب على الحال. و«تَرَكْنَا» حالٌ مِنْ «نَسْتَبِقُ» و«قد» معه مضمرةٌ عند بعضهم.

قوله: «ولوكنا صادقين» جملةٌ حالية، أي: ما أنت مصدقاً لنا في كل حال حتى في حال صدقنا لِمَا غَلَبَ على ظَنِّكَ في نُهْمَتنا ببغضِ يوسفَ وكرهتنا له.

(١) العاشي: مَنْ ساء بصره ليلاً.

(٢) الإملاء: ٥٠/٢. وانظر في قراءاتها: البحر ٢٨٨/٥، والإتحاف ٢٦٣.

(٣) وهي قراءة الحسن المطوعي. انظر: الإتحاف: ٢٦٣.

(٤) الآية ١٥٦.

(٥) الرُّبَى: النعمة، والجمع رُبَاب وهو نادر.

(٦) نتضل: نتسابق.

آ. (١٨) قوله تعالى: ﴿على قميصه﴾: في محل نصبٍ على الحال من «الدم». قال أبو البقاء^(١): «لأنَّ التقدير: جاؤوا بدمٍ كذبٍ على قميصه»، يعني أنه لو تأخر لكان صفةً للنكرة. وهذا الوجه قد ردّه الزمخشري^(٢) فقال: «فإن قلت: هل يجوز أن تكون حالاً متقدمة؟ قلت: لا، لأنَّ حال المجرور لا تتقدّم عليه». وهذا الذي ردّه به الزمخشريُّ أحدُ قولَي النحاة، وقد صحّح جماعةً جوازَه وأنشدوا^(٣):

٢٧٥٤ - فلن يذهبوا فرغاً بقتل حبال

وقول الآخر^(٤):

٢٧٥٥ - لئن كان برد الماء هيمان صادياً إليّ حبياً إنها لحبيب

وقول الآخر^(٥):

٢٧٥٦ - غافلاً تعرض المنيّة للمرء فيدعى ولات حين إباء

وقال الحوفي: «إنَّ «على قميصه» متعلقٌ بـ «جاؤوا». وفيه نظر؛ لأن مجيئهم لا يصحُّ أن يكونَ على القميص.

وقال الزمخشري^(٦): «فإن قلت «على قميصه» ما محلُّه؟ قلت: محلُّه نصبٌ على الظرف، كأنه قيل: وجاؤوا فوق قميصه بدم، كما تقول: جاء على جماله بأحمال». قال الشيخ^(٧): «ولا يساعد المعنى على نصب «على»

(١) الإملاء: ٥٠/٢.

(٢) الكشاف: ٣٠٨/٢.

(٣) تقدم برقم ٤٠٦.

(٤) تقدم برقم ١٩٤٥.

(٥) تقدم برقم ١٩٤٤.

(٦) الكشاف: ٣٠٨/٢.

(٧) البحر: ٢٨٩/٥.

على الظرف بمعنى فوق، لأنَّ العامل فيه إذ ذاك «جاؤوا»، وليس الفوق ظرفاً لهم، بل يستحيل أن يكونَ ظرفاً لهم». وهذا الردُّ هو الذي رَدَدَتْ به على الحوفي قوله إنَّ «على» متعلِّقة بـ «جاؤوا». ثم قال الشيخ: «وأما المثال الذي ذكره الزمخشري وهو «جاء على جماله بأحمال» فيمكن أن يكونَ ظرفاً للجائي لأنه تمكَّنَ الظرف فيه باعتبار تبدُّله من جملٍ إلى جمل، وتكون «بأحمال» في موضع الحال، أي: مضموماً^(١) بأحمال».

وقرأ العامة: «كذب» بالذال المعجمة، وهو من الوصف بالمصادر فيمكن أن يكونَ على سبيل المبالغة نحو: رجلٌ عدلٌ أو على حذفٍ مضافٍ، أي: ذي كذب، نَسَبَ فَعَلَ فاعله إليه. وقرأ^(٢) زيد بن علي «كذباً» فاحتمل أن يكون مفعولاً من أجله واحتمل أن يكونَ مصدرًا في موضع الحال، وهو قليلٌ أعني مجيء الحال من النكرة.

وقرأت^(٣) عائشة والحسن: «كذب» بالذال المهملة. قال صاحب اللوامح: «معناه: ذي كذب، أي: أثر؛ لأنَّ الكذبَ هو بياضٌ يَخْرُجُ في أظافر الشباب ويؤثِّرُ فيها، فهو كالنقش، ويُسمَّى ذلك البياضُ «الفوف» فيكون هذا استعارةً لتأثيره في القميص كتأثير ذلك في الأظافر». وقيل: هو الدمُّ الكدير. وقيل: الطريُّ. وقيل: اليبس.

قوله: «بل سَوَّلْتُ» قبل هذه الجملة جملةٌ محذوفة تقديره: لم يأكله الذئب، بل سَوَّلْتُ. وسَوَّلْتُ، أي: زَيَّنْتُ وَسَهَّلْتُ.

قوله: «فصبرٌ جميل» يجوز أن يكونَ مبتدأً وخبره محذوفٌ، أي: صبر

(١) البحر: مصحوباً.

(٢) البحر: ٢٨٩/٥.

(٣) الإتحاف: ٢٦٣؛ البحر: ٢٨٩/٥؛ القرطبي: ١٤٩/٩.

جميل أمثلُ بي . ويجوز أن يكون خيراً محذوفَ المبتدأ، أي: أمري صبرٌ جميل [ب/٥٠٧] وهل يجب حذفُ مبتدأ هذا الخبر / أو خبر هذا المبتدأ؟ وضابطه أن يكونَ مصدرًا في الأصل بدلاً من اللفظ بفعله، وعبارة بعضهم تقتضي الوجوب، وعبارة آخريْن الجواز. ومن التصريح بخبر هذا النوع، ولكنه في ضرورة شعر قوله^(١):

٢٧٥٧- فقالت على اسمِ اللهِ أمرُك طاعةٌ وإن كنتُ قد كلَّفتُ ما لم أعودِ
وقولُ الشاعر^(٢):

٢٧٥٨- يشكو إليَّ جملي طولَ السرى صبرٌ جميلٌ فكأننا مُبتلى
يحتمل أن يكونَ مبتدأً أو خبراً كما تقدّم.

وقرأ^(٣) أبيّ وعيسى بن عمر: «فصبراً جميلاً» [نصباً، ورويت عن الكسائي، وكذلك هي في^(٤) مصحف أنس بن مالك، وتخريجها على المصدر الخبري، أي: أصبرُ أنا صبراً، وهذه قراءة ضعيفة إن خرّجتَ هذا التخريج، فإن سيويه^(٥) لا ينفاس ذلك عنده إلا في الطلب، فالأولى أن يجعل التقدير: إن يعقوب رجّع وأمر نفسه فكأنه قال: اصبري يا نفسُ صبراً. وروي البيتُ أيضاً بالرفع والنصب على ما تقدّم، والأمر فيه ظاهر.

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ملحقات ديوانه: ٤٨٢؛ والخصائص: ٣٦٢/٢؛ والخزانة: ١٥٠/٢.

(٢) تقدم برقم ٤٨٤.

(٣) القرطبي: ١٥١/٩؛ البحر: ٢٨٩/٥.

(٤) ما بين معقوفين محروم في الأصل، أثبتناه من ش.

(٥) هذا النقل عن سيويه فيه نظر، فقد عرض لمثل هذه الأساليب وأجاز فيها الوجهين.

انظر: الكتاب: ١٦١/١ - ١٦٢.

آ. (١٩) قوله تعالى: ﴿فَأَذَلِّ دَلْوَهُ﴾: يُقال: أذَلُّ دَلْوَهُ، أي: أرسلها في البئر. و«دَلَّاهَا» إذا أَخْرَجَهَا مَلَأَى، قال (١):

٢٧٥٩- لا تَقْلُوبُهَا وَادَّلُوهَا دَلُّوا إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدُوا
والدَّلُّ مؤنثة فتصغر على دُليَّة، وتُجمع على دِلاءٍ وأذَلِّ (٢) والأصل:
دِلاو فقلبت الواو همزةً نحو كساء، وأذَلُّوا فاعِلٌ إعلالٌ قاضٍ، ودُلُّوا بواوين
فقلبتا ياءَين نحو: عَصِي.

قوله: «يا بُشراي» (٣) قرأ الكوفيون (٤) بحذف ياء الإضافة، وأمال ألف
فُعَلَى الأخوان، وأمالها ورش بين بين على أصله، وعن أبي عمرو الوجهان،
ولكن الأشهر عنه عدم الإمالة، وليس ذلك من أصله على ما قرَّر في علم
القراءات. وقرأ الباقون «يا بشراي» مضافة لياء المتكلم، ونداء البشري على
حدِّ قوله: «يا حَسْرَتا على» (٥) «يا حَسْرَةً على العباد» (٦) كأنه يقول: يا بشري
هذا وقت أو ان أن تُنادي ويصاح بك. ومنَّ زعم أن «بشري» اسم رجل
كالسدِّي فقد أبعد.

وقرأ ورش عن نافع «يا بُشراي» بسكون الياء، وهو جمع بين ساكنين في
الوصل، وهذا كما تقدم في «محيي» (٧)، فعليك بالالتفات إليه. وقال

(١) لم أمتد إلى قائله وهو في اللسان «دلو» والبحر: ٢٧٦/٥ وساق صاحب اللسان البيت
على «دلوت الناقة والإبل دُلُّوا سُقَّتْها سوقاً رقيقاً رُوَيْدًا».

(٢) ودُلُّوا.

(٣) أثبتتها المؤلف على القراءة الثانية.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة: ٣٤٧؛ التيسير: ١٢٨؛ الحجة: ٣٥٧؛ البحر: ٢٩٠/٥؛
الإتحاف: ٢٦٣. والكوفيون عاصم وحمزة والكسائي. والأخوان حمزة والكسائي.

(٥) الآية ٥٦ من سورة الزمر.

(٦) الآية ٣٠ من سورة يس.

(٧) الآية ١٦٢ من سورة الأنعام.

الزمخشري^(١): «وليس بالوجه لما فيه من التقاء الساكنين على غير حذّه إلا أن يَقْصِدَ الوقف».

وقرأ الجحدري وابن أبي إسحاق والحسن: «يا بُشْرِيَّ» بقلب الألف ياءً وإدغامها في ياء الإضافة وهي لغة هُدَيْيَّةٌ تقدّم الكلام عليها في البقرة عند قوله: «فَمَنْ تَبِعَ هُدْيِيَّ»^(٢). وقال الزمخشري^(٣): «وفي قراءة الحسن يا بُشْرِيَّ بالياء مكان الألف جُعِلَتِ الياء بمنزلة الكسرة قبل ياء الإضافة وهي لغة للعرب مشهورة، سمعت أهل السروات يقولون في دعائهم: يا سيدي ومولِّي».

قوله: «وَأَسْرُوهُ» الضمير المرفوع الظاهر أنه يعود على «السَّيَّارة». وقيل: هو ضميرُ إخوته. و«بِضَاعَةٍ» نصب على الحال، أو مفعول ثانٍ على أن يُضْمَنَ «أَسْرُوهُ» معنى ضَيَّرُوهُ بالسَّرِّ. والبِضَاعَةُ قطعةٌ من المال تُعَدُّ للتجارة مِنْ «بَضَعْتُ»، أي: قَطَعْتُ، ومنه المِبْضَعُ لِمَا يُقَطَّعُ بِهِ.

آ. (٢٠) قوله تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ﴾: شَرَى بمعنى اشترى، ومنه قول الشاعر^(٤):

٢٧٦٠- ولو أنّ هذا الموتَ يَقْبَلُ فِدْيَةً شَرَيْتُ أبا زيدٍ بما مَلَكَتْ يَدِي
وبمعنى باع ومنه قول الشاعر^(٥):

٢٧٦١- وَشَرَيْتُ بُرْدًا لِيَتْنِي مِنْ بَعْدِ بُرْدِ كُنْتُ هَامَةً

(١) الكشاف: ٣٠٩/٢.

(٢) الآية ٣٨ من سورة البقرة. وهي قراءة الجحدري وابن أبي إسحاق. انظر: الشواذ: ٥، والدر المصون ٣٠٣/١.

(٣) الكشاف: ٣٠٨/٢.

(٤) لم أهدت إلى قائله وهو في البحر: ٢٩١/٥. (٥) تقدم برقم ٩٠٤.

فإن جَعَلْنَا الضمير في «شَرَوْه» عائداً على إخوة يوسف كان «شَرَى» بمعنى باع، وإن جَعَلْنَاهُ عائداً على السيارة كانت بمعنى اشتروا.

والبَحْسُ: الناقصُ، وهو في الأصل مصدرٌ وُصِفَ به مبالغةً. وقيل: هو بمعنى مفعول. و«دراهم» بدل من «بثمن» و«فيه» متعلق بما بعده، واغْتَفِرَ ذلك للاتساع في الظروف والجار، أو بمحذوفٍ وتقدّم مثله.

آ. (٢١) قوله تعالى: ﴿مِنْ مِصْرَ﴾: يجوز فيه أوجه، أحدها: أن يتعلق بنفسِ الفعل قبله، أي: اشتراه مِنْ مِصْرَ كقولك: اشتريت الثوبَ مِنْ بَغْدَادِ فهي لا ابتداء الغاية، وقولُ أَبِي البقاء^(١): «أي: فيها، أو بها» لا حاجة إليه. والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «الذي». والثالث: أنه حالٌ من الضمير المرفوع في «اشتراه» فيتعلّق بمحذوفٍ أيضاً. وفي هذين نظر إذ لا طائل في هذا المعنى. و«لامرأته» متعلقٌ بـ«قال» فهي للتبليغ، وليست متعلقةً بـ«اشتراه».

قوله: «وكذلك» الكاف كما تقدم في نظائره حال من ضمير المصدر أوتعت له، أي: ومثّل ذلك الإنجاء والعطف مكناً له، أي: كما أنجيناها وعطفنا عليه العزيز مكناً له في أرض مصر.

قوله: «ولنعلمه» فيه أوجه، أحدها: أن يتعلق بمحذوف قبله، أي: وفعلنا ذلك لنعلمه. والثاني: أن يتعلّق بما بعده، أي: ولنعلمه فعلنا كيت وكيت. الثالث: أن يتعلّق بـ«مكناً» على زيادة الواو. والهاء في «أمره» يجوز أن تعود على الجلالة، وأن تعود على يوسف، فالمعنى على الأول: لا نمنع عمّا نشاء، ولا ننازعُ عمّا نريد، وعلى الثاني: ندبّره ولا نكله إلى غيره فقد كادوه^(٢) إخوته فلم يضروه بشيء.

(٢) كذا على لغة أكلوني البراغيث.

(١) الإملاء: ٥١/٢.

آ. (٢٢) قوله تعالى: ﴿أَشُدَّهُ﴾: فيه ثلاثة أقوال، أحدها: - وهو قول سيبويه^(١) - أنه جمع مفرد «شِدَّة» نحو: نِعْمَةٌ وَأَنْعَمُ. الثاني: قول الكسائي: أن مفرد «شُدَّ» بزنة فَعَلَ نحو صَكَ وَأَصَكَ، ويؤيده قول الشاعر^(٢):

٢٧٦٢ - عَهْدِي بِهِ شَدُّ النَّهَارِ كَأَنَّمَا خُضِبَ الْبَنَانُ وَرَأْسُهُ بِالْعِظْلَمِ

[١/٥٠٨] / الثالث: أنه جمع لا واحد له من لفظه قاله أبو عبيدة^(٣)، وخالفه الناس في ذلك، إذ قد سمع «شِدَّة» و«شُدَّ» وهما صالحان^(٤) له وهو من الشَّدِّ وهو الربط على الشيء والعقد عليه. قال الراغب^(٥): «وقوله تعالى «حتى إذا بَلَغَ أَشُدَّهُ» فيه تنبيه أن الإنسان إذا بلغ هذا القَدْرَ يَتَقَوَّى خُلُقَهُ الذي هو عليه فلا يكاد يزايله، وما أحسن ما تنبه له الشاعر حيث يقول^(٦):

٢٧٦٣ - إِذَا الْمَرْءُ وَافَى الْأَرْبَعِينَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ دُونَ مَا يَهْوَى حَيَاءً وَلَا نِسْرًا
فَدَعَهُ وَلَا تَنْفِسَ عَلَيْهِ الَّذِي مَضَى وَإِنْ جَرَّ أَسْبَابَ الْحَيَاةِ لَهُ الْعُمُرُ

وقوله: «وكذلك» إما نعت لمصدر محذوف أو حال من ضمير المصدر وتقدم نظائره.

آ. (٢٣) قوله تعالى: ﴿وَرَاوَدْتَهُ﴾: أي: طالبتَه برفقٍ ولينٍ قولٍ، والمرادُة المصدر، والريادة: طَلَبُ النِّكَاحِ، وَمَشَى رُوَيْدًا، أي: ترفق في

(١) الكتاب: ١٨٣/٢.

(٢) تقدم برقم ٢١٢١.

(٣) المجاز: ٣٠٥/١.

(٤) قوله: «صالحان» مخرومة من الأصل، أثبتناها من ش.

(٥) المفردات: ٢٥٦.

(٦) لم أمتد إلى قائلها، وهما في المفردات: ٢٥٦ - ٢٥٧.

مَشِيَّتِهِ، والرُّوْدُ: الرُّفْقُ فِي الْأُمُورِ وَالتَّأَنِّي فِيهَا، وَرَادَتِ الْمَرْأَةُ فِي مَشِيئِهَا تَرُوْدٌ رَوْدَانًا مِنْ ذَلِكَ، وَالْمِرْوُوْدُ^(١) هَذِهِ الْأَلَةُ مِنْهُ، وَالْإِرَادَةُ مَنْقُولَةٌ مِنْ رَادٍ يَرُودُ إِذَا سَعَى فِي طَلْبِ حَاجَةٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي الْبَقْرَةِ، وَتَعَدَّى هُنَا بِ«عَنْ» لِأَنَّهُ ضُمِّنَ مَعْنَى خَادَعَتْ، أَي: خَادَعْتَهُ عَنْ نَفْسِهِ، وَالْمَفَاعَلَةُ هُنَا مِنَ الْوَاحِدِ نَحْو: دَاوَيْتُ الْمَرِيضَ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ عَلَى بَابِهَا، فَإِنَّ كِلَيْهِمَا كَانَ يُطَلَّبُ مِنْ صَاحِبِهِ شَيْئًا بِرَفْقٍ، هِيَ تَطَلَّبُ مِنْهُ الْفِعْلَ وَهُوَ يُطَلَّبُ مِنْهَا التَّرْكَ. وَالتَّشْدِيدُ فِي «غَلَّقَتْ» لِلتَّكْثِيرِ لِتَعَدُّدِ الْمَجَالِ.

قوله: «هَيْتَ لَكَ» اِخْتَلَفَ أَهْلُ النُّحُوِّ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ: هَلْ هِيَ عَرَبِيَّةٌ أَمْ مَعْرَبَةٌ، فَقِيلَ: مَعْرَبَةٌ مِنَ الْقَبْطِيَّةِ بِمَعْنَى هَلُمَّ لَكَ، قَالَهُ السَّدِيُّ. وَقِيلَ: مِنْ السَّرْيَانِيَّةِ، قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَالْحَسَنُ. وَقِيلَ: هِيَ مِنَ الْعِبْرَانِيَّةِ وَأَصْلُهَا هَيْتَلُخَ، أَي: تَعَالَهُ فَأَعْرَبَهُ الْقُرْآنُ، قَالَهُ أَبُو زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ. وَقِيلَ: هِيَ لُغَةٌ حَوْرَانِيَّةٌ وَقَعَتْ إِلَى أَهْلِ الْحِجَازِ فَتَكَلَّمُوا بِهَا وَمَعْنَاهَا تَعَالَى، قَالَهُ الْكَسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ^(٢)، وَهُوَ مَنْقُولٌ عَنْ عِكْرَمَةَ. وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهَا عَرَبِيَّةٌ، قَالَ مُجَاهِدٌ: «هِيَ كَلِمَةٌ حَتٌّْ وَإِقْبَالٌ، ثُمَّ هِيَ فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ تَتَعَيَّنُ فَعْلِيَّتُهَا، وَفِي بَعْضِهَا اسْمِيَّتُهَا، وَفِي بَعْضِهَا يَجُوزُ الْأَمْرَانِ، وَسَتَعْرِفُ ذَلِكَ مِنَ الْقَرَاءَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِيهَا^(٣)»:

فَقَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ ذَكْوَانَ «هَيْتَ» بِكَسْرِ الْهَاءِ وَيَاءِ سَاكِنَةٍ وَتَاءِ مَفْتُوحَةٍ. وَقَرَأَ «هَيْتُ» بِفَتْحِ الْهَاءِ وَيَاءِ سَاكِنَةٍ وَتَاءِ مَضْمُومَةٍ ابْنُ كَثِيرٍ. وَقَرَأَ «هَيْتَ» بِكَسْرِ الْهَاءِ وَهَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ وَتَاءِ مَفْتُوحَةٍ أَوْ مَضْمُومَةٍ هِشَامٌ. وَقَرَأَ «هَيْتَ» بِفَتْحِ الْهَاءِ وَيَاءِ سَاكِنَةٍ وَتَاءِ مَفْتُوحَةٍ الْبَاقُونَ، فَهَذِهِ خَمْسُ قَرَاءَاتٍ فِي السَّبْعِ.

(١) المرود: أداة من المعدن أو العاج يُكْتَنَحَلُ بِهَا.

(٢) معاني القرآن: ٤٠/٢.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٤٧؛ التيسير ١٢٨؛ الحجة ٣٥٨؛ البحر: ٢٩٤/٥؛ الشواذ

٦٣؛ الإتحاف ٢٦٣؛ القرطبي: ١٦٣/٩.

وقرأ ابن عباس وأبو الأسود والحسن وابن محيصن بفتح الهاء وياء ساكنة وتاء مكسورة. وحكى النحاس^(١) أنه قُرئ بكسر الهاء والتاء بينهما ياء ساكنة. وقرأ ابن عباس أيضاً «هُيْتُ» بضم الهاء وكسر الياء بعدها ياء ساكنة ثم تاء مضمومة بزنة حِيْتُ. وقرأ زيد بن علي وابن أبي إسحاق بكسر الهاء وياء ساكنة وتاء مضمومة. فهذه أربع في الشاذ فصارت تسع قراءات. فيتعين كونها اسم فعل في غير قراءة ابن عباس «هُيْتُ» بزنة حِيْتُ. وفي غير قراءة كسر الهاء سواءً كان ذلك بالياء أم بالهمز: فَمَنْ فَتَحَ التَّاءَ بِنَاهَا عَلَى الْفَتْحِ تَخْفِيفاً نَحْو: أَيْنَ وَكَيْفَ، وَمَنْ ضَمَّهَا كَابِنٍ كَثِيرٍ فَتَشْبِيهاً بِـ «حَيْثُ»، وَمَنْ كَسَرَ فَعَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ كَجَبْرِ، وَفَتْحَ الْهَاءِ وَكَسَّرَهَا لَغْتَانِ.

وَيَتَعَيَّنُ فَعْلِيَّتُهَا فِي قِرَاءَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ «هُيْتُ» بِزَنَةِ «حِيْتُ» فَإِنَّهَا فِيهَا فَعْلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ مَسْنَدٌ لَضَمِيرِ الْمَتَكَلِّمِ مِنْ هَيَّاتُ الشَّيْءِ، وَيَحْتَمَلُ الْأَمْرَيْنِ فِي قِرَاءَةِ مَنْ كَسَرَ الْهَاءَ وَضَمَّ التَّاءَ، فَيَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ فِيهِ اسْمٌ فَعْلٌ بُيِّنْتُ عَلَى الضَّمِّ كَحَيْثُ، وَأَنْ تَكُونَ فَعْلاً مَسْنَداً لَضَمِيرِ الْمَتَكَلِّمِ مِنْ هَاءِ الرَّجُلِ يَهْيِءُ كَجَاءَ يَجِيءُ وَلَهُ حَيْثُ مَعْنِيَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى حَسَنَ هَيْئَةً. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى تَهِيئاً، يُقَالُ: هَيْئْتُ، أَي: حَسَنْتُ هَيْئَتِي أَوْ تَهَيَّأْتُ. وَجَوَّزَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢) أَنْ تَكُونَ «هَيْئْتُ» هَذِهِ مِنْ: هَاءِ يَهَاءِ، كَشَاءَ يَشَاءُ.

وقد طعن جماعة على قراءة هشام التي بالهمز وفتح التاء، فقال الفارسي^(٣): «يشبه أن [يكون]^(٤) الهمز وفتح التاء وهما من الراوي، لأن الخطاب من المرأة ليوسف ولم يتهدأ لها بدليل قوله: «وراودته» و«أني

(١) ليست هذه الحكاية في «إعراب القرآن» له.

(٢) الإملاء: ٥١/٢.

(٣) الحجة (خ): ٢٦٦/٣.

(٤) زيادة من «الحجة».

لم أَخْنَهُ بِالْغَيْبِ»^(١) وتابعه على ذلك جماعة. وقال مكي بن أبي طالب^(٢):
«يجب أن يكون اللفظُ «هِتَّتْ لي» ولم يَقْرَأْ بذلك أحدٌ» وأيضاً فإن المعنى
على خلافه لأنه لم يَزَلْ / يَفِرُّ منها ويتباعد عنها، وهي تراوذه وتطلبه وتَقْدُّ [ب/٥٠٨]
قميصه، فكيف يُخبر أنه تهيأ لها؟

وقد أجاب بعضهم عن هذين الإشكاليين بأن المعنى: تهيأ لي
أمرٌ، لأنها لم تكن تقدر على الخلوّة به في كل وقت، أو يكون المعنى: حَسُنَتْ
هيئتك.

و «لك» متعلقٌ بمحذوف على سبيل البيان كأنها قالت: القول لك
أو الخطاب لك، كهي في «سقياً لك ورعياً لك». قلت: واللامُ متعلقةٌ
بمحذوف على كل قراءة إلا قراءةً ثبت فيها كونها فعلاً، فإنها حينئذٍ تتعلّقُ
بالفعل، إذ لا حاجةً إلى تقدير شيءٍ آخر.

وقال أبو البقاء^(٣): «والأشبهُ أن تكونَ الهمزةُ بدلاً من الياء، أو تكونَ
لغةً في الكلمة التي هي اسم للفعل، وليست فعلاً لأن ذلك يوجب أن يكونَ
الخطابُ ليوسف عليه السلام، وهو فاسدٌ لوجهين، أحدهما: أنه لم يتهيأ لها
وإنما هي تهيأت له. والثاني: أنه قال لك، ولو أرادَ الخطابُ لكان هِتَّتْ لي».
قلت: قد تقدّم جوابه. وقوله: «إن الهمزة بدلُ من الياء» هذا عكسُ لغة
العرب إذ قد عهدناهم يُبدلون الهمزة الساكنة ياءً إذا انكسر ما قبلها نحو: بئر
وذيب، ولا يَقْبَلون الياءَ المكسورَ ما قبلها همزةً نحو: ميل وديك، وأيضاً فإن
غيره جعل الياءَ الصريحةً مع كسر الهاء - كقراءة نافع وابن ذكوان^(٤) -

(١) الآية ٥٢.

(٢) المشكل: ٤٢٦/١.

(٣) الإملاء: ٥١/٢ قال هذا وهو يعلق على قراءة هِتَّتْ.

(٤) هيتت.

محتملة لأن تكون بدلاً من الهمزة، قالوا: فيعود الكلام فيها كالكلام في قراءة هشام^(١). واعلم أن القراءة التي استشكلها الفارسي هي المشهورة عن هشام، وأما ضم التاء فغير مشهور عنه، وهذا قد اتقته في شرح «جرز الأمانى».

قوله: «مَعَاذَ اللَّهِ» منصوبٌ على المصدر بفعلٍ محذوف، أي: أَعُوذُ بِاللَّهِ مَعَاذًا. يُقَالُ: عَاذَ يَعُوذُ عِبَادًا وَعِيَاذَةً وَمَعَاذًا وَعَوُذًا، قال^(٢):

٢٧٦٤- مَعَاذَ الْإِلَهِ أَنْ تَكُونَ كَطَبِيبَةٍ وَلَا دُمِيَّةٍ وَلَا عَقِيلَةَ رَبِّرَبِّ

قوله: «إنه» يجوز أن تكون الهاء ضمير الشأن وما بعده جملة خبرية له، ومراده بربه سيده، ويحتمل أن تكون الهاء ضمير البارئ تعالى. و«رَبِّي» يحتمل أن يكون خبرها، و«أَحْسَنَ» جملة حالية لازمة، وأن تكون مبتدأ، و«أحسن» جملة خبرية له، والجملة خبر لـ «إن». وقد أنكر جماعة الأول، قال مجاهد والسدي وابن إسحاق: يبعد جداً أن يُطلق نبي كريم على مخلوق أنه ربه، ولا بمعنى السيد لأنه ليس مملوكاً في الحقيقة.

وقرأ^(٣) الجحدري وأبو الطفيل الغنوي^(٤) «مَثْوِيٌّ» بقلب الألف ياءً وإدغامها كَبْشَرِيٍّ وَهْدِيٍّ.

و«إنه لا يفلح» هذه الهاء ضمير الشأن ليس إلا.

آ. (٢٤) قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْ رَأَى﴾: جوابٌ لولا: إما متقدّم عليها وهو قوله: «وَهَمَّ بِهَا» عند مَنْ يُجيز تقديم جواب أدوات الشرط عليها،

(١) هَيْت.

(٢) تقدم برقم ٢٦.

(٣) البحر: ٢٩٤/٥.

(٤) عامر بن وائلة وُلد عام أحد وله صحبة توفي سنة ١١٠ وهو آخر من مات من الصحابة.

انظر: تقريب التهذيب ٢٨٨.

وإمّا محذوفٌ لدلالة هذا عليه عند مَنْ لا يَرَى ذلك، وقد تقدّم تقريرُ المذهبين ومَنْ عَزَبَا إليه غيرَ مرة كقولهم: «أنت ظالمٌ إن فعلت»، أي: إن فعلتْ فأنت ظالمٌ، ولا تقول: إنَّ «أنت ظالمٌ» هو الجوابُ بل دالٌّ عليه، وعلى هذا فالوقفُ عند قوله: «برهان ربه»، والمعنى: لولا رؤيته برهانَ ربه لهمَّ بها لكنه امتنع همُّه بها لوجودِ رؤيةِ برهان ربه، فلم يحْضَلْ منه همُّ البتة كقولك: «لولا زيدٌ لأكرمتك» فالمعنى أن الإكرام ممتنعٌ لوجود زيد، وبهذا يتحلَّص من الأشكال الذي يوردُ وهو: كيف يليقُ بنبيٍّ أن يهَمَّ بامرأة؟.

قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: قوله «وهمَّ بها» داخلٌ تحت القسم في قوله: «ولقد همَّتُ به» أم خارجٌ عنه؟ قلت: الأمران جائزان، ومِنْ حَقِّ القارىء إذا قَصَدَ خروجه من حكم القسم وجعله كلاماً برأسه أن يَقِفَ على قوله: «ولقد همَّتُ به» ويتبدى قوله: «وهمَّ بها لولا أن رأى برهانَ ربه» وفيه أيضاً إشعارٌ بالفرق بين الهمَّين. فإن قُلْتَ: لِمَ جَعَلْتَ جَوَابَ «لولا» محذوفاً بدلٌ عليه «وهمَّ بها» وهَلَّا جَعَلْتَهُ هو الجوابُ مقدِّماً. قلت: لأنَّ «لولا» لا يتقدَّم عليها جوابُها مِنْ قِبَلِ أنه في حكم الشرط، وللشرط صدرُ الكلام وهو [مع]^(٢) ما في حَيْزِهِ من الجملتين مثلُ كلمةٍ واحدة، ولا يجوز تقديمُ بعضِ الكلمة على بعض، وأمّا حَذْفُ بعضها إذا دَلَّ عليه الدليل فهو جائزٌ.

قلت: قوله «وأمّا حَذْفُ بعضها» إلى آخره جوابٌ عن سؤالٍ مقدرٍ وهو^(٣): فإذا كان جوابُ الشرط مع الجملتين بمنزلةِ كلمةٍ فينبغي أن لا يُحذفَ منهما شيءٌ، لأن الكلمة لا يُحذفُ منها شيءٌ. فأجاب بأنه يجوز إذا دَلَّ دليلٌ على ذلك. وهو كما قال.

(١) الكشاف: ٣١١/٢.

(٢) زيادة من الكشاف.

(٣) الأصل «وهو أن فإذا» بإقحام «أن» وسقطت من (ش).

ثم قال (١): «فإن قلت: لِمَ جَعَلْتَ «لولا» متعلقةً بـ «هَمَّ بها» وحده، ولم تَجْعَلْها متعلقةً بجمله قوله: «ولقد هَمَّتْ به وهمَّ بها»؟ لأنَّ الهَمَّ لا يتعلَّق بالجواهر ولكن بالمعاني، فلا بد من تقدير المخالطة، والمخالطة لا تكون إلا بين اثنين معاً، فكأنه قيل: / ولقد هَمَّا بالمخالطة لولا أن مَنَعَ مانعٌ أحدهما. قلت: نَعَمْ ما قلت، ولكن الله سبحانه قد جاء بالهَمَّين على سبيل التفصيل حيث قال: «ولقد هَمَّتْ به وهمَّ بها».

قلت: والزَّجَاج لم يرتضِ هذه المقالة، أعني كون قوله: «لولا» متعلقةً بـ «هَمَّ بها» فإنه قال: «ولو كان الكلام «ولهمَّ بها» لكان بعيداً، فكيف مع سقوط اللام»؟ يعني الزجاج أنه لا جائز أن يكون «وهمَّ بها» جواباً لـ «لولا»؛ لأنه لو كان جوابها لاقترب باللام لأنه مثبت، وعلى تقدير أنه كان مقترناً باللام كان يبعُد من جهةٍ أخرى وهي تقديم الجواب عليها. وجواب ما قاله الزجاج ما قدَّمته عن الزمخشري من أنَّ الجواب محذوف مدلولٌ عليه بما تقدَّم. وأما قوله: «ولو كان الكلام «ولهمَّ بها» فغير لازم»؛ لأنه متى كان جواب «لو» و«لولا» مثبتاً جاز فيه الأمران: اللامُ وعَدَمُها، وإن كان الإتيان باللام هو الأكثر.

وتابع ابن عطية (٢) الزجاج أيضاً في هذا المعنى فقال: «قول من قال: إنَّ الكلام قد تمَّ في قوله: «ولقد هَمَّتْ به» وإنَّ جواب «لولا» في قوله: «وهمَّ بها»، وإن المعنى: لولا أن رأى البرهانَ لهمَّ بها، فلم يهَمَّ يوسفٌ عليه السلام» قال: «وهذا قول يردُّه لسان العرب وأقوال السلف» أما قوله: «يردُّه لسان العرب» فليس كذا؛ لأنَّ وزانَ هذه الآية وزانُ قوله: «إن كادتُ لتُبدي به

(١) الكشف: ٣١١/٢

(٢) المحرر: ٢٨١/٩

لولا أن رَبَطْنَا على قَلْبِهَا^(١) فقوله إن كَادَتْ: إمَّا أن يكون جواباً عند مَنْ يرى ذلك، وإمَّا أن يكون دالاً على الجواب، وليس فيه خروج عن كلام العرب. هذا معنى مارِدٌ به عليه الشيخ^(٢). قلت: وكان ابن عطية إنما يعني بالخروج عن لسان العرب تجرُّد الجواب من اللام على تقدير جواز تقديمه، والغرض أن اللام لم تُوجد.

قوله: «كذلك لِنَصْرِفِ» في هذه الكافِ أوجهٌ أحدها: أنها في محلِّ نصب، فقَدَّرَه الزمخشري^(٣): «مثل ذلك التثبیت ثَبَّتَاه». وقَدَّرَه الحوفي: «أَرَيْنَاهُ البراهين بذلك» وقَدَّرَه ابن عطية^(٤): «جَرَّتْ أفعالنا وأقدارنا كذلك لِنَصْرِفِ»، وقَدَّرَه أبو البقاء^(٥): «نُراعيه كذلك».

الثاني: أن الكاف في محلِّ رفعٍ، فقَدَّرَه الزمخشري^(٦) وأبو البقاء^(٧): «الأمر مثل ذلك». وقَدَّرَه ابن عطية^(٨): «عَصَمْتُهُ كذلك»^(٩). وقال الحوفي: «أَمُرُّ البراهين كذلك»، ثم قال: «والنصبُ أجودٌ لمطالبة حروف الجرِّ للأفعال أو معانيها».

الثالث: أن في الكلام تقديماً وتأخيراً، تقديره: هَمَّتْ به وهمُّ بها كذلك، ثم قال: «لولا أن رأى برهان ربه لنصرف عنه ما همُّ بها» هذا نصُّ

(١) الآية ١٠ من سورة القصص.

(٢) البحر: ٢٩٥/٥.

(٣) الكشاف: ٣١٢/٢.

(٤) المحرر: ٢٨١/٩.

(٥) الإملاء: ٥٢/٢.

(٦) الكشاف: ٣١٢/٢.

(٧) الإملاء: ٥١/٢.

(٨) المحرر: ٢٨١/٩.

(٩) عبارة المطبوعة: «عصمتنا له».

ابن عطية^(١). وليس بشيء، إذ مع تسليم جواز التقديم والتأخير لا معنى لما ذكره.

وقال الشيخ^(٢): «وأقول إن التقدير: مثل تلك الرؤية أو مثل ذلك الرأي نُري براهيننا لِنَصْرِفَ عنه، فتجعل الإشارة إلى الرأي أو الرؤية، والناصب للكاف ممادلاً عليه قوله: «لولا أن رأى برهان ربه» وَلِنَصْرِفَ متعلقٌ بذلك الفعل الناصب للكاف. ومصدرُ «رأى» رؤية ورأى. قال^(٣):

٢٧٦٥- ورأى عَيْنِي الفَتَى أبَاكَ يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ

وقرأ^(٤) الأعمش «لِيَصْرِفَ» بياء الغيبة، والفاعل هو الله تعالى.

قوله: «المُخْلِصِينَ» قرأ^(٥) هذه اللفظة حيث وَرَدَتْ إذا كانت معرفةً بـأل مكسورة اللام: ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر، والباقون بفتحها، فالكسرُ على اسم الفاعل، والمفعول محذوف تقديره: المُخْلِصِينَ أَنفُسَهُمْ أَوْ دِينَهُمْ، والفتح على أنه اسم مفعول مِنْ أَخْلَصَهُمُ اللَّهُ، أي: اجتباهم واختارهم، أو أَخْلَصَهُمْ مِنْ كُلِّ سُوءٍ.

وقرأ الكوفيون في مريم «إِنَّه كَانَ مُخْلِصاً»^(٦) بفتح اللام بالمعنى المتقدم، والباقون بكسرهما بالمعنى المتقدم.

آ. (٢٥) قوله تعالى: ﴿وَاسْتَبَقَا الْبَابَ﴾: منصوب: إمّا على إسقاط

(١) لم أجد هنا هذا النص في «المحرر».

(٢) البحر: ٢٩٦/٥.

(٣) البيت لرؤية وهو في ملحقات ديوانه ١٨١ والكتاب: ٩٨/١؛ والهمع: ١٠٧/١؛ والدرر: ٧٧/١.

(٤) البحر: ٢٩٦/٥.

(٥) السبعة ٣٤٨؛ الحجة ٣٥٨؛ البحر: ٢٩٦/٥؛ التيسير ١٢٨.

(٦) الآية ٥١ من سورة مريم. وانظر: السبعة ٤١٠.

الخافض أَسَاعاً، إذ أصل «استبق» أن تتعدى بـ إلى، وإمّا على تضمين «استبقا» معنى «ابتدرا» فتنبص مفعولاً به.

قوله: «وقدّت» يحتمل أن تكون الجملة نسقاً على «استبقا»، أي: استَبَقَا وَقَدَّتْ، ويحتمل أن تكون في محل نصب على الحال، أي: وقد قَدَّتْ. والقَدُّ: الشَّقُّ مطلقاً. وقال بعضهم: «القَدُّ فيما كان يُشَقُّ طولاً، والقَطُّ فيما كان يُشَقُّ عَرْضاً».

آ. (٢٦) وقال ابن عطية^(١): «وقرأت^(٢) فرقة «قَطُّ»^(٣)». قال أبو الفضل ابن حرب^(٤): «رأيت في مصحفٍ «قَطُّ مِنْ دُبُرٍ»، أي: شَقٌّ». قال يعقوب: «القَطُّ في الجلدِ الصحيح والثوبِ الصحيح». وقال الشاعر^(٥):

٢٧٦٦- تَقَدُّ السُّلُوقِيّ المُضَاعَفَ نَسْجُهُ وتُوَقَّدُ بالصُّفَّاحِ نارَ الحُبَّاجِبِ

/ قوله^(٦): «ما جزاء» يجوز في «ما» هذه أن تكون نافية، وأن تكون استفهامية، و«مَنْ» يجوز أن تكون موصولة أو نكرة موصوفة، وقوله: «إلا أن يُسَجِّنَ» خبرُ المبتدأ، ولَمَّا كان «أن يُسَجِّنَ» في قوة المصدر عَطَفَ عليه المصدر وهو قوله: «أو عذاب أليم». و«أو» تُحتمل معانيها، وأظهرها التنويع.

(١) المحرر: ٢٨٤/٩ وفي المطبوعة «عط».

(٢) البحر: ٢٩٧/٥.

(٣) الأصل «وقط» بإقحام الواو سهواً.

(٤) في البحر: ٢٩٧/٥ والقرطبي: ١٧١/٩: المفضل بن حرب، ولم أهد إلى ترجمته.

(٥) البيت للنايعة وهو في ديوانه ٦١؛ والبحر: ٢٩٧/٥؛ والقرطبي: ١٠٣/٩ والبيت في وصف السيوف. والسُلُوقِي: الدرع المنسوب إلى هذه القرية. والمضاعف: المنسوج حلقتين، والصفاح: الحجارة العراض. والحجاجب: ذباب له شعاع بالليل أو هو ما اقتدح من الشرر بتصادم حجرين.

(٦) عاد إلى الآية ٢٥.

وقرأ^(١) زيد بن علي: «أو عذاباً أليماً» بالنصب. وخرجه الكسائي على إضمار فعل، أي: أو أن يُعَذَّبَ عذاباً أليماً.

قوله: «هي» ولم يُقَلَّ «هذه» ولا «تلك» لفرط استحياؤه وهو أدبٌ حسن، حيث أتى بلفظ الغيبة دون الحضور. و«مِنْ أهلها» صفة لـ «شاهد»، وهو المُسَوِّغُ لمجيءِ الفاعل من لفظِ الفعل إذ لا يجوزُ: قام القائم، ولا قعد القاعد لعدم الفائدة.

قوله: «إن كان» هذه الجملةُ الشرطيَّةُ: إمَّا معمولةٌ لقولٍ مضمَّر تقديرُهُ: فقال: إن كان، عند البصريين، وإمَّا معمولةٌ لـ «شَهِد» لأنه بمعنى القول عند الكوفيين.

آ. (٢٧) قوله تعالى: ﴿مِنْ دُبُرٍ﴾ و ﴿مِنْ قُبُلٍ﴾: قرأ العامة جميع ذلك بضمّتين والجرّ والتنوين، بمعنى مِنْ خَلْفٍ وَمِنْ قُدَّامٍ أَي: مِنْ خَلْفِ القميصِ وقُدَّامه، أو يوسف. وقرأ^(٢) الحسن وأبو عمرو في روايةٍ بتسكين العين تخفيفاً وهي لغة الحجاز وأسد. وقرأ ابن يعمر وابن أبي إسحاق والطاردي والجارود بثلاث ضمات، ورُوي عن الجارود وابن أبي إسحاق وابن يعمر أيضاً بسكون العين وبنائهما على الضم، ووجه ضمّهما أنهم جعلوهما كقبلٍ وبعده في بنائهما على الضم عند قطعهما عن الإضافة، فجعلوهما غاية، ومعنى الغاية أن يُجعل المضافُ غايةً نفسه بعدما كان المضافُ إليه غايةً، والأصلُ إعرابُهما لأنهما اسمان متمكنان وليسا بظرفين. قال أبو حاتم: «وهذا رديءٌ في العربية وإنما يقع هذا البناء في الظروف».

وقال الزمخشري^(٣): «والمعنى: مِنْ قُبُلِ القميصِ وَمِنْ دُبُرِهِ، وأمَّا التنكير

(١) البحر: ٢٩٧/٥.

(٢) الإتحاف: ٢٦٤؛ البحر: ٢٩٨/٥. (٣) الكشاف: ٣١٤/٢.

فمعناه مِنْ جِهَةٍ يُقَالُ لَهَا قُبْلٌ وَمِنْ جِهَةٍ يُقَالُ لَهَا دُبْرٌ، وعن ابن أبي إسحاق^(١) أنه قرأ «مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ دُبْرٍ» بالفتح كأنه جعلهما عَلَمَيْنِ لِلجِهَتَيْنِ، فَمَنَعُهُمَا الصَّرْفَ لِلعِلْمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ». وقد تقدّم الخلافُ في «كان» الواقعة في حَيْزِ الشرط: هل تبقى على معناها مِنَ الْمُضِيِّ وإليه ذهب المبرد، أم تنقلب إلى الاستقبال كسائر الأفعال، وأن المعنى على التبيين؟

وقوله: «فَكَذَّبَتْ» و«فَصَدَقَتْ» على إضمار «قد» لأنها تُقَرَّبُ الماضي من الحال، هذا إذا كان الماضي متصرفاً، أما إذا كان جامداً فلا يحتاج إلى «قد» لا لفظاً ولا تقديراً.

آ. (٢٩) قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ﴾ منادى محذوفٌ منه حرفُ النداء. قال الزمخشري^(٢): «لأنه منادى قريبٌ مُفَاطِنٌ للحديث، وفيه تقريبٌ له وتلطيفٌ بمحلّه» انتهى. وكلُّ منادى يجوز حَذْفُ حرفِ النداء منه إلا الجلالة المعظمة واسم الجنس غالباً والمستغاث والمندوب واسم الإشارة عند البصريين والمضمر إذا نُودي.

والجمهور على ضمِّ فاء «يوسف» لكونه مفرداً معرفة. وقرأ^(٣) الأعمش بفتحها. وقيل: لم تُثَبِّتْ هذه القراءةُ عنه، وعلى تقدير ثبوتها فقال أبو البقاء^(٤) فيها وجهين^(٥)، أحدهما: أن يكون أخرجه على أصل المنادى كما جاء في الشعر^(٦):

(١) البحر: ٢٩٨/٥.

(٢) الكشاف: ٣١٥/٢.

(٣) الإملاء: ٥٢/٢. وانظر: الألويسي: ٢٢٤/١٢.

(٤) الإملاء: ٥٢/٢.

(٥) قوله: «وجهين» مفعول لـ قال.

(٦) البيت لمهلل وهو في المقتضب: ٢١٤/٤؛ وأمالى الشجري: ٩/٢؛ والخزانة: ٣٠٠/١

وصدره: ضربت صدرها إليّ وقالت

٢٧٦٧ - يا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّتْكَ الْأَوْافِي

يريد بأصل المنادى أنه مفعولٌ به فَحَقَّهُ النَّصْبُ كَالْبَيْتِ الَّذِي أَنْشَدَهُ،
وَاتَّفَقَ أَنْ يُوسُفَ لَا يَنْصَرَفَ فَفَتَحَتْهُ فَتْحَةُ إِعْرَابٍ. والثاني - وجعله الْأَشْبَهُ -:
أَنْ يَكُونَ وَقَفَ عَلَى الْكَلِمَةِ ثُمَّ وَصَلَ وَأَجْرَى الْوَصْلَ مُجْرَى الْوَقْفِ، فَأَلْقَى
حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ عَلَى الْفَاءِ وَحَدَفَهَا فَصَارَ اللَّفْظُ بِهَا «يُوسُفَ أَعْرَضَ» وَهَذَا كَمَا
حُكِيَ «اللَّهُ أَكْبَرَ أَشْهَدُ الْأَ» بِالْوَصْلِ وَالْفَتْحِ. قلت: يعني بالفتح في الجلالة،
وَفِي أَكْبَرَ، وَفِي أَشْهَدَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدَّرَ الْوَقْفَ عَلَى كُلِّ كَلِمَةٍ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمِ،
وَأَلْقَى حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ مِنْ كُلِّ مَنْ الْكَلِمِ الثَّلَاثِ عَلَى السَّاكِنِ قَبْلَهُ، وَأَجْرَى
الْوَصْلَ مُجْرَى الْوَقْفِ فِي ذَلِكَ، وَالَّذِي حَكَّوهُ^(١) النَّاسُ إِنَّمَا هُوَ فِي «أَكْبَرَ»
خَاصَّةً لِأَنَّهَا مَطْنَةٌ الْوَقْفِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ آلِ عِمْرَانَ^(٢).

وقرىء^(٣) «يُوسُفَ أَعْرَضَ» بِضَمِّ الْفَاءِ وَ«أَعْرَضَ» فِعْلًا مَاضِيًّا،
وَتَخْرِيجُهَا أَنْ يَكُونَ «يُوسُفَ» مَبْتَدَأً، وَ«أَعْرَضَ» جُمْلَةً مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ خَبْرِهِ.
قال أبو البقاء^(٤): «وفيه ضعف لقوله «واستغفري» وكان الأشبه أن يكون
بالفاء: فاستغفري».

آ. (٣٠) قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ النسوة فيها أقوال، المشهور أنها
جمعٌ تكسيرٌ للقلَّةِ عَلَى فِعْلِهِ كَالصَّبِيَّةِ وَالغِلْمَةِ. وَنَصَّ بَعْضُهُمْ عَلَى عَدَمِ
اطِّرَادِهَا وَلَيْسَ لَهَا وَاحِدٌ مِنْ لَفْظِهَا. والثاني: أنها اسمٌ مفردٌ لجمع المرأة،
قاله الزمخشري^(٥). والثالث: أنها اسمٌ جمعٌ / قاله أبو بكر بن السراج^(٦) [٥١٠/أ]

(١) كذا على لغة أكلوني البراغيث.

(٢) انظر الدر المصون: ٦/٣.

(٣) الإملاء: ٥٢/٢.

(٤) الإملاء: ٥٢/٢.

(٥) الكشف: ٣١٦/٢.

(٦) الأصول: ١٧٤/١.

وكذلك أخواتها كالصَّبِيَّةِ والفِتْيَةِ. وعلى كل قولٍ فتأنيثها غير حقيقي باعتبار الجماعة، ولذلك لم يلحق فعلها تاءُ التأنيث، والمشهورُ كسرُ نونها، ويجوز ضمُّها في لغةٍ، ونقلها أبو البقاء^(١) قراءةً ولم أَحْفَظْهُ، وإذا ضُمَّتْ نونُه كان اسمٌ جمع بلا خلاف، ويُكسَّرُ في الكثرة على نِسْوان، والنساء جمع كثرة أيضاً ولا واحد له من لفظه، كذا قال الشيخ^(٢)، ومقتضى ذلك أن لا يكونَ النساءُ جمعاً لنسوة لقوله: «لا واحد له من لفظه».

و «في المدينة» يجوز تعلُّقه بمحذوفٍ صفةً لنسوة وهو الظاهر، وبـ «قال» وليس بظاهر.

قوله: «تُرَاوِدُ» خبر «امرأة العزيز»، وجيء بالمضارع تنبيهاً على أن المراءوذة صارت سَجِيَّةً لها وديدناً، دون الماضي، فلم يُقْلَن «راوَدت». ولام «الفتى» ياء لقولهم الفتيان وفُتِّي، وعلى هذا فقولهم «الفتوة» في المصدر شاذ.

قوله: «قد شَغَفَهَا» هذه الجملةٌ يجوز أن [تكون] خبراً ثانياً، وأن تكونَ مستأنفة، وأن تكونَ حالاً: إما من فاعل «تُرَاوِدُ» وإما من مفعوله. و«حباً» تمييزٌ، وهو منقولٌ من الفاعلية، والأصل: قد شَغَفَهَا حُبُه. والعامَّة على «شَغَفَهَا» بالغين المعجمة مفتوحةً بمعنى خَرَقَ شِغاف قلبها، وهو مأخوذ من الشِّغاف والشِّغاف: حجاب القلب جليدة رقيقة. وقيل: سويداء القلب. وقيل: داءٌ يصل إلى القلب من أجل الحب. وقيل: جليدة رقيقة يقال لها لسان القلب ليست محيطاً به، ومعنى شَغَفَ قلبه، أي: خرق حجابَه أو أصابه فأحرقه بحرارة الحب، وهو من شَغَفَ البعيرَ بالهناء إذا طَلَّاه بالقَطِران فأحرقه. والمَشْغوف: مَنْ وصل الحبُّ لقلبه، قال الأعشى^(٣):

(١) الإملاء: ٥٢/٢. وهي قراءة الأعمش والمفضل والسلمي كما في القرطبي: ١٧٦/٩.

(٢) البحر: ٢٩٩/٥.

(٣) ديوانه ١٠١؛ والبحر: ٢٩٩/٥.

٢٧٦٨- تَعْصِي الوُشَاةَ وكان الحُبُّ آوَنَةً مِمَّا يُزَيِّنُ للمَشْغُوفِ ما صنعا

وقال النابغة الذبياني^(١):

٢٧٦٩- وقد حالَ هَمٌّ دونَ ذلكِ والجُجِّ مكانَ الشُّغافِ تَبْتَغِيهِ الأصابعُ

وقرأ ثابت^(٢) البناني بكسر الغين. قيل: وهي لغة تميم.

وقرأ^(٣) أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وعلي بن الحسين وابنه محمد وابنه جعفر والشعبي وقتادة بفتح العين المهملة، وروي عن ثابت البناني وأبي رجاء كَسُرَ المهملة أيضاً. واختلف الناس في ذلك فقليل: هو مِنْ شَعَفَ البعيرَ إذا هَنَأَ فأحرقه بالقطران، قاله الزمخشري^(٤)، وأنشد^(٥):

٢٧٧٠- كما شَعَفَ المَهْنُوءَةَ الرَّجُلُ الطالِي

والناسُ إنما يَرَوُونَهُ بالمعجمة ويُفسِّرونَهُ بأنه أصاب حبي شَغَفَ قلبها أي أحرق حجابَه، وهي جُلَيْدَةٌ رقيقةٌ دونه، «كما شَعَفَ»، أي: كما أحرَقَ وبألف المهنوءة، أي: المَطْلِيَّةُ بالهناء وهو القَطْران، ولا ينشدونه بالمهملة.

وقال أبو البقاء^(٦) لَمَّا حَكَى هذه القراءة: «مِنْ قولك: فلان مَشْعُوفٌ

(١) ديوانه ٤٥؛ والقرطبي: ١٧٦/٩؛ واللسان «شغف».

(٢) ثابت بن أسلم البناني المصري، وردت عنه الرواية في حروف من القرآن. تنوفي سنة ١٢٧. طبقات القراء: ١٨٨/١. وانظر: في قراءته البحر: ٣٠١/٥.

(٣) الإتحاف: ٢٦٤؛ البحر: ٣٠١/٥؛ القرطبي: ١٧٦/٩.

(٤) الكشف: ٣١٦/٢.

(٥) البيت لامرئ القيس وصدوره:

لتقتلني، وقد شَعَفْتُ فؤادها

وهتر في ديوانه ٣٣؛ واللسان «شغف».

(٦) الإملاء: ٥٢/٢.

- يوسف -

بكذا، أي: مُغْرَى به^(١)، وعلى هذه الأقوال فمعناها متقارب. وفرق بعضهم بينهما فقال ابن زيد: «الشَّغْفُ - يعني بالمعجمة - في الحب، والشَّغْفُ في البغض». وقال الشعبي: «الشَّغْفُ والمَشْغُوفُ بالعين منقوطةً في الحُبِّ، والشَّغْفُ الجنون، والمَشْغُوفُ: المجنون».

قوله: «مُتَّكَأٌ» العامَّةُ على ضم الميم وتشديد التاء وفتح الكاف والهمز، وهو مفعولٌ به بأَعْتَدْتُ، أي: هَيَّأْتُ وأَحْضَرْتُ. والمتَّكَأُ الشيء الذي يُتَّكَأُ عليه من وسادةٍ ونحوها. وقيل: المتكأ: مكان الاتكاء. وقيل: طعام يُحْزَرُ حَزْرًا وهو قول مجاهد. قال القتيبي^(٢): «يُقَالُ: اتَّكَأْنَا عند فلانٍ، أي: أَكَلْنَا».

قال الزمخشري^(٣): «مِنْ قَوْلِكَ: اتَّكَأْنَا عند فلانٍ: طَعِمْنَا، على سبيل الكناية؛ لأنه مِنْ «دَعَوْتَهُ لِيَطْعَمَ عِنْدَكَ»: اتَّخَذَتْ لَهُ تَكَاةً يَتَكَيءُ عَلَيْهَا. قال جميل^(٤):

٢٧٧١ - فَظَلَّلْنَا بِنِعْمَةٍ وَاتَّكَأْنَا وَشَرِبْنَا الْحَلَالَ مِنْ قُلْبِهِ

انتهى. قلت: فقوله: «وَشَرِبْنَا» مَرَّحٌ لمعنى اتَّكَأْنَا بأكلنا.

وقرأ^(٥) أبو جعفر والزهري «مُتَّكَأٌ» مشدد التاء دون همز وفيه وجهان، أحدهما: أن يكون أصله مُتَّكَأٌ كقراءة العامَّة وإنما حُفِّفَ همزه كقولهم تَوَضَّيْتُ في تَوَضَّأْتُ، فصار بزنة مُتَّقَى. والثاني: أن يكون مُفْتَعَلًا مِنْ أَوْكَيْتُ الْقُرْبَةَ إِذَا شَدَّدْتُ فَاها بِالْوِكَاءِ، فالمعنى: أَعْتَدْتُ شَيْئًا يَسْتَدِيدُنْ عَلَيْهِ: إمَّا بِالِاتِّكَاءِ وَإِمَّا

(١) عبارة المطبوعة: أي: مغرم به ومولع.

(٢) تفسير غريب القرآن ٢١٦.

(٣) الكشاف: ٣١٦/٢.

(٤) ديوانه ١٠٦؛ والقرطبي: ١٧٨/٩. والقلل: ج قلة وهي الجرة العظيمة.

(٥) انظر في قراءتها: الإتحاف: ٢٦٤؛ البحر: ٣٠٢/٥؛ المحتسب: ٣٣٩/١؛ الشواذ: ٦٣.

بالقطع بالسكين، وهذا الثاني تخريج أبي الفتح^(١).

وقرأ الحسن وابن هرمز «مُتْكَاءً» بالتشديد والمد، وهي كقراءة العامة إلا أنه أشبع الفتحة فتولّد منها ألف كقوله^(٢):

٢٧٧٢ - وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمَنْزَحِ

وقوله^(٣):

٢٧٧٣ - يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرِي غَضُوبِ جَسْرَةٍ

وقوله^(٤):

٢٧٧٤ - أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعُقْرَابِ الشَّائِلَاتِ عَقَدَ الْأَذْنَابِ

أي: بمنزح وينبع والعقرب الشائلة.

وقرأ ابن عباس وابن عمر ومجاهد وقتادة / والضحاك والجحدري وأبان بن تغلب «مُتْكَاءً» بضم الميم وسكون التاء وتنوين الكاف، وكذلك قرأ ابن هرمز وعبدالله ومعاذ^(٥)، إلا أنهما فتحا الميم. والمُتْكَ بالضم والفتح الأترج، ويقال الأترج لغنان، وأنشدوا^(٦):

[٥١٠/ب]

٢٧٧٥ - فَأَهْدَتْ مُتْكَةً لِبْنِي أَبِيهَا تَحُبُّ بِهَا الْعَثْمَمَةَ الْوَقَاحُ

(١) المحتسب: ٣٣٩/١.

(٢) تقدم برقم ١٤٢٤.

(٣) تقدم برقم ١٤٢٢.

(٤) تقدم برقم ١٤٦٢.

(٥) الأصل وعبدالله ابن معاذ، وليس ثمة قارىء بهذا الاسم، والتصحيح من البحر:

٣٠٢/٥.

(٦) لم أهد إلى قائله وهو في الكشف: ٣١٦/٢، والعثمم: الجمل القوي الشديد،

والوقاح: الصلب.

وقيل: بل هو اسم لجميع ما يُقطع بالسكين كالأترج وغيره من الفواكه،
وأنشدوا^(١):

٢٧٧٦- نَشْرَبُ الْإِثْمَ بِالصُّوَاعِ جِهَاراً وَتَرَى الْمُتَكَ بَيْنَنَا مُسْتَعَاراً

قيل: وهو مِنْ مَتَكَ بمعنى بَتَكَ الشيء، أي: قطعه، فعلى هذا يحتمل
أن تكون الميم بدلاً من الباء وهو بدل مُطْرَد في لغة قوم، واحتمل أن يكون
من مادةٍ أخرى وافقت هذه. وقيل: بالضم العسل الخالص عند الخليل،
والأترج عند الأصمعي. ونقل أبو عمرو فيه اللغات الثلاث، أعني ضمَّ الميم
وفتحها وكسرها قال: وهو الشراب الخالص. وقال المفضل: هو بالضم
المائدة، أو الخمر في لغة كِنْدَة.

وقوله: «لَهْنٌ مُتَكًّا»: إمَّا أن يريد كل واحدة مُتَكًّا، ويدلُّ له قوله: «وَأَتَّ
كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ سَكِينًا»، وإمَّا أن يريد الجنس.

والسكين يُذَكَّرُ ويؤنَّثُ، قاله الكسائي والفراء^(٢)، وأنكر الأصمعي
تأنيته. والسكينة فعيلة من السكون. وقال الراغب^(٣): «سُمِّيَ به لِإِزَالَتِهِ حَرَكَةَ
المذبوح».

قوله: «أَكْبَرَنَهُ» الظاهر أن الهاء ضمير يوسف. ومعنى أَكْبَرَنَهُ عَظَّمَنَهُ
وَدَهَّشَنَ مِنْ حُسْنِهِ. وقيل: هي هاء السكت. قال الزمخشري^(٤): «وقيل:
أَكْبَرَنَ بمعنى «حِضَنَ» والهاء للسكت، يقال: أَكْبَرَتِ الْمَرْأَةُ إِذَا حَاضَتْ،
وحقيقتُه: دَخَلَتْ فِي الْكِبَرِ؛ لأنها بالحِضِّ تَخْرُجُ مِنْ حَدِّ الصَّغَرِ إِلَى الْكِبَرِ،

(١) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر: ٢٩٩/٥؛ والقرطبي: ١٧٨/٩؛ والمحزر: ٢٨٨/٩.

(٢) عبارته في «المذكر والمؤنث» ٩٦: «ذكر وربما أنث في الشعر».

(٣) المفردات ٢٣٧.

(٤) الكشاف: ٣١٧/٢.

وكانَ أبا الطيب أخذ من هذا التفسير قوله^(١):

٢٧٧٧- خَفِ اللَّهُ وَاسْتُرْ ذَا الْجَمَالِ بِبُرْقِعٍ

فَإِنْ لُحَّتْ حَاضَتْ فِي الْخُدُورِ الْعَوَاتِقُ

انتهى. وكونُ الهاءِ للسكتِ يَرُدُّهُ ضَمُّ الهاءِ، ولو كانت للسكتِ لَسَكَّتْ وقد يقال: إنه أجزاها مُجْرَى هاءِ الضمير، وأجرى الوصلِ مُجْرَى الوقفِ في إثباتها. قال الشيخ^(٢): «وإجماعُ القراءِ على ضمِّ الهاءِ في الوصلِ دليلٌ على أنها ليستْ هاءُ السكتِ؛ إذ لو كانت هاءُ السكتِ وكان من إجراءِ الوصلِ مُجْرَى الوقفِ لم يضمِّ الهاءِ». قلت: وهاءِ السكتِ تُحَرِّكُ بحركةِ هاءِ الضميرِ إجراءً لها مُجْرَاهَا، وقد حَقَّقْتُ هذا في الأنعام، وقد قالوا ذلك في قول المتنبّي أيضاً^(٣):

٢٧٧٨- واحرَّ قلباهُ مِنَّنْ قلبه شِيمُ

فإنه رُوي بضمِّ الهاءِ في «قلباه» وجعلوها هاءً سكتٍ. ويمكن أن يكون «أكبرن» بمعنى حِضْنٍ ولا تكون الهاءُ للسكتِ، بل تُجْعَلُ ضميرَ المصدرِ المدلولِ عليه بفعله أي: أَكْبَرْنَ الإكبارَ، وأنشدوا على أن الإكبارَ بمعنى الحِضْنِ قوله^(٤):

٢٧٧٩- يأتي النساءُ على أطهارهنَّ ولا يأتي النساءُ إذا أكْبَرْنَ إكبارا

قال الطبري^(٥): «البيت مصنوع».

(١) ديوان المتنبّي: ٣٤٩/٢.

(٢) البحر: ٣٠٣/٥.

(٣) تقدم برقم ١٩٧٩.

(٤) لم أهدت إلى قائله، وهو في اللسان كبير، والمحرو: ٢٩٠/٩، والبحر: ٣٠٣/٥.

(٥) تفسير الطبري (البابى الجلبى): ٢٠٥/١٢.

قوله: «حاش لله» «حاشى» عذها النحويون من الأدوات المترددة بين الحرفية والفعلية فإن جرّت فهي حرف، وإن نصبت فهي فعل، وهي من أدوات الاستثناء ولم يعرف سيويه^(١) فعليتها وعرفها غيره، وحكوا عن العرب «غفر الله لي ولمن سمع دعائي حاشى الشيطان وابن الأصبح»^(٢) بالنصب، وأنشدوا^(٣):

٢٧٨٠- حَشَى رَهْطَ النَّبِيِّ فَإِنْ مِنْهُمْ بُحوراً لا تكدرها الدلاء

بنصب «رَهْط». و«حَشَى» لغة في حاشى كما سيأتي. وقال الزمخشري^(٤): «حاشى كلمة تفيد التنزيه في باب الاستثناء تقول: أساء القوم حاشى زيد قال^(٥):

٢٧٨١- حاشى أبى ثوبان إن به ضناً عن الملحاة والشتم

وهي حرف من حروف الجر فوضعت موضع التنزيه والبراءة، فمعنى حاشى الله: براءة الله وتنزيهه، وهي قراءة^(٦) ابن مسعود. قال الشيخ^(٧): «وما ذكر أنها تفيد التنزيه في باب الاستثناء غير معروف عند النحويين، لا فرق بين قولك: «قام القوم إلا زيدا» و«قام القوم حاشى زيد»، ولما مثل بقوله:

(١) الكتاب: ٣٧٧/١ قال: «وأما حاشا فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده».

(٢) ابن يعيش: ٨٥/٢.

(٣) لم أمتد إلى قائله وهو في اللسان «حشا» والمقرب: ١٧٢/١؛ وورصف المباني: ١٧٩.

(٤) الكشاف: ٣١٧/٢.

(٥) البيت ملق من بيتين - كما سيذكر المؤلف - من قصيدة للجُمُحِجِ الأَسَدِيِّ في المفضليات

٣٦٧؛ والأصمعيات ٢١٨؛ والمحاسب: ٣٤١/١؛ وابن يعيش: ٨٤/٢.

(٦) انظر في قراءات: «حاش لله»: السبعة ٣٤٨؛ التيسير ١٢٨؛ الإتحاف ٢٦٤؛ البحر:

٣٠٣/٥؛ الشواذ ٦٣؛ الحجة ٣٥٩؛ الكشاف: ٣١٧/٢.

(٧) البحر: ٣٠٠/٥.

«أساء القوم حاشى زيد» وفهم هو من هذا التمثيل براءة زيد من الإساءة جعل ذلك مستفاداً منها في كل موضع، وأما ما أنشده من قوله: حاشا أبي ثوبان، فهكذا ينشده ابن عطية^(١) وأكثر النحاة، وهو بيت ركبوا فيه صدر بيت على عجز آخر وهما من بيتين، وهما^(٢): /

[٥١١/أ]

٢٧٨٢- حاشى أبي ثوبان إن أبا ثوبان ليس بيكمنة فقدم
عمرو بن عبدالله إن به ضناً عن الملحاة والشتم

قلت: قوله «إن المعنى الذي ذكره الزمخشري لا يعرفه النحاة لم ينكروه وإنما لم يذكروه في كتبهم؛ لأنهم غالب فهم في صناعة الألفاظ دون المعاني، ولما ذكروا مع أدوات الاستثناء «ليس» و«لا يكون» و«غير» لم يذكروا معانيها، إذ مرادهم مساواتها لـ «إلا» في الإخراج وذلك لا يمنع من زيادة معنى في تلك الأدوات.

وزعم المبرد^(٣) وغيره كابن عطية^(٤) أنها تتعين فعليتها إذا وقع بعدها حرف جر كالأية الكريمة، قالوا لأن حرف الجر لا يدخل على مثله إلا تأكيداً كقوله^(٥):

٢٧٨٣- ولا ليما بهم أبداً دواء

(١) المحرر: ٢٩٢/٩.

(٢) وعلى هذا روايتنا المفضليات والأصمعيات المشار إليها في الحاشية السابقة. واليكمة: الأيكم. والفقدم: الثقليل في كلامه مع قلة الفهم. والملحاة: من حوت وحيت إذا ألححت عليه باللائمة.

(٣) المقنضب: ٣٩١/٤.

(٤) المحرر: ٢٩١/٩.

(٥) تقدم برقم ١٣٨٣.

وقول الآخر^(١):

٢٧٨٤ - فَأَصْبَحَنَ لَا يَسْأَلُنَنِي عَنْ بَمَا بِهِ

فتعين أن تكونَ فعلاً، فاعله ضمير يوسف أي: حاشي يوسف، و«لله» جارٌّ ومجرورٌ متعلقٌ بالفعل قبله، واللامُ تفيد العلةَ أي: حاشي يوسف أن يقارِفَ ما رَمَتَه به لطاعة الله ولمكانه منه أو لترفع الله أن يُرْمَى بما رَمَتَه به، أي: جانب المعصية لأجل الله.

وأجاب الناس عن ذلك بأنَّ حاشي في الآية الكريمة ليست حرفاً ولا فعلاً، وإنما هي اسمٌ مصدرٌ بدلٌ من اللفظة بفعله كأنه قيل: تنزيهاً لله وبراءةً له، وإنما لم يُنَوَّنْ مراعاةً لأصله الذي نُقِلَ منه وهو الحرف، ألا تراهم قالوا: مِنْ عن يمينه فجعلوا «عن» اسماً ولم يُعْرَبْوه، وقالوا «مِنْ عليه» فلم يُثَبِّتوا ألفه مع المضمَر، بل أَبَقُوا «عن» على بنائه، وقلبوا ألف «على» مع المضمَر، مراعاةً لأصلها، كذا أجاب الزمخشري^(٢)، وتابعه الشيخ^(٣) ولم يَعزُ له الجواب. وفيه نظر.

أمَّا قوله: «مراعاة لأصله» فيقتضي أنه نُقِلَ من الحرفية إلى الاسمية، وليس ذلك إلا في جانب الأعلام، يعني أنهم يُسَمُّون الشخصَ بالحرف، ولهم في ذلك مذهبان: الإعرابُ والحكاية، أمَّا أنهم ينقلون الحرف إلى الاسم، أي: يجعلونه اسماً فهذا غيرُ معروفٍ. وأمَّا استشهادُه بـ«عن» و«على» فلا يفيدُه ذلك؛ لأنَّ «عن» حالٌ كونها اسماً إنما بُنيت لشبهها بالحرف في الوضع على حرفين لأنها باقيةٌ على بنائها. وأمَّا قلبُ ألفِ

(١) تقدم برقم ٩١٦.

(٢) الكشف: ٣١٧/٢.

(٣) البحر: ٣٠٤/٥.

«على» مع الضمير فلا دلالة فيه لأننا عهدنا ذلك فيما هو ثابت الاسمية بالاتفاق كـ «لدى».

والأولى أن يقال: الذي يظهر في الجواب عن قراءة العامة أنها اسم منصوب كما تقدم تقريره، ويدل عليه قراءة^(١) أبي السَّمَل «حاشاً لله» منصوباً، ولكنهم أبدلوا التنوين ألفاً كما يدلونه في الوقف، ثم إنهم أجروا الوصل مجرى الوقف كما فعلوا ذلك في مواضع كثيرة تقدم منها جملة وسيمر بك مثلها.

وقيل في الجواب عن ذلك: بل بُنيت «حاشاً» في حال اسميتها لشبهها بـ «حاشاً» في حال حرفيتها لفظاً ومعنى، كما بُنيت «عن» و «على» لما ذكرنا.

وقال بعضهم: إن اللام زائدة. وهذا ضعيف جداً بأبه الشعر. واستدل المبرد وأتباعه على فعليتها بمجيء المضارع منها. قال النابغة الذبياني^(٢):

٢٧٨٥ - ولا أرى فاعلاً في الناس يُشبههُ ولا أحاشي من الأقوام من أحدٍ

قالوا: وتصرّف الكلمة من الماضي إلى المستقبل دليل فعليتها لا محالة.

وقد أجاب الجمهور عن ذلك: بأن ذلك مأخوذ من لفظ الحرف كما قالوا: «سوّفُ يزيد» و «لَوَلَّيتُ له»، أي: قلت له: سوف أفعل. وقلت له: لو كان ولو كان، وهذا من ذلك، وهو محتمل.

وممن رجّح جانب الفعلية أبو علي الفارسي^(٣) قال: «لا تخلو «حاش»

(١) البحر: ٣٠٣/٥.

(٢) ديوانه ١٣، ابن يعيش: ٨٥/٢؛ الإنصاف ٢٧٨؛ الخزانة: ٤٤/٢؛ الهمع:

٢٣٣/١؛ الدرر: ١٩٨/١.

(٣) الحجة (خ): ٢٦٨/٣.

في قوله: «حاش لله» من أن تكون الحرف الجار في الاستثناء، أو تكون فعلاً على فاعل، ولا يجوز أن تكون الحرف الجار لأنه لا يدخل على مثله، ولأن الحروف لا يُحذف منها إذا لم يكن فيها تضعيف، فثبت أنه فاعل من الحشا الذي يُراد به الناحية، والمعنى: أنه صار في حشاً، أي في ناحية، وفاعل «حاش» «يوسف» والتقدير: بعد من هذا الأمر لله، أي: لخوفه».

قوله: «حرف الجر لا يدخل على مثله» مُسَلَّم، ولكن ليس هو هنا حرف جر كما تقدّم تقريره. وقوله: «لا يُحذف من الحرف إلا إذا كان مضعفاً ممنوع، ويدلُّ له قولهم «مُن» في «منذ» إذا جُرَّ بها، فحذفوا عينها ولا تضعيف. قالوا: ويدلُّ على أن أصلها «منذ» بالنون تصغيرها على «مُنَيْذ» وهذا مقرر في بابه.

وقرأ أبو عمرو وحده «حاشي» بألفين: أَلِفٍ بعد الحاء، وألف بعد الشين في كلمتي هذه السورة^(١) وصلأ، وبحذفها وفقاً لإتباعاً للرسم كما سننّب عليه. والباقون بحذف الألف الأخيرة وصلأ ووقفاً.

فأمّا قراءة أبي عمرو فإنه جاء فيها بالكلمة على أصلها. وأمّا الباقون فإنهم أتبعوا في ذلك الرسم ولَمَّا طال اللفظ حَسُن تخفيفه بالحذف ولا سيما على قول مَنْ يدّعي فعليتها، كالفارسي. قال الفارسي^(٢): «وأما حذف الألف فعلى «لم يك» و«لا أدّر» و«أصاب الناس جُهْدًا، ولَوُتَرَ أهل مكة»، و[قوله]^(٣):

(١) الآية الثانية هي الآية ٥١.

(٢) الحجة (خ): ٢٦٨/٣.

(٣) البيت لرؤية وهو في ملحقات ديوانه ١٨٧؛ والحجة (خ): ٢٧٠/٣؛ والخصائص:

في شعر رؤبة، يريد: لم يكن، ولا أدري، ولوترى، ووصاني. وقال أبو عبيد: «رأيتها في الذي يقال: إنه الإمام مصحف عثمان رضي الله عنه: «حاش لله» بغير ألف، والأخرى^(١) مثلها». وحكى الكسائي أنها رآها في مصحف عبد الله كذلك، قالوا: فعلى ما قال أبو عبيد والكسائي تُرَجِّح هذه القراءة، ولأنَّ عليها ستة من السبعة، ونقل الفراء^(٢) أن الإتمام لغة بعض العرب، والحذف لغة أهل الحجاز قال: «ومن العرب من يقول: «حشى زيد» أراد حشى لزيد». فقد نقل الفراء أن اللغات الثلاث مسموعة، ولكن لغة الحجاز مُرَجَّحة عندهم.

وقرأ الأعمش^(٣) في طائفة «حشى لله» بحذف الألفين^(٤) وقد تقدّم أن الفراء حكاها لغة عن بعض العرب، وعليه قوله^(٥):

..... حشى رَهط النبيّ ٢٧٨٧ -

البيت. وقرأ^(٦) أبي وعبد الله «حاشى الله» بجرّ الجلالة، وفيها وجهان، أحدهما: أن تكون اسماً مضافاً للجلالة [نحو: «سبحان الله» وهو اختيار الزمخشري^(٧). الثاني: أنه حرفٌ استثناء جُرِّ به ما بعده، وإليه ذهب الفارسي،^(٨) وفي جعله «حاشى» حرف جُرِّ مُراداً به الاستثناء نظراً،

(١) في الآية ٥١.

(٢) لم يرد هذا النقل في «معاني القرآن» له.

(٣) البحر: ٣٠٣/٥.

(٤) ألف حاشى وألف الوصل من لفظ الجلالة.

(٥) تقدم برقم ٢٧٨٠.

(٦) البحر: ٣٠٣/٥؛ القرطبي: ١٨١/٩.

(٧) الكشف: ٣١٧/٢.

(٨) ما بين معقوفين غير واضح في الأصل حققناه من (ش).

إذ لم يتقدّم في الكلام شيءٌ يُستثنى منه الاسمُ المعظم بخلاف «قام القومُ حاشى زيد».

واعلم أنّ النحويين لمّا ذكروا هذا الحرف جعلوه من المتردد بين الفعلية والحرفية، عند مَنْ أثبت فعليّته، وجعله في ذلك كخلا وعدا، عند مَنْ أثبت حرفيّة «عدا»، وكان ينبغي أن يذكره من المتردد بين الاسمية والفعلية والحرفية، كما فعلوا ذلك في «على» فقالوا: يكون حرف جر في «عليك»، واسماً في قوله: «مِنْ عليه»، وفعلًا في قوله^(١):

٢٧٨٨- عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا
.....

وإن كان فيه نظرٌ ذكرته مستوفىً في غير هذا المكان، ملخصه أن «على» حال كونها فعلاً غير «على» حال كونها غير فعل، بدليل أن ألف الفعلية منقلبة عن واو، ويدخلها التصريف والاشتقاق دون ذَيْنِكَ. وقد يتعلّق مَنْ ينتصر للفارسي بهذا فيقول: لو كانت «حاشى» في قراءة العامة اسماً لذكر ذلك النحويون عند تردّدِها بين الحرفية والفعلية، فلمّا لم يذكره دَلَّ على عدم اسميتها.

وقرأ الحسن^(٢) «حاش» بسكون الشين وصلّاً ووقفاً كأنه أجرى الوصل مُجرى الوقف. ونقل ابن عطية^(٣) عن الحسن أنه قرأ: «حاشى الإله» قال: «محذوفاً مِنْ حاشى» يعني أنه قرأ بحذف الألف الأخيرة، ويدلُّ على ذلك ما صرّح به صاحب «اللوامح» فإنه قال: «بحذف الألف» ثم قال: وهذا يدلُّ

(١) تمامه:

- علا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رأس زيدكم بأبيض ماضي الشفرتين يماني وهو لرجل من طيء، في المغني: ٧٥؛ وابن يعيش: ٤٤/١؛ والخزّانة: ٣٢٧/١.
(٢) البحر: ٣٠٣/٥؛ القرطبي: ١٨١/٩؛ المحتسب: ٣٤١/١.
(٣) المحرر: ٢٩١/٩.

على أنه حرفٌ جرٌّ يَجْرُ ما بعده، فأما «الإله» فإنه فكّه عن الإدغام، وهو مصدرٌ أقيم مقامُ المفعول، ومعناه المعبود، وحُذِفَت الألف من «حاشى» للتخفيف.

قال الشيخ^(١): «وهذا الذي قاله ابن عطية وصاحبُ «اللوامح» من أن الألف في «حاشى» في قراءة الحسن محذوفةُ الألف^(٢) لا يتعيّن، إلا إن نقل عنه أنه يقف في هذه القراءة بسكون الشين، فإن لم يُنقل عنه في ذلك شيءٌ فاحتمل أن تكون الألفُ حُذِفَت لالتقاء الساكنين؛ إذ الأصل: «حاشى الإله» ثم نقل فحذف الهمزة وحرك اللام بحركتها، ولم يَعْتَدَ بهذا التحريك لأنه عارض، كما تحذف في «يخشى الإله»، ولو اعتدَّ بالحركة لم تُحذف الألف».

قلت: الظاهر أن الحسن يقف في هذه القراءة بسكون الشين، ويُستأنس له بأنه سَكَنَ الشين في الرواية الأخرى عنه، فلما جيء بشيءٍ يُحتملُ ينبغي أن يُحتملَ على ما صرَّح به. وقول صاحب «اللوامح»: «وهذا يدلُّ على أنه حرفٌ جرٌّ يَجْرُ به ما بعده» لا يصحُّ لما تقدم من أنه لو كان حرفٌ جرٌّ لكان مستثنى به ولم يتقدّم ما يستثنى منه بمجروره.

واعلم أن اللامَ الداخلةَ على الجلالة متعلقة بمحذوف على سبيل البيان، كهي في «سقياً لك ورعيّاً لزيد» عند الجمهور، وأما عند المبرد^(٣) والفراسي^(٤) فإنها متعلقة بنفس «حاشى» لأنها فعلٌ صريحٌ عندهما، وقد تقدم أن بعضهم ادّعى زيادتها.

قوله: «ما هذا بشراً» العامة على إعمال «ما» على اللغة الحجازية،

(١) البحر: ٣٠٣/٥.

(٢) كذا ياقحام «الألف» في الأصل، ولم ترد في البحر.

(٣) المقتضب: ٣٩١/٤.

(٤) الحجة (خ): ٢٦٨/٣.

وهي اللغة الفصحى، ولغة تميم الإهمال، وقد تقدّم تحقيق هذا أول البقرة^(١) وما أنشدته عليه من قوله^(٢):

٢٧٨٩- وأنا النذيرُ بحرّةٍ مُسوِّدَةٍ

البيتين. ونقل ابن عطية^(٣) أنه لم يُقرأ أحد إلا بلغة الحجاز. وقال الزمخشري^(٤): «ومَنْ قرأ على سليقته من بني تميم قرأ «بشراً» بالرفع وهي قراءة ابن مسعود». قلت: فأدعاء ابن عطية أنه لم يُقرأ به غير مُسلم.

وقرأ العامة «بشراً» بفتح الباء على أنها كلمة واحدة. وقرأ الحسن وأبو الحويرث الحنفي^(٥) «بشري» بكسر الباء، وهي باء الجر دخلت على «شري» فهما كلمتان جار ومجرور، وفيها تأويلات، أحدهما: ما هذا بمشترى، فوضع المصدرَ موضعَ المفعول به كضرب الأمير. الثاني: ما هذا بمُباعٍ، فهو أيضاً مصدر واقع موقع المفعول به إلا أن المعنى يختلف. الثالث: ما هذا بثمان، يَعْنِين أنه أَرْفَعُ مِنْ أَنْ يُجْرَى عليه شيءٌ من هذه الأشياء.

وروى عبدالوارث عن أبي عمرو^(٦) كقراءة الحسن وأبي الحويرث إلا أنه قرأ عنه «الإمْلِك» بكسر اللام واحد الملوك، نَفَّوا عنه ذُلَّ المماليك / وأثبتوا له عِزَّ الملوك.

[٥١٢/]

(١) انظر: الدر المصون: ١٢٢/١.

(٢) تقدم برقم ١٧١.

(٣) المحرر: ٢٩٣/٩.

(٤) الكشف: ٣١٧/٩.

(٥) لعله عبدالرحمن بن معاوية الأنصاري مشهور بكنيته، مات سنة ٣٠. تقريب التهذيب:

٣٥٠.

(٦) لم أقف على توثيق هذه القراءة.

وذكر ابن عطية^(١) كسر اللام عن الحسن وأبي الحويرث. وقال أبو البقاء^(٢): «وعلى هذا قرىء «مَلِك» بكسر اللام» كأنه فهم أن من قرأ بكسر الياء قرأ بكسر اللام أيضاً للمناسبة بين المعنيين، ولم يذكر الزمخشري هذه القراءة مع كسر الباء البتة، بل يفهم من كلامه أنه لم يطلع عليها فإنه قال^(٣): «وقرىء: ما هذا بشرى أي ما هو بعيد مملوكٍ لئيم، إن هذا إلا مَلِكٌ كريم، نقول: «هذا بشرى» أي: حاصلٌ بشرى بمعنى يُشترى، وتقول: هذا لك بشرى أم^(٤) بكرا؟ والقراءة هي الأولى لموافقتها المصحف ومطابقة «بشر» لـ «ملك».

قوله: «لموافقتها المصحف» يعني أن الرسم «بشراً» بالألف لا بالياء، ولو كان المعنى على «بشرى» لرسم بالياء. وقوله: «ومطابقة» دليل على أنه لم يطلع على كسر اللام عن من قرأ بكسر الباء.

آ. (٣٢) قوله تعالى: ﴿فَذَلِكُنَّ﴾: مبتدأ والموصول خبره، أشارت إليه إشارة البعيد وإن كان حاضراً تعظيماً له ورفعاً منه لتظهر عُذْرُهَا فِي شَغْفِهَا.

وجوز ابن عطية^(٥) أن يكون «ذلك» [إشارة إلى]^(٦) حُبُّ يوسف، والضمير في «فيه» عائد على الحُبِّ فيكون «ذلك» إشارة إلى غائب على بابه. قلت: يعني بالغائب البعيد، وإلا فالإشارة لا تكون إلا لحاضر مطلقاً.

(١) المحرر: ٢٩٣/٩.

(٢) الإملاء: ٥٢/٢.

(٣) الكشاف: ٣١٧/٢.

(٤) الأصل: «أي» وهو سهو، والتصحيح من الكشاف.

(٥) المحرر: ٢٩٤/٩.

(٦) ما بين معقوفين لم يظهر في الأصل، أثبتناه من (ش).

قوله: «ما أمره» في «ما» وجهان، أحدهما: أنها مصدرية. والثاني: أنها موصولة، وهي مفعولٌ بها بقوله: «يفعل» والهاءُ في «أمره» تحتمل وجهين، أحدهما: العودُ على «ما» الموصولة إذا جعلناها بمعنى الذي. والثاني: العودُ على يوسف. ولم يُجوزَ الزمخشري^(١) عودها على يوسف إلا إذا جُعِلت «ما» مصدرية» فإنه قال: «فإن قلت: الضمير في «أمره» راجعٌ إلى الموصول أم إلى يوسف؟ قلت: بل إلى الموصول والمعنى: ما أمر به فحذف الجارُّ كما في قوله^(٢):

٢٧٩٠ - أمرتكَ الخيرَ

ويجوز أن تُجَعَلَ «ما» مصدريةً فيعود على يوسف، ومعناه: ولئن لم يفعلُ أمري إياه، أي: مُوجِبُ أمري ومقتضاه». قلت: وعلى هذا فالمفعولُ الأولُ محذوفٌ تقديره: ما أمره به وهو ضميرُ يوسف.

والسين في «استعصم» [فيها وجهان، أحدهما: أنها^(٣)] ليست على بابها من الطلب، بل استعمل هنا بمعنى افتعل، فاستعصم واعتصم واحد. وقال الزمخشري^(٤): «الاستعصامُ بناءٌ مبالغَةٌ يدلُّ على الامتناعِ البليغِ والتحفظِ الشديدِ، كأنه في عِصْمَةٍ وهو يجتهدُ في الاستزادةِ منها، ونحو: استمسك واستوسع الفتق، واستجمع الرأي، واستفحل^(٥) الخطبُ»، فردَّ السين إلى بابها من الطلب وهو معنًى حسنٌ، ولذلك قال ابن عطية^(٦): «طلب العِصْمَةِ واستمسك بها وعصاني».

(١) الكشاف: ٣١٨/٢.

(٢) تقدم برقم ٢٢١.

(٣) ما بين معقوفين لم يظهر في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٤) الكشاف: ٣١٨/٢.

(٥) الأصل: «واستفحل» وهو سهو.

(٦) المحرر: ٢٩٤/٩.

قال الشيخ^(١): «والذي ذكره التصريفيون في «استعصم» أنه موافق لـ «اعتصم» فاستفعل فيه موافق لـ «افتعل»، وهذا أجودٌ مِنْ جَعَلَ استفعل فيه للطلب لأنَّ «اعتصم» يدلُّ على وجود اعتصامه، وطلب العصمة لا يدلُّ على حصولها، وأمَّا أنه بناءٌ مبالغٍ يدلُّ على الاجتهاد في الاستزادة من العصمة فلم يذكر التصريفيون هذا المعنى لـ «استفعل»، وأمَّا استمسك واستوسع واستجمع الرأي فاستفعل فيه لموافقة اِفْتَعَلَ، والمعنى: امتسك واتسع واجتمع، وأمَّا «استفحل الخطب» فاستفعل فيه موافقةً لِتَفَعَّلَ، أي: تَفَحَّلَ الخطب، نحو استكبر وتكبر».

وقرأ العامةً بتخفيف نون «وليكونن»، ويقفون عليها بالألف إجراءً لها مُجرى التنوين، ولذلك يَحذفونها بعد ضمةٍ أو كسرةٍ نحو: «هل تقومون» و«هل تقومين» في: «هل تقومين» و«هل تقومين»، والنون الموجودة في الوقف نونُ الرفعِ رَجَعُوا بها عند عدم ما يقتضي حذْفها، وقد قرَّرتُ ذلك فيما تقدم.

وقرأت^(٢) فرقةً بتشديدها، وفيها مخالفةٌ لسواد المصحف لكتبتها فيه ألفاً، لأنَّ الوقفَ عليها كذلك كقوله^(٣):

٢٧٩١ - وإياك والميتات لا تقرَّبَنها ولا تعْبِدُ الشيطانَ واللّهَ فاعبدا

أي: فاعبِدَنَّ فأبَدَلها ألفاً، وهو أحدُ الأقوال في قول امرئ القيس^(٤):

٢٧٩٢ - قفا نَبِكِ قفا نَبِكِ

(١) البحر: ٣٠٦/٥.

(٢) البحر: ٣٠٦/٥.

(٣) تقدم برقم ١٦٩٤.

(٤) صدر معلقته، في ديوانه: ٨. وتمامه:

قفا نيك من ذكري حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحوّسل

وأجرى الوصل مُجْرئِ الوقفِ.

آ. (٣٣) قوله تعالى: ﴿رَبِّ السَّجْنِ﴾: العامة على كسر الباء لأنه مضاف لياء المتكلم، اجتزىء عنها بالكسرة وهي الفصحى. و«السجن» بكسر السين ورفع النون على أنه مبتدأ، والخبر «أحبُّ». والسَّجْنُ الحبس، والمعنى: دخول السجن.

وقرأ بعضهم^(١): «رَبُّ» بضمِّ الباء وجرَّ النون على أن «رَبُّ» مبتدأ و«السجن» خفض بالإضافة، و«أحبُّ» خبره، والمعنى: ملافاة صاحب السجن ومقاساته أحبُّ إليّ.

وقرأ^(٢) عثمان ومولاه طارق^(٣) وزيد بن علي والزهري وابن أبي إسحاق وابن هرمز ويعقوب بفتح السين، وفي الباقي كالعامة. والسَّجْنُ مصدر، أي: الحبس أحبُّ إليّ، و«إليّ» متعلق بـ«أحبُّ» وقد تقدّم أن الفاعل^(٤) هنا يُجرُّ بـ«إليّ» والمفعول باللام، / وفي الحقيقة ليست هنا أفعل على بابها من [٥١٢/ب] التفضيل لأنه لم يُحبَّ ما يدعونه إليه قط، وإنما هذان شرَّان فأثر أحد الشرين على الآخر.

قوله: «أصبُّ» قرأ العامة بتخفيف الباء من صبا يصبو أي: رَقَّ شَوْقُه. والصبوة: الميلُ إلى الهوى، ومنه «الصبأ» لأنَّ النفوس تَصْبُو إليها أي: تميل، لطيب نسيها وروجها يقال: صبا يصبو صبأً وصبواً، وصبى يصبى صبأً، والصبأ بالكسر اللهُو واللعب.

(١) لم أقف على نسبة هذه القراءة وإنما أشار إليها في تفسير الألوسي: ٢٣٥/١٢.

(٢) الإتحاف: ٢٦٤؛ البحر: ٣٠٦/٥؛ القرطبي: ١٨٤/٩.

(٣) طارق بن عمرو الأموي مولى عثمان بن عفان رضي الله عنه. سمع من جابر وروى عنه الأعرج، وثقه أبو زرعة. ولم تذكر وفاته. تهذيب الكمال: ٦٢٢/٢.

(٤) يعني به الفاعل في المعنى. وانظر: المسألة في إعرابه للآية ٨ من سورة يوسف.

وقرأت (١) فرقة «أَصَبُّ» بتشديدها مِنْ صَبَّيْتُ صَبَابَةً فَأَنَا صَبٌّ، وَالصَّبَابَةُ: رِقَّةُ الشُّوقِ وَإِفْرَاطُهُ كَأَنَّهُ لِفِرْطِ حَبِّهِ يَنْصَبُّ فِيمَا يَهْوَاهُ كَمَا يَنْصَبُّ الْمَاءُ.

أ. (٣٥) قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأْ﴾: في فاعله أربعة أوجه، أحسنها: أنه ضمير يعود على السَّجْنِ بفتح السين أي: ظهر لهم حَبْسُهُ، ويدل على ذلك لفظة «السَّجْنِ» في قراءة العامة، وهو بطريق اللزوم، ولفظُ «السَّجْنِ» في قراءة مَنْ فُتِحَ السِّينُ. والثاني: أن الفاعل ضمير المصدر المفهوم من الفعل وهو «بدا» أي: بدا لهم بداءٌ، وقد صرَّح الشاعرُ به في قوله (٢):

بدا لك في تلك القلوب بداءً ٢٧٩٣-

والثالث: أن الفاعل مضمراً يدلُّ عليه السياق، أي: بدا لهم رأيٌ.
والرابع: أن نفسَ الجملة من «لَيْسَ جُنَّةً» هي الفاعل، وهذا من أصول الكوفيين.

و «حتى» غاية لما قبله. وقوله: «لَيْسَ جُنَّةً» على قول الجمهور جوابٌ لقسم محذوف، وذلك القسم وجوابه معمول لقولٍ مضمراً، وذلك القول المضمّر في محلِّ نصب على الحال، أي: ظهر لهم كذا قائلين: واللَّه لَيْسَ جُنَّةً حتى حين.

وقرأ (٣) الحسن «لَتَسْجُنَّةً» بتاء الخطاب، وفيه تأويلان، أحدهما: أن يكونَ خاطب بعضهم بعضاً بذلك. والثاني: أن يكونَ خوطب به العزيز تعظيماً له.

(١) البحر: ٣٠٧/٥.

(٢) تقدم برقم ٣٥٤.

(٣) الإتحاف: ٢٦٤؛ البحر: ٣٠٧/٥.

وقرأ^(١) ابن مسعود «عَتَى» بإبدال حاء «حتى» عيناً وأقرأ بها غيره فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فكتب إليه: «إن هذا القرآن نزل بلغة قريش، فأقريء الناس بلغتهم». قلت: وإبدال الحاء عيناً لغة هُدَلِيَّة.

آ. (٣٦) قوله تعالى: ﴿قَالَ أَحَدُهُمَا﴾: مستأنف لامحل له، ولا يجوز أن يكونَ حالاً؛ لأنهما لم يقولوا ذلك حال الدخول. ولا جائز أن تكونَ مقدرة؛ لأن الدخول لا يؤول إلى الرؤيا. و«إني» وما في حيزه في محلِّ نصب بالقول.

و «أراني» هنا متعدية لمفعولين عند بعضهم إجراءً للحُلْمِيَّة مَجْرِي الْعِلْمِيَّة، فتكون الجملة مِنْ قوله: «أَعَصِرُ» في محلِّ المفعول الثاني، وَمَنْ منع كانت عنده في محلِّ الحال. وجرت الحُلْمِيَّة مَجْرِي الْعِلْمِيَّة أيضاً في اتِّحَادِ فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين، ومنه الآية الكريمة؛ فإنَّ الفاعل والمفعول متحدان في المعنى، إذ هما للمتكلم، وهما ضميران متصلان^(٢). ومثله: «رَأَيْتُكَ فِي الْمَنَامِ قَائِماً» و«زَيْدٌ رَأَاهُ قَائِماً»، ولا يجوز ذلك في غير ما ذكر، لا تقول: أَكْرَمْتُنِي، ولا أَكْرَمْتُكَ، ولا زَيْدٌ أَكْرَمَهُ، فإن أردت ذلك قل^(٣): أَكْرَمْتُ نَفْسِي، أو إِيَّاي ونفْسك، أو إِيَّاكَ ونفْسَه، أو إِيَّاه، وقد تقدَّم تحقيق هذا.

وإذا دَخَلَتْ همزةُ النقلِ على هذه الحُلْمِيَّة تعدَّت لثالث، وقد تقدَّم هذا

(١) الشواذ: ٦٣؛ البحر: ٣٠٧/٥.

(٢) لعله يعني بالاتصال في الآية أن الأول متصل بالثاني فإنَّ الضمير المستتر العائد على المتكلم تلاه الضمير المتصل بالياء العائد على المتكلم أيضاً، وإن لم نُخْرِجْ كلامه على هذا التخريج فكيف يكون الأول متصلاً وهو مستتر وجوباً تقديره أنا؟

(٣) على تقدير الفاء أي: فقل.

في قوله تعالى: «إذ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَاكٍ قَلِيلًا»^(١)، ولو أراكمهم كثيراً». والخمر: العنب أطلق عليه ذلك مجازاً، لأنه آيل إليه كما يُطلق الشيء على الشيء باعتبار ما كان عليه كقوله: «وآتوا اليتامى»^(٢) ومجازاً هذا أقرب. وقيل: بل الخمر: العنب حقيقة في لغة غسان وأزد عمان^(٣). وعن المعتمر: «لقيت أعرابياً حاملاً عنباً في وعاءٍ فقلت: ما تحمل؟ فقال: خمرأ». وقراءة أبيّ وعبدالله^(٤) «أعصر عنباً» لا تدل على الترادف لإرادتها التفسير لا التلاوة، وهذا كما في مصحف عبدالله «فوق رأسي ثريداً» فإنه أراد التفسير فقط.

و «تأكل الطير» صفة لخبزاً. و «فوق» يجوز أن يكون ظرفاً للحمل، وأن يتعلق بمحذوف حالاً من «خبزاً» لأنه في الأصل صفة له. والضمير في قوله: «نبئنا بتأويله» قال الشيخ^(٥): «عائد على ما قصنا عليه، أجري مجرى اسم الإشارة كأنه قيل بتأويل ذلك» وهذا قد سبقه إليه الزمخشري^(٦)، وجعله سؤالاً وجواباً. وقال غيره: «إنما وُحِدَ الضمير لأن كل واحد سأل عن رؤياه، فكأن كل واحد منهما قال: نبئنا بتأويل ما رأيت».

آ. (٣٧): و «تُرزقانه» صفة لـ «طعام». وقوله: «إلا نبأ تكما» استثناء مفرغ. وفي موضع الجملة بعده وجهان أحدهما: أنها في محل نصب على الحال، وساغ ذلك من النكرة^(٧) لتخصصها بالوصف. / والثاني: أن تكون

(١) الآية ٤٣ من سورة الأنفال.

(٢) الآية ٢ من سورة النساء.

(٣) انظر: لغات القبائل لأبي عبيد: ١٤٦.

(٤) البحر: ٣٠٨/٥؛ القرطبي: ١٩٠/٩.

(٥) البحر: ٣٠٨/٥.

(٦) الكشاف: ٣٢٠/٢. (٧) يعني بالنكرة قوله: «طعام».

في محل رفع نعتاً ثانياً لـ «طعام»، والتقدير: لا يأتيكما طعامٌ مرزوقٌ إلا حال كونه مَبْنُوءاً بتأويله أو مُبْنُوءاً بتأويله. و«قبل» الظاهرُ أنها ظرفٌ لـ «نَبَأْتُكَمَا»، ويجوز أن يتعلق بـ «تأويله»، أي: نَبَأْتُكَمَا بتأويله الواقع قبل إتيانه.

قوله: «أني تَرَكْتُ» يجوز أن تكونَ هذه مستأنفةً أخيراً بذلك عن نفسه. ويجوز أن تكونَ تعليلاً لقوله «ذلكما مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي»، أي: تَرَكِي عِبَادَةَ غَيْرِ اللَّهِ سَبَبٌ لتعليمه إياي ذلك، وعلى الوجهين لا محلٌّ لها من الإعراب. و«لا يؤمنون» صفة لـ «قوم». وكرّر «هم» في قوله «وهم بالآخرة هم كافرون» قال الزمخشري^(١): «للدلالة على أنهم خصوصاً كافرون بالآخرة، وأن غيرهم مؤمنون بها». قال الشيخ^(٢): «وليس «هم» عندنا تدل على الخصوص». قلت: لم يَقُلْ الزمخشري إن «هم» تدل على الخصوص، وإنما قال «تكرير «هم» للدلالة، فالتكرير هو الذي أفاد الخصوص، وهو معنى حَسَنٌ فهمه أهلُ البيان.

آ. (٣٨): وَسَكَنَ الكوفيون^(٣) الباء من «آبائي»، وَرُوِيَ عَنْ أَبِي عمرو أيضاً. و«إبراهيم» وما بعده بدلٌ أو عطفٌ بيان، أو منصوب على المدح.

آ. (٣٩) قوله تعالى: ﴿يَا صَاحِبِي السَّجْنِ﴾: يجوز أن يكون من باب الإضافة للظرف، إذ الأصل يا صاحبي^(٤) في السجن. ويجوز أن تكون

(١) الكشاف: ٣٢٠/٢.

(٢) البحر: ٣٠٩/٥.

(٣) القراء الكوفيون عاصم وحمة والكسائي. وانظر: السبعة: ٣٥٣؛ الإتحاف: ٢٦٥؛

البحر: ٣٠٩/٥؛ التيسير: ١٣١.

(٤) رُسمت في الأصل، «يا حبي» وهو سهو.

من باب الإضافة إلى المشبه بالمفعول به، والمعنى: يا ساكني السجن كقوله «أصحاب النار»^(١).

قوله «مِنْ شَيْءٍ»^(٢) يجوز أن يكون مصدرًا، أي: شيئاً من الإِشْرَاقِ. ويجوز أن يكون واقِعاً على المُشْرِكِ، أي: ما كان لنا أَنْ نُشْرِكَ شيئاً غيرَه مِنْ مَلِكٍ وَإِنْسِيٍّ وَجَنِيٍّ فَكَيْفَ بَصْنَمِ^(٣)؟ و«مِنْ» مزيدة على التقديرين لوجود الشرطين.

قوله: «أَمَ اللّٰهُ» هنا متصلةٌ عطفت الجلالة على «أرباب».

آ. (٤٠) قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَسْمَاءَ﴾: إمَّا أَنْ يُرَادَ بِهَا الْمُسَمَّيَاتُ أَوْ عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ، أَي: ذَوَاتُ لِمُسَمَّيَاتٍ^(٤). و«سَمَّيْتُمُوهَا» صفةٌ، وهي متعدية لاثنتين حُذِفَ ثانيهما، أَي: سَمَّيْتُمُوهَا آلِهَةً وَ«مَا أَنْزَلُ» صفةٌ لـ «أَسْمَاءَ» وَ«مِنْ» زائدة في «مَنْ سُلْطَانٌ»، أَي: حُجَّةٌ. وَ«إِنِ الْحَكْمُ»: «إِنَّ» نافية. وَلَا يَجُوزُ الْإِتْبَاعُ لِمِضْمَةِ الْحَاءِ كَقَوْلِهِ: قَالَتْ أَخْرُجْ^(٥). وَنَحْوَهُ، لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ كَلِمَةً مُسْتَقْلَةً فِيهِ فَاصِلَةٌ بَيْنَهُمَا.

قوله: «أَمَرَ أَنْ لَا» يجوز في «أمر» أن يكون مستأنفاً، وهو الظاهر، وأن يكون حالاً و«قد» معه مرادةٌ عند بعضهم. قال أبو البقاء^(٦): «وهو ضعيفٌ لضعف العامل فيه» قلت: يعني بالعامل ما تضمَّنه الجارُّ في قوله: «إِلَّا لِلَّهِ» من الاستقرار.

(١) الآية ٣٩ من سورة البقرة.

(٢) عاداً إلى الآية ٣٨.

(٣) فتكون «من شيء» على التقدير الثاني مفعولاً به.

(٤) سقطت التاء من «لمسميات» سهواً في الأصل.

(٥) الآية ٣١ من سورة يوسف.

(٦) الإملاء: ٥٣/٢.

آ. (٤١) قوله تعالى: ﴿فَيَسْقِي﴾: العامةُ على فتح الياء، مِنْ سَقَاه يَسْقِيهِ. وقرأ^(١) عكرمة في رواية «فَيُسْقِي» بضم حرف المضارعة مِنْ أَسْقَى وهما لغتان، يقال: سَقَاهُ وَأَسْقَاهُ، وسيأتي أنهما قراءتان في السبعة: «نَسْقِيكُمْ - وَنُسْقِيكُمْ - مما [في] بطونه»^(٢). وهل هما بمعنى أم بينهما فرق؟ ونقل ابن عطية^(٣) عن عكرمة والجحدري أنهما قرأ «فَيُسْقَى رَبُّهُ» مبنياً للمفعول ورفع «رَبُّهُ». ونسبه الزمخشري^(٤) لعكرمة فقط.

قوله: «قُضِيَ الأَمْرُ» قال الزمخشري^(٥): «ما اسْتَفْتَيْنا في أمرٍ واحد. بل في أمرين مختلفين، فما وجه التوحيد؟ قلت: المراد بالأمر ما أُنْهَى به من سَمِّ المَلِكِ وما سُجِنَا من أجله».

آ. (٤٢) قوله تعالى: ﴿لِلَّذِي ظَنَّ﴾: فاعلُ «ظَنَّ» يجوز أن يكون يوسف عليه السلام إن كان تأويله بطريقة الاجتهاد، وأن يكون الشَّرَابِيُّ^(٦) إن كان تأويله بطريق الوحي، أو يكون الظنُّ بمعنى اليقين، قاله الزمخشري^(٧).

قلت: يعني أنه إن كان الظنُّ على بابه فلا يستقيم إسنادُه إلى يوسف إلا أن يكونَ تأويلُه بطريق الاجتهاد؛ لأنه متى كان بطريق الوحي كان يقيناً فَيُنسَبُ الظنُّ حينئذٍ للشَّرَابِيِّ لاله عليه السلام، وأمَّا إذا كان الظنُّ بمعنى

(١) البحر: ٣١١/٥.

(٢) الآية ٦٦ من سورة النحل حيث قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمة والكسائي بضم النون، وقرأ ابن عامر ونافع وأبو بكر بالفتح، وقرأ حفص بالضم. انظر: السبعة: ٣٧٤.

(٣) المحرر: ٣٠٥/٩.

(٤) الكشاف: ٣٢١/٢.

(٥) الكشاف: ٣٢١/٢.

(٦) أي: الساقى.

(٧) الكشاف: ٣٢٢/٢.

اليقين فتصيحُ نسبتُهُ إلى يوسف وإن^(١) كان تأويله بطريق الوحي، وهو حسنٌ وإلى كونِ الظنِّ على بابِه - وهو مستندٌ ليوسف إن كان تأويله بطريق الاجتهاد - ذهب قتادة، فإنه قال: «الظنُّ هنا على بابِه لأنَّ عبارة الرؤيا ظنٌّ».

قوله: «منهما» يجوز أن يكونَ صفةً لـ «ناج»، وأن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حال من الموصول. قال أبو البقاء^(٢): «ولا يكون متعلقاً بـ «ناج» لأنه ليس المعنى عليه» قلت: لو تعلَّقَ بـ «ناج» لأفهم أنَّ غيرهما نجا منهما، أي: انفلت منهما، والمعنى: أنَّ أحدهما هو الناجي، وهذا المعنى الذي نَبه عليه بعيدٌ توهَّمُهُ. والضمير في «فأنساه» يعود على الشرابي. وقيل: على يوسف، وهو ضعيفٌ.

قوله: «بِضْعَ سنين» منصوبٌ على الظرف الزماني وفيه خلافٌ: فقال قتادة: «هوبين الثلاث إلى التسع». وقال أبو عبيد: «البِضْعُ لا يَبْلُغُ العَقْدَ ولا نصفَ العَقْدِ، وإنما هو من الواحد إلى العشر». وقال مجاهد: «هو من الثلاثة إلى السبعة». وقال الفراء^(٣): «لا يُذكر البِضْعُ إلا مع العشرات ولا يُذكر مع مِئَةٍ ولا ألف». وقال الراغب^(٤): «البِضْعُ: بالكسر المُقْتَطَعُ من العشرة، ويقال ذلك لما بين الثلاثة إلى العشرة وقيل: بل هو فوق الخمسة ودون العشرة». قلت: فَجَعَلَهُ مشتقاً مِنْ مادة البِضْعِ وهي القَطْعُ، ومنه: بَضَعْتُ اللحمَ، أي: قَطَعْتُهُ، والبِضَاعَةُ: قطعةٌ مالٍ للتجارة، والمِبِضْعُ: ما يُبِضَعُ به، والبَعْضُ قد تقدَّم أنه من هذا المعنى عند ذكر «البعوضة»^(٥).

(١) أُرِجِحُ زيادة الواو في «وإن».

(٢) الإملاء: ٥٣/٢.

(٣) معاني القرآن: ٤٦/٢.

(٤) المفردات: ٥٠.

(٥) الآية ٢٦ من سورة البقرة. وانظر الدر المصون: ٢٢٦/١.

آ. (٤٣) قوله تعالى: ﴿سِمَانٍ﴾: صفة لبقرات وهو جمع سمينة، ويُجمع سمين أيضاً عليه يقال: رجال سيمان كما يقال نساء كرام ورجال كرام. و«السَّمْنُ» مصدرٌ سَمِنَ يَسْمَنُ فهو سَمِينٌ فالمصدر واسم [الفاعل] (١) جاء على غير قياس، إذ قياسهما «سَمَن» (٢) بفتح الميم، فهو سَمِينٌ بكسرها (٣)، نحو فَرِحَ فَرِحاً فهو فَرِحٌ.

قال الزمخشري (٤): «هل مِنْ فرقٍ بين إيقاع «سمان» صفة للمميّز وهو «بقرات» دون المميّز وهو «سبع»، وأن يقال: سبعُ بقراتٍ سيماناً؟ قلت: إذا أوقعناها صفةً لـ «بقرات» فقد قصّدت إلى أن تُميّز السبع بنوع من البقرات وهو السّمانُ منهنّ لا بجنسهنّ، ولو وصّفتَ بها السبع لقصّدت إلى تمييز السبع بجنس البقرات لا بنوعٍ منها، ثم رجعتَ فوصّفتَ المميّز بالجنس بالسّمْنِ. فإن قلت: هلاً قيل «سبعٌ عجافٍ» على الإضافة. قلت: التميّز موضوعٌ لبيان الجنس، والعجافُ وصفٌ لا يقع البيانُ به وحده. فإن قلت فقد يقولون: ثلاثة فرسان وخمسة أصحاب. قلت: الفارس والصاحب والراكب ونحوها صفاتٌ جرت مجرى الأسماء فأخذت حُكمها، وجاز فيها ما لم يجز في غيرها. ألا تراك لا تقول: عندي ثلاثة ضحامٍ ولا أربعة غلاظٍ. فإن قلت: ذاك ممّا يُشكّلُ وما نحن بسبيله لا إشكال فيه ألا ترى أنه لم يقل «وبقرات سبعٌ عجافٍ» لوقوع العلم بأن المراد البقرات. قلت: تركُّ الأصل لا يجوز مع وقوع الاستغناء عمّا ليس بأصلٍ، وقد وقع الاستغناء عن قولك (٥) «سبعٌ عجافٍ» عمّا تقترحه من التميّز بالوصف».

(١) سقط من الأصل وثبت في البحر: ٣٠٠/٢.

(٢) الأصل: سمانا.

(٣) لأن فِعْلَ اللازم مصدره على فَعَلَ (شرح الشافية: ١٦٠/١) واسم فاعله على فَعَلَ (ابن عقيل: ٤٢٥/١).

(٤) الكشاف: ٣٢٢/٢، ٣٢٣. (٥) الكشاف: بقولك.

قلت: وهي أسئلة وأجوبة حسنة. وتحقيق السؤال الأول وجوابه: أنه يلزم من وَصَفِ التَّمْيِيزِ بشيءٍ وَصَفِ المُمَيِّزِ به، ولا يلزم من وصف المُمَيِّزِ وَصَفِ التَّمْيِيزِ بذلك الشيء، بيانه أنك إذا قلت: «عندي أربعة رجالٍ حسانٍ» بالجرِّ كان معناه: أربعة من الرجال الحسان، فيلزم حُسْنُ الأربعة؛ لأنهم بعض الرجال الحسان، وإذا قلت: «عندي أربعة رجالٍ حسانٍ» برفع «حسان» كان معناه: أربعة من الرجال حسان، وليس فيه دلالةٌ على وَصَفِ الرجال بالحُسْنِ.

وتحقيق الثاني وجوابه: أن أسماء العدد لا تُضاف إلى الأوصاف إلا في ضرورة، وإنما يُجاء بها تابعةً لأسماء العدد فيقال: «عندي ثلاثة قرشيون» ولا يُقال: ثلاثة قرشين بالإضافة إلا في شعر. ثم اعترض بثلاثة فرسان وأجاب بجريان ذلك مجرى الأسماء.

وتحقيق الثالث: أنه إنما امتنع «ثلاثة ضبخام» ونحوه لأنه لا يُعَلَّمُ موصوفه، بخلاف الآية الكريمة فإن الموصوف معلومٌ ولذلك لم يُصرِّح به. وأجاب عن ذلك بأن الأصل عدمُ إضافةِ العددِ إلى الصفة كما تقدّم فلا يُترك هذا الأصلُ مع الاستغناء بالفرع، وعلى الجملة ففي هذه العبارة قلق هذا ملخصها، ولم يذكر الشيخ نصّه ولا اعترض عليه، بل لخص بعض معانيه وتركه على إشكاله.

وجمّع عَجَفَاءَ على عِجَافٍ. والقياس: عَجَفَ نحو: حمراء وحُمُرٍ، حَمَلًا له على «سِمَانٍ» لأنه نقيضه، ومن ذأبهم حَمَلُ النظرِ على النظرِ والنقيض على النقيض، قاله الزمخشري^(١). والعَجَفُ شِدَّةُ الهُزَالِ الذي ليس بعده قال^(٢):

(١) الكشف: ٣٢٣/٢

(٢) تقدم برقم ٢٢٦٨.

٢٧٩٤- عمرو الذي هشم الثريد لقومه ورجال مكة مُسبتون عجافُ
وقال الراغب^(١): «هومن قولهم نضل أعجف، أي: دقيق، وعجفت
نفسى عن الطعام، وعن فلان إذا نبتت عنهما، وأعجف الرجل، أي: صادف
ماشيته عجافاً».

قوله: «وأخر» «آخر» نسق على «سبع» لا على «سنبلات»، ويكون قد
حذف اسم العدد من قوله «وأخر يابسات» والتقدير: وسبعاً آخر، وإنما حذف
لأن التقسيم في البقرات يقتضى التقسيم في السنبلات.

قال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: هل في الآية دليل على أن السنبلات
اليابسة كانت سبعاً كالخضر؟ قلت: الكلام مبني على انصبابه إلى هذا العدد
في البقرات السمان والعجاف والسنبلات الخضر، فوجب أن يتناول معنى
الأخر السبع، ويكون قوله «وأخر يابسات» بمعنى وسبعاً آخر انتهى. وإنما
لم يجر عطف «آخر» على التمييز وهو «سنبلات» فيكون / «آخر» مجروراً [٥١٤/أ]
لا منصوباً؛ لأنه من حيث العطف عليه يكون من جملة مُميز «سبع»، ومن جهة
كونه آخر يكون مبيناً لـ «سبع» فتدافعاً، ولو كان تركيب الآية الكريمة: «سبع
سنبلات خضر وياابسات» لصح العطف، ويكون من توزيع السنبلات إلى هذين
الوصفين أعني الاخضرار واليبس.

وقد أوضح الزمخشري^(٣) هذا حيث قال: «فإن قلت: هل يجوز أن
يُعطف قوله «وأخر يابسات» على «سنبلات خضر» فيكون مجرور المحل؟
قلت: يؤدي إلى تدافع، وهو أن عطفها على «سنبلات خضر» يقتضى أن

(١) المفردات: ٣٢٣.

(٢) الكشاف: ٣٢٣/٢.

(٣) الكشاف: ٣٢٣/٢.

يكون داخلاً في حكمها، فتكون معها مميزاً للسبع المذكور، ولفظ الآخر يقتضي أن تكون غير السبع. بيانه أنك تقول: «عنده سبعة رجال قيام وعود بالجر؛ فيصح لأنك ميّزت السبعة برجال موصوفين بالقيام والعود، على أن بعضهم قيام وبعضهم قعود، فلو قلت: «عنده سبعة رجال قيام وآخرين قعود» تدافع ففسد».

قوله «للرؤيا»: فيه أربعة أوجه، أحدها: أن اللام فيه مزيدة فلا تعلق لها بشيء، وزيدت لتقدم المعمول مقوية للعامل، كما زيدت فيه إذا كان العامل فرعاً كقوله: «فَعَالٌ لِمَا يَرِيدُ»^(١)، ولا تزداد فيما عدا ذلك إلا ضرورة كقوله^(٢):

٢٧٩٥ - فَلَمَّا أَنْ تَوَاقَفْنَا قَلِيلاً أَنْخَا لِلْكَلاَكِلِ فَارْتَمَيْنَا

يريد: أنخنا الكلاكل، فزيدت مع فقدان الشرطين، هكذا عبارة بعضهم يقول إلا في ضرورة، وبعضهم يقول: الأكثر ألا تزداد، ويُتَحَرَّرُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى «رَدِفَ لَكُمْ»^(٣) فَإِنَّ الْأَصْلَ: رَدِفَكُمْ فزيدت فيه اللام، ولا تقدم ولا فرعية، ومن أطلق ذلك جعل الآية من باب التضمين، وسيأتي في مكانه، وقد تقدم لك من هذا طرف جيد في تضاعيف هذا التصنيف.

الثاني: أن يُضْمَنَ «تَعْبُرُونَ» معنى ما يتعدى باللام، تقديره: إن كنتم تتدبون لعبارة الرؤيا.

الثالث: أن يكون «للرؤيا» هو خبر «كنتم» كما تقول: «كان فلان لهذا الأمر» إذا كان مستقلاً به متمكناً منه، وعلى هذا فيكون في «تعبرون» وجهان،

(١) الآية ١٠٧ من سورة هود.

(٢) تقدم برقم ٤١.

(٣) الآية ٧٢ من سورة النمل.

أحدهما: أنه خبرٌ ثانٍ لـ «كنتم» والثاني: أنه حالٌ مِنَ الضمير المرتفع بالجار لوقوعه خبراً^(١).

الرابع: أن تتعلّق اللامُ بمحذوفٍ على أنها للبيانِ كقوله تعالى: «وكانوا فيه من الزاهدين»^(٢) تقديره: أعني فيه، وكذلك هذا، تقديره: أعني للرؤيا، وعلى هذا فيكون مفعول «تعبرون» محذوفاً تقديره: تعبرونها.

وقرأ^(٣) أبو جعفر «الرؤيا» وبأبها «الرّيا» بالإدغام، وذلك أنه قلبَ الهمزةَ واواً لسكونها بعد ضمةٍ فاجتمعت ياءٌ وواو، وسبقتُ إحداهما بالسكون، فقلبتُ الواوُ ياءً وأدغمتُ الياءُ في الياء. وهذه القراءةُ عندهم ضعيفةٌ؛ لأنَّ البدلَ غيرُ لازمٍ فكأنه لم تُوجدْ واو نظراً إلى الهمزة.

وعبرتُ الرؤيا بالتخفيف - قال الزمخشري^(٤): «هو الذي اعتمده الأثبات، ورأيتُهم يُنكرون «عبرت» بالتشديد والتعبير والمعبر» قال: «وقد عثرتُ على بيت أنشده المبرد في كتاب «الكامل» لبعض الأعراب^(٥):

٢٧٩٦- رأيتُ رؤيا ثم عَبَّرْتُهَا وكنْتُ للأحلام عَبَّارَا

قال: «وحقيقةُ عبرتِ الرؤيا: ذكرتِ عاقبتُها وآخر أمرها كما تقول: عَبَّرْتُ النهر إذا قطعته حتى تبلغَ آخرَ عَرَضِهِ».

آ. (٤٤) قوله تعالى: ﴿أَضْغَاثٌ﴾: «أَضْغَاثٌ» خبر مبتدأ مضمّر، أي: هي أضغاث، يَعْنُونَ مَا قَصَصْتَهُ عَلَيْنَا، والجملَةُ منصوبةٌ بالقول.

(١) انظر الكشاف: ٣٢٣/٢.

(٢) الآية ٢٠ من سورة يوسف.

(٣) الإنحاف: ٢٦٥؛ البحر: ٣١٢/٥.

(٤) الكشاف: ٣٢٣/٢.

(٥) انظر رغبة الكامل من كتاب الكامل: ١٧٢/٤.

والأصغاث جمع «ضِغْثٌ» بكسر الضاد، وهو ما جُمِعَ من النبات سواء كان جنساً واحداً أو أجناساً مختلطة وهو أصغرُ من الحُرْمة وأكبر من القَبْضة، فَمِنْ مجيئه من جنسٍ واحدٍ قوله تعالى: «وَأَخْذُ بِيَدِكَ ضِغْثًا»^(١) رُوي في التفسير^(٢) أنه أخذ عَثْكَالاً مِنْ نَخْلة. وفي الحديث^(٣): أنه أتني بمريضٍ وَجَبَ عليه حَدٌّ فَفَعِلَ به ذلك. وقال ابن مقبل^(٤):

٢٧٩٧- خَوْدٌ كَانَ فِرَاشَهَا وَضِعَتْ بِهِ أَصْغَاثُ رِيحَانٍ غَدَاةَ شَمَالٍ

[٥١٤/ب]

/ وَمِنْ مجيئه مِنْ أَخْلَاطِ النَّبَاتِ قولهم في أمثالهم^(٥): «ضِغْثٌ عَلَى إِبَالَةٍ»، وقد خَصَّصَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٦) بِمَا جُمِعَ مِنْ أَخْلَاطِ النَّبَاتِ، فَقَالَ: «وَأَصْلُ الْأَصْغَاثِ مَا جُمِعَ مِنْ أَخْلَاطِ النَّبَاتِ، وَحِزْمُ الْوَاحِدِ ضِغْثٌ». وقال الراغب^(٧): «الضُّغْثُ قَبْضَةٌ رِيحَانٍ أَوْ حَشِيشٍ أَوْ قُضْبَانٍ». قلت: وقد تقدّم أنه أكثر من القَبْضة، واستعمالُ الْأَصْغَاثِ هنا من باب الاستعارة. والإضافة في «أَصْغَاثِ أَحْلَامٍ» إضافةً بمعنى «مِنْ» إذ التقدير: أَصْغَاثٌ مِنْ أَحْلَامٍ.

وَالْأَحْلَامُ جمع حُلْمٍ. والباء في «بتأويل» متعلقة بـ «عالمين»، وفي «بعالمين» لا تعلق لها لأنها زائدة: إمّا في خبر الحجازية أو التميمية.

(١) الآية ٤٤ من سورة ص.

(٢) وهي رواية عن ابن عباس. البحر: ٤٠١/٧ والعثكال في النخل بمنزلة العنقود من الكرم وهو العذق.

(٣) الحديث رواه أحمد: ٢٢٢/٥ حيث أقيم الحدُّ على الرجل لأنه وُجد على أمةٍ يَخْبُثُ بها. وانظر: النهاية: ١٨٣/٣.

(٤) المحرر: ٣٠٩/٩؛ البحر: ٣٠٠/٥. والخود: الفتاة الشابة الحسنة الخلق. والشمال: الريح الباردة.

(٥) مجمع الأمثال: ٤١٩/١، والإبالة: هنا البلية، والأصل فيها حُرْمة من الخطب وقد تحفف باؤها.

(٦) الكشف: ٣٢٤/٢.

(٧) المفردات: ٢٩٧.

وقولهم ذلك يُحتمل أن يكون نفيًا للعلم بالرؤيا مطلقاً، وأن يكون نفيًا للعلم بتأويل الأضغاث منها خاصة دون المنام الصحيح. وقال أبو البقاء^(١): «بتأويل أضغاث الأحلام لا بد من ذلك [لأنهم لم يدعوا الجهل بعبارة^(٢) الرؤيا] انتهى. وقوله «الأحلام» وإنما كان واحداً، قال الزمخشري^(٣) كما تقول: «فلان يركب الخيل ويلبس عمائم الخز، لمن لا يركب إلا فرساً واحداً ولا يتعمم إلا بعمامة واحدة»^(٤) تزيد في الوصف»، ويجوز أن يكون قصص عليهم مع هذه الرؤيا غيرها.

آ. (٤٥) قوله تعالى: ﴿وَادْكُرْ﴾: فيه وجهان، أظهرهما: أنها جملة حالية: إمّا من الموصول، وإمّا من عائده وهو فاعل «نجا». والثاني: أنها عطفت على «نجا» فلا محل لها لنسبها على ما لا محل له.

والعامة على «ادكر» بدالٍ مهملة مشددة وأصلها: اذتكر فتعمل من الذكر، وقعت تاء الافتعال بعد الذال فأبدلت دالاً فاجتمع متقاربان فأبدل الأول من جنس الثاني وأدغم. وقرأ^(٥) الحسن البصري بدالٍ معجمة. ووجهها بأنه أبدل التاء ذالاً من جنس الأولى وأدغم، وكذا الحكم في «مدكر»^(٦) كما سيأتي في سوره إن شاء الله تعالى.

والعامة على «أمة» بضم الهمزة وتشديد الميم وتاء منونة، وهي المدة الطويلة. وقرأ الأشهب العقيلي^(٧) بكسر الهمزة، وفسروها بالنعمة، أي: بعد

(١) الإملاء: ٥٤/٢. (٢) الإملاء: تعبير.

(٣) الكشاف: ٣٢٤/٢.

(٤) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل، أثبتناه من ش.

(٥) الإنحاف: ٢٦٥؛ البحر: ٣١٤/٥.

(٦) الآية ١٥ من سورة القمر.

(٧) انظر في قراءتها: البحر: ٣١٤/٥؛ القرطبي: ٢٠٢/٩؛ الشواذ: ٦٤؛ المحتسب:

٣٤٤/١.

نعمة أنعم بها عليه وهي خلاصه من السجن ونجاته من القتل، وأنشد
الزمخشري^(١) لعدي^(٢):

٢٧٩٨ - ثم بعد الفلاح والمُلك والإم - مة وارثهم هناك القبور
وأنشد غيره^(٣):

٢٧٩٩ - ألا لا أرى ذا إمّة أصبحت به فتتركه الأيام وهي كما هيا
وقرأ ابن عباس وزيد بن علي وقتادة والضحاك وأبورجاء «أمه» بفتح
الهمزة وتخفيف الميم وهاء منونة من الأمه، وهو النسيان، يقال: أمه يأمه أمهأً
وأمهأً بفتح الميم وسكونها، والسكون غير مقيس.

وقرأ مجاهد وعكرمة وشبيل بن عزرّة^(٤): «بعد أمه» بسكون الميم، وقد
تقدم أنه مصدرٌ لأمه على غير قياس. قال الزمخشري^(٥): «ومن قرأ بسكون
الميم فقد خطيء». قال الشيخ^(٦): «وهذا على عادته في نسبه الخطأ إلى
القراء» قلت: لم ينسب هو إليهم خطأً؛ وإنما حكى أن بعضهم خطأً هذا
القارئ فإنه قال: «خطيء» بلفظ ما لم يُسم فاعله، ولم يقل فقد أخطأ، على
أنه إذا صحَّ أن من ذكره قرأ بذلك فلا سبيل إلى الخطأ إليه البتة. و«بعد»
منصوب بـ «أذكر».

قوله: «أنا أنبئكم» هذه الجملة هي المحكية بالقول. وقرأ العامة من

(١) الكشاف: ٣٢٤/٢.

(٢) ديوانه: ٨٩؛ واللسان أمم.

(٣) لم أهدت إلى قائله، وهو في البحر: ٣١٤/٥.

(٤) شبيل بن عزرّة الضبي أبو عمر البصري صدوق بهم، من الخامسة: تقريب
التهذيب: ٢٦٤.

(٥) الكشاف: ٣٢٤/٢.

(٦) البحر: ٣١٤/٥.

الإنباء. والحسن^(١) «أنا آتيكم» مضارع آتى من الإتيان، وهو قريب من معنى الأول.

آ. (٤٦) والصدِّيق بناء مبالغة كالشَّريب.

آ. (٤٧) قوله تعالى: ﴿تَزْرَعُونَ﴾: ظاهره أن هذا إخبارٌ من يوسف عليه السلام بذلك. وقال الزمخشري^(٢): «تزرعون» خبر في معنى الأمر كقوله^(٣): «تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون» وإنما يخرج الأمر في صورة الخبر للمبالغة في إيجاب المأمور^(٤) المأمور به، فيجعل كأنه وُجد^(٥) فهو يُخبر عنه، والدليل على كونه في معنى الأمر قوله: «فَدَرَوْهُ فِي سُنْبِلِهِ». قال الشيخ^(٦): «ولا يدلُّ الأمرُ بتركيه في سنبله على أن «تزرعون» في معنى ازرعوا، بل تزرعون إخبار غيب، وأمَّا «فَدَرَوْهُ» فهو أمرٌ إشارة بما ينبغي أن يفعلوه». قلت: هذا هو الظاهر، ولا مدخلُ لأمره لهم بالزراعة؛ لأنهم يزرعون على عادتهم، أمرهم أولم يأمرهم، وإنما يحتاج إلى الأمر فيما لم يكن من عادة الإنسان أن يفعله كتركيه في سنبله.

قوله: «دَأْبًا» قرأ^(٧) حفص بفتح الهمزة، والباقون بسكونها، وهما لغتان في مصدر دَأَبَ يَدَأِبُ، أي: داوَمَ على الشيء ولازَمَهُ. وهذا كما قالوا: ضَأَنَ وضَأَنَ، ومَعَزَ ومَعَزَ بفتح العين وسكونها. وفي انتصابه أوجهٌ، أحدها وهو قول

(١) الإتحاف: ٢٦٥؛ البحر: ٣١٤/٥؛ القرطبي: ٢٠٢/٩.

(٢) الكشاف: ٣٢٥/٢.

(٣) الآية ١١ من سورة الصف.

(٤) الكشاف: في إيجاب إيجاد المأمور به.

(٥) الكشاف: «يُوجَد».

(٦) البحر: ٣١٥/٥.

(٧) السبعة: ٣٤٩؛ الحجة: ٣٥٩؛ التيسير: ١٢٩؛ البحر: ٣١٥/٥.

سبويه^(١): أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ تقديره تَدَابُون. والثاني وهو قول أبي العباس: أنه منصوبٌ بتزرعون لأنه من معناه، فهو من باب «قَعَدْتُ القُرْفُصَاء». وفيه نظر لأنه ليس نوعاً خاصاً به بخلاف القرفصاء مع القعود. / والثالث: أنه واقعٌ موقع الحال فيكون فيه الأوجه المعروفة: [٥١٥/أ] **إِمَّا الْمَبَالِغَةُ، وَإِمَّا وَقَوْعُهُ مَوْقِعَ الصِّفَةِ، وَإِمَّا عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ، أَيْ: دَائِبِينَ أَوْ ذَوِي دَابٍ، أَوْ جَعَلَهُمْ نَفْسَ الدَّابِّ مَبَالِغَةً.** وقد تقدّم الكلام على «الدَّابِّ» في آل عمران عند قوله: «كَذَّابٌ آلُ فِرْعَوْنَ»^(٢).

قوله: «فَمَا حَصَدْتُمْ» «مَا» يجوز أن تكونَ شرطيةً أو موصولةً. وقرأ^(٣) أبو عبد الرحمن «يَأْكُلُونَ» بالغيبة، أي: الناس، ويجوز أن يكونَ التفتاتاً.

أ. (٤٨) وقوله تعالى: ﴿سَبْعَ شِدَادٍ﴾: حُذِفَ المميّز وهو الموصوف لدلالة ما تقدّم عليه. ونَسَبَ الأكلَ إليهنَّ مجازاً كقوله: «والنهارُ مُبْصِراً»^(٤) لَمَّا كان الأكلُ والإبصارُ فيهما جُعِلا كأنهما واقعان فيهما.

أ. (٤٩) قوله تعالى: ﴿يُغَاثِ النَّاسُ﴾: يجوز أن تكون الألف عن واو، وأن تكون عن ياء: **إِمَّا مِنَ الغَوْثِ وهو الفَرْجُ، وفعلُهُ رباعيٌّ يُقال: أغاثنا الله، مِنَ الغَوْثِ، وَإِمَّا مِنَ الغَيْثِ وهو المَطْرُ يُقال: «غَيْثُ البلاد»، أَيْ: مُطِرْتُ، وفعلُهُ ثلاثيٌّ يُقال: غاثنا الله مِنَ الغَيْثِ. وقالت^(٥) أعرابية: «غَيْثُنا ما شَيْئُنا»، أَيْ: مُطِرْنَا ما أَرَدْنَا.**

(١) الكتاب: ١٩١/١ - ١٩٢.

(٢) الآية ١١.

(٣) البحر ٣١٥/٥.

(٤) الآية ٦٧ من سورة يونس.

(٥) انظر: الخبر في: اللسان (غيث) عن الأصمعي.

قوله: «يَعْصِرُونَ» قرأ^(١) الأخوان «تَعْصِرُونَ» بالخطاب، والباقون بياء الغيبة، وهما واضحتان، لتقدّم مخاطبٍ وغائب، فكلُّ قراءةٍ تَرَجِعُ إلى ما يليق به. و«يَعْصِرُونَ» يحتمل أوجهاً، أظهرها: أنه مِنْ عَصَرَ العِنَبَ أو الزيتون أو نحو ذلك. والثاني: أنه مِنْ عَصَرَ الضَّرْعَ إذا حَلَبَهُ. والثالث: أنه من العُصْرَة وهي النجاة، والعَصْر: المَنْجَى. وقال أبو زيد في عثمان رضي الله عنه^(٢):

٢٨٠٠- صَادِيًا يَسْتَغِيثُ غَيْرَ مُغَاثٍ وَلَقَدْ كَانَ عُصْرَةَ الْمَنْجُودِ

وَيَعْضُدُ هَذَا الْوَجْهَ مِطَابِقَةً قَوْلِهِ «فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ» يُقَالُ: عَصَرَهُ يَعْصِرُهُ، أَي: أَنْجَاهُ.

وقرأ^(٣) جعفر بن محمد والأعرج: «يُعْصِرُونَ» بالياء من تحت، وعيسى البصرة بالتاء من فوق، وهو في كلتا القراءتين مبنيٌّ للمفعول. وفي هاتين القراءتين تأويلان، أحدهما: أنها مِنْ عَصَرَهُ إذا أنجاه، قال الزمخشري^(٤): «وهو مطابقٌ للإغاثَةِ». والثاني: - قاله قطرب - أنها من الإعصار، وهو إمطار السحابة الماء كقوله: «وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ»^(٥). قال الزمخشري^(٦): «وقرىء «يُعْصِرُونَ»: يُمَطَّرُونَ مِنْ أَعْصَرَتِ السَّحَابَةِ، وفيه وجهان: إمّا أن يُضْمَنَ أَعْصَرَتَ مَعْنَى مُطَّرَتَ فَبُعْدَى تَعْدِيَتِهِ، وإمّا أن يُقَالَ: الْأَصْلُ: أَعْصَرَتَ

-
- (١) السبعة: ٣٤٩؛ التيسير: ١٢٩؛ البحر: ٣١٥/٥؛ الحجة: ٣٥٩.
 - (٢) البيت لأبي زيد في رثاء قريبه وليس كما قال المؤلف، من قصيدة في جهرة أشعار العرب: ٧٣٣؛ وهو في مجاز القرآن: ٣١٣؛ والقرطبي: ٢٠٥/٩؛ واللسان: عصر.
 - (٣) انظر في قراءاتها: البحر ٣١٦/٥؛ القرطبي: ٢٠٥/٩.
 - (٤) الكشاف: ٣٢٥/٢.
 - (٥) الآية ١٤ من سورة النبأ.
 - (٦) الكشاف: ٣٢٥/٢.

عليهم فَحَذَفَ الْجَارَ وَأَوْصَلَ الْفِعْلَ [إلى ضميرهم، أَوْ يُسْنَدُ الْإِعْصَارُ إِلَيْهِمْ
مَجَازاً فَجُعِلُوا مُعْصَرِينَ] (١).

وقرأ زيد بن علي: «تِعْصِرُونَ» بكسر التاء والعين والصادِ مُشَدَّدَةً،
وأصلها تَعْتَصِرُونَ فأدغم التاء في الصاد، وأتبع العين للصاد، ثم أتبع التاء
للعين، وتقدّم تحريره في «أَمَّنْ لَا يَهْدِي» (٢).

ونقل النقاش قراءة «يُعْصِرُونَ» بضم الياء وفتح العين وكسر الصادِ
مُشَدَّدَةً مِنْ «عَصَرَ» للتكثير. وهذه القراءة وقراءة زيد المتقدمة تحتملان أن
يكونا مِنَ الْعَصْرِ لِلنبات أو الضرع، أو النجاة كقول الآخر (٣):

٢٨٠١- لو بغيرِ الماءِ حَلَقِي شَرِقُ كُنْتُ كَالْغَصَانِ بِالماءِ اعْتَصَارِي
أي: نجاتي.

آ. (٥٠) قوله تعالى: ﴿مَا بَالُ النَّسْوَةِ﴾: العائمة على كسر نون
النسوة، وضمّها عاصم في رواية أبي بكر (٤) عنه، وليست بالمشهورة،
وكذلك قرأها أبو حيوة. وقرئ (٥) «اللائي» وكلاهما جمع لـ «التي».

آ. (٥١) والخُطْبُ: الأمر والشأن الذي فيه خطر. قال امرؤ القيس (٦):

٢٨٠٢- وما المرءُ ما دامت حُشاشَةُ نفسه بِمُدْرِكِ أَطْرَافِ الخُطُوبِ وَلَا آلِ

(١) ما بين معقوفين لم يرد في «الكشاف».

(٢) الآية ٣٥ من سورة يونس.

(٣) البيت لعدي بن زيد وهو في ديوانه: ٩٣؛ والكتاب: ٤٦٢/١؛ والخزانة: ٥٩٤/٣؛
والهمع: ٦٦/٢؛ والدرر: ٨١/٢.

(٤) البحر: ٣١٧/٥.

(٥) لم أقف على هذه القراءة، وفي البحر: ٣١٧/٥؛ والمحزر: ٣١٧/٩؛ بالياء «اللائي».

(٦) تقدم برقم ١٣٩٨.

- يوسف -

وهو في الأصل مصدرٌ يَخْطُبُ يَخْطُبُ، وإنما يُخْطَبُ في الأمور العظام.
قوله: «إذ راودتُنَّ» هذا الظرفُ منصوبٌ بقوله «خَطْبُكُنَّ» لأنه في معنى
الفعل؛ إذ المعنى: ما فعلتُنَّ وما أَرَدْتُنَّ به في ذلك الوقت؟

قوله: «الآن حَصَّحَصَّ» «الآن» منصوبٌ بما بعده، وَحَصَّحَصَّ معناه
تَبَيَّنَ وظهر بعدَ خَفَاءٍ، قاله الخليل. قال بعضهم: هو مأخوذٌ مِنَ الحِصَّةِ
والمعنى: بَانَتْ حِصَّةُ الحَقِّ مِنْ حِصَّةِ الباطل كما تَتَمَيَّزُ حِصَصُ الأراضِي
وغيرها. وقيل: بمعنى ثبت واستقرَّ. وقال الراغب^(١): «حَصَّحَصَّ الحَقُّ،
وذلك بانكشافِ ما يَغْمُرُهُ»^(٢)، وَحَصَّ وَحَصَّحَصَّ نحو: كَفَّ وَكَفَّكَفَّ وَكَبَّ
وَكَبَّكَبَّ، وَحَصَّه: قَطَعَهُ: إمَّا بالمباشرة وإمَّا بالحكم، فَمِنَ الأولِ
قولُ / الشاعر^(٣):

[ب/٥١٥]

٢٨٠٣- قَدَحَصَّتِ البِيضَةَ رَأْسِي

ومنه رَجُلٌ أَحَصُّ: انقطع بعضُ شَعْرِهِ، وامرأةٌ حَصَّاءُ، والحِصَّةُ:
القطعةُ من الجملة ويُسْتَعْمَلُ استعمالَ النسيب. وقيل: هو مِنْ «حَصَّحَصَّ
البعير» إذا أَلْقَى ثَفِنَاتِهِ لِلإِنَاخَةِ، قال الشاعر^(٤):

(١) المفردات: ١٢٠.

(٢) في المطبوعة: ما يُقْمَرُهُ.

(٣) البيت لأبي قيس بن الأسلت وقامه:

قَدَحَصَّتِ البِيضَةَ رَأْسِي فَمَا أذوقُ نوماً غَيْرَ تَهْجَاعِ

وهو في المفردات: ١٢٠؛ واللسان: حصص.

(٤) البيت لحميد بن ثور، وهو في ديوانه: ١٩؛ واللسان والصحاح حصص. ورواية
الديوان:

وَأَثَرَ فِي صُمَّ الصَّفَا ثَفِنَاتِهِ وِرامٌ بَلَمَّا أَمَرَهُ ثُمَّ صَمَّمَا

والتفئات: ما يقع على الأرض من البعير إذا استناخ ورام بلمًا: أراد ألا يقوم.

٢٨٠٤- فَحَصَّصَ فِي صَمِّ الصَّفَاثِفِنَاتِهِ وَنَاءَ بَسَلَمَى نُوَّةً ثُمَّ صَمَّمَا

آ. (٥٢) قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ﴾: خير مبتدأ مضمرة، أي: الأمر ذلك. و«ليعلم» متعلق بمضمرة، أي: أظهر الله ذلك ليعلم، أو مبتدأ وخبره محذوف، أي: ذلك الذي صرَّحتُ به عن براءته أمرٌ من الله لا بدُّ منه، و«ليعلم» متعلقٌ بذلك الخبر، أو يكون «ذلك» مفعولاً لفعلٍ مقدرٍ يتعلَّقُ به هذا الجارُّ أيضاً، أي: فعلَ الله ذلك، أو فعلته أنا بتيسير الله ليعلم.

قوله: «بالغيب» يجوز أن تكون الباء ظرفيةً. قال الزمخشري^(١): «أي: بمكان الغيب وهو الخفاء والاستار وراء الأبواب السبعة المغلقة». ويجوز أن تكون الباء للحال: إمَّا مِنَ الفاعل على معنى: وأنا غائب عنه خفيٌّ عن عينه، وإمَّا من المفعول على معنى: وهو غائب عني خفيٌّ عن عيني، وهذا من كلام يوسف، وبه بدأ الزمخشري^(٢) كالمختار له. وقال غيره: إنه من كلام امرأة العزيز وهو الظاهر. وقوله: «وأنَّ الله» نسقٌ على «أني» أي ليعلم الأمرين.

آ. (٥٣) قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا رَحِمَ﴾: فيه أوجه، أحدها: أنه مستثنى من الضمير المستكنِّ في «أمازة» كأنه قيل: إن النفس لأمازة بالسوء إلا نفساً رحمها ربِّي، فيكون أراد بالنفس الجنس، فلذلك ساغ الاستثناء منها كقوله تعالى: «إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا»^(٣)، وإلى هذا نحا الزمخشري^(٤) فإنه قال: «إلا البعض الذي رحمه ربي بالعصمة كالملائكة» وفيه نظرٌ من حيث إيقاع «ما» على مَنْ يَعْقِلُ والمشهورُ خلافه.

(١) الكشاف: ٣٢٧/٢

(٢) الكشاف: ٣٢٧/٢

(٣) الآية ٢ - ٣ من سورة العصر.

(٤) الكشاف: ٣٢٧/٢

والثاني: أن «ما» في معنى الزمان فيكون مستثنى من الزمن العام المقدر، والمعنى: إن النفس لأمانة بالسوء في كل وقت وأوانٍ إلا وقت رحمة ربي إياها بالعصمة. ونظره أبو البقاء^(١) بقوله تعالى^(٢) «وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ، إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا». وقد تقدم أن الجمهور لا يُجيزون أن تكون «أن» واقعة موقع ظرف الزمان.

والثالث: أنه مستثنى من مفعول «أمانة»، أي: لأمانة صاحبها بالسوء إلا الذي رحمه الله. وفيه إيقاع «ما» على العاقل.

والرابع: أنه استثناء منقطع. قال ابن عطية^(٣): «وهو قول الجمهور». وقال الزمخشري^(٤): «ويجوز أن يكون استثناء منقطعاً، أي: ولكن رحمة ربي هي التي تصرف الإساءة كقوله: «ولا هم يُنقذون إلا رحمة منا»^(٥).

آ. (٥٤) قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا كَلَّمَهُ﴾: يجوز أن يكون الفاعل ضمير المَلِك، والمفعول ضمير يوسف عليه السلام وهو الظاهر، ويجوز العكس.

آ. (٥٦) قوله تعالى: ﴿لِيُؤَسِّفُ﴾: يجوز في هذه اللام أن تكون متعلقة بـ «مَكَّنَّا» على أن يكون مفعول «مَكَّنَّا» محذوفاً تقديره: مَكَّنَّا لِيُؤَسِّفَ الأمور، أو على أن يكون المفعول به «حيث» كما سيأتي. ويجوز أن تكون زائدة عند مَنْ يرى ذلك، وقد تقدم أن الجمهور يَأْبُون ذلك إلا في موضعين^(٦).

(١) الإملاء: ٥٤/٢.

(٢) الآية ٩٢ من سورة النساء، وقوله: «ودية» ورد في الأصل بالفاء وهو سهو.

(٣) المحرر: ٣٢١/٩.

(٤) الكشاف: ٣٢٧/٢.

(٥) الآية ٢٣ من سورة يس.

(٦) إذا كان العامل فرعاً نحو: «فَعَالٌ لِمَا يَرِيدُ» أو متأخراً نحو: «لرهبهم يرهبون».

قوله: «يَتَّبِعُوا» جملةٌ حاليةٌ من «يوسف». و«منها» يجوز أن تتعلّق بـ «يَتَّبِعُوا». وأجاز^(١) أبو البقاء أن تتعلّق بمحذوفٍ على أنها حالٌ من «حيث»^(٢). و«حيث» يجوز أن يكون ظرفاً لـ «يَتَّبِعُوا»، ويجوز أن يكون مفعولاً به وقد تقدّم تحقيقه في الأنعام.

وقرأ^(٣) ابن كثير «نشأ»^(٤) بالنون على أنها نون العظمة لله تعالى. وجوّز أبو البقاء^(٥) أن يكون الفاعل ضمير يوسف قال: «لأنّ مشيئته من مشيئة الله» وفيه نظر لأنّ نَظْم الكلام يَأْبَاه. والباقون بالياء على أنه ضمير يوسف. ولا خلاف في قوله «نُصِيبَ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ» أنها بالنون. وجوّز الشيخ^(٦) أن يكون الفاعل في قراءة الياء ضمير الله تعالى، ويكون التفتاتاً.

آ. (٥٩) قوله تعالى: ﴿بِجَهَازِهِمْ﴾: العائمة على فتح الجيم، وقرئ^(٧) بكسرهما، وهما لغتان فيما يحتاجه الإنسان من زاد ومتاعٍ ومنه «جهاز العروس» و«جهاز البيت».

وقوله: «بأخٍ لكم» ولم يُقَلِّ بأخيكم بالإضافة؛ مبالغةً في عدم تعرّفه بهم؛ ولذلك فرّقوا بين «مررت بغلامك» و«بغلام لك» فإنّ الأوّل يقتضي عرفانك بالغلام، وأن بينك وبين مخاطبك نوع عهدٍ، والثاني لا يقتضي ذلك،

(١) قوله: «وأجاز» مخروم في الأصل.

(٢) في مطبوعة أبي البقاء: ٥٥/٢ خلاف ذلك، قال: «ولا يجوز أن يكون حالاً من «حيث» لأن حيث لا تتم إلا بالمضاف إليه، وتقديم الحال على المضاف إليه لا يجوز».

(٣) انظر إعرابه للآية: ١٢٤.

(٤) السبعة: ٣٤٩؛ الحجة: ٣٦٠؛ التيسير: ١٢٩؛ البحر: ٣٢٠/٥.

(٥) الإملاء: ٥٥/٢.

(٦) البحر: ٣٢٠/٥.

(٧) البحر: ٣٢١/٥؛ ونسبها في الشواذ: ٦٤ إلى يحيى بن يعمر.

وقد تُخبر عن المعرفة إخبارَ النكرة فتقول: «قال رجل كذا» وأنت تعرفه لصِدْق إطلاقِ النكرة على المعرفة.

آ. (٦٠) قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُونَ﴾: يُحتمل أن تكون «لا» ناهيةً فيكون «تقربون» مجزوماً، ويُحتمل أن تكون «لا» نافيةً وفيه وجهان، أحدهما: أن يكون داخلاً في حيزِ الجزاء معطوفاً عليه، فيكون أيضاً مجزوماً على ما تقدم. والثاني: أنه نفيٌ مستقلٌ غيرُ معطوف على جزاء الشرط، وهو خبر في معنى النهي كقوله: «فلا رَفَثٌ»^(١). /

[٥١٦/أ]

آ. (٦٢) قوله تعالى: ﴿لَفِتْيَانَهُ﴾: قرأ^(٢) الأخوان وحفص: «لفتيانه»، والباقون: «لفيتيه»، والفتيان جمع كثرة، والفتية جمع قلّة، فالتكثير بالنسبة إلى المأمورين، والقلّة بالنسبة إلى المتناولين. و«فتى» يُجمع على فتيان وفتية وقد تقدّم: هل فعلة في الجموع اسمُ جمعٍ أو جمعُ تكسير، ومثله «أخ» فإنه يُجمع على إخوة وإخوان.

و«يرجعون» يحتمل أن يكون متعدّياً وحذف مفعوله، أي: يرجعون البضاعة لأنه عَرَفَ من دينهم ذلك، وأن يكون قاصراً بمعنى يرجعون إلينا.

آ. (٦٣) وقرأ^(٣) الأخوان «يكتل» بالياء من تحت، أي: يكتل أخونا، والباقون بالنون، أي: نكتل نحن، وهو مجزومٌ على جواب الأمر.

ويُحكى أنه جرّى بحضرة المتوكل أوزيره ابن الزيات بين المازني وابن السكيت مسألة: وهي ما وزنُ «نكتل»؟ فقال يعقوب: نقتل، فسخر به

(١) الآية ١٩٧ من سورة البقرة.

(٢) السبعة: ٣٤٩؛ التيسير: ١٢٩؛ الحجة: ٣٦١؛ البحر: ٣٢٢/٥؛ القرطبي:

٢٢٢/٩.

(٣) السبعة: ٣٥٠؛ التيسير: ١٢٩؛ الحجة: ٣٦١؛ البحر: ٣٢٢/٥.

المازني وقال: إنما وزنها نَفْعِل، هكذا رأيتُ في بعض الكتب، وهذا ليس بخطأ؛ لأن التصريفيين نَصُوا على أنه إذا كان في الكلمة حَذْفٌ (١) أو قَلْبٌ حَذَفَتْ في الزَّيْنَةِ وَقُلِبَتْ فنقول: وزن بَعْتُ وَقُمْتُ: فَعْتُ وَفَعْتُ، ووزنُ عَدِلَ، ووزنُ نَاءٍ: فَلَعٌ (٢)، وإن شِئْتَ أَتَيْتَ بالأصل، فعلى هذا لا خطأ في قوله: وزن نَكَلٌ نَفَعَلٌ، لأنه اعتبر اللفظ لا الأصل. ورأيت في بعض الكتب أنه قال: نَفَعَلٌ بالعين وهذا خطأ مَحْضٌ، على أن الظاهر من أمرٍ (٣) يعقوب أنه لم يُتَقَنَّ هذا، ولو اتقنه لقال: وزنه على الأصل كذا، وعلى اللفظ كذا، ولذلك أنحى عليه المازني فلم يرد عليه بشيء (٤).

آ. (٦٤) قوله تعالى: ﴿إِلَّا كَمَا أَمَرْتُمْ﴾: منصوبٌ على نعتِ مصدرٍ محذوف أو على الحال منه، أي: اثتمانا كاثتماني لكم على أخيه، شبه اثتمانه لهم على هذا باثتمانه على ذلك. و«من قبل» متعلق بـ«أمرتكم».

قوله: «فأله خير حافظاً» قرأ (٥) الأخوان وحفص «حافظاً» وفيه وجهان، أظهرهما: أنه تمييز، قال أبو البقاء (٦): «ومثل هذا يجوز إضافته». قلت: قد قرأ بذلك الأعمش (٧): «فأله خير حافظٍ»، والله تعالى متصيفٌ بأن حفظه يزيد على حفظ غيره كقولك: هو أفضل عالم. والثاني: أنه حال، ذكر ذلك الزمخشري (٨) وأبو البقاء (٩) وغيرهما. قال الشيخ (١٠) - وقد نقله عن

(١) قوله: «حذف» مخروم في الأصل.

(٢) لأن الأصل قبل القلب المكاني تأتي.

(٣) قوله: «من أمر» مخروم في الأصل.

(٤) قوله: «عليه بشيء» مخروم في الأصل.

(٥) السبعة ٣٥٠؛ التيسير ١٢٩؛ الحجة ٣٦٢؛ البحر: ٣٢٢/٥.

(٦) الإملاء: ٥٥/٢.

(٧) الإتحاف: ٢٦٦؛ البحر: ٣٢٣/٥.

(٨) الكشف: ٣٣١/٢. (٩) الإملاء: ٥٥/٢. (١٠) البحر: ٣٢٢/٥ - ٣٢٣.

الزمخشري وحده - : «وليس بجيد؛ لأنَّ فيه تقييدَ «خير» بهذه الحال». قلت: ولا محذورَ فإن هذه الحال لازمةٌ لأنها مؤكدةٌ لا مبيِّنة، وليس هذا بأولِ حالٍ وَرَدَتْ لازمةٌ.

وقرأ الباقون «حِفْظاً»، ولم يُجيزوا فيها غير التمييز؛ لأنهم لوجعلوها حالاً لكانت مِنْ صفةٍ ما يَصْدُقُ عليه «خير»، ولا يَصْدُقُ ذلك على ما يَصْدُقُ عليه «خير»؛ لأن الحِفْظَ معنى من المعاني، وَمَنْ يَتَأَوَّلُ «زيدٌ عدلٌ» على المبالغة، أو على حذف المضاف، أو على وقوع المصدرِ موقعَ الوصفِ يُجْزَى في «حِفْظاً» أيضاً الحالية بالتأويلات المذكورة، وفيه تَعَسُّفٌ.

آ. (٦٥) قوله تعالى: ﴿رُدَّتْ إِلَيْهِمْ﴾: قرأ^(١) علقمة ويحيى والأعمش «رِدَّتْ» بكسر الراء على نَقْلِ حركةِ الدالِ المدغمة إلى الراء بعد تَوَهُمِ خُلُوقِهَا مِنْ حَرَكَتِهَا، وهي لغةُ بني ضَبَّةَ، على أن قطرباً حكى عن العرب نَقَلَ حَرَكَةَ العَيْنِ إِلَى الفَاءِ فِي الصَّحِيحِ فيقولون: «ضُرِبَ زيدٌ» بمعنى ضُرِبَ زيد، وقد تقدَّم ذلك في قوله: «ولورُدُّوا لَعَادُوا»^(٢) في الأنعام.

قوله: «ما نبغي» في «ما» هذه وجهان، أظهرهما: أنها استفهاميةٌ فهي مفعولٌ مقدمٌ واجبٌ التقديم؛ لأن لها صدرَ الكلام، أي: أيُّ شيءٍ نبغي. والثاني: أن تكونَ نافيةً ولها معنيان، أحدهما: ما بقي لنا ما نطلب، قاله الزجاج. والثاني: ما نبغي، من البغي، أي: ما افترينا ولا كدبنا على هذا المَلِكِ في إكرامه وإحسانه. قال الزمخشري^(٣): «ما نبغي في القول وما نتزَيَّدُ فيما وَصَفْنَا لك من إحسان المَلِكِ».

(١) الإتحاف: ٢٦٦؛ البحر: ٣٢٣/٥؛ المحتسب: ٣٤٥/١.

(٢) الآية ٢٨.

(٣) الكشاف: ٣٣١/٢.

وَأُثِبَتِ الْقِرَاءَةُ هَذِهِ الْيَاءُ فِي «نَبْغِي» وَصَلًّا وَوَقْفًا وَلَمْ يَجْعَلُوهَا مِنَ الزَّوَائِدِ بِخِلَافِ الَّتِي فِي الْكَهْفِ كَمَا سَيَأْتِي: «قَالَ: ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِي»^(١). وَالْفَرْقُ أَنَّ «مَا» هُنَاكَ مُوصُولَةٌ فَحُذِفَ عَائِدُهَا، وَالْحَذْفُ يُؤَنَسُ بِالْحَذْفِ، وَهَذِهِ عِبَارَةٌ مُسْتَفِيضَةٌ عِنْدَ أَهْلِ هَذِهِ الصَّنَاعَةِ يَقُولُونَ: التَّغْيِيرُ يُؤَنَسُ بِالتَّغْيِيرِ بِخِلَافِهَا هُنَا فَإِنَّهَا: إِمَّا اسْتِفْهَامِيَّةٌ، وَإِمَّا نَافِيَّةٌ، وَلَا حَذْفَ عَلَى الْقَوْلَيْنِ حَتَّى يُؤَنَسَ بِالْحَذْفِ.

وَقَرَأَ^(٢) عَبْدُ اللَّهِ وَأَبُو حَيَّوَةَ وَرَوَّتْهَا عَائِشَةُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «مَا تَبْغِي» بِالْخَطَابِ. وَ«مَا» تَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ أَيْضًا فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ. وَالْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ: «هَذِهِ بِضَاعَتُنَا» تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مَفْسَّرَةً لِقَوْلِهِمْ «مَا نَبْغِي»، وَأَنْ تَكُونَ مُسْتَأْنَفَةً.

قَوْلُهُ: «وَنَمِيرٌ» مَعْطُوفٌ عَلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ قَبْلَهَا، وَإِذَا كَانَتْ «مَا» نَافِيَةً جَازَ أَنْ تُعْطَفَ عَلَى «نَبْغِي»، فَيَكُونُ عَطْفَ جُمْلَةٍ فَعَلِيَّةٍ عَلَى مِثْلِهَا. وَقَرَأَتْ^(٣) عَائِشَةُ وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «وَنَمِيرٌ» مِنْ «أَمَارِهِ» إِذَا جَعَلَ لَهُ الْمِيرَةَ يُقَالُ: مَارَهُ بِمِيرِهِ، وَأَمَارَهُ بِمِيرِهِ. وَالْمِيرَةُ: جَلْبُ الْخَيْرِ قَالَ^(٤):

٢٨٠٥ - بَعَثْتُكَ مَائِرًا فَمَكَّنْتُ حَوْلًا مَتَى يَأْتِي غِيَاثُكَ مِّنْ تُغِيثُ
وَالْبَعِيرُ لُغَةٌ يَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ خَاصَّةً، وَأَطْلَقَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى النَّاقَةِ أَيْضًا، وَجَعَلَهُ نَظِيرَ «إِنْسَانٍ»، وَيَجُوزُ كَسْرُ بَائِهِ إِتْبَاعًا لِعَيْنِهِ، وَيُجْمَعُ فِي الْقِلَّةِ عَلَى أَبْعَرَةٍ، وَفِي الْكَثْرَةِ عَلَى بُعْرَانِ.

(١) الآية ٦٤ من سورة الكهف وانظر في تفصيل قراءتها وصلًا ووقفًا: السبعة ٣٩١، ٤٠٣؛ البحر: ١٤٧/٦.

(٢) البحر: ٣٢٤/٥.

(٣) البحر: ٣٢٤/٥.

(٤) لم أهدت إلى قائله وهو في القرطبي: ٢٢٤/٩؛ والبحر: ٣١٤/٥؛ والمحور: ٣٣٤/٩.

آ. (٦٦) قوله تعالى: ﴿لَتَأْتُنِّي بِهِ﴾: هذا جوابٌ للقسم المضمّر في قوله: «مَوْثِقاً» لأنه في معنى: حتى تحلفوا لي لتأتُنني به.

قوله: «إلا أن يُحاطَ بكم» في هذا الاستثناء أوجه أحدها: أنه منقطع، قاله أبو البقاء^(١)، يعني فيكون / تقديرُ الكلام: لكن إذا أحيط بكم خَرَجْتُمْ مِنْ عَتْبِي وَغَضْبِي عَلَيْكُمْ إن لم تَأْتُونِي به لوضوح عُدْرِكُمْ.

الثاني: أنه متصل وهو استثناء من المفعول له العام. قال الزمخشري^(٢): «فإن قلت أخبرني عن حقيقة هذا الاستثناء ففيه إشكال. قلت: «أن يُحاطَ بكم» مفعولٌ له، والكلامُ المثبت الذي هو قوله «لَتَأْتُنِّي بِهِ» في معنى النفي معناه: لا تَمْتَنِعُونَ من الإتيان به إلا للإحاطة بكم، أو^(٣) لا تمتنعون منه لعلِّ من العلة إلا لعلّة واحدة وهي أن يُحاطَ بكم، فهو استثناءٌ مِنْ أعمِّ العامِّ في المفعول له، والاستثناء من أعمِّ العام لا يكون إلا في النفي وحده، فلا بد مِنْ تأويله بالنفي، ونظيره في الإثبات المتأول بمعنى النفي قولهم: «أقسمتُ بالله لَمَّا فعلتُ وإلا فعلتُ»، تريد: ما أطلبُ منك إلا الفعلَ» ولوضوح هذا الوجه لم يذكر غيره.

والثالث: أنه مستثنى مِنْ أعمِّ العامِّ في الأحوال. قال أبو البقاء^(٤): «تقديره: لَتَأْتُنِّي بِهِ على كل حال إلا في حال الإحاطة بكم». قلت: قد نصوا على أن «أن» الناصبة للفعل لا تقع موقعَ الحال، وإن كانت مؤولةً بمصدر يجوز أن تقع موقعَ الحال، لأنهم لم يَغْتَفِرُوا في المُؤُول ما يَغْتَفِرُونَهُ في

(١) الإملاء: ٥٥/٢.

(٢) الكشاف: ٣٣٢/٢.

(٣) الكشاف: أي.

(٤) الإملاء: ٥٥/٢.

الصريح فيجيزون: جئتكَ رَكْضاً، ولا يُجيزون: جئتكَ أن أركض، وإن كان في تأويله.

الرابع: أنه مستثنى من أعم العام في الأزمان والتقدير: لتأتني به في كل وقتٍ إلا في وقت الإحاطة بكم. وهذه المسألة تقدم فيها خلافاً، وأن أبا الفتح أجاز ذلك، كما يُجوزُه في المصدر الصريح، فكما تقول: «أتيتك صباح الديك» يُجيز «أن يصيح الديك» وجعل من ذلك قول^(١) تأبط شراً:

٢٨٠٦- وقالوا لا تنكحيه فإنه لأول نضل أن يلاقي مَجْمَعاً
وقول أبي ذؤيب الهذلي^(٢):

٢٨٠٧- وتالله ما إن شَهْلَةً أم واجدٍ بأوجد مني أن يُهان صغيرها

قال: «تقديره: وقت ملاقاته الجمع، ووقت إهانته صغيرها». قال الشيخ^(٣): «فعلَى ما قاله يجوز تخريج الآية، ويبقى «لتأتني به» على ظاهره من الإثبات». قلت: الظاهر من هذا أنه استثناء مفرغ، ومتى كان مفرغاً وجب تأويله بالنفي.

ومنع ابن الأنباري من ذلك في «أن» وفي «ما» أيضاً قال: «فيجوز أن تقول: خرجنا صباح الديك، ولا يجوز خروجنا أن يصيح، أو: ما يصيح الديك، فاغتر في الصريح ما لم يُغتر في المؤول». وهذا قياس ما قدمته في منع وقوع «أن» وما في حيزها موقع الحال، ولك أن تفرق ما بينهما بأن الحال تلزم التنكير، وأن وما في حيزها نصوا على أنها في رتبة المضمرة في

(١) الحماسة: ٢٦٣/١؛ الهمع: ٢٣٩/١؛ الدرر: ٢٠٠/١.

(٢) البيت لساعدة بن جؤية وليس لأبي ذؤيب، وهو في ديوان الهذليين: ٢١٤/٢؛ والبحر:

٣٢٥/٥.

(٣) البحر: ٣٢٥/٥.

التعريف، فينافي وقوعها موقع الحال بخلاف الظرف، فإنه لا يُشترط تنكيره، فلا يمتنع وقوع «أن» وما في حيزها موقعه.

آ. (٦٨) قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا دَخَلُوا مِنْ حَيْثُ﴾: في جواب «لَمَّا» هذه ثلاثة أوجه، أحدها: - وهو الظاهر - أنه الجملة المنفية من قوله: «ما كان يُغني». وفيه حجة لمن يدعي كون «لَمَّا» حرفاً لا ظرفاً، إذ لو كانت ظرفاً لعمل فيها جوابها، إذ لا يصلح للعملِ سواه، لكن ما بعد «ما» النافية لا يعمل فيما قبلها، لا يجوز: «حين قام أخوك ما قام أبوك»، مع جواز «لَمَّا قام أخوك ما قام أبوك».

والثاني: أن جوابها محذوف، فقدّره أبو البقاء^(١): «امتثلوا وقضوا حاجة أبيهم»، وإليه نحا ابن عطية^(٢) أيضاً، وهو تعسف لأن في الكلام ما هو جواب صريح كما قدّمته.

والثالث: أن الجواب هو قوله: «آوى» قال أبو البقاء^(٣): «وهو جواب «لَمَّا» الأولى والثانية كقولك: «لَمَّا جِئْتَنِي، وَلَمَّا كَلَّمْتَك أَجَبْتَنِي»، وحسن ذلك أن دخولهم على يوسف عليه السلام يعقب دخولهم من الأبواب» يعني أن «آوى» جواب الأولى والثانية، وهو واضح.

قوله: «إلا حاجة» فيه وجهان، أحدهما: أنه استثناء منقطع تقديره: ولكن حاجة في نفس يعقوب قضاها، ولم يذكر الزمخشري^(٤) غيره. والثاني: أنه مفعول من أجله، ولم يذكر أبو البقاء^(٥) غيره، ويكون التقدير: ما كان

(١) الإملاء: ٥٥/٢.

(٢) عبارته في المحرر: ٣٣٧/٩: «فجواب «لَمَّا» في معنى قوله: «ما كان يُغني».

(٣) الإملاء: ٥٥/٢.

(٤) الكشاف: ٣٣٣/٢.

(٥) الإملاء: ٥٦/٢.

يُعني عنهم لشيء من الأشياء إلا لأجل حاجة كانت في نفس يعقوب. وفاعل «يُعني» ضمير التفرق المدلول عليه من الكلام المتقدم. وفيما أجازة أبو البقاء نظرٌ من حيث المعنى لا يخفى على متأمله. و«قضاها» صفة لـ «حاجة».

آ. (٧) قوله تعالى: ﴿جَعَلَ السَّقَايَةَ﴾: العائمة على «جَعَلَ» دون زيادة واو قبلها. وقرأ^(١) عبدالله «وَجَعَلَ»، وهي تحتل وجهين، أحدهما: أن الجواب محذوف. والثاني: أن الواو مزيدة في الجواب على رأي مَنْ يرى ذلك، وهم الكوفيون^(٢) والأخفش. / وقال الشيخ^(٣): «وقرأ عبدالله - فيما نقل الزمخشري - «وجعل السقاية في رَحْل أخيه: أمهلهم حتى انطلقوا ثم أذن مؤذّن»، وفي نقل ابن عطية^(٤) «وجعل» بزيادة واوٍ في «جَعَلَ»، دون الزيادة التي زادها الزمخشري بعد قوله: «في رَحْل أخيه»، فاحتمل أن تكون الواو زائدة على مذهب الكوفيين، واحتمل أن يكون جواب «لَمَّا» محذوفاً تقديره: فَقَدْهَا حَافِظُهَا، كما قيل: إنما أوحى إلى يوسف أن يجعل السقاية فقط، ثم إن حَافِظُهَا فَقَدْهَا فنادى برأيه فيما ظهر له، ورجَّحه الطبري^(٥)، وتفتيش الأوعية يردُّ هذا القول».

قلت: لم ينقل الزمخشري هذه الزيادة كلها قراءة عن عبدالله، إنما جعل الزيادة المذكورة بعد قوله: «رَحْل أخيه» تقدير جوابٍ مِنْ عنده، وهذا نصُّه: قال الزمخشري^(٦): «وقرأ ابن مسعود «وجَعَلَ السَّقَايَةَ» على حَذْفٍ

(١) البحر: ٣٢٩/٥؛ الكشاف: ٣٣٤/٢.

(٢) وهو مذهب الفراء في معاني القرآن: ٥٠/٢. وأجاز الأخفش زيادة الواو في جواب إذا.

انظر مذهبه في معاني القرآن له: ٤٥٧/٢.

(٣) البحر: ٣٢٩/٥.

(٤) المحرر: ٣٤٠/٩.

(٥) تفسير الطبري (البايبي الحلبي): ١٧/١٣.

(٦) الكشاف: ٣٣٤/٢.

جواب «لَمَّا» كأنه قيل: فلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَّازِهِمْ وجعل السَّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ
أَمَهُلَهُمْ حَتَّى انْطَلَقُوا ثُمَّ أذَّنَ مُؤَذِّنٌ فَهَذَا مِنَ الزَّمْخَشَرِيِّ إِنَّمَا هُوَ تَقْدِيرٌ لَا تَلَاوَةٌ
مَنْقُولَةٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَلَعَلَّهُ وَقَعَ لِلشَّيْخِ نَسْخَةً سَقِيمَةً.

وَالسَّقَايَةَ: إِنَاءٌ مُسْتَطِيلٌ يُسْقَى بِهِ وَهُوَ الصُّوَاعُ، وَلِلْمُفْسِّرِينَ فِيهِ خِلَافٌ
طَوِيلٌ.

قوله: «أَيْتُهَا الْعَيْرُ» مَنَادَى حُذِفَ مِنْهُ حَرْفُ النِّدَاءِ وَالْعَيْرُ مُؤَنَّثٌ، وَلِذَلِكَ
أَنْتَ «أَيَّ» الْمُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى نِدَائِهِ. وَالْعَيْرُ فِيهَا قَوْلَانٌ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا فِي
الْأَصْلِ جَمَاعَةٌ الْإِبِلِ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا تَعْيِرُ، أَي: تَذْهَبُ وَتَجِيءُ بِهِ.
وَالثَّانِي: أَنَّهَا فِي الْأَصْلِ قَافِلَةٌ الْحَمِيرِ كَأَنَّهَا جَمَعَ عَيْرٌ، وَالْعَيْرُ: الْحِمَارُ.
قَالَ (١):

٢٨٠٨- وَلَا يُقِيمُ عَلَى ضَمِيمٍ يُرَادُ بِهِ إِلَّا الْأَذْلَانَ عَيْرُ الْحَيِّ وَالْوَتْدَ

وَالْأَصْلُ: عَيْرٌ وَعَيْرٌ بِضَمِّ الْعَيْنِ ثُمَّ فُعِلَ بِهِ مَا فُعِلَ بِـ «بَيْضٍ»، وَالْأَصْلُ:
بَيْضٌ بِضَمِّ الْأَوَّلِ، ثُمَّ أُطْلِقَ الْعَيْرُ عَلَى كُلِّ قَافِلَةٍ حَمِيرًا كُنَّ أَوْ غَيْرَهَا، وَعَلَى
كُلِّ تَقْدِيرٍ فَنَسَبَةُ النِّدَاءِ إِلَيْهَا عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ، لِأَنَّ الْمَنَادَى فِي الْحَقِيقَةِ
أَهْلُهَا. وَنَظَرَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ (٢) بِقَوْلِهِ: «يَا خَيْلَ اللَّهِ أَرْكَبِي»، إِلَّا أَنَّهُ فِي هَذِهِ
الآيَةِ التَّفْتُّ إِلَى الْمَضَافِ الْمَحْذُوفِ فِي قَوْلِهِ: «إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ» وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ
فِي «يَا خَيْلَ اللَّهِ أَرْكَبِي»، وَلَوْ التَّفْتُّ لَقَالَ: أَرْكَبُوا. وَيَجُوزُ أَنْ يُعْبَّرَ عَنْ أَهْلِهَا
لِلْمَجَاوِرَةِ فَلَا يَكُونُ مِنْ مَجَازِ الْحَذْفِ، بَلْ مِنْ مَجَازِ الْعَلَاقَةِ. وَتَجْمَعُ الْعَرَبُ
قَاطِبَةً، عَلَى عَيْرَاتٍ بِفَتْحِ الْيَاءِ، وَهَذَا مِمَّا اتَّفَقَ عَلَى شَذُوذِهِ (٣)؛ لِأَنَّ فِعْلَةَ

(١) البيت للمتلمس، وهو في ديوانه ٢٠٨، ومعاهد التنصيص: ٢٤٥/١.

(٢) الكشف: ٣٣٤/٢.

(٣) بل إن الفتح لغة هذيل انظر: الخزانة: ٤٢٩/٣؛ ابن يعين: ٣٠/٥.

المعتلة بالعين حَقُّها في جمعها بالألف والتاء أن تُسَكَّنَ عَيْنُها نحو: قيمة
وقيمات وديمة وديمات، وكذلك فعل^(١) دون ياء إذا جُمِعَ حَقُّه أن تُسَكَّنَ
عَيْنُه. وقال امرؤ القيس^(٢):

٢٨٠٩ - غَشِيَتْ دِيَارَ الحَيِّ بِالْبَكَرَاتِ فَعَارِمَةً فُبُرْقَةَ العِيَرَاتِ

وقال الأعلم الشنتمري: «العيرات هنا: مواضع الأعيار وهي الحُمُر»
قلت: وفي عيرَات شدوذٌ آخرٌ وهو جَمَعُها بالألف والتاء مع جَمَعِها على
«أعيار» أيضاً جمع تكسير، وقد نَصُّوا على ذلك. قيل: ولذلك لُحِّنَ المتنبِّي
في قوله^(٣):

٢٨١٠ - إِذَا كَانَ بَعْضُ النَّاسِ سَيْفًا لِدَوْلَةٍ فِي النَّاسِ بُوْقَاتٌ لَهُمْ وَطَبُولُ

قالوا: فجمع بوقاً على بوقات مع تكسيرهم له على أبواق.

آ. (٧١) قوله تعالى: ﴿وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِمْ﴾: هذه الجملة حالية من

فاعل «قالوا»، أي: قالوا وقد أقبلوا، يعني في حال إقبالهم عليهم.

قوله: «مَآذًا تَفْقِدُونَ» تقدَّم الكلام على هذه المسألة أول هذا

الموضوع. وقرأ العائمة «تَفْقِدُونَ» بفتح حرف المضارعة؛ لأنَّ المستعمل منه
«فَقَدَ» ثلاثياً. وقرأ^(٤) السُّلَمي بضمِّه مِنْ أَفْقَدْتُهُ إِذَا وَجَدْتَهُ مَفْقُودًا كَأَحْمَدْتُهُ
وَأَبْخَلْتُهُ، أي: وَجَدْتَهُ مَحْمُودًا بِخِيَالٍ. وَضَعَفَ أَبُو حَاتِمٍ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ، وَوَجَّهَهَا
مَا ذَكَرْتُهُ.

آ. (٧٢) قوله تعالى: ﴿صُوعًا﴾: هو المِكْيَال وهو السَّقَاية المتقدمة

(١) نحو: جَوْزَةٌ.

(٢) ديوانه ٧٨؛ ورصف المباني ٣٧٨.

(٣) ديوانه: ٨٧/٢؛ والمحتسب: ٢٩٥/١؛ والهمع: ٢٣/١؛ والدرر: ٦/١.

(٤) البحر: ٣٣٠/٥.

سَمَاهُ تَارَةً كَذَا وتَارَةً كَذَا، وإنما أُتِخِذَ هذا الإِنَاءُ مَكِيالاً لِعِزَّةِ مَا يُكَالُ بِهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ. وفيه قراءاتٌ (١) كثيرةٌ كُلُّهَا لَغَاتٌ فِي هَذَا الْحَرْفِ، وَيذْكَرُ وَيؤنثُ:

فالعامَّةُ «صُواع» بزنة غُراب، والعين مهملة. وقرأ ابن جبير والحسن كذلك إلا أنه بالغين معجمةً. وقرأ يحيى بن يعمر كذلك، إلا أنه حَذَفَ الألفَ وسكَّنَ الواو، وقرأ زيد / بن علي «صُوعُغ» كذلك، إلا أنه فتح الصاد (٢) [٥١٧/ب] جعله مصدرًا لصاغ يَصُوعُغ، والقراءتان قبله مشتقتان منه، وهو واقع موقع مفعولٍ، أي: مَصُوعُغ المَلِكِ. وقرأ أبو حيوه وابن جبير والحسن في روايةٍ عنهما «صِواع» كالعامة إلا أنهم كسروا الفاء.

وقرأ أبو هريرة ومجاهد «صَاع» بزنة باب، وألفه كالفه في كونها منقلبةً عن واوٍ مفتوحة. وقرأ أبو رجاء «صُوعَغ» بزنة «قُوسٍ». وقرأ عبد الله بن عون (٣) كذلك إلا أنه ضمَّ الفاءَ فهذه ثمانِ قراءاتٍ متواترُها واحدةً.

آ. (٧٣) قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ﴾: التاء حرفٌ قسمٍ، وهي عند الجمهور بدلٌ من واو القسم، ولذلك لا تدخل إلا على الجلالة المقدسة أو الرب مضافاً للكعبة أو الرحمن في قولٍ ضعيف. ولو قلت: تالرحيم لم يَجْزُ. وهي فرع الفرع (٤). هذا مذهب الجمهور، وزعم السهيلي أنها أصل

(١) انظر في قراءاته: البحر: ٣٣٠/٥؛ القرطبي: ٢٣٠/٩؛ المحتسب: ٣٤٦/١؛ الشواذ: ٦٤.

(٢) فتكون قراءة ابن يعمر كقراءة زيد: صُوعُغ، وثمة رواية ثانية ليحيى بن يعمر بضم الصاد: صُوعُغ. القرطبي: ٢٣٠/٩.

(٣) عبد الله بن عون بن أربطبان، أبو عون ابصري، ثقة ثبت، من السادسة، مات سنة ٥٠. تقريب التهذيب: ٣١٧.

(٤) يرى النحاة أن المرتبة الأولى للباء لأنها تدخل على كل مقسم به من الظواهر والمضمرات، والمرتبة الثانية للواو لأنها تدخل على الظواهر. وانظر أوجه المقارنة بين هذه الأحرف في رصف المباني: ١٧٢.

بنفسها ويلازمها التعجب غالباً كقوله تعالى: «تَاللَّهِ تَفْتَأُ»^(١).

وقال ابن عطية^(٢): «والتاء في «تالله» بدل من واو، كما أُبدلت في «تراث» وفي «التوراة»^(٣) وفي «التخمة»^(٤)، ولا تدخل التاء في القسم، إلا في المكتوبة^(٥) من أسماء الله تعالى وغير^(٦) ذلك، لا تقول: تالرحمن، وتالرحيم». وقد عرفت أن السهيلي خالف في كونها بدلاً من واو. وأما قوله: «وفي التوراة» يريد عند البصريين. وزعم بعضهم أن التاء فيها زائدة. وأما قوله: «إلا في المكتوبة» هذا هو المشهور. وقد تقدّم دخولها على غير ذلك.

قوله: «وما كنا سارقين» يُحتمل أن يكون جواباً للقسم، فيكونون قد أقسموا على شيئين: نفي الفساد ونفي السرقة.

وقوله: «ما جئنا» يجوز أن يكون معلقاً للعلم، ويجوز أن يُضمّن العلم نفسه معنى القسم فيجاب بما يُجاب القسم. وقيل: هذان الوجهان في قول الشاعر^(٧):

٢٨١١- ولقد علمت لتأتين ميني إن المنايا لا تطيش سهامها

أ. (٧٤) قوله تعالى: ﴿فما جزأؤه﴾: الهاء تعود على الصواع، ولا بد

(١) الآية ٨٥ من سورة يوسف.

(٢) المحرر: ٣٤٣/٩.

(٣) أصلها وؤرة، من وري الزند. انظر: المتع: ٣٨٣/١.

(٤) من الوخامة. المتع: ٣٨٤/١.

(٥) وهي لفظ الجلالة: الله، مصطلح لابن عطية.

(٦) عبارة المحرر: «لا في غير ذلك»، ولعلها أقرب إلى مقصود ابن عطية.

(٧) البيت للبيد من معلقته، وهو في الكتاب: ٤٥٦/١؛ والحزنة: ١٣/٤؛ والهمع:

١٥٤/١؛ والدرر: ٣٧/١.

من حَذَفِ مضاف أي: فما جزاء سَرِقْتَهُ. و«إِنْ كُنْتُمْ» يجوز أن يكون جوابه محذوفاً أو متقدماً.

آ. (٧٥) قوله تعالى: ﴿جَزَاؤُهُ مَنٌ وُجِدَ﴾: أربعة أوجه، أحدها: أن يكون «جزاؤه» مبتدأً والضميرُ للسارق، و«مَنْ» شرطية أو موصولةٌ مبتدأً ثانٍ، والفاءُ جوابُ الشرط أو مزيدةٌ في خبر الموصول لشبهه بالشرط، و«مَنْ» وما في حَيْزِها على وَجْهَيْها خبر المبتدأ الأول، قاله ابن عطية^(١)، وهو مردودٌ بعدم رابطٍ بين المبتدأ وبين الجملة الواقعة خبراً عنه، هكذا رَدَّهُ الشيخ^(٢) عليه. وليس بظاهر؛ لأنه يُجاب عنه بأن هذه المسألة من باب إقامة الظاهر مقامَ المضمَر، وَيَتَضَحُّ هذا بتقرير الزمخشري^(٣) قال رحمه الله: «ويجوز أن يكون «جزاؤه» مبتدأً، والجملة الشرطية كما هي خبره، على إقامة الظاهر فيها مقامَ المضمَر، والأصل: جزاؤه مَنْ وُجِدَ في رحله فهو هو، فوضع الجزاء موضعَ «هو» كما تقول لصاحبك: مَنْ أخو زيد؟ فيقول لك: «أخوه مَنْ يقعد إلى جنبه، فهو هو» يرجع الضمير الأول إلى «مَنْ» والثاني [إلى] ^(٤) الأخ، ثم تقول: فهو أخوه، مقيماً للمظهر مقامَ المضمَر».

والشيخ جعل هذا الذي حكيته عن الزمخشري وجهاً ثانياً بعد الأول ولم يَعتَقِدْ أنه هو بعينه، ولا أنه جوابُ عَمَّا رَدَّ به على ابن عطية. ثم قال: «وَوَضَعَ الظاهر موضعَ المضمَر للربط وإنما هو فصيح في مواضع التفتيح والتأويل، وغير فصيحٍ فيما سوى ذلك نحو: زيدٌ قام زيد، ويُنَزَّه عنه القرآن، قال سيبويه^(٥): «لو قلت: «كان^(٦) زيدٌ منطلقاً زيد» لم يكن حدُّ الكلام، وكان

(١) المحرر: ٣٤٣/٩.

(٢) البحر: ٣٣١/٥.

(٣) الكشاف: ٣٣٤/٢.

(٤) من الكشاف.

(٥) الكتاب «ما زيد».

(٦) الكتاب: ٣٠/١.

هنا ضعيفاً ولم يكن كقولك: ما زيدٌ منطلقاً هو لأنك قد استغنيت عن إظهاره، وإنما ينبغي لك أن تضميره». قلت: ومذهب الأخفش أنه جائزٌ مطلقاً وعليه بنى الزمخشري.

وقد جوز أبو البقاء^(١) ما توهم أنه جواب عن ذلك فقال: «والوجه الثالث: أن يكون «جزاؤه» مبتدأ، و«مَنْ وُجد» مبتدأ ثان، و«فهو» مبتدأ ثالث، و«جزاؤه» خبر الثالث، والعائد على المبتدأ الأول الهاء الأخيرة، وعلى الثاني «هو» انتهى. وهذا الذي ذكره أبو البقاء لا يصح، إذ يصير التقدير: فالذي وُجد في رحله جزاء الجزاء؛ لأنه جعل «هو» عبارة عن المبتدأ الثاني، وهو «مَنْ وُجد في رحله»، وجعل الهاء الأخيرة وهي التي في «جزاؤه» الأخير عائدة على «جزاؤه» الأول، وصار التقدير كما ذكرته لك.

الوجه الثاني من الأوجه المتقدمة: أن يكون «جزاؤه» مبتدأ، والهاء تعود على المسروق، و«مَنْ وُجد في رحله» خبره، و«مَنْ» بمعنى الذي، والتقدير: جزاء الصواع الذي وُجد في رحله، كذلك كانت شريعتهم: يُسْتَرَقُّ السارق، فلذلك استفتوا في جزائه. وقوله «فهو جزاؤه» تقرير للحكم أي: فأخذ السارق نفسه هو جزاؤه لا غير كقولك: حقُّ زيدٍ أن يكسَى ويُطعمَ ويُنعمَ عليه، فذلك حقه» [٥١٨/أ] أي فهو حقه لِتَقَرَّرَ / ما ذكرته من استحقاقه وتلزمه، قاله الزمخشري^(٢). ولما ذكر أبو البقاء^(٣) هذا الوجه قال: «والتقدير: استعباد مَنْ وُجد في رحله، وقوله: «فهو جزاؤه» مبتدأ وخبر، مؤكّد لمعنى الأول».

ولما ذكر الشيخ^(٤) هذا الوجه ناقلاً له عن الزمخشري قال: «وقال معناه

(١) الإملاء: ٥٦/٢.

(٢) الكشف: ٣١٤/٢.

(٣) الإملاء: ٥٦/٢.

(٤) البحر: ٣٣١/٥.

ابن عطية^(١)، إلا أنه جعل القول الواحد قولين، قال: «ويصح أن يكون «مَنْ» خبراً على أن المعنى: جزاء السارق مَنْ وُجِدَ في رَحَلِه، - عائد على «مَنْ» - ويكون قوله: «فهو جزاؤه» زيادةً بيانٍ وتأكيدياً»، ثم قال^(٢): «ويُحتمل أن يكون التقدير: جزاؤه استرقاق مَنْ وُجِدَ في رَحَلِه^(٣)، وفيما قبله لا بد مِنْ تقديره؛ لأنَّ الذات لا تكونُ خبراً عن المصدر، فالتقدير في القول قبله: جزاؤه أخذُ مَنْ وُجِدَ في رَحَلِه أو استرقاقه، هذا لا بد منه على هذا الإعراب^(٤)» قلت: وهذا كما قال الشيخُ ظاهره أنه جعل القول الواحد قولين.

الوجه الثالث من الأوجه المتقدمة: أن يكون «جزاؤه» خبرَ مبتدأ محذوفٍ أي: المسؤول عنه جزاؤه، ثم أفتوا بقولهم: «مَنْ وُجِدَ في رَحَلِه فهو جزاؤه» كما يقول مَنْ يَسْتفتي في جزاء صيد المُحرِم: جزاء صيد المُحرِم، ثم يقول: «وَمَنْ قَتَلَه منكم مُتعمداً فجزاءٌ مثلُ ما قَتَلَ من النعم»^(٥)، قاله الرمخشري^(٦). قال الشيخ^(٧): «وهو متكلف إذ تصير الجملة من قوله: «المسؤول عنه جزاؤه» على هذا التقدير ليس فيه كبيرُ فائدة؛ إذ قد عَلِمَ مِنْ قوله: «فما جزاؤه» أن الشيء المسؤول عنه جزاء سرقته، فأبي فائدة في نطقهم بذلك؛ وكذلك القول في المثال الذي مَثَل به مِنْ قول المستفتي».

قلت: قوله: «ليس فيه كبيرُ فائدة» ممنوعٌ بل فيه فائدة الإضمار المذكور في علم البيان، وفي القرآن أمثال ذلك.

(١) المحرر: ٣٤٣/٩ - ٣٤٤.

(٢) أي ابن عطية.

(٣) بعده في البحر نقلاً عن ابن عطية: «ثم يؤكد بقوله فهو جزاؤه» ثم قال أبو حيان: «وهذا القول هو الذي قبله، غير أنه أبرز المضاف المحذوف في قوله: «استرقاق مَنْ وُجِدَ في رحله».

(٤) ينتهي الآن نقلُ السمين عن أبي حيان. (٥) الآية ٩٥ من المائدة.

(٦) الكشف: ٣٣٤/٢ - ٣٣٥. (٧) البحر: ٣٣١/٥.

الوجه الرابع: أن يكون «جزاؤه» مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: جزاؤه عندنا كجزائه عندكم، والهاء تعودُ على السارق أو على المسروق، وفي الكلام المتقدم دليلٌ عليهما، ويكون قوله: «مَنْ وَجَدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي الْوَجْهِ الَّذِي قَبْلَهُ»^(١)، وبهذا الوجه بدأ أبو البقاء^(٢)، ولم يذكره الشيخ، فقد جعلَ في الآية الكريمة أربعة أوجه، وتقدّم أن الأول والثاني وَجْهُ كما بيَّنْته، فإذا ضَمَمْنَا هَذَا الْوَجْهَ الْأَخِيرَ الَّذِي بَدَأَ بِهِ أَبُو الْبَقَاءِ إِلَى الْأَرْبَعَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الشَّيْخُ صَارَتْ خَمْسَةً، ولكن لا تحقيقَ لذلك، وكذلك إذا التفتنا إلى قول ابن عطية في جعله القولَ الواحدَ قولين تصيرُ ستةً في اللفظ، فإذا حَقَّقْتَهَا لم تجيء إلا أربعةً كما ذكرتها لك^(٣).

قوله: «كذلك نجزي الظالمين» محل الكاف نصب: إمّا على أنها نعتٌ لمصدر محذوف، وإمّا حالٌ من ضميره، أي: مثل ذلك الجزاء الفظيع نجزي الظالمين.

آ. (٧٦): وقرأ العامة: «وعاء» بكسر الواو، وقرأ^(٤) الحسن بضمها، وهي لغة نُفِلَتْ عن نافع أيضاً. وقرأ^(٥) سعيد بن جبير «مَنْ إِءَاء» بإبدال الواو همزةً، وهي لغة هُدَيْلِيَّة: يُبَدِّلُونَ مِنَ الْوَاوِ الْمَكْسُورَةَ أَوَّلَ الْكَلِمَةِ هَمْزَةً فَيَقُولُونَ:

(١) أي: «مَنْ وَجَدَ» مبتدأ و«فَهُوَ» مبتدأ ثان، وجزاؤه خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول. ا. ه. من كلام أبي البقاء.

(٢) الإملاء: ٥٦/٢.

(٣) وملخص هذه الأوجه:

١ - جزاؤه مبتدأ، و «مَنْ مبتدأ ثان، والجملة خبر الأول.

٢ - جزاؤه مبتدأ، و «مَنْ» خبر.

٣ - جزاؤه خبر مبتدأ محذوف، و «مَنْ» مبتدأ.

٤ - «جزاؤه» مبتدأ خبره محذوف، و «مَنْ» مبتدأ.

(٤) الإتحاف: ٢٦٦؛ البحر: ٣٣٢/٥.

(٥) المحتسب: ٣٤٨/١؛ البحر: ٣٣٢/٥. وانظر في هذا الإبدال: المتع: ٣٣٤/١.

إشاح وإسادة وإعاء في: وشاحٍ ووِسادةٍ ووِعاء. وقد تقدّم ذلك في الجلالةِ المعظمةِ أوّل هذا الموضوع.

قوله: «ثم استخرجها» في الضمير المنصوب قولان، أحدهما: أنه عائذٌ على الصُّواع، لأنّ فيه التذكير والتأنيث كما تقدم. وقيل: بل لأنه حُجِل على معنى السقاية. قال أبو عبيد: «يؤنّث الصُّواع من حيث يُسمّى «سقاية»، ويُذكر من حيث هو صُّواع». قالوا: وكانّ أبا عبيد لم يحفظ في الصُّواع التأنيث. وقال الرمخشري^(١): «قالوا: رجّع بالتأنيث على السقاية» ثم قال: «ولعل يوسف كان يُسميه «سقاية» وعبيده «صواعاً» فقد وقع فيما يتصل به من الكلام سقاية، وفيما يتصل بهم صواع». قلت: هذا الأخير حسنٌ.

الثاني: أن الضمير عائذٌ على السَّرقة. وفيه نظر؛ لأن السَّرقة لا تُستخرج، إلا بمجازٍ.

قوله: «كذلك كِدْنَا» الكلام في الكاف كالكلام فيما قبلها^(٢) أي: مثل ذلك الكَيْدِ العظيم كِدْنَا لِيُوسَفَ أَي: عَلَّمْنَاهُ إِيَّاه. وقوله: «ما كان ليأخذ» تفسيرٌ للكيد وبيان له، وذلك أنه كان في دينِ مَلِكٍ مِصْرَ أن يُغْرَمَ السارقُ مِثْلِي ما أَخَذَ، لا أنه يُلْزَمُ وَيُسْتَعْبَدُ.

قوله: «إلا أن يشاء الله» فيه وجهان أحدهما: أنه استثناءٌ منقطعٌ تقديره: ولكن بمشيئة الله أَخَذَهُ في دين غير الملك، وهو دينُ آلِ / يعقوب: أن [٥١٨/ب] الاسترقاق جزاء السارق. الثاني: أنه مفرغٌ من الأحوال العامة، والتقدير: ما كان ليأخذَه في كل حال إلا في حال التباسِه بمشيئة الله أي إذنه في ذلك.

(١) الكشاف: ٣٣٥/٢.

(٢) في الآية ٧٥.

وكلامُ ابنِ (١) عطية مُخْتَمَلٌ فإنه قال: «والاستثناء حكاية حال، التقدير: إلا أن يشاء الله ما وقع من هذه الحيلة».

وتقدّم القراءتان في «نَرَفَعُ دَرَجَاتٍ مَنَ نَشَاءُ» في الأنعام (٢) وقرأ (٣) يعقوب بالياء مَنَ تحت في «يرفع» و«يشاء»، والفاعل الله تعالى: وقرأ (٤) عيسى البصرة «نَرَفَعُ» بالنون «درجات» منونة، «يشاء» بالياء. قال صاحب «اللوامح»: «وهذه قراءة مرغوبٌ عنها تلاوةً وجملة، وإن لم يمكن إنكارها». قلت: وتوجيهها: أنه التفت في قوله «يشاء» من التكلم إلى الغيبة، والمراد واحد.

قوله: «فوق كل ذي علم» قرأ عبد الله بن مسعود (٥) «فوق كل ذي عالم» وفيها ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون «عالم» هنا مصدرًا، قالوا: مثل «الباطل» فإنه مصدرٌ فهي كالقراءة المشهورة. الثاني: أنْ تَمَّ مضافاً محذوفاً تقديره: فوق كل ذي مُسَمَّى عالم، كقول لييد (٦):

٢٨١٢ - إلى الحَوْلِ ثم اسمِ السَّلَامِ عليكما

أي: مُسَمَّى السلام. الثالث: أنْ «ذو» زائدة، كقول الكميت (٧):

(١) المحرر: ٣٤٥/٩.

(٢) الآية ٨٣.

(٣) الإتحاف: ٢٦٦؛ البحر: ٣٣٢/٥.

(٤) البحر: ٣٣٢/٥.

(٥) المحتسب: ٣٤٦/١؛ البحر: ٣٣٣/٥.

(٦) تقدم برقم ١٨.

(٧) تمامه:

إليكم ذوي آلِ النبي تطلعت نوازغ من قلبي ظمأً وألئبُ
وهو في الخصائص: ٢٧/٣؛ وابن يعيش: ١٢/٣؛ واللسان: لب.

٢٨١٣- إليكم ذوي آل النبي
.....

البيت.

آ. (٧٧) قوله تعالى: ﴿فَقَدْ سَرَقَ﴾: الجمهور على «سَرَق» مخففاً مبنياً للفاعل. وقرأ^(١) أحمد بن جبير الأنطاكي^(٢) وابن أبي شريح عن الكسائي والوليد بن حسان عن يعقوب في آخرين «سُرُق» مشدداً مبنياً للمفعول أي: نُسِب إلى السَّرِقة. وفي التفسير: أن عمته رَبَّتَه فأخذَه أبوه منها، فَشَدَّتْ في وَسْطِهِ مَنَظِقَةً كانوا يتوارثونها من إبراهيم عليه السلام ففتشوا فوجدوها تحت ثيابه. فقالت: هولي فَأَخَذْتَهُ كما في شريعتهم، وهذه القراءة منطبعة على هذا.

قوله: «فَأَسْرَهَا» الضمير المنصوب مفسر بسياق الكلام أي: فَأَسْرَ الحزازة التي حَصَلَتْ له مِنْ قولهم «فقد سَرَقَ أخ له» كقول الشاعر^(٣):

٢٨١٤- أما وَيِّي ما يُغني الثراء عن الفتى إذا حَشْرَجَتْ يوماً وضاق بها الصدرُ

والضمير في «حَشْرَجَتْ» يعود على النفس، كذا ذكره الشيخ^(٤)، وقد جعل البيت مِمَّا فُسِّر فيه الضمير بِذِكْرِ ما هو كلُّ لصاحب الضمير، فلا يكون مما فُسِّر فيه بالسياق. ولتحقيق هذا موضع آخر.

وقال الزمخشري^(٥): «إضماماً على شريطة التفسير، تفسيره «أنتم شرُّ

(١) البحر: ٣٣٣/٥.

(٢) أحمد بن جبير الكوفي نزيل أنطاكية، أخذ عن الكسائي ويعقوب الأعشى. توفي سنة ٢٥٨. طبقات القراء: ٤٢/١.

(٣) البيت لحاتم الطائي وهو في ديوانه: ١١٨؛ وأمالي الشجري: ٥٩/١؛ والجمع: ٦٥/١؛ والدرر: ٤٤/١؛ واللسان حشرج.

(٤) البحر: ٣٣٣/٥.

(٥) الكشف: ٣٣٦/٢.

مكاناً»، وإنما أنتَ لأنَّ قوله «شَرُّ مكاناً» جملة أو كلمة على تسميتهم الطائفة من الكلام كلمة، كأنه قيل: فَاسَّرَ الجملة أو الكلمة التي هي قوله: «أنتم شرُّ مكاناً»^(١)، لأنَّ قوله: «قال أنتم شرُّ مكاناً» بدلٌ مِنْ أَسْرَها». قلت: وهذا عند مَنْ يُبدل الظاهر من المضمَر في غير المرفوع نحو: ضربته زيداً، والصحيح وقوعه، كقوله^(٢):

٢٨١٥- فلا تَلْمُهُ أن يَخَافَ البائِسا

وقرأ^(٣) عبدالله وابن أبي عبلة: «فَأَسْرَهُ» بالتذكير. قال الزمخشري^(٤): «يريد القول أو الكلام». وقال أبو البقاء^(٤): «المضمَر يعود إلى نِسبتهم إياه إلى السَّرقة، وقد دَلَّ عليه الكلام، وقيل: في الكلام تقديم وتأخيرٌ تقديره: قال في نفسه: أنتم شرُّ مكاناً، وأَسْرَها أي هذه الكلمة». قلت: ومثُل هذا يَنْبغي أن لا يُقال، فإنَّ القرآن يُنَزَّه عنه.

قوله: «مكاناً» تمييزٌ أي: منزلةً من غيركم.

آ. (٧٨) قوله تعالى: ﴿مَكَانَهُ﴾: فيه وجهان أحدهما: وهو الظاهر - أن «مكانه» نصب على الظرف، والعامل فيه «حُدُّ». والثاني: أنه ضَمَّن «حُدُّ» معنى «اجْعَلْ» فيكون «مكانه» في محل المفعول الثاني. وقال الزمخشري^(٥): «فَحُدَّهُ بَدَلَهُ على جهة الاسترهان أو الاستعباد».

(١) قال الزمخشري بعد ذلك: «والمعنى قال في نفسه: أنتم شرُّ مكاناً».

(٢) قبله:

فأصبحت بقر قرئى كوانسا

وهو للعجاج، وليس في ديوانه، وورد في الكتاب: ٢٥٥/١؛ والمغني: ٥٩٣؛ والدرر:

٤٥/١؛ والهمع: ٦٦/١.

(٣) البحر: ٣٣٣/٥.

(٤) الإملاء: ٥٧/٢.

(٥) الكشاف: ٣٣٦/٢.

آ . (٧٩) قوله تعالى : ﴿ إِنَّا إِذْنُ ﴾ : هذه حرفٌ جوابٌ وجزاء ، وتقدم الكلامُ على أحكامِها .

آ . (٨٠) قوله تعالى : ﴿ اسْتَيْسُوا ﴾ : استفعل هنا بمعنى فَعِلَ المجرد يقال : يَيْسُ واستَيْسَ بمعنى ، نحو عَجِبَ واستعجب ، وسَخِرَ واستخسر . وقال الزمخشري^(١) : «وزيادة السين والتاء في المبالغة نحو مامرٌ في «استعصم»^(٢) .

وقرأ^(٣) البزي عن ابن كثير بخلافٍ عنه «استأيسوا» بألفٍ بعد التاء ثم ياء ، وكذلك في هذه السورة : «لاتأيسوا» ، إنه لا يَأيسُ^(٤) «إذا استأيسَ الرسلُ»^(٥) ، وفي الرعد^(٦) : «أفلم يَأيسِ الذين» الخلفٌ واحد . فأما قراءةُ العامة فهي الأصل إذ يُقال : يَيْسُ ، فالفاء ياء ، والعين همزة ، وفيه لغةٌ أخرى وهي القلبُ بتقديم العين على الفاء فيقال : أيسُ ، ويدلُّ على ذلك شيثان ، أحدهما : المصدرُ الذي هو اليأس . والثاني : أنه لو لم يكن مقلوباً لَلَزِمَ قَلْبُ الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ولكن مَنَعَ من ذلك كونُ الياء في موضعٍ لا تُعَلُّ فيه ما وقعت موقَعه ، وقراءةُ ابن كثير من هذا ، ولَمَّا قَلَبَ الكلمةَ أَبَدَلَ مِنَ الهمزة ألفاً لسكونها بعد فتحة إذ صارتْ كهمزة رأس وكأس ، / وإن لم يكن [أ/٥١٩] مِنْ أصله قَلْبُ الهمزة الساكنة حرفَ علة ، وهذا كما تقدم^(٧) أنه يقرأ «القران» بالألف ، وأنه يُحتمل أن يكون نَقَلَ حركة الهمزة وإن لم يكن من أصله النقل .

(١) الكشاف ٣٣٦/٢ . وانظر : الكشاف : ٣١٨/٢ .

(٢) الآية ٣٢ .

(٣) البحر : ٣٣٥/٥ ؛ السبعة : ٣٥٠ ؛ الحجة : ٣٦٦ ؛ التيسير : ١٢٩ .

(٤) الآية ٨٧ .

(٥) الآية ١١٠ .

(٦) الآية ٣١ .

(٧) انظر : الدر المصون : ٢٨٠/٢ .

وقال أبو شامة — بعد أن ذكر هذه الكلمات الخمس^(١) التي وقع فيها الخلاف —: «وكذلك رُسِمَتْ في المصحف» يعني كما قرأها البزي، يعني بألفٍ مكان الياء وياء مكان الهمزة. وقال أبو عبد الله^(٢): «واختلفت هذه الكلمات في الرسم فَرُسِمَ «يَيس» «ولا تَيسُوا» بالألف، ورُسِمَ الباقي بغير ألف» قلت: وهذا هو الصواب، وكأنها غفلةً حصَلت من أبي شامة رحمه الله.

قوله: «نَجِيًّا» حالٌ مِنْ فاعل «خَلَصُوا» أي: اعتزلوا في هذه الحال، وإنما أُفِرِدَتِ الحالُ وصاحبها جَمْعٌ: إمَّا لأنَّ النَّجِيَّ فَعِيلٌ بمعنى مُفَاعِلٍ كالعشير والخليط بمعنى المُخَالِطِ والمُعَاشِرِ، كقوله: «وقرَّبناه نَجِيًّا»^(٣) أي: مُنَاجِيًّا، وهذا في الاستعمال يُفَرَّدُ مطلقاً، يقال: هم خَلِيطُكَ وَعَشِيرُكَ أي: مُخَالِطُوكَ ومُعَاشِرُوكَ، وإمَّا لأنَّه صِفَةٌ على فَعِيلٍ بمنزلة صَدِيقٍ، وصَدِيقٌ وبأبهِ يُوحَدُ لأنه بزنة المصادر كالصَّهِيلِ والوَجِيبِ^(٤) والذَّمِيلِ^(٥)، وإمَّا لأنه مصدرٌ بمعنى التنجى كما قيل: النجوى بمعناه، قال تعالى: «وإذ هم نَجَوِيٌّ»^(٦)، وحينئذ يكون فيه التاويلاتُ المذكورةُ في «رجل عدل» وبابه، ويُجمع على «أُنَجِيَّةٍ»، وكان مِنْ حَقِّه إذا جُعِلَ وصفاً أن يُجمع على أَفْعِلَاءٍ كغَنِيٍّ وَأَغْنِيَاءٍ وشَقِيٍّ وَأَشْقِيَاءٍ. وَمِنْ مَجِيئِهِ على أُنَجِيَّةٍ قولُ الشاعر^(٧):

(١) استايسوا، لا تايسوا، لا ياييس، استايس، ياييس، وتقدّم قبل قليل الإشارة إلى سورها وآياتها.

(٢) لا تملك ما يجعلنا نحدّد أبا عبد الله هذا؛ لأن كثيراً من المصنفين تسمّوا بهذه الكنية.

(٣) الآية ٥٢ من سورة مريم.

(٤) وجب قلبه: اضطرب.

(٥) الذمیل: ضرب من سير الإبل: ذَمَلٌ يَذْمَلُ وَيَذْمِلُ.

(٦) الآية ٤٧ من سورة الإسراء.

(٧) البيت لسحيم بن وثيل اليربوعي وبعده:

واضطرب القوم اضطراب الأرشية

٢٨١٦- إني إذا ما القوم كانوا أنجيه

وقول الآخر - هو لبيد - (١):

٢٨١٧- وشهدت أنجيه الأفاقه عالياً كعبي وأزداف الملوكة شهود

وجمعه كذلك يقوي كونه جامداً، إذ يصير كغيف وأرغفة.

قوله: «ومن قبل ما فرطتم» في هذه الآية وجوه ستة، أحدها: - وهو الأظهر - أن «ما» مزيدة، فيتعلق الظرف بالفعل بعدها، والتقدير: ومن قبل هذا فرطتم، أي: قصرتم في حق يوسف وشأنه، وزيادة «ما» كثيرة، وبه بدأ الزمخشري (٢) وغيره.

الثاني: أن تكون «ما» مصدرية في محل رفع بالابتداء، والخبر الظرف المتقدم. قال الزمخشري (٣): «على أن محل المصدر الرفع بالابتداء، والخبر الظرف، وهو «من قبل»، والمعنى: وقع من قبل تفريطكم في يوسف، وإلى هذا نحا ابن عطية أيضاً فإنه قال (٤): «ولا يجوز أن يكون قوله «من قبل» متعلقاً بـ «ما فرطتم»، وإنما تكون على هذا مصدرية، والتقدير: من قبل تفريطكم في يوسف واقع أو مستقر، وبهذا المقدر يتعلق قوله «من قبل». قال الشيخ (٥): «وهذا وقول الزمخشري راجعان إلى معنى واحد وهو أن «ما فرطتم» يُقدَّر

= وهو في اللسان «نجا»؛ والبحر: ٣٣٥/٥؛ والقرطبي: ٢٤١/٩. والأرشية: الحبال التي يُسقى بها.

(١) ديوانه (بيروت): ٤٧؛ والمحزر: ٣٥٣/٩؛ والبحر: ٣٣٥/٥. الأفاقة: موضع بعينه.

والردف: نائب الملك.

(٢) الكشاف: ٣٣٧/٢.

(٣) الكشاف: ٣٣٧/٢.

(٤) المحزر: ٣٥٣/٩.

(٥) البحر: ٣٣٦/٥.

- يوسف -

بمصدرٍ مرفوعٍ بالابتداء، و«من قبل» في موضعِ الخبرِ، وذَهَلَا عن قاعدةٍ عربيةٍ - وَحَقُّ لهما أن يَذَهَلَا - وهو أن هذه الظروفُ التي هي غاياتُ إذا بُنِيَتْ لا تقعُ أخباراً للمبتدأ جَرَتْ أولم تجرَّ تقول: «يومُ السبت مباركٌ، والسفر بعده»، ولا تقول: «والسفر بعدُ، وعمرو وزيد خلفه»، ولا يجوز: «زيد وعمرو خلفٌ» وعلى ما ذكرناه يكون «تفريطكم» مبتدأً، و«من قبل» خبر [وهو مبني] (١) وذلك لا يجوز، وهو مقرر في علم العربية.

قلت: قوله «وَحَقُّ لهما أن يَذَهَلَا» تحاملٌ على هذين الرجلين المعروف موضعهما من العلم. وأما قوله «إنَّ الظرفَ المقطوعَ لا يقعُ خبراً فمُسَلَّمٌ، قالوا لأنه لا يفيد، وما لا يفيد فلا يقعُ خبراً، ولذا لا يقعُ صلةٌ ولا صفةٌ ولا حالاً، لو قلت: «جاء الذي قبلُ»، أو «مررت برجل قبلُ» لم يجز لِمَا ذَكَرْتُ. ولقائلٍ أن يقول: إنما امتنع ذلك لعدم الفائدة، وعدمُ الفائدة لعدم العلم بالمضاف إليه المحذوف، فينبغي - إذا كان المضاف إليه معلوماً مَدْلُولاً عليه - أن يقع ذلك الظرفُ المضافُ إلى ذلك المحذوفِ خبراً وصفةً وصلةً وحالاً، والآيةُ الكريمة من هذا القبيل، أعني مِمَّا عَلِمَ فِيهِ المضافُ إليه كما مرَّ تقريره. ثم هذا الردُّ الذي رَدَّ به الشيخُ سبقه إليه أبو البقاء فقال (٢): «وهذا ضعيفٌ؛ لأنَّ «قبل» إذا وقعت خبراً أو صلةً لا تُقَطَّعُ عن الإضافة لثلاثِ تبقى ناقصةً».

الثالث: أنَّها مصدريةٌ أيضاً في محلِّ رفعٍ بالابتداء، والخبر هو قوله «في يوسف»، أي: وتفريطكم كائن أو مستقر في يوسف، وإلى هذا ذهب الفارسي، كأنه استشعر أن الظرفَ المقطوعَ / لا يقعُ خبراً فعُدل إلى هذا،

[٥١٩/ب]

(١) زيادةٌ ضروريةٌ من البحر.

(٢) الإملاء: ٥٧/٢.

- يوسف -

وفيه نظر؛ لأنَّ السياقَ والمعنى يجريان إلى تعلق «في يوسف» بـ «فَرَطْتُمْ» فالقولُ بما قاله الفارسي يؤدي إلى تهئية العامل للعمل وقطعه عنه.

الرابع: أنها مصدرية أيضاً، ولكن محلها نصبٌ على أنها منسوقةٌ على «أنَّ أباكم قد أخذ»، أي: ألم تعلموا أخذَ أبيكم الميثاقَ وتفريطكم في يوسف. قال الزمخشري^(١): «كأنه قيل: ألم تعلموا أخذَ أبيكم عليكم موثقاً وتفريطكم من قبل في يوسف». وإلى هذا ذهب ابن عطية^(٢) أيضاً.

قال الشيخ^(٣): «وهذا الذي ذهب إليه ليس بجيد، لأنَّ فيه الفصلَ بالجارِّ والمجرور بين حرف العطف الذي هو على حرفٍ واحد وبين المعطوف، فصار نظير: «ضربتُ زيداً وبسيفٍ عمراً»، وقد زعم أبو علي الفارسي أنه لا يجوز ذلك إلا في ضرورة الشعر». قلت: «هذا الردُّ أيضاً سبقه إليه أبو البقاء^(٤) ولم يرتضه وقال: «وقيل: هو ضعيف لأنَّ فيه الفصلَ بين حرف العطف والمعطوف، وقد بيَّنَّا في سورة النساء أنَّ هذا ليس بشيء». قلت: يعني أنَّ منع الفصل بين حرف العطف والمعطوف ليس بشيء، وقد تقدَّم إيضاح ذلك وتقريره في سورة النساء كما أشار إليه أبو البقاء.

ثم قال الشيخ^(٥): «وأما تقديرُ الزمخشري «وتفريطكم من قبل في يوسف» فلا يجوزُ لأنَّ فيه تقديمَ معمولِ المصدر المنحلِّ لحرفِ مصدرِي والفعل عليه، وهو لا يجوز». قلت: ليس في تقدير الزمخشري شيءٌ من ذلك؛ لأنه لَمَّا صرَّحَ بالمقدَّرِ آخرَ الجارِّين والمجرورين عن لفظِ المصدرِ المقدر

(١) الكشاف: ٣٣٧/٢.

(٢) المحرر: ٣٥٣/٩.

(٣) البحر: ٣٣٦/٥.

(٤) الإملاء: ٥٧/٢.

(٥) البحر: ٣٣٦/٥.

كما ترى، وكذا هو في سائر النسخ، وكذا ما نقله الشيخ عنه بخطه، فأين تقديم المعمول على المصدر؟ ولوردٌ عليه وعلى ابن عطية بأنه يلزم من ذلك تقديم معمول الصلة على الموصول لكان ردًّا واضحاً، فإن «من قبل» متعلقٌ بفرطتُم، وقد تقدم على «ما» المصدرية، وفيه خلافٌ مشهور.

الخامس: أن تكون مصدريةً أيضاً، ومحلُّها نصبٌ عطفاً على اسم «أن»، أي: ألم تعلموا أن أباكم وأن تفريطكم من قبل في يوسف، وحينئذٍ يكون في خبر «أن» هذه المقدره وجهان، أحدهما هو «من قبل»، والثاني هو «في يوسف»، واختاره أبو البقاء^(١)، وقد تقدّم ما في كلٍ منهما. ويردُّ على هذا الوجه الخامس بما رُدُّ به على ما قبله من الفصل بين حرف العطف والمعطوف وقد عُرِفَ ما فيه.

السادس: أن تكون موصولةً اسميةً، ومحلُّها الرفع أو النصب على ما تقدّم في المصدرية، قال الزمخشري^(٢): «بمعنى: ومن قبل هذا ما فرطتموه، أي: قدّمتموه في حقّ يوسف من الجنابة، ومحلُّها الرفع أو النصب على الوجهين». قلت: يعني بالوجهين رفعها بالابتداء وخبرها «من قبل»، ونصبها عطفاً على مفعول «ألم تعلموا»، فإنه لم يذكّر في المصدرية غيرهما. وقد عرّفت ما اعترض به عليهما وما قيل في جوابه. فتحصّل في «ما» ثلاثة أوجه: الزيادة، وكونها مصدريةً، أو بمعنى الذي، وأن في محلِّها وجهين: الرفع أو النصب، وقد تقدم تفصيل ذلك كلّ.

قوله: «فلن أبرح الأرض» «برح» هنا تامة ضمّنت معنى «أفارق» فـ «الأرض» مفعولٌ به، ولا يجوز أن تكون تامةً من غير تضمين، لأنها إذا

(١) الإملاء: ٥٧/٢.

(٢) الكشاف: ٣٣٧/٢.

- يوسف -

كانت كذلك كان معناها ظهر أو ذهب، ومنه «بَرِحَ الخَفَاء»، أي: ظهر أو ذهب ومعنى الظهور لا يليق، والذهابُ لا يَصِلُ إلى الطرف المخصوص إلا بواسطة «في» تقول: ذهبت في الأرض، ولا يجوز: ذهبت الأرض، وقد جاء شيء لا يُقاس عليه. وقال أبو البقاء^(١): «ويجوز أن يكون ظرفاً». قلت: ويحتمل أن يكون سقط من النسخ لفظة «لا»، وكان: «ولا يجوز أن تكون ظرفاً».

واعلم أنه لا يجوز في «أبرح» هنا أن تكون ناقصة لأنه لا يَنْتَظِم من الضمير الذي فيها ومن «الأرض» مبتدأ أو خبر، ألا ترى أنك لو قلت: «أنا الأرض» لم يَجُزْ من غير «في»؛ بخلاف «أنا في الأرض» و«زيد في الأرض».

قوله: «أَوْيَحُكُمُ اللَّهُ» في نصبه وجهان، أحدهما: - وهو / الظاهر - [٥٢٠/١] عَطَفَهُ على «يَأْذَنُ». والثاني: أنه منصوبٌ بإضمار «أن» في جواب النفي وهو قوله «فلن أبرح»، أي: لن أبرح الأرض إلا أن يَحْكُمَ كقولهم: «لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْتَقْضِيَنِي حَقِّي»، أي: إلا أن تقضيَني. قال الشيخ^(٢): «ومعناها ومعنى الغاية متقاربان». قلت: وليس المعنى على الثاني، بل سياق المعنى على عطفه على «يَأْذَنُ» فإنه غَمِيَّ الأمر بغايتين، إحداهما خاصة، وهي إِذْنُ اللَّهِ، والثانية عامة؛ لأن إِذْنَ اللَّهِ له في الانصراف هو مِنْ حَكَمِ اللَّهِ.

آ. (٨١): وقرأ العامة «سَرَقَ» مبنياً للفاعل مخففاً، وابن عباس^(٣) وأبورزين والكسائي - في رواية - «سُرِّقَ» مبنياً للمفعول مشدداً، وقد تقدّم توجيههما.

وقرأ^(٤) الضحاك «سَارِقَ» جعله اسم فاعل.

(١) الإملاء: ٥٧/٢.

(٢) البحر: ٣٣٧/٥.

(٣) القرطبي: ٢٤٤/٩؛ البحر: ٣٣٧/٥.

(٤) البحر: ٣٣٧/٥؛ المحرر: ٣٥٥/٩.

آ . (٨٢) قوله تعالى: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾: يحتمل ثلاثة أوجه، أحدها: - وهو المشهور - أنه على حذف مضاف تقديره: وأسأل أهل القرية وأهل العير، وهو مجازٌ شائع. قاله ابن عطية^(١) وغيره. قلت: وهذا على خلاف في المسألة: هل الإضمار من باب المجاز أو غيره؟ المشهور أنه قسم منه وعليه أكثر الناس. قال أبو المعالي^(٢): «قال بعض المتكلمين^(٣): «هذا من الحذف وليس من المجاز، [وإنما المجاز]^(٤): لفظة استعيرت لغير ما هي له» قال: «وحذف المضاف هو عين المجاز وعظمه^(٥)، هذا مذهب سيبويه^(٦) وغيره»، وحكى أنه قول الجمهور. وقال فخر الدين الرازي^(٧): «إن المجاز والإضمار قسمان لا قسيما، فهما متباينان».

الثاني: أنه مجاز، ولكنه من باب إطلاق اسم المحل على الحال للمجاورة كالزاوية.

الثالث: أنه حقيقة لا مجاز فيه، وذلك أنه يجوز أن يسأل القرية نفسها والإبل فتحيه، لأنه نبيٌّ يجوز أن ينطق له الجماد والبهايم.

آ . (٨٣) قوله تعالى: ﴿بَل سَوَّلَتْ﴾: هذا الإضراب لا بد له من

(١) المحرر: ٣٥٥/٩.

(٢) لعله محمد بن أحمد ابن اللبان الدمشقي تلميذ أبي حيان والعشاب، شيخ الإقراء، وأستاذ ابن الجزري توفي سنة ٧٧٦. طبقات القراء: ٧٢/٢.

(٣) انظر: البحر: ٣٣٧/٥.

(٤) زيادة من البحر.

(٥) عظم الشيء: أكثره.

(٦) الكتاب: ١٠٨/١.

(٧) هو أبو عبدالله محمد الرازي في كتابه «المحصول» كما في البحر: ٣٣٧/٥، وليس الفخر. وللفخر الرازي دراسة متقنة في هذه المسألة. انظر كتابه: نهاية الإيجاز: ١٨٤.

كلام قبله متقدّم عليه يُضْرِبُ هذا عليه، والتقدير: ليس الأمر كما ذكركم حقيقةً بل سَوَّلَتْ. وتقدّم تفسيرُ مثلِ هذا وما بعده.

آ. (٨٤) قوله تعالى: ﴿يَا أَسْفَا﴾: الألف منقلبة عن ياء المتكلم وإنما قُلبت ألفاً؛ لأن الصوتَ معها أتمُّ، ونداؤه على سبيل المجاز، كأنه قال: هذا أو أنك فاحضر نحو «يا حَسْرَتَا»^(١). وقيل: هذه ألفُ الندبة، وحُدِّثَ هاءُ السكت وصلّاً. قال الزمخشري^(٢): «والتجانسُ بين لفظَي الأسفِ ويوسفٍ ممّا يقع مطبوعاً غيرَ مُتَعَمَّلٍ فَيَمْلُحُ وَيَبْدَعُ، ونحوه: «أثاقَلْتُمُ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضِيْتُمُ»^(٣) «يَهْوُونَ عَنْهُ وَيَتَأَوْنَ عَنْهُ»^(٤) «يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ»^(٥) «مِنْ سَبَأٍ بِنَاءً»^(٦). قلت: ويسمى هذا النوع «تجنيس التصريف»، وهو أن تشترك الكلمتان في لفظٍ ويُفَرَّقُ بينهما بحرفٍ ليس في الأخرى، وقد تقدّم.

وقرأ^(٧) ابن عباس ومجاهد «مِنَ الْحَزَنِ» بفتحيتين، وفتادة بضميتين، والعامّة بضمّة وسكون، فالْحُزْنَ وَالْحَزْنَ كَالْعُدْمِ وَالْعُدْمَ، وَالْبُخْلَ وَالْبُخْلَ. وأمّا الضمّتان فالثانية إِتْبَاعٌ.

و«كظيم»: يجوز أن يكونَ مبالغةً بمعنى فاعِلٍ، وأن يكونَ بمعنى مفعولٍ كقولهِ: «وهو مَكْظومٌ»^(٨) وبه فسره الزمخشري^(٩).

(١) الآية ٥٦ من سورة الزمر.

(٢) الكشاف: ٣٣٨/٢.

(٣) الآية ٣٨ من سورة التوبة.

(٤) الآية ٢٦ من سورة الأنعام.

(٥) الآية ١٠٤ من سورة الكهف.

(٦) الآية ٢٢ من سورة النمل.

(٧) انظر في قراءاتها: البحر: ٣٣٨/٥؛ والكشاف: ٣٣٩/٢.

(٨) الآية ٤٨ من سورة القلم.

(٩) الكشاف: ٣٣٩/٢.

آ. (٨٥) قوله تعالى: ﴿تَفْتَأُ﴾: هذا جواب القسم في قوله: «تالله» وهو على حذف «لا»، أي: لا تفتأ، ويدل على حذفها أنه لو كان مثبتاً لاقترن بلام الابتداء ونون التوكيد معاً عند البصريين، أو إحداهما عند الكوفيين ونقول: «والله أحبك» تريد: لا أحبك، وهو من التورية فإن كثيراً من الناس مبادرٌ ذهنه إلى إثبات المحبة. و«تفتأ» هنا ناقصة بمعنى لا تزال فترفع الاسم وهو الضمير، وتنصب الخبر وهو الجملة من قوله «تذكر»، أي: لا تزال ذاكرة له، يقال: ما فتى زيدٌ ذاهباً. قال أوس بن حجر^(١):

٢٨١٨- فما فئت حتى كأن غبارها سراق يوم ذي رباح تُرفع
وقال أيضاً^(٢):

٢٨١٩- فما فئت خيل تُتوب وتدعي ويلحق منها لاجق وتقطع
وعن مجاهد: «لا تفتأ»، قال الزمخشري^(٣): «كأنه جعل الفتوة والفتور أخوين».

وفيها لغتان^(٤): فتأ على وزن ضرب، وأفتأ على وزن أكرم، وتكون تامة بمعنى سکن وأطفأ كذا قاله ابن مالك، وزعم الشيخ^(٥) أنه تصحيف منه، وإنما هي «فتأ» بالياء المثلثة. ورُسِمَت هذه اللفظة «تفتؤ» / بالواو والقياس «تفتأ» بالألف، ولذلك يُوقَف لحمزة^(٦) بالوجهين اعتباراً بالخط الكريم أو القياس.

(١) ديوانه: ٥٩؛ والقرطبي: ٢٥٠/٩؛ والبحر: ٣٢٦/٥؛ والمحرق: ٣٦٠/٩؛ والكشاف: ٣٣٩/٢.

(٢) ديوانه: ٥٨؛ والبحر: ٣٢٦/٥.

(٣) الكشاف: ٣٣٩/٢.

(٤) أي لغتان، بالإضافة إلى المشهورة وهي فتى على وزن سَمِع. انظر اللسان «فتأ».

(٥) البحر: ٣٢٧/٥. (٦) انظر: الإتحاف: ٢٦٧.

قوله: «حَرَضاً» الحَرَضُ: الإِشْفَاءُ عَلَى المَوْتِ يُقَالُ مِنْهُ: حَرَضَ الرَّجُلُ يَحْرَضُ حَرَضاً بفتح الراء، فهو حَرَضٌ بكسرها، فالحَرَضُ مصدر، فيجيء في الآية الأوجه في «رجل عدل» وقد تقدّم مراراً، ويُطْلَقُ المَصْدَرُ مِنْ هَذِهِ المَادَّةِ عَلَى الجُثِّ إِطْلَاقاً شائعاً، ولذلك يَسْتَوِي فِيهِ المَفْرَدُ وَالمَثْنِي وَالمَجْمُوعُ وَالمَذْكَرُ وَالمُؤنثُ تقول: هو حَرَضٌ، وهما حَرَضٌ، وهم حَرَضٌ، وهنَّ حَرَضٌ، وهي حَرَضٌ. ويقال: رجل حُرَضٌ بضمّتين نحو: جُنِبَ وَشُلِّلَ^(١) ويقال: أَحْرَضَهُ كَذَا، أَي: أَهْلَكَه. قال الشاعر^(٢):

٢٨٢٠- إِنِّي امْرُؤٌ لَجَّ بِي جُبٌّ فَأَحْرَضَنِي حَتَّى بَلَيْتُ وَحَتَّى شَفَّنِي السَّقْمُ
فهو مُحْرَضٌ قال^(٣):

٢٨٢١- أَرَى المَرَّةَ كالأذْوَادِ يُصْبِحُ مُحْرَضاً كإِحْرَاضِ بَكْرٍ فِي الدِيَارِ مَرِيضِ
وقرأ^(٤) بعضهم: «حَرَضاً» بكسر الراء. قال الزمخشري^(٥): «وجاءتِ القراءَةُ بهما جميعاً». يعني بفتح الراء وكسرها. وقرأ الحسن^(٦) بضمّتين، وقد تقدم أنه كجُنِبَ وَشُلِّلَ، وزاد الزمخشري^(٧) «وَعُزْبٌ»^(٨) قال الراغب^(٩): «الحَرَضُ: مَا لا يُعْتَدُّ بِهِ وَلا خَيْرَ فِيهِ، وَلذلك يُقال لِمَا أَشْرَفَ عَلَى الهلاكِ

(١) الشلل: الخفيف السريع.

(٢) تقدم برقم ١٦٢٦.

(٣) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه: ٧٧؛ والبحر: ٣٢٧/٥؛ والقرطبي: ٢٥١/٩.

والأذواد: ج ذود وهو القطيع من الإبل الثلاث إلى التسع. والبكر: الفتي من الإبل.

(٤) الكشاف: ٣٣٩/٢.

(٥) الكشاف: ٣٣٩/٢.

(٦) الإتحاف: ٢٦٧.

(٧) الكشاف: ٣٣٩/٢.

(٨) الغرب: الغريب. انظر القاموس: غرب.

(٩) المفردات: ١١٣.

حَرَضَ، قال تعالى: «حتى تكونَ حَرَضاً» وقد أحرَضه كذا، قال الشاعر: «إني امرؤٌ لِحِجِّ البيتِ. والحُرْضَةُ: مَنْ لا يأكلُ إلا لحمَ المَيْسِرِ لندالته، والتحريضُ: الحثُّ على الشيءِ بكثرةِ التزيينِ وتسهيلِ الخطْبِ فيه كأنه إزالةُ الحَرَضِ نحو: «قَدَيْتُهُ، أي: أزلتُ عنه القَدَى، وأحْرَضْتُهُ: أفسدْتُهُ نحو: أفدَيْتُهُ، أي: جَعَلْتُ فيه القَدَى» انتهى.

والحُرْضُ: الأُشنان^(١) لإزالته الفسادَ، والمِحْرَضَةُ وعأؤه، وشُدودُها كشُدودِ مُنْخَل^(٢) ومُسْعَط^(٣) ومُكْحَلَة^(٤).

آ. (٨٦): والْبَثُّ أشدُّ الحزنِ كأنه لقوته لا يُطاقُ حَمْلُهُ فيبُثُّ الإنسانُ، أي: يُفْرَقُهُ ويُدَيْعُهُ، وقد تقدّم^(٥) أنَّ أصلَ هذه المادةِ الدلالةُ على الانتشارِ. وجَوَّزَ فيه الراغب^(٦) هنا وجهين، أحدهما: أنه مصدرٌ في معنى المفعول، قال: «أي غَمِّي الذي بَثَّتُهُ عن كتمان، فهو مصدرٌ في تقديرِ مفعولٍ أو يعنى غَمِّي الذي بَثَّ فكري فيكون في معنى الفاعل.

وقرأ^(٧) الحسن وعيسى «وَحَزَنِي» بفتحَين، وفتادة بضمَين وقد تقدم.

آ. (٨٧) قوله تعالى: ﴿فَتَحَسَّسُوا﴾: أي: استقصوا خبره

(١) الأُشنان: شجرٌ يُصنع منه مادةٌ تُغسل بها الثياب، ويقال له حَرَضٌ وحُرْضٌ.
(٢) المُنْخَلُ والمُنْخَلُ: ما يُنْخَلُ به. اللسان: نخل.
(٣) المُسْعَطُ والمُسْعَطُ: الإِناءُ يُجْعَلُ فيه السُّعُوطُ ويصب منه في الأنف. اللسان: سعط.
(٤) المُكْحَلَةُ: الوعاءُ فيه الكُحْلُ. اللسان: كحل. ووجه شُدودُ هذه الألفاظ - كما في اللسان كحل - أنَّ ما يُعْمَلُ به مكسور الميم مثل ميحْرَزٌ إلا هذه الأحرف النواذر جاءت بضم الميم والعين، وعلى هذا فإن المِحْرَضَةَ إذا قلنا إنها اسم آلة لا تكون شاذة، وإذا قلنا إنها اسم مكان تكون شاذة، لأنها ليست على مَفْعَل.

(٥) انظر الدر المصون: ٢٠٥/٢.

(٦) المفردات: ٣٧ بعبارة قريبة.

(٧) الإتحاف: ٢٦٧؛ البحر: ٣٣٩/٥.

بحواصكم، ويكون في الخير والشر. وقيل: بالحاء في الخير، وبالجميم في الشر، ولذلك قال هنا «فتحسُّوا»، وفي الحجرات^(١): «ولا تجسُّوا»^(١)، وليس كذلك، فإنه قد قرئ بالجميم^(٢) هنا. وتقدّم الخلاف في قوله «ولا تيئسوا»^(٣). وقرأ^(٤) الأعرج: «تيئسوا».

والعامة على «رُوح الله» بالفتح وهو رحمته وتنفيسه وقرأ^(٥) الحسن وعمر بن عبدالعزيز وقتادة بضم الراء. قال الزمخشري^(٦)، «أي: من رحمته التي يحيا بها العباد». وقال ابن عطية^(٧): «وكان معنى هذه القراءة: لا تيئسوا من حيي معه رُوح الله الذي وهبه، فإنَّ من بقي روحه يُرجى، ومن هذا قول الشاعر^(٨):

٢٨٢٢ - وفي غير من قدوارت الأرض فاطمع

ومن هذا قول عبيد بن الأبرص^(٩):

٢٨٢٣ - وكل ذي غيبه يؤوب وغائب الموت لا يؤوب

وقراءة^(١٠) أبي رحمه الله: «من رحمة الله» و«عند الله» «من فضل الله» تفسير لا تلاوة.

(١) الآية: ١٢.

(٢) البحر: ٣٣٩/٥؛ الكشاف: ٣٤٠/٢؛ ونسبها في الشواذ: ٦٥ إلى النخعي.

(٣) انظر إعرابه للآية ٨٠ من هذه السورة.

(٤) البحر: ٣٣٩/٥.

(٥) الإتحاف: ٢٦٧؛ المحتسب: ٣٤٨/١؛ البحر: ٣٣٩/٥.

(٦) الكشاف: ٣٤٠/٢.

(٧) المحرر: ٣٦٣/٩.

(٨) لم أهد إلى تمامه، وهو في ابن عطية: ٣٦٣/٩؛ والبحر: ٣٣٩/٥.

(٩) ديوانه: ١٦؛ والبحر: ٣٣٩/٥؛ وابن عطية: ٣٣٩/٥.

(١٠) البحر: ٣٣٩/٥.

وقال أبو البقاء^(١): «الجمهورُ على فتح الراء، وهو مصدر في معنى الرحمة، إلا أن استعمال الفعل منه قليل، وإنما يُستعمل بالزيادة مثل أراح وروّح، ويُقرأ بضم الراء وهي لغةٌ فيه. وقيل: هو اسمٌ مصدرٌ مثل الشُّرب^(٢) والشُّرب».

آ. (٨٨) قوله تعالى: ﴿مُزْجَاةٌ﴾: أي: مَدْفُوعَةٌ يَدْفَعُهَا كُلُّ أَحَدٍ عَنْهُ لزهادته فيها، ومنه: «ألم تر أن الله يُزجي سحاباً»^(٣)، أي: يسوقها بالريح. وقال حاتم الطائي^(٤):

٢٨٢٤- لِيُنْكِ عَلَى مِلْحَانَ ضَيْفٍ مُدْفَعٍ وَأَرْمَلَةٌ تُرْجِي مَعَ اللَّيْلِ أَرْمَلًا

ويقال: أَرْجَيْتُ رَدِيءَ الدَّرْهِمِ فَرْجِي، ومنه استعير «رَجَا»^(٥) الخراجُ يَزْجُو رَجَاءً، وخرّاجُ زاجٍ، وقولُ الشاعر^(٦):

٢٨٢٥- وَحَاجَةٌ غَيْرُ مُزْجَاةٍ مِنَ الْحَاجِ

أي: غير يسيرةً يمكن دَفْعُهَا وَصَرْفُهَا لِقَلَّةِ الْاِعْتِدَادِ بِهَا / فألف «مُزْجَاةٌ» منقلبة عن واو.

[٥٢١/أ]

(١) الإملاء: ٥٨/٢.

(٢) في تسمية مثل هذا اسم مصدر نظر؛ لأن تعريف اسم المصدر هو ما لا يتضمن أحرف فعله، وهذا قد تضمن أحرف فعله. قال أهل اللغة: الشُّرب بالكسر الحظ من الماء، أو وقت الشرب، أو المورد، وبالضم والفتح المصدر. انظر اللسان: «شرب».

(٣) الآية ٤٣ من سورة النور.

(٤) البيت في اللسان «رمل»؛ والبحر: ٣٤٠/٥؛ والمحرق: ٣٦٥/٩.

(٥) وهو تيسر جبايته.

(٦) لم أهند إلى قائله وهو في اللسان زجا؛ والمجاز: ٣١٧/١؛ والمحرق: ٣٦٥/٩؛ والزاهر:

٩٧/٢، صدره:

وَمُرْسَلٍ وَرَسُولٍ غَيْرِ مُتَّهَمٍ

وقوله: «فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ» يجوز أن يُراد به حقيقته من الآلة، وأن يُراد به المَكِيل فيكون مصدراً.

آ. (٨٩) وقوله تعالى: ﴿هَلْ عَلِمْتُمْ﴾: يجوز أن يكون استفهاماً للتوبيخ وهو الأظهر. وقيل: هو خبر، و«هل» بمعنى قد.

آ. (٩٠) قوله تعالى: ﴿أَإِنَّكَ﴾: قرأ ابن كثير^(١)، «إنك» بهمزة واحدة والباقون بهمزتين استفهاماً، وقد عرّفت قراءاتهم في هاتين الهمزتين تخفيفاً وتسهيلاً وغير ذلك. فأما قراءة ابن كثير فيحتمل أن تكون خبراً محضاً، واستبعد هذا من حيث تخالف القراءتين مع أن القائل واحد، وقد أجيب عن ذلك بأن بعضهم قاله استفهاماً، وبعضهم قاله خبراً، ويحتمل أن تكون استفهاماً حذفت منه الأداة لدلالة السياق، والقراءة الأخرى عليه. وقد تقدّم لك نحو من هذا في الأعراف. و«لأنّ» يجوز أن تكون «أنت» مبتدأ و«يوسف» خبره، والجملة خبر «إن» دخلت عليها لامُ الابتداء. ويجوز أن يكون فصلاً، ولا يجوز أن يكون تأكيداً لاسم إن؛ لأن هذه اللام لا تدخل على التوكيد.

وقرأ أبي^(٢): «أإنك أو أنت يوسف»، وفيها وجهان، أحدهما ما قاله أبو الفتح^(٣): من أن الأصل إنك لغير يوسف أو أنت يوسف، فحذف خبر «إن» لدلالة المعنى عليه. الثاني ما قاله الزمخشري^(٤): وهو إنك يوسف أو أنت يوسف «فحذف الأول لدلالة الثاني عليه، وهذا كلامٌ متعجبٌ مُستغربٌ لما يسمع فهو يكرّر الاستثبات».

(١) السبعة: ٣٥١؛ التيسير: ١٣٠؛ الإنحاف: ٢٦٧؛ البحر: ٣٤٢/٥.

(٢) البحر: ٣٤٢/٥؛ المحتسب: ٣٤٩/١.

(٣) المحتسب: ٣٤٩/١.

(٤) الكشاف: ٣٤١/٢.

- يوسف -

قوله: «يَتَّقِي» قرأ قبيل^(١) «يَتَّقِي» بإثبات الياء وصلًا ووقفًا، والباقون بحذفها فيهما. وأمّا قراءة الجماعة فواضحة لأنه مجزوم. وأمّا قراءة قبيل فاختلَفَ فيها الناسُ على قولين، أجودهما: أن إثباتَ حرفِ العلة في الحركة لغةً لبعض العرب، وأنشدوا على ذلك قولَ قيس ابن زهير^(٢):

٢٨٢٦- ألم يأتيك والأبناء تنمي بما لاقت لبون بني زياد
وقول الآخر^(٣):

٢٨٢٧- هَجَوْتُ زَبَانَ ثَم جِئْتُ مُعْتَدِرًا مِنْ هَجَوْرَبَانَ لَمْ تَهْجُوْ لَمْ تَدَعِ
وقول الآخر^(٤):

٢٨٢٨- إِذَا الْعَجْوُزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقَ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقُ
ومذهبُ سيبويه^(٥) أن الجزمَ بحذف الحركة المقدرة، وإنما تبعها حرفُ العلة في الحذف تفرقةً بين المرفوع والجزم. واعترض عليه بأن الجازم يُبين أنه مجزوم، وعَدَمَه يبيِّن أنه غير مجزوم. وأجيب بأنه في بعض الصور يُليس فاطرَدَ الحَدْفُ، بيانه أنك إذا قلت: «زُرْنِي أعطيك» بثبوت الياء احتمال أن يكون «أعطيك» جزاءً لزيارته، وأن يكون خبراً مستأنفاً، فإذا قلت: «أعطك»

(١) السبعة: ٣٥١؛ التيسير: ١٣١؛ البحر: ٣٤٢/٥؛ الحجة: ٣٦٤. وقبيل راوي ابن كثير.

(٢) تقدم برقم: ٢٦٤.

(٣) تقدم برقم ٢٣٥٨.

(٤) البيت لرؤية وهو في ملحقات ديوانه: ١٧٩؛ والخصائص: ٣٠٧/١؛ وأمالى الشجري: ٨٦/١؛ وابن يعيش: ١٠٦/١٠؛ والخزانة: ٥٣٣/٣.

(٥) قد يُستفاد هذا من قوله في الكتاب: ٧/١: «واعلم أن الآخر إذا كان يسكن في الرفع حُدِفَ في الجزم لثلاثا يكون الجزم بمنزلة الرفع فحذفوا كما حذفوا الحركة».

بحذفها تعين أن يكونَ جزاءً له، فقد وَقَعَ اللَّبْسُ بثبوت حرف العلة وفقدَ بَحْدَفِهِ، يقال: حرفُ العلة يُحذف عند الجازم لا به. ومذهب ابن السَّراج أن الجازم أثر في نفس الحرف فحذفه، وفيه البحث المتقدم.

الثاني: أنه مرفوعٌ غير مجزومٍ، و«مَنْ» موصولةٌ والفعل صلتهَا، فلذلك لم يَحذف لامه. واعتَرَضَ على هذا بأنه قد عَطَفَ عليه مجزومٌ وهو قوله «وَيَضِيرُ» فَإِنَّ قَبْلَهُ لم يَقْرَأْه إلا ساكنَ الرَّاءِ. وأجيب عن ذلك بأنَّ التسكين لتوالي الحركات. وإن كان من كلمتين كقراءة أبي عمرو: «ينصركم»^(١) و«يأمركم»^(٢). وأجيب أيضاً بأنه جُزِمَ على التوهّم، يعني لَمَّا كانت «مَنْ» الموصولة تُشبه «مَنْ» الشرطية. وهذه عبارةٌ فيها غَلَطٌ على القرآن فينبغي أن يُقال: فيها مراعاةٌ للشبه اللفظي، ولا يقال للتوهّم. وأجيب أيضاً بأنه سَكَنَ للوقف ثم أُجْرِيَ الوصلُ مُجْرَى الوقفِ. وأجيب أيضاً بأنه إنما جُزِمَ حملاً لـ «مَنْ» الموصولة على «مَنْ» الشرطية؛ لأنها مثلها في المعنى ولذلك دَخَلَتْ الفاءُ في خبرها.

قلت: وقد يُقال على هذا: يجوز أن تكونَ «مَنْ» شرطيةً، وإنما ثَبَّتَ الياءُ، ولم تَجْزِمَ «مَنْ» لشبهها بـ «مَنْ» الموصولة، ثم لم يُعْتَبَر هذا الشبهُ في قوله «وَيَضِيرُ» فلذلك جَزَمَهُ إلا أنه يَتَعَدُّ مِنْ جِهَةِ أَنَّ العاملَ لم يُوَثَّرَ فيما بعده، ويليهِ ويُوَثَّرُ فيما هو بعيدٌ منه. وقد تقدّم الكلامُ على مثل هذه المسألة أولَ السورة في قوله «يَرْتَعُ وَيَلْعَبُ»^(٣).

وقوله «فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ» الرابطُ بين جملة الشرط وبين جوابها:

(١) الآية ١٦٠ من سورة آل عمران. وانظر معجم القراءات: ٨١/٢.

(٢) الآية ٦٧ من سورة البقرة. وانظر الدر المصون: ٤١٦/١.

(٣) الآية ١٢.

إمّا العمومُ في «المحسنين»، وإمّا الضميرُ المحذوف، أي: المحسنين منهم،
وإمّا لقيام آل مُقامه والأصل: مُحْسِنِيهِمْ، قَامَتْ آل مُقام ذلك الضمير.

آ. (٩١) قوله تعالى: ﴿أَثْرُكَ﴾: أي: «تَفَضَّلْ عليك، والإيثار:
التفضيلُ / بجميع أنواع العطايا، آثره يُؤثره إيثاراً، وأصله من الأثر وهو تَبِعَ
الشيءُ فكانه يَسْتَقْصِي جميع أنواع المكارم، وفي الحديث «ستكون بعدي
أثرة»^(١)، أي: يَسْتَأْثِرُ بعضُكم على بعض، ويقال: استأثر بكذا، أي: اختصَّ
به، واستأثر الله بفلان كنايةً عن اصطفاؤه، قال الشاعر^(٢):

٢٨٢٩- واللّه أسماكُ سُمّاً مباركاً آثرَكَ اللّهُ به إيثارَكَ

آ. (٩٢) وله تعالى: ﴿لَا تَثْرِبَ عَلَيْكُمْ﴾: «عليكم» يجوز أن يكون
خبراً لـ «لا»، و«اليوم»: يُحْتَمَلُ أن يتعلّق بما تعلّق به هذا الخبر، أي:
لا تثرِبَ مستقرُّ عليكم اليوم. ويجوز أن يكونَ «اليوم» خبرَ «لا» و«عليكم»
متعلّق بما تعلّق به هذا الظرف. ويجوز أن يكونَ «عليكم» صفةً لاسم «لا»،
و«اليوم» خبرها أيضاً، ولا يجوز أن يتعلّق كلٌّ من الظرف والجاء بـ «تثرِب»
لأنه يصير مُطَوّلاً شبيهاً بالمضاف، ومتى كان كذلك أُعْرِبَ ونُونَ نحو:
«لا خيراً من زيد عندك»، ويزيدُ عليه الظرف: بأنه يُلْزَمُ الفصلُ بين المصدرِ
المؤولِ بالموصولِ ومعموله بأجنبي وهو «عليكم» لأنه: إمّا خبر وإمّا صفة.

وقد جَوَّزَ الزمخشري^(٣) أن يكونَ الظرفُ متعلقاً بـ «تثرِب» فقال: «فإن
قلت: بِمَ يتعلّق «اليوم»؟ قلت: بالثريب أو بالمقدّر في «عليكم» من معنى
الاستقرار، أو بـ «يَغْفِر». قلت: فَجَعَلَهُ أنه متعلّق بـ «تثرِب» فيه ما تقدم. وقد

(١) رواه البخاري: (فتح الباري) ٢: الفتن: ٥/١٣.

(٢) تقدم برقم ٢٢.

(٣) الكشاف: ٣٤٢/٢.

أَجْرَى بَعْضُهُمِ الْاسْمَ الْعَامِلَ مُجْرَى الْمُضَافِ لِشَبْهِهِ بِهِ فَيُنزَعُ مَا فِيهِ مِنْ تَنْوِينٍ أَوْ نُونٍ، وَجَعَلَ الْفَارِسِيُّ مِنْ ذَلِكَ قَوْلَهُ^(١):

٢٨٣٠- أَرَانِي وَلَا كُفْرَانَ لَلَّهِ آيَةً لِنَفْسِي، لَقَدْ طَالَبْتُ غَيْرَ مُنِيلٍ

قال: «فأية منصوب بكفران، أي: لا أكفر بالله رحمة لنفسي. ولا يجوز أن تُنصب «آية» بأويت مضمراً؛ لثلاث يلزم الفصل بين مفعولي «أرى» بجملتين: أي بـ «لا» وما في حيزها، وبـ «أويت» المقدره. ومعنى أويت رقت. وجعل منه الشيخ جمال الدين بن مالك ما جاء في الحديث «لا صمت يوم إلى الليل»^(٢) برفع «يوم» على أنه مرفوع بالمصدر المنحل لحرف مصدرية وفعل مبني للمفعول، وفي بعض ما تقدم خلافاً لا يليق التعرض له هنا.

وأما تعليقه بالاستقرار المقدر فواضح، ولذلك وقف أكثر القراء عليه، وابتدأ بـ «يغفر الله لكم»، وأما تعليقه بـ «يغفر» فواضح أيضاً ولذلك وقف بعض القراء على «عليكم» وابتدأ «اليوم يغفر الله لكم»، وجوزوا أن يكون «عليكم» بياناً كـ «لك» في نحو «سقياً لك»، فعلى هذا تتعلق بمحذوف، ويجوز أن يكون خبر «لا» محذوفاً، و«عليكم» و«اليوم» كلاهما متعلقان بمحذوف آخر يدل عليه «تثريب»، والتقدير: لا تثريب يثرب عليكم اليوم، كما قدروا في «لا عاصم اليوم من أمر الله»^(٣) لا عاصم يعصم اليوم. قال الشيخ^(٤): «لوقيل به لكان قوباً».

وقد يُفرق بينهما بأن هنا يلزم كثرة المجاز، وذلك أنك تحذف الخبر،

(١) تقدم برقم ٢٥٥٤ وانظر: الدر المصون الورقة ٤٥٦ ب.

(٢) نسبة الكسائي إلى العرب كما في اللسان (صمت).

(٣) الآية ٤٣ من سورة هود.

(٤) البحر: ٣٤٤/٥.

وتَحذف هذا الذي تَعَلَّقَ به الظرفُ وحرفُ الجرِ وتَنسِبُ الفعلَ إليه؛ لأن التثريبَ لا يَثْرِبُ إلا مجازاً كقولهم: «شعرُ شاعرٍ» بخلاف «عاصمٌ يَعَصِمُ» فإن نسبة الفعل إلى العاصم حقيقة، فهناك حَذَفُ شيءٍ واحدٍ من غير مجاز، وهنا حَذَفُ شيئين مع مجاز.

والتَثْرِيْبُ العَتْبُ والتَأْنِيْبُ، وَعَبَّرَ بَعْضُهُمْ عنه بالتعبير، مِنْ عَيْرَتِهِ بكذا إذا عَيْتَهُ به، وفي الحديث^(١): «إِذَا زَنَتْ أُمَّةٌ أَحَدَكُمْ فَلْيَجْلِدْهَا وَلَا يَثْرِبْ»، أي: لَا يُعَيِّرُ، وأصله مِنَ الثَّرْبِ وهو مَا يَعْشَى الكَرَشَ مِنَ الشَّحْمِ، ومعناه إزالة الثَّرْبِ كما أن التجليدَ إزالةَ الجِلْدِ، فإذا قلت: «ثَرَّبْتُ فلاناً» فكأنك لشدة عَيْتِكَ له أزلت ثَرَبَهُ فَضْرِبَ مثلاً في تمزيق الأعراس.

وقال الراغب^(٢): «ولا يُعرفُ مِنْ لَفْظِهِ إلا قولُهُم «الثَّرْبُ» وهو شَحْمَةٌ رقيقة، وقوله تعالى: «يا أَهْلَ يَثْرِبَ»^(٣) يَصِحُّ أن يكونَ أصلُهُ من هذا الباب والياءُ فيه مزيدة».

آ. (٩٣) قوله تعالى: ﴿بِقَمِيصِي﴾: يجوز أن يتعلق بما قبله على أن الباءَ مُعَدِّيَّةٌ / كهي في «ذهبتُ به»، وأن تكون للحال فتتعلَّقُ بمحذوفٍ، أي: اذهبوا معكم قميصي. و«هذا» نعت له أو بيان أو بدل، و«بصيراً» حال. و«أجمعين» تأكيدٌ، وقد أكَّدَ بها دون «كل»، ويجوز أن تكونَ حالاً.

آ. (٩٤) قوله تعالى: ﴿تُفْنِدُونَ﴾: التَّفْنِيدُ: الإفساد، يقال: فَنَدْتُ فلاناً، أي: أَفْسَدْتُ رأيه ورَدَدْتَهُ، قال^(٤):

(١) رواه البخاري: (فتح الباري) ٣٦ الحدود: ١٢/١٦٥؛ ابن حنبل: ٢٤٩/٢.

(٢) المفردات ٧٩.

(٣) الآية ١٣ من سورة الأحزاب.

(٤) البيت لهانء بن شكيم العدوي وهو في المجاز: ١/٣١٨؛ القرطبي: ٩/٢٦٠؛

والمحزر: ٩/٣٧٢؛ والبحر: ٥/٣٤٠.

٢٨٣١- يا صاحبي دَعَا لَوْمي وَتَفَنَيْدي فليس ما قُلْتُ من أمرٍ بِمَرْدُودٍ

ومنه «أَفَنَدَ الدهرُ فلاناً» قال (١):

٢٨٣٢- دَعِ الدهرَ يَفْعَلُ ما أَرَادَ فإنه إذا كُفِّفَ الإِفْنَادَ بالناسِ أفندا

والفَنَدُ: الفساد، قال النابغة (٢):

٢٨٣٣- إلاً سليمانَ إذ قال الإِلهُ له قُمْ في البريةِ فأحْدُدْها عن الفَنَدِ

والفَنَدُ: شِمْرَاخُ الجبل (٣) وبه سُمِّيَ الرجلُ فَنَدًا، والفَنَدُ الزمانيُّ أحدُ شعراءِ الحماسة من ذلك. وقال الزمخشري (٤): «يقال: شيخٌ مُفَنَّدٌ ولا يقال: عجزوزٌ مُفَنَّدَةٌ لأنهما لم تكن في شبيبتها ذات رأي فتُفَنَّدُ في كبرها» وهو غريبٌ. وجوابُ «لولا» الامتناعية محذوفٌ تقديره لَصَدَّقْتُمُونِي. ويجوز أن يكون تقديره: لأخبرتكم.

آ. (٩٦) وقوله تعالى: ﴿أَلْقَاهُ﴾: الظاهر أن الفاعل هو ضمير البشير.

وقيل: هو ضمير يعقوب. وفي «بصيراً» وجهان، أحدهما: أنه حال أي: رَجَعَ في هذه الحال. والثاني: أنه خبرها لأنها بمعنى صار عند بعضهم. ويصير من بَصُرَ بالشيء، كظريف من ظُرِف. وقيل: هو مثالٌ مبالغةٍ كعليم. وفيه دلالةٌ على أنه لم يذهب بَصْرُهُ بالكلية.

آ. (١٠٠) وقوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبْوَيْه﴾: من باب التغليب، يريد

(١) البيت لابن مقبل، وهو في القرطبي: ٢٦١/٩؛ والبحر: ٣٤٠/٥.

(٢) ديوانه ١٣؛ والقرطبي: ٢٦٠/٩؛ والبحر: ٣٤٠/٥. شبه النعمان بسليمان عليه السلام. واحدها: احبسها.

(٣) شمرَاخُ الجبل: القطعة العظيمة منه.

(٤) الكشف: ٣٤٣/٢.

أباه وأمه - أو خالته - . و «سَجَدًا» حال . قال أبو(١) البقاء: «حالٌ مقدرة؛ لأنَّ السجود يكون بعد الخُرور» وفيه نظرٌ لأنه متصلٌ به غيرُ مترآخٍ عنه .

قوله: «مِنْ قَبْلِ» يجوز أن يتعلق بـ «رُؤْيَايَ»، أي: تأويل رُؤْيَايَ فِي ذلك الوقت . ويجوز أن يكونَ العاملُ فيه «تَأْوِيلٌ» لأنَّ التَأْوِيلَ كان مِنْ حِينٍ وَقوعها هكذا، والآن ظهرَ له، ويجوز أن يكونَ حالاً مِنْ «رُؤْيَايَ» قاله أبو البقاء، وقد تقدم(٢) أن المقطوعَ عن الإضافة لا يقع حالاً .

قوله: «قد جَعَلَهَا رَبِّي» حالٌ من «رُؤْيَايَ» ويجوز أن تكون مستأنفة . وفي «حقاً» وجوه أحدها: أنه حال . والثاني: أنه مفعولٌ ثانٍ . والثالث: أنه مصدرٌ مؤكدٌ للفعل من حيث المعنى، أي: حَقَّقَهَا رَبِّي حَقًّا بِجَعْلِهِ .

قوله: «أَحْسَنَ بِي» «أَحْسَنَ» أصله أن يتعدى بـ «إلى» . قال: «وأَحْسِنُ كما أحسنَ الله إليك»(٣) ف قيل: ضَمَّنَ معنى لُطْفٍ فتعدى بالباء كقوله: «وبالوالدَيْنِ إِحْسَانًا»(٤) وقول كثيرٍ عَزَّةً(٥):

٢٨٣٤ - أَسِيَّبِي بِنَا أَوْ أَحْسِنِي لَا مَلُومَةً لَدَيْنَا وَلَا مَقْلِيَةً إِنْ تَقَلَّتْ

وقيل: بل يَتَعَدَّى بِهَا أَيْضًا . وقيل: هي بمعنى «إلى» . وقيل: المفعولُ محذوفٌ: «أَحْسَنَ صُنْعَهُ بِي»، ف «بِي» يتعلَّقُ بِذَلِكَ المحذوفِ، وهو تقدير أبي البقاء(٦) . وفيه نظر؛ من حيث حَذْفُ المصدرِ وإبقاء معموله، وهو ممنوعٌ عند البصريين . و «إِذْ» منصوبٌ بـ «أَحْسَنَ» أو المصدرِ المحذوفِ قاله

(١) الإملاء: ٥٩/٢ .

(٢) انظر: الورقة ٥١٩ أ .

(٣) الآية ٧٧ من سورة القصص .

(٤) الآية ٨٣ من سورة البقرة .

(٥) تقدم برقم ٢٤٩٩ .

(٦) الإملاء: ٥٩/٢ .

أبو البقاء^(١)، وفيه النظر المتقدم.

والبَدْوُ: ضد الحضارة وهو من الظهور، بدا يبدو: إذا سكن البادية،
«إِذَا بَدَوْنَا جَفَوْنَا» يُرَوَى عَنْ عَمْرٍ، أَي: تَخَلَّقْنَا بِأَخْلَاقِ الْبَدَوِيِّينَ.

قوله: «لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ» لَطَفَ أَصْلُهُ أَنْ يَتَعَدَّى بِالْبَاءِ، وَإِنَّمَا تَعَدَّى بِاللَّامِ
لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى مُدَبِّرٍ، أَي: أَنْتَ مُدَبِّرٌ بِلَطْفِكَ لِمَا تَشَاءُ.

آ. (١٠١) وقرأ^(٢) عبدالله: «آتَيْنِ» و«عَلَّمْتَنِي» بغير ياءٍ فيهما، وحكى
ابن عطية^(٣): أَنَّ أَبَا ذَرٍّ قَرَأَ: «أَتَيْتَنِي» بِغَيْرِ أَلْفٍ بَعْدَ الْهَمْزَةِ وَ«مِنْ» فِي «مِنْ
الْمَلِكِ» وَفِي «مِنْ تَأْوِيلِ» لِلتَّبَعِيضِ، وَالْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ، أَي: عَظِيمًا مِنْ
الْمَلِكِ فَهِيَ صِفَةٌ لِذَلِكَ الْمَحْذُوفِ وَقِيلَ: زَائِدَةٌ. وَقِيلَ: لِبَيَانِ الْجِنْسِ، وَهَذَا
بَعِيدَانِ.

و «فاطر» يجوز أن يكون نعتاً لربّ، ويجوز أن يكون بدلاً أو بياناً
أو منصوباً بإضمار أعني أو نداءً ثانياً.

آ. (١٠٢) قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ﴾: مبتدأ، و«من أنباء الغيب» خبره،
و«نوحيه» حال. ويجوز أن يكون خبراً ثانياً، أو حالاً من الضمير في الخبر.
وَجَوَزَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤) أَنْ يَكُونَ^(٥) مَوْصُولًا بِمَعْنَى الَّذِي. وَقَدْ تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ.
و«هم يَمْكُرُونَ» حال.

(١) الإملاء: ٥٩/٢.

(٢) البحر: ٣٤٩/٥، المحتسب: ٣٤٩/١.

(٣) الذي في المحرر: ٣٨٢/٩ «ابن ذر» وقرأ بغير «قد» فيكون المؤلف قد وهم مرتين: مرةً
في اسمه، ومرةً في نقل قراءته فإن مسألة القراءة بغير ألف بعد الهمزة غير واردة، أمّا
ابن ذر فهو عمر بن ذر الهمداني أبوذر الكوفي ثقة، رُمي بالإرجاء، مات سنة ثلاث
وخمسين. التقريب: ٤١٢.

(٤) الكشاف: ٣٤٥/٢.

(٥) أي قوله: «ذلك».

آ. (١٠٣) [قوله:] ﴿وَلَوْ حَرَصْتَ﴾: معترضٌ بين «ما» وخبرها. وجوابٌ «لو» محذوفٌ لدلالة ما تقدّم عليه.

آ. (١٠٦) و[قوله]: ﴿إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾: حال.

آ. (١٠٧) وقوله تعالى: ﴿مِنْ عَذَابِ اللَّهِ﴾: صفةٌ لـ «غاشية»، و«بغتة» حال وهو في الأصل مصدر، وتقدّم نظيره.

والجمهور^(١) على جَرِّ «الأرض» عطفاً على «السموات» والضمير في «عليها» للآية فيكون «يمرون» صفةً للآية أو حالاً لتخصّصها بالوصف بالحجر. وقيل: يعود الضمير في «عليها» على الأرض فيكون «يمرون» حالاً منها. وقال أبو البقاء^(٢): «وقيل منها ومن السموات»، أي: تكون الحال من الشئين جميعاً، وهذا لا يجوز إذ كان يجب أن يقال «عليهما»، وأيضاً فإنهم لا يَمُرُونَ في السموات، / إلا أن يُراد: يَمُرُونَ على آياتهما، فيعود المعنى إلى عَوْد الضمير للآية. وقد يُجاب عن الأول بأنه من باب الحذف كقوله تعالى: «وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ»^(٣).

وقرأ^(٤) السدّي «والأرض» بالنصب، ووجهه أنه من باب الاشتغال، ويُفسّر الفعل بما يوافق معناه أي: يطؤون الأرض، أو يسلكون الأرض يَمرون عليها كقولك: «زيداً مررت به».

وقرأ^(٥) عكرمة وعمرو بن فائد: «والأرض» بالرفع على الابتداء، وخبره الجملة بعده، والضمير في هاتين القراءتين يعودُ على الأرض فقط.

(١) عاد إلى الآية ١٠٥.

(٢) الإملاء: ٥٩/٢.

(٣) الآية ٦٢ من سورة التوبة.

(٤) انظر في قراءاتها: المحتسب: ٣٤٩/١؛ والبحر: ٣٥١/٥؛ والقرطبي: ٢٧٢/٩.

(٥) البحر: ٣٥٢/٥.

وقرأ أبو حفص^(١) ومبشر بن عبيد: أو «يأتيهم الساعة» بالياء من تحت لأنه مؤنث مجازيٌّ وللفصل أيضاً.

آ. (١٠٨) قوله تعالى: ﴿أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ﴾: يجوز أن يكون مستأنفاً وهو الظاهر، وأن يكون حالاً من الياء^(٢). و«على بصيرة» حال من فاعل «أدعو» أي: أدعو كائناً على بصيرة.

قوله: «وَمَنْ أَتَّبَعْنِي» عطفٌ على فاعل «أدعو» ولذلك أكد بالضمير المنفصل في قوله «أنا»، ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف، أي: وَمَنْ أَتَّبَعْنِي يَدْعُو أيضاً. ويجوز أن يكون «على بصيرة» خبراً مقدماً، و«أنا» مبتدأ مؤخر، و«وَمَنْ أَتَّبَعْنِي» عطفٌ عليه، ويجوز أن يكون «على بصيرة» وحده حالاً، و«أنا» فاعلٌ به، «وَمَنْ أَتَّبَعْنِي» عطفٌ عليه أيضاً. ومفعول «أدعو» يجوز أن لا يُراد، أي: أنا مِنْ أَهْلِ الدِّعَاءِ إِلَى اللَّهِ، ويجوز أن يُقَدَّر: أَنْ أَدْعُو النَّاسَ.

وقرأ^(٣) عبد الله «هذا سبيلي» بالتذكير وقد تقدّم^(٤) أنه يُذَكَّرُ ويؤنَّثُ.

آ. (١٠٩) قوله تعالى: ﴿نُوحِي﴾: العائمة على «يُوحِي» بالياء من

(١) ثمة إشكال في صاحب هذه القراءة، صاحبها عند ابن عطية (في المحرر: ٣٨٧/٩) واحد فهو أبو حفص مبشر بن عبد الله، وليس ثمة قارئ بهذا الاسم. وفي البحر: (٣٥٢/٥) قارئان: أبو حفص وبشر بن عبيد، فأما أبو حفص فثمة أسماء كثيرة بهذه الكنية انظرها في: التقريب ٦٣٣، أما بشر بن عبيد فلم أعر على قارئ بهذا الاسم. أما الذي في السمين فأرجح أن تكون الواو مقحمة لأن مبشر بن عبيد هو أبو حفص كوفي الأصل، ثم الحمصي متروك من السابعة روى له ابن ماجه حديثاً. انظر: التقريب ٥١٩؛ وأرجح أن يكون ما في البحر والمحرر تصحيفاً.

(٢) في «سبيلي».

(٣) البحر: ٣٥٣/٥.

(٤) انظر: الدر المصون: ٦٦/٢.

تحت مبنياً للمفعول. وقرأ^(١) حفص «نوحى» بالنون مبنياً للفاعل اعتباراً بقوله «وما أَرْسَلْنَا» وكذلك قرأ ما في النحل^(٢) وما في أول الأنبياء^(٣)، ووافقه^(٤) الأخوان على قوله: «نوحى إليه» في الأنبياء على ما سيأتي إن شاء الله تعالى. والجملة صفة لـ «رجالاً». و«من أهل القرى» صفة ثانية، وكان تقديم هذه الصفة على ما قبلها أكثر استعمالاً؛ لأنها أقرب إلى المفرد وقد تقدم تحريره في المائدة.

قوله: «ولدارُ الآخرة» وما بعده قد تقدم في الأنعام^(٥).

آ. (١١٠) قوله تعالى: ﴿حَتَّى﴾: ليس في الكلام شيء تكون «حتى» غاية له، فمن ثم اختلف الناس في تقدير شيء يصح تغييته بـ «حتى»: فقدّره الزمخشري^(٦): «وما أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجَالاً فَتَرَاخَى نَصْرُهُمْ حَتَّى». وقدّره القرطبي^(٧): «وما أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ يَا مُحَمَّدُ إِلَّا رَجَالاً لَمْ نَعَابِ أُمَّمَهُمْ بِالْعِقَابِ حَتَّى إِذَا». وقدّره ابن الجوزي^(٨): «وما أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجَالاً فَدَعَوْا قَوْمَهُمْ فَكَذَّبُوهُمْ وَطَالَ دَعَاؤُهُمْ وَتَكْذِيبُ قَوْمِهِمْ حَتَّى إِذَا». وأحسنها ما قدّمته.

(١) السبعة ٣٥١؛ التيسير ١٣٠؛ الحجة ٣٦٥؛ البحر: ٣٥٣/٥.

(٢) الآية ٤٣ وانظر: السبعة ٣٧٣.

(٣) الآية ٧، وانظر: السبعة ٤٢٨.

(٤) الآية ٢٥ وانظر: السبعة ٤٢٨.

(٥) الآية ٣٢.

(٦) الكشاف: ٣٤٧/٢.

(٧) تفسير القرطبي: ٢٧٥/٩ والقرطبي محمد بن أحمد الأنصاري الأندلسي أبو عبد الله من كبار المفسرين له «الجامع لأحكام القرآن» مطبوع في عشرين جزءاً توفي سنة ٦٧١. انظر: الأعلام: ٣٢٢/٥.

(٨) زاد المسير: ٢٩٦/٤ وهو عبد الرحمن بن علي البغدادي مشهور بسعة تصانيفه منها: الناسخ والمنسوخ وزاد المسير في علم التفسير توفي سنة ٥٩٧. انظر: البداية والنهاية:

وَتَصَيَّدَ ابْنُ عَطِيَّةٍ^(١) شَيْئًا مِنْ مَعْنَى قَوْلِهِ: «أَفْلَمْ يَسِيرُوا» فَقَالَ^(١):
«وَيَتَضَمَّنُ قَوْلُهُ «أَفْلَمْ يَسِيرُوا» إِلَى «مِنْ قَبْلِهِمْ» أَنَّ الرِّسْلَ الَّذِينَ بَعَثَهُمَ اللَّهُ مِنْ
أَهْلِ الْقُرَى دَعَوْهُمْ فَلَمْ يُؤْمِنُوا بِهِمْ حَتَّى نَزَلَتْ بِهِمُ الْمَثَلَاتُ فَصَبَرُوا»^(٢) فِي
حَيْزٍ مَنْ يُعْتَبَرُ بِعَاقِبَتِهِ، فَلِهَذَا الْمُضْمَنُ حَسُنَ أَنْ تَدْخُلَ «حَتَّى» فِي قَوْلِهِ: «حَتَّى
إِذَا». قَالَ الشَّيْخُ^(٣): «وَلَمْ يَتَلَخَّصْ لَنَا مِنْ كَلَامِهِ شَيْءٌ يَكُونُ مَا بَعْدَ «حَتَّى»
غَايَةً لَهُ، لِأَنَّهُ عَلَّقَ الْغَايَةَ بِمَا ادَّعَى أَنَّهُ فَهَمَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ: «أَفْلَمْ يَسِيرُوا».
الآيَةُ». قُلْتُ: دَعَوْهُمْ فَلَمْ يُؤْمِنُوا هُوَ الْمُغْيِي.

قَوْلُهُ: «كُذِّبُوا» قَرَأَ^(٤) الْكُوفِيُّونَ «كُذِّبُوا» بِالتَّخْفِيفِ وَالبَاقُونَ بِالتَّثْقِيلِ. فَأَمَّا
قِرَاءَةُ التَّخْفِيفِ فَاضْطَرَبَتْ أَقْوَالُ النَّاسِ فِيهَا، وَرُويَ إنْكَارُهَا عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «مَعَاذَ اللَّهِ لَمْ يَكُنِ الرِّسْلُ لِيَتَّظُنُّ ذَلِكَ بَرِبَهَا» وَهَذَا يَنْبَغِي أَنْ
لَا يَصِحَّ عَنْهَا لِتَوَاتُرِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ.

وَقَدْ وَجَّهَهَا النَّاسُ بِأَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ، أَجْوَدُهَا: أَنْ الضَّمِيرَ فِي «وِطْنُوا» عَائِدٌ
عَلَى الْمُرْسَلِ إِلَيْهِمْ لِتَقَدُّمِهِمْ فِي قَوْلِهِ: «كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ»^(٥)،
وَلأن الرِّسْلَ تَسْتَدْعِي مُرْسَلًا إِلَيْهِ. وَالضَّمِيرَ فِي «أَنْهُمْ» وَ«كُذِّبُوا» عَائِدٌ عَلَى
الرِّسْلِ، أَي: وَظَنَّ الْمُرْسَلُ إِلَيْهِمْ أَنَّ الرِّسْلَ قَدْ كُذِّبُوا، أَي: كَذَّبَهُمْ مَنْ
أُرْسِلُوا إِلَيْهِ بِالْوَحْيِ وَبَنَصْرِهِمْ عَلَيْهِمْ.

الثَّانِي: أَنَّ الضَّمَائِرَ الثَّلَاثَةَ عَائِدَةٌ عَلَى الرِّسْلِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٦) فِي

(١) المحرر: ٣٩٢/٩.

(٢) المحرر: فصاروا.

(٣) البحر: ٣٥٤/٥.

(٤) الكوفيون هم حمزة وعاصم والكسائي وانظر: السبعة ٣٥١؛ والتيسير ١٣٠؛ والبحر:

٣٥٤/٥؛ والحجة ٣٦٧.

(٥) في الآية ١٠٩.

(٦) الكشاف: ٣٤٧/٢.

تقرير هذا الوجه: «حتى إذا استَيْسَسُوا من النصر وظَنُّوا أنهم قد كُذِّبُوا، أي: كَذَّبَهُمْ أَنفُسُهُمْ حين حَدَّثْتَهُمْ أَنَّهُمْ يُنْصَرُونَ أَوْ رَجَاؤُهُمْ لِقَوْلِهِمْ^(١) رجاء صادق ورجاء كاذب، والمعنى: أن مدة التكذيب والعداوة من الكفار، وانتظار النصر من الله وتأميله قد تطاولت عليهم وتمادت، حتى استشعروا القنوط، وتوهموا [١/٥٢٣] ألا نصر لهم في الدين فجاءهم نصرنا» انتهى / فقد جعل الفاعل المقدر: إما أنفسهم، وإما رجاؤهم، وجعل الظن بمعنى التوهم فأخرجه عن معناه الأصلي وهو ترجح أحد الطرفين، وعن مجازه وهو استعماله في المتيقن.

الثالث: أن الضمائر كلها أيضاً عائدة على الرسل، والظن على بابه من الترجيح، وإلى هذا نحا ابن عباس وابن مسعود وابن جبير، قالوا: والرسل بشرٌ فضعفوا وساء ظنهم، وهذا ينبغي ألا يصح عن هؤلاء فإنها عبارة غليظة على الأنبياء عليهم السلام، وحاشى الأنبياء من ذلك، ولذلك ردت عائشة وجماعة كثيرة هذا التأويل، وأعظموا أن تُنسب الأنبياء إلى شيء من ذلك.

قال الزمخشري^(٢): «إن صحَّ هذا عن ابن عباس فقد أراد بالظن ما يخطر بالبال ويهيج في القلب من شبه الوسوسة وحديث النفس على ما عليه البشرية، وأما الظن الذي هو ترجيح أحد الجائزين على الآخر فغير جائز على رجل من المسلمين، فما بال رسل الله الذين هم أعرف بربهم؟» قلت: ولا يجوز أيضاً أن يقال: خطر ببالهم شبه الوسوسة؛ فإن الوسوسة من الشيطان وهم معصومون منه^(٣).

وقال الفارسي^(٤) أيضاً: «إن ذهب ذاهب إلى أن المعنى: ظن الرسل

(١) الأصل: كقولهم.

(٢) الكشاف: ٣٤٧/٢.

(٣) الأصل «منهم» وهو سهو.

(٤) قوله «الفارسي» مخروم في الأصل. وانظر: الحجة (خ): ٢٨٠/٣.

الذين وعد الله أممهم على لسانهم قد كذبوا فيه فقد أتى عظيماً [لا يجوز أن يُنسب مثله] ^(١) إلى الأنبياء ولا إلى صالحى عباد الله، وكذلك من زعم أن ابن عباس ذهب إلى أن الرسل قد ضَعُفوا فظنوا أنهم قد أخلفوا؛ لأن الله تعالى لا يُخلف الميعاد ولا مُبَدَّل لكلماته». وقد روي عن ابن عباس أيضاً أنه قال: «معناه وظنوا حين ضَعُفوا وغلبوا أنهم قد أخلفوا ما وعدهم الله به من النصر وقال: كانوا بشراً وتلا قوله تعالى: «وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ» ^(٢).

الرابع: أن الضمائر كلها ترجع إلى المرسل إليهم، أي: وظن المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم فيما ادَّعوه من النبوة وفيما يُوعِدون به من لم يؤمن بهم من العقاب قبل، وهذا هو المشهور من تأويل ابن عباس وابن مسعود وابن جبير ومجاهد قالوا: ولا يجوز عَوْدُ الضمائر على الرسل لأنهم معصومون. ويُحكى أن ابن جبير حين سُئِلَ عنها قال: نعم إذا استئشس الرسل من قومهم أن يُصدِّقوهم، وظن المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم» فقال الضحاك بن مزاحم وكان حاضراً: «لورحلت في هذه إلى اليمن كان قليلاً».

وأما قراءة التشديد فواضحة وهو أن تعود الضمائر كلها على الرسل، أي: وظن الرسل أنهم قد كذبهم أممهم فيما جاؤوا به لطول البلاء عليهم، وفي صحيح البخاري ^(٣) عن عائشة: «أنها قالت: هم أتباع الأنبياء الذين آمنوا بهم وصدِّقوا طال عليهم البلاء واستأخر عنهم النصر حتى إذا استئشس الرسل ممن كذبهم من قومهم، وظنَّت الرسل أن قومهم قد كذبوهم جاءهم نصر الله عند ذلك». قلت: وبهذا يتحد معنى القراءتين، والظن هنا يجوز أن يكون على

(١) ما بين معقوفين محروم في الأصل.

(٢) الآية ٢١٤ من سورة البقرة.

(٣) فتح الباري: ٦ تفسير سورة يوسف: ٣٦٧/٨.

بابه، وأن يكونَ بمعنى اليقين وأن يكونَ بمعنى التوهم حسبما تقدّم.

وقرأ^(١) ابن عباس والضحاك ومجاهد «كذبوا» بالتخفيف مبنياً للفاعل، والضمير على هذه القراءة في «ظنوا» عائد على الأمم وفي «أنهم قد كذبوا» عائد على الرسل، أي: ظنَّ المرسلُ إليهم أن الرسلَ قد كذبوهم فيما وعدوهم به من النصر أو من العقاب، ويجوز أن يعود الضميرُ في «ظنوا» على الرسل وفي «أنهم قد كذبوا» على المرسل [إليهم]^(٢)، أي: وظنَّ الرسلُ أن الأممَ كذبتهم فيما وعدوهم به من أنهم يؤمنون به، والظنُّ هنا بمعنى اليقين واضح.

ونقل أبو^(٣) البقاء أنه قرىء مشدداً مبنياً للفاعل، وأوله بأن الرسل ظنوا أن الأمم قد كذبوهم. وقال الزمخشري^(٤): - بعد ما حكى قراءة المبنى للفاعل - «ولو قرىء بهذا مشدداً لكان معناه: وظنَّ الرسلُ أن قومهم كذبوهم في موعدهم» فلم يحفظها قراءةً وهي غريبة، وكان قد جوز في القراءة المتقدمة أن الضمائر كلها تعود على الرسل، وأن يعود الأول على المرسل إليهم وما بعده على الرسل فقال^(٥): «وقرأ مجاهد «كذبوا» بالتخفيف على البناء للفاعل على: وظنَّ الرسلُ أنهم قد كذبوا فيما حدثوا به قومهم من النصرة: إما على تأويل ابن عباس، وإما على أن قومهم إذا لم يروا لموعدهم أثراً قالوا لهم: قد كذبتُمونا فيكونون كاذبين عند قومهم أو: وظنَّ المرسلُ إليهم أن الرسلَ قد كذبوا».

(١) البحر: ٣٥٥/٥؛ القرطبي: ٢٧٦/٩؛ المحتسب: ٣٥٠/١.

(٢) زيادة من ش.

(٣) الإملاء: ٥٩/٢.

(٤) الكشاف: ٣٤٧/٢.

(٥) الكشاف: ٣٤٧/٢.

قوله: «جاءهم» جوابُ الشرط وتقدّم الكلامُ في «حتى» هذه: ما هي؟

قوله: «فُنَجِّي» قرأ^(١) ابن عامر وعاصم / بنونٍ واحدة وجيم مشددة وياء [٥٢٣/ب] مفتوحة على أنه فعلٌ ماضٍ مبني للمفعول، و«مَنْ» قائمة مقام الفاعل. والباقون بنونين ثانيتهما ساكنة، والجيم خفيفة، والياء ساكنة على أنه مضارع أنجى و«مَنْ» مفعولة، والفاعل ضمير المتكلم نفسه. وقرأ الحسنُ والجحدري ومجاهد في آخرين كقراءة عاصم، إلا أنهم سَكَنُوا الياء. والأجودُ في تخريجها كما تقدّم، وسُكِّنَت الياءُ تخفيفاً كقراءة «تُطْعِمُونَ أهاليكم»^(٢) وقد سَكَنَ الماضي الصحيح فكيف بالمعتل؟ كقوله^(٣):

٢٨٣٥ - قد خُلِطَ بِجُلُجُلَانِ

وتقدّم معه أمثاله. وقيل: الأصل: ننجي بنونين فأدغم النون في الجيم وليس بشيء، إذ النونُ لا تُدغم في الجيم. على أنه قد قيل بذلك في قوله «نُنَجِّي المؤمنين»^(٤) كما سيأتي بيانه.

وقرأ جماعة كقراءة الباقيين إلا أنهم فتحوا الياء^(٥). قال ابن عطية^(٦): «رواها ابنُ هبيرة عن حفص عن عاصم، وهي غلطٌ من ابن هبيرة» قلت: توهمَ ابن عطية أنه مضارع باقٍ على رفعه فأنكر فتحَ لامه وغلطَ راويها، وليس بغلط؛ وذلك أنه إذا وقع بعد الشرط والجزاء معاً مضارعٌ مقرونٌ بالفاء جاز فيه أوجهٌ أحدها: نصبه بإضمار «أن» بعد الفاء وقد تقدّم عند قوله «وإن تُبدوا

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٥٢؛ الحجة ٣٦٨؛ البحر: ٣٥٥/٥؛ التيسير ١٣٠.

(٢) الآية ٨٩ من سورة المائدة. وانظر: البحر: ١٠/٤ - ١١.

(٣) تقدم برقم ١٢٧.

(٤) الآية ٨٨ من سورة الأنبياء.

(٥) البحر: ٣٥٥/٥.

(٦) المحرر: ٣٩٥/٩.

ما في أنفسكم»^(١) إلى أن قال: «فيغفر» قرىء بنصبه^(٢)، وتقدم توجيهه^(٣)، ولا فرق بين أن تكون أداة الشرط جازمة كآية البقرة أو غير جازمة كهذه الآية. وقرأ الحسن أيضاً «فُنَجِّي» بنونين والجيم مشددة والياء ساكنة، مضارع نَجَّى مشدداً للتكثير. وقرأ هو أيضاً ونصر بن عاصم وأبو حيوة «فنجأ» فعلاً ماضياً مخففاً و«مَنْ» فاعله.

ونقل الداني أنه قرأ لابن محيصة كذلك، إلا أنه شَدَّد الجيم والفاعل ضمير النصر، و«مَنْ» مفعوله، ورجَّح بعضهم قراءة عاصم بأن المصحف اتفقت على كتبها «فنجي» بنون واحدة نقله الداني. وقد نقل مكِّي^(٤) أن أكثر المصحف عليها، فأشعر هذا بوقوع خلاف في الرسم، ورجَّح أيضاً بأن فيها مناسبة لما قبلها من الأفعال الماضية وهي جارية على طريقة كلام الملوك والعظماء من حيث بناء الفعل للمفعول.

وقرأ أبو^(٥) حيوة «يشاء» بالياء، وقد تقدَّم أنه يقرأ «فنجأ» أي فنجأ مَنْ يشاء الله نجاته.

وقرأ الحسن^(٦) «بأسه»، والضمير لله، وفيها مخالفة يسيرة للسواد.

آ. (١١١) وقرأ أبو عمرو في رواية عبدالوارث والكسائي في رواية الأنطاكي^(٧) «قصصهم» بكسر القاف وهو جمع قصة، وبهذه القراءة رجَّح الزمخشري^(٨) عَوَّد الضمير في «قصصهم» في القراءة المشهورة على الرسل

(١) الآية ٢٨٤ من سورة البقرة.

(٢) وهي قراءة ابن عباس والأعرج وأبي حيوة انظر: الدر المصون: ٦٨٧/٢.

(٣) انظر: الدر المصون: ٦٨٧/٢.

(٤) الكشف: ١٧/٢.

(٥) البحر: ٣٥٥/٥.

(٦) البحر: ٣٥٥/٥.

(٨) الكشف: ٣٤٧/٢.

(٧) البحر: ٣٥٦/٥؛ الكشف: ٣٤٨/٢.

- يوسف -

وحدهم، وحكى أنه يجوز أن يعودَ على يوسف وإخوته. وحكى غيره أنه يجوز أن يعودَ على الرسل وعلى يوسف وإخوته جميعاً. قال الشيخ^(١): «ولا تنصُرهُ - يعني هذه القراءة - إذ قصص يوسف وأبيه وإخوته مشتملٌ على قصصٍ كثيرة وأبناء مختلفة».

قوله: «ما كان حديثاً» في «كان» ضميرٌ عائد على القرآن، أي: ما كان القرآن المتضمنٌ لهذه القصة الغريبة حديثاً مختلفاً، وقيل: بل هو عائد على القصص أي: ما كان القصص المذكور في قوله «لقد كان في قصصهم». وقال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: فإلامَ يرجع الضمير في «ما كان حديثاً يُفترى» فيمن قرأ بالكسر؟ قلت: إلى القرآن أي: ما كان القرآن حديثاً». قلت: لأنه لو عاد على «قصصهم» بكسر القاف لوجب أن يكون «كانت» بالتاء لإسناد الفعل حينئذ إلى ضمير مؤنث، وإن كان مجازياً.

قوله: «ولكن تصديق» العامةُ على نصب «تصديق»، والثلاثة بعده على أنها منسوقةُ على خبر كان أي: ولكن كان تصديق. وقرأ^(٣) حمران بن أعين وعيسى الكوفي وعيسى الثقفي برفع «تصديق» وما بعده على أنها أخبار لمبتدأ مضمرة أي: ولكن هو تصديق، أي: الحديث ذو تصديق، وقد سُمع من العرب مثل هذا بالنصب والرفع، قال ذو الرمة^(٤):

(١) البحر: ٣٥٦/٥.

(٢) الكشاف: ٣٤٨/٢.

(٣) البحر: ٣٥٦/٥؛ المحتسب: ٣٥٠/١. وحمران بن أعين أبو حمزة الكوفي مقرئ كبير أخذ عن يحيى بن وثاب وروى عنه حمزة الزيات توفي سنة ١٣٠. طبقات القراء: ٢٦١/١.

(٤) رواية البيت الأول في الديوان:

نجائب ليست من مهور أشابية ولا دية كانت ولا كسب مائم
وهو في ديوانه: ١١٨٣/٢؛ والبحر: ٣٥٦/٥؛ والمحزر: ٣٩٦/٩. والخضرم: كثير العطاء.

٢٨٣٦- وما كان مالي من تراثٍ ورثته
ولكن عطاء الله من كل رحلة
ولا ديةً كانت ولا كسبٍ مأثم
إلى كل محجوب السرادق خضرم
وقال لوط بن عبيد^(١):

٢٨٣٧- وإني بحمد الله لا مال مسلم
ولكن عطاء الله من مال فاجر
أخذت ولا مُعطي اليمين مُحالف
قَصِيَّ المحلِّ مُعَوِّر للمقارِف
يُروى «عطاء الله» في البيتين منصوباً على «ولكن كان عطاء» ومرفوعاً
على: ولكن هو عطاء الله. وتقدّم نظير ما بقي من السورة فأغنى عن إعادته.

(١) البحر: ٣٥٦/٥. والقصي: البعيد. وأعوّر الفارس: بدا فيه موضع خلل. والمقارِف: التُّهَم.

تَبَّتْ بالشواهد الشعرية
التي تقدّمت في الأجزاء من ١ - ٦

الأرقام التي ورد فيها	البيت
-----------------------	-------

الهمزة المفتوحة

٢٩٤ ، ٤٥	يرى قائم من دونها ما وراءها	ملكنت بها كفي فأنهت ففتها
٢٤١٧ ، ١٣٩٥	يلق فيها جاذراً وظباء	إنّ مَنْ يدخل الكنيسة يوماً

الهمزة المضمومة

٤٤	م الحيارين والبلاء بلاء	وهو الرب والشهيد على يو
١٠١	كتاب مثل ما لصق الغراء	تؤمل رجعة مني وفيها
١٣٢١ ، ٦٧٥ ، ١٤٢	يسوّي بيننا فيها السواء	أرونا سبة لا عيب فيها
٧٥١ ، ٢٦٦	فشركما لخير كما الفداء	أنهجهو ولست له بكفاء
٢٧٩٣ ، ٣٥٤	بدالك في تلك القلوص بداء	لعلك والموعود حق لقاءه
٣٦٣	وشرّ مواطن الحسب الإباء	وإمّا أن يقولوا قد أبينا
٢٥٢٦ ، ٤٦٩	أقوم آل حصن أم نساء	وما أدري وسوف إخال أدري
٦٢٧ ، ٦٠٤	وروح القدس ليس له كفاء	وجبريل رسول الله فينا
٦١٤	لقاؤك إلا من وراء وراء	إذا أنا لم أومنّ عليك ولم يكن
٦٦٩	ن كما ينظر الأراك الظباء	ظاهرات الجمال والحسن ينظر
٧٢٦	من ماء زمزم إن القوم قد ظمّثوا	أرنا إداوة عبدالله نملؤها
٧٩٠	ويمدحه وينصره سواء	أمن يهجو رسول الله منكم
٨٦٠	قطاف في الركاب ولا خلاء	بآرزة الفقارة لم يخنها

	وست حين يدركني العشاء	ثلاث بالغداة فهنَّ حسبي
٨٧٨	وشرب المرء فوق الريِّ داء	فذلك تسعة في اليوم ربي
٩٥٧	هم الأنصار عرضتها اللقاء	وقال الله قد يَسَّرْتُ جنداً
١١١٤	رب ثارٍ يمل منه الثواء	أذنتنا ببينها أسماء
١١٤٩	ويمدحه وينصره سواء	أمن يهجو رسول الله منكم
١٣٥١	يشمل الشام غارة شعواء	كيف نومي على الفراش ولما
٢٧٨٣، ١٦٠٣، ١٣٨٣	ولا للما بهم أبداً دواء	فلا والله لا يُلْفَى لِمَا بِي
١٣٩٩	فما آلى بني ولا أساؤوا	وإنَّ كِثائِي لنساء صدقٍ
١٥٤٨	ناصر عصراً وقد دنا الإماء	آنست نبأة وأفرعها القذ
٢٢٦٥، ١٦٦٦	وبينكم المودة والإخاء	ألم أك جاركم ويكون بيني
٢٥٥٩، ٢٤١٣، ١٨٢٩	يكون مزاجها غسل وماء	كأن سلافة من بيت رأسٍ
٢٥٧١		
٢٧٥٦، ١٩٤٤	ء فيدعى ولات حين إباء	غافلاً تعرض المنية للمر
٢٠٣٧	زيغ وفيه إلى التشبيه إصغاء	ترى السفية به عن كل محكمة
٢٢٥٠	عليه من عقيقته عفاء	أذلك أم أقبُّ البطن جاب
٢٥٢٦	فحقُّ لكل محصنة هداء	فإن تكن النساء مخبات
٢٦٠٧	أصبحوا أصبحت لهم ضوضاء	أجمعوا أمرهم بليل فلماً
٢٦١٨	جبروت منه ولا كبرياء	ملكه ملك رافة ليس فيه
٢٧٨٧، ٢٧٨٠	بحوراً لا تكدرها الدلاء	حشى رهط النبي فإن منهم

الهمزة المكسورة

٥٩	ومن بعد أرضٍ بيننا وسما	فأوَ لذكراها إذا ما ذكرتها
٦٠	غير أثنافيه وأرمدائه	لم يبق هذا الدهر من آياته
١٠٨٤، ٢٣٦	ولو توالى زمر الأعداء	لا أقعد الجين عن الهيجاء
٢٥٨	على نأيها مستبسل من وراثها	ألا أيهذا النابح السيد إنني
	يعرفه السامع والراثي	يا قوم قلبي عند زهراء

٢٧١	فإنه أشرف أسنمائي	لا تدعني إلا بيا عبدها
٢٣٠٤ ، ١١٥٣	والموت دون شماتة الأعداء	أشمت بي الأعداء حين هجرتني
١٢٢٢	إنما الميت ميت الأحياء	ليس من مات فاستراح بميت
١٧١٦	كاسفاً باله قليل الرجاء	إنما الميت من يعيش كثيراً
١٧٥٥	يا لقومي للسوء السوء	لم يهب حرمة النديم وحققت
١٩٥٨	فهنّ معقلات بالفناء	ألا يا حمز للشرف النواء
٢٠٣١	كان أسماء أضحت بعض أسمائي	أدعى بأسماء نيزاً في قبائلها
	أنا نغذي الناس من شوائه	قلت لشييان ادن من لقائه

الباء الساكنة

٢٤٩٦

أسهمي الصائدات والصيب

الباء المفتوحة

٣٤	يدي ولساني والضمير المحجبا	أفادتكم النعماء مني ثلاثة
٨٨	لما رأى أسداً في الغاب قد وثبا	ولّى نعام بني صفوان زوزة
٢٠٩	إذا جرت الرياح لها وثابا	وزعت بكالهرأوة أعوجي
٢٦٣٣ ، ٣٥٠	إني أخاف عليكم أن أغضبيا	أبني حنيفة أحكموا سفهاءكم
٢٢٨٤ ، ٢١٢٣ ، ٤٥٤	تدوس بنا الجماجم والتريبا	فمرت غير نافرة عليهم
١٤٥٢ ، ٥٩٧	وما صاحب الحاجات إلا معدّبا	وما الدهر إلا منجنوناً بأهله
٦٠٦	لا يبصر الكلب في ظمائها الطنبا	في ليلة من جمادى ذات أنديّة
٦٩٥	عليّ قضاء الله ما كان جالبا	سأغسل عني العار بالسيف جالبا
٧٢٧	ولا بفزارة الشعر الرقابا	فما قومي بثعلبة بن سعد
٧٦٥	قد كارب العقد من إيقادها الحقبّا	تعدو بنا شطر نجد وهي عاقدة
٢١٨٥ ، ٧٧٢	عدلت بهم طهية والخشابا	أثعلبة الفوارس أم رياحا
٢٧٨٤ ، ١٣٨٤ ، ٩١٦	أصعد في علو الهوى أم تصوبّا	فأصبحن لا يسألنني عن بما به
١٠٠٨	وأكرم الناس أمأ برة وأبا	يا أوسط الناس طراً في مفاخرهم

١٠٥٧	أزمان كنت منوطاً بي هوى وصبا	هَوَيْتَنِي وَهَوَيْتَ الْخَرْدُ الْعَرَبَا
١١٣٣	إذا كان يوماً ذا كواكب أشهبها	فَدَى لَبْنِي ذَهْلُ بْنُ شَيْبَانَ نَاقَتِي
١١٦٧	تأول ربي السقاب فأصحبا	عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ تَأْوُلُ حَبَهَا
٢٦٣٦ ، ١٢٤٠	فلا عياً بهن ولا اجتلابا	أَلَمْ تَعْلَمْ مَسْرُحِي الْقَوَافِي
١٤١٦	فلا كعباً بلغت ولا كلابا	فَغَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نَمِيرِ
١٤٥٧	يراني لو أصبت هو المصابا	وَكَائِنَ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقِ
١٥٢٩	غدائثُ لقد خطثا وحابا	وَإِنْ مَهَاجِرِينَ تَكْنُفَاهِ
١٥٤٢	كميش إذا عطفاه ماء تحلبا	رَدَدْتَ بِمِثْلِ السَّيِّدِ نَهْدَ مَقْلَصِ
١٦٠١	إنما الشيخ من يدبُ دبيبا	زَعَمْتَنِي شَيْخاً وَلَسْتُ بِشَيْخِ
٢١٨٠ ، ١٨٦٨	رعيناه وإن كانوا غضابا	إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمِ
١٨٧٦	كأنه جبهة ذرَى حَبَا	إِنْ لَهَا لِرُكْبَاءٍ إِرْزَابَا
٢١٧٩	أسنمة الأبال في ربابه	أَقْبَلَ فِي الْمَسْتَنِّ مِنْ سَحَابِهِ
٢٢٨٠	الظلام الأثابا	وَعَمَّ طُوفَانَ
٢٢٩٩	يضم إلى كشحيه كفاً مخضباً	أَرَى رَجُلًا مِنْكُمْ أَسِيفًا كَأَنَّمَا
٢٥١٣	كاليوم مطلوباً ولا طلباً	حَتَّى إِذَا الْكَلَابُ قَالَ لَهَا
٢٥٥٧	وكان ذهابهن له ذهاباً	يَسْرُ الْمَرْءُ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي
٢٥٩٤	كما رأيت الذيب يتلو الذيبا	إِنَّ الْمَرِيْبَ يَتَّبِعُ الْمَرِيْبَا
٢٦١٦	برؤيتنا قبل اهتمام بكم رعبا	لَنَحْنُ الْأَلَى قَلْتُمْ فَأَنَّى مَلْتُمْ
٢٦٤٧	تبرى لعظام ما جمعت صلبا	جَرِيْمَةٌ نَاهِضٌ فِي رَأْسِ نَيْقِ
٢٦٧٤	بآل ثمود منك عذابا	وَنَادَى صَالِحٌ يَا رَبِّ أَنْزِلْ
٢٦٩٨	جرمت فزارة بعدها أن تغضباً	وَلَقَدْ طَعَنْتَ أَبَا عَيْيْنَةَ طَعْنَةً
٢٧٢٢	مثل الحريق وافق القصباً	

الباء المضمومة

٩١٤ ، ١٠	خبير بأدواء النساء طيب	فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي
	فليس له في ودهن نصيب	إِذَا شَابَ رَأْسَ الْمَرْءِ أَوْ قَلَّ مَالُهُ

٣٨	ولا كهذا الذي في الأرض مطلوب	ويلمها في هواء الجو طالبة
٤٢	لقد هان مَنْ بالت عليه الثعالب	أرب يسول الثعلبان برأسه
٦٦	سمعنا به والأرجبيُّ المغلب	أنت الهلالي الذي كنت مرة
٧١	رعاها وماء المزن ينهل ساكبه	رعه الفيافي بعد ما كان حقبة
١٥٧٧، ٧٢	وفي اللثاث وفي أنيابها شنب	لمياء في شفتيها حوة لعس
١٨٦٩، ١٢٥٦، ١٠٠	أتك من الحجاج يتلى كتابها	بشرت عيالي إذ رأيت صحيفة
١٠٢	مشلشل ضيعته بينها الكتب	وفراء غربية أنأى خوارزها
١٠٥، ١٠٤	إنما الريب ما يقول الكذوب	ليس في الحق يا أميمة ريب
١٠٦	فقلت كلانا يا بشين مريب	بئينة قالت يا جميل أرتبتي
١١٩	لضغمها ها يقرع العظم نابها	وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة
١٦٣٢، ١٢٣	إلى الناس مطلي به القار أجرب	فلا تركني بالسويد كأنني
١٣٦	ضعف وقد يخدع الأريب	أفلح بما شئت فقد يبلغ بالـ
١٥٢	ببناء الصوت ما في سمعه كذب	وقد توجس ركزاً مقفر ندس
١٣٢٠، ١١٦٤، ١٥٤	فييض وأما جلدها فصليب	بها جيف الحسرى فأما عظامها
١٦١	ولا القلب إلا أنه يتقلب	وما سمي الإنسان إلا لأنسه
١٨١٤، ١٦٨٢، ١٦٣	ونحن خلعنا قيده فهو سارب	وكل أناسٍ قاربوا قيد فحلهم
٢٢٨٥، ١٩٢	فلأنت أو هو عن قليلٍ ذاهب	وأصل خليلك ما التواصل ممكن
١٨٤٤، ٨٥٤، ٢١٥	فلم يستجبه عند ذلك مجيب	وداع دعا يا من يجيب إلى الندى
٢١٨	دجى الليل حتى نظم الجزع ثاقبه	أضاءت لهم أحسابهم ووجوههم
٣٣١، ٢٢٧	تنزّل من جو السماء يصوب	فلمست لإنسي ولكن لملاك
٢٢٨	سقتك روايا المزن حيث تصوب	فلا تعد لي بيني وبين مغرر
٢٤٥	فما زلت أبكي عنده وأحاطبه	وقفت على ربع لمية ناقتي
١٦٦٩، ٢٧٣	تكلمني أحجاره وملاعبه	وأسقيه حتى كاد مما أبته
٢٧٥	ترى كل ملك دونها يتذبذب	ألم تر أن الله أعطاك سورة
٢٩٠	لوجه أخيها في الإناء قطوب	تريك القذى من دونها وهي دونه
	إلي ولا دين بها أنا طالبه	وما زرت ليلي أن تكون حبيبة

٢٢١	لمن جمل رخو الملاط نجيب	فيناها يشري رحله قال قائل
٢١٠٨، ١٩٦٥، ٣٣٩	ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب	طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب
٢٢٦١		
٤٣٦	وطول العهد أم مال أصابوا	وما أدري أغيرهم تناء
٤٥٥	إلى مرضي أن أبحر المشرب العذب	وقد عاد ماء الأرض بحراً فزادني
٤٥٨	بتيهاء لم تصبح رؤوماً سلوبها	إذا غرقت أرباضها نني بكرة
٤٧١	ونهر تيري فما تعرفكم العرب	سيروا بني العم فالأهواز منزلكم
٥٨١	أقربوه إلا الصبا والجنوب	لدم ضائع تغيب عنه
٢٦٨٥، ٥٨٧		بنا تيمماً يكشف الضباب
	علا الرأس منها كبرة ومشيب	ولكنني فاديت أمني بعدما
٥٩٢	لئن عُرضاً للناظرين معيب	بعبدن مرضيين لم يك فيهما
١٧٧٠، ١٧٢٢، ٦٢٥	فإني وقيار بها لغريب	فمن يك أمسى بالمدينة رحله
١٧٧٤		
٦٣٦	بظهر فلا يعيا عليّ جوابها	تميم بن مر لا تكونن حاجتي
٢٠٠١، ١٥٠٨، ٧٢٤	تري جيبها عاراً عليّ وتحسب	بأي كتاب أم بآية سنة
١٣٩٠، ٧٣٤	سميع فما أدري أرشد طلابها	دعاني إليها القلب إنني لأمره
٧٥٧	ولكن المضيع قد يصاب	سموت ولم تكن أهلاً لتسمو
٧٦٩	إلى الشر دعاء وللشر جالب	فإياك إياك المرء فلأنه
١٩٧٨، ٧٧١	والمرء عند الرشا إن يلحقها ذيب	هذا سراقه للقرآن يدرسه
٧٩٤	وفي الأرض ميثوثاً شجاع وعقرب	وهلا أعدوني لمثلي تفاقدوا
٧٩٥	صواعقها لطيرهن ديب	كانهم صابت عليهم سحابة
١٦٤٩، ٨٩٣	من عنزي سني لم أضربه	عجبت والدمر كثير عجه
٩٢٨	يكون وراءه فرج قريب	عسى الكرب الذي أمسيت فيه
١٧٤٨، ٩٨٣	بضربة كفيه الملا وهو راكب	يحايي به الجلد الذي هو حازم
١٠٣٥	كراسي بالأحداث حين تنوب	يحفُّ بهم بيض الوجوه وعصبة
١٠٤٠	وطائفة قالوا مسيء ومذنب	وطائفة قد أكفروني بحبهم

٢١٠٣، ١٧٦٠، ١٠٥٦	رجال فبذت نبلهم وكليب	تعفق بالأرطى لها وأرادها
٢٣٣٩		
١٠٩٧	فحق لشأس من نذاك ذنوب	وفي كل حي قد خبطت بنعمة
٢٢٤٦، ١٢٦٦، ١١٠٤	إذا قام ساوى غارب الفحل غاربه	وبالمحض حتى عاداً جعداً عنطنطا
١١٢٤	لعمري لقد أعيلت وأن رقوب	يقولون جهلاً ليس للشيخ عيلاً
١١٤١	وقهوة راووقها ساكب	الخبز واللحم لهم راهن
١١٥١	ألقى أباه بذاك الكسب يكتسب	ومطعم الصيد هبال لبغيته
١٢٤٩	من حيث لا صبوة ولا ريب	أنى ومن أين أبك الطرب
١٢٧٣	فكان من رده ما قال حاجبه	كلمته بجفون غير ناطقة
٢٤٥٤، ١٣٥٢	كثير ولكن كيف بالسيف ضارب	فهذي سيوف يا صدي بن مالك
٢٦٨٣، ١٧٠٨، ١٣٥٣	ولا ناعب إلا بين غرابها	مشائم ليسوا مصلحين عشيرة
١٥١١، ١٣٨٠	فتركت ضاحي كفه يتذبذب	لما اتقى بيد عظيم جرمها
١٤٩٧	إني وجدت ملاك الشيمة الأدب	كذاك أدبت حتى صار من خلقي
١٥٢٨	فإنك تلقاه عليك حسيب	فلا يدخلن الدهر قبرك حوب
١٥٤١	وما كان نفساً بالفراق تطيب	أتهجر ليلي بالفراق حبيها
١٥٨٨، ١٥٨٠	فإني امرؤ وسط القباب غريب	فلا تحرمني نائلاً عن جنابة
١٦٠٤	ثباتاً عليها ذلها واكتئابها	فلما جلاها بالأيام تحيزت
١٦١٥	كأنها فضة قد مسها ذهب	بيضاء في برج صفراء في غنج
١٦٢٤	له نبطا أبي الهوان قطوب	قريب نراه ما ينال عدوه
١٦٢٥	من الأدم دبوت صفحتاه وغاربه	فإن تبلة يضجر كما ضجر بازل
٢٧٣٠، ١٦٤٨	فما علي بذب عندكم حوب	إن تذنبوا ثم تأتيني بقتنكم
١٦٨٧	حرام وإني بعد ذاك لبيب	فقلت لها فيئي إليك فلإني
١٧٣٥	بالي الثياب خفي الصوت متررب	وفي الشرائع من جلان مقتنص
١٧٨٨	بحوران يعصرون السليط أقاربه	ولكن ديفاسي أبوه وأمه
٢١٥١، ١٨٣٤	هراساً به يُعلى فراشي ويقشب	فبت كأن العائدات فرشني
١٨٦٧	وخلقت في قرن فأنت غريب	إذا ذهب القوم الذي كنت فيهم

١٨٧٤	وما لي إلا مشعب الحق مشعب	وما لي إلا آل أحمد شيعة
٢٧٥٥ ، ١٩٤٥	إلي حبيباً إنها لحبيب	لئن كان برد الماء هيمان صادياً
٢٠٠٩	وأول الغيث قطر ثم ينسكب	وأزرق الفجر يبدو قبل أبيضه
٢٠٣٨	حتى إذا ما استوى في غرزها تثب	تصغي إذا شدّها بالرحل جانحة
٢٠٤٢	لما اقترفت نفسي عليّ لذهاب	واني لآتي ما أتيت وإنني
٢١٤٦	غراب تسنمه ضرام مثقب	أفعنك لا برق كأن وميضه
٢٧٤١ ، ٢٤٤٩ ، ٢١٥٣	فيه كما غسل الطريق الثعلب	لذن بهز الكف يعسل منته
٢١٧٣	من الأكوار مرتعها قريب	وقد جعلت قلوب بني سهيل
٢٢٣٦	فليس لداء الركبتين طبيب	يحيي العظام الراجفات من البلى
٢٢٤٦	أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه	ورببته حتى إذا ما تركته
٢٤٥٦	فكيف وهاتا هضبة وكتيب	وخيرتماني أنما الموت بالقرى
٢٤٥٩	وذو العهد والإل لا يكذب	وجدناهما كاذباً ألهم
	أنهم يحلمون إن غضبوا	ما نعموا من بني أمية إلا
٢٥١٨	يصلح إلا عليهم العرب	وأنهم سادة الملوك ولا
٢٥٤٧	وضوضى أكلبه	فأوه الداعي
٢٥٦٧ ، ٢٥٦٦	ولا والجا إلا عليّ رقيب	أحقاً عباد الله أن لست ذاهباً
٢٥٧٨	وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه	كأن مثار النقع فوق رؤوسنا
٢٦٣٨	بها وكرام الناس بادٍ شحوبها	بمنزلة أما اللثيم فسامن
٢٦٩٨	جرمت فزارة بعدها أن يغضبوا	ولقد طعنت أبا عيينة طعنة
٢٧٠٦	لبلى يعود وذاكم التسيب	ولقد بليت وكل صاحب جدّة
٢٧٥٢	تعاوى به ذؤبانه ونعالبه	وأزور يمطو في بلاد بعيدة
٢٨١٣	نوازع من قلبي ظماء وألب	إليكم ذوي آل النبي تطلعت
٢٨٢٣	وغائب الموت لا يؤوب	وكل ذي غيبة يؤوب

الباء المكسورة

١٨٢٣ ، ٢	ويرجمن من دارين بجر الحقائق	يمرون بالدهنا خفافاً عيانهم
	فندلاً زريق المال ندل الثعالب	على حين ألهي الناس جل أمورهم

١٣	بمغنٍ فتياً عن سواد بن قارب	فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعَةٍ
٢٥٨٨ ، ١٧	فإنك مما أحدثت بالمجرب	فإن تنا عنها حقبة لا تلاقها
٢٧٦٤ ، ٢٦	ولا دميمة ولا عقيلة ربرب	معاذ الإله أن تكون كظبية
٢٦٥٣ ، ٢٦٥١ ، ١٢٢	بح فالغانم فالأيب	يا ويح زيابة للحارث الصا
١٤٧	فقلت له آنت زيد الأراب	تطاللت فاستشرفته فعرفته
١٨٤	خطانا إلى أعدائنا ففضارب	إذا قصرت أسيفنا كان وصلها
١٨٥	وكان إذا ما يسلل السيف يضرب	فقام أبو ليلى إليه ابن ظالم
١٩٣	كما دماؤكم تشفي من الكلب	أحلامكم لسقام الجهل شافية
٢١٩	تحلُّ بنا لولا نجاه الركائب	ديار التي كانت ونحن على منى
٢٢١ ، ٤٢٣ ، ٢٣٠٩	فقد تركتك ذا مالٍ وذا نشب	أمرتك الخير فافعل ما أمرت به
٢٦٣٢ ، ٢٧٩٠		
٢٣١	لحقنا بالسماء مع السحاب	فلو رفع السماء إليه قوماً
٢٤٩ ، ١٣١٣	ظلاميهما عن وجه أمرد أشيب	هما أظلما حالٍي ثمّت أجليا
٣٠٨ ، ١٣٧٨	ولكن سيراً في عراض الموابك	فأما القتال لا قتال لديكم
٣٢٨ ، ٢٧٢٠	غير الذي قد يقال ملكذب	أبلغ أبا دختنوس مالكة
٥٠٢	دعد ولم تسق دعد في العلب	لم تلتفع بفضل مئزرها
٥٠٤	ضلّت هذيل بما سالت ولم تصب	سالت هذيل رسول الله فاحشة
٥١١	مكان النبي من الكائب	لأصبح رتماً دقاق الحصى
٥٤٣	هنّ صفر أولادها كالزبيب	تلك خيلي منه وتلك ركابي
٥٤٧	لك بعد المشيب عن ذا التصابي	إلى الآن لا يبين ارعواء
٥٥٦	ولا علم إلا حسن ظنٍ بصاحب	حلفت يميناً غير ذي مشوبة
٦٤٣ ، ٢٤٩٠	ونسحر بالطعام وبالشراب	أرانا موضعين لأمر غيب
٦٤٩ ، ١٤٧٢	تركت هوازن مثل قرن الأعضب	إن السيوف غدوها ورواحها
٦٦٨ ، ٩١٢	من الدهر ينفعني لدى أم جندب	فإنكما إن تنظراني ساعة
٦٧١	مِ شئت إذ ظعنوا لبين فانعب	نعب الغراب فقلت بين عاجل
٦٨١	إذا أنت يوماً قلتها لم تؤنب	أولئك أولى من يهود بمدحة

٦٨٦	غيلان أبهى ربي من ربها الخرب	ما ربع مية معموراً يطيف به
٧٠٠	عليه برفق وارقب الشمس تغرب	فقلت لجناد خذ السيف واشتمل
٧٩١	بمعتدل وفقٍ ولا متقارب	فوالله ما نلتم وما نيل منكم
٩٠٢	في فحش زانية وزوك غراب	أجمعت أنك أنت الأم من مشي
٩٣٨	فاذهب فما بك والأيام من عجب	فاليوم قرّبت تهجوناً وتشتما
٩٦٨	ذوات العيون والبنان المخضب	فقلت لها فيتي فما تستغزني
٩٧٧	وما خفت يا سلام أنك عائبي	أتاني كلام من نصيب يقوله
١٠٠٦	أبى الله أن أسمو بأب ولا أب	فما سوّدنتي عامر عن ورائته
١٠٠٧	من الجود والأحلام غير عواذب	لهم شيمة لم يعطها الله غيرهم
١٠١٢	وجدت بها طيباً وإن لم تطيب	ألم تر أنني كلما جئت طارقاً
١٠٢٢	يكنّ لوصل لا وصال لغائب	بثينة من آل النساء وإنما
١٠٤٧	ضعيف ولم يغلبك مثل مغلب	وإنك لم يفخر عليك كفاخر
٢٢١٣، ١٠٤٩	بعتيبة بن الحارث بن شهاب	إن يقتلوك فقد نلت عروشهم
١٠٨٠	خريق وهي ساكنة الهبوب	كأن ثياب راكبه بريح
١١٧٩	لذن شب حتى شاب سود الذوائب	صريع غوان راقهن ورقنه
١١٨١	لذن غدوة حتى دنت لغروب	وما زال مهري مزجر الكلب منهم
١٢٢٧	انطواء الحضب	وقد تطويت
١٢٧٢	فلم يك إلا ومؤها بالحواجب	أرادت كلاماً فأتقت من رقيبها
١٩٧٥، ١٨٧٩، ١٢٧٥	أيي وأيك فارس الأحزاب	فلئن لقيتك خالين لتعلمن
١٢٩٧	ولا بكتك جيد عند إسلاب	ما شق جيب ولا قامتك نائحة
١٣٠٨	إذا تفتلن من تحت الجلابيب	فقلت إن الحواريات معطبة
١٣٩٦	وهم عييتي من دون كل قريب	أولئك خلصاني نعم وبطانتني
١٤٤٤	ركبن في محصات ملتقى العصب	صم النسور صحاح غير عائرة
٢٧٧٤، ١٤٦٢	الشائلات عقد الأذنان	أعوذ بالله من العراب
١٤٩٢	فقيراً إلى أن يشهدوا وتغيبي	شهدت وفاتوني وكنت حسيتني
١٥٤٤	يضع الهناء مواضع النقب	متبذلاً تبدو محاسنه

١٥٦١	بهن فلول من قراع الكتائب	ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم
١٥٦٤	والياس أبي	أمهتي خندف
١٥٨٩	عبر الهواجر كالهزف الخاضب	عيرانة سبح اليدين شملة
١٦٢٢	بعلياء نار أوقدت بثقوب	أذاعوا به في الناس حتى كأنه
١٦٥٩، ١٨١١	سهيل أذاعت غزلها في القرائب	إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة
١٦٦٣	جزر لخامعة وفرخ عقاب	فعلمت أن ما تقوه فإنه
١٦٧٠	مسيرة شهر للبعير المذبذب	خيال لأم السلسيل ودونها
١٧٠٥	أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب	يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم
١٧٠٦	أو موثق في حبال القوم مجنوب	لم يبق إلا أسير غير متفلت
١٧٣٣	والحق يعرفه ذوو الألباب	إن الكتاب مهيمن لنبيننا
١٨٥٩	وهذا الموت يسلبني شبابي	إلى عرق الثرى رسخت عروقي
١٨٨٧	بعيداً نأني صاحبي وقريبي	أعاذل إن يصبح صداي بقفزة
١٩٣٢، ٢٠٢٦، ٢٣٤٤،	فكلكم يصير إلى ذهاب	لدوا للموت وابنوا للخراب
٢٦٢٢		
٢٠٨٤	سقاها الحيا سقي الرياض السحائب	بعثت إليه من لساني حديقة
٢٠٩١	من ابن أبي شيخ الأباطح طالب	نجوت وقد بل المرادي سيفه
٢١١٥	فحيح الأفاعي أو نقيق العقارب	كأن نقيق الحب في حاويائه
	وزادت على ما وطدت من مناقب	إذا افتخرت يوماً تميم بقوسها
٢١٤٤	عروش الذين استرهنوا قوس حاجب	فأنتم بذئ قار أمالت سيوفكم
٢١٩٧	وصار القار كاللبن الحليب	إذا شاب الغراب أتيت أهلي
٢٣٢٤	وبقيت في خلف كجلد الأجر	ذهب الذين يعاش في أكتافهم
٢٤١٨	ن ألمه وأعصه في الخطوب	إن من لام في بني بنت حسا
٢٤٢٠	رضيت من الغنيمة بالإياب	لقد طوفت في الأفاق حتى
٢٤٣٩	إذا ما التقى الجمعان أول غالب	جوانح قد أيقن أن قبيله
٢٤٩٣	والراقصات إلى منى فالغيب	يا عام لو قدرت عليك رماحنا
	مساءة يوم أريها شبه الصاب	مسرة أحقاب تلقيت بعدها

٢٥٢٢	وراء تقضيها مساء أحقصاب	فكيف بأن تلقى مسرة ساعة
٢٥٣١	أرق وأحفى منك في ساعة الكرب	لعمرو مع الرمضاء والنار تلتظي
٢٥٤٤	إلى اليوم قد جربن كل التجارب	تخيرن من أزمان يوم حليلة
٢٥٦٠	إن الرياضة لا تنصبك للشيب	ولو أصابت لقات وهي صادقة
٢٦٦٤	أو أن تبيعه في بعض الأراكيب	أما تقودُ به شاة فتأكلها
٢٦٨٦	بماجدة الطعام ولا الشراب	تزيد على صواحبها وليست
٢٦٩٢	وقد سلكوك في يومٍ عصب	وكنت لزاز خصمك لم أعرد
٢٧١٥	كان ور يديه رشاء خلب	
٢٧٣٩	وليل أقاسيه بطيء الكواكب	كليني لهم يا أميمة ناصب
٢٧٦٦	وتوقد بالصفاح نار الحجاب	تقد السلوقي المضاعف نسجه

التاء الساكنة

٩٠٥	بل جوز تيهاء كظهر الجحفت	دار لسلمي بعد حول قد عفت
١٢٤١	من بعد ما وبعد ما وبعد مت	الله نجّاك بكفّي مسلمت

التاء المفتوحة

	أنت الذي طلّقت عام جُعتا	يا أبجر بن أبجر يا أنتا
٣٥١	وقد أسأتا	قد أحسن الله
١٦٢٧	وكنت على إساءته مقيتا	وذي ضغن كغفت الودُ عنه

التاء المضمومة

٢٧٢٤ ، ٨٨٤ ، ٩٥	يدل على محصلة تيببت	ألا رجلاً جزاه الله خيراً
١٨٦	ليت شباباً بوع فاشترتيت	ليت وهل ينفع شيئاً ليت
٢٤٠	والليل فوق الماء مستميت	وزيد البحر له كتيت
٤٠٥	ترفعن ثوبي شمالات	ربما أوفيت في علم
٧٣٥	قولاً يبرثكم إني أنا الموت	وقل لهم بادروا بالعدر والتمسوا

١٩٠٨ ، ٩١٧	سائل بني أسد ما هذه الصوت	يا أيها الراكب المزجي مطيته
	قربوها مشورة ودعيت	ليت شعري وأشعرن إذا ما
١٦٢٨	سبت إني على الحساب مقيت	ألي الفضل أم عليّ إذا حو
٢١٢٦	وكان مع الأطباء الأساة	فلو أن الأطبا كان حولي
٢٦٤٨	ق ولا ينفع الكثير الخيت	ينفع الطيب القليل من الرز

التاء المكسورة

١٥٧٩ ، ٧٣	بسجستان طلحة الطلحات	رحم الله أعظماً دفنوها
٨٦	بياضاً وأما بيضها فادهامت	وللأرض أما سودها فتجلت
١٤٧٩ ، ٢٣٨	عيشي ولا يؤمن أن تماتي	بنيتي سيدة البنات
٢٩٧	واستعجلت نصب القدور فملت	وإذا العذارى بالدخان تلفت
٣٧٣	فأبعدكن الله من شيرات	إذا لم يكن فيكن ظل ولا جنى
٣٨٩	يسد أبنوها الأصغر خلتي	زعمت تماضر أنني إما أم
٥٥٠	كلنا عالم بالترهات	أرى عيني ما لم تر أياه
٥٩٨ ، ٥٧٧	ففي سعي دنيا طالما قد مدت	
١٠٥٢ ، ٦٥٣	أو سنبل كحلت به فانهلث	فكان في العينين حب قرنفل
٦٦١	ولا موجعات القلب حتى تولت	وما كنت أدري قبل عزة ما البكا
٦٧٧	فمن مل منها ذلك الوصل ملت	صفوح فما تلقاك إلا بحيلة
٩٦٦	إذا صدرت منه الألية برت	قليل الألا يا حافظ ليمينه
٩٩٦	بغير دم دار المذلة حلت	بني أسد إن ابن قيس وقتله
١٠٥١	ولم تكثر القتلى بها حين سلّت	بأيدي رجال لم يشيموا سيوفهم
١٥٩٤ ، ١٠٦٥	ليسوا بأجساد ولا أكيات	عمرو بن يربوع شرار النات
١١٠٥	ويرجعن بالأسياف منكسرات	تعد لكم جزر الجزور رماحنا
	مدارة الأحفاف مجمراتها	أنعتها إني من نعماتها
١١٤٢	كوم الذرى وادقة سراتها	غلب الرقاق وعفريتاتها
١٥١٩ ، ١١٩١	ورجل رمى فيها الزمان فثلّت	وكنت كذي رجلين رجل صحيحة

١٢٥٣	ويدا الذي كانت نوار أجنت	حنت نوار ولات هنا حنت
١٢٨٦	مقيظ مصيف مشتي	من يك ذا بت فهذا بشي
١٣٩٢	نكباء صر بأصحاب المحلات	لا يعدلن أتاويون تضربهم
١٤٣١	عللتها بالمحصدات أصرت	عوايس بالشعث الكماة إذا ابتغوا
١٥٤٣	لعزة من أعراضنا ما استحلّت	هنيئاً مريئاً غير داء مخامر
١٨٩٣	إذا وطنت لها النفس ذلت	فقلت لها يا عز كل مصيبة
١٨٩٨	قديماً فلا تعتدّها بغتات	إذا نعتت أشياء قد كان قبلها
١٩٣٣	مقالة لهبي إذا الطير مرّت	خبير بنو لهب فلا تك ملغياً
٢٢٣٨	إذا ما النجوم أعرضت واسكرت	وأشعث يشهى النوم قلت له ارتحل
٢٤١٢	فويل لأهل الشاء والحمرات	إذا غرّد المكاء في غير روضة
٢٨٣٤، ٢٥١٩، ٢٤٩٩	لدينا ولا مقلية إن تقلّت	أسيئي بنا أو أحسني لا ملومة
٢٥٢٨	ربلات هند خيرة الملكات	ولقد طعنت مجامع الربلات
٢٦٣٥، ٢٥٧٩	إذا ما الهوادي بالعبيط احماّرت	وأنت ابن ليلي خير قومك مشهداً
٢٨٠٩	فعارمة فبرقة العيرات	غشيت ديار الحي بالبكرات

الشاء

٨٥٨	وكل اللذاذة غير الرفث	فظلنا هنالك في نعمة
١٦٥١	جراز لا أفل ولا أنيث	فتخبره بأن العقل عندي
٢٨٠٥	متى يأتي غيائك من تغيث	بعثك مائراً فمكثت حولاً

الجميم الساكنة

٣٧٢	فلا يزال شاحج يأتيك بج	يا رب إن كنت قبلت حجج
-----	------------------------	-----------------------

الجميم المفتوحة

١١٤٥، ٤٤٩، ١٧٣	تجد حطباً جزلاً وناراً تأججا	متى تأتانا تلمم بنا في ديارنا
٧١٨	عكف النبيط يلعبون الفنرجا	

الجيم المضمومة

١٨٠٤، ١٧٠٠، ٩	متى لجج خضرٍ لهنَّ نثيج	شربن بماء البحر ثم ترفعت
٤٢٠	لم يخلقوا وجدود الناس تعليج	كانوا خساً أوزكاً من دون أربعة
١٧٣٦	ماء رواء وطريق نهج	من يك ذا شك فهذا فلج

الجيم المكسورة

٢٢٣١، ٥٠	والليل في بطن منحوت من الساج	أما النهار ففي قيد وسلسلة
٤٨٩	كان الغراب مقطع الأوداج	ليت الغراب غداة ينعب دائباً
١١٩٣	خوارج تراكين قصد المخارج	رأى الناس إلا من رأى مثل رأيه
١٧٠١	قطناً بمستحصد الأوتار محلوج	كانما ضربت قدام أعينها
٢٠٠٣	أم صبي قد جبا أو دارج	يا رب بيضاء من العواهج
٢٠٧٦	أواخر الميس أصوات الفرائج	كأن أصوات من إيغالهن لنا
٢٠٨٠	بالقاع فرك القطن المحالج	يفرك حب السنبل الكناج
٢٥٣٤	أم من سبيل إلى نصر بن حجّاج	هل من سبيل إلى خمر فأشربها
٢٨٢٥	وحاجة غير مزجاة من الحاج	ومرسل ورسول غير متهم

الحاء الساكنة

١٤٨٧	وخذول الرجل من غير كسح	بين مغلوب تليل خده
٢٤٤٧	حتى ترى خيلاً أمامي تسبح	لو خفت هذا منك ما نلتني

الحاء المفتوحة

٧٥	يوم النخيل غارة ملحاحا	نحن اللذون صبّحوا الصباحا
٢٢٠٧، ١٢٩٣، ١٤٩	متقلداً سيفاً ورمحا	يا ليت زوجك قد غدا

٢٦١٠

٥٤٩، ٢٤٢

١٦٤٣، ١٣٢٨، ٦٩٨

قد كاد من طول البلى أن يمصحاً

سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريحاً

١٧٩٦	من الرهبان أكره أن يبوحا	بما خبرتنا من قول قس
٢٣٤٢	دوامي الأيد يخبطن السريحا	فطرت بمنصلي في يعملات
الحاء المضمومة		
١٣٢	إن الحديد بغيره لا يفلح	لا تبعثن إلى ربيعة غيرها
		بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى
٩٢٢، ٦٣٤، ٢٢٦	و صورتها أو أنت في العيين أمّح	
١٨٨٥، ٢٤٤	رسيس الهوى من حب مية يبرح	إذا غُير النَّاي المحيين لم يكد
	عليّ ودوني جندل وصفائح	ولو أن ليلي الأخيلية سلّمتْ
٢٥٣	إليها صدى من جانب القبر صائح	لسلّمت تسليم البشاشة أوزقا
٣٢٧	بعاقبة وأنت إذ صحيح	نهيتك عن طلابك أم عمرو
٦٢٣	وما بال ضوء الصبح لا يتوضّح	خليليّ ما بال الدّجى لا يزحزح
٧٠٤	حمها التخيل والمراح	والحرب لا يبقى لجا
٧٦٦	ك حتى إذا خفق المجدح	وأطعن بالرمح شطر الملو
٨٨٠	فأنا ابن قيس لا براح	من صد عن نيرانها
٩٧١	إذا هبّت لقارثها الرياح	شئت العقر عقر بني شليل
١١٧٨	فلا يك منكم للخلاف جنوح	لزمنا لذن سالمتمونا وفاقكم
١٩٢٧، ١٨٢٠، ١٢٠١	ومختبط مما تطيح الطوائح	لييك يزيد ضارح لخصومة
٢٠٩٥، ١٩٥٧		
١٣٠٩	ولا يبيكتنا إلا الكلاب النوايح	فقل للحواريات يبكين غيرنا
١٤٤١	يوم اللقاء ولا يشنون من قرحوا	لا يسلمون قريحاً حلّ وسطهم
١٧٤١، ١٥٩٠	أموت وأخرى أبغى العيش أكدح	وما الدهر إلا تارتان فمنهما
١٩١٩	وعما ألقى منهما متزحزح	لقد كان لي عن ضربتين عدمتي
٢١٠٧	عليك سلام الله والدمع يسفح	أقول ودمني واكف عند رسمها
٢٢١٩	فأقعد اليوم وأستريح	إني لأرجو أن نموت الريح
٢٤٣٨	بذكراك والعيس المراسيل جنح	إذا مات فوق الرجل أحييت روحه

٢٧٠١ ، ٢٦٦٨	ولا بُعْدُ إلا ما تواري الصفائح	يقولون لا تبعد وهم يدفنونه
٢٦٧٧	كما اكتلُ بالبرق الغمام اللوائح	مررنا فقلنا إيه سلمٌ فسلمت
٢٧٠٠	وضعت أراھط فاستراحوا	يا بؤس للحرب التي
٢٧٧٥	تخبُّ بها العثممة الوقاح	فأهدت منكة لبني أبيها

الحاء المكسورة

٦٨	فضلٌ عن نهج الصراط الواضح	
٩٦	بريء من الحمى سليم الجوانح	تبكي على زيد ولا زيد مثله
١٤٤٠ ، ١٢٥	أكاد أغص بالماء القراح	فساغ لي الشراب وكنت قبلا
١٣٣	أدركه ملاعب الرماح	لو أن حياً مدرك الفلاح
١٠٦١ ، ٣٣٤	وأندى العالمين بطون راح	ألستم خير من ركب المطايا
	كوم الهجان وكل طرفٍ سايج	وإذا مررت بقبيره فاعقر به
٦٣٩	فلقد يكون أخادمٍ وذبايح	وانضح جوانب قبره بدمائها
٧١٠	أمسلمني إلى قسومي شرابي	فما أدري وطني كل ظن
٩٣٣	وتكشف غماء الخطوب الفوادح	بنا أبداً لا غيرنا تُدرك المنى
٩٨٤	كرائم قد عضلن عن النكاح	وإن قصائدني لك فاصطنعي
	سقة إن أمنت من الرزاح	إنني زعيم يا نويـ
١٧٨٣ ، ٩٨٩	م يرتعون من السطاح	أن تهبطين بلاد قو
١٠٥٣	ولكن عرايا في السنين الجوانح	وليست بسنهاء ولا رجبيّة
٢٧٧٢ ، ١٤٢٤	ومن ذم الرجال بمنتزاح	فأنت من الغوائل حين تُرمى
٢٠٠٦	تناسخ الأسماء والأصباح	أفنى رياحاً وبنى رياح
٢١٦٤	في الترب أمسى وفي الصفيح	على صدى أسود الموارى
٢٣٨٨	وأضرب هامة البطل المشيح	واقدامي على المكروه نفسي
٢٥٩٠	مكانك تحمدي أو تستريحي	وقولي كلما جشأت وجاشت
٢٧٤٢	من المال يطرح نفسه كل مطرح	ومن يك مثلي ذا عيال ومقترأ

الذال الساكنة

٣٦٦	يأمن الأحداث في عيشِ رغد	بينما المرء تراه ناعماً
٥٣٤	أصبحت مني كذراعٍ من عضد	يا بكر بكرين ويا خلب الكبد
١٨٤١ ، ١٢١٧	سرادق المجد عليك ممدود	يا حكم بن المنذر بن الجارود
١٥٢٥	ضرباء أيديهم نواهد	كمقاعد الرقباء للضد
١٧٩٨ ، ١٥٣٩	وطاب ألبان اللقاح ويرد	
١٧٥٤	أسود الجلدة من قوم عبد	انسب العبد إلى آبائه
١٨٤٦		إلى أمير المؤمنين الممتاد

الذال المفتوحة

٩٢	أمين فزاد الله ما بيننا بعدا	تباعد عني فطحل إذ دعوته
	تصل الجيوش إليكم أقوادها	وأنا النذير بحرة مسودة
٢٧٨٩ ، ١٧١	حقنوا الصدور وما هم أولادها	أبناؤها متكنفون أباهم
٢٧٩	رأيت الله قد غلب الجدودا	تقوه أيها الفتيان إني
٢٨٤	بغة وعداء علندي	أعددت للحدثان سا
٣٥٩	ليلي فأسجدا	وقلن له أسجد
٥٦٤	تحت ذراع العنس أو كف اليدا	يا رب سارِ بات لن يُوسدا
	بمقدارِ سمدن له سمودا	رمى الحدثان نسوة آل حرب
١٣٦٩ ، ٦٧٦	وردٌ وجوهن البيض سودا	فرد شعورهن السود بيضا
٢٠٢٧ ، ٧٢٥	أرى ما ترين أو بخيلاً مخلدا	أريني جواداً مات هزلاً لأنني
٢١٦٦ ، ١٥٩٦ ، ٧٢٩	كان جزائي بالعصا أن أجلدا	رئيته حتى إذا تمعددا
٢٦٦٩		
١٠٠١ ، ٩٤٧	حرام عليك فانكحن أو تأبدا	ولا تقربن جارة إن سرها
	وحيثما كتتما لقيما رشدا	يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما
١٧٨٢ ، ٩٩٠	مني السلام وأن لا تشعرا أحدا	أن تقرأن علي أسماء ويحكما
٢٦٤٤ ، ٢٥٠٩ ، ١٠٢٤	وإن شئت لم أطعم نقاخاً ولا بردا	فإن شئت حرمت النساء سواكم

١٠٥٩	وعادك ما عاد السليم المسهداً	ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا
١١٣٦	رهناً فيفسدهم كرهن أفسدا	آليت لا نعطيهِ من أبنائنا
١٢١٨	بأجود منك يا عمرو الجوادا	فما كعب بن مامة وابن سعدى
١٢٥٥	سكات إذا ما عض ليس بأدردا	فما تزدرى من حبة جبلية
١٤١٩	بَوَاتِهِ بِيَدِيَّ لِحدا	كم من أخٍ لي صالح
١٤٦٦	فإن لها في أهل يثرب موعدا	الا أيهذا السائلي أين أصعدت
	لا يثتهي أن يردا	أصبح قلبي صردا
٢٥٢٤ ، ١٥٣٤	وصليانا بردا	إلا عراراً عردا
١٥٥٥	ولا من وحى حتى تلاقي محمدا	فآليت لا أرثي لها من كلاله
١٦٠٢	بما كان إياهم عطية عودا	قنافذ هداجون حول بيوتهم
١٦٩٠	وإن لام فيه ذو الشنان وفندا	وما الحب إلا ما تلذ وتشتهي
٢٧٩١ ، ١٦٩٤	ولا تعبد الشيطان والله فاعيدا	وذا النصب المنصوب لا تقربنه
١٧٢٤	عن الماء إذ لاقاه حتى تقددا	وكان وإياها كحمران لم يفق
١٧٥٧	أشابات يخالون العبادا	أتوعدني بقومك يا بن حجل
١٧٥٨	قام ولاها فسقوه صرخدا	
٢٢٦٦ ، ١٧٧٩	لعين بنا شيباً وشيئنا مردا	دعاني من نجد فإن سنيه
	يكون من حذر العقاب قعودا	رهبان مدين والذين عهدتهم
٢٢٤٤ ، ١٨٠٠	خرُّوا لعزّة رُغماً وسجودا	لو يسمعون كما سمعت كلامها
٢٦٠٣ ، ١٨٣٣	لا ترقدان ولا بؤسى لمن رقددا	ماذا يغير ابنتي ربع عويلهما
٢٣٦١ ، ٢٢٠٩ ، ١٨٣٨	خطاك خفافاً إن حرّاسنا أسدا	إذا النف جنح الليل فلتأت ولتكن
١٨٩٤	وإلا فقد عشنا بها زمناً رغدا	منى إن تكن حقايقن أحسن المنى
	مرجلاً ويلبس البرودا	أريت ما جاءت به أملودا
١٩٢٠ ، ١٩١٨ ، ١٩١١	أثائلن أحضروا الشهودا	
٢٠٧٨ ، ٢٠٦٨ ، ٢٠٦٥	زج القلوص أبي مزاده	فزججتها بمزجة
٢٢٢٣	أعطيت أعطيت تافهاً نكددا	لا تنجز الوعد إن وعدت وإن
٢٢٢٥	على الجهاد ما بقين أبدا	نحن الذين بايعوا محمدا

٢٢٨١	شهرأ شآيب وشهراً بردا	ومدُ طوفان مييد مددا
٢٣٤٠	فنعم الزاد زاد أيبك زادا	تزودُ مثل زاد أيبك فينا
٢٣٥٧	حفي عن الأعشى حيث أصعدا	فإن تسألني عني فيا رب سائل
٢٣٩٦	ولليدين جساءة وبددا	تسمع للأحشاء منه لغطا
٢٨٣٢	إذا كلف الإفناد بالناس أفندا	دع الدهر يفعل ما أراد فيانه

الدال المضمومة

٩٣	فذاك أمانة الله الشريد	إذا ما الخبز تأدمه بلحم
١٦٧٦ ، ١٢٨	وجعدة إذا أضاءهما الوقود	أحبُ المؤقدين إليّ موسى
٢٥٢٥ ، ٢٥٠	أقبلت نحو سقاء القوم أبرد	إذا وجدت أوار الحب في كبدي
٢٦٨	وما تيم لذي حسبٍ نديد	أتيماً تجعلون إليّ ندأ
٢٦٦٧ ، ٣٤٩	وقبلنا سحج الجودي والجمد	سبحانه ثم سبحاناً نعوذ به
١٧٣٧ ، ٧٧٩ ، ٤٦٦	وهند أتى من دونها النأي والبعد	ألا حبذا هند وأرض بها هند
٢٤٨٦ ، ٢٠٥٥ ، ١٨٨٦		
٢٤٤٢ ، ٤٩٤	فحسبك والضحاك سيف مهئد	إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا
٢٣١٤ ، ٥١٢	إني امرؤ من حبه هائد	
٥٧٥	وفق العيال فلم يترك له سيد	أما الفقير الذي كانت حلوبته
٥٨٢	عافٍ تغير إلا النؤي والوتد	وبالصريمة منهم منزل خلق
٨١٨	بهج منى يرها يهلل ويسجد	أو درة صدفية غواصها
٨٤١	يبقى المديح ويذهب الرفد	آليت أمدح مغرمأ أبدأ
٨٦٥	وحول بعده حول جديد	وشهر مستهل بعد شهر
١٠٠٢ ، ٩٦٩	لأمر ما يسود من يسود	عزمت على إقامة ذي صباح
١٧٨٦ ، ٩٩١ ، ٩٨٠	أن لا يدانينا من خلقه أحد	نرضى عن الناس إن الناس قد علموا
١٠١٩	وخير أقاويل الرجال سديدها	وقال لها الأملاء من كل معشر
١٠٣٧	وضنت وما كان النوال يؤودها	ألا ما لسلمى اليوم بت جديدها
٢٤٨٨ ، ١٧٥٩ ، ١١٢٠	وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا	إن الخليط أجدوا البين فانجردوا

- ولقد سئمت من الحياة وطولها
 ١١٣٠ وسؤال هذا الناس كيف ليبد
 ألا ليت أيام الصفاء جديد
 ١١٧٣ ودهر تولّى يا بشين يعود
 حتى إذا ما استقل النجم في غلسٍ
 ١١٨٩ وغودر البقل ملويٍّ ومحصود
 إن من ساد ثم ساد أبوه
 ١٣١١ ثم قد ساد قبل جدّه
 وشقوا بمنحوض السنان فؤاده
 ١٤٤٥ لهم قترات قد بنين محاتد
 ولكنما أهلي بسوادٍ أنيسه
 ١٥٣١ ذئاب تبغى الناس مثني وموحد
 ملك على عرش السماء مهيمن
 ١٧٣٤ لعزّته تعنو الوجوه وتسجد
 أبني لبيني إن أمكم
 ١٧٥٠ أمة وإن أباكم عبد
 جاد الحمى بسط الديدن بوابل
 ١٧٦٦ شكرت نده تلاءه ووهاده
 فواكبدي من لاعج الحب والهوى
 إذا اعتاد قلبي من أميمة عيدها
 ١٨٤٧ عاد قلبي من الطويلة عيد
 ١٨٤٩ واعتراني من حبه تسهيد
 وأبغض من وضعت إليّ فيه
 ٢٠٥٦ لساني معشر عنهم أذود
 فينا معاشر لن يبنوا لقومهم
 ٢٠٥٧ وإن بنى قومهم ما أفسدوا عادوا
 إذا ما أبا حفص أتتك رأيتها
 ٢٠٨٩ على شعراء الناس يعلو قصيدها
 حرام على عيني أن تطعما الكرى
 ٢٢٠٨ وأن ترقاً حتى ألاقك يا هند
 عشية لا عفراء منك قريبة
 ٢٢١٦ فتدنو ولا عفراء منك بعيد
 قد علمت سلمى وجاراتها
 ٢٣١٣ أني من الله لها هائد
 بأبناء حي من قبائل مالك
 ٢٣٣٨ وعمرو بن يربوع أقاموا فأخلدوا
 ألا كل مولودٍ فللموت يولد
 ٢٣٤٥ ولست أرى حياً لحي يخلد
 بهاب النوم أن يغشى
 ٢٣٨٧ عيوناً تهابك فهو نقار شرود
 فكيف ولم أعلمهم خذلوكم
 ٢٤٥٧ على معظم ولا أديمكم قلدوا
 يصيح بالأسحار من كل سادة
 ٢٤٦٩ ، ٢٤٧٠ كما تأسد الذم الكفيل المعاهد
 نبث أخوالي بني يزيد
 ٢٥٤١ ظلماً علينا لهم فديد
 ولا يقيم على ضيم يبراد به
 ٢٨٠٨ إلا الأذلان غير الحي والوتد
 وشهدت أنجية الأفافة عالياً
 ٢٨١٧ كعبي وأرداف الملوك شهود

المدال المكسورة

١٦	فلما دعاني لم يجدني بقعد	دعاني أخي والخيل بيني وبينه
٣٥	إلى الماجد القرم الجواد المحمد	إليك أبيت اللعن كان كلالها
٣٦	بأفضل أقوالي وأفضل أحمدي	وأبلج محمود الثناء خصصته
٦٢	أسفّ فلم تكدم عليه بإئمد	سفته إياة الشمس إلا لثاته
٦٣	وظيفاً وظيفاً فوق مور معبد	تباري عتاقاً ناجيات وأتبع
	وبات الخليّ ولم ترقد	تطاول ليلك بالإئمد
	كليلة ذي العائر الأرمد	وبات وياتت له ليلة
١٠٦٠ ، ٦٤	وخبرته عن أبي الأسود	وذلك من نبا جاءني
٢١١ ، ٧٦	هم القوم كل القوم يا أم خالد	وإن الذي حانت بفلج دماؤهم
١٣١٧ ، ٩٤	وقال ألا لا من سبيل إلى هند	فقام يذود الناس عنها بسيفه
٩٧	نكذّن ولا أمية في السلاد	أرى الحاجات عند أبي حبيب
١١٠	فتناولته واتقتنا باليد	سقط النصف ولم ترد إسقاطه
١٤٣	أساعة نحس تقى أم بأسعد	سواء عليه أي حين أتيته
١٦٩	ن إذا كافحته خيل الأعادي	لست ممّن يكعّ أو يستكينو
	عمرك ما عشت آخر الأبد	لم تدر مالا ولست قائلها
١٧٥	فيها وفي أختها ولم تكد	ولم تؤامر نفسك ممترياً
١٨٢	ناراً إذا خمدت نيرانهم تقد	ترفع لي خندف والله يرفع لي
١٤٧٧ ، ١٨٩	إلى حمامتنا ونصفه فقد	قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا
١٥٠٢ ، ١٩٠	ولكن متى يسترفد القوم أرفد	ولست بحلال التلاع لبيته
	جرت في لساني جرهم وقمود	أنحوي هذا العصر ما هي لفظه
٢٤٣	وإن أثبتت قامت مقام جحود	إذا نفيت والله أعلم أثبتت
٢٧٨	فلن أعرض أبيت اللعن بالصفد	هذا الثناء فإن تسمع لقائله
٢٨٥	وكحل أمايك الحسان بإئمد	تناغي غزالاً عند باب ابن عامر
٢٩٦	بجسّ الندامي بضة المتجرد	رحيب قطاب الجيب منها رفيقة
٢٩٩	ولكن حمد الناس ليس بمخلد	فلو كان حمد يخلد الناس لم تمت

٣٠٢	كرعْنٍ بسبتٍ في إناء من الورد	إذا ما استحين الماء يعرض نفسه
٣٣٨	يا عمرو وبغيك إصراراً على الحسد	أهان دمك فرغاً بعد عزته
٣٦٠	وافى بها كدراهم الأسحاد	من غمر ذي نطف أغرّن منطلق
٣٧٥	والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد	إلا أوارى لايأ ما أبينها
١٩٤١ ، ٤١٦	حتى إذا التبت نفضت لها يدي	وكتيبة لبستها بكتيبة
١٤٧٥ ، ٩٧٥ ، ٤٣١	سراتهم في الفارسي المسرد	فقلت لهم ظنوا بألفي مدجج
٢٥٥٣ ، ١٥٣٠		
٢١٥٢ ، ٤٨١	رفيقين قسالا خيمتي أم معبد	جزى الله رب الناس خير جزائه
٥١٣	قريض الردافي بالغناء المهود	وخود من اللاتي تسمعن بالضحي
		الا أيهذا الزاجري أن أحضر الوغى
١٦١١ ، ٥٦٨ ، ٥٢١	وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي	
٢٥٨٢ ، ٢٤٣٤ ، ١٧٤٢		
١٩٠٣ ، ٧٦١ ، ٥٢٥	كان أثوابه مجّت بفرصاد	قد أترك القرن مصفراً أنامله
٥٢٦	قدني من نصر الخبيين قدي	
٢٧٢٥ ، ٥٢٧	لما تزل برحالنا وكان قد	أفد الترحل غير أن ركابنا
	من وحش وجرة موثي أكارعه	
٥٤٦	طاوى المصير كسيف الصيقل الفرد	
٥٥٣	وجرح اللسان كجرح اليد	ولو عن نثا غيره جاءني
٥٧٣	على الحر من وقع الحسام المهتد	وظلم ذوي القربى أشد مضاضة
٥٧٤	متى يك أمر للنكيسة أشهد	وقريت بالقربى وجدك إنه
٥٨٩	على واحد لا زلتم قرن واحد	نظاهرتم أستاه بيت تجمعت
٥٩٤	وما أثمر من مال ومن ولد	مهلاً فداء لك الأقوام كلهم
٥٩٥	فدى لك من رب طريقي وتالدي	تخب إلى النعمان حتى تناله
١٨٤٥ ، ١٤٢٠ ، ٦١٦	كخنزير تمرغ في رماد	على ما قام يشتمني لثيم
٢١٤٧		
٦٤٧	وأن وعيداً منك كالأخذ باليد	تعلم رسول الله أنك مدركي

١٤٧١ ، ٦٥٠	ما حاجبيه معين بسواد	فكانه لهق السراة كأنه
٦٧٣	على لاحب كأنه ظهر برجد	أمون كألواح الإران نساتها
٦٧٤	بعد المغيب في سواء الملحد	يا ويح أصحاب النبي ورهطه
٧٩٧	فلم يبق إلا خيم منضد	أريت بها الأرواح كل عشية
٨١٦	فسرُّك أن يعيش فجىء بزاد	إذا ما مات ميت من تميم
٨٢٥	ولكنما الفتيان كل فتى ندي	لعمرك ما الفتيان أن تبت اللحى
٨٦٧	فمن أثقف فليس إلى خلود	فإما تثقفوني فاقتلوني
٨٦٩	وإن تقصدوا الذمَّ نقصد	فإن تقتلوننا نقتلكم
٨٩٦	تلد أقران الرجال اللدد	
٩١١	غويت وإن ترشد غزية أرشد	وهل أنا إلا من غزية إن غوت
٩٣٤	من الحمام عدانا شر مورود	لو كان لي وزهير ثالث وردت
٩٧٩	وتقوى الله من خير العتاد	وأعلم علم حق غير ظن
٩٨٢ ، ١٠١١ ، ١٥١٣	عقابك قد كانوا لنا كالموارد	فلولا رجاء النصر منك ورهبة
١٧٣٢ ، ١٧٤٧ ، ١٧٩٠		
٢٦٢٠		
١٠٤٤ ، ١٣٠٣	بنهكة ذي قربي ولا بحقِّد	نقي نقي لم يكثُر غنيمه
١٠٨٣	وضرب في البلاد بغير زاد	لحفظ المال أيسر من بقاه
١١٢٨	ليشأ هزبراً ذا سلاح معتدي	حتى استثاروا بي إحدى الإحد
١١٤٣	لباب البر يلبك بالشهاد	إلى رده من الشيزى ملاء
١١٩٥	بأن أترك اللذات في كل مشهد	فلولا الشهي والله كنت جديرة
١٢١٩	أقوت وطال عليها سالف الأبد	يا دارمية بالعلياء فالسند
١٣٢٣	فإن صاحبها قد تاه في البلد	ها إن تا عذرة إن لم تكن نفعت
١٤١٧ ، ٢٢٧٠	كالشجايبين حلقه والوريد	من يكندي بسىء كنت منه
١٤٦٧	فاليوم سُرح وصاح الحادي	قد كنت تبكين على الإصعاد
١٤٨٠	فرغ وإن أحاكم لم يقصد	وقتيل مرةً أثارن فإنه
١٤٨٦	تناول أطراف البرير وترتدي	خذول تراعي ربرياً بخميلة

١٥١٢	فيقلن لا يبعد وقلت له ابعد	حتى تركت العائدات يعدنه
١٥١٥	بني بطنها هذا الضلال عن القصد	كمرضعة أولاد أخرى وضِيَعَتْ
١٥٩١	وآخر يثني دمة العين باليد	فظلوا ومنهم دمه سابق له
١٦٢٩	أنسخ على تحيته بجندي	أؤم بها أبا قابوس حتى
١٦٩٣	وليس على قلبه وجهده	على أعراقه تجري المذاكي
١٧٥٢	براجع ما قد فاته برداد	وما كل مغبون ولو سلف صفقه
١٧٦١	ف قد قطع الجبل بالمرود	ومستنة كاستنان الخرو
١٧٩١	بنوهن أبناء الرجال الأبعاد	بنونا بنو أبائنا وبناتنا
١٨٠٧	ضرب الوليدة بالمسحة في التأد	ردت عليه أقاصيه ولُبدِه
١٨٢١	من الوجدشيء قلت بل أعظم الوجد	تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه
١٩٠٥	أخنى عليها الذي أخنى على لبد	أمت خلاء وأمسى أهلها احتملوا
١٩٢٤	وإن يأتك الأعداء بالجهد أجهد	وإن أدع للدجلي أكن من حماتها
١٩٩٨	أخاً لاح يرجي وما ثورة الهند	ولم يترك النبل المحالف بينها
٢٠٣٠	إلى ساعة في اليوم أوفي ضحى الغد	أعاذل ما يدريك أن منيتي
٢٧٢٦ ، ٢١٨٤	ومن العناء تفردي بالسؤدد	خلت اللديار فسدت غير مسود
٢٢٢٢	لا خير في المنكود والناكد	وأعط ما أعطيته طيباً
٢٣٢٢ ، ٢٢٢٧	لابتزها مبارك الجلال	لو شهد عاد في زمان عاد
٢٢٢٩	إلى حمام سراع وارد الثمد	واحكم كحكم قناة الحي إذ نظرت
٢٢٤٢	ولا أهل هناك الطراف الممدد	رأيت بني غبراء لا يتكروني
٢٢٤٩	في ظل ملك ثابت الأوتاد	ولقد غنوا فيها بأنعم عيشة
٢٢٧٥	مهما تعود شيمة يتعود	عودت قومك أن كل مبرر
٢٣٠٠	أنت خلقتني لدهر شديد	يا بن أمي ويا شقيق نفسي
٢٣٤٣	ومسحت باللثين عصف الإثم	كنواح ريش حمامة نجدية
٢٣٤٨	ليس الإمام بالشحيح الملحد	
٢٣٥٠	وعلى انتقاصك في الحياة وأزدد	أنى سلكت فإنني لك كاشح
٢٣٧٨	عَيَّتْ جواباً وما بالريع من أحد	وقفت فيها أصيلاً لأسائلها

٢٤٢٨	أم تعدوان فإن الريح للعادي	أتنظران قليلاً ريث غفلتهم
٢٤٣٠	والفضل للقوم من ريح ومن عدد	كما حميناك يوم النعف من شطط
٢٤٥٢	أن المنية للفتى بالمرصد	ولقد علمت وما إخالك ناسيا
٢٤٥٣	فتى حتاك يا بن أبي يزيد	فلا والله لا يلفى أناس
٢٥٠٠	لتضربه لم يستغثك في الود	أخوك الذي إن قمت بالسيف عامداً
٢٥٠٢	كمعمعة السعف الموقد	جموحاً مروحاً وإحضارها
٢٥٢١	تهيأ لأخرى مثلها وكان قد	فقل للذي يبقى خلاف الذي مضى
٢٦٠٠	برد جمال غاضرة المنادي	فأسررت الندامة يوم نادى
٢٦١٤	نهاري ولا ليلى عليّ بسرمد	لعمرك ما أمرى عليّ بغمة
٢٦٢٨	وكل مقلص سلس القياد	أعاذل شكتي بدني وسيفي
٢٨٢٦، ٢٧٤٩، ٢٦٤٠	بما لاقت لبون بني زياد	ألم يأتيك والأنباء تمي
٢٦٧١	وآخر فوق دارته ينادي	له داعٍ بمكة مشمعل
٢٦٨٠	للمح خفي أو لصوت مند	وصادقتا سمع التوجس للسرى
٢٦٨٩	طوع الشوامت من خوف ومن صرد	فارتاع من صوت كلاب فبات له
٢٦٩٦	على رجل بقارعة الصعيد	ونائحة تنوح بقطع ليل
٢٧٠٢	شبران فهو بغاية البعد	من كان بينك في التراب وبينه
٢٧٢١	ولكن طفت علماء غرلة خالد	فما سبق القيسي من سوء فعله
٢٧٥٧	وإن كنت قد كلفت ما لم أعود	فقلت على اسم الله أمرك طاعة
٢٧٦٠	شريت أبا زيد بما ملكت يدي	ولو أن هذا الموت يقبل فدية
٢٧٨٥	وما أحاشي من الأقوام من أحد	ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه
٢٨٠٠	ولقد كان عصرة المنجود	صادياً يستغيث غير مغاث
٢٨٣١	فليس ممّا قلت من أمرٍ بمرود	يا صاحبني دعا لومي وتفنيدي
٢٨٣٣	قم في البرية فاحدها عن الفند	إلا سليمان إذ قال الإله له

الراء الساكنة

٢٨١٢، ١٨

ومن يبك حولاً كاملاً فقد اعتذر

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما

٢٠٦	كشعلة القابس ترمي بالشرر	حتى إذا اشتال سهيل في السحر
٣٨٠	أنا ابن ماوية إذ جدّ النفر	
٢١٧٢ ، ٥١٩	تقضي البازي إذا البازي كسر	داني جناحيه من الطور فمرّ
٥٣٧	بدو في الأكف اللامعات سور	عن مبرقات بالبرين وتب
٧١٣	ليس منه الدهر يقضون الوطر	جعل البيت مثاباً لهم
٧٤٥	ويوم نساء ويوم نسرّ	فيوم علينا ويوم لنا
٧٦٠	مرابط للأمهار والعكر الدثر	لعمري لقوم قد نرى أمس فيهم
٧٨٠	عن يديها كالفراش المشفتر	وترى المرو إذا ما هجّرت
٧٨٦	ثريد ليل وثريد بالنهر	لولا الثريدان لمتنا بالضمير
٩٠١	فتولى مغضباً فعل الضجر	أخذته عزّة من جهله
٩٤٢	في لامع العقبان لا يمشي الخمر	
٩٥٠	م تماشي الأم الزوافر	تمشي بها ربد النعا
٩٨٨	كشفت حقائقها بالنظر	إذا المعضلات تصدّيتني
٩٩٢	كسا وجهها سعف منتشر	وأركب في الروع خيفانة
١٠٨٧	له سيمياء لا تشق على البصر	غلام رماه الله بالحسن يافعاً
١٤٦٤ ، ١٠٨٩	ولا ترى الضبّ لها ينحجر	لا يفرغ الأرنب أهوالها
١٠٩٣	يلحفون الأرض هداًب الأزر	ثم راحوا عقب المسك بهم
١١٥٤	صرة فقد عظم الأواصر	عطفوا عليّ بغير آ
١١٩٦	س تسدّ به فرجها من دبر	لها ذنب مثل ذيل العسرو
١١٩٩	إذا غرّد الطائر المستحجر	يععل به برد أنيابها
١٢٢١	تضايق عنها أن تولجها الإبر	فإن القوافي تتلجن موالجا
١٤٤٩	أ يوم لم يقدر أم يوم قدر	في أي يومي من الموت أفر
١٥٣٢	بمثنى الزقاق المترعات وبالجزر	بفاكهنا سعد ويغدو لجمعنا
٢٣٩٨ ، ١٦٧٨	فثوب لبست وثوب أجرّ	فأقبلت زحفاً على الركبتين
١٦٨٦	وأفلت منها ابن عمرو وحجر	وهرّ تصيد قلوب الرجال
١٧٦٢	لو عصر منه البان والمسك انعصر	

١٨٤٢	ويعدو على المرء ما يأتزر	أحار بن عمرو كأنني خمز
١٨٦٥ ، ١٨٦٦ ،	حين من القرون لنا بصائر	في الذاهبين الأولي
١٩٣٩		فيها عياييل أسود ونمر
٢٥٣٩ ، ٢١٠٩		نومي بكفي كان من أرمي البشر

٢٢٨٠	خرق الريح وطوفان المطر	غير الجدّة من آياتها
٢٣٧٥	ولا مقصر يوماً فيأثيني بقر	لعمرك ما قلبي إلى أهله بحر
٢٧٤٠	أحب إلينا منك فافرس حمر	لعمري لسعد حيث حلت دياره

الراء المفتوحة

٧٨٢ ، ٨٣	لما رأين الشمط القفنندرا	وما ألوم البيض ألا تسخرا
١٢٤	أيسقى فلا يورى إليّ ابن أحمر	تقول وقد عاليت بالكور فوقها
١٢٦	فما شربوا بعداً على لذة خمرا	ونحن قتلنا الأسد أسد خفية
٢١٤	أو جبلاً أصم مشمخراً	واللذ لو شاء لكانت برا
٢٧٤	د صدعاً على نأبها مستطيرا	فبانت وقد أسارت في الفؤا
٣١٢ ، ١٢٠٥ ، ٢٠١٦ ،	وعالين قنونا من البسر أحمر	سوامق جبار أثيت فروعه
٢٠١٧		
٣١٤	ولم ينج إلا جفن سيف ومثرا	نجا سالم والنفس منه بشدقه
٣١٥	فواسقاً عن قصدها جوائرا	يهوين في نجد وغوراً غائراً
٣٧٠ ، ٦٤٦ ، ١٩٨٣ ،	وأن لتالك الغمر انحسارا	تعلم أن بعد الغي رشدا
٣٨٦ ، ١٣٣٨ ، ١٣٤٢ ،	ما حجّ ربه في الدنيا ولا اعترا	أو معبر الظهر ينبي عن وليته
٤٠٩ ، ١٢٨٧ ،	كما اشترى المسلم إذ تنصرا	وبالطويل العمر عمراً حيدرا
٤٤٣	لقائل يا نصر نصر نصراً	إني وأسطار سطران سطر
٤٨٦	ه بها ذنب عبده مغفور	فاز بالحطة التي جعل اللد
٤٩٠ ، ٦٤٠ ، ٧٦٨ ،	نغص الموت ذا الغنى والفقيرا	لا أرى الموت يسبق الموت شيء
٨٤٣ ، ٨٨٥ ، ١٢٠٦ ،		

	لما رأيت نبطاً أنصارا	شمّرت عن ركبتني الإزارا
٥١٧	كنت لهم من	النصارى جارا
٢٢١٧، ٥٦٢	له الويل إن أمسى ولا أم عامر	لديه ولا البسياسة ابنة يشكرا
٥٦٥	يديان بيضاوان عند محلم	قد يمنعانك أن تضام وتقهرا
٥٨٣	سقيناهم كأساً سقونا بمثلها	ولكنهم كانوا على الموت أصبرا
٥٩١	وقيدني الشعر في بيته	كما قيد الأسرات الحماما
١٨٧٢، ١٢٢٠، ٦٨٨	كان الحصى من خلفها وأمامها	إذا نجلته رجلها خذف أعسرا
٢٦١٩		
٧١٦	أطافت به جيلان عند قطاعه	تردّد فيه العين حتى تحيرا
٨١٤	حراجيج لا تنفك إلا مناخة	على الخسف أو نرمي بها بلداً فقرا
٨٧٤	ولقد تكنّفي الوشاة فصادفوا	حصرك بسرّك يا أميم حصورا
٩٤٨	الباركين على ظهور نسوتهم	والناكحين بشطاء دجلة البقرا
٩٦٣	ويهلك المرثي لغواً	كما ألغيت في الدية الحوارا
٩٦٥	ولا خير في حلم إذا لم تكن له	بوادر تحمي صفوه أن يكذرا
٩٩٨	فطافت ثلاثاً بين يوم وليلة	وكان النكير أن تضيف وتجارا
١٠٣٠	وكان لها في سالف الدهر خلة	يسارق بالطرف الخباء المسترا
١٠٤١	وكيف أنا وانتحال القوا	في بعد المشيب كفى ذاك عارا
١٨٥٠، ١٤٦٥، ١٠٨٨	على لاحب لا يهتدى بمناره	إذا سافه العود النباطي جرجرا
١١١٢	لعمرك لا أخشى التصعلك ما بقي	على الأرض قيسيّ يسوق الأباعرا
١١٦٨	لقد رسخت في القلب مني مدة	ليلي أبت آياتها أن تغيرا
١٢٠٠	وأدّج من طيبة مسرعاً	فجاء إلينا وقد أسحرا
١٢٢٦	ولاح بجانب الجبلين منه	ركام يحفر الأرض احتفارا
١٢٧٤	متى ما تلقني فردين ترجف	روانف أليتيك وتستطارا
١٢٧٧	أيها الرائح المجدّب ابتكارا	قد قضى من تهامة الأوطارا
٢٠٠٢، ١٩٤٠، ١٢٨٨	فألقيته يوماً يبسر عدوه	ويحر عطاء يستخف المعابرا
١٤٢٥، ١٣٣٥	فلقت له لا تبك عينك إنما	نحاول ملكاً أو نموت فنعدرا

١٣٦٣	أظليماً أصيدكم أم حماراً	فتولى غلامهم ثم نادى
١٧١٨ ، ١٣٧٤	أملك رأس البعير إن نفرا	أصبحت لا أحمل السلاح ولا
١٤٦٨	أخو الجهد لا يلوي على من تعذراً	يسير يضح العود منه يمنه
٢٤١٠ ، ١٤٦٩	أداهم سوداً أو محدرجة سمرا	أخاف زياداً أن يكون عطاؤه
١٥٥٩	تعش ذا يسارٍ أو تموت فتعذرا	فسرُ في بلاد الله والتمس الغنى
١٥٨٥	من الذرِّ فوق الإتب منها لأثراً	من القاصرات الطرف لودب محول
١٦٣٣	كانوا عصاة وقالوا الإفك والزورا	فأركسوا في جحيم النار إنهم
١٦٥٧	بأن امرأ القيس بن تملك بيقرا	ألا هل أتاها والحوادث جمه
١٨٩٩	رماحاً طوالاً وخيلاً ذكورا	وأعددت للحرب أوزارها
	نسائل حيّ بثنة أين سارا	ألا يا صاحبي قفا المهاري
٢٠٩٣	الدبران أم عسفوا الكفارا	بأي تراهم الأرضين حلوا
٢١٠٠	تخال به راعي الحمولة طائرا	وحلت بيوتي في بقاع ممنع
٢١٢٧	ولا يألوهم أحد ضرارا	إذا ما شاء ضرخوا من أرادوا
٢١٦١	إلا لعيناً خاطئاً مدحورا	وبإذنه سجدوا لأدم كلهم
٢١٨٧	وأن نشرب الإثم الذي يوجب الزورا	نهانا رسول الله أن تقرب الزنى
٢٥٣٣ ، ٢٣٢٩	سبيل فأما الصبر عنها فلا صبيرا	ألا ليت شعري هل إلى أم سالم
٢٣٥٣	لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا	أيان نؤمنك تؤمن غيرنا وإذا
٢٣٧٦	وحلّت سليمي بطن قو فعرعرا	سمالك شوق من بعدما كان أقفرا
٢٣٩٠	وبين أسيل خذيه عذارا	جعلت السيف بين الجيد منه
٢٤٣٣	تحلّين ياقوتاً وشذرا مفقرا	غرائر في كنّ وصون ونعمة
٢٤٤٠	وأعددت للسلم أوزارها	وأقنيت للحرب آلتها
٢٦١٣ ، ٢٥٨٥ ، ٢٤٤٣	ونارٍ توقد بالليل نارا	أكل امرئ تحسبين امرأ
٢٤٤٥	وقد أثنخت فرعون في كفره كفرا	تصلي الضحى ما دهرها بتعبد
٢٤٧٨	وأعظمهم بيطن حر إنارا	السنا أكبر الثقيلين رحلاً
٢٥٢٠	بسط الشواطب بينهن حصيرا	عقب الربيع خلفهم فكأنما
٢٥٥٠	عشية قارعنا جذام وحميرا	وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة

٢٥٨٣	موج ترى فوقه الرايات والقترا	متوَّج برداء الملك يتبعه
٢٥٨٦	بالكلب خيراً والحماة شراً	أوصيت من نوء قلباً حراً
٢٥٩٩	أسرَّ الحروريُّ الذي كان أضمرأ	ولما رأى الحجاج جرَّد سيفه
٢٦٣٠	شباب المفارق واكتسين قتيراً	قال العواذل ما لجهلك بعدما
٢٦٤٩	وقد قتل الهزبر أخاك بشراً	أفاطم لو شهدت بطن خبت
٢٧٧٦	وترى المتك بنينا مستعارأ	نشرب الإثم بالصواع جهارأ
٢٧٧٩	يأتي النساء إذا أكبرن إكبارأ	يأتي النساء على أطهارهن ولا
٢٧٩٦	وكنت للأحلام عبَّارأ	رأيت رؤيا ثم عبَّرتها
		الراء المضمومة
١٢١٣ ، ٢٩	يسمعها لاهه الكبار	كحلفة من أبي رياح
٦١	موارده ضاقت عليك مصادره	فهايك والأمر الذي إن توسَّعت
٢١٧٦ ، ٨٠	بكفَّ الإله مقاديرها	هوَّن عليك فإن الأمور
٨٢	والطبيان أبو بكر ولا عمر	ما كان يرضي رسول الله فعلهما
٨٩	عن الحي المضلل أين ساروا	ألم تسأل فتخبرك الديرار
١٤٤ ، ١٤١	سواء صحیحات العيون وعورها	وليل تقول الناس في ظلماته
١٤٥	قبل الصباح فقد عصى عمرو	أنذرت عمراً وهو في مهل
١٧٠	ولا منسىء معن ولا متيسر	لعمرك ما معن بتارك حقه
١٧٦	أيستوقع الذؤبان أم لا يطورها	بؤامر نفسه وفي العيش فسحة
١٧٨	فما يحس بها نجم ولا قمر	في ليلةٍ مرضت من كل ناحية
١٨٠	وكونك إيساه عليك يسير	بيذل وحلم ساد في قومه الفتى
٢١٣	من اللذ به من آل عزة عامر	فلم أر بيتاً كان أكثر بهجة
٢٤١	وكم مثلها فارقتها وهي تصفر	فأبت إلى فهم وما كدت آتبا
٢٥٩	لا يلقينكم في سوءة عمر	يا تيم تيم عدي لا أبا لكم
٢٨٨	جفوني وأن الود موعده الحشر	وبشرتني يا سعد أن أحبتي
٣١٣	قلُّوا كما غيرهم قلُّ وإن كثروا	إن الكرام كثير في البلاد وإن
١٤٥٤ ، ١٣٤٠ ، ٣٨٥	إذا طلب الموسيقى أو زمير	له زجل كأنه صوت حادٍ

٣٩٧، ٤٧٩، ٨١٢	كما انتفض العصفور بلله القطر	وإني لتعروني لذكراك هزة
٤٢٥	وأجعل مالي دونه وأوامره	أكون مكان البر منه ودونه
٤٦٢	إذا ردّ عافي القدر من يستعيرها	فلا تصرميني واسألني ما خليقتي
٤٨٠، ٢١٦٥	ألدّ من السلوى إذا ما نشورها	وقاسمها بالله جهداً لأنتم
٤٩٣	كما قرّ عيناً بالإياب المسافر	فألقت عصاها واستقرّ بها النوى
٥٤٨	وقد مرّ للدارين من بعدنا عصر	كأنهما ملآن لم يتغيّرا
	فبأديه مع الخافي يسير	تغلغل حب عثمة في فؤادي
	ولا حزن ولم يبلغ سرور	تغلغل حيث لم يبلغ شراب
٦١٩، ١٤٨٨	أطير لو أن إنساناً يطير	أكاد إذا ذكرت العهد منها
٦٤١	لكن وقائعه في الحرب تنتظر	إن ابن ورقاء لا تخشى بواده
٦٤٢	أداء عراني من حبابك أم سحر	فوالله ما أدري واني لصادق
٦٤٨	على متطير وهو الثبور	تعلم أنه لا طير إلا
٦٦٠	بلى كل ما شفّ النفوس يضيرها	تقول أناس لا يضيرك مايبها
٧٠٧	وحسن فعل كما يجزى سنمار	جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر
٧٦٧	وشطرها نظر العينين محسور	إن العسير بها داء مخامرها
٧٩٣، ٢٣٦٧	إلى الأرض إن لم يقدر الخير قاده	لعل الذي أصعدتني أن يردني
٨١٧	كما يهمل الركاب المعتمر	يهمل بالفرقد ركبائها
٨٣٢	وإنا من لقائهم لزور	هم المولى وإن جنفوا علينا
٨٥٧	ولهن عن رفث الرجال نفاز	ويريه من أنس الحديث زوانيا
٨٦٨	وقد نهلت منا المثقفة السمر	ذكرتك والخطي يخطر بيننا
٩٢٧	له كل يوم في خليقته أمر	عسى فرج يأتي به الله إنه
٩٩٧	وجسرة لا ترود ولا تعار	فمن يك سائلاً عني فإني
١٠٦٣	لظلت الشّم منه وهي تنصار	فلو يلاقي الذي لاقيته حضن
١٠٦٧، ٢١٢٥، ٢٥١٤	تثببت عيسى ونصراً كالذي نصروا	فثبت الله ما أتاك من حسن
١٠٧٢	إذ هو في الرمس تعفوه الأعاصير	وبينما المرء في الأحياء معتبط
١٠٩١	ولا يعرض على شر سوفه الصفر	لا يغمز الساق من أين ولا وصب

١١١٦	يبني جوارك حين ليس مجير	لهفي عليك للهفة من خائف
١١٣٩	عيدية أرهنت فيها الدنانير	يطوي ابن سلمى بها من راكب بعدا
٢٠١٢ ، ١١٥٠	فاغفر عليك سلام الله يا عمر	ألقيت كاسبهم في قعر مظلمة
١١٧١	يجد فقدها وفي الذناب تدائر	على حين من تلبث عليه ذنوبه
١١٨٧	بعدي وبعذك في الدنيا لمغرور	إن امرأ غره منكن واحدة
١٢٣٤	نقول جهاراً ويلكم لا تنفروا	وإن شل ريعان الجميع مخافة
١٢٥٧	هلا غضبت لنا وأنت أمير	يا بشر حق لوجهك التبشير
١٢٦١	إذا عدموا زاداً فإنك عاقر	ضروب بتصل السيف سوق سمانها
١٥٠٥ ، ١٢٦٤	نجران أو بلغت سوءاتهم هجر	مثل القنافة هداجون قد بلغت
١٢٧٦	غداة غد أم رائح فمهجر	امن آل نعم أنت غاد فمبكر
٢٠٠٤ ، ١٢٨٩	يقصد في أسوقها وجائر	بات يغشيها بعضب باثر
١٣٧٣	ف فآلوت به الصبا والدبور	فأصبحوا كأنهم ورق جف
١٣٧٩	ويحدث ناس والصغير فيكبر	يموت أناس أو يشيب فتاهم
١٤٣٠	حتى تقطع في أجوافها الجرر	قد تكظم البزل منه حين تبصره
٢٥٧٥ ، ١٤٣٣	فأول راض سنة من يسيرها	فلا تجزعن من سنة أنت سرتها
١٦١٦	سأ فللطير في ذراه وكور	شاده مرمراً وجلله كد
١٦٦٥	إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر	فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم
٢٢٤٣ ، ١٧٢٩	سقاك من الغر الغواصي مطيرها	حمامة بطن الوادين ترنمي
(انظر: أحد)	أن لا يدانينا من خلقه بشر	نرضى عن الناس إن الناس قد علموا
١٧٩٥	يحييهم الله في أيديهم الزبير	لو كان منفلت كانت قساوسة
١٨٠٥	طماعية أن يغفر الذنب غافره	أما والذي مسحت أركان بيته
١٨١٥	ولا نحن في شيء كذاك البحائر	محرمة لا يطعم الناس لحمها
١٩٠١ ، ١٨٤٣	فإنما هي إقبال وإدبار	ترتع ما رتعت حتى إذا أدكرت
٢٤٠٩ ، ١٨٥٧	وكنت عليها بالمالا أنت أقدر	تبكي على لبي وأنت تركتها
١٨٨٠	وقد خاب من كانت سريرته الغدر	ألم يك غدرأ ما فعلتم بسعمل
١٩١٢	رقيباً وحولي من عدوك حضر	أريتك إذ هنا عليك ألم تخف

١٩٢٨	فما استطاعوا له صرفاً ولا انتصروا	فاستؤصلوا بعذابٍ حصّ دابرهـم
١٩٣٥	وابرز ببرزة حيث اضطررك الحذر	خل السبيل لمن يبني المنار بها
١٩٤٨	يوماً فقد كنت تستعلي وتنتصر	إمّا يصبك عدو في مناوأة
١٩٥٦	ولا خراسان حتى ينفخ الصور	لولا ابن جعدة لم يفتح قهندزكم
١٩٨٢	براكاء القتال أو الفرار	ولا ينجي من الغمرات إلا
٢٠١٣	على طمع أو خاف شيئاً ضميرها	على الله حساباني إذا النفس أشرفت
٢٠٢٠	حضين عبيطات السدائف والخمر	غداة أحلّت لابن أصرم طعنة
٢٠٢٥	بعدي وبعذك في الدنيا لمغرور	إن امرأ غره في الدنيا واحدة
٢٠٣٩	صماخها بدخيس الذوق مستور	أصاخ من نبأة أصغى لها أذناً
٢١٣٥ ، ٢١٣٧	ثلاث شخوص كاعبان ومعصر	وكان مجني دون من كنت أتقي
٢١٩٦	فلم يستغن بالعظم البعير	لقد كبر البعير بغير لب
٢٢٠١	في جنة حفّها الرمان والخضر	وآخرون على الأعراف قد طمعوا
٢٢٥١	فتواره ميل إلى الشمس زاهره	بمستأسد القرىان عافٍ نباته
٢٢٦٣	تلقف ما يصنعه الساحر	أنت عصا موسى التي لم تزل
٢٢٦٩	وما يشتكين في السنين ضريرها	وإنّ نهن المال في غير ظنة
٢٢٩٢	من حيث ما سلكوا أدنو فأنظور	الله يعلم أنا في تلفتنا
٢٤٥١	ونبذله إذا نضج القدر	وأنني حيثما أثنى الهوى بصري
٢٥٠٣	أشطّ كأنه مسد مغار	نغالي اللحم للأضياف نيشاً
(انظر: تباع)	وجروة لا ترود ولا تعار	إذا جمحت نساؤكم إليه
٢٥١٢	أطلال إلفك بالوعساء تعتذر	فمن يك سائلاً عني فإني
٢٦٥٦	وفي أثوابه أسد هصور	قد كنت تعرف آياتٍ فقد جعلت
٢٦٥٧	خليته وينهره الصغير	ترى الرجل النحيف فتزدرية
٢٧١٧	إذا هو أعيأ بالسبيل مصادره	يساعده الصديق وتزدرية
	له دون ما يهوى حياء ولا ستر	وإني لمن ما أصدر الأمر وجهه
٢٧٦٣	وإن جرّ أسباب الحياة له العمر	إذا المرء وافى الأربعين ولم يكن
		فدعه ولا تنفس عليه الذي مضى

٢٧٩٨	مة وارتهم هناك القبور	ثم بعد الفلاح والملك والأم
٢٨٠٧	بأوجد مني أن يهان صغيرها	وتالله ما إن شهلة أم واجد
٢٨١٤	إذا حشرجت يوماً وضاق بها الصدر	أماوي ما يغني الثراء عن الفتى

الراء المكسورة

١٨١٩ ، ٨١	على التناهي لعندي غير مكفور	إن امرأً خصني عمداً مودته
١٠٣	على قلوصلك واكتبها بأسيار	لا تأمنن فزاريماً حللت به
١٣٤	ونرجو الفلاح بعد عاد وحمير	نحلُّ بلاداً كلها حلُّ قبلنا
١٣٧	وابن ذكاء كامن في كفر	فوردت قبل انبلاج الفجر
١٣٨	أقلت ذكاء يمينها في كافر	فتذكرا ثقلاً رثيداً بعدما
١٩١	الخيانة والغدر	بما لستما أهل
٢٠٤	وعشش في وكره جاش له صدري	ولما رأيت النسر عزَّ ابن داية
٢٢٤	عدا الله من كذب وزور	سقوني النسء ثم تكنفوني
٢٢٥	كما أتى ربه موسى على قدر	جاء الخلافة أو كانت له قدرا
	ثوبي فأنهض نهض الشارب السكر	وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني
٢٤٦	فصرت أمشي على أخرى من الشجر	وكنت أمشي على رجلين معتدلاً
٢٥٧	والصالحين على سمعان من جار	يا لعنة الله والأقوام كلهم
١٢٩٦ ، ٢٦١	ض القوم يخلق ثم لا يفري	ولأنت تغري ما خلقت وبع
٢٨٧	فقلت له ثكلتك من بشير	يبشرني الغراب بين أهلي
٢٦٤٣ ، ٣٠٤	وحديث ما على قصره	وحديث الركب يوم هنا
٣٢٤	تركناهم صرعى لنسر وكاسر	فلما علونا واستونا عليهم
١١١٩ ، ٣٣٠	أنه قد طال حبسي وانتظاري	أبلغ النعمان عني مالكاً
٣٣٣	نزعت بها عن الولية بالهجر	إذا قلت إنني آيب أهل بلدة
٦٩١ ، ٣٤٨ ، ٣٤٢	سبحان من علقمة الفاخر	أقول لما جاءني فخره
٣٥٥	قياماً لديه يعملون بلا أجر	وسخر من جن الملائك تسعة
٣٥٦	تري الأكم فيها سجداً للحوافر	بجمع تفضل البلق في حجرته

٣٥٨ ، ٣٥٧	سجود النصارى لأخبارها	فضول أزمتهما أسجدت
٩١٩ ، ٤٢٦	وريحكم من أي ربح الأعاصر	ومن أنتم إنا نسينا من أنتم
٤٤٢	بلاد تميم وانصري أرض عامر	إذا دخل الشهر الحرام فودّعي
٤٤٤	علي وعباس وآل أبي بكر	فلا تبك ميتاً بعد ميت أجته
٤٧٢	وقد بدا هنك من المشرز	رحت وفي رجليك ما فيهما
٤٧٨	وابن الأخير	بلال خير الناس
٤٧٩	كما انتفض السلواة من بلل القطر	وإني لتعروني لذكراك هزة
٥٢٤	ببعض ما فيكما إذ عبثما عوري	لولا الحياء وبياقي الدين عبثكما
٥٣٠	ولكن بأنواع الخدائع والمكر	فهرت العدا لا مستعيناً بعصبة
١٢٧١ ، ٥٥٤	رددت عليها بالدموع البوادر	إذا كلمتني بالعيون الفواتر
٥٥٩	وآخره لاقى حمام المقادر	تمنى كتاب الله أول ليله
٦٠٩	بنعم طير وشباب فاخر	صبحك الله بخير باكر
١١٥٨ ، ٦١٥	وهل بدارة يا للناس من عار	أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي
		يا قابض الروح من نفس إذا احتضرت
٦٢٢ ، ٦٢١	وغافر الذنب زحزحني عن النار	
١١٦٦ ، ٦٧٩	ليس قضائي بالهوى الجائر	أؤول الحكم على وجهه
١٤٩٥ ، ٨٧٢ ، ٧٤٧	سود المحاجر لا يقرآن بالسور	هن الحرائر لا ربات أحمره
٢٢٩٠ ، ١٦٩٩		
٧٦٢	وما تغني الرسالة شطر عمرو	ألا من مبلغ عني رسولاً
٨٠٦	فتخبر بالذنائب أي زور	فلو نبش المقابر عن كليب
٨٠٧	وكيف لقاء من تحت القبور	بيوم الشعثين لقر عيناً
٨٢١	بعيدة مهوى القرط طيبة النشر	أكلت دماً إن لم أركع بضرة
٨٣٩	ليلي وصلی على جاراتها الأخر	صلى على عزة الرحمن وابتها
٨٤٥	والشهر مثل قلامه الظهر	أخوان من نجد على ثقة
٩١٣ ، ٨٥٢	بصيرون في طعن الكلى والأباهر	ويركب يوم الروع منا فوارس
١٥٥٣ ، ٩٣٥	فقد خاب من يصلى بها وسعيرها	إذا أوقدوا ناراً لحرب عدوهم

٩٣٧	حمر الجلة جأب حشور	آبك أيه بي أو مصدر
٩٤٩	إذا تداعى بنو الإيموان بالعار	أما الإمام فلا يدعوني ولداً
٩٥١	كحائضة يزنى بها غير طاهر	رايت حيون العام والعام قبله
١٠٢٧ ، ١٤٦٠	آلماً حمً يسره بعد عسر	اطرد اليأس بالرجاء فكائن
١٠٣٨	تركناهم صرعى لنسر وكاسر	فلما علونا واستوينا عليهم
١٠٥٤ ، ٢٢١٨	يا عجباً للमित الناشر وأسمر خطياً كان كعوبه	حتى يقول الناس مما رأوا
١٠٩٤	نوى القسب قد أربى ذراعاً على العشر	
١١٢٦	كضلال ملتمس طريق وبار	ولقد ضللت أباك يدعو دارماً
١١٥٦	عليكم ولكن خامري أم عامر	فلا تدفنوني إن دفني محرم
١١٥٩	بحرب كناصاة الأغر المشهر	ألا آذنت أهل اليمامة طيبي
١١٦٩	كأنهن نعاج حول دوار	لا أعرفن ربرياً حوراً مدامعها
١١٧٥ ، ١١٨٠	من لدن الظهر إلى العصير	تتهض الرعدة في ظهيري
١١٧٧	إلى أنت ذو فودين أبيض كالنسر	تذكر نعماء لدن أنت يافع
١٢٣٢	عليك يشفوا صدوراً ذات توغير	دست رسولاً بأن القوم إن قدروا
١٢٣٦	تشوف أهل الغائب المنتظر	وإن بعدوا لا يأمنون اقترابه
١٢٣٨	في الجهد أدرك منهم طيب أخبار	إن يسألوا الخير يعطوه وإن خبروا
١٢٦٣	لا بالحصور ولا فيها بسار	وشارب مريح بالكأس نادمني
١٢٧٠	جباناً فما عذري لدى كل محضر	لبس الفتى إن كنت أعور عاقراً
١٢٧١	رددت عليهما بالدموع البوادر	إذا كلمتني بالعيون الفواتر
١٣٣١	فليات نسوتنا بوجه نهار	من كان مسروراً بمقتل مالك
١٣٩٣	حجفان سديفاً يوم نكباء صرصر	ولم يغلب الخصم الألد ويملاً الـ
١٤٣٢	يا ويح كل مصر القلب ختار	يصر بالليل ما تخفي شواكله
١٥٥٢	دون النساء ولو باتت بأطهار	قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم
١٥٨٧	نداوي السكر بالسكر	فما زلنا على السكر

١٦٦٠	كُرُّ الليالي واختلاف الأعصر	أبني إن أباك غير لونه
١٦٧٤	سُمُّ العداة وآفة الجزر	لا يبعدن قومي الذين هم
١٧٢٠	والطيسون معاقد الأزر	النازلين بكل معترك
١٧٦٨	فوق من أحكى بصلب وإزار	أجل أن الله قد فضلكم
١٨٠١	وشعري شعري	أنا أبو النجم
١٩٢٦	والعصم من شعف العقول الغادر	رهبان مدين لو رأوك تنزلوا
١٩٦٧	فلبي فليبي يدي مسور	دعوت لما نابني مسورا
١٩٧٧	سقياً ورعياً لذاك الغائب الزاري	تبيت نعمي على الهجران غائبة
١٩٨٤	حراس أبواب على قصورها	باعد أم العمر من أسيرها
١٩٩٥	وزفيقه بالغيب لا يدري	نصف النهار الماء غامره
٢٠٠٨	بعيدة بين جاليها جرور	كأن رماحنا أشطان بثر
٢٠٧٧ ، ٢٠٨٥	تفري ليل عن يفاض نهار	تردت به ثم انفري عن أديمها
٢٠٨٨	غلائل عبدالقيس منها صدورها	تمر على ما تستمر وقد شفت
٢١١٠	تعجيل مهلكة والخلد في سقر	وفاق كعب بجير منقذ لك من
٢١١١	وبين أخرى تليها قيد أظفور	ما بين لقمته الأولى إذا انحدرت
	وكحل العينين والعواور	
	تضغو الخناييص والغول التي أكلت	
٢١١٤	في حاوياء ردوم الليل مجعار	
٢١٣٤ ، ٢٣١٧ ، ٢٣١٩	وأنت بريء من قبائلها العشر	وإن كلاباً هذه عشر أبطن
٢١٦٢	وقد كانوا ذوي أشرف وفخر	دحرت بني الحصيب إلى قديد
٢١٧٠	فليس كمن تدلّى بالغرور	أحصُ فلا أجير ومن أجره
٢١٩٣	رخيمة رجع الصوت طيبة النشر	شموس ودود في حياء وعفة
٢١٩٥	جسم الجمال وأحلام العصافير	لا عيب بالقوم من طول ولا عظم
٢٢٤١	من أمه في الزمن الغابر	عصُ بما أبقى المواسي له
٢٢٥٦	ولو تسلّيت عنها أم عمار	إذا تغنى الحمام الورق هيجني
٢٣٣١	طفحت عليك بناتق مذكار	لم يحرموا حسن الغذاء وأمهم

٢٣٣٥	أن الوليد أحق بالغدر	شهد الحطيئة حين يلقى ربه
٢٣٣٧	واختلط المعروف بالإنكار	قالت له ريح الصبا قرقار
٢٣٥٩	بأهل القباب من نمير بن عامر	سواء عليه الفقر أم بت ليلة
٢٤٦٦	أيما إلى جنة أيما إلى نار	يا ليتما أمانا شالت نعماتها
٢٥١١	ما ليس منجيه من الأقدار	حذر أموراً لا تضير وآمن
٢٥٣٢	كالمستجير من الرمضاء بالنار	المستجير بعمرو عند كربته
٢٥٥١	يجد جمع كف غير ملأئ ولا صفر	إذا جاء يوماً وارثي يتبغي الغنى
		لهم قدم لا ينكر الناس أنها
٢٥٦٢	مع الحساب العادي طمّت على البحر	
٢٥٨٤	متلج كقفيه في قتره	رب رام من بني ثعل
٢٧٠٥	دعيت نزال ولج في الذعر	ولنعم حشو الدرع أنت إذا
٢٧٣٢	فيهم ورهط ربيعة بن حذار	رهط ابن كوز محقبي أدراعهم
٢٨٠١	كنت كالغصان بالماء اعتصاري	لو بغير الماء حلقي شرق

الزاي

٤٨٨	وأوجعني الدهر قرعاً وغمزا	نعرقتي الدهر نهساً وحرزاً
١٨٣٧، ٢٢١٠		إن العجوز خبة جرورا
٥٨٠	لوصل خليل صارم أو معارز	وكل خليل غيرها ضم نفسه
		وحالها عن ذي الأراكة عامر
٢٠٤٩	أخو الخضر يرمي حيث تكوى النواحر	
		فظلت بأعراف تعادى كأنها
٢٢٠٣	رماح نحائها وجهة الريح راكز	
٢٤٨٠	قرف الحتي وعندي البر مكنوز	لا در دري إن أطعمت جائعهم
٢٥٠٤	حتى رأيت ذوي أحسابهم جمزوا	وقد جمحت جماحاً في دمائهم
٣٩٢، ١٩٤٩، ٢٥٠٥	قاربت بين عنقي وجمزي	إما تريني اليوم أم حمز
٢٤٨١	بات ينزني على أوفاز	على شديد لحمه كناز

السن الساكنة

٣٦١ وحضرت يوم خميس الأخماس وفي الوجوه صفرة وإبلاس

السين المفتوحة

٢٠٤٧، ١١٣١، ٣٤٥	فلم أر مثل الحي حياً مصباحاً وأكرم وأحمى للحقيقة منهم يا صاح هل تعرف رسماً مكروسا فلما تريني لا أغمض ساعة ترى المجلس يقول الحق تحسبه صدق مقالته واحذر عداوته ألا إن بعد العدم للمرء قوة هذي برزت فهجت رسيسا وهم يمشين بنا هميسا إذا ما الضجيج ثنى جيدها ليست أناساً فأفنتهم وبدلت قرحاً دامياً بعد صحة وكل رجاس يسوق الرجسا فلو أنها نفس تموت جميعة أذفناهم كؤوس الموت صرفاً كلاهما كان رئيساً بئيسا حنقاً عليّ ولا أري فلا تلمه أن يخاف البائسا	ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا وأضرب منا بالسيف القوانسا قال نعم أعرفه وأبلسا من الدهر إلا أن أكبّ فأنعسا رشداً وهيئات فانظر ما به التبسا والبس عليه أموراً مثل ما لبسا وبعد المشيب طول عمر وملبسا ثم انصرفت وما شفيت ننيسا إن يصدق الطير نك لميسا تثنت عليه فكانت لباسا وأفنت بعد أناس أناسا لعلّ منايانا تحوّلن أبؤسا ١٨٠٩ ١٨٩١ ١٩٤٣ ٢٣٢٠ ٢٣٢١ ٢٨١٥
-----------------	---	--

السين المضمومة

٤٠ لله يبقى على الأيام ذو حيد
بشمخر به الظيان والآس
٢٩٥ نبث أن النار بعدك أوقدت
واستبّ بعدك يا كليب المجالس

٥١٥	ويضحى لديه وهو نصران شامس	يظل إذا دار العشا متحنفاً
١٠٦٤	والحب يأكله في القرية السوس	آليت حب العراق الدهر أطمعه
١٠٩٥	بالرقمتين له أجر وأعراس	ليث هزير مدل عند خيسته
١١٠٢	إذا جلته المظلمات الحنادس	ورمل كأوراك العذارى قطعه
١٣٠٧، ١٥٤٧	أحسن به فهنَّ إليه شوس	سوى أن العتاق من المطايا
١٧٧٣، ١٧٧٧	في بلد ليس بها أنيس	يا ليتني وأنت يا لميس
١٩٦٦	نجوم ولا بالأفلات شموستها	مصاييح ليست باللواتي تقودها
٢٤٢٥	زنابيره والأزرق المتلمس	فهذا أوان العرض حيّ ذبابه

السين المكسورة

١٦٥	فاغفر فأول ناسٍ أول الناس	فإن نسيت عهداً منك سالفه
١٦٦	سميت إنساناً لأنك ناسي	لا تنسين تلك العهود فإنما
٣٤٣	كما شبرق الولدان ثوب المقدس	فأدركنه يأخذن بالساق والنسا
٤٧٦، ١٥٨٢	لم يستطع صولة البزل القناعيس	وابن اللبون إذا ما لَزَّ في قرن
٥٤٥	إثارة نبات الهواجر مخمس	يهيل ويذري تربه ويثيره
٧٨١	في منقل وبرجد وبرنس	لراهب يحج بيت المقدس
٨٠٣، ١٨٨٤، ٢٢٤٧	ولقيت أضيافي بوجه عبوس	بقيت وفري وانحرفت عن العلى
	لم تخل يوماً من نهاب نفوس	إن لم أشن على ابن حرب غارة
	أن أبا العباس أولى نفس	قد علم القدوس مولى القدس
١٠٣٤	في معدن الملك القديم الكرسي	
١٠٤٨	كركرة وثفنسات ملس	خوى على مستويات خمس
١٥٦٩	من الأذى ومن قراف الوقس	وحاصن من حاصنات ملس
	أشعث في هيكله منندس	لو عرضت لأبيلي قس
١٧٩٤	حنُّ إليها كحنين الطيس	
٢٠٧٩	فدا سهم دوس الحصاد الدائس	وحلق الماذي والقوانس
٢٣٢٣	خلوة من غير ما بشس	ليتني ألقى رقية في

٢٤٨٩	واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي	دع المكارم لا ترحل لبغيتها
٢٥٢٩	والدهر من بين إنعام وأبأس	اليوم خمر ويبدو في غد خبز

الشرين

٢٠٩٧	أمشها في كل يوم مشاً	أورثني حمولة وفرشاً
٢٠٩٩		كمشفر الناب تلوك الفرشاً
٢٧٣٦	لنا أمل في العيش ما دمت عائشاً	أيا أبتي لا زلت فينا فإنما
٢١٤١، ٩٥٣	ومرّ أعوامٍ نتفن ريشي	إليك أشكو شدة المعيش

الصاد

١٥٠٩	عراض المذاكي المسنفات القلائصا	وما خلعت أبقى بيننا من مودة
١٦٩٧	وجاراتكم غرثى يبتن خمائصا	تبيتون في المشتى ملاء بطونكم
١٦٩٨، ١١٦٣، ١٥٣	فإن زمانكم زمن خميص	كلوا في بعض بطنكم تعفوا
٦١٢، ٣١٩	فتقصر عنها خطوة وتبوص	أمن ذكر ليلي أن نأتك تنوص
١٦٥٤	ما للرجال عن المنون محاص	أتحيص من حكم المنية جاهداً
١٥٢١	وإذا أتاك فلات حين مناص	جشأت فقلت اللد خشيت ليأتين

الضاد

٣٠٧	إذا ما خاف بعض القوم بعضا	لنعم البيت بيت أبي دثار
١١٢١	فمطّلت بعضاً وأدّت بعضا	داينت أروى والديون تقضى
١٣٨٥، ١٢٩٩، ٣٦٤	قطا الحزن قد كانت فراخاً بيوضها	بتيهاء قفر والمطي كأنها
١٧١٥		
٥٣٢	محامل فيها رجال فرّض	شيب أصداغي فرأسي أبيض
٢٣٦٦	على الماء لا يدري بما هو قابض	فأصبح من أسماء قيس كقابض
٩٧٤، ٥٣٣	له قروء كقروء الحائفض	يا رب ذي ضغن عليّ فارض
١٣٠٥	حنانيك بعض الشراهنون من بعض	أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا

١٣٧٧	طوين طولي وطوين عرضي	طول الليالي أسرع في نقضي
١٤٠٦	كفحل الهجان ينتحي للعضيض	له قصر يا غير وساقا نعامه
٢٠٣٣	فإن عدوي لن يضرهم بغضي	إذا أنا لم أنفع صديقي بوذه
٢٨٢١	كإحراض بكر في الديار مريض	أرى المرء كالأذواء يصبح محرصاً

الطاء

٧٠	تركناهم أذل من الصراط	شحناً أرضهم بالخيل حتى
٢٤٠١		جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط
٧٥٤		وكن من الناس جميعاً وسطاً
٢٧٤٦		ومنهل وردته التقاطاً
٢٣٩٩	قبيل الصبح آثار السياط	كان مزاحف الحيات فيه

العين الساكنة

١٥٨	قد تمنى لي موتاً لم يطع	رب من أنضجت غيظاً قلبه
١٧٤	طيب الريق إذا الريق خدع	أبيض اللون لذيد طعمه
٤٠٨	عاجل الفحش ولا سوء الجزع	من أناس ليس في أخلاقهم
٧٠٦	أدى إليه الكيل صاعاً بصاع	لما عصى أصحابه مصعباً
١٣٠١	فهو يلحى نفسه لما نزع	كمهت عيناه لما ابيضتاً
٢٢٥٩ ، ١٣٣٩	مال إلى أرطاة حقف فالطجع	لما رأى أن لا دعه ولا شبع
٢٢٩٦	لقع الرأس مشيب وصلع	كيف يرجون سقاطي بعدما
٢٤٩١	أحب فيها وأضع	يا ليتني فيها جذع
٢٧٤٧	وإذا يخلو له لحمي رتع	وحبيب لي إذا لاقيته

العين المفتوحة

١١٣	طعان فخافوا وولوا جميعاً	أقمنا لأهل العراقين سوق الط
	يارب جنب أبي الأوصاب والوجعا	تقول بتي وقد قرئت مرتحلا

١١٥	نوماً فإن لجنب المرء مضطجعا	عليك مثل الذي صليت فاغتمضي
١٣٥	والمسي والصبح لا فلاح معه	لكل هم من الهموم سعه
٢٤٨٧، ١٧٢	تؤخذ كرهاً أو تحيء طائعا	إن عليّ الله أن تبايعا
١٩٨	مزارك من رياً وشعبا كما معا	حننت إلى رياً ونفسك باعدت
١٠١٧، ٦٨٥، ٣١٧	وبعد عطائك المئة الرتاعا	أكفراً بعد ردّ المسوت عني
١٧٢١، ١٢٢٤، ١١٥٥		
٢٧٥١		
٣٦٧	نجماً يضيء كالشهاب ساطعا	أما ترى حيث سهيل طالعا
٢٤٣٥، ١٤٤٨، ٤٢٢	كع يوماً والدهر قد رفعه	لا تهين الفقير علك أن تر
٥٩٣	وقومك لا أرى لهم اجتماعا	قفي فادي أسيرك إن قومي
(انظر: انحساراً)	وأن لذلك الغيّ انقشاعا	تعلم أن بعد الغيّ رشدا
٢٦٣١، ٧٠٢	بني ضوطرى لولا الكمي المقتعا	تعدون عقر النبي أفضل مجدكم
٧٦٤	هول له ظلم يغشاكم قطعاً	وقد أظلكم من شطر ثغركم
	أكل النمل الذي جمعا	ولها بالماطرون إذا
٧٨٨	سكنت من جلق بيعا	خلفة حتى إذا ارتفعت
١٨٩٠، ٨٠١	سواك ولكن لم نجد لك مدفعا	وجدك لو شيء أتانا رسوله
٩٧٨	وإن تدعاني أحم عرضاً ممنعا	فإن تزجراني يا بن عفان أنزجر
١٥٧٦، ١١٣٤	إذا كان يوماً ذا كواكب أشنعا	بني أسد هل تعلمون بلاءنا
١٢٤٤، ١٢٢٥	وليس بأن تبعه اتباعا	وخير الأمر ما استقبلت منه
١٣٣٣	حتى يكون لي الخليل خدوعا	ما كنت أخدع للخليل بخلة
١٤٥٨	يجيء أمام الركب يردي مقنعا	وكائن رددنا عنكم من مدجج
٢٤٩٧، ١٩١٤، ١٥٦٠	فالبسوني برقعا	إن لم أقاتل
١٨٦٠، ١٦٧٧	فهل بأعجب من هذا امرؤ سمعا	عندي اصطبار وشكوى عند قاتلتي
٢٣٣٤، ١٦٨٣	فألينا عليها أن تباعا	رأينا ما رأى البصراء فيها
١٨١٦	إن الله عافى عامراً أو مجاشعا	وسائبة لله ما لي تشكرا
٢٠٢٣	حولها الزيتون قد ينعا	في قباب حول دسكرة

٢٠٣٤	لتغني عني ذا إنائك أجمعا	إذا قلت قدني قال بالله حلقة
٢٠٤٣	وشريف بخله قد وضعه	كم بجودٍ مقرف نال العلى
٢٠٤٨	مالي وكنت بهنّ قدماً مولعا	إن الأحامرة الثلاثة أتلفت
٢١١٣	بالليل إلا نثيم اليوم والضوعا	لا يسمع المرء فيها ما يؤنسه
٢١٢٠	أشدّه وعلا في الأمر واجتمعا	قد ساد وهو فتى حتى إذا بلغت
٢٢٧٤	وفرجك نالا منتهى الذمّ أجمعا	وإنك مهما تعط بطنك سؤله
٢٣٦٢	يا ليت أيام الصبا رواجعا	
٢٤٠٨	قالوا الخليفة أمسى مثبّتا وجعا	فقلت ويحك ماذا في صحيفتكم
٢٤٥٥	فلا خير في الدنيا ولا العيش أجمعا	فما تحي لا تسأم حياة وإن تمت
٢٥٧٠	ولا يك موقف منك الوداعا	قفي قبل التفرق يا ضباعا
٢٦٧٨	من الحوادث إلا الشيب والصلعا	وأنكرتني وما كان الذي نكرت
٢٦٨٧	بمنكبٍ مقدامٍ على الهول أروعا	إذا أخذتها هزة الروح أمسكت
٢٦٩١	إليك إليك ضاق بها ذراعا	إذا التياز ذو العضلات قلنا
٢٧٢٨	لبعد لقد لاقيت لا بد مصرعا	ولو أن قومي لم يكونوا أعزة
٢٧٦٨	مما يزيّن للمشغوف ما صنعا	نصبي الوشاة وكان الحب آونة
٢٨٠٦	لأول نصل أن يلاقي مجمعا	وقالوا لا تنكحيه فإنه

العين المضمومة

٤٣	بيض رهاف ريشهنّ مقرّع	قد ناله ربُّ الكلاب بكفه
٢٢٣	بأخرى المنايا فهو يقظان هاجع	ينام بإحدى مقتلتيه ويتقي
١٩٧٤ ، ٢٥٤	عليه ولكن ساحة الصبر أوسع	ولو شئت أن أبكي دماً لبكيتي
٢٦٠	يهاب اللثام حلقة الباب فقعقوا	من النفر اللاء الذين هم
٢٠٤٤ ، ٩٣٩ ، ٢٩٢	أشارت كليب بالأكف الأصابع	إذا قيل أي الناس شر قبيلة
٢١٣٨ ، ٣٩٤	فتخرموا ولكل جنب مصرع	سبقوا هويّ وأعنعقوا لهوامهم
١١٩٠ ، ٨٧٦ ، ٣٩٨	لستة أعوام وذا العام سابع	نوهمت آيات لها فعرقتها
١٣٥٨ ، ١٣٤٩		

١٨٦٤ ، ٤٢١	أدبُ كآني كلما قمت راعك	أخبر أخبار القرون التي مضت
١٣٥٨ ، ١١٩٠ ، ٤٣٠	ونؤي كجذم الحوض أثلم خاشع	رماد ككحل العين لآياً أئينه
٤٨٢	ضيفهم لا يفزع	عظام المقاري
٥٠١	فارعي فزارة لا هناك المرتع	راحت بمسلمة البغال عشية
٥٢٩	حياتك لا نفع وقوتك فاجع	وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا
١٧٠٧ ، ٥٥٢	سور المدينة والجبال الخشع	لما أتى خبير الزبير تواضعت
٥٥٧	ثلاث الأثافي والرسوم البلاقع	وهل يرجع التسليم أويكشف العمى
١٢٠٤ ، ٦٤٤	وجوه قرود تبغي من تجادع	أقارع عوف لا أحاول غيرها
٢٠٣٥ ، ١٤٨١ ، ٦٦٣	ليعلم ربي أن بيتي واسع	لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم
١٤٧٠ ، ٩٠٣ ، ٦٦٥	تحية بينهم ضرب وجيع	وخيل قد دلفت لها بخيل
١٧٤٩		
١٢٠٧ ، ٦٩٢	يؤرقني وأصحابي هجوع	أمن ريحانة الداعي السميع
١٩٣٦ ، ٦٩٣	داود أو صنع السوابغ تبع	وعليهما مسرودتان قضاهما
٧٠٣	إليّ فهلا نفس ليلي شفيها	ونبت ليلي أرسلت بشفاعة
٢١٩٢ ، ٧٣٣	كأن أباهما نهشل أو مجاشع	فواعجبا حتى كليب تسبني
٨٢٨	دعاك وأيدينا له شوارع	فإنك والتأبين عروة بعدما
٨٦٤	وطير المنايا فوقهن أواقع	لكالرجل الحادي وقد تلغ الضحى
٢٤٤١ ، ٩٠٨	عكوف البواكي بينهن صريع	وظل بنات الليل حولي عكفا
١٠٢٨	والحرب يكفيك من أنفاسها جرع	السلم تأخذ منها ما رضيت به
١٨٦٢ ، ١٠٧٦	فإذا المنيّة أقبلت لا تدفع	ولقد حرصت بأن أذافع عنهم
٢٦٧٣ ، ١٨٥٨ ، ١١٧٢	علاه بسيف كلما هزّ يقطع	إذا حارب الحجاج أي منافق
٢٤٧٦ ، ١١٨٨	فقلت ألمّا أصح والشيب وزاع	علي حين عاتبت المشيب على الصبا
١٢٣٥	وأخر مثن بالذي كنت أصنع	إذا مت كان الناس صنفين شامت
١٦١٢ ، ١٤١٣ ، ١٢٣٩	يقول ويخفي الصبر إني لجازع	ولا بالذي إن بان عنه حبيبه
٢٥٩٣ ، ٢٢٦٤ ، ١٢٥٢	إنك إن يصرع أخوك تصرع	يا أقرع بن حابس يا أقرع
	فهناك يعترفون أين المفزع	وإذا الأمور تعاظمت وتشابهت

١٣٢٧	م جنوح للسلم فهو خداع	لا يغرُنكم أولاء من القو
١٣٤٨	وأنت الذي في رحمة الله أطمع	فيا رب ليلى أنت في كل موطن
١٤٩٦	أنا بطاء وفي إبطائنا سرع	من الأناة وبعض القوم يحسبنا
١٦٨١	من الحلف لم ينكف لعينك مدمع	فبانوا فلولا ما تذكر منهم
١٨٨٩	وإن خلت أن المتئى عنك واسع	فإنك كالموت الذي هو مدركي
١٩٢٢	إلى أمأ وبيروني النقيع	أطوف ما أطوف ثم أوي
(انظر: انكسارا)	وحان لتالك الغمر انقشاع	تعلم أن بعد الغي رشدا
	وتلك التي تستك منها المسامع	أتاني أبيت اللعن أنك لمتني
١٩٩١	وذلك من تلقاء مثلك رائع	مقالة أن قد قلت سوف أتاله
٢٠١٤	ولا بد يوماً أن ترد الودائع	وما المال والأهلون إلا وديعة
٢٢٣٩	وإخال أني لاحق مستتبع	فغيرت بعدهم يعيش ناصب
٢٢٤٥	من إذا هم لمحوا شعاعه	بعكاظ يعشي الناظريد
٢٣٠٨	وجوداً إذا هب الرياح الزعازع	من الذي اختير الرجال سماحة
٢٣٢٧	لأولنا في طاعة الله تابع	لنا القدم الأولى عليهم وخلفنا
٢٤٣٧	للحادثات فهل تريني أجزع	ولقد علمت ولا محالة أنني
٢٤٧١	فلا النكر معروف ولا العرف ضائع	أبى الله إلا عدله ووفاءه
٢٥١٠	وجرورة لا تعار ولا تباع	فمن يك سائلاً عني فإني
		فوالله ما أدري أحلام راكب
٢٥٣٠	كان في الركب يوشع	ألمت بنا أم
٢٥٨٧	ومنعكها بشيء يستطاع	فلا تطمع أبيت اللعن فيها
٢٦٠٨ ، ٢٦١٢	هل أغدون يوماً وأمري مجمع	يا ليت شعري والمنى لا تنفع
٢٦٦١	ترسو إذا نفس الجبان تطلع	فصبرت نفساً عند ذلك حرة
٢٦٧٩	هوجاء هادية وهادٍ جرشع	فنكرته فنفرن وامترست به
٢٧٦٩	مكان الشغاف تبغيه الأصابع	وقد حال هم دون ذلك والنج
٢٨١٨	سرادق يوم ذي رياح ترفع	فما فتت حتى كان غبارها
٢٨١٩	ويلحق منها لاحق وتقطع	فما فتت خيل تشوب وتدعي

العين المكسورة

٢٣٣	صواقع لا بل هن فوق الصواقع	الم تر ان المجرمين أصابهم
٢٣٤	تشقق اليدين بالصواقع	يحكون بالمصقولة القواطع
٣٣٥	وأبيت منك بليلة المسلوع	أتيت ريان الجفون من الكرى
٣٧٦	فضفا النطاف له بعيد المقلع	ظلم البطاح له انهلال حريصة
٤٠٧	وإذا هم جاعوا فشرُّ جياع	وإذا هم طعموا فالأم طاعم
٤٢٨	فما نيل الخلود بمستطاع	فصبراً في مجال الموت صبراً
٤٤٠	وإن الحر يجزأ بالكراع	فإن الغدر في الأقوام عار
١٥٢٠ ، ٦٣٥	ما بين ملجم مهرة أو سافع	قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم
٨٩٨	كل امرئ في شأنه ساع	أسعى على حي بني مالك
٩٢٥	حتى يُصاب بها طريق المصنع	إن الصنيعة لا تكون صنيعة
١٠٠٠	ويأكل جارهم أنف القصاع	ويحرم سر جارتهم عليهم
١٤٤٢	في الناس بين تمثُل وسماع	يرد المياه فلا يزال مداولاً
١٤٩٤	بالسيف لم يقصر به باعي	وأضرب القونس يوم الوغى
١٥١٠	وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي	لا تجزعي إن منفساً أهلكته
١٧١٣	للغدر خائنة مغل الإصبع	حدثت نفسك بالوفاء ولم يكن
١٧٣٩	عليّ ذنباً كله لم أصنع	قد أصبحت أم الخيار تدعي
١٨١٣	ضربت على شزن فهن شواعي	وكان أولها كعاب مقامر
١٨٨٨	شآبيب يتأى سيلها بالأصابع	إذا ما التقينا سال من عبراتنا
١٩٢٣	إلى بيت قعيدته لكعاع	أطوف ما أطوف ثم آوي
٢٢٧٦	مهما يعش يسمع بما لم يسمع	نبئت أن أبا شتيم يدعي
٢٣٠٢	يا بنة عما لا تلومي واهجعي	
(انظر: عاد)	لو شهد عاد في زمان تبع	
	هجوت زيان ثم جئت معتذراً	
٢٨٢٧ ، ٢٣٥٨	من هجو زيان لم تهجو ولم تدع	
٢٨٠٣	أذوق نوماً غير تهجاع	قد حصت البيضة رأسي فما

الفاء الساكنة

إنا وجدنا خلفنا بشس الخلف عبداً إذا ما ناء بالحمل وقف ٢٣٢٨

الفاء المفتوحة

فضمنا من تهامة كل ريب وخيير ثم أجمعنا السيوفاً ١٠٧
 طيَّ الليالي زلفاً فزلفاً سماوة الهلال حتى احقوقفا ٢٣٠، ٢٧٢٩
 إذا ما القلب أشرب حب شيء فلا تأمل له الدهر انصرافا ٦١٧
 أنا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقيه عكوفاً ٧١٧
 كانت هي الوسط المحميّ فاكتفت بها الحوادث حتى أصبحت طرفا ٧٥٢
 يأكلن كل ليلة إكافا ٨٢٢
 أدركنه بلا شفا أو بشفا والشمس قد كادت تكون دنفا ١٣٧٥
 خالط من سلمى خياشيم وفا ١٤٠٤
 قد أفنى أنامله أزمه فأمسى بعضُ عليّ الوظيفا ١٤٠٨
 كأن أذنيه إذا تشوّفا قادمة أو قلماً محرّفا ١٨٤٠
 خلقت خلفاً ولم تدع خلفا ليت بهم كان لا بك التلفا ٢٣٢٥

الفاء المضمومة

وما حل من جهل حيا حلمائنا ولا قائل المعروف فينا يعنف ٢٥٩٦، ١٨٩٧، ١٨٨
 بكى الخز من روح وأنكر جلده وعجّب عجيجاً من جذام المطارف ٢٠٣، ١٦٨٠
 ألماً بسلمى عنكما إن عرضتما وقولا لها عوجي على من تخلّفوا ٥١٨
 فحالف فلا والله تهبط تلعة من الأرض إلا أنت للذل عارف ٨٤٠، ٩٥٤
 ترى حولهن المعتفين كأنهم على صنم في الجاهلية عكف ٨٦٣
 ما قلت ما قال وشاة سعوا سَعِي عدو بيننا يرجف ٨٩٩
 تعلق في مثل السواري سيوفنا وما بينها والأرض غوط نغانف ٩٣١
 وأدماء مثل الفحل يوماً عرضتها لرحلي وفيها هزة وتقاذف ٩٥٨
 وعضّ زمان يا بن مروان لم يدع من المال إلا مسحاً أو مجلف ١٠٢٥، ١٤١١، ١٧٣٠

٢٥٠٨، ١٧٦٩، ١٠٧٨	لنا راض والرأي مختلف	نحن بما عندك وأنت بما عند
١١١١	ماضي العزيمة ما في حكمه جنف	هو الخليفة فارضوا ما رضي لكم
١٣١٠	ونحن الحواريون يوم نزاحف	ونحن أناس تَمَلَأُ البيض هاما
١٧١٢	وخمس مئي منها قسي ورائف	وما زودوني غير سحق عمامة
١٧٧٥	حتى يرى بعضنا بعضاً ونأتلف	يا ليتنا وهما نخلو بمنزله
١٩٢٩	وهن عن كل سوء يتقي صدق	إذا ذكرن حديثاً قلن أحسنه
	أو ظيية في خمر عاطف	ما دمية من مرمر صُورَت
	والدمع من مقلتها واكف	أحسن منها يوم قالت لنا
١٩٦٠	ومن أمان ناله خائف	لأنت أحلى من لذيد الكرى
٢٠٩٤	كما تضمن ماء المزة الرصف	تسقي امتياحاً ندى المسواك ريقنها
٢١٤٣	وأمسلة مذانبها خليف	بوادٍ لا أنيس به بباب
٢٢٣٥	وظلت جمال القوم بالحي ترجف	ولما رأيت الحج قد حان وقته
٢٧٩٤، ٢٢٦٨	ورجال مكة مستنون عجاف	عمرو الذي هشم الثريد لقومه
٢٣٧١	ومطافه لك ذكرة وشعوف	أنى ألم بك الخيال يطيف
٢٣٩٧	مثل السفين إذا تقاذف تجدف	لمن الظعائن سيرهن تزحف
٢٤٥٨	ومالكُ فيهم الألاء والشرف	لولا بنو مالك والإل مرقبة
٢٤٧٤	إلى كل من يُرجى ومن يتخوف	ولا تَجْهَمُ في كل مبدى ومحضر

الفاء المكسورة

٢٥٩٨، ٣٩٣	أبدأ وقتل بني قتيبة شافي	من نثفن منهم فليس بآب
٥١٤	كما أسجدت نصرانة لم تحنف	فكلتاها خرتُ وأسجد رأسها
١٩٣٨، ١٦٥٥، ٦٨٧	نفي الدراهم تقاذ الصيارف	تنفي يداها الحصى في كل هاجرة
٢٠٧٠		
١٠١٥٤، ١٤٨٠، ٥٧٠١	أحب إلي من ليس الشفوف	لبس عباءة وتقر عيني
١٦٣٧، ١٤٢٧، ١٣٤٥		
٢٦٩٤، ٢١٨٢، ١٧٤٣		

الأرقام التي ورد فيها	البيت
٧٤٣	حمدت الله حين هدى فؤادي
٧٩٨	ليبت تخفق الأرواح فيه
١٦٧١، ١٥٠١، ١٣٨٧	إذا نهي السفينه جرى إليه
٢٧٣١، ١٩٤٧	
١٣٩٤	ولولاهن قد سَوَّمت مهري
	لقد زاد الحياة إلي حياً
١٥٥٠	أحاذر أن يرين البؤس بعدي
١٧١١	لها صواهل في صم السلام كما
١٩٣٠	وزادها عجباً أن رحمت في سبل
٢١٧٤	حتى انتهيت إلى فراش عزيزة
٢٢٠٢	كل كناز لحمة نيف
	وإني بحمد الله لا مال مسلم
٢٨٣٧	ولكن عطاء الله من مال فاجر

القاف الساكنة

١٥٤٠، ١٥٢٧، ٥٣٩	فيها خطوط من سواد وبلق
٢١٨١، ١٧٢٣، ١٦٦٤	كانه في الجلد توليع البهق
٢٥٠٧	
١٠٨٥	فعمَّ عن أسرارها بعد الغسق
١٨٠٨	كأن أيديهن بالقاع القرق
٢١٦٣	وسوس يدعو مخلصاً رب الفلق
٢٣٧٠	فأبلغن خالد بن نضلة
٢٧٠٩	حشرج في الصدر صهلاً وشهق

القاف المفتوحة

١٢٠	رزقت مالا ولم ترزق منافعه
	إن الشقي هو المحروم ما رزقا

٢٧٧	رك من دون بابك الحلقة	لن يخب لأن من رجائك من حرّ
١٠١٣ ، ٤٧٣	واشتر فعجل خادماً لبيقا	قالت سليمي اشتر لنا سويقا
٧٥٥	صلاة ورس وسطها قد تفلقا	أنته بمعلوم كأن جيينه
٩٧٠	كذاك أمور الناس غادٍ وطارقه	أيا جارتا بيني فإنك طالقه
١١٣٢	إذا كان طعناً بينهم وعناقا	أعيني هلا تبيكان عفاقا
٢٤٨٥ ، ٢٠٦٠ ، ١١٨٢	ولم تذق من البقول الفستقا	جارية لم تأكل المرققا
١٤٣٨	فأصبح الجبل منها واهناً خلقا	وأخلفتك ابنة البكريّ ما وعدت
١٦٨٤	ما الليث كذب عن أقرانه صدقا	ليث بعثر يصطاد الرجال إذا
٢٣٨٩	عضباً أصاب سواء الرأس فانقلقا	غشيته وهو في جاواء باسلة
٢٦٨١	كمثل دم الجوف يوم اللقا	وضحك الأرانب فوق الصفا

القاف المضمومة

٧٨	على كل أفنان العضاة تروق	أبى الله إلا أن سرحة مالك
٤٩٢	على عصويها سابريّ مشبرق	فجاءت بنسج العنكبوت كأنه
٥٨٦	أمنت وهذا تحمليين طليق	عدس ما لعباد عليك إمارة
٢٤٢٣ ، ٥٩٩	فماء الهوى يرفض أو يترقق	أداراً بحزوى هجت للعين عبرة
٩٧٦ ، ٨٣٠	تروي عظامي في الممات عروقها	إذا مت فادفني إلى جنب كرمة
٢٠٤٠ ، ١٠٧٥	أخاف إذا ما مت أن لا أذوقها	ولا تدفني في الفلاة فيأني
٢٣٧٢ ، ١١٠٠	جميعاً وأيدي المعتفين رواهقه	ولم يرتفق والناس محتضرونه
١١٠٦	ألم بها من طائف الجن أولق	وتصبح عن غب السرى وكأنما
١١٠٧	كُرّ الجديدين نقصاً ثم ينمح	يزداد حتى إذا ما تمّ أعقبه
١١٥٢	وما سست من شيء فربك ماحقه	وأصلت ما لي كله بحياته
١٣٥٠	والحامل الإصر عنهم بعدما عرقوا	يا مانع الضيم أن يغشى سراتهم
١٣٨٨	بأسحم داجٍ عوض لا تنفرق	رضيعي لسان ثدي أم تحالفا
١٦١٧	وفي الجبل روعاء الفؤاد فروق	رأني بحلبها فصدت مخافة
	فريق أقام واستقل فريق	تفرق أهالنا بين فمنهم

٢٧١٣ ، ١٦٦٢	طلاقك لم أبخل وأنت صديق	فلو أنك في يوم الرخاء سألتني
١٧٦٣	وكفُّ إذا ما ضنُّ بالمال تنفق	يداك يدا مجدٍ فكفُّ مفيدة
١٨٢٢	نعم خالد إن لم تقعه العوائق	ألا هل أتى أم الحويرث مرسلي
١٨٢٧	فيبدو وتارات يجم فيغرق	وإنسان عيني يحسر الماء تارة
١٨٧١	وحاق بهم من بأس ضبة حائق	فأوطأ جرد الخيل عقر ديارهم
١٩٥٠	بمعروفه حتى خرجت أفوق	ولما التقينا بالحليبة غرني
٢١٧٥	مستودع حيث يخصف الورق	من قبلها طبت في الظلال وفي
٢٢٥٧	وأن تعلمي أن المعان موفق	لمحقوفة أن تستجيبني لصوته
٢٢٥٨	قصر فإنك بالتقصير محقوق	قل للأخيطل إذ جدَّ الجراء بنا
٢٢٨٢	ولضفادي جمه نقاتق	ومنهلٍ ليس له حوازيق
٢٤٢٩	ريح القتال وأسلاب الذين لقوا	قد عودتهم ظباهم أن يكون لهم
٢٥٤٥	وأثار نسعيها من الدق أبلق	كبنيانة القاري موضع رحلها
٢٦٢٧	كما جوز السكي في الباب فيتق	ولا بد من جارٍ يجيز سبيلها
٢٧٧٧	فإن لحت حاضمت في الخدور العواتق	خف الله واستر ذا الجمال ببرقع

القاف المكسورة

٢٠٨	تصوب في العين طوراً وترتقي	ورحنا بكابن الماء يجنب وسطنا
	نكف ووثقتم لنا كل موثق	وقلتم لنا كفوا الحروب لعلنا
٢٦٢	كلمع سراب في الملا متالق	فلما ككفنا الحرب كانت عهدكم
٣١٨	ولا نسأل الأرقام عهد الميثاق	حمى لا يحل الدهر إلا بإذننا
٣٢٣	من غير سيف ودم مهراق	قد استوى بشر على العراق
٣٧٤	فيذكر أخرى القطة فتزلق	فقلت له صوب ولا تجهدنه
٤٥٦	من بين مقتول وطاف غارق	فأصبحوا في الماء والخنادق
٤٦٠	نسيفاً كأفحوص القطة المطرق	وقد اتخذت رجلي إلى جنب غرزاها
٦٦٦	وما لك في غالب من خلاق	فمالك بيت لدى الشامخات
٦٨٩	نصرف العيس نحوها للتلافي	أين تضرب بنا العداة تجدنا

٦٩٤	بوائق في أكماتها لم تفتق	قضيت أموراً ثم غادرت بعدها
٢٣٣٦ ، ٦٩٦	تمثل لي ليلي بكل طريق	إذ قالت الأنساع للبطن الحقي
١٩٥٤ ، ١٥٧٥ ، ٨٥٠	وخصيماً الدّ ذا مغلاق	أريد لأنسى جها فكأنما
٨٩٥	وأبي نعيم ذي اللواء المحرق	إن تحت التراب عزماً وحزماً
٩٣٢	فقد جاوزتما خمر الطريق	هلا سألت بذى الجماجم عنهم
٩٤١	حلال لما بيني بها لم تطلق	ألا يا زيد والضحاك سيرا
١٥٧١ ، ٩٦١	ولا بكرسي علم الله مخلوق	وذات حليل أنكحتها رماحنا
١٠٣٦	كذي المسّ جنّ ولم يخنق	ما لي بأمرك كرسي أكاثمه
١٠٩٩	يفيض بمغمور من الدمع متأق	أعلل نفسي بما لا يكون
١١٠٨	وما حيي على الدنيا بياق	زها الشوق حتى ظل إنسان عينه
١١٦١ ، ١١٠٩		وما الدنيا بياقاة علينا
		أفنى تلادي وما جمعت من نشب
١٣٦٠	قرع القواقيز أفواه الأباديق	
		وأنت امرؤ قد كثأت لك الحية
١٣٨٦	كأنك منها قاعد في جوالق	
١٤٧٣	محيك أخفى ضوءه كل شارق	سرينا ونجم قد أضاء فمد بدا
١٤٧٨	به المجد أخلاق الأبو السوابق	أبى الذم أخلاق الكسائي وانتحي
١٦٤٥	فيثتها في مستوى القاع يزلق	ومن لا يقدم رجله مطمئنة
١٦٦١	ه وتعطف عليه كأس الساقبي	ومتى واغل بينهم يحيو
١٧٧٦ ، ١٧٧١ ، ١٧٣١	بغاة ما بقينا في شقاق	وإلا فاعلموا أنا وأنتم
١٧٨٩	لما ظفرت من الدنيا بظفروق	لو أن بالعلم تعطى ما تعيش به
١٨٤٨	ومرّ طيف على الأهوال طراق	يا عيد مالك من شوق وإيراق
١٩٥٣	بعوناه ولا بدم مراق	وإيسالي بنيّ بغير جرم
٢٠١١	أو عبد رب أخا عون بن مخراق	هل أنت باعث دينار لحاجتنا
٢٧٦٧	يا عدباً لقد وقتك الأواقي	ضربت صدرها إليّ وقالت
٢٨٢٨	ولا ترصّاهنا ولا تملق	إذا المعجوز غضبت فطلق

الكاف الساكنة

	لا همَّ إن المرء يمَّ نَعُ رحله فامنع حلالك
٤٤٥	وانصر على آل الصليِّ ب وعابديه اليوم آلك
٨١٠	لبيك إن الحمد لك
١٢١٦	يا حكم الوارث عن عبدالملك

الكاف المفتوحة

٢٨٢٩ ، ٢٢	أترك الله به إيثارك	والله أسماك سمى مباركاً
٦٥	وطالما عنيتنا إليك	يا بن الزبير طالما عصيكا
٩٩	تأمل خفافاً إنني أنا ذلكا	أقول له والرمح ياطر منته
١٣٠	وهل يعظ الضليل إلا أولالكا	أولالك قومي لم يكونوا أشابةً
٢١٧	وأنا أمشي الدالي حوالكا	أهدموا بيتك لا أبا لكا
٣٤٧	بكي لما بكى أسفاً عليكا	تجلد لا يقل هو لا هذا
١٨٩٤ ، ٦١٣ ، ٤١٩	نجوت وأرهنهم مالكا	فلما خشيت أظافيرهم
١١٣٨ ، ١٤٥٠ ، ١٧٤٥		
١٨٩٦		
٤٢٤	يبرك الناس ويفجر ونكا	لا هم رب إن بكرةً دونكا
٤٤٦	وآلي كما تحمي حقيقة آلكا	أنا الفارس الحامي حقيقة والدي
٥٠٩	بالخير كل هدى السبيل هداكا	يا خاتم النبأ إنك مرسل
	أخذت كتابي معرضاً بشمالكا	وخبرني من كنت أرسلت أنما
٦٣٨	كنذك نعلأ أخلقت من نعالكا	نظرت إلى عنوانه فنبذته
٨١٥	بلغت إياكا	إليك حتى
٨٣١	وما قصدت من أهلها لسوائكا	تجانف عن حجر اليمامة ناقتي
	تشد لأقصاها عظيم عزائكا	أفي كل عام أنت جاشم غزوة
٩٧٣	لما ضاع فيها من قروء نسائكا	مورثة عزاً وفي الحي رفعة
١١٤٦	لا يرهبون أحداً رأوكا	إذا أمور الناس ديك دوكا

١١٧٤	فقلت أجرني أبا مالك	ولا فهبني أمراً هالكا
١٢١٥	لا همّ إن جرهماً عبادكا	الناس طرف وهم بلا دكا
١٥٦٣	إذا الأمهات قبحن الوجو	ه فرجت الظلام بأماتكا
١٥٧٢	يا أيها المائح دلوي دونكا	إني رأيت الناس يحمدونكا
٢٣٨٥	والبس من رضاه في طريقي	سلاحاً يذعر الأبطال شاكا
٢٧٣٧ ، ٢٧٣٤	يا أبتا علّك أو عساكا	
٢٧٦٥	ورأي عينيّ الفتى أباكا	يعطي الجزيل فعليك ذاكا

الكاف المضمومة

٥٨	لئن حللت بجو في بني أسد	في دين عمرو وحالت بيننا فذك
١٨٧	حوكت على نيرين إذ تحاك	تختبط الشوك ولا تشاك
٣٣٢	أبا خالد صلت عليك الملائك	
٢٦٩٠ ، ١٣٢٢ ، ٦٤٥	تعلمن هالعمر الله ذا قسماً	فاقدر بذرعك وانظر أين تنسلك
	وإنما الهالك ثم التالك	ذو حيرة ضاقت به المسالك
٩٤٥	كيف يكون النوك إلا ذلك	
١٦٥٢	حتى إذا ما هوت كف الغلام لها	طارت وفي كفه من ريشها بتك
١٩٦٢	ومقرية دهم وكمت كأنها	طماطم من فوق الوفاز هنادك
	حتى استغاث بماء لا رشاء له	من الأباطح في حافاته البرك
	مكلل بأصول النبت تنسجه	ريح حريق لضاحي مائه حيك
٢٣٨٣	كما استغاث بسيء قبر عنطلة	خاف العيون ولم ينظر به الحسك

الكاف المكسورة

١٩٦٩ ، ١٣٢٩	أبيت أسري وتيتي تدلكي	وجهك بالعنبر والمسك الذكي
١٥٨١	أجمعت أمرين ضاع الحزم بينهما	تبه الملوك وأفعال الممالك
١٥٩٢	قليل التشكي للمهم يصيبه	كثير الهوى شتى النوى والمسالك
٢١٥٥	أبنتي أفي يمني يديك جعلتني	فأفرح أم صيرتني في شمالك

اللام الساكنة

٤٩	رب ابن عم لسلمي مشمعل	طباخ ساعات الكرى زاد الكسل
١٠٤٦،٧٤٨،٢١٠	فصيروا مثل كعصف كأكول	
٢٥١	لويشأ طار به ذو ميعة	لاحق الأطلال نهذ ذو حصل
٢٦٧	نحمد الله ولا نند له	عنده الخير وما شاء فعل
٣٢٩	وغلام أرسلته أمه	بالوك فبذلنا ما سأل
٢٦٠١،٥٣٨،٤٥٣	إن للخير وللشر مدى	وكلا ذلك وجه وقبّل
٥٤٠	كل يوم تتلون	غير هذا بك قد أجمل
٨١٩	تضحك الضبع لقتلى هذيل	وترى الذئب لها يستهل
٨٣٦	حتى إذا صام النهار واعتدل	ومال للشمس لعاب فنزل
١٦٤١، ١١١٥	وإذا أقرضت قرصاً فاجزه	إنما يجزي الفتى ليس الجمل
١٢٤٣	وسُميت كعباً بشر العظام	وكان أبوك يسمي الجعل
١٣١٥، ١٣١٤	من قروم سادة في قومهم	نظر الدهر إليهم فابتهل
١٧٩٧	لو عابنت رهبان دير في القلل	لأقبل الرهبان يعدو ونزل
	لو أن قومي حين أدعوهم حمل	
١٧٩٩	على الجبال الشم لا نهذ الجبل	
١٩٨٩	تتداعى منخراه بدم	مثل ما أثمر حمّاض الجبل
٢١٢٨	شبووا على المجد وشابوا واكتهل	
٢٣٨٠	إن تقوى ربنا خير نفل	وبإذن الله ريثي وعجل
٢٥٢٣	مثل النقا لبده برد الظلل	
٢٦٩٧	ضعيف التكاية أعداءه	يخال الفرار يراخي الأجل

اللام المفتوحة

١٠٨	وقد زعموا حلماً لقاك ولم أزد	بحمد الذي أعطاك حلماً ولا عقلا
١١٩٢،٥٤٤،٢٨٣	فلا مزنة ودقت ودقها	ولا أرض أبقل إبقالها
٢٢١٥		

١٩٦٤، ١٦١٩، ٣٤٠	أورث ذوداً شصائصاً نبلا	أفرح أن أرزاً الكرام وأن
٢٢٦٠		
٣٦٥	كنعاج الفلا تعسفن رملا	قلت إذا أقبلت وزهر نهادي
٣٩٩	بآياتنا نزجي اللقاح المطافلا	خرجنا من النقيين لا حيي مثلنا
٤١٤	حتى تجلل رأسي الشيب فاشتعلا	وقد لبست لهذا الأمر أعصره
٥٠٣	بين النهار وبين الليل قد فصلا	وجاعل الشمس مصراً لا خفاء به
٥٥٥	فلولا الغمد يمسكه لسالا	يذيب الرعب منه كل غضب
٥٢٢	جعل اللسان على الفؤاد دليلا	إن الكلام لفي الفؤاد وإنما
١٣٢٦، ٥٨٤	هذا اعتصم تلق من عاداك مخذولا	إن الألى وصفوا قومي لهم فيهم
٦٣٣، ٦٣٠	وبجيرئيل وكذبوا ميكاالا	عبدوا الصليب وكذبوا بمحمد
٦٨٠	له المزن تحمل عذبا زلالا	وأسلمت وجهي لمن أسلمت
١٥٩٥، ٧٢٢	عصب ويوما أديمها نغلا	يوماً تراها كشبه أودية الـ
٨١٣	متك نفسك في الخلاء ضلالا	فانعق بضانك يا جرير فإنما
٨٢٧	يناعي غزالاً ساجي الطرف أكحلا	ولم يك في بؤس إذا بات ليلة
٨٨٦	وأترك العاجز بالجداله	قد أركب الآلة بعد الآله
٩١٨	واسأل بمصقلة البكري ما فعلا	دع المغمر لا تسأل بمصرعه
١٧٨٠، ١٤٩١، ٩٢٣	رباحاً إذا ما المرء أصبح ثاقلا	حسبت التقى والجدو خير تجارة
٩٥٢	لا يستطيع بها القراد مقيلا	بنيت مرافقهن فوق منزلة
١٠١٠	يمشون تحت بطونهن رجالا	وبنو غدانة شاخص أبصارهم
	ولا بيدان ناجية ذمولا	أجدك لن ترى بشعيلبات
١٠٤٥	ببعض نواشع الوادي حمولا	ولا متدارك والليل طفل
١٠٥٥	حتى اكتسيت من الإسلام سربالا	الحمد لله الذي لم يأتني أجلي
١١٠٣	وسالفة وأحسنه مذالا	ومية أحسن الثقلين جيداً
	ثلاثون للهجر حولاً كميلا	على أنني بعد ما قد قضى
٢٠٦١، ١١٢٧	ونوح الحمامة تدعو هديلا	يذكر نيك حنين العجول
٢٠٨٧، ١١٦٢	إذ نجلاه فنعم ما نجلا	أنجب أيام والداه به

١١٨٣	ظلماً ويكتب للأمير أفيلا	أخذوا المخاض من الفصيل غلبة
١٢٢٩	نفس الجبان تجهمت سؤالها	يوماً بأجود نائلاً منه إذا
١٣٠٦	دون الشيوخ ترى في بعضها خللا	إن الأمور إذا الأحداث دبّرها
١٣٦٨	سيصبح سالكاً تلك السيلا	فلا تبعد فكل فتى أناس
١٣٧٠	سمعا حديثك أنزلا الأوعالا	لو أن عصم عما يتين وبذبل
٢٦٢٦ ، ١٣٧١	أخذت من الأخرى إليك جبالها	وإذا تجوزها جبال قبيلة
١٤٢٩	من ذي الأباطح إذا رعين حقلا	وأفضن بعد كظومهن بجرة
١٤٥٣	ويسرق ليله إلا نكالا	وما حق الذي يعتو نهارة
١٧٥٦ ، ١٧٥١ ، ١٥٠٤	ولا ذاكر الله إلا قليلا	فألفيته غير مستعتب
١٨٢٤ ، ٢٠٠٧ ، ٢٤٧٥ ، ٢٣٦٣		
١٨٥٣ ، ١٥١٧	وأم نهج الهدى من كان ضليلا	بكم قريش كفيينا كل معضلة
١٥٢٢	جعلنا القنا والمرهفات له نزلا	وكننا إذا الجبار بالجيش ضافنا
١٥٣٧	ولا شك وإن أمشئ وعالا	وإن الموت يأخذ كل حي
١٥٧٣	طالت فليس ينالها الأوعالا	إن الفرزدق صخرة ملمومة
١٦٥٨	وبه سمي الخليل خليلا	قد تخللت مسلك الروح مني
١٧٩٣	يمشين هوناً خرداً بهاللا	أصبحن عن مس الأذى غوافلا
١٨٠٦	وأبليتهم في الحمد جهدي ونائلي	وأهله ود قد سررت بودهم
١٨١٧	تراعي بأعلى ذي المجاز الوصايلا	أجدك أما كنت في الناس ناعقاً
١٩١٣	أتاني فقال اتخذي خليلا	أريت امرأ كنت لم أبله
١٩٣٤	إذا الداعي المثوب قال يالا	فخير نحن عند الناس منكم
٢٢٥٤	شييا بماء فعادا بعد أبوالا	تلك المكارم لا قعبان من لبن
٢٣٣٢ ، ٢٢٨٩	إذا ما خفت من شيء تبالا	محمد تفد نفسك كل نفس
٢٤١٦	وانمزت لا منسأ غدرأ ولا وجلا	لما نبا الله عني شر غدرته
	هذا سلاح كامل وأله	إن يقبلوا اليوم فما لي علّه
٢٤٦٤	وذو غرارين سريع السلّه	

٢٥٥٨	قد قلتها ليقال من ذا قالها	وغريبة تأتي الملوك حكيمة
٢٦٨٢	ولم يعد حقاً ثديها أن يحلما	وعهدي بسلمى ضاحكاً في لبانة
٢٨٢٤	وأرملة تزجي مع الليل أرملا	لييك على ملحان ضيف مدفع

اللام المضمومة

٧	ألا حبذا ذلك الحديث المبسل	لقد بسملت ليلي غداة لقيتها
١٤	بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل	وإن مدّت الأيدي إلى الزاد لم أكن
٣٠	فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل	كناطح صخرة يوماً ليوهنها
١٩١٦، ٣٩	فجع وولع وإخلاف وتبديل	ويلمها خلة قد سيط من دمها
٢١٤٥، ٢٠٣٢، ٨٥	به من فتى لا يمنع الجود نائله	أبى جوده لا البخل واستعجلت نعم
١٦٤	دويهة تصفرُّ منها الأنامل	وكل أناس سوف تدخل بينهم
٢٠٧	كالطعن يذهب فيه الزيت والقتل	أنتهون ولن ينهى ذوي شطط
١٩٨٧، ٢٣٥	أحاد ومشي أصقلتها صواهل	ترى النعرات الزرق تحت لبانه
١٢٢٨، ٢٨٠	تق الله فينا والكتاب الذي تتلو	زيادتنا نعمان لا تحرمُننا
٢٩٨	كساعٍ إلى أشد الشرى يستيلها	وإن الذي يسعى ليفسد زوجتي
٣٠٥	ولا حبال محب واصل تصل	يا أحسن الناس ما قرناً إلى قدم
٣٠٩	أنحب فيفضى أم ضلال وباطل	ألا تسألان المرء ماذا يحاول
٣٤٤	على أيّنا تعدو المنية أول	لعمرك ما أدري وإني لأوجل
١٢٥٩، ٤١٧، ٣٨٤	وكسل نعيم لا محالة زائل	ألا كل شيء ما خلا الله باطل
٣٨٧	على رقعة أحفى ولا أتنعّل	فإما تريني كابنة الرمل ضاحياً
٢٦٧٢، ١٨٥٦، ٤٣٥	قليل سوى الطعن النهال نوافله	ويوم شهدناه سليماً وعامراً
٢٧٤٩، ٢٧٠٧		
٢٤٠٠، ٤٥٢	وأبلاهما خير البلاء الذي يبلو	جزى الله بالخيرات ما فعلا بكم
٤٥٧	ألا ليت قيساً غرقته القوابل	أطورين في عام غزاة ورحلة
٩٢١، ٥٠٥	وقضى عليك به الكتاب المنزل	ضربت عليك العنكبوت بنسجها
٥١٠	مسحفر كخطوط النسج منسحل	لما وردن نبياً واستتبّ بنا

٥٣٦	ضروس تهر الناس أنيابها عصل	إذا لقت حرب عوان مضرة
٦٠٠	فليس إلى حسن الشاء سبيل	وإن هولم يحمل على النفس ضميمها
٦٠١	وكيف تقفو ولا سهل ولا جبل	قالت لأخت له قصيه عن جنب
٨٩١، ٦٠٨	يلوح كأنه خلل	لمية موحشاً طلل
٦١٨	فأصبح لي عن كل شغل بها شغل	جرى جبهامجرى دمي في مفاصلي
٦٢٦	من الله وحي يشرح الصدر منزل	وجبريل يأتيه وميكال معهما
٦٣٢	فيه مع النصر ميكال وجبريل	ويوم بدرٍ لقيناكم لنا عدد
٦٥٢	بها العينان تنهل	لمن زحلوقة زل
٦٥٥	حتى تجودو ما لديك قليل	ليس العطاء من الفضول سماحة
٢١٩١، ١٥٤٥، ٦٥٦	بدجلة حتى ماء دجلة أشكل	فما زالت القتلى تمج دماءها
٢٠٦٧، ٢٠٦٣، ٦٥٩	يهودي يقارب أو يزيل	كما خط الكتاب بكف يوماً
٢٠٧٢		
٦٦٤	إلا سراويل من قطر وأغلال	يدعون بالويل فيها لا خلاق لهم
٢٣١٠، ٨٩٠، ٦٩٠	رب العباد إليه الوجه والعمل	أستغفر الله ذنباً لست محصيه
٧١٢	تخبُّ إليها اليعملات الذوامل	مشاب لأفناء القبائل كلها
٢٥٥٥، ٧١٤	وأندية يتابها القول والفعل	وفيهم مقامات حسان وجوههم
٨٥٣، ٧٢٣	إذا ما رأتها عامر وسلول	وإنما لقوم ما نرى القتل سبة
٧٣٨	ليؤذيني التحمحم والصهيل	فلا وأبيك خير منك إنني
٧٣٩	يكفيك بالنجح أم خسر وتضليل	ماذا ولا عتب في المقدور رمت أما
١١٤٧، ٨٠٢، ٧٤٦	أبو حجر إلا ليال قلائل	فما كان بين الخير لو جاء سالماً
١٨٧٣، ١٦٦٧		
٧٨٤	مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل	السالك الثغرة البيقظان سالكها
٨٠٠	وحب تملاق وحب هو القتل	ثلاثة أحباب فحب علاقة
٢٣٧٩، ٨٢٣	وليس سواء عالم وجهول	سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم
٨٢٤	وليس علينا في الخطوب معول	أليس عظيماً أن تلم ملامة
٨٢٦	كأنك تعطيه الذي أنت سائله	نراه إذا ما جثته متهللاً

٨٤٦	يرى الشهر قبل الناس وهو نحيل	فأصبح أجلي الطرف ما يستزيده
٨٧١	من الجوع وهناً ما يمر وما يحلو	وألقي بكفيه الفتى استكانة
٨٧٣	عليك ولا أن أحصرتك شغول	وما هجر ليلي أن تكون تباعدت
٨٩٢	وقد يكون مع المستعجل الزلل	قد يدرك المتأنى بعض حاجته
٩٠٧	فما يرى الكفر إلا من به خيل	شرائع السلم قد بانث معالمها
١٥٩٣ ، ٩٥٥	عرضتها طامس الأعلام مجهول	من كل نضاجة الذفرى إذا عرقت
٢٥٣٦ ، ٩٦٧	تطلق يوماً أو يموت حليلها	تربص بها رب المنون لعلها
٩٨٥	وما فيكم عن حرمة الله عاضل	ونحن عضلنا بالرماح نساءنا
٩٩٤	توارثه آباء آبائهم قبل	وما كان من خير أتوه فإنما
١٠٥٨	وهل تطيق وداعاً أيها الرجل	ودع هريرة إن الركب مرتحل
١٠٦٨	أجابت روايبه النجاء هواطله	وغيث من الوسمي حو تلاعه
٢٦١٥ ، ٢٤٧٢ ، ١٠٧٣	عليه فأفضى والسيوف معاقله	أبى الضيم والنعمان يحرق نابه
٢٥٣٥ ، ١١٠١	جديرون يوماً أن ينالوا فيستعلوا	بخيل عليها جنة عبقرية
١١٣٧	وأرهنه بني بما أقول	براهنتي فيرهنتي بنيه
١١٤٠	إلا بهات وإن علوا وإن نهلوا	لا يستفيقون منها وهي راهنة
١١٧٠	كريم على حين الكرام قليل	ألم تعلمي يا عمرك الله أنني
١١٨٥	إلى الليل إلا أن يعرجني طفله	لأرتحلن بالفجر ثم لأدأبن
١١٩٧	ن لونه يتخيل	كأبي براقش كل لو
١٢٤٥	والوجه عليه القبول	
١٤٠١ ، ١٢٥١	وإن يسألوا يعطوا وإن ييسروا يغلوا	هنالك إن يستخبلوا المال يخبلوا
١٢٥٤	وأنت خليفة ذاك الكمال	أبوك خليفة ولدته أخرى
١٢٩٠	مؤزر بعميم النيت مكتهل	يضاحك الشمس منها كوكب شرق
١٣٣٤	أفاويق حتى ما يدثر لها ثعل	يذمّون للدنيا وهم يرضعونها
١٣٩١	وذو الهمم قدماً خاشع متضائل	أراك فما أدري أهم همته
١٣٩٧	فلم يفعلوا ولم يليموا ولم يألوا	سعى بعدهم قوم لكي يدركوهم
١٤١٢	ولا منمش منهم منمل	ولست بذئ نيرب فيهم

١٤٩٣	أذنب وإن كثرت في الأقاويل	لا تأخذني بأقوال الوشاة ولم
١٥٠٦	لما شئت مستحل ولو أنه القتل	وعيشك يا سلمى لأوقن أنني
١٥٠٧	يزخرف قولاً ولا يفعل	يميناً لأبغض كل امرئ
٢٢٦٢، ١٦٤٧، ١٥٢٣	أو تنزلون فإننا معشر نزل	إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا
١٥٣٨	وما يدري الغني متى يعيل	وما يدري الفقير متى غناه
١٦٥٣	كم العمر باق والمدى متناول	ولم ندر إن حصنا من الموت حيصة
١٦٨٥	فهل غير صيد أحرزته حباله	وقد ذهبت سلمى بعقلك كله
١٦٩٢	تتخطاهم فما تستقل	وسباع الطير تغدو بطاناً
١٧١٩	قد احتربوا في عاجل أنا آجله	وأهل خباء صالح ذات بينهم
١٧٦٤	دعاها لقبض لم تطعه أنامله	تعوّد بسط الكف حتى لو أنه
١٧٨١	وما إخال لدينا منك تنويل	أرجو وآمل أن تدنو موذنتها
٢١٢٢، ٢٠٥٩، ١٧٨٥	أن هالك كل من يحفى ويتعل	في فتية كسيوف الهند قد علموا
٢٥٧٣		
١٨١٨	كما قد حمى أولاد أولاده الفحل	حماها أبو قابوس في عز ملكه
١٨٣٩	والشيب كان هو البدي الأول	ليت الشباب هو الرجيع على الفتى
١٩٠٢	ولكنه قد يهلك المال نائله	أخي ثقة لا تلتف الخمر ماله
١٩٧٦	شديداً بأعباء الخلافة كاهله	رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً
٢٠١٩	أسماء ما ثمره النخيل	إن شئت أن تضبط يا خليل
٢٥٦٥، ٢٠٦٢	أخاك مصاب القلب جم بلايله	فلا تلحني فيها فإن بجبها
٢١١٧	وصحابتك إخال ذاك قليل	يا عمرو إنك قد مللت صحابتي
٢١١٩	وأملق ما عندي خطوب تنيل	ولما رأيت العدم قيّد نائلي
٢١٨٨	كأنني شربت الإثم أو مسني خيل	ورحت حزيناً ذاهل العقل بعدهم
٢٢١٢	وذبيان إذ زلت بأقدامها النعل	تداركتما عبساً وقد نل عرشها
٢٢٢١	للجن بالليل في حافاتها زجل	وبلدة مثل ظهر الترس موحشة
٢٢٩١	بيتاً دعائمه أعز وأطول	إن الذي سمك السماك بنى لنا
٢٣٠٦	واعتل من كان يرجى عنده السؤل	اخترتك الناس إذ رت خلافتهم

٢٣٣٠	إلا كما تمسك الماء الغرايبيل	ولا تمسك بالعهد الذي زعمت
٢٣٥٦	لسائلة عنا حفي سؤالها	فلما التقينا بين السيف بيننا
٢٤٠٢	ولا الضيف منها إن أناخ محول	فلا الجارة الدنيا بها تلحينها
٢٤١٥	وما يغني البكاء ولا العويل	بكت عيني وحق لها بكاهها
٢٤٤٦	وعند المقلين السماحة والبذل	على مكثريهم رزق من يعترهم
٢٤٦٥	إذا دعت أليها الكاعب الفضل	وأنت ما أنت في غرباء مظلمة
٢٥٠١	ولا يدي في حميت السمن تندخل	لا خطوتي تتعاطى غير موضعها
٢٥٠٦	ينالون من عرضي ولو شئت ما نالوا	وقد صرت أذناً للوشاة سميمة
٢٥٩٢	وكان الشباب كالخليط نزايله	وقال العذارى إنما أنت عمنا
٢٥٣٢	لذي البث أشفى من هوى لا يزياله	لعمري لموت لا عقوبة بعده
٢٧٣٣	من الناس إلا اللوذعي الحلالحل	وعربة أرض ما يحل حرامها
٢٨١٠	ففي الناس بوقات لهم وطبول	إذا كان بعض الناس سيفاً للدولة

اللام المكسورة

٤	ثم يلقى في السجن والأكبال	أيما شاطن عصاه عكاه
١١٨٤ ، ٥٥	وجارتها أم الرباب بمأسل	كدينك من أم الحويرث قبلها
٦٧	جواحرها في صرة لم تزيل	فألحقه بالهاديات ودونه
٧٤	لدى سمرات الحي ناقف حنظل	كأنني غداة البين يوم تحملوا
٧٩	تصل وعن قيص بزيزاء مجهل	غدت من عليه بعدما تم ظمؤها
٨٤	وللهو داع دائب غير غافل	ويلحيتني في اللهو أن لا أحبه
١١٧	ه وإني بحرهما اليوم صالي	لم أكن من جناتها علم اللد
	ما سُمِّي القلب إلا من تقلبه	
١٥١	فاحذر على القلب من قلب وتحويل	
١٨٣	وإذا تصبك خصاصة فتجمل	واستغن ما أغناك ربك بالغنى
١٩٥	فنجهل الجهل مع الجاهل	نخاف أن تسفّه أحلامنا
٣٧٨ ، ٢٢٠	كما زلت الصفواء بالمتزل	كميت يزل اللبد عن حال مته

١٤٧٤، ٧٤٩، ٢٢٢	بشق وشق عندنا لم يحوّل	إذا ما بكى من خلفها انصرفت له
٢٦٧٠، ١٨٦١، ١٦٧٩		
	وفي طول المعاشرة التقالي	لعمرك والخطوب مغيرات
٢٢٩	ولكن أم أوفى لا تبالي	لقد باليت مظعن أم أوفى
١٦٠٩، ٢٥٦	وقبل منايا فاديات وآجال	ألا يا اسقياني قبل غارة سنجال
٢٥٦٩، ٢٨٦	وهل عند رسم دارس من معول	وإن شفائي عبرة مهراقة
	وهل يعمن من كان في العصر الخالي	ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي
٣٠٠	قليل الهموم ما بيت بأوجال	وهل ينعمن إلا سعيد مخلد
٣٠٣	أني بنيت الجار قبل المنزل	من مبلغ أفناء يعرب كلهما
٣٤٦	ت نعالاً محذوة بمشال	هولا ثم هولا كلاً أعطيه
٣٧١	بنا الدار إلا عابر ابن سيبيل	خليلي لولا ساكن الدار لم أقم
٣٧٩	ويلوي بأثواب العنيف المثقل	يزل الغلام الخف عن صهواته
٤٠٢	غير نفسي إلا بني إسراي	لا أرى من يعنيني في حياتي
٢٧٥٤، ١٩٤٦، ٤٠٦	فلن يذهبوا فرغاً بقتل حبال	فإن تك أدواد أصبن ونسوة
١٥٩٩، ٤١٠	فإني شريت اللحم بعدك بالجهل	فإن تزعميني كنت أجهل فيكم
١٠٢٩، ٤٣٤	كفضل ابن المخاض على الفصيل	وجدنا نهشلاً فضلت فقيماً
٤٣٩	ليجزا إلا كامل وابن كامل	وأجزأت أمر العالمين ولم يكن
١٥٢٤، ١٠٦٢، ٤٤١	لقد جار الزمان على عيالي	ثلاثة أنفس وثلاث ذود
٢٣١٦، ٢١٣٦		
٢٧٥٣، ٤٥٠	بنا بطن حقف ذي ركام عقتقل	فلما أجزنا ساحة الحي وانتحي
٤٦١	لما نسجتها من جنوب وشمال	فتوضح فالمقرة لم يعف رسمها
٤٦٣	فهلا شكرت القوم إذ لم تقاتل	هم جمعوا بؤسى ونعمى عليكم
١٩٧٠، ٧٢٠، ٤٧٠	إثماً من الله ولا واغل	فاليوم أشرب غير مستحقب
٢٦٥٥		
٤٨٥	عزل الأمير للأمير المبدل	
٤٨٧	هيفاً دبوراً بالصبا والشمال	وبدلت والدهر ذو تبدل

٤٩١	وأسقى نميراً والقبائل من هلال	سقى قومي بني بكر
٤٩٥	ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل	كأن خصيه من التدلذل
٥٢٠	لما عدم المسيئون احتمالي	ولولا يحسبون الحلم عجزاً
٥٢٨	فارم على أقفائهم بمنكل	يا رب أشقاني بنو مؤمل
٥٣١	تساق إليه ما تقوم على رجل	لعمري لقد أعطيت جارك فارضاً
٥٥٨	تمني داود الزبور على رسل	تمنى كتاب الله آخر ليله
٥٦٣	فقلت لك الولايات إنك مرجلي	ويوم دخلت المخدر خدر عنيزة
٥٧٢	رجونه قدماً من ذويك الأفاضل	وإنا لنرجو عاجلاً منك مثل ما
٢١٨٩، ٥٩٠	كذلك الإثم يذهب بالعقول	شربت الإثم حتى ضلّ عقلي
١٦٢١، ١٢٩١، ٦٠٥	بسِرِّ ولا أرسلتهم برسول	لقد كذب الواشون ما فهت عندهم
٦١٠	لنعم الفتى أضحى بأكتاف حائل	
١٧٤٠، ٩١٥، ٦٨٤	بالحق لا يحمد بالباطل	وخالد يحمد ساداتنا
٧٤٠	والحق يدفع ترهات الباطل	ذاك الذي وأبيك يعرف مالكا
٦٥٦، ٧٤١	أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل	وقد أدركتني والحوادث جمّة
٧٤٢	ما كان في فتيانكم من مثله	والله لولا حنّف برجله
٧٧٣	سواكم فإني مهتد غير مائل	ثنائي عليكم آل حرب ومن يمل
٧٩٦	دبيب قفا البطحاء في كل منهل	نياف كخصن البان ترتج إن مشت
٨١١	إذا هي نصّته ولا بمعطل	وجيد كجيد الرثم ليس بفاحش
٨٣٧	بأمراس كتان إلى صمّ جندل	كأن الثريا علقت في مصامها
٨٤٢	ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي	فقلت يمين الله أبرح قاعداً
٨٦٦	برقت كبرق العارض المتهلل	وإذا نظرت إلى أسرة وجهه
٨٨٧	بيشرب أدنى دارها نظر عالي	تنورتها من أذرعات وأهلها
٨٩٧	كفاني ولم أطلب قليل من المال	فلو أن ما أسمى لأدنى معيشة
٢٥٥٢، ١٩٠٦، ٩٠٠	وقد يدرك المجد المؤئل أمثالي	ولكنما أسمى لمجد مؤئل
٩١٠	فسلّي ثيابي من ثيابك تسئل	وإن تك قد ساءتك مني خليفة
	على أثرينا ذيل مرط مرحل	خرجت بها نمشي نجر وراءنا

٩٤٠	وخالفها في بيت نوب عواسل	إذا لسعته النحل لم يرج لسعها
١٣٦١، ١٠١٨، ٩٤٦	وأقعد في أفيائه بالأصائل	لعمري لأنت البيت أكرم أهله
	وبريش نبلك راثش نبلي	إنني بحبلك واصل حبلي
١٠٠٤	يقرو مقصك قائف قبلي.	ما لم أجدك على هدى أثر
١٠٣٩	فخط ممزوجة بماء زلال	فكان الخمر العتيق من الإسـ
١٠٩٠	كان مكان الردف منه على رال	وصم صلاب ما يقين من الوجي
١٦٧٥، ١٢٠٣	وشعثاً مراضيع مثل السعالي	ويأوي إلى نسوة عطل
١٢٤٦	كغزلان رمل في محاريب أقيال	وماذا عليه أن ذكرت أوانسا
٢٢٣٣، ١٢٦٨	عقرت بعيري يا امرأ القيس فانزل	تقول وقد مال الغبيط بنا معاً
١٢٩٢	ولو حلّ ذا سدر وأهلي بعسجل	أبلغ أبا سلمى رسولاً تروجه
١٣١٢	تعالى أقاسمك الهموم تعالي	أيا جارتا ما أنصف الدهر بيننا
١٩٦٨، ١٣٣٠	ستحتلبوها لأفحاً غير باهل	فإن يك قوم سرهم ما صنعتم
١٣٤١	قناعه مغطياً فيأني لمجتلي	أنا ابن كلاب وابن أوس فمن يكن
١٣٤٦	ما غرّكم بالأسد الباسل	قولاً لدودان عبيد العصا
١٣٥٥	صفيق شواء أو قدير معجل	فظل طهاة اللحم من بين منضج
١٣٧٦	كما أخذ السرير من الهلال	أرى مرّ السنين أخذن مني
٢٨٠٢، ١٣٩٨	بمدرك أطراف الخطوب ولا آل	وما المرء ما دامت حشاشة نفسه
١٤٠٠	نصيح على تعذاله غير مؤتل	ألا رب خصم فيك ألوى رددته
١٤٠٧	يعضون غيظاً خلفنا بالأنامل	وقد صالحوا قوماً علينا أشحة
١٤٢٣	يا ناقتي ما جلّت من مجال	أقول إذ خرّت على الكلكال
١٤٨٢	وأمنع عرسي أن يزن بها الخالي	كذبت لقد أصبني على المرء عرسه
١٤٨٤	لنحن أغلظ أكباداً من الإبل	يبكي علينا ولا نبكي على أحد
١٤٨٩	رجالي أم هم درج السيول	أنصب للمنية تعتربهم
١٨٥٢، ١٥١٨	بمستلثم مثل الفنيق المدجل	وشوهاً تعدويي إلى صارخ الوغى
١٥٢٦	عن الدار والمستخلف المتبدل	فيا كرم السكن الذين تحمّلوا
١٥٣٦	له حاكم من نفسه غير عائل	بميزان صدق لا يغفل شعيرة

١٥٧٠	وتصيح غرثي من لحوم الغوافل	حصان رزان ما تنزُّ بريبة
١٥٧٤	أزلنا هامهن عن المقييل	بضربٍ بالسيوف رؤوس قوم
٢١٦٧ ، ١٥٩٧	وشفاء غيِّك خابراً أن تسالي	هلا سألت وخير قوم عندهم
١٦٦٨	على دبةً مثل الخنيف المرعبل	طها هذريان قلّ تغميض عينه
٢٦٣٤ ، ١٧٠٣	كبير أناس في بجادٍ مزمل	كان ثبيراً في عرانيين وبله
١٧٠٤	كان نسج العنكبوت المرممل	
٢٠١٥ ، ١٧٤٦	أثيت كفنو النخلة المتعكل	وفرع يزين المتن أسود فاحم
١٧٨٤	قبل أن يسألوا بأعظم سؤل	علموا أن يؤملون فجادوا
١٨٠٢	على النحر حتى بل دمعي محملي	ففاضت دموع العين مني صباة
١٨٢٥	يقولون لا تهلك أسيّ وتجمّل	وقوفاً بها صحبي عليّ مطيّم
	ولم أتطن كاعباً ذات خلخال	كأني لم أركب جواداً للذة
١٨٧٥	لخيلي كرّي كربةً بعد إجمال	ولم أسبأ الزق الرويِّ ولم أقل
١٩٢١	أخا الحلم ما لم يستعن بجهول	ولن يلبث الجهال أن يتهضموا
١٩٥١	تنخل فاستاكت به عود إسحل	إذا هي لم تستك بعود أراكة
١٩٧٣	أصادفه وأتلف بعض مالي	كمنية جابر إذ قال لتي
١٩٨٨	حول المخول	كوم الذرى من
٢٦٩٩ ، ١٩٩٠	خمامة في غصون ذات أوقال	لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت
٢٠٠٥	بصبح وما الإصباح منك بأمثل	ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي
٢٠١٨	غذاها نمير الماء غير محلل	كبكر مقناة البياض بصفرة
٢٠٧١	كناحت يوماً صخرة بعسيل	فرشني بخير لا أكون ومدحتي
٢٠٩٨	والحمولات وربّات الحجال	وحوينا الفرش من أنعامكم
٢١٠٥	كالتيس في أمعوزه المتربل	أخلصته صنعاً فأض محملاً
٢١١٨	يقولون لا تهلك أسيّ وتجمّل	وقوفاً بها صحبي عليّ مطيّم
٢١٥٤	يأتي لها من أيمن وأشمل	
٢١٥٦	ينحوزون سهمي بينهم في الشمال	رأيت بني العلات لما تضافروا
٢١٥٧	صباً وشمال في منازل قفال	وهبت له ريع بمختلف الصوى

٢١٦٨	رسولي ولم تنجح لديهم وسائلي	نصحت بني عوف فلم يتقبلوا
٢٢٩٤ ، ٢١٧٧	ولكن حديثاً ما حديث الرواحل	دع عنك نهياً صيح في حجراته
٢١٨٦	إيائي ليس حبله بحبالي	يا ليث ضيفكم الزبير وجاركم
٢٢٢٤	لناموا فما إن من حديث ولا صال	حلفت لها بالله حلقة فاجر
٢٢٣٢	فيا عجباً من رحلها المتحمل	ويوم عقرت للعذارى مطيتي
٢٢٤٠	وفساد مرضعة وداء معضل	ومبرأ من كل غبر حياضة
٢٣١٥	بين رماحي مالك ونهشل	
٢٣٥٤	فأبان ما تعدل بها الريح تنزل	إذا النعجة العجفاء باتت بقفرة
٢٣٧٧	فأنصت عني بعده كل قائل	أبوك الذي أجرى عليك بنصره
٢٣٨١	ونعف عند مقاسم الأنفال	إنا إذا احمر الوغى نروي القنا
٢٤٢٢	ولوا سراعاً وما هموا بإقبال	وفارس لم يحل القوم عدوته
٢٤٣٢	إن المكارم إقدام على الأسل	ليس النكوص على الأعقاب مكرمة
٢٤٤٨	كفى قاتلاً سلخي الشهور وإهلالي	إذا ما سلخت الشهر أهلت مثله
٢٤٦٣	متين قواه غير متكث الحبل	لإل علينا واجب لا نضيعه
٢٤٧٨	بحنين يوم تواكل الأبطال	نصروا نبيهم وشدوا أزره
٢٤٨٤	من قبلكم والعز لم يتحول	نسؤوا الشهور بها وكانوا أهلها
٢٤٩٢	رقص القلوص براكب مستعجل	بزجاجة رقصت بما في جوفها
٢٥١٧	كرام وأنا لا نخط على النمل	ولا عيب فينا غير عرق لمعشر
٢٥٢٧	وعلى الغانيات جرّ الذبول	كتب القتل والقتال علينا
٢٨٣٠ ، ٢٥٥٤	لنفسى لقد طالبت غير منيل	أراني ولا كفران لله أية
	ألست تخشى تقارب الأجل	مالك وضّاح دائم الغزل
٢٥٦٣	تنجيك يوم العثار والزلل	صلّ لذي العرش واتخذ قدماً
	غرضاً لأطراف الأسنة ينحل	إما تريني قد نحلت ومن يكن
٢٦٠٦	ضحخم على ظهر الجواد مهبل	فلرب أبلج مثل مثل ثقلك بادن
٢٦٥٢	لدى وكرها العناب والحشف البالي	كأن قلوب الطير رطباً وياساً
٢٦٥٩	منه وأقعد كريماً ناعم البال	ما يقسم الله أقبل غير مبتس

٢٧٢٣	ببازل وجنء أو عيهل	
٢٧٤٣	فسيروا بسيري في العشرة والأهل	فإن أنا يوماً غيبتني غيابتي
٢٧٥٠	ر فروض القطا فذات الرئال	ترتعي السفح فالكثيب فذاقا
٢٧٧٠	كما شعف المهوءة الرجل الطالي	لتقتلني وقد شعفت فؤادها
٢٧٧١	وشربنا الحلال من قلله	فظللنا بنعمة وأتكانا
٢٧٩٢	بسقط اللوى بين الدخول فحومل	قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل
٢٧٩٧	أضغاث ريحان غداة شمال	خود كأن فراشها وضعت به

الميم الساكنة

٢٦٥٠، ٤٦٤، ٤٥١، ١٢١	وليث الكتيبة في المزدحم	إلى الملك القرم وابن الهمام
٣٧٧	ومن يشابه أبه فما ظلم	بأبه اقتدى عدئي في الكرم
٧٠٩	لم نزل ذلك على عهد ابرهم	نحن آل الله في كعبته
١٩١٠، ٨٤٩	عراراً لعمري بالهوان فقد ظلم	أرادت عراراً بالهوان ومن يرد
٩٩٩	تيمم خمساً ليس في سيره أمم	وإلا فسيري مثل ما سار راكب
١٥٥٨	وأخوانك اللاءات زين بالكتم	أولئك إخواني الذين عرفتهم
٢٧١٢، ١٦٠٦	كان ظبية تعطو إلى وارق السلم	ويوماً توافينا بوجه مقسم
١٦٠٨	فكان لما يكونوا قبل ثم	بددت منها الليالي شملهم
٢٢١٤	ر يتبعه أزرقى لحم	تدلى حيثاً كأن الصوا
٢٣٧٣	تذهب صباحاً وترى في المنام	جنية أرقني طيفها
٢٤٦٢، ٢٤٦٠	قطعوا الإل وأعراق الرحم	أفسد الناس خلوف خلفوا
٢٥٦٤	وتركوا الملك لملك ذي قدم	ذل بنو العوام من آل الحكم
٢٧٣٥	فإننا نخاف بأن نخترم	أيا أبتا لا تنزل عندنا

الميم المفتوحة

٢٣	ولا من تسمى ثم يلتزم الإسماء	وما أنا بالمخسوس في جذم مالك
١١٢		فإنه لأهل لأن يؤكر ما

١١٦	وإن ذبحت صلّى عليها وزمما	لها حارس لا يبرح الدهر بيتها
١٣١	وإن عاش لم يقعد ضعيفاً مذمّماً	فذلك إن يهلك فحسنى ثناؤه
١٥٧	إذا الدخان تغشى الأشمط البرما	هلا سألت بني ذبيان ما حسبي
١٦٧	يدنين أم قاسم وقاسما	متى تقول القلص الرواسما
٢١٧٨ ، ١٩٧	وإن كانت زيارتكم لماما	وريشي منكم وهواي معكم
٢٣٧	وأعرض عن شتم اللثيم تكراً	وأغفر عوراء الكريم أدخاره
٢٢٥٣ ، ١٥٥١ ، ٢٥٥	خلق الكرام ولو تكون عديما	لا يلفك الراجوك إلا مظهراً
٢٦٥	وأسيافنا يقطرون من نجدة دما	لنا الجففات الغرّيلمعن في الضحى
٢٦٩	وأجعل أقواماً عموماً عماما	لكيلا يكون السندريّ نديدي
٣٢٥	سلو ولا أنفك صبأ متيماً	فقلت لهم ما هنّ كهي فكيف لي
	أعقبتها الغيس منه عدما	كأطوم فقدت برغزها
٣٣٧	فإذا هي بعظام ودما	غفلت ثم أتت تطلبه
٤٩٧	د ما تطعم النوم إلا صياما	نعاماً بوجرة صفر الخدو
٦٢٩	يد الدهر إلا جبرئيل أمامها	شهدنا فما تلقى لنا من كتيبة
٦٣٧	نبذوا كتابك واستحلوا المحرمًا	إن الذين أمرتهم أن يعدلوا
١٤٩٨ ، ٦٥١	ولكنه بنيان قومٍ تهدّما	فما كان قيس هللكه هلك واحد
٦٥٨	إذا خاف يوماً نبوة فدعاها	هما أخوا في الحرب من لا أخاله
٦٧٨		وأيقظ من كان منكم نياما
١٦٤٤ ، ٦٩٩	ويأوي إليها المستجير فيعصما	لنا هضبة لا ينزل الذل وسطها
١٠٧٤ ، ١٠٠٥ ، ٧١١	إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما	هم الفاعلون الخير والأمرونه
٢٠٤١		
٧٥٨	يقاتل عمه الرؤوف الرحيمًا	وشر الظالمين فلا تكنه
	لسقنا إليه المال كالسيل مفعما	فلو أن حياً يقبل المال فدية
٨٢٠	رضا العار واختاروا على اللين الدما	ولكن أبي قوم أصيب أخوهم
٨٣٥	تحت العجاج وأخرى تعلقك اللجما	خيل صيام وخيل غير صائمة
٨٤٧	وولّت على الأدبار فرسان خثعما	وفي ناتق أجلت لدى حومة الوغى

٢٧٦١، ٩٠٤	من بعد بردٍ كنت هامه	وشريت برداً لیتني
١٠٢٠، ٩٢٦	لا تكثرون إني عسيت صائماً	أكثرت في العذل ملحاً دائماً
٩٩٥	على ابن أبي ذبان أن يتندماً	لعلي إن مالت بي الريح ميلة
٢٦٩٣، ١٤٢٦، ١٠١٦	وآل سبيح أو أسوءك علقما	ولولا رجال من رزام أعزة
٢٥٦١، ١٠٢١	لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما	إن الذين قتلتم أمس سيدهم
١٨٥١، ١٠٤٢	حميداً قد تذرّيت السناما	أنا سيف العشيرة فاعرفوني
١١٨٦	وانساح غربيهم حتى هوى الشأما	قد سار شرقيهم حتى أتوا سبأ
	سبّحت أو هللت يا اللهم ما	وما عليك أن تقولي كلما
١٢١٢	اردد علينا شيخنا مسلماً	
١٢٤٧	لم أدن حتى أرتقي سلماً	ربة محراب إذا جئتها
	وعلمته الكرّ والإقداما	نفس عصامٍ سوّدت عصاماً
١٢٦٠	وصيرته بطلاً هاماً	
١٢٦٩	فعلقت بُنيها تسماماً	أرزام باب عقرت أعواماً
١٢٩٨	كالهبرقي تنحى ينفخ الفحما	مولي الريح قرنيه وجهته
٢٤٩٥، ١٤٤٧	شيخاً على كرسيه معمماً	يحسبه الجاهل ما لم يعلما
١٤٨٥	من الظباء تراعى منزلاً زيماً	بجيد مغزلة أدماء خاذلة
١٥٣٣	أدار سداس أن لا يستقيما	ضربت خماس ضربة عبشمي
١٥٥٧	فكل فتاة تترك الحجّل أقصما	فأما الألي يسكن غور نهامة
١٦٠٧	ب فمحدورها كأن قد ألماً	لا يهولنك اصطلاؤك للحر
١٦٤٦	ولا يخشى ظلماً ما أقام ولا هضما	ومن يقرب منا ويخضع نؤوه
١٩٠٧	بها نفقاً أو في السموات سلما	ولا لكما منجى من الأرض فابغينا
٢٠١٠	عدو النحوص تخاف القانص اللحما	فانشق منها عمود الفجر جافلة
٢٠٣٦	تراقب في كفي القطيع المحرما	تري عينها صغواء في جنب مؤفها
٢٠٥٨	مغار ابن همام على حيّ خثعما	وما هي إلا في إزار وعلقمة
٢٠٧٣، ٢٠٦٦	لله در اليوم من لامها	لما رأته سائيد ما استعبرت
٢٠٧٤	إذا خاف يوماً نبوة فدعاها	هما أخوفا في الحرب من لا أخاله

٢١٦٠	أن اخرج لعيناً دحيراً مذموماً	وقال لإبليس رب العباد
٢٣٠٣	ندم عزيزين ونكف الذمّ	كن لي لا عليّ يا بن عمّ
٢٤٢٦	عيت بيضتها الحمامه	عيتوا بأمرهم كما
٢٤٨٣	شهور الحل نجعلها حراما	السنا الناسين على معدّ
٢٥٤٣	من القوم إلا خارجياً مسوماً	من الصبح حتى تطلع الشمس لا ترى
٢٧٠٨	جودا وأخرى تعط بالسيف بالدم	كفاك كف ما تليق درهماً
٢٨٠٤	وناء بسلامى نوءة ثم صمما	فحصحص في صمّ الصفا ثفاناه

الميم المضمومة

١٩	داع يناديه باسم الماء مبغوم يدعى أبا السمع وقرضاب سمه	لا يرفع الطرف إلا ما تخونه وعامنا أعجبنا مقدمه
٢٠	عظم يلحمه	مبتكراً لكل
٢١	باسم الذي في كل سورة سمه	وهو بها ينحو طريقاً يعلمه
٢٤	لهنك من برق عليّ كريم	ألا يا سنا برق على قلل الحمى
٣١	فإنك معطوف عليك رحيم	فأما إذا عضت بك الحرب عضه
٤٨	قسم الخلائق بيننا علامها	فاقنع بما قسم المليك فإنما
١٠٩، ١٣٤٤	ولا يخالطها في الرأس تدويم	تشفي الصداع ولا يؤذيك صالبيها
١٣٩	في ليلة كفر النجوم غمامها	يعلو طريقة متواتر
١٤٨، ١٧٧، ٢٩١	كلامكم عليّ إذن حرام	نمرون الديار ولم تعوجوا
٧٨٣، ١٣٦٤، ١٨٣٦		
١٩٣٧، ٢٠٤٦، ٢١٤٩		
٢٥٩٥		
١٥٦، ٢١٥٨	فلما انجلت قطعت نفسي ألومها	تبتك إذ عيني عليها غشاوة
١٧٩	يصك وجوهها وهج أليم	ونرفع من صدور شمر دلالات
٢٠٠	سراتهم وسط الصحاح جثم	قد استهزؤوا منا بألفي مدجج
٢٤٧	وكيد خراش عند ذلك بيتم	وكيد ضباع القف يأكلن جثتي

٢٦٣	بشيء أن أمكم شريم	لعل الله فضلكم علينا
٢٣٦٥، ٧٩٢، ٣٢٠	وهو على من صبه الله علقم	وإن لساني شهدة يشفى بها
٣٢٦	فقلت أهي سرت أم عادني حلم	فقمتم للطيف مرتاعاً فأزفني
٣٦٩	حيث تهدي ساقه قدمه	للفتى عقل يعيش به
٣٨٣	والمطعمون زمان أين المطعم	العاطفون تحين ما من عاطف
٢٤٠٤، ١٨٩٥، ٤١١	عار عليك إذا فعلت عظيم	لا تنه عن خلق وتأتي مثله
٤٢٧	كأنه من دم الأجواف مدموم	عقلاً ورقماً تظل الطير تتبعه
٥٠٨	عندي ولم يفخر عليّ كرامها	أنكرت باطلها ويؤت بحقها
٧١٩، ٥٧٨	قليل بها الأصوات إلا بغامها	أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة
٥٨٨	فكلكم يا بني حمدان مزكوم	تعاطسون جميعاً حول داركم
٦٠٢	تصله مريمه	قلت لزيير لم
١٨٧٩، ٦٢٠	فاصيب عليه ملكاً لا يرحمه	يا رب موسى أظلمي وأظلمه
٧٠٨	إذ قال وجهي لك عانٍ راغم	عذت بما عاذ به إبرهم
١١٤٤، ٧٢٨	أجب الظهر ليس له سنام	ونأخذ بعده بذناب عيش
٢٣٨٢، ٧٧٦	كما لا تشتم	لا تشتم الناس
٨٨٩، ٧٧٧	كما النشوان والرجل الحليم	لعمرك إنني وأبا حميد
٨٣٣	ضيبي وقد جنفت عليّ خصوم	إني امرؤ منعت أرومة عامر
١٧٤٤، ٨٤٤	تقضي لبانات ويسأم سائم	لقد كان في حول ثواء ثوبته
٨٧٠	وأجنّ عورات الثغور ظلامها	حتى إذا ألفت يداً في كافر
٨٧٥	جن لدى باب الحصير قيام	ومقامة غلب الرقاق كأنهم
٢٢٨٦، ٨٨٨	كما الناس مجرور عليه وجارم	وننصر مولانا ونعلم أنه
١٢٦٧، ٩٠٩	ولم يبد للأتراب من ثديها حجم	وعلقت سلمى وهي ذات موصل
٩٢٩	إلى اليوم لم تكبر ولم تكبر بهم	صغيرين نرعى البهم يا ليت أننا
٩٤٣	عسى يغتر بي حمق لثيم	فأما كيس فنجا ولكن
٩٦٤	وكل ما يسر الأقوام مغرور	لوييسرون بخيلٍ قد يسرت بها
	كدابغة وقد حلم الأديم	فإنك والكتاب إلي عليّ

٩٩٣	من الجمال كثير اللحم عيُوم والشمس معها قمر يعوم والحشر والجنة والنعيم	يهدى بها أكلف الخدين مختبر لم تخلق السماء والنجوم قدَّره مهيمن قيُوم
١٠٣١	إلا لأمر شأنه عظيم	
١٦١٣، ١٤١٤، ١٢٣١	يقول لا غائب مالي ولا حرم	وإن أتاه خليل يوم مسألة
١٢٨٢	خلقاً كما ضمن الوحي سلامها	فمدافع الريان عري رسمها
١٣٠٤	أو يرتبط بعض النفوس حمامها	تراك أمكنة إذا لم أرضها
١٣٤٣	والشمس حيرى لها في الجوتدويم	معروياً رمض الرضراض يركضه
١٣٨٩	ل أهلي فكلهم ألوم	يلوموني في اشتراء النخيد
١٤٠٢	أسك ما يسمع الأصوات مصلوم	فوه كشق العصا لأياً تبينه
١٤٠٣	بصبح ظمان وفي البحر فمه	
١٤٠٥	وما فاهوا به أبداً مقيم	
١٤٢٨	والقوم من خوف المنايا كظم	فحضضت قومي واحتسبت قتالهم
١٤٣٥	ولكل قوم سنة وإمامها	من أمة سنت لهم أبأؤهم
١٤٥٦	أخوهم فوقهم وهم كرام	كآين في المعاشر من أناس
١٥٨٤	ر عليها لأندبتها الكلم	لو يدب الحوي من ولد الذر
١٦١٨	فقلت وأنكرت الوجوه هم هم	رفوني وقالوا يا خويلد لا ترع
٢٨٢٠، ٢٤٤٤، ١٦٢٦	حتى بليت وحتى شفني السقم	إني امرؤ رابني هم فأحرضني
١٦٧٢	ولا النبل إلا المشرفي المصمم	عشية ما تغني الرماح مكانها
١٧٦٥	إذ أصبحت بيد الشمال زمامها	وغداة ريح قد وزعت وقرة
١٧٦٧	فسيان لا حمد عليك ولا ذم	سثلت فلم تبخل ولم تعط نائلا
١٧٨٧	وقد أسلمناه مبعد وحميم	تولى قتال المارقين بنفسه
١٨٠٣	وقد يملأ الماء الإناء فيفعم	قوارص تأتيني وتحتقرونها
١٨٢٦	قعس الكواهل في أشداقها ضخم	كانوا فريقين يصفون الزجاج على
٢٦٠٢، ١٨٢٨	من نسج داود أو ما أورثت إرم بها أبداً ما دام فيها الجراضم	وآخرين ترى الماذي فوقهم إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد

١٨٥٤	وليس عليك يا مطر السلام	سلام الله يا مطر عليها
١٨٧٠	كما تردد في قرطاسه القلم	لها أخاديد من آثار ساكنها
١٨٨١	إذا هي عرّدت إقدامها	فمضى وقدمها وكانت عادة
١٨٨٣	حسب بروق الغيث تأتي غيومها	إذا ما انتضوها في الوغى من أكمة
١٩٦١	وقد جنّه السدف الأدهم	وماء وردت قبيل الكرى
١٩٧٩ ، ٢٧٧٨	ومنّ بجسمي وحالي عنده سقم	واحرّ قلباه ممن قلبه شيم
١٩٩٢ ، ١٩٩٦	وجلدة ما بين الأنف والعين سالم	يدبرونني عن سالم وأدبرهم
١٩٩٩	مولي المخافة خلفها وأمامها	فعدت كلا الفرجين تحسب أنه
٢٠٢٤	على باب استها صلب وشام	لقد ولد الأخيطل أم سوء
٢٠٥٣	عاين حياً كالنحراج نعمه	
٢٠٨٢	إني امرؤ صرعي عليك حرام	جالت لصرعني فقلت لها اقصري
٢٠٨٣	فإن نكاحها مطر حرام	فإن يكن النكاح أحلّ شيء
٢١١٢	وقد ركدت وسط السماء نجومها	
٢١٤٢	جرير ولا مولى جرير يقومها	وإني لقوأم مقاوم لم يكن
٢١٥٩	في مقام وكلهم مذؤوم	وأقاموا حتى أيزروا جميعاً
٢١٧١	وقد يستجهل الرجل الحليم	أظن الحلم دلّ عليّ قومي
٢٢٨٣	يمّ تراطن في حافاته الروم	داوية ودجى ليل كأنهما
٢٤١٩	أني توجه والمحروم محروم	ومطعم الغنم يوم الغنم مطعمه
٢٤٣١	لا ينكصون إذا ما استلحموا لحموا	هم يضربون حبيك البيض إذ لحقوا
٢٥٤٦	إذا كنت تبنيه وغيرك يهدم	متى يبلغ البنيان يوماً تمامه
٢٦٢٥	ولا تلقني إلا وأنفك راغم	فلا ينسط من بين عينك ما تزوى
٢٦٣٧	وكنت أبيتاً في الخفا لست أقدم	فيأبى فما يزداد إلا لحاجة
٢٨١٠	إن المنايا لا تطيش سهامها	ولقد علمت لتأتين منيتي

الميم المكسورة

٥	وما الحرب إلا ما علمتم ودقتم	وما هو عنها بالحديث المرجم
٨٧	فخندف هامة هذا العالم	

١١١	بأحسن موصولين كف ومعصم	فالقت قناعاً دونه الشمس وأتقت
١١٨	فما صلي عصاك كمستديم	فلا تعجل بأمرك واستدمه
١٦٧٣، ٦٨٣، ١٢٩	على خالد لقد وقعت على لحم	فلا وأبي الطير المرية بالضحي
١٤٦، ١٣٢٥	وبين النقا آنت أم أم سالم	أيا ظبية الوعاء بين جلاجل
١٦٠	حرمت علي وليتها لم تحرم	يا شاة من قنص لمن حلت له
١٩٤	كما الحبطات شر بني تميم	فإن الحمر من شر المطايا
	بعالمة بأخلاق الكرام	فما أم الردين وإن أدلت
٢٠٥	تَنفَقْنَاهُ بِالْحَبْلِ التَّوَامِ	إذا الشيطان قَصَع في فهاها
٢٣٩	فها أنا أموت كل يوم	فعمرة مات موتاً مستريحا
٢٤٨، ٣٨١	فتركن كل حديقة كالدرهم	جادت عليه كل عين ثرة
٢٧٢	فتونا فعاودنا إذا بالجرائم	فإن نحن لم نهض لكم فبركم
٢٨١	بك ما بها من لوعة وغرام	شغفت بك اللت تيمتك فمثل ما
٢٨٢	أراها لا تعود بالتميم	فقلت للت تلومك إن نفسي
٢٩٣، ٢٠٤٥	حتى تبذخ فارتقى الأعلام	وكريمة من آل قيس ألفتة
٣٠١، ٥٠٧	محارمنا لا يسوىء الدم بالدم	ألا تستحي منا الملوك وتقي
٣٠٦	ولا يحد عن سبيل الحمد والكرم	مَنْ يعن بالحق لا ينطق بما سفه
٣٥٣	سريعاً وإلا يبىء بالظلم يظلم	جريء متى يظلم يعاقب بظلمه
٣٦٨	بييض المواضي حيث لي العمائم	ونظعنهم تحت الحبي بعد ضربهم
٣٨٨	فما التخلي عن الخلان من شيمي	يا صاح إماً تجدني غير ذي جدة
٤٠٠	يا بؤس للجهل ضراراً لأقوام	قالت بنو عامر خالوا بني أسد
٤١٨	لا يقطع الخرق إلا طرفه سامي	لهم لواء بأيدي ماجد بطل
٤٤٧	أقصى تفرعنه وفرط عرامه	قد جاءه موسى الكلوم فزاد في
٤٦٧	أقوى وأقفر بعد أم الهيثم	حييت من طلل تقادم عهده
٤٧٤	بالدو أمثال السفين العموم	إذا اعوججن قلت صاحب قوم
٤٧٧	ولم تختضب سمر العوالي بالدم	كذبتم وبيت الله نبزي محمداً
	وأوثر غيري من عيالك بالطعم	أرد شجاع البطن لو تعلمينه

٤٩٦	إذا الزاد أمسى للمزليج ذا طعم	وأغتبِق الماء القراح فأنتهي
٥٠٠	نزل المدينة عن زراعة فوم	قد كنت أغنى الناس شخصاً واحداً
٥١٦	ساقى نصارى قبيل الفصح صوام	صدت كما صدَّ عما لا يحل له
٥٢٣	كخبطة عصفور ولم أتلعثم	ولولا بنوها حولها لخبطنها
٢١٣٣، ٢١٣٠، ٥٤١	أعاليها مرَّ الرياح النواسم	مشين كما اهتزت رماح تسفَّهت
٢١٣٢، ٢١٢٩، ٥٤٢	كما شرقت صدر القناة من الدم	وتشرق بالقول الذي قد أذعته
٥٦٦	هنالك أم في جنة أم جهنم	وليت سليمي في المنام ضجيعتي
١٤٩٠، ١٢٤٢، ٥٩٦	على جوده لضعنَّ بالماء حاتم	على حالة لو أن في القوم حاتماً
١٩٥٢		
٦٠٣	أيدينا يوم زحوف الأشرم	الحمد لله الأعزُّ الأكرم
٦٥٧	لكم غير أننا إن نسالم نسالم	ولسنا إذا تأبون سلماً بمدعني
٦٨٢	صمي لما فعلتُ يهود صمام	فرت يهود وأسلمت جيرانها
٧٥٣	إذا نزلت إحدى الليالي بمعظم	هم وسط ترضى الأنام بحكمهم
١٥٠٠، ٧٥٦	وجيران لنا كانوا كرام	فكيف إذا مررت بدار قوم
٧٥٩	كحق الوالد الرؤف الرحيم	يرى للمسلمين عليه حقاً
٧٦٣	صدر العيس شطر بني تميم	أقول لأم زنباع أقيمي
٧٨٧	وأطلاؤها ينهضن من كل مجثم	بها العين والأرام يمشين خلفه
٢٢٩٣، ١٤٥١، ٧٩٩	مني بمنزلة المحبِّ المكرم	ولقد نزلت فلا تظني غيره
٢٦٣٩، ٨٠٤	ولو نال أسباب السماء بسلم	ومن هاب أسباب السماء يتلته
٩٦٢، ٨٥٦	عن اللغا ورفث التكلم	وربَّ أسراب حجيج كظم
٨٧٧	وسادسة تميل إلى شمام	ثلاث واثنتان فهنَّ خمس
٩٤٤	ألم تيسوا أني ابن فارس زهدم	أقول لهم بالشعب إذ يسرونني
٩٥٦	وكيف صغت للعاذلين عزائمي	متى كان سمعي عرضة للوائم
٩٦٠	إذا لم تعمَّد عاقدات العزائم	ولست بماخوذٍ بلغو تقوله
٩٨٦	معضلة منا بجيش عرمرم	تري الأرض منا بالفضاء مريضة
١٠٠٣	حتى أنال به كريم المطعم	ولقد أبيت على الطوى وأظله

١٠٣٢	في عينه سنة وليس بنائم	وسنان أقصده النعاس فرنقت
١٠٥٠	ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم	ثلاث مئين للملوك وفي بها
١٠٧٧	والناذرين إذا لم ألقهما دمي	الشامي عرضي ولم أستمهما
١٠٨٦	أغشى الوغى وأعف عند المغنم	يخبرك من شهد الوقعة أنني
١٠٩٨	تمته ومن تخطيء يعمر فيهم	رأيت المنيا خبط عشواء من تصب
١١١٧	ليوم روع أو فعال مكرم	
١١٢٣	وخندف هامة هذا العالم	
١١٢٩	ثمانين حولاً لا أبا لك يسأم	سثمت تكاليف الحياة ومن يعيش
١١٦٠	طاد نفوساً بنت على الكرم	نستوقد النيل بالحضيض ونصد
١١٧٦	قراية ذي قربي ولا حق مسلم	وليت فلم تقطع لدن أن وليتنا
١١٩٨ ، ١٢٧٨	فهن ووادي الرس كاليد للقم	بكرن بكوراً واستحرن بسحرة
١٢١٤	أحرم حجاً في ثياب دسم	لا هم إن عامر بن جهم
١٢٧٩ ، ٢٣٨٤	له لبد أظفاره لم تقلم	لدى أسد شاكى السلاح مقذف
١٢٨١	بقين بقاء الوحي في الحجر الأصم	أنى المعجم والآفاق منه قصائد
١٢٨٥ ، ٢١٠٢	يزرع الود في فؤاد الكريم	كيف أصبحت كيف أمسيت مما
١٣٥٧ ، ١٨٣٠ ، ٢٣٦٤	بآبائي الشم الكرام الخضارم	وإن حراماً أن أسب مجاشعا
٢٥٦٨		
١٣٦٢	صدود السوافي من أنوف المخارم	أناس أصدوا الناس بالسيف عنهم
١٣٦٥ ، ٢٠٢٨	نكي الديار كما بكى ابن حذام	عوجا على الظلل المحيل لأننا
١٣٦٦	ولا عاجة منها تلوح على وشم	فجاءت كخاصي العير لم تحل حاجة
١٣٦٧ ، ٢٠٢٩	نرى العرصات أو أثر الخيام	هل أنتم عائجون بنا لغنا
١٤٠٩	يعضون من غيظ رؤوس الأباهم	وأقتل أقواماً لثاماً أذلة
١٤١٠	عضوا من الغيظ أطراف الأباهيم	إذا رأوني أطال الله غيظهم
١٤١٨	بشرقي أجياد الصفا والمحرم	وما بوأ الرحمن بيتك منزلاً
١٤٢٢ ، ٢٢٣٠ ، ٢٧٧٣	زيافة مثل الفنيق المكدم	يتباع من ذفري غضوب جسرة
١٤٦١	قديماً ولا تدرون ما من منع	وكائن لنا فضلاً عليكم ورحمة

١٧٢٨ ، ١٤٦٣	على النابج العاوي أشد رجاء	هما نفثا في في من فمويهما
١٤٨٣	وكنت أخشى عليها من أذى الكلم	أخشى فظاظة عم أو جفاء أخ
١٥٥٤	عن ابني مناف عبد شمس وهاشم	ورثتم قناة المجد لا عن كلاله
١٥٦٨	العنان المؤدم	في صلب مثل
١٥٨٣	فقد أبدت المرأة جبهة ضيغم	فإن لم تك المرأة أبدت وسامة
١٥٩٨	على رأسه تلقي اللسان من القم	وإنا لممّا نضرب الكبش ضربة
١٦١٤	ولو رام أسباب السماء بسلم	ومن هاب أسباب المنايا يتلنه
١٦٩١	جهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازم	أتغضب إن أذنا قتيبة حرتا
١٦٩٥	وعضضت من نابي على جذم	الآن لمّا ابيض مسررتي
٢٥٨١ ، ٢٢٢٦ ، ١٦٩٦	ولكنني عن علم ما في غد عم	وأعلم ما في اليوم والأمس قبله
١٨٣٢	يحذى نعال السبت ليس بتوءم	بطل كأن ثيابه في سرحة
١٨٩٢	بحزير رامة والمطي سوامي	كذب العوادل لو رأين مناخنا
١٩٣١	وليس الذي حرّمته بمحرّم	وليس الذي حلّته بمحلّل
١٩٩٧ ، ١٩٩٣	إلا قرابة بين الزنج والروم	ما بين عوف وإبراهيم من نسب
١٩٩٤	بقريب بين المنسمين مصلّم	وكانما أقص الإكام عشية
٢٠٥١	إلى حيث ألفت رجلها أم قشعم	فشد ولم ينظر بيوتاً كثيرة
٢٠٨٢	روعاء منسمها رثيم دام	تخدي على العلات سام رأسها
٢٠٨٦	ولا ترعوي من نقض أهواؤنا العزم	نرى أسهما للموت تصمي ولا تنمي
٢٠٩٠	زيد حمار دق باللجام	كأن بردون أبا عصام
٢٠٩٢	بيمين أصدق من يمينك مقسم	ولئن حلفت على يديك لأحلفن
٢٦٨٨ ، ٢١٠١	وسط الديار تسف حب الخمخم	وما راعني إلا حمولة أهلها
٢٧٦٢ ، ٢٣٩١ ، ٢١٢١	خضب البنان ورأسه بالعظم	عهدي به شدّ النهار كأنما
٢١٤٠	قتيبة إلا عضها بالأباهم	وقد شهدت قيس فما كان نصرها
٢٣١٨ ، ٢٢٢٠	سوداً كخافية الغراب الأسحم	فيها اثنتان وأربعون حلوبة
٢٢٣٧	مطايا القدر كالحدا الجثوم	عرفت المنتأى وعرفت منها
٢٢٥٢	بأسوق عافيات الشحم كوم	ولكننا نعص السيف منها

- ٢٢٧٢ ووترأ والزعامة للغلام تطير عدايد الأشرار شفعاً
 ٢٢٧٧ أقاويل هذا الناس ما وي يندم أماوي مه من يستمع في صديقه
 ٢٢٧٨ وإن خالها تخفى على الناس تعلم ومهما تكن عند امرىء من خليقة
 ٢٣٤١ المرء من رجلٍ تهامي تخيره فلم يعدل سواه فنعم
 ورقبت أسباب السماء بسلم فلو كنت في جب ثمانين قامة
 ٢٣٤٩ ، ٢٧٤٤ وتعلم أني عنكم غير ملجم ليستدرجنك القول حتى تهرة
 ٢٣٩٤ وكفك المخضب البنام يا هال ذات المنطق التمتام
 ٢٤١١ تمكو فريضته كشدق الأعم وحليل غانية تركت مجدلاً
 ٢٤٦١ كبل السقب من رال النعام لعمرك إن إلك من قریش
 ٢٤٩٤ سعيداً فأمسى قد فلا كل مسلم لئن فتنتني فهي بالأمس أتنت
 ٢٥٣٧ بصاحبه يوماً أحال على الدم وكنت كذذب السوء لما رأى دمأ
 ٢٥٤٩ وعجنا صدور الخيل نحو تميم غداة طفت علماء بكر بن وائل
 ٢٥٥٦ محيلاً طال عهدك من رسوم عرفت لبرقة الأوداء رسماً
 افتحي الباب فانظري في النجوم
 ٢٥٨٩ كم علينا من قطع ليل بهيم
 لقد لمتنا يا أم غيلان في السرى
 ٢٦٠٥ ونمت وما ليل المطي بنائم
 إن كنت كاذبة الذي حدتني
 فنجوت منجى الحارث بن هشام
 ٢٧٠٤ ونجا برأس طمرة ولجام ترك الأحبة أن يقاتل دونهم
 ٢٧٤٥ كفى الأيتام فقد أبى اليتيم إذا بعض السنين تعرقتنا
 ٢٧٨١ ضناً عن الملحاة والشتم حاشى أبي ثوبان إن به
 حاشى أبا ثوبان إن أبا حاشى
 ٢٧٨٢ ضناً عن الملحاة والشتم عمرو بن عبدالله إن به
 وما كان ما لي من تراث وورثته
 ٢٨٣٦ إلى كل محبوب السرادق خضم ولكن عطاء الله من كل رحلة

النون الساكنة

١٢٧، ٤٧٥، ١١١٠،	قد خلط بجلجلان	إنما شعري ملح
٢٨٣٥		
١٧٥٣، ٢٧٠	كان فقيراً معدماً قالت وإن	قالت بنات العم يا سلمى وإن
٦١١	قلائصاً مختلفات الألوان	أنشد والباغي يحب الوجدان
٧٧٠	من ركضاً إذا ما السراب ارجحن	تدر على أسوق الممتريـ
١٠٨٢	ما ليلة الفقير إلا شيطان	
١٢٠٨	د من حذر الموت أن يأتين	وهل يمنعني ارتيادي البلا
١٢٠٩	إذا ما انتسبت له أنكرن	ومن شائء كاسف وجهه
١٣٨٢	أعناقها مشددات بقرن	حتى تراها وكأن وكأن
١٦٠٠	كما زعموا خير أهل اليمن	ونبت قيساً ولم أبله
١٦٣٦	كسواد الليل يتلوها فتن	ركسوا في فتنة مظلمة
١٧٢٦	ظهراهما مثل ظهور الترسين	ومهمهين قذفين مرتين
١٨٦٣	بعض الأحيان	أنا أبو المنهال
	بالشامخات في غبار النّقعين	نحن نطحنهم غداة الجمعين
١٩٥٥	نطحاً شديداً لا كنطح الصورين	
٢٥١٦	يضافوا إلى راجح قد عدن	وإن يستضيفوا إلى حلمه
٢٥٨٠	طويل الشواء طويل التغن	وكنت امراً زمناً بالعراق

النون المفتوحة

٨	شئوا الإغارة فرساناً وركبانا	فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا
١٥٩، ١٢	حب النبي محمد إيانا	فكفى بنا فضلاً على من غيرنا
١٦٢، ٢٧	من على الأناس الأمنينا	إن المنيا يطلع
٣٢	وأنت غيث الوري لا زلت رحمانا	سموت بالمجد يا بن الأكرمين أباً
	بالخز أو تجعلوا الينبوت ضميرانا	لن تدركوا بالمجد أو تشروا عباكم
١٥٤٩، ٣٣	ومسحكم صلبهم رخمان قربانا	أو تتركون إلى القسين هجرتكم

البيت	الأرقام التي ورد فيها
ولما أن توافقنا قليلاً	أنخنا للكلاكل فارتمينا ٢٣٠٥، ١٣٣٢، ٤١
وأيام لنا غر طوال	٢٧٩٥
إذا ما رمونا رميناهم	٤٧
آمين آمين لا أرضى بواحدة	٥٣
يا رب لا تسلبني حبها أبداً	٩٠
لا تنكروا القتل وقد سينا	٩١
قالت وكنت رجلاً فطينا	١٥٥
قد علمت سلمى وجاراتها	١٦٨، ٤٠٣، ٧١٥
ألا لا يجهلن أحد علينا	١٨١
فجئت قبورهم بدءاً ولما	٢٠١
نامت فؤادك لويحزنك ما صنعت	فناديت القبور فلم يجبنه ٢١٦، ٩٢٤، ٢١٨٣
يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم	٢٧٢٦
إن سليطا في الخسار إنه	٢٥٢
إن شرخ الشباب والشعر الأس	٣١٠
إذا ما الملك سام الناس خسفاً	أولاد قوم خلقوا أقننه ٣١٦
فقدمت الأديم لراهشييه	ود ما لم يُعاص كان جنونا ٤٢٩
هناك أخبية ولأج أبوبة	أبيننا أن نقر الخسف فينا ٤٤٨
فآبوا بالنهائب والسبايا	والقى قولها كذباً ومينا ٤٦٥، ٧٧٨، ١٧٣٨
وإن دعوت إلى جلّي ومكرمة	٢٠٥٤، ٢٤٦٧
والروح جبريل منهم لا كفاء له	٤٨٣
لولأ ابن عتبة عمرو والرجاء له	وأبنا بالملوك مصفدينا ٥٠٦
أبا هند فلا تعجل علينا	يوماً سراة كرام الناس فادعينا ٥٧٦، ١٩٢٥
باتت تشكى إليّ النفس مجهشة	وكان جبريل عند الله مأمونا ٦٢٨
	ما كانت البصرة الرعاء لي وطنا ٦٦٧
	وأنظرنا نخبرك اليقيننا ٦٧٠
	وقد حملتك سبعاً بعد سبعينا ٧٣٠

٧٣١	أنا رأينا رجلاً عرياناً	رجلان من ضبة أخيرانا
٧٣٦	بكين وفديننا بالأبيننا	فلماً تبين أصواتنا
١٦٤٠، ٧٧٥	دار الخليفة إلا دار مروانا	ما بالمدينة دار غير واحدة
١١٦٥، ٨٠٨	حتى يعود البحر كينونه	يا ليت أنا ضمنا سفينه
٨٤٨	يقطع الليل تسيحاً وقرآنا	ضحوا بأشمط عنوان السجود به
٨٨٢	لا الدار داراً ولا الجيران جيرانا	أنكرتها بعد أعوام مضمين لها
٩٠٦	رأيتهم تولوا مدبرينا	دعوت عشيرتي للسلم لما
٩٥٩	للهوي وهذي عرضة لارتحالننا	فهذي لأيام الحروب وهذه
٩٧٢	هجان اللون لم تقرأ جيننا	ذراعي عيطل آدماء بكر
١٠٤٣	من كثرة التخليط في من أنه	إن كنت أدري فعلي بدننه
١٠٩٢	ويلحفهن هفافاً نخينا	يظل يحفهن بقفقيه
١١٢٥	فعجلنا القرى أن تشتمونا	نزلتم منزل الأضياف منا
١١٥٧	الله أكبر يا ثارات عثماننا	لتسمعن وشيكاً في ديارهم
١٢٠٢	عنه ولا هو بالأبناء يشرينا	إننا بني نهشل لا ندعي لأب
١٢٥٠	من ههنا ومن ههنا	قد وردت من أمكنه
١٢٦٢، ١٦٣٨	حصراً بسرّك يا أميم ضيننا	ولقد تسقطني الوشاة فصادفوا
١٢٩٥، ٢٢٠٦، ٢٠٢١	وزججن الحواجب والعيونا	إذا ما الغايات برزن يوماً
٢٦١١		
١٣٢٤	منح المودة غيرنا وجفاننا	وأتى صواحبها يقلن هذا الذي
١٣٤٥	مخافة الإفلاس والليانا	قد كنت داينت بها حسانا
١٦١٠	وحبذا ساكن الريان من كانا	يا حبذا جبل الريان من جبل
١٦٣٤	وأرميتني بضروب العنا	بشومك أركستي في الخنا
	ب يلمنني وألومنه	برز الغواني في الشبا
١٧٧٢	ك وقد كبرت فقلت إنه	ويقلت شيب قد علا
١٩٨١، ١٨١٠	لاقي مباحدة منكم وحرماننا	يا رب غابطنا لو كان يطلبكم
١٩٠٠	فساء هذا رضى يا قيس عيلانا	رضيت خطة خسف غير طائلة

١٩٠٩	طاروا إليه زرافات ووحدانا	قوم إذا الشر أبدى ناجذيه لهم
١٩٧١	بنعمة الله نقليكم وتقلونا	كل له نية في بغض صاحبه
٢٠٧٥	يصلى بها كل من عاداك نيرانا	لأنت معتاد في الهيجا مصابرة
٢٢٦٧	وقود أبي حباب والظبينا	يرى الراؤون بالشفرات منها
٢٣٥٢	أما ترى لفعالها إيانا	أيان تقضي حاجتي أيانا
٢٣٨٦	ظننت بآل فاطمة الظنوننا	إذا الجوزاء أردفت الشريبا
٢٤٠٥	أظلم الليل لم يجد فرقانا	بادر الأفق أن يغيب فلما
٢٤٢٧	فإن لكل عاصفة سكونا	إذا هبت رياحك فاغتنمها
٢٤٨٢	ومروتها بالله بئرت يمينها	ولو حلفت بين الصفا أم عامر
٢٥١٥	ردّي عليّ فؤادي كالذي كانا	يا أم عمرو جزاك الله مغفرة
٢٦٢٤	ولللخراب يجدُّ الناس عمراننا	وللمنايا تربي كل مرضعة
٢٦٢٩	على الأبطال واليلب الحصينا	تري الأبدان فيها مسبغات
٢٦٤٦	بما جرت يدها وما اعتدينا	نصبتنا رأسه في جذع نخلٍ
٢٦٦٦	م أمسى فؤادي به فاتنا	بطيء القيام رخيـم الكلا
٢٧١٨	لدي يتباشرون بما لقينا	وأشمتُّ بنا العداة فأضحوا

التون المضمومة

٣	فبانت والفؤاد بها رهين	نأت بسعاد عنك نوى شطون
٣٧	فأنت لدى بحبوحة الهون كائن	لك العز إن مولاك عزَّ وإن يهن
٥١	ن دنأهم كما دانوا	ولم يبق سوى العداوا
٥٢	واعلم بأن كما تدين تدان	واعلم يقيناً أن ملكك زائل
٥٤	يدان الفتى يوماً كما هو دائن	حصادك يوماً ما زرعت وإنما
٢٧٦	وباشرت حدّ الموت والموت دونها	ألم تر أني قد حميت حقيقتي
٣٨٢	من الدهر ما حانت ولا حان حينها	وإن سلوي عن جميل لساعة
٤٠١ ، ١٧٧٨	أبأ برأ ونحن له بنين	وكان لنا أبو حسنٍ عليّ
٨٥٥	لـ للذلة إذعان	ويعض الحلم عند الجهد
١١٣٥	وغلقت عندها من قبلك الرهن	بانت سعاد وأمسى دونها عدن

١١٤٨	وهواه أطاع يستويان	ما الذي دأبه احتياط وحزم
١٢١٠	ولكن ما يقضى فسوف يكون	فوالله ما فارقتمكم عن ملالة
١٢١١	وأوجههم عند المشاهد غرآن	ثياب بني عوف طهارى نقيه
١٤٣٧	تسُنُّ على سنايبكها القرون	نعوِّدها الطراد فكل يومٍ
١٤٥٩	أبان اختباري أنه لي مداهن	كثن من صديق خلته صادق الإخا
١٥٥٦	بكنه ذلك عدنان وقحطان	قومي ذرا المجد بانوها وقد علمت
١٧١٧ ، ٢٢٧١	مني وما سمعوا من صالح دفنوا	وإن يروا سُبَّة طاروا بها فرحاً
٢٠٠٠	وباشرت حد الموت والموت دونها	ألم تر أنني قد حميت حقيقتي
٢٠٥٠	حمى فيه عزة وأمان	إن حيث استقر مَنْ أنت راجيه
٢١٣٩	بدعواك من مذل بها فتهون	وإن مذلّت رجلي دعوتك أشنفي
٢٣٤٦ ، ٢٦٢٣	كما لخراب الدور تبنى المساكن	فللموت تغذو الوالدات سخالها
٢٣٥٥	بذكرته وسانان أو متواسن	سؤال حفي عن أخيه كأنه
٢٤٠٦	بعد قطين رحلوا وبانوا	ما لك من طول الأسى فرقان
٢٤٠٧	وما لي من كأس المنية فرقان	وكيف أرجي الخلد والموت طالبي
٢٤٢١	وحالت دونها حرب زيون	عدتني عن زيارتها العوادي
٢٤٧٣	فليس لمخضوب البنان يمين	وإن حلفت لا تنقض الدهر عهدها

النون المكسورة

١	وعائذاً بك أن يعلو فيطغوني	ألحق عذابك بالقوم الذين طغوا
٥٦	أهذا ديسنه أبداً وديني	تقول إذا درأت لها وضيبي
١١٤	حتى تقيم الخيل سوق طعان	وإذا يقال أتيتم لم يبرحوا
١٤٠ ، ٨٢٩ ، ١٢٤٨	والشر بالشر عند الله سيان	من يفعل الحسنات الله يشكرها
١٤١٥ ، ٢١٤٨		
١٩٦ ، ٨٥١	قد قتل الله زياداً عني	ألم تراني قالباً مجنّي
٢٨٩	من آل لأمٍ بظهر الغيب تأتيني	كيف الهجاء وما تنفك صالحه
٣١١	ولكن بالمغيب نبشيني	دعي ماذا علمت سأتقيه

٣٣٦	جری الدميان بالخبر اليقين	فلو أنا على حجر ذبحنا
١٩٦٣، ١٦٢٠، ٣٤١	بسبع رمين الجمر أم بثمان	فوالله ما أدري وإن كنت داريا
٤١٣	غنين واستبدلن زيدا مني	لما لبست الحق بالتجني
٤٣٢	وغيوب كشفتها بظنون	رب هم فرجته بغريم
٤٣٣	عني ولا أنت دياني فتخزوني	لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب
٤٣٧	وعشر بعد ذلك وحجتان	مضت مئة لعام ولدت فيه
٤٥٩	وقد جاوزت حد الأربعين	وماذا يتغي الشعراء مني
٢٧٣٨، ٢٤٦٥، ٤٦٨	بلهف ولا بليت ولا لو آني	ولست براجع ما فات مني
٢٣١١، ٤٩٨	أخاها ولم أرضع لها بلبان	دعتني أخاها أم عمرو ولم أكن
٥٣٥	نواعم بين أبكار وعون	حصان مواضع القب الأعالي
٥٦٠	حتى تلاقي ما يمني لك الماني	لا تأمن وإن أمسيت في حرم
٢٣٦٠، ٥٦١	إلا على أضعف المجانين	إن هو مستولياً على أحد
	وإيانا فذاك بنا تداني	أليس الليل يجمع أم عمرو
٢٣٣٣، ٢٢٠٠، ٥٦٧	ويعلوها النهار كما علاني	نعم وترى الهلال كما أراه
٥٦٩	وذي ولد لم يلد له أبوان	ألا رب مولود وليس له أب
١٠٢٦، ٧٧٤، ٥٧٩	لعمر أيبك إلا الفرقدان	وكل أخ مفارقه أخوه
١٦٣٩		
٦٠٧	مقام الذئب كالرجل اللعين	ذعرت به القطا ونفيت عنه
٦٢٤	فأي رجال بادية تراني	فمن تكن الحضارة أعجبتة
٦٥٤	بصحراء فليح ظلنا تكفان	إذا ذكرت عيني الزمان الذي مضى
١٦٤٢، ٨٣٨، ٦٩٧	فمضيت ثم قلت لا يعينني	ولقد أمر على اللثيم يسبي
٢٤١٤، ١٨٣١		
٧٤٤	حنيفاً ديننا عن كل دين	ولكننا خلقنا إذ خلقنا
٢٤٣٦، ١٩٧٢، ٧٥٠	يسوء الفاليات إذا فليني	تراه كالثغام يعلى مسكاً
٧٨٩	وهواه أطاع يستويان	ما الذي دأبه احتياط وحزم
٨٣٤	أريد الخير أيهما يليني	وما أدري إذا يمت أرضاً

٨٧٩	وأربعة فذلك حجتان	فمرت إليهم عشرين شهراً
٩٨١	ديار العدو ذي زهاء وأركان	ومجر كغلان الأنيم بالغ
١٠٢٣، ١٢٢٣، ١٥٦٥،	فلإني لست منك ولست مني	إذا حاولت في أسد فجوراً
٢١٣١		
١٥١٤، ١٠٧١	يقعقع خلف رجليه بشن	كأنك من جمال بني أقيش
٢٥٧٢، ٢٠٢٢، ١٠٧٩	بريثاً ومن أجل الطوي رماني	رماني بأمر منه كنت منه ووالدي
١١١٨	على كثرة الواشين أي معون	بشين الزمي لا إن لا إن لزمته
١١٢٢	أمل عليها بالبلي الملوان	ألا يا ديار الحي بالسبعان
١١٩٤	وما لي بزفرات العشي يدان	وحملت زفرات الضحى فأطقتها
١٢٣٠	ري إذا يتغي حصول الأماني	أجل المرء يستحث ولا يد
١٨٨٢، ١٢٣٣	نكن مثل من يا ذئب يصطحبان	تعش فإن عاهدتني لا تخونني
	فلما اشتد ساعده زماني	أعلمه الرماية كل يوم
١٣١٨	فلما قال قافية هجاني	وكم علمته نظم القوافي
٢٦٦٢، ١٣٣٧	ومطوي مشتاقان له أرقان	فظلت لدى البيت العتيق أخيله
١٤٣٦	ولا رؤي مثله في سائر السنن	ما عاين الناس من فضل كفضلكم
١٤٧٦	تعاطى القنا قوماً هما أخوان	وكل رفيقي كل راحل وإن هما
١٤٩٩	على كل حال المرء يختلفان	نهار وليل دائم ملواهما
١٥٠٣	كخط زبور في عسيب يماني	لمن ظلل أبصرته فشجاني
٢١٩٠، ١٥٤٦	وحتى الجياد ما يقدن بأرسان	سريت بهم حتى نكل مطيهم
١٥٦٦	ولا الدد مني	ما أنا من دود
١٥٨٦	أنى يفيق فتى به سكران	سكران سكر هوى وسكر مدامة
٢٧١١، ٢٥٧٤، ١٦٠٥،	كأن ثدييه حقان	وصدر مشرق النحر
٢٧١٤		
١٦٥٠	يشك بها منها غموض المغابن	يهز سلاحاً لم يرثها كلاله
١٦٨٨	كتيس ظباء الحلب العدوان	مخش مجش مقبل مدير معاً
١٦٨٩	وفقات عين الأشوس الأبيان	وقبلك ما هاب الرجال ظلامتي

١٧١٤	أشد ما فرقت بين اثنين	يا رب فافرق بينه وبيني
١٧٢٧	كفاغري الأفواه عند عرين	رأيت بني البكري في حومة الوغي
١٨١٢	وقوام دين	قوام دنيا
٢٤٥٠، ٢١٥٠، ١٨٣٥	وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني	تحن فتبدي ما بها من صباية
١٩٨٥	ترعى المخاض ولا أغضي على الهون	اذهب إليك فما أمي براعية
٢٠٨١، ٢٠٦٩، ٢٠٦٤	بواديه من قرع القسي الكنان	يظفن بحوزي المراتع لم ترع
٢٠٩٦	وليس كل امرئ يوماً بمؤتمن	وكنت أمنيته وكن خالصتي
٢١٠٦	معيزهم حنانك ذا الحنان	ويمنحها بنو شمحي بن جرم
٢١٢٤	مثل الجدلين المحملجين	حتى إذا كانا هما اللذين
٢٢٠٤	قدير بحسن يقيني يقيني	وإني لأطمع أن الإله
٢٢٩٧	يتقضي بالهم والحزن	غير مأسوف على زمن
٢٣٦٨	وأبي الدهر ذو لم يحسدوني	ومن حسد يجور علي قومي
٢٣٦٩	أخونك عهداً إنني غير خوان	فقلت لها لا والذي حج حاتم
٢٣٩٢	وصلت بنانها بالهندواني	وإن الموت طوع يدي إذا ما
٢٣٩٣	وبصرت عند الكرب كل بنان	وكان في الهيجا يحمي ذمارها
٢٤٨٦	مبردة باتت على طهيان	فليت لنا من ماء زمزم شربة
٢٥٣٨، ٢٥٤٠	متى أضع العمامة تعرفوني	أنا ابن جلا وطلاع الثنايا
٢٥٤٢	إذ ليس بعض من الجيران أسكنني	يا جارة الحي ألا كنت لي سكنا
٢٥٤٨	تأوه آهة الرجل الحزين	إذا قمت أرحلها بليل
٢٥٩٧	ولكن مدره الحرب العوان	ولست الشاعر السفساف فيهم
٢٦٢١	لا تستطيع من الأمور يدان	فاعمد لما تعلقو فما لك بالذي
٢٦٥٨	بما جرمت يدي وجنى لساني	طريد عشيرة ورهين ذنب
٢٦٩٥	وزحم ركنيك شديد الأركان	
٢٧٨٦	وصاني الحجاج فيما وصني	
٢٧٨٨	بأبيض ماضي الشفرتين يماني	علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم

الهاء الساكنة

٢٨	يحررد حررد الجنة المغلّه	أقبل سيل كان من أمر الله
١٩٩	قالت أراه معدماً لا مال له	قد هزئت مني أم طيسلة
٥٧١	رروف في الناس ذووه	إنما يعرف المعد
٧٨٥	في كل يوم وبكل ليلاه	يا ويحه من جمل ما أشقاه
١٦٣٠	قد نلته إلا التحية	وما كل ما نال الفتى

الهاء المفتوحة

١٥، ٩٢٠	حكيم بن المسيب متهاها	فما رجعت بخائبة ركاب
٧٧، ٧٠٥	لعمر الله أعجيني رضاها	إذا رضيت علي بنو قشير
١٥٠، ١٢٩٤، ١٥٣٥	حتى شئت همالة عينها	علفتها تيناً وماءً بارداً
٢٢٠٥، ٢٦٠٩		
٣٩٠، ١٥٧٨	فإن الحوادث أودى بها	فإما تريني ولى لمة
٤٠٤	كما وفى بقلاص النجم حادياها	أما ابن طوق فقد أوفى بدمته
٥٧٠	أبان ذوي أرومتها ذووها	صبحنا الخزرجية مرهفات
٦٧٢	لست بناسيها ولا منسيها	إن علي عقبة أنضيها
٨٠٩، ٩٣٠	أفيها كان حتفي أم سواها	أكرُّ على الكتيبة لا أبالي
٩٣٦	ظلت مؤمنة ممن يعادياها	إذا بنا بل أنيسان اتقت ففة
٩٨٧، ١٢٦٥	غلام إذا هرَّ القناة شفاها	شفاها من الداء العضال الذي بها
١٣٠٢	من الثعالي وذخر من أرائياها	لها أشارير من لحم تتمره
١٣٣٦، ١٤٥٥، ٢٦٦٢	إلا لأن عيونه سيل وادياها	وأشرب الماء ما بي نحوه عطش
١٣٥٩	من العبيد وثلث من موالياها	كانت حنيفة أثلثاً فثلثهم
١٥٦٧	وإذا غزا في الجيش لا أغشاها	أغشى فتاة الحي عند حليلها
١٧٩٢	وأغدر الناس بالجيران وأفيها	قبيلة الأم الأحياء أكرمها
١٨٧٧	فسيق إلى المقامة لا يراها	فأيي ما وأيك كان شراً
١٩١٥، ٢٤٩٨	فرجته بالمكر مني والدها	يا يا المغيرة رب أمر معضل

١٩٨٦ يهين النفوس وهون النفوس س يوم الكريهة أبقي لها

الهاء المكسورة

٢٥ لله در الغانيات المدّه سبّحن واسترجعن من تألّهي
١٣٠٠ فارتدّ عنها كارتداد الأكمه

الواو

٢٧٥٩ لا تقلواها وادلوها دلوا إن مع اليوم أخاه غدوا
٤٦ سبحان مَنْ عنت الوجوه لوجهه ملك الملوك ومالك العفو
٢٤٧٩ وكم موطن لولاي طحت كماهوى بأجرامه من قلة النيق منهوي

الألف المقصورة

٣٢٢ فأوردتهم ماء بفيفاء قفرة وقد حلّق النجم اليماني فاستوى
٤٣٨ يجزيه رب العرش عني إذ جرى جنات عدن في العلالِيّ العلى
٢٧٥٨ ، ٤٨٤ شكا إليّ جملي طول السرى صبر جميل فكلانا مبتلى
٤٩٩ تفور علينا قدرهم فنديمها ونفتنّوها عنا إذا حميها غلا
١٠٨١ تسألني عن زوجها أي فتى خب جروز وإذا جاع بكى
١٣١٦ لم أر كالمزن سواماً بهلا تحسبها مرعيّة وهي سدى
١٣٧٢ ما زلت معتصماً بجبل منكم من حل ساحتكم بأسباب نجا
١٤٤٦ شديد جزل الصلب ممحوص السوى
١٦٢٣ نعم صادقاً والفاعل القائل الذي إذا قال قولاً أنبط الماء في الثرى
١٦٣٥ وأركستي عن طريق الهدى وصيّرتني مثلاً للعدى
٢٢٢٨ أبيض لا يهرب الهزال ولا يقطع رحمي ولا يخون إلى
٢٢٨٧ ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهنّ المهارى
٢٣٠٧ فقلت له اخترها قلوياً سميّة وناب علينا مثل نابك في الحيا
وإن قال قرظني وخذ رشوة أبى فلا ذا نعيم يتركن لنعيمه

٢٤٠٣	فينفعه شكوي إليه إن اشتكى	ولا ذا بئس يترك لبؤسه
الياء المفتوحة		
٢٦٨٤ ، ٦	كان لم تري قبلي أسيراً يمانيا	وتضحك مني شيخة عبسمية
١١	كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا	عميرة ودع إن تجهزت غاديا
٢٠٢	يا صباح لم تنام العشيا	
١٠٦٦ ، ٢٣٢	سماء الإله فوق سبع سمايا	له ما رأت عين البصير وفوقه
٣٥٢	نداماي من نجران أن لا تلاقيا	أيا راكباً إما عرضت قبلغن
٨٨١ ، ٣٩٥	ولا وزر مما قضى الله واقيا	تعزّ فلا شيء على الأرض باقيا
١٠٩٦ ، ٨٨٣ ، ٣٩٦	سواها ولا في حبيها متراخيا	وحلّت سواد القلب لا أنا باغياً
٥٥١	وعباساً وحمزة أو عليا	أحب محمداً حباً شديداً
٦٣١	دعوت فنادتني هنيذة ماليا	ألم تر أني يوم جو سويقاً
٢٣١٢ ، ٦٦٢	أصم في نهار القيظ للشمس باديا	لئن كان ما حدثه اليوم صادقا
١٠٠٩	أن اذار بيت الله رجلان حافيا	عليّ إذا لاقيت ليلي بخفيصة
١١١٣	فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا	فإما كرام موسرون لفتيهم
١٢٣٧	إلى قطري لا إخالك راضيا	فإن كان لا يرضيك حتى تردني
١٢٥٨	أيها العالم بالتصريف لا زلت تحيا	
١٢٨٤	وتحت الثياب الخزي إن كان باديا	على وجه ميّ مسحة من ملاحه
١٣٨١	فثم إذا أمسيت أمسيت غاديا	أراني إذا ما بتت على هوى
١٤٣٤	تأسوا فسنوا للكرام التأسيا	وإن الألى بالطف من آل هاشم
١٤٤٣	فكشّفه التمحيص حتى بدا ليا	رأيت فضيلاً كان شيئاً ملففا
١٨٥٥ ، ١٥١٦	ثلاثتنا حتى أزيروا المنائيا	فما برحت أقدامنا في مقامنا
١٦٣١	كما تنزّي شهلة صبيا	باتت تنزّي دلوها تنزياً
١٧٠٩	ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا	بدالي أني لست مدرك ما مضى
٢٣٩٥ ، ١٧٢٥	وأكرومة الحيين خلو كما هيا	وقائلة خولان فانكح فتاتهم
١٩٠٤	ولو كان تحت الأرض سبعين واديا	وقد تدرك الإنسان رحمة ربه

١٩١٧	إذا ما النسع طال على المطيِّه	ومنْ را مثل معدان بن سعد
٢١٩٤	وقلت له لا تخش شيئاً وراثياً	ونقشت عن سمه حتى تنقشا
٢١٩٨	ولكن عبدالله مولى مواليا	ولو كان عبدالله مولى هجوته
٢١٩٩	لَمَّا رَأَتْنِي خَلْقاً مُقْلُولِيَا	قد عجت مني ومن يعيليا
٢٢١١	وتعتدني إن لم يق الله ساديا	بوزل عام قد أذاعت بخمسة
٢٢٧٣	أودي بنعلي وسرباليه	مهما لي الليلة مهما ليه
٢٢٨٨	فإن كلامها شفاء لما بيا	
٢٣٥١	أصالحكم وأستدرج نوبا	فأبلوني بليتكم لعلي
٢٤٢٤	أخشي ركبياً أو رجلاً عاديا	بنيته من عصبة من ماليا
٢٦١٧	نيه تجبارة ولا كبريا	سؤدد غير فاحش لا يدا
		يقولون لا تبعد وهم يدفنونني
٢٧٠٣	وأين مكان البعد إلا مكانيا	
٢٧٩٩	فتتركه الأيام وهي كما هيا	ألا لا أرى ذا إمة أصبحت به
٢٨١٦	إني إذا ما القوم كانوا أنجيه	

الياء المضمومة

٢١٠٤ ، ١٠٦٩	كأن قرون جلَّتْهَا العصيُّ	ألا إن لا تكن إبل فمعزى
٢٥٧٦ ، ١٣٤٧	والدهر بالإنسان دوارئ	أطرباً وأنت قنُسري
٢٢٤٨	بأنني عن فتاحتكم غنيُّ	ألا ابلغ بني عصم رسولا

الياء المكسورة

١٣٥٦ ، ٩٨	لا هيثم الليلة للمطيِّ	
	وإن أرضاك إلا للذيِّ	وليس المال فاعلمه بمال
٢١٢	لأقرب أقربيك وللقصيِّ	ينال به العلاء ويصطفيه
١٧٠٢	هموز الناب ليس لكم بيِّ	فإيناكم وحية بطن وإد
١٧١٠	ومن ليث يعزَّر في النديِّ	وكم من ماجد لهم كريم

أجزاء أبيات وإحالات

انظر: الباء المسكورة	إلى الآن لا يبين ارعواء
انظر: اللام المكسورة	أبلغ أبا سلمى رسولاً تروعه
انظر: الميم المكسورة	أتغضب إن أذنا قتيبة حزناً
انظر: الراء المكسورة	أجل أن الله قد فضلكم
٢١٦٩	أحبت حباً خالطته نصاحة
انظر: العين المضمومة	إذا حارب الحجاج أي منافق
انظر: الراء المكسورة	إذا جاء يوماً وارثي بيتي الغنى
٢٦٧٦	إذا ذقت فاها قلت طعم مدامة
انظر: اللام المكسورة	أراني ولا كفران لله أية
٧٢١	اضطرك الحرز من سلمى إلى أجا
انظر: الراء المفتوحة	أطافت به جيلان عند قطاعه
انظر: اللام المكسورة	ألا يا إسقياني قبل غارة سنجال
انظر: الراء المضمومة	ألقيت كاسهم في قعر مظلمة
انظر: الدال المضمومة	ألا ليت أيام الصفاء جديد
٢٣٢٦	إلى ذلك الخلف الأعور
انظر: الباء المفتوحة	ألم تعلم مسرّحي القوافي
انظر: الباء المكسورة	أمرتك الخير
انظر: الراء المضمومة	أمن آل نعم أنت غاد فمبكر
انظر: الراء المضمومة	إمّا يُصَبِّك عدوٌ في مناوأة
انظر: الميم المضمومة	أنكرت باطلها ويؤت بحقها
انظر: النون المفتوحة	إنّا بني نهشل لا ندعي لأب
١٣٦٢	أناس أصدوا الناس بالسيف عنهم
انظر: النون المكسورة	أنا ابن جلا
انظر: الباء المضمومة	إن تذبوا ثم تأتيني بقيتكم
انظر: القاف المكسورة	أين تضرب بنا العداة تجدنا

انظر: الرء المفتوحة	أيها الرائح المجدُّ ابتكارا
انظر: اللام المضمومة	بخيلٍ عليها جنة عبقرية
انظر: الرء المضمومة	بمستأسد القرىان عاف نباته
انظر: اللام المضمومة	جرى حبها مجرى دمي في مفاصلي
انظر: الدال المضمومة	حرام على عيني أن تطعما الكرى
انظر: اللام المكسورة	حلفت لها بالله حلقة فاجر
انظر: الرء المضمومة	خل السبيل لمن بيني المنار بها
انظر: النون المكسورة	دعتني أحاسا أم عمرو
انظر: الباء المضمومة	سموت ولم تكن أهلاً لتسمو
انظر: الرء المفتوحة	شاب المفارق واكتسين قتيرا
انظر: الرء المكسورة	شهد الحطيشة حين يلقي ربه
انظر: الدال المضمومة	عاد قلبي من الطويلة عيد
انظر: النون المكسورة	علا زيدنا يوم النقا
انظر: الباء المفتوحة	على وجه مي مسحة من ملاحه
انظر: الرء المفتوحة	عشية قارعنا جذام وحميرا
انظر: الرء المضمومة	على حين من تلبث عليه ذنوبه
انظر: العين المضمومة	على حين عاتبت المشيب على الصبا
انظر: الميم المكسورة	غداة طفت علماء بكر بن وائل
انظر: السين المضمومة	فهذا أوان العرض حيّ ذبابه
٢٢٩٨	فحزن كل أخي حزن أخو الغضب
انظر: الهمزة المكسورة	فأو لذكراها إذا ما ذكرتها
٧٣٢	فهل لك أو من والد لك قبلنا
٧٣٧	فقلنا أسلموا إننا أبوكم
انظر: الباء المفتوحة	فأصبحن لا يسألن عن بما به
انظر: الباء المضمومة	فبت كان العائدات فرشن لي
انظر: الميم المضمومة	فوه كشق العصا لأياً تبينه

انظر: اللام المضمومة
 ٢٣٧٤
 انظر: العين المكسورة
 انظر: الكاف المكسورة
 انظر: الباء المفتوحة
 انظر: اللام المكسورة
 انظر: العين الساكنة
 انظر: الباء المسكورة
 انظر: الميم المضمومة
 ١٢٨٠
 انظر: الراء المضمومة
 ٢٦٤
 ١٣٧٠
 انظر: الراء المكسورة
 انظر: الحاء المضمومة
 انظر: اللام المضمومة
 انظر: الألف المقصورة
 انظر: الميم المفتوحة
 ٢٢٣٤
 ٢٢٥٥
 ٢٢٩٥
 ٢٣٤٧
 انظر: الدال المفتوحة
 انظر: الباء المفتوحة
 انظر: العين المفتوحة
 انظر: الفاء المضمومة

قالوا الركوب فقلنا تلك عادتنا
 قوم إذا الخيل جالوا في كوائبها
 قد حصت البيضة رأسي
 قليل الشكي للمهم يصيبه
 كاليوم مطلوباً ولا طلباً
 كذبت لقد أصبني على المرء عرسه
 كمهت عيناه حتى ابيضتاً
 لدوا للموت وابنوا للخراب
 لقد ولد الأخيطل أم سوء
 لأوحت إلينا والأنامل رسلها
 لقد كبر البعر بغير لب
 لعلك يوماً أن تلم ملمة
 لو أن عصم عماتين ويذبل
 لا أعرفن ربرياً حوراً مدامعها
 ليك يزيد ضارع لخصومة
 ليت الشباب هو الرجيع على الفتى
 ما زلت معتصماً بحبل منكم
 هم الفاعلون الخير والأمرونه
 ومن العناء رياضة الهرم
 وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر
 ونشوة سقطت منها في يدي
 ولا يجزون من حسنى بسوء
 وإن شئت حرمت النساء سواكم
 والراقصات إلى منى فالغيب
 ولا يك موقف منك الوداعا
 وما حل من جهل حبا حلمائنا

٢٨٢٢	وفي غير من قدارت الأرض فاطمع
انظر: الجيم المكسورة	وحاجة غير مزجاة من الحاج
انظر: الدال المفتوحة	وأنا النذير بحرة مسودة
انظر: الياء المفتوحة	وتضحك مني شيخة عبشمية
انظر: السين المضمومة	ورمل كأوراك العذارى قطعته
انظر: الحاء المضمومة	وأطعن بالرمح شطر الملوك
انظر: الدال المكسورة	وما كل مغبون وإن سلف صفقه
انظر: اللام المسكورة	وأهله ود قد سررت بودهم
انظر: اللام المكسورة	وقوفاً بها صحبي علي مطيهم
انظر: الدال المكسورة	وإن أدع للجلى أكن من حماتها
انظر: الباء المضمومة	وأزرق الفجر يبدو قبل أبيضه
١٤٢١	وهمك ما لم تمضه لك منصب
انظر: الدال المضمومة	وشقوا بمنخوض السنان فؤاده
انظر: العين المفتوحة	وكائن رددنا عنكم من مدجج
انظر: الدال المكسورة	وقتيل مرة أنارن فلينه
١٥٦٢	وأما أطلاء صغار
انظر: اللام المكسورة	وشفاء غيك خابراً أن تسألني
١٠٧٠	ولما نزلنا منزلاً طله الندى
انظر: القاف المضمومة	ولم يرتفق والناس محتضرونه
انظر: الميم المكسورة	ولولا بنوها حولها لخبطتها
انظر: الباء المفتوحة	ولى نعام بني صفوان زوزاة
انظر: النون المفتوحة	يا دين قلبك من سلمى وقد دينا
انظر: الراء المضمومة	يا تيم تيم عدي لا أبا لكم
انظر: القاف المكسورة	يا عيد مالك من شوق وإيراق
انظر: النون المفتوحة	يا حبذا جبل الريان من جبل
انظر: القاف المكسورة	يا عدياً لقد وقتك الأواقي

ينباع من ذفرى غضوب جسة
يا بن أمي فدتك نفسي ومالي

انظر: الميم المسكوزة

٢٣٠١

* * *

جدول بأهم الأخطاء المطبعية التي وردت في الجزء الرابع

الخطأ	الصواب	ص	س
العامل،	العامل»	٧	١
منهما،	منهما»	٨	٨ تحت
المحذوف	المحذوفُ	١٨	٤ تحت
لِلِما	لِلِما	٢٠	٧
وحمزة	وحمزة ^(٣)	٥٠	٧
عبدالله ^(٣)	عبدالله	٥٠	١٠
وسأترك	سأترك	٨٠	٢ تحت
حصناً	حصناً	٩٥	١
يزاد	يُزاد	١٢٩	٦
«الظالم»	«الظالم» لم يصح	١٣٦	١٤
بكفرهم	بكفرهم قلت: لم يصح لأن قوله بل طبع الله عليها بكفرهم	١٤٣	٦ تحت
فضلة	منه	١٤٦	٢
الزمخشري ^(٦)	الزمخشري ^(٢)	١٥٨	٥
أعدائهم،	أعدائهم»،	٢١٩	٥ تحت
فِيبِي	فِيبِي	٢٢٢	٨
إليهما	إليها	٢٣٨	٦ تحت
قال	«قال	٢٣٩	٢ تحت

الخطأ	الصواب	ص	س
أيماناً	إيماناً	٣٢٠	١
بهم	منهم	٣٥٣	٤ تحت
تحصيله حججه	تحصيل حججه	٣٨٠	٤ تحت
جماعة	جماعة»	٤١٩	٤
صفةً	صفةً	٤٢٢	٤
لهذه	بهذه	٤٢٢	١٠
الجراضم	الجراضم	٤٦٨	٦ تحت
الرجيعُ	الرجيعُ	٤٩٠	٣ تحت

وتصويب البيت في ص ٤٩٣ كما يلي:

يا حكمُ بنِ المنذرِ بنِ الجارودِ أنتَ الجوادُ ابنُ الجوادِ ابنُ الجودِ

الكتاب المصون

في علوم الكتاب المكنون

تأليف

أحمد بن يوسف المعروف بالسَّمِينِ الحَلَبِيِّ
المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

تحقيق

الدكتور أحمد محمد الخراط
الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المعهد العالي للدعوة الإسلامية - المدينة المنورة

اعتمد فيه على نسخة بخط المؤلف

الجزء السابع

دار الفاء
دمشق

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله تعالى: ﴿تلك آيات﴾: يجوز في «تلك» أن تكون مبتدأ والخبر «آيات الكتاب»، والمشار إليه آيات السورة. والمراد بالكتاب السورة. وقيل: إشارة إلى ما قصص عليه من أنباء الرسل.

وهذه الجملة^(١) لا محل لها إن قيل: إن «المر» كلام مستقل^(٢)، أو قصد به مجرد التنبيه، وفي محل رفع على الخبر إن قيل: إن «المر» مبتدأ، ويجوز أن تكون «تلك» خبراً لـ «المر»، و«آيات الكتاب» بدل أو بيان. وقد تقدم تقرير^(٣) هذا بوضوح أول الكتاب، وأعدته...^(٤).

قوله: «والذي أنزل» يجوز فيه أوجه، أحدها: أن يكون مبتدأ، و«الحق» خبره. الثاني: أن يكون مبتدأ، و«من ربك» خبره، وعلى هذا فد«الحق» خبر مبتدأ مضمرة، أي: هو الحق. الثالث: أن «الحق» خبر بعد خبر. الرابع: أن يكون «من ربك الحق» كلاهما خبر واحد. قاله

(١) أي جملة «تلك آيات».

(٢) في الأصل: «كلاماً مستقلاً» وهو سهو.

(٣) انظر: الدر المصون ٨٠/١.

(٤) لفظة لم أتبينها. وفي (ش): وإعرايه بقرائه.

أبو البقاء^(١) والحوفي^(٢). [وفيه بُعد]^(٣)؛ إذ ليس هو مثل «هذا حلّو حامض». الخامس: أن يكون «الذي» صفةً لـ «الكتاب». قال أبو البقاء^(٤): «وَأُدْخِلْتَ الْوَاوُ فِي لَفْظِهِ، كَمَا أُدْخِلْتَ^(٥) فِي «النَّازِلِينَ» وَ «الطَّيِّبِينَ». قلت: يعني أن الواو تكون داخله على الوصف. وفي المسألة كلام يحتاج إلى تحقيق، والزمخشري^(٦) [يُجِيزُ مِثْلَ ذَلِكَ، وَيَجْعَلُ أَنْ^(٧) فِي ذَلِكَ تَأْكِيداً، وَسَيَأْتِي هَذَا أَيْضاً إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْحَجْرِ، فِي قَوْلِهِ «مَنْ قَرِيَةً إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ»^(٨)]. وقوله «في النازلين» و«الطيبين» يشير إلى بيت الخريتي بنت هفان في قولها حين مدّحت قومها^(٩):

٢٨٣٨ - لَا يَتَّعِدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ وَأَقَّةُ الْجُزْرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ

فَعَطَفَ «الطيبين» على «النازلين»، وهما صفتان لقوم^(٩) معينين، إلا أن الفرق بين الآية والبيت واضح: من حيث إن البيت فيه عطف صفة على مثلها، والآية ليست كذلك.

(١) الإملاء ٦٠/٢.

(٢) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٣) الإملاء ٦٠/٢.

(٤) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش). وقوله «في لفظه» ورد في أبي البقاء «في الصفة» وهو أوضح.

(٥) الكشاف ٣٤٨/٢.

(٦) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٧) الآية ٤ من الحجر. وانظر: الكشاف ٣٨٧/٢ وعبارته: «لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف».

(٨) تقدم برقم (١٦٧٤).

(٩) قوله «لقوم» مخروم في الأصل.

وقال الشيخ ^(١) شيئاً يقتضي أن تكون الآية ممّا عطفَ فيها وصّفَ على مثله فقال: «وأجاز الحوفي أيضاً أن يكونَ «الذي» في موضع رفعٍ عطفاً على «آيات»، وأجاز هو وابنُ عطية ^(٢) أن يكونَ «الذي» في موضعٍ خفضٍ، وعلى هذين الإعرابين يكون «الحقُّ» خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: هو الحق، ويكون «والذي» ممّا عطفَ فيه الوصفُ على الوصفِ وهما لشيءٍ واحد، كما تقول «جاءني الظريفُ والعاقلُ» وأنت تريد شخصاً واحداً، ومن ذلك قولُ الشاعر ^(٣):

٢٨٣٩- إلى المَلِكِ القَرَمِ وابنِ الهُمَامِ
وليثِ الكَتِيبَةِ في المُرْدَحَمِ

قلت: وأين الوصفُ المعطوفُ عليه حتى يجعله مثلَ البيتِ الذي أنشده؟

السادس: أن يكونَ «الذي» مرفوعاً نسقاً على «آيات» كما تقدّمتْ حكايته عن الحوفي. وجوّز الحوفيُّ أيضاً أن يكونَ «الحقُّ» نعتاً لـ «الذي» حالَ عطفِهِ على «آيات الكتاب».

وتلخّص في «الحقُّ» خمسةُ أوجه، أحدها: أنه خبرٌ أولُ أو ثانٍ أو هو مع ما قبله ^(٤)، أو خبرٌ لمبتدأٍ مضمّر، أو صفةٌ لـ «الذي» إذا جعلناه معطوفاً على «آيات».

(١) البحر ٣٥٩/٥.

(٢) المحرر ١٠٩/٨ (ط قطر).

(٣) تقدم برقم (١٢١).

(٤) وهو قوله «من ربك»، كلاهما خبر واحد.

آ. (٢) قوله تعالى: ﴿بِغَيْرِ عَمَدٍ﴾: هذا الجارُّ في محل نصبٍ على الحال من «السموات»، أي: رَفَعَهَا خَالِيَةً مِنْ عَمَدٍ. ثم في هذا الكلام وجهان، أحدهما: انتفاء العَمَدِ والرؤية جميعاً، أي: لا عَمَدَ فلا رؤية، يعني لا عَمَدَ لها فلا تُرَى. وإليه ذهب الجمهور. والثاني: أن لها عَمَدًا ولكن غير مرئية. وعن ابن عباس: «ما يُدْرِيكَ أَنَّهُمَا بِعَمَدٍ لَا تُرَى؟»، وإليه ذهب مجاهدٌ، وهذا قريبٌ من قولهم: ما رأيت رجلاً صالحاً، ونحوه: «لا يسألون الناس إلحافاً»^(١) [وقوله: (٢)].

٢٨٤٠ - على لاجِبٍ لا يَهْتَدِي بِمَنَارِهِ

وقد تقدّم^(٣). هذا إذا قلنا: إِنَّ «تَرَوْنَهَا» صفةٌ، أمّا إذا قلنا: إنها مستأنفةٌ - كما سيأتي - فيتعيّن أن لا عَمَدَ لها البتة.

والعامةُ على فتح العين والميم وهو اسمُ جمعٍ^(٤)، وعبارةٌ بعضهم «إنه جمعٌ»، نَظَرَ إلى المعنى دون الصناعة، وفي مفردِه احتمالان، أحدهما: أنه عماد، ونظيره إهاب وأهب^(٥). والثاني: أنه عمود كأديم^(٦) وأدم وقضيم^(٧) وقَصَم، كذا قال الشيخ^(٨). وقال أبو البقاء^(٩): «جمع عماد،

(١) الآية ٢٧٣ من البقرة.

(٢) تقدم برقم (١٠٨٨).

(٣) انظر المسألة في: الدر المصون ٦٢٢/٢.

(٤) لأنه لم يكن على وزن خاص بالجموع القياسية، وانظر: اللسان (عمد)، وكونه اسم جمع مذهب سيبويه ٢٠٣/٢.

(٥) الإهاب: الجلد ما لم يُدْبَغ. وانظر: اللسان (أهب).

(٦) الأديم: الجلد ما كان.

(٧) القضيم: الجلد الأبيض يكتب فيه.

(٨) البحر ٣٥٧/٥.

(٩) الإملاء ٦٠/٢.

أو عمود مثل: أديم وأدم، وأفيق^(١) وأفق، وإهاب وأهب، ولا خامس لها». قلت: فجعلوا فعولاً كفعيل في ذلك، وفيه نظر؛ لأن الأوزان لها خصوصية فلا يلزم من جمع فعيل على كذا أن يُجمع عليه فعول، فكان ينبغي أن يُنظروه بأن فعولاً جمع على فعل.

ثم قول أبي البقاء «ولا خامس لها» يعني أنه لم يُجمع على فعل إلا هذه الخمسة: عماد، وعمود، وأديم^(٢)، وأفيق، وإهاب، وهذا الحصر ممنوع لما ذكرت لك من نحو: قضم وقضم. ويُجمعان في القلة على «أعمدة».

وقرأ أبو حيوه ويحيى بن وثاب «عمد» بضمين، ومفرده يحتمل أن يكون عماداً كشهاب وشهب، وكتاب وكتب، وأن يكون عموداً/ كرسول [٥٢٤/ب] ورسل، وقد قرئ في السبع: «في عمد ممددة»^(٣) بالوجهين. وقال ابن عطية^(٤) في عمد: «اسم جمع عمود، والباب في جمعه «عمد» بضم الحروف الثلاثة كرسول ورسل».

قال الشيخ^(٥): «وهذا وهم، وصوابه بضم الحرفين؛ لأن الثالث هو حرف الإعراب، فلا تعتبر ضمة في كيفية الجمع».

والعماد والعمود: ما يُعمد به، أي: يُسند، يقال: عمدت الحائط

(١) الأفيق: الجلد لم يدبغ.

(٢) البحر ٣٥٩/٥، الكشاف ٣٤٩/٢، المحرر ١١١/٨.

(٣) الآية ٩ من الهمزة. قرأ حمزة والكسائي وأبو بكر بضمين، والباقون بفتحيتين. السبعة ٦٩٧.

(٤) المحرر ١١١/٨.

(٥) البحر ٣٥٩/٥.

- الرعد -

أَعْمِدُهُ عَمْدًا، أَي: أَدْعَمْتُهُ فَاعْتَمَدَ الْحَائِطُ عَلَى الْعِمَادِ. وَالْعَمْدُ: الْأَسَاطِينُ. قَالَ النَّابِغَةُ (١):

٢٨٤١- وَخَيْسَ الْجَنِّ إِنِّي قَدْ أَذْنْتُ لَهُمْ
يَبْنُونَ تَذْمُرَ بِالصُّفَّاحِ وَالْعَمَدِ

وَالْعَمْدُ: هُوَ قَصْدُ الشَّيْءِ وَالِاسْتِنَادُ إِلَيْهِ، فَهُوَ ضِدُّ السُّهُوِّ، وَعَمُودُ الصُّبْحِ: ابْتِدَاءُ ضَوْؤِهِ تَشْبِيهًا بِعَمُودِ الْحَدِيدِ فِي الْهَيْئَةِ، وَالْعَمْدَةُ: مَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ مِنْ مَالٍ وَغَيْرِهِ، وَالْعَمِيدُ: السَّيِّدُ الَّذِي يَعْمِدُهُ النَّاسُ، أَي: يَقْصِدُونَهُ.

قَوْلُهُ: «تَرَوْنَهَا» فِي الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ وَجِهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى «عَمْدٍ» وَهُوَ أَقْرَبُ مَذْكُورٍ، وَحِينَئِذٍ تَكُونُ الْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ جَرِّ صِفَةٍ لـ «عَمْدٍ»، وَيَجِيءُ فِيهِ الْإِحْتِمَالَانِ الْمَتَقَدِّمَانِ: مِنْ كَوْنِ الْعَمْدِ مَوْجُودَةً، لَكِنِهَا لَا تُرَى، أَوْ غَيْرَ مَوْجُودَةٍ الْبَتَّةِ. وَالثَّانِي: أَنَّ الضَّمِيرَ عَائِدٌ عَلَى «السَّمَوَاتِ». ثُمَّ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ وَجِهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا مُسْتَأْنَفَةٌ لَا مَحَلَّ لَهَا، أَي: اسْتَشْهَدُ بِرُؤْيَيْتِهَا لَهَا كَذَلِكَ، وَلَمْ يَذْكَرِ الزَّمْخَشَرِيُّ (٢) غَيْرَهُ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ «السَّمَوَاتِ»، وَتَكُونُ حَالًا مُقَدَّرَةً؛ لِأَنَّهَا حِينَ رَفَعِهَا (٣) لَمْ نَكُنْ مَخْلُوقِينَ، وَالتَّقْدِيرُ: رَفَعَهَا مَرْتِبَةً لَكُمْ.

وَقَرَأَ أَبُو (٤) «تَرَوْنَهُ» مِرَاعَاةً لِلْفِظِ «عَمْدٍ» إِذْ هُوَ اسْمٌ جَمْعٌ. وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ رَجَّحَ بِهَا الزَّمْخَشَرِيُّ (٥) كَوْنَ الْجُمْلَةِ صِفَةً لـ «عَمْدٍ».

(١) ديوانه ١٣، والمحرق ١١١/٨، والبحر ٣٥٧/٥، واللسان (عمد)، وخيس: ذلّل،

وتدمر: بلدة بالشام. والصفاح: حجارة عراض رقاق.

(٢) الكشاف ٣٤٨/٢ - ٣٤٩.

(٣) قوله «رفعها» مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٤) البحر ٣٥٩/٥.

(٥) الكشاف ٣٤٩/٢.

وزعم بعضهم أن «تَرَوْنَهَا» خبرٌ لفظاً، ومعناه الأمر^(١)، أي: رَوْهَا وانظروا إليها لتعتبروا بها. وهو بعيدٌ، ويتعيَّن على هذا أن تكونَ مستأنفةً؛ لأنَّ الطلبَ لا يقع صفةً ولا حالاً.

و «ثم» في «ثم استوى» لمجردِ العطفِ لا للترتيب؛ لأنَّ الاستواءَ على العرشِ غيرُ مرتَّبٍ على رَفْعِ السمواتِ.

قوله: «يُدَبِّرُ الأَمْرَ، يُفَصِّلُ الآيَاتِ» قرأ العامةُ هذين الحرفينِ بالياءِ مِنْ تحتِ جَرِيًّا على ضميرِ اسمِ الله تعالى، وفيهما وجهان، أحدهما - وهو الظاهر - : أنهما مستأنفان للإخبارِ بذلك. والثاني: أن الأولَ حالٌ مِنْ فاعلِ «سَخَّرَ»، والثاني حالٌ مِنْ فاعلِ «يُدَبِّرُ».

وقرأ^(٢) النخعي وأبان بن تغلب: «نُدَبِّرُ الأَمْرَ، نُفَصِّلُ» بالنونِ فيهما، والحسنُ والأعمشُ «نُفَصِّلُ» بالنونِ، «يُدَبِّرُ» بالياءِ. قال المهدي: «لم يُخْتَلَفْ في «يُدَبِّرُ»، يعني أنه بالياءِ، وليس كما ذَكَرَ لِمَا قَدَّمْتُهُ عن النخعي وأبان بن تغلب.

آ. (٣) والرُّوَّاسِي: الثوابت وهي الجبال، وفَوَاعِلُ الوصفُ لا يَطْرُدُ إلاَّ في الإناث، إلاَّ أن المكسَّرَ ممَّا لا يَعْقِلُ يجري مجرى جمعِ الإناث، وأيضاً فقد كَثُرَ استعمالُهُ كالجوامدِ فُجِّمَ كحائطٍ وحوائطٍ وكاهلٍ وكواهلٍ. وقيل: هو جمعُ رَاسِيَّةٍ، والهَاءُ للمبالغة، والرُّسُو: الثبوت قال^(٣):

- (١) قوله «ومعناه الأمر» مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).
- (٢) الإتحاف (تحقيق شعبان إسماعيل) ١٥٩/٢، ونصَّ على أن الحسن قرأ «نُدَبِّرُ»، وكذا في الشواذ ٦٦، وانظر: البحر ٣٦٠/٥.
- (٣) البيت للأحوص، وهو في مستدرک ديوانه ٣٧٢، واللسان (رسا) برواية «سوى خالذات»، والمحرر ١١٥/٨. والخالذات هنا: الأثافي. ويرمن: ييرحن. والهامد: الرماد الساكن. والأشعث: هنا الوتد. والفهر: ضرب من الحجر يكون ملء الكف.

٢٨٤٢- به خالداً ما يرمن وهامد

وأشعت أرسنه الوليدة بالفهر

قوله: «ومن كل الثمرات» يجوز فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يتعلّق بـ «جعل» بعده، أي: وجعل فيها زوجين اثنين من كل، وهو ظاهر. والثاني: أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «اثنين»؛ لأنه في الأصل صفةٌ له. والثالث: أن يتمّ الكلام على قوله «ومن كل الثمرات» فيتعلّق بـ «جعل» الأولى على أنه من عطف المفرادات، يعني عطف على معمول «جعل» الأولى، تقديره: أنه جعل في الأرض كذا وكذا ومن كل الثمرات. قال أبو البقاء^(١): «ويكون جعل الثاني مستأنفاً».

و«يغشي الليل» تقدّم الكلام^(٢) فيه وهو: إمّا مستأنف وإمّا حالٌ من فاعل الأفعال قبله.

آ. (٤) قوله تعالى: ﴿وفي الأرض قطع﴾: العامة على رفع «قطع» و«جنان»: إمّا على الابتداء، وإمّا على الفاعلية بالجار قبله. وقرئ^(٣) «قطعاً متجاورات» بالنصب، وكذلك في بعض المصاحف، على إضمار «جعل».

وقرأ^(٤) الحسن «وجنات» بكسر التاء وفيها أوجه، أحدها: أنه جرّ عطفاً على «كل الثمرات». الثاني: أنه نصب نَسَقاً على «زوجين اثنين» قاله الزمخشري^(٥). الثالث: نصبه نَسَقاً على «رواسي». الرابع: نصبه بإضمار

(١) الإملاء ٦٠/٢.

(٢) في الآية ٥٤ من الأعراف. وانظر: الدر المصون ٣٤١/٥. والسبعة ٣٥٧.

(٣) وهي قراءة الحسن. انظر: الإتحاف ١٥٩/٢. والبحر ٣٦٣/٥.

(٤) الإتحاف ١٥٩/٢، والبحر ٣٦٣/٥.

(٥) الكشاف ٣٤٩/٢.

«جَعَلَ» وهو أولى لكثرة الفواصل في الأوجه قبله. قال أبو البقاء^(١): «ولم يقرأ أحدٌ منهم «وزرعاً» بالنصب».

قوله: «وَزُرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنُونٌ وَغَيْرُ صِنُونٍ» قرأ^(٢) ابن كثير وأبو عمرو وحفص بالرفع في الأربعة، والباقون بالخفض. فالرفع في «زُرْعٌ وَنَخِيلٌ» للنسقي على «قَطَعٌ» وفي «صِنُونٌ» لكونه تابِعاً لـ «نَخِيلٍ»، و«غَيْرٌ» لعطفه عليه.

وعاب الشيخ^(٣) على ابن عطية^(٤) قوله «عطفاً على «قطع»^(٥) قال: «وليسَتْ عبارةً محررةً؛ لأنَّ فيها ما ليس بعطف وهو صِنُونٌ». قلت: ومثل هذا غيرٌ مَعِيْبٍ لأنه عطفٌ محققٌ، غايةٌ ما فيه أنَّ بعض ذلك تابعٌ، فلا يُقَدِّحُ في هذه العبارة.

والخفضُ مراعاةً لـ «أعنان». وقال ابن عطية^(٦): «عطفاً على «أعنان»، وعابها الشيخ^(٧) بما تقدَّم، وجوابه ما تقدَّم.

وقد طعن قومٌ على هذه القراءة وقالوا: ليس الزرعُ من الجنات، روي ذلك عن أبي عمرو^(٨). وقد أُجيب عن ذلك: بأنَّ الجنةَ احتوت على النخيلِ والأعنانِ والزرعِ كقوله: «جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ

(١) الإملاء ٦١/٢.

(٢) السبعة ٣٥٦، الحجة ٣٦٩، التيسير ١٣١، الإتحاف ١٦٠/٢، البحر ٣٦٣/٥.

(٣) البحر ٣٦٣/٥.

(٤) المحرر ١١٦/٨.

(٥) عبارة البحر «عطفاً على أعنان» وهي تحريف.

(٦) المحرر ١١٦/٨.

(٧) البحر ٣٦٣/٥.

(٨) البحر ٣٦٣/٥.

وَحَفَفْنَاهُمَا بَنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعاً^(١). وقال أبو البقاء^(٢): «وقيل: المعنى: ونبات / زرع فَعَطَفَهُ على المعنى». قلت: ولا أدري ما هذا الجواب؟ لأن الذي يمنع أن تكون الجنة من الزرع يمنع أن تكون من نبات الزرع، وأي فرق؟

والصَّنَوَانُ: جَمْعُ صِنُو كَفَنَوَانٍ جَمْعُ قِنُو، وقد تقدم تحقيق هذه البنية في الأنعام^(٣). والصَّنُو: الفَرْعُ، يَجْمَعُهُ وَفِرْعاً آخراً أَصْلُ وَاحِدٌ، وأصله المِثْلُ، وفي الحديث^(٤): «عَمَّ الرجل صِنُو أَبِيهِ»، أي: مثله، أولانهما يجمعهما أصل واحد.

والعائمة على كسر الصاد. وقرأ^(٥) السلمي وابن مصرف وزيد بن علي بضمها^(٦)، وهي لغة قيس وتميم، كذئب وذؤبان. وقرأ الحسن وقتادة بفتحها، وهو اسم جمع لا جمع تكسير؛ لأنه ليس من أبنيته فعلان، ونظير «صنوان» بالفتح «السعدان»^(٧). هذا جمعه في الكثرة، وأما في القلة فيجمع على أصناء كحمل وأحمال.

قوله: «يُسْقَى» قرأه^(٨) بالياء من تحت ابن عامر وعاصم، أي: يُسقى

(١) الآية ٣٢ من الكهف.

(٢) الإملاء ٦١/٢.

(٣) في الآية ٩٩. وانظر: الدرر ٧٢/٥.

(٤) رواه أبو داود في كتاب الزكاة، ٢١ باب في تعجيل الزكاة، ٢٧٥/٢، وأحمد في مسنده ٩٤/١.

(٥) انظر في قراءتها: البحر ٣٦٣/٥، المحتسب ٣٥١/١، المحرر ١١٨/٨، الشواذ ٦٦.

(٦) وهي رواية القواس عن حفص، عن عاصم كما في السبعة ٣٥٦.

(٧) السعدان: شوك النخل مفردة «سعدانة».

(٨) السبعة ٣٥٦، التيسير ١٣١، البحر ٣٦٣/٥، الإتحاف ١٦٠/٢.

ما ذُكِرَ، والباقون بالتاء مِنْ فوقِ مراعاةً للفظِ ما تقدم، وللتأنيث في قوله «بعضها».

قوله: «ونُفِضَلُ» قرأه^(١) بالياء مِنْ تحتِ مبنياً للفاعل الأَخوان، والباقون بنونِ العظمة^(٢). ويحيى بن يعمر وأبو حيوة «يُفِضَلُ» بالياء مبنياً للمفعول^(٣)، «بعضها» رفعاً. قال أبو حاتم: «وَجَدْتُهُ كَذَلِكَ فِي مِصْحَفِ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ» وهو أولُ مَنْ نَقَطَ المصاحفَ. وتقدّم الخلاف^(٤) في «الأكل» في البقرة^(٥).

و«في الأكل» فيه وجهان، أظهرهما: أنه ظرفٌ للتفضيل. والثاني: أنه حال من «بعضها»، أي: نُفِضَلُ^(٦) بعضها مأكولاً، أي: وفيه الأكل، قاله أبو البقاء^(٧)، وفيه بُعدٌ مِنْ جهةِ المعنى والصناعة.

آ. (٥) قوله تعالى: ﴿فَعَجَبُ قَوْلِهِمْ﴾: يجوز فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه خبرٌ مقدّم، و«قولهم» مبتدأ مؤخرٌ، ولا بد مِنْ حَذْفِ صفةٍ لتتِمَّ الفائدة، أي: فَعَجَبُ أَيُّ عَجَبٍ، أو غريب ونحوه. والثاني: أنه مبتدأ، وسَوَّغَ الابتداء ما ذكرته مِنْ الوصفِ المقدّر، ولا يَضُرُّ^(٨) حينئذٍ كونُ خبره معرفةً،

(١) قوله «ونُفِضَلُ قرأه» مخروم في الأصل.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٥٧، البحر ٣٦٣/٥، التيسير ١٣١، الإتحاف ١٦٠/٢، الشواذ ٦٦.

(٣) قوله «للمفعول» مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٤) قوله «وتقدم الخلاف في» مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٥) الآية ٢٦٥، وانظر: الدر ٥٩٣/٢. وقرأ بسكون الكاف نافع وابن كثير. انظر: الإتحاف ١٦٠/٢.

(٦) قوله «نُفِضَلُ» مخروم في الأصل.

(٧) الإملاء ٦١/٢.

(٨) قوله «ولا يَضُرُّ» مخروم في الأصل.

- الرعد -

وهذا كما أعرب سيويبه^(١) «كم» مِنْ «كم مَالِك» و«خير» مِنْ «اقصِدْ رجلاً خيراً منه أبوه» مبتدأين لمسوِّغِ الابتداء بهما، وخبرُهُما معرفة. قاله الشيخ^(٢) وللنزاع فيه مجال.

على أن هناك علة لا تتأتى ههنا: وهي أن الذي حَمَلَ سيويبه على ذلك في المسألتين أن أكثر ما يقع موقع «كم» و«خير» ما هو مبتدأ، فلذلك حَكَمَ عليهما بحكم الغالب بخلاف ما نحن فيه.

الثالث: أن «عجب» مبتدأ بمعنى مُعْجَب، و«قولهم» فاعلٌ به، قاله أبو البقاء^(٣)، وردَّ عليه الشيخ^(٤): بأنهم نَصُّوا على أن «فَعَلًا» و«فُعَلَةٌ» و«فَعَلًا» يُنوب عن مفعولٍ في المعنى ولا يعمل عمله، فلا تقول: مررتُ برجلٍ ذَبَحَ كبشَهُ، ولا غُرِفَ ماؤُهُ، ولا قَبِضَ مَالُهُ. قلت: وأيضاً فإن الصفات لا تعمل إلا إذا اعتمدت على أشياء مخصوصة، وليس منها هنا شيءٌ.

قوله: «إذا كنا تراباً أنا لفي خَلْقٍ جديد» يجوز في هذه الجملة الاستفهامية وجهان، أحدهما: - وهو الظاهر - أنها منصوبة المحل لحكايتها بالقول. والثاني: أنها وما في حيزها في محل رفع بدلاً مِنْ «قولهم»، وبه بدأ الزمخشري^(٥)، ويكون بدل كلٍ مِنْ كل، لأن هذا هو نفس قولهم. و«إذا» هنا ظرف محض، وليس فيها معنى الشرط، والعامل فيها مقدرٌ يُفسِّره «لَفي خَلْقٍ جديد» تقديره: إذا كنا تراباً نُبعثُ أو نُحشَرُ، ولا يَعْمَلُ فيها «خَلْقٍ

(١) انظر: المسألة في الكتاب ٢٢٩/١ - ٢٣٠، ١/١٦٦.

(٢) البحر ٣٦٦/٥.

(٣) الإملاء ٦١/٢.

(٤) البحر ٣٦٦/٥.

(٥) الكشاف ٣٤٩/٢.

جديد» لأن ما بعد «إذا» لا يعمل فيما قبلها، ولا يعمل فيها أيضاً «كُنَّا» لإضافتها إليها.

واختلف القراء في هذا الاستفهام المكرر اختلافاً منتشراً، وهو في أحد عشر موضعاً من القرآن، فلا بُدَّ مِنْ تعيينها وبيان مراتب القراء فيها، فإن في ضبطها عُسراً يسهل بعون الله تعالى:

أما المواضع المذكورة، فأولها ما في هذه السورة. الثاني والثالث كلاهما في «الإسراء» وهما: «أإذا كُنَّا عظاماً ورُفَاتاً إنا لمبعوثون خلقاً جديداً» موضعان^(١) الرابع: في «المؤمنون»^(٢). «أإذا مِنَّا وكُنَّا تراباً وعظاماً إنا لمبعوثون»، / وفي «النمل»^(٣): «أإذا كنا تراباً [وآبائنا] إنا لمُخْرَجُونَ». وفي [٥٢٥/ب] «العنكبوت»^(٤): «إنكم لتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين، إنكم لتأتون الرجال». وفي «آلم، السجدة»^(٥): «أإذا ضللتنا في الأرض إنا لفي خلق جديد». وفي «الصفات» موضعان^(٦)، وفي الواقعة^(٧) موضع: «أإذا مِنَّا وكُنَّا تراباً وعظاماً إنا لمبعوثون». وفي «النازعات»^(٨): «إنا لمرُدودون في الحافرة، أإذا كُنَّا عظاماً نخرة».

(١) الآية ٤٩، والآية ٩٨.

(٢) الآية ٨٢.

(٣) الآية ٦٧.

(٤) الآية ٢٨ - ٢٩.

(٥) الآية ١٠.

(٦) الآية ١٦: «أإذا مِنَّا وكُنَّا تراباً وعظاماً إنا لمبعوثون».

الآية ٥٣: «أإذا مِنَّا وكُنَّا تراباً وعظاماً إنا لمدينون».

(٧) الآية ٤٧.

(٨) الآية ١١.

هذه هي المواضع المختلف فيها، وأما ضبط الخلاف فيها بالنسبة إلى القراء ففيه طريقتان، أحدهما بالنسبة إلى ذكر القراء، والثاني: بالنسبة إلى ذكر السور وهذا الثاني أقرب، فلذلك بدأت به فأقول: هذه المواضع تنقسم قسمين: قسم منها سبعة مواضع لها حكم واحد، وقسم منها أربعة مواضع، لكل منها حكم على حدته.

أما القسم الأول: فمنه في هذه السورة، والثاني والثالث في سبحان^(١)، والرابع في المؤمنين، والخامس في ألم السجدة، والسادس والسابع في الصافات، وقد عرفت أعيانها مما تقدم.

أما حكمها^(٢): فإن نافعاً والكسائي يستفهمان في الأول ويخبران في الثاني، وأن ابن عامرٍ يُخبر في الأول، ويستفهم في الثاني^(٣)، وأن الباقيين يستفهمون في الأول والثاني.

وأما القسم الثاني: فأوله [ما في سورة النمل]^(٤)، وحكمه: أن نافعاً يُخبر في الأول ويستفهم في الثاني، وأن ابن عامر والكسائي يعكسه، أي: يستفهمان في الأول ويخبران في الثاني، وأن الباقيين يستفهمون فيهما. الثاني: ما في سورة العنكبوت، وحكمه: أن نافعاً وابن كثير وابن عامرٍ وحفصاً يُخبرون في الأول ويستفهمون في الثاني، وأن الباقيين يستفهمون فيهما.

(١) وهي الإسراء.

(٢) ثمة اختلاف في كتب القراءات، وذلك لاختلاف الرواة عن القراء. انظر: السبعة ٣٥٧، الإتحاف ١٦٠/٢، البحر ٣٦٥/٥، التيسير ١٣٢، الحجة ٣٧٠، النشر ٣٧٢/١.

(٣) قوله «الثاني» مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٤) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

- الرعد -

الثالث: ما في سورة الواقعة، وحكمه: أن نافعاً والكسائيّ يستفهماً^(١) في الأول، ويُخبران في الثاني، وأن الباقيين يستفهمون فيهما. الرابع ما في سورة النازعات، وحكمه: أن نافعاً وابن عامر والكسائيّ يستفهمون في الأول ويخبرون في الثاني، وأن الباقيين يستفهمون فيهما.

وأما الطريق الآخرُ بالنسبة إلى القراء فأقول: إن القراء فيها على أربع مراتب، الأولى: أن نافعاً - رحمه الله - قرأ بالاستفهام في الأول وبالخبر في الثاني، إلا في النمل والعنكبوت فإنه عكس. المرتبة الثانية: أن ابن كثير وحفصاً قرأ بالاستفهام في الأول والثاني، إلا الأول من العنكبوت فقرأه بالخبر. المرتبة الثالثة: أن ابن عامر قرأ بالخبر في الأول والاستفهام في الثاني، إلا في النمل والواقعة والنازعات، فقرأ في النمل والنازعات بالاستفهام في الأول، وبالخبر في الثاني، وفي الواقعة بالاستفهام فيهما. المرتبة الرابعة: الباقون - وهم أبو عمرو وحمزة وأبو بكر - قرؤوا بالاستفهام في الأول والثاني، ولم يخالف أحدٌ منهم أصله، وإنما ذكرت هذين الطريقين لِعُسْرهما وصعوبة استخراجهما من كتب القراءات.

ثم الوجهُ في قراءة مَنْ استفهم في الأول والثاني قَصْدُ المبالغة في الإنكار، فأتى به في الجملة الأولى، وأعادها في الثانية تأكيداً له، والوجهُ في قراءة مَنْ أتى به مرة واحدة حصولُ المقصود به؛ لأنَّ كلَّ جملة مرتبطة بالأخرى، فإذا أنكرَ في إحداهما حصلَ الإنكار في الأخرى، وأما مَنْ خالف أصله في شيءٍ من ذلك فلا تَباعِ الأثر.

أ. (٦) قوله تعالى: ﴿قَبْلَ الْحَسَنَةِ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلِّق بالاستعجال ظرفاً له، والثاني: أنه متعلِّق بمحذوف على أنه حالٌ مقدِّرةٌ من «السَّيِّئَةِ» قاله أبو البقاء^(٢).

(١) الأصل: «يستفهما» وهو سهو. (٢) الإملاء ٦١/٢.

قوله: «وقد حَلَّتْ» يجوز أن تكونَ حالاً وهو الظاهر، وأن تكونَ مستأنفةً. والعامَّةُ على فتح الميم وضمّ المثناة، الواحدة «مُثَلَّة»، كسَمْرَةٍ وَسَمْرَاتٍ^(١)، وهي العقوبةُ الفاضحة. قال ابن عباس: «العقوباتُ المستأصِلاتُ كَمُثَلَّةٍ قَطَعَ الأذن والأنف وتحوَّهما»، سُمِّيَتْ بذلك لما بين العقاب والمُعاقب من المماثلة كقوله: «وجزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا»^(٢)، أو لأخْذِهَا من المِثَالِ بمعنى القِصَاصِ، يقال: أمَثَلْتُ الرجلَ مِنْ صاحِبِهِ وأقْصَصْتَهُ، بمعنى واحد، أو لأخْذِهَا مِنْ ضَرْبِ المِثْلِ لِعِظَمِ شأنِهَا.

وقرأ^(٣) ابن مُصَرِّفٍ بفتح الميم وسكون التاء. قيل: وهي لغةُ الحجاز في «مُثَلَّة». / وقرأ ابن وثَّاب بضمّ الميم وسكون التاء، وهي لغة تميم. وقرأ الأعمشُ ومجاهدٌ بفتحهما، وعيسى بن عمر وأبو بكرٍ في روايةٍ بضمهما.

فأما الضمُّ والإسكانُ فيجوز أن يكونَ أصلاً بنفسه لغةً، وأن يكونَ مخففاً مِنْ قِراءةٍ مِنْ ضَمِّهِمَا. وأما ضَمُّهُمَا فيُحْتَمَلُ أيضاً أن يكونَ أصلاً بنفسه لغةً، وأن يكونَ إتباعاً مِنْ قِراءةِ الضمِّ والإسكانِ نحو: العُسْرُ في العُسْرِ، وقد عُرِفَ ما فيه.

قوله: «على ظلمهم» حال من «للناس». والعامل فيها قال أبو البقاء^(٤): «مغفرة» يعني أنه هو العامل في صاحبها.

أ. (٧) قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن هذا كلامٌ مستأنفٌ مستقلٌ من مبتدأٍ وخبر. الثاني: أن «لكلِّ قومٍ» متعلقٌ بهادٍ، و«هادٍ» نسقٌ على مقدرٍ، أي: إنما أنت منذرٌ وهادٍ لكلِّ قومٍ. وفي هذا

(١) السمرة: ضرب من شجر الطلح.

(٢) الآية ٤٠ من الشورى.

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٣٦٦/٥، الشواذ ٦٦، المحتسب ٣٥٣/١.

(٤) الإملاء ٦١/٢.

الوجه الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالجاء، وفيه خلاف تقدم. ولما ذكر الشيخ^(١) هذا الوجه لم يذكر هذا الإشكال، ومن عاداته ذكره راداً به على الزمخشري^(٢). الثالث: أن هادياً خبر مبتدأ محذوف تقديره: [إنما أنت منذر]^(٣)، وهو لكل قوم هادٍ، ف «لكل» متعلق به أيضاً.

ووقف ابن كثير^(٤) على «هادٍ» و «واقٍ»^(٥) حيث وقعا، وعلى «والٍ»^(٦) هنا [وباقٍ]^(٧) في النحل بإثبات^(٨) الياء، وحذفها الباقون. ونقل ابن مجاهد عنه أنه يقف بالياء في جميع الباب، ونقل عن ورش أنه خير في الوقف [بين الياء وحذفها، والباب]^(٩) هو كل منقوص منون غير منصوب.

آ. (٨) قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَعْلَمُ﴾: يجوز في الجلالة وجهان، أحدهما: أنها خبر مبتدأ مضمرة، [أي: هو الله، وهذا]^(١٠) على قول من فسّر هادياً بأنه هو الله تعالى، فكان هذه الجملة تفسيراً له، وهذا عن الزمخشري بقوله^(١١): «وأن يكون المعنى: هو الله تفسيراً لهادٍ على الوجه الأخير، ثم ابتدأ

(١) البحر ٣٦٧/٥.

(٢) لم يشر الزمخشري في هذا الموضع إلى هذا الوجه. انظر: الكشاف ٣٥٠/٢.

(٣) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٤) السبعة ٣٦٠، الإنحاف ١٦١/٢، التيسير ١٣٣، النشر ١٣٧/٢، البحر ٣٦٨/٥.

(٥) الآية ٣٤ من الرعد «وما لهم من الله من واقٍ».

(٦) الآية ١١ من الرعد «وما لهم من دونه من والٍ».

(٧) الآية ٩٦ من النحل «وما عند الله باقٍ».

(٨) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٩) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(١٠) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(١١) الكشاف ٣٥١/٢.

فقال: «يَعْلَمُ». والثاني: أن الجلالة مبتدأ و«يَعْلَمُ» خبرها، وهو كلامٌ مستأنفٌ مستقلٌ.

قال الشيخ^(١): «وَيَعْلَمُ هنا متعديةٌ إلى واحدٍ، لأنه لا يُراد هنا النسبة، إنما المراد^(٢) تعلق العلم بالمفردات». قلت^(٣): وإذا كانت كذلك كانت عَرَفَانِيَّةً، وقد قَدِّمْتُ أنه لا ينبغي أن يجوزَ نسبةً هذا إلى الله تعالى، وحقَّقْتُهُ فيما تقدَّم، فعليك باعتباره في موضعه من سورة الأنفال^(٤).

قوله: «ما تَحْمَلُ»: «ما» تحتمل ثلاثة أوجهٍ، أحدها: أن تكون موصولةً اسميةً، والعائدُ محذوف، أي: ما تحمله. والثاني: أن تكون مصدريةً فلا عائد. والثالث: أن تكون استفهاميةً، وفي محلها وجهان، أحدهما: أنها في محلِّ رفعٍ بالابتداء، و«تَحْمَلُ» خبره، والجملة معلقةٌ للعلم. والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ بـ«تَحْمَلُ» قاله أبو البقاء^(٥)، وهو أولى، لأنه لا يُجوزُ إلى حذفِ عائدٍ، ولا سيما عند البصريين فإنهم لا يُجيزون «زيدٌ ضربت»، ولم يذكر الشيخ^(٦) غيرَ هذا، ولم يتعرَّض لهذا الاعتراض.

و«ما» في قوله «وما تَغِيضُ... وما تَزْدَادُ» محتملةٌ للأوجهِ المتقدمة. وغاض وزاد سُمِعَ تعديتهما ولزومهما، فلك أن تدعيَ حذفَ العائدِ على القول بتعديتهما، وأن تجعلها مصدريةً على القول بمصدرهما.

قوله: «عنده» يجوزُ أن يكونَ مجرورَ المحلِّ صفةً لشيءٍ، أو مرفوعه

(١) البحر ٣٦٩/٥.

(٢) قوله «المراد» مخروم في الأصل.

(٣) قوله «قلت» مخروم في الأصل.

(٤) انظر: الدر ٦٣٠/٥.

(٥) الإملاء ٦٢/٢.

(٦) أي غير كونها استفهاماً مبتدأ و«تَحْمَلُ» خبره. البحر ٣٦٩/٥.

صفة لـ «كل»، أو منصوبه ظرفاً لقوله «بمقدار» أو ظرفاً للاستقرار الذي تعلق به الجار لوقوعه خبراً.

آ. (٩) قوله تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ﴾: يجوز أن يكون مبتدأ وخبره «الكبير المتعال»، وأن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، أي: هو عالم. وقرأ زيد بن علي «عالم» نصباً على المدح. ووقف ابن كثير^(١) وأبو عمرو في رواية على ياء «المتعال» وصلاً ووقفاً، وهذا هو الأشهر في لسانهم، وحذفها الباقون وصلاً ووقفاً لحذفها في الرسم. واستسهل سيبويه^(٢) حذفها في الفواصل والقوافي ولأن «أل» تعاقب التنوين، فحذفت^(٣) معها إجراء لها مجراها.

آ. (١٠) قوله تعالى: ﴿سِوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسْرَ﴾: في «سواء» وجهان، أحدهما: أنه خبر مقدم، و«مَنْ أَسْرَ» و«مَنْ جَهَرَ» هو المبتدأ، وإنما لم يثن الخبر لأنه في الأصل مصدر، وهو هنا بمعنى مُسْتَوٍ، وقد تقدم الكلام فيه أول هذا الموضوع^(٤)، و«منكم» على هذا حال من الضمير المستتر في «سواء» لأنه بمعنى «مُسْتَوٍ». قال أبو البقاء^(٥): «ويضعف أن يكون حالاً من الضمير في «أَسْرَ» أو «جَهَرَ» لوجهين، أحدهما: تقديم ما في الصلة على الموصول أو الصفة على الموصوف، والثاني: تقديم الخبر على «منكم»،

(١) السبعة ٣٥٨. وأبو عمرو في رواية عبد الوارث.

(٢) الكتاب ٢/٢٨٩. قال: «وجميع ما لا يحذف في الكلام وما يختار فيه أن لا يحذف: يحذف في الفواصل والقوافي».

(٣) أي حذفت الباء مع أل إجراء للياء مع أل مجرى نون التنوين مع أل، والأوضح أن يقول: مجراه، أي مجرى التنوين.

(٤) انظر: الدر المصون ١/١٠٧.

(٥) الإملاء ٢/٦٢.

وَحَقُّهُ أَنْ يَقَعَ بَعْدَهُ». قلت: [قوله] ^(١) «وَحَقُّهُ أَنْ يَقَعَ بَعْدَهُ» يعني: بعده وبعد [٥٢٦/ب] المبتدأ، وإلا يَصِرُ / كَلَامُهُ لَا مَعْنَى لَهُ.

والثاني: أنه مبتدأ، وجاز الابتداء به لوصفه بقوله «مِنكُمْ» وَأَعْرَبَ سيبويه ^(٢) «سواءً عليه الخيرُ والشرُّ» كذلك. وقولُ ابن عطية ^(٣) أن سيبويه ضَعَفَ ذلك بأنه ابتداءٌ بِنكرة، غَلَطَ عليه.

قوله: «وسارِبٌ بالنهار» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكونَ معطوفاً على «مُسْتَخْفٍ»، ويُرادُ بـ «مَنْ» حيثُذا اثنان، وَحَمَلَ المبتدأ الذي هو لفظَةُ «هو» على لفظها فأفرده، والخبرُ على معناها فثناه. الوجه الثاني: أن يكونَ عطفاً على «مَنْ هو مُسْتَخْفٍ» لا على مُسْتَخْفٍ وحده. ويُرجَّح هذين الوجهين ما قاله الزمخشري ^(٤). قال رحمه الله: «فإن قلت: كان حقُّ العبارة أن يُقال: «ومَنْ هو مُسْتَخْفٍ بالليل ومَنْ هو سارِبٌ بالنهار؛ حتى يتناول معنى الاستواء المستخفي والسارِبُ، وإلا فقد تناول واحداً هو مُسْتَخْفٍ وسارِبٌ. قلت: فيه وجهان، أحدهما: أن قولَه «وسارِبٌ» عطفٌ على «مَنْ هو مُسْتَخْفٍ» لا على «مُسْتَخْفٍ». والثاني: أنه عطفٌ على «مُسْتَخْفٍ»، إلا أن «مَنْ» في معنى الاثنين، كقوله ^(٥):

نُكُنْ مِثْلَ مَنْ يَأْذُبُ يَصْطَلِحِبَانِ - ٢٨٤٣

كأنه قيل: سواءً منكم اثنان ^(٦): «مُسْتَخْفٍ بالليل وسارِبٌ بالنهار».

(١) زيادة من (ش).

(٢) الكتاب ١/٢٢٩ - ٢٣٠.

(٣) المحرر ٨/١٣٢.

(٤) الكشاف ٢/٣٥١.

(٥) تقدم برقم (١٢٣٣).

(٦) قوله «اثنان» مخروم في الأصل.

- الرعد -

قلت: وفي عبارته بقوله «كان حقُّ العبارة كذا» سوء أدب. وقوله: «كقوله: «نَكُنْ مِثْلَ مَنْ» يشير إلى البيت المشهور في قصة بعضهم^(١) مع ذئبٍ يخاطبه:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذئبُ يَصْطَحِبَانِ

وليس في البيت حَمْلٌ على اللفظ والمعنى، إنما فيه حَمْلٌ على المعنى فقط، وهو مقصوده. وقوله «وإلا فقد تناول واحداً هو مُسْتَخْفٍ وسَارِبٌ» لو قال بهذا قائل لأصاب الصواب، وهو مذهبُ ابن عباس ومجاهد، ذهباً إلى أن المستخفي والسارب شخصٌ واحد، يَسْتَخْفِي^(٢) بالليل وَيَسْرُبُ بالنهار ليرى تصرفه في الناس.

الثالث: أن يكون على حذف «مَنْ» الموصولة، أي: وَمَنْ هُو سَارِبٌ، وهذا إنما يَتَمَشَّى عند الكوفيين، فإنهم يُجيزون حَذْفَ الموصول، وقد تقدّم استدلالهم ذلك.

والسَّارِبُ: اسمٌ فاعلٍ مِنْ سَرَبَ يَسْرُبُ، أي: تَصَرَّفَ كيف شاء. قال^(٣):

٢٨٤٤- أَنِي سَرِبْتِ وَكُنْتِ غَيْرَ سَرُوبٍ وَتَقَرَّبُ الْأَحْلَامُ غَيْرَ قَرِيبٍ
وقال آخر^(٤):

٢٨٤٥- وَكُلُّ أُنَاسٍ قَارَبُوا قَيْدَ فَحْلِهِمْ وَنَحْنُ خَلَعْنَا قَيْدَهُ فَهُوَ سَارِبٌ

(١) هو الفرزدق.

(٢) قوله «يستخفي» مخروم في الأصل.

(٣) البيت لقيس بن الخطيم وهو في ديوانه ١٥، واللسان (سرب)، والمحزر ٨/١٣٤، والبحر ٥/٣٥٨.

(٤) تقدم برقم (١٦٣).

أي: متصرفٌ كيف تَوَجَّه، لا يدفعه أحدٌ عن مَرَعِي، يَصِفُ قَوْمَهُ
بِالْمَنَّةِ وَالقُوَّةِ.

آ. (١١) قوله تعالى: ﴿لَهُ﴾: الضميرُ فيه أربعةُ أوجهٍ، أحدها:
أنه عائِدٌ على «مَنْ» المكررة، أي: لِمَنْ أَسْرَ القَوْلَ وَلِمَنْ جَهَرَ بِهِ وَلِمَنْ
اسْتَخْفَى وَسَرَبَ مَعْقَبَاتِ، أي: جماعة من الملائكة يَعْقُبُ بعضهم بعضاً.
الثاني: أنه يعود على «مَنْ» الأخيرة، وهو قولُ ابنِ عباس. قال ابنُ عطية^(١):
«والمُعَقَّبَاتِ على هذا: حَرَسَ الرَّجُلُ وَجَلَاوَزَتْهُ^(٢)» الذين يَحْفَظُونَهُ. قالوا:
والآيةُ على هذا في الرؤساء الكفار، واختاره الطبري^(٣) في آخرين، إلا أن
الماوردي^(٤) ذكر على هذا التأويل أن الكلامَ نفيٌّ، والتقدير: لا يَحْفَظُونَهُ.
وهذا ينبغي أن [لا]^(٥) يُسْمَعُ البتة، كيف يَبْرُزُ كلامٌ مَوْجِبٌ وَيُرَادُ بِهِ نفيٌّ؟
وَحَذَفَ «لا» إنما يجوز إذا كان المنفيُّ مضارعاً في جوابِ قسمٍ نحو: «تالله
تَفْتَأُ»^(٦) وقد تقدّم تحريره، وإنما معنى الكلام - كما قال المهدوي -
يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ فِي ظَنِّهِ وَزَعَمِهِ.

الثالث: أن الضميرَ في «له» يعود على الله تعالى ذِكْرُهُ، وفي
«يَحْفَظُونَهُ» للعبد، أي: لله ملائكةٌ يَحْفَظُونَ العبدَ من الآفات، ويحفظون
عليه أعماله، قاله الحسن.

الرابع: عَوْدُ الضميرين على النبي عليه السلام، وإن لم يَجْرِ له ذِكْرٌ
قريبٌ، ولتقدّم ما يُشعر به في قوله: «لولا أنزلَ عليه»^(٧).

(١) المحرر ١٣٦/٨.

(٢) التفسير ١١٧/١٣، ١٢٣/١٣.

(٣) تفسير الماوردي ٣٢١/٢.

(٤) سقطت «لا» سهواً من الأصل وثبتت في (ش).

(٥) الآية ٨٥ من سورة يوسف. وانظر: الدر المصون ٥٤٦/٦.

(٦) الآية ٨ من الأنعام.

ومُعَقَّبَات: جمع «مُعَقَّب» بزنة مُفَعَّل، مِنْ عَقَّب الرجلُ إذا جاء على عَقْب الآخر؛ لأنَّ بعضهم يُعَقَّب بعضاً، أو لأنهم يُعَقَّبون ما يتكلم به. وقال الزمخشري^(١): «والأصلُ مُعْتَقِبَات، فأُدْغِمَت التاءُ في القافِ كقوله^(٢): «وجاء المُعَذَّرُونَ»، أي: المُعْتَذِرُونَ»، ويجوز «مُعَقَّبَات» بكسر العين ولم يُقرأ به. وقال الشيخ^(٣): «وهذا وهمٌ فاحشٌ لا تُدْغِمُ التاءُ في القافِ، ولا القافُ في التاءِ، لا مِنْ كلمةٍ ولا مِنْ كلمتين، وقد نصَّ التصريفيون على أن القافَ والكافَ كلُّ منهما يُدْغِمُ في الآخر، ولا يدغمان في غيرهما، ولا يُدْغِمُ غيرهما فيهما. وأمَّا تشبيهُه بقوله: «وجاء المُعَذَّرُونَ» فلا يتعيَّن أن يكونَ أصلُه «المُعْتَذِرُونَ» وقد تقدَّم توجيهُه^(٤)، وأنه لا يتعيَّن ذلك فيه. وأمَّا قوله «ويجوز «مُعَقَّبَات» بكسر العين فهذا لا يجوز لأنه بناه على أن أصله «مُعْتَقِبَات» فأُدْغِمَت التاءُ في القافِ، وقد بيَّنَّا أن ذلك وهمٌ فاحشٌ»./

[٥٢٧/أ]

وفي «مُعَقَّبَات» احتمالان، أحدهما: أن يكون جمع «مُعَقَّبَة» بمعنى مُعَقَّب والتاء للمبالغة كعلامة ونسابة، أي: مَلِكٌ مُعَقَّبٌ، ثم جُمِع كعلامات ونسابات. والثاني: أن يكون «مُعَقَّبَة» صفةً لجماعة، ثم جُمِع هذا الوصفُ. وذكر ابن جرير^(٥) أن «مُعَقَّبَة» جمعُ مُعَقَّب، وشبه ذلك برجل ورجال ورجالات. قال الشيخ^(٦): «وليس كما ذكَّر، إنما ذلك كَجَمَلٍ وجمال

(١) الكشاف ٣٥٢/٢.

(٢) الآية ٩٠ من التوبة.

(٣) البحر ٣٧١/٥.

(٤) انظر: الدر ٩٦/٦.

(٥) التفسير ١١٥/١٣.

(٦) البحر ٣٧١/٥.

وجِمالات، ومُعَقَّبَةٌ ومُعَقَّبَاتٌ إنما هي كضاربة وضاربات. ويمكن أن يُجَابَ عنه بأنه يريد بذلك أنه أُطْلِقَ مِنْ حَيْثِ الاستعمالِ على جمع مُعَقَّبٍ، وإن كان أصله أن يُطْلَقَ على مؤنث «مُعَقَّبٍ»، فصار مثل «الوارِدَةِ» للجماعة الذين يَرُدُّون، وإن كان أصله للمؤنثة من جهة أن جموع التفسير في العقلاء تُعَامَلُ معاملة المؤنثة في الإخبار وَعَوْدِ الضمير، ومنه قولهم «الرجال وأعضاؤها»، [و«العلماء ذاهبة إلى كذا»، وتشبيهه] ^(١) ذلك برجل ورجال ورجالات من حيث المعنى لا الصناعة».

وقرأ ^(٢) أبي إبراهيم وعبيد الله بن زياد ^(٣) «له معاقبٌ». قال الزمخشري ^(٤): [«جمع مُعَقَّبٍ أو» ^(٥) مُعَقَّبَةٍ، والياء عوضٌ من حذف إحدى القافين في التفسير». قلت: ويوضح هذا ما قاله ابن جني ^(٦)، فإنه قال: «معاقبٍ تكسير [مُعَقَّبٍ بسكون العين] ^(٧) وكسر القاف كمْطَعِمٍ وَمَطَاعِيمٍ، ومُقَدِّمٍ ومَقَادِيمٍ، فكان مُعَقَّباً جُمِعَ على معاقبة، ثم جُعِلَتِ الياء في «معاقبٍ» عوضاً ^(٨) من الهاء المحذوفة في معاقبة».

(١) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش). وقوله «ذاهبة» في البحر: قائلة.

(٢) البحر ٣٧٢/٥، الكشاف ٣٥٢/٢، الشواذ ٦٦.

(٣) عبيد الله بن زياد بن أبيه أمير العراق أبو حفص، سفك الدماء، أبغضه المسلمون لِمَا فَعَلَ بالحسين رضي الله عنه، قُتِلَ سنة سبع وستين. سير أعلام النبلاء ٥٤٥/٣.

(٤) الكشاف ٣٥٢/٢.

(٥) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٦) المحتسب ٣٥٥/١.

(٧) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش). وضبط محقق المحتسب «معقب» بفتح العين وتشديد القاف المكسورة.

(٨) قوله «عوضاً» مخروم في الأصل.

قوله: «مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ» يجوز أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «مُعَقَّبَاتٍ»، ويجوزُ أن يتعلّق بمُعَقَّبَاتٍ، و«مِنْ» لابتداء الغاية، ويجوز أن يكونَ حالاً من الضمير الذي هو في الظرف الواقع خبراً. والكلامُ على هذه الأوجه تامٌّ عند قوله «وَمِنْ خَلْفِهِ». وعَبَّرَ أبو البقاء^(١) عن هذه الأوجهِ بعبارةٍ مُشكّلةٍ هذا شَرَحُهَا، وهي قوله: «مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ» يجوز أن يكونَ صفةً لمُعَقَّبَاتٍ، وأن يكونَ ظرفاً^(٢)، وأن يكونَ حالاً مِنْ الضميرِ الذي فيه، فعلى هذا يتم الكلامُ عنده». انتهى.

ويجوزُ أن يتعلّق^(٣) بـ «يحفظونه»، أي: يحفظونه مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ. [فإن قلت: كيف يتعلّق حرفان]^(٤) متحدان لفظاً ومعنى بعاملٍ واحد^(٥): وهما «مِنْ» الداخلةُ على «بَيْنَ» و«مِنْ» الداخلةُ على «أَمْرِ اللَّهِ؟» فالجوابُ أن «مِنْ» الثانيةَ مغايرةٌ للأولى في المعنى كما ستعرفه.

قوله «يَحْفَظُونَهُ» يجوز أن يكونَ صفةً لـ «مُعَقَّبَاتٍ»، ويجوز أن يكونَ حالاً من الضمير المستكنِّ في الجارِّ الواقعِ خبراً. و«مِنْ أَمْرِ اللَّهِ» متعلّقٌ به، و«مِنْ»: إمّا للسبب، أي: بسببِ أَمْرِ اللَّهِ، - ويدلُّ له قراءة^(٦) علي بن أبي طالب وابن عباس وزيد بن علي وعكرمة «بَأَمْرِ اللَّهِ». وقيل: المعنى على هذا: يحفظون عملَهُ بإذنِ اللَّهِ، فحذف المضافَ - وإمّا أن تكونَ على بابها. قال أبو البقاء^(٧): «مِنْ أَمْرِ اللَّهِ، أي: من الجنِّ والإنس، فتكون «مِنْ» على

(١) الإملاء ٦٢/٢.

(٢) قوله «ظرفاً» مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٣) أي: ويجوز أن يتعلّق «من بين يديه».

(٤) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٥) العامل «يحفظونه».

(٦) البحر ٣٧٢/٥، المحتسب ٣٥٥/١.

(٧) الإملاء ٦٢/٢.

- الرعد -

بابها» يعني أن يُرادَ بأمر الله نفسُ ما يُحفظُ منه كمرَدَةِ الإنسِ والجنِّ، فتكون «مِنْ» لابتداء الغاية. وجَوَزَ أيضاً أن تكون بمعنى «عن»، وليس عليه معنىً يليقُ بالآية الكريمة.

ويجوز أن تتعلَّقَ (١) بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لمُعقَّباتٍ أيضاً، فيجيء الوصفُ بثلاثة أشياء في بعض الأوجه المتقدمة: بكونها (٢) مِنْ بين يديه ومِنْ خلفه، وبكونها تحفظه، وبكونها مِنْ أمرِ الله، ولكن يتقدَّم الوصفُ بالجملة على الوصفِ بالجارِّ، وهو جائزٌ فصيح. وليس في الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ كما زعم الفراء (٣) وغيره، وأن الأصل: لَهُ مُعقَّباتٍ مِنْ أمرِ الله يحفظونه مِنْ بين يديه، لأنَّ الأصلَ عدمه مع الاستغناء عنه.

قوله: «وإذا أراد» العاملُ في «إذا» محذوفٌ لدلالة جوابها عليه تقديره: لم يُردْ، أو وقع، ونحوهما، ولا يعملُ فيها جوابها؛ لأنَّ ما بعد الفاء لا يعملُ فيما قبلها.

آ. (١٢) قوله تعالى: ﴿خَوْفًا وَطَمَعًا﴾: يجوز أن يكونا مصدرين ناصبهما محذوفٌ، أي: يخافون خَوْفًا ويطمعون طَمَعًا. ويجوز أن يكونا مصدرين في موضع نصبٍ على الحال، وفي صاحبِ الحال حينئذٍ وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ «يُريكم» الأول، أي: خائفين طامعين، أي: تخافون صواعقه، وتطمعون في مطره، كما قال المتنبي (٤):

٢٨٤٦- فتى كالسحابِ الجونِ يُخشى ويرتجى
يُرجى الحيا منها وتُخشى الصواعقُ

(١) أي «من أمر الله».

(٢) أي بكون المعقبات.

(٣) معاني القرآن له ٦٠/٢.

(٤) الديوان ٨٦/٣. والجون: مفردا جُون وهو الأسود.

والثاني: أنه البرق، أي: يريكموه حال كونه ذا خوفٍ وطمع، أو هو في نفسه خوفٌ وطمعٌ على المبالغة، والمعنى كما تقدّم. ويجوز أن يكون مفعولاً من أجله، ذكره أبو البقاء^(١)، ومنعه الزمخشري^(٢) بعدم اتحاد الفاعل، يعني أن فاعل الإراءة وهو الله تعالى غير فاعل الخوف والطمع وهو ضمير المخاطبين، فاختلف فاعل الفعل المُعَلَّل وفاعل العلة. وهذا يمكن أن يجاب عنه: بأن المفعول في قوة الفاعل، فإن معنى «يُريكم» يجعلكم راثين، فتخافون وتطمعون، ومثله في المعنى قول/ النابغة الذبياني^(٣):

[ب/٥٢٧]

٢٨٤٧- وَحَلَّتْ بِيوتِي فِي يَفَاعٍ مُمْنَعٍ تَخَالُ بِهِ رَاعِي الحَمُولَةِ طَائِرًا
جِدَارًا عَلَيَّ أَنْ لَا تُنَالَ مَقَادَتِي وَلَا نِسُوتِي حَتَّى يَمْتَنَّ حَرَائِرًا

ف «جداراً» مفعولٌ من أجله، وفاعله هو المتكلم، والفعل المُعَلَّل الذي هو «حَلَّتْ» فاعله «بيوتي»، فقد اختلف الفاعل. قالوا: لكن لما كان التقدير: وَأَحَلَّتْ بِيوتِي جِدَارًا صَحَّ ذَلِكَ.

وقد جَوَّزَ الزمخشري^(٤) ذلك أيضاً على حَذْفِ مضاف فقال: «إلا على تقدير حَذْفِ المضاف، أي: إرادة خوفٍ وطمع». وجوزَه أيضاً على أن بعض المصادر ناب عن بعض، يعني: أن الأصل: يُريكم البرق إخافةً وإطماعاً؛ فإنَّ المُرْتَبِيَّ والمُخِيفَ والمُطْمَعِ هو اللّهُ تعالى، وناب «خوف» عن

(١) الإملاء ٦٢/٢.

(٢) الكشف ٣٥٢/٢.

(٣) تقدم الأول برقم (٢١٠٠). والثاني في ديوانه ١٣٤، والكتاب ١/١٨٥، وابن يعيش ٥٤/٢. والمقادة: الطاعة والانقياد. يقول: أحللت بيوتي في مواضع مرتفعة خوفاً منك وحفظاً لنفسي ونسوتي كيلا يصيبهن السبي.

(٤) الكشف ٣٥٢/٢.

- الرعد -

إخافة، و«طمع» عن إطماع نحو: «أثبتكم من الأرض نباتاً»^(١)، على أنه قد ذهب جماعة منهم ابن خروف^(٢) إلى أن اتحاد الفاعل ليس بشرط.

آ. (١٣) قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يُجَادِلُونَ﴾: يجوز أن تكون الجملة مستأنفةً أخبر عنهم بذلك، ويجوز أن تكون حالاً. وظاهر كلام الزمخشري^(٣) أنها حالٌ مِنْ مفعول «يُصِيب»، فإنه قال: «وقيل: الواو للحال، [أي: فيصيب بها مِنْ يشاء في حال جدالهم]»^(٤)، وجعلها غيره حالاً من مفعول «يشاء».

قوله: «وهو شديد المحال» [هذه الجملة حالٌ من الجلالة]^(٥) الكريمة، ويضعف استئنافها. وقرأ العامة بكسر الميم، وهو القوة والإهلاك، قال عبد المطلب^(٥):

٢٨٤٨- لا يَغْلِبَنَّ صَيْبُهُمْ ومحالهم عَدُوًّا مِحَالِكُ

وقال الأعشى^(٦):

٢٨٤٩- فَرَعُ نَبْعٍ يَهْتَزُّ فِي غُصْنِ الْمَجْرِ

يد عظيم الندى شديد المحال

والمحال أيضاً: أشد المكايدة والمماكرة، يقال: ماحله مُمَاحَلَةٌ، ومنه:

-
- (١) الآية ١٧ من نوح.
 - (٢) انظر: الارتشاف ٢٢١/٢.
 - (٣) الكشاف ٣٥٣/٢.
 - (٤) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).
 - (٥) اللسان (محل)، والمحرر ١٤٨/٨، والبحر ٣٥٨/٥.
 - (٦) ديوانه ٧، والبحر ٣٥٨/٥، والمحرر ١٤٨/٨، واللسان (محل). والنبع: شجر صلب.

تَمَحَّلَ فلانٌ لكذا، أي: تكَلَّفَ له استعمالَ الحيلة. وقال أبو زيد: «هو النَّقْمَةُ». وقال ابنُ عرفة: «هو الجِدال» [وفيه على هذا] ^(١) مقابلةٌ معنويةٌ كأنه قيل: وهم يجادلون في الله وهو شديدُ الجِدال.

[واختلفوا في ميمه] ^(١): فالجمهور على أنها أصليةٌ من المَحَلِّ وهو المَكْرُ والكيد، ووزنه فعَال كِمهاد. وقال القتيبي ^(٢): إنه من الحيلة، وميمه مزيدةٌ، كمكان من الكون، ثم يقال: تمكَّنتُ. وقد غلَّطه الأزهري ^(٣) وقال: «لو كان مفعلاً من الحيلة لظهرت ^(٤) مثل: مزود ^(٥) ومحول ومحوّر».

وقرأ ^(٦) الأعرج والضحاك بفتحها، والظاهر أنه لغةٌ في المكسورها، وهو مذهبُ ابن عباس، فإنه فسره بالحوَل وفسره غيره بالحيلة. وقال الزمخشري ^(٧): «وقرأ الأعرج بفتح الميم على أنه مَفْعَلٌ من حال يحوَلُ محالاً، إذا احتال، ومنه «أحوَلُ من ذئب» ^(٨)، أي: أشدُّ حيلةً، ويجوز أن يكون المعنى: شديد الفقر، ويكون مثلاً في القوَّة والقدرة، كما جاء «فساعدُ الله أشدُّ، وموساه أحدُّ»؛ لأنَّ الحيوان إذا اشتدَّ محالُه كان منعوتاً بشدةِ القوَّة والاضطلاع بما يعجزُ عنه غيره، ألا ترى إلى قولهم: «فقرته الفاقرة» ^(٩) وذلك أنَّ الفقارَ عمودُ الظهر وقوامُه».

(١) مخروم في الأصل.

(٢) تفسير غريب القرآن له ٢٢٦. وانظر: اللسان (محل).

(٣) تهذيب اللغة ٩٥/٥.

(٤) أي الواو. وانظر: الممتع ٤٨٧/٢.

(٥) المزود: وعاء الزاد.

(٦) البحر ٣٧٦/٥، المحتسب ٣٥٦/١، الشواذ ٦٦.

(٧) الكشف ٣٥٣/٢.

(٨) مجمع الأمثال ٢٢٨/١.

(٩) الفاقرة: الداهية.

آ. (١٤) وقوله: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ﴾: من باب إضافة الموصوف إلى الصفة، والأصل: له الدعوة الحق كقوله: «وَلَدَارُ الْآخِرَةِ»^(١) على أحد الوجهين. وقال الزمخشري^(٢): «فيه وجهان، أحدهما: أن تُضَافَ الدعوة إلى الحق الذي هو نقيض الباطل، كما تُضَافُ الكلمة إليه في قوله «كلمة الحق»^(٣). والثاني: أن تُضَافَ إلى الحق الذي هو الله على معنى دعوة المَدْعُوِّ الحق الذي يسمع فيجيب». قال الشيخ^(٤): «وهذا الوجه الثاني لا يظهر؛ لأنَّ مآله إلى تقدير: لله دعوة الله كما تقول: لزيد دعوة زيد، وهذا التركيب لا يصحُّ». قلت: وأين هذا ممَّا قاله الزمخشريُّ حتى يردَّ عليه به؟
قوله: «والذين يَدْعُونَ» يجوز أن يُرادَ بالذين المشركون، فالواوُ في «يَدْعُونَ» عائدُه، ومفعولُه محذوفٌ وهو الأصنام، والواوُ في «لا يَسْتَجِيبُونَ» عائدٌ على مفعول «يَدْعُونَ» المحذوف، وعاد عليه الضمير كالعقلاء لمعاملتهم إياه معاملتهم. والتقدير: والمشركون الذين يَدْعُونَ الأصنام لا تستجيب لهم الأصنامُ إلا استجابةً كاستجابةً باسطٍ كَفَّيْهِ، أي: كاستجابة الماءِ مَنْ بَسَطَ كَفَّيْهِ إليه، يطلب منه أن يبلِّغَ فاه، والماءُ جمادٌ لا يَشْعُرُ بِبَسَطِ كَفَّيْهِ ولا بعطشه، ولا يَقْدِرُ أن يُجِيبَهُ وَيَبْلِّغَ فاه، قال معناه الزمخشري^(٥). ولَمَّا ذَكَرَ أبو البقاء^(٦) قريباً من ذلك وقَدَّرَ التَّقْدِيرَ المذكورَ قال: «والمصدرُ في هذا التقدير مضافٌ

(١) الآية ١٠٩ من يوسف.

(٢) الكشاف ٣٥٤/٢.

(٣) قال بعد ذلك: «للدلالة على أن الدعوة ملابسة للحق المختصة به وأنها بمعزل عن الباطل...».

(٤) البحر ٣٧٦/٥.

(٥) الكشاف ٣٥٤/٢. وقال بعد ذلك: «وكذلك ما يدعونه جماد لا يحس بدعائهم ولا يستطيع إجابتهم».

(٦) الإملاء ٦٣/٢.

إلى المفعول كقوله: «لا يَسَامُ الإنسان مِن دعاءِ الخير»^(١)، وفاعلُ هذا المصدرِ مضمَّرٌ هو ضميرُ الماءِ، أي: لا يُجيبونهم إلا كما يُجيب الماءُ باسِطاً كَفَّهُ إليه، والإجابةُ هنا كنايةٌ عن الانقياد». / [٥٢٨/أ]

ويجوز أن يُرادَ بالذين الأصنامُ، أي: والآلهة الذين يَدْعُونهم مِن دونِ الله لا يستجيبون لهم بشيءٍ إلا استجابةً، والتقديرُ كما تقدَّم في الوجهِ قبله. وإنما جَمَعَهُم جَمَعَ العقلاء: إمَّا للاختلاط؛ لأنَّ الآلهةَ عقلاءٌ وجمادٌ، وإمَّا لمعاملتهم إياها معاملَةَ العقلاءِ في زعمهم، فالواوُ في «يَدْعُونَ» للمشركين، والعاثُ المحذوفُ للأصنام، وكذا واوُ «يستجيبون».

وقرأ اليزيديُّ^(٢) عن أبي عمرو «تَدْعُونَ» بالخطاب وهي مُقَوِّةٌ للوجه الثاني، ولم يذكر الزمخشريُّ^(٣) غيره.

قوله: «لِيَبْلُغَ» اللامُ متعلِّقةٌ بـ «باسِطٍ» وفاعلُ «لِيَبْلُغَ» ضميرُ الماءِ.

قوله: «وما هو ببالِغِه» في «هو» ثلاثةٌ أوجه، أحدها: أنه ضميرُ الماءِ. والهاءُ في «ببالِغِه» للضم، أي: وما الماءُ ببالِغٍ فيه. الثاني: أنه ضميرُ الفم، والهاءُ في «ببالِغِه» للماء، أي: وما الفمُ ببالِغِ الماءِ؛ إذ كلُّ واحدٍ منهما لا يبلِغُ الآخرَ على هذه الحالِ، فنسبةُ الفعلِ إلى كلِّ واحدٍ وعدمُها صحيحتان. الثالث: أن يكون ضميرُ الباسِطِ، والهاءُ في «ببالِغِه» للماء، أي: وما باسِطٌ كَفَّيهِ إلى الماءِ ببالِغِ الماءِ. ولا يجوز^(٤) أن يكون «هو» ضميرُ الباسِطِ، وفاعلُ «ببالِغِه» مضمراً والهاءُ في «ببالِغِه» للماء، لأنه حيثُذاً يكونُ

(١) الآية ٤٩ من فصلت.

(٢) البحر ٣٧٦/٥.

(٣) الكشف ٣٥٤/٢.

(٤) انظر: الإملاء ٦٣/٢.

- الرعد -

من باب [جَرِيَانِ الصِّفَةِ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ]^(١) له، ومتى كان كَذَا لَزِمَ إِبْرَازُ
الْفَاعِلِ فَكَانَ التَّرْكِيبُ هَكَذَا^(٢): وما هو بِبَالِغِهِ الْمَاءُ، فَإِنْ جَعَلْتَ الْهَاءَ فِي
«بِالِغِهِ» لِلْمَاءِ جَازَ أَنْ يَكُونَ «هُوَ» ضَمِيرَ الْبَاسِطِ كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ.

وَالْكَافُ فِي «كِبَاسِطٍ»: إِمَّا نَعَتْ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، وَإِمَّا حَالٌ مِنْ ذَلِكَ
الْمَصْدَرِ كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ غَيْرَ مَرَّةٍ^(٣).

وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٤): «وَالْكَافُ فِي «كِبَاسِطٍ» إِنْ جَعَلْتَهَا حَرْفًا كَانَ فِيهَا
ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمَوْصُوفِ الْمَحْذُوفِ، وَإِنْ جَعَلْتَهَا اسْمًا لَمْ يَكُنْ فِيهَا
ضَمِيرٌ». قُلْتُ: وَكَوْنُ الْكَافِ اسْمًا فِي الْكَلَامِ لَمْ يَقُلْ بِهِ الْجُمْهُورُ، بَلِ
الْأَخْفَشُ^(٥)، وَيَعْنِي بِالْمَوْصُوفِ ذَلِكَ الْمَصْدَرُ الَّذِي قَدَّرَهُ فِيمَا تَقَدَّمَ.

آ. (١٥) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَطُوعًا وَكَرْهًا﴾: إِمَّا مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ،
وَإِمَّا حَالٌ، أَي: طَائِعِينَ وَكَارِهِينَ، وَإِمَّا مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ بِفِعْلِ
مُضْمَرٍ. وَقَرَأَ أَبُو مِجْلَزٍ^(٦): «وَالْإِيصَالُ» بِالْيَاءِ قَبْلَ الصَّادِ. وَخَرَّجَهَا ابْنُ جَنِيٍّ^(٧)
عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ «أَصْلٌ» كضَارِبٍ، أَي: دَخَلَ فِي الْأَصِيلِ، كَأَصْبَحَ، أَي:
دَخَلَ فِي الصَّبَاحِ.

- (١) ما بين معقوفين محروم في الأصل، أثبتناه من (ش).
- (٢) لم يقل: وما الباسطُ بِبَالِغِ الْمَاءِ الْبَاسِطُ. فالتقدير الممنوع أن تعيد الضمير في
«بِالِغِهِ» عَلَى الْبَاسِطِ وَتُضْمَرُ فِي «بَالِغِ» الْفَاعِلِ، لِأَنَّا لَوْ قَدَّرْنَا ذَلِكَ وَجِبَ التَّصْرِيحُ
بِالْفَاعِلِ وَهُوَ فِي الْآيَةِ لَمْ يَصْنَعْ ذَلِكَ.
- (٣) انظر: الدر المصون ١٤١/١.
- (٤) الإملاء ٦٣/٢.
- (٥) انظر المسألة في: الدر المصون ١٥٤/١. والأخفش في «معاني القرآن» لم يصرِّحْ
باسم الكاف في هذا الموضع.
- (٦) البحر ٣٧٨/٥، الكشف ٣٥٥/٢.
- (٧) المحتسب ٣٥٦/١.

و«ظلالهم» عطف على «مَنْ». و«بالغُدُوِّ» متعلِّقٌ بِيَسْجُدُ، والباء بمعنى في، أي: في هذين الوقتين.

آ. (١٦): وقرأ^(١) الأخوان وأبو بكر عن عاصم «يَسْتَوِي»^(٢) بالياء من تحت، والباقون بالتاء من فوق، والوجهان واضحان باعتبار أن الفاعل مجازيُّ التانيث، فيجوز في فعله التذكير والتانيث، كظائر له مرَّت.

وقوله «أَمْ هَلْ» هذه «أم» المنقطعة، فتقدَّر بـ «بل» والهمزة عند الجمهور، وبـ «بل» وحدها عند بعضهم، وقد تقدَّم ذلك محرراً، وقد يتقوى بهذه الآية مَنْ يرى تقديرها بـ «بل» فقط بوقوع «هل» بعدها، فلو قدَّرناها بـ «بل» والهمزة لزم اجتماع حرفي معنى، فتقدَّرها بـ «بل» وحدها ولا تقوية له، فإنَّ الهمزة قد جامعَت «هل» في اللفظ كقول الشاعر^(٣):

أهل رَأُونَا بَوَادِي الْقَفِّ ذِي الْأَكْمِ — ٢٨٥٠

فأولى أن يجامعها تقديراً. ولقائل أن يقول: لا نسلم أن «هل» هذه استفهامية بل بمعنى «قد»، وإليه ذهب جماعة، وإن لم يجامعها همزة كقوله تعالى: «هل أتى على الإنسان حين»^(٤)، أي: قد أتى، فهنا أولى، والسماع قد وردَّ بوقوع «هل» بعد «أم» وبعده. فمنَّ الأولِ هذه الآية، ومن الثاني

(١) السبعة ٣٥٨، التيسير ١٣٣، البحر ٣٧٩/٥، الحجة ٣٧٢، الإنحاف ١٦١/٢.

(٢) أي الثانية.

(٣) صدره:

سائل فوارس يربوع بشدتنا

والبيت لزيد الخيل، وهو في المقتضب ٤٤/١، والخصائص ٤٦٣/٢،

وابن يعيش ١٥٢/٨، والهمع ٧٧/٢، والدرر ٩٥/٢. والشدة: الحملة.

(٤) الآية ١ من سورة الإنسان.

- الرعد -

ما بعدها^(١) مِنْ قَوْلِهِ: «أَمْ جَعَلُوا»، وقد جمع الشاعر أيضاً بين الاستعمالين في قوله^(٢):

٢٨٥١ - هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتُوذِعْتَ مَكْتُومٌ
أَمْ حَبْلُهَا إِذْ نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَضْرُومٌ
أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بِكَى لَمْ يَقْضِ عِبْرَتَهُ
إِنَّرَ الْأَحْبَبَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ

[٥٢٨/ب] / والجملة من قوله «خَلَقُوا» صفةٌ لشركاء.

آ. (١٧) قوله تعالى: ﴿أَوْدِيَةٌ﴾: هو جمع وادٍ، وجمعُ فاعِلٍ على أَفْعَلَةٍ، قال أبو البقاء^(٣): «شاذٌّ، ولم نَسْمَعْه في غير هذا الحرف، ووجهه: أَنَّ فاعِلاً قد جاء بمعنى فَعِيلٍ، وكما جاء فَعِيلٌ وَأَفْعَلَةٌ كَجَرِيْبٍ^(٤) وَأَجْرِبَةٍ، كذلك فاعِلٍ»، قلت: قد سُمع فاعِلٌ وَأَفْعَلَةٌ في حرفين آخرين، أحدهما: قولهم: جائز^(٥) وأجوزة، والثاني: ناجية وأنحية^(٦).
قوله: «بَقَدْرُهَا» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلِّقٌ بـ «سَأَلْتُ»، والثاني: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لـ «أَوْدِيَةٌ». وقرأ العامةُ بفتح الدال، وزيد^(٧) بن علي والأشهب العقيلي وأبو عمرو في روايةٍ بسكونها، وقد تقدّم ذلك في سورة البقرة^(٨).

- (١) أي في الآية التي يعربها.
- (٢) البيتان لعلامة بن عبدة، وهما في ديوانه، وسيبويه ٤٨٧/١، والشجري ٣٣٤/٢، وابن يعيش ١٨/٤، والمفضليات ٣٩٧، والمشكوم: المجازى.
- (٣) الإملاء ٦٣/٢.
- (٤) الجريب: مكيال.
- (٥) الجائز من البيت: الخشبة التي تحمل خشب البيت. وانظر: اللسان (جوز).
- (٦) الناحية: الجانب، وثمة نادرٌ وأندية.
- (٧) الإتحاف ١٦١/٢، البحر ٣٨١/٥. (٨) انظر: الدر المصون ٤٨٨/٢.

و «احتمل» بمعنى حَمَلَ فافْتَعَلَ بمعنى المجرد، وإنما نَكَّر الأودية وَعَرَّف السيلَ؛ لأنَّ المطر يَنْزِلُ فِي البِقَاعِ عَلَى المَنَاوِبِ، فَتَسِيلُ بَعْضُ أودِيَةِ الأَرْضِ دُونَ بَعْضٍ، وَتَعْرِيفُ السَّيْلِ لِأَنَّهُ قَدْ فُهِمَ مِنَ الفِعْلِ قَبْلَهُ وَهُوَ «فَسَأَلَتْ» وَهُوَ لَوْ ذَكَرَ لَكَانَ نَكْرَةً، فَلَمَّا أُعِيدَ أُعِيدَ بِلَفْظِ التَّعْرِيفِ نَحْوُ: «رَأَيْتَ رَجُلًا فَأَكْرَمْتَ الرَّجُلَ» [وَالزَّبْدُ: وَضُرُّ العَلْيَانِ وَخَبِيثُهُ] (١) قَالَ النَّابِغَةُ (٢):

٢٨٥٢- فَمَا الفُرَاتُ إِذَا هَبَّ الرِّيحُ لَهُ
تَرْمِي غَوَارِبُهُ العِبْرَيْنِ بِالزَّبْدِ

وقيل: هو ما يَحْتَمِلُهُ السَّيْلُ مِنْ غُشَاءٍ وَنَحْوِهِ، وَمَا يَرْمِي بِهِ [عَلَى] ضِفَّتِهِ مِنَ الحَبَابِ (٣). وقيل: هو ما يَطْرَحُهُ الوَادِي إِذَا جَاشَ مَآؤُهُ، وَارْتَفَعَتْ (٤) أَمْوَاغُهُ. وَهِيَ عِبَارَاتٌ مُتَقَارِبَةٌ. وَالزَّبْدُ: المُسْتَخْرَجُ مِنَ اللبَنِ. قِيلَ: مُشْتَقٌّ مِنْ هَذَا لِشِبَاهَتِهِ إِيَّاهُ فِي اللُّونِ، وَيُقَالُ: زَبَدْتُهُ زَبْدًا، أَي: أَعْطَيْتَهُ مَالًا، يُضْرَبُ بِهِ المِثْلُ فِي الكَثْرَةِ، وَفِي الحَدِيثِ: «غُفِرَتْ لَهُ ذُنُوبُهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ البَحْرِ» (٥).

قوله: «وَمِمَّا يُوقِدُونَ» هَذَا الجَارُ [خَبْرٌ مُقَدَّمٌ، وَمَبْتَدَأُهُ «زَبْدٌ»] (٦). وَ«مِثْلُهُ» صِفَةٌ المَبْتَدَأِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَمِنَ الجَوَاهِرِ الَّتِي هِيَ كَالنَّحَاسِ وَالذَّهَبِ

-
- (١) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ مَخْرُومٍ فِي الأَصْلِ، أَثْبَتْنَاهُ مِنْ (ش).
 - (٢) دِيوَانُهُ ٢٢، وَالبَحْرُ ٣٥٨/٥. وَغَوَارِبُهُ: أَمْوَاغُهُ مُفْرَدَةٌ: غَارِبٌ، وَغَارِبٌ كَلٌّ شَيْءٌ: مَا ارْتَفَعَ مِنْهُ. وَغَيْرَاهُ: شَطَاهُ، مُفْرَدَةٌ غَيْرٌ.
 - (٣) الحَبَابُ: مَا يَظْهَرُ عَلَى وَجْهِ المَاءِ مِنْ أَثَرِ الرِّيحِ، أَوْ الفَقَاقِيعِ.
 - (٤) قَوْلُهُ «وَارْتَفَعَتْ» مَخْرُومٌ فِي الأَصْلِ.
 - (٥) رَوَاهُ البَخَّارِيُّ: فَتَحَ البَارِي ١١/٢٠٦، ٨٠ كِتَابُ الدَّعَوَاتِ، ٦٥ فَضْلُ التَّسْبِيحِ، وَأَحْمَدُ ٢/١٥٨، وَابْنُ مَاجَةَ ٢/١٢٥٣، ٣٣ كِتَابُ الأَدَبِ، ٥٦ فَضْلُ التَّسْبِيحِ ..
 - (٦) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ مَخْرُومٍ فِي الأَصْلِ، أَثْبَتْنَاهُ مِنْ (ش).

والفضة زَبَدٌ، أي: خَبَثٌ مثله، أي: مثلُ زَبَدِ الماء، ووجهُ المماثلة: أنْ كلاً منهما ناشىءٌ مِنَ الأَكْدَارِ.

وَقَرَأَ^(١) الأَخْوَانُ وَحَفِصُ «يُوقِدُونَ» بالياء من تحت، أي: النَّاسُ، والباقون بالناء مِنْ فَوْقَ عَلَى الخَطَابِ.

و «عليه» متعلقٌ بـ «يُوقِدُونَ». وَأَمَّا «في النار» ففيه وجهان، أحدهما: أنه متعلقٌ بـ يوقدون، وهو قول الفارسي^(٢) والحويني^(٣). الثاني: أنه متعلقٌ بمحذوف، أي: كائناً أو ثابتاً، قاله مكِّي^(٤) وغيره. ومنعوا تعلقه بـ «يُوقِدُونَ» لأنهم زعموا أنه لا يُوقَدُ على شيءٍ إلا وهو في النار، وتعليقُ حرفِ الجرِّ بـ «يُوقِدُونَ» يقتضي تخصيصَ حالٍ من حالٍ أُخرى. وهذا غيرُ لازمٍ. قال أبو علي^(٥): «قد يُوقَدُ على الشيء وإن لم يكن في النار، كقوله تعالى: «فَأَوْقِدْ لِي يَا هَامَانَ عَلَى الطِّينِ»^(٦) والطِّينُ لم يكن فيها، وإنما يُصِيبُه لَهَبُهَا، وأيضاً فقد يكون ذلك على سبيلِ التوكيدِ كقوله تعالى: «ولا طائرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ»^(٧).

قوله: «ابتغاء» فيه وجهان، أظهرهما: أنه مفعولٌ مِنْ أَجْلِهِ. والثاني: أنه مصدرٌ في موضع الحال، أي: مُبْتَغِينَ حَلِيَّةً، و «حَلِيَّةٌ» مفعولٌ معنَى «أَوْ مَتَاعٌ» نَسَقُ عَلَى «حَلِيَّةٍ»، فَالْحَلِيَّةُ مَا يُتَزَيَّنُ بِهِ، وَالْمَتَاعُ: مَا يَقْضُونَ بِهِ

(١) السبعة ٣٥٨، الحجة ٣٧٣، التيسير ١٣٣، البحر ٣٨١/٥، الإتحاف ١٦٢/٢.

(٢) الحجة (خ) ٢٩٤/٣.

(٣) الإملاء ٦٣/٢.

(٤) ليس في «المشكل» و «الكشف» إشارة إلى ذلك.

(٥) الحجة (خ) ٢٩٤/٣.

(٦) الآية ٣٨ من القصص.

(٧) الآية ٣٨ من الأنعام.

حوائِجَهُم كَالْمَسَاحِي^(١) مِنَ الْحَدِيدِ وَنَحْوِهَا . وَ «مِنْ» فِي قَوْلِهِ «وَمِمَّا يُوقِدُونَ» تَحْتَمَلُ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ لابتداء الغاية، أي: وَمِنْهُ يَنْشَأُ زَبَدٌ مِثْلُ زَبَدِ الْمَاءِ . وَالثَّانِي: أَنَّهَا لِلتَّبَعِيضِ، بِمَعْنَى: وَبَعْضُهُ زَبَدٌ .

قَوْلُهُ: «جُفَاءً» حَالٌ . وَالْجُفَاءُ: قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: «الْمَتَفَرِّقُ» . يُقَالُ: جَفَّاتِ الرِّيحُ السُّحَابَ، أَي: قَطَعَتْهُ وَفَرَّقَتْهُ . وَقِيلَ: الْجُفَاءُ: مَا يَرْمِي بِهِ السَّيْلُ . يُقَالُ: جَفَّاتِ الْقِدْرُ بَزِيدِهَا تَجْفَأُ، وَجَفَأَ السَّيْلُ بَزِيدِهِ وَأَجْفَأَ وَأَجْفَلَ، وَبِاللَّامِ قَرَأَ رُوَيْبَةُ بْنُ الْعِجَاجِ^(٢) . قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «لَا يُقْرَأُ بِقِرَاءَةِ رُوَيْبَةَ، لِأَنَّهُ كَانَ يَأْكُلُ الْفَارَ» يَعْنِي أَنَّهُ أَعْرَابِيٌّ جَافٍ . قُلْتُ: قَدْ تَقَدَّمَ ثَنَاءُ الزَّمْخَشَرِيِّ^(٣) عَلَيْهِ أَوَّلَ الْبَقْرَةِ، وَذَكَرُ فَصَاحَتِهِ . وَقَدْ وَجَّهُوا قِرَاءَتَهُ بِأَنَّهَا مِنْ أَجْفَلَتِ الرِّيحُ الْغَنَمَ، أَي: فَرَّقَتْهُ قِطْعًا فَهِيَ فِي الْمَعْنَى كَقِرَاءَةِ الْعَامَّةِ بِالْهَمْزَةِ .

وَفِي هَمْزَةِ «جُفَاءً» وَجْهَانِ، أَظْهَرُهُمَا: أَنَّهَا أَسْلُ لثَبُوتِهَا فِي تَصَارِيفِ هَذِهِ الْمَادَّةِ كَمَا رَأَيْتَ . وَالثَّانِي: بَدَلُ مِنْ وَاوٍ، وَكَأَنَّهُ مَخْتَارٌ أَبِي الْبَقَاءِ^(٤) وَفِيهِ نَظْرٌ؛ لِأَنَّ مَادَّةَ جَفَا يَجْفُو لَا يَلِيْقُ مَعْنَاهَا هُنَا، وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْإِشْتِرَاكِ .

قَوْلُهُ: «كَذَلِكَ يَضْرِبُ» / الْكَافُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، أَي: مِثْلُ ذَلِكَ [١/٥٢٩] الضَّرْبُ يَضْرِبُ .

آ . (١٨) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِلَّذِينَ اسْتَجَابُوا﴾: فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِـ «يَضْرِبُ» وَبِهِ بَدَأَ الزَّمْخَشَرِيُّ^(٥) . قَالَ: «أَي: كَذَلِكَ يَضْرِبُ الْأَمْثَالَ لِلْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ اسْتَجَابُوا، وَلِلْكَافِرِينَ الَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا» .

(١) الْمِسْحَاةُ: أَدَاةٌ تُقَشِّرُ بِهَا الْأَرْضَ وَتَجْرَفُ .

(٢) الْبَحْرُ ٣٨٢/٥، وَالْقُرْطُبِيُّ ٣٠٥/٩، وَالشَّوَاذُ ٦٦ .

(٣) الْكَشَافُ ٢٦٤/١ .

(٤) الْإِمْلَاءُ ٦٣/٢ .

(٥) الْكَشَافُ ٣٥٦/٢ .

والْحُسْنَى صفةٌ لمصدرٍ «استجابوا»، أي: استجابوا الاستجابة الحُسْنَى .
وقوله: «لو أن لهم ما في الأرض» كلامٌ مبتدأٌ في ذِكر ما أعدَّ لغيرِ
المستجيبين». قال الشيخ^(١): «والتفسيرُ الأولُ أولى» يعني به أن «للذين»
خبرٌ مقدَّم، و«الحُسْنَى» مبتدأٌ مؤخر كما سيأتي إيضاحه.

قال: «لأن فيه ضَرْبَ الأمثالِ غيرُ مقيَّدٍ بمثل هذين، واللَّهُ تعالى قد
ضَرَبَ أمثالاً كثيرةً في هذين وفي غيرهما، ولأنَّ فيه ذِكرَ ثوابِ المستجيبين،
بخلاف قولِ الزمخشريِّ، فكما ذَكَر ما لغيرِ المستجيبين من العقاب ذَكَر
ما للمستجيبين من الثواب؛ ولأنَّ تقديره بالاستجابة الحُسْنَى مُشعراً بتقييدِ
الاستجابة، ومقابلها ليس نفي الاستجابة مطلقاً، إنما مقابلها نفيُ
الاستجابة^(٢) الحسنى، واللَّهُ تعالى قد نفي الاستجابة مطلقاً، ولأنَّه على قوله
يكون قوله «لو أن لهم ما في الأرض» مُفْلَئاً أو كالمُفْلَئ^(٣)؛ إذ يصير المعنى:
كذلك يَضْرِبُ اللَّهُ الأمثالَ للمؤمنين وللكافرين لو أن لهم ما في الأرض،
فلو كان التركيبُ بحرفِ رابطٍ «لو»^(٤) بما قبلها زال التفلُّت، وأيضاً فيوهمُ
الاشترَاكُ في الضمير، وإن كان تخصيصُ ذلك بالكافرين معلوماً.

قلت: قوله «لأن فيه ضَرْبَ الأمثالِ غيرُ مقيَّدٍ» ليس في قولِ الزمخشري
ما يقتضي التقييدَ. وقوله: «ولأنَّ فيه ذِكرَ ثوابِ المستجيبين» إلى آخره،
ما ذكره الزمخشري أيضاً يُؤخذ من فحواه ثوابهم. وقوله «واللَّهُ تعالى نفيُ
الاستجابة مطلقاً» ممنوعٌ؛ بل نفي تلك الاستجابة الأولى، لا يُقال: قَبَّيْتُ
استجابةً غيرَ حَسَنَى؛ لأنَّ هذه الصفة لا مفهومَ لها؛ إذ الواقعُ أن الاستجابة

(١) البحر ٣٨٣/٥.

(٢) قوله «الاستجابة» محزوم في الأصل.

(٣) قوله «كالمفلة» محزوم في الأصل.

(٤) قوله «لو بما قبلها» محزوم في الأصل.

الله لا تكون إلا حُسنِي. وقوله: «بصيرٌ مُفْلَتاً» كيف يكون مُفْلَتاً مع قول الزمخشري: [كلامٌ] مبتدأ في ذِكر ما أعدُّ لهم؟ وقوله: «وأيضاً فيوهِمُ الاشتراك» كيف يُتوهِمُ هذا بوجه من الوجوه؟ وكيف يقول ذلك مع قوله «وإن كان تخصيصُ ذلك بالكافرين معلوماً» فإذا عُلِمَ كيف يُتوهِمُ؟

والوجه الثاني: أن يكون «للذين» خبراً مقدّماً، والمبتدأ «الحُسنِي»، و«الذين لم يَسْتَجِيبُوا» مبتدأ، وخبره الجملة الامتناعية بعده. ويجوز على الوجه الأول أن يكون «والذين لم يستجيبوا» مبتدأ، وخبره الجملة الامتناعية بعده، وإنما خصَّ بضرب الأمثال الذين استجابوا، لانفتاحهم دون غيرهم.

آ. (١٩) قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَعْلَمُ﴾: كقوله: «أَفَلَمْ» وقد تقدّم تقريرُ القولين فيه، ومذهب الزمخشري^(١) فيه بُعدٌ هنا.

آ. (٢٠) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْفُونَ﴾: يجوز أن يكون نعتاً لأولي أو بدلاً منه أو بياناً له، أو مرفوعاً على إضمار مبتدأ، أو منصوباً على إضمار فعلٍ، كلاهما على المدح، أو هو مرفوعٌ بالابتداء، وما بعده عطفٌ عليه. و«أولئك لهم عُقبَى الدار» خبره.

آ. (٢٢) قوله تعالى: ﴿ابْتِغَاءَ وَجْهِ﴾: يجوز أن يكون مفعولاً له وهو الظاهر، وأن يكون حالاً، أي: مُبتَغِين، والمصدرُ مضافٌ لمفعوله.

قوله: «عُقبَى الدار» يجوز أن يكون مبتدأ، خبره الجارُّ قبله، والجملة خبرٌ «أولئك»، ويجوز أن يكون «لهم» خبرٌ «أولئك» و«عُقبَى» فاعلٌ بالاستقرار.

(١) مذهب الزمخشري تقدير فعل قبل الفاء عليه ما بعده والهمزة في موضعها غير منوي بها التأخير. انظر: الدر المصون ٣٢٨/١، والزمخشري في هذا الموضوع لم يقدّر شيئاً.

آ. (٢٣) قوله تعالى: ﴿جَنَاتُ عَدْنٍ﴾: يجوز أن يكون بدلاً من «عقبى»، وأن يكون بياناً، وأن يكون خبر مبتدأ مضمراً، وأن يكون مبتدأ خبره «يَدْخُلُونَهَا» وقرأ النخعي^(١) «جنة» بالإنفراد. وتقدم الخلاف في «يَدْخُلُونَهَا»^(٢).

والجملة من «يَدْخُلُونَهَا» تحتمل الاستئناف أو الحالية المقدرة.

قوله: «وَمَنْ صَلَّحَ» يجوز أن يكون مرفوعاً عطفاً على الواو، وأغنى الفصل بالمفعول عن التأكيد بالضمير المنفصل، وأن يكون منصوباً على المفعول معه، وهو مرجوح.

وقرأ^(٣) ابن أبي عبلة «صَلَّحَ» بضم اللام، وهي لغة مَرْجُوحَة.

قوله: «مِنْ آبَائِهِمْ» في محلِّ الحال من «مَنْ صَلَّحَ» و«مِنْ» لبيان الجنس. وقرأ^(٤) عيسى الثقفي «وَدُرِّيَّتِهِمْ» بالتوحيد.

قوله: «سَلَامٌ» الجملة محكيَّة بقول مضمراً، والقول المضمراً حال من فاعل «يَدْخُلُونَ»، أي: يَدْخُلُونَ قائلين.

[٥٢٩/ب]

/ قوله: «بِمَا صَبَرْتُمْ» متعلِّق بما تعلَّق به «عليكم»، و«ما» مصدرية، أي: بسبب صَبْرِكُمْ. ولا يتعلَّق بـ «سَلَامٌ» لأنه لا يُفصل بين المصدر ومعموله بالخبر.

(١) البحر ٣٨٦/٥.

(٢) يعني بذلك الخلاف بين البصريين والكوفيين إذا جرى الوصف على غير من هوله فهل يجب إبراز الضمير؟

(٣) البحر ٣٨٧/٥، الكشاف ٣٥٨/٢.

(٤) البحر ٣٨٧/٥.

- الرعد -

قاله أبو البقاء^(١). وقال الزمخشري^(٢): «ويجوز أن يتعلّق بـ «سلام»، أي: نُسَلِّمُ عليكم ونُكْرِمُكم بصبركم»، ولمّا نقله عنه الشيخ^(٣) لم يُعْتَرَضْ عليه بشيء. والظاهر أنه لا يُعْتَرَضْ عليه بما تقدّم؛ لأنّ ذلك في المصدر المؤول بحرف مصدرى وفعل، وهذا المصدر ليس من ذلك. والباء: إمّا سبباً كما تقدّم، وإمّا بمعنى بَدَل، أي: بَدَلْ صبركم، أي: بما احتملتُم مَشَاقَّ الصبر. وقيل: «بما صَبَرْتُم» خبرٌ مبتدأ مضمّر، أي: هذا الثواب الجزيل بما صبرتم.

وقرأ الجمهور «فِنِعْمَ» بكسرِ النونِ وسكونِ العين، وابنِ يعمر^(٥) بالفتحِ والكسر، وقد تقدّم أنها الأصلُ كقوله^(٦):

نِعْمَ السَّاعُونَ فِي الْقَوْمِ الشُّطْرُ ٢٨٥٣-

وابنُ وثاب بالفتح والسكون، وهي تخفيفُ الأصلِ، ولغةُ تميم تسكينُ عينِ فِعْلٍ مطلقاً. والمخصوصُ بالمدحِ محذوفٌ، أي: الجنة.

آ. (٢٥) قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَنْقُضُونَ﴾: مبتدأ، والجملةُ مِنْ قوله «أولئك لهم اللعنة» خبره. والكلامُ في اللعنة كالكلامِ في «عُقْبَى الدار»^(٧).

(١) الإملاء ٦٤/٢.

(٢) الكشف ٣٥٨/٢. (٣) البحر ٣٨٧/٥.

(٤) انظر لغات «نعم» في الخزانة ١٠١/٤.

(٥) البحر ٣٨٧/٥، المحتسب ٣٥٦/١.

(٦) البيت لطرفة وصدره:

خالتي والنفس قدماً إنهم

وهو في ديوانه ٧٢، والمحتسب ٣٥٧/١، والخزانة ١٠١/٤. والشرط:

مفردها شطير، يعني الغرباء. (٧) من الآية ٢٢.

آ. (٢٦) وقرأ^(١) زيد بن علي «ويُقَدَّر» بضم العين.

قوله: «وَفَرِحُوا» هذا استئناف إخبار. وقيل: بل [هو عطفٌ على صلة «الذين»]^(٢) قبله. وفيه نظرٌ: من حيث الفصل بين أبعاض الصلة بالخبر، وأيضاً فإن هذا ماضٍ وما قبله مستقبلٌ، ولا بد من التوافق في الزمان^(٣)، إلا أن يُقال: المقصود استمرارهم^(٤) بذلك، وإن الماضي متى وقع صلةً صلح للمُضِيِّ والاستقبال.

قوله: «وما الحياة الدنيا في الآخرة»، أي: في جنب الآخرة. وهذا الجازء في موضع الحال تقديره: وما الحياة القريبة كائنةً في جنب الآخرة إلا متاعٌ، ولا يجوز تعلُّقه بالحياة ولا بالدنيا لأنهما لا يقعان في الآخرة.

آ. (٢٧) والضميرُ في «عليه» عائذٌ على الله تعالى، أي: إلى دينه وشرعه. وقيل: على الرسول. وقيل: على القرآن.

آ. (٢٨) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ﴾: يجوز فيه خمسة أوجه، أحدها: أن يكون مبتدأً خبره الموصول الثاني^(٥)، وما بينهما اعتراض. [الثاني: أنه بدل]^(٦) مِنْ «مَنْ أَنَاب». الثالث: أنه عطفٌ بيانٍ له. الرابع: أنه خبرٌ مبتدأٌ مضمير. الخامس: أنه منصوبٌ بإضمارِ فعل.

قوله: «بِذِكْرِ اللَّهِ» يجوز أن يتعلَّق بـ «تطمئن» فتكون الباء سببيةً، أي:

(١) البحر ٣٨٨/٥.

(٢) وهو قوله «والذين ينقضون»، وما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٣) هذا الشرط غير وارد في الصلوات المعطوفة.

(٤) مخروم في الأصل.

(٥) وهو قوله «الذين آمنوا».

(٦) مخروم في الأصل.

بسبب ذكْر الله . وقال أبو البقاء^(١) : « ويجوز أن يكونَ مفعولاً به ، أي : الطمأنينةُ تحُصَل بِذِكْر الله ، الثاني^(٢) : أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «قلوبهم» ، أي : تطمئنُّ وفيها ذِكْرُ اللّهِ» .

آ . (٢٩) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا﴾ : فيه أوجه : أن يكونَ بدلاً من «القلوبُ» على حَذْفِ مضاف ، أي : قلوب الذين آمنوا ، وأن يكونَ بدلاً مِنْ «مَنْ أَنَابَ» ، وهذا على قولٍ مَنْ لم يجعلِ الموصولَ الأولَ بدلاً مِنْ «مَنْ أَنَابَ» ، وإلا كانَ يَتَوَالَى بدلان . وأن يكونَ مبتدأً ، و«طُوبَى لَهُمْ» جملةٌ خبرية . وأن يكونَ خبرَ مبتدأٍ مضمرة . وأن يكونَ منصوباً بإضمارِ فعلٍ . والجملةُ مِنْ «طُوبَى لَهُمْ» على هذين الوجهين حالٌ مقدّرة ، العاملُ فيها «آمَنُوا وَعَمِلُوا» .

وواوُ «طُوبَى» منقلبةٌ عن ياءٍ لأنها من الطَّيْبِ ، وإنما قُلِبَتْ لأجلِ الضمة قبلها^(٣) كمُوسِرٍ ومُوقِنٍ من اليُسْرِ واليقين . واختلفوا فيها : فقيل : هي اسمٌ مفردٌ مصدرٌ كُبْشَرِيٌّ ورُجَعِيٌّ ، مِنْ طاب يطيب . وقيل : بل هي جمعُ «طَيِّبَةٍ» كما قالوا : كُوسَى في جمع كَيْسَةٍ ، وضُوقَى في جمع ضَيْقَةٍ . ويجوز أن يقال : «طَيِّبِي» بكسر الفاء وكذلك الكَيْسِي والضَيْقِي . وهل هي اسمٌ لشجرةٍ بعينها أو اسمٌ للجنة بلغة الهند أو الحبشة ؟ خلافٌ مشهور .

وجاز الابتداء بـ «طُوبَى» : إمَّا لأنها عَلِمَ لشيءٍ بعينه ، وإمَّا لأنها نكرةٌ في معنى الدعاء كَسَلَامٍ عَلَيْكَ ووَيْلٌ لَهُ ، كذا قال سيبويه^(٤) . وقال ابن مالك : «إنه

(١) الإملاء ٦٤/٢ .

(٢) أي مما أجازهُ أبو البقاء .

(٣) وكونها اسماً . انظر : الممتع ٤٩٣/٢ .

(٤) الكتاب ١٦٦/١ .

يُلْتَزَم رَفْعُهَا بِالْإِبْتِدَاءِ، وَلَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا نَوَاسِخُهُ». وَهَذَا يَرُدُّ عَلَيْهِ: أَنَّ بَعْضَهُمْ جَعَلَهَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ مَنْصُوبَةً بِإِضْمَارِ فِعْلٍ، أَي: وَجَعَلَ لَهُمْ طُوبَى، وَقَدْ يَتَّيِدُ ذَلِكَ بِقِرَاءَةِ^(١) عَيْسَى الثَّقَفِيِّ «وَحُسْنَ مَأَبٍ» بِنِصْبِ النُّونِ. قَالَ^(٢): «إِنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى «طُوبَى»، وَإِنَّهَا فِي مَوْضِعِ نِصْبٍ». قَالَ ثَعْلَبُ: «وَطُوبَى عَلَى هَذَا مَصْدَرٌ كَمَا قَالُوا: سَقِيًّا». وَخَرَجَ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ صَاحِبُ «اللُّوَامِحِ» عَلَى النِّدَاءِ كـ «يَا أَسْفَا»^(٣) عَلَى الْفَوْتِ^(٤)، يَعْنِي أَنَّ «طُوبَى» تُضَافُ لِلضَّمِيرِ، وَاللَّامُ / مَقْحَمَةٌ، كَقَوْلِهِ^(٥):

[١/٥٣٠]

يا بُوسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّاراً لِأَقْوَامِ ٢٨٤٥

[قوله] ^(٦)

٢٨٥٥ - يا بُوسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهُطَ فَاسْتِرَاحُوا

وَلِذَلِكَ سَقَطَ التَّنْوِينُ مِنْ «بُوسٍ» كَأَنَّهُ قِيلَ: يَا طَيِّبَاهُمْ، أَي: مَا أَطْيَبَهُمْ وَأَحْسَنَ مَأْبَهُمْ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٧): «وَمَعْنَى طُوبَى لَكَ: أَصَبْتَ خَيْراً وَطَيِّباً، وَمَحَلُّهَا النِّصْبُ أَوْ الرِّفْعُ كَقَوْلِكَ: طَيِّباً لَكَ وَطَيِّبٌ لَكَ، وَسَلَاماً لَكَ، وَسَلَامٌ لَكَ، وَالْقِرَاءَةُ فِي قَوْلِهِ: «وَحُسْنَ مَأَبٍ» بِالنِّصْبِ وَالرِّفْعِ تَدَلُّكَ عَلَى مَحَلِّيَّهَا، وَاللَّامُ فِي «لَهُمْ»^(٨) لِلْبَيَانِ، مِثْلَهَا فِي «سَقِيًّا لَكَ». فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا تَنْصَرَفُ وَلَا تَلْزَمُ الرِّفْعَ بِالْإِبْتِدَاءِ.

(١) البحر ٣٩٠/٥، والإتحاف ١٦٢/٢.

(٢) نسب أبو حيان هذا القول لثعلب. البحر ٣٩٠/٥.

(٣) الآية ٨٤ من يوسف.

(٤) أي يندب ما فاته.

(٥) تقدم برقم (٤٠٠).

(٦) تقدم برقم (٢٧٠٠).

(٧) الكشف ٣٥٩/٢.

(٨) الأصل: «لك» وهو سهو.

- الرعد -

وقرأ (١) مَكْوَزَةٌ الأعرابي «طَيْبِي» بكسرِ الطاءِ لِتَسْلَمَ الياءُ نحو: بَيْض (٢) وَمَعِيشَةٌ (٣).

وَقُرِيءُ (٤) «وَحُسْنٌ مَابٌ» بفتحِ النونِ ورفعِ «مَابٍ» على أنه فعلٌ ماضٍ، أصلُهُ «حَسَنٌ» فَتُقَلَّتْ ضَمَّةُ العَيْنِ إلى الفاءِ قَصْداً للمدحِ، كقولهم (٥):

..... ٢٨٥٦ - حُسْنٌ ذَا أَدْبَا

و «مَابٌ» فاعله.

آ. (٣٠) قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ﴾: الكافُ في محلِّ نصبٍ كنظائرها. قال الزمخشري (٦): «مثلُ ذلك الإرسالِ أَرْسَلْنَاكَ، يعني: أَرْسَلْنَاكَ إرسالاً له شأنٌ». وقيل: الكافُ متعلِّقةٌ بالمعنى الذي في قوله «إِنَّ

(١) في البحر ٣٩٠/٥ «بكرة»، وفي الكشاف ٣٥٩/٢ - كما في السمين - «مكوزة»، وفي الشواذ ٦٧ «مكورة» ولم أقف عليه.

(٢) أصلها «بَيْض» جمع أبيض كَصُفْرٍ جمع أصفر، ولو لم تكسر الباء لقلنا: بُوْض. الممتع ٤٥٨.

(٣) تابع السمينُ الزمخشريُّ في هذا المثال، ولعله لا يصحُّ لأنَّ أصلها مَعِيشَةٌ، نُقِلَتْ كسرة الباءِ إلى العين الساكنة فأين تغيير الضم إلى الكسر؟

(٤) البحر ٣٩٠/٥.

(٥) تمامه:

لَمْ يَمْنَعِ النَّاسُ مِنِّي مَا أَرَدْتُ وَمَا
أَعْطَيْهِمْ مَا أَرَادُوا حُسْنٌ ذَا أَدْبَا

وهو لسهم بن حنظلة الغنوي، في اللسان «حسن»، والأصمعيات ٥٦،

والخزاعة ١٢٣/٤.

(٦) الكشاف ٣٥٩/٢.

- الرد -

اللَّهُ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي^(١)، أي: «كما أنفذ الله هذا كذلك أرسلناك»^(٢). وقال ابن عطية^(٣): «الذي يظهر لي أن المعنى: كما أجرينا العادة بأن الله يُضِلُّ وَيَهْدِي لا الآيات المقترحة، فكذلك أيضاً فعلنا في هذه الأمة: أرسلناك إليها بوجي لا بآيات مقترحة».

وقال أبو البقاء^(٤): «كذلك» [التقدير: ^(٥) الأمر كذلك فجعلها في موضع رفع. وقال الحوفي: «الكاف للتشبيه في موضع نصب، أي: كفعلنا الهداية والإضلال». والإشارة بـ «ذلك» إلى ما وصّف به نفسه من أن الله يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ.

قوله: «قد خلت» جملة [في محل جر صفة]^(٦). و«لتتلو» متعلق بـ «أرسلناك».

قوله: «وهم يكفرون» يجوز أن تكون هذه الجملة استثنائية وأن تكون حالية، والضمير في «وهم» عائذ على «أمة» من حيث المعنى، ولو عاد على لفظها لكان التركيب «وهي تكفر». وقيل: الضمير عائذ على «أمة» وعلى «أمم». وقيل: على الذين قالوا: «لولا أنزل»^(٧).

آ. (٣١) قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا﴾: جوابها محذوف، أي: لكان هذا القرآن، لأنه في غاية ما يكون من الصحة. وقيل: تقديره:

(١) الآية ٢٧.

(٢) ذكر ابن عطية هذا القول في تفسيره ١٦٩/٨.

(٣) المحرر ١٦٩/٨.

(٤) الإملاء ٦٤/٢.

(٥) زيادة من (ش) والإملاء.

(٦) ما بين معقوفين مخروم في الأصل.

(٧) في الآية ٢٧.

لما آمنوا. ونُقِلَ عن الفراء^(١) أن جواب «لو» هي الجملة من قوله «وهم يكفرون» ففي الكلام تقديم وتأخير، وما بينهما اعتراض. وهذا في الحقيقة دالٌّ على الجواب. وإنما حُذِفَت التاء في قوله «وَكُلَّمْ بِهِ الْمَوْتَى» وَتَبَّتْ فِي الْفَعْلَيْنِ قَبْلَهُ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّغْلِيْبِ؛ لِأَنَّ «الْمَوْتَى» يَشْمَلُ الْمَذْكُورَ وَالْمَوْثَ^(٢).

قوله: «أَفَلَمْ يَيْئَسِ الَّذِينَ» أَصْلُ الْيَأْسِ: قَطْعُ الطَّمَعِ عَنِ الشَّيْءِ وَالْقُنُوطُ فِيهِ. وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ هَهُنَا: فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ هُنَا عَلَى بَابِهِ، وَالْمَعْنَى: أَفَلَمْ يَيْئَسِ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ إِيْمَانِ الْكُفَّارِ مِنْ قَرِيْشٍ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمَّا سَأَلُوا هَذِهِ الْآيَاتِ طَمِعُوا فِي إِيْمَانِهِمْ وَطَلَبُوا نَزُولَ هَذِهِ الْآيَاتِ لِيُؤْمِنَ الْكُفَّارُ، وَعَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ فَقَالَ: أَفَلَمْ يَيْئَسُوا مِنْ إِيْمَانِهِمْ، قَالَه الْكَسَائِيُّ. وَقَالَ الْفَرَاءُ^(٣): «أَوْقَعَ اللَّهُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا فَقَالَ: أَفَلَمْ يَيْئَسُوا عُلَمَاءُ، يَقُولُ: أَيَسْهَمُ الْعِلْمُ مَضْمَرًا، كَمَا تَقُولُ فِي الْكَلَامِ: يَيْئَسُ مِنْكَ أَنْ لَا تَفْلَحَ، كَأَنَّهُ قَالَ: عَلِمَهُ عُلَمَاءُ»، قَالَ: فَيَيْئَسَتْ بِمَعْنَى عَلِمَتْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ سَمِعَ، فَإِنَّهُ يَتَوَجَّهُ إِلَى ذَلِكَ بِالتَّأْوِيلِ».

وقال ابن عطية^(٤): «ويحتمل أن يكون «اليأس» في هذه الآية على بابه، وذلك: أنه لما أبعد إيمانهم في قوله: «ولو أن قرآنًا» على التأويلين في المحذوف المقدر قال في هذه: أفلم يئس المؤمنون من إيمان هؤلاء علماء منهم أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً».

(١) معاني القرآن ٦٣/٢.

(٢) الأقرب أن يقول: إن جمع التكسير يجوز في فعله التأنيث والتذكير.

(٣) معاني القرآن ٦٣/٢.

(٤) المحرر ١٧٢/٨.

وقال الزمخشري^(١): «ويجوز أن يتعلّق «أن لو يشاء» بآمنوا على: أولم يَقْنَطُ عن إيمان هؤلاء الكفرة الذين آمنوا بأن لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً ولهداهم» وهذا قد سبقه إليه أبو العباس.

[٥٣٠/ب] وقال الشيخ^(٢): «وَيُحْتَمَلُ عِنْدِي وَجْهٌ آخَرُ غَيْرُ الَّذِي ذَكَرْتَهُ: وَهُوَ أَنَّ الْكَلَامَ تَامٌ عِنْدَ قَوْلِهِ «أَفَلَمْ يَيْئَسِ الَّذِينَ آمَنُوا» وَهُوَ تَقْرِيرٌ، أَي: قَدْ يَيْئَسِ الْمُؤْمِنُونَ مِنْ إِيمَانِ الْمُعَانِدِينَ، وَ«أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ» جَوَابُ قَسَمٍ مَحذُوفٍ، أَي: وَأَقْسِمُ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعاً، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا الْقَسَمِ وَجُودُ «أَنْ» مَعَ «لَوْ»، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٣):

٢٨٥٧- أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرّاً
وما بالحُرِّ أنت ولا القَمِينِ

وقول الآخر^(٤):

٢٨٥٨- فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ
لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مَظْلُمٌ
وقد ذكر سيبويه^(٥) أنَّ «أَنْ» تأتي بعد القَسَمِ، وجعلها ابنُ عصفور^(٦)
رابطةً للقَسَمِ بِالْجُمْلَةِ الْمُقْسَمِ عَلَيْهَا.

(١) الكشاف ٣٦١/٢.

(٢) البحر ٣٩٢/٥.

(٣) لم أهد إلى قائله وهو في المغني ٥٠، وشرح التصريح ٢٣٣/٢، ويروى «ولا العتيق».

(٤) البيت للمسيب بن غلس، وهو في الكتاب ٤٥٥/١، وابن يعيش ٩٤/٩، والخزانة ٢٢٤/٤، والمغني ٥٠، وشرح التصريح ٢٣٣/٢.

(٥) الكتاب ٤٥٥/١.

(٦) شرح جمل الزجاجي له ٥٢٨/١.

- الرعد -

وقال بعضهم: «بل هو هنا بمعنى عَلِمَ وَتَبَيَّنَ. قال القاسم بن معن^(١) وهو من ثقات الكوفيين: «هي لغة هوازن»^(٢). وقال ابن الكلبي: «هي لغة حي من النخع»^(٣)، ومنه قول رباح بن عدي^(٤):
٢٨٥٩ - ألم تَيْسِرِ الأَقْوَامُ أَنِي أَنَا ابْنُهُ وَإِنْ كُنْتُ عَنْ أَرْضِ العَشِيرَةِ نَائِيَا
وقول سحيم^(٥):

٢٨٦٠ - أَقُولُ لَهُم بِالشَّعْبِ إِذِيَأْسِرُونِي

ألم تَيْسُرُوا أَنِي ابْنُ فَارِسٍ زَهْدَمٍ

وقول الآخر^(٦):

٢٨٦١ - حَتَّى إِذَا يَسَّ الرُّمَاءُ وَأَرْسَلُوا

غُضْفًا دَوَاجِنَ قَافِلًا أَعْصَامُهَا

ورد الفراء^(٧) هذا وقال: «لم أَسْمَعَ يَيْسْتُ بمعنى عَلِمْتُ». ورد عليه:
بأن مَنْ حَفِظَ حِجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ، وَيَسُدُّ عَلَى ذَلِكَ قِرَاءَةً^(٨) علي
وابن عباس وعكرمة وابن أبي مُلَيْكَةَ^(٩) والجحدري وعلي بن الحسين وابنه

(١) من علماء الكوفة بالعربية والفقه والحديث. له: النوادر في اللغة وغريب المصنف.

توفي سنة ١٧٥، أو ١٨٨. انظر: بغية الوعاة ٢/٢٦٣.

(٢) وهذا قول أبي عبيد في «لغات القبائل» ص ١٥٠.

(٣) النخع: قبيلة باليمن. انظر: القاموس (نخع).

(٤) المحتسب ١/٣٥٧، البحر ٥/٣٩٢. (٥) تقدم برقم (٩٤٤).

(٦) البيت للبيد، وهو في ديوانه ٣١١، والبحر ٥/٣٩٢، والغضف: المسترخية الأذان.

الدواجن: المَعْرُودَةُ للصيد. قافل: يابس. أعصامها: قلائدها. والواو في «أرسلوا»

زائدة. (٧) معاني القرآن ٢/٦٣.

(٨) البحر ٥/٣٩٣، المحتسب ١/٣٥٧، والشواذ ٦٧، والقرطبي ٩/٣٢٠.

(٩) عبد الله بن عبيد الله أبو بكر، التابعي، روى عن إسماعيل بن عبد الملك. توفي

سنة ١١٧. طبقات ابن الجزري ١/٤٣.

زيد وجعفر بن محمد وابن يزيد المدني^(١) وعبد الله بن يزيد وعلي ابن بذيمة^(٢): «أولم يتبين»، مِنْ تَبَيَّنَتْ كَذَا إِذَا عَرَفْتَهُ. وقد افترى مَنْ قَالَ: «إنما كتبه الكاتب وهو ناعس، وكان أصله «أفلم يتبين» فسَوَى هذه الحروف فتَوَهَّم أنها سين».

قال الزمخشري^(٣): «وهذا ونحوه مما لا يَصَدَّقُ فِي [كتاب الله الذي لا يأتيه]^(٤) [الباطل مِنْ [بين] يديه ولا مِنْ خَلْفِهِ، وكيف يَخْفَى هذا حتى يَبْقَى بين دَفْتِي الإمام، وكان متقلِّباً فِي أَيْدِي أولئك الأعلامِ المحتاطين فِي دين الله، المهيمين عليه، لا يَغْفُلُونَ عن جلائله ودقائقه، خصوصاً عن القانون الذي إليه المرجع، والقاعدة التي عليها المبنى، هذه والله فِرْيَةٌ، ما فيها مِرْيَةٌ». وقال الزمخشري^(٥) أيضاً: «وقيل: إنما اسْتَعْمَلَ اليأسَ بِمعنى العِلْمِ، لأن الأيس^(٦) عن الشيء عالمٌ بأنه لا يكون، كما اسْتَعْمَلَ الرجاءَ فِي معنى الخوف والنسيان والترك لتضمَّن ذلك».

ويُحْتَمَلُ فِي «أَنَّ» قولان، أحدهما: أنها المخففة من الثقيلة فاسمها ضمير الشأن، والجملة الامتناعية بعدها خبرها، وقد وقع الفصل بـ «لو»، و«أَنَّ» وما فِي حَيْزِها إن عُلِّقَها بِـ «آمنوا» تكونُ فِي محلِّ نصبٍ أو جرٍّ على

(١) كذا فِي الأصل، وفِي البحر: «أبو زيد المدني»، وفِي المحتسب: «أبو زيد المدني» ولعله الصحيح وهو نزيل البصرة مقبول من الرابعة كما فِي تقريب التهذيب ٦٨٥.

(٢) علي بن بذيمة الجزري، رمي بالثبُّع. وثقه ابن معين والنسائي، توفي سنة ١٨٦. انظر فِي ترجمته: التقريب ٣٩٨، ميزان الاعتدال ١١٥/٣.

(٣) الكشاف ٣٦٠/٢.

(٤) ما بين معقوفين مخروم فِي الأصل.

(٥) الكشاف ٣٦٠/٢.

(٦) الكشاف: «اليأس»، واستعمل المصنف لغة القلب المكاني: أيس.

الخلاف بين الخليل وسيبويه^(١)، إذ أصلها الجرُّ بالحرف، أي: آمنوا بأن لو يشاء الله، وإن علقتاها بـ «يَيْشَس» على أنه بمعنى «عَلِمَ» كانت في محلِّ نصبٍ لسدِّها مسدَّ المفعولين.

والثاني: أنها رابطة بين القَسَمِ والمُقَسَمِ عليه كما تقدم^(٢).

قوله: «أَوْ تَحُلُّ» يجوز أن يكونَ فاعله ضميرُ الخطاب [أي:] أو تَحُلُّ أنت يا محمد، وأن يكونَ ضميرُ القارعة، وهذا أَيْبُن، أي: تُصيهم قارعةً، أو تَحُلُّ القارعة.

وقرأ^(٣) ابن جبير ومجاهد «يَحُلُّ» بالياء مِنْ تحت، والفاعلُ على ما تقدم: إمَّا ضميرُ القارعة، وإنما ذُكر الفعلُ لأنها بمعنى العذاب، أو لأن التاء للمبالغة، والمرادُ قارع، وإمَّا ضميرُ الرسول، أتى به غائباً. وقرأ أيضاً «مِنْ ديارهم» جمعاً^(٤) وهي واضحة.

آ. (٣٣) قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ﴾: «مَنْ» موصولةٌ، صلتهَا «هو قائم» والموصولُ مرفوعٌ بالابتداء، وخبرُه محذوفٌ تقديرُه: كَمَنْ ليس كذلك مِنْ شركائهم التي لا تَضُرُّ ولا تنفع. ودلُّ على هذا المحذوفِ قوله «وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ»، ونحوه قوله تعالى: «أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ»^(٥) تقديره: كَمَنْ قَسَا قلبه، يدلُّ عليه «فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ» وإنما حَسَّنَ حَذْفَهُ كَوْنُ الْخَيْرِ مَقَابِلًا لِلْمَبْتَدَأِ. وقد جاء منفيًا كقوله: «أَفَمَنْ يَخْلُقُ

(١) انظر: الدر المصون ٢١٢/١.

(٢) وهو مذهب ابن عصفور. انظر: شرح الجمل له ٥٢٨/١.

(٣) البحر ٣٩٣/٥.

(٤) البحر ٣٩٣/٥، الشواذ ٦٧.

(٥) الآية ٢٢ من الرمز.

- الرعد -

كَمَنْ لَا يَخْلُقُ»^(١) «أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى»^(٢).

قوله: «وَجَعَلُوا» يجوز أن يكون استثناءً وهو الظاهر، جيء به للدلالة على الخبر المحذوف كما تقدم تقريره. وقال الزمخشري^(٣): «ويجوز أن يُقَدَّرَ ما يقع خبراً للمبتدأ، ويُعْطَفَ عليه «وجعلوا»، وتمثيلاً: أَمَنْ هُوَ بِهِذِهِ الصِّفَةِ لَمْ يُوَحِّدُوهُ، / وجعلوا له وهو الله الذي يستحقُّ العبادة وحده شركاء.» [٥٣١/أ]

قال الشيخ^(٤): «وفي هذا التوجيه إقامة الظاهر مقام المضمرة في قوله «وجعلوا لله: أي له»، وفيه حذف الخبر عن المقابل، وأكثر ما جاء هذا الخبر مقابلاً.» وقيل: الواو للحال والتقدير: أَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ مَوْجُودٍ، وَالْحَالُ أَنَّهُمْ جَعَلُوا لَهُ شُرَكَاءَ، فَأَقِيمِ الظاهر - وهو الله - مُقَامَ المضمرة، تقريراً للإلهية وتصريحاً بها.

وقال ابن عطية^(٥): «ويظهر أن القول مرتبطٌ بقوله: «وجعلوا لله شركاء»، كأن التقدير: أَمَنْ لَهُ الْقُدْرَةُ وَالْوَحْدَانِيَّةُ، وَيُجْعَلُ لَهُ شَرِيكٌ، أَهْلٌ أَنْ يَنْتَقِمَ وَيَعَاقِبَ أَمْ لَا؟». وقيل: «وجعلوا» عطفت على «استهزىء» بمعنى: ولقد استهزؤوا وجعلوا.

وقال أبو البقاء^(٦): «هو معطوفٌ على «كسبت»، أي: ويجعلهم لله شركاء».

(١) الآية ١٧ من النحل.

(٢) الآية ١٩ من الرعد.

(٣) الكشاف ٣٦١/٢.

(٤) البحر ٣٩٤/٥.

(٥) المحرر ١٧٥/٨.

(٦) الإملاء ٦٤/٢.

قوله: «أم تُنبئونه» أم هذه منقطعةٌ مقدّرةٌ بـ «بل» والهمزة، والاستفهام للتوبيخ: بل أتنبئونه شركاء لا يعلمهم في الأرض، ونحوه: «قل أتنبئون الله بما لا يعلم في السموات ولا في الأرض»^(١)، فجعل الفاعل ضميراً عائداً على الله، والعائدُ على «ما» محذوفٌ، تقديره: بما لا يعلمه الله، وقد تقدّم في تلك الآية أن الفاعل ضميرٌ يعودُ على «ما» وهو جائزٌ هنا أيضاً.

قوله: «أم بظاهر» الظاهر أنها منقطعة. و«الظاهر» هنا قيل: الباطل. وأنشدوا^(٢):

٢٨٦٢ - أَعْيَرْتَنَا أَلْبَانَهَا وَلِحَوْمَهَا وَذَلِكَ عَارِياً بِنَ رَيْطَةَ ظَاهِرُ
أَي بَاطِلٌ، وَفَسَّرَهُ مَجَاهِدٌ «بِكُذِبٍ» وَهُوَ^(٣) مُوَافِقٌ لِهَذَا. وَقِيلَ: «أَم»
مُتَّصِلَةٌ، أَي: أَتُنْبِئُونَهُ بِظَاهِرٍ لَا حَقِيقَةَ لَهُ.

قوله: «وَصُدُّوا» قرأ^(٤) الكوفيون «وَصُدُّوا» مبنياً للمفعول، وفي غافر «وَصُدُّوا عَنِ السَّبِيلِ»^(٥) كذلك. وباقِي السبعة مبنين للفاعل. و«صَدٌّ» جاء لازماً ومتعدياً فقراءة الكوفة من المتعدّي فقط، وقراءة الباقيين تحتمل أن يكون من المتعدّي ومفعولُه محذوفٌ، أَي: وَصَدُّوا غَيْرَهُمْ أَوْ أَنْفُسَهُمْ، وَأَنْ يَكُونَ مِنَ اللَّازِمِ، أَي: أَعْرَضُوا وَتَوَلَّوْا.

وقرأ^(٦) ابنُ وثاب «وَصِدُّوا» و«صِدٌّ عَنِ السَّبِيلِ» بكسر الصاد، وهو

(١) الآية ١٨ من يونس.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر ٣٩٥/٥، والقرطبي ٣٢٣/٩.

(٣) قوله «وهو» مخروم في الأصل.

(٤) السبعة ٣٥٩، التيسير ١٣٣، الحجة ٣٧٤، البحر ٣٩٥/٥، النشر ٢٩٨/٢.

(٥) الآية ٣٧. وانظر السبعة ٥٧٠ - ٥٧١.

(٦) الإتحاف ١٦٢/٢، البحر ٣٩٥/٥، القرطبي ٣٢٣/٩. وانظر في تخريج آية غافر:

البحر ٤٦٦/٧، والقرطبي ٣١٥/١٥.

مبني للمفعول، أجزاه مُجْرِي قِيلَ وَيَبِيعُ، فهو كقراءة^(١) «رِدَّتْ إلينا»،
[وقوله: (٢)]

٢٨٦٣- وما جِلُّ مِنْ جَهْلٍ حُبًّا حُلْمًا ئِنَّا
وقد تقدم .

آ. (٣٥) قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ﴾: مبتدأ، وخبره محذوف
تقديره: فيما قَصَصْنَا، أو فيما يُتْلَى عليكم مَثَلُ الْجَنَّةِ، وعلى هذا فقوله
«تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ» تفسيرٌ لذلك المَثَلِ. وقال أبو البقاء^(٣): «فعلِي
هذا «تَجْرِي» حالٌ من العائدِ المحذوفِ في «وَعِد»، أي: وَعِدْهَا مُقَدَّرًا
جَرِيَانُ أَنْهَارِهَا». ونَقَلَ عن الفراء^(٤) أنه جعل الخبير قوله «تَجْرِي». قال:
«وهذا خطأ عند البصريين». قال: «لأنَّ المَثَلَ لا تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ،
وإنما هو من صفاتِ المضافِ إليه، وشبَّهتُه: أنَّ المَثَلَ هنا بمعنى الصفة فهو
كقوله «صِفَّةٌ زَيْدٌ أنه طويلٌ»، ويجوز أن يكون «تَجْرِي» مستأنفًا».

قلت: وهذا الذي ذكره أبو البقاء نَقَلَ نحوه الزمخشري^(٥). ونَقَلَ غيره
عن الفراء^(٦) في الآية تأويلين آخرين، أحدهما: على حذف لفظية «أنها»
والأصل: صِفَّةُ الْجَنَّةِ أنها تَجْرِي، وهذا منه تفسيرٌ معنى لا إعراب، وكيف

(١) الآية ٦٥ من يوسف وهي قراءة علقمة ويحيى والأعمش. انظر: الدرر المصون
٥١٩/٦.

(٢) تقدم برقم (١٨٨).

(٣) الإملاء ٦٥/٢.

(٤) معاني القرآن ٦٥/٢.

(٥) الكشاف ٣٦٢/٢.

(٦) معاني القرآن ٦٥/٢.

يَحْدِفُ «أنها» من غير دليل . والثاني^(١) : أن لفظة «مثل» زائدة، والأصل : الجنة تجري مِنْ تحتيها الأنهار، وزيادة «مَثَل» كثيرة في لسانهم، ومنه «ليس كمثله [شيء]»^(٢) « فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ »^(٣) وقد تقدّم .

وقال الزمخشري^(٤) : «وقال غيره : - أي سيبويه^(٥) - الخبر «تجري مِنْ تحتيها الأنهار» كما تقول : صفة زيدٍ أسمرٌ . قال الشيخ^(٦) : «وهذا أيضاً لا يَصِحُّ أن يكون «تَجْرِي» خبراً عن الصفة، ولا «أسمر» خبراً عن الصفة، وإنما يُتَأَوَّلُ «تجري» على إسقاط «أن» ورفع الفعل، والتقدير: أن تَجْرِي، أي : جَرِيَانُهَا» .

وقال الزجاج^(٧) : «مَثَلُ الْجَنَّةِ جَنَّةٌ تَجْرِي، على حَدْفِ الموصوفِ تمثيلاً لما غاب عناً بما نشأه» . وردَّ عليه أبو عليّ قال : «لا يَصِحُّ ما قال الزجاج، لا على معنى الصفة، ولا على معنى الشَّبه؛ لأنَّ الجَنَّةَ التي قَدَّرَهَا جَنَّةٌ ولا تكونُ الصفة، ولأنَّ الشَّبهَ عبارةً عن المماثلة التي بين المتماثلين وهو حَدَثٌ، والجَنَّةُ جَنَّةٌ فلا تكون المماثلة، والجمهورُ على أن المَثَلُ هنا بمعنى الصفة فليس هنا ضَرْبٌ مَثَلٍ، فهو كقوله تعالى : «ولله المَثَلُ الأعلى»^(٨) وأنكر أبو عليّ أن تكون بمعنى الصفة، وقال : معناه الشبه .

(١) لم يرد هذا التأويل عند الفراء في هذه الآية .

(٢) الآية ١١ من الشورى .

(٣) الآية ١٣٧ من البقرة، وانظر : الدر المصون ١٤٠/٢ .

(٤) الكشاف ٣٦٢/٢ .

(٥) انظر مذهب سيبويه في ذلك : الكتاب ٧١/١ .

(٦) البحر ٣٩٦/٥ .

(٧) معاني القرآن ١٤٩/٣ بعبارة قريبة .

(٨) الآية ٦٠ من النحل .

- الرعد -

وقرأ^(١) عليّ وابن مسعود «أمثال الجنة»، أي: صفاتها.

و«أكلها دائماً» كقوله «تَجْرِي» في الاستئناف التفسيري أو الخبرية أو الحالية. وقد تقدّم خلافُ القراءِ فيه في البقرة^(٢).

آ. (٣٦) قوله تعالى: [﴿ وَلَا أُشْرِكُ ﴾] : قرأ نافع^(٣) في روايةٍ عنه برفع «وَلَا أُشْرِكُ» وهي تحتمل القطع، أي: وأنا لا أُشْرِكُ، وقيل: هي حالٌ. وفيه نظرٌ؛ لأنَّ المنفيَّ بـ «لا» كالمُثْبِتِ في عدم مباشرة واو الحال له.

آ. (٣٧) و: ﴿ حُكِّمًا ﴾ : حال / من مفعول «أُنزِلناه». والكاف في [ب/٥٣١] كذلك نصب، أي: وكما يَسْرُنَا هؤلاء للفرح، وهؤلاء لإنكار البعض كذلك أُنزِلناه حُكِّمًا.

آ. (٣٩): وقرأ^(٤) أبو عمرو وابن كثير وعاصمٌ: «وَيُثْبِتُ» مخففاً من أثبت، والباقون بالتشديد والتضعيف، والهمزة للتعدية. ولا يصحُّ أن يكون التضعيفُ للتكثير؛ إذ من شرطه أن يكون متعدياً قبل ذلك. ومفعولُ «يُثْبِتُ» محذوفٌ، أي: ويُثْبِتُ ما يشاء.

آ. (٤٠) قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ ﴾ : جوابٌ للشرط قبله. قال الشيخ^(٥): «والذي تقدّم شرطان؛ لأنَّ المعطوفَ على الشرط شرطٌ: فأما كونه جواباً للشرط الأول فليس بظاهر؛ لأنه لا يترتّب عليه؛ إذ يصير

(١) البحر ٣٩٦/٥، معاني القرآن للقراء ٦٥/٢.

(٢) الآية ٢٦٥. وانظر: الدر المصون ٥٩٣/٢.

(٣) البحر ٣٩٧/٥، القرطبي ٣٢٦/٩.

(٤) السبعة ٣٥٩، الحجة ٣٧٤، التيسير ١٣٤، البحر ٣٩٩/٥، القرطبي ٣٢٩/٩.

(٥) البحر ٣٩٩/٥.

- الرعد -

المعنى: وإمّا تُرِيْنِكَ بعضَ ما نَعِدُهُمْ من العذابِ فإنّما عليك البلاغُ، وأمّا كونه جواباً للشرطِ الثاني وهو «أو نَتَوَفِّيَنَّكَ» فكذلك؛ لأنه يصير التقدير: إن ما نَتَوَفِّيَنَّكَ فإنّما عليك البلاغُ، ولا يترتبُ جوابُ (١) التبليغِ عليه - على وفاته عليه السلام - لأنّ التكليفَ ينقطعُ عند الوفاة، فيحتاج إلى تأويل: وهو أن يُقدَّرَ لكلِّ شرطٍ ما يناسبُ أن يكونَ جزاءً مترتباً عليه، والتقدير: وإمّا تُرِيْنِكَ بعضَ الذي نَعِدُهُمْ فذلك شافيكِ مِنْ أعدائكِ، أو: إن نَتَوَفِّيَنَّكَ قبل خَلْقِهِ لهم فلا لَوْمَ عليك ولا عَتَبَ.

آ. (٤١) قوله تعالى: ﴿نَنْقُصُهَا﴾: حال: إمّا مِنْ فاعل «نأتي» أو مِنْ مفعوله. وقرأ (٢) «نَنْقُصُهَا» بالتضعيف الضحّاك، عدّاه بالتضعيف.

قوله: «لا مُعَقَّبَ» جملةٌ حالية، وهي لازمةٌ. والمُعَقَّبُ: الذي يُكرَّرُ على الشيء، فيُبطِّله. قال لبيد (٣):

٢٨٦٤ - طَلَبُ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

آ. (٤٢) قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ﴾: قرأ (٤) ابنُ عامرٍ والكوفيون «الكفّار» جمع تكسير، والباقون «الكافر» (٥) بالإفراد، ذهاباً إلى الجنس. وقرأ عبد الله «الكافرون» جمع سلامة.

(١) البحر: «وجوب»، وهي أنسب.

(٢) البحر ٤٠١/٥، والشواذ ٦٧ ونسبها إلى عطية العوفي.

(٣) صدره:

حتى تَهَجَّرَ في الرِّواحِ وهاجِه

وهو في ديوانه ١٢٨، وابن يعيش ٢٤/٢، الخزّانة ٣٣٤/١، الهمع

١٤٥/٢، الدرر ٢٠٢/٢.

(٤) السبعة ٣٥٩، والبحر ٤٠١/٥، التيسير ١٣٤، الحجة ٣٧٥، النشر ٢٩٨/٢.

(٥) مخروم في الأصل.

آ. (٤٣) قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ﴾: العامة [على فتح ميم] (١) «مَنْ»، وهي موصولة، وفي محلها أوجه، أحدها: أنها مجرورة المحل نسقاً على اللفظ الجلالة، أي: بالله وبمَنْ عنده عِلْمُ الكتابِ كعبد الله بن سلام ونحوه. والثاني: أنها في محل رفع عطفاً على محل [الجلالة، إذ هي] (٢) فاعلة، والباء زائدة (٣) فيها. الثالث: أن يكون مبتدأ، وخبره محذوف، أي: وَمَنْ عنده عِلْمُ الكتابِ أَعْدَلُ وأَمْضَى قولاً.

و«عنده عِلْمُ الكتابِ» يجوز أن يكون الظرف صلة، و«عِلْمُ» فاعلٌ به. واختاره الزمخشري (٤)، وتقدّم تقريره، وأن يكون مبتدأً وما قبله الخبر، والجملة صلة لـ «مَنْ».

والمراد بِمَنْ عنده عِلْمُ الكتابِ: إمّا ابنُ سلام (٥) أو جبريلُ أو اللّهُ تعالى. قال ابن عطية (٦): «ويُعترض هذا القول بأن فيه عطف الصفة (٧) على الموصوف (٨) ولا يجوز، وإنما تعطف الصفات». واعترض الشيخ (٩) عليه بأن «مَنْ» لا يُوصفُ بها

(١) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٢) مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٣) مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٤) الكشاف ٢/٣٦٥، وقال: «يرتفع العلم بالمقدر في الظرف فيكون فاعلاً؛ لأن الظرف إذا وقع صلة أوغل في شبه الفعل لاعتماده على الموصول فعمل عمل الفعل».

(٥) عبد الله بن سلام الإسرائيلي أبو يوسف، توفي سنة ثلاث وأربعين. انظر: التقريب

٣٠٧

(٦) المحرر ٨/١٩٠.

(٧) وهي «مَنْ» عند ابن عطية.

(٨) وهو «بالله».

(٩) البحر ٥/٤٠١.

- الرد -

ولا غيرها من الموصولات إلا ما استثنى (١)، وبأن عطف الصفات بعضها على بعض لا يجوز إلا بشرط الاختلاف (٢).

قلت: ابن عطية إنما عني الوصف المعنوي لا الصناعي، وأما شرط الاختلاف فمعلوم.

وقرأ (٣) عليُّ وأبيُّ وابنُ عباسٍ وعكرمة وابنُ جبيرٍ وعبد الرحمن ابن أبي بكرة (٤) والضحاك وابن أبي إسحاق ومجاهد في خلق كثير «وَمِنْ عِنْدِهِ عِلْمٌ الْكِتَابِ» جعلوا «مِنْ» حرفَ جرٍّ، و«عِنْدِهِ» مجرورٌ بها، وهذا الجارُّ هو خبرٌ مقدَّمٌ، و«عِلْمٌ» مبتدأ مؤخرٌ. وقرأ عليُّ أيضاً والحسن وابن السَّمِيع «وَمِنْ عِنْدِهِ عِلْمَ الْكِتَابِ» يجعلون «مِنْ» جارَّةً، و«عِلْمٌ» مبنياً للمفعول، و«الكتاب» رفعٌ به. وقرئ كذلك إلا أنه بتشديد (٥) «عِلْمٌ». والضمير في «عنده» على هذه القراءة لله تعالى فقط. وقرئ أيضاً «وَبِمَنْ» بإعادة الباء الداخلة على الجلالة.

[تَمَّتْ بِحَمْدِ اللَّهِ]

* * *

-
- (١) نحو «الذي والتي» وفروعهما.
 - (٢) قال أبو حيان: ويعني ابن عطية: «لا تقول: مررت بزيد والعالم».
 - (٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ١٦٣/٢، البحر ٤٠٢/٥، المحتسب ٣٥٨/١، القرطبي ٣٣٦/٩، الشواذ ٦٧.
 - (٤) نُفَيْعُ بْنُ الْحَارِثِ الثَّقَفِيُّ الْبَصْرِيُّ ثِقَةٌ مِنَ الثَّانِيَةِ. مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَتَسْعِينَ. تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ ٣٣٧.
 - (٥) الْأَصْلُ «بِتَشْدَدٍ» وَهُوَ سَهْوٌ.

سورة إبراهيم عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ﴾: يجوز أن يرتفع خبراً لـ «الر» إن قلنا إنها مبتدأ، والجملة بعده صفة، ويجوز أن يكون خبراً مبتدأ مضمراً، أي: هذا كتاب، وأن يرتفع بالابتداء، وخبره الجملة بعده، وجاز الابتداء بالنكرة لأنها موصوفة تقديرًا. تقديره: كتاب أي كتاب، يعني عظيمًا من بين الكتب السماوية.

قوله: «لُتُخْرَجَ» متعلق بـ «أَنْزَلْنَاهُ» وقُرِءَ^(١) «لِيُخْرَجَ النَّاسُ» بفتح الياء وضمّ الراء مِنْ خَرَجَ يَخْرُجُ، «النَّاسُ» رفعاً على الفاعلية.

قوله: «بِإِذْنٍ» يجوز أن يتعلّق بالإخراج، أي: بتسهيله وتيسيره، ويجوز أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ فاعلٍ «تُخْرَجُ»، أي: مأذوناً لك.

قوله: «إِلَى صِرَاطٍ» فيه وجهان، أحدهما: أنه بدلٌ من قوله «إِلَى النُّورِ» بإعادة العامل، ولا يَضُرُّ الفصلُ بالجارِّ^(٢) لأنه من معمولاتِ العاملِ في

(١) البحر ٤٠٣/٥، الكشاف ٣٦٥/٢، وقال في الشواذ ٦٨: «رواية عن ابن عامر وأبي الدرداء».

(٢) أي بقوله «بِإِذْنٍ رَبِّهِمْ».

- إبراهيم -

المُبَدَّلِ مِنْهُ^(١). والثاني: أنه متعلّق بمحذوفٍ على أنه جواب سؤالٍ مقدّر، كأنه قيل: إلى أي نور؟ فقيل: إلى صراط.

آ. (٢) قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي﴾: قرأ^(٣) نافع وابن عامر برفع الجلالة والباقون - وزواها الأصمعيُّ عن [نافع]^(٤) - بالجرّ.

فأمّا الرفعُ فعليّ وجهين، أحدهما: أنه مبتدأ، خبره الموصولُ بعده، أو محذوفٌ تقديره: اللهُ الذي له ما في السمواتِ وما في الأرضِ العزيزُ الحميد، حُذِفَ لدلالة ما تقدّم. والثاني: أنه خبرٌ مبتدأ مضمّر، أي: هو اللهُ، وذلك على المدح.

وأما الجرُّ فعليّ البدلِ عند أبي البقاء^(٥) والحوفي وابن عطية^(٦)، والبيان عند الزمخشري^(٧) قال: «لأنه جرى مجرى الأسماء الأعلام لغلبته على المعبود بحق كالنجم للثريا». قال الشيخ^(٨): «وهذا التعليل لا يتم إلا أن يكون أصله الإله، ثم فُعل فيه ما تقدّم أول هذا الموضوع». وقال الأستاذ ابن عصفور^(٩): «لا تُقدّم صفةً على موصوفٍ إلا حيث سُمِعَ، وهو قليل، وللعرب فيه وجهان، أحدهما: أن تتقدّم الصفة بحالها، وفيه

(١) العامل في المبدل منه هو «لتخرج».

(٢) السبعة ٣٦٢، التيسير ١٣٤، القرطبي ٣٣٩/٩، الحجة ٣٧٦، الإنحاف ١٦٦/٢،

البحر ٤٠٤/٥، المحرر ١٩٤/٨.

(٣) سقط من الأصل سهواً وأثبتناه من البحر وابن عطية.

(٤) الإملاء ٦٥/٢.

(٥) المحرر ١٩٥/٨.

(٦) الكشف ٣٦٥/٢.

(٧) البحر ٤٠٤/٥.

(٨) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢١٨/١.

إعرابان للنحويين، أحدهما: أن تُعَرَّبَ صفةً متقدمةً. والثاني: أن يُجعل / [٥٣٢/أ] الموصوفُ بدلاً من صفتِهِ. الثاني من الأولين: أن تُضيفَ الصفةَ إلى الموصوف^(١). فعلى هذا يجوز أن يُعَرَّبَ «العزیز الحمید» صفةً متقدمةً^(٢)، ومِنْ مجيء تقديم الصفةِ قوله^(٣):

٢٨٦٥- والمؤمنِ العائذاتِ الطيرِ يمسحُها رُكبانُ مكةَ بين الغيلِ والسندِ
وقول الآخر^(٤):

٢٨٦٦- وبالطويلِ العُمُرِ عُمراً حَيِّدراً

يريد: الطيرِ العائذاتِ، وبالعمرِ الطويلِ. قلت: وهذا فيما لم يكن الموصوفُ نكرةً، أمّا إذا كان نكرةً صار لنا عملٌ آخرُ: وهو أن تنتصبَ تلك الصفةُ على الحال^(٥).

قوله: «وَوَيْلٌ» مبتدأ، جاز الابتدأءُ به لأنه دعاء كـ «سلامٌ عليكم»^(٦). و«للكافرين» خبره. و«مِنْ عذابٍ» متعلِّقٌ بالويلِ. ومنعه الشيخ^(٧). لأنه يُلزَمُ

(١) قال: «إذا قدّمتها عليه كقراءة «وأنه تعالى جُدُّ ربنا» وأصله: ربنا الجُدُّ أي العظيم، فقدمت الصفة وحذفت منها الألف واللام، وأضيفت إلى الموصوف.

(٢) وقوله «اللَّهُ» موصوف متأخر.

(٣) البيت للنابغة، وهو في ديوانه ٢٠، وشرح الجمل ١/٢١٨، والبحر ٥/٤٠٤. والمؤمن: الله الذي آمن الطير في الحرم، العائذات من عادَتِ بالحرم. الغيل والسند: أجمتان بين مكة ومبني قال أبو حيان: «فلوجاء على الكثير لكان التركيب: والمؤمن الطير العائذات».

(٤) تقدم برقم (٤٠٩).

(٥) كقوله: لميئةً موحشاً طلل.

(٦) الآية ٥٤ من الأنعام.

(٧) البحر ٥/٤٠٤.

- إبراهيم -

منه الفصلُ بين المصدرِ ومعموله، وقد تقدّم لك بحثٌ في ذلك^(١) : وهو أنّ ذلك ممنوعٌ حيث يتقدّر المصدرُ بحرفٍ مصدرِيٍّ وفِعْلٍ، ولذلك جَوّزوا تَعَلُّقَ «بِمَا صَبَرْتُمْ»^(٢) بـ «سلام» ولم يَعتَرَضوا عليه بشيءٍ، وقد تقدّم ذلك في السورةِ قبلها، ولا فرقَ بين الموضوعين.

وقال الزمخشري^(٣) : «فإن قلت : ما وجه اتصال قوله : «مِنْ عذاب شديدٍ» بالويل ؟ قلت : لأنّ المعنى يُؤوَلون^(٤) من عذاب شديدٍ . قال الشيخ^(٥) : «فظاهره يدلُّ على تقدير عاملٍ يتعلّقُ به «من عذاب شديدٍ» . ويجوز أن يتعلّقَ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ للمبتدأ، وفيه سلامةٌ من الاعتراضِ المتقدم، ولا يضرُّ الفصلُ بالخبر.

آ . (٣) قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ﴾ : يجوز أن يكون مبتدأً خبره «أولئك» وما بعده، وأن يكون خبرَ مبتدأٍ مضمّرٍ، أي : هم الذين، وأن يكون منصوباً بإضمارِ فعلٍ على المدحِ فيهما، وأن يكون مجروراً على البدلِ أو البيانِ أو النعتِ، قاله الزمخشري^(٦) وأبو البقاء^(٧) والحوافيُّ وغيرهم . وردّه الشيخ^(٨) بأنّ فيه الفُضْلَ بأجنبي وهو قوله «مِنْ عذاب شديدٍ» قال : «ونظيره إذا كان صفةً أن تقول : «الدارُ لزيدِ الحسنَةُ القرشيَّةُ» وهذا لا يجوز، لأنك

(١) انظر : الدر المصون الورقة ٥٢٩ ب .

(٢) الآية ٢٤ من الرعد .

(٣) الكشاف ٢ / ٣٦٥ .

(٤) الأصل : يولون، والتصحيح من «الكشاف» .

(٥) البحر ٥ / ٤٠٤ .

(٦) الكشاف ٢ / ٣٦٦ .

(٧) الإملاء ٢ / ٦٦ .

(٨) البحر ٥ / ٤٠٤ والرّد للوجه الأخير وهو النعت .

- إبراهيم -

فَصَلَّتْ بين زيد وصفته بأجنبيٍّ منهما وهو صفةُ الدار، وهو لا يجوز،
والتركيبُ الفصيحُ أن تقول: الدارُ الحسنَةُ لزيدِ القرشيِّ، أو: الدارُ لزيدِ
القرشيِّ الحسنَةُ.

و«يَسْتَجِبُونَ»: استفعلَ فيه بمعنى أفعَلَ كاستجابَ بمعنى أجاب،
أو يكونُ على بابهِ، وضمَّن معنى الإيثار، ولذلك تعدَّى بـ على.

وقرأ الحسن^(١) «وَيُصِدُّونَ» مِنْ أَصَدَّ، وَأَصَدَّ مَنْقُولٌ مِنْ صَدَّ اللّازِمِ،
والمفعولُ محذوفٌ، أي: غيرهم، أو أنفسهم.

و«يَبْغُونَهَا عِوَجًا» تقدّم مثله^(٢).

آ. (٤) قوله تعالى: ﴿إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾: يجوز أن يكونَ حالاً،
أي: إلّا متكلِّماً بلغةِ قومه. وقرأ العامَّةُ «بلسان» بزينةِ «كتاب»، أي: بلغةِ
قومه. وأبو الجوزاء^(٣) وأبو السَّمال وأبو عمران الجوني «بِلِسْنِ» بكسر اللام
وسكون السين. وفيه قولان، أحدهما: أنهما بمعنى واحدٍ كالرَّيش والرَّيش.
والثاني: أن اللسانَ يُطلقُ على العضوِ المعروف وعلى اللّغة، وأمّا اللُّسُنُ
فخاصٌّ باللّغة، ذكره ابن عطية^(٤) وصاحب «اللوامح».

وأبورجاء وأبو المتوكل والجحدريُّ «بِلُسْنِ» بضمِّ اللام والسين وهو
جمع «لسان» ككتابٍ وكُتِبَ. وقرىء بسكونِ السين فقط، وهو تخفيفٌ
للقرأةِ قبله، نحو: رُسلٌ في رُسل، وكُتِبَ في كُتِبَ.

والهاءُ في «قومه» الظاهرُ عَوْدُها على «رسول» المذكور. وعن

(١) الإنحاف ١٦٦/٢، البحر ٤٠٤/٥، الشواذ ٦٨.

(٢) الآية ٩٩ من آل عمران.

(٣) انظر في قراءاتها: المحتسب ٣٥٩/١، والبحر ٤٠٥/٥، الشواذ ٦٨.

(٤) المحرر ٢٠٠/٨.

- إبراهيم -

الضحاك: أنها تعود لمحمد صلى الله عليه وسلم، وغلطوه في ذلك؛ إذ يصير المعنى: أن التوراة وغيرها أنزلت بلسان العرب، ليبيّن لهم النبي صلى الله عليه وسلم التوراة.

قوله: «فِيضِلُّ» استئناف إخبار، ولا يجوز نصبه عطفاً على ما قبله، لأن المعطوف كالمعطوف عليه في المعنى، والرسول أُرْسِلَتْ للبيان لا للإضلال. قال الزجاج^(١): «لَوْ قُرِءَ بِنَصْبِهِ عَلَى أَنَّ اللَّامَ لَمْ الْعَاقِبَةُ جَازٌ».

آ. (٥) قوله تعالى: ﴿أَنْ أُخْرِجَ﴾: يجوز أن تكون «أن» مصدرية، أي: بأن أُخْرِجَ. والباء في «بأياتنا» للحال، وهذه^(٢) للتعديّة. ويجوز أن تكون مفسرة للرسالة. وقيل: بل هي زائدة، وهو غلط.

قوله: «وَدَكَّرَهُمْ» يجوز أن يكون منسوقاً على «أَخْرِجَ» فيكون من التفسير، وأن لا يكون منسوقاً، فيكون مستأنفاً. و«أيام الله» عبارة عن نعمه، كقوله^(٣):

٢٨٦٧- وأيام لنا غرّ طوالٍ عَصَيْنَا الْمَلِكَ فِيهَا أَنْ نَدِينَا
أو نَقَمَهُ، كقوله^(٤):

٢٨٦٨- وأيامنا مشهورة في عدونا

ووجهه: أن العزب تتجوز فتُسندُ الحَدَثَ / إلى الزمان مجازاً، وتُضيفه إليها^(٥) كقولهم: نهارٌ صائمٌ، وليل قائمٌ، ومكّر الليل.

(١) معاني القرآن ١٥٤/٣ بعبارة قريبة.

(٢) في «أخرج».

(٣) تقدم برقم (٤٧).

(٤) لم أهد إلى قائله وتمامه، وهو في البحر ٤٠٦/٥.

(٥) كذا في الأصل والنسخ، والسياق: إليه، أي: إلى الزمان.

آ. (٦) قوله تعالى: ﴿إِذْ أَنْجَاكُمْ﴾: يجوز فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون منصوباً بـ «نعمّة». الثاني: أن يكون بـ «عليكم» ويوضح ذلك ما ذكره الزمخشري^(١) فإنه قال: «إذ أنجاكم ظرفٌ للنعمّة بمعنى الإِنعام، أي: إنعامه عليكم ذلك الوقت. فإن قلت: هل يجوزُ أن ينتصبَ بـ «عليكم»؟ قلت: لا يخلو: إمّا أن يكونَ صلةً للنعمّة بمعنى الإِنعام، أو غيرَ صلة إذا أردت بالنعمّة العطيّة، فإذا كان صلةً لم يعملَ فيه، وإذا كان غيرَ صلةٍ بمعنى: اذكروا نعمّة الله مستقرّةً عليكم عمِلَ فيه. وتبيّن الفرقُ بين الوجهين: أنك إذا قلت: «نعمّة الله عليكم» فإنّ جعلته صلةً لم يكن كلاماً حتى تقول: فائضة أو نحوها، وإلا^(٢) كان كلاماً. والثالث: أنه بدلٌ من «نعمّة»، أي: اذكروا وقت إنجائكم وهو من بدل الاشتمال.

قوله: «ويذَّبِحون» حالٌ أخرى من «آل فرعون». وفي البقرة^(٣) دون واو لأنه قصد به التفسيرُ فالسُّومُ هنا غيرُ السُّومِ هناك.

آ. (٧) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنُ﴾: يجوزُ أن يكونَ نسقاً على «إذ أنجاكم»، وأن يكونَ منصوباً بـ «اذكروا» مفعولاً لا ظرفاً. وجوزَ فيه الزمخشري^(٤) أن يكونَ نسقاً على «نعمّة» فهو من قولِ موسى، والتقدير: وإذ قال موسى: اذكروا نعمّة الله واذكروا حين تأذّن. وقد تقدّم^(٥) نظيرُ ذلك في الأعراف. وقرأ^(٦) ابن محيصن «يذَّبِحون» مخففاً.

(١) الكشاف ٣٦٧/٢.

(٢) أي وإن لم تجعله صلة كان كلاماً.

(٣) الآية ٤٩ «يسومونكم سوء العذاب يذَّبِحون».

(٤) الكشاف ٣٦٨/٢.

(٥) الآيات: ٦٩، ٧٤، ٨٦.

(٦) البحر ٤٠٧/٥.

أ. (٩) قوله تعالى: ﴿قَوْمِ نُوحٍ﴾: بدلٌ أو عطفٌ [بيان].

قوله: «والذين مِنْ بعدهم» يجوز أن يكون عطفاً على الموصول الأول، أو على المبدل منه، وأن يكون مبتدأً، خبره «لا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ»، و«جَاءَتْهُمْ» خبر آخر. وعلى ما تقدم يكون «لا يعلمهم» حالاً من «الذين»، أو من الضمير في «مِنْ بعدهم» لوقوعه صلة^(١)، وهذا عنى أبو البقاء^(٢) بقوله: «حال من الضمير في «مِنْ بعدهم»، ولا يُريد به الضمير المجرور؛ لأن مذهبَه مَنْعُ الحال من المضاف إليه، وإن كان بعضهم جَوَّزه في صور. وجَوَّز أيضاً^(٣) هو والزمخشري^(٤) أن تكون استئنافاً.

وقال الزمخشري^(٥): «والجملة مِنْ قوله «لا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ» اعتراضٌ. وردَّ عليه الشيخ^(٦) بأن الاعتراض إنما يكون بين جزأين أحدهما يطلب الآخر، ولذلك لما أعربَ الزمخشريُّ «والذين» مبتدأً و«لا يَعْلَمُهُمْ» خبره، قال^(٧): «والجملة مِنْ المبتدأ والخبر اعتراضٌ». واعترضه الشيخ أيضاً بما تقدم. ويمكن أن يُجاب عنه في الموضوعين: بأن الزمخشريُّ يمكن أن يعتقِدَ أن «جَاءَتْهُمْ» حالٌ مما تقدم، فيكون الاعتراض واقعاً بين الحال وصاحبها، وهذا كلامٌ صحيح.

قوله: «فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ» يجوز أن تكون الضمائر للكفار،

(١) التقدير: والذين استقروا من بعدهم غير عالم بهم إلا الله.

(٢) الإملاء ٦٦/٢.

(٣) أي في جملة «لا يعلمهم».

(٤) الكشاف ٣٦٨/٢ ولكنه لم يذكر الاستئناف، بل ذكر الاعتراض.

(٥) الكشاف ٣٦٨/٢.

(٦) البحر ٤٠٨/٥.

(٧) الكشاف ٣٦٨/٢.

أي: فَرَدَّ الكَفَارُ أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ مِنَ الْغِيْظِ. وَ «فِي» عَلَى بَابِهَا مِنَ الظَّرْفِيَّةِ، أَوْ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ ضَحْكَاً وَاسْتَهْزَاءً. فَ «فِي» بِمَعْنَى عَلَى، أَوْ أَشَارُوا بِأَيْدِيهِمْ إِلَى أَلْسِنَتِهِمْ وَمَا نَطَقُوا بِهِ مِنْ قَوْلِهِمْ: إِنَّا كَفَرْنَا، فَهِيَ بِمَعْنَى إِلَى. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَرْفُوعُ لِلْكَفَارِ وَالْآخِرَانِ لِلرُّسُلِ^(١)، عَلَى أَنْ يُرَادَ بِالْأَيْدِيِ النَّعْمَ، أَي: رَدُّوا نَعَمَ الرُّسُلِ وَهِيَ نَصَائِحُهُمْ فِي أَفْوَاهِ الرُّسُلِ، لِأَنَّهُمْ إِذَا كَذَّبُوهَا كَانَتْهُمْ رَجَعُوا بِهَا مِنْ حَيْثُ جَاءَتْ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَلِ. [وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ هَذَا الْمَعْنَى، وَالْمَرَادُ بِالْأَيْدِيِ الْجَوَارِحُ]^(٢). وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلَانِ لِلْكَفَارِ، وَالْآخِيرُ لِلرُّسُلِ، أَي: فَرَدَّ الكَفَارُ أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِ الرُّسُلِ، أَي: أَطْبَقُوا أَفْوَاهَهُمْ، يَشِيرُونَ إِلَيْهِمْ بِالسُّكُوتِ، أَوْ وَضَعُوا عَلَى أَفْوَاهِهِمْ يَمْنَعُونَهُمْ بِذَلِكَ مِنَ الْكَلَامِ.

وقيل: «فِي» هُنَا بِمَعْنَى الْبَاءِ. قَالَ الْفَرَاءُ^(٣): «قَدْ وَجَدْنَا مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَجْعَلُ «فِي» مَوْضِعَ الْبَاءِ. يُقَالُ: أَدْخَلَكَ بِالْجَنَّةِ، وَفِي الْجَنَّةِ، وَأَنْشَدَ^(٤):

٢٨٦٩ - وَأَرْغَبُ فِيهَا عَنْ لَقِيْطٍ وَرَهْطِهِ وَلَكِنِّي عَنْ سِنْسِيسٍ لَسْتُ أَرْغَبُ

أي: أَرْغَبُ بِهَا. وَقَالَ أَبُو عَيْبَةَ^(٥): «هَذَا ضَرْبٌ مَثَلٍ، تَقُولُ الْعَرَبُ: «رَدَّ يَدَهُ فِي فِيهِ»، إِذَا أَمْسَكَ مِنَ الْجَوَابِ»، وَقَالَ الْأَخْفَشُ^(٦) أَيْضاً. وَقَالَ

(١) المرفوع الواو في «ردوا» والآخرا ن هم: في «أيديهم» وهم في «أفواههم».

(٢) ما بين معقوفين لم يظهر في الأصل، وأثبتناه من (ش).

(٣) معاني القرآن له ٧٠/٢.

(٤) لم أتهتد إلى قائله وهو في الفراء ٧٠/٢، والبحر ٤٠٩/٥. وسنسب: حَيٌّ مِنْ طَيْبِء.

(٥) مجاز القرآن ٣٣٦/١. وسقطت التاء من «عبيدة» في الأصل سهواً، إلا أن يكون أبو عبيد وأبو عبيدة قد قالا النص نفسه.

(٦) لم يرد هذا القول في «معاني القرآن».

القيسي^(١): «لم نسمع أحداً يقول: «رَدَّ يده في فيه» إذا تَرَكَ ما أَمَرَ به». ورُدُّ عليه، فإنَّ مَنْ حَفِظَ حِجَّةً على مَنْ لَمْ يَحْفَظْ.

وقرأ طلحة^(٢) «تَدْعُونَا» بإدغام نون الرفع في نون الضمير، كما تُدْعَم في نون الوقاية.

آ. (١٠) قوله تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾: يجوز في «شكُّ» وجهان، أظهرهما: أنه فاعل بالجارِّ قبله، وجاز ذلك لاعتماده على الاستفهام. والثاني: أنه مبتدأ وخبره الجارُّ، والأولُ أَوْلَى، بل كان ينبغي أن يتعيَّن لأنه يلزم من الثاني الفصلُ بين الصفة والموصوفِ بأجنبيٍّ وهو المبتدأ، وهذا بخلاف الأول، فإنَّ الفاصلَ ليسَ أجنبياً؛ إذ هو فاعلٌ، والفاعلُ كالجزء من رافعه. ويدلُّ على ذلك تجويزُهم: «ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُّ منه في عين زيد» بنصب «أحسن» صفةً ورفع «الكحلُّ» فاعلاً بأفْعَل، ولم يَضُرَّ الفصلُ به بين أفْعَل وبين «مِنْ» لكونه كالجزء من رافعه، ولم يُجيزوا رَفَعَ «أحسن» خبراً مقدِّماً و«الكحلُّ» مبتدأ مؤخر، لثلا يلزم الفصلُ بين أفْعَل وبين «مِنْ» بأجنبي. ووجهُ الاستشهادِ من هذه المسألة: أنهم جعلوا المبتدأ أجنبياً بخلاف الفاعل، ولهذه المسألة موضعٌ غيرُ هذا.

وقرأ العامةُ «فاطر» بالجرِّ. وفيه وجهان: النعتُ والبديهة، قاله أبو البقاء^(٣). وفيه نظر؛ فإنَّ الإبدالَ بالمشتقاتِ يَقِلُّ، ولو جعله عطفَ بيانٍ كان أسهل. قال الزمخشريُّ^(٤): «أُدْخِلْتُ همزةَ الإنكارِ على الظرف؛ لأنَّ

(١) تفسير غريب القرآن ٢٣٠.

(٢) البحر ٤٠٩/٥.

(٣) الإملاء ٦٦/٢.

(٤) الكشاف ٣٦٩/٢.

- إبراهيم -

الكلام ليس في الشك، إنما هو في المشكوك فيه، وأنه لا يحتمل الشك
لظهور الأدلة وشهادتها عليه / [أ/٥٣٣]

وقوله: «لِيَغْفِرَ» اللام متعلقة بالدعاء، أي: لأجل غفران ربكم،
كقوله^(١):

٢٨٧٠- دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورًا فَلَبِيْ فَلَئِبِيْ يَدَيَّ مِسُورِ
ويجوز أن تكون اللام معدية كقولك: دَعَوْتُكَ لزيدٍ، وقوله: «إذ تَدْعُونَ
إلى [الإيمان]»^(٢). والتقدير: يدْعُوكم إلى غفران ذنوبكم.

وقوله: «أَنْ تَصُدُّونَا» العامة على تخفيف النون. وقرأ طلحة^(٣) بتشديدها
كما شدد «تَدْعُونَ»^(٤). وفيها تخريجان، أحدهما: ما تقدّم في نظيرتها على
أَنْ تكون «أَنْ» هي المخففة لا الناصبة، واسمها ضمير الشأن، وشدّ عَدَمُ
الفصل بينها وبين الجملة الفعلية. والثاني: أنها الناصبة، ولكنْ أَهْمِلْتُ
حملاً على «ما» المصدرية، كقراءة «أَنْ يُتِمَّ»^(٥) برفع «يُتِمُّ». وقد تقدّم
القول فيه.

و«مِنْ» في «مِنْ ذُنُوبِكُمْ» قيل: مزيدة. وقيل: تبعية. وقيل:
بمعنى البدل، أي: بدل عقوبة ذنوبكم، كقوله: «أَرْضِيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنْ
الْآخِرَةِ»^(٦).

(١) تقدم برقم (١٩٢٦).

(٢) الآية ١٠ من غافر.

(٣) البحر ٥/٤١٠.

(٤) في الآية ٩ وقد مرّ تخريجها.

(٥) الآية ٢٣٣ من البقرة «لمن أراد أن يتم الرضاعة» وهي قراءة مجاهد وابن عباس.
الدر المصون ٢/٤٦٣.

(٦) الآية ٣٨ من التوبة.

قوله: «تُرِيدُونَ» يجوز أن يكون صفةً ثانيةً لـ «بَشَرٌ»، وحُجِلَ على معناه؛ لأنه بمنزلة القوم والرَّهْط، كقوله: «أَبَشْرٌ يَهْدُونَنَا»^(١) وأن يكون مُسْتَأْنَفًا.

آ. (١١) قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَنَا أَنْ نَأْتِيَكُمْ﴾: يجوز أن يكون خبر «كان»: «لنا»، و«أَنْ نَأْتِيَكُمْ» اسمها، أي: وما كان لنا إتيانكم بسلطان^(٢). و«إلا بإذن الله» حال. ويجوز أن يكون الخبرُ «إلا بإذن الله» و«لنا» تبيين.

آ. (١٢) قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا أَنْ لَا﴾: كقوله: «وما لنا أن لا نقاتل»^(٣) وقد تقدّم. و«لَنْصَبِرَنَّ» جوابُ قسم. وقوله: «ما آذَيْتُمونا» يجوز أن تكون «ما» مصدرية، وهو الأرجح لعدم الحاجة إلى رابطٍ أدعي حذفه على غير قياس. والثاني أنها موصولة اسمية، والعائدُ محذوفٌ على التدرّج؛ إذ الأصل: آذَيْتُمونا به، ثم حذفت الباء، فوصل الفعلُ إليه بنفسه. وقرأ^(٤) الحسن بكسر لام الأمر في «فَلْيَتَوَكَّلْ» وهو الأصل.

آ. (١٣) : و ﴿لَنْخْرِجَنَّكُمْ﴾ : جوابُ قسمٍ مقدّرٍ، كقوله: «ولَنْصَبِرَنَّ»^(٥).

قوله: «أَوْ لَتَعُوذُنَّ» في «أَوْ» ثلاثة أوجه، أحدها: أنها على بابها من كونها لأحد الشيئين. والثاني: أنها بمعنى «حتى». والثالث: أنها بمعنى «إلا»، كقولهم: «لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِي». والقولان الأخيران مرادوان؛ إذ

(١) الآية ٦ من التغابن.

(٢) الأصل «بسورة» وهو سهو.

(٣) الآية ٢٤٦ من البقرة.

(٤) المحتسب ٣٥٩/١، البحر ٤١١/٥.

(٥) في الآية ١٢.

- إبراهيم -

لا يَصِحُّ تركيبُ «حتى» ولا تركيبُ «إلا» مع قوله «لَتَعُوذُنَّ» بخلافِ المثال المتقدم.

والعَوْدُ هنا: يُحتمل أن يكونَ على بابِه، أي: لَتَرْجِعُنَّ. و«في مِلَّتِنَا» متعلِّقٌ به، وأن يكونَ بمعنى الصيرورة، فيكونَ الجارُّ في محلِّ نصبٍ خبراً لها، ولم يذكرَ الزمخشريُّ^(١) غيره. [قال:] «فإن قلت: كأنهم على مِلَّتِهِمْ حتى يَعُودُوا فيها. قلت: معاذَ اللَّهِ، ولكنَّ العَوْدَ بمعنى الصيرورة، وهو كثيرٌ في كلام العرب كثرةً فاشيةً، لا تكاد تسمعهم يستعملون «صار»، ولكن «عاد»: ما عُدْتُ أراه، عاد لا يكلمني، ما عاد لفلان مالٌ، أو خاطبوا به كلُّ رسولٍ ومَنْ آمَنَ به، فغلبوا في الخطاب الجماعةَ على الواحد». فقوله «أو خاطبوا» إلى آخره هو الوجهُ الأولُ بالتأويلِ المذكور^(٢)، وهو تأويلٌ حسنٌ.

قوله: «لنُهَلِكَنَّ» جوابٌ قسمٍ مضمَر، وذلك القسمُ وجوابُه فيه وجهان، أحدهما: أنه على إضمارِ القول، أي: قال: لنُهَلِكَنَّ. والثاني: أنه أجرى الإيحاءَ مُجرى القول لأنه ضَرَبَ منه.

وقرأ^(٣) أبو حيوَةَ «لِيُهَلِكَنَّ»، و«لِيُسْكِنَنَّكُمْ» بياءِ الغيبةِ مناسبةً لقوله «رَبُّهُمْ».

آ. (١٤) قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ﴾: مبتدأ، وهو مُشارٌ به إلى توريث الأرضِ. و«لِمَنْ خَافَ» الخبر. و«مَقَامِي» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه مُقَحَّمٌ وهو بعيدٌ؛ إذ الأسماءُ لا تُقَحَّم. الثاني: أنه مصدرٌ مضافٌ للفاعل.

(١) الكشاف ٣٧٠/٢.

(٢) أي وجه «أو» لأحد الشئيين بتأويل «عاد» بمعنى صار.

(٣) البحر ٤١١/٥، الكشاف ٣٧٠/٢.

- إبراهيم -

قال الفراء^(١): «مقامي: مصدرٌ [مضافٌ]^(٢) لفاعله، أي: قيامي عليه بالحِفظ». الثالث: أنه اسمُ مكانٍ. قال الزجاج: «مكان وقوفه بين يدي الحساب، كقوله «ولمَن خاف مقامَ ربه»^(٣).

قوله: «وعِيد» أثبت الياء هنا وفي (ق) في موضعين: «كلُّ كَذِبِ الرسلِ فحقٌّ وعيد»^(٤)، «فذكرُ بالقرآنِ مَنْ يخافُ وعيد»^(٥) وصلًا وحذفها وقفًا ورشٌ عن نافع^(٦)، وحذفها الباقون وصلًا ووقفًا.

آ. (١٥) قوله تعالى: ﴿وَاسْتَفْتَحُوا﴾: العامةُ على «استفتحوا» فعلاً ماضياً، وفي ضميره أقوالٌ، أحدها: أنه عائدٌ على الرسلِ الكرام، ومعنى الاستفتاح: الاستنصارُ، «إِنْ تَسْتَفْتِحُوا فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ»^(٧). وقيل: طَلَبُ الحكمِ من الفُتاحة^(٨). الثاني: أن يعودَ على الكفار، أي: استفتح أممُ الرسلِ عليهم، كقوله: «فأمطرُ علينا حجارةً من السماء»^(٩). وقيل: عائدٌ على الفريقين لأنَّ كلاً طَلَبَ النصرَ على صاحبه. وقيل: يعودُ على قريشٍ لأنهم في سببي الجذبِ استمطروا فلم يُمطروا، وهو على هذا مستأنفٌ، وأمَّا على غيره من الأقوال فهو عطفٌ على قوله «فأوحى إليهم».

(١) لم يرد في «معاني القرآن».

(٢) سقط سهواً من الأصل، وأثبتناه من (ش).

(٣) الآية ٤٦ من سورة الرحمن.. ولم يرد قول الزجاج في «معاني القرآن».

(٤) الآية ١٤.

(٥) الآية ٤٥.

(٦) الإنحاف ١٦٧/٢، والتيسير ١٣٥، السبعة ٣٦٤، النشر ٣٠١/١.

(٧) الآية ١٩ من الأنفال.

(٨) الفُتاحة: الحكم أو الحكومة أو أن تحكم بين خصمين. اللسان: (فتح).

(٩) الآية ٣٢ من الأنفال.

وقرأ^(١) ابنُ عباسٍ ومجاهدٌ وابنُ محيٍصن «استفتِحوا» على لفظِ [ب/٥٣٣] الأمر، أمراً للرسَل بطلبِ النَّصرة، وهي مقوِّبةٌ لَعوْدِهِ في المشهورَةِ على الرسل. والتقدير: قال لهم: لنهلكنَّ وقال لهم: استفتِحوا.

قوله: «وخاب» هو في قراءةِ العامَّةِ عطفٌ على محذوفٍ تقديرُه: انتصروا وظفروا وخاب. ويجوز أن يكونَ عطفاً على «استفتِحوا» على أن الضميرَ فيه للكفار. وفي غيرها^(٢) على القولِ المحذوف، وقد تقدَّم أنه يُعطفُ الطلبُ على الخبرِ وبالعكس.

آ. (١٦) و ﴿مِنْ ورائِهِ جهنَّم﴾: جملةٌ في محلِّ جرِّ صفةٍ لـ «جبارٍ». ويجوز أن تكونَ الصفةُ وحدها الجارُّ، و«جهنَّم» فاعلٌ به. وقوله: «ويُسقى» صفةٌ معطوفةٌ على الصفةِ قبلها، جملةٌ فعليةٌ على اسمية. وإنَّ جَعَلَتِ الصفةُ من الجارِّ وحده، وعَلَّقْتَهُ بفعلٍ كان من عطفِ فعليةٍ على فعلية. وقيل: عطفٌ على محذوفٍ، أي: يُلْقَى فيها وَيُسْقَى.

و«وراء» هنا على بابها. وقيل: بمعنى «أمام» فهو من الأضداد، وهذا عنى الزمخشري^(٣) بقوله: «مِنْ بين يديه» وأنشد^(٤):

٢٨٧١ - عَسَى الكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ

يكون وراءه فَرَجٌ قَرِيبٌ

وهو قولُ أبي عبيدة^(٥) وقطرب وابن جرير^(٦). وقال الآخرُ في

(١) الإتحاف ١٦٧/٢، المحتسب ٣٥٩/١، البحر ٤١٢/٥.

(٢) أي على قراءة «استفتِحوا» أمراً.

(٣) الكشاف ٣٧١/٢. و«هذا» مفعول مقدم.

(٤) تقدم برقم (٩٢٨).

(٥) مجاز القرآن ٣٧٧/١.

(٦) تفسير الطبري ١٣/١٩٤.

ذلك^(١) :

٢٨٧٢- أَيْرُجُو بْنُ مَرْوَانَ سَمِعِي وَطَاعَتِي
وَقَوْمِي تَمِيمٌ وَالْفَلَاءُ وَرَائِيَا

أَي : قُدَّامِي . وَقَالَ آخِرُ^(٢) :

٢٨٧٣- أَلَيْسَ وَرَائِي إِنْ تَرَخْتُ مَنِيَّتِي
لُزُومُ الْعَصَا تُحْنِي عَلَيْهَا الْأَصَابِعُ

وَقَالَ ثَعْلَبُ : «هُوَ اسْمٌ لِمَا تَوَارَى عَنْكَ ، سِوَاءَ كَانِ خَلْفَكَ أَمْ قُدَّامَكَ» .

قوله : «مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ» فِي «صَدِيدٍ» ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٌ . أَحَدُهَا : أَنَّهُ نَعْتٌ لـ «مَاءٍ» وَفِيهِ تَأْوِيلَانِ ، أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ عَلِي حَذْفِ أَدَاةِ التَّشْبِيهِ ، أَي : مَاءٌ مِثْلُ صَدِيدٍ ، وَعَلَى هَذَا فَلَيْسَ الْمَاءُ الَّذِي يَشْرَبُونَهُ صَدِيداً ، بَلْ مِثْلُهُ . وَالثَّانِي : أَنَّ الصَّدِيدَ لَمَّا كَانَ يُشْبِهُ الْمَاءَ أُطْلِقَ عَلَيْهِ مَاءً ، وَلَيْسَ هُوَ مَاءً حَقِيقَةً ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُونَ يَشْرَبُونَ نَفْسَ الصَّدِيدِ الْمُشْبِهِ لِلْمَاءِ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَطِيَّةَ^(٣) . وَإِلَى كَوْنِهِ صِفَةً ذَهَبَ الْحَوْفِيُّ وَغَيْرُهُ . وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ إِذْ لَيْسَ بِمَشْتَقِي ، إِلاَّ عَلَى مَنْ فَسَّرَهُ بِأَنَّهُ صَدِيدٌ بِمَعْنَى مَصْدُودٍ ، أَخَذَهُ مِنَ الصَّدِّ ، فَكَأَنَّهُ لِكِرَاهِيَّتِهِ مَصْدُودٌ عَنْهُ ، أَي : يَمْتَنَعُ عَنْهُ كُلُّ أَحَدٍ .

الثَّانِي : أَنَّهُ عَطْفُ بَيَانٍ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤) ، وَلَيْسَ مَذْهَبُ^(٥) الْبَصْرِيِّينَ جَرِيئُهُ فِي النِّكَرَاتِ ، إِنَّمَا قَالَ بِهِ الْكُوفِيُّونَ ، وَتَبِعَهُمُ الْفَارِسِيُّ أَيْضاً .
الثَّالِثُ : أَنَّهُ يَكُونُ بَدَلًا . وَأَعْرَبَ الْفَارِسِيُّ «زَيْتُونَةٍ» مِنْ قَوْلِهِ : «يُوقَدُ» مِنْ

(١) الْبَيْتُ لِسَوَّارِ بْنِ الْمُضَرَّبِ ، وَهُوَ فِي اللِّسَانِ : (وَرِي) ، وَمَجَازُ الْقُرْآنِ ١/٣٣٧ .

(٢) الْبَيْتُ لِلْبَيْدِ ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ١٧٠ ، وَاللِّسَانُ : (وَرِي) .

(٣) الْمَحْرَرُ ٨/٢١٩ .

(٤) الْكَشَافُ ٢/٣٧١ . (٥) انْظُرْ : الْاِرْتِشَافُ ٢/٦٠٥ .

شجرة مباركة زَيْتُونَةٍ^(١) عطف بيان أيضاً.

والصَّديدُ: ماء يسيل من أجساد أهل النار. وقيل: ما حال بين الجلد
واللحم من القيح.

آ. (١٧) قوله تعالى: ﴿يَتَجَرَّعُهُ﴾: يجوز أن تكون الجملة صفة
لـ «ماء»، وأن تكون حالاً من الضمير في «يُسْقَى»، وأن تكون مستأنفة^(٢).
و«تَجَرَّعَ» تَفَعَّلَ وفيه احتمالات، أحدها: أنه مطاوعٌ لَجَرَّعْتُهُ نحو: عَلَّمْتُهُ
فَتَعَلَّمَ. والثاني: أن يكون للتكلف نحو: تَحَلَّم، أي: يتكلف جَرَّعَهُ،
ولم يذكر الزمخشري^(٣) غيره. الثالث: أنه دالٌّ على المُهَلَّة نحو: فَهَمَّتَهُ،
أي: يتناوله شيئاً فشيئاً بِالْجَرَّعِ، كما يفهم شيئاً فشيئاً بالتفهم. الرابع: أنه
بمعنى جَرَعَ المجرّد نحو: «عَدَوْتُ الشَّيْءَ» و«تَعَدَّيْتُهُ».

«ولا يكاد يُسِيغُهُ»، أي: لم يقاربْ إِسَاغَتَهُ فكيف بحصولها؟ كقوله:
«لم يكذِّ يَرَاهَا»^(٤) وستأتي إن شاء الله.

قوله: «وَمِنْ ورائِهِ عذابٌ غليظٌ» في الضمير وجهان، أظهرهما: أنه
عائدٌ على «كل جبار». والثاني: أنه عائدٌ على العذاب المتقدِّم.

آ. (١٨) قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾: فيه أوجه، أحدها:
- وهو مذهبٌ سيبويه^(٥) - أنه مبتدأٌ محذوفٌ الخبرُ تقديرُهُ: فيما يُتلى عليكم
مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا، وتكون الجملة من قوله «أعمالهم كرمادٍ» مستأنفةً جواباً

(١) الآية ٣٥ من النور.

(٢) الأصل: «مستأنفاً» وهو سهو.

(٣) الكشاف ٣٧١/٢.

(٤) الآية ٤٠ من النور.

(٥) الكتاب ٧١/١ - ٧٢.

- إبراهيم -

سؤال مقدر، كأنه قيل: كيف مثَّلهم؟ فقيل: كيت وكيت. والمثَّل استعارة للصفة التي فيها غرابة كقولك: صفة زيد: عرضُه مصُونٌ، وماله مبذول.

الثاني: أن يكون «مَثَل» مبتدأ، و«أعمالهم» مبتدأ ثانٍ، و«كرماد» خبرٌ الثاني، والثاني وخبره خبرٌ الأول. قال ابن عطية^(١): «وهذا عندي أرجح الأقوال، وكأنك قلت: المتحصَّل في النفس مثلاً للذين كفروا هذه الجملة المذكورة». وإليه نحا الحوفي. قال الشيخ^(٢): «وهو لا يجوز لأن الجملة التي وقعت خبراً للمبتدأ لا رابطَ فيها يربطها بالمبتدأ^(٣)، وليست نفس المبتدأ فتستغني عن رابطٍ». قلت: بل الجملة نفس المبتدأ، فإن نفس مثَّلهم هو نفس أعمالهم كرمادٍ في أن كلاً منهما لا يفيد شيئاً، ولا يبقى له أثر، فهو نظير قولك: / «هَجَّيرِي^(٤) أبي بكر لا إله إلا الله».

[٥٣٤/١]

الثالث: أن «مَثَل» مزيدة، قاله الكسائي والفراء^(٥): أي: الذين كفروا أعمالهم كرمادٍ، فالذين مبتدأ و«أعمالهم» مبتدأ ثانٍ و«كرماد» خبره. وزيادة الأسماء ممنوعة.

الرابع: أن يكون «مَثَل» مبتدأ، و«أعمالهم» بدلٌ منه، على تقدير: مَثَل أعمالهم، و«كرماد» الخبر. قاله الزمخشري^(٦)، وعلى هذا فهو بدلٌ كلٍّ من كلٍّ، على حذف المضاف كما تقدّم.

الخامس: أن يكون «مَثَل» مبتدأ، و«أعمالهم» بدلٌ منه بدلٌ اشتمالٍ،

(١) المحرر ٢٢١/٨.

(٢) البحر ٤١٥/٥.

(٣) الذي هو «مَثَل» فَخَلَّتْ مِنْ رَابِطٍ يَعُودُ عَلَيْهِ.

(٤) أي عادته وشأنه. انظر: النهاية ٢٤٦/٥.

(٥) لم يشر في إعرابه لها إلى مسألة الزيادة. انظر: معاني القرآن ٧٢/٢.

(٦) الكشف ٣٧٢/٢.

و«كرماد» الخبر، كقول الزبّاء^(١):

٢٨٧٤- ما للجمال مَشِيهاً وثيداً أجنّداً يَحْمِلُنَ أم حديداً
والسادس: أن يكون «مَثَل» مبتدأ، و«أعمالهم» خبره، أي: مَثَلُ
أعمالهم، فحذف المضاف. و«كرماد» على هذا خبرٌ مبتدأ محذوف، وقال
أبو البقاء^(٢) حين ذكر وجهَ البدل: «ولو كان في غير القرآن لجاز إبدالُ
«أعمالهم» من «الذين» وهو بدلُ اشتمال»، يعني أنه كان يُقرأ «أعمالهم»
مجرورةً، لكنه لم يُقرأ به.

و«الرماد» معروفٌ، وهو^(٣) ما سَحَقَتَهُ النارُ من الأجرام، وجمعه في
الكثرة على رُمْد، وفي القلة على أَرْمِدَة كجَمادٍ وجُمْدٍ وأجْمِدَة، وجمعه على
«أَرْمِداء» شاذٌّ. والرَّماد: السَّنَة أيضاً، السَّنَة: المَحَل، أَرْمَدَ الماءُ، أي: صار
بلون الرماد، والأَرْمَدُ: ما كان على لونِ الرَّماد. وقيل للبعوض «رُمْد» لذلك،
ويقال: رَمَادٌ رَمِدِدٌ، أي: صار هباءً.

قوله: «اشتدّت به الريح» في محلّ جرّ صفةٍ لرماد، و«في يوم» متعلّقٌ
بـ «اشتدّت».

قوله: «عاصفٍ» فيه أوجهٌ، أحدها: أنه على تقدير: عاصفٍ ريحُه،
أو عاصفٍ الريح، ثم حُذِفَ «الريح» وجُعِلت الصفةُ لليوم مجازاً كقولهم:
«يومٌ ماطرٌ» و«ليلٌ نائمٌ». قال الهروي: «فَحُذِفَتْ لتقدّم ذِكْرِها، كما قال^(٤):

(١) معاني القرآن للزّاء ٧٣/٢، والأشموني ٤٦/٢، الهمع ١٥٩/١، الدرر ١٤١/١.
والوئيد: ذو صوت شديد.

(٢) الإملاء ٦٧/٢.

(٣) انظر: اللسان: (رمد).

(٤) لم أهدئ إلى قائله وتمامه، وهو في القرطبي ٣٥٣/٩. والبحر ٤١٥/٥.

٢٨٧٥ - إذا جاء يومٌ مظلّمُ الشمسِ كاسِفٌ

أي: كاسِفُ الشمسِ .

الثاني: أنه على النَّسَبِ، أي: ذي عُصُوفٍ كلابنٍ وتامرٍ .

الثالث: أنه خُفِضَ على الجِوَارِ، أي: كان الأَصْلُ أن يَتَّبِعَ العاصِفُ الرِّيحَ في الإِعْرَابِ فيقال: اشْتَدَّتْ به الرِّيحُ العاصِفُ في يومٍ، فلَمَّا وَقَعَ بعدَ اليَوْمِ أُعْرِبَ بإِعْرَابِهِ، كقولهم: «جُحِرُ ضَبِّ حَرِبٍ». وفي جَعْلٍ هذا من باب الخَفِضِ على الجِوَارِ نَظْرًا، لأنَّ مِنْ شَرَطِهِ: أن يكون بحيث لَوْ جُعِلَ صِفَةً لِمَا قُطِعَ عن إِعْرَابِهِ لَصَحَّ كالمِثَالِ المذكورِ، وهنا لَوْ جَعَلْتَهُ صِفَةً للرِّيحِ لَمْ يَصِحَّ لتخالفهما تعريفًا وتنكيرًا في هذا التركيبِ الخاصِّ .

وقرأ^(١) الحسن وابن أبي إسحاق بإضافة «يوم» لـ «عاصِفٍ». وهي على حَذْفِ الموصوفِ، أي: في يومٍ رِيحٍ عاصِفٍ، فَحَذَفَ لَفْهَمَ المعنى الدالُّ على ذلك. ويجوز أن يكونَ من بابِ إضافةِ الموصوفِ إلى صِفَتِهِ عند مَنْ يَرَى ذلك نحو: بَقْلَةُ الحَمَّاءِ .

ويقال: رِيحٌ عاصِفٌ ومُعَصِفٌ، وأصلُهُ من العَصْفِ، وهو ما يُكْسَرُ مِنَ الزَّرْعِ فقيلَ ذلكَ للرِّيحِ الشديدةِ لأنها تَعَصِفُ، أي: تَكْسِرُ ما تَمُرُّ عَلَيْهِ .
قوله: «لا يَقْدِرُونَ» مستأنفٌ، وَيَضَعُفُ أن يكونَ صِفَةً ليومٍ على حَذْفِ العائدِ، أي: لا يَقْدِرُونَ فِيهِ، و«مِمَّا كَسَبُوا» متعلِّقٌ بمحذوفٍ، لأنَّهُ حالٌ من «شيءٍ» إذ لو تَأَخَّرَ لكانَ صِفَةً . والتقديرُ: على شيءٍ مِمَّا كَسَبُوا .

آ . (١٩) قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾: قرأ^(٢) أبو عبد الرحمن بسكونٍ

(١) المحتسب ٣٦٠/١، القرطبي ٣٥٤/٩، البحر ٤١٥/٥ .

(٢) البحر ٤١٥/٥، المحتسب ٣٦٠/١ .

الراء وفيها وجهان، أحدهما: أنه أَجْرَى الوصلَ مُجْرَى الوقف. والثاني: أنَّ العربَ حَذَفَتْ لَامَ الكلمة عند عدمِ الجازمِ فقالوا: «ولو تَرَ ما الصبيانُ» فلما دخل الجازمُ تخيلوا أن الراءَ محلُّ الجزمِ، ونظيره: لم أُبْلِ، فإنَّ أصله أبا لي، ثم حذفوا لامه رفعا فلما جزموه لم يَعْتَدُوا بلامه، وتوهّموا الجزم في اللام. والرؤية هنا قلبيةَّة ف «أَنَّ» في محلِّ المفعولين أو أحدهما على الخلاف. وقرأ^(١) الأخوان هنا «خالق السموات والأرض» «خالق» اسمُ فاعلٍ مضافاً لِمَا بعده، فلذلك خفضوا ما عطفَ عليه وهو الأرض. وفي النور: «خالقُ كُلِّ دَابَّةٍ»^(٢) اسمُ فاعلٍ مضافاً لما بعده. والباقون «خالق» فعلاً ماضياً، ولذلك نصبوا «الأرض»، و«كُلِّ دَابَّةٍ»، فكسرة «السموات» في قراءة الأخوين خفضٌ، وفي قراءةٍ غيرهما نصبٌ. / ولو قيل بأنه في قراءة الأخوين [٥٣٤/ب] يجوزُ نَصْبُ «الأرض» على أحدِ وجهين: إمَّا على المحلِّ، وإمَّا على حَذْفِ التنوين لالتقاء الساكنين، فتكون «السموات» منصوبةً لفظاً وموضعاً، لم يمتنع، ولكن لم يُقرأ به.

و«بالحق» متعلِّقٌ بـ «خالق» على أن الباء سببيةٌ، وبمحذوفٍ على أنها حاليةٌ: إمَّا من الفاعلِ، أي: مُحِقِّقاً، وإمَّا من المفعولِ، أي: ملتبسةٌ بالحق.

آ. (٢١) قوله تعالى: ﴿تَبَعاً﴾: يجوز أن يكون جمع «تابع» كخادمٍ وخَدَمٍ وغائبٍ وغَيْبٍ، ويجوز أن يكون مصدرًا نحو: قومٌ عَدُلٌ، ففيه ثلاثة التأويلات المشهورة^(٣).

قوله: «مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ» في «مِنْ» و«مِنْ» أوجهٌ، أحدها: أنَّ

(١) البحر ٤١٦/٥، السبعة ٣٦٢، النشر ٢٩٨/٢، الحجة ٣٧٦، الإتحاف ١/١٦٧.

(٢) الآية ٤٥.

(٣) أي تأويل المصدر باسم الفاعل، أو تقدير مضاف، أي: ذوكذا، أو على إرادة المبالغة حتى كأنه نفس العدل. انظر: أوضح المسالك ٤٧٢.

« مِنْ » الأولى للتبيين، والثانية للتبعيض، تقديره: مُغْنُونَ عَنَا بَعْضَ الشَّيْءِ الذي هو عذابُ الله، قاله الزمخشري^(١). قال الشيخ^(٢): «هذا يقتضي التقديم في قوله «من شيء» على قوله «مِنْ عذاب الله»؛ لأنه جَعَلَ «من شيء» هو المُبَيَّن بقوله من عذاب، و«مِنْ» التبيينية مقدَّم عليها ما تُبَيِّنُه ولا يتأخَّر». قلت: كلامُ الزمخشري صحيحٌ من حيث المعنى، فإنَّ «مِنْ عذاب الله» لو تأخَّر عن «شيء» كان صفةً له ومُبيِّنًا، فلمَّا تقدَّم انقلب إعرابه من الصفة إلى الحال، وأما معناه وهو البيانُ فباقٍ لم يتغيَّر.

الثاني: أن تكونا للتبعيض معاً بمعنى: هل أنتم مُغْنُونَ عَنَا بَعْضَ شَيْءٍ هو بعضُ عذابِ الله؟ أي: بعض بعض عذاب الله، قاله الزمخشري^(٣). قال الشيخ^(٤): «وهذا يقتضي أن يكونَ بدلاً، فيكونَ بدلاً عامًّا مِنْ خاصٍّ^(٥)، وهذا لا يُقال؛ فإنَّ بَعْضِيَّةَ الشَّيْءِ مطلقَةٌ، فلا يكون لها بعضٌ». قلت: لا نزاعُ أنه يُقال: بعضُ البعض، وهي عبارةٌ متداولةٌ، وذلك البعضُ المُتَبَعُّضُ هو كلُّ لأعضائه بعضٌ لكُلِّه، وهذا كالجنسِ المتوسطِ هو نوعٌ لما فوقه، جنسٌ لما تحته.

الثالث: أن «مِنْ» في «مِنْ شيء» مزيدةٌ، و«مِنْ» في «مِنْ عذاب» فيها وجهان، أحدهما: أن تتعلَّقَ بمحذوفٍ لأنها في الأصل صفةٌ لشيء، فلمَّا تقدَّمت نُصِبَت على الحال. والثاني: أنها تتعلَّقُ بنفسِ «مُغْنُونَ» على أن يكون «من شيء» واقعاً موقعَ المصدر، أي: غني. ويوضح هذا ما قاله

(١) الكشاف ٢/٣٧٣.

(٢) البحر ٥/٤١٧.

(٣) الكشاف ٢/٣٧٣.

(٤) البحر ٥/٤١٧.

(٥) قال: لأنَّ «من شيء» أعمُّ من قوله «من عذاب الله».

أبو البقاء^(١)، قال: «وَمِنْ زائدة، أي: شيئاً كائناً من عذاب الله، ويكون محمولاً على المعنى تقديره: هل تمنعون عنا شيئاً؟ ويجوز أن يكون «شيء» واقعاً موقع المصدر، أي: غِنَى، فيكون «مِنْ عذاب الله» متعلقاً بـ «مُغْنُونَ». وقال الحوفي أيضاً: «وَمِنْ عذاب الله» متعلق بـ «مُغْنُونَ»، و«مِنْ» في «مِنْ شيء» لاستغراق الجنس زائدة للتوكيد».

قوله: «سواء علينا» إلى آخره، فيه قولان، أحدهما: أنه مِنْ كلام المستكبرين. والثاني: أنه من كلام المستكبرين والضعفاء معاً. وجاءت كل جملة مستقلة من غير عاطف دلالة على أن كلاً من المعاني مستقل بنفسه كافٍ في الإخبار. وقد تقدّم الكلام في التسوية والهمزة بعده في أول البقرة^(٢).

والجَزَعُ: عدم احتمال الشدة. قال امرؤ القيس^(٣):

٢٨٧٦ - جَزِعْتُ ولم أَجْزَعْ من اليِّنِ مَجْزَعاً
وعَزَّيْتُ قلباً بالكواعب مُولَعاً

وقال الراغب^(٤): «أصلُ الجَزَعِ: قَطْعُ الحَبْلِ مِنْ نصفه يقال: جَزَعْتُهُ فأنْجَزَع، ولتصوّر الانقطاع فيه قيل: جَزَعُ الوادي لِمُنْقَطِعِهِ، ولانقطاع اللون بتغيّره. قيل للخرز المتلون: جَزَعٌ، واللحم المُجَزَع ما كان ذا لونين، والبُسرة المُجَزَعَة أن يبلّغ الإرتاب نصفها، والجازع خشبة تُجعل في وسط البيت تلقى عليها رؤوس الخشب من الجانبين، وكأنه سُمِّي بذلك تصوّراً لجَزَعِهِ لِمَا حُمِلَ عليه من العبء أو لقطعِهِ وسط البيت» والجَزَعُ أخصُّ من الحزن، فإنَّ الجَزَعُ حُزْنٌ يَصْرِفُ الإنسانَ عمّاً هو بصديده.

(١) الإملاء ٦٧/٢.

(٢) الدر المصون ١٠٥/١.

(٣) ديوانه ٢٤٠، والبحر ٤١٤/٥.

(٤) المفردات ٩٢.

- إبراهيم -

والمَحِيصُ: يكون مصدرًا ويكون مكاناً. ويقال: جاض^(١) بالضاد المعجمة وجَيْضاً، بها^(٢) وبالجميم.

آ. (٢٢) قوله تعالى: ﴿ وَعَدَّ الْحَقُّ ﴾: يجوز أن يكون من إضافة الموصوفِ لصفته، أي: الوعد الحق، وأن يراد بالحق صفة البارئ تعالى، أي: وَعَدَّكُمْ اللهُ وَعَدَّهُ، وأن يراد بالحقُّ البعثُ والجزاءُ على الإجمال، فتكون إضافةً صريحةً.

قوله: «إلا أن دَعَوْتُمْ» فيه وجهان، أظهرهما: أنه استثناءٌ منقطعٌ لأنَّ دعاءه ليس من جنسِ السلطانِ وهو الحُجَّةُ البَيِّنَةُ. والثاني: أنه متصلٌ، لأنَّ القدرةَ على حَمْلِ الإنسانِ على الشرِّ تارةً تكون بالقَهْرِ، وتارةً تكون بقوة الداعية^(٣) في قلبه، وذلك بالوسوسة إليه فهو نوعٌ من التسلُّطِ.

وقُرئ^(٤) «فلا يَلُومُونِي» بالياء من تحتُ على الالتفاتِ، كقوله^(٥):
«حتى إذا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ».

قوله: «بِمُصْرَخِي» العامةُ على فتحِ الياء؛ لأنَّ الياءَ المدغمَ فيها تُفْتَحُ أبداً لا سيما وقبلها^(٦) كسرُ ثاين. وقرأ^(٧) حمزةً بكسرها، وهي لغةُ بني يَرْبُوع. وقد اضطربت أقوالُ الناسِ في هذه القراءةِ اضطراباً شديداً: فمن مُجْتَرِيءٍ

(١) جاض: عدل عن القصد.

(٢) أي بالضاد.

(٣) (ش): الباعث.

(٤) البحر ٤١٩/٥، ونسبها في الشواذ ٦٨ إلى مبشر بن عبيد.

(٥) الآية ٢٢ من يونس.

(٦) الأفضح أن يقول: ولا سيما قبلها.

(٧) الإتخاف ١٦٧/٢، السبعة ٣٦٢، الحجة ٣٧٧، البحر ٤١٩/٥، النشر ٢٩٨/٢،

القرطبي ٣٥٧/٩. وهي قراءة الأعمش أيضاً.

- إبراهيم -

عليها مُلَحَّنٍ لِقَارِئِهَا، وَمِنْ مُجَوِّزٍ لَهَا مِنْ غَيْرِ ضَعْفٍ، وَمِنْ مُجَوِّزٍ لَهَا بِضَعْفٍ.
قال حسين الجعفي: «سألتُ أبا عمرو عن كسر الياء فأجازه». وهذه
الحكاية تُحكى عنه بطرق كثيرة، منها ما تقدّم، ومنها: «سألتُ أبا عمرو
وقلت: إن أصحابَ النحو يُلَحِّنُونَا فِيهَا فَقَالَ: هِيَ جَائِزَةٌ أَيْضًا، إِنَّمَا أَرَادَ
تَحْرِيكَ الْيَاءِ، فَلَسْتَ تَبَالِي إِذَا حَرَكْتَهَا إِلَى أَسْفَلَ أَمْ إِلَى فَوْقَ». وعنه: مَنْ
شَاءَ فَتَحَ، وَمَنْ شَاءَ كَسَرَ، وَمِنْهَا أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا بِالْخَفْضِ حَسَنَةٌ. وعنه قال:
قَدِمَ عَلَيْنَا أَبُو عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْقُرْآنِ فَوَجَدْتُهُ بِهِ عَالِمًا، فَسَأَلْتُهُ عَنِ
شَيْءٍ [مِنْ] قِرَاءَةِ الْأَعْمَشِ وَاسْتَشَعْرْتُهُ «وَمَا أَنْتَ بِمُصْرِحِيٍّ» بِالْجَرِّ فَقَالَ: هِيَ
جَائِزَةٌ، فَلَمَّا أَجَازَهَا وَقَرَأَ بِهَا الْأَعْمَشُ أَخَذْتُ بِهَا.

وقد أنكر أبو حاتم على أبي عمرو تحسينه لهذه القراءة، ولا التفات
إليه لأنه علّم من أعلام القرآن واللغة والنحو، وأطلع على ما لم يطلع عليه
[مَنْ فَوْقَ السَّجِسْتَانِي]^(١):

٢٨٧٧- وابنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لَزَّ فِي قَرَنِ

لم يستطع صَوْلَةَ البُرْلِ القناعيس^(٢)

ثم ذكر العلماء في ذلك توجيهات: منها أن الكسر على أصل التقاء
الساكنين، وذلك أن / ياء الإعراب ساكنة، وياء المتكلم أصلها السكون، [٥٣٥/أ]
فلما التقيا كسرت لالتقاء الساكنين. الثاني: أنها تُشْبِهُ هَاءَ الضمير في أن كلاً
منهما ضمير على حرف واحد، وهاء الضمير تُوصَلُ بِوَاوٍ إِذَا كَانَتْ مَضْمُومَةً،
وبياء إذا كانت مكسورة، وتُكْسَرُ بَعْدَ الْكَسْرَةِ وَالْيَاءِ السَّاكِنَةِ، فَتُكْسَرُ كَمَا تُكْسَرُ
الهاء في «عليه»، وبنو يربوع يصلونها بياء، كما يصل ابن كثير^(٣) نحو:

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل، أثبتناه من (ش).

(٢) تقدم برقم (٤٧٦).

(٣) انظر: النشر ٣٠٤/١.

- إبراهيم -

«عليه» بياء، فحزمة كسر هذه الياء من غير صلة، إذ أصله يقتضي عدمها. وزعم قطرب أيضاً أنها لغة بني يربوع، قال: يزيدون على ياء الإضافة ياءً، وأنشد^(١):

٢٨٧٨- ماضٍ إذا ما همَّ بالمُضِيِّ قال لها: هل لك ياتافي
أنشده الفراء^(٢) وقال: «فإن يك ذلك صحيحاً فهو مما يلتقي من الساكنين»^(٣). وقال أبو علي^(٤): «قال الفراء في كتاب «التصريف» له: زعم القاسم بن معن أنه ضوَّب، وكان ثقةً بصيراً».

وممن طعن عليها أبو إسحاق قال^(٥): «هذه القراءة عند جميع النحويين رديئةٌ مرذولةٌ ولا وجه لها إلا وجهٌ ضعيفٌ». وقال أبو جعفر^(٦): «صار هذا إدغاماً^(٧)، ولا يجوز أن يُحمل كتابُ الله تعالى على الشذوذ». وقال الزمخشري^(٨): «هي ضعيفةٌ، واستشهدوا لها بيتٌ مجهول^(٩)»:

٢٨٧٩- قال لها: هل لك ياتافي قالت له: ما أنت بالمرضي
وكانه قد رياء الإضافة ساكنةً، وقبلها ياء ساكنة، فحرَّكها بالكسر

(١) من أرجوزة للأغلب العجلي. وهو في معاني القرآن للفراء ٧٦/٢، والمحتسب ٤٩/٢، والخزانة ٢٥٧/٢. والماضي: الذي لا يتوانى وبعده:

قالت له: ما أنت بالمرضي

وانظر بحثاً مفصلاً حول الموضوع في: الخزانة ٢٥٧/٢.

(٢) معاني القرآن ٧٦/٢.

(٣) ثم قال: «فيخفض الآخر منهما وإن كان له أصل في الفتح».

(٤) الحجة (خ) ٣٠٢/٣. (٥) معاني القرآن ١٥٩/٣.

(٦) وهو النحاس في «إعراب القرآن» ١٨٣/٢.

(٧) في «إعراب القرآن»: صار هذا بإجماع لا يجوز.

(٨) الكشاف ٣٧٤/٢.

(٩) تقدم برقم (٢٨٧٨).

- إبراهيم -

لما عليه أصل التقاء الساكنين، ولكنه غير صحيح؛ لأن ياء الإضافة لا تكون إلا مفتوحةً حيث قبلها ألف نحو: «عصاي» فما بالها وقبلها ياء؟ فإن قلت: جرت الياء الأولى مجرى الحرف الصحيح لأجل الإدغام فكأنها ياء^(١) وقعت [ساكنة] ^(٢) بعد حرف صحيح ساكن فحُرِّكْتُ بالكسر على الأصل. قلت: هذا قياس حسن، ولكن الاستعمال المستفيض الذي هو بمنزلة الخبر المتواتر تتضاءل إليه القياسات.

قال الشيخ^(٣): «أما قوله «واستشهدوا لها بيت مجهول» فقد ذكر غيره أنه للأغلب العجلي، وهي لغة باقية في أفواه كثير من الناس إلى اليوم يقولون: «ما فيّ أفعل» بكسر الياء. قلت: الذي ذكر صاحب هذا الرجز هو الشيخ أبو شامة، قال: «ورأيتُه أنا في أول ديوانه، وأول هذا الرجز^(٤)»:

٢٨٨٠- أقبل في ثوبٍ معافريٍّ عند اختلاط الليلِ والعشيِّ

ثم قال الشيخ^(٥): «وأما التوجيه الذي ذكره فهو توجيه الفراء^(٦) نقله عنه الزجاج. وأما قوله في غضون كلامه «حيث قبلها ألف» فلا أعلم «حيث» تضاف إلى الجملة المصدرية بالظرف نحو: «قعد زيد حيث أمام^(٧) عمرو بكر» فيحتاج هذا التركيب إلى سماعٍ. قلت: إطلاق النحاة قولهم: إنها

(١) أي الثانية.

(٢) من الكشاف.

(٣) البحر ٤١٩/٥.

(٤) الخزانة ٢٥٨/٢. ومعافر: حي من همدان وإليهم تنسب الثياب المعافرية. والأصل «ثوبي» وهو تصحيف. وانظر: إبراز المعاني لأبي شامة ٥٥١.

(٥) البحر ٤١٩/٥.

(٦) معاني القرآن للفراء ٧٦/٢، وللزجاج ١٥٩/٣.

(٧) الأصل: «أمامه» والتصويب من البحر.

- إبراهيم -

تضاف إلى الجمل كافي في هذا، ولا يُحتاج [إلى] تَبَّعُ كُلُّ فَرْدٍ فَرْدًا، مع إطلاقهم القوانين الكلية.

ثم قال: وأما قوله «ياء الإضافة إلى آخره» قد^(١) روي سكون الياء بعد الألف، وقد قرأ بذلك القراء نحو «محيائي»^(٢). قلت: مجيء السكون في هذه الياء لا يفيد ههنا، وإنما كان يفيد لوجاء بها مكسورة بعد الألف فإنه محلُّ البحث. وأنشد النحاة بيت الذبياني بالكسر والفتح، وهو قوله^(٣):

٢٨٨١- عليّ لعمرو نعمة بعد نعمة لوالده ليست بذات عقارب

وقال القراء^(٤) في كتاب «المعاني» له: «وقد خَفَضَ الياء من «بمُضْرِحِي» الأعمش ويحيى بن وثاب جميعاً، حدَّثني بذلك القاسم بن معن عن الأعمش، ولعلها من وهم القراء، فإنه قلَّ مَنْ سَلِمَ مِنْهُمْ مِنَ الْوَهْمِ، ولعله ظنَّ أن الباء في «بمُضْرِحِي» خافضة للفظ كَلَّة، والياء للمتكلم خارجة من ذلك». قال: «ومما نرى أنهم وهموا فيه قوله «نولته ما تولَّى ونُصِلته جهنم»^(٥) بالجزم في الهاء». ثم ذكر غير ذلك.

وقال أبو عبيد: «أما الخفضُ فإننا نراه غلطاً، لأنهم ظنوا أن الباء تكسر كل ما بعدها، وقد كان في القراء مَنْ يجعله لحناً، ولا أحبُّ أن أبلغ به هذا كَلَّة، ولكنَّ وجه القراءة عندنا غيرها».

(١) الفصيح: فقد.

(٢) الآية ١٦٢ من الأنعام. وهي قراءة نافع. انظر: الدر المصون ٢٣٨/٥.

(٣) ديوانه ٥٥، والنمحتب ٤٩/٢، وأمالى الشجري ١٨٠/٢، وعمرو هو ابن الحارث بن أبي شمر. ليست بذات عقارب: لا يكدرها ولا يمتنها.

(٤) معاني القرآن ٧٥/٢.

(٥) الآية ١١٥ من النساء وهي قراءة أبي عمرو وحمزة وأبي بكر. انظر: الإتحاف

- إبراهيم -

قال الأخفش^(١): «ما سمعتُ بهذا من أحد من العرب ولا من أحد من النحويين». قال النحاس^(٢): «فصار هذا^(٣) إجماعاً».

قلت: ولا إجماع. فقد تقدّم ما حكاه الناس من أنها لغة ثانية لبعض العرب. وقد انتدب لنصرة هذه القراءة أبو عليّ الفارسيّ، قال في «حجّته»^(٤): «وجه ذلك أن الياء ليست تخلو من أن تكون في موضع نصب أو جرّ، فالياء في النصب والجرّ كالهاء فيهما، وكالكاف في «أكرمك» و«هذا لك»، فكما أن الهاء قد لحقتّها الزيادة في هذا: لهو، وضربهُو، / ولحقّ [ب/٥٣٥] الكاف أيضاً الزيادة في قول من قال «أعطيتكاه» و«أعطيتكيه» فيما حكاه سيويه^(٥)، وهما^(٦) أختا الياء، ولحقت التاء الزيادة في قول الشاعر^(٧):

٢٨٨٢- رَمَيْتِيهِ فَأَصْمَيْتِ وَمَا أَخْطَأْتِ [في] الرّميّة

كذلك ألحقوا الياء الزيادة من المدّ فقالوا: «في»، ثم حذفت الياء الزائدة على الياء كما حذفت الزيادة من الهاء في قول من قال^(٨):

٢٨٨٣- له أرقان

وزعم أبو الحسن أنها لغة».

-
- (١) معاني القرآن له ٣٧٥/٢.
 - (٢) إعراب القرآن له ١٨٣/٢.
 - (٣) أي كونها غير جائزة.
 - (٤) الحجة (خ) ٣٠٢/٣.
 - (٥) الكتاب ٢٩٦/٢.
 - (٦) أي الكاف والهاء.
 - (٧) لم أهد إلى قائله وهو في الحجة (خ) ٣٠٢/٣. والارتشاف ١/٤٦٣. وأصمى الرمية: أنفذاها وينبغي قطع همزة «الرمية» للوزن العروضي على رواية إسقاط «في».
 - (٨) تقدم برقم (١٣٣٧).

- إبراهيم -

قلت: مراد أبي علي بالتنظير بالبيت في قوله: «لَهُ أَرْقَانٌ» حَذْفُ الصلّة، واتفق أن في البيت أيضاً حَذْفُ الحركية، ولو مُثِّلَ بنحو «عليه» و«فيه» لكان أولى.

ثم قال الفارسي: «كما حُذِفَت الزيادة من الكاف فقبيل: أعطيتكهُ وأعطيتكهِ، كذلك حُذِفَت الياء اللاحقة للياء كما حُذِفَت من أُخْتِيهَا، وأقْرَبَتْ الكسرة التي كانت تلي الياء المحذوفة فبقيت الياء على ما كانت عليه من الكسر». قال: «فإذا كانت الكسرة في الياء على هذه اللغة - وإن كان غيرها أفشى منها، وعُضِدَتْ مِنَ القياس ما ذكرنا - لم يُجْزَ لقائل أن يقول: إن القراءة بذلك لحنٌ لاستقامة^(١) ذلك في السماع والقياس، وما كان كذلك لا يكون لحناً».

قلت: وهذا التوجيه هو توضيحٌ للتوجيه الثاني الذي قدّمْتُ ذِكرَه. وأما التوجيه الأول فأوضحه الفراء أيضاً، قال الزجاج^(٢): «أجاز الفراء^(٣) على وجهٍ ضعيفٍ الكسر لأنَّ أصلَ التقاء الساكنين الكسر». قال الفراء: «ألا ترى أنهم يقولون: مُدُّ اليوم، ومُدُّ اليوم، والرفع في الذال هو الوجه، لأنه أصلُ حركة «مند»، والخفض جائزٌ، فكذلك الياء من «مُصْرَخِي» حُفِضَتْ ولها أصلٌ في النصب».

قلت: تشبيهُ الفراءِ المسألةَ بـ«مد اليوم» فيه نظر؛ لأنَّ الحرفَ الأولَ صحيحٌ، لم يتوالَ قبله كسرٌ بخلافِ ما نحن فيه، وهذا هو الذي عناه الزمخشريُّ^(٤) بقوله فيما قدّمته عنه: «فكانها^(٥) وقَعَتْ بعد حرفٍ صحيحٍ».

(١) الحجة: «لاستقامة».

(٢) معاني القرآن له ١٥٩/٣.

(٣) معاني القرآن له ٧٥/٢.

(٤) الكشاف ٣٧٥/٢.

(٥) الكشاف: فكانها ياء.

- إبراهيم -

وقد اضطرب النقل عن الفراء في هذه المسألة كما رأيت: مِنْ نَقَلَ بَعْضُهُمْ
عنه التخطئة مرةً، والتصويبَ أخرى، ولعل الأمر كذلك، فإنَّ العلماء يُسألون
فِيجيون بما يحضُرهم حال السؤال وهي مختلفة.

التوجيه الثالث: أنَّ الكسرَ للإتباع لما بعدها، وهو كسرُ الهمز من
«إني» كقراءة «الحمد لله»^(١)، وقولهم: بغير وشعير وشهيد، بكسر أو إيثاقها
إتباعاً لما بعدها، وهو ضعيفٌ جداً.

التوجيه الرابع: أنَّ المسوِّغ لهذا الكسر في الياء وإن كان مستثقلاً أنَّها
لَمَّا أُدْغِمَتْ فيها التي قبلها قَوِيَتْ بالإدغام، فأشبهت الحروف الصَّحاحَ
فاحتملت الكسر؛ لأنه إنما يُسْتَثْقَلُ فيها إذا خَفَّتْ وانكسر ما قبلها، ألا ترى أن
حركات الإعراب تجري على المشدِّد وما ذاك إلا لإلحاقه بالحروف
الصَّحاح.

والمُضْرَحُ: المُغِيثُ يُقال: اسْتَضْرَحْتَهُ فَأَصْرَحَنِي، أي: أعانني، وكأنَّ
همزته للسُّلب، أي: أزال صُراخي. والصَّارِخُ هو المستغيث. قال الشاعر^(٢):

٢٨٨٤- ولا تَجْزَعُوا إِنِّي لَكُمْ غَيْرُ مُضْرِحٍ
وليس لكم عندي غناء ولا نُضْرُ

ويُقال: صَرَخَ يَصْرُخُ صَرَخاً وَصُراخاً وَصَرَخَةً. قال^(٣):

-
- (١) الآية ١ من الفاتحة، وهي قراءة الحسن البصري. انظر: الدر المصون ٤١/١.
(٢) البيت لأمية بن أبي الصلت، وليس في ديوانه، والقرطبي ٣٥٧/٩، والبحر
٤١٤/٥.
(٣) البيت لسلامة بن جندل وهو في المحرر ٢٢٨/٨، والقرطبي ٣٥٧/٩، والبحر
٤١٤/٥. والظنابيب: ج: ظُنُوبٌ وهو حرف الساق اليابس من قدم البعير، وقرع
الظنوب: أن يقرعه الرجل ليركبه، والمراد سرعة الإجابة.

٢٨٨٥- كُنَّا إِذَا مَا أَتَانَا صَارِخٌ فَنَرَعُ
كَانَ الصُّرَاخُ لَهُ قَرَعٌ الظَّنَائِبِ

يريد: كان بدل الإصراخ، فحذف المضاف، وأقام مصدرَ الثلاثي مُقام
مصدرِ الرباعي نحو: «أثبتكم من الأرض نباتاً»^(١).

والصَّرِيخُ: القَوْمُ المُسْتَصْرِخُونَ قال^(٢):

٢٨٨٦- قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ
مَا بَيْنَ مُلْجِمٍ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعٍ

والصَّرِيخُ أيضاً: المُغِيثُونَ فهو من الأضداد، وهو محتملٌ أَنْ يكون
وَصْفاً عَلَى فَعِيلٍ كَالخَلِيطِ، وَأَنْ يَكُونَ مُصَدِراً فِي الأَصْلِ. وَقَالَ:
«فَلا صَرِيخَ لَهُمْ»^(٣) فَهَذَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُصَدِراً، وَأَنْ يَكُونَ فَعِيلاً بِمَعْنَى
المُفْعِلِ، أَي: فَلا مُصْرِحَ لَهُمْ، أَي: ناصِر، وَتَصْرُخُ: تَكْلُفُ الصُّرَاخِ.

قوله: «بما أشركتمون» يجوزُ في «ما» وجهان، أحدهما: أَنْ تكونَ
بمعنى الذي. ثم في المراد بهذا الموصول وجهان، أحدهما: أنه الأصنام،
تقديره: بالصنم الذي أطعتموني كما أطعتموه، كذا قال أبو البقاء^(٤)، والعاثدُ
محدوفٌ، فقدّره أبو البقاء: بما أشركتموني به، ثم حُذِفَ، يعني بعد حذف
الجارِّ ووصولِ / الفعلِ إليه، ولا حاجةٌ إلى تقديره مجروراً بالباء؛ لأنَّ هذا
الفعلُ متعدُّ لواحدٍ نحو: شَرَكْتُ زَيْدًا، فَلَمَّا دَخَلَتْ هَمْزَةُ النِّقْلِ أَكْسَبَتْهُ ثَانِيًا
هو العاثد، تقول: أَشْرَكْتُ زَيْدًا عَمْرًا، جعلته شريكاً له. الثاني: أنه الباري

(١) الآية ١٧ من نوح.

(٢) تقدم برقم (٦٣٥).

(٣) الآية ٤٣ من يس: «وإن نشأ نغرقهم فلا صريخ لهم».

(٤) الإملاء ٦٨/٢.

تعالى، أي: بما أشركتموني، أي: بالله تعالى، والكلام في العائد كما تقدم، إلا أن فيه إيقاع « ما » على مَنْ يَعْلَمُ، والمشهور فيها أنها لغير العاقل.

قال الزمخشري^(١): « ونحو « ما » هذه « ما » في قولهم: سبحان ما سَخَرَكُنَّ، ومعنى إشراكهم الشيطان بالله تعالى طاعتهم له فيما كان يُزَيِّئُهُ لهم مِنْ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ. قال الشيخ^(٢): « ومن مَنَعَ ذَلِكَ جَعَلَ « سبحان » عَلَمًا لِلتَّسْبِيحِ كَمَا جَعَلَ « بَرَّةً » عَلَمًا لِلْمَبَرَّةِ، و« ما » مصدرية ظرفية، أي: فيكون على حذف مضاف، أي: سبحان صاحب تسخيركن؛ لأن التسييح لا يليق إلا بالله.

الثاني من الوجهين الأولين^(٣): أنها مصدرية، أي: بإشراككم إياي.

قوله: « مِنْ قَبْلُ » متعلق بـ « كَفَرْتُ » على القول الأول، أي: كفرت مِنْ قَبْلُ، حين آيئتُ السجودَ لِأَدَمَ بِالَّذِي أَشْرَكْتُمُونِي وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَبـ « أَشْرَكْتُ » على الثاني، أي: كفرتُ الْيَوْمَ بِإِشْرَاكِكُمْ إِيَّاي مِنْ قَبْلِ هَذَا الْيَوْمِ، أَي فِي الدُّنْيَا، كَقَوْلِهِ: « وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ »^(٤) هَذَا قَوْلُ الزَّمْخَشَرِيِّ^(٥). وَأَمَّا أَبُو الْبَقَاءِ^(٦) فَإِنَّهُ جَوَّزَ تَعَلُّقَهُ بِكَفَرْتُ وَبِأَشْرَكْتُمُونِي، مِنْ غَيْرِ تَرْتِيبٍ عَلَى كَوْنِ « مَا » مَصْدَرِيَّةً أَوْ مَوْصُولِيَّةً فَقَالَ: « وَمِنْ قَبْلُ: مَتَعَلِّقٌ بِأَشْرَكْتُمُونِي، أَي: كَفَرْتُ الْآنَ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِي مِنْ قَبْلِ. وَقِيلَ: هِيَ مَتَعَلِّقَةٌ بِـ « كَفَرْتُ »، أَي: كَفَرْتُ مِنْ قَبْلِ إِشْرَاكِكُمْ فَلَا أَنْفَعُكُمْ شَيْئًا. »

(١) الكشاف ٣٧٥/٢.

(٢) البحر ٤٢٠/٥.

(٣) في إعراب « بما أشركتمون ».

(٤) الآية ١٤ من فاطر.

(٥) الكشاف ٣٧٥/٢.

(٦) الإملاء ٦٨/٢.

- إبراهيم -

وقرأ^(١) أبو عمرو بإثبات الياء في «أشركتموني» وصلّاً وحذفها وقفاً، وحذفها الباقون وصلّاً ووقفاً.

وهنا تمّ كلامُ الشيطان. وقوله «إن الظالمين» من كلام الله تعالى، ويجوز أن يكون من كلام الشيطان. و«عذاب» يجوز رفعه بالجار قبله على أنه الخبر^(٢)، وعلى الابتداء وخبره الجار.

آ. (٢٣) قوله تعالى: ﴿وَأَدْخِلْ﴾: قرأ العامة «أَدْخِلْ» ماضياً مبنياً للمفعول، والفاعل الله أو الملائكة. والجسن^(٣) وعمرو بن عبيد «وَأَدْخِلْ» مضارعاً مسنداً للمتكلم وهو الله تعالى، فمحلّ الموصول على الأول رفع، وعلى الثانية نصب.

قوله: «بإذن ربهم» في [قراءة] العامة يتعلق بأَدْخِلْ، أي: أَدْخِلُوا بأمره وتيسيره. ويجوز تعلقه بمحذوف على أنه حال، أي: ملتبسين بأمر ربهم، وجوز أبو البقاء^(٤) أن يكون من تمام «خالدين» يعني أنه متعلق به، وليس بممتنع. وأمّا على قراءة الشيخين فقال الزمخشري^(٥): «فيم تتعلّق في القراءة الأخرى، وقولك «وَأَدْخِلْ أنا بإذن ربهم» كلام غير مُلْتَمَس؟ قلت: الوجه في هذه القراءة أن يتعلق بما بعده، أي: تحيتهم فيها سلامٌ بإذن ربهم». وردّ عليه الشيخ^(٦) هذا بأنه لا يتقدّم معمول المصدر عليه^(٧).

(١) ونافع كذلك في رواية إسماعيل بن جعفر وابن جَمَاز. انظر: السبعة ٣٦٤، التيسير ١٣٥، النشر ٣٠١/٢، الإتحاف ١٦٨/٢.

(٢) على تقدير: إن الظالمين استقر بهم العذاب.

(٣) الإتحاف ١٦٨/٢، البحر ٤٢٠/٥، القرطبي ٣٥٨/٩، المحتسب ٣٦١/١.

(٤) الإملاء ٦٨/٢.

(٥) الكشف ٣٧٦/٢.

(٦) البحر ٤٢٠/٥.

(٧) «بإذن ربهم» معمول للمصدر «تحيتهم» والمصدر ينحل بحرف مصدرى وفعل.

وقد عَلَّقَهُ غيرُ الزمخشري بأَدْخِلُ، ولا تنافرَ في ذلك؛ لأنَّ كلَّ أحدٍ يعلم أن المتكلم - في قوله: وأَدْخِلُ أنا - هو الربُّ تعالى. وأحسنُ من هذين أن تتعلَّقَ في هذه القراءة بمحذوفٍ على أنه حالٌ كما تقدَّم تقريرُهُ. و«تحيُّتهم» مصدرٌ مضاف لمفعوله، أي: يُحيِّيهُم اللهُ أو الملائكة. ويجوز أن يكون مضافاً لفاعله، أي: يُحيِّي بعضهم بعضاً. ويعضد الأول: «والملائكة يَدْخُلون عليهم من كلِّ بابٍ سلامٌ عليكم»^(١). و«فيها» متعلِّقٌ به.

آ. (٢٤) قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن «ضَرَبَ» متعدية لواحدٍ، بمعنى: اعتمد مثلاً، ووضعهُ، و«كَلِمَةً» على هذا منصوبةٌ بمضمرٍ، أي: جعل كلمةً طيبةً كشجرة طيبة، وهو تفسيرٌ لقوله «ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا» كقولك: «شَرَّفَ الأميرُ زيداً كسأه حُلَّةً، وحمله على فرس»، وبه بدأ الزمخشري^(٢). قال الشيخ^(٣): «وفيه تكلفٌ إضمار لا ضرورةٌ تدعو إليه». قلت: بل معناه محتاجٌ إليه فيضطرُّ إلى تقديره محافظةً على لَمَح هذا المعنى الخاصِّ.

الثاني: أن «ضَرَبَ» متعديةٌ لاثنتين لأنها بمعنى «صَيَّرَ»، لكن مع لفظ «المَثَل» خاصة، وقد تقدَّم تقريرُ هذا أولَ هذا الموضوع، فتكون «كَلِمَةً» مفعولاً أولً، و«مَثَلًا» هو الثاني، فيما تقدَّم.

الثالث: أنه متعدٌّ لواحدٍ وهو «مَثَلًا» و«كَلِمَةً» بدلٌ منه، و«كشجرة» خبرٌ مبتدأٌ بمضمرٍ، أي: هي كشجرة طيبة، وعلى الوجهين قبله تكون «كشجرة» نعتاً لـ «كَلِمَةً».

(١) الآية ٢٣ من الرعد.

(٢) الكشاف ٣٧٦/٢.

(٣) البحر ٤٢١/٥.

- إبراهيم -

وَقُرِئَ^(١) «كَلِمَةً» بِالرَّفْعِ، وَفِيهَا وَجْهَان. أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ
مُضْمَرٌ، أَي: هُوَ، أَي: الْمَثَلُ كَلِمَةٌ طَيِّبَةٌ، وَتَكُونُ «كَشَجْرَةً» عَلَى هَذَا نَعْتًا
لِكَلِمَةٍ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا مَرْفُوعَةٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَ«كَشَجْرَةً» خَبْرُهُ.

وَقَرَأَ^(٢) أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ «ثَابِتٌ أَصْلُهَا». قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣): «فَإِنْ قُلْتَ:
أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ الْقِرَاءَتَيْنِ؟ قُلْتَ: قِرَاءَةُ الْجَمَاعَةِ أَقْوَى مَعْنَى؛ لِأَنَّ قِرَاءَةَ أَنَسٍ
أُجْرِيَتْ الصِّفَةُ عَلَى «الشَّجْرَةِ»/ وَإِذَا قُلْتَ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبَوْهُ»^(٤) قَائِمٌ [ب/٥٣٦]
فَهُوَ أَقْوَى مِنْ «بِرَجُلٍ قَائِمٍ أَبَوْهُ» لِأَنَّ الْمُخْبِرَ عَنْهُ إِنَّمَا هُوَ الْأَبُ لَا رَجُلٌ.
وَالجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ «أَصْلُهَا ثَابِتٌ» فِي مَحَلِّ جَرِّ نَعْتًا لِشَجْرَةٍ.

آ. (٢٥): ﴿تُوْتِي أَكْلَهَا﴾: وَيَجُوزُ فِيهِمَا أَنْ تَكُونَ مُسْتَأْنَفَتَيْنِ. وَجُوزَ
أَبُو الْبَقَاءِ^(٥) فِي «تُوْتِي» أَنْ تَكُونَ حَالًا مِنْ مَعْنَى الْجُمْلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا، أَي:
تَرْتَفِعُ مُؤْتِيَةً. وَتَقَدَّمَ^(٦) الْخِلَافُ فِي «أَكْلَهَا» بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْقِرَاءِ.

آ. (٢٦): وَقُرِئَ «وَمَثَلٌ» بِنَصْبٍ «مِثْلٌ» عَطْفًا عَلَى «مِثْلٌ»^(٧)
الْأَوَّلِ، وَ«اجْتَنَّتْ» صِفَةً لِشَجْرَةٍ. وَمَعْنَى «اجْتَنَّتْ»: بَلَغَتْ جُثَّتَهَا، أَي:
شَخْصَهَا، وَالْجُثَّةُ: شَخْصُ الْإِنْسَانِ قَاعِدًا وَنَائِمًا يُقَالُ: اجْتَنَّتُ الشَّيْءَ، أَي:
اِقْتَلَعْتُ، فَهُوَ افْتِعَالٌ مِنْ لَفْظِ الْجُثَّةِ، وَجَثَّتُ الشَّيْءَ: قَلَعْتُهُ. قَسَالَ لَقِيْطٌ

(١) البحر ٤٢١/٥.

(٢) المحتسب ٣٦٢/١، البحر ٤٢٢/٥.

(٣) الكشاف ٣٧٦/٢.

(٤) الأصل: «أبو» وهو سهو.

(٥) الإملاء ٦٨/٢.

(٦) انظر: الدر المصون ٥٩٣/٢.

(٧) في الآية ٢٤.

الإيادي (١):

٢٨٨٧- هو الجلاء الذي يَجْتُ أَصْلَكُمْ

فَمَنْ رَأَى مِثْلَ ذَا يَوْمًا وَمَنْ سَمِعَا

وقال الراغب (٢): «جُتَّةُ الشَّيْءِ شَخْصُهُ النَّاتِيءُ، وَالْمَجْتَّةُ: مَا يُجْتُّ بِهِ، وَالْجَيْتَّةُ: لِمَا يَأْتِي جُتَّتُهُ بَعْدَ طَحْنِهِ (٣)، وَالْجَجْتَاتُ نَبْتُ».

و«مَنْ قَرَارًا» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا بِالْجَارِ قَبْلَهُ لِاعْتِمَادِهِ عَلَى النَّفْيِ، وَأَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً. وَالْجَمَلَةُ الْمَنْفِيَّةُ: إِمَّا نَعْتُ لَشَجَرَةٍ وَإِمَّا حَالٌ مِنْ ضَمِيرٍ «اجْتُتُّ».

آ. (٢٧) قوله تعالى: ﴿بِالْقَوْلِ﴾: فيه وجهان، أحدهما: تعلقه بـ «يُثَبَّتُ». والثاني: أنه متعلق بـ «آمنوا».

قوله: «في الحياة» متعلق بـ «يُثَبَّتُ»، ويجوز أن يتعلق بالثابت.

آ. (٢٨) قوله تعالى: ﴿بَدَلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا﴾: فيه أوجه:

أحدها: أن الأصل بَدَلُوا شَكَرَ نِعْمَةَ [الله] (٤) كُفْرًا، كقوله: «وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكذِّبُونَ» (٥) [أي] (٦): شَكَرَ رِزْقَكُمْ، وَجَبَّ عَلَيْهِمُ الشُّكْرُ فَوَضَعُوا مَوْضِعَهُ الْكُفْرَ.

(١) ديوانه ٤٧، البحر ٥/٤١٤، والقرطبي ٩/٣٦٢. وقوله «يومًا» جاءت في الديوان «رأياً».

(٢) المفردات ٨٨.

(٣) قال في اللسان (جثث): «النخلة التي كانت نواة فحُفِرَ لها وَحُمِلَتْ بِجُرْثُومَتِهَا».

(٤) زيادة من (ش).

(٥) الآية ٨٢ من الواقعة.

(٦) زيادة من (ش).

الثاني: أنهم بَدَّلُوا نَفْسَ النِّعْمَةِ كُفْرًا، على أنهم لَمَّا كَفَرُوا سَلَبُوا، فَبَقُوا مَسْلُوبِي النِّعْمَةِ موصوفين بالكفر حاصلًا لهم. قالهما الزمخشري^(١). قلت: وعلى هذا فلا يُحْتَاجُ إِلَى حَذْفِ مضاف على هذا، وقد تقدّم أن «بَدَّلَ» يتعدّى لاثنين، وأولهما من غير حرف، والثاني بالباء، وأن المجرور هو المتروك، والمنصوب هو الحاصل، ويجوز حَذْفُ الحرف، فيكون المجرور بالباء هنا هو «نعمة» لأنها المتروكة. وإذا عَرَفْتَ هذا عَرَفْتَ أَنَّ قَوْلَ الحوفيِّ وأبي البقاء^(٢) أَنَّ «كُفْرًا» هو المفعول الثاني ليس بجيد؛ لأنه هو الذي يَصِلُ إِلَيْهِ الفِعْلُ بِنَفْسِهِ لا بحرف الجر، وما كان كذا فهو المفعول الأول.

آ. (٢٩) قوله تعالى: ﴿جَهَنَّمَ﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه بدلٌ من «دار». الثاني: أنه عطفٌ بيانٍ لها. وعلى هذين الوجهين فالإحلال يقع في الآخرة. الثالث: أن يَنْتَصِبَ على الاشتغال بفعلٍ مقدر، وعلى هذا فالإحلال يقع في الدنيا، لأنَّ قَوْلَهُ «جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا» واقعٌ في الآخرة.

ويؤيد هذا التأويل قراءة ابن أبي عبلة^(٣) «جَهَنَّمَ» بالرفع، على أنها مبتدأ، والجملة بعدها الخبر. وتحتمل قراءة ابن أبي عبلة وجهًا آخر: وهو أن يرتفع على خبر ابتداءٍ مضمرة، و«يَصْلَوْنَهَا» حال: إمَّا مِنْ «قومهم»، وإمَّا مِنْ «دار»، وإمَّا مِنْ «جَهَنَّمَ». وهذا التوجيه أولى من حيث إنه لم يتقدّم ما يرجح النصب، ولا ما يجعله مساويًا، والقراء الجماهير على النصب، فلم يكونوا ليرتكوا الأفضح، إلا لأن المسألة ليست من الاشتغال في شيء. وهذا الذي ذكرته أيضاً مرجح لنصبه على البدلية أو البيان على انتصابه على الاشتغال.

(١) الكشاف ٢/٣٧٧.

(٢) الإملاء ٢/٦٨.

(٣) البحر ٥/٤٢٤.

- إبراهيم -

والبوار: الهلاك، قال الشاعر^(١):

٢٨٨٨- فلم أرَ مثلَهُمُ أبطالَ حربٍ غداةَ الرُّوعِ إذ خِيفَ البوارُ

وأصله من الكساد، كما قيل: كَسَدَ حتى فَسَدَ، ولَمَّا كان الكسادُ يؤدي إلى الفسادِ والهلاكِ أُطْلِقَ عليه البوار. ويقال: بار يُورُ بواراً وبُوراً، ورجل حائرٌ بائِرٌ، وقوله تعالى: «وكنتم قوماً بُوراً»^(٢) يحتمل أن يكونَ مصدرًا وُصِفَ به الجمعُ، وأن يكونَ جمعَ بائرٍ في المعنى. ومن وقوعِ «بُور» على الواحدِ قوله^(٣):

٢٨٨٩- يا رسولَ المَلِكِ إنَّ لسانِي

رأتقُ ما فَتَقَّتْ إذ أنا بُورُ

أي: هالكٌ.

آ. (٣٠) قوله تعالى: ﴿لِيَضْلُوا﴾: قرأ^(٤) ابن كثير وأبو عمرو هنا: «وجعلوا لله أنداداً لِيَضْلُوا» بفتح الياء، والباقون بضمها، مِنْ «أضَلَّهُ». واللامُ هي لامُ الجرِّ مضمرةٌ «أن» بعدها، وهي لامُ العاقبةِ لَمَّا كان مألهمُ إلى كذلك. ويجوز أن تكونَ للتعليل. وقيل: هي مع فتحِ الياءِ للعاقبةِ فقط، ومع ضمِّها محتملةٌ للوجهين، كأنَّ هذا القائلَ توهمَ أنهم لم يجعلوا الأندادَ لضلالهم، وليس كما زعم؛ لأنَّ منهم مَنْ كفرَ عناداً، واتخذَ الآلهةَ ليضلَّ بنفسه.

(١) لم أهدى إلى قائله، وهو في البحر ٤١٤/٥، والقرطبي ٣٦٥/٩.

(٢) الآية ١٢ من الفتح.

(٣) البيت لعبد الله بن الزبيرى أو سفيان بن الحارث، وهو في مجاز القرآن ٣٤٠/١، واللسان (بور)، والمحمر ٢٤٢/٨.

(٤) التيسير ١٣٤، القرطبي ٣٦٥/٩، الحجة ٣٧٨، النشر ٢٩٩/٢، البحر ٤٢٥/٥.

قوله: «فإن مصيركم إلى النار» «إلى النار» خبر «إن». و«المصير» مصدر لـ صار التامة، أي: فإن مرجعكم كائن إلى النار. وأجاز الحوفي أن يتعلق «إلى النار» بـ «مصيركم». وقد ردّ هذا بعضهم بأنه لو جعلناه مصدراً^(١) صار بمعنى انتقل، و«إلى النار» متعلق به، بقيت «إن» بلا خبر، لا يقال: خبرها حينئذ محذوف؛ لأنّ حذفه في مثل هذا يقل، وإنما يكثر حذفه إذا كان الاسم نكرة/ والخبر ظرفاً أو جاراً كقوله^(٢):

٢٨٩٠- إن محلاً وإن مرتحلاً وإن في السفر ما مضى مهلاً

آ. (٣١) قوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا﴾: فيه أوجه، أحدها: أن «يقيموا» مجزومٌ بلامٍ أمرٍ محذوفٍ تقديره: ليقموا، فحذفت وبقي عملها، كما يُحذف الجارُ ويبقى عمله، كقوله^(٣):

٢٨٩١- محمدٌ تقدّ نفسك كل نفسٍ إذا ما خفت من شيءٍ تبالا

يريد: لتفد. أشده سيويه^(٤)، إلا أنه خصه بالشعر. قال الزمخشري^(٥): «ويجوز أن يكون «يقيموا» و«يُنْفِقوا» بمعنى: ليقموا وليُنْفِقوا، ويكون هذا هو المقول. قالوا: وإنما جاز حذف اللام لأنّ الأمر الذي هو «قُلْ» عوضٌ منها، ولو قيل: يقيموا الصلاة ويُنْفِقوا ابتداءً بحذف اللام لم يجز». قلت: وإلى قريبٍ من هذا نحا ابن مالك^(٦) فإنه جعل حذف

(١) الأصل: «مصدر» وهو سهر.

(٢) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٢٣٣، والكتاب ٢٨٤/١، والخصائص ٢٧٣/٢،

وابن يعيش ١٠٣/١، والخزانة ٣٨١/٤، والهمع ١٣٦/١، والدرر ١١٣/١.

(٣) تقدم برقم (٢٢٨٩).

(٤) الكتاب ٤٠٨/١.

(٥) الكشف ٣٧٨/٢.

(٦) شرح الكافية الشافية ١٥٦٩/٣.

- إبراهيم -

هذه اللام على أضرب: قليل وكثير ومتوسط. فالكثير: أن يكون قبله قولٌ بصيغة الأمر كالأية الكريمة، والقليل: أن لا يتقدّم قولٌ كقوله: «محمدٌ تقدّم البيت، والمتوسط^(١): أن يتقدّم بغير صيغة الأمر كقوله^(٢):

٢٨٩٢- قُلْتُ لَبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا تَيْذَنُ فإني حَمَوُهَا وَجَارُهَا

الثاني: أن «يُقيموا» مجزوم على جوابِ «قُلْ»، وإليه نحا الأخص^(٣) والمبرد^(٤). وقد ردّ الناسُ عليهما هذا بأنه لا يلزمُ من قوله لهم: «أقيموا» أن يفعلوا، وكم من تخلف عن هذا الأمر. وقد أجيب عن هذا: بأن المراد بالعباد المؤمنين، ولذلك أضافهم إليه تشريفاً، والمؤمنون متى أمرهم امتثلوا.

الثالث: أنه مجزومٌ على جوابِ المقولِ المحذوفِ تقديره: قل لعبادي: أقيموا وأنفقوا، يُقيموا وينفقوا. قال أبو البقاء^(٥): - وعزاه للمبرد^(٦) - «كذا ذكره جماعة ولم يتعرضوا لإفساده. وهو فاسد لوجهين، أحدهما: أن جوابَ الشرطِ يُخالِفُ الشرطَ: إمّا في الفعلِ أو في الفاعلِ أو فيهما، فأما إذا كان مثله في الفعلِ والفاعلِ فهو خطأً كقولك: قم تقم، والتقديرُ على ما ذكِرَ في هذا الوجه: إن يُقيموا يُقيموا. والوجه الثاني: أن الأمرَ المقدّرَ للمواجهة، و«يُقيموا» على لفظ الغيبة وهو خطأً، إذا كان الفاعل

(١) وسمّاه القليل الجائز في الاختيار.

(٢) البيت لمنظور بن مرثد، وهو في شرح الكافية الشافية ١٥٦٩/٣، والعيني ٤٤٤/٤، والهمع ٥٦/٢، والدرر ٧١/٢، وضرائر الشعر للقيرواني ١٥٠.

(٣) ليس في «معاني القرآن» إشارة إلى ذلك، ومن نقل هذا القول منسوباً للأخص ابن السجري في «الأمالى» ١٩٢/٢.

(٤) مذهبه في المقتضب ٨٤/٢ أن «يقيموا» ليس جواباً لـ «قل» ولكن المعنى: قل لعبادي أقيموا يقيموا.

(٥) الإملاء ٦٩/٢.

(٦) المقتضب ٨٤/٢.

- إبراهيم -

واحداً». قلت: أمّا الإفسادُ الأولُ فقريبٌ، وأمّا الثاني فليس بشيء؛ لأنه يجوز أن يقول: قل لعبدي أَطْعَنِي يُطْعَكَ، وإن كان للغيبة بعد المواجهة باعتبار حكاية الحال.

الرابع: أن التقديرَ: إن تَقُلْ لهم: أقيموا، يُقيموا. وهذا مرؤيٌّ عن سيبويه^(١) فيما حكاه ابن عطية^(٢). قلت: وهذا هو القول الثاني.

الخامس: قال ابن عطية^(٣): «يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ «يُقِيمُوا» جَوَابَ الْأَمْرِ الَّذِي يَعْطِينَا مَعْنَاهُ قَوْلُهُ «قُلْ»؛ وَذَلِكَ أَنْ تَجْعَلَ قَوْلَهُ «قُلْ» فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِمَعْنَى بَلَّغْ وَأَدِّ الشَّرِيعَةَ يُقِيمُوا».

السادس: قال الفراء^(٤): «الْأَمْرُ مَعَهُ شَرْطٌ مَقْدَرٌ تَقُولُ: «أَطْعِ اللَّهَ يَدْخُلُكَ الْجَنَّةَ». وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ مَا قَبْلَهُ: أَنَّ مَا قَبْلَهُ ضَمَّنَ فِيهِ الْأَمْرُ نَفْسَهُ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَفِي هَذَا قُدْرُ فَعْلُ الشَّرْطِ بَعْدَ فَعْلِ الْأَمْرِ مِنْ غَيْرِ تَضْمِينٍ».

السابع: قال الفارسي^(٥): «إِنَّهُ مُضَارِعٌ صُرِفَ عَنِ الْأَمْرِ إِلَى الْخَبَرِ وَمَعْنَاهُ: أقيموا». وهذا مردودٌ؛ لأنه كان ينبغي أن يُثَبَّتَ نَوْنُهُ الدَّالَّةُ عَلَى إِعْرَابِهِ. وَأَجِيبَ عَنِ هَذَا بِأَنَّهُ بُنِيَ لَوْقَوْعِهِ مَوْقِعَ الْمَبْنِيِّ، كَمَا بُنِيَ الْمَسَادِيُّ فِي نَحْوِ: «يَا زَيْدُ» لَوْقَوْعِهِ مَوْقِعَ الضَّمِيرِ، وَلَوْ قِيلَ بِأَنَّهُ حُدِفَتْ نَوْنُهُ تَخْفِيفاً عَلَى

(١) الكتاب ٤٥١/١ - ٤٥٢ عبارة محتملة.

(٢) المحرر ٢٤٤/٨.

(٣) المحرر ٢٤٥/٨.

(٤) معاني القرآن ٧٧/٢ عبارة محتملة.

(٥) المسائل الحلييات ١٠٧، ومذهبه في شرح الأبيات المشككة ٦٥ على تقدير حذف اللام.

- إبراهيم -

حَدَّ حَذْفَهَا فِي قَوْلِهِ (١) «لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُوْمِنُوا، وَلَا تُوْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا» .

وَفِي مَعْمُولٍ «قُلْ» ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: الْأَمْرُ الْمَقْدَّرُ، أَي: قُلْ لَهُمْ: أَقِيمُوا، يُقِيمُوا. الثَّانِي: أَنَّهُ نَفْسُ «يُقِيمُوا» عَلَى مَا قَالَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ (٢). الثَّلَاثُ: أَنَّهُ الْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ «اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ» إِلَى آخِرِهِ، قَالَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ (٣). وَفِيهِ تَفْكِيكٌ لِلنَّظْمِ، وَجَعَلَ الْجُمْلَةَ «يُقِيمُوا الصَّلَاةَ» إِلَى آخِرِهِ مُفْلِتًا مِمَّا قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ، أَوْ يَكُونُ جَوَابًا فَصَلَ بِهِ بَيْنَ الْقَوْلِ وَمَعْمُولِهِ، لَكِنَّهُ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَى قَوْلٍ ذَلِكَ إِقَامَةُ الصَّلَاةِ وَالْإِنْفَاقِ، إِلَّا بِتَأْوِيلٍ بَعِيدٍ جَدًّا.

قَوْلُهُ: «سِرًّا وَعَلَانِيَةً» فِي نَصْبِهِمَا ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهُمَا حَالَانِ مِمَّا تَقَدَّمَ، وَفِيهِمَا ثَلَاثَةُ التَّأْوِيلَاتِ فِي «زَيْدٌ عَدْلٌ»، أَي: ذَوِي سِرٍّ وَعَلَانِيَةٍ أَوْ مُسْرِينَ وَمُعْلَنِينَ، أَوْ جُعِلُوا نَفْسَ السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ مَبَالِغَةً. الثَّانِي: أَنَّهُمَا مَنْصُوبَانِ عَلَى الظَّرْفِ، أَي: وَقْتِي سِرًّا وَعَلَانِيَةً. الثَّلَاثُ: أَنَّهُمَا مَنْصُوبَانِ [ب/٥٣٧] عَلَى الْمَصْدَرِ، أَي: إِنْفَاقِ سِرًّا وَإِنْفَاقِ عَلَانِيَةً.

قَوْلُهُ: «مَنْ قَبْلَ» مُتَعَلِّقٌ بِـ «يُقِيمُوا» وَ«يُنْفِقُوا»، أَي: يَفْعَلُونَ ذَلِكَ قَبْلَ هَذَا الْيَوْمِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ خِلَافَ الْقِرَاءِ فِي «لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَالَ» (٤). وَالْخِلَالَ: الْمُخَالَةُ وَهِيَ الْمَصَاحِبَةُ. يُقَالُ: خَالَتَهُ خِلَالًا وَمُخَالَةً. قَالَ طَرَفَةُ (٥):

٢٨٩٣ - كُلُّ خَلِيلٍ كُنْتُ خَالَتُهُ لَا تَرَكَ اللَّهُ لَهُ وَاضِحَةً

(١) سبق تخريجه. انظر: الدر ٢٤٧/٣.

(٢) المحرر ٢٤٥/٨.

(٣) المحرر ٢٤٥/٨.

(٤) انظر: الدر المصون ٥٣٨/٢.

(٥) ديوانه ١١٨، واللسان (وضح). والواضحة: الأسنان التي تبدو عند الضحك.

وقال امرؤ القيس (١):

٢٨٩٤ - صَرَفْتُ الْهَوَى عَنْهُمْ مِنْ خَشِيَةِ الرَّدَى

ولستُ بِمَقْلِيّ الْجِلَالِ وَلَا قَالَ

وقال الأخفش (٢): «جِلَالٌ جَمْعاً لُخْلَةٌ، نَحْوُ: بُرْمَةٌ وَبِرَامٌ» (٣).

آ. (٣٢) قوله تعالى: ﴿مِنَ السَّمَاءِ﴾: يجوز أن يتعلّق بِأَنْزَلَ، و«مِنَ» لابتداء الغاية، وأن يتعلّق بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ «مَا» لِأَنَّهُ صِفَةٌ، فِي الْأَصْلِ، وَكَذَلِكَ «مِنَ الثَّمَرَاتِ» فِي الْوَجْهِينِ.

وَجَوَّزَ الزَّمْخَشَرِيُّ (٤) وَابْنُ عَطِيَّةَ (٥) أَنْ تَكُونَ «مِنْ» لِبَيَانِ الْجِنْسِ، أَيْ: رِزْقاً هُوَ الثَّمَرَاتِ. وَيُرَدُّ عَلَيْهِمَا: بِأَنَّ الَّتِي لِلْبَيَانِ إِنَّمَا تَجِيءُ بَعْدَ الْمُبْهَمِ. وَقَدْ يُجَابُ عَنْهُمَا: بِأَنَّهُمَا أَرَادَا ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى لَا الْإِعْرَابِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ فِي الْبَقْرَةِ (٦).

و«بَأَمْرِهِ» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقاً بِ«تَجْرِي»، أَيْ: بِسَبَبِهِ، أَوْ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهَا لِلْحَالِ، أَيْ: مُلْتَبَسَةٌ بِهِ.

آ. (٣٣) قوله تعالى: ﴿دَائِبِينَ﴾: حَالٌ مِنَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، وَتَقَدَّمَ اسْتِقْطَاقُ الدَّابِّ (٧).

(١) ديوانه ٣٥، والمحزر ٨/٢٤٥. والمقلي: المَبْغُضُ، والقالي: المَبْغُضُ.

(٢) معاني القرآن ٣٧٦/٢. ولكنه مثل بَقْلَةٌ وَقِلَالٌ.

(٣) البُرْمَةُ: القِدْرُ مِنَ الْحِجَارَةِ.

(٤) الكشاف ٣٧٩/٢.

(٥) المحزر ٨/٢٤٦.

(٦) انظر: الدر ١/١٩٣.

(٧) انظر: الدر ٣/٣٩.

آ. (٣٤) قوله تعالى: ﴿مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾: العامة على إضافة «كُلِّ» إلى «ما». وفي «مِنْ» قولان، أحدهما: أنها زائدة في المفعول الثاني، أي: كُلِّ ما سَأَلْتُمُوهُ، وهذا إنما يتأتى على قول الأخفش^(١). والثاني: أن تكون تبيضيّة، أي: آتاكم بعض جميع ما سألتموه نظراً لكم ولمصالحكم، وعلى هذا فالمفعول محذوف، تقديره: وآتاكم شيئاً مِنْ كُلِّ ما سألتموه، وهو رأي سيويه^(٢).

و «ما» يجوز فيها أن تكون موصولة اسمية أو حرفية أو نكرة موصوفة، والمصدر واقع موقع المفعول، أي: مَسْؤُولِكُمْ. فإن كانت مصدرية فالضمير في «سَأَلْتُمُوهُ» عائد على الله تعالى، وإن كانت موصولة أو موصوفة كان عائداً عليها، ولا يجوز أن يكون عائداً على الله تعالى، وعائد الموصول أو الموصوف محذوف؛ لأنه: إما أن يُقدَّر متصلاً: سألتموه أو منفصلاً: سألتموه إياه، وكلاهما لا يجوز فيه الحذف لما قدّمْتُ لك أول البقرة في قوله «ومما رزقناهم ينفقون».

وقرأ^(٤) ابن عباس ومحمد بن علي^(٥) وجعفر بن محمد والحسن والضحاك وعمرو بن فائد وقتادة وسلام ويعقوب ونافع في رواية: «مِنْ كُلِّ» منونة. وفي «ما» على هذه القراءة وجهان، أحدهما: أنها نافية، وبه بدأ الزمخشري فقال^(٦): «وما سَأَلْتُمُوهُ نفي، ومحله النصب على الحال، أي:

(١) لا يشترط الأخفش أن تسبق بنفي وأن تدخل على نكرة. انظر: معاني القرآن

٩٨/١. ومذهبه في إعراب هذه الآية على غير ذلك. انظر: المعاني ٣٧٦/٢.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) انظر: الدر ٩٥/١.

(٤) الشواذ ٦٨، الإتحاف ١٦٩/٢، المحتسب ٣٦٣/١، البحر ٤٢٨/٥.

(٥) وهو الباقر وتقدمت ترجمته.

(٦) الكشف ٣٧٩/٢.

- إبراهيم -

أتاكم من جميع ذلك غير سائليه». قلت: ويكون المفعول الثاني هو الجارُّ من قوله « مِنْ كُلِّ »، كقوله: « وَأُوتِيتُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ »^(١).

والثاني: أنها موصولة بمعنى الذي، هي المفعول الثاني لأتاكم. وهذا التخريجُ الثاني أَوْلَى، لأنَّ في الأول منافاةً في الظاهر لقراءة العامة. قال الشيخ^(٢): «ولما أحسن الزمخشريُّ بظهور التنافي بين هذه القراءة وبين تلك قال^(٣): «ويجوز أن تكون « ما » موصولةً على: وأتاكم مِنْ كُلِّ ذلك ما احتجتم إليه، ولم تصلح أحوالكم ولا معاشكم إلا به، فكانكم طلبتموه أو سألتموه بلسان الحال، فتأول «سألتموه» بمعنى ما احتجتم إليه».

قوله: «نعمة» في معنى المُنعم به، وُخِّمَتْ هذه بـ «إنَّ الإنسانَ لظَلُومٌ»، ونظيرتها في النحل بـ «إنَّ اللهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ»^(٤)، لأنَّ في هذه تقدّم قوله «ألم تر إلى الذين بدّلوا نعمة الله كفرًا»^(٥)، وبعده «وجعلوا الله أنداداً»^(٦) فجاء قوله «إنَّ الإنسانَ» شاهداً بقبح مَنْ فَعَلَ ذلك، فَنَاسَبَ ختمها بذلك، والتي في النحل ذكر فيها عدة تفصيلاتٍ وبالسَّخ فيها، وذكر قوله «أَمْ مَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ»^(٧)، أي: مَنْ أوجَدَ هذه النعمَ السابقَ ذكرها كَمَنْ لم يَقْدِرْ منها على شيءٍ، فَذَكَرَ أيضاً أنَّ مِنْ جملة تَفَضُّلاته اتصافه بهاتين الصفتين.

(١) الآية ٢٣ من النمل.

(٢) البحر ٤٢٨/٥.

(٣) الكشاف ٣٧٩/٢.

(٤) الآية ١٨ من النحل.

(٥) الآية ٢٨ من إبراهيم.

(٦) الآية ٣٠ من إبراهيم.

(٧) الآية ١٧ من النحل.

آ. (٣٥) قوله تعالى: ﴿هَذَا الْبَلَدُ آمِنًا﴾: مفعولا الجعل التصييري، وقد تقدّم تحريره في البقرة^(١). قال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: أي فرق بين قوله «اجعل هذا بلداً آمناً»^(٣) وبين قوله «هذا البلد آمناً»؟ قلت: قد سأل في الأول أن يجعله من جملة البلاد التي يأمن أهلها ولا يخافون، وفي الثاني أن يُخرجه من صفة كان عليها من الخوف إلى ضدّها من الأمن، كأنه قال: هو بلد مخوف فاجعله آمناً».

قوله: «واجبني» يُقال: جنبه شراً، / وأجنبه إياه، ثلاثياً ورباعياً، وهي [٥٣٨/أ] لغة نجد، وجنبه إياه مشدداً، وهي لغة الحجاز، وهو المنع، وأصله من الجانب. وقال الراغب^(٤): «وقوله تعالى: «واجبني وبنّي» من جنبته عن كذا، أي: أبعده منه. وقيل: من جنبت الفرس كأنما سأله أن يقوده عن جانب الشوك بالطف من أسباب خفية».

و«أن نعبد» على حذف الحرف، أي: عن أن. وقرأ^(٥) الجحدري وعيسى الثقفي «واجبني» بقطع الهمزة من أجنب.

آ. (٣٦) والضمير في «إنهن» و«أصلن» عائد على الأصنام لأنها جمع تكسير غير عاقل. وقوله «مني»، أي: من أشياعي.

قوله: «ومن عصاني» شرط، ومحل «من» الرفع بالابتداء، والجواب «فإنك غفور رحيم» والعائد محذوف، أي: له.

(١) انظر: الدر ١/١٩٢.

(٢) الكشاف ٢/٣٧٩.

(٣) الآية ١٢٦ من البقرة.

(٤) المفردات ١٠٠.

(٥) البحر ٥/٤٣١، والمحتسب ١/٣٦٣، والشواذ ٦٨.

- إبراهيم -

آ. (٣٧) قوله تعالى: ﴿مِنْ ذُرِّيَّتِي﴾: يجوز أن يكون المفعول محذوفاً، وهذا الجارُ صفته، أي: أسكنت ذريةً مِنْ ذريتي. ويجوز أن تكون «مِنْ» مزيدهً عند الأخفش^(١).

قوله: «بوادٍ»، أي: في وادٍ، نحو: هو بمكة.

قوله: «عند بيتك» يجوز أن يكونَ صفةً لـ «وادي». وقال أبو البقاء^(٢): «ويجوز أن يكونَ بدلاً منه»، يعني أنه يكونُ بدلَ بعضٍ مِنْ كُلِّ، لأنَّ الواديَّ أعظمُ مِنْ حضرة البيت. وفيه نظرٌ، من حيث إنَّ «عند» لا تنصرف.

قوله: «ليقيموا» يجوز أن تكونَ هذه اللامُ لامَ أمرٍ، وأن تكونَ لامَ علة. وفي متعلقها حينئذٍ وجهان، أحدهما: أنها متعلقةٌ بأسكنتُ وهو ظاهرٌ، ويكون النداءُ معترضاً. الثاني: أنها متعلقةٌ باجنبني، أي: اجنبهم الأضنامَ ليقيموا، وفيه بُعدٌ.

قوله: «أفتدّة من الناس» العامّةُ على «أفتدّة» جمع «فؤاد» كغراب وأغربة. وقرأ^(٣) هشام عن ابن عامر بياءٍ بعد الهمزة، فقيل: إشباع، كقوله^(٤):

يُجِبِّكَ عَظْمٌ فِي التَّرَابِ تَرِيبُ ٢٨٩٥-

(١) قدّر الأخفش في معاني القرآن ٣٧٧ المفعول محذوفاً والجارُ صفةً له، ولم يقدر زيادة «مِنْ».

(٢) الإملاء ٢/٦٩.

(٣) الإتحاف ٢/١٧٠، البحر ٥/٤٣٢، النشر ٢/٢٩، التيسير ١٣٥.

(٤) لم أهتم إلى قائله، وصدده:

تُجِبِّكَ نَفْسِي مَا حَيِّبْتُ فَإِنِ أُمْتُ

وهو في رصف المباني ١٣، وورد في الأصل قبل قوله «يجبك» حتى، وهي

مقحمة.

أي: تَرَب، وكقوله^(١):

٢٨٩٦- أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعَقْرَابِ الشَّائِلَاتِ عَقَدَ الْأَذْنَابِ

وقد طعن جماعة على هذه القراءة وقالوا: الإشباع من ضرائر الشعر فكيف يُجَعَلُ في أفصح كلام؟ وزعم بعضهم أن هشاماً إنما قرأ بتسهيل الهمزة بين بين، فظنّها الراوي زيادة ياء بعد الهمزة، قال: «كما تُوهَم عن أبي عمرو اختلاسه في «بارئكم»^(٢) و«يأمركم»^(٣) أنه سَكَن». وهذا ليس بشيء فإن الرواة أجل من هذا.

وقرأ^(٤) زيد بن علي «إفادة» بزنة «رفادة»، وفيها وجهان، أحدهما: أن يكون مصدراً لإفاد كأفام إقامة، أي: ذوي إفادة، وهم الناس الذين ينتفع بهم. والثاني: أن يكون أصلها «وفادة» فأبدلت الواو همزة نحو: إشاح وإعاء.

وقرأت أم الهيثم^(٥) «أفودة» بواو مكسورة، وفيها وجهان، أحدهما: أن يكون جمع «فؤاد» المُسهَّل: وذلك^(٦) أن الهمزة المفتوحة المضموم ما قبلها يَطْرُدُ قلبها واواً نحو: جُون^(٧)، ففعل في «فؤاد» المفرد ذلك، فأقرت في الجمع على حالها. والثاني: قال صاحب «اللوامح»: «هي جمع وفد». قلت: فكان ينبغي أن يكون اللفظ «أوفدة» بتقديم الواو، إلا أن يُقال: إنه

(١) تقدم برقم (١٤٦٢).

(٢) الآية ٥٤ من البقرة. وانظر: الدر المصون ١/٣٦١.

(٣) الآية ٦٧ من البقرة. وانظر: الدر المصون ١/٤١٦.

(٤) انظر في قراءاتها: البحر ٥/٤٣٣، والشواذ ٦٨.

(٥) لم أقف على ترجمتها.

(٦) انظر: الممتع ١/٣٦٢.

(٧) الجؤن: ج جؤنة وهي سلة مستديرة مغطاة جلدًا، يُجعل فيها الطيب والثياب.

- إبراهيم -

جَمَعَ « وَفْدًا » على « أَوْفَدَةً » ثم قلبه فوزنه أَعْفَلَةً، كقولهم: آرام في أَرَامٍ^(١) وبابه، إلا أنه يُقَالُ جَمَعُ فَعْلٌ عَلَى أَفْعَلَةٍ نَحْو: نَجَدَ وَأَنْجَدَةً^(٢)، وَوَهَى^(٣) وَأَوْهَيْتَهُ. وَأُمُّ الْهَيْثِمِ امْرَأَةٌ نُقِلَ عَنْهَا شَيْءٌ مِنَ اللَّغَةِ.

وَقُرِئَ « آفِدَةٌ » بِزَيْتِ ضَارِبَةٍ، وَهِيَ تَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ مَقْلُوبَةً مِنْ أَفْتَدَةٍ بِتَقْدِيمِ الْهَمْزَةِ عَلَى الْفَاءِ فَكُلِّبَتِ الْهَمْزَةُ الْفَاءَ، فَوَزْنُهَا أَعْفَلَةٌ كَأَرَامٍ فِي أَرَامٍ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ أَفَدَ يَأْفُدُ، أَي: قَرُبَ وَدَنَا، وَالْمَعْنَى: جَمَاعَةُ آفِدَةٍ، أَوْ جَمَاعَاتُ آفِدَةٍ.

وَقُرِئَ « آفِدَةٌ » بِالْقَصْرِ، وَفِيهَا وَجْهَانِ أَيْضًا، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ اسْمُ فَاعِلٍ عَلَى فَعِلٍ كَفَرِحَ فَهُوَ فَرِحَ. [وَالثَّانِي]: أَنْ تَكُونَ مَخْفُفَةً مِنْ « أَفِيدَةٌ ». بِنَقْلِ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا، وَحَذْفِ الْهَمْزَةِ.

و« من الناس » في « مِنْ » وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا لَابْتِدَاءِ الْغَايَةِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤): « وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ « مِنْ » لَابْتِدَاءِ الْغَايَةِ كَقَوْلِكَ: « الْقَلْبُ مِنِّي سَقِيمٌ » تَرِيدُ: قَلْبِي، كَأَنَّهُ قِيلَ: أَفْتَدَةُ نَاسٍ، وَإِنَّمَا نَكَّرْتَ الْمُضَافَ فِي هَذَا التَّمْثِيلِ لِتَنْكِيرِ « أَفْتَدَةٍ » لِأَنَّهَا فِي الْآيَةِ نَكْرَةٌ، لِتَنَاقُلِ بَعْضِ الْأَفْتَدَةِ ». قَالَ الشَّيْخُ^(٥): « وَلَا يَظْهَرُ كَوْنُهَا لِلْغَايَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَنَا فِعْلٌ يُبْتَدَأُ فِيهِ بِغَايَةٍ^(٦) يَنْتَهِي إِلَيْهَا، إِذْ لَا يَصِحُّ جَعْلُ ابْتِدَاءِ الْأَفْتَدَةِ مِنَ النَّاسِ ».

[٥٣٨/ب]

(١) آرام جمع رثم وأصله أفعال أَرَامٌ ثم حدث فيه قلب مكاني بتقديم العين وتسكينها فصار أَرَامٍ. اجتمعت همزتان متحركتان وساكنة فقلبت الثانية من جنس الأولى فصار أَرَامٍ على وزن أَعْفَالٍ وورسمة آرام.

(٢) النجد: ما ارتفع من الأرض.

(٣) الوهي: الشق في الشيء.

(٤) الكشاف ٢/٣٨٠.

(٥) البحر ٥/٤٣٢.

(٦) البحر: لغاية.

- إبراهيم -

والثاني : أنها للتبعيض ، وفي التفسير : لولم يقل « من الناس » لحجّ الناس كلهم .

قوله : « تَهْوِي » هذا هو المفعول الثاني للجعل . والعامّة « تَهْوِي » بكسر العين بمعنى : تُسْرِعُ وَتَطِيرُ شَوْقاً إِلَيْهِمْ . قال (١) :

٢٨٩٧- وَإِذَا رَمَيْتَ بِهِ الْفِجَاجَ رَأَيْتَهُ يَهْوِي مَخَارِمَهَا هُوِيًّا الْأَجْدَلِ وَأَصْلُهُ أَنْ يَتَعَدَّى بِاللَّامِ ، كَقَوْلِهِ (٢) :

٢٨٩٨- حَتَّى إِذَا مَا هَوَتْ كَفُّ الْغِلَامِ لَهَا طَارَتْ وَفِي كَفِّهِ مِنْ رِيْشِهَا بَتَاكُ

وإنما عُدِّي (٣) بـ « إلى » لأنه ضُمِّنَ معنى « تميل » ، كقوله (٤) :

٢٨٩٩- تَهْوِي إِلَى مَكَّةَ تَبْغِي الْهَدْيَ مَا مُؤْمِنُ الْجِنِّ كَأَنْجَاسِهَا

وقرأ (٥) أمير المؤمنين علي وزيد بن علي ومحمد بن علي وجعفر ابن محمد ومجاهد بفتح الواو، وفيه قولان، أحدهما: أن « إلى » زائدة، أي : تهواهم . والثاني : أنه ضُمِّنَ معنى تَنَزَّعَ وتميل ، ومصدرُ الأول على « هُوِي » ، كقوله (٦) :

(١) البيت لأبي كبير الهذلي ، وهو في ديوان الهذليين ٩٤/٢ ، واللسان « خرم » ، والمحرر ٢٥٤/٨ . والفجاج : ج فج وهو الطريق ، والمخارم : في رؤوس الجبال . والأجدل : الصقر .

(٢) تقدم برقم (١٦٥٢) .

(٣) أي في الآية .

(٤) لم أهد إلى قائله وهو في المحرر ٢٥٤/٨ ، والبحر ٤٣٣/٥ برواية « كأجاسها » .

(٥) المحتسب ٣٦٤/١ ، والبحر ٤٣٣/٥ ، والشواذ ٦٩ .

(٦) تقدم برقم (٢٨٩٧) .

- إبراهيم -

٢٩٠٠ - يَهْوِي مَخَارِمَهَا هَوِيَّ الْأَجْدَلِ

والثاني على «هَوَى». وقال أبوالبقاء^(١): «معناها متقاربان إلا أن هَوَى - يعني بفتح الواو - متعدُّ بنفسه، وإنما عُدِّيَ يَلِي حَمَلًا على تميل».

وقرأ^(٢) مسلمة بن عبد الله: «تُهَوَى» بضم التاء وفتح الواو مبنياً للمفعول من «أهوى» المنقول من «هَوِيَّ» اللازم، أي: يُسْرَعُ بها إليهم.

آ. (٣٩) قوله تعالى: ﴿عَلَى الْكِبَرِ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أن «على» على بابها من الاستعلاء المجازي. والثاني: أنها بمعنى مع كقوله^(٣):

٢٩٠١ - إني على ما ترين من كبري
أعلم من حيث تُوكَلُ الكَتِفُ

قاله الزمخشري^(٤). ومحلُّ هذا الجارِّ النَّصْبُ على الحال من الباء في «هَبْ لي».

قوله: «لَسْمِيعُ الدِّعَاءِ» فيه أوجه، أحدها: أن يكون فعيل مثال مبالغة مضافاً إلى مفعوله، وإضافته من نصب، وهذا دليلٌ لسيبويه^(٥) على أن فَعِيلًا يعملُ عملَ اسمِ الفاعل، وإن كان قد خالف جمهور البصريين والكوفيين.

(١) الإملاء ٦٩/٢.

(٢) المحتسب ٣٦٤/١، البحر ٤٣٣/٥، ومسلمة بن عبد الله بن ربيعي الجهني الدمشقي. قال ابن حجر: مقبول من السادسة. التقريب ٥٣١، وهناك الفهري البصري النحوي. له اختيار في القراءة، ولم تذكر وفاته. طبقات القراء ٢٩٨/٢.

(٣) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٤٣٤/٥، والكشاف ٣٨١/٢.

(٤) الكشاف ٣٨١/٢.

(٥) الكتاب ٥٦/١.

- إبراهيم -

الثاني: أن الإضافة ليست من نصب، وإنما هو كقولك: «هذا ضاربُ زيدٍ أمس». الثالث: أن سميماً مضافاً لمرفوعه ويُجَعَلُ دعاءُ الله سميماً على المجاز، والمراد سماع الله، قاله الزمخشري^(١).

قال الشيخ^(٢): «وهو بعيدٌ لاستلزامه أن يكونَ من الصفة المشبهة والصفة متعدية، وهذا إنما يتأتى على قولِ الفارسيِّ فإنه يُجيز أن تكونَ الصفة المشبهة من الفعل المتعدي بشرطِ أمنِ اللبسِ نحو: «زيد ظالمُ العبيد» إذا عُلِمَ أن له عبيداً ظالمين، وأما هنا فاللبسُ حاصلٌ؛ إذ الظاهرُ أنه من إضافةِ المثالِ للمفعول لا للفاعل».

قلت: واللُّبْسُ أيضاً هنا مُنتَفٍ لأن المعنى على الإسناد المجازي كما تقرر فانتفى اللُّبْسُ.

آ. (٤٠) قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾: عطفت على المفعول الأول لـ «اجعني»، أي: واجعل بعضَ ذُرِّيَّتِي مقيمَ الصلاة. وهذا الجارُّ في الحقيقة صفةٌ لذلك المحذوف، أي: وبعضاً من ذريتي.

قوله: «وتقبَّل دعائي»^(٣) قرأ^(٤) أبو عمرو وحمزةُ وورشٌ بإثبات الياء وصلأ وحذفها وقفأ، والبيزِيُّ بإثباتها في الحالين، والباقون بحذفها وصلأ ووقفأ، وقد روى بعضهم إثباتها وقفأ أيضاً.

آ. (٤١) قوله تعالى: ﴿وَلِوَالِدَيْ﴾: العامةُ على «والِدَيَّ» بألفٍ

(١) الكشاف ٣٨١/٢.

(٢) البحر ٤٣٤/٥.

(٣) رسمها على القراءة الثانية كما سيأتي.

(٤) الإتحاف ١٧١/٢، السبعة ٣٦٣، البحر ٤٣٤/٥، التيسير ١٣٥، النشر ٣٠١/٢.

- إبراهيم -

بعد الواو وتشديد الياء، وابن جبير^(١) كذلك، إلا أنه سَكَنَ الياءَ أَرَادَ والده وحَدَه كقولهِ^(٢) «واغفرْ لأبي».

وقرأ الحسين بن علي ومحمد وزيد ابنا علي بن الحسين وابن يعمر «ولولدي» دون ألف، تثنية وُلِدَ، ويعني بهما إسماعيل وإسحاق، وأنكرها الجحدريُّ بأنَّ في مصحف أبي «ولأبوي» فهي مفسرة لقراءة العامة.

وروي عن ابن يعمر أنه قرأ «ولولُدي» بضم الواو وسكون الياء، وفيها تأويلان، أحدهما: أنه جمع «وَلَدَ» كأسَد في «أسد»، وأن يكون لغةً في الولد كالحزن والحزن، والعدم والعدم، والبخل والبخل، وعليه قول الشاعر^(٣):

٢٩٠٢ - فليت زياداً كان في بطن أمه

وليت زياداً كان وُلدَ حمار

وقد قرئ بذلك في مريم^(٤) والزهرف^(٥) ونوح^(٦) في السبعة، كما سيأتي إن شاء الله تعالى. و«يوم» نصب ب«اغفر».

آ. (٤٢) قوله تعالى: ﴿ليوم﴾: أي: لأجل يوم، فاللام للعلّة وقيل: بمعنى إلى، أي: للغاية. وقرأ العامة «يُوخِرُهُم» بالياء لتقدم اسم الله

(١) انظر في قراءتها: المحتسب ١/٣٦٥، البحر ٥/٤٣٥، الشواذ ٦٩.

(٢) الآية ٨٦ من الشعراء.

(٣) لم أهد إلى قائله، وهو في اللسان (ولد)، والمحرر ٨/٢٥٧، والبحر ٥/٤٣٥.

(٤) الآية ٧٧ من مريم وقراءة ضم الواو وسكون اللام لحمزة والكسائي. السبعة ٤١٢.

(٥) الآية ٨١.

(٦) الآية ٢١.

- إبراهيم -

الكريم . وقرأ^(١) الحسن والسلمي والأعرج وخلائق - وتروى عن أبي عمرو - «نُوخِرَهُم» بنون العظمة . و«تَشَخَّصُ» صفةٌ لـ «يوم» ومعنى شُخْصِ البصرِ حِدَّةُ النظرِ وَعَدَمُ استقراره في مكانه، ويقال^(٢): شَخَّصَ سَهْمُهُ وَبَصَرُهُ وَأَشَخَّصَهُمَا صَاحِبَهُمَا، وَشَخَّصَ بَصَرُهُ: لَمْ يَطْرِفْ جَفْنَهُ، ويقال: شَخَّصَ / مِنْ بَلَدِهِ، أَي: بَعُدَ، وَالشَّخْصُ: سَوَادُ الْإِنْسَانِ الْمَرْتِيٍّ مِنْ [أ/٥٣٩] بعيد .

آ . (٤٣) قوله تعالى: ﴿مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رَوْوَسِهِمْ﴾: حالان من المضافِ المحذوفِ؛ إذ التقديرُ: أصحاب الأَبْصَارِ، إذ يُقَالُ: شَخَّصَ زَيْدٌ بَصَرَهُ، أَوْ تَكُونُ الْأَبْصَارُ دَلَّتْ عَلَى أَرْبَابِهَا فَجَاءَتْ الْحَالُ مِنَ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ، قَالَهُمَا أَبُو الْبَقَاءِ^(٣). وقيل: «مُهْطِعِينَ» منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ، أَي: يُبْصِرُهُمْ مُهْطِعِينَ . ويجوز في «مُقْنِعِي» أن يكونَ حالاً من الضمير في «مُهْطِعِينَ» فتكونَ حالاً متداخلةً . وإضافة «مُقْنِعِي» غيرُ حَقِيقِيَّةٍ فَلذَلِكَ وَقَعَتْ حَالاً .

والإهطاع: قيل: الإسراعُ في المشي قال^(٤):

٢٩٠٣ - إذا دعانا فأهْطَعْنَا لِدَعْوَتِهِ

دَاعٍ سَمِيعٍ فَلَفُّونَا وَسَاقُونَا

(١) الإتحاف ١٧١/٢، البحر ٤٣٥/٥، القرطبي ٣٧٦/٩، السبعة ٣٦٣، وقال: إنها

رواية عباس عن أبي عمرو.

(٢) انظر: اللسان (شخص).

(٣) الإملاء ٧٠/٢.

(٤) البيت لعمران بن حِطَّان وهو في المحرر ٢٥٩/٨، والبحر ٤٢٩/٥. ولف: جمع.

وقال (١):

٢٩٠٤- وبمُهْطِعِ سُرْحٍ كَأَن عِنَانِهِ

في [رأس] جِذْعٍ

وقال أبو عبيدة (٢): «قد يكون الإسراع وإدامة النظر». وقال الراغب (٣):
«هَطَعَ الرجلُ ببصره إذا صَوَّبَهُ، وبَعِيرٌ مُهْطِعٌ إذا صَوَّبَ عُنُقَهُ». وقال
الأخفش (٤): «هو الإقبالُ على الإصغاء» وأنشد (٥):

٢٩٠٥- بِدِجْلَةٍ دَارَهُمْ وَلَقَدْ أَرَاهُمْ

بِدِجْلَةٍ مُهْطِعِينَ إِلَى السَّمَاعِ

والمعنى: مُقْبِلِينَ برؤوسهم إلى سَمَاعِ الدَّاعِي. وقال ثعلب: «أَهْطَعَ
الرجلُ إذا نظرَ بِذُلٍّ وَخُشُوعٍ، لَا يُقْلِعُ ببصره»، وهذا موافقٌ لقول أبي عبيدٍ
فقد سَمِعَ فيه: أَهْطَعَ وَهَطَعَ رباعياً وثلاثياً.

(١) تمامه:

في رأسِ جِذْعٍ مِنْ أَوَالِ مُشْدَبٍ

وهو في مجاز القرآن ٣٤٢/١، والبحر ٤٢٩/٥، والمحزر ٢٥٩/٨. والبيت بهذه
الرواية لم أهد إلى قائله، وثمة رواية ثانية في اللسان منسوبةً لأنيف بن جبلة:
أَمَّا إِذَا اسْتَقْبَلْتَهُ فَكَأَنَّهُ لِلْعَيْنِ جِذْعٌ مِنْ أَوَالِ مُشْدَبٍ
والسرح: السريعة. وأوال: قرية بالبحرين.

(٢) لم يزد في مجاز القرآن ٣٤٢/١ على قوله «أي مسرعين».

(٣) المفردات ٥٤٣.

(٤) ليس في «معاني القرآن».

(٥) البيت لابن مفرغ، وهو في ديوانه ١٦٧، والمحزر ٢٥٩/٨، واللسان (هطع)،
والقرطبي ٢٧٩/٩، ومجاز القرآن ٣٤٣/١.

- إبراهيم -

والإقناع: رَفَعُ الرَّأْسِ وَإِدَامَةُ النَّظَرِ مِنْ غَيْرِ التَّفَاتِ إِلَى غَيْرِهِ، قَالَه الْقَتَبِيُّ^(١) وَابْنُ عَرَفَةَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ يَصِفُ إِبِلًا تَرَعَى أَعَالِي الشَّجَرِ فَتَرْفَعُ رُؤُوسَهَا^(٢):

٢٩٠٦- يُبَاكِرُنَ الْعِضَاءَ بِمُقْنَعَاتٍ نَوَاجِذُهُنَّ كَالْحِدَا الْوَقِيعِ
ويقال: أَقْنَعَ رَأْسَهُ، أَي: طَأَطَاهَا وَنَكَّسَهَا فَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ، وَالْقَنَاعَةُ:
الاجْتِزَاءُ بِالْيَسِيرِ، وَمَعْنَى قَنَعَ بِكَذَا: ارْتَفَعَ رَأْسُهُ عَنِ السُّؤَالِ، وَفَمَّ مُقْنَعٌ:
مَعْطُوفُ الْأَسْنَانِ إِلَى^(٣) دَاخِلِهِ وَرَجُلٌ مُقْنَعٌ بِالتَّشْدِيدِ. وَيُقَالُ: قَنَعَ يَقْنَعُ
قَنَاعَةً وَقَنَعًا إِذَا رَضِيَ، وَقَنَعَ قُنُوعًا إِذَا سَأَلَ، فَوْقَ الْفَرْقِ بِالمَصْدَرِ^(٤).

وقال الراغب^(٥): «قال بعضهم: «أصل هذه الكلمة من القناع، وهو ما يُغْطِي الرَّأْسَ، وَالْقَانِعُ مَنْ [لا]^(٦) يُلْحُ فِي السُّؤَالِ فَيَرْضَى بِمَا يَأْتِيهِ كَقَوْلِهِ^(٧)»:

(١) تفسير غريب القرآن ٢٣٣.

(٢) البيت للشماخ وهو في ديوانه ٢٢٠، والقرطبي ٣٧٧/٩، والمحزر ٢٦٠/٨، ومجاز القرآن ٣٤٣/١، واللسان: قنع. ويباكرن: يبادرن ويعاجلن. والعشاء: أعظم الشجر. والمقنعات: رؤوس مرفوعات والمقنع في الأصل: الفم القوي وعطف أسنانه للدخال. الحدأ: جمع جدأة وهي القأس. الوقيع: المحدد. شبه أسنان الإبل بالفؤوس الحادة.

(٣) الأصل: «إليه» وهو سهو والتصحيح من (ش).

(٤) انظر: القاموس (قنع).

(٥) المفردات ٤١٣.

(٦) زيادة من «المفردات».

(٧) البيت للشماخ وهو في ديوانه ٢٢٠، والمفردات ٤١٣، واللسان: (قنع). والمفاقر: وجوه الفقر. والقنوع: السؤال والتذلل للمسألة. وجملة «يصلحه» حال. أي: قيام المرء على حفظ ماله أفضل له من التبذير وذل السؤال.

- إبراهيم -

٢٩٠٧- لَمَالُ الْمَرْءِ يُصْلِحُهُ فَيَغْنِي مَفَايِرَهُ أَعْفُ مِنَ الْقَنْوَعِ
ورجل مَقْنَعٌ يَقْنَعُ بِهِ. قال (١):

..... -٢٩٠٨

شُهُودِيَّ عَلَى لَيْلَى عُدُولٌ مَقَانِعُ

والرُّؤُوسُ: جمع رَأْسٍ وهو مُؤنَّثٌ، ويُجمَعُ في القِلةِ على أَرُوسٍ،
وفي الكثرةِ على رُؤُوسٍ، والأَرَأْسُ: العَظِيمُ الرَّأْسِ، ويُعَبَّرُ بها عن الرجلِ
العَظِيمِ كالوَجْهِ، والرَّئِيسِ مُشْتَقٌّ مِنْ ذَلِكَ، ورِئَاسُ السِّيفِ مَقْبَضُهُ، وشِئَاءُ
رَأْسَاءِ اسْوَدَّتْ رَأْسُهَا.

قوله: «لا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ» في محلِّ نِصْبٍ على الحال أيضاً من الضمير في
«مُقْنَعِي». ويجوز أن يكون بدلاً من «مُقْنَعِي» كذا قال أبو البقاء (٢)، يعني أنه
يَحُلُّ مَحَلَّهُ. ويجوز أن يكون استثناءً.

والطَّرْفُ في الأصل مصدرٌ، وأُطْلِقَ على الفاعل لقولهم: «ما فيهم عَيْنٌ
تَطْرِفُ»، [ولعله] (٣) هنا العَيْنُ. قال (٤):

٢٩٠٩- وَأَغْضُ طَرْفِي مَا بَدَتْ لِي جَارَتِي

حتى يُوَارِي جَارَتِي مَأْوَاهَا

(١) صدره:

وبَيَّعْتُ لَيْلَى بِالْخَلَاءِ وَلَمْ يَكُنْ

وهو للبيعت، وقوله «عدول» اسم «يكن». والبيت في اللسان (قنع) والمفردات

. ٤١٤

(٢) الإملاء ٧٠/٢.

(٣) زيادة من (ش).

(٤) البيت لعترة وهو في ديوانه ٣٠٨، والقرطبي ٣٧٧/٩.

- إبراهيم -

والطَّرْفُ: الجَفْنُ أيضاً، يقال: ما طَبَّقَ طَرْفَهُ - أي: جَفَنَهُ - على الآخر، والطَّرْفُ أيضاً تحريكُ الجَفْنِ.

قوله: «وَأَفْسَدَتْهُمُ هَوَاءٌ» يجوز أن يكون استثناءً، وأن يكون حالاً، والعاملُ فيه: إمَّا «يَرْتَدُّ»، وإمَّا ما قبله من العوامل. وأفرد «هواء» وإن كان خبراً عن جمعٍ لأنه في معنى: فارغة متخرَّقة، ولو لم يقصد ذلك لقال: «أَهْوِيَّةٌ» لِيُطَابِقَ الخبرُ مبتدأه.

والهَوَاءُ: الخالي من الأجسام، ويُعَبَّرُ به عن الجبن، يقال: جَوَّفَهُ هَوَاءً، أي: فارغ، قال زهير^(١):

٢٩١٠ - كَانَ الرَّحْلَ مِنْهَا فَوْقَ صَعْلٍ
مِنَ الظُّلْمَانِ جُوجُوهَ هَوَاءٍ
وقال حسان بن ثابت رضي الله عنه^(٢):

٢٩١١ - وَأَنْتَ مُجَوِّفٌ نَخْبٌ هَوَاءٍ
النَّخْبُ: الذي أَخَذْتَ نَخْبَتَهُ، أي: خِيَارَهُ.

آ. (٤٤) قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾: مفعولٌ ثانٍ لـ «أَنْذِرُ»، أي: خَوَّفَهُمْ عَذَابَ يَوْمٍ، كذا قدَّره أبو البقاء^(٣)، وفيه نظرٌ؛ إذ يُؤوَلُ إلى قولك: أَنْذِرْ عَذَابَ يَوْمٍ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ، فلا حاجةً إلى ذلك. ولا جائزٌ أن يكون ظرفاً

(١) ديوانه ٦٣، والمحرر ٢٦٢/٨، والقرطبي ٣٧٨/٩، يصف ناقته. الرحل: ما يوضع على ظهر البعير للركوب عليه، والصعل: الصغير الرأس، والجوجؤ: الصدر، يشبه ناقته في سرعتها بالظليم - وهو ذكر النعام - فكان رجلاً فوقه.

(٢) ديوانه ١٨، والمحرر ٢٦٢/٨، وصدرة:

ألا أبلغ أبا سفيان عني

(٣) الإملاء ٧٠/٢.

له، لأن ذلك اليوم لا إنذار فيه، سواء قيل: إنه يوم القيامة، أو يوم هلاكهم، أو يوم يلقاهم الملائكة. وقوله: «نُجِب» جواب الأمر.

قوله: «أو لم تكونوا» قال الزمخشري^(١): «على إرادة القول، وفيه وجهان: أن يقولوا ذلك بطراً وأثراً، وأن يقولوه بلسان الحال حيث بنوا شديداً وأملوا بعيداً».

و«مالك» جواب القسم، وإنما جاء بلفظ الخطاب، لقوله: «أقسَمْتُمْ» ولو جاء بلفظ المُقسِمين لقليل: ما لنا. وقدّر الشيخ^(٢) ذلك القول من قول الله تعالى أو الملائكة، أي: فيقال لهم: أو لم تكونوا. وهو عندي أظهر من الأول، أعني جريان القول من غيرهم لا منهم.

آ. (٤٥) قوله تعالى: ﴿وَسَكَّتُمْ فِي مَسَاكِنِ﴾: أصل «سَكَن»

التعدّي بـ «في» كما في هذه الآية، وقد يتعدّى بنفسه. قال الزمخشري^(٣): «السُّكْنَى مِنَ السُّكُونِ الَّذِي هُوَ اللَّبْثُ، وَأَصْلُ تَعَدَّيْهِ بـ «في» كقولك: قَرَأَ فِي الدَّارِ، وَأَقَامَ فِيهَا، وَعَنِيَ فِيهَا، وَلَكِنَّهُ لَمَّا نُقِلَ إِلَى سَكُونٍ خَاصٍ تَصَرَّفَ فِيهِ، فَقِيلَ: «سَكَنَ الدَّارَ» كَمَا قِيلَ: تَبَوَّأَهَا وَأَوْطَنَهَا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ السُّكُونِ، أَي: قَرَأُوا فِيهَا وَاطْمَأَنَّنُوا».

قوله: «وتَبَيَّنَ» فاعله مضمراً لدلالة الكلام عليه، [أي]: حالهم وخبرهم وهلاكهم. و«كيف» نَصَبٌ بِفَعْلُنَا، وَجُمْلَةُ الاسْتِفْهَامِ لَيْسَتْ مَعْمُولَةً لـ «تَبَيَّنَ»؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَا تَعْلَقُ، وَلَا جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ «كيف» فاعلاً؛

(١) الكشاف ٢/٣٨٣.

(٢) البحر ٥/٤٣٦.

(٣) الكشاف ٢/٣٨٣.

- إبراهيم -

لأنها: إما شرطية أو استفهامية، وكلاهما لا يعمل فيه ما تقدمه، والفاعل لا يتقدم عندنا.

وقال بعض الكوفيين: «إِنَّ جَمَلَةَ «كَيْفَ فَعَلْنَا» هُوَ الْفَاعِلُ»، وهم يُجيزون أن تكون الجملة فاعلاً، وقد تقدم هذا قريباً في قوله تعالى: «ثم بدا لهم مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنَّةً»^(١).

والعامة على «تَبَيَّنَ» فعلاً ماضياً. وقرأ^(٢) عمر بن الخطاب والسلمي في رواية عنه: «وُنُبِّئُ» بضمَّ النون الأولى والثانية، مضارع «بَيَّنَّ»، وهو خبر مبتدأ مضمرة، والجملة حال، أي: ونحن نبيّن. وقرأ السلمي - فيما نقل المهدي - كذلك إلا أنه سَكَنَ النونَ للجزمِ نَسَقاً على «تكونوا»، فيكون داخلاً في حيز التقرير.

آ. (٤٦) قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرَهُمْ﴾: يجوز أن يكون هذا المصدر مضافاً لفاعله كالأول بمعنى: أن مَكْرَهُم الذي مكروه جزاؤه عند الله تعالى، أو للمفعول، بمعنى: أن عند الله مَكْرَهُم الذي يَمَكْرُهُم به، أي: يُعَذِّبُهُم. قالهما الزمخشري^(٣). قال الشيخ^(٤): «وهذا لا يَصِحُّ إلا إن كان «مَكْرًا» يتعدى بنفسه كما قال هو، إذ قَدَّر: يمكرهم به، والمحفوظ أن «مَكْرًا» لا يتعدى إلى مفعول به بنفسه. قال تعالى: «وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا»^(٥)، وتقول: زيدٌ مَمَكُورٌ به، ولا يُحْفَظُ «زيدٌ مَمَكُورٌ» بسبب كذا».

(١) الآية ٣٥ من يوسف. وانظر: الدر ٤٩٤/٦.

(٢) البحر ٤٣٦/٥، القرطبي ٣٧٩/٩.

(٣) الكشاف ٣٨٣/٢.

(٤) البحر ٤٣٧/٥.

(٥) الآية ٣٠ من الأنفال.

قوله «لتزول» قرأ العامة بكسر اللام، والكسائي^(١) بفتحها فأما القراءة الأولى ففيها ثلاثة أوجه، أحدها: أنها^(٢) نافية واللام لام الجحود؛ لأنها بعد كون منفي، وفي «كان» حينئذ قولان، أحدهما: أنها تامة، والمعنى: تحقير مكرهم، أنه ما كان لتزول منه الشرائع التي كالجبال في ثبوتها وقوتها. ويؤيد كونها نافية قراءة^(٣) عبد الله: «وما كان مكرهم». القول الثاني: أنها ناقصة، وفي خبرها القولان المشهوران بين البصريين والكوفيين: هل هو محذوف واللام متعلقة به، وإليه ذهب البصريون، أو هذه اللام وما جرته، كما هو مذهب الكوفيين، وقد تقرّر هذا في آخر آل عمران^(٤).

الوجه الثاني: أن تكون المخففة من الثقيلة. قال الزمخشري^(٥): «وإن عظم مكرهم وتبالغ في الشدة، فضرب زوال الجبال منه مثلاً لشدته، أي: وإن كان مكرهم معداً لذلك». وقال ابن عطية^(٦): «ويحتمل عندي أن يكون معنى هذه القراءة: تعظيم مكرهم، أي: وإن كان شديداً^(٧)، إنما يفعل لتذهب به عظام الأمور» فمفهوم هذين الكلامين أنها مخففة لأنه إثبات.

والثالث: أنها شرطية، وجوابها محذوف، أي: وإن كان مكرهم معداً لإزالة أشباه الجبال الرواسي، وهي المعجزات والآيات، فالله مجازيهم بمكر هو أعظم منه. وقد رجّح الوجهان الأخيران على الأول^(٨)، وهو أنها نافية؛ لأن فيه

(١) الإنحاف ١٧١/٢، البحر ٤٣٧/٥، السبعة ٣٦٣، الحجة ٣٧٩، النشر ٣٠٠/٢.

(٢) أي «إن».

(٣) البحر ٤٣٨/٥، الشواذ ٦٩.

(٤) الدر المصون ٥٠٧/٣.

(٥) الكشف ٣٨٣/٢.

(٦) المحرر ٢٦٤/٨.

(٧) الأصل: «شديد» وما أثبتناه من ابن عطية، وفي نقل البحر عنه «شديداً بما».

(٨) أي رجّح كونها مخففة أو شرطية على كونها نافية.

- إبراهيم -

معارضة لقراءة الكسائي^(١)، وذلك أن قراءته تُؤذَنُ بالإثباتِ، وقراءة غيره تُؤذَنُ بالنفي.

وقد أجاب بعضهم عن ذلك بأنَّ الحالَ في قراءة الكسائي مُشارٌ بها إلى أمورٍ عظامٍ غيرِ الإسلامِ ومُعجزاته كمكرهم صلاحية إزالتها، وفي قراءة الجماعة مُشارٌ بها إلى ما جاء به النبيُّ صلى الله عليه وسلم من الدين الحق، فلا تَعَارُضَ؛ إذ لم يتواردا على معنى واحدٍ نفيًا وإثباتًا.

وأما قراءة الكسائي ففي «إنَّ» وجهان: مذهبُ البصريين، أنها المخففةُ واللامُ فارقة، ومذهبُ الكوفيين: أنها نافيةٌ واللامُ بمعنى «إلا»، وقد تقدَّم تحقيقُ المذهبيين.

وقرأ^(٢) عمرُ وعليُّ وعبد الله وزيد بن علي وأبو سلمة^(٣) وجماعة «وإنَّ» كاد مكرهم لتزول» كقراءة الكسائي إلا أنهم جعلوا مكان نون «كان» دالًّا فعلَ مقاربة، وتخريجها كما تقدَّم، ولكن الزوالَ غيرُ واقعٍ.
وقرئ^(٤) «لَتَزُولَ» بفتح اللامين. وتخريجها على إشكالها أنها جاءت على لغةٍ مَنْ يفتح لام «كي».

آ. (٤٧) قوله تعالى: ﴿مُخْلِفٌ وَعَدِيهِ﴾: العامةُ على إضافة «مُخْلِفٌ» إلى «وعديه» وفيها وجهان، أظهرهما: أن «مُخْلِفٌ» يَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ كفعليه، فقدَّم المفعولَ الثاني، وأضيف إليه اسمُ الفاعل تخفيفاً نحو: «هذا

(١) الذي قرأ بفتح لام «لتزول».

(٢) الشواذ ٦٩، والمحتسب ٣٦٥/١، والبحر ٤٣٧/٥، والطبري ٣٨٠/٩.

(٣) وهو أبو سلمة بن عبد الرحمن الزهري المدني، قيل: اسمه عبد الله. وقيل:

إسماعيل، ثقة مكثر. توفي سنة ٩٤ أو ١٠٤. تقريب التهذيب ٦٤٥.

(٤) البحر ٤٣٨/٥.

- إبراهيم -

[١/٥٤٠] كاسِي جُبَّةٍ زِيداً» قال الفراء^(١) وقطرب: «لَمَّا تَعَدَّى / إِلَيْهِمَا جَمِيعاً لَمْ يُبَالِ
بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ». وقال الزمخشري^(٢): «فَإِنْ قَلَّتْ: هَلَا قِيلَ: مُخَلِّفَ رَسَلِهِ
وَعَدَهُ، وَلَمْ قَدَّمَ المَفْعُولَ الثَّانِي عَلَى الأولِ؟ قَلَّتْ: قَدَّمَ الوَعْدَ لِيُعْلَمَ أَنَّهُ
لَا يُخَلِّفُ الوَعْدَ ثَمَّ قَالَ «رَسَلَهُ» لِيُوَدَّنَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُخَلِّفْ وَعَدَهُ أَحَدًا - وَلَيْسَ
مِنْ شَأْنِهِ إِخْلَافُ المَوَاعِيدِ - كَيْفَ^(٣) يُخَلِّفُهُ رُسُلَهُ؟»

وقال أبو البقاء^(٤): «هو قريب من قولهم^(٥)»:

٢٩١٢ - يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ

وأشَدُّ بَعْضُهُمْ نَظِيرَ الآيَةِ الكَرِيمَةِ قَوْلَ الشَّاعِرِ^(٦):

٢٩١٣ - تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ

وَسَائِرُهُ بِأَدِّ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعِ

والتُّحْسِبَانِ هُنَا: الأَمْرُ المُنْتَفِي، كَقَوْلِهِ^(٧):

٢٩١٤ - فَلَا تَحْسَبَنَّ أَنِّي أَضِلُّ مَنِيَّتِي

فَكُلُّ أَمْرِي كَأَسِّ الجِمَامِ يَذُوقُ

(١) معاني القرآن ٧٩/٢.

(٢) الكشاف ٣٨٤/٢.

(٣) الأفتح: فكيف.

(٤) الإملاء ٧١/٢. وانظر: معاني القرآن للفراء ٨٠/٢.

(٥) لم أهد إلى قائله، وهو في الكتاب ٨٩/١، وأمالى الشجري ٢٥٠/٢، وابن يعيش

٤٥/٢، والخزانة ٤٨٥/١، ومعاني القرآن للفراء ٨٠/٢.

(٦) لم أهد إلى قائله، وهو في الكتاب ٩٢/١، ومعاني القرآن ٨٠/٢، والمحرر الوجيز

٢٦٦/٨، والهمع ١٢٣/٢، والدرر ١٥٦/٢. والبيت في وصفِ هاجرة جعلت

الثيران تُدخِلُ رؤوسها في الظل من شدة الحر.

(٧) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر ٤٣٨/٥.

- إبراهيم -

الثاني : أنه متعدّد لواحد، وهو «وعده»، وأمّا «رُسَلَه» فمنصوبٌ بالمصدر، فإنه يَنْحَلُّ لحرفٍ مصدرِيٍّ وفعلٍ تقديرُه: مُخْلِيفٌ ما وعدَ رُسَلَه، فد «ما» مصدريةٌ لا بمعنى الذي .

وقرأت^(١) جماعةً «مُخْلِيفَ وعده رسله» بنصبٍ «وعده» وجرٍّ «رسله» فصلاً بالمفعولِ بين المتضامفين، وهي كقراءة ابن عامرٍ «قَتَلَ أولادهم شركائهم»^(٢). قال الزمخشري^(٣) جرأةً منه: «وهذه في الضعْفِ كَمَنْ قرأ «قَتَلَ أولادهم شركائهم» .

آ . (٤٨) قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ﴾ : يجوز فيه عدةٌ أوجه، أحدها: أن يكون منصوباً بـ «انتقام»، أي: يقع انتقامُه في ذلك اليوم . الثاني: أن ينتصبَ بـ «اذكر» . الثالث: أن ينتصبَ بما يتلخّص من معنى «عزيز ذو انتقام» . الرابع: أن يكون بدلاً من «يوم يأتيهم»^(٤) . الخامس: أن ينتصبَ بـ «مُخْلِيف» . السادس: أن ينتصبَ بـ «وَعْدِه»، و «إن» وما بعدها اعتراضٌ . ومنع أبو البقاء^(٥) هذين الأخيرين، قال: «لأنَّ ما قبل «إن» لا يعمل فيما بعدها» . وهذا غيرُ مانعٍ لأنه كما تقدّم اعتراضٌ فلا يُبَالِي به فاصلاً .

وقوله «والسّمواتُ» تقديرُه: وتُبَدَّلُ السّمواتُ غيرَ السّمواتِ . وفي التبديلِ قولان: هل هو متعلّقُ بالذات أو بالصفة؟ وإلى الثاني مِيلُ

(١) البحر ٢٤٤/٥، الكشاف ٣٨٤/٢، المحرر ٢٦٦/٨ .

(٢) الآية ١٣٧ من الأنعام . وانظر: الدر ١٦١/٥ .

(٣) الكشاف ٣٨٤/٢ .

(٤) في الآية ٤٤ .

(٥) الإملاء ٧١/٢ .

ابن عباس، وأنشد^(١):

٢٩١٥- فما الناس بالناس الذين عهدتُهُم

ولا السدار بالدار التي كنت تعلم

وقرىء^(٢) «نُبدل» بالنون «الأرض» نصباً، و«السموات» نسق عليه.

قوله: «وبرزوا» فيه وجهان، أحدهما: أنها جملة مستأنفة، أي: ويبرزون، كذا قدره أبو البقاء^(٣)، يعني أنه ماضٍ يُراد به الاستقبال، والأحسن أنه مثل «ونادى أصحاب النار»^(٤) و«ونادى أصحاب الجنة»^(٥) «رُبما يودُّ الذين كفروا»^(٦) «أتى أمر الله»^(٧) لتحقق ذلك.

والثاني: أنها حالٌ من الأرض، و«قد» معها مُرادَةٌ، قاله أبو البقاء^(٨)، ويكون الضميرُ في «برزوا» للخلقِ دَلٌّ عليهم السياق، والرباطُ بين الحالِ وصاحبها الواوُ.

وقرأ^(٩) زيد بن علي «وبرزوا» بضم الباءِ وكسر الراءِ مشددةً على التكثيرِ في الفعلِ ومفعوله.

(١) لم أهد إلى قائله، وهو في الكشاف ٢/٣٨٤، والبحر ٥/٤٣٩.

(٢) البحر ٥/٤٤٠.

(٣) الإملاء ٢/٧١.

(٤) الآية ٥٠ من الأعراف.

(٥) الآية ٤٤ من الأعراف.

(٦) الآية ٢ من الحجر.

(٧) الآية ١ من النحل.

(٨) الإملاء ٢/٧١.

(٩) البحر ٥/٤٤٠.

- إبراهيم -

آ. (٤٩) قوله تعالى: ﴿مُقَرَّنِينَ﴾: يجوز أن يكون حالاً على أنها بصرية، وأن يكون مفعولاً ثانياً على أنها علمية. و«في الأصفاد» متعلقٌ به. وقيل: بمحذوفٍ على أنه حالٌ أو صفةٌ «مُقَرَّنِينَ». والمُقَرَّنُ: مَنْ جُمِعَ فِي الْقَرْنِ، وهو الحبلُ الذي يُربطُ به، قال (١):

٢٩١٦ - وابنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لَزَّ فِي قَرَنِ
لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيسِ

وقال آخر (٢):

٢٩١٧ - والخيرُ والشرُّ مَلزُوزَانِ فِي قَرَنِ

.....

وفي التفسير: أن كلَّ كافرٍ يُقَرَّنُ مع شيطانِهِ في سلسلة.

والأصفاد: جمعُ صَفْدٍ وهو الغلُّ والقيد، يُقال: صَفَدَهُ يَصْفِدُهُ صَفْدًا: قَيْدَهُ، والاسمُ: الصَّفْدُ، وَصَفْدُهُ مُشَدَّدٌ للتكثير. قال (٣):

٢٩١٨ - فآبُوا بِالنَّهَائِبِ وَالسَّبَايَا وَأُبْنَا بِالْمُلُوكِ مُصَفَّدِينَا

والصَّفَادُ مثلُ الصَّفْدِ، وَأَصْفَدَهُ، أَي: أَعْطَاهُ، فَفَرَّقُوا بَيْنَ فَعَلٍ وَأَفْعَلٍ. وقيل: بَلْ يُسْتَعْمَلَانِ فِي الْقَيْدِ وَفِي الْعَطَاءِ.

قال النابغة (٤):

(١) تقدم برقم (٤٧٦).

(٢) لم أفهم عليه.

(٣) تقدم برقم (٥٠٦).

(٤) تقدم برقم (٢٧٨).

فلم أَعْرِضْ - آيَتِ اللَّعْنِ - بِالصَّفْدِ

أي: بالإعطاء، وسُمِّيَ العَطَاءُ صَفْدًا لَأَنَّهُ يُقَيَّدُ مَنْ يَعْطِيهِ وَمِنْهُ «أَنَا مَغْلُولٌ أَيَادِيكَ، وَأَسِيرٌ نِعْمَتِكَ».

آ. (٥٠) قوله تعالى: ﴿سَرَابِيلُهُمْ مِنْ قَطْرَانٍ﴾: مبتدأ وخبر في محلِّ نصبٍ على الحال: إمَّا من «المجرمين»، وإمَّا من «مُقرَّنين»، وإمَّا مِنْ ضميره. ويجوز أن تكونَ مستأنفةً، وهو الظاهر.

وَالسَّرَابِيلُ: الثياب. وَسَرَبَلْتُهُ، أَي: أَلْبَسْتَهُ السَّرْبَالَ. قال (١):

أَوْدَى بِنَعْلِيَّ وَسِرْبَالِيَهٗ - ٢٩٢٠

وَيُطْلَقُ عَلَى مَا يُحَصَّنُ فِي الْحَرْبِ، مِنَ الدَّرْعِ وَشِبْهِهِ، قَالَ تَعَالَى: «وَسَرَابِيلَ تَقِيكُم بَأْسِكُمْ» (٢).

وَالْقَطْرَانُ: مَا يُسْتَخْرَجُ مِنْ شَجَرٍ، فَيُطْبَخُ وَتُطْلَى بِهِ الْإِبِلُ الْجُرْبُ لِيَذْهَبَ جَرُّهَا بِحِدَّتِهِ، وَهُوَ أَفْضَلُ الْأَشْيَاءِ لِلِاشْتِعَالِ بِهِ. وفيه لغاتٌ: قَطْرَانٌ بفتح / القاف وكسر الطاء، وهي قراءةُ العامة. وقَطْرَانٌ بزنة سَكَرَانَ وبها قرأ (٣) عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب. وقال أبو النجم (٤):

لَبَسَهُ الْقَطْرَانَ وَالْمُسُوحَا - ٢٩٢١

(١) تقدم برقم (٢٢٧٣).

(٢) الآية ٨١ من النحل.

(٣) انظر في قراءتها: البحر ٢٤٠/٥، القرطبي ٣٨٥/٩، والمحتسب ٣٦٦/١، الشواذ ٧٠.

(٤) القرطبي ٣٨٥/٩.

- إبراهيم -

وَقَطْرَانِ بِكسْرِ الْقَافِ وَسُكُونِ الطَّاءِ بَزْنَةِ سِرْحَانَ^(١)، وَلَمْ يُقْرَأْ بِهَا فِيمَا عَلِمْتُ.

وَقَرَأَ جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ مِنْهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَالْحَسَنُ «بِقَطْرٍ» بِفَتْحِ الْقَافِ وَكسْرِ الطَّاءِ وَتَنْوِينِ الرَّاءِ، «أَنْ» بِوَزْنِ عَائِدٍ^(٢)، جَعَلُوهُمَا كَلِمَتَيْنِ. وَالْقَطْرُ: النَّحَاسُ، وَالْأَنْي: اسْمٌ فَاعِلٌ مِنْ أَنْيَ يَأْنِي، أَي: تَنَاهَى فِي الْحَرَارَةِ كَقَوْلِهِ: «وَبَيْنَ حَمِيمِ أَنْ»^(٣)، وَعَنْ عَمْرِو بْنِ رَضِي اللَّهِ عَنْهُ «لَيْسَ بِالْقَطْرَانِ، وَلَكِنَّهُ النَّحَاسُ الَّذِي يَصِيرُ بَلْوَنَةً».

وَقُرِئَ^(٤): «وَتَغَشَّى» بِتَشْدِيدِ الشَّيْنِ، أَي: وَتَغَشَّى، فَحُذِفَ إِحْدَى التَّاءَيْنِ.

وَقُرِئَ^(٥) بِرَفْعِ «وَجُوهُهُمْ» وَنَصْبِ «النَّارِ» عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ، جَعَلَ وَرُودَ الْوَجُوهِ النَّارَ غَشِيَانًا.

وَالجَمَلَةُ مِنْ قَوْلِهِ «وَتَغَشَّى» قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٦): «حَالٌ أَيْضًا»، يَعْنِي أَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْحَالِ، وَلَا يَعْنِي أَنَّهَا حَالٌ، وَالْوَاوُ لِلْحَالِ؛ لِأَنَّهُ مُضَارِعٌ مُثَبَّتٌ.

آ. (٥١) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِيَجْزِيَ﴾: فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَجْهَانِ. أَوْلَاهُمَا: أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ «بَرَزُوا»، وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُهُ «وَتَرَى» جَمَلَةٌ مَعْطُوفَةٌ بَيْنَ الْمُتَعَلِّقِ وَالْمَتَعَلِّقِ بِهِ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِمُحذُوفٍ، أَي: فَعَلْنَا بِالْمُجْرِمِينَ

(١) السرحان: الذئب.

(٢) العائدي: الأسير.

(٣) الآية ٤٤ من الرحمن.

(٤) البحر ٤٤١/٥، ونسبها في الشواذ ٧٠ إلى ابن مسعود.

(٥) البحر ٤٤٠/٥ من غير نسبة.

(٦) الإملاء ٧١/٢.

ذلك لِيَجْزِيَ كُلَّ نَفْسٍ؛ لأنه إذا عاقب المجرم أثاب الطائع.

آ. (٥٢) وقوله تعالى: ﴿هَذَا﴾ إشارة إلى ما تقدم من قوله: «فلا تَحْسَبَنَّ»^(١) إلى هنا، أو إلى كل القرآن نُزِلَ مَنْزِلَةً الحاضر.

قوله: «وَلْيُنذَرُوا» فيه أوجه، أحدها: أنه متعلق بمحذوف، أي: وَلْيُنذَرُوا به أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ.

الثاني: أنه معطوف على محذوف، ذلك المحذوف متعلق بـ «بلاغ»، تقديره: لِيُنْصَحُوا وَلْيُنذَرُوا. الثالث: أن الواو مزيدة و«لِيُنذَرُوا» متعلق بـ «بلاغ»، وهو رأي الأخفش^(٢)، نقله الماوردي^(٣). الرابع: أنه محمول على المعنى، أي: لِيُبَلِّغُوا وَلْيُنذَرُوا. الخامس: أن اللام لام الأمر. قال بعضهم: وهو حسن لولا قوله «وَلْيُنذَرُوا» فإنه منصوب فقط. قلت: لا محذور في ذلك فإن قوله «وَلْيُنذَرُوا» ليس معطوفاً على ما تقدمه، بل متعلق بفعلٍ مقدر، أي: وَلْيُنذَرُوا أَنْزَلْنَاهُ وَأَوْحَيْنَاهُ. السادس: أنه خبرٌ مبتدأ مضمير. التقدير: هذا بلاغٌ وهو لِيُنذَرُوا^(٤)، قاله ابن عطية^(٥). السابع: أنه عطْفٌ مفردٍ على مفردٍ، أي: هذا بلاغٌ وإنذار، قاله المبرد، وهو تفسيرٌ معنى لا إعراب. الثامن: أنه معطوف على قوله «لِتُخْرِجَ النَّاسَ»^(٦) في أول السورة. وهذا

(١) الآية ٤٧ من السورة نفسها.

(٢) لم يذكر الأخفش هنا شيئاً في «معاني القرآن». وانظر أمثلة على إثباته زيادة الواو في: معاني القرآن له ١٢٥/١.

(٣) لم يرد في تفسيره.

(٤) كذا في الأصل، والصواب كما في ابن عطية: «وهو لينذروا».

(٥) المحرر ٢٧٤/٨.

(٦) الآية ١.

- إبراهيم -

غريبٌ جداً. التاسع: قال أبو البقاء^(١): «المعنى: هذا بلاغٌ للناس وللإنذار، فتعلّق بالبلاغ أو بمحذوف إذا جعلت «للناس» صفةً، ويجوز أن يتعلّق بمحذوفٍ تقديره: وليُنذروا به أنزل وتُلي». قلت: فيؤدي التقدير إلى أن يبقى التركيب: هذا بلاغٌ للإنذار، والإنذار لا يتأتى فيه ذلك.

وقرأ العامة: «لِيُنذَرُوا» مبنياً للمفعول، وقرأ^(٢) مجاهد وحميد بن قيس: «ولتُنذِرُوا» بتاءٍ مضمومة وكسرِ الذال، كأن البلاغَ للعموم والإنذار للمخاطبين.

وقرأ^(٣) يحيى بن عُمارة الذارع^(٤) عن أبيه، وأحمد بن يزيد بن أسيد السلمي^(٥) «ولِيُنذَرُوا» بفتح الياء والذال من نَذَرَ بالشيء، أي: عَلِمَ به فاستعدَّ له، قالوا: ولم يُعرف له مصدرٌ فهو كَعَسَى وغيرها من الأفعال التي لا مصادر لها.

[نَمَتْ بِحَمْدِ اللَّهِ]

(١) الإملاء ٧١/٢.

(٢) البحر ٤٤١/٥.

(٣) البحر ٤٤١/٥، القرطبي ٣٨٥/٩، ونسبها في الشواذ ٧٠ إلى أبي عمار الذارع عن أبيه.

(٤) يحيى بن عُمارة، ويقال ابن عبّاد الكوفي مقبول. قال في تقريب التهذيب ص ٥٩٤: «من الرابعة».

(٥) لم أقف على ترجمته.

سورة الحجر

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ﴾: تقدّم نظيرُها في أول الرعد^(١). والإشارة بـ «تلك» إلى ما تضمّنته السورة، ولم يذكر الزمخشري^(٢) غيره. وقيل: إشارة إلى الكتب السالفة. وتنكير القرآن للتفخيم.

آ. (٢) قوله تعالى: ﴿وَبِمَا﴾ ﴿رُبَّ﴾: فيها قولان، أحدهما: أنها حرف جرّ، وزعم الكوفيون وأبو الحسن^(٣) وابن الطّراوة أنها اسم. ومعناها التقليل على المشهور. وقيل: تفيد التكثير. وقيل: تفيد التكثير في مواضع الافتخار كقوله^(٤):

٢٩٢٢- فيارُبُّ يومٍ قد لَهَوْتُ ولسيلة
بانسةٍ كأنها خطٌّ تمثال

(١) الآية ١.

(٢) الكشاف ٣٨٥/٢.

(٣) مذهبه في معاني القرآن ٣٧٨ أنها حرف اتصل بـ «ما» ليتكلم بالفعل بعدها.

(٤) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٢٩، والهمع ٢٦/٢، والدرر ١٨/٢.

والأنسة: المرأة ذات أنس. وخط تمثال: نقش صورة.

- الحجر -

وقد أُجيب عن ذلك: بأنها لتقليل النظير. ودلائل هذه الأقوال في النحو^(١). وفيها لغات كثيرة أشهرها: «رَبَّ» بالضم والتشديد، أو التخفيف، وبالثانية قرأ^(٢) نافع وعاصم. و«رَبَّ» بالفتح مع / التشديد والتخفيف، ورُبَّ ورَبَّ بالضم والفتح مع السكون فيهما. وتتصل تاء التانيث بكل ذلك، وبالتاء قرأ طلحة^(٣) بن مصرف وزيد بن علي: رَبَّتَمَا. وإذا اتصلت بها التاء جاز فيها الإسكان والفتح كئمت ولات، فتكثر الألفاظ، ولها أحكام كثيرة منها: لزوم تصديرها، ومنها تنكير مجرورها. وقوله^(٤):

٢٩٢٣- رَبُّمَا الْجَائِلِ الْمُتَوَيْلِ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمَهَارَى
ضرورة في رواية مَنْ جَرَّ «الْجَائِلِ». وَتَجُرُّ ضَمِيرًا لَأَزَمَ التَّفْسِيرَ بِنَكْرَةٍ
بعده، يُسْتَعْنَى بِشَيْئِهَا وَجَمْعِهَا وَتَأْنِيثِهَا عَنِ تَثْنِيَةِ الضَّمِيرِ وَجَمْعِهِ وَتَأْنِيثِهِ
كقوله^(٥):

٢٩٢٤-

وَرُبُّهُ عَطِبًا أَنْقَذْتُ مِنْ عَطْبَةٍ

- (١) انظر: المغني ١٧٩، رصف المباني ١٨٨، الارتشاف ٤٥٥/٢.
- (٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٦٦، الحجة ٣٨٠، الإتحاف ١٧٣/٢، البحر ٤٤٤/٥، التيسير ١٣٥، القرطبي ١/١٠، النشر ٣٠١/٢.
- (٣) البحر ٤٤٤/٥، والكشاف ٣٨٦/٢، ونسبها في الشواذ ٧٠ إلى أبي السَّمَّالِ.
- (٤) تقدم برقم (٢٢٨٧).
- (٥) لم أهد إلى قائله، وثمة روايتان في صدره، في اللسان: (ربب):
كَائِنٌ رَأَيْتُ وَهَآيَا صَدَعٍ أَعْظَمِهِ
وفي العيني ٢٥٧/٣:
- وَإِوَاءُ رَأَيْتُ وَشَيْكًا صَدَعٍ أَعْظَمِهِ
وَرَأَيْتُ: أَصْلَحْتُ، وَشَيْكًا: سَرِيعًا، الصَّدَعُ: الشَّقُّ. وَالْعَطِبُ: الْهَالِكُ.

والمطابقة نحو: «رُبُّهُمَا رَجُلَيْنِ» نادرة^(١). وقد يُعطف على مجرورها
 ما أُضيف إلى ضميره نحو: «رُبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ». وهل يلزم وَصْفُ مجرورها،
 ومُضِيٌّ ما يتعلّق به؟ خلاف، والصحيحُ عدمُ ذلك. فَمِنْ مجيئه غيرَ موصوفٍ
 قولُ هند^(٢):

٢٩٢٥- يا رُبَّ قَائِلَةٍ غَدًا يا لَهْفَ أُمَّ مُعَاوِيَةَ
 ومن مجيء المستقبلِ قولُه^(٣):

٢٩٢٦- فَإِنْ أَهْلِكَ فَرَبًّا فَتَى سَبِيكِي عَلِيٍّ مَهْدَبٍ رَخْصِ الْبَنَانِ
 وقولها: «يا رُبَّ قَائِلَةٍ غَدًا» البيت، وقول سليم^(٤):

٢٩٢٧- ومعنصمٍ بالحيِّ من خشيةِ الرَّدَى سِيرْدِي وَغَازٍ مُشْفِقٍ سَيَّوُوبِ
 فَإِنْ حَرَفَ التَّنْفِيسِ وَ«غَدًا» خَلَّصَاهُ لِلْإِسْتِقْبَالِ.

و«ما» في «رُبَّما» تحتمل وجهين، أظهرهما: أنها المهيئة، بمعنى:
 أن «رُبَّ» مختصةٌ بالأسماء، فلما جاءت «ما» هيأت دخولها على الأفعال.
 وقد تقدّم نظيرُ ذلك في «إِنَّ» وأخواتها، وتكفُّها أيضاً عن العمل كقولِه^(٥):

٢٩٢٨- رُبُّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ

في روايةٍ مَنْ رَفَعَهُ، كما جَرَى ذلك في كاف التشبيه. والثاني: أنَّ

(١) الأصل: «نادر» وهو سهو.

(٢) هند بنت عتبة، وهو في المغني ١٨٣، والهمع ٢٨/٢، والدرر ٢٢/٢.

(٣) البيت لجحدر بن مالك اللص، وهو في أمالي القالي ٢٨٢/١، والمغني ١٨٣،
 والخزانة ٣٨٤/٤.

(٤) سليم القشيري، وهو في البحر ٥/٤٤٤.

(٥) تقدم برقم (٢٢٨٧).

- الحجر -

« ما » نكرة موصوفة بالجملة الواقعة بعدها، والعائدُ على « ما » محذوفٌ، تقديره: رَبُّ شَيْءٍ يَوَدُّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا.

وقوله «يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا» مَنْ لَمْ يَلْتَزِمْ مُضِيَّ مُتَعَلِّقًا لَمْ يَحْتَجِ إِلَى تَأْوِيلٍ، وَمَنْ التَزَمَ ذَلِكَ قَالَ: لِأَنَّ الْمُتَرَقَّبَ فِي أَحْبَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَاقِعٌ لِمَحَالَّةٍ، فَعَبَّرَ عَنْهُ بِالْمَاضِي تَحْقِيقًا لَوْقُوعِهِ، كَقَوْلِهِ: «أَتَى أَمْرُ اللَّهِ»^(١) وَنَحْوِهِ.

قوله: «لو كانوا» يجوز في «لو» أن تكون الامتناعية، وحينئذ يكون جوابها محذوفاً، تقديره: لو كانوا مسلمين لسُرُّوا بذلك، أو لَخَلَصُوا مِمَّا هُمْ فِيهِ. ومفعولُ «يَوَدُّ» محذوفٌ على هذا التقدير، أي: رَبُّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا النِّجَاةَ، دَلَّ عَلَيْهِ الْجُمْلَةُ الْاِمْتِنَاعِيَّةُ.

والثاني: أنها مصدرية عند مَنْ يَرَى ذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ فِي الْبَقْرَةِ^(٢). وحينئذ يكون هذا المصدرُ هو المفعولُ للوَدَادَةِ، أي: يَوَدُّونَ كَوْنَهُمْ مُسْلِمِينَ، إِنْ جَعَلْنَا «ما» كَافَةً، وَإِنْ جَعَلْنَاهَا نَكْرَةً كَانَتْ «لو» وَمَا فِي حَيْزِهَا بَدَلًا مِنْ «ما».

آ. (٣) قوله تعالى: ﴿ذَرَّهُمْ﴾: هذا لا يُسْتَعْمَلُ لَهُ مَاضٍ إِلَّا قَلِيلًا اسْتِغْنَاءً عَنْهُ بِـ «تَرَكَ»، بَلْ يُسْتَعْمَلُ مِنْهُ الْمَضَارِعُ نَحْوُ: «وَيَذَرُهُمْ»^(٣). وَمِنْ مَجِيءِ الْمَاضِي قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «ذُرُّوا الْحَبِشَةَ مَا وَدَّرْتُمْكُمْ»^(٤)، وَمِثْلُهُ: دَغْ

(١) الآية ١ من النحل.

(٢) انظر: الدر المصون ١٣/٢.

(٣) الآية ١٨٦ من الأعراف.

(٤) لم أقف عليه بهذا اللفظ «وَدَّرْتُمْكُمْ».

- الحجر -

وَيَدْعُ، ولا يقال «وَدَعَ» إلا نادراً، وقد قرىء^(١) «ما وَدَعَكَ» مخففاً، وأنشدوا قوله^(٢):

٢٩٢٩- سَلْ أَمِيرِي مَا الَّذِي غَيْرُهُ عن وصالي اليوم حتى وَدَعَهُ
و «يَأْكُلُوا» مجزومٌ على جوابِ الأمر، وقد تقدّم أن «تَرَكَ» و «ذَرَّ»
يكونان بمعنى صَيَّرَ، فعلى هذا يكون المفعولُ الثاني محذوفاً، أي: ذَرَّهُمْ
مُهْمَلِينَ، ولا يكونوا^(٣) هو الثاني ولا حالاً؛ إذ كان يجبُ رفعه.

آ. (٤) قوله تعالى: ﴿إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ﴾: فيه أوجه، أحدها:
- وهو الظاهرُ - أنها واوُ الحالِ، ثم لك اعتباران، أحدهما: أن تجعل الحالَ
وحدها الجارُّ، ويرتفع «كتابٌ» به فاعلاً. والثاني: أن تجعل الجارَّ خبراً
مقدماً، و «كتاب» مبتدأً والجملةُ حالٌ، وهذه الحالُ لازمةٌ.

الثاني: أن الواوُ مزيدةٌ، وأيد هذا قوله بقراءة ابن أبي عبله^(٤) «إلا لها»
بإسقاطها. والزيادةُ ليست بالسهلة.

الثالث: أن الواوُ داخلَةٌ على الجملةِ الواقعة صفةً تأكيداً، قال
الزمخشري^(٥): «/والجملةُ واقعةٌ لقرية، والقياسُ أن لا تتوسط هذه الواوُ [ب/٥٤١]
بينهما كما في قوله: «وما أهلكتنا من قريةٍ إلا لها مُنذِرون»^(٦) وإنما توسّطت

(١) الآية ٣ من الضحى. وهي قراءة عروة بن الزبير وابن عباس وآخرين. البحر
٤٨٥/٨، المحتسب ٣٦٤/٢.

(٢) البيت لسويد بن أبي كاهل، وهو في اللسان: (ودع).

(٣) لعله يعني أن جملة «يأكلوا» لا تكون مفعولاً ثانياً.

(٤) البحر ٤٤٥/٥.

(٥) الكشف ٣٨٧/٢.

(٦) الآية ٢٠٨ من الشعراء.

- الحجر -

لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، كما تقول^(١): «جاءني زيد عليه ثوبه، وجاءني وعليه ثوبه». وقد تبع الزمخشري في ذلك أبو البقاء^(٢) تعالى: وقد سبق له ذلك أيضاً في البقرة عند قوله تعالى: «وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم»^(٣).

قال الشيخ^(٤): «ولا نعلم أحداً قاله من النحويين، وفي محظوظي أن ابن جني^(٥) سبقهما إلى ذلك». ثم قال الشيخ: «وهومبني على جواز أن ما بعد «إلا» يكون صفةً، وقد منعوا ذلك. قال الأخفش: «لا يفصل بين الصفة والموصوف بـ «إلا». ثم قال: وأما نحو: «ما جاءني رجل إلا راكب» على^(٦) تقدير: إلا رجل راكب، وفيه فُحُّ لجعلك الصفة كالاسم». وقال أبو علي^(٧): «تقول: ما مررت بأحدٍ إلا قائماً، قائماً» حال، ولا تقول: إلا قائم، لأن «إلا» لا تعترض بين الصفة والموصوف». وقال ابن مالك - وقد ذكر ما ذهب إليه الزمخشري في قوله «ما مررت بأحدٍ إلا زيد خير منه»: إن الجملة بعد «إلا» صفة لـ «أحد» - : «إنه مذهب لا يعرف لبصري ولا كوفي، فلا يلتفت إليه»، وأبطل قوله: إن الواو توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف.

قلت: قول الزمخشري قوي من حيث القياس، فإن الصفة كالحال في المعنى، وإن كان بينهما فرق من بعض الوجوه، فكما أن الواو تدخل على الجملة الواقعة حالاً كذلك تدخل عليها واقعة صفة. ويقويه أيضاً ما نظره به

(١) أي في جملة الحال. (٢) الإملاء ٧٢/٢.

(٣) الآية ٢١٦. (٤) البحر ٤٤٥/٥.

(٥) سر صناعة الإعراب ٦٥٠/٢.

(٦) الأفضح «فعلي»، وقوله «أما» لم يرد في البحر.

(٧) انظر: المسائل البصريات ٨٤١/٢.

- الحجر -

من الآية الأخرى في قوله «إلا لها مُنذرون» ويُقَوِّيه أيضاً قراءة ابن أبي عبلة المتقدمة.

وقال منذر بن سعيد: «هذه الواو هي التي تعطي أن الحالة التي بعدها في اللفظ هي في الزمن قبل الحالة التي قبل الواو، ومنه قوله تعالى: «حتى إذا جاؤوها وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا»^(١).

آ. (٥) قوله تعالى: ﴿مِنْ أُمَّةٍ﴾: فاعل «تَسْبِقُ»، و«مِنْ» مزيدة للتأكيد، وحُمِلَ على لفظ «أُمَّة» في قوله «أجلها» فأفردَ وأنث. وعلى معناها في قوله «وما يَسْتَأخرون» فَجَمَعَ وَذَكَرَ. وَحَدَفَ متعلق «يَسْتَأخرون»، تقديره: «عنه» للدلالة عليه، ولوقوعه فاصلةً.

آ. (٦) قوله تعالى: ﴿نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾: العامةُ على «نُزِّلَ» مشدداً مبنياً للمفعول، وزيدُ بنُ علي^(٢) «نَزَلَ» مخففاً مبنياً للفاعل.

آ. (٧) قوله تعالى: ﴿لَوْ مَا﴾: حرفٌ تحضيضٌ كهلاً، وتكون أيضاً حرف امتناع لوجود، وذلك كما أن «لولا» مترددة بين هذين المعنيين، وقد عُرِفَ الفرقُ بينهما: وهو أن التحضيضية لا يليها إلا الفعلُ ظاهراً أو مضمراً كقوله^(٣):

٢٩٣٠ - لولا الكمي المقتنعا

والامتناعية لا يليها إلا الأسماء لفظاً أو تقديراً عند البصريين. وقوله^(٤):

(١) الآية ٧٣ من الزمر.

(٢) البحر ٤٤٦/٥.

(٣) تقدم برقم (٧٠٢).

(٤) تقدم برقم (٥٢٠).

٢٩٣١- ولولا يَحْسُبُونَ الْجِلْمَ عَجْزاً لَمَا عَدِمَ الْمُسِيئُونَ احتمالاً
مؤولَ خلافاً للكوفيين. فَمِنْ مَجِيءِ «لُومًا» حَرْفِ امْتِنَاعٍ قَوْلُهُ (١):

٢٩٣٢- لُومًا الحياءُ ولوما الدينُ عِبْتُكما
ببعض ما فيكما إذ عِبْتُمَا عَوْرِي

واخْتَلَفَ فِيهَا: هل هي بسيطةٌ أم مركبةٌ؟ فقال الزمخشري (٢): «لو»
رُكِبَتْ مع «لا» ومع «ما» لمعنيين (٣)، وأما «هل» فلم تُرَكَّبْ إلا مع «لا»
وحدها للتحضيض. واخْتَلَفَ أَيْضاً في «لوما»: هل هي أصلٌ بنفسها أو فِرْعٌ
على «لولا»؟ وأن الميمَ مبدلةٌ من اللامِ كقولهم (٤): خالَّتُه وخالَمْتَه فهو خَلِي
وخلَمِي، أي: صديقي. وقالوا: استولى عليّ كذا، واستومى عليه بمعنى؟
خلاف مشهور. وهذه الجملةُ من التحضيضِ دالةٌ على جوابِ الشرطِ بعدها.

أ. (٨) قوله تعالى: ﴿مَا نُنزِّلُ الْمَلَائِكَةَ﴾: قرأ (٥) أبو بكر:
«ما تُنَزَّلُ» بضمّ التاء وفتح النون والزاي مشددةً مبنياً للمفعول، «الملائكة»
مرفوعاً لقيامه مقامَ فاعله، وهو موافقٌ لقوله: «ونُزِّلُ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلاً» (٦)،
ولأنها لا تُنَزَّلُ إلا بأمرٍ من الله، فغيرها هو المُنَزَّلُ لها وهو الله تعالى.

وقرأ الأخوان وحفص بضم النون الأولى وفتح الثانية وكسر الزاي

(١) تقدم برقم (٥٢٤).

(٢) الكشاف ٣٨٧/٢.

(٣) قال: «وهما معنى امتناع الشيء لوجود غيره ومعنى التحضيض».

(٤) انظر: اللسان (ولي) ونسب هذا القول إلى الأصمعي.

(٥) انظر في قراءتها: الإتحاف ١٧٤/٢، القرطبي ٤/١٠، الحجة ٣٨١، السبعة
٣٦٦، البحر ٤٤٦/٥.

(٦) الآية ٢٥ من الفرقان.

مشددةً مبنياً للفاعل المعظم، وهو الباري تعالى، «الملائكة» نصباً مفعولاً بها، وهو موافق لقوله تعالى «ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة»^(١)، ويناسب قوله قبل ذلك «وما أهلكنا»^(٢)، وقوله بعده «إنا نحن نزلنا»^(٣) وما بعده من ألفاظ التعظيم. والباقون من السبعة «ما تنزل» بفتح التاء والنون والزاي / مشددةً، [٥٤٢/أ] و«الملائكة» مرفوعةً على الفاعلية، والأصل: تنزل بتاءين، فحذفت إحداهما، وقد تقدم تقريره في «تذكرون»^(٤) ونحوه، وهو موافق لقوله «تنزل الملائكة والروح فيها»^(٥).

وقرأ زيد بن علي «ما نزل» مخففاً مبنياً للفاعل، «الملائكة» مرفوعةً بالفاعلية، وهو كقوله «نزل به الروح الأمين»^(٦).

قوله: «إلا بالحق» يجوز تعلقه بالفعل قبله، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الفاعل أو المفعول، أي: ملتبسٍ بالحق. وجعله الزمخشري^(٧) نعتاً لمصدر محذوف، أي: إلا تنزلاً ملتبساً بالحق.

قوله: «إذن» قال الزمخشري^(٨): «إذن» حرفٌ جوابٍ وجزاء؛ لأنها جوابٌ لهم، وجزاء الشرطٍ مقدرٌ، تقديره: ولو نزلنا الملائكة ما كانوا مُنظرين وما أُخر عذابهم.

(١) الآية ١١١ من الأنعام.

(٢) الآية ٤ من الحجر.

(٣) الآية ٩ من الحجر.

(٤) الآية ١٥٢ من الأنعام. وانظر: الدر المصون ٢٢٣/٥.

(٥) الآية ٤ من القدر.

(٦) الآية ١٩٣ من الشعراء.

(٧) الكشاف ٣٨٧/٢.

(٨) الكشاف ٣٨٧/٢.

آ . (٩) قوله تعالى: ﴿نَحْنُ﴾: إمَّا مبتدأ، وإمَّا تأكيدٌ، ولا يكون فصلاً لأنه لم يقع بين اسمين. والضمير في «له» للذكر، وهو الظاهر. وقيل: للرسول عليه السلام.

آ . (١٠) قوله تعالى: ﴿أَرْسَلْنَا﴾: مفعولُه محذوفٌ، أي: أرسلنا رسلاً من قبلك، ف«من قبلك» يجوز أن يتعلّق بـ«أَرْسَلْنَا»، وأن يتعلّق بمحذوفٍ، على أنه نعتٌ للمفعول المحذوف.

و«في شَيْعِ الْأَوَّلِينَ» قال الفراء^(١): «هو من إضافة الموصوفِ لصفته، والأصل: في الشَيْعِ الْأَوَّلِينَ كصلاةِ الْأَوَّلَى، وجانبِ الْغَرْبِيِّ». والبصريون^(٢) يُؤوّلونه^(٣) على حذفِ الموصوفِ، أي: في شَيْعِ الْأَمَمِ الْأَوَّلِينَ، وجانبِ الْمَكَانِ الْغَرْبِيِّ، وصلاةِ السَّاعَةِ الْأَوَّلَى.

آ . (١١) قوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ﴾: قال الزمخشري^(٤) «حكايةُ حالٍ ماضيةٍ؛ لأنَّ «ما» لا تدخلُ على مضارعٍ إلا وهو في موضعِ الحال، ولا على ماضٍ إلا وهو قريبٌ من الحال». وهذا الذي ذكره هو الأكثرُ في لسانهم، لكنه قد جاءتْ مقارنةٌ للمضارعِ المرادِ به الاستقبالُ كقوله تعالى: «قُلْ ما يكون لي أن أُبدلَهُ من تلقاءِ نفسي»^(٥)، وأنشدوا للأعشى يمدح النبيَّ صلى الله عليه وسلم^(٦):

(١) لم يرد هذا القول في «معاني القرآن».

(٢) الإيضاح ٤٣٦/٢.

(٣) الأصل: «يؤوله» وهو سهو.

(٤) الكشف ٣٨٨/٢.

(٥) الآية ١٥ من يونس.

(٦) ديوانه ١٣٧، والبحر ٤٤٧/٥. وما يغبُّ: ما ينقطع وما يبطل.

- الحجر -

٢٩٣٣- له صَدَقَاتُ مَا يَغِبُّ نَوَالُهَا وليس عطاء اليوم مانعاً غداً

وقول أبي ذؤيب^(١):

٢٩٣٤- أودى بنى وأودعوني حسرة عند الرقادِ وعبرة ما تُقلعُ

قوله: «إلا كانوا» هذه الجملة يجوز أن تكون حالاً من مفعول «يأتيهم». ويجوز أن تكون صفة لـ «رسول» فيكون في محلها وجهان: الجر باعتبار اللفظ، والرفع باعتبار الموضع، وإذا كانت حالاً فهي حال مقدرة.

آ. (١٢) قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ نَسْأَلُكَ﴾: يجوز في الكاف أن تكون مرفوعة المحل على أنها خبر مبتدأ مضمرة، أي: الأمر كذلك، و«نَسْأَلُكَ» مستأنف. ويجوز أن تكون منصوبة المحل: إما نعتاً لمصدر محذوف، أي: مثل ذلك السلك ونحوه نَسْأَلُكَه، أي: نَسْأَلُكَ الذُّكْرَ، وإما حالاً من المصدر المقدّر.

والهاء في «نَسْأَلُكَه» يجوز عودها للذكر، وهو الظاهر. وقيل: يعود للاستهزاء. وقيل: على الشرك!

آ. (١٣) والهاء في: ﴿بِهِ﴾: يجوز عودها على ما تقدّم من الثلاثة، ويكون تأويل عودها على الاستهزاء والشرك، أي: لا يؤمنون بسببه. وقيل: للرسول، وقيل: للقرآن. وقال أبو البقاء^(٢): «ويجوز أن يكون حالاً، أي: لا يؤمنون مُستهزئين» قلت: كأنه جعل «به» متعلقاً بالحال المحذوفة قائماً مقامها، وهو مردود؛ لأن الجار إذا وقع حالاً أو نعتاً أو صلة أو خبراً تعلق بكونٍ مطلقٍ لا خاصٍ، وكذا الظرف.

(١) ديوان الهذليين ٢/١، والمفضليات ٤٢١، والبحر ٤٤٧/٥.

(٢) الإملاء ٧٢/٢.

ومحلُّ «لا يُؤمنون» النصبُ على الحال، ويجوز أن لا يكون لها محلُّ، لأنها بيانٌ لقوله «كذلك نسلكه».

وقوله «وقد خَلَّتْ سَنَةُ الأُولَيْنِ» استئناف.

والسَّلْكُ: الإدخال. يقال: سَلَكْتُ الخَيْطَ في الإِبْرَةِ، ومنه «ما سَلَكْتُكُمْ في سَقَرٍ»^(١) يُقال: سَلَكَه وأَسْلَكَه، أي: نَظَمَه، قال الشاعر^(٢):

٢٩٣٥ - وَكُنْتُ لِرِازِ خَصْمِكَ لَمْ أَعْرُدْ وَقَدْ سَلَكُوكَ في أَمْرِ عَصِيبِ
وقال الآخر في «أَسَلَكُ»^(٣):

٢٩٣٦ - حَتَّى إِذَا أَسَلَكُوهُمْ في قُتائِدَةٍ شَلًّا كَمَا تَطْرُدُ الجَمالَةَ الشُّرُدا

آ. (١٤) قوله تعالى: ﴿فَظَلُّوا﴾: هي الناقصة، والضميرُ في «فَظَلُّوا» عائِدٌ على الكفارِ المُفْتَحِ^(٤) لهم الباب. وقيل: يعودُ على الملائكة. وقرأ^(٥) الأعمشُ وأبو حَيوة «يَعْرِجون» بكسر الراء، وهي لغةٌ هُدَيْلِ في عَرَجِ يَعْرِج، أي: صَعِد.

آ. (١٥) قوله تعالى: ﴿سُكَّرَتْ﴾: قرأ^(٦) ابن كثير «سُكَّرَتْ»

(١) الآية ٤٢ من المدثر

(٢) تقدم برقم (٢٦٩٢)، والشطر الأول منه مخروم في الأصل أثبتناه من (ش).

(٣) البيت لعبد مناف بن ربیع الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٤٢/٢، واللسان (سلك)، والمحرر ٢٨٧/٨. وقائدة: ثنية جبل. والشَّلُّ: الطرد. والجمالة: أصحاب الجمال. والشرد: جمع شرد.

(٤) كذا في الأصل، والأقرب: المفتوح.

(٥) الإتحاف ١٧٤/٢، البحر ٤٤/٥.

(٦) انظر في قراءتها: السبعة ٣٦٦، النشر ٣٠١/٢، الإتحاف ١٧٤/٢، البحر ٤٤٨/٥، الحجة ٣٨٢، القرطبي ٨/١٠، الشواذ ٧٠، المحتسب ٣/٢.

مبنيًا للمفعول مخفف الكاف، وباقي السبعة كذلك، إلا أنهم شددوا الكاف.
والزهري «سَكَرَتْ» بفتح السين وكسر الكاف خفيفةً مبنيًا للفاعل.
فأما القراءة الأولى فيجوز أن تكون بمعنى المشددة، فإنَّ التخفيفَ
يُضْلِحُ للقيل والكثير، وهما مأخوذتان من «السُّكْر» بكسر السين
وهو السُّدُّ، فالمعنى: حُبِسَتْ أَبْصَارُنَا وَسُدَّتْ. وقيل: بمعنى عَطِبْتُ. وقيل:
بمعنى أُخِذْتُ. وقيل: بمعنى سُجِرْتُ. وقيل: المشدَّدُ مِنْ سِكرِ الماءِ،
والمخفَّفُ بمعنى سُجِرْتُ. / وقيل: المشدَّدُ مِنْ سِكرِ الماءِ^(١) بالكسر، [٥٤٢/ب]
والمخفَّفُ مِنْ سِكرِ الشَّرَابِ بالضم.

والمشهور أن «سَكَرَ» لا يتعدَّى فكيف بُني للمفعول؟ فقال
أبو علي^(٢): «ويجوز أن يكون سُمِعَ متعدِّياً في البصر» والذي قاله المحققون
من أهل اللغة أن «سَكَرَ»: إن كان من سَكَرِ الشَّرَابِ، أو مِنْ سَكَرِ الرِّيحِ^(٣)،
فالتضعيفُ فيه للتعدية، وإن كان مِنْ سَكَرِ الماءِ فالتضعيفُ للتكثيرِ لأنه متعدِّ
مخففاً، وذلك أنه يُقال: سَكَرَتْ^(٤) الرِّيحُ تَسْكَرُ سَكَراً إذا رَكَدَتْ، وَسَكَرَ
الرَّجُلُ مِنَ الشَّرَابِ سَكَراً إذا رَكَدَ ولم يَنْفُذْ^(٥) لحاجته، فهذان قاصران،
فالتضعيفُ فيهما للتعدية. ويقال: سَكَرْتُ الماءَ في مجاريه: إذا مَنَعْتَهُ مِنَ
الجَرِيِّ، فهذا متعدِّ، فالتضعيفُ فيه للتكثير.

(١) لم أقف على هذا المصدر، وإنما يقال: «سَكَرَ» لما سُدَّ به، ومصدر هذا الفعل
سَكَرَ.

(٢) الحجة (خ) ٣/٣١٢.

(٣) مصدر سَكَرَتْ الرِّيحُ: سَكُوزاً وَسَكَراناً، ولم أقف على ما ذكره المؤلف. انظر:
اللسان (سَكَر).

(٤) ضبطها المؤلف «سَكَرَتْ» ولم أجده.

(٥) لم ينفذ: لم يمض.

وأما قراءة ابن كثير فإن كانت من سَكَرِ الماءِ فواضحةٌ لأنه متعدّدٌ، وإن كانت من سَكَرِ الشَّرَابِ أو سَكَرِ الرِّيحِ فيجوز أن يكون الفعلُ استُعْمِلَ لازماً تارةً ومتعدياً أخرى، نحو: رَجَعَ زيدٌ، ، وَرَجَعَهُ غيرُهُ، وَسَعَدَ وَسَعَدَهُ غيرُهُ.

وقال الزمخشري^(١): «وَسُكِّرَتْ: حُيِّرَتْ، أو حُبِسَتْ من السُّكْرِ أو السُّكْرِ، وقُرِئَ «سُكِّرَتْ» بالتخفيف، أي: حُبِسَتْ كما يُحْبَسُ النهرُ من الجَرِيِّ» فجعل قراءة التشديدٍ محتملةً لمعنيين، وقراءة التخفيفٍ لمعنى واحدٍ.

وأما قراءة الزهري^(٢) فواضحةٌ، أي: عَطِبَتْ. وقيل: هي مطاوعُ أسكَّرتُ المكانَ فسكَّر، أي: سدَّدتُهُ فأنسَدَّ.

آ. (١٦) قوله تعالى: ﴿جَعَلْنَا﴾: يجوز أن يكون بمعنى خَلَقْنَا، فيتعلَّق به الجارُّ، وأن يكون بمعنى صَيَّرْنَا، فيكون مفعولُهُ الأولُ «بُرُوجاً»، ومفعولُهُ الثاني الجارُّ، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ.

و«للناظرين» متعلِّقٌ بـ «زَيْنَاهَا». والضميرُ للسماء. وقيل: للبروج، وهي الكواكبُ، زَيْنَاهَا بالضوء. والنظرُ عينيٌّ. وقيل: قلبيٌّ. وحذِفَ متعلِّقُهُ لِيَعْمَ.

آ. (١٨) قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ اسْتَرَقَ﴾: فيه خمسةٌ أوجهٍ، أحدها: في محلِّ نصبٍ على الاستثناءِ المتصلِ، والمعنى: فإنها لم تُحَفَظْ منه، قاله غيرُ واحدٍ. الثاني: منقطع، ومحلُّه النصبُ أيضاً. الثالث: أنه بدلٌ

(١) الكشاف ٢/٣٨٩

(٢) سَكِّرَتْ.

- الحجر -

مِنْ «كُلِّ شَيْطَانٍ» فَيَكُونُ مَحَلُّهُ الْجَرُّ، قَالَه الْحَوْفِيُّ وَأَبُو الْبَقَاءِ^(١). وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ مُوجَّبٌ. الرَّابِعُ: أَنَّهُ نَعَتْ لـ «كُلِّ شَيْطَانٍ»، فَيَكُونُ مَحَلُّهُ الْجَرُّ عَلَى خِلَافٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ. الْخَامِسُ: أَنَّهُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَخَبْرُهُ الْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ «فَاتَّبِعْهُ». وَإِنَّمَا دَخَلَتِ الْفَاءُ لِأَنَّ «مَنْ»: إِمَّا شَرْطِيَّةٌ، وَإِمَّا مُوصُولَةٌ مُشَبَّهَةٌ بِالشَّرْطِيَّةِ، قَالَه أَبُو الْبَقَاءِ^(٢)، وَحَيْثُذُ يَكُونُ مِنْ بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ.

وَالشُّهَابُ: الشُّعْلَةُ مِنَ النَّارِ، وَسُمِّيَ بِهَا الْكَوْكَبُ لِشِدَّةِ ضَوْئِهِ وَبَرِّيقِهِ، وَيُجْمَعُ عَلَى شُهَبٍ فِي الْكَثْرَةِ، وَأَشْهَبَةٌ. وَالشُّهْبَةُ: بِيَاضٌ مُخْتَلِطٌ بِسَوَادٍ تَشْبِيهُاً بِالشُّهَابِ لِاخْتِلَاطِهِ بِالدِّخَانِ، وَمِنْهُ كَتَبَتْ شُهْبَاءُ لِسَوَادِ الْقَوْمِ وَبِيَاضِ الْحَدِيدِ، وَمِنْ ثَمَّ غَلِطَ النَّاسُ فِي إِطْلَاقِهِمُ الشُّهْبَةَ عَلَى الْبِيَاضِ الْخَالِصِ.

آ. (١٩) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْأَرْضُ مَدَدْنَاهَا﴾: «الْأَرْضُ» نَصَبٌ عَلَى الْإِسْتِغْثَالِ، وَلَمْ يُقْرَأْ بِغَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ رَاجِعٌ مِنْ حَيْثُ الْعَطْفُ عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ قَبْلَهَا، وَهِيَ قَوْلُهُ «وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا»^(٣).

قَالَ الشَّيْخُ^(٤): «وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ بَعْدَهَا جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ كَانَ النَّصَبُ أَرْجَحَ مِنَ الرَّفْعِ». قُلْتُ: لَمْ يُعَدُّوا هَذَا مِنَ الْقِرَائِنِ الْمُرْجَّحَةِ لِلنَّصَبِ، إِنَّمَا عَدُّوا عَطْفَهَا عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ قَبْلَهَا لِأَنَّ عَطْفَ جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ عَلَيْهَا، وَلَكِنَّهُ الْقِيَاسُ، إِذْ تُعْطَفُ فِيهِ فِعْلِيَّةٌ عَلَى مِثْلِهَا بِخِلَافِ مَا لَوْ رَفَعَتْ، إِذْ تُعْطَفُ فِعْلِيَّةٌ عَلَى اسْمِيَّةٍ، لَكِنَّهُمْ لَمْ يَتَبَرَّأُوا ذَلِكَ. وَالضَّمِيرُ فِي «فِيهَا» لِلْأَرْضِ. وَقِيلَ: لِلرَّوَاسِي. وَقِيلَ: لِهَمَّا.

(٢) الإملاء ٧٣/٢.

(١) الإملاء ٧٣/٢.

(٣) الآية ١٦.

(٤) البحر ٤٥٠/٥.

قوله: «مَنْ كَلَّ شَيْءٍ» يجوز في «مَنْ» أن تكونَ تبعيضيةً وهو الصحيح، وأن تكونَ مزيدةً عند الكوفيين والأخفش^(١).

أ. (٢٠) قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَسْتُمْ﴾: يجوز في «مَنْ» خمسة أوجه، أحدها: - وهو قول الزجاج^(٢) - أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ تقديره: وأعشنا مَنْ لستم له برازقين، كالعبيد والدوابِّ / والوحوش. الثاني: أنه منصوبٌ عطفاً على «معاش»، أي: وجعلنا لكم فيها مَنْ لستم له برازقين من الدوابِّ المنتفع بها. الثالث: أنه منصوبٌ عطفاً على محلِّ «لكم». الرابع: أنه مجرورٌ عطفاً على «كم» المجرور باللام، وجاز ذلك من غير إعادة الجارِّ على رأي الكوفيين وبعض البصريين، وقد تقدّم تحقيقه في سورة البقرة، عند قوله «وكفرُّ به والمسجد»^(٣). الخامس: أنه مرفوعٌ بالابتداء، وخبره محذوفٌ، أي: وَمَنْ لستم له برازقين جعلنا له فيها معاش، وسُمِعَ من العرب «ضربتُ زيداً وعمرو» برفع «عمرو» مبتدأً، محذوفٌ الخبر، أي: وعمرو ضربته.

و «مَنْ» يجوز أن يُرادَ بها العقلاء، أي: وَمَنْ لستم له برازقين من مواليكم الذين تزعمون أنكم ترزقونهم، وأن يُرادَ بها غيرهم، أي: وَمَنْ لستم له برازقين من الدوابِّ، وإن كنتم تزعمون أنكم ترزقونهم، وإليه ذهب جماعة من المفسرين. ويجوز أن يُرادَ بها النوعان، وهو حسنٌ لفظاً ومعنى.

(١) لم يُشر الأخفش إلى زيادتها في هذا الموضع. وانظر أمثلة على ذلك في «معاني القرآن»: ٩٨، ٢٠٩، فلا يشترط تنكير مجرورها وأن تسبق بموجب.

(٢) معاني القرآن ٣/١٧٧.

(٣) الآية ٢١٧ من البقرة. وانظر: الدر ٢/٣٩٤.

- الحجر -

آ. (٢١) قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ﴾: «إن» نافية، و«من» مزيدة في المبتدأ، و«عندنا» خبره، و«خزائنه» فاعلٌ به لاعتماده، ويجوز أن يكونَ «عندنا» خبراً لما بعده، والجملةُ خبرُ الأولِ، والأولُ أولى لقُرب الجارِّ من المفرد.

قوله: «إلا بقدر» يجوزُ أن يتعلَّقَ بالفعلِ قبله، ويجوزُ أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من المفعولِ، أي: إلا ملتبساً بقدرٍ.

آ. (٢٢) قوله تعالى: ﴿لَوَاقِحَ﴾: حالٌ مقدرةٌ من «الرياح». وفي اللواقيح أقوال، أحدها: أنه جمع «مُلَقِح» لأنه من أَلَقَحَ يُلَقِحُ فهو مُلَقِحٌ، فحَقَّهُ مَلَاقِحٌ، فَحَذَفَتِ الميمُ تخفيفاً. يقال: أَلَقَحَتِ الرِّيحُ السَّحَابَ، كما يقال: أَلَقَحَ الفحلُ الأثني. ومثله الطوائِحُ، وأصله «المَطَاوِحُ» لأنه من أَطاحَ يُطِيعُ قال^(١):

٢٩٣٧- لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيعُ الطَّوَائِحُ

وهذا قول أبي عبيدة^(٢).

والثاني: أنها جمع لاقِح يُقال: لَقِحَتِ الرِّيحُ: إذا حَمَلَتِ الماءَ. وقال الأزهري^(٣): «حواملٌ تحملُ السَّحَابَ كقولك: أَلَقَحَتِ الناقَةُ فَلَقِحَتْ، إذا حَمَلَتِ الجنينَ في بطنها، فَشَبَّهَتْ الرِّيحُ بها، ومنه قوله^(٤)»:

(١) تقدم برقم (١٢٠١).

(٢) المجاز ١/٣٤٨.

(٣) تهذيب اللغة ٤/٥٦.

(٤) تقدم برقم (٥٣٦).

٢٩٣٨- إِذَا لَقِحتْ حَرْبٌ عَوَانٌ مُضِرَّةٌ

ضُرُوسٌ تُهَرُّ النَّاسَ أَنْيَابُهَا عُضْلٌ

والثالث: أنها جمعُ « لاقح » على النسب كلابن وتامر، أي: ذات لِقاح؛ لأنَّ الرِّيحَ إِذَا مَرَّتْ على الماء، ثم مَرَّتْ على السحابِ والماء كان فيها لِقاحٌ، قاله الفراء^(١). وقد تقدّم الخلافُ في « معاش » في الأعراف^(٢)، وفي « يُنزلُ »^(٣)، وفي « الرِّيح »^(٤) في البقرة. ولم يبقَ هنا إلا مَنْ أفرَدَ « الرِّيحَ »، فإنه يُقال: كيف نصبَ الحالَ مجموعةً عن مفردٍ؟ وقد تقدم أن المرادَ به الجنسُ وهو جمعٌ في المعنى فلا محذور.

قوله: « فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ » يقال: أسقاه وسقاه وسيأتي بيانهما في السورة بعدها فإنه قرىء بهما^(٥). واتصل الضميران هنا لاختلافهما رتبة^(٦)، ولو فصل ثانيهما لجاز عند غير سيبويه^(٧)، وهذا كما تقدّم في قوله « أَنْزَلْنَاهُكُمْ هَا »^(٨).
قوله: « وما أنتم له بخازنين » جملةٌ مستأنفةٌ و « له » متعلِّقٌ ب « خازنين ».

آ. (٢٣) قوله تعالى: ﴿ لَنَحْنُ ﴾: « نحن » يجوز أن يكون مبتدأ،

(١) معاني القرآن ٨٧/٢ عبارة قريبة.

(٢) الآية ١٠، وانظر: الدر ٢٥٧/٥.

(٣) انظر: الدر المصون ٥١١/١.

(٤) انظر: الدر المصون ٢٠٧/٢.

(٥) في الآية ٦٦ من النحل «نسيكم ممّا في بطونه». وانظر: السبعة ٣٧٤.

(٦) رتبة الأول الخطاب، ورتبة الثاني الغيبة.

(٧) الكتاب ٣٨٤/١ - ٣٨٥. وانظر: أوضح المسالك ٥١.

(٨) الآية ٢٨ من هود. وانظر: الدر ٣١٥/٦.

و «نَحْيِي» خبره، والجملة خبر «إنا». ويجوز أن يكون تأكيداً لـ «نا» في «إنا»، ولا يجوز أن يكون فضلاً لأنه لم يفتح بين اسمين، وقد تقدم نظيره. وقال أبو البقاء^(١): «لا يكون فضلاً لوجهين، أحدهما: أن بعده فعلاً، والثاني: أن معه اللام. قلت: الوجه الثاني غلط فإنّ / لام التوكيد لا يمتنع دخولها على الفصل، نصّ النحاة^(٢) على ذلك، ومنه قوله تعالى: «إن هذا لهو القصص»^(٣) جُوزوا فيه الفصل مع اقترانه باللام.

آ. (٢٦) قوله تعالى: ﴿مِنْ صَلْصَالٍ﴾: «مِنْ» لابتداء الغاية أو للتبعيض. والصلصال: قال أبو عبيدة^(٤): «هو الطين المختلط بالرمل، ثم يجف، فيسمع له صلصلة، أي: تصويت». وقال الزمخشري^(٥): «الطين اليابس الذي يصلصل من غير طبخ، فإذا طبخ فهو فخار». وقال أبو الهيثم: «هو صوت اللجام^(٦) وما أشبهه كالقنقعة في الثوب». وقال الزمخشري أيضاً^(٧): «قالوا: إذا توهّمت في صوته مدّاً فهو صليل، وإن توهّمت فيه ترجيعاً^(٨) فهو صلصلة. وقيل: هو من تضعيف «صل» إذا أنتن». انتهى. وصلصال هنا بمعنى مصلصل كززال بمعنى مزلزل، ويكون فعّالاً أيضاً مصدرًا نحو: الزلزال. ويجوز كسره أيضاً^(٩).

(١) الإملاء ٧٣/٢.

(٢) انظر: الجنى الداني ١٣٢.

(٣) الآية ٦٢ من آل عمران.

(٤) المجاز ٣٥٠/١ بعبارة قريبة.

(٥) الكشاف ٣٩٠/٢.

(٦) اللجام: الحديدية في فم الفرس.

(٧) الكشاف ٣٩٠/٢.

(٨) الأصل «جيعاً» وهو سهو والتصحيح من الكشاف.

(٩) انظر: اللسان (زلزل)، ومعاني القرآن للزجاج ٣٥١/٥.

وفي وزن هذا النوع أعني ما تكررت فاؤه وعينه خلاف، فقيل: وزنه فَعْفَع، كُرِّرَتِ الفَاءُ والعَيْنُ ولا لَامٌ للكلمة، قاله الفراء وغيره. وهو غَلَطٌ لأنَّ أقلَّ الأصولِ ثلاثةُ: فاء وعين ولام. الثاني: أنْ وُزِنَتْ فَعْفَلٌ وهو قولُ الفراء. الثالث: أنه فَعَّلٌ بتشديد العين وأصله صَلَّلٌ، فلما اجتمع ثلاثة أمثالٍ أُبدِلَ الثاني من جنسِ فاءِ الكلمة وهو مذهبُ كوفي^(١). وخصَّ بعضهم هذا الخلافَ بما إذا لم يختلَّ المعنى بسقوطِ الثالث نحو: لَمَلَمَ وَكَبِكَ فَإِنَّكَ تقول فيهما: لَمَّ وَكَّتْ، فلو لم يَصِحَّ المعنى بسقوطه نحو: سَمِسَم، قال: فلا خلاف في أصالةِ الجميع.

قوله: «مِنْ حَمَاءٍ» فيه وجهان، أحدهما: أنه في محلِّ جرِّ صفةٍ لصلصال، فيتعلَّقُ بمحذوف. والثاني: أنه بدلٌ من «صلصال» بإعادة الجارِّ.

والحَمَاءُ: الطينُ الأسودُ المُتَيَّنُّ. قال الليث: «واحدُه حَمَاءَةٌ بتحريك العين»، جعله اسمَ جنسٍ، وقد غَلِطَ في ذلك؛ فإنَّ أهلَ اللغة قالوا: لا يُقال إلا «حَمَاءَةٌ» بالإسكان، ولا يُعرَفُ التحريكُ، نصَّ عليه أبو عبيدة^(٢) وجماعة، وأنشدوا لأبي الأسود^(٣):

٢٩٣٩ - يَجِيءُ بِمِلْئِهَا طَوْرًا وَطَوْرًا يَجِيءُ بِحَمَاءَةٍ وَقَلِيلِ مَاءٍ
فلا تكون «الحَمَاءَةُ» واحدة «الحَمَاءُ» لاختلاف الوزنين^(٤).

- (١) ولم لا يكون فَعْفَلٌ من الرباعي المجرد؟
- (٢) عبارة أبي عبيدة في المجاز ٣٥١/١ «وهو جميع حماءة» وضبطها المحقق بتسكين الميم كما يقرر السمين وأبو حيان، في حين أن صاحب اللسان (حماء) يقول: «وقال أبو عبيدة: واحدة الحَمَاءُ حَمَاءَةٌ كقَصْبَةٍ واحدة القَصْبِ».
- (٣) ديوانه ١٢٦، والبحر ٤٤٣/٥.
- (٤) يعني المؤلف أن المفرد «حَمَاءَةٌ» والجمع «حَمَاءُ» فلا يكون من باب ما يُفَرَّقُ بين مفردة وجمعه بالتاء لاختلاف وزن المفرد عن وزن الجمع، وما يفرق بين مفردة وجمعه بالتاء يكون فيهما الوزن واحدًا مثل تَمْرٍ وَتَمْرَةٍ.

والمَسْنُونُ: المَصْبُوبُ مِنْ قولهم: سَنَنْتُ الشَّرَابَ كَأَنَّهُ لِرطوبتِهِ جُعِلَ مَصْبُوباً كغيره من المائعات، فكأنَّ المعنى: أفرغ صورة إنسانٍ كما تُفَرِّغُ الجواهرُ المذابة. قال الزمخشري^(١): «وَحَقُّ مَسْنُونٍ بِمعنى مُصَوَّرٍ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لصلصال، كَأَنَّهُ أَفْرَغَ الحَمَأَ فَصَوَّرَ مِنْهُ تَمثالَ شَخْصٍ». قلت: يعني أَنَّهُ يَصِيرُ التقدير: مِنْ صَلْصالٍ مُصَوَّرٍ، وَلَكِنْ يَلْزِمُ تَقْدِيمُ الوَصْفِ المؤوَّلِ على الصريح إِذا جَعَلْنَا «مِنْ حَمَأٍ» صِفَةً لصلصال، أَمَّا إِذا جَعَلْنَاهُ بَدلاً مِنْهُ فلا. وقيل: مَسْنُونٌ مُصَوَّرٌ، مِنْ سُنَّةِ الوَجْهِ وَهِيَ صِوْرَتُهُ. قال الشاعر^(٢):

٢٩٤٠- تُرِيكَ سُنَّةَ وَجْهِ غَيْرَ مُقْرِفَةٍ

وقال الزمخشري^(٣): «مِنْ سَنَنْتُ الحَجَرَ بالحجر: إِذا حَكَّكَتَهُ بِهِ، فالذي يَسِيلُ بينهما «سَنِينٌ» ولا يَكُونُ إِلا مُتَناناً». وقيل: المَسْنُونُ: المنسوبُ إِليه، والمعنى: يُنسَبُ إِليه ذُرِّيَّةٌ، وكانَ هذا القائلَ أَخَذَهُ مِنَ الوَاقِعِ. وقيل: هو من أَسِنَ الماءَ إِذا تَغَيَّرَ، وهذا غَلَطٌ لاختلافِ المادتين.

آ. (٢٧) قوله تعالى: ﴿وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ﴾: منصوبٌ على الاشتغال، ورُجِّحَ نَصْبُهُ لعطفِ جملته على جملةٍ فعلية. والجانُّ أو الجنُّ وهو إبليس كآدم أبي الإنس. وقيل: اسمٌ لجنسِ الجِنِّ.

(١) الكشاف ٢/٣٩٠.

(٢) عجزه:

مَلَسَاءَ لَيْسَ بِهَا خالٌ وَلَا نَدْبٌ

وهو لذي الرمة في ديوانه ٢٩/١، والقرطبي ٢٢/٩، واللسان (سنن). والمقرفة: التي دنت من الهجينة. والندب: أثر الجرح.

(٣) الكشاف ٢/٣٩٠.

وقرأ^(١) الحسن « والجآن » وقد تقدّم القول في ذلك في أواخر الفاتحة^(٢).

و « من قبل » و « من نار » متعلقان بـ « خَلَقْنَا »؛ لأن الأولى لا ابتداء الغاية والثانية للتبويض، وفيه دليل على أن « من » لا ابتداء الغاية في الزمان، وتأويل البصريين^(٣) له ولنظائره بعيد.

[أ/٥٤٤] والسَّمُومُ: ما يَقْتُلُ من إفراطِ الحَرِّ من شمسٍ أوريحٍ أو نارٍ؛ لأنها تَدْخُلُ في المَسَامِ فَتَقْتُلُ. وقيل: السَّمُومُ ما كان ليلاً، والحَرُّور ما كان نهاراً.

آ. (٣٠) قوله تعالى: ﴿ أَجْمَعُونَ ﴾: تأكيد ثانٍ، ولا يفيد الاجتماع في الوقت، خلافاً لبعضهم. قال أبو البقاء^(٤): « لكان حالاً [لا] توكيداً » يعني أنه يفيد إفادة الحال مع أنه توكيد، وفيه نظر؛ إذ لا منافاة بينهما بالنسبة إلى المعنى. ألا ترى أنه يجوز « جاؤوني جميعاً » مع إفادته للتوكيد، وقد تقدّم لك تحرير هذا وحكاية ثعلب مع ابن قادم^(٥).

(١) الإتحاف ١٧٥/٢، البحر ٤٥٣/٥.

(٢) الدر المصون ٧٤/١.

(٣) ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز استعمالها في الزمان. الإنصاف ٣٧٠.

(٤) الإملاء ٧٤/٢، وعبارته: « وزعم بعضهم أنها أفادت ما لم تُفدّه «كلهم» وهو أنها دلت على أن الجميع سجدوا في حالٍ واحدة، وهذا بعيد... ولأنه لو كان كما زعم لكان حالاً لا توكيداً ».

(٥) المسألة التي تقدمت حول الفرق بين: « جاؤوا جميعاً، و جاؤوا معاً ». انظر: الدر المصون ٢٩٨/١، وابن قادم هو محمد بن عبد الله بن قادم أبو جعفر، أستاذ ثعلب، له الكافي والمختصر وغريب الحديث. توفي سنة ٢٥١. انظر: الوافي بالوفيات ٢٩٥/٣، البغية ١٤٠/١.

آ. (٣٣) قوله تعالى: ﴿لَأَسْجُدَ﴾: هذه لامُ الجحود.

وقوله «فَقَعُوا لَهُ»^(١) يجوز أن تتعلّق اللامُ بالفعل قبلها، وأن تتعلّق بساجدين. وقد تقدم نظائرُ ألفاظِ هذه القصة في البقرة^(٢) والأعراف^(٣).

آ. (٣٨) قوله تعالى: ﴿إِلَى يَوْمٍ﴾: يجوز أن يتعلّق بالاستقرار في «عليك»، ويجوز أن يتعلّق بنفسِ اللعنة.

آ. (٣٩) والضميرُ في: ﴿لَهُمْ﴾: لذريّةِ آدم، وإن لم يجر لهم ذكراً للعلمِ بهم.

آ. (٤١) قوله تعالى: ﴿هَذَا صِرَاطٌ﴾: «هذا» إشارةٌ إلى الإخلاص المفهومٍ من «المُخْلِصِينَ». وقيل: «هذا»، أي: انتفاءُ تزيينه وإغوائه. و«عَلِيٌّ»، أي: مَنْ مَرَّ عَلَيْهِ مَرَّ عَلِيٍّ، أي على رضواني وكرامتي. وقيل: على بمعنى إلى، نُقِلَ عن الحسن.

وقرأ^(٤) الضحّاك وأبورجاء وابن سيرين ويعقوب في آخرين «عَلِيٌّ»، أي: عالٍ مرتفعٌ.

آ. (٤٢) قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَتَبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه استثناءٌ متصلٌ؛ لأنَّ المرادُ بعبادي العمومُ طائعتهم وعاصيهم، وحينئذٍ يلزَمُ استثناءُ الأكثرِ من الأقل، وهي مسألةٌ خلافٌ.

(١) عاد إلى الآية ٢٩.

(٢) الآية ٣٤.

(٣) الآية ١١.

(٤) المحتسب ٣/٢، الإنحاف ١٧٥/٢، البحر ٤٥٤/٥، القرطبي ٢٨/١٠.

والثاني : أنه منقطع ؛ لأنَّ الغاوين لم يندرجوا في « عبادي » ؛ إذ المراد بهم الخُلصُ ، والإضافة إضافة تشرية .

آ . (٤٣) : و ﴿ أجمعين ﴾ : تأكيد . وقال ابن عطية^(١) : « تأكيد فيه معنى الحال » وفيه جنوح لمن يرى اتحاد الوقت^(٢) .

قوله : « لَمَوْعِدُهُمْ أجمعين » في « أجمعين » وجهان أظهرهما : أنه تأكيد للضمير . والثاني : أنه حالٌ منه ، والعاملُ فيه معنى الإضافة ، قاله أبو البقاء^(٣) . وقد عرفت خلاف الناس في مجيء الحال من المضاف إليه . ولا يعمل فيها الموعِدُ إن أُريد به المكان ، فإن أُريد به المصدرُ جاز أن يعمل لأنه مصدرٌ ، ولكن لا بدُّ من حذف مضاف ، أي : مكان موعدهم .

آ . (٤٤) قوله تعالى : ﴿ لها سبعة أبواب ﴾ : يجوز في هذه الجملة أن تكون مستأنفة وهو الظاهر ، ويجوز أن تكون خبراً ثانياً ، ولا يجوز أن تكون حالاً من « جهنم » لأنَّ « إن » لا تعمل في الحال ، قاله أبو البقاء^(٤) ، وقياس ما ذكره في ليت وكان ولعل من أخواتها ، من عملها في الحال ، لأنها بمعنى تمنيتُ وشبهتُ وترجيتُ : أن تعمل^(٥) فيها « إن » أيضاً ؛ لأنها بمعنى أكذتُ ، ولذلك عملت عمل الفعل ، وهي أصلُ الباب .

قوله : « منهم » يجوز أن يكون حالاً من « جزء » لأنه في الأصل صفة

(١) المحرر ٣١٦/٨ .

(٢) انظر إعرابه للآية ٣٠ من هذه السورة .

(٣) الإملاء ٧٤/٢ .

(٤) الإملاء ٧٤/٢ .

(٥) قوله « أن تعمل » خبر « قياس » .

له، فلما قُدِّمَتْ انتصبتَ حالاً. ويجوز أن تكونَ حالاً من الضميرِ المستترِ في الجارِّ، وهو «لكلِّ بابٍ»، والعامِلُ في هذه الحالِ ما عَمِلَ في هذا الجارِّ. ولا يجوز أن تكونَ حالاً من الضميرِ المستكنِّ في «مَقْسُوم» لأنَّ الصفةَ لا تعمل فيما قبل الموصوفِ. ولا يجوز أن تكونَ صفةً لـ «باب» لأنَّ البابَ ليس من الناس.

وقرأ^(١) أبو جعفر بتشديد الزاي من غير همز، كأنه ألقى حركةَ الهمزة على الزاي، ووقَّفَ عليها فشدَّدها، كقولهم: «خالدٌ»، ثم أجرى الوصلَ مُجرى الوقفِ.

آ. (٤٥): وكَسَرَ عَيْنَ ﴿عِيُونَ﴾: منكرًا و «العيون» مُعَرَّفًا حيث وقع ابنُ كثير^(٢) والأخوان وأبو بكر وابن ذكوان. والباقون بالضمِّ وهو الأصل.

آ. (٤٦) قوله تعالى: ﴿أَدْخُلُوهَا﴾: العائمةُ على وَصْلِ الهمزة من دَخَلَ يَدْخُلُ. وقد تقدَّم خلافُ القراء في حركةِ هذا التنوين^(٣) / لالتقاء [ب/٥٤٤] الساكنين في البقرة. وقرأ^(٤) يعقوب بفتح التنوين وكسرِ الخاء. وتوجيهُها: أنه أمرٌ مِنْ أَدْخَلَ يَدْخُلُ، فلما وقع بعد «عيون» ألقى حركة الهمزة على التنوين لأنها همزة قطع، ثم حذفها. والأمرُ مِنَ الله تعالى للملائكة، أي أَدْخِلُوهَا إياهم.

وقرأ^(٥) الحسن ويعقوب أيضاً «أَدْخِلُوهَا» ماضياً مبنياً للمفعول، إلا أنَّ

(١) يعني لفظة «جزء». انظر: الإتحاف ١٧٥/٢، المحتسب ٤/٢، البحر ٤٥٥/٥.

(٢) التيسير ١٣٦، النشر ٢٢٦/٢، البحر ٤٥٦/٥، الإتحاف ١٧٦/٢.

(٣) في قوله «عِيُونَ ادخلوها».

(٤) البحر ٤٥٦/٥، ورسمُها «وعيونٌ دَخِلُوهَا».

(٥) الإتحاف ١٧٦/٢، البحر ٤٥٦/٥، القرطبي ٣٢/١٠.

يعقوبَ ضمَّ التنوين، ووجهه: أنه أخذَه مِنْ أَدْخَلَ رباعياً، فالقى حركة همزة القطع على التنوين، كما ألقى حركة المفتوحة في قراءته الأولى. والحسن^(١) كسره على أصل التقاء الساكنين، ووجهه: أن يكون أجرى همزة القطع مُجرى همزة الوصل في الإسقاط.

وقراءة الأمر على إضمار القول، أي: يُقال لأهل الجنة: ادخلوها. أو يُقال للملائكة: ادخلوها إياهم. وعلى قراءة الإخبار يكون مستأنفاً مِنْ غيرِ إضمارِ قولٍ.

قوله: «سلام» حال، أي: ملتبسٍ بالسلامة، أو مُسلماً عليكم.

قوله: «أمين» حالٌ أخرى وهي بدلٌ مِمَّا قبلها: إمَّا بدلٌ كلِّ مِنْ كلِّ، وإمَّا بدلٌ اشتمال؛ لأنَّ الأَمْنَ مُشتمَلٌ على التحيّة أو بالعكس.

آ. (٤٧) قوله تعالى: ﴿إِخْوَانًا﴾: يجوز فيه أن يكون حالاً مِنْ «هم» في «صدورهم»، وجاز ذلك لأنَّ المضافَ جزءُ المضاف إليه. وقال أبو البقاء^(٢): «والعاملُ فيها معنى الإلصاق». ويجوز أن يكون حالاً مِنْ فاعلِ «ادخلوها» على أنها حالٌ مقدرة، كذا قال أبو البقاء^(٣)، ولا حاجة إليه، بل هي حالٌ مقارنة، ويجوز أن يكون حالاً مِنْ الضمير في «أمين»، وأن يكون حالاً مِنْ الضمير في قوله «في جنات».

قوله «على سُرُرٍ» يجوز أن يتعلّق بنفسِ «إخواناً» لأنه بمعنى متصافين على سُرُرٍ. قاله أبو البقاء^(٤)، وفيه نظرٌ من حيث تأويل جامدٍ بمشتقٍ بعيدٍ

(١) رسم قراءته وعبورين دخلوها.

(٢) الإملاء ٧٥/٢.

(٣) الإملاء ٧٥/٢.

(٤) الإملاء ٧٥/٢.

- الحجر -

منه . و «متقابلين» على هذا حال من الضمير في «إخواناً»، ويجوز أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لإخوان، وعلى هذا فـ «متقابلين» حالٌ من الضمير المستكنّ في الجارّ. ويجوز أن يتعلّق بـ «متقابلين»، أي: متقابلين على سرّ، وعلى هذا فـ «متقابلين» حالٌ من الضمير في «إخواناً» أو صفةٌ لـ «إخواناً» ويجوز نصبه على المدح، يعني أنه لا يمكن أن يكون نعتاً للضمير فلذلك قُطِعَ.

والسرُّ: جمع سرِّير وهو معروفٌ. ويجوز في «سرُّ» ونحوه ممّا جُمِعَ على هذه الصيغة من مضعفٍ فعيل فُتِحَ العين تخفيفاً، وهي لغةٌ كلبٍ وتميم فيقولون: سرَّرٌ وذُلٌّ في جمع: سرير وذليل.

آ. (٤٨) قوله تعالى: ﴿لَا يَمْسُهُمْ فِيهَا نَصَبٌ﴾: يجوز أن تكون هذه مستأنفةً، ويجوز أن تكون حالاً من الضمير في «متقابلين». والنَّصَبُ: التَّعَبُ. يُقال منه: نَصَبٌ يَنْصَبُ فهو نَصَبٌ وناصبٌ، وأنصَبني كذا. قال^(١):

٢٩٤١- تَأْوَبَنِي هَمٌّ مَعَ اللَّيْلِ مُنْصَبٌ

وهمٌ ناصِبٌ، أي: ذو نَصَبٍ كـ لابنٍ وتامرٍ. قال النابغة^(٢):

٢٩٤٢- كَلْبَنِي لَهُمْ يَا أَمِيمَةَ ناصِبٍ وليلٍ أفاسيه بَطِيءٍ الكواكبِ

و «منها» متعلّق بـ «مُخْرَجِينَ».

آ. (٤٩) قوله تعالى: ﴿أَنَا الْغَفُورُ﴾: يجوز في «أنا» أن يكون تأكيداً، وأن يكون مبتدأً، وأن يكون فصلاً.

(١) لم أهدِ إلى قائله وتاممه وهو في المفردات ٤٩٤.

(٢) تقدم برقم (٢٧٣٩).

آ. (٥٠) قوله تعالى: ﴿هُوَ الْعَذَابُ﴾: يجوز في «هو» الابتداء والفصل، ولا يجوز التوكيد؛ إذ المظهر لا يؤكد بالمضمر.

آ. (٥٢) قوله تعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا﴾: في «إذ» وجهان: أحدهما: أنه مفعولٌ بفعلٍ مقدر، أي: اذكر إذ دخلوا. والثاني: أنه ظرفٌ على بابِه. وفي العاملِ فيه وجهان، أحدهما: أنه محذوفٌ تقديره: خبر «ضيف». والثاني: أنه نفس «ضيف». وفي توجيه ذلك وجهان، أحدهما: أنه لما كان في الأصل مصدرًا اعتُبر ذلك فيه، وبدلٌ على اعتبار مصدريته بعد الوصفِ به عدم مطابقتها لما قبله ثنيةً وجمعاً وتأنيساً في الأغلب، ولأنه قائمٌ مقامَ وصفٍ، والوصفُ يعمل. والثاني: أنه على حذفٍ مضاف، أي: أصحابِ ضيفِ إبراهيم، أي: ضيافته، فالمصدرُ باقٍ على حاله فلذلك عمِلَ.

[٥٤٥/أ] وقال أبو البقاء^(١): - بعد أن قَدَّر أصحابُ ضيافته - / «المصدرُ على هذا مضافٌ إلى المفعول». قلت: وفيه نظر؛ إذ الظاهرُ إضافتهُ لفاعله، إذ النبيُّ صلى الله عليه وسلم هو...^(٢).

آ. (٥٣) قوله تعالى: ﴿لَا تَوَجَّلْ﴾: العامة على فتح التاء، مِنْ وَجَلٍ كَشَرِبٍ يَشْرِبُ، والفتحُ قياسُ فَعَلٍ، إلا أنَّ العربَ آثَرَتِ يَفْعَلُ بالكسرِ في بعضِ الألفاظِ إذا كانتِ فاوُهَ واواً نحو: يَتَّقُ.

وقرأ^(٣) الحسن «تُوجَلُ» مبنياً للمفعول من الإيجال. وقُرئ^(٤) «لا تَاجَلُ»

(١) الإملاء ٧٥/٢.

(٢) بياض في الأصل وأسقطته النسخ الأخرى، من قوله: «إذ النبي ﷺ هو».

(٣) الإتحاف ١٧٧/٢، البحر ٤٥٨/٥، المحتسب ٤/٢.

(٤) نسبها في الشواذ ٧١ إلى أبي معاذ. وانظر: البحر ٤٥٨/٥.

والأصل «تَوَجَّل» كقراءة العامة، إلا أنه أبدل من الواو ألفاً لانفتاح ما قبلها، وإن لم تتحرك، كقولهم^(١): تابة وصامة، في تَوْبَةٍ وَصَوْمَةٍ، وَسَمِعَ: «اللهم تقبَّلْ تابتي وصامتي». وقُرئ^(٢) أيضاً «لَا تَوَاجَّلْ» من المواجهة.

آ. (٥٤) قوله تعالى: ﴿أَبَشِّرْ تَمُونِي﴾: قرأ^(٣) الأعرج «بَشَّرْتَمُونِي» بإسقاط أداة الاستفهام، فتحتمل الإخبار، وتحتمل الاستفهام وإنما حذف أداته للعلم بها.

قوله: «على أن مَسْنِيَّ» في محلِّ نصبٍ على الحال. وقرأ^(٤) ابن محيصن «الكُبُرُ» بزنة قُفْل.

قوله: «فِيمَ تُبَشِّرُونَ» «بِمَ» متعلقٌ بـ «تُبَشِّرُونَ»، وقُدِّمَ وجوباً لأنَّ له صدرَ الكلام. وقرأ العامة بفتح النون مخففةً على أنها نونُ الرفع، ولم يُذكَرْ مفعولُ التبشير. وقرأ^(٥) نافع بكسرها، والأصل «تُبَشِّرُونِي» فَحَذَفَ الياءَ مجتزئاً عنها بالكسرة. وقد غلَّطه أبو حاتم وقال: «هذا يكونُ في الشعرِ اضطراراً».

وقال مكي^(٦): «وقد طَعَنَ في هذه القراءة قومٌ لُبُعِدِ مَخْرَجِهَا في

(١) قال في اللسان (توب): «فأما قوله:

تُبْتُ إِلَيْكَ فَتَقَبَّلْ تَابَتِي وَصَمْتُ رَبِّي فَتَقَبَّلْ صَامَتِي
إنما أراد: توتيتي وصومتني، فأبدل الواو ألفاً لضربٍ من الخفة».

(٢) نسبها في الشواذ ٧١ إلى أصحاب عبد الله.

(٣) البحر ٤٥٨/٥.

(٤) البحر ٤٥٨/٥.

(٥) السبعة ٣٦٧، النشر ٣٠٢/٢، البحر ٤٥٨/٥، التيسير ١٣٦، الحجة ٣٨٣،
الإتحاف ١٧٧/٢.

(٦) الكشف ٣١/٢.

- الحجر -

العربية؛ لأنَّ حَذَفَ النونِ التي تصحب الياء لا يَحْسُنُ إلا في شِعْرٍ، وإن قُدِّرَ حَذَفَ النونِ الأولى حَذَفَتْ عَلِمَ الرفعِ من غيرِ ناصبٍ ولا جازمٍ؛ ولأنَّ نونَ الرفعِ كَسَرُهَا قَبِيحٌ، إنما حَقَّقَهَا الفتحُ». وهذا الطعنُ لا يُلْتَفَتُ إليه لأنَّ ياءَ المتكلمِ قد كَثُرَ حَذْفُهَا مجتزأً عنها بالكسرة، وقد قرئَ بذلك في قوله: «أفغِيرَ [اللَّهُ] تَأْمُرُونِي»^(١) كما سيأتي بيانه.

ووجهه: أنه لَمَّا اجتمع نونان إحداهما للرفع، والأخرى نون الوقاية، استثقل اللفظ: فمنهم مَنْ أدغم، ومنهم مَنْ حذف. ثم اختلف في المحذوفة: هل هي الأولى أو الثانية؟ وقد قدِّمْتُ دلائلَ كلِّ قولٍ مستوفاه في سورة الأنعام^(٢). وقرأ ابن كثير بتشديدها مكسورة، أدغم الأولى في الثانية وحذف ياء الإضافة. والحسن أثبت الياء مع تشديد النون. ويرجح قراءة مَنْ أثبت مفعول «تُبشرون» وهو الياء قوله: «قالوا بَشْرناك».

آ. (٥٥): ﴿و بِالْحَقِّ﴾ : متعلقٌ بالفعلِ قبله، وَيَضَعُفُ أن يكون حالاً، أي: بَشْرناك ومعنا الحقُّ.

آ. (٥٦) قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ﴾ : هذا الاستفهامُ معناه النفي؛ ولذلك وقع بعده الإيجابُ بـ «إلا». وقرأ^(٣) أبو عمرو والكسائي «يقنط» بكسر عينِ هذا المضارعِ حيث وقع، والباقون بفتحها، وزيد بن علي والأشهبُ بضمِّها. وفي الماضي لغتان: قَنَطَ بكسر النون، يَقْنَطُ بفتحها،

(١) الآية ٦٤ من الزمر، ولم أرَ مَنْ نصَّ على قراءة حذف الياء، قالوا: إن نافعاً قرأ بفتح الياء في «تأمروني». ولم يفتحها ابن عامر: السبعة ٥٦٣، والمؤلف نفسه في إعرابه للآية في سورة الزمر لم يُشر إلى ذلك.

(٢) انظر: الدر المصون ١٥/٥، الآية ٨٠ من الأنعام.

(٣) البحر ٤٥٩/٥، السبعة ٣٦٧، الحجة ٣٨٣، التيسير ١٣٦، الإتحاف ١٧٧/٢.

وَقَنَطَ بِفَتْحِهَا يَفْنِطُ بِكَسْرِهَا، وَلَوْلَا أَنَّ الْقِرَاءَةَ سُنَّةٌ مَتَّبَعَةٌ لَكَانَ قِيَاسُ مَنْ قَرَأَ «يَفْنِطُ» بِالْفَتْحِ أَنْ يَقْرَأَ مَاضِيَهُ «قَنِطُ» بِالْكَسْرِ، لَكِنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى فَتْحِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ ^(١): «مَنْ بَعْدَ مَا قَنَطُوا» ^(٢). وَالْفَتْحُ فِي الْمَاضِي هُوَ الْأَكْثَرُ وَلِذَلِكَ أُجْمِعَ عَلَيْهِ. وَيُرْجَّحُ قِرَاءَةَ «يَفْنِطُ» بِالْفَتْحِ قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ «فَلَا تُكُنْ مِنَ الْقَبْطِينَ» ^(٣) كَفَرِحَ يَقْرَحُ فَهُوَ فَرِحَ ^(٤). وَالْقُنُوطُ: شِدَّةُ الْيَأْسِ مِنَ الْخَيْرِ.

آ. (٥٩) قوله تعالى: ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ﴾: فيه [أوجه] أحدها: أنه مستثنى متصل على أنه مستثنى من الضمير المستكن في «مجرمين» بمعنى: أَجْرَمُوا كُلَّهُمْ إِلَّا آلَ لُوطٍ فَإِنَّهُمْ لَمْ يُجْرِمُوا، وَيَكُونُ قَوْلُهُ «إِنَّا لَمُنْجُوهُمْ» / [٥٤٥/ب] استثناءً إخباراً بنجاتهم لكونهم لم يُجْرِمُوا، وَيَكُونُ الْإِسْأَلُ حَيْثُذ شَامِلًا لِلْمَجْرِمِينَ وَآلِ لُوطٍ، لِإِهْلَاكِ أَوْلَادِكَ، وَإِنْجَاءِ هَؤُلَاءِ.

والثاني: أنه استثناء منقطع؛ لأنَّ آلَ لُوطٍ لَمْ يَنْدَرِجُوا فِي الْمَجْرِمِينَ الْبَتَّةَ. قَالَ الشَّيْخُ ^(٥): «وَإِذَا كَانَ اسْتِثْنَاءٌ مَنْقَطِعًا فَهُوَ مِمَّا يَجِبُ فِيهِ النُّصْبُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْاسْتِثْنَاءِ الَّذِي لَا يُمْكِنُ تَوَجُّهُ الْعَامِلِ إِلَى الْمُسْتَثْنَى فِيهِ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُرْسَلُوا إِلَيْهِمْ، إِنَّمَا أُرْسِلُوا إِلَى الْقَوْمِ الْمَجْرِمِينَ خَاصَّةً، وَيَكُونُ قَوْلُهُ «إِنَّا

(١) قوله «في قوله» مقحمة في الأصل.

(٢) الآية ٢٨ من الشورى.

(٣) الآية ٥٥ من الحجر. وانظر: القرطبي ٣٦/١٠، الإتحاف ١٧٧/٢ منسوبة إلى الحسن.

(٤) وجه الترجيح أن قراءته «من القَبْطِينَ» تعني أنه اسم فاعل من فَعَلَ يَفْعَلُ، وَقَدْ نَصُّوا عَلَى أَنَّ قِيَاسَ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ فَعَلَ اللَّزَامُ: فَعَلَ. ابن عقيل ٤٢٥/١.

(٥) البحر ٤٦٠/٥.

لمُنْجُوهُمْ» جَرَى مجرى خبر «لكن» في اتصاله بآل لوط، لأن المعنى: لكن آل لوطٍ مُنْجُوهُمْ. وقد زعم بعض النحويين في الاستثناء المنقطع المقدّر بـ «لكن» إذا لم يكن بعده ما يَصِحُّ أن يكون خبراً أن الخبر محذوف، وأنه في موضع رفع لجريان «إلا» وتقديرها بـ «لكن».

قلت: وفيه نظر؛ لأنّ قولهم: لا يتوجّه عليه العامل، أي: لا يمكن، نحو: «ضحك القوم إلا حمارهم»، و«صهلت الخيل إلا الإبل». وأمّا هذا فيمكن الإرسال إليهم من غير منع. وأمّا قوله «لأنهم لم يُرسلوا إليهم» فصحيح لأنّ حكم الاستثناء كلّ هكذا، وهو أن يكون خارجاً عن ما حكم به عن الأول، لكنه لو تسلط عليه لصحّ ذلك، بخلاف ما ذكرته من أمثلتهم.

آ. (٦٠) قوله تعالى: ﴿إلا امرأته﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه استثناء من آل لوط. قال أبو البقاء^(١): «والاستثناء إذا جاء بعد الاستثناء كان الاستثناء الثاني مضافاً إلى المبتدأ كقولك: «له عندي عشرة إلا أربعة إلا درهماً» فإنّ الدرهم يُستثنى من الأربعة، فهو مضاف إلى العشرة، فكانت قلت: أحد عشر إلا أربعة، أو عشرة إلا ثلاثة»

الثاني: أنّها مستثناءة من الضمير المجرور في «مُنْجُوهُمْ». وقد منع الزمخشريّ الوجه الأول، وعيّن الثاني فقال^(٢): «فإن قلت: فقوله «إلا امرأته» ممّ استثنى؟ وهل هو استثناء من استثناء؟ قلت: مستثنى من الضمير المجرور في قوله «لمُنْجُوهُمْ» وليس من الاستثناء من الاستثناء في شيء؛ لأنّ الاستثناء من الاستثناء إنما يكون فيما اتحد الحكم فيه، وأن يقال: أهلكتناهم إلا آل لوطٍ إلا امرأته، كما اتحد في قول المطلق: أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين

(١) الإملاء ٧٦/٢.

(٢) الكشف ٣٩٣/٢.

إلا واحدة، وقول المِقْرَ لفلان: عليّ (١) عشرةٌ إلا ثلاثةٌ إلا درهماً، وأمّا الآيةُ فقد اختلف الحكمان لأنّ «إلا آل لوط» متعلّق بـ «أرسلنا» أو بمجرمين، و«إلا امرأته» قد تعلّق بقوله «لمنّجوهم» فأنى يكون استثناء من استثناء؟

قال الشيخ (٢): «ولمّا استسلف الزمخشريُّ أن «امراته» استثناء من الضمير في لمنّجوهم» أنى (٣) أن يكون استثناء من استثناء؟ ومنّ قال إنه استثناء من استثناء فيمكن تصحيحُ قوله بأحد وجهين، أحدهما: أنه لمّا كان «امراته» مستثنى من الضمير في «لمنّجوهم» وهو عائذٌ على آل لوط صار كأنه مستثنى من آل لوط، لأنّ المضمّر هو الظاهر. والوجهُ الآخر: أن قوله «إلا آل لوط» لمّا حَكَمَ عليهم بغير الحكم الذي حَكَمَ به على قومٍ مجرمين اقتضى ذلك نجاتهم فجاء قوله «إنّا لمنّجوهم أجمعين» تأكيداً لمعنى الاستثناء، إذ المعنى: إلا آل لوط لم يُرسل إليهم بالعذاب، ونجاتهم مترتبةٌ على عدم الإرسال إليهم بالعذاب، فصار نظيرَ قولك: «قام القومُ إلا زيدا لم يَقُمْ»، أو «إلا زيدا فإنه لم يَقُمْ»، فهذه الجملةُ تأكيدٌ لما تَضَمَّنَ الاستثناء من الحكم على ما بعد إلاّ بضدِّ الحكم السابق على المستثنى منه، ف«إلا امرأته» على هذا التقرير الذي قرّرناه مستثنى من آل لوط، لأنّ الاستثناء ممّا جيء به للتأسيسِ أولى من الاستثناء ممّا جيء به للتأكيد.

وقرأ (٤) الأخوان «لمنّجوهم» مخفّفاً، وكذلك خَفَّفَا أيضاً فَعَلْ هذه الصفة في قوله تعالى في العنكبوت (٥): «لنُنَجِّيَنَّهُ وأهله» وكذلك خَفَّفَا أيضاً

(١) قوله «عليّ» غير واضح في الأصل.

(٢) البحر ٥/٤٦٠.

(٣) عبارة البحر «لم يجوّز»، وعبارة السمين على تقدير الفاء، أي: فأنى.

(٤) الإتحاف ٢/١٧٨، السبعة ٣٦٧، النشر ٢/٢٥٨، التيسير ١٣٦، البحر ٥/٤٦٠.

(٥) الآية ٣٢ من العنكبوت، انظر: السبعة ٥٠٠.

قوله فيها^(١): «إِنَّا مُنْجُوكَ»، فهما جارِيان على سَنَنِ واحد. وقد وافقهما [١/٥٤٦] ابن كثير/ وأبو بكر على تخفيف «مُنْجُوكَ» كأنهما جمعا بين اللغتين. وباقي السبعة بتشديد الكَلِّ، والتخفيف والتشديد لغتان مشهورتان مِنْ نَجَّى وَأَنْجَى كَأَنْزَلَ وَنَزَلَ، وقد نُطِقَ بفعلهما قال: «فَلَمَّا نَجَّاهُمْ»^(٢)، وفي موضعٍ آخَرَ «أَنْجَاهُمْ»^(٣).

قوله: «قَدَّرْنَا»^(٤) أبو بكر^(٥) بتخفيف [الذال] ^(٦) والباقون بتشديدها، وهما لغتان: قَدَّرَ وَقَدَّرَ، وهذا الخلافُ أيضاً جارٍ في سورة النمل^(٧).

قوله: «إِنَّهَا» كُسِرَتْ من أجل اللامِ في خبرها وهي معلقةٌ لما قبلها، لأنَّ فِعْلَ التَّقْدِيرِ يُعَلِّقُ إِجْرَاءَ لَهُ مُجْرَى الْعِلْمِ: إمَّا لكونه بمعناه، وإمَّا لأنَّه مترتَّبٌ عليه. قال الزمخشري^(٨): «فإن قلت: لِمَ جاز تعليقُ فِعْلِ التَّقْدِيرِ في قوله «قَدَّرْنَا إِنَّهَا»، والتعليقُ مِنْ خصائصِ أفعالِ القلوب؟ قلت: لتضمينِ فِعْلِ التَّقْدِيرِ معنى الْعِلْمِ». قال الشيخ^(٩): «وَكُسِرَتْ «إِنَّهَا» إِجْرَاءً لِفِعْلِ التَّقْدِيرِ مُجْرَى الْعِلْمِ». قلت: وهذا لا يَصِحُّ عِلَّةً لِكُسْرِهَا، إِنَّمَا يَصْلُحُ عِلَّةً لَتَعْلِيْقِهَا الْفِعْلَ قَبْلَهَا، وَالْعِلَّةُ فِي كُسْرِهَا مَا قَدَّمْتَهُ فِي وُجُودِ اللَّامِ وَلَوْلَاهَا لَفُتِحَتْ.

(١) الآية ٣٣ من العنكبوت، انظر: السبعة ٥٠٠.

(٢) الآية ٣٥ من العنكبوت.

(٣) الآية ٢٣ من يونس.

(٤) الأصل «قدرناها» وهو سهو.

(٥) الإتحاف ١٧٨/٢، البحر ٤٦٠/٥، التيسير ١٣٦، الحجة ٣٨٤، النشر ٣٠٢/٢.

(٦) مخروم في الأصل.

(٧) الآية ٥٧ «قَدَّرْنَاها» وقرأ أبو بكر بالتخفيف. البحر ٨٦/٧.

(٨) الكشف ٣٩٤/٢.

(٩) البحر ٤٦٠/٥.

آ. (٦٣) قوله تعالى: ﴿بَلِ جِنَّاتِكُمْ﴾: إضرابٌ عن المفعول المحذوفٍ تقديرُهُ: ما جئنَاك بما يُنكرُ، بل جئنَاك.

آ. (٦٥) وقد تقدّم الخلافُ في قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ﴾: قطعاً ووصلاً في هود^(١). وقرأ^(٢) اليمانيُّ فيما نقل ابن عطية^(٣) وصاحب «اللوامح» «فَسِرُّ» من السَّيرِ. وقرأت^(٤) فرقةٌ «بِقَطْع» بفتح الطاء. وقد تقدّم في يونس^(٥): أن الكسائيَّ وابن كثير قرآه بالسكون في يونس في قوله «قطعاً»، والباقون بالفتح.

قوله: «حيث تُومرون» «حيث» على بابها مِنْ كونها ظرفَ مكانٍ مبهمٍ، ولإبهامها تعدّى إليها الفعلُ من غير واسطة على أنه قد جاء في الشعر تعدّيه إليها بـ «في» كقوله^(٦):

٢٩٤٣- فَأَصْبَحَ فِي حَيْثُ التَّقِينَا شَرِيدُهُمْ طَلِيقٌ وَمَكْتُوفُ الْيَدَيْنِ وَمُزْعَفٌ

وزعم بعضهم أنها هنا ظرفُ زمانٍ، مستدلاً بقوله «بِقَطْعٍ من الليل»، ثم قال: «وأمضوا حيث تُومرون»، أي: في ذلك الزمان. وهو ضعيفٌ، ولو كان كما قال لكان التركيبُ: حيث أمرتم، على أنه لوجاء التركيب كذا لم يكن فيه دلالةٌ.

(١) الآية ٨١ من هود. وانظر: الدر ٣٦٤/٦.

(٢) البحر ٤٦١/٥.

(٣) المحرر ٣٣٣/٨.

(٤) البحر ٤٦١/٥.

(٥) آية ٢٧. وانظر: الدر المصون ١٨٦/٦.

(٦) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٥٦٢، والكتاب ٢٢٢/١، والخزانة ٢٩٩/٢.

الشريد: الطريد، والمزحف: الصريع.

آ. (٦٦) قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ﴾: ضَمَّنَ الْقَضَاءَ مَعْنَى الْإِيحَاءِ، فَلِذَلِكَ تَعَدَّى تَعْدِيَّتَهُ بِـ «إِلَى»، وَمِثْلُهُ: «وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ»^(١).

قوله: «ذلك الأمر» مفعول القضاء، والإشارة به إلى ما وَعَدَ مِنْ إِهْلَاكِ قَوْمِهِ، وَ «الأمر»: إمَّا بَدَلٌ مِنْهُ أَوْ عَطْفٌ بَيَانٍ لَهُ.

قوله: «أَنْ دَابِرَ الْعَامَّةِ عَلَى فَتْحِ «أَنْ» وَفِيهَا أَوْجَهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهَا بَدَلٌ مِنْ «ذَلِكَ» إِذَا قُلْنَا: «الأمر» عَطْفٌ بَيَانٍ. الثَّانِي: أَنَّهَا بَدَلٌ مِنْ «الأمر» سِوَاءِ قُلْنَا: إِنَّهَا بَيَانٌ أَوْ بَدَلٌ مِمَّا قَبْلَهُ. وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ الْجَارِ، أَي: بَأَنَّ دَابِرَ، فَفِيهِ الْخِلَافُ الْمَشْهُورُ^(٢).

وقرأ^(٣) زيد بن علي بكسرهما؛ لأنه بمعنى القول، أو على إضمار القول. وعَلَّلَهُ الشَّيْخُ^(٤) بِأَنَّهُ لَمَّا عَلَّقَ مَا هُوَ بِمَعْنَى الْعِلْمِ كُسِرَ. وَفِيهِ النَّظَرُ الْمَتَقَدِّمُ^(٥).

قوله: «مُضْبِحِينَ» حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَسْتَرِّ فِي «مَقْطُوعٌ» وَإِنَّمَا جُمِعَ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى، وَجَعَلَهُ الْفَرَاءُ^(٦) وَأَبُو عُبَيْدٍ خَبْرًا لـ «كَانَ» مَضمرة، قَالَا:

(١) الآية ٤ من الإسراء.

(٢) أي: هل هو في محل جر أو نصب؟ وانظر: الدر المصون ١/٢١٢.

(٣) البحر ٥/٤٦١، الكشاف ٢/٣٩٥.

(٤) البحر ٥/٤٦١، وعبارته أوضح «لَمَّا ضَمَّنَ قَضَيْنَا» مَعْنَى أَوْحَيْنَا، فَكَانَ الْمَعْنَى: أَعْلَمْنَا، عَلَّقَ الْفِعْلُ فَكُسِرَ «إِنَّ» وَلَمَّا كَانَ الْقَضَاءُ بِمَعْنَى الْإِيحَاءِ مَعْنَاهُ الْقَوْلُ كُسِرَ «إِنَّ».

(٥) يعني بذلك أَنَّ كَوْنُ الْفِعْلِ «قَضَى» بِمَعْنَى عِلْمٍ لَا يُسَوِّغُ كَسْرَ هَمْزَةِ «إِنَّ». وَانظُرْ إِعْرَابَهُ لِلآيَةِ (٦٠) قَبْلَ قَلِيلٍ.

(٦) ليس في «معاني القرآن» إشارة إلى ذلك.

- الحجر -

«تقديره: إذا كانوا مُصْبِحِينَ نحو: «أنتَ ماشياً أحسنُ منك ركباً». وهو تكلفٌ. و «مُصْبِحِينَ» داخلين في الصُّبْحِ فهي تامَّةٌ.

آ. (٦٧) قوله تعالى: ﴿يَسْتَبْشِرُونَ﴾: حال.

آ. (٧١) قوله تعالى: ﴿هُؤَلَاءِ بَنَاتِي﴾: يجوز فيه أوجهٌ، أحدها: أن يكونَ «بناتي» مفعولاً بفعلٍ مقدرٍ، أي: تَزَوَّجُوا هؤُلاءِ. و «بناتي» بيانٌ أو بدلٌ. الثاني: أن يكونَ «هُؤَلَاءِ بَنَاتِي» مبتدأً وخبراً^(١) ولا بُدَّ مِنْ شيءٍ محذوفٍ تيمُّ به الفائدةُ، أي: فَتَزَوَّجُوهُنَّ. الثالث: أن يكونَ «هُؤَلَاءِ» مبتدأً، و «بناتي» بدلٌ أو بيان، والخبرُ محذوفٌ، أي: هُنَّ أطهرُ لكم، كما جاء في نظيرتها^(٢).

قوله «فلا تَفْضَحُون»^(٣): الفَضْحُ والفَضِيحَةُ البيان والظهور، ومنه فَضَحَهُ الصُّبْحُ قال^(٤):

٢٩٤٤- ولاح ضوء هلال الليل يَفْضَحُنَا

مثل القلامَةِ قد قُصَّتْ من الظَّفْرِ

إلا أن الفضيحة اختصت بما هو عارٌ على الإنسان عند ظهوره.

آ. (٧٢) قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ﴾: مبتدأ، محذوفُ الخبرِ وجوباً، ومثله: لا يُؤْمِنُ اللهُ. و «إنهم» وما في حيزه جوابُ القسمِ تقديرُه:

(١) الأصل «وخبر» وهو سهو.

(٢) «هُؤَلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أطهرُ لكم» الآية ٧٨ من هود.

(٣) عاد إلى الآية ٦٨.

(٤) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر ٤٥٦/٥. برواية «هلال كاد يفضحنا».

- الحجر -

لَعَمْرُكَ قَسَمِي أَوْ يَمِينِي إِنَّهُمْ . وَالْعَمْرُ وَالْعُمْرُ بِالْفَتْحِ وَالضَّمُّ هُوَ الْبَقَاءُ ، [٥٤٦/ب] إِلَّا أَنَّهُمْ التَّزَمُوا الْفَتْحَ فِي الْقَسَمِ ^(١) . قَالَ / الزَّجَاجُ ^(٢) : «لأنه أَحَفُّ عَلَيْهِمْ ، وَهُمْ يُكْثِرُونَ الْقَسَمَ بِ «لَعَمْرِي» وَ «لَعَمْرُكَ» . وَهُوَ أَحْكَامٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا : أَنَّهُ مَتَى اقْتَرَنَ بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ لَزِمَ فِيهِ الرَّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَحُذِفَ خَبْرُهُ ، لِسَدِّ جَوَابِ الْقَسَمِ مَسَدَّهُ . وَمِنْهَا : أَنَّهُ يَصِيرُ صَرِيحاً فِي الْقَسَمِ ، أَي : يَتَعَيَّنُ فِيهِ ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ نَحْوِ : عَهْدُ اللَّهِ وَمِيثَاقُهُ . وَمِنْهَا : أَنَّهُ يَلْزَمُ فَتْحَ عَيْنِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَقْتَرَنْ بِهِ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ جَازَ نَصْبُهُ بِفِعْلِ مَقْدَرِ نَحْوِ : عَمَرَ اللَّهُ لِأَفْعَلَنْ ، وَيَجُوزُ حِينَئِذٍ فِي الْجَلَالَةِ وَجْهَانِ : النَّصْبُ وَالرَّفْعُ ، فَالنَّصْبُ عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ مُضَافٌ لِفَاعِلِهِ وَفِي ذَلِكَ مَعْنِيَانِ ، أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْأَصْلَ : أَسْأَلُكَ بِتَعْمِيرِكَ اللَّهُ ، أَي : بِوَصْفِكَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْبَقَاءِ ، ثُمَّ حُذِفَ زَوَائِدُ الْمَصْدَرِ . وَالثَّانِي : أَنَّ الْمَعْنَى : عِبَادَتِكَ اللَّهُ ، وَالْعَمْرُ : الْعِبَادَةُ ، حَكَى ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ «عَمَرْتُ رَبِّي» ، أَي : عَبَدْتَهُ ، وَفُلَانٌ عَامِرٌ رَبَّهُ ، أَي : عَابَدَهُ .

وَأَمَّا الرَّفْعُ : فَعَلَى أَنَّهُ مُضَافٌ لِمَفْعُولِهِ . قَالَ الْفَارَسِيُّ : «مَعْنَاهُ : عَمَّرَكَ اللَّهُ تَعْمِيرًا» . وَقَالَ الْأَخْفَشُ : «أَصْلُهُ : أَسْأَلُكَ بِتَعْمِيرِكَ اللَّهُ ، فَحُذِفَ زَوَائِدُ الْمَصْدَرِ وَالْفِعْلُ وَالْبَاءُ فَانْتَصَبَ ، وَجَازَ أَيْضاً ذِكْرُ خَبْرِهِ فَتَقُولُ : عَمَّرَكَ قَسَمِي لِأَقْوَمَنْ ، وَجَازَ أَيْضاً ضَمُّ عَيْنِهِ ، وَيُنْشَدُ بِالْوَجْهِينِ قَوْلُهُ ^(٣) :

٢٩٤٥ - أَيُّهَا الْمُنْكِحُ الثَّرِيًّا سَهَيْلاً عَمَّرَكَ اللَّهُ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

(١) انظر: المقتضب ٣٢٧/٢ .

(٢) معاني القرآن ١٨٣/٣ .

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة وهو في ديوانه ٤٩٥ ، وابن يعيش ٩١/٩ ، والمقتضب

٣٢٩/٢ ، والخزانة ٢٣٨/١ ، واللسان (عمر) .

- الحجر -

ويجوزُ دخولُ باءِ الجرِّ عليه، نحو: بَعْمَرِكَ لأفعلنَّ. قال (١):

٢٩٤٦- رُقِيَّ بَعْمَرِكُمْ لَا تَهْجُرِينَا وَمَنِينَا الْمُنَى ثَمَّ امْطَلِينَا
وهو من الأسماء اللازمة للإضافة، فلا يُقطع عنها، ويُضاف لكلِّ شيءٍ. وزعم بعضهم أنه لا يُضاف إلى الله. قيل: كأنَّ قائل هذا تَوَهَّم أنه لا يُستعمل إلا في الانقطاع، وقد سُمع إضافته للباري تعالى. قال الشاعر (٢):

٢٩٤٧- إِذَا رَضِيَتْ عَلِيَّ بَنُو قَشِيرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجِبِي رِضَاهَا
وَمَنَعَ بَعْضُهُمْ إِضَافَتَهُ إِلَى بَاءِ الْمُتَكَلِّمِ قَالَ: لِأَنَّهُ حَلَفَ بِحَيَاةِ الْمُقْسِمِ،
وَقَدْ وَرَدَ ذَلِكَ، قَالَ النَّابِغَةُ (٣):

٢٩٤٨- لَعَمْرِي - وَمَا عَمْرِي عَلِيَّ بِهِيْنِ -

لَقَدْ نَطَقَتْ بُطْلَا عَلِيَّ الْأَقَارِعُ

وقد قلبته العربُ بتقديمِ رائه على لامه فقالوا: «رَعَمَلِي»، وهي رديئةٌ.

والعامَّة على كسرِ «إِنَّ» لوقوعِ اللامِ في خبرها. وقرأ (٤) أبو عمرو في روايةِ الجَهْضِيِّ (٥) بفتحها. وتخريجُها على زيادةِ اللامِ وهي كقراءة

(١) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، وهو في ديوانه ١٣٧، والمحتسب ٤٣/١،
والهمع ٤١/٢، والدرر ٤٦/٢.

(٢) تقدم برقم (٧٧).

(٣) ديوانه ٤٩، والكتاب ٢٥٢/١، والخزانة ٤٢٦/١. والأقارِع: الذي وشوا به.

(٤) البحر ٤٦٢/٥، الشواذ ٧١، وقال: إنها عن نصر أبيه عن أبي عمرو.

(٥) أبو الحسن علي بن نصر الجهضمي البصري، من أصحاب الخليل وسيبويه،
محدث ثقة صدوق. توفي سنة ١٨٧. انظر: البغية ٢١١/٢، تاريخ العلماء
النحويين للتتوخي ٨٩، طبقات النحويين ٧٥.

ابن جبير: «إلا أنهم ليأكلون الطعام»^(١) بالفتح.
والأعمش^(٢) «سَكْرِهِمْ»^(٣) دون تاء. وابن أبي عبلة «سَكَرَاتِهِمْ»
جمعاً. والأشهبُ «سُكْرَتِهِمْ» بضم السين.
و«يَعْمَهُونَ» حال: إما من الضمير المستكن في الجار، وإما من
الضمير المجرور بالإضافة. والعامل: إما نفس «سَكْرَةَ» لأنها مصدر، وإما
معنى الإضافة.

آ. (٧٣) قوله تعالى: ﴿مُشْرِقِينَ﴾: حالٌ من مفعول
«أَخَذْتَهُمْ»، أي: داخلين في الشروق.

آ. (٧٤): والضميرُ في «عَالِيهَا سَافِلُهَا» للمدينة. وقال
الزمخشري^(٤): «لقرى قوم لوط». ورُجِحَ الأولُ بأنه تقدّم ما يعود عليه لفظاً
بخلاف الثاني.

آ. (٧٥) قوله تعالى: ﴿لِلْمُتَوَسِّمِينَ﴾: متعلّقٌ بمحذوف على أنه
صفةٌ لأيات. والأجودُ أن يتعلّق بنفس «آياتٍ» لأنها بمعنى العلامات.
والتَّوَسِّمُ تَفَعُّلٌ مِنَ الوَسْمِ، والوَسْمُ: أصله التَّبْتُ والتفكُّر، مأخوذٌ من الوَسْمِ،
وهو التأثير بحديدةٍ في جلد البعير أو غيره. وقال ثعلب: «الواسم: الناظرُ
إليك مِنْ قَرْنِكَ إِلَى قَدَمِكَ»، وفيه معنى التَّبْتُ. وقيل: / أصله: استقصاء [٥٤٧/أ]

(١) الآية ٢٠ من الفرقان. وانظر البحر ٤٩٠/٦، شرح الرضي ٣٥٦/٢.

(٢) انظر في قراءاتها: الشواذ ٧١، البحر ٤٦٢/٥، المحرر ٣٤١/٨.

(٣) اختلفوا في ضبط السين بين الفتح والضم.

(٤) الكشاف ٣٩٦/٢.

- الحجر -

التعريف يُقال: تَوَسَّمتُ، أي: تَعَرَّفْتُ مُسْتَقْصِياً وجوهَ التعرُّفِ. قال (١):

٢٩٤٩- أَوْ كَلِمَا وَرَدَتْ عُكَاظُ قَبِيلَةٍ

بَعَثَتْ إِلَيَّ عَرِيفَهَا يَتَوَسَّمُ

وقيل: هو تَفَعَّلَ من الوَسْمِ، وهو العَلَامَةُ: تَوَسَّمتُ فِيك خيراً، أي:

ظَهَرَ لَه مِيسْمُهُ عَلَيك. قال ابن رَواحَةَ في النَبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيه وَسَلَّمَ (٢):

٢٩٥٠- إِنِّي تَوَسَّمتُ فِيك الخِیرَ أَعْرِفُهُ

والله يَعْلَمُ أَنی ثابِتُ البَصْرِ

وقال آخر (٣):

٢٩٥١- تَوَسَّمتُهُ لَمَّا رَأَيتُ مَهَابَةً

عَلَیه وَقُلْتُ: المِرءُ مِنْ آلِ هاشِمِ

ويُقال: اتَّسَمَ الرَّجُلُ: إذا اتَّخَذَ لِنَفْسِهِ عَلامَةً يُعَرِّفُ بِها، وتَوَسَّمَ: إذا

طَلَبَ كَلاً الوَسْمِيِّ، أي: العَشْبِ النَّابِتِ في أولِ مَطَرِ [الرَّبِيعِ] (٤).

آ. (٧٦) قوله تعالى: ﴿ وَإِنها لِبَسبِیلٍ ﴾: الظاهرُ عَوْدُ الضميرِ

على المَدِينَةِ أو القُرَى. وقيل: على الحِجارَةِ. وقيل: على الآياتِ.

آ. (٧٨) قوله تعالى: ﴿ وَإِن كان أَصْحابُ ﴾: «إن» هي

(١) البيت لطريف بن تميم العنبري، وهو في الكتاب ٢/٢١٥، والأصمعيات ١٢٧، والمنصف ٦٦/٣.

(٢) القرطبي ٤٣/١٠، المحرر ٣٤٣/٨.

(٣) لم أهد إلى قائله، وهو في القرطبي ٤٣/١٠، والمحرر ٣٤٢/٨.

(٤) زيادة من اللسان (وسم) وفي (ش): «في أول المطر».

- الحجر -

المخففة واللام فارقة، وقد تقدّم حكم ذلك^(١). والأَيكةُ: الشجرة الملتفة،
واحدة الأيكة. قال^(٢):

٢٩٥٢- تجلّو بقادمتي حمامة أَيْكةٍ برداً أسيفاً لثاته بالإثمدِ

ويقال: لَيْكة. وسيأتي بيان هذا عند اختلاف القراء فيه إن شاء الله
تعالى في الشعراء^(٣).

آ. (٧٩) قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهَا لِيَمَامٍ ﴾: في ضمير التثنية أقوال،
أرجحها: عَوْدُه على قرينتي قومِ لوطٍ وأصحابِ الأيكة وهم قوم شعيب
لتقدّمهما ذكراً. وقيل: يعودُ على لوطٍ وشُعيبٍ، وشعيبٌ لم يجر له ذكْرٌ،
ولكن دَلَّ عليه ذكْرُ قومه. وقيل: يعود على الخبرين: خبر إهلاك قومِ لوطٍ،
وخبِر إهلاك قومِ شعيب. وقيل: يعودُ على أصحابِ الأيكة وأصحابِ مَدْيَنَ؛
لأنه مرسل إليهما فذكر أحدهما مُشعراً بالآخر.

آ. (٨٣): و « مُصْبِحِينَ » حالٌ كما تقدّم، وهي تامّة.

آ. (٨٤) قوله تعالى: ﴿ فَمَا أَغْنَىٰ ﴾: يجوز أن تكون نافيةً،
أو استفهاميةً فيها معنى التعجب. و « ما »^(٤) يجوز أن تكون مصدريةً، أي:
كسبهم، أو موصوفةً، أو بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ، أي: شيءٌ
يَكْسِبُونَهُ، أو الذي يَكْسِبُونَهُ.

(١) انظر: الدرر: ١٥٥/٢.

(٢) البيت للنابغة، وهو في ديوانه ٣٦، والقرطبي ٤٥/١٠. وقادمتا الحمامة: الريشتان
في مقدم الجناحين، شبه لون شفّتها بهما، ويبقى السواد مع بياض الأسنان، وهذا
مما يَتَرَيَّنُ به. وأسيفٌ: حُثِي به.

(٣) الآية ١٧٦. قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر بغير همز، وقرأ الباقون بالهمز. السبعة
٤٧٣.

(٤) في قوله « ما كانوا ».

آ . (٨٥) قوله تعالى: ﴿إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ : نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ،
أي: خَلْقًا ملتبسًا بالحقّ .

آ . (٩٠) قوله تعالى: ﴿كَمَا أَنْزَلْنَا﴾ : فيه أقوالٌ، أحدها: أنْ
الكاف متعلقٌ بـ «آتيناك»، وإليه ذهب الزمخشري^(١) فإنه قال^(٢): «أي: أَنْزَلْنَا
عليك مثل ما أَنْزَلْنَا على أهل الكتاب، وهم المقتسمون الذين جعلوا القرآن
عِضِينَ». والثاني: أنه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ منصوبٌ بـ «آتيناك» تقديرُهُ:
آتَيْنَاكَ إِتِيَانًا^(٣) كما أَنْزَلْنَا. الثالث: أنه منصوبٌ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، ولكنه
مُلاقٍ لـ «آتيناك» من حيث المعنى لا من حيث اللفظ، تقديرُهُ: أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ
إِنْزَالًا كما أَنْزَلْنَا، لأنَّ «آتيناك» بمعنى أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ. الرابع: أنه نعتٌ لمصدرٍ
محذوفٍ، العاملُ فيه مقدرٌ أيضاً تقديرُهُ: مَتَّعْنَاهُمْ تَمْتِيعًا كما أَنْزَلْنَا، والمعنى:
نَعَّمْنَا بَعْضَهُمْ كما عَدَّبْنَا بَعْضَهُمْ. الخامس: أنه صفةٌ لمصدرٍ دَلَّ عليه
«النذير» والتقدير: أنا النذيرُ إنذاراً كما أَنْزَلْنَا، أي: مثل ما أَنْزَلْنَاهُ.

السادس: أنه نعتٌ لمفعولٍ محذوفٍ، الناصبُ له «النذير»، تقديرُهُ:
النذير عذاباً، كما أَنْزَلْنَا على الْمُقْتَسِمِينَ، وهم قومٌ صالحٌ لأنهم قالوا:
«لنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ»^(٤) فَأَقْسَمُوا على ذلك، أو يُرادُ بهم قريشٌ حين قَسَمُوا القرآنَ
إلى سِحْرٍ وشِعْرٍ وافتراء. وقد رَدَّ بَعْضُهُمْ هذا بأنه يلزمُ منه إعمالُ الوصفِ
موصوفاً، وهو غيرُ جائزٍ عند البصريين، جائزٌ عند الكوفيين، فلو عَمِلَ ثم
وُصِفَ جاز عند الجميع .

(١) الكشاف ٢/٣٩٨.

(٢) أفحم في الأصل بعد «قال»: «الزمخشري».

(٣) الأصل «إتيا» وسقطت «نأ» سهواً.

(٤) الآية ٤٩ من النمل.

السابع: أنه مفعولٌ به، ناصبه «النذير» أيضاً. قال الزمخشري^(١):
«والثاني: أن يتعلّق بقوله: «وقل: إني أنا النذيرُ المبين، أي: وأنذِرُ قريشاً
مثل ما/ أنزلنا من العذابِ على المقتسمين، يعني اليهودَ وهو ما جرى على
قُرَيْظَةَ والنَّضِيرِ». وهذا مردودٌ بما تقدم من إعمال الوصفِ موصوفاً. [٥٤٧/ب]

الثامن: أنه منصوبٌ نعتاً لمفعولٍ به مقدرٍ، والناصبُ لذلك
المحذوفِ مقدرٌ أيضاً للدلالة لفظ «النذير» عليه، أي: أنذِرُكم عذاباً مثل العذابِ
المنزَلِ على المقتسمين، وهم قومُ صالحٍ أو قريشُ، قاله أبو البقاء^(٢)،
وكانه قرئ من كونه منصوباً بلفظ «النذير» لما تقدم من الاعتراضِ البصريِّ.

وقد اعترض ابنُ عطيةَ على القولِ السادس فقال^(٣): «والكافُ من قوله
«كما» متعلّقةٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديره: وقل إني أنا النذيرُ المبينُ عذاباً كما
أنزلنا^(٤)، فالكافُ اسمٌ في موضعِ نصبٍ، هذا قولُ المفسرين. وهو عندي
غيرُ صحيحٍ، لأن «كما أنزلنا» ليس مما يقوله محمدٌ عليه السلام، بل هو من
كلامِ الله تعالى، فيفصلُ الكلامُ، وإنما يترتبُ هذا القولُ بأن الله تعالى قال
له: أنذِرُ عذاباً كما. والذي أقولُ في هذا: «المعنى: وقل: إني أنا النذيرُ
المبين، كما قال قبلك رسلنا، وأنزلنا عليهم كما أنزلنا عليك. ويُحتملُ أن
يكونَ المعنى: وقل إني أنا النذيرُ المبينُ، كما قد أنزلنا في الكتبِ أنك
ستأتي نذيراً، على أن المُقتسمين أهلُ الكتاب». انتهى.

(١) الكشاف ٢/٣٩٨.

(٢) الإملاء ٢/٧٧.

(٣) المحرر ٨/٣٥٤.

(٤) عبارة المطبوعة: «النذير بعذاب كالذي أنزلنا».

- الحجر -

وقد اعتذر بعضهم^(١) عَمَّا قاله أبو محمدٍ فقال: «الكاف متعلقةٌ
بمحدوفٍ دلَّ عليه المعنى تقديره: أنا النذيرُ بعذابٍ مثلِ ما أنزلنا، وإن كان
المُنزَّلُ اللهُ، كما يقول بعضُ خواصِّ المَلِك: أَمَرْنَا بِكَذَا، وإن كان المَلِكُ
هو الأمر، وأما قولُ أبي محمدٍ: وَأَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ كما أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ كَلَامٌ^(٢) غيرُ
منتظمٍ، ولعلَّ أصله: وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكَ كما أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ، كذا أصلحه الشيخ^(٣)
وفيه نظرٌ: كيف يُقدَّرُ ذلك والقرآن ناطقٌ بخلافه: وهو قوله «على
المُقْتَسِمِينَ»؟

التاسع: أنه متعلقٌ بقوله «لَسَأَلْنَهُمْ»^(٤) تقديره: لَسَأَلْنَهُمْ أَجْمَعِينَ
مثل ما أنزلنا.

العاشر: أن الكاف مزيدةٌ تقديره: أنا النذيرُ المُبين ما أنزلناه على
المقتسمين، ولا بد من تأويل ذلك: على أن «ما» مفعولٌ بالنذير عند
الكوفيين فإنهم يُعملون الوصفَ الموصوف^(٥)، أو على إضمارِ فعلٍ لائق،
أي: أنذركم ما أنزلناه كما يليق بمذهبِ البصريين.

الحادي عشر: أنه متعلقٌ بـ «قل» التقدير: وَقُلْ قَوْلًا كما أنزلنا على
المقتسمين: إنك نذيرٌ لهم، فالقولُ للمؤمنين في النذارة كالقولِ للكفارِ
المقتسمين؛ لثلاث تظنُّ أن إندارك للكفارِ مخالفٌ لإندار المؤمنين، بل أنت في
وصفِ النذارة لهم بمنزلةٍ واحدةٍ، تُنذِرُ المؤمنَ كما تُنذِرُ الكافرَ، كأنه قال: أنا
النذيرُ المُبينُ لكم ولغيركم.

(١) انظر: البحر ٤٦٩/٥.

(٢) الأفصح: فكلام.

(٣) البحر ٤٦٩/٥.

(٤) في الآية ٩٢.

(٥) الوصف «النذير» ووصف بالمبين.

آ. (٩١) قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا ﴾: فيه أوجه، أظهرها: أنه نعتٌ للمقتسمين. الثاني: أنه بدلٌ منه. الثالث: أنه بيانٌ له. الرابع: أنه منصوبٌ على الذمِّ. الخامس: أنه خبرٌ مبتدأٌ مضمّرٍ. السادس: أنه منصوبٌ بالنذير المبين، قاله الزمخشري^(١)، وهو مردودٌ بإعمال الوصفِ الموصوفِ عند البصريين، وتقدّم تقريره.

و «عِضِينَ» جمع «عِضَةٍ» وهي الفِرْقَةُ، ف «العِضِينَ» الفِرْقُ، ومعنى جَعَلَهُم القرآن كذلك: أن بعضهم جعله شعراً، وبعضهم سحراً، وبعضهم كِهَانَةً، نعوذ بالله من ذلك. وقيل: العِضَةُ: السَّحْرُ بلغة قريش، يقولون: هو عَاضِيَةٌ وهي عَاضِيَةٌ. قال^(٢):

٢٩٥٣- أَعُوذُ بِرَبِّي مِنَ النَّافِثَا تِ فِي عُقَدِ الْعَاضِيَةِ الْمُعْضِيَةِ

وفي الحديث^(٣): «لَعَنَ الْعَاضِيَةَ وَالْمُسْتَعْضِيَةَ»، أي: الساحرة والمُسْتَسْجِرَةَ. وقيل: هو مِنَ العِضَةِ، وهو الكذبُ والبُهْتَانُ. يقال: عَضَّهُ عَضْهًا وَعَضِيَّتَهُ، أي: رماه بالبُهْتَانِ، وهذا قولُ الكسائيِّ. وقيل: هو من العِضَاهِ، وهي شجرُ له شوكٌ مُؤدِّ، قاله الفراء^(٤).

وفي لام «عِضَةٍ» قولان يَشْهَدُ لِكُلِّ مِنْهُمَا التَّصْرِيْفُ: الواوُ، لقولهم: عِضَوَاتُ، واشتقاقها من العِضْوِ، لأنه جزءٌ مِنْ كَلِّ، ولتصغيرِها على عِضِيَّةٍ، والهَاءُ^(٥)

(١) الكشاف ٣٩٨/٢.

(٢) لم أهدئ إلى قائله، وهو في اللسان (عضه)، والقرطبي ٥٩/١٠.

(٣) انظر: النهاية ٢٥٥/٣.

(٤) لم يرد هذا المعنى في كتابه «معاني القرآن».

(٥) قوله «الهَاءُ» معطوفٌ على قوله: «الواو».

/ لقولهم : عُضِيهَةٌ وعَاضِيَةٌ وعَاضِيَةٌ وَعَضِيَةٌ^(١) ، وفي الحديث^(٢) : [أ/٥٤٨] «لا تَعْضِيَةَ فِي مِيرَاثٍ» وَفُسِّرَ بِأَنَّ لَا تَفْرِيقَ فِيهَا يَضُرُّ بِالْوَرَثَةِ ، تَفْرِيقَهُ كَسَيْفٍ يُكْسَرُ بِنَصْفَيْنِ فَيَنْقُصُ ثَمَنُهُ .

وقال الزمخشري^(٣) : «عُضِينُ : أجزاء ، جمع عِضَّة ، وأصلها عِضْوَةٌ فِعْلَةٌ ، مِنْ عَضَا الشَّاةَ إِذَا جَعَلَهَا أَعْضَاءً . قال^(٤) :

— ٢٩٥٤ — وليسَ دينُ اللَّهِ بالمُعْضَى

وَجُمِعَ عِضَّةٌ عَلَى عِضِينِ ، كما جُمِعَ سَنَةٌ وَثِيَّةٌ^(٥) وَطَبَّةٌ^(٦) ، وبعضهم يُجْرِي النَوْنَ بالحركاتِ مع الياء ، وقد تقدَّم تقريرُ ذلك^(٧) ، وحينئذٍ تَثَبُّتُ نَوْنُهُ فِي الإِضَافَةِ فيقال : هذه عِضِّيْنِكَ .

آ . (٩٤) قوله تعالى : ﴿ فَاصْدَعْ ﴾ : أصلُ الصَّدْعِ : الشَّقُّ ، صَدَعْتُهُ فَاَنْصَدَعُ ، أي : شَقَقْتُهُ فَاَنْشَقُ ، ومنه التفرقةُ أيضاً كقوله : «يومئذٍ يَصْدَعُونَ»^(٨) .

(١) بغير عَاضِيَةٍ وَعَضِيَةٍ : يرعى العضاه . وثمة معنى آخر وهو قولهم للساحر : عاضه ، وللساحرة : عاضهه ، وللسحر : عِضَّةٌ ، وللنميمة : عِضَّةٌ .

(٢) سنن البيهقي ١٠/١٣٣ . وانظر : النهاية ٣/٢٥٦ .

(٣) الكشاف ٢/٣٩٨ .

(٤) البيت لرؤية من قصيدته التي مطلعها :

دَايَنْتُ أَرْوَى وَالذُّيُونَ تُقْضَى

وهو في ديوانه ٨١ ، والمحرر ٨/٣٥٦ .

(٥) الثَّيْبَةُ : الجماعة ، جمعه ثُبُونٌ وَثَبَاتٌ .

(٦) الطَّبَّةُ : حَدُّ السَّيْفِ وما أشبهه ، جمعه طِبُّونٌ وَطَبَا .

(٧) انظر : الدر المصون ٤/٣٦١ .

(٨) الآية ٤٣ من الروم .

وقال^(١):

٢٩٥٥- كأنَّ بياضَ غِرَّتِه صَدِيعُ

والصَّدِيعُ: ضوء الفجر لانشقاق الظلمة عنه، ومعنى «فاصدع» :
فأفرق بين الحقِّ والباطلِ وأفصل بينهما. وقال الراغب^(٢): «الصدعُ شقٌّ في
الأجسامِ الصُّلبة كالزُّجاجِ والحديدِ، وصدَّعته بالتشديد فتصدَّع، وصدَّعته
بالتخفيف فأنصدع، وصداع الرأسِ منه لتوهم الانشقاق فيه، وصدَّعْتُ
الفلاةَ، أي: قطعْتُها» من ذلك، كأنه توهم تفريقها.

و«ما» في «يما تومر» مصدرية أو بمعنى الذي، والأصل: تومر به،
وهذا الفعل يطرد حذف الجارِّ معه، فحذف العائدِ فصيحٌ، وليس هو كقولك
«جاء الذي مررت» ونحوه^(٣):

٢٩٥٦- أمرتكَ الخيرَ فافعلْ ما أمرتَ به

والأصل: بالخير. وقال الزمخشري^(٤): «ويجوز أن تكون «ما»
مصدرية، أي: بأمرك، مصدر من المبني للمفعول». انتهى. وهو كلامٌ
صحيحٌ. ونقل الشيخ^(٥) عنه أنه قال: «ويجوز أن يكون المصدرُ يراد به «أن»

(١) البيت لعمرو بن معد يكرب، وصدرة:

تَرَى السَّرْحَانَ مُقْتَرِشاً يَدَيْهِ

وهو في ديوانه ١٣٣، واللسان (صدع)، والبحر ٤٧٠/٥.

(٢) المفردات ٢٧٦. (٣) تقدم برقم (٢٢١). (٤) الكشاف ٣٩٩/٢.

(٥) لم ينقل الشيخ عن الزمخشري ذلك، وليست هذه عبارة الزمخشري، وإنما قال
الشيخ: «وهذا ينبي على مذهب من يجوز أن المصدر يراد به «أن» والفعل المبني
للمفعول» البحر ٤٧٠/٥.

- الحجر -

والفعل المبني للمفعول». ثم قال الشيخ^(١): «والصحيح أن ذلك لا يجوز». قلت: الخلاف إنما هو في المصدر المصريح به: هل يجوز أن ينحلَّ لحرفٍ مصدرٍ وفعلٍ مبني للمفعول أم لا يجوز ذلك؟ خلافٌ مشهور، أما أن الحرف المصدرية هل يجوز فيه أن يوصلَ بفعل مبني للمفعول نحو: «يُعجبني أن يُكرّم عمرو» أم لا يجوز؟ فليس محلّ النزاع.

* * *

[انتهت سورة الحجر]

* * *

(١) البحر ٥/٤٧٠.

سورة النحل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

آ. (١) قوله تعالى: ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ﴾: في «أتى» وجهان، أحدهما: - وهو المشهور - أنه ماضٍ لفظاً مستقبلاً معنى؛ إذ المرادُ به يومُ القيامة، وإنما أُبرِز في صورة ما وَقَعَ وانقضى تحقيقاً له ولصِدْقِ المخبرِ به. والثاني: أنه على بابهِ، والمرادُ به مقدّماتُه وأوائله، وهو نصرُ رسولِهِ صلى الله عليه وسلم.

قوله: «فلا تَسْتَعْجِلُوهُ» في الضمير المنصوبِ وجهان، أظهرهما: أنه للأمر، فإنه هو المُحَدَّثُ عنه. والثاني: أنه لله، أي: فلا تستعجلوا عذابه.

قوله: «عَمَّا يُشْرِكُونَ» يجوز أن تكون «ما» مصدريةً فلا عائدٌ عند الجمهور^(١)، أي: عن إشراكهم به غيره، وأن تكون موصولةً اسميةً.

وقرأ العامةُ: «فلا تَسْتَعْجِلُوهُ» بالياء خطاباً للمؤمنين أو للكافرين. وابنُ جبير^(٢) بالياء من تحتُ عائداً على الكفار أو المؤمنين.

(١) لأنها حرف عندهم. وعند الأخفش وابن السراج أنها اسم.

(٢) البحر ٤٧٢/٥، الشواذ ٧٢.

وقرأ الأخوان^(١): «تُشْرِكُونَ» بتاء الخطاب جرياً على الخطاب في «تَسْتَعِجِلُوهُ» والباقون بالياء عَوْداً على الكفار. وقرأ الأعمش وطلحة والجحدري وجم غفير بالتاء من فوق في الفعلين.

آ. (٢) قوله تعالى: ﴿يُنزِّلُ الْمَلَائِكَةَ﴾: قد تقدّم الخلاف في «يُنزِّلُ» بالنسبة إلى التشديد والتخفيف في البقرة^(٢). وقرأ^(٣) زيد بن علي والأعمش وأبو بكر عن عاصم «تَنزَّلُ» مشدداً مبنياً للمفعول وبالتاء من فوق، «الملائكة» رفعاً لقيامه مقام الفاعل وقرأ الجحدري كذلك، إلا أنه خفف الزاي. وقرأ الحسن والأعرج وأبو العالية والمفضل عن عاصم «تَنزَّلُ» بتاء واحدة من فوق، وتشديد الزاي مبنياً للفاعل، والأصل: «تَنزَّلُ» بتائين. وقرأ ابن أبي عبلة «تَنزَّلُ» بنونين وتشديد الزاي، «الملائكة» نصباً، وقتادة كذلك، إلا أنه بالتخفيف. قال/ ابن عطية^(٤): «وفيها شذوذ» ولم يبين وجه ذلك، ووجهه: أن ما قبله وما بعده مضمراً غائباً، وتخريجه على الالتفات.

قوله: «بالرُّوح» يجوز أن يكون متعلقاً بنفس الإنزال، وأن يكون متعلقاً بمحذوف على أنه حال من «الملائكة»، أي: ومعهم الروح.

قوله: «مِنْ أَمْرِهِ» حال من «الرُّوح». و«مِنْ»: إما لبيان الجنس، وإما للتبعية.

(١) قراءة الأخوين بالخطاب هنا في الفعلين: في الآية ١ والآية ٣، وعبارة المصنف توهم أن قراءة الأخوين بالخطاب مقصورة على الآية ١. انظر: التيسير ١٢١، والنشر ٢/٢٨٢، والإتحاف ٢/١٨٠، والبحر ٥/٤٧٢، والحجة ٣٨٥، والشواذ ٧٢.

(٢) الآية ٩٠. انظر: الدر المصون ١/٥١١، والسبعة ٣٧٠.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٧٠، البحر ٥/٤٧٣، القرطبي ١٠/٦٧، الحجة ٣٨٥، الشواذ ٧٢، المحرر ٨/٣٦٧.

(٤) المحرر ٨/٣٦٧.

- النحل -

قوله: «أَنْ أَنْذِرُوا» في «أَنْ» ثلاثة أوجه، أحدها: أنها المُفسَّرة؛ لأنَّ الوحيَ فيه ضربٌ من القول، والإنزالُ بالروحِ عبارةٌ عن الوحي. الثاني: أنها المخففة مِنَ الثَّقلِ، واسمُها ضميرُ الشَّأنِ محذوفٌ تقديره: أَنَّ الشَّأْنَ أَقولُ لكم: إنه لا إلهَ إلا أنا، قاله الزمخشريُّ^(١). الثالث: أنها المصدرية التي من شأنها نصبُ المضارعِ ووَصَلتْ بالأمرِ كقولهم: «كتبت إليه بأنِّ قُمْ»، وقد مضى لنا فيه بحثٌ.

فإن قلنا: إنها المفسَّرة فلا محلَّ لها، وإن قلنا: إنها المخففة أو الناصبةُ ففي محلِّها ثلاثة أوجه، أحدها: أنها مجرورةُ المحلِّ بدلاً من «الروح»؛ لأنَّ التوحيدَ رُوحٌ تحيا به النفوسُ. الثاني: أنها في محلِّ جرٍّ على إسقاطِ الخافضِ كما هو مذهبُ الخليل. والثالث: أنها في محلِّ نصبٍ على إسقاطه وهو مذهبُ سيويه^(٢)، والأصلُ: بأنَّ أَنْذِرُوا، فلَمَّا حُذِفَ الجارُّ جَرى الخِلافُ المشهورُ.

قوله: «أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا» هو مفعولُ الإنذارِ والإنذارِ قد يكونُ بمعنى الإعلامِ، يقال: نَذَرْتُهُ وَأَنْذَرْتَهُ بكذا، أي: أَعَلِمْتُهُم التوحيدَ. وقوله «فَاتَّقُونَ» التفتُّ إلى التكلُّمِ بعد الغَيْبةِ.

آ. (٤) قوله تعالى: ﴿مِنْ نُطْفَةٍ﴾: متعلِّقٌ بـ «خَلَقَ» و «مِنْ»

(١) الكشاف ٤٠٠/٢.

(٢) تقدم لنا أن هذه النسبة لسيويه ليست دقيقة، فهو يرى أن المحلَّ هو الجرُّ، والخليل يرى النصب كما في الكتاب ٤٦٤/١ - ٤٦٥. وانظر: الدر المصون ٢١١/١ - ٢١٢، ومعاني القرآن للفراء ١٤٨/١.

- النحل -

لابتداء الغاية. والنُّطْفَةُ: القَطْرَةُ من الماء، نَطَفَ رأسه ماءً، أي: قَطَرَ. وقيل: هي الماء الصافي وَيَعْبَرُ بها عن ماء الرجل، وَيُكْنَى بها عن اللؤلؤة، ومنه صَبِيٌّ مُنَطَّفٌ: إذا كان في أذنه لؤلؤة، ويقال: ليلة نَطُوفٍ: إذا جاء فيها مطرٌ. والناطِفُ: ما سال من المائعاتِ، نَطَفَ يَنْطِفُ، أي: سال فهو ناطِفٌ. وفلانٌ يَنْطِفُ بسوءٍ.

قوله: «فإذا هو خَصِيمٌ» عَطَفَ هذه الجملة على ما قبلها. فإن قيل (١): الفاء تدلُّ على التعقيب، ولا سيما وقد وُجِدَ معها «إذا» التي تقتضي المفاجأة، وكونه خصيماً مبيناً لم يَعُوبَ خَلْقَهُ مِنْ نُطْفَةٍ، إنما تَوَسَّطَتْ بينهما وسائطٌ كثيرةٌ. فالجوابُ من وجهين، أحدهما: أنه من باب التعبير عن حال الشيء بما يُؤوِلُ إليه، كقوله تعالى: «أَعَصِرُ خَمْراً» (٢). والثاني: أنه أشار بذلك إلى سُرْعَةِ نَسْيَانِهِمْ مَبْدَأَ خَلْقِهِمْ. وقيل: ثمَّ وسائطٌ محذوفةٌ. والذي يظهر أنَّ قوله «خَلَقَ» عبارةٌ عن إيجاده وتربيته إلى أن يبلغ حدَّ هاتين الصفتين.

و«خصيم» فِعِيلٌ، مثالُ مبالغَةٍ مِنْ خَصَمَ بمعنى اختصم، ويجوز أن يكونَ مُخَاصِمٌ كالخَلِيطِ والجَلِيسِ.

آ. (٥) قوله تعالى: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾: العامةُ على النصبِ وفيه وجهان، أحدهما: نصبٌ على الاشتغالِ، وهو أَرْجَحُ مِنَ الرَّفْعِ لِتَقَدُّمِ جملةٍ فعليةٍ (٣). والثاني: أنه نصبٌ على عَطْفِهِ على «الإنسان»، قاله

(١) انظر: الإملاء ٢/٧٨.

(٢) الآية ٣٦ من يوسف.

(٣) وهي قوله «خلق الإنسان».

الزمخشري^(١) وابن عطية^(٢)، فيكون «خَلَقَهَا» على هذا مؤكّداً، وعلى الأول مفسّراً. وقرئ^(٣) في الشاذّ «والأنعام» رفعاً وهي مرّجوحة.

قوله: «لكم فيها دِفءٌ» يجوز أن يتعلّق «لكم» بـ «خَلَقَهَا»، أي: لأجلكم ولمنافعكم، ويكون «فيها» خبراً مقدّماً، «ودِفءٌ» مبتدأ مؤخرأً. ويجوز أن يكون «لكم» هو الخبر، و«فيها» متعلّق بما تعلّق به الخبر، أو يكون «فيها» حالاً من «دِفءٌ» لأنه لو تأخّر لكان صفةً له، أو يكون «فيها» هو الخبر، و«لكم» متعلّق بما تعلّق به، أو يكون حالاً من «دِفءٌ» قاله أبو البقاء^(٤). ورده الشيخ^(٥) بأنه إذا كان العامل في الحال معنوياً فلا يتقدّم على الجملة بأسرها، لا يجوز: «قائماً في الدار زيد» فإن تأخّرت نحو: «زيد في الدار قائماً» جاز بلا خلاف، أو توسّطت/ فخلاف، أجازة الأخصّ، ومنعه [٥٤٩/أ] غيره.

قلت: ولقائل أن يقول: لَمَّا تقدّم العامل فيها وهي معه جاز تقديمها عليه بحالها، إلّا أن يقول: لا يلزم من تقديمها عليه وهو متأخّر تقديمها عليه وهو متقدّم، لزيادة القبح.

وقال أبو البقاء^(٦) أيضاً: «ويجوز أن يرتفع «دِفءٌ» بـ «لكم» أو بـ «فيها» والجملة كلّها حال من الضمير المنصوب». قال الشيخ^(٧):

(١) الكشاف ٤٠١/٢.

(٢) المحرر ٣٧١/٨.

(٣) البحر ٤٧٥/٥.

(٤) الإملاء ٧٨/٢.

(٥) البحر ٤٧٤/٥.

(٦) الإملاء ٧٨/٢.

(٧) البحر ٤٧٤/٥.

«ولا تُسَمَّى جملة؛ لأنَّ التقدير: خلقها كائناً^(١) لكم فيها دفء، أو خَلَقَهَا لكم كائناً فيها دِفء» قلت: قد تقدّم الخلاف^(٢) في تقدير متعلّق الجارِّ إذا وقع حالاً أو صفةً أو خبراً: هل يُقَدَّرُ فِعْلاً أو اسماً؟ ولعلَّ أبا البقاء نحا إلى الأول، فتسميته له جملةً صحيحٌ على هذا.

والدَّفء اسمٌ لما يُدْفَأُ به، أي: يُسَخَّنُ، وجمعه أذفاء، ودَفِيءٌ يومناً فهو دَفِيءٌ، ودَفِيءُ الرجلُ يَدْفَأُ دَفَاءً ودَفَاءً فهو دَفَانٌ، وهي دَفَأَى، كسَكَرَانَ وسَكَرَى. والمُدْفَأةُ بالتخفيف والتشديد^(٣): الإبلُ الكثيرةُ الوبرِ والشحمِ. قيل: الدَّفءُ: يتاجُ الإبلُ وألبانها، وما يُنتفعُ به منها.

وقرأ^(٤) زيدُ بنُ عليٍّ «دِفٌ» بنقلِ حركةِ الهمزةِ إلى الفاءِ، والزهرِيُّ كذلك، إلا أنه شَدَّدَ الفاءَ، كأنه أجرى الوصلَ مُجرى الوقفِ نحو قولهم: «هذا فَرخٌ» بالتشديدِ وقفاً. وقال صاحب «اللوامح»^(٥): «ومنهم مَنْ يُعَوِّضُ من هذه الهمزةِ فيشَدِّدُ الفاءَ، وهو أحدُ وجهي حمزةَ بنِ حبيبٍ وقفاً». قلت: التشديدُ وقفاً لغةٌ مستقلةٌ، وإن لم يكن ثمَّ حذفٌ من الكلمةِ الموقوفِ عليها.

قوله: «ومنها تأكلون» «مِنْ» هنا لا ابتداءً الغاية، والتبويض هنا ضعيفٌ. قال الزمخشري^(٦): «فإن قلت: تقديمُ الظرفِ مؤذِنٌ بالاختصاص، وقد يُوكَلُ مِنْ غيرها. قلت: الأكلُ منها هو الأصلُ الذي يعتمدُه الناسُ، وأمَّا غيرها مِنْ البَطِّ والدَّجاجِ ونحوها من الصَّيْدِ فكغيرُ المُعتدِّ به».

(١) سقط قوله «كائناً» من مطبوعة البحر.

(٢) انظر: الدر المصون ٣٨/١.

(٣) بالتشديد: المُدْفَأةُ. اللسان (دفا).

(٤) انظر في قراءتها: المحتسب ٧/٢، البحر ٤٧٥/٥، الإتحاف ١٨١/٢.

(٥) انظر: البحر ٤٧٥/٥.

(٦) الكشف ٤٠١/٢.

آ. (٦) قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ﴾: كقوله: «لكم فيها دِفءٌ»^(١). و «حين» منصوبٌ بنفس «جمال»، أو بمحذوفٍ على أنه صفةٌ له، أو معمولٌ لما عمل في «فيها» أو في «لكم».

وقرأ^(٢) عكرمة والضحاك «حيناً» بالتنوين على أن الجملة بعده صفةٌ له، والعاثد محذوفٌ، أي: حيناً تُريحون فيه، وحيناً تُسرحون فيه، كقوله تعالى: «وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ»^(٣).

وقُدِّمَت الإِراحةُ على السَّرْحِ؛ لأنَّ الأنعامَ فيها أجملٌ لِمَلءٍ بطونها وتَحْفَلِ ضُرُوعِها.

والجمالُ: مصدرُ جَمَلٍ بضمِّ الميمِ يَجْمَلُ فهو جميل، وهي جميلة. وحكى الكسائيُّ جملاء كَحَمراء، وأنشد^(٤):

٢٩٥٧- فِهي جَمِلاءُ كَبَدْرِ طالِعٍ بَدَتِ الخَلْقُ جميعاً بِالجمالِ

ويقال: أراحَ الماشيةَ وهَراحَها بالهاءِ بدلاً من الهمزة. وسَرَخَ الإِبِلَ يَسْرِخُها سَرَخاً، أي: أرسلَها، وأصلُه أن يُرْسِلَها لترعى السَّرْحَ، والسَّرْحُ شجرٌ له ثمرٌ، الواحدة سَرَحةٌ. قال^(٥):

٢٩٥٨- أبا اللُّهُ إلا أن سَرَحةَ مالِكِ
على كلِّ أفنانِ العِضاهِ تَرُوقُ

(١) الآية المتقدمة: ٥.

(٢) البحر ٤٧٦/٥، الشواذ ٧٢.

(٣) الآية ٢٨١ من البقرة.

(٤) لم أهد إلى قائله، وهو في ابن يعيش ١٥/١، واللسان (جمل).

(٥) تقدم برقم (٧٨).

وقال (١):

٢٩٥٩- بَطَّلَ كَانَ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ يُحَدِّى نِعَالَ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوَّءَمِ

ثم أُطْلِقَ عَلَى كُلِّ إِسْرَالٍ ، وَاسْتَعِيرَ أَيْضاً لِلطَّلَاقِ فَقَالُوا: سَرْحٌ فَلَانٌ
أَمْرَاتُهُ، كَمَا اسْتَعِيرَ الطَّلَاقُ أَيْضاً مِنْ إِطْلَاقِ الْإِبِلِ مِنْ عَقْلِهَا (٢). وَاعْتَبِرَ مِنْ
السَّرْحِ الْمُضِيِّ فَقِيلَ: نَاقَةٌ سَرْحٌ، أَي: سَرِيعَةٌ قَالَ (٣):

٢٩٦٠- ... سَرْحُ الْيَدَيْنِ

وَحَدَفَ مَفْعُولِي «تُرِيحُونَ» وَ«تَسْرُحُونَ» مِرَاعَةً لِلْفَوَاصِلِ مَعَ الْعِلْمِ
بِهَمَا.

آ. (٧) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَمْ تَكُونُوا﴾: صِفَةٌ لـ «بَلَدٍ» وَ«إِلَاسِقٌ»
حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ فِي «بَالِغِيهِ»، أَي: لَمْ تَبْلُغُوهُ إِلَّا مَلْتَبِسِينَ بِالْمَشَقَّةِ.
وَالْعَامَّةُ عَلَى كَسْرِ الشَّيْنِ. وَقَرَأَ (٤) أَبُو جَعْفَرٍ، وَرُوِيَ عَنْ نَافِعٍ
وَأَبِي عَمْرٍو بِفَتْحِهَا. فَقِيلَ: هُمَا مَصْدَرَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، أَي: الْمَشَقَّةُ، فَمِنْ
الْكَسْرِ قَوْلُهُ (٥):

٢٩٦١- رَأَى إِبِلًا تَسْعَى، وَيَحْسِبُهَا لَهُ أَخِي نَصَبٍ مِنْ شِقِّهَا وَدُوُوبٍ

(١) تقدم برقم (١٨٣٢).

(٢) العُقْل: ج عقال وهو الحبل الذي يُعْقَلُ بِهِ الْبَعِيرُ.

(٣) تقدم برقم (١٥٨٩). وَأَقْحَمْتُ «كَأَنَّهَا» فِي الْأَصْلِ بَعْدَ قَوْلِهِ «الْيَدَيْنِ».

(٤) الإتحاف ١٨١/٢، المحتسب ٧/٢، البحر ٤٧٦/٥، القرطبي ٧٢/١٠.

(٥) البيت للنمر بن تولب وهو في اللسان (شقق)، ورواية صدره فيه:

وذي إبل يسعى

والمحرر ٣٧٣/٨، والقرطبي ٧٢/١٠، والبحر ٤٧٦/٥.

أي: مِنْ مَشَقَّتْهَا. / وقيل: المفتوح المصدر، والمكسور الاسم. [ب/٥٤٩]
وقيل: بالكسر نصف الشيء. وفي التفسير: إلا بنصف أنفسكم، كما تقول:
«لم تنله إلا بقطعة من كبدك» على المجاز.

آ. (٨) قوله تعالى: ﴿وَالحَيْلُ﴾: العائمة على نصبها نسقاً على
«الأنعام». وقرأ^(١) ابن أبي عبيدة برفعها على الابتداء والخبر محذوف، أي:
مخلوقة أو معدة لتركبوها، وليس هذا ممّا ناب فيه الجارّ مناب الخبر لكونه
كوناً خاصاً.

قوله: «وزينة» في نصبها أوجه، أحدها: أنها مفعولٌ من أجله، وإنما
وَصَلَ الفعلُ إلى الأول باللام في قوله: «لتركبوها» وإلى هذا بنفسه لاختلال
شرط في الأول، وهو عدم اتحاد الفاعل، فإن الخالق الله، والراكب
المخاطبون بخلاف الثاني.

الثاني: أنها منصوبة على الحال، وصاحب الحال: إمّا مفعول
«خَلَقَهَا»، وإمّا مفعول «لتركبوها»، فهو مصدرٌ أقيم مقام الحال.

الثالث: أن ينتصب بإضمار فعل، فقدّره الزمخشري^(٢) «وخلقها
زينة». وقدّره ابن عطية^(٣) وغيره «وجعلها زينة».

الرابع: أنه مصدرٌ لفعلٍ محذوف، أي: وَيَتَزَيَّنُونَ بها زينةً.

وقرأ قتادة^(٤) عن ابن عباس «لتركبوها زينة» بغير واو، وفيها الأوجه

(١) البحر ٥/٤٧٦، القرطبي ١٠/٧٣.

(٢) الكشاف ٢/٤٠٢، ولكن تقديره هذا ورد على قراءة إسقاط الواو.

(٣) المحرر ٨/٣٧٤.

(٤) البحر ٥/٤٧٦، المحتسب ٨/٢، المحرر ٨/٣٧٤.

المتقدمة، ويزيد أن تكونَ حالاً من فاعل «لتركبوها»، أي: تركيبها مُتَزَيِّن بها.

آ. (٩) قوله تعالى: ﴿وَمِنْهَا جَائِرٌ﴾: الضميرُ يعودُ على السبيل لأنها تُؤنَّثُ: «قل هذه سبيلي»^(١)، أو لأنها في معنى سُبُل، فَأُنْثِ على معنى الجمع.

وَالْقَصْدُ مصدرٌ يُوصَفُ به فهو بمعنى قاصِد، يُقال: سبيلٌ قَصْدٌ وقاصِدٌ، أي: مستقيم كأنه يُقَصِدُ الوجهَ الذي يَوْمُهُ السَّالِكُ لا يَعْدِلُ عنه. وقيل: الضميرُ يعودُ على الخلائق، ويؤيِّده قراءةُ عيسى وما في مصحف عبد الله: «ومنكم جائِرٌ»، وقراءةُ عليٍّ: «فمنكم جائِرٌ» بالفاء.

وقيل: أل في السبيل للعَهْدِ، فعلى هذا يعود الضميرُ على «السبيل» التي يتضمَّنُها معنى الآية كأنه قيل: ومن السبيل، فأعاد عليها وإن لم يَجْر لها ذِكْرٌ؛ لأنَّ مقابلها يَدُلُّ عليها. وأمَّا إذا كانت أل للجنس فتعودُ على لفظها.

وَالجَوْرُ: العُدُولُ عن الاستقامة. قال النابغة^(٣):

—٢٩٦٢—

يَجُورُ بِهَا المَلَّاحُ طَوْرًا وَيَهْتَدِي

(١) الآية ١٠٨ من يوسف.

(٢) البحر ٤٧٧/٥، الشواذ ٧٢.

(٣) هذا سهو؛ لأن البيت لطرفة، وصدرة:

عَدُوْلِيَّةٌ أَوْ مِنْ سَفِينِ ابْنِ يَامِنٍ

وهو في ديوانه ٧، والقرطبي ٨١/١٠. والعدولية: سفينة منسوبة إلى عدوْلَى قرية بالبحرين.

وقال آخر^(١):

٢٩٦٣- ومن الطريقة جائرٌ وهديٌّ
قَصْدُ السَّبِيلِ ومنه ذُو دَخَلِ
وقال أبو البقاء^(٢): «وَقَصْدُ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى إِقَامَةِ السَّبِيلِ وَتَعْدِيلِ
السَّبِيلِ، وليس مصدرٌ قَصَدْتُهُ بِمَعْنَى أَتَيْتُهُ».

آ. (١٠) قوله تعالى: ﴿مَاءٌ لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ﴾: يجوزُ في
«لكم» أن يتعلّق بـ «أَنْزَلَ»، ويجوزُ أن يكونَ صفةً لـ «ماء»، فيتعلّق
بمحذوف، فعلى الأولِ يكون «شَرَابٌ» مبتدأ و«منه» خبره مقدّم عليه،
والجملة أيضاً صفةً لـ «ماء» وعلى الثاني يكون «شَرَابٌ» فاعلاً بالظرف،
و«منه» حالٌ من «شَرَابٍ»^(٣). و«مِنْ» الأولى للتبعيض، وكذا الثانية عند
بعضهم، لكنه مجاز لأنه لما كان سَقِيَهُ بالماء جُعِلَ كأنه من الماء
كقوله^(٤):

٢٩٦٤- أَسْنِمَةُ الْأَبَالِ فِي رَبَابَةٍ

أي: في سحابة، يعني به المطر الذي يَنْبُتُ به الكَلأ الذي تَأْكُلُهُ الْإِبِلُ
فَتَسْمَنُ أَسْنِمَتُهَا.

وقال أبو بكر بن الأنباري: «هو على حذف مضاف إمّا من الأول، يعني

(١) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٢٣٨، والقرطبي ٨١/١٠. والدخل: الفساد.

(٢) الإملاء ٧٨/٢.

(٣) تقديره «منه» حالاً من شراب لأن الصفة إذا تقدّمت على الموصوف كانت حالاً،
وتقدير الأصل: شراب مستقر منه، ثم صار التقدير: مستقراً منه شراب، فشراب
فاعل بهذه الحال. ويجوز أن يتعلّق «منه» بالفعل استقراً فلا يكون ثمة حال.

(٤) تقدم برقم (٢١٧٩).

- النحل -

قبل الضمير، أي: مِنْ سَقِيهِ وَجِهَتِهِ شَجْرٌ، وإمّا من الثاني، يعني قبل شجر، أي: شُرْبُ شَجَرٍ أَوْ حَيَاةُ شَجَرٍ. وجعل أبو البقاء^(١) الأولى للتبويض والثانية للسمية، أي: بسببه، ودلّ عليه قوله: «يُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ».

والشَجْرُ هنا: كُلُّ نَبَاتٍ مِنَ الْأَرْضِ حَتَّى الْكَلَأِ، وفي الحديث: «لَا تَأْكُلُوا الشَّجَرَ فَإِنَّهُ سُحْتٌ»^(٢) يعني الكلاء، ينهى عن تحجر^(٣) المباحات المحتاج إليها بشدة. وقال^(٤):

٢٩٦٥ - نَطَعُمُهَا اللَّحْمَ إِذَا عَزَّ الشَّجَرُ

وهو مجاز؛ لأنَّ الشجرَ ما كان له ساقٌ.

قوله: «فِيهِ تُسَيِّمُونَ» هذه صفةٌ أُخْرِي لـ «مَاءٍ». والعامّة على «تُسيِّمون» بضمّ الياء مِنْ أَسَامٍ، أي: أَرْسَلَهَا لِتَرْعَى، وزيد^(٥) بن علي بفتحها، فيحتمل أن يكون متعدياً، ويكون فَعَلَ وَأَفْعَلَ بمعنى، ويحتمل أن يكون لازماً على حذف مضاف، أي: تَسَيَّمُ مَوَاشِيَكُمْ.

آ. (١١) قوله تعالى: ﴿يُنْبِتُ﴾: تحتمل هذه الجملة الاستئناف والتبعية كما في نظيرتها^(٦). ويقال: «أُنْبِتَ اللَّهُ الزَّرْعَ» فهو مُنْبِتٌ، وقياسه

(١) الإملاء ٧٩/٢.

(٢) نسب ابن عطية هذا القول لعكرمة بلفظ «لَا تَأْكُلُوا ثَمَرَ الشَّجَرِ...» المخرر ٣٨٠/٨، ولم أجد حديثاً، وانظر: البحر ٤٧٨/٥ وممن ذهب إلى أن الشجر هنا الكلاء ابن قتيبة واستشهد بقول عكرمة. انظر: تفسير غريب القرآن له ٢٤٢. وفي رواية الزمخشري في الكشاف ٤٠٣/٢: «لَا تَأْكُلُوا ثَمَرَ الشَّجَرِ...».

(٣) لعله مِنْ «حَجَّرَ الْأَرْضَ» إِذَا وَضَعَ عَلَى حُدُودِهَا أَعْلَاماً بِالْحِجَارَةِ وَنَحْوَهَا لِحَيَازَتِهَا.

(٤) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر ٤٧٨/٥. (٥) البحر ٤٧٨/٥.

(٦) لعله يعني بنظيرتها الجملة وقعت رأس آية، فإمّا أن تكون تابعة لما قبلها أو تستأنف كلاماً جديداً.

مُنَّبَتْ. وقيل: «أُنْبِت» قد يجيء لازماً كـ «نَبَّت»، أنشد القراء^(١):

٢٩٦٦- رأيت ذوي الحاجاتِ حولَ بيوتهم
قَطِيناً لهم حتى إذا نُبِتَ البَقْلُ

وأباه الأصمعي، والبيتُ حجةٌ عليه، وتأويلُه بـ «أُنْبِتَ البَقْلُ نفسه» على
المجاز بعيدٌ جداً.

وقرأ^(٢) أبو بكر «نُبِّتَ» بنون العظمة، / والزهري «نُبِّتَ» بالتحديد. [٥٥٠/أ]
والظاهر أنه تضعيف المتعدي. وقيل: بل للتكرير. وقرأ أبي «يُنَّبِت» بفتح
الياء وضم الباء، «الزَّرْعُ» وما بعده رفعٌ بالفاعلية.

آ. (١٢): وقد تقدّم خلافُ القراء في رفع «الشمس» وما بعدها
ونصبها، وتوجيه ذلك في سورة الأعراف^(٣).

آ. (١٣) قوله تعالى: ﴿وَمَا ذَرَأًا﴾: عطفتُ على «الليل» قاله
الزمخشري^(٤) يعني ما خَلَقَ فيها من حيوانٍ وشَجَرٍ. وقال أبو البقاء^(٥): «في
موضعٍ نصبٍ بفعلٍ محذوف، أي: وَخَلَقَ وَأُنْبِتَ». كأنه استبعد تَسَلُّطَ
«سَخَّرَ» على ذلك فقدّر فعلاً لائقاً. و«مختلفاً» حالٌ منه، و«ألوانه»
فاعلٌ به.

(١) البيت لزهير، وهو في ديوانه ١١١، والمحتسب ٨٩/٢، واللسان (نبت). والقطين:
سكان الدار. يريد أن الناس يقيمون بينهم وقت القحط حتى يخصبوا.

(٢) السبعة ٣٧٠، البحر ٤٧٨/٥، التيسير ١٣٧، الحجة ٣٨٦، النشر ٣٠٢/٢،
الإتحاف ١٨١/٢.

(٣) الآية ٥٤. وانظر الدر ٣٤٣/٥.

(٤) الكشف ٤٠٤/٢.

(٥) الإملاء ٧٩/٢.

وَحَتَمَ الآيَةَ الأولى بالتفكير؛ لأنَّ ما فيها يحتاج إلى تأمُّلٍ ونَظَرٍ، والثانية بالعقل؛ لأنَّ مدار ما تقدَّم عليه، والثالثة بالتذكُّر؛ لأنه نتيجة ما تقدَّم. وجمَعَ «آيات»^(١) في الثانية دون الأولى والثالثة؛ لأنَّ ما نيَّطَ بها أكثر، ولذلك ذكَّرَ معها العقل.

آ. (١٤) قوله تعالى: ﴿ مِنْهُ لَحْمًا ﴾: يجوز في «منه» تعلُّقه بـ «لتأكلوا»، وأنَّ يتعلَّقَ بمحذوفٍ لأنه حالٌ من النكرة بعده. و«مِنْ» لابتداء الغاية أو للتبويض، ولا بُدَّ مِنْ حذفِ مضافٍ، أي: مِنْ حيوانه. و«طَرِيًّا» فَعِيلٌ مِنْ طَرَوْ يَطْرُو طَرَاوَةً كَسَرَوْ^(٢) يَسْرُو سَرَاوَةً. وقال الفراء: «بل يقال: طَرِي يَطْرِي طَرَاوَةً وَطَرَاءً مثل: شَقِي يَشْقَى شَقَاوَةً وَشَقَاءً». والطَرَاوَةُ ضدُّ البُيُوسَةِ، أي: غَضًّا جديدًا. ويُقال: الثِيَابُ الْمُطْرَاةُ. والإِطْرَاءُ: مَدْحٌ تَجَدَّدَ ذَكَرُهُ، وأما «طَرَأَ» بالهمز فمعناه طَلَعَ.

قوله: «جِلِيَّةٌ» الجِلِيَّةُ: اسمٌ لِمَا يُتَحَلَّى بِهِ، وأصلها الدلالةُ على الهيئة كالعِمَّةِ والخِمْرَةِ. و«تَلْبَسُونَهَا» صفةٌ. و«منه» يجوز فيه ما جاز في «منه»^(٣) قبله. وقوله «وتَرَى» جملةٌ معترضةٌ بين التعليلين وهما «لتأكلوا» و«لِتَبْتَغُوا»، وإنما كانت اعتراضاً لأنها^(٤) خطابٌ لواحد بين خطابين لجمعٍ.

قوله: «فيه» يجوز أن يتعلَّقَ بـ «تَرَى»، وأنَّ يتعلَّقَ بـ «مواخِرَ» لأنها

(١) في الآية ١٢.

(٢) سَرَوْ: شَرَفَ.

(٣) في قوله «لتأكلوا منه».

(٤) قوله «لأنها» غير واضح في الأصل.

- النحل -

بمعنى شواق^(١)، وأن يتعلّق بمحذوفٍ لأنه حالٌ من «مواخر»، أو من الضمير المستكن فيه.

و«مواخر» جمع ماخرة، والمخر: الشق، يُقال: مخرت السفينة البحر، أي: شقته، تمخره مخرًا ومخورًا. ويقال للسفن: بنات مخرٍ وبخرٍ بالميم، والباء بدل منها^(٢). وقال الفراء^(٣): «هوصوت جرّي الفلك». وقيل: صوت شدة هبوب الرياح. وقيل: «بنات مخرٍ لسحابٍ ينشأ صيفاً، وامتخرت الرياح واستمخرتها، أي: استقبلتها بأنفك. وفي الحديث^(٤): «استمخروا الرياح، وأعدوا النبل» يعني في الاستنجاء، والماخور: الموضع الذي يُباع فيه الخمر. و«ترى» هنا بصريّة فقط.

قوله: «ولتبتغوا» فيه ثلاثة أوجهٍ: عطفه على «لتأكلوا»، وما بينهما اعتراضٌ - كما تقدّم - وهذا هو الظاهر. ثانيها: أنه عطف على علةٍ محذوفةٍ تقديره: لتبتغوا بذلك ولتبتغوا، ذكره ابن الأنباري، ثالثها: أنه متعلّق بفعلٍ محذوفٍ، أي: فَعَلْ ذلك لتبتغوا، وفيهما تكلفٌ لا حاجةٌ إليه.

(١) لعله جمع «شاقّة» لأن المواخر جمع ماخرة وهي التي تشق، كما سيأتي. ونصّ على هذا الجمع صاحب اللسان في (شقق).

(٢) ونقل الفارسي العكس فاشتقه من البخار. وقال: «فهذا يدلّك على أن الميم في «مخر» بدل من الباء في بخر». انظر: اللسان (مخر).

(٣) معاني القرآن ٩٨/٢.

(٤) لم أقف عليه حديثاً، وفي المحرر ٣٨٧/٨ هو قولٌ منسوبٌ لواصل مولى أبي عيينة «فليتمخر الرياح»، وفي النهاية ٣٠٥/٤: «ومنه حديث سُراقَة... واستمخروا الرياح». وفي النهاية ١٠/٥ «أعدوا النبل» هي الحجارة الصغار التي يُستنجى بها، واحدها نبلّة.

آ. (١٥) قوله تعالى: ﴿ أَنْ تَمِيدَ ﴾ : ، أي: كراهة أَنْ تَمِيدَ،
أو: لئلا تَمِيدَ.

قوله: « وأنهاراً » عطف على « رواسي » لأن الإلقاء بمعنى الخلق.
وإدعاء ابن عطية^(١) أنه منصوبٌ بفعلٍ مضمَرٍ، أي: وجعل فيها أنهاراً، ليس
كما ذكره. وقدَّره أبو البقاء^(٢): «وشقَّ فيها أنهاراً» وهو مناسبٌ، و«سُبلاً»،
أي: ودللاً، أو: وجعل فيها طُرُقاً.

آ. (١٦): و ﴿ وعلاماتٍ ﴾ ، أي: ووضَّع فيها علاماتٍ.

قوله تعالى: ﴿ وبالنجم ﴾ : متعلِّقٌ بـ « يهتدون ». والعامَّةُ على
فتح النون وسكون الجيم بالتوحيد فقيلاً: المرادُ به كوكبٌ بعينه كالجدي
أو الثريا. وقيل: بل هو اسمُ جنسٍ. وقرأ^(٣) ابن وثاب بضمِّهما، والحسنُ
بضمِّ النون فقط، وعكس بعضهم النَّقْلَ عنهما.

فأما قراءة الضمتين ففيها تخريجان، أظهرهما: أنها جمعٌ صريحٌ لأنَّ
[ب/٥٥٠] فعلاً يُجمع على فُعُل نحو: سَقَفٌ وسُقُفٌ، ورَهْنٌ ورُهْنٌ. / والثاني: أنَّ
أصله النجوم، وفَعْلٌ يُجمع على فُعُول نحو: فُلْسٌ وفُلُوسٌ، ثم خُفِّفَ
بَحَدْفِ الواو كما قالوا: أسدٌ وأُسُودٌ وأُسُدٌ. قال أبو البقاء^(٤): «وقالوا في
خِيَامٍ: خِيَمٍ، يعني أنه نظيره، من حيث حَدَفُوا منه حرفَ المدِّ. وقال

(١) المحرر ٨/٣٨٨.

(٢) الإملاء ٢/٧٩.

(٣) المحضب ٨/٢، الإتحاف ٢/١٨٢، البحر ٥/٤٨٠، الشواذ ٧٢.

(٤) الإملاء ٢/٧٩.

- النحل -

ابن عصفور: إن قولهم «النُّجْمُ مِنْ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ» وأنشد^(١):

٢٩٦٧- إنَّ الَّذِي قَضَىٰ بِذَا قَاضٍ حَكْمَ
أَنْ تَرِدَ الْمَاءَ إِذَا غَابَ النُّجْمُ

يريد: النجوم، كقوله^(٢):

٢٩٦٨- حَتَّىٰ إِذَا ابْتَلَّتْ حَلَاقِيمُ الْحُلُقِ

يريد الحُلُقُ.

وأما قراءة الضمِّ والسكونِ ففيها وجهان، أحدهما: أنها تخفيفٌ من الضم. والثاني: أنها لغةٌ مستقلة.

وتقديمُ كلِّ من الجار والمبتدأ يفيد الاختصاص. قال الزمخشري^(٣):
«فإن قلت: قوله «وبالنجم هم يهتدون» مُخْرَجٌ عَنِ سَنَنِ الْخِطَابِ، مَقْدَمٌ فِيهِ
النَّجْمُ^(٣)، مُقَحَّمٌ فِيهِ [هم]^(٤)، كَأَنَّهُ قِيلَ: وَبِالنَّجْمِ خُصُوصًا هَؤُلَاءِ خُصُوصًا
يَهْتَدُونَ، فَمَنْ الْمُرَادُ بِهِمْ؟ قلت: كَأَنَّهُ أَرَادَ قَرِيشًا، كَانَ لَهُمْ اهْتِدَاءٌ بِالنَّجْمِ
فِي مَسَائِرِهِمْ، وَكَانَ لَهُمْ بِهِ عِلْمٌ لَمْ يَكُنْ لِغَيْرِهِمْ فَكَانَ الشُّكْرُ عَلَيْهِمْ أَوْجِبَ
وَلَهُمْ أَلْزَمٌ».

آ. (١٧) قوله تعالى: ﴿كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾: إنَّ أُرِيدَ بِـ «مَنْ
لَا يَخْلُقُ» جَمِيعُ مَا عُبِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَانَ وَرُودُ «مَنْ» وَاضِحًا؛ لِأَنَّ الْعَاقِلَ

(١) لم أهد إلى قائله، وهو في الخصائص ١٣٤/٣، والمحتسب ١٩٩/١، واللسان (نجم)، والبحر ٤٨١/٥. ولم أف على البيت في كتاب الضرورات لابن عصفور.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في الخصائص ١٣٤/٣، واللسان (حلق)، والبحر ٤٨١/٥.

(٣) الأصل «النجوم» والتصحيح من «الكشاف».

(٤) من الكشاف.

- النحل -

يُغَلَّبُ عَلَى غَيْرِهِ، فَيُعَبَّرُ عَنِ الْجَمِيعِ بِـ «مَنْ» وَلَوْ جِيءَ بِـ «مَا» أَيْضاً لَجَازَ، وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ الْأَصْنَافُ فِي إِيْقَاعِ «مَنْ» عَلَيْهِمْ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: إِجْرَاؤُهُمْ لَهَا مُجْرَى أَوْلِي الْعِلْمِ فِي عِبَادَتِهِمْ إِيَّاهَا وَاعْتِقَادِ أَنَّهَا تَضُرُّ وَتَنْفَعُ كَقَوْلِهِ (١):

٢٩٦٩- بَكَيْتُ إِلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَرْتُ بِي

فَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالْبِكَاءِ جَدِيرٌ

أَسْرَبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ

لِعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ

فَأَوْقَعَ عَلَى السَّرْبِ «مَنْ» لَمَّا عَامَلَهَا مَعَامَلَةَ الْعُقَلَاءِ. الثَّانِي: الْمَشَاكَلَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ يَخْلُقُ. الثَّلَاثُ: تَخْصِيصُهُ بِمَنْ يَعْلَمُ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ إِذَا حَصَلَ التَّبَايُنُ بَيْنَ مَنْ يَخْلُقُ وَبَيْنَ مَنْ لَا يَخْلُقُ مِنْ أَوْلِي الْعِلْمِ، وَأَنْ غَيْرَ الْخَالِقِ لَا يَسْتَحِقُّ الْعِبَادَةَ الْبَتَّةَ، فَكَيْفَ تَسْتَقِيمُ عِبَادَةُ الْجَمَادِ الْمُنْحَطِّ رَتَبَةً، السَّاقِطِ مَنْزَلَةً عَنِ الْمَخْلُوقِ مِنْ أَوْلِي الْعِلْمِ كَقَوْلِهِ: «أَلْهَمِ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا» (٢) إِلَى آخِرِهِ؟ وَأَمَّا مَنْ يُجِيزُ إِيْقَاعَ «مَنْ» عَلَى غَيْرِ الْعُقَلَاءِ مِنْ غَيْرِ شَرْطِ كَقَطْرِبِ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلٍ.

قال الزمخشري (٣): «فإن قلت: هو إلزامٌ للذين عبَدوا الأوثانَ ونحوها، تشبيهاً بالله تعالى، وقد جعلوا غير الخالقِ مثل الخالقِ، فكان حقُّ الإلزامِ أن يُقالَ لهم: أَمَنْ لَا يَخْلُقُ كَمَنْ يَخْلُقُ؟ قلت: حين جعلوا غيرَ اللهِ مثلَ اللهِ لتسميتهم باسمه، والعبادة له، جعلوا الله من جنس المخلوقات وشبيهاً

(١) البيتان للعباس بن الأحنف وهما في ديوانه ١٤٣، والعيبي ٤٣١/١، والهمع

٩١/١، والدرر ٦٩/١.

(٢) الآية ١٩٥ من الأعراف.

(٣) الكشاف ٤٠٥/٢.

بها، فأنكر عليهم ذلك بقوله «أفمن يَخْلُقُ كمن لا يَخْلُقُ».

آ. (١٩) قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا تُسْرُونَ﴾: قرأ العامة «تُسْرُونَ» و «تُعْلِنُونَ» بناء الخطاب. وأبو جعفر^(١) وشيبة بالياء من تحت.

آ. (٢٠): وقرأ^(٢) عاصم وحده «يَدْعُونَ» بالياء، والباقون بالتاء من فوق. وقرأ^(٣) «يُدْعُونَ» مبنياً للمفعول. وهنَّ واضحات.

آ. (٢١) قوله تعالى: ﴿أَمْوَاتٌ﴾: يجوز أن يكون خبراً ثانياً، أي: وهم يُخْلَقُونَ وهم أمواتٌ. ويجوز أن يكون «يُخْلَقُونَ» و «أَمْوَاتٌ» كلاهما خبراً من باب: «هذا حُلُوٌ حَامِضٌ» ذكره أبو البقاء^(٤)، ويجوز أن يكون خبراً مبتدأ مضمراً، أي: هم أمواتٌ.

قوله: «غيرُ أحياءٍ» يجوزُ فيه ما تقدم، ويكون تأكيداً. وقال أبو البقاء^(٥): «ويجوزُ أن يكون قصدُ بها أنهم في الحال غيرُ أحياءٍ ليرْفَعَ به توهُمَ أن قوله «أَمْوَاتٌ» فيما بعد إذ قال تعالى: «إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ»^(٦). قلت: وهذا لا يُخْرِجُهُ عن التأكيد الذي ذكره قبل ذلك.

قوله: «أَيَّانَ يُعْعَثُونَ» «أَيَّانَ» منصوبٌ بما بعده لا بما قبله لأنه استفهامٌ،

(١) المحرر ٣٩٢/٨، وفي القرطبي ٩٤/١٠: «أنها رواية هبيرة عن حفص عن عاصم». وانظر: السبعة ٣٧١.

(٢) السبعة ٣٧١، الإتحاف ١٨٢/٢، البحر ٤٨٢/٥، التيسير ١٣٧، الحجة ٣٨٧.

(٣) وهي قراءة محمد اليماني. الشواذ ٧٢، البحر ٤٨٢/٥.

(٤) الإملاء ٧٩/٢.

(٥) الإملاء ٧٩/٢.

(٦) الآية ٣٠ من الزمر.

وهو مُعَلَّقٌ لـ « يَشْعُرُونَ » فجملته في محلِّ نصبٍ على إسقاطِ الخافضِ ، هذا هو الظاهرُ. وفي الآية قولٌ آخرُ: وهو أن « أَيْانَ » ظرفٌ لقوله «إِثْهَكُمُ إِلْتَهُ وَاحِدٌ» يعني أن الإلتهِ واحدٌ يومَ القيامةِ، ولم يدعِ أحدُ الإلتهيةِ في ذلك اليومِ بخلاف أيام الدنيا، فإنه قد وُجد فيها مَنْ ادَّعى ذلك، وعلى هذا فقد تمَّ الكلامُ على قوله « يَشْعُرُونَ »، إلا أن هذا القولُ مُخْرِجٌ لـ « أَيْانَ » عن موضوعها - وهو: إمَّا/ الشرطُ، وإمَّا الاستفهامُ - إلى محضِ الظرفيةِ بمعنى وقت، مضافٌ للجمله بعده كقولك: «وَقْتُ تَذَهَبُ عَمْرُو مَنْطَلِقُ» فوقتٍ منصوبٌ بمنطَلِقٍ، مضافٌ لتذهب.

آ. (٢٣) قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ﴾: قد تقدّم الكلامُ على هذه اللفظةِ في سورة هود^(١). والعامّةُ على فتحِ الهمزةِ مِنْ «أَنَّ اللَّهَ» وكسرها عيسى التّيفي^(٢)، وفيها وجهان، أظهرهما: الاستئنافُ. والثاني: جَرِيَانُ «لَا جَرَمَ» مَجْرَى القِسْمِ فَتَلَقَى بِمَا يُتَلَقَى بِهِ. وقال بعضُ العرب: «لَا جَرَمَ وَاللَّهِ لَا فَارَقْتُكَ» وهذا عندي يُضَعَّفُ كونها للقسم لتصريحه بالقسم بعدها، وإن كان الشيخ^(٣) أتى بذلك مُقَوِّباً لجريانها مَجْرَى القِسْمِ.

آ. (٢٤) قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ﴾: قد تقدّم الكلامُ على «مَاذَا» أولَ البقرة^(٤). وقال الزمخشري^(٥): «أو مرفوعٌ بالابتداءِ بمعنى: أيُّ شيءٍ أنزله ربُّكم؟» قال الشيخ^(٦): «وهذا غيرُ جائزٍ عند البصريين». يعني مِنْ

(١) انظر: الدر المصون ٣٠٣/٦.

(٢) البحر ٤٨٣/٥، الشواذ ٧٢.

(٣) البحر ٤٨٣/٥.

(٤) الدر ٢٢٩/١.

(٥) الكشف ٤٠٦/٢.

(٦) البحر ٤٨٤/٥.

كونه حَذَفَ عائده المنصوب نحو: «زيدٌ ضربتُ» وقد تقدّم خلاف الناس في هذا، والصحيحُ جوازه.

والقائمُ مقامَ فاعلٍ « قيل » الجملةُ مِنْ قوله «ماذا أنزلَ» لأنها المَقُولَةُ، والبصريون يَأْبُون ذلك، ويجعلون القائمَ مقامَه ضميرَ المصدرِ؛ لأنَّ الجملةَ لا تكونُ فاعلةً ولا قائمةً مقامَ الفاعلِ، والفاعلُ المحذوفُ: إمَّا المؤمنون، وإمَّا بعضُهم، وإمَّا المقتسمون^(١).

وقرىء^(٢) « أساطيرُ » بالنصب، على تقدير: أنزَلَ أساطيرَ على سبيل التهكُّم، أو ذكرتمُ أساطيرَ، والعامةُ برفعه على خبر مبتدأ مضمير، أي: المنزَّلُ أساطيرُ على سبيل التهكُّم، أو المذكورُ أساطيرُ. وللزمخشري^(٣) هنا عبارةٌ فظيعةٌ يقف منها الشَّعْرُ.

آ. (٢٥) قوله تعالى: ﴿لِيَحْمِلُوا﴾: في هذه اللام ثلاثة أوجه، أحدها: أنها لامُ الأمرِ الجازمةُ على معنى الحتمِ عليهم، والصَّغَارِ الموجِبِ لهم، وعلى هذا فقد تَمَّ الكلامُ عند قوله «الأولين»، ثم استؤنِف أمرُهم بذلك. الثاني: أنها لامُ العاقبة، أي: كان عاقبة قولهم ذلك، لأنهم لم يقولوا «أساطيرُ» لِيَحْمِلُوا، فهو كقوله تعالى^(٤) «ليكون لهم عدوًّا وحزناً»، وقوله^(٥):
٢٩٧٠ - لِدُوا لِلْمَوْتِ وَأَبْنُوا لِلْخِرَابِ

(١) الذين اقتسموا مداخل مكة يُتَّفَرُونَ عن رسول الله ﷺ إذا سألهم عنه وفود الحجاج.

انظر: الكشاف ٢/٤٠٦.

(٢) البحر ٥/٤٨٤.

(٣) انظر: الكشاف ٢/٤٠٦.

(٤) الآية ٨ من القصص.

(٥) تقدم برقم (١٩٣٢).

الثالث: أنها للتعليل، وفيه وجهان: أحدهما: أنه تعليلٌ مجازيٌّ. قال الزمخشري^(١): «واللامُ للتعليلِ مِنْ غيرِ أن يكونَ غرضاً نحو قولك: خرجتُ من البلدِ مخافةَ الشرِّ». والثاني: أنه تعليلٌ حقيقةً. قال ابن عطية^(٢): - بعد حكاية وجه لامِ العاقبة - «ويُحتملُ أن تكونَ صريحَ لامِ كي، على معنى: قَدَّرَ هذا لكذا» انتهى. لكنه لم يُعلِّقها بـ «قالوا» إنما قَدَّرَ لها علةً «كيلاً»^(٣)، وهو قَدَّرَ هذا، وعلى قول الزمخشري يتعلَّق بـ «قالوا»؛ لأنها ليست لحقيقةِ العلةِ. و«كاملةٌ» حالٌ.

قوله: «ومِنْ أَوْزَارٍ» فيه وجهان، أحدهما: أن «مِنْ» مزيدةٌ، وهو قولُ الأخفش^(٤)، أي: وأوزار الذين على معنى: ومثل أوزار، كقوله: «كان عليه وِزْرُها ووزرٌ مَنْ عَمِلَ بها»^(٥). والثاني: أنها غيرُ مزيدةٍ وهي للتبعيض، أي: وبعض أوزار الذين. وقَدَّرَ أبو البقاء^(٦) مفعولاً حُذِفَ وهذه صفتُه، أي: وأوزاراً مِنْ أوزارِ، ولا بدُّ مِنْ حذفِ «مثل» أيضاً.

وقد منع الواحديُّ أن تكونَ «مِنْ» للتبعيض قال: «لأنه يَسْتَلزِمُ تخفيفَ الأوزارِ عن الأتباع، وهو غيرُ جائزٍ لقوله عليه السلام «من غير أن ينقصَ من أوزارهم شيءٌ» لكنها للجنس، أي: ليحملوا من جنس أوزارِ

(١) الكشف ٤٠٦/٢.

(٢) المحرر ٣٩٨/٨.

(٣) قوله «علةٌ كيلاً» غير واضح في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٤) لم يُشر الأخفش إلى زيادتها هنا. وانظر أمثلة على ذلك في معاني القرآن ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤.

(٥) «ومن سنِّ سنَّةٍ سيئةٍ...». حديث رواه ابن ماجه: المقدمة ٧٤/١، ١٤ باب من سنِّ سنَّةٍ، وابن حنبل في المسند ٣٥٧/٤.

(٦) الإملاء ٧٩/٢.

- النحل -

الأتباع». قال الشيخ^(١): «والتي لبيان الجنس لا تتقدّر هكذا، إنما تتقدّر: والأوزار التي هي أوزار الذين، فهو من حيث المعنى كقول الأخفش، وإن اختلفا في التقدير».

قوله: «بغير علمٍ» حال، وفي صاحبها وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ «يُضِلُّونهم»، أي: يُضِلُّون مَنْ لا يعلم أنهم ضلَّالٌ، قاله الزمخشري^(٢). والثاني: أنه الفاعل، ورُجِّح هذا بأنه هو المُحدِّث عنه. وقد تقدّم^(٣) الكلام في إعرابِ نحو «ساء ما يزرّون»، وأنها قد تجري مجرى بِئس.

آ. (٢٦) قوله تعالى: ﴿مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾: «مِنْ» لا ابتداءً الغاية، أي: من ناحية القواعد، أي: أتى أمر الله وعذابه.

قوله: «مِنْ فوقهم» يجوز أن يتعلّق بـ «خَرٌّ» وتكون «مِنْ» لا ابتداءً الغاية، ويجوز/ أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنها حالٌ من «السقف» وهي [٥٥١/ب] حالٌ مؤكّدة؛ إذ السقف لا يكون تحتهم. وقال جماعة^(٤): ليس قوله «مِنْ تحتهم» تأكيداً؛ لأنّ العرب تقول: «خَرٌّ علينا سَقْفٌ»، ووقع علينا حائطٌ إذا كان يملكه وإن لم يقع عليه، فجاء بقوله «مِنْ فوقهم» ليُخرج هذا الذي في كلام العرب، أي: عليهم وَقَعَ وكانوا تحته فهلكوا. وهذا معنى غير طائل، والقول بالتأكيد أنصَح منه.

والعامّة على «بُنيانهم». وفرقة^(٥): «بِنْيَتُهُمْ». وفرقةٌ - منهم أبو جعفر -

(١) البحر ٤٨٤/٥.

(٢) الكشف ٤٠٦/٢.

(٣) الدر ٥٩٧/٤.

(٤) نسبة القرطبي ٩٧/١٠ إلى ابن الأعرابي.

(٥) المحرر ٤٠٠/٨، البحر ٤٨٥/٥.

« بَيْتَهُمْ »^(١). والضحاك « يُبوتهم ».

والعامةُ أيضاً « السَّقْفُ » مفرداً. وفرقة^(٢) بفتح السين وضم القاف بزنة عَضُد، وهي لغة في السَّقْف، ولعلها مخففة من المضموم، وكثُر استعمالُ الفرعِ لِحَفْتِهِ كقول تميم: « رَجُلٌ »، ولا يقولون: « رَجُلٌ ». وقرأ الأعرج « السَّقْفُ » بضمّتين. وزيد بن علي بضم السين وسكون القاف، وقد تقدّم مثل ذلك في قراءة «وبالنجم هم يهتدون»^(٣).

آ. (٢٧) قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِي﴾: مبتدأ وخبر^(٤). والعامةُ على « شركائي » ممدوداً. وسكّن ياء المتكلم فرقة^(٥)، فُحَذَفُ^(٦) وصلأ لالتقاء الساكنين. وقرأ البرزي بخلافٍ عنه بقصره^(٧) مفتوح الياء. وقد أنكر جماعة هذه القراءة، وزعموا أنها غير مأخوذٍ بها؛ لأنّ قصر الممدود لا يجوز إلاّ ضرورةً. وتعجّب أبو شامة من أبي عمرو الداني حيث ذكرها في كتابه^(٨) مع ضعفها، وترك قراءاتٍ شهيرةً واضحة.

(١) ثمة اختلاف في القارئ والقراءة، ففي المحرر ٤٠٠/٨: وقرأ جعفر بن محمد «بَيْتَهُمْ»، وفي الشواذ ٧٢: أبو جعفر محمد بن علي «بَيْنَهُمْ». وفي البحر ٤٨٥/٥:

«وقرأ جعفر «بَيْنَهُمْ». وأثبتنا في النص عبارة الأصل.

(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٤٨٥/٥.

(٣) انظر إعرابه للآية ١٦ من النحل، وهي قراءة الحسن.

(٤) المبتدأ «شركائي» و«أين» اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب ظرف مكان متعلق بالخبر المحذوف.

(٥) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٧١، الإتحاف ١٨٢/٢، التيسير ١٣٧، القرطبي ٩٨/١٠، النشر ٣٠٣/٢، البحر ٤٨٥/٥.

(٦) أي الياء.

(٧) أي قصر الممدود: شُرَكَائِي.

(٨) التيسير ١٣٧.

قلت: وقد روي عن ابن كثير أيضاً قَصْرُ التي في القصص^(١)، وروي عنه أيضاً قَصْرُ «ورائي» في مريم^(٢)، وروي عنه قبل أيضاً قَصْرُ «أن رآه استغنى» في العلق^(٣)، فقد روى عنه قصر بعض الممدودات، فلا تَبَعْدُ رواية ذلك عنه هنا، وبالجملة فَقَصْرُ الممدودِ ضعيفٌ، ذكره غير واحدٍ لكن لا يصلُ به إلى حدِّ الضرورة.

قوله: «تُشَاقُونَ»: نافع^(٤) بكسر النون خفيفةً والأصل: تُشَاقُونِي، فَحَذَفَهَا مجتزئاً عنها بالكسرة، والباقون بفتحها خفيفةً، ومفعولُه محذوفٌ، أي: تُشَاقُونَ المؤمنِينَ أو تُشَاقُونَ اللَّهَ، بدليلِ القراءةِ الأولى. وقد ضَعَفَ أبو حاتمِ هذه القراءةَ، أعني قراءةَ نافعٍ. وقرأتُ فرقةً بتشديدها مكسورةً، والأصل: تُشَاقُونِي فأدغم، وقد تقدّم تفصيلُ ذلك في «أُتَحَاجُّونِي»^(٥) و«فبِمِ تَبْشُرُونَ»^(٦) وسيأتي في قوله تعالى «أفغيرَ الله تأمرونِي»^(٧).

قوله: «اليومَ» منصوبٌ بالخزي، وعَمِلَ المصدرُ وفيه أل. وقيل: هو منصوبٌ بالاستقرار في «على الكافرين» إلا أن فيه فضلاً بالمعطوفِ بين العاملِ ومعموله، واعتُبرَ ذلك لأنهم يَتَسَعُونَ في الظروفِ.

آ. (٢٨) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمْ﴾: يجوز أن يكونَ

(١) الآية ٦٢.

(٢) الآية ٥.

(٣) الآية ٧.

(٤) السبعة ٣٧١، الإتحاف ١٨٣/٢، الحجة ٣٨٨، النشر ٣٠٣/٢، التيسير ١٣٧، القرطبي ٩٨/١٠، البحر ٤٨٦/٥.

(٥) الآية ٨٠ من الأنعام. وانظر: الدر ١٥/٥.

(٦) الآية ٥٤ من الحجر. وانظر: الدر، الورقة ٥٤٥ أ.

(٧) الآية ٦٤ من الزمر.

- النحل -

الموصول مجرور المحلّ نعتاً لما قبله، أو بدلاً منه، أو بياناً له، وأن يكون منصوباً^(١) على الذمّ، أو مرفوعاً عليه، أو مرفوعاً بالابتداء، والخبر قوله «فألقوا السلم» والفاء مزيدة في الخبر، قاله ابن عطية^(٢)، وهذا لا يجيء إلا على رأي الأخفش^(٣) في إجازته زيادة الفاء في الخبر مطلقاً، نحو: «زيد فقام»، أي: قام. ولا يتوهم أن هذه الفاء هي التي تدخل مع الموصول المتضمن معنى الشرط؛ لأنه لو صرح بهذا الفعل مع أداة الشرط لم يجز دخول الفاء عليه^(٤)، فما ضمن معناه أولى بالمنع، كذا قاله الشيخ^(٥)، وهو ظاهر. وعلى الأقوال المتقدمة خلا القول الأخير يكون «الذين» وصلته داخلاً في المقول، وعلى القول الأخير لا يكون داخلاً فيه. وقرأ «تَوْفَاهُمْ» في الموضعين^(٦) بآباء حمزة^(٧)، والباقون بالتاء من فوق، وهما واضحتان ممّا تقدّم في قوله^(٨) «فنادته الملائكة» «فناداه». وقرأت فرقة بإدغام إحدى التاءين في الأخرى^(٩)، في مصحف عبد الله «تَوْفَاهُمْ» بتاء واحدة، وهي مُحتملة للقراءة بالتشديد على الإدغام، وبالتخفيف على حذف إحدى التاءين.

- (١) الأصل: «منصوب» وهو سهو. (٢) المحرر ٤٠٣/٨.
- (٣) لم يُشر الأخفش في هذا الموضع إلى زيادة الفاء، وانظر مذهبه في معاني القرآن له: ١٢٤.
- (٤) أي لم يجز دخول الفاء على جواب الشرط «ألقوا» لأنه ليس من مواضع اقتران جواب الشرط بالفاء.
- (٥) البحر ٤٨٦/٥.
- (٦) الموضع الثاني في الآية ٣٢.
- (٧) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٧٢، النشر ٣٠٣/٢، القرطبي ١٠١/١٠، التيسير ١٣٧، الإتحاف ١٨٤/٢، المحرر ٤٠٨/٨.
- (٨) الآية ٣٨ من آل عمران. وانظر: الدر ١٥٠/٣.
- (٩) نسبها في الشواذ ٧٣ إلى ابن كثير.

و «ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ» حَالٌ مِنْ مَفْعُولٍ «تَتَوَفَّاهُمْ» و «تَتَوَفَّاهُمْ» يجوز أن يكونَ مستقبلًا على بابهِ إن كانَ القولُ واقعًا في الدنيا، وأن يكونَ ماضيًا على حكاية الحال إن كان واقعًا يوم القيامة .

قوله: « فَأَلْقُوا » يجوز فيه أوجهٌ، أحدها: أنه خبر الموصول وقد تقدّم فسأده. الثاني: أنه عطفٌ على «قال الذين». الثالث: أن يكونَ مستأنفًا، والكلامُ قد تمَّ عند قوله «أنفسِهِمْ»، ثم عاد بقوله « فَأَلْقُوا » إلى حكاية كلام المشركين يومَ القيامة، فعلى هذا يكونَ قوله «قال الذين أوتوا العلم» إلى قوله «أنفسِهِمْ» جملةً اعتراض. الرابع: أن يكونَ معطوفًا على «تَتَوَفَّاهُمْ» قاله أبو البقاء^(١)، وهذا إنما يتمشى على أن «تَتَوَفَّاهُمْ» بمعنى المضي، ولذلك لم يذكر أبو البقاء في «تَتَوَفَّاهُمْ» سواه.

قوله: « ما كُنَّا نَعْمَلُ » فيه أوجه، أحدها: أن يكون تفسيرًا للسلم الذي ألقوه؛ لأنه بمعنى القول بدليل الآية الأخرى: «فَأَلْقُوا إِلَيْهِمُ الْقَوْلَ»^(٢)، قاله أبو البقاء^(٣)، ولو قال: «يحكي ما هو بمعنى القول» كان أوفق لمذهب الكوفيين. الثاني: أن يكونَ «ما كُنَّا» منصوبًا بقولٍ مضمّر، ذلك الفعل منصوب على الحال، أي: فَأَلْقُوا السَّلْمَ قائلين ذلك. / و «مِنْ سَوْءٍ» مفعول «نعمل»، [٥٥٢/أ] زِيدَتْ فِيهِ «مِنْ»، و «بلى» جوابٌ لـ «ما كُنَّا» فهو إيجابٌ له.

آ. (٢٩) قوله تعالى: ﴿ فَلْبِئْسَ ﴾: هذه لامُ التأكيد، وإنما دخلت على الماضي لجموده وقربه من الأسماء. والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ، أي: جهنّم.

(١) الإملاء ٨٠/٢.

(٢) الآية ٨٦ من النحل.

(٣) الإملاء ٨٠/٢.

آ. (٣٠) قوله تعالى: ﴿ خَيْرًا ﴾: العائمة على نصبه، أي: أنزل خيراً. قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: لِمَ رَفَعَ الأول^(٢) وَنَصَبَ هذا؟ قلت: فصلاً بين جواب المُقَرَّر وجواب الجاحد». يعني أن هؤلاء لما سُئِلوا لم يتلَعثموا، وأطبَقوا الجواب على السؤال بيِّناً مكشوفاً مفعولاً للإِنزال فقالوا: خيراً، وأولئك عدَلوا بالجواب عن السؤال فقالوا: هو أساطير الأولين، وليس هو من الإِنزال في شيء.

وزيد بن علي^(٣): «خير» بالرفع، أي: المُنزَل خيرٌ، وهي مؤبدة لجَعَلِ «ذا» موصولةً، وهو الأحسن لمطابقة الجواب لسؤاله، وإن كان العكس جائزاً، وقد تقدَّم تحقيقه في البقرة^(٤).

قوله: «للذين أحسنوا في هذه الدنيا حسنة» هذه الجملة يجوز فيها أوجهٌ، أحدها: أن تكون منقطعةً مما قبلها، إخبار استثنافٍ بذلك. الثاني: أنها بدلٌ من «خيراً». قال الزمخشري^(٥): «هو بدل من «خيراً» حكايةً لقول الذين اتَّقوا، أي: قالوا هذا القول فقدم تسميته خيراً ثم حكاها». الثالث: أن هذه الجملة تفسيرٌ لقوله «خيراً»؛ وذلك أن الخير هو الوحي الذي أنزل الله فيه: مَنْ أَحْسَنَ فِي الدُّنْيَا بِالطَّاعَةِ حَسَنَةً فِي الدُّنْيَا وَحَسَنَةً فِي الآخِرَةِ.

وقوله: «في هذه الدنيا» الظاهرُ تعلُّقه بـ «أحسنا»، أي: أوقَعُوا الحسنة في دار الدنيا. ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوفٍ على أنه حالٌ من

(١) الكشاف ٤٠٧/٢

(٢) وهو قوله «ماذا أنزل ربكم؟ قالوا أساطير الأولين» الآية ٢٤.

(٣) البحر ٤٨٧/٥

(٤) الدر المصون ٢٢٩/١

(٥) الكشاف ٤٠٧/٢

« حَسَنَةٌ » إذ لو تأخر لكان صفةً لها، وَيَضَعُفُ تعلقه بها نفسها لتقدمه عليها^(١).

آ. (٣١) قوله تعالى: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ﴾: يجوز أن يكون هو المخصوص بالمدح فيجيء فيها ثلاثة الأوجه: رفعها بالابتداء، والجملة المتقدمة خبرها، أو رفعها خبر المبتدأ المضمرة، أو رفعها بالابتداء والخبر محذوف، وهو أضعفها، وقد تقدم تحقيق ذلك. ويجوز أن يكون «جَنَّاتُ عَدْنٍ» خبر مبتدأ مضمرة لا على ما تقدم، بل يكون المخصوص محذوفاً، تقديره: وَلَيَنعمَ دارُ المتقين دارهم هي جنات. وقدرة الزمخشري^(٢) «وَلَيَنعمَ دارُ المتقين دارُ الآخرة». ويجوز أن يكون مبتدأ، والخبر الجملة من قوله: «يَدْخُلونها»، ويجوز أن يكون الخبر مضمراً تقديره: لهم جناتُ عدن، ودل على ذلك قوله «للذين أحسنوا في هذه الدنيا حَسَنَةً».

والعامة على رفع «جَنَّاتُ» على ما تقدم. وقرأ زيد بن ثابت والسلمي «جَنَّاتٍ» نصباً على الاشتغال بفعل مضمرة تقديره: يَدْخُلون جناتِ عدن يَدْخُلونها، وهذه أقوى أن يكون «جَنَّاتُ» مبتدأ، و«يَدْخُلونها» الخبر في قراءة العامة.

وقرأ^(٤) زيد بن علي «وَلَيَنعمَةُ دارٍ» بتاء التانيث مرفوعةً بالابتداء، و«دارٍ» خفضاً بالإضافة، و«جَنَّاتُ عدن» الخبر. و«يَدْخُلونها» في جميع ذلك نصبٌ على الحال، إلا إذا جعلناه خبراً لـ «جَنَّاتِ عدن».

(١) في هذا نظر، فلو كانت «حسنة» صفةً لجاز تعلق «في هذه الدنيا» بها ولو تقدمت.

(٢) الكشاف ٤٠٨/٢.

(٣) البحر ٤٨٨/٥، المحرر ٤٠٧/٨.

(٤) البحر ٤٨٨/٥.

وقرأ^(١) نافع في رواية «يُدْخَلُونَهَا» بالياءِ مِنْ تحتُ مبنياً للمفعول، وأبو عبد الرحمن «تَدْخَلُونَهَا» بقاء الخطاب مبنياً للفاعل.

قوله: «تَجْرِي» يجوز أن يكون منصوباً على الحالِ مِنْ «جنات» قاله ابن عطية^(٢)، وأن يكون في موضعِ الصفة لـ «جنات» قاله الحوفي، والوجهان مبنيان على القولِ في «عَدَن»: هل هو معرفة لكونه علماً، أو نكرة، فقائل الحالِ لَحَظَ الأوَّل، وقائلُ النعتِ لَحَظَ الثاني.

قوله: «لهم فيها ما يشأون» الكلامُ في هذه الجملة كالكلام في الجملة قبلها، والخبرُ: إمَّا «لهم» وإمَّا «فيها».

قوله: «كذلك» الكافُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من ضميرِ المصدرِ، أو نعتٌ لمصدرٍ مقدرٍ، أو في محلِّ رفعٍ خبراً لمبتدأٍ مضمرة، أي: الأمرُ كذلك. و«يَجْزِي اللهُ المتقين» مستأنفٌ.

آ. (٣٢): و«الذين تَتَوَفَّاهُمْ» يَحْتَمِلُ ما ذكرناه فيما تقدَّم، إذا جَعَلْنَا «يقولون» خبراً فلا بُدَّ مِنْ عائدٍ محذوفٍ، أي: يقولون لهم، وإذا لم نَجْعَلْهُ [٥٥٢/ب] خبراً كان حالاً من «الملائكة» / فيكون «طيبين» حالاً مِنَ المفعولِ، و«يقولون» حالاً مِنَ الفاعلِ. وهي يجوز أن تكونَ حالاً مقارِنةً إن كان القولُ واقعاً في الدنيا، ومقدَّرةً إن كان واقعاً في الآخرة.

و«ما» في «بما» مصدرية، أو بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ.

آ. (٣٣) وقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾: وقد تقدَّم في

(١) البحر ٤٨٨/٥، المحرر ٤٠٨/٨.

(٢) المحرر ٤٠٨/٨.

آخر الأنعام^(١) أن الأَخَوَيْنِ يَقْرَأْنَ بِالْيَاءِ مِنْ تَحْتُ، والباقيين يقرؤون بالتاء من فوق، وهما واضحتان لكونه تأنيثاً مجازياً.

آ. (٣٤) وقوله تعالى: ﴿فَأَصَابَهُمْ﴾: عطفت على «فَعَلَ الَّذِينَ» وما بينهما اعتراض.

آ. (٣٦) قوله تعالى: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾: يجوز في «أَنْ» أَنْ تكون تفسيريّة؛ لأنَّ البَعَثَ^(٢) يتضمَّن قولاً، وأن تكون مصدرية، أي: بَعَثْنَاهُ بِأَنِ اعْبُدُوا.

قوله: «مَنْ هَدَى» و«مَنْ حَقَّتْ» يجوزُ أَنْ تكونَ موصولةً، وأن تكون نكرةً موصوفةً، والعائدُ على كلا التقديرين محذوفٌ من الأول.

آ. (٣٧) وقرأ العامة «إِنْ تَحْرِصُ»: بكسر الراء مضارع «حَرَصَ» بفتحها، وهي اللغة العالية لغة الحجاز. والحسن^(٣) وأبو حيوة «تَحْرِصُ» بفتح الراء مضارع «حَرِصَ» بكسرها، وهي لغة لبعضهم، وكذلك النخعي، إلا أنه زاد واواً قبل «إِنْ» فقرأ «وإنَّ تَحْرِصُ».

قوله: «لَا يَهْدِي» قرأ^(٤) الكوفيون «يَهْدِي» بفتح الياء وكسر الدال،

(١) انظر: الدر المصون ٥/٢٣٢.

(٢) في قوله «ولقد بعثنا».

(٣) البحر ٥/٤٩٠، المحتسب ٩/٢، الشواذ ٧٣.

(٤) انظر في قراءتها: السبعة ٣٧٢، النشر ٢/٣٠٤، الإتحاف ٢/١٨٤، التيسير ١٣٧،

البحر ٥/٤٩٠، القرطبي ١٠/١٠٤.

وهذه القراءة تحتل وجهين، أحدهما: أن يكون الفاعل ضميراً عائداً على الله، أي: لا يَهْدِي اللَّهُ مَنْ يُضِلُّهُ، فـ «مَنْ» مفعول «يَهْدِي»، ويؤيده قراءة أَبِي «فَإِنَّ اللَّهَ لَا هَادِيَ لِمَنْ يُضِلُّ، وَلِمَنْ أَضَلَّ»^(١)، وأنه في معنى قوله: «وَمَنْ يُضِلُّ اللَّهَ فَلَا هَادِيَ لَهُ»^(٢).

والثاني: أن يكون الموصول هو الفاعل، أي: لا يَهْدِي الْمُضِلُّونَ، و«يَهْدِي» يجيء في معنى يهتدي. يقال: هداه فَهَدَى، أي: اهتدى. ويؤيد هذا الوجه قراءة عبد الله «يَهْدِي» بتشديد الدالِ المكسورة، فَأَدْعَم. ونقل بعضهم في هذه القراءة كسر الهاء على الإتياع، وتحقيقه تقدّم في يونس^(٣). والعائد على «مَنْ» محذوف: «مَنْ يُضِلُّ»، أي: الذي يُضِلُّهُ اللَّهُ.

والباقون «لا يَهْدِي» بضم الياء وفتح الدالِ مبنياً للمفعول، و«مَنْ» قائم مقام فاعله، وعائده محذوف أيضاً.

وجوّز أبو البقاء^(٤) في «مَنْ» أن يكون مبتدأ و«لا يَهْدِي» خبره، يعني: مقدّم عليه. وهذا خطأ؛ لأنه متى كان الخبر فعلاً رافعاً لضميرٍ مستترٍ وجب تأخره نحو: «زَيْدٌ لَا يَضْرِبُ»، ولو قدّمت لالتبس بالفاعل.

وقرىء «لا يَهْدِي» بضم الياء وكسر الدالِ. قال ابن عطية^(٥): «وهي

(١) الظاهر أن المؤلف ينقل عن أَبِي هذه القراءة معتمداً على الزمخشري ٤٠٩/٢، ويبدو أن لأبي قراءتين: الأولى «لِمَنْ يُضِلُّ»، والثانية: «لِمَنْ أَضَلَّ»، انظر: الشواذ ٧٣، والبحر ٤٩٠/٥.

(٢) الآية ١٨٦ من الأعراف. وسقطت الواو من الأصل سهواً، من قوله «وَمَنْ».

(٣) الدر المصون ١٩٩/٦.

(٤) الإملاء ٨١/٢.

(٥) المحرر ٤١٤/٨.

ضعيفة». قال الشيخ^(١): «وَإِذَا ثَبِتَ أَنَّ «هَدَى» لَازِمٌ بِمَعْنَى اهْتَدَى لَمْ تَكُنْ ضَعِيفَةً؛ لِأَنَّهُ أَدْخَلَ هَمْزَةَ التَّعْدِيَةِ عَلَى اللَّازِمِ، فَالْمَعْنَى: لَا يُجْعَلُ مَهْتَدِيًّا مَنْ أَضَلَّهُ اللَّهُ».

وقوله: «والمهم» حُمِلَ عَلَى مَعْنَى «مَنْ»، فَلذَلِكَ جُمِعَ.

وقرئ^(٢) «مَنْ يَضِلُّ» بِفَتْحِ الْيَاءِ مِنْ «ضَلَّ»، أَي: لَا يَهْدِي مَنْ ضَلَّ
بِنَفْسِهِ.

آ. (٣٨) قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا﴾: ظاهره أنه استئنافٌ خبري، وجعله الزمخشري^(٣) نَسَقًا عَلَى «وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا»، إِذْ بَانَ أَنَّ كَفْرَتَانِ عَظِيمَتَانِ.

قوله: «وَعَدًّا عَلَيْهِ حَقًّا» هَذَانِ مَنْصُوبَانِ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمَوْكَّدِ، أَي: وَعَدَّ ذَلِكَ، وَحَقُّ حَقًّا. وَقِيلَ: «حَقًّا» نَعْتُ لـ «وَعَدَّ» وَالتَّقْدِيرُ: بَلَى يَبْعَثُهُمْ وَعَدَّ بِذَلِكَ. وَقَرَأَ^(٤) الضَّحَّاكُ: «وَعَدَّ عَلَيْهِ حَقًّا» بِرَفْعِهِمَا عَلَى أَنَّ وَعَدًّا خَبْرٌ مَبْتَدَأٌ مَضمِرٌ، أَي: بَلَى يَبْعَثُهُمْ وَعَدَّ عَلَى اللَّهِ، وَ«حَقًّا» نَعْتُ لـ «وَعَدَّ»،

آ. (٣٩) قوله تعالى: ﴿لِيُبَيِّنَ﴾: هَذِهِ اللَّامُ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْفِعْلِ الْمَقْدَّرِ بَعْدَ حَرْفِ الْإِيجَابِ، أَي: بَلَى يَبْعَثُهُمْ لِيُبَيِّنَ.

آ. (٤٠) وقوله تعالى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾: قَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي

(١) البحر ٥/٤٩٠.

(٢) البحر ٥/٤٩٠.

(٣) الكشاف ٢/٤٠٩.

(٤) البحر ٥/٤٩٠.

البقرة^(١). واللام في «لشيء» وفي «له» لام التبليغ كهي في: «قلت له قم». وجعلها الزجاج^(٢) للسبب فيهما، أي: لأجل شيء، أن نقول لأجله، وليس بواضح. وقال ابن عطية^(٣): «وقوله تعالى «أَنْ نَقُولَ» يُنَزَّلُ مَنْزِلَةً المصدر، كأنه قال: قولنا، ولكن «أَنْ» مع الفعل تعطي استقبالاً^(٤) ليس في المصدر في أغلب أمرها، وقد تجيء في مواضع لا يلحظ فيها الزمن كهذه الآية، وكقوله: «وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ»^(٥) إلى غير ذلك».

قال الشيخ^(٦): «وقوله «في أغلب أمرها» ليس بجيد بل تدل على المستقبل في جميع أمورها، وقوله «وقد تجيء إلى آخره» لم يفهم ذلك من «أَنْ»، إنما فهم من نسبة قيام السماء والأرض بأمر الله لأنه لا يختص بالمستقبل دون الماضي في حقه تعالى، ونظيره: «وكان الله غفوراً رحيماً»^(٧)، و«كان» تدل على اقتران مضمون الجملة بالزمن الماضي، وهو تعالى / متصف بذلك في كل زمن. [٥٥٣/أ]

آ. (٤١) قوله تعالى: ﴿حَسَنَةً﴾: فيها أوجه، أحدها: أنها نعت لمصدر محذوف، أي: تَبَوُّةٌ حسنة. والثاني: أنها منصوبة على المصدر الملاقي لعامله في المعنى؛ لأن معنى «لنُبُوَّتِهِمْ»: لِنُحْسِنَ إِلَيْهِمْ. الثالث: أنها مفعول ثانٍ لأن الفعل قبلها مضمَّن معنى: لِنُعْطِيَنَّهُمْ. و«حسنة» صفة

(١) انظر: الدر ١٧/٢.

(٢) معاني القرآن ٣/١٩٩ بعبارة قريبة.

(٣) المحرر ٤١٨/٨.

(٤) قوله «استقبالاً» ورد في «المحرر» وما نقله عنه أبو حيان: «استئنافاً».

(٥) الآية ٢٥ من الروم.

(٦) البحر ٤٩٢/٥.

لموصوفٍ محذوفٍ، أي: داراً حسنة، وفي تفسير الحسن: داراً حسنة، وهي المدينة. وقيل: تقديره: منزلة حسنة وهي الغلبة على أهل المشرق والمغرب وقيل: «حسنة» بنفسها هي المفعول من غير حذفٍ موصوفٍ.

وقرأ^(١) أمير المؤمنين وابن مسعود ونعيم بن ميسرة: «لَتُؤَيِّنَهُمْ» بالثاء المثناة والياء، مضارع أئوى المنقول بهمزة التعدية من توى بمعنى أقام، وسيأتي أنه قرئ بذلك في السبع في العنكبوت^(٢)، و«حسنة» على ما تقدم. ونزيد أنه يجوز أن يكون على نزع الخافض، أي: في حسنة.

والموصول^(٣) مبتدأ، والجملة من القسم المحذوف وجوابه خبره. وفيه ردٌ على ثعلب حيث منع وقوع جملة القسم خبراً. وجوز أبو البقاء^(٤) في «الذين» النصب على الاشتغال بفعلٍ مضمير، أي: لَنُبَوِّئَنَّ الَّذِينَ وَرَدَهُ الشَّيْخُ^(٥): بأنه لا يجوز أن يُفسَّرَ عاملاً إلا ما جاز أن يعمل، وأنت لو قلت: «زيداً لأضربن» لم يجز، فكذا لا يجوز «زيداً لأضربنه».

وقوله: «لو كانوا يعلمون» يجوز أن يعود الضمير على الكفار، أي: لو كانوا يعلمون ذلك لرجعوا مسلمين، أو على المؤمنين، أي: لاجتهدوا في الهجرة والإحسان، كما فعل غيرهم.

آ. (٤٢) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ صَبَرُوا﴾: مَحَلُّهُ رَفَعٌ عَلَى «هَمْ»

(١) المحتسب، ٩٠/٢، البحر ٤٩٢/٥، والمحرر ٤٢١/٨. وأمير المؤمنين هنا علي رضي الله عنه.

(٢) الآية ٥٨ وهي قراءة حمزة والكسائي. السبعة ٥٠٢.

(٣) في قوله «والذين هاجروا».

(٤) الإملاء ٨١/٢. (٥) البحر ٤٩٣/٥.

أو نصبُ على «أمدح»، ويجوز أن يكونَ تابعاً للموصول قبله نعتاً أو بدلاً أو بياناً فمحلُّه محلُّه.

آ. (٤٣) قوله تعالى: ﴿نُوحِي إِلَيْهِمْ﴾: قد تقدّم في آخر يوسف^(١). وقرأت^(٢) فرقة «يُوحِي»، أي: الله.

آ. (٤٤) قوله تعالى: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ﴾: فيه ثمانية أوجه، أحدها: أنه متعلّق بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «رجالاً» فيتعلّق بمحذوفٍ، أي: رجالاً ملتبسين بالبينات، أي: مُصاحِبين لها. وهو وجهٌ حسنٌ ذكره الزمخشري^(٣) لا محذورٍ فيه. الثاني: أنه متعلّق بـ «أرسلنا» ذكره الحوفيُّ والزمخشريُّ^(٤) وغيرهما، وبه بدأ الزمخشريُّ قال: «يتعلّق بـ «أرسلنا» داخلاً تحت حكم الاستثناء مع «رجالاً»، أي: وما أرسلنا إلا رجالاً بالبينات كقولك: «ما ضربتُ إلا زيداً بالسُّوطِ»؛ لأنَّ أصله: ضربتُ زيداً بالسُّوطِ». وضعفه أبو البقاء^(٥) بأنَّ ما قبل «إلا» لا يعمل فيما بعدها إذا تمَّ الكلامُ على «إلا» وما يليها. قال: «إلا أنه قد جاء في الشعر^(٦)»:

٢٩٧١ - نَبَّهْتُهُمْ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَتَهُمْ وَلَا يُعَذَّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ

قال الشيخ^(٧): «وما أجازه الحوفيُّ والزمخشريُّ لا يُجيزه البصريون،

(١) الآية ١٠٩ من يوسف. وانظر: الدر ٥٦١/٦.

(٢) البحر ٤٩٣/٥، المحرر ٤٢٣/٨، ولم يُبشر المؤلف إلى قراءة «يُوحِي» وهي قراءة الجمهور ما عدا حفصاً. انظر: السبعة ٣٧٣، المحرر ٤٢٣/٨.

(٣) الكشاف ٤١١/٢. (٤) الكشاف ٤١١/٢.

(٥) الإملاء ٨١/٢.

(٦) لم أهد إلى قائله، وهو في معاني القرآن للفراء ١٠١/٢، والإملاء ٨١/٢، والعيني

٤٩٢/٢، والتصريح ٨٤/١، والبحر ٤٩٤/٥.

(٧) البحر ٤٩٤/٥.

- النحل -

إذ لا يُجيزون أن يقع بعد «إلا» إلا مستثنى أو مستثنى منه أو تابع لذلك، وما ظنَّ بخلافه^(١) قُدِّر له عاملٌ. وأجاز الكسائيُّ أن يليها معمولٌ ما قبلها^(٢) مرفوعاً ومنصوباً ومخفوضاً، نحو: ما ضَرَبَ إلا عمراً زيدٌ، وما ضَرَبَ إلا زيدٌ عمراً وما مرَّ إلا زيدٌ بعمرو، ووافقه ابنُ الأنباريِّ في المرفوع، والأخفش في الظرف وعديله^(٣)، فما قالاه^(٤) يتمشَّى على قولِ الكسائيِّ والأخفش.

الثالث: أنه يتعلَّق بأرسلنا أيضاً، إلا أنه على نيةِ التقديم قبل أداة الاستثناء تقديره: وما أرسلنا مِنْ قبلك بالبيناتِ والزبر إلا رجالاً، حتى لا يكونَ ما بعد «إلا» معمولين متأخرين لفظاً ورتبةً داخلين تحت الحصرِ لما قبل «إلا»، حكاه ابنُ عطية^(٥).

الرابع: أنه متعلِّق بـ «نُوحِي» كما تقول: «أُوحِي إليه بحق»، ذكره الزمخشري^(٦) وأبو البقاء^(٧). الخامس: أن الباءَ مزيدةٌ في «بالبينات» وعلى هذا فيكون «بالبينات» هو القائم مقامَ الفاعل^(٨) لأنها هي الموحاة. السادس: أن الجارَّ متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنَ القائمِ مقامَ الفاعل، وهو «إليهم»^(٩).

(١) أي معمولٍ لما قبل «إلا».

(٢) الأصل «بعدها» وهو سهو، والتصحيح من البحر.

(٣) زاد في البحر: والحال. وعديل الظرف الجارُّ والمجرور.

(٤) أي الحوفي والزمخشري.

(٥) المحرر ٤٢٤/٨ - ٤٢٥، ولم يحك التعليل الذي ذكره.

(٦) الكشف ٤١١/٢.

(٧) الإملاء ٨١/٢.

(٨) في قراءة غير حفص: «يُوحَى»، وعلى قراءة حفص يكون مفعولاً.

(٩) في قراءة غير حفص: «يُوحَى»، وعلى قراءة حفص يكون «بالبينات» متعلقاً بمحذوفٍ على أنه حال من المجرور في «إليهم».

ذكرهما أبو البقاء^(١)، وهما ضعيفان جداً معنىً وصناعةً.

[٥٥٣/ب] السابع: أن يتعلّق بـ «لا تعلمون» على أن الشرط / في معنى التبيكيت والإلزام، كقول الأجير: «إن كنت عمِلْتُ لك فأعطني حقي». قال الزمخشري^(٧): «وقوله: «فاسألوا أهل» اعتراض على الوجوه المتقدمة» ويعني بقوله «فاسألوا» الجزاء وشرطه، وأمّا على الوجه الأخير فعدّم الاعتراض واضح.

الثامن: أنه متعلّق بمحذوف جواباً لسؤالٍ مقدر، كأنه قيل: بم أرسلوا؟ فقيل: أرسلوا بالبينات والزُّبُر. كذا قدره الزمخشري^(٣)، وهو أحسن من تقدير أبي البقاء^(٤): «بعثوا»؛ لموافقته للدالّ عليه لفظاً ومعنىً.

آ. (٤٥) قوله تعالى: ﴿السيئات﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنها نعتٌ لمصدرٍ محذوف، أي: المَكْرَاتِ السيئات، ولم يذكر الزمخشري^(٥) غيره. الثاني: أنه مفعولٌ به على تضمين «مكروا» عملوا وفعّلوا، وعلى هذين الوجهين فقوله: «أن يخسِفَ الله» مفعول^(٦) بـ «أمن». الثالث: أنه منصوبٌ بـ «أمن»، أي: أمنوا العقوباتِ السيئات، وعلى هذا فقوله «أن يخسِفَ الله» بدلٌ من «السيئات».

آ. (٤٧) قوله تعالى: ﴿على تخوف﴾: متعلّق بمحذوف، فإنه حالٌ إمّا من فاعلٍ «ياخذهم»، وإمّا من مفعوله، ذكرهما أبو البقاء^(٧).

(٢) الكشاف ٤١١/٢.

(١) الإملاء ٨١/٢.

(٣) الكشاف ٤١١/٢.

(٤) الإملاء ٨١/٢.

(٥) الكشاف ٤١١/٢.

(٦) الأصل: «مفعولاً» ولعله سهو.

(٧) الإملاء ٨١/٢.

والظَاهِرُ كَوْنُهُ حَالاً مِنْ الْمَفْعُولِ دُونَ الْفَاعِلِ (١).

والتَّخَوُّفُ: التَّنْقِصُ. حَكَى الزَّمَخْشَرِيُّ (٢) أَنَّ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ سَأَلَهُمْ عَلَى الْمِنْبَرِ عَنْهَا فَسَكَتُوا، فَقَامَ شَيْخٌ مِنْ هَذِيلٍ فَقَالَ: هَذِهِ لَعْنَتُنَا: التَّخَوُّفُ: التَّنْقِصُ قَالَ: فَهَلْ تَعْرِفُ [العَرَبُ] (٣) ذَلِكَ فِي أَشْعَارِهَا؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ شَاعِرُنَا وَأَنْشُدْ (٤):

٢٩٧٢- تَخَوَّفَ الرَّحْلُ مِنْهَا تَائِمًا قَرِدًا كَمَا تَخَوَّفَ عُودَ النَّبْعَةِ السَّفْنُ

فَقَالَ عَمْرٌ: «أَيُّهَا النَّاسُ، عَلَيْكُمْ بَدْيُونَكُمْ لَا يَصِلُ». قَالُوا: وَمَا دْيُونَانَا؟ قَالَ: «شَعْرُ الْجَاهِلِيَّةِ، فَإِنَّ فِيهِ تَفْسِيرَ كِتَابِكُمْ».

قُلْتُ: وَكَانَ الزَّمَخْشَرِيُّ نَسَبَ الْبَيْتِ قَبْلَ ذَلِكَ لَزَهْرٍ، وَكَانَهُ سَهْوً، فَإِنَّهُ لِأَبِي كَبِيرِ الْهَذَلِيِّ (٥)، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُ الرَّجُلِ: «قَالَ شَاعِرُنَا»، وَكَانَ هَذَا لِيَأْتِيَ كَمَا حَكَاهُ هُوَ. وَقِيلَ: التَّخَوُّفُ: الْخَوْفُ.

آ. (٤٨) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا﴾: قَرَأَ (٦) الْأَخْوَانُ «تَرَوْا» بِالْخَطَّابِ جَرِيًّا عَلَى قَوْلِهِ «فَإِنَّ رَبَّكُمْ»، وَالْبَاقُونَ بِالْيَاءِ جَرِيًّا عَلَى قَوْلِهِ: «أَفَأَمِنَ

(١) لَا أَرَى جَوَازَ الْحَالِ مِنَ الْفَاعِلِ عَلَى أَيِّ وَجْهِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى اللُّغَةِ الَّتِي سَيَذْكُرُهَا.

(٢) الْكِشَافُ ٤١١/٢.

(٣) مِنَ الْكِشَافِ.

(٤) نَسَبَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ (٤١١/٢) إِلَى زَهْرٍ وَوَلِيْسَ فِي دِيْوَانِهِ، وَنَسَبَهُ فِي اللِّسَانِ لِابْنِ مَقْبَلِ (اللِّسَانُ: خَوْفٌ) وَهُوَ فِي الْمَحْرَرِ ٤٢٧/٨، وَالْقُرْطُبِيُّ ١١٠/١٠. وَالتَّامَكُ: السَّنَامُ. وَالْقَرْدُ: الَّذِي تَرَكَمَ لِحْمَهُ مِنَ السَّمَنِ. وَالنَّبْعَةُ: ضَرْبٌ مِنَ الشَّجَرِ الصَّلْبِ. وَالسَّفْنُ: الْجَمْرَدُ. وَيُرْوَى الْبَيْتُ: تَخَوَّفَ السُّيْرُ.

(٥) لَمْ يَرِدْ فِي دِيْوَانِ الْهَذَلِيِّينَ.

(٦) الْإِتْحَافُ ١٨٤/٢، الْبَحْرُ ٤٩٦/٥، التَّيْسِيرُ ١٣٧، الْقُرْطُبِيُّ ١١١/١٠.

- النحل -

الذين مكروا». وأما قوله: «ألم يَرَوْا إِلَى الطير»^(١) فقرأه حمزةً أيضاً بالخطاب، ووافقه ابن عامر فيه، فحصل من مجموع الآيتين أن حمزةً بالخطاب فيهما، والكسائي بالخطاب في الأول والغيبة في الثاني، وابن عامر بالعكس، والباقون بالغيبة فيهما.

فأما توجيه الأولى فقد تقدّم، وأما الخطاب في الثانية فجزياً على قوله «والله أخرجكم من بطون أمهاتكم»^(٢). وأما الغيبة فجزياً على قوله «ويعبدون من دون الله»^(٣) إلى آخره، وأما تفرقة الكسائي وابن عامر بين الموضعين فجمعاً بين الاعتبارين وأن كلا منهما صحيح.

قوله: «من شيء» هذا بيان لما في قوله: «ما خلق الله» فإنها موصولة بمعنى الذي. فإن قلت: كيف يبين الموصول - وهو مبهم - بـ «شيء» وهو مبهم، بل أبهم مما قبله؟ فالجواب أن شيئاً قد اتضح وظهر بوصفه بالجملة بعده، وهي «يتفياً ظلاله».

قال الزمخشري^(٤): «وما موصولة بـ «خلق الله» وهو مبهم، بيانه «من شيء يتفياً ظلاله». وقال ابن عطية^(٥): «وقوله «من شيء» لفظ عام في كل ما اقتضته الصفة من قوله «يتفياً ظلاله» فظاهر هاتين العبارتين أن جملة «يتفياً ظلاله» صفة لشيء، وأما غيرهما^(٦) فإنه قد صرح بعدم كون الجملة صفةً فإنه قال: «والمعنى: من شيء له ظل من

(١) من الآية ٧٩ من النحل. وانظر: القرطبي ١٥٢/١٠، والنشر ٣٠٤/٢.

(٢) من الآية ٧٨ من النحل.

(٣) من الآية ٧٣ من النحل.

(٤) الكشاف ٤١١/٢ - ٤١٢.

(٥) المحرر ٤٣٠/٨.

(٦) انظر: البحر ٤٩٦/٥.

جبلٍ وشجرٍ وبناءٍ وجسمٍ قائمٍ . وقوله «يتفيأً ظلّاله» إخبارٌ عن قوله «من شيء» ليس بوصفٍ له، وهذا الإخبارٌ يدلُّ على ذلك الوصفِ المحذوفِ الذي تقديرُهُ: هو له ظلٌّ وفيه تكلفٌ لا حاجةٌ له، والصفةُ أبينُ. و«من شيء» في محلِّ نصبٍ على الحال من الموصول، أو متعلِّقٌ بمحذوفٍ على جهةِ البيان، أي: أعني من شيء.

والتفويؤُ: تَفَعَّلَ مِنْ فاءٍ يَفِيءُ، أي: رَجَعَ، و«فاء» قاصرٌ، فإذا أُريدَ تعديته عُدِّي بالهمزة كقوله تعالى: «ما أفاء/ اللّهُ على رسوله»^(١) أو بالتضعيف نحو: فَيَأُ اللّهُ الظَّلَّ فَتَفَيَّأُ. وَتَفَيَّأُ مطاوعٌ فهو لازمٌ. ووقع في شعر أبي تمام متعدياً في قوله^(٢) (٣):

٢٩٧٣- طَلَبْتُ ربيعَ ربيعةِ المُمرى لها وتَفَيَّأتُ ظلّاله ممدوداً

واختلَفَ في الفَيءِ فقيلاً: هو مُطْلَقُ الظِّلِّ سواءً كان قبل الزوالِ أو بعده، وهو الموافقٌ لمعنى الآية ههنا. وقيل: «ما كان [قبل]»^(٤) الزوالِ فهو ظلٌّ فقط، وما كان بعده فهو ظلٌّ وفَيءٌ»، فالظلُّ أعَمُّ، يُروى ذلك عن رؤية ابن العجاج^(٥). وقيل: بل يختصُّ الظلُّ بما قبل الزوالِ والفَيءُ بما بعده. قال الأزهري^(٦): «تَفَيَّأُ الظلالِ رجوعُها بعد انتصافِ النهارِ، فالتفويؤُ لا يكون

(١) الآية ٧ من الحشر.

(٢) ديوانه ٤١١/١، والبحر ٤٩٦/٥. والمُمرى: مِنْ مَرَيْتِ الناقةِ إذا مسحتَ ضَرْعَها ليدراً، ويروى المُمهَى مِنْ أَمَهَيْتِ الجبلِ: إذا أرخيتَه. وقوله «ظلّاله» ينبغي أن يقرأ بإشباع كسرة الظاء ليستقيم الوزن العروضي لأنه من الكامل.

(٣) قال أبو حيان (البحر ٤٩٦/٥): «ويحتاج ذلك إلى نَقْلِهِ من كلام العرب متعدياً».

(٤) سقط سهواً من الأصل، وأثبتناه من (ش). (٥) انظر: اللسان (فياً).

(٦) معجم تهذيب اللغة ٥٧٨/١٥. وقوله «فالتفويؤُ» إلى آخر النص يحكيه الأزهري عن أبي طالب النحوي وليس من كلامه.

- النحل -

إلا بالعشيّ، وما انصرفت عنه الشمس، والظلُّ ما يكون بالغداة، وهو ما لم تنلّه [الشمس]^(١) قال الشاعر^(٢):

٢٩٧٤- فلا الظلُّ من بردِ الضحى تستطيعه
ولا الفيء من بردِ العشيّ تذوق

وقال امرؤ القيس أيضاً^(٣):

٢٩٧٥- تيممت العين التي عند ضارجٍ
يفيء عليها الظلُّ عزمضها طام

وقد خطأ ابن قتيبة^(٤) الناس في إطلاقهم الفيء على ما قبل الزوال، وقال: إنما يُطلق على ما بعده، واستدل بالاشتقاق، فإن الفيء هو الرجوع وهو متحقق ما بعد الزوال، فإن الظلُّ يرجع إلى جهة المشرق بعد الزوال بعدما نسخته الشمس قبل الزوال.

وقرأ^(٥) أبو عمرو «تَفِيًّا» بالتاء من فوق مراعاةً لتأنيث الجمع، وبها قرأ يعقوب، والباقون بالياء لأنه تأنيث مجازي.

وقرأ العامة «ظلاله» جمع ظلّ، وعيسى^(٦) بن عمر «ظُلُّهُ» جمع

(١) من تهذيب اللغة.

(٢) البيت لحميد بن ثور الهلالي وهو في ديوانه ٤٠، والمحرر ٤٣٠/٨، والبحر ٤٩٦/٥، واللسان (فيأ).

(٣) ملحق ديوانه ٤٧٦، واللسان (عروض)، والبحر ٤٩٦/٥. وضارج: اسم موضع، والعروض: الطحلب. والأصل «العين الذي» ولعله سهو.

(٤) تفسير غريب القرآن ٢٤٣، تأويل مشكل القرآن ٤١٦.

(٥) السبعة ٣٧٣، الحجة ٣٩١، الإتحاف ١٨٥/٢، البحر ٤٩٦/٥، القرطبي ١١١/١٠.

(٦) المحتسب ١٠/٢، البحر ٤٩٦/٥.

« ظُلَّةٌ » كغُرْفَةٍ وَغُرْفٌ. قال صاحب « اللوامح » في قراءة عيسى^(١) « ظُلَّةٌ » :
« والظُّلَّةُ : الغَيْمُ ، وهو جَسْمٌ ، وبالكسْرِ الفَيءُ وهو عَرَضٌ ، فرأى عيسى أن
التَفْيؤَ الذي هو الرجوعُ بالأجسامِ أَوْلَى منه بالأعراضِ ، وأمَّا في العامة فَعَلَى
الاستعارة » .

قوله : « عن اليمين » فيه ثلاثة أوجهٍ ، أحدها : أنها تتعلَّقُ بـ « يتفياً » ،
ومعناها المجاوزةُ ، أي : تتجاوز الظلالُ عن اليمينِ إلى الشَّمالِ . الثاني : أنها
متعلِّقةٌ بمحذوفٍ على أنها حالٌ من « ظلاله » . الثالث : أنها اسمٌ بمعنى
جانِبٍ ، فعلى هذا تَنَصَّبُ على الظرفِ .

وقوله : « عن اليمينِ والشَّمالِ » فيه سؤالان ، أحدهما : ما المراد باليمينِ
والشَّمالِ ؟ والثاني : كيف أفرد الأولَ وجمع الثاني ؟ وأجيب عن الأولِ
بأجوبةٍ ، أحدها : أنَّ اليمينَ يمينُ الفَلَكِ وهو المشرقُ ، والشَّمالُ شماليه وهي
المغربُ ، وخُصَّ هذان الجانبانِ لأنَّ أقوى الإنسانِ جانباهُ وهما يمينه وشماله ،
وجعل المشرقَ يميناً ؛ لأنَّ^(٢) منه تظهر حركةُ الفَلَكِ اليومية .

الثاني : البلدةُ التي عَرَضُها أقلُّ مِنْ مَيْلِ الشمسِ تكون الشمسُ صيفاً
عن يمينِ البلدِ فيقع الظلُّ عن يمينهم .

الثالث^(٣) : أنَّ المنصوبَ للعبارة : كلُّ جِرْمٍ له ظلٌّ كالجبلِ والشجرِ ،
والذي يترتَّبُ فيه الأيمانُ والشَّمالُ إنما هو البشرُ فقط ، لكنَّ ذِكْرَ الأيمانِ
والشَّمالِ هنا على سبيلِ الاستعارة .

(١) انظر : البحر ٤٩٦/٥ .

(٢) اسم « أن » هنا ضمير الشأن .

(٣) انظر : المحرر ٤٣٣/٨ .

الرابع: قال الزمخشري^(١): «أولم يروا إلى ما خلق الله من الأجرام التي لها ظلال متفيضة عن أيانها وشمائلها عن جانبي كل واحد منها وشقيقه استعارة من يمين الإنسان وشماله لجانبي الشيء، أي: ترجع من جانب إلى جانب». وهذا قريب مما قبله.

وأجيب عن الثاني^(٢) بأجوبة، أحدها: أن الابتداء يقع من اليمين وهو شيء واحد، فلذلك وحّد اليمين ثم يتقصّ شيئاً فشيئاً، حالاً بعد حال/ [٥٥٤/ب] فهو بمعنى الجمع، فصّدق على كل حال لفظه «الشمال»، فتعدّد بتعدّد الحالات. وإلى قريب منه نحا أبو البقاء^(٣).

والثاني: قال الزمخشري^(٤): «واليمين بمعنى الأيمان» يعني أنه مفرد قائم مقام الجمع، وحينئذ فهما في المعنى جمعان كقوله «ويؤلون الدبر»^(٥)، أي: الأدبار.

الثالث: قال الفراء^(٦): «كأنه إذا وحّد ذهب إلى واحد من ذوات الظلال، وإذا جمع ذهب إلى كلها» لأنّ قوله «ما خلق الله من شيء» لفظه واحد ومعناه الجمع، فعبر عن أحدهما بلفظ الواحد كقوله تعالى: «وجعل الظلمات والنور»^(٧) وقوله: «ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم»^(٨).

(١) الكشاف ٤١٢/٢.

(٢) وهو: كيف أفرد الأول وجمع الثاني؟

(٣) الإملاء ٨١/٢.

(٤) الكشاف ٤١٢/٢.

(٥) الآية ٤٥ من القمر.

(٦) معاني القرآن ١٠٢/٢.

(٧) الآية ١ من الأنعام.

(٨) الآية ٧ من البقرة.

- النحل -

الرابع: أنا إذا فَسَّرْنَا اليمينَ بالمشرقِ كانت النقطةُ التي هي مَشْرِقُ الشمسِ واحدةٌ بعينها، فكانت اليمينُ واحدةً، وأمَّا الشَّمائِلُ فهي عباراتٌ عن الانحرافاتِ الواقعةِ في تلك الظلالِ بعد وقوعها على الأرضِ وهي كثيرةٌ، فلذلك عَبَّرَ عنها بصيغةِ الجمعِ.

الخامس: قال الكرمانى: «يُحتملُ أن يُرادَ بالشَّمائِلُ الشِّمالُ والخَلْفُ والقُدَّامُ؛ لأنَّ الظَّلَّ يفيءُ من الجهاتِ كُلِّها، فبُدِيَءَ باليمينِ لأنَّ ابتداءَ التَّفْيُؤِ منها أو تَيَمُّنًا بِذِكْرِها، ثم جَمَعَ الباقي على لفظِ الشِّمالِ لما بين اليمينِ واليسارِ مِنَ التَّضادِّ، ونَزَلَ القُدَّامُ والخَلْفُ منزلةَ الشَّمائِلِ لما بينهما وبين اليمينِ من الخِلافِ».

السادس: قال ابن عطية^(١): «وما قال بعضُ الناس: مِنْ أَنَّ اليمينَ أولُ وَقَعَةٍ^(٢) للظلِّ بعد الزوالِ ثم الآخرُ الغروبُ^(٣) هي عن الشَّمائِلِ؛ ولذلك جَمَعَ الشَّمائِلِ وأفرد اليمينِ، فتخلِطُ من القولِ، وَيَسْطَلُّ مِنْ جهاتٍ. وقال ابن عباس: «إذا صَلَّيْتَ الفجرَ كان ما بين مَطْلَعِ الشمسِ ومَغْرِبِها ظِلًّا ثم بَعَثَ اللهُ عليه الشمسَ دليلاً، فقبضَ إليه الظلُّ، فعلى هذا فأولُ ذُرُورٍ^(٤) الشمسِ فالظلُّ عن يمينِ مستقبلِ الجنوبِ، ثم يبدأ الانحرافُ فهو عن الشَّمائِلِ؛ لأنه حركاتٌ كثيرةٌ وظلالٌ متقطعةٌ فهي شَمائِلٌ كثيرةٌ، فكان الظلُّ عن اليمينِ متصلاً واحداً عامّاً لكلِّ شيءٍ».

(١) المحرر ٤٣٤/٨.

(٢) المحرر: دفعة.

(٣) المحرر: إلى الغروب.

(٤) الأصل: دور.

السابع: قال ابن الضائع^(١): «أَفْرَدَ وَجَمَعَ بالنظر إلى الغائيتين؛ لأنَّ ظِلَّ الغَدَاةِ يَضْمَجُلُ حتى لا يبقى منه إلا اليسيرُ، فكأنه في جهةٍ واحدة، وهي في العَشِيِّ على العكس لاستيلائه على جميع الجهات، فَلَحِظْتَ الغائتان في الآية. هذا من جهة المعنى، وأما مِنْ جهة اللفظ ففيه مطابقة؛ لأنَّ «سُجِّدًا» جمع فطابقه جَمْعُ الشَّمَائِلِ لاتصاله به، فَحَصَلَ في الآية مطابَقَةُ اللفظ للمعنى وَلَحِظْتُهُمَا معاً، وتلك الغايةُ في الإعجاز»^(٢).

قوله: «سُجِّدًا» حالٌ مِنْ «ظلاله» و«سُجِّدًا» جمع ساجد كساهد وشهد، وراكع ورُكِعَ.

قوله: «وهم داخرون» في هذه الجملة ثلاثة أوجه، أحدها: أنها حالٌ من الهاء في «ظلاله». قال الزمخشري^(٣): «لأنه في معنى الجمع، وهو ما خلق الله مِنْ شَيْءٍ له ظِلٌّ وَجُمِعَ بالواو والنون؛ لأنَّ الدُّخُورَ من أوصافِ العقلاء، أو لأن في جملة ذلك مَنْ يَعْقِلُ فَعَلَبَ».

وقد رَدَّ الشيخ^(٤) هذا: بأن الجمهور لا يُجيزون مجيء الحال من المضاف إليه، وهو نظيرُ: «جاءني غلامٌ هندٍ ضاحكةً» قال: «ومن أجاز مجيئها منه إذا كان المضافُ جزءاً أو كالجزء جَوَزَ الحالية منه هنا، لأنَّ الظِّلَّ كالجزء إذ هو ناشئٌ عنه».

الثاني: أنها حالٌ من الضميرِ المستتر في «سُجِّدًا» فهي حالٌ متداخلةٌ.

(١) علي بن محمد الكتامي، أبو الحسن، لازم الشلوبين، له إملاء على الإيضاح، وشرح كتاب سيبويه، توفي سنة ٦٨٠. انظر: البغية ٢/٢٠٤.

(٢) انظر: البحر ٥/٤٩٧.

(٣) الكشاف ٢/٤١٢.

(٤) البحر ٥/٤٩٨.

الثالث: أنها حالٌ مِنْ « ظلاله » فينتصبُ عنه حالان .

ثم لك في هذه الواو اعتباران، أحدهما: أن تجعلها عاطفةً حالاً على مثلها فهي عاطفةٌ، وليست بواو حال، وإن كان خُلُوَ الجملة الاسمية الواقعة حالاً من الواو قليلاً أو ممتنعاً على رأيي . وممّن صرّح بأنها عاطفةٌ أبو البقاء^(١) . والثاني: أنها واو الحال، وعلى هذا فيقال: كيف يقتضي العاملُ حالين؟ فالجوابُ أنه جاز ذلك لأنَّ الثانيةً بدلٌ مِنَ الأولى، فإن أُريد بالسجودِ التذللُ والخضوعُ فهو/ بدلٌ كلٍ من كل، وإن أُريد به حقيقته فهو بدلٌ [أ/٥٥٥] اشتمالٍ؛ إذ السجودُ مشتملٌ على الدُّخور، ونظير ما نحن فيه: «جاء زيد ضاحكاً وهو شاكٍ» فقولك «وهو شاكٍ» يحتمل الحاليةً من «زيد» أو من ضمير «ضاحكاً» .

والدُّخور: التواضعُ قال^(٢):

٢٩٧٦- فلم يَبْقَ إلا داخِرٌ في مُحَيِّسٍ وَمُنَجِّرٌ في غير أرضِكَ في جُحْرٍ

وقيل: هو القهرُ والغلبةُ . ومعنى داخِرُونَ: أذلاءٌ صاغِرُونَ .

أ . (٤٩) قوله تعالى: ﴿مِنْ دَابَّةٍ﴾: يجوز أن يكونَ بياناً لما في السموات وما في الأرض، ويكون لله تعالى في سمائه خَلْقٌ يَدْبُونَ كما يَدْبُ الخَلْقُ الذي في الأرض . ويجوز أن يكونَ بياناً لما في الأرض فقط . قال

(١) الإملاء ٨٢/٢ .

(٢) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ٩٧٩/٢ . ونسبه في اللسان (خيس) إلى الفرزدق، وهو في المحرر ٤٣٦/٨، والقرطبي ١١١/١٥، والبحر ٤٨٧/٥ . والمخيس: السجن . والمنجحر: الداخل في الجحر .

الزمخشري^(١): «فإن قلت: فهلاً جيء بـ «مَنْ» دون «ما» تغليياً للعقلاء من الدواب على غيرهم؟ قلت: لأنه لو جيء بـ «مَنْ» لم يكن فيه دليل على التغليب فكان متناولاً للعقلاء خاصة فجيء بما هو صالح للعقلاء وغيرهم إرادة العموم».

قال الشيخ^(٢): «وظاهر السؤال تسليم أن «مَنْ» قد تشمل العقلاء وغيرهم على جهة التغليب، وظاهر الجواب تخصيص «مَنْ» بالعقلاء، وأن الصالح للعقلاء [وغيرهم]^(٣) «ما» دون «مَنْ» وهذا ليس بجواب؛ لأنه أورد السؤال على التسليم، ثم أورد الجواب على غير التسليم، فصار المعنى: أن «مَنْ» يُغلبُ بها والجواب لا يُغلبُ بها، وهذا في الحقيقة ليس بجواب».

قوله: «وهم لا يَسْتَكْبِرُونَ» يجوز أن تكون الجملة استثناءً أخبر عنهم بذلك، وأن تكون حالاً من فاعل «يَسْجُدُ».

آ. (٥٠) قوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ﴾: يجوز فيها أن تكون مفسرة لعدم استكبارهم، كأنه قيل: ما لهم لا يَسْتَكْبِرُونَ؟ فأجيب بذلك، ويُحتمل أن تكون حالاً من فاعل «لا يَسْتَكْبِرُونَ» ومعنى «يخافون ربهم»، أي: عقابته.

قوله: «مَنْ فوقهم» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن تتعلق بـ «يخافون»، أي: يخافون عذاب ربهم كائناً من فوقهم؛ لأن العذاب إنما ينزل من فوق. الثاني: أنه متعلق بمحذوف على أنه حال من «ربهم» أي يخافون ربهم عالياً عليهم، قاهراً لهم، كقوله تعالى: «وهو القاهر فوق عباده»^(٤).

(١) الكشاف ٤١٢/٢.

(٢) البحر ٤٩٩/٥.

(٣) سقط سهواً من الأصل، وأثبتناه من البحر.

(٤) الآية ١٨ من الأنعام.

آ. (٥١) قوله تعالى: ﴿ اثنین ﴾ : فيه قولان، أحدهما: أنه مؤكّد لـ « إلهين » وعليه أكثر الناس، و « أتخذ » على هذا يحتمل أن تكون متعدية لواحد، وأن تكون متعدية لاثنين، والثاني منها محذوف، أي: لا تتخذوا إلهين اثنين معبوداً.

والثاني: أن « اثنین » مفعول أول، وإنما أحر، والأصل: لا تتخذوا اثنين إلهين، وفيه بُعد.

وقال أبو البقاء^(١): « هو مفعول ثانٍ » وهذا كالغلط إذ لا معنى لذلك البتة، وكلام الزمخشري هنا يفهم أنه ليس بتأكيد فإنه قال^(٢): « فإن قلت: إنما جمعوا بين العدد والمعدود فيما وراء الواحد والاثنين، فقالوا: عندي رجال ثلاثة وأفراس أربعة؛ لأن المعدود عار عن العدد الخاص، فأما رجل ورجلان وقرس وقرسان فمعدودان فيهما دلالة على العدد، فلا حاجة إلى أن يقال: رجل واحد، ورجلان اثنان، فما وجه قوله تعالى « إلهين اثنين »؟ قلت: الاسم الحامل لمعنى الإفراد أو الثنية دل على شيئين: على الجنسية والعدد المخصوص، فإذا أريدت الدلالة على أن المعنى به منهما والذي يساق إليه الحديث هو العدد شفع بما يؤكد العدد، فدل به على القصد إليه والعناية به، ألا ترى أنك لو قلت: إله، ولم تؤكد به الواحد لم يحسن، وخيل أنك تثبت الإلهية لا الوحدانية ».

وقال الشيخ^(٣): « لَمَّا كان الاسم الموضوع للإفراد والثنية قد يتجاوز به فإراد به الجنس نحو: نعم الرجل زيد، ونعم الرجلان الزيدان، وقول

(١) الإملاء ٨٢/٢، واستبعده أبو البقاء.

(٢) الكشاف ٤١٣/٢.

(٣) البحر ٥٠١/٥.

٢٩٧٧- فَإِنَّ النَّارَ بِالْعُودَيْنِ تُذَكِّي وَإِنَّ الْحَرْبَ أَوْلَهَا الْكَلَامُ

أَكَّدَ الْمَوْضُوعَ لهُمَا بِالْوَصْفِ فَقِيلَ: إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ، وَقِيلَ: إِلَهٌ وَاحِدٌ.

قوله: «فِي أَيَّيَّ» منصوبٌ بفعلٍ مضميرٍ مقدرٍ بعده، يُفَسِّرُهُ هَذَا الظَّاهِرُ، أَي: إِيَّايَ ارهَبُوا فَارْهَبُونَ. وَقَدَّرَ ابْنُ عَطِيَّةَ^(٢) «ارْهَبُوا إِيَّايَ فَارْهَبُونَ». قَالَ الشَّيْخُ^(٣): «وَهُوَ ذَهْوٌ عَنِ الْقَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ، وَهِيَ أَنَّ الْمَفْعُولَ إِذَا كَانَ ضَمِيرًا مَنْفَصِلًا وَالْفِعْلُ مُتَعَدِّ لَوَاحِدٍ وَجَبَ تَأْخِيرُ الْفِعْلِ نَحْو: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ»^(٤) وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ كَقَوْلِهِ^(٥):

٢٩٧٨- إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِسَاكَ

وَهَذَا قَدْ مَرَّ تَقْرِيرُهُ فِي أَوَّلِ الْبَقْرَةِ^(٦). وَقَدْ يُجَابُ عَنِ ابْنِ عَطِيَّةَ: بِأَنَّهُ لَا يَقْبَحُ فِي الْأُمُورِ التَّقْدِيرِيَّةِ مَا يَقْبَحُ فِي [الْأُمُورِ] اللَّفْظِيَّةِ. وَفِي قَوْلِهِ: «فِي أَيَّيَّ» التَّفَاتُ مِنْ غَيْبَةٍ وَهِيَ قَوْلُهُ «وَقَالَ اللَّهُ» إِلَى تَكْلُمٍ وَهُوَ قَوْلُهُ «فِي أَيَّيَّ» ثُمَّ التَّفَاتُ إِلَى الْغَيْبَةِ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ «وَلَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ».

آ. (٥٢) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاصْبِرْ﴾: حَالٌ مِنْ «الدِّينِ» الْعَامِلُ فِيهَا

(١) لَمْ أَهْتِدِ إِلَى قَائِلِهِ، مَعَ كَثْرَةِ تَدَاوُلِهِ، وَهُوَ فِي الْبَحْرِ ٥/٥٠١.

(٢) الْمَحْرَرُ ٨/٤٣٨.

(٣) الْبَحْرِ ٥/٥٠١.

(٤) الْآيَةُ ٥ مِنْ الْفَاتِحَةِ.

(٥) تَقَدَّمَ بِرَقْمِ (٨١٥).

(٦) انظُر: الدَّرَالْمُصُونِ ١/٥٩، ٢/٢٣٥.

- النحل -

الاستقرار المتضمن الجار الواقع خيراً. والواصبُ: الدائم، قال حسَّان^(١):
٢٩٧٩- غَيْرْتَهُ الرِّيحُ تَسْفِي بِهِ وَهَزِيمٌ رَعْدُهُ وَاِصْبُ
[وقال] أبو الأسود^(٢):

٢٩٨٠- لا أَبْتغِي الحَمْدَ القليلَ بقاؤه
يوماً بِذَمِّ الدهرِ أَجْمَعِ وَاِصْبَا
وَالوَصْبُ: العليلُ لمدَاوِمَةِ السَّقَمِ له. وقيل^(٣): مِنَ الوَصْبِ
وهو التَّعَبُ، ويكون حينئذٍ على النَّسَبِ، أي: ذَا وَصْبٍ؛ لأنَّ الدينَ فيه
تكاليفٌ ومَشَاقُّ على العبادِ، فهو كقولهِ^(٤):

٢٩٨١- أَصْحَى فُوَادِي بِهِ فَاتِنَا
أي: ذَا فُتُونٍ. وقيل: الواصِبُ: الخَالِصُ.

وقال ابن عطية^(٥): والواوُ في قوله: «وله ما في السموات» عاطفةٌ على
قوله «إلته واحد»، ويجوزُ أن تكونَ واوُ ابتداءً. قال الشيخ^(٦): «ولا يُقال
واوُ ابتداءً إلا لواوِ الحال، ولا تظهرُ هنا الحال». قلت: وقد يُطْلَقُونَ واوُ

(١) ديوانه ٢٨٢، وهو من المديد، والمحزر ٤٣٩/٨، والبحر ٥٠٠/٥، تسفي: تحمل
التراب. والهزيم: السحاب الممطر. يصف مكاناً غيرته الريح والأمطار.
(٢) ديوانه ٣٧، والقرطبي ١١٤/١٠، والمحزر ٤٣٩/٨، والمجاز ٣٦١/١.
(٣) نسب أبو حيان هذا القول لابن الأتباري. انظر: البحر ٥٠١/٥.
(٤) تمامه:

رَخِيمُ الكَلَامِ قَطِيعُ القِيَا م
ولم أهدِ إلى قائله، وهو في اللسان (فتن)، والبحر ٥٠١/٥، والمحزر ٤٤٠/٨.
(٥) المحزر ٤٣٨/٨، وقد عاد إلى أول الآية.
(٦) البحر ٥٠١/٥.

الابتداء، ويريدون وَاوَّ الاستئناف، أي: التي لم يُقصدَ بها عطفٌ ولا تَشْرِيكٌ، وقد نُصِّوا على ذلك فقالوا: قد يُوتَى بالواو أول كلامٍ من غير قصدٍ إلى عطفٍ. واستدلوا على ذلك بإتيانهم بها في أول قصائدهم وأشعارهم، وهو كثيرٌ جداً. ومعنى قوله (١) «عاطفة على قوله «إلهٌ واحدٌ»، أي: أنها عطفَتْ جملةً على مفرد، فيجبُ تأويلها بمفردٍ لأنها عطفَتْ على الخبر فيكونُ خبراً، ويجوز على كونها عاطفةً أن تكونَ عاطفةً على الجملة بأسرها، وهي قوله «إنما هو إلهٌ واحدٌ» وكأنَّ ابنَ عطية قَصَدَ بواو الابتداء هذا، فإنها استئنافيةٌ.

آ. (٥٣) قوله تعالى: ﴿وما بكم﴾: يجوز في «ما» وجهان، أحدهما: أن تكونَ موصولةً، والجارُ صلتهَا، وهي مبتدأ، والخبرُ قوله «فمن الله» والفاءُ زائدةٌ في الخبر لتضمينِ الموصولِ معنى الشرط، تقديره: والذي استقرَّ بكم. و«من نعمةٍ» بيان للموصول. وقدَّر بعضهم متعلقٌ «بكم» خاصاً فقال: «وما حلَّ بكم أو نزل بكم» وليس بجيدٍ؛ إذ لا يُقدَّر إلا كونُ مطلقٍ.

والثاني: أنها شرطية، وفعلُ الشرطِ بعدها محذوفٌ وإليه نحا الفراء (٢)، وتبعه الحوفيُّ وأبو البقاء (٣). قال الفراء: «التقدير: وما يكن بكم». وقد رُدَّ هذا بأنه لا يُحذفُ فعلٌ إلا بعد «إن» خاصةً، في موضعين، أحدهما: أن يكونَ في باب الاشتغال نحو: «وإنَّ أحدَ من المشركين استجارك» (٤) لأنَّ المحذوفَ في حكم المذكور. والثاني: أن تكونَ «إن» متلوَّةً بـ «لا»

(١) أي قول ابن عطية.

(٢) معاني القرآن ١٠٤/٢.

(٣) الإملاء ٨٢/٢.

(٤) الآية ٦ من التوبة.

النافية، وأن يدلَّ على الشرط ما تقدّمه من الكلام كقوله^(١):
٢٩٨٢ - فطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكُفٍّ وَإِلَّا يَعْطَلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ
أي: وإن لا تَطَلَّقَهَا، فَحَذَفَ لدلالة قوله « فَطَلَّقَهَا » عليه فإن لم توجد
« لا » النافية، أو كانت الأداة غير « إن » لم يُحذف إلا ضرورة، مثال
الأول^(٢):

٢٩٨٣ - قَالَتْ بِنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ
كَانَ غَنِيًّا مُعْدِمًا قَالَتْ: وَإِنْ
أي: وإن كان غنياً رَضِيَّتَهُ. ومثال الثاني^(٣):
٢٩٨٤ - صَعْدَةُ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمِيلُ
وقول الآخر^(٤):

٢٩٨٥ - فَمَتَى وَاغْلٌ يَنْبُهُمْ يُحْيُو هـ وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي
قوله: «فإليه تجأرون» الفاء جواب «إذا». والجوار رفع الصوت، قال
رؤبة يصف راهباً^(٥): /

[١/٥٥٧]

-
- (١) البيت للأحوص، وهو في ديوانه ١٩٠، والإنصاف ٧٢، وشرح التصريح ٢٥٢/٢،
والعيني ٤٣٥/٤، والهمع ٦٢/٢، والدرر ٧٨/٢. والمفروق: وسط الرأس.
(٢) تقدم برقم (٢٧٠). وقوله «غنياً» كذا في الأصل. والمشهور «فقيراً».
(٣) البيت لكعب بن جعيل أول لحسام بن ضرار. وهو في الكتاب ٤٥٨/١، والمقتضب
٧٥/٢، وأمالي الشجري ٣٣٢/١، والإنصاف ٦١٨، وابن يعيش ١٠/٩، والخزانة
٤٥٧/١. والصعدة: القناة المستوية. الحائر: المكان المظتمن الوسط تتحير فيه
المياه. يشبه قد المرأة بقناة.
(٤) تقدم برقم (١٦٦١).
(٥) البيت للأعشى وليس لرؤبة، وهو في الديوان ٥٣، والمحرر ٤٤٢/٨. والقصيد في
مديح قيس بن معديكرب.

- النحل -

٢٩٨٦- يُرَاوِحُ مِنْ صَلَوَاتِ الْمَلِيحِ لِكَ طَوَّراً سُجُوداً وَطَوَّراً جُؤَاراً

ومنهم مَنْ قَيَّده بالاستغاثه، وأنشد الزمخشري^(١):

٢٩٨٧- جَارُ سَاعَاتِ النِّيَامِ لِرَبِّهِ

وقيل: الجُؤَارُ كالجُؤَارِ، جَارُ الثورِ وخَارَ واحد، إلا أن هذا مهموزُ العين وذاك معتلها. وقال الراغب^(٢): «جَارٌ إذا أفرط في الدعاء والتضرع، تشبيهاً بجُؤَارِ الوَحْشِيَّاتِ».

وقرأ^(٣) الزهري: «تَجْرُونَ» بحذف الهمزة وإلقاء حركتها على الساكن قبلها، كما قرأ نافع «رِدَاءً»^(٤) في «رِذَاءً».

آ. (٥٤) قوله تعالى: ﴿إِذَا كَشَفَ﴾: «إذا» الأولى شرطية والثانية فجائية جوائها. وفي الآية دليل على أن «إذا» الشرطية لا تكون معمولاً لجوابها؛ لأن ما بعد «إذا» الفجائية لا يعمل فيما قبلها.

وقرأ^(٥) قتادة «كاشَفَ» على فاعل. قال الزمخشري^(٦): «بمعنى فَعَلَ، وهو أقوى مِنْ «كَشَفَ» لأن بناء المغالبة يدل على المبالغة».

قوله: «منكم» يجوز أن يكون صفة لـ «فريق» و«من» للتبعض، ويجوز أن تكون للبيان. قال الزمخشري^(٧): «كأنه قال: إذا فريق كافر، وهم أنتم».

(١) أساس البلاغة ٥٠ (جار) ولم أقف على البيت.

(٢) المفردات ١٠٣.

(٣) المحتسب ١٠/٢، البحر ٥٠٢/٥.

(٤) من الآية ٣٤ من القصص. وانظر: السبعة ٤٩٤.

(٥) المحتسب ١٠/٢، البحر ٥٠٢/٥، الشواذ ٧٣.

(٦) الكشاف ٤١٣/٢. (٧) الكشاف ٤١٣/٢.

آ. (٥٥) قوله تعالى: ﴿لِيَكْفُرُوا﴾: في هذه اللامِ ثلاثةٌ أوجهٍ، أحدها: أنها لامٌ كي، وهي متعلّقةٌ بـ «يُشْرِكُونَ»، أي: إنّ إشراكهم سببه كفرهم به. الثاني: أنها لامٌ الصيرورة، أي: صار أمرهم إلى ذلك. الثالث: أنها لامٌ الأمر، وإليه نحا الزمخشري^(١).

وقرأ^(٢) أبو العالية - ورواها مكحول^(٣) عن أبي رافع^(٤) مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه صلى الله عليه وسلم «فَيَمْتَعُوا» بضمّ الياء مِنْ تَحْتِ، ساكنَ الميمِ مفتوحِ التاء، مضارعٌ مُتَعٍ مبنياً للمفعول. «فسوف يَعْلَمُونَ» بالياء مِنْ تَحْتِ أيضاً. وهذا المضارع في هذه القراءة يجوز أن يكونَ حَذْفُ النونِ فيه: إمّا للنصبِ عطفاً على «ليكفروا» إنّ كانت لامٌ كي، أو للصيرورة، وإمّا للنصبِ أيضاً، ولكنْ على جوابِ الأمرِ إنّ كانت اللامُ للأمر. ويجوز أن يكونَ حَذْفُهَا للجزمِ عطفاً على «ليكفروا» إنّ كانت للأمر أيضاً.

آ. (٥٦) قوله تعالى: ﴿لِمَا لَا يَعْلَمُونَ﴾: الضميرُ في «يَعْلَمُونَ» يجوز أن يكونَ للكفار، أي: لما لا يَعْلَمُ الكفار، ومعنى لا يَعْلَمُونَهَا: أنهم يُسْمُونَهَا آلهةً، ويعتقدون أنها تُضُرُّ وتَنْفَعُ وتَسْمَعُ، وليس الأمرُ كذلك. ويجوز أن يكونَ للآلهةِ وهي الأصنامُ، أي: لأشياءٍ غيرِ موصوفةٍ بالعلم.

(١) الكشاف ٤١٤/٢.

(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٥٠٢/٥، المحتسب ١١/٢، الشواذ ٧٣.

(٣) مكحول بن أبي مسلم الهذلي بالولاء، فقيه الشام في عصره، محدّث. قال الزهري: «لم يكن في زمنه أبصر منه بالفتيا». توفي سنة ١١٢هـ. انظر: تذكرة الحفاظ ١٠١/١، ميزان الاعتدال ١٩٨/٣.

(٤) اختلّف في اسمه بين: إبراهيم وأسلم وثابت وهرمز، القبطي. مات في أول خلافة علي. انظر: تقريب التهذيب ٦٣٩.

- النحل -

و«نصيياً» هو المفعول الأول، والجارُّ قبله هو الثاني، أي: ويُصَيِّرون للأصنام نصيياً. و«مماً رَزَقْنَاهُمْ» يجوز أن يكون نعتاً لـ «نصيياً»، وأن يتعلَّق بالجعل. فد «مِنْ» على الأول للتبعيض، وعلى الثاني للابتداء.

آ. (٥٧) قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾: يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن هذا جملةٌ مِنْ مبتدأ وخبر، أي: يجعلون لله البنات، ثم أخبر أنَّ لهم ما يشتهون. وجوز الفراء^(١) والحوفي^(٢) والزمخشري^(٣) وأبو البقاء^(٤): أن تكون «ما» منصوبةً المحلَّ عطفاً على «البنات» و«لهم» عطفٌ على «لله»، أي: ويجعلون لهم ما يشتهون.

قال الشيخ^(٥): «وقد ذهلوا عن قاعدة نحوية: وهو أنه لا يتعدَّى فعلُ المضمر المتصل إلى ضميره المتصل إلا في باب ظنَّ وفي عديم وفقد، ولا فرق بين أن يتعدَّى الفعل بنفسه أو بحرف الجر، فلا يجوز: «زيدٌ ضربه»، أي: ضرب نفسه، ولا «زيدٌ مرَّ به»، أي: مرَّ بنفسه، ويجوز: «زيدٌ ظنَّ قائماً»، و«زيدٌ فقد» و«عديمه»، أي: ظنَّ نفسه قائماً وفقد نفسه وعديمها^(٥). إذا تقرَّر هذا فجعل «ما» منصوبةً عطفاً على «البنات» يؤدي إلى [٥٥٧/ب] تعدِّي فعلِ المضمر المتصل وهو واو/ «يَجْعَلُونَ» إلى ضميره المتصل،

(١) معاني القرآن ١٠٥/٢.

(٢) الكشاف ٤١٤/٢.

(٣) عبارة أبي البقاء وقيل «ما» في موضع نصب عطفاً على «نصيياً». الإملاء ٨٢/٢.

(٤) البحر ٥٠٣/٥ - ٥٠٤.

(٥) قال بعد ذلك: «والضمير المجرور بالحرف كالمنسوب المتصل، فلا يجوز: زيد غضب عليه تريد: غضب على نفسه».

وهو «هم» في «لهم»^(١). انتهى ملخصاً.

وما ذكره^(٢) يحتاج إلى إيضاحٍ أكثرٍ من هذا فأقول فيها مختصراً: اعلم أنه لا يجوز تَعَدِّي فِعْلِ المضمَرِ المتصلِ ولا فعلِ الظاهرِ إلى ضميرِهما المتصلِ، إلا في بابِ ظَنٍّ وأخواتِها من أفعالِ القلوبِ، وفي فَقَدِ وَعَدِمِ، فلا يجوز: «زيدُ ضربه» ولا «ضربه زيد»، أي: ضربَ نفسه. ويجوز: «زيد ظنُّه قائماً»، وظنُّه زيدٌ قائماً، و«زيدُ فَقَدَهُ وَعَدِمَهُ»، ولا يجوز تَعَدِّي فِعْلِ المضمَرِ المتصلِ إلى ظاهره في بابِ من الأبوابِ، لا يجوز: «زيداً ضرب»، أي: ضربَ نفسه.

وفي قولِي: «إلى ضميرِهما المتصلِ» قيدان أحدهما: كونه ضميراً فلو كان ظاهراً كالنفس لم يمتنع نحو: «زيدٌ ضربَ نفسه» و«ضربَ نفسه زيدٌ». والثاني: كونه متصلاً، فلو كان منفصلاً جاز نحو: «زيدٌ ما ضربَ إلا إياه»، و«ما ضربَ زيدٌ إلا إياه»، وَعِلْلُ هذه المسألةِ وأدلتُها موضوعُها غيرُ هذا الموضوعِ، وقد اتَّقنتُها في «شرح التسهيل».

وقال مكي^(٣): «وهذا لا يجوزُ عند البصريين، كما لا يجوزُ جعلتُ لي طعاماً، إنما يجوزُ: جعلتُ لنفسي طعاماً، فلو كان لفظُ القرآنِ «ولأنفسِهِم ما يَشْتَهُون» جاز ما قال الفراء عند^(٤) البصريين. وهذا أصلٌ يحتاج إلى تعليلٍ وبَسْطٍ كثيرٍ». قلت: ما أشارَ إليه من المَنعِ قد عرَفْتَهُ والله الحمدُ مما قَدَّمْتَهُ لك.

(١) وقال: فهو نظير «زيد غضب عليه».

(٢) قوله «ما ذكره» من (ش) وفي الأصل رُسِمَت: عده.

(٣) مشكل إعراب القرآن ١٦/٢.

(٤) تكرر قوله «عند» في الأصل.

- النحل -

وقال الشيخ^(١) بعد ما حكى أن « ما » في موضع نصبٍ عن الفراءِ
ومَنْ تبعه: «وقال أبو البقاء^(٢) - وقد حكاه - وفيه نظرٌ» قلت: وأبو البقاء
لم يجعل النظرَ في هذا الوجه، إنما جعله في تضعيفه بكونه يؤدي إلى تعدي
فِعْلِ المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في غير ما استثنى فإنه قال:
«وضَعَفَ قومٌ هذا الوجهَ وقالوا: لو كان كذلك لقال: ولأنفسهم، وفيه نظرٌ»
فجعل النظرَ في تضعيفه لا فيه.

وقد يُقال: وَجْهُ النظرِ الممتنعُ تعدي ذلك الفعلِ، أي: وقوعه على
ما جُرَّ بالحرف نحو: «زيدٌ مرٌّ به» فإن المرورَ واقعٌ بزيد، وأمَّا ما نحن فيه
فليس الجعلُ واقعاً بالجاعلين، بل بما يشتهون، وكان الشيخُ يعترض دائماً
على القاعدةِ المتقدمةِ بقوله تعالى: «وهزِّي إليك بجدعِ النخلة»^(٣) «واضمم
إليك جناحك»^(٤) والجوابُ عنهما ما تقدّم: وهو أن الهزَّ والضمَّ ليسا واقعين
بالكاف، وقد تقدّم لنا هذا في مكانٍ آخر، وإنما أعدته لصعوبته وخصوصية
هذا بزيادةِ فائدةٍ.

آ. (٥٨) قوله تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهَهُ﴾: يجوز أن تكونَ على بابها
من كونها تدلُّ على الإقامة نهاراً على الصفةِ المسندةِ إلى اسمها، وأن تكونَ
بمعنى صار، وعلى التقديرين فهي ناقصةٌ، و«مُسَوِّدًا» خبرها. وأمَّا «وجهه»
ففيه وجهان، المشهور - وهو المتبادرُ إلى الذهن - أنه اسمها. والثاني: أنه

(١) البحر ٥٠٣/٥.

(٢) الإملاء ٨٢/٢.

(٣) الآية ٢٥ من مريم.

(٤) الآية ٣٢ من القصص.

بدلُ من الضمير المستتر في « ظل » بدلُ بعضٍ من كل، أي: ظلَّ أحدُهم وجهه، أي: ظلَّ وجهه أحدُهم.

قوله: «كَظِيمٍ» يجوز أن يكونَ بمعنى فاعِل، وأن يكونَ بمعنى مَفْعول كقوله «وهو مَكْظُومٌ»^(١). والجملة حال^(٢) من الضمير في « ظَلَّ »، أو مِن «وجهه»، أو من الضمير في «مُسَوِّدًا». وقال أبو البقاء^(٣) هنا: «فلو قرئ «مُسَوِّدٌ» يعني بالرفع لكان مستقيماً، على أن تَجْعَلَ اسمَ «ظَلَّ» مضمراً^(٤)، والجملة خبرها». وقال في سورة الزخرف^(٥): «ويُقرآن بالرفع على أنه مبتدأ وخبر في موضع خبرٍ «ظَلَّ».

آ. (٥٩) قوله تعالى: ﴿يَتَوَارَى﴾: يحتمل أن تكونَ مستأنفة، وأن تكونَ حالاً ممَّا كانت الأولى حالاً منه، إلا [مِنْ] «وجهه» فإنه لا يليق ذلك به، ويجوز أن تكونَ حالاً من الضمير في «كظيم».

قوله: «مِنَ القومِ مِنْ سُوءٍ» يُعلِّق هنا جارَّان بلفظٍ واحدٍ لاختلافِ معناهما؛ فإنَّ الأولى للابتداء، والثانية للعلّة، أي: من أجلِ سُوءٍ ما بُشِّرَ به.

قوله «أَيُّمِسِكُهُ». قال أبو البقاء^(٦): «في موضع الحال تقديره: يتوارى متردداً: هل يُمَسِّكُهُ أم لا»، وهذا خطأ عند النحويين؛ لأنهم نَصُّوا على أن

(١) «إذ نادى وهو مكظوم» الآية ٤٨ من القلم.

(٢) الأصل: «حالاً» وهو سهو.

(٣) الإملاء ٨٢/٢.

(٤) الأصل: «مضمراً» وهو سهو.

(٥) في الآية ١٧ «ظَلَّ وجهه مُسَوِّدًا وهو كظيم». الإملاء ٢٢٧/٢. ولم أجد مَنْ نسب هذه القراءة، وانظر فيها القرطبي ٧٠/١٦.

(٦) الإملاء ٨٢/٢.

الحال لا تقع (١) جملةً طلبيةً. والذي يظهر أن هذه الجملة الاستفهامية معمولةٌ لشيءٍ محذوفٍ هو حالٌ من فاعل «يتوارى» المتمم للكلام، أي: يتوارى ناظرًا أو مفكرًا: أَيْمَسِكُهُ عَلَى هُونٍ.

والعامةُ على تذكير الضمائر اعتباراً بلفظ «ما» وقرأ (٢) / الجحدريُّ «أَيْمَسِكُهَا»، «أَمْ يَدُسُّهَا» مُرَاعَاةً لِلْأُنْثَى أَوْ لِمَعْنَى «مَا». وَقُرِئَ «أَيْمَسِكُهُ أَمْ يَدُسُّهَا» [٥٥٨/أ]

والجحدريُّ (٣) وعيسى قرأ على «هوان» بزنة «قَدَالٍ»، وفرقةٌ على «هَوْنٍ» بفتح الهاء، وهي قَلْبَةٌ هُنَا؛ لِأَنَّ «الْهَوْنَ» بِالْفَتْحِ الرَّفْقُ وَاللِّينُ، وَلَا يَنَاسِبُ مَعْنَاهُ هُنَا، وَأَمَّا «الْهَوَانُ» فَبِمَعْنَى هَوْنٍ الْمَضْمُومَةِ.

قوله: «عَلَى هَوْنٍ» فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فَإِنَّهُ قَالَ: يُمَسِكُهُ مَعَ رِضَاهُ بِهَوَانِ نَفْسِهِ وَعَلَى رِغْمِ أَنْفِهِ.

والثاني: أَنَّهُ حَالٌ مِنَ الْمَفْعُولِ، أَي: يُمَسِكُهَا ذَلِيلَةً مُهَانَةً. وَالذُّسُّ: إِخْفَاءُ الشَّيْءِ وَهُوَ هُنَا عِبَارَةٌ عَنِ الْوَأْدِ.

آ. (٦٢) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَيْسَتْ لَهُمُ الْكُذِبُ﴾: الْعَامَّةُ عَلَى أَنَّ «الْكَذِبَ» مَفْعُولٌ بِهِ، وَ«أَنَّ لَهُمُ الْحَسَنَى» بَدَلٌ مِنْهُ بَدَلُ كُلِّ مَنْ كُلِّ، أَوْ عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ، أَي: بِأَنَّ لَهُمُ الْحَسَنَى.

(١) قوله «لا تقع» مخروم في الأصل.

(٢) القرطبي ١٠/١١٧، البحر ٥/٥٠٤.

(٣) القرطبي ١٠/١١٧، البحر ٥/٥٠٤.

- النحل -

وقرأ^(١) الحسن «أَلْسِنَتُهُمْ» بسكون التاء تخفيفاً، وهي تُشبه تسكين لامِ «بلى وَرُسُلَنَا لديهم يكتبون»^(٢)، وهمزة «بارئكم»^(٣) ونحوه.

والألسنة جمع «لسان» مراداً به التذكير^(٤) فجمع كما يُجمعُ فعال المذكر نحو: حِمَارٌ وَأَحْمِرَةٌ، وإذا أُريد به التأنيثُ جُمِعَ جمعَ أَفْعَلٍ كذِرَاعٍ وَأَذْرُعٍ.

وقرأ^(٥) معاذ بن جبل «الكُذْبُ» بضم الكاف والذال ورفع الباء، على أنه جَمْعُ كَذُوبٍ كَصُبُورٍ وَصُبْرٍ، وهو مقيسٌ، وقيل: جمع كاذب نحو: شَارِفٌ^(٦) وَشُرْفٌ، كقولها^(٧):

٢٩٨٨ - أَلَا يَا حَمْرُ لِلشُّرْفِ النَّوَاءِ

لكنه غيرُ مقيسٍ، وهو حينئذٍ صفةٌ لـ «أَلْسِنَتِهِمْ»، وحينئذٍ يكون «أَنْ لَهُمُ الحُسْنَى» مفعولاً به. وقد تقدّم الكلامُ في «لَا جَرَمَ»^(٨) مستوفى في هود. قوله: «وَأَنَّهُمْ مُفْرَطُونَ» قرأ نافع^(٩) بكسرِ الراءِ اسمَ فاعلٍ مِنْ أَفْرَطَ

(١) البحر ٥٠٦/٥.

(٢) الآية ٨٠ من الزخرف. ولم أقف على صاحب هذه القراءة.

(٣) الآية ٥٤ من البقرة، وهي رواية عن أبي عمرو. انظر: الدر المصون ٣٦١/١.

(٤) انظر: المذكر والمؤنث للفراء ٧٤.

(٥) البحر ٥٠٦/٥، المحتسب ١١/٢.

(٦) الشارف: الناقة المسنة.

(٧) تقدم برقم (١٧٥٥).

(٨) انظر: الدر ٣٠٣/٦.

(٩) السبعة ٣٧٤، الإتحاف ١٨٥/٢، النشر ٣٠٤/٢، البحر ٥٠٦/٥، الحجة ٣٩١،

التيسير ١٣٨.

- النحل -

إذا تجاوزَ، فالمعنى: أنهم يتجاوزون الحدَّ في معاصي الله تعالى. فأفعل هنا قاصراً. والباقون بفتحها اسم مفعولٍ مِنْ أَفْرَطُتْهُ، وفيه معنيان، أحدهما: أنه مِنْ أَفْرَطُتْهُ خلفي، أي: تركته ونسيته، حكى الفراء^(١) أن العرب تقول: أَفْرَطْتُ مِنْهُمْ ناساً، أي: خلقتهم، والمعنى: أنهم منسيون متروكون في النار. والثاني: أنه مِنْ أَفْرَطُتْهُ، أي: قَدَّمْتُهُ إلى كذا، وهو منقولٌ بالهمزة مِنْ فَرَطُ إلى كذا، أي: تقدَّم إليه، كذا قال الشيخ^(٢)، وأنشد للقطامي^(٣):

٢٩٨٩- واستعجلونا وكانوا من صحابتنا كما تعجل فراط لوراد

فَجَعَلَ «فَرَطٌ» قاصراً و«أفراط» منقولاً. وقال الزمخشري^(٤): «بمعنى يتقدمون إلى النار، ويتعجلون إليها، مِنْ أَفْرَطُتْ فُلاناً وفَرَطُتْهُ إذا قَدَّمْتَهُ إلى الماء»، فجعل فَعَلَ وأفعل بمعنى، لا أن أفعل منقولٌ مِنْ فَعَلَ، والقولان محتملان، ومنه «الْفَرَطُ»، أي: المتقدم. قال عليه السلام^(٥): «أنا فَرَطُكُمْ على الحوض»، أي: سابقكم. ومنه^(٦) «واجعله فَرَطاً وذُخْراً»، أي: متقدماً بالشفاعة وتثقيل الموازين.

وقرأ^(٧) أبو جعفر - في رواية - «مُفَرِّطُونَ» بتشديد الراء مكسورة مِنْ

(١) معاني القرآن ١٠٧/٢.

(٢) البحر ٥٠٦/٥.

(٣) اللسان (فرط)، والمحرر ٤٥٢/٨.

(٤) الكشاف ٤١٥/٢.

(٥) رواه البخاري: الفتح كتاب الرقاق ٤٦٣/١١، ٥٣ باب في الحوض. ابن حنبل ٢٥٧/١.

(٦) رواه البخاري: الفتح كتاب الجنائز ٢٠٣/٣، ٦٥ باب قراءة فاتحة الكتاب على الجنائز، ابن ماجه كتاب الزهد ١٤٤٠/٢، ٣٦ باب ذكر الحوض.

(٧) الإتحاف ١٨٥/٢، البحر ٥٠٦/٥، القرطبي ١٢١/١٠، النشر ٣٠٤/٢.

- النحل -

فَرَطَ فِي كَذَا: أَي: قَصَّرَ، وَفِي رِوَايَةٍ: مَفْتُوحَةٌ، مِنْ فَرَطْتَهُ مُعَدِّئِي بِالتَّضْعِيفِ مِنْ فَرَطَ بِالتَّخْفِيفِ، أَي: تَقَدَّمَ وَسَبَقَ.

وقرأ^(١) عيسى بن عمر والحسن «لا جَرَمَ إِنْ لَهِمُ النَّارَ وَإِنَّهُمْ» بِكسْرِ «إِنْ» فِيهِمَا عَلَيَّ أَنَّهَا جَوَابُ قَسَمٍ أَغْنَتْ عَنْهُ «لا جَرَمَ».

آ. (٦٣) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَهُوَ وَلِيَّهُمُ الْيَوْمَ﴾: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ حِكَايَةً حَالٍ مَاضِيَةٍ، أَي: فَهُوَ نَاصِرُهُمْ، أَوْ آتِيَةٍ، وَيُرَادُ بِالْيَوْمِ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، هَذَا إِذَا عَادَ الضَّمِيرُ عَلَيَّ «أُمَّم» وَهُوَ الظَّاهِرُ.

وَجَوَّزَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢) أَنْ يَعُودَ عَلَيَّ قَرِيشَ، فَيَكُونَ حِكَايَةً حَالٍ فِي الْحَالِ لَا مَاضِيَةٍ وَلَا آتِيَةٍ، وَجَوَّزَ أَنْ يَكُونَ عَائِدًا عَلَيَّ «أُمَّم» وَلَكِنْ عَلَيَّ حَذَفَ مِضَافٌ تَقْدِيرُهُ: فَهُوَ وَلِيُّ أُمَّثَلِهِمُ الْيَوْمَ. وَاسْتَبَعَدَهُ الشَّيْخُ^(٣)، وَكَأَنَّ الَّذِي حَمَلَهُ عَلَيَّ ذَلِكَ قَوْلُهُ «الْيَوْمَ» فَإِنَّهُ ظَرَفَ حَالِيَّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ عَلَيَّ حِكَايَةً الْحَالِ الْمَاضِيَةِ أَوْ الْآتِيَةِ^(٤).

آ. (٦٤) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُدًى وَرَحْمَةً﴾: فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمَا انْتَصَبَا عَلَيَّ أَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ مِنْ أَجْلِهِمَا، وَالنَّاصِبُ «أَنْزَلْنَا»، وَلَمَّا اتَّحَدَ الْفَاعِلُ فِي الْعِلَّةِ وَالْمَعْلُولِ وَصَلَ الْفِعْلُ إِلَيْهِمَا بِنَفْسِهِ، وَلَمَّا لَمْ يَتَّحَدَ فِي قَوْلِهِ: «وَمَا أَنْزَلْنَا إِلَّا لِنُبَيِّنَ»؛ لِأَنَّ فَاعِلَ الْإِنزَالِ اللَّهُ، وَفَاعِلَ التَّبْيِينِ الرَّسُولُ/ وَصَلَ [٥٥٨/ب]

(١) البحر ٥٠٦/٥.

(٢) الكشف ٤١٦/٢.

(٣) البحر ٥٠٧/٥.

(٤) ليس هذا وجه الاستبعاد من الشيخ؛ لأن الشيخ نفسه أقر تقدير الحال الماضية أو الآتية، وإنما وجه الاستبعاد كما يقول «لاختلاف الضمائر من غير ضرورة تدعو إلى ذلك».

- النحل -

الفعل إلى العلة بالحرف ف قيل: «إلا لتبين»، أي: لِأَنَّ تَبِينَ، على أَنَّ هذه اللامَ لا تَلزَمُ من جهةٍ أخرى: وهي كونُ مجرورها «أَنَّ». وفيه خلافٌ في خصوصية هذه المسألة.

وهذا معنى قول الزمخشري^(١) فإنه قال: «معطوفان على محلّ «لتبين» إلا أنهما انتصبا على أنهما مفعولٌ لهما، لأنهما فعلٌ الذي أنزل الكتاب، ودخلت اللامُ على «لتبين» لأنه فعلُ المخاطبِ لا فعلُ المُنزَلِ، وإنما ينتصبُ مفعولاً له ما كان فعلُ الفاعلِ^(٢) الفعل المعلن». قال الشيخ^(٣): «قوله «معطوفان على محلّ «لتبين» ليس بصحيح؛ لأنَّ محلّه ليس نصباً فيُعطفُ منصوبٌ [عليه]^(٤)، ألا ترى أنه لو نصبه لم يَجْزُ لاختلافِ الفاعل».

قلت: الزمخشريُّ لم يجعلِ النصبَ لأجلِ العطفِ على المحلِّ، إنما جَعَلَهُ بوصولِ الفعلِ إليهما لاتحادِ الفاعلِ كما صرَّحَ به فيما حكَّيته عنه آنفاً، وإنما جَعَلَ العطفَ لأجلِ التشريكِ في العِلِّيَّةِ لا غير، يعني أنهما علتان، كما أَنَّ «لتبين» علةٌ. ولئن سَلَّمْنَا أنه نُصِبَ عطفاً على المحلِّ فلا يَضُرُّ ذلك. قوله^(٥): «لأنَّ محلّه ليس نصباً» ممنوعٌ، وهذا ما لا خلافَ فيه: مِنْ أَنَّ محلَّ الجارِّ والمجرورِ النصبُ لأنه فَضْلَةٌ، إلا أنَّ يقومَ مقامَ مرفوعٍ، ألا ترى إلى تخريجهم قوله «وأرجلكم»^(٦) في قراءة النصبِ على العطفِ على محلِّ

(١) الكشاف ٤١٦/٢.

(٢) الكشاف: فاعل.

(٣) البحر ٥٠٧/٥.

(٤) من البحر.

(٥) أي قول أبي حيان.

(٦) الآية ٦ من المائدة، والنصب قراءة نافع وابن عامر والكسائي وحفص. انظر: الدر

المصون ٢٠٩/٤.

«برؤوسكم»، ويُجيزون «مَرَرْتُ بزيدٍ وعمراً» على خلافٍ في ذلك، بالنسبة إلى القياسِ وعدمِهِ لا في أصلِ المسألة. وهذا بحثٌ حسنٌ تركه المَرَدُّودُ عليه.

آ. (٦٦) قوله تعالى: ﴿نُسْقِيكُمْ﴾: يجوز أن تكونَ هذه الجملةُ مفسرةً للعبرة، كأنه قيل: كيف العبرة؟ فقيل: نُسْقِيكُمْ من بينِ فَرثٍ ودمٍ لبناًخالصاً. ويجوز أن تكونَ خبراً لمبتدأ مضمراً، والجملةُ جوابٌ لذلك السؤالِ، أي: هي، أي: العبرةُ نُسْقِيكُمْ، ويكونُ كقولهم^(١): تَسْمَعُ بالمُعَيَّدِي خَيْرٌ من أن تَرَاهُ.

وقرأ^(٢) نافع وابنُ عامر وأبو بكر «نَسْقِيكُمْ» بفتح النون هنا وفي المؤمنين^(٣). والباقون بضمِّها فيهما. واختلف الناس: هل سَقَى وأسقى لغتان^(٤) بمعنى واحدٍ أم بينهما فرقٌ؟ خلافٌ مشهور. فقيل: هما بمعنى، وأنشد جمعاً بين اللغتين^(٥):

٢٩٩٠- سَقَى قومي بني مَجْدٍ وأسقى نُمَيْرًا والقبائلَ من هلالِ

دعا للجميع بالسَّقْيِ والخِصْبِ. و«نُمَيْرًا» هو المفعول الثاني، أي: ماءً نُمَيْرًا. وقال أبو عبيد: «مَنْ سَقَى الشَّفَةَ: سَقَى فقط، وَمَنْ سَقَى الشَّجَرَ والأرضَ: أسقى، وللداعي لأرضٍ بالسَّقْيَا وغيرها: أسقى فقط». وقال

(١) مجمع الأمثال ١/١٢٩.

(٢) السبعة ٣٧٤، النشر ٣٠٤/٢، البحر ٥٠٨/٥، القرطبي ١٠/١٢٣، الحجة ٣٩١، الإتحاف ١٨٦/٢.

(٣) الآية ٢١.

(٤) الأصل: «لغتين» وهو سهو.

(٥) تقدم برقم (٤٩١).

- النحل -

الأزهري^(١): «العربُ تقول لكل ما كان من بطونِ الأنعام، ومن السماء، أو نهرٍ يجري: أَسَقَيْتُ، أي: جَعَلْتُ شَرِباً له وجَعَلْتُ له منه سُقياً، فإذا كان للشَّفَّة قالوا: سَقَى، ولم يقولوا: أسقى».

وقال الفارسي^(٢): «سَقَيْتَه حتى رَوِي، وَأَسَقَيْتَه نهراً، أي: جَعَلْتَهُ له شَرِباً». وقيل: سَقَاه إذا ناوله الإِنَاءَ ليشرب منه، ولا يُقال مِنْ هذا: أسفاه.

وقرأ^(٣) أبو رجاء «يُسَقِيكُمْ» بضمِّ الياء من أسفل وفي فاعله وجهان، أحدهما: هو الله تعالى، الثاني: أنه ضميرُ النِّعمِ المدلولُ عليه بالأنعام، أي: نَعْمًا يُجْعَلُ لكم سُقياً. وقرئ^(٤) «تَسْقِيكُمْ» بفتح التاء من فوق^(٥). قال ابن عطية^(٦): «وهي ضعيفة». قال الشيخ^(٧): «وضَعْفُهَا عنده - والله أعلم - أنه أَنْتَ في «تَسْقِيكُمْ»، ودَكَرَ في قوله «مما في بطونه»، ولا ضَعْفَ مِنْ هذه الجهة؛ لأنَّ التذكيرَ والتأنيثَ باعتبارين». قلت: وضَعْفُهَا عنده من حيث المعنى: وهو أنَّ المقصودَ الامتنانَ على الخَلْقِ فنسبَةُ السَّقْيِ إلى اللَّهِ تعالى هو الملائمُ، لا نِسْبَتُهُ إلى الأنعام.

قوله: «مما [في] بطونه» يجوز أن تكونَ «مِنْ» للتبويض، وأن تكونَ لاِبْتِدَاءِ الغاية. وعاد الضميرُ هنا على الأنعام مفرداً مذكراً. قال

(١) تهذيب اللغة ٢٢٨/٩.

(٢) الحجة (خ) ٣٣٢/٣.

(٣) البحر ٥٠٨/٥.

(٤) وهي قراءة أبي جعفر. انظر: الإتحاف ١٨٦/٢، البحر ٥٠٨/٥، القرطبي ١٢٣/١٠، النشر ٣٠٤/٢.

(٥) الأصل: «أسفل» وهو سهو كما يبدو من المناقشة التالية.

(٦) المحرر ٤٥٦/٨.

(٧) البحر ٥٠٨/٥.

الزمخشري^(١): «ذكر سيويه^(٢) الأنعام في باب «ما لا ينصرف» في الأسماء المفردة الواردة على أفعال كقولهم: ثوبٌ أكْيَاش^(٣)، ولذلك رَجَعَ الضميرُ إليه مفرداً، وأمّا «في بطونها»^(٤) في سورة المؤمنين فلأنَّ معناه جمع. ويجوز أن يُقال في «الأنعام» وجهان، أحدهما: أن يكون تكسير «نَعَم» كأجبال في جبل، وأن يكون اسماً مفرداً مقتضياً لمعنى الجمع [كنَعَم]^(٥)، فإذا ذُكِرَ فكما يُذَكَّرُ «نَعَم» في قوله^(٦):

٢٩٩١- في كل عام نَعَمٌ تَحْوُونَهُ

يَلْقِيهِ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونَهُ

وإذا أُنتَ فيه وجهان: أنه تكسير «نَعَم»، وأنه في معنى الجمع.

قال الشيخ^(٧): «أمّا ما ذَكَرَهُ عن سيويه ففي كتابه في: «هذا بابٌ ما كان على مثال مَفَاعِلٍ ومَفَاعِيلٍ ما نُصِّه^(٨): «وأمّا أَجْمَالٌ وفُلُوسٌ فإنها تَنْصَرِفُ وما أشبهها؛ لأنها ضارَعَتِ الواحد/ ألا ترى أنك تقول: أقوال [١/٥٥٩] وأقاول، وأعراب وأعاريب وأيِّد وأيادٍ، فهذه الأحرفُ تَخْرُجُ إلى مثال مَفَاعِلٍ

(١) الكشاف ٤١٦/٢.

(٢) الكتاب ١٧/٢.

(٣) الأصل: «أسمال» وهو تحريف، والتصويب من الكتاب والكشاف والبحر. والأكْيَاش: ضرب من برود اليمن.

(٤) الآية ٢١.

(٥) من الكشاف.

(٦) البيت لقيس بن حصين الحارثي وهو في الكتاب ٦٥/١، والخزانة ١٩٦/١، واللسان (نعم)، والعيني ٥٢٨/١.

(٧) البحر ٥٠٩/٥.

(٨) الكتاب ١٦/٢.

ومفاعيل^(١)، كما يَخْرُجُ إليه الواحد إذا كُسِّرَ للجمع. وأما مَفَاعِلٌ ومَفَاعِيلٌ فلا يُكْسَرُ، فلا يَخْرُجُ^(٢) الجمعُ إلى بناءٍ غيرِ هذا؛ لأن هذا البناء هو الغاية، فلَمَّا ضَارَعَتِ الواحدَ صُرِفَتْ. ثم قال: «وكذلك الفُعُولُ لو كَسَّرَتْ مثل الفلوسِ لِأَنَّ تَجْمَعَ جميعاً لأَخْرَجَتْهُ إلى فَعَائِلٍ، كما تقول: جَدُودٌ^(٣) وجدائد وركوب وركائب، ولو فَعَلَتْ ذلك بِمَفَاعِلٍ ومَفَاعِيلٍ لم تجاوزَ هذا البناء، ويُقَوِّي ذلك أن بعضَ العربِ يقول: أُتِي^(٤) فَيَضُمُّ الألف. وأما أَفْعَالٌ فقد يقع للواحد، مِنَ العربِ مَنْ يقول: هو الأنعام، قال الله عز وجل «نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بَطُونِهِ». وقال أبو الخطاب: «سَمِعْتُ مِنَ العربِ مَنْ يقول: هذا ثوبٌ أكياش».

قال^(٥): «والذي ذكر سيبويه هو الفرق بين مَفَاعِلٍ ومَفَاعِيلٍ وبين أَفْعَالٍ وفُعُولٍ، وإن كان الجميعُ أبنيةً للجمع من حيث إن مَفَاعِلٍ ومَفَاعِيلٍ لا يُجْمَعانِ وَأَفْعَالاً وفُعُولاً قد يَخْرُجانِ إلى بناءٍ يُشَبِّه مَفَاعِلٍ أو مَفَاعِيلٍ، فلَمَّا كانا قد يَخْرُجانِ إلى ذلك انصرفا، ولم ينصرف مَفَاعِلٌ ومَفَاعِيلٌ لَشِبِّهِ ذَيْنِكَ بالمفرد؛ من حيث إنه يمكن جمعُهما وامتناعُ هذين من الجمع، ثم قَوِيَ شَبِّهُهُما بالمفرد بأن بعضَ العربِ يقول في أُتِي: «أُتِي» بضمِّ الهمزة، يعني أنه قد جاء نادراً فُعُولٌ من غير المصدر للمفرد، وبأن بعضَ العربِ قد يُوقِعُ أَفْعَالاً للمفرد من حيث أفرد الضمير فيقول: «هو الأنعام»، وإنما يعني أن ذلك^(٦) على سبيل المجاز؛ لأن الأنعام في

(١) إذا كُسِّرَ للجمع.

(٢) كذا في الأصل، وفي الكتاب والبحر: «فَيُخْرَجُ» والمعنى واحد.

(٣) الجدود: النعجة التي قلُّ لبنها من غير بأس.

(٤) للواحد. والآتي: النهر يسوقه الرجل إلى أرضه.

(٥) أي أبو حيان.

(٦) كرر المؤلف في نسخة الأصل السطر السابق بعد قوله «أن ذلك».

معنى النَّعَم، والنَّعَمُ مفردٌ كما قال^(١):

٢٩٩٢- تَرَكَنَا الْخَيْلَ وَالنَّعَمَ الْمُفَدَّى

وَقَلْنَا لِلنِّسَاءِ بِهَا أَقِيمِي

ولذلك قال سيبويه^(٢): «وأما أفعال فقد^(٣) يقع للواحد» فقوله «قد يقع للواحد» دليلٌ على أنه ليس ذلك بالوضع، فقولُ الزمخشري^(٤) «أنه ذكره في الأسماء المفردة على أفعال» تحريفٌ في اللفظ، وفهمٌ عن سيبويه ما لم يُردّه. ويدلُّ على ما قلناه أن سيبويه حين ذكر أبنية الأسماء المفردة نصَّ على أن أفعالاً ليس من أبنيتها. قال سيبويه في باب ما لحقته الزيادة من بنات الثلاثة^(٥): «وليس في الكلام أفعيل ولا أفعول ولا أفعال ولا أفعيل ولا أفعال، إلا أن تُكسَّرَ عليه اسماً للجمع». قال^(٦): «فهذا نصُّ منه على أن أفعالاً لا يكون في الأسماء المفردة».

قلت: الذي ذكره الزمخشريُّ هو ظاهرٌ عبارة سيبويه وهو كافٍ في تسويغ عود الضمير مفرداً، وإن كان أفعال قد يقع موقع الواحد مجازاً فإن ذلك ليس بضائرٍ فيما نحن بصددّه، ولم يُحرّف لفظه، ولم يفهم عنه غير مراده، لما ذكرته من هذا المعنى الذي قصده.

وقيل: إنما ذكر الضمير لأنه يعود على البعض وهو الإناث؛ لأنّ الذكور

(١) لم أهد إلى قائله، وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٦/٢.

(٢) الكتاب ١٧/٢.

(٣) الأصل «قد».

(٤) الكتاب ٣١٦/٢.

(٥) الكتاب ٣١٦/٢.

(٦) أي أبو حيان.

- النحل -

لا أَلْبَانَ لها، فكأنَّ العَبْرَةَ هي في بعض الأنعام. وقال الكسائي^(١): «أي في بطون ما ذَكَرَ». قال المبرد: «وهذا شائع في القرآن، قال تعالى: «إِنَّ هَذِهِ تَذْكَرَةٌ فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ»^(٢)، أي: ذَكَرَ هذا الشيء. وقال تعالى: «فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ: هَذَا رَبِّي»^(٣)، أي: هذا الشيء الطالع، ولا يكون هذا إلا في التأنيث المجازي، لا يجوز: جاريتك ذهب». قلت: وعلى ذلك خُرُجُ قوله^(٤):

٢٩٩٣- فيها خطرٌ من سوادٍ وبلق

كأنه في الجلدِ توليعُ البهق

أي: كأنَّ المذكور. وقيل: جمع التفسير فيما لا يعقل يُعاملُ معاملة الجماعة ومعاملة الجمع، ففي هذه السورة اعتُبر معنى الجمع، وفي سورة [ب/٥٥٩] المؤمنين^(٥) اعتُبر معنى الجماعة، ومن الأول قول الشاعر^(٦):

٢٩٩٤- مثل الفراخ نُتِفَتْ حواصلُهُ

وقيل: لأنه يسُدُّ مسدَّهُ واحدٌ يُفهمُ الجمع، فإنه يسُدُّ مسدَّهُ «نعم»، و«نعم» يُفهمُ الجمع، ومثله قوله^(٧):

(١) معاني القرآن للفراء: ١٠٩/٢.

(٢) الآية ١١ من عبس.

(٣) الآية ٧٨ من الأنعام.

(٤) تقدم برقم (٥٣٩).

(٥) الآية ٢١ «مما في بطونها».

(٦) لم أهد إلى قائله وهو في معاني القرآن للفراء ١٣٠/١، ١٠٩/٢، واللسان (نعم)،

والمحرر ٤٥٦/٨، وثمة رواية «نَتَقَّت»، أي سَمِنَتْ. والحوصلة: أسفل البطن.

(٧) تقدم برقم (١٥٣٩).

وطابَ ألبانُ اللُّحاحِ وبرَدَ

لأنه يَسُدُّ مَسَدَهَا لَبَنٌ، ومثله قولهم «هو أحسنُ الفتيانِ وأجمَلُهُ»، أي: أحسنُ فتىً، إلا أن هذا لا ينقاس عند سيبويه وأتباعه.

وذكر أبو البقاء^(١) ستة أوجه، تقدّم منها في غضون ما ذكرته خمسة. والسادس: أنه يعود على الفحل؛ لأن اللبن يكون من طَرِقِ الفحلِ الناقَةِ، فأصلُ اللبَنِ [ماء] ^(٢) الفحلِ قال: «وهذا ضعيفٌ؛ لأنَّ اللبن وإن نُسب إلى الفحلِ فقد جَمَعَ البطون، وليس فحلُ الأنعام واحداً ولا للواحد بطونٌ. فإن قال: أراد الجنسَ فقد دُكِرَ». يعني أنه قد تقدّم أن التذكيرَ باعتبارِ جنسِ الأنعام فلا حاجة إلى تقدير عَوْدِهِ على «فَعْلٍ» المراد به الجنسُ. قلت: وهذا القولُ نقله مكِّي^(٣) عن إسماعيلِ القاضي^(٤) ولم يُعَقِّبه بنكير.

قوله: «من بين فَرَثٍ» يجوز فيه أوجهٌ، أحدها: أنه متعلِّقٌ بالسَّقْيِ، على أنها لا ابتداءً الغاية، فإن جَعَلْنَا ما قبلها كذلك تَعَيَّنَ أن يكونَ مجرورهاً بدلاً مِنْ مجرورٍ «مِنْ» الأولى؛ لثلاثاً يتعلَّقُ عاملان متحدان لفظاً ومعنىً بعاملٍ واحد وهو ممتنعٌ. وهو مِنْ بدلِ الاشتمالِ؛ لأن المكانَ مشتمِلٌ على ما حَلَّ فيه. وإن جعلتها للتبعيض هان الأمرُ.

الثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِنْ «لَبَناً»؛ إذ لو تأخَّرتْ

(١) الإملاء ٨٣/٢.

(٢) من أبي البقاء.

(٣) المشكل ١٨/٢.

(٤) هو إسماعيل بن إسحاق أبو إسحاق الأزدي، وُلِّيَ قضاءً جانبي بغداد في خلافة المتوكل، له «معاني القرآن» كان ابن مجاهد يقول: «القاضي إسماعيل أعلم بالتصريف مني». توفي سنة ٢٨٢. انظر: البغية ٤٤٣/١.

لَكَانَتْ مَعَ مَجْرُورِهَا نَعْتًا لَهُ . قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١) : « وَإِنَّمَا تَقَدَّمَ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ الْعِبْرَةِ ، فَهُوَ قَمِنٌ بِالتَّقْدِيمِ » .

الثالث : أَنَّهَا مَعَ مَجْرُورِهَا حَالٌ مِنَ الْمَوْصُولِ قَبْلَهَا .

وَالْفَرْثُ : فَضَالَةٌ مَا يَبْقَى مِنَ الْعَلْفِ فِي الْكِرْشِ ، وَكَثِيفٌ مَا يَبْقَى مِنَ الْأَكْلِ فِي الْمَعْيَى . وَيُقَالُ : فَرَثَ كَيْدَهُ ، أَي : فَتَّهَا ، وَأَفْرَثَ فَلَانٌ فَلَانًا : أَوْقَعَهُ فِي بَلِيَّةٍ تَجْرِي مَجْرَى الْفَرْثِ .

قَوْلُهُ : « لَبِنًا » هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي لِنُسْقِي . وَقَرَىءَ^(٢) « سَيِّغًا » بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ بَزْنَةً « سَيِّدًا » ، وَتَصْرِيْفُهُ كَتَصْرِيْفِهِ . وَخَفَّفَهُ عَيْسَى بْنُ عَمْرِو بْنِ نُحَيْبٍ وَمَيْمَنٌ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَعْلًا ؛ إِذْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ « سَوْغًا » كَقَوْلِ^(٣) .

آ . (٦٧) قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ ﴾ : فِيهِ أَرْبَعَةٌ أَوْجِهٌ ، أَحَدُهَا : أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ ، فَقَدَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤) : « وَنُسْقِيكُمْ مِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ ، أَي : مِنْ عَصِيرِهَا ، وَحُذِفَ لِدَلَالَةِ « نُسْقِيكُمْ » قَبْلَهُ عَلَيْهِ » . قَالَ : « وَتَتَّخِذُونَ : بَيَانٌ وَكَشْفٌ عَنْ كَيْفِيَّةِ^(٥) الْإِسْقَاءِ » . وَقَدَّرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(٦) : « خَلَقَ لَكُمْ وَجَعَلَ^(٧) لَكُمْ » .

(١) الكشاف ٤١٦/٢ .

(٢) انظر في قراءتها : البحر ٥١٠/٥ ، المحتسب ١١/٢ ، الشواذ ٧٣ ، المحرر ٤٥٧/٨ .

(٣) فلا موجب لقلب الواو ياء فتصح الواو، وأما سيغ فهو قيل، وحذفت العين قبل قلبها ياء وإدغام الياء في الياء .

(٤) الكشاف ٤١٧/٢ .

(٥) الكشاف : كنه .

(٦) الإملاء ٨٣/٢ .

(٧) الإملاء : أو جعل .

وما قدره الزمخشري أليق، لا يقال: لا حاجة إلى تقدير «نُسقيكم» بل قوله «ومن ثمرات» عطفت على قوله «مما في بطونه» فيكون عطفت بعض متعلقات الفعل الأول على بعض، كما تقول: «سقيت زيدا من اللبن ومن العسل» فلا يحتاج إلى تقدير فعل قبل قولك «من العسل»، لا يقال ذلك لأن «نُسقيكم» الملفوظ به وقع تفسيراً لعبارة الأنعام فلا يليق تعلق هذا به، لأنه ليس من العبارة المتعلقة بالأنعام. قال الشيخ^(١): «وقيل: متعلق بـ «نُسقيكم». فيكون معطوفاً على «مما في بطونه» أو بـ «نُسقيكم» محذوفة دل عليها «نُسقيكم». انتهى. ولم يُعقبه بنكير، وفيه ما قدّمته آنفاً.

الثاني: أنه متعلق بـ «تتخذون» و«منه» تكرير للظرف توكيداً نحو: «زيد في الدار فيها» قاله الزمخشري^(٢). وعلى هذا فالهاء في «منه» فيها ستة أوجه: أحدها: أنها تعود على المضاف المحذوف الذي هو العصير، كما رجّع في قوله «أوهم قائلون»^(٣) إلى الأهل المحذوف. الثاني: أنها تعود على معنى الثمرات لأنها بمعنى الثمر. الثالث: أنها تعود على النخيل. الرابع: أنها تعود على الجنس. الخامس: أنها تعود على البعض. السادس: أنها تعود على المذكور.

الثالث من الأوجه الأول: أنه معطوف على قوله «في الأنعام»، فيكون في المعنى خبراً عن اسم «إن» في قوله: «وإن لكم في الأنعام لعبرة»، التقدير: وإن لكم في الأنعام ومن ثمرات النخيل لعبرة، ويكون قوله «تتخذون» بياناً وتفسيراً للعبرة كما وقع «نُسقيكم» تفسيراً لها أيضاً.

(١) البحر ٥/٥١٠.

(٢) الكشاف ٢/٤١٧.

(٣) الآية ٤ من الأعراف «وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو هم قائلون».

الرابع: أن يكون خيراً لمبتدأ محذوفٍ فقدّره الطبري^(١): «ومن ثمرات النخيل ما تتخذون» / قال الشيخ^(٢): «وهو لا يجوزُ على مذهب البصريين». قلت: وفيه نظر؛ لأنّ له أن يقول: ليست «ما» هذه موصولةً، بل نكرةً موصوفةً، وجاز حذفُ الموصوفِ والصفةُ جملةً، لأن في الكلام «من»، ومتى كان في الكلام «من» اطرَد الحذفُ نحو: «منا ظعنٌ ومنا أقام» ولهذا نظره مكّي^(٣) بقوله تعالى: «وما منّا إلا له مقامٌ»^(٤)، أي: إلا من له مقام. قال: «فحذفتُ «من» للدلالة «من» عليها في قوله «وما منّا». ولما قدّر الزمخشري^(٥) الموصوفَ قدّره: ثمرٌ تتخذون، ونظّره بقول الشاعر^(٦):

يَرْمِي بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمِي الْبَشَرِ ٢٩٩٦-

تقديره: بكفي رجل، إلا أن الحذف في البيت شاذٌ لعدم «من»: ولما ذكر أبو البقاء هذا الوجه قال^(٧): «وقيل: هو صفةٌ لمحذوفٍ تقديره: شيئاً تتخذون منه، بالنصب، أي: وإن من ثمرات النخيل. وإن شئت «شيء» بالرفع بالابتداء، و«من ثمرات» خبره».

والسُّكَّرُ - بفتحتين - فيه أقوال، أحدها: أنه من أسماء الخمر، كقول الشاعر^(٨):

(١) تفسير الطبري ١٤/١٣٣.

(٢) البحر ٥/٥١٠.

(٣) المشكل ٢/١٩.

(٤) الآية ١٦٤ من الصفات.

(٥) الكشف ٢/٤١٧.

(٦) تقدم برقم (٢١٠٩) (٧) الإملاء ٢/٨٣.

(٨) البيت للأخطل، وهو في ديوانه ١/٢٠٨، والقرطبي ١٠/١٢٨، وتفسير الماوردي

٢/٣٩٨. والمزاء: ضرب من النبيذ.

٢٩٩٧- بسّ الصُّحاةُ وبسّ الشُّرْبُ شَرِبُهُمْ

إذا جَرَى فيهم المُزَاءُ والسُّكْرُ

الثاني : أنه في الأصل مصدرٌ، ثم سُمِّيَ به الخمرُ. يقال : سَكِرَ يَسْكُرُ سُكْرًا وَسَكْرًا، نحو: رَشِدَ يَرشُدُ رُشْدًا وَرَشْدًا.

قال الشاعر^(١):

٢٩٩٨- وجاؤونا بهم سَكْرٌ علينا فأَجَلَى اليومُ والسُّكرانِ صاحي

قاله الزمخشري^(٢). الثالث: أنه اسمٌ للخَلِّ بلغة الحبشة^(٣)، قاله ابن عباس. الرابع: أنه اسمٌ للعصير ما دام حُلُوءًا، كأنه سُمِّيَ بذلك لماله لذلك لو تَرِكَ. الخامس: أنه اسمٌ للطُّعْمِ قاله أبو عبيدة^(٤)، وأنشد^(٥):

٢٩٩٩- جَعَلَتْ أعراضَ الكرامِ سَكْرًا

أي: تتقلَّبُ بأعراضهم. وقيل في البيت: إنه من الخمر، وإنه إذا انتهك أعراضَ الناسِ كأنه تَحَمَّرَ بها.

وقوله: «وَرَزَقًا حَسَنًا» يجوز أن يكونَ مِنْ عطفِ المغايرَاتِ،

(١) البيت لغني بن مالك العقيلي وهو في المشوف المعلم ٣٦٠/١، واللسان (سكر)، وشواهد الكشاف ٤١٧/٤. ورواه في اللسان «سُكْرًا»، ثم قال: أراد «سُكْرًا». وأجلى بمعنى جلا أي: انكشف، يقول: جاؤونا غضاباً علينا ولكننا هزمناهم.

(٢) الكشاف ٤١٧/٢.

(٣) انظر: تفسير القرطبي ١٢٨/١٠، ولم يرد في «لغات القبائل» لأبي عبيد.

(٤) المجاز ٣٦٣/١.

(٥) نسبة في المجاز لجندل، وروايته فيه:

جعلت عيبَ الأكرمين سَكْرًا

وهو في القرطبي ١٢٩/١٠، واللسان (سكر)، ٥١١/٥.

- النحل -

وهو الظاهر. وفي التفسير: أنه كالزبيب والحلّ ونحو ذلك، وأن يكون من عطف الصفات بعضها على بعض، أي: تتخذون منه ما يجمع بين السكر والرّزق الحسن كقوله^(١):

..... إلى المَلِكِ القَرَمِ وابنِ الهَمَامِ

البيت.

آ. (٦٨) قوله تعالى: ﴿أَنْ اتَّخِذِي﴾: يجوز أن تكون مفسّرة، وأن تكون مصدرية. واستشكل بعضهم كونها مفسّرة. قال: «لأنّ الوحي هنا ليس فيه معنى القول؛ إذ هو إلهام لا قول فيه». وفيه نظر؛ لأنّ القول لكل شيء بحسبه.

والنحل: يذكر ويؤنث على قاعدة أسماء الأجناس. والتأنيث فيه لغة الحجاز^(٢)، وعليها جاء «أَنْ اتَّخِذِي». وقرأ^(٣) ابن وثّاب «النحل» فيحتمل أن يكون لغة مستقلة، وأن يكون إتباعاً.

و«من الجبال» «من» فيه للتبعيض؛ إذ لا يتهدأ لها ذلك في كل جبل ولا شجر. وتقدّم القول^(٤) في «يعرشون»، ومن قرأ بالكسر والفتح في الأعراف.

آ. (٦٩) قوله تعالى: ﴿ذُلًّا﴾: جمع ذلّول. ويجوز أن تكون حالاً من السبيل، أي: ذلّ لها الله تعالى، كقوله: «هو الذي جعل لكم

(١) تقدم برقم (١٢١).

(٢) وهو ما اعتمده الفراء في المذكر والمؤنث ٨٥.

(٣) القرطبي ١٠/١٣٣، البحر ٥/٥١١.

(٤) انظر: الدر ٥/٤٤١. قرأ ابن عامر وأبو بكر بالضم، والباقون بالكسر.

- النحل -

الأَرْضَ ذُلُولًا^(١)، وأن تكونَ حالاً مِنْ فاعِلٍ « اسْلُكِي »، أي: مطيعةً منقادةً. وفي التفسير المعنيان منقولان.

وانتصابُ « سُبُلٍ » يجوز أن يكونَ على الظرفية، أي: فاسْلُكِي ما أَكَلْتِ في سُبُلِ رَبِّكَ، أي في مسالكه التي يحيل فيها بقدرته النُّور^(٢) ونحوه عَسَلًا، وأن يكونَ مفعولاً به، أي: اسْلُكِي الطَّرِيقَ التي أَفْهَمَكَ وَعَلَّمَكَ في عَمَلِ العسل.

و« مِنْ » في « مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ » يجوز أن تكونَ تَبْعِيضِيَّةً، وأن تكونَ للابتداء على معنى: أنها تَأْكُلُ شيئاً ينزل من السماء شِبْهَ التَّرْتِجِينِ^(٣) على وَرَقِ الشَّجَرِ وثمارها، لا أنها تَأْكُلُ نَفْسَ الثمرات، وهو بعيدٌ جداً.

قوله: « يَخْرُجُ مِنْ بَطُونِهَا » التفاتٌ وإخبارٌ بذلك، ولو جاء على الكلام الأوَّل لَقِيلَ: مِنْ بَطُونِكَ. والهاء في / « فِيهِ » تعودُ على « شَرَابٍ »، [ب/٥٦٠] وهو الظاهرُ، وقيل: تعودُ على القرآن.

آ. (٧٠) قوله تعالى: ﴿ لِكَيْلَا ﴾: في هذه اللامِ وجهان، أحدهما: أنها لامُ التعليل، و« كي » بعدها مصدريةٌ ليس إلا، وهي ناصبةٌ بنفسِها للفعلِ بعدها، وهي ومنصوبُها في تأويلِ مصدرٍ مجرورٍ باللام، واللامُ متعلقةٌ بـ « يُرَدُّ ». وقال الحوفيُّ: « إنها لامُ كي، وكي للتأكيد » وفيه نظرٌ؛ لأنَّ اللامَ للتعليلِ و« كي » مصدريةٌ لا إشعارَ لها بالتعليل والحالةُ هذه، وأيضاً فعملُها مختلفٌ.

(١) الآية ١٥ من الملك.

(٢) ش: النور المر. والنور: الزهر.

(٣) شيء حلوي يسقط على الشجر، انظر: اللسان (من).

الثاني : أنها لأم الصَّيرورة.

قوله : « شيئاً » يجوز فيه التنازع ؛ وذلك أنه تقدمه عامِلان : « يَعْلَمُ » و « عِلْمٌ » . فعلى رأي البصريين - وهو المختار - يكون منصوباً بـ « عِلْمٌ » ، وعلى رأي الكوفيين يكون منصوباً بـ « يَعْلَمُ » . وهو مردود ؛ إذ لو كان كذلك لأَضْمَرَ في الثاني ، فكان يُقال : لكيلا يعلم بعد عِلْمٍ إياه شيئاً .

آ . (٧١) قوله تعالى : ﴿ فَهَمْ فِيهِ سَوَاءٌ ﴾ : في هذه الجملة أوجه ، أحدها : أنها على حذف أداة الاستفهام تقديره : أَفَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ ، ومعناه النفي ، أي : ليسوا مُستَوين فيه . الثاني : أنها إخبارٌ بالتساوي ، بمعنى : أن ما تَطْعَمُونَهُ وتُلْبَسُونَهُ لِمَمَالِكِكُمْ إنما هو رِزْقِي أَجْرِيته على أيديهم ، فهم فيه سواءٌ . الثالث : قال أبو البقاء^(١) : « إنها واقعة موقع فعلٍ » ، ثم جَوَزَ في ذلك الفعل وَجْهَيْنِ ، أحدهما : أنه منصوبٌ في جوابِ النفي تقديره : فما الذين فَضَّلُوا بَرَادِي رِزْقِهِمْ على ما مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَيَسْتَوُوا . والثاني : أنه معطوفٌ على موضع « برادي » فيكون مرفوعاً تقديره : فما الذين فَضَّلُوا يَرُدُّونَ فما يَسْتَوُونَ .

وقرأ^(٢) أبو بكر « تَجَحَّدُونَ » بالخطابِ مراعاةً لقوله « بعضكم » ، والباقون بالغيبِ مراعاةً لقوله « فما الذين فَضَّلُوا » .

آ . (٧٢) قوله تعالى : ﴿ وَحَفَدَةٌ ﴾ : في « حَفَدَةٌ » أوجه . أظهرها : أنه معطوفٌ على « بنين » بقيد كونه من الأزواج ، وفُسِّرَ هنا بأنه

(١) الإملاء ٨٤/٢ . وعبارته « الجملة من المبتدأ والخبر هنا واقعة موقع الفعل

والفاعل . . . » .

(٢) السبعة ٣٧٤ ، النشر ٣٠٤/٢ ، الإتحاف ١٨٦/٢ ، البحر ٥١٥/٥ ، الحجة ٣٩٢ .

- النحل -

أولادُ الأولادِ. الثاني: أنه مِنْ عطفِ الصفاتِ لشيءٍ واحدٍ، أي: جَعَلَ لَكُمْ
بنينَ خَدَمًا، وَالْحَفْدَةُ: الخَدْمُ. الثالث: أنه منصوبٌ بـ «جَعَلَ» مقدرةً، وهذا
عند مَنْ يُفسِّرُ الحَفْدَةَ بالأعوان^(١) والأصهار، وإنما احتيج إلى تقدير «جَعَلَ»
لأنَّ «جَعَلَ» الأولى مقيدةٌ بالأزواج، والأعوانُ والأصهارُ ليسوا من الأزواج.

والحَفْدَةُ: جمع حافِدٍ كخادِمٍ وخَدَمٍ. وفيهم للمفسرين أقوالٌ كثيرةٌ،
واشتقاقهم مِنْ قولهم: حَفَدَ يَحْفِدُ حَفْدًا وحُفودًا وحَفْدانًا، أي: أسرع في
الطاعة. وفي الحديث^(٢): «وإليك نَسَعِي ونَحْفُدُ»، أي: نُسرعُ في طاعتِكَ.
قال الأعشى^(٣):

٣٠٠١ - كَلَّفْتُ مَجْهولَهَا نُوقًا يَمَانِيَةً إذا الحُدَاةُ على أَكْسائِها حَفْدُوا
وقال الآخر^(٤):

٣٠٠٢ - حَفَدَ الْوَلائدُ حَوْلَهُنَّ وَأَسَلَمَتْ بأَكْفِهِنَّ أَرْمَةَ الْأَجْمالِ
ويستعمل «حَفَدَ» أيضًا متعديًا. يقال: حَفَدَنِي فهو حافِدٌ، وأنشُد^(٥):

٣٠٠٣ - يَحْفِدُونَ الضَّيفَ فِي أَيْباتِهِمْ كَرَمًا ذَلِكَ مِنْهُمْ غَيْرُ دُلِّ

-
- (١) العين في الأصل غير واضحة. وفي (ش): الإخوان.
(٢) قطعة من قنوت عمر في صلاة الفجر. انظر: المغني والشرح الكبير ٧٨٦/١.
(٣) ليس في ديوانه، ونسبه الماوردي في تفسيره ٤٠٢/٢ إلى الراعي، وليس في ديوانه.
وهو في القرطبي ١٤٣/١٠، والمحرر ٤٦٨/٨. والأكساء: ج كُسي وهو مؤخر
العجز. وقوله «حَفْدُوا» ضبطه في الأصل بكسر الفاء ولم أجده، لعله سهو.
(٤) البيت لجميل وليس في ديوانه. وهو في القرطبي ١٤٣/١٠، واللسان (حفد)،
والمجاز ٣٦٤/١، والمحرر ٤٦٧/٨. ونسبه أبو عبيد في غريب الحديث ٣٧٤/٣
إلى الأخطل، وليس في ديوانه.
(٥) البيت لطرفة وليس في ديوانه، وهو في تفسير الماوردي ٤٠٢/٢، والبحر ٥٠٠/٥.

- التحل -

وحكى أبو عبيدة^(١) أنه يقال: «أَحْفَدَ» رباعياً. وقال بعضهم:
«الْحَفْدَةُ: الأَصْهَارُ، وَأَشْدُ»^(٢):

٣٠٠٤- فلو أن نفسي طاوَعْتَنِي لِأَصْبَحْتُ لَهَا حَفْدٌ مِمَّا يُعَدُّ كَثِيرُ
ولكنها نَفْسٌ عَلَيَّ أَيْبَةٌ عَيُوفٌ لِإِصْهَارِ اللَّثَامِ قَدُورُ

ويقال: سَيْفٌ مُحْفَدٌ، أي: سَرِيعُ الْقَطْعِ. وقال الأصمعيُّ: «أَصْلُ
الْحَفْدِ: مَقَارِبَةُ الْخَطْوِ».

و«مِنْ» في «من الطيبات» للتبعيض.

آ. (٧٣) قوله تعالى: ﴿ شَيْئاً ﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه
منصوبٌ على المصدر، أي: لا يَمْلِكُ لَهُمْ مَلِكاً، أي: شيئاً من المَلِكِ.
والثاني: أنه بدلٌ مِنْ «رِزْقاً»، أي: لا يَمْلِكُ لَهُمْ شَيْئاً. وهذا غيرٌ مفيدٍ؛
إذ من المعلوم أن الرزق شيءٌ من الأشياء، ويؤيد ذلك: أن البدل يأتي لأحد
معنيين: البيان أو التأكيد، وهذا ليس فيه بيانٌ؛ لأنه أعمُّ، ولا تأكيد. الثالث:
أنه منصوبٌ بـ «رِزْقاً» على أنه اسمٌ مصدرٍ، واسمُ المصدرِ يعمل عملَ
المصدرِ على خلافٍ في ذلك.

ونقل مكِّي^(٣) أن اسمَ المصدرِ لا يعملُ عند البصريين إلا في شعرٍ^(٤).

قلت: وقد اختلفتِ النقلةُ/ عن البصريين: فمنهم مَنْ نَقَلَ الْمَنْعَ، ومنهم مَنْ

(١) ليس في المجاز، ولعله أبو عبيد فقد حكى هذه اللغة في غريب الحديث ٣/٣٧٥.

(٢) البيت لجميل. وليس في ديوانه، وهو في القرطبي ١٠/١٤٤، واللسان (حفد)،
والبحر ٥/٥٠٠.

(٣) المشكل ٢/٢٠.

(٤) انظر: المساعد ٢/٢٣٩.

- النحل -

نَقَلَ الجَوَازَ. وقد ذكر الفارسي^(١) انتصابه بـ «رِزْقاً» كما تقدّم. ورَدَّ عليه ابنُ الطَّراوة بأن الرِّزْقَ اسم المرزوق كالرَّعِي والطَّنْحَن. ورَدَّ على ابنِ الطَّراوة: بأنَّ الرِّزْقَ بالكسر أيضاً مصدرٌ، وقد سُمِعَ فيه ذلك. قلت: فظاهرُ هذا أنه مصدرٌ بنفسه لا اسمُ مصدرٍ.

وقوله: «من السموات» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه متعلِّقٌ بـ «يملك»، وذلك على الإعرابين الأوَّلين في نصبِ «شيئاً». الثاني: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «رِزْقاً». الثالث: أن يتعلَّقَ بنفسِ «رِزْقاً» إن جعلناه مصدرًا. وقال ابن عطية^(٢): - بعد أن ذكر إعمالَ المصدرِ منوناً - «والمصدرُ يعمل مضافاً باتفاق؛ لأنه في تقدير الانفصالِ، ولا يعمل إذا دخله الألفُ واللام؛ لأنه قد توغَّلَ في حالِ الأسماءِ، وبعُدَ عن الفعليةِ، وتقدير الانفصالِ في الإضافةِ حَسَنَ عمله، وقد جاء عاملاً مع الألف واللام في قول الشَّاعر^(٣):

..... ٣٠٠٥ - ضعيفُ النكايةِ أعداءه

[وقوله]^(٤):

..... ٣٠٠٦ - فلم أنكُلُ عن الضربِ مسمعا

(١) الإيضاح العضدي ١/١٥٥.

(٢) المحرر ٨/٤٧١.

(٣) تقدم برقم (٢٦٩٧).

(٤) تمامه:

لقد عَلِمْتُ أولي المُغيرةِ أنني لَجِئْتُ

وهو للمرار الأسدي أو مالك بن زغبة الباهلي، وهو في الكتاب ١/٩٩،

وابن يعيش ٦/٩، والخزانة ٣/٤٣٩، والهمع ٢/٩٢، والدرر ٢/١٢٥.

قال الشيخ^(١): «أما قوله «باتفاق»: إن عني من البصريين فصحيح، وإن عني من النحويين فليس بصحيح؛ إذ قد ذهب بعضهم إلى أنه لا يعمل. فإن وُجد بعده منصوبٌ أو مرفوعٌ قَدَّر له عاملاً. وأما قوله «في تقدير الانفصال» فليس كذلك؛ لثلاث تكون إضافته غير محضة، كما قال به ابن الطراوة وابن برهان^(٢). ومذهبهما فاسد؛ لأن هذا المصدر قد نُعت وأكِّد بالمعرفة^(٣). وقوله «لا يعمل» إلى آخره ناقضه بقوله «وقد جاء عاملاً» إلى آخره.

قلت: فغاية ما في هذا أنه نحاً إلى أقوالٍ قال بها غيره. وأما المناقضة فليست صحيحة؛ لأنه عني أولاً أنه لا يعمل في السعة، وثانياً أنه قد جاء عاملاً في الضرورة، ولذلك قيده فقال: «في قول الشاعر».

قوله: «ولا يستطيعون» يجوز في الجملة وجهان: العطف على صلة «ما»، والإخبار عنهم بنفي الاستطاعة على سبيل الاستئناف، ويكون قد جمع الضمير العائد على «ما» باعتبار معناها؛ إذ المراد بذلك آلهتهم، ويجوز أن يكون الضمير عائداً على العابدين.

آ. (٧٥) قوله تعالى: ﴿وَمَنْ رَزَقْنَاهُ﴾: يجوز في «مَنْ» هذه أن

(١) البحر ٥١٦/٥.

(٢) عبد الواحد بن علي، صاحب العربية واللغة، قرأ على عبد السلام البصري وابن بطه، مات سنة ٤٥٦ هـ. انظر: بغية الوعاة ٢/١٢٠.

(٣) معروف أن الإضافة غير المحضة لا تفيد تعريفاً، والإضافة المحضة تفيد، فإذا كانت غير محضة فهي في تقدير الانفصال، نحو: حسن الوجه، أي: حسن وجهه، فإذا كانت إضافة المصدر غير محضة فكيف جاز أن يُنعت ويؤكد بالمعرفة؟ نحو: عجب من ضرب زيد عمراً الشديد.

- النحل -

تكون موصولة، وأن تكون موصوفة. واختاره الزمخشري^(١) قال: «كأنه قيل: وحرّاً رزقناه، ليطابق عبداً». ومحلها نصب عطفاً على «عبداً». وقد تقدّم الكلام^(٢) في المثل الواقع بعد «ضرب».

قوله: «سراً وجهراً» يجوز أن يكون منصوباً على المصدر، أي: إنفاق سراً وجهراً، ويجوز أن يكون حالاً.

قوله: «هل يستوون» إنما جمع الضمير وإن تقدّمه اثنان؛ لأن المراد جنس العبيد والأحرار المدلول عليهما بعد ويمن رزقناه. وقيل: على الأغنياء والفقراء المدلول عليهما بهما أيضاً. وقيل: اعتباراً بمعنى «من» فإن معناها جمع، راعى معناها بعد أن راعى لفظها.

قوله: «وأنتم لا تعلمون»^(٣) حذف مفعول العلم اختصاراً أو اقتصاراً.

آ. (٧٦): والكل: الثقل، والكل: العيال، والجمع: كلول. والكل: من لا ولد له ولا والد، والكل أيضاً: اليتيم، سمي بذلك لتقلبه على كافله. قال الشاعر^(٤):

٣٠٠٧- أكلول لِمالِ الكَلِّ قبلِ شبابه

إذا كان عَظْمُ الكَلِّ غيرَ شديدٍ

قوله: «أينما يوجهه لا يأت» شرط وجزاؤه. وقرأ^(٥) ابن مسعود

(١) الكشاف ٢/٤٢٠.

(٢) انظر: الورقة ٥٣٦ أ.

(٣) عاد إلى الآية ٧٤.

(٤) لم أهتم إلى قائله، وهو في اللسان (كلل)، والمحرر ٨/٤٧٧، والقرطبي ١٤٩/١٠.

(٥) انظر في قراءتها: المحتسب ١١/٢، البحر ٥/٥٢٠، الشواذ ٧٣.

- النحل -

وابن وثاب وعلقمة «يُوجَّه» بهاء ساكنة للجزم. وفي فاعله وجهان، أحدهما: أنه ضميرُ الباري تعالى، ومفعوله محذوف، تقديره قراءة العامة. والثاني: أنه ضميرُ الأبكم، ويكون «يُوجَّه» لازماً بمعنى تَوَجَّه، يقال: وَجَّه وتَوَجَّه بمعنى.

وقرأ علقمة أيضاً وطلحة كذلك، إلا أنه بضم الهاء، وفيها أوجه، أحدها: أن «أينما» ليست هنا شرطية و«يُوجَّه» خبرٌ مبتدأ مضمير، أي: أينما هو يُوجَّه، أي: الله تعالى، والمفعول محذوف/ أيضاً، وحذفت الياء من «لا يأت» تخفيفاً، كما حذفت في قوله «يوم يأت»^(١) و«إذا يسر»^(٢). ورد هذا بأن «أينما» إما شرط أو استفهام فقط، والاستفهام هنا غير لائق. والثاني: أن لامَ الكلمة حذفت تخفيفاً لأجل التضعيف، وهذه الهاء هي هاء الضمير فلم يُجَلِّها جزم. ذكر هذين الوجهين أبو الفضل الرازي.

الثالث: أن «أينما» أهملت حملاً على «إذا» لما بينهما من الأخوة في الشرط^(٣)، كما حُملت «إذا» عليها في الجزم في نفس المواضع، وحذفت الياء من «يأت» تخفيفاً أو جزماً على التوهم، ويكون «يُوجَّه» لازماً بمعنى يتَوَجَّه كما تقدّم.

[وقرأ عبدُ الله أيضاً^(٤)]. وقال أبوحاتم^(٥) - وقد حكى هذه القراءة^(٦) - «هذه ضعيفة؛ لأنَّ الجزم لازمٌ وكأنه لم يعرف توجيهها.

(١) «يوم يأت لا تكلم نفس إلا بإذنه» الآية ١٠٥ من هود. وانظر: الدر ٣٨٧/٦.

(٢) «والليل إذا يسر» الآية ٤ من الفجر.

(٣) ذكر هذا الوجه أبو حيان في البحر ٥٢/٥.

(٤) ما بين معقوفين لعله مقحم في الأصل، فهو لم يذكر قراءة، وكذا في النسخ. وقد تقدمت قراءة عبد الله بن مسعود في أول الآية: يُوجَّه.

(٥) انظر: البحر ٥٢٠/٥. (٦) أي قراءة علقمة «يُوجَّه».

- النحل -

وقرأ علقمة وطلحة أيضاً «يُوجَّه» بهاءٍ واحدة ساكنةٍ للجزم والفعلُ مبنيٌّ للمفعول، وهي واضحةٌ.

وقرأ ابن مسعود أيضاً «تُوجَّهه» كالعامة، إلا أنه بتاء الخطاب وفيه التفاتٌ.

وفي الكلام حذفٌ، وهو حذفُ المقابلِ لقوله «أحدُهُما أبكُم» كأنه قيل: والآخرُ ناطقٌ متصرفٌ في ماله، وهو خفيفٌ على مولاه، أينما يُوجَّههُ يأتِ بخيرٍ. ودلٌّ على ذلك قوله: «هل يَسْتوي هو ومن يأمرُ بالعدلِ».

ونقل أبو البقاء^(١) أنه قرىء «أينما تَوَجَّه» فعلاً ماضياً، فاعله ضميرُ الأبكُم.

وقوله: «ومن يأمرُ» الراجحُ أن يكونَ مرفوعاً عطفاً على الضميرِ المرفوعِ في «يَسْتوي»، وسوغه الفصلُ بالضميرِ. والنصبُ على المعيةِ مرجوحٌ. «وهو على صراطٍ» الجملةُ: إما استئنافٌ أو حالٌ.

آ. (٧٧) قوله تعالى: ﴿أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾: أي: أو أمرٌ، فالضميرُ للأمر، والتقدير: أو أمرُ الساعةِ أقربُ من لَمَحِ البصرِ.

آ. (٧٨) قوله تعالى: ﴿لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً﴾: الجملةُ حالٌ مِنْ مفعولٍ «أخرجكم»، أي: أخرجكم غيرَ عالمين. و«شيئاً» إما مصدرٌ، أي: شيئاً من العلم، وإما مفعولٌ به. والعِلْمُ هنا العِرْفَانُ. وقد تقدّم الكلامُ في «أمهاتكم» في النساء^(٢).

(١) الإملاء ٢/٨٤.

(٢) انظر: الدر المصون ٣/٦٣٩.

قوله: « وَجَعَلَ » يجوز أن يكون معطوفاً على « أخرجكم » فيكون داخلاً فيما أخبر به عن المبتدأ، ويجوز أن يكون مستأنفاً.

والأقيدة: جمع « فؤاد » وقد تقدم^(١). وقال الرازي: «إنما جمع جمع قلة؛ لأن أكثر الناس مشغولون بأفعال بهيمية فكأنهم لا فؤاد لهم». وقال الزمخشري^(٢): «إنه من الجموع التي استعملت للقلة والكثرة، ولم يُسمع فيها غير القلة، نحو: «شُوع»^(٣) فإنها للكثرة، ويستعمل في القلة، ولم يُسمع غير شُوع». كذا قال، وفيه نظر. سُمع منهم «أشَاع» فكان ينبغي أن يقول: غَلَبَ شُوع.

آ. (٧٩) قوله تعالى: ﴿ مَا يُمَسِّكُهُنَّ ﴾: يجوز أن تكون الجملة حالاً من الضمير المستتر في «مُسَخَّرَاتٍ»، ويجوز أن تكون من «الطير»، ويجوز أن تكون مستأنفة.

آ. (٨٠) قوله تعالى: ﴿ سَكَنَّا ﴾: يجوز أن يكون مفعولاً أولاً، على أن الجَعَلَ تصييرٌ، والمفعول الثاني أحد الجارِّين قبله. ويجوز أن يكون الجَعَلَ بمعنى الخَلْقِ فيتعدى لواحد. وإنما وَحَدَ السُّكْنِ لأنه بمعنى ما تَسْكُونُ فيه، قاله أبو البقاء^(٤). وقد يُقال: إنه في الأصل مصدرٌ، وإليه ذهب ابن عطية^(٥) فتوحيدُه واضحٌ. إلا أن الشيخ^(٦) منع كونه مصدراً، ولم يذكر

(١) انظر: الدر المصون ١١٠/٥.

(٢) الكشف ٤٢٢/٢.

(٣) شُوعُ النَّعْلِ: قبالتها الذي يُشَدُّ إلى السَّيْرِ.

(٤) الإملاء ٨٤/٢.

(٥) المحرر ٤٨١/٨.

(٦) البحر ٥٢٣/٥.

وَجَهَ المنعِ ، وكأنه اعتمد على قولِ أهل اللغة أن « السَّكَنَ » فَعَلَ بمعنى مَفْعُولٍ كَالْقَبْضِ وَالنَّقْضِ بمعنى المقبوض والمنقوض ، وأنشد الفراء^(١) :

٣٠٠٨ - جاء الشتاء ولما أتخذ سَكناً

يا ويح نفسي من حَفْرِ القراميصِ

قوله : « يَوْمَ ظَعْنِكُمْ » قرأ^(٢) نافعٌ وابن كثير وأبو عمرو بفتح العين ؛ والباقون بإسكانها ، وهما لغتان بمعنى كالنَّهْر والنَّهْر . وزعم بعضهم أن الأصل الفتحُ ، والسكُونُ تخفيفٌ لأجلِ حرفِ الحلقِ كالشُّعْر في الشعْر .

قوله : « أثاناً » فيه وجهان ، أحدهما : أنه منصوبٌ عطفاً على « بيوتاً » ، أي : وجعل لكم من أصوافها أثاناً ، وعلى هذا فيكون قد عطف مجروراً على مجرورٍ ومنصوباً على منصوبٍ ، ولا فصلٌ هنا بين حرفِ العطفِ والمعطوف حينئذٍ . وقال أبو البقاء^(٣) : « وقد فصلَ بينه وبين حرفِ العطفِ بالجارِّ والمجرور وهو قوله « ومن أصوافها » ، وهو ليس بفصلٍ مستقبحٍ كما زعم في « الإيضاح »^(٤) ؛ لأنَّ الجارِّ والمجرورَ مفعولٌ ، وتقديماً / مفعولٍ على مفعولٍ [أ/٥٦٢] قياسٌ . وفيه نظرٌ ؛ لما عرَفَتْ من أنه عَطَفُ مجرورٍ على مثله ومنصوبٍ على مثله .

والثاني : أنه منصوبٌ على الحالِ ، ويكون قد عَطَفَ مجروراً على مثله ، تقديرُه : وجعل لكم من جلودِ الأنعامِ ومن أصوافِها وأوبارِها وأشعارِها بيوتاً

(١) لم أهد إلى قائله ، وهو في اللسان (قرمص) ، والبحر ٥/٥٢٣ . والقرماص : حفرة يستدفئ فيها الإنسان من البرد .

(٢) السبعة ٣٧٥ ، النشر ٢/٣٠٤ ، الإتحاف ٢/١٨٧ ، البحر ٥/٥٢٣ ، الحجة ٣٩٣ .

(٣) الإملاء ٢/٨٤ .

(٤) وهو للفارسي ، ولم أجد هذا القول في « الإيضاح » .

- النحل -

حال كونها أثاثاً، فَفَصَّلَ بالمفعول بين المتعاطفين . وليس المعنى على هذا، إنما هو على الأول.

وقوله: «كَلَّمَحِ الْبَصَرَ»^(١): اللَّمْحُ مصدرٌ لَمَحَ يَلْمَحُ لَمْحاً وَلَمْحَاناً، أي: أَبْصَرَ بسرعة. وقيل: أصله من لَمَحَ البرق، وقولهم «لَأَرِيَنَّكَ لَمْحاً باصراً»^(٢)، أي: أمراً واضحاً.

وقوله «فِي جَوِّ السَّمَاءِ»^(٣): الْجَوُّ: الهواء، وهو ما بين السماء والأرض. قال^(٤)

٣٠٠٩ - فَلَسْتَ لِإِنْسِيٍّ وَلَكِنْ لِمَلَائِكٍ تَنْزَلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ

وقيل: الْجَوُّ ما يلي الأرضَ فِي سَمْتِ الْعُلُوِّ، وَاللُّوْحُ وَالسُّكَاكُ^(٥) أبعُدُ منه.

وقوله: «ظَعْنِكُمْ» مصدرٌ ظَعَنَ، أي: ارْتَحَلَ، وَالظَّعِينَةُ الْهُودُجُ فِيهِ الْمَرْأَةُ، وَإِلَّا فَهُوَ مَحْمَلٌ، ثُمَّ كَثَرَتْ حَتَّى قِيلَ لِلْمَرْأَةِ: ظَعِينَةٌ.

وقال أهل اللغة: الْأَصْوَابُ لِلضُّأْنِ، وَالْأَوْبَارُ لِلْإِبِلِ، وَالشُّعْرُ لِلْمَعِزِّ. وَالْأَنْثَاتُ: مَتَاعُ الْبَيْتِ إِذَا كَانَ كَثِيراً. وَأَصْلُهُ مِنْ أَثَّ الشُّعْرُ وَالنَّبَاتُ إِذَا كَثُفَا وَتَكَاثَرَا. قال امرؤ القيس^(٦):

(١) عاد إلى الآية ٧٧.

(٢) انظر: اللسان (لمح).

(٣) في الآية ٧٩.

(٤) تقدم برقم (٢٢٧).

(٥) اللوح والسكاك: الهواء بين السماء والأرض.

(٦) تقدم برقم (١٧٤٦).

٣٠١٠ - وَفَرَعٍ يُغَسِّي الْمَتْنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ أَثِيثٍ كَقَنْسُو النَّخْلَةِ الْمُتَعَثِّكِلِ
ونساء أَثَائِثُ، أي: كثيرات اللحم، كَأَنَّ عَلَيْهِنَّ أَثَائِثًا، وَتَأْتَتْ فُلَانًا:
كَثُرَ أَثَائِثُهُ. وقال الزمخشري^(١): «الأثاث ما جَدَّ مِنْ فَرَشِ الْبَيْتِ، وَالْخُرْتِيُّ:
مَا قَدَّمَ مِنْهَا»، وَأَنْشَدَ^(٢):

٣٠١١ - تَقَادِمُ الْعَهْدُ مِنْ أُمِّ الْوَلِيدِ بِنَا
دَهْرًا وَصَارَ أَثَاثُ الْبَيْتِ خُرْتِيًّا

وهل له واحدٌ من لفظه^(٣)؟ فقال الفراء: لا. وقال أبو زيد: «واحدُه:
أَثَائِثَةٌ، وَجَمَعُهُ فِي الْقَلَّةِ «أَثَيْتَةٌ، كَبَيَاتٌ»^(٤) وَأَيْتَةٌ». قال الشيخ^(٥): «وفي الكثير
على «أَثِثٌ». وفيه نظر؛ لِأَنَّ^(٦) فَعَالًا الْمُضْعَفُ يَلْزِمُ جَمْعُهُ عَلَى أَفْعَلَةٍ فِي الْقَلَّةِ
وَالكَثْرَةِ، وَلَا يُجْمَعُ عَلَى فُعَلٍ إِلَّا فِي لَفْظَتَيْنِ شَدَّتَا، وَهَمَا: عُنُنٌ وَحُجُجٌ
جَمَعَ عِنَانٌ^(٧) وَحِجَاجٌ^(٨)، وَقَدْ نَصَّ النِّحَاةُ عَلَى مَنْعِ الْقِيَاسِ عَلَيْهِمَا،
فَلَا يَجُوزُ: زِمَامٌ وَزُمُمٌ بَلْ أَرْمَةٌ. وقال الخليل: «الأثاثُ والمَتَاعُ واحِدٌ،
وَجُمِعَ بَيْنَهُمَا لِاخْتِلَافِ لَفْظَيْهِمَا كَقَوْلِهِ^(٩)»:

-
- (١) الكشاف ٥٢١/٢ في تفسيره لقوله تعالى: «هم أحسن أثاثاً».
 - (٢) لم أهد إلى قائله، وهو في شواهد الكشاف ٥٦٤/٤.
 - (٣) انظر: اللسان «أثث».
 - (٤) البتات: متاع البيت.
 - (٥) البحر ٥١٨/٥.
 - (٦) انظر: شرح الشافية ١٢٦/٢، وحكم فعال هو حكم فعال.
 - (٧) عِنَانُ اللَّجَامِ: السَّيْرُ الَّذِي تُمَسَّكُ بِهِ الدَّابَّةُ. وهذا الجمع نادر والكثير أعنة. انظر:
اللسان (عنن).
 - (٨) الحجاج: بالكسر والفتح: العظم المستدير حول العين. انظر: اللسان (حجج).
 - (٩) تقدم برقم (٤٦٥).

- النحل -

٣٠١٢- وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيِّنَا

[وقوله]^(١):

٣٠١٣-

..... أتى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبُعْدُ

آ. (٨١) قوله تعالى: ﴿أَكْنَانًا﴾: جمع «كن» وهو ما حَفِظَ مِنَ الرِّيحِ والمطر، وهو في الجبل: الغار.

قوله: «تَقِيَكُمْ الْحَرَّ» قيل: حُذِفَ المعطوفُ لفَهْمِ المعنى، أي: والبرد كقوله^(٢):

٣٠١٤- كَأَنَّ الْحَصَى مِنْ خَلْفِهَا وَأَمَامِهَا إِذَا نَجَلَّتْهُ رِجْلُهَا حَذَفُ أَعْسَرَا

أي: ويُدْهَا، وقيل: لا حاجة إلى ذلك لأن بلادهم حارة. وقال الزجاج^(٣): «اقتصر على ذِكرِ الحرِّ؛ لأنَّ ما يقيه بقي البَرْدِ». وفيه نظرٌ للاحتياج إلى زيادةٍ كثيرةٍ لوقاية البرد.

قوله: «كذلك يُتِمُّ»، أي: مثل ذلك الإتمام السابق يُتِمُّ نعمته عليكم في المستقبل. وقرأ^(٤) ابن عباس: «تَيَّمُّ» بفتح التاء الأولى، «نِعْمَتُهُ» بالرفع على الفاعلية. وقرأ^(٥) أيضاً «نِعْمَهُ» جمع «نعمة» مضافةً لضمير الله تعالى. وعنه^(٦): «لعلكم تَسْلُمُونَ» بفتح التاء واللام مضارع «سَلِمَ» من

(١) تقدم برقم (٤٦٦). (٢) تقدم برقم (٦٨٨).

(٣) معاني القرآن ٢١٥/٣.

(٤) البحر ٥٢٤/٥، القرطبي ١٠/١٦١.

(٥) البحر ٥٢٤/٥.

(٦) البحر ٥٢٤/٥، القرطبي ١٠/١٦١.

السَّلَامَة، وهو مناسبٌ لقوله «تَقِيكُمْ بِأَسْكُمْ»؛ فإنَّ المرادَ به الدَّرُوعُ الملبوسةُ في الحرب.

آ. (٨٢) قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾: يجوز أن يكونَ ماضياً، ويكونُ التَّفَاتاً مِنَ الخُطَابِ المَتَقَدِّمِ، وأن يكونَ مضارعاً، والأصل: تَتَوَلَّوْا بتاءَينِ، فحذف نحو: «تَنَزَّلُ»^(١) و«تَذَكَّرُونَ»^(٢)، ولا التَّفَاتَ على هذا بل هو جارٍ على الخُطَابِ السَّابِقِ.

قوله: «فإنما عليك البلاغ» هو جوابُ الشرط، وفي الحقيقة جوابُ الشرطِ محذوفٌ، أي: فأنْتَ معذورٌ، وإنما ذلك على إقامةِ السببِ مُقَامَ المسببِ؛ وذلك لأنَّ تَبْلِيغَهُ سببٌ في عُذْرِهِ، فأقيم السببُ مُقَامَ المُسَبَّبِ.

آ. (٨٣) قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا﴾: جِيءَ بِـ «ثُمَّ» هنا للدلالةِ على أنَّ إنكارَهُم أمرٌ مستبعدٌ بعد حصولِ المعرفة؛ لأنَّ مَنْ عَرَفَ النعمةَ حَقَّهُ أن يَعْتَرِفَ لا أن يُنْكِرَ.

آ. (٨٤) قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبِّئُهَا﴾: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه منصوبٌ بإضمارِ اذكر. الثاني: بإضمارِ «خَوْفَهُم». الثالث: تقديره^(٣): ويومَ نَبِّئُهَا وقعوا في أمرٍ عظيم. الرابع: أنه معطوفٌ على ظرفٍ محذوفٍ، أي: ينكرونها اليومَ ويومَ نَبِّئُهَا.

/ قوله: «ثم لا يؤذَن» قال الزمخشري^(٤): «فإن قلت: ما معنى «ثم» [ب/٥٦٢]

(١) الآية ٤ من سورة القدر.

(٢) الآية ١٥٢ من سورة الأنعام.

(٣) الأصل «تقدير» والتصويب من (ش).

(٤) الكشاف ٤٢٣/٢.

- النحل -

هذه؟ قلت: معناه أنهم يُمَنُّونَ بعد شهادة الأنبياء بما هو أطمٌ منه^(١)، وهو أنهم يُمنَعون الكلام، فلا يُؤذَنُ لهم في إلقاء مَعذرةٍ ولا إدلاءٍ بحجةٍ. انتهى. ومفعولُ الإذنِ محذوفٌ، أي: لا يُؤذَنُ لهم في الكلام، كما قاله الزمخشري، أو: في الرجوعِ إلى الدنيا.

قوله: «ولاهم يُسْتَعْتَبُونَ»، أي: لا تُزال عُتْبَاهم، وهي ما يُعْتَبُونَ عليها ويُلامون. يقال: اسْتَعْتَبْتُ فلاناً بمعنى أَعْتَبْتُهُ، أي: أزلت عُتْبَاهُ، واستفعل بمعنى أفعَلَ غير مُسْتَكْرٍ. قالوا: اسْتَدْنَيْتُ فلاناً، وأدْنَيْتُهُ، بمعنى واحد. وقيل: السين على بابها من الطلب، ومعناه: أنهم لا يُسألون أن يَرْجِعُوا عَمَّا كانوا عليه في الدنيا، فهذا استعتابٌ معناه طَلَبُ عُتْبَاهِم. وقال الزمخشري^(٢): «ولاهم يُسْتَرْضُونَ، أي: لا يُقال لهم: أَرْضُوا رَبَّكُمْ؛ لأن الآخرة ليست بدارِ عملٍ». وسيأتي لهذا مزيدٌ بيانٍ إن شاء الله في سورة حم السجدة^(٣)؛ لأنه أَلْيَقُ به لاختلافِ القراء فيه.

آ. (٨٥) قوله تعالى: ﴿فَلَا يُخَفَّفُ﴾: هذه الفاء وما في حيزها جوابٌ «إذا»، ولا بُدُّ من إضمارِ مبتدأ قبلَ هذه الفاء، أي: فهو لا يُخَفَّفُ، لأنَّ جوابَ «إذا» متى كان مضارعاً لم يَحْتَجْ إلى فاءٍ سواءً كان موجِباً كقولهِ تعالى: «وَإِذَا تَتَلَّى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ تَعْرِفُ»^(٤) أم منفيّاً نحو: «إِذَا جَاءَ زَيْدٌ لَا يَكْرُمُكَ».

(١) الكشاف: «منها». وأطمٌ منه مِنْ «طَمَّ» إذا كَثُرَ وعلا.

(٢) الكشاف ١/٤٢٣.

(٣) «وإن يَسْتَعْتَبُوا فما هم من المُعْتَبِينَ» الآية ٢٤ من فصلت. وقرأ الحسن وآخرون «يُسْتَعْتَبُوا... المُعْتَبِينَ». انظر: البحر ٧/٤٩٤، والمحتسب ٢/٢٤٥.

(٤) الآية ٧٢ من سورة الحج.

آ. (٨٧) قوله تعالى: ﴿السَّلَامُ﴾: العَامَّةُ على فتح السين واللام. وقرأ^(١) أبو عمرو في رواية بسكون اللام. ومجاهد بضم السين واللام، وكأنه جمع «سَلَام» نحو قَذَالٍ وَقُدْلٍ، والسَّلَامُ والسَّلْمُ واحدٌ، وقد تقدّم الكلام عليهما في سورة النساء^(٢).

آ. (٨٨) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾: يجوز أن يكون مبتدأ، والخبر «زُدْنَاهُمْ» وهو واضح. وجوز ابن عطية^(٣) أن يكون «الَّذِينَ كَفَرُوا» بدلاً من فاعل «يَفْتَرُونَ»، ويكون «زُدْنَاهُمْ» مستأنفاً. ويجوز أن يكون «الَّذِينَ كَفَرُوا» نصباً على الذمّ أو رفعاً عليه، فيُضْمَرُ الناصبُ والمبتدأُ وجوباً.

آ. (٨٩) قوله تعالى: ﴿تَبْيَاناً﴾: يجوز أن يكون في موضع الحال، ويجوز أن يكون مفعولاً من أجله وهو مصدرٌ، ولم يَجِئْ من المصادرِ على هذه الزنّةِ إلا لفظان: هذا وتلقاء، وفي الأسماء كثيرٌ نحو: التَّمْسَاحِ والتَّمْشَالِ. وأمّا المصادرُ فقياسُها فتحُ الأولِ دلالةٌ على التّكثيرِ كالتّطوِّافِ والتّجَوُّالِ. وقال ابن عطية^(٤): «إن التّبيان اسمٌ وليس بمصدرٍ»، والنّحويون على خلافه.

قوله: «لِلْمُسْلِمِينَ» متعلّقٌ بـ «بُشْرَى»، وهو متعلّقٌ من حيث المعنى بـ «هدىً ورحمةً» أيضاً. وفي جواز كون هذا من التنازعِ نظرٌ من حيث لزوم الفصلِ بين المصدرِ ومعموله بالمعطوفِ حالِ إعمالِك غيرِ الثالثِ فتأمّله. وقياسٌ من جَوِّزِ التنازعِ في فعلِ التعجبِ والتزم إعمالِ الثاني لثلاثِ يُلزَمُ الفصلُ أن يُجَوِّزَ هذا على هذه الحالة.

(١) البحر ٥٢٦/٥ - ٥٢٧، وقال في المحرر ٤٩١/٨: إنها رواية يعقوب عنه.

(٢) انظر: الدر المصون ٦٩/٤.

(٣) المحرر ٤٩٣/٨.

(٤) المحرر ٤٩١/٨.

آ. (٩٠) قوله تعالى: ﴿وإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى﴾: مصدر مضاف لمفعوله ولم يذكر متعلقات العدل والإحسان والبغي ليُعْمَ جميع ما يُعْدَلُ فيه، ويُحَسَّنُ به إليه، ويُغْنَى فيه؛ فلذلك لم يذكر المفعول الثاني للإيتاء، ونَصَّ على الأول حَضًّا عليه لإدلائه بالقرابة، فإنَّ إيتاءه صدقةً وصلَّةً.

قوله: «يَعْظُكُمْ» يجوز أن يكون مستأنفاً في قوة التعليل للأمر بما تقدَّم، أي: إنَّ الوعظ سببٌ في أمره لكم بذلك. وجوز أبو البقاء^(١) أن يكون حالاً من الضمير في «يَنْهَى»، وفي تخصيصه الحال بهذا العامل فقط نظراً؛ إذ يظهرُ جعله حالاً من فاعل «بأمر» أيضاً، بل أولى؛ فإنَّ الوعظ يكون بالأوامر والنواهي، فلا خصوصية له بالنهي.

آ. (٩١) قوله تعالى: ﴿بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾: متعلق بفعل النهي. والتوكيد مصدرٌ وكُدُّ يُوكَدُ بالواو، وفيه لغةٌ أخرى: أَكَدُّ يُوكَدُ بالهمز، وهذا كقولهم: وَرَخَّتْ الْكِتَابَ وَأَرْخَتْهُ، وليست الهمزة بدلاً من واو كما زعم أبو إسحق^(٢)؛ لأنَّ الاستعمالين في المادتين متساويان، فليس ادعاءً كون أحدهما أصلاً أولى من الآخر.

وتبع مكِّي^(٣) الزجاج في ذلك ثم قال: «ولا يحسن أن يقال: الواو بدل من الهمزة، كما لا يحسن أن يقال ذلك في «أحد»؛ إذ أصله «وحد»، فالهمزة بدل من الواو». يعني أنه لا قائل بالعكس، وكذلك تبعه في ذلك الرمخشري^(٤) أيضاً. أو «توكيدها» مصدر/ مضاف لمفعوله.

[١/٥٦٣]

(١) لم يرد هذا في مطبوعة «الإملاء».

(٢) معاني القرآن ٢١٧/٣. وهو الزجاج.

(٣) المشكل ٢٠/٢.

(٤) الكشف ٤٢٥/٢.

- النحل -

وأدغم أبو عمرو الدال في التاء، ولا ثاني له في القرآن، أعني أنه لم تُدغم دال مفتوحة بعد ساكن^(١) إلا في هذا الحرف.

قوله: «وقد جعلتُم» الجملة حال: إما من فاعل «تَنقُضُوا»، وإما من فاعل المصدر، وإن كان محذوفاً.

آ. (٩٢) قوله تعالى: ﴿أُنكَاثًا﴾: يجوز فيه وجهان، أظهرهما: أنه حالٌ مِنْ «عَزَلَهَا». والأُنكَاث: جمعُ نَكَثَ بمعنى مَنكوث، أي: منقوض. والثاني: أنه مفعولٌ ثانٍ لتضمين «نَقَضْتُ» معنى «صَيَّرْتُ». وجَوَزَ الزجاجُ^(٢) فيه وجهاً ثالثاً وهو: النصبُ على المصدرية؛ لأنَّ معنى نَقَضْتُ: نَكَّثْتُ، فهو مُلاقٍ لعامِله في المعنى.

قوله: «تَتَّخِذُونَ» يجوز أن تكونَ الجملةُ حالاً من واو «تكونوا» أو من الضمير المستتر في الجار، إذ المعنى: لا تكونوا مُشبهين كذا حال كونكم متَّخذين.

قوله: «دَخَلًا بَيْنَكُمْ» هو المفعولُ الثاني لـ «تَتَّخِذُونَ». والدَّخَلُ: الفسادُ والدَّغْلُ^(٣). وقيل: «دَخَلًا»: مفعولٌ من أجله. وقيل: الدَّخَلُ: الداخِلُ في الشيءِ ليس منه.

قوله: «أَنْ تَكُونَ»، أي: بسبب أن تكونَ، أو مخافة أن تكونَ. و«تكون» يجوزُ أَنْ تكونَ تامةً، فتكون «أُمَّةً» فاعلها، وأن تكونَ ناقصةً، فتكون «أُمَّةً» اسمها، و«هي» مبتدأ، و«أَرْبَى» خبره. والجملةُ في محلِّ

(١) الدال المفتوحة دال «بَعْدَ»، والساكن العين فيها. وانظر: الإتحاف ١/١١٨.

(٢) معاني القرآن ٣/٢١٧.

(٣) الدغل: عيب في الأمر يفسده.

نصب على الحال، على الوجه الأول، وفي موضع الخبر على الثاني. وجوز الكوفيون أن تكون «أمة» اسمها، و«هي» عماد، أي: ضمير فصل، و«أربى» خبر «تكون»، والبصريون لا يجيزون ذلك^(١) لأجل تنكير الاسم، فلو كان الاسم معرفةً لجاز ذلك عندهم.

قوله: «به» يجوز أن يعود الضمير على المصدر المنسبك من «أن تكون» تقديره: إنما يتلوكم الله بكون أمة، أي: يختبركم بذلك. وقيل: يعود على «الربا» المدلول عليه بقوله «هي أربى» وقيل: على الكثرة، لأنها في معنى الكثير. قال ابن الأنباري: «لما كان تأنيثها غير حقيقي حُمِلت على معنى التذكير، كما حُمِلت الصيحة على الصياح» ولم يتقدم للكثرة لفظ، وإنما هي مدلول عليها بالمعنى من قوله «هي أربى».

آ. (٩٤) قوله تعالى: ﴿فَتَزَلْ﴾: منصوب بإضمار «أن» على جواب النهي.

قوله: «بما صدّدتم»: «ما» مصدرية، و«صدّدتم» يجوز أن يكون من الصدود، وأن يكون من الصدّ، ومفعوله محذوف. ونكرت «قدم»: قال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: لِمَ وُحِدَتِ الْقَدَمُ وَنُكِّرَتْ؟ قلت: لاستعظام أن تزلّ قدم واحدة عن طريق الحق بعد أن ثبتت عليه فكيف بأقدام كثيرة؟».

قال الشيخ^(٣): «الجمع تارةً يُلحَظ فيه المجموع من حيث هو مجموع، وتارةً يُلحَظ فيه كل فردٍ فردٍ. فإذا لُوْحِظ فيه المجموع كان

(١) قال سيبويه: «هذا باب لا تكون «هو» وأخواتها فيه فصلاً، ويكن بمنزلة اسم مبتداً... لم يجعلوه فصلاً وقبلة نكرة». انظر: الكتاب ٣٩٧/١.

(٢) الكشاف ٤٢٧/٢.

(٣) البحر ٥٣٢/٥ - ٥٣٣.

الإسنادُ معتبراً فيه الجمعيَّةُ، وإذا لُوْحِظَ فيه كلُّ فردٍ فردٍ كان الإسنادُ مطابقاً للفظِ الجمعِ كثيراً، فيُجمَعُ ما أسند إليه، ومطابقاً لكلِّ فردٍ فردٍ فيُفرد، كقوله تعالى: «وَأَعْتَدْتُ لَهُنَّ مُتَّكأً وَأَتَتْ» لَمَّا كان لُوْحِظَ في قوله «لهنَّ» معنى لكلِّ واحدة، ولو جاء مُراداً به الجمعيَّةُ أو الكثيرُ في الوجهِ الثاني لُجمِعَ المتكأُ، وعلى هذا المعنى يُحمل قول الشاعر^(١):

٣٠١٥- فَإِنِّي وَجَدْتُ الضَّامِرِينَ مَتَاعَهُمْ يَمُوتُ وَيَقْنِي فَارِضِيحِي مِنْ وَعَائِيَا

أي: رأيتُ كلَّ ضامِرٍ؛ ولذلك أَفْرَدَ الضميرَ في «يموتُ ويقني» ولمَّا كان المعنى: لا يَتَّخِذُ كلُّ واحدٍ منكم جاء «فَتَنَزَّلُ قَدَمٌ»، مراعاةً لهذا المعنى، ثم قال: وَتَدْوُقُوا، مراعاةً للمجموع [أو]^(٢) لِلْفُظِ الجمعِ على الوجهِ الكثيرِ إذا قلنا: إن الإسنادَ لكل فردٍ فردٍ، فتكون الآية قد تعرَّضت للنهي عن اتخاذ الأيمانِ دَخَلاً باعتبار المجموع، وباعتبار كل فردٍ فردٍ، ودلَّ على ذلك بإفراد «قَدَمٌ» وجمَعِ الضميرِ في «وتدوقوا».

قلت: وبهذا التقدير الذي ذكره الشيخ يفوت المعنى الجَزُلُ الذي اقتنصه أبو القاسم من تنكير «قَدَمٌ» وإفرادها. وأمَّا البيتُ المذكورُ فإنَّ النحويين خَرَّجوه على أن المعنى: يموت من ثمَّ، ومن ذُكِرَ، فأفرد الضميرَ لذلك لما لا لِمَا ذَكَرَ.

آ. (٩٦) قوله تعالى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾: مبتدأ وخبر. والنَّفَادُ:

(١) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر ٥/٥٣٣، والمساعد ١/٨٨. قال ابن عقيل في المساعد: «أي يموتون فأفرد الضمير، كأنه قال: يموت من ذكره». وارضخي: أعطي.

(٢) زيادة من البحر.

- النحل -

الفناء والذهاب يقال (١): نَفَدَ بكسر العين يَنْفُدُ بفتحها نَفَاداً وَنُفُوداً. وَأَمَّا «نَفَذَ» بالذال المعجمة ففَعَلُهُ نَفَذَ بالفتح يَنْفُدُ بالضم، وسيأتي. ويُقال: أَنْفَدَ القَوْمُ: فَنِي زَادُهُمْ، وَخَصَّمُ مُنَافِدٌ، لِيُنْفِدَ حِجَّةَ صَاحِبِهِ، يُقال: نَافَذْتُهُ فَنَفَذْتُهُ.

وقوله «باقي» قد تقدم الكلام في الوقف عليه في الرعد (٢).

قوله: «وَلَنَجْزِيَنَّ الَّذِينَ» قرأ (٣) ابن كثير وعاصم وابن ذكوان «وَلَنَجْزِيَنَّ» بنون العظمة، التفاتاً من الغيبة إلى التكلم. وتقدم تقرير الالتفات. والباقون [ب/٥٦٣] بياء الغيبة رجوعاً إلى الله لتقدم ذكره العزيز في قوله تعالى / «وما عند الله باق».

وقوله: «بأحسن ما كانوا» يجوز أن تكون أفعال على بابها من التفضيل، وإذا جازاهم بالأحسن فلأن يُجازيهم بالحسن من باب الأولى. وقيل: ليست للتفضيل، وكأنهم فرؤا من مفهوم أفعال؛ إذ لا يلزم من المجازاة بالأحسن المجازاة بالحسن. وهو وهم لما تقدم من أنه من مفهوم الموافقة بطريق الأولى.

آ. (٩٧) قوله تعالى: ﴿مِنْ ذَكَرٍ﴾: «مِنْ» للبيان فتعلق

بمحدوف، أي: أعني مِنْ ذَكَرٍ. ويجوز أن يكون حالاً مِنْ فاعل «عَمِلَ».

قوله: «وهو مؤمن» جملة حالية أيضاً.

(١) انظر: المفردات ٥٠٠.

(٢) وقف ابن كثير عليها بالياء. انظر: الإتحاف ١٨٩/٢. وانظر: الدر المصون: الورقة

٥٢٦. أ.

(٣) البحر ٥٣٣/٥، الإتحاف ١٨٩/٢، القرطبي ١٧٣/١، الحجة ٣٩٣،

السبعة ٣٧٥.

قوله: «وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ» راعى معنى «مَنْ» فجمع الضمير بعد أن راعى لفظها فَأَقْرَدَ فِي «فَلَنُحْيِيَنَّهُ» وما قبله، وقرأ العامة «وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ» بنون العظمة مراعاةً لما قبله. وقرأ ابنُ عامر^(١) في روايةٍ بياء الغيبة، وهذا ينبغي أن يكونَ على إضمارِ قَسَمٍ ثانٍ، فيكونَ من عطفِ جملةٍ قَسَمِيَةٍ على قَسَمِيَةٍ مثلها، حُذفتا وبقي جواباها.

ولا جائز^(٢) أن يكونَ مِنْ عطفِ جوابٍ على جوابٍ لإفضائه إلى إخبارِ المتكلم عن نفسه بإخبارِ الغائب، وهو لا يجوزُ. لو قلت: «زيد قال^(٣): واللَّهِ لأضربنَّ هنداً ولينفينَّها» تريد: ولينفينَّها زيدُ، لم يَجُزْ. فإن أضمَرْت قسماً آخرَ جاز، أي: وقال: واللَّهِ لينفينَّها؛ لأنَّ لك في مثلِ هذا التركيبِ أن تحكيَ لفظه، ومنه «وَلِيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى»^(٤) وأن تحكيَ معناه، ومنه «يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا»^(٥) ولو جاء على اللفظ ل قيل: ما قلنا.

آ. (٩٨) قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ﴾: أي: فإذا أَرَدْتَ، فأضمرت الإِرادَةَ. قال الزمخشري^(٦): «لأنَّ الفعلَ يوجد عند القصدِ والإِرادَةِ من غيرِ فاصلٍ وعلى حسبِهِ، فكان منه بسببِ قوِي وملايسةٍ ظاهرة». وقال ابن عطية^(٧): «ف «إذا»^(٨) وَصَلَةٌ بين الكلامين، والعربُ تستعملها في مثل

(١) في البحر ٥/٥٣٤، والمحرر ٨/٥٠٥: قراءة نافع في روايةٍ عنه.

(٢) انظر: البحر ٥/٥٣٤.

(٣) البحر: «قلت»، وغير واضحة في نسخة الأصل.

(٤) الآية ١٠٧ من سورة التوبة.

(٥) الآية ٧٤ من سورة التوبة.

(٦) الكشاف ٢/٤٢٨.

(٧) المحرر ٨/٥٠٧.

(٨) عبارة المحرر: الفاء في «إذا» واصله.

هذا، وتقدير الآية: فإذا أخذت في قراءة القرآن فاستعدّ. قلت: وهذا هو مذهب الجمهور من القراء والعلماء، وقد أخذ بظاهر الآية، فاستعاذ بعد أن قرأ، من الصحابة أبو هريرة، ومن الأئمة مالك وابن سيرين، ومن القراء حمزة.

آ. (١٠٠) قوله تعالى: ﴿بِهِ يُشْرِكُونَ﴾: يجوز أن يعود الضمير على الشيطان، وهو الظاهر؛ لتحدّ الضمائر. والمعنى: والذين هم مشركون بسببه. وقيل: والذين هم بإشراكهم إبليس مشركون بالله. ويجوز أن يعود على «ربهم».

آ. (١٠١) قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾: في هذه الجملة وجهان، أظهرهما: أنها اعتراضية بين الشرط وجوابه. والثاني: أنها حالية، وليس بظاهر. وقوله: «إنما أنت مُفْتَرٍ» نسبوا إليه صلى الله عليه وسلم الافتراء بأنواع من المبالغات: الحصر والخطاب واسم الفاعل الدال على الثبوت والاستقرار. ومفعول «لا يعلمون» محذوف للعلم به، أي: لا يعلمون أن في نسخ الشرائع وبعض القرآن حكماً بالغة.

آ. (١٠٢) قوله تعالى: ﴿لِيُثَبِّتَ﴾: متعلق بـ «نَزَّلَهُ». و«هدى وبشرى» يجوز أن يكونا عطفاً على محل «لِيُثَبِّتَ» فينصبان، أو على لفظه باعتبار المصدر المؤول فيجران. وقد تقدّم كلام^(١) الزمخشري في نظيرهما، وما ردّ به الشيخ، وما ردّ به عليه. وجوز أبو البقاء^(٢) ارتفاعهما خبري مبتدأ محذوف، أي: وهو هُدى، والجملة حال.

(١) انظر: الورقة ٥٥٨ ب من الدر المصون.

(٢) الإملاء ٨٥/٢.

وقرىء^(١) «لِيُثْبِتَ» مخففاً مِنْ أُثْبِتَ.

آ. (١٠٣) قوله تعالى: ﴿لِسَانُ الَّذِي﴾: العائمة على إضافة «لسان» إلى ما بعده. واللُّسَانُ: اللغة. وقرأ^(٢) الحسن «اللسان» معرّفاً بآل، و«الذي» نعتٌ له. وفي هذه الجملة وجهان، أحدهما: لا محلّ لها لاستثناؤها، قاله الزمخشري^(٣). والثاني: أنها حالٌ مِنْ فاعل «يقولون»، أي: يقولون ذلك والحال هذه، أي: علّمهم بأعجوبة هذا البشر وإبانه عريّة هذا القرآن كان ينبغي أن يمنعهم من تلك المقالة، كقولك: «نَشْتُمُ فلاناً وهو قد أحسن إليك»، أي: وعلمك بإحسانه إليك كان يمنعك مِنْ شتمه، قاله الشيخ^(٤). ثم قال: «وإنما ذهب إلى الاستثنافِ لا إلى الحال؛ لأنّ مِنْ مذهبه أن مجيء الحالِ جملةً اسميةً من غيرِ واوٍ شاذّ، وهو مذهبٌ مرجوحٌ تَبِعَ فيه القراء»^(٥).

و«أعجميٌّ» خبرٌ على كلتا القراءتين. والأعجميُّ: مَنْ لم يتكلّم بالعربية. وقال الراغب^(٦): «العَجْمُ خلافُ العرب، والأعجميُّ منسوبٌ إليهم، والأعجم مَنْ في لسانه عَجْمَةٌ عربيّاً كان أو غيرَ عربيّ؛ اعتباراً بقلة فهمه من العُجْمَةِ^(٧). والأعجميُّ منسوبٌ إليه، ومنه قيل للبهيمة «عَجْمَاءُ» من حيث

(١) نسبها ابن خالويه في الشواذ ٧٤ إلى أبي حيوة. وانظر: البحر ٥٣٦/٥.

(٢) المحتسب ١٢/٢، البحر ٥٣٦/٥، الشواذ ٧٤.

(٣) الكشاف ٤٢٩/٢.

(٤) البحر ٥٣٧/٥.

(٥) انظر: الارتشاف ٣٦٦/٢.

(٦) المفردات ٣٢٣.

(٧) المفردات: «عن العجم».

إنها لا تُبَيَّن، و«صلاة النهار عجماء»^(١)، أي: لا يُجَهَرُ فيها. والعجمُ^(٢):
النوى لاختفائه. وحروف المعجم^(٣)، قال الخليل: «الحروف المقطعة لأنها
أعجمية» قال بعضهم: معناه أن الحروف المجردة لا تَدُلُّ على ما تَدُلُّ عليه
الموصولة. وأعجمتُ الكتابَ ضدَّ أعربته، وأعجمته: أزلتُ عجمته كأشكيتَه،
أي: أزلتُ شكايته، وسيأتي لهذا أيضاً مزيداً بيانٍ إن شاء الله في الشعراء،
وحم السجدة. وتقدّم خلافُ القراء في «يُلجِدُونَ» في الأعراف^(٤).

آ. (١٠٦) قوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ﴾: يجوز فيه أوجه،
أحدها: أن يكون بدلاً من «الذين لا يؤمنون»، أي: إنما يفترى الكذب مَنْ
كفر. الثاني: أنه بدلٌ من «الكاذبون». والثالث: / مِنْ «أولئك» قاله [١/٥٦٤]
الزمخشري^(٥)، فعلى الأول يكون قوله «وأولئك هم الكاذبون» جملةً معترضةً
بين البديل والمُبدلِ منه.

واستضعف الشيخ^(٦) الأوجه الثلاثة فقال: «لأنَّ الأولَ يقتضي أنه
لا يفترى الكذب إلا مَنْ كفر بالله من بعد إيمانه، والوجودُ يقضي أن المفترى
مَنْ لا يؤمن، سواءً كفر بالله من بعد إيمانه، أم لا^(٧)، بل الأكثرُ الثاني
وهو المفترى» قال: «وأما الثاني فيؤول المعنى إلى ذلك؛ إذ التقدير:
وأولئك: أي: الذين لا يؤمنون هم مَنْ كفر بالله من بعد إيمانه، والذين

(١) حديث الحسن. انظر: النهاية ١٨٧/٣.

(٢) وفيه لغة ثانية: عجم.

(٣) انظر: اللسان (عجم).

(٤) انظر: الدر المصون ٥٢٢/٥.

(٥) الكشاف ٤٣٠/٢.

(٦) البحر ٥٤٠/٥.

(٧) أي لم يؤمن قط.

- النحل -

لا يؤمنون هم المُفْتَرُونَ . وأما الثالثُ فكذلك ؛ إذ التقديرُ : إنَّ المشارَ إليهم هم مَنْ كَفَرَ بالله من بعد إيمانه ، مُخْبِراً عنهم بأنهم الكاذبون .

الوجه الرابع : أن ينتصبَ على الذمِّ ، قاله الزمخشري^(١) . الخامس : أن يرتفعَ على خبرِ ابتداءٍ مضمِرٍ على الذمِّ أيضاً . السادس : أن يرتفعَ على الابتداء ، والخبرُ محذوفٌ ، تقديره : فعليهم غضبٌ لدلالة ما بعد « مَنْ » الثانية عليه .

السابع : أنها مبتدأٌ أيضاً ، وخبرُها وخبرُ « مَنْ » الثانية أيضاً قوله « فعليهم غَضَبٌ » ، قاله ابن عطية^(٢) ، قال : « إذ هو واحدٌ بالمعنى ؛ لأنَّ الإخبارَ في قوله « مَنْ كَفَرَ بالله » إنما قَصَدَ به الصنفَ الشارحَ بالكفر . قال الشيخ^(٣) : « وهذا وإن كان كما ذكر ، إلا أنهما جملتان شرطيتان ، وقد فصل بينهما بأداة الاستدراك ، فلا بد لكلِّ واحدةٍ منهما على انفرادها من جوابٍ لا يشتركان فيه ، فتقديرُ الحذفِ أَجْرَى على صناعةِ الإعرابِ ، وقد ضَعُفُوا مذهبَ الأَخْفَشِ في ادِّعائه أنَّ قوله « فسلامٌ لك من أصحابِ اليمين »^(٤) ، وقوله « فَرُوحٌ وَرِيحَانٌ » جوابٌ « أمَّا » ، و « إنَّ » هذا ، وهما أداتا شرطٍ وَلِيَتْ إحداهما الأخرى .

(١) الكشاف ٤٣٠/٢ .

(٢) المحرر ٥١٦/٨ .

(٣) البحر ٥٣٩/٥ .

(٤) « فأما إن كان من المقربين فَرُوحٌ وَرِيحَانٌ وَجَنَّةٌ نَعِيمٌ ، وأما إن كان من أصحابِ اليمين فسلامٌ لك من أصحابِ اليمين » . الآيات ٨٨ - ٩١ من الواقعة . وقَدَّر الأَخْفَشُ في « معاني القرآن » ٤٩٣ ، « فله رُوحٌ وَرِيحَانٌ » لـ « أمَّا » الأولى ، وقَدَّر « فيقال سلامٌ لك » لـ « أمَّا » الثانية .

- النحل -

الثامن: أن تكون « مَنْ » شرطيةً وجوابها مقدرٌ تقديره: فعليهم غضبٌ؛
لدلالة ما بعد « مَنْ » الثانية عليه. وقد تقدّم أن ابن عطية^(١) جعل الجزاء لهما
معاً، وتقدّم الكلام معه فيه.

قوله: «إلا مَنْ أكره» فيه أوجه، أحدها: أنه مستثنى مقدّم من قوله
«فعليهم غضب من الله»^(٢)، وهذا يكون فيه منقطعاً؛ لأنّ المُكره لم يشرح
بالكفرِ صدرًا. وقال أبو البقاء^(٣): «وقيل: ليس بمقدّمٍ فهو كقول ليبيد^(٤):

٣٠١٦- ألا كلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلٌ

فظاهرُ كلامه يدلُّ على أنّ بيتَ ليبيدٍ لا تقديم فيه، وليس كذلك فإنه
ظاهرٌ في التقديم جداً.

الثاني: أنه مستثنى من جواب الشرط، أو من خبر المبتدأ المقدر،
تقديره: فعليهم غضب من الله إلا مَنْ أكره، ولذلك قدر الزمخشري جزاء
الشرط قبل الاستثناء، وهو استثناء متصل؛ لأنّ الكفر يكون بالقول من غير
اعتقادٍ كالمُكره، وقد يكون - والعياذ بالله - باعتقادٍ، فاستثنى الصنف الأول.
قوله: «وقلبه مطمئن» جملةٌ حاليةٌ، أي: إلا مَنْ أكره في هذه الحالة.

قوله: «ولكن مَنْ شرح» الاستدراك واضح؛ لأنّ قوله: «إلا مَنْ أكره»

(١) المحرر ٥١٦/٨.

(٢) الأصل: «فأولئك عليهم غضب» وهو سهو.

(٣) الإملاء ٨٦/٢.

(٤) تقدم برقم (٣٨٤).

(٥) الكشف ٤٣٠/٢.

- النحل -

قد يَسْبِقُ الوَهْمُ إلى الاستثناء مطلقاً فاستدرك هذا. وقوله «وقلبه مطمئن» لا ينفي ذلك الوهم. و«مَنْ»^(١): إمَّا شرطية أو موصولة، ولكن متى جُعِلَتْ شرطية فلا بدَّ من إضمار مبتدأ قبلها؛ لأنه لا يليها^(٢) الجملُ الشرطية، قاله الشيخ^(٣) ثم قال: «ومثله»^(٤):

٣٠١٧ - ولكن متى يَسْتَرْفِدِ القومُ أَرْفِدِ

أي: ولكن أنا متى يَسْتَرْفِدِ وإنما لم تقع الشرطية بعد «لكن» لأن الاستدراك لا يقع في الشروط. هكذا قيل، وهو ممنوع.

آ. (١٠٧) قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ﴾: مبتدأ وخبر، كظائر مَرَّتْ، والإشارة بـ «ذلك» إلى ما ذُكِرَ من الغضبِ والعذاب؛ ولذلك وُحِدَ كقوله: «بين ذلك»^(٥) و[قوله]^(٦):

٣٠١٨ - كأنه في الجِلْدِ

وقد مرَّ ذلك.

آ. (١١٠) قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا﴾: في خبر «إِنَّ» هذه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه قوله «لَغَفُورٌ رَحِيمٌ»، و«إِنَّ رَبَّكَ» الثانية واسمها تأكيدٌ للأولى واسمها، فكأنه قيل: ثم إِنَّ رَبَّكَ إِنَّ رَبَّكَ لَغَفُورٌ

(١) في قوله «مَنْ شرح».

(٢) أي «لكن» لا تلي «مَنْ».

(٣) البحر ٥/٥٣٩.

(٤) تقدم برقم (١٩٠).

(٥) من الآية ٦٨ من البقرة. وانظر: الدر المصون ١/٤١٩.

(٦) تقدم برقم (٥٣٩).

رحيم، وحينئذ يجوز في قوله «للذين» وجهان: أن يتعلّق بالخبرين على سبيل التنازع، أو بمحذوفٍ على سبيل البيان كأنه قيل: الغفران والرحمة للذين هاجروا. الثاني: أن الخبر هونفس الجار بعدها كما تقول: إن زيدا لك، أي: هو لك لا عليك بمعنى هو ناصرهم لا خاذلهم، قال معناه الزمخشري^(١) [ثم قال «كما يكون الملك للرجل لا عليه، فيكون محمياً منقوعاً»^(٢)].

[٥٦٤/ب] الثالث: أن خبر الأولى مستغنى عنه بخبر الثانية، / يعني أنه محذوف لفظاً لدلالة ما بعده عليه، وهذا معنى قول أبي البقاء^(٣): «وقيل: لا خير لـ «إن» الأولى في اللفظ؛ لأن خبر الثانية أغنى عنه» وحينئذ لا يحسن ردّ الشيخ عليه بقوله^(٤): «وهذا ليس بجيد لأنه ألقى حكم الأولى، وجعل الحكم للثانية، وهو عكس ما تقدّم ولا يجوز».

قوله: «من بعد ما فتنوا» قرأ^(٥) ابن عامر «فتنوا» مبنياً للفاعل، أي: فتنوا أنفسهم، فإن عاد الضمير على المؤمنين فالمعنى: فتنوا أنفسهم بما أعطوا المشركين من القول ظاهراً، أو أنهم لما صبروا على عذاب المشركين فكأنهم فتنوا أنفسهم، وإن عاد على المشركين فهو واضح، أي: فتنوا المؤمنين.

والباقون «فتنوا» مبنياً للمفعول. والضمير في «بعدها» للمصادر المفهومة من الأفعال المتقدمة، أي: من بعد الفتنة والهجرة والجهاد والصبر. وقال

(١) الكشاف ٤٣٠/١

(٢) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش) والكشاف.

(٣) الإملاء ٨٦/٢.

(٤) البحر ٥٤١/٥.

(٥) السبعة ٣٧٦، البحر ٥٤١/٥، الإنحاف ١٩٠/٢، التيسير ٣٩٥.

ابن عطية^(١): «عائِدٌ على الفتنَةِ أو الفُعَلَة أو الهجرة أو التوبة».

آ. (١١١) قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي﴾: يجوز أن ينتصب بـ «رحيم»، ولا يلزم من ذلك تقييدُ رحمته بالظرف؛ لأنه إذا رَجِمَ في هذا اليوم فرحمته في غيره أَوْلَى وأَحْرَى، وأن ينتصب بـ «اذكر» مقدره، وراعى معنى «كل» فأنت الضمائر في قوله «تجادل» إلى آخره، ومثله^(٢):

٣٠١٩- جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةً فتركن كل.....

إلا أنه زاد في البيت الجمعَ على المعنى، وقد تقدّم ذلك أولَ هذا الموضوع. وقوله «وهم لا يُظَلَمون» حَمَلَ على المعنى فلذلك جَمَعَ.

آ. (١١٢) قوله تعالى: ﴿وَالْخَوْفِ﴾: العَامَّةُ على جَرِّ «الخوف» نسقاً على «الجوع»، ورُوي^(٣) عن أبي عمرو نصبه، وفيه أوجه، أحدها: أن يُعْطَفَ على «لباس». الثاني: أن يُعْطَفَ على موضع «الجوع»؛ لأنه مفعولٌ في المعنى للمصدر. التقدير: «أَنَّ أَلْبَسَهُمُ الْجُوعَ وَالْخَوْفَ»، قاله أبو البقاء^(٤)، وهو بعيدٌ؛ لأنَّ اللباسَ اسمٌ ما يُلبَسُ، وهو استعارةٌ بليغةٌ كما سأنبهك عليه. الثالث: أن ينتصب بإضمارِ فعلٍ قاله أبو الفضل الرازي. [الرابع: أن يكونَ على حَذْفِ مضافٍ، أي: ^(٥) ولباس

(١) المحرر ٥٢٥/٨.

(٢) تقدم برقم (٢٤٨).

(٣) وهي رواية علي بن نصر وآخرين عنه، ورواية اليزيدي وغيره عنه بالجر. انظر:

السبعة ٣٧٦، والإتحاف ١٩٠/٢، والبحر ٥٤٣/٥، والقرطبي ١٩٤/١٠.

(٤) الإملاء ٨٦/٢.

(٥) ما بين معقوفين لم يظهر في الأصل، أثبتناه من (ش).

الخوف، ثم حُذِفَ وأقيم [المضاف إليه] (١) مُقامَه قاله الزمخشري (٢).
ووجه الاستعارة ما قاله الزمخشري (٣)، فإنه قال: «فإن قُلْتَ: الإِذَاقَةُ
واللباسُ استعارتان فما وجهُ صحتهما؟ والإِذَاقَةُ المستعارة مُوقَّعةٌ على اللباسِ
المستعار فما وجهُ صحته إيقاعها عليه؟ قلت: الإِذَاقَةُ جَرَتْ عندهم مَجْرَى
الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد وما يَمَسُّ الناسَ منها، فيقولون: ذاقَ فلانُ
البؤسَ والضُّرَّ، وأذاقه العذابُ، شَبَّه ما يُدْرِكُ مِنْ أثرِ الضررِ والألمِ بما يُدْرِكُ
مِنْ طَعْمِ المُرِّ والبَشَعِ، وأمَّا اللباسُ فقد شَبَّه به لاشتماله على اللباسِ
ما غَشِيَ الإنسانَ والتبسَ به من بعضِ الحوادثِ. وأمَّا إيقاعُ الإِذَاقَةِ على
لباسِ الجوعِ والخوفِ فلأنه لَمَّا وقعَ عبارةٌ عَمَّا يُغَشَى منهما ويُلبَسُ، فكانه
قيل: فأذاقهم ما غَشِيهم من الجوعِ والخوفِ. ولهم في هذا طريقان،
أحدهما: أن ينظروا فيه إلى المستعار له كما نَظَرَ إليه ههنا، ونحوه قول
كثير (٤):

٣٠٢٠- غَمْرُ الرِّدَاءِ إِذَا تَبَسَّمَ ضاحِكاً غَلِقَتْ لَضَحَكْتِهِ رِقَابُ المَالِ

استعار الرداء للمعروف لأنه يَصُونُ عِرْضَ صاحبه صَوْنَ الرداء لِمَا يُلْقَى
عليه، ووصفه بالغمر الذي هو وصفُ المعروفِ والنوال، لا وصفُ الرداء،
نظراً إلى المستعار له. والثاني: أن ينظروا فيه إلى المستعار كقوله (٥):

(١) زيادة من (ش).

(٢) الكشف ٤٣٢/٢.

(٣) الكشف ٤٣١/٢.

(٤) ديوانه ٢٨٨، واللسان (غمس)، والمشوف المعلم ٥٥٤/٢. وغمر الرداء: كثير

المعروف، ورقاب المال: أنفسه. وغلقت: حصلت للموهوب له ويثس من ردها.

(٥) لم أهد إلى قائلهما، وهما في الكشف ٤٣٢/٢، وشرح شواهد ٤٠٩/٤.

والاعتجار: الاعتماد. قال في شرح شواهد الكشف: «والمعنى: ينازعني هذا

الرجل سيفي الذي أصون به نفسي وعرضي. فقلت له: أمهل في هذه المنازعة =

- النحل -

٣٠٢١- يُنَازِعَنِي رِدَائِي عَبْدُ عَمْرٍو رُوَيْدَكَ يَا أَخَا عَمْرٍو بْنِ بَكْرٍ
لِي الشُّطْرُ الَّذِي مَلَكَتْ يَمِينِي وَدُونَكَ فَاعْتَجِرْ مِنْهُ بِشَطْرٍ

أراد بردائه سيفه ثم قال: «فاعتجر منه بشطر» فنظر إلى المستعار في لفظ الاعتجار، ولو نظر إليه فيما نحن فيه لقال: «فكسأهم لباس الجوع والخوف»، ولقال كثير: «ضافي الرداء إذا تبسم». انتهى. وهذا نهاية ما يقال في الاستعارة.

وقال ابن عطية^(١): «لما باشرهم ذلك صار كاللباس، وهذا كقول الأعشى^(٢)»:

٣٠٢٢- إِذَا مَا الضَّجِيعُ ثَنَى جِيدَهَا تَثَّنْتُ عَلَيْهِ فَكَانَتْ لِبَاسًا

ومثله قوله تعالى: «هَنُ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ / لَهْنٌ»^(٣)، ومثله قول [أ/٥٦٥] الشاعر^(٤):

٣٠٢٢- وَقَدْ لَبَسْتُ بَعْدَ الزَّبِيرِ مُجَاشِعٌ
لِبَاسَ الَّتِي حَاضَتْ وَلَمْ تَغْسِلِ الدِّمَاءَ
كَأَنَّ الْعَارَ لَمَّا بَاشَرَهُمْ وَلَصِقَ بِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَبَسُوهُ».

وقوله: «فأذاقهم» نظير قوله تعالى: «ذُقْ إِنَّكَ [أنت] العزيزُ

لأنني أقاسمك في هذا الطرف الذي في يميني وهو قائم السيف فخذته فاعتجر بطرفه الآخر وهو صدره، واستر به رأسك».

(١) المحرر ٥٢٨/٨.

(٢) تقدم برقم (٨٦١). والقائل هو النابغة الجعدي لا الأعشى.

(٣) الآية ١٨٧ من البقرة.

(٤) البيت لجريز، وهو في ديوانه ٥٤٦، والمحرر ٥٢٨/٨، والبحر ٥٤٣/٥.

الكريم»^(١)، ونظير قول الشاعر^(٢):

٣٠٢٣- دُونَكَ مَا جَنَيْتَهُ فَاحْسُ وَذُقْ

وفي قراءة عبد الله «فأذاقها الله الخوف والجوع»، وفي مصحف أبي «لباس الخوف والجوع».

وقوله: «بأنعم الله» أتى بجمع القلّة، ولم يقل «ينعم الله» جمع كثرة تنبيهاً بالأدنى على الأعلى؛ لأنّ العذاب إذا كان على كُفْران الشيء القليل فكونه على النعم الكثيرة أولى.

و«أنعم» فيها قولان، أحدهما: أنها جمع «نعمة» نحو: شدة: أشدّ. قال الزمخشري^(٤): «جمع «نعمة» على ترك الاعتداد بالتاء كدُرْع وأدْرُع». وقال قطرب^(٥): «هي جمع نُعم، والنُّعم: النعيم، يقال: «هذه أيام طُعمٍ ونُعم». وفي الحديث^(٦): «نادى مُنادي رسول الله صلى الله عليه وسلم بالموسم بمنى: «إنها أيام طُعمٍ ونُعمٍ فلا تصوموا».

قوله: «بما كانوا» يجوز أن تكون مصدرية، أو بمعنى الذي، والعباءة

(١) الآية ٤٩ من الدخان.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في المحرر ٥٢٩/٨، والبحر ٥٤٣/٥. وحسا الطائر الماء: شربه.

(٣) البحر ٥٤٣/٥ - ٥٤٤.

(٤) الكشف ٤٣١/٢.

(٥) انظر: المحرر ٥٢٧/٨.

(٦) انظر: مجاز القرآن ٣٦٩/١. وفي المسند ٢٢٩/٢ عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أيام التشريق أيام طعمٍ وذكرٍ الله. قال مرة: أيام أكلٍ وشربٍ».

محذوف، أي: بسبب صنعمهم أو بسبب الذي كانوا يصنعونه. والواو في «يَصْنَعُونَ» عائدة على أهل المعذب. قيل: قرية، وهي نظيرة قوله «أوهم قائلون»^(١) بعد قوله «وكم من قرية أهلكناها».

آ. (١١٤) قوله تعالى: ﴿وَاشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ﴾: صرّح هنا بالنعمة لتقدم ذكرها مع مَنْ كفر بها، ولم يَجِئْ ذلك في البقرة، بل قال: «وَاشْكُرُوا لِلَّهِ»^(٢) لَمَّا لم يتقدم ذلك، وتقدم نظائرها هنا.

آ. (١١٦) قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتِكُمُ الْكُذْبَ﴾: العامة على فتح الكاف وكسر الذال ونصب الباء. وفيه أربعة أوجه، أظهرها: أنه منصوب على المفعول به ونصبه «تَصِفُ» و«ما» مصدرية، ويكون معمول القول الجملة من قوله «هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ» و«لِمَا تَصِفُ» علة للنهي عن القول بذلك، أي: ولا تقولوا: هذا حلالٌ وهذا حرامٌ لأجل وَصَفِ أَلْسِنَتِكُمُ الْكُذْبَ، وإلى هذا نحا الزجاج^(٣) والكسائي، والمعنى: لا تحللوا ولا تحرموا لأجل قول تنطق به ألسنتكم من غير حجة.

الثاني: أن ينتصب^(٤) مفعولاً به للقول، ويكون قوله: «هَذَا حَلَالٌ» بدلاً من «الكذب» لأنه عينه، أو يكون مفعولاً بضمير، أي: فيقولوا: هذا حلالٌ وهذا حرامٌ، و«لِمَا تَصِفُ» علة أيضاً، والتقدير: ولا تقولوا الكذب

(١) الآية ٤ من الأعراف.

(٢) الآية ١٧٢ من البقرة «يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا

لله . . . »

(٣) معاني القرآن ٢٢٢/٣.

(٤) أي «الكذب».

- النحل -

لوصفِ ألسنتكم . وهل يجوزُ أن تكونَ المسألةُ من التنازعِ على هذا الوجهِ ، وذلك : أن القولَ يَطْلُبُ « الكذب » و « تَصِفُ » أيضاً يطلبه ، أي : ولا تقولوا الكذب لما تصفه ألسنتكم؟ فيه نظرٌ .

الثالث : أن ينتصبَ على البدلِ من العائدِ المحذوفِ على « ما » إذا قلنا : إنها بمعنى الذي ؛ التقدير : لما تصفه ، ذكر ذلك الحوفيُّ وأبو البقاء^(١) . الرابع : أن ينتصبَ بإضمارِ أعني ، ذكره أبو البقاء^(٢) ، ولا حاجةَ إليه ، ولا معنى عليه .

وقرأ^(٣) الحسن وابن يعمر وطلحةُ « الكذب » بالخفضِ وفيه وجهان ، أحدهما : أنه بدلٌ من الموصولِ ، أي : ولا تقولوا لوصفِ ألسنتكم الكذب ، أو للذي تصفه ألسنتكم الكذب ، جعله نفسَ الكذبِ لأنه هو . والثاني : ذكره الزمخشري^(٤) أن يكونَ نعتاً لـ « ما » المصدرية . ورده الشيخ^(٥) : بأن النحاةَ نصُّوا على أن المصدرَ المنسبَ من أن والفعلَ لا يُنعتُ ، لا يُقال : « يعجبني أن تخرجَ السريعُ » ولا فرقَ بين هذا وبين باقي الحروفِ المصدرية .

وقرأ^(٦) ابن أبي عملة ومعاذ بن جبل بضمِّ الكاف والذال ، ورفعِ الباءِ

(١) الإملاء ٨٦/٢ .

(٢) الإملاء ٨٦/٢ .

(٣) الإتحاف ١٩٠/٢ ، البحر ٥٤٥/٥ ، القرطبي ١٩٦/١٠ ، المحتسب ١٢/٢ .

(٤) الكشف ٤٣٣/٢ .

(٥) البحر ٥٤٥/٥ ، وقال بعد هذا : « بخلاف صريح المصدر فإنه يجوز أن ينعت ، وليس لكل مقدر حكم المنطوق به ، وإنما يتبع في ذلك ما تكلمت به العرب » .

(٦) المحتسب ١٢/٢ ، البحر ٥٤٥/٥ ، القرطبي ١٩٦/١٠ .

- النحل -

صفةً للألسنة كضُبُورٍ وضُبُرٍ، أو جمع كاذبٍ كشارفٍ وشُرُفٍ^(١)، أو جمع « كِذَابٍ » نحو: كِتَابٍ وَكُتُبٍ.

وقرأ مَسْلَمَةٌ بِنُ مُحَارِبٍ فيما نقله ابن عطية^(٢) كذلك، إلا أنه نصب الباء، وفيه ثلاثة أوجه، ذكرها الزمخشري^(٣). أحدها: أن تكون منصوبةً على الشتم، يعني وهي في الأصل نعتٌ للألسنة كما في القراءة قبلها. الثاني: أن تكون بمعنى الكَلِمِ الكواذب، يعني أنها مفعولٌ بها، والعامل فيها: إمَّا « تَصِفُ »، وإمَّا القولُ/ على ما مرَّ، أي: لا تقولوا الكَلِمِ الكواذبِ، [ب/٥٦٥] أو لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتِكُمُ الكواذبِ. الثالث: أن يكون جمع الكِذَابِ مِنْ قَوْلِكَ « كَذِبٌ كِذَابًا » يعني فيكون منصوباً على المصدر؛ لأنه مِنْ معنى وَصَفِ الألسنة فيكون نحو: كُتِبَ فِي جَمْعِ كِتَابٍ، وقد قرأ الكسائيُّ: « ولا كِذَابًا »^(٤) بالتخفيف كما سيأتي في النبأ.

قوله: « لِيَفْتَرُوا » في اللامِ ثلاثة أوجه، أحدها: قال الواحدي: « إنه بدلٌ مِنْ « لِمَا تَصِفُ » لأنَّ وَصَفَهُمُ الكَذِبَ هو افتراءٌ على الله ». قال الشيخ^(٥): « فهو على تقدير جعلٍ « ما » مصدريةً، إمَّا إذا كانت بمعنى الذي فاللامُ فيها ليست للتعليل فيبدل منها ما يُفهمُ التعليل، وإنما اللامُ في « لِمَا » متعلِّقةٌ بـ « لا تقولوا » على حَدِّ تَعَلُّقِهَا فِي قَوْلِكَ: لا تقولوا لِمَا أَحَلَّ اللهُ: هذا

(١) الشارف من الدواب: المُسِنَّ. وثمة جموع أخرى. شوارف وشُرُفٍ وشُرُوفٍ. انظر: اللسان (شرف).

(٢) المحرر ٥٣٦/٨ « الكُذْبِ ».

(٣) الكشاف ٤٣٣/٢.

(٤) الآية ٣٥ من النبأ. وانظر: السبعة ٦٦٩.

(٥) البحر ٥٤٥/٥ - ٥٤٦.

- النحل -

حراماً، أي: لا تُسَمُّوا الحلالَ حراماً وكما تقول: لا تقلُّ لزيدٍ عمراً، أي: لا تُطَلِّقْ عليه هذا الاسمَ». قلت: وهذا وإن كان ظاهراً، إلا أنه لا يمنع من إرادة التعليل، وإن كانت بمعنى الذي.

الثاني: أنها للضرورة إذ لم يفعلوه لذلك الغرض.

الثالث: أنها للتعليل الصريح، ولا يبيِّدُ أن يصُدَّرَ عنهم مثل ذلك.

آ. (١١٧) قوله تعالى: ﴿مَتَاعٌ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه مبتدأ، و«قليل» خبره، وفيه نظرٌ للابتداءِ بِنكرةٍ مِنْ غيرِ مُسَوِّغٍ. فإن أُدْعِيَ إضافته نحو: متاعهم قليل، فهو بعيدٌ جداً. الثاني: أنه خبرٌ مبتدأ مضمير، أي: بقاؤهم^(١) أو عيشهم^(٢) أو منفعتهم^(٣) فيما هم عليه.

آ. (١١٨) قوله تعالى: ﴿مِنْ قَبْلُ﴾: متعلِّقٌ بـ «حَرَّمْنَا» أو بـ «قَصَصْنَا» والمضافُ إليه «قَبْلُ» تقديره: وَمِنْ قَبْلِ تحريمنا على أهلِ مِلَّتِكَ.

آ. (١١٩) قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِهَا﴾: أي: مِنْ بَعْدِ عَمَلِ السوءِ والتوبةِ والإصلاح، وقيل: على الجهالة. وقيل: على السوء؛ لأنه في معنى المعصية.

و«بجهالة» حالٌ مِنْ فاعلِ «عَمِلُوا».

(١) وهو تقدير العكبري في الإملاء ٨٧/٢.

(٢) وهو تقدير ابن عطية في المحرر ٥٣٨/٨.

(٣) وهو تقدير الزمخشري في الكشاف ٤٣٣/٢.

آ . (١٢٠) قوله تعالى: ﴿ أُمَّةٌ ﴾ : تُطَلَّقُ الأُمَّةُ^(١) على الرجل الجامع لخصالٍ محمودة . وقيل : فُعَلَةٌ تدل على المبالغة ، وإلى المعنى الأولِ نَظَرَ ابنُ هانئٍ في قوله^(٢) :

٣٠٢٤- وليس لله بمُسْتَنْكَرٍ أن يَجْمَعَ العالَمَ في واحدٍ

آ . (١٢١) قوله تعالى: ﴿ شَاكِرًا ﴾ : يجوز أن يكونَ خبراً ثالثاً ، أو حالاً من أحدِ الضميرين في « قَانِتًا » أو « حَنِيفًا » .

قوله : « لِأَنْعِمَهُ » يجوز تعلُّقه بـ « شَاكِرًا » أو بـ « اجْتَبَاهُ » ، و « اجْتَبَاهُ » : إمَّا حالٌ ، وإمَّا خبرٌ آخرٌ لـ كان . و « إلى صراطٍ » يجوز تعلُّقه بـ « اجْتَبَاهُ » وبـ « هداه » على قاعدة التنازع .

آ . (١٢٣) قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا ﴾ : قال الزمخشري^(٣) : « في « ثم » هذه ما فيها من تعظيم منزلته وإجلالِ محلِّه ، والإيذانُ بأنَّ أشْرَفَ ما أُوتِيَ خليلُ الرحمنِ من الكرامةِ وأَجَلُّ ما أُولِيَ من النعمةِ أتباعُ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم^(٤) من قبَلِ أنها دَلَّتْ على تباعدِ هذا النعتِ في الرتبةِ من بين سائرِ النعوتِ التي أثنى اللهُ عليه بها . »

قوله : « أَنْ اتَّبِعْ » يجوز أن تكونَ المفسَّرة ، وأن تكونَ المصدرية فتكونُ مع منصوبها مفعولٌ الإيحاء .

(١) انظر: البحر ٥/٥٤٧ .

(٢) وهو أبو نواس ، ديوانه ٣٤٩/١ ، دلائل الإعجاز ١٥٢ ، والبحر ٥/٥٤٧ .

(٣) الكشاف ٢/٤٣٤ .

(٤) عبارة الكشاف « اتباع ملته » وكتبها السمين ثم شطبها .

- النحل -

قوله: « حنيفاً » حال، وتقدّم تحقيقه في البقرة^(١). وقال ابن عطية^(٢): « قال مكي^(٣): ولا يكون - يعني حنيفاً - حالاً من « إبراهيم » لأنه مضاف إليه، وليس كما قال؛ لأن الحال قد تعمل فيها حروف الجر إذا عملت في ذي الحال كقولك « مررتُ بزيدٍ قائماً ». قلت: ما ذكره مكي من امتناع الحال من المضاف إليه فليس^(٤) على إطلاقه لما تقدّم تفصيله في البقرة^(٥). وأمّا قول ابن عطية: إن العامل الخافض فليس كذلك، إنما العامل ما تعلق به الخافض، ولذلك إذا حُذِف الخافض، نُصِبَ مخفوضه.

آ. (١٢٤) قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا جُعِلَ ﴾: العامةُ على بناءه للمفعول، وأبو حيوة^(٦) على بناءه للفاعل، « السَّبَبُ » مفعول به.

آ. (١٢٥) قوله تعالى: ﴿ ادْعُ ﴾: يجوز أن يكون مفعوله مراداً، أي: ادعُ الناسَ، وأن لا يكون، أي: افعلِ الدعاء. و« بالحكمة » حال، أي: ملتبساً بها.

آ. (١٢٦) قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا ﴾: العامةُ على المُفاعلة، وهي بمعنى فَعَلَ كسافر، وابنُ سيرين^(٧) « عَقَّبْتُمْ » بالتشديد بمعنى: قَفَّيْتُمْ فَفَقُّوا بمثل ما فَعَلَ بكم. وقيل: تَبَّعْتُمْ^(٨). والباءُ مُعَدِّيَّةٌ، وفي قراءة ابن سيرين: إمَّا

(١) الآية ١٣٥. وانظر: الدر المصون ١٣٦/٢.

(٢) المحرر ٥٤٣/٨.

(٣) المشكل ٢٢/٢.

(٤) على تقدير زيادة الفاء، أو توهم «أما» قبلها.

(٥) انظر: الدر المصون ١٣٦/٢.

(٦) الشواذ ٧٤، الإتحاف ١٩١/٢، البحر ٥٤٩/٥.

(٧) المحتسب ١٣/٢، البحر ٥٤٩/٥.

(٨) وهو تقدير ابن جني في المحتسب، والأول تقدير أبي حيان.

للسببية، وإما مزيدة.

قوله: «للسَّابِرِينَ» يجوز أن يكونَ عامًّا، أي: الصَّبْرُ خَيْرٌ لِجِنْسِ الصَّابِرِينَ، وأن يكونَ مِنْ وَقوعِ الظَّاهِرِ مَوْعِ المَضْمَرِ، أي: صَبْرُكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ.

آ. (١٢٧) قوله تعالى: ﴿إِلَّا بِاللَّهِ﴾: أي: بمعونته فهي للاستعانة.

قوله: «في ضيق» ابن كثير^(١) هنا، وفي النمل^(٢)؛ بكسر الصاد، والباقون بالفتح. فقيل: لغتان بمعنى في هذا المصدر، كَالْقَوْلِ وَالْقَيْلِ. وقيل: المفتوح مخفف من «ضيق» كَمَيِّتٍ فِي «مَيِّتٍ»، أي: في أمرٍ ضَيِّقٍ. ورَدَّه الفارسيُّ^(٣): بأنَّ الصِّفَةَ غَيْرُ خَاصَةٍ بِالمُوصُوفِ فلا يجوز ادعاء الحذف، ولذلك جاز: «مررت بكاتبٍ» وامتنع «بأكلٍ».

قوله: «مَمَّا يَمْكُرُونَ» متعلقٌ بـ «ضيق». و«ما» مصدريةٌ أو بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ.

[تَمَّتْ بِحَمْدِ اللَّهِ]

* * *

(١) السبعة ٣٧٦. وقال: «وكذلك روى أبو عبيد عن إسماعيل بن جعفر، عن نافع وخلف، عن المسيبي، عن نافع، وهو وهم في روايتهما جميعاً». وانظر: البحر ٥٥٠/٥، القرطبي ٢٠٣/١٠، الحجة ٣٩٥، النشر ٣٠٥/٢، الإتحاف ١٩١/٢.

(٢) الآية ٧٠.

(٣) الحجة (خ) ٣٣٦/٣، فمذهب الفارسي كما بسطه في البحر ٥٥٠/٥ أنهما لغتان، لأنه لو كان مخففاً من «ضيق» لزم أن تقام الصفة مقام الموصوف إذا تخصص الموصوف، وليس هذا موضع ذلك، والصفة إنما تقوم مقام الموصوف إذا تخصص الموصوف من نفس الصفة كما تقول: «رأيت ضاحكاً»، فإنما تخصص الإنسان، ولو قلت: «رأيت بارداً» لم يَحْسُنْ، و«ضيق» لا يخص الموصوف.

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ﴾: قد تقدّم الكلام عليه مستوفى أول البقرة^(١). و«أسرى» و«سرى» لغتان، وقد تقدّم الكلام عليهما في سورة هود^(٢)، وأن بعضهم خصّ «أسرى» بالليل. قال الزمخشري^(٣) هنا: «فإن قلت: الإسراء لا يكون إلا ليلاً فما معنى ذكر الليل؟ قلت: أراد بقوله «ليلاً» بلفظ التنكير تقليل مدة الإسراء، وأنه أسرى به في بعض الليل من مكة إلى الشام مسيرة أربعين ليلة؛ وذلك: أن التنكير دلّ على البعضية، ويشهد لذلك قراءة عبد الله وحذيفة^(٤) «من الليل»، أي: بعضه كقوله: «ومن الليل فتهجد به»^(٥). انتهى. فيكون «سرى» و«أسرى» كـ «سقى» و«أسقى» والهمزة ليست للتعدية، وإنما المعدى الباء في «بعده»، وقد تقدّم أنها لا تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول عند الجمهور، في البقرة خلافاً للمبرد^(٦).

(١) الآية ٣٢ من البقرة. الدر المصون ١/٢٦٥.

(٢) الآية ٨١ من هود. الدر المصون ٦/٣٦٤.

(٣) الكشاف ٢/٤٣٦. (٤) البحر ٦/٥.

(٥) الآية ٧٩ من الإسراء.

(٦) انظر: المغني ١٣٨، والدر المصون ١/١٦٢، وشرح الجمل لابن عصفور

- الإسراء -

وزعم ابن عطية^(١) أن مفعول « أُسْرِي » محذوف، وأن التعديّة بالهمزة فقال: «ويظهر أن « أُسْرِي » مُعْدَاةٌ بالهمزة إلى مفعولٍ محذوف، أي: أُسْرِي الملائكةُ بعبيده، لأنه يُقَلَقُ أن يُسَنَدَ « أُسْرِي » وهو بمعنى « سَرَى » إلى الله تعالى؛ إذ هو فعلٌ يقتضي النقلة كمشى وجرى وأحضر وانتقل، فلا يحسنُ إسنادُ شيءٍ من هذا مع وجود مندوحةٍ عنه، فإذا وقع في الشريعة شيءٌ من ذلك تأولناه نحو: أُنْتَبِهَ هَرَوْلَةَ^(٢).

قلت: وهذا كله إنما بناه اعتقاداً على أن التعديّة بالباء تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول في ذلك، وقد تقدّم الردُّ على هذا المذهب في أول البقرة في قوله «ولو شاء الله لذهبَ بِسَمْعِهِمْ»^(٣). ثم جَوَزَ أن يكونَ « أُسْرِي » بمعنى « سَرَى » على حَذْفِ مضافٍ كقوله: «ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ»^(٤)، يعني فيكون التقدير: الذي أُسْرِي ملائكتُه بعبيده، والحاملُ له على ذلك ما تقدّم من اعتقاد المصاحبة.

قوله: «لَيْلًا» منصوبٌ على الظرف. وقد تقدّم فائدة تنكيره. و«من المسجد» لا ابتداءً الغاية.

قوله: «حواله» فيه وجهان، أظهرهما: أنه منصوبٌ على الظرف، وقد تقدّم

(١) انظر: البحر ٤/٦.

(٢) «وإن أتاني يمشي أنتبه هرولة». رواه البخاري. انظر: الفتح ٣٨٤/١٣، ١٥ باب قول الله تعالى: ويحذرکم الله نفسه. من كتاب التوحيد. ورواه أحمد في مسنده ٢٥١/٢.

(٣) الآية ٢٠. وهذا سهوٌ منه فحديثه عن المسألة جاء في الآية ١٧.

(٤) الآية ١٧ من البقرة.

- الإسراء -

تحقيقُ القولِ فيه أولُ البقرة^(١). والثاني: أنه مفعولٌ. قال أبو البقاء^(٢): «أي: طَيَّبْنَا وَنَمَّيْنَا». يعني ضَمَّنْهُ معنَى مَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ، وَفِيهِ نَظْرٌ لِأَنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ.

قوله: «لِنُرِيَهُ» قرأ العامةُ بنونِ العظمةِ جَرِيًّا عَلَى «بَارَكْنَا». وفيهما التفتان: مِنَ الْغَيْبَةِ فِي قَوْلِهِ «الَّذِي أُسْرِيَ بَعْدَهُ» إِلَى التَّكْلِمِ فِي «بَارَكْنَا» و«لِنُرِيَهُ»، ثُمَّ التفتَ إِلَى الْغَيْبَةِ فِي قَوْلِهِ «إِنَّهُ هُوَ» إِنْ أَعَدْنَا الضَّمِيرَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ الصَّحِيحُ، فَفِي الْكَلَامِ التَّفَاتَانِ.

وقرأ^(٣) الحسن «لِيُرِيَهُ» بالياء مِنْ تَحْتِ أَيِ اللَّهِ تَعَالَى، وَعَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ يَكُونُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَرْبَعَةُ التَّفَاتَاتِ: وَذَلِكَ أَنَّهُ التفتَ أَوَّلًا مِنَ الْغَيْبَةِ فِي قَوْلِهِ «الَّذِي أُسْرِيَ بَعْدَهُ» إِلَى التَّكْلِمِ فِي قَوْلِهِ «بَارَكْنَا»، ثُمَّ التفتَ ثَانِيًّا مِنَ التَّكْلِمِ فِي «بَارَكْنَا» إِلَى الْغَيْبَةِ فِي «لِيُرِيَهُ» عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ، ثُمَّ التفتَ بَالِيَاءٍ مِنْ هَذِهِ الْغَيْبَةِ إِلَى التَّكْلِمِ فِي «آيَاتِنَا»، ثُمَّ التفتَ رَابِعًا مِنْ هَذَا التَّكْلِمِ إِلَى الْغَيْبَةِ فِي قَوْلِهِ «إِنَّهُ هُوَ» عَلَى الصَّحِيحِ فِي الضَّمِيرِ أَنَّهُ اللَّهُ، وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ نَقْلِهِ أَبُو الْبَقَاءِ^(٤) أَنَّ الضَّمِيرَ فِي «إِنَّهُ هُوَ» لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَا يَجِيءُ ذَلِكَ، وَيَكُونُ فِي قِرَاءَةِ الْعَامَّةِ التَّفَاتُ وَاحِدًا، وَفِي قِرَاءَةِ الْحَسَنِ ثَلَاثَةٌ. وَهَذَا مَوْضِعٌ غَرِيبٌ، وَأَكْثَرُ مَا وَرَدَ الِاتِّفَاتُ [فِيهِ] ثَلَاثُ مَرَاتٍ عَلَى مَا قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥) فِي قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:

٣٠٢٥- تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْإِثْمِيدِ

(١) على نحو مختصر. الدر المصون ١/١٦١.

(٢) الإملاء ٢/٨٧.

(٣) الإنحاف ٢/١٩٢، البحر ٦/٦، الكشاف ٢/٤٣٧. وقال ابن خالويه في

الشواذ ٧٤: «قراءة الحسن «لنريه» بفتح النون» ولعله يعني فتح النون والراء.

(٤) الإملاء ٢/٨٧.

(٥) الكشاف ١/٦٣، وتقدم قول امرئ القيس برقم (٦٤).

- الإسراء -

الآيات . وقد تقدّم النزاعُ معه في ذلك ، وبعض ما يُجاب به عنه أولُ الفاتحة^(١) .

ولو ادَّعى مُدَّعٍ أنَّ فيها خمسةَ التفاتات^(٢) لاحتاج في دفعه إلى دليلٍ واضحٍ ، والخامس : الالتفاتُ مِنْ «إنه هو» إلى التكلم في قوله «وَأَتَيْنَا موسى» الآية .

والرؤية هنا بَصْرِيَّةٌ . وقيل : قلبية وإليه نحا ابن عطية ، فإنه قال^(٣) : «ويُحتمل أن يريد : لِنُرِيَّ محمداً للناس آيةً ، أي : يكون النبي صلى الله عليه وسلم آيةً في أن يصنع الله ببشرٍ هذا الصنع» فتكونُ الرؤيةُ قلبيةً على هذا .

آ . (٢) قوله تعالى : ﴿ وَأَتَيْنَا ﴾ : فيه ثلاثةٌ أوجهٍ ، أحدها : أن تُعْطَفَ هذه الجملةُ على الجملةِ السابقة من / تنزيهِ الربِّ تبارك وتعالى ولا يُلزَمُ في عَظْفِ الجملِ مشاركةً في خبرٍ ولا غيره . الثاني : قال العسكري^(٤) : إنه معطوف على «أسرى» . واستبعده الشيخ^(٥) . ووجهُ

(١) انظر : الدر ١/٥٨ .

(٢) الأصل : «التفات» وهو سهو .

(٣) انظر : البحر ٦/٦ .

(٤) كذا في الأصل ، وفيه إشكال ، ففي مطبوعة البحر (٧/٦) «العسكري» وليس في الإملاء ، فلعله تحريف . وورد هذا القول في تفسير القرطبي (٢١٢/١٠) غير منسوب .

(٥) البحر ٧/٦ .

- الإسراء -

الاستبعاد: أن المعطوف على الصلة صلة، فيؤدّي التقدير إلى ضرورة التركيب: سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى وَآتَيْنَا، وهو في قوة: الذي آتينا موسى، فيعود الضمير على الموصول ضمير تكلمٍ مِنْ غيرِ مسوغٍ لذلك.

والثالث: أنه معطوف على ما في قوله «أسرى» من تقدير الخبر كأنه قال: أَسْرَيْنَا بَعْدِنَا، وَأَرْيَيْنَاهُ آيَاتِنَا وَآتَيْنَا، وهو قريبٌ مِنْ تفسير المعنى لا الإعراب.

قوله: «وَجَعَلْنَاهُ» يجوز أن يعود ضمير النصب للكتاب، وهو الظاهر، وأن يعود لموسى عليه السلام.

قوله: «لبنى إسرائيل» يجوز تعلُّقه بنفس «هدى» كقوله: «يَهْدِي للحق»^(١)، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِالْجَعْلِ، أَي: جعلناه لأجلهم، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ نَعْتًا لـ «هُدَى».

قوله: «أَلَا تَتَّخِذُوا» يجوز أَنْ تكون «أَنْ» ناصبةً على حَذْفِ حَرْفِ العلة، أَي: لثلاث تَتَّخِذُوا. وقيل: «لا» مزيدة، والتقدير: كراهة أَنْ تَتَّخِذُوا، وَأَنْ تكون المفسرة و«لا» ناهية، فالفعل منصوبٌ على الأول مجزومٌ على الثاني، وَأَنْ تكون مزيدةً عند بعضهم^(٢)، والجملة التي بعدها معمولةٌ لقولٍ مضمّر، أَي: مقولاً لهم: لا تتخذوا، أو قلنا لهم: لا تتخذوا، وهذا ظاهرٌ في قراءة الخطاب. وهذا مردودٌ بأنه ليس من مواضع زيادة «أَنْ».

وقرأ أبو عمرو^(٣) «أَنْ لَا يَتَّخِذُوا» بياء الغيبة جرياً على قوله «لبنى إسرائيل» والباقون بالخطاب التفاتاً.

(١) الآية ٣٥ من يونس.

(٢) ذكره مكّي في الكشف ٤٢/٢، والعكبري في الإملاء ٨٧/٢.

(٣) السبعة ٣٧٨، التيسير ١٣٩، القرطبي ٢١٢/١٠، البحر ٧/٦، الحجة ٣٩٦.

آ. (٣) قوله تعالى: ﴿ ذُرِّيَّةً ﴾: العائمة على نصبها وفيها أوجه، أحدها: أنها منصوبة على الاختصاص، وبه بدأ الزمخشري^(١). الثاني: أنها منصوبة على البدل من «وكيلاً»، أي: أن لا تتخذوا من دونه ذرية من حملنا. الثالث: أنها منصوبة على البدل من «موسى»، ذكره أبو البقاء^(٢) وفيه بُعد بعيد. الرابع: أنها منصوبة على المفعول الأول لـ «تتخذوا»، والثاني هو «وكيلاً» فقدّم، ويكون «وكيلاً» ممّا وقع مفرد اللفظ والمعنى به جمع، أي: لا تتخذوا ذرية من حملنا مع نوح وكلاء كقوله^(٣): «ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبیین أرباباً».

الخامس: أنها منصوبة على النداء، أي: يا ذرية من حملنا، وخصّوا هذا الوجه بقراءة الخطاب في «تتخذوا» وهو واضح عليها، إلا أنه لا يلزم، وإن كان مكياً قد منع منه فإنه قال^(٤): «فأما من قرأ «يتخذوا» بالياء فذرية مفعول لا غير، ويتبع النداء؛ لأن الياء للغيبة والنداء للخطاب، فلا يجتمعان إلا على بُعد». وليس كما زعم، إذ يجوز أن يُنادي الإنسان شخصاً ويخبر عن آخر فيقول: «يا زيد ينطلق بكرٌ وفعلت كذا» و«يا زيد ليفعل عمرو كيت وكيت».

وقرأت^(٥) فرقة «ذُرِّيَّةً» بالرفع، وفيها وجهان، أحدهما: أنها خبر مبتدأ مضمّر تقديره: هو ذرية، ذكره [أبو] البقاء^(٦) وليس بواضح. والثاني:

(١) الكشاف ٤٣٨/٢.

(٢) الإملاء ٨٨/٢.

(٣) الآية ٨٠ من آل عمران.

(٤) المشكل ٢٥/٢.

(٥) وهي قراءة مجاهد كما في الشواذ ٧٤، وانظر: البحر ٧/٦، والكشاف ٤٣٨/٢.

(٦) الإملاء ٨٨/٢.

أنه بدلٌ من واوٍ «تَّخَذُوا» قال ابن عطية: «ولا يجوز ذلك في القراءة بالتاء، لأنك لا تُبدِلُ من ضميرٍ مخاطب، لو قلت: «ضَرَبْتُكَ زيداً» على البدل لم يُجْزَ».

ورَدَّ عليه الشيخ^(١) هذا الإِطلاق وقال: «ينبغي التفصيل، وهو إن كان بدلٌ بعضٍ أو اشتمالٍ جاز، وإن كان كلاً مِنْ كل، وأفاد الإِحاطة^(٢) نحو: «جِئْتُمْ كَبِيرُكُمْ وصَغِيرُكُمْ» جَوَّزه الأَخْفَش والكُوفِيون. قال: «وهو الصَّحِيحُ». قلت: وتمثِلُ ابن عطيةُ بقوله «ضَرَبْتُكَ زيداً» قد يَدْفَعُ عنه هذا الرَدُّ^(٣).

وقال مكي^(٤): «ويجوز الرفعُ في الكلامِ على قراءةٍ مَنْ قرأَ بالياءِ على البدلِ من المضمِرِ في «تَّخَذُوا» ولا يَحْسُنُ ذلك في قراءةِ التاء؛ لأنَّ المخاطَبَ لا يُبدَلُ منه الغائبُ، ويجوز الخفضُ على البدلِ من بني إسرائيل». قلت: أمَّا الرفعُ فقد تقدَّم أنه قرئَ به وكأنه لم يَطَّلَعُ عليه، وأمَّا الجرُّ فلم يُقرَأَ به فيما عَلِمْتُ ويَرِدُ عليه في قوله «لأنَّ المخاطبَ لا يُبدَلُ منه الغائبُ» ما ورَدَ على ابن عطية، بل أوَّلَى لأنه لم يذكر مثلاً يبيِّن مراده كما فعل ابن عطية/.

[٥٦٧/أ]

(١) البحر ٧/٦. والنص المنقول عن البحر أورده مختصراً، والضابط الذي ذكره النحاة لا ينسحب على الإبدال من ضمير الغيبة فهو جائز نحو: زره خالداً، وما ذكره ينسحب على ضمير الحاضر. انظر: الارتشاف ٦٢٢/٢، شرح ابن عقيل ١٢٦/٣.

(٢) مذهب الأَخْفَش والكُوفِيين أنه يجوز وإن لم يُفد معنى الإِحاطة. انظر: الارتشاف ٦٢٢/٢.

(٣) لأن تمثيله لا يفيد الإِحاطة والشمول، فلا يجوز - على مذهب الجمهور - إبدال «زيداً» من الكاف.

(٤) المشكل ٢٦/٢.

آ. (٤) قوله تعالى: ﴿مَنْ حَمَلْنَا﴾: يجوز أن تكون موصولةً أو موصوفةً.

قوله: « وَقَضَيْنَا » « قَضَى » يتعدى بنفسه: « فلما قضى زيدٌ منها وطراً »^(١) « فلما قضى موسى الأجل »^(٢)، وإنما تعدى هنا بـ « إلى » لتضمينه معنى: أنفذنا وأوحينا، أي: وأنفذنا إليهم بالقضاء المحتوم. ومتعلق القضاء محذوف، أي: بفسادهم. وقوله « لَتُفْسِدُنَّ » جواب قسم محذوفٍ تقديره: والله لتفسيدنَّ، وهذا القسم مؤكدٌ لمتعلق القضاء. ويجوز أن يكون « لَتُفْسِدُنَّ » جواباً لقوله: « وَقَضَيْنَا » لأنه ضمَّن معنى القسم، ومنه قولهم: « قضاء الله لأفعلنَّ » فَيَجْرُونَ القضاء والنَّذْرُ مُجْرَى القسم فَيُتَلَقَّانِ بما يُتَلَقَّى به القسم.

والعامَّةُ على توحيد « الكتاب » مُراداً به الجنس. وابنُ جبير^(٣) وأبو العالية « في الكُتُب » على الجمع، جاؤوا به نصّاً في الجمع.

وقرأ العامَّةُ بضمِّ التاء وكسرِ السينِ مضارعَ « أفسدَ »، ومفعوله محذوفٌ تقديره: لَتُفْسِدُنَّ الأديانَ. ويجوزُ أن لا يُقدَّرَ مفعولٌ، أي: لتُوفَعَنَّ الفسادَ. وقرأ^(٤) ابنُ عباسٍ ونصرُ بنُ عليٍّ وجابرُ بنُ يزيد^(٥) « لَتُفْسِدُنَّ » بينائه

(١) الآية ٣٧ من الأحزاب.

(٢) الآية ٢٩ من القصص.

(٣) البحر ٨/٦، الشواذ ٧٤.

(٤) المحتسب ١٤/٢، القرطبي ٢١٤/١٠، البحر ٨/٦، الكشاف ٤٢٨/٢، الشواذ ٧٥.

(٥) في الأصل: « زيد » وهو تحريف. وجابر بن يزيد أبو عبد الله الجعفي الكوفي، روى عن عطاء وعكرمة، وروى عنه شعبة والثوري. مات سنة ١٢٨. انظر: تهذيب التهذيب ٤٦/٢.

- الإسراء -

للمفعول، أي: لِيُفْسِدَنَّكُمْ غَيْرُكُمْ: إمَّا من الإضلال أو من الغلبة. وقرأ^(١) عيسى بن عمر بفتح التاء وضَمَّ السين، أي: فَسَدْتُمْ بَأَنْفُسِكُمْ. قوله: « مَرَّتَيْنِ » منصوبٌ على المصدر، والعاملُ فيه « لَتُفْسِدَنَّ » لأنَّ التقديرَ: مرتين من الفساد.

قوله: « عَلُّوْا » العَامَّةُ على ضَمِّ العين واللامِ مصدرٌ عَلَا يَعْلُو. وقرأ^(٢) زيد بن عليّ « عَلِيًّا » بكسرهما والياء، والأصل الواو، وإنما اعتلَّ على اللغة القليلة؛ وذلك^(٣) أن فَعُولًا المصدرُ الأكثرُ فيه التصحيحُ نحو: عَتَا عَتَوًا، والإِعْلَالُ قليلٌ نحو « أَشَدُّ على الرحمنِ عِتِيًّا »^(٤) على أحدِ الوجهين كما سيأتي، وإن كان جمعاً فالكثيرُ الإِعْلَالُ. نحو: « جَثِيًّا »^(٥) وشَدَّ: بَهَوٌ وَبُهْوٌ^(٦)، وَنَجَوٌ وَنُجُوٌ^(٧)، وقاسه الفراء.

آ. (٥) قوله تعالى: ﴿ وَعَدُّ ﴾: أي: مَوْعُودٌ، فهو مصدرٌ واقعٌ موقعٌ مفعول، وتركه الزمخشري^(٨) على حاله، لكن بحذف مضاف، أي: وَعَدُّ عقابٍ أولاهما. وقيل: الوَعْدُ بمعنى الوعيد. وقيل: بمعنى المَوْعِدِ الذي يُراد به الوقت. فهذه أربعةٌ أوجهٍ. والضميرُ عائِدٌ على المرتين.

(١) انظر: مراجع القراءة السابقة.

(٢) البحر ٩/٦.

(٣) انظر: الكتاب ٣٨١/٢، الأصول ٢٥٦/٣، شرح الشافية ١٧٣/٣، الممتع ٥٥٠.

(٤) الآية ٨ من مريم، وأصله عَتَوُوْا ثم عَتُوِيْ ثم عَتِيْ ثم كسر الفاء والعين لمناسبة الياء.

(٥) انظر: شرح الشافية ١٧١/٣، الممتع ٥٥١، وهذا على تقدير لامة واوًا فأصله جُثُوُوْ.

قلبت الواو المتطرفة ياءً لأنه جمع على فُعُولِ فصار «جُثُوِي» فأعلت إعلال «سَيِّد».

(٦) البُهْو: الصدر.

(٧) النجوى: السحاب. وانظر: شرح الشافية ١٧١/٣.

(٨) الكشف ٤٣٨/٢ - ٤٣٩.

- الإسراء -

قوله: « عِبَاداً » العَامَّةُ علي « عِبَاد » بزنة فِعَال، وزيدُ بن علي والحسنُ « عبيداً » علي فَعِيل، وقد تقدّم الكلامُ علي ذلك.

قوله: « فجاسُوا » عَطَفُ علي « بَعَثْنَا »، أي: تَرَتَّب علي بعثنا إياهم هذا. والجَوْسُ والجُوسُ بفتح الجيمِ وضمّها مصدرُ جاسَ يَجُوسُ، أي: فَتَّشَ وَنَقَّبَ، قاله أبو عبيد. وقال الفراء^(٣): « قَتَلُوا » قال حسان^(٤):

٣٠٢٦- وَمِنَا الَّذِي لاقى بسيفِ محمدٍ فجاسَ به الأعداءُ عَرَضَ العساكرِ

وقال أبو زيد: « الجُوسُ والجَوْسُ والحَوْسُ والهَوْسُ طَلَبُ الطُوفِ »^(٥) بالليل. وقال قطرب: « جاسُوا: نزلوا ». وأنشد^(٦):

٣٠٢٧- فَجُسْنَا ديارَهُمُ عَنوَةً وَأبْنَا بساداتِهِم مُوثِقِينَا

وقيل: « جاسُوا بمعنى داسوا »، وأنشد^(٧):

٣٠٢٨- إليك جُسْنَا الفَيْلَ بالمَطِيِّ

وقيل: الجَوْسُ: التردُّد. وقيل: طَلَبُ الشَّيْءِ باستقصاء. ويقال:

« حاسُوا » بالحاءِ المهملة، وبها قرأ^(٨) طلحة وأبو السَّمال، وقرىء^(٩) « فَجُوسُوا » بالجيمِ بزنة نُكَّسُوا.

(١) المحتسب ١٤/٢، البحر ٩/٦، الإتحاف ١٩٣/٢.

(٢) انظر: الدر المصون ٢٧٣/٣. (٣) معاني القرآن ١١٦/٢.

(٤) ليس في ديوانه، وهو في القرطبي ٢١٦/١٠، وتفسير الماوردي ٤٢٤/٢.

(٥) الطُوفُ مصدرُ طافَ بالقومِ وعليهم. انظر: اللسان (طوف).

(٦) لم أهدئ إلى قائله وهو في القرطبي ٢١٦/١٠، والماوردي ٢٢٤/٢.

(٧) لم أهدئ إلى قائله، وهو في تفسير الماوردي ٢٢٤/٢.

(٨) المحتسب ١٥/٢، البحر ١٠/٦، الكشف ٤٣٨/٢.

(٩) الشواذ ٧٥، الكشف ٤٣٨/٢.

- الإسراء -

قوله: « خَلَّالٌ » العامَّةُ على « خِلَالٍ » وهو محتملٌ لوجهين، أحدهما: أنه جمعُ خَلَّلَ كَجَبَّالٍ في جَبَلٍ، وجمالٌ في جَمَلٍ. والثاني: أنه اسمٌ مفردٌ بمعنى وَسَطٍ، ويدلُّ له قراءةُ الحسن^(١) « خَلَّلَ الدِّيَارَ ». وقوله: « وكان وَعْدًا »، أي: وكان الجَوْسُ، أو وكان وَعْدًا أو لاهما، أو وكان وَعْدًا عقابهم.

آ. (٦) قوله تعالى: ﴿ الْكُرَّةُ ﴾: مفعولٌ « رَدَدْنَا » وهي في الأصلِ مصدرٌ كَرَّرَ يَكُرِّرُ، أي: رَجَعَ، ثم يُعَبَّرُ بها عن الدَّوْلَةِ والفَهْرِ.

قوله: « عليهم » يجوز تعلُّقه بـ « رَدَدْنَا »، أو بنفسِ / الْكُرَّةِ، لأنه يُقال: [ب/٥٦٧] كَرَّرَ عليه فتعدَّى بـ « على » ويجوز أن تتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنها حالٌ من « الْكُرَّةِ ».

قوله: « نَفِيرًا » منصوبٌ على التمييز، وفيه أوجهٌ، أحدها: أنه فَعِيلٌ بمعنى فاعِلٍ، أي: أكثر نافريناً، أي: مَنْ يَنْفِرُ معكم. الثاني: أنه جمع نَفِيرٍ نحو: عَبْدٌ وَعَبِيدٌ، قاله الزجاج^(٢)، وهم الجماعة الصَّائِرُونَ إلى الأعداء. الثالث: أنه مصدرٌ، أي: أكثرُ خروجاً إلى الغَزْوِ. قال الشاعر^(٣):

٣٠٢٩ - فَأَكْرِمَ بِقَحْطَانَ مِنْ وَالِدٍ وَحِمِيرَ أَكْرِمَ بِقَوْمٍ نَفِيرًا

والمفضَّلُ عليه محذوفٌ، فقدَّره بعضهم: أكثر نفيراً من أعدائكم، وقدَّره الزمخشري^(٤): أكثر نفيراً مما كنتم.

(١) الإتحاف ١٩٣/٢، البحر ١٠/٦، الكشاف ٤٣٨/٢.

(٢) معاني القرآن ٢٢٨/٣.

(٣) البيت لتبَّع بن بكر، وهو في القرطبي ٢١٧/١٠، والبحر ١٠/٦، والماوردي

٤٢٤/٢.

(٤) الكشاف ٤٣٩/٢.

آ. (٧) قوله تعالى: ﴿ فلها ﴾ : في اللام أوجه، أحدها: أنها بمعنى « على »، أي فعلها كقوله^(١):

٣٠٣٠- فخر صريعاً لليدين وللقم

أي: على اليدين. والثاني: أنها بمعنى إلى. قال الطبري^(٢): «أي: فإليها ترجع الإساءة». الثالث: أنها على بابها، وإنما أتى بها دون «على» للمقابلة في قوله: «لأنفسكم» فأتى بها ازدواجاً. وهذه اللام يجوز أن تتعلق بفعلٍ مقدرٍ كما تقدم في قول الطبري، وإما بمحذوفٍ على أنها خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ تقديره: فلها الإساءة لا غيرها.

قوله: «فإذا جاء وعد الآخرة»، أي: المرة الآخرة فحذفت «المرة» للدلالة عليها، وجواب الشرط محذوفٌ تقديره: بعثناهم.

وقوله: «لِئْسُوْءُوا وَجُوْهَكُمْ» متعلقٌ بهذا الجواب المقدر. وقرأ^(٣) ابن عامر وحمزة وأبو بكر «لِئْسُوْءٌ» بالياء المفتوحة وهمزة مفتوحة آخر الفعل. والفاعل: إِمَّا اللّهُ تَعَالَى، وإِمَّا الوَعْدُ، وإِمَّا البَعْثُ، وإِمَّا النْفِيْرُ. والكسائيُّ «لِئْسُوْءٌ» بنون العظمة، أي: لِنِسُوْءِ نَحْنُ، وهو موافقٌ لما قبله مِنْ قَوْلِهِ «بَعَثْنَا عِبَادًا لَنَا» و«رَدَدْنَا» و«أَمَدَدْنَا»، وما بعده من قوله: «عُدْنَا» و«جَعَلْنَا».

(١) البيت لجابر بن حني التغلبي أوللعكبر بن حديد، وصدرة:

تَنَازَلَهُ بِالرُّمْحِ ثَمِ اتَّسَى لَهُ

وهو في المفضليات ٢١٢، والمعني ٢٨٠، وأتى: انثنى. ومن شواهد

ابن هشام في المعني: «دعانا لجنبه» «وتلّه للجين».

(٢) التفسير ٣١/١٥.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٧٨، النشر ٣٠٦/٢، الحجة ٣٩٧، البحر ١١/٦،

التيسير ١٣٩، الشواذ ٧٥، القرطبي ٢٢٣/١٠.

وقرأ الباقون «لَيْسُوْءُوا» مسنداً إلى ضمير الجمع العائد على العباد، أو على النفير؛ لأنه اسم جمع، وهو موافق لما بعده من قوله «وَلْيَدْخُلُوا المسجد كما دَخَلُوهُ أَوْلَ مَرَّةٍ وَلْيَتَّبِعُوا مَا عَلَّمُوا». وفي عَوْدِ الضمير على النفير نظر؛ لأنَّ النفير المذكورَ من المخاطبين، فكيف يُوصف ذلك النفير بأنه يَسُوْءُ وجوههم؟ اللهم إلا أن يريد هذا القائل أنه عائدٌ على لفظه دون معناه، من باب «عندي درهمٌ ونصفه».

وقرأ أبيُّ «لَيْسُوْءَنْ» بلامِ الأمرِ ونونِ التوكيدِ الخفيفةِ ونونِ العظمة، وهذا جوابٌ لـ«إذا»، ولكن على حَذْفِ الفاء، أي: فَلَيْسُوْءَنْ، ودخلت لامُ الأمرِ على فعلِ المتكلمِ كقوله تعالى «وَلَنَحْمِلُ خَطَايَاكُمْ»^(١).

وقرأ عليُّ بنُ أبي طالب «لَيْسُوْءَنْ» و«لَنْسُوْءَنْ» بالياء أو النون التي للعظمة، ونونِ التوكيدِ الشديدة، واللامِ التي للقسم. وفي مصحفِ أبيِّ «لَيْسُوْءُ» بضمِّ الهمزة من غير واوٍ، وهذه القراءةُ تشبه أن تكونَ على لغةٍ مَنْ يَجْتَرِيءُ عن الواوِ بالضمَّة، كقوله^(٢):

..... ٣٠٣١- فلو أن الأطباء كان حولي

يريد: «كانوا». وقول الآخر^(٣):

..... ٣٠٣٢- إذا ما الناس جاعٌ وأجدبوا

يريد «جاعوا»، فكذا هذه القراءة، أي: لَيْسُوْءُوا، كما في القراءة الشهيرة، فَحَذَفَ الواوِ.

(١) الآية ١٢ من العنكبوت.

(٢) تقدم برقم (٢١٢٦).

(٣) لم أقف عليه.

- الإسراء -

وقرىء^(١) «لَيْسِيء» بضم الياء وكسر السين وياء بعدها، أي: لِيَقْبَحَ
اللَّهُ وجوهكم، أو ليقبَح الوعد، أو البعث. وفي مصحف أنس^(٢) «وَجْهَكُم»
بالإفراد كقوله^(٣):

٣٠٣٣- كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا

[وكقوله:]^(٤)

٣٠٣٤- فِي حَلْقِكُمْ عَظُمَ وَقَدْ شَجِينَا

[وكقوله:]^(٥)

٣٠٣٥- وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلْبُ

قوله: «وَلِيَدْخُلُوا» مَنْ جَعَلَ الْأُولَى لَامَ «كِي» كَانَتْ هَذِهِ أَيْضاً لَامَ
«كِي» مَعطوفة عليها، عَطَفَ عَلَةً عَلَى أُخْرَى، وَمَنْ جَعَلَهَا لَامَ أَمْرٍ كَأَبِي،
أَوْ لَامَ قَسْمٍ كَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فَالْإِلَامُ فِي «لِيَدْخُلُوا» تَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: الْأَمْرَ
والتعليل، و«كَمَا دَخَلُوهُ» نَعَتْ لِمَصْدَرٍ مَحذُوفٍ أَوْ حَالٍ مِنْ ضَمِيرِهِ، كَمَا يَقُولُ
[٥٦٨/أ] سيبويه^(٦)، أَي: دَخُولاً كَمَا دَخَلُوهُ. و«أَوَّلُ مَرَّةٍ» ظَرْفٌ زَمَانٍ، وَتَقَدَّمَ / الْكَلَامُ
عَلَيْهَا فِي بَرَاءة^(٧).

[قوله:] «مَا عَلُوا» يَجُوزُ فِي «مَا» أَنْ تَكُونَ مَفْعُولاً بِهَا، أَي: لِيُهْلِكُوا

(١) وهي قراءة أبي بن كعب كما في البحر ١١/٦.

(٢) البحر ١١/٦.

(٣) تقدم برقم (١٥٣).

(٤) تقدم برقم (١٥٥).

(٥) تقدم برقم (١٥٤).

(٦) الكتاب ١١٦/١. وانظر: الدر المصون ١٤١/١.

(٧) الدر المصون ٢٦/٦، وقد فصل القول في «أول» في مكان آخر: ٣١٦/١.

الذي عَلَّوه، وقيل^(١): لِيَهْدِمُوهُ كقوله^(٢):

٣٠٣٦- وما الناسُ إلا عامِلانِ فعامِلٌ يُتَبَّرُ ما يَبْنِي وَاخْرُ رافعٌ
ويجوز فيها أن تكونَ ظرفيةً، أي: مدة استعلائهم وهذا مُحَوِّجٌ إلى
حذفِ مفعولٍ، اللهم إلا أن يكونَ القصدُ مجردَ ذِكرِ الفعلِ نحو: هو يعطي
ويمنع.

آ. (٨) قوله تعالى: ﴿حَصِيرًا﴾: يجوزُ أن يكونَ بمعنى فاعِلٍ،
أي: حاصِرةٌ لهم، مُحِيطَةٌ بهم، وعلى هذا فكان ينبغي أن يؤنَّثَ بالتاء
كخبيرة. وأجيب: بأنَّها على النسبِ، أي ذات حَصْرٍ كقوله: «السَّمَاءُ مُنْفِطِرٌ
به»^(٣)، أي ذات انفطارٍ. وقيل: الحَصِيرُ: الحَبْسُ، قال لبيد^(٤):

٣٠٣٧- وَمَقَامَةٌ غَلِبَ الرِّجَالِ كَأَنَّهُمْ جِنٌّ لَدَى بَابِ الحَصِيرِ قِيَامٌ
وقال أبو البقاء^(٥): «لم يؤنَّثه لأنَّ فاعِلًا بمعنى فاعِلٍ» وهذا منه سهو؛
لأنه يُؤدِّي إلى أن تكونَ الصفةُ التي على فاعِلٍ إذا كانتَ بمعنى فاعِلٍ جاز
حَدْفُ التاءِ منها، وليس كذلك لِمَا تقدَّم مِن أنَّ فاعِلًا بمعنى فاعِلٍ يَلْزَمُ تَأْنِيثَهُ،
وبمعنى مَفْعُولٍ يجب تذكيرُهُ، وما جاء شاذًّا مِنَ النوعينِ يُؤوَّلُ. وقيل: إنما
لم يُؤنَّثَ لأنَّ تَأْنِيثَ «جَهَنَّمَ» مجازيٌّ، وقيل: لأنها في معنى السَّجْنِ
والمَحْبَسِ، وقيل: لأنها بمعنى فِرَاشٍ.

(١) وهو قول قطرب كما في القرطبي ٢٢٣/١٠.

(٢) البيت للبيد وهو في ديوانه ١٧٠، والقرطبي ٢٢٣/١٠، والماوردي ٤٢٥/٢.

(٣) الآية ١٨ من المزمّل.

(٤) تقدم برقم (٨٧٥).

(٥) الإملاء ٨٩/٢.

آ. (٩) قوله تعالى: ﴿لَلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾: أي: للحالة أول للملّة أو للطريقة. قال الزمخشري^(١): «وَأَيْتَمَا قَدَّرْتَ لَمْ تَجِدْ مَعَ الْإِثْبَاتِ ذَوْقَ الْبَلَاغَةِ الَّذِي تَجِدُهُ مَعَ الْحَذْفِ؛ لِمَا فِي إِبْهَامِ الْمَوْصُوفِ بِحَذْفِهِ مِنْ فَخَامَةٍ تُفْقَدُ مَعَ إِضَاحِهِ».

آ. (١٠) قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أن يكون عطفاً على «أَنَّ» الأولى، أي: يُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ بِشَيْئِينَ: بأجرٍ كبيرٍ وبتعذيبٍ أعدائهم، ولا شكَّ أَنَّ مَا يُصِيبُ عَدُوَّكَ سُرُورٌ لَكَ. وقال الزمخشري^(٢): «وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ: وَيُخْبِرُ بَأَنَّ الَّذِينَ».

قال الشيخ^(٣): «فلا يكون إذ ذاك داخلاً تحت البشارة». قلت: قولُ الزمخشريِّ يَحْتَمَلُ أمرين، أحدهما: أن يكون قوله «وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ: وَيُخْبِرُ بَأَنَّ» أنه من باب الحذف، أي: حَذَفَ «وَيُخْبِرُ» وأبقى معموله، وعلى هذا فيكون «أَنَّ الَّذِينَ» غيرَ داخِلٍ في حَيْزِ الْبِشَارَةِ بلا شك، ويحتمل أن يكون قصده: أنه أريد بالبشارة مجردُ الإخبارِ سواءً كان بخيرٍ أم بِشَرٍّ، وهل هو فيها حقيقةً أو في أحدهما، وحينئذٍ يكون جمعاً بين الحقيقة والمجاز، أو استعمالاً للمشترك في معنييه، وفي المسألتين خلافٌ مشهور، وعلى هذا فلا يكون قوله «وَأَنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ» غيرَ داخِلٍ في حَيْزِ الْبِشَارَةِ، إلا أن الظاهرَ مِنْ حَالِ الزمخشري أنه لا يُجِيزُ الْجَمْعَ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ ولا استعمالَ المشترك في مَعْنِيَيْهِ.

(١) الكشاف ٤٣٩/٢.

(٢) الكشاف ٤٤٠/٢.

(٣) البحر ١٣/٦.

آ. (١١) قوله تعالى: ﴿وَيَدْعُو الْإِنْسَانَ بِالشَّرِّ دَعَاَهُ بِالْخَيْرِ﴾:
في الباءين ثلاثة أوجه، أحدها: أنهما متعلقتان بالدعاء على بابهما نحو:
«دَعَوْتُ بِكَذَا» والمعنى: أن الإنسان في حالِ ضَجْرِهِ قد يَدْعُو بِالشَّرِّ وَيُلِحُّ
فيه، كما يَدْعُو بِالْخَيْرِ وَيُلِحُّ فِيهِ.

والثاني: أنهما بمعنى «في» بمعنى أن الإنسان إذا أصابه ضررٌ دعا
وألحَّ في الدعاء واستعجل الفرَجَ، مثل الدعاء الذي كان يحبُّ أن يدعوه في
حالة الخير، وعلى هذا فالمدعوُّ به ليس الشرُّ ولا الخير. وهو بعيدٌ. الثالث:
أن تكونَ للسببِ، ذكره أبو البقاء^(١)، والمعنى لا يساعده، والمصدرُ مضافٌ لفاعله.

آ. (١٢) قوله تعالى: ﴿آيَاتِنِ﴾: يجوز أن يكونَ هو المفعولُ
الأولُ، و«الليل والنهار» ظرفان في موضع الثاني قُدِّما على الأول، والتقدير:
وَجَعَلْنَا آيَاتِنِ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، والمرادُ بالآيتين: إمَّا الشمسُ والقمرُ، وإمَّا
تكويرُ هذا على هذا، وهذا على هذا، ويجوز أن يكونَ «آيَاتِنِ» هو الثاني،
و«الليل والنهار» هما الأول. ثم فيه احتمالان، أحدهما: أنه على حَذْفِ

مضافٍ: / إمَّا من الأول، أي: نِيرِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ^(٢)، وهما القمرُ والشمسُ، [٥٦٨/ب]
وإمَّا من الثاني، أي: ذَوِي آيَاتِنِ. والثاني: أنه لا حَذْفَ، وأنهما علامتان
في أنفسهما، لهما دلالةٌ على شيءٍ آخر. قال أبو البقاء^(٣): «فلذلك أضافَ
في موضعٍ، ووَصَفَ في آخر» يعني أنه أضافَ الآيةَ إليهما في قوله «آيةُ
الليل» و«آيةُ النهار» ووصفهما في موضعٍ آخرَ بأنهما اثنان لقوله: «وَجَعَلْنَا
الليْلِ وَالنَّهَارَ آيَاتِنِ». هذا كُلُّهُ إِذَا جَعَلْنَا الْجَعْلَ تَصْيِيرًا مُتَعَدِّيًا لِاثْنَيْنِ، فَإِنِ
جَعَلْنَاهُ بِمَعْنَى «خَلَقْنَا» كَانَ «آيَاتِنِ» حَالًا، وَتَكُونُ حَالًا مُقَدَّرَةً.

(١) الإملاء ٢/٨٩.

(٢) انظر: الكشاف ٢/٤٤٠.

(٣) الإملاء ٢/٨٩.

واستشكل بعضهم^(١) أن يكون «جَعَلَ» بمعنى صَيَّرَ قال: «لأنه يَسْتَدْعِي أن يكون الليل والنهار موجودين على حالة، ثم انتقل عنها إلى أخرى».

قوله: «مُبْصِرَةً» فيه أوجه، أحدها: أنه من الإسناد المجازي، لأن الإبصار فيها لأهلها، كقوله: «وَأَتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً»^(٢) لما كانت سبباً للإبصار. وقيل: «مُبْصِرَةً»: مضيئة، وقيل: هي من بابِ أَفْعَلَ، والمراد به غير مَنْ أَسْنَدَ الفعلُ إليه كقولهم: «أَضَعَفَ الرجلُ»، أي: ضَعُفَتْ ماشيته، و«أَجْبَنَ» إذا كان أهله جناء، فالمعنى أن أهلها بُصراء.

وقرأ^(٣) علي بن الحسين وقتادة «مُبْصِرَةً» بفتح الميم والصاد، وهو مصدرٌ أقيم مقام الاسم، وكثر هذا في صفات الأُمَكَةِ نحو: «مَذَابَةٌ»^(٤).

قوله: «وَكُلُّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ» فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على الاشتغال، ورجح نصبه لتقدم جملة فعلية. وكذلك «وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ»^(٥). والثاني: - وهو بعيد - أنه منصوبٌ نسقاً على «الجِسَابِ»، أي: لتعلموا كلَّ شَيْءٍ أيضاً، ويكون «فَصَّلْنَاهُ» على هذا صفةً.

وقرىء^(٦) «في عُقْبِهِ» وهو تخفيفٌ شائعٌ.

آ. (١٣) قوله تعالى: ﴿وَنُخْرِجُ﴾: العَامَّةُ على «نُخْرِجُ» بنونٍ

(١) هو الكرمانى كما فى البحر ١٤/٦.

(٢) الآية ٥٩ من الإسراء.

(٣) البحر ١٤/٦.

(٤) المذابئة: المكان تكثر فيه الذئب.

(٥) الآية ١٣ وهى التالية.

(٦) البحر ١٥/٦. ونسبها فى الشواذ ٥٧ إلى أحمد بن موسى.

- الإسراء -

العظمة مضارع «أَخْرَجَ»، و«كُتِبَ» فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ به. والثاني: أنه منصوبٌ على الحالِ من المفعول المحذوف، إذ التقديرُ: وَنُخْرِجُهُ إِلَيْهِ كِتَابًا، أي: وَنُخْرِجُ الطَّائِرَ.

وروي^(١) عن أبي جعفر: «وَيُخْرِجُ» مبنياً للمفعول، «كُتِبَ» نصبٌ على الحال، والقائمُ مقامُ الفاعلِ ضميرُ الطائرِ، وعنه أنه رَفَعَ «كُتِبَ». وَخُرِّجَ عَلَى أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِالْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ، وَالْأُولَى قِرَاءَةٌ قَلِقَةٌ.

وقرأ الحسن: «وَيُخْرِجُ» بفتح الياءِ وضمِّ الراءِ مضارعٌ «خَرَجَ»، «كُتِبَ» فاعلٌ به، وابن محيصرن ومجاهد كذلك، إلا أنهما نَصَبَا «كُتِبَ» على الحال، والفاعلُ ضميرُ الطائرِ، أي: وَيُخْرِجُ لَهُ طَائِرُهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ. وقرىء^(٢) «وَيُخْرِجُ» بضمِّ الياءِ وكسرِ الراءِ مضارعٌ «أَخْرَجَ»، والفاعلُ ضميرُ الباري تعالى، «كُتِبَ» مفعولٌ.

قوله: «يُلْقَاهُ» صفةٌ لـ «كُتِبَ»، و«مَنْشُورًا» حالٌ من هاء «يُلْقَاهُ». وَجَوُزُ الزمخشري^(٣) والشيخ^(٤) وأبو البقاء^(٥) أن يكونَ نعتاً لكتاب. وفيه نظرٌ: من حيث إنه يَلْزَمُ تَقَدُّمُ الصِّفَةِ غَيْرِ الصَّرِيحَةِ عَلَى الصَّرِيحَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا فِيهِ.

وقرأ ابنُ عامر^(٦) «يُلْقَاهُ» بضمِّ الياءِ وفتح اللامِ وتشديد القافِ، مضارعٌ

(١) انظر في قراءتها: النشر ٣٠٦/٢، الإتحاف ١٩٤/٢، البحر ١٥/٦، القرطبي ٢٢٩/١٠.

(٢) نسبها الفراء في معاني القرآن ١١٨/٢ إلى أبي جعفر المدني، ونسبها القرطبي ٢٢٩/١٠ إلى يحيى بن وثاب.

(٣) الكشف ٤٤١/٢. (٤) البحر ١٥/٦.

(٥) الإملاء ٨٩/٢.

(٦) السبعة ٣٧٨، النشر ٣٠٦/٢، البحر ١٥/٦، التيسير ١٣٩، القرطبي ٢٢٩/١٠، الحجة ٣٩٨.

«لَقِيَ» بالتشديد، والباقون بالفتح والسكون والتخفيف^(١) مضارع لَقِيَ.

آ. (١٤) قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ﴾: على إضمار القول، أي: يُقال له: اقرأ، وهذا القول: إمَّا صفةٌ أو حالٌ كما في الجملة قبله.

قوله: «كَفَىٰ بِنَفْسِكَ» فيه ثلاثة أوجه، المشهور عند المُعَرِّبين: أن «كفى» فعلٌ ماضٍ، والفاعل هو المجرورُ بالياء، وهي فيه مزيدة، ويدلُّ عليه أنها إذا حذفت ارتفع، كقوله^(٢):

٣٠٣٨- وَيُخْبِرُنِي عَنْ غَائِبِ الْمَرْءِ هَدْيِهِ

كَفَىٰ الْهَدْيِ عَمَّا غَيَّبَ الْمَرْءُ مُخْبِرًا

وقول الآخر^(٣):

٣٠٣٩- كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

وعلى هذا فكان ينبغي أن يُؤنَّثَ الفعلُ لتأنيثِ فاعله، وإن كان مجروراً كقوله: «ما آمَنْتُ قَبْلَهُمْ مِنْ قَرِيَةٍ»^(٤) «وما تأتيهم مِنْ آيَةٍ»^(٥). وقد يقال: إنه جاء على أحد الجائزين فإن التأنيث مجازيٌّ. والثاني: أن الفاعل / ضميرُ المخاطبِ، و«كفى» على هذا اسمُ فعلٍ أمرٍ، أي: اكَتَفِ، وهو ضعيفٌ لقبولِ «كَفَى» علاماتِ الأفعالِ. الثالث: أن فاعلَ «كَفَى» ضميرٌ يعودُ على

(١) أي فتح الياء وسكون اللام وتخفيف القاف.

(٢) البيت لزياد بن زيد العدوي، وهو في معاني القرآن للفراء ١١٩/٢، واللسان (هدي)، والبحر ١٥/٦. والهدي: السيرة والسُّمْتُ.

(٣) تقدم برقم (١١).

(٤) الآية ٦ من الأنبياء.

(٥) الآية ٤ من الأنعام.

الاكتفاء، وقد تقدّم الكلام^(١) على هذا مستوفى . و «اليوم» نصبٌ بـ «كفى» .
قوله: «حَسِيْبًا» فيه وجهان، أحدهما: أنه تمييْزٌ . قال الزمخشري^(٢):
«وهو بمعنى حاسب، كضرب القِداح بمعنى ضاربها، وصريم بمعنى صارم،
ذكرهما سيبويه^(٣)، و «على» متعلقة به مِنْ قولك: حَسِبَ عليه كذا، ويجوز
أن يكونَ بمعنى الكافي ووضِع موضعَ الشهيد، فعُدِّي بـ «على» لأنَّ
الشاهدَ يكفي المُدعي ما أهمه . فإن قلت: لِمَ ذَكَرَ «حسيباً»؟ قلت: لأنَّه
بمنزلة الشاهد والقاضي والأمين^(٤)، وهذه الأمور يتولأها الرجال فكأنه قيل:
كفى بنفسك رجلاً حسيباً، ويجوز أن تُتأوَل النفسُ بمعنى الشخص، كما
يقال: ثلاثة أنفس» . قلت: ومنه قولُ الشاعر^(٥):

٣٠٤٠ - ثلاثة أنفسٍ وثلاثُ دَوْدٍ لقد جَارَ الزمانُ على عيالي

والثاني: أنه منصوبٌ على الحال، وذَكَرَ لِمَا تقدّم . وقيل: حَسِبَ
بمعنى مُحاسِبٍ كخَلِيطٍ وجَلِيسٍ بمعنى: مُخَالِطٍ ومُجَالِسٍ .

آ . (١٦) قوله تعالى: ﴿أَمْرُنَا﴾ : قرأ العامة بالقصرِ والتخفيفِ وفيه
وجهان، أحدهما: أنه من الأمرِ الذي هو ضدُّ النهي . ثم اختلف القائلون
بذلك في متعلق هذا الأمر: فعن ابن عباس في آخرين: أنه أمرناهم بالطاعة
ففسقوا، وقد ردَّ هذا الزمخشري^(٦) رداً شديداً وأنكره إنكاراً بليغاً في كلامٍ

(١) انظر: الدر المصون ٥٨٦/٣ .

(٢) الكشاف ٤٤١/٢ .

(٣) الكتاب ٢/٢١٥، وذكر أن من ذلك «عريفاً» بمعنى عارف .

(٤) في مطبوعة الكشاف «والأمير» .

(٥) تقدم برقم (٤٤١) .

(٦) الكشاف ٤٤٢/٢ .

طويل ، حاصله : أنه حَذَفُ ما لا دليل عليه ، وقدّر هو متعلّق الأمر : الفسق ، أي : أمرناهم بالفسق قال : «أي : أمرناهم بالفسق ، فعملوا ، والأمر مجاز ؛ لأن حقيقة أمرهم بالفسق أن يقول لهم : افسقوا ، وهذا لا يكون ، فبقي أن يكون مجازاً . ووجه المجاز : أنه صَبَّ عليهم النعمة صَبّاً ، فجعلوها ذريعة إلى المعاصي واتباع الشهوات ، فكانهم مأمورون بذلك لِتَسْبُبِ إيلاءِ النعمة فيه ، وإنما حَوَّلهم فيها ليشكروا» .

ثم قال : «فإن قلت : فهلاً زَعَمْتَ أن معناه : أمرناهم بالطاعة ففسقوا . قلت : لأن حَذَفُ ما لا دليل عليه غير جائز ، فكيف حَذَفُ ما الدليل قائم على نقيضه ؟ وذلك أن المأمور به إنما حَذِفَ لأن «ففسقوا» يدلُّ عليه ، وهو كلامٌ مستفيضٌ يقال : «أمرته فقام» ، و«أمرته فقرأ» ، لا يفهم منه إلا أن المأمور به قيامٌ أو قراءة ، ولو ذهبت تُقدَّر غيره رُمَتْ مِنْ مخاطبك عِلْمَ الغيب ، ولا يلزم [على]^(١) هذا قولهم : «أمرته فعصاني» أو «فلم يمتثل» لأن ذلك منافٍ للأمر مناقضٌ له ، ولا يكون ما يناقض الأمر مأموراً به ، فكان محالاً أن يُقصد أصلاً حتى يُجعل دالاً على المأمور به ، فكان المأمور به في هذا الكلام غير منوي ولا مرادٍ ؛ لأن مَنْ يتكلم بهذا الكلام لا ينوي لأمره مأموراً به ، فكانه يقول : كان مني أمرٌ فكان منه طاعة^(٢) ، كما أن مَنْ يقول : «فلان»^(٣) . يأمر وينهى ويعطي ويمنع لا يُقصدُ مفعولاً . فإن قلت : هلاً كان ثبوت العلم بأن الله لا يأمر بالفحشاء دليلاً على أن المراد : أمرناهم بالخير^(٤) ، قلت^(٥) : لأن قوله

(١) زيادة من الكشاف .

(٢) كذا في الأصل ولعله سهو في النقل عن الزمخشري ، وعبارته «فلم تكن منه طاعة» .

(٣) زيادة من «الكشاف» .

(٤) أي : ففسقوا .

(٥) عبارة الكشاف : «قلت : لا يصح ذلك لأن . . .» .

«فَفَسَقُوا» يذافعه، فكأنك أظهرت شيئاً وأنت تُضمرُ خلافه، ونظيرُ «أمر»: «شاء» في أن مفعوله استفاضَ حَذَفُ مفعوله لدلالة ما بعده عليه. تقول: لو شاء لأحسن إليك، ولو شاء لأساء إليك، تريد: لو شاء الإحسان، ولو شاء الإساءة، ولو ذهبت تُضمرُ خلاف ما أظهرت، وقلت: قد دلت حال من أسندت إليه المشيئة أنه من أهل الإحسان أو من أهل الإساءة فاترك الظاهر المنطوق وأضمر ما دلت عليه حال المسند إليه المشيئة، لم تكن على سدادٍ.

وتتبعه الشيخ^(١) في هذا فقال: «أما ما ارتكبه من المجاز^(٢) فبعيد جداً، وأما قوله: «لأن حَذَف ما لا دليل عليه غير جائز» فتعليل لا يصح فيما نحن بسبيله، بل ثم ما يدل على حذفه. وقوله: «فكيف يُحذف ما الدليل على نقيضه قائم» إلى «علم / الغيب» فنقول: حَذَف الشيء تارةً يكون لدلالة موافقه عليه، ومنه ما مثل به في قوله «أمرته فقام»، وتارةً يكون لدلالة خلافه أو ضده أو نقيضه كقوله تعالى: «وله ما سكن في الليل والنهار»^(٣)، أي: ما سكن وتحرك، وقوله: «سرايل تقيكم الحر»^(٤)، أي: والبرد، وقول الشاعر^(٥):

وما أدري إذا يَممتُ أرضاً أريدُ الخيرَ أيهما يَليني
أأخيراً الذي أنا أبتغيه أم الشرُّ الذي هو يبتغيني
أي: وأجتنب الشر، وتقول: «أمرته فلم يُحسِن» فليس المعنى: أمرته بعدم الإحسان، بل المعنى: أمرته بالإحسان فلم يُحسِن، والآية من هذا

(١) البحر ١٩/٦.

(٢) وهو قول الزمخشري «صبَّ عليهم النعمة صباً فجعلوها ذريعة إلى المعاصي».

(٣) الآية ١٣ من الأنعام.

(٤) الآية ٨١ من النحل.

(٥) تقدم برقم (٨٣٤).

القبيل، يُستدلُّ على حذف النقيض بنقيضه^(١) كما يُستدلُّ على حذف النظير بنظيره، وكذلك: «أمرته فأساء إليَّ» ليس المعنى: أمرته بالإساءة بل أمرته بالإحسان. وقوله: «ولا يلزم هذا قولهم: «أمرته فعصاني». نقول: بل يلزم. وقوله «لأن ذلك منافٍ»، أي: لأن العَصِيانَ منافٍ. وهو كلامٌ صحيح. وقوله: «فكان المأمورُ به غير مدلولٍ عليه ولا منويٍّ» لا يُسلَّم بل مدلولٌ عليه ومنويٌّ لا دلالة الموافِقِ بل دلالة المناقِضِ، كما بيَّنا. وقوله: «لا ينوي مأموراً به» لا يُسلَّم. وقوله «لأن ففسقوا يدافعُه، إلى آخره» قلنا: نعم نوى شيئاً ويظهرُ خلافه، لأن نقيضه يدلُّ عليه. وقوله: «ونظيرُ «أمر» «شاء» ليس نظيره؛ لأن مفعولَ «أمر» كثر التصريحُ به. قال الله [تعالى]: «إنَّ اللهَ لا يأمرُ بالفحشاء»^(٢) «أمر أن لا تعبدوا إلا إياه»^(٣) «ياأمر بالعدل»^(٤) «أمر ربي بالقسط»^(٥) «أم تأمرهم أحلامهم بهذا»^(٦)، وقال الشاعر^(٧):

٣٠٤٢- أمرتك الخيرَ فافعل ما أمرت به

قلت: والشيخ ردَّ عليه ردَّ مُستريحٍ من النظر، ولولا خوف السامية على الناظر لكان للنظر في كلامهما مجال.

- (١) أي: بإثبات نقيضه.
- (٢) الآية ٢٨ من الأعراف.
- (٣) الآية ٤٠ من يوسف.
- (٤) الآية ٧٦ من النحل.
- (٥) الآية ٢٩ من الأعراف.
- (٦) الآية ٣٢ من الطور.
- (٧) تقدم برقم (٢٢١).

والوجه الثاني: أن «أمرنا» بمعنى كثرنا، ولم يرتض^(١) الزمخشري^(٢) في ظاهر عبارته فإنه قال: «وفسر بعضهم «أمرنا» بـ «كثرنا»، وجعله من باب: فعَلْتُهُ ففَعَلَ، كَثَّرْتُهُ فَثَبَّرَ^(٣). وفي الحديث^(٤): «خير المال سكة مأبورة ومُهْرَةٌ مأمورة»، أي: كثيرة النتائج. قلت: وقد حكى أبو حاتم هذه اللغة، يقال: أمر القوم، وأمرهم الله، ونقله الواحدي أيضاً عن أهل اللغة، وقال أبو علي^(٥): «الجيدفي «أمرنا» أن يكون بمعنى كثرنا». واستدل أبو عبيدة^(٦) بما جاء في الحديث فذكره. يقال: أمر الله المهرة، أي: كثر ولدها. قال: «ومن أنكر «أمر الله القوم» أي: كثرهم لم يلتفت إليه لثبوت ذلك لغة». ويكون مما لزم وتعدى بالحركة المختلفة؛ إذ يقال: أمر القوم كثروا، وأمرهم الله كثرهم، وهو من باب المطاوعة: أمرهم الله فأتمروا كقولك: شتر الله عينه فشترت^(٧)، وجذع أنفه فجذع^(٨)، وثلم سنه فثلمت^(٩).

وقرأ^(١٠) الحسن ويحيى بن يعمر وعكرمة: «أمرنا» بكسر الميم بمعنى «أمرنا» بالفتح. حكى أبو حاتم عن أبي زيد أنه يقال: «أمر الله ماله»

(١) ش: ولم يرتضه.

(٢) الكشاف ٤٤٢/٢.

(٣) ثيره: حبسه أو رده. وفي اللسان (أمر): «والعرب تقول: أمر بنوفلان أي كثروا».

(٤) رواه أحمد في مسنده ٤٦٨/٣.

(٥) انظر: الحجة (خ) ٣٤٤/٣.

(٦) مجاز القرآن ٣٧٣/١.

(٧) الشتر: استرخاء الجفن الأسفل.

(٨) جذع أنفه: قطعه.

(٩) ثلم سنه: كسرهما.

(١٠) انظر في قراءات «أمرنا»: السبعة ٣٧٩، الإنحاف ١٩٥/٢، الشراذم ٧٥، القرطبي

٢٣٣/١٠، المحتسب ١٥/٢، النشر ٣٠٦/٢، البحر ٢٠/٦.

- الإسراء -

وَأَمْرَهُ «بفتح الميم وكسرها، وقد رَدَّ الفراء^(١) هذه القراءة، ولا يُلتَفَتُ لِرَدِّه لثبوتها لغةً بِنَقْلِ العُدُولِ، وقد نَقَلَهَا قراءةً عن ابن عباس أبو جعفر وأبو الفضل الرازي في «لواميحه» فكيف تُرَدُّ؟

وقرأ عليُّ بن أبي طالب وابنُ أبي إسحاق وأبو رجاء في آخرين «أمرنا» بالممدِّ، ورُوِيَتْ هذه قراءةً عن ابن كثير^(٢) وأبي عمرو وعاصم ونافع^(٣)، واختارها يعقوبُ، والهمزةُ فيه للتعدية.

وقرأ عليُّ أيضاً وابنُ عباس وأبو عثمان النهدي: «أمرنا» بالتشديد. وفيه وجهان، أحدهما: أن التضعيفَ للتعدية، عداه تارةً بالهمزة وأخرى بتضعيفِ العين، كأخْرَجْتَهُ وخَرَجْتَهُ. والثاني: أنه بمعنى جعلناهم أمراءً، واللازمُ من ذلك «أمر». قال الفارسي^(٤): «لا وجهَ لكون «أمرنا» / من الإمارة؛ لأنَّ رئاستَهُمْ لا تكونُ إلا لواحدٍ بَعْدَ واحدٍ، والإهلاكُ إنما يكونُ في مُدَّةٍ واحدة». وقد رُدَّ^(٥) على الفارسي: بأنَّا لا نُسَلِّمُ أن الأميرَ هو المَلِكُ حتى يَلْزَمَ ما قلتُ، بل الأميرُ عند العربِ مَنْ يَأْمُرُ وَيُوتَمِرُ بِهِ. ولئنُ سلِّمُ ذلك لا يلزمُ ما قال؛ لأنَّ المُتَرَفَّ إذا مَلَكَ فَفَسَقَ ثم آخَرَ بَعْدَهُ فَفَسَقَ، ثم كذلك كَثُرَ الفسادُ، ونزلَ بهم على الآخرِ مِنْ ملوكِهِمْ.

أ. (١٧) قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا﴾: «كم» نصبٌ بأهلَكْنَا، و«من القرون» تمييزٌ لـ «كم»، و«من بعد نوح»: «من» لابتداء الغاية،

(١) معاني القرآن ١١٩/٢.

(٢) برواية حماد بن سلمة كما في السبعة ٣٧٩.

(٣) برواية خارجة عنه كما في السبعة ٣٧٩.

(٤) الحجة (خ) ٣٤٦/٣.

(٥) انظر: البحر ٢٠/٦.

والأولى للبيان فلذلك اتحد متعلقهما. وقال الحوفي: «الثانية بدل من الأولى، وليس كذلك لاختلاف معنيهما. والباء بعد «كفى» تقدم الكلام عليها^(١). وقال ابن عطية: «إنما يُجاء بهذه الباء في موضع مَدَحٍ أو ذَمٍّ». والباء في «بذنوب» متعلقة بـ «خبيراً»، وعلتها الحوفي بـ «كفى». قال الشيخ^(٢): «وهو وهم». قلت: إنما جعله وهماً لأنه لا يتعدى بالباء، ولا يليق به المعنى.

آ. (١٨) قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ﴾: «مَنْ» شرطية، و«عَجَّلْنَا» جوابه، و«ما يشاء» مفعوله، و«لِمَنْ نريد» بدل بعض من كل، من الضمير في «له» بإعادة العامل، و«لِمَنْ نريد» تقديره: لِمَنْ نريد تعجيله له. قوله: «ثم جعلنا له جهنم» «جعل» هنا تصيرية.

قوله: «يَصْلَاهَا» الجملة حال: إمَّا من الضمير في «له» وإمَّا من «جهنم»، و«مَذْمُوماً» حال من فاعل «يَصْلَاهَا». قيل: وفي الكلام حَذْفٌ، وهو حَذْفُ المقابِل؛ إذ الأصل: مَنْ كَانَ يريد العاجلة وَسَعَى لها سَعِيهَا وهو كافرٌ لدلالة ما بعده عليه. وقيل: بل الأصل: مَنْ كَانَ يريد العاجلة بعمله^(٣) للآخرة كالمناقض.

آ. (١٩) قوله تعالى: ﴿سَعِيهَا﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ به لأنَّ المعنى: وَعَمِلَ لها عملها. والثاني: أنه مصدرٌ، و«لها»، أي: مِنْ أَجْلِهَا.

(١) انظر: الدر المصون ٥٨٦/٣، والورقة ٥٦٨ ب، ٥٦٩ أ من هذا الجزء.

(٢) البحر ٢٠/٦.

(٣) أي: مقابل عمله للآخرة وبدلاً عنه.

قوله: «وهو مؤمن» هذه الجملة حالٌ مِنْ فاعلِ «سعى».

آ. (٢٠) قوله تعالى: ﴿كُلًّا نُمِدُّ هَوْلًا﴾: «كُلًّا» منصوب
بـ «نُمِدُّ» و«هَوْلًا» بدل، «وهَوْلًا» عطفٌ عليه، أي: كلُّ فريقٍ نُمِدُّ
هَوْلًا الساعين بالعاجلة، وهَوْلًا الساعين للأخرة، وهذا تقديرٌ جيد. وقال
الزمخشري^(١) في تقديره: «كلُّ واحدٍ من الفريقين نُمِدُّ». قال الشيخ^(٢):
«كذا قَدَره الزمخشريُّ، وأعرَبوا «هَوْلًا» بدلاً مِنْ «كُلًّا» ولا يَصِحُّ أن يكونَ
بدلاً مِنْ «كل» على تقدير: كلُّ واحدٍ، لأنه إذ ذاك بدلٌ كل من بعض،
فينبغي أن يكونَ التقدير: كلُّ الفريقين»^(٣).

و«مِنْ عطاء» متعلقٌ بـ «نُمِدُّ». والعطاء اسمٌ مصدرٍ واقعٌ موقعَ اسمِ
المفعول.

والمَحْظُور: الممنوع، وأصله مِنَ الحَظَر وهو: جَمْعُ الشَّيْءِ فِي
حَظِيرَةٍ، والحَظِيرَةُ: ما يُعْمَلُ مِنْ شَجَرٍ وَنَحْوِهِ لِتَأْوِيِ إِلَيْهِ الْغَنَمِ، وَالْمَحْظُورُ:
مَنْ يَعْمَلُ الْحَظِيرَةَ.

آ. (٢١) قوله تعالى: ﴿كَيْفَ فَضَّلْنَا﴾: «كيف» نصبٌ: إمَّا على
التشبيه بالظرف، وإمَّا على الحال، وهي معلقةٌ لـ «انظر» بمعنى فَكَّرَ،
أو بمعنى أَبْصَرَ^(٤).

(١) الكشاف ٤٤٣/٢.

(٢) البحر ٢١/٦.

(٣) أي فيكون بدل كل من كل على جهة التفصيل، كما قال أبو حيان.

(٤) أي يجوز أن تكون «انظر» من نظر الفكر فيكون قليلاً علقه الاستفهام، أو من نظر
البصر فيكون معلقاً بتأويل أن النظر سبب إلى العلم، فجاز أن يعلق. انظر: البحر

٢١/٦.

قوله: «وأكثر تفصيلاً»، أي: من درجات الدنيا، ومن تفضيل الدنيا.

آ. (٢٢) قوله تعالى: ﴿فَتَقَعَّدَ﴾: يجوز أن تكون على بابها^(١)، فينتصب ما بعدها على الحال، ويجوز أن تكون بمعنى «صار» فينتصب على الخبرية، وإليه ذهب الفراء^(٢) والزمخشري^(٣)، وأنشدوا في ذلك^(٤):

٣٠٤٣- لا يُقْنِعُ الجاريةَ الخِضابُ ولا الوشاحان ولا الجلبابُ
من دون أن تلتقي الأركابُ ويقعد الأيرله لعابُ

أي: ويصير. والبصريون لا يقيسون هذا، بل يقتصرون به على المثل في قولهم: «شَحَدَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرَبَةٌ».

آ. (٢٣) قوله تعالى: ﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾: يجوز أن تكون «أن» مفسرة؛ لأنها بعد ما هو بمعنى القول، و«لا» ناهية. ويجوز أن تكون الناصبة، و«لا» نافية، أي: بأن لا، ويجوز أن تكون المخففة، واسمها ضمير الشأن، و«لا» ناهية أيضاً، والجملة خبرها، وفيه إشكال: من حيث وقوع الطلب خبراً لهذا الباب. ومثله في هذا الإشكال قوله: «أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ»^(٥)، وقوله: «أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا»^(٦) لكونه دعاءً وهو طلب أيضاً، ويجوز أن تكون الناصبة و«لا» زائدة. قال أبو البقاء^(٧): «يجوز أن يكون

(١) أي فعلاً تاماً.

(٢) لم يرد هذا القول في «معاني القرآن».

(٣) الكشف ٤٤٤/٢.

(٤) الأبيات لبعض بني عامر. وهي في اللسان (قعد)، والبحر ٢٢/٦.

(٥) الآية ٨ من النمل «فلما جاءها نودي أن بورك من في النار ومن حولها».

(٦) الآية ٩ من النور، وهي قراءة نافع. انظر: السبعة ٤٥٣.

(٧) الإملاء ٩٠/٢.

في موضع نصب، [أي:] أَلَزَمَ رَبُّكَ عِبَادَتَهُ و « لا » زائدة^(١). قال الشيخ^(٢):
«وهذا وهمٌ لدخولِ «إلا» على مفعولِ «تَعْبُدُوا» فَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ تَفِيئاً
أو نهياً».

وقرأ الجمهور «قَضَى» فعلاً ماضياً، فقييل: هي على موضوعها
الأصلي. قال ابن عطية: «ويكون الضمير في «تَعْبُدُوا» للمؤمنين من الناس
إلى يوم القيامة» وقيل: هي بمعنى أمر. وقيل: بمعنى أَوْحَى، وقيل: بمعنى
حَكَم، وقيل: بمعنى أَوْجَبَ أو أَلَزَم.

وقرأ^(٣) بعضُ وُلْدِ معاذِ بنِ جَبَلٍ «وقضاء» / اسماً مصدرًا مرفوعاً
[٥٧٠/ب] بالابتداء، و «أَنْ لَا تَعْبُدُوا» خبره.

قوله: «وبالوالدين إحساناً» قد تقدّم نظيره في البقرة^(٤). وقال الحوفي:
«الباء متعلقة بـ «قضى»، ويجوز أن تكون متعلقة بفعلٍ محذوفٍ تقديره:
وأوصى بالوالدين إحساناً، وإحساناً مصدر، أي: يُحْسِنُونَ بالوالدين إحساناً».

وقال الواحدي: «الباء مِنْ صلة الإحسانِ فَقَدِّمَتْ عليه كما تقول: يزيد
فأنزل». وقد منَعَ الزمخشري^(٥) هذا الوجه قال: «لأنَّ المصدرَ لا يتقدّم عليه
معمولُه»^(٥). قلت: والذي ينبغي أن يُقال: إن هذا المصدرَ إن عَنَى به أنه
يُنحَلُّ لحرفٍ مصدرِيٍّ وفِعْلٍ فالأمرُ على ما ذَكَرَ الزمخشريُّ، وإن كان بدلاً
مِنَ اللفظِ بالفعلِ فالأمرُ على ما قال الواحديُّ، فالجوازُ والمنعُ بهذين
الاعتبارين.

(١) البحر ٢/٢٥.

(٢) الإتحاف ٢/١٩٥، البحر ٦/٢٥، الشواذ ٧٦.

(٣) الآية ٨٣ من البقرة.

(٤) الكشاف ٢/٤٤٤.

(٥) مطبوعة الكشاف: «صلته».

- الإسراء -

وقال ابن عطية: «قوله بالوالدَيْن إحساناً عطف على «أن» الأولى، أي: أمر الله أن لا تعبدوا إلا إياه، وأن تُحسِنوا بالوالدَيْن إحساناً». واختار الشيخ^(١) أن يكون «إحساناً» مصدراً واقعاً موقع الفعل، وأن «أن» مفسرة، و«لا» ناهية. قال: «فيكون قد عطف ما هو بمعنى الأمر على نهي كقوله^(٢)»:

٣٠٤٤ - يقولون: لا تهلك أسي وتجمَل

قلت: و«أحسن» و«أساء» يتعديان بـ إلى وبالباء. قال تعالى: «وقد أحسن بي»^(٣) وقال كثير عزة^(٤):

٣٠٤٥ - أسيثي بنا أو أحسني لا ملومة

.....

وكانه ضمّن «أحسن» لمعنى «لطف» فتعدى تعديته.

قوله: «إما يبلغن» قرأ الأخوان^(٥) «يبلغان» بالفتح الشنية قبل نون التوكيد المشددة المكسورة، والباقون دون ألف ويفتح النون. فأما القراءة الأولى ففيها أوجه، أحدها: أن الألف ضميرُ الوالدين لتقدم ذكرهما، و«أحدهما» بدلٌ منه، و«أو كلاهما» عطفٌ عليه. وإليه نحا الزمخشري^(٦)

(١) البحر ٢٥/٦.

(٢) تقدم برقم (١٨٢٥).

(٣) الآية ١٠٠ من يوسف.

(٤) تقدم برقم (٢٤٩٩).

(٥) حمزة والكسائي. انظر: السبعة ٣٧٩، البحر ٢٦/٦، التيسير ١٣٩، الحجة ٣٩٩،

النشر ٣٠٦/٢.

(٦) الكشف ٤٤٤/٢.

وغيره. واستشكله بعضهم^(١) بأن قوله «أحدهما» بدل بعض من كل، لا كل من كل، لأنه غير وافٍ بمعنى الأول، وقوله بعد ذلك «أو كلاهما» عطفت على البدل، فيكون بدلاً، وهو من بدل الكل من الكل؛ لأنه مرادف لألف التثنية. لكنه لا يجوز أن يكون بدلاً لعروءه عن الفائدة؛ إذ المستفاد من ألف التثنية هو المستفاد من «كلاهما» فلم يفيد البدل زيادة على المبدل منه.

قلت: هذا معنى قول الشيخ. وفيه نظر؛ إذ لقائل أن يقول: مُسَلِّمٌ أنه لم يفيد البدل زيادة على المبدل منه، لكنه لا يضرب لأنه شأن التأكيد، ولو أفاد زيادة أخرى غير مفهومة من الأول كان تأسيساً لا تأكيداً. وعلى تقدير تسليم ذلك فقد يجاب عنه بما قال ابن عطية فإنه قال بعد ذكره هذا الوجه: «وهو بدل مُقَسَّم كقول الشاعر^(٢):

٣٠٤٥ - وكنت كذبي رجلين رجلٍ صحيحةٍ

ورجلٍ رمى فيها الزمان فشلت

إلا أن الشيخ^(٣) تعقب كلامه فقال: «أما قوله بدل مُقَسَّم كقوله: «وكنت...» فليس كذلك؛ لأن شرطه العطف بالواو، وأيضاً فشرطه: أن لا يصدق المُبْدَلُ منه على أحدٍ قسميه، لكن هنا يصدق على أحدٍ قسميه، ألا ترى أن الألف وهي المبدل منه يصدق على أحدٍ قسميها وهو «كلاهما» فليس من البدل المُقَسَّم». ومتى سلّم له الشرطان لزم ما قاله.

الثاني: أن الألف ليست ضميراً بل علامة تثنية و«أحدهما» فاعل بالفعل قبله، و«أو كلاهما» عطفت عليه. وقد ردّ هذا الوجه: بأن شرط الفعل المُلْحَقِ به علامة تثنية أن يكون مسنداً لمثنى نحو: قاما أخواك،

(١) انظر: البحر ٦/٢٦ - ٢٧. (٢) تقدم برقم (١١٩١).

(٣) البحر ٦/٢٧.

أو إلى مُفَرَّقٍ بالعطف بالواو خاصةً على خلاف فيه نحو: «قاما زيد وعمرو»،
لكنَّ الصحيحَ جوازُه لوروده سماعاً كقوله^(١):

٣٠٤٦ - وقد أسلماه مُبَعَدٌ وحميم

والفعلُ هنا مسندٌ إلى «أحدُهما» وليس مثني ولا مُفَرَّقاً بالعطف بالواو.

الثالث: نُقل عن الفارسيِّ^(٢) «أَنْ / «كلاهما» توكيدٌ، وهذا لا بدُّ من [٥٧١/أ]

إصلاحه بزيادةٍ، وهو أن يُجْعَلَ «أحدُهما» بدلَ بعضٍ من كل، ويضمَّر بعده فعلٌ رافعٌ لضميرٍ ثنيةٍ، ويقع «كلاهما» توكيداً لذلك الضميرِ تقديرُه: أو يُلغَا كلاهما، إلا أن فيه حَذْفَ المؤكِّد وإبقاءَ التوكيد، وفيها خلافٌ، أجازها الخليل وسيبويه^(٣) نحو: «مررت بزيدٍ ورأيت أخاك^(٤) أنفسهما» بالرفع والنصب، فالرفعُ على تقدير: هما أنفسهما، والنصبُ على تقدير أعنيهما أنفسهما، ولكن في هذا نظرٌ: من حيث إن المنقولَ عن الفارسيِّ مَنَعَ حَذْفَ المؤكِّد وإبقاءَ توكيده، فكيف يُخَرِّجُ قوله على أصلٍ لا يُجيزُه؟

وقد نصَّ الزمخشريُّ^(٥) على مَنَعِ التوكيدِ فقال: فإن قلت: لو قيل: «إمَّا يُلغَانُ كلاهما» كان «كلاهما» توكيداً لا بدلاً، فما لك زعمتَ أنه بدلٌ؟ قلت: لأنَّه معطوفٌ على ما لا يَصِحُّ أن يكون توكيداً للثنتين، فانتظم في حكمه، فوجبَ أن يكونَ مثله». قلت: يعني أن «أحدُهما» لا يَصْلُحُ أن يَقَعَ توكيداً للمثنى ولا لغيرهما، فكذا ما عَطِفَ عليه لأنه شريكه.

(١) تقدم برقم (١٧٨٧).

(٢) الحجة (خ) ٣/٣٤٨ ولكن الفارسي هنا لا يعني التوكيد الصناعي، وإنما من جهة المعنى.

(٣) انظر: المسألة في: الكتاب ١/٢٤٧.

(٤) مثال الكتاب: وأتاني أخوه.

(٥) الكشاف ٢/٤٤٤.

ثم قال (١): «فإن قلت: ما ضرك لو جعلته توكيداً (٢) مع كون المعطوف عليه بدلاً، وعظمت التوكيد على البدل؟ قلت: لو أريد توكيد التثنية لقليل: «كلاهما» فحسب، فلما قيل: «أحدهما أو كلاهما» علم أن التوكيد غير مراد فكان بدلاً مثل الأول».

الرابع (٣): أن يرتفع «كلاهما» بفعلٍ مقدرٍ تقديره: أو يبلغ كلاهما، ويكون «إحدهما» بدلاً من ألف الضمير بدل بعضٍ من كل. والمعنى: إما يبلغن عندك أحد الوالدين أو يبلغ كلاهما.

وأما القراءة الثانية (٤) فواضحة، و«إن ما»: هي «إن» الشرطية زيدت عليها «ما» توكيداً، فأدغم أحد المتقاربين في الآخر بعد أن قلب إليه، وهو إدغام واجب. قال الزمخشري (٥): «هي إن الشرطية زيدت عليها «ما» توكيداً لها ولذلك دخلت النون، ولو أفردت «إن» لم يصح دخولها، لا تقول: إن تكرم زيدا يكرمك، ولكن: إما تكرمته».

وهذا الذي قاله أبو القاسم نص سيويه على خلافه، قال سيويه (٦): «وإن شئت لم تقحم النون، كما أنك إن شئت لم تجيء بـ «ما». قال الشيخ (٧): «يعني مع النون وعدمها». وفي هذا نظر؛ لأن سيويه إنما نص على أن نون التوكيد لا يجب الإتيان بها بعد «أما»، وإن كان أبو إسحاق قال

(١) الكشاف ٤٤٤/٢.

(٢) الأصل: «بدلاً» وهو سهو، والتصحيح من الكشاف.

(٣) أي في تخريج قراءة «يبلغان».

(٤) أي: يبلغن.

(٥) الكشاف ٤٤٤/٢.

(٦) الكتاب ١٥٢/٢.

(٧) البحر ٢٦/٢.

بوجوب ذلك. وقوله بعد ذلك « كما أنك إن شئت لم تجيء بـ « ما »، ليس فيه دليل على جواز توكيد الشرط مع إن وحدها.

و « عندك » ظرف لـ « يبلغن »، و « كلا » مثناة معني من غير خلاف، وإنما اختلفوا^(١) في تثنيها لفظاً: فمذهب البصريين أنها مفردة لفظاً، ووزنها على فعل كـ « معي » وألفها منقلبة عن واو بدليل قلبها تاء في « كلتا » مؤنث « كلا » هذا هو المشهور. وقيل: ألفتها عن ياء وليس بشيء. وقال الكوفيون - وتبعهم السهيلي^(٢) مستدلين على ذلك بقوله^(٣):

٣٠٤٧ - في كلتِ رجليها سلامي واحده

فَنَطَقَ بِمَفْرَدِهَا - : هي مثناة لفظاً، ولذلك تُعَرَّبُ بِالْأَلْفِ رَفْعاً وَالْيَاءَ نَصْباً وَجَرّاً، فألفها زائدة على ماهية الكلمة كآلف « الزيدان »، ولأمتها محذوفة عند السهيلي، ولم يأت عن الكوفيين نص في ذلك، فاحتمل أن يكون الأمر كما قال السهيلي، وأن تكون موضوعة على حرفين فقط، لأن من مذهبهم جواز ذلك في الأسماء المعربة.

وحكمها أنها متى أضيفت إلى مضمير أعربت إعراب المثنى، أو إلى ظاهر أعربت إعراب المقصور عند جمهور العرب، وبنو كنانة يُعربونها إعراب المثنى مطلقاً فيقولون: رأيتِ كلتي أختوك، وكونها جرت مجرى المثنى مع

(١) انظر: المسائل البصريات ٨٩٤، سر الصناعة ١٤٩/١، شرح المفصل ٥٤/١، ٦/٦.

(٢) نتائج الفكر ٢٨٣.

(٣) لم أهتم إلى قائله، وهو في اللسان (كلا)، والعيني ١٥٩/١، والهمع ٤١/١، والدرر ١٦/١، والخزانة ٦٢/١. وبعده:

كلتا هما مقرونة بزانة

- الإسراء -

المضمر دون الظاهر يضيق الوقت عن ذكره فإني جَقَّقْتُهُ في «شرح التسهيل».

ومن أحكامها: أنها لا تُضَافُ إلا إلى مثنى لفظاً ومعنى نحو: «كِلَا [٥٧١/ب] الرجلين»، أو معنى لا لفظاً نحو: / «كِلَانَا»، ولا تُضَافُ إلى مُفْرَقَيْنِ بالعطف نحو: «كِلَا زيد وعمرو» إلا في ضرورة كقوله^(١):

٣٠٤٨ - كِلَا السيفِ والسَّاقِ الَّذِي ذَهَبَتْ بِهِ
عَلَى مَهَلٍ بَاثْنَيْنِ أَلْقَاهُ صَاحِبُهُ

وكذا لا تُضَافُ إلى مفردٍ مرادٍ به التثنية إلا في ضرورة كقوله^(٢):

٣٠٤٩ - إِنْ لِلْخَيْرِ وَالشَّرِّ مَدَى وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ
وَالْأَكْثَرُ مَطَابَقَتُهَا^(٣) فَيَفْرُدُ خَبْرُهَا وَضَمِيرُهَا نَحْوُ: كِلَاهِمَا قَائِمٌ، وَكِلَاهِمَا
ضَرْبَتُهُ، وَيَجُوزُ فِي قَلِيلٍ: قَائِمَانِ، وَضَرْبَتُهُمَا، اعْتِبَاراً بِمَعْنَاهَا، وَقَدْ جَمَعَ
الشاعرُ بينهما في قوله^(٤):

٣٠٥٠ - كِلَاهِمَا حِينَ جَدَّ الْجَرِيَّ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِي

وقد يتعين اعتبار اللفظ نحو: كِلَانَا كَفِيلٌ صَاحِبِهِ، وقد يتعين اعتبار المعنى، ويُستعمل تابعاً توكيداً، وقد لا يتبع فيقع مبتدأً ومفعولاً به ومجروراً. و«كلتا» في جميع ما ذكر كـ «كِلَا»، وتاؤها بدلٌ عن واو، وألفها للتأنيث، ووزنها فعلى كذكرى. وقال يونس: أَلْفُهَا أَصْلٌ وَتَاوُهَا مَزِيدَةٌ، وَوَزْنُهَا فَعْتَلٌ.

(١) لم أهدئ إلى قائله، وهو في ابن يعيش ٣/٣، وشرح التصريح ٢٢/٢.

(٢) تقدم برقم (٤٥٣).

(٣) لأن لفظها مفرد.

(٤) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٣٣، والخصائص ٤٢١/٢، وابن يعيش ٥٤/١،

والعيني ١٥٧/١.

تُبَع كثير، والشيخ^(١) لم يَزِدْ على أن قال: «ونحن نَسْرُدُها مضبوطةً كما رأيناها»، فذكرها، والنسَاحُ خالفوه في ضبطه، فَمِنْ ثَمَّ جاء فيه الخَلْبُ، فَعَدَلْتُ إلى هذا الضابطِ المذكورِ والله الحمدُ.

وقد قُرِئ^(٢) من هذه اللغاتِ بسبعِ : ثلاثٍ في المتواتر، وأربعٍ في الشاذ، فقرأ نافعٌ وحفصٌ بالكسر^(٣) والتنوين، وابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ بالفتح دون تنوين^(٤)، والباقون بالكسر دون تنوين^(٥)، ولا خلافٌ بينهم في تشديد الفاء. وقرأ نافعٌ في روايةٍ: أُفُّ بالرفع والتنوين، وأبو السَّمالِ بالضمِّ مِنْ غيرِ تنوين، وزيد بن عليٍّ بالنصبِ والتنوين، وابنُ عباسٍ: «أفُّ» بالسكون.

وقوله: «ولا تَنْهَرُهما»، أي: لا تَزْجُرُهما، والنَّهْرُ: الزَّجْرُ بصيَاحٍ [٥٧٢/أ] وِغْلَظَةٍ / وأصلُّه الظهورُ، ومنه «النَّهْرُ» لظهوره. وقال الزمخشري^(٦): «النَّهْيُ والنَّهْرُ والنَّهْمُ أَخواتٌ».

آ. (٢٤) قوله تعالى: ﴿جَنَاحَ الدُّلِّ﴾: هذه استِعارةٌ بليغةٌ، قيل: وذلك أن الطائرَ إذا أراد الطيرانَ نَشَرَ جناحيه ورفَعهما ليرتفع، وإذا أراد تَرْكُ الطيرانِ خَفَضَ جناحيه، فجعل خَفَضَ الجناحِ كنايةً عن التواضعِ واللِّينِ. قال الزمخشري^(٧): «فإن قلت: ما معنى جَنَاحِ الدُّلِّ؟ قلت: فيه وجهان،

(١) البحر ٢٣/٦.

(٢) انظر في قراءتها: السبعة ٣٧٩، النشر ٣٠٦/٢، التيسير ١٣٩، البحر ٢٧/٦، الحجة ٣٩٩، الشواذ ٧٦، الإتحاف ١٩٦/٢.

(٣) أي كسر الفاء، وضم الهمزة.

(٤) أي: أُفُّ.

(٥) أي: أُفُّ.

(٦) الكشف ٤٤٤/٢.

(٧) الكشف ٤٤٥/٢.

- الإسراء -

أحدهما: أن يكونَ المعنى: واخْفِضْ لهما جناحَكَ كما قال: «واخْفِضْ
جناحَكَ للمؤمنين»^(١) فأضافه إلى الذَّلُّ أو الذَّلُّ كما أُضيفَ حاتمٌ إلى الجودِ
على معنى: واخْفِضْ لهما جناحَكَ الذَّلِيلَ أو الذَّلُولَ. والثاني: أن تجعلَ لذلِّه
أو لذلِّه جناحاً خفيفاً، كما جعلَ لبيدٌ للشمالِ يداً وللقرّةِ زماماً - في قوله^(٢):

٣٠٥١- وغداةٍ ريحٍ قد كَشَفَتْ وقرّةٍ إذ أصبحتُ بيدَ الشمالِ زمامها

مبالغةً في التذللِّ والتواضع لهما» انتهى. يعني أنه عبّر عن اللين
بالذَّلِّ، ثم استعار له جناحاً، ثم رشَّح هذه الاستعارة بأن أمره بخفضِ
الجناح.

وَمِنْ طَرِيفٍ ما يُحْكِي: أن أبا تمامٍ لَمَّا نَظَمَ قوله^(٣):

٣٠٥٢- لا تَسْقِنِي ماءَ المَلامِ فَإِنِّي صَبٌّ قد اسْتَعَدَّبتُ ماءَ بكائي

جاءه رجلٌ بقِصعةٍ وقال له: أعطني شيئاً من ماء المَلامِ. فقال: حتى
تأتيني بريشةٍ مِنْ جَناحِ الذَّلِّ يريد أن هذا مجازٌ استعارةٌ كذاك. وقال
بعضهم^(٤):

٣٠٥٣- أراشوا جَناحِي ثم بَلَّوه بالنَدَى فلم أَسْتَطِعْ مِنْ أَرْضِهِمْ طَيْرانا

وقرأ العامّةُ «الذَّلُّ» بضم الذَّلِّ، وابن عباس^(٥) في آخرين بكسرهما،

(١) الآية ٨٨ من الحجر.

(٢) تقدم برقم (١٧٦٥)، ولم يرد البيت في «الكشاف».

(٣) ديوانه ٢٣/١.

(٤) نسبه أبو حيان لبعض المتأخرين. البحر ٢٨/٦. وأراش فلاناً: قواه وأصلح مِنْ
حاله.

(٥) المحتسب ١٨/٢، القرطبي ٢٤٤/١٠، البحر ٢٨/٦، الشواذ، ونسبها الفراء في
معاني القرآن ١٢٢/٢ إلى عاصم.

وهي استعارة؛ لأنَّ الدَّلَّ في الدوابِّ لأنه ضدُّ الصعوبة، فاستعير للأناسي، كما أن الدَّلَّ بالضمِّ ضدُّ العِزِّ.

قوله: «من الرحمة» فيه أربعة أوجه، أحدها: أنها للتعليل فتعلق بـ «اخْفِضْ»، أي: اخْفِضْ من أجل الرحمة. والثاني: أنها لبيان الجنس. قال ابن عطية: «أي: إنَّ هذا الخفض يكون من الرحمة المستكنة في النفس». الثالث: أن تكون في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِنْ «جَنَاحٍ». الرابع: أنها لابتداء الغاية. قوله: «كما ربَّياني» في هذه الكافي قولان، أحدهما: أنها نعتٌ لمصدرٍ محذوف، فقدَّره الحوفيُّ: «أَرْحَمَهُمَا رَحْمَةً مِثْلَ تَرْبِيَّتِهِمَا لِي». وقدَّره أبو البقاء^(١): «رحمةً مثلَ رَحْمَتِهِمَا»، كأنه جعل التريبة رحمةً. الثاني: أنها للتعليل، أي: أَرْحَمَهُمَا لِأَجْلِ تَرْبِيَّتِهِمَا كَقَوْلِهِ: «وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَاكُمْ»^(٢).

آ. (٢٦) قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَدِّرْ﴾: التَّبْدِيرُ: التفريق ومنه «البَدْرُ» لأنه يُفَرِّقُ في الأرض للزراعة. قال^(٣):

٣٠٥٤- تَرَاتِبُ يَسْتَضِيءُ الْحَلِيَّ فِيهَا كَجَمْرِ النَّارِ بُدِّرَ بِالظَّلَامِ
ثُمَّ غَلَبَ فِي الْإِسْرَافِ فِي النَّفَقَةِ.

آ. (٢٨) قوله تعالى: ﴿ابْتَغَاءَ رَحْمَةٍ﴾: يجوز أن يكون مفعولاً من أجله، ناصبه «تُعْرِضَنَّ» وهو مِنْ وَضَعَ الْمُسَبَّبَ مَوْضِعَ السَّبَبِ، وذلك أن

(١) الإملاء ٩٠/٢.

(٢) الآية ١٩٨ من البقرة.

(٣) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر ٢٣/٦. والتراتب: موضع القلادة من الصدر. والْحَلِيَّ: ما يُتْرَقُ بِهِ.

الأصل: وإِذَا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمْ لِعِسَارِكَ. وجعله الزمخشري^(١) منصوباً بجواب الشرط، أي: فقل لهم قولاً سهلاً ابتغاء رحمة. وردّ عليه الشيخ^(٢): بأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها نحو: «إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ عَمْرًا فَاضْرِبْ» فَإِنْ حَذَفَتْ الفاء جاز عند سيويهِ والكسائي نحو: «إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ عَمْرًا يَضْرِبْ». فإن كان الاسم مرفوعاً^(٣) نحو «إِنْ تَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ» جاز ذلك عند سيويهِ^(٤) على أنه مرفوعٌ بفعلٍ مقدرٍ يُفَسِّرُهُ الظاهرُ بعده، أي: إِنْ تَقُمْ يَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ. ومنع من ذلك الفراءُ وشيخُه.

وفي الردّ نظر؛ لأنه قد ثبت ذلك، لقوله تعالى: «فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ»^(٥) الآية. لأنّ «اليتيم» وما بعده منصوبان بما بعد فاء الجواب.

الثاني^(٦): أنه موضع الحالِ مِنْ فاعلِ «تُعْرِضَنَّ»^(٧).

قوله: «من ربك» يجوز أن يكون/ صفة لـ «رحمة»، وأن يكون متعلقاً [ب/٥٧٢] بـ «ترجوها»، أي: تَرْجُوهَا مِنْ جِهَةِ رَبِّكَ، على المجاز.

قوله: «ترجوها» يجوز أن يكون حالاً مِنْ فاعلِ «تُعْرِضَنَّ»، وأن يكون صفةً لـ «رحمة».

آ. (٢٩) قوله تعالى: ﴿كُلُّ الْبَسِطِ﴾: نصب على المصدرِ

(١) الكشاف ٤٤٧/٢.

(٢) البحر ٣٠/٦.

(٣) أي معمول الفعل.

(٤) الكتاب ٤٥٨/١.

(٥) الآية ٩ من الضحى.

(٦) أي في إعراب «ابتغاء».

(٧) وذلك على تأويل المصدر بالوصف: مبتغياً.

لإضافتها إليه . و «فَتَقَعَّدَ» نصبه على جواب النهي . و «مَلُومًا» : إمَّا حالٌ ، وإمَّا خبرٌ ، كما تقدَّم (١) .

آ . (٣١) قوله تعالى : ﴿ خِطَاءً ﴾ : قرأ (٢) ابن ذكوان : «خَطَأً» بفتح الخاء والطاء مِنْ غير مَدٍّ ، وابنٌ كثيرٌ بكسرِ الخاء والمدِّ ، ويلزمُ منه فتحُ الطاء ، والباقون بالكسرِ وسكونِ الطاء .

فأمَّا قراءةُ ابنِ ذكوانٍ فَخَرَّجَهَا الزَّجَّاجُ (٣) على وجهين ، أحدهما : أن يكونَ اسمٌ مصدرٍ مِنْ أَخْطَأَ يُخْطِئُ خَطَأً ، أي : إخطاءً ، إذا لم يُصَبِّ . والثاني : أن يكونَ مصدرَ خَطِئَ يَخْطِئُ خَطَأً ، إذا لم يُصَبِّ أيضاً ، وأنشد (٤) :

٣٠٥٥ - والناسُ يَلْحَوْنَ الأميرَ إذا هُمُ خَطِئُوا الصوابَ ولا يُلامُ المرثيدُ
والمعنى على هذين الوجهين : أن قتلهم كان غيرَ صواب . واستبعد قومُ هذه القراءةَ قالوا : لأن الخطأ ما لم يُتعمَّدَ فلا يصحُّ معناه ههنا .

قلت : وخفي عنهم أنه يكونُ بمعنى أخطأ ، أو أنه يقال : « خَطِئَ » إذا لم يُصَبِّ .

وأمَّا قراءةُ ابنِ كثيرٍ فهي مصدرُ خَاطَأَ يُخَاطِئُ خِطَاءً مثل : قَاتَلَ يُقَاتِلُ قِتَالًا . قال أبو علي (٥) : «هي مصدرُ خَاطَأَ يُخَاطِئُ ، وإن كنا لم نجدُ « خَاطَأَ »

(١) سبق أن أشار إلى أن «قعد» عند الفراء فعل ناقص . انظر : الورقة ٥٧٠ أ .

(٢) انظر في قراءاتها : السبعة ٣٧٩ ، النشر ٣٠٧/٢ ، التيسير ١٣٩ ، القرطبي ٢٥٣/١٠ ، الحجة ٤٠٠ ، البحر ٣٢/٦ ، الشواذ ٧٦ .

(٣) معاني القرآن ٢٣٦/٣ .

(٤) البيت لعبيد بن الأبرص ، وهو في ديوانه ٤٢ ، ومعاني القرآن للزجاج ٢٣٦/٣ ، واللسان (امر) ، ومعاني القرآن للأخفش ٣٨٩ ، والمحتسب ٢٠/٢ .

(٥) الحجة (خ) ٣٤٨/٣ .

- الإسراء -

ولكنْ وَجَدْنَا تَخَاطَأً وَهُوَ مَطَاوِعُ « خَاطَأَ » فَدَلَّنَا عَلَيْهِ^(١)، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٢) :
٣٠٥٦- تَخَاطَأَتِ النَّبِيلُ أَحْشَاءَهُ وَأَخْرَ يَوْمِي فَلَمْ يَعْجَلِ
وَقَالَ الْآخِرُ^(٣) :

٣٠٥٧- تَخَاطَأَهُ الْقَنَاصُ حَتَّى وَجَدْتُهُ وَخُرْطُومُهُ فِي مَنْعِ الْمَاءِ رَاسِبٌ
فَكَانَ هَوْلَاءَ الَّذِينَ يَقْتُلُونَ أَوْلَادَهُمْ يُخَاطِئُونَ الْحَقَّ وَالْعَدْلَ .

وَقَدْ طَعَنَ قَوْمٌ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ حَتَّى قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ^(٤) : « لَا أَعْرِفُ لِهَذِهِ
الْقِرَاءَةَ وَجْهًا »، وَلِذَلِكَ جَعَلَهَا أَبُو حَاتِمٍ غَلَطًا . قُلْتُ : قَدْ عَرَفَهُ غَيْرُهُمَا وَلِلَّهِ
الْحَمْدُ .

وَأَمَّا قِرَاءَةُ الْبَاقِينَ فَهِيَ جَيِّدَةٌ وَاضِحَةٌ لِأَنَّهَا مِنْ قَوْلِهِمْ : خَطِيءٌ يَخْطَأُ
خَطِئًا، كَأَيْمٍ يَأْتُمُ إِئْمًا، إِذَا تَعَمَّدَ الْكُذْبَ .

وَقَرَأَ الْحَسَنُ : « خَطَاءٌ » بِفَتْحِ الْخَاءِ وَالْمَدِّ وَهُوَ اسْمٌ مُصَدَّرٌ « أَخْطَأَ »
كَالْعَطَاءِ اسْمٌ لِلْإِعْطَاءِ .

وَقَرَأَ أَيْضًا « خَطَاً » بِالْقَصْرِ، وَأَصْلُهُ « خَطَطًا » كَقِرَاءَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ، إِلَّا أَنَّهُ
سَهَّلَ الْهَمْزَةَ بِإِبْدَالِهَا أَلْفًا فَحُذِفَتْ كَعَصَا .

وَأَبُو رَجَاءٍ وَالزُّهْرِيُّ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُمَا كَسَرَا الْخَاءَ كـ « زَنْيٌ » وَكِلَاهُمَا
مِنْ خَطِيءٍ فِي الدِّينِ، وَأَخْطَأَ فِي الرَّأْيِ، وَقَدْ يُقَامُ كُلُّ مِنْهُمَا مَقَامَ الْآخَرِ .

(١) قَالَ : لِأَنَّ « تَفَاعَلَ » مَطَاوِعُ « فَاعَلَ » .

(٢) الْبَيْتُ لِأَوْفَى بْنِ مَطَرِ الْمَازِنِيِّ، وَهُوَ فِي الْحِجَّةِ (خ) ٣/٣٤٨، وَاللِّسَانُ (خَطَأً)،
وَالْقُرْطُبِيُّ ١٠/٢٥٣، وَالْبَحْرُ ٦/٣٢ .

(٣) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى قَائِلِهِ، وَهُوَ فِي الْحِجَّةِ (خ) ٣/٣٤٨، وَالْقُرْطُبِيُّ ١٠/٢٥٣، وَالْبَحْرُ ٦/٣٢ .

(٤) وَهُوَ النَّحَّاسُ كَمَا فِي الْبَحْرِ ٦/٣٢، وَلَمْ يُشْرَ إِلَيْهَا فِي «إِعْرَابِ الْقُرْآنِ» .

وقرأ ابنُ عامرٍ في روايةٍ « خَطَّأً » بالفتح والسكون والهمز، مصدرٌ « خَطِيءٌ » بالكسر.

وقرأ^(١) ابنُ وثابٍ والأعمشُ « تُقَتَّلُوا »، و« خَشِيَّةٌ »^(٢) بكسرِ الخاء.

آ. (٣٢) قوله تعالى: ﴿الزَّيْنِ﴾: العامةُ على قصره وهي اللغة الفاشية. وقُرِئ^(٣) بالمدِّ وفيه وجهان، أحدهما: أنه لغةٌ في المقصور. والثاني: أنه مصدرُ زانِي يُزَانِي، كقاتل يُقاتل قتالاً؛ لأنه يكونُ بين اثنين، وعلى المدِّ قولُ الفرزدق^(٤):

٣٠٥٨ - أبا خالدٍ مَنْ يَزِنُ يُعْرِفُ زَنَاؤُهُ

ومن يَشْرَبُ الخُرطومَ يَصْبِحُ مُسْكِرًا

وقول الآخر^(٥):

٣٠٥٩ - كانت فريضةً ما تقولُ كما

كان الزَّناءُ فريضةَ الرَّجْمِ

وليس ذلك من بابِ الضرورةِ لثبوتهِ قراءةً في الجملة.

قوله: «وساء سبيلاً» تقدّم نظيره^(٦). قال ابنُ عطية: «وسبيلاً: نصبٌ

(١) البحر ٣٢/٦.

(٢) ذكرها في البحر ٣٢/٦ من غير نسبة.

(٣) لم أقف على نسبة هذه القراءة، وقال في اللسان: «القصر لغة أهل الحجاز، والمد لأهل نجد». انظر: اللسان (زنى).

(٤) ديوانه ٣٧٣/١، واللسان (زنى)، ومجاز القرآن ٣٧٧/١.

(٥) البيت للناطقة الجعدي، وهو في ديوانه ٢٣٥، والمجاز ٣٧٨/١، واللسان (زنى)، والقرطبي ٢٥٣/١٠.

(٦) انظر إعرابه للآية ٢٢ من النساء في الدرر ٦٣٨/٣.

على التمييز، أي: وساء سبيلاً سبيله». وردَّ الشيخ^(١) هذا: بأنَّ قوله «منصوبٌ على التمييز» ينبغي أن يكونَ الفاعلُ ضميراً مُفسَّراً بما بعده من التمييز فلا يصحُّ تقديرُه: ساء سبيله سبيلاً؛ لأنه ليس بمضميرٍ لاسم جنس^(٢).

آ. (٣٣) قوله تعالى: ﴿إِلَّا بِالْحَقِّ﴾: أي: إلا بسببِ الحق، فيتعلَّقُ بـ «لا تَقْتُلُوا» ويجوز أن يكونَ حالاً مِنْ فاعلِ «لا تَقْتُلُوا» أو مِنْ مفعوله، أو^(٣): لا تَقْتُلُوا إلا ملتبسين بالحق أو إلا ملتبسةً بالحق، ويجوز أن يكونَ نعتاً/ لمصدرٍ محذوفٍ، أي: إلا قتلاً ملتبساً بالحق.

[٥٧٣/أ]

قوله: «مَظْلُوماً» حالٌ مِنْ مرفوعِ «قُتِلَ».

قوله: «فلا يُسْرِفُ» [قرأ] الأخوان بالخطاب^(٤)، على إرادةِ الوليِّ، وكان الوليُّ [يَقْتُلُ] ^(٥) الجماعةَ بالواحد، أو السلطانَ رَجَعَ لمخاطبته بعد أن أتى به غائباً.

والباقون بالغيبية، وهي تحتل ما تقدّم في قراءة الخطاب.

وقرأ أبو مسلم^(٦) برفعِ الفاءِ على أنه خبرٌ في معنى النهيِ كقوله:

(١) البحر ٣٣/٦.

(٢) فإصلاحُ عبارة ابن عطية: «وساء السبيل سبيلاً»، وليست في تقديره «سبيله» اسم جنس.

(٣) الأنسب أن يقول: أي.

(٤) والجزم. انظر في قراءاتها: السبعة ٣٨٠، البحر ٣٤/٦، التيسير ١٤٠، القرطبي ٢٥٥/١٠، الحجة ٤٠٢، المحتسب ٢٠/٢، النشر ٣٠٧/٢.

(٥) زيادة من (ش).

(٦) في الكشف ٤٤٨/٢، والمحتسب ٢٠/٢: «أبو مسلم صاحب الدولة»، ونسب في البحر ٣٤/٦ إلى ابن عطية أنه «أبو مسلم السراج صاحب الدعوة العباسية»، كما نسب إلى صاحب اللوامح بأنه «أبو مسلم العجلي مولى صاحب الدولة».

«فَلَا رَفَثَ»^(١). وقيل: «في» بمعنى الباء، أي: بسبب القتل.

قوله: «إنه كان»، أي: إن الولي، أو إن السلطان، أو إن القاتل، أي: إنه إذا عُوقب في الدنيا نُصِر في الآخرة، أو إلى المقتول، أو إلى الدم أو إلى الحق.

آ. (٣٤) قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾: فيه وجهان، أحدهما: أن الأصل على حَذْفِ مضاف، أي: إن ذا العهد كان مسؤولاً عن الوفاء بعهده. والثاني: أن الضمير يعود على العهد، ونَسَبَ السؤال إليه مجازاً كقوله: «وإذا المؤمنُ وَدَّ سُئِلْتُ»^(٢).

آ. (٣٥) قوله تعالى: ﴿بِالْقِسْطِ﴾: قرأ الأخوان وحفص بكسر^(٣) القاف هنا وفي سورة الشعراء بكسر^(٤) القاف، والباقون بضمها^(٥) فيهما، وهما لغتان مشهورتان، وهو القَرَسْطُون^(٦). وقيل: هو كل ميزان. قال ابن عطية: «واللفظة للمبالغة من القِسْط». وردَّ الشيخ^(٧) باختلاف المادتين، ثم قال: «إلا أن يدعي زيادة السين آخراً كقُدْموس^(٨)، وليس من مواضع زيادتها». ويقال بالسين والصاد. قال بعضهم: هورومي معرَّب.

(١) الآية ١٩٧ من البقرة.

(٢) الآية ٨ من التكويد.

(٣) في الأصل «بضم» وهو سهو. وانظر: السبعة ٣٨٠، النشر ٣٠٧/٢، التيسير ١٤٠، القرطبي ٢٥٧/١٠، الحجة ٤٠٢.

(٤) في الأصل «بضم»، والآية ١٨٢ من الشعراء.

(٥) في الأصل «بكسرهما».

(٦) انظر: اللسان (قسطس).

(٧) البحر ٣٤/٦.

(٨) القُدْموس: الصخرة العظيمة، والملك، والسيد.

- الإسراء -

والمَحْسُور^(١): المنقطع السير، حَسَرْتُ الدابة: قَطَعْتُ سيرَهَا،
وحَسِير: أي كليل تعبان بمعنى مَحْسُور، والجمع: حَسْرَى قال^(٢):

٣٠٦٠- بها جِيفُ الحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُهَا فَيَبُضُّ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبُ
وحَسَرَ عن كذا: كشف عنه، كقوله^(٣):

٣٠٦١- يَحْسِرُ المَاءُ تَارَةً

قوله: «تأويلاً» منصوب على التفسير^(٤). والتأويل: المَرْجِعُ مِنْ آلِ
يُؤُولُ، أي: أحسن عاقبةً.

آ. (٣٦) قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ﴾: العامة على هذه القراءة،
أي: لا تَتَّبِعْ، مِنْ قفاه يَقْفُوهُ إذا تَتَّبِعَ أثره، قال النابغة^(٥):

٣٠٦٢- ومثل الدُمى شُمُ العَرانينِ ساكنُ بهنَّ الحياءِ لا يُشِعْنَ التَّفافيا
وقال الكمي^(٦):

٣٠٦٣- فلا أَرَمِي البريءَ بغيرِ ذنبٍ ولا أَقْفُو الحواصِنَ إن قَفِينا
وقرأ زيد بن علي: «ولا تَقْفُو» بإثبات الواو، وقد تقدّم أن إثبات حرفِ

(١) عاد إلى الآية ٢٩ .

(٢) تقدم برقم (١٥٤) .

(٣) تقدم برقم (١٨٢٧) .

(٤) أي التمييز .

(٥) هو النابغة الجعدي في ديوانه ١٨٠، ومجاز القرآن ١/٣٧٩، والبحر ٢/٣٦، وتفسير

الماوردي ٤٣٤/٢ .

(٦) القرطبي ١٠/٢٥٨، والبحر ٢/٣٦ .

العلة جزماً لغة قوم، وضرورة عند غيرهم كقوله^(١):

..... ٣٠٦٤ -

مِنْ هَجُوزِ بَانَ لَمْ تَهْجُجُوا وَلَمْ تَدْعِ

وقرأ^(٢) معاذ القاريء «وَلَا تُقْفُ» بزنة تَقْلُ، مِنْ قَافٍ يَقُوفُ، أَي: تَتَّبِعُ أيضاً، وفيه قولان، أحدهما: أنه مقلوبٌ مِنْ قَافٍ يَقُوفُ، والثاني - وهو الأظهر - أنه لغةٌ مستقلةٌ جيدةٌ كَجَبَدٌ وَجَدَبٌ، لكثرة الاستعمالين، ومثله: قَعَا الْفَحْلُ النَّاقَةَ وَقَاعَهَا^(٣).

قوله: «وَالْفُؤَادُ» قرأ^(٤) الجراح العقيلي^(٥) بفتح الفاء وواوٍ خالصة. وتوجيهها: أنه أبدل الهمزة وواواً بعد الضمة في القراءة المشهورة، ثم فتح فاء الكلمة بعد البدل لأنها لغةٌ في الفؤاد، يقال: فُؤَادٌ وَفَادٌ، وأنكرها أبو حاتم، أعني القراءة، وهو معدورٌ.

والباء في «به» متعلقةٌ بما تَعَلَّقَ بِهِ «لِكَ» ولا تتعلَّقُ بِـ «عَلِمَ» لأنه مصدر^(٦)، إلا عند مَنْ يَتَوَسَّعُ فِي الْجَارِ.

قوله: «أولئك» إشارة إلى ما تقدّم من السمع والبصر والفؤاد كقوله^(٧):

-
- (١) تقدم برقم (٢٣٥٨).
 - (٢) البحر ٣٦/٦، القرطبي ٢٥٨/١٠، معاني القرآن للفراء ١٢٣/٢.
 - (٣) قاع الفحل الناقة وقعاها: ضربها.
 - (٤) المحتسب ٢١/٢، البحر ٣٦/٦.
 - (٥) لم أهد إلى ترجمته.
 - (٦) لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه.
 - (٧) البيت لجريز، وهو في ديوانه ٥٥١ برواية «الأقوام»، والمقتضب ١٨٥/١، وابن يعيش ١٢٦/٣، والخزانة ٤٦٧/٢.

- الإسراء -

٣٠٦٥ - ذمّ المنازل بعد منزلة اللّوى والعيش بعد أولئك الأيام
فـ «أولئك» يُشار به إلى العقلاء وغيرهم من الجموع . واعتذر ابن عطية
عن الإشارة به لغير العقلاء فقال^(١) : «وعبّر عن السمع والبصر والفؤاد
بـ «أولئك» لأنها حواس لها إدراكٌ، وجعلها في هذه الآية مسؤولةً فهي حالةٌ مَنْ
يَعْقِلُ ، ولذلك عبّر عنها بكنايةٍ مَنْ يَعْقِلُ ، وقد قال سيويه^(٢) - رحمه الله -
في قوله «رأيتهم لي ساجدين»^(٣) إنما قال «رأيتهم» في نجوم ؛ لأنه لَمَّا وصفها
بالسجود - وهو فعلٌ مَنْ يَعْقِلُ - عبّر عنها بكنايةٍ مَنْ يَعْقِلُ . وحكى الزجاج^(٤)
أنّ العرب تُعبّرُ عَمَّنْ يَعْقِلُ وَعَمَّنْ لَا يَعْقِلُ بـ «أولئك» ، وأنشد هو^(٥)
والطبري^(٦) :

- ذمّ المنازل بعد منزلة اللّوى والعيش بعد أولئك الأيام
وأما حكاية أبي إسحاق عن اللغة فأمروؤقفُ عنده ، وأما البيت فالروايةُ
فيه «الأقوام»^(٧) . ولا حاجة إلى هذا الاعتذار لِمَا عرفت . وأما قوله : «إنّ
الرواية : «الأقوام» فغيرُ معروفةٍ^(٨) والمعروفُ إنما هو «الأيام» .

قوله : «كلُّ أولئك» مبتدأ ، والجملةُ مِنْ «كان» خبره ، وفي اسمِ
«كان» وجهان ، أحدهما : أنه عائِدٌ على «كل» باعتبارِ لفظها ، وكذا الضميرُ

(١) انظر : البحر ٣٦/٦ .

(٢) الكتاب ٢٤٠/١ .

(٣) الآية ٤ من يوسف .

(٤) معاني القرآن ٢٣٩/٣ .

(٥) أي الزجاج .

(٦) تفسير الطبري ٨٧/١٥ .

(٧) هنا ينتهي كلام ابن عطية .

(٨) وهي رواية الديوان .

في « عنه »، و « عنه » متعلق بـ « مَسْؤُولًا »، و « مَسْؤُولًا » خبرها. والثاني :
أن اسمها ضمير يعود على القافي، وفي « عنه » يعود على « كل » وهو من
الالتفات؛ إذ لو جَرَى على ما تقدّم لقل: كَتَبَ عَنْهُ مَسْؤُولًا. وقال
الزمخشري^(١): و « عنه » في موضع الرفع بالفاعلية/، أي: كلُّ واحدٍ كان
مَسْؤُولًا عَنْهُ، فمَسْؤُولٌ مُسَدَّدٌ إِلَى الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ كَالْمَغْضُوبِ فِي قَوْلِهِ «غَيْرِ
الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ»^(٢). انتهى. وفي تسميته مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله فاعلاً
خلاف الاصطلاح.

وقد ردَّ الشيخ^(٣) عليه قوله: بأنَّ القائمَ مقامَ الفاعلِ حكمه حكمه،
فلا يتقدّم على رافعِهِ كأصلِهِ. وليس لقائلٍ أن يقول: يجوزُ على رأيِ
الكوفيين فإنَّهم يُجيزون تقدِيمَ الفاعلِ؛ لأنَّ النحاس^(٤) حكى الإجماعَ على
عدمِ جوازِ تقدِيمِ القائمِ مقامَ الفاعلِ إذا كان جَارًا ومَجْرُورًا، فليس هو نظيرَ
قوله «غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ» فحينئذٍ يكون القائمُ مقامَ الفاعلِ الضميرِ
المستكنِّ العائدِ على « كل » أو على القافي.

آ. (٣٧) قوله تعالى: ﴿ مَرِحًا ﴾: العَامَّةُ على فتحِ الراءِ وفيه
أوجهٌ، أحدها: أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ، أي: مَرِحًا بِكسرِ الراءِ، ويدلُّ
عليه قراءةٌ بعضهم^(٥) فيما حكاه يعقوبُ « مَرِحًا » بالكسر. الثاني: أنه على
حَذْفِ مضافٍ، أي: ذا مَرِحٍ. الثالث: أنه مفعولٌ مِنْ أَجْلِهِ.

(١) الكشاف ٤٤٩/٢.

(٢) الآية ٧ من الفاتحة.

(٣) البحر ٣٧/٦.

(٤) قال أبو حيان: ذكر ذلك في كتاب «المقنع».

(٥) نسبها في الشواذ ٧٦ إلى يحيى بن يعمر. وانظر: البحر ٣٧/٦، والقرطبي

والمَرَحُ: شِدَّةُ السُّرُورِ والفرحِ . مَرِحَ يَمْرَحُ مَرَحًا فَهُوَ مَرِيحٌ كَفَرِحَ يَفْرَحُ فَرَحًا فَهُوَ فَرِيحٌ .

قوله: « طُولًا » يجوز أن يكونَ حالًا مِنْ فاعلِ « تَبَلَّغَ » أو مِنْ مفعوله، أو مصدرًا مِنْ معنى « تَبَلَّغَ » أو تمييزًا أو مفعولًا له . وهذان ضعيفان جداً لعدم المعنى .

وقرأ^(١) أبو الجراح: «لن تخرق» بضمِّ الراء، وأنكرها أبو حاتم، وقال: «لا نعرفها لغةً البتة» .

آ . (٣٨) قوله تعالى: ﴿كَانَ سَيِّئُهُ﴾ : قرأ^(٢) ابنُ عامرٍ والكوفيون بضمِّ الهمزة والهاء، والتذكير، وترك التنوين . والباقون بفتح الهمزة وتاء التانيث منصوبةً منونةً . فالقراءة الأولى أشير فيها بذلك إلى جميع ما تقدّم، ومنه السّيءُ والحسنُ، فأضاف السّيءَ إلى ضمير ما تقدّم، ويؤيدها ما قرأ به عبدُ الله: «كلُّ ذلك كان سيّآته» بالجمع مضافاً للضمير، وقراءةُ أبيّ «حبيئُهُ» والمعنى: كلُّ ما تقدّم ذكره ممّا أمرتُم به ونهيئُم [عنه]^(٣) كان سيئُهُ - وهو ما نهيتُم عنه خاصةً - أمراً مكروهاً . هذا أحسن ما يُقدَّر في هذا المكان .

وأما ما استشكله بعضهم من أنه يصير المعنى: كلُّ ما ذكِرَ كان سيئُهُ، ومن جملة كلِّ ما ذكِر: المأمورُ به، فيلزم أن يكونَ فيه سيئُهُ، فهو استشكالٌ واهٍ؛ لما ذكِرْتُ من تقدير معناه .

(١) في البحر ٣٧/٦ «الجراح الأعرابي»، وفي الشواذ ٧٦ «الجراح قاضي البصرة» .

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٨٠، النشر ٣٠٧/٢، القرطبي ٢٦٢/١٠، الحجة

٤٠٣، التيسير ١٤٠، البحر ٣٨/٦ .

(٣) زيادة من (ش) .

و «مكروهاً» خبر «كان»، وحمل الكلام كله على لفظ «كل» فلذلك ذكر الضمير في «سَيِّئَةً»، والخبر وهو: مكروه.

وأما قراءة الباقيين: فتحتمل أن تقع الإشارة فيها بـ «ذلك» إلى مصدرى النَّهْيَيْنِ المتقدمين قريباً وهما: قَفُوْا ما ليس به علم، والمَشْيُ في الأرض مَرَحاً. والثاني: أنه أشير به إلى جميع ما تقدم من المناهي. و «سَيِّئَةً» خبر كان، وأنت حملاً على معنى «كل»، ثم قال «مكروهاً» حملاً على لفظها.

وقال الزمخشري^(١) كلاماً حسناً وهو: أن «السيئة في حكم الأسماء بمنزلة الذنب والإثم زال عنه حكم الصفات، فلا اعتبار بتأنيثه، ولا فرق بين من قرأ «سَيِّئَةً» ومن قرأ «سَيِّئاً» ألا ترى أنك تقول: الزنى سيئة، كما تقول: السرقة سيئة، فلا تفرق بين إسنادها إلى مذكر ومؤنث».

وفي نصب «مكروهاً»^(٢) أربعة أوجه، أحدها: أنه خبر ثانٍ لـ «كان»، وتعداد خبرها جائز على الصحيح. الثاني: أنه بدلٌ من «سيئة». وضعف هذا: بأنَّ البدلَ بالمشتق قليل. الثالث: أنه حالٌ من الضمير المستتر في «عند ربك» لوقوعه صفةً لـ «سَيِّئَةً». الرابع: أنه نعتٌ لـ «سَيِّئَةً»، وإنما ذكر لأن تأنيث موصوفه مجازيٌّ. وقد ردُّ هذا: بأن ذلك إنما يجوز حيث أُسند إلى المؤنث المجازيِّ، أما إذا أُسند إلى ضميره فلا، نحو: «الشمس طالعة»، لا يجوز: «طالع» إلا في ضرورة كقوله^(٣):

٣٠٦٦ - ولا أرض أبقل إبقالها

(١) الكشاف ٢/٤٥٠.

(٢) أي في قراءة «سيئة».

(٣) تقدم برقم (٢٨٣).

- الإسراء -

وهذا عند غير ابن كيسان، وأما ابن كيسان فيحيز في الكلام: «الشمس طلعت، وطلع».

وأما قراءة عبد الله^(١) فهي مما أخبر فيها عن الجمع إخبار الواحد لسدّ الواحد مسدّه كقوله^(٢):

٣٠٦٧- فإمّا ترينني وليّ لمة فإنّ الحوادث أودى بها

لو قال: فإنّ الحدّثان / لصحّ من حيث المعنى، فعَدَلَّ عنه ليصحّ [٥٧٤/أ] الوزن.

وقرأ عبد الله أيضاً «كان سيئات» بالجمع من غير إضافة وهو خبر «كان»، وهي تؤيد قراءة الحرّمين وأبي عمرو.

آ. (٣٩) قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَى﴾: مبتدأ أو خبر، و«ذلك» إشارة إلى جميع ما تقدّم من التكاليف وهي أربعة وعشرون نوعاً، أولها قوله: «لا تجعل مع الله إلهاً آخر»^(٣)، وآخرها: «ولا تمسّ في الأرض مراحاً»^(٤). و«مما أوحى» «من» للتبويض؛ لأنّ هذه بعض ما أوحاه الله تعالى إلى نبيه.

قوله: «من الحكمة» يجوز فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون حالاً من عائد الموصول المحذوف تقديره: من الذي أوحاه حال كونه من الحكمة،

(١) بلفظ الجمع: «سيئاته».

(٢) تقدم برقم (٣٩٠).

(٣) الآية ٢٢.

(٤) الآية ٣٧.

أو حال^(١) من نفس الموصول. الثاني: أنه متعلق بأوحي، و« مِنْ » إمّا تبعية؛ لأن ذلك بعض الحكمة وإمّا للابتداء، وإمّا للبيان. وحينئذٍ تعلق بمحذوف. الثالث: أنها مع مجرورها بدلٌ مِنْ «مِمَّا أَوْحَى».

آ. (٤٠) قوله تعالى: ﴿ أَفَأَصْفَاكُمْ ﴾ : الف « أَصْفَى » عن واو، لأنه من صفا يصفو، وهو استفهام إنكارٍ وتوبيخٍ.

قوله: « وَاتَّخَذَ » يجوز أن يكون معطوفاً على « أَصْفَاكُمْ » فيكون داخلاً في حيز الإنكار، ويجوز أن تكون الواو للحال، و« قد » مقدرة عند قوم. و« اتَّخَذَ » يجوز أن تكون المتعدية لاثنين، فقال أبو البقاء^(٢): « إنَّ ثانيهما محذوف، أي: أولاداً، والمفعول الأول هو « إناثاً ». وهذا ليس بشيء، بل المفعول الثاني هو « من الملائكة » قُدِّم على الأول، ولولا ذلك لزم أن يُبتدأ بالنكرة من غير مسوِّغ^(٣)، لأنَّ ما صلح أن يكون مبتدأً صلح أن يكون مفعولاً أول في هذا الباب، وما لا فلا. ويجوز أن تكون متعدية لواحدٍ كقوله: « وقالوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلِداً »^(٤)، و« من الملائكة » متعلِّقٌ بـ « اتَّخَذَ » أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ من النكرة بعده.

آ. (٤١) قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا ﴾ : العامَّة على تشديد الراء، وفي مفعول « صَرَّفْنَا » وجهان، أحدهما: أنه مذكور، و« في » مزيدة فيه،

(١) على تقدير: أو هو حال.

(٢) الإملاء ٩٢/٢.

(٣) وإذا قَدَّرنا « من الملائكة » متعلقةً بالمفعول الثاني المحذوف، فإنَّ مسوِّغٍ مجيء المفعول الأول - الذي هو مبتدأ في الأصل - التقديم والتأخير، والخبر جارٍ ومجرور كقولنا: « في الدار رجل ».

(٤) الآية ١١٦ من البقرة.

أي: ولقد صرّفنا هذا القرآن، كقوله: «ولقد صرّفناه بينهم»^(١)، ومثله^(٢):

٣٠٦٨ - يَجْرَحُ فِي عِرَاقِيهَا نَصْلِي

وقوله تعالى: «وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي»^(٣)، أي: يَجْرَحُ عِرَاقِيهَا، وَأَصْلِحْ لِي ذُرِّيَّتِي. وَرُدَّ هَذَا بِأَنَّ «فِي» لَا تَزَادُ، وَمَا ذُكِرَ مَتَأَوَّلًا، وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْأَحْقَافِ.

الثاني: أنه محذوفٌ تقديره: ولقد صرّفنا أمثاله ومواعظه وقصصه وأخباره وأوامره.

وقال الزمخشري^(٤) في تقدير ذلك: «ويجوز أن يُراد بـ«هذا القرآن» إبطالُ إضافتهم إلى الله البنات؛ لأنه ممّا صرّفه وكرّر ذكره، والمعنى: ولقد صرّفنا القول في هذا المعنى، وأوقَعنا التصريفَ فيه، وجعلناه مكاناً للتكرير، ويجوز أن يريد بـ«هذا القرآن» التنزيل، ويريد: ولقد صرّفناه»^(٥)، يعني هذا المعنى في مواضع من التنزيل، فترك الضمير لأنه معلوم». قلت: وهذا التقدير الذي قدّره الزمخشري أحسن؛ لأنه مناسب لما دلّت عليه الآية وسيقتُ

(١) الآية ٥٠ من الفرقان.

(٢) البيت لذي الرمة، وتمامه:

وإن تعتذرُ بالمحل من ذي ضروعها على الضيف

وهو في ديوانه ١٥٧/١، وابن يعيش ٣٩/٢، والخزانة ٢٨٤/١. والعرقوب:

العصب الغليظ خلف الكعبين. وعرقت الدابة: قطعت عرقوبها. والمحل: انقطاع

المطر. والنصل: السيف.

(٣) الآية ١٥ من الأحقاف.

(٤) الكشاف ٤٥٠/٢.

(٥) في المطبوعة: «صرفنا».

- الإسراء -

لأجله، فقدّر المفعول خاصاً، وهو: إمّا القول، وإمّا المعنى، وهو الضمير الذي قدره في « صرّفناه »، بخلاف تقدير غيره، فإنه جعله عاماً.

وقيل: المعنى: لم ننزله مرةً واحدة بل نجومًا، والمعنى: أكثرنا صرّف جبريل إليك، فالمفعول جبريل عليه السلام.

وقرأ^(١) الحسن بتخفيف الراء فقليل: هي بمعنى القراءة الأولى، وفعل وقد يشتركان. وقال ابن عطية: «أي: صرّفنا الناس فيه إلى الهدى».

قوله: « لِيَذْكُرُوا » متعلق بـ « صرّفنا ». وقرأ^(٢) الأخوان هنا وفي الفرقان^(٣) بسكون الذال وضم الكاف مخففةً مضارع « ذكر » من الذكر أو الذكر، والباقون بفتح الذال والكاف مشددةً، والأصل: يتذكروا، فأدغم التاء في الذال، وهو من الاعتبار والتدبر.

قوله: « وما يزيدهم »، أي: التصريف، و« نُفُوراً » مفعول ثانٍ.

آ. (٤٢) قوله تعالى: ﴿ كما يقولون ﴾: الكاف في موضع

نصب، وفيها وجهان، أحدهما: أنها متعلقة بما تعلقت به « مع » من [٥٧٤/ب] الاستقرار، قاله الحوفي. والثاني: أنها نعت لمصدر محذوف، أي: كوناً كقولكم^(٤) قاله أبو البقاء^(٥).

(١) الإتخاف ١٩٨/٢، والمحتسب ٢١/٢، والبحر ٤٠/٦، والقرطبي ٢٦٥/١٠.

(٢) السبعة ٣٨١، التيسير ١٤٠، القرطبي ٢٦٥/١٠، النشر ٣٠٧/٢، الحجة ٤٠٤، البحر ٤٠/٦.

(٣) الآية ٥٠.

(٤) على حسب القراءة، كما سيأتي.

(٥) الإملاء ٩٢/٢.

وقرأ^(١) ابن كثير وحفص « يقولون » بالياء من تحت، والباقون بالتاء من فوق، وكذا قوله بعد هذا « سبحانه وتعالى عما يقولون »^(٢)، قرأه بالخطاب الأخوان، والباقون بالغيب، فتحصل من مجموع الأمر أن ابن كثير وحفصاً يقرآنهما بالغيب، وأن الأخوين قرآ بالخطاب فيهما، وأن الباقيين قرؤوا بالغيب في الأول، وبالخطاب في الثاني.

فالوجه في قراءة الغيب فيهما أنه: حَمَلَ الأول على قوله: « وما يزيدهم إلا نفوراً »^(٣)، وحَمَلَ الثاني عليه. وفي الخطاب فيهما أنه حمل الأول على معنى: قل لهم يا محمد لو كان معه آلهة كما تقولون، وحَمَلَ الثاني عليه. وفي قراءة الغيب في الأول أنه حَمَلَهُ على قوله « وما يزيدهم » والثاني التفت فيه إلى خطابهم.

قوله: « إِذَنْ » حرف جوابٍ وجزاء. قال الزمخشري^(٤): « وإذن دالة على أن ما بعدها وهو « لا تبغوا » جوابٌ لمقالة المشركين وجزاء لـ « لو ». وأدغم^(٥) أبو عمرو الشين في السين، واستضعفها النحاة لقوة الشين.

آ. (٤٣) قوله تعالى: ﴿ وتعالى ﴾: عطفت على ما تضمنه المصدر، تقديره: تنزه وتعالى. و « عن » متعلقة به. أو بـ « سبحانه » على

(١) السبعة ٣٨١، البحر ٤٠/٦، التيسير ١٤٠، القرطبي ٢٦٥/١٠، الحجة ٤٠٤، النشر ٣٠٧/٢.

(٢) الآية ٤٣.

(٣) الآية ٤١.

(٤) الكشف ٤٥٠/٢.

(٥) قال في النشر ٢٩٢/١: « روى إدغامه منصوباً عبد الله بن الزبيدي عن أبيه، وهي رواية ابن شيطا من جميع طرقه عن الدوري... وروى إظهاره سائر أصحاب الإدغام عن أبي عمرو ». ثم قال: « والوجهان صحيحان قرأت بهما ».

الإعمال لأن « عن » تعلقت به في قوله « سبحان ربك رب العزة عما يصفون »^(١) و « علواً » مصدر واقع موقع التعالي، كقوله: « أنبتكم من الأرض نباتاً »^(٢) في كونه على غير الصدر.

آ. (٤٤) قوله تعالى: ﴿ تَسْبِحُ ﴾ : قرأ^(٣) أبو عمرو والأخوان وحفص بالتاء، والباقون بالياء من تحت، وهما واضحتان؛ لأن التانيث مجازي ولوجود الفصل أيضاً.

وقال ابن عطية: « ثم أعاد على السموات والأرض ضمير من يعقل لَمَّا أسند إليها فعل العاقل وهو التسيح »، وهذا بناء منه على أن « هُنَّ » مختص بالعاقلات، وليس كما زعم، وهذا نظير اعتذاره عن الإشارة بـ « أولئك » في قوله « كل أولئك » وقد تقدم^(٤). وقرأ^(٥) عبد الله والأعمش « سبحت » ماضياً بتاء التانيث.

آ. (٤٥) قوله تعالى: ﴿ مَسْتَوْرًا ﴾ : فيه وجهان، أحدهما: أنه على بابه بمعنى: مستور عن أعين الكفار فلا يروونه. وقيل: هو على النسب، أي: ذو ستر كقولهم: مكان مهول^(٦) وجارية مغنوجة^(٧)، أي: ذو هول وذات غنج، ولا يقال فيهما: هلت المكان ولا غنجت الجارية^(٨). وقيل:

(١) الآية ١٨٠ من الصفات.

(٢) الآية ١٧ من نوح.

(٣) السبعة ٣٨١، البحر ٤١/٦، النشر ٣٠٧/٢، الإتحاف ١٩٩/٢.

(٤) انظر: الورقة ٥٧٣ أ.

(٥) البحر ٤١/٦، الإتحاف ١٩٩/٢ منسوبة إلى المطوعي.

(٦) مكان مهول: فيه هول.

(٧) جارية مغنوجة: ذات دل.

(٨) أي إن أفعالها لازمة. ومع ذلك استعملت العرب منها صيغة مفعول.

هو وصفٌ على جهة المبالغة كقولهم: «شِعْرٌ شاعِرٌ». ورُدَّ هذا: بأنَّ ذلك إنما يكون في اسمِ الفاعلِ ومنَ لفظِ الأولِ.

والثاني: أنه بمعنى فاعِلٍ كقولهم: مَشُوومٌ ومَيِّمونٌ بمعنى: شائِمٌ ويامِنٌ، وهذا كما جاء اسمُ الفاعلِ بمعنى مفعولٍ كماءٍ دافِقٍ، وهذا قولُ الأَخفش^(١) في آخرين.

آ. (٤٦) قوله تعالى: ﴿ وَحَدَهُ ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على الحال، وإن كان معرفةً لفظاً، لأنه في قوة النكرة؛ إذ هو في معنى «منفرداً»، وهل هو مصدرٌ أو اسمٌ موضوعٌ موضعَ المصدرِ الموضوعِ موضعَ الحال، فـ «وَحَدَهُ» وُضِعَ موضعَ «إيحاد» و «إيحاد» وُضِعَ موضعَ «مَوْحَد» وهو مذهب سيويه^(٢)، أو هو مصدرٌ على حَذْفِ الزوائد، إذ يقال: أَوْحَدَهُ يُوْحِدُهُ إِيحَاداً، أو هو مصدرٌ بنفسه لـ «وَحَدَ» ثلاثياً. قال النزمخشري^(٣): «وَحَدَ يَحِدُ وَحِداً وَحِدَةً نحو: وَعَدَ يَعِدُ وَعِداً وَعِدَةً، و «وَحَدَهُ» من باب: «رَجَعَ عَوَدَهُ على بَدَثِهِ» و «افْعَلَهُ جَهْدَكَ وطاقتَكَ» في أنه مصدرٌ سادٌّ مَسَدَّ الحال، أصلُهُ يَحِدُ وَحَدَهُ، بمعنى واحداً». قلت: وقد عرفت أن هذا ليس مذهب سيويه.

والثاني: أنه منصوبٌ على الظرفِ، وهو قولُ يونس^(٤). واعلم أن هذه الحالَ بخصوصِها - أعني لفظة «وحده» - إذا وَقَعَتْ بعدَ فاعِلٍ ومفعولٍ نحو: «ضَرَبَ زَيْدٌ عمراً وَحَدَهُ» فمذهب سيويه: أنه حالٌ من الفاعلِ، أي:

(١) معاني القرآن ٣٩١.

(٢) الكتاب ١٨٧/١ - ١٨٨.

(٣) الكشاف ٤٥٢/٢.

(٤) انظر: الكتاب ١٨٩/١.

مُوَحَّدًا لَهُ بِالضَرْبِ. ومذهبُ المبرد: أنه يجوز أن يكونَ حالاً من المفعول. قال الشيخ^(١): «فعلِي مذهب سيبويه يكون التقدير: وإذا ذكرت ربك مُوَحَّدًا لله^(٢)، وعلى مذهب المبرد يجوز أن يكونَ التقديرُ: مُوَحَّدًا بِالذِّكْرِ».

قوله: «نُفُوراً» فيه وجهان، أحدهما: أنه مصدرٌ على غيرِ الصِّدْر؛ لأنَّ التَّوَلَّى والنُّفُورَ بمعنى. والثاني: أنه حالٌ مِنْ فاعلِ «وَلَّوْا» وهو حينئذٍ جمعٌ نافرٍ، كقاعِدِ وَقُعودِ وجالسِ وجلوسِ. والضميرُ في «وَلَّوْا» الظاهرُ/ عودُهُ على الكفارِ. وقيل: يعود على الشياطين، وإن لم يَجْرِ لهم ذِكْرٌ. [١/٥٧٥]

آ. (٤٧) قوله تعالى: ﴿بِمَا يَسْتَمْعُونَ﴾: متعلقٌ بـ «أَعْلَمُ». وما كان من باب العلم والجهل في أَفْعَلَ التفضيلِ وأفْعَلَ في التعجبِ تعدى بالياء نحو: أنت أعلمُ به، وما أعلمُك به!! وهو أجهلُ به، وما أجهلُ به!! ومن غيرهما^(٣) يتعدى في البابين^(٤) باللام نحو: أنت أكسى للفقراء. و«ما» بمعنى الذي، وهي عبارةٌ عن الاستخفاف والإعراض فكأنه قال: نحن أعلمُ بالاستخفافِ والاستهزاءِ الذي يستمعون به. قاله ابنُ عطية.

قوله: «به» فيه أوجهٌ، أحدها: أنه حالٌ، فيتعلق بمحذوف. قال الزمخشري^(٥): «وبه في موضع الحال كما [تقول: ^(٦) يستمعون بالهُزءِ، أي: هازئين». الثاني: أنها بمعنى اللام، أي: بما يستمعون له. الثالث:

(١) البحر ٤٣/٦.

(٢) البحر: موحِّدًا له بالذِّكْرِ.

(٣) أي من غير العلم والجهل.

(٤) أي في التفضيل والتعجب.

(٥) الكشاف ٤٥٢/٢.

(٦) من الكشاف.

أَنَّهَا عَلَى بَابِهَا، أَي: يَسْتَمْعُونَ بِقُلُوبِهِمْ أَوْ بِظَاهِرِ أَسْمَاعِهِمْ، قَالَهُمَا أَبُو الْبَقَاءِ^(١). الرَّابِعُ: قَالَ الْحَوْفِيُّ^(٢): «لَمْ يَقُلْ يَسْتَمْعُونَهُ وَلَا يَسْتَمْعُونَكَ؛ لَمَّا كَانَ الْغَرَضُ لَيْسَ الْإِخْبَارَ عَنِ الْاسْتِمَاعِ فَقَطْ، وَكَانَ مُضْمَنًا أَنَّ الْاسْتِمَاعَ كَانَ عَلَى طَرِيقِ الْهُزْءِ بِأَنْ يَقُولُوا: مَجْنُونٌ أَوْ مَسْحُورٌ جَاءَ الْاسْتِمَاعُ بِهِ وَإِلَى، لِيُعْلَمَ أَنَّ الْاسْتِمَاعَ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ تَفْهَمُ الْمَسْمُوعِ دُونَ هَذَا الْمَقْصِدِ»، فَعَلَى هَذَا أَيْضًا تَتَعَلَقُ الْبَاءُ بِ «يَسْتَمْعُونَ».

قَوْلُهُ: «إِذَا يَسْتَمْعُونَ» فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَعْمُولٌ لـ «أَعْلَمُ». قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣): «إِذَا يَسْتَمْعُونَ نَصَبٌ بِ «أَعْلَمُ»، أَي: أَعْلَمُ وَقَدْ اسْتَمَاعَهُمْ بِمَا بِهِ يَسْتَمْعُونَ، وَبِمَا يَتَنَاجَوْنَ بِهِ، إِذْ هُمْ ذَوُو نَجْوَى». وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِ «يَسْتَمْعُونَ» الْأُولَى. قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: «وَالْعَامِلُ فِي «إِذَا» الْأُولَى فِي الْمَعْطُوفِ «يَسْتَمْعُونَ» الْأَوَّلِ. وَقَالَ الْحَوْفِيُّ: «فَإِذَا الْأُولَى تَتَعَلَقُ بِ «يَسْتَمْعُونَ» وَكَذَا «وَإِذْ هُمْ نَجْوَى» لِأَنَّ الْمَعْنَى: نَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِي يَسْتَمْعُونَ إِلَيْكَ وَإِلَى قِرَاءَتِكَ وَكَلَامِكَ، إِنَّمَا يَسْتَمْعُونَ لَسَقَطِكَ، وَتَتَّبِعُ عَيْبِكَ، وَالتَّمَّاسُ مَا يَطْعَنُونَ بِهِ عَلَيْكَ، يَعْنِي فِي زَعْمِهِمْ؛ وَلِهَذَا ذَكَرَ تَعْدِيَتَهُ بِالْبَاءِ وَ «إِلَى».

قَوْلُهُ: «نَجْوَى» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرًا فَيَكُونُ مِنْ إِطْلَاقِ الْمَصْدَرِ عَلَى الْعَيْنِ مَبَالِغَةً، أَوْ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أَي: ذَوُو نَجْوَى، كَمَا قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤). وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمْعَ نَجْوَى كَقَتِيلٍ وَقَتْلَى. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٥).

(١) الإملاء ٩٢/٢.

(٢) انظر: البحر ٤٣/٦.

(٣) الكشف ٤٥٢/٢.

(٤) الكشف ٤٥٢/٢.

(٥) الإملاء ٩٢/٢.

قوله: «إذ يقول» بدلٌ مِنْ «إذ» الأولى في أحد القولين، والقول الآخر: أنها معمولةٌ لـ «اذكُر» مقدراً.

قوله: «مَسْحوراً» الظاهرُ أنه اسمٌ مفعولٌ من «السَّحَر» بكسر السين، أي: مَخْبُولَ العقل أو مَخْدوعَه. وقال أبو عبيدة^(١): «معناه أن له سَحْرًا، أي: رِثَةً بمعنى أنه لا يَسْتغني عن الطعام والشراب، فهو بشرٌ مثلكم. وتقول العرب للجبان: «قد انتفخ سَحْرُه» بفتح السين، ولكلٌّ مَنْ أَكَلَ وشرب: مَسْحور، ومُسَحَّر. فَمِنْ الأولِ قولُ امرئ القيس^(٢):

٣٠٦٩- أَرَانَا مُوضِعِينَ لِأَمْرِ غَيْبٍ وَنُسَحَّرُ بِالطَّعَامِ وَبِالشَّرَابِ
أي: نَعْدَى وَنَعْلَلُ. وَمِنْ الثَّانِي قَوْلُ لَيْدٍ^(٣):

٣٠٧٠- فَإِنْ تَسْأَلِينَا فِيمَ نَحْنُ فَإِنَّا عَصَافِيرُ مِنْ هَذَا الْأَنَامِ الْمُسَحَّرِ
وَرَدَّ النَّاسُ عَلَى أَبِي عُبَيْدَةَ قَوْلَهُ لِبُعْدِهِ لَفْظًا وَمَعْنَى. قَالَ ابْنُ قَتَيْبَةَ^(٤):
«لا أدري ما الذي حَمَلَ أَبَا عُبَيْدَةَ عَلَى هَذَا التفسيرِ المُستَكْرَهِ مع ما فسَّره السلفُ بالوجوه الواضحة». قلت: وأيضاً فإن «السَّحَر» الذي هو الرِثَّة لم يُضْرَبْ له فيه مَثَلٌ بخلاف «السَّحَر»، فإنهم ضَرَبُوا له فيه المَثَل، فما بعد الآية مِنْ قَوْلِهِ «انظر كيف ضَرَبُوا لك الأمثال» لا يَناسبُ إلا «السَّحَر» بالكسر.

(١) مجاز القرآن ٣٨١/١ بعبارة قريبة.

(٢) تقدم برقم (٦٤٣).

(٣) ديوانه ٥٦، والمجاز ٣٨١/١، والقرطبي ٣٧٣/١٠، واللسان (سحر). وعصافير: صغار ضعاف.

(٤) تفسير غريب القرآن ٢٥٦.

آ. (٤٩) قوله تعالى: ﴿إِذَا كُنَّا﴾: قد تقدّم خلافُ القراء في الاستفهامين كهذه الآية في سورة الرعد^(١)، وتحقيق ذلك. والعامِلُ في «إِذَا» محذوفٌ تقديره: أُنْبِئْتُ أو أُنْحَشِرُ إِذَا كُنَّا، دلٌّ عليه «لَمَبْعُوثُونَ»، ولا يعملُ فيها «مَبْعُوثُونَ» هذا؛ لأنَّ ما بعد «إِنَّ» لا يعملُ فيما قبلها، وكذا ما بعد الاستفهام لا يعملُ فيما قبله، وقد اجتمعنا هنا، وعلى هذا التقدير الذي ذكرته تكون «إِذَا» متمحّضةً للطرفية، ويجوز أن تكون شرطيةً فيقدّرُ العاملُ فيها جوابها، تقديره: إِذَا كُنَّا عَظَامًا وَرُفَاتًا نُبْعَثُ أو نُعَادُ، ونحو ذلك، فهذا المحذوفُ جوابُ الشرطِ عند سيبويه والذي انصبَّ عليه / الاستفهامُ [٥٧٥/ب] عند يونس.

قوله: «وَرُفَاتًا» الرُّفَاتُ: ما بُوْلَغَ في دَقِّهِ وَتَفْتِيته وهو اسمٌ لأجزاء ذلك الشيء المُفْتَتِ. وقال الفراء^(٢): «هو التراب». ويؤيده أنه قد تكرّر في القرآن «تُرَابًا وَعِظَامًا». ويقال: رَفَّتَ الشَّيْءُ يَرِفُّ بِالكَسْرِ، أي: كَسَرَهُ. والفُعَالُ يغلب في التفريق كالحطام والدُّقَاقِ والفُتَاتِ.

قوله: «خَلَقًا» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه مصدرٌ من معنى الفعلِ لا مِنْ لفظه، أي: نُبِعْتُ بَعَثًا جَدِيدًا. والثاني: أنه في موضع الحال، أي: مَخْلُوقِينَ.

آ. (٥١) قوله تعالى: ﴿الَّذِي فَطَرَكُمْ﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مبتدأ وخبره محذوف، أي: الذي فَطَرَكُمْ يَعِيدُكُمْ. وهذا التقديرُ فيه مطابقةٌ بين السؤالِ والجوابِ. والثاني: أنه خبرٌ مبتدأ محذوف، أي: مُعِيدُكُمْ.

(١) انظر: الورقة ١٥٢٥، ب.

(٢) معاني القرآن ١٢٥/٢.

- الإسراء -

الذي فطركم. الثالث: أنه فاعلٌ بفعلٍ مقدر، أي: يعيدكم الذي فطركم، ولهذا صُرح بالفعل في نظيره عند قوله: «لَيَقُولَنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ»^(١).

و«أول مرة» ظرفُ زمانٍ ناصبه «فطركم».

قوله: «فَسَيُنْغِضُونَ»، أي: يُحَرِّكُونَهَا استهزاءً. يقال: أَنْغَضَ رَأْسَهُ يُنْغِضُهَا، أي: حَرَّكَهَا إِلَى فَوْقٍ، وَإِلَى أَسْفَلٍ إِنْغَاضًا، فَهُوَ مُنْغِضٌ، قَالَ^(٢):

٣٠٧١- أَنْغَضَ نَحْوِي رَأْسَهُ وَأَقْنَعَا كَأَنَّهُ يَطْلُبُ شَيْئًا أَطْمَعَا

وقال آخر^(٣):

٣٠٧٢- لَمَّا رَأَتْنِي أَنْغَضْتَ لِي الرَّأْسَا

وقال أبو الهيثم: «إِذَا أُخْبِرَ بِشَيْءٍ فَحَرَّكَ رَأْسَهُ إِنْكَارًا لَهُ فَقَدْ أَنْغَضَ».

قال ذو الرمة^(٤):

٣٠٧٣- طَعَائِنُ لَمْ يَسْكُنْ أَكْنَافَ قَرْيَةٍ بِسَيْفٍ وَلَمْ تَنْغُضْ بَهْنَ الْقَنَاظِرُ

أي: لَمْ تُحَرِّكْ، وَأَمَّا نَغَضَ ثَلَاثِيًّا، يَنْغُضُ وَيَنْغُضُ بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ، فَبِمَعْنَى تَحَرُّكٍ، لَا يَتَعَدَّى يُقَالُ: نَغَضْتُ سِنُّهُ، أَي: تَحَرَّكَتْ، تَنْغُضُ نَغْضًا

(١) الآية ٩ من الزخرف.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في القرطبي ٢٧٥/١٠، والبحر ٤٥/٦. وأقنع رأسه: أي رفع بصره ووجهه.

(٣) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر ٤٥/٦، ومجاز القرآن ٣٨٢/١، والقرطبي ٢٧٥/١٠.

(٤) ديوانه ١٠١٩/٢، ومجاز القرآن ٣٨٣/١، والبحر ٤٥/٦، واللسان (نغض).
أكناف: نواح. والسيف: ساحل الماء. أي: لم يسرن على القناطر كما تسير دواب الريف.

وَنُغْوِضًا. قَالَ (١):

٣٠٧٤ - وَنَغَضَتْ مِنْ هَرَمٍ أَسْنَانُهَا

قوله: «عسى أن يكون» يجوز أن تكون الناقصة، واسمها مستترٌ فيها يعودُ على البعثِ والحشرِ المدلولِ عليهما بقوة الكلام، أولتضمُّنه في قوله «مَبْعُوثُونَ»، و«أن يكون» خبرُها، ويجوز أن تكون التامةً مسندةً إلى «أن» وما في حيزها، واسمُ «يكون» ضميرُ البعثِ كما تقدّم.

وفي «قريباً» وجهان، أحدهما: أنه خبر «كان» وهو وصفٌ على بابِه. والثاني: أنه ظرفٌ، أي: زماناً قريباً، و«أن يكون» على هذا تامةٌ، أي: عسى أن يقع العودُ في زمانٍ قريب.

أ. (٥٢) قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ﴾: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه بدلٌ من «قريباً»، إذا أعربنا «قريباً» ظرفَ زمانٍ كما تقدم. الثاني: أنه منصوبٌ بـ «يكون» قاله أبو البقاء (٢)، وهذا عند مَنْ يُجيزُ إعمالَ الناقصةِ في الظرفِ، وإذا جعلناها تامةً فهو معمولٌ لها عند الجميع. الثالث: أنه منصوبٌ بضميرِ المصدرِ الذي هو اسمُ «يكون» أي: عسى أن يكون العودُ يومَ يدْعُوكم. وقد منعه أبو البقاء (٣) قال: «لأنَّ الضميرَ لا يعمل» يعني عند البصريين، وأمَّا الكوفيون فيعملون ضميرَ المصدرِ كمُظْهِرِهِ فيقولون: مروري بزیدٍ حَسَنٌ، وهو بعمرٍ وقيحٌ» وعندهم متعلِّقٌ بـ «هو» لأنه ضميرُ المرورِ، وأنشدوا قولَ زهيرٍ على ذلك (٤):

(١) لم أهدى إلى قائله، وهو في مجاز القرآن ٣٨٢/١، والقرطبي ٣٨٢/١٠.

(٢) الإملاء ٩٣/٢.

(٣) الإملاء ٩٣/٢.

(٤) تقدم برقم (٥).

٣٠٧٥- وما الحربُ إلا ما عَلِمْتُمْ ودُقْتُمْ

وما هو عنها بالحديثِ المُرجَمِ

ف « هو » ضميرُ المصدرِ، وقد تَعَلَّقَ به الجارُّ بعده، والبصريون يُوَوِّلُونَهُ. الرابع: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدر، أي: اذْكُرْ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ. الخامس: أنه منصوبٌ بالبعثِ المقَدَّرِ، قالهما أبو البقاء^(١).

قوله: «بِحَمْدِهِ» فيه قولان، أحدهما: أنها حالٌ، أي: تستجيبون حامدين، أي: منقادين طائعين. والثاني: أنها متعلِّقةٌ بـ «يَدْعُوكُمْ» قاله أبو البقاء^(٢)، وفيه قَلْبٌ.

قوله: «إِنْ لَبِثْتُمْ» «إِنْ» نافيةٌ، وهي معلِّقةٌ للظنِّ عن العمل، وقُلٌّ مَنْ يَذْكُرُ «إِنْ» النافية، في أدواتِ تعليقِ هذا الباب. و«قليلاً» يجوز أن يكون نعتَ زمانٍ أو مصدر^(٣) محذوفٌ، أي: إلا زماناً قليلاً، أو إلا لبثاً قليلاً.

آ. (٥٣) وقوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي﴾: تقدّم نظيره في إبراهيم^(٤).

قوله: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزَغُ» يجوز أن تكون هذه الجملة اعتراضاً بين المفسّر والمفسّر، وذلك أن قوله: «رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِنْ يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ» وَقَعَ تفسيراً لقوله «التي هي أحسن» وبياناً لها، ويجوز أن لا تكون معترضةً بل مستأنفةً.

(١) الإملاء ٩٣/٢.

(٢) الإملاء ٩٣/٢.

(٣) على تقدير: أو هو مصدر.

(٤) الآية ٣١.

وقرأ^(١) طلحة «يَنْزِغ» بكسر الزاي وهما لغتان، كيعرِشون ويعرُشون^(٢)،
قاله الزمخشري^(٣). قال الشيخ^(٤): «ولو مثَّل بـ «يَنْطَح» و «يَنْطَح»/، كأنه [٥٧٦/أ]
يعني من حيث إن لام كلٍ منهما حرف حَلَقٍ، وليس بطائِلٍ .

آ. (٥٥) قوله تعالى: ﴿وَرُبُّكَ أَعْلَمُ بِمَنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾: في
هذه الباء قولان، أظهرهما: أنها تتعلَّقُ بـ «أَعْلَمُ» كما تَعَلَّقَتْ الباءُ بـ «أَعْلَمُ»
قبلها^(٥)، ولا يلزُمُ مِنْ ذلك تخصيصُ علمه بِمَنْ في السموات والأرض فقط.
والثاني: أنها متعلِّقةٌ بـ «يَعْلَمُ» مقدراً. قاله الفارسي محتجاً بأنه يلزُمُ مِنْ ذلك
تخصيصُ علمه بِمَنْ في السموات والأرض، وهو وَهْمٌ، لأنه لا يلزُمُ من ذِكرِ
الشيءِ نَفْيُ الحكمِ عَمَّا عداه. وهذا هو الذي يقول الأصوليون: إنه مفهومُ
اللَّقبِ، ولم يُقَلِّ به إلا أبو بكر الدقاق^(٦) في طائفةٍ قليلةٍ.

قوله: «زُبُوراً» قد تقدَّم خلافُ القراءِ فيه^(٧)، ونكره هنا دلالةً على
التبويضِ، أي: زُبُوراً من الزُّبُرِ، أو زُبُوراً فيه ذِكرُ رسولِ الله صلى الله عليه
وسلم، فأُطْلِقَ على القطعةِ منه زُبُورٌ، كما يُطْلَقُ على بعضِ القرآنِ، ويجوزُ
أنَّ يكونَ «زُبُوراً» علماً، فإذا دَخَلَتْ عليه أل كقوله: «ولقد كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ»^(٨)

(١) البحر ٤٩/٦، الكشاف ٤٥٣/٢.

(٢) من الآية ١٣٧ من الأعراف. قرأ ابن عامر وأبو بكر بالضم، والباقون بالكسر. الدر
٤٤١/٥.

(٣) الكشاف ٤٥٣/٢.

(٤) البحر ٤٩/٦.

(٥) في قوله «ربكم أعلم بكم».

(٦) هو القاضي محمد بن محمد البغدادي، أصولي شافعي. توفي سنة ٣٩٢. انظر:
طبقات الأسنوي ٥٢٢/١.

(٧) قرأ الجمهور بفتح الزاي، وحمزة بضمها. انظر: الدر المصون ١٥٨/٤.

(٨) الآية ١٠٥ من الأنبياء.

كانت لِلْمَحِ الْأَصْلُ كَعَبَّاسٍ وَالْعَبَّاسِ، وَفَضْلٍ وَالْفَضْلِ.

آ. (٥٦) قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ زَعَمْتُمْ﴾: مفعولا الزَّعِمِ محذوفان لفهم المعنى، أي: زَعَمْتُوهُم آلِهَةً، وَحَذَفُهَا اختصاراً جائزٌ، واقتصاراً فيه خلافاً.

آ. (٥٧) قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ﴾: «أولئك» مبتدأ، وفي خبره وجهان، أظهرهما: أنه الجملة مِنْ «يبتغون» ويكون الموصول نعتاً أو بياناً أو بدلاً، والمرادُ باسم الإشارة الأنبياء الذين عبدوا مِنْ دون الله. والمرادُ بالواو العبادُ لهم، ويكون العائدُ على «الذين» محذوفاً، والمعنى: أولئك الأنبياء الذين يدعونهم المشركون^(١) لكشفِ ضُرِّهِمْ - أو يدعونهم آلِهَةً، فمفعولها أو مفعولها محذوفان - يبتغون.

ويجوز أن يكون المرادُ بالواو ما أريد بأولئك، أي: أولئك الأنبياء الذين يدعون ربهم أو الناس إلى الهدى يبتغون، فمفعولُ «يدعون» محذوف.

والثاني^(٢): أن الخبرَ نفسُ الموصولِ، و«يبتغون» على هذا حالٌ مِنْ فاعلِ «يدعون» أو بدلٌ منه. وقرأ العامةُ «يدعون» بالغيبِ، وقد تقدّم الخلافُ في الواو: هل تعودُ على الأنبياء أو على عابديهم. وزيد^(٣) بن علي بالغيبة أيضاً، إلا أنه بناه للمفعول. وقتادة وابنُ مسعودٍ بناء الخطاب. وهاتان القراءتان تقويان أن الواو للمشركين لا للأنبياء في قراءة العامة.

قوله: «أيهم أقربُ» في «أي» هذه وجهان، أحدهما: أنها استفهامية.

(١) كذا على لغة أكلوني البراغيث.

(٢) أي في خبر المبتدأ «أولئك».

(٣) انظر في قراءتها: البحر ٥١/٦، القرطبي ٢٧٩/١٠، والشواذ ٧٧.

والثاني: أنها موصولة بمعنى الذي، وإنما كثر كلامُ المُعْرِبِينَ فيها من حيث التقدير. فقال الزمخشري^(١): «وأَيْهِمْ بدلٌ مِنْ واو «يَتَّبِعُونَ» و«أَيُّ» موصولة، أي: يبتغي مَنْ هو أقربُ منهم وأزْلَفُ، أو ضَمَّنَ [يَتَّبِعُونَ]^(٢) الوسيلةَ معنى يَحْرِصُونَ، فكأنه قيل: يَحْرِصُونَ أَيَّهُمْ يكون أقرب». قلت: فَجَعَلَهَا فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ مَوْصُولَةً، وَصَلَتْهَا جَمَلَةٌ مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبْرٍ، حُذِفَ الْمَبْتَدَأُ وَهُوَ عَائِدُهَا، وَ«أَقْرَبُ» خَبْرُ «هُوَ». واحتملت «أَيُّ» حينئذٍ أن تكونَ مَبْنِيَّةً، وَهُوَ الْأَكْثَرُ فِيهَا، وَأَنْ تَكُونَ مُعْرَبَةً، وَلِهَذَا مَوْضِعُ هُوَ أَلْيَقُ بِهِ فِي مَرِيَمَ^(٣). وَفِي الثَّانِي جَعَلَهَا اسْتِفْهَامِيَّةً بِدَلِيلٍ أَنَّهُ^(٤) ضَمَّنَ الْاِبْتِغَاءَ مَعْنَى شَيْءٍ يُعَلَّقُ وَهُوَ «يَحْرِصُونَ»، فَيَكُونُ «أَيَّهُمْ» مَبْتَدَأً وَ«أَقْرَبُ» خَبْرَهُ، وَالْجَمَلَةُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ؛ لِأَنَّ «يَحْرِصُ» يَتَعَدَّى بِ«عَلَى» قَالَ تَعَالَى: «إِنَّ تَحْرِصَ عَلَى هُدَاهُمْ»^(٥)، «أَحْرَصَ النَّاسَ عَلَى حَيَاةٍ»^(٦).

وقال أبو البقاء^(٧): «أَيَّهُمْ» مبتدأ، و«أقرب» خبره وهو استفهامٌ في موضع نصب^(٨) بـ «يَدْعُونَ»، ويجوز أن يكونَ «أَيَّهُمْ» بمعنى الذي، وهو بدلٌ مِنَ الضميرِ فِي «يَدْعُونَ».

قال الشيخ^(٩): «علّق» يدعون» وهو ليس فعلاً قلبياً، وفي الثاني فصل

(١) الكشاف ٢/٤٥٤.

(٢) من الكشاف.

(٣) الآية ٦٩.

(٤) الأصل «أنها» والتصحيح من (ش).

(٥) الآية ٣٧ من النحل.

(٦) الآية ٩٦ من البقرة.

(٧) الإملاء ٢/٩٣.

(٨) الإملاء: «والجملة في موضع نصب».

(٩) البحر ٦/٥٢.

بين الصلة ومعمولها بالجملة الحالية، ولا يضر ذلك لأنها معمولة للصلة. قلت: أمّا كون «يَدْعُونَ» لا يُعَلَّقُ هو^(١) مذهب الجمهور. وقال يونس: يجوز تعليق الأفعال مطلقاً، القلبية وغيرها. وأمّا قوله «فَصَلَ بِالْجُمْلَةِ الْحَالِيَةِ» يعني بها «يَتَّبِعُونَ» فَصَلَ بِهَا بَيْنَ «يَدْعُونَ» الَّذِي هُوَ صِلَةٌ «الَّذِينَ» وَبَيْنَ مَعْمُولِهِ وَهُوَ «أَيْهِمْ أَقْرَبُ» لِأَنَّهُ مُعَلَّقٌ عَنْهُ كَمَا عَرَفْتَهُ، إِلَّا أَنَّ الشَّيْخَ لَمْ يَتَقَدَّمَ فِي كَلَامِهِ إِعْرَابُ «يَتَّبِعُونَ» حَالاً، بَلْ لَمْ يُعْرِبْهَا إِلَّا خَبِراً لِلْمَوْصُولِ، وَهَذَا قَرِيبٌ.

وجعل أبو البقاء أياً الموصولة بدلاً من واو «يَدْعُونَ»، ولم أرَ أحداً وافقه على ذلك، بل كلُّهم يجعلونها من واو «يَتَّبِعُونَ» وهو الظاهر.

وقال الحوفي: «أَيْهِمْ أَقْرَبُ» ابتداءً وخبر، والمعنى: ينظرون أيهم أقرب فيتوسلون به، ويجوز أن يكون «أَيْهِمْ أَقْرَبُ» بدلاً من واو «يَتَّبِعُونَ». [ب/٥٧٦] قلت: فقد أضمر فعلاً معلّقاً وهو «ينظرون»، فإن كان من نَظَرَ البَصَرَ تَعَدَّى بـ«إلى»، وإن كان من نَظَرَ الفِكْرَ تَعَدَّى بـ«في»، فعلى التقديرين الجملة الاستفهامية في موضع نصبٍ بإسقاط الخافض، وهذا إضمارٌ ما لا حاجة إليه.

وقال ابن عطية: «وَأَيْهِمْ ابْتِدَاءً، وَ«أَقْرَبُ» خَبْرُهُ، وَالتَّقْدِيرُ: نَظَرُوهُمْ وَوَكَّدَهُمْ^(٢) أَيْهِمْ أَقْرَبُ، وَمِنْهُ قَوْلُ عَمْرٍو بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَبَاتِ النَّاسُ يَدُوكُونَ^(٣) أَيْهِمْ يُعْطَاهَا»، أَي: يَتَبَارَعُونَ فِي الْقُرْبِ». قال الشيخ^(٤):

(١) الأَفْصَحُ: «فَهُوَ»، لِسَبْقِ «أَمَّا».

(٢) الْوَكَّدُ: الْمَرَادُ وَالْهَمُّ. قَالَ فِي اللِّسَانِ (وَكَّدَ): فَكَانَ الْوَكَّدُ اسْمَ وَالْوَكَّدُ الْمَصْدَرُ.

(٣) وَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي حَدِيثِ خَبِيرٍ عِنْدَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ» وَيَدُوكُونَ: يَخُوضُونَ وَيَخْتَلِفُونَ فِيهِ. انظر: النهاية ١٤٠/٢، اللسان

(٤) البحر ٥٢/٦. (دوك).

«فَجَعَلَ المحذوفَ «نَظَرُهُمْ وَوَكَّدَهُمْ» وهذا مبتدأ، فإن جعلت «أَيُّهُمْ أَقْرَبُ» في موضع نصبٍ بـ «نَظَرُهُمْ» بقي المبتدأ بلا خبر، فَيَحْتَاجُ إِلَى إِضْمَارِ خَبْرٍ، وَإِنْ جَعَلْتَ «أَيُّهُمْ أَقْرَبُ» [هو] ^(١) الخبر لم يَصِحَّ؛ لِأَنَّ نَظَرَهُمْ لَيْسَ هُوَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ، وَإِنْ جَعَلْتَ التَّقْدِيرَ: نَظَرُهُمْ فِي أَيُّهُمْ أَقْرَبُ، أَي: كَائِنٌ أَوْ حَاصِلٌ، لَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ كَائِنًا وَحَاصِلًا لَيْسَ مِمَّا يُعْلَقُ».

قلت: فقد تحصل في الآية الكريمة ستة أوجه، أربعة حال جعل. «أَيُّ» استفهاماً. الأول: أنها مُعَلِّقَةٌ لِلْوَسِيلَةِ كَمَا قَرَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ. الثاني: أنها مُعَلِّقَةٌ لـ «يَدْعُونَ» كما قاله أبو البقاء. الثالث: أنها مُعَلِّقَةٌ لـ «يَنْظُرُونَ» مقدراً، كما قاله الحوفي. الرابع: أنها مُعَلِّقَةٌ لـ «نَظَرُهُمْ» كما قدره ابن عطية. واثنان حال جعلها موصولة، الأول: البدلُ مِنْ وَاوٍ «يَدْعُونَ» كما قاله أبو البقاء. الثاني: أنها بدلٌ مِنْ وَاوٍ «يَتَّبِعُونَ» كما قاله الجمهور.

آ. (٥٨) قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ قَرْيَةٍ﴾: «إِنْ» نافيةٌ و«مِنْ» مزيدةٌ في المبتدأ لاستغراق الجنس. وقال ابن عطية: «هي لبيان الجنس، وفيه نظرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا قَالَ الشَّيْخُ ^(٢): «لِأَنَّ التِّي لِلْبَيَانِ لَا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ مَبْهُمٌ مَا، تُفَسِّرُهُ كَقَوْلِهِ: «مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ» ^(٣)، وَهَذَا لَمْ يَتَقَدَّمَ شَيْءٌ مَبْهُمٌ». ثُمَّ قَالَ «وَلَعَلَّ قَوْلَهُ لِبَيَانِ الْجِنْسِ مِنَ النَّاسِخِ، وَيَكُونُ هُوَ قَدْ قَالَ: لِاسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: «وَقِيلَ: الْمَرَادُ الْخُصُوصُ».

وخبرُ المبتدأ الجملةُ المحصورةُ مِنْ قَوْلِهِ: «إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا».

(١) زيادة من البحر.

(٢) البحر ٥٢/٦.

(٣) الآية ٢ من فاطر.

والثاني^(١): « أَنْ شَرَطَ ذَلِكَ أَنْ يَسْبِقَهَا مُحَلِّي بِالِالْجَنَسِيَّةِ، وَأَنْ يَقَعَ مَوْقِعَهَا^(٢) » « الَّذِي » كَقَوْلِهِ: « فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ »^(٣).

آ. (٥٩) قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ﴾: « أَنْ » الأولى وما في حَيْزِهَا في محلِّ نصبٍ أو جرٍّ على اختلاف القولين؛ لأنها على حذفِ الجارِّ، أي: مِنْ أَنْ نُرْسِلَ، والثانية وما في حَيْزِهَا في محلِّ رفعٍ بالفاعلية، أي: وما مَنَعَنَا مِنْ إِرْسَالِ الرِّسْلِ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَكْذِيبُ الْأَوَّلِينَ، أي: لو أُرْسَلْنَا الْآيَاتِ الْمُقْتَرَحَةَ لَقَرِيشَ لِأَهْلِكُوا عِنْدَ تَكْذِيبِهِمْ كَعَادَةِ مَنْ قَبْلَهُمْ، لَكِنْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ يُؤْمِنُ بَعْضُهُمْ، وَيَكْذِبُ بَعْضُهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ، فَلِذَلِكَ لَمْ يُرْسَلِ الْآيَاتِ لِهَذِهِ الْمَصْلُحَةِ.

وقدّر أبو البقاء^(٤) مضافاً قبل الفاعلِ فقال: «تقديره: إلا إهلاكُ التَّكْذِيبِ، كَأَنَّهُ يَعْنِي أَنَّ التَّكْذِيبَ نَفْسَهُ لَمْ يَمْنَعْ مِنْ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا مَنَعَ مِنْهُ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَى التَّكْذِيبِ وَهُوَ الْإِهْلَاكُ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ لِاسْتِقْلَالِ الْمَعْنَى بِدُونِهِ.

قوله: «مُبْصَرَةٌ» حالٌ، وزيدٌ^(٥) بن علي يرفعها على إضمارٍ مبتدأ، أي: هي، وهو إسنادٌ مجازيٌّ، إذ المرادُ إبصارُ أهلِها، ولكنها لما كانت سبباً في

(١) وهو النظر الثاني على تقدير ابن عطية السابق.

(٢) الأصل «موقعه» وهو سهو؛ لأن حديث المؤلف عن «من» كان بضمير التثنية. قال المرادي: «وعلاقتها أن يحسن جعلُ «الذي» مكانها؛ لأن المعنى: فاجتنبوا الرجس الذي هو وثن». انظر: الجني الداني ٣١٠.

(٣) الآية ٣٠ من الحج.

(٤) الإملاء ٩٣/٢.

(٥) انظر في قراءتها: البحر ٥٣/٦، الشواذ ٧٧، وفيه أن قتادة قرأ «مُبْصَرَةٌ».

الإبصار نُسِبَ إليها. وقرأ قومٌ بفتح الصاد، مفعولٌ على الإسناد الحقيقي .
وقتادة بفتح الميم والصاد، أي: مَحَلُّ إبصارِ كقوله عليه السلام^(١): «الولدُ
مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ»، وكقوله^(٢):

..... - ٣٠٧٦ - والكفرُ مَخْبَثَةٌ لنفسِ المُنعمِ

أجرى هذه الأشياءُ مُجرى الأمكنةِ نحو: أرضٌ مَسْبَعَةٌ ومَذَابَةٌ.

قوله: «إلا تَخْوِيفاً» يجوز أن يكونَ مفعولاً له، وأن يكونَ مصدرًا في
موضع الحال: إمَّا من الفاعل، أي: مُخَوِّفِينَ أو من المفعولِ، أي: مُخَوِّفًا
بها.

آ. (٦٠) قوله تعالى: ﴿وَالشَّجَرَةَ﴾: العائمة على نصبها نسقاً على
«الرؤيا»، و«الملعون» نعت، قيل: هو مجاز؛ إذ المراد: الملعون طاعموها؛
لأنَّ الشجرة لا ذنب لها وهي شجرة الزقوم. وقيل: بل على الحقيقة، ولعنُّها:
إبعادها من رحمة الله، لأنها تخرج في أصل الجحيم. وزيد^(٤) بن علي برفعها
على الابتداء. وفي الخبر احتمالان، أحدهما: هو محذوف، أي: فتنة.
والثاني: - قاله أبو البقاء^(٥) - أنه قوله «في القرآن» وليس بذلك.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) البيت لعنترة من معلقته، وصدوره:

نُبِّئْتُ عمراً غيرَ شاكرٍ نعمتي

وهو في ديوانه ٢١٤، ومعاني القرآن للفراء ١٢٦/٢، والخزانة ١٦٣/١، وقال

البغدادي: «ولم يتكلم علماء التصريف على هذه الصيغة». والكفر هنا: الجحود.

(٤) الكشاف ٤٥٦/٢، البحر ٥٦/٦.

(٥) الإملاء ٩٣/٢.

قوله: «وَنُحَوِّفُهُمْ» قراءة العامة بنون العظمة. والأعمش^(١) بياء الغيبة.

آ. (٦١) قوله تعالى: ﴿طِينًا﴾: فيه أوجه، أحدها: أنه حال من «لَمَنْ» فالعامل فيها «أَسْجُدُ»، أو مِنْ عائد هذا الموصول، أي: خلقته طِينًا، فالعامل فيها «خَلَقْتُ»، وجاز وقوع طين حالاً، وإن كان جامداً، لدلالته على الأصالة كأنه قال: متصلاً من طين. الثاني: أنه منصوبٌ على إسقاط الخافض، أي: مِنْ طين، كما صرح به في الآية الأخرى: / «وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ»^(٢). الثالث: أنه منصوبٌ على التمييز، قاله الزجاج^(٣)، وتبعه ابن عطية، ولا يظهر ذلك إذ لم يتقدم إبهام ذات ولا نسبة.

آ. (٦٢) قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَكَ﴾: قد ذُكِرَتْ مستوفاةً في الأنعام^(٤). وقال الزمخشري^(٥): «الكافُ للخطاب، و«هذا» مفعول به، والمعنى: أَخْبِرْنِي عن هذا الذي كَرَّمْتَهُ علي، أي: فَضَّلْتَهُ لِمَ كَرَّمْتَهُ وأنا خيرٌ منه؟ فاختصر الكلام». وهذا قريبٌ من كلام الحوفي.

وقال ابن عطية: «والكافُ في «أَرَأَيْتَكَ» حرفُ خطابٍ لا موضعٌ لها من الإعراب، ومعنى «أَرَأَيْتَ» أتأملت ونحوه، كأنَّ المخاطبَ يُنبِّهُ المخاطبَ ليستجمعَ لما يُنصُّ عليه [بعد]. وقال سيبويه^(٦): «هي بمعنى أَخْبِرْنِي، ومثَّلَ بقوله: «أَرَأَيْتَكَ زيدا أبو من هو؟» وقولُ سيبويه صحيحٌ، حيث يكون

(١) الإتحاف ٢/٢٠٠، ونسبها إلى المطوعي، البحر ٦/٥٦.

(٢) الآية ٧٦ من ص.

(٣) معاني القرآن ٣/٢٤٩ وأجاز أيضاً الحالية.

(٤) الآية ٤٠. وانظر: الدر المصون ٤/٦١٥.

(٥) الكشاف ٢/٤٥٦.

(٦) الكتاب ١/١٢٢.

بعدها استفهامٌ كمثاليه، وأما في الآية فهي كما قلت، وليست التي ذكر سيويه». قلت: وهذا الذي ذكره ليس بمُسَلَّم، بل الآيةُ كمثاليه، غاية ما في الباب أن المفعول الثاني محذوفٌ وهو الجملة الاستفهامية المقدَّرة، لانعقاد الكلام مِنْ مبتدأ وخبر، لو قلت: هذا الذي كَرَّمته عليٌّ لِمَ كَرَّمته؟

وقال الفراء^(١): «الكافُ في محلِّ نصب، أي: أَرَأَيْتَ نَفْسَكَ كَقَوْلِكَ: أَتَدَبَّرْتَ آخَرَ أَمْرِكَ فإني صانعٌ فيه كذا ثم ابتداء: هذا الذي كَرَّمْت عليٌّ».

وقال أبو البقاء^(٢): «والمفعولُ الثاني محذوفٌ، تقديره: تفضيله أو تكريمه». قلت. وهذا لا يجوز لأنَّ المفعول الثاني في هذا الباب لا يكون إلا جملةً مشتملةً على استفهام».

قال الشيخ^(٣): «ولو ذهبَ ذاهبٌ إلى أنَّ^(٤) الجملة القسمية هي المفعولُ الثاني لكانَ حَسَنًا». قلت: يَرُدُّ ذلك التزمُ كونِ المفعولِ الثاني جملةً مشتملةً على استفهامٍ. وقد تقرَّرَ جميعُ ذلك في الأنعام^(٥) فعليك باعتبارُه هنا.

قوله: «لَيْتُنَّ أُخْرَجْتَنِي» قرأ^(٦) ابن كثير بإثباتِ ياءِ المتكلمِ وصلًا ووقفًا، ونافع وأبو عمرو بإثباتِها وصلًا وحذفِها وقفًا، وهذه قاعدةٌ مَنْ ذَكَرَ في الياءِ الزائدةِ على الرسمِ، والباقون بحذفِها وصلًا ووقفًا، هذا كُلُّه في حرفِ هذه

(١) معاني القرآن ٣٣٣/١ في إعراب آية الأنعام وأما في هذا الموضع فلم يقل شيئاً.

(٢) الإملاء ٩٤/٢.

(٣) البحر ٥٧/٦.

(٤) عبارة البحر: «إلى أن «هذا» مفعول أول لقوله «أرأيتك».

(٥) انظر: الدر المصون ٦١٥/٤.

(٦) السبعة ٣٨٢، النشر ٣٠٩/٢، الإنحاف ٢٠١، التيسير ١٤١.

السورة، أما الذي في المنافقين^(١) في قوله «لولا أحرّرتي» فأثبتته الكلّ لثبوتها في الرسم الكريم.

قوله «لأَحْتَنِكَنَّ» جوابُ القسمِ المَوْطَأَ له باللام. ومعنى «لأَحْتَنِكَنَّ» لأَسْتَوْلِيَنَّ عليهم استيلاءً مَنْ جَعَلَ فِي حَنِكِ الدَابَّةِ حَبْلًا يَقُوذُهَا بِهِ فَلَا تَأْبَى وَلَا تَشْمُسُ عَلَيْهِ. يقال: حَنِكَ فلانُ الدابةَ واحْتَنَكَهَا، أي: فَعَلَ بِهَا ذَلِكَ، واحْتَنَكَ الجرادُ الأرضَ: أَكَلَ نباتها قال^(٢):

٣٠٧٧ - نَشْكُو إِلَيْكَ سَنَةً قَدْ أَجْحَفْتُ جَهْدًا إِلَى جَهْدِ بِنَا فَأَضَعَفْتُ
واحْتَنَكْتُ أَمْوَالَنَا وَجَلَّفْتُ

وحكى سيويه^(٣): «أَحْنَكَ الشَّائِئِينَ»، أي: أَكَلَهُمَا، أي: أَكْثَرَهُمَا أَكْلًا.

آ. (٦٣) قوله تعالى: ﴿اذْهَبْ فَمَنْ﴾: تَقَدَّمَ أَنَّ الْبَاءَ تُدْغَمُ فِي الْفَاءِ فِي الْأَفَاطِ^(٤) مِنْهَا هَذِهِ، عِنْدَ أَبِي عَمْرٍو وَالْكَسَائِيّ وَحِمَزَةٌ فِي رِوَايَةِ خَلَادٍ عَنْهُ بِخِلَافٍ فِي قَوْلِهِ «وَمَنْ لَمْ يَتَّبِ فَأُولَئِكَ»^(٥).

قوله: «جَزَاؤُكُمْ» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخِطَابُ التَّغْلِيْبَ لِأَنَّهُ تَقَدَّمَ غَائِبٌ وَمَخَاطَبٌ فِي قَوْلِهِ: «فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ» فَغَلَّبَ الْمَخَاطَبَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخِطَابُ مُرَادًا بِهِ «مَنْ» خَاصَّةً وَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْإِلْتِفَاتِ.

قوله: «جَزَاءً» فِي نَصْبِهِ أَوْجَهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ،

(١) الآية ١٠.

(٢) لم أهدد إلى قائلها، وهي في مجاز القرآن ٣٨٤/١، ومعاني القرآن للزجاج ٢٤٩/٣، والقرطبي ٢٨٧/١٠، والبحر ٤٥/٦. وجلّفت: أذهبت بالمال.

(٣) الكتاب ٢٥٢/٢.

(٤) انظر هذه الألفاظ في: النشر ٨/٢.

(٥) الآية ١١ من الحجرات.

- الإسراء -

الناصبُ له المصدرُ قبله، وهو مصدرٌ مبينٌ لنوعِ المصدرِ الأولِ. الثاني: أنه منصوبٌ على المصدرِ أيضاً لكن بمضميرٍ، أي: يُجَازُونَ جزاءً. الثالث: أنه حالٌ موطئةٌ كجاء زيد رجلاً صالحاً. الرابع: أنه تمييزٌ وهو غيرٌ مُتَعَلِّقٍ.

و «مَوْفُوراً» اسمٌ مفعولٍ مِنْ وَفَّرْتُهُ، ووفَّرُ يُستعملُ متعدياً، ومنه قولُ

زهير^(١):

٣٠٧٨- ومن يَجْعَلِ المعروفَ مِنْ دُونِ عِرْضِهِ

يَفِرُّهُ وَمَنْ لَا يَتَّقِ الشُّتْمَ يُشْتَمِ

والآيةُ الكريمةُ من هذا، ويُستعملُ لازماً يقال: وَفَّرَ الْمَالَ.

آ. (٦٤) قوله تعالى: ﴿وَاسْتَفْزِرْ﴾: جملةٌ أمريةٌ عطفَتْ على

مثليها من قوله «اذْهَبْ». و«مَنْ اسْتَطَعْتَ» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنها موصولةٌ في محلِّ نصبٍ مفعولاً للاستفزاز، أي: استفزِرْ الذي استطعتَ استفزازه منهم. والثاني: أنها استفهاميةٌ منصوبةٌ المحلِّ بـ «استطعتَ» قاله أبو البقاء^(٢)، وليس بظاهرٍ لأنَّ «اسْتَفْزِرْ» يطلبه مفعولاً به، فلا يُقطعُ عنه، ولو جَعَلْنَاهُ استفهاماً لكان مُعَلِّقاً له، وليس هو بفعلٍ قلبي / فيعلِّقُ.

[٥٧٧/ب]

والاستِفْزَازُ: الاستخفافُ، واستفزِنِي فلانٌ: استخفَّنِي حتى خدَعَنِي لِمَا

يريده. قال^(٣):

٣٠٧٩- يُطِيعُ سَفِيهَةَ الْقَوْمِ إِذْ يَسْتَفْزِرُهُ وَيَعْصِي حَلِيمًا شَيْبَتَهُ الْهَزَاهِرُ

(١) ديوانه ٣٠، وشرح القصائد السبع ٢٨٧. وقال: «معناه: من اصطنع المعروف إلى الناس وفي عرضه».

(٢) الإملاء ٩٤/٢.

(٣) لم أرف عليه. والهزاهز: الفتن يهتز فيها الناس.

ومنه سُمِّي ولدُ البقرة « فَرًّا ». قال الشاعر^(١):

٣٠٨٠ - كما استغاثَ بَسِيءٍ فَرٌّ غَيِّظَلَةٍ خافَ العيونَ ولم يُنظَرْ به الحشَكُ

وأصلُ الفَرِّ: القَطْعُ، يقال: تَفَرَّزَ الثوبُ، أي: تقطع.

قوله: « وأَجَلِبُ »، أي: اجتمعَ عليهم الجموعُ مِنْ جُنْدِكَ يقال:

أَجَلَبَ عليه وَجَلَبَ، أي: جَمَعَ عليه الجموعُ. وقيل: أَجَلَبَ عليه: توَعَّدَه بشرًّا. وقيل: أَجَلَبَ عليه: أعانَ، وأَجَلَبَ، أي: صاح صياحاً شديداً، ومنه الجَلَبَةُ، أي: الصَّياح.

قوله: « وَرَجَلِكِ » قرأ^(٢) حفصٌ بكسرِ الجيمِ، والباقون بسكونها،

فقراءة حفصٍ « رَجَلِ » فيها بمعنى رَجُلٍ بالضم بمعنى راجل يُقال: رَجَلٌ يَرَجُلُ إذا صار راجلاً، فيكون مثل: حَذِرٌ وَحَذْرٌ، وَنَدَسٌ وَنَدْسٌ^(٣)، وهو مفردٌ أريد به الجمعُ. وقال ابن عطية: « هي صفةٌ يقال: فلان يمشي رَجَلًا إذا كان غيرَ راكِبٍ، ومنه قولُ الشاعر^(٤):

٣٠٨١ - رَجَلًا إِلَّا بِأَصْحَابِي

قلت: يشير إلى البيت المشهور وهو:

فما أقاتلُ عن ديني على فَرَسِي

إلا كذا رَجَلًا إلا بأصحابي

(١) تقدم برقم (٢٣٨٣).

(٢) السبعة ٣٨٢، النشر ٣٠٨/٢، الحجة ٤٠٦، البحر ٥٨/٦، التيسير ١٤٠.

(٣) رجل ندس بسكون الدال وضمها وكسرهما، أي: سريع السمع، فطن، فهم.

(٤) البيت ليحيى بن واثل، وهو في اللسان (رجل) وروايته:

أما أقاتل عن ديني على فرسٍ ولا كذا رَجَلًا إلا بأصحاب
وروي بعده:

لقد لقيتُ إذا شَرًّا وأدركني ما كنت أرغم في جسمي من العابِ

أراد: فارساً ولا راجلاً.

وقال الزمخشري^(١): «على أن فعلاً بمعنى فاعل نحو: تَعِبَ وتاعب، ومعناه: وجمَعك الرَّجَل، وتُضَمُّ جيمُه أيضاً فيكون مثل: حَذُرٌ^(٢) وحَذِر، ونَدَسَ ونَدِس، وأخواتٍ لهما».

وأما قراءة الباقيين فتحتملُ أن تكون تخفيفاً من «رَجَل» بكسر الجيم أو ضمِّها، والمشهور: أنه اسمُ جمع لِرَاجِل كَرَكِبَ وصَحِبَ في رَاكِبٍ وصَاكِبٍ. والأخفش^(٣) يجعل هذا النحو جمعاً صريحاً.

وقرأ^(٤) عكرمة «وِرْجَالِك» جمع رَجَلٍ بمعنى راجِل، أو جمع راجِلٍ كقائمٍ وقيام. وقُريء^(٥) «وِرْجَالِك» بضمِّ الراء وتشديد الجيم، وهو جمع راجِلٍ كضاربٍ وضَّرَابٍ.

والباء في «بَخَيْلِكَ» يجوز أن تكونَ الحالية، أي: مصاحباً بخيلِكَ، وأن تكونَ مزيدةً كقوله^(٦):

٣٠٨٢ - لا يَقْرَأُ بِالسُّورِ

وقد تقدّم في البقرة^(٧).

(١) الكشاف ٤٥٦/٢.

(٢) في مطبوعة الكشاف «حدث» وهو تحريف.

(٣) معاني القرآن ٥٠٤، ومذهب الجمهور أنه اسم جمع لأنه خالف أوزان الجموع.

(٤) المحتسب ٢١/٢، البحر ٥٩/٦.

(٥) الكشاف ٤٥٦/٢.

(٦) تقدم برقم (٧٤٧).

(٧) انظر: الدر المصون ١٤٠/٢.

قوله: «وما يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ» من باب الالتفات وإقامة الظاهر مقام المضمير؛ إذ لو جَرَى على سَنَنِ الكَلَامِ الأوَّلِ لقال: وما تَعِدُهُم، بالتاء من فوق.

قوله: «إِلَّا غُرُورًا» فيه أوجه، أحدها: أنه نعت مصدر محذوف وهو نفسه مصدر، الأصل: إِلَّا وَعَدًا غُرُورًا، فيجيء فيه ما في «رَجُلٌ عَدْلٌ»، أي: إِلَّا وَعَدًا ذَا غُرُورٍ^(١)، أو على المبالغة أو على: وَعَدًا غَارًا، ونسب الغرور إليه مجازاً. الثاني: أنه مفعول من أجله، أي: ما يَعِدُهُم مِمَّا يَعِدُهُم من الأماني الكاذبة إِلَّا لِأَجْلِ الغُرُورِ. الثالث: أنه مفعول به على الاتساع، أي: ما يَعِدُهُم إِلَّا الغُرُورَ نَفْسَهُ.

آ. (٦٧) قوله تعالى: ﴿إِلَّا إِيَّاهُ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه استثناء منقطع لأنه لم يُنْدَرْجَ فيما ذُكِرَ، إذ المرادُ به آلهتهم من دون الله. والثاني: أنه متصل؛ لأنهم كانوا يَلْجِئُونَ إلى آلهتهم وإلى الله تعالى.

آ. (٦٨) قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنتُمْ﴾: استفهام توبيخٍ وتقريعٍ. وقدّر الزمخشري^(٢) على قاعدته معطوفاً عليه، أي: أَنْجَوْتُمْ فَأَمِنتُمْ.

قوله: «جانب البرّ» فيه وجهان أظهرهما: أنه مفعول به كقوله: «فَحَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضُ»^(٣). والثاني: أنه منصوبٌ على الظرف. و«بكم» يجوز أن تكونَ حاليّةً، أي: مصحوباً بكم، وأن تكونَ للسيبية. قيل: ولا يَلْزَمُ مِنْ

(١) الأصل «غروراً» وهو سهو.

(٢) الكشاف ٤٥٧/٢.

(٣) الآية ٨١ من القصص.

حَسَفِهِ بسببهم أن يَهْلِكُوا. وأجيب بأن المعنى: جانب البر الذي أنتم فيه فيلزم بحسفه هلاكهم، ولولا هذا التقدير لم يكن في التوعد به فائدة.

قوله: ﴿أَنْ يَحْسِفَ﴾: «أَوْ يُرْسِلَ» «أَنْ يُعِيدَكُمْ» «فَيْرْسِلَ» «فَيَغْرِقَكُمْ»
قرأ هذه [جميعها] ^(١) بنون العظمة ابن كثير وأبو عمرو ^(٢)، والباقون بالياء فيها على الغيبة. فالقراءة الأولى على سبيل الالتفات من الغائب في قوله «رَبُّكُمْ» ^(٣) إلى آخره، والقراءة الثانية على سَنَنِ ما تقدم من الغيبة المذكورة.

قوله: «حاصِباً»، أي: ريحاً حاصباً، ولم يؤنثه: إما لأنه مجازي، أو على النسب، أي: ذات حَصْبٍ. والحَصْبُ: الرمي بالحصى وهي الحجارة الصغار. قال الفرزدق ^(٤):

٣٠٨٣- مُسْتَقْبِلِينَ شَمَالَ الشَّامِ تَضْرِبُهُمْ حَصْبَاءُ مِثْلَ نَدِيفِ القُطَنِ مَثُورِ
والحاصِبُ أيضاً: العارض الذي يرمي البرد.

آ. (٦٩) قوله تعالى: ﴿أَمْ أَمِنتُمْ﴾ / يجوز أن تكون المتصلة، أي: أي ^[٥٧٨/أ] الأمرين كائن؟ ويجوز أن تكون المنقطعة، و«أَنْ يُعِيدَكُمْ» مفعول به كـ «أَنْ يَحْسِفَ». قوله «تارة» بمعنى مرة وكرة، فهي مصدر، ويُجمع على تَيْرٍ وتاراتٍ. قال الشاعر ^(٥):

٣٠٨٤- وَإِنْسَانٌ عَيْنِي يَحْبِسُ المَاءَ تَارَةً فَيَيْدُو وتاراتٍ يَجْمُ فَيَغْرَقُ

(١) مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٢) السبعة ٣٨٣، النشر ٣٠٨/٢، البحر ٦١/٦، القرطبي ٢٩٣/١٠، الحجة ٤٠٦.

(٣) من الآية ٦٦.

(٤) ديوانه ٢٦٢/١، والقرطبي ٢٩٢/١٠.

(٥) تقدم برقم (١٨٢٧).

- الإسراء -

وَأَلْفُهَا تَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ عَنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ . وَقَالَ الرَّاعِبُ (١) : « وَهُوَ فِيمَا قِيلَ : مِنْ تَارَ الْجُرْحُ : التَّامُّ » .

قوله : « قاصِفاً » القاصِيفُ يحتمل أن يكون مِنْ قَصَفَ متعدياً ، يقال : قَصَفَتِ الرِّيحُ الشَّجَرَ تَقْصِيفًا قَصِيفًا . قال أبو تمام (٢) :

٣٠٨٥ - إِنَّ الرِّيحَ إِذَا مَا أَعْصَفَتْ قَصَفَتْ

عَيْدَانَ نَجِدٍ وَلَمْ يَعْبانَ بِالرِّثَمِ

فالمعنى : أنها لا تُلْفِي شيئاً إلا قَصَفَتْه وَكَسَرَتْه . والثاني (٣) : أن يكون مِنْ قَصِيفَ قاصراً ، أي : صار له قَصِيفٌ يقال : قَصِيفَتِ الرِّيحُ تَقْصِيفٌ ، أي : صَوَّتَتْ . و« من الرِّيحِ » نعت .

قوله : « بما كَفَرْتُمْ » يجوز أن تكونَ مصدريةً ، وأن تكونَ بمعنى الذي ، والباءُ للسببية ، أي : بسببِ كَفَرْتُمْ ، أو بسببِ الذي كَفَرْتُمْ به ، ثم اتَّسَعَ فيه فَحَذَفَتِ الباءُ فوصلَ الفعلُ إلى الضميرِ ، وإنما احتيجَ إلى ذلك لاختلافِ المتعلقِ .

وقرأ (٤) أبو جعفرٍ ومجاهدٌ « فَتَغْرِقْكُمْ » بالياء من فوقٍ أُسْنَدَ الفعلُ لضميرِ الرِّيحِ . وفي كتابِ الشيخ (٥) : « فَتَغْرِقْكُمْ بقاءِ الخطابِ مسنداً إلى

(١) المفردات ٧٦ .

(٢) ديوانه ٢٨٠/٣ ، والبحر ٤٥/٦ . والعِيدانُ : ج عَيْدانة وهي النخلة الطويلة . والرثم : شجر بعينه .

(٣) الأنسب أن يقول : « ويحتمل أن يكون » متابعاً للسياق .

(٤) انظر في قراءاتها : الإتحاف ٢٠٢/٢ ، والقرطبي ٢٩٣/١٠ ، البحر ٦١/٦ ، النشر ٣٠٨/٢ .

(٥) البحر ٦١/٦ .

« الرياح ». والحسنُ وأبورجاء بياء الغيبة وفتح الغين وشدَّ الرءاء، عَدَّاه بالتضعيف والمقريء لأبي جعفر كذلك إلا أنه بقاء الخطاب». قلت: وهذا: إمَّا سهوٌ، وإمَّا تصحيفٌ من النَّسَاحِ عليه؛ كيف يَسْتَقِيمُ أن يقولَ بقاءِ الخطاب وهو مسندٌ إلى ضمير الرياح، وكأنه أراد بقاء التأنيث فسبقه قلمه أو صَحَّفَ عليه غيره.

وقرأ^(١) العامة «الريح» بالإنفراد، وأبو جعفر: «الرياح» بالجمع.

قوله: «به تَبِيعًا» يجوز في «به» أن يَتَعَلَّقَ بِـ «تَجِدُوا»، وأن يَتَعَلَّقَ بتبَّيع، وأن يَتَعَلَّقَ بمحذوفٍ لأنه حالٌ مِنْ تَبِيع. والتَّبِيعُ: المطالبُ بحق، المُلازِمُ^(٢)، قال الشَّمَاخُ^(٣):

٣٠٨٦ - كما لا ذَ الغَريمُ من التَّبِيعِ

وقال آخر^(٤):

٣٠٨٧ - عَدَّوْا وَعَدَّتْ غِزْلَانُهُمْ فَكَأَنَّهَا ضَوَائِمٌ مِنْ غَرَمٍ لَهِنَّ تَبِيعُ

آ. (٧٠) قوله تعالى: ﴿كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾: عَدَّاه بالتضعيف، وهو مِنْ كَرَّمَ بالضمِّ كَشْرَفُ، وليس المرادُ من الكرمِ في المال.

(١) الإنحاف ٢/٢٠٢، النشر ٢/٢٢٣، القرطبي ١٠/٢٩٣.

(٢) عَدَّاه الأنباري في «الأضداد» من ألفاظ الأضداد. ص ٣٧٢.

(٣) صدره:

تَلَوَّذُ نَعَالِبُ الشَّرْقَيْنِ مِنْهَا

وهو في ديوانه ٢٢٧، واللسان (تبَّيع)، والبحر ٦/٦٠. وتلوذ: تستتر وتفسر، والغريم: المدين الذي عليه الدين. والبيت في وصف عقاب، فهذه الثعالب تجدد في الهرب من العقاب كما يجدد المدين في الهرب من الدائن.

(٤) لم أهدد إلى قاتله، وهو في البحر ٦/٦١.

آ. (٧١) قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُو﴾: فيه أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ على الظرف، والعاملُ «فَضَّلْنَاهُمْ»، أي: فَضَّلْنَاهُمْ بِالثَّوَابِ يَوْمَ نَدْعُو. قال ابن عطية (١) في تقريره: «وذلك أنَّ فَضَلَ البَشْرِ عَلَى سَائِرِ الحَيْوَانِ يَوْمَ القِيَامَةِ بَيْنٌ؛ إذ هم المَكْلَفُونَ المُنْعَمُونَ المحاسِبُونَ الذين لهم القَدْرُ. إلا أنَّ هذا يَرُدُّه أن الكفار [يومئذٍ] أَحْسَرُ مِنْ كُلِّ حَيْوَانٍ، لقولهم: «يا ليتني كنت تراباً» (٢).

الثاني: أنه منصوبٌ على الظرف، والعاملُ فيه اذكر، قاله الحوفيُّ وابنُ عطية. قلت: وهذا سهوٌ؛ كيف يعمل فيه ظرفاً؟ بل هو مفعولٌ (٣).

الثالث: أنه مرفوعٌ المحلُّ على الابتداء، وإنما بُني لإضافته إلى الجملة الفعلية، والخبرُ الجملةُ بعده. قال ابنُ عطية في تقريره: «ويصحُّ أن يكونَ «يوم» منصوباً على البناء لَمَّا أُضِيفَ إلى غيرِ متمكَّن، ويكون موضعهُ رفعاً بالابتداء، وخبرُهُ في التقسيم الذي أتى بعده في قوله «فَمَنْ أوتِيَ كتابَه»، إلى قوله «وَمَنْ كان». قال الشيخ (٤): «قوله منصوبٌ على البناء» كان ينبغي أن يقول: مبنياً على الفتح، وقوله «لَمَّا أُضِيفَ إلى غيرِ متمكَّن» ليس بجيدٍ؛ لأنَّ المتمكَّن وغيرِ المتمكَّن إنما يكون في الأسماء لا في الأفعال، وهذا أُضِيفَ إلى فعلٍ مضارع، ومذهبُ البصريين فيه أنه (٥) معرَّبٌ، والكوفيون يُجيزون بناءه. وقوله: «والخبر في التقسيم» إلى آخره، التقسيم عارٍ من رابطٍ يربط جملة التقسيم بالابتداء. قلت: الرابطُ محذوفٌ للعلم به، أي: فَمَنْ أوتِيَ كتابَه فيه.

الرابع: أنه منصوبٌ بقوله «ثم لا تجدوا» (٦) / قاله الزجاج (٧). الخامس: أنه

[٥٧٨/ب]

(١) انظر: البحر ٦/٦٢. (٣) أي لأن الفعل «اذكرو» متعدٌ وليس بلازم.

(٢) الآية ٤٠ من النبأ. (٤) البحر ٦/٦٢.

(٥) أي الظرف «يوم». وانظر المسألة في: الارتشاف ٢/٥٢٢.

(٦) الأصل: «لا تجد» وهو سهو.

(٧) مذهبه في معاني القرآن ٣/٢٥٢ أنه منصوبٌ باذكر أو منصوبٌ بمعنى يعيدكم الذي فطركم.

منصوبٌ بـ « يُعيدكم » مضمرةً، أي: يُعيدكم يومَ نَدَعُو. السادس: أنه منصوبٌ بما دَلَّ عليه «ولا يُظلمون» بعده، أي: ولا يُظلمون يوم ندعو، قاله ابن عطية وأبو البقاء^(١). السابع: أنه منصوبٌ بما دَلَّ عليه «متى هو»^(٢). الثامن: أنه منصوبٌ بما تقدّمه مِنْ قوله تعالى: «فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ»^(٣). التاسع: أنه بدلٌ مِنْ «يومَ يَدْعُوكم»^(٤). وهذان القولان ضعيفان جداً لكثرة الفواصل. العاشر: أنه مفعولٌ به بإضمار «اذكر»، وهذا - وإن كان أسهل التقادير - أظهر ممّا تقدم؛ إذ لا بُعدَ فيه ولا إضمار^(٥) كثيرٌ.

وقرأ العامة « نَدَعُو » بنون العظمة، ومجاهد^(٦) « يَدْعُو » بياء الغيبة، أي: الله تعالى أو المَلِك. و« كلُّ » نصبٌ مفعولاً به على القراءة تين.

وقرأ الحسن فيما نقله الدانيُّ عنه « يُدْعَى » مبنياً للمفعول، « كلُّ » مرفوعٌ لقيامه مقامَ الفاعل، وفيما نقله عنه غيره^(٧) « يُدْعُو » بضمّ الياء وفتح العين، بعدها واوٌ. وَخُرَجَتْ على وجهين، أحدهما: أن الأصل: يُدْعَوْنَ فَحُذِفَتْ نونُ الرفعِ كما حُذِفَتْ في قوله عليه السلام^(٨): «لا تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا» وقوله^(٩):

(١) الإملاء ٩٤/٢.

(٢) في الآية ٥١.

(٣) في الآية ٥٢.

(٤) في الآية ٥٢.

(٥) الأصل: «والإضمار» والتصحيح من (ش).

(٦) انظر في قراءاتها: البحر ٦٢/٦، الكشاف ٤٥٩/٢، الشواذ ٧٧.

(٧) قال القراء في معاني القرآن ١٢٧/٢ «رَوَوْهُ عن الحسن فأخبرته أنني لا أعرفه».

(٨) رواه أبو داود: إفشاء السلام ٣٧٨/٥، الترمذي (التحفة) إفشاء السلام ٤٦٠/٧.

(٩) تقدم برقم (١٣٢٩).

٣٠٨٨- أَيْتُ أَسْرِي وَتَيْبَتِي تَذُلُّكِي وَجَهَكَ بِالْعَنْبِرِ وَالْمِسْكِ الذُّكِيِّ

و «كلُّ» مرفوعٌ بالبدلِ من الواو التي هي ضميرٌ، أو بالفاعلية والواو علامةٌ على لغةٍ «يتعاقبون فيكم ملائكة»^(١).

والتخريجُ الثاني: أن الأصل «يُدْعَى» كما نقله عنه الدانيُّ، إلا أنه قلب الألف واواً وَقَفَاءً، وهي لغةٌ لقومٍ، يقولون: هذه أفعو وعصو، يريدون: أفعى وعصا، ثم أجرى الوصلَ مُجرى الوقفِ. و «كلُّ» مرفوعٌ لقيامه مقامَ الفاعلِ على هذا ليس إلا.

قوله: «بإمامهم» يجوزُ أن تكونَ الباءُ متعلقةً بالدعاء، أي: باسمِ إمامهم، وأن تكونَ للحالِ فيتعلّقُ بمحذوفٍ، أي: ندعوهم مصاحبين لكتابهم. والإمام: مَنْ يُقْتَدَى به. وقال الزمخشري^(٢): «ومن يدع التفاسير: أن الإمام جمع «أم»، وأنَّ الناسَ يُدْعَوْنَ يومَ القيامةِ بأمهاتهم دونَ آبائهم، وأن الحكمةَ فيه رعايةٌ حقَّ عيسى، وإظهارُ شرفِ الحسن والحسين، وأن لا يُفْضَحَ أولادُ الزنى» قال: «وليت شعري أيهما أبدعُ: أصحُّه لفظه أم بهاء معناه؟».

قلت: وهو معذورٌ لأن «أم» لا يُجمع على «إمام»، هذا قولٌ من لا يَعْرِفُ الصنعةَ ولا لغةَ العربِ، وأمَّا ما ذكروه من المعنى فإنَّ الله تعالى نادى عيسى باسمه مضافاً لأمه في عدةٍ مواضعٍ من قوله «يا عيسى بنَ مريم»^(٣)، وأخبر عنه كذلك نحو: «وإذ قال عيسى بنُ مريم»^(٤)، وفي ذلك

(١) رواه البخاري (الفتح) ٣٣/٢، مسلم: المساجد ٤٣٩/١، ابن حنبل ٢٥٧/٢.

(٢) الكشف ٤٥٩/٢.

(٣) الآية ١١٠ من المائدة.

(٤) الآية ٦ من الصف.

غَضَاضَةٌ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَرَّمَ وَجْهَهُ .

قوله: «فَمَنْ أُوتِيَ» يجوز أن تكونَ شرطيةً، وأن تكونَ موصولةً، والفاءُ لشبَّهه بالشرط. وحُمِلَ على اللفظِ أولاً في قوله «أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ» فَأُفْرِدَ، وعلى المعنى ثانياً في قوله: «فأولئك» فَجُمِعَ .

آ. (٧٢) قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ﴾: يجوز في «مَنْ» ما جاز في «مَنْ» قبلها. وأمال^(١) الأخوان وأبوبكر «أعمى» في الموضعين من هذه السورة، وأبو عمرو وأمال الأول دون الثاني، والباقون فتحوهما، فالإمالة لكونهما من ذوات الياء، والتفخيمُ لأنه الأصل. وأمّا أبو عمرو فإنه أمال الأول لأنه ليس أفعَلُ تفضيلٍ فألفه متطرفةً لفظاً وتقديراً، والأطرافُ محلُّ التغيير غالباً، وأمّا الثاني فإنه للتفضيلِ ولذلك عَطَفَ عليه «وأصلُّ» فألفه في حكم المتوسطة؛ لأنَّ «مِنْ» الجارةُ للمفضول كالمفوض بها، وهي شديدةُ الاتصالِ بأفَعَلِ التفضيلِ فكأنَّ الألفَ وقعت حَسْواً فتحصَّنت عن التغيير.

قلت: كذا قرره الفارسي^(٢) والزمخشري^(٣)، وقد ردَّ هذا بأنهم أمالوا «ولا أدنى من ذلك»^(٤) مع التصريح بـ «مِنْ» فَلَأَنَّ يُمِيلُوا «أعمى» مقدراً معه «مِنْ» أَوْلَى وَأَحْرَى.

وأما «أعمى» في طه^(٥) فأماله الأخوان وأبو عمرو، ولم يُمِله أبو بكر، وإن كان يُمِله هنا، وكأنه جمَعَ بين الأمرين وهو مقيّدٌ باتباع الأثر. وقد فرَّق

(١) السبعة ٣٨٣، التيسير ١٤٠، الحجة ٤٠٧، النشر ٥٤/٢.

(٢) الحجة (خ) ٣/٣٦٤.

(٣) الكشاف ٤٦٠/٢.

(٤) الآية ٧ من سورة المجادلة.

(٥) الآية ١٢٤.

بعضهم: بأن « أعمى » في طه من عمى البصر، وفي الإسراء من عمى البصيرة؛ ولذلك فسروه هنا بالجهل فأميل هنا، ولم يمل هناك للفرق بين المعنيين. قلت: والسؤال باق؛ / إذ لقائل أن يقول: فلم خصصت هذه بالإمالة، ولو عكس الأمر كان الفارق قائماً.

آ. (٧٣) قوله تعالى: ﴿وإن كادوا ليفتنونك﴾: « إن » هذه فيها^(١) المذهبان المشهوران: مذهب البصريين^(٢): أنها مخففة، واللام فارقة بينها وبين « إن » النافية، ولهذا دخلت على فعل ناسخ، ومذهب الكوفيين أنها بمعنى « ما » النافية، واللام بمعنى « إلا ». وضمن « يفتنونك » معنى يصرفونك، فلهذا عدّي بـ « عن » تقديره: ليصرفونك بفتنتهم. و« لتفتري » متعلق بالفتنة.

قوله: « وإذن لاتخذوك » « إذن » حرف جواب وجزاء؛ ولهذا تقع أداة الشرط موقعها، و« لاتخذوك » جواب قسم محذوف تقديره: إذن والله لاتخذوك، وهو مستقبل في المعنى، لأن « إذن » تقتضي الاستقبال؛ إذ معناها المجازاة. وهذا كقوله: « ولئن أرسلنا ريحاً فرأوه مصفراً لظلوا »^(٣)، أي: ليظلمن. وقول الزمخشري^(٤): « أي: ولو اتبعت مرادهم لاتخذوك » تفسير معنى لا إعراب، لا يريد بذلك أن « لاتخذوك » جواب لـ « لو » محذوفة إذ لا حاجة إليه.

(١) الأصل: « فيه » والتصحيح من (ش).

(٢) انظر المسألة في المغني ٣٠٦.

(٣) تمام الآية « من بعده يكفرون » الآية ٥١ من الروم.

(٤) الكشف ٤٦١/٢.

آ. (٧٤) قوله تعالى: ﴿ تَرَكُنْ ﴾ : العامة على فتح الكاف مضارع رَكَنَ بالكسر، وقتادة^(١) وابنُ مُصَرِّفٍ وابنُ أبي إسحاق « تَرَكُنْ » بالضمّ مضارع رَكَنَ بالفتح، وهذا من التداخل، وقد تقدّم تحقيقه في أواخر هود^(٢).

وقوله «شيئاً»: منصوبٌ على المصدر، وصفته محذوفة، أي: شيئاً قليلاً من الرُّكون.

آ. (٧٥) قوله تعالى: ﴿ ضِعْفَ الْحَيَاةِ ﴾ : قال الزمخشري^(٣): فإن قلت: كيف حقيقة هذا الكلام؟ قلت: أصله: لأذقناك عذابَ الحياةِ وعذابَ المماتِ؛ لأنَّ العذابَ عذابان، عذابٌ في المماتِ وهو عذابُ القبرِ، وعذابٌ في حياةِ الآخرةِ وهو عذابُ النارِ، والضُّعْفُ يُوصَفُ به، نحو قوله تعالى: «فَاتِيهِمْ عَذَاباً ضِعْفاً مِنَ النَّارِ»^(٤) يعني عذاباً مُضاعَفاً، فكأنَّ أصلَ الكلام: لأذقناك عذاباً ضِعْفاً في الحياةِ، وعذاباً ضِعْفاً في المماتِ، ثم حُذِفَ الموصوفُ، وأقيمت الصفةُ مقامه وهو الضُّعْفُ، ثم أُضِيْفَتِ الصفةُ إضافةً الموصوفِ فقيل: ضِعْفَ الحياةِ، وضِعْفَ المماتِ، كما لو قيل: أليمَ الحياةِ، وأليمَ المماتِ. والكلامُ في «إذن» و«لأذقناك» كما تقدّم في نظيره^(٥).

آ. (٧٦) قوله تعالى: ﴿ وَإِذَنْ لَا يَلْبِثُونَ ﴾ : قرأ العامةُ برفع الفعل بعد «إذَنْ» ثابتَ النون، وهي^(٦) مرسومةٌ في مصاحف العامة. ورفعُهُ وعدمُ

(١) البحر ٦/٦٥.

(٢) انظر: الدر المصون ٦/٤١٨.

(٣) الكشف ٢/٤٦١.

(٤) الآية ٣٨ من الأعراف.

(٥) في الآية ٧٣.

(٦) الأصل «هو» وهو سهو.

إعمال «إذن» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنها توسّطت بين المعطوف والمعطوف عليه. قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: ما وجه القراءتين؟ قلت: أمّا الشائعة - يعني برفع الفعل - فقد عطف فيها الفعل على الفعل، وهو مرفوعٌ لوقوعه خبرَ كاد، وخبرُ «كاد» واقعٌ موقعَ الاسم». قلت: فيكون «لا يلبثون» عطفاً على قوله «لَيَسْتَفِزُّونَكَ».

الثاني: أنها متوسطة بين قسمٍ محذوفٍ وجوابه فألغيت لذلك، والتقدير: ووالله إذن لا يلبثون.

الثالث: أنها متوسطة بين مبتدأ محذوفٍ وخبره، فألغيت لذلك، والتقدير: وهم إذن لا يلبثون.

وقرأ أبي^(٢) بحذف النون، فنصبه بإذن عند الجمهور، وبـ «أن» مضمرةً بعدها عند غيرهم، وفي مصحف عبد الله «لا يلبثوا» بحذفها^(٣). ووجه النصب أنه لم يجعل الفعل معطوفاً على ما تقدّم ولا جواباً ولا خبراً. قال الزمخشري^(٤) «وأما قراءة أبيّ ففيها الجملة برأسها التي هي: إذا لا يلبثوا^(٥)، عطف على جملة قوله «وإن كادوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ».

وقرأ عطاء «لا يلبثون» بضمّ الياء وفتح اللام والباء، مشددةً مبنياً للمفعول، من لبّته بالتشديد. وقرأها يعقوب كذلك إلا أنه كسر الباء، جعله مبنياً للفاعل.

قوله: «خلافك» قرأ^(٦) الأخوان وابنُ عامرٍ وحفصٌ: «خلافك» بكسر الخاء وألفٍ بعد اللام، والباقون بفتح الخاء وسكون اللام. والقراءتان بمعنى

(١) الكشاف ٤٦٢/٢.

(٢) انظر في قراءتها: البحر ٦٦/٦، الشواذ ٧٧، الإتحاف ٢٠٢.

(٣) أي بحذف النون من «يلبثون».

(٤) الكشاف ٤٦٢/٢.

(٥) في الأصل «لا يلبثون» والتصحيح من «الكشاف»، لأن الحديث عن قراءة أبيّ.

(٦) السبعة ٣٨٣، النشر ٣٠٨/٢، التيسير ١٤١، القرطبي ٣٠٢/١٠.

واحد. وأنشدوا^(١) في ذلك:

٣٠٨٩/ - عَفَّتِ الدِّيَارُ خِلَافَهُمْ فَكَأَنَّمَا بَسَطَ الشَّوَاطِبُ بَيْنَهُنَّ حَصِيرًا [٥٧٩/أ]

وقال تعالى: «خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ»^(٢) والمعنى: بعد خروجك. وكثُرَ إضافةً قبل وبعد ونحوهما إلى أسماء الأعيان على حَذْفِ مضافٍ، فيُقَدَّرُ من قولك: جاء زيدٌ قبل عمرو: أي قبل مجيئه.

قوله: «إلا قليلاً» يجوز أن تكونَ صفةً لمصدرٍ أو لزمانٍ محذوفٍ، أي: إلا بُتًا قليلاً، أو إلا زماناً قليلاً.

آ. (٧٧) قوله تعالى: ﴿سُنَّةٌ﴾: فيه ثلاثة أوجهٍ، أحدها: أن ينتصبَ على المصدرِ المؤكَّد، أي: سَنَّ اللهُ ذلكَ سُنَّةً، أو سَنَّنا ذلكَ سُنَّةً. الثاني: - قاله الفراء^(٣) - أنه على إسقاطِ الخافضِ، أي: كَسُنَّةِ اللهِ، وعلى هذا لا يُوقف على قوله «إلا قليلاً». الثالث: أن ينتصبَ على المفعول به، أي: اتبعَ سُنَّةً.

آ. (٧٨) قوله تعالى: ﴿لِدُلُوكِ﴾: في هذه اللامِ وجهان، أحدهما: أنها بمعنى «بعد»، أي: بَعْدَ دُلُوكِ الشَّمْسِ، ومثله قول متمم بن نويرة^(٤):

(١) البيت للحارث بن خالد المخزومي، وهو في مجاز القرآن ٣٨٧/١، واللسان (خلف) وروايته فيه:

عَفَبَ الرَّبِيعُ خِلَافَهُمْ فَكَأَنَّمَا نَشَطُ
وتفسير القرطبي ٣٠٢/١٠، وتفسير الماوردي ٤٤٨/٢، والبحر ٦٦/٦، والشواطب: مفردة «الشاطبة» وهي المرأة التي تشق الخوص لتتخذ منه الحُصْرَ.

(٢) الآية ٨١ من التوبة. (٣) معاني القرآن ١٢٩/٢.

(٤) الفضليات ٢٦٧، أمالي الشجري ٢٧١/٢، الهمع ٣٢/٢، الدرر ٣١/٢.

٣٠٩٠- فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكًا

لَطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبْتَ لَيْلَةً مَعًا

ومثله قولهم: «كَتَبْتُهُ لثَلَاثِ خَلَوْنَ». والثاني: أنها على بابها، أي: لأجل دُلُوك. قال الواحدي: «لأنها إنما تَجِبُ بزوال الشمس».

والدُّلُوك: مصدرٌ ذَلَكَتِ الشمسُ، وفيه ثلاثة أقوالٍ، أشهرُها: أنه الزوالُ، وهو نصفُ النهار. والثاني: أنه من الزوالِ إلى الغروب. قال الزمخشري^(١): «واشتقاقه من الدُّلُوكِ؛ لأنَّ الإنسانَ يَدُلُّكُ عينه عند النظر إليها»^(٢). قلت: وهذا يُفهم أنه ليس بمصدرٍ؛ لأنه جعله مشتقاً من المصدرِ. والثالث: أنه الغروبُ، وأنشد الفراءُ عليه قوله^(٣):

٣٠٩١- هَذَا مَقَامٌ قَدَمِي رِبَاحٍ ذَبَبَ حَتَّى دَلَكْتَ بَرَّاحٍ

أي: غَرَبْتَ بَرَّاحٍ، وهي الشمسُ. وأنشد ابن قتيبة^(٤) على ذلك قولَ ذي الرمة^(٥):

٣٠٩٢- مَصَابِيحُ لَيْسَتْ بِاللَّوَاتِي تَقُودُهَا نُجُومٌ وَلَا بِالْأَفَلَاتِ الدَّوَالِكِ

(١) الكشاف ٤٦٢/٢.

(٢) الضمير في كلام الزمخشري يعود للشمس.

(٣) لم أهدِ إلى قائله، وهو في معاني القرآن للفراء ١٢٩/٢، والماوردي ٤٤٩/٢، والقرطبي ٣٠٣/١٠، واللسان (دلك)، وفي قوله «برَّاح» رويتان: بكسر الباء على أنها حرف جر، وفتحها على أنها من أصل الكلمة. وقوله «غدوة» كذا رواية البحر ٦٨ / ٦، والمشهور في البيت «ذَبَب»، أي: طرد الناس.

(٤) تفسير غريب القرآن ٢٥٩.

(٥) ديوانه ١٧٣٤/٣، وتفسير القرطبي ٣٠٣/١٠، والبحر ٦٨/٦. والبيت في وصف الإبل. المصباح من الإبل: الذي يبرك في معرسه، فلا ينهض حتى يصبح.

أي: الغاربات، وقال الراغب^(١): دُلُوكُ الشمسِ مِثْلُهَا لِلغُرُوبِ، وهو مِنْ قولهم: دَلَكْتُ الشمسَ: دَفَعْتُهَا بِالرَّاحِ^(٢)، ومنه: دَلَكْتُ الشَّيْءَ فِي الرَّاحَةِ، وَدَلَكْتُ^(٣) الرَّجْلَ: مَاطَلْتُهُ، وَالدُّلُوكُ: مَا دَلَكْتَهُ مِنْ طَيِّبٍ، وَالدُّلُوكُ: طَعَامٌ يُتَّخَذُ مِنْ زُبْدِ وَتَمْرٍ.

قوله: «إلى غَسَقِ الليل» في هذا الجارَّ وجهان، أحدهما: أنه متعلِّقٌ بـ «أَقِمَّ» فهي لانتهاء غايَةِ الإقامَةِ، وكذلك اللامُ في «لِدُلُوكِ» متعلِّقَةٌ به أيضاً. والثاني: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌّ من «الصلاة»، أي: أَقِمَّهَا مَمْدُودَةً إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ، قاله أبو البقاء^(٤). وفيه نظرٌ: من حيث إنه قَدَّرَ المتعلِّقُ كوناً مقيداً، إلا أن يريدَ تفسيراَ المعنى لا الإعرابِ.

وَالغَسَقُ: دُخُولُ أَوَّلِ اللَّيْلِ، قاله ابنُ شميلٍ. وأنشد^(٥):

٣٠٩٣- إنَّ هذا الليلَ قد غَسَقَا واشتكيَتِ الهَمُّ والأرقا

وقيل: هو سَوَادُ اللَّيْلِ وَظُلْمَتُهُ، وأصلُهُ مِنَ السَّيْلَانِ: غَسَقَتِ العَيْنُ، أي: سَالَ دَمْعُهَا فَكَانَ الظُّلْمَةُ تَنْصَبُ عَلَى العَالَمِ وَتَسِيلُ عَلَيْهِمْ قال^(٦):

٣٠٩٤- ظَلَّتْ تجوُّدُ يداها وهي لاهِيَةٌ حتى إذا هَجَمَ الإِظْلَامُ وَالغَسَقُ

(١) المفردات ١٧١.

(٢) قال أبو عبيدة في المجاز ٣٨٨/١: «يضع كفه على حاجبيه من شعاعها».

(٣) مطبوعة المفردات: «دالكت».

(٤) الإملاء ٩٥/٢.

(٥) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، وهو في ديوانه ١٨٧، ومجاز القرآن ٣٨٨/١، واللسان (غسق)، والقرطبي ٣٠٤/١٠، والبحر ٦٨/٦.

(٦) البيت لزهير وليس في ديوانه، والقرطبي ٣٠٤/١٠، والماوردي ٤٥٠/٢، والبحر ٦٨/٦، والرواية المشهورة «جنح» مكان «هجم».

ويُقال: غَسَقَتِ العَيْنُ: امتلأت دَمْعاً، وَغَسَقَ الجِرْحُ: امتلأ دَمًا، فكأنَّ الظُّلْمَةَ مَلأتِ الوجودَ. والغاسِقُ في قوله: «وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ»^(١) قيل: المرادُ به القمرُ إذا كَسَفَ واسْوَدَّ. وقيل: الليل. والغَساقُ بالتخفيف والتشديد ما يَسِيلُ مِنْ صَدِيدِ أَهْلِ النارِ. ويُقال: غَسَقَ الليلُ وأغسَقَ، وظَلَمَ وأظْلَمَ، ودَجَى وأدجَى، وغَبَشَ وأغْبَشَ، نقله الفراء.

قوله: «وَقَرَأَنَ الفَجْرِ» فيه أوجهٌ، أحدها: أنه عطفٌ على «الصلاة»، أي: وأقِمَ قرآنَ الفجرِ، والمرادُ به صلاةُ الصبحِ، عبَّرَ عنها ببعضِ أركانها. والثاني: أنه منصوبٌ على الإغراء، أي: وعليك قرآنَ الفجرِ، كذا قدَّره الأَخْفَشُ^(٢) وتبعه أبو البقاء^(٣)، وأصولُ البصريين تَأبَى هذا؛ لأنَّ أسماءَ الأفعالِ لا تعملُ مضمرةً. الثالث: أنه منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ، أي: كَثُرَ قرآنُ أو الزَمَ قرآنَ الفجرِ.

آ. (٧٩) قوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ﴾: في «مِنْ» هذه وجهان، أحدهما: أنها متعلقةٌ بـ «تَهَجَّدُ»، أي: تَهَجَّدُ بالقرآنِ بعضَ الليلِ، والثاني: أنها متعلقةٌ بمحذوفٍ تقديره: وَقَمَّ قَوْمَةٌ مِنَ اللَّيْلِ، أو واسهرُ مِنَ اللَّيْلِ، ذَكَرَهُما الحوفيُّ. وقال الزمخشري^(٤): «وعليك بعضَ الليلِ فتَهَجَّدُ به» فإنَّ كان أرادَ تفسيرَ المعنى فقريبٌ، وإن أرادَ تفسيرَ الإعرابِ فلا يَصِحُّ لأنَّ المُعَرَّبِ به لا يكونُ حرفاً، وجَعَلَهُ «مِنْ» بمعنى بعضٍ لا يَقْتَضِي اسميَّها، بدليل أنَّ «وَ» مع «ليستَ» اسماً بإجماعٍ، وإن كانت بمعنى اسمٍ صريحٍ وهو «مع».

[٥٨٠/أ] وهو «مع».

(١) الآية ٣ من سورة الفلق.

(٢) معاني القرآن ٣٩٢/٢.

(٣) الإملاء ٩٥/٢.

(٤) الكشاف ٤٦٢/٢.

والضميرُ في « به » الظاهرُ عَوْدُهُ^(١) على القرآنِ من حيث هو، لا بقيد إضافته إلى الفجر. والثاني: أنها تعودُ على الوقتِ المقدَّرِ، أي: وقَمَ وقتاً من الليل فتَهَجَّدَ بذلك الوقتِ، فتكونُ الباءُ بمعنى « في ».

قوله « نافلةٌ » فيها أوجهٌ، أحدها: أنها مصدرٌ، أي: تَنَفَّلَ نافلةً لك على الصلواتِ المفروضةِ. والثاني: أنها منصوبةٌ بـ « تَهَجَّدَ » لأنه في معنى تَنَفَّلَ، فكأنه قيل: تَنَفَّلَ نافلةً. والثالثةُ، مصدرٌ كالعاقبةِ والعافيةِ. الثالث: أنها منصوبةٌ على الحالِ، أي: صلاةٌ نافِلةٌ، قاله أبو البقاء^(٢) وتكونُ حالاً من الهاءِ في « به » إذا جعلتها عائدةً على القرآنِ لا على وقتٍ مقدر. الرابع: أنها منصوبةٌ على المفعولِ بها، وهو ظاهرُ قولِ الحوفيِّ فإنه قال: « ويجوز أن ينتصبَ « نافلةٌ » بتهجَّدَ، إذا ذَهَبَتْ بذلك إلى معنى: صَلَّ بِه نافلةً، أي: صَلَّ نافلةً لك ».

والتَهَجُّدُ: تَرَكَ الهُجُودَ وهو النَّوْمُ، وَتَفَعَّلَ يَأْتِي لِلسُّلْبِ نَحْوُ: تَحَرَّجَ وَتَأَثَّمَ، وَفِي الْحَدِيثِ^(٣): «كَانَ يَتَحَنَّنُ بَغَارِ حِرَاءٍ». وَفِي الهُجُودِ خِلَافٌ بَيْنَ أَهْلِ اللُّغَةِ فَقِيلَ: هُوَ النَّوْمُ. قَالَ^(٤):

(١) الأصل «عودها» والتصحيح من (ش).

(٢) الإملاء ٩٥/٢.

(٣) رواه البخاري ولفظه «وكان يخلو بغار حراء فيتحنن فيه» ١: كتاب بدء السجدة، الباب الثالث، رقم ٣. (الفتح ٢٢/١).

(٤) البيت لطرفة، وعجزه:

بَوَادِيهَا أَمْشِي بَعْضُ بِمَجْرَدٍ

وهو في ديوانه ٤٤ برواية «نواديه» بدلاً من «بواديه»، واللسان (برك)، والبحر ٦٨/٦. والبرك: جماعة إبل الحي، والهجود: النيام. والعضب المجرد: السيف المجرد المسلول.

٣٠٩٥- وَبَرَكَ هُجُودٌ قَدْ أَثَارَتْ مَخَافَتِي

وقال آخر (١):

٣٠٩٦- أَلَا طَرَقْنَا وَالرَّفَاقُ هُجُودٌ

وقال آخر (٢):

٣٠٩٧- أَلَا زَارَتْ وَأَهْلٌ مِنِّي هُجُودٌ وليت خيالها بمِئْتَى يَعُودُ

فَهُجُودٌ: نِيَامٌ، جَمْعُ « هَاجِدٌ » كَسَاجِدٍ وَسُجُودٍ. وَقِيلَ: الْهُجُودُ: مَشْرُكٌ بَيْنَ النَّائِمِ وَالْمُصَلِّيِّ. قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ (٣): « تَهَجَّدَ: صَلَّى مِنَ اللَّيْلِ، وَتَهَجَّدَ: نَامَ »، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عُبَيْدَةَ (٤) وَاللَّيْثِ.

قوله: «عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا» فِي نَسْبِ «مَقَامًا» أَرْبَعَةُ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ، أَي: يَبْعَثُكَ فِي مَقَامٍ. الثَّانِي: أَنَّهُ يَنْتَسِبُ بِمَعْنَى «يَبْعَثُكَ» لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى يُقِيمُكَ، يُقَالُ: أُقِيمُ مِنْ قَبْرِهِ وَيُبْعَثُ مِنْهُ، بِمَعْنَى فَهُوَ نَحْوُ: قَعْدَ جُلُوسًا. الثَّلَاثُ: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ، أَي: يَبْعَثُكَ ذَا مَقَامٍ مَحْمُودٍ. الرَّابِعُ: أَنَّهُ مُصَدَّرٌ مُؤَكَّدٌ، وَنَاصِبُهُ مُقَدَّرٌ، أَي: فَيَقُومُ مَقَامًا. وَ«عَسَىٰ» عَلَى الْأَوْجِهِ الثَّلَاثَةِ دُونَ الرَّابِعِ يَتَعَيَّنُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ

(١) لم أهد إلى قائله، وعجزه:

فَبَاتَتْ بَعَلَاتِ النَّوَالِ تَجُودُ

وهو في البحر ٦/٦٨، والقرطبي ١٠/٣٠٨، والماوردي ٢/٤٥١.
والعلاآت: ما يُتَعَلَّلُ بِهِ.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر ٦/٦٨، والقرطبي ١٠/٣٠٨، والماوردي ٢/٤٥٠.

(٣) انظر: اللسان (هجد).

(٤) مجاز القرآن ١/٣٨٩.

التامة، فتكون مسندة إلى « أن » وما في حيزها إذ لو كانت ناقصة على أن يكون « أن يبعثك » خبراً مقدماً، و « ربك » اسماً مؤخرًا، لزم من ذلك محذور: وهو الفصل بأجنبي بين صلة الموصول ومعمولها^(١)، فإن « مقاماً » على الأوجه الثلاثة الأول منسوب بـ « يبعثك » وهو صلة لـ « أن » فإذا جعلت « ربك » اسمها كان أجنبياً من الصلة فلا يفصل به، وإذا جعلته فاعلاً لم يكن أجنبياً فلا يُبالي بالفصل به. وأما على الوجه الرابع فيجوز أن تكون التامة والناقصة بالتقديم والتأخير لعدم المحذور؛ لأن « مقاماً » معمول لغير الصلة، وهذا من محاسن صناعة النحو، وتقدم لك قريب من هذا في سورة إبراهيم عليه السلام في قوله تعالى: «أفي اللئ شك فاطر»^(٢).

آ. (٨٠) قوله تعالى: ﴿مُدْخَلٌ صِدْقٍ﴾: يحتمل أن يكون مصدرًا، وأن يكون ظرف مكان وهو الظاهر. والعامّة على ضم الميم فيهما لسبقهما فعل رباعي. وقرأ^(٣) قتادة وأبو حيوة وإبراهيم بن أبي عبلة وحמיד بفتح الميم فيهما: إمّا لأنهما مصدران على حذف الزوائد كـ «أنبتكم من الأرض نباتاً»^(٤)، وإمّا لأنهما منصوبان بمقدّر موافق لهما تقديره: فادخل مدخل واخرج مخرج. وقد تقدم هذا مستوفى في قراءة نافع في سورة النساء^(٥)، وأنه قرأ كذلك في سورة الحج^(٦).

ومُدْخَلٌ صِدْقٍ وَمُخْرَجٌ صِدْقٍ من إضافة التبيين، وعند الكوفيين من

(١) صلة الموصول «يبعثك» و «مقاماً» معمول لها.

(٢) الآية ١٠ من إبراهيم.

(٣) الإتحاف ٢/٢٠٣، القرطبي ١٠/٣١٣، البحر ٦/٧٣.

(٤) الآية ١٧ من نوح.

(٥) الآية ٣١. انظر: الدر المصون ٣/٦٦٥.

(٦) الآية ٥٩. وانظر: السبعة ٢٣٢.

إضافة الموصوف لصفته، لأنه يُوصف به مبالغةً.

قوله: «سُلْطَانًا» هو المفعول الأول للجعل، والثاني أحد الجارَّين المتقدمين، والآخر متعلِّقٌ باستقراره. و«نصيرا» يجوز أن يكون مُحَوَّلًا مِنْ فاعِلٍ للمبالغة، وأن يكون بمعنى مفعول.

آ. (٨١): والزُّهُوقُ: الذَّهَابُ والاضمحلال قال (١):

٣٠٩٨- ولقد شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا إِقْدَامُهُ بِمَزَالَةٍ لَمْ يَزْهُقِ

يقال: زَهَقَتْ نَفْسِي تَزْهَقُ زُهوقًا بالضم. وأما الزُّهُوقُ بالفتح فمثالٌ مبالغةً كقوله (٢):

٣٠٩٩- ضَرُوبٌ بَنَصِلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا

آ. (٨٢) قوله تعالى: ﴿مِنَ الْقُرْآنِ﴾: في «مِنْ» هذه ثلاثة أوجه، أحدها: أنها لبيان الجنس، قاله الزمخشري (٣)، وابن عطية وأبو البقاء (٤). وردَّ الشيخ (٥) عليهم: بأنَّ التي للبيان لا بد أن يتقدَّما ما تبيَّنُه، لا أن تتقدَّما هي عليه، وهنا قد وُجِدَ تقدُّمُها عليه.

الثاني: أنها للتبعيض، وأنكره الحوفي قال: «لأنه يَلْزَمُ أن لا يكون بعضُه

(١) لم أهدد إلى قائله، وهو في البحر ٦٨/٦، وتفسير الماوردي ٤٥٣/٢.

(٢) تقدم برقم (١٢٦١).

(٣) الكشف ٤٦٣/٢.

(٤) الإملاء ٩٥/٢.

(٥) البحر ٧٤/٦.

- الإسراء -

شفاء». وأجيب عنه: بأن إنزاله إنما هو مُبْعَضٌ. وهذا الجواب ليس بظاهر. وأجاب أبو البقاء^(١) بأن منه ما يشفى من المرض. قلت: وهذا قد وُجِدَ بدليل رُفِيَّةٍ بعض الصحابة سيّد الحي الذي لدغ، بالفاتحة فُشِي.

الثالث: أنها لا ابتداء الغاية وهو واضح.

والجمهور على رفع «شفاء/ ورحمة» خبرين لـ «هو»، والجملة صلة [ب/٥٨٠] لـ «ما» وزيد بن علي^(٢) بنصبهما، وخُرِجَتْ قراءته على نصبهما على الحال، والصلة حينئذٍ للمؤمنين^(٣) وقُدِّمَت الحال على عاملها المعنوي كقوله «والسماوات مطويات بيمينه»^(٤) في قراءة مَنْ نصب «مطويات». وقول النابغة^(٥):

٣١٠٠ - رهط ابن كوزٍ مُحَقِّبِي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بْنِ حُذَارٍ

وقيل: منصوبان بإضمار فعل، وهذا [عند] مَنْ يمنع تقدّمها على عاملها المعنوي. وقال أبو البقاء^(٦): «وأجاز الكسائي «ورحمة» بالنصب عطفاً على «ما». فظاهرُ هذا أن الكسائي بقى «شفاء» على رفعه، ونصب «رحمة» فقط عطفاً على «ما» الموصولة كأنه قيل: ونُنزِل من القرآن رحمةً، وليس في نقله ما يؤذن بأنه تلاها قرآناً. وتقدّم الخلاف^(٧) [في]^(٨) «ونزل»

(١) الإملاء ٩٥/٢.

(٢) البحر ٧٤/٦.

(٣) يعني أنه متعلق بالصلة المحذوفة، التقدير: استقر للمؤمنين.

(٤) الآية ٦٧ من الزمر. وهي قراءة عيسى والجحدري. انظر: البحر ٤٤٠/٧.

(٥) تقدم برقم (٢٧٣٢).

(٦) الإملاء ٩٥/٢.

(٧) الذي تقدم في الآية ٨ من الحجر - الورقة ٥٤١ ب - خلاف القراء في قراءته معلوماً أو مجهولاً أو بفتح التاء والنون والزاي مشددة. وقرأ هنا أبو عمرو ويعقوب «ونُنزِل». انظر: الإتحاف ٢/٢٠٣، النشر ٢/٣٠٨.

(٨) سقط من الأصل سهواً، وثبت في (ش).

- الإسراء -

تخفيفاً وتشديداً. والعامّة على نونِ العظمة.. ومجاهد^(١) « وَيُنزِلُ » بياء الغيبة، أي: الله.

آ. (٨٣) قوله تعالى: ﴿ وَنَأَى ﴾: قرأ العامّة بتقديم الهمزة على حرف العلة من النَّأْي وهو البُعْدُ. وابن ذكوان^(٢) - ونقلها الشيخ^(٣) عن ابن عامر بكماله^(٤) - : « ناء » بتقديم الألف على الهمزة. وفيها تخريجان، أحدهما: أنها مِنْ ناءٍ يَنْوَأُ أي نهض. قال الشاعر^(٥):

٣١٠١- حتى إذا ما التأمّت مفاصلُهُ وناءٍ في شِقِّ الشُّمَالِ كاهلُهُ
والثاني: أنه مقلوبٌ مِنْ نَأَى، ووزنه فَلَح كقولهم في « رأى » راء، إلى غير ذلك، ولكن متى أمكن عدمُ القلبِ فهو أولى. وهذا الخلافُ جارٍ أيضاً في سورة حم السجدة^(٦).

وأمال^(٧) الألف إمالةً محضةً الأخوان وأبو بكر^(٨) عن عاصم، وبينَ بينَ بخلافٍ عنه السوسي^(٩)، وكذلك في فُصِّلَت، إلا أبا بكرٍ فإنه لم يُمِله^(١٠).

(١) البحر ٧٤/٦، القرطبي ٣١٥/١٠.

(٢) وهو راوي ابن عامر. انظر: السبعة ٣٨٤، البحر ٧٥/٦، التيسير ١٤١، القرطبي ٢٢١/١٠، الحجة ٤٠٩، النشر ٣٠٨/٢، الإتحاف ٢٠٣/٢.

(٣) البحر ٧٥/٦. (٤) أي لم يقل إنها رواية عنه.

(٥) لم أهد إلى قائله، وهو في اللسان (نوا)، والبحر ٧٥/٦.

(٦) الآية ٥١ وهي فصلت. وانظر: السبعة ٥٧٧.

(٧) النشر ٤٣/٢، الإتحاف ٢٠٤/٢، السبعة ٣٨٤.

(٨) في الرواية المشهورة عنه قال في النشر: وانفرد صاحب «المبهج» عن أبي عون، عن شعيب، عن يحيى عنه بفتح.

(٩) قال صاحب النشر: «وانفرد فارس بن أحمد في أحد وجهيه عن السوسي بالإمالة في الموضوعين وأجمع الرواة عن السوسي من جميع الطرق على الفتح».

(١٠) الإتحاف ٢٠٤/٢.

وأمال^(١) فتحة النون في السورتين خَلَفَ، وأبو الحارث والدُّوري عن الكسائي .

آ . (٨٤) قوله تعالى: ﴿عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾: متعلِّقٌ بـ «يَعْمَلُ» .
وَالشَّائِكَةُ: أحسنُ ما قيل فيها ما قاله الزمخشري^(٢): أنها مذهبُه الذي يُشاكل حاله في الهدى والضلالة مِنْ قولهم: «طريقٌ ذو شواكل»^(٣) وهي الطرُقُ التي تَشَعَّبَتْ منه، والدليلُ عليه قوله «فربُّكم أعلمُ بمن هو أهدى سبيلاً» . وقيل: على دينه . وقيل: خُلِّقَه . وقال ابن عباس: «جانبه» . وقال الفراء^(٤): «هي الطريقةُ والمذهبُ الذي جُبِلَ عليه» .

وهو من «الشَّكْلِ» وهو المِثْلُ، يقال: لستَ على شكلي ولا شاكلي .
وأما «الشُّكْلُ» بالكسر فهو الهيئة^(٥) . يقال: جاريةٌ حسنةُ الشُّكْلِ . وقال امرؤ القيس^(٦):

٣١٠٢- حَيِّ الحُمُولَ بجانب العَزْلِ إذ لا يُلائمُ شكْلُها شكلي
أي: لا يلائمُ مثلُها مثلي .

قوله: «أهدى» يجوز أن يكونَ مِنْ «أهتدى»، على حذفِ الزوائد، وأن يكونَ مِنْ «هدى» المتعدِّي . وأن يكونَ مِنْ «هدى» القاصرِ بمعنى اهتدى . و«سبيلاً» تمييز .

(١) النشر ٤٤/٢ .

(٢) الكشاف ٤٦٤/٢ .

(٣) انظر: اللسان (شكل) .

(٤) معاني القرآن ١٣٠/٢ بعبارة قريبة .

(٥) فسرها في اللسان بحسن الدُّلِّ وما تتحسَّن به المرأة من العُنْج .

(٦) ديوانه ٢٣٦ . الحمول: الإبل عليها الأحمال . وهي أيضاً الإبل الراعية . وجانب العزل: موضع بعينه .

آ. (٨٥) قوله تعالى: ﴿مَنْ الْعِلْمُ﴾: متعلّق بـ «أوتيتم»، ولا يجوز تعلُّقه بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «قليلاً»؛ لأنه لو تأخّر لكان صفةً؛ لأن ما في حَيْزِ «إلاً» لا يتقدم عليها.

وقرأ^(١) عبد الله والأعمش «وما أوتوا» بضمير الغيبة.

آ. (٨٧) قوله تعالى: ﴿إِلَّا رَحْمَةً﴾: فيها قولان، أحدهما: أنها استثناءٌ متصلٌ لأنها تُندرجُ في قوله «وكيلاً». والثاني: أنها استثناءٌ منقطعٌ فتقدّر بـ «لكن» عند البصريين، و«بل» عند الكوفيين. و«مِنْ رَبِّكَ»: يجوز أن يتعلّق بـ «رحمة» وأن يتعلّق بمحذوف، صفةً لها.

آ. (٨٨) قوله تعالى: ﴿لَا يَأْتُونَ﴾: فيه وجهان، أظهرهما: أنه جوابٌ للقسمِ الموطَّأ له باللام^(٢). والثاني: أنه جوابٌ للشرط، واعتذروا به عن رفعه بأن الشرط ماضٍ فهو كقوله^(٣):

٣١٠٣- وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حرمٌ
واستشهدوا عليه^(٤) بقولِ الأعشى^(٥):

(١) البحر ٧٦/٦.

(٢) قال الفراء: «والعرب إذا أجابت لثن بـ «لا» جعلوا ما بعد «لا» رفعاً لأن لثن كاليمين وجواب اليمين بـ «لا» مرفوع». معاني القرآن ١٣٠/٢.

(٣) تقدم برقم (١٢٣١). وهذا التخريج للزمخشري في الكشاف ٤٦٥/٢.

(٤) عَوْدُ الضمير هنا مُشكَلٌ؛ لأنَّ مسألة البيت في جزم الجواب مع تقدُّم القسم المحذوف.

(٥) ديوانه ٦٣ وفيه «لم تلفنا»، والخزانة ٥٣٤/٤، والعيني ٢٨٣/٣. ومنيت: ابتليت. الغب: العقب. نتنقل: نجحد ونتنفي، أي: لانجحد دماء القوم هرباً من القتال.

- الإسراء -

٣١٠٤- لَيْنٌ مُنِيَّتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لَا تُؤَلِّفُنَا مِنْ دِمَائِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ
فَأَجَابَ الشَّرْطَ مَعَ تَقَدُّمِ لَامِ التَّوْطِئَةِ، وَهُوَ دَلِيلٌ لِلْفَرَاءِ^(١) وَمَنْ تَبِعَهُ
عَلَى ذَلِكَ. وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى الْبَصْرِيِّينَ، حَيْثُ يُحْتَمُونَ جَوَابَ الْقِسْمِ عِنْدَ عَدَمِ
تَقَدُّمِ ذِي خَبِيرٍ.

وَأَجَابَ بَعْضُهُمْ^(٢) بِأَنَّ اللَّامَ فِي الْبَيْتِ لَيْسَتْ لِلتَّوْطِئَةِ بَلْ مَزِيدَةٌ، وَهَذَا
لَيْسَ / بِشَيْءٍ لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ^(٣) عَلَيْهِ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤): «وَلَوْلَا اللَّامُ الْمَوْطِئَةُ [١/٥٨١]
لَجَازَ أَنْ يَكُونَ جَوَابًا لِلشَّرْطِ كَقَوْلِهِ^(٥):

٣١٠٥- يَقُولُ لَا غَائِبٌ

لَأَنَّ الشَّرْطَ وَقَعَ مَاضِيًا. وَنَاقَشَهُ الشَّيْخُ^(٦): بِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مَذْهَبَ
سَيُوبَةَ وَلَا الْكُوفِيِّينَ وَالْمَبْرَدِ؛ لِأَنَّ مَذْهَبَ سَيُوبَةَ^(٧) فِي مِثْلِهِ أَنْ النِّيَّةَ بِهِ
التَّقْدِيمُ، وَمَذْهَبَ الْكُوفِيِّينَ^(٨) وَالْمَبْرَدِ^(٩) أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ الْفَاءِ، وَهَذَا^(١٠)

(١) معاني القرآن ١٣٠/٢ .

(٢) وهو أبو حيان في البحر ٧٨/٦ .

(٣) قوله «لا دليل» مخروم في الأصل .

(٤) الكشاف ٤٦٥/٢ .

(٥) تقدم برقم (١٢٣١) .

(٦) البحر ٧٨/٦ .

(٧) الكتاب ٤٣٦/١ .

(٨) انظر: المساعد ١٥٠/٣ .

(٩) المقتضب ٧٠/٢ .

(١٠) أي تخريج الزمخشري السابق، وهو مذهب عبد القاهر الجرجاني في المقتصد

. ١١٠٤/٢

مذهب ثالث قال به بعض الناس.

قوله: «ولو كان» جملةٌ حاليةٌ، وقد تقدّم تحقيق هذا^(١)، وأنه كقوله عليه السلام «أَعْطُوا السَّائِلَ ولو جاء على فرس»^(٢) و«لبعض» متعلّق ب«ظهير».

آ. (٨٩) قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا﴾: مفعوله محذوف. وقيل: «مِنْ» زائدة في «مِنْ كُلِّ مَثَلٍ» وهو المفعول، قاله ابن عطية وهو مذهب الكوفيين^(٣) والأخفش^(٤).

وقرأ^(٥) الحسن «صَرَّفْنَا» بتخفيفِ الراء، وقد تقدّم نظيره.

قوله: «إِلَّا كُفُورًا» مفعولٌ به، وهو استثناءٌ مفرغٌ لأنه في قوة: لم يَفْعَلُوا إِلَّا الكُفُورَ.

آ. (٩٠) قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَفْجَرَ﴾: قرأ الكوفيون^(٦) «تَفْجَرَ» بفتح التاء وسكونِ الفاء وضمِّ الجيم خفيفةً، مضارعٌ «فَجَرَ». والباقون بضمِّ التاء وفتحِ الفاء وكسرِ الجيم شديدةً، مضارعٌ فَجَّرَ للتكثير. ولم يختلفوا في الثانية أنها بالثقليل للتصريح بمصدرها. وقرأ الأعمش^(٧) «تَفْجَرَ» بضمِّ

(١) انظر: الدر المصون ٤١٧/٢، ٣٠٧/٣.

(٢) رواه أبو داود: الزكاة ٣٠٦/٢، ابن حنبل ٢٠١/١.

(٣) انظر: رصف المباني ٣٩١.

(٤) لم يشر الأخفش إلى زيادة «مِنْ» في هذا الموضع، وهذا هو مذهبه في كونه لا يشترط دخولها على نكرة، وأن تسبق بنفي أو استفهام. انظر: معاني القرآن ٩٨.

(٥) البحر ٧٩/٦.

(٦) السبعة ٣٨٤، النشر ٣٠٨/٢، التيسير ١٤١، القرطبي ٣٣٠/١٠، البحر ٧٩/٦.

(٧) البحر ٧٩/٦.

- الإسراء -

التاء وسكون الفاء وكسر الجيم خفيفةً، مضارعٌ أفجر بمعنى فَجَرَ، فليس التضعيفُ ولا الهمزةُ مُعَدِّيَيْنِ.

و «يَنْبوعاً» مفعولٌ به، ووزنه يَفْعُولُ لأنه مِنْ النَّبْعِ، وَالْيَنْبُوعُ: العَيْنُ تفورُ من الأرض.

آ. (٩١) قوله تعالى: ﴿ خَلَّاهَا ﴾: نصبٌ على الظرفِ، وتقدّم تحقيقه أول السورة^(١).

آ. (٩٢) قوله تعالى: ﴿ أَوْ تُسْقِطَ ﴾: العامّةُ على إسناد الفعل للمخاطب. و « السماء » مفعولٌ بها. ومجاهد^(٢) على إسنادِه إلى « السماء » فرَفَعُها به.

قوله: « كِسْفاً » قرأ^(٣) نافعٌ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ هنا بفتح السين، وفعل ذلك حفصٌ في الشعراء^(٤) وفي سبأ^(٥). والباقون بسكونها في المواضع الثلاثة. وقرأ ابنُ ذكوان^(٦) بسكونها في الروم^(٧) بلا خلافٍ، وهشامٌ عنه الوجهان، والباقون بفتحها.

فَمَنْ فتح السينَ جعله جمعَ كِسْفَةٍ نحو: قِطْعَةٌ وقِطْعٌ، وكِسْرَةٌ

(١) الآية ٥.

(٢) البحر ٧٩/٦، القرطبي ٣٣٠/١٠، الشواذ ٧٧، وعن مجاهد روايتان في لفظ الفعل: يَسْقِطُ وتسقط.

(٣) السبعة ٣٨٥، النشر ٣٠٩/٢، التيسير ١٤١، القرطبي ٣٣٠/١٠، البحر ٧٩/٦.

(٤) الآية ١٨٧ من الشعراء.

(٥) الآية ٩ من سبأ.

(٦) انظر: النشر ٣٠٩/٢. وابن ذكوان وهشام راويا ابن عامر.

(٧) الآية ٤٨ من الروم.

وَكَسَّرَ، وَمَنْ سَكَّنَ جَعَلَهُ جَمْعَ كِسْفَةٍ أَيْضاً عَلَى حَدِّ سِدْرَةٍ وَسِدْرٍ^(١)، وَقَمَّحَةٌ وَقَمَّحٌ.

وجوز أبو البقاء^(٢) فيه^(٣) وجهين آخرين، أحدهما: أنه جمع على فعل بفتح العين، وإنما سَكَّنَ تخفيفاً، وهذا لا يجوز لأنَّ الفتحَةَ خفيفةٌ يحتملُها حرفُ العلة، حيث يُقدَّرُ فيه غيرها^(٤) فكيف بالحرف الصحيح؟ قال: «والثاني: أنه فعل بمعنى مفعول» كالطَّحْنُ بمعنى مَطْحُونٌ، فصار في السكون ثلاثة أوجهٍ.

وأصل الكَسْفِ القَطْعُ. يقال: كَسَفْتُ الثوبَ قَطَعْتُهُ. وفي الحديث في قصة سليمان مع الصافنات الجياد: أنه «كَسَفَ عراقِيهَا»^(٥)، أي: قطعها. وقال الزجاج^(٦): «كَسَفَ الشيءَ بمعنى غَطَّاهُ». قيل: ولا يُعرفُ هذا لغيره.

وانتصابه على الحال، فإن جَعَلْنَاهُ جمعاً كان على حَذْفِ مضافٍ، أي: ذات كِسْفٍ، وإن جعلناه فعلاً بمعنى مفعول لم يَحْتَجِجْ إلى تقدير، وحيثُذُ فيقال: لِمَ لَمْ يُوَثِّثْ؟ ويجاب: بأن تَأْنِيثَ السماءِ غيرِ حقيقي، أو بأنها في معنى السقف.

قوله: «كَمَا زَعَمْتَ» نعتٌ لمصدرٍ محذوف، أي: إسقاطاً مثل

(١) السدرة: شجر النبي.

(٢) الإملاء ٩٦/٢.

(٣) في قراءة التسكين.

(٤) أي تقدر الكسرة والنضمة في مثل «القاضي» وتظهر الفتحه لختها.

(٥) العرقوب من الدابة: ما يكون في رجلها بمنزلة الرُجبة في يدها.

(٦) معاني القرآن ٢٥٩/٣.

مَزْعُومِكَ، كَذَا قَدَّرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(١).

قوله: « قَبِيلًا » حالٌ من « الله والملائكة » أو مِنْ أَحَدِهِمَا، وَالْآخِرُ مَحذُوفَةٌ حَالُهُ، أَي: بِاللَّهِ قَبِيلًا وَالْمَلَائِكَةَ قَبِيلًا. كَقَوْلِهِ^(٢):

٣١٠٦ - كُنْتُ مِنْهُ وَالْوَالِدِي بَرِيئًا

[وكقوله]^(٣):

٣١٠٧ - فَلِئَنِّي وَقِيَّارُ بَهَا لَغَرِيبُ

ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤)، هَذَا إِذَا جَعَلْنَا « قَبِيلًا » بِمَعْنَى كَفِيلًا، أَي: ضَامِنًا، أَوْ بِمَعْنَى مَعَايِنَةٍ كَمَا قَالَ الْفَارَسِيُّ. وَإِنْ جَعَلْنَاهُ بِمَعْنَى جَمَاعَةً كَانَ حَالًا مِنْ « الْمَلَائِكَةَ ».

وَقَرَأَ الْأَعْرَجُ^(٥) « قَبِيلًا » مِنَ الْمَقَابِلَةِ.

آ. (٩٣) قوله تعالى: ﴿ أَوْ تَرَقَّى ﴾: فعل مضارع منصوب تقديرًا، لأنه معطوف على « تَفْجُرَ »، أي: أَوْحَتْ تَرَقَّى فِي السَّمَاءِ، أَي: فِي مَعَارِجِهَا، وَالرُّقِيُّ: الصُّعُودُ. يُقَالُ: رَقِيَ بِالْكَسْرِ يَرُقِي بِالْفَتْحِ رُقِيًّا عَلَى فُعُولٍ، وَالْأَصْلُ رُقُويٌّ، فَأُدْغِمَ بَعْدَ قَلْبِ الْوَاوِيَاءِ، وَرُقِيًّا بِزَنْةٍ ضَرْبٌ. قَالَ الرَّاجِزُ^(٦):

(١) الإملاء ٩٦/٢.

(٢) تقدم برقم (١٠٧٩). وجاء في الأصل «ووالدي منه» وهو سهو.

(٣) تقدم برقم (٦٢٥).

(٤) الكشاف ٤٦٥/٢.

(٥) البحر ٨٠/٦.

(٦) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر ٦٨/٦، واللسان (رقا).

٣١٠٨- أنتَ الذي كَلَّفْتَنِي رَقِيَّ الدَّرَجِ

على الكلالِ والمشيِّبِ والعَرَجِ

قوله: « نَقَرُوهُ » يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن يكون نعتاً لـ « كتاباً ». والثاني: أن يكونَ [حالاً] مِنْ « نا » في « علينا » قاله أبو البقاء^(١)، وهي حالٌ مقدرةٌ، لأنهم إنما يقرؤونه بعد إنزاله لا في حال إنزاله.

قوله: « قُلْ سُبْحَانَ » قرأ^(٢) ابنُ كثير وابنُ عامر « قال » فعلاً ماضياً إخباراً [ب/٥٨١] عن الرسولِ عليه السلام بذلك، والباقون « قُلْ » على الأمر/ أمراً منه تعالى لنبِيِّه صلى الله عليه وسلم بذلك، وهي مرسومةٌ في مصاحف المكيين والشاميين: « قال » بألف، وفي مصاحف غيرهم « قُلْ » بدونها، فكلُّ وافق مصحفه.

قوله: « إِلا بَشِراً رَسولاً » يجوزُ أن يكونَ « بَشِراً » خبرَ « كُنْتُ » و « رَسولاً » صفةُ، ويجوزُ أن يكونَ « رَسولاً » هو الخبر، و « بَشِراً » حالٌ مقدمةٌ عليه.

آ. (٩٤) قوله تعالى: ﴿أَنْ يُؤْمِنُوا﴾: «أَنْ يُؤْمِنُوا» مفعولٌ ثانٍ لـ « مَنَعَ »، أي: ما مَنَعَهُمْ إيمانَهُم أو مَنَ إيمانَهُم^(٣)، و «أَنْ قَالُوا» هو الفاعلُ، و «إِذْ» ظرفٌ لـ « مَنَعَ »، والتقدير: وما مَنَعَ النَّاسَ مِنَ الإِيْمَانِ وقتَ مجيءِ الهدى إياهم إلا قولُهُم: أبعَثَ اللهُ.

(١) الإملاء ٩٦/٢.

(٢) السبعة ٣٨٥، النشر ٣٠٩/٢، الحجة ٤١٠، البحر ٨٠/٦، التيسير ١٤١، القرطبي ٣٣١/١٠.

(٣) فيكون المصدر المؤول على نزع الخافض.

وهذه الجملة المنفية يُحتمل أن تكون من كلام الله، فتكون مستأنفةً، وأن تكون من كلام الرسول فتكون منصوبةً المحل لاندراجها تحت القول في كلتا القراءتين.

قوله: «بَشَرًا رَسُولًا» كما تقدّم من الوجهين في نظيره^(١)، وكذلك قوله «لَنزُلْنَا [عليهم] من السماء مَلَكًا رَسُولًا».

آ. (٩٥) قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ﴾: يجوز في «كان» هذه التمام، أي: لو وُجِدَ وَحَصَلَ، و«يَمْشُونَ» صفة لـ «ملائكة» و«في الأرض» متعلّق به، و«مطمئنين» حال من فاعل «يَمْشُونَ». ويجوز أن تكون الناقصة، وفي خبرها أوجه، أظهرها: أنه الجار، و«يَمْشُونَ» و«مطمئنين» على ما تقدّم. وقيل: الخبر «يَمْشُونَ» و«في الأرض» متعلّق به. وقيل: الخبر «مطمئنين» و«يَمْشُونَ» صفة. وهذان الوجهان ضعيفان لأنّ المعنى على الأول.

آ. (٩٧) قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ﴾: يجوز أن تكون هذه الجملة مندرجةً تحت المَقُولِ، فيكون محلّها نصباً، وأن تكون من كلام الله، فلا محلّ لها لاستثناها، ويكون في الكلام التفتت؛ إذ فيه خروج من غَيْبَةٍ إلى تكلم في قوله «وَنَحْشُرْهُمْ».

وحُيِلَ على لفظ «مَنْ» في قوله «فهو المهتد» فَأُقْرَدُ، وحُيِلَ على معنى «مَنْ» الثانية في قوله «وَمَنْ يُضِلُّ فلن تجد لهم»، فجمع. ووجه المناسبة في ذلك - والله أعلم - : أنه لما كان الهدى شيئاً واحداً^(٢) غير متشعب السبل ناسبه التوحيد، ولما كان الضلال له طرق نحو: «ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن

(١) في الآية السابقة: ٩٣.

(٢) الأصل: «شيء واحد» وهو سهو.

سبيله»^(١) ناسب الجمع الجمع، وهذا الحمل الثاني ممّا حُمِلَ فيه على المعنى، وإن لم يتقدّمه حَمْلٌ على اللفظ. قال الشيخ^(٢): «وهو قليل في القرآن»، يعني بالنسبة إلى غيره. ومثله قوله^(٣): «ومنهم مَنْ يَسْتَمْعُونَ إِلَيْكَ» ويمكن أن يكون المُحَسَّنَ لهذا هنا كونه تقدّمه حَمْلٌ على اللفظ وإن كان في جملةٍ أخرى غير جملة.

وقرأ^(٤) نافعٌ وأبو عمرو بإثباتِ ياء «المُهْتَدِي» وصلّاً وحذفها وقفاً، وكذلك في التي تحت هذه السورة^(٥)، وحذفها الباقون في الحاليين^(٦).

قوله: «على وجوههم» يجوز أن يتعلّق بالحشر، وأن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من المفعول، أي: كائنين ومَسْحُوبِينَ على وجوههم.

قوله: «عُمِيًّا» يجوز أن تكونَ حالاً ثانية، أو بدلاً من الأولى، وفيه نظر؛ لأنه لا تَظْهَرُ أنواعُ البدلِ وهي: كلٌّ من كل، ولا بعضٌ من كل، ولا اشتمالٌ، وأن تكونَ حالاً من الضمير المرفوع في الجارِّ لوقوعه حالاً، وأن تكونَ حالاً من الضمير المجرور في «وجوههم».

قوله: «مَأْوَهمْ جهنّم» يجوزُ في هذه الجملة الاستثناؤُ والحاليةُ: إمّا من الضمير المنصوبِ أو المجرورِ.

-
- (١) الآية ١٥٣ من الأنعام.
 - (٢) البحر ٨٢/٦.
 - (٣) الآية ٤٢ من يونس.
 - (٤) الإتخاف ٢/٢٥٥، التيسير ١٤٢، السبعة ٣٨٦، النشر ٢/٣٠٩.
 - (٥) أي سورة الكهف: الآية ١٧. وانظر: السبعة ٣٩١.
 - (٦) قال صاحب النشر ٢/٣٠٩: «وأثبتها في الحاليين يعقوب، ورُوِيَتْ عن قبيل من طريق ابن شنبوذ».

- الإسراء -

قوله: «كَلِمَا حَبَّتْ» يجوز فيها الاستئناف والخالية مِنْ «جهنم»،
والعاملُ فيها معنى المَأْوَى.

وَحَبَّتِ النَّارُ تَخْبُو: إذا سكن لهبها، فإذا ضَعُفَ جَمْرُهَا قِيلَ: حَمَدَتْ،
فإذا طَفِئَتْ بِالْجَمَلَةِ قِيلَ: هَمَدَتْ^(١). قال^(٢):

٣١٠٩- وَسَطُهُ كَالْبِرَاعِ أَوْ سُرْحِ الْمِجْدِ بَدَلٍ حِينًا يَخْبُو وَحِينًا يَنْبُرُ

وقال آخر^(٣):

٣١١٠- لِمَنْ نَارَ قَبِيلِ الصُّبِّ حِجْرٍ عِنْدَ الْبَيْتِ مَا تَخْبُو
إذا ما أُخْمِدَتْ أُلْقِي عليها الْمَنْدَلُ الرُّطْبُ

وَأَدْعَمُ النَّاءِ^(٤) فِي زَايِ «زِدْنَاهُمْ» أَبُو عَمْرٍو وَالْأَخْوَانُ وَوَرِشٌ^(٥)،
وَأَظْهَرُهَا الْبَاقُونَ.

آ. (٩٨) قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ بِأَنَّهُمْ﴾: يجوز أن يكون
مبتدأ وخبراً، و«بأنهم» متعلقٌ بالجزاء، أي: ذلك العذابُ المتقدمُ جزاؤُهُم

(١) انظر: تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ٢٦١.

(٢) البيت لعدي بن زيد وهو في ديوانه ٨٥، واللسان (وسط)، والبحر ٦/٦٩. واليراع:
ذباب يطير في الليل كأنه نار. والمجدل: القصر.

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه في الشعر المنسوب إليه ٤٨٦، واللسان
(ندل)، والبحر ٦/٦٨. وحُرِّفَ الْبَيْتُ الْأَوَّلُ فِي الْأَصْلِ عَلَى نَحْوِ لَا يَقُومُ بِهِ وَزْنَ
الْبَيْتِ:

أَمِنْ زَيْنَبِ ذِي النَّارِ قَبِيلَ الصَّبْحِ مَا تَخْبُو

(٤) أي في «حَبَّتْ».

(٥) انظر: الإتحاف ٢/٢٠٥، والنشر ٢/٥، ورواية الأزرق عن ورش: النَّاءُ فِي الظَّاءِ
فَقَطْ نَحْوُ: «وَكَانَتْ ظَالِمَةً». ولم أجد من نص على ورش في إدغام النَّاءِ فِي الزَّايِ.

بسبب أنهم، ويجوز أن يكون « جزاؤهم » مبتدأ ثانياً، والجارُّ خيرُهُ، والجملةُ خبرٌ « ذلك »، ويجوز أن يكون « جزاؤهم » بدلاً أو بياناً، و « بأنهم » الخبرُ.

آ. (٩٩) قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْ لَهُمْ﴾: معطوفٌ على قوله «أولم يروا» لأنه في قوة: قد رأوا، فليس داخلاً في حيز الإنكار، بل معطوفاً^(١) على جملة^(٢) برأسها.

قوله: «لا ريبَ فيه» صفةٌ لـ «أجلاً»، أي: أجلاً غير مرتابٍ فيه. فإن أُريد به يومُ القيامةِ فالإفرادُ واضحٌ، وإن أُريد به الموتُ فهو اسم جنسٍ / [٥٨٢/أ] إذ لكلِّ إنسانٍ أجلٌ يَحُصُه.

قوله «إلا كفوراً» قد تقدّم قريباً^(٣).

آ. (١٠٠) قوله تعالى: ﴿لو أنتم تملكون﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: - وإليه ذهب الزمخشري^(٤) والحوفي وابن عطية وأبو البقاء^(٥) ومكي^(٦) - أن المسألة من باب الاشتغال، ف «أنتم» مرفوعٌ بفعلٍ مقدرٍ يُفسّرُه هذا الظاهرُ، لأنَّ «لو» لا يليها إلا الفعلُ ظاهراً أو مضمراً، فهي كـ «إن» في قوله تعالى: «وإن أحدٌ من المشركين»^(٧). وفي قوله^(٨):

(١) الأحسن أن يقول: معطوف، أي هو معطوف.

(٢) جملة الإنكار «أولم يروا».

(٣) الآية ٨٩.

(٤) الكشاف ٤٦٧/٢ - ٤٦٨.

(٥) الإملاء ٩٧/٢.

(٦) مشكل إعراب القرآن ٣٤/٢.

(٧) الآية ٦ من التوبة.

(٨) تقدم برقم (٦٠٠).

٣١١١- وإن هولم يَحْمِلُ على النفس ضَمِيمَهَا
فليس إلى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ

والأصل: لو تملكون، فحذف الفعلَ للدلالة ما بعده عليه فانفصل^(١)
الضميرُ وهو الواو؛ إذ لا يمكن بقاءه متصلاً بعد حَذْفِ رَافِعِهِ. ومثله: «وإن
هولم يَحْمِلُ» الأصل: وإن لم يَحْمِلْ، فلَمَّا حُذِفَ الفعلُ انفصل ذلك الضميرُ
المستتر وَبَرَزَ، ومثله فيما نحن فيه قولُ الشاعر^(٢): «لو ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتِي»،
وقولُ المتلمس^(٣):

٣١١٢- ولو غيرُ أخوالي أرادوا نَقِيصَتِي

.....

ف «ذاتُ سوار» مرفوعةٌ بفعلٍ مفسرٍ بالظاهر بعده.

الثاني: أنه مرفوعٌ بـ «كان» وقد كُثِرَ حَذْفُهَا بعد «لو» والتقدير:
لو كنتم تملكون، فَحُذِفَتْ «كان» فانفصل الضمير، و«تملكون» في محلِّ
نصبٍ بـ «كان» المحذوفة، وهو قولُ ابنِ الصائغِ. وقريبٌ منه قوله^(٤):

(١) أي أصبح ضميراً منفصلاً.

(٢) كذا في الأصل، وهو ليس بشعر، وإنما هو مثل عربي ينسب لحاتم. انظر: مجمع
الأمثال ١٢٢/٢، ١٥٢، جمهرة الأمثال ١٧٤، الجنى الداني ٢٧٩، المغني ٣٥٣.

(٣) ديوانه ٢٩، واللسان (نقص)، وعجزه:

جَعَلْتُ لَهُمْ فَوْقَ الْعَرَانِينَ مَيْسَمًا

والميسم: أثر الوسم.

(٤) البيت للعباس بن مرداس، وعجزه:

فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

وهو في الكتاب ١٤٨/١، والخصائص ٣٨١/٢، وأمالي الشجري ٣٤/١،

وابن يعيش ٩٩/٢، والخزانة ٨٠/٢.

٣١١٣- أبا خراشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ

فإنَّ الأصلَ: لَأَنْ كُنْتَ، فحُذِفَتْ « كان » فانفصل الضمير إلا أنَّ هنا عَوْضٌ مِنْ « كان » « ما »، وفي « لو » لم يُعَوِّضْ منها.

الثالث: أنَّ « أنتم » توكيدٌ لاسمِ « كان » المقدرِ معها، والأصلُ « لو كنتم أنتم تملكون » فحُذِفَتْ « كان » واسمها وبقي المؤكِّد، وهو قولُ ابنِ فضالِ المجاشعي^(١). وفيه نظرٌ من حيث إنَّا نحذفُ ما في التوكيد^(٢)، وإن كان سببويه يُجيزه^(٣).

وإنما أحوَجَ هذينِ القائِلينِ إلى ذلك: كونُ مذهبِ البصريينِ في « لو » أنَّه لا يليها إلا الفعلُ ظاهرًا، ولا يجوزُ عندهم أنْ يليها مضمراً^(٤) مفسراً إلا في ضرورةٍ أو ندورُ كقوله: « لو ذاتُ سِوَارٍ لَطَمْتِي ». فإن قيل: هذانِ الوجهانِ أيضاً فيهما إضمارُ فعلٍ. قيل: ليس هو الإضمارُ المَعْنِيّ؛ فإنَّ الإضمارَ الذي أبوه هو على شريطةِ التفسيرِ في غيرِ « كان »، وأمَّا « كان » فقد كُثِرَ حَذْفُهَا بعدَ « لو » في مواضعَ كثيرةٍ. وقد وقع الاسمُ الصريحُ بعدَ « لو » غيرَ مذكورٍ بعده فعلٌ، أنشد الفارسي^(٥):

٣١١٤- لو بغيرِ الماءِ حَلَقِي شَرِقٌ كنت كالغصانِ بالماءِ اعتصاري

(١) علي بن فضال المجاشعي القيرواني أبو الحسن، إمام في النحو والتفسير، له: البرهان في التفسير، شرح معاني الحروف، العوامل. توفي سنة ٤٧٩. انظر: إنباه الرواة ٢/٢٩٩، بغية الوعاة ٢/١٨٣.

(٢) أي حُذِفَ المؤكِّد وبقي المؤكِّد.

(٣) يستأنس في هذا بقول سببويه (الكتاب ١/٢٤٧): «وسألت الخليل رحمه الله عن مررت بزيدٍ وأتاني أخوه أنفسهما فقال الرفع على: هما صاحباي أنفسهما».

(٤) قوله «مضمراً» حال من فاعل «يليهما» التقدير أن يليها الفعل مضمراً.

(٥) شرح الأبيات المشككة للفارسي ٥٨٢. وتقدم برقم (٢٨٠١).

- الإسراء -

إلا أنه خرَّجه على أنه مرفوعٌ بفعلٍ مقدرٍ يُفسِّره الوصفُ مِنْ قوله « شَرِقٌ ». وقد تقدَّم تحقيق القول^(١) في « لو » فلنقتصر على هذا.

قوله: «لَأَمْسَكْتُمْ» يجوز أن يكونَ لازماً لتضمُّينه معنى بَخَلْتُمْ، وأن يكونَ متعدِّياً، ومفعولُه محذوفٌ، أي: لأَمْسَكْتُمُ المالَ، ويجوز أن يكونَ كقوله «يُحْيِي وَيُمِيتُ»^(٢).

قوله: «خَشِيَةَ الْإِنْفَاقِ» فيه وجهان، أظهرهما: أنه مفعولٌ مِنْ أَجْله. والثاني: أنه مصدرٌ في موضع الحال، قاله أبو البقاء^(٣)، أي: خاشين الإنفاق. وفيه نظرٌ؛ إذ لا يقع المصدرُ المعرَّفُ موقعَ الحالِ إلا سماعاً نحو: «جَهْدَكَ» و«طَاقَتَكَ» و[كقوله: ^(٤)]

٣١١٥- وأرسلها العِراك

ولا يُقاسُ عليه. والإنفاقُ مصدرٌ أنفق، أي: أَخْرَجَ المالَ. وقال أبو عبيدة^(٥): «هو بمعنى الافتقار والإقتار».

(١) انظر: الدر المصون ١٨٢/١.

(٢) الآية ٢٥٨ من البقرة، وهذا من باب حذف الاقتصار.

(٣) الإملاء ٩٧/٢.

(٤) البيت للبيد وتمامه في رواية الديوان ٨٦:

فأوردها العِراك ولم يَنْدُها ولم يُشْفِقْ على نَعْصِ الدُّخالِ

وهو في الكتاب ١٨٧/١، وأمالى الشجري ١٦٤/٢، وابن يعيش ٦٢/٢، والخزاعة ٥٢٤/١. والضمير في أرسلها للأثن. والعراك أي: جماعة. ولم يندوها: لم يحسبها. والدُّخال: أن يشرب بعضها ثم يرجع فيزاحم الذي على الماء.
(٥) لم يرد هذا النقل في «مجاز القرآن».

آ. (١٠١) قوله تعالى: ﴿تَسَعُ آيَاتِ بَيْنَاتٍ﴾: يجوز في «بَيْنَاتٍ» النصبُ صفةً للعدد، والجرُّ صفةً للمعدود.

قوله: «إذا جاءهم» فيه أوجه، أحدها: أن يكون معمولاً لـ «آتينا»، ويكون قوله «فاسأل بني إسرائيل» اعتراضاً. والثاني: أنه منصوب بإضمار اذكُر. والثالث: أنه منصوب بيُخبرونك مقدراً. الرابع: أنه منصوب بقول مضمير، إذ التقدير: فقلنا له: سل بني إسرائيل حين جاءهم. وقد ذكر هذه الأوجه الزمخشري^(١) مرتبةً على مقدمة ذكرها قبل ذلك فلندكرها. قال: «فاسأل بني إسرائيل، أي: فقلنا له: سل بني [إسرائيل]، أي: سلهم عن^(٢) فرعون، وقل/ له: أرسل معي بني إسرائيل، أو سلهم عن إيمانهم وحال دينهم، أو سلهم أن يعاضدوك، وتدلُّ عليه قراءة رسول الله^(٣) «فسال» على لفظ الماضي بغير همزٍ وهي لغة قريش.

وقيل: فسَل يا رسول الله المؤمن^(٤) من بني إسرائيل كعبد الله بن سلام وأصحابه عن الآيات ليزدادوا يقيناً وطمأنينة كقوله: «ولكن ليطمئن قلبي»^(٥). ثم قال: «فإن قلت بَم تعلق «إذ جاءهم»؟ قلت: أمّا على الوجه الأول فبالقول المحذوف، أي: فقلنا له: سلهم حين جاءهم، أو بـ «سال» في القراءة الثانية. وأمّا على الأخير فبـ «آتينا» أو بإضمار اذكُر، أو بيُخبرونك. ومعنى إذ جاءهم: إذ جاء آباءهم». انتهى.

(١) الكشاف ٢/٤٦٨.

(٢) سقطت نون «عن» من الأصل سهواً.

(٣) نسبها القرطبي (٣٣٦/١٠) إلى ابن عباس وأبي نهيك.

(٤) الكشاف: المؤمنين.

(٥) الآية ٢٦٠ من البقرة.

قال الشيخ^(١): «ولا يتأتى تعلقه بـ «اذكر» ولا بـ يُخبرونك لأنه ظرف ماضٍ». قلت: إذا جعله معمولاً لـ اذكر، ، أو لـ يُخبرونك لم يجعله ظرفاً بل مفعولاً به، كما تقرّر ذلك غير مرة.

الخامس: أنه مفعولٌ به والعاملُ فيه «فَسَلْ». قال أبو البقاء^(٢): «فيه وجهان، أحدهما: هو مفعولٌ به باسألُ على المعنى لأنَّ المعنى: اذكرُ لبني إسرائيل [إذ جاءهم]^(٣). وقيل: التقديرُ اذكرُ إذ جاءهم وهي غيرُ «اذكر» الذي قَدَّرت به اسألُ». يعني أن اذكرُ المقدرَةُ غيرُ «اذكر» الذي فَسَّرت «اسألُ» بها، وهذا يؤيد ما ذكرته لك مِنْ أنهم إذا قَدَّروا «اذكر» جعلوا «إذ» مفعولاً به لا ظرفاً.

إلا أن أبا البقاء ذكر حال كونه ظرفاً ما يقتضي أن يعملَ فيه فعلٌ مستقبلٌ فقال^(٤): «والثاني: أن يكونَ ظرفاً. وفي العامل فيه أوجهٌ، أحدها: «آتينا». والثاني: «قلنا» مضمرة. والثالث: «قُلْ»، تقديرُه قل لخصمك: سَلْ. والمرادُ به فرعونُ، أي: قُلْ يا موسى، وكان الوجهُ أن يُقال: إذ جئتهم بالفتح، فرجع من الخطاب إلى الغيبة».

قلت: فظاهرُ الوجهِ الثالثِ أنَّ العاملَ فيه «قُلْ» وهو ظرفُ ماضٍ، على أن هذا المعنى الذي نحا إليه ليس بشيء؛ إذ يرجع إلى: يا موسى قُلْ لفرعون: سَلْ بني إسرائيل، فيعودُ فرعون هو السائلُ لبني إسرائيل، وليس المرادُ ذلك قطعاً، وعلى التقدير الذي قَدَّمته عن الزمخشريِّ - وهو أن

(١) البحر ٦/٨٥.

(٢) الإملاء ٢/٩٧.

(٣) من الإملاء.

(٤) الإملاء ٢/٩٧.

- الإسراء -

المعنى: يا موسى سأل بني إسرائيل، أي: اطلبهم من فرعون - يكون المفعول الأول للسؤال محذوفاً، والثاني هو «بني إسرائيل»، والتقدير: سأل فرعون بني إسرائيل، وعلى هذا فيجوز أن تكون المسألة من التنازع، وأعمل الثاني، إذ التقدير: سأل فرعون فقال فرعون، فأعمل الثاني فرَّع به الفاعل، وحذف المفعول من الأول وهو المختار من المذهبيين.

والظاهر غير ذلك كله، وأن المأمور بالسؤال إنما هو سيدنا رسول الله صلى الله عليه، وبني إسرائيل كانوا معاصريه.

والضمير في «إذ جاءهم»: إمَّا للآباء، وإمَّا لهم على حذف مضاف، أي: جاء آباءهم.

قوله: «مَسْحُورًا» فيه وجهان، أظهرهما: أنه بمعناه الأصلي، أي: إنك سُجِرْتَ، فَمِنْ ثَمَّ اخْتَلَّ كَلَامُكَ، قال ذلك حين جاءه بما لا تَهْوَى نَفْسَهُ الخبيثة. الثاني: أنه بمعنى فاعل كَمِيمُونَ وَمَشْؤُومٌ، أي: أنت ساحر؛ فلذلك تأتي بالأعاجيب، يشير لانقلاب عصاه حيةً وغير ذلك.

آ. (١٠٢) قوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾: قرأ^(١) الكسائي بضم التاء أسند الفعل لضمير موسى عليه السلام، أي: إني متحققٌ أنني ما جئت به هو مُنَزَّلٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ. والباقون بالفتح على إسناده لضمير فرعون، أي: أنت متحققٌ أن ما جئت به هو مُنَزَّلٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وإنما كَفَرْتُ عِنَادًا، وعن علي رضي الله عنه أنه أنكر الفتح، وقال: «ما عَلِمَ عَدُوُّ اللَّهِ قَطُّ، وإنما عَلِمَ موسى»، والجملة المنفية في محل نصبٍ لأنها معلقةٌ للعلم قبلها.

قوله: «بصائر» حالٌ وفي عاملها قولان، أحدهما: أنه «أَنْزَلَ» هذا

(١) السبعة ٣٨٥، التيسير ١٤١، النشر ٣٠٩/٢، الحجة ٤١١، البحر ٨٦/٦.

الملفوظ به، وصاحبُ الحال هؤلاء، وإليه ذهب الحوفيُّ وابنُ عطية وأبو البقاء^(١)، وهؤلاء يُجيزون أن يعمل ما قبل «إلا» فيما بعدها، وإن لم يكن مستثنى، ولا مستثنى منه، ولا تابعاً له. والثاني: وهو مذهب الجمهور أن ما بعد «إلا» لا يكون معمولاً لما قبله، فيُقدَّر لها عاملٌ تقديره: أنزلها بصائر، وقد تقدَّم نظيرُ هذه في «هود» عند قوله «إلا الذين هم أراذلنا بادي الرأي»^(٢).

قوله: «مَثُوراً» مَثُوراً مفعولٌ ثانٍ، واعترض بين المفعولين بالنداء. والمَثُور: المَهْلِكُ. يقال: تَبَرَه اللهُ، أي: أَهْلَكَه، قال ابن الزَّبَعْرِيُّ^(٣):

٣١١٦- إِذْ أَجَارِنِي الشَّيْطَانَ فِي سَنَنِ النَّغِيِّ
يِ وَمَنْ مَالَ مَيْلَهُ مَثُورُ

والمَثُور: الهَلَاكُ قال تعالى: «لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبوراً واحداً»^(٤).

آ. (١٠٤) قوله تعالى: ﴿لَفِيضاً﴾: فيه وجهان، أحدهما: [أ/٥٨٣] أنه حال، وأن أصله مصدرٌ لَفَّ يَلْفُ لَفِيضاً نحو: النَّذِيرُ والنَّكِيرُ، أي: جئنا بكم منضماً بعضكم إلى بعض، مِنْ لَفَّ الشَّيْءُ يَلْفُهُ لَفًّا، وَاللَّفُّ: المتداني الفَخْدَيْنِ، وقيل: العَظِيمُ البَطْنِ. والثاني: أنه اسمٌ جمعٌ لا واحدٌ له من لفظه، والمعنى: جئنا بكم جميعاً فهو في قوة التأكيد.

آ. (١٠٥) قوله تعالى: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ﴾: في الجارِّ ثلاثة

(١) الإملاء ٩٧/٢.

(٢) الآية ٢٧ من هود. وانظر المسألة في الدر المصون ٣١٢/٦.

(٣) البيت في مجاز القرآن ٣٩٢/١، والقرطبي ٣٣٨/١٠.

(٤) الآية ١٤ من الفرقان.

أوجه، أحدها: أنه متعلق بأنزلناه، والباء سببية، أي: أنزلناه بسبب الحق. والثاني: أنه حال من مفعول «أنزلناه»، أي: ومع الحق. والثالث: أنه حال من فاعله، أي: ملتبسين بالحق. وعلى هذين الوجهين يتعلق بمحذوف.

والضمير في «أنزلناه» الظاهر عوذه للقرآن: إما الملفوظ به في قوله قبل ذلك «على أن يأتوا بمثل هذا القرآن»^(١)، ويكون ذلك جريباً على قاعدة أساليب كلامهم، وهو أن يستطرد المتكلم في ذكر شيء لم يسبق له كلامه أولاً، ثم يعود إلى كلامه الأول، وإما للقرآن غير الملفوظ أولاً؛ للدلالة الحال عليه كقوله تعالى: «إنا أنزلناه في ليلة القدر»^(٢) وقيل: يعود على موسى كقوله: «وأنزلنا الحديد»^(٣). وقيل: على الوعد. وقيل: على الآيات التسع، وذكر الضمير وأفرده حملاً على معنى الدليل والبرهان.

قوله: «وبالحق نزل» فيه الوجهان الأولان دون الثالث لعدم ضمير آخر غير ضمير القرآن. وفي هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها للتأكيد، وذلك أنه يقال: أنزلته فنزل، وأنزلته فلم ينزل، فجيء بقوله «وبالحق نزل» دفعاً لهذا الوهم. وقيل: ليست للتأكيد، والمغايرة تحصل بالتغاير بين الحقيين، فالحق الأول التوحيد، والثاني الوعد والوعيد والأمر والنهي. وقال الزمخشري^(٤): «وما أنزلنا القرآن إلا بالحكمة المقتضية لإنزاله، وما نزل إلا ملتبساً بالحق والحكمة لاشتماله على الهداية إلى كل خير، أو ما أنزلناه من السماء إلا بالحق محفوظاً بالرصد من الملائكة، وما نزل على الرسول إلا محفوظاً

(١) الآية ٨٨ من الإسراء.

(٢) الآية ١ من القدر.

(٣) أي جعل منزلاً كما هو شأن الحديد، والآية ٢٥ من الحديد.

(٤) الكشاف ٤٦٩/٢.

بهم مِنْ تَخْلِيْطِ الشَّيَاطِيْنَ». و «مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا حَالَانَ مِنْ مَفْعُولِ أَرْسَلْنَاكَ».

آ. (١٠٦) قوله تعالى: ﴿وَقَرَأْنَا فَرَقْنَاهُ﴾: في نصبه أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ، أي: وآتيناك قرآنًا يدلُّ عليه قوله «ولقد آتينا موسى»^(١). الثاني: أنه منصوبٌ عطفاً على الكافِ في «أرسلناك». قال ابنُ عطية: «من حيث كان إرسالُ هذا وإنزالُ هذا معنى واحداً»^(٢).

الثالث: أنه منصوبٌ عطفاً على «مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا» قال الفراء^(٣): «هو منصوبٌ بـ «أرسلناك»، أي: ما أرسلناك إلا مبشراً^(٤) ونذيراً وقرآنًا، كما تقول: ورحمة^(٥) لأنَّ القرآنَ رحمةٌ». قلت: يعني أنه جعل نفسَ القرآنِ مُراداً به الرحمةُ مبالغةً، ولو ادعى ذلك على حذفِ مضافٍ كان أقربَ، أي: وذا قرآنٍ. وهذان الوجهان متكلفان.

الرابع: أن ينتصبَ على الاشتغال^(٦)، أي: وفرقنا قرآنًا فرقناه. واعتذر الشيخ^(٧) عن ذلك، أي: عن كونه لا يصحُّ الابتداءُ به لو جعلناه مبتدأً لعدمِ مُسَوِّغٍ^(٨)؛ لأنه لا يجوزُ الاشتغالُ إلا حيث يجوزُ في ذلك الاسمِ الابتداءُ، بأنَّ ثمَّ صفةً محذوفةً، تقديره: وقرآنًا أيَّ قرآنٍ، بمعنى عظيمٍ. و«فرقناه» على

(١) الآية ١٠٦.

(٢) الأصل «واحد» وهو سهو.

(٣) معاني القرآن ٢/١٣٢.

(٤) الأصل «بشيراً» وهو سهو.

(٥) سقطت الواو من الأصل وأثبتناها من الفراء.

(٦) قال أبو حيان: «ورجحّه على الرفع كونه عطفاً على جملة فعلية وهي قوله وما أرسلناك». انظر: البحر ٦/٨٧.

(٧) البحر ٦/٨٧.

(٨) لأنه لا يجوزُ الابتداءُ بالنكرة ما لم تُفدَّ.

هذا لا محلَّ له بخلاف الأوجه المتقدمة؛ فإن محله النصبُ لأنه نعتٌ لـ «قرآناً».

والعامَّة «فرَّقناه» بالتخفيف، أي: بيَّنا حلاله وحرامه، أو فرَّقنا فيه بين الحقِّ والباطل. وقرأ^(١) علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - وأبي عبد الله وابن عباس والشعبي وقتادة وحميد في آخرين بالتشديد. وفيه وجهان، أحدهما: أن التضعيف فيه للتكثير، أي: فرَّقنا آياته بين أمرٍ ونهيٍ وحكمٍ وأحكامٍ ومواعظٍ وأمثالٍ وقصصٍ وأخبارٍ ماضيةٍ ومستقبليةٍ. والثاني: أنه دالٌّ على التفريق والتنجيم.

قال الزمخشري^(٢): «وعن ابن عباس أنه قرأ مشدداً، وقال: لم ينزل في يومين ولا في ثلاثة، بل كان بين أوله وآخره عشرون سنةً، يعني أن «فرَّق» بالتخفيف يدلُّ على فصلٍ متقاربٍ».

قال الشيخ^(٣): «وقال بعضُ من اختار ذلك - يعني التنجيم - لم ينزل في يومٍ ولا يومين ولا شهرٍ ولا شهرين، ولا سنةً ولا سنتين. قال ابن عباس: كان بين أوله وآخره عشرون سنةً، كذا قال الزمخشريُّ عن ابن عباس». [٥٨٣/ب] قلت: وظاهرُ هذا أن القولَ بالتنجيم ليس مروياً عن ابن عباس ولا سيما وقد فصلَ قوله «قال ابن عباس» من قوله «وقال بعضُ من اختار ذلك»، ومقصوده أنه لم يُسِنَّده لابن عباس ليتمَّ له الردُّ على الزمخشري في أن فعلَ التشديد لا يدلُّ على التفريق، وقد تقدَّم له معه هذا المبحثُ أولُ هذا الموضوع.

(١) الإتحاف ٢/٢٠٦، منسوبة إلى ابن محيصة، البحر ٦/٨٧، القرطبي ١٠/٣٣٩،

المحتسب ٢/٢٣.

(٢) الكشاف ٢/٤٦٩.

(٣) البحر ٦/٨٧.

- الإسراء -

قوله: «لتقرأه» متعلق بـ «فَرَقْنَاهُ». و «على مُكِّثٍ» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه متعلق بمحذوف، على أنه حالٌ من الفاعل أو المفعول في «لتقرأه»، أي: متمهلاً مترسلاً. والثاني: أنه بدلٌ من «على الناس» قاله الحوفي، وهو وهم، لأنَّ قوله «على مُكِّثٍ» من صفاتِ القارئ أو المقروء من جهة المعنى، لا من صفاتِ الناس حتى يكون بدلاً منهم. الثالث: أنه متعلق بـ «فَرَقْنَاهُ».

وقال الشيخ^(١): «والظاهرُ تَعَلَّقُ «على مُكِّثٍ» بقوله «لتقرأه»، ولا يُبَالِي بكونِ الفعلِ يتعلَّقُ به حرفاً جرّاً من جنسٍ واحدٍ لأنه اختلف معنى الحرفين؛ لأنَّ الأوَّلَ في موضعِ المفعول به، والثاني في موضعِ الحال، أي: متمهلاً مترسلاً».

قلت: قوله أولاً إنه متعلق بقوله «لتقرأه» ينافي قوله في موضع الحال؛ لأنه متى كان حالاً تعلق بمحذوف. لا يُقال: أراد التعلق المعنوي لا الصناعي لأنه قال: ولا يُبَالِي بكونِ الفعلِ يتعلَّقُ به حرفاً جرّاً من جنسٍ [واحد]، وهذا تفسيرٌ إعرابٍ لا تفسيرٌ معنى.

والمُكِّثُ: التناولُ في المدة وفيه ثلاثُ لغاتٍ^(٢): الضمُّ والفتحُ - ونقل القراءةُ بهما الحوفي وأبو البقاء^(٣) - والكسرُ، ولم يُقرأ به فيما علمت. وفي فعله الفتحُ والضمُّ^(٤) وسيأتيان إن شاء الله تعالى في النمل^(٥).

(١) البحر ٦/٨٧.

(٢) أي في الميم، وقراءة الفتح قراءة ابن محيصن كما في القرطبي ١٠/٣٤٠، أو فتادة كما في الشواذ ٧٧.

(٣) الإملاء ٢/٩٧.

(٤) أي في الكاف: مَكَّتْ، ومَكَّث. انظر: اللسان (مكث).

(٥) الآية ٢٢، قرأ عاصم بفتح الكاف وقرأ الباقون بالضم. السبعة ٤٨٠.

آ . (١٠٧) قوله تعالى: ﴿لِلأَذْقَانِ﴾: في هذه اللام ثلاثة أوجه، أحدها: أنها بمعنى «على»، أي: على الأذقان كقولهم: خرَّ على وجهه. والثاني: أنها للاختصاص، قال الزمخشري^(١): «فإن قُلْتَ: حرفُ الاستعلاءِ ظاهرُ المعنى إذا قلت: خرَّ على وجهه وعلى ذَقْنه فما معنى اللام في «خرَّ لذَقْنه ولووجهه»؟ قال^(٢):

٣١١٧ - فخرَّ صريعاً لليدين وللنم

قلت: معناه جعلَ ذَقْنه ووجهه للخُرور، واختصَّ به؛ لأنَّ اللام للاختصاص. وقال أبو البقاء^(٣): «والثاني هي متعلقةٌ بـ «يَخْرُونَ» واللامُ على بابها، أي: مُذِلُّون للأذقان».

والأذقان: جمعُ ذَقْنٍ وهو مُجْتَمَعُ اللَّحْيَيْنِ. قال الشاعر^(٤):

٣١١٨ - فَخَرُّوا لِأَذْقَانِ الْوَجْوهِ تَنوِشُهُمْ سِبَاعٌ مِنَ الطَّيْرِ الْعَوَادِي وَتَنَبُّفٌ

و«سُجِّدًا» حال. وجوز أبو البقاء^(٥) في «للأذقان» أن يكونَ حالاً. قال:

«أي: ساجدين للأذقان» وكأنه يعني به «للأذقان» الثانية^(٦)؛ لأنه يصير المعنى: ساجدين للأذقان سُجِّدًا، ولذلك قال: «والثالث: أنها - يعني اللام - بمعنى «على»، فعلى هذا تكون حالاً مِنْ «يَبْكُونَ» و«يَبْكُونَ» حال».

(١) الكشاف ٢/٤٧٠.

(٢) تقدم برقم (٣٠٣٠).

(٣) الإملاء ٢/٩٨.

(٤) لم أهدِ إلى قائله، وهو في البحر ٦/٦٩.

(٥) الإملاء ٢/٩٨.

(٦) في الآية ١٠٩.

آ. (١٠٩) قوله تعالى: ﴿وَيَزِيدُهُمْ﴾: فاعل «يزيد»: إما القرآن، أو البكاء أو السجود أو المتلوه، لدلالة قوله: «إذا يتلى». وتكرر الخُور لاختلاف حالته بالبكاء والسجود، وجاءت الحال الأولى (١) اسماً لدلالته على الاستقرار، والثانية فعلاً لدلالته على التجدد والحدوث.

آ. (١١٠) قوله تعالى: ﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا﴾: «أياً» منصوب بـ «تَدْعُوا» على المفعول به، والمضاف إليه محذوف، أي: أيّ الاسمين. و«تَدْعُوا» مجزوم بها فهي عاملة معمولة، وكذلك الفعل، والجواب الجملة الاسمية من قوله «فله الأسماء الحسنی». وقيل: هو محذوف تقديره: جاز، ثم استأنف فقال: «فله الأسماء الحسنی». وليس بشيء.

والتنوين في «أياً» عوض من المضاف إليه. وفي «ما» قولان، أحدهما: أنها مزيدة للتأكيد. والثاني: أنها شرطية جمع بينهما تأكيداً كما جمع بين حرفي الجر للتأكيد، وحسنه اختلاف اللفظ كقوله (٣):

٣١١٩ - فَأَصْبَحَنَ لَا يَسْأَلُنِّي عَنْ مَابِهِ

ويؤيد هذا ما قرأ به طلحة بن مصرف (٤) «أياً من تَدْعُوا» فقيل: «من» تحتل الزيادة على رأي الكسائي كقوله في قوله (٥):

(١) وهي قوله «سُجِّدًا».

(٢) وهي قوله «يكون».

(٣) تقدم برقم (٩١٦).

(٤) البحر ٩٠/٦.

(٥) تقدم برقم (١٦٠). و«في قوله» مقحمة.

٣١٢٠- يَا شَاةَ مَنْ قَنَصَ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ

واحتُمِلَ أن تكونَ شرطيةً، وُجِعَ بينهما تأكيداً لما تقدم. و«تَدْعُوا» هنا يحتمل أن يكونَ من الدعاء وهو النداء فيتعدى لواحدٍ، وأن يكونَ بمعنى التسمية فيتعدى لاثنين، إلى الأولِ بنفسه، وإلى الثاني بحرفِ الجر، ثم يُتَّسَعُ في الجارِّ فيُحذفُ كقوله (١):

٣١٢١- دَعَتْنِي أَخَاهَا أُمُّ عَمْرٍو.

[٥٨٤/أ] والتقدير: قل: ادعُوا معبودكم بالله أو بالرحمن / بأيِّ الاسمين سَمَّيْتُمُوهُ. وممَّن ذهب إلى كونها بمعنى «سَمَى» الزمخشري (٢).

ووقف (٣) الأخوان على «أَيَّا» بإبدال التنوين ألفاً، ولم يقف على «مَا» تبييناً لأنفصال «أَيِّ» مِنْ «مَا». ووقف غيرُهما على «مَا» لامتزاجها بـ «أَيِّ»، ولهذا فُصِّلَ بها بين «أَيِّ» وبين ما أُضيفت إليه في قوله تعالى «أَيِّ مَا الْأَجْلِينَ» (٤). وقيل: «مَا» شرطيةٌ عند مَنْ وقف على «أَيَّا» وجعل المعنى: أَيِّ الاسمين دَعَوْتُمُوهُ به جاز ثم استأنف «مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى»، يعني أن «مَا» شرطٌ ثانٍ، و«فله الأسماءُ» جوابه، وجوابُ الأولِ مقدَّرٌ. وهذا مردودٌ بأنَّ «مَا» لا تُطْلَقُ على آحادِ أولي العلم، وبأنَّ الشرطَ يقتضي عموماً، ولا يَصِحُّ هنا، وبأن فيه حَذْفَ الشرط والجزاء معاً.

آ. (١١١) قوله تعالى: ﴿مِنَ الذُّلِّ﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها:

(١) تقدم برقم (٤٩٨).

(٢) الكشاف ٤٧٠/٢.

(٣) التيسير ٦١، الإتحاف ٢٠٦/٢.

(٤) الآية ٢٨ من القصص. أي فرسنت «أَيِّمَا».

أنها صفة لـ « وليّ »، والتقدير: وليّ من أهلِ الذلِّ، والمرادُ بهم: اليهودُ والنصارى؛ لأنهم أذلُّ الناسِ. والثاني: أنها تبيضية. الثالث: أنها للتعليل، أي: مِنْ أجلِ الذلِّ. وإلى هذين المعنيين نحا الزمخشريُّ (١) فإنه قال: «وليّ من الذلِّ: ناصرٌ من الذلِّ، ومانعٌ له منه، لاعتزازه به، أولم يُوالِ أحداً لأجلِ مَدَّةٍ به ليدفعها بموالاته».

وقد تقدّم الفرقُ بينِ الذلِّ والذلِّ في أولِ هذه السورة (٢).

والمخافتةُ: المُسارّةُ بحيث لا يُسمَعُ الكلامُ. وضربته حتى خفت، أي: لم يُسمَعْ له جسٌّ.

* * *

(١) الكشاف ٢/٤٧٠.

(٢) الآية ٢٤.

سورة الكهف

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ﴾: في هذه الجملة أوجه، أحدها: أنها معطوفة على الصلة قبلها. والثاني: أنها اعتراضية بين الحال وهي «قيماً» وبين صاحبها وهو «الكتاب». والثالث: أنها حال من «الكتاب»، ويترتب على هذه الأوجه القول في «قيماً».

آ. (٢) قوله: ﴿قِيماً﴾: فيه أوجه، أحدها: أنه حال من «الكتاب». والجملة من قوله «وَلَمْ يَجْعَلْ» اعتراض بينهما. وقد منع الزمخشري^(١) ذلك فقال: «فإن قلت: بم انتصب «قيماً»؟ قلت: الأحسن أن ينتصب بمضمير، ولم يُجْعَلْ حالاً من «الكتاب» لأن قوله «وَلَمْ يَجْعَلْ» معطوف على «أَنْزَلَ» فهو داخل في حيز الصلة، فجاءه حالاً فاصلاً بين الحال وذو الحال ببعض الصلة». وكذلك قال أبو البقاء^(٢). وجواب هذا ما تقدم من أن الجملة اعتراض لا معطوفة على الصلة.

الثاني: أنه حال من الهاء في «له». قال أبو البقاء^(٣): «والحال مؤكدة. وقيل: منتقلة». قلت: القول بالانتقال لا يصح.

(١) الكشاف ٤٧١/٢.

(٢) الإملاء ٩٨/٢.

(٣) الإملاء ٩٨/٢.

- الكهف -

الثالث: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ، تقديرُهُ: جَعَلَهُ قِيَمًا. قال الزمخشريُّ^(١): «تقديرُهُ: ولم يجعل له عِوَجًا، جعله قيمًا، لأنه إذا نفى عنه العِوَجَ فقد أثبت له الاستقامة». قال: «فإن قلت: ما فائدة الجمع بين نفي العِوَجِ وإثبات الاستقامة وفي أحدهما غنى عن الآخر؟. قلت: فائدته التأكيدُ قَرُبُ مستقيمٍ مشهودٌ له بالاستقامة، ولا يخلو من أدنى عِوَجٍ عند السِّرِّ والتصفحِ».

الرابع: أنه حالٌ ثانية، والجملة المنفية قبله حالٌ أيضاً، وتعدُّ الحال الذي حالٌ واحدٍ جائزٌ. والتقديرُ: أنزله غيرَ جاعلٍ له عِوَجًا قِيَمًا.

الخامس: أنه حالٌ أيضاً، ولكنه بدلٌ من الجملة قبله لأنها حالٌ، وإبدالُ المفردِ من الجملة إذا كانت بتقدير مفردٍ جائزٌ، وهذا كما أبدلت الجملة من المفرد في قولهم: «عَرَفْتُ زيداً أبو مَنْ هو»^(٢).

والضميرُ في «له» فيه وجهان، أحدهما: أنه للكتاب، وعليه التخارجُ المتقدمة. والثاني: أنه يعودُ على «عبده»، وليس بواضحٍ.

وقرأ العامةُ بتشديد الياء^(٣). وأبان بنُ تغلب^(٤) بفتحها خفيفةً. وقد تقدّم القول فيها^(٥).

ووقف حفص^(٦) على تنوين «عِوَجًا» يُبدله ألفاً، [ويسكت] سكتةً لطيفةً

(١) الكشاف ٤٧٢/٢.

(٢) انظر: الارتشاف ٦٢٦/٢ - ٦٢٧، البحر ٩٦/٦.

(٣) في «قيماً».

(٤) الشواذ ٧٨.

(٥) انظر: الدرّ المصون ٥٨١/٣.

(٦) انظر: التيسير ١٤٢، النشر ٣١٠/٢، الإتحاف ٢٠٨/٢. وفي هذا الوقف تنبيه إلى

أن «قيماً» ليس وصفاً لـ «عِوَجًا» لأنه يؤدي إلى فساد المعنى، كما يشير المؤلف.

- الكهف -

من غير قطع نفسٍ ، إشعاراً بأنَّ «قِيَّماً» ليس متصلاً بـ «عَوْجاً» ، وإنما هو من صفة الكتاب . وغيره لم يَعْبا بهذا الوهم فلم يسكت اتكالا على فهم المعنى .

قلت : قد يتأيد ما فعله حفص بما في بعض مصاحف^(١) الصحابة : «ولم يجعل له عَوْجاً ، لكن جعله قِيَّماً» . وبعض القراء يُطلقُ فيقول : يَقِف على «عَوْجاً» ، ولم يقولوا : يُبدل التنوين ألفاً ، فيُحتمل ذلك ، وهو أقرب لغرضه فيما ذكرتُ .

ورأيتُ الشيخَ شهابَ الدينَ أبا شامة قد نقل هذا عن ابنِ غلبون^(٢) وأبي علي الأهوازيِّ ، أعني الإطلاقَ . ثم قال : «وفي ذلك نظرٌ - أي في إبدال التنوين ألفاً - فإنه لو وَقَفَ على التنوين لكان أدلُّ على غرضه ، وهو أنه واقفٌ بنيةِ الوصلِ» . انتهى .

وقال الأهوازيُّ : «ليس هو وَقُفّاً مختاراً ، لأنَّ في الكلامِ تقديماً وتأخيراً ، معناه : أنزلَ على عبده الكتابَ قِيَّماً ولم يجعلَ له عَوْجاً» . قلت : دَعوى التقديمِ والتأخيرِ وإن كان قال به غيره ، إلا أنها مردودةٌ بأنها على خلافِ الأصلِ ، وقد تقدّم تحقيقه .

وَقَعَلَ حفص^(٣) في مواضع من القرآن مثلَ فَعَلِهِ هنا مِنْ سَكْتَةٍ لطيفةٍ نافيةٍ لوهمٍ مُخِلٍّ . فمنها : أنه كان يَقِفُ على «مَرَقِدِنَا» ، ويبتدىء : «هذا ما وَعَدَ الرَّحْمَنُ»^(٤) . قال : «لئلا يُتَوَهَّم أنَّ «هذا» صفةٌ لـ «مَرَقِدِنَا» فالوقفُ

(١) البحر ٩٦/٦ ، وقال أبو حيان : «ويُحتمل ذلك على تفسير المعنى لا أنها قراءة» .

(٢) عبد المنعم بن عبيد الله أبو الطيب الحلبي نزيل مصر . له «الإرشاد» في السبع . توفي سنة ٣٨٩ . انظر : طبقات القراء ١/٤٧٠ ، النشر ١/٧٩ .

(٣) النشر ١/٢٤٣ ، التيسير ١٤٢ .

(٤) الآية ٥٢ من يس .

[٨٤ب] بيِّن أن كلام الكفار انقضى، ثم ابتدئ بكلام / غيرهم . قيل : هم الملائكة . وقيل : هم المؤمنون . وسيأتي في يس ما يقتضي أن يكون «هذا» صفة لـ «مَرَقِدْنَا» فيفوت ذلك .

ومنها : «وقيل من راق»^(١) . كان يقف على نون «من» ويبتدئ «راق» قال : «لثلاثي توهم أنها كلمة واحدة على فعال اسم فاعل للمبالغة من مَرَق يَمْرُق فهو مَرَّاق .

ومنها : «بل ران»^(٢) كان يقف على لام بل ، ويبتدئ «ران» لما تقدم . قال المهدوي : «وكان يلزم حفصاً مثل ذلك ، فيما شاكل هذه المواضع ، وهو لا يفعله ، فلم يكن لقراءته وجه من الاحتجاج إلا اتباع الأثر في الرواية» . قال أبو شامة^(٣) : «أولى من هذه المواضع بمراعاة الوقف عليها : «ولا يحزنك قولهم . إن العزة لله جميعاً»^(٤) ، الوقف على «قولهم» لثلاثي توهم أن ما بعده هو المقول» ، وكذا «أنهم أصحاب النار . الذين يحملون العرش»^(٥) ينبغي أن يعتنى بالوقف على «النار» لثلاثي توهم الصفة» .

قلت : وتوهم هذه الأشياء من أبعد البعيد . وقال أبو شامة أيضاً : «ولو لزم الوقف على اللام والنون ليظهر للزيم ذلك في كل مدغم» . قلت : يعني في «بل ران» وفي «من راق» .

قوله : «ليُنذِر» في هذه اللام وجهان ، أحدهما : أنها متعلقة بـ «قيماً»

(١) الآية ٢٧ من القيامة

(٢) إبراز المعاني له ٥٦٦ .

(٣) الآية ١٤ من المطففين .

(٤) الآية ٦٥ من يونس .

(٥) الآية ٦ ، ٧ من غافر : «وكذلك حقت كلمة ربك على الذين كفروا أنهم أصحاب

النار * الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم» .

قاله الحوفي . والثاني : - وهو الظاهر - أنها تتعلق بـ «أَنْزَلَ» . وفاعل «لِيُنذِرَ» يجوز أن يكون «الكتاب» وأن يكون الله ، وأن يكون الرسول .

و «أَنْذَرَ» يتعدى لاثنتين : «إِنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ عَذَاباً قَرِيباً»^(١) ، فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً»^(٢) . ومفعولهُ الأول محذوف ، فقدّره الزمخشري^(٣) : «لِيُنذِرَ الَّذِينَ كَفَرُوا ، وَغَيْرِهِ : «لِيُنذِرَ الْعِبَادَ» ، أو «لِيُنذِرَكُمْ» ، أو لِيُنذِرَ الْعَالَمَ . وتقديره أحسن لأنه مقابل لقوله «وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ» ، وهم ضِدُّهُمْ .

وكما حَذَفَ الْمُنذِرَ وَأَتَى بِالْمُنذِرِ بِهِ هُنَا ، حَذَفَ الْمُنذِرَ بِهِ وَأَتَى بِالْمُنذِرِ فِي قَوْلِهِ «وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا»^(٤) فَحَذَفَ الْأَوَّلَ مِنَ الْأَوَّلِ لِدَلَالَةِ مَا فِي الثَّانِي عَلَيْهِ ، وَحَذَفَ الثَّانِي مِنَ الثَّانِي لِدَلَالَةِ مَا فِي الْأَوَّلِ عَلَيْهِ ، وَهُوَ فِي غَايَةِ الْبَلَاغَةِ ، وَلَمَّا لَمْ تَتَكَرَّرِ الْبِشَارَةُ ذَكَرَ مَفْعُولِيهَا فَقَالَ : «وَيُبَشِّرَ [الْمُؤْمِنِينَ] الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنْ لَهُمْ أَجْرٌ» .

قوله : «مِنْ لَدُنْهِ» قرأ^(٥) أبو بكر عن عاصم بسكون الدالِ مُشَمَّةً الضمَّ وكسر النونِ والهَاءِ موصلةً بياءٍ ، فيقرأ «مِنْ لَدُنْهِ» والباقون يَضُمون الدالَ ، وَيَسْكُنون [النونَ] وَيَضُمون الهَاءَ ، وهم على قواعدهم فيها : فابنُ كثيرٍ يَصِلُهَا بواوٍ نحو : مِنْهُ وَعَنْهُ ، وَغَيْرُهُ لَا يَصِلُهَا بِشِيءٍ .

وَوَجْهُ أَبِي بَكْرٍ : أَنَّهُ سَكَنَ الدالَّ تَخْفِيفاً كَتَسْكِينِ عَيْنِ «عُضْدٍ» وَالنُونُ

(١) الآية ٤٠ من النبأ .

(٢) الآية ١٣ من فصلت .

(٣) الكشاف ٤٧٢/٢ .

(٤) الآية ٤ من الكهف .

(٥) السبعة ٣٨٨ ، النشر ٣١٠/٢ ، التيسير ١٤٢ ، الإتحاف ٢/٢٠٩ ، البحر ٦/٩٦ . وقال في النشر : «وانفرد نفظويه عن الصريفيني عن يحيى عن أبي بكر بكسر الهاء من غير صلة» .

ساكنة، فالتقى ساكنان فكسَرَ النونَ لالتقاءِ الساكنين، وكان حقه أن يكسِرَ الأولَ على القاعدةِ المعروفةِ إلا أنه يلزمُ منه العودُ إلى ما فرَّ منه، وسيأتي لتحقيقِ هذا بيانٌ في قوله «وَيَخْشَ اللَّهُ وَيَتَّقَهُ»^(١) في سورة النور، فهناك نتكلمُ فيه، ولَمَّا كَسَرَ النونَ لِمَا ذَكَرْتُهُ لَكَ كَسَرَ الهاءَ إبتاعاً على قاعدته ووصلها بياء. وأشمُّ الدالَّ إشارةً إلى أصلها في الحركة.

والإشمامُ هنا عبارةٌ عن ضمِّ الشفتينِ مِنْ غيرِ نطق، ولهذا يختصُّ به البصيرُ دونَ الأعمى، هكذا قرَّره القراءُ وفيه نظرٌ، لأنَّ الإشمامَ المشارَ إليه إنما يتحققُ عندَ الوقوفِ على آخرِ الكلمةِ فلا يليقُ إلا بأن يكونَ إشارةً إلى حركةِ الحرفِ الأخيرِ المرفوعِ إذا وَقَفَ عليه نحو: «جاء الرجل»، وهكذا ذكره النحويون. وأما كونه يُؤتى به في وَسَطِ الكلمةِ فلا يُتصوَرُ إلا أن يقفَ المتكلمُ على ذلك الساكنِ ثم ينطقَ بباقي الكلمة. وإذا جرَّبتَ نطقك في هذا الحرفِ الكريمِ وَجَدْتَ الأمرَ كذلك، لا تنطقُ بالدالِ ساكنةً مشيراً إلى ضمِّها إلا حتى تقفَ عليها، ثم تأتي بباقي الكلمة.

فإن قلت: إنما آتى بالإشارة إلى الضمة بعد فراغي من الكلمة بأسرها. قيل لك: فاتتِ الدلالةُ على تعيينِ ذلك الحرفِ المشارِ إلى حركته. ويمكنُ أن يُجابَ عن هذا بأنه ليس في الكلمة ما يصلحُ أن يُشارَ إلى حركته إلا الدالُّ. وقد تقدَّم في «يوسف» أن الإشمامَ في «لا تأمنا»^(٢) إذا فسرناه بالإشارة إلى الضمة: منهم مَنْ يفعله قبل كمالِ الإدغام، ومنهم مَنْ يفعله بعده، وهذا نظيره. وتقدَّم أن الإشمامَ يقعُ بإزاء معانٍ أربعةٍ تقدَّم تحقيقُها^(٣).

(١) الآية ٥٢ من النور.

(٢) الآية ١١.

(٣) انظر: الدرّ المصون ٤٤٨/٦.

و «مِنْ لَدُنْهِ» متعلق بـ «لِيُنذِرَ» / ويجوز تعلُّقه بمحذوفٍ نعتاً [٥٨٥] لـ «بِأَسَاءٍ»، ويجوز أن يكونَ حالاً من الضمير في «شديداً».
وَقُرِئَ^(١) «وَيُبَشِّرُ» بالرفعِ على الاستثنافِ.

آ. (٣) قوله: ﴿مَا كُنْتُمْ﴾: حالٌ: إمَّا من الضميرِ المجرورِ في «لهم»، أو المرفوعِ المستترِ فيه، أو مِنْ «أَجْرًا» لتخصُّصِهِ بالصفةِ، إلا أن هذا لا يجيء إلا على رأيِ الكوفيين: فإنهم لا يشترطون بروزَ الضميرِ في الصفةِ الجاريةِ على غير مَنْ هي له إذا أُمنَ اللَّبَسُ^(٢)، ولو كان حالاً منه عند البصريين لقال: ماكنين هم فيه. ويجوز على رأيِ الكوفيين أن يكونَ صفةً ثانيةً لـ «أَجْرًا». قال أبو البقاء^(٣): «وقيل: هو صفةٌ لـ «أَجْرًا»، والعائدُ: الهاءُ مِنْ «فيه». ولم يَتَعَرَّضْ لبروزِ الضميرِ ولا لعدمه بالنسبة إلى المذهبين.

و «أبدأ» منصوبٌ على الظرفِ بـ «ماكنين».

آ. (٥) قوله: ﴿مَا هُمْ بِهِ﴾: أي: بالولدِ، أو باتخاذهِ، أو بالقولِ المدلولِ عليه بـ «اتَّخَذَ» وبـ «قالوا»، أو بالله.

وهذه الجملةُ المنفيةُ فيها ثلاثةُ أوجهٍ، أظهرُها: أنها مستأنفةٌ سبقتُ للإخبارِ بذلك. والثاني: أنها صفةٌ للولدِ، قاله المهدويُّ. وردَّه ابنُ عطيةَ: بأنه لا يصفُه بذلك إلا القائلون، وهم لم يَقْصِدُوا وَصْفَهُ بذلك. الثالث: أنها حالٌ مِنْ فاعلِ «قالوا»، أي: قالوه جاهلين.

(١) البحر ٩٦/٦. ولم يشر السمين هنا إلى قراءة حمزة والكسائي «وَيُبَشِّرُ» بالتخفيف.

انظر: الإتحاف ٢/٢٠٩.

(٢) الإنصاف ١/٥٧.

(٣) الإملاء ٢/٩٨.

و«مِنْ علمٍ» يجوز أَنْ يَكُونَ فاعلاً^(١)، وَأَنْ يَكُونَ مبتدأ. والجارُ^(٢) هو الرفع^(٣)، أو الخبر^(٤). و«مِنْ» مزيدةٌ على كِلا القولين.

قوله: «كَبُرَتْ كَلِمَةً» في فاعلٍ «كَبُرَتْ» وجهان، أحدهما: أنه مضمَرٌ عائِدٌ على مقاليتهم المفهومة مِنْ قوله: «قالوا: اتَّخَذَ اللهُ»، أي: كَبُرَ مقاليتهم، و«كَلِمَةً» نصبٌ على التمييز، ومعنى الكلامِ على التعجب، أي: ما أكبرها كَلِمَةً. و«تَخْرُجُ» الجملةُ صفةٌ لـ «كَلِمَةً». ودلَّ استعظامُها لأنَّ بعضَ ما يَهْجِسُ بالخاطرِ لا يَجْسُرُ الإنسانُ على إظهاره باللفظ^(٥).

والثاني: أن الفاعلَ مضمَرٌ مفسَّرٌ بالنكرةِ بعده المنصوبةِ على التمييز، ومعناها الذمُّ كـ «بِئْسَ رجلاً»، فعلى هذا: المخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ تقديرُه: كَبُرَتْ هي الكَلِمَةُ كَلِمَةً خارجةً مِنْ أفواههم تلك المقالةُ الشنعاءُ.

وقرأ العامةُ «كَلِمَةً» بالنصبِ، وفيها وجهان: النصبُ على التمييز، وقد تقدَّم تحقيقُه في الوجهين السابقين. والثاني: النصبُ على الحال. وليس بظاهر.

وقوله: «تَخْرُجُ» في الجملةِ وجهان، أحدهما: هي صفةٌ لكَلِمَةٍ. والثاني: أنها صفةٌ للمخصوصِ بالذمِّ المقدَّرِ تقديرُه: كَبُرَتْ كَلِمَةً خارجةً كَلِمَةً.

(١) لأنَّ «مِنْ» زائدة، فقد دخلت على نكرة وسبقت بنفي.

(٢) وهو «لهم».

(٣) التقدير: ما استقرَّ لهم.

(٤) التقدير: ما علم كائن لهم.

(٥) انظر: البحر ٩٧/٦.

- الكهف -

وقرأ^(١) الحسنُ وابنُ محيِصن وابنُ يعمرَ وابنُ كثيرَ - في رواية القَوَّاس^(٢) عنه - «كلمة» بالرفع على الفاعلية، و«تَخْرُجُ» صفةٌ لها أيضاً. وقرئ^(٣) «كَبَّرَتْ» بسكون الباء وهي لغةٌ تميم.

قوله: «كَذِبًا» فيه وجهان، أحدهما: هو مفعول به لأنه يتضمَّن معنى جملة. والثاني: هو نعتٌ مصدرٍ محذوفٍ، أي: قولاً كذباً.

آ. (٦) قوله: ﴿إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا﴾: العامةُ على كسرِ «إِنْ» على أنها شرطيةٌ، والجوابُ محذوفٌ عند الجمهور لدلالةِ قوله: «فَلَعَلَّكَ»، وعند غيرهم هو جوابٌ متقدِّمٌ. وقرئ^(٤): «أَنْ لَمْ» بالفتح على حَذْفِ الجارِّ، أي: لِأَنَّ لَمْ يُؤْمِنُوا».

وقرئ^(٥) «بَاخِعُ نَفْسِكَ» بالإضافة، والأصلُ النَّصْبُ. وقال الزمخشري^(٦): «وقرئ» ب«باخع نفسك» على الأصل، وعلى الإضافة. أي: قاتلها ومهلكها، وهو للاستقبال فيمَنْ قرأ «إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا»، وللمضى فيمَنْ قرأ «أَنْ لَمْ تُؤْمِنُوا» بمعنى: لِأَنَّ لَمْ تُؤْمِنُوا». قلت: يعني أَنْ بَاخِعاً للاستقبالِ في قراءةِ كسرِ «إِنْ» فإنها شرطيةٌ، وللمضى في قراءةِ فتحها، وذلك لا يجيء إلا

(١) الإتحاف ٢/٢٠٩، البحر ٦/٩٧.

(٢) أحمد بن محمد أبو الحسن المكي، إمام مكة في القراءة. قرأ عليه قبل والحلواني والجزبي. توفي سنة ٢٤٠. طبقات القراء ١/١٢٤.

(٣) البحر ٦/٩٧.

(٤) قال في الشواذ ٧٨: «ذكره القراء للأعشى عن أبي بكر عن عاصم». وانظر: البحر ٦/٩٨.

(٥) نسبها في الشواذ ٧٨ إلى قتادة. وانظر: البحر ٦/٩٧.

(٦) الكشاف ٢/٤٧٣.

- الكهف -

في قراءة الإضافة إذ لا يُتَصَوَّرُ الْمُضِيُّ مع النصب عند البصريين. وعلى هذا يلزم أن لا يقرأ بالفتح إلا مَنْ قرأ بإضافة «بأخع»، ويحتاج في ذلك إلى نقلٍ وتوقيف.

و«لعلك» قيل: للإشفاق على بابها. وقيل: للاستفهام، وهو رأي الكوفيين^(١). وقيل: للنهي أي: لا تَبْخَعْ.

والبَخْعُ: الإهلاك. يقال: بَخَعَ الرَّجُلُ نَفْسَهُ يَبْخَعُهَا بَخْعًا وَبُخُوعًا، أَهْلَكَهَا وَجَدًّا. قال ذو الرمة^(٢):

٣١٢٢- ألا أيهدا البأخع الوجدُ نفسَه لِشَيْءٍ نَحْتَه عن يديه المَقَادِرُ

يريد: نَحْتَه بالتشديد، فخَفَّفَ. / قال الأصمعي: «كان يُنْشِده: [٥٨٥ب] «الوجد» بالنصب على المفعول له، وأبو عبيدة^(٣) رواه بالرفع على الفاعلية بـ «البأخع».

وقيل: البَخْعُ: أن تُضْعِفَ الأَرْضَ بالزراعة. قاله الكسائي. وقيل: هو جَهْدُ الأَرْضِ، وفي حديث عائشة^(٤) رضي الله عنها، عن عمر: «بَخَعَ الأَرْضَ» تعني جَهَدَهَا حتى أَخَذَ ما فيها من أموالٍ ملوكها، وهذا استعارة، ولم يُفسِّرْهُ الزمخشري^(٥) هنا بغير القتل والإهلاك. وقال في سورة الشعراء^(٦):

(١) انظر: الجنى الداني ٥٨٠، الهمع ١/١٣٤.

(٢) ديوانه ١٠٣٧/٢، واللسان (بخع)، ومجاز القرآن ١/٣٩٣، ومعاني القرآن للزجاج

٢٦٨/٣، والقرطبي ١٠/٣٤٨.

(٣) مجاز القرآن ١/٣٩٣.

(٤) انظر: النهاية ١/١٠٢، واللسان (بخع).

(٥) الكشاف ٢/٤٧٣.

(٦) في تفسيره للآية ٣. الكشاف ٣/١٠٤.

«والبَّخُعُ»: أن يَبْلُغَ بالدَّبْحِ البِخَاعَ بالبَاءِ، وهو عِرْقُ مستَبْطِنُ الفقارِ، وذلك أَقْصَى حَدِّ الذَّابِحِ. انتهى. وسمعت شيخنا علاء الدين القُونِيَّ^(١) يقول: «تَبَعْتُ كَتَبَ الطَّبِّ والتَّشْرِيحِ فلم أَجِدْ لهذا أصلاً». قلت: يُحْتَمَلُ أَنَّهُمْ لَمَّا ذَكَرُوهُ سَمَّوْهُ بِاسْمِ آخَرَ لِكُونِهِ أَشْهَرَ فِيمَا بَيْنَهُمْ.

وقال الراغب^(٢): «البَّخُعُ: قَتْلُ النَّفْسِ غَمًّا». ثم قال: «وَبَخَعَ فلَانٌ بِالطَّاعَةِ، وبِمَا عَلَيْهِ مِنَ الْحَقِّ: إِذَا أَقْرَبَهُ وَأَدْعَنَ مَعَ كِرَاهِيَةٍ شَدِيدَةٍ، تَجْرِي مَجْرَى بَخَعِ نَفْسِهِ فِي شِدَّتِهِ».

وقوله: «على آثارهم» متعلق بـ «بأخع»، أي: مِنْ بَعْدِ هَلَاكِهِمْ.

قوله: «أسفًا» يجوز أن يكون مفعولاً من أجله والعامل فيه «بأخع»، وأن يكون مصدرًا في موضع الحال من الضمير في «بأخع».

آ. (٧) قوله: ﴿زَيْنَةً﴾: يجوز أن ينتصب على المفعول له، وأن ينتصب على الحال إن جعلت «جعلنا» بمعنى خلقنا، ويجوز أن يكون مفعولاً ثانياً إن كانت «جعل» تصويرية و«لها» متعلق بـ «زينة» على العلة، ويجوز أن تكون اللام زائدة في المفعول، ويجوز أن تتعلّق بمحذوفٍ صفةٌ لـ «زينة».

قوله: «لِنَبْلُوهُمْ» متعلق بـ «جعلنا» بمعنييه.

قوله: «أَيُّهُمْ أَحْسَنُ» يجوز في «أَيُّهُمْ» وجهان، أحدهما: أن تكون استفهامية مرفوعةً بالابتداء، و«أحسن» خبرها. والجملة في محل نصب معلقةٌ لـ «نَبْلُوهُمْ» لأنه سبب العلم كالسؤال والنظر. والثاني: أنها موصولةٌ

(١) علي بن إسماعيل القونوي، سمع من ابن عساكر. أديب مفسر فقيه، وُلِّيَ قضاء الشام. له شرح الحاوي. توفي سنة ٧٢٩. انظر: بغية الوعاة ١٤٩/٢.

(٢) المفردات ٣٨.

بمعنى الذي و«أحسن» خبرٌ مبتدأ مضمير، والجملة صلة لـ «أَيْهِمْ»، ويكون هذا الموصول في محلِّ نصبٍ بدلاً مِنْ مفعول «لِنَبَلُوهُمْ» تقديره: لِنَبَلُو الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ. وحينئذٍ تختمل الضمة في «أَيْهِمْ»، أن تكون للبناء كهي في قوله تعالى: «لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ»^(١) على أحدِ الأقوال، وفي قوله^(٢):

٣١٢٣- إذا ما أتيت بني مالِكِ فَسَلِّمْ على أيهم أفضلُ

وشرطُ البناءِ موجودٌ، وهو الإضافةُ لفظاً، وحدُفُ صدرِ الصلة، وهذا مذهبُ سيويه^(٣)، وأن تكونَ للإعراب^(٤) لأنَّ البناءَ جائزٌ لا واجبٌ. ومن الإعرابِ ما قرىء به شاذاً «أَيْهِمْ أَشَدُّ على الرحمن»^(٥) وسيأتي إن شاء الله تحقيقُ هذا في مريم.

والضمير في «لِنَبَلُوهُمْ» و«أَيْهِمْ» عائدٌ على ما يُفهمُ من السِّياق، وهم سكانُ الأرض. وقيل: يعودُ على ما على الأرض إذا أُريدَ بها العقلاء. وفي التفسير: المرادُ بذلك الرُّعاة. وقيل: العلماءُ والصُّلحاءُ والخلفاء.

(١) الآية ٦٩ من مريم.

(٢) البيت لغسان بن وعله وهو في ابن يعيش ١٤٧/٣، والخزانة ٥٢٢/٢، والهمع ٨٤/١، والدرر ٦٠/١.

(٣) الكتاب ٣٩٧/١ - ٣٩٨. وانظر مذاهب العلماء فيها: الارتشاف ٥٣٤/١، شرح الكافية ٥٧/٢.

(٤) الإعراب على تقدير «أَيُّ» مبتدأ فتكون استفهامية، والبناء على تقدير «أَيُّ» في محل نصب بدلاً من «هم» في «لِنَبَلُوهُمْ» فتكون موصولة. أما تكون الضمة للإعراب على تقدير البدلية فهذا لا يجوز لأن المبدل منه منصوب والمبدل تابع.

(٥) الآية ٦٩ من مريم. وهي قراءة هارون وابن مصرف والأعرج وآخرين. انظر: البحر ٢٠٩/٦، والقرطبي ١١/١٣٣.

آ (٨) قوله: ﴿صَعِيداً﴾: مفعول ثانٍ، لأنَّ الجَعَلَ هنا تصييرٌ ليس إلا، والصَّعِيدُ: الترابُ. والجُرُزُ: الذي لا نباتَ به. يقال: سَنَّهُ جُرُزاً، وسِنُونُ أَجْرَازُ: لا مطرَ فيها. وأرض جُرُزٌ وَأَرْضُونَ أَجْرَازُ: لا نباتَ بها. وَجَرَزَتِ الأَرْضُ: إذا ذَهَبَ نباتُها بِقَحْطٍ أو جرادٍ وَجَرَزَ الأَرْضَ الجرادُ: أَكَلَ ما فيها. والجُرُوزُ: المَرأةُ الأَكولةُ. قال (١):

٣١٢٤- إِنَّ العَجوزَ حَبَّةَ جَرُوزا تَأْكُلُ كُلَّ ليلَةٍ قَفيزا

آ (٩) قوله: ﴿أُم حَسِيبَتٍ﴾: «أم» هذه منقطعةٌ فَتَقْدُرُ بـ «بل» التي للانتقال لا للإبطال، وبهمزة الاستفهام عند جمهور النحاة، و«بل» وحدها، أو بالهمزة وحدها عند غيرهم. وتقدّم تحقيقُ القولِ فيها (٢).

و«أن» وما في حيزها سادةٌ [مَسَدٌ] المفعولين أو أحدهما على الخلاف المشهور.

والكَهْفُ: قيل: مُطلق الغار. وقيل: هو ما أَسعَ في الجبل، فإن لم يَتَسِعْ فهو غارٌ. والجمعُ «كُهوفٍ» في الكثرة، و«أَكُهْف» في القِلَّةِ.

والرَّقِيمُ: قيل: بمعنى مَرقوم. وقيل: بمعنى راقم. وقيل: هو اسمٌ للكلبِ الذي لأصحاب الكهفِ. وأنشدوا لأميةَ بنِ أبي الصلت (٣):

٣١٢٥- وليسَ بها إلا الرَّقِيمُ مُجاوِراً وصيدُهُم، والقومُ بالكهفِ هُمُمدُّ

/ قوله: «عَجَباً» يجوز أن تكونَ خبراً، و«مِنْ آياتنا» حالٌ منه، وأن [١٥٨٦]

(١) تقدم برقم ١٨٣٧.

(٢) انظر: الدر المصون ٤٥٥/١، الجنى الداني ٢٠٥ - ٢٠٦.

(٣) ديوانه ٣٧٥، والبحر ٩٣/٦.

- الكهف -

يكونَ خبراً ثانياً، و«من آياتنا» خبراً أول، وأن يكونَ «عجباً» حالاً من الضمير المستتر في «من آياتنا» لوقوعه خبراً. ووَحَّدَ وإن كان صفةً في المعنى لجماعة لأنَّ أصله المصدرُ. وقيل: «عَجَباً» في الأصل صفةٌ لمحذوفٍ تقديرُه: آيةٌ عجبا. وقيل: على حذفٍ مضاف، أي: آيةٌ ذاتُ عَجَبٍ.

آ. (١٠) قوله: ﴿إِذْ أَوْىٰ﴾: يجوز أن ينتصبَ بـ «عَجَباً» وأنَّ ينتصبَ بـ «أذُكُر».

قوله: «وهيَّء» العامَّةُ على همزه بعد الياء المشددة، وأبو جعفر^(١) وشيبة والزهري بياءين: الثانيةُ خفيفةٌ، وكأنه أبدل الهمزة ياءً، وإن كان سكونها عارضاً. وزوي عن عاصم «وهيَّ»^(٢) بياءٍ مشددةٍ فقط. فيحتمل أن يكونَ حَذَفَ الهمزة من أولِ وَهَلَةٍ تخفيفاً، وأن يكونَ أبدلها كما فعل أبو جعفر، ثم أجرى الياءَ مُجرى حرفِ العلةِ الأصلي فحذفه، وإن كان الكثيرُ خلافه، ومنه^(٣):

٣١٢٦- جَرِيٍّ مَتَى يُظْلَمَ يَعَاقِبُ بِظُلْمِهِ سَرِيْعاً وَإِلَّا يُبَدَّ بِالظُّلْمِ يُظْلَمِ

وقرأ أبو رجاء^(٤) «رُشدا» بضمِ الراءِ وسكونِ الشين، وتقدم تحقيق ذلك في الأعراف^(٥). وقراءةُ العامَّةِ هنا أليقُ لتوافقِ الفواصل.

آ. (١١) قوله: ﴿فَضَرَبْنَا﴾: مفعوله محذوفٌ، أي: ضَرَبْنَا

(١) الإتحاف ٢/٢١٠، النشر ١/٣٩٠، البحر ٦/١٠٢.

(٢) ورد رسم القراءة في الأصل بال تكرار.

(٣) تقدم برقم ٣٥٣.

(٤) البحر ٦/١٠٢.

(٥) انظر: الدر المصون ٥/٤٥٧.

- الكهف -

الحجاب المانع. و «على آذانهم» استعارة للزوم النوم. كقول الأسود^(١):
٣١٢٧- ومن الحوادث لا أبالك أني ضربت علي الأرض بالأسداد
وقال الفرزدق^(٢):

٣١٢٨- ضربت عليك العنكبوت بنسجها وقضى عليك به الكتاب المنزل
ونص على الأذان لأن^(٣) بالضرب عليها خصوصاً يحصل النوم.
وأمال «آذانهم»...^(٤)

و «سنين» ظرف لـ «ضربنا». و «عدداً» يجوز فيه أن يكون مصدرأ، وأن يكون فعلاً بمعنى مفعول كالقبض والنقص. فعلى الأول يجوز نصبه من وجهين: النعت لـ «سنين» على حذف، أي: ذوات عدد، أو على المبالغة، والنصب بفعل مقدر، أي: تعدد عدداً. وعلى الثاني: نعت ليس إلا، أي: معدودة.

آ. (١٢) قوله: ﴿لِنَعْلَمَ﴾: متعلق بالبعث. والعامّة على نون العظمة جرياً على ما تقدم. وقرأ^(٥) الزهري «لِيَعْلَم» بياء الغيبة، والفاعل لله

(١) الأسود بن يعفر النهشلي وهو في المفضليات ٢١٦، والقرطبي ٣٦٣/١٠، والبحر ١٠٣/٦. والأسداد: جمع سدّ وهو الحاجز بين الشيئين، يشير هنا إلى ضعفه فقد عُمي.

(٢) تقدم برقم ٥٠٥.

(٣) اسم «أن» ضمير الشأن.

(٤) بعده بياض في الأصل ولم تكتب النسخ شيئاً. وفي الإتحاف (٢/٢١٠): «وأمال الألف الثانية من «آذانهم» الدوري عن الكسائي».

(٥) البحر ١٠٣/٦.

- الكهف -

تعالى . وفيه التفاتٌ من التكلم إلى الغيبة . ويجوزُ أن يكونَ الفاعلُ «أيُّ الحزْبَيْنِ» إذا جَعَلْنَاهَا موصولةً كما سيأتي .

وقرىء^(١) «لِيُعْلَمَ» مبنياً للمفعول، والقائمُ مقامُ الفاعلِ : قال الزمخشري^(٢) : «مضمونُ الجملة، كما أنه مفعولُ العلمِ» . ورَدَّه الشيخ^(٣) بأنه ليس مذهبُ البصريين^(٤) . وتقدّم تحقيقُ هذا أولَ البقرة^(٥) .

وللكوفيين في قيامِ الجملةِ مقامَ الفاعلِ أو المفعولِ الذي لم يُسمَّ فاعلهُ : الجوازُ مطلقاً، والتفصيلُ بين ما يُعلّقُ كهذه الآيةِ فيجوزُ، فالزمخشري نحا نحوهم على قَوْلَيْهِمْ . وإذا جَعَلْنَا «أيُّ الحزْبَيْنِ» موصولةً جاز أن يكونَ الفعلُ مسنداً إليه في هذه القراءةِ أيضاً كما جاز إسنادُه إليه في القراءةِ قبلها .

وقرىء^(٦) «لِيُعْلَمَ» بضمِّ الياء، والفاعلُ اللهُ تعالى، والمفعولُ الأولُ محذوفٌ، تقديرُه : لِيُعْلَمَ اللهُ النَّاسَ . و«أيُّ الحزْبَيْنِ» في موضعِ الثاني فقط، إن كانتِ عِرفانيةً، وفي موضعِ المفعولين^(٧) إن كانتِ يقينيةً .

قوله : «أَحْصَى» يجوز فيه وجهان، أحدهما : أنه أفعَلٌ تفضيلٌ . وهو خبرٌ لـ «أَيُّهُم»، و«أَيُّهُم» استفهاميةٌ . وهذه الجملةُ معلّقةٌ للعلمِ قبلها . و«لِما

(١) قال في الشواذ ٧٨ : «حكاه الأخفش» . وانظر : البحر ١٠٣/٦ .

(٢) الكشاف ٤٧٣/٢ .

(٣) البحر ١٠٣/٦ .

(٤) قال أبو حيان : «لأن الجملة إذ ذاك تكون في موضعِ الفاعلِ فكذلك لا يقوم مقام ماناب عنه» .

(٥) انظر : الدر المصون ١٣٦/١ .

(٦) البحر ١٠٣/٦ .

(٧) أي الثاني والثالث لأنها تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل إن كانت يقينية .

- الكهف -

لَبِثُوا» حال مِنْ «أَمَدًا»، لأنه لو تأخر عنه لكان نعتاً له. ويجوز أَنْ تكونَ اللامُ على بابِها من العلة، أي: لأجل، قاله أبو البقاء^(١). ويجوز أن تكونَ زائدةً، و«ما» مفعولة: إمَّا بـ «أَحْصَى» على رأي مَنْ يُعْمَلُ أَفْعَلَ التفضيل في المفعولِ به، وإمَّا بإضمارِ فعلٍ. و«أَمَدًا» مفعولُ «لَبِثُوا» أو منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ يَدُلُّ عليه أَفْعَلَ عند الجمهور، أو منصوبٌ بنفسِ أَفْعَلَ عند مَنْ يرى ذلك.

والوجه الثاني: أن يكونَ «أَحْصَى» فعلاً ماضياً. و«أَمَدًا» مفعوله، و«لِما لَبِثُوا» متعلقٌ به، أو حالٌ مِنْ «أَمَدًا» أو اللامُ فيه مزيدةٌ، وعلى هذا: فَأَمَدًا منصوبٌ بـ لَبِثُوا. و«ما» مصدريةٌ أو بمعنى الذي. واختار الأولُ - أعني كونَ «أَحْصَى» للتفضيل - / الزجاج^(٢) والتبريزي، واختار الثاني أبو علي [٥٨٦ب] والزمخشري^(٣) وابن عطية. قال الزمخشري: «فإن قلت: فما تقول فيمن جعله مِنْ أَفْعَلَ التفضيل؟ قلت: ليس بالوجهِ الشديد، وذلك أن بناءً مِنْ غيرِ الثلاثي ليس بقياسٍ، ونحو «أَعْدَى مِنَ الْجَرَبِ»^(٤) و«أفلس من ابن المُدَلَّق»^(٥) شاذٌّ، والقياسُ على الشاذِّ في غيرِ القرآنِ ممتنعٌ فكيف به؟ ولأنَّ «أَمَدًا»: إمَّا أن ينتصبَ بأفْعَلَ وأفْعَلُ لا يعملُ، وإمَّا أن ينتصبَ بـ «لَبِثُوا» فلا يَسُدُّ عليه المعنى. فإن زعمتَ أني أنصبُه بفعلٍ مضمِرٍ كما أضمرَ في قوله^(٦):

(١) الإملاء ٢/٩٩. (٢) معاني القرآن ٣/٢٧١.

(٣) الكشاف ٢/٤٧٤.

(٤) مثل عربي. انظر: مجمع الأمثال ٢/٣٩٣.

(٥) مثل عربي. ويقال: إن ابن المُدَلَّق رجل من بني عبد شمس لم يكن يجد مكاناً

يبست فيه ليلته، وأبوه وأجداده يعرفون بالإفلاس. انظر: مجمع الأمثال ٢/٤٦١.

(٦) تقدم برقم ٣٤٥.

٣١٢٩ - وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَائِمَا

فقد أبعثت المتناول، حيث آتيت أن يكون [«أحصى»] فعلاً ثم رجعت مضطراً إليه».

وناقشه الشيخ^(١) فقال: «أما دعواه أنه شاذ فمذهب سيويه خلافه، وذلك أن أفعال فيه ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقاً، ويُعزى لسيويه^(٢)، والمنع مطلقاً، وهو مذهب الفارسي، والتفصيل: بين أن تكون همزته للتعدية فيمتنع، وبين أن لا تكون فيجوز، وهذا ليست همزة فيه للتعدية. وأما قوله: «أفعل لا يعمل» فليس بصحيح لأنه يعمل في التمييز، و«أمدأ» تمييز مفعول به، كما تقول: زيد أقطع الناس سيفاً، وزيد أقطع للهام سيفاً».

قلت: الذي أحوج الزمخشري إلى عدم جعله تمييزاً مع ظهوره في بادئ الرأي عدم صحة معناه. وذلك أن التمييز شرطه في هذا الباب أن تصح نسبة ذلك الوصف الذي قبله إليه ويتصف به، ألا ترى إلى مثاله في قوله: «زيد أقطع الناس سيفاً» كيف يصح أن يسند إليه فيقال: زيد قطع سيفه، وسيفه قاطع، إلى غير ذلك. وهنا ليس الإحصاء من صفة الأمد، ولا تصح نسبته إليه، وإنما هو من صفات الحزبين، وهو دقيق.

وكان الشيخ نقل عن أبي البقاء نصبه على التمييز، وأبو البقاء لم يذكر نصبه على التمييز حال جعله «أحصى» أفعال تفضيل، وإنما ذكر ذلك حين

(١) البحر ١٠٥/٦.

(٢) ذكر سيويه في أبنية التعجب أنه يبنى من أفعال. وقد يكون حكم التفضيل في هذا الحكم التعجب عند من نسبوا لسيويه ما ينقله أبو حيان عنه. انظر: الكتاب

ذكر أنه فعلٌ ماضٍ . قال أبو البقاء^(١) : «في أحصى وجهان، أحدهما: هو فعلٌ ماضٍ ، و«أمدأ» مفعوله، و«لما لبثوا» نعتٌ له، قُدِّمَ فصار حالاً أو مفعولاً له، أي: لأجل لبثهم. وقيل: اللامُ زائدةٌ و«ما» بمعنى الذي، و«أمدأ» مفعولٌ «لبثوا» وهو خطأ، وإنما الوجهُ أن يكونَ تمييزاً والتقدير: لما لبثوه. والوجه الثاني: هو اسمٌ و«أمدأ» منصوبٌ بفعلٍ دَلَّ عليه الاسمُ انتهى. فهذا تصريحٌ بأنَّ «أمدأ» حالٌ جَعَلَهُ «أحصى» اسماً ليس تمييزاً بل مفعولاً به^(٢) بفعلٍ مقدرٍ، وأنه جعله تمييزاً عن «لبثوا» كما رأيت.

ثم قال الشيخ^(٣) : «وأما قوله^(٤) «وَأَمَّا أَنْ يُنْصَبَ»^(٥) بـ «لبثوا» فلا يُسَدُّ عليه المعنى، أي: لا يكون معناه سديداً، فقد ذهب الطبري^(٦) إلى أنه منصوبٌ بـ «لبثوا». قال ابن عطية: «وهو غيرُ متجهٍ» انتهى. وقد^(٧) يتجه: وذلك أنَّ الأمدَّ هو الغاية، ويكون عبارةً عن المدة من حيث إنَّ المدةَ غايةٌ هي أمدُ المدة^(٨) على الحقيقة، و«ما» بمعنى الذي، و«أمدأ» منصوبٌ على إسقاط الحرف، وتقديره: لما لبثوا مِنْ أمدٍ، أي: مِنْ مدةٍ، ويصيرُ «مِنْ أمدٍ» تفسيراً لما أُبْهِمَ من لفظ «ما» كقوله: «ما نَسَخُ مِنْ آيةٍ»^(٩) «ما يفتح الله للناسِ مِنْ رَحْمَةٍ»^(١٠) ولَمَّا سقط الحرفُ وصل إليه الفعلُ.

(١) الإملاء ٩٩/٢.

(٢) الأنسب أن يقول: بل مفعولٌ به.

(٣) البحر ١٠٥/٦.

(٤) أي: الزمخشري.

(٥) أي: أمدأ.

(٦) تفسير الطبري ٢٠٧/١٥.

(٧) الكلام لأبي حيان.

(٨) البحر: «إن للمدة غاية في أمد المدة» وهي أوضح.

(٩) الآية ١٠٦ من البقرة. (١٠) الآية ٢ من فاطر.

قلت: يكفيه أن يمثّل ابن عطية جعله غير متجه، وعلى تقدير ذلك فلا نُسلّم أن الطبريّ عنى نصبه بلبثوا مفعولاً به بل يجوز أن يكون عنى نصبه تمييزاً كما قاله أبو البقاء.

ثم قال^(١): «وأما قوله: «فإن زعمت^(٢) إلى آخره فنقول: لا يحتاج إلى ذلك؛ لأنّ لقائل ذلك أن يذهب مذهب الكوفيين في أنه ينصب «القوانس» بنفس «أضرب» ولذلك جعل بعض النحاة أن «أعلم» ناصب لـ «من» في قوله: «أعلم من يصل»^(٣)، وذلك لأنّ أفعل مضمّن لمعنى المصدر إذ التقدير: يزيد ضربنا القوانس على ضرب غيرنا».

قلت: هذا مذهب مرجوح، وأفعل التفضيل ضعيف ولذلك قصر عن الصفة المشبهة باسم الفاعل، حيث لم يؤنث ولم يُثن ولم يُجمع.

وإذا جعلنا «أحصى» اسماً فجوز الشيخ^(٤) في «أي» أن تكون الموصولة، و«أحصى» خبر لمبتدأ محذوف هو عائدها، وأن الضمة للبناء على مذهب سيويه^(٥) لوجود / شرط البناء وهو إضافتها لفظاً، وحذف صدر صلتها، وهذا إنما يكون على جعل العلم بمعنى العرفان، لأنه ليس في الكلام إلا مفعول واحد، وتقدير آخر لا حاجة إليه. إلا أن في إسناد «علم» بمعنى عَرَف إلى الله تعالى إشكالاً تقدّم تحريره في الأنفال^(٦) وغيرها. وإذا جعلناه فعلاً امتنع أن تكون موصولة إذ لا وجه لبنائها حينئذ وهو حسن.

[٥٨٧]

(١) البحر ٦/١٠٥.

(٢) أي: تقدير فعل مضمّر.

(٣) الآية ١١٧ من الأنعام.

(٤) البحر ٦/١٠٤.

(٥) الكتاب ١/٣٩٧ - ٣٩٨.

(٦) انظر: الدر المصون ٥/٦٣٠ لأن المعرفة تستدعي سبق جهل.

آ. (١٣) قوله: ﴿آمَنُوا بِرَبِّهِمْ﴾: فيه التفاتٌ من التكلم إلى الغيبة إذ لوجاء على نَسَقِ الكلامِ لِقيل: إنهم فتيةٌ آمنوا بنا. وقوله: «وَرِذْنَاَهُمْ» «وَرَبَطْنَا» التفاتٌ من هذه الغيبة إلى التكلم أيضاً.

آ. (١٤) قوله: ﴿إِذْ قَامُوا﴾: منصوبٌ بـ «رَبَطْنَا» والرَبَطُ استعارةٌ لتقوية قلوبهم في ذلك المكانِ الدَّخْصِ^(١).

قوله: «إِذْ» جوابٌ وجزاء، أي: لقد قلنا قولاً شَطَطاً إِنْ دَعَوْنَا مِنْ دُونِهِ إِلَهًا. وشَطَطاً في الأصل مصدرٌ، يقال: شَطَّ شَطَطاً وشَطُوطاً، أي: جَارَ وتجاوزَ حَدَّهُ، ومنه: شَطَّ في السُّومِ، وأشَطَّ، أي: جاوزَ القَدْرَ. وشَطَّ المنزلُ: بَعُدَ، من ذلك. وشَطَّتِ الجاريةُ شَطَاطاً: طالتُ، من ذلك. وفي انتصابه ثلاثةٌ أوجهٍ: مذهبُ سيبويه^(٢) النصبُ على الحال من ضميرِ مصدرِ «قلنا». الثاني: نعتٌ لمصدرٍ، أي: قولاً ذا شَطَطٍ، أو هو الشُّطَطُ نفسه مبالغةً. الثالث: أنه مفعولٌ بـ «قلنا» لتضمينه معنى الجملة.

آ. (١٥) قوله: ﴿هُؤَلَاءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا﴾: يجوز في «قومنا» أن يكونَ بدلاً أو بياناً، و«اتَّخَذُوا» هو خبرُ «هُؤَلَاءِ»، ويجوز أن يكونَ «قومنا» هو الخبرُ، و«اتَّخَذُوا» حالاً. و«اتَّخَذُوا» يجوزُ أَنْ يتعدى لواحدٍ بمعنى عَمِلُوا؛ لأنهم نَحَتُوا بأيديهم، ويجوزُ أَنْ تكونَ متعديةً لاثنتين بمعنى صَيَّرُوا، و«مِنْ دُونِهِ» هو الثاني قُدِّمَ، و«آلهة» هو الأولُ. وعلى الوجهِ الأولِ يجوزُ في «مِنْ دُونِهِ» أن يتعلَّقَ بـ «اتَّخَذُوا»، وأن يتعلَّقَ بمحذوفٍ حالاً مِنْ «آلهة» إذ لو تأخَّرَ لجاز أن يكونَ صفةً لـ «آلهة».

(١) مكان دَخْص: إذا كان مَزَلَّةً لا تثبت عليه الأقدام.

(٢) الكتاب ١١٦/١.

قوله: «لولا يأتون» تحضيض فيه معنى الإنكار. و«عليهم»، أي: على عبادتهم أو على اتّخاذهم، فحذفت المضاف للعلم به. ولا يجوز أن تكون هذه الجملة التحضيضية صفة لـ «آلهة» لفساده معنى وصناعة، لأنها جملة طلبية. فإن قلت: أضمر قولاً كقوله^(١):

٣١٣٠- جاؤوا بمذقي هل رأيت الذئب قط
لم يساعذك المعنى لفساده عليه.

آ. (١٦) قوله: ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ﴾: «إذ» منصوبٌ بمحذوف، أي: وقال بعضهم لبعض وقت اعتزالهم. وجوز بعضهم أن تكون «إذ» للتعليل، أي: فألوا إلى الكهف لاعتزالكم إياهم، وهو قول مقبول لكثته لا يصح.

قوله: «وما يعبدون» يجوز في «ما» ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون بمعنى الذي، والعائد مقدر، أي: واعتزلتم الذي يعبدونه. و«إلا الله» يجوز فيه أن يكون استثناءً متصلًا: فقد روي أنهم كانوا يعبدون الله ويشركون به غيره، ومنقطعاً: فقد روي أنهم كانوا يعبدون الأصنام فقط. والمستثنى منه يجوز أن يكون الموصول، وأن يكون عائده، والمعنى واحد.

والثاني: أنها مصدرية، أي: واعتزلتم عبادتهم، أي: تركتموها. و«إلا الله» على حذف مضاف، أي: إلا عبادة الله. وفي الاستثناء الوجهان المتقدمان.

الثالث: أنها نافية، وأنه من كلام الله تعالى، وعلى هذا فهذه الجملة

(١) تقدم برقم ٢٤٠١.

- الكهف -

معتزضةً بين أثناءِ القصّةِ وإليه ذهب الزمخشري^(١). و«إلا اللّه» استثناءٌ مفرغٌ أخبر الله عن الفتية أنّهم لا يعبدون غيره. وقال أبو البقاء^(٢): «والثالث: أنها حرفٌ نفيٌّ فيخرج في الاستثناءِ وجهان، أحدهما: هو منقطعٌ، والثاني: هو متصلٌ، والمعنى: وإذا اعتزلتموهم إلا الله^(٣) وما يعبدون إلا اللّه» قلت: فظاهرُ هذا الكلام: أن الانقطاعَ والاتصالَ في الاستثناءِ مترتبان على القولِ بكون «ما» نافيةً، وليس الأمرُ كذلك.

قوله: «مِرْفَقًا» قرأ بكسرِ الميمِ وفتحِ الفاءِ الجمهورُ. ونافع^(٤) وابنُ عامرٍ بالعكسِ، وفيهما اختلافٌ بين أهلِ اللغةِ^(٥)، فقيل: هما بمعنى واحد وهو ما يُرْفَقُ به، وليس بمصدرٍ. وقيل: هو بالكسرِ في الميمِ لليدِ، وبالفتحِ للأمرِ، وقد يُستعملُ كلُّ واحدٍ منهما موضعَ الآخرِ، حكاه الأزهري^(٦) عن ثعلبٍ. وأنشد الفراءُ جمعاً بين اللغتين في الجارحةِ^(٧):

٣١٣١- بِتُّ أَجَافِي مِرْفَقًا عَن مَرْفَقِي

/ وقيل: يُستعملان معاً في الأمرِ وفي الجارحةِ، حكاه الزجاج^(٨). [٥٨٧ب]

(١) الكشاف ٤٧٥/٢.

(٢) الإملاء ٩٩/٢.

(٣) الإملاء: إلا عبادة الله.

(٤) الإتحاف ٢/٢١٠، البحر ٦/١٠٧، النشر ٢/٣١٠، السبعة ٣٨٨، الحجة ٣١٢.

(٥) انظر: اللسان «رفق»، ومعاني القرآن للفراء ٢/١٣٦، وللزجاج ٣/٢٧٢، والبحر

١٠٧/٦.

(٦) بل حكاه في قولين عن يونس والليث. انظر: التهذيب ٩/١١٢.

(٧) لم أف عليه.

(٨) معاني القرآن ٣/٢٧٢.

- الكهف -

وحكى مكي^(١)، عن الفراء^(٢) أنه قال: «لا أعرف في الأمر ولا في اليد ولا في كل شيء إلا كسر الميم».

قلت: وتواتر قراءة نافع والشاميين يردُّ عليه. وأنكر الكسائي كسر الميم في الجارحة، وقال: لا أعرف فيه إلا الفتح وهو عكس قول تلميذه، ولكن خالفه أبو حاتم، وقال: «هو بفتح الميم: الموضع كالمسجد. وقال أبو زيد: هو بفتح الميم مصدرٌ جاء على مَفْعَلٍ». وقال بعضهم: هما لغتان فيما يُرْتَفَقُ به، فأما الجارحة فبكسر الميم فقط. وحكى عن الفراء أنه قال: «أهل الحجاز يقولون: «مَرْفَقًا» بفتح الميم وكسر الفاء فيما ارتفقت به، ويكسرون مَرْفَقَ الإنسان، والعرب بعدُ يكسرون الميم منهما جميعاً». وأجاز معاذ فتح الميم والفاء، وهو مصدرٌ كالمضرب والمقتل.

و«مِنْ أَمْرِكُمْ» متعلِّقٌ بالفعل قبله، و«مِنْ» لا ابتداءً الغاية أو للتبويض. وقيل: هي بمعنى بَدَلٍ، قاله ابن الأنباري وأنشد^(٣):

٣١٣٢- فليت لنا مِنْ ماءٍ زمزمٍ شَرِبَةً
مُبَرَّدَةً باتت على طَهْيَانِ

أي: بدلاً. ويجوز أن يكون حالاً من «مَرْفَقًا» فيتعلَّق بمحذوف.

آ. (١٧) قوله: ﴿تَزَاوَرُ﴾: قرأ^(٤) ابن عامر «تَزَوُرٌ» بزنة تَحْمُرٌ،

(١) لم ترد حكايته في المشكل والكشف.

(٢) معاني القرآن له ١٣٦/٢ عبارة قريية، وعبارة «لا أعرف غير هذا» نسبها الزجاج في معانيه للأصمعي. انظر: معاني القرآن ٢٧٢/٣.

(٣) تقدم برقم ٢٤٨٦.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٨٨، النشر ٣١٠/٢، الإتحاف ٢١١/٢، الحجة ٤١٣، التيسير ١٤٢، البحر ٢٠٧/٦، الشواذ ٧٨.

- الكهف -

والكوفيون «تَزَاوَرُ» بتخفيف الزاي، والباقون بتثقيلها. ف«تَزَوَّرُ» بمعنى تميل من الزَوَر وهو المَيْلُ، وزاره بمعنى مال إليه، وقول الزُّور: مَيْلٌ عن الحق، ومنه الأَزْوَرُ وهو المائلُ بعينه وبغيرها. قال عمر بن أبي ربيعة^(١):

٣١٣٣ - وَجَنَّبِي خَيْفَةَ الْقَوْمِ أَزْوَرُ

وقيل: تَزَوَّرُ بمعنى تَنْقَبِضُ مِنْ أَزْوَرٍ، أي: انقبض. ومنه قول عترة^(٢):

٣١٣٤ - فَازْوَرَّ مَنْ وَقَعَ الْقَنَا بَلْبَانِهِ وشكا إليّ بَعْبَرَةَ وَتَحَمَّحُمِ

وقيل: مال. ومثله قول بشر بن أبي خازم^(٣):

٣١٣٥ - يَوْمٌ بِهَا الْحِدَاةُ مِیَاهُ نَحْلٍ وفيها عن أَبَانَيْنِ أَزْوَرَارُ

أي: مَيْلٌ.

وأما «تَزَاوَرُ» و«تَزَاوَرُ»^(٤) فأصلهما تَزَاوَرُ بتاءين، فالكوفيون حذفوا إحدى التاءين، وغيرهم أَدغَم، وقد تقدّم تحقيقُ هذا في «تَظَاهَرُونَ»^(٥)

(١) تمامه وروايته في الديوان:

وَحُفِّضَ عَنِي الصَّوْتُ، أَقْبَلْتُ مِشِيَةَ الْـ حُجَابٍ وَشَخْصِي خَشِيَةَ الْحَيِّ أَزْوَرُ
وهو في ديوانه ٩٦، والقرطبي ٣٦٨/١٠، والبحر ٩٣/٦. والحجاب: الحية. وقبل البيت:

فَلَمَّا فَكَّدْتُ الصَّوْتِ مِنْهُمْ وَأَطْفَيْتُ مَصَائِحُ شَبْتُ بِالْعِشَاءِ وَأَنْوَرُ
وَوَغَابَ قُمْرُ كُنْتُ أَهْوَى غِيُوبِهِ وَرُوحَ رَعِيَانٍ وَنَوْمَ سُمْرُ

(٢) ديوانه ٢١٧، والقرطبي ٣٦٨/١٠

(٣) اللسان (أبن)، والبحر ٩٣/٦، والبيت في وصف الطعائن. وأبانان: جبلان في البادية.

(٤) لم أقف على هذا الفعل قراءة.

(٥) الآية ٨٥ من البقرة. وانظر: الدر المصون ٤٧٨/١.

و«تساءلون»^(١) ونحوهما. ومعنى ذلك الميل أيضاً.

وقرأ أبو رجاء والجحدري وابن أبي عبله وأيوب السخيتاني «تَزَوَّارٌ» بزنة تَحْمَارٌ. وعبد الله وأبو المتوكل «تَزَوَّثَرٌ» بهمزة مكسورة قبل راء مشددة، وأصلها «تَزَوَّارٌ» كقراءة أبي رجاء ومن معه، وإنما كره الجمع بين الساكنين، فأبدل الألف همزة على حدِّ إبدالها في «جَانٌّ»^(٢) و«الضَّالِّينَ»^(٣). وقد تقدّم تحقيقه أول هذا التصنيف آخر الفاتحة^(٤).

و«إِذَا طَلَعَتْ» معمولٌ لـ «تَرَى» أول «تَزَاوَرٌ»، وكذا «إِذَا غَرَبَتْ» معمولٌ للأول أو للثاني وهو «تَقْرِضُهُمْ». والظاهرُ تمحُّضه للظرفية، ويجوزُ أَنْ تكونَ شرطيةً.

ومعنى «تَقْرِضُهُمْ»: تَقَطَّعَهُمْ لَا تَقَرَّبَهُمْ، لِأَنَّ الْقَرْضَ الْقَطْعُ، مِنْ الْقَطِيعَةِ وَالصَّرْمِ. قال ذو الرمة^(٥):

٣١٣٦- إِلَى ظُعْنٍ يَقْرِضُنَ أَقْوَاظَ مُشْرِفٍ شِمَالاً، وَعَنْ أَيْمَانِهِنَّ الْفَوَارِسُ

والقَرْضُ: الْقَطْعُ. وتقدّم تحقيقه في البقرة^(٦). وقال الفارسي: «معنى تَقْرِضُهُمْ: تُعْطِيهِمْ مِنْ ضَوْئِهَا شَيْئاً ثُمَّ تَزُولُ سَرِيعاً كَالْقَرْضِ يُسْتَرَدُّ». وقد ضَعَّفَ قَوْلُهُ بِأَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقْرَأَ «تَقْرِضُهُمْ» بِضَمِّ التَّاءِ لِأَنَّهُ مِنْ أَقْرَضَ.

(١) الآية ١ من النساء. وانظر: الدر المصون ٥٥٣/٣.

(٢) الآية ٣٩ من الرحمن. وهي قراءة الحسن وعمرو بن عبيد. البحر ١٩٥/٨، والإتحاف ٥١٠/٢.

(٣) الآية ٧ من الفاتحة. وهي قراءة أبي أيوب السخيتاني. الدر ٧٤/١.

(٤) انظر: الدر المصون ٧٤/١.

(٥) ديوانه ١١٢٠/٢، والبحر ٩٣/٦، والقرطبي ٣٥٠/١٠، ومشرف والفوارس: موضعان. والقَوْزُ: كتيب الرمل المستدير.

(٦) انظر: الدر المصون ٥١١/٢.

- الكهف -

وقرىء^(١) «يَقْرِيهِمْ» بالياء مِنْ تَحْتُ، أي: الكهف، وفيه مخالفةٌ بين الفعلين وفاعلهما، فالأولى أن يعودَ على الشمس ويكون كقوله^(٢):

٣١٣٧ - ولا أرضَ أَبْقَلَ يُقَالُهَا

وهو قولُ ابنِ كَيْسَانَ.

و«ذات اليمين» و«ذات الشمال» ظرفا مكانٍ بمعنى جهةِ اليمينِ وجهةِ الشمالِ.

قوله: «وهم في فَجْوَةٍ مِنْهُ» جملةٌ حاليةٌ، أي: نفعَلُ هذا مع اتساعِ مكانِهِمْ، وهو أعجبٌ لحالِهِمْ، إذ كان ينبغي أن تصيِّبَهُم الشمسُ لِاتساعِهِ. والفَجْوَةُ: المُتَّسِعُ، من الفَجَا، وهو تباعدُ ما بين الفَخِذَيْنِ^(٣). يقال: رجلٌ أَفَجَى وامرأةٌ فَجَوَاءٌ، وجمع الفَجْوَةِ فِجَاءٌ كَقَصْعَةٍ وَقِصَاعٍ.

قوله: «ذلك» مبتدأٌ مُشارٌ به إلى جميعِ ما تقدم مِنْ حديثِهِمْ. و«من آياتِ الله» الخبرُ. ويجوز أن يكونَ «ذلك» خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: الأمرُ ذلك. و«من آياتِ الله» حالٌ.

آ. (١٨) قوله: ﴿أَيْقَاطًا﴾: جمعُ «يَقُظُ» بضم القاف، ويُجمع على يقَاط. وَيَقُظُ وأيقَاط كعَضُدٍ وأعْضَادٍ، وَيَقُظُ وَيَقَاطُ كَرَجُلٍ وِرْجَالٍ. وظاهرُ كلامِ الزمخشري^(٤) أنه يقال: «يَقِظُ» بالكسر، لأنه قال: «وأيقَاط جمعُ «يَقِظُ» كأنكادٍ في «نَكَدٍ». واليَقِظَةُ: الانتباهُ ضدُّ النومِ.

(١) القرطبي ٣٦٩/١٠، البحر ١٠٨/٦.

(٢) تقدم برقم ٢٨٣.

(٣) انظر: اللسان «فجا».

(٤) الكشاف ٤٧٥/٢.

- الكهف -

والرُقود: جمع راقِد كقاعِد وقُعود، ولا حاجة إلى إضمار شيء كما قال بعضهم: إنَّ التقدير: لورأيتهم لحسبتهم أيقاظاً.

قوله: «وَنُقَلِّبُهُمْ» قرأ العامة «نُقَلِّبُهُمْ» مضارعاً مسنداً للمعظم نفسه. وقرئ^(١) كذلك بالياء من تحت، أي: الله أو المَلَك. وقرأ الحسن: «يُقَلِّبُهُمْ» بالياء من تحت ساكنِ القافِ مخففِ اللام، وفاعله كما تقدّم: إمَّا اللهُ أو المَلَك.

وقرأ أيضاً «وَتَقَلِّبُهُمْ» بفتح التاء وضمّ اللامِ مشددةً مصدرَ تَقَلَّبَ، كقوله: «وَتَقَلَّبُكَ فِي السَّاجِدِينَ»^(٢) ونصبِ الباء. وخرّجه أبو الفتح^(٣) على إضمارِ فعلٍ، أي: وترى تَقَلِّبُهُمْ أو نشاهدُ. وروى عنه أيضاً رفعُ الباءِ على الابتداء، والخبرُ الظرفُ بعده. ويجوز أن يكونَ محذوفاً، أي: آيةٌ عظيمة. / وقرأ عكرمة^(٤) «وَتَقَلِّبُهُمْ» بتاءِ التانيثِ مضارعٌ «قَلَّبَ» مخففاً، وفاعله ضميرُ الملائكةِ المدلولِ عليهم بالسياق.

[٥٨٨]

قوله: «وَكَلِّبُهُمْ» العامة على ذلك. وقرأ^(٥) جعفر الصادق «كالبهم»، أي: صاحبُ كلِّبهم، كلابين وتامر. ونقل أبو عمر الزاهدُ غلامُ ثعلب «وكالبهم» بهمزة مضمومة اسمُ فاعلٍ مِنْ كَلَّأَ يَكْلَأُ، أي: حَفِظَ يَحْفَظُ.

و«باسِط» اسمُ فاعلٍ ماضٍ، وإنما عمِلَ على حكاية الحال. والكسائيُّ

(١) انظر في قراءتها: المحتسب ٢/٢٦، البحر ٦/١٠٩، الكشاف ٢/٤٧٥، الإتحاف

٢/٢١١، الشواذ ٧٨.

(٢) الآية ٢١٩ من الشعراء.

(٣) المحتسب ٢/٢٦.

(٤) نسبها في الإتحاف ٢/٢١١ إلى الحسن.

(٥) البحر ٦/١٠٩.

يُعمله وَيَسْتَشْهَدُ بِالآيَةِ (١).

وَالْوَصِيدُ: الباب. وقيل: العتبة. وقيل: الصعيد والتراب. وقيل:
الفناء. وأنشد (٢):

٣١٣٨- بأرضِ فضاءٍ لا يُسَدُّ وَصِيدُهَا عَلِيٌّ وَمَعْرُوفِي بِهَا غَيْرُ مُنْكَرِ

والعامةُ على كسرِ الواوِ مِنْ «لَوْ أَطْلَعْتَ» على أصلِ التقاءِ الساكنين.
وقراها (٣) مضمومةً أبو جعفر وشيبةٌ ونافعٌ وابنُ وثابٍ والأعمشُ تشبيهاً بواوِ
الضمير، وتقدّم تحقيقه.

قوله: «فِراراً» يجوزُ أَنْ يَكُونَ منصوباً على المصدرِ مِنْ معنى الفعلِ
قبله، لأنَّ التولِّيَّ والفِرارَ مِنْ وادٍ واحدٍ. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ مصدرًا في موضعِ الحالِ،
أي: فآراً، وتكونُ حالاً مؤكدةً، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ مفعولاً له.

قوله: «رُعْباً» مفعولٌ ثانٍ. وقيل: تمييز. وقرأ (٤) ابنُ كثيرٍ ونافعٌ
«لَمُلَّتْ» بالتشديدِ على التثنية. وأبو جعفر وشيبةٌ كذلك إلا أنه بإبدالِ الهمزةِ
ياءً. والزُّهري بتخفيف اللامِ والإبدالِ، وهو إبدالٌ قياسيٌّ. وتقدّم الخلافُ في
الرعبِ في آلِ عمران (٥).

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ١٠٤٣/٢.

(٢) يُنسب البيت لزهير، وليس في ديوانه، ونسبه القرطبي ٣٥١/١٠ إلى عبد بن وهب
العبيسي. ونسبه في الزاهر إلى الأخطل وليس في ديوانه. وهو في الماوردي
٤٧١/٢، والبحر ٩٣/٦.

(٣) الإتحاف ٢/٢١١، البحر ٦/١٠٩، القرطبي ٣٧٣/١٠.

(٤) انظر في قراءتها: السبعة ٣٨٩، الحجة ٤١٣، الإتحاف ٢/٢١١، والبحر
١١٠/٦، والنشر ٣١٠/٢، التيسير ١٤٣.

(٥) قرأ ابن عامر والكسائي بضم العين والباقون بالإسكان. انظر: الدر المصون
٤٣٤/٣.

آ. (١٩) قوله: ﴿وَكذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ﴾: الكاف نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، أي: كما أُنمناهم تلك النومة كذلك بعثناهم اذكاراً بقدرته. والإشارة بـ «ذلك» إلى المصدر المفهوم من قوله «فَصَرَبْنَا»، أي: مثل جعلنا إنامتهم هذه المدة المتطاولة آيةً جعلنا بعثهم آيةً. قاله الزجاج (١) والزمخشري (٢).

قوله: «ليتساءلوا» اللام متعلقة بالبعث، فقيل: هي للضرورة، لأنَّ البعث لم يكن للتساؤل. قاله ابن عطية. والصحيح أنها على بابها من السبية.

قوله: «كم ليشتم» «كم» منصوبة على الظرف، والمُمَيِّزُ محذوفٌ، تقديره: كم يوماً، لدلالة الجواب عليه. و«أو» في قوله: «أوبعض يوم» للشك فيهم، وقيل: للتفصيل، أي: قال بعضهم كذا وبعضهم كذا.

قوله: «بورقكم» حال من «أحدكم»، أي: مصاحباً لها، وملتبساً بها. وقرأ (٣) أبو عمرو وحمره وأبو بكر بفتح الواو وسكون الراء والفك. وباقي السبعة بكسر الراء، والكسر هو الأصل، والتسكين تخفيف كـ «نَبَق» (٤) في نَبَق. وحكى الزجاج (٥) كسر الواو وسكون الراء وهو نقلٌ، وهذا كما يقال: كَبِدٌ وكَبْدٌ وكَبْدٌ.

(١) لم يرد في كتابه «معاني القرآن».

(٢) الكشاف ٤٧٦/٢.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٨٩، التيسير ١٤٣، النشر ٣١٠/٢، البحر ١١٠/٦، الحجة ٤١٣، الإتحاف ٢١٢/٢.

(٤) النبق: شجر بعينه.

(٥) معاني القرآن ٢٧٥/٣.

وقرأ أبو رجاء وابن محيصة^(١) كذلك^(٢)، إلا أنه بإدغام القاف .
واستضعفوها من حيث الجمع بين ساكنين على غير حَدَيْهِمَا وقد تقدّم لك في
المتواتر ما يشبه هذه من نحو «نِعْمًا»^(٣) «ولا تَعُدُّوا في السَّبْتِ»^(٤) . . . (٥)
وروي عن ابن محيصة أنه لما أدغم كسرَ الراءِ فراراً مما ذكّرت .

وقرأ أمير المؤمنين^(٦) «بوارِقكم» اسمَ فاعلٍ، أي: صاحب وِرْقٍ
ك «لاين». وقيل: هو اسمُ جمعٍ كجامِلٍ وياقر^(٧).

والوَرِقُ: الفِضَّةُ المضروبةُ. وقيل: الفضةُ مطلقاً. ويقال لها: «الرَّقَّةُ»
بحدفِ الفاء^(٨). وفي الحديث: «في الرَّقَّةِ رُبْعُ العُشْرِ»^(٩) وجمعت شدوذاً
جمَعَ المذكَرِ السالمِ، قالوا: «حُبُّ الرَّقِيْنِ يَغْطِي أَفْنَ الأَفِينِ»^(١٠).

(١) ثمة روايتان عن ابن محيصة:

الأولى بكسر الواو وسكون الراء مع إدغام القاف في الكاف، فتصير كافاً خالصة.

والثانية: بكسر الواو والراء والإدغام.

انظر: البحر ١١٠/٦ - ١١١.

(٢) كذلك: أي بكسر الواو وسكون الراء كما في حكاية الزجاج.

(٣) من قوله تعالى: «إن تبدوا الصدقات فنعمًا هي» حيث روي إسكان العين عن

أبي عمرو. انظر: الدر المصون ٦٠٩/٢، من الآية ٢٧١ من البقرة.

(٤) وهي رواية قالون. انظر: الدر ١٤١/٤، من الآية ١٥٤ من النساء.

(٥) كلمات لم أتيناها.

(٦) وهو علي بن أبي طالب رضي الله عنه كما في البحر ١١١/٦.

(٧) الجامل: جماعة من الإبل. والجامل والباقر اسما جمع لأنهما لم يكونا على وزن

خاص بالجموع.

(٨) انظر: اللسان (ورق).

(٩) لم أقف على تخريجه.

(١٠) مثل شرحه في اللسان بقوله: «معناه أن المال يغطي العيوب». وانظر: شرح الأبيات

للفارسي ٤٠٦.

- الكهف -

قوله: أَيُّهَا أَزْكَى: يجوز في «أَيَّ» أن تكون استفهامية، وأن تكون موصولة. وقد عرفت ذلك مما تقدم لك في قوله: «أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا»^(١) فالعمل واحد. ولا بد من حذف: «أَيُّ أَهْلِهَا أَزْكَى». وطعاماً: تمييز. وقيل: لا حذف، والضمير عائد على الأفعلة المدلول عليها من السياق.

قوله: «وَلَيْتَلَطَّفُ» قرأ^(٢) العامة بسكون لام الأمر، والحسن^(٣) بكسرها على الأصل. وقتيبة الميال^(٤) «وَلَيْتَلَطَّفُ» مبنياً للمفعول. وأبو جعفر وأبو صالح وقتيبة «وَلَا يَشْعُرْنَ»^(٥) بفتح الياء وضم العين، «أحد» فاعل به.

آ. (٢٠) قوله: ﴿إِنَّهُمْ﴾: هذا الضمير يجوز أن يعود على «أحد» لأنه في معنى الجمع، وأن يكون عائداً على «أهل» المضاف لضمير المدينة^(٦)، قاله الزمخشري^(٧). ويجوز أن يعود على قومهم لدلالة السياق عليهم. وقرأ^(٨) زيد بن علي «يُظْهِرُوا» مبنياً للمفعول و«إذن» جواب وجزاء، أي: إن ظهروا فلن تفلحوا.

آ. (٢١) قوله: ﴿وَكَذَلِكَ أَعْتَرْنَا﴾: أي: وكما أنمناهم وبعثناهم أعترننا، أي: أطلعنا. وقد تقدم الكلام على مادة «عثر» في المائة^(٨)

(١) الآية ٧ من الكهف.

(٢) البحر ١١١/٦.

(٣) لم أقف على ترجمته. وانظر في هذه القراءة: البحر ١١١/٦.

(٤) البحر ١١١/٦.

(٥) سبق في إعراب قوله «أَيُّهَا أَزْكَى» أن ثمة حذفاً والتقدير: أَيُّ أَهْلِهَا أَزْكَى، وقد ورد قوله تعالى «فليُنظَر أَيُّهَا أَزْكَى» بعد قوله «إلى المدينة».

(٦) الكشاف ٤٧٧/٢.

(٧) البحر ١١١/٦.

(٨) انظر: الدر المصون: ٤٧٠/٤.

- الكهف -

و «لِيَعْلَمُوا» متعلقٌ بِأَعْتَرْنَا. والضمير: قيل: يعود على مفعول «أَعْتَرْنَا» المحذوفٍ تقديره: أَعْتَرْنَا النَّاسَ. وقيل: يعود على أهل الكهف.

قوله: «إِذْ يَتَنَازَعُونَ» يجوز أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ «أَعْتَرْنَا» أَوْ لِيَعْلَمُوا، أَوْ لِمَعْنَى «حَقٌّ»^(١) أَوْ «وَعْدٌ» عِنْدَ مَنْ / يَتَّسِعُ فِي الظرف. وَأَمَّا مَنْ لَا يَتَّسِعُ، [٥٨٨ب] فلا يجوز الإخبارُ عن الموصولِ قبل تمامِ صَلَاتِهِ^(٢).

قوله: «بُنْيَانًا» يجوز أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِهِ، جَمَعَ بُنْيَانَةً^(٣)، وَأَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا.

قوله: «رَبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ» يجوز أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ الْبَارِي تَعَالَى، وَأَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ الْمُتَنَازِعِينَ فِيهِمْ.

قوله «عَلَبُوا» قرأ^(٤) عيسى الثقفى والحسن بضم الغين وكسر اللام.

آ. (٢٢) قوله: ﴿سَيَقُولُونَ﴾: قيل: إنما أتى بالسَّيْنِ فِي هَذَا لِأَنَّ فِي الْكَلَامِ طَبِئًا وَإِذْمَاجًا تَقْدِيرُهُ: فَإِذَا أَجَبْتَهُمْ عَنْ سَوَالِهِمْ عَنْ قِصَّةِ أَهْلِ الْكَهْفِ فَسَأَلَهُمْ عَنْ عَدِيدِهِمْ فَإِنَّهُمْ سَيَقُولُونَ. وَلَمْ يَأْتِ بِهَا فِي بَاقِيَةِ الْأَفْعَالِ لِأَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَا فِيهِ السَّيْنُ فَأُعْطِيَتْ حُكْمَهُ مِنَ الْاِسْتِقْبَالِ.

(١) من قوله «أَنْ وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا».

(٢) إِذَا قَدَّرْنَا تَعْلُقَ «إِذْ» بِـ «وَعْدٌ» فَإِنَّا نَكُونُ قَدْ أَخْبَرْنَا عَنِ الْمَوْصُولِ «أَنَّ» قَبْلَ تَمَامِ صَلَاتِهِ حَيْثُ إِنْ خَبِرَ «أَنَّ» قَدْ وَرَدَ وَهُوَ «حَقٌّ» قَبْلَ قَوْلِهِ «إِذْ» الَّذِي هُوَ مِنْ تَمَامِ الْمَوْصُولِ.

(٣) نقله الراغب في المفردات ٦٢.

(٤) الإتحاف ٢/٢١٢، البحر ٦/١١٣.

وقرأ^(١) ابنُ محيِصن «ثلاثٌ» بإدغامِ التاءِ المثلثةِ في تاءِ التانيثِ لقربِ مَخْرَجَيْهِمَا، ولأنهما مهموسان، ولأنهما بعد ساكنٍ معتلٍّ.
قوله: «رابعُهُم كُلُّهُم» الجملةُ في محلِّ رفعٍ صفةٌ لـ «ثلاثة».

قوله: «خَمْسَةٌ» قرأ^(٢) ابنُ كثيرٍ في روايةٍ بفتحِ الميمِ، وهي لغةٌ كعَشْرَةٍ. وقرأ^(٣) ابنُ محيِصن بكسرِ الخاءِ والميمِ، وبإدغامِ التاءِ في السينِ، يعني تاءَ «خمسَةٍ» في سينِ «سادسَهُم» وهي قراءةٌ ثَقِيلَةٌ جداً، تتوالى كسرتانِ وثلاثُ سيناتٍ، ولا أظنُّ مثلَ هذا إلا غلطاً على مثله. ورُوِيَ عنه إدغامُ التنوينِ في السينِ مِنْ غيرِ غُنَّةٍ.

و «ثلاثةٌ» و «خمسَةٌ» و «سبعةٌ» إخبارٌ لمبتدأٍ مضمَرٍ، أي: هم ثلاثةٌ، وهم خمسَةٌ، وهم سبعةٌ. وما بعد «ثلاثةٌ» و «خمسَةٌ» من الجملةِ صفةٌ لهما، كما تقدَّم. ولا يجوزُ أَنْ تكونَ الجملةُ حالاً لعدمِ عاملٍ فيها، ولا يجوزُ أَنْ يكونَ التقديرُ: هؤلاء ثلاثةٌ، وهؤلاء خمسَةٌ، ويكونَ العاملُ اسمَ الإشارةِ أو التثنيةِ. قال أبو البقاء^(٤): «لأنها إشارةٌ إلى حاضرٍ، ولم يُشيروا إلى حاضرٍ».

قوله: «رَجْماً بِالْغَيْبِ» فيه أربعةٌ أوجهٍ، أحدها: أنه مفعولٌ مِنْ أَجله؛ يقولون ذلك لأجل الرمي بالغَيْبِ. والثاني: أنه في موضعِ الحالِ، أي:

-
- (١) المحتسب ٢٦/٢، البحر ١١٣/٦.
 - (٢) المحتسب ٢٧/٢، البحر ١١٤/٦. وفي رواية حسن بن محمد عن شبيل. قال ابن جني «لم يُحْرَكْ ميم خمسَةٍ إلا عن سماع».
 - (٣) الإتحاف ٢١٢/٢، البحر ١١٤/٦.
 - (٤) الإملاء ١٠٠/٢.

- الكهف -

ظانين . والثالث : أنه منصوبٌ بـ «يقولون» لأنه بمعناه . والرابع : أنه منصوبٌ بمقدّرٍ مِنْ لفظه ، أي : يَرْجُمُونَ بذلك رَجْماً .

والرَّجْمُ في الأصل : الرَّمْيُ بالرَّجَامِ وهي الحِجَارَةُ الصَّغَارُ ، ثم عُبرَ به عن الظَّنِّ . قال زهير^(١) :

٣١٣٩ - وما الحربُ إلا ما عَلِمْتُمْ ودُقْتُمْ

وما هو عنها بالحديثِ المُرْجَمِ

أي : المَظْنُونِ .

قوله : «وثامِنُهُمْ» في هذه الواوِ أوجهٌ ، أحدها : أنها عاطفةٌ ، عَطَفَتْ^(٢) هذه الجملة على جملة قوله «هم سبعة» فيكونون قد أخبروا بخبرين ، أحدهما : أنهم سبعة رجالٍ على البتِّ . والثاني أن ثامنهم كلبهم ، وهذا يُؤدِّنُ بأن جملة قوله «وثامنهم كلبهم» مِنْ كلام المتنازِعِينَ فيهم . الثاني : أن الواوِ للاستئناف ، وأنه مِنْ كلامِ الله تعالى أخبر عنهم بذلك . قال هذا القائلُ : وجيءَ بالواوِ لتعطي انقطاعَ هذا ممَّا قبله . الثالث : أنها الواوِ الداخلة على الصفة تأكيداً ، ودلالة على لَصِقِ الصفة بالموصوفِ . وإليه ذهب الزمخشري^(٣) ، ونظَّره بقوله : «مِنْ قَرِيَةٍ إِلا ولها كتابٌ معلوم»^(٤) .

ورَدَّ الشيخ^(٥) عليه : بأن أحداً من النحاة لم يُقله ، وقد تقدّم القول في

ذلك^(٦) .

(١) تقدم برقم ٥ .

(٢) الأصل «عطف» وهو سهو .

(٣) الكشاف ٤٧٩/٢ .

(٤) الآية ٤ من الحجر .

(٥) البحر ١١٥/٦ .

(٦) انظر : الورقة ٥٤١هـ .

الرابع: أن هذه تُسَمَّى واو الثمانية، وأن لغة قريش إذا عدُّوا يقولون: خمسة ستة سبعة وثمانية تسعة، فيدخلون الواو على عقد الثمانية خاصة. ذكر ذلك ابن خالويه^(١) وأبو بكر راوي عاصم. قلت: وقد قال ذلك بعضهم في قوله تعالى: «وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا»^(٢) في الزمر فقال: دخلت في أبواب الجنة لأنها ثمانية، ولذلك لم يُحَأ بها في أبواب جهنم لأنها سبعة وسيأتي هذا إن شاء الله.

وقرئ: «كالبهم»^(٣)، أي: صاحب كلهم. ولهذه القراءة قدر بعضهم في قراءة العامة: وثامنهم صاحب كلهم.

وثلاثة وخمسة وسبعة مضافة لمعدودٍ محذوفٍ فقدَّره الشيخ^(٤): ثلاثة أشخاص، قال: «وإنما قدرنا أشخاصاً لأن رابعهم اسم فاعلٍ أضيف إلى الضمير، والمعنى: أنه ربَّعهم، أي: جعلهم أربعة، وصيرهم إلى هذا العدد، فلو قدرناه رجالاً استحال أن يُصير ثلاثة رجالٍ أربعة لاختلاف الجنسين». وهو كلامٌ حسنٌ.

وقال أبو البقاء^(٥): «ولا يعمل اسمُ الفاعلِ هنا لأنه ماضٍ». قلت: يعني أن رابعهم فيما مضى، فلا يعمل النصب تقديرًا، والإضافة منحضة. وليس كما زعم فإنَّ المعنى على: يصير الكلبُ لهم أربعة، فهو ناصبٌ تقديرًا، وإنما عملٌ وهو ماضٍ للحكاية الحالِ كباسط^(٦).

(١) انظر: الجنى الداني ١٦٧.

(٢) الآية ٧٣ من الزمر.

(٣) البحر ١١٤/٦.

(٤) البحر ١١٤/٦.

(٥) الإملاء ١٠٠/٢.

(٦) من الآية ١٨.

آ. / (٢٤) قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾: قال أبو البقاء^(١): «في [٥٨٩] المستثنى منه ثلاثة أوجه، أحدها: هو مِنَ النَّهْيِ. والمعنى: لا تقولن: أفعل غداً، إِلَّا أَنْ يُؤَدِّنَ لَكَ فِي الْقَوْلِ. الثاني: هو من «فاعل»، أي: لا تقولن إني فاعلٌ غداً حتى تَقْرِنَ به قولَ «إِنْ شَاءَ اللَّهُ»^(٢). والثالث: أنه منقطع. وموضع «أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ» نصبٌ على وجهين، أحدهما على الاستثناء، والتقدير: لا تقولن ذلك في وقتٍ إلا وقتَ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ، أي: يَأْذَنُ، فحذف الوقتَ وهو مُرَادٌ. والثاني: هو حالٌ والتقدير: لا تقولن أفعل غداً إلا قائلًا: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وحذف القولَ كثيرٌ، وجعل قوله إلا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ في معنى: إِنْ شَاءَ اللَّهُ وهو مِمَّا حُمِلَ عَلَى الْمَعْنَى. وقيل: التقدير إلا بَأَنْ يَشَاءَ اللَّهُ، أي: إلا ملتبساً بقول: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ».

قلت: قد ردَّ الزمخشري^(٣) الوجهَ الثاني، فقال: «إِلَّا أَنْ يَشَاءَ» متعلقٌ بالنهي لا بقوله «إِنِّي فَاعِلٌ» لأنه لو قال: إني فاعلٌ كذا إلا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ كان معناه: إلا أَنْ تَعْتَرِضَ مَشِيئَةُ اللَّهِ دُونَ فِعْلِهِ، وذلك ممَّا لا مَدْخَلَ فِيهِ لِلنَّهْيِ». قلت: يعني أَنْ النهي عن مثل هذا المعنى لا يَحْسُنُ.

ثم قال: «وتعلُّقه بالنهي مِنْ وجهين، أحدهما: ولا تقولن ذلك القول إلا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ أَنْ تَقُولَهُ بَأَنْ يَأْذَنَ لَكَ فِيهِ. والثاني: ولا تقولنهُ إلا بَأَنْ يَشَاءَ اللَّهُ، أي: إلا بمشيئته، وهو في موضع الحال، أي: ملتبساً بمشيئة الله قائلًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وفيه وجهٌ ثالث: وهو أَنْ يَكُونَ «إِلَّا أَنْ يَشَاءَ» في معنى كلمة تأييد كأنه قيل: ولا تقولنهُ أبداً، ونحوه: «وما يكون لنا أن نعودَ فيها إلا

(١) الإملاء ١٠١/٢.

(٢) وهو قول الأخفش في معانيه ٣٩٥ قال: «أي إلا أن تقول: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. فأجزأ من ذلك هذا. وكذلك إذا طال الكلام أجزأ فيه شبيهه بالإيماء لأن بعضه يدل على

(٣) الكشاف ٤٧٩/٢.

بعض».

أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا»^(١) لَأَنْ عَوَدَهُمْ فِي مِلَّتِهِمْ مِمَّا لَمْ يَشَأِ اللَّهُ».

وهذا الذي ذكره الزمخشريُّ قد رَدَّهُ ابنُ عطية بعد أن حكاه عن الطبري^(٢) وغيره ولم يُوضِّح وجه الفساد.

وقال الشيخ^(٣): «وإلا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ استثناء لا يمكن حَمْلُهُ على ظاهره، لأنه يكون داخلاً تحت القول فيكون من المقول، ولا ينهاه الله أَنْ يقول: إني فاعل ذلك غداً إلا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ، لأنه كلامٌ صحيحٌ في نفسه لا يمكن أَنْ يَنْهَى عنه، فاحتيج في تأويل هذا الظاهر إلى تقدير. فقال ابن عطية: «في الكلام حَذْفٌ يَقْتَضِيهِ الظاهرُ، وَيُحَسِّنُهُ الإيجازُ، تَقْدِيرُهُ: إلا أَنْ تقول: إلا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ، أو إلا أَنْ تقول: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. والمعنى: إلا أَنْ تَذْكَرَ مَشِيئَةَ اللَّهِ، فليس «إلا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ» من القول الذي نَهَى عنه».

آ. (٢٥) قوله: ﴿ثَلَاثَ مِئَةِ سَنِينَ﴾: قرأ^(٤) الأخوان بإضافة «مِئَةٍ» إلى سنين. والباقون بتنوين «مِئَةٍ». فأما الأولى فأوقع فيها الجمع موقع المفرد كقوله: «بالأخسرين أعمالاً»^(٥). قاله الزمخشري^(٦) يعني أنه أوقع «أعمالاً» موقع «عملاً». وقد أنحى أبو حاتم على هذه القراءة ولا يُلْتَفَتُ إليه. وفي مصحف عبد الله «سَنَةً» بالإنفراد. وبها قرأ أبي. وقرأ الضحاك «سُنُونَ» بالنواو على أنها خبرٌ مبتدأ مضمرة، أي: هي سُنُونَ.

(١) الآية ٨٩ من الأعراف.

(٢) تفسير الطبري ٢٢٨/١٥.

(٣) البحر ١١٥/٦.

(٤) انظر في قراءات الآية: السبعة ٣٩٠، التيسير ١٤٣، الحجة ٤١٤، النشر ٣١٠/٢،

الكشاف ٤٨١/٢، البحر ١١٧/٦، الإنحاف ٢١٢/٢.

(٥) الآية ١٠٣ من الكهف.

(٦) الكشاف ٤٨١/٢.

- الكهف -

وأما الباقون، فلما لم يَرَوْا إضافة «مِثَّة» إلى جمع نَوْنُوا، وجعلوا «سِنين» بدلاً مِنْ «ثلثمئة» أو عطفَ بيان. ونَقَلَ أبو البقاء^(١) أنه بدلٌ مِنْ «مِثَّة» لأنها في معنى الجمع. ولا جائزُ أَنْ يكونَ «سِنين» في هذه القراءة مميّزاً، لأنَّ ذلك إنما يجيء في ضرورةٍ مع إفراد التمييز، كقوله^(٢):

٣١٤٠- إذا عاش الفَتَى مِثَّينَ عاماً [فقد] ذَهَبَ اللَّذائِدَةُ والفَتَاءُ

قوله: «تَسَعاً»، أي: تسع سنين، حَذَفَ المُمَيِّزُ لدلالة ما تقدَّم عليه، إذ لا يُقال: عندي ثلثمئة درهم وتسعة، إلا وأنت تعني: تسعة دراهم، ولو أَرَدْتَ ثياباً ونحوها لم يَجُزْ لأنه إلغَاؤُ. و«تَسَعاً» مفعولٌ به. وازداد: افتعل، أُبْدِلَتِ التاءُ دالاً بعد الزاي، وكان متعدياً لاثنين نحو: «وزدناهم هُدًى»^(٣)، فلما بُني على الافتعال نَقَصَ واحداً.

وقرأ^(٤) الحسن وأبو عمرو في رواية «تَسَعاً» بفتح التاء كعَشْر.

آ. (٢٦) قوله: ﴿أَبْصِرْ بِهِ﴾: صيغةٌ تعجبٍ بمعنى ما أبصره، على سبيل المجاز، والهَاءُ لِلَّهِ تعالى. وفي مثل هذا ثلاثة مذاهب: الأصحُّ أنه بلفظ الأمر ومعناه الخبر، والباءُ مزيدةٌ في الفاعل إصلاحاً للفظ. والثاني: أنَّ الفاعلَ ضميرُ المصدر. والثالث: أنه ضميرُ المخاطبِ، أي: أَوْقِعْ أيها المخاطبُ. وقيل: هو أمرٌ حقيقةٌ لا تعجبٌ، وأن الهَاءَ تعودُ على الهدى المفهوم من الكلام.

(١) الإملاء ١٠١/٢.

(٢) البيت للربيع بن ضبع أو يزيد بن ضبة. وهو في الكتاب ١٠٦/١، واللسان (فتا)، والعيني ٤٨١/٤، وابن يعيش ٢١/٦.

(٣) الآية ١٣ من الكهف.

(٤) الإتحاف ٢١٣/٢، البحر ١١٧/٦، القرطبي ٣٨٧/١٠.

- الكهف -

وقرأ^(١) عيسى : «أَسْمَعُ» و«أَبْصَرَ» فعلاً ماضياً، والفاعلُ اللهُ تعالى، وكذلك الهاءُ في «به»^(٢)، أي : أبصرَ عباده وأسمعهم .

قوله : «مَنْ وَلِيٌّ» يجوزُ أَنْ يَكُونَ فاعلاً^(٣)، وَأَنْ يَكُونَ مبتدأً .

قوله : «وَلَا يُشْرِكُ»، قرأ^(٤) ابن عامرُ بالتاءِ والجزم، أي : وَلَا تُشْرِكُ أَنْتِ أَيُّهَا الْإِنْسَانُ . والباقونُ بالياءِ من تحُتُ ورفعِ الفعلِ، أي : وَلَا يُشْرِكُ اللهُ فِي حَكْمِهِ أَحَدًا، فَهُوَ نَفِيٌّ مَحْضٌ .

وقرأ مجاهدُ : «وَلَا يُشْرِكُ» بالتاءِ من تحُتُ والجزم .

قال يعقوبُ : «لَا أَعْرِفُ وَجْهَهُ» . قلتُ : وَجْهَهُ أَنْ الْفَاعِلُ ضَمِيرُ الْإِنْسَانِ، أَضْمِرُ لِلْعِلْمِ بِهِ .

[٥٨٩ب] والضميرُ في قوله / «مالهم» يعودُ على معاصري رسولِ اللهِ ﷺ . قال ابن عطية : «وتكون الآيةُ اعتراضاً بتهديد» . كأنه يعني بالاعتراضِ أنهم ليسوا ممن سبقَ الكلامُ لأجلهم، ولا يريد الاعتراضَ الصناعي .

آ . (٢٨) قوله : ﴿وَاصِرٍ نَفْسِكَ﴾ : أي : احسبها وثبتتها، قال أبو ذؤيب^(٥) :

٣١٤١ - فَصَبَرْتُ عَارِفَةً لِدَلِكِ حُرَّةٌ تَرُسُو إِذَا نَفْسُ الْجَبَانِ تَطَلَّعُ

(١) البحر ١١٧/٦ .

(٢) أي : تعودُ على اللهُ تعالى أيضاً .

(٣) لاعتماده على النفي فهو فاعل باستقر لهم و«من» زائدة .

(٤) السبعة ٣٩٠، التيسير ١٤٣، البحر ١١٧/٦، النشر ٣١٠/٢، الحجة ٤١٥، البحر

١١٧/٦ .

(٥) تقدم برقم ٢٦٦١ . والبيت لعترة وليس لأبي ذؤيب .

وقوله: «بالغداة» تقدّم الكلام عليها في الأنعام^(١).

قوله: «ولا تعدّ عينك» فيه وجهان، أحدهما: أن مفعوله محذوف، تقديره: ولا تعدّ عينك النظر. والثاني: أنه ضَمَّنَ معنى ما يتعدّى بـ «عَنَ». قال الزمخشري^(٢): «وإنما عُدِّيَ بـ «عَنَ» لتضمين «عدا» معنى نبا وعلا في قولك: نَبَتَ عنه عَيْنُهُ، وَعَلَتْ عنه عَيْنُهُ، إِذَا اقْتَحَمْتَهُ وَلَمْ تَعْلُقْ بِهِ. فَإِنْ قُلْتَ: أَيُّ غَرَضٍ فِي هَذَا التَّضْمِينِ؟ وَهَلَّا قِيلَ: وَلَا تَعُدُّهُمْ عَيْنَكَ، أَوْ: وَلَا تَعْلُ عَيْنَكَ عَنْهُمْ؟ قُلْتَ: الْغَرَضُ فِيهِ إِعْطَاءُ مَجْمُوعٍ مَعْنِيَيْنِ، وَذَلِكَ أَقْوَى مِنْ إِعْطَاءِ مَعْنَى فَذَّ. أَلَا تَرَى كَيْفَ رَجَعَ الْمَعْنَى إِلَى قَوْلِكَ: وَلَا تَقْتَحِمُهُمْ عَيْنَكَ مُتَجَاوِزَتَيْنِ إِلَى غَيْرِهِمْ. وَنَحْوَهُ «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ»^(٣)، أَي: وَلَا تَضْمُومُوا إِلَيْهَا آكِلِينَ لَهَا».

ورده الشيخ^(٤): بأن مذهب البصريين أن التضمين لا ينقاس، وإنما يُصار إليه عند الضرورة. فإذا أمكن الخروج عنه فلا يُصار إليه.

وقرأ^(٥) الحسن «ولا تعدّ عينيك» مِنْ أَعْدَى رِبَاعِيًّا. وقرأ هو وعيسى والأعمش «ولا تعدّ» بالتشديد من عَدَى يُعَدِّي مُضْعَفًا، عَدَاهُ فِي الْأَوَّلَى بِالْهَمْزَةِ، وَفِي الثَّانِيَةِ بِالتَّثْقِيلِ، كَقَوْلِ النَّابِغَةِ^(٦):

(١) انظر: الدر المصون ٦٣٩/٤.

(٢) الكشاف ٤٨١/٢.

(٣) الآية ٢ من النساء.

(٤) البحر ١١٩/٦.

(٥) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢٧/٢، الإنحاف ٢١٣/٢، البحر ١١٩/٦.

(٦) البيت في ديوانه ٥. وانم: ارفع. والفتود: عيدان الرحل. والأجد: الموثقة الخلق من النوق.

٣١٤٢- فَعَدُّ عَمَّا تَرَى إِذْ لَا ارْتِجَاعَ لَهُ

وَأَنْتُمْ الْقَتُودُ عَلَى عَيْرَانَةٍ أَجْدٍ

كذا قال الزمخشري^(١) وأبو الفضل^(٢). وَرَدَّ عَلَيْهِمَا الشَّيْخُ^(٣): بَأَنَّهُ لَوْ كَانَ تَعَدِّيهِ فِي هَاتَيْنِ الْقِرَاءَتَيْنِ بِالْهَمْزَةِ أَوْ التَّضْعِيفِ لَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ، لِأَنَّهُ قَبْلَ ذَلِكَ مَتَعَدٌّ لِوَاحِدٍ بِنَفْسِهِ. وَقَدْ أَقْرَأَ الزَّمَخْشَرِيُّ بِذَلِكَ حَيْثُ قَالَ^(٤): «يُقَالُ: عَدَّاهُ إِذَا جَاوَزَهُ، وَإِنَّمَا عُدِّي بِهِ عَنِ التَّضْمِينِ مَعْنَى عَلَا وَنَبَأَ، فَحَيْثُ يَكُونُ أَفْعَلٌ وَفَعَلٌ مِمَّا وَافَقَا الْمَجْرَدَ» وَهُوَ اعْتِرَاضٌ حَسَنٌ.

قوله: «تريد» جملةٌ حالية. ويجوز أن يكونَ فاعلُ «تريد» المخاطبُ، أي: تريد أنت. ويجوز أن يكون ضمير العينين، وإنما وُحِدَ لِأَنَّهُمَا مَتَلَازِمَانِ يَجُوزُ أَنْ يُخَيَّرَ عَنْهُمَا خَيْرُ الْوَاحِدِ. وَمِنْهُ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ^(٥):

٣١٤٣- لِمَنْ رُحْلُوقَةٌ زُلُّ بِهَا الْعَيْنَانِ تَنْهَلُ
وقول الآخر^(٦):

٣١٤٤- وَكَأَنَّ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبَّ قَرْنُفَلٍ أَوْ سُبُلًا كُحِلَتْ بِهِ فَانْهَلَتْ
وفيه غير ذلك. ونسبة الإرادة إلى العينين مجازٌ. وقال الزمخشري^(٧):

(١) الكشاف ٤٨٢/٢.

(٢) وهو صاحب كتاب «اللوامح» في القراءات الشاذة.

(٣) البحر ١١٩/٦.

(٤) الكشاف ٤٨١/٢.

(٥) تقدم برقم ٦٥٢.

(٦) تقدم برقم ٦٥٣.

(٧) الكشاف ٤٨٢/٢.

- الكهف -

«الجملة في موضع الحال». قال الشيخ^(١): «وصاحب الحال إن قَدَّرَ «عَيْنَاكَ» فكان يكون التركيب: تريدان». قلت: غَفَلَ عن القاعدة التي ذكرتها: من أن الشيتين المتلازمين يجوز أن يُخْبَرَ عنهما إخبار الواحد. ثم قال: «وإن قَدَّرَ الكاف^(٢) فمجيء الحال من المجرور بالإضافة مثل هذا فيه إشكال، لاختلاف العامل في الحال وذي الحال. وقد أجاز ذلك بعضهم إذا كان المضاف جزءاً أو كالجزء، وحسن ذلك أن المقصود نهيته هو عليه السلام. وإنما جيء بقوله «عينك» والمقصود هو لأنهما بهما تكون المراعاة للشخص والتلفت له».

قلت: وقد ظهر لي وجه حسن لم أر غيري ذكره: وهو أن يكون «تَعُدُّ» مُسنداً لضمير المخاطب ﷺ، و«عينك» بدل من الضمير بدل بعض من كل. و«تريد» على وجهيها: من كونها حالاً من «عينك» أو من الضمير في تعدُّ. إلا أن في جعلها حالاً من الضمير في «ولا تعدُّ» ضعفاً: من حيث إن مراعاة المبدل منه بعد ذكر البدل قليل جداً تقول: «الجارية حسنُها فاتن» ولا يجوز «فاتنة» إلا قليلاً، كقوله^(٣):

٣١٤٥- فكأنه لهق السراة كأنه ما حاجييه معين بسواد

فقال: «مُعَيِّن» مراعاة للهاء في «كأنه»، وكان الفصيح أن يقول: «مُعَيَّنَان» مراعاة لحاجييه الذي هو البدل.

قوله: «أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ» العامة على إسناد الفعل لـ «نا» و«قلبه» مفعول به.

(١) البحر ١١٩/٦.

(٢) أي: صاحب الحال.

(٣) تقدم برقم ٦٥٠.

وقرأ^(١) عمرو بن عبيد وعمرو بن فائد وموسى الأسواري^(٢) بفتح اللام ورفع «قلبه» أسندوا الإغفال إلى القلب. وفيه أوجه. قال ابن جني^(٣): مَنْ ظَنَّنَا غَافِلِينَ عَنْهُ. وقال الزمخشري^(٤): «مَنْ حَسِبْنَا قَلْبَهُ غَافِلِينَ، مِنْ أَغْفَلْتُهُ إِذَا وَجَدْتُهُ غَافِلًا». وقال أبو البقاء^(٥): «فيه وجهان، أحدهما: وَجَدْنَا قَلْبَهُ مُعْرِضِينَ عَنْهُ. والثاني: أَهْمَلْ أَمْرَنَا عَنْ تَذَكُّرِنَا».

[١٥٩٠]

قوله: «فُرُطًا» يحتمل أن يكون وصفاً / على فُعَل كقولهم: «فرسُ فُرُطٌ»، أي: متقدِّمٌ على الخيل، وكذلك هذا، أي: متقدِّماً للحق^(٦). وأن يكون مصدراً بمعنى التفريط أو الإفراط. قال ابن عطية: «الفُرُطُ: يحتمل أن يكون بمعنى التفريط والتضييع، أي: أمره الذي يجب أن يلزَم، ويحتمل أن يكون بمعنى الإفراط والإسراف».

آ. (٢٩) قوله: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ﴾: يجوز فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه خبرٌ لمبتدأ مضمير، أي: هذا، أي: القرآن، أو ما سمعتم الحق. الثاني: أنه فاعلٌ بفعلٍ مقدرٍ دلَّ عليه السياق، أي: جاء الحق، كما صرَّح به في موضعٍ آخر^(٧)، إلا أن الفعل لا يضم إلا في مواضع تقدَّم التنبية عليها، منها: أن

(١) المحتسب ٢٨/٢، البحر ١٢٠/٦.

(٢) موسى بن سيار الأسواري البصري، روى عن قتادة والحسن وعطية العوفي. ضَعَفَهُ يحيى القطان. وقال ابن معين: كان قديراً. ولم تذكر وفاته. انظر: ميزان الاعتدال ٢٠٦/٤.

(٣) المحتسب ٢٨/٢.

(٤) الكشاف ٤٨٢/٢.

(٥) الإملاء ١٠١/٢.

(٦) بمعنى يجعل الحق وراء ظهره. انظر: الكشاف ٤٨٢/٢.

(٧) الآية ٨١ من الإسراء: «وقل جاء الحقُّ وَزَهَقَ الباطلُ إن الباطلَ كان زهوقاً».

- الكهف -

يُجَابَ به استفهام^(١)، أو يُرَدُّ به نفي^(٢)، أو يقع بعد فعل مبني للمفعول، لا يَصْلُحُ إسناده لما بعده كقراءة: «يُسَبِّحُ له فيها بالغُدُو»^(٣) كما سيأتي إن شاء الله تحقيقه في موضعه. الثالث: أنه مبتدأ وخبره الجارُّ بعده.

وقرأ^(٤) أبو السَّمَالِ قعنب: «وَقُلُ الْحَقُّ» بضم اللامِ حيث وقع، كأنه إتباعٌ لحركة القاف. وقرأ أيضاً بنصب «الحقُّ». قال صاحب «اللوامح»: «هو على صفة المصدرِ المقدَّر؛ لأن الفعلَ يَدُلُّ على مصدره وإن لم يُذَكَّرْ، فتنصُّبه معرفةٌ كما تنصُّبه نكرةٌ، وتقديره: وقل القولَ الحقَّ وتعلَّقْ «مِنْ» بمضمِرٍ على ذلك. أي: جاء مِنْ ربكم» انتهى.

وقرأ^(٥) الحسن والثقفى بكسرِ لامِي الأمرِ في قوله: «فَلْيُؤْمِنُ»، و«فَلْيَكْفُرْ» وهو الأصل.

قوله: «فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ» يجوز في «مَنْ» أن تكونَ شرطيةً، وهو الظاهرُ، وأن تكونَ موصولةً، والفاءُ لشبَّهه بالشرط. وفاعلُ «شاء» الظاهرُ أنه ضميرٌ يعودُ على «مَنْ»^(٦). وقيل: ضميرٌ يعودُ على الله، وبه فسَّرَ ابنُ عباس، والجمهورُ على خلافه.

(١) كقوله تعالى: «وَلَيْتَن سَأَلْتُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ؟ ليقولنَّ الله».

(٢) كقول الشاعر:

تجلَّدتُ حتى قبل لم يَعْرِ قَلْبَهُ من الوجدِ شيءٌ قلت: بل أعظم الوجدِ

(٣) قرأ ابن عامر وأبو بكر يُسَبِّحُ له فيها بالغدو والأصال رجالٌ» السبعة ٤٥٦. والباقون

«يُسَبِّحُ». وانظر: مسألة إضمام الفعل في: شرح التصريح ٢٧٣/١، شرح الكافية

الشافية ٥٩٢/٢.

(٤) البحر ١٢٠/٦.

(٥) البحر ١٢٠/٦.

(٦) الأصل «ما» وهو سهو.

- الكهف -

قوله: «أحاطَ بهم سُرادِقُها» في محلِّ نصبٍ صفةً لـ «ناراً». والسُّرادِقُ: قيل: ما أحاطَ بشيءٍ كالمِضْرَبِ (١) والخِباءِ (٢). وقيل للحائطِ المشتملِ على شيءٍ: سُرادِقُ. قاله الهَرَوِيُّ. وقيل (٣): هو الحُجْرَةُ تكونُ حولَ الفُسطاطِ. وقيل: هو ما يُمدُّ على صحنِ الدارِ. وقيل: كلُّ بيتٍ من كُرْسُفٍ (٤) فهو سُرادِقُ، قال رؤبة (٥):

٣١٤٦- يا حَكَمُ بنَ المنذرِ بنِ الجاروُدِ

سُرادِقُ المجدِ عليك مَمْدودُ

ويقال: بيت مُسَرْدَقٍ. قال الشاعر (٦):

٣١٤٧- هو المُذخِلُ النُّعْمانَ بيتاً سماؤهُ صدورُ الفيولِ بعد بيتِ مُسَرْدَقٍ

وكان أبرويز ملكُ الفرسِ قد قتل النعمان بن المنذر تحت أَرْجُلِ الفَيْلَةِ. والفيول: جمع فيلٍ. وقيل: السُّرادِقُ: الدَّهْلِيزُ. قال الفرزدق (٧):

٣١٤٨- تَمَنَيْتَهُم حتى إذا ما لَقَيْتَهُمُ تركتَ لهم قبلَ الضُّرابِ السُّرادِقا

والسُّرادِقُ: فارسيٌّ معرَّبٌ أصله: سِرادَة، قاله الجواليقي (٨)، وقال

(١) المضرب: بيت من الشعر وهو الفسطاط.

(٢) الخياء: من بيوت الأعراب.

(٣) وهو قول ابن قتيبة في تفسير غريب القرآن ٢٦٧.

(٤) الكرسف: القطن.

(٥) تقدم برقم ١٢١٧.

(٦) البيت لسلامة بن جندل. وهو في الصحاح واللسان (سردق)، ومجاز القرآن ٣٩٩/١،

والقرطبي ٣٩٣/١٠.

(٧) ديوانه ٥٨٦/١، والبحر ٩٣/٦.

(٨) المعرب ٢٤٨.

- الكهف -

الراغب^(١): «فارسيٌّ معرَّبٌ، وليس في كلامهم اسمٌ مفردٌ، ثالثُ حروفه ألفٌ بعدها حرفان».

قوله: «وإن يَسْتَعِيثُوا»، أي: يَطْلُبُوا العَوْنَ. والياءُ عن واوٍ، إذ الأصل: يَسْتَعِيثُوا، فقلبت الواو ياءً لتصريفِ ذِكْرٍ في الفاتحة عند قوله: «نَسْتَعِينُ»^(٢)، وهذا الكلامُ من المشاكلةِ والتجانسِ، وإلا فأَيُّ إغاثَةٍ لهم في ذلك؟ أو من باب التهكُّم كقوله^(٣):

..... فَأَعْتَبُوا بالصَّيْلِمِ ٣١٤٩ -

[وكقوله^(٤)]:

..... تَحِيَّةٌ بينهم ضَرْبٌ وَجِيحٌ ٣١٥٠ -

وهو كثير.

و«كالمُهْل» صفةٌ لـ «ماء». والمُهْلُ: دُرْدِيُّ الزيت^(٥)، وقيل: ما أُذِيبَ من الجواهر كالنُّحاس والرصاص. والمَهْلُ بفتحيتين: التُّودَّة والوَقَار. قال: «فَمَهْلُ الكافرين»^(٦).

(١) المفردات ٢٣٠.

(٢) الآية ٤. الدر المصون ٥٩/١ حيث استقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى العين قبلها فصار: يَسْتَعِيثُوا. سكنت الواو إثر كسرة فقلبت ياء.

(٣) البيت لبشر بن أبي خازم وتامه:

غَضِبْتُ تَمِيمٌ أَنْ تَقْتُلَ عَامِرٌ يَوْمَ النَّسَارِ

وهو في اللسان (صلم)، والكشاف ٤٨٢/٢، والصيلم: السيف.

(٤) تقدم برقم ٦٦٥.

(٥) دُرْدِيُّ الزيت: ما يبقى في أسفله. انظر: اللسان (درد).

(٦) الآية ١٧ من الطارق.

- الكهف -

قوله: «يَسْوِي الوجوه» يجوزُ أن تكونَ الجملةُ صفةً ثانيةً، وأن تكونَ حالاً من «ماء» لأنه تخصصَ بالوصف، ويجوزُ أن تكونَ حالاً من الجارِّ وهو الكاف.

والشيءُ: الإنضاجُ بالنارِ من غيرِ مرقةٍ تكون مع ذلك الشيءِ المشويِّ.

قوله: «بئس الشرابُ» المخصوصُ محذوفٌ تقديره: هو، أي: ذلك الماءُ المستغاثُ به.

قوله: «وساءتُ مُرتفقاً» «سَاءتُ» هنا متصرفَةٌ على بابها. وفاعلُها ضميرُ النارِ. ومُرتفقاً تمييزٌ منقولٌ من الفاعلية، أي: ساءَ وقبحَ مُرتفقها. والمُرتفقُ: المُتكَأ. وقيل: المنزل، وقيل: هو مصدرٌ بمعنى الارتفاق، وهو من بابِ المقابلة أيضاً كقوله في وصفِ الجنة بعدُ: «وحسنتُ مُرتفقاً»^(١)، وإلاً فأبي ارتفاقٍ في النار؟ قال الزمخشري^(٢): إلا أن يكون من قوله^(٣):

٣١٥١ - إني أرقُتُ فبتُ الليلَ مُرتفقاً كأن عيني فيها الصابُ مذبوحُ
يعني من باب التهكم.

آ. (٣٠) قوله: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ﴾: يجوزُ أن يكونَ خبرَ «إنَّ الذينَ».

[٥٩٠ب] والرابطُ: إمَّا تكررُ الظاهرَ بمعناه، وهو قولُ الأخفش^(٤). ومثله في الصلة /

(١) الآية ٣١ من الكهف.

(٢) الكشاف ٤٨٣/٢.

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي وهو في ديوان الهذليين ١٠٤/١ برواية «مشتجراً»، والقرطبي ٣٩٥/١٠، واللسان: صوب، والكشاف ٤٨٣/٢. والصاب: عصارة شجر مرّ.

(٤) معاني القرآن ٣٩٦.

- الكهف -

جائز. ويجوز أن يكون الرابط محذوفاً، أي: منهم، ويجوز أن يكون الرابط العموم، ويجوز أن يكون الخبر قوله: «أولئك لهم جنات»، ويكون قوله: «إننا لا نُضِيعُ» اعتراضاً. قال ابن عطية: ونحوه في الاعتراض قوله^(١):

٣١٥٢- إنَّ الخليفةَ إنَّ اللهَ ألبسه سِرْبَالٌ مُلْكٌ به تُرْجَى الخواتيمُ

قال الشيخ^(٢): «ولا يتعيَّن أن يكون «إنَّ اللهَ ألبسه» اعتراضاً لجواز أن يكون خبراً عن «إنَّ الخليفةَ». قلت: وابن عطية لم يجعل ذلك متعيِّناً بذلك هو نحوه^(٣) في أحد الجائزين فيه. ويجوز أن تكون الجملةتان - أعني قوله «إننا لا نُضِيعُ» وقوله «أولئك لهم جنات» - خبرين لـ «إنَّ» عند مَنْ يرى جواز ذلك، أعني تعدُّد الخبر، وإن لم يكونا في معنى خبرٍ واحد^(٤).

وقرأ^(٥) الثقفِي «لا نُضِيعُ» بالتشديد، عداه بالتشديد كما عداه الجمهورُ

بالحمزة.

آ. (٣١) قوله: ﴿مِنْ أَسَاوِرَ﴾: في «مِنْ» هذه أربعة أوجه، أحدها: أنها للابتداء. والثاني: أنها للتبعيض. والثالث: أنها لبيان الجنس، أي: شيئاً مِنْ أساور. والرابع: أنها زائدة عند الأخص^(٦)، ويدلُّ عليه قوله:

(١) البيت لجرير، وهو في ديوانه ٥٢٧، ومجالس العلماء للزجاجي ٢٩٣، والخزانة ٣٤٤/٤. وسربله: ألبسه. وترجى: تُساق. الخواتيم: ح خاتام لغة في الخاتم. يريد أن سلاطين الأفاق يرسلون إليه خواتمهم خوفاً منه.

(٢) البحر ١٢١/٦.

(٣) كذا في الأصل وأسلوب العبارة غير مستقيم، لعله «لم يجعل ذلك متعيِّناً، وإنما ذكر أحد الجائزين فيه».

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ٣٧٢/١.

(٥) انظر: البحر ١٢٢/٦.

(٦) لم يُشير الأخص في معانيه إلى زيادتها، في هذا الموضع. وانظر: مذهبه في زيادة =

«وَحُلُوا أَسَاوِرَ»^(١). ذكر هذه الثلاثة الأخيرة أبو البقاء^(٢).

وأساور جمع أسورة، وأسورة جمع سوار، كحمار وأحمرة، فهو جمع الجمع. وقيل^(٣): جمع إسوار. وأنشد^(٤):

٣١٥٣- وَاللَّهِ لَوْلَا صَبِيَّةٌ صِفَارُ كَأَنَّمَا وَجُوهُهُمْ أَقْمَارُ
- أَخَافُ أَنْ يُصِيبَهُمْ إِقْتَارُ أَوْ لَا طِمٌّ لَيْسَ لَهُ إِسْوَارُ
- لَمَّا رَأَى مَلِكٌ جَبَّارُ بِبَابِهِ مَا طَلَعَ النَّهَارُ

وقال أبو عبيدة^(٥): «هو جمع «إسوار» على حذف الزيادة، وأصله أساويز.

وقرأ^(٦) أبان عن عاصم «أسورة» جمع سوار وستأتي إن شاء الله تعالى في الزخرف^(٧) هاتان القراءتان في المتواتر، وهناك أذكر إن شاء الله تعالى الفرق.

= «من» حيث لا يشترط دخولها على نكرة، وأن تسبق بنفي أو استفهام: معاني القرآن: ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤.

(١) الآية ٢١ من الإنسان.

(٢) الإملاء ١٠٢/٢.

(٣) نسب الزجاج هذا القول إلى قطرب ولكنه أضاف: على حذف الياء لأن جمع إسوار أساويز. انظر معاني القرآن للزجاج ٢٨٣/٣، وإسوار بكسر الهمزة أثبتته في اللسان «سور» وفي القاموس بضمها «سور».

(٤) رجز لم أهدت إلى قائله. والأبيات في البحر ٩٣/٦، ونسب أبو حيان إنشادها إلى ابن الأنباري ولم أجد لها في المظان المطبوعة له.

(٥) ليس في مجاز القرآن ٤٠١/١ عند شرحه للآية.

(٦) البحر ١٢٢/٦.

(٧) الآية ٥٣. قرأ عاصم في رواية حفص «أسورة» وقرأ الباقون «أساور» السبعة. ٥٨٧.

- الكهف -

وَالسَّوَارُ يُجْمَعُ فِي الْقِلَّةِ عَلَى «أَسْوِرَةٍ» وَفِي الْكثْرَةِ عَلَى «سُورٍ» بِسُكُونِ
الْوَاوِ، وَأَصْلُهَا كَقُدْلٍ (١) وَحُمْرٍ، وَإِنَّمَا سُكِّنَتْ لِأَجْلِ حَرْفِ الْعِلَّةِ. وَقَدْ يُضَمُّ
فِي الضَّرُورَةِ، قَالَ (٢):

٣١٥٤- عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالْبُرَيْنِ وَتَبَّ - دُو فِي الْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُورُ
وَقَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: السَّوَارُ مَا جُعِلَ فِي السِّدْرَاعِ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ
أَوْ نُحَاسٍ، فَإِنْ كَانَ مِنْ عَاجٍ فَهُوَ قَلْبٌ.

قوله: «مِنْ ذَهَبٍ» يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِلْبَيَانِ، وَأَنْ تَكُونَ لِلتَّبْعِيضِ. وَيَجُوزُ
أَنْ تَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ صِفَةً لِأَسَاوِرٍ فَمَوْضِعُهُ جَرٌّ، وَأَنْ تَتَعَلَّقَ بِنَفْسِ «يُحَلِّوْنَ»
فموضعها نصب.

قوله: «وَيَلْبَسُونَ» عَطْفٌ عَلَى «يُحَلِّوْنَ». وَبُنِيَ الْفِعْلُ فِي التَّحْلِيَةِ
لِلْمَفْعُولِ إِذَانًا بِكَرَامَتِهِمْ، وَأَنْ غَيْرَهُمْ يَفْعَلُ لَهُمْ ذَلِكَ وَيُزَيِّنُهُمْ بِهِ، كَقَوْلِ
امْرِئِ الْقَيْسِ (٣):

٣١٥٥- غَرَائِرُ فِي كِنٍّ وَصَوْنٍ وَنَعْمَةٍ يُحَلِّينَ يَأْقُوتًا وَشَدْرًا مُفَقَّرًا
بِخِلَافِ اللَّبَسِ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ يَتَعَاطَاهُ بِنَفْسِهِ. وَقُدِّمَ التَّحْلِيَةُ عَلَى اللَّبَاسِ
لِأَنَّهُ أَشْهَى لِلنَّفْسِ.

وقرأ (٤) أَبَانُ عَنْ عَاصِمٍ «وَيَلْبَسُونَ» بِكَسْرِ الْبَاءِ.

قوله: «مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ» «مِنْ» لِبَيَانِ الْجِنْسِ وَهِيَ نَعْتٌ لِثِيَابٍ.

(١) القذال: جماع مؤخر الرأس.

(٢) تقدم برقم ٥٣٧.

(٣) تقدم برقم ٢٤٣٣.

(٤) البحر ١٢٢/٦.

- الكهف -

والسُّنْدُسُ: مَارِقٌ مِنَ الدِّيَابِجِ. وَالِإِسْتَبْرَقُ: مَا غَلِظَ مِنْهُ وَهِيَ جَمْعُ سُنْدُسَةٍ
وَأَسْتَبْرَقَةٍ. وَقِيلَ: لَيْسَا جَمْعَيْنِ. وَهَلِ «أَسْتَبْرَقُ» عَرَبِيٌّ الْأَصْلُ مُشْتَقٌّ مِنْ
الْبَرِيقِ، أَوْ مَعْرَبٌ أَصْلُهُ اسْتَبْرَه؟ خِلَافٌ بَيْنَ اللُّغَوِيِّينَ. وَقِيلَ: الْإِسْتَبْرَقُ اسْمٌ
لِلْحَرِيرِ. وَأَنْشُدُ لِلْمَرْقَشِ (١):

٣١٥٦- تَرَاهُنَّ يَلْبَسْنَ الْمَشَاعِرَ مَرَّةً وَإِسْتَبْرَقُ الدِّيَابِجِ طَوْرًا لِيَأْسُهَا
وَهُوَ صَالِحٌ لِمَا تَقَدَّمَ. وَقَالَ ابْنُ بَحْرٍ: «الْإِسْتَبْرَقُ: مَا تُسَجُّ بِالذَّهَبِ».

وَوَزَنُ سُنْدُسٍ: فُعْلُلٌ وَنُونُهُ أَصْلِيَّةٌ.

وقرأ (٢) ابن محيصة «وَأَسْتَبْرَقُ» بوصلِ الهمزة وفتحِ القافِ غيرِ منوثة.
فقال ابن جنى (٣): «هذا سهوٌ أو كالتسهو». قلت: كأنه زعم أنه منعه الصرف
ولا وجه لمنعه، لأنَّ شرطَ مَنْعِ الاسمِ الأعجمي أن يكونَ عِلْمًا وهذا اسمٌ
جنسٌ. وقد وَجَّهها غيره (٤) على أنه جَعَلَهُ فِعْلًا مَاضِيًا مِنَ الْبَرِيقِ، وَأَسْتَفْعَلُ
بمعنى فَعَلَ الْمَجْرَدَ نَحْوُ: قَرَّ وَأَسْتَقَرَّ. وَقَالَ الْأَهْوَازِيُّ فِي «الْإِقْنَاعِ»: «وَأَسْتَبْرَقُ
بِالْوَصْلِ وَفَتْحِ / الْقَافِ حَيْثُ كَانَ لَا يَصْرِفُهُ» فَظَاهِرٌ هَذَا أَنَّهُ اسْمٌ، وَلَيْسَ
بِفِعْلٍ وَلَيْسَ لِمَنْعِهِ وَجْهٌ، كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ ابْنِ جَنِيِّ، وَصَاحِبِ «اللُّوَامِحِ» (٥) لَمَّا
ذَكَرَ وَصَلَ الهمزةَ لَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ، بَلْ نَصَّ عَلَى بَقَائِهِ مَنْصَرَفًا وَلَمْ يَذْكَرْ فَتْحَ
الْقَافِ أَيْضًا فَقَالَ (٦): «ابن محيصة «وَأَسْتَبْرَقُ» يُوَصِّلُ الهمزةَ فِي جَمِيعِ

[٥٩١أ]

(١) البيت في تفسير الماوردي ٤٨٠/٢، والقرطبي ٣٩٧/١٠.

(٢) المحتسب ٢٩/٢، الإتحاف ٢١٣/٢، البحر ١٢٢/٦.

(٣) المحتسب ٢٩/٢.

(٤) وهو أبو حيان في البحر ١٢٢/٦.

(٥) وهو أبو الفضل الرازي وتقدمت ترجمته.

(٦) انظر: البحر ١٢٢/٦.

- الكهف -

القرآن، فيجوز أنه حذف الهمزة تخفيفاً على غير قياس، ويجوز أنه جعله عربياً مِنْ بَرِقَ يَبْرِقُ بَرِيقاً، ووزنه استفعال، فلما سُمِّيَ به عاملاً معاملة الفعل في وصل الهمزة، ومعاملة المتمكنة من الأسماء في الصرف والتنوين، وأكثر التفاسير على أنه عربية وليس بمستعرب، دخل في كلامهم فأعربوه.

قوله: «مُتَكِّين» حال. والأرائك: جمع أريكة وهي الأسيرة بشرط أن تكون في الحجال^(١) فإن لم تكن لم تُسمَّ أريكة. وقيل^(٢): الأرائك: الفُرُش في الحجال أيضاً. وقال الراغب^(٣): «الأريكة: حَجَلَةٌ على سرير، وتسميتها بذلك: إما لكونها في الأرض مُتَّخَذَةً مِنْ أَرَاك، أو مِنْ كونها مكاناً للإقامة من قولهم: أَرَكْ بالمكان أُرُوكاً، وأصل الأروك الإقامة على رعي الأراك، ثم تُجَوِّزُ به في غيره من الإقامة».

وقرأ^(٤) ابن محيصن «عَلَّرَاك» وذلك: أنه نقل حركة الهمزة إلى لام التعريف فالتقى مثلاًن: لام «على» - فإن ألفها حذفت لالتقاء الساكنين - ولام التعريف، واعتدَّ بحركة النقل فأدغم اللام في اللام، فصار اللفظ كما ترى، ومثله قول الشاعر^(٥):

٣١٥٧ - فما أصبحتَ عَلَّرُصِ نَفْسُ بَرِيئَةٍ ولا غيرها إلا سليمان نالها

يريد «على الأرض». وقد تقدّم قراءة قريبة من هذه أول البقرة^(٦): «بما أنزل إليك»، أي: أنزل إليك.

(١) الحجال: ج حَجَلَةٌ وهي بيت يُزَيَّن بالأسرة والستور.

(٢) وهو رأي الزجاج في معانيه ٢٨٤/٣.

(٣) المفردات ١٦.

(٤) البحر ١٢٢/٦.

(٥) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ١٢٣/٦، والمساعد ١٢٠/٤.

(٦) انظر: الدر المصون ١٠٠/١.

- الكهف -

آ . (٣٢) قوله: ﴿رَجُلَيْنِ﴾: قد تقدّم^(١) أن «ضَرَبَ» مع المَثَلِ، يجوز أن يتعدى لاثنتين في سورة البقرة. وقال أبو البقاء^(٢): التقدير: مثلاً مَثَلِ رجلين، و«جَعَلْنَا» تفسيراً لـ «مَثَلِ» فلا موضع له، ويجوز أن يكون موضعه نصباً نعتاً لـ «رَجُلَيْنِ» كقولك: مررت برجلين جُعِلَ لأحدهما جنةً.

قوله: «وَحَفَّفْنَاهُمَا» يقال: حَفَّ بالشيءِ: طاف به من جميع جوانبه. قال النابغة^(٣):

٣١٥٨- يَحْفُهُ جَانِبًا يَنْبِقُ وَتَتَّبِعُهُ مِثْلَ الزَّجَاجَةِ لَمْ تُكْحَلْ مِنَ الرَّمْدِ
وَحَفَّ بِهِ الْقَوْمُ: صاروا طائفتين بجوانبه وحافته، وحَفَّفْتُهُ به، أي: جَعَلْتُهُ مُطِيفاً به.

آ . (٣٣) قوله: ﴿كَلْتَا﴾: قد تقدّم في السورة قبلها^(٤) حكم «كلتا» وهي مبتدأ، و«آتت» خبرها. وجاء هنا على الكثير: وهو مراعاة لفظها دون معناها.

وقرأ^(٥) عبد الله - وكذلك هي في مصحفه - «كلا الجنتين» بالتذكير لأن التانيث مجازي. ثم قرأ «آتت» بالتانيث اعتباراً بلفظ «الجنتين» فهو نظير «طَلَعَ الشَّمْسُ وَأَشْرَقَتْ». وروى الفراء^(٦) عنه قراءة أخرى: «كلُّ الجنتين آتى أكله» أعاد الضمير على لفظه.

(١) انظر: الدر المصون ١/٢٢٣.

(٢) الإملاء ٢/١٠٢.

(٣) ديوانه ١٥. والبحر ٦/١٢٣. والنيق: الجبل. ومثل الزجاج: أي: عيناً صافية.

(٤) انظر إعرابه للآية ٢٣ من الإسراء.

(٥) البحر ٦/١٢٤.

(٦) معاني القرآن ٢/١٤٣. وانظر: البحر ٦/١٢٤.

- الكهف -

قوله: «وَفَجَّرْنَا» العائمة على التشديد وإنما كان كذلك، وهو نهر واحد مبالغة فيه. وقرأ^(١) يعقوب وعيسى بن عمر بالتخفيف وهي قراءة الأعمش في سورة القمر^(٢)، والتشديد هناك أظهر لقوله «عيوناً».

والعائمة على فتح هاء «نهر» وأبو السَّمال^(٣) والفياض بسكونها.

آ. (٣٤) وقوله: ﴿وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ﴾: قد تقدّم الكلام فيه في الأنعام^(٤) مستوفى، وتقدّم أن «الثمر» بالضم المأل. فقال ابن عباس: جميع المال من ذهب وفضة وحيوان وغير ذلك. قال النابغة^(٥):

٣١٥٩- مَهَلًا فِدَاءً لِكَ الْأَقْوَامِ كُلَّهُمْ وَمَا أُنْمَرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدٍ

وقيل: هو الذهب والفضة خاصة.

وقرأ^(٦) أبو رجاء «بِثْمَرِهِ» بفتح وسكون.

قوله: «وهو يحاوره» جملة حالية مُبَيَّنَةٌ إذ لا يَلْزَمُ مِنَ الْقَوْلِ الْمَحَاوَرَةَ؛ إذ المحاورَةُ مراجعةُ الكلامِ مِنْ حَارٍ، أَي: رَجَعَ، قَالَ تَعَالَى: «إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ»^(٧). وقال امرؤ القيس^(٨):

(١) الإتحاف ٢/٢١٤، البحر ٦/١٢٤.

(٢) الآية ١٢. وهي رواية المفضل عن عاصم. انظر: الشواذ ١٤٧، والبحر ٨/١٧٧.

(٣) البحر ٦/١٢٥.

(٤) الآية ٩٩، والدر المصون ٥/٨٠.

(٥) تقدم برقم ٥٩٤.

(٦) البحر ٦/١٢٥.

(٧) الآية ١٤ من الانشقاق.

(٨) البيت للبيد - وليس لامرئ القيس - وهو في ديوانه ١٦٩، واللسان «حور».

- الكهف -

٣١٦٠- وما المرء إلا كالشهابِ وضوئه يحورُّ رماداً بعد إذ هو ساطعٌ
ويجوز أن تكونَ حالاً منَ الفاعلِ أو من المفعولِ .

[٥٩١ب] آ . (٣٥) قوله : ﴿جَنَّتْهُ﴾ : / إنما أفرد بعد ذكرِ الثنية اكتفاءً
بالواحدِ للعلمِ بالحال . قال أبو البقاء^(١) : « كما أكتفي بالواحدِ عن الجمعِ في
قولِ الهذلي^(٢) :

٣١٦١- فالعينُ بعدهمُ كأنَّ جداقها سُمِلتْ بشوكِ فهي عورٌ تدمعُ

ولقائلٍ أن يقول : إنما جاز ذلك لأنَّ جمعَ التكسيرِ يجري مجرى
المؤنثة ، فالضميرُ في «سُمِلتْ» وفي «فهي» يعود على الجِداقِ لا على حِدَاقِة
واحدة كما توهم .

وقال الزمخشري^(٣) : « فإن قلت : لم أفردَ الجنةَ بعد الثنية؟ قلت :
معناه : ودخل ما هو جنَّتُه ، ماله جنةٌ غيرها ، بمعنى : أنه ليس له نصيبٌ في
الجنة التي وُعدَ المتقون . فما ملكه في الدنيا هو جنَّتُه لا غير ، ولم يقصدُ
الجنتين ولا واحدةً منهما .»

قال الشيخ^(٤) : « ولا يُتصوَّر ما قال ؛ لأنَّ قوله : «ودخل جنَّتُه» إخبارٌ
من الله تعالى بأنَّ هذا الكافرَ دخلَ جنَّتُه فلا بُدَّ أنْ قصَدَ في الإخبارِ أنه دخلَ
إحدى جنَّتيه إذ لا يمكن أنْ يدخلهما معاً في وقتٍ واحدٍ . قلت : ومتى ادَّعى

(١) الإملاء ٢/١٠٢ .

(٢) البيت لأبي ذؤيب في قصيدته المشهورة ، وهو في ديوان الهذليين ٣/١ ،
والمفضليات ٤٢٢ . وسملت : فقئت .

(٣) الكشاف ٢/٤٨٤ .

(٤) البحر ٦/١٢٥ .

- الكهف -

دخولهما في وقتٍ واحدٍ حتى يُلْزِمَهُ بهذا المستحيل في البداية . وأمّا قوله^(١) «ولم يَقْصِدِ الجتتين ولا واحدةً» معناه لم يَقْصِدْ تعيينَ مفردٍ ولا مثنيٍّ لا أنه لم يَقْصِدْ الإخبارَ بالدخولِ» .

وقال أبو البقاء^(٢) : «إنما أفرَدَ لأنهما جميعاً ملكه^(٣) فصارا كالشيء

الواحد» .

قوله : «وهو ظالمٌ» حالٌ مِنْ فاعلِ «دَخَلَ» ، و«لنفسِهِ» مفعولٌ «ظالمٌ» واللامُ مزيدةٌ فيه لكونِ العاملِ فرعاً^(٤) .

«قال له صاحبه» يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً من الضميرِ في «ظالمٌ» ، أي : وهو ظالمٌ في حالِ كونه قائلاً ، ويجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً بياناً لسبب الظلمِ ، وهو الأحسن .

قوله : «أَنْ تبيدَ» ، أي : تَهْلِكْ ، قال^(٥) :

٣١٦٢- فَلَيْنُ بَادَ أَهْلُهُ لِيَمَا كَانَ يُوَهِّلُ

ويقال : بادَ يبيدُ يبيدُ ويبيدُودةً ، مثل «كَيِّنونة» والعملُ فيها معروفٌ وهو أنه حُدِفَتْ إحدى الياءين ، ووزنها فَيَعْلُولَةٌ^(٦) .

(١) أي : الزمخشري . (٢) الإملاء ١٠٢/٢ .

(٣) قوله «ملكه» غير واضح في الأصل .

(٤) العامل هو اسم الفاعل «ظالمٌ» وكونها فرعاً ، أي : عن الفعل . ويسمونها لام التقوية .

(٥) البيت من مجزوء الخفيف وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٣٣٢ ، والهمع ٤٢/٢ ، والدرر ٤٧/٢ ، والمساعد ٣٢١/٢ .

(٦) أي وزن الأصل .

- الكهف -

آ. (٣٦) قوله: ﴿خَيْراً مِنْهَا﴾: قرأ^(١) أبو عمرو والكوفيون «منها» بالإفراد نظراً إلى أقرب مذكور، وهو قوله: «جَنَّتْ» وهي في مصاحف العراق دون ميم. والباقون «منهما» بالثنية نظراً إلى الأصل في قوله^(٢): «جَنَّتَيْنِ» و«كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ» ورُسِمَتْ في مصاحف الحرمين والشام بالميم، فكلُّ قد وافق رَسَمَ مصحفه».

آ. (٣٧) قوله: ﴿مِنْ نُّطْفَةٍ﴾: النُّطْفَةُ في الأصل: القطرة من الماء الصافي يقال: نَطَفَ يَنْطَفُ، أي: قَطَرَ يَقْطُرُ. وفي الحديث^(٣): «فخرج ورأسه يَنْطَفُ» وفي رواية: يَقْطُرُ، وهي مفسرة، وأُطْلِقَ على المَنِيِّ «نُّطْفَةٌ» تشبيهاً بذلك.

قوله: «رَجُلًا» فيه وجهان، أحدهما: أنه حال، وجاز ذلك وإن [كان] غير منتقل ولا مشتق لأنه جاء بعد «سَوَاك» إذ كان مِنَ الجائز أن يُسَوِّيه غير رجلٍ وهو كقولهم^(٤): «خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أطول من رجليها» وقول الآخر^(٥):

٣١٦٣- فجاءت به سَطَّ العظام كأنما عمامته بين الرجال لواء

(١) السبعة ٣٩٠، التيسير ١٤٣، القرطبي ٤٠٤/١٠، النشر ٣١١/٢، الحجة ٤١٧، البحر ١٢٦/٦.

(٢) في الآيتين ٣٢ - ٣٣

(٣) رواه البخاري في كتاب الأذان، ٢٤ باب هل يخرج من المسجد لعة، الفتح

١٢١/٢، المسند لابن حنبل ١٢٢/٢، أبو داود في كتاب الطهارة، ٩٤ باب في

الجنب يصلي بالقوم وهو ناس ١٦١/١.

(٤) الكتاب ٧٧/١.

(٥) البيت لرجل من بني جناب أو لبعض بني العنبر وهو في اللسان «سبط»، والخزانة

١٤٦/٤، والعيني ٢١١/٣.

- الكهف -

والثاني: أنه مفعول ثانٍ لـ «سَوَّأَكَ» لتضمينه معنى صَيَّرَكَ وجعلك، وهو ظاهر قول الحوفي.

آ. (٣٨) قوله: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي﴾: قرأ^(١) ابنُ عامر^(٢) بإثباتِ الألفِ وَصَلًا وَوَقْفًا، والباقون بحذفها وصلًا وإثباتها وقفًا. فالوقفُ وفاقٌ.

والأصل في هذه الكلمة: «لكن أنا» فنقل حركة همزة «أنا» إلى نون «لكن» وحذف الهمزة، فالتقى مثلاًن فأدغم. وهذا أحسن الوجهين في تخريج هذا. وقيل: حذف همزة «أنا» اعتباراً فالتقى المثلاًن فأدغم، وليس بشيء لجري الأول على القواعد، فالجماعة جَرَوْا على مُقْتَضَى قواعدهم في حذف ألف «أنا» وصلًا وإثباتها وقفًا، وكان تقدم لك^(٣): أن نافعاً ثبت ألفه وصلًا قبل همزة مضمومة^(٤) أو مكسورة^(٥) أو مفتوحة^(٦) بتفصيلٍ مذكور في البقرة، وهنا لم يُصادفْ همزة، فهو على أصله أيضاً، ولو أثبت الألف هنا لكان أقرب من إثبات غيره لأنه أثبت في الوصل في الجملة.

وأما ابنُ عامرٍ، فإنه خرَجَ عن أصله في الجملة؛ إذ ليس من مذهبه

(١) السبعة ٣٩١، البحر ١٢٨/٦، الحجة ٤١٧، التيسير ١٤٣، النشر ٣١١/٢، القرطبي ٤٠٤/١٠.

(٢) قال في السبعة ٣٩١ «وقرأ نافع في رواية المسيبي «لكننا» يثبت الألف في الوصل والوقف، وقرأ ابن جمار وإسماعيل بن جعفر وورش وقالون عن نافع بغير ألف في الوصل ويقف بالألف».

(٣) انظر: الدر المصون ٥٥٣/٢.

(٤) نحو قوله تعالى: «أنا أحيي».

(٥) بخلاف عنه نحو قوله تعالى: «إن أنا إلا نذير».

(٦) نحو قوله تعالى: «وأنا أول».

[٥٩٢] إثبات / هذه الألف وصلًا في موضعٍ ما ، وإنما أتبع الرسم . وقد تقدّم أنها لغةٌ تميمٍ أيضاً^(١) .

وإعرابُ ذلك : أن يكونَ «أنا» مبتدأ و «هو» مبتدأ ثانٍ ، و «هو» ضميرُ الشأن ، و «اللَّهُ» مبتدأ ثالث . و «ربي» خبر الثالث ، والثالث وخبره خبرُ الثاني ، والثاني وخبره خبرُ الأول . والرابطُ بين الأول وبين خبره الياءُ في «ربي» . ويجوزُ أن تكونَ الجلالةُ بدلاً من «هو» أو نعتاً أو بياناً إذا جعل «هو» عائداً على ما تقدّم من قوله «بالذي خلقتك من ترابٍ» لا على أنه ضميرُ الشأن ، وإن كان أبو البقاء^(٢) أطلق ذلك ، وليس بالبين . ويجوزُ أن يكونَ «هو» مبتدأ ، وما بعده خبره ، وهو وخبره خيرٌ «لكن» . ويجوزُ أن يكونَ^(٣) تأكيداً للاسم ، وأن يكونَ فصلاً . ولا يجوزُ أن يكونَ ضميرَ شأنٍ ، لأنه حينئذٍ لا عائِدٌ على اسمٍ «لكن» من هذه الجملة الواقعة خبراً .

وقرأ أبو عمرو «لكنّه» بهاء السكت وفقاً ؛ لأن القصد بيانُ حركةِ نون «أنا» ، فتارةً تُبينُ بالألف وتارةً بهاء السكت . وعن حاتم الطائي^(٤) : «هكذا فردي أنه» .

وقال ابنُ عطية عن أبي عمرو : «رَوَى عنه هارون «لكنّه هو الله» بضميرٍ لِحَقِّ «لكن» . قلت : فظاهر هذا أنه ليس بهاء السكت ، بل تكونُ الهاءُ ضميراً اسماً لـ «لكن» وما بعدها الخبرُ . وخرّجه الفارسيُّ^(٥) على وجهٍ

(١) انظر: الدر المصون ٥٥٣/٢ .

(٢) الإملاء ١٠٣/٢ .

(٣) أي : «هو» .

(٤) انظر: شرح المفصل ٨٤/٩ .

(٥) الحجة (خ) ٣٩٢/٣ .

- الكهف -

غريب: وهو أَنْ تَكُونَ «لكنَّا» لكنَّ واسمَّها وهو «نا»، والأصل: «لكننَّا» فحذف إحدى النونات نحو: «إنا نحن»^(١)، وكان حقُّ التركيب أن يكون «ربنا»، «ولا نُشركُ ربَّنَا» قال: «ولكنه اعتبر المعنى فأفرد». وهو غريب جداً.

وأما في قراءة العامة^(٢): فلا يجوزُ أَنْ تَكُونَ «لكنَّ» مشددةً عاملةً لوقوع الضمير بعدها بصيغة المرفوع.

وقرأ عبدُ الله «لكنَّ أنا هو» على الأصل من غير نقلٍ ولا إدغامٍ. وروى عنه ابن خالويه^(٣) «لكنَّ هو الله» بغير «أنا». وقرئ أيضاً «لكننَّا»^(٤).

وقال الزمخشري^(٥): وحسن ذلك - يعني إثبات الألف في الوصل - وقوع الألف عوضاً من حذفِ الهمزة. [وقال^(٦):] «ونحوه - يعني إدغام نون «لكن» في نون «نا» بعد حذفِ الهمزة - قولُ القائل^(٧)»:

٣١٦٤ - وتَرَمِينِي بِالطَّرْفِ أَي أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِينِي لَكِنْ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي
الأصل: لكنَّ أنا، فنقل وحذف وأدغم^(٨). قال الشيخ^(٩): «ولا يتعينُ

(١) الآية ٩ من الحجر.

(٢) بحذف الألف وصلًا وإثباتها وقفًا.

(٣) الشواذ لابن خالويه ٨٠ وحكاها عن عبد الله بن مسعود.

(٤) قال في البحر ١٢٨/٦: «بحذف الهمزة وتخفيف النونين».

(٥) في توجيه قراءة ابن عامر بإثبات الألف في الوصل والوقف. الكشاف ٤٨٤/٢.

(٦) هذا نص آخر للزمخشري في تخريج قراءة العامة، ورد قبل النص الذي سبقه.

(٧) لم أهتم إلى قائله وهو في معاني القرآن للفراء ١٤٤/٢، وابن يعيش ١٤٠/٨،

والخزانة ٤٩٠/٤، والهمع ١٤٨/١، والدرر ٢٠٧/١. وقلاه يقلبه، أي: أبغضه.

(٨) أي نقل حركة الهمزة إلى نون «لكن» ثم حذف الهمزة فالتقى مثلان فأدغم.

(٩) البحر ١٢٨/٦.

- الكهف -

ما قاله في البيت لجواز أن يكون حَذَفَ اسم «لكن»، وحَذَفَهُ لدليل كثير،
وعليه (١):

٣١٦٥- فلو كنت ضيياً عَرَفْتَ قَرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر

أي: ولكنك، وكذا هنا: ولكنني إياك». قلت: لم يدع الزمخشري
تعين ذلك في البيت حتى يرد عليه بما ذكره.

ويُقَرَّبُ مِنْ هذا ما خَرَّجه البصريون (٢) في بيت استدل به الكوفيون
عليهم في جواز دخول لام الابتداء في خبر «لكن» وهو (٣):

٣١٦٦- ولكنني مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ

فأدخل اللام في خبر «لكن». وخَرَّجه البصريون على أن الأصل: ولكن
إني مِنْ حُبِّهَا، ثم نَقَلَ حركة همزة «إني» إلى نون «لكن» بعد حذف الهمزة،
وأدغم على ما تقدّم، فلم تدخل اللام إلا في خبر «إن»، هذا على تقدير
تسليم صحة الرواية، وإلا فقالوا: إن البيت مصنوع، ولا يُعرف له قائل.

والاستدراك مِنْ قوله «أكفرت»، كأنه قال لأخيه: أنت كافر؛ لأنه

(١) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٤٨١، والكتاب ٢٨٢/١، والمحتسب ١٨٢/٢،
وابن يعيش ٨١/٨، والخزانة ٣٧٨/٤. وأصل المشفر للبعير وجعله لشفة مَنْ
يهجوه.

(٢) انظر: الإنصاف ٢٠٩.

(٣) قال في الخزانة: «لا يُعرف له قائل ولا تنمة ولا نظير». والبيت في الإنصاف ٢٠٩،
وابن يعيش ٦٢/٨، والخزانة ٣٤٣/٤، والعيني ٢٤٧/٢، والهمع ١٤٠/١، والدرر
١١٦/١. وأثبت له ابن عقيل ٣٢٢/١ صدرأ وهو:

يلوموني في حُبِّ ليلي عواذلي
والعميد: مَنْ هَدَّه العشق.

- الكهف -

استفهاماً تقريراً، لكنني أنا مؤمنٌ نحو قولك: «زيدٌ غائبٌ لكنَّ عمراً حاضراً» لأنه قد يُتَوَهَّمُ غَيْبُهُ عمرو أيضاً.

آ. (٣٩) قوله: ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتِكَ قُلْتَ﴾: «لولا» تحضيضية داخلية على «قلت» و«إذ دخلت» منصوبٌ بـ «قلت» فُصِّلَ به بين «لولا» وما دخلت عليه، ولم يُبالَ بذلك لأنه ليس بأجنبي، وقد عرَّفت أنَّ حرف التحضيض إذا دخل على الماضي كان للتوبيخ.

قوله: «ما شاء الله» يجوزُ في «ما» وجهان، أحدهما: أن تكونَ شرطيةً، فتكونُ في محلِّ نصبٍ مفعولاً مقديماً وجوباً بـ «شاء» أي: أي شيء شاء الله. والجواب محذوف، أي: ما شاء الله كان ووقع. والثاني: أنها موصولةٌ بمعنى الذي، وفيها حينئذٍ وجهان، أحدهما: أن تكونَ مبتدأةً، وخبرُها محذوفٌ، أي: الذي شاء الله كائنٌ وواقعٌ. والثاني: أنها خبرٌ مبتدأ مضميرٌ تقديره^(١): الأمر الذي شاء الله. وعلى كلِّ تقديرٍ: فهذه الجملة في محلِّ نصبٍ بالقول.

قوله: «إلا بالله» خبرٌ «لا» التبرئة، والجملة أيضاً منصوبةٌ بالقول، أي: لولا قلتَ هاتين الجملتين.

قوله: «إن تَرَنِي» (٢) أنا أقلُّ» يجوز في «أنا» وجهان. أحدهما: أن يكونَ مؤكداً لياء المتكلم. والثاني: أنه ضميرُ الفصلِ بين المفعولين. و«أقلُّ» مفعولٌ ثانٍ أو حالٌ بحسبِ الوجهين في الرؤية: هل هي بصريَّةٌ أو علميةٌ؟ إلا أنَّك إذا جعلتها بصريَّةً تعين في «أنا» أن تكونَ توكيداً لا فصلاً؛ لأنَّ شرطه أن يقع بين مبتدأ وخبرٍ، أو ما أصله المبتدأ والخبرُ.

(١) وهو إعراب الزجاج في «معاني القرآن» ٢٨٨/٣.

(٢) كذا بإثبات الياء على الأصل.

وقرأ^(١) عيسى بن عمر «أقلُّ» بالرفع، ويتعيَّن أن يكونَ «أنا» مبتدأ، و«أقلُّ» خبره. والجملة: إمَّا في موضع المفعول الثاني، وإمَّا في موضع الحال على ما تقدَّم في الرؤية.
و«مالاً وولداً» تمييز. وجوابُ الشرطِ قوله «فعسى ربي».

آ. (٤٠) قوله: ﴿حُسْبَانًا﴾: الحُسْبَانُ / مصدرُ حَسَبَ الشيءَ يحسبه، أي: أحصاه. قال الزجاج^(٢): «أي عذاب حُسبان، أي: حساب ما كسبت يدك». وهو حسن. وقال الراغب^(٣): «قيل: معناه ناراً وعذاباً، وإنما هو في الحقيقة ما يُحاسبُ عليه فيجازي بحسبه» وهذا موافقٌ لما قاله أبو إسحاق، والزمخشري^(٤) نحا إليه أيضاً، فقال: «والحُسبانُ مصدرٌ كالغفرانِ والبُطلانِ بمعنى الحساب، أي: مقداراً حَسَبه الله وقَدَّره، وهو الحُكْمُ بتخريبها». وقيل: هو جمع حُسبانة وهي السَّهْمُ. وفي التفسير: أنها قَطْعٌ مِنْ نارٍ. وفيه: هي الصواعقُ.

آ. (٤١) قوله: ﴿أَوْ يُصْبِحَ﴾: عطفتُ على «يُرْسِلُ» قال الشيخ^(٥): «و«أَوْ يُصْبِحَ» عطفتُ على قوله: «ويُرْسِلُ» لأنَّ غُورَ الماءِ لا يتسبَّبُ عن الآفةِ السماويةِ، إلا إنَّ عني بالحُسبانِ القضاءَ الإلهيَّ، فحينئذٍ يتسبَّبُ عنه إصباحُ الجنةِ صعيداً زَلَقاً، أو إصباحُ مائها غُوراً.

والزَّلَقُ والغُورُ في الأصل: مصدران وُصِفَ بهما مبالغةً.

(١) البحر ١٢٩/٦، الكشاف ٤٨٥/٢.

(٢) لم يرد هذا النص في «معاني القرآن». وورد النص في الكشاف ٤٨٥/٢.

(٣) المفردات ١١٦.

(٤) الكشاف ٤٨٥/٢.

(٥) البحر ١٢٩/٦.

والعائمة على فتح الغين . غار الماء يغورُ غَوْرًا : غاص وذهب في الأرض .
وقرأ^(١) البرجمي^(٢) بضم الغين لغة في المصدر . وقرأت طائفة «غَوْرًا» بضم الغين
والهمزة وواو ساكنة . وهو مصدرٌ أيضاً يُقال : غار الماءُ غَوْرًا مثل : جَلَسَ
جُلوساً .

آ . (٤٢) قوله : ﴿يُقَلَّبُ كَفَّيْهِ﴾ : قرئ^(٣) «تَقَلَّبُ كَفَّاهُ» ، أي :
تتقلَّب كَفَّاهُ . و«أصبح» : يجوزُ أن تكونَ على بابها ، وأن تكونَ بمعنى صارُ ،
وهذا كنايةٌ عن الندمِ لأنَّ النادمَ يفعل ذلك .

قوله : «على ما أنفقَ» يجوزُ أن يتعلَّق بـ «يُقَلَّبُ» ، وإنما عُدِّي بـ «على»
لأنه ضمَّن معنى يندمُ .

وقوله : «فيها» ، أي : في عمارتها . ويجوزُ أن يتعلَّق بمحذوفٍ على أنه
حالٌ من فاعلٍ «يُقَلَّبُ» ، أي : مُتَحَسِّراً . كذا قدره أبو البقاء^(٤) . وهو تفسيرٌ
معنى . والتقديرُ الصناعيُّ إنما هو كونُ مطلقٌ .

قوله : «ويقولُ» يجوزُ أن يكونَ معطوفاً على «يُقَلَّبُ» ، ويجوزُ أن يكونَ
حالاً^(٥) .

آ . (٤٣) قوله : ﴿وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِئَةً﴾ : قرأ الأخوان^(٦) «يَكُنْ» بالياء

(١) البحر ١٢٩/٦ .

(٢) عبد الحميد بن صالح التيمي أبو صالح الكوفي ، مقرر ثقة أخذ عن أبي بكر ابن
عباش . توفي سنة ٢٣٠ . انظر : طبقات القراء ١/٣٦٠ .

(٣) الإملاء ١٠٣/٢ .

(٤) الإملاء ١٠٣/٢ .

(٥) يرى النحاة ضعف اقتران جملة الحال - التي فعلها فعل مضارع - بالواو .

(٦) السبعة ٣٩٢ ، التيسير ١٤٣ ، الحجة ٤١٨ ، البحر ١٣٠/٦ .

مِنْ تَحْتُ. والباقون مِنْ فَوْقُ، وهما واضحتان؛ إذ التأنِيثُ مجازيٌّ، وَحَسَنُ التذكيرِ الفصلُ.

قوله: «يَنْصُرُونَهُ» يجوزُ أَنْ تكونَ هذه الجملةُ خبراً وهو الظاهرُ، وَأَنْ تكونَ حاليةً^(١)، والخبرُ الجارُّ المتقدمُ، وسوغُ مجيءِ الحالِ من النكرةِ تقدُّمُ النفيِ. ويجوزُ أَنْ تكونَ صفةً لـ «فئة» إذا جعلنا الخبرَ الجارُّ.

وقال: «يَنْصُرُونَهُ» حملاً على معنى «فئة» لأنهم في قوة القوم والناس، ولو حُمِلَ على لفظها لأفرد كقوله تعالى^(٢): «فئةٌ تُقاتِلُ في سبيلِ اللهِ وأخرى كافرةٌ».

وقرأ^(٣) ابن أبي عبله: «تَنْصُرُهُ» على اللفظ. قال أبو البقاء^(٤): «ولو كان «تَنْصُرُهُ» لكان على اللفظ». قلت: قد قرىء بذلك كما عرُفَت.

آ. (٤٤) قوله: ﴿هنالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ الكلامُ تمَّ على قوله «منتصراً» وهذه جملةٌ منقطعةٌ عمَّا قبلها، وعلى هذا فيجوزُ في الكلامِ أوجهٌ، أحدها: أَنْ يكونَ «هنالِكَ الْوَلَايَةُ» مقدِّراً بجملةٍ فعليةٍ، فالولايةُ فاعلٌ بالظرفِ قبلها، أي: استقرَّتِ الولايةُ لله، و«الله» متعلِّقٌ بالاستقرار، أو بنفسِ الظرفِ لقيامه مقامَ العاملِ أو بنفسِ الولايةِ، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «الولاية»، وهذا إنما يتأتَّى على رأيِ الأَخفشِ من حيثِ إنَّ الظرفَ يرفعُ الفاعلَ مِنْ غيرِ اعتماد.

والثاني: أَنْ يكونَ «هنالِكَ» منصوباً على الظرفِ متعلقاً بخبرِ «الولاية»

(١) من الضمير المستتر في الخبر «له».

(٢) الآية ١٣ من آل عمران.

(٣) البحر ٦/١٣٠.

(٤) الإملاء ٢/١٠٣.

- الكهف -

وهو «الله» أو بما تعلّق به «الله» أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ منها، والعامِلُ الاستقرار في «الله» عند مَنْ يُجيز تقدّم الحالِ على عامِلها المعنويِّ، أو يتعلّق بنفس «الولاية».

والثالث: أَنْ يُجْعَلَ «هنالك» هو الخبر، و«الله» فضلةٌ، والعامِلُ فيه ما تقدّم في الوجه الأول.

ويجوز أن يكون «هنالك» مِنْ تنمة ما قبلها فلم يَتِمَّ الكلامُ دونَه، وهو معمولٌ لـ «منتصراً»، أي: وما كان منتصراً في الدار الآخرة، و«هنالك» إشارةٌ إليها. وإليه نحا أبو إسحاق^(١). وعلى هذا فيكون الوقفُ على «هنالك» تامّاً، والابتداءُ بقوله «الولاية لله» فتكونُ جملةً مِنْ مبتدأ وخبر.

والظاهرُ في «هنالك»: أنه على موضوعه مِنْ ظرفية المكان كما تقدّم معناه^(٢). وتقدّم أن الأخوين يقرآن «الولاية» بالكسر، والفرقُ بينها وبين قراءة الباقين بالفتح في سورة الأنفال^(٣) فلا معنى لإعادته.

وحُكي عن أبي عمرو والأصمعيّ^(٤) أن كسرَ الواوِ هنا لحنٌ. قالوا: لأنّ فعالةً إنما تجيء فيما كان صنعةً^(٥) أو معنى متقلداً^(٦)، وليس هناك تولّي أمورٍ.

(١) لم يرد ذلك في إعرابه للآية في «معاني القرآن» ٢٨٩/٣.

(٢) انظر: الدر المصون ١٤٧/٣.

(٣) انظر: الدر المصون ٦٤٠/٥.

(٤) انظر: البحر ١٣٠/٦.

(٥) نحو: نجارة وخياطة. قال سيبويه: «وقالوا: النجارة والخياطة والقصابة وإنما أرادوا أن يخبروا بالصنعة التي تليها». الكتاب ٢١٧/٢.

(٦) قال سيبويه: «وأما الوكالة والوصاية والجراية ونحوهن فإنما شبهن بالولاية لأن معانهن القيام بالشيء، وعليه الخلافة والإمارة...» الكتاب ٢١٦/٢ - ٢١٧.

- الكهف -

قوله: «الحق» قرأ^(١) أبو عمرو والكسائي برفع «الحق» والباقون بجره، والرفع / من ثلاثة أوجه، أحدها: أنه صفة للولاية. الثاني: أنه خبر مبتدأ مضمّر، أي: هو، أي: ما أوحيناه إليك. الثالث: أنه مبتدأ، وخبره مضمّر، أي: الحق ذلك. وهو ما قلناه.

والجر على أنه صفة للجلالة الكريمة.

وقرأ^(٢) زيد بن علي وأبو حيوة وعمرو بن عبيد ويعقوب «الحق» نصباً على المصدر المؤكّد لمضمون الجملة كقولك: هذا عبد الله الحق لا الباطل.

قوله: «عُقباً» قرأ^(٣) عاصم وحزمة بسكون القاف، والباقون بضمها. فقيل: لغتان كالقُدس والقُدس^(٤). وقيل: الأصل الضم، والسكون تخفيف. وقيل: بالعكس كالعُسْر واليُسْر، وهو عكس معهود اللغة. ونصبها ونصب «ثواباً» و«أملاً»^(٥) على التمييز لأفعل التفضيل قبلها. ونقل الزمخشري^(٦) أنه قرئ «عُقبى» بالألف وهي مصدر أيضاً كبُشْرى، وتروى عن عاصم.

آ. (٤٥) قوله: ﴿كَمَاءٍ﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون خبر مبتدأ مضمّر، فقدّره ابن عطية هي، أي: الحياة الدنيا. والثاني: أنه متعلّق

(١) السبعة ٣٩٢، البحر ١٣١/٦، التيسير ١٤٣، النشر ٣١١/٢، القرطبي ٤١١/١٠، الحجة ٤١٩.

(٢) البحر ١٣١/٦، معاني القرآن للفراء ١٤٦/٢.

(٣) السبعة ٣٩٢، التيسير ١٤٣، الحجة ٤١٩، البحر ١٣١/٦، القرطبي ٤١١/١٠.

(٤) انظر: اللسان (قدس).

(٥) في الآية ٤٦.

(٦) الكشاف ٤٨٦/٢.

بمعنى المصدر، أي: ضرباً كماء. قاله الحوفي. وهذا بناءً منهما على أن «ضرب» هذه متعدية لواحدٍ فقط. والثالث: أنه في موضع المفعول الثاني لـ «اضرب» لأنها بمعنى صير. وقد تقدم^(١).

قال الشيخ^(٢) بعدما نقل قولَي ابن عطية والحوفي: «وأقول: إن «كماء» في موضع المفعول الثاني لقوله «واضرب»، أي: وصير لهم مثل الحياة، أي: صفتها شبه ماء». قلت: وهذا قد سبقه إليه أبو البقاء^(٣).

و «أنزلناه» صفة لـ «ماء».

قوله: «فاختلط به» يجوز في هذه الباء وجهان أحدهما: أن تكون سببية. الثاني: أن تكون معدية. قال الزمخشري^(٤): «فالتفت بسببه وتكاثف حتى خالط بعضه بعضاً. وقيل: نجع الماء في النبات حتى روي ورف رفيفاً. وكان حق اللفظ على هذا التفسير: فاختلط بنبات الأرض. ووجه صحته: أن كل مختلطين موصوف كل واحدٍ منهما بصفة الآخر».

قوله: «فأصبح هشيماً» «أصبح» يجوز أن تكون على بابها؛ فإن أكثر ما يطرُق من الآفات صباحاً، كقوله: «فأصبح يُقلَّب كَفَّيه»^(٥) ويجوز أن تكون بمعنى صار من غير تقييد بصباح كقوله^(٦):

٣١٦٧ - أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السِّلَاحَ وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا

(١) انظر: الدر المصون ١/٢٢٣.

(٢) البحر ٦/١٣٣.

(٣) الإملاء ٢/١٠٤.

(٤) الكشف ٢/٤٨٦.

(٥) الآية ٤٢ من الكهف.

(٦) تقدم برقم ١٣٧٤.

والهَشِيمُ: واحده هَشِيمَة وهو اليابس. وقال الزجاج^(١) وابن قتيبة^(٢): كل ما كان رطباً فَيَسَسَ. ومنه «كهشيم المُحْتَظِرِ»^(٣). ومنه: هَشَمْتُ الفَتَّ. ويقال: هَشَمَ الثَّرِيدَ: إذا فَتَّه.

قوله: «تَذْرُوهُ» صفة لـ «هَشِيمًا» والتذْرُو: التفریقُ، وقيل: الرفعُ. والعامَّةُ «تَذْرُوهُ» بالواو. وقرأ^(٤) عبد الله «تَذْرِيه» من الذَّرِي، ففي لأمه لغتان: الواو والياء. وقرأ ابن عباس «تَذْرِيه» بضم التاء من الإذراء. وهذه تحتمل أن تكون من الذَّرُو وأن تكون من الذَّرِي. والعامَّةُ على «الرياح» جمعاً. وزيد^(٥) بن علي والحسن والنخعي في آخرين «الرَّيْحُ» بالإفراد.

آ. (٤٦) قوله: ﴿زِينَةُ الْحَيَاةِ﴾: إنما أفرد «زينة» وإن كانت خبراً عن يبين لأنها مصدرٌ، فالتقدير: ذوا زينة، إذ جعلنا نفس المصدر مبالغة؛ إذ بهما تحصلُ الزينة، أو بمعنى مُزَيَّنَتَيْنِ. وقرىء^(٦) شاذاً «زينا الحياة» على التثنية، وسقطت ألفها لفظاً لالتقاء الساكنين فَيَتَوَهَّمُ أنه قرىء بنصب «زينة الحياة».

آ. (٤٧) قوله: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُهُ﴾: «يوم» منصوبٌ بقولٍ مضمرة بعده تقديره: نقول لهم نُسَيِّرُ الجبال: لقد جِئْتُمونا. وقيل: بإضمار اذكر. وقيل: هو مغطوفٌ على «عند ربك» فيكون معمولاً لقوله «خير».

(١) عبارته في معاني القرآن ٢٩١/٣: «والهشيم: النبات الجاف الذي تسفيه الريح».

(٢) عبارته في تفسير غريب القرآن ٢٦٨: «والهشيم من النبات المتفتت».

(٣) «إننا أرسلنا عليهم صيحة واحدة فكانوا كهشيم المُحْتَظِرِ» الآية ٣١ من القمر.

(٤) انظر في قراءتها: البحر ١٣٣/٦، والشواذ ٨٠، والقرطبي ٤١٣/١٠.

(٥) وهي قراءة حمزة والكسائي من السبعة. انظر: الإنحاف ٢/٢١٦، البحر ١٣٣/٦،

والنشر ٢/٢٢٣، والتيسير ٧٨. (٦) لم أفق على نسبة هذه القراءة.

- الكهف -

وقرأ ابن كثير^(١) وأبو عمرو وابن عامر بضمّ التاء وفتح الياء مبنياً للمفعول. «الجبال» بالرفع لقيامه مقامَ الفاعل، وحذفتِ الفاعلَ للعلمِ به وهو الله، أو مَنْ يَأْمُرُهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ. وهذه القراءةُ موافقةٌ لِمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ «وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ»^(٢)، ويؤيدها قراءةُ عبدِ الله هنا «وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ» فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول.

والباقون «نُسِّرَ» بنون العظمة، والياءُ مكسورةٌ مِنْ «سَيَّرَ» بالتشديد؛ «الجبال» بالنصب على المفعول به، وهذه القراءةُ مناسبةٌ لِمَا بعدها مِنْ قَوْلِهِ «وَحَشَرْنَا هُمْ فَلَمَّ نَغَادِرُ».

وقرأ الحسنُ كقراءةِ / ابنِ كثيرٍ وَمَنْ ذُكِرَ مَعَهُ إِلَّا أَنَّهُ بِالْيَاءِ مِنْ تَحْتِ لِأَنَّ [٥٩٣ب] التائِيثَ مجازيًّا. وقرأ ابن محيصة، ورواها محبوبٌ عن أبي عمرو: «تَسِيرُ» بفتحِ التاءِ من فوقِ ساكنِ الياءِ مِنْ سَارَتْ تَسِيرُ، و«الجبالُ» بالرفعِ علىِ الفاعليةِ.

قوله: «وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً» «بارزةٌ» حالٌ؛ إذِ الرُّؤيةُ بَصْرِيَّةٌ. وقرأ^(٣) عيسى «وَتَرَى الْأَرْضُ» مبنياً للمفعول، و«الأرضُ» قائمةٌ مقامُ الفاعلِ.

قوله: «وَحَشَرْنَا هُمْ» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه ماضٍ مُرادٌ به، المستقبلُ، أي: وَنَحْشُرُهُمْ، وكذلك «وَعُرْضُوا»^(٤) و«وَوُضِعَ الْكِتَابُ»^(٥).

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٩٣، النشر ٣١١/٢، التيسير ١٤٤، القرطبي ٤١٦/١٠، البحر ١٣٤/٦، الإنحاف ٢١٦/٢.

(٢) الآية ٢٠ من النبأ.

(٣) البحر ١٣٤/٦، الكشاف ٤٨٧/٢.

(٤) في الآية ٤٨.

(٥) في الآية ٤٩.

والثاني: أن تكون الواو للحال، والجملة في محلّ النصب، أي: نفعل التسيير في حال حشرهم ليشاهدوا تلك الأهوال. والثالث: قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: لِمَ جيءَ بـ «حَشَرْنَاهُمْ» ماضياً بعد «نُسَيِّر» و «تَرَى»؟ قلت: للدلالة على أن حَشَرَهُمْ قبل التَّسْيِيرِ وقبل البروز ليعاننوا تلك الأهوال العظام، كأنه قيل: وحَشَرْنَاهُمْ قبل ذلك».

قال الشيخ^(٢): «والأولى أن تكون الواو للحال» فذكر نحواً مما قدّمته.

قوله: «فلم تغادر» عطف على «حَشَرْنَاهُمْ» فإنه ماضٍ معنى. والمغادرة هنا: بمعنى الغدر وهو الترك^(٣)، أي: فلم نترك. والمفاعلة هنا ليس فيها مشاركة. وسُمِّيَ الغَدْرُ غَدْرًا لأنَّ به ترك الوفاء. وغدير الماء من ذلك لأنَّ السيل غادره، أي: تركه فلم يجئه أو ترك فيه الماء، ويُجمع على «غُدْر» و«غُدْران» كَرغيف ورغفان، واستغدر الغدير: صار فيه الماء. والغديرة: الشعر الذي ترك حتى طال. والجمع غداير. قال امرؤ القيس^(٤):

٣١٦٨ - غدايره مستشزرات إلى العلا

وقرأ^(٥) قتادة «فلم تغادر» بالتاء من فوق، والفاعل ضمير الأرض، أو الغدرة المفهومة من السياق. وأبان «يُغادر» مبنياً للمفعول، «أحد» بالرفع.

(١) الكشاف ٤٨٧/٢.

(٢) البحر ١٣٤/٦.

(٣) قال الرغب: «والغدر يقال لترك العهد ومنه قيل: فلان غادر» المفردات ٣٥٨.

(٤) عجزه:

تَصَلُّ المَدَارِي فِي مَثَى وَمُرْسَل

وهو في ديوانه ١٧: مستشزرات: مفتولات. والمدارى: جمع بدرى وهي شوكة تُسْرَحُ بها المرأة رأسها.

(٥) انظر في قراءتها: البحر ١٣٤/٦، الكشاف ٤٨٧/٢، الشواذ ٨٠.

- الكهف -

والضحاك: «نُعْدِرُ» بضم النون وسكون العين وكسر الدالِ مِنَ «أَعْدَرَ»
بمعنى غَدَرَ.

آ. (٤٨) قوله: ﴿صَفًّا﴾: حالٌ من مرفوعِ «عُرِضُوا» وأصله
المصدرية. يُقال منه: صَفَّ يَصْفُ صَفًّا، ثم يُطْلَقُ على الجماعة
المُصْطَفَيْنِ. واختُلِفَ هنا في «صَفًّا»: هل هو مفردٌ وقع مَوْقع الجمعِ،
إذ المرادُ صنفوفاً، ويَدُلُّ عليه الحديث الصحيح^(١): «يَجْمَعُ اللَّهُ الْأَوْلِيْنَ
وَالْآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ صُفُوفًا». وفي حديث آخر^(٢): «أهلُ الجنةِ مئةٌ
وعشرون صَفًّا، أنتم منها ثمانون». وقيل: ثَمَّ حَذَفُ، أي: صَفًّا صَفًّا. ومثله
قوله في موضع: «وجاء ربُّك والمَلَكُ صَفًّا صَفًّا»^(٣). وقال في آخر: «يقومُ
الرُّوحُ والملائكةُ صَفًّا»^(٤) يريد: صفاً صفاً، بدليل الآية الأخرى فكذلك هنا.
وقيل: بل كلُّ الخلائقِ يكونون صفاً واحداً، وهو أبلغُ في القُدرة. وأمَّا
الحديثان فيحملان على اختلافِ أحوال، لأنه يومٌ طويلٌ كما شهد له بقوله
«كان مقداره خمسين ألف سنة»^(٥) فتارةً يكونون فيه صفاً واحداً وتارةً صنفوفاً.

قوله: «لقد جئتمونا» على إضمارِ قولٍ، أي: وقلنا لهم: كيت وكيت.
وتقدّم أن هذا القول هو العاملُ في «ويومَ نُسِِّرُ الجبالَ»^(٦). ويجوز أن يضمّر
هذا القولُ حالاً من مرفوعِ «عُرِضُوا»، أي: عُرِضُوا مَقُولاً لهم كذا.

(١) رواه البخاري في كتاب الأنبياء، ٣ باب قول الله عز وجل: «ولقد أرسلنا نوحاً إلى
قومه، الفتح ٦/٣٧١، وابن حنبل ٤/١.

(٢) لم أقف على تخريجه.

(٣) الآية ٢٢ من سورة الفجر.

(٤) الآية ٣٨ من سورة النبأ.

(٥) الآية ٤ من المعارج.

(٦) في الآية ٤٧.

قوله: «كما خَلَقْنَاكُمْ»، أي: مجيئاً مُشَبَّهاً لخلقكم الأول حفاةً عُراةً غُرْلًا^(١)، لا مال ولا ولد معكم. وقال الزمخشري^(٢): «لقد بَعَثْنَاكُمْ كما أَنشَأْنَاكُمْ أول مرة» فعلى هذين التقديرين، يكون نعتاً للمصدر المحذوف، وعلى رأي سيبويه^(٣) يكون حالاً من ضميره.

قوله: «أَنْ لَنْ نَجْعَلَ» «أَنْ» هي المخففة، وفصل بينها وبين خبرها لكونه جملة فعلية متصرفة غير دعاء بحرف النفي. و«لكم» يجوز أن يكون مفعولاً ثانياً^(٤) للجعل بمعنى التصيير. و«مَوْعِداً» هو الأول. ويجوز أن يكون مَعْلَقاً بِالْجَعْلِ، أو يَكُونُ حَالاً مِنْ «مَوْعِداً» إذا لم يُجْعَلِ الْجَعْلُ تَصْيِيراً، بل بمعنى لمجرد الإيجاد.

و«بل» في قوله: «بَلْ زَعَمْتُمْ» لمجرد الانتقال من غير إبطال.

آ. (٤٩) قوله: ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ﴾: العائمة على بنائه للمفعول. وزيد^(٥) بن علي بن بنائه للفاعل، وهو الله أو الملك. و«الكتاب» منصوب مفعولاً به. و«الكتاب» جنس للكتب؛ إذ من المعلوم أن لكل إنسان كتاباً يَخُصُّه. وقد تقدّم الوقف على «ما لهذا الكتاب» وكيف فصلت لام الجر من مجرورها خطأ في سورة النساء عند «فما لهؤلاء القوم لا يكادون»^(٦).

(١) غرلاً: غير مختونين.

(٢) الكشاف ٤٨٧/٢.

(٣) انظر: الكتاب ١١٦/١.

(٤) أي إنه متعلق به، التقدير: نجعل موعداً كائناً لكم.

(٥) البحر ١٣٤/٦.

(٦) الآية ٧٨ من النساء. وانظر: الدر المصون ٤٦/٤. حيث وقف أبو عمرو والكسائي

- بخلاف عنه - على «ما». والباقون على لام الجر دون مجرورها إتباعاً للرسم.

و «لا يَغَادِرُ» جملةٌ / حاليةٌ من «الكتاب». والعاملُ الجارُّ والمجرورُ [٥٩٤] لقيامه مقامَ الفعلِ ، أو الاستقرارُ الذي تعلقَ به الحالُ .

قوله : «إلا أَحْصَاهَا» في محلِّ نصبٍ نعتاً لصغيرةٍ وكبيرةٍ . ويجوز أن تكونَ الجملةُ في موضعِ المفعولِ الثاني ؛ لأنَّ يُغَادِرُ بمعنى يترك ، و «يترك» قد يتعدى لاثنتين كقوله^(١) :

٣١٦٩ - فقد تَرَكْتُكَ ذَا مالٍ وَذَا نَسَبٍ

في أحدِ الوجهين .

آ . (٥٠) قوله : ﴿وَإِذْ قُلْنَا﴾ : أي : أذْكَرُ .

قوله : «كَانَ مِنَ الْجِنِّ» فيه وجهان ، أظهرهما : أنه استئنافٌ يفيد التعليلَ جواباً لسؤالٍ مقدَّر . والثاني : أنَّ الجملةَ حاليةٌ ، و «قد» معها مرادةٌ . قاله أبو البقاء^(٢) وليس بالجليِّ .

قوله : «فَفَسَّقَ» السببيةُ في الفاءِ ظاهرةٌ ، تَسَبَّبَ عن كونه من الجنِّ الفِسْقُ . وقال أبو البقاء^(٣) : إنما أدخل الفاءَ هنا لأنَّ المعنى : «إلا إبليس امتنع فَفَسَّقَ» . قلت : إنَّ عَنِي أَنْ قَوْلَهُ «كَانَ مِنَ الْجِنِّ» وَضِعَ موضعَ قوله «امتنع» فيُحتمل مع بُعْدِهِ ، وإنَّ عَنِي أَنَّهُ حُذِفَ فِعْلٌ عَطِفَ عَلَيْهِ هذا فليس بصحيحٍ للاستغناء عنه .

قوله : «عَنْ أَمْرٍ» «عن» على بابها من المجاوزة ، وهي متعلِّقةٌ

(١) تقدم برقم ٢٢١ .

(٢) الإملاء ١٠٤/٢ .

(٣) الإملاء ١٠٤/٢ .

بـ «فَسَقَ»، أي: خرج مجاوزاً أمر ربّه. وقيل: هي بمعنى الباء، أي: بسبب أمره، فإنه فعّالٌ لِمَا يريدُ.

قوله: «وذرّيته» يجوز في الواو أن تكون عاطفةً وهو الظاهر، وأن تكون بمعنى مع. و«من دوني» يجوز تعلُّقه بالاتخاذ، وبمحوذوفٍ على أنه صفةٌ لأولياء.

قوله: «وهم لكم عدوٌّ» جملةٌ حاليةٌ من مفعولِ الاتخاذِ أو فاعله؛ لأنَّ فيها مصححاً لكلٍ من الوجهين وهو الرابطُ.

قوله: «بئس» فاعلها مضمَرٌ مفسَّرٌ بتمييزه. والمخصوص بالذمِّ محذوفٌ تقديره: بئس البَدَلُ إبليسُ وذريته و«للظالمين» متعلِّقٌ بمحذوفٍ حالاً من «بَدَلاً». وقيل: متعلِّقٌ بفعلِ الذمِّ.

آ. (٥١) قوله: ﴿مَا أَشْهَدْتُمْ﴾: أي: إبليسَ وذريته، أو ما أشهدتُ الملائكةَ فكيف تعبدونهم؟ أو ما أشهدتُ الكفارَ فكيف تنسبون إليّ ما لا يليقُ بجلالي؟ أو ما أشهدتُ جميعَ الخلقِ.

وقرأ^(١) أبو جعفر وشيبةٌ والسخنياني في آخرين: «أشهدناهم» على التعظيم.

قوله: «وما كنتُ متخذُ المضلّين» وُضع الظاهرُ موضعَ المضمَر؛ إذ المراد بالمُضِلّين مَنْ نفى عنهم إسهادَ خلقِ السمواتِ، وإنما نَبّه بذلك على وصفهم القبيحِ.

وقرأ العامةُ «كنتُ» بضمِّ التاء إخباراً عنه تعالى. وقرأ^(٢) الحسن

(١) الإتخاف ٢/٢١٧، البحر ٦/١٣٦، النشر ٢/٣١١، القرطبي ١١/٢.

(٢) الإتخاف ٢/٢١٧، النشر ٢/٣١١، القرطبي ١١/٢، البحر ٦/١٣٧.

- الكهف -

والجحدري وأبو جعفر بفتحها خطاباً لنبيِّنا محمدٍ صلى الله عليه وسلم .
وقرأ^(١) علي بن أبي طالب رضي الله عنه «مُتَّخِذاً الْمُضِلِّينَ» نَوْنُ اسْمِ الْفَاعِلِ
وَنَصَبَ بِهِ، إِذِ الْمُرَادُ بِهِ الْحَالُ أَوِ الْاسْتِقْبَالُ .

وقرأ^(٢) عيسى «عَضُدًا» بفتح العين وسكون الضاد، وهو تخفيفٌ شائعٌ
كقولِ تميم: سَبْعٌ وَرَجُلٌ فِي: سَبْعٌ وَرَجُلٌ . وقرأ الحسن «عُضُدًا» بالضم
والسكون: وذلك أنه نقل حركة الضادِ إلى العينِ بعد سَلْبِ العينِ حركتها .
وعنه أيضاً «عَضُدًا» بفتحيتين و«عُضُدًا» بضميتين . والضحاك «عِضُدًا» بكسر
العين وفتحِ الضاد . وهذه لغاتٌ في هذا الحرفِ .

والعَضُدُ مِنَ الْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ مَعْرُوفٌ . وَيُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْعَوْنِ وَالنَّصِيرِ فَيُقَالُ:
فُلَانٌ عَضُدِي . وَمِنْهُ «سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ»^(٣) أَي: سَنُقَوِّي نُصْرَتَكَ
وَمَعُونَتَكَ .

آ . (٥٢) قوله: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ﴾: معمولٌ لـ «اذكر» أي: ويوم نقولُ
يجري كيت وكيت . وقرأ^(٤) حمزة «نقولُ» بنون العظمة مراعاةً للتكلم في
قوله: «مَا أَشْهَدْتُهُمْ» إِلَى آخِرِهِ . وَالْبَاقُونَ بِيَاءِ الْعَيْبَةِ لِتَقَدُّمِ اسْمِ الشَّرِيفِ
الظَّاهِرِ .

قوله: «مَوْبِقًا» مفعولٌ أولٌ لِلجَعْلِ، والثاني الظرفُ المُقَدَّمُ . ويجوز أن
تكونَ متعديةً لواحدٍ، فيتعلَّقُ الظرفُ بِالجَعْلِ أَوْ بِمَحذُوفٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ
«مَوْبِقًا» .

(١) البحر ١٣٧/٦، الكشاف ٤٨٨/٢ .

(٢) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢١٧/٢، القرطبي ٢/١١، البحر ١٣٧/٦ .

(٣) الآية ٣٥ من سورة القصص .

(٤) السبعة ٣٩٣، النشر ٣١١/٢، البحر ١٣٧/٦، التيسير ١٤٤، الحجة ٤٢٠ .

والمَوْبِقُ: المَهْلِكُ، يقال: وَبِقَ يَوْبِقُ وَبَقًا، أي: هَلَكَ وَوَبِقَ يَبِقُ وَبُوقًا
أيضاً: هَلَكَ وَأَوْبَقَهُ ذَنْبُهُ. وعن الفراء^(١): «جَعَلَ اللَّهُ تَوَاصِلَهُمْ هَلَكَاً» فجعل
الْبَيْنَ بمعنى الوَصْلِ، وليس بظرفٍ كقوله: «لقد تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ»^(٢) في
وجه^(٣). وعلى هذا فيكون «بَيْنَهُمْ» مفعولاً أولٌ ومَوْبِقاً مفعولاً ثانياً. والمَوْبِقُ
هنا: يجوزُ أَنْ يكونَ مصدرًا وهو الظاهر. ويجوزُ أَنْ يكونَ مكانًا / [٥٩٤هـ]

آ. (٥٣) قوله: ﴿مَصْرِفًا﴾: المَصْرِفُ: المَعْدِلُ. قال الهذلي^(٤):

٣١٧٠- أَزْهِيرُ هَلْ عَن شَيْبَةَ مِنْ مَصْرِفٍ
أَمْ لَا خُلُودَ لِسَاذِلٍ مَتَكَلِّفٍ

ويجوزُ أَنْ يكونَ اسمَ مكانٍ أو زمانٍ. وقال أبو البقاء^(٥): «مَصْرِفًا: أي
انصِرافًا، ويجوزُ أَنْ يكونَ مكانًا». قلت: وهذا سَهُوٌ فإنه جَعَلَ المَفْعَلَ بكسرِ
العينِ مصدرًا لما مضارعُه يَفْعَلُ بالكسرِ من الصحيح، وقد نَصُّوا على أَنَّ اسمَ
مصدرِ هذا النوعِ مفتوحُ العينِ، واسمُ زمانِه ومكانِه مكسوراهما نحو: المَصْرَبِ
والمَصْرِبِ.

وقرأ^(٦) زيدُ بن عليّ رضي الله عنه «مَصْرِفًا» بفتحِ الراءِ جعله مصدرًا؛

-
- (١) معاني القرآن ١٤٧/٢.
 - (٢) الآية ٩٤ من الأنعام.
 - (٣) انظر: الدر المصون: ٤٨/٥.
 - (٤) وهو أبو كبير الهذلي. والبيت في ديوان الهذليين ١٠٤/٢، واللسان (صرف)،
وتفسير الماوردي ٤٩٠/٢، والمجاز ٤٠٧/١، والبحر ١٣٨/٦، ومعاني القرآن
للزجاج ٢٩٦/٣. وزهير مرخم زهيرة. وشيبة: صديقه يرثيه.
 - (٥) الإملاء ١٠٤/٢.
 - (٦) البحر ١٣٨/٦.

لأنه مكسور العين في المضارع فهو كالمضرب بمعنى الضرب، وليت أبا البقاء ذكر هذه القراءة ووجهها بما ذكره قبل.

آ. (٥٤) قوله: ﴿مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾: يجوز أن يكون «مِنْ كُلِّ» صفةً لموصوفٍ محذوفٍ، وهو مفعولٌ «صَرَفْنَا»، أي: صَرَفْنَا مَثَلًا مِنْ كُلِّ مَثَلٍ. ويجوز أن تكون «مِنْ» مزيدةً على رأيِ الأخفش^(١) والكوفيين.

قوله: «جَدَلًا» منصوبٌ على التمييز. وقوله: «أكثر شيء»، أي: أكثر الأشياء التي يتأتى منها الجدال إن فصلتها واحداً واحداً، يعني أن الإنسان أكثر جدلاً مِنْ كُلِّ شيءٍ يُجادل، فَوَضَعَ «شيء» مَوْضِعَ الأشياء. وهل يجوزُ أن يكونَ جَدَلًا منقولاً مِنْ اسم كان إذ الأصل: وكان جَدَلُ الإنسانِ أكثرَ شيءٍ؟ فيه نظرٌ. وكلامُ أبي البقاء مُشعرٌ بجوازه فإنه قال^(٢): «فيه وجهان، أحدهما: أن شيئاً هنا في معنى مُجادلٍ؛ لأنَّ أَفْعَلَ يُضَافُ إلى ما هو بعضُ له، وتمييزُهُ بـ «جَدَلًا» يَفْتَضِي أن يكونَ الأكثرُ مُجادلاً. وهذا مِنْ وَضْعِ العامِّ موضعَ الخاصِّ. والثاني: أن في الكلام محذوفاً تقديره: وكان جَدَلُ الإنسانِ أكثرَ شيءٍ، ثم ميَّزه». فقوله: «تقديره: وكان جَدَلُ الإنسانِ» يفيد أن إسنادَ «كان» إلى الجَدَلِ جائزٌ إلى الجملة، إلا أنه لا بُدَّ من تميمٍ لذلك: وهو أن تَجَوَّزَ فَتَجَعَلَ للجَدَلِ جَدَلًا كقولهم: «شِعْرٌ شاعرٌ» يعني أن لجَدَلِ الإنسانِ جَدَلًا هو أكثرُ من جَدَلِ سائرِ الأشياءِ.

آ. (٥٥) قوله: ﴿وَمَا مَنَعَ﴾: قد تقدّم في آخرِ السورة قبلها^(٣).

(١) لم يُبَيِّرِ الأخفش إلى زيادتها في هذا الموضع، وانظر أمثلة على مذهبه في معاني القرآن: ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤، حيث لا يشترط تنكير مجرورها وأن تسبق بنفي.

(٢) الإملاء ١٠٥/٢.

(٣) انظر إعرابه للآية ٥٩ من الإسراء.

وقوله: «قَبْلًا» قد تقدّم خلافُ القراء (١) فيه وتوجيهُ ذلك.

آ. (٥٦) قوله: ﴿لِيُدْحِضُوا﴾: متعلّقٌ بـ «يُجَادِلُ» والإدْحاضُ: الإزْلاقُ يقال: أدْحَضَ قدمه، أي: أزلّها وأزْلَمها عن موضعها. والحجّة الداحضة التي لا ثبات لها لزلزلةِ قَدَمِها. والدَّحْضُ: الطينُ لأنه يُزْلَقُ فيه. قال (٢):

٣١٧١- أبا مُنْذِرٍ رُمْتَ الوفاءَ وهبته وجِدْتَ كما حادَ البعيرُ عن الدَّحْضِ

وقال آخر (٣):

٣١٧٢- وَرَدْتُ وَنَجَّى الشُّكْرِيُّ جِدَارَهُ وَحَادَ كَمَا حَادَ الْبَعِيرُ عَنِ الدَّحْضِ

و«مكانُ دَحْضٍ» مِنْ هَذَا (٤).

قوله: «وما أَنْذِرُوا» يجوزُ في «ما» هذه أَنْ تكونَ مصدريةً، وَأَنْ تكونَ بمعنى الذي والعائدُ محذوف. وعلى التقديرين فهي عطفٌ على «آياتي».

(١) انظر إعرابه للآية ١١١ من الأنعام في الدر المصون ١١٢/٥. وقد قرأ نافع وابن عامر بكسر القاف وفتح الباء، والكوفيون بضمهما، وأبو عمرو وابن كثير هنا بكسر القاف وفتح الباء.

(٢) البيت لطرفة وهو في ديوانه ١٧٣، والقرطبي ٦/١١.

(٣) عجز البيت في ديوان طرفة، وصدرة كما ورد في البيت السابق. وثمة صدر آخر في القصيدة نفسها ص ١٦٩:

وَأَسْتَنْقِذُ الْمَوْلَى مِنَ الْأَمْرِ بَعْدَمَا

وهو في المجاز ٤٠٨/١، واللسان (دحض) برواية «رَدَيْتُ»، والماوردي ٤٩١/٢.

(٤) أي هو مَزَلَّةٌ لا تثبت عليها الأقدام.

- الكهف -

و«هُزُوا» مفعولٌ ثانٍ أو حالٌ. وتقدّم الخلافُ في «هُزُوا»^(١). وتقدّم إعرابُ ما بعد هذه الآية في الأنعام^(٢).

آ. (٥٨) قوله: ﴿بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ﴾: يجوز في «المَوْعِد» أن يكون مصدرًا أو زمانًا أو مكانًا.

والمَوْئِلُ: المَرْجِعُ مِنْ وَآلٍ يَيْلُ، أي: رَجَعَ، وهو من التأويل^(٣). وقال الفراء^(٤): «المَوْئِلُ: المنجى، وَأَلَّتْ نَفْسُهُ، أي: نَجَّتْ» قال الأعشى^(٥):

٣١٧٣- وقد أَحَالِسُ رَبَّ الْبَيْتِ غَفَلَتُهُ
وقد يُحَاذِرُ مِنِّي ثَمَ مَا يَيْلُ

أي: ما يَنْجُو. وقال ابن قتيبة^(٦): «المَوْئِلُ: المَلْجَأُ». يقال: وَآلَ فلان إلى فلان يَيْلُ وَآلًا، وَوُؤُولًا، إذا لَجَأَ إليه وهو هنا مصدرٌ.

و«مِنْ دُونِهِ» متعلّقٌ بالوِجْدَانِ لأنه متعدّدٌ لواحدٍ، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «مَوْئِلًا».

(١) انظر: الدر المصون ٤١٨/١.

(٢) انظر إعرابه للآية ٢٥ من الأنعام في الدر المصون ٥٧٦/٤.

(٣) يريد المؤلف أن يؤلف بين بعض المعاني الواردة لمادتي: وَآلٌ - ومنها المowell - وأول - ومنها التأويل - ولا يعني أن المادة واحدة. فمن معاني التأويل ما قاله ابن الأثير: هو من آل الشيء يؤول إلى كذا أي رجع وصار إليه. انظر: اللسان: (أول - وآل). وذكر الماوردي في تفسير المowell: المَلْجَأُ والمحرز والوليّ والمنجى. انظر: تفسيره ٤٩٢/٢.

(٤) معاني القرآن ١٤٨/٢.

(٥) ديوانه ٥٩، ومجاز القرآن ٤٠٨/١، والقرطبي ٨/١١، والبحر ١٣٢/٦. وخلص الشيء: سرقه.

(٦) تفسير غريب القرآن ٢٦٩.

وقرأ أبو جعفر^(١) «مولا» بواو مكسورة فقط. والزُّهري: بواو مشددة فقط. والأولى أقيس تخفيفاً.

آ. (٥٩) قوله: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى﴾: يجوز أن يكونا مبتدأ وخبراً، و«أهلكتناهم» حينئذ: إما خبر ثانٍ أو حال. ويجوز أن تكون «تلك» مبتدأ، و«القرى» صفتها أو بيان لها أو بدل منها و«أهلكتناها» الخبر. ويجوز أن يكون «تلك» منصوب المحل بفعلٍ مقدر على الاشتغال.

والضميرُ في «أهلكتناهم» عائِدٌ على «أهل» المضافِ إلى القرى، إذ التقدير: وأهل تلك القرى، فراعى المحذوف فأعاد عليه الضمير. وتقدّم ذلك في أول الأعراف^(٢).

و«لَمَّا ظَلَمُوا» يجوزُ أن يكونَ حرفاً، وأن يكونَ ظرفاً وقد عُرِفَ ما فيها^(٣).

قوله: «لَمَهْلِكِهِمْ» قرأ^(٤) عاصم^(٥) «مَهْلِكُ» بفتح الميم^(٦)، والباقون بضمها^(٧)، وحفصٌ بكسر اللام^(٨). والباقون بفتحها. فتحصل من ذلك ثلاثُ

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢١٨، البحر ٦/١٤٠.

(٢) الآية ٤. وانظر: الدر المصون ٥/٢٤٨.

(٣) ذهب الجمهور إلى أنها حرف وذهب الفارسي إلى أنها ظرف. انظر: الدر المصون ١/١٥٩.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٩٣، التيسير ١٤٤، النشر ٢/٣١١، البحر ٦/١٤٠، الإتحاف ٢/٢١٨.

(٥) في رواية أبي بكر عنه.

(٦) وفتح اللام.

(٧) وفتح اللام.

(٨) وفتح الميم.

قراءاتٍ، لعاصم قراءتان: فتح الميم / مع فتح اللام، وهي رواية أبي بكر [٥٩٥] عنه. والثانية فتح الميم مع كسر اللام وهي رواية حفص عنه. والثالثة: ضم الميم وفتح اللام، وهي قراءة الباقيين.

فأمّا قراءة أبي بكر فـ «مَهْلِك» فيها مصدرٌ مضافٌ لفاعله. وجوز أبو علي^(١) أن يكون مضافاً لمفعوله. وقال: إنَّ «هَلِك» يتعلّى دون همز وأنشد^(٢):

٣١٧٤- وَمَهْمِه هَالِكٍ مَنْ تَعَرَّجَا

فـ «مَنْ» معمولٌ لـ «هَالِكٍ». وقد منع الناس ذلك وقالوا^(٣): لا دليل في البيت لجواز أن يكون مِنْ بابِ الصفة المشبهة. والأصل: هالك مَنْ تعرجا. فـ «مَنْ تعرج» فاعلٌ بهالك، ثم أضمر في «هَالِكٍ» ضمير «مَهْمِه» ونصب «مَنْ تعرج»^(٤) نصب «الوجه» في قولك: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ» ثم أضاف الصفة وهي «هالك» إلى معمولها، فالإضافة مِنْ نصبٍ، والنصب مِنْ رفعٍ. فهو كقولك: «زيدٌ منطلقُ اللسان ومنبسط الكف»، ولولا تقديرُ النصبِ لامتنعتِ الإضافة؛ إذ اسمُ الفاعلِ لا يُضاف إلى مرفوعه. وقد يُقال: لا حاجةً إلى تقديرِ النصب، إذ هذا جارٍ مجرئِ الصفة المشبهة، والصفة المشبهة تُضاف إلى مرفوعها، إلا أن هذا مبنيٌّ على خلافٍ آخر وهو:

(١) الحجة (خ) ٤٠٠/٣.

(٢) البيت للعجاج وهو في ديوانه ٤٣/٢، والمقتضب ١٨٠/٤، واللسان (هلك)،

والخصائص ٢١٠/٢، والمحتسب ٩٢/١. والمهمه: الفقر. وبعد البيت:

هائلةٌ أهواله مَنْ أدلجا

والخلاف في «هلك» فالكثيرون على أنه لازم، وأبو علي على أنه متعدي.

(٣) انظر: المقتضب ١٨٠/٤، البحر ١٤٠/٦.

(٤) أي: على التشبيه بالمفعول.

- الكهف -

هل يقع الموصول في باب الصفة^(١) أم لا؟ والصحيح جوازه^(٢). قال الشاعر^(٣):

٣١٧٥- فَعَجَّتْهَا قَبْلَ الْأَخْيَارِ مَنْزِلَةً وَالطَّيْبِي كُلُّ مَا التَّائَتْ بِهِ الْأَزْرُ
وقال الهذلي^(٤):

٣١٧٦- أَسِيلَاتُ أَبْدَانٍ دِقَاقُ خُصُورِهَا وَثِيْرَاتُ مَا التَّتَتْ عَلَيْهَا الْمَلَا حِفْ

وقال الشيخ^(٥) في قراءة أبي بكر هذه: «إنه زمان» ولم يذكر غيره. وجوز غيره فيه الزمان والمصدر. وهو عجيب؛ فإنَّ الفعل متى كُسِرَتْ عَيْنُ مضارعه فُتِحَتْ فِي الْمَفْعَلِ مراداً به المصدر، وكُسِرَتْ فِيهِ مراداً به الزمان والمكان، وكأنه اشتبهت عليه بقراءة حفص فإنه بكسر اللام كما تقدّم، فالمفعل منه للزمان والمكان.

وجوز أبو البقاء^(٦) في قراءته^(٧) أن يكون المفعول فيها مصدراً. قال^(٨):

(١) أي: المشبهة.

(٢) انظر: شرح التصريح ٨٦/٢، والعيني ٦٢٩/٣.

(٣) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٢٢١، والعيني ٦٢٥/٣، وشرح التصريح ٨٥/٢، والبحر ١٤٠/٦. وقوله «فَعَجَّتْهَا»، أي: الناقة، يُقال: عَجَّتَ البعير: إذا عطفت رأسه بالزمام. وقيلهم: نحوهم. التائت: اختلطت والتفت. ويعني أنهم موصوفون بالعفة.

(٤) ليس في ديوان الهذليين والبيت لعمر بن أبي ربيعة. في ديوانه ٤٦٤، والعيني ٦٢٩/٣، وشرح التصريح ٨٦/٢، والبحر ١٤٠/٦. والأسيلة: الطويلة وكل مسترسل: أسيل. والوثيرة: الوطيئة وأراد هنا: وطيات الأرداف والأعجاز.

(٥) البحر ١٠٤/٦.

(٦) الإملاء ١٠٥/٢. (٧) أي قراءة حفص.

(٨) لم يرد هنا هذا القول في مطبوعة «الإملاء».

- الكهف -

«وَشَدَّ فِيهِ الْكَسْرُ كَالْمَرْجِعِ». وإذا قلنا: إنه مصدرٌ فهل هو مضافٌ لفاعله أو مفعوله؟ يجيء ما تقدم في قراءة رفيقه. وتخريجُ أبي عليٍّ واستشهادُه بالبيت والردُّ عليه، كلُّ ذلك عائدٌ هنا.

وأما قراءةُ الباقيين^(١) فواضحةٌ. و«مُهْلِكٌ» فيها يجوز أن يكونَ مصدرًا مضافًا لمفعوله، وأن يكونَ زمانًا، ويبيِّنُ أن يُرادُ به المفعولُ، أي: وجعلنا للشخصِ أو الفريقِ المُهْلِكِ منهم. والموعِدُ: مصدرٌ أو زمان.

آ. (٦٠) قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ﴾: «إذ» منصوبٌ بـ اذكر، أو وقتَ قال لفتاه جرى ما قصصنا عليك من خبره.

قوله: «لا أبرحُ» يجوز فيها وجهان، أحدهما: أن تكونَ ناقصةً فتحتاجُ إلى خبر. والثاني: أن تكونَ تامةً فلا تحتاجُ إليه. فإن كانتِ الناقصةً ففيها تخريجان، أحدهما: أن يكونَ الخبرُ محذوفًا للدلالةِ عليه تقديرُه: لا أبرحُ أسيرُ حتى أبلغَ، إلا أن حذَفَ الخبرِ في هذا البابِ نصُّ بعضِ النحويين على أنه لا يجوزُ ولو بدليلٍ، إلا في ضرورةِ كقوله^(٢):

٣١٧٧- لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جَوَارِكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرٌ

أي: حينَ ليس في الدنيا مُجِير. والثاني: أن في الكلامِ حذَفَ مضافٍ تقديرُه: لا يَبْرَحُ مسيري حتى أبلغَ، ثم حذَفَ «مسير» وأقيمت الياءُ مقامَه، فانقلبتْ مرفوعةً مستترةً بعد أن كانتِ مخفوضةً المحلُّ بارزةً، وبقي «حتى أبلغُ» على حاله هو الخبر.

(١) أي: مُهْلِكٌ.

(٢) تقدم برقم ١١١٦.

- الكهف -

وقد خَلَطَ الرمزخشريُّ هذين الوجهين فجعلهما وجهاً واحداً، ولكن في عبارة حسنة جداً، فقال^(١): «فإن قلت: «لا أبرح» إن كان بمعنى «لا أزل» من بَرِح المكان فقد دلَّ على الإقامة لا على السفر. وإن كان بمعنى «لا أزال» فلا بُدَّ من خبر. قلت: هي بمعنى لا أزال، وقد حُذِفَ الخبرُ لأنَّ الحال والكلامَ معاً يدلُّان عليه: أمَّا الحالُ فلأنها كانت حالَ سفرٍ، وأمَّا الكلامُ فلأنَّ قوله «حتى أبلغ» غايةٌ مضروبةٌ تستدعي ما هي غايةٌ له، فلا بد أن يكون المعنى: [لا أبرح أسير حتى أبلغ. ووجهُ آخرٌ وهو أن يكون المعنى:]^(٢) لا يسرح مسيري حتى أبلغ على أن «حتى أبلغ» هو الخبرُ، فلمَّا حُذِفَ المضافُ أقيم المضافُ إليه مقامه وهو ضميرُ المتكلم، فانقلب الفعلُ مِنْ ضمير الغائبِ إلى لفظِ المتكلم وهو وجهٌ لطيفٌ».

قلت: وهذا على حُسْنِهِ فيه نظرٌ لا يخفى وهو: خلُوُ الجملةِ الواقعةِ خبراً عن «مسيري» في الأصلِ مِنْ رابطٍ يربطُها به: ألا ترى أنه ليس في قوله «حتى أبلغ» ضميرٌ يعودُ على «مسيري» إنما يعودُ على المضافِ إليه المستتر، ومثُلُ ذلك لا / يُكتفى به. [٥٩٥ب]

ويمكن أن يُجابَ عنه: بأنَّ العائدَ محذوفٌ، تقديرُه حتى أبلغ به، أي: بمسيري.

وإن كانت التامةُ كان المعنى: لا أبرح ما أنا عليه، بمعنى الزمُّ المسيرَ والطلبَ، ولا أفارقه ولا أتركه، حتى أبلغ، كما تقول: لا أبرحُ المكانَ. قلت: فعلى هذا يُحتاجُ أيضاً إلى حَذْفِ مفعولٍ به كما تقدَّم تقريرُه، فالحذفُ لا بُدَّ منه على تقديرَي التمامِ والنقصانِ في أحدِ وجهي النقصانِ.

(١) الكشاف ٢/٤٩٠.

(٢) سقط من الأصل وأثبتناه من الكشاف.

- الكهف -

وقرأ العامة «مَجْمَع» بفتح الميم وهو مكان الاجتماع، وقيل: مصدر.
وقرأ^(١) الضحاك وعبد الله بن مسلم بن يسار^(٢) بكسرهما^(٣)، وهو شاذ^(٤)
لفتح عين مضارعه.

قوله: «حُقْبًا» منصوبٌ على الظرف وهو بمعنى الدهر. وقيل: ثمانون
سنة. وقيل: سنة واحدة بلغة قريش. وقيل: سبعون. وقرأ الحسن^(٥):
«حُقْبًا» بإسكان القاف فيجوزُ أن يكون تخفيفاً، وأن يكون لغةً مستقلة.
ويُجمع على «أَحْقَاب» كعُنق وأَعناق. وفي معناه الحِقْبَةُ بالكسر. قال امرؤ
القيس^(٦):

٣١٧٨- فإن تَأَّ عنها حِقْبَةً لا تُسَلِّقُهَا

فإنك ممَّا أَحَدَثْتَ بِالْمَجْرَبِ

والحُقْبَةُ بالضم أيضاً. وتُجمع الأولى على حِقْبٍ بكسر الحاء
كقِرْب^(٧)، والثانية على حُقْبٍ بضمها كقُرْب^(٨).

وقوله: «أو أمْضِي» فيه وجهان، أظهرهما: أنه منسوقٌ على «أَبْلُغ» يعني

(١) المحتسب ٣٠/٢، البحر ١٤٤/٦.

(٢) لم أقف على ترجمته سوى إشارة ذكرها ابن سعد في طبقاته ٢٣٩/٧.

(٣) أي: كسر الميم الثانية.

(٤) حملة ابن جني على نظائر له كالمشرق والمنسك... انظر: المحتسب ٣٠/٢،
ومعاني القرآن للفراء ١٤٨/٢ حيث عدَّ كسر عين مفعِل الاسم هو القياس وإن كان
قليلاً.

(٥) البحر ١٤٥/٦، والشواذ ٨١.

(٦) تقدم برقم ١٧.

(٧) القُرْبَةُ: ما يُسْتَقَى فيه الماء.

(٨) القُرْبَةُ: القُرْبَى.

- الكهف -

بأحد أمرين: إما ببلوغه المَجْمَع، أو بمضيه حُقْبًا. والثاني: أنه تَغْيِيَةٌ لقوله لا أَبْرُحُ، فيكون منصوباً بإضمار، «أَنْ» بعد «أو» بمعنى «إلى» نحو «لَأَلْزَمَنَّكَ أو تقضييني حقي».

قال الشيخ^(١): «فالمعنى: لا أبرح حتى أبلغ مَجْمَعَ البحرَيْن، إلى أن أمضي زماناً أتيقن معه فوات مجمع البحرَيْن» قلت: فيكون الفعل المنفي قد غيبي بغائتين مكاناً وزماناً، فلا بد من حصولهما معاً نحو: «لأسيرن إلى بيتك إلى الظهر» فلا بد من حصول الغائتين. والمعنى الذي ذكره الشيخ يقتضي أنه يمضي زماناً يتيقن فيه فوات مجمع البحرين.

وجعل أبو البقاء^(٢) «أو» هنا بمعنى «إلا» في أحد الوجهين، قال: «والثاني: أنها بمعنى: إلا أن أمضي زماناً أتيقن معه فوات مجمع البحرين». وهذا الذي ذكره أبو البقاء معنى صحيح، فأخذ الشيخ هذا المعنى، ركب مع القول بأنها بمعنى «إلى» المقتضية للغاية، فمن ثم جاء الإشكال.

آ. (٦١) قوله: ﴿نَسِيًّا﴾: الظاهر نسبة النسيان إلى موسى وفتاه، يعني نسيًا تفقد أمره، فإنه كان علامة لهما على ما يطلبانه. وقيل: نسي موسى أن يأمره بالإتيان به ونسي يوشع أن يفكره بأمره. وقيل: الناسي يوشع فقط، وهو على حذف مضاف، أي: نسي أحدهما كقوله: «يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان»^(٣).

قوله: «في البحر سرباً» «سرباً» مفعول ثانٍ لـ «أأخذ». و«في البحر»

(١) البحر ١٤٥/٦.

(٢) الإملاء ١٠٥/٢.

(٣) الآية ٢٢ من الرحمن. أي من الماء المالح لا من العذب، وانظر آراء المفسرين في

فتح القدير ١٣٤/٥.

يجوز أن يتعلّق بـ «أَتَّخَذَ»، وأن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من المفعول الأولِ أو الثاني .

والهاءُ في «سبيلَه» تعودُ على الحُوتِ . وكذا المرفوع في «أَتَّخَذَ» .

آ . (٦٢) قوله : ﴿جَاوَزَا﴾ : مفعولُه محذوفٌ ، أي : جاوزا الموعَدَ .
وقيل : جاوزا مجمعَ البحرَينِ .

قوله : «هذا» إشارةٌ إلى السَّفَرِ الذي وقع بعد مجاوزتِهما المَوعَدَ ، أو مجمعَ البحرَينِ . و«نَصَبًا» هو المفعول بـ «لَقِينَا» . والعامَّةُ على فتح النون والصاد . وعبد الله^(١) بن عبيد بن عمير^(٢) بضمَّهما . وهما لغتان من لغاتِ أربعٍ في هذه اللفظة^(٣) . كذا قال أبو الفضلِ الرازي في «لوامحه» .

آ . (٦٣) قوله : ﴿أَرَأَيْتَ﴾ : قد تقدّم الكلامُ فيها مُشبعاً في الأنعام^(٤) . وقال أبو الحسن الأَخفش^(٥) هنا فيها كلاماً حسناً رأيت نَقَلَهُ وهو : «أَنَّ العَرَبَ أَخْرَجَتْهَا عن معناها بالكلية ، فقالوا : أَرَأَيْتَكَ وَأَرَيْتَكَ بِحَذْفِ الهمزة إذا كانت بمعنى أَخْبِرْنِي ، وإذا كانت بمعنى أَبْصَرْتَ لم تُحْدَفْ همزُتِهَا . وَشَدَّتْ أيضاً فالزَمَتْهَا الخِطَابَ على هذا المعنى ، ولا تقولُ فيها أبداً : «أراني زيدا عمراً ما صَنَعَ» وتقولُ هذا على معنى «اعلم» . وَشَدَّتْ أيضاً

(١) البحر ٦/١٤٥ .

(٢) عبد الله بن عبيد بن عمير أبو هاشم الليثي المكي . تابعي وردت الرواية عنه في حروف القرآن . توفي سنة ١١٣ . طبقات القراء ٤٣١/١ .

(٣) النَّصْبُ والنُّصْبُ والنُّصْبُ والنُّصْبُ . انظر : اللسان «نصب» .

(٤) الآية ٤٠ من الأنعام . وانظر : الدر المصون ٦١٥/٤ .

(٥) ليس في «معاني القرآن» هذا النص ، وفيه نص قريب تحدّث فيها عن معانيها ولغاتها . انظر : معاني القرآن ١/١٠٠ . وقد ورد النص في البحر ٦/١٤٦ .

فَأَخْرَجْتَهَا عَنْ مَوْضِعِهَا بِالْكَلِيَّةِ بِدَلِيلِ دُخُولِ الْفَاءِ أَلَّا تَرَى قَوْلَهُ: «أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي» فَمَا دَخَلَتِ الْفَاءُ إِلَّا وَقَدْ أُخْرِجَتْ إِلَى مَعْنَى: أَمَّا أَوْتَبَّهَ. وَالْمَعْنَى: أَمَّا إِذْ أَوْيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ. وَقَدْ أَخْرَجْتَهَا أَيْضاً إِلَى مَعْنَى أَخْبَرَنِي كَمَا قَدَّمْنَا. وَإِذَا كَانَتْ / بِمَعْنَى أَخْبَرَنِي فَلَا بُدَّ بَعْدَهَا مِنَ الْأَسْمِ الْمَسْتَخْبِرِ عَنْهُ، وَتَلَزَمَ الْجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَهَا الْأَسْتِفْهَامَ، وَقَدْ تَخْرُجُ لِمَعْنَى «أَمَّا»، وَيَكُونُ أَيْدَاءً بَعْدَهَا الشَّرْطُ وَظُرُوفُ الزَّمَانِ، فَقَوْلُهُ «فَإِنِّي نَسِيتُ» مَعْنَاهُ: أَمَّا إِذْ أَوْيْنَا فَإِنِّي، أَوْ تَبَّهَ إِذْ أَوْيْنَا، وَلَيْسَتْ الْفَاءُ إِلَّا جَوَاباً لِأَرَأَيْتَ لِأَنَّ «إِذْ» لَا يَصِحُّ أَنْ يُجَازَى بِهَا إِلَّا مَقْرُونَةٌ بِـ «مَا» بِلَا خِلَافٍ.

[٥٩٦]

وقال الزمخشري^(١): «أَرَأَيْتَ بِمَعْنَى أَخْبَرَنِي. فَإِنْ قُلْتَ: مَا وَجَهُ التَّثَامِ هَذَا الْكَلَامِ، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ «أَرَأَيْتَ» وَمِنْ «إِذْ أَوْيْنَا»، وَمِنْ «فَإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ» [لَا مَتَعَلِّقَ لَهُ] (٢)؟ قُلْتَ: لَمَّا طَلَبَ مُوسَى الْحَوْتَ ذَكَرَ يَوْشَعَ مَا رَأَى مِنْهُ وَمَا اعْتَرَاهُ مِنْ نِسْيَانِهِ إِلَى تِلْكَ الْغَايَةِ، وَدُهَشَ فَطَفِقَ يَسْأَلُ مُوسَى عَنْ سَبَبِ ذَلِكَ كَأَنَّهُ قَالَ: أَرَأَيْتَ مَا دَهَانِي إِذْ أَوْيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ. فَحَذَفَ ذَلِكَ».

قال الشيخ^(٣): «وهذان مَقْقُودَانِ فِي تَقْدِيرِ الزَّمْخَشَرِيِّ «أَرَأَيْتَ بِمَعْنَى أَخْبَرَنِي». يَعْنِي بِهَذَيْنِ مَا تَقَدَّمَ فِي كَلَامِ الْأَخْفَشِ مِنْ أَنَّهُ لَا بُدَّ بَعْدَهَا مِنَ الْأَسْمِ الْمَسْتَخْبِرِ عَنْهُ وَلِزُومِ الْأَسْتِفْهَامِ الْجُمْلَةِ الَّتِي بَعْدَهَا.

قَوْلُهُ: «وَمَا أُنْسَانِيهِ» قَرَأَ^(٤) حَفْصٌ بِضَمِّ الْهَاءِ. وَكَذَا فِي قَوْلِهِ:

(١) الكشاف ٤٩١/٢.

(٢) سقط سهواً من الأصل وأثبتناه من «الكشاف».

(٣) البحر ١٤٦/٦.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٩٤، التيسير ١٤٤، الإتحاف ٢/٢١٩، النشر ١/٣٠٥،

الحجة ٤٢٢، البحر ١٤٧/٦.

- الكهف -

«عليه الله»^(١) في سورة الفتح . قيل : لأنَّ الياء هنا أصلها الفتح^(٢)، والهاء بعد الفتحة مضمومة^(٣) فنظر هنا إلى الأصل . وأما في سورة الفتح فلأنَّ الياء عارضةٌ إذ أصلها الألف^(٤)، والهاء بعد الألف مضمومة^(٥) فنظر إلى الأصل أيضاً .

والباقون بالكسر نظراً إلى اللفظ، فإنها بعد ياءٍ ساكنة . وقد جمع حفص في قراءته بين اللغات في هاء الكناية : فإنه ضمَّ الهاء في «أنسانيه» في غير صلة^(٦)، ووصلها بياءٍ في قوله : «فيهي مهانا»^(٧) على ما سيأتي إن شاء الله تعالى . وقرأ كأكثر القراء فيما سوى ذلك .

قوله : «أَنْ أذْكَرَهُ» في محلِّ نصبٍ على البدلِ مِنْ هاءِ «أنسانيه» بدلِ اشتمال ، أي : أنساني ذكره .

قوله : «عَجَبًا» فيه أوجهٌ، أحدها : أنه مفعولٌ ثانٍ لـ «أَتَّخِذُ» . و«في البحر» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بالاتخاذِ، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ من المفعولِ الأولِ أو الثاني .

وفي فاعلِ «أَتَّخِذُ» وجهان ، أحدهما : هو الحوت ، كما تقدَّم في «أَتَّخِذُ» الأولى . والثاني : هو موسى .

(١) الآية ١٠ .

(٢) يعني في قولنا «نسي» .

(٣) يعني في قولنا «نسيه» .

(٤) لأن الأصل «على» ولم تنقلب الألف ياء إلا بعد اتصال الضمير .

(٥) نجو قولنا : فتأه - علاه .

(٦) أي لم يشبع كسرة الهاء حتى تتولد منها ياء .

(٧) الآية ٦٩ من الفرقان .

- الكهف -

الوجه الثاني مِنْ وَجْهَيْ «عَجَبًا» أنه مفعولٌ به، والعامِلُ فيه محذوفٌ، فقال الزمخشري^(١): «أو قال: عَجَبًا في آخرِ كلامه تَعَجُّبًا مِنْ حاله. وقوله: «وما أَنسانيه إِلا الشيطان» اعتراضٌ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه». فظاهرٌ هذا أَنه مفعولٌ بـ «قال»، أي: قال هذا اللفظَ.

الثالث: أَنه مصدر، فالعامِلُ فيه مقدَّرٌ تقديرُه^(٢): فتعجَّب مِنْ ذلك عَجَبًا.

الرابع: أَنه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، ناصبه «اتَّخَذَ»، أي: اتخذ سبيلَه في البحر اتَّخَاذًا عَجَبًا. وعلى هذه الأقوالِ الثلاثة يكون «في البحر» مفعولاً ثانياً لـ «اتَّخَذَ» إن عَدَّيناها لمفعولين.

آ. (٦٤) قوله: ﴿تَبَغِي﴾^(٣): حذف^(٤) نافع وأبو عمرو والكسائي ياء «تَبَغِي» وقفًا، وأثبتوها وصلًا. وابن كثير أثبتها في الحالين. والباقون حَذَفُوها في الحالين اتِّباعاً للرسم. وكان مِنْ حَقِّها الثبوتُ، وإنما حُذفت تشبيهاً بالفواصل، أولاً لأنَّ الحذفَ يُؤنَّسُ بالحذفِ فإنَّ «ما» موصولةٌ حُذِفَ عائِدُها، وهذه بخلافِ التي في يوسف^(٥) فإنها ثابتةٌ عند الجميع، وقد تقدَّم ذلك في موضِعِه^(٦).

(١) الكشاف ٤٩٢/٢.

(٢) الأصل «تقدير» والتصويب من (ش).

(٣) كذا بإثبات الياء على الأصل.

(٤) الإتحاف ٢/٢١٩، البحر ٦/١٤٧، السبعة ٣٩١، ٤٠٣، النشر ٢/٣١٦، التيسير ١٤٧.

(٥) الآية ٦٥.

(٦) انظر: الدر المصون ٦/٥٢٠.

- الكهف -

قوله: «قَصَصًا» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مصدرٌ في موضع الحال، أي: قاصِّين. الثاني: أنه مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ مِنْ لفظه مقدَّر، أي: يَقْصِصَان قَصَصًا. الثالث: أنه منصوبٌ بـ «ارتدَّا» لأنه في معنى فَقَصَا.

وقرأ^(١) الكسائي «أنسانيه» بالإمالة.

وعبد الله^(٢) «أَنْ أذْكَرْكَه». وأبو حيوة^(٣) «واتخاذ سبيله» عَطَفَ هذا المصدرَ على مفعولٍ «أذكره».

آ. (٦٥) قوله: ﴿عِلْمًا﴾: مفعولٌ ثانٍ لـ «عَلَّمْنَاهُ»، قال أبو البقاء^(٤): «ولو كان مصدرًا لكان تعليمًا» يعني لأنَّ فعله على فَعَّل بالتشديد، وقياسُ مصدره التفعيلُ.

و «مِنْ لَدُنَّا» يجوز أن يتعلَّقَ بالفعلِ قبله، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «عِلْمًا».

آ. (٦٦) قوله: ﴿عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِي﴾: في موضعٍ / الحال من [٥٩٦ب] الكاف في «أَتَّبِعْكَ»، أي: أَتَّبِعْكَ بادلًا لي عَلَّمَكَ.

قوله: «رُشِدًا» مفعولٌ ثانٍ لـ «تُعَلِّمَنِي»، لا لقوله: «مِمَّا عَلَّمْتَ». قال أبو البقاء^(٥): «لأنَّه لا عائدُ إذن على الذي» يعني أنه إذا تعدَّى لمفعولٍ ثانٍ غيرِ ضميرِ الموصولِ لم يَجُزْ أَنْ يتعدَّى لضميرِ الموصولِ؛ لثلاً يتعدَّى إلى

(١) عاد إلى الآية ٦٣. وسبق الإشارة إلى مظان قراءات «أنسانيه».

(٢) الكشاف ٤٩٢/٢.

(٣) البحر ١٤٧/٦.

(٤) الإملاء ١٠٦/٢.

(٥) الإملاء ١٠٦/٢.

ثلاثة^(١)، ولكن لا بدّ من عائدٍ على الموصول.

وقد تقدّم خلافُ القراء في «رُشدا» في سورة الأعراف^(٢). وهل هما
بمعنى واحدٍ أم لا؟

آ. (٦٨) قوله: ﴿خُبْرًا﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه تمييزٌ لقوله
«تَحِطُّ»، وهو منقولٌ مِنَ الفاعليةِ، إذ الأصل: مما لم يُحِطْ به خَبْرُك.
والثاني: أنه مصدرٌ لمعنى لم تَحِطْ، إذ هو في قوة: لم يُخْبِرْهُ خُبْرًا. وقرأ^(٣)
الحسن «خُبْرًا» بضمّتين.

آ. (٦٩) قوله: ﴿وَلَا أَعْصِي﴾: فيه أربعةٌ أوجهٍ، أحدها: أنها
لا محلٌّ لها من الإعراب لاستثناؤها. وفيه بُعدٌ. الثاني: أنها في محلِّ نصبٍ
عطفًا على «سَتَجِدُنِي» لأنها منصوبةٌ المحلُّ بالقول. وقال الشيخ^(٤): «ويجوزُ
أن يكونَ معطوفًا على «سَتَجِدُنِي» فلا يكونُ له محلٌّ من الإعراب» وهذا
سهوٌ؛ فإنَّ «سَتَجِدُنِي» منصوبٌ المحلُّ لأنه منصوبٌ بالقول، فكذلك ما عطفَ
عليه، ولكن الذي عرَّ الشيخُ أنه رأى كلامَ الزمخشري كذلك، ولم يتأمّله
فتبعه في ذلك، فمن ثمَّ جاء السهو. قال الزمخشري^(٥): «ولا أَعْصِي: في
محلِّ النصبِ عطفًا على «صابرًا»، أي: ستجدني صابرًا وغيرَ عاصٍ. أو «لا»
في محلِّ عطفًا على «سَتَجِدُنِي».

(١) فإذا قدرنا «رُشدا» مفعولاً لـ «عُلِّمَتْ» تَعَدَّى إلى ثلاثة هي: التاء نائب الفاعل

والهاء المقدرة فيها ورُشداً. وهذا لا يجوز لأنه يتعدى إلى اثنين فقط.

(٢) الآية ١٤٦. وانظر: الدر المصون ٤٥٧/٥.

(٣) الإتحاف ٢/٢٢٠، البحر ٦/١٤٨.

(٤) البحر ٦/١٤٨.

(٥) الكشاف ٢/٤٩٢ - ٤٩٣.

- الكهف -

الرابع^(١): أنه في محلِّ نصبٍ عطفاً على «صابراً»^(٢) كما تقدّم تقريره.

آ. (٧٠) قوله: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي﴾: قد تقدّم خلافُ القُرّاءِ في هذا الحرفِ في سورة هود^(٣): وقرأ أبو جعفر^(٤) هنا بفتح السين واللام وتشديد النون من غير همزٍ.

آ. (٧١) قوله: ﴿لِتُغْرِقَ﴾: في اللام وجهان، أحدهما: هي لامُ العلة. والثاني: هي لامُ الصّيرورة. وقرأ^(٥) الأخوان: «لِيَغْرُقَ» بفتح الياء من تحت وسكون الغين وفتح الراء، «أهلها» بالرفع فاعلاً. والباقون بضمّ التاء من فوق وكسر الراء، أي: لتُغْرِقِ أنتِ أهلها بالنصب مفعولاً به. والحسن وأبورجاء كذلك، إلا أنهما شدّدا الراء.

والسفينيّة معروفة، وتُجمع على سُفُن وسَفائن نحو: صحيفة وصُحف وصحائف. وتُحذف منها التاء مراداً بها الجمع، فتكون اسمَ جنسٍ نحو: ثَمَرَ وَيَلْح. إلا أنه هذا في المصنوع^(٦) قليلٌ جداً نحو: جَرَّةٌ وَجَرٌّ^(٧)، وِعِمَامَةٌ وِعِمَام. قال الشاعر^(٨):

(١) لم يذكر الوجه الثالث.

(٢) فيكون في موضع نصب، على تقدير عطف الفعل «ولا أعصي» على الاسم «صابراً» لأنه في معناه. كقوله تعالى «صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ»، أي: وقابضات.

(٣) انظر: الدر المصون ٣٣٧/٦.

(٤) البحر ١٤٨/٦.

(٥) انظر في قراءتها: السبعة ٣٩٥، التيسير ١٤٤، الإتحاف ٢٢١/٢، الشواذ ٨١، البحر ١٤٩/٦، الحجة ٤٢٣.

(٦) أي غير المخلوق.

(٧) الجرة: إناء من خزف كالفخار. انظر: اللسان (جرر). وثمة جمع آخر: جرار.

(٨) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ١٤١/٦، وفيه جزمٌ فعلٍ الشرط والجزاء فينكسر =

- الكهف -

٣١٧٩- متى تَأْتِيهِ تَأْتِي لُجِّ بَحْرٍ تَقَادِفُ فِي غَوَارِيهِ السَّفِينُ
واشتقاقها مِنَ السَّفِينِ وَهُوَ الْقَشْرُ؛ لِأَنَّهَا تَقْشُرُ الْمَاءَ. كَمَا سُمِّيَتْ «بِنْتِ
مَخْرٍ» لِأَنَّهَا تَمُخِّرُ الْمَاءَ، أَي: تَشُقُّهُ.
قوله: «إِمْرًا» شَيْئًا عَظِيمًا، يُقَالُ: أَمَرَ الْأَمْرُ، أَي: عَظُمَ وَتَضَاعَفَ.
قال (١):

٣١٨٠- دَاهِيَةٌ دَهْيَاءٌ إِذَا إِمْرًا

آ. (٧٣) قوله: ﴿عُسْرًا﴾: مفعول ثانٍ لـ «تُرَهِّقُنِي» مِنْ أَرْهَقَهُ كَذَا
إِذَا حَمَلَهُ إِيَّاهُ وَغَشَّاهُ بِهِ. وَ«مَا» فِي «بِمَا نَسِيْتُ» مُصَدِّرَةٌ أَوْ بِمَعْنَى الَّذِي،
وَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ.

آ. (٧٤) قوله: ﴿زَاكِيَةٌ﴾ (٢): قَرَأَ (٣) «زَاكِيَةٌ» بِالْفِ وَتَخْفِيفِ الْيَاءِ
نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو. وَبِدُونِ الْأَلْفِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ الْبَاقُونَ. فَمَنْ قَرَأَ
«زَاكِيَةٌ» فَهُوَ اسْمٌ فَاعِلٌ عَلَى أَصْلِهِ. وَمَنْ قَرَأَ «زَكِيَّةً» فَقَدْ أَخْرَجَهُ إِلَى فِعْيَلَةٍ
لِلْمِبَالِغَةِ.

= البيت لأنه من الوافر. وقد أثبتته السمين بإشباع كسرتي التاء في الشرط والجزاء
مراعاةً للوزن فهو ضرورة شعرية.

(١) رجز لم أهتم إلى قائله وقيله:

قد لقي الأقران مني نُكْرًا

وهو في مجاز القرآن ٤٠٩/١، واللسان (أمر)، والقرطبي ١٩/١١، والماوردي

٤٩٦/٢. وأقحم السمين في نسخة الأصل واو قبل «داهية» وهي مفعول به.

(٢) كذا على قراءة نافع ومن معه.

(٣) السبعة ٣٩٥، الحجة ٤٢٤، الإتحاف ٢٢١/٢، البحر ٦ / ١٥٠، التيسير ١٢٤،

القرطبي ٢١/١١، النشر ٢١٦/٢.

- الكهف -

والغُلام: مَنْ لم يُبْلَغ. وقد يُطلق على البالغ الكبير. فقيل: مجازاً باعتبار ما كان. ومنه قول ليلي^(١):

٣١٨١ - شَفاها من الداءِ الذي قد أصابها
غُلامٌ إذا هَزَّ القناةَ شَفاها

وقال آخر^(٢):

٣١٨٢ - تَلَقَّ ذُبابَ السَّيْفِ عني فإني
غلامٌ إذا هُوِجِيْتُ لَسْتُ بشاعرٍ

وقيل: بل هو حقيقة لأنه من الإغلام وهو السُّبْق، وذلك إنما يكون في الإنسان المحتلم. وقد تقدّم ترتيب أسماء الأدمي من لُدُن هو جنين إلى أن يصير شيخاً والله الحمد^(٣) / .

[١٥٩٧]

قال الزمخشري^(٤): «فإن قلت: لِمَ قيل: «حتى إذا رَكِبَا في السفينة خَرَقَها» بغير فاءٍ، و«حتى إذا لَقِيا غلاماً فَقَتَلَهُ» بالفاء؟ قلت: جَعَلَ «خَرَقَها» جزءاً للشرط، وجَعَلَ «قَتَلَهُ» من جملة الشرط معطوفاً عليه، والجزء «قال: أَقَتَلْتُ». فإن قلت: لِمَ خُولفَ بينهما؟ قلت: لأنَّ الخَرَقَ لم يتعقَّبِ الركوبَ، وقد تعقَّبَ القتلُ لقاءَ الغلامِ».

قوله: «بغير نَفْسٍ» فيه ثلاثة أوجهٍ، أحدها: أنها متعلقةٌ بـ «قَتَلْتُ». الثاني: أنها متعلقةٌ بمحذوفٍ على أنها حالٌ مِنَ الفاعلِ أو من المفعولِ،

(١) تقدم برقم ٩٨٧ برواية قريبة:

شَفاها من الداءِ العُضالِ الذي بها

(٢) البيت لصفوان بن المعطل وهو في السيرة ٣/٣٠٥، والقرطبي ١١/٢١، والبحر ١٥٠/٦.

(٣) انظر: الدر المصون ٣/١٦٠.

(٤) الكشف ٢/٤٩٣.

أي: قَتَلْتَهُ ظالماً أو مظلوماً، كذا قَدَّرَهُ أبو البقاء^(١). وهو بعيدٌ جداً. الثالث: أنها صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ، أي: قَتَلًا بغيرِ نفسٍ.

قوله: «نُكْرًا» قرأ^(٢) نافع^(٣) وأبو بكر وابن ذكوان بضمّتين، والباقون بضمّة وسكون. وهما لغتان، أو أحدهما أصل. و«شيئاً»: يجوز أن يُراد به المصدرُ، أي: مَجِيئاً نُكْرًا، وأن يُراد به المفعولُ به، أي: جِئْتُ أَمْرًا مُنْكَرًا. وهل النُّكْرُ أبلغُ من الإِمر أو بالعكس؟ فقيل: الإِمرُ أبلغُ؛ لأنَّ قَتْلَ أَنْفْسٍ بسببِ الخَرْقِ أعظمُ مِنْ قَتْلِ نَفْسٍ واحدة. وقيل: بل النُّكْرُ أبلغُ لأنَّ معه القَتْلَ الحَتْمَ، بخلافِ خَرْقِ السفينةِ فإنه يمكنُ تدارُكُه، ولذلك قال: «ألم أقلُّ لك» ولم يأتِ بـ «لك» مع «إِمرًا».

آ. (٧٦) قوله: ﴿فَلَا تُصَاحِبْنِي﴾: العامّةُ على «تصاحِبني» من المفاعلة. وعيسى^(٤) ويعقوب: «فَلَا تُصَحِّبْنِي» مِنْ صَحَبَهُ يَصْحَبُهُ^(٥). وأبو عمرو في روايةٍ وأبي بضمّ التاء مِنْ فوقٍ وكسرِ الحاء، مِنْ أصحابٍ يُصْحَبُ، ومفعولُه محذوفٌ تقديره: فَلَا تُصَحِّبْنِي نَفْسَكَ. وقرأ أبي «فَلَا تُصَحِّبْنِي عِلْمَكَ»^(٦) فأظهر المفعول.

قوله: «مِنْ لَدُنِّي» العامّةُ على ضَمِّ الدالِ وتشديدِ النون. وذلك أَنهم

(١) الإملاء ١٠٦/٢.

(٢) السبعة ٣٩٥، النشر ٢/٢١٦، التيسير ١٤٤، الحجة ٤٢٤، البحر ٦/١٥٠.

(٣) قال صاحب السبعة: «واختلف عن نافع فروى إسماعيل بن جعفر «نُكْرًا». وروى

ابن جماز وقالون والمسيبي وابن أبي أويس وورش مثقالاً. السبعة ٣٩٥.

(٤) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٢٢، البحر ٦/١٥١، القرطبي ١١/٢٢، النشر

٢/٣١٣، الشواذ ٨١.

(٥) نسبها في الشواذ إلى ابن عامر في رواية له.

(٦) يحملون مثل هذا على التفسير.

أَدْخَلُوا نُونَ الْوَقَايَةِ عَلَى «لُدُن» لِتَقْيِهَا مِنَ الْكَسْرِ مَحَافِظَةً عَلَى سَكُونِهَا، كَمَا حُوِّفِظَ عَلَى سَكُونِ نُونِ «مِنْ» وَ «عَنْ» فَأَلْحِقَتْ بِهِمَا نُونَ الْوَقَايَةِ فَيَقُولُونَ: مَنِي وَعَنِّي بِالتَّشْدِيدِ.

ونافع^(١) بتخفيف النون. والوجه فيه: أنه لم يُلْحَقْ نُونَ الْوَقَايَةِ بِ «لُدُن». إلا أن سيبويه^(٢) منع مِنْ ذَلِكَ وَقَالَ: «لَا يَجُوزُ أَنْ تَأْتِيَ بِ «لُدُن» مَعَ بَاءِ الْمُتَكَلِّمِ دُونَ نُونِ وَقَايَةٍ». وهذه القراءةُ حجةٌ عليه. فإن قيل: لِمَ لَا يُقَالُ: إِنْ هَذِهِ النُّونُ نُونَ الْوَقَايَةِ، وَإِنَّمَا اتَّصَلَتْ بِ «لُدُ» لِعَةِ فِي «لُدُن» حَتَّى يَتَوَافَقَ قَوْلُ سَبِيوهِ مَعَ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ؟ قِيلَ: لَا يَصِحُّ ذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ نُونَ الْوَقَايَةِ إِنَّمَا جِيءَ بِهَا لِتَقْيِ الْكَلِمَةِ الْكَسْرَ مَحَافِظَةً عَلَى سَكُونِهَا. وَدُونَ النُّونِ لَا يُسَكَّنُونَ؛ لِأَنَّ الدَّالَّ مَضْمُومَةٌ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى النُّونِ.

والثاني: أَنَّ سَبِيوِيَهُ يَمْنَعُ أَنْ يُقَالَ: «لُدُنِي» بِالتَّخْفِيفِ.

وَقَدْ حُذِفَتِ النُّونُ مِنْ «عَنْ» وَ «مِنْ» فِي قَوْلِهِ^(٣):

٣١٨٣- أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مِنِّي

وَلَكِنْ تَحْتَمِلُ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ أَنْ تَكُونَ النُّونُ فِيهَا أَصْلِيَّةً، وَأَنْ تَكُونَ لِلْوَقَايَةِ عَلَى أَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى «لُدُ» السَّاكِنَةَ الدَّالَّ، لِعَةِ فِي «لُدُن» فَالْتَقَى سَاكِنَانِ

(١) انظر في قراءتها: السبعة ٣٩٦، الإتحاف ٢/٢٢٢، البحر ١٥١/٦، التيسير ١٤٥، الحجة ٤٢٥، النشر ٢/٣١٣.

(٢) الكتاب ٣٨٦/١ - ٣٨٧. قال: «ليس من حرف تلحقه باء الإضافة إلا كان متحركاً مكسوراً ولم يريدوا أن يحركوا (أي نون لدن) فلم يكن لهم بُدٌّ من أن يجيئوا بحرف لباء الإضافة متحركاً...».

(٣) لم أهد إلى قائله وهو في ابن يعيش ٣/١٢٥، والخزانة ٢/٤٤٨، والعيني ١/٣٥٢، والدرر ١/٤٣، والهمع ١/٦٤.

- الكهف -

فُكِّسِرَتْ نُونُ الْوَقَايَةِ عَلَى أَصْلِهَا. وَإِذَا قَلْنَا بِأَنَّ النُّونَ أَصْلِيَّةٌ فَالْسُّكُونُ تَخْفِيفٌ كَتَسْكِينِ ضَادٍ «عَضُدٌ» وَبَابِهِ.

وقرأ أبو بكرٍ بسكونِ الدالِ وتخفيفِ النونِ أيضاً، ولكنه أشمَّ الدالَّ الضَّمَّ مَنبَهَةً عَلَى الْأَصْلِ. واختلف القراء في هذا الإشمامِ، فقائلٌ: هو إشارةٌ بالعضو من غيرِ صوتٍ كالإشمامِ الذي في الوقف، وهذا هو المعروف. وقائلٌ: هو إشارةٌ للحركة المُدْرَكَةُ بالحسِّ فهو كالرَّومِ في المعنى، يعني: أنه إتيانٌ ببعضِ الحركة. وقد تقدَّم هذا محرراً في يوسف عند قوله «لا تأمنا»^(١)، وفي قوله في هذه السورة «من لدنه» في قراءة شعبة^(٢) أيضاً، وتقدَّم لك بحثٌ يعودُ مثله هنا.

وقرأ^(٣) عيسى وأبو عمرو في روايةٍ «عُدْرًا» بضمِّتين. وعن أبي عمرو^(٤) أيضاً «عُدْرِي» مضافاً لياءِ المتكلم.

و«من لدني» متعلِّقٌ بـ «بَلَّغْتَ»، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «عُدْرًا».

آ. (٧٧) قوله: ﴿أَسْتَطْعِمًا أَهْلَهَا﴾: جواب «إذا»، أي: سألاهم الطعام. وفي تكريرِ «أهلها» وجهان، أحدهما: أنه توكيدٌ من بابِ إقامةِ الظاهرِ مُقامَ المضمَرِ كقوله^(٥):

(١) الآية ١١. وانظر: الدر المصنوع ٤٤٨/٦.

(٢) قراءة شعبة هي قراءة أبي بكر بإشمام الدال الضمة. انظر: المظان السابقة.

(٣) القرطبي ٢٣/١١، البحر ١٥١/٦.

(٤) ورويت كذلك عن أبي. انظر: المظان السابقة.

(٥) تقدم برقم ٤٩٠. ووقع في الأصل مكسوراً: «أرى الموت لا يسبق».

٣١٨٤- لا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْئاً

نَغَصَ الْمَوْتَ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا

والثاني: أنه للتأسيس؛ وذلك أن الأهل المأثيين ليسوا جميع الأهل، إنما هم البعض، إذ لا يمكن أن يأتيا جميع الأهل في العادة في وقت واحد، فلما ذكّر الاستطعام ذكره بالنسبة إلى جميع الأهل كأنهما تتبعا الأهل واحداً واحداً، فلو قيل: استطعماهم لاحتمل أن الضمير يعود على ذلك البعض [٥٩٧ب] المأثي دون غيره، فكرر الأهل لذلك.

قوله: «أَنَّ يُضَيِّفُوهما» مفعولٌ به لقوله «أَبَوَا». والعامّة على التشديد من ضَيَّفَهُ يُضَيِّفُهُ. والحسن^(١) وأبورجاء وأبورزين بالتخفيف من: أضافه يُضيفه وهما مثل: مَيَّله وأماله.

قوله: «أَنَّ يُنْقَضَ» مفعولُ الإرادة. و«انْقَضَ» يُحتمل أن يكونَ وزنه^(٢) انْفَعَلَ، من انْقِضاضِ الطائرِ أو مِنْ الْقِضَّةِ وهي الحَصَى الصَّغَار. والمعنى: يريدُ أن يَنْفَتَّتْ كالحصى، ومنه طعامٌ قَضُضٌ إذا كان فيه حَصَى صِغَارًا. وأن يكونَ وزنه أَفْعَلٌ^(٣) كاحمرَّ مِنَ النَّقْضِ يقال: نَقَضَ البِنَاءَ يَنْقُضُهُ إذا هَدَمَهُ. ويؤيِّد هذا ما في حرفِ عبدِ الله^(٤) وقراءة الأعمش «يريدُ لِيُنْقَضَ» مبنياً للمفعول واللام، كهي في قوله «يريدُ اللهُ لِيخَفَّفَ عنكم»^(٥). وما قرأ به أبي كذلك إلا أنه «يريدُ أن يُنْقَضَ» بغير لام كي.

(١) الإتحاف ٢/٢٢٢، البحر ٦/١٥١.

(٢) انظر: اللسان (قضض).

(٣) وهو مذهب الفارسي في التكملة ٢١٨.

(٤) انظر في قراءتها: المحتسب ٢/٣١، الإتحاف ٢/٢٢٢، البحر ٦/١٥٢، الشواذ ٨١.

(٥) ليس ثمة آية بهذا اللفظ لعله يريد قوله تعالى: «يريدُ اللهُ لِيبيِّنَ لكم» الآية ٢٦ من النساء.

- الكهف -

وقرأ الزُّهري «أَنْ يَنْقَاصَ» بألفٍ بعد القاف. قال الفارسي: «هو مِنْ قولهم قَضَتْه فأنقاصَ» أي: هَدَمْتُهُ فانهدم». قلت: فعلى هذا يكونُ وزنه يَنْفَعِل. والأصل انْقِصَ فأبْدَلت الياءُ ألفاً. ولمَّا نَقَلَ أبو البقاء هذه القراءة قال^(١): «مثل: يَحْمَارٌ»^(٢) ومقتضى هذا التشبيه أن يكونَ وزنه يَفْعَالٌ. ونقل أبو البقاء أنه قَرِئَ كذلك بتخفيفِ الضاد قال: «هو مِنْ قولك: انقاصَ البناءَ إذا تهدَّم».

وقرأ عليُّ أميرُ المؤمنين رضي الله عنه وعكرمة في آخرين «يَنْقَاصُ» بالصاد مهملةً، وهو مِنْ قَاصِه يَقِصُّه، أي: كسره. قال ابنُ خالويه^(٣): «وتقول العرب: انقاصتِ السَّنُّ: إذا انشقتُ طولاً». وأنشدُ لذي الرِّمَّة^(٤):

٣١٨٥ - مُنْقَاصٌ وَمُنْكَبٌ

وقيل: إذا تَصَدَّعَتْ كيف كان. وأنشدُ لأبي ذؤيب^(٥):

٣١٨٦ - فِرَاقٌ كَقَيْصِ السَّنِّ، فَالصَّبْرُ إِنَّهُ لِكُلِّ أُنَاسٍ عَثْرَةٌ وَجُبُورٌ

ونسبةُ الإِرَادَةِ إلى الجدارِ مجازٌ وهو شائعٌ جداً. ومَنْ أنكرَ المجازَ

(١) الإملاء ١٠٧/٢.

(٢) لم يمثَّل أبو البقاء بـ «يحمار» على قراءة تخفيف الضاد وإنما مثل على قراءة التشديد قال: «ويقرأ بالألف والتشديد مثل يحمارُ ويقرأ كذلك بغير تشديد...».

(٣) الشواذ ٨١. وانظر: اللسان: اللسان (قيص).

(٤) تمامه:

يَغْشَى الْكِنَاسَ بَرُوقِيهِ وَيَهْدِمُهُ
من هائل الرَّمَلِ
وهو في ديوانه ٨٨/١، والبحر ١٥٢/٦. ورؤيته: قرنيه. ومنقاص ومنكب:
ما انهال وسقط من الرمل. يقول: كلما تحرك هذا في الثور في كتاسه أصاب قرناه
الرمل فيسقط. ورواية الديوان بالضاد.

(٥) ليس في ديوان الهذليين وهو في اللسان (قيص).

- الكهف -

مطلقاً أو في القرآن خاصة تَأَوَّلَ ذلك على أنه خَلِقَ للجدار حياة وإرادة كالحوانات. أو أن الإرادة صدرت من الخَضِرِ لِيَحْضَلَ له ولموسى من العَجَبِ. وهو تَعَسَّفٌ كبيرٌ. وقد أُنحِيَ الزمخشري^(١) على هذا القائل إنحاءً بليغاً.

قوله: «لَاتَّخَذَتْ» قرأ^(٢) ابن كثير وأبو عمرو «لَتَّخَذَتْ» بفتح التاء وكسر الخاء مِنْ تَخَذَ يَتَخَذُ كَتَعَبَ وَيَتَعَبُ. والباقون: «لَاتَّخَذَتْ» بهمزة الوصل. وتشديد التاء وفتح الخاء مِنَ الاتِّخَاذِ. واختُلِفَ: هل هما مِنَ الأَخْذِ، والتاء بدلٌ من الهمزة، ثم تُحذفُ التاء الأولى^(٣) فيقال: تَخَذَ، كَتَفَى مِنْ أَتَفَى نحو^(٤):

٣١٨٧ - تَقَى اللّٰهَ فِينَا وَالكِتَابَ الَّذِي تَتْلُو

أم هما مِنْ تَخَذَ والتاء أصيلةٌ، ووزنهما فَعِلَ وافتَعَلَ؟ قولان تقدّم تحقيقُهُما في هذا الموضوع^(٥). والفِعْلُ هنا على القراءتين متعدّدٌ لواحدٍ لأنّه بمعنى الكسب.

آ. (٧٨) قوله: ﴿فِرَاقُ بَيْنِي﴾: العامّةُ على الإضافةِ اتّساعاً في

(١) الكشاف ٤٩٤/٢.

(٢) السبعة ٣٩٦، النشر ٣١٤/٢، القرطبي ٣٢/١١، التيسير ١٤٥، الحجة ٤٢٥، البحر ١٥٢/٦.

(٣) عبارة المؤلف غير محررة، الأولى أن يقول: أصله إتخذ اجتمعت همزتان مكسورة وساكنة فقلبت الثانية ياء فصار اتتخذ. وقعت الياء فاء قبل تاء افتعل فأبدلت تاء وأدغمت في تاء الافتعال. انظر: معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم ٣١٣.

(٤) تقدم برقم ٢٨٠.

(٥) انظر: الدر المصون ٣٥٤/١.

الظرف. وقيل: هو بمعنى الوصل. ومثله قوله^(١):

٣١٨٨ - وجِلْدَةٌ بين العَيْنِ والأنفِ سَالِمٌ

وقرأ^(٢) ابن أبي عبلة «فراق» بالتنوين على الأصل. وتكرير المضاف إليه عطفًا بالواو هو الذي سَوَّغَ إضافة «بَيْنَ» إلى غير متعدّد، ألا ترى أنك لو اقتصرْتَ على قولك: «المالُ بيني» لم يكن كلاماً حتى تقول: بيننا، أو بيني وبين فلان. وقرأ^(٣) ابن وثاب «سَأْنِيكَ» بإخلاص الياء بدل الهمزة.

أ. (٧٩) قوله: ﴿لِمَسَاكِينٍ﴾: العائمة على تخفيف السّين، جمع «مسكين». وقرأ^(٤) عليّ أمير المؤمنين - كرم الله وجهه - بتشديدها جمع «مَسَاكٍ». وفيه قولان، أحدهما: أنه الذي يُمَسِّكُ سكان السفينة. وفيه بعض مناسبة. والثاني: أنه الذي يَدْبَغُ المَسُوكَ جمع «مَسَكٍ» بفتح الميم وهي الجلود^(٥). وهذا بعيد، لقوله: «يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ». ولا أظنها إلا تحريفاً على أمير المؤمنين. و«يَعْمَلُونَ» صفة لمساكين.

قوله: «وراءَهُمْ مَلِكٌ» «وراء» هنا قيل: يُراد بها المكان. وقيل: الزمان. واختلِفَ / أيضاً فيها: هل هي على حقيقتها أو بمعنى أمام؟ وأنشدوا على هذا الثاني^(٦):

[٥٩٨]

(١) تقدم برقم ١٩٩٢.

(٢) البحر ١٥٢/٦، الكشف ٤٩٥/٢.

(٣) البحر ١٥٢/٦.

(٤) البحر ١٥٣/٦، القرطبي ٣٤/١١.

(٥) انظر: اللسان (مسك).

(٦) البيت لعروة بن الورد وهو في ديوانه ١١٤، والأضداد للأنباري ٦٩، البحر

١٥٤/٦.

٣١٨٩- أليس ورائي أن أدب على العصا
فياأمن أعدائي ويسأمني أهلي

وقول لبيد^(١):

٣١٩٠- أليس ورائي إن تراخت ميني
لزوم العصا تحتى عليها الأصابع

وقول سوار بن المضرب السعدي^(٢):

٣١٩١- أيرجو بنو مروان سمعي وطاعتي
وقومي تميم والفلاة ورائيا

ومثله قوله تعالى: «من ورائه جهنم»^(٣)، أي: بين يديه.

قوله: «غصباً» فيه أوجه، أحدها: أنه مصدر في موضع الحال، أو منصوب على المصدر المبين لنوع الأخذ، أو منصوب على المفعول له. وهو بعيد في المعنى. وأدعى الزمخشري^(٤) أن في الكلام تقديم وتأخيراً فقال: «فإن قلت: قوله: «فأردت أن أعيها» مسبب عن خوف الغضب عليها فكان حقه أن يتأخر عن السبب فلم قدم عليه؟ قلت: النية به التأخير، وإنما قدم للعناية به، ولأن خوف الغضب ليس هو السبب وحده، ولكن مع كونها للمساكين، فكان بمنزلة قولك: زيد ظني مقيم».

آ. (٨٠) قوله: ﴿فكان أبواه مؤمنين﴾: التثنية للتغليب، يريد: أباه وأمه، فغلب المذكر، وهو شائع. ومثله: القمران والعمران. وقد تقدم

(١) ديوانه ١٧٠، واللسان (وري)، والبحر ١٥٤/٦. وتراخت: أبطأت.

(٢) اللسان (وري)، والمجاز ٤١٢/١، والبحر ١٥٤/٦، والماوردي ٥٠١/٢.

(٣) الآية ١٦ من إبراهيم.

(٤) الكشف ٤٩٥/٢.

في يوسف^(١): أن الأبوين يُراد بهما الأب والخالة فهذا أقرب.
والعامة على «مؤمنين» بالياء. وأبو سعيد الخُدري^(٢) والجحدري «مؤمنان»
بالألف. وفيه ثلاثة أوجه. أحدها: أنه على لغة بين الحارث^(٣) وغيرهم.
الثاني: أن في «كان» ضمير الشأن، و«أبواه مؤمنان» مبتدأ وخبر في محلَّ
النصب كقوله^(٤):

٣١٩٢- إذا مِتُّ كان الناس صِنْفانِ شامِتُ

.....
فهذا أيضاً محتملٌ للوجهين. الثالث: أن في «كان» ضمير الغلام،
أي: فكان الغلام، والجملة بعده الخبر. وهو أحسن الوجوه.

آ. (٨١) قوله: ﴿أَنْ يُبَدِّلَهُمَا﴾: قرأ^(٥) نافع وأبو عمرو بفتح الباء
وتشديد الدال من «بَدَل» هنا، وفي التحريم^(٦) «أَنْ يُبَدِّلَهُ»، وفي القلم^(٧) «أَنْ
يُبَدِّلَنَا» والباقون بسكون الباء وتخفيف الدال من «أَبَدَل» في المواضع
الثلاثة. فقيل: هما لغتان بمعنى واحد. وقال ثعلب: الإبدالُ تَنْجِيَةٌ جوهراً،

-
- (١) انظر: الدر المصون ٥٥٧/٦.
(٢) المحتسب ٣٣/٢، البحر ١٥٥/٦، وأبو سعيد سعد بن مالك. من علماء الصحابة
وحفاظهم. توفي سنة ٧٤. انظر: الاستيعاب ١٦٧١/٤.
(٣) بنو الحارث يُجرون المشي وشبهه مجرى المقصور فَتَبَّتْ ألفه في النصب والجر
والرفع. انظر: شرح الكافية الشافية ١٨٨/١.
(٤) تقدم برقم ١١٨٨.
(٥) السبعة ٣٩٧، النشر ٣١٤/٢، البحر ١٥٥/٦، التيسير ١٤٥، الحجة ٤٢٧.
(٦) الآية ٥.
(٧) الآية ٣٢.

واستئناف أخرى. وأنشد^(١):

٣١٩٣- عَزَلَ الأَمِيرَ للأَمِيرِ المُبَدَّلِ

قال: ألا تراه نَحَى جَسَماً، وجعل مكانه آخرَ. والتبديلُ: تغييرُ الصورةِ إلى غيرها، والجوهرَةُ باقيةٌ بعينها. واحتجَّ الفراء بقوله تعالى: «يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ»^(٢) قال: «والذي قال ثعلبٌ حسنٌ، إلا أنهم يجعلون أبدلتُ بمعنى بَدَلْتُ». قلت: وَمِنْ ثَمَّ اختلف الناسُ في قوله تعالى: «يومَ تُبَدَّلُ الأَرْضُ»^(٣): هل يتغير الجسمُ والصفةُ، أو الصفةُ دونَ الجسمِ؟

قوله: «رُحْمًا» قرأ^(٤) ابنُ عامرٍ «رُحْمًا» بضمّتين. والباقون بضمّةٍ وسكونٍ وهما بمعنى الرحمة. قال رؤبة^(٥):

٣١٩٤- يا مُنْزِلَ الرُّحْمِ على إِدْرِيسَا وَمُنْزِلَ اللُّغَنِ على إِبْلِيسَا

وقيل: الرُّحْمُ بمعنى الرِّجْمِ. وهو لائقٌ هنا مِنْ أَجلِ القَرَابَةِ بالولادة. ويؤيِّده قراءةُ ابنِ عباسٍ^(٦) «رَحِمًا» بفتحِ الرَّاءِ وكسرِ الحاءِ. و«زكاةٌ ورُحْمًا» منصوبان على التمييز.

آ. (٨٢) قوله: ﴿رَحْمَةً﴾: فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أوضحها: أنه مفعولٌ له. الثاني: أن يكونَ في موضعِ الحالِ من الفاعلِ، أي: أراد ذلك راحمًا،

(١) تقدم برقم ٤٨٥.

(٢) الآية ٧٠ من الفرقان.

(٣) الآية ٤٨ من إبراهيم.

(٤) السبعة ٣٩٧، النشر ٢/٢١٦، التيسير ١٤٥، الحجة ٤٢٧، البحر ٦/١٥٥.

(٥) ملحق ديوانه ١٧٥، واللسان (رحم)، والبحر ٦/١٥٥، والقرطبي ١١/٣٧.

(٦) البحر ٦/١٥٥.

وهي حال لازمة. الثالث: أَنْ يَنْتَصِبَ انْتِصَابَ الْمَصْدَرِ لِأَنَّ مَعْنَى «فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا» مَعْنَى «فَرَجَمَهُمَا».

قوله: «تَسْطَعُ»، قيل: أصله استطاع، فَحُذِفَتْ تَاءُ الْاِفْتِعَالِ^(١). وقيل: المحذوف: الطاء الأصلية ثم أُبْدِلَتْ تَاءُ الْاِفْتِعَالِ طَاءً بَعْدَ السُّنَنِ. وهذا تَكْلُفٌ بَعِيدٌ. وقيل: السُّنُنُ مَزِيدَةٌ عَوْضاً مِنْ قَلْبِ الْوَاوِ أَلْفَاءً، وَالْأَصْلُ: أَطَاعَ. وَلِتَحْقِيقِ الْقَوْلِ فِيهِ مَوْضِعٌ غَيْرُ هَذَا.

ويقال: «استتاع» بتاءين، و«استاع» بتاء واحدة، فهذه أربع لغات، حكاهما ابن السكيت.

آ. (٨٣) قوله: ﴿مَنْ ذِكْرًا﴾: أي: مِنْ أَخْبَارِهِ وَقَصَصِهِ.

آ. (٨٤) قوله: ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ﴾: مَفْعُولُهُ مَحْذُوفٌ، أَي: أَمْرُهُ وَمَا يَرِيدُ.

آ. (٨٥) قوله: ﴿فَاتَّبَع﴾: قَرَأَ^(٢) نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو «فَاتَّبَع» و«ثُمَّ اتَّبَع» فِي الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ^(٣) بِهَمْزَةٍ وَصَلٍ وَتَشْدِيدِ التَّاءِ. وَبِالْبَاقُونَ بِهَمْزَةِ الْقَطْعِ وَسُكُونِ التَّاءِ. فَقِيلَ: هُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ فَيَتَعَدَّيَانِ لِمَفْعُولٍ وَاحِدٍ. وَقِيلَ: «اتَّبَع» بِالْقَطْعِ مَتَعَدٌّ لِاثْنَيْنِ حُذِفَ أَحَدُهُمَا تَقْدِيرُهُ: فَاتَّبَعَ سَبِيًّا سَبِيًّا آخَرَ، أَوْ فَاتَّبَعَ أَمْرَهُ سَبِيًّا. وَمِنْهُ «وَاتَّبَعْنَا هُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً»^(٤) فَعَدَّاهُ لِاثْنَيْنِ / [٥٩٨ب]

(١) قال الزجاج: «التاء والطاء من مخرج واحد فحذفت التاء لاجتماعهما ويخف اللفظ». انظر: معاني القرآن ٣/٣١٢.

(٢) السبعة ٣٩٧، النشر ٣١٤/٢، التيسير ١٤٥، الحجة ٤٢٨، البحر ١٥٩/٦.

(٣) الآيات ٨٥، ٨٩، ٩٢.

(٤) الآية ٤٢ من القصص.

- الكهف -

وَمِنْ حَذْفِ أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَاتَّبَعُوهُمْ مُشْرِقِينَ»^(١)، أَي: أَتَّبَعُوهُمْ^(٢) جَنُودَهُمْ. وَاخْتَارَ أَبُو عُبَيْدٍ «اتَّبَعَ» بِالْوَصْلِ، قَالَ: «لَأَنَّهُ مِنَ الْمَسِيرِ» قَالَ: تَقُولُ: تَبِعْتُ الْقَوْمَ وَاتَّبَعْتُهُمْ. فَأَمَّا الْإِتْبَاعُ بِالْقَطْعِ فَمَعْنَاهُ اللَّحَاقُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «فَاتَّبَعَهُ شِهَابٌ ثَائِبٌ»^(٣). وَقَالَ يُونُسُ وَأَبُو زَيْدٍ: «اتَّبَعَ» بِالْقَطْعِ عِبَارَةٌ عَنِ الْمَجْدِّ الْمُسْرِعِ الْحَثِيثِ الطَّلَبِ. وَبِالْوَصْلِ إِنَّمَا يَنْضَمُّنِ الْاِقْتِفَاءَ دُونَ هَذِهِ الصِّفَاتِ.

آ. (٨٦) قَوْلُهُ: ﴿حَامِيَةٌ﴾^(٤): قَرَأَ^(٥) ابْنُ عَامِرٍ وَأَبُو بَكْرٍ وَالْأَخْوَانُ بِالْأَلْفِ وَيَاءٍ صَرِيحَةً بَعْدَ الْمِيمِ. وَالْبَاقُونَ دُونَ أَلْفٍ وَهَمْزَةً بَعْدَ الْمِيمِ. فَأَمَّا الْقِرَاءَةُ الْأُولَى فَإِنَّهَا اسْمٌ فَاعِلٌ مِنْ حَمِي يَحْمِي، وَالْمَعْنَى: فِي عَيْنِ حَارَّةٍ. وَاخْتَارَهَا أَبُو عُبَيْدٍ، قَالَ: «لَأَنَّ عَلَيْهَا جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ» وَسَمَّاهُمْ. وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَهِيَ مِنَ الْحَمَاءِ وَهِيَ الطِّينُ.

وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ عِنْدَ مَعَاوِيَةَ. فَقَرَأَ مَعَاوِيَةَ «حَامِيَةٌ» فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «حَمِيَّةٌ». فَسَأَلَ مَعَاوِيَةَ ابْنَ عَمَرَ كَيْفَ تَقْرَأُ؟ فَقَالَ: كَقِرَاءَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ. فَبَعَثَ مَعَاوِيَةَ، فَسَأَلَ كَعْبًا فَقَالَ: «أَجِدُهَا تَغْرُبُ فِي مَاءِ وَطِينٍ». فَوَافَقَ ابْنَ عَبَّاسٍ. وَكَانَ رَجُلٌ حَاضِرٌ هُنَاكَ فَانْشَدَ قَوْلَ تَبِعَ^(٦):

(١) الآية ٦٠ من الشعراء.

(٢) الأصل «أتبعو» وهو سهو.

(٣) الآية ١٠ من الصافات.

(٤) كذا على القراءة الثانية.

(٥) السبعة ٣٩٨، البحر ١٥٩/٦، التيسير ١٤٥، القرطبي ٤٩/١١، النشر ٣١٤/٢، الحجة ٤٢٩.

(٦) نسبة ابن بري لتبع يصف ذا القرنين، كما في اللسان (ثأط). وليس في ديوان أمية بن أبي الصلت. وهو في البحر ١٥٩/٦، واللسان: ثأط وحرمد. والثائط: الطين. الحرمد: المتغير اللون والريح. والخلب: الطين.

- الكهف -

٣١٩٥- فرأى مغيبَ الشمسِ عند مآبِها في عينِ ذي خُلْبٍ وثأطِ حَرْمِدٍ
ولا تناقضَ بين القراءتين؛ لأنَّ العينَ جامعةٌ بين الوصفين: الحرارة
وكونها مِن طين.

قوله: «إِذَا أَنْ تُعَذَّبَ» يجوز في «أَنْ تُعَذَّبَ» الرفعُ على الابتداء،
والخبرُ محذوفٌ، أي: إِذَا تُعَذِّبُكَ واقِعٌ، أو الرفعُ على خبرٍ مبتدأ مضمِرٍ،
أي: هو تعذيبُك. والنصبُ، أي: إِذَا أَنْ تَفْعَلَ أَنْ تُعَذَّبَ.

آ. (٨٨) قوله: ﴿جَزَاءَ الْحُسْنَى﴾: قرأ^(١) الأخوان وحفصُ بنصب
«جزاء» وتوينيه. والباقون برفعه مضافاً. فالنصبُ على المصدر المؤكِّد
لمضمونِ الجملة، فتُصَبُّ بمضمِرٍ أو مؤكِّدٍ لعاملٍ مِنْ لفظه مقدرٍ، أي:
يَجْزِي جِزَاءً^(٢). وتكونُ الجملة^(٣) معترضةً بين المبتدأ^(٤) وخبره^(٥) المقدم
عليه. وقد يُعترض على الأول: بأنَّ المصدرَ المؤكِّدَ لمضمونِ جملةٍ لا يتقدَّمُ
عليها^(٦)، فكذا لا يَتَوَسَّطُ^(٧). وفيه نظرٌ يحتمل الجوازَ والمنعَ، وهو إلى
الجوازِ أقربُ.

(١) السبعة ٣٩٨، النشر ٣١٥/٢، التيسير ١٤٥، القرطبي ٥٢/١١، البحر ١٦٠/٦،
الحجة ٤٣٠.

(٢) عدَّ السمين هذا التقدير وجهين متفرعين عن المصدر المؤكِّد لمضمونِ الجملة،
الأول انتصابه بمضمِرٍ، والثاني بمؤكِّدٍ لعاملٍ من لفظه مقدرٍ. وهذا في الحقيقة شيء
واحد لأنه في كلا التقديرين مفعول مطلق عامله محذوف وهو مؤكِّد لهذا العامل.

(٣) أي يجزي جزاءً.

(٤) وهو «الحسنى».

(٥) وهو «فله».

(٦) نحو: جزاءٌ له الحسنَى.

(٧) كما في الآية: «فله جزاءُ الحسنَى».

- الكهف -

الثالث: أنه في موضع الحال . والقراءة الثانية رفعه فيها على الابتداء، والخبرُ الجارُّ قبله . و«الحُسْنَى» مضاف إليها . والمرادُ بالحُسْنَى الجنةُ . وقيل : الفَعْلَةُ الحسنى .

الرابع : نصبه على التفسير . قاله الفراء^(١) . يعني التمييز . وهو بعيدٌ .

وقرأ^(٢) ابن عباس ومسروقٌ بالنصبِ والإضافة . وفيها تخريجان ، أحدهما : أنَّ المبتدأ محذوفٌ ، وهو العاملُ في «جزاء الحسنى» التقديرُ : فله الجزاءُ جزاء الحسنى . والثاني : أنه حَذَفَ التنوينَ لالتقاء الساكنين كقوله^(٣) :

ولا ذاكَرَ اللّٰهَ إلَّا قليلاً ٣١٩٦ -

ذكره المهدويُّ .

وقرأ^(٤) عبد الله وابن أبي إسحاق «جزاء» مرفوعاً منوناً على الابتداء . و«الحُسْنَى» بدلٌ أو بيان ، أو منصوبةٌ بإضمار «أعني» ، أو خبرٌ مبتدأ مضميرٌ .

و«يُسْرًا» نعتٌ مصدرٍ محذوفٍ ، أي : قولاً ذا يُسْرٍ . وقرأ^(٥) أبو جعفر بضمِّ «اليُسْرِ» حيث وَرَدَ .

آ . (٩٠) قوله : ﴿مَطْلِعٌ﴾ : العامَّةُ على كسر اللام ، والمضارعُ يَطْلَعُ بالضم ، فكان القياسُ فتح اللامِ في المَفْعَلِ مطلقاً ، ولكنها مع أخواتِ لها سُمِعَ فيها الكسر^(٦) ، وقياسُها الفتح . وقد قرأ^(٧) ابن الحسن وعيسى

(١) معاني القرآن ١٥٩/٢ . (٢) تقدم برقم ١٥٠٤ .

(٣) البحر ١٦٠/٦ . (٤) القرطبي ٥٢/١١ ، البحر ١٦٠/٦ .

(٥) البحر ١٦١/٦ ، النشر ٢١٦/٢ .

(٦) انظر : شرح الشافية ١٨١/١ ، شذا العرف ٨٩ .

(٧) الإتحاف ٢٢٤/٢ ، البحر ١٦١/٦ ، القرطبي ٥٣/١١ .

وابن محيصة، ورُوِيَتْ عن ابن كثير وأهل مكة. قال الكسائي: «هذه اللغة قد ماتت» يعني: أي: بكسر اللام من المضارع والمفعول^(١). وهذا يُشْعِرُ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ كَانَ يَقُولُ: طَلَعَ يَطْلَعُ بِالْكَسْرِ فِي الْمَضَارِعِ^(٢).

آ. (٩١) قوله: ﴿كَذَلِكَ﴾: الكاف: إمَّا مرفوعةً المحلِّ، أي: الأمر كذلك، أو منصوبته، أي: فَعَلْنَا مِثْلَ ذَلِكَ.

قوله: «بَلَّغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ» «بين» هنا يجوز أن يكونَ ظرفاً، والمفعولُ محذوفٌ، أي: بلغَ غَرَضَهُ ومقصوده، وأنَّ يكونَ مفعولاً به على الاتِّسَاعِ، أي: بلغَ المكانَ الحاجزَ بينهما.

وقرأ^(٣) ابن كثير وأبو عمرو بفتح سين «السَّدَّيْنِ» و«سَدًّا» في هذه السورة، وحفص فتح الجميع، أعني موضعَي هذه السورة^(٤) وموضعَي سورة يس^(٥). وقرأ الأخوان بالفتح في «سَدًّا» في سورتِهِ^(٦) وبالضم في «السَّدَّيْنِ». والباقون بالضم في الجميع. فقيل: هما بمعنى واحد. / وقيل^(٧): المضموم ما كان من فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى، والمفتوح ما كان من فِعْلِ النَّاسِ. وهذا مروِيٌّ عن عكرمة والكسائي وأبي عبيد. وهو مردودٌ: بأنَّ السَّدَّيْنِ في هذه السورة جَبَلَانِ، سَدُّ ذَوِ الْقَرْنَيْنِ بَيْنَهُمَا بَسَدٌ، فهما من فِعْلِ اللَّهِ، والسَّدُّ الَّذِي فَعَلَهُ

[٥٩٩]

(١) أي: واسم المكان منه المفعول.

(٢) فتكون قراءة الجمهور «مَطَّلِع» قد وردت على قياس هذه اللغة القديمة لأن اسم المكان من فَعَلَ يَفْعَلُ: مَفْعَلٌ.

(٣) السبعة ٣٩٩، النشر ٣١٥/٢، البحر ١٦٣/٦، التيسير ١٤٥، الحجة ٤٣١.

(٤) الآية ٩٣، ٩٤.

(٥) الآية ٩ «من بين أيديهم سداً ومن خلفهم سداً».

(٦) أي في الكهف ويس.

(٧) وهو ما ذهب إليه أبو عبيدة في مجاز القرآن ٤١٤/١.

ذو القرنين مِنْ فِعْلِ المخلوق. و«سَدًّا» في يس مِنْ فِعْلِ اللهُ تعالى لِقوله: «وَجَعَلْنَا»، ومع ذلك قُرِء في الجميع بالفتح والضّم. فَعَلِمَ أَنهما لغتان كالضُّعْف والضُّعْف والفُقْر والفُقْر. وقال الخليل: المضمومُ اسمٌ، والمفتوحُ مصدرٌ. وهذا هو الاختيارُ.

آ. (٩٣) قوله: ﴿يَفْقَهُونَ﴾: قرأ^(١) الأخوان بضم الياء وكسر القافِ مِنْ أَفَقَهَ غَيْرَه، فالمفعولُ محذوفٌ، أي: لا يُفْقَهُونَ غيرهم قولاً. والباقون بفتحها، أي: لا يُفْهَمونَ كلامَ غيرهم، وهو بمعنى الأول. وقيل: ليس بمتلازمٍ؛ إذ قد يُفْقَهُ الإنسانُ قولَ غيره ولا يُفْقَهُ غَيْرُه قوله. وبالعكس.

آ. (٩٤) قوله: ﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾: قرأ عاصمٌ بالهمزة الساكنة، والباقون بالألفِ صريحة. واخْتُلِفَ في ذلك فقيل: هما أعجميان. لا اشتقاقٌ لهما ومُنعا من الصرفِ للعلميةِ والعُجْمَةِ. ويحتمل أن تكونَ الهمزةُ أصلاً والألفُ بدلٌ عنها، أو بالعكس؛ لأنَّ العربَ تتلاعب بالأسماءِ الأعجمية. وقيل: بل هما عربيَّان واختلفوا في اشتقاقهما: فقيل: اشتقاقهما مِنْ أجيح النار وهو التهابها وشِدَّةُ تَوَقُّدِها. وقيل: مِنْ الأَجَّة. وهو الاختلاطُ أو شِدَّةُ الحَرِّ. وقيل: من الأَجِّ، وهو سُرعةُ العَدُوِّ. ومنه قوله^(٢):

تؤجُّ كما أجَّ الظلِيمُ المُنْفَرُ^(٣) -٣١٩٧-

(١) السبعة ٣٩٩، النشر ٣١٥/٢، التيسير ١٤٥، الحجة ٤٣٢، البحر ١٦٣/٦.

(٢) السبعة ٣٩٩، النشر ٣٩٠/١، التيسير ٣٩٤، الحجة ٤٣٣، البحر ١٦٣/٦.

(٣) لم أهدئ إلى قائله. وصدده:

فراحتْ وأطرافُ الصُّوَى مُحَزَّزِلَةٌ

وهو في اللسان (أجيح). والمُحَزَّزِلُ: المرتفع، والصُّوَى: العلامات في الطريق مفردتها صُوةٌ. والبيت في وصف الناقة.

وقيل: من الأجاج، وهو الماء المِلْحُ الرُّعَاق. ووزنهما يَفْعُولُ ومَفْعُول. وهذا ظاهرٌ على قراءة عاصم. وأما قراءة الباقيين فيُحْتَمَلُ أن تكون الألف بدلاً من الهمزة الساكنة، إلا أن فيه أن مِنْ هؤُلاءِ مَنْ ليس أصله قَلْبُ الهمزة الساكنة وهم الأكثر. ولا ضَيْرَ في ذلك. ويُحْتَمَلُ أن تكون ألفهما زائدتين، ووزنهما فاعول مِنْ يَجَّ وَمَجَّ.

ويُحْتَمَلُ أن يكون ماجوج مِنْ ماج يموج، أي: اضطرب ومنه المَوْجُ فوزنه مَفْعُولُ والأصل: مَوْجُوج. قاله أبو حاتم. وفيه نظرٌ من حيث ادعاء قَلْبِ حَرْفِ العلة وهو ساكنٌ. وشذوذُه كشذوذِ «طائي»^(١) في النسب إلى طيء. وعلى القول بكونهما عربيين مشتقين فَمَنْعُ صرفهما للعلمية والتأنيث بمعنى القبيلة، كما تقدّم لك تحقيقه في سورة هود^(٢). ومثل هذا الخلاف والتعليل جارٍ في سورة الأنبياء^(٣) عليهم السلام. والهمزة في يَأْجُوجُ ومَأْجُوجُ لغة بني أسد. وقرأ^(٤) رؤبة وأبوه العجاج «أجوج».

قوله: «خِراجاً»^(٥) قرأ ابن عامر^(٦) «خَرْجاً» هنا وفي المؤمنين^(٧) بسكون الراء^(٨)، والأخوان «خِراجاً» «فَخِراج»^(٩) في السورتين بالألف، والباقون كقراءة ابن عامر في هذه السورة، والأول في المؤمنين وفي الثاني وهو

(١) قلبوا الياء الأولى ألفاً وحذفوا الياء الثانية على غير قياس في النسب. انظر: اللسان (طوا).

(٢) انظر: الدر المصون ٢٧٧/٦.

(٣) في الآية ٩٦ «حتى إذا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ ومَأْجُوجُ وهم مِنْ كُلِّ حَدْبٍ يَنْسِلُونَ».

(٤) البحر ١٦٣/٦.

(٥) كذا في الأصل على القراءة الثانية.

(٦) السبعة ٤٠٠، البحر ١٦٣/٦، التيسير ١٤٦، النشر ٣١٥/٢، الحجة ٤٣٣.

(٧) الآية ٧٢ «أم تسألهم خَرْجاً فخِراجُ ربِّك خير».

(٨) في الموضعين.

(٩) رسمت في الأصل بدون ألف.

- الكهف -

« فَخَرَجَ » كقراءة الأخوين . فقيل : هما بمعنى واحد كالتَّوَلَّوْا والتَّوَالَّوْا . وقيل : الخَرَجُ بالألف ما صُرفَ على الأرضِ من الإِتاوةِ كُلِّ عامٍ ، وبغير ألف بمعنى الجُعَلِ ، أي : نُعْطِيكَ مِنْ أَمْوَالِنَا مَرَّةً وَاحِدَةً مَا تَسْتَعِينُ بِهِ عَلَى ذَلِكَ .

قال مكي رحمه الله :^(١) «والاختيارُ تَرْكُ الألفِ؛ لأنهم إنما عَرَضُوا عليه أن يُعْطَوْهُ عَطِيَّةً وَاحِدَةً على بنائه، لا أن يُضْرَبَ ذلك عليهم كُلِّ عامٍ . وقيل : الخَرَجُ ما كان على الرؤوس ، والخراج ما كان على الأرض ، يقال : أَدَّ خَرَجَ رَأْسِكَ ، وخَرَجَ أَرْضِكَ . قاله ابن الأعرابي . وقيل : الخَرَجُ أَخْصَصُ ، والخَرَجُ أَعْمٌ . قاله ثعلب . وقيل : الخَرَجُ مصدرٌ ، والخَرَجُ اسمٌ لِمَا يُعْطَى ، ثم قد يُطْلَقُ على المفعول المصدرُ كالمَخْلُوقِ بمعنى المخلوق .

آ . (٩٥) قوله : ﴿ مَا مَكَّنِّي ﴾ : «ما» بمعنى الذي . وقرأ^(٢) ابن كثير «مَكَّنِّي» بإظهار النون . والباقون بإدغامها في نون الوقاية للتخفيف .

آ . (٩٦) قوله : ﴿ آتُونِي ﴾ : قرأ^(٣) أبو بكر «آيتوني»^(٤) بهمزة وصل مِنْ آتَى يَأْتِي فِي الْمَوْضِعِينَ مِنْ هَذِهِ السُّورَةِ بِخِلَافِ عَنْهُ فِي الثَّانِي^(٥) . وافقه حمزةٌ على الثَّانِي مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ عَنْهُ . والباقون بهمزة القطعِ فِيهِمَا^(٦) .

(١) الكشف ٧٨/٢ .

(٢) السبعة ٤٠٠ ، النشر ٣١٥/٢ ، الحجة ٤٣٤ ، التيسير ١٤٦ ، البحر ١٦٤/٦ .

(٣) النشر ٣١٥/٢ ، التيسير ١٤٦ ، الإتحاف ٢٢٦/٢ . وأبو بكر من طريق العليمي وأبي حمدون عن يحيى كما في الإتحاف .

(٤) عند الابتداء .

(٥) ذكر الخلاف عنه في الأول صاحب الإتحاف والنشر .

(٦) من الرباعي آتَى .

[٥٩٩ب] فدُرُّرٌ» على قراءة همزة الوصل منصوبةً على إسقاط الخافض، أي: جيثوني بزُرِّر الحديد. وفي قراءة قَطْعِهَا على المفعول الثاني لأنه يتعدَّى / بالهمزة إلى اثنين. وعلى قراءة أبي بكر يُحْتَاج إلى كسر التنوين من «رَدَمًا» لالتقاء الساكنين؛ لأنَّ همزة الوصل تسقط دَرَجًا فَيُقرأ له بكسر التنوين، وبعده همزة ساكنة هي فاء الكلمة. وإذا ابتدأت بكلمتي «اثنوني» في قراءته وقراءة حمزة تبدأ بهمزة مكسورة للوصل ثم ياءً صريحة، هي بدلٌ من همزة فاء الكلمة^(١)، وفي الدرِّج تسقط همزة الوصل، فتعود الهمزة لزوال موجب إبدالها^(٢).

والباقون يَتَدَثُون وَيَصِلُون بهمزة مفتوحة لأنها همزة قطع^(٣)، ويتركون تنوين «رَدَمًا» على حاله من السكون، وهذا كلُّه ظاهرٌ لأهل النحو، خفيٌّ على القراء.

وَالزُّبُرُ جمعُ زُبُرَةٍ كغُرْفَةٍ وَغُرْفٍ. وقرأ^(٤) الحسن بضم الباء.

قوله: «ساوِيٌّ» هذه قراءة الجمهور، وفتادة^(٥) «سَوِيٌّ» بالتضعيف. وعاصمٌ في رواية «سَوِيٌّ»^(٦) مبنياً للمفعول.

(١) لأنه اجتمع همزتان الأولى مكسورة والثانية ساكنة، فتبدل الثانية ياءً من جنس ما قبلها.

(٢) لأن الهمزة الأولى همزة الوصل تسقط في الدرج فتبقى فاء الكلمة الهمزة الساكنة.

(٣) الأصل على قراءة العامة أَيْبُونِي على وزن أفعَلُونِي كأفْعَلْمُونِي اجتمعت همزتان الأولى مفتوحة والثانية ساكنة فأبدلت الثانية ألفاً. وترسم الهمزة والألف: أَيْبُونِي ثم تستقل الضمة على الياء فتحذف فيلنقي ساكنان: الياء والواو فتحذف الياء ثم تضم التاء لثلاث تتقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

(٤) القرطبي ٦١/١١، البحر ١٦٤/٦. (٥) البحر ١٦٤/٦.

(٦) كذا رسمت في الأصل. وفي البحر ١٦٤/٦: «وابن أبي أمية عن أبي بكر عن =

- الكهف -

قوله: «الصَّدْفَيْنِ» قرأ^(١) أبو بكر بضم الصاد وسكون الدال. وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بضمَّهما، والباقون بفتحهما. وهذه لغاتٌ قُرِئَ بها في السبع. وأبو جعفر وشيبة وحميد بالفتح والإسكان، والماسجشون^(٢) بالفتح والضم، وعاصم في روايةٍ بالعكس.

والصَّدْفَان: ناحيتا الجبلين. وقيل: أن يتقابلَ جبلان وبينهما طريق، فالناحيتان صَدْفَان لتقابلِهما وتصادُفِهما، مِنْ صَادَفْتُ الرَّجُلَ، أي: لاقَيْتُهُ وقابلْتَهُ. وقال أبو عبيد: «الصَّدْفُ: كل بناءٍ مرتفع وليس بمعروفٍ، والفتح لغة تميم^(٣)»، والضمُّ لغة حمير^(٤).

قوله: «فَطْرًا» هو المتنازَعُ فيه. وهذه الآية أشهر أمثلة النحاة في باب التنازع، وهي من إعمالِ الثاني للحذف من الأول. والقَطْر: النُّحاس أو الرُّصاصُ المُذاب.

آ. (٩٧) قوله: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا﴾: قرأ^(٥) حمزة بتشديد الطاء، والباقون بتخفيفها. والوجهُ في الإدغام كما قال أبو علي^(٥): «لَمَّا لم يمكن

عاصم «سُووي» وكذلك رسمت في الكشاف. ولعله الصواب لأنها مجهولٌ =
«ساوي» قراءة العامة.

(١) انظر في قراءتها: السبعة ٤٠١، البحر ١٦٤/٦، التيسير ١٤٦، النشر ٣١٥/٢، الإتحاف ٢٢٧/٢.

(٢) ثمة أكثر من عَلم بهذا اللقب فقد ذكر في تقريب التهذيب: عبد العزيز بن عبد الله، وعبد الملك بن عبد العزيز، ويعقوب بن أبي سلمة ويوسف بن يعقوب. انظر هذه الأعلام في التقريب.

(٣) انظر: لغات القبائل لأبي عبيد ١٨٣ وفيه «الصدفين: الجبلين بلغة تميم».

(٤) السبعة ٤٠١، البحر ١٦٥/٦، التيسير ١٤٦، القرطبي ٦٣/١١، الحجة ٤٣٥، النشر ٢٧١/٢.

(٥) الحجة (خ) ٤٢٠/٣ بعبارة قريبة.

- الكهف -

إلقاء حركة التاء على السين لثلاثي يُحَرِّك ما لا يتحرك» - يعني أن سين استفعال لا تتحرك - أدغم مع الساكن، وإن لم يكن حرف لين. وقد قرأت القراءة غير حرف من هذا النحو. وقد أنشد سيبويه «ومسجي» يعني في قول الشاعر^(١):

٣١٩٨ - كأنه بعد كلال الزاجر ومسجي مرعقاب كاسير

يريد «ومسجه» فادغم الحاء في الهاء بعد أن قلب الهاء حاءً، وهو عكس قاعدة الإدغام في المتقاربين. وهذه القراءة قد لحنها بعض النحاة. قال الزجاج^(٢): «من قرأ بذلك فهو لاجن مخطيء» وقال أبو علي^(٣): «هي غير جائزة».

وقرأ^(٤) الأعشى، عن أبي بكر «اضطاعوا» بإبدال السين صاداً والأعشى «استطاعوا» كالثانية.

آ. (٩٨) قوله: ﴿جَعَلَهُ دَكَّاءً﴾: الظاهر أن الجعل هنا بمعنى التصيير فتكون «دكّاء» مفعولاً ثانياً. وجوز ابن عطية أن يكون حالاً، و«جعل»

(١) لم أهد إلى قائله وهو في الكتاب ٤١٣/٢، والمخصص ١٣٩/٨، واللسان (كسر). والرجز في وصف بعير. المسح هنا: ذرع الأرض بالسير. يقول: كأنه بعد سيره الطويل وكلال الزاجر له عقاب مكسورة الجناحين. والشاهد في هذا البيت إخفاء الهاء في «ومسحه» وسيبويه يسميه إدغاماً ويقول: «ومما قالت العرب في إدغام الهاء في الحاء قوله...» والإخفاء هذا عند سيبويه ضرب من الإدغام. انظر: الكتاب ٤١٣/٢.

(٢) معاني القرآن ٣/٣١٢.

(٣) الحجة (خ) ٣/٤٢٠.

(٤) البحر ٦/١٦٥، الكشاف ٢/٤٩٩.

- الكهف -

بمعنى خلق، وفيه^(١) بُعِدْ؛ لأنه^(٢) إذ ذاك موجودٌ. وقد تقدّم خلافُ القراء في «دَكَاء» في الأعراف^(٣).

قوله: «وَعَدُّ رَبِّي» الوَعْدُ هنا مصدرٌ بمعنى الموعود أو على بابه.

آ. (٩٩) قوله: ﴿يَمْوجُ﴾: مفعولٌ ثانٍ لـ «تَرَكَنا» والضمير في «بَعْضَهُمْ» يعودُ على «يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ» أو على سائر الخلق.

قوله: «يومئذ» التنوينُ عوضٌ من جملةٍ محذوفة. تقديرُها: يوم إذ جاء وَعَدُّ رَبِّي، أو إذ حَجَزَ السُّدَّ بينهم.

آ. (١٠١) قوله: ﴿الَّذِينَ كَانَتْ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ مجروراً بدلاً من «للكافرين» أو بياناً أو نعتاً، وأن يكونَ منصوباً بإضمارِ أَدْمُ، وأن يكونَ مرفوعاً خبرَ ابتداءٍ مضمرة.

آ. (١٠٢) قوله: ﴿أَفَحَسِبَ﴾: العَامَّةُ على كسرِ السين وفتح الباء فعلاً ماضياً. و«أَنْ يَتَّخِذُوا»^(٤) سَادُّ مَسَدِّ المفعولين. وقرأ^(٥) أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وزيد بن علي وابن كثير^(٦) ويحيى بن يعمر في آخرين،

(١) انظر: البحر ١٦٥/٦.

(٢) أي السد. قال في البحر: ولا يُخْلَقُ المخلوق لكنه ينتقل من بعض هيئاته إلى هيئة أخرى.

(٣) انظر: الدر المصون ٤٥٠/٥. وحمزة والكسائي وعاصم هنا بالمد، والباقون بتنوين الكاف. وثمة روايتان عن حفص عن عاصم. انظر: السبعة ٤٠٢، الإتحاف ٢٢٨/٢.

(٤) الأصل «يتخذ» وهو سهو.

(٥) الإتحاف ٢٢٨/٢، البحر ١٦٦/٦، القرطبي ٦٥/١١، المحتسب ٣٤/٢.

(٦) بخلافٍ عنه كما في البحر ١٦٦/٦.

بسكون السين ورفع الباء على الابتداء، والخبر «أن» وما في حيزها.

وقال الزمخشري^(١): «أو على الفعل والفاعل لأن^(٢) اسم الفاعل إذا اعتمد على الهمزة ساوى الفعل في العمل كقولك: «أقائم الزيدان» وهي قراءة مُحَكَّمَةٌ جيدة».

قال الشيخ^(٣): «والذي يظهر أن هذا الإعراب لا يجوز لأنَّ حَسْباً ليس باسمِ فاعل فيعمل، ولا يلزم من تفسير شيءٍ بشيء أن تجري عليه / [٦٠٠] أحكامه. وقد ذكر سيبويه^(٤) أشياء من الصفات^(٥) التي تجري مجرى الأسماء، وأنَّ الوجهَ فيها الرفع. ثم قال: وذلك نحو: مررتُ برجلٍ خيرٍ [منه]^(٦) أبوه، ومررتُ برجلٍ سواءً عليه الخيرُ والشرُّ، ومررتُ برجلٍ أبٌ له صاحبه، ومررتُ برجلٍ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ هُوَ^(٧)، ومررتُ برجلٍ أيما رجلٍ هو. ثم قال الشيخ: «ولا يَبْعُدُ أَنْ يُرْفَعَ بِهِ الظاهرُ، فقد أجازوا في «مررتُ برجلٍ أبي عشرة أبوه» أن يرتفع «أبوه» بابي عشرة لأنه في معنى والد عشرة».

قوله: «نزلاً» فيه أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ على الحالِ جمعَ «نازلٍ» نحو شارف^(٨) وشرف. الثاني: أنه اسمٌ موضعِ النزول^(٩). الثالث: أنه اسمٌ

(١) الكشاف ٥٠٠/٢ في تخريج القراءة.

(٢) الأصل «كاسم» والتصحيح من (ش) والكشاف.

(٣) البحر ١٦٦/٦.

(٤) الكتاب ٢٢٩/١ - ٢٣٠.

(٥) الأصل: «الأسماء» وهو سهو. والتصحيح من البحر

(٦) سقط من الأصل وأثبتناه من البحر والكتاب.

(٧) قوله «هو» لم يرد في البحر، وورد في الأصل والكتاب.

(٨) الشارف من الدواب: المُسِنَّة.

(٩) وهو ما ذهب إليه الزجاج في معاني القرآن ٣١٤/٣.

- الكهف -

ما يُعَدُّ للنازلين من الضيوف، ويكونُ على سبيلِ التَهَكُّمِ بهم، كقوله تعالى: «فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ»^(١)، وقوله^(٢):

٣١٩٩- تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعُ

ونصبه على هذين الوجهين مفعولاً به، أي: صَيَّرْنَا.

وأبو حيوة^(٣) «نُزْلاً» بسكون الزاي، وهو تخفيفُ الشهيرة.

آ. (١٠٣) قوله: ﴿أَعْمَالًا﴾: تَمِيِزٌ لِلْأَخْسَرِينَ، وَجُمِيعٌ لِاخْتِلَافِ

الأنواع.

آ. (١٠٤) قوله: ﴿الَّذِينَ ضَلُّوا﴾: يَجُوزُ فِيهِ الْجَرُّ نَعْتًا وَبَدَلًا

وبياناً، والنصبُ على الذمِّ، والرفعُ على خبر ابتداء مضمرة.

قوله: «يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ» يُسَمَّى فِي الْبَدِيعِ «تَجْنِيسَ التَّصْحِيفِ»

وتجنيس الخطِّ، وهذا مِنْ أَحْسَنِهِ. وقال البحرى^(٤):

٣٢٠٠- ولم يكن المُعْتَرِّ بالله إذ شَرَى

لِيُعْجِزَ وَالْمُعْتَرِّ بالله طَالِبُهُ

فالأولُ من الغرور، والثاني مِنَ العِزِّ. وَمِنْ أَحْسَنِ مَا جَاءَ فِي تَجْنِيسِ

التصحيف قوله^(٥):

(١) الآية ٢١ من آل عمران.

(٢) تقدم برقم ٦٦٥.

(٣) البحر ١٦٦/٦، كما تنسب إلى أبي عمرو بخلاف عنه.

(٤) ديوانه ٢١٥/١، والبحر ١٦٧/٦، والطراز ٣٦٦/٢. وشرى: لَجَّ وبالغ.

(٥) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ١٦٧/٦. وَغَنَى اللهُ فَلَانًا: جعله غنياً. بان: بَعُدَ.

والخروء: المرأة الحية.

- الكهف -

٣٢٠١- سَقَيْنِنِي رَبِّي وَعَنِّيَنِي بُحْتُ بُحِّي حِينَ بِنَّ الْخُرْدُ
يصحف بنحو (١):

٣٢٠٢- شَقَيْتَنِي رَبِّي وَعَنِّيَتَنِي بُحْبُ يَحْيَى خَتَنَ ابْنَ الْجُرْدُ
وفي بعض رسائل الفصحاء: «قَبْلَ قَبْلِ يَدِكَ ثَرَاكُ، عَبْدٌ عِنْدَ رَخَاكُ» (٢)
رجاك، آمِلُ أَمَّكُ» (٣).

آ. (١٠٥) وقرأ (٤) ابن عباس «فَحَبِطْتُ» بفتح الباء. والعامَّة على
«نُقِيم» بنون العظمة مِنْ «أقام». ومجاهد (٥) وعبيد بن عمير. «فلا يُقِيم» ببناء
الغيبة لتقدُّم قوله: «بِأَيَاتِ رَبِّهِمْ»، فالضمير يعود عليه. ومجاهد أيضاً «فلا
يقومُ لهم» مضارع قام، «وزنٌ» بالرفع. وعن عبيد بن عمير أيضاً «فلا يقومُ
وزناً» بالنصب كأنه تَوَهَّمُ أَنْ «قام» متعدِّدٌ. كذا قال الشيخ (٦). والأحسنُ مِنْ
هذا أَنْ تُعْرَبَ هذه القراءة على ما قاله أبو البقاء (٧) أَنْ يُجْعَلَ
فاعلُ «يقومُ» صنيعهم أو سعيهم، ويتنصبُ حينئذٍ «وزناً» على أحد وجهين: إمَّا
على الحال، وإمَّا على التمييز.

آ. (١٠٦) قوله: «ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمُ»: فيه أوجه كثيرة

(١) عناه: كلفه ما يشقُّ عليه. والختن: زوج البنت أو الأخت.

(٢) مقصور الرخاء.

(٣) الأَمَم: القرب وقد أدغم الميم في الميم.

(٤) القرطبي ٦٦/١١، البحر ٦/١٦٧.

(٥) انظر في قراءاتها: البحر ٦/١٦٧، الكشاف ٥٠٠/٢، القرطبي ٦٦/١١، الشواذ

٨٢.

(٦) البحر ٦/١٦٧. وعبارته «كأنه جعل قام متعدياً».

(٧) الإملاء ١٠٩/٢.

- الكهف -

أحدُها: أَنْ يَكُونَ «ذلك» خبرَ مبتدأ محذوف، أي: الأمرُ ذلك، و«جزاؤهم جهنّم» جملةٌ برأسها. الثاني: أن يكون «ذلك» مبتدأ أول، و«جزاؤهم» مبتدأ ثانٍ و«جهنّم» خبره، وهو وخبره خبرُ الأول. والعائدُ محذوف، أي: جزاؤهم به، كذا قال أبو البقاء^(١)، فالهاء في «به» تعود على «ذلك»، و«ذلك» مُشارٌ به إلى عدم إقامة الوزن.

قال الشيخ^(٢): «ويحتاج هذا التوجيهُ إلى نظر». قلت: إن عَنَى النظرَ من حيث الصناعة فَمُسَلَّمٌ. ووجهُ النظر: أن العائدَ حُذِفَ مِنْ غَيْرِ مُسَوِّغٍ إِلَّا بِتَكْلِيفٍ، فَإِنَّ العائدَ على المبتدأ إذا كان مجروراً لا يُحذَفُ إِلَّا إِذَا جُرَّ بِحَرْفٍ تَبْعِيضٍ^(٣) أَوْ ظَرْفِيَّةٍ^(٤)، أَوْ يَجُرُّ عَائِداً جُرَّ قَبْلَهُ بِحَرْفٍ، جُرَّ بِهِ المَحذُوفُ كَقَوْلِهِ^(٥):

٣٢٠٣- أَصِخْ فَالذِي تُدْعَى بِهِ أَنْتَ مُفْلِحٌ

.....

أي: مفلحٌ به^(٦). وإن عَنَى من حيث المعنى فهو معنى جيدٌ.

(١) الإملاء ١٠٩/٢.

(٢) البحر ١٦٧/٦.

(٣) نحو: «السَّمَنُ مَنَوَانٌ بَدْرَهُمْ»، أي: منوان منه. وكقول الخنساء:

كَأَنَّ لَمْ يَكُونُوا جَمِيًّا يُتَّقَى إِذِ النَّاسِ إِذِ ذَاكَ مِنْ عَزٍّ بَزًّا
أَي: مِنْ عَزٍّ مِنْهُمْ.

(٤) كقولهِ:

فِيَوْمٍ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسْرٌ
أَي: نُسَاءُ فِيهِ وَنُسْرٌ فِيهِ.

(٥) لم اهتدِ إلى قائله وهو في المساعد لابن عقيل ٢٣٤/١ وعجزه:

فَلَا تَكُ إِلَّا فِي الفلاحِ مَنْفِيسَا

(٦) انظر المسألة في المساعد ٢٣٤/١.

- الكهف -

الثالث: أن يكون «ذلك» مبتدأ، و«جزاؤهم» بدل أو بيان، و«جهنم» خبره. الرابع: أن يكون «ذلك» مبتدأ أيضاً، و«جزاؤهم» خبره و«جهنم» بدل أو بيان أو خبر ابتداء مضمرة. الخامس: أن يجعل «ذلك» مبتدأ و«جزاؤهم» بدل أو بيان و«جهنم» خبر ابتداء مضمرة، و«بما كفروا» خبر الأول، والجملة اعتراض. السادس: أن يكون «ذلك» مبتدأ، والجار الخبر، و«جزاؤهم جهنم» جملة معترضة وفيه بُعد. السابع: أن يكون «ذلك» إشارة إلى جماعة / وهم المذكورون في قوله: «بالأخسرين»، وأشير إلى الجمع كإشارة الواحد كأنه قيل: أولئك جزاؤهم جهنم، والإعراب المتقدم يعود إلى هذا التقدير.

[٦٠٠ب]

قوله: «واتخذوا» فيه وجهان، أحدهما: أنه عطف على «كفروا»، فيكون محلُّه الرفع لعطفه على خبر «إن». الثاني: أنه مستأنف فلا محلَّ له. والباء في قوله: «بما كفروا» لا يجوز تعلقها بـ «جزاؤهم» للفصل بين المصدر ومعموله.

آ. (١٠٧) قوله: ﴿نُزُلًا﴾: فيه ما تقدّم^(١): من كونه اسم مكان النزول، أو ما يعدُّ للضيف. وفي نصبه وجهان، أحدهما: أنه خبر «كانت»، و«لهم» متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «نُزُلًا»، أو على البيان، أو بـ «كانت» عند مَنْ يرى ذلك. والثاني: أنه حالٌ من «جنات»، أي: ذوات نُزُلٍ، والخبر الجارُّ.

آ. (١٠٨) قوله: ﴿لَا يَتَّغَوْنَ﴾: الجملة حالٌ: إمَّا من صاحب «خالدين»، وإمَّا من الضمير في «خالدين»، فتكون حالاً متداخلة.

(١) انظر إعرابه للآية ١٠٢.

- الكهف -

والجَوْل: قيل: مصدرٌ بمعنى التحوُّل. يُقال: حال عن مكانه جَوْلًا، فهو مصدرٌ كالعِوَج والعود^(١) والصَّغْرُ قال^(٢):

٣٢٠٤- لكلِّ دولةٍ أجلٌ ثم يُتَّاحُ لها جَوْلٌ

وقال الزجاج^(٣): «هو عند قومٍ بمعنى الحيلة في التنقل». وقال ابن عطية: «والجَوْلُ: بمعنى التحوُّل». قال مجاهد: «مُتَحَوِّلاً» وأنشد الرجز المتقدم ثم قال: «وكأنه اسم جمع، وكأنَّ واحدة حواله»^(٤) قلت: وهذا غريب والمشهورُ الأول. والتصحيح في فِعْلٍ هو الكثير إن كان مفرداً نحو: الجَوْلُ وإن كان جمعاً فالعكسُ نحو: «ثيرة»^(٥) و...^(٦).

آ. (١٠٩) قوله: ﴿تَنْفَدَ﴾: قرأ^(٧) الأخوان «يَنْفَدَ» بالياء من تحت؛ لأنَّ التأنيثَ مجازي. والباقون بالتاء من فوقٍ لتأنيثِ اللفظ. وقرأ السُّلمي

(١) أثبت هذا المصدر لـ «عاد» الزجاج في معانيه ٣١٥/٣ وأبوحيان في البحر ١٦٨/٦.

(٢) البيت غير مستقيم عروضياً. وهو على هذا النحو في البحر ١٦٨/٦.

(٣) معاني القرآن ٣١٥/٣، بعبارة قريبة.

(٤) يبدو أن الحكم عليه باسم الجمع لكونه ليس على وزن خاص بالجمع.

(٥) ثيرة: ج ثور.

(٦) مثال لم أتبين قراءته.

قلت: ما ذهب إليه المؤلف في تصحيح «جَوْل» غير مشهور. ذهب ابن عصفور إلى أن الواو متحركة وليس بعدها ألف، أو أن هذا المصدر ليس على وزن فعل من الأفعال، وعده ابن عقيل شاذاً وحمله الزجاج على أنه جارٍ على غير فِعْلٍ. انظر: الممتع ٤٦٦، ٤٩٥، المساعد ١٦٧/٤، معاني القرآن ٣١٥/٣. وانظر: معجم مفردات الإبدال والإعلال ٨٩.

(٧) انظر في قراءتها: السبعة ٤٠٢، النشر ٣١٦/٢، الحجة ٤٣٦، التيسير ١٤٦، البحر ١٦٩/٦.

- الكهف -

- ورُويت عن أبي عمرو وعاصم - تَنفَدَ - بتشديد الفاء، وهو مُطَاوَعٌ نَفَدَ بالتشديد نحو: كَسَّرْتَهُ فَتَكْسَّرُ. وقراءةُ الباقيين مطاوعٌ أَنْفَدْتَهُ.

قوله: «ولو جئنا» جوابها محذوف لفهم المعنى تقديره: لنفد. والعامَّةُ على «مَدَدًا» بفتح الميم. والأعمش^(١) قرأ بكسرهما، ونصبه على التمييز كقوله^(٢):

٣٢٠٥ - فَإِنَّ الْهَوَى يَكْفِيكَ مِثْلَهُ صَبْرًا

وقرأ^(٣) ابن مسعود وابن عباس «مداداً» كالأول. ونصبه على التمييز أيضاً عند أبي البقاء^(٤). وقال غيره - كأبي الفضل الرازي - إنه منصوب على المصدر بمعنى الإمداد نحو: «أُنْبِتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نباتاً»^(٥) قال: والمعنى: ولو أمددناه بمثله إمداداً.

آ. (١١٠) قوله: ﴿أَنَا إِلَهُكُمْ﴾: «أن» هذه مصدرية وإن كانت مكفوفة بـ «ما». وهذا المصدر قائم مقام الفاعل كأنه قيل: إنما يُوْحَى إِلَيَّ التوحيد.

قوله: «ولا يُشْرِكْ» العامَّةُ على الياء مِنْ تَحْتُ، عَطَفَ بِهَا عَلَى أَمْرِ. ورُوي^(٦) عن أبي عمرو «ولا تُشْرِكْ» بالتاء مِنْ فَوْقَ خَطَاباً عَلَى الْاَلْتِفَاتِ مِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى الْخَطَابِ ثُمَّ التُّفَّتْ فِي قَوْلِهِ «بِعِبَادَةِ رَبِّهِ» إِلَى الْأَوَّلِ. ولو جيء على

(١) نسبها في البحر ١٦٩/٦، إلى الأعرج.

(٢) لم أهد إلى قائله وصدره. وهو في البحر ١٦٩/٦.

(٣) الإتحاف ٢/٢٢٩، المحتسب ٣٥/٢، القرطبي ٦٨/١١، البحر ١٦٩/٦.

(٤) الإملاء ٢/١٠٩.

(٥) الآية ١٧ من سورة نوح.

(٦) في رواية الجعفي كما في البحر ١٦٩/٦.

- الكهف -

الالتفات الثاني، لقيل: ربك. والباء سببية، أي: بسبب. وقيل: بمعنى في.
والفردوس: الجنة من الكرم خاصة. وقيل: بل ما كان غالبها كرمًا.
وقيل: كل ما حوط^(١) فهو فردوس والجمع فراديس. وقال المبرد: «الفردوس
فيما سمعت من العرب: الشجر الملتف، والأغلب عليه أن يكون من
العنب». وحكى الزجاج^(٢) أنها الأودية التي تنبت ضرورياً من الثبت. واختلف
فيه: فقيل: هو عربي وقيل: أعجمي. وهل هو رومي أو فارسي أو سرياني؟
قيل: ولم يُسمع في كلام العرب إلا في بيت حسان^(٣):

٣٢٠٦- وإن ثواب الله كل موحّد
جنان من الفردوس فيها يُخلّد

وهذا ليس بصحيح، لأنه سُمع في شعر أمية بن أبي الصلت^(٤):

٣٢٠٧- كانت منازلهم إذ ذاك ظاهرة
فيها الفراديس ثم الثوم والبصل

ويقال: كرم مُفردس، أي: مُعرّش، ولهذا سُميت الروضة التي دون
اليمامة فردوساً.

وإضافة «جنات» إلى الفردوس إضافة تبيين.

[تمت سورة الكهف]

-
- (١) كذا بالتصحيح والمجهول من «حاط» القياس فيه: جيط.
(٢) معاني القرآن ٣/٣١٤ - ٣١٥.
(٣) ديوانه ٣٠٦/١، ومعاني القرآن للزجاج ٣/٣١٥، واللسان (فردس). و«كل»
مفعول «ثواب».
(٤) ديوانه ٤٣٧، والبحر ٦/١٦٨.

سورة مريم عليها السلام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

آ./ (٢) قوله : ﴿ ذِكْرٌ ﴾ : فيه ثلاثة أوجه. أحدها: أنه مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: فيما يُتلى عليكم ذِكْرٌ. الثاني: أنه خبرٌ محذوف المبتدأ، تقديره: المثلُّ ذِكْرٌ، أو هذا ذِكْرٌ. الثالث: أنه خبرُ الحروفِ المتقطعة، وهو قولُ يحيى بن زياد^(١). قال أبو البقاء^(٢): «وفيه بُعد؛ لأن الخبر هو المبتدأ في المعنى، وليس في الحروفِ المقطعة ذِكْرُ الرحمة، ولا في ذِكْرِ الرحمة معناها».

[٦٠١]

والعامةُ على تسكينِ أواخرِ هذه الأحرفِ المقطعة، وكذلك كان بعضُ القراءِ يقفُ على كلِّ حرفٍ منها وَقْفَةً يسيرةً مبالغَةً في تمييزِ بعضها من بعضٍ.

وقرأ^(٣) الحسنُ «كاف» بالضم، كأنه جعلها معربةً، ومنعها من الصَّرفِ للعلميةِ والتأنيثِ^(٤). وللقرءاءِ خلاف^(٥) في إمالة «يا» و«ها» وتفخيمهما.

(١) وهو الفراء في معاني القرآن ١٦١/٢.

(٢) الإملاء ١١٠/٢. وانظر ردَّ الزجاج في معانيه ٣١٨/٣.

(٣) الإتحاف ٢٣٢/٢، القرطبي ٧٤/١١، البحر ١٧٢/٦.

(٤) قال القرطبي ٧٥/١١: «والقولُ فيها ما بينه هرون القاريء قال: كان الحسن يشمُّ الرفع، فمعنى هذا أنه كان يُؤمىء». وانظر: معاني القرآن للزجاج ٣١٧/٣.

(٥) للقرءاءِ مذاهبٌ منتشرة في ذلك. انظر: السبعة ٤٠٦، النشر ٧١/٢، الإتحاف ٢٣١/٢، الحجة ٤٣٧، التيسير ١٤٨، البحر ١٧٢/٦.

- مريم -

وبعضهم يُعَبَّرُ عن التّفخيم بالضمّ، كما يُعَبَّرُ عن الإمالّة بالكسر، وإنما ذكّرتُه لأنّ عبارتهم في ذلك مُوهِمةٌ.

وأظهر^(١) دالّ صاد قبل ذال «ذَكَرُ» نافعٌ وابنٌ كثيرٌ وعاصمٌ لأنّه الأصل، وأدغمها فيها الباقون.

والمشهورُ إخفاءُ نونِ «عَيْنِ» قبل الصاد؛ لأنها تُقارِبُها، ويشاركان في الفم، وبعضهم يُظهِرُها^(٢) لأنها حروفٌ مقطّعةٌ يُقصدُ تمييزُ بعضها [من بعض]^(٣).

و«ذَكَرُ» مصدرٌ مضافٌ. قيل: إلى مفعوله وهو الرحمةُ، والرحمةُ في نفسها مصدرٌ أيضاً مضافٌ إلى فاعله، و«عبده» مفعولٌ به. والناصبُ له نفسُ الرحمةِ، ويكونُ فاعلُ الذّكرِ غيرَ مذكورٍ لفظاً، والتقدير: أن ذَكَرَ اللهُ رحمةَ عبده. وقيل: بل «ذَكَرُ» مضافٌ إلى فاعله على الاتّساعِ ويكونُ «عبده» منصوباً بنفسِ الذّكرِ، والتقدير: أن ذَكَرَتِ الرحمةُ عبده، فَجَعَلَ الرحمةُ ذاكرةً له مجازاً.

و«زَكَرِيّاً» بدلٌ أو عطْفٌ بيانٍ، أو منصوبٌ بإضمار «أعني».

وقرأ يحيى بن يعمر^(٤) - ونقلها الزمخشري^(٥) عن الحسن - «ذَكَرُ» فعلاً ماضياً مشدداً، و«رحمة» بالنصبِ على أنها مفعولٌ ثانٍ قُدِّمَتْ على

(١) الإتحاف ٢/٢٣٢، البحر ٦/١٧٢، السبعة ٤٠٦، النشر ١/٤٢٥.

(٢) وهو حفص عن عاصم كما في البحر ٦/١٧٢. وانظر: الإملاء ٢/١١٠، الإتحاف ٢/٢٣٢.

(٣) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٤) البحر ٦/١٧٢.

(٥) الكشف ٢/٥٠٢.

- مريم -

الأول، وهو «عبدَه» والفاعل: إمَّا ضميرُ القرآن، أو ضميرُ الباري تعالى. والتقدير: أنْ ذَكَرَ القرآنُ المتلُو - أو ذَكَرَ اللّهُ - عَبْدَه رَحْمَتَه، أي: جعلَ العبدَ يَذْكُرُ رَحْمَتَه. ويجوز على المجازِ المتقدِّم أن تكون «رحمة ربك» هو المفعولُ الأول، والمعنى: أن اللّهُ جَعَلَ الرَّحْمَةَ ذَاكِرَةً للعبد. وقيل: الأصل: ذَكَرَ بِرَحْمَةٍ، فَلَمَّا انْتَرَعَ الجارُ نُصِبَ مجروره، ولا حاجةَ إليه.

وقرأ الكلبي^(١) «ذَكَرَ» بالتخفيفِ ماضياً، «رحمة» بالنصبِ على المفعول به، «عبدَه» بالرفعِ فاعلاً بالفعلِ قبله، «زكريّا» بالرفعِ على البيانِ أو البدلِ أو على إضمارِ مبتدأ، وهو نظيرُ إضمارِ الناصبِ في القراءة الأولى.

وقرأ^(٢) يحيى بن يعمر - فيما نقله عنه الداني - «ذَكَرَ» فعلَ أمرٍ، «رحمة» و «عبدَه» بالنصبِ فيهما على أنهما مفعولان، وهما على ما تقدّم من كونِ كلِّ واحدٍ يجوز أن يكونَ المفعولُ الأوّلَ أو الثاني، بالتأويلِ المتقدّم في جعلِ الرحمة ذَاكِرَةً مجازاً.

آ. (٣) قوله: ﴿إِذْ نَادَى﴾: في ناصبه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه «ذَكَرَ»، ولم يذكر الحوفي غيرَه. والثاني: أنه «رحمة»، وقد ذكر الوجهين أبو البقاء^(٣). والثالث: أنه بدلٌ من «زكريّا» بدلُ اشتمالٍ لأنَّ الوقتَ مُشتمَلٌ عليه وسيأتي مثلُ هذا عند قوله «واذْكَرُ في الكتابِ مريمَ»^(٤) ونحوه.

آ. (٤) وقوله: ﴿قَالَ رَبِّ﴾: لا محلّ لهذه الجملة لأنها^(٥) تفسيرٌ

(١) القرطبي ٧٥/١١، البحر ١٧٢/٦.

(٢) البحر ١٧٢/٦، القرطبي ٧٥/١١.

(٣) الإملاء ١١٠/٢.

(٤) الآية ١٦ من مريم.

(٥) الأصل «لا تفسير» وهو سهو والتصويب من (ش).

لقوله «نادى ربه» وبيان، ولذلك ترك العاطف بينهما لشدة الوصل.

قوله: «وهن» العامة على فتح الهاء. وقرأ^(١) الأعمش بكسرها. وقرىء بضمها، وهذه لغات في هذه اللفظة. ووحد العظم لإرادة الجنس، يعني أن هذا الجنس الذي هو عمود البدن، وأشد ما فيه وأصلبه، قد أصابه الوهن، ولو جمع لكان قصداً آخر: وهو أنه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها، قاله الزمخشري^(٢). وقيل: أطلق المفرد، والمراد به الجمع كقوله^(٣):

٣٢٠٨ - بها جيفَ الحسرى فأما عظامها فييض وأما جلدها فصليب
أي: جلودها، ومثله^(٤):

٣٢٠٩ - كلوا في بعض بطونكم تعفوا فإن زمانكم زمن خميص
أي: بطونكم.

و«مني» حال من «العظم». وفيه رد على من يقول: إن الألف واللام تكون عوضاً من الضمير المضاف إليه؛ لأنه قد جمع بينهما هنا وإن كان الأصل: وهن عظمي. ومثله في الدلالة على ذلك ما أنشده شاهدنا على ما ذكرت^(٥):

٣٢١٠ - رحيب قطاب الجيب منها رفيقة بجس الندامى بضة المتجرد
قوله: «شيباً» في نصبه ثلاثة أوجه، أحدها: - وهو المشهور - أنه

(١) انظر في قراءتها: البحر ١٧٣/٦، القرطبي ٧٦/١١، الشواذ ٨٣.

(٢) الكشف ٥٠٢/٢.

(٣) تقدم برقم ١٥٤.

(٤) تقدم برقم ١٥٣.

(٥) تقدم برقم ٢٩٦.

تمييزُ منقولٌ من الفاعلية؛ إذ الأصلُ: اشتعلَ شيبُ الرأسِ. قال الزمخشري^(١): «شبه الشيبَ بشواظِ النارِ في بياضه^(٢) وانتشاره في الشعر وفُشُوهُ فيه، وأخذه منه كلُّ مأخوذٍ باشتعالِ النارِ، ثم أخرجهُ مُخْرَجَ الاستعارة، ثم أسندَ الاشتعالَ إلى مكانِ الشَّعرِ ومثبته وهو الرأسُ، وأخرج الشَّيبَ مميِّزاً، ولم يُضِفِ الرأسَ^(٣) اكتفاءً بعلمِ المخاطبِ أنه رأسُ زكريا، فَمِنْ ثَمَّ / [٦٠١ب] فصَحَّتْ هذه الجملةُ وشهد لها بالبلاغةِ» انتهى. وهذا من استعارة محسوسٍ لمحسوسٍ، ووجهُ الجمعِ: الانبساطُ والانتشارُ.

والثاني^(٤): أنه مصدرٌ على غيرِ الصِّدرِ، فإنَّ معنى «اشتعلَ الرأسُ» شاب.

الثالث: أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ، أي: شائباً أو ذا شيبٍ.

قوله: «بدعائك» فيه وجهان، أظهرهما: أنَّ المصدرَ مضافٌ لمفعولِهِ، أي: بدعائي إياك. والثاني: أنه مضافٌ لفاعله، أي: لم أكن بدعائك لي^(٥) إلى الإيمانِ شقيّاً.

آ. (٥) قوله: ﴿خِفتُ المَوالِي﴾: العائمةُ على «خِفتُ» بكسر الحاء وسكونِ الفاء، وهو ماضٍ مسندٌ لتاءِ المتكلمِ. و«المَوالِي» مفعولٌ به بمعنى: أنَّ مَوالِيهِ كانوا شِرازَ بني إسرائيلَ، فخافَهُم على الدِّينِ. قاله الزمخشري^(٦).

(١) الكشاف ٥٠٢/٢.

(٢) زاد في الكشاف: وإنارته.

(٣) أي: لم يقل: واشتعل رأسي.

(٤) في إعراب «شيباً».

(٥) قوله «لي إلى» مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٦) الكشاف ٥٠٢/٢.

قال أبو البقاء^(١): «لَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مِضَافٍ، أَيْ: عَدَمِ الْمَوَالِي أَوْ جَوْرِ الْمَوَالِي».

وقرأ^(٢) الزُّهري كذلك، إلا أنه سَكَّنَ ياءَ «الْمَوَالِي» وقد تَقَدَّمَ أَنَّهُ قد تُقَدَّرُ الْفَتْحَةُ فِي الْيَاءِ وَالْوَاوِ، وَعَلَيْهِ قِرَاءَةُ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ «نُطْعِمُونَ أَهَالِيَكُمْ»^(٣). وتَقَدَّمَ إِيضَاحُ هَذَا.

وقرأ عثمان بن عفان وزيد بن ثابت وابن عباس وسعيد بن جبيرة وسعيد بن العاص^(٤) ويحيى بن يعمر وعلي بن الحسين في آخرين: «خَفَّتْ» بفتح الخاءِ والفاءِ مشددةً وتاءً تأنِيثٍ، كُسِرَتْ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ. و«الْمَوَالِي» فاعلٌ به، بمعنى دَرَجُوا وانقَرَضُوا بالموت.

قوله: «مِنْ وِرَائِي» هذا متعلِّقٌ فِي قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ بِمَا تَضَمَّنَهُ الْمَوَالِي مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ، أَيْ: الَّذِينَ يَلُونُ الْأَمْرَ بَعْدِي. وَلَا يَتَعَلَّقُ بِ«خَفَّتْ» لِفَسَادِ الْمَعْنَى، وَهَذَا عَلَى أَنْ يُرَادَ بِ«وِرَائِي» مَعْنَى خَلْفِي وَبَعْدِي. وَأَمَّا فِي قِرَاءَةِ «خَفَّتْ» بِالتَّشْدِيدِ فَيَتَعَلَّقُ الظَّرْفُ بِنَفْسِ الْفِعْلِ، وَيَكُونُ «وِرَائِي» بِمَعْنَى قُدَّامِي. وَالْمُرَادُ: أَنَّهُمْ خَفُّوا قُدَّامَهُ وَدَرَجُوا، وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ مَنْ بِهِ تَقَوُّوا وَاعْتِضَادًا. ذَكَرَ هَذَيْنِ الْمَعْنِيَيْنِ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥).

(١) الإملاء ١١٠/٢.

(٢) انظر في قراءتها: البحر ١٧٤/٦، القرطبي ٧٧/١١، المحنّب ٣٧/٢.

(٣) الآية ٨٩ من المائدة، وهي قراءة جعفر الصادق. وانظر القراءة والمسألة في: الدر المصون ٤٠٧/٤.

(٤) سعيد بن العاص الأموي القرشي، صحابي من الأمراء الفاتحين، كان والي المدينة إلى وفاته، أحد الذين كتبوا المصحف لعثمان. توفي سنة ٥٣، أو ٥٩. انظر: الإصابة رقم ٣٢٦١، سير أعلام النبلاء ٤٤٤/٣.

(٥) الكشف ٥٠٢/٢.

- مريم -

والموالي: بنو العَمِّ يدلُّ على ذلك تفسيرُ الشاعرِ لهم بذلك في قوله^(١):

٣٢١١- مَهْلًا بَنِي عَمَّنَا مَهْلًا مَوَالِينَا لَا تَنْبَشُوا بَيْنَنَا مَا كَانَ مَدْفُونًا
وقال آخر^(٢):

٣٢١٢- وَمَوْلَى قَدْ دَفَعْتُ الضِّيمَ عَنْهُ وَقَدْ أَمْسَى بِمَنْزِلَةِ الْمَضِيمِ

والجمهورُ على «ورائي» بالمدِّ. وقرأ^(٣) ابنُ كثيرٍ - في روايةٍ عنه - «وَرَايَ» بالقصر، ولا يبعدُ ذلك عنه فإنه قد قَصَرَ «شُرْكَايَ»^(٤) في النحل كما تقدَّم، وسيأتي أنه قرأ «أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْنَى» في العَلَقِ^(٥)، كأنه كان يُؤثِرُ القَصْرَ على المدِّ لخَفْتِهِ، ولكنه عند البصريين لا يجوزُ سَعَةً.

و«مِنْ لَدُنْكَ» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ «هَبَّ». ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «وَلِيًّا» لأنه في الأصل صفةٌ للنكرة فقدَّم عليها.

آ. (٦) قوله: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾: قرأ^(٦) أبو عمرو والكسائي بجزمِ الفعلين على أنهما جوابٌ للأمر إذ تقديرُهُ: إِنْ يَهَبُ يَرِثُ. والباقون برفعهما على أنهما صفةٌ لـ «وَلِيًّا».

(١) البيت للفضل بن العباس. وهو في الحماسة ١٢٩، والزاهر ٢٢٢/١، والقرطبي ٧٨/١١.

(٢) البيت للبيد وهو في ديوانه ١٠١، وتفسير الماوردي ٥١٦/٢، والبحر ١٧٣/٦.

(٣) البحر ١٧٤/٦، القرطبي ٧٩/١١.

(٤) الآية ٢٧ من النحل. وانظر: الورقة ٥٥١ ب من الدر المصون.

(٥) الآية ٧.

(٦) السبعة ٤١٧، النشر ٣١٧/٢، الحجة ٤٣٧، البحر ١٧٤/٦، التيسير ١٤٨، المحتسب ٣٨/٢.

- مريم -

وقرأ عليُّ أميرُ المؤمنين - رضي الله عنه - وابن عباس والحسن ويحيى بن يعمر والجحدري وقتادة في آخرين: «يَرِثُنِي» بياء الغيبة والرفع، وأرثُ مُسنداً لضمير المتكلم. قال صاحب «اللوامح»^(١): «في الكلام تقديم وتأخير. والتقدير: يَرِثُ نَبُوَّتِي إِنْ مِتُّ قَبْلَهُ وَأَرِثُهُ مَا لَهُ إِنْ مَاتَ قَبْلِي»^(٢). ويُقَالُ هذا عن الحسن.

وقرأ عليُّ أيضاً وابن عباس والجحدري «يَرِثُنِي وارثُ» جعلوه اسمَ فاعلٍ، أي: يَرِثُنِي بِهِ وارثُ، ويُسمى هذا «التجريد» في علم البيان^(٣).
وقرأ مجاهد «أُوْرِثُ» وهو تصغيرُ «وارث»، والأصلُ وُوْرِثُ بواوٍين. وَجَبَ قَلْبُ أَوْلَاهِمَا هَمَزَةٌ لِاجْتِمَاعِهِمَا مَتَحْرَكَتَيْنِ أَوَّلَ كَلِمَةٍ^(٤)، ونحو «أُوْصِلُ» تصغيرُ «واصل». والواو الثانية بدلٌ عن أَلْفِ فَاعِلٍ. وَأُوْرِثُ مَصْرُوفٌ. لَا يُقَالُ: يَنْغِي أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَصْرُوفٍ لِأَنَّ فِيهِ عِلْتَيْنِ الْوَصْفِيَّةِ وَوَزْنَ الْفِعْلِ، فَإِنَّ بَزَنَةَ أُبْيَطِرٍ مُضَارِعٌ بِيَطَّرَ^(٥)، وَهَذَا مِمَّا يَكُونُ الْاسْمَ فِيهِ مَنْصَرَفًا فِي التَّكْبِيرِ مَمْتَنَعًا فِي التَّصْغِيرِ^(٦). لَا يُقَالُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ غَلَطٌ بَيْنٌ؛ لِأَنَّ «أُوْرِثًا» وَزْنُهُ فُوَيْعِلٌ لَا أَفْعِيلٌ بِخِلَافِ «أَحْمِرٍ» تَصْغِيرِ «أَحْمَرٍ».

(١) انظر: البحر ١٧٤/٦.

(٢) نَصُّ صَاحِبِ «اللَّوَامِحِ» كَمَا فِي الْبَحْرِ: «فَمَعْنَاهُ: فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا مِنْ آلِ يَعْقُوبَ يَرِثُنِي إِنْ مِتُّ قَبْلَهُ، أَيْ: نَبُوَّتِي، وَأَرِثُهُ إِنْ مَاتَ قَبْلِي، أَيْ: مَا لَهُ».

(٣) انظر: الكشاف ٥٠٣/٢.

(٤) انظر: الممتع ٣٣٢/١.

(٥) بيطر: عالج الدواب.

(٦) هنا ينتهي قول المعتز. ونليه الجواب عنه. ومسألة اختلاف حكم الصرف ومنعه

بين التصغير والتكبير تحدث عنها النحاة فقالوا: إن مثل «تَحْلِيٌّ» عَلَمًا يُصَغَّرُ عَلِيٌّ «تَحْلِيٌّ» فيمنع في التصغير فقط لوجود وزن الفعل فيه مع العلمية، والموجود في التكبير العلمية وحدها، وكذا يتحتم منع «هند» مصغرة إذ يُقَالُ: هندية والتاء تحتم =

وقرأ الزُّهري «وارث» بكسر الواو، وَيَعُونُ بها الإمالة.

قوله: «رَضِيًّا» مفعول ثانٍ، وهو فَعِيلٌ بمعنى فاعِلٍ، وأصله رَضِيوٌ لأنه مِنَ الرُّضْوَانِ.

آ. (٧) قوله: ﴿يَحْيَى﴾: فيه قولان، أحدهما: أنه اسمٌ أعجميٌّ لا اشتقاق له، وهذا هو الظاهر، وَمَنْعُهُ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالْعُجْمَةِ. وقيل: بل هو منقولٌ من الفعلِ المضارعِ كَمَا سَمَّوْا بِيَعْمَرُ وَيَعِيشُ وَيَمُوتُ، وهو يَمُوتُ بِنِ الْمَزْرَعِ^(١).

والجملةُ مِنْ قَوْلِهِ: «اسْمُهُ يَحْيَى» في محلِّ جَرِّ صِفَةٍ لـ «غَلامٍ» وكذلك «لَمْ نَجْعَلْ». و«سَمِيًّا» كقوله: «رَضِيًّا» إعراباً وتصريفاً لأنَّهُ مِنَ السُّمُوِّ، وفيه دلالةٌ لقول البصريين^(٢): أنَّ الاسمَ مِنَ السُّمُوِّ، ولو كان مِنَ الوَسْمِ لَقِيلَ: وَسَيْمًا.

آ. (٨) قوله: ﴿عَتِيًّا﴾: فيه أربعة أوجهٍ، أظهرها: أنه مفعولٌ به، أي: بَلَغْتُ عَتِيًّا مِنَ الْكِبَرِ، فعلى هذا «من الْكِبَرِ» يجوز أن يتعلَّقَ بـ «بَلَغْتُ»، ويجوز أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «عَتِيًّا» لأنه في الأصلِ صِفَةٌ له كما قَدَّرْتَهُ لك. الثاني: أن يكونَ مصدرًا مؤكِّدًا مِنْ معنى الفعلِ، لأنَّ/بلوغَ [٦٠٢]

= المنع، وليس في التكبير تاء فجاز فيه الوجهان. والعكس وارد فقد يصرف مصغراً ما لا يصرف مكبراً مثل «عمير» تصغير «عمر» لزوال العَدَلِ. انظر: المساعد ٤١/٣ - ٤٢.

(١) يموت بن المزروع البصري واسمه محمد لكن اشتهر بلقبه. مقرئ أديب، روى عنه أبو بكر بن مجاهد. توفي سنة ٣٠٣ بدمشق. طبقات القراء ٣٩٢/٢. قال في بغية الوعاة ٣٥٣/٢: «المزروع» بفتح الراء والمحدثون يكسرونها.

(٢) انظر: الإنصاف ٦/١.

- مريم -

الكِبَر في معناه. الثالث: أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ من فاعلِ «بَلَّغْتُ»، أي: عاتياً أو ذاعيتي. الرابع: أنه تمييزٌ. وعلى هذه الأوجه الثلاثة فـ «مِنْ» مزيدةٌ، ذكره أبو البقاء^(١)، والأول هو الوجهُ.

والعُتُوُّ^(٢): بزنة فُعُولٌ، وهو مصدرٌ عَتَا يَعْتُو، أي: يَسِ وصَلْبٌ. قال الزمخشري^(٣): «وهو اليُس والَجَسَاوَةُ في المفاصِلِ والعظامِ كالعُودِ القاجِلِ يُقال: عَتَا العُودُ وجَسَا^(٤)»، أو بَلَّغْتُ مِنْ مدارجِ الكِبَرِ ومراتبِهِ ما يُسَمَّى عَتِيًّا يريد بقوله: «أو بَلَّغْتُ» أنه يجوزُ أَنْ يكونَ مِنْ عَتَا يَعْتُو، أي: فَسَدَ.

والأصل: عُتُوٌّ بواوَيْنِ فاستثقل واوان بعد ضمّتين، فَكُسِرَتِ التاءُ تخفيفاً فانقلبت الواوُ الأولى ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فاجتمع ياءٌ وواوٌ، وَسَبَقَتْ إحداهما بالسكون، فَقلبت الواوُ ياءً وأدغمت فيها الياءُ الأولى. وهذا الإعلالُ جارٍ في المفرد كهذا، والجمع نحو: «عَصِيٌّ» إلا أن الكثيرَ في المفردِ التصحيحُ كقوله: «وَعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيرًا»^(٥) وقد يُعَلُّ كهذه الآية، والكثيرُ في الجمعِ الإعلالُ، وقد يُصَحِّحُ نحو: «إنكم لتنظرون في نُحُوِّ كثيرة»^(٦) وقالوا: فُتِيٌّ وَفُتُوٌّ^(٧).

(١) الإملاء ١١١/٢.

(٢) انظر: معجم مفردات الإعلال والإبدال في القرآن الكريم ١٨٢، الكتاب ٣٨١/٢، شرح الشافية ١٧٣/٣.

(٣) الكشف ٥٠٣/٢.

(٤) كذا في الأصل، وفي الكشف «عسا». وجسا وعسا كلاهما بمعنى يَسِ صَلْبٌ.

(٥) الآية ٢١ من الفرقان.

(٦) انظر: الكتاب ٣٨١/٢.

(٧) فتو: ج فتى. وانظر: الممتنع ٥٥١.

- مريم -

وقرأ الأخوان (١) «عَتِيًّا» و«صَلِيًّا» (٢) و«بُكِيًّا» (٣) و«جِيًّا» (٤) بكسر الفاء للإتباع، والباقون بالضم على الأصل (٥).

وقرأ عبد الله بن مسعود بفتح الأول مِنْ «عَتِيًّا» و«صَلِيًّا» جَعَلَهُمَا مصدرَيْنِ على زنة فَعِيل كالعَجِيج والرَّحِيل.

وقرأ عبد الله ومجاهد «عُسِيًّا» بضم العين وكسر السين المهملة (٦). وتقدّم اشتقاق هذه اللفظة في الأعراف وتصريفها (٧).

آ. (٩) قوله: ﴿كَذَلِكَ﴾: في محلِّ هذه الكاف وجهان، أحدهما: أنه رفعٌ على خبرٍ ابتداءً مضميرٍ، أي: الأمرُ كذلك، ويكون الوقف على: «كذلك» ثم يُبتدأُ بجُملةٍ أخرى. والثاني: أنها منصوبةٌ المحلِّ، فقَدَره أبو البقاء (٨) بـ أَفْعَلُ مثل ما طلبتَ، وهو كنايةٌ عن مطلوبه، فجَعَلَ ناصبه مقدرًا، وظاهره أنه مفعولٌ به.

وقال الزمخشري (٩): «أو نصبٌ بـ «قال» و«ذلك» إشارةً إلى مُبهم

(١) انظر في قراءتها: السبعة ٤٠٧، النشر ٣١٧/٢، الحجة ٤٣٩، البحر ١٧٥/٦، الإتحاف ٢٣٤/٢، المحتسب ٣٩/٢، الشواذ ٨٣.

(٢) الآية ٧٠ من مريم.

(٣) الآية ٥٨ من مريم.

(٤) الآية ٧٢ من مريم.

(٥) أمّا حفصٌ عن عاصم فقد كسر أوائل هذه الحروف، إلّا «بُكِيًّا» فإنه يضمُّ أوله.

(٦) ضبطها في البحر ١٧٥/٦ بضم العين والسين، وضبطها الفراء في معاني القرآن ١٦٢/٢ كضبط السمين.

(٧) لم تقدم في الأعراف.

(٨) الإملاء ١١١/٢.

(٩) الكشف ٥٠٤/٢.

- مريم -

يُفسره «هو عَلِيٌّ هَيِّنٌ»، ونحوه: «وقضينا إليه ذلك الأمر أن داير هؤلاء مقطوع مُصْبِحِينَ»^(١). وقرأ^(٢) الحسن «وهو عَلِيٌّ هَيِّنٌ» ولا يُخْرَجُ هذا إلا على الوجه الأول، أي: الأمر كما قلت، وهو على ذلك يَهون عليٌّ. ووجه آخر: وهو أن يُشارَ به «ذلك» إلى ما تقدّم من وَعْدِ الله، لا إلى قول زكريّا. و«قال» محذوفٌ في كلتا القراءتين. - في كلتا القراءتين: يعني قراءة العامة وقراءة الحسن - أي: قال هو عَلِيٌّ هَيِّنٌ، قال: وهو عَلِيٌّ هَيِّنٌ، وإن شئتَ لم تنوّه، لأنّ الله هو المخاطَب، والمعنى أنه قال ذلك، ووَعَدَهُ وقوله الحقّ.

وفي هذا الكلامِ قَلْبٌ؛ وحاصله يَرْجعُ إلى أن «قال» الثانية هي الناصبةُ للكاف. وقوله: «وقال محذوفٌ» يعني تفرّيعاً على أن الكلامَ قد تمّ عند «قال ربك» ويبتدأ بقوله: «هو عَلِيٌّ هَيِّنٌ». وقوله: «وإن شئتَ لم تنوّه» أي: لم تنوّر القولَ المقدرَ، لأنّ الله هو المتكلّمُ بذلك.

وظاهرُ كلامِ بعضهم: أن «قال» الأولى مُسنّدةٌ إلى ضميرِ المَلِكِ، وقد صرّح بذلك ابنُ جريرٍ، وتبعه ابنُ عطية. قال الطبري^(٣): «ومعنى قوله «قال كذلك»، أي: الأمران اللذان ذكرتَ مِنَ المرأةِ العاقِرِ والكَبِيرِ هو كذلك، ولكن قال ربك، والمعنى عندي: قال المَلِكُ: كذلك، أي: على هذه الحال، قال ربك: هو عَلِيٌّ هَيِّنٌ» انتهى.

وقرأ^(٤) الحسن البصري «عَلِيٌّ» بكسر ياء المتكلم كقوله^(٥):

(١) الآية ٦٦ من الحجر.

(٢) البحر ١٧٥/٦، الكشاف ٥٠٤/٢.

(٣) التفسير ٥١/١٦.

(٤) الإتحاف ٢٣٤/٢، البحر ١٧٥/٦.

(٥) تقدم برقم ٢٨٨١.

- مريم -

٣٢١٣- عَلِيٌّ لِعَمْرٍو نِعْمَةٌ بَعْدَ نِعْمَةٍ لَوَالِدِهِ لَيْسَتْ بِذَاتِ عَقَارِبٍ
أَشْدُوهُ بِالْكَسْرِ. وَقَدْ أَمَعَنْتُ الْكَلَامَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي قِرَاءَةِ حُمَزَةٍ
«بِمُصْرِحِيٍّ»^(١).

قوله: «وَقَدْ خَلَقْتُكَ» هذه جملة مستأنفة. وقرأ^(٢) الأَخْوَانُ «خَلَقْنَاكَ»^(٣)
أَسَدُهُ إِلَى الْوَاحِدِ الْمَعْظُمِ نَفْسَهُ. وَالْبَاقُونَ «خَلَقْتُكَ» بِنَاءِ الْمُتَكَلِّمِ.
وقوله: «وَلَمْ يَكْ شَيْئاً» جملةٌ حَالِيَةٌ، وَمَعْنَى نَفْيِ كَوْنِهِ شَيْئاً، أَي: شَيْئاً
يُعْتَدُّ بِهِ كَقَوْلِهِ^(٤):

٣٢١٤- إِذَا رَأَى غَيْرَ شَيْءٍ ظَنَّهُ رَجُلًا
وَقَالُوا: عَجِبْتُ مِنْ لَاشَيْءٍ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَالَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَعْدُومَ
لَيْسَ بِشَيْءٍ.

آ. (١٠) قوله: ﴿سَوِيًّا﴾: حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ «تُكَلِّمُ». وَعَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ «سَوِيًّا» مِنْ صِفَةِ اللَّيَالِي بِمَعْنَى كَامِلَاتٍ، فَيَكُونُ نَصْبُهُ عَلَى
النِّعَةِ لِلظَّرْفِ. وَالْجَمْهُورُ عَلَى نَصْبِ مِيمِ «تُكَلِّمُ» جَعَلُوهَا النَّاصِبَةَ.
وَابْنُ أَبِي عِبْلَةَ^(٥) بِالرَّفْعِ، جَعَلَهَا الْمَخْفُفَةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَاسْمُهَا ضَمِيرُ شَأْنٍ
مَحْذُوفٍ، وَ«لَا» فَاصِلَةٌ. وَتَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ.

(١) انظر إعرابه للآية ٢٢ من إبراهيم.

(٢) النشر ٣١٧/٢، التيسير ١٤٨، القرطبي ٨٤/١١، السبعة ٤٠٨، الحجة ٤٣٩.

(٣) الأصل: خلقنا والتصويب من (ش).

(٤) لم أهتد إلى قائله، وصدوره:

وَضَاقَتِ الْأَرْضُ حَتَّى كَانَ هَارِبُهُمْ

وهو في البحر ١٧٦/٦، والكشاف ٥٠٤/٢، وشواهد ٤٩٤/٤.

(٥) البحر ١٧٦/٦.

- مريم -

آ. (١١) قوله: ﴿أَنْ سَبَّحُوا﴾: يجوز في «أَنْ» أَنْ تكون مفسرةً لأَوْحَى، وَأَنْ تكون مصدريةً مفعولةً بالإيحاء. و«بُكَرَةٌ وَعَشِيًّا» ظرفا زمانٍ للتسبيح. وانصرفت «بُكَرَةٌ» لأنه لم يُقصدَ بها العَلَمِيَّةُ، فلو قُصدَ بها العَلَمِيَّةُ امتنعت من الصرف. وسواء قُصدَ بها وقتُ بعينه نحو: لَأَسِيرَنَّ اللَّيْلَةَ إِلَى بَكَرَةٍ، أم لم يُقصدَ نحو: بَكَرَةٌ وَقْتُ نَشَاطِ، [لَأَنَّ عَلَمِيَّتَهَا جَنَسِيَّةً كَأَسَامَةِ] (١)، ومثلها في ذلك كله «غدوة».

وقرأ (٢) طلحة «سَبَّحُوهُ» بهاء الكِنَاية. وعنه أيضاً: «سَبَّحُنَّ» بإسناد الفعل إلى ضمير الجماعة مؤكداً بالثقل وهو كقولهِ: «لَيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ» (٣) وقد تقدّم تصريفه (٤).

آ. (١٢) قوله: ﴿بِقُوَّةٍ﴾: حالٌ من الفاعل أو المفعول، أي: ملتبساً أنت، أو ملتبساً هو بقوة. و«صَبِيًّا» حالٌ من هاء «آتيناه».

آ. (١٣) و﴿حَنَانًا﴾: يجوز أَنْ يكونَ مفعولاً به نَسَقاً على «الحُكْم»، أي: وآتَيْنَاهُ تَحْنُنًا. والحنان: الرحمة واللين، وأنشد أبو / عبدة (٥):

٣٢١٥ - تَحْنُنْ عَلَيَّ هَذَاكَ الْمَلِيكَ فَإِنَّ لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالَا

(١) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٢) البحر ١٧٦/٦.

(٣) الآية ٨ من هود.

(٤) انظر الدر ٢٩١/٦.

(٥) مجاز القرآن ٣/٢. والبيت للحطيئة وهو في ديوانه ٢٢٢، والقرطبي ٨٨/١١،

واللسان (حنن).

قال: «وأكثر استعماله مثني كقولهم: حَنَائِكَ، وقوله^(١)»:

٣٢١٦- حَنَائِكَ بعضُ الشرَّاهونَ مِنْ بعضِ

وجوز فيه أبو البقاء^(٢) أن يكون مصدراً، كأنه يريد به المصدرَ الواقعَ في الدعاء نحو: سَقِيًّا ورَعِيًّا، فنصبه بإضمارِ فَعْلٍ كأخواته. ويجوز أن يرتفع على خبر ابتداءٍ مضمرةٍ نحو: «فصبرٌ جميلٌ»^(٣) و«سَلامٌ عليكم»^(٤) في أحد الوجهين. وأنشد سيبويه^(٥):

٣٢١٧- وَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهْنَا

أذو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ

وقيل لله تعالى: حَنَانٌ، كما يقال له «رَحِيمٌ» قال الزمخشري^(٦):

«وذلك على سبيل الاستعارة».

و«مِنْ لَدُنَّا» صفةٌ له.

آ. (١٤) قوله: ﴿وَبِرًّا﴾: يجوز أن يكون نَسَقًا على خبر «كان»،

أي: كان تَقِيًّا بَرًّا. ويجوز أن يكون منصوبًا بفعلٍ مقدر، أي: وجَعَلْنَاهُ بَرًّا.

وقرأ^(٧) الحسن «بِرًّا» بكسر الباء في الموضعين^(٨). وتأويله واضح كقوله:

(١) تقدم برقم ١٣٠٥. (٢) الإملاء ١١١/٢.

(٣) الآية ١٨ من يوسف.

(٤) الآية ٤٦ من الأعراف، ٢٤ من الرعد، ٧٣ من الزمر.

(٥) الكتاب ١٦١/١، والبيت للمنذر بن درهم الكلبي وهو في المقتضب ٢٢٥/٣،

وابن يعيش ١١٨/١، والخزانة ٢٧٧/١، والهمع ١٨٩/١، والدرر ١٦٣/١.

(٦) الكشف ٥٠٤/٢.

(٧) الإنحاف ٢٣٤/٢، البحر ١٧٧/٦.

(٨) الموضع الثاني في الآية ٣٢ «وبراً بوالدتي».

«ولكنَّ البرَّ مَنْ آمَنَ»^(١) وتقدّم تأويله . و «بوالدَيْهِ» متعلّق بـ «برّاً» .

و «عَصِيّاً» يجوز أن يكون وزنه فعولاً، والأصل: عَصُوِيٌّ ففعل فيه ما يُفعلُ في نظائره، وفَعُولٌ للمبالغة كصَبُورٍ . ويجوز أن يكون وزنه فعِيلاً، وهو للمبالغة أيضاً^(٢) .

آ . (١٦) قوله: ﴿إِذِ انْتَبَذْتُ﴾ : في «إذ» أوجهٌ، أحدها: أنها منصوبةٌ بـ «اذكُرْ» على أنها خرّجت عن الظرفية، إذ يستحيل أن تكون باقيةً على مُضِيِّهَا . والعامل فيها ما هو نصٌّ في الاستقبال . الثاني: أنه منصوبٌ بمحذوفٍ مضافٍ لمريم تقديره: واذكر خبر مريم، أو نبأها، إذ انتبذت، فـ «إذ» منصوبٌ بذلك الخبر أو النبأ . والثالث: أنه منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديره: وبينَ، أي: اللّهُ تعالى، فهو كلامٌ آخرٌ . وهذا كما قال سيّويه^(٣) في قوله: «انتهوا خيراً لكم»^(٤) وهو في الظرف أقوى وإن كان مفعولاً به . والرابع: أن يكون منصوباً على الحال من ذلك المضافِ المقدّر، أي: خبر مريم أو نبأ مريم . وفيه بُعدٌ . قاله أبو البقاء^(٥) . والخامس: أنه بدلٌ من «مريم» بدلٌ اشتمال . قال الزمخشري^(٦): «لأنّ الأحيانَ شتملةٌ على ما فيها، وفيه: أن المقصودَ بذكر مريم ذكر وقتها هذا لوقوع هذه القصة العجيبة فيه» . قال أبو البقاء^(٧): - بعد أن حكى عن الزمخشريّ هذا الوجه - «وهو

(١) الآية ١٧٧ من البقرة . وانظر: الدر المصون ٢/٢٤٥ .

(٢) أي: فأدغمت ياء فغيل بلام الكلمة .

(٣) الكتاب ١/١٤٣ .

(٤) الآية ١٧١ من النساء، وقد قدّر فعلاً محذوفاً، تقديره: وأنوا خيراً لكم .

(٥) الإملاء ٢/١١١ .

(٦) الكشف ٢/٥٠٤ - ٥٠٥ .

(٧) الإملاء ٢/١١١ .

- مريم -

بعيداً؛ لأنَّ الزمانَ إذا لم يكنْ حالاً من العجثة ولا خبيراً عنها ولا صفةً لها لم يكنْ بدلاً منها». وفيه نظرٌ لأنَّه لا يلزَمُ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ ما ذَكَرَ عَدَمَ صِحَّةِ البدلية، ألا ترى نحو: «سَلِبَ زَيْدٌ ثَوْبَهُ» فـ «ثَوْبُهُ» لا يَصِحُّ جَعْلُهُ خَبِيراً عن «زيد» ولا حالاً منه ولا وصفاً له، ومع ذلك فهو بدلٌ اشتمالٍ.

السادس^(١): أن «إذ» بمعنى «أن» المصدرية كقولك: «لا أكرِمُكَ إذ لم تَكْرِمْني»، أي: لأنَّك لا تُكْرِمْني، فعلى هذا يَحْسُنُ بدلُ الاشتمال، أي: واذكر مريمَ انتباذها. ذكره أبو البقاء^(٢).

والإنباءُ: افتعالٌ من النَّبَيْدِ وهو الطَّرْحُ، وقد تقدَّم بيانه^(٣).

آ. (١٧) والجمهورُ على ضَمِّ الراءِ مِنْ «رُوحِنَا» وهو ما يَحْيُونَ به. وقرأ^(٤) أبو حيوة وسهلٌ بفتحها، أي: ما فيه راحةٌ للعباد كقوله: «فَرُوحٌ وَرِيحَانٌ»^(٥). وحكى النقاش أنه قد قُرِئَ^(٦) «رُوحَانًا» بتشديد النون، وقال: هو اسم مَلَكٍ من الملائكة.

قوله: «بَشِراً سَوِيّاً» حالٌ مِنْ فاعلٍ «تَمَثَّلَ». وَسَوَّغَ وَقَوَّعَ الحالِ جامدةٌ وَصَفُّهَا، فَلَمَّا وَصِفَتِ النكرةُ وقعتِ حالاً.

آ. (١٩) قوله: «لِأَهَبَ»: قرأ^(٧) نافع وأبو عمرو «لِيَهَبَ» بالياء

(١) الأصل «الخامس» وهو سهو والتصحيح من (ش).

(٢) الإملاء ١١١/٢.

(٣) انظر: الدر المصون ٢٧/٢.

(٤) البحر ١٨٠/٦، والكشاف ٥٠٥/٢.

(٥) الآية ٨٩ من الواقعة.

(٦) البحر ١٨٠/٦.

(٧) السبعة ٤٠٨، الإتحاف ٢٣٤/٢، البحر ١٨٠/٦، التيسير ١٤٨، النشر ٣١٧/٢.

والباقون «لأهَبَ» بالهمزة. فالأوَّلَى: الظاهرُ فيها أنَّ الضميرَ للربِّ، أي: لِيَهَبَ الرَّبُّ. وقيل: الأصل: لأهَبَ بالهمز، وإنما قُلِبَتِ الهمزة ياءً تخفيفاً؛ لأنها مفتوحةٌ بعد كسرةٍ فتتَّفِقُ القراءتان وفيه بُعْدٌ. وأمَّا الثانيةُ فالضميرُ للمتكلم، والمرادُ به المَلَكُ وأسنده لنفسه لأنه سببٌ فيه. ويجوز أن يكون الضميرُ لله تعالى ويكون على الحكاية بقولٍ محذوف. ويُقَوَّى الذي قبله أن في بعض المصاحف: أَمَرَنِي أَنْ أَهَبَ لَكَ.

وقوله: «إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا»^(١) جوابه محذوفٌ أو متقدم.

آ. (٢٠) قوله: ﴿بَغِيًّا﴾: في وزنه قولان^(٢)، أحدهما - وهو قولُ المبرد - أن وزنه فَعُول، والأصل بَغُوِيٌّ فاجتمعت الياء والواو ففُعِلَ فيه ما هو معروف. قال أبو البقاء^(٣): «ولذلك لم تَلَحَقْ تاءُ التانيث كما لم تَلَحَقْ في صبور وشكور». ونَقَلَ الزمخشري^(٤) عن أبي الفتح^(٥) أنها فَعِيلٌ، قال: «ولو كَانَتْ فَعُولًا لَقِيلَ: بَغُوٌ، كما يقال: فلان نَهَوٌ عن المنكر» ولم يُعَقِّبه بنكير. ومن قال: إنها فَعِيلٌ فهل هي بمعنى فاعِلٍ أو بمعنى مَفْعُولٍ؟ فإن كَانَتْ بمعنى فاعِلٍ فينبغي أن تكون بقاء التانيث نحو: امرأةٌ قديرةٌ وبصيرة. وقد أُجيب عن ذلك: بأنها بمعنى النسب كحائضٍ وطالق، أي ذات بَغِيٍّ. وقال أبو البقاء^(٦) حين جعلها بمعنى فاعِلٍ: «ولم تَلَحَقِ التاءُ أيضاً لأنها للمبالغة» فجعل العلة

(١) عاد إلى الآية ١٨.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ٤٠٢/٢، الممتع ٥٤٩/١، الأشباه والنظائر ٢٣١/٣.

(٣) الإملاء ١١٢/٢.

(٤) الكشف ٥٠٥/٢.

(٥) وهو مذهب الأخفش في معاني القرآن ٤٠٢/٢.

(٦) الإملاء ١١٢/٢.

- مريم -

في عدم اللحاق كونه للمبالغة. وليس بشيء. وإن قيل بأنها بمعنى مفعول
فَعَدَمُ الياءِ واضحٌ.

آ. (٢١) وقوله: ﴿كَذَلِكَ﴾: تقدّم نظيره^(١).

قوله: «وَلِنَجْعَلَهُ» يجوز أن يكون علةً، ومُعَلَّله محذوفٌ تقديره: لنجعله
آيةً للناسِ فَعَلْنَا ذلك. ويجوز أن يكون نَسَقاً على علةٍ محذوفةٍ تقديره: لِنُبَيِّنَ
به قُدْرَتَنَا ولنَجْعَلَهُ آيةً. والضميرُ عائِدٌ على الغلام، واسم «كان» مضمراً فيها،
أي: وكان الغلامُ، أي: خَلَقَهُ وإِيجَادَهُ أمراً لا بُدَّ منه / .

[٦٠٣]

آ. (٢٢) قوله: ﴿فَانْتَبَذَتْ بِهِ﴾: الجارُ والمجرورُ في محل نصب
على الحال، أي: انتبذت وهو مصاحبٌ لها، كقوله^(٢):

تَدُوْسُ بنا الجَمَاجِمِ والتَّرِييَا ٣٢١٨-

آ. (٢٣) قوله: ﴿فَأَجَاءَهَا﴾: الأصلُ في «جاء» أن يتعدى
لواحدٍ بنفسه، فإذا دَخَلَتْ عليه الهمزةُ كان القياسُ يقتضي تَعَدِّيهِ لاثنين. قال
الزمخشري^(٣): «إلا أن استعماله قد تغيّر بعد النقل إلى معنى الإِجَاءِ، ألا
ترأى لا تقول: جِئْتُ المَكَانَ وَأَجَاءَنِيهِ زَيْدٌ، كما تقول: بَلَغْتَهُ وَأَبْلَغْنِيهِ، ونظيره
«أتى» حيث لم يُستعمل إلا في الإِعْطَاءِ ولم تُقُلْ: أتيت المَكَانَ وَأَتَانِيهِ فلان».
وقال أبو البقاء^(٤): الأصلُ «جاءها» ثم عُدِّي بالهمزة إلى مفعولٍ ثانٍ،
واستعمل بمعنى أَلْجَأَهَا.

(١) انظر إعرابه للآية ٩.

(٢) تقدم برقم ٤٥٤.

(٣) الكشف ٥٠٦/٢.

(٤) الإملاء ١١٢/٢.

قال الشيخ^(١): «قوله وقول [غيره]^(٢): إِنَّ «أجاءها» بمعنى أَلجأها يحتاج إلى نقل أئمة اللغة المستقرئين لذلك من لسان العرب. والإجاءة تدلُّ على المُطلق، فَتَصْلُحُ لِمَا هُوَ بِمَعْنَى الإلجاء ولِمَا هُوَ بِمَعْنَى الإختيار، كما تقول: «أَقَمْتُ زَيْدًا» فَإِنَّهُ يَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ إِقَامَتُكَ لَهُ قَسْرًا أَوْ إِخْتِيَارًا. وَأَمَّا قَوْلُهُ^(٣): «أَلَا تَرَكَ لَا تَقُول» إِلَى آخِرِهِ فَمَنْ رَأَى أَنَّ التَّعْدِيَةَ بِالْهَمْزَةِ قِيَاسُ أَجَازِ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يُسْمَعْ، وَمَنْ مَنَعَ^(٤) فَقَدْ سُمِعَ ذَلِكَ فِي «جاء»^(٥) فَيُجِيزُ ذَلِكَ. وَأَمَّا تَنْظِيرُهُ ذَلِكَ بِـ «آتَى» فَلَيْسَ تَنْظِيرًا صَحِيحًا؛ لِأَنَّهُ بَنَاهُ عَلَى أَنْ هَمْزَتُهُ لِلتَّعْدِيَةِ، وَأَنْ أَصْلَهُ «آتَى»، بَلِ «آتَى» مِمَّا بُنِيَ عَلَى أَفْعَلَ، وَلَوْ كَانَ مَنْقُولًا مِنْ «آتَى» الْمَتَعَدِّي لَوَاحِدٌ لَكَانَ ذَلِكَ الْوَاحِدُ هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي، وَالْفَاعِلُ هُوَ الْأَوَّلُ، إِذَا عَدَّيْتَهُ بِالْهَمْزَةِ تَقُولُ: «آتَى الْمَالُ زَيْدًا» وَ«آتَى عَمْرٌو زَيْدًا الْمَالَ» فَيَخْتَلِفُ التَّرْكِيبُ بِالتَّعْدِيَةِ لِأَنَّ «زَيْدًا» عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ، وَ«الْمَالُ» هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي، وَعَلَى مَا ذَكَرَهُ الزَّمخَشَرِيُّ كَانَ يَكُونُ الْعَكْسُ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى مَا قَالَهُ، وَأَيْضًا فَآتَى مُرَادِفٌ لِأَعْطَى^(٦)، فَهُوَ مُخَالَفٌ مِنْ حَيْثُ الدَّلَالَةُ فِي الْمَعْنَى. وَقَوْلُهُ: «وَلَمْ تَقُلْ: أَتَيْتَ الْمَكَانَ وَأَتَانِيهِ»^(٧) هَذَا غَيْرُ مُسَلَّمٍ بَلِ تَقُولُ: «أَتَيْتَ الْمَكَانَ» كَمَا تَقُولُ: «جِئْتَ الْمَكَانَ». وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٨):

(١) البحر ١٨٢/٦.

(٢) سقط سهواً من الأصل وأثبتناه من البحر.

(٣) أي: قول الزمخشري.

(٤) البحر: ومن لا يراه قياساً. (٥) فقد قالوا «أجاء».

(٦) البحر: «من حيث الدلالة في المعنى».

(٧) الأصل: «آتيته» والتصحيح من البحر والكشاف و(ش).

(٨) البيت لسهير بن الحارث. وهو في الكتاب ٤٠٢/١، والمقتضب ٣٠٧/٢،

وابن يعيش ١٦/٤، والهمع ١٥٧/٢، والدرر ٢١٨/٢.

- مريم -

٣٢١٩- أتوا ناري فقلت منون أنتم فقالوا: الجن قلت عموا ظلما

ومن رأى التعدية بالهمزة قياساً، قال: «آتانيه»^(١). وهذه الأبحاث التي ذكرها الشيخ معه ظاهره الأجوبة، فلا نطوّل بذكرها.

وقرأ الجمهور «فأجاءها»، أي: ألجأها وساقها، ومنه قوله^(٢):

٣٢٢٠- وجار سار معتمداً إليكم أجاءته المخافة والرجاء

وقرأ^(٣) حماد بن سلمة «فاجأها» بالف بعد الفاء وهمزة بعد الجيم، من المفاجأة، بزنة قابلها. وقرأ^(٤) بالفين صريحتين كأنهم خففوا الهمزة بعد الجيم، وكذلك رويت بين بين.

والجمهور على فتح الميم من «المخاض» وهو وجع الولادة. وروي^(٥) عن ابن كثير بكسر الميم، فقليل: هما بمعنى. وقيل: المفتوح اسم مصدر كالعطاء والسلام، والمكسور مصدر كالقتال واللقاء، والفعال قد جاء من واحد كالعقاب والطرّاق^(٦). قاله أبو البقاء^(٧). والميم أصلية لأنه من تمخضت الحامل تتمخض.

وإلى جذع يتعلّق في قراءة العامة بـ «أجاءها»، أي: ساقها إليه.

-
- (١) الأصل: «آتنيته» والتصحيح من «البحر».
 - (٢) البيت لزهير، وهو في ديوانه ٢٧٧، والقرطبي ٩٢/١١، ومعاني القرآن للزجاج ٣٢٤/٣، واللسان (جياً).
 - (٣) انظر في قراءتها: المحتسب ٣٩/٢، والقرطبي ٩٢/١١، والبحر ١٨٢/٦، والشواذ ٨٤.
 - (٤) نسبها ابن خالويه في «الشواذ» إلى حماد بن سليمان عن عاصم.
 - (٥) القرطبي ٩٢/١١، البحر ١٨٢/٦.
 - (٦) الطراق: الضراب.
 - (٧) الإملاء ١١٢/٢.

- مريم -

وفي قراءة حَمَادٍ بِمَحذُوفٍ لِأَنَّهُ حَالٌ مِنَ الْمَفْعُولِ، أَي: فَاجَأَهَا مُسْتَنَدَةً إِلَى جَذَعِ النَّخْلَةِ.

قوله: «نَسِيًّا» الْجَمْهُورُ عَلَى كَسْرِ النُّونِ وَسُكُونِ السِّينِ وَبَصْرِيحِ الْيَاءِ بَعْدَهَا. وَقُرَأَ (١) حَمَزَةً وَحَفْصٌ وَجَمَاعَةٌ بِفَتْحِ النُّونِ، فَالْمَكْسُورُ فِعْلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ كَالذَّبْحِ وَالطُّحْنِ، وَمَعْنَاهُ الشَّيْءُ الْحَقِيرُ الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُنْسَى كَالْوَتْدِ وَالْحَبْلِ وَخِرْقَةِ الطُّمْتِ وَنَحْوِهَا.

قال ابن الأنباري: «مَنْ كَسَرَ فَهُوَ اسْمٌ لِمَا يُنْسَى كَالنَّقْصِ اسْمٌ لِمَا يُنْقَصُ، وَالْمَفْتُوحُ مُصَدَّرٌ يُسَدُّ مَسَدَ الْوَصْفِ». وقال الفراء (٢): «هُمَا لُغَتَانِ كَالْوَتْرِ وَالْوَتْرِ، الْكَسْرُ أَحَبُّ إِلَيَّ».

وقرأ (٣) محمد بن كعب القرظي «نَسِيًّا» بِكَسْرِ النُّونِ، وَالْهَمْزَةُ بَدَلُ الْيَاءِ. وَرُوي عَنْهُ أَيْضاً وَعَنْ بَكْرِ بْنِ حَبِيبٍ (٤) السَّهْمِيَّ فَتَحَّ مَعَ الْهَمْزِ. قَالُوا: وَهُوَ مِنْ نَسَأْتُ اللَّبَنَ إِذَا صَبَبْتُ فِيهِ مَاءً فَاسْتَهْلَكَ فِيهِ، فَالْمَكْسُورُ أَيْضاً كَذَلِكَ الشَّيْءُ الْمُسْتَهْلَكُ، وَالْمَفْتُوحُ مُصَدَّرٌ كَمَا كَانَ ذَلِكَ مِنَ النَّسِيَانِ

وَنَقَلَ ابْنُ عَطِيَّةٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ حَبِيبٍ «نَسَا» بِفَتْحِ النُّونِ وَالسِّينِ وَالْقَصْرِ كَعَصَا، كَأَنَّهُ جَعَلَ فَعَلًا بِمَعْنَى مَفْعُولٍ كَالْقَبْضِ بِمَعْنَى الْمَقْبُوضِ.

و«مَنْسِيًّا» نَعْتُ عَلَى الْمَبَالِغَةِ، وَأَصْلُهُ مَنْسُويٌّ فَادْغَمَ. وَقُرَأَ (٥) أَبُو جَعْفَرٍ

(١) السعة ٤٠٨، النشر ٣١٨/٢، التيسير ١٤٨، البحر ١٨٣/٦، الحجة ٤٤١.

(٢) معاني القرآن ١٦٤/٢.

(٣) القرظي ٩٣/١١، البحر ١٨٣/٦، المحتسب ٤٠/٢.

(٤) بكر بن حبيب السهمي، أخذ عن أبي إسحاق كان عالماً بالعربية في طبقة أبي عمرو بن العلاء وهو أكبر من الخليل. ولم تذكر وفاته. انظر: إنباه الرواة ٢٤٤/١، البيهقي ٤٦٢/١.

(٥) البحر ١٨٣/٦، الكشاف ٥٠٦/٢.

- مريم -

والأعمش «مُنْسِيًّا» بكسر الميم للإتباع لكسرة السين، ولم يَعْتَدُوا بالساكن لأنه حاجزٌ غيرٌ حصينٍ كقولهم: «مُنْتِن»^(١) و«مُنْخِر»^(٢).

آ. (٢٤) قوله: ﴿مَنْ تَحْتَهَا﴾: قرأ^(٣) الأخوان ونافع وحفص بكسر ميم «مَنْ»، وجَرَّ «تَحْتَهَا» على الجار والمجرور. والباقون بفتحها ونصب «تَحْتَهَا». فالقراءة الأولى تقتضي أن يكونَ الفاعلُ في «نَادَى» مضمراً وفيه تأويلان، أحدهما: هو جبريل ومعنى كونه «مَنْ تَحْتَهَا» أنه في مكانٍ أسفلَ منها. ويدلُّ على ذلك قراءةُ ابنِ عباس^(٤) «فناداها مَلَكٌ مِنْ تَحْتَهَا» فَصَّرَحَ به. و«مَنْ تَحْتَهَا» على هذا فيه وجهان أحدهما: أنه متعلقٌ بالنداء، أي: جاء النداء مِنْ هذه الجهة. والثاني: أنه حالٌ من الفاعل، أي: فناداها^(٥) وهو تَحْتَهَا / .

[٦٠٣ب]

وثاني التأويلين: أن الضمير لعيسى، أي: فناداها المولودُ مِنْ تحت ذَيْلِها. والجارُ فيه الوجهان: مِنْ كونه متعلقاً بالنداء، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ. والثاني أوضح.

والقراءة الثانية^(٦): تكون فيها «مَنْ» موصولةً، والظرفُ صلُّتها، والمرادُ بالموصولِ: إمَّا جبريلُ، وإمَّا عيسى.

قوله: «أَلَّا تَحْزَنِي» يجوزُ في «أَنَّ» أن تكونَ مفسرةً لتقدُّمها ما هو بمعنى

(١) المتن: ذو الرائحة الكريهة والأصل فيه مُنْتِن. وانظر: اللسان (تن).

(٢) المُنْخِر: ثقب الأنف.

(٣) السبعة ٤٠٨، النشر ٣١٨/٢، البحر ١٨٣/٦، التيسير ١٤٨، الحجة ٤٤١.

(٤) البحر ١٨٣/٦. والأصل «ابن عيسى» وهو سهو.

(٥) سقطت ألف «فناداها» من الأصل سهواً.

(٦) «مَنْ تَحْتَهَا».

- مريم -

القول، و«لا» على هذا ناهيةً، وحَذَفُ النونِ للجزم؛ وأن تكونَ الناصبةُ و«لا» حينئذٍ نافيةً، وحَذَفُ النونِ للنصبِ. ومَحَلُّ «أن»: إمَّا نصب أو جرٌّ لأنها على حَذَفِ حرفِ الجرِّ، أي: فناداها بكذا. والضمير في «تحتها»: إمَّا لمريمَ عليها السلام، وإمَّا للنخلة، والأولُ أولى لتوافقِ الضميرين.

قوله: «سَرِيًّا» يجوز أن يكونَ مفعولاً أولَ، و«تحتك» مفعولٌ ثانٍ لأنها بمعنى صَيَّر. ويجوز أن تكونَ بمعنى خَلَق، فتكون «تحتك» لغوًّا^(١).

والسَّرِيُّ فيه قولان، أحدهما: أنه الرجلُ المرتفعُ القَدْر، مِنْ سَرَوْ يَسْرُو كَشَرَفٍ يَشْرَفُ، فهو سَرِيٌّ. وأصله^(٢) سَرِيو، فبِأَعْلَلِ إعْلَالِ سَيِّد^(٣)، فلامُه واوٌ. والمرادُ به في الآية عيسى بن مريم عليه السلام، ويُجمع «سَرِيٌّ» على «سَراة» بفتح السين، وسُرَواء كظُرُفَاء، وهما جمعان شاذَّان^(٤)، بل قياسُ جَمْعِهِ «أَسْرِياء»، كغَنِيٍّ وأغْنِيَاء. وقيل: السَّرِيُّ: مِنْ سَرَوْتُ الثوبَ، أي: نَزَعْتُهُ، وسَرَوْتُ الجُلَّ عن الفَرَسِ، أي: نَزَعْتُهُ. كأنَّ السَّرِيَّ سَرَى ثوبَه، بخلاف المُدَثِّرِ والمُتَمَثِّلِ. قاله الراغب^(٥).

والثاني: أنه النهرُ الصغير، ويناسبُه «فكُلِّي واشربني» واشتقاقه مِنْ سَرَى يَسْرِي، لأن الماءَ يَسْرِي فيه، فلامُه على هذا ياء، وأنشدوا للبيد^(٦):

(١) أي: لا يكون هذا الظرف عمدة.

(٢) انظر: معجم مفردات الإعلال والإبدال للمحقق ١٤٠.

(٣) اجتمعت الياء والواو والنون وسبقت الأولى بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء.

(٤) انظر: شرح الشافية ١٣١/٢، ١٣٧.

(٥) المفردات ٢٣١.

(٦) ديوانه ٣٠٧، والقرطبي ٩٤/١١. والعرض: الناحية. المسجورة: العين المملوءة.

- مريم -

٣٢٢١- فتوسّطاً عَرَضَ السَّرِيَّ فَصَدَّعَا مَسْجُورَةً مُتَجَاوِزًا قُلَامُهَا

آ. (٢٥) قوله: ﴿وَهَزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ﴾ : يجوز أن تكون الباء في «بِجِذْعِ» زائدة كهي في قوله تعالى: «وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ»^(١) [وقوله: (٢)]

٣٢٢٢- لا يَقْرَأُ بِالسُّورِ

وأنشد الطبري^(٣):

٣٢٢٣- بَوَادِ يَمَانٍ يُنْبِتُ السُّدْرَ صَدْرُهُ وَأَسْفَلُهُ بِالْمَرْخِ وَالشَّبَهَانِ

أي: هُزِّي جِذْعَ النخلة. ويجوز أن يكون المفعول محذوفاً، والجارُ حالٌ من ذلك المحذوفِ تقديره: وهُزِّي إليك رُطْباً كائناً بجذع النخلة. ويجوز أن يكون هذا محمولاً على المعنى؛ إذ التقدير: هُزِّي الثمرة بسبب هَزِّ الجِذْعِ، أي: انفُضِي الجِذْعِ. وإليه نحا الزمخشري^(٤) فإنه قال: «أَوْ أفعَلِي الهَزُّ كقوله^(٥):

٣٢٢٤- يَجْرَحُ فِي عِرَاقِيهَا نَصْلِي

قال الشيخ^(٦): «وفي هذه الآية وفي قوله تعالى: «واضْمُمُ إِلَيْكَ

والقلام: ضرب من النبت. ورواية الديوان «وَصَدَّعَا» بالواو. والضمير في «توسّطاً» للحمار والأتان.

(١) الآية ١٩٥ من البقرة.

(٢) تقدم برقم ٧٤٧.

(٣) البيت ليعلى الأحول الشكري أولرجل من عبد القيس وهو في تفسير الطبري ٧٢/١٦، واللسان (شبه). والشبهان: ضرب من الرياحين.

(٤) الكشف ٥٠٧/٢.

(٥) تقدم برقم ٣٠٦٨.

(٦) البحر ١٨٤/٦.

- مريم -

جناحك»^(١) ما يُرَدُّ على القاعدة المقررة في علم النحو: من أنه لا يتعدى فعل المضممر المتصل إلى ضميره المتصل إلا في باب ظن، وفي لفظتي فقد وعدم، لا يُقال: ضربتُك ولا ضربتني، أي: ضربت أنت نفسك وضربت أنا نفسي، وإنما يُوتى في هذا بالنفس، وحكم المجرور بالحرف حكم المنصوب فلا يقال: هزرت إليك، ولا زيد هزاً إليه، ولذلك جعل النحويون «عن» و«على» اسمين في قول امرئ القيس^(٢):

٣٢٢٥- دَعَّ عَنْكَ نَهْباً صِيحَ فِي حُجْرَاتِهِ

وَلَكِنْ حَدِيثاً مَا حَدِيثَ الرَّوَّاحِلِ

وقول الآخر^(٣):

٣٢٢٦- هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا

وقد ثبت بذلك كونهما اسمين لدخول حرف الجر عليهما في قوله^(٤):

٣٢٢٧- غَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُّوْهَا

تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَيِّدَاءَ مَجْهَلٌ

وقول الآخر^(٥):

(١) الآية ٣٢ من القصص.

(٢) تقدم برقم ٢١٧٧.

(٣) تقدم برقم ٨٠.

(٤) تقدم برقم ٧٩.

(٥) البيت للقطامي وهو في ديوانه ٢٨، وابن يعيش ٤١/٨، والعيني ٢٩٧/٣، واللسان

(حبا)، ووصف المباني ٣٦٧، والمقرب ١٩٥/١، والحييا: موضع. وقيل:

مقابلة.

٣٢٢٨- فُكِّتْ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلَا بِهِمْ
مِنْ عَن يَمِينِ الْحُبِيَّا نَظْرَةً قَبْلُ

وَأَمَّا «إِلَى»^(١) فحرف بلا خلاف، فلا يمكن فيها أن تكون اسماً
كـ «عَنْ» و«عَلَى». ثم أجاب: بأن «إليك» في الآيتين لا تتعلق بالفعل قبله،
إنما تتعلق بمحذوفٍ على جهة البيان تقديره: أعني إليك». قال: «كما تأولوا
ذلك في قوله: «إني لكما من الناصحين»^(٢) في أحد الأوجه».

قلت: وفي ذلك جوابان آخران، أحدهما: أن الفعل الممنوع إلى
الضمير المتصل إنما هو حيث يكون الفعل واقعاً بذلك الضمير، والضمير
محل له نحو: «دَعَّ عَنْكَ» و«هَوَّنَ عَلَيْكَ» وأما الهزُّ والضمُّ فليسا واقعين
بالكاف فلا محذور. والثاني: أن الكلام على حذفٍ مضافٍ تقديره^(٣): هُزِّي
إلى جهتك ونحوك، واضمُّم إلى جهتك ونحوك.

قوله: «تَسَاقَطُ» قرأ حمزة^(٤) «تَسَاقَطُ» بفتح التاء وتخفيف السين وفتح
القاف. والباقون - غير حفص - كذلك إلا أنهم شدّدوا السين، وحفص
بضم التاء وتخفيف السين وكسر القاف.

فأصلُ قراءة غير حفص «تَسَاقَطُ» بتاءين، مضارع «تَسَاقَطُ» فحذف
حمزة إحدى التاءين تخفيفاً نحو: «تَنَزَّلُ»^(٥) و«تَذَكَّرُونَ»^(٦)، والباقون أدغموا
التاء في السّين. وقراءة حفص مضارع «سَاقَطُ».

(١) في مطبوعة البحر: «على» وهو خطأ مطبعي.

(٢) الآية ٢١ من الأعراف. وانظر أوجه الإعراب في الدر المصون ٢٧٩/٥.

(٣) الأصل تقدير. وهو سهو.

(٤) انظر في قراءتها: السبعة ٤٠٩، التيسير ١٤٩، القرطبي ٩٤/١١، النشر ٣١٨/٢،

البحر ١٨٤/٦، الحجة ٤٤٢، المحتسب ٤٠/٢.

(٥) الآية ٤ من القدر. (٦) الآية ١٥٢ من الأنعام.

- مريم -

وقرأ الأعمش والبراء بن عازب^(١) «يَسَاقُطُ» كالجماعة إلا أنه بالياء من تحت، أدغم التاء في السين، إذ الأصل: يتساقط فهو مضارع «اساقط» وأصله يَسَاقُط، فأدغم واجتلبت همزة الوصل ك «أداراً» في تَدَارَأ.

[١٦٠٤]

ونقل عن أبي حيوة ثلاث قراءات: / وافقه مسروق في الأولى، وهي «تُسْقَطُ» بضم التاء وسكون السين وكسر القاف من أسْقَط. والثانية كذلك إلا أنه بالياء من تحت. الثالثة كذلك إلا أنه رفع «رُطْباً جَنِيًّا» بالفاعلية.

وقرىء^(٢) «تَسَاقُطُ» بتاءين من فوق، وهو أصل قراءة الجماعة. وتَسْقُطُ وَيَسْقُطُ^(٣) بفتح التاء والياء وسكون السين وضم القاف. فَرَفَعُ الرُّطْبِ بالفاعلية، وتعطي من الأفعال ما يوافقه في القراءات المتقدمة. ومن قرأ بالتاء من فوق فالفعل مسند: إمَّا للنخلة، وإمَّا للثمرة المفهومة من السياق، وإمَّا للجدع. وجاز تأنيث فعله لإضافته إلى مؤنث، فهو كقوله^(٤):

٣٢٢٩ - كما شَرَقَتْ صدرُ القناة من الدَّم

وكقراءة «تَلْتَقِطُهُ بعض السيارة»^(٥). ومن قرأ بالياء من تحت فالضمير للجدع وقيل: للثمر المدلول عليه بالسياق.

وأما نَصَبُ «رُطْباً» فلا يَخْرُجُ عن كونه تمييزاً أو حالاً موطئة إن كان الفعل قبله لازماً، أو مفعولاً به إن كان الفعل متعدياً، والذكي يردُّ كلَّ شيء

(١) البراء بن عازب الخزرجي أبو عمارة، صحابي فاتح، روى له البخاري ومسلم توفي سنة ٧١هـ. انظر: طبقات ابن سعد ٤/٨٠، الإصابة ١/١٤٢.

(٢) وهي قراءة أبي السَّمَّال كما في الشواذ ٨٤.

(٣) روايتان عن أبي حيوة كما في الشواذ ٨٤.

(٤) تقدم برقم ٥٤٢.

(٥) وهي قراءة الحسن. انظر: الدر المصون ٦/٤٤٧، والآية ١٠ من يوسف.

إلى ما يليق به من القراءات. وجَوَزَ المبردُ في نصبه وجهاً غريباً: وهو أَنْ يكونَ مفعولاً به بـ «هُزِّي» وعلى هذا فتكون المسألة من باب التنازع في بعض القراءات: وهي أَنْ يكونَ الفعلُ فيها متعدّياً، وتكون المسألة من إعمالِ الثاني للحذف من الأول.

وقرأ^(١) طلحة بن سليمان «جَنِيًّا» بكسرِ الجيمِ إبتاعاً لكسرة النون.

والرُطْبُ: اسمُ جنسٍ لِرُطْبَةِ بخلافِ «تُخَم» فإنه لتُخْمَة، والفرق: أنهم لَزِمُوا تذكيره فقالوا: هو الرُطْبُ، وتأنيتُ ذلك فقالوا: هي التُّخَم، فذَكَّرُوا «الرتب» باعتبار الجنس، وأنشأوا «التُّخَم» باعتبار الجمعية، وهو فرقٌ لطيفٌ. ويُجمَعُ على «أرطاب» شذوذاً كُرْبَع^(٢) وأرْباع. والرُطْبُ: ما قُطِعَ قبل يَبْسِه وجفافِه، وحُصِّ الرُطْبُ بالرُطْبِ من التَّمْرِ. وأرطَبَ النخلُ نحو: أتمَرَ وأجْنَى.

والجَنِيُّ: ما طابَ وصَلَحَ للاجْتِناء. وهو فَعِيلٌ بمعنى مفعول وقيل: بمعنى فاعِلٍ، أي: طَرِيئاً، والجَنِيُّ والجَنِيُّ أيضاً: المُجْتَنَى من العَسَلِ، وأجْنَى الشجرِ: أدركَ ثَمَره، وأجنتِ الأرضُ كَثُرَ جَناها. واستُعيرَ من ذلك «جَنَى فلانٌ جنايةً» كما استُعيرَ «اجترَمَ جريمةً».

آ. (٢٦) قوله: «وَقَرِّي عَيْنًا»: «عَيْنًا» نصبٌ على التمييز منقولٌ من الفاعل، إذ الأصل: لَتَقَرَّ عَيْنُكَ. والعامَّة على فتحِ القافِ مِنْ «قَرِّي» أمراً مِنْ قَرَّتْ عَيْنُه تَقَرُّ، بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع.

وقَرِيء^(٣) بكسرِ القاف، وهي لغةٌ نجدٌ يقولون: قَرَّتْ عَيْنُه تَقَرُّ بفتح

(١) المحاسب ٤١/٢، والبحر ١٨٥/٦.

(٢) الرُّبْع: الفصيل ينتج في الربيع.

(٣) البحر ١٨٥/٦، القرطبي ٩٦/١١.

العين في الماضي وكسرها في المضارع، والمشهور أن مكسور العين في الماضي للعين، والمفتوحها في المكان. يقال: قَرَرْتُ بِالْمَكَانِ أَقْرُ بِهِ، وقد يُقال: قَرَرْتُ بِالْمَكَانِ بِالْكَسْرِ. وسيأتي ذلك في قوله تعالى «وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ»^(١).

وفي وَصَفِ الْعَيْنِ بِذَلِكَ تَأْوِيلَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَأخُودٌ مِنَ «الْقُرِّ» وَهُوَ الْبَرْدُ: وَذَلِكَ أَنَّ الْعَيْنَ إِذَا فَرِحَ صَاحِبُهَا كَانَ دَمْعُهَا قَارًّا أَيْ بَارِدًا، وَإِذَا حَزِنَ كَانَ حَرًّا^(٢) وَلِذَلِكَ قَالُوا فِي الدِّعَاءِ عَلَيْهِ: «أَسْخَنَ اللَّهُ عَيْنَهُ»، وَفِي الدِّعَاءِ لَهُ: «أَقْرَ اللَّهُ عَيْنَهُ. وَمَا أَحَلَّى قَوْلَ أَبِي تَمَامٍ^(٣):

٣٢٣٠- فَأَمَّا عَيُونَ الْعَاشِقِينَ فَأَسْخَنَتْ وَأَمَّا عَيُونَ الشَّامِتِينَ فَفَقَّرَتْ

والثاني: أَنَّهُ مَأخُودٌ مِنَ الْاسْتَقْرَارِ، وَالْمَعْنَى: أَعْطَاهُ اللَّهُ مَا يُسَكِّنُ عَيْنَهُ فَلَا تَطْمَحُ إِلَى غَيْرِهِ.

قوله: «فِيمَا تَرَيْنَ» دَخَلَتْ «إِنْ» الشَّرْطِيَّةُ عَلَى «مَا» الزَّائِدَةُ لِلتَّوَكِيدِ، فَأُدْغِمَتْ فِيهَا، وَكُتِبَتْ مُتَّصِلَةً. وَ«تَرَيْنَ» تَقَدَّمَ تَصْرِيْفُهُ^(٤). وَالْعَامَّةُ عَلَى صَرِيحِ الْبَيِّنَاتِ الْمَكْسُورَةِ وَقَرَأَ^(٥) أَبُو عَمْرٍو فِي رِوَايَةِ «تَرَيْنَ» بِهَمْزَةٍ مَكْسُورَةٍ بَدَلِ

(١) الآية ٣٣ من الأحزاب.

(٢) ش: «حاراً» وهي أنسب للسياق. (٣) ديوانه ٣٠٠/١.

(٤) لم يسبق أن تقدم تصريفه، لأنه لم يرد في آية سابقة. قلت في «معجم مفردات الإبدال والإعلال» ٣٨٤: «فعل مضارع معتل اللام مؤكد بالنون الثقيلة مسند إلى ياء المؤنثة المخاطبة وزنه تَفَيَّنَ أصله قبل التوكيد: تَرَأَيْنَ استقللت الكسرة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان، حذفت اللام فصار تَرَأَيْنَ نقلت حركة الهمزة إلى الراء، ثم حذفت الهمزة للتخفيف فصار تَرَيْنَ ثم دخل الجازم، فحذفت نون الرفع، فصار تَرِي، ثم أكد بالنون فالتقى ساكنان فحركات الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة فصار تَرَيْنَ». وانظر: معاني القرآن للزجاج ٣/٣٢٦، والحليبات ٨٧، وشرح التصريح ١/٥٧.

(٥) في رواية ابن الرومي. انظر في قراءتها: الشواذ ٨٤، والبحر ٦/١٨٥، والمحتسب ٢/٤٢.

- مريم -

الياء، وكذلك رُوي عنه «لَتَرُونَ»^(١) بإبدال الواو همزةً. قال الزمخشري^(٢):
«هذا مِنْ لَغَةِ مَنْ يَقُولُ: لَبَأْتُ بِالْحَجِّ وَحَلَاتُ السَّوِيقَ» - يعني بالهمز - وذلك
لتأخٍ بين الهمز وحروف اللين». وتجراً ابن خالَوَيْه^(٣) على أبي عمرو فقال:
«هولحنٌ عند أكثر النحويين».

وقرأ أبو جعفر قارىء المدينة وشيبة وطلحة «تَرِينَ» بياء ساكنة ونونٍ
خفيفة. قال ابن جني^(٤): «وهي شاذة». قلت: لأنه كان ينبغي أَنْ يُؤثَّرَ
الجازمُ، وتُحذف نونُ الرفع. كقول الأَفوه^(٥):

٣٢٣١- إِمَّا تَرِي رَأْسِي أَرَزَى بِهِ مَسُ زَمَانٍ ذِي انْتِكَاثٍ مَوْسٍ
ولم يُؤثَّرَ هنا شذوذاً. وهذا نظيرُ قولِ الآخر^(٦):

٣٢٣٢- لولا فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْرَتِهِمْ يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ
فلم يُعْمَلِ «لم»، وأبقي نونُ الرفع.

و«من البشر» حالٌ من «أحدًا» لأنه لوتأخر لكان وصفاً. وقال
أبو البقاء^(٧): «أو مفعول» يعني أنه متعلقٌ بنفسِ الفعل قبله.

قوله: «فَقُولِي» بين هذا الجوابِ وشرطه جملةٌ محذوفةٌ، تقديره: فإمَّا

(١) من الآية ٦ من التكاثر «لَتَرُونَ الْجَحِيمَ». وانظر: البحر ٥٠٨/٨، المحتسب
٣٧١/٢

(٢) الكشف ٥٠٧/٢.

(٣) الشواذ له ٨٤. (٤) المحتسب ٤٢/٢.

(٥) البحر ١٨٥/٦. والماس: الطيش، والمؤوس: الإفساد والبيت مكسور.

(٦) لم أهدد إلى قائله. وهو في المحتسب ٤٢/٢، وابن يعيش ٨/٧، واللسان
(صلف)، والهمع ٥٦/٢، والدرر ٧٢/٢. ويوم الصليفاء من أيام العرب.

(٧) الإملاء ١١٣/٢.

تَرَيْنَ من البشر أحداً فسألك الكلامَ فقولي . وبهذا المقدر نخلص من إشكالٍ [٦٠٤ب] وهو أن قولها «فلن أكلّم اليوم إنسيّاً» / كلامٌ، فيكون ذلك تناقضاً؛ لأنها قد كلّمت إنسيّاً بهذا الكلام . وجوابه ما تقدّم . وقيل : المراد بقوله «فقولي» إلى آخره، أنه بالإشارة . وليس بشيء . بل المعنى : فلن أكلّم اليوم إنسيّاً بعد هذا الكلام .

وقرأ^(١) زيد بن علي «صياماً» بدل «صوم»، وهما مصدران .

آ . (٢٧) قوله : ﴿فَأَنْتَ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُ﴾ : «به» في محلّ نصبٍ على الحالِ مِنْ فاعلٍ «أَنْتَ»، أي : أَنْتَ مصاحِبَةٌ له نحو : جاء بشيابه، أي : ملتبساً بها . ويجوز أن تكون الباء متعلّقةً بالإتيان . وأما تَحْمِلُهُ فيجوز أن يكونَ حالاً ثانيةً مِنْ فاعلٍ «أَنْتَ» . ويجوز أن يكونَ حالاً من الهاء في «به» . وظاهرُ كلامِ أبي^(٢) البقاء أنها حالٌ من ضميرِ مريمَ وعيسى معاً وفيه نظرٌ .

قوله : «شيئاً» مفعولٌ به، أي : فَعَلْتِ . أو مصدرٌ، أي : نوعاً من المجيءِ فَرِيئاً . والفَرِيُّ : العظيم من الأمر، يقالُ في الخير والشرِّ . وقيل : الفَرِيُّ : العجيب . وقيل المُفْتَعَلُ^(٣) . ومن الأول، الحديثُ في وصفِ عمرِ رضي الله عنه^(٤) : فلم أرَ عبقرياً يُفَرِّي فَرِيَهُ . والفَرِيُّ : قَطْعُ الجِلْدِ للخِرْزُ والإصلاح . والإفراء : إفساده . وفي المثل^(٥) : جاء يُفَرِّي الفَرِيَّ، أي : يعمل

(١) البحر ١٨٥/٦ . (٢) الإملاء ١١٣/٢ .

(٣) قال الماوردي في تفسيره ٥٢٤ : «المتصّع مأخوذ من الفرية وهو الكذب، قاله اليزيدي» .

(٤) انظر : النهاية ٤٤٢/٣ . ويُروى «فَرِيَهُ» وحكي عن الخليل أنه أنكر التثقيب وغلط قائله . والحديث رواه البخاري . ٦٢ كتاب فضائل الصحابة، ٦ باب مناقب عمر ابن الخطاب رضي الله عنه . (الفتح ٤١/٧)، وابن حنبل ٣٩/٢ .

(٥) مجمع الأمثال ١٧٧/١ .

- مريم -

العمل العظيم . وقال (١):

٣٢٣٣- فَلَأَنْتَ تَقْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْدَ ضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرِي

وقرأ أبو حيوة فيما نقل عنه ابن خالويه (٣) «فَرِيثًا» بالهمز. وفيما نقل ابن عطية «فَرِيًّا» بسكون الراء.

آ. (٢٨) وقرأ (٣) عُمَرُ بْنُ لَجَأٍ «مَا كَانَ أَبَاكَ أَمْرًا سَوِيًّا» جَعَلَ النِّكَرَةَ
الاسم، والمعرفة الخبر، كقوله (٤):

٣٢٣٤- يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

[وكقوله: (٥)]

٣٢٣٥- وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا

وهنا أحسن لوجود الإضافة في الاسم.

آ. (٢٩) قوله: ﴿فَأَشَارَتْ﴾: الإشارة معروفة تكون باليد والعين
وغير ذلك وألفها عن ياء. وأنشدوا لكثير (٦):

(١) تقدم برقم ٢٦١.

(٢) الشواذ ٨٤.

(٣) البحر ١٨٦/٦، القرطبي ١٠١/١١.

وعمر بن لجأ التيمي من بني تميم بن عبد مناة. شاعر من شعراء العصر الأموي
اشتهر بما كان بينه وبين جرير من مفاخرات ومعارضات. توفي سنة ١٠٥. انظر:
الخزانة ٣٦٠/١، تاج العروس (لجأ) ١١٥/١، والأعلام ٥٩/٥. ووقع في الأصل
« عمرو » بإقحام الواو.

(٤) تقدم برقم ١٨٢٩.

(٥) تقدم برقم ٢٥٧٠.

(٦) البيت في البحر ١٧٠/٦، والهمع ٨٩/٢. ومخامر: أي مخالط. وما يقوله السمين =

- مريم -

٣٢٣٠- فقلتُ وفي الأحشاءِ داءٌ مُخامِرٌ أَلَا حَبَّذَا يَا عَزُّ ذَاكَ التَّشَائِرُ

قوله: «مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا» فِي «كَانَ» هَذِهِ أَقْوَالٌ. أَحَدُهَا: أَنَّهَا زَائِدَةٌ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عُبَيْدٍ، أَي: كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ فِي الْمَهْدِ. وَ«صَبِيًّا» عَلَيَّ هَذَا نَصَبٌ عَلَيَّ الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ الْوَاقِعِ صَلَةً. وَقَدْ رَدَّ أَبُو بَكْرٍ^(١) هَذَا الْقَوْلَ - أَعْنِي كَوْنَهَا زَائِدَةٌ - بِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ زَائِدَةً لَمَا نَصَبْتَ الْخَيْرَ، وَهَذِهِ قَدْ نَصَبْتُ «صَبِيًّا». وَهَذَا الرَّدُّ مُرَدُّدٌ بِمَا ذَكَرْتُهُ مِنْ نَصْبِهِ عَلَيَّ الْحَالِ لَا الْخَيْرِ.

الثاني: أَنَّهَا تَامَةٌ بِمَعْنَى حَدَثٌ وَوُجِدَ. وَالتَّقْدِيرُ: كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ وَجِدَ صَبِيًّا، وَ«صَبِيًّا» حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي «كَانَ».

الثالث: أَنَّهَا بِمَعْنَى صَارَ، أَي: كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ صَارَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا، وَ«صَبِيًّا» عَلَيَّ هَذَا خَبْرُهَا، فَهُوَ كَقَوْلِهِ^(٢):

٣٢٣٧- قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بِيُوضُهَا

الرابع: أَنَّهَا النَّاقِصَةُ عَلَيَّ بِأَنَّهَا مِنْ دَلَالَتِهَا عَلَيَّ اقْتِرَانِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ بِالزَّمَانِ الْمَاضِي مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِلانْقِطَاعِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا»^(٣)، وَلِذَلِكَ يُعْبَرُ عَنْهَا بِأَنَّهَا تَرَادِفُ «لَمْ تَزَلْ». قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤): «كَانَ» لِإِيْقَاعِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ فِي زَمَانٍ مَاضٍ مَبْهَمٍ صَالِحٍ لِلْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ.

نقله عن البحر وهو خلاف ما تنص عليه كتب اللغة من أن ألفها عن واو، والسمين نفسه عقد مادة «شور» في «عمدة الحفاظ» ٢٨١، ولم يذكر مادة شور. وقال في اللسان: أشار إليه وشور: أوما. أما البيت فلعله تصحيف أو شاذ. وروايته الثانية «التستار». ولم يرد البيت في قصائد الديوان.

(١) وهو ابن الأنباري كما في البحر ١٨٧/٦.

(٢) تقدم برقم ٣٦٤.

(٣) الآية ٩٦ من النساء. (٤) الكشف ٥٠٨/٢.

وهو هنا لقريبه خاصة، والبدالُ عليه معنى^(١) الكلام، وأنه مسوقٌ للتعجب. ووجه آخر: وهو أن يكون «نُكَلِّمُ» حكاية حالٍ ماضية، أي: كيف عهد قبل عيسى أن يُكَلِّمَ الناسَ صبيّاً في المهد حتى نُكَلِّمَهُ نحن؟

وأما «مَنْ» فالظاهر أنها موصولةٌ بمعنى الذي. وَيَضَعُفُ جَعَلُهَا نَكْرَةً موصوفة، أي: كيف نُكَلِّمُ شخصاً أو مولوداً. وجَوَّزَ القراء^(٢) والزجاج^(٣) فيها أن تكون شرطية. و«كان» بمعنى «يكن»، وجواب^(٤) الشرط: إما متقدِّمٌ وهو: «كيف نُكَلِّمُ»، أو محذوفٌ لدلالة هذا عليه، أي: مَنْ يَكُنْ في المهدِ صبيّاً فكيف نُكَلِّمُهُ؟ فهي على هذا مرفوعةٌ المحلُّ بالابتداء، وعلى ما قبله منصوبته بـ «نُكَلِّمُ». وإذا قيل بأن «كان» زائدة. هل تتحمّل ضميراً أم لا؟ فيه خلاف، وَمَنْ جَوَّزَ استدُلُّ بقوله^(٥):

٣٢٣٨- فكيف إذا مَرَرْتَ بدارِ قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامٍ

فرفع بها الواو. وَمَنْ منع تأوّل البيت بأنها غيرُ زائدة، وأن خبرها هو «لنا» قدّم عليها، وفُصِّلَ بالجملة بين الصفة والموصوف.

وأبو عمرو^(٦) يُدْغِمُ الدالَ في الصاد. والأكثر على أنه إخفاء.

آ. (٣١) قوله: ﴿أَيْنَمَا كُنْتُ﴾: هذه شرطية. وجوابها: إما محذوفٌ مدلولٌ عليه بما تقدّم، أي: أينما كنتُ جَعَلَنِي مباركاً، وإما متقدِّمٌ

(١) الكشف: مبنى.

(٢) ليس في كتابه معاني القرآن.

(٣) معاني القرآن له ٣/٣٢٨.

(٤) الأصل وجوابها وهو سهو.

(٥) تقدم برقم ٧٥٦.

(٦) انظر: الإقناع لابن البادش ١/٢١٢.

عند مَنْ يرى ذلك. ولا جائز أن تكون استفهامية؛ لأنه يلزم أن يعمل فيها ما قبلها، وأسماء الاستفهام لها صدرُ الكلام، فيتعيَّن أن تكون شرطية لأنها منحصرة في هذين المعنيين.

قوله: «ما دُمْتُ» «ما» مصدرية ظرفية وتقدُّم [ما] على «دام» شرط في أعمالها. والتقدير: مدة دوامي حياً. ونقل ابن عطية^(١) عن عاصم وجماعة أنهم قرؤوا «دُمْتُ» بضم الدال، وعن ابن كثير وأبي عمرو وأهل المدينة «دمت» بكسرها، وهذا لم نره لغيره وليس هو موجوداً في كتب القراءات المتواترة والشاذة التي بين أيدينا، فيجوز أن يكون اطلَّع عليه في مصحفٍ غريب. ولا شك أن في «دام» لغتين، يقال: دُمْتُ تَدُومُ، وهي اللغة العالية، [٦٠٥] وِدُمْتُ تَدَامُ كَحِخَفْتُ تَخَافُ، وهذا كما تقدم لك^(٢) / في مات يموت وماتَ يَمَاتُ.

آ. (٣٢) قوله: ﴿وَبِرًّا﴾: العائمة بفتح الباء، وفيه تاويلان، أحدهما: أنه منصوبٌ نَسَقاً على «مباركاً»، أي: وَجَعَلَنِي بَرًّا. والثاني: أنه منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ. واختير هذا على الأول لأن فيه فضلاً كثيراً بجملته الوصية ومتعلقها.

وقرئ^(٣) «براً» بكسر الباء: إمَّا على حَذْفِ مضاف، وإمَّا على المبالغة في جَعَلَهُ نَفْسَ المصدِر. وقد تقدَّم في البقرة^(٤) أنه يجوز أن يكون وصفاً على

(١) انظر: البحر ١٨٧/٦.

(٢) انظر: الدر المصون ٤٥٨/٣.

(٣) وهي قراءة الحسن وآخرين. انظر: الإتحاف ٢٣٤/٢، والمجتبى ٤٢/٢.

(٤) انظر: الدر المصون ٢٤٥/٢.

- مريم -

فَعَلَ . وَحَكَى الزُّهْرَاوِيُّ وَأَبُو الْبَقَاءِ^(١) أَنَّهُ قُرِئَ بِكَسْرِ الْبَاءِ وَالرَّاءِ . وَتَوَجَّهَتْ : أَنَّهُ نَسَقَ عَلَى «الصَّلَاةِ» ، أَي : وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَبِالزَّكَاةِ وَبِالْبِرِّ . وَ«بِوَالِدَيْ» مُتَعَلِّقٌ بِالْبِرِّ أَوْ الْبِرِّ^(٢) .

آ . (٣٣) قَوْلُهُ : ﴿وَالسَّلَامُ﴾ : الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِيهِ لِلْعَهْدِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ لَفْظُهُ فِي قَوْلِهِ : «وَسَلَامٌ عَلَيْهِ»^(٣) ، فَهُوَ كَقَوْلِهِ : «كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ»^(٤) ، أَي : ذَلِكَ السَّلَامُ الْمَوْجَّهٌ إِلَى يَحْيَى مُوجَّهٌ إِلَيْهِ . وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥) - بَعْدَ ذِكْرِهِ مَا قَدَّمْتُهُ - : «وَالصَّحِيحُ أَنْ يَكُونَ هَذَا التَّعْرِيفُ تَعْرِيفًا بِاللَّعْنَةِ عَلَى مَتَهَمِي مَرْيَمَ عَلَيْهَا السَّلَامُ وَأَعْدَائِهَا مِنَ الْيَهُودِ . وَتَحْقِيقُهُ : أَنَّ اللَّامَ لِلْجِنْسِ ، فَيَاذَا قَالَ : وَجِنْسُ السَّلَامِ عَلَيَّ خَاصَّةٌ فَقَدْ عَرَّضَ بِأَنَّ ضِدَّهُ عَلَيْكُمْ . وَنَظِيرُهُ : «وَالسَّلَامُ عَلَيَّ مِنْ أَتْبَعِ الْهُدَى»^(٦) .

قَوْلُهُ : «يَوْمَ وُلِدْتُ» مَنْصُوبٌ بِمَا تَضَمَّنَهُ «عَلَيَّ» مِنَ الْاسْتِقْرَارِ . وَلَا يَجُوزُ نَصْبُهُ بِ«السَّلَامِ» لِلْفَضْلِ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَمَعْمُولِهِ . وَقَرَأَ^(٧) زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ «وَلَدْتُ» جَعَلَهُ فِعْلًا مَاضِيًا مُسْتَدًا لِمُضْمِرِ مَرْيَمَ ، وَالتَّاءُ لِلتَّائِيثِ . وَ«حَيًّا» حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ .

آ . (٣٤) قَوْلُهُ : ﴿ذَلِكَ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ﴾ : يَجُوزُ أَنْ

(١) الإملاء ٦٢/٢ ، وانظر: البحر ١٨٨/٦ .

(٢) على حسب قراءتي كسر الباء وفتحها .

(٣) في الآية ١٥ .

(٤) الأيتان ١٥ - ١٦ من المزمّل .

(٥) الكشاف ٥٠٨/٢ .

(٦) الآية ٤٧ من طه .

(٧) البحر ١٨٨/٦ .

يكون «عيسى» خبراً لـ «ذلك»، ويجوز أن يكون بدلاً أو عطف بيان. و«قولُ الحق» خبره^(١). ويجوز أن يكون «قولُ الحق» خبر مبتدأ مضمرة، أي: هو قول، و«ابن مريم» يجوز أن يكون نعتاً أو بدلاً أو بياناً أو خبراً ثانياً.

وقرأ^(٢) عاصم وحمزة وابن عامر «قولُ الحق» بالنصب والباقون بالرفع. فالرفع على ما تقدم. قال الزمخشري^(٣): «وارتفاعه على أنه خبر بعد خبر، أو بدل» قال الشيخ^(٤): «وهذا الذي ذكره لا يكون إلا على المجاز في قول: وهو أن يُرادَ به كلمةُ الله؛ لأنَّ اللفظَ لا يكون الذات».

والنصب: يجوز فيه أن يكون مصدراً مؤكداً لمضمون الجملة كقولك: «هو عبدُ الله الحقُّ لا الباطلُ، أي: أقولُ قولَ الحق، فالحقُّ الصدقُ وهو من إضافة الموصوف إلى صفته، أي: القول الحق، كقوله: «وَعَدَ الصِّدِّيقُ»^(٥)، أي: الوعدُ الصدق. ويجوز أن يكون منصوباً على المدح، أي: أريد بالحقُّ الباريُّ تعالى، و«الذي» نعتٌ للقول إن أُريدَ به عيسى، وسُمِّي قولاً كما سُمِّي كلمةً لأنه عنها نشأ. وقيل: هو منصوبٌ بإضمار أعني. وقيل: هو منصوبٌ على الحال من «عيسى». ويؤيد هذا ما نُقل عن الكسائي في توجيه الرفع: أنه صفةٌ لعيسى.

وقرأ الأعمش «قال» برفع اللام، وهي قراءة ابن مسعود أيضاً. وقرأ

(١) على قراءة الرفع كما سيأتي.

(٢) انظر في قراءتها: السبعة ٤٠٩، النشر ٣١٨/٢، البحر ١٨٩/٦، الحجة ٤٤٣،

التيسير ١٤٩، الشواذ ٨٤.

(٣) الكشف ٥٠٩/١.

(٤) البحر ١٨٩/٦.

(٥) الآية ١٦ من الأحقاف.

- مريم -

الحسن «قَوْلٌ» بضم القاف ورفع اللام، وهي مصادر لقال. يقال: قال يَقُولُ قَوْلًا وَقَالَ وَقَوْلًا، كالرَّهْبِ والرَّهَبِ والرُّهْبِ. وقال أبو البقاء^(١): «والقال: اسمٌ للمصدر»^(٢) مثل: القيل، وحكي «قَوْلُ الحق» بضم القاف مثل «الرُّوح» وهي لغة فيه». قلت: الظاهر أن هذه مصادر كلها، ليس بعضها اسماً للمصدر، كما تقدّم تقريره في الرَّهْبِ والرَّهَبِ والرُّهْبِ.

وقرأ طلحة والأعمش «قَالَ الحقُّ» جعل «قال» فعلاً ماضياً، و«الحقُّ» فاعلٌ به، والمرادُ به الباري تعالى. أي: قال اللهُ الحقُّ: إنَّ عيسى هو كلمةُ الله، ويكونُ قولُه «الذي فيه يَمْتَرُونَ» خبراً لمبتدأ محذوف.

وقرأ^(٣) علي بن أبي طالب والسُّلَمي وداود بن أبي هند ونافع والكسائي في رواية عنهما «تَمْتَرُونَ» بقاء الخطاب. والباقون بياء الغيبة. وتَمْتَرُونَ تَفْتَعِلُونَ: إمَّا مِنَ المِرْيَةِ وهي الشكُّ، وإمَّا مِنَ المِرَاءِ وهو الجدال.

آ. (٣٥) وتقدّم الكلامُ على نصبِ «فيكون» وما قيل فيه^(٤).

آ. (٣٦) قوله: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ﴾: قرأ^(٥) ابن عامرٍ والكوفيون «وإنَّ» بكسر «إنَّ» على الاستثناف، ويؤيدها قراءةُ أبيّ «إِنَّ اللَّهَ» بالكسر دون واو.

(١) الإملاء ٢/١١٤.

(٢) من «الإملاء»، وسقط سهواً من الأصل.

(٣) الإتحاف ٢/٢٣٦، القرطبي ١/١٠٦، البحر ٦/١٨٩. وداود بن أبي هند

القشيري أبو بكر البصري، ثقة متقن، من الخامسة. انظر: التقریب ٢٠٠.

(٤) انظر: الدر المصون ٢/٨٨.

(٥) انظر في قراءاتها: السبعة ٤١٠، النشر ٢/٣١٨، القرطبي ١١/١٠٧، البحر

٦/١٨٩، الحجة ٤٤٤، التيسير ١٤٩.

- مريم -

وقرأ الباقون بفتحها، وفيها أوجه، أحدها: أنها على حذف حرف الجر متعلقاً بما بعده، والتقدير: ولأن الله ربي وربكم فاعبدوه، كقوله تعالى: «وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً»^(١) والمعنى لوحدانيته أطيعوه. وإليه ذهب الزمخشري^(٢) تابعاً للخليل وسيبويه^(٣).

الثاني: أنها عطف على «الصلاة» والتقدير: وأوصاني بالصلاة وبأن الله. وإليه ذهب الفراء^(٤)، ولم يذكر مكي^(٥) غيره. ويؤيده ما في مصحف أبي «وبأن الله ربي» بإظهار الباء الجارة. وقد استبعد هذا القول لكثرة الفواصل بين المتعاطفين. وأما ظهور الباء في مصحف أبي فلا يرجح هذا لأنها باء السببية، والمعنى: بسبب أن الله ربي وربكم فاعبدوه فهي كاللام.

الثالث: أن تكون «أن» وما بعدها نسقاً على «أمراً» المنصوب بـ «قضى» والتقدير: وإذا قضى أمراً، وقضى أن الله ربي وربكم. ذكر ذلك أبو عبيدة^(٦) عن أبي عمرو بن العلاء. واستبعد الناس صحة هذا النقل عن أبي عمرو؛ لأنه من الجلالة في العلم والمعرفة بمنزل يمنعه من هذا القول؛ وذلك لأنه إذا عطف على «أمراً» لزم أن يكون داخلاً في حيز الشرط بـ «إذا»، وكونه تبارك وتعالى ربنا لا يتقيد بشرط البتة، بل هو ربنا على

(١) الآية ١٨ من سورة الجن.

(٢) الكشاف ٥٠٩/٢.

(٣) يرى سيبويه أن المحل هو الجر، ويرى الخليل أن المحل هو النصب. انظر:

الكتاب ٤٦٤/١ - ٤٦٥.

(٤) معاني القرآن ١٦٨/٢.

(٥) مشكل إعراب القرآن ٥٧/٢.

(٦) لم يرد في «مجاز القرآن».

- مريم -

الإطلاق. ونسبوا هذا الوهم لأبي عبيدة لأنه كان ضعيفاً في النحو، وعدّوا له غَلَطَاتٍ، ولعل ذلك منها.

الرابع: أن يكون في محل رفع خبر ابتداءٍ مضمّر، تقديره: والأمر أن الله ربي وربكم. ذُكر ذلك عن الكسائي، ولا حاجة إلى هذا الإضمار.

الخامس: أن / يكون في محل نصبٍ نسقاً على «الكتاب» في قوله [٦٠٥ب] قال: إني عبد الله آتاني الكتاب» على أن يكون المخاطبُ بذلك معاصري عيسى عليه السلام، والقائلُ لهم ذلك عيسى. وعن وهب^(١): عَهْدَ إِلَيْهِمْ عِيسَى أَنْ اللَّهُ رَبِّي وَرَبُّكُمْ. قال هذا القائل: وَمَنْ كَسَرَ الهمزة يكون قد عَطَفَ «إن الله» على قوله «إني عبد الله» فهو داخلٌ في حيز القول. وتكون الجملة من قوله «ذلك عيسى بن مريم» إلى آخرها جملاً اعتراضاً، وهذا من البُعدِ بمكانٍ.

آ. (٣٧) قوله: ﴿مِنْ مَشْهَدٍ﴾: «مَشْهَدٌ» مَفْعَلٌ: إمّا من الشهادة، وإمّا من الشهود وهو الحضور. و«مَشْهَدٌ» هنا يجوز أن يُراد به الزمانُ أو المكانُ أو المصدر: فإذا كان من الشهادة، والمراد به الزمان، فتقديره: مِنْ وقتِ شهادة. وإن أُريد به المكانُ فتقديره: من مكانِ شهادة يوم. وإن أُريد به المصدرُ فتقديره: من شهادة ذلك اليوم، وأن تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم والملائكةُ والأنبياء. وإذا كان من الشهود وهو الحضورُ فتقديره: مِنْ شهود الحساب والجزاء يوم القيامة، أو من مكانِ الشهود فيه وهو الموقفُ

(١) وَهْبُ بْنُ مُنَبِّهٍ الصنعاني أبو عبد الله مؤرخ عالم بالإسرائيليات، تابعي، ولأه عمر ابن عبد العزيز قضاء صنعاء، توفي سنة ١١٤. انظر: شذرات الذهب ١/١٥٠، طبقات ابن سعد ٥/٣٩٥.

- مريم -

أو من وقتِ الشهود. وإذا كان مصدرًا بحالتيه المتقدمتين فتكون إضافته إلى الظرف من باب الاتساع، كقوله «مالك يوم الدين»^(١). ويجوز أن يكون المصدر مضافاً لفاعله على أن يُجْعَلَ اليومُ شاهداً عليهم: إما حقيقة وإما مجازاً.

آ. (٣٨) قوله: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾: هذا لفظه أمرٌ ومعناه التعجب، وأصحُّ الأعرابِ فيه كما تقرَّر في علم النحو^(٢): أن فاعله هو المجرورُ بالباءِ، والباءُ زائدةٌ، وزيادتها لازمةٌ إصلاحاً للفظ، لأنَّ أفْعَلَ أمراً لا يكون فاعله إلا ضميراً مستتراً، ولا يجوزُ حذفُ هذه الباءِ إلا مع أن وأن كقوله^(٣):

٣٢٣٩- تَرَدَّدَ فِيهَا ضَوْءُهَا وَشُعَاعُهَا فَأَحْصَيْنَ وَأَزَيْنَ لَامِرِيٍّ أَنْ تَسْرَبَلَا

أي: بأنَّ تَسْرَبَلَا، فالمجرور مرفوعُ المحلِّ، ولا ضميرَ في أفْعَلَ. ولنا قولٌ ثانٍ: أن الفاعلُ مضمَّرٌ، والمرادُ به المتكلمُ كأنَّ المتكلمَ يأمر نفسه بذلك والمجرورُ بعده في محلِّ نصب، ويُعزَى هذا للزجاج^(٤).

(١) الآية ٤ من الفاتحة

(٢) انظر: الارتشاف ٣/٣٤.

(٣) البيت لأوس بن حجر وهو في ديوانه ٨٤، واللسان (عزل)، والهمع ٢/٩٠، والدرر ٢/١٢٠، والارتشاف ٣/٣٥. والبيت في وصف الدرع. قال في اللسان: «يصف الدرع أنك إذا نظرت إليها وجدتها صافية براقاً كأن شعاع الشمس وقع عليها».

(٤) شرح في «معاني القرآن» ٣/٣٣٠ الآية بقوله: «المعنى: ما أسمعهم وأبصرهم». وانظر: الارتشاف ٣/٣٤.

- مريم -

ولنا قول ثالث^(١): أن الفاعل ضمير المصدر، والمجرور منصوب المحل أيضاً، والتقدير: أحسن يا حسنُ يزيد. ولشبه هذا الفاعل عند الجمهور بالفضلة لفظاً جاز حذفه للدلالة عليه كهذه الآية فإن تقديره: وأبصر بهم. وفيه أبحاث موضوعها كتب النحو.

وقوله «يَوْمَ يَأْتُونَنا» معمول لـ «أَبْصُرُ». ولا يجوز أن يكون معمولاً لـ «أَسْمِعْ» لأنه لا يُفصل بين فعل التعجب ومعموله، ولذلك كان الصحيح أنه لا يجوز أن تكون المسألة من التنازع. وقد جوزه بعضهم ملتزماً إعمال الثاني، وهو خلاف قاعدة الإعمال. وقيل بل هو أمر حقيقة، والمأمور به رسول الله صلى الله عليه وسلم، والمعنى: أسمع الناس وأبصرهم بهم ويحدثهم: ماذا يصنع بهم من العذاب؟ وهو منقول عن أبي العالية.

وقوله «اليوم» منصوب بما تضمنه الجار من قوله «في ضلال مبين»، أي: لكن الظالمون استقروا في ضلال مبين اليوم. ولا يجوز أن يكون هذا الظرف هو الخبر، والجار لغو؛ لثلا يُخبر عن الجثة بالزمان بخلاف قولك: القتال اليوم في دار زيد، فإنه يجوز الاعتباران^(٢).

آ. (٣٩) قوله: «إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ»: يجوز أن يكون منصوباً بالحرسة، والمصدر المَعْرُفُ بآل يعمل في المفعول الصريح عند بعضهم فكيف بالظرف؟ ويجوز أن يكون بدلاً من «يوم» فيكون معمولاً لـ «أنذر» كذا قال أبو البقاء^(٣) والزمخشري^(٤) وتبعهما الشيخ^(٥)، ولم يذكر غير البديل.

(١) نسب أبو حيان هذا القول لابن كيسان وابن الطراوة. انظر: الارتشاف ٣/٣٥.

(٢) أي: أن يكون الظرف خبراً أو الجار والمجرور.

(٣) الإملاء ٢/١١٤.

(٥) البحر ٦/١٩١.

(٤) الكشف ٢/٥١٠.

- مريم -

وهذا لا يجوزُ إن كان الظرف باقياً على حقيقته؛ إذ يستحيلُ أن يعملَ المستقبل في الماضي، فإن جَعَلْتَ «اليوم» مفعولاً به، أي: خَوْفَهُمْ نَفْسَ اليوم، أي: إنهم يخافون اليومَ نفسه، صَحَّ ذلك لخروجِ الظرفِ إلى حَيْزِ المفاعيلِ الصريحة.

وقوله: «لَكِنِ الظالمون» من إيقاعِ الظاهرِ موقعِ المضميرِ.

قوله: «وهم في غَفْلَةٍ وهم لا يؤمنون» جملتانِ حاليتان وفيهما قولان، أحدهما: أنهما حالان من الضميرِ المستترِ في قوله «في ضلالٍ مبين»، أي: استقرُّوا في ضلالٍ مبين على هاتينِ الحاليتينِ السَّيئتين. والثاني: أنهما حالان من مفعولِ «أَنْذِرْهُمْ»، أي: أَنْذِرْهُمْ على هذه الحالِ وما بعدها، وعلى الأولِ يكونُ قولُه «وَأَنْذِرْهُمْ» اعتراضاً.

آ. (٤٠) وقرأ العامةُ «يُرْجَعُونَ» بالياء من تحت مبنياً للمفعول. والسلمي^(١) وابن أبي إسحاق وعيسى مبنياً للفاعل، والأعرج بالياء من فوق مبنياً للمفعول على الخطاب، ويجوز أن يكونَ التفتاتاً وأن لا يكونَ.

آ. (٤٢) قوله: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ﴾: يجوز أن يكونَ بدلاً من «إبراهيم» بدلَ اشتمالٍ كما تقدّم في «إِذْ انْتَبَذْتُ»^(٢) وعلى هذا فقد فصل بين البديل والمبدل منه بقوله: «إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقاً نَبِيّاً نحو: «رَأَيْتَ زَيْدًا - وَنِعْمَ الرَّجُلُ - أَخَاكَ». وقال الزمخشري^(٣): «ويجوز أن يتعلّق «إِذْ» بـ «كَانَ» أو

(١) انظر في قراءتها: الإتحاف ٢/٢٣٧، البحر ٦/١٩١.

(٢) في الآية ١٦.

(٣) الكشف ٢/٥١٠.

- مريم -

بـ «صِدِّيقاً نَبِيّاً»، أي: كان جامعاً لخصائص الصِّدِّيقين والأنبياء حين خاطب أباه تلك المخاطباتِ». ولذلك جَوَّز أبو البقاء^(١) أن يعمل فيه «صِدِّيقاً نَبِيّاً» أو معناه.

قال الشيخ^(٢): «الإعرابُ الأولُ - يعني البدلية - يقتضي تصرفاً «إذ» وهي لا تتصرفُ، والثاني فيه إعمالُ «كان» في الظرف وفيه خلافٌ، والثالث لا يكون العاملُ مركباً من مجموع لفظين بل يكون العملُ منسوباً للفظٍ واحدٍ. ولا جائزُ أن يكون معمولاً لـ «صِدِّيقاً» لأنه قد وُصِفَ، إلا عند الكوفيين. ويَبْعُدُ أن يكون معمولاً لـ «نَبِيّاً» لأنه يقتضي أن التَّنْبِيْهَ كانت في وقتِ هذه المقالة».

قلت: العاملُ فيه ما لخصه أبو القاسم ونصده بحسنِ صناعته من مجموع اللفظين كما رأيت في قوله «أي: كان جامعاً / لخصائصِ الصِّدِّيقين [١٦٠٦] والأنبياء حين خاطب أباه».

آ. (٤٣) وقد تقدّمت قراءة ابن عامر^(٣) «يا أبتَ» وفي مصحف عبد الله^(٤) «وا أبتَ» بـ «وا» التي للثبوت.

آ. (٤٦) قوله: ﴿أَرَاغِبُ أَنْتَ﴾: يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن يكون «أَرَاغِبُ» مبتدأً لاعتماده على همزة الاستفهام، و«أنتَ» فاعلٌ سَدَّ سَدَّ الخبير. والثاني: أنه خبر مقدم، و«أنتَ» مبتدأ مؤخر ورُجِّح الأولُ بوجهين،

(١) الإملاء ٢/١١٤.

(٢) البحر ٦/١٩٣.

(٣) انظر: الدر المصون ٦/٤٣١.

(٤) البحر ٦/١٩٣.

- مريم -

أحدهما: أنه ليس فيه تقديم ولا تأخير؛ إذ رتبهُ الفاعلُ التَّأخِيرُ عن رافعِهِ. والثاني: أنه لا يلزم فيه الفصلُ بين العاملِ ومعمولِهِ بما ليس معمولاً للعامل؛ وذلك لأنَّ «عن آلهتي» متعلِّقٌ بـ «رأغبُ»، فإذا جعل «أنت» فاعلاً فقد فصلَ بما هو كالجزءِ من العاملِ، بخلافِ جَعَلِهِ خبراً فإنه أجنبيٌّ إذ ليس معمولاً لـ «رأغبُ».

قوله: «مَلِيًّا» في نصبه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ على الظرفِ الزماني، أي: زمناً طويلاً، ومنه «المَلَوَان» لليلِ والنهارِ، ومَلَاوَةُ الدَّهْرِ بثلاثِ الميمِ قال^(١):

٣٢٤٠ - فَعُسْنَا بِهَا مِنَ الشَّبَابِ مَلَاوَةٌ فَالْحُجُّ آيَاتِ الرَّسُولِ الْمُحِبِّ
وَأَنشَدَ السَّدِّيُّ عَلَى ذَلِكَ لِمَهْلَهْلِ^(٢):

٣٢٤١ - فَتَصَدَّعَتْ صُمُّ الْجِبَالِ لَمَوْتِهِ وَبَكَتْ عَلَيْهِ الْمُرْمِلَاتُ مَلِيًّا

والثاني: أنه منصوبٌ على الحالِ معناه: سالماً سويّاً. كذا فسره ابن عباس، فهو حالٌ مِنْ فاعلِ «أهجرني»، وكذلك فسره ابن عطية قال: «معناه: مُسْتَبَدًّا، أي: غنياً من قولهم هو مليٌّ بكذا وكذا». قال الزمخشري^(٣): «أي: مُطيقاً». والثالث: أنه نعتٌ لمصدر محذوف، أي: هَجْرًا مَلِيًّا يعني: واسعاً متطاولاً كتطاول الزمان الممتد.

(١) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ١٩٥/٦.

وعسنا: طُفْنَا بالليل. وحذف الشاعر حركة فاء فعولن من الشطر الثاني وهو قليل في الطويل.

(٢) البحر ١٩٥/٦، والقرطبي ١١/١١، والماوردي ٥٢٧/٢. والمرميلات: الفقيرات. (٣) الكشاف ٥١١/٢.

- مريم -

آ. (٤٧) وقرأ أبو البرهسم^(١) «سَلاماً» بالنصب، وتوجيهها واضح مما تقدم.

آ. (٤٩) وقوله: ﴿وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا﴾: «وَكُلًّا» مفعول مقدم هو الأول، و«نَبِيًّا» هو الثاني.

آ. (٥٢) قوله: ﴿نَجِيًّا﴾: حالٌ مِنْ مفعولِ «قَرَّبْنَاهُ» وأصله نَجِيًّا؛ لأنه مِنْ نَجَا يَنْجُو، والأَيْمَنُ: الظاهر أنه صفةٌ للجانبِ بدليل أنه تبعه في قوله تعالى: «وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ السُّطُورِ الْأَيْمَنِ»^(٢). وقيل: إنه صفةٌ للطور؛ إذ اشتقاقه من اليُمن والبركة.

آ. (٥٣) قوله: ﴿مِنْ رَحْمَتِنَا﴾: في «مِنْ» هذه وجهان، أحدهما: أنها تعليلية، أي: مِنْ أَجْلِ رَحْمَتِنَا. و«أخاه» على هذا مفعولٌ به، و«هرون» بدلٌ أو عطف بيان، أو منصوبٌ بإضمار أعني، و«نَبِيًّا» حالٌ. والثاني: أنها تبعيضية، أي: بعض رحمتنا. قال الزمخشري^(٣): «وأخاه على هذا بدلٌ، وهرون عطف بيان»^(٤). قال الشيخ^(٥): «الظاهرُ أنَّ «أخاه» مفعولٌ «وَهَبْنَا»، ولا تُرادفُ «مِنْ» بعضاً فتبديلُ «أخاه» منها».

آ. (٥٥) قوله: ﴿مَرَضِيًّا﴾: العامةُ على قراءته كذلك معتلاً

(١) البحر ٦/١٩٥.

(٢) الآية ٨٠ من طه.

(٣) الكشاف ٢/٥١٣.

(٤) ومثل على هذا بقوله: «رأيت رجلاً أخاك زيداً».

(٥) البحر ٦/١٩٩.

- مريم -

وأصله مَرُضُوؤٌ، بواو ين: الأولى زائدة كهي في مَضْرُوبٍ، والثانية لام الكلمة لأنه من الرُّضْوَانِ، فأعِلَّ بقلب الواو ياءً وأدغمت الأخيرة ياءً، واجتمعت الياء والواو فقلبت الواو ياءً وأدغمت ويجوز النطق بالأصل. وقد تقدّم تحريراً هذا. وقرأ^(١) ابن أبي عبلة بهذا الأصل وهو الأكثر، ومن الإعلال قوله^(٢):

٣٢٤٢- لقد عَلِمْتُ عِرْسِي مُلَيْكَةً أَنِّي أَنَا الْمَرْءُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيَا
وقالوا: أَرْضٌ مَسْنِيَّةٌ وَمَسْنُوَةٌ، أي: مُسْقَاةٌ بِالسَّانِيَةِ^(٣).

آ. (٥٨) قوله: ﴿مِنَ النَّبِيِّينَ مِنْ ذُرِّيَّةِ﴾: «مِنَ» الأولى للبيان؛ لأنَّ كُلَّ الْأَنْبِيَاءِ مُنْعَمٌ عَلَيْهِمْ، فَالتَّبَعِيضُ مُحَالٌ، وَالثَّانِيَةُ لِلتَّبَعِيضِ، فمَجْرُورُهَا بَدَلٌ مِمَّا قَبْلَهُ بِإِعَادَةِ الْعَامِلِ، بَدَلٌ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ.

قوله: «وإسرائيل» عطف على «إبراهيم».

قوله: «وَمِمَّنْ هَدَيْنَا» يحتمل أن يكون عطفاً على «من النبيين»، وأن يكون عطفاً على «من ذرية آدم».

قوله: «إِذَا تُتْلَى» جملة شرطية فيها قولان، أظهرهما: أنها لا محل لها لاستثناها. والثاني: أنها خبر «أولئك»، والموصول قبلها صفة لاسم الإشارة، وعلى الأول يكون الموصول نفس الخبر. وقرأ العامة «تُتْلَى» بتاءين من فوق. وقرأ^(٤) عبد الله وشيبة وأبو جعفر وابن كثير وابن عامر وورش عن نافع في

(١) البحر ١٩٩/٦.

(٢) البيت لعبد يغوث بن وقاص، وهو في الكتاب ٣٨٢/٢، والمحتسب ٢٠٧/٢، وابن يعيش ٣٦/٥، والمفضليات ١٥٨، والممتع ٥٥٠.

(٣) سناها الغيث يسنوها فهي مسنوة.

(٤) البحر ٢٠٠/٦، الكشاف ٥١٤/٢.

- مريم -

روايات شاذة بالياء أولاً مِنْ تحت، والتأنيث مجازيٌّ فلذلك جاء في الفعلِ الوجهان.

قوله: «سُجِّدا» حالٌ مقدرة. قال الزجاج^(١): «لأنهم وقتَ الخُرورِ ليسوا سُجِّداً».

و «بُكِّياً» فيه وجهان، أظهرهما: أنه جمع باكٍ، وليس بقياسه، بل قياسُ جَمِيعه على فُعْلة، كقاضٍ وقُضاة، ولم يُسمع فيه هذا الأصلُ. وقد تقدّم أن الأخوين يكسيران فاءه على الإبتاع^(٢). والثاني: أنه مصدرٌ على فُعُول نحو: جَلَسَ جُلُوساً، وَقَعَدَ قُعُوداً^(٣). والأصلُ فيه على كِلا القولين بُكُويٍ بواوٍ وياء، فأعِلَّ الإعلالَ المشهور في مثله^(٤). وقال ابن عطية: «ويكياً بكسر [الباء]»^(٥) وهو مصدرٌ لا يحتمل غير ذلك». قال الشيخ^(٦): «وليس بسديدٍ بل الإبتاعُ جائزٌ فيه». وهو جمعٌ كقولهم عُصبيٌّ ودُلبيٌّ، جمع عَصا ودُلُو، وعلى هذا فيكون «بُكِّياً»: إمّا مصدرًا مؤكداً^(٧) لفعلٍ محذوف، أي: وبُكُوا بُكِّياً، أي: بكاءً، وإمّا مصدرًا واقعاً موقع الحال، أي: باكين أو ذوي بكاءً، أو جُعِلوا [نفس] البكاءِ مبالغةً.

(١) معاني القرآن ٣/٣٣٥. وعبارته: حال مقدرة. المعنى: خروا مقدّرين السجود لأن الإنسان في حال خُروره لا يكون ساجداً.

(٢) التيسير ١٤٨، البحر ٦/٢٠٠، الحجة ٤٣٩، والأخوان: حمزة والكسائي.

(٣) قال الزجاج: «ومن قال «بُكِّياً» ههنا مصدر فقد أخطأ، لأن «سُجِّداً» جمع ساجد و «بُكِّياً» عطف عليه». انظر: معاني القرآن ٣/٣٣٥.

(٤) حيث اجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء.

(٥) سقطت سهواً من الأصل وأثبتناها من البحر حيث إنه ينقل كذلك عن ابن عطية.

(٦) البحر ٦/٢٠٠.

(٧) الأصل «مصدر مؤكد» وهو سهو.

آ. (٦٠) قوله: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ﴾: فيه وجهان، أظهرهما: أنه استثناء متصل. وقال الزجاج^(١): «هو منقطع» وهذا بناء منه على أن المُضَيِّع للصلاة من الكفار.

وقرأ^(٢) عبد الله والحسن والضحاك وجماعة «الصلوات» جمعاً. والغْيُ تقدم^(٣).

وقرأ^(٤) الحسنُ هنا وجميع ما في القرآن «يُدْخَلُونَ» مبنياً للمفعول. ونقل الأحفش^(٥) أنه قرئ «يُلَقَّوْنَ» بضم الياء وفتح اللام وتشديد القاف، من لَقَّاه مضعفاً. وستأتي هذه القراءة لبعض السبعة^(٦) في آخر الفرقان. [٦٠٦ب] و«شيئاً»: إما / مصدر، أي: شيئاً من الظلم، وإما مفعول به.

آ. (٦١) قوله: ﴿جَنَاتِ عَدْنٍ﴾: العائمة على كسر التاء نصباً على أنها بدل من «الجنة»، وعلى هذه القراءة يكون قوله «وَلَا يُظَلَّمُونَ شَيْئاً» فيه وجهان، أحدهما: أنه اعتراض بين البدل والمبدل منه. الثاني: أنه حال، كذا قال الشيخ^(٧). وفيه نظر: من حيث إن المضارع المنفي بـ «لا» كالمُتَّبِتِ في أنه لا تباشره وأو الحال.

-
- (١) معاني القرآن ٣/٣٣٦.
 - (٢) الإتحاف ٢/٢٣٧، البحر ٦/٢٠١، وعاد المؤلف إلى الآية ٥٩.
 - (٣) انظر: الدر المصون ٢/٥٤٧.
 - (٤) الإتحاف ٢/٢٣٧، التيسير ٩٧، البحر ٦/٢٠١، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو كما في الإتحاف والتيسير.
 - (٥) انظر: الشواذ ٨٥، البحر ٦/٢٠١.
 - (٦) قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وحفص. انظر: السبعة ٤٦٨. وهي الآية ٧٥ من الفرقان.
 - (٧) البحر ٦/٢٠١.

- مريم -

وقرأ^(١) أبو حيوة والحسن وعيسى بن عمر والأعمش «جنات» بالرفع وفيه وجهان، أحدهما: أنه خبرٌ مبتدأ مضمّرٌ تقديره: تلك، أو هي جناتُ عدنٍ. الثاني: - وبه قال الزمخشري^(٢) - أنها مبتدأ، يعني ويكون خبرها «التي وُعدت».

وقرأ الحسن بن حيّ^(٣) وعلي بن صالح^(٤) والأعمش في رواية «جَنَّةِ عَدْنٍ» نصباً مفرداً. واليماني والحسن والأزرقي عن حمزة «جَنَّةُ» رفعاً مفرداً، وتخريجها واضحٌ ممّا تقدّم. قال الزمخشري^(٥): «لَمَّا كَانَتْ مُشْتَمَلَةً عَلَى جَنَاتِ عَدْنٍ أُبْدِلَتْ مِنْهَا كَقَوْلِكَ: «أَبْصَرْتُ دَارَكَ الْقَاعَةَ وَالْعَلَالِيَّ»، و«عَدْنٍ» معرفةٌ عَلِمَ بِمَعْنَى الْعَدْنِ وَهُوَ الْإِقَامَةُ كَمَا جَعَلُوا فِينَهُ وَسَحَرَ وَأَمَسَ - فِيمَنْ لَمْ يَصْرِفْهُ^(٦) - أَعْلَامًا لِمَعَانِي الْفِينَةِ وَالسَّحَرِ وَالْأَمَسِ، فَجَرَى مَجْرَى الْعَدْنِ لِذَلِكَ، أَوْ هُوَ عَلِمَ لِأَرْضِ الْجَنَّةِ لِكُونِهَا دَارَ إِقَامَةٍ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمَّا سَاعَ الْإِبْدَالُ لِأَنَّ النُّكْرَةَ لَا تُبَدَّلُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ إِلَّا مَوْصُوفَةً، وَلَمَّا سَاعَ وَصْفُهَا بِالتِّي».

قال الشيخ^(٧): «وما ذكره متعقبٌ: أمّا دعواه أنَّ عَدْنًا عَلِمَ لِمَعْنَى الْعَدْنِ

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٣٧، البحر ٦/٢٠١، الكشاف ٢/٥١٥.

(٢) الكشاف ٢/٥١٥.

(٣) الحسن بن صالح بن صالح بن حيّ، عُرِفَ بالحسن بن حيّ، الهَمْدَانِي الثُّورِي.

قال ابن حجر: «ثقة فقيه عابد رمي بالتشيع». مات سنة ١٦٩. انظر: التقريب ١٦١.

(٤) علي بن صالح أبو محمد البكالي، أخذ عن عاصم وحمزة. توفي سنة ١٥٤. انظر:

طبقات القراء ١/٥٤٦.

(٥) الكشاف ٢/٥١٥.

(٦) وهم فرقة من تميم. انظر: لغات العرب في «أمس». انظر: شرح الكافية

١٢٥/٢.

(٧) البحر ٦/٢٠٢.

فيحتاج إلى تَوْقِيفٍ وَسَمَاعٍ من العرب، وكذا دعوى العَلَمِيَةِ الشَّخْصِيَةِ فِيهِ .
وَأَمَّا قَوْلُهُ «ولولا ذلك» إلى قوله «موصوفة» فليس مذهب البصريين؛ لأنَّ
مذهبهم جوازُ إبدالِ النكرة من المعرفة وإن لم تكن موصوفةً، وإنما ذلك
شيءٌ قاله البغداديون، وهم مَحْجُوجُونَ بِالسَّمَاعِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ^(١)، وملازمته
فاسدةٌ. وَأَمَّا قَوْلُهُ «ولما ساعَ وصفها بـ» التي «التي» كون «التي» صفةً،
وقد ذَكَرْنَا أَنَّهُ يَجُوزُ إِعْرَابُهُ بَدَلًا.

قلت: الظاهر أن «التي» صفةٌ، والتمسكُ بهذا الظاهرِ كافٍ، وأيضاً فإنَّ
الموصولَ في قوة المشتقات، وقد نَصُّوا عَلَى أَنَّ الْبَدَلَ بِالمشتقِّ ضَعِيفٌ فَكَذَا
ما في معناه.

قوله: «بالغيب» فيه وجهان، أحدهما: أن الباءَ حَالِيَةٌ. وفي صاحب
الحالِ احتمالان، أحدهما: ضميرُ الجَنَّةِ وهو عائدُ الموصولِ، أي: وَعَدَّهَا،
وهي غائبةٌ عنهم لا يُشَاهِدُونَهَا. والثاني: أن يكونَ مِنْ «عبادته»، أي: وهم
غائبون عنها لا يَرَوْنَهَا، إنما آمنوا بها بمجردِ الإخبارِ منه.

والوجه الثاني: أن الباءَ سَبَبِيَّةٌ، أي: بسببِ تصديقِ الغيبِ، وبسببِ
الإيمانِ به.

قوله: «إنه كان» يجوز في هذا الضميرِ وجهان، أحدهما: أنه ضميرُ
الباري تعالى يعودُ على الرحمن، أي: إِنَّ الرَّحْمَنَ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا. والثاني:
أنه ضميرُ الأمرِ والشأنِ؛ لأنه مَقَامُ تعظيمٍ وتفخيمٍ، وعلى الأولِ يجوزُ أَنْ
يكونَ في «كان» ضميرٌ هو اسمُها يعودُ على اللَّهِ تعالى، و«وعده» بدلٌ من
ذلك الضميرِ بدلُ اشتغالِ، و«مَأْتِيًّا» خبرُها. ويجوزُ أَنْ لا يكونَ فِيهَا ضميرٌ،

(١) انظر: الارتشاف ٢/٦١٩ - ٦٢٠.

- مريم -

بل هي رافعة لـ «وَعْدُهُ» و «مَأْتِيًا» الخبر أيضاً، وهو نظير: «إِنَّ زَيْدًا كَانَ أَبُوهُ مِنْطَلِقًا».

وَمَأْتِيًا فِيهِ وَجْهَان، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَفْعُولٌ عَلَى بَابِهِ، وَالْمَرَادُ بِالْوَعْدِ الْجَنَّةُ، أُطْلِقَ عَلَيْهَا الْمَصْدَرُ أَي مَوْعُودِهِ نَحْو: دِرْهَمٌ ضَرَبَ الْأَمِيرِ. وَقِيلَ: الْوَعْدُ مَصْدَرٌ عَلَى بَابِهِ وَمَأْتِيًا مَفْعُولٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ وَلَمْ يَرْتَضِهِ الزَّمخَشَرِيُّ^(١) فَإِنَّهُ قَالَ: «قِيلَ فِي «مَأْتِيًا» مَفْعُولٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ. وَالْوَجْهُ: أَنَّ الْوَعْدَ هُوَ الْجَنَّةُ، وَهِيَ يَأْتُونَهَا، أَوْ هِيَ مِنْ قَوْلِكَ: أَتَى إِلَيْهِ إِحْسَانًا، أَي: كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا مُنْجَزًا».

آ. (٦٢) قوله: ﴿إِلَّا سَلَامًا﴾: أبدى الزمخشري^(٢) فيه ثلاثة أوجه أحدها: أن يكون معناه: إن كان تسليم بعضهم على بعض - أو تسليم الملائكة عليهم - لغواً، فلا يسمعون لغواً إلا ذلك فهو من وادي قوله^(٣):

٣٢٤٣- ولا عيبَ فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب

الثاني: أنهم لا يسمعون فيها إلا قولاً يسلمون فيه من العيب والنقيصة، على الاستثناء المنقطع. الثالث: أن معنى السلام هو الدعاء بالسلامة، ودار السلام هي دار السلامة، وأهلها عن الدعاء بالسلامة أغنياء، فكان ظاهره من باب اللغو وفضول الحديث، لولا ما فيه من فائدة الإكرام.

قلت: ظاهر هذا أن الاستثناء على الأول والآخر متصل؛ فإنه صرح بالمنقطع في الثاني. أمّا اتصال الثالث فواضح، لأنه أطلق اللغو على السلام.

(١) الكشاف ٥١٥/٢.

(٢) الكشاف ٥١٥/٢.

(٣) تقدم برقم ١٥٦١.

بالاعتبار الذي ذكره، وأمّا الاتصالُ في الأولِ فَعَسِرٌ؛ إذ لا يُعَدُّ ذلك عيباً^(١)، فليس من جنس الأول، وسيأتي تحقيقُ هذا إن شاء الله تعالى عند قوله تعالى «لا يَدْوِقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى»^(٢).

آ. (٦٣) قوله: ﴿نُورِثُ﴾: قرأ^(٣) الأعمش «نُورِثها» بإبرازِ عائِدِ الموصول. وقرأ الحسن والأعرج وقتادة «نُورِثُ» بفتح الواو وتشديد الراءِ مِنْ «وَرِثٌ» مضعفاً.

آ. (٦٤) قوله: ﴿وَمَا نَنْزَلُ﴾: قال ابن عطية^(٤): «الواو عاطفةٌ جملةٌ كلامٍ على أخرى، واصلةٌ بين القولين وإن لم يكن / معناهما واحداً». [٦٠٧] وقد أغربَ النقاشُ في حكايته لقول: وهو أن قوله «وما نَنْزَلُ»، متصلٌ بقوله «قال إنما أنا رسولُ ربِّك لأهبَّ لك^(٥)». وقال أبو البقاء^(٦): «وما نَنْزَلُ، أي: ونقول الملائكةُ» فَجَعَلَهُ معمولاً لقولٍ مضمّر. وقيل: هو من كلامِ أهل الجنة وهو أقربُ ممَّا قبله.

وَنَنْزَلُ مطاوعٌ نَزَلَ بالتشديدِ ويقْتَضِي العملَ في مُهَلَّةٍ وقد لا يقتضيها. قال الزمخشري^(٧): «النَنْزَلُ على معنيين: معنى النزولِ على مَهَلٍ، ومعنى

(١) الأصل: «عيب» وهو سهو.

(٢) الآية ٥٦ من الدخان.

(٣) انظر في قراءتها: الإتخاف ٢/٢٣٧، البحر ٦/٢٠٢، النشر ٢/٣١٨.

(٤) انظر: البحر ٦/٢٠٣.

(٥) الآية ١٩.

(٦) الإملاء ٢/١١٥.

(٧) الكشاف ٢/٥١٦.

النزولِ على الإطلاق كقوله^(١):

٣٢٤٤- فَلَسْتُ لِإِنْسِيٍّ وَلَكِنْ لِمَلَأِكٍ تَنْزَلُ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ

لأنه مطاوع نَزَّلَ، ونَزَّلَ يكون بمعنى أَنْزَلَ، ويكون بمعنى التدرّيج، واللائقُ بهذا الموضع هو النزولُ على مَهْلٍ، والمراد: أَنْ نَزَلْنَا فِي الْأَحْيَانِ وَقْتاً غِيبٌ وَقْتٍ^(٢) قلت: وقد تقدم أنه يُفَرَّقُ بين نَزَّلَ وأنزَلَ في أول هذا الموضع^(٣).

وقرأ العامة «تَنْزَلُ» بنون الجمع. وقرأ^(٤) الأعرج «يَنْزَلُ» بياء الغيبة. وفي الفاعل حينئذ قولان، أحدهما: أنه ضميرُ جبريل. قال ابن عطية^(٥): «وَيُرْدُهُ قَوْلُهُ «لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا» لِأَنَّهُ يَطَّرِدُ مَعَهُ، وَإِنَّمَا يَتَّجِهُ أَنْ يَكُونَ خَبِراً عَنْ جَبْرِيلَ أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَنْزَلُ إِلَّا بِأَمْرِ اللَّهِ فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي يُقَدَّرُهَا». وقد يُجاب عما قال ابن عطية: بأنَّه على إضمار القول، أي: قائلاً: «له ما بين أيدينا».

الثاني: أنه يعود على الوحي، وكذا قال الزمخشري^(٦) على الحكاية عن جبريل، والضميرُ للوحي، ولا بد من إضمار هذا القول الذي ذكرته أيضاً.

قوله: «له ما بين أيدينا» استدللَّ بعضُ النحاة على أنَّ الأزمنةَ ثلاثة:

(١) تقدم برقم ٢٢٧.

(٢) قال الزمخشري: «ليس إلا بأمر الله وعلى ما يراه صواباً وحكمة».

(٣) انظر: الدر المصون ١/١٩٨.

(٤) البحر ٦/٢٠٤، الشواذ ٨٥.

(٥) انظر: البحر ٦/٢٠٤.

(٦) الكشاف ٢/٥١٦.

ماضٍ وحاضرٌ ومستقبلٌ بهذه الآية، وهو كقول زهير^(١):

٣٢٤٥- وأعلمُ عِلْمَ اليومِ والأَمْسِ قَبْلَهُ
ولكنني عن عِلْمِ ما في عَدِ عَمِ

آ. (٦٥) قوله: ﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ﴾: فيه ثلاثة أقوالٍ، أحدها: كونه بدلاً مِنْ «رَبُّكَ». الثاني: كونه خبرَ مبتدأ، أي: هوربُّ. الثالث: كونه مبتدأً، والخبرُ الجملةُ الأمريةُ بعده وهذا ماشٍ على رأي الأَخْفَشِ^(٢): أنه يُجَوِّزُ زيادةَ الفاءِ في خبرِ المبتدأِ مطلقاً.

قوله: «لعبادته» متعلقٌ بـ «اصْطَبِرْ» وكان مِنْ حَقِّهِ تعديته بـ «على» لأنها صلته كقوله: «واصْطَبِرْ عليها»^(٣) ولكنه ضُمِّنَ معنى الثبات، لأنَّ العبادة ذاتُ تكاليفٍ قَلَّ مَنْ يَثْبُتُ لها فكأنه قيل: واثبت لها مُصْطَبِراً.

قوله: «هل تَعَلَّمُ» أدغم^(٤) الأَخوان وهشام وجماعة لام «هل» في التاء، وأنشدوا على ذلك بيت مزاحم العقيلي^(٥):

٣٢٤٦- فدَعَ ذا ولكن هَتَّعِينِ مُتَيْمًا
على ضوءِ بَرِّقِ آخِرِ اللَّيْلِ ناصِبِ

آ. (٦٦) قوله: ﴿أِذَا مَا مِتُّ﴾: «إذا» منصوبةٌ بفعلٍ مقدرٍ مدلولٍ

(١) تقدم برقم ١٦٩٦.

(٢) انظر أمثلة على إعراب الأَخْفَشِ في معاني القرآن: ٣٤، ١٢٤ - ١٢٥ - ٢٢٢.

(٣) الآية ١٣٢ من طه.

(٤) انظر: السبعة ٤١٠، الإتحاف ٢/٢٣٨، البحر ٦/٢٠٤. وهي رواية علي بن نصر عن أبي عمرو كما في السبعة.

(٥) البيت من شواهد سيبويه ٤١٧/٢، وابن يعيش ١٠/١٤١. والناصب: المتعب. والمتيم: الذي تيمه الحب. وجعل الشاعر البرق متعباً له لما يعانيه من التعزف على مكان مطره.

عليه بقوله تعالى «لَسَوْفَ أُنْجِجُ» تقديره: إذا مِتُّ أُبْعَثُ أو أُحْيَا. ولا يجوز أن يكونَ العاملُ فيه «أُنْجِجُ» لأنَّ ما بعد لامِ الابتداء لا يعمل فيما قبلها. قال أبو البقاء^(١): «لأنَّ ما بعد اللامِ وسوف لا يَعْمَلُ فيما قبلها كإنَّ» قلت: قد جَعَلَ المانعَ مجموعَ الحرفين: أمَّا اللامُ فمُسَلَّمٌ، وأمَّا حرفُ التنفيسِ فلا مَدْخَلَ له في المنع؛ لأنَّ حرفَ التنفيسِ يَعْمَلُ ما بعده فيما قبله. تقول: زِيداً سأضرب، وسوف أضرب، ولكنَّ فيه خلافٌ ضعيفٌ، والصحيحُ الجوازُ، وأنشدوا عليه^(٢):

٣٢٤٧- فلَمَّا رَأَتْهُ أُمَّنَا هَانَ وَجَدُّهَا وقالت: أبونا هكذا سوف يَفْعَلُ

ف «هكذا» منصوب بـ «يَفْعَلُ» بعد حرف التنفيس.

وقال ابن عطية^(٣): واللامُ في قوله: «لَسَوْفَ» مجلوبةٌ على الحكاية لكلامٍ تقدَّم بهذا المعنى، كأنَّ قائلاً قال للكافر: إذا مِتَّ يا فلان لسوف تُخْرَجُ حَيًّا، فقررَّ الكلامَ على الكلامِ على جهة الاستبعادِ، وكرر اللامَ حكايةً للقول الأول.

قال الشيخ^(٤): «ولا يُحتاج إلى هذا التقدير، ولا أن هذا حكايةٌ لقولٍ تقدَّم، بل هو من كلامِ الكافرِ، وهو استفهامٌ فيه معنى الجحدِ والاستبعادِ».

وقال الزمخشري^(٥): «لامُ الابتداءِ الداخلةُ على المضارع تعطي معنى

(١) الإملاء ١١٥/٢.

(٢) البيت للنمرين تولب وهو في جمهرة أشعار العرب للقرشي ٥٤٧/٢، برواية «كان يفعل»، والمصون ١٥٠، والحيوان ٥٠٣/٦.

(٣) انظر: البحر ٢٠٧/٦.

(٤) البحر ٢٠٧/٦.

(٥) الكشف ٥١٧/٢.

- مريم -

الحال فكيف جامعَت حرف الاستقبال؟ قلت: لم تجامعها إلا مُخَلَّصَةً للتوكيد كما أَخَلَّصَت الهمزة في «يا الله» للتعويض، واضمحَل عنها معنى التعريف». قال الشيخ^(١): «وما ذَكَرَ مِنْ أَنَّ اللامَ تعطي الحالَ مخالِفٌ فيه، فعلى مذهبٍ مَنْ لا يرى ذلك يُسقط السؤال. وأمَّا قوله: «كما أَخَلَّصَت الهمزة» فليس ذلك إلا على مذهبٍ مَنْ يزعم أن أصله إلاه، وأمَّا مَنْ يزعم أن أصله: لاه^(٢)، فلا تكون الهمزة فيه للتعويض؛ إذ لم يُحذف منه شيءٌ، ولو قلنا: إن أصله إلاه، وحُذِفَتْ فاءُ الكلمة، لم يتعيَّن أن الهمزة فيه في النداء للتعويض، إذ لو كانت عوضاً من المحذوف لثَبَّتْ دائماً في النداء وغيره، ولَمَّا جاز حذفها في النداء، قالوا: «يا الله» بحذفها، وقد نصُّوا على أن [قطعاً]^(٣) همزة الوصل في النداء شاذة.

وقرأ الجمهور «إذا» بالاستفهام وهو استبعادٌ كما تقدَّم. وقرأ^(٤) ابن ذكوان بخلافٍ عنه وجماعةٌ «إذا» بهمزةٍ واحدةٍ على الخير، أو للاستفهام وحذف أداته للعلم بها، ولدلالة القراءة الأخرى عليها.

وقرأ طلحة بن مصرف «لَسَأُخْرِجُ» بالسین دون سوف، هذا نقلُ الزمخشري^(٥) عنه، وغيره^(٦) نقل عنه «سَأُخْرِجُ» دون لام ابتداء، وعلى هذه

(١) البحر ٢٠٧/٦.

(٢) انظر مذاهب العلماء في لفظ الجلالة: معجم مفردات الإبدال والإعلال ص ٢٥.

(٣) زيادة من البحر.

(٤) النشر ١/٣٧٢، التيسير ١٤٩، البحر ٢٠٦/٦، الإتحاف ٢/٢٣٨، وقال: «من طريق الصوري، وابن الأخرم عن الأخفش عنه».

(٥) الكشف ٢/٥١٧.

(٦) البحر ٢٠٦/٦.

- مريم -

القراءة يكونُ العاملُ في الظرفِ نفسَ «أُخْرِجَ»، ولا يمنع حرفُ التنفيسِ على الصحيح.

وقرأ العامةُ «أُخْرِجُ» مبنياً للمفعول. والحسن^(١) وأبو حيوة «أُخْرِجُ» مبنياً للفاعل. و«حَيّاً» حالٌ مؤكدةٌ لأنَّ مِنْ لازمِ خروجه أن يكونَ «حَيّاً» وهو كقولهِ: «أُبَعَثُ حَيّاً»^(٢).

وقرأ^(٣) نافع وابن عامر وعاصم وجماعة «يَذْكُرُ» مخففاً مضارعَ «ذَكَرَ»، والباقون بالتشديد مضارعَ تَذَكَّرَ، والأصل «يتذكَّرُ» فأدغمتُ التاءُ في الذال. وقد قرأ بهذا الأصل وهو يتذكَّرُ: أُبيُّ.

آ. (٦٧) والهمزةُ في قوله «أَوَّلَا يَذْكُرُ» مؤخَّرةٌ عن حرفِ العطفِ تقديراً كما هو قول الجمهور. وقد رَجَعَ الزمخشري^(٤) إلى رأي الجمهور هنا فقال: «السَّوَأُ عَطَفْتُ «لَا يَذْكُرُ» على «يقول» / ووسَّطتُ همزةَ الإنكارِ بين [٦٠٧ب] المعطوف^(٥) وحرفِ العطفِ» ومذهبه أن يُقدَّرَ بين حرفِ العطفِ وهمزة الاستفهامِ جملةٌ يُعطفُ عليها ما بعدها، وقد فعل هذا - أعني الرجوعُ إلى قولِ الجمهور - في سورة الأعرافِ كما نُبِّهت عليه في موضعه.

قوله: «مِنْ قَبْلُ»، أي: مِنْ قَبْلِ بَعْثِهِ. وقَدَّره الزمخشري^(٦) «مِنْ قَبْلِ

(١) القرطبي ١٣١/١١، البحر ٢٠٧/٦، معاني القرآن للقراء ١٧١/٢.

(٢) الآية ٣٣ من مريم.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤١٠، التيسير ١٤٩، البحر ٢٠٧/٦، النشر ٣١٨/٢،

الحجة ٤٤٥، القرطبي ١٣١/١١.

(٤) الكشاف ٥١٨/٢.

(٥) الكشاف «المعطوف عليه».

(٦) الكشاف ٥١٨/٢.

الحالة التي هو فيها وهي حالة بقائه».

آ. (٦٨) قوله: ﴿جِيئًا﴾: حال مقدره من مفعول «لنحضرَنهم» و«جِيئًا» جمع جاثٍ^(١) جمع على فُعُول نحو: قاعد وقعود وجالس وجُلوس. وفي لامية لغتان^(٢)، إحداهما الواو، والأخرى الياء يُقال: جثا يَجْثُو جُثُوًا، وَجَيْي يَجِيي جِيئًا، فعلى التقدير الأول يكون أصله «جُثُوًا» بواوين: الأولى زائدة علامة للجمع، والثانية لام الكلمة، ثم أُعْلِتْ إِعْلَالٌ عَصِيٌّ وَدُلِّيٌّ، وتقدّم تحقيقه في «عَيْيًا»^(٣). وعلى الثاني يكون الأصل جُثُوًا، فَأُعْلِلْ إِعْلَالٌ هَيْنٌ وَمِيَّتٌ. وعن ابن عباس: أنه بمعنى جماعاتٍ جماعاتٍ جمع جُثُوَةٌ، وهو: المجموع من التراب والحجارة. وفي صحته عنه نظرٌ من حيث إن فُعْلَةً لا يُجمع على فُعُول. ويجوز في «جِيئًا» أن يكون مصدرًا على فُعُول، وأصله كما تقدّم في حال كونه جمعاً: إمَّا جُثُوٌ، وإمَّا جُثُوِيٌّ.

وقد تقدّم: أن الأخوين يكسران فاءه، والباقون يضمونها^(٤).

والجُثُوُ: القُعُودُ على الرُكْبِ.

آ. (٦٩) قوله: ﴿أَيْهِمْ أَشَدُّ﴾: في هذه الآية أقوال كثيرة، أظهرها

(١) وهو مذهب الراغب في المفردات ٨٨، كما أجاز المصدرية، ولم يذكر الزجاج في معانيه ٣٣٨/٣ غير الجمعية.

(٢) انظر: اللسان (جثا).

(٣) الآية ٨ من مريم، أي: قلبت الواو المتطرفة ياء لأنه جمع على فُعُول فأصبح جُثُوِيٌّ فاجتمعت الواو والياء في كلمة وسبقت الأولى بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ثم كُسِرَ ما قبل الياء للمناسبة. وانظر: معجم المفردات ٧٨.

(٤) السبعة ٤٠٧، النشر ٣١٧/٢، البحر ٢٠٨/٦، الحجة ٤٣٩.

- مريم -

عند الجمهور من المعربين، وهو مذهب سيويه^(١): أن «أَيْهِمْ» موصولةٌ بمعنى الذي، وأن حركتها حركةٌ بناءٌ بُيِّنَتْ عند سيويه، لخروجها عن النظائر، و«أَشَدُّ» خبرٌ مبتدأٌ مضميرٌ، والجملةُ صلةٌ لـ «أَيْهِمْ»، و«أَيْهِمْ» وصلتها في محل نصب مفعولاً بها بقوله «لَنَنْزِعَنَّ».

ولـ «أَيِّ» أحوالٌ أربعةٌ، أحدها: تُبْنَى فيها وهي - كما في الآية - أن تضافَ ويُحذفَ صدرُ صلتِها، ومثله قولُ الشاعر^(٢):

٣٢٤٨ - إذا ما أتيت بني مالكٍ فسلم على أيهم أفضل

بضم «أَيْهِمْ» وتفاصيلها مقررةٌ في موضوعات النحو^(٣).

وزعم الخليل^(٤) رحمه الله أن «أَيْهِمْ» هنا مبتدأٌ، و«أَشَدُّ» خبره، وهي استفهاميةٌ والجملةُ محكيةٌ بقول^(٥) مقدرٍ والتقدير: لننزعن من كل شيعةٍ المقولِ فيهم: أيهم أشدُّ. وقوى الخليلُ تخريجه بقول الشاعر^(٦):

٣٢٤٩ - ولقد أبيت من الفتاة بمنزلٍ فأبيت لا حرج ولا محروم

قال: تقديره: فأبيت يُقال في: لا حرج ولا محروم.

وزهد يونس^(٧) إلى أنها استفهاميةٌ مبتدأةٌ، ما بعدها خبرها كقول

(١) الكتاب ١/٣٩٦ - ٣٩٧.

(٢) تقدم برقم ٣١٢٣.

(٣) انظر: الارتشاف ١/٥٣٠، شرح الكافية الشافية ١/٢٨٥.

(٤) الكتاب ١/٣٩٧.

(٥) الأصل: «بالقول» والتصحيح من (ش).

(٦) البيت للأخطل وهو في ديوانه - صالحاني - ٨٤ وابن يعيش ٣/١٤٦، والإنصاف

٧١٠، والخزانة ٢/٥٥٣.

(٧) انظر: الكتاب ١/٣٩٧.

- مريم -

الخليل ، إلا أنه زعم أنها مُعلِّقة لـ «نَنْزِعَنَّ»^(١) فهي في محلِّ نصب ، لأنه يُجَوِّزُ التعلِّيقَ في سائر الأفعال ، ولا يَخْصُه بأفعالِ القلوب ، كما يَخْصُه بها الجمهور .

وقال الزمخشري^(٢) : «ويجوز أن يكون النَّزْعُ واقعاً على «من كلِّ شيعة» كقوله : «ووهبنا لهم من رحمتنا»^(٣) ، أي : لَنَنْزِعَنَّ بعضَ كلِّ شيعةٍ فكانَ قائلاً قال : مَنْ هم ؟ فقيل : أيُّهم أشدُّ عتياً» فجعل «أيُّهم» موصولةً أيضاً ، ولكن هي في قوله خيرٌ مبتدأً محذوفٍ ، أي : هم الذين هم أشدُّ .

قال الشيخ^(٤) : «وهذا تكلفٌ ما لا حاجةً إليه ، وأدعاءٌ إضمارٍ غيرِ مُحتاجٍ إليه ، وجعلٌ ما ظاهره أنه جملةٌ واحدةٌ جملتين» .

وحكى أبو البقاء^(٥) عن الأخفش والكسائي أن مفعولَ لَنَنْزِعَنَّ^(٦) «كلِّ شيعة» و «مِن» مزيدةٌ ، قال : «وهما يجيزان زيادةَ «مِن»^(٧) ، و «أيُّ» استفهامٌ ، أي : لَنَنْزِعَنَّ كلِّ شيعة . وهذا يخالفُ في المعنى تخريجَ الجمهورِ ؛ فإنَّ تخريجهم يُؤدِّي إلى التبعضِ ، وهذا يؤدي إلى العمومِ ، إلا أن تجعلَ «مِن» لابتداءِ الغايةِ لا للتبعضِ فيتفق التخريجان .

(١) وقال : إنه بمنزلة قولك : أشهد إنك لرسول الله .

(٢) الكشاف ٢/٥٢٠ .

(٣) الآية ٥٠ من مريم .

(٤) البحر ٦/٢٠٨ .

(٥) الإملاء ٢/١١٦ .

(٦) الأصل : «لننزعن من» بإقحام «من» سهواً .

(٧) انظر أمثلة على زيادة «من» من غير شروطها عند الأخفش في معاني القرآن ٩٨ ،

٢٠٩ ، ٢٥٤ ، ٢٧٤ .

وذهب الكسائي إلى أن معنى «لننزعن» لننادين، فعومل معاملة، فلم يعمل في «أي». قال المهدي: «ونادى يُعلّق إذا كان بعده جملة نصب، فيعمل في المعنى، ولا يعمل في اللفظ».

وقال المبرد: «أيهم» متعلّق بـ «شيعة» فلذلك ارتفع، والمعنى: من الذين تشايعوا أيهم أشد، كأنهم يتبارون إلى هذا». ويلزمه على هذا أن يُقدّر مفعولاً لـ «ننزعن» محذوفاً. وقدّر بعضهم في قول المبرد: من الذين تعاونوا فنظروا أيهم. قال النحاس^(١): «وهذا قول حسن، وقد حكى الكسائي تشايعوا بمعنى تعاونوا». قلت: وفي هذه العبارة المنسوبة للمبرد قلق، ولا بين الناقل عنه وجه الرفع على ماذا يكون، وبينه أبو البقاء^(٢)، لكن جعل «أيهم» فاعلاً لما تضمّنته «شيعة» من معنى الفعل، قال: «التقدير: لننزعن من كل فريق يُشيع أيهم، وهي على هذا بمعنى الذي».

ونقل عن الكوفيين^(٣) أن «أيهم» في الآية بمعنى الشرط. والتقدير: إن اشتدّ عتوهم، أو لم يشتدّ، كما تقول: ضربت القوم أيهم غضب، المعنى: إن غضبوا أو لم يغضبوا.

وقرأ^(٤) طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم^(٥) الهراء أستاذ الفراء وزائدة^(٦)

(١) إعراب القرآن له ٣٢٤/٢.

(٢) الإملاء ١١٦/٢.

(٣) وهي حكاية أبي بكر بن شقير عنهم. انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٢٤/٢.

(٤) البحر ٢٠٩/٦، القرطبي ١١/١٣٣.

(٥) معاذ بن مسلم، من قدماء النحاة، يقال إنه أول من وضع التصريف، أخذ عنه

الكسائي، وأخذ عن جعفر الصادق. توفي سنة ١٩٠. انظر: بغية الوعاة ٢٩٠/٢.

(٦) زائدة بن قدامة أبو الصلت الثقيفي. عرض على الأعمش، وعرض عليه الكسائي،

ثقة. توفي بالروم غازياً سنة ١٦١. انظر: طبقات الفراء ٢٨٨/١.

عن الأعمش «أيهم» نصباً. قلت: فعلى هذه القراءة والتي قبلها: ينبغي أن يكون مذهبُ سيويه جواز إعرابها وبنائها، وهو المشهور عند النقلة^(١) عنه، وقد نُقل عنه أنه يحتم بناءها. قال النحاس^(٢): «ما علمتُ أحداً من النحويين إلا وقد خطأ سيويه» قال: «وسمعتُ أبا إسحاق الزجاج^(٣) يقول: «ما تبين لي أن سيويه غلط في كتابه إلا في موضعين، هذا أحدهما» قال: وقد أعرب سيويه «أيأ» وهي مفردة لأنها مضافة^(٤)، فكيف بينها مضافة؟

وقال الجرمي: «خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحداً يقول: «لأضربن أيهم قائم» بالضم بل ينصب».

و «على الرحمن» متعلق بـ «أشد»، و «عيتا» منصوبٌ على / التمييز، وهو محوّل عن المبتدأ، إذ التقدير: أيهم هو عتوه أشد، ولا بد من محذوف يتم به الكلام، التقدير: فنلقيه في العذاب، أو فنبدأ بعذابه. قال الزمخشري^(٥): «فإن قلت: بـم تتعلّق على والباء^(٦)؟ فإنّ تعلّقهما بالمصدرين لا سبيل إليه». قلت: هما للبيان لا للصلة، أو يتعلّقان بـ «أفعل»، أي: عتوهم أشد على الرحمن، وصلّيهم أولى بالنار كقولهم^(٧): «هو أشد على خصمه، وهو أولى بكذا».

[٦٠٨]

(١) انظر: البحر ١/٣٩٧.

(٢) إعراب القرآن له ٢/٣٢٣.

(٣) مذهبه في معاني القرآن ٣/٣٣٩ هو مذهب الخليل السابق.

(٤) النحاس: «تضاف».

(٥) الكشاف ٣/٥٢٠.

(٦) «على» في قوله تعالى «أشد على الرحمن»، والباء في قوله «أولى بها» في الآية التالية.

(٧) الأصل: «كقوله» والتصحيح من «الكشاف».

قلت: يعني بـ «علي» قوله «على الرحمن»، وبالباء قوله «بالذين هم». وقوله «بالمصدر» يعني بهما «عَيْتِيَّ» و«صَيْلِيَّ» وأما كونه لا سبيل إليه فالأن المصدر في نية الموصول، ولا يتقدّم معمول الموصول عليه.

وَجَوَّزَ بعضهم أَنْ يَكُونَ «عَيْتِيَّ»^(١) و«صَيْلِيَّ»^(٢) في هذه الآية مصدرين كما تَقَدَّمَ، وَجَوَّزَ أَنْ يَكُونَ جَمَعَ عَاتٍ وَصَالٍ فَانْتَصَابُهُمَا عَلَى هَذَا عَلَى الْحَالِ. وَعَلَى هَذَا يَجُوزُ أَنْ تَتَعَلَّقَ عَلَى وَالْبَاءِ بِهِمَا لِرُزَالِ الْمَحْذُورِ الْمَذْكُورِ.

آ. (٧١) قوله: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا﴾: في هذه الواو وجهان، أحدهما: أنها عاطفة هذه الجملة على ما قبلها. وقال ابن عطية: «وإن منكم إلا واردها» قَسَمَ والواو تَقْتَضِيهِ، وَيُفَسِّرُهُ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٣): «مَنْ مَاتَ لَهُ ثَلَاثٌ مِنَ الْوَالِدِ لَمْ تَمَسَّهُ النَّارُ إِلَّا تَحِلَّةَ الْقَسَمِ». قال الشيخ^(٤): «وذهل عن قول النحويين إنه لا يُسْتَعْنَى عن القسم بالجواب لدلالة المعنى، إلا إذا كان الجواب باللام أو بـ «إن»، والجواب هنا على زَعْمِهِ بـ «إن» النافية فلا يجوز حَذْفُ الْقَسَمِ عَلَى مَا نَصُّوا. وقوله: «والواو تَقْتَضِيهِ» يدل على أنها عنده وأو القسم، ولا يذهب نحوي إلى أن مثل هذه الواو وأو قسم لأنه يلزم من ذلك حَذْفُ الْمَجْرُورِ وَإِبْقَاءُ الْجَارِ، ولا يجوز ذلك إلا إن وَقَعَ فِي شَعْرِ أَوْ نَادِرِ كَلَامٍ بِشَرَطِ أَنْ تَقُومَ صِفَةُ الْمَحْذُوفِ مَقَامَهُ، كما أولوا في قولهم:

(١) نقل الراغب مصدرته. انظر: المفردات ٣٢٢.

(٢) نقل الراغب مصدرته. انظر: المفردات ٢٨٥.

(٣) رواه البخاري: ٦ باب فضل من مات له ولد فاحتسب، ٢٣ كتاب الجنائز (الفتح ١١٨/٣)، وابن ماجه: ٦ كتاب الجنائز، ٥٧ باب ما جاء في ثواب من أصيب بولده ٥١٢/٢، المسند ٢/٢٣٩ - ٢٤٠.

(٤) البحر ٦/٢٠٩.

- مريم -

«نعم السير على بش العير»^(١)، أي: على غير بش العير، وقول الشاعر^(٢):

٣٢٥٠- واللّه ما لي بنام صاحبه

أي: برجل نام صاحبه، وهذه الآية ليست من هذا الضرب؛ إذ لم يُحذف المُقسّمُ به وقامت صفة مقامه».

و«إن» حرف نفي، و«منكم» صفة لمحدوفٍ تقديره^(٣): وإن أحد منكم. ويجوز أن يكون التقدير: وإن منكم إلا من هو واردها. وقد تقدّم لذلك نظائر.

والخطاب في قوله «منكم» يَحتمل الالتفات وعدمه. قال الزمخشري^(٤): «التفات إلى الإنسان، ويعضده قراءة^(٥) ابن عباس وعكرمة «وإن منهم» أو خطاب للناس من غير التفات إلى المذكور».

(١) انظر: الإنصاف ١/١١٢، وحكاه عن بعض الفصحاء.

(٢) نسه الأستاذ عبد السلام هارون في «معجم الشواهد» ٤٤٤ إلى القناني مع أن البغدادي في الخزانة ٤/١٠٧ يقول: «والبيت مع كثرة دورانه في كتب النحو غير معلوم قائله»، وبعده:

ولا مُخالِطُ اللَّيَّانِ جَانِبُهُ

وهو في أمالي الشجري ٢/١٤٨، والإنصاف ١١٢، وابن يعيش ٣/٦٢، والعيني ٤/٣، والهمع ١/٦، والدرر ١/٣، واللسان (نوم). واللَّيَّانُ مصدر لان بمعنى اللين، هي بالكسر الملاينة وبالفتح مصدر.

(٣) الأصل: «تقدير» وهو سهو.

(٤) الكشف ٢/٥٢٠.

(٥) القرطبي ١١/١٣٨، البحر ٦/٢١٠.

- مريم -

والْحَتْمُ: القضاء والوجوب. حَتَمَ، أي: أوجب [وَحْتَمَهُ] (١) حتماً، ثم يُطلق الحتم على الأمر المحتوم كقوله تعالى: «هَذَا خَلْقُ اللَّهِ» (٢) و«هَذَا دِرْهَمٌ ضَرَبَ الْأَمِيرُ». و«عَلَى رَبِّكَ» متعلّق بـ «حَتَمَ» لأنه في معنى اسمِ المفعول، ولذلك وَصَفَهُ بـ «مَقْضِيًّا».

آ. (٧٢): وقرأ العائمةُ «ثم نُنَجِّي» بضمِّ «ثم» على أنها العاطفةُ. وقرأ (٢) عليُّ بن أبي طالب وابن مسعود وابن عباس وأبيُّ والجحدريُّ ويعقوبُ «ثم» بفتحها على أنها الظرفيةُ، ويكون منصوباً بما بعده، أي: هناك نُنَجِّي الذين اتَّقوا.

وقرأ الجمهورُ «نُنَجِّي» بضم النونِ الأولى وفتحِ الثانية وتشديدِ الجيم، مِنْ «نَجَّى» مضعفاً. وقرأ (٣) الكسائي والأعمش وابن محيصن «نُنَجِّي» مِنْ أَنْجَى. والفعلُ على هاتين القراءتين مضارعٌ.

وقرأتُ فرقةُ «نَجَّى» بنونٍ واحدةٍ مضمومةٍ وجيمٍ مشددةٍ. وهو على هذه القراءةٍ ماضٍ مبني للمفعول، وكان مِنْ حق قارئها أن يفتحَ الياءَ، ولكنه سَكَنَهُ تخفيفاً. وتحتل هذه القراءةُ توجيهاً آخرَ سيأتي في قراءة متواترةٍ آخر سورة الأنبياء (٤). وقرأ عليُّ بن أبي طالب أيضاً «نُنَحِّي» بحاءٍ مهملة، من التَّنْحِيَةِ.

(١) زيادة من (ش).

(٢) البحر ٢١٠/٦، والكشاف ٥٢٠/٢، والشواذ ٨٦.

(٣) انظر في قراءتها: السبعة ٤١١، البحر ٢١٠/٦، التيسير ١٤٩، القرطبي

١٤١/١١، النشر ٢٥٩/٢، الحجة ٤٤٦، القرطبي ١٤١/١١، الشواذ ٨٦.

(٤) الآية ٨٨ من الأنبياء.

- مريم -

ومفعول «اتَّقُوا» إمَّا^(١) محذوف مرادٌ للعلم به، أي: اتَّقُوا الشَّرْكَ
والظلم.

قوله: «جِيئًا» إمَّا مفعولٌ ثانٍ إن كان «نَذَرُ» يتعدى لاثنين بمعنى نترك
ونُصِّرُ، وإمَّا حالٌ إن جَعَلْتَ «نَذَرُ» بمعنى نُحَلِّيهِمْ. و«جِيئًا» على ما تقدَّم^(٢).

و «فيها» يجوزُ أن يتعلَّقَ بـ «نَذَرُ»، وأن يتعلَّقَ بـ «جِيئًا» إن كان حالاً،
ولا يجوزُ ذلك فيه إن كان مصدرًا. ويجوزُ أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ
من «جِيئًا» لأنه في الأصلِ صفةٌ لنكرةٍ قُدِّمَ عليها فُنصِبَ حالاً.

آ. (٧٣) قوله: ﴿مَقَامًا﴾: قرأ^(٣) ابن كثير «مَقَامًا» بالضم، ورُوِيَتْ
عن أبي عمرو^(٤)، وهي قراءةُ ابن محيصن. والباقون بالفتح. وفي كلتا
القراءتين يحتملُ أن يكونَ اسمَ مكانٍ أو اسمَ مصدر، إمَّا من «قام» ثلاثياً، أو من
«أقام»، أي: خير مكانٍ قيامٍ أو إقامةً.

والنَدِيُّ: فَعِيلٌ، أصلُه نَدِيوٌ لأنَّ لأمه واو، يقال: نَدَوْتُهُمْ أَنَدُوهُمْ، أي:
أَتَيْتُ نَادِيَهُمْ، والنادي مثله. ومنه «فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ»^(٥)، أي: أهل ناديه. والنَدِيُّ
والنادي: مجلسُ القومِ ومُتَحَدِّثُهُمْ. وقيل: هو مشتقٌّ من النَدَى وهو الكَرَمُ؛

(١) كذا في الأصل بإقحام «إمَّا».

(٢) انظر إعرابه للآية ٦٨.

(٣) السبعة ٤١١، البحر ٢١٠/٦، التيسير ١٤٩، القرطبي ١١/١٤٢، الحجة ٤٤٦،
الإتحاف ٢/٢٣٩.

(٤) وهي رواية أبي حاتم عنه كما في البحر.

(٥) الآية ١٧ من العلق.

- مريم -

لأن الكرماء يجتمعون فيه، وانتدبت المكان والمُتدب كذلك. وقال حاتم^(١):
٣٢٥١- ودُعيتُ في أوكى الندي ولم ينظر إلي بأعين خزر
والمصدر: الندو. و«مقاماً» و«ندياً» منصوبان على التمييز من
أفعل^(٢).

وقرأ^(٣) أبو حيوة والأعرج وابن محيصن «يُتلى» بالياء من تحت،
والباقون / بالياء من فوق واللام في «للذين» يحتمل أن تكون للتبليغ، وهو [٦٠٨ب]
الظاهر، وأن تكون للتعليل.

آ. (٧٤) قوله: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا﴾: «كم» مفعولٌ مقدمٌ واجبٌ
التقديم؛ لأن له صدر الكلام لأنها إمّا: استفهاميةٌ أو خبريةٌ، وهي محمولةٌ
على الاستفهامية، و«أهْلَكْنَا» مُسَلَّطٌ على «كم» أي: كثيراً من القرون
أهْلَكْنَا. و«من قرن» تمييزٌ لـ «كم» مبينٌ لها.

قوله: «هم أحسن» في هذه الجملة وجهان، أحدهما: - وإليه ذهب
الزمخشري^(٤) وأبو البقاء^(٥) - أنها في محل نصب، صفةٌ لـ «كم». قال
الزمخشري: «ألا ترى أنك لو أسقطت «هم» لم يكن لك بدٌّ من نصب
«أحسن» على الوصفية». وفي هذا نظرٌ لأنَّ النحويين نصُّوا: على أن «كم»

(١) ديوانه ٨٥، والبحر ٦/١٩٧، واللسان (خزر) والأعين الخزر: أن يكون الإنسان
كأنه ينظر بمؤخرها. والأصل: «قد دعيت» فينكسر البيت.

(٢) أفعل هو «خير» وحذفت همزته تخفيفاً.

(٣) الإتحاف ٢/٢٣٩، البحر ٦/٢١٠.

(٤) الكشاف ٢/٥٢١.

(٥) الإملاء ٢/١١٦.

- مريم -

استفهامية كانت أو خبرية لا تُوصَف ولا يُوصَفُ بها. الثاني: أنها في محل جرّ صفة لـ «قَرْن» ولا محذور في هذا، وإنما جُمِعَ في قوله: «هم» لأنَّ قَرْنًا وإن كان لفظه مفرداً فمعناه جمعٌ، فد «قَرْن» كلفظ «جميع» و «جميع» يجوز مراعاة لفظه تارة فيُفْرَدُ كقوله تعالى: «نحن جميع منتصر»^(١) ومراعاة معناه أخرى فيُجمع مآله كقوله تعالى: «لَمَّا جَمِيعٌ لَدُنِيَا مُخَضَّرُونَ»^(٢).

قوله: «ورثياً» الجمهورُ على «رثياً» بهمزة ساكنة بعدها ياءٌ صريحةٌ وضلاً ووقفاً، وهمزة^(٣) إذا وَقَفَ يُبَدِّلُ هذه الهمزة ياءً على أصله في تخفيف الهمز، ثم له بعد ذلك وجهان: الإظهارُ اعتباراً بالأصل، والإدغامُ اعتباراً باللفظ، وفي الإظهارِ صعوبةٌ لا تخفى، وفي الإدغامِ إبهامٌ أنها مادةٌ أخرى: وهو الرِّيُّ الذي بمعنى الامتلاء والنضارة، ولذلك ترك أبو عمرو أصله في تخفيفِ همزه.

وقرأ قالون عن نافع، وابن ذكوان عن ابن عامر «ورياً» بياءٍ مشددةٍ بعد الراء، فقيل: هي مهموزة الأصل، ثم أُبْدِلَتِ الهمزة ياءً وأدغمت. والرأي بالهمز، قيل: من روية العين، وفعل فيه بمعنى مفعول، أي: مرئي. وقيل من الرِّواء وحسن المنظر. وقيل: بل هو من الرِّيِّ ضد العطش وليس مهموز الأصل، والمعنى: أحسن منظرًا لأنَّ الرِّيِّ والامتلاء أحسن من ضدَّيهما.

وقرأ حميد وأبو بكر عن عاصم في رواية الأعشى «ورثياً» بياءٍ ساكنةٍ

(١) الآية ٤٤ من القمر.

(٢) الآية ٣٢ من يس «وإن كلُّ لَمَّا...».

(٣) انظر في أوجه قراءتها: السبعة ٤١١، الإتحاف ٢/٢٣٩، البحر ٦/٢١٠، التيسير

١٤٩، القرطبي ١١/١٤٣، النشر ٢/٣٩٣، المحتسب ٢/٢٤٣، الشواذ ٨٦.

بعدها همزة وهو مقلوبٌ مِنْ «رَيْثاً» في قراءةِ العامَّةِ، ووزنه فِلْعُ، وهو مِنْ راءه يَرَاهُ كقولِ الشاعر^(١):

٣٢٥٢- وكلُّ خليلٍ راعني فهو قائلٌ مِنْ آجلكَ : هذا هامةُ اليومِ أو غدي
وفي القلبِ من القلبِ ما فيه^(٢).

وَرَوَى اليزيديُّ قراءةَ «ورياء» بياءٍ بعدها ألف، بعدها همزة، وهي من المراءاة، أي: يُرِي بِبَعْضِهِمْ حُسْنَ بَعْضٍ، ثم حَقَّفَ الهمزةَ الأولى بقلبِها ياءً، وهو تخفيفٌ قياسيٌّ.

وقرأ ابنُ عباسٍ أيضاً في روايةٍ طلحة «وَرِيّاً» بياءً فقط مخففةً. ولها وجهان، أحدهما: أَنْ يَكُونَ أَصْلُهَا كقراءةِ قالون، ثم حَقَّفَ الكلمةَ بحذفِ إحدى الياءَيْنِ، وهي الثانيةُ لأنَّ^(٣) بها حَصَلَ الثَّقَلُ، ولأنَّها لامٌ الكلمةَ، والأوآخرُ أُحْرِي بالتغيير. والثاني: أَنْ يَكُونَ أَصْلُهَا كقراءةِ حميد «وَرِيثاً» بالقلبِ، ثم نَقَلَ حركةَ الهمزةِ إلى الياءِ قبلها، وحَدَفَ الهمزةَ على قاعدةِ تخفيفِ الهمزةِ بالنقل، فصار «وَرِيّاً» كما ترى. وتجاوَسَ بعضُ الناسِ^(٤) فجعل هذه القراءةَ لَحْنًا، وليس اللاحنُ غيرَه، لَحْفَاءٍ توجيهاً عليه.

وقرأ ابنُ عباسٍ أيضاً وابنُ جُبَيْرٍ وجماعةٌ «وَرِيّاً» بزايٍ وياءٍ مشددةً، والزِّيُّ: البِرَّةُ الحسنةُ والآلاتُ المجتمعةُ، لأنه مِنْ رَوَى كذا يَزُوِيه، أي: يَجْمَعُه، والمُتَزَيِّنُ يَجْمَعُ الأشياءَ التي تُزَيِّنُه وتُظهِرُ زِيَّه.

(١) البيت لكثير وهو في ديوانه ٤٣٥، والكتاب ١٣٠/٢، واللسان (رأي)، والبحر

٢١١/٦، ومعاني القرآن للزجاج ٣٤٣/٣، ووصلت همزة «أجل» للوزن.

(٢) أي في القلب المكاني من قلب الناظر ما فيه.

(٣) اسم «أن» ضمير الشأن.

(٤) نقل هذا صاحب البحر ٢١١/٦.

آ. (٧٥) قوله: ﴿مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ﴾: «مَنْ» يجوز أن تكون شرطية، وهو الظاهر، وأن تكون موصولة، ودخلت الفاء في الخبر لما تَضَمَّنَه الموصول مِنْ معنى الشرط. وقوله: «فَلْيَمْدُدْ» فيه وجهان، أحدهما: أنه طلب على بابهِ، ومعناه الدُّعاء. والثاني: لفظه لفظُ الأمر، ومعناه الخبر. قال الزمخشري^(١): أي: مَدَّ له الرحمن، بمعنى أمهله فأخرج على لفظ الأمر إيداناً بوجوب ذلك. أو فَمَدَّ له في معنى الدعاء بأن يُمهله الله ويُفَسِّ في مدة حياته».

قوله: «حتى إذا» في «حتى» هذه ما تقدَّم في نظائرها مِنْ كونها: حرف جرٍّ أو حرف ابتداء^(٢)، وإنما الشأن فيما هي غاية له على كلا القولين. فقال الزمخشري^(٣): «وفي هذه الآية وجهان: أن تكون متصلةً بالآية التي هي رابعتها، والآيتان اعتراضٌ بينهما، أي: قالوا: أيُّ الفريقين خيرٌ مقاماً وأحسنُ ندياً، حتى إذا رأوا ما يُوعَدون، أي: لا يبرحون يقولون هذا القول ويتولعون [به]^(٤) لا يتكافون عنه إلى أن يشاهدوا الموعود رأياً العين» وذكر كلاماً حسناً.

ثم قال^(٥): «والثاني: أن تتصل بما يليها، والمعنى أن الذين في الضلالة ممدود لهم» وذكر كلاماً طويلاً. ثم قال: «إلى أن يُعابنوا نُصْرَةَ / اللّٰهُ للمؤمنين، أو يشاهدوا السَّاعةَ ومُقدِّماتها. فإن قلت: «حتى» هذه ما هي؟

(١) الكشاف ٥٢١/٢

(٢) انظر: الدر المصون ٤٣٦/٣.

(٣) الكشاف ٥٢١/٢

(٤) من الكشاف.

(٥) الكشاف ٥٢٢/٢

- مريم -

قلت: هي التي تُحكى بعدها الجملُ، ألا ترى الجملةَ الشرطيةَ واقعةً بعدها، وهي «إذا رَأَوْا ما يُوعَدون فَسَيَعْلَمون».

قال الشيخ^(١): - مُستبعداً للوجه الأول - «وهو في غاية البُعْدِ لطولِ الفصلِ بين قوله: «قالوا أيُّ الفريقين» وبين الغاية، وفيه الفصلُ بجمليّ اعتراضٍ ولا يُجيزه أبو علي». وهذا الاستبعادُ قريبٌ. وقال أبو البقاء^(٢): «حتى» يُحكى ما بعدها ههنا، وليست متعلقةً بفعلٍ.

قوله: «إِذَا العَذَابَ وَإِذَا السَّاعَةَ» قد عَرَفْتَ [ما]^(٣) في «إِذَا»: من كونها حرفَ عطفٍ أو لا^(٤)، ولا خلاف أن أحدَ معانيها التفصيل كما في الآية الكريمة. و«العَذَابَ» و«السَّاعَةَ» بدلان من قوله: «ما يُوعَدون» المنصوبة بـ «رَأَوْا» و«فَسَيَعْلَمون» جوابُ الشرط.

و«مَنْ هُوَ شَرُّ مَكَاناً» يجوز أن تكونَ «مَنْ» موصولةً بمعنى الذي، وتكونَ مفعولاً لـ «يَعْلَمون». ويجوزُ أن تكونَ استفهاميةً في محلِّ رفعٍ بالابتداء، و«هُوَ» مبتدأُ ثانٍ، و«شَرُّ» خبرُهُ، والمبتدأُ والخبرُ خبرُ الأول. ويجوزُ أن تكونَ الجملةُ مُعلّقةً لفعلِ الرؤيةِ فالجملةُ في محلِّ نصبٍ على التعليق.

آ. (٧٦) قوله: ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ﴾: في هذه الجملةِ وجهان، أحدهما: أنها لا محلَّ لها لاستثناها، فإنها سِيَقَتْ للإخبارِ بذلك. وقال

(١) البحر ٢١٢/٦.

(٢) الإملاء ١١٦/٢.

(٣) زيادة من (ش) وهي موصولة.

(٤) انظر: الدر المصون ٤١٥/٥.

الزمخشري^(١): «إنها معطوفة على موضع «فَلْيَمْدُدْ» لأنه واقع موقع الخبر، تقديره: «مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ مَدًّا - أَوْ يَمْدُدْ - لَهُ الرَّحْمَنُ وَيَزِيدُ». قال الشيخ^(٢): «وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ «وَيَزِيدُ» مَعطوفاً عَلَى «فَلْيَمْدُدْ» سِوَاءَ كَانَ دَعَاءً أَمْ خَبِراً بِصُورَةِ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الْخَبْرِ إِنْ كَانَتْ «مَنْ» مَوْصُولَةً، أَوْ فِي مَوْضِعِ الْجَوَابِ إِنْ كَانَتْ «مَنْ» شَرْطِيَّةً، وَعَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ فَالْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ: «وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى عَارِيَةً مِنْ ضَمِيرِ يَعُودُ عَلَى «مَنْ» يَرْبُطُ جُمْلَةَ الْخَبْرِ بِالْمَبْتَدَأِ، أَوْ جُمْلَةَ الشَّرْطِ بِالْجِزَاءِ الَّذِي هُوَ «فَلْيَمْدُدْ» وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمَعطُوفَ عَلَى الْخَبْرِ خَبْرٌ، وَالْمَعطُوفَ عَلَى جُمْلَةِ الْجِزَاءِ جِزَاءٌ. وَإِذَا كَانَتْ أَدَاةُ الشَّرْطِ اسْمًا لَا ظَرْفًا تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ فِي جُمْلَةِ الْجِزَاءِ ضَمِيرُهُ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ، وَكَذَا فِي الْجُمْلَةِ الْمَعطُوفَةِ عَلَيْهَا».

قلت: وقد ذكر أبو البقاء^(٣) أيضاً كما ذكر الرمخشري. وقد يُجاب عمّا قالاه: بأننا نختار على هذا التقدير أن تكون «مَنْ» شرطية. قوله: «لَا بُدَّ مِنْ ضَمِيرِ يَعُودُ عَلَى اسْمِ الشَّرْطِ غَيْرِ الظَّرْفِ» ممنوع لأن فيه خلافاً قَدِّمْتُ تَحْقِيقَهُ وَمَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَيْهِ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ. فَقَدْ يَكُونُ الزَّمْخَشَرِيُّ وَأَبُو الْبِقَاءِ مِنَ الْقَائِلِينَ بِأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ.

آ. (٧٧) قوله: ﴿أَفَرَأَيْتَ﴾: عطف بالفاء إيذاناً بإفادَةِ التَّعْقِيبِ كَأَنَّهُ قِيلَ: أَخْبِرْ أَيْضاً بِقِصَّةِ هَذَا الْكَافِرِ عَقِيبَ قِصَّةِ أَوْلَيْكَ. و«أَرَأَيْتَ» بِمَعْنَى أَخْبِرْنِي كَمَا قَدْ عَرَفْتَهُ. وَالْمَوْصُولُ هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ، وَالثَّانِي هُوَ الْجُمْلَةُ

(١) الكشاف ٥٢٢/٢.

(٢) البحر ٢١٢/٦.

(٣) الإملاء ١١٦/٢.

الاستفهامية مِنْ قَوْلِهِ «أَطْلَعَ الْغَيْبَ». و«لَأُوتَيْنَّ» جوابٌ قسمٍ مضميرٍ،
والجملة القسمية كلها في محلِّ نصبٍ بالقول.

وقوله هنا: «وَوَلَدًا» وفيها «قالوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا» موضعان^(١). وفي
الزخرف «إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ»^(٢) وفي نوح «مَالُهُ وَوَلَدُهُ»^(٣). قرأ الأربعة
الأخوان بضم الواو وسكون اللام. وافقهما ابن كثير وأبو عمرو...^(٤) على
الذي في نوحٍ دون السورتين، والباقون وهم نافعٌ وابن عامرٍ وعاصمٌ قرؤوا
ذلك كله بفتح الواو واللام^(٥).

فأما القراءةُ بفتحيتين فواضحةٌ وهو اسمٌ مفردٌ قائمٌ مقامَ الجمع. وأما
قراءة الضمِّ والإسكانِ، فقيل: هي كالتي قبلها في المعنى، يقال: وُلِدَ ووُلِدَ،
كما يقال: عَرَبٌ وعُرْبٌ، وَعَدَمٌ وعُدْمٌ. وقيل^(٦): بل هي جمعٌ لوُلِدَ نحو:
أَسَدٌ وأُسْدٌ، وأنشدوا على ذلك^(٧):

٣٢٥٣- ولقد رأيتُ معاشراً قد ثَمَّروا مالاً ووُلداً

(١) الآية ٨٨، والآية ٩١: «أَنْ دَعَا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا».

(٢) الآية ٨١.

(٣) الآية ٢١.

(٤) كلمة لم أتبينها، أسقطها (ش) هي أقرب إلى «رحمهما» ويكون لفظ الجلالة بعدها سقط سهواً.

(٥) انظر في قراءاتها: السبعة ٤١٢، النشر ٣١٩/٢، الحجة ٤٤٧، التيسير ١٤٩،

البحر ٢١٣/٦، القرطبي ١٤٦/١١، الشواذ ٨٦.

(٦) نسبها في اللسان إلى قيس. انظر: اللسان (ولد).

(٧) البيت للحارث بن جِلْزَةَ وهو في القرطبي ١٤٦/١، واللسان (ولد)، والبحر

٢١٣/٦، وتفسير الماوردي ٥٣٥/٢.

وأنشدوا شاهداً على أن الولد والولد مترادفان قول الآخر^(١):

٣٢٥٤- فَلَيْتَ فُلَاناً كَانَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ

وليت فلاناً كان وُلدَ حمارٍ

وقرأ عبد الله ويحيى بن يعمر «وولدا» بكسر الواو، وهي لغة في الولد، ولا يتعد أن يكون هذا من باب الذَّبْح والرُّعْي، فيكون وُلدَ بمعنى مَوْلُود، وكذلك في الذي بفتحتين نحو: القَبْضُ بمعنى المَقْبُوض.

آ. (٧٨) قوله: ﴿أَطَّلَعَ﴾: هذه همزة استفهامٍ سَقَطَ من أجلها همزة الوصل. وقد قُرِئ^(٢) بسقوطها دَرَجاً وكَسَرها ابتداءً على أن همزة الاستفهام قد حُذِفَتْ لدلالة «أم» عليها كقوله^(٣):

٣٢٥٥- لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا

بَسَبَعِ رَمَيْنَ الْجَمْرَامِ بِثَمَانِ

وأطلع من قولهم: أطلع فلان الجبل، أي: ارتقى أعلاه. قال

جرير^(٤):

٣٢٥٦- لَأَقِيْتُ مُطَّلَعَ الْجِبَالِ وَعُورَا

(١) لم أهد إلى قائله، وهو في المحتسب ٣٦٥/١، واللسان (ولد)، والبحر

٢١٣/٦.

(٢) البحر ٢١٣/٦.

(٣) تقدم برقم ٣٤١.

(٤) صدره:

إني إذا مَضَرُّ عليَّ تَحَدَّبْتُ

وهو في ديوانه ٢٩١، واللسان (طلع).

- مريم -

ف «الغيب» مفعول به، لا على إسقاط حرف الجر، أي: على الغيب، كما زعمه بعضهم.

آ. (٧٩) قوله: ﴿كَلَّا﴾: للنحويين في هذه اللفظة ستة مذاهب. أحدها: - وهو مذهب جمهور البصريين كالخليل وسيبويه^(١) وأبي الحسن الأخفش وأبي العباس - أنها حرف رَدْعٍ وَرَجْرٍ، وهذا معنى لائق بها حيث وَقَعَتْ في القرآن، وما أحسن ما جاءت في هذه الآية حيث زَجَرَتْ وَرَدَعَتْ ذلك القائل / [٦٠٩ب] والثاني^(٢): - وهو مذهب النَّضْر بن شميل أنها حرف تصديق بمعنى نعم، فتكون جواباً، ولا بُدَّ حينئذٍ مِنْ أَنْ يتقدّمها شيء لفظاً أو تقديراً. وقد تُستعمل في القسم. والثالث: - وهو مذهب الكسائي وأبي بكر بن الأنباري ونصير بن يوسف^(٣) وابن واصل^(٤) - أنها بمعنى حقاً. والرابع: - وهو مذهب أبي عبد الله محمد بن الباھلي^(٥) - أنها رَدٌّ لِمَا قبلها وهذا قريب من معنى الرَدْع. الخامس: أنها صلة في الكلام بمعنى «إي» كذا قيل^(٦). وفيه نظرٌ فإنَّ «إي» حرف جوابٍ ولكنه مختصٌ بالقسم. السادس: أنها حرف استفتاح وهو قول أبي حاتم. ولتقرير هذه المواضع موضوع هو أليقُّ بها قد حققتها بحمد الله تعالى فيه.

(١) الكتاب ٣١٢/٢.

(٢) انظر في هذه المذاهب: الجني الداني ٥٧٧، والمغني ٢٤٩، والارتشاف ٢٦٢/٣.

(٣) نصير بن يوسف أبو المنذر الرازي النحوي، أخذ عن الكسائي. كان من الأئمة في رسم المصحف وله فيه تصنيف. توفي سنة ٢٤٠. انظر: طبقات القراء ٣٤٠/٢.

(٤) محمد بن أحمد بن واصل أبو العباس، مقرئ ضابط أخذ عن أبيه أحمد عن الزبيدي والكسائي. توفي سنة ٢٧٣. انظر: طبقات القراء ٩١/٢.

(٥) في الارتشاف ٢٦٢/٣، والجني الداني ٥٧٧: عبد الله بن محمد الباھلي ولعله أبو محمد من أهل سمرقند، روى عنه الدارقطني. انظر: تاريخ بغداد ١١٩/١٠.

(٦) نسب أبو حيان هذا القول إلى الباھلي السابق.

وقد قرئ^(١) هنا بالفتح والتنوين في «كَلًّا» هذه، وتُرْوَى عن أبي نُهَيْك. وسيأتي لك أن الزمخشري يحكي هذه القراءة ويعزّيها^(٢) لابن نُهَيْك في قوله: «كَلًّا سيكفرون»^(٣) ويحكي أيضاً قراءة بضم الكاف والتنوين، ويعزّيها لابن نهيك أيضاً. فأما قوله: «ابن نهيك» فليس لهم ابن نهيك، إنما لهم أبو نُهَيْك بالكُنية.

وفي قراءة الفتح والتنوين أربعة أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ مِنْ لفظها تقديره: كَلُّوا كَلًّا، أي: أَعْيَوْا عن الحق إعياءً، أو كَلُّوا عن عبادة الله لتهاونهم بها، من قول العرب: «كَلَّ السيفُ» إذا نَبَا عن الضرب، وكَلَّ زيد، أي: تَعَب. وقيل: المعنى: كَلُّوا في دَعْوَاهم وانقطعوا. والثاني: أنه مفعولٌ به بفعلٍ مقدرٍ من معنى الكلام تقديره: حَمَلُوا كَلًّا، والكَلُّ أيضاً: الثَقْل. تقول: فلان كَلَّ على الناس، ومنه قوله تعالى: «وهو كَلٌّ على مَوْلَاهُ»^(٤) والثالث: أن التنوين بدلٌ مِنْ أَلْف «كَلًّا» وهي التي يُراد بها الرَّدْعُ والرَّجْر، فيكونُ صَرَفًا أيضاً.

قال الزمخشري^(٥): «ولقائل أن يقول: إنَّ صَحَّحت هذه الروايةُ فهي «كَلًّا» التي للرَّدع، قَلَبَ الواقفُ عليها أَلْفَهَا نوناً كما في قوله: «قواريراً»^(٦). قال الشيخ^(٧): «وهذا ليس بجيد لأنه قال: «التي للرَّدع» والتي للرَّدعِ حرفٌ

(١) انظر: المحتسب ٤٥/٢، البحر ٢١٣/٦، القرطبي ١١/١٤٨.

(٢) كذا على اللغة الثانية، واللغة المشهورة: يعزوها.

(٣) الآية ٨٢ من مريم. وانظر: الكشاف ٢/٥٢٣.

(٤) الآية ٧٦ من النحل.

(٥) الكشاف ٢/٥٢٣.

(٦) الآية ١٥ من الإنسان ولم أقف على هذه القراءة عند غير الزمخشري.

(٧) البحر ٦/٢١٤.

ولا وجه لقلب ألفها نوناً، وتشبيهه بـ «قواريراً» ليس بجيد لأن «قواريراً» اسم رُجِعَ به إلى أصله، فالتنوين^(١) ليس بدلاً من ألف بل هو تنوين الصَّرف، وهذا الجمع مختلف فيه: أيتحتم منع صرفه أم يجوز؟ قولان ومنقول أيضاً أن لغة بعض العرب يصرفون ما لا ينصرف فهذا القول: إما على قول من لا يرى بالتحتم، أو على تلك اللغة.

والرابع: أنه نعت لـ «آلهة»^(٢) قاله ابن عطية. وفيه نظر، إذ ليس المعنى على ذلك. وقد يظهر له وجه: أن يكون قد وصفت الآلهة بالكل الذي هو المصدر بمعنى الإعياء والعجز، كأنه قيل: آلهة كالتين، أي: عاجزين منقطعين، ولما وصفتهم بالمصدر وحده.

آ. (٨٢) وروى^(٣) ابن عطية والداني وغيره عن أبي نهيك أنه قرأ «كلاً» بضم الكاف والتنوين. وفيها تأويلان، أحدهما: أن ينتصب على الحال، أي: سيكفرون جميعاً. كذا قدره أبو البقاء^(٤) واستبعده. والثاني: أنه منصوب بفعل مقدر، أي: يرفضون أو يَجْحَدُونَ أو يُتْرَكُونَ كلاً، قاله ابن عطية.

وحكى ابن جرير^(٥) أن أبا نهيك قرأ «كُلُّ» بضم الكاف ورفع اللام منونة على أنه مبتدأ، والجملة الفعلية بعده خبره. وظاهر عبارة هؤلاء أنه لم يُقرأ بذلك إلا في «كلاً» الثانية.

(١) الأصل «النون» والتصحيح من البحر.

(٢) «كلا» هذه في الآية ٨٢، و«آلهة» من قوله «واتخذوا من دون الله آلهة».

(٣) انظر مظان قراءة أبي نهيك في الآية ٧٩.

(٤) الإملاء ١١٧/٢.

(٥) سقطت الواو من «أو» في الأصل سهواً.

(٦) تفسير الطبري ١٢٥/١٦.

- مريم -

وقرأ^(١) علي بن أبي طالب «ونمُدُّ» مِنْ أَمَدٍّ. وقد تقدّم القول في مَدَّه وأمَدَّه^(٢).

قوله^(٣): «وَنَرِيْهُ مَا يَقُوْلُ» يجوز في «ما» وجهان، أحدهما: أن تكون مفعولاً بها. والضمير في «نَرِيْهُ» منصوبٌ على إسقاط الخافضِ تقديره: وَنَرِيْتُ مِنْهُ مَا يَقُوْلُهُ. الثاني: أن تكون بدلاً من الضمير في «نَرِيْهُ» بدل الاشتمال. وقدّر بعضهم مضافاً قبل الموصول، أي: نَرِيْهُ معني ما يقول، أو مُسَمًّى ما يقول، وهو المال والولد؛ لأن نفس القول لا يُورَث.

و «فَرَدًّا» حال: إمّا مقدّرةٌ نحو: «فَادْخُلُوْهَا خَالِدِيْنَ»^(٤) أو مقارنة، وذلك مبني على اختلاف في معنى الآية المذكور في الكشاف^(٥).

والضمير في «سَيَكْفُرُوْنَ»^(٦) يجوز أن يعود على الآلهة لأنه أقرب مذكور، ولأن الضمير في «يكونون» أيضاً عائدٌ عليهم فقط. ومثله: «وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ أَشْرَكُوا شُرَكَاءَهُمْ»^(٧) ثم قال: «فَأَلْقَوْا إِلَيْهِمُ الْقَوْلَ إِنَّكُمْ لَكَاذِبُونَ». وقيل: يعود على المشركين. ومثله قوله: «وَاللَّهُ رَبُّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ»^(٨). إلا أن فيه عدمَ توافقِ الضمائر إذ الضمير في «يكونون» عائدٌ على الآلهة، و«عبادتهم» مصدرٌ مضافٌ إلى فاعله إن عاد الضمير في «عبادتهم» على المشركين العابدين، وإلى المفعول إن عاد إلى الآلهة.

(١) عاد إلى الآية ٧٩. وانظر: البحر ٢١٤/٦، والكشاف ٥٢٣/٢.

(٢) انظر: الدر المصون ١٤٩/١.

(٣) الآية ٨٠.

(٤) الآية ٧٣ من الزمر.

(٥) الكشاف ٥٢٣/٢.

(٦) في الآية ٨٢.

(٨) الآية ٢٣ من الأنعام.

(٧) الآية ٨٦ من النحل.

وقوله: «ضِدًّا» إنما وَحَدَه، وإن كان خبراً عن جَمْع، لأحد وجهين: إما لأنه مصدرٌ في الأصل، والمصادرُ مُوَحَّدَةٌ مُذَكَّرَةٌ، وإما لأنه مفردٌ في معنى الجمع. قال الزمخشري^(١): «والضُّدُّ: العَوْنُ، وَحَدَّ تَوْحِيدَ «وهم يَدُّ على مَنْ سواهم»^(٢) لاتفاق كلمتهم، وأنهم كشيءٍ واحدٍ لَفَرَطِ تَصَامُهُمْ وتوافقِهِمْ والضُّدُّ: العَوْنُ والمُعَاوَنَةُ^(٣). ويقال: مِنْ أَضْدَادِكُمْ، أي: أَعْوَانِكُمْ». قيل: وَسُمِّيَ العَوْنُ ضِدًّا لأنه يُضَادُّ مَنْ يُعَادِيكَ وَيُنَافِيهِ بِإِعَانَتِكَ له عليه. وفي التفسير: أَنَّ الضُّدَّ هُنَا الأَعْدَاءُ. وقيل: القِرْنُ. وقيل: البلاءُ وهذه تناسُبُ معنى الآية.

آ. (٨٣) قوله: ﴿أَزًّا﴾: مصدر مؤكَّد والأزُّ والأزيز والهزُّ والاستفزاز. قال الزمخشري^(٤): «أَخَوَاتٌ، وهو التَّهْيِيجُ وشِدَّةُ الإِزْعَاجِ». والأزُّ أيضاً: شِدَّةُ الصَّوْتِ، ومنه «أَزُّ المِرْجَلُ أَزًّا» وأزيزاً، أي: غلا واشتدَّ غَلْيَانُهُ حتى سُمِعَ له صَوْتُ. وفي الحديث: «فكان له أَرِيز»، أي: للجدِّع حين فارقه النبيُّ [صلى الله] عليه وسلم.

آ. (٨٥) قوله: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ﴾: منصوبٌ بـ «سَيَكْفُرُونَ» أو بـ «يكونون عليهم ضِدًّا» أو بـ «نَعْدُ» لأنَّ «نَعْدُ» تَصَمَّنُ معنى المجازاة، أو بقوله: «لا يَمْلِكُونَ» الذي بعده، أو بمضميرٍ وهو «أذْكَرُ» أو أَحْذَرُ. وقيل: هو معمولٌ لجوابِ سؤالٍ مقدرٍ، كأنه قيل: متى يكون ذلك؟ فقيل: يكون

(١) الكشاف ٥٢٤/٢.

(٢) رواه ابن ماجه: اللديات ٣١، باب: المسلمون تتكافأ دماؤهم، ٨٩٥/٢.

(٣) سقط قوله «والمعاونة» من «الكشاف».

(٤) الكشاف ٥٢٤/٢ ولم يرد في قوله «الأزيز».

[٦١٠] يوم يُحْشَرُ. وقيل: / تقديره: يوم نَحْشُرُ ونَسُوقُ نَفْعَلُ بالفريقين ما لا يُحيط به الوصف.

قوله: «وَفْدًا» نصبٌ على الحال، وكذلك «وَرْدًا»^(١). والوَفْدُ: الجماعة الوافِدون. يُقال: وَفَدَ يَفْدُ وَفْدًا وَوَفُودًا وَوَفَادَةً، أي: قَدِمَ على سبيل التَّكْرِمَةِ، فهو في الأصل مصدرٌ ثم أُطلق على الأشخاصِ كالصَّفِّ. وقال أبو البقاء^(٢): «وَفْدٌ جُمعُ وَافِدٍ مثلُ رَاكِبٍ وَرَكْبٍ وَصَاحِبٍ وَصَحْبٍ» وهذا الذي قاله ليس مذهب سيويه^(٣) لأنَّ فاعِلًا لا يُجْمَعُ على فَعَلٍ عند سيويه. وأجازه الأَخْفَشُ^(٤). فَأَمَّا رَكْبٌ وَصَحْبٌ فَاسْمَاءُ جَمْعٍ لا جَمْعٌ بِدَلِيلِ تَصْغِيرِهَا عَلَى الْفَاطِئِهَا، قال^(٥):

٣٢٥٧- أَخْشَى رُجِينًا وَرُكْبِيَا غَادِيَا

فإن قلت: لعلَّ أبا البقاء أراد الجمع اللغوي. فالجواب: أنه قال بعد قوله: «والوَرْدُ اسمٌ لجمعِ وَاِرِدٍ» فَدَلَّ على أنه قصد الجمعَ صناعةً المقابَلَ لاسمِ الجمعِ.

آ. (٨٦) والوَرْدُ: اسمٌ للجماعةِ العِطَاشِ الوَارِدِينَ للماءِ، وهو في الأصلِ أيضاً مصدرٌ أُطْلِقَ على الأشخاصِ يقال: وَرَدَ المَاءَ يَرِدُهُ وَرْدًا

(١) في الآية ٨٦.

(٢) الإملاء ١١٧/٢.

(٣) الكتاب ٢٠٣/٢، فهو عند سيويه اسم جمع، قال: «فالركب لم يُكسَّرَ عليه راكِبٌ، ألا ترى أنك تقول في التحقير رُكْبٌ فلو كان كُسِّرَ عليه الواحد رُدُّ إليه فليس فَعَلٌ مِمَّا يَكُسِّرُ عليه الواحد للجمع، ومثل ذلك: طائرٌ وطَيْرٌ، وصاحبٌ وصَحْبٌ».

(٤) معاني القرآن له ٥٠٤/٢.

(٥) تقدم برقم ٢٤٢٤ برواية قرينة.

وَوُرُودًا. قال الشاعر^(١):

٣٢٥٨ - رِدِي رِدِي وَرَدَ قَطَاةٍ صَمًّا كُدْرِيَّةٍ أَعْجَبَهَا بَرْدُ الْمَا

وقال أبو البقاء^(٢): «هو اسمٌ لجمعِ وارد. وقيل: هو بمعنى وارد. وقيل هو محذوفٌ مِنْ «وراد» وهو بعيدٌ يعني أنه يجوز أن يكونَ صفةً على فعلٍ.

وقرأ^(٣) الحسن والجحدريُّ «يُحْشَرُ الْمُتَقُونَ، وَيُسَاقُ الْمُجْرَمُونَ» على ما لم يُسَمِّ فاعله.

آ. (٨٧) قوله: ﴿لَا يَمْلِكُونَ﴾: في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها مستأنفةٌ سبقت للإخبارِ بذلك. والثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال ممَّا تقدَّم. وفي هذه الواوِ قولان، أحدهما: أنها علامةٌ للجمع ليست ضميراً البتة، وإنما هي علامةٌ كهي في لغة «أكلوني البراغيث» والفاعلُ «مَنْ اتَّخَذَ» لأنه في معنى الجمع. قاله الزمخشري^(٤). وفيه بُعدٌ، وكأنه قيل: لا يملك الشفاعةَ إلا المتخذون عهداً. قال الشيخ^(٥): «ولا ينبغي حملُ القرآنِ على هذه اللغةِ القليلةِ مع وضوحِ جعلِ الواوِ ضميراً. وقد قال الأستاذ أبو الحسن ابنُ عصفور^(٦): إنها لغة ضعيفة».

(١) لم أهتمد إلى قائله، وهو في اللسان (صمم)، والكشاف ٥٢٤/٢، والبحر ٢١٧/٦. قال في اللسان: «وقولهم للقطاة: «صمًا» لسككِ أذنيها. وقيل: لصممها إذا عطشت».

(٢) الإملاء ١١٧/٢.

(٣) الإنحاف ٢٤٠/٢، البحر ٢١٧/٦.

(٤) الكشاف ٥٢٤/٢.

(٥) البحر ٢١٧/٦.

(٦) شرح جمل الزجاجي له ١٦٧/١، واختار بعد تضعيفها أن اللاحق علامة.

- مريم -

قلت: قد قالوا ذلك في قوله تعالى: «عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ» (١)
«وَأَسْرُوا النجوى الذين ظلموا» (٢) فهذا الموضع بهما أسوة.

ثم قال الشيخ (٣): «وأيضاً فالألف والواو والنون التي تكون علاماتٍ
لا ضمائرٍ لا يُحْفَظُ ما يَجِيءُ بعدها فاعلاً إلا بصريح الجمع وصريح التثنية
أو العطف، أما أن يأتي بلفظٍ مفردٍ، ويُطَلَقُ على جمع أو مثني، فيحتاج في
إثباتٍ مثل ذلك إلى ثقلٍ. وأما عَوْدُ الضمائرِ مثناةً أو مجموعةً على مفردٍ في
اللفظِ يُراد به المثني والمجموعُ فمسموعٌ معروفٌ في لسانِ العرب، على أنه
يمكنُ قياسُ هذه العلاماتِ على تلك الضمائرِ، ولكن الأحوطُ أن لا يقال إلا
بسماعٍ».

والثاني (٤): أن الواو ضميرٌ. وفيما تعود عليه حينئذٍ أربعةٌ أوجهٍ،
أحدها: أنها تعودُ على الخلقِ جميعهم لدلالة ذكْرِ الفريقين - المتقين
والمجرمين - عليهم، إذ هما قِسْمَاهُ. والثاني: أنه (٥) يعودُ على المتقين
والمجرمين، وهذا لا يظهر مخالفتُهُ للأول أصلاً لأن هذين القسمين هما
الخلقُ كله. والثالث: أنه يعودُ على المُتَّقِينَ فقط أو
المجرمين فقط، وهو تحكُّمٌ. قوله: «إِلَّا مَنْ اتَّخَذَ» هذا الاستثناء
يترتب على عَوْدِ الواو على ماذا؟ فإن قيل بأنها تعودُ على الخلقِ أو على
الفريقين المذكورين أو على المتقين فقط فالاستثناء حينئذٍ متصلٌ. وفي محلِّ
المستثنى الوجهان المشهوران: إما الرفعُ على البدلِ، وإما النصبُ على

(١) الآية ٧١ من المائدة.

(٢) الآية ٣ من الأنبياء.

(٣) البحر ٢١٧/٦.

(٤) أي: في واو «يملكون».

(٥) ذكّر هنا الضمير، على تقدير: أن الضمير الواو.

- مريم -

أصل الاستثناء. وإن قيل: إنه يعودُ على المجرمين فقط كان استثناءً منقطعاً، وفيه حينئذٍ اللغتان المشهورتان: لغةُ الحجازِ التزامُ النصبِ، ولغةُ تميمِ جوازُه مع جوازِ البدلِ كالم متصل.

وجَعَلَ الزمخشريُّ^(١) هذا الاستثناء من «الشفاعة» على حَذْفِ مضافٍ تقديرُه: لا يملكون الشفاعةَ إلا شفاعةً مَنِ اتَّخَذَ، فيكون نصبُه على وَجْهِي البدلِ وأصلِ الاستثناء، نحو: «ما رأيتُ أحداً إلا زيداً». وقال بعضهم: إن المستثنى منه محذوفٌ والتقديرُ: لا يملكون الشفاعةَ لأحدٍ إلا لِمَنِ اتَّخَذَ عند الرحمنِ عهداً، فَحُذِفَ المستثنى منه للعلمِ به فهو كقول الآخر^(٢):

٣٢٥٩- نجا سالمٌ والنفسُ منه بِشِدْقِهِ ولم يَنْجُ إلا جَفَنَ سَيْفٍ ومِئْزِرا
أي: ولم يَنْجُ شيءٌ.

وجَعَلَ ابنُ عطيةِ الاستثناءَ متصلاً وإن عاد الضميرُ في «لا يَمْلِكُونَ» على المجرمين فقط على أن يُراد بالمجرمين الكفرةُ والعصاةُ من المسلمين. قال الشيخ^(٣): «وَحَمَلُ المجرمين على الكفارِ والعصاةِ بعيدٌ». قلت: ولا بُعْدَ فيه، وكما استَبَعَدَ إطلاقُ المجرمين على العصاةِ كذلك يَسْتَبَعِدُ غيرهُ إطلاقِ المُتَّقِينَ على العصاةِ، بل إطلاقُ المجرمِ على العاصيِ أشهرُ من إطلاقِ المتَّقِيِ عليه.

آ. (٨٩) قوله: ﴿شَيْئاً إِذَا﴾: العامةُ على كسر الهمزة من «إِذَا»

(١) الكشاف ٢/٥٢٥.

(٢) تقدم برقم ٣١٤.

(٣) البحر ٦/٢١٨.

وهو الأمر العظيم المنكر المتعجب منه. وقرأ^(١) أمير المؤمنين والسلمي^(٢) بفتحها. وخرّجوه على حذف مضاف، أي: شيئاً أداً، لأنّ الأَدْ بالفتح مصدر يُقال: أده^(٣) الأمر، وأدني يُوَدُّني أداً، أي: أثقلني. وكان الشيخ ذكر أنّ الأَدْ والإدّ بفتح الهمزة وكسرهما هو العَجَب. وقيل: هو العظيم المُنْكَر، والإدّة: [٦١٠ب] الشُّدَّة / . وعلى قوله: «وإنّ الإدّ والأدّ بمعنى واحد» ينبغي أن لا يُحتاج إلى حذف مضاف، إلا أن يريد أنه أراد بكونهما بمعنى العَجَب في المعنى لا في المصدرية وعَدَمِها.

آ. (٩٠) قوله: ﴿تَكَادُ﴾: قرأ^(٤) نافع والكسائي بالياء من تحت، والباقون بالتاء من فوق، وهما واضحتان إذ التأنيت مجازي، وكذلك في سورة الشورى^(٥).

وقرأ^(٦) أبو عمرو وابن عامر وأبو بكر عن عاصم وحمزة «ينفطرن» مضارع انفطر. والباقون «يتفطرن» مضارع تفطر بالتشديد في هذه السورة. وأمّا التي في الشورى فقرأها حمزة وابن عامر بالتاء والياء وتشديد الطاء^(٧) والباقون على أصولهم في هذه السورة. فتلخص من ذلك أن أبا عمرو وأبا بكر يقرآن بالتاء والنون^(٨) في السورتين، وأن نافعاً وابن كثير والكسائي

(١) القرطبي ١٥٦/١١، المحتسب ٤٥/٢، البحر ٢١٨/٦.

(٢) ورد قوله «والسلمي» مكرراً في الأصل.

(٣) في الأصل «أد». انظر: اللسان أد.

(٤) السبعة ٤١٣، النشر ٣١٩/٢، القرطبي ١٥٦/١١، التيسير ١٥٠، البحر ٢١٨/٦.

(٥) الآية ٥ «تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ» وانظر: السبعة ٥٨٠.

(٦) السبعة ٤١٣، النشر ٣١٩/٢، القرطبي ١٥٧/١١، التيسير ١٥٠، البحر ٢١٨/٦.

(٧) «تَكَادُ، يَتَفَطَّرْنَ».

(٨) «تَكَادُ، يَتَفَطَّرْنَ».

- مريم -

وحفصاً عن عاصم يقرؤون بالتاء والياء وتشديد الطاء فيهما^(١)، وأن حمزة وابن عامر في هذه السورة بالتاء والنون^(٢)، وفي الشورى بالتاء والياء وتشديد الطاء.

فالانفطارُ مِنْ «نَطْرَه» إِذَا شَقَّه، وَالتفَطُّرُ مِنْ «فَطْرَه» إِذَا شَقَّقَه، وَكُرِّرَ فِيهِ الْفَعْلُ. قَالَ أَبُو الْبِقَاءِ^(٣): «وَهُوَ هُنَا أَشْبَهُ بِالْمَعْنَى»، أَي: التَّشْدِيدُ. وَ«يَتَفَطَّرُنَ» فِي مَحَلٍّ نَصَبَ خَبْرًا لـ «تَكَادُ» وَزَعَمَ الْأَخْفَشُ^(٤) أَنَّهَا^(٥) هُنَا بِمَعْنَى الْإِرَادَةِ وَأَنْشُدُ^(٦):

٣٢٦٠ - كَادَتْ وَكَدَّتْ وَتَلَّكَ خَيْرُ إِرَادَةٍ لَوْ عَادَ مِنْ زَمَنِ الصَّبَابَةِ مَا مَضَى

قوله: «هَذَا» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مصدرٌ في موضع الحال، أي: مَهْدُودَةٌ وذلك على أن يكونَ هذا المصدرُ مِنْ هَدَّ زَيْدٌ الْحَائِطَ يَهْدُهُ هَدًّا، أَي: هَدَمَهُ. والثاني: وهو قولُ أبي جعفر^(٧) أنه مصدرٌ على غيرِ الصِّدْرِ لَمَّا كَانَ فِي مَعْنَاهُ لِأَنَّ الْخُرُورَ السَّقُوطَ وَالْهَدْمَ، وَهَذَا عَلَى أَنْ يَكُونَ مِنْ هَدَّ الْحَائِطُ يَهْدُ، أَي: انهدمَ، فيكونَ لازماً. والثالث: أن يكونَ مفعولاً مِنْ أَجْلِهِ. قَالَ الزَّمَخَشَرِيُّ^(٨): «أَي: لِأَنَّهَا تُهَدُّ».

(١) «تَكَادُ، يَتَفَطَّرُنَ».

(٢) «يَتَفَطَّرُنَ»

(٣) الإِمْلاء ١١٨/٢.

(٤) معاني القرآن له ٤٠٥/٢.

(٥) أَي: كَادَ.

(٦) لم أهتده إلى قائله، وهو في معاني القرآن للأخفش ٣٧١، والمحاسب ٣١/٢، وأضداد ابن الأنباري ٩٧، والقرطبي ٢٣٦/٩، واللسان (كيد)، والرواية المشهورة «لهو الصبابة».

(٧) إعراب القرآن ٣٢٨/٢.

(٨) الكشاف ٥٢٥/٢.

آ. (٩١) قوله: ﴿أَنْ دَعَوْا﴾: في محلّه خمسة أوجه، أحدها: أنه في محلّ نصبٍ على المفعولِ مِنْ أَجْلِهِ. قاله أبو(١) البقاء والحوافي، ولم يُبيّن: ما العاملُ فيه؟ ويجوز أن يكونَ العاملُ «تكاد» أو «تخرُّ» أو «هدأ»، أي: تَهْدُ لَأَنْ دَعَوْا، ولكنَّ شَرْطَ النصبِ فيها مَفْقُودٌ وهو اتِّحَادُ الفاعلِ في المفعولِ له والعاملِ فيه، فإنَّ عَنَيْتِهَا أنه على إسقاطِ اللامِ - وسقوطِ اللامِ يَطْرُقُ مع أنْ - فقريبٌ. وقال الزمخشري(٢): «وَأَنْ يَكُونَ منصوباً بتقديرِ سقوطِ اللامِ وإفشاءِ الفعلِ، أي: هَدَأَ لَأَنْ دَعَوْا، عِلْلَ الخُرُورِ بالهدأ، والهدأُ بدعاءِ الوَلَدِ للرحمن». فهذا تصريحٌ منه بأنّه على إسقاطِ الخافضِ، وليس مفعولاً له صريحاً.

الوجه الثاني: أنْ يكونَ مجروراً بعد إسقاطِ الخافضِ، كما هو مذهبُ الخليلِ والكسائي(٣).

والثالث: أنه بدلٌ من الضميرِ في «مِنه» كقوله(٤):

٣٢٦١ - على حاله لو أن في القوم حاتماً
على جوّده لَضَنُّ بالماءِ حاتِم

بجر «حاتم» الأخير بدلاً من الهاء في «جوّده». قال الشيخ(٥): «وهو بعيدٌ لكثرةِ الفصلِ بينِ البَدَلِ والمبْدَلِ مِنْهُ بجملتين».

(٢) الكشاف ٥٢٦/٢.

(١) الإملاء ١١٨/٢.

(٣) مذهب سيويه هو الجر، ومذهب الخليل النصب. انظر: الكتاب ٤٦٤/١ - ٤٦٥.

(٤) تقدم برقم ٥٩٦.

(٥) البحر ٢١٩/٦.

الوجه الرابع : أن يكون مرفوعاً بـ «هَذَا». قال الزمخشري^(١) : أي : هَذَا دعاءُ الولدِ للرحمن. قال الشيخ^(٢) : «وفيه بُعْدٌ لَأَنَّ الظاهرَ في «هَذَا» أن يكونَ مصدرًا توكيدياً، والمصدرُ التوكيديُّ لا يعملُ، ولو فَرَضْنَا غيرَ توكيديٍّ لم يَعْمَلْ بقياسٍ إلا إن كانَ أمراً أو مستفهماً عنه نحو: «ضرباً زيداً» و«أضرباً زيداً» على خلافٍ فيه. وأما إن كانَ خبراً، كما قدره الزمخشري «أي : هَذَا دعاءُ الولدِ للرحمن» فلا يَنْقَاسُ، بل ما جاءَ من ذلك هو نادرٌ كقولِ امرئ القيس^(٣) :

٣٢٦٢ - وَقَوْفًا بِهَا صَحْبِي عَلِيٌّ مَطِيَّهُمْ يقولون : لا تَهْلِكِ أَسَىٌّ وَتَجْمَلِ

أي : وقف صحبي .

الخامس : أنه خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ تقديرُهُ : المَوْجِبُ لذلكِ دعاؤُهُم ، كذا قدره أبو البقاء^(٤) .

و «دَعَا» يجوزُ أَنْ يكونَ بمعنى سَمَّى فيتعَدَى لاثنينِ ، ويجوزُ جَرُّ ثانيهما بالباءِ . قال الشاعر^(٥) :

٣٢٦٣ - دَعَتْنِي أَخَاهَا أُمُّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ
أَخَاهَا وَلَمْ أَرْضَعْ لَهَا بَلْبَانِ

دَعَتْنِي أَخَاهَا بَعْدَ مَا كَانَ بَيْنَنَا
مِنَ الْفِعْلِ مَا لَا يَفْعَلُ الْأَخْوَانِ

(١) الكشاف ٥٢٦/٢ .

(٢) البحر ٢١٩/٦ .

(٣) تقدم برقم ٢١١٨ .

(٤) الإملاء ١١٨/٢ .

(٥) تقدم برقم ٤٩٨ .

وقول الآخر^(١):

٣٢٦٤- أَلَا رَبُّ مَنْ يُدْعَى نَصِيحاً وَإِنْ يَغِيبُ

تَجِدُهُ بِغَيْبٍ مِنْكَ غَيْرَ نَصِيحٍ

وأولهما في الآية مجذوف. قال الزمخشري^(٢): «طلباً للعموم والإحاطة بكل ما يُدعى له ولداً. ويجوز^(٣) أن يكون من «دعا» بمعنى نسب الذي مُطاوَعه ما في قوله عليه السلام «مَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ»^(٤) وقول الشاعر^(٥):

٣٢٦٥- إِنَّا بِنِي نَهْشَلٍ لَا نَدْعِي لِأَبٍ

عَنْهُ وَلَا هُوَ بِالْأَبْنَاءِ يَشْرِينَا

أي: لَا نَتَّسِبُ إِلَيْهِ.

آ. (٩٢) و﴿يُنْبِغِي﴾: مضارع انْبَغَى. وانْبَغَى مطاوَعٌ لِبَغَى، أي: طَلَبَ، و«أَنْ يَتَّخِذَ» فاعله. وقد عدَّ ابن مالك^(٦) «يُنْبِغِي» في الأفعال التي لَا تَتَّصِرْفُ. وهو مردودٌ عليه، فإنه قد سُمِعَ فِيهِ الْمَاضِي قَالُوا: انْبَغَى.

-
- (١) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٢١٩/٦، واللسان (دعا) برواية:
أَلَا رَبُّ مَنْ تَدْعُو نَصِيحاً وَإِنْ يَغِيبُ تَجِدُهُ بِغَيْبٍ غَيْرَ مُنْتَصِحٍ الصَّدرِ
(٢) الكشاف ٥٢٦/٢. ويكون التقدير: دعوا للرحمن عيسى (أو غيره) ولداً.
(٣) انظر الكشاف ٥٢٦/٢.
(٤) لفظ البخاري «ومن ادعى إلى غير أبيه أو تولى غير مواليه فعليه لعنة الله»، ٥٨ كتاب الجزية، باب ١٠ ذمة المسلمين (الفتح ٢٧٣/٦) وهو في المسند ٨١/١، وأبي داود في كتاب الأدب ٣٥، باب في الرجل ينتمي إلى غير مواليه ١١٩ (٣٣٩/٥).
(٥) تقدم برقم ١٢٠٢.
(٦) التسهيل ٢٤٧.

آ. (٩٣) قوله: ﴿مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ﴾: يجوز في «مَنْ» أن تكون نكرة موصوفة، وصفتها الجار بعدها. ولم يذكر أبو البقاء^(١) غير ذلك، وكذلك الزمخشري^(٢). إلا أن ظاهر عبارته يقتضي أنه لا يجوز / غير ذلك، [٦١١] فإنه قال: «مَنْ موصوفة؛ فإنها وقعت بعد كل نكرة وقوعها بعد «رَبِّ» في قوله^(٣)»:

٣٢٦٦- رَبِّ مَنْ أَنْضَجْتَ غِيظًا صَدْرَهُ

انتهى. ويجوز أن تكون موصولة. قال الشيخ^(٤): «أي: ما كل الذي في السموات، و«كُلُّ» تدخُل على «الذي» لأنها تأتي للجنس كقوله تعالى: «والذي جاء بالصُّدُقِ وَصَدَّقَ بِهِ»^(٥) ونحوه^(٦)»:

٣٢٦٧- وَكُلُّ الَّذِي حَمَلْتَنِي أَنْحَمَلُ

يعني أنه لا بد من تأويل الموصول بالعموم حتى تصح إضافة «كُلُّ» إليه، ومتى أريد به معهود بعينه شخص^(٧) واستحال إضافة «كل» إليه.

و«آتي الرحمن» خبر «كُلُّ» يجعل مفرداً حملاً على لفظها ولو جمع لجاز وقد تقدّم أول هذا الموضوع أنها متى أضيفت لمعرفة جاز الوجهان. وقد

(١) الإملاء ١١٨/٢.

(٢) الكشاف ٥٢٦/٢.

(٣) تقدم برقم ١٥٨.

(٤) البحر ٢١٩/٦.

(٥) الآية ٣٣ من الزمر.

(٦) لم أقف على تمامه وقائله. وهو في البحر ٢١٩/٦.

(٧) شخص: ارتفع وجاوز.

تَكَلَّمُ السَّهْلِيُّ^(١) فِي ذَلِكَ فَقَالَ: «كُلُّ» إِذَا ابْتَدِئْتُ، وَكَانَتْ مُضَافَةً لِفِظًا - يَعْنِي لِمَعْرِفَةٍ - فَلَا يَحْسُنُ إِلَّا إِفْرَادُ الْخَبَرِ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى. تَقُولُ: كَلُّكُمْ ذَاهِبٌ، أَيْ: كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ ذَاهِبٌ، هَكَذَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ وَالْكَلَامِ الْفَصِيحِ. فَإِنْ قُلْتَ: فِي قَوْلِهِ: «وَكُلُّهُمْ آتِيهِ»^(٢) إِنَّمَا هُوَ حَمَلٌ عَلَى الْفِظِ لِأَنَّهُ اسْمٌ مَفْرُودٌ. قُلْنَا: بَلْ هُوَ اسْمٌ لِلْجَمْعِ، وَاسْمُ الْجَمْعِ لَا يُخْبَرُ عَنْهُ بِإِفْرَادٍ. تَقُولُ: «الْقَوْمُ ذَاهِبُونَ» وَلَا تَقُولُ: ذَاهِبٌ، وَإِنْ كَانَ لِفِظِ «الْقَوْمِ» لِفِظٌ الْمَفْرُودِ. وَإِنَّمَا حَسُنَ «كَلُّكُمْ ذَاهِبٌ» لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ ذَاهِبٌ، فَكَانَ الْإِفْرَادُ مِرَاعَاةً لِهَذَا الْمَعْنَى.

قَالَ الشَّيْخُ^(٣): «وَيَحْتَاجُ «كَلُّكُمْ ذَاهِبُونَ» وَنَحْوُهُ إِلَى سَمَاعٍ وَتَقْلٍ عَنِ الْعَرَبِ». يُقَرَّرُ مَا قَالَهُ السَّهْلِيُّ. قُلْتَ: وَتَسْمِيَةُ الْإِفْرَادِ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى غَيْرُ الْإِصْطِلَاحِ، بَلْ ذَلِكَ حَمَلٌ عَلَى الْفِظِ، وَالْجَمْعُ هُوَ الْحَمَلُ عَلَى الْمَعْنَى.

وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٤): «وَوَحَّدَ «آتِي» حَمَلًا عَلَى لِفِظِ «كُلِّ» وَقَدْ جُمِعَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ حَمَلًا عَلَى مَعْنَاهَا». قُلْتَ: قَوْلُهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ إِنْ عَنَى فِي الْقُرْآنِ فَلَمْ يَأْتِ الْجَمْعُ إِلَّا وَ«كُلُّ» مَقْطُوعَةٌ عَنِ الْإِضَافَةِ نَحْوُ: «كُلٌّ فِي فَلَكٍ يُسَبِّحُونَ»^(٥) «وَكُلُّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ»^(٦) وَإِنْ عَنَى فِي غَيْرِهِ فَيَحْتَاجُ إِلَى سَمَاعٍ عَنِ الْعَرَبِ كَمَا تَقَدَّمَ.

(١) نتائج الفكر ٢٧٦ (المسألة ٥٥) بعبارة قريبة. وانظر: البحر ٢٢٠/٦.

(٢) الآية ٩٥ من مريم.

(٣) البحر ٢٢٠/٦.

(٤) الإملاء ١١٨/٢.

(٥) الآية ٣٣ من الأنبياء.

(٦) الآية ٨٧ من النمل.

والجمهورُ على إضافة «آيِي» إلى «الرحمن». وقرأ^(١) عبد الله بن الزبير وأبو حيوة وطلحة وجماعة بتنوينه ونصب «الرحمن».

وانتصب «عَبْدًا» و «فَرْدًا»^(٢) على الحال.

آ. (٩٦) قوله: ﴿وَدَّ﴾: العَامَّةُ على ضمِّ الواو^(٣). وقرأ أبو الحارث^(٤) الحنفي بفتحها، وجناح بن حبيش بكسرِها، فيُحتمل أن يكون المفتوحُ مصدرًا، والمضمومُ والمكسورُ اسمين.

آ. (٩٧) قوله: ﴿بِلِسَانِكَ﴾: يجوز أن يكون متعلقًا بمحذوفٍ على أنه حالٌ. واللِّسان هنا: اللغةُ، أي: نَزَّلناه كائناً بلسانِكَ. وقيل: هي بمعنى على، وهذا لا حاجةَ إليه بل لا يظهرُ له معنى.

و «لُدًّا» جمع «لُدِّ» وهو الشديدُ الخصومةِ كالحُمُرِ جمعِ أحمُر.

آ. (٩٨) وقرأ الناسُ «تُحِسُّ» بضمِّ التاء وكسرِ الحاءِ مِنْ أَحَسَّ. وقرأ^(٥) أبو حيوة وأبو جعفرٍ وابن أبي عبلة «تَحُسُّ» بفتح التاء وضم الحاء. وقرأ بعضهم «تِحْسُّ» بالفتح والكسر، من حَسَّه، أي: شَعَرَبه، ومنه «الحواسُ الخَمْسُ».

و «منهم» حالٌ مِنْ «أحد» إذ هو في الأصلِ صفةٌ له، و «مِنْ أَحَدٍ» مفعولٌ زِيدَتْ فيه «مِنْ».

(١) الشواذ ٨٦.

(٢) في الآية ٩٥.

(٣) البحر ٦/٢٢١.

(٤) وهو أبو الحويرث الحنفي وتقدمت ترجمته.

(٥) البحر ٦/٢٢١، الكشاف ٢/٥٢٧.

- مريم -

وقرأ^(١) حنظلة^(٢) «تُسْمَعُ» مضموم التاء، مفتوح الميم مبنياً للمفعول، و«رَكَزاً» مفعولٌ على كلتا القراءتين إلا أنه مفعولٌ ثانٍ في القراءة الشاذة. والرُّكْزُ الصوت الخفي دون نطقٍ بحروفٍ ولا فمٍ، ومنه «رَكَزَ الرَّمْحَ»، أي: غَيَّبَ طَرَفَهُ فِي الْأَرْضِ وَأَخْفَاهُ، ومنه الرُّكَازُ، وهو المال المدفونٌ لخفائه واستتاره. وأنشدوا^(٣):

٣٢٦٨ - فَتَوَجَّسَتْ رَكَزَ الْأَيْسِ فَرَاعَهَا
عن ظهر غَيْبٍ، وَالْأَيْسُ سَقَامُهَا

انتهت سورة مريم

بحمد الله

ويبدأ الجزء الثامن إن شاء الله

بسورة طه

* * *

(١) الشواذ ٨٦، البحر ٢٢١/٦.

(٢) حنظلة بن أبي سفيان الجمحي القرشي المكي روى القراءة عن عكرمة بن خالد المخزومي. توفي سنة ١٥١. طبقات القراء ١/٢٦٥.

(٣) البيت للبيد وهو في ديوانه ٣١١، وجمهرة أشعار القرشي ١/٣٦٧. والأنيس: الصياد. وراعها: أفرعها. ظهر غيب: من وراء حجاب. والسقام: الداء.

فهرس الشواهد الشعرية^(١)
الواردة في المجلد السابع

رقمه

البيت

[الهمزة]

٢٩١٠	من الظلماء جؤجؤه هواء	كان الرجل منها فوق صعل
٢٩١١	وأنت مجوف نخب هواء	ألا أبلغ أبا سفيان عني
٣١٤٠	فقد ذهب اللذاذة والفتاء	إذا عاش الفتى ممتين عاماً
٣١٦٣	عمامته بين الرجال لواء	فجاءت به سبط العظام كأنما
٣٢٢٠	أجاءته المخافة والرجاء	وجارٍ سار معتمداً إليكم
٣٢٣٤	يكون مزاجها غسل وماء	كأن سبيثة من بيت رأس
٢٩٣٩	يجيء بحمأةٍ وقليل ماء	يجيء بملثها طوراً وطوراً
٢٩٨٨	فهنَّ معقلات بالفناء	ألا يا حمز للشرف النواء
٣٠٥٢	صبُّ قد استعدبتُ ماء بكائي	لا تسقني ماء الملام فلإنني

[الباء]

٢٨٥٦	أعطيهم ما أرادوا حسنَ ذا أدبا	لم يمنع الناس مني ما أردت وما
٢٩٦٤	أسنمة الأبال في ربابه	أقبل في المستنَّ من سحابه
٢٩٨٠	يوماً بدمٍ الدهر أجمع واصبا	لا أبتغي الحمد القليل بقاؤه
٣١١٩	أصعد في علو الهوى أم تصوبا	فأصبحن لا يسألن عن بما به
٣٢١٨	تدوس بنا الجماجم والتريبا	فمررت غير نافرةٍ عليهم
٢٨٤٥	ونحن خلعنا قيده فهو سارب	وكل أناسٍ قاربوا قيد فحلهم
٢٨٦٩	ولكنني عن سنبس لست أرغب	وأرغب فيها عن لقيط ورهطه
٢٨٧١	يكون وراءه فرج قريب	عسى الكرب الذي أمسيت فيه
٢٨٩٥	يجبك عظم في التراب تريب	تحبك نفسي ما حيت فإن أمت
٢٩٢٧	سيردي وغاز مشفق سيؤوب	ومعتصم بالحجي من خشية الردى

(١) سرنا في ترتيب حرف الروي على أن نبدأ بالساكن فالمتروح فالمضموم فالمكسور.

رقمه	البيت
٢٩٤٠	تريك سنة وجه غير مقرفة
٢٩٧٩	غيرته الريح تسفي به
٣٠٠٩	فلست لإنسي ولكن لملاك
٣٢٤٤	
٣٠٣٥	بها جيف الحسرى فأما عظامها
٣٠٦٠	
٣٢٠٨	
	لا يقنع الجارية الخضاب
٣٠٤٣	من دون أن تلتقي الأركاب
٣٠٤٨	كلا السيف والساق الذي ذهبت به
٣٠٥٧	تخاطأه القناص حتى وجدته
٣١٠٧	فمن يك أمسى بالمدينة رحله
	لمن نار قبيل الصيب
٣١١٠	إذا أحمدت ألقى
٣١٨٥	يغشى الكناس بروقيه ويهدمه
٣٢٠٠	ولم يكن المغتر بالله إذ شرى
٣٢٥٠	والله ما ليلى بنام صاحبه
٢٨٤٤	أنتى سررت وكنت غير سروب
٢٨٨١	عليّ لعمرو نعمة بعد نعمة
٣٢١٣	
٢٨٨٥	وكنا إذا ما أتانا صارخ فزع
٢٨٩٦	أعوذ بالله من العقراب
٢٩٠٤	وبمهطع سرح كأن عنانه
٢٩٢٤	واه رأيت وشيكاً صدع أعظمه
٢٩٣٥	وكنت لزاز خصمك لم أعرد
٢٩٤٢	كليني لهم يا أميمة ناصب
	ملساء ليس بها خال ولا ندب
	وهزيم رعه واصب
	تنزل من جو السماء يصبوب
	فبيض وأما جلدها فصليب
	ولا الوشاحان ولا الجلاب
	ويقعد الأير له لعاب
	على مهل بائنين ألقاه صاحبه
	وخرطومه في منقع الماء راسب
	فلإني وقيار بها لغريب
	ح عند النار ما تخبو
	عليها المنديل الرطب
	من هائل الرمل منقاص ومنكثب
	ليعجز والمعتز بالله طالبه
	ولا مخالط الليان جانبه
	وتقرب الأحلام غير قريب
	لوالده ليست بذات عقارب
	كان الصراخ له قرع الظنابيب
	الشائلات عقد الأذنان
	في رأس جذع من أوال مشذب
	وربه عطياً أنقذت من عطبه
	وقد سلكوك في أمر عصيب
	وليل أقاسيه بطيء الكواكب

٢٩٥٦	فقد تركتك ذا مالٍ وذا نشب	أمرتك الخير فافعل ما أمرت به
٣٠٤٢		
٣١٦٩		
٢٩٦٠	عبر الهواجر كالهزف الخاضب	عيرانة سرح اليدين شملة
٢٩٦١	أخي نصب من شقها ودؤوب	رأى إبلاً تسعى ويحسبها له
٢٩٧٠	فكلكم يصير إلى ذهاب	لدوا للموت وابنوا للخراب
٣٠٥٠	قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي	كلاهما حين جدّ الجري بينهما
٣٠٦٩	ونسحر بالطعام وبالشراب	أرانا موضعين لأمر غيب
٣٠٨١	ولا كذا رجلاً إلا بأصحابي	أو أقاتل عن ديني على فرس
٣١٧٨	فإنك مما أحدثت بالمجرب	فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها
٣٢٤٠	فالحج آيات الرسول المحجب	فعمسنا بها من الشباب ملاوة
٣٢٤٣	بهن فلول من قراع الكئاب	ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم
٣٢٤٦	على ضوء برق آخر الليل ناصب	فدع ذا ولكن هتّعين متيماً

[التاء]

	جهداً إلى جهد بنا فأضعفت	نشكو إليك سنة قد أجهفت
٣٠٧٧	واحتنكت أموالنا وجلفت	
٣٠٣١	وكان مع الأطباء الأساءة	فلو أن الأطباء كأن حولي
٣٠٤٥	لدينا ولا مقلية إن تقلت	أسيئي بنا أو أحسنني لا ملومة
٣١٤٤	أو سنبلاً كحلت به فانهلت	وكان في العينين حب قرنفل
٣٢٣٠	وأما عيون الشامتين فقرت	فأما عيون العاشقين فأسخت

[الجيم]

٣٠١٨	على الكلال والمشيب والعرج	أنت الذي كلفتني رقي الدرج
٣١٧٤	ومهمه هالك من تعرجاً

[الحاء]

٢٨٩٣	لا ترك الله له واضحه	كل خليل كنت خالته
٢٩٢١	لبسه القطران والمسوحا
٢٨٥٥	وضعت أراهم فاستراحوا	يا بؤس للحرب التي

٢٩٣٧	ومختبب مما تطيح الطوائح	ليك يزيد ضارع لخصومة
٣١٥١	كأن عيني فيها الصاب مذبوح	إني أرتقت فبت الليل مرتفقاً
٣٢٠٣	أصبح فالذي تدعى به أنت مفلح	فلا تك إلا في الفلاح منافساً
٢٩٩٨	فأجلى اليوم والسكران صاحي	وجاؤونا بهم سكير علينا
٣٠٩١	ذُئِبَ حتى دلكت براح	هذا مقام قدمي براح
٣٢٦٤	تجده بغيب منك غير نصيح	ألا رب من يدعي نصيحاً وإن يغب

[الدال]

٢٩٩٥	وطاب ألبان اللقاح وبرد
٣١٤٦	سرادق المجد عليك ممدود	يا حكم بن المنذر بن الجارود
٣٢٠١	بحب يحيى حين بن الخرد	سقيتني ربي وغنيتني
٣٢٠٢	بحب يحيى ختن ابن الجرد	شقيتني ربي وعنيتني
٢٨٧٤	أجنடلاً يحملن أم حديدا	ما للجمال مشيها وثيدا
٢٩٣٣	وليس عطاء اليوم مانعه غدا	له صدقات ما يغب نوالها
٢٩٣٦	شلاً كما تطرد الجمالة الشردا	حتى إذا أسلكوهم في قتائده
٢٩٧٣	وتفيات ظلاله ممدودا	طلبت ربيع ربيعة الممري لها
٣٠٤٧	في كلت رجليها سلامي واحده
٣٢٥٣	قد ثمروا مالاً وولدا	ولقد رأيت معاشرراً
٣٠٠١	إذا الحداة على أكسائها حفدوا	كلفت مجهولها نوقاً يمانية
٣٠١٣	وهند أتى من دونها النأي والبعد	ألا حبذا هند وأرض بها هند
٣٠٩٦	فباتت بعلات النوال تجود	ألا طرقتنا والرفاق هجود
٣٠٩٧	وليت خيالها بمنى يعود	ألا زارت وأهل منى هجود
٣١٢٥	وصيدهم والقوم بالكهف همد	وليس بها إلا الرقيم مجاوراً
٣١٦٦	ولكنني من حبها لعميد	يلومونني في حب ليلي عواذلي
٣٢٠٦	جنان من الفردوس فيما يخلد	وإن ثواب الله كل موحد
٢٨٤١	بينون تدمر بالصفاح والعمد	وخيس الجن إنني قد أذنت لهم
٢٨٥٢	ترمي غواربه العبرين بالزبد	فما الفرات إذا هب الرياح له
٢٨٦٥	ركبان مكة بين الغيل والسند	والمؤمن العائذات الطير يمسحها

رقمه	البيت
٢٩١٩	هَذَا الشَّاءُ فَإِنْ تَسْمَعُ لِقَائِهِ
٢٩٥٢	تَجْلُو بِقَاذِمَتِي حَمَامَةَ أَيُّكَةِ
٢٩٦٢	عَدُولِيَّةٌ أَوْ مِنْ سَفِينِ ابْنِ يَامَنِ
٢٩٨٩	وَاسْتَعَجَلُونَا وَكَانُوا مِنْ صَحَابَتِنَا
٣٠٠٧	أَكُولُ لِمَالِ الْكَلِّ قَبْلَ شِبَابِهِ
٣٠١٧	وَلَسْتُ بِحَلَالِ التَّلَاعِ لِبَيْتِهِ
٣٠٢٤	وَلَيْسَ اللَّهُ بِمَسْتَنْكَرٍ
٣٠٢٥	تَطَاوُلَ لَيْلِكَ بِالْإِثْمِدِ
٣٠٥٥	وَالنَّاسُ يَلْحُونُ الْأَمِيرَ إِذَا هُمْ
٣٠٩٥	وَبِرْكَ هَجُودٍ قَدْ أَثَارَتْ مَخَافَتِي
٣١٢٧	وَمِنَ الْحَوَادِثِ لَا أَبَالِكُ أَنْبِي
٣١٤٢	فَعَدَّ عَمَا تَرَى إِذْ لَا ارْتِجَاعَ لَهُ
٣١٤٥	فَكَأَنَّهُ لَهَقَ السَّرَاةَ كَأَنَّهُ
٣١٥٨	يَحْفَهُ جَانِباً نَيْقٌ وَتَتَّبِعُهُ
٣١٥٩	مَهْلاً فِدَاءً لِكَ الْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ
٣١٩٥	فَرَأَى مَغِيبَ الشَّمْسِ عِنْدَ مَأْبَهَا
٣٢١٠	رَحِيبَ قَطَابِ الْجَيْبِ مِنْهَا رَفِيقَةَ
٣٢٥٢	وَكَوَّلَ خَلِيلَ رَأْيِي فَهَوَّ قَائِلُ

[الرءاء]

٢٨٥٣	نَعْمُ السَّاعُونَ فِي الْقَوْمِ الشُّطْرُ	خَالَتِي وَالنَّفْسُ قَدَمًا إِنَّهُمْ
٢٩٦٥	نَطْعَمَهَا اللَّحْمَ إِذَا عَزَّ الشَّجَرُ
٢٩٩٦	يَرْمِي بِكَفْيِي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشْرِ
٣١٥٤	سُدُوفِي الْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سَوْرُ	عَنْ مَبْرَقَاتِ الْبَابِرِينَ وَتَبَّ
٢٨٤٠	إِذَا سَافَهُ الْعُودُ النَّبَاطِي جَرَجْرَا	عَلَى لَاحِبٍ لَا يَهْتَدِي بِمَنَارِهِ
	تَخَالَ بِهَ رَاعِي الْحَمُولَةِ طَائِرَا	وَحَلَّتْ بِيُوتِي فِي يَفَاعٍ مَمْنَعٍ
٢٨٤٧	وَلَا نَسُوتِي حَتَّى يَمْتَنَ حِرَائِرَا	حَذَاراً عَلَى أَنْ لَا تَنَالَ مِقَادَتِي
٢٨٦٦	وَبِالطَّوِيلِ الْعَمْرَ عَمراً حِيدْرَا

رقمه	البيت
٢٩٨٦	يرأوح من صلوات المليل
٢٩٩٩	جعلت أعراض الكرام سكرًا
٣٠١٤	كأن الحصى من خلفها وأمامها
٣٠٢٩	فأكرم بقحطان من والدٍ
٣٠٣٨	ويخبرني عن غائب المرء هديه
٣٠٥٨	أبا خالد من يزن يعرف زناؤه
٣٠٨٩	عفت الديار خلافهم فكانما
٣١٥٥	غرائر في كن ووصون ونعمة
٣١٦٧	أصبحت لا أحمل السلاح ولا
٣١٨٠	داهية دهياء إداً إمرأً
٣١٨٤	لا أرى الموت يسبق الموت شيء
٣٢٠٥
٣٢٥٦	إني إذا ما مضر عليّ تحدت
٣٢٥٩	نجا سالم والنفس منه بشدقه
٢٨٦٢	أعيرتنا ألبانها ولحومها
٢٨٨٤	ولا تجزعوا إني لكم غير مصرخ
٢٨٨٨	فلم أرمثلهم أبطال حرب
٢٨٨٩	يا رسول المليك إن لساني راتق
٢٨٩٢	قلت لبواب لديه دارها
	بكيت إلى سرب القطا إذ مررن بي
٢٩٦٩	أسرب القطا هل من يعيز جناحه
٢٩٩٧	بش الصحة وبش الشرب شربهم
	فلو أن نفسي طاوعتني لأصبحت
٣٠٠٤	ولكنها نفس عليّ أبيّة
٣٠٧٣	ظعائن لم يسكن أكناف قرية
٣٠٨٣	مستقبلين شمال الشام تضربهم
٣٠٩٩	ضروب بنصل السيف سوق سمانها
	ك طوراً سجوداً وطوراً جواراً

	إذا نجلته رجلها حذف أعسرا
	وحمير أكرم بقوم نفيرا
	كفى الهدي عما غيب المرء مخبراً
	ومن يشرب الخرطوم يصبح مسكراً
	بسط الشواطب بينهن حصيرا
	يحلين ياقوتاً وشذراً مفقرا
	أملك رأس البعير إن نفرا

	نغص الموت ذا الغنى والفقيرا
	فإن الهوى يكفيكه مثله صبيرا
	لاقيت مطلع الجبال وعورا
	ولم ينح إلا جفن سيف ومثزرا
	وذلك عار يا بن ربطة ظاهر
	وليس لكم عندي غناء ولا نصر
	غداة الروع إذ خيف البوار
	ما فتقت إذ أنا بور
	تيدن فإني حمؤها وجارها
	فقلت ومثلي بالبكاء جدير
	لعلي إلى من قد هويت أطير
	إذا جرى فيهم المزاء والسكر
	لها جند مما يعد كثير
	عيوف لإصهار اللثام قدور
	سيف ولم تنفض بهن القناطر
	حصباء مثل نديف القطن منثور
	إذا عدموا زاداً فإنك عاقر

٣١٠٩	مدل حيناً يخبو وحيناً ينير	وسطه كاليراع أو سرج المجد
٣١١٦	ي وَمَنْ مال ميله مشبور	إذا أجازي الشيطان في سنن الغي
٣١٢٢	لشيء نحتة عن يديه المقادر	ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه
٣١٣٣	حباب وجنبي خيفة القوم أزور	وخفض عني الصوت أقلت مشية الـ
٣١٣٥	وفيها عن أبانين ازورار	يؤم بها الحداة مياه نخلٍ
	كأنما وجوههم أقمار	والله لولا صببية صغار
	أو لاطم ليس له إسوار	أخاف أن يصيبهم إقتار
٣١٥٣	ببابه ما طلع النهار	لما رأني ملك جبار
٣١٧٥	والطبيبي كل ما التاثت به الأزر	فعمجتها قبل الأخيار منزلة
٣١٧٧	يبغي جوارك حين ليس مجير	لهفي عليك للهفة من خائف
٣١٨٦	لكل أناس عشرة وجبور	فراق كقيص السن فالصبر إنه
٣١٩٧	تؤج كما أج الظليم المنفر	فراحت وأطراف الصوى محزئلة
٣٢٢٦	بكف الإله مقاديرها	هون عليك فإن الأمور
	ألا حبذا يا عزذاك التشاير	فقلت وفي الأحشاء داء مخامر
	سم العداة وآفة الجزر	لا يبعدن قومي الذين هم
٢٨٣٨	والطيبين معاقد الأزر	النازلين بكل معترك
٢٨٤٢	وأشعث أرسنه الوليدة بالفهر	به خالذات ما يرمن وهامد
٢٨٧٠	فلبى فلبى يدي مسور	دعوت لما نابني مسورا
٢٩٠٢	وليت زياداً كان ولد حمار	فليت زياداً كان في بطن أمه
٣٢٥٤	
٢٩١٢	يا سارق الليلة أهل الدار
٢٩٣٢	يبعض ما فيكما إذ عبتما عوري	لوما الحياء ولوما الدين عبتكما
٢٩٤٤	مثل القلامه قد قصت من الظفر	ولاح ضوء هلال الليل يفضحنا
٢٩٥٠	والله يعلم أنني ثابت البصر	إني تو سمت فيك الخير أعرفه
٢٩٧١	ولا يعدب إلا الله بالنار	نبئتهم عذبوا بالنار جارتهم
٢٩٧٦	ومنجحر في غير أرضك في حجر	فلم يبق إلا داخر في مخيس
	رويدك يا أبا عمرو بن بكر	ينازعني ردائي عبد عمرو

رقمه	البيت
٣٠٢١	لي الشطر الذي ملكت يميني
٣٠٢٦	ومنا الذي لاقى بسيف محمد
٣٠٧٠	فإن تسألينا فيم نحن فإننا
٣٠٨٢	هن الحرائر لا ربات أحمره
٣٢٢٢	
٣١٠٠	رهط ابن كوز محقبي أذراعهم
٣١١٤	لو بغير الماء حلقي شرق
٣١٣٨	بأرض فضاء لا يسد وصيدها
٣١٦٥	فلو كنت ضيماً عرفت قرابتي
٣١٨٢	تلق ذباب السيف عني فإنني
٣١٩٨	كأنه بعد كلال الزاجر
٣٢٣٢	لولا فوارس من نعم وأسرتهم
٣٢٣٣	فلأنت تفري ما خلقت وبع
٣٢٥١	ودعيت في أولى الندي ولم

[الزاي]

٣١٢٤	إن العجوز خبة جروزا
٣٠٧٩	يطيع سفيه القوم إذ يستفزه

[السين]

٣٠٧٢	لما رأنتي أنغضت لي الرأسا
٣١٢٩	أكر وأحمى للحقيقة منهم
٣١٩٤	يا منزل الرحم على إدريسا
٣١٣٦	إلى ظعن يقرضن أقواز مشرف
٣١٥٦	تراهن يلبسن المشاعر مرة
٢٨٧٧	وابن اللبون إذا ما لز في قرن
٢٩١٦	
٢٨٩٩	تهوي إلى مكة تبغي الهدى
٣٢٣١	إما تري رأسي أزرى به

[الصاد]

٣٠٣٣	فلان زمانكم زمن خميص	كلوا في بعض بطنكم تعفوا
٣٢٠٩		
٣٠٠٨	يا ويح نفسي من حفر القراميص	جاء الشتاء ولما أتخذ سكناً

[الضاد]

٢٩٥٤	وليس دين الله بالمعصّي
٣٢٦٠	لوعاد من زمن الصبابة ما مضى	كادت وكدت وتلك خير إرادة
٣٢٣٧	قطا الحزن قد كانت فراخاً بيوضها	بتيهاء قفر والمطي كأنها
٣١٧١	وحدت كما حاد البعير عن الدحض	أبا منذر رمت الوفاء وهبته
٣١٧٢	وحاد كما حاد البعير عن الدحض	وردت ونجى اليشكري حذاره
٣٢١٦	حنانك بعض الشر أهون من بعض	أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا

[الطاء]

٣١٣٠	جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط
------	-------	-----------------------------

[العين]

	قد تمنى لي موتاً لم يطع	رب من أنضجت غيظاً قلبه
٢٨٧٦	وعزيت قلباً بالكواعب مولعا	جزعت ولم أجزع من البين مجزعا
٢٨٨٧	فمن رأى مثل ذا يوماً ومن سمعا	هو الجلاء الذي يجتث أصلكم
٢٩٢٩	عن وصالي اليوم حتى ودعه	سل أميري ما الذي غيره
٢٩٣٠	بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا	تعدون عقر النبي أفضل مجدكم
٣٠٠٦	لحقت فلم أنكل عن الضرب مسمعا	لقد علمت أولي المغيرة أنني
٣٠٧١	كأنه يطلب شيئاً أطمعا	أنغض نحوي رأسه وأقنعا
٣٠٩٠	لطول اجتماع لم نبت ليلةً معا	فلما تفرقنا كأنني ومالكاً
٣٢٣٥	ولا يك موقفك منك الوداعا	قفي قبل التفرق يا ضباعا
٢٨٧٣	لزوم العصا تحنى عليها اصابع	أليس ورائي إن تراخت منيتي
٣١٩٠		
٢٨٨٦	ما بين ملجم مهره أو سافع	قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم
٢٩٠٨	شهودي على ليلي عدول مقانع	وبايعت ليلي بالخلاء ولم يكن

البيت	رقمه
تري الثور فيها مدخل الظل رأسه	٢٩١٣ وسائره بادٍ إلى الشمس أجمع
أودى بني وأودعوني حسرة	٢٩٣٤ عند الرقاد وعبرة ما تطلع
لعمرى وما عمري علي بهين	٢٩٤٨ لقد نطقت بطلاً علي الأقارع
تري السرحان مفترشاً يديه	٢٩٥٥ كأن بياض غرته صديع
وما الناس إلا عاملان فعامل	٣٠٣٦ يتبر ما يبني وآخر رافع
غدوا وغدت غزلانهم فكأنها	٣٠٨٧ ضوامن من غرم لهن تبيع
أبا خراشة أما أنت ذا نفر	٣١١٣ فإن قومي لم تأكلهم الضبع
فصبرت عارفة لذلك حرة	٣١٤١ ترسو إذا نفس الجبان تطلع
وخيلٍ قد دلفت لها بخيلٍ	٣١٥٠ تحية بنينهم ضرب وجيع
	٣١٩٩
وما المرء إلا كالشهاب وضوئه	٣١٦٠ يحور رماداً بعد إذ هو ساطع
فالعين بعدهم كأن حداقها	٣١٦١ سملت بشوك فهي عور تدمع
إذا متّ كان الناس صنفين شامت	٣١٩٢ وآخر مثن بالذي كنت أصنع
بدجلة دارهم ولقد أراهم	٢٩٠٥ بدجلة مهطعين إلى السماع
يباكرن العضاه بمقنعات	٢٩٠٦ نواجذهن كالحدأ الوقيع
لمال المرء يصلحه فيغني	٢٩٠٧ مفاقره أعف من القنوع
هجوت زياناً ثم جئت معتذراً	٣٠٦٤ من هجوزبان لم تهجو ولم تدع
تلوذ ثعالب الشرفين منها	٣٠٨٦ كما لاذ الغريم من التبيع

[الفاء]

وما حل من جهل جبا حلمائنا	٢٨٦٣ ولا قائل المعروف فينا يعنف
فأصبح في حيث التقينا شريدهم	٢٩٤٣ طليق ومكتوف اليدين ومزغف
فخروا لأذقان الوجوه تنوشهم	٣١١٨ سباع من الطير العوادي وتنتف
إني على ما ترين من كبري أع	٢٩٠١ لم من حيث تؤكل الكتف
أسيلات أبدان دقاق خصورها	٣١٧٦ وثيرات ما التفت عليها الملاحف
وقالت حنان ما أتى بك ههنا	٣٢١٧ أذو نسب أم أنت بالحي عارف
أزهير هل عن شيبة من مصرف	٣١٧٠ أم لا خلود لباذل متكلف

[القاف]

٢٩٦٨	حتى إذا ابتلت حلاقيم الحلق
٢٩٩٣	كأنه في الجلد توليع البهق	فيها خطوط من سواد وبلق
٣٠١٨		
٣٠٢٣	دونك ما جنيته فاحس وذق
٣٠٩٣	واشكيت الهم والأرقا	إن هذا الليل قد غسقا
٣١٤٨	تركت لهم قبل الضراب السرادقا	تمنيتهم حتى إذا ما لقيتهم
٢٨٤٦	يرجى الحيا منها وتخشى الصواعق	فتى كالسحاب الجون يخشى ويرتجى
٢٩١٤	فكل امرئ كأس الحمام يذوق	فلا تحسبن أني أضل منيتي
٢٩٥٨	على كل أفنان العضاء تروق	أبى الله إلا أن سرحة مالك
٢٩٧٤	ولا الفى من برد العشي تذوق	فلا الظل من برد الضحى تستطيعه
٣٠٦١	فيبدو وتارات يجم فيغرق	وإنسان عيني يحسر الماء تارة
٣٠٨٤		
٣٠٩٤	حتى إذا هجم الإظلام والغسق	ظلت تجود يداها وهي لاهية
٢٩٨٥	ه وتعطف عليه كأس الساقى	فمتى واغل ينبهم يحيو
٣٠٩٨	إقدامه بمزالة لم يزهق	ولقد شفى نفسى وأبرأ سقمها
٣١٣١	بت أجافي مرفقاً عن مرفق
٣١٤٧	صدور الفيول بعد بيت مسردق	هو المدخل النعمان بيتاً سماؤه

[الكاف]

٢٨٤٨	ومحالهم عدداً محالك	لا يغلبن صليبهم
٢٩٧٨	إليك حتى بلغت إياكا
٢٨٩٨	طارت وفي كفه من ريشها تيك	حتى إذا ما هوت كف الغلام لها
٣٠٨٠	خاف العيون ولم ينظر به الحشك	كما استغاث بسىء فزغيطلة
٣٠٨٨	وجهك بالعبير والمسك الذكي	أبيت أسري وتبيتي تدلكي
٣٠٩٢	نجوم ولا بالآفلات الدوالك	مصاييح ليست باللواتي تقودها

[اللام]

٢٩٥٧	بدت الخلق جميعاً بالجمال	فهي جملاء كبدر طالع
------	--------------------------	---------------------

رقمه	البيت
٢٩٨٤	صعدة نابتة في حائر
٣٠٠٣	يحفدون الضيف في أبياتهم
٣٠٠٥	ضعيف النكاية أعداءه
٣٠٤٩	إن للخير وللشر مدى
٢٨٩٠	إن محلاً وإن مرتحلاً
٢٨٩١	محمد تفد نفسك كل نفس
٣٠٦٦	فلا مزنة ودقت ودقها
٣١٣٧	
٣١٥٧	فما أصبحت علّرض نفس بريئة
٣١٩٦	فألفيته غير مستعتب
٣٢١٤	وضاقت الأرض حتى كان هاربهم
٣٢١٥	تحزن عليّ هداك المليك
٣٢٣٩	تردد فيها ضوؤها وشعاعها
٢٩٣٨	إذا لفتح حرب عوان مضرة
٢٩٦٦	رأيت ذوي الحاجات حول بيوتهم
٢٩٩٤	مثل الفراخ نتفت حواصله
٣٠١٦	ألا كل شيء ما خلا الله باطل
٣١٠١	حتى إذا ما التأمّت مفاصله
٣١٠٤	لئن منيت بنا عن غب معركة
٣١١١	وإن هولم يحمل على النفس ضمها
٣١٢٣	إذا ما أتيت بني مالك
٣٢٤٨	
٣١٢٨	ضربت عليك العنكبوت بسنجها
٣١٤٣	لمن زحلوقة زل
٣١٦٢	فلئن باد أهله
٣١٧٣	وقد أخالس رب البيت غفلته
٣١٨٧	زيادتنا نعمان لا تحرمنا

٣٢٠٤	ثم يتاح لها حول	لكل دولة أجل
٣٢٠٧	فيها الفراديس ثم الثوم والبصل	كانت منازلهم إذ ذاك ظاهرة
٣٢٢٨	من عن يمين الحببنا نظرة قبل	فقلت للركب لما أن علا بهم
٣٢٤٧	وقالت أبونا هكذا سوف يفعل	فلما رأته أمنا هان وجدها
٣٢٦٧	وكل الذي حملتني أتحمّل
٢٨٤٩	مد عظيم الندى شديد المحال	فرع نبع يهتز في غصن المجد
٢٨٩٤	ولست بمقلي الخلال ولا قال	صرفت الهوى عنهن من خشية الردى
٢٩٢٢	بأنسة كأنها خط تمثال	فيا رب يوم قد لهوت وليفة
٢٩٦٣	قصد السبيل ومنه ذو دخل	ومن الطريقة جائر وهدى
٢٩٩٠	نميراً والقبائل من هلال	سقى قومي بني مجد وأسقى
٣٠٠٢	بأكفهن أزمة الأجمال	حفد الولائد حولهن وأسلمت
٣٠١٠	أثيث كقنو النخلة المتعكل	وفرع يغشي المتن أسود فاحم
٣٠٢٠	غلقت لضحكته رقاب المال	غمر الرداء إذا تبسم ضاحكاً
٣٠٤٠	لقد جار الزمان على عيالي	ثلاثة أنفس وثلاث ذود
٣٠٤٤	يقولون لا تهلك أسى وتجمل	وقوفاً بها صحبي علي مطيهم
٣٢٦٢		
٣٠٥٦	وأخر يومي فلم يعجل	تخاطأت النبل أحشائه
٣٠٦٨	على الضيف يجرح في عراقبها نصلي	وإن تعتذر بالمحل من ذي ضرورها
٣١٠٢	إذ لا يلائم شكلها مثلي	حي الحمول بجانب العزل
٣١١٥	ولم يشفق على نغص الدخال	وأرسلها العراك ولم يذدها
٢٨٩٧	يهوي مخارمها هوي الأجدل	وإذا رميت به الفجاج رأيته
٢٩٠٠		
٢٩٣١	لما عدم المسيئون احتمالي	ولولا يحسبون الحلم عجزاً
٣١٦٤	وتقلينني لكن إياك لا أقلي	وترمينني بالطرف أي أنت مذنب
٣١٦٨	تضل المداري في مثني ومرسل	غدائره مستشزرات إلى العلا
٣١٨٩	فيأمن أعدائي ويسأمني أهلي	أليس ورائي أن أدب على العصا
٣١٩٣	عزل الأمير للأمير المبدل

رقمه	البيت
٣٢٢٤	وإن تعتذر بالمحل من ذي ضرورها
٣٢٢٥	دع عنك نهياً صيح في حجراته
٣٢٢٧	غدت من عليه بعدما تم ظمؤها
	[الميم]
٢٨٣٩	إلى الملك القرم وابن الهمام
٣٠٠٠	
٢٩٦٧	إن الذي قضى بدا قاضٍ حكم
٣٠٢٢	وقد لبست بعد الزبير مجاشع
٣١١٢	ولو غير أحوالي أرادوا نقيصتي
٣٢١٩	أتوا نارِي فقلت منون أنتم
٣٢٥٨	ردي ردي ورد قطة صما
٢٨٥١	هل ما علمت وما استودعت مكتوم
٢٨٥٨	فأقسم أن لو التقينا وأنتم
٢٨٦١	حتى إذا يئس الرماة وأرسلوا
٢٨٦٤	حتى تهجر في الرواح وهاجه
٢٩١٥	فما الناس بالناس الذين عهدتهم
٢٩٤٩	أو كلما وردت عكاظ قبيلة
٢٩٧٧	فإن النار بالعودين تذكى
٢٩٨٢	فطلقها فليست لها بكفاء
٣٠٣٧	ومقامة غلب الرجال كأنهم
٣٠٤٦	تولى قتال المارقين بنفسه
٣٠٥١	وغداة ربح قد كشفت وقرة
٣١٠٣	وإن أتاه خليل يوم مسالة
٣١٠٥	
٣١٥٢	إن الخليفة إن الله ألبسه
٣١٨٨	بيديروني عن سالم وأديرهم
٣٢٢١	فتوسطا عرض السري فصدعا

٣٢٤٩	فأبيت لا حرج ولا محروم	ولقد آبيت من الفتاة بمنزل
٣٢٦٨	عن ظهر غيب والأنيس سقامها	فتوجست ركز الأنيس فراعها
٢٨٥٠	أهل رأونا بوادي القف ذي الأكم	سائل فوارس يربوع بشدتنا
٢٨٥٤	يا بؤس للجهل ضراراً لأقوام	قالت بنو عامر خالوا بني أسد
٢٨٦٠	ألم تيشوا أني ابن فارس زهدم	أقول لهم بالشعب إذ يأسروني
٢٩٥١	عليه وقلت المرء من آل هاشم	توسمته لما رأيت مهابة
٢٩٥٩	يخذى نعال السبت ليس بتوهم	بطل كأن ثيابه في سرحة
٢٩٧٥	يفيء عليها الظل عرمضها طام	تيممت العين التي عند ضارج
٢٩٩٢	وقلنا للنساء بها أقيمي	تركنا الخيل والنعم المفدى
٣٠١٩	فتركن كل قرارة كالدهرم	جادت عليه كل عين ثرة
٣١١٧	فخر صريعاً لليدين وللغم	تناوله بالرمح ثم أتى له
٣٠٣٠		
٣٠٥٤	كجمر النار بذر بالظلام	ترائب يستضيء الحلي فيها
٣٠٥٩	كان الزناء فريضة الرجم	كانت فريضة ما تقول كما
٣٠٧٥	وما هو عنها بالحديث المرجم	وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم
٣١٣٩		
٣٠٧٦	والكفر مخبثة لنفس المنعم	نبئت عمراً غير شاكر نعمتي
٣٠٧٨	يفره ومن لا يتق الشتم يشتم	ومن يجعل المعروف من دون عرضه
٣٠٨٥	عيدان نجد ولم يعبان بالرتم	إن الرياح إذا ما أعصفت قصفت
٣١٢٠	حرمت عليّ وليتها لم تحرم	يا شاة من فنص لمن حلت له
٣٠٦٥	والعيش بعد أولئك الأيام	ذم المنازل بعد منزلة اللوى
٣١٢٦	سريعاً وإن لا يبد بالظلم يظلم	جريء متى يظلم يعاقب بظلمه
٣١٣٤	وشكا إليّ بعبرة وتحمحم	فازور من وقع القنا بلبانه
٣١٤٩	يوم النصار فاعتبوا بالصيلم	غضبت تميم أن تقتل عامر
٣٢١٢	وقد أمسى بمنزلة المضميم	ومولى قد دفعت الضيم عنه
٣٢٢٩	كما شرقت صدر القناة من الدم	وتشرق بالقول الذي قد أذعته
٣٢٣٨	وجيران لنا كانوا كرام	فكيف إذا مررت بدار قوم

٣٢٤٥	ولكنني عن علم ما في غد عم	وأعلم علم اليوم والأمس قبله
٣٢٦١	على جوده لضمً بالمال حاتم	على حالة لو أن في القوم خاتماً
٢٩٨٣	كان فقيراً معدماً قالت وإن	قالت بنات العم يا سلمى وإن
٢٨٦٧	عصينا الملك فيها أن ندينا	وأيام لنا غير طوال
٢٩٠٣	داعٍ سميع فلفونا وساقونا	إذا دعانا فأهطعنا لدعوته
٢٩١٨	وأبنا بالملوك مصنفدينا	فآبوا بالنهائب والسبايا
٢٩٤٦	ومينا المنى ثم امطينا	رفي بعمركم لا تهجريننا
٢٩٨١	م أضحي فؤادي به فاتنا	رخيم الكلام قطيع القيا
٢٩٩١	يلقحه قوم وتنتجونه	في كل عام نعم تحوونه
٣٠١٢	والفى قولها كذباً ومينا	فقدمت الأديم لراهشيه
٣٠٢٧	بسادتهم موثقينا	فجسنا ديارهم عنوة وأبنا
٣٠٣٤	في حلقكم عظم وقد شجينا	لا تنكروا القتل وقد سيننا
٣٠٥٣	فلم أستطع من أرضهم طيرانا	أراشوا جناحي ثم بلوه بالندي
٣٠٦٣	ولا أقسو الحواصن إن قفينا	فلا أرمي البريء بغير ذنب
٣٢١١	لا تنبشوا بيننا ما كان مدفونا	مهلاً بني عمنا مهلاً موالينا
٣٢٦٥	عنه ولا هو بالأبناء يشرينا	إنابني نهشل لا ندعى لأب
٢٩٧٢	كما تخوف عود النبعة السفن	تخوف الرجل منها تامكاً قردا
٣٠٧٤	ونفضت من هرم أسنانها
٣١٧٩	تقاذف في غواربه السفن	متى تأتيه تأتي لبحر
٢٨٤٣	نكن مثل من يا ذئب يصطحبان	تعش فإن عاهدتني لا تخونني
٢٨٥٧	وما بالحر أنت ولا القميين	أما والله أن لو كنت حراً
٢٨٨٣	ومطواي مشتاقان له أرقان	فظلت لدى البيت العتيق أخيله
٢٩٢٦	علي مهذب رخص البنان	فإن أهلك فرب فتى سبيكي
٢٩٤٥	عمرك الله كيف يلتقيان	أيها المنكح الثريا سهيلاً
	أريد الخير أيهما يليني	وما أدري إذا يمميت أرضاً
٣٠٤١	أم الشر الذي هو يبتغيني	ألخير الذي أنا أبتغيه
٣١٠٦	بريئاً ومن أجل الطوي رماني	رماني بأمر كنت منه ووالدي

رقمه	البيت
٣١٢١	دعتني أخواها أم عمرو ولم أكن
٣٢٦٣	
٣١٣٢	فليت لنا من ماء زمزم شربة
٣١٨٣	أيها السائل عنهم وعني
٣٢٢٣	بوادٍ يمان ينبت الصدر صدره
٣٢٥٥	لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً
	[الهاء]
٢٩٠٩	وأغض طرفي ما بدت لي جارتني
٢٩٤٧	إذا رضيت علي بنوقشير
٣٠٦٧	فإما تريني ولي لمة
٢٩٥٣	أعوذ بربي من النافثا
	[الياء]
٢٨٥٩	ألم يئس الأتوام أنني أنا ابنه
٢٨٧٢	أيرجو بنو مروان سمعي وطاعتي
٣١٩١	
٢٨٨٢	رمىته فأصميت
٢٩٢٠	مهمالي الليلة مهماليه
٢٩٢٥	يا رب قبالة غداً
٣٠١١	تقدم العهد من أم الوليد بنا
٣٠١٥	فإني وجدت الضامرين متاعهم
٣٠٣٩	عميرة ودع إن تجهزت غازياً
٣٠٦٢	ومثل الدمى شم العرائن مساكن
٣٢٤١	فتصدعت صمم الجبال لموته
٣٢٤٢	لقد علمت عرسي مليكة أنني
٣٢٥٨	أخشى رجياً وركيباً عادياً
٢٨٧٨	ماضٍ إذا ما هم بالمضي
٢٨٧٩	قال لها هل لك يا تافي
	قالت له ما أنت بالمرضي

البيت رقمه

٢٨٨٠ أقبيل في ثوب معافري عند اختلاط الليل والعشي
٣٠٢٨ إليك جسنا الفيل بالمطي

[الألف]

٢٩٢٣ ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهاري
٢٩٢٨ سقاها من الداء الذي قد أصابها
٣١٨١ غلام إذا ما هز القناة سقاها

*

**

فهرس

الموضوع الصفحة

٥ سورة الرعد
٦٥ سورة إبراهيم
١٣٧ سورة الحجر
١٨٧ سورة النحل
٣٠٥ سورة الإسراء
٤٣٣ سورة الكهف
٥٦١ سورة مريم
٦٥٥ فهرس الشواهد الشعرية

• • •

جدول بأهم الأخطاء المطبعية
في المجلد الخامس

الخطأ	الصواب	ص	س
الياءين	الباءين	١١	٢ تحت
التاء	الياء	١٩	١٤
كيف	وكيف	٢١	٥ تحت
نُوام ورُجال	تؤام ورُخال	٤٥	٧
-	حذف الحاشية	٤٥	ح ٣
فالتاء	فالياء	٧٨	٦ تحت
تاءه	ياهه	٧٨	٤ تحت
بضمها	بضمهما	١١٢	٥
تالي	ثاني	٢٠٧	٢
برزت	برزت لنا	٢٠٨	الشعر
يك	يل	٢٥٦	٩
والخبير	والخبير الجملة	٢٦٣	١ تحت
يُعيد	يُعيدُ	٢٦٩	٤
أبشنى	أبيني	٢٧٠	٥
فمدحته	فمدته	٢٧١	٣ تحت
اللوائح	اللوامح	٢٧٣	٢ تحت
أرادَه	أراد (وحذف ح ١)	٢٧٤	٥
المحذوف	المحذوف يمتنع	٢٧٥	١

الخطأ	الصواب	ص	س
يريد	لا يريد	٢٧٥	١
أحببت	أحبُّكَ	٢٨١	٦
وما كنا	ما كنا	٣٢٥	٩
وعدنا	وعدنا	٣٢٥	٣ تحت
تطعمنا	تطعمنا	٣٣٥	٤ تحت
نشر	ناشر	٣٤٧	٥
أنَّ قد	أنَّ	٣٥٧	٢
عتياً»	عتياً» محتمل للوجهين	٣٦٧	٣
وإذا	وإذا	٣٧٠	٩
الكسائي	الكسائي وورش عن نافع	٤١٠	١
ظنة	صِنَّةٌ	٤٢٧	١٠
كالواجب	كالواجب لكثرة	٤٢٨	٥
من	بمعنى	٤٣١	٢ تحت
لا ولا	«ولا	٤٣٦	٦ تحت
لعبارة	لعبدة	٤٤٤	٧
عملاً	عجلاً	٤٥٩	٨
يا غلاماً	يا غلاما	٤٦٧	١٠
البدل	المبدل (والغاء ح ٢)	٤٧٥	٧
صدقوا	حذفوا	٤٨٠	٢ تحت
مذكر	ذكر	٤٨٦	٤
غيره	تميز	٤٨٦	٤ تحت
اليوم	اليوم	٤٩٤	١١
عشرون	إحدى وعشرون	٤٩٩	ح ٧
تؤمنن	تؤمنن	٥٢٩	٣ تحت
وعباد	وعباداً	٥٤١	٦ تحت

الخطأ	الصواب	ص	س
قيسٍ	قيسُ	٥٤٤	٥ تحت
إذا	إذ	٥٦٥	٣ تحت
ويُقوى	ويَقوى	٥٦٧	٦ تحت
بأنفسهم	بل تصيهم	٥٩٤	٦
استثافية	استفهامية	٥٩٩	٩
مُكُواً	مَكُواً	٦٠٠	٣ تحت
منشأً	منشأ	٦٠٣	١٠
نبا	ثنى	٦٠٣	١٠
له	نحو: لن	٦١٤	١ تحت
الباقيين	الغيبة	٦٢٤	٢ تحت
لا تحسبوا	لا يحسبوا	٦٢٥	٢
—	إضافة رقم البيت: ٢٤٤٦	٦٣٨	١١

**

جدول بأهم الأخطاء المطبعية
في المجلد السادس

الخطأ	الصواب	ص	س
مثله	في مثله	٣٥	٩
يضاهئون	يضاهئون	٣٩	٤
عزّر	عزّر	٣٨	٥
الهاء	الياء	٣٩	٩
الياء	التاء	٤٩	٥
المقدر	المقدر	٥٠	٥
منعهم	«منعهم»	٦٦	٦ تحت
التضعيف	بالتضعيف	٨٠	٢
كالذين	كالذي	٨٣	٨
من خالف	من «خالف»	٩٣	٦ تحت
المعذرون	المعذرون	٩٦	١٠
التفضيل	التفصيل	١٦٧	١٠
وأن	وكان	١٧٢	٢ تحت
ذا	ذات	١٧٨	٧ تحت
الرابع	الرابعة	١٨٦	٦
على	على ذلك	١٨٩	٧
الموصول	الموصوف	٢٠٥	٢
ظلمت	ظلمت	٢٢٢	٢

الخطأ	الصواب	ص	س
إلا أفضتم	إذا أفضتم	٢٢٩	٦
وإذا	وإذ	٢٣٩	٤
يعلمون	يفلحون	٢٣٨	٧ تحت
جواب	«فعلية» جواب	٢٥٨	١
١٢٤٦	٢٣٤٦	٢٥٩	ح ٥
مبواً	تبوء	٢٦٦	٢ تحت
وقرأ	وقرأ	٢٦٨	٣ تحت
ذكر	كرر	٢٧٦	٨ تحت
قرأ	قرأ	٢٨٢	٢ تحت
وهو الثن	من الثن	٢٨٦	٣
يشبه	يُشَبِّهه	٣٠٦	٢ تحت
صفة	صفة	٣٠٩	٤ تحت
إلا زيداً أخيراً	إلا زيداً خيراً	٣١٢	٢ تحت
جَمَعَ	جَمَعَ	٣٣١	٦ تحت
لَعُو	لَعُو	٣٤٣	٥
كتابة	كناية	٣٤٦	٣ تحت
وإن	وأن	٣٥٢	٢ تحت
اختصار	اختصار	٣٦٩	٤
الفرس	الفرس	٣٨٢	٤ تحت
فحص	فحص	٤٠٢	٣ تحت
أفد	أفد	٤١١	٣
تفردي	تفردي	٤١١	٤ تحت
ولئن	لئن	٤١٢	٨
جند	جيد	٤٢٣	٣
اجتريء	اجتريء	٤٣٥	٧

الخطأ	الصواب	ص	س
الفم	بيخر الفم	٤٤٢	ح ١
ورميت	ورقيت	٤٤٦	٣ تحت
ولا يقبلون	ولا يقبلون	٤٦٥	٢ تحت
مُنْ	مُدْ	٤٨٥	٨
يُصبى	يَصْبى	٤٩٣	٢ تحت
أنه	أنه مصدر	٥١٠	٤
ليوسف	ليوسف	٥١٥	٥ تحت
آ (٧)	آ (٧٠)	٥٢٤	٤
شر	أنتم شر	٥٣٦	١
والعير	العير	٥٤٤	٣
المغْي	المغْيَا	٥٦٣	٧
نفسه	المعظم نفسه	٥٦٧	٥

**

الدُّرُّ الْمَصُونُ

فِي عُلُومِ الْكِتَابِ الْمَكُونِ

تأليف

أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْعَرُوفِيُّ بِالسَّمِينِ الْحَبَلِيُّ
المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

تحقيق

الدكتور أحمد محمد الخراط
الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المعهد العالي للدعوة الإسلامية - المدينة المنورة

اعتمد فيه على نسخة بخط المؤلف

الجزء الثامن

دار الفقه
دمشق

سورة طه /

بسم الله الرحمن الرحيم

آ . (١) قد تقدّم الكلام في الحروف المقتطعة أول هذا الموضوع^(١)، و«طه» من ذلك، هذا هو الصحيح . وقيل: إن معنى «طه» يا رجل في لغة عك^(٢)، وقيل: عكل، وقيل: هي لغة يمانية . وحكى الكلبي أنك لو قلت في عك: يا رجل، لم يجب حتى تقول: طه .

وقال الطبري^(٣): «طه في عك بمعنى: يا رجل»، وأنشد قول شاعرهم^(٤):

٣٢٦٩- دَعَوْتُ بِطَهَ فِي الْقِتَالِ فَلَمْ يُجِبْ
فَخِفْتُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مُوَائِلًا

(١) انظر: الدر المصون ٧٩/١ .

(٢) قال في اللسان: «عك بن عدنان: أخو معدّ وهو اليوم في اليمن، هذا قول الليث . وقال بعض النسابين: إنما هو معد بن عدنان . فأما عك فهو ابن عدنان من ولد قحطان، وعدنان من ولد إسماعيل». اللسان: (عكك) . وانظر: البحر ٢٢٤/٦، والقرطبي ١٦٥/١١ .

(٣) تفسير الطبري ١٣٧/١٦ .

(٤) البيت لمتهم بن نويرة، وهو في القرطبي ١٦٥/١١، والبحر ٢٢٤/٦، والمححر ٦٢/١١، والموائل: طالب النجاة .

وقول آخر^(١):

٣٢٧٠- إِنَّ السَّفَاهَةَ طه فِي خَلَائِقِكُمْ
لَا قَدَسَ اللَّهُ أَرْوَاحَ الْمَلَاعِينِ

قال الزمخشري^(٢): «وَأَثَرُ الصَّنْعَةِ ظَاهِرٌ فِي الْبَيْتِ الْمُسْتَشْهِدِ بِهِ» فذكره،
وقال السدي: «معناه: يا فلان». وقال الزمخشري أيضاً: «ولعل عَكَأَ تَصَرَّفُوا
فِي «يَا هَذَا»، كَانَهُمْ فِي لُغَتِهِمْ قَالِبُونَ الْيَاءِ طَاءً، فَقَالُوا فِي يَا: طَا، وَاخْتَصَرُوا
«هَذَا» فَاقْتَصَرُوا عَلَى «هَا». يَعْنِي فَكَأَنَّهُ قِيلَ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: يَا هَذَا. وَفِيهِ
بُعْدٌ كَبِيرٌ.

قال الشيخ^(٣): «ثُمَّ تَخَرَّصَ وَخَزَرَ عَلَى عَكَ مَا لَمْ يَقْلَهُ نَحْوِيٌّ: وَهُوَ أَنَّهُمْ
يَقْبَلُونَ يَا الَّتِي لِلنَّدَاءِ طَاءً، وَيَحذفون اسم الإشارة ويقتصرون منه على «ها»
التي للتنبيه». قلت: وهذا وإن كان قريباً مما قاله عنه إلا أنه أنحى عليه في
عبارته بقوله «تَخَرَّصَ».

وقيل: «طه» أصله طأها بهمزة «طأ» أمراً مِنْ وَطِئَ يَطَأُ، و«ها» ضميرُ
مفعولٍ يعودُ على الأرض، ثم أبدل الهمزة لسكونها ألفاً، ولم يَحذفْها في الأمرِ
نظراً إلى أصلها أي: طَأَ الْأَرْضَ بِقَدَمَيْكَ. وقد جاء في التفسير: «أنه قام حتى
تَوَرَّمَتْ قَدَمَاهُ»^(٤).

(١) البيت ليزيد بن المهلهل، وهو في القرطبي ١١/١٦٦، والبحر ٦/٢٢٤، وتفسير
الماوردي ٧/٣، والكشاف ٢/٥٢٨. وأنشد البيت قطرب، وقال: إنه لغة طييء.

(٢) الكشاف ٢/٥٢٨.

(٣) البحر ٦/٢٢٤.

(٤) تمامه: «فقليل له: غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر، قال: أفلا أكون عبداً
شكوراً»، رواه البخاري في كتاب التفسير ٤٨ - سورة الفتح، ٢ باب: ليغفر لك الله
ما تقدم. الفتح ٨/٤٤٨.

وقرأ^(١) الحسن وعكرمة وأبو حنيفة وورش في اختياره / بإسقاط الألف [ب/٦١١]
بعد الطاء، وهاء ساكنة. وفيها وجهان، أحدهما: أن الأصل «طأ» بالهمز أمراً
أيضاً من وطيء يَطَأُ، ثم أبدل الهمزة هاءً كإبدالهم^(٢) لها في «هَرَقْتُ»
و«هَرَحْتُ» و«هَبَرْتُ». والأصل: أَرَقْتُ وَأَرَحْتُ وَأَبَرْتُ. والثاني: أنه أبدل
الهمزة ألفاً، كأنه أَخَذَهُ مِنْ وَطِيءٍ^(٣) يَطَا بِالْبَدَلِ كَقَوْلِهِ^(٤):

..... -٣٢٧١

..... لا هَنَّاكَ المَرْتَعُ

ثم حَذَفَ الألفَ حَمَلاً للأمرِ على المجزومِ وتناسيably لأصل الهمز ثم
ألحق هاء السكتِ، وأجرى الوصلَ مُجْرَى الوقفِ. وقد تقدّم في أولِ يونس^(٥)
الكلامُ على إمالةِ ط وها فأغنى عن إعادته هنا.

آ. (٢) قوله: ﴿أَنْزَلْنَا﴾: هذه قراءةُ العامّةِ. وقرأ^(٦) طلحةُ
«ما نُزِّلَ» مبنياً للمفعول، «القرآن» رُفِعَ لقيامه مقامَ فاعله.

وهذه الجملةُ يجوزُ أن تكونَ مستأنفةً إن جُعِلت «طه» تعديداً لأسماءِ
الحروفِ، ويجوزُ أن تكونَ خبراً لـ طه إن جَعَلْتَهَا اسماً للسورةِ، ويكونُ القرآنُ
ظاهراً واقعاً موقعَ المضميرِ؛ لأنَّ طه قرآنٌ أيضاً، ويجوزُ أن تكونَ جوابَ قسمٍ،
إن جَعَلتَ طه مُقسماً به، وقد تقدّم تفصيلُ القولِ في هذا.

(١) انظر: الإتحاف ٢/٢٤٣، والقرطبي ١١/١٦٧، والبحر ٦/٢٢٤.

(٢) انظر: الممتع ١٧١، ٣٩٩.

(٣) قال في اللسان وطي: «وَطَيْتُهُ لُغَةٌ فِي وَطَيْتُهُ».

(٤) تقدم برقم ٥٠١.

(٥) انظر: الدر المصون ٦/١٤٣.

(٦) البحر ٦/٢٢٤، والقرطبي ١١/١٦٨.

آ. (٣) قوله: ﴿إِلَّا تَذَكَّرَةً﴾: في نصبه أوجه، أحدها: أن تكون مفعولاً من أجله. والعامل فيه فعل الإنزال، وكذلك «تَشَقَّى» علة له أيضاً، ووجب مجيء الأول مع اللام لأنه ليس لفاعل الفعل المُعَلَّل، ففاته شريطة الانتصاب على المفعولية، والثاني جاز قطع اللام عنه ونصبه لاستجماعه الشرائط. هذا كلام الزمخشري^(١)، ثم قال: «فإن قلت: «هل يجوز أن تقول: ما أنزلنا، أن تشقى كقوله «أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ»^(٢)؟ قلت: بلى ولكنها نصبه طارئة كالنصب في «واختار موسى قومه»^(٣) وأما النصب في «تَذَكَّرَةً» فهي كالتي في «ضربت زيدا» لأنه أحد المفاعيل الخمسة التي هي أصول وقوانين لغيرها».

قلت: قد منع أبو البقاء^(٤) أن تكون «تَذَكَّرَةً» مفعولاً له لأنزلنا المذكورة، لأنها قد تعدت إلى مفعول له وهو «لِتَشَقَّى» فلا تعدت إلى آخر من جنسه. وهذا المنع ليس بشيء؛ لأنه يجوز أن يُعَلَّلَ الفعل بعلتين فأكثر، وإنما هذا بناء منه على أنه لا يُفْضِي العامل من هذه الفُضَلَاتِ إِلَّا شَيْئاً واحداً، إِلَّا بِالْبَدَلِيَةِ أو العطف.

الثاني: أن تكون «تذكرة» بدلاً من محل «لِتَشَقَّى» وهو رأي الزجاج^(٥)، وتبعه ابن عطية^(٦)، واستبعده أبو جعفر^(٧)، وردّه الفارسي بأن التذكرة ليست

(١) الكشاف ٥٢٩/٢.

(٢) «ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضهم لبعض، أن تحبط أعمالكم»، الآية ٢ من الحجرات.

(٣) الآية ١٥٥ من الأعراف.

(٤) الإملاء ١١٨/٢.

(٥) لم يرد في مطبوعة «معاني القرآن».

(٦) المحرر ٦٣/١١.

(٧) وهو النحاس في إعراب القرآن ٣٣١/٢.

بشقاء. وهو ردٌ واضحٌ. وقد أوضح الزمخشري^(١) هذا فقال: «فإن قلت: هل يجوز أن تكون «تذكرة» بدلاً من محل «لتشقى»؟ قلت: لا؛ لاختلاف الجنسيتين ولكنها نُصِبَتْ على الاستثناء المنقطع الذي «إلا» فيه بمعنى «لكن».

قال الشيخ^(٢): «يعني باختلاف الجنسيتين أن نُصِبَةَ «تذكرة» نصباً صحيحةً ليست بعارضية، والنصبَةُ التي تكون في «لتشقى» بعد نزع الخافضِ نصبُ عارضةٌ. والذي نقول: إنه ليس له محلُّ البتة فيتوهمُ البديلُ منه». قلت: ليس مرادُ الزمخشري باختلاف الجنسيتين إلا ما ذكرته عن الفارسي ردّاً على الزجاج، وأي أثر لاختلاف النصيبين في ذلك؟

الثالث: أن يكون منصوباً على الاستثناء المنقطع أي: لکن أنزلناه تذكرةً. الرابع: أنه مصدرٌ مؤكدٌ لفعلٍ مقدر، أي: لکن ذكّرنا، أو تذكّر به أنت تذكرةً. الخامس: أنه مصدرٌ في موضع الحال أي: إلا مُذكراً. السادس: أنه بدلٌ من «القرآن»، ويكون القرآن هو التذكرة، قاله الحوفي. السابع: أنه مفعولٌ له أيضاً، ولكن العاملُ فيه «لتشقى» ويكون المعنى كما قال الزمخشري^(٣): «إنا أنزلنا عليك القرآن لتحتمل متاعب التبليغ ومقاولة العتاة من أعداء الإسلام ومقاتلتهم، وغير ذلك من أنواع المشاق وتكاليف النبوة، وما أنزلنا عليك هذا المتعب الشاق إلا ليكون تذكرةً. وعلى هذا الوجه يجوز أن يكون «تذكرة» حالاً ومفعولاً له» انتهى.

فإن قلت: من أين أخذت أنه لما جعله حالاً ومفعولاً له أن العامل فيه

(١) الكشاف ٢/٥٢٩.

(٢) البحر ٦/٢٢٥.

(٣) الكشاف ٢/٥٢٩.

«لِتَشْقَى»؟ وما المانع أن يريدَ بالعامِلِ فيه فعلَ الإنزالِ؟ فالجوابُ أن هذا الوجهَ قد تقدّمَ له في قوله^(١): «وكلُّ واحدٍ مِنْ «لِتَشْقَى» و«تذكرة» علةٌ للفعل». وأيضاً فإن تفسيرَه للمعنى المذكورِ منصبٌ على تسلُّطِ «لِتَشْقَى» على «تذكرة». إلا أن أبا البقاء لمَّا لم يظهرَ له هذا المعنى الذي ظهرَ للزمخشري منَعَ مِنْ عملِ «لِتَشْقَى» في «تذكرة» فقال^(٢): «ولا يَصِحُّ أن يعملَ فيها «لِتَشْقَى» لفسادِ المعنى» وجوابُه ما تقدّم. ولا غَرَوَ في تسميةِ التعبِ شقاءً. قال الزمخشري^(٣): «والشقاءُ يجيءُ في معنى التعب. ومنه المثل: «أُتعبُ مِنْ رائصِ مُهرٍ»^(٤) و«أشقى مِنْ رائصِ مُهرٍ».

و «لِمَنْ يَخْشَى» متصلٌ بـ «تذكرة». وزيدت اللام في المفعولِ تقويةً للعامِلِ لكونه فرعاً، ويجوز أن يكونَ متعلقاً بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «تذكرة».

آ. (٤) قوله: ﴿تَنْزِيلاً﴾: في نصبه أوجهٌ^(٥)، أحدها: أن يكونَ بدلاً مِنْ «تذكرة» إذا جُعِلَ حالاً لا إذا كان مفعولاً [له]^(٦) لأنَّ الشيءَ لا يَعْلَلُ بنفسِه. قلت: لأنه يصيرُ التقديرُ: ما أنزلنا القرآنَ إلا للتنزِيلِ. الثاني: أن ينتصبَ بـ نَزَلْ مضمراً. الثالث: أن ينتصبَ بـ «أنزلنا» لأنَّ معنى ما أنزلناه إلا تذكرةً: أنزلناه تذكرةً. الرابع: أن ينتصبَ على المدحِ والاختصاصِ.

(١) الكشاف ٥٢٩/٢.

(٢) الإملاء ١١٨/٢.

(٣) الكشاف ٥٢٩/٢.

(٤) انظر: مجمع الأمثال ١٤٨/١، وقد ورد المثل الثاني فحسب في الكشاف.

(٥) نقل السمين هذه الأوجه عن الزمخشري ٥٢٩/٢.

(٦) من الكشاف.

الخامس: أن ينتصب بـ «يَخْشَى» مفعولاً به أي: أنزله للتذكرة^(١) لِمَنْ يَخْشَى تنزيلَ الله، وهو معنى حسن وإعرابٌ بين^(٢).

قال الشيخ^(٣): - ولم يُنصَفْه - «والأحسن ما قدمناه أولاً من أنه منصوبٌ بـ «نَزَلَ» مضمرة. وما ذكره الزمخشري من نصبه على غيره فمتكلفٌ: أمَّا الأولُ ففيه جعلُ تذكرةٍ وتنزيلًا حالين، وهما مصدران. وجعلُ المصدرِ/ حالاً [١/٦١٢] لا ينقاسُ.

وأيضاً فمدلولُ «تذكرة» ليس مدلولُ «تنزيل»، ولا «تنزيلًا» بعضُ تذكرة. فإن كان بدلاً فيكونُ بدلَ اشتمالٍ على مذهبٍ مَنْ يرى أن الثاني مشتملٌ على الأول؛ لأنَّ التنزيلَ مشتملٌ على التذكرة وغيرها. وأمَّا قوله: «لأنَّ معنى ما أنزلناه إلا تذكرة: أنزلناه تذكرة» فليس كذلك لأنَّ معنى الحصرِ يَقُوتُ في قوله أنزلناه تذكرة. وأمَّا نصبه على المدحِ فبعيدٌ. وأمَّا نصبه بـ «يَخْشَى» ففي غاية البُعدِ لأنَّ «يخشى» رأسُ آيةٍ وفاصلٌ، فلا يناسبُ أن يكونَ «تنزيلًا» منصوباً بـ «يخشى»، وقوله فيه «وهو معنى حسنٌ وإعرابٌ بينٌ» عجمةٌ وبعُدٌ عن إدراك الفصاحة.

قلت: ويكفيه ردُّ الشيء الواضح من غير دليل، ونسبةُ هذا الرجلِ إلى عدمِ الفصاحةِ ووجودِ العُجمة.

قوله: «مِمَّنْ خَلَقَ» يجوز في «مِن» أن تتعلق بـ «تنزيلًا»، وأن تتعلق بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «تنزيلًا». وفي «خَلَقَ» التفاتٌ مِنْ تَكَلَّمَ في قوله

(١) الكشاف: تذكرة.

(٢) انتهت عبارة الزمخشري.

(٣) البحر ٢٢٥/٦.

«أَنْزَلْنَا» إِلَى الْغَيْبَةِ. وَجَوَّزَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١) أَنْ يَكُونَ «مَا أَنْزَلْنَا» حِكَايَةً لِكَلَامِ جَبْرِيْلَ وَبَعْضِ الْمَلَائِكَةِ^(٢) فَلَا تَفَاتَ عَلَى هَذَا. وَقَوْلُهُ «الْعَلَاءَ» جَمْعُ عَلِيَا نَحْوُ: دُنْيَا وَدُنَا. وَنَظِيرُهُ فِي الصَّحِيحِ كُبْرَى وَكُبْرًا، وَفُضْلَى وَفُضْلًا.

آ. (٥) قَوْلُهُ: ﴿الرَّحْمَنُ﴾: الْعَامَّةُ عَلَى رَفْعِهِ. وَفِيهِ أَوْجَةٌ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنُ فِي «خَلَقَ». ذَكَرَهُ ابْنُ عَطِيَّةَ^(٣). وَرَدَّهُ الشَّيْخُ^(٤) بِأَنَّ الْبَدَلَ يَحُلُّ مَحَلَّ الْمَبْدَلِ مِنْهُ، وَلَوْ حَلَّ هُنَا مَحَلَّهُ لَمْ يَجُزْ لَخَلُوِّ الْجُمْلَةِ الْمَوْصُولِ بِهَا مِنْ رَابِطٍ يَرْبُطُهَا بِهِ. الثَّانِي: أَنْ يَرْتَفَعَ عَلَى خَبَرٍ مُبْتَدَأٍ مُضْمَرٍ، تَقْدِيرُهُ: هُوَ الرَّحْمَنُ. الثَّلَاثُ: أَنْ يَرْتَفَعَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ مُشَارًا بِلَايِهِ إِلَى مَنْ خَلَقَ^(٥)، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبْرُهُ.

وَقَرَأَ^(٦) جَنَاحُ بْنُ حَبِيْشٍ «الرَّحْمَنَ» مَجْرُورًا. وَفِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْمَوْصُولِ. لَا يُقَالُ إِنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الْبَدَلِ بِالْمَشْتَقِ وَهُوَ قَلِيلٌ؛ لِأَنَّ الرَّحْمَنَ جَرَى مَجْرَى الْجَوَامِدِ لِكَثْرَةِ إِيْلَائِهِ الْعَوَامِلَ. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِلْمَوْصُولِ أَيْضًا.

قَالَ الشَّيْخُ^(٧): «وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّ الْأَسْمَاءَ النُّوَاقِصَ^(٨) كَ «مَنْ»

(١) الكشاف ٥٢٩/٢.

(٢) قال أبو حيان: «وهذا تجويز بعيد، بل الظاهر أنه إخبار من الله تعالى عن نفسه» البحر ٢٢٦/٦.

(٣) المحرر ٦٣/١١.

(٤) البحر ٢٢٦/٦.

(٥) وهو مذهب الزمخشري في الكشاف ٥٣٠/٢.

(٦) الشواذ ٨٧، والبحر ٢٢٦/٦.

(٧) البحر ٢٢٦/٦.

(٨) قال: «التي لا تتم إلا بصلاتها».

و «ما» لا يُوصَفُ منها إلا «الذي» وحده، فعلى مذهبهم لا يجوز أن يكونَ صفةً». قال ذلك كالرأد على الزمخشري^(١).

والجملة مِنْ قوله «على العرش استوى» خيرٌ لقوله «الرحمن» على القول بأنه مبتدأ، أو خيرٌ مبتدأ مضمراً إن قيل: إنه مرفوعٌ على خبر مبتدأ مضمراً^(٢)، وكذلك في قراءة مَنْ جَرَّهُ^(٣).

وفاعلُ «استوى» ضميرٌ يعودُ على الرحمن، وقيل: بل فاعله «ما» الموصولةُ بعده أي: استوى الذي له في السموات، قال أبو البقاء^(٤): «وقال بعضُ الغلاة: «ما» فاعلُ «استوى». وهذا بعيدٌ، ثم هو غيرُ نافعٍ له في التأويل، إذ يبقى قوله «الرحمنُ على العرش» كلاماً تاماً ومنه هرب». قلت: هذا يُروى عن ابن عباس، وأنه كان يقف على لفظ «العرش»، ثم يبتدئُ «استوى له ما في السموات» وهذا لا يصحُّ عنه.

آ. (٦) قوله: ﴿الثَّرَى﴾: هو الترابُ النديُّ^(٥)، ولأمه ياءٌ بدليل تثنيته على ثَرَيْنِ، وقولهم ثَرَيْتِ الأَرْضُ تَثْرَى ثَرَى. والثَّرَى يستعمل في انقطاع المودة. قال جرير^(٦):

٣٢٧٢ - فَلَا تَنْبَشُوا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الثَّرَى
فإنَّ الذي بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ مُثْرِي

(١) الكشاف ٥٢٩/٢.

(٢) لماذا لا تكون الجملة خيراً ثانياً لهذا المبتدأ المضمراً؟

(٣) والتقدير: الرحمن، هو على العرش استوى.

(٤) الإملاء ١١٩/٢.

(٥) انظر: عمدة الحفاظ ٧٩.

(٦) ديوانه ٢٧٧، واللسان (ثرى)، والبحر ٢٢٢/٦.

والثراء بالمدِّ: كثرة المال قال (١):

٣٢٧٣- أماوي ما يُغني الشراء عن الفتى
إذا حَشْرَجَتْ يوماً وضاقَ بها الصدرُ

وما أحسنَ قولَ ابنِ دريد (٢):

٣٢٧٤- يوماً تصيرُ إلى الثرى
ويفوزُ غيرُك بالثراءِ

فجمع في هذه القصيدة بين الممدود والمقصور باختلاف معنى.

آ. (٧) قوله: ﴿وَأَخْفَى﴾: جَوَّزوا فيه وجهين، أحدهما: أنه أفعل تفضيل، أي: وأخفى من السر. والثاني: أنه فعل ماضٍ أي: وأخفى الله عن عباده غيبه كقوله: «ولا يُحيطون به علماً» (٣).

آ. (٨) والجلالة: إما مبتدأ، والجملة المنفية خبرها، وإما خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ أي: هو الله. و«الحسنى» تأنيثُ الأحسن. وقد تقدّم غير مرة أن جمع التكسير في غير العقلاء يُعاملُ معاملة المؤنثة الواحدة.

آ. (١٠) قوله: ﴿إِذْ رَأَى﴾: يجوز أن يكون منصوباً بالحديث وهو الظاهر. ويجوز أن يتصّبب بـ «اذكر» مقدراً، كما قاله أبو البقاء (٤)، أو بمحذوفٍ بعده أي: إذ رأى ناراً كان كيت وكيت، كما قاله الزمخشري (٥).

(١) تقدم برقم ٢٨١٤.

(٢) شرح مقصورة ابن دريد للتبريزي ٢٢٦.

(٣) الآية ١١٠ من طه.

(٤) الإملاء ١١٩/٢.

(٥) الكشف ٥٣١/٢.

و «هل»^(١) على بابها مِنْ كونها استفهامَ تقريرٍ، وقيل: بمعنى قد، وقيل: بمعنى النفي. وقرأ «لأهلَهُ امكثُوا»، بضم الهاء حمزة^(٢) وقد تقدم أنه الأصل وهو لغةُ الحجاز، وقال أبو البقاء^(٣): «إن الضمَّ للإتباع».

قوله: «آنستُ» أي: أبصرتُ. والإيناسُ: الإبصارُ البينُ، ومنه إنسانُ العين؛ لأنه يُبصرُ به الأشياء، وقيل: هو الوجدان، وقيل: الإحساسُ فهو أعمُّ من الإبصار، وأنشدوا للحارث بن حلزة^(٤):

٣٢٧٥ - آنستُ نَبأَةً وأفزَعَهَا القُنْدُ

نَاصُ عَصْرًا وقد دنا الإمساءُ

والقَبَسُ: الجَذْوَةُ من النار، وهي الشُعْلَةُ في رأسِ عُودٍ أو قَصْبَةٍ ونحوهما. وهو فَعَلٌ بمعنى مَفْعُولٍ كالقَبْضِ والنَّقْضِ بمعنى المَقْبُوضِ والمَنْقُوضِ. ويقال: أَقْبَسْتُ الرجلَ علماً وَقَبَسْتُهُ ناراً، ففرقوا بينهما، هذا قولُ المبرد. وقال الكسائيُّ: إن فَعَلَ وأَفْعَلَ يُقالانِ في المعنيين، فيقال: قَبَسْتُهُ ناراً وعلماً، وأَقْبَسْتُهُ أيضاً علماً وناراً.

وقوله «مِنْهَا» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ / بـ «آتيكم» أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ [٦١٢/ب] قَبَسَ^(٥). وأمال بعضهم^(٦) أَلَفَ «هدى» وقفاً. والجيدُ أَنْ لا تُمالَ لأنَّ الأشهرَ أنها بدلٌ من التنوين.

(١) عاد إلى الآية ٩.

(٢) السبعة ٤١٧، والبحر ٢٣٠/٦، والتيسير ١٥٠، والنشر ٣١٢/١، والحجة ٤٥٠.

(٣) الإملاء ١١٩/٢ أي: لما بعده.

(٤) تقدم برقم ١٥٤٨ وورد في الأصل بوزن عروضي مضطرب.

(٥) لأن الصفة إذا تقدمت على الموصوف أعربت حالاً.

(٦) أمال جميع فواصل هذه السورة حمزة والكسائي وخلف. انظر: الإتحاف ٢/٢٤٣،

والنشر ٣٥/٢، والتيسير ١٥٣.

آ. (١١) قوله: ﴿نُودِي﴾: القائم مقام الفاعل ضمير موسى، وقيل: ضمير المصدر أي: نودي النداء. وهو ضعيف، ومنعوا أن يكون القائم مقامه الجملة من «يا موسى»؛ لأن الجملة لا تكون فاعلاً.

آ. (١٢) قوله: ﴿إِنِّي﴾: قرأ^(١) ابن كثير وأبو عمرو بالفتح، على تقدير الباء أي باني؛ لأن النداء يُوصَلُ بها تقول: ناديتُ بكذا. قال الشاعر^(٢):
- أشده الفارسي -

٣٢٧٦- ناديتُ باسمِ ربيعةِ بنِ مُكَدَّمٍ
إنَّ المُنوَّةَ باسمِه المَوْثُوقةِ

وجوز ابن عطية^(٣) أن يكون بمعنى لأجل. وليس بظاهر. والباقون بالكسر: إما على إضمار القول كما هو رأي البصريين، وإما لأن النداء في معنى القول عند الكوفيين.

وقوله: «أنا» يجوز أن يكون مبتدأ، وما بعده خبره، والجملة خبر «إن». ويجوز أن يكون توكيداً للضمير المنصوب، ويجوز أن يكون فضلاً.

قوله «طوى» قرأ^(٤) الكوفيون وابن عامر «طوى» بضم الطاء والتنوين. والباقون بضمها من غير تنوين. وقرأ الحسن والأعمش وأبو حيوة وابن محيصن

(١) التيسير ١٥٠، والنشر ٣١٩/٢، والبحر ٢٣٠/٦، والحجة ٤٥١.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في شرح الأبيات المشككة للفرسي ٤٢٩، والخزانة ٥٢١/٢، والمحرر ٦٦/١١.

(٣) المحرر ٦٦/١١، قال: «على معنى: لأجل أني أنا ربك فأخلع نعليك».

(٤) انظر في قراءاتها: النشر ٣١٩/٢، والحجة ٤٥١، والتيسير ١٥٠، والإتحاف ٢٤٥/٢، والبحر ٢٣١/٦، والشواذ ٨٧.

بكسرِ الطاءِ منوناً. وأبو زيد^(١) عن أبي عمرو بكسرها غير منونٍ.

فَمَنْ ضَمَّ وَنَوَّنَ فَإِنَّهُ صَرَفَهُ لِأَنَّهُ أَوَّلُهُ بِالْمَكَانِ. وَمَنْ مَنَعَهُ فَيَحْتَمِلُ أَوْجَهَا، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَنَعَهُ لِلتَّائِيثِ بِاعْتِبَارِ الْبُقْعَةِ وَالْعَلَمِيَّةِ. الثَّانِي: أَنَّهُ مَنَعَهُ لِلْعَدْلِ إِلَى فُعْلٍ، وَإِنْ لَمْ يُعْرَفِ اللَّفْظُ الْمَعْدُولُ عَنْهُ، وَجَعَلَهُ كَعَمْرٍ وَزَفَرٍ. وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ اسْمٌ أَعْجَمِي فَمَنَعَهُ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالْعُجْمَةِ.

وَمَنْ كَسَرَ وَلَمْ يُنَوِّنْ فَباعْتِبَارِ الْبُقْعَةِ أَيْضاً. فَإِنْ كَانَ اسْمًا فَهُوَ نَظِيرُ عَنَبٍ، وَإِنْ كَانَ صِفَةً فَهُوَ نَظِيرُ عَدَى وَسَوَى. وَمَنْ نَوَّنَهُ فَباعْتِبَارِ الْمَكَانِ. وَعَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ بِمَعْنَى الثُّنَى بِالْكَسْرِ وَالْقَصْرِ، وَالثُّنَى: الْمَكْرُورُ مَرَّتَيْنِ، فَيَكُونُ مَعْنَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ أَنَّهُ ظَهَرَ مَرَّتَيْنِ، فَيَكُونُ مَصْدَرًا مَنْصُوبًا بِلَفْظِ «الْمَقْدَسِ» لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ كَأَنَّهُ قِيلَ: الْمَقْدَسُ مَرَّتَيْنِ، مِنْ التَّقْدِيسِ.

وقرأ^(٢) عيسى بن عمر والضحاك «طاويي اذهب».

و «طَوِيي»: إِمَّا بَدَلٌ مِنَ الْوَادِي، أَوْ عَطْفٌ بَيَانٍ لَهُ، أَوْ مَرْفُوعٌ عَلَى إِضْمَارٍ مَبْتَدَأً، أَوْ مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارٍ أَعْنِي.

آ. (١٣) قوله: ﴿وَأَنَا اخْتَرْتُكَ﴾: قرأ حمزة^(٣) في آخرين «وأنا اخترناك» بفتح الهمزة بضمير المتكلم المعظم نفسه. وقرأ السلمي والأعمش وابن هرمز كذلك، إلا أنهم كسروا الهمزة. والباقون «وأنا اخترْتُكَ» بضمير المتكلم وحده. وقرأ أبي^(٤) «وأني اخترتك» بفتح الهمزة.

(١) وهو سعيد بن أوس الأنصاري النحوي روى عن أبي عمرو. توفي سنة ٢١٥. انظر: طبقات القراء ٣٠٥/١.

(٢) ذكر هذه القراءة الشاذة ابن خالويه في شواذه ٨٧.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤١٧، والنشر ٣٢٠/٢، والتيسير ١٥٠، والبحر ٢٣١/٦، والإتحاف ٢٤٥/٢، والحجة ٤٥١.

فأما قراءة حمزة^(١) فعطف على قوله «أني أنا ربك»، وذلك أنه بفتح الهمزة هناك، ففعل ذلك لَمَّا عطف غيرها عليها، ومَنْ كسرهما فلأنه يقرأ «إني أنا ربك» بالكسر. وقراءة أبيّ كقراءة حمزة بالنسبة للعطف. وجوز أبو البقاء^(٢) أن يكونَ الفتحُ على تقدير: ولأننا اخترناك فاستمع، فعلقه باستمع. والأولُ أولى. ومفعولُ «اخترتك» الثاني محذوف أي: اخترتك من قومك.

قوله «لما يُوحى» الظاهرُ تعلقه بـ «استمع». ويجوزُ أن تكونَ اللامُ مزيدةً في المفعول على حدِّ قوله تعالى: «رَدِفْ لَكُمْ»^(٣). وجوزَ الزمخشري^(٤) وغيره أن تكونَ المسألة من باب التنازع بين «اخترتك» وبين «استمع» كأنه قيل: اخترتك لما يوحى فاستمع لما يوحى. قال الزمخشري^(٥): «فَعَلَّقَ اللَّامَ بـ «استمع» أو بـ «اخترتك»».

وقد ردَّ الشيخ^(٦) هذا بأن قال: «ولا يجوزُ التعليقُ بـ «اخترتك» لأنه من باب الإعمال، يجب - أو يُختار - إعادةُ الضميرِ مع الثاني فكان يكونُ: فاستمع له لما يوحى، فدلَّ على أنه من باب إعمال الثاني». قلت: الزمخشريُّ عني التعليقَ المعنويَّ من حيث الصلاحية، وأما تقديرُ الصناعة فلم يعنه.

و«ما» يجوزُ أن تكونَ مصدريةً، وبمعنى الذي أي: فاستمع للوحي أو للذي يُوحى.

(١) ولكن حمزة هناك قرأ بكسر «إني». قال ابن زنجلة في الحجة ٤٥١: «على معنى: نودي أنا اخترناك».

(٢) الإملاء ١١٩/٢.

(٣) الآية ٧٢ من النمل.

(٤) الكشاف ٥٣٢/٢.

(٥) الكشاف ٥٣٢/٢.

(٦) البحر ٢٣١/٦.

آ. (١٤) قوله: ﴿لذِكْرِي﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ المصدرُ مضافاً لفاعله أي: لأَنِّي ذكُرتُها في الكتب، أو لأَنِّي أذكُرُك. ويجوز أن يكونَ مضافاً لمفعوله أي: لِأَنَّ تذكُرَني. وقيل: معناه ذكُرُ الصلاةِ بعد نسيانها كقوله عليه السلام^(١): «مَنْ نامَ عن صلاةٍ أو نسيها فَلْيُصَلِّها إِذا ذكُرَها». قال الزمخشري^(٢): «وكانَ حَقُّ العبارة: «لذِكْرها». ثم قال: «وَمَنْ يَتَمَحَّلُ له^(٣) أَنْ يقول: إِذا ذكُرَ الصلاةُ فقد ذكُرَ [اللَّهُ]، أو على حذفِ مضافٍ أي: لذكرِ صلاتي، أو لأنَّ الذِّكْرَ والنسيانَ من الله تعالى في الحقيقة».

وقرأ^(٤) أبو رجاء والسُّلمي «للذِكْرِي» بلام التعريف وألف التانيث. وبعضهم^(٥) «لذِكْرِي» منكرة، وبعضهم «للذِكْر» بالتعريف والتذكير.

قوله: «أكاد أخفيها» العامةُ على ضمِّ الهمزة مِنْ «أخفيها». وفيها تأويلاتٌ، أحدها: أن الهمزةَ في «أخفيها» للسُّلبِ والإزالةِ أي: أُزيلَ خفاءها نحو: أعجمتُ الكتابَ أي: أزلتُ عجمته. ثم في ذلك معنيان، أحدهما: أنَّ الخفاءَ بمعنى السُّتْرِ، ومتى أزال سَتْرَها فقد أظهرها. والمعنى: أنها لتحقق وقوعها وقربها أكادُ أظهرها لولا ما تقتضيه الحكمةُ من التأخير. والثاني: أنَّ الخفاءَ هو الظهورُ كما سيأتي. والمعنى: أُزيلُ ظهورها، وإذا أزالَ ظهورها فقد استترت. والمعنى: أني لِشِدَّةِ إبهامها أكادُ أخفيها فلا أظهرها/ البتة، وإن كان [أ/٦١٣]

(١) رواه ابن ماجه في كتاب الصلاة (١٠) باب من نام عن الصلاة أو نسيها ٢٢٧/١، وأحمد ١٠٠/٣.

(٢) الكشاف ٥٣٢/٢.

(٣) الصواب «فه».

(٤) انظر في قراءاتها: البحر ٢٣٢/٦، الشواذ ٨٧.

(٥) نسيها النحاس في إعراب القرآن ٣٣٤/٢ إلى أبي عبد الرحمن وأبي رجاء والشعبي.

لا بد من إظهارها؛ ولذلك يوجد في بعض المصاحف كمصحف أبي^(١): أكاد
أخفيها من نفسي فكيف أظهركم عليها؟ وهو على عادة العرب في المبالغة في
الإخفاء قال^(٢):

٣٢٧٧- أيامَ تَصْحُبُنِي هِنْدٌ وَأُخْبِرُهَا
مَا كَبَدْتُ أَكْتُمُهُ عَنِّي مِنَ الْخَبْرِ

وكيف يتصوّر كتمانها من نفسه؟

والتأويل الثاني: أن «كاد» زائدة. قاله ابن جُبَيْر. وأنشد غيره شاهداً عليه
قول زيد الخيل^(٣):

٣٢٧٨- سَرِيْعٌ إِلَى الْهَيْجَاءِ شَاكٍ سَلَاخِهِ
فَمَا إِنْ يَكَاذُ قِرْنُهُ يَتَنَفَّسُ

وقال آخر^(٤):

٣٢٧٩- وَالْأَلْوَمَ النَّفْسَ فِيمَا أَصَابَنِي
وَالْأَكَاذَ بِالَّذِي نَلْتُ أَبْجَحُ

وَلَا حُجَّةَ فِي شَيْءٍ مِنْهُ.

(١) البحر ٢٣٣/٦، ومعاني القرآن للفراء ١٧٦/٢.

(٢) لم أهد إلى قائله وهو في القرطبي ١٨٥/١١، والبحر ٢٣٣/٦.

(٣) الأضداد للأنباري ٩٧، واللسان (كيد)، والبحر ٢٣٣/٦، والقرطبي ١٨٤/١١.
والقرن: المثل في الشجاعة.

(٤) لم أهد إلى قائله وهو في الأضداد ٩٧، والارتشاف ٢٩٢/٣، وأمالى المرتضى
٣٣٢/١، والقرطبي ١٨٤/١١، والبحر ٢٣٣/٦. والبجج: الفرج.

والتأويل الثالث: أن الكَيْدُودَةَ بمعنى الإرادة، ونُسبت للأخفش^(١) وجماعة، ولا ينفَعُ فيما قصدوه.

والتأويل الرابع: أن خبرها محذوفٌ تقديره: أكاد آتي به لقرَّبها. وأنشدوا قول ضابئ البرجمي^(٢):

٣٢٨٠- هَمَمْتُ وَلَمْ أَفْعَلْ وَكِدْتُ وَلَيْتَنِي
تَرَكَتُ عَلَى عِثْمَانَ تَبْكِي حَلَائِلُهُ

أي: وكِدْتُ أفْعَلُ، فالوقفُ على «أكاد»، والابتداء بـ «أخفيها»، واستحسنه أبو جعفر^(٣).

وقرأ^(٤) أبو الدرداء وابن جبير والحسن ومجاهدٌ وحميدٌ «أخفيها» بفتح الهمزة. والمعنى: أظهرها، بالتأويل المتقدم يقال: خَفَيْتُ الشيءَ: أظهرته، وَأَخْفَيْتُهُ: سترته، هذا هو المشهور. وقد نُقِلَ عن أبي الخطاب أن خَفَيْتُ وَأَخْفَيْتُ بمعنى. وحكي عن أبي عبيد^(٥) أن «أخفى» من الأضدادِ يكون بمعنى أظهر وبمعنى سَتَر، وعلى هذا تتحد القراءتان. ومن مجيء خَفَيْتُ بمعنى أظهرت قول امرئ القيس^(٦):

(١) معاني القرآن ٣٧١/٢ قال: «وزعموا أن تفسير أكاد: أريد، وأنها لغة؛ لأن أريد قد تُجعل مكان «أكاد» مثل «جداراً يريد أن ينقض» أي: يكاد أن ينقض، فكذلك «أكاد» إنما هي أريد».

(٢) شرح الأبيات المشككة للفراسي ٢٢٩، واللسان (قير)، والخزانة ٨٠/٤.

(٣) إعراب القرآن ٣٣٥/٢ وهو النحاس.

(٤) القرطبي ١٨٢/١١، والمحتسب ٤٧/٢، والبحر ٢٣٢/٦.

(٥) ذكره الأنباري في الأضداد ٩٥.

(٦) ديوانه ٥١. الأتفاق: أسراب تحت الأرض والودق: المطر. والمجلب: الذي له صوت لشدة وقعه.

٣٢٨١- خَفَاهُنَّ مِنْ أَنْفَاقِهِنَّ كَأَنَّمَا
خَفَاهُنَّ وَدَقُّ مِنْ عَشِيِّ مُجَلَّبٍ

وقول الآخر^(١):

٣٢٨٢- فَإِنْ تَدْفِنُوا الدَّاءَ لَا نَخْفِهِ
وَإِنْ تُوقِدُوا الحَرْبَ لَا نَقْعُدِ

قوله: «لِتُجْزَى» هذه لامٌ كي، وليست بمعنى القسم أي: لَتُجْزَيْنَ كما نقله أبو البقاء^(٢) عَنْ بَعْضِهِمْ. وتعلق هذه اللامُ بـ «أُخْفِيهَا». وجعلها بعضهم متعلقةً بـ «آتية» وهذا لا يَتِمُّ إِلَّا إِذَا قَدَّرْتَ أَنَّ «أَكَادُ أُخْفِيهَا» معترضةٌ بين المتعلق والمتعلقِ به، أمَّا إِذَا جَعَلْتَهَا صِفَةً لِآتِيَةٍ فَلَا يَتَجَهَّ عَلَى مَذْهَبِ البَصْرِيِّينَ؛ لِأَنَّ اسْمَ الفَاعِلِ مَتَى وَصِفَ لَمْ يَعمَلْ، فَإِنْ عَمِلَ ثَمَّ وَصِفَ جَازٍ.

وقال أبو البقاء^(٣): «وقيل بـ «آتية»، ولذلك وَقَفَ بَعْضُهُمْ عَلَيْهِ وَقَفَّةً يَسِيرَةً إِذَا نَأَى بِانْفِصَالِهَا عَنْ أُخْفِيهَا».

قوله «بِمَا تَسْعَى» متعلقٌ بـ «تُجْزَى». و «ما» يجوز أن تكونَ مصدريةً أو موصولةً اسميةً، ولا بدُّ من مضافٍ أي: تُجْزَى بِعِقَابِ سَعْيِهَا أَوْ بِعِقَابِ مَا سَعَتْهُ.

آ. (١٦) قوله: ﴿فَلَا يَصُدُّكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا﴾:
«مَنْ لَا يُؤْمِنُ» هُوَ المَنْهِيٌّ صُورَةً، وَالمَرَادُ غَيْرُهُ، فَهُوَ مِنْ بَابِ «لَا أَرِيَنَّكَ هَهْنَا»^(٤). وَقِيلَ: إِنَّ صَدَّ الكَافِرَ عَنِ التَّصَدِيقِ بِهَا سَبَبٌ لِلتَّكْذِيبِ، فَذَكَرَ السَّبَبَ

(١) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ١٨٦، والأضداد ٩٦.

(٢) الإملاء ١٢٠/٢.

(٤) انظر: الكتاب ١/٤٥٣.

(٣) الإملاء ١٢٠/٢.

ليدُلُّ على المسبَّب. والضميران في «عنها» و«بها» للساعة. وقيل: للصلاة.
وقيل في «عنها» للصلاة، وفي «بها» للساعة.

قوله: «فَتَرَدَّى» يجوزُ فيه أَنْ ينتصبَ في جوابِ النهيِ بإضمارِ «أَنْ»،
وَأَنْ يرتفعَ على خبرِ ابتداءٍ مضمرةٍ تقديرُه: فَأَنْتَ تَرَدَّى. وقرأ^(١) يحيى «تَرَدَّى»
بكسر التاء. وقد تقدم أنها لغة^(٢). والرَدَّى: الهلاك يقال: رَدَّى يَرُدِّي رَدَى.
قال دُرَيْدُ بن الصَّمَّة^(٣):

٣٢٨٣- تنادوا فقالوا أزدت الخيل فارساً
فقلت أعبد الله ذلكم الردي

أ. (١٧) قوله: ﴿وما تلك بيمينك﴾: «ما» مبتدأة استفهامية.
و«تلك» خبره. و«بيمينك» متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه حال كقوله: «وهذا بعلِّي
شيخاً»^(٤). والعاملُ في الحالِ المقدره معنى الإشارة. وجوز الزمخشري^(٥) أَنْ
تكونَ «تلك» موصولةً بمعنى التي، و«بيمينك» صلَّتْها. ولم يذكر ابنُ عطية^(٦)
غيره، وهذا ليس مذهب البصريين، لأنهم لم يجعلوا من أسماء الإشارة موصولاً
إلا «ذا» بشرطِ ذكْرُتها أولَ هذا الكتاب. وأمَّا الكوفيون^(٧) فُيجيزون ذلك في
جميعها، ومنه هذه الآيةُ عندهم أي: «وما التي بيمينك» وأنشدوا أيضاً^(٨):

(١) البحر ٢٣٣/٦، والشواذ ٨٧.

(٢) انظر في هذه اللغة وشروطها: الدر المصون ٦٠/١.

(٣) الحماسة ٣٩٧/١، وجمهرة أشعار العرب ٦٠١/٢، والمحرر ٦٩/١١.

(٤) الآية ٧٢ من هود.

(٥) الكشف ٥٣٣/٢.

(٦) المحرر ٦٩/١١.

(٧) انظر: الإنصاف ٧١٧.

(٨) تقدم برقم ٥٨٦.

نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيْقُ

أي: والذي تحمليين.

آ. (١٨) قوله: ﴿هِيَ عَصَاي﴾: «هي» تعود على المُسْتَفْهِمِ عنه. وقرأ العائمة «عصاي» بفتح الياء، والجحدري^(١) وابن أبي إسحاق «عَصِيَّ» بالقلب والإدغام. وقد تقدم في أول البقرة^(٢) توجيه ذلك، ولمن تُنسب هذه اللغة، والشعر المروي في ذلك. ورُوي عن أبي عمرو وابن أبي إسحاق أيضاً «عَصَاي» بسكونها وصلأ. وقد فعل نافع مثل ذلك في «مَحْيَاي»^(٣) فجمع بين ساكنين وصلأ، وتقدم الكلام هناك.

قوله: «أَتَوَكَّأُ» يجوز أن يكون خبراً ثانياً لـ «هي»، ويجوز أن يكون حالاً: [٦١٣/ب] إِمَّا مِنْ «عَصَاي»، وَإِمَّا مِنَ الْيَاءِ. وفيه بُعد؛ لأنَّ مجيء الحال من المضاف إليه قليل، وله مع ذلك شروط^(٤) ليس فيه شيء منها هنا. ويجوز أن تكون جملة مستأنفة. وجوز أبو البقاء^(٥) نقلاً عن غيره أن تكون «عصاي» منصوبة بفعل مقدر، و«أَتَوَكَّأُ» هو الخبر، ولا ينبغي أن يقال ذلك.

والتوكؤ: التحامل على الشيء، وهو بمعنى الاتكاء. وقد تقدم تفسيره في يوسف^(٦) فهما من مادة واحدة، وذكرته هنا لاختلاف وزنيهما.

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٤٩/٢، والشواذ ٨٧، والقرطبي ١١/١٨٦، والبحر ٢٣٤/٦.

(٢) انظر: الدر المصون ٣٠٣/١.

(٣) الآية ١٦٢ من الأنعام وانظر: الدر المصون ٢٣٨/٥.

(٤) انظر هذه المسألة في شرح الكافية الشافية ٧٥٠.

(٥) الإملاء ١٢٠/٢.

(٦) الآية ٣١ «وأعدت لهم متكأ». وانظر: الدر المصون ٤٧٧/٦.

والهَشُّ - بالمعجمة - الخَبْطُ . يقال: هَشَشْتُ الورقَ أَهْشُهُ أي: خَبَطْتُهُ لَيْسَقَطًا، وأما هَشُّ يَهْشُ بكسر العين في المضارع فبمعنى البَشاشة، وقد قرأ النخعي (١) بذلك فقيلاً: هو بمعنى أَهْشُ بالضمِّ، والمفعولُ محذوفٌ في القراءتين أي: أَهْشُ الورقَ أو الشجرَ . وقيل: هو في هذه القراءة مِنْ هَشِّ هَشاشَةٍ إذا مال . وقرأ الحسن وعكرمة «وأهْشُ» بضم الهاءِ والسينِ المهملة وهو السَّوْقُ، ومنه الهَشُّ (٢) والهَسَّاسُ، وعلى هذا فكان ينبغي أن يتعدَّى بنفسه، ولكنه ضُمَّنَ معنى ما يتعدَّى بـ «على» وهو أقوم (٣) . ونقل ابن خالويه (٤) عن النخعي أنه قرأ «وأهْشُ» (٥) بضم الهمزة وكسر الهاءِ مِنْ «أَهْشُ» رباعياً وبالمهملة، ونقلها عنه الزمخشري (٦) بالمعجمة فيكون عنه قراءات .

ونقل صاحب «اللوامح» عن مجاهد وعكرمة «وأهْشُ» بضم الهاءِ وتخفيف الشين قال: «ولا أعرف لها وجهاً» إلا أن يكون قد استثقل التضعيف مع تفشي الشين فخفف، وهي بمعنى قراءة العامة .

وقرأ (٧) بعضهم «عَنمي» بسكون النون ولا ينقاس . والمأرب: جمع مأرَبة وهي الحاجة وكذلك الإربة أيضاً . وفي راء «المأرَبة» الحركاتُ الثلاثُ .

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٥٠/٢، والقرطبي ١١/١٨٦، والبحر ٦/٢٣٤، والشواذ ٨٧ .

(٢) الهَشُّ في الأصل: زجر الغنم . ولعل صواب الهَسَّاس: الهَسَّاسُ الذي هو المشي . انظر: اللسان (هس) .

(٣) قوله «أقوم» مخروم في الأصل، وأثبتناه من (ش) .

(٤) الشواذ ٨٧ .

(٥) في مطبوعة «الشواذ» بالشين، والسياق يُفهم السين .

(٦) الكشف ٢/٥٣٣ .

(٧) البحر ٦/٢٣٥ .

و «أخرى» كقوله^(١): «الأسماء الحُسنى» وقد تقدم قريباً^(٢). قال أبو البقاء^(٣):
«ولو قيل «أخر» لكانَ على اللفظ» يعني: «أخر» بضمّ الهمزة وفتح الخاء،
وباللفظ لفظ الجمع. ونقل الأهوازي^(٤) عن شيبه والزهرى «مارب» قال: «بغير
همز» كذا أطلق. والمرادُ بغير همز محقق بل مُسهّل بين بين، وإلاً فالحذفُ
بالكَلْبَةِ شاذٌ.

أ. (٢٠) قوله: ﴿تَسْعَى﴾: يجوز أن يكون خبراً ثانياً عند مَنْ
يُجَوِّزُ ذلك. ويجوز أن يكونَ صفةً لـ «حَيَّة».

أ. (٢١) قوله: ﴿سِيرَتَهَا﴾: في نصبها أوجه، أحدها: أن تكونَ
منصوبةً على الظرف أي: في سيرتها أي: طريقها. الثاني: أنها منصوبةٌ على
أنها بدلٌ من ها «سعيدها» بدلُ اشتمال؛ لأن السيرةَ الصفةُ أي: سعيدها
صفتها وشكلها. الثالث: أنها منصوبةٌ على إسقاط الخافض أي: إلى سيرتها.
قال الزمخشري^(٥): «ويجوز أن يكون مفعولاً^(٦)، مِنْ عاده أي: عاد إليه،
فيتعدى لمفعولين، ومنه بيتُ زهير^(٧)»:

— ٣٢٨٥ —

وعادَكَ أَنْ تَلَاقِيَهَا الْعَدَاءُ

(١) الآية ١١٠ من الإسراء.

(٢) انظر إعرابه للآية ٨ من طه.

(٣) الإملاء ١٢٠/٢.

(٤) انظر: البحر ٢٣٥/٦.

(٥) الكشف ٥٣٤/٢.

(٦) في المطبوعة «منقولاً» ولعله تحريف، ونص «البحر» يوافق نص «الدر».

(٧) ديوانه ٦٢، وصدرة.

فَصَرَّمْ حَبْلَهَا إِذْ صَرَّمْتَهُ
وصرَّم: اقطع. و«العداء» فاعل «عادك» وهو الشغل أو البعد.

وهذا هو معنى قول مَنْ قال: إنه على إسقاط إلى، وكان قد جَوَّزَ أن يكونَ ظرفاً كما تقدّم. إلا أن الشيخ^(١) ردّه بأنه ظرفٌ مختص، ولا يصلُّ إليه الفعلُ إلا بوساطة «في» إلا فيما شدّ.

والسيرة: فِعْلَةٌ تدل على الهيئة من السير كالركبة من الركوب، ثم اتسع فعبر بها عن المذهب والطريقة. قال خالد الهذلي^(٢):

٣٢٨٦- فلا تَغْضَبَنَّ مِنْ سِيرَةٍ أَنْتِ سِيرَتُهَا
فأول راضٍ سيرةٌ مَنْ يَسِيرُهَا

وجوّز أيضاً أن ينتصبَ بفعلٍ مضميرٍ أي: يسير سيرتها الأولى، وتكون هذه الجملة المقدرة في محلِّ نصبٍ على الحال أي: سعيدها سائرة سيرتها.

آ. (٢٢) قوله: ﴿واضْمُمْ﴾: لا بدّ هنا من حذف، والتقدير: واضمّم يدك تنضمّ، وأخرجهما تخرُج، فحذف من الأول والثاني، وأبقى مقابليهما ليدلّا^(٣) على ذلك إيجازاً واختصاراً، وإنما احتيج إلى هذا لأنه لا يترتب على مجرد الضمّ الخروج.

قوله: «بيضاء» حالٌ من فاعل «تخرُج».

قوله: «من غير سوء» يجوز أن يكون متعلّقا بـ «تخرُج»، وأن تكون متعلّقة بـ «بيضاء» لما فيها من معنى الفعل نحو: ابيضت من غير سوء. ويجوز أن تكون متعلّقة بمحذوفٍ على أنها حال من الضمير في «بيضاء». وقوله: «من غير سوء» يُسمّى عند أهل البيان «الاحتراس» وهو: أن يؤتى بشيءٍ يرفعُ توهمَ

(١) البحر ٢٣٦/٦.

(٢) تقدم برقم ١٤٣٣.

(٣) الأصل «ليدلان» وهو سهو.

مَنْ يَتَوَهَّمُ غَيْرَ الْمَرَادِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْبَيَاضَ قَدْ يُرَادُ بِهِ الْبَرَصُ وَالْبَهَقُ^(١)، فَاتَى بِقَوْلِهِ: «مَنْ غَيْرِ سَوْءٍ» نَفِيًّا لِذَلِكَ.

قَوْلُهُ: «آيَةٌ» فِيهَا أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ حَالًا أَعْنِي أَنَّهَا بَدَلٌ مِنْ «بَيضَاء» الْوَاقِعَةِ حَالًا. الثَّانِي: أَنَّهَا حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي «بَيضَاء». الثَّلَاثُ: أَنَّهَا حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ. الرَّابِعُ: أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ. فَقَدَّرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢): جَعَلْنَاهَا آيَةً، أَوْ آتَيْنَاكَ آيَةً. وَقَدَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣): خُذْ آيَةً، وَقَدَّرَ أَيْضًا: دُونَكَ آيَةً. وَرَدَّ الشَّيْخُ^(٤) هَذَا: بِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْإِغْرَاءِ. وَلَا يَجُوزُ إِضْمَارُ الظَّرُوفِ فِي الْإِغْرَاءِ. قَالَ: لِأَنَّ الْعَامِلَ حُدِفَ، وَنَابَ هَذَا مَنْابَهُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْدَفَ النَّائِبُ أَيْضًا. وَأَيْضًا فَإِنَّ أَحْكَامَهَا تَخَالَفُ الْعَامِلَ الصَّرِيحَ، فَلَا يَجُوزُ إِضْمَارُهَا، وَإِنْ جَازَ إِضْمَارُ الْأَفْعَالِ.

آ. (٢٣) قَوْلُهُ: ﴿لِنُرِيكَ﴾: مُتَعَلِّقٌ بِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ «آيَةٌ» أَي: دَلَّلْنَا بِهَا لِنُرِيكَ، أَوْ جَعَلْنَاهَا، أَوْ بَاتَيْنَاكَ الْمَقْدَّرَ. وَقَدَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥) «لِنُرِيكَ فَعَلْنَا ذَلِكَ». وَجَوَّزَ الْحَوْفِيُّ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ «أَضْمَمَ». وَجَوَّزَ غَيْرُهُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ «تَخْرُجُ». وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِلَفْظِ «آيَةٌ» لِأَنَّهَا قَدْ وُصِفَتْ. وَقَدَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٦) أَيْضًا: «لِنُرِيكَ خُذْ هَذِهِ الْآيَةَ أَيْضًا».

قَوْلُهُ: «مِنْ آيَاتِنَا الْكُبْرَى» يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ «مِنْ آيَاتِنَا» بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ

(١) البهق: داء يذهب بلون الجلد.

(٢) الإملاء ٢/١٢٠.

(٣) الكشف ٢/٥٣٤.

(٤) البحر ٦/٢٣٦، وهذا الردُّ يتعلّق بتقدير اسم الفعل فقط. وكلام أبي حيان أورده بالمعنى.

(٥) الكشف ٢/٥٣٤.

(٦) الكشف ٢/٥٣٤.

حَالٌ مِنَ «الكبرى» ويكون «الكبرى» على هذا مفعولاً ثانياً لـ «نُرِيكَ». والتقدير: لِنُرِيكَ الكبرى حَالٌ كونهَا مِنْ آياتنا، أي: بعض آياتنا. ويجوز أن يكونَ المفعولُ الثاني نفسَ «مِنْ آياتنا»، فتتعلقُ بمحذوفٍ أيضاً، وتكون «الكبرى» على هذا صفةً لـ «آياتنا» وصفاً لجمع المؤنثِ غيرِ العاقلِ وصفَ الواحدةِ على حَدِّ «مآربٍ أُخرى»^(١) و«الأسماءِ الحسنَى»^(٢).

وهذان الوجهان قد نقلهما الزمخشري^(٣) والحوافي وأبو البقاء^(٤) وابن عطية^(٥). واختار الشيخ^(٦) الثاني قال: «لأنه يلزم من ذلك أن تكون آياته كلها هي الكُبرى؛ لأن ما كان بعضَ [الآيات] الكبر صدقَ عليه أنه الكبرى، وإذا جَعَلتَ «الكبرى» مفعولاً ثانياً لم تتصفِ الآياتُ بالكُبرى؛ لأنها هي المتصفةُ بأفعل التفضيل. وأيضاً إذا جَعَلتَ «الكُبرى» مفعولاً فلا يمكنُ أن تكونَ صفةً للعصا واليد معاً، إذ كان يلزم التثنية. ولا جائزُ أن يَخصَّ إحداهما بالوصف دون الأخرى؛ لأنَّ التفضيلَ في كلِّ منهما. ويَعُدُّ ما قاله الحسنُ: من أنَّ اليدَ أعظمُ في الإعجاز من العصا؛ فإنه جعل «الكبرى» مفعولاً ثانياً لِنُرِيكَ، وجعل ذلك راجعاً للآية القرية، وقد ضَعُفَ قولُه بأنَّ منافعَ العصا أكبر. وهو غيرُ خفي»^(٨). انتهى ملخصاً.

(١) الآية ١٨ من طه.

(٢) الآية ١١٠ من الإسراء. وانظر إعرابه للآية ٨ من طه.

(٣) الكشف ٥٣٤/٢.

(٤) الإملاء ١٢١/٢.

(٥) المحرر ٧١/١١.

(٦) البحر ٢٣٧/٦.

(٧) زيادة من البحر.

(٨) قال: «لأنه ليس في اليد إلا تغيير اللون. وأما العصا ففيها تغيير اللون وخلق الزيادة في الجسم وخلق الحياة والقدرة والأعضاء المختلفة وابتلاع الشجر والحجر...».

آ . (٢٥) قوله : ﴿ لِي صَدْرِي ﴾ : « لي » متعلق بـ « اشرح » . قال الزمخشري^(١) : « فَإِنْ قُلْتَ : « لِي » فِي قَوْلِهِ : « اشرح لي صدري ، وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي » مَا جَدَّوَاهِ وَالْأَمْرُ^(٢) مُسْتَبْتَبٌ بِدُونِهِ ؟ قُلْتَ : قَدْ أَبْهَمَ الْكَلَامَ أَوْلَى فَقَالَ : اشرح لي وَيَسِّرْ لِي ، فَعَلِمَ أَنَّ ثَمَّ مَشْرُوحاً وَمُيسِّراً ، ثُمَّ بَيَّنَّ وَرَفَعَ الْإِبْهَامَ بِذِكْرِهِمَا فَكَانَ أَكْذَ لَطْلِ الشَّرْحِ لِصَدْرِهِ وَالتَّيسِيرِ لِأَمْرِهِ » .

آ . (٢٦) ويقال : يَسِّرْتَهُ لِكَذَا ، وَمِنْهُ « فَنَسَّيْرُهُ لِلْيُسْرَى »^(٣) وَيَسَّرْتُ لَهُ كَذَا ، وَمِنْهُ هَذِهِ الْآيَةُ .

آ . (٢٧) قوله : ﴿ مِنْ لِسَانِي ﴾ : يجوز أن تتعلّق بمحذوفٍ علي أنه صفةٌ لـ « عُقْدَةٌ » أي : مِنْ عُقْدِ لِسَانِي . ولم يذكر الزمخشري^(٤) غيره . ويجوز أن يتعلّق بنفسِ « احلّل » والأوّلُ أحسنُ .

آ . (٢٩ - ٣٠) قوله : ﴿ وَاجْعَلْ لِي وَزِيْرًا ﴾ : يجوز أن يكونَ « لي » مفعولاً ثانياً مقدماً ، و « وزيراً » هو المفعولُ الأوّل . و « مِنْ أَهْلِي » علي هذا يجوز أن يكونَ صفةً لـ « وزيراً » . ويجوز أن يكونَ متعلّقاً بالجمعل . و « هارونَ » بدلٌ مِنْ « وزيراً » . وجوز أبو البقاء^(٥) أن يكونَ « هارونَ » عطفَ بيانٍ لـ « وزيراً » . ولم يذكر الزمخشري^(٦) غيره . ولَمَّا حَكَى الشَّيْخُ^(٧) هَذَا

(١) الكشاف ٢/٥٣٥ .

(٢) الكشاف : والكلام .

(٣) الآية ٧ من الليل .

(٤) الكشاف ٢/٥٣٥ .

(٥) الإملاء ٢/١٢١ .

(٦) الكشاف ٢/٥٣٥ .

(٧) البحر ٦/٢٤٠ .

لم يُعَقِّبْهُ بَنَكِيرٍ، وهو عَجِيبٌ منه؛ فإنَّ عَطْفَ البَيَانِ يُشْتَرَطُ فِيهِ التَّوَافُقُ تَعْرِيفاً وَتَنْكِيراً، وَقَدْ عَرَفَتْ أَنَّ «وَزِيرًا» نَكْرَةً وَ«هَارُونَ» مَعْرِفَةً، وَالزَّمْخَشَرِيُّ قَدْ تَقَدَّمَ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ»^(١) وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ^(٢) مَعَهُ هُنَاكَ وَهُوَ عَائِدٌ هُنَا.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «هَارُونَ» مَنْصُوباً بِفِعْلِ مَحذُوفٍ كَأَنَّهُ قَالَ: أَخْصُ مِنْ بَيْنِهِمْ هَارُونَ أَي: مِنْ بَيْنِ أَهْلِي. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «وَزِيرًا» مَفْعُولاً ثَانِيًا، وَ«هَارُونَ» هُوَ الْأَوَّلُ، وَقَدَّمَ الثَّانِي عَلَيْهِ اعْتِنَاءً بِأَمْرِ الْوِزَارَةِ. وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُهُ «لِي» يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِنَفْسِ الْجَعْلِ، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ «وَزِيرًا»؛ إِذْ هُوَ فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ لَهُ. وَ«مِنْ أَهْلِي» عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ وَجْهَيْهِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «وَزِيرًا» مَفْعُولاً أَوَّلًا، وَ«مِنْ أَهْلِي» هُوَ الثَّانِي. وَقَوْلُهُ «لِي» مِثْلُ قَوْلِهِ: «وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ»^(٣) يَعْنُونُ أَنَّهُ بِهِ يَتِمُّ الْمَعْنَى، ذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٤). وَلَمَّا حَكَاهُ الشَّيْخُ^(٥) لَمْ يَتَعَقَّبْهُ بَنَكِيرٍ، وَهُوَ عَجِيبٌ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الْمَفْعُولَيْنِ فِي بَابِ النَّوَاسِخِ صِحَّةُ انْعِقَادِ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ، وَأَنْتَ لَوْ ابْتَدَأْتَ بِ«وَزِيرٍ» وَأَخْبَرْتَ عَنْهُ بِ«مِنْ أَهْلِي» لَمْ يَجُزْ إِذْ لَا مُسَوِّغَ لِلْإِبْتِدَاءِ بِهِ.

وَ«أَخِي» بَدَلٌ أَوْ عَطْفُ بَيَانٍ لـ «هَارُونَ». وَقَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ^(٦): «وَإِنْ جُعِلَ عَطْفُ بَيَانٍ آخَرَ جَازٌ وَحَسَنٌ. قَالَ الشَّيْخُ^(٧): «وَيَبْعُدُ فِيهِ عَطْفُ الْبَيَانِ؛ لِأَنَّ

(١) الآية ٩٧ من آل عمران.

(٢) انظر: الدر المصون ٣/٣١٩.

(٣) الآية ٤ من الإخلاص.

(٤) الإملاء ٢/١٢١.

(٥) البحر ٦/٢٤٠.

(٦) الكشف ٢/٥٣٥.

(٧) البحر ٦/٢٤٠.

عطفَ البيان الأكثرُ فيه أن يكونَ الأولُ دونَه في الشُّهرة وهذا بالعكس. قلت: لم يُردُ الزمخشري أن «أخي» عطفُ بيانٍ لـ «هارون» حتى يقول الشيخ إن الأول - وهو «هارون» - أشهرُ من الثاني وهو «أخي»، إنما عنيَ الزمخشريُّ أنه عطفُ بيانٍ أيضاً لـ «وزيراً» ولذلك قال: «آخر». ولا بُدُّ من الإتيان بلفظه ليُعرفَ أنه لم يُردُ إلا ما ذكرتهُ قال^(١): «وزيراً وهارونَ مفعولاً قوله «اجعلْ»^(٢)، أو «لي وزيراً» مفعولاه، و«هارونَ» عطفُ بيانٍ للوزير، و«أخي» في الوجهين بدلٌ من «هارون»، وإن جعلَ عطفَ بيانٍ آخرَ جازٍ وحسُن. فقوله «آخر» تعيّن أن يكونَ عطفُ بيانٍ لما جعله عنه عطفَ بيانٍ قبل ذلك.

وجوّزَ الزمخشري^(٣) في «أخي» أن يرتفعَ بالابتداء، ويكونَ خبرُه الجملةُ مِنْ قوله: «أشدُّ به»، وذلك على قراءة الجمهور له بصيغة الدعاء، وعلى هذا فالوقفُ على «هارون».

وقرأ ابن عامر^(٤) «أشدُّ» بفتح الهمزة للمضارعة وجزمِ الفعلِ جواباً للأمر، «وأشركُهُ» بضم الهمزة للمضارعة وجزمِ الفعلِ نَسْقاً على ما قبله. وقرأ الباقون بحذف^(٥) همزة الوصل من الأول، وفتحِ همزة القطع في الثاني، على أنهما دعاءً من موسى لربه بذلك. وعلى هذه القراءة تكون هذه الجملةُ قد تُركَ فيها العطفُ خاصةً دونَ ما تقدّمها مِنْ جملِ الدعاء.

وقرأ الحسنُ «أشدُّ» مضارعَ شدّد بالتشديد.

(١) الكشاف ٥٣٥/٢.

(٢) قال الزمخشري «قدّم ثانيهما على أولهما عنايةً بأمر الوزارة».

(٣) الكشاف ٥٣٦/٢.

(٤) انظر في قراءاتها: التيسير ١٥١، والبحر ٢٤٠/٦/٦، والسبعة ٤١٨، والنشر

٣٢٠/٢، والحجة ٤٥٢، والإنحاف ٢٤٦/٢.

(٥) عند وصل الفعل بما قبله، وعند الابتداء بضم همزة الوصل.

والوَزِير: قيل^(١): مشتق من الوِزْر وهو الثقل. وسُمِّي بذلك لأنه يحْمَل أعباء المُلْك ومُؤَنَةٌ^(٢) فهو مُعِينٌ على أمر/ الملك ويأتُمُّ بأمره. وقيل: بل هو من [ب/٦١٤] الوَزْر وهو الملجأ، كقوله تعالى: «لا وَزَرَ»^(٣) وقال^(٤):

٣٢٨٧- من السَّبَاع الضَّوَارِي دُونَهُ وَزَّرُ
والنَّاسُ شَرُّهُمْ مَا دُونَهُ وَزَّرُ
كَم مَعْشَرٍ سَلِمُوا لَمْ يُؤْذِهِمْ سَبْعُ
وَمَا نَرَى بَشَرًا لَمْ يُؤْذِهِمْ بَشَرُ

وقيل: من المُوَازِرَةِ وهي المعاونة. نقله الزمخشري^(٥) عن الأصمعي قال: «وكان القياسُ أزيراً» يعني بالهمزة؛ لأنَّ المادة كذلك. قال الزمخشري: «فقلبت الهمزة إلى الواو. ووجه قلبها إليها أنَّ فعلاً جاء بمعنى مُفَاعِلٍ مجيئاً صالحاً كقولهم: عَشِيرٌ وَجَلِيْسٌ وَخَلِيْطٌ وَصَدِيْقٌ وَخَلِيْلٌ وَنَدِيْمٌ، فَلَمَّا قُلِبَتْ فِي أَخِيهِ قُلِبَتْ فِيهِ، وَحَمِلَ الشَّيْءُ عَلَى نَظِيْرِهِ لَيْسَ بِعَزِيْزٍ، وَنَظَرًا إِلَى يُوَازِرُ وَأَخْوَاتِهِ وَإِلَى المُوَازِرَةِ».

قلت: يعني أنَّ وزيراً بمعنى مُوَازِرٍ، ومُوَازِرٌ تَقْلِبُ فِيهِ الهمزةَ وَاوًا قَلْبًا قِيَاسِيًّا^(٦)؛ لأنها همزةٌ مُفْتَوْحَةٌ بَعْدَ ضَمَّةٍ فَهُوَ نَظِيْرُ «مُوَجَّلٍ»^(٧) و«يُوَاخِذُكُمْ»^(٨)

(١) وهو قول ثعلب انظر: الزاهر ٣٠٨/١.

(٢) المُؤَنُ: جمع «مؤنة» وهي الثقل.

(٣) الآية ١١ من القيامة.

(٤) لم أمتد إلى قائلهما. وهما في البحر ٢٣٩/٦.

(٥) الكشاف ٥٣٥/٢.

(٦) انظر: الممتع ٣٦٢.

(٧) «كتاباً مُوجَلًا» وهي قراءة ورش في الآية ١٤٥ من آل عمران. انظر: الدر المصون

٤١٩/٣.

(٨) من الآية ٢٢٥ من البقرة.

وشبهه، فحِيلَ «أزير» عليه في القلب، وإن لم يكن فيه سبب القلب...

آ. (٣٣) قوله: ﴿كثيراً﴾: نعتٌ لمصدر محذوف أو حالٌ من ضمير المصدر، كما هو رأي سيويه^(١). وجوز أبو البقاء^(٢) أن يكون نعتاً لزمانٍ محذوفٍ أي: زماناً كثيراً.

آ. (٣٦) قوله: ﴿سؤالك﴾: فُعلٌ هنا بمعنى مفعول نحو: أكل بمعنى مأكول، وخبرٌ بمعنى مخبور. ولا ينقاس.

آ. (٣٧) و«مرة» مصدرٌ. و«أخرى» تأنث آخر بمعنى غير. وزعم^(٣) بعضهم أنها بمعنى آخره، فتكون مقابلةً للأولى، وتحيلُ لذلك بأن قال: «سماها أخرى وهي أولى لأنها أخرى في الذكر».

آ. (٣٨) قوله: ﴿إذ أوحينا﴾: العاملُ في «إذ» «مننا» أي: مننا عليك في وقتِ الجائنا إلى أمك، وأبهم في قوله «ما يوحى» للتعظيم كقوله تعالى: «فغشيتهم من اليمِّ ما غشيتهم»^(٤).

آ. (٣٩) قوله: ﴿أن أقدفيه﴾: يجوز أن تكون «أن» مفسرةً؛ لأنَّ الوحيَ بمعنى القول، ولم يذكر الزمخشري^(٥) غيره، وجوز غيره أن تكون مصدريةً. ومحلها حينئذٍ نصبٌ بدلاً من «ما يوحى» والضمائرُ في قوله «أن أقدفيه» إلى آخرها عائدة^(٦) على موسى عليه السلام لأنه المُحدَّثُ عنه. وجوز

(١) الكتاب ١/١١٦.

(٢) الإملاء ٢/١٢١.

(٣) انظر: البحر ٦/٢٤٠.

(٤) الآية ٧٨ من طه.

(٥) الكشاف ٢/٥٣٦.

(٦) الأصل «عائد» وهو سهو.

بعضهم أن يعودَ الضمير في قوله^(١) «فاقذِفيه في اليمِّ» للتابوت، وما بعده وما قبله لموسى عليه السلام. وعابه الزمخشري^(٢) وجعله تنافراً أو مُخرِجاً للقرآن عن إعجازه فإنه قال: «والضمائر كلها راجعة إلى موسى، ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت فيه هُجْنَةٌ لِمَا يُؤدِّي إليه من تنافرِ النَّظْمِ. فإن قلت: المقذوفُ في البحر هو التابوتُ وكذلك المُلقَى إلى الساحل. قلت: ما ضركَ لو جعلتَ المقذوفَ والمُلقى به إلى الساحل هو موسى في جوفِ التابوت حتى لا تُفرَّقَ الضمائرُ فيتنافرَ عليك النظمُ الذي هو أمُّ إعجاز القرآن والقانونُ الذي وقع عليه التحدي، ومراعاته أهمُّ ما يجب على المفسر».

قال الشيخ^(٣): «ولقائل أن يقول: إن الضمير إذا كان صالحاً لأن يعودَ على الأقربِ وعلى الأبعدِ كان عودُه على الأقربِ راجحاً. وقد نصَّ النحويون على هذا فعودُه على التابوتِ في قوله «فاقذِفيه في اليمِّ فليلقه اليمُّ» راجحٌ. والجواب: أن أحدهما إذا كان مُحَدَّثاً عنه والأخرُ فضلةً، كان عودُه على المُحدَّثِ عنه أرجحَ. ولا يُلتفتُ إلى القُربِ؛ ولهذا ردَّدنا على أبي محمد ابن حزم في دَعْوَاه: أن الضميرَ في قوله تعالى: «فإنه رجسٌ»^(٤) عائِدٌ على «خنزير» لا على «لحم» لكونه أقربَ مذكورٍ، فيَحْرُمُ بذلك شحمُه وُغْضُرُوفُه وعظْمُه وجِلْدُه، فإن المُحدَّثَ عنه هو «لحمَ خنزيرٍ» لا خنزيرٍ. قلت: قد تقدَّمتَ هذه المسألةُ في الأنعام^(٥) وما تكلمَ الناسُ فيها.

قوله: «فليلقه اليمُّ» هذا أمرٌ معناه الخبرُ، ولكونه أمراً لفظاً جُزمَ جوابُه في

(١) أتحم في الأصل بعد قوله: «قوله» «في» ولا معنى هنا.

(٢) الكشاف ٥٣٦/٢.

(٣) البحر ٢٤١/٦.

(٤) «إلا أن يكون مَيْتَةً أو دماً مَسْفُوحاً أو لحمَ خنزيرٍ فإنه رجسٌ» الآية ١٤٥ من الأنعام.

(٥) انظر: الدر المصون ٢٠٠/٥.

قوله: «يَأْخُذْهُ». وإنما خَرَجَ بصيغة الأمر مبالغَةً؛ إذ الأمرُ أَقْطَعُ الأفعالِ وأكْذُها. وقال الزمخشري^(١): «لَمَّا كَانَتْ مَشِيئَةُ اللَّهِ وَإِرَادَتُهُ أَنْ لَا تُخْطِئَ جَرِيئَةُ مَاءِ الْيَمِّ الْوَصُولَ بِهِ إِلَى السَّاحِلِ، وَأَلْقَاهُ إِلَيْهِ، سَلَكَ فِي ذَلِكَ سَبِيلَ الْمَجَازِ، وَجَعَلَ الْيَمَّ كَأَنَّهُ ذُو تَمَيِّزٍ، أَمْرٌ بِذَلِكَ لِيَطِيعَ الْأَمْرَ وَيَمْتَثِلَ رِسْمَهُ».

و«بالساحل» يحتمل أن يتعلّق بمحذوفٍ على أن الباءَ للحالِ أي: ملتبساً بالساحل، وأن يتعلّق بنفسِ الفعلِ على أن الباءَ ظرفيةٌ بمعنى «في».

قوله: «مَنِيٌّ» فيه وجهان. قال الزمخشري^(٢): «لَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ «أَلْقَيْتُ» فَيَكُونُ الْمَعْنَى: عَلَيَّ أَنِي أَحْبَبْتُكَ، وَمَنْ أَحَبَّهُ اللَّهُ أَحَبَّتْهُ الْقُلُوبُ، وَإِمَّا أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ هُوَ صِفَةٌ لـ «مَحَبَّةٍ» أَي: مَحَبَّةٌ حَاصِلَةٌ، أَوْ وَاقِعَةٌ مَنِيٌّ، قَدْ رَكَزْتُهَا أَنَا فِي الْقُلُوبِ وَرَزَعْتُهَا فِيهَا».

قوله: «وَلتُصْنَعِ» قرأ العامةُ بكسر اللامِ وضمّ التاءِ وفتحِ النونِ على البناءِ للمفعول، ونصبِ الفعلِ بإضمارِ أنْ بعد لامِ كي. وفيه وجهان، أحدهما: أن هذه العلةُ معطوفةٌ على علةٍ مقدرةٍ قبلها. والتقديرُ: ليتلطفَ بك ولتُصنعَ، أو ليعطفَ عليك وتُرامَ ولتُصنعَ. وتلك العلةُ المقدرةُ متعلّقةٌ بقوله: «وَأَلْقَيْتُ» أي: أَلْقَيْتُ عَلَيْكَ الْمَحَبَّةَ لِيُعْطِفَ عَلَيْكَ وَلتُصْنَعِ. ففي الحقيقة هو متعلّق بما قبله من إلقاء المحبة.

والثاني: أن هذه اللامُ تتعلّقُ بمضمرٍ/ بعدها تقديرُهُ: ولتُصنعَ على عيني فعلتُ ذلك، أو كان كيت وكيت. ومعنى لتُصنعَ أي: لتُربى ويُحسَنَ إليك، وأنا مراعيك ومراقبك كما يراعي الإنسانُ الشيءَ بعينه إذا اعتنى به. قاله الزمخشري^(٣).

(١) الكشاف ٥٣٦/٢.

(٢) الكشاف ٥٣٦/٢.

(٣) الكشاف ٥٣٦/٢ - ٥٣٧.

وقرأ^(١) الحسن وأبو نهيك «وَلْتَصْنَعْ» بفتح التاء. قال ثعلب^(٢): «معناه لتكون حركتك وتصرفك على عين مني. وقال قريباً منه الزمخشري^(٣). وقال أبو البقاء^(٤): «أي لتفعل ما أمرت بمرأى مني».

وقرأ أبو جعفر وشيبة «وَلْتَصْنَعْ» بسكون اللام والعين وضم التاء وهو أمرٌ معناه: لِيُرَبِّ وَلِيُحَسِّنْ إِلَيْكَ. وروى عن أبي جعفر في هذه القراءة كسرُ لامِ الأمر. قلت: ويحتمل مع كسر اللام أو سكونها حالة تسكين العين أن تكونَ لَامٌ كي، وإنما سَكُنَتْ تشبيهاً بِكَتَفٍ وَكَبَدٍ، والفعل منصوب. والتسكينُ في العين لأجل الإدغامِ لأنه لا يُقْرَأُ في الوصل إلا بالإدغام فقط.

آ. (٤٠) قوله: ﴿إِذْ تَمْشِي﴾: في عاملِ هذا الظرفِ أوجهٌ، أحدها: أن العامل فيه «أَلْقَيْتُ» أي: أَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَجِبَةً مِنِّي فِي وَقْتِ مَشْيِي أَخِيكَ.

الثاني: أنه منصوبٌ بقوله «وَلْتَصْنَعْ» أي: لَتُرَبِّى وَيُحَسِّنْ إِلَيْكَ فِي هَذَا الْوَقْتِ. قال الزمخشري^(٥): «والعاملُ في «إِذْ تَمْشِي» «أَلْقَيْتُ» أو «لَتَصْنَعْ». وقال أبو البقاء^(٦): «إِذْ تَمْشِي» يجوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِأَحَدِ الْفَعْلَيْنِ. قلت: يعني بالفعلين ما تقدّم من أَلْقَيْتُ أو لَتَصْنَعْ. وعلى هذا فيجوز أن تكونَ المسألةُ من بابِ التنازع؛ لأنَّ كلاً من هذين العاملين يطلب هذا الظرفَ من حيث المعنى،

(١) انظر في قراءتها: القرطبي ١١/١٩٧، والمحتسب ٢/٥١، والبحر ٦/٢٤٢، والإنحاف ٢/٢٤٦.

(٢) انظر: المحتسب ٢/٥٢.

(٣) الكشاف ٢/٥٣٧.

(٤) الإملاء ٢/١٢١.

(٥) الكشاف ٢/٥٣٧.

(٦) الإملاء ٢/١٢١.

ويكون من إعمال الثاني للحذف من الأول. وهذا إنما يتجه كل الاتجاه إذا جعلت «ولتصنع» معطوفاً على علة محذوفة متعلقة بـ «أَلْقَيْتُ»، أما إذا جعلته متعلقاً بفعلٍ مضمّرٍ بعده فيبعد ذلك أو يمتنع، لكون الثاني صار من جملة أخرى.

الثالث: أن تكون «إذ تمشي» بدلاً من «إذ أَوْحَيْنَا». قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: كيف يصحُّ البدل والوقتان مختلفان متباعدان؟ قلت: كما يصحُّ - وإن اتسع الوقت وتباعد طرفاه - أن يقول لك الرجل: لَقَيْتُ فلاناً سنة كذا فتقول: وأنا لقيته إذ ذاك، وربما لقيه هو في أولها وأنت في آخرها». قال الشيخ^(٢): «وليس كما ذكر لأن السنة تقبل الاتساع، فإذا وَقَع لِقِيُهُمَا^(٣) فيها، بخلاف هذين الطرفين فإن كل واحدٍ منهما ضيقٌ ليس بمتسعٍ لتخصصهما بما أضيفا إليه، فلا يمكن أن يقع الثاني في الظرف الذي وقع فيه الأول؛ إذ الأول ليس متسعاً لوقوع الوحي فيه ووقوع مَشْيِ الأخت، فليس وقتٌ وقوع الفعل^(٤) مشتملاً على أجزاءٍ وقع في بعضها المشي بخلاف السنة». قلت: وهذا تحمُّلٌ منه عليه فإن زمن اللَّقْيِ أيضاً ضيقٌ لا يَسَعُ فَعْلِيَهُمَا، وإنما ذلك مبنيٌّ على التساهل؛ إذ المراد أن الزمان مشتملٌ على فعليهما.

وقال أبو البقاء^(٥): «ويجوز أن يكون بدلاً من «إذ» الأولى؛ لأنَّ مَشْيَ أختِهِ كان مِنَّةً عليه» يعني أن قوله «إذ أَوْحَيْنَا» منصوبٌ بقوله: «مَنَّا» فإذا جُعِلَ «إذ تمشي» بدلاً منه كان أيضاً مُمْتَنِّئاً به عليه.

(١) الكشاف ٥٣٧/٢

(٢) البحر ٢٤٢/٦

(٣) من مصادر لقي

(٤) البحر: «الوحي»

(٥) الإملاء ١٢١/٢

الرابع: أن يكون العامل فيه مضمراً تقديره: اذكر إذ تمشي . وهو على هذا مفعولٌ به لفساد المعنى على الظرفية .

وقرأ^(١) العامَّة «كي تَقْرَ» بفتح التاء والقاف . وقرأت فرقة^(٢) «تَقْرَ» بكسر القاف، وقد تقدم^(٣) أنهما لغتان في سورة مريم . وقرأ جناح بن حبيش «نُقْرَ» بضمّ التاء وفتح القاف على البناء للمفعول . «عينها» رفعاً لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله . قوله: «فُتُوناً» فيه وجهان، أحدهما: أنه مصدرٌ على فُعُول كالفُعُود والجُلُوس، إلا أن فُعُولاً قليلٌ في المتعدي . ومنه الشُّكُور والكُفُور والثُّبُور واللُّزوم . قال تعالى: «لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْكَرَ أَوْ أَرَادَ شُكُوراً»^(٤) . والثاني: أنه جمعُ فتنٍ^(٥) أو فِتْنَةٍ على تَرَك الاعْتِدَاد ببناء التانيث كـ «حُجُور» و«بُدُور» في حَجْرَةٍ^(٦) وبِدْرَةٍ^(٧) أي: فتنًاك ضروباً من الفتن . عن ابن عباس^(٨): أنه وُلِدَ في عامٍ يُقْتَل فيه الولدان، وألقت أمه في البحر، وقتل القبطي وأجر نفسه عشر سنين، وضلَّ عن الطريق، وتفرقت غنمه في ليلة مظلمة . ولما سأل سعيد بن جبير عن ذلك أجابه بما ذكرته، وصار يقول عند كل واحدة: فهذه فتنة يا ابن جبير . قال معناه الزمخشري^(٩) . وقال غيره^(١٠): بفتونٍ من الفتن - أي المِحَنِ - تُختبر بها .

(١) انظر في قراءتها: الشواذ ٧٨، والقرطبي ١١/١٩٧، والبحر ٦/٢٤٢ .

(٢) وهي رواية عبد الحميد عن ابن عامر كما في القرطبي ١١/١٩٧ .

(٣) انظر: الورقة ٦٠٤ أ .

(٤) الآية ٦٢ من الفرقان .

(٥) الفتن: الفنُّ والحال، ومنه «العيش فتنان» أي لوانان: حلو ومُرٌّ . انظر: القاموس: (فتن) .

(٦) الحَجْرَة: الناحية، وإذا كانت «حُجُور» فمفردُها حِجْرٌ وحُجْرَةٌ من الشدِّ والحجز .

(٧) البِدْرَة: جِلْد السُّخْلَة .

(٨) انظر: البحر ٦/٢٤٢ - ٢٤٣ .

(٩) الكشاف ٢/٥٣٧ .

(١٠) وهو قول أبي البقاء في الإملاء ٢/١٢١ .

قوله: «على قَدْرٍ متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من فاعل «جئت» أي: جئت موافقاً لما قُدِّر لك. كذا قَدَرَهُ أبو البقاء^(١)، وهو تفسيرٌ معنًى. والتفسير الصناعي: ثم جئت مستقراً أو كائناً على مقدار معين. كقول الآخر^(٢):

٣٢٨٨- نال الخِلافةَ أو جاءتْ على قَدْرِ
كما أتى رَبَّهُ موسى على قَدْرِ

آ. (٤١) ومعنى «اضْطَنَعْتُكَ» أي: أَخْلَصْتُكَ. واضْطَفَيْتُكَ افتعال من الصُّنْعِ، فَأَبْدَلْتُ التَّاءَ طَاءً لأجل حرف الاستعلاء، وهذا مجازٌ عن قُرْبِ منزلته ودُنُوهِ مِنْ رَبِّهِ؛ لأنَّ أحداً لا يَصْطَنَعُ إلا مَنْ يختاره.

[٦١٥/ب] آ. (٤٢) قوله: ﴿وَلَا تَنِيَا﴾: يقال: وَنَى بِنِي وَنِيًا كَوَعَدَ/يَعِدُ وَعَدًّا إِذَا فَرَّو...^(٣) والوَنَى الفُتُور. ومنه امرأةٌ أناة، وصفوها بفتور القيام كناية عن ضخامتها قال^(٤):

٣٢٨٩- مِنَّا الأناةُ وبعضُ القومِ يَحْسَبُنَا
أنا بَطَاءٌ وفي إبطائنا سَرَعٌ

والأصل وَناة. فأبدلوا الهمزة من الواو كأحد في وَحَدَ^(٥). وليس بالقياس، وفي الحديث: «إن فيك لخصلتين يجبهما الله: الحلمُ والأناة»^(٦).

(١) الإملاء ١٢١/٢.

(٢) تقدم برقم ٢٢٥ برواية قريبة.

(٣) كلمة لم أتبينها.

(٤) تقدم برقم ١٤٩٦.

(٥) انظر: الممتع ٣٣٥.

(٦) رواه ابن ماجه في كتاب الحلم، ١٨ باب الزهد، ١٤٠١/٢، وأحمد ٢٢/٣.

والواني: المقصّر في أمره. قال الشاعر^(١):

..... ٣٢٩٠ -

فما أنا بالواني ولا الضرع الغمر

وونى فعل لازم لا يتعدى، وزعم بعضهم^(٢) أنه يكون من أخوات زال وانفك فيعمل بشرط النفي أو شبهه عمل كان فيقال: «ما ونى زيد قائماً» أي: ما زال قائماً. وأشد الشيخ جمال الدين بن مالك شاهداً على ذلك قول الشاعر^(٣):

٣٢٩١ - لا يني الحُب شيمة الحُب ما دا

مَ فلا تحسبَنه ذا ارِعواءِ

أي لا يزال الحُب - أي بضم الحاء - شيمة الحُب - أي بكسرها - وهو المُحِبُّ. ومن منع ذلك يتأول البيت على حذف حرف الجر؛ فإن هذا الفعل يتعدى تارة بعن وتارة بفي. يُقال: ما ونيت عن حاجتك أو في حاجتك. فالتقدير: لا يفتُر الحُب في شيمة المُحِبِّ وفيه مجازٌ بليغ. وقد عدّي في الآية الكريمة بفي.

وقرأ^(٤) يحيى بن وثاب «ولا تينا» بكسر التاء إبتاعاً لحركة النون. وسكن

(١) لم أهد إلى قائله. وهو في اللسان (ضرع) والبحر ٦/٢٤٤. وصدده:

أناة وجلماً وانتظاراً بهم غداً

والضرع والغمر: الضعيف من الرجال.

(٢) قال الجوهري: «وفلان لا يني يفعل كذا أي: لا يزال يفعل كذا». انظر: الصحاح (ونى) والمساعد ١/٢٤٩.

(٣) لم أهد إلى قائله، وهو في المساعد ١/٢٤٩، والهمع ١/١١٢، والدرر ١/٨٢.

وشمة رواية ثانية: «لا يني الحُب شيمة الحُب» وارعوا: زجر وارتداع.

(٤) البحر ٦/٢٤٥، والكشاف ٢/٥٣٨، والشواذ ٨٨.

الياء من «ذكري» (١)

آ . (٤٣) وذَكَرَ المذهُوبَ إليه في قوله: «اذهبا إلى فرعون» وحَذَفَه في الأولِ في قوله: «اذهَبْ أنت وأخوك» اختصاراً في الكلام . وقيل: أمراً أولاً بالذهابِ لعمومِ الناسِ ثم ثانياً لفرعونَ بخصوصه، وفيه بُعد؛ بل الذهابان متوجَّهانِ لشيءٍ واحدٍ وهو فرعونُ، وقد حَذَفَ من كلِّ من الذهابين ما أثبتته في الآخر: وذلك أنه حذف المذهُوبَ إليه من الأولِ وأثبته في الثاني، وحَذَفَ المذهُوبَ به وهو «بآياتي» من الثاني وأثبته في الأول.

آ . (٤٤) وقرأ أبو معاذٍ (٢) «قولاً لِيناً» وهو تخفيفٌ من لَيْنٍ كَمِيتٍ في مِيتٍ .

وقوله: «لَعَلَّهُ» فيه أوجهٌ، أحدها: أن «لعل» على بابها من التَّرجِي: وذلك بالنسبة إلى المُرسَل، وهو موسى وهارون أي: اذهبا على رجائكما وطَمَعِكما في إيمانه، اذهبا مُتَرَجِّيَيْنِ طامِعَيْنِ، وهذا معنى قولِ الزمخشري (٣)، ولا يَسْتَقِيمُ أن يَرِدَ ذلك في حق الله تعالى إذ هو عالمٌ بعواقب الأمور، وعن سيبويه (٤): «كلُّ ما وَرَدَ في القرآنِ مِنْ لعلٍّ وعسى فهو من الله واجبٌ»، يعني أنه مستحيلٌ بقاءً معناه في حق الله تعالى . والثاني: أن لعلُّ بمعنى كي فتفيد العلة .

(١) بياض في الأصل . وقال في الإتحاف ٢/٢٤٧: «وفتح ياء الإضافة من «ذكري» نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر» .

(٢) الشواذ ٨٨ .

(٣) الكشف ٢/٥٣٨ .

(٤) قال سيبويه ١/١٦٧: «فالعلمُ قد أتى من وراء ما يكون، ولكن اذهبا أنتما في رجائكما وطمعكما وميلكما من العلم، وليس لهما أكثر من ذا ما لم يعلما» .

وهذا قول الفراء^(١)، قال: «كما تقول: اعمل لعلك تأخذ أجرك أي: كي تأخذ». والثالث: أنها استفهامية أي: هل يتذكر أو يخشى؟ وهذا قول ساقط^(٢)؛ وذلك أنه يستحيل الاستفهام في حق الله تعالى كما يستحيل الترجي. فإذا كان لا بُدَّ من التأويل فَجَعَلُ اللفظ على مدلوله باقياً أَوْلَى مِنْ إخراجِه عنه.

آ. (٤٥) قوله: ﴿أَنْ يَفْرُطَ﴾: «أَنْ يَفْرُطَ» مفعول «نخاف». ويقال^(٣): فَرَطٌ يَفْرُطُ: سَبَقَ وَتَقَدَّمَ، ومنه الفَارِطُ. وهو الذي يتقدم الورداءة إلى الماء وفَرَسٌ فَرَطٌ: يسبق الخيل، أي: نخاف أن يُعَجِّلَ علينا بالعقوبة ويبادرنا بها، قاله الزمخشري^(٤)، ومن وُرودِ الفارط بمعنى المتقدم على الورداءة قول الشاعر^(٥):

٣٢٩٢ - واستعجلونا وكانوا من صحابتنا
كما تقدم فراط لوراد

وفي الحديث: «أنا فرطكم على الحوض»^(٦) أي: سابقكم ومتقدمكم.

-
- (١) ليس في معاني القرآن إشارة إلى ذلك. وهو قول الأخفش في معاني القرآن ٤٠٧، والمثال مثاله. وانظر: المغني ٣٧٩.
 - (٢) قال ابن هشام في المغني ٣٧٩: «أثبتته الكوفيون ولهذا علقت بها الفعل في نحو: لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً».
 - (٣) انظر: الدر المصون ٥٩٦/٤.
 - (٤) الكشاف ٥٣٨/٢.
 - (٥) تقدم برقم ٢٩٨٩.
 - (٦) رواه البخاري في كتاب الرقاق، ٥٣ باب في الحوض. الفتح ٤٧١/١١، والمسند ٣٠٠/٢.

وقرأ^(١) يحيى بن وثاب وابنُ محيِصن وأبو تُوَفلٍ «يُفْرَطُ» بضمِّ حرفِ المضارعةِ وفتحِ الراءِ على البناءِ للمفعول، والمعنى: خافاً أن يُسَبَقَ في العقوبةِ. أي: يَحْمَلُهُ حَامِلٌ عَلَيْهَا وَعَلَى الْمُعَاجَلَةِ بِهَا: إِمَّا قَوْمُهُ وَإِمَّا حُبَّ الرئاسَةِ، وَإِمَّا ادِّعَاؤَهُ الْإِلَهِيَّةَ.

وقرأ ابنُ محيِصن في روايةٍ والزعفراني^(٢) «أَنْ يُفْرَطَ» بضمِّ حرفِ المضارعةِ وكسرِ الراءِ مِنْ أَفْرَطَ. قال الزمخشري^(٣): «مِنْ أَفْرَطَهُ غَيْرُهُ إِذَا حَمَلَهُ عَلَى الْعَجَلَةِ، خَافاً أَنْ يَحْمِلَهُ حَامِلٌ عَلَى الْمُعَاجَلَةِ بِالْعِقَابِ». قال كعب ابن زهير^(٤):

٣٢٩٣- تَنْفِي الرِّيحِ الْقَدَى عَنْهُ وَأَفْرَطَهُ

مِنْ صَوْبِ سَارِيَةٍ يَبْضُ يَعَالِيْلُ

أي: سَبَقَتْ إِلَيْهِ هَذِهِ الْبَيْضُ لَتَمْلَأَهُ. وفاعلُ «يُفْرَطُ» ضميرُ فرعون. وهذا هو الظاهر الذي ينبغي أن لا يُعَدَّلَ عَنْهُ. وجعله أبو البقاء^(٥) مضمراً للدلالة الكلامِ عليه فقال «فيجوز أن يكون التقدير: أن يُفْرَطَ عَلَيْنَا مِنْ قَوْلٍ، فَأَضْمِر

(١) انظر في قراءتها: الإتحاف ٢/٢٤٧، والبحر ٦/٢٤٦، والمحتسب ٢/٥٢، والقرطبي ١١/٢٠١.

(٢) ثمة قارئان بهذا اللقب، الأول الحسين بن مالك أبو عبد الله المقرئ، له اختيار في القراءة، قرأ على ابن واقد وقرأ عليه أبو نصر ابن حاشد، والثاني: عبد الله ابن محمد، روى عن خلف والدوري، وروى عنه الغضائري. انظر: طبقات القراء ١/٢٤٩، ٤٥٥.

(٣) الكشف ٢/٥٣٨.

(٤) ديوانه ٧، وجمهرة الأشعار ٢/٧٩٠.

«عنه» أي: عن الماء الذي مزجت به الراح. الصوب: المطر.

السارية: السحابة تسري فتمطر بالليل. واليعاليل: الحباب الذي يعلو وجه الماء.

(٥) الإملاء ٢/١٢٢.

القولُ لدلالة الحالِ عليه كما تقول: فَرَطَ مِنِّي قول، وأن يكونَ الفاعلُ ضميرَ فرعون كما كان في «يَطْغَى».

آ . (٤٦) ومفعولُ «أسمع وأرى» محذوفٌ فقيل: تقديره: أسمع أقوالكما وأرى أفعالكما، وعن ابن عباس: أسمعُ جوابه لكما وأرى ما يفعل بكما، أو يكون من حَذَفِ الاقتصار نحو: «يُحْيِي وَيُمِيت»^(١).

آ . (٤٧) قوله: ﴿قَدْ جِئْنَاكَ بآيَةٍ مِنْ رَبِّكَ﴾: قال الزمخشري^(٢): «هذه الجملةُ جاريةٌ من الجملة الأولى وهي: «إِنَّا رَسُولُ رَبِّكَ» مَجْرَى البَيَانِ والتفسير؛ لأنَّ دعوى الرسالة لا تَثْبُتُ إِلَّا بِبَيِّنَاتٍ التي هي مجيء الآية. وإنما وَحَدَّ بـ «آية» ولم تُثَنَّ ومعه آيتان؛ لأنَّ المراد في هذا الموضع تَثْبِيتُ الدعوى ببرهانها، فكأنه قيل: قد جِئْنَاكَ بمعجزةٍ وبرهانٍ وحجةٍ على ما ادَّعَيْناه/ من الرسالة، وكذلك قال: «قَدْ جِئْنَاكُمْ بِبَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ»^(٣) «فَأْتِ بآيَةٍ [٦١٦/أ] إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ»^(٤) «أُولُو جُنَّتِكَ بِشَيْءٍ مُبِينٍ»^(٥).

و«على مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى» يحتمل أن يكونَ مأموراً بقوله، فيكونَ منصوبَ المَحَلِّ كأنه قيل: فقولاً أيضاً: والسلامُ على مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى، ويحتمل أن يكونَ تسليمًا منهما لم يُؤمَرَا بقوله، فتكون الجملةُ مستأنفةً لا محل لها من الإعراب. وزعم بعضهم أن «على» بمعنى السلام أي: والسلام لمن اتَّبَعَ الْهُدَى. وهذا لا حاجةَ إليه.

(١) الآية ١٥٦ من آل عمران.

(٢) الكشاف ٥٣٩/٢.

(٣) الآية ١٠٥ من الأعراف.

(٤) الآية ١٥٤ من الشعراء.

(٥) الآية ٣٠ من الشعراء.

آ . (٤٨) قوله : ﴿ أَنْ الْعَذَابَ عَلَى مَنْ كَذَّبَ ﴾ : « أَنْ » وما في حيزها في محل الرفع لقيامها مقام الفاعل الذي حُذِفَ في « أُوْحِيَ إِلَيْنَا » . وسبب بنائه للمفعول خوفاً أن يندَر من فرعون بادرة لمن أُوْحِيَ لو سَمِيَاه ، فَطَوِيَا ذِكْرَهُ تعظيماً له واستهانةً بالمخاطب .

آ . (٤٩) قوله : ﴿ يَا مُوسَى ﴾ : نادى موسى وحده بعد مخاطبته لهما معاً : إمّا^(١) لأن موسى هو الأصل في الرسالة ، وهارونُ تبعُ وردُّهُ ووزيرٌ ، وإمّا لأن فرعونَ كان لخبثه يعلم الرُّتة^(٢) التي في لسان موسى ، ويعلم فصاحة أخيه بدليل قوله « وأخي هارون هو أفصح مني لساناً »^(٣) وقوله : « ولا يكاد يُبين »^(٤) فأراد استنطاقه دون أخيه ، وإمّا لأنه حَذَفَ المعطوفَ للعلم به أي : يا موسى وهارون . قاله أبو البقاء^(٥) ، وبدأ به ، ولا حاجة إليه ، وقد يُقال : حَسَنَ الحذف كون موسى فاصلةً ، لا يُقال : كان يُعني في ذلك أن تُقدِّم هارون وتؤخِّر موسى فيقال : يا هارون وموسى فتحصل مجانسة الفواصل من غير حذف لأنَّ البَدءَ^(٦) بموسى أهمُّ فهو المبدوءُ به .

آ . (٥٠) قوله : ﴿ أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ﴾ : في هذه الآية وجهان ، أحدهما : أن يكون « كلُّ شيءٍ » مفعولاً أولً ، و « خَلْقَهُ » مفعولاً ثانياً على معنى^(٧) : أعطى كلَّ شيءٍ شكله وصورته ، الذي يطابق المنفعة المنوطة

(١) انظر : الكشاف ٢/٥٣٩ .

(٢) الرُّتة : العجمة .

(٣) الآية ٣٤ من القصص .

(٤) الآية ٥٢ من الزخرف .

(٥) الإملاء ٢/١٢٢ .

(٦) الأصل «بدأ» ولم أجد له وجهاً .

(٧) انظر : الكشاف ٢/٥٣٩ .

به، كما أعطى العينَ الهيئةَ التي تطابقُ الإبصارَ، والأذنَ الشكلَ الذي يطابقُ الاستماعَ ويوافقُه، وكذلك اليدُ والرَّجْلُ واللسانُ، أو أعطى كلَّ حيوانٍ نظيره في الخلقِ والصورةِ حيث جعل الحصانَ والحِجْرَ^(١) زوجين، والناقةَ والبعيرَ، والرجلَ والمرأةَ، ولم يزاوجَ شيءٌ منها غيرَ جنسِه، ولا ما هو مخالفٌ لخلقِه. وقيل: المعنى أعطى كلَّ شيءٍ مخلوقٍ خلقَه أي: هو الذي ابتدعه. وقيل: المعنى: أعطى كلَّ شيءٍ ممَّا خلقَ خَلَقَتَهُ وصورتَه على ما يناسبه من الإنقائِ. لم يجعل خلقَ الإنسانِ في خلقِ البهائمِ، ولا بالعكس، بل خلقَ كلَّ شيءٍ فقدره تقديراً.

والثاني: أن يكونَ «كلُّ شيءٍ» مفعولاً ثانياً، و«خلقَه» هو الأول، فقدمَ الثاني عليه، والمعنى: أعطى خَلِيقَتَهُ كلَّ شيءٍ يحتاجون إليه ويرتفقون به.

وقرأ^(٢) عبدُ الله والحسنُ والأعمشُ وأبو نهيكُ وابنُ أبي إسحاقٍ ونصيرُ عن الكسائي وناسٍ من أصحابِ رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «خَلَقَهُ» بفتح اللامِ فعلاً ماضياً. وهذه الجملةُ في هذه القراءةِ تحتملُ أن تكونَ منصوبةً المحلُّ صفةً لـ «كل» أو في محلِّ جَرِّ صفةٍ لـ «شيء»، وهذا معنى قولِ الزمخشري^(٣): «صفةٌ للمضاف - يعني «كل» - أو للمضافِ إليه» - يعني «شيء» - . والمفعولُ الثاني على هذه القراءةِ محذوفٌ، فيحتملُ أن يكونَ حَذْفُهُ حَذْفَ اختصارٍ للدلالةِ عليه أي: أعطى كلَّ شيءٍ خلقَه ما يحتاج إليه ويصلحه أو كماله، ويحتملُ أن يكونَ حَذْفُهُ حَذْفَ اقتصارٍ، والمعنى: أن كلَّ شيءٍ خلقَه اللهُ لم يُخلِه من إنعابه وعطائه.

(١) الحجر: ما يتخذ من إناث الخيل للنسل.

(٢) الإنحاف ٢/٢٤٧، والبحر ٦/٢٤٧، والقرطبي ١١/٢٠٥.

(٣) الكشاف ٢/٥٣٩.

آ. (٥١) والبال: الْفِكْرُ. يقال: خَطَرَ بِبَالِهِ كَذَا، وَلَا يُشْنَى وَلَا يُجْمَعُ، وَشَدَّ جَمْعُهُ عَلَى «بالات». ويقال للحال الْمُكْتَرَبُ بها، ولذلك يُقال: ما بِالَيْتُ بالةً، والأصل فحذف لامه تخفيفاً.

آ. (٥٢) قوله: ﴿قال: عِلْمُها عند ربي﴾: في خبر هذا المبتدأ أوجه، أحدها: أنه «عند ربي» وعلى هذا فقوله «في كتاب» متعلق بما تعلق به الظرف من الاستقرار، أو متعلق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الضمير المستتر في الظرف، أو خبر ثان.

الثاني: أن الخبر قوله «في كتاب» فعلى هذا قوله «عند ربي» معمولٌ للاستقرار الذي تعلق به «في كتاب» كما تقدّم في عكسه، أو يكون حالاً من الضمير المستتر في الجارِّ الواقع خبراً. وفيه خلاف أعني تقديم الحال على عاملها المعنوي. والأخفش يجيزه ويستدلُّ بقراءة «والسموات مَطْوِيَّاتٍ بيمينه»^(١) وقوله^(٢):

٣٢٩٤- رَهْطُ ابْنِ كَوْزٍ مُحَقِّبِي أَدْرَاعِهِمْ

فِيهِمْ وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بْنِ حُذَارٍ

وقال بعض النحويين: إنه إذا كان العامل معنويّاً، والحال ظرفاً أو عدليّاً، حَسُنَ التَّقْدِيمُ عند الأخفش وغيره، وهذا منه. أو يكون ظرفاً للعلم نفسه، أو يكون حالاً من المضاف إليه وهو الضمير في «عليها». ولا يجوز أن يكون «في كتاب» متعلقاً بـ «عِلْمُها» على قولنا إن «عند ربي» الخبر كما جاز

(١) الآية ٦٧ من الزمر وهي قراءة عيسى والجحدري. انظر: البحر ٤٤٠/٧. وانظر: الشافية ٧٥٣.

(٢) تقدّم برقم ٢٧٣٢. وانظر: الدر المصون ٤٢٨/٦.

تعلّق «عند»^(١) به لثلاً يلزم الفصلُ بين المصدر^(٢) ومعموله^(٣) بأجنبي، وقد تقدم أنه لا يُخبر عن الموصول إلا بعد تمام صلته.

الثالث: أن يكون الظرف وحرف الجرّ معاً خبراً واحداً في المعنى، فيكون بمنزلة «هذا حلّو حامض» قاله أبو البقاء^(٤)، وفيه نظر؛ إذ كلٌّ منها مستقلٌّ بفائدة الخبرية، بخلاف «هذا حلّو حامض».

والضمير في «علمها» فيه وجهان، أظهرهما: عَوَّده على القرون. والثاني: عَوَّده على القيامة لدلالة ذكّر القرون على ذلك؛ لأنه سأله عن بعثٍ [ب/٦١٦] الأمم، والبعث يدلُّ على القيامة.

قوله: «لا يَضِلُّ ربي» في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها في محلِّ جرٍّ صفةٌ لـ «كتاب»، والعائدُ محذوفٌ، تقديره: في كتاب لا يَضِلُّه ربي^(٥)، أو لا يَضِلُّ حَفْظَه ربي، فـ «ربي» فاعلٌ «يَضِلُّ» على هذا التقدير، وقيل: تقديره: الكتاب ربي. فيكون في «يَضِلُّ» ضميرٌ يعود على «كتاب»، وربّي منصوبٌ على التعظيم. وكان الأصل: عن ربي، فحذِفَ الحرفُ اتِّساعاً، يُقال: ضَلَلْتُ كذا وضَلَلْتَه بفتح اللام وكسرهما، لغتان مشهورتان وشُهرهما الفتح. الثاني: أنها مستأنفةٌ لا محلٌّ لها من الإعراب ساقها تبارك وتعالى لمجرد الإخبارِ بذلك حكايةً عن موسى.

وقرأ^(٦) الحسنُ وقتادة والجحدريُّ وعيسى الشقفي وابن محيصن

(١) الأصل «عندي» وهو سهو.

(٢) المصدر «علمها».

(٣) معموله «في كتاب» لأنه متعلّق به.

(٤) الإملاء ١٢٢/٢.

(٥) وهو مذهب الفراء في معاني القرآن ١٨١/٢.

(٦) الإنحاف ٢٤٧/٢، والبحر ٢٤٨/٦، والقرطبي ٢٠٨/١١.

وَحَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ «لَا يُضِلُّ» بضم الياء أي: لا يُضِلُّ ربي الكتاب أي: لا يُضَيِّعُه
يقال: أَضَلَلْتُ الشيءَ أي: أضعتُه. فـ «ربي» فاعلٌ على هذا التقدير. وقيل:
تقديرُه: لا يُضِلُّ أحدُ ربي عن علمه أي: عن علم الكتاب، فيكون الربُّ
منصوباً على التعظيم.

وفرقَ بعضهم بين ضَلَلْتُ وأَضَلَلْتُ فقال: «ضَلَلْتُ منزلي»، بغير ألفٍ،
و«أَضَلَلْتُ بعيري» ونحوه من الحيوان بالألف. نقل ذلك الرماني عن العرب،
وقال الفراء^(١): «يقال: ضَلَلْتُ الشيءَ إذا أخطأتُ في مكانه وضَلَلْتُ لغتان،
فلم تهتدِ له، كقولك: ضَلَلْتُ الطريقَ والمنزلَ ولا يُقال: أَضَلَلْتُهُ إلا إذا ضاع
منك كالدَّابة انفلتت، وشبهها.

قوله: «ولا يَنْسَى» في فاعل «يَنْسَى» قولان، أحدهما: أنه عائذٌ على
«ربي» أي: ولا يَنْسَى ربي ما أثبتته في الكتاب. والثاني: أن الفاعل ضميرُ
عائذٍ على الكتاب على سبيل المجاز، كما أسند إليه الإحصاء مجازاً في قوله
«إلا أحصاها»^(٢) لما كان محلاً للإحصاء.

آ. (٥٣) قوله: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ﴾ في هذا الموصولِ
وجهان، أحدهما: أنه خبرٌ مبتدأ مضميرٌ، أو منصوبٌ بإضمار «أمدح»، وهو على
هذين التقديرين من كلام الله تعالى لا من كلام موسى، وإنما احتجنا إلى ذلك
لأن قوله «فَأَخْرَجْنَا بِهِ»، وقوله «كُلُوا وَارْعَوْا أَنْعَامَكُمْ» وقوله «منها خَلَقْنَاكُمْ» إلى
قوله «ولقد أَرَيْنَاهُ» لا يَتَأْتِي أن يكونَ من كلام موسى؛ فلذلك جَعَلْنَاهُ من كلام
الباري تعالى. ويكون فيه التفتُّ من ضمير الغيبةِ إلى ضمير المتكلمِ المعظمِ
نفسه، فإن قلت: أجعلُه من كلام موسى، يعني أنه وَصَفَ رَبَّهُ تعالى بذلك ثم

(١) معاني القرآن ٢/١٨١.

(٢) «لا يتأدِّرُ صغيرةً ولا كبيرةً إلا أحصاها» الآية ٤٩ من الكهف.

التفت إلى الإخبار عن الله بلفظ المتكلم. قيل: إنما جعلناه التفتاً في الوجه الأول؛ لأن المتكلم واحد بخلاف هذا، فإنه لا يتأتى فيه الالتفات المذكور وأخواته من كلام الله.

والثاني: أن «الذي» صفة لـ «ربي» فيكون في محل رفع أو نصب على حسب ما تقدم من إعراب «ربي». وفيه ما تقدم من الإشكال في نظم الكلام من قوله «فأخرجنا» وأخواته من عدم جواز الالتفات، وإن كان قد قال بذلك الزمخشري^(١) والحوفي. وقال ابن عطية^(٢): «إن كلام موسى تم عند قوله «وأنزل من السماء ماء» وإن قوله «فأخرجنا» إلى آخره من كلام الله تعالى» وفيه بُعد.

وقرأ^(٣) الكوفيون «مهداً» بفتح الميم وسكون الهاء من غير ألف. والباقون «مهاداً» بكسر الميم وفتح الهاء وألف بعدها. وفيه وجهان، أحدهما: أنهما مصدران بمعنى واحد يقال: مهدته مهداً ومهاداً، والثاني: أنهما مختلفان، فالمهاد هو الاسم والمهد هو الفعل^(٤)، أو أن مهاداً جمع مهد نحو: فرخ وفراخ وكعب وكعباب. ووصف الأرض بالمهد: إما مبالغة، وإما على حذف مضاف أي: ذات مهد.

قوله «شتى»: «شتى» فعلى. وألفه للتأنيث، وهو جمع لشتيت نحو: مرضى في جمع مريض، وجرحى في جمع جريح، وقتلى في جمع قتيل. يقال: شتت

(١) الكشاف ٢/٥٤٠.

(٢) المحرر ١١/٨١.

(٣) السبعة ٤١٨، والنشر ٢/٣٢٠، والتيسير ١٥١، والقرطبي ١١/٢٠٩، والحجة ٤٥٣، والبحر ٦/٢٥١.

(٤) أي المصدر.

الأمر يَشْتُ شَتًّا وشتاتاً فهو شَتٌّ أي تفرَّق. وشتان اسمُ فعلٍ ماضٍ بمعنى افترق، ولذلك لا يُكتفى بواحد.

وفي «شَتَّى» أوجهٌ، أحدها: أنها منصوبةٌ نعتاً لـ «أزواجاً» أي: أزواجاً متفرقةً بمعنى: مختلفة الألوان والطُعم. والثاني: أنها منصوبةٌ على الحال من «أزواجاً» وجاز مجيءُ الحال من النكرة لتخصُّصها بالصفة وهي «مِن نبات». الثالث: أن تتصَّب على الحال أيضاً من فاعل الجار؛ لأنه لَمَّا وقع وصفاً رفع ضميراً فاعلاً. الرابع: أنه في محلِّ جر نعتاً لـ «نبات»، قال الزمخشري^(١): «يجوز أن يكونَ صفةً لنبات، ونبات مصدرٌ سُمِّيَ به النبات كما سُمِّيَ بالنبت، فاستوى فيه الواحدُ والجمع، يعني أنها شَتَّى مختلفةُ النفع والطعم واللون والرائحة والشكل، بعضها يصلح للناس، وبعضها للبهائم» ووافقهُ أبو البقاء^(٢) أيضاً. ولكن الظاهر الأول.

آ. (٥٤) قوله: ﴿كُلُوا﴾: منصوبٌ بقولٍ محذوف، وذلك القولُ منصوبٌ على الحال من فاعل «أخرَجنا» تقديره: فأخرَجنا كذا قائلين: كُلوا. وتَرَكَ مفعولَ الأكل على حَدِّ تَرْكِه في قوله تعالى «وكُلوا واشربوا»^(٣).

[٦١٧/أ] «وارعوا» رَعَى يكون لازماً ومتعدياً يقال: رَعَى دابته / رَعِيًّا فهو راعِيها. ورَعَتِ الدابةُ تَرَعَى رَعِيًّا فهي راعِيَّة، وجاء في الآية متعدياً.

والنهي فيه قولان، أحدهما: أنه جَمْعُ نُهْيَةٍ كَعُرْفِ جَمْعِ عُرْفَةٍ. والثاني: أنها اسمٌ مفردٌ وهو مصدرٌ كالهَدْيِ والسُّرْيِ. قاله أبو علي. وكنت قد قَدَّمْتُ أول

(١) الكشف ٥٤٠/٢.

(٢) الإملاء ١٢٢/٢.

(٣) الآية ٦٠ من البقرة.

هذا الموضوع^(١) أنهم قالوا: لم يأت مصدرٌ على فَعَلٍ من المعتل اللام إلا سُرِيَّ وهُدَى وبُكِيَّ، وأنَّ بعضهم زادَ «لُقِيَّ» وأنشدت عليه بيتاً ثَمَّةً^(٢)، وهذا لفظٌ آخرٌ فيكون خامساً. والنهْيُ: العَقْلُ. قالوا: سُمِّيَ بذلك لأنه يَنْهَى صاحبه عن ارتكابِ القبائح.

آ. (٥٦) قوله: ﴿أَرَيْنَاهُ آيَاتِنَا﴾: هي مِنْ «رَأَى» البَصْرِيَّةِ فَلَمَّا دخلتْ همزةُ النقلِ تَعَدَّتْ بها إلى اثنين أولهما الهاء، والثاني «آيَاتِنَا»، والمعنى: أَبْصَرْنَاهُ. والإضافةُ هنا قائمةٌ مقامُ التعريفِ العَهْدِيّ أي: الآياتِ المعروفةُ كالعصا واليد ونحوهما، وإلا فلم يُرِ اللهُ تعالى فرعونَ جميعَ آيَاتِهِ. وجَوَّزَ الزمخشري^(٣) أن يُرادَ بها الآياتُ على العمومِ بمعنى: أن موسى عليه السلام أراه الآياتِ التي بُعثَ بها وَعَدَّدَ عليه الآياتِ التي جاءتْ بها الرسلُ قبله عليهم السلام، وهو نبيٌّ صادقٌ، لا فرقَ بين ما يُخْبِرُ عنه وبين ما يُشَاهِدُ به.

قال الشيخ^(٤): «وفيه بُعْدٌ؛ لأنَّ الإخبارَ بالشيءِ لا يُسَمَّى رؤيةً له إلاَّ بمجازٍ بعيد. وقيل: بل الرؤيةُ هنا رؤيةٌ قلبيةٌ، فالمعنى: أَعْلَمْنَاهُ» وأيد ذلك بأنه لم يكن أراه إلاَّ اليدَ والعصا فقط. ومَنْ جَوَّزَ استعمالَ اللفظِ في حقيقته ومجازه أو إعمالَ المشتركِ في معنيته يجيزُ أن يُرادَ المعنيانِ جميعاً. وتأكيدُه^(٥)

(١) الدر المصون ١/٨٧.

(٢) البيت الذي أنشده:

وقد زَعَمُوا جِلْمًا لِقَاكَ ولم أزد

بحمدِ الذي أعطاك جِلْمًا ولا عَقْلا

(٣) الكشاف ٢/٥٤١.

(٤) البحر ٦/٢٥٢.

(٥) الأصل «وتأكيد» وسقطت الهاء سهواً.

للآيات بـ «كلها» يدلُّ على إرادة العموم لأنهم قالوا: فائدة التوكيد بـ «كل» وأخواتها رَفَعُ تَوَهُمٍ وَضَعِ الْأَخْصِ مَوْضِعَ الْأَعْمِ، فلا يُدْعَى أنه أراد بالآيات آياتٍ مخصوصةً، وهذا يَتَمَشَّى على أن الرؤيةَ قلبيةً، ويُراد بالآيات ما يدلُّ على وَحْدَانِيَةِ اللَّهِ وَصِدْقِ الْمُبَلِّغِ. ولم يذكر مفعول التأكيد والإباء تعظيماً له، وهو معلومٌ.

آ. (٥٨) قوله: ﴿فَلَنَأْتِيَنَّكَ﴾: جوابُ قسمٍ محذوفٍ تقديره: وَاللَّهِ لَنَأْتِيَنَّكَ. وقوله: «بِسِحْرِ» يجوز أن يتعلَّقَ بالإتيان، وهذا هو الظاهرُ، ويجوزُ أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ فاعلِ الإتيان أي: ملتبسٍ بِسِحْرِ.

قوله: «مَوْعِدًا» يجوز أن يكونَ زمانًا. وُجِّحَ قوله: «مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ» والمعنى: عَيَّنْ لَنَا وَقْتَ اجْتِمَاعٍ؛ ولذلك أجابهم بقوله: «مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ». وَضَعَفُوا هَذَا: بأنه يُنبؤُ عنه قوله: «مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ»^(١)، ويقوله: «لَا نُخَلِّفُهُ»^(٢). وأجاب عن قوله: «لَا نُخَلِّفُهُ» بأنَّ المعنى: لَا نُخَلِّفُ الْوَقْتَ فِي الْاجْتِمَاعِ. ويجوز أن يكونَ مكانًا. والمعنى: بَيَّنْ لَنَا مَكَانًا مَعْلُومًا نَعْرِفُهُ نَحْنُ وَأَنْتَ... (٣) وَيُوَيِّدُ بِقَوْلِهِ: «مَكَانًا سُوءِي» قال: فهذا يدلُّ على أنه مكانٌ، وهذا يُنبؤُ عنه قوله: «مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ».

ويجوز أن يكونَ مصدرًا^(٤)، ويؤيِّدُ هذا قوله: «لَا نُخَلِّفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ»

(١) كذا في الأصل، ولعل الصواب «مكانًا سُوءِي» لأن ظاهرها المكانية والافتراض أن الموعدَ زمانِي.

(٢) لأن الوعد لا يوصف بالإخلاف وإنما المواعدة.

(٣) كلمة لم أتبينها.

(٤) نسب أبو حيان هذا القول للقسيري. انظر: البحر ٢٥٢/٦.

لأن المواعِدَة تُوصَفُ بالخُلْفِ وعدمِهِ . وإلى هذا نحا جماعةٌ مختارين له . وردَّ عليهم بقوله : «مَوعِدُكم يومُ الزينة» فإنه لا يطابقه .

وقال الزمخشري^(١) : «إِنْ جَعَلْتَهُ زماناً نظراً في أن قوله : «مَوعِدُكم يومُ الزينة» مطابقٌ له لَزِمَكَ شَيْتانُ : أن تجعلَ الزمانَ مُخْلَفاً ، وأن يَعْضَلَ^(٢) عليك ناصبٌ «مكاناً» ، وإن جَعَلْتَهُ مكاناً لقوله : «مكاناً سُوى» لَزِمَكَ أيضاً أن تُوقِعَ الإخلافَ على المكان ، وأن لا يطابقَ قوله مَوعِدُكم يومُ الزينة ، وقراءةُ الحسن^(٣) غيرُ مطابقةٍ له زماناً ومكاناً جميعاً لأنه قرأ «يومُ الزينة» بالنصب ، فبقي أن يُجعلَ مصدرًا بمعنى الوَعْدِ ، ويُقدَّرَ مضافٌ محذوفٌ أي : مكان الوعد^(٤) ، ويُجعلَ الضميرُ في «نُخْلِفُهُ» للموعد ، و«مكاناً» ، بدل من المكان المحذوف . فإن قلت : فكيف طابقه قوله : «مَوعِدُكم يومُ الزينة» ، ولا بُدَّ من أن تجعله زماناً ، والسؤال واقعٌ عن المكان لا عن الزمان ؟ قلت : هو مطابقٌ معنًى ، وإن لم يطابقه لفظاً ؛ لأنهم لا بُدَّ لهم أن يجتمعوا يومَ الزينة في مكانٍ بعينه مُشْتَهَرٍ باجتماعهم فيه في ذلك الزمان . فبِذِكْرِ الزمانِ عُلِمَ المكانُ . وأما قراءةُ الحسنِ فالموعدُ فيها مصدرٌ لا غير . والمعنى : إنجازُ وعدِكُم يومَ الزينة ، وطابقَ هذا أيضاً من طريق المعنى . ويجوز أن لا يُقدَّرَ مضافٌ محذوفٌ ، ويكون المعنى : اجعل بيننا وبينك وعداً لا نُخْلِفُهُ» .

وقال أبو البقاء^(٥) : «هو هنا مصدر لقوله : «لا نُخْلِفُهُ نحن ولا أنت» .

(١) الكشاف ٥٤١/٢ .

(٢) يعضل : يضيق ويُعسر .

(٣) وهي رواية عن عاصم وقراءة خلق كثير . انظر : الإتحاف ٢٤٨/٢ ، والبحر

٢٥٢/٦ ، والمحتسب ٥٣/٢ ، والقرطبي ٢١٣/١١ .

(٤) الكشاف : موعد .

(٥) الإملاء ١٢٢/٢ .

والجَعْلُ هنا بمعنى التصيير. ومَوْعِدًا مفعولٌ أولٌ والظرفُ هو الثاني. والجملةُ مِنْ قوله: «لَا نُخَلِّفُهُ» صفةٌ لموعداً. و«نحن» توكيدٌ مُصَحِّحٌ للعطفِ على الضميرِ المرفوعِ المستترِ في «نُخَلِّفُهُ»^(١) و«مكاناً» بدلٌ من المكان المحذوف^(٢) كما قرره الزمخشري. وجَوَّزَ أبو علي الفارسي وأبو البقاء^(٣) أن ينتصبَ «مكاناً» على المفعول الثاني لـ «اجْعَلْ» قال: «ومَوْعِدًا على هذا مكاناً أيضاً، ولا ينتصبُ بِ مَوْعِدٍ لانه / مصدرٌ قد وُصِفَ» يعني أنه يَصِحُّ نصبُه مفعولاً ثانياً، ولكن بشرط أن يكونَ المَوْعِدُ بمعنى المكان؛ ليتطابقَ المبتدأُ أو الخبرُ في الأصل. وقوله: «ولا ينتصبُ بالمصدر» يعني أنه لا يجوزُ أن يُدْعَى انتصابُ «مكاناً» بِ مَوْعِدٍ. والمرادُ بالموعِدِ المصدرُ وإن كان جائزاً مِنْ جهة المعنى؛ لأنَّ الصناعةَ تَأباه وهو وصفُ المصدرِ، والمصدرُ شرطُ إعماله عَدَمٌ وصفه قبل العملِ عند الجمهور.

[٦١٧/ب]

وهذا الذي منعه الفارسيُّ وأبو البقاء، جَوَّزه الزمخشريُّ وبدأ به فقال^(٤): «فإن قلت: فبِمَ ينتصبُ مكاناً؟ قلت: بالمصدرِ، أو بما يَدُلُّ عليه المصدرُ. فإن قلت: كيف يطابقُه الجوابُ؟ قلت: أمَّا على قراءةِ الحسن^(٥) فظاهرٌ، وأمَّا على قراءةِ العامةِ فعلى تقدير: وَعَدُّكُمْ وَعَدُّ يَوْمِ الزينة».

قال الشيخ^(٦): «وقوله: إنَّ مكاناً ينتصبُ بالمصدرِ ليس بجائزٍ؛ لأنه قد وُصِفَ قبل العملِ بقوله: «لَا نُخَلِّفُهُ» وهو موصولٌ، والمصدرُ إذا وُصِفَ قبل

(١) هذا مذهب البصريين. انظر: الإيضاح ٤٧٤/٢.

(٢) أي مكانَ الموعِدِ مكاناً.

(٣) الإملاء ١٢٣/٢.

(٤) الكشاف ٥٤٢/٢.

(٥) «موعدكم يومَ الزينة».

(٦) البحر ٢٥٣/٦. وثمة سقط في مطبوعة البحر.

العمل لم يَجْزُ أَنْ يَعْمَلَ عندهم». قلت: الظروف والمجرورات يُتَسَعُّ فيها ما لم يُتَسَعَّ في غيرها^(١). وفي المسألة خلافٌ مشهورٌ وأبو القاسم نحا إلى جواز ذلك.

وجعل الحوفي انتصابَ «مكاناً» على الظرف، وانتصابه بـ «اجعل». فتحصّل في نصبِ «مكاناً» خمسةٌ أوجه، أحدها: أنه بدلٌ مِنْ «مكاناً» المحذوف. الثاني: أنه مفعولٌ ثانٍ للَجْعَلِ. الثالث: أنه نُصِبَ بإضمار فعل. الرابع: أنه منصوبٌ بنفس المصدر. الخامس: أنه منصوبٌ على الظرف بنفس «اجعل».

وقرأ^(٢) أبو جعفرٍ وشيئةٌ «لا نُخَلِّفه» بالجزم على جوابِ الأمر، والعامّة بالرفع على الصفةِ لِمَوْعِدٍ، كما تقدّم.

وقرأ^(٣) ابن عامرٍ وحمزةٌ وعاصمٌ والحسن^(٤) «سَوَى» بضم السينِ منوناً وصلّاً. والباقون بكسرها. فالكسرُ والضمُّ على أنها صفةٌ بمعنى مكانٍ عَدْلٍ، إلا أن الصفةَ على فُعَلٍ كثيرةٌ نحو: لُبْدٌ وحُطَمٌ، وقليلةٌ على فِعَلٍ. وحكى سيبويه^(٥) «لحم زيم» ولم يَتَوَّنِ الحسنُ «سَوَى» أَجْرِي الوصلِ مُجْرِي الوقف. ولا جائزٌ أَنْ يَكُونَ مَنَعَ صَرْفَهُ للعدْلِ على فُعَلٍ كَعَمَرَ لأن ذلك في الأعلام. وأمّا فُعَلٍ في الصفاتِ فمصرفَةٌ نحو: حُطَمٌ ولُبْدٌ.

(١) ولكن الوصف هنا بقوله «لا نُخَلِّفه» وليس بالظروف والمجرورات وهذا لا يتسع فيه.

(٢) الإتحاف ٢/٢٤٧، والبحر ٦/٢٥٣، والنشر ٢/٣٢٠، والقرطبي ١١/٢١٢.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤١٨، والنشر ٢/٣٢٠، والحجة ٤٥٣، والبحر ٦/٢٥٣،

والتييسر ١٥١، والقرطبي ١١/٢١٢، والإتحاف ٢/٢٤٨.

(٤) قراءة الحسن من غير تنوين كما سيأتي.

(٥) لحم زيم: متفرق. وليس في الكتاب. وإنما فيه «قوم عدلٍ». وانظر: الممتع

١/٦٣ حيث عدّها اسماً في الأصل وُصِفَ به.

وقرأ عيسى بن عمر «سوى» بالكسر من غير تنوين . وهي كقراءة الحسن في التأويل .

وسوى معناه «عَدْلًا وَنَصَفَةً» . قال الفارسي^(١) : «كأنه قال : قُرْبُهُ مِنْكُمْ قُرْبُهُ مِنَّا» . قال الأخفش^(٢) : «سوى» مقصورٌ إن كَسَرَتْ سِينَهُ أَوْ ضَمَّمَتْ ، وممدودٌ إن فَتَحَتْهَا ، ثلاثٌ لغات ، ويكون فيها جميعها بمعنى غير ، وبمعنى عَدْلٌ وَوَسْطٌ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ . قال الشاعر^(٣) :

٣٢٩٥- وَإِنْ أَبَانَا كَانَ حَلًّا بِلْدَةٍ

سِوَى بَيْنَ قَيْسٍ قَيْسٍ عَيْلَانَ وَالْفَزْرَ

قال : «وتقول : مزرتُ برجلٍ سِوَاكُ وَسِوَاكُ وَسِوَاكُ أَي : غيرك ويكون للجميع» وأعلى هذه اللغات الكسر ، قاله النحاس^(٤) . وزعم^(٥) بعض أهل اللغة والتفسير أن معنى مكاناً سوى : مستوٍ من الأرض ، لا وَعَرَفِيهِ ولا حُرُوتَةٌ^(٦) .

آ . (٥٩) قوله : ﴿مَوْعِدْكُمْ يَوْمَ الزِينَةِ﴾ : العائمة على رفع «يوم الزينة» خبراً لـ «مواعدكم» . فإن جعلت «مواعدكم» زماناً^(٧) لم تحتج إلى

(١) الحجة (خ) ٤٧٢/٣ .

(٢) لم يرد هذا النص في «معاني القرآن» ، وورد في اللسان (سوى) منسوباً له .

(٣) البيت لموسى بن جابر ، وهو في المجاز ٢٠/٢ واللسان (سوى) ، والبحر ٢٥٣/٦ ، والقرطبي ٢١٢/١١ ، والخزانة ١٤٦/١ . وقال أبو عبيدة في مجاز القرآن : «والفزر : سعد بن زيد مناة» .

(٤) إعراب القرآن ٣٤١/٢ .

(٥) انظر : البحر ٢٥٤/٦ .

(٦) حَزْنُ الْمَكَانِ حُرُوتَةٌ : حَشْنٌ وَغَلْظٌ .

(٧) وهو مذهب الزجاج في معاني القرآن ٣٦٠/٣ .

حَذَفِ مضاف؛ إذ التقديرُ: زمانُ الوعدِ يومَ الزينة، وإن جعلته مصدرًا احتجَّتْ إلى حَذَفِ مضافٍ تقديرُهُ: وَعَدَكُمْ وَعَدَّ يَوْمَ الزينة.

وقرأ^(١) الحسن والأعمش وعيسى وعاصم في بعض طُرُقِهِ وأبو حيوة وابن أبي عبله وقتادة والجحدري وهبيرة «يوم» بالنصب. وفيه أوجهٌ، أحدها: أن يكونَ خبراً لـ «موعدكم» على أن المرادَ بالموعد المصدرُ أي: وَعَدَّكُمْ كائن في يوم الزينة كقولك: القتالُ يومَ كذا والسفرُ غداً.

الثاني: أن يكونَ «موعدكم» مبتدأ، والمرادُ به الزمان، و«ضحى» خبرُهُ على نيةِ التعريفِ فيه؛ لأنه ضحى ذلك اليوم بعينه، قاله الزمخشري^(٢)، ولم يُبينَ ما الناصبُ لـ «يومَ الزينة»؟ ولا يجوز أن يكونَ منصوباً بـ «موعدكم» على هذا التقديرِ؛ لأنَّ مفعلاً مراداً به الزمانُ أو المكانُ لا يعملُ وإن كان مشتقاً، فيكونُ الناصبُ له فعلاً مقدراً. وواخذه الشيخ^(٣) في قوله «على نيةِ التعريفِ» قال: «لأنَّه وإن كان ضحى ذلك اليوم بعينه فليس على نيةِ التعريفِ، بل هو نكرةٌ، وإن كان من يومٍ بعينه؛ لأنه ليس معدولاً عن الألفِ واللام كسَحَر ولا هو معرفٌ بالإضافة. ولو قلت: «جئت يوم الجمعة بَكراً»^(٤) لم ندعِ أن بَكراً معرفةٌ وإن كنت تعلمُ أنه من يومٍ بعينه».

الثالث: أن يكونَ «موعدكم» مبتدأ، والمرادُ به المصدرُ و«يومَ الزينة» ظرفٌ له. و«ضحى» منصوبٌ على الظرفِ خبراً للموعد، كما أخبر عنه في الوجهِ الأولِ بيوم الزينة نحو: «القتالُ يومَ كذا».

(١) سبق تخريج هذه القراءة.

(٢) الكشاف ٥٤٢/٢.

(٣) البحر ٢٥٣/٦.

(٤) الأصل «بكر» ولا وجه لمنعه من الصرف، واللفظة في البحر مصروفة.

قوله: «وَأَنْ يُحْشَرَ» في محلّه وجهان، أحدهما: الجرُّ نَسْقاً على الزينة أي: موعدكم يوم الزينة ويومُ أَنْ يُحْشَرَ. أي: ويومُ حَشَرَ الناس. والثاني: الرفعُ^(١) نَسْقاً على «يوم» التقدير: موعدكم يوم كذا، وموعدكم أَنْ يُحْشَرَ الناسُ أي: حَشَرَهُمْ.

وقرأ^(٢) ابن مسعود والجحدري وأبو نهيك وعمرو بن فائد «وَأَنْ تَحْشَرَ النَّاسَ» بقاء الخطاب في «تَحْشَرَ»، ورُوي / عنهم «يَحْشَرَ» بقاء الغيبة. و«النَّاسَ» نصبٌ في كلتا القراءتين على المفعوليّة. والضميرُ في القراءتين لفرعونَ أي: وَأَنْ تَحْشَرَ أَنْتَ يَا فِرْعَوْنَ، أو وَأَنْ يَحْشَرَ فِرْعَوْنُ. وجوزَ بعضهم أَنْ يَكُونَ الفاعلُ ضميرَ اليوم في قراءة الغيبة؛ وذلك مجازاً لما كان الحشر واقعاً فيه نَسِبَ إليه نحو: نهاره صائمٌ وليله قائمٌ.

و«ضَحَى» نصبٌ على الظرف، العاملُ فيه «يُحْشَرَ» وتُذَكَّر وتؤنث. والضحاء بالمد وفتح الضاد فوق الضحى؛ لأن الضحى ارتفاع النهار، والضحاء بعد ذلك، وهو مذكّر لا غير.

آ. (٦٠) قوله: ﴿كَيْدَهُ﴾: فيه حذف مضافٍ أي: ذوي كيدِهِ.

آ. (٦١) قوله: ﴿فَيُسْحِتْكُمْ﴾: قرأ^(٣) الأخوان وحفص عن عاصم «فَيُسْحِتْكُمْ» بضم الياء وكسر الحاء. والباقون بفتحهما. فقراءة الأخوين مِنْ أَسْحَتَ رباعياً وهي لغة نجدٍ وتميم. قال الفرزدق التميمي^(٤):

(١) وهو مذهب الزجاج في معاني القرآن ٣/٣٦٠.

(٢) القرطبي ١١/٢١٤، والبحر ٦/٢٥٤.

(٣) السبعة ٤١٩، والتيسير ١٥١، والقرطبي ١١/٢١٥، والحجة ٤٥٤، والبحر ٦/٢٥٤.

(٤) تقدم برقم ١٠٢٥.

٣٢٩٦- وَعَضُ زَمَانٍ يَا بَنَ مِرْوَانَ لَمْ يَدَعُ
مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسَحَّتًا أَوْ مُجَلَّفًا

وقراءةُ الباقيين مِنْ سَحْتِهِ ثلاثياً وهي لغةُ الحجاز. وأصلُ هذه المادةِ الدلالةُ على الاستقصاءِ والنَّفادِ. ومنه سَحَتَ الحَالِقُ الشُّعْرَ أَي: استقصاه فلم يتركْ منه شيئاً، ويستعملُ في الإهلاكِ والإذْهابِ. ونصبُه بإضمارِ «أَنَّ» في جوابِ النهي. وَلَمَّا أَنشَدَ الزمخشريُّ^(١) قولَ الفرزدقِ «إِلَّا مُسَحَّتًا أَوْ مُجَلَّفًا» قال بعد ذلك: «في بيتٍ لم تَزَلِ الرُّكْبُ تَصْطَكُ في تسويةِ إعرابه».

قلت: يعني أن هذا البيتُ صعبُ الإعرابِ، وإذ قد ذَكَرَ ذلكَ فَلأذْكَرُ ما ورد في هذا البيتِ من الرواياتِ، وما قال الناسُ في ذلكَ على حسبِ ما يليقُ بهذا الموضوعِ، فأقولُ وباللهِ الحَوْلُ: رُوِيَ هذا البيتُ بثلاثِ رواياتٍ، كل واحدة لا تَخْلُو من ضرورةٍ: الأولى «لم يَدَعُ» بفتحِ الياءِ والبدالِ ونصبِ «مُسَحَّتًا». وفي هذه خمسةُ أوجه:

الأول: أن معنى لم يَدَعُ من المالِ إِلَّا مُسَحَّتًا: لم يَبْقَ إِلَّا مُسَحَّتًا، فلما كان هذا في قوةِ الفاعلِ عَطَفَ عليه قوله: «أَوْ مُجَلَّفًا» بالرفعِ. وبهذا البيتِ استشهدَ الزمخشريُّ^(٢) على قراءةِ أَبِي والأعمشِ «فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا»^(٣) برفعِ «قليلٍ» وقد تقدَّم ذلكَ^(٤). الثاني: أنه مرفوعٌ بفعلٍ مقدرٍ دَلَّ عليه لم يَدَعُ، والتقدير: أو بقي مُجَلَّفًا. الثالث: أن «مُجَلَّفًا» مبتدأ، وخبرُه مضمَّرٌ تقديره: أو مُجَلَّفًا كذلك وهو تخريجُ الفراءِ. الرابع: أنه معطوفٌ على الضميرِ المستترِ

(١) الكشاف ٥٤٣/٢.

(٢) الكشاف ٣٨١/١.

(٣) الآية ٢٤٩ من البقرة.

(٤) انظر: الدر المصون ٥٢٨/٢.

في «مُسْحَتًا»^(١)، وكان مِنْ حَقِّ هذا أن يَفْصِلَ بينهما بتأكيدٍ أو فاصلٍ ما. إلا أن القائلَ بذلك لا يَشْتَرطُ وهو الكسائيُّ. وأيضاً فهو جائزٌ في الضرورة عند الكل. الخامس: أن يكونَ «مُجَلَّفٌ» مصدراً بزنة اسم المفعول كقوله تعالى: «كُلُّ مَمْرُقٍ»^(٢) أي: تَجْلِيفٌ وتمزيقٌ، وعلى هذا فهو نَسَقٌ على «عَضُّ زَمَانٍ» إذ التقدير: رَمَتْ بنا همومُ المُنَى وَعَضُّ زَمَانٍ أو تجليفٌ، فهو فاعلٌ لعطفه على الفاعل، وهو قولُ الفارسيِّ^(٣). وهو عندي أحسنها.

الروايةُ الثانية: فَتَحُ الياءُ وكسُرُ الدالِ ورفعُ مُسْحَتِ^(٤). وتخريجُها واضحٌ: وهو أن تكونَ مِنْ وَدَعِ في بيته يَدْعُ فهو وادع، بمعنى: بقيَ يبقى فهو باقٍ، فيرتفعُ مُسْحَتٌ بالفاعلية، ويرْفَعُ «مُجَلَّفٌ» بالعطفِ عليه. ولا بُدَّ حينئذٍ من ضميرٍ محذوفٍ تقديره: مِنْ أَجْلِهِ أو بسببه...^(٥) الكلام.

الروايةُ الثالثة: «يُدْعُ» بضمِّ الياءِ وفتحِ الدالِ على ما لم يُسَمِّ فاعله، و«مُسْحَتٌ» بالرفعِ لقيامه مقامَ الفاعلِ، و«مُجَلَّفٌ» عطفٌ عليه. وكانَ مِنْ حَقِّ الواوِ أن لا تُحذفَ، بل تَثْبُتُ لأنها لم تقع بين ياءٍ وكسرة، وإنما حُذِفَتْ حملاً للمبني للمفعول على المبني للفاعل. وفي البيت كلامٌ أطولٌ من هذا تركته

(١) الأصل «محستا» وهو سهو.

(٢) الآية ١٩ من سبأ.

(٣) مذهبه في شرح الأبيات المشككة ٥٧٧ أنه محمول على معنى: لم يبقَ من المالِ إلا مُسْحَتٌ ومُجَلَّفٌ. وكذا في المسائل العضديات ٧٦، وذكر البغدادي في الخزانة هذا القولَ منسوباً للفارسي في كتاب التذكرة. الخزانة ٣٤٨/٢.

(٤) قال في الخزانة: «وقد نسبها صاحب التنبيهات إلى أبي عبيدة، وابن الأثيري في شرح المفضليات إلى عيسى بن عمر». الخزانة ٣٤٩/٢.

(٥) كلمة لم أتيناها.

اختصاراً وهذا لُبُّه . وقد ذكرته في البقرة^(١) وفسّرت معناه ولغته، ووصلته بما قبله فعليك بالالتفات إليه .

أ . (٦٣) قوله : ﴿إِنْ هَذَا﴾ : اختلف القراء في هذه الآية الكريمة^(٢) : فقرأ ابن كثير وحده «إِنْ هَذَا» بتخفيف إن، والألف، وتشديد النون . وحفص كذلك إلا أنه خَفَّفَ نونَ «هَذَا» . وقرأ أبو عمرو «إِنَّ» بالتشديد «هذين» بالياء وتخفيف النون . والباقون كذلك^(٣) إلا أنهم قرؤوا/ «هَذَا» [ب/٦١٨] بالألف .

فأمّا القراءة الأولى^(٤) - وهي قراءة ابن كثير وحفص - فأوضح القراءات معنىً ولفظاً وخَطأً؛ وذلك أنهما جعلتا «إِنْ» المنخفضة من الثقيلة فَأُهْمِلَتْ، وَلَمَّا أُهْمِلَتْ - كما هو الأفضح مِنْ وجهيها - خِيفَ التباسُها بالنافية فجيء باللامِ فارقةً في الخبر^(٥) . فـ «هَذَا» مبتدأ، و«لساحران» خبره، ووافقتْ خَطَّ المصحفِ؛ فإن الرسم «هَذَا» بدون ألفٍ ولا ياءٍ وسيأتي بيان ذلك .

وأمّا تشديد نونِ «هَذَا» فعلى ما تقدّم في سورة النساء، وقد أتقنت ذلك هناك^(٦) .

(١) الدر المصون ٥٢٨/٢ .

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٤١٩، والنشر ٣٢١/٢، والحجة ٤٥٤، والبحر ٢٥٥/٦، والإتحاف ٢٤٨/٢ .

(٣) «إِنْ هَذَا» وقرأ بذلك نافع وابن عامر وأبو بكر والأخوان وأبو جعفر ويعقوب وخلف .

(٤) «إِنْ هَذَا» على قراءة حفص، و«إِنْ هَذَا» على قراءة ابن كثير .

(٥) انظر: رصف الميباني ١٠٨ .

(٦) انظر: الدر المصون ٦٢١/٣ حيث خرّج التشديد على تقدير أن إحدى النونين عوض من ياء «الذي» .

وأما الكوفيون^(١) فيزعمون أن «إن» نافية بمعنى ما، واللام بمعنى إلا، وهو خلاف مشهور وقد وافق تخريجهم هنا قراءة بعضهم^(٢) «ما هذان إلا ساحران».

وأما قراءة أبي عمرو^(٣) فواضحة من حيث الإعراب والمعنى. أما الإعراب فـ «هذَّين» اسم «إن» وعلامة نصبه الياء، و«لساحران» خبرها، ودخلت اللام توكيداً. وأما من حيث المعنى: فإنهم أثبتوا لهما السحر بطريق تأكيدي من طرفيه، ولكنهم استشكلوها من حيث خط المصحف؛ وذلك أن رسمه «هذن» بدون ألف ولا ياء، فإثباته بالياء زيادة على خط المصحف. قال أبو إسحاق^(٤): «لا أُجيز قراءة أبي عمرو لأنها خلاف المصحف». وقال أبو عبيد^(٥): «رأيتهما في الإمام مصحف عثمان «هذن» ليس فيها ألف، وهكذا رأيت رفع الاثنين^(٦) في ذلك المصحف بإسقاط الألف، وإذا كتبوا النصب والخفض كتبوه بالياء، ولا يسقطونها».

قلت: وهذا لا ينبغي أن يُردَّ به على أبي عمرو، وكم جاء في الرسم أشياء خارجة عن القياس، وقد نصُّوا هم أنه لا يجوز القراءة بها فليكن هذا منها، أعني ممَّا خرَّج عن القياس. فإن قلت: ما نقلته عن أبي عبيد مشترك الإلزام بين أبي عمرو وغيره، فإنهم كما اعترضوا عليه بزيادة الياء يُعترض عليهم بزيادة الألف: فإن الألف ثابتة في قراءتهم، ساقطة من خطِّ

(١) انظر: الإنصاف ٢/٦٤٠، والصبان ١/٢٦٧، والتصريح ١/٢٧٩.

(٢) وهي قراءة أبي كما في تفسير الفخر الرازي ٢٢/٧٥.

(٣) «إن هذَّين».

(٤) معاني القرآن ٣/٣٦٤.

(٥) انظر: البحر ٦/٢٥٥.

(٦) أي المثني المرفوع.

المصحف. فالجواب ما تقدم من قول أبي عبيد أنهم رأهم يُسْقِطُونَ الألف من رفع الاثنين، فإذا كتبوا النصب والخفض كتبوه بالياء.

وذهب^(١) جماعة - منهم عائشة رضي الله عنها وأبو عمرو - إلى أن هذا مما لحن فيه الكاتب وأقيم بالصواب. يعنون أنه كان من حقه أن يكتبه بالياء فلم يفعل، فلم يقرأه الناس إلا بالياء على الصواب.

وأما قراءة الباقيين^(٢) ففيها أوجه، أحدها: أن «إن» بمعنى نعم، و«هذان» مبتدأ، و«لساحران» خبره، وكثر ورود «إن» بمعنى نعم وأنشدوا^(٣):

٣٢٩٧- بَكَرَ الْعَوَاذِلُ فِي الْمَشِيِّ

بِ يَلْمُنَنِي وَالْوُمُئِنَّةَ

وَيَقْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا

كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقَلْتُ إِنَّهُ

أي: فقلت: نعم. والهاء للسكت. وقال^(٤) رجل لابن الزبير: لَعَنَ اللَّهُ نَاقَةَ حَمَلْتَنِي إِلَيْكَ. فقال: «إن وصاحبها» أي: نعم. ولعن صاحبها. وهذا رأي المبرد^(٥) وعلي بن سليمان في آخرين. وهو مردود من وجهين، أحدهما: عدم ثبوت «إن» بمعنى نعم، وما أوردوه مؤولاً: أمّا البيت فإن الهاء اسمها، والخبر محذوف لفهم المعنى تقديره^(٦): إنه كذلك. وأمّا قول ابن الزبير فذلك من حذف المعطوف عليه وإبقاء المعطوف وحذف خبر «إن»

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج ٣/٣٦٢، والبحر ٦/٢٥٥.

(٢) «إن هذان».

(٣) تقدم برقم ١٧٧٢.

(٤) انظر: المغني ٥٧.

(٥) نقل هذا عن المبرد الزجاج في معاني القرآن ٣/٣٦٣.

(٦) الأصل: تقدير وهو سهو.

للدلالة عليه، تقديره: إنها وصاحبها ملعونان. وفيه تكلف لا يخفى.
والثاني^(١): دخول اللام على خبر المبتدأ غير المؤكد بـ «إن» المكسورة، لأن
مثله لا يقع إلا ضرورة كقوله^(٢):

٣٢٩٨- أم الحليس لعجوز شهريه

ترضى من اللحم بعظم الرقبة

وقد يُجاب عنه: بأن «لساحران» يجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف
دخلت عليه هذه اللام تقديره: لهما ساحران. وقد فعل ذلك الزجاج^(٣) كما
سنأتي حكايته عنه.

الثاني^(٤): أن اسمها ضميرُ القصة وهو «ها» التي قبل «ذان» وليست
بـ «ها» التي للتنبية الداخلة على أسماء الإشارة، والتقدير: إن القصة ذان
لساحران. وقد ردوا هذا من وجهين، أحدهما: من جهة الخط، وهو أنه
لو كان كذلك لكان ينبغي أن تكتب «إنها» فيصلوا الضمير بالحرف قبله كقوله
تعالى: «فإنها لا تعنى الأبصار»^(٥) فكتبهم إياها مفصولة من «إن» متصلة
باسم الإشارة يمنع كونها ضميراً، وهو واضح. الثاني: أنه يؤدي إلى دخول
لام الابتداء في الخبر غير المنسوخ. وقد يُجاب عنه بما تقدم.

الثالث: أن اسمها ضميرُ الشأن محذوف، والجملة من المبتدأ والخبر

(١) وهو الوجه الثاني الذي يرد على تخريج المبرد السابق.

(٢) البيت لرؤية وهو في ملحقات ديوانه ١٧٠، وابن يعيش ٣/١٣٠، واللسان
(شهرب)، والهمع ١/١٤٠، والدرر ١/١١٧. والشهبة: الكبيرة.

(٣) معاني القرآن ٣/٣٦٣ قال: «وقوع اللام في الخبر جائز، والمعنى: لأم الحليس
عجوز».

(٤) من أوجه تخريج قراءة «إن هذان».

(٥) الآية ٤٦ من الحج.

بعده في محل رفع خبراً لـ «إن»، التقدير: إنه، أي: الأمر والشأن. وقد ضُغِفَ هذا بوجهين، أحدهما: حَذَفُ اسمِ «إن»، وهو غيرُ جائزٍ، إلا في شعرٍ، بشرط أن لا تباشِرَ «إن» فعلاً كقوله^(١):

٣٢٩٩- إنَّ مَنْ يَدْخُلُ الكَنِيسَةَ يَوْمًا
يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءَ

/ والثاني: دخول اللام في الخبر. [أ/٦١٩]

وقد أجاب الزجاج^(٢) بأنها داخلة على مبتدأ محذوف تقديره: لهما ساحران. وهذا قد استحسنته شيخه المبرد، أعني جوابه بذلك.

الرابع: أن «هذان» اسمها، و«لساحران» خبرها. وقد رُدَّ هذا بأنه كان ينبغي أن يكون «هذين» بالياء كقراءة أبي عمرو.

وقد أُجِيبَ عن ذلك: بأنه على لغة بني الحارث وبني الهجيم وبني العنبر وزبيد وعُدرة ومُراد وخثعم. وحكى هذه اللغة الأئمة الكبار كأبي الخطاب وأبي زيد الأنصاري والكسائي. قال أبو زيد^(٣): «سمعت من العرب مَنْ يَقْلِبُ كُلَّ يَاءٍ يَنْفُتِحُ مَا قَبْلَهَا أَلْفًا»، يجعلون المثني كالمقصور فيُثَبِّتُونَ أَلْفًا فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ، وَيُقَدِّرُونَ إِعْرَابَهُ بِالْحَرَكَاتِ، وَأَنْشَدُوا قَوْلَهُ^(٤):

٣٣٠٠- فَاطَّرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ يَسْرَى
مَسَاغًا إِنَابَاهِ الشُّجَاعِ لَصَمَّمَا

(١) تقدم برقم ١٣٩٥.

(٢) معاني القرآن ٣/٣٦٣.

(٣) النوادر ٥٨.

(٤) البيت للمتمسك، وهو في ديوانه ٢، وابن يعيش ٣/١٢٨، والأشموني ١/٧٩،

وتفسير الماوردي ٣/١٩.

أي : لناييه . وقوله^(١) :

٣٣٠١- إن أباهأ وأبا أباهأ

قد بلغافي المجد غايتاهأ

أي : غايتيهما ، إلى غير ذلك من الشواهد^(٢) .

وقرأ ابن مسعود : « أن هذان ساحران » بفتح « أن » وإسقاط اللام : على أنها وما في حيزها بدل من « النجوى » كذا قاله الزمخشري^(٣) ، وتبعه الشيخ^(٤) ولم ينكره . وفيه نظر : لأن الاعتراض بالجملة القولية بين البدل والمبدل منه لا يصح^(٥) . وأيضاً فإن الجملة القولية مفسرة للنجوى في قراءة العامة ، وكذا قاله الزمخشري أولاً فكيف يصح أن يجعل « أن هذان ساحران » بدلاً من « النجوى » ؟

قوله : « بطريقتكم » الباء في « بطريقتكم » معدية كالهزمة . والمعنى : بأهل طريقتكم . وقيل : الطريقة عبارة عن السادة^(٦) فلا حذف .

آ . (٦٤) قوله : ﴿ فَأَجْمَعُوا ﴾ : قرأ^(٧) أبو عمرو « فأجمعوا » بوصل

(١) البيت لأبي النجم ، وهو في ابن يعيش ٥١/١ ، والخزانة ٣٣٧/٣ ، والتصريح ٦٥/١ ، والهمع ٣٩/١ ، والدرر ١٢/١ .

(٢) انظر : ابن يعيش ١٢٨/٣ .

(٣) الكشاف ٥٤٣/٢ .

(٤) البحر ٢٥٥/٦ .

(٥) نصّ الفراء في معاني القرآن ١٨٤/٢ على أن قراءة عبد الله هذه بإسقاط جملة القول « وأسروا النجوى أن هذان ساحران » وعلى هذا يسقط اعتراض السمين .

(٦) انظر : الماوردي ٢٠/٣ ، ونسبه لمجاهد .

(٧) انظر : السبعة ٤١٩ ، والتيسير ١٥٢ ، والنشر ٣٢١/٢ ، الحجّة ٤٥٦ ، والقرطبي

٢٢٠/١١ ، والبحر ٢٥٦/٦ .

الألف وفتح الميم . والباقون بقطعها مفتوحة وكسر الميم . وقد تقدّم تحقيق ذلك في سورة يونس^(١) ، وما قاله الناس في الفرق بين الثلاثي والرباعي .

و«كَيْدِكُمْ» مفعولٌ به . وقيل : هو على إسقاطِ الخافضِ أي : على كَيْدِكُمْ . وليس بشيءٍ .

قوله : «صَفًّا» يجوز أن يكونَ حالاً مِنْ فاعلِ «اِثْتُوا» أي : اِثْتُوا مُصْطَفَيْنِ أي : ذوي صَفٍّ فهو مصدرٌ في الأصل . وقيل : هو مفعولٌ به أي : اِثْتُوا قَوْمًا صَفًّا ، وفيه التسميةُ بالمصدر ، أو هو على حذفِ المضافِ أي : ذوي صَفٍّ .

قوله : «وقد أفلح» قال الزمخشري^(٢) : «اعتراضٌ يعني : وقد فاز مَنْ غلب» . قلت : يعني بالاعتراض أنه جيء بهذه الجملة أجنبيةً بين كلاميهم ومقولهم^(٣) ، لأنَّ من جملة قولهم «قالوا يا موسى : إِمَّا أَنْ تُلْقِي» وهذه الجملة - أعني قوله وقد أفلح - مِنْ كلامِ اللَّهِ تعالى فهي اعتراضٌ . بهذا الاعتبار . وفيه نظرٌ ؛ لأنَّ الظاهرَ أنها مِنْ مقولاتهم ، قالوا ذلك تحريضاً لقومهم على القتال ، وحينئذٍ فلا اعتراض .

آ . (٦٥) قوله : ﴿إِمَّا أَنْ تُلْقِي﴾ : فيه أوجهٌ ، أحدها : أنه منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ تقديره : اِخْتَرَ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ ، كذا قدره الزمخشري^(٤) قال الشيخ^(٥) : «وهذا تفسيرٌ معنًى لا تفسيرٌ إعرابٍ ، وتفسيرُ الإعرابِ : «إِمَّا تَخْتَارُ الإِلْقَاءَ» . والثاني : أنه مرفوعٌ على خبرٍ مبتدأ محذوفٍ تقديره : الأمرُ إِمَّا إِلْقَاؤُكَ

(١) انظر : الدر المصون ٢٤٢/٦

(٢) الكشاف ٥٤٣/٢ .

(٣) كلامهم «فأجمعوا كيدكم . . .» ومقولهم «قالوا يا موسى . . .» .

(٤) الكشاف ٥٤٣/٢ .

(٥) البحر ٢٥٨/٦ .

أو إلقاءنا، كذا قدره الزمخشري^(١). الثالث: أن يكون مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: إلقاءك أول. ويدل عليه قوله: وإما أن نكون أول من ألقى». واختار هذا الشيخ، وقال^(٢): «فتحسن المقابلة من حيث المعنى، وإن لم تحصل مقابلة من حيث التركيب اللفظي». ثم قال: «وفي تقدير الزمخشري «الأمر إلقاءك» لا مقابلة فيه» وهذا تقدم نظيره في الأعراف^(٣).

آ. (٦٦) قوله: ﴿فإذا جبالهم﴾: هذه الفاء عاطفة على جملة محذوفة دل عليها السياق. والتقدير: فألقوا فإذا. و«إذا» هذه التي للمفاجأة. وفيها ثلاثة أقوال تقدمت^(٤). أحدها: أنها باقية على ظرفية الزمان. الثاني: أنها ظرف مكان. الثالث: أنها حرف.

قال الزمخشري^(٥): «والتحقيق فيها أنها الكائنة بمعنى الوقت الطالبة ناصباً لها، وجملة تضاف إليها خصت في بعض المواضع بأن يكون الناصب لها فعلاً مخصوصاً، وهو فعل المفاجأة، والجملة ابتدائية لا غير. فتقدير قوله تعالى «فإذا جبالهم وعصيتهم»: ففاجأ موسى وقت تخييل سعي جبالهم وعصيتهم، [وهذا تمثيل. والمعنى: على مفاجاته جبالهم وعصيتهم مخيلة إليه السعي] انتهى^(٦).

قال الشيخ^(٧): «قوله «إنها زمانية» مرجوح، وهو مذهب الرياشي. وقوله

(١) الكشاف ٥٤٣/٢.

(٢) البحر ٢٥٨/٦.

(٣) الآية ١١٥.

(٤) انظر: الدر المصون ٤٠/٤.

(٥) الكشاف ٥٤٣/٢.

(٦) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٧) البحر ٢٥٩/٦.

«الطالبة ناصباً» صحيح. وقوله: «وجملة تضاف إليها» ليس صحيحاً عند بعض أصحابنا لأنها: إما أن تكون هي خبراً لمبتدأ، وإما أن تكون معمولةً لخبر المبتدأ. وإذا كان كذلك استحال أن تُضاف إلى الجملة؛ لأنها: إما أن تكون بعض الجملة، أو معمولةً^(١) لبعضها فلا يمكن الإضافة. وقوله: «خُصت في بعض المواضع إلى آخره» قد بينا الناصب لها. وقوله: «والجملة بعدها ابتدائية لا غير» هذا الحصر ليس بصحيح بل قد جاوز الأخصش، ونص على أن الجملة الفعلية المقترنة بـ «قد» تقع بعدها نحو «خرجت فإذا زيدٌ قد ضربه عمرو» برفع «زيد» ونصبه على الاشتغال. وقوله: «والمعنى: على مفاجاته جبالهم وعصيتهم مخيلةً إليه السعي» فهذا عكس ما قُدِّر بل المعنى: على مفاجأة جبالهم وعصيتهم إياه. فإذا قلت: «خرجت فإذا السبع» فالمعنى: أنه فاجأني السبع وهجم ظهوره» انتهى ما ردَّ به.

قوله وما ردَّ به عليه غير لازم له، لأنه يرُدُّ عليه بقول بعض النحاة، وهو لا يلتزم ذلك القول حتى يرُدَّ به عليه لا سيما إذا كان المشهور غيره، ومقصوده تفسير المعنى.

وقال أبو البقاء^(٢): الفاء جواب ما حُذِف، تقديره «فَأَلْقُوا فإذا»، ف «إذا» في هذا ظرف مكان، العامل فيه «أَلْقُوا». وفي هذا نظر؛ لأن «أَلْقُوا» هذا المقدر لا يَطْلُبُ جواباً حتى يقول: الفاء جوابه، بل كان ينبغي أن يقول: الفاء عاطفة هذه الجملة الفجائية على جملة أخرى مقدرية. وقوله «ظرف مكان»، هذا مذهب المبرد^(٣)، وظاهر قول سيبويه^(٤) أيضاً، وإن كان المشهور بقاؤها على

(١) كذا في الأصل والبحر. وفي (ش) «مضافة».

(٢) لم يرد هذا النص في إملائه.

(٣) المقتضب ٥٧/٢ - ٥٨.

(٤) الكتاب ٣١١/٢ قال: «وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها». والحق أن نص سيبويه محتمل للزمانية أيضاً لأنه قال قبل ذلك: «لما يُستقبل من الدهر».

الزمان. وقوله: «إن العامل فيها «فألقوا» لا يجوز لأن الفاء تمنع من ذلك.
هذا كلامُ الشيخ^(١) ثم قال بعده: «ولأنَّ «إذا» هذه إنما هي معمولَةٌ لخبرِ
المبتدأ الذي هو «جبالهم وعصبيهم» إن لم يجعلها هي في موضع الخبر؛ لأنه
يجوزُ أن/ يكونَ الخبرُ «يُخَيَّلُ»، ويجوزُ أن تكونَ «إذا» و«يُخَيَّلُ» في موضعِ
الحال. وهذا نظير: «خرجتُ فإذا الأسدُ رابضٌ ورابضاً» فإذا رفعتَ «رابضاً»
كانت «إذا» معمولَةً له، والتقدير: فبالحضره الأسدُ رابضٌ، أو في المكان. وإذا
نصبتَ كانت «إذا» خبراً، ولذلك يُكتفى بها وبالمرفوع بعدها كلاماً، نحو:
«خرجتُ فإذا الأسدُ».

قوله: «يُخَيَّلُ إليه» قرأ العامة «يُخَيَّلُ» بضمِّ الياء الأولى وفتحِ الثانية مبنياً
للمفعول. و«أنها تسعي» مرفوعٌ بالفعلِ قبله لقيامه مقامَ الفاعلِ تقديره: يُخَيَّلُ
إليه سعيها. وجوز أبو البقاء^(٢) فيه وجهين آخرين: أحدهما: أن يكونَ القائمُ
مقامَ الفاعلِ ضميرِ الجبالِ والعصبي، وإنما دُكِّرَ ولم يُقَلَّ «تُخَيَّلُ» بالتاء من
فوق؛ لأنَّ تأنيثَ الجبالِ غيرُ حقيقي. الثاني: أن القائمَ مقامَ الفاعلِ ضميرٌ
يعودُ على المُلقى، ولذلك دُكِّرَ. وعلى الوجهين ففي قوله «أنها تسعي»
وجهان، أحدهما: أنه بدلُ اشتمالٍ من ذلك الضميرِ المستترِ في «يُخَيَّلُ». والثاني:
أنه مصدرٌ في موضعِ نصبٍ على الحالِ من الضميرِ المستترِ أيضاً.
والمعنى: يُخَيَّلُ إليه هي أنها ذاتُ سعيٍ. ولا حاجةُ إلى هذا، وأيضاً فقد نصوا
على أن المصدرَ المؤولَ لا يقع موقعَ الحالِ. لو قلت: «جاء زيدٌ أن يركضَ»
تريد ركضاً، بمعنى ذا ركض، لم يجز.

وقرأ^(٣) ابن ذكوان «تُخَيَّلُ» بالتاء من فوق. وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن

(١) البحر ٢٥٨/٦ - ٢٥٩.

(٢) الإملاء ١٢٤/٢.

(٣) انظر في قراءتها: النشر ٣٢١/٢، والمحتسب ٥٥/٢، والقرطبي ١١/٢٢٢،
والتيسير ١٥٢، والإتحاف ٢٥٠/٢، والبحر ٢٥٩/٦.

الفعلُ مُسْنَدٌ لضميرِ الجبالِ والعِصِيِّ أي: تُخَيَّلُ الجبالُ والعِصِيُّ، و«أَنَّهَا تَسْعَى» بدلُ اشتمالٍ من ذلك الضميرِ. الثاني: كذلك إلاَّ أنَّ «أَنَّهَا تَسْعَى» حالٌ أي: ذات سعي كما تقدَّم تقريرُه قبل ذلك. الثالث: أنَّ الفعلَ مسنَدٌ لقوله «أَنَّهَا تَسْعَى» كقراءةِ العامَّةِ في أحدِ الأوجهِ، وإنما أنتَ الفعلُ لاكتسابِ المرفوعِ التانيثِ بالإضافة؛ إذ التقديرُ: تُخَيَّلُ إليه سعيُّها فهو كقوله^(١):

..... -٣٣٠٢-

..... شَرِقَتْ صدرُ القناةِ من الدمِ

[وقوله تعالى: «فله عَشْرُ أمثالِها»^(٢)].

وقرأ أبو السَّمالِ «تُخَيَّلُ» بفتحِ التاءِ والياءِ مبنياً للفاعلِ، والأصلُ: تَتَخَيَّلُ فَحَدَفَ إحدى التاءَيْنِ نحو: «تَنزَلُ الملائكةُ»^(٣)، و«أَنَّهَا تَسْعَى» بدلُ اشتمالٍ أيضاً من ذلك الضميرِ. وَجَوَّزَ ابنُ عطيةَ أيضاً أنه مفعولٌ مِنْ أَجله. ونقل ابنُ جُبارةِ الهُدليُّ^(٤) قراءةَ أبي السَّمالِ «تُخَيَّلُ» بضمِّ التاءِ مِنْ فوقِ وكسرِ الياءِ، فالفعلُ مسنَدٌ لضميرِ الجبالِ، و«أَنَّهَا تَسْعَى» مفعولٌ أي: تُخَيَّلُ الجبالُ سَعِيَّها. وَنَسَبَ ابنُ عطيةَ هذه القراءةَ للحسنِ وعيسى الثقفِيِّ.

وقرأ أبو حيوةَ «نُخَيِّلُ» بنونِ العظمةِ، و«أَنَّهَا تَسْعَى» مفعولٌ به أيضاً على هذه القراءةِ.

(١) تقدم برقم ٥٤٢.

(٢) الآية ١٦٠ من الأنعام.

(٣) الآية ٤ من القدر.

(٤) الورقة (٢١٨) من كتابه «الكامل». وهو يوسف بن علي جبارة أبو القاسم الهذلي.

قال ابن الجزري: «فلا أعلم أحداً في هذه الأمة رحل في القراءات رحلته، ولا لقي

مَنْ لقي من الشيوخ» توفي سنة ٤٦٥. انظر: طبقات القراء ٤٠١/٢.

وقرأ^(١) الحسن والثقفى «عُصِيْهِمْ» بضم العين حيث وقع، وهو الأصل. وإنما كُسِرَتْ^(٢) العينُ إبتاعاً للصادِ وكُسِرَتْ الصادُ إبتاعاً للياء. والأصلُ عُصُوْهُ بواوَيْنِ فَأَعْلٌ - كما ترى - بقلْبِ الواوَيْنِ ياءَيْنِ استثقلاً لهما، فَكُسِرَتْ الصادُ لتَصِحَّ، وكُسِرَتْ العينُ إبتاعاً. ونقل صاحبُ «اللوامح» أن قراءةَ الحسنِ «عُصِيْهِمْ» بضم العين وسكون الصاد وتخفيف الياء مع الرفع، وهو أيضاً جمع كالعامَّة، إلا أنه على فُعْلٍ كحُمْرٍ، والأوْلُ على فُعُولٍ كفُلُوسٍ.

والجملةُ من «يُخَيَّلُ» يُحتملُ أن تكونَ في محلِّ رفعٍ خبراً لـ «هي»^(٣) على أن «إذا الفجائية» فضلةٌ، وأن تكونَ في محلِّ نصبٍ على الحال، على أن «إذا» الفجائية هي الخبر. والضميرُ في «إليه» الظاهرُ عُوْدُهُ على موسى. وقيل: يعود على فرعون، ويَدُلُّ للأوْلِ قوله تعالى: «فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى».

آ. (٦٩) قوله: ﴿تَلَقَّفْ﴾: قرأ العامَّةُ بفتح اللام وتشديد القافِ وجزم الفاءِ على جواب الأمر. وقد تقدم^(٤) أن حَفْصاً^(٥) يقرأ «تَلَقَّفْ» بسكون اللام وتخفيفِ القاف. وقرأ ابن ذكوان هنا «تَلَقَّفْ» بالرفع: إمَّا على الحال،

(١) انظر في قراءتها: الإتحاف ٢/٢٥٠، والبحر ٦/٢٥٩، والقرطبي ١١/٢٢٢.

(٢) انظر: ابن يعيش ١٠/١١٠، والممتع ٢/٥٥١، والتصريح ٢/٣٨٣. فالأصل عُصُوْهُ جمعٌ على فُعُولٍ قلبت الواو الثانية ياء فأصبح عُصُوِي. اجتمعت الواو والياء، وسبقت الأولى بالسكون، فقلبوا الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء فأصبح عُصِيٌّ، كسروا العين لمناسبة الياء ثم كسروا الفاء للإبتاع.

(٣) كذا في الأصل وهو سهو والصواب: لـ «حبالهم».

(٤) انظر: الدر المصون ٥/٤١٦.

(٥) انظر: السبعة ٤٢٠، والبحر ٦/٢٦٠، والتيسير ١٥٢، والحجة ٤٥٧، والنشر

وإِذَا عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ . وَأَنْتَ الْفِعْلَ فِي «تَلَقَّفَ» حَمَلًا عَلَى مَعْنَى «مَا» لِأَنَّ مَعْنَاهَا الْعَصَا، وَلَوْ ذُكِرَ ذَهَابًا إِلَى لَفِظِهَا لَجَازَ، وَلَمْ يُقْرَأْ بِهِ .

[وقال أبو البقاء^(١): «يجوز أن يكونَ فاعلُ «تَلَقَّفَ» ضميرَ موسى»^(٢) فعلِي هذا يجوز أن يكونَ «تَلَقَّفَ» في قراءة الرفع حالاً من «موسى» . وفيه بُعدٌ^(٣) .

قوله: «كَيْدٌ سَاحِرٍ» الْعَامَّةُ عَلَى رَفْعِ «كَيْدٌ» عَلَى أَنَّهُ خَبْرٌ «إِنَّ» وَ«مَا» مَوْصُولَةٌ . وَ«صَنَعُوا» صَلَّتْهَا، وَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ، وَالْمَوْصُولُ هُوَ الْأِسْمُ، وَالتَّقْدِيرُ: إِنَّ الَّذِي صَنَعُوهُ كَيْدٌ سَاحِرٍ . وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ «مَا» مَصْدَرِيَّةً فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْعَائِدِ، وَالْإِعْرَابُ بِحَالِهِ . وَالتَّقْدِيرُ: إِنَّ صُنْعَهُمْ كَيْدٌ سَاحِرٍ .

وقرأ^(٤) مجاهد وحמיד وزيد بن علي «كَيْدٌ» بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ، وَ«مَا» مَزِيدَةٌ^(٥) مُهَيَّئَةٌ .

وقرأ^(٦) الْأَخْوَانُ «كَيْدٌ سِحْرٍ» عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى: كَيْدٌ ذَوِي سِحْرٍ، أَوْ جُعِلُوا نَفْسَ السِّحْرِ مَبَالِغَةً، أَوْ تَبْيِينٌ لِلْكَيْدِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ سِحْرًا وَغَيْرَ سِحْرٍ، كَمَا تَمَيَّزُ سَائِرُ الْأَعْدَادِ بِمَا يُفْسَّرُهَا^(٧) نَحْوُ «مِئَةٌ دَرَاهِمٍ، وَأَلْفٌ دِينَارٍ» . وَمِثْلُهُ: عِلْمٌ فَهْمٌ،

(١) الإملاء ١٢٤/٢ .

(٢) وقال: «وُنُسِبَ ذَلِكَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ بِتَسْبِيهِ» .

(٣) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل أثبتناه من (ش) .

(٤) البحر ٢٦٠/٦، والكشاف ٥٤٥/٢ .

(٥) فتكون «إنما» كافة ومكفوفة لا عمل لها .

(٦) الإنحاف ٢٥١/٢، والتيسير ١٥٢، والحجة ٤٥٨، والسبعة ٤٢١، والنشر

٣٢١/٢، والبحر ٢٦٠/٦ .

(٧) الأصل: يفسره .

وعلم نحو. وقال أبو البقاء^(١): «كيدٌ ساحر» إضافة المصدر إلى الفاعل و«كيدٌ سحر» إضافة الجنس إلى النوع.

[٦٢٠/أ] والباقون «ساحر». وأفرد/ ساحراً، وإن كان المراد به جماعة. قال الزمخشري^(٢): «لأنَّ القَصْدَ في هذا الكلام إلى معنى الجنسية، لا إلى معنى العدد، فلو جُمِعَ لُحِيلَ أَنَّ المقصودَ هو العدد».

آ. (٧١) قوله: ﴿فَلَا قَطْعَنَ﴾: قد تقدّم نحو ذلك^(٣). و«مِنْ خِلَافٍ» حالٌ أي: مختلفة. و«مِنْ» لابتداء الغاية، وقد تقدّم أيضاً تحريراً هذا وما قرئ به هناك.

قوله: «في جُدُوعِ النَّخْلِ» يُحتمل أن يكون حقيقةً، وفي التفسير: أنه نَقَرَ جُدُوعَ النَّخْلِ حَتَّى جَوَّفَهَا، ووضَعَهُمْ فِيهَا، فماتوا جوعاً وَعَطَشاً، وَأَنْ يَكُونَ مجازاً، وله وجهان، أحدهما: أنه وضع حرفاً مكان آخر. والأصل: على جُدُوعِ النَّخْلِ كقول الآخر^(٤):

٣٣٠٣- بَطَلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ

يُحْدِثِي نِعَالَ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوَاءَمٍ

والثاني: أنه شبه تمكّنهم بتمكّن من حواه الجُدُع واشتمل عليه. ومن تَعَدِّي «صَلَب» ب «في» قوله^(٥):

(١) الإملاء ٢/١٢٤.

(٢) الكشف ٢/٥٤٥.

(٣) انظر: الدر المصون ٥/٤٢١.

(٤) تقدم برقم ١٨٣٢.

(٥) البيت لسويد بن أبي كاهل، وهو في المقتضب ٢/٣١٩، والخصائص ٢/٣١٣، وأمالي الشجري ٢/٢٦٧، وابن يعيش ٨/٢١. والأجدع: الأنف المقطوع، وهو دعاء عليهم بجذع أنوفهم.

٣٣٠٤- وقد صَلَّبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِذْعِ نَخْلَةٍ
فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا

قوله: «أَيْنَا أَشَدُّ» مبتدأ وخبر. وهذه الجملة ساذةٌ مَسَدٌ المفعولَيْنِ إِنْ كَانَتْ «عَلِمَ» على بابها، وَمَسَدٌ واحدٍ إِنْ كَانَتْ عِرْفَانِيَةً. ويجوز على جَعْلِهَا عِرْفَانِيَةً أَنْ تَكُونَ «أَيْنَا» موصولةً بمعنى الذي، وَبُنِيَتْ لِأَنَّهُ قَدْ أُضِيفَتْ، وَحُذِفَ صَدْرُ صَلَّتِهَا، وَ«أَشَدُّ» خبرٌ مبتدأ محذوف. والجملة من ذلك المبتدأ وهذا الخبر صلةٌ لـ «أَيَّ» و«أَيَّ» وما في حَيْزِهَا في محلِّ نصبٍ مفعولاً بها، كقوله تعالى: «ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ»^(١) في أحدٍ أوجهه كما تقدم^(٢).

آ. (٧٢) قوله: ﴿وَالَّذِي فَطَرَنَا﴾: فيه وجهان، أحدهما: أن الواو عاطفةٌ، عَطَفَتْ هَذَا الْمَوْصُولَ عَلَى «مَا جَاءَنَا» أَي: لَنْ نُوْتِرِكَ عَلَى الَّذِي جَاءَنَا، وَلَا عَلَى الَّذِي فَطَرْنَا. وَإِنَّمَا أُخْرُوا ذِكْرَ الْبَارِي تَعَالَى لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّرْقِيّ مِنْ الْأَدْنَى إِلَى الْأَعْلَى. والثاني: أَنَّهَا وَأَوْ قَسَمَ، وَالْمَوْصُولُ مَقْسَمٌ بِهِ. وَجَوَابُ الْقِسْمِ مَحذُوفٌ أَي: وَحَقُّ الَّذِي فَطَرْنَا لَا نُوْتِرِكَ عَلَى الْحَقِّ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ «لَنْ نُوْتِرِكَ» عِنْدَ مَنْ يُجَوِّزُ تَقْدِيمَ الْجَوَابِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُجَابُ الْقِسْمُ بِ«لَنْ»^(٣) إِلَّا فِي شذوذٍ مِنَ الْكَلَامِ.

(١) الآية ٦٩ من مريم.

(٢) انظر: الدر المصون الورقة ٦٠٧ ب.

(٣) حروف النفي التي يتلقى بها القسم «ما» و«لا» و«إن» النافية، وأجاز ابن مالك «لَنْ» و«لم» نحو:

وَاللَّهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ

حَتَّى أُوَارَى فِي التَّرَابِ دَفِينَا

وانظر المسألة في: الارتشاف ٤٨٦/٢.

قوله: «ما أنت قاضٍ» يجوز في «ما» وجهان، أظهرهما: أنها موصولةٌ بمعنى الذي، و«أنت قاضٍ» صلُّتها والعاثُ محذوفٌ، أي: قاضيهِ. وجاز حذفُه، وإن كان مخفوضاً، لأنه منصوب المحل. أي: فاقضِ الذي أنت قاضيهِ. والثاني: أنها مصدريةٌ ظرفيةٌ، والتقدير: فاقضِ أمرَك مدةً ما أنت قاضٍ. ذكر ذلك أبو البقاء^(١). وقد منع^(٢) بعضهم ذلك أعني جعلها مصدريةً قال: لأنَّ «ما» المصدرية لا تُوصَلُ بالجملة الاسمية. وهذا المنع ليس مجمعاً عليه، بل جَوَز ذلك جماعةٌ كثيرة. ونقل ابنُ مالك^(٣) أن ذلك يكثر إذا دلت «ما» على الظرفية. وأنشد^(٤):

٣٣٠٥- واصل خليلك ما التواصل ممكين
فلأنت أو هو عن قليلٍ ذاهبٌ

ويقل إن كانت^(٥) غيرَ ظرفية. وأنشد^(٦):

٣٣٠٦- أحلامكم لسقام الجهل شافيةٌ
كما دماؤكم تشفي من الكلب

قوله: «إنما تقضي هذه الحياة» يجوز في «ما» هذه وجهان، أحدهما: أن تكون المهيئة لدخول «إن» على الفعل و«الحياة الدنيا» ظرفٌ لـ «تقضي»، ومفعولُه محذوفٌ أي: تقضي غرضك وأمرَك. ويجوز أن تكون «الحياة» مفعولاً

(١) الإملاء ١٢٤/٢.

(٢) انظر: البحر ٢٦٢/٦.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣٠٦/١.

(٤) تقدم برقم ١٩٢.

(٥) الأصل «كان» وهو سهو.

(٦) تقدم برقم ١٩٣.

به على الاتساع، ويدلُّ لذلك قراءةُ أبي حيوة^(١) «تُقضى هذه الحياة» ببناء الفعل للمفعول ورَفَعَ «الحياة» لقيامها مقام الفاعل؛ وذلك أنه أُتسع فيه فقام مقامَ الفاعلِ فرُفِعَ.

والثاني: أن تكونَ «ما» مصدريةً هي اسمُ «إن»، والخبرُ الظرفُ. والتقدير: إنَّ قضاءكَ في هذه الحياة الدنيا، يعني: إن لك الدنيا فقط، ولنا الآخرة.

وقال أبو البقاء^(٢): «فإن كان قد قرىء بالرفع فهو خبرُ إن». يعني لو قرىء برفعِ «الحياة» لكان خبراً لـ «إن» ويكون اسمُها حينئذٍ «ما»، وهي موصولةٌ بمعنى الذي، وعائدها محذوفٌ تقديره: إن الذي تَقْضِيه هذه الحياة لا غيرها.

آ. (٧٣) قوله: ﴿وَمَا أَكْرَهْتَنَا﴾: يجوز في «ما» هذه وجهان، أحدهما: أنها موصولةٌ بمعنى الذي. وفي محلها احتمالان، أحدهما: أنها منصوبةٌ المحلُّ نسقاً على «خطايانا» أي: ليغفر لنا أيضاً الذي أكرهتنا. والثاني من الاحتمالين: أنها مرفوعةٌ المحلُّ على الابتداء والخبرُ محذوفٌ تقديره: والذي أكرهتنا عليه من السحر محطوطٌ عنا، أو لا نؤاخذُ به ونحوه.

والوجه الثاني: أنها نافيةٌ. قال أبو البقاء^(٣): «وفي الكلام تقديم، تقديره: ليغفر لنا خطايانا من / السحر، ولم تُكرهنا عليه» وهذا بعيدٌ عن [٦٢٠/ب] المعنى. والظاهر هو الأول.

و«من السحر» يجوزُ أن يكونَ حالاً من الهاءِ في «عليه» أو من الموصولِ. ويجوزُ أن تكونَ لبيان الجنسِ.

(١) الإنحاف ٢/٢٥١، والبحر ٦/٢٦٢.

(٢) الإملاء ٢/١٢٤.

(٣) الإملاء ٢/١٢٤.

آ. (٧٤) قوله: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ﴾: الهاء ضميرُ الشأنِ. والجملة الشرطية خبرها. و«مُخْرِماً» حالٌ مِنْ فاعلِ «يَأْتِ». وقوله: «لا يموتُ» يجوزُ أن يكونَ حالاً مِنْ الهاءِ في «له»، وأن يكونَ حالاً من «جهنم»؛ لأنَّ في الجملة ضميرَ كلِّ منهما.

آ. (٧٦) [قوله: ﴿جَنَاتُ﴾]: بدلٌ من «الدرجات» أو بيانٌ^(١). قال أبو البقاء^(٢): «ولا يجوزُ أن يكونَ التقديرُ: هي جناتٌ؛ لأنَّ «خالدين» حالٌ. وعلى هذا التقديرِ لا يكونُ في الكلام ما يعملُ في الثاني^(٣)، وعلى الأولِ يكونُ العاملُ في الحال الاستقرارَ أو معنى الإشارةِ».

آ. (٧٧) قوله: ﴿طريقاً﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ به؛ وذلك على سبيلِ المجاز: وهو أنَّ الطريقَ مُتَسَبَّبٌ عن ضَرْبِ البحرِ، إذ المعنى: اضربَ البحرَ لينغلقَ لهم فيصيرَ طريقاً، فهذا صَحُّ نسبةِ الضربِ إلى الطريقِ. وقيل: «ضرب» هنا بمعنى جَعَلَ أي: اجعل لهم طريقاً وأسرعه فيه^(٤). والثاني: أنه منصوبٌ على الظرفِ. قال أبو البقاء^(٥): «التقدير: موضع طريق، فهو مفعولٌ به^(٦) على الظاهر. ونظيره قوله «أن اضرب بعصاك البحر^(٧)» وهو مثلُ «ضربتُ زيداً». وقيل: «ضرب» هنا بمعنى «جعل» و«شرع»

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في الأصل.

(٢) الإملاء ١٢٤/٢ - ١٢٥.

(٣) الإملاء: «الحال» وهي أوضح.

(٤) أشرع هنا بمعنى أَدْخَلَ وهو متعدُّ أي: أَدْخَلَ الطريقَ في البحر.

(٥) الإملاء ١٢٥/٢.

(٦) الأصل «فيه» وهو سهو والتصحيح من الإملاء والسياق.

(٧) الآية ٦٣ من الشعراء.

مثل قولهم: ضربتُ له بسَهْمٍ» انتهى. فقوله على الظاهر يعني أنه لولا التأويل لكان ظرفاً.

قوله: «يَيْساً» صفة لـ «طريقاً» وصفه به لما يُؤول إليه؛ لأنه لم يكن يَيْساً بعد، إنما مرّت عليه الصبأ^(١) فجفقتَه، كما يُروى في التفسير. وهل في الأصل مصدرٌ وُصِفَ به مبالغةً، أو على حذف مضافٍ أو جمع يابس كخادم وخدم، وُصِفَ به الواحد مبالغةً كقوله^(٢):

— ٣٣٠٧ —

ومعنى جِيعاً

أي: كجماعةٍ جِيع، وُصِفَ به لفرط جوعه؟

وقرأ^(٣) الحسنُ «يَيْساً» بالسكون. وهو مصدرٌ أيضاً. وقيل: المفتوح اسمٌ، والساكنُ مصدرٌ. وقرأ أبو حيوة «يابساً» اسمُ فاعلٍ.

قوله: «لا تخافُ» العامةُ على «لا تخافُ» مرفوعاً، وفيه أوجهٌ، أحدها: أنه مستأنفٌ فلا محلٌّ له من الإعراب. الثاني: أنه في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعلٍ «اضربُ» أي: اضرب غيرَ خائفٍ. والثالث: أنه صفةٌ لـ «طريقاً»، والعائدُ محذوفٌ أي لا تخافُ فيه.

(١) الصبأ: ضرب من الريح.

(٢) البيت للقطامي وهو في ديوانه ٣٨. وتمامه:

كَأَنَّ قَتُودَ رَحْلِي حِينَ ضُمَّتْ

حَوَالِبَ غُرْزًا وَمَعَى جِيعًا

والبيت في اللسان (معي) وشواهد الكشاف ٤/٤٤٥، وخبر «كأن» في البيت التالي. والقُود: عيدان الرحل. والحالبان: العرقان المكتنفان بالسرة. والغُرز: قليلة اللبن.

(٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٥٣، والبحر ٦/٢٦٤، والشواذ ٨٨.

[وقرأ] حمزةٌ وحده من السبعة^(١) «لا تَخَفُ» بالجزم على النهي . وفيه أوجهٌ، أحدها: أن يكونَ نَهياً مستأنفاً. الثاني: أنه نهيٌ أيضاً في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعلِ «اضرب» أو صفةً لطريقاً، كما تقدّم في قراءة العامّة، إلّا أنّ ذلك يحتاج إلى إضمار قول أي: مقولاً لك، أو طريقاً مقولاً فيها: لا تخف. كقوله^(٢):

٣٣٠٨- جاؤوا بمَذْقٍ هل رَأَيْتَ الذئبَ قَطَّ

الثالث: مجزومٌ على جوابِ الأمرِ أي: إن تضربَ طريقاً ييساً لا تَخَفُ. قوله: «ولا تَخْشَى» لم يُقرأ إلا ثابت الألف. وكان من حَقِّ مَنْ قرأ «لا تَخَفُ» جزماً أن يُقرأ «لا تَخْشَى» بحذفها، كذا قال بعضهم. وليس بشيءٍ لأنَّ القراءةَ سُنَّةٌ. وفيها أوجهٌ أحدها: أن تكونَ حالاً. وفيه إشكالٌ: وهو أن المضارعَ المنفيَّ بـ «لا» كالمُثَبَّتِ في عدمِ مباشرةِ الواوِ له. وتأويلُه على حذفِ مبتدأٍ أي: وأنت لا تَخْشَى كقوله^(٣):

٣٣٠٩-

نَجَوْتُ وَأَزْهَنُهم مَالِكا

والثاني: أنه مستأنفٌ. أخبره تعالى أنه لا يَحْصُلُ له خوفٌ. والثالث: أنه مجزومٌ بحذفِ الحركةِ تقديراً كقوله^(٤):

٣٣١٠- إذا العَجُوْزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقِ

ولا تَرْضَاهَا ولا تَمَلِّقِ

(١) السبعة ٤٢١، والشر ٣٢١/٢، والحجة ٤٥٨، والبحر ٢٦٤/٦، والتيسير ١٥٢،
والقرطبي ٢٢٨/١١.
(٢) تقدم برقم ٢٤٠١.
(٣) تقدم برقم ٤١٩.
(٤) تقدم برقم ٢٨٢٨.

وقول الآخر^(١):

— ٣٣١١ —

كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا

ومنه «فلا تَنْسَى»^(٢) في أحد القولين، إجراءً لحرفِ العلة مُجرى الحرفِ الصحيح. وقد تقدّم لك من هذا جملةٌ صالحة في سورة يوسف عند «مَنْ يَتَّقِي»^(٣). والرابع: أنه مجزومٌ أيضاً بحذفِ حرفِ العلة. وهذه الألفُ ليستُ تلك، أعني لامَ الكلمة، إنما هي ألفُ إشباعٍ أُتِيَ بها موافقةً للفواصلِ ورؤوسِ الآي، فهي كالألفِ في قوله: «الرُّسُولَا»^(٤) و«السَّيْلَا»^(٥) و«الظُّنُونَا»^(٦) وهذه الأوجهُ إنما يحتاجُ إليها في قراءةٍ جزمٍ «لا تَخَفْ». وأمّا من قرأه مرفوعاً فهذا معطوفٌ عليه.

وقرأ أبو حيوة «دَرْكَأ» بسكونِ الراء. والدَّرْكَ والدَّرْكَ [اسمان]^(٧) من الإدراكِ أي: لا يُدْرِكُكَ فرعونُ وجنوده. وقد تقدّم الكلامُ عليهما في سورة النساء^(٨)، وأنَّ الكوفيين قرؤوه بالسكونِ كأبي حيوةً هنا.

آ. (٧٨) قوله: ﴿بِجَنُودِهِ﴾: فيه أوجهٌ، أحدها: أن تكونَ الباءُ للحالِ: وذلك على أنَّ «أَتَبَعَ» متعدّدٌ لاثنتين حُذِفَ ثانيهما. والتقدير: فَأَتَبَعَهُمْ

(١) تقدم برقم ٦ ولم يظهر الشطر في الأصل، وأثبتناه من (ش).

(٢) الآية ٦ من الأعلى.

(٣) الآية ٩٠. وانظر: الدر المصون ٥٥٢/٦.

(٤) من الآية ٦٦ من الأحزاب.

(٥) من الآية ٦٧ من الأحزاب.

(٦) من الآية ١٠ من الأحزاب.

(٧) قوله: «اسمان» مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٨) انظر: الدر المصون ١٣١/٤.

فرعون عقابه . وقدّره الشيخ^(١) : «رُؤْسَاءُ وَحَشَمَهُ» والأول أحسن . والثاني : أن الباء زائدة في المفعول الثاني . والتقدير : فَاتَّبَعَهُم فرعونُ جنوده فهو كقوله تعالى : «وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ»^(٢) [وقول الشاعر]^(٣) :

- ٣٣١٢ -

..... لَا يَقْرَأُ بِالسُّورِ

وأتبع قد جاء متعدياً لاثنين مُصْرَحٍ بهما قال : «وَأَتَّبَعْنَاهُمْ . . .»^(٤) .
والثالث : أنها مُعَدِّيَةٌ على أن «أَتَّبَعَ» قد يتعدى لواحدٍ بمعنى مع ، ويجوزُ على هذا الوجه أن تكون الباء للحال أيضاً ، بل هو الأظهر .

وقرأ^(٥) أبو عمرو في روايةٍ والحسنُ «فَاتَّبَعَهُمْ» بالتشديد ، وكذلك قراءة الحسن في جميع القرآن / إلا في قوله : «فَاتَّبَعَهُ شِهَابٌ ثاقِبٌ»^(٦) . [١/٦٢١]

قوله : «مَا غَشِيَهُمْ» فاعلُ «غَشِيَهُمْ» ، وهذا من باب الاختصار وجوامع الكلم التي يَقِلُّ لفظها ويكثر معناها أي : فغَشِيَهُمْ ما لا يَعْلَمُ كُنْهَهُ إِلَّا اللَّهُ تعالى . وقرأ^(٧) الأعمش : «فَعَشَاهُمْ» مضعفاً . وفي الفاعل حينئذٍ ثلاثة أوجه ، أحدها : أنه «ما غَشَاهُمْ» كالقراءة قبله . أي : غَطَّاهُمْ من اليَمِّ ما غَطَّاهُمْ .

(١) البحر ٢٦٤/٦ .

(٢) الآية ١٩٥ من البقرة .

(٣) تقدم برقم ٧٤٧ .

(٤) الأصل «وَأَتَّبَعْنَاهُمْ ذُرِّيَّاتِهِمْ» وليس ثمة آية بهذا اللفظ ، لعله يقصد «وَأَتَّبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً» ، الآية ٤٢ من القصص .

(٥) البحر ٢٦٤/٦ . وقال في السبعة ٤٢٢ : «رواية عبيد عن أبي عمرو» .

(٦) الآية ١٠ من الصافات .

(٧) الإنحاف ٢٥٣/٢ ، والبحر ٢٦٤/٦ .

والثاني: هو ضميرُ الباري تعالى أي: فَغَشَّاهُمُ اللَّهُ. والثالث: هو ضميرُ فرعونَ لأنه السببُ في إهلاكهم. وعلى هذين الوجهين فـ «مَا غَشَّاهُمْ» في محلِّ نصبٍ مفعولاً ثانياً.

آ. (٨٠) قوله: ﴿قَدْ أَنْجَيْنَاكُمْ﴾: قرأ^(١) الأخوان «قد أَنْجَيْتُكُمْ» و «وَأَعَدُّتُكُمْ» و «رَزَقْتُكُمْ»^(٢) بثناء المتكلم. والباقون «أَنْجَيْنَاكُمْ» و «رَزَقْنَاكُمْ» و «وَأَعَدْنَاكُمْ» بنونِ العظمة. واتفقوا على «وَنَزَّلْنَا». وتقدم خلافُ أبي عمرو في «وَعَدْنَا» في البقرة^(٣). وقرأ^(٤) حميد «نَجَّيْنَاكُمْ» بالتشديد.

وَقُرِئَ^(٥) «الْأَيْمَنَ» بالجرِّ. قال الزمخشري^(٦): «خَفَضَ عَلَى الْجَوَارِ، كَقَوْلِهِمْ: «جُحِرُ ضَبٌّ خَرِبٌ» وجعله الشيخ^(٧) شاذاً ضعيفاً. وخرَّجه على أنه نعتٌ للطور قال: «وُصِفَ بِذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنَ الْيَمْنِ، أَوْ لِكَوْنِهِ عَلَى يَمِينِ مَنْ يَسْتَقْبِلُ الْجَبَلَ».

و «جَانِبٌ» مفعولٌ ثانٍ على حَذْفِ مضافٍ أي: إتيانَ جانبٍ. ولا يجوزُ أن يكونَ المفعولُ الثاني محذوفاً. و «جانبٌ» ظرفٌ للوعد. والتقدير: وواعدناكم^(٨) التوراة في هذا المكان؛ لأنه ظرفٌ مكانٍ مختص، لا يصلُّ إليه الفعلُ بنفسه ولو قيل: إنه توسَّع في هذا الظرفِ فجعل مفعولاً به أي: جعل نفسَ الموعود نحو: «سِيرَ عَلَيْهِ فَرَسَخَانُ وَبَرِيدَانُ» لجاز.

(١) التيسير ١٥٢، والحجة ٤٦٠، والنشر ٣٢١/٢، والبحر ٢٦٥/٦.

(٢) في الآية ٨١.

(٣) انظر: الدر المصون ٣٥٢/١.

(٤) البحر ٢٦٤/٦.

(٥) نسبها ابن خالويه إلى أحمد عن أبي عمرو. الشواذ ٨٩. وانظر: البحر ٢٦٥/٦.

(٦) الكشاف ٥٤٧/٢.

(٧) البحر ٢٦٥/٦.

(٨) الأصل: وواعدناكم.

آ. (٨١) قوله: ﴿فِيحِلُّ﴾: قرأ العامة «فِيحِلُّ» بكسر الحاء، واللام من «يَحْلِلُ». والكسائي^(١) في آخرين بضمهما، وابن عتية^(٢) وافق العامة في الحاء، والكسائي في اللام. فقراءة العامة مِنْ حَلَّ عليه كذا أي: وَجَبَ، مِنْ حَلَّ الدَّيْنُ يَحِلُّ أي: وَجَبَ قضاؤه. ومنه قوله: «حتى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَجْلَهُ»^(٣) ومنه أيضاً «وَيَحِلُّ عليه عذابٌ مقيم»^(٤). وقراءة الكسائي مِنْ حَلَّ يَحِلُّ أي: نَزَلَ، ومنه «أو تَحُلُّ قريباً مِنْ دَارِهِمْ»^(٥).

والمشهورُ أنَّ فاعلَ «يَحِلُّ» في القراءتين هو «غضبي». وقال صاحب اللوامح: «إِنَّه مفعولٌ به، وإنَّ الفاعلَ تُرِكَ لشُهْرَتِهِ، والتقدير: فيحِلُّ عليكم طغيانكم غضبي، ودَلَّ عليه «ولا تَطغَوْا». ولا يجوز أن يُسندَ إلى «غضبي» فيصيرَ في موضعِ رفعٍ بفعله». ثم قال: «وقد يُحذفُ المفعولُ للدليلِ عليه، وهو «العذاب» ونحوه». قلت: فعنده أن حَلَّ متعدِّ بنفسه لأنه من الإحلال كما صرَّح هو به، وإذا كان من الإحلال تعدَّى لواحدٍ، وذلك المتعدَّى إليه: إمَّا «غضبي»، على أن الفاعلَ ضميرٌ عائِدٌ على الطغيانِ، كما قدَّره، وإمَّا محذوفٌ، والفاعلُ «غضبي». وفي عبارته قَلِّتُ.

وقرأ^(٦) طلحة «لا يَحِلُّنَّ عليكم» بـ «لا» الناهية وكسر الحاء، وفتح اللام

(١) السبعة ٤٢٢، والتيسير ١٥٢، والبحر ٢٦٥/٦، والنشر ٣٢١/٢، والحجة ٤٦٠، والقرطبي ٢٣٠/١١.

(٢) لم أقف على قارئٍ بهذه الكنية، وفي طبقات ابن الجزري ٤٩٩/١ «عتبة بن عتبة روى القراءة عن الحسن، وروى عنه هاشم البربري». وفي سير أعلام النبلاء ١١٣/١٦ ابن عتبة، أبو العباس الرازي.

(٣) الآية ١٩٦ من البقرة.

(٤) الآية ٤٠ من الزمر.

(٥) الآية ٣١ من الرعد.

(٦) البحر ٢٦٥/٦.

مِنْ يَجِلُّنَّ، ونون التوكيد المشددة أي: لا تتعرضوا للطغيان فيحق عليكم غضبي، وهو من باب «لا أرينك ههنا».

وقرأ^(١) زيد بن علي «ولا تطغوا» بضم الغين من طغا يطغوا، كغدا يغدو.
وقوله: «فيجل» يجوز أن يكون مجزوماً عطفاً على «لا تطغوا» كذا قال أبو البقاء^(٢)، وفيه نظر؛ إذ المعنى ليس على نهي الغضب أن يجل بهم. والثاني: أنه منصوب بإضمار «أن» في الجواب^(٣). وهو واضح.

آ. (٨٣) قوله: ﴿وَمَا أَعْجَلَكَ﴾: مبتدأ وخبر و«ما» استفهامية عن سبب التقدّم على قومه. قال الزمخشري^(٤): «فإن قلت: «ما أعجلك» سؤال عن سبب العجلة، فكان الذي ينطبق عليه من الجواب أن يُقال: طلب زيادة رضاك والشوق إلى كلامك وتنجز موعدك. وقوله: «هم أولاء على أثري» - كما ترى - غير منطبق عليه. قلت: قد تضمن ما واجهه به رب العزة شيتين، أحدهما: إنكار العجلة في نفسها. والثاني: السؤال عن سبب المستنكر والحامل عليه، فكان أهم الأمرين إلى موسى بسط العذر وتمهيد العلة في نفس ما أنكر عليه، فاعتلّ بأنه لم يوجد مني إلا تقدّم يسير، مثله لا يعتد به في العادة ولا يحتفل به، وليس بيني وبين من سبقته إلا مسافة قريبة، يتقدّم بمثلها الوفد رأسهم ومقدمتهم. ثم عقبه بجواب السؤال عن السبب فقال: «وعجلت إليك رب لترضى».

(١) البحر ٦/٢٦٥.

(٢) الإملاء ٢/١٢٥.

(٣) الأصل «جواب» والتصحيح من (ش).

(٤) الكشاف ٢/٥٤٨.

آ. (٨٤) قوله: ﴿هم أولاء على أثري﴾: كقوله: «ثم أنتم هؤلاء تقتلون»^(١) و«على أثري» يجوز أن يكون خبراً ثانياً، وأن يكون حالاً.

وقرأ الجمهور «أولاء»^(٢) بهمزة مكسورة^(٣). والحسن^(٤) وابن معاذ^(٥) بياء مكسورة^(٦)، أبدال الهمزة ياءً تخفيفاً. وابن وثاب «أولاً» بالقصر دون همزة. وقرأت طائفة^(٧) «أولاي» بياءً مفتوحة، وهي قريبة من الغلط.

والجمهورُ على «أثري» بفتح الهمزة، والياء. وأبو عمرو^(٨) في رواية عبد الوارث وزيد بن علي «إثري» بكسر الهمزة وسكون الياء. وعيسى بضمها وسكون الياء، وحكاها الكسائي لغةً.

آ. (٨٥) قوله: ﴿وأضلهم﴾: العامةُ على أنه فعلٌ ماضٍ مسندٌ إلى السامريِّ. وقرأ أبو معاذ^(٩) في آخرين «وأضلهم» مرفوعاً بالابتداء، وهو أفعالٌ تفضيلٌ. و«السامريُّ» خبره.

(١) الآية ٨٥ من البقرة.

(٢) الأصل «هؤلاء» وهو سهو.

(٣) وهي الأخيرة.

(٤) انظر في قراءتها: الإتحاف ٢/٢٥٤، والبحر ٦/٢٦٧، والقرطبي ١١/٢٣٣، والشواذ ٨٨.

(٥) نسبت في الشواذ ٨٨ إلى أبي معاذ. وفي البحر ٦/٢٦٧ إلى ابن معاذ عن أبيه. وفي التقريب ٣٧٤: «عبد الله بن معاذ العبدي أبو عمرو البصري ثقة حافظ مات سنة ٢٣٧هـ».

(٦) في الإتحاف ٢/٢٥٤ «قال ابن القاصح: بكسرة مليئة من غير همز ولا مد ولا ياء».

(٧) نسبها في الشواذ ٨٨ إلى يحيى بن وثاب وعبارته «أولاي بالقصر» ولعل الياء مقحمة فتكون هي نفسها السابقة.

(٨) انظر في قراءتها: الإتحاف ٢/٢٥٤، والنشر ٢/٣٢١، والبحر ٦/٢٦٧.

(٩) البحر ٦/٢٦٧.

آ. (٨٦) قوله: ﴿غَضِبَانَ أَسِفَاءً﴾: حالان. وقد تقدّم تحقيق ذلك في سورة الأعراف^(١).

قوله: «وَعَدَاً حَسَنًا» / يجوز أن يكون مصدرًا مؤكداً، والمفعول الثاني [ب/٦٢١] محذوفٌ تقديره: يَعِدُكُمْ بِالْكِتَابِ وَبِالْهِدَايَةِ، أو يُتْرَكُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي لِيُعْمَ . ويجوز أن يكون الوعدُ بمعنى الموعود فيكون هو المفعول الثاني .

قوله: «مَوْعِدِي» مصدرٌ. ويجوز أن يكون مضافاً لفاعله بمعنى: أَوْجَدْتُمُونِي أَخْلَقْتُمْكُمْ مَا وَعَدْتُمْكُمْ. وأن يكون مضافاً لمفعوله، بمعنى: أنهم وَعَدُوهُ أَنْ يَتَمَسَّكُوا بِدِينِهِ وَشِيعَتِهِ .

آ. (٨٧) قوله: ﴿بَلَّكِنَا﴾: قرأ^(٢) الأخوان بضم الميم. ونافع وعاصم بفتحها، والباقون بكسرهما: فليل: لغاتٌ بمعنى واحدٍ كالتَّقْضِ والتَّقْضِ^(٣). ومعناها: القُدْرَةُ والتسَلُّطُ. وفرَّقَ الفارسي^(٤) وغيره بينها فقال: «المضمومُ معناه: لم يكن [لنا]»^(٥) مُلْكٌ فَتُخْلَفَ مَوْعِدُكَ بِسُلْطَانِهِ، وإنما فعَلناه بنظرٍ واجتهادٍ، فالمعنى على: أن ليس لهم مُلْكٌ.

كقول ذي الرمة^(٦):

-
- (١) انظر: الدر المصون ٤٦٥/٥.
 - (٢) السبعة ٤٢٢، والبحر ٢٦٨/٦، والحجة ٤٦١، والنشر ٣٢٢/٢، والقسرطي ٢٣٤/١١، والتيسير ١٥٣.
 - (٣) كتبها المؤلف ثلاث مرات، ولعل الثالثة سهو؛ لأنه ليس في اللغة «التَّقْضِ» وأسقطها في (ش).
 - (٤) الحجة (خ) ٤٩٠/٣.
 - (٥) من الحجة.
 - (٦) ديوانه ٤٤/١، والحجة ٤٩٠/٣. وحذب: أي من الهزال.

٣٣١٣- لا تُشْتَكِي سَقَطَةً مِنْهَا وَقَدْ رَقَصَتْ

بِهَا الْمَفَاوِزُ حَتَّى ظَهَرُهَا حَادِبٌ

أي: لا يقع منها سَقَطَةٌ فتشتكى». وفتح الميم مصدرٌ مِنْ مَلَكَ أمره. والمعنى: ما فعلناه بأننا مَلَكْنَا الصوابَ، بل غَلَبْنَا أنفسنا. وكسر الميم كثر فيما تحوَّزه اليدُ وتحويه، ولكنه يُستعمل في الأمور التي يُبرِّمها الإنسانُ ومعناها كمعنى التي قبلها. والمصدرُ في هذين الوجهين مضافٌ لفاعله، والمفعولُ محذوفٌ أي: بملكنا الصواب.

قوله: «حُمَّلْنَا» قرأ^(١) نافعٌ وابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وحفصٌ بضم الحاء وكسر الميم مشددة. وأبو جعفرٍ كذلك إلا أنه خَفَّفَ الميم^(٢)، والباقون بفتحهما خفيفة الميم. فالقراءةُ الأولى والثانية نَسَبوا فيهما الفعلَ إلى غيرهم، وفي الثالثة نَسَبوه إلى أنفسهم.

و«أَوْزَارًا» مفعولٌ ثانٍ على غير القراءة الثالثة. و«مِنْ زِينَةٍ» يجوز أن يكونَ متعلقاً بـ «حُمَّلْنَا»، وأن يكونَ متعلقاً بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «أَوْزَارٍ».

وقوله: «فكذلك» نعتٌ لمصدرٍ، أو حالٌ من ضميره عند سيبويه^(٣) أي: إلقاءً مثل إلقاءنا ألقى السامريُّ.

آ. (٨٩) قوله: «أَنْ لَا يَرْجِعُ»: العامةُ على «يرجعُ» لأنها المنخفضةُ من الثقيلة. وبدلٌ على ذلك وقوعُ أصلها وهو المشددةُ في قوله: «ألم يروا أنه لا يكلمهم»^(٤).

(١) السبعة ٤٢٣، والنشر ٣٢٢/٢، والبحر ٢٦٩/٦، والتيسير ١٥٣، والحجة ٤٦٢، والقرطبي ٢٣٤/١١.

(٢) الرواية المشهورة عن أبي جعفرٍ بتشديد الميم فهي كقراءة حفص ومن معه.

(٣) الكتاب ١١٦/١.

(٤) الآية ١٤٨ من الأعراف.

وقرأ^(١) أبو حيوة^(٢) والشافعي^(٣) وأبان بنصبه. جعلوها الناصبة. والرؤية على الأولى يقينية، وعلى الثانية بصرية. وقد تقدم تحقيق هذين القولين في سورة المائدة^(٤).

والسامري: منسوب لقبيلة يُقال لها: سامرة.

وقرأ^(٥) الأعمش «فنسي» بسكون السين^(٥) وهي لغة فصيحة. والضمير في «نسي» يجوز أن يعود على السامري، وعلى هذا فهو من كلام الله تعالى، ويجوز أن يعود على موسى صلى الله عليه وسلم. وعلى هذا فهو من كلام السامري أي: نسي إلهه. والقولان منقولان لأهل التفسير.

آ. (٩٠) وقرأ العامة: «إنما فُتتُم» و«إن ربكم الرحمن» بالكسر فيهما؛ لأنهما بعد القول لا بمعنى الظن. وقرأت^(٦) فرقة بفتحهما وخُرِجت على لغة سليم^(٧): وهو أنهم يفتحون «أن» بعد القول مطلقاً. وقرأ^(٨) أبو عمرو في رواية، والحسن وعيسى بن عمر بفتح «أن ربكم» فقط. وخُرِجت على

(١) البحر ٢٦٩/٦، والكشاف ٥٥٠/٢.

(٢) محمد بن إدريس القرشي أبو عبد الله، أحد الأئمة الأربعة وعالم باللغة والقراءات والحديث له الأم والرسالة توفي سنة ٢٠٤. انظر: تذكرة الحفاظ ٣٢٩/١، وتاريخ بغداد ٥٦/٢، وطبقات الشافعية ١٨٥/١.

(٣) انظر: الدر المصون ٢٩٩/٤.

(٤) عاد إلى الآية ٨٨.

(٥) في البحر «بسكون الياء» ٢٦٩/٦.

(٦) البحر ٢٧٢/٦.

(٧) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٦٢/١ قال: «القول يجريه بنو سليم مجرى الظن من غير شرط وأما غير بني سليم فلا يجرونه مجرى الظن إلا بشروط».

(٨) الإتحاق ٢٥٥/٢، والبحر ٢٧٢/٦.

وجهين، أحدهما: أنها وما بعدها بتأويل مصدرٍ في محل رفع خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: والأمرُ أنَّ ربَّكم الرحمنُ فهو من عطفِ الجملِ لا من عطفِ المفرداتِ. والثاني: أنها مجرورة بحرفٍ مقدرٍ أي: لأنَّ ربَّكم الرحمنُ فأتبعوني. وقد تقدَّم القولُ في نظير ذلك بالنسبة إلى هذه الفاء.

آ. (٩٢) و«إذ» منصوبٌ بـ «منعك» أي: أيُّ شيءٍ منعك وقت ضلالهم؟

آ. (٩٣) و«لا» فيها قولان. أحدهما: أنها مزيدة. أي: ما منعك من أن تتبني. والثاني: أنها دخلت حملاً على المعنى، إذ المعنى: ما حملك على أن لا تتبني، وما دعاك إلى أن لا تتبني؟ ذكره علي بن عيسى. وقد تقدَّم تحقيق هذين القولين بحمد الله في أول الأعراف^(١).

آ. (٩٤) وتقدَّم الكلام والقراءة في «يا بن أم»^(٢).

والجمهورُ على كسر اللام من اللحية وهي الفصحى. وفيها الفتح. وبه قرأ^(٣) عيسى بن سليمان الحجازي. والفتح لغة الحجاز. ويجمع على لحي كقرب. ونقل فيها الضم، كما قالوا^(٤): صور بالكسر، وحقها الضم. والباء في «بلحيتي» ليست زائدة: إما لأن المعنى: لا يكن منك أحدٌ، وإما لأن المفعول

(١) انظر: الدر المصون ٢٦١/٥ في إعراب قوله تعالى: «أن لا تسجد».

(٢) انظر: الدر المصون ٤٦٧/٥.

(٣) البحر ٢٧٣/٦، والكشاف ٥٥٠/٢ والقارىء أبو موسى عيسى بن سليمان الحجازي المعروف بالشيذري. أخذ عن الكسائي. كان عالماً بالقراءات والحديث ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ٦٠٨/١.

(٤) قال في الصحاح (صور): «والصوَر بكسر الصاد لغة في الصوَر جمع صوَرَة».

محذوف أي: لا تأخذني. ومن زعم زيادتها كهي في «ولا تلقوا بأيديكم»^(١) فقد تعسف.

قوله: «ولم ترُقْب قولي» هذه الجملة محلها نصب نَسَقاً [على] «فرقت بين بني إسرائيل» أي: أن تقول: فرقت بينهم، وأن تقول: لم ترُقْب قولي أي: لم...^(٢).

وقرأ أبو جعفر^(٣) «ترُقْب» بضم حرف المضارعة من أرُقْب.

آ. (٩٥) قوله: ﴿فَمَا خَطْبُكَ﴾: مبتدأ وخبر. والخطب تقدم الكلام عليه في يوسف^(٤). وقال ابن عطية^(٥) هنا: / «إنه يقتضي انتهاراً كأنه قال: ما نحسك وما شؤمك؟ ورد عليه الشيخ^(٦) بقوله تعالى: «فما خطبكم أيها المرسلون»^(٧).

آ. (٩٦) قوله: ﴿بَصُرْتُ﴾: يقال: بصُر بالشيء أي علمه، وأبصره. أي: نظر إليه. كذا قاله الزجاج^(٨). وقال غيره: «بصُر به وأبصره بمعنى علم».

(١) الآية ١٩٥ من البقرة.

(٢) لفظة غير واضحة في الأصل.

(٣) البحر ٢٧٣/٦.

(٤) انظر: الدر المصون ٥١٢/٦.

(٥) المحرر ١٠١/١١.

(٦) البحر ٢٧٣/٦.

(٧) تمام العبارة «وهو قول إبراهيم لملائكة الله فليس هذا يقتضي انتهاراً ولا شيئاً مما ذكره والآية ٥٧ من الحجر.

(٨) معاني القرآن ٣/٣٧٤.

والعامَّةُ على ضم الصاد في الماضي ومضارعِهِ: وقرأ^(١) الأعمش وأبو السَّمَّال «بَصِرْتُ» بالكسر، يَبْصِرُوا بالفتح وهي لغة. وعمرو بن عبيد بالبناء للمفعول في الفعلين أي: أَعْلِمْتُ بما لم يُعَلِّمُوا به.

وقرأ^(٢) الأخوان «تَبَّصُّرُوا» خطاباً لموسى وقومه أو تعظيماً له كقوله: «إذا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ»^(٣) و [قوله]^(٤):

۳۳۱۴ - حَرَمْتُ النِّسَاءَ سِوَاكُمْ

والباقون بالغيبة عن قومه.

والعامَّةُ على فتح القاف من «قَبْضَةَ» وهي المرَّةُ من قَبَضَ. قال الزمخشري^(٥): «وَأَمَّا الْقَبْضَةُ فَالْمَرَّةُ مِنَ الْقَبْضِ، وَإِطْلَاقُهَا عَلَى الْمَقْبُوضِ مِنْ تَسْمِيَةِ الْمَفْعُولِ بِالْمَصْدَرِ» قلت: والنحاة يقولون: إن المصدرَ الواقعَ كذلك لا يُؤنَّثُ بالتاء تقول: هذه حُلَّةٌ نَسَجُ اليمين» ولا تقول: نَسَجَةُ اليمين. ويعترضون بهذه الآية، ثم يجيبون بأنَّ الممنوعَ إنما هو التاء الدالَّةُ على التحديد لا على مجرد التانيث. وهذه التاء دالَّةٌ على مجرد التانيث، وكذلك قوله: «وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ»^(٦).

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٥٥، والبحر ٦/٢٧٣.

(٢) السبعة ٤٢٤، والنشر ٢/٣٢٢، والتيسير ١٥٣، والحجة ٤٦٢، والبحر ٦/٢٧٣.

(٣) الآية ١ من سورة الطلاق: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ...».

(٤) تقدم برقم ١٠٢٤.

(٥) الكشف ٢/٥٥١.

(٦) الآية ٦٧ من الزمر.

وقرأ^(١) الحسن «قُبْضَةٌ» بضم القاف وهي كالغُرْفَةِ والمُضْغَةِ في معنى المَغْرُوفِ والمَقْبُوضِ^(٢). ورُوي عنه «قُبْضَةٌ» بالصاد المهملة. والقَبْضُ بالمعجمة بجميع الكفِّ، وبالمهملة بأطرافِ الأصابع^(٣). وله نظائر كالخَضْمِ وهو الأكلُ بجميعِ الفمِ، والقَضْمِ بمقدِّمِهِ. والقَضْمُ: قطعٌ بانفصالٍ، والقَضْمُ بالفاء باتصالٍ. وقد تقدم شيءٌ من ذلك في البقرة.

وأدغم^(٤) ابن محيصن الضادَ المعجمة في تاءِ المتكلم مع إبقائه الإطباقَ، كما تقدّم [في] «بَسَطَتْ»^(٥). وأدغم^(٦) الأخوان وأبو عمرو الذال في التاء مِنْ «فَنَبَذْتُهَا».

آ. (٩٧) قوله: ﴿لَا مِيسَاسَ﴾: قرأ العائمة بكسر الميم وفتح السين. وهو مصدرٌ لفاعلٍ كالقِتالِ مِنْ قاتلٍ، فهو يقتضي المشاركة. وفي التفسير: لا تَمْسِنِي ولا أَمْسُكْ، وإنَّ مَنْ مَسَّهُ أصابته الحُمَّى.

وقرأ^(٧) الحسن وأبو حيوة وابن أبي عبلة وقعب بفتح الميم وكسر السين. قلت: هكذا عبّر الشيخ^(٨) وتبع فيه أبا البقاء^(٩). ومتى أخذنا بظاهر

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٥٦، والمحتسب ٢/٥٦، والبحر ٦/٢٧٣، والشواذ ٨٩.

(٢) كذا في الأصل. ولعل السياق: والممضوغ.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/١٩٠.

(٤) الإتحاف ٢/٢٥٦، والبحر ٦/٢٧٣.

(٥) الآية ٢٨ من المائدة ولم يُشر إليها من قبل.

(٦) الإتحاف ٢/٢٥٦، والنشر ٢/١٦.

(٧) المحتسب ٢/٥٦، والبحر ٦/٢٧٥، ومعاني القرآن للفراء ٢/١٩٠.

(٨) البحر ٦/٢٧٥.

(٩) الإملاء ٢/١٢٦.

هذه العبارة لزم أن يُقرأ «ميسس» بقلب الألف ياءً لانكسار ما قبلها ولكن لم يُرو ذلك، فينبغي أن يكونوا أرادوا بالكسر الإمالة. ويدلُّ على ما قلته ما قاله الزمخشري^(١): «وقرئء لا مساس بوزن فجار. ونحوه قولهم في الظباء^(٢): «إن وردت الماء فلا عباب وإن فقدته فلا آباب» وهي أعلام للمسة والعبة والأبنة وهي المرة من الأب وهو الطلب». فهذا تصريح منه ببقاء الألف على حالها.

ويدلُّ أيضاً قولُ صاحب «اللوامح»^(٣): «هو على صورة نزال ونظار من أسماء الأفعال بمعنى أنزل وأنظر» فهذا أيضاً تصريح بإقرار الألف على حالها. ثم قال صاحب «اللوامح»: «فهذه الأسماء التي بهذه الصيغة معارف، ولا تدخل عليها «لا» النافية التي تنصب النكرات، نحو «لا مال لك» لكنه فيه نفي الفعل فتقديره: لا يكون منك مساس، ومعناه النهي أي: لا تمسني».

وقال ابن عطية^(٤): «لا مساس هو معدول عن المصدر كفجار ونحوه. وشبهه أبو عبيدة^(٥) وغيره بنزال ودراك ونحوه، والشبه صحيح من حيث هن معدولات. وفارقه في أن هذه^(٦) عدلت عن الأمر، ومساس وفجار عدلت عن المصدر. ومن هذا قول الشاعر^(٧):

(١) الكشاف ٥٥١/٢.

(٢) انظر: اللسان (أب).

(٣) انظر: البحر ٢٧٤/٦.

(٤) المحرر ١٠٢/١١.

(٥) مجاز القرآن ٢٧/٢ وقال: «ومن فتح الميم جعله اسماً منه فلم يدخلها نصب ولا رفع، وكسر آخرها بغير تنوين».

(٦) أي نزال ودراك.

(٧) لم أهند إلى قائله. وهو في مجاز القرآن ٢٧/٢، والمحرر ١٠٢/١١، والقرطبي ٢٤٠/١١، برواية مساسا، والبحر ٢٧٤/٦.

٣٣١٥- تميم كرهط السامري وقوله

ألا لا يريد السامري مساس

فكلام الزمخشري وابن عطية يعطي أن «مساس» على هذه القراءة معدولٌ عن المصدر كفجار عن الفجرة، وكلام صاحب اللوامح يقتضي أنها معدولة عن فعل أمر، إلا أن يكون مراده أنها معدولة، كما أن اسم الفعل معدول، كما تقدم توجيه ابن عطية لكلام أبي عبيدة.

قوله: «لن تخلفه» قرأ^(١) ابن كثير وأبو عمرو بكسر اللام على البناء للفاعل. والباقون بفتحها على البناء للمفعول. وقرأ أبو نهيك - فيما حكاه عنه ابن خالويه^(٢) - بفتح التاء من فوق، وضم اللام، وحكى عنه صاحب «اللوامح» كذلك، إلا أن بالياء من تحت. وابن مسعود والحسن بضم نون العظمة وكسر اللام.

فأما القراءة الأولى فمعناها: لن تجده مخلفاً كقولك: أحمدته وأجبتته / [٦٢٢/ب] أي: وجدته محموداً وجباناً. وقيل: المعنى: سيصل إليك، ولن تستطيع الروغان ولا الحيدة عنه. قال الزمخشري^(٣): «وهذا من أخلفت الوعد إذا وجدته مخلفاً^(٤). قال الأعشى^(٥):

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٢٤، والتسيير ١٥٣، والقرطبي ٢٤٢/١١، والحجة ٤٦٢، والمحتسب ٥٧/٢، والبحر ٢٧٥/٦.

(٢) الشواذ ٨٩.

(٣) الكشف ٥٥١/٢.

(٤) الكشف: خلفاً.

(٥) ديوانه ٢٢٧. أثنى: أقام. أي: عدل عن سفره فأقام ليتزود من محبوبته ولكنها أخلفته الموعد.

٣٣١٦- أَتَوَى وَقَصَّرَ لَيْلَةً لِيُزَوِّدَا

فَمَضَى وَأَخْلَفَ مِنْ قُتَيْلَةَ مَوْعِدَا

ومعنى الثانية: لن يُخْلِفَ اللهُ موعده الذي وَعَدَكَ. وأما قراءة أبي نهيك^(١) فهما مِنْ خَلْفَهُ يُخْلِفُهُ إذا جاء بعده أي: الموعد الذي لك لا يدفع قولك الذي تقوله. وهي قراءة مُشْكَلَةٌ. قال أبو حاتم: «لا نعرف لقراءة أبي نهيك مذهبا» وأما قراءة ابن مسعود^(٢) فأسند الفعل فيها إلى الله تعالى. والمفعول الأول محذوف أي: لن يُخْلِفَكَ.

قوله: «ظَلَلْتُ» العامة على فتح الظاء، وبعدها لام ساكنة. وابن مسعود^(٣) وقاتدة والأعمش بخلاف عنه وأبو حيوة وابن أبي عبلة ويحيى بن يعمر [على] كسر الظاء. ورؤي عن ابن يعمر ضمها أيضا. وأبي والأعمش في الرواية الأخرى «ظَلَلْتُ» بلامين أولاهما مكسورة.

فأما قراءة العامة ففيها: حَذَفَ أَحَدِ المِثْلَيْنِ، وإبقاء الظاء على حالها مِنْ حركتها، وإنما حُذِفَ تخفيفاً. وعده سيبويه^(٤) في الشاذ. يعني شذوذ قياس لا شذوذ استعمال، وعده معه ألفاظاً أُخِرَ نحو: مَسْتُ وَأَحَسْتُ^(٥) كقوله^(٦):

٣٣١٧-

أَحْسَنَ بِهِ فَهَنَّ إِلَيْهِ شُؤْسُ

(١) أي: تُخْلِفُهُ، يُخْلِفُهُ.

(٢) أي: لن تُخْلِفَهُ.

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٢٧٦/٦، والقرطبي ٢٤٢/١١، ومعاني القرآن للفراء ١٩٠/١.

(٤) الكتاب ٤٠٠/٢.

(٥) لم يذكر سيبويه هذا الفعل.

(٦) تقدم برقم ١٣٠٧.

وَعَدَّ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ «هَمَّتْ» فِي «هَمَمْتُ» وَلَا يَكُونُ هَذَا الْحَذْفُ إِلَّا إِذَا سَكَّنَتْ لَامُ الْفِعْلِ . وَذَكَرَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّ هَذَا الْحَذْفَ مُنْقَاسٌ فِي كُلِّ مَضَاعِفِ الْعَيْنِ وَاللَّامِ سَكَّنَتْ لَامَهُ، وَذَلِكَ فِي لُغَةِ سُلَيْمٍ .

وَالَّذِي أَقُولُهُ: إِنَّهُ مَتَى التَّقَى التَّضْعِيفُ الْمَذْكُورُ وَالْكَسْرُ نَحْوُ: ظَلَمْتُ وَمَسَيْتُ انْقَاسَ الْحَذْفِ . وَهَلْ يَجْرِي الضَّمُّ مَجْرَى الْكَسْرِ فِي ذَلِكَ؟ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَجْرِي . بَلْ بِطَرِيقِ الْأُولَى؛ لِأَنَّ الضَّمَّ أَثْقَلُ مِنَ الْكَسْرِ نَحْوُ: غَضَنْ يَا نِسْوَةَ أَي: اغْضَضَنْ أَبْصَارُكَ، ذَكَرَهُ جَمَالُ الدِّينِ ابْنُ مَالِكٍ (١) . وَأَمَّا الْفَتْحُ فَالْحَذْفُ فِيهِ ضَعِيفٌ نَحْوُ: «قَرَنْ يَا نِسْوَةَ فِي الْمَنْزِلِ» وَمِنْهُ فِي أَحَدِ تَوْجِيهَيْ قِرَاءَةِ «قَرَنْ فِي بَيوتِكُنَّ» (٢) كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَأَمَّا الْكَسْرُ فَوَجْهُهُ أَنَّهُ نَقَلَ كَسْرَةَ اللَّامِ إِلَى الْفَاءِ بَعْدَ سَلْبِهَا حَرَكَتَهَا لِتَدُلَّ عَلَيْهَا . وَأَمَّا الضَّمُّ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ جَاءَ فِيهِ لَعْنَةٌ عَلَى فَعَلٍ يَفْعُلُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ فِي الْمَاضِي وَضَمِّهَا فِي الْمَضَارِعِ، ثُمَّ نُقِلَتْ، كَمَا تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي الْكَسْرِ . وَأَمَّا ظَلَمْتُ بِلَامَيْنِ فَهَذِهِ هِيَ الْأَصْلُ، وَهِيَ مَنِهَةٌ عَلَى غَيْرِهَا . وَ«عَاكَفًا خَيْرٌ» ظَلٌّ .

قَوْلُهُ: «لُنَحْرَقَتْهُ» جَوَابُ قِسْمٍ مَحْذُوفٍ أَي: وَاللَّهِ لُنَحْرَقَتْهُ . وَالْعَامَّةُ عَلَى ضَمِّ النُّونِ وَكَسْرِ الرَّاءِ مُشَدَّدَةً مِنْ حَرَقَهُ يُحَرِّقُهُ بِالتَّشْدِيدِ . وَفِيهَا تَأْوِيلَانِ . أَظْهَرُهُمَا: أَنَّهَا مِنْ حَرَقَهُ بِالنَّارِ . وَالثَّانِي: أَنَّهُ مِنْ حَرَقَ نَابَ الْبَعِيرِ (٣)، إِذَا وَقَعَ عَضُّ بَعْضِ أَنْيَابِهِ عَلَى بَعْضٍ . وَالصَّوْتُ الْمَسْمُوعُ مِنْهُ يُقَالُ لَهُ الصَّرِيفُ .

(١) شرح الكافية الشافية ٢١٧١/٤ قال: «ومثال ذي الضم من المضاعف: اغضض لوقيل فيه غضن قياساً على قرن لجاز، وإن لم أره منقولاً؛ لأن فك المضموم أثقل من فك المكسور، وإذا كان فك المفتوح قد فر منه إلى الحذف في «قرن» فيفعل ذلك بالمضموم أحق بالجواز» .

(٢) الآية ٣٣ من الأحزاب وهي قراءة نافع وعاصم كما في السبعة ٥٢١ .

(٣) ومضارعه يحرق ويحرق كما في اللسان (حرق) .

والمعنى: لِنَبْرُدَّنَه بِالْمِبْرَدِ بَرْدًا نَمَحِّقُهُ بِهِ كَمَا يَفْعَلُ الْبَعِيرُ بِأَنْيَابِهِ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ.

وقرأ^(١) الحسن وقتادة وأبو جعفر «لُنْحَرِقْنَه» بضم النون وسكون الحاء وكسر الراء، مِنْ أَحْرَقَ رِبَاعِيًّا. وقرأ ابن عباس وحميد وعيسى وأبو جعفر «لُنْحَرِقْنَه» كذلك إلا أنه ضَمَّ الراء^(٢). فيجوز^(٣) أن يكون أَحْرَقَ وَحَرَّقَ بِمَعْنَى كَأَنْزَلَ وَنَزَلَ. وَأَمَّا الْقِرَاءَةُ الْأَخِيرَةُ^(٤) فبمعنى لِنَبْرُدَّنَه بِالْمِبْرَدِ.

قوله: «لِنَسْفِنَه» العَامَّةُ عَلَى فَتْحِ النُّونِ الْأُولَى وَسُكُونِ الثَّانِيَةِ وَكُسْرِ السِّينِ خَفِيفَةً. وقرأ^(٥) عيسى بضم السين. وقرأ ابن مقسم بضم النون الأولى وفتح الثانية وكسر السين مشددة^(٦). والنَّسْفُ: التَّفْرِقَةُ وَالتَّذْرِيبُ وَقِيلَ: قَلَعُ الشَّيْءِ مِنْ أَصْلِهِ يُقَالُ: نَسَفَهُ يَنْسِفُهُ بِكُسْرِ السِّينِ وَضَمِّهَا فِي الْمَضَارِعِ، وَعَلَيْهِ الْقِرَاءَتَانِ^(٧). وَالتَّشْدِيدُ لِلتَّكْثِيرِ.

آ. (٩٨) قوله: «وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا»: العَامَّةُ عَلَى كُسْرِ السِّينِ خَفِيفَةً. وَ«عِلْمًا» عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ تَمْيِيزٌ مَنْقُولٌ مِنَ الْفَاعِلِ؛ إِذِ الْأَصْلُ: وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمُهُ. وقرأ^(٨) مجاهد وقتادة بفتح السين مشددة. وفي انتصاب

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٥٦، والبحر ٦/٢٧٦، والقرطبي ١١/٢٤٢، والنشر ٢/٣٢٢.

(٢) وفتح النون من حرق.

(٣) هذا تخريج قراءة الحسن ومن معه.

(٤) قراءة ابن عباس ومن معه.

(٥) البحر ٦/٢٧٦.

(٦) لنسفته.

(٧) في هذا نظر؛ لأن قراءة ابن مقسم من المضعف نَسَفَ وليس من نَسَفَ يَنْسِفُ.

(٨) المحتسب ٢/٥٨، والبحر ٦/٢٧٧.

«علماً» حينئذ [وجهان] (١)، أحدهما: أنه مفعولٌ به . قال الزمخشري (٢): «وَجْهُهُ أَنْ وَسِعَ مَتَعَدًّا إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ» (٣). وأما «عِلْمًا» فانتصابه على التمييز فاعلاً في المعنى . فلما نُقِلَ (٤) نُقِلَ إِلَى التَّعْدِيَةِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ فَنَصَبُهُمَا مَعًا عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ ؛ لِأَنَّ الْمُؤَمِّرَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى ، كَمَا تَقُولُ فِي «خَافَ زَيْدٌ عَمْرًا» : «خَوَّفَتْ زَيْدًا عَمْرًا» فتردُّ بالنقل ما كان فاعلاً مفعولاً . وقال أبو البقاء (٥) : «والمعنى : أعطى كل شيءٍ عِلْمًا» فضمَّنه معنى أعطى . وما قاله الزمخشريُّ أَوْلَى .

والوجه الثاني : أنه تمييزٌ أيضاً كما هو في قراءة التخفيف . قال أبو البقاء (٦) : «وفيه وجهٌ آخرٌ : / وهو أن يكونَ بمعنى : عَظُمَ خَلْقَ كُلِّ شَيْءٍ» (٧) [أ/٦٢٣] كالأرض والسماء ، وهو بمعنى بَسَطَ ، فيكونَ عِلْمًا تَمَيِّزًا . وقال ابن عطية (٨) : «وَسَّعَ خَلْقَ الْأَشْيَاءِ وَكَثَّرَهَا بِالِاخْتِرَاعِ» .

آ . (٩٩) قوله : ﴿كَذَلِكَ نَقُصُّ﴾ : الكافُ : إمَّا نَعَتْ لِمَصْدَرٍ مَحذُوفٍ ، أَوْ حَالٌ (٩) مِنْ ضَمِيرِ ذَلِكَ الْمَصْدَرِ الْمَقْدَرِ . وَالتَّقْدِيرُ : كَقَصْنَا هَذَا النَّبَأَ الْغَرِيبَ نَقُصُّ . وَ «مِنْ أَنْبَاءٍ» صِفَةٌ لِمَحذُوفٍ هُوَ مَفْعُولٌ نَقُصُّ أَي : نَقُصُّ نَبَأً مِنْ أَنْبَاءٍ .

(١) سقط من الأصل وأثبتناه من (ش).

(٢) الكشاف ٥٥٢/٢ .

(٣) وهو «كل شيء» .

(٤) في قراءة مجاهد .

(٥) الإملاء ١٢٧/٢ .

(٦) الإملاء ١٢٧/٢ .

(٧) عبارة الإملاء «كل شيء عظيم» .

(٨) المحرر ١٠٤/١١ .

(٩) الأصل «حالاً» وهو سهو .

آ. (١٠٠) قوله: ﴿مَنْ أَعْرَضَ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ «مَنْ» شرطيةً أو موصولة. والجملةُ الشرطيةُ أو الخبريةُ الشبيهةُ بها في محلِّ نصبِ صفةٍ لـ «ذِكْرًا».

آ. (١٠١) قوله: ﴿خَالِدِينَ﴾: حالٌ مِنْ فاعلٍ «يَحْمِلُ». فإن قيل: كيف [وقع] الجمعُ حالاً من مفردٍ؟ فالجوابُ أنه حُمِلَ على لفظِ «مَنْ» فأفردَ الضميرُ في قوله «أَعْرَضَ» و«فِيَّانَهُ» و«يَحْمِلُ»، وعلى معناها فجميعٌ في «خَالِدِينَ» و«لَهُمْ». والضميرُ في «فيه» يعودُ لـ «وِزْرًا». والمرادُ في العقابِ المتسبِّبِ عن الوِزْرِ وهو الذنبُ فأقيم السببُ مقامَ المُسَبِّبِ.

وقرأ داود بن رفيع^(١) «يَحْمَلُ» مُضَعَّفًا مبنياً للمفعول والقائم مقامَ فاعله ضميرُ «مَنْ»: و«وِزْرًا» مفعولٌ ثانٍ.

قوله: «وساء» هذه «ساء» التي بمعنى بُئس. وفاعلها مستترٌ فيها يعودُ على «حِمْلًا» المنصوبِ على التمييز، لأنَّ هذا البابُ يُفسَّرُ الضميرُ فيه بما بعده. والتقديرُ: وساء الحِمْلُ حِمْلًا. والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ تقديره: وساء الحِمْلُ حِمْلًا وِزْرَهُمْ. ولا يجوزُ أن يكونَ الفاعلُ لـ «بُئس»^(٢) ضميرُ الوِزْرِ، لأنَّ شَرْطَ الضميرِ في هذا البابِ أن يعودَ على نفسِ التمييز. فإن قلت^(٣): ما أنكرتُ أن يكونَ في «ساء» ضميرُ الوِزْرِ؟ قلت: لا يصحُّ أن يكونَ في «ساء» - وحكمه حكمُ «بُئس» - ضميرُ شيءٍ بعينه غيرِ مبهمٍ. ولا جائزُ أن تكونَ «ساء» هنا بمعنى أهنم وأحزن، فتكونُ متصرفةً كسائر الأفعال. قال الزمخشري^(٤): «كفأك صادقاً عنه أن يؤول كلام الله تعالى إلى [قولك]: وأحزن

(١) انظر: البحر ٦/٢٧٨. وداود بن رفيع لم أقف على ترجمته.

(٢) في الآية «ساء» وأورد بُئس على أنها أمُّ الباب.

(٣) هذا السؤال أورده الزمخشري في الكشاف ٥٥٢/٢.

(٤) الكشاف ٥٥٢/٢.

الْوَزْرُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ جِمْلًا. وذلك بعد أن تَخْرَجَ عن عَهْدَةِ هذه اللامِ وَعُهْدَةِ هذا المنصوب» انتهى.

واللامُ في «لهم» متعلّقةٌ بمحذوفٍ على سبيلِ البيان، كهي في «هَيْتَ لك»^(١).

آ. (١٠٢) قوله: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ﴾: «يوم» بدل من «يومَ القيامة» أو بيانٌ له، أو منصوبٌ بإضمار فعل، أو خبرٌ مبتدأ مضمّر. وبني على الفتح على رأي الكوفيين^(٢) قراءة «هذا يومٌ ينفع»^(٣) وقد تقدم^(٤).

وقرأ أبو عمرو^(٥) «نُفِّخُ» مبنياً للفاعل بنونِ العظمة، أُسِنِدَ الفعلُ إلى الأمير به تعظيماً للمأمور، وهو المَلَكُ إسرأفيل. والباقون بالياءِ مضمومةً مفتوح الفاءِ على البناءِ للمفعول. والقائمُ مقامُ الفاعلِ الجارُ والمجرورُ بعده. والعامَّةُ على إسكانِ الواو^(٦). وقرأ^(٧) الحسنُ وابنُ عامرٍ - في روايةٍ - بفتحها جمعَ «صُورَةَ» كغُرْف جمعِ غُرْفَةٍ. وقد تقدّم القولُ في «الصور» في الأنعام^(٨).

وقرىء^(٩) «يُنْفَخُ» و«يَحْشُرُ» بالياءِ مفتوحةً مبنياً للفاعل، وهو الله تعالى

(١) الآية ٢٣ من يوسف.

(٢) انظر: الارتشاف ٥٥٢/٢.

(٣) الآية ١١٩ من المائدة. وهي قراءة نافع. انظر: الدر المصون ٥٢٠/٤.

(٤) الدر المصون ٥٢٠/٤.

(٥) التيسير ١٥٣، والقرطبي ٢٤٤/١١، والحجة ٤٦٣، والسبعة ٤٢٤، والبحر ٢٧٨/٦.

(٦) من «الصور».

(٧) المحتسب ٥٩/٢، والبحر ٢٧٨/٦، والقرطبي ٢٤٤/١١.

(٨) انظر: الدر المصون ٦٩٣/٤.

(٩) نسب القرطبيُّ قراءةً «يُنْفَخُ» إلى ابنِ هُرْمَز. انظر: القرطبي ٢٤٤/١١، والبحر ٢٧٨/٦.

أَوْ الْمَلِكِ . وَقَرَأَ الْحَسَنُ وَطَلْحَةُ وَحَمِيدٌ «يُنْفَخُ» كَالْجُمْهُورِ وَ «يُحْشَرُ» بِأَلْيَاءِ مَفْتُوحَةً مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ . وَالْفَاعِلُ كَمَا تَقَدَّمَ ضَمِيرُ الْبَارِي أَوْ ضَمِيرُ الْمَلِكِ . وَرُوي عَنِ الْحَسَنِ أَيْضًا وَ «يُحْشَرُ» مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ «الْمَجْرُمُونَ» رَفَعُ بِهِ . وَ «زُرْقًا» حَالٌ مِنَ الْمَجْرُمِينَ . وَالْمَرَادُ زُرْقَةُ الْعَيُونِ . وَجَاءَتِ الْحَالُ هُنَا بِصِفَةٍ تَشْبَهُ اللَّازِمَةَ ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا عَلَى عَدَمِ اللَّزُومِ ، وَلَوْ قَلَّتْ فِي الْكَلَامِ : «جَاءَنِي زَيْدٌ أَزْرَقَ الْعَيْنِ» لَمْ يَجْزُ إِلَّا بِتَأْوِيلٍ .

آ . (١٠٣) قَوْلُهُ : ﴿يَتَخَفَتُونَ﴾ : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا ، وَأَنْ يَكُونَ حَالًا ثَانِيَةً مِنَ «الْمَجْرُمِينَ» ، وَأَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرَفِي فِي «زُرْقًا» فَتَكُونَ حَالًا مُتَدَاخِلَةً إِذْ هِيَ حَالٌ مِنْ حَالٍ . وَمَعْنَى «يَتَخَفَتُونَ» أَي : يَتَسَارَتُونَ فِيمَا بَيْنَهُمْ .

وقوله : «إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا» هُوَ مَفْعُولُ الْمَسَارَةِ . وَقَوْلُهُ : «إِلَّا عَشْرًا» . يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ اللَّيَالِي ، فَحُذِفَ التَّاءُ مِنَ الْعَدَدِ قِيَاسًا ، وَأَنْ يُرَادَ الْأَيَّامُ فَيُسْأَلُ : لِمَ حُذِفَتِ التَّاءُ ؟ فَقِيلَ : إِنْ لَمْ يُذَكَّرِ الْمَمَيِّزُ فِي عَدَدِ الْمَذْكَرِ جَازَتْ التَّاءُ وَعَدْمُهَا . سُمِعَ مِنْ كَلَامِهِمْ «صُمْنَا مِنَ الشَّهْرِ خَمْسًا»^(١) وَالْمَصْنُومُ إِنَّمَا هُوَ الْأَيَّامُ دُونَ اللَّيَالِي . وَفِي الْحَدِيثِ : «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَالٍ»^(٢) وَحَسُنَ الْحَذْفُ هُنَا لِكُونِهِ رَأْسَ آيَةٍ وَفَاصِلَةٍ .

آ . (١٠٤) قَوْلُهُ : ﴿إِذْ يَقُولُ﴾ : مَنْصُوبٌ بِ «أَعْلَمُ» وَ «طَرِيفَةٌ» نَصَبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ .

(١) وَهِيَ حِكَايَةُ الْكِسَائِيِّ عَنِ أَبِي الْجِرَاحِ أَنْظَرَ : الْبَحْرُ ٦/٢٧٩ .

(٢) بَابُ الصُّومِ فِي : مُسْلِمٌ ٢/٨٢٢ ، وَأَبُو دَاوُدَ ٢/٨١٢ .

آ. (١٠٦) قوله: ﴿فَيَذَرُهَا﴾: في هذا الضمير قولان، أحدهما: أنه ضمير الأرض أُضْمِرَتْ للدلالة عليها. والثاني: ضمير الجبال، وذلك على حَذْفِ مضاف أي: فَيَذَرُ مراكزها ومقارها. و«نَذَرُ» يجوز أن يكون بمعنى يُخَلِّيها، فيكون «قاعاً» حالاً، وأن يكون بمعنى يترك التصيرية فيتعدى لاثنتين ف «قاعاً» ثانيهما.

وفي «القاع» أقوال. ف قيل^(١): هو مستنقع الماء/ ولا يليق معناه هنا. [ب/٦٢٣] والثاني: أنه المنكشِفُ من الأرض. قاله مكِّي. الثالث: أنه المكان المستوي ومنه قول ضرار بن الخطاب^(٢):

٣٣١٨- لَتَكُونَنَّ بِالْبَطَاحِ قُرَيْشٌ
فَقَعَةَ الْقَاعِ فِي أَكْفِ الْإِمَاءِ

الرابع: أنه الأرض التي لا نبات فيها ولا بناء.

والصَّفْصَفُ: الأرض المَلْسَاء. وقيل: المستوية، فهما قريبان من المترادف. وجمع القاع: أقوع وأقواع وقيعان.

آ. (١٠٧) قوله: ﴿لَا تَرَى فِيهَا عِوَجاً﴾: يجوز في هذه الجملة أن تكون مستأنفة، وأن تكون حالاً من الجبال، ويجوز أن تكون صفةً للحال المتقدمة وهي «قاعاً» على أحد التأويلين، أو صفةً للمفعول الثاني على التأويل الآخر.

والعِوَجُ: تقدم الكلام عليه^(٣). قال الزمخشري^(٤) هنا: «فإن قلت: قد

(١) هو قول الفراء في معاني القرآن ١٩١/٢.

(٢) البحر ٢٧٠/٦.

(٣) انظر: الدر المصون ٣٢٦/٣.

(٤) الكشف ٥٥٣/٢.

فَرَّقُوا بَيْنَ الْعَوَجِ وَالْعَوَجِ . قالوا: الْعَوَجُ بِالْكَسْرِ فِي الْمَعَانِي ، وبِالْفَتْحِ فِي الْأَعْيَانِ ، وَالْأَرْضُ عَيْنٌ ، فَكَيْفَ صَحَّ فِيهَا كَسْرُ الْعَيْنِ؟ قلت: اخْتِيَارُ هَذَا اللَّفْظِ لَهُ مَوْجِعٌ حَسَنٌ بَدِيعٌ فِي وَصْفِ الْأَرْضِ بِالِاسْتَوَاءِ وَالْمَلَّاسَةِ وَفِي الْأَعْوِجَاجِ عَنْهَا ، عَلَى أَبْلَغِ مَا يَكُونُ: وَذَلِكَ أَنَّكَ لَوْ عَمَدْتَ إِلَى قِطْعَةٍ أَرْضٍ فَسَوَّيْتَهَا ، وَبَالَغْتَ فِي التَّسْوِيَةِ عَلَى عَيْنِكَ وَعَيُونِ الْبُصْرَاءِ ، وَاتَّفَقْتُمْ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ فِيهَا اعْوِجَاجٌ قَطُّ ، ثُمَّ اسْتَظَلَّعْتَ رَأْيَ الْمُهَنْدِسِ فِيهَا وَأَمَرْتَهُ أَنْ يَعْرِضَ اسْتَوَاءَهَا عَلَى الْمَقَائِسِ الْهَنْدَسِيَّةِ لَعَثْرَ فِيهَا عَلَى عَوَجٍ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ ، لَا يُدْرِكُ ذَلِكَ بِحَاسَّةِ الْبَصْرِ ، وَلَكِنْ بِالْقِيَاسِ الْهَنْدَسِيِّ ، فَنفَى اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ الْعَوَجَ الَّذِي دَقَّ وَلَطَّفَ عَنِ الْإِدْرَاكِ ، اللَّهُمَّ إِلَّا بِالْقِيَاسِ الَّذِي يَعْرِفُهُ صَاحِبُ التَّقْدِيرِ الْهَنْدَسِيِّ . وَذَلِكَ الْأَعْوِجَاجُ كَمَا لَمْ يُدْرِكْ إِلَّا بِالْقِيَاسِ دُونَ الْإِحْسَاسِ لِحَقِّ بِالْمَعَانِي فَقِيلَ فِيهِ «عَوَجٌ بِالْكَسْرِ» .

وَالْأَمْتُ^(١) : النَّبِيُّ الْيَسِيرُ . يُقَالُ : مَدَّ جَبَلَهُ حَتَّى مَا فِيهِ أَمْتُ . وَقِيلَ : الْأَمْتُ : التَّلُّ ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْأَوَّلِ . وَقِيلَ : الشُّقُوقُ فِي الْأَرْضِ . وَقِيلَ : الْآكَامُ .

آ . (١٠٨) قَوْلُهُ : ﴿يَوْمِئِذٍ﴾ : مَنْصُوبٌ بِـ «يَتَّبِعُونَ» . وَقِيلَ : بَدَلٌ مِنْ «يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(٢) . قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣) . وَفِيهِ نَظَرٌ لِلْفَصْلِ الْكَثِيرِ . وَأَيْضاً فَإِنَّهُ يَبْقَى «يَتَّبِعُونَ» غَيْرَ مُرْتَبِطٍ بِمَا قَبْلَهُ ، وَبِهِ يَفُوتُ الْمَعْنَى . وَالتَّقْدِيرُ : يَوْمٌ إِذْ نُسِفَتِ الْجِبَالُ .

قَوْلُهُ : «لَا عَوَجَ لَهُ» يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ مُسْتَأْنَفَةً ، وَأَنْ تَكُونَ حَالًا مِنْ

(١) انظر: عمدة الحفاظ ٢٣ .

(٢) في الآية ١٠١ .

(٣) الكشاف ٥٥٣/٢ .

«الداعي». ويجوز أن تكون الجملة نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ تقديره: يتبعونه أتباعاً لا عوجَ له. والضميرُ في «له» فيه أوجه، أظهرها: أنه يعودُ على الداعي أي: لا عوجَ لدعائه بل يسمع جميعهم، فلا يميلُ إلى ناسٍ دونَ ناسٍ. وقيل^(١): هو عائذٌ على ذلك المصدرِ المحذوفِ أي لا عوجَ لذلك الأتباع. الثالث: أن في الكلام قلباً. تقديره لا عوجَ لهم عنه.

قوله: «إلا همساً» مفعولٌ به وهو استثناءٌ مفرغٌ. والهمسُ: الصوتُ الخفيُّ. قيل: هو تحريكُ الشفتين دون نطقٍ. قال الزمخشري^(٢): «هو الرُّكزُ الخفيُّ. ومنه الحروفُ المهموسة». وقيل: هو ما يُسمع من وقعِ الأقدامِ على الأرض. ومنه همستِ الإبلُ: إذا سُمع ذلك من وقعِ أخفافها على الأرض قال^(٣):

٣٣١٩- وهنَّ يمشينَ بنا هميسا

آ. (١٠٩) قوله: ﴿يَوْمئذٍ﴾: بدلٌ مما تقدم أو منصوبٌ بما بعد «لا» عند مَنْ يُجيز ذلك. والتقديرُ: يومَ إذ يتبعون لا تنفعُ الشفاعةُ.

قوله: «إلا من أذن» فيه أوجه. أحدها: أنه منصوبٌ على المفعولِ به. والناصبُ له «تنفع». و«من» حينئذٍ واقعةٌ على المشفوعِ له. الثاني: أنه في محلِّ رفعٍ بدلاً من الشفاعةِ، ولا بدُّ من حذفِ مضافٍ تقديره: إلا شفاعةٌ من أذن له. الثالث: أنه منصوبٌ على الاستثناءِ من الشفاعةِ بتقديرِ المضافِ المحذوفِ، وهو استثناءٌ متصلٌ على هذا. ويجوزُ أن يكونَ استثناءً منقطعاً إذا لم تقدّر شيئاً، وحينئذٍ يجوزُ أن يكونَ منصوباً وهي لغةُ الحجاز، أو مرفوعاً وهو

(١) وهو الوجه الثاني.

(٢) الكشاف ٥٥٤/٢.

(٣) تقدم برقم ٨٥٩.

لغة تميم. وكلُّ هذه الأوجه واضحةٌ ممَّا تقدم فلا أطيل بتقريرها. و«له» في الموضوعين للتعليل كقوله: «وقال الذين كفروا للذين آمنوا»^(١) أي: لأجله ولأجلهم.

آ. (١١١) قوله: ﴿وَعَنَتِ الْوُجُوهُ﴾: يُقال: عَنَا يَعْنُو إِذَا ذَلَّ وَخَضَعَ^(٢). وَأَعْنَاهُ غَيَّرَهُ أَي: أَذَلَّهُ. وَمِنْهُ الْعُنَاةُ^(٣) جَمْعُ عَانٍ. وَهُوَ الْأَسِيرُ قَالَ^(٤):

٣٣٢٠- فَيَا رَبِّ مَكْرُوبٍ كَرَّرْتُ وِرَاءَهُ
وَعَانٍ فَكَكْتُ الْغُلَّ عَنْهُ فَفَدَّانِي

وقال أمية بن أبي الصلت^(٥):

٣٣٢١- مَلِيكَ عَلَى عَرْشِ السَّمَاءِ مُهَيِّمِينَ
لِعِزَّتِهِ تَعْنُو الْوُجُوهُ وَتَسْجُدُ
وفي الحديث: «فَأِنَّهِنَّ عَوَانٍ»^(٦).

قوله: «وقد خاب» يجوز أن تكون هذه الجملة مستأنفة، وأن تكون حالاً، ويجوز أن تكون اعتراضاً. قال الزمخشري^(٧): «وقد خاب وما بعده اعتراضٌ

(١) الآية ١١ من سورة الأحقاف والظاهر هنا أن تكون للتبليغ.

(٢) وثمة لغة ثانية «عَنِي يَعْنِي». اللسان (عنا).

(٣) قال في الصحاح «عنا»: «وقوم عناة ونسوة عوانٍ».

(٤) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٩٠.

وقوله: «فَدَّانِي» أي قال لي: فَدَّدْتُكَ نَفْسِي.

(٥) تقدم برقم ١٧٣٤.

(٦) رواه ابن ماجه في كتاب النكاح، (٣) باب حق المرأة على الزوج ٥٩٤/١.

(٧) الكشف ٥٥٤/٢.

كقولك: خابوا وخسروا، وكلُّ مَنْ ظَلَمَ فهو خائبٌ خاسِرٌ، ومرادُه بالاعتراضِ هنا أنه خَصَّ الوجوهَ بوجوهِ العصاةِ حتى تكونَ الجملةُ قد دَخَلَتْ بينَ العَصاةِ وبينَ «وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ» فهذا/ عنده قسيمٌ «وَعَنْتِ الوجوهُ» فلهذا كان [١/٦٢٤] اعتراضاً. وأما ابنُ عطية^(١) فجعل الوجوهَ عامةً، فلذلك جعل «وقد خابَ مَنْ حَمَلَ ظُلماً» معادلاً بقوله: «وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ» إلى آخره.

آ. (١١٢) قوله: ﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾: جملةٌ حاليةٌ. وقوله: «فلا يخافُ». قرأ^(٢) ابنُ كثيرٍ بجزمِهِ على النهي. والباقون برفعه على النهي والاستثنافِ أي: فهو لا يخافُ.

والهَضْمُ: النَّقْصُ. تقول العرب: «هَضَمْتُ لزيدٍ مِنْ حَقِّي» أي: نَقَصْتُ منه، ومنه «هَضِيمُ الكَشْحَيْنِ»^(٣) أي ضامِرُهُما. ومِنْ ذلك أيضاً «طَلَعُهَا هَضِيمٌ»^(٤) أي: دَقِيقٌ متراكِبٌ، كأنَّ بعضَه يظلم بعضاً فَيَنْقِصُه حَقَّهُ. ورجل هَضِيمٌ ومُهْتَضَمٌ أي: مظلومٌ. وهَضَمْتُهُ واهْتَضَمْتُهُ وَتَهَضَّمْتُهُ، كلُّ بمعنى. قال المتوكل الليثي^(٥):

٣٢٢٢- إِنَّ الْأَذْلَةَ وَاللَّئَامَ لَمَعَشَرٌ
مَوْلَاهُمُ الْمُتَهَضَّمُ الْمَظْلُومُ

قيل: والظلمُ والهَضْمُ متقاربان. وفرَّقَ القاضي الماوردي^(٦) بينهما

(١) المحرر ١٠٨/١١.

(٢) السبعة ٤٢٤، والنشر ٣٢٢/٢، والتيسير ١٥٣، والقرطبي ٢٤٩/١١، والبحر ٢٨١/٦.

(٣) الكشح: ما بين الخاصرة والضلوع.

(٤) الآية ١٤٨ من الشعراء.

(٥) تفسير الماوردي ٣١/٣، والقرطبي ٢٤٩/١١.

(٦) تفسير الماوردي ٣١/٣.

فقال: «الظلمُ مَنْعُ جميعِ الحقِّ، والهضمُ مَنْعُ بعضِهِ».

آ. (١١٣) قوله: ﴿وكذلك أنزلناه﴾: نسقُ على «كذلك نَقْصُ»^(١). قال الزمخشري^(٢): «ومثُلُ ذلك الإنزال، وكما أنزلنا عليك هؤلاء الآيات أنزلنا القرآنَ كلَّهُ على هذه الوتيرة». وقال غيره: «والمعنى: كما قدَّرنا هذه الأمورَ وجعلناها حقيقةً بالمرصادِ للعباد، كذلك حدَّرنا هؤلاء أمرها وأنزلناه قرآناً».

قوله: «من الوعيد» صفةٌ لمفعولٍ محذوفٍ أي: صرَّفنا في القرآنِ وعيداً من الوعيد، والمبرأُ به الجنسُ. ويجوزُ أن تكونَ «مِنْ» مزيدةً على رأي الأَخفش^(٣) في المفعولِ به. والتقديرُ: وصرَّفنا فيه الوعيدَ.

وقرأ^(٤) الحسنُ «أو يُحدِّثُ» كالجماعة، إلا أنه سَكَنَ لامَ الفعلِ. وعبد الله والحسنُ أيضاً في زاويةٍ ومجاهدٌ وأبو حيوة: «نُحدِّثُ» بالنونِ وتسكينِ اللامِ أيضاً. وخرَّجَ على إجراءِ الوصلِ مُجرىَ الوقفِ، أو على تسكينِ الفعلِ استثقلاً للحركة، كقول امرئ القيس^(٥):

٣٣٢٣ - فاليومَ أشربُ غيرَ مُستَحِقِّ

وقول جرير^(٦):

-
- (١) الآية ٩٩.
 - (٢) الكشاف ٥٥٤/٢.
 - (٣) حيث لا يشترط أن تسبق بنفي وأن يكون مجرورها نكرة، والأخفش هنا لم يقدر شيئاً في الآية.
 - (٤) المحتسب ٥٩/٢، والبحر ٢٨١/٦.
 - (٥) تقدم برقم ٤٧٠.
 - (٦) تقدم برقم ٤٧١ برواية «العرب».

أَوْ نَهْرٌ يَبْرِي فَلَ تَعْرِفُكُمْ النَّفْرُ

وقد فعله كما تقدّم أبو عمرو في الرأى خاصة نحو «يَنْصُرُكُمْ»^(١).
وقُرِيء «تُحَدِّثُ» بقاء الخطاب أي: تُحَدِّثُ أَنْتَ.

آ. (١١٤) قوله: ﴿يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ﴾: العائمة على بناء «يُقْضَىٰ» للمفعول ورفع «وَحْيُهُ» لقيامه مقام الفاعل. والجحدري^(٢) وأبو حيوة والحسن - وهي قراءة عبد الله - «نُقْضِي» بنون العظمة مبنياً للفاعل، «وَحْيَهُ» مفعول به. وقرأ الأعمش كذلك، إلا أنه سَكَّنَ لَامَ الْفِعْلِ^(٣). استثقل الحركة وإن كانت خفيفة على حرف العلة. وقد تقدّم لك منه شواهد عند قراءة «مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ»^(٤).

آ. (١١٥) وقرأ اليماني^(٥) «فُنْسِي» بضم النون وتشديد^(٦) السين بمعنى: نَسَّاهُ الشَّيْطَانَ.

قوله: «وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا» يجوز أن تكون «وجد» علمية فتتعدى لاثنين، وهما «له عَزْمًا»، وأن تكون بمعنى الإصابة فتتعدى لواحد، وهو «عَزْمًا». و«له»

(٤) من الآية ١٦٠ من آل عمران. لم يُشر إليها السمين في «الدر المصون» وإنما أشار إليها صاحب «الإتحاف» بقوله: «وَأَسْكَنَ رَأْيَ «يَنْصُرُكُمْ» مِنْ بَعْدِهِ» أبو عمرو، واختلس حركتها. وللدوري عنه الإتمام أيضاً كالباقيين.

(٢) انظر في قراءاتها: النشر ٣٢٢/٢، والإتحاف ٢٥٧/٢، والبحر ٢٨٢/٦، والقرطبي ٢٥٠/١١.

(٣) وقراءة العامة بإظهار حركة النصب عليها.

(٤) الآية ٨٩ من المائدة، وهي قراءة جعفر الصادق. انظر: الدر المصون ٤٠٧/٤.

(٥) البحر ٢٨٤/٦، والكشاف ٥٥٥/٢.

(٦) الأصل «وتشد» والتصويب من (ش).

متعلق بالوجدان، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «عزماً» إذ هو في الأصل صفةٌ له قُدِّمَتْ عليه.

آ. (١١٦) قوله: ﴿أَبَى﴾: جملةٌ مستأنفةٌ لأنها جوابُ سؤالٍ مقدرٍ. أي: ما منعه مِنَ السجود؟ فأجيب بأنه أبى واستكبر. ومفعولُ الإباءِ يجوز أن يكون مُراداً. وقد صرَّح به في الآية الأخرى في قوله «أبى أن يكونَ مع الساجدين»^(١). وحسَّنَ حَذْفَهُ هنا كونُ العاملِ رأسَ فاصلةٍ، ويجوز أن لا يُرادَ البتةُ، وأنَّ المعنى: إنه مِنْ أهلِ الإباءِ والعصيانِ، من غيرِ نظرٍ إلى متعلِّقِ الإباءِ ما هو؟

آ. (١١٧) قوله: ﴿فَتَشَقَّى﴾: منصوبٌ بإضمار «أن» في جوابِ النهي. والنهي في الصورة لإبليس، والمرادُ به هما أي: لا تتعاطينا أسبابَ الخروجِ فيحصلُ لكما الشقاءُ، وهو الكدُّ والتعبُ الدنيوي خاصة. ويجوزُ أن يكونَ مرفوعاً على الاستئنافِ أي: فأنت تشقى. كذا قَدَّرَهُ الشيخ^(٢). وهو بعيدٌ أو ممتنع؛ إذ ليس المقصودُ الإخبارُ بأنه يشقى، بل إن وَقَعَ الإخراجُ لهما من إبليسَ حَصَلَ ما ذكر. وأسندَ الشقاوةَ إليه دونها؛ لأنَّ الأمورَ معصوبةٌ برؤوسِ الرجال. وحسَّنَ ذلك كونهَ رأسَ فاصلةٍ.

آ. (١١٨) قوله: ﴿أَنْ لَا تَجُوعَ﴾: في محلِّ نصبِ اسماً لـ «إنَّ». والخبرُ «لك». والتقديرُ: إنَّ لك عَدَمَ الجوعِ والعري. فد «تَعْرَى» منصوبٌ تقديرًا نسقاً على «تَجُوعَ». والعُرَى: تجرُّدُ الجِلْدِ عن شيءٍ يقيه. يُقالُ منه: عَرِيَ يَعْرَى عُرِيًّا. قال الشاعر^(٣):

(١) الآية ٣١ من الحجر.

(٢) البحر ٦/٢٨٤.

(٣) البيت لمِرْدَاسِ بنِ أَدْنَةَ، وهو في اللسان «عجف».

٣٣٢٥- وَإِنْ يَغْرَيْنَ إِنْ كُسِيَ الْجَوَارِي
فَتَنْبُو الْعَيْنُ عَنْ كَرَمٍ عِجَابٍ

آ. (١١٩) قوله: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ﴾: قرأ^(١) نافع وأبو بكر

«وإنك» بكسر الهمزة. والباقون بفتحها. فَمَنْ كَسَرَ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ
استثناً، وَأَنْ يَكُونَ نَسْقاً عَلَى «إِنَّ» الْأُولَى. وَمَنْ فَتَحَ فَلَأَنَّهُ عَطَفَ مَصْدَرًا مَوْوَلًا
عَلَى اسْمِ «إِنَّ» الْأُولَى. وَالْخَبْرُ «لَكَ» الْمَتَقَدِّمُ. وَالتَّقْدِيرُ: إِنَّ لَكَ عَدَمَ الْجُوعِ
وَعَدَمَ الْعُرْيِ وَعَدَمَ الظَّمَا وَالضُّحَا. وَجَازَ أَنْ تَكُونَ «أَنَّ» بِالْفَتْحِ^(٢) اسْمًا لـ «إِنَّ»

بالكسر للفصل بينهما، ولولا ذلك لم يَجُزْ. لَوَقَلْتُ: «إِنَّ أَنْ زِيدًا قَائِمٌ / [٦٢٤/ب]
حَقٌّ»^(٣) لَمْ يَجُزْ فَلَمَّا فُصِّلَ بَيْنَهُمَا جَازَ. وَتَقُولُ: «إِنَّ عِنْدِي أَنْ زِيدًا قَائِمٌ»
فـ «عِنْدِي» هُوَ الْخَبْرُ قَدَّمَ عَلَى الْاسْمِ وَهُوَ «أَنَّ» وَمَا فِي تَأْوِيلِهَا لِكُونِهِ ظَرْفًا،
وَالْآيَةُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ؛ إِذِ التَّقْدِيرُ: وَإِنَّ لَكَ أَنَّكَ لَا تَظْمَأُ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤):
«فَإِنَّ قُلْتُ: «إِنَّ» لَا تَدْخُلُ عَلَى «أَنَّ» فَلَا يُقَالُ: «إِنَّ أَنْ زِيدًا مَنْطِقًا»، وَالْوَاوُ
نَائِبَةٌ عَنْ «أَنَّ» وَقَائِمَةٌ مَقَامَهَا فَلِمَ دَخَلَتْ عَلَيْهَا؟ قُلْتُ: الْوَاوُ لَمْ تُوضَعْ لِتَكُونَ أَبَدًا
نَائِبَةً عَنْ «أَنَّ»، إِنَّمَا هِيَ نَائِبَةٌ عَنْ كُلِّ عَامِلٍ، فَلَمَّا لَمْ تَكُنْ حَرْفًا مَوْضُوعًا
لِلتَّحْقِيقِ خَاصَّةً كـ «إِنَّ» لَمْ يَمْتَنِعْ اجْتِمَاعُهُمَا كَمَا [امْتَنَعَ اجْتِمَاعُ]^(٥) «إِنَّ وَأَنَّ». وَضَحَى يَضْحَى أَي: بَرَزَ لِلشَّمْسِ. قَالَ عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ^(٦):

(١) السبعة ٤٢٤، والنشر ٣٢٢/٢، والتيسير ١٥٣، والبحر ٢٨٤/٦، الحجة ٤٦٤.

(٢) في قوله: «وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ» وَكَوْنَهُ اسْمًا لـ «إِنَّ» بِتَقْدِيرِ عَطْفِهِ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمَوْوَلِ «أَنْ
لَا تَجُوعَ».

(٣) عَلَى تَقْدِيرِ: إِنَّ قِيَامَ زَيْدٍ حَقٌّ.

(٤) الْكَشَافُ ٥٥٦/٢.

(٥) الْأَصْلُ: «كَمَا اجْتَمَعَ» وَالتَّصْحِيحُ مِنَ الْكَشَافِ.

(٦) دِيَوَانُهُ ٩٤، وَاللِّسَانُ (ضَحَا) وَالْمَغْنِي ٧٩، وَالْخَزَانَةُ ٤٢١/٢. وَيُخَصَّرُ: يَبْرَدُ.

وَالْبَيْتُ كِنَايَةٌ عَنْ مَوَاصِلَةِ السَّفَرِ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ.

۳۳۲۶- رَأَتْ رَجُلًا أَيَّمَا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ

فَيَضْحَى وَأَيَّمَا بِالْعَشِيِّ فَيَخْصِرُ

وذكر الزمخشري^(١) هنا معنى حسناً في كونه تعالى ذكر هذه الأشياء بلفظ النفي، دون أن يذكر أضدادها بلفظ الإثبات. فيقول: إن لك الشَّبَع والكِسْوَةَ والرِّي والاكْتِنَانَ في الظلِّ فقال: «وَذَكَرَهَا بلفظِ النفي لِنقائضِها التي هي الجوعُ والعُريُّ والظمأُ والضَّحْوُ ليطرُقَ سمعُه بِأسامي أصنافِ الشَّقْوَةِ التي حَدَرَه منها حتى يتحامى السببَ الموقِعَ فيها كراهةً لها.

آ. (١٢٠) قوله: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ﴾: وَسْوَسَ إِلَيْهِ أَي: أَنهى إِلَيْهِ الوسوسةَ. وَأَمَّا وَسْوَسَ لَهُ فمعناه لِأجلِهِ. قال الزمخشري^(٢): «فَإِنْ قَلتَ: كَيْفَ عَدتُ «وَسْوَسَ» تارةً بِاللامِ في قوله: «فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ»^(٣) وَأخرى بـ إِلَى؟ قلت: وَسْوَسَ الشَّيْطَانُ كَوَلْوَلَةَ الثُّكْلَى وَوَقَّوَقَةَ الدَّجاجةَ في أَنها حكاياتٌ لِلأصواتِ، فَحَكَمُها حَكْمُ صوتِ أَوْ جَرَسٍ^(٤). وَمِنْهُ وَسْوَسَةَ المُبْرَسَمِ^(٥)، وَهُوَ مُوسُوسٌ بِالكَسْرِ. وَالْفَتْحُ لِحْنٌ. وَأَنشد ابن الأعرابي^(٦):

۳۳۲۷- وَسْوَسَ يَدْعُو مُخْلِصاً رَبَّ الْفَلَكِ

فإذا قلت: وَسْوَسَ لَهُ فمعناه لِأجلِهِ كقوله^(٧):

(١) الكشاف ٥٥٦/٢.

(٢) الكشاف ٥٥٦/٢.

(٣) الآية ٢٠ من الأعراف.

(٤) في الأصل «واجرس» والتصويب من الكشاف.

(٥) المبرسم: صاحب علة.

(٦) تقدم برقم ٢١٦٣.

(٧) لم أهدد إلى قائله، وهو في اللسان (جرس) وبعدها:

فما لها ليلة من إنفاس

غير السرى وسائق نجاش

٣٣٢٨ - أَجْرَسُ لَهَا يَا ابْنَ أَبِي كِبَاشٍ
ومعنى وَسُوسَ إِلَيْهِ : أَنهى إِلَيْهِ الوَسْوَسَةَ لكونه بمعنى ذكروه . ويكون
بمعنى لأجله .

آ . (١٢١) قوله : ﴿ فَعَوَى ﴾ : الجمهورُ على فتح الواوِ وبعدها
ألفٌ . وتفسيرُها واضحٌ . وقيل : معناه بِشِم . من قولهم : «عَوِيَ البعير» بكسر
الواوِ ، والياء ، إذا أصابه ذلك . وقد حكى أبو البقاء^(١) هذه قراءةً وفَسَّرَها بهذا
المعنى . قال الزمخشري^(٢) : «وعن بعضهم : فَعَوَى فبشِم من كثرة الأكل .
وهذا - وإن صحَّ على لغةٍ من يَلْبُ الياءَ المكسورَ ما قبلها ألفاً فيقولُ في فني
ويقي : فنا وبقا وهم بنو طيِّء - تفسير^(٣) خبيثٌ» . قلت : كأنه لم يَطَّلِعْ على أنه
قُرئَ بكسر الواوِ ، ولو اطَّلَع عليها لَرَدَّها . وقد فَرَّ القائلُ بهذه المقالةٍ من نسبةِ
آدمَ عليه السلام إلى الغيِّ .

آ . (١٢٤) قوله : ﴿ ضَنْكاً ﴾ : صفةٌ لـ «معيشة» ، وأصله المصدرُ
فلذلك لم يُؤنث . ويقع للمفردِ والمثنى والمجموعِ بلفظٍ واحدٍ .
وقرأ الجمهورُ «ضَنْكاً» بالتنوينِ وَضَلًا وإبداله ألفاً وفقاً كسائرِ المعربات .
وقرأت^(٤) فرقةٌ قوله : «ضَنْكى» بألفٍ كسكْرِي . وفي هذه الألف احتمالان ،

= وأجْرَسَ الحادي : إذا حَدَا للإبل . وانتهى اقتباس المؤلف من الكشف عند نهاية البيت .

(١) الإملاء ١٢٨/٢ .

(٢) الكشف ٥٥٧/٢ .

(٣) قوله : «تفسير» خير اسم الإشارة «وهذا» .

(٤) بالإمالة المحضة وهي قراءة الحسن كما في الإتحاف ٢٥٨/٢ ، والبحر ٢٨٧/٦ ،

والقرطبي ٢٥٨/١١ .

أحدهما: أنها بدلٌ من التنوين، وإنما أجرى الوصلَ مُجرى الوقفِ كظائره مرّت. وسيأتي منها بقيةٌ إن شاء الله تعالى. والثاني: أن تكونَ ألفَ التانيث، بُني المصدرُ على فعلى نحو دَعَوَى.

والضَّنْكَ: الضَّبْقُ والشُّدَّة. يُقال منه: ضَنَّكَ عَيْشُهُ يَضْنُكَ ضَنَاكَ وَضَنَّكَ. وامرأةٌ ضِنَّاك كثيرةٌ لحمِ البدنِ، كأنهم تخيلوا ضَبِقَ جِلْدِهَا بِهِ.

وقرأ العامةُ «وَنَحْشُرُهُ» بالنونِ وَرَفَعَ الفِعْلَ على الاستثناف. وقرأ^(١) أبانُ ابن تغلب في آخرين بتسكينِ الرَّاءِ. وهي محتملةٌ لوجهين، أحدهما: أن يكونَ الفِعْلُ مجزوماً نَسَقاً على مَحَلِّ جِزَاءِ الشَّرْطِ، وهو الجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ «فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً» فَإِنَّ مَحَلَّهَا الْجِزْمُ، فَهِيَ كَقِرَاءَةِ «مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَ هَادِي لَهُ وَيَذَرُهُمْ»^(٢) بتسكينِ الرَّاءِ. والثاني: أن يكونَ السُّكُونُ سَكُوناً تَخْفِيفِ نَحْوِ «يَأْمُرْكُمْ»^(٣) وَبَابِهِ.

وقرأ^(٤) فرقةٌ بياءِ الغيبةِ وهو اللَّهُ تعالى أو المَلِكِ. وأبان بن تغلب^(٥) في رواية «وَنَحْشُرُهُ» بسكونِ الهاءِ وصلأً. وتخریجُها: إمَّا على لغةِ بني عَقِيلِ وبني كِلابِ^(٦)، وإمَّا على إجراءِ الوصلِ مُجرى الوقفِ. و«أعمى» نصب على الحال.

(١) المحتسب ٦٠/٢، والبحر ٢٨٧/٦.

(٢) الآية ١٨٦ من الأعراف وهي قراءة حمزة والكسائي. انظر: الدر المصون ٥٢٧/٥.

(٣) الآية ٦٧ من البقرة، وهي رواية عن أبي عمرو. انظر: الدر المصون ٤١٦/١.

(٤) البحر ٢٨٧/٦.

(٥) الكشف ٥٥٨/٢.

(٦) فإنهم يسكنون هذه الهاء كما في البحر ٢٨٧/٦.

آ. (١٢٥) قوله: ﴿وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا﴾: جملةٌ حالية من مفعولٍ «حَشَرْتَنِي». وَفَتَحَ^(١) الْبَاءَ مِنْ «حَشَرْتَنِي» قَبْلَ الْهَمْزَةِ نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ.

آ. (١٢٦) قوله: ﴿كَذَلِكَ أَتَتْكَ﴾: قال أبو البقاء^(٢): / [٦٢٥/أ] «كذلك» في موضع نصبٍ أي: حَشَرًا مِثْلَ ذَلِكَ، أَوْ فَعَلْنَا مِثْلَ ذَلِكَ، أَوْ إِيثَانًا مِثْلَ ذَلِكَ، أَوْ جِزَاءً مِثْلَ إِعْرَاضِكَ أَوْ نِسْيَانًا. وهذه الأوجه التي قالها تكون الكافُ في بعضها نصباً على المصدر، وفي بعضها نصباً على المفعول به. ولم يذكر الزمخشري^(٣) فيه غير المفعول به فقال: «أي: مثل ذلك فَعَلْتَ أنت، ثم فُسِّرَ بَأَنَّ آيَاتِنَا أَتَتْكَ وَاضِحَةً مُسْتَتِيرَةً فَلَمْ تَنْظُرْ إِلَيْهَا بِعَيْنِ الْمُعْتَبِرِ».

آ. (١٢٧) قوله: ﴿وَكَذَلِكَ نَجْزِي مَنْ أَسْرَفَ﴾: أي: ومثل ذلك الجزاء نَجْزِي مَنْ أَسْرَفَ.

آ. (١٢٨) قوله: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ﴾: في فاعل «يَهْدِي» أوجهٌ، أحدها: أنه ضميرُ الباري تعالى. ومعنى يَهْدِي: يُبَيِّنُ. ومفعولٌ يهدي محذوفٌ تقديره: أفلم يُبَيِّنِ اللَّهُ لَهُمُ الْعِبْرَ وَفَعَلَهُ بِالْأُمَّمِ الْمَكْذِبَةِ. قال أبو البقاء^(٤): «وفي فاعله وجهان، أحدهما: ضميرُ اسمِ الله تعالى، وَعَلَّقَ «بَيَّنَّ»^(٥) هُنَا إِذْ كَانَتْ بِمَعْنَى اءَلْمُ، كَمَا عُلِّقَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ»^(٦). قال

(١) النشر ٣٢٣/٢، والتيسير ١٥٤، والإتحاف ٢/٢٥٨، والسبعة ٤٢٦.

(٢) الإملاء ١٢٨/٢.

(٣) الكشف ٥٥٨/٢.

(٤) الإملاء ١٢٨/٢.

(٥) لأنه قَدَّرَ «يَهْدِي» بِمَعْنَى يَبَيِّنُ كَمَا مرَّ.

(٦) الآية ٤٥ من إبراهيم.

الشيخ (١) : و «كم» هنا خبرية لا تعلق العامل عنها. وقال الزمخشري (٢) :
«ويجوز أن يكون فيه ضمير الله أو الرسول . ويدل عليه القراءة بالنون» (٣).

الوجه الثاني (٤) : أن الفاعل مضمراً يفسره ما دل عليه من الكلام بعده .
قال الحوفي : «كم أهلكننا» قد دل على هلاك القرون . التقدير : أفلم يتبين لهم
هلاك من أهلكننا من القرون ومحو آثارهم فيتعظوا بذلك . وقال أبو البقاء (٥) :
«الفاعل ما دل عليه قوله : «أهلكننا» أي إهلاكنا والجملة مفسرة له» .

الوجه الثالث : أن الفاعل نفس الجملة بعده . قال الزمخشري (٦) : «فاعلُ
«لم يهد» الجملة بعده . يريد : ألم يهد لهم هذا بمعناه ومضمونه . ونظيره قوله
تعالى : «وتركنا عليه في الآخرين : سلامٌ على نوحٍ في العالمين» (٧) أي تركنا
عليه هذا الكلام» . قال الشيخ (٨) : «وكونُ الجملة فاعلٌ «يهد» هو مذهب
كوفي . وأما تشبيهه ونظيره بقوله : «وتركنا عليه في الآخرين : سلامٌ على نوحٍ
في العالمين» فإن «تركنا» معناه معنى القول ، فحكيت به الجملة كأنه قيل : وقلنا
عليه وأطلقنا عليه هذا اللفظ ، والجملة تحكى بمعنى القول كما تحكى
بالقول» (٩).

(١) البحر ٢٨٩/٦ .

(٢) الكشاف ٥٥٨/٢ .

(٣) سيأتي تخريج هذه القراءة .

(٤) الثاني عند السمين ، أما الثاني عند أبي البقاء فسوف يرد بعد قليل .

(٥) الإملاء ١٢٨/٢ .

(٦) الكشاف ٥٥٨/٢ .

(٧) الآية ٧٩ من الصافات .

(٨) البحر ٢٨٩/٦ .

(٩) انظر المسألة في المغني : ٥٥٩ .

الوجه الرابع: أنه ضميرُ الرسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأنه هو المُبِينُ لهم بما يُوحَى إليه من أخبارِ الأممِ السالفةِ والقرونِ الماضيةِ. وهذا الوجهُ تقدّمَ نقلُهُ عن أبي القاسمِ الزمخشري^(١).

الوجهُ الخامسُ: أنَّ الفاعلَ محذوفٌ، قال ابنُ عطية^(٢) نقلاً عن غيره: «إنَّ الفاعلَ مقدرٌ تقديرُهُ: الهدى أو الأمرُ أو النظرُ والاعتبارُ» قال ابنُ عطية: «وهذا عندي أحسنُ التقاديرِ».

قال الشيخ^(٣): «وهو قولُ المبردِ، وليس بجيدٍ؛ إذ فيه حذفُ الفاعلِ وهو لا يجوز عند البصريين، وتحسينُهُ أنْ يقالَ: الفاعلُ مضمَرٌ تقديرُهُ: يهدى هو أي الهدى»، قلت: ليس في هذا القولِ أنَّ الفاعلَ محذوفٌ، بل فيه أنه مقدرٌ، ولفظُ «مقدرٌ» كثيراً ما يُستعملُ في المضمَرِ. وأما مفعولُ «يهدى» ففيه وجهان أحدهما: أنه محذوفٌ. والثاني: أن يكونَ الجملةُ من «كم» وما في حيزها؛ لأنها معلّقةٌ له فهي سادةٌ مسندٌ مفعوله.

الوجه السادس: أنَّ الفاعلَ «كم»، قاله الحوفي وأنكره على قائله؛ لأنَّ «كم» استفهامٌ لا يعملُ فيها ما قبلها. قال الشيخ^(٤): «وليست هنا استفهاماً بل هي خبرية»^(٥). واختار الشيخ أن يكونَ الفاعلُ ضميرَ الله تعالى فقال: «وأحسنُ التخاريجِ أن يكونَ الفاعلُ ضميراً عائداً على الله تعالى فكأنه قال: أفلم يبيِّنِ اللهُ. ومفعولُ «يبيِّن» محذوفٌ أي: العبرُ بإهلاكِ القرونِ السابقةِ. ثم قال: «كم أهلكنا» أي: كثيراً أهلكنا فـ«كم» مفعولةٌ بأهلكنا، والجملةُ كأنها مفسرةٌ للمفعولِ المحذوفِ لـ«يهدى».

(١) الكشاف ٥٥٨/٢.

(٢) المحرر ١١٤/١١.

(٣) البحر ٢٨٩/٦.

(٤) البحر ٢٨٩/٦.

(٥) ويبقى حكم الصدارة لها ولو كانت خبرية.

قوله «من القرون» في محلّ نصبٍ نعتاً لـ «كم» لأنها نكرة. ويَضْعُفُ جَعْلُهُ حالاً من النكرة. ولا يجوزُ أن يكونَ تمييزاً على قواعد البصريين^(١)، و«مِنْ» داخلةٌ عليه على حدِّ دخولها على غيره من التميزات لتعريفه.

وقرأ العامةُ «يَهْدِ» بياءِ الغيبة. وتقدّم الكلامُ في فاعله. وقرأ^(٢) ابن عباس وأبو عبد الرحمن بالنونِ المؤدّنة بالتعظيم، وهي^(٣) مؤيدةٌ لكونِ الفاعلِ في قراءةِ العامةِ ضميرَ الله تعالى.

قوله: «يَمْشُونَ» حالٌ من القرون أو مِنْ مفعولٍ «أهلَكنا». والضميرُ على هذينِ عائداً على القرونِ المُهلَكة. ومعناه: إنا أهلَكناكم وهم في حالِ أَمْنٍ وَمَشْيٍ وَتَقَلُّبٍ في حاجاتهم كقوله: «أَخَذْنَاكُمْ بَعْتَةً»^(٤) ويجوزُ أن يكونَ حالاً من الضميرِ في «لهم». والضميرُ في «يَمْشُونَ» على هذا عائداً على مَنْ عاد عليه الضميرُ في «لهم»، وهم المشركون المعاصرون لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. والعامِلُ فيها «يَهْدِ». / و[المعنى]^(٥): أنكم تَمْشُونَ في مساكنِ الأممِ السالفةِ، وتتصرفون في بلادهم، فينبغي أن تعتبروا لئلاَّ يَحُلَّ بِكُمْ ما حلَّ بهم.

[٦٢٥/ب]

وقرأ^(٦) ابن السميع «يُمْشُونَ» مبنياً للمفعول مضعفاً؛ لأنه لَمَّا تَعَدَّى بالتضعيف جاز بناؤه للمفعول.

آ. (١٢٩) قوله: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾: في رفعه وجهان، أظهرهما: عطفه على «كلمة» أي: ولولا أجلٌ مُّسَمًّى لكان العذابُ لازماً لهم.

(١) لأن التمييز عندهم نكرة، و«من» هنا أصلية.

(٢) القرطبي ٢٦٠/١١، والبحر ٢٨٨/٦.

(٣) الأصل «وهو» وهو سهو.

(٤) الآية ٤٤ من الأنعام.

(٥) ما بين معقوفتين سقط من الأصل وأثبتناه من (ش).

(٦) البحر ٢٨٩/٦.

الثاني : - جَوَّزَه الزمخشري^(١) - وهو أن يكون مرفوعاً عطفاً على الضمير المستتر^(٢). والضميرُ عائِدٌ على الأخذِ العاجلِ المدلولِ عليه بالسياقِ. وقام الفصلُ بالجرِّ مقامَ التأكيدِ. والتقدير: ولولا كلمةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لكان الأخذُ العاجلُ وأجلُّ مُسَمًّى لازِمِينَ لهم، كما كانا لازِمِينَ لعادٍ وثمودَ، ولم ينفردِ الأجلُّ المُسَمًّى دون الأخذِ العاجلِ.

قلت: فقد جعل اسم «كان» عائداً على ما دلَّ عليه السياق، إلا أنه قد تُشكِلُ عليه مسألة: وهو أنه قد جَوَّزَ^(٣) في «لزام» وجهين، أحدهما: أن يكون مصدرَ لازِمٍ كالخِصامِ، ولا إشكال على هذا.

والثاني: أن يكون وصفاً على فعال بمعنى مُفَعِّلِ أي: مُلْزِمٍ، كأنه آلهُ اللزومِ لفرطِ لزومه كما قالوا: لِإِزَاؤِ خِصْمٍ، وعلى هذا فيقال: كان ينبغي أن يطابق في الثنية فيقال: لِإِزَامِينَ بخلاف كونه مصدرًا فإنه يُفْرَدُ على كل حال. وجَوَّزَ أبو البقاء^(٤) أن يكون «لزماً» جمع لازم كقيام جمع قائم.

آ. (١٣٠) قوله: ﴿بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾: حالٌ أي: وأنت حامدٌ له. قوله: «وَمِنْ أَنَاءِ اللَّيْلِ» متعلِّقٌ بـ «سَبَّحَ» الثانية، وقد تقدَّم ما في هذه الفاء^(٥).

قوله: «وَأَطْرَافِ» العامَّةُ على نصبه. وفيه وجهان أحدهما: أنه عطفاً

(١) الكشاف ٥٥٨/٢.

(٢) في «الكان».

(٣) الكشاف ٥٥٨/٢.

(٤) الإملاء ١٢٩/٢.

(٥) انظر: الدر المصون ٣١٤/١.

على محلّ «وَمِنْ آتَاءِ اللَّيْلِ». والثاني: أنه عطفت على «قبل». وقرأ^(١) الحسنُ وعيسى بنُ عمر «وأطراف» بالجرِّ عطفاً على «آتاءِ الليل». وقوله هنا «أطراف» وفي هود «طرفي النهار»^(٢) فقليل: هو مِنْ وَضَعِ الجَمْعِ مَوْضِعَ التَّنْبِيَةِ كَقَوْلِهِ^(٣):
ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنِ

وقيل: هو على حقيقته. والمراد بالأطراف: الساعات.

قوله: «تَرْضَى» قرأ^(٤) الكسائي وأبو بكر عن عاصم تَرْضَى مَبْنِيّاً للمفعول. والباقون مبنياً للفاعل، وعليه «وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى»^(٥).

آ. (١٣١) قوله: ﴿أَزْوَاجاً﴾: في نصبه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على المفعول به وهو واضح. والثاني: أنه منصوبٌ على الحال من الهاء في «به». راعى لفظ «ما» مرةً، ومعناها أخرى، فلذلك جَمَعَ. قال الزمخشري^(٦): «ويكون الفعل واقعاً على «منهم». قال الزمخشري^(٧): «كأنه قيل: إلى الذي متّعنا به وهو أصنافٌ بعضهم وناساً منهم».

قوله «زهرة» في نصبه تسعة أوجه^(٨)، أحدها: أنه مفعول ثانٍ لأنه ضَمَّنْ متّعنا معنى أعطينا. فـ «أزواجاً» مفعولٌ أولٌ، و«زهرة» هو الثاني. الثاني: أن يكون بدلاً من «أزواجاً»، وذلك: إما على حذفٍ مضافٍ أي: ذوي زهرة، وإما

(١) الإتخاف ٢/٢٥٩، والبحر ٦/٢٩٠.

(٢) الآية ١١٤ «وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ».

(٣) تقدم برقم ١٧٢٦.

(٤) السبعة ٤٢٥، والنشر ٢/٣٢٢، والحجة ٢٦٤، والتيسير ١٥٣، والبحر ٦/٢٩٠.

(٥) الآية ٥ من الضحى.

(٦) الكشف ٢/٥٥٩.

(٧) الكشف ٢/٥٥٩.

(٨) بل هي عشرة أوجه.

على المبالغة جُعِلُوا نَفْسَ الزهرة^(١). الثالث: أن يكون منصوباً بفعلٍ مضميرٍ دلَّ عليه «مَتَّعْنَا» تقديره: جَعَلْنَا لَهُمْ زهرة. الثالث^(٢): نَصَّبَهُ عَلَى الدَّمِّ، قال الزمخشري^(٣): «وهو النصبُ على الاختصاص». الرابع: أن يكون بدلاً من موضع الموصول. قال أبو البقاء^(٤): «واختاره بعضهم. وقال آخرون: لا يجوزُ لأنَّ قولَه «لِنَفْتِنَهُمْ» مِنْ صِلَةِ «مَتَّعْنَا» فيلزِمُ الفصلُ بين الصلَّةِ والموصولِ بالأجنبي». وهو اعتراضٌ حسنٌ.

الخامس: أن ينتصبَ على البدلِ من محلِّ «به». السادس: أن ينتصبَ على الحالِ مِنْ «ما» الموصولة. السابع: أنه حالٌ من الهاءِ في «به» وهو ضميرُ الموصولِ فهو كالذي قبله في المعنى، فإن قيل: كيف تقع الحالُ معرفةً؟ فالجوابُ أن تجعلَ «زهرة» منونةً نكرةً، وإنما حُذِفَ التنوينُ لالتقاء الساكنين نحو^(٥):

..... - ٣٣٣٠ -

ولا ذَاكَرَ النَّةِ إِلَّا قَلِيلاً

وعلى هذا: فيم جُرِّبَ الحياة؟ فقيل: على البدلِ مِنْ «ما» الموصولة. الثامن: أنه تمييزٌ لـ «ما» أو للهاءِ في «به» قاله الفراء^(٦). وقد رُدُّوه عليه بأنه

(١) الأصل «الزهر».

(٢) من حق هذا أن يكون الرابع. أو تكون العبارة «ومن قبيل الوجه الثالث».

(٣) الكشاف ٥٥٩/٢.

(٤) الإملاء ١٢٩/٢.

(٥) تقدم برقم ١٥٠٤.

(٦) عبارته في معاني القرآن ١٩٦/٢: «نُصِبَتِ الزهرة على الفعلِ مَتَّعْنَاهُمْ بِهِ زهرةً في الحياة وزينةً فيها. وزهرة وإن كان معرفة فإن العرب تقول: مررت به الشريف الكريم».

معرفة، والمميّز لا يكون معرفة. وهذا غير لازم له؛ لأنه يجوز تعريف التمييز على أصول الكوفيين^(١).

التاسع: أنه صفة لـ «أزواجاً» بالتأويلين المذكورين في نصبه حالاً. وقد منع أبو البقاء^(٢) من هذا الوجه بكون الموصوف نكرة، والوصف معرفة، وهذا يُجاب عنه بما أُجيب في تسويغ نصبه حالاً، أعني حذف التنوين للقاء الساكنين.

والعامة على تسكين الهاء^(٣). وقرأ^(٤) الحسن وأبو البرهسم وأبو حيوّة بفتحها، فقبل: بمعنى، كجَهْرَة وجَهْرَة^(٥). وأجاز الزمخشري^(٦) أن يكون جمع زاهر كفاجر وجمرة وبار وبرة، وزوى^(٧) الأصمعي عن نافع «لنفتنهم» بضمّ النون من أفتنه إذا أوقعه في الفتنة.

والزّهرة: بفتح الهاء وسكونها كنهْر ونهر، ما يروّق من النور. وسراج زاهر لبريقه، ورجل أزهْر وامرأة زهراء من ذلك. والأنجم الزهر هي المضيئة.

آ. (١٣٢) قوله: ﴿لِلتَّقْوَى﴾: أي: لأهل التقوى. ويؤيد هذا قوله في موضع آخر «والعاقبة للمتقين»^(٨)، وقرأ^(٩) ابن وثاب «نرّزُك» بإدغام

(١) انظر: الارتشاف ٣٨٤/٢.

(٢) الإملاء ١٢٩/٢.

(٣) من «زهرة».

(٤) النشر ٣٢٢/٢، والإتحاف ٢٥٩/٢، والبحر ٢٩١/٦، والقرطبي ٢٦٢/١١.

(٥) قرأ ابن عباس في البقرة بفتح الهاء. انظر: الدر المصون ٣٦٨/١.

(٦) الكشاف ٥٥٩/٢.

(٧) البحر ٢٩١/٦.

(٨) الآية ١٢٨ من الأعراف.

(٩) البحر ٢٩١/٦ - ٢٩٢.

القاف في الكاف. / والمشهورُ عنه أنه لا يُدْغَمُ إلا إذا كانتِ الكافُ متصلةً [أ/٦٢٦] بميمٍ جمعٍ نحو «خَلَقَكُمْ» وقد تقدم^(١).

آ. (١٣٣) قوله: ﴿أَوْ لَمْ تَأْتِهِمْ بَيِّنَةٌ﴾: قرأ^(٢) نافع وأبو عمرو وحفص «تأتهم» بالتأنيث. والباقون بالياء من تحت؛ لأن التأنيث مجازي. وقرأ العامة «بَيِّنَةٌ ما» بإضافة «بَيِّنَةٌ» إلى «ما» مرفوعةً وهي واضحة. وقرأ^(٣) أبو عمرو فيما رواه أبو زيد بتنوين «بَيِّنَةٌ» مرفوعةً. وعلى هذه القراءة ففي «ما» أوجهٌ، أحدها: أنها بدلٌ من «بَيِّنَةٌ» بدل كل من كل. والثاني: أن تكون خبر مبتدأ مضمرة أي: هي ما في الصحف الأولى. والثالث: أن تكون «ما» نافيةً. قال صاحب «اللوامح»: «وأريد بذلك ما في القرآن من الناسخ والفصل مما لم يكن في غيره من الكتب».

وقرأت جماعة «بَيِّنَةٌ» بالتنوين والنصب. ووجهها أن تكون «ما» فاعلةً، و«بَيِّنَةٌ» نصب على الحال، وأنت على معنى «ما». ومن قرأ بقاء التأنيث فحملًا على معنى «ما»، ومن قرأ بياء الغيبة فعلى لفظها. وقرأ ابن عباس بسكون الحاء^(٤).

آ. (١٣٤) والهاء في «قَبْلِهِ» يجوزُ أن تعودَ للرسولِ بدليلِ قوله: «لولا أَرْسَلْتُ إِلَيْنَا رَسُولًا». وجوزَ الزمخشري^(٥) وغيره أن تعودَ على «بَيِّنَةٌ» باعتبارِ أنها في معنى البرهان والدليل.

(١) الآية ٢١ من البقرة. وانظر: الإتحاف ١/٣٨٢.

(٢) السبعة ٤٢٥، والنشر ٢/٣٢٢، والبحر ٦/٢٩٢، والتيسير ١٥٣، والحجة ٤٦٥، والقرطبي ١١/٢٦٤.

(٣) انظر في قراءاتها: القرطبي ١١/٢٦٤، والبحر ٦/٢٩٢.

(٤) من «الصحف». وانظر: القرطبي ١١/٢٦٤، والبحر ٦/٢٩٢.

(٥) الكشف ٢/٥٦٠.

قوله: «فَتَّبِعَ» نصب بإضمار «أَنْ» في جوابِ التخصيص. وفي إعراب أبي البقاء^(١): «في جوابِ الاستفهام» وهو سهو.
وقرأ^(٢) ابنُ عباس وابنُ الحنفية والحسن وجماعةٌ كثيرة «نُذِلَّ وَنُخِزَى» مبنين للمفعول.

آ. (١٣٥) و«مُتْرَبِّصٌ» خبرٌ «كل»، أفردَ حملاً على لفظ «كل».

قوله: «مَنْ أصحابُ» يجوز في «مَنْ» هذه وجهان، أظهرهما: أن تكون استفهاميةً مبتدأة، و«أصحابُ» خبره. والجملة في محلِّ نصبٍ سادةٍ مسدَّةٍ المفعولين. والثاني - ويُعزى للفراء^(٣) - أن تكون موصولةً بمعنى الذين. و«أصحابُ» خبر مبتدأ مضمرة أي: هم أصحاب، وهذا على مقتضى مذهبهم، يحذفون مثل هذا العائد وإن لم تطل الصلة. ثم «عَلِمَ» يجوز أن تكون عرفانيةً فتكتفي بهذا المفعول، وأن تكون على بابها فلا بُدَّ مِنْ تقديرٍ ثانيهما.

وقرأ^(٤) العامةُ: «السُّوِيَّ» على وزن فَعِيلٍ بمعنى المُسْتَوِي. وقرأ أبو مجلز وعمران بن حدير^(٥) «السُّوَاء» بفتح السين والمد، بمعنى الوسط الجيد. وقرأ يحيى بن يعمر والجحدري «السُّوَعَى» على فُعْلَى باعتبار أن الصراط يُذَكَّرُ ويؤنث. وقرأ ابن عباس «السُّوء» بفتح السين بمعنى الشرُّ.

(١) الإملاء ٢/١٢٩.

(٢) البحر ٦/٢٩٢، والكشاف ٢/٥٦٠.

(٣) قال في معاني القرآن ٢/١٩٧: «مَنْ» في موضع رفع ولو نصب كان صواباً، يكون بمنزلة قول الله «الله يعلم المفسد من المصلح».

(٤) انظر في قراءته: القرطبي ١١/٢٦٦، والبحر ٦/٢٩٢، والشواذ ٩١.

(٥) عمران بن حدير، أبو غبيدة السدوسي البصري ثقة، روى الحروف عن لاحق ابن حميد وعكرمة. وروى عنه عباس بن الفضل الأنصاري، توفي سنة ١٤٩. انظر: طبقات القراء ١/٦٠٤.

وروي عنهما^(١) «السُّوِيَّ» بضم السين وتشديد الواو. ويحتمل ذلك وجهين، أحدهما: أن يكون قلبَ الهمزة واواً، وأدغم الواو في الواو، وأن يكون فُعَلَى من السَّوَاءِ. وأصله السُّوِيَا فقلبت الياء واواً وأدغم أيضاً. وكان قياسُ هذه السُّيَا؛ لأنه متى اجتمع ياءٌ وواوٌ وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياءً^(٢) وهنا فُعِل بالعكس.

وقرئ «السُّوِيَّ» بضم السين وفتح الواو وتشديد الياء تصغير «سوء» قاله الزمخشري^(٣). قال الشيخ^(٤): «وليس بجيد إذ لو كان كذلك لثبتت همزة^(٥) «سوء». والأجود أن يكون تصغير «سواء»، كقولهم عَطَى في عَطَاءٍ. قلت: وقد جعله أبو البقاء^(٦) أيضاً تصغير السَّوَاءِ يعني بفتح السين^(٧). ويردُّ عليه ما تقدّم إيراده على الزمخشري، وإبدال مثل هذه الهمزة جائز فلا يراد.

قوله: «وَمَنْ اهْتَدَى» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون استفهامية، وحكمها كالتي قبلها إلا في حذفِ العائد. الثاني: أنها في محل رفعٍ على ما تقدّم في الاستفهامية. الثالث: أنها في محل جرٍّ نسقاً على «الصراط» أي: وأصحاب من اهتدى. وعلى هذين الوجهين تكون موصولة، قال أبو البقاء^(٨) في الوجه الثاني: «وفيه عطفُ الخبر على الاستفهام، وفيه تقوية قولِ الفراء» يعني أنه إذا جعلها موصولة كانت خيرية.

[تمت بعونه تعالى سورة طه]

-
- (١) أي عن ابن يعمر والجحدري.
(٢) انظر: الممتع ٤٩٨.
(٣) الكشف ٥٦١/٢.
(٤) البحر ٢٩٣/٦.
(٥) فقلت: «سُوِيَّ».
(٦) الإملاء ١٣٠/٢.

سورة الأنبياء عليهم السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

آ . (١) قوله: ﴿اقترب للناس﴾ : اللام متعلق بـ «اقترب» .
قال الزمخشري^(١): «هذه اللام لا تخلو: إما أن تكون صلة لاقترب، أو تأكيداً لإضافة الحساب إليهم كقولك: أَرَفَ للحيِّ رحيلهم الأصل: أَرَفَ رحيلُ الحيِّ، ثم أَرَفَ للحيِّ الرحيلُ، ثم أَرَفَ للحيِّ رحيلهم، ونحوه ما أورده سيبويه^(٢) في باب «ما يُثنى فيه المستقرُّ توكيداً» نحو: «عليك زيدٌ حريصٌ عليك»، و«فيك زيدٌ راغبٌ فيك»، ومنه قولهم: «لا أبا لك» لأن اللام مؤكدة لمعنى الإضافة. وهذا الوجه أغرب من الأول. قال الشيخ^(٣): / «يعني بقوله [٦٢٦/ب] صلة لاقترب أي: متعلقة به. وأما جعله اللام تأكيداً لإضافة الحساب إليهم مع تقدم اللام ودخولها على الاسم الظاهر، فلا نعلم أحداً يقول ذلك، وأيضاً فتحتاج إلى ما تعلق به. ولا يمكن تعلقها بـ «حسابهم»؛ لأنه مصدرٌ موصولٌ، لأنه قُدِّم معموله^(٤) عليه. وأيضاً فإن التوكيد يكون متأخراً عن المؤكِّد، وأيضاً فلو أُخِّر في هذا التركيب لم يصحَّ. وأما تشبيهه بما أورده سيبويه فالفرق واضحٌ

(١) الكشاف ٥٦١/٢ .

(٢) الكتاب ٢٧٧/١ .

(٣) البحر ٢٩٦/٦ .

(٤) معموله «للناس» .

فإن «عليك» معمول لـ «حريص»، و«عليك» المتأخرة تأكيد، وكذلك «فيك زيد» راغب فيك «يتعلق فيك» بـ «راغب»، و«فيك» الثانية تأكيد. وإنما غره في ذلك صحة تركيب حساب الناس، وكذلك «أزف رحيل الحي» فاعتقد إذا تقدم الظاهر مجروراً باللام وأضيف المصدر لضميره أنه من باب «فيك زيد راغب فيك»، فليس مثله. وأمّا «لا أباك» فهي مسألة مشكّلة، وفيها خلاف، ويمكن أن يقال فيها ذلك؛ لأن اللام فيها جاورت الإضافة، ولا يُقاس عليها لشذوذها وخروجها عن الأقيسة.

قلت: مسألة الزمخشري أشبه شيء بمسألة «لا أباك»، والمعنى الذي أوردته صحيح. وأمّا كونها مشكّلة فهو إنما بناها على قول الجمهور، والمشكّل مقرر في بابه، فلا يضرنّا القياس عليه لتقريره في مكانه.

قوله: «وهم في غفلة معرضون» يجوز أن يكون الجار متعلقاً بمحذوف على أنه حال من الضمير في «معرضون»، وأن يكون خبراً للضمير، و«معرضون» خبر ثانٍ. وقول أبي البقاء^(١) في هذا الجار «إنه خبر ثانٍ» يعني في العدد، وإلا فهو أول في الحقيقة. وقد يقال: لَمَّا كان في تأويل المفرد جعل المفرد الصريح مقدماً في الرتبة فهو ثانٍ بهذا الاعتبار. وهذه الجملة في محلّ نصب على الحال من «الناس».

آ. (٢) قوله: ﴿مُحَدَّثٌ﴾: العامة على جرّ «مُحَدَّثٌ» نعتاً لـ «ذِكْرٍ» على اللفظ^(٢). وقوله: «مِنْ رَبِّهِمْ» فيه أوجه، أجودها: أن يتعلّق بـ «يَأْتِيهِمْ» وتكون «مِنْ» لابتداء الغاية مجازاً. والثاني: أن يتعلّق بمحذوف على أنه حال من الضمير المستتر في «مُحَدَّثٌ». الثالث: أن يكون حالاً من نفس «ذِكْرٍ» وإن

(١) الإملاء ٢/ ١٣٠.

(٢) لأن لفظ «ذِكْرٍ» مجرور، ومحلّه مرفوع لأن «مِنْ» زائدة.

كان نكرةً لأنه قد تَخَصَّصَ بالوصفِ بـ «مُحَدَّثٍ»، وهو نظيرُ «ما جاءني رجلٌ قائماً منطلقاً» فَفَصَلَ بالحالِ بين الصفةِ والموصوفِ . وأيضاً فإنَّ الكلامَ نفيٌّ وهو مُسَوِّغٌ لمجيءِ الحالِ من النكرةِ . الرابع : أن يكونَ نعتاً لـ «ذَكَرٍ» فيجوزُ في محلِّه الوجهان : الجرُّ باعتبارِ اللفظِ ، والرفعُ باعتبارِ المحلِّ لأنَّه مرفوعُ المحلِّ إذ «مِنْ» مزيدةٌ فيه ، وسيأتي . وفي جَعَلَهُ نعتاً لـ «ذَكَرٍ» إشكالٌ من حيث إنه قد تقدَّمَ غيرُ الصريحِ على الصريحِ . وتقدَّمَ تحريره في المائدة . الخامس : أن يتعلَّقَ بمَحذوفٍ على سبيلِ البيان .

وقرأ^(١) ابنُ أبي [عَبْلَةَ] «مُحَدَّثٍ» رفعاً نعتاً لـ «ذَكَرٍ» على المحلِّ لأنَّ «مِنْ» مزيدةٌ فيه لاستكمالِ الشرطين^(٢) . وقال أبو البقاء^(٣) : «ولو رُفِعَ على موضعِ «مِنْ ذَكَرٍ» جازٌ . كأنه لم يَطَّلِعْ عليه قراءةً . وزيدٌ بنُ علي «مُحَدَّثاً» نصباً على الحالِ مِنْ «ذَكَرٍ» ، وَسَوِّغَ ذلك وصفُه بـ «مِنْ رَبِّهِمْ» إنَّ جَعَلْنَاهُ صفةً ، أو اعتماده على النفي . ويجوزُ أن يكونَ من الضميرِ المستترِ في «مِنْ رَبِّهِمْ» إذا جَعَلْنَاهُ صفةً .

قوله : «إِلَّا اسْتَمَعُوهُ» هذه الجملةُ حالٌ من مفعولِ «يَأْتِيهِمْ» ، وهو استثناءٌ مفرغٌ ، و «قد» معه مضمرةٌ عند قوم .

قوله : «وهم يَلْعَبُونَ» حالٌ مِنْ فاعلِ «استمعوه» .

آ . (٣) قوله : ﴿لَا هِيَ﴾ : يجوزُ أن تكونَ حالاً مِنْ فاعلِ «اسْتَمَعُوهُ» - عند مَنْ يُجيزُ تعدُّدَ الحالِ - فتكونُ الحالانِ مترادفتينِ ، وأن تكونَ

(١) البحر ٢٩٦/٦ ، والكشاف ٥٦٢/٢ .

(٢) أن تدخل على نكرة ، وأن تُسبق بنفي أو استفهام .

(٣) الإملاء ١٣٠/٢ .

- الأنبياء -

حالاً من فاعل «يَلْعَبُونَ» فتكون الحالان متداخلتين. وعَبَّرَ الزمخشري^(١) عن ذلك فقال: «وهم يَلْعَبُونَ لاهيةً قلوبهم» حالان مترادفتان أو متداخلتان» وإذا جعلناهما حالين مترادفتين ففيه تقديم الحال غير الصريحة على الصريحة، وفيه من البحث كما في باب النعت. و«قلوبهم» مرفوعٌ بـ «لاهيّة».

والعامة على نصب «لاهيّة». وابن أبي عبيدة^(٢) بالرفع على أنها خبر ثانٍ بقوله «وهم» عند مَنْ يُجَوِّزُ ذلك، أو خبرٌ مبتدأ محذوفٍ عند مَنْ لا يُجَوِّزُهُ.

قوله: «وَأَسْرُوا النُّجُوى الذين ظلموا» يجوزُ في محلِّ «الذين» ثلاثة أوجهٍ: الرفعُ والنصبُ والجرُّ. فالرفعُ مِنْ أوجهٍ، أحدها: أنه بدلٌ من واو «أَسْرُوا» تنبيهاً على أَسْمَاهُمْ بالظلمِ الفاحش، وعزاه ابن عطية^(٣) لسيبويه^(٤)، وغيره للمبرد.

الثاني: أنه فاعلٌ. والواوُ علامةُ جمعٍ دَلَّتْ على جمعِ الفاعل، كما تدلُّ التاء على تانيته، وكذلك يفعلون في التثنية فيقولون: قاما أخواك.

[أ/٦٢٧] وأنشدوا^(٥) /:

٣٣٣١- يَلُومُونِي فِي اشْتِرَاءِ النُّخِي

لِأَهْلِي فَكُلُّهُمْ أَلْوَمٌ

وقد تقدّمت هذه المسألة في المائدة عند قوله تعالى: «ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا»

(١) الكشاف ٥٦٢/٢.

(٢) البحر ٢٩٦/٦، والكشاف ٥٦٢/٢.

(٣) المحرر ١٢٢/١١.

(٤) الكتاب ٢٣٦/١، قال: «فإنما يجيء على البدل وكأنه قال: انطلقوا. فقبل له: مَنْ؟ فقال: بنو فلان».

(٥) تقدم برقم ١٣٨٩.

- الأنبياء -

كثيرٌ منهم»^(١) وإليه ذهب الأخفش^(٢) وأبو عبيدة^(٣). وضعف بعضهم هذه اللغة، وبعضهم حسنها ونسبها لأزد شنوءة، وقد تقدمت هذه المسألة في المائة عند قوله تعالى: «ثم عموا وصموا كثير منهم».

الثالث: أن يكون «الذين» مبتدأ، و«أسروا» جملة خبرية قدمت على المبتدأ، ويعزى للكسائي.

الرابع: أن يكون «الذين» مرفوعاً بفعلٍ مقدرٍ فقيل تقديره: يقول الذين. واختاره النحاس^(٤) قال: «والقول كثيراً ما يُضمَرُ. ويدلُّ عليه قوله بعد ذلك: «هل هذا إلا بشرٌ مثلكم». وقيل: تقديره: أسرها الذين ظلموا.

الخامس: أنه خبرٌ مبتدأ مضميرٌ تقديره: هم الذين ظلموا.

السادس: أنه مبتدأ. وخبره الجملة من قوله: «هل هذا إلا بشرٌ» ولا بُدَّ من إضمار القول على هذا القول تقديره: الذين ظلموا يقولون: هل هذا إلا بشرٌ، والقول يُضمَرُ كثيراً.

والنصب من وجهين، أحدهما: الذمُّ. الثاني: إضمار أعني. والجر من وجهين أيضاً: أحدهما: النعت، والثاني: البدل، من «للناس»، ويعزى هذا للفراء^(٥). وفيه بُعدٌ.

(١) انظر: الدر المصون ٣/٣٥٤، ٤/٣٧٠، والآية ٧١ من المائة.

(٢) قال في «معاني القرآن» ٤١٠: «كأنه قال: وأسروا، ثم فسره بعد فقال: هم الذين ظلموا، أوجاء هذا على لغة الذين يقولون: ضربوني قومك».

(٣) انظر: مذهب أبي عبيدة في مجاز القرآن ١/١٠١، ٢/٣٥ حيث أجاز البدلية والفاعلية.

(٤) إعراب القرآن ٢/٣٦٦.

(٥) معاني القرآن ٢/١٩٨.

قوله: «هل هذا» إلى قوله: «تُبصرون» يجوز في هاتين الجملتين الاستفهاميتين أن يكونا في محلّ نصب بدلاً من «النجوى»، وأن يكونا في محلّ نصب بإضمار القول. قالهما الزمخشري^(١)، وأن يكونا في محلّ نصب على أنهما محكيّتان بالنجوى، لأنها في معنى القول. «وأنتم تبصرون» جملةٌ حاليةٌ من فاعل «تأتون».

آ. (٤) قوله: ﴿قُلْ رَبِّي﴾: قرأ^(٢) الأخوان وحفص «قال» على لفظ الخبر. والضمير للرسول عليه السلام. والباقون «قُل» على الأمر له. قوله: «في السماء» فيه أوجه، أحدها: أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من القول. والثاني: أنه حالٌ من فاعل «يعلم». وضَعَفَهُ أبو البقاء^(٣)، وينبغي أن يمتنع. والثالث: أنه متعلّق بـ «يَعْلَمُ»، وهو قريبٌ ممّا قبله. وحذَفَ متعلّق السميع العليم للعلم به.

آ. (٥) قوله: ﴿أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ﴾: خبرٌ مبتدأ محذوفٍ أي: هو أضغاث. والجملةُ نصبٌ بالقول.

قوله: «كما أرسل» يجوز في هذه الكاف وجهان، أحدهما: أن تكون في محلّ جرٍّ نعتاً لـ «آية» أي: بآيةٍ مثل آية إرسالِ الأولين. فد «ما» مصدرية. والثاني: أن تكون نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ أي: إتياناً مثل إرسالِ الأولين.

آ. (٦) قوله: ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾ و ﴿أَفْهَمَ يَوْمَنُونَ﴾: قد تقدّم نظيره^(٤).

(١) الكشاف ٥٦٢/٢.

(٢) السبعة ٤٢٨، والتيسير ١٥٤، والحجة ٤٦٥، والنشر ٣٢٣/٢، والبحر ٢٩٧/٦، والقرطبي ٢٧٠/١١.

(٣) الإملاء ١٣٠/٢.

(٤) انظر: الدر المصون ٣٢٨/١.

آ. (٧) قوله: ﴿نُوحِي إِلَيْهِمْ﴾: قرأ^(١) حفصُ «نُوحِي» بنون العظمة مبنياً للفاعل أي: نوحى نحن. والباقون بالياء وفتح الحاء مبنياً للمفعول، وقد تقدّم ذلك في يوسف^(٢). وهذه الجملة في محلّ نصبٍ نعتاً لـ «رجالاً» و«إليهم» في القراءة الأولى منصوبٌ المحلّ. والمفعول محذوفٌ أي: نُوحى إليهم القرآن أو الذِّكْر، ومرفوعٌ المحلّ في القراءة الثانية لقيامه مقامَ الفاعل.

قوله: «إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ» جوابُ الشرطِ محذوفٌ لدلالة ما تقدّم عليه أي: فاسألوهم، حُذِفَ لدلالة ما تقدّم عليه. ومفعولا العِلْمِ يجوزُ أَنْ يُرادَ أي: لَا تَعْلَمُونَ أَنْ ذَلِكَ كَذَلِكَ، ويجوزُ أَنْ لَا يُرادَ أي: إِنْ كُنْتُمْ مِنْ غَيْرِ ذَوِي الْعِلْمِ.

آ. (٨) قوله: ﴿لَا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾: في هذه الجملة وجهان، أظهرهما: أنها في محلّ نصبٍ نعتاً لـ «جَسَداً»، و«جَسَداً» مفردٌ يُرادُ به الجمعُ، وهو على حذفٍ مضافٍ أي: ذوي أجسادٍ غيرِ آكلين الطَّعامِ. وهذا ردُّ لقولهم: «ما لهذا الرسولِ يَأْكُلُ الطَّعامَ»^(٣). و«جعل» يجوزُ أَنْ يَكُونَ بمعنى صَبَّرَ فيتعدَّى لاثنتين، ثانيهما «جسداً»، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ بمعنى خلقٍ وأنشأ فيتعدَّى لواحدٍ، فيكون «جسداً» حالاً بتأويله بمشتقٍ أي: مُتَغَدِّينَ؛ لأنَّ الجسدَ لا بُدَّ له من الغذاء.

وقال أبو البقاء^(٤): «إِنَّ «لَا يَأْكُلُونَ» حالٌ^(٥) أخرى بعد «جَسَداً» إذا قلنا

(١) السبعة ٤٢٨، والنشر ٢/٢٩٦، والتيسير ١٣٠، والحجة ٤٦٦، والنشر ٢/٢٩٦.

(٢) الآية ١٠٩ «وما أرسلنا مِنْ قبلك إلا رجالاً نوحى إليهم مِنْ أَهْلِ الْقُرَى». وانظر:

الدر المصون ٦/٥٦١.

(٣) الآية ٧ من الفرقان.

(٥) الأصل «حالاً» وهو سهو.

(٤) الإملاء ٢/١٣١.

إنَّ «جعل» يتعدى لواحدٍ. وفيه نظرٌ، بل هي صفةٌ لـ «جسداً» بالاعتبارين، لا يليق المعنى إلاً به.

آ. (٩) قوله: ﴿صَدَقْنَاَهُمُ الْوَعْدَ﴾: «صَدَق» يتعدى لاثنين إلى ثانيهما بحرفِ الجرِّ، وقد يُحذف. تقولُ: صَدَقْتُكَ الْحَدِيثَ، وفي الحديث. نحو: أمر واستغفر وقد تقدّم في آل عمران (١).

آ. (١٠) قوله: ﴿فِيهِ ذِكْرُكُمْ﴾: يجوزُ أن تكونَ جملةً في محلِّ نصب صفةً لـ «كتاباً» ويجوزُ أن يكونَ «فيه» هو الوصفَ وحده و«ذِكْرُكُمْ» فاعلاً. وقال بعضهم: «في الكلامِ حَذْفُ مضافٍ تقديره: فيه ذِكْرُ شَرْفِكُمْ. و«ذَكَرَ» هنا مصدرٌ يجوزُ أن يكونَ مضافاً لمفعوله أي: ذَكَّرْنَا إِيَّاكُمْ. ويجوزُ أن يكونَ مضافاً لفاعله أي: ما ذَكَّرْتُمْ مِنَ الشُّرْكَ وَتَكْذِيبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

آ. (١١) قوله: / ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا﴾: في محلِّ نصبٍ مفعولاً [٦٢٧/ب] مقدماً بـ «قَصَمْنَا». و«من قرية» تمييزٌ. والظاهرُ أن «كم» هنا خبريةٌ لأنها تفيدُ التكثيرَ.

قوله: «كَانَتْ ظَالِمَةً» في محلِّ جرٍّ صفةً لـ «قرية». ولا بُدَّ من مضافٍ محذوفٍ قبل (٢) «قرية» أي: وكم قَصَمْنَا من أهلِ قريةٍ بدليلِ عَوْدِ الضميرِ في قوله: «فَلَمَّا أَحْسَوْا» ولا يجوزُ أن يعودَ على قوله «قوماً»؛ لأنه لم يذكَرْ لهم ما يقتضي ذلك.

(١) فصل فيه وعدُّ أفعاله في الأعراف. انظر: الدر المصون ٤٧٤/٥.

(٢) تكرر قوله «قبل» في الأصل سهواً.

آ. (١٢) قوله: ﴿إِذَا﴾: هذه فجائيةٌ. وقد تقدّم الخلاف فيها مُشْبَعاً^(١). و«هم» مبتدأ، و«يَرْكُضُونَ» خبره، وتقدّم^(٢) في أول هذا الموضوع أن هذه الآية وأمثالها دالّةٌ على أن «لَمَّا» ليست ظرفيةً، بل حرفٌ وجوبٌ لوجوب^(٣) لأنّ الظرف لا بُدَّ له مِنْ عاملٍ ولا عاملٌ هنا لأنّ ما بعد إذا لا يعملُ فيما قبلها. والجواب: أنه عمِلَ فيها معنى المفاجأة المدلولِ عليه بـ «إذا».

والضميرُ في «مِنهَا» يعودُ على «قرية». ويجوز أن يعودَ على «بأسنا» لأنه في معنى النّقمة والبأساء، فَأَنْتَ الضميرُ حملاً على المعنى. و«مِنْ» على الأولِ لا ابتداءً الغاية، وللتعليل على الثاني. والرّكضُ: ضَرْبُ الدابةِ بالرجلِ. يُقال: رَكَضَ الدابةَ يَرْكُضُهَا رَكَضاً.

آ. (١٥) قوله: ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾: اسم «زَالَتْ» «تلك» و«دعواهم» الخبرُ، هذا هو الصواب. وقد قال الحوفي والزمخشري^(٤) وأبو البقاء^(٥) بجواز العكس. وهو مردودٌ بأنه إذا خفي الإعرابُ مع استوائيهما في المُسَوِّغِ لكونِ كلِّ منهما اسماً أو خبراً وَجَبَ جَعْلُ المتقدّمِ اسماً والمتأخّرِ خبراً، وهو من باب «ضرب موسى عيسى» وقد تقدّم إيضاحُ هذا في أول سورة الأعراف^(٦). وهناك شيءٌ لا يتأتى هنا فَلْيُلْتَمَسْ إليه. و«تلك» إشارةٌ إلى الجملةِ المقولة.

(١) انظر: الدر المصون ٦٣٤/٤.

(٢) انظر: الدر المصون ٤٠/٤.

(٣) وهو مذهب سيبويه. انظر: الكتاب ٣١٢/٢. وذهب الفارسي إلى أنها ظرفية.

انظر: الإيضاح العضدي ٣١٩/١.

(٤) الكشاف ٥٦٥/٢.

(٥) الإملاء ١٣١/٢.

(٦) انظر: الدر المصون ٢٥٣/٥. وقول المؤلف فيه نظراً؛ لأنه قياسٌ مع الفارق، =

قوله: «حَصِيداً» مفعول ثانٍ؛ لأنَّ الجعل هنا تصييرٌ. و«حصيداً» خامدين: «يجوزُ أن يكونَ من باب «هذا حلٌّ حامضٌ». كأنه قيل: جعلناهم جامعين بين الوصفين جميعاً. ويجوز أن يكونَ «خامدين» حالاً من الضمير في «جعلناهم»، أو من الضمير المستكنِّ في «حصيداً» فإنه في معنى مَحْصُودٌ. ويجوزُ أن يكونَ مِنْ باب ما تعدَّد فيه الخبرُ نحو: «زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ». وجوزَ أبو البقاء^(١) فيه أيضاً أن يكونَ صفةً لـ «حصيداً» وحصيد بمعنى مَحْصُود كما تقدَّم؛ فلذلك لم يُجمع. وقال أبو البقاء^(٢): «والتقدير: مثل حصيدٍ، فلذلك لم يُجمع كما لم يُجمع «مثل» المقدر» انتهى. وإذا كان بمعنى مَحْصُودين فلا حاجة.

آ. (١٦) قوله: ﴿لَاعِبِينَ﴾: حالٌ من فاعل «خَلَقْنَا».

آ. (١٧) قوله: ﴿إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ﴾: في «إِنْ» هذه وجهان، أحدهما: أنها نافيةٌ أي: ما كُنَّا فاعلين. والثاني: أنها شرطيةٌ. وجوابُ الشرطِ محذوفٌ لدلالة جوابِ «لو» عليه. والتقدير: إِنْ كُنَّا فاعلين اتَّخَذْنَا.

آ. (١٨) قوله: ﴿فَيَذْمُغُهُ﴾: العامةُ على رفع الغين نَسَقاً على ما قبله. وقرأ^(٣) عيسى بن عمر بنصبها. قال الزمخشري^(٤): «وهو في ضَعْفٍ

= فمسألة «ضرب موسى عيسى» غير مسألة «تلك دعواهم» مع خفاء الإعراب في المسألتين والعلة في منع الأولى الالتباس الذي يؤثر في الحكم، وهذا مفقودٌ في الثانية. فيطل القياس.

(١) الإملاء ١٣١/٢.

(٢) الإملاء ١٣١/٢.

(٣) البحر ٣٠٢/٦، والشواذ ٩١.

(٤) الكشاف ٥٦٦/٢.

قوله^(١) :

٣٣٣٢ - سأترك منزلي لبني تميم
والحقُّ بالحجازِ فأستريحها

وقرىء^(٢) شاذاً «فَيَدْمُغُهُ» بضم الميم، وهي محتملة لأن يكون في المضارع لغتان^(٣) : يَفْعَلُ وَيَفْعُلُ، وأن يكون الأصلُ الفتح، والضمّة للإتباع في حرف الحلق. ويدمغه : أي يصيب دماغه، من قولهم دَمَغْتُ الرجلَ أي : ضَرَبْتُهُ في دماغه كقولهم رَأَسَهُ وَكَبَدَهُ وَرَجَلَهُ، إذا أصاب منه هذه الأعضاء.

قوله : «مما تصفون» فيه أوجه، أحدها : أنه متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الخبر أي : استقر لكم الويل من أجل ما تصفون . و«من» تعليلية . وهذا وجه وجيه . الثاني : أنه متعلق بمحذوف . والثالث : أنه حال من الويل أي : الويل واقعاً مما تصفون، كذا قدره أبو البقاء^(٤) . و«ما» في «مما تصفون» يجوز أن تكون مصدرية فلا عائد عند الجمهور، وأن تكون بمعنى الذي، أو نكرة موصوفة ولا بُدَّ من العائد، عند الجميع، حُذِفَ لاستكمالِ الشروطِ.

آ . (١٩) قوله : ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ﴾ : يجوز فيه وجهان، أحدهما : أنه معطوف على «مَنْ» الأولى . أخبر تعالى عن مَنْ في السموات والأرض، وعن مَنْ عنده بأن الكُلَّ له في ملكه، وعلى هذا فيكون من باب ذِكْرِ الخاصِّ بعد العام مَبْهَةً على شرفه . لأنَّ قوله : «مَنْ في السموات» شَمَلَ مَنْ عنده، وقد مرَّ

(١) تقدم برقم ٦٩٨ .

(٢) البحر ٦/٣٠٢ .

(٣) قال في القاموس : (دمغ) «ودمغه كمنعه ونصره» .

(٤) الإملاء ٢/١٣١ .

نظيره في قوله: «جبريل وميكال»^(١). وقوله: «لا يَسْتَكْبِرُونَ» على هذا فيه أوجه، أحدها: أنه حال/ مِنْ «مَنْ» الأولى أو الثانية أو منهما معاً. وقال أبو البقاء^(٢): «حَالٌ: إمَّا مِنَ الْأُولَى أَوِ الثَّانِيَةِ عَلَى قَوْلِ مَنْ رَفَعَ بِالظَّرْفِ» يعني أنه إذا جَعَلْنَا «مَنْ» في قوله «وله مَنْ في السموات» مرفوعاً بالفاعلية، والرافع الظرف؛ وذلك على رأي الأخفش، جاز أن يكون «لا يَسْتَكْبِرُونَ» حالاً: إمَّا مِنْ «مَنْ» الأولى، وإمَّا مِنَ الثَّانِيَةِ؛ لأن الفاعل يجيء منه الحال. ومفهوميّه أنا إذا جَعَلْنَاها مبتدأ لا يجيء «يَسْتَكْبِرُونَ» حالاً، وكأنه يرى أن الحال لا تجيء من المبتدأ، وهو رأي لبعضهم. وفي المسألة كلامٌ مقررٌ في غير هذا الموضوع، ويجوز أن يكون «لا يَسْتَكْبِرُونَ» حالاً من الضمير المستكن في «عنده» الواقع صلةً، وأن يكون حالاً من الضمير المستكن في «له» الواقع خبراً.

والوجه الثاني من وجهي «مَنْ»: أن تكون مبتدأ، و«لا يَسْتَكْبِرُونَ» خبره، وهذه جملة معطوفة على جملة قبلها. وهل الجملة من قوله «وله مَنْ في السموات» استثنائية أو معادلة لجملة قوله: «ولكم الويل» أي: لكم الويل، ولله تعالى جميع العالم علويّه وسفليّه؟ والأول أظهر.

ولا يَسْتَحْسِرُونَ أي: لا يَكْلُون ولا يَتَعَبُونَ. يقال: اسْتَحْسَرَ البعير أي كَلَّ وتعب. قال: علقمة بن عبدة^(٣):

٣٣٣٣- بها جيف الحسرى فأما عظامها
فيبض وأما جلدها فصليب

(١) الآية ٩٨ من البقرة «مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ». وانظر: الدر المصون ٢/٢٢٢.
(٢) الإملاء ١٣١/٢.
(٣) تقدم برقم ١٥٤.

ويقال: حَسَرَ البعيرُ، وحَسَرْتُهُ أنا، فيكون لازماً ومتعدياً. وأحَسَرْتُهُ أيضاً. فيكون فَعَلَ وأَفْعَلَ بمعنىً في أحدِ وجهي فَعَلَ. قال الزمخشري^(١): «الاستسحارُ مبالغةٌ في الحُسورِ. فكان الأبلغُ في وصفهم أن ينفي عنهم أدنى الحُسورِ. قلت: في الاستسحارِ بيانٌ أن ما هُم فيه يوجب غايةَ الحُسورِ وأقصاه، وأنهم أحقُّاء لتلك العباداتِ الباهظة بأن يَسْتَحْسِرُوا فيما يَفْعَلُونَ» وهو سؤالٌ حسنٌ وجوابٌ مطابقٌ.

آ. (٢٠) قوله: ﴿يُسَبِّحُونَ﴾: يجوزُ أن يكونَ مستأنفاً، وأن يكونَ حالاً من الفاعلِ في الجملةِ قبله. و«لا يَفْتُرُونَ» يجوزُ فيه الاستئنافُ والحالُ من فاعلِ «يُسَبِّحُونَ».

آ. (٢١) قوله: ﴿أَمْ اتَّخَذُوا﴾: هذه «أم» المنقطعة، فتقدَّرُ بـ بل التي لإضرابِ الانتقالِ، وبالهمزة التي معناها الإنكار. و«اتَّخَذَ» يجوزُ أن يكونَ بمعنى صَنَعَ، فتعلَّقَ «مِنْ» به. وجَوَّزَ الشَّيْخُ^(٢) أن يكونَ بمعنى صَيَّرَ التي في قوله: «واتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً»^(٣) قال: «وفيه معنى الاصطفاءِ والاختيارِ». و«مِنَ الأَرْضِ» يجوزُ أن يتعلَّقَ بالاتخاذ كما تقدَّم، وأن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنها نعتٌ لـ «آلهة» أي: مِنْ جنسِ الأَرْضِ.

قوله: «هم يُنْشِرُونَ» جملةٌ في محلِّ نصبٍ صفةً لآلهة. وقرأ العامةُ «يُنْشِرُونَ» بضمِّ حرفِ المضارعةِ مِنْ أَنْشَرَ. وقرأ^(٤) الحسن بفتحها وضمِّ الشين يُقال: أَنْشَرَ اللَّهُ الموتى فَنَشَرُوا، ونَشَرَ يكونُ لازماً ومتعدياً.

(١) الكشاف ٥٦٦/٢.

(٢) البحر ٣٠٤/٦.

(٣) الآية ١٢٥ من النساء.

(٤) الإنحاف ٢٦٢/٢، والقرطبي ٢٧٨/١١، والبحر ٣٠٤/٦.

آ. (٢٢) قوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾: «إلا» هنا صفةٌ للنكرة قبلها بمعنى «غير». والإعرابُ فيها متعذرٌ، فُجِعِلَ على ما بعدها. وللوصفِ بها شروطٌ منها: تنكيرُ الموصوفِ، أو قُرْبُهُ من النكرة بأن يكونَ معرفاً بأل الجنسية. ومنها أن يكونَ جمعاً صريحاً كآلية، أو ما في قوة الجمع كقوله^(١):

٣٣٣٤- لو كان غيري سُلَيْمِي اليومَ غَيْرِهِ

وَقَعُ الحَوَادِثِ إِلَّا الصَّارِمُ الذَّكْرُ

ف «إلا الصارم» صفةٌ لغيري لأنه في معنى الجمع^(٢). ومنها أن لا يُحْدَفَ موصوفها عكس «غير». وقد اتقنا هذا كله في «إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل» فعليك به. وأنشد سيويبه على ذلك قول الشاعر^(٣):

٣٣٣٥- وكلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أخوه

لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الفِرْقَانِ

أي: وكلُّ أخٍ غيرُ الفرقدين مفارقُهُ أخوه. وقد وقع الوصفُ بـ «إلا» كما وقع الاستثناء بـ «غير»، والأصلُ في «إلا» الاستثناء وفي «غير» الصفة. ومن مَلَحِ كلامِ أبي القاسم الزمخشري^(٤): «واعلم أن «إلا» وغير يتقارضان». ولا يجوزُ أن ترتفعَ الجلالةُ على البدلِ من «آلهة» لفسادِ المعنى. قال

(١) البيت للبيد وهو في ديوانه ٦٢، والكتاب ١/٣٧٠.

(٢) قال ابن هشام في المغني ١٠٠ «ومقتضى كلام سيويبه أنه لا يشترط كون الموصوف جمعاً أو شبهه لتمثيله بـ «لو كان معنا رجل إلا زيداً لعلينا».

(٣) تقدم برقم ٥٧٩.

(٤) ورد هذا القول للزمخشري في كتابه «المفصل». انظر: شرح ابن يعيش على المفصل ٨٨/٢. ومعنى التقارض أن كل واحد منهما يأخذ من الآخر حكماً يختص به.

الزمخشري^(١): «فإن قلت: ما مَنَعَكَ من الرفع على البدل؟ قلت: لأنَّ «لو» بمنزلة «إن» في أنَّ الكلامَ معها موجبٌ، والبدلُ لا يَسُوغُ إلَّا في الكلامِ غيرِ الموجبِ كقوله تعالى: «ولا يَلْتَفِتُ منكم أحدٌ إلَّا امرأتُك»^(٢) وذلك لأنَّ أعمَّ العامِّ يَصِحُّ نفيُه ولا يَصِحُّ إيجابُه». فجعل المانعَ صناعياً مستنداً إلى ما ذُكِرَ مِنْ عدم صحَّةِ إيجابِ أعمَّ العامِّ.

وأحسنُ مِنْ هذا ما ذكره أبو البقاء^(٣) مِنْ جهة المعنى فقال^(٤): «ولا يجوزُ أنَّ يكونَ بدلاً، لأنَّ المعنى يَصيرُ إلى قولك: لو كان فيهما اللهُ لفسدنا، ألا ترى أنَّك لو قلت: «ما / جاءني قومُك إلَّا زيدٌ» على البدلِ لكان المعنى: جاءني [ب/٦٢٨] زيدٌ وحده. ثم ذكر الوجه الذي ردَّ به الزمخشريُّ فقال: «وقيل: يمتنعُ البدلُ لأنَّ قبلها إيجاباً». ومنع أبو البقاء^(٥) النَّصبَ على الاستثناء لوجهين، أحدهما: أنه فاسدٌ في المعنى، وذلك أنك إذا قلت: «لو جاءني القومُ إلَّا زيداً لقتلتهم» كان معناه: أنَّ القتلَ امتنع لكونِ زيدٍ مع القومِ. فلو نُصِبَتْ في الآية لكان المعنى: إنَّ فسادَ السمواتِ والأرضِ امتنع لوجودِ الله تعالى مع الآلهة. وفي ذلك إثباتُ إلهٍ مع الله. وإذا رُفِعَتْ على الوصفِ لا يلزمُ مثلُ ذلك؛ لأنَّ المعنى: لو كان فيهما غيرُ اللهِ لفسدنا. والوجهُ الثاني: أنَّ آلهةَ هنا نكرةٌ، والجمعُ إذا كان نكرةً لم يُسْتثنَ منه عند جماعتهِ من المحققين؛ إذ لا عمومٌ له بحيث يدخلُ فيه المستثنى لولا الاستثناء».

وهذا الوجهُ الذي منعه - أعني الزمخشري وأبا البقاء - قد أجازَه

(١) الكشاف ٥٦٧/٢.

(٢) الآية ٨١ من هود.

(٣) الإملاء ١٣١/٢.

(٤) الإملاء ١٣١/٢.

(٥) المصدر نفسه.

أبو العباس المبرد^(١) وغيره: «أما المبرد فإنه قال: «جاز البدل لأن ما بعد «لو» غير موجب في المعنى. والبدل في غير الواجب أحسن من الوصف. وفي هذا نظر من جهة ما ذكره أبو البقاء من فساد المعنى.

وقال ابن الضائع^(٢) تابعاً للمبرد: لا يصح المعنى عندي إلا أن تكون «إلا» في معنى «غير» التي يراد بها البدل أي: لو كان فيهما آلهة عوض واحد أي بدل الواحد الذي هو الله لفسدنا. وهذا المعنى أراد سيبويه^(٣) في المسألة التي جاء بها توطئة.

وقال الشلوبين في مسألة سيبويه «لو كان معنا رجل إلا زيد لعلينا»: إن المعنى: لو كان معنا رجل مكان زيد لعلينا، ف«إلا» بمعنى «غير» التي بمعنى مكان. وهذا أيضاً جنوح من أبي علي^(٤) إلى البدل. وما ذكره ابن الضائع من المعنى المتقدم مسوغ للبدل. وهو جواب عما أفسد به أبو البقاء وجه البدل، إذ معناه واضح، ولكنه قريب من تفسير المعنى لا من تفسير الإعراب.

آ. (٢٤) قوله: ﴿هَذَا ذِكْرٌ مِّنْ مَّعِي﴾: العامة على إضافة «ذكر» إلى «من» إضافة المصدر إلى مفعوله، كقوله تعالى: «سؤال نَعَجْتِك»^(٥). وقرئ^(٦) «ذكر» بالتثنية فيهما، و«من» مفتوحة الميم، نُون

(١) مذهبه في المقتضب ٤/٤٠٨ أن إلا وما بعدها نعت بمنزلة غير وما أضيفت إليه، ونقل ابن هشام في المغني ٩٩ ما نقله السمين عنه.

(٢) انظر قول ابن الضائع في المغني ٩٩.

(٣) قال سيبويه ١/٣٧٠: «هذا باب ما يكون فيه إلا وما بعده وصفاً بمنزلة مثل، وغير، وذلك قولك: لو كان معنا رجل إلا زيد لعلينا».

(٤) وهو الشلوبين.

(٥) الآية ٢٤ من سورة ص، «قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك».

(٦) انظر في قراءتها: البحر ٦/٣٠٦، والكشاف ٢/٥٦٩، والمحتسب ٢/٦١، والقرطبي ١١/٢٨٠، والشواذ ٩١.

المصدرُ ونُصِبَ به المفعولُ كقوله تعالى: «أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبةٍ يتيماً»^(١).

وقرأ يحيى بن يعمر «ذَكَرُ» بتنوينه و «مِنْ» بكسر الميم، وفيه تأويلان، أحدهما: أنْ تَمَّ موصوفاً محذوفاً قَامَتْ صِفَتُهُ وهي الظرف مَقَامَهُ. والتقدير: هذا ذَكَرٌ مِنْ كتابِ معي، وَمِنْ كتابِ قبلي. والثاني: أنْ «معي» بمعنى عندي. ودخولُ «مِنْ» على «مع» في الجملة نادرٌ؛ لأنها ظرفٌ لا يَتَصَرَّفُ. وقد ضَعُفَ أبو حاتم هذه القراءة، ولم يَرَّ لدخولِ «مِنْ» على «مع» وجهاً.

وقرأ طلحةُ «ذَكَرُ معي وذَكَرُ قبلي» بتنوينهما دونَ «مِنْ» فيهما. وقرأت طائفةٌ «ذَكَرُ مَنْ» بالإضافة لـ «مَنْ» كالعامة، «وذَكَرُ مِنْ قَبْلُ»^(٢) بتنوينه وكسرِ ميمِ «مِنْ». ووجهها واضحٌ ممَّا تتقدم.

قوله: «لا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ» العامةُ على نصبِ «الحق». وفيه وجهان، أظهرهما: أنه مفعولٌ به بالفعلِ قَبْلَهُ. والثاني: أنه مصدرٌ مؤكَّد. قال الزمخشري^(٣): «ويجوزُ أنْ يكونَ المنصوبُ أيضاً على التوكيدِ لمضمونِ الجملةِ السابقة، كما نقول: «هذا عبدُ الله الحقُّ لا الباطلُ» فأكَّد انتفاءَ العِلْمِ».

وقرأ^(٤) الحسن وابن محيصن وحميد برفعِ «الحق». وفيه وجهان، أحدهما: أنه مبتدأ والخبرُ مضمَّر. والثاني: أنه خبرٌ لمبتدأ مضمَّر. قال الزمخشري^(٥): «وقرئَ «الحقُّ» بالرفعِ على توسيطِ التوكيدِ بين السببِ والمُسَبَّبِ. والمعنى: أنْ إعراضهم بسببِ الجهلِ هو الحقُّ لا الباطلُ».

(١) الآية ١٤ من البلد.

(٢) لم أجد مَنْ نص على هذه القراءة غير السمين.

(٣) الكشف ٥٦٩/٢.

(٤) الإتحاف ٢٦٢/٢، والبحر ٣٠٦/٦، والقرطبي ٢٨٠/١١، والمحتسب ٦١/٢.

(٥) الكشف ٥٦٩/٢.

آ. (٢٦) قوله: ﴿بَلْ عِبَادٌ﴾: «عبادٌ» خبرٌ مبتدأ مضميرٌ أي: هم عبادٌ. و «مُكْرَمُونَ» في العامة^(١) مخففٌ، وقراءة^(٢) عكرمة مشدداً.

آ. (٢٧) قوله: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُ﴾: جملةٌ في محلِّ رفعٍ صفةٌ لـ «عبادٌ». والعامةُ على كسرِ الباءِ في «يَسْبِقُونَهُ» وقرئ^(٣) بضمِّها. وخرَجَتْ على أنه مضارعٌ سَبَقَهُ أي غلبه في السبق يُقال: سابقه فسَبَقَهُ يسْبِقُهُ أي: غلبه في السَّبِق. ومضارعٌ فَعَلَ في المغالبة مضمومٌ العين مطلقاً^(٤) إلا في ياءِئِي العين^(٥) أو اللام^(٦)، والمرادُ: لا يَسْبِقُونَهُ بقوله، فَعَوَّضَ الألفَ واللامَ عن الضمة عند الكوفيين، والضميرُ محذوفٌ عند البصريين أي بالقول منه.

آ. (٢٩) قوله: ﴿فَذَلِكَ نَجْزِيهِ﴾: يجوزُ في ذلك وجهان أحدهما: أنه مرفوعٌ بالابتداء. وهذا وجهٌ حسنٌ. والثاني: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ يُفسِّره هذا الظاهرُ. والمسألةُ من بابِ الاشتغال. وفي هذا الوجهِ إضمارٌ عاملٍ مع الاستغناء عنه، فهو مرجوحٌ. والفاءُ وما في حيزها في موضعِ جزمٍ جواباً للشرطِ و «كذلك» نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ أو حالٌ من ضميرِ المصدرِ أي: جزاءٌ مثل ذلك الجزاءِ، أو نجزي الجزاءَ حالٌ كونه مثل ذلك.

وقرأ العامةُ «نجزي» بفتحِ النونِ. وأبو عبد الرحمن المقرئ^(٧) بضمِّها.

(١) أي في قراءة العامة.

(٢) البحر ٣٠٧/٦، والكشاف ٥٦٩/٢.

(٣) البحر ٣٠٧/٦، والكشاف ٥٦٩/٢.

(٤) نحو: صارَعْتُهُ فَصَرَعْتُهُ فانا أصرَعُهُ.

(٥) فيكون على يَقْعِلُ نحو: سَابَرْتُهُ فَسَبَرْتُهُ أَسْبِرُهُ.

(٦) نحو: نَاهَيْتُهُ فَتَهَيْتُهُ أَنَهَيْتُهُ. وانظر الهمع ١٦٣/٢.

(٧) المحتسب ٦١/٢، والبحر ٣٠٧/٦ والمقرئ هو عبد الله بن يزيد أبو عبد الرحمن

القرشي، إمام في القراءات، روى عن نافع وله اختيار في القراءة. مات سنة ٢١٣.

انظر: طبقات القراء ٤٦٤/١.

وجُهِها أنه مِنْ أجزأ بالهمز، مِنْ أجزأني كذا أي: كفاني، ثم خَفَّفَ الهمزة فانقلبت إلى الياء.

آ. (٣٠) قوله: ﴿أَوْ لَمْ يَرَ﴾: قرأ^(١) ابن كثير «ألم ير» من غير واو. والباقون / بالواو بين همزة الاستفهام و «لم». ونظيرُ حذفِ الواو وإثباتِها هنا ما تقدَّم في البقرة وآل عمران في قوله «قالوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا»^(٢) «سارِعُوا إلى مَغْفِرَةٍ»^(٣) وقد تقدَّم حكمُ ذلك. والرؤيةُ هنا يجوز أن تكونَ قلبيةً، وأن تكونَ بَصَرِيَّةً. ف «أَنَّ» وما في حيزِها سادَّةٌ مَسَدٌّ مفعولَين عند الجمهور على الأول^(٤)، ومَسَدٌّ واحدٍ والثاني محذوف، عند الأخفش، وسادَّةٌ مسدٌّ واحدٍ فقط على الثاني^(٥).

قوله: «كانتا» الضميرُ يعودُ على السموات والأرض بلفظِ التثنية، والمتقدِّمُ جمعٌ. وفي ذلك أوجهٌ أحدها: ما ذكره الزمخشري^(٦) فقال: «وإنما قيل «كانتا» دون «كُنَّ» لأنَّ المرادَ جماعةُ السمواتِ وجماعةُ الأرضين»^(٧). ومنه قولهم: «لقاحان سوداوان» أي: جماعتان. فَعَلَّ في المضمَر نحو ما فَعَلَ في المظهر. الثاني: قال أبو البقاء^(٨): «الضميرُ يعودُ على الجنسين». الثالث: قال الحوفي^(٩): «قال: كانتا رَتْقاً والسموات جمعٌ لأنه أراد الصَّنْفَيْنِ. قال الأسودُ ابنُ

(١) السبعة ٤٢٨، والنشر ٣٢٣/٢، والبحر ٣٠٨/٦، والتيسير ١٥٥، الحجة ٤٦٧.

(٢) الآية ١١٦ من البقرة. وانظر: الدر المصون ٨٣/٢.

(٣) الآية ١٣٣ من آل عمران. وانظر: الدر المصون ٣٩٤/٣.

(٤) أي على كونها قلبية.

(٥) أي على كونها بصرية.

(٦) الكشف ٥٧٠/٢.

(٧) في المطبوعة «الأرض».

(٨) انظر: البحر ٣٠٨/٦.

(٩) المصدر نفسه.

يَعْفَرُ^(١):

٣٣٣٦- إن المنيّة والحُتوفَ كلاهما
يُوفي المَخارمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي
لأنه أراد النوعين، وتبعه ابن عطية في هذا فقال^(٢): «وقال: «وكانتا» من
حيث هما نوعان. ونحوه قولُ عمرو بن شبيب^(٣):

٣٣٣٧- أَلَمْ يُحْزِنَكَ أَنْ حَبَالَ قَيْسٍ
وَتَغَلِبَ قَدْ تَبَايَنَتَا انْقِطَاعًا
وَرْتَقًا: خبرٌ. ولم يُثنَ لأنه في الأصل مصدرٌ. ثم لك أن تجعله قائماً
مقامَ المفعولِ كَالخَلْقِ بِمعنى المَخْلُوقِ، أو تجعله على حَذْفِ مضافٍ أي:
ذواتي رتق. وهذه قراءة الجمهور.

وقرأ^(٤) الحسنُ وزيد بن علي وأبو حيوة وعيسى «رتقاً» بفتح التاء وفيه
وجهان، أحدهما: أنه مصدرٌ أيضاً، ففيه الوجهان المتقدمان في الساكن التاء.
والثاني: أنه فَعَلٌ بمعنى مَفْعُولٍ كَالقَبْضِ والنَّقْضِ بِمعنى المَقْبُوضِ والمَنْقُوضِ،
وعلى هذا فكان ينبغي أن يطابقَ بِخبرِهِ^(٥) في التثنية. وأجاب الزمخشري^(٦) عن
ذلك فقال: «هو على تقديرٍ موصوفٍ أي: كانتا شيئاً رتقاً». ورجح بعضهم

(١) البحر ٣٠٨/٦، المفضليات ٢١٦. والحُتوف: جمع حَتَف وهو الموت. يوفي:
يعلو. والمخارم: جمع مخرم وهو منقطع أنف الجبل. وسوادي: شخصي.

(٢) المحرر ١١/١٣٣.

(٣) المحرر ١١/١٣٣، والبحر ٣٠٨/٦. ولعل اسمه المشهور عُثَيْرٌ لأنه المعروف
بالقطامي.

(٤) المحتسب ٦١/٢، والقرطبي ٢٨٣/١١، والبحر ٣٠٩/٦.

(٥) كذا في الأصل، ولعلها «خبره» لأنه يتعدى بنفسه.

(٦) الكشف ٥٧٠/٢.

المصدرية بعدم المطابقة في التثنية، وقد عرفت جوابه. وله أن يقول: الأصل عدم حذف الموصوف فلا يُصارُ إليه دون ضرورة.

والرُّتقُ: الانضمام. ارتقَ حلقه: أي: انضم. وامرأة رتقاء أي: مُسَدَّة الفرج، فلم يُمكن جماعها من ذلك. والفتق: فصل ذلك المُرتق، وهو من أحسن البديع هنا؛ حيث قابل الرُّتق بالفتق. قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: متى رأوهما رتقاً حتى جاء تقريرهم بذلك؟ قلت: فيه وجهان، أحدهما: أنه واردٌ في القرآن الذي هو معجزٌ في نفسه، فقام مقام المرئي المشاهد. والثاني: أن تلاصق السماء والأرض وتباينهما كلاهما جائرٌ في العقل فلا بُدُّ للتباين دون التلاصق من مخصصٍ وهو القديم سبحانه».

قوله: «وجعلنا من الماء كلَّ شيءٍ حيٍّ» يجوز في «جعل» هذه أن تكون بمعنى «خلق» فتعدى لواحدٍ وهو كلُّ شيءٍ، و«من الماء» متعلقٌ بالفعل قبله. ويجوز أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «كل شيءٍ» لأنه في الأصلٍ يجوز أن يكون وصفاً له، فلما قُدِّم عليه نُصب على الحال. ومعنى خَلَقَه من الماء أحدُ شيئين: إمَّا شدة احتياج كلِّ حيوانٍ للماء فلا يعيش بدونه، وإمَّا لأنه مخلوقٌ من النُطفة التي تُسمَّى ماءً. ويجوز أن تكون «جعل» بمعنى صيّر فتعدى لاثنين، ثانيهما الجارُّ بمعنى: أنا صيّرنا كلَّ شيءٍ حيٍّ بسبب من الماء لا بُدَّ له منه.

والعامَّة على خفض «حيٍّ» صفةً لشيءٍ. وقرأ^(٢) حميد بنصبه على أنه مفعولٌ ثانٍ لـ جعلنا. والظرف لغوٌ. ويعد على هذه القراءة أن يكون «جعل» بمعنى خَلَقَ، وأن ينتصب «حيّاً» على الحال.

(١) الكشاف ٥٧٠/٢.

(٢) الإتحاق ٢٦٣/٢، والبحر ٣٠٩/٦.

آ. (٣١) قوله: ﴿أَنْ تَمِيدَ﴾: مفعولٌ من أجله أي: أن لا تميدَ فُحذِفَتْ «لا» لفهم المعنى، أو كراهة أن تميد. وقَدَّرَه أبو البقاء^(١) فقال: «مخافة أن تميد». وفيه نظرٌ لأننا إن جعلنا المخافة مسندةً إلى المخاطبين اختلَّ شرطٌ من شروطِ النصبِ في المفعولِ له وهو الفاعل^(٢). وإن جعلناها مسندةً لفاعلِ الجعلِ استحال ذلك، لأنه تبارك وتعالى لا يُسندُ إليه الخوف. وقد يقال: يُختارُ أن تُسندَ المخافةُ إلى المخاطبين. قولكم: يختلُّ شرطٌ من شروطِ النصب. جوابه: أنه ليس بمنصوب، بل مجرورٌ بحرفِ العلةِ المقدر. / وحذِفَ حرفِ الجرِّ مُطرِدٌ مع أن وأن بشرطه^(٣).

قوله: «فجاءاً سُبُلًا» في «فجاءاً» وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ به و«سُبُلًا» بدلٌ منه. والثاني: أنه منصوبٌ على الحالِ مِنْ «سبلاً» لأنه في الأصلِ صفةٌ له فلما قُدِّمَ انتصبَ حالاً كقوله^(٤):

٣٣٣٨- لَمِيَّةٌ مَوْحِشًا طَلَّلُ
يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَّلُ

ويدلُّ على ذلك مجيئه صفةً في الآية الأخرى، وهي قوله تعالى: «لِتَسْلُكُوا مِنْهَا سُبُلًا فِجَاجًا»^(٥). قال الزمخشري^(٦): «فإن قلت: في الفجاجِ معنى الوصفِ، فما لها قُدِّمَتْ على السُّبُلِ ولم تُؤخَّرْ، كقوله تعالى: «لِتَسْلُكُوا

(١) الإملاء ٢/١٣٢.

(٢) أي اتحاد الفاعل.

(٣) بشرط عدم الالتباس مع الحذف.

(٤) تقدم برقم ٦٠٨.

(٥) الآية ٢٠ من نوح.

(٦) الكشاف ٢/٥٧٠.

منها سُبُلًا فِجَاجًا؟ قلت: لم تُقَدِّم وهي صفةٌ ولكن جُعِلَتْ حالاً كقوله^(١):

٣٣٣٩- لِعَزَّةٍ مُّوَجِّشًا طَلَّلَ قَدِيمٌ

فإن قلت: ما الفرقُ بينهما من جهةِ المعنى؟ قلت: أحدهما إعلامٌ بأنه جَعَلَ فيها طرفاً واسعة. والثاني: أنه حينَ خَلَقَهَا خَلَقَهَا على تلك الصفةِ، فهو بيانٌ لما أبهم ثمةً.

قال الشيخ^(٢): «يعني بالإبهامِ أن الوصفَ لا يلزمُ أن يكونَ الموصوفُ متصفاً به حالةَ الإخبارِ عنه، وإن كان الأكثرُ قيامه به حالةَ الإخبارِ عنه. ألا ترى أنه يُقال: مررتُ بُوَحْشِيَّ القاتلِ حمزةً، وحالةَ المرورِ لم يكن قائماً به قَتْلُ حمزة»^(٣).

والفجُّ: الطريقُ الواسعُ. والجمعُ: الفِجَاجُ.

والضميرُ في «فيها» يجوزُ أن يعودَ على الأرضِ، وهو الظاهرُ كقوله: «واللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ الأرضَ بِساطاً لِتَسْلُكُوا مِنْهَا سُبُلًا فِجَاجًا»^(٤) وأن يعودَ على الرِّوَاسِي، يعني أنه جعل في الجبالِ طرفاً واسعة.

(١) البيت لكثير عزة، وليس في قصائد ديوانه، وإنما هو في الأبيات المنسوبة له ص ٥٣٦ وعجزه:

عفاه كلُّ أشحَمٍ مستديمٍ

وهو في ابن يعميش ٦٢/٢، ٦٤، والخزانة ٥٣١/١، وشرح التصريح ٣٧٥/١. والأسحَم: السحاب الأسود الذي امتلأ ماءً. والمستديم: السحاب الممطر.

(٢) البحر ٣٠٩/٦.

(٣) وقال بعد ذلك: «وأما الحال فهي هيئة ما تخبر عنه حالة الإخبار».

(٤) الآية ١٩ من نوح.

آ. (٣٢) قوله: ﴿وَهُمْ عَنْ آيَاتِهَا﴾: جملة استثنائية، وَيَضْعُفُ جَعَلُهَا حَالاً مقدرةً. وقرأ^(١) مجاهد وحמיד «عن آياتها» بلفظ الإفراد. جَعَلَ الخلق آيةً، وهي مشتملة على آياتٍ، أو أطلق الواحد وأراد به الجنس.

آ. (٣٣) قوله: ﴿كُلٌّ﴾: أي: كلُّ منهما أي: من الشمس والقمر، أو منها أي: من الليل والنهار والشمس والقمر. و«يَسْبَحُونَ» يجوز أن يكون خبر «كُلٌّ» على المعنى. و«في فلك» متعلق به، ويجوز أن يكون حالاً. والخبر الجارُّ وهو «في فلك». وهذا الذي ذكَّرتُه من كون المضاف إليه يجوز أن يُقدَّرَ بالأربعة الأشياء^(٢) المذكورة. ذكره أبو البقاء^(٣). وأمَّا غيره فلم يذكر إلا أن المضاف إليه الشمس والقمر. وهو الظاهر؛ لأنَّ السباحة من صفتيهما دون الليل والنهار، وعلى هذا فيُعْتَدَرُ عن الإتيان بضمير الجمع، وعن كونه جَمَعَ مَنْ يَعْقِلُ.

أمَّا الأولُ فقيل: إنما جُمِعَ لأنَّ ثَمَّ معطوفاً محذوفاً تقديره: والنجوم، كما دَلَّتْ عليه آياتٌ أُخْرَى. وقال الزمخشري^(٤): «الضمير للشمس والقمر، والمراد بهما جنس الطوالع كلَّ يومٍ وليلةٍ، جعلوها متكاثرةً لتكاثُرِ مَطَالِعِهَا، وهو السبب في جمعهما بالشموس والأقمار». انتهى. والذي حَسَّنَ ذلك كونه رأس آيةٍ.

وقال أبو البقاء^(٥): «يَسْبَحُونَ» خبر «كُلٌّ» على المعنى؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ إذا سَبَحَ فَكُلُّهَا تَسْبَحُ. وقيل: يَسْبَحُونَ على هذا الوجه حالٌ. والخبر «في فلك».

(١) البحر ٣١٠/٦.

(٢) كذا على اللغة المرجوحة، والراجعة هي دخول ال على المضاف إليه فحسب.

(٣) الإملاء ١٣٢/٢ - ١٣٣.

(٤) الكشاف ٥٧١/٢.

(٥) الإملاء ١٣٣/٢.

وقيل: التقدير: كلُّها، والخبر «يَسْبَحُونَ»، وأتى بضمير الجمع على معنى «كل». وفي هذا الكلام نظر: من حيث إنه لما جَوَّز أن يكون المضاف إليه شيئين جعل الخبر الجارَّ، و«يَسْبَحُونَ» حالاً، فراراً من عدم مطابقة الخبر للمبتدأ، فوَقَعَ في تخالفِ الحالِ وصاحبِها.

وأما الثاني^(١) فلأنه لما أَسْنَدَ إليها السباحة التي هي من أفعال العقلاء جَمَعَهَا جَمَعَ العقلاء كقولِه: «رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ»^(٢) و«أَتَيْنَا طَائِعِينَ»^(٣).

وهذه الجملة^(٤) يجوز أن تكون لا محلَّ لها من الإعراب لاستثناؤها. ويجوز أن يكون محلُّها النصب على الحال. فإن قلنا: إن السباحة تُنسَبُ إلى الليل والنهار، كما تقدَّم نقلُه عن أبي البقاء في أحد الوجهين فتكون حالاً من الجميع. وإن كان لا يصحُّ نسبُها إليهما كانت حالاً من الشمس والقمر. وتأويلُ الجمع قد تقدَّم. قال الشيخ^(٥): «أومحلُّها النصب على الحال من الشمس والقمر؛ لأنَّ الليل والنهار لا يتَّصِفان بأنهما يجريان في فلَك، فهو كقولك: رأيتُ زيداً وهنداً متبرِّجةً» انتهى. وهذا قد سبقه إليه الزمخشري^(٦) فنقله عنه، يعني أنه قد دَلَّ دليلٌ على أن الحال من بعض ما تقدَّم كما في المثال المذكور.

والسباحة: العومُ في الماء. وقد يُعبرُّ به عن مطلقِ الذهاب، وقد تقدَّم اشتقاقه في «سُبْحَانَكَ»^(٧).

(١) وهو الاعتذار عن جمع مَنْ يعقل.

(٢) الآية ٤ من يوسف.

(٣) الآية ١١ من فصلت.

(٤) أي: «يسبحون».

(٥) البحر ٣١٠/٦.

(٦) الكشف ٥٧١/٢.

(٧) لم يسبق له ذلك.

آ. (٣٤) قوله: ﴿أفإن متَّ﴾: قد تقدّم نظير ذلك في آل عمران عند قوله: «أفإن مات أو قتل انقلبتم»^(١). وفي هذه الآية دليل لمذهب سيبويه^(٢): وهو أنه إذا اجتمع شرط واستفهام^(٣) أُجيب الشرط. فتكون الآية قد دخلت فيها همزة الاستفهام على جملة الشرط. والجملة المقترنة بالفاء جواب الشرط، وليست مصب الاستفهام، وزعم يونس^(٤) أن الاستفهام / منصّب على الجملة المقترنة بالفاء، وأن الشرط معترض بين الاستفهام وبينها، وجوابه محذوف. وليس بشيء إذ لو كان كما قال لكان التركيب: أفإن متَّ هم الخالدون، بغير فاء. وكأن ابن عطية^(٥) نحا منحى يونس فإنه قال: «وألف الاستفهام داخلة في المعنى على جواب الشرط».

آ. (٣٥) قوله: ﴿فتنة﴾: في نصبه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مفعول من أجله. الثاني: أنه مصدر في موضع الحال أي: فائتين. الثالث: أنه مصدر من معنى العامل لا من لفظه؛ لأن الابتلاء فتنة فكأنه قيل: نفتنكم فتنةً.

وقرأ العامة «ترجعون» بناء الخطاب مبنياً للمفعول. وغيرهم بياء الغيبة على الالتفات^(٦).

(١) الآية ١٤٤ من آل عمران، وانظر: الدر المصون ٤١٦/٣.

(٢) الكتاب ٤٤٤/١.

(٣) في الأصل «وقسم» وهو سهو.

(٤) الكتاب ٤٤٤/١، والارتشاف ٥٥٥/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٠٠/٢،

وشرح الرضي على الكافية ٣٩٤/٢.

(٥) المحرر ١٣٤/١١.

(٦) قال في السبعة ٤٢٩: روى عباس عن أبي عمرو «يرجعون».

آ . (٣٦) قوله : ﴿إِنْ يَتَّخِذُونَكَ﴾ : «إِنْ» هنا نافيةٌ، وهي وما في حيزها جوابُ الشرط بـ إذا، و «إِذَا» مخالفةٌ لأدواتِ الشرطِ في ذلك، فإنَّ أدواتِ الشرطِ متى أُجيبَتْ بـ «إِنْ» النافيةِ أو بـ «مَا» النافيةِ وَجَبَ الإتيانُ بالفاءِ تقول: إنَّ أَتَيْتَنِي فَإِنْ أَهْتَتَكَ وَفَمَا أَهْتَتَكَ . وتقول: إِذَا أَتَيْتَنِي مَا أَهْتَتَكَ بِغَيْرِ فَاءٍ يَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَإِذَا تُلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا»^(١) .

و «أَتَّخَذَ» هنا متعديةٌ لاثنتين . و «هُزُوا» هو الثاني: إمَّا على حَذْفِ مضافٍ، وإمَّا على الوصفِ بالمصدرِ مبالغةً، وإمَّا على وقوعه مَوْقَعِ اسمِ المفعول .

وفي جواب «إِذَا» قولان، أحدهما: أنه «إِنْ» النافيةُ، وقد تقدَّم ذلك . والثاني: أنه محذوفٌ، وهو القولُ الذي قد حكى به الجملةُ الاستفهاميةُ في قوله: «أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ» إذ التقديرُ: وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ كَفَرُوا يَقُولُونَ: أَهَذَا الَّذِي . وتكونُ الجملةُ المنفيةُ معترضةً بين الشرطِ وبين جوابه المقدرِ .

قوله: «وَهُمْ يَذْكُرِ الرَّحْمَنَ هُم كَافِرُونَ» «هُمْ» الأولى مبتدأٌ مخبرٌ عنه بـ «كافرون»، و «يَذْكُرُ» متعلقٌ بالخبرِ . والتقديرُ: وَهُمْ كَافِرُونَ يَذْكُرُ . و «هُمْ» الثاني تأكيدٌ للأولِ تأكيداً لفظياً، فوقع الفصلُ بين العاملِ^(٢) ومعموله^(٣) بالمؤكِّد، وبين المؤكِّدِ^(٤) والمؤكِّدِ^(٥) بالمعمولِ .

وفي هذه الجملةُ قولان، أحدهما: أنه في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِنْ

(١) الآية ٢٥ من الجاثية .

(٢) العامل «كافرون» .

(٣) المعمول «يذكر» .

(٤) المؤكِّد «هُمْ» الأولى .

(٥) المؤكِّد «هُمْ» الثانية .

فاعل القولِ المقدَّرِ أي: يقولون ذلك وهم على هذه الحالة. والثاني: أنها حالٌ مِنْ فاعلِ «يَتَّخِذُونَكَ»، وإليه نحا الزمخشريُّ، فإنه قال^(١): «والجملةُ في موضعِ الحالِ أي: يَتَّخِذُونَكَ هُزُؤاً وهم على حالٍ هي أصلُ الهُزءِ والسخرية، وهي الكفرُ باللَّهِ».

آ. (٣٧) قوله: ﴿مِنْ عَجَلٍ﴾: فيه قولان، أحدهما: أنه من بابِ القلبِ. والأصلُ: خُلِقَ العَجَلُ مِنَ الإنسانِ لشِدَّةِ صدورِه منه وملازمته له. وإلى هذا ذهب أبو عمرو. وقد يتأيد هذا بقراءة عبدِ الله^(٢) «خُلِقَ العَجَلُ مِنَ الإنسانِ» والقلبُ موجودٌ. قال الشاعر^(٣):
٣٣٤٠- حَسَرْتُ كَفِّيَ عَنِ السَّرْبَالِ آخِذَهُ

يريد: حسرت السَّرْبَالِ عن كفي. ومثله في الكلام: «إِذَا طَلَعَتْ الشُّعْرَى اسْتَوَى العُودُ عَلَى الجِرْبَاءِ»^(٤) وقالوا: عَرَضْتُ الناقَةَ عَلَى الحَوْضِ. وقد قَدِّمْتُ مِنْهُ أمثلةً^(٥) غير هذه. إلا أن بعضهم يَحُصُّهُ بالضرورة، وقد قَدِّمْتُ فِيهِ مَذَاهِبَ ثَلَاثَةٍ.

(١) الكشاف ٥٧٢/٢

(٢) البحر ٣١٢/٦

(٣) البيت لتميم بن أبي بن مقبل وتمام روايته في الجمهرة ٨٦٢/٢

حَسَرْتُ عَنِ السَّرْبَالِ آخِذَهُ

فَرْدًا يُجْرُ عَلَى أَيْدِي المَفْدِينَا

وهو في البحر ٣١٣/٦، والمحزر ١٣٧/١١. وانظر في شواهد القلب: أمالي

الشجري ٣٦٦/١، والمغني ٩١١، وشرح جمل الزجاجي ١٨١/٢، ٦٠٢.

(٤) الشعري: كوكب تير يطلع عند شدة الحر. والحرياء: دُوَيْبَةٌ تعانق عوداً وتدور مع

عين الشمس حيث دارت إلى أن تغيب. انظر: أمالي الشجري ٣٦٧/١

(٥) انظر: الدر المصون ٥٢١/٣

والثاني^(١): أنه لا قلب فيه وفيه تأويلات، أحسنها: أن ذلك على المبالغة، جعل ذات الإنسان كأنها خلقت من نفس العجلة، دلالة على شدة اتصاف الإنسان بها، وأنها مادته التي أخذ منها. ومثله في المبالغة من جانب النفي قوله عليه السلام: «لست من الدد، ولا الدد مني»^(٢) والدُّد: اللَّعِبُ. وفي لغات: «دَدٌ» محذوف اللام و«ددا» مقصوراً كـ «عصا» و«دَدَن» بالنون. وألفه في إحدى لغاته مجهولة الأصل لا ندري: أهي عن ياء أو^(٣) واو؟.

وقيل: العَجَلُ: الطين بلغة حمير، أشد أبو عبيدة^(٤) على ذلك لشاعرٍ منهم^(٥):

٣٣٤١- النَّبْعُ فِي الصُّخْرَةِ الصَّمَاءِ مَنِيَّتُهُ
وَالنُّخْلُ مَنِيَّتُهُ فِي الْمَاءِ وَالْعَجَلُ
قال الزمخشري^(٦) بعد إنشاده عَجَزَ هذا البيت: «والله أعلم بصحته» وهو معذور.

وهذا الجارُّ يحتمل تعلقه بـ «خُلِقَ» على المجاز أو الحقيقة المتقدمين، وأن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ كأنه قيل: خُلِقَ الإنسانُ عَجِلاً. كذا قال أبو البقاء^(٧). والأولُ أولى.

-
- (١) في قوله تعالى: «مِنَ عَجَلٍ».
- (٢) رمز له السيوطي في الجامع الصغير ٣٤٧/٢ بالصحة، وأخرجه البخاري في الأدب المفرد ٢٦٦.
- (٣) الصواب «أم».
- (٤) ليس في كتابه المجاز.
- (٥) لم أهدت إلى قائله. وهو في تفسير الماوردي ٤٥/٣، والقرطبي ٢٨٩/١١، واللسان (عجل).
- (٦) الكشاف ٥٧٣/٢.
- (٧) الإملاء ١٣٣/٢.

وقرأ العامة «خُلِقَ» مبنياً للمفعول. «الإنسان» مرفوعاً لقيامه مقام الفاعل.
وقرأ^(١) مجاهد وحמיד وابن مقسم «خَلَقَ» مبنياً للفاعل. «الإنسان» نصباً مفعولاً
به.

آ. (٣٨) قوله: ﴿مَتَى هَذَا﴾: «متى» خبرٌ مقدمٌ، فهي في محلِّ
رفعٍ. وزعم بعض أهل الكوفة^(٢) أنها في محلِّ نصبٍ على الظرف. والعامل
فيها فعلٌ مقدرٌ رافعٌ لهذا. والتقدير: متى يجيء هذا الوعد، أو متى يأتي؟
ونحوه. والأول هو المشهور^(٣).

آ. (٣٩) قوله: ﴿لَوْ يَعْلَمُ﴾: جوابها مقدرٌ لأنه أبلغ في الوعيد.
[٦٣٠/ب] فقدّره الزمخشري^(٤): «لَمَا كَانُوا بِتِلْكَ الصِّفَةِ / مِنَ الْكُفْرِ وَالِاسْتِهْزَاءِ
وَالِاسْتِعْجَالِ، وَلَكِنْ جَهَلَهُمْ بِهِ هُوَ الَّذِي هُوَ عِنْدَهُمْ». وقدّره ابن عطية^(٥):
«لَمَا اسْتَعْجَلُوا». وقدّره الحوفي «لَسَارِعُوا». وقدّره غيرهم «لَعَلِمُوا صِحَّةَ
البعث».

و«حين» مفعولٌ به لـ «عَلِمُوا» وليس منصوباً على الظرف. أي:
لو يعلمون وقتَ عدمِ كَفِّ النار. وقال الزمخشري^(٦): «ويجوزُ أَنْ يَكُونَ «يَعْلَمُ»
متروكاً بلا تَعْدِيَةٍ بمعنى: لو كان معهم علمٌ ولم يكونوا جاهلين لَمَا كانوا

(١) البحر ٣١٣/٦، والكشاف ٥٧٣/٢.

(٢) انظر: البحر ٣١٣/٦.

(٣) هي ظرف زمان عند الجميع، ولكن اختلفوا في متعلقه: فهل يتعلق بفعل محذوف
تقديره: متى يجيء، أو متعلق بخبر محذوف تقديره: هذا الوعد كائن متى؟

(٤) الكشاف ٥٧٣/٢.

(٥) المحرر ١٣٨/١١.

(٦) الكشاف ٥٧٣/٢.

مستعجلين . و «حين» منصوبٌ بمضميرٍ أي : حين لا يكفون عن وجوههم النار يعلمون أنهم كانوا على الباطل» ، وعلى هذا ف «حين» منصوبٌ على الظرف لأنه جعلَ مفعولَ العلمِ «أنهم كانوا» .

وقال الشيخ ^(١) : «والظاهرُ أنَّ مفعولَ «يعلم» محذوفٌ لدلالة ما قبله أي : لو يعلم الذين كفروا مجيء الموعود الذي سألوا عنه واستنبطوه . و «حين» منصوبٌ بالمفعولِ الذي هو «مجيء» . ويجوزُ أن يكونَ من بابِ الإعمالِ على حذفِ مضافٍ ، وأعملُ الثاني . والمعنى : لو يعلمون مباشرة النار حين لا يكفونها عن وجوههم» .

آ . (٤٠) قوله : ﴿بَعَثَهُ﴾ : في موضعِ نصبٍ على الحالِ أي مباغتهً . والضميرُ في «تأتيهم» يعودُ على النار . وقيل : يعودُ على الحين لأنه في معنى الساعة . وقيل : على الساعة التي يُصيرهم فيها إلى العذاب . وقيل : على الوعد ؛ لأنه في معنى النار التي وعدوها ، قاله الزمخشري ^(٢) وفيه تكلفٌ .

وقرأ ^(٣) الأعمش : «بل يأتيهم» بياء الغيبة . «بعثه» بفتح الغين . «فبيهتهم» بالياء أيضاً . فأما الياءُ فأعاد الضميرَ على الحين أو على الوعد . وقال بعضهم : «هو عائدٌ على النار ، وإنما ذكر ضميرها لأنها في معنى العذاب ، ثم راعى لفظ النار فأنت في قوله «ردّها» .

وقوله : «بل تأتيهم» إضرابٌ انتقالٍ . وقال ابن عطية ^(٤) : «بل» استدراكٌ مقدرٌ قبله نفياً ، تقديره : «إنَّ الآياتِ لا تأتي على حسبِ اقتراحهم» . وفيه نظرٌ ؛

(١) البحر ٦/٣١٣ .

(٢) الكشاف ٢/٥٧٣ .

(٣) البحر ٦/٣١٤ .

(٤) المحرر ١١/١٣٨ .

لأنه يَصِيرُ التقديرُ: لا تأتيهم الآياتُ على حسبِ اقتراحِهِمْ، بل تأتيهم بغتَةً، فيكون الظاهرُ أن الآياتِ تأتي بغتَةً، وليس ذلك مُراداً قطعاً. وإن أراد أن يكون التقديرُ: بل تأتيهم الساعةُ أو النارُ فليس مطابقاً لقاعدة الإضراب.

آ. (٤٢) قوله: ﴿مِنَ الرَّحْمَنِ﴾: متعلقٌ بـ «يَكُلُّوكم» على حذفٍ مضافٍ أي من أمرِ الرحمنِ أو بأسِهِ كقوله: «يحفظونه من أمرِ الله»^(١). و«بالليل» بمعنى في الليل. والكِلاءَةُ: الحِفظُ يقال: كَلَّاهُ يَكُلُّوه اللهُ كِلاءَةً بالكسر. كذا ضبطه الجوهري^(٢) فهو كاليءٌ ومكَلَّوهُ. قال ابنُ هرمة^(٣):

٣٣٤٢- إِنَّ سُلَيْمَى وَاللَّهُ يَكُلُّوهُا
ضَنَّتْ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَرَرُّوهُا

وَأَكْتَلَّتْ مِنْهُ: احْتَرَسَتْ، وَمِنْهُ سُمِّيَ النَّبَاتُ كَلًّا؛ لِأَنَّ بِهِ تَقْوَمُ بُنْيَةُ الْبِهَائِمِ وَتُحْرَسُ. وَيُقَالُ^(٤): «بَلَّغَ اللهُ بِكَ أَكْلًا الْعُمَرِ» وَالْمُكَلَّا: مَوْضِعٌ تُحْفَظُ فِيهِ السَّفَنُ. وَفِي الْحَدِيثِ^(٥): «نَهَى عَنِ بَيْعِ الْكَالِيءِ بِالْكَالِيءِ» أَي: بَيْعِ الدِّينِ بِالدِّينِ؛ كَأَنَّ كَلًّا مِنْ رَبِّ الدِّينَيْنِ يَكَلُّ الْأَخْرَ أَي: يَرِاقِبُهُ^(٦).

(١) الآية ١١ من الرعد.

(٢) الصحاح (كلأ) ٦٩/١.

(٣) اللسان (كلأ)، والماوردي ٤٥/٣، ومجاز القرآن ٣٩/٢، والقرطبي ٢٩١/١١.

(٤) انظر: اللسان (كلأ) وشرحه بقوله: «أي أقصاه وآخزه وأبعده».

(٥) انظر: النهاية ١٩٤/٤ وقال: «أي النسبة بالنسبة، وذلك أن يشتري الرجل شيئاً إلى أجل فإذا حلَّ الأجل لم يجد ما يقضي به فيقول بعينه إلى أجل آخر بزيادة شيء فيبيعه منه ولا يجري بينهما تقابض».

(٦) قال أبو عبيد في غريب الحديث ٢٠/١: «في وجوه كثيرة من البيع منها: أن يُسَلِّمَ الرجل إلى الرجل مئة درهم إلى سنة في كُرِّ طعام لُكْرَ. فإذا انقضت السنة وحلَّ الطعام عليه قال الذي عليه الطعام للدافع: ليس عندي طعام لكن بعني هذا الكُرَّ =

وقوله: «بل هم» إضرابٌ عن ما تَضَمَّنَه الكلامُ الأول من النفي، إذ التقدير: ليس لهم كاليء ولا مانعٌ غيرُ الرحمن.

وقرأ^(١) الزهري وابن القعقاع^(٢) «يَكَلُّوكُم» بضمِّه خفيفةً دونَ همزٍ. وحكى الكسائي والفراء^(٣) «يَكَلُّوكُم» بفتح اللام وسكون الواو ولم أعرفها قراءةً، وهو قريبٌ من لغةٍ مَنْ يَخْفَفُ «أَكَلْتُ الكلا على الكَلْو» وفقاً إلا أنه أجرى الوصل مُجَرِّى الوقف.

آ. (٤٣) قوله: ﴿أَمْ لَمْ أَهْلَهُ﴾: «أم» منقطعةٌ أي: بل ألهم آلهةً. وقد تقدم ما فيها. وقوله: «مِنْ دُونِنَا» فيه وجهان أحدهما: أنه متعلقٌ بـ «تَمْنَعُهُمْ» قيل: والمعنى: ألهم آلهةً تجعلُهُم في مَنَعَةٍ وعزٍّ. وإلى هذا ذهب الحوفي. والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لـ «آلهة» أي: آلهةٌ من دُونِنَا تمنعُهُمْ؛ ولذلك قال ابن عباس: «إِنَّ فِي الكلامِ تقدِماً وتأخيراً». وقوله: «لا يستطيعون» مستأنفٌ فلا محلُّ له، ويجوز أن يكونَ صفةً لـ «آلهة» وفيه بُعدٌ من حيث المعنى.

آ. (٤٥) قوله: ﴿وَلَا يَسْمَعُ﴾: قرأ ابنُ عامر^(٤) هنا «وَلَا تُسْمِعُ» بضمِّ التاءِ للخطابِ وكسر الميم، «الصُّمُّ الدعاء» منصوبين. وقرأ ابنُ كثير

= بمثني درهم إلى شهر. فهذه نسيئة انتقلت إلى نسيئة وكل ما أشبه ذلك. ولو كان قَبْضُ الطعامِ ثم باعه منه أو من غيره بنسيئة لم يكن كالثأ بكاليء».

(١) البحر ٣١٤/٦.

(٢) وهو يزيد بن القعقاع أبو جعفر وتقدمت ترجمته.

(٣) معاني القرآن له ٢٠٤/٢.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٢٩، والحجة ٤٦٧، والبحر ٣١٠/٦، والتيسير ١٥٥،

والقرطبي ٢٩٢/١١، والنشر ٣٢٣/٢، والشواذ ٩١.

كذلك في النمل^(١) والروم^(٢). وقرأ باقي السبعة بفتح ياء الغيبة والميم^(٣)، «الصُّمُّ» بالرفع، «الدعاء» بالنصب في جميع القرآن.

وقرأ الحسن قراءة ابن عامر إلا أنه بيأ الغيبة وروى عنه ابن خالويه^(٤) «ولا يُسْمَعُ» بياء الغيبة مبنياً للمفعول، «الصُّمُّ» رفعا، «الدعاء» نصبا. وروى عن أبي عمرو بن العلاء «ولا يُسْمِعُ» بضم الياء من تحت وكسر الميم «الصُّمُّ»، نصبا «الدعاء» رفعا.

فأما قراءة ابن عامر^(٥) وابن كثير فالفاعل فيها ضميرُ المُخاطَبِ وهو الرسولُ عليه السلام، فانصب «الصُّمُّ» و«الدعاء» على المفعولين، وأولهما هو الفاعل المعنوي. وأما قراءة الجماعة فالفعلُ مسندٌ لـ «الصُّمُّ» فانصب الدعاء مفعولا به / وأما قراءة الحسن^(٦) الأولى فأسند الفعلُ فيها إلى ضمير الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وهي قراءة ابن عامر في المعنى. وأما قراءته الثانية^(٧) فإنه أسند الفعلُ فيها إلى «الصُّمُّ» قائما مقامَ الفاعل، فانصب الثاني وهو «الدعاء».

وأما قراءة أبي عمرو^(٨) فإنه أسند الفعلُ فيها إلى الدعاء على سبيل الاتساع، وحذف المفعول الثاني للعلم به. والتقدير: ولا يُسْمِعُ الدعاء الصُّمَّ

(١) الآية ٨٠ (السبعة ٤٨٦) «ولا يُسْمِعُ الصُّمُّ».

(٢) الآية ٥٢ (السبعة ٥٠٨) «ولا يُسْمِعُ الصُّمُّ».

(٣) أي وفتح ميم يُسْمَعُ.

(٤) الشواذ ٩١.

(٥) «ولا يُسْمِعُ الصُّمَّ الدعاء».

(٦) «ولا يُسْمَعُ الصُّمَّ الدعاء».

(٧) «ولا يُسْمَعُ الصُّمَّ الدعاء».

(٨) «ولا يُسْمِعُ الصُّمَّ الدعاء».

- الأنبياء -

شيئاً البتة. ولمَّا وصل أبو البقاء إلى هنا قال^(١): «ولا يَسْمَعُ» فيه قراءات وجوهها ظاهرة» ولم يَذْكُرْها.

و[قوله]: «إذا» في ناصبه وجهان، أحدهما: أنه «يَسْمَعُ». الثاني: أنه «الدعاء» فأعمل المصدرَ المعرَّفَ بـ آل، وإذا أعملوه في المفعولِ الصريحِ^(٢) ففي الظرفِ أحرى.

آ. (٤٦) قوله: ﴿نَفْحَةٌ﴾: قال الزمخشري^(٣): «في هذا ثلاثُ مبالغاتٍ: لفظُ الْمَسِّ وما في النْفَحِ مِنْ معنى القَلَّةِ والنَّزَارَةِ. يقال: نَفَّحْتَهُ الدَّابَّةُ: رَمَحْتَهُ رَمْحًا يسيراً. ونَفَّحَهُ بَعْطِيَّةً أَي: بنائلٍ قليلٍ، ولبناء المَرَّةِ منه أَي: بأدنى إصابة يخضعون. والنَّفْحُ: الخَطَرَةُ. ونَفَّحَ لَهُ من عَطَائِهِ: أَي رَضَخَ له بشيءٍ». قال الشاعر^(٤):

٣٣٤٣- إذا رَيْدَةٌ من حيث ما نَفَّحَتْ له

أناه بريَّها خليلٌ يواصلُهُ

و«من عذاب» صفةٌ لـ «نَفْحَةٌ».

آ. (٤٧) قوله: ﴿القِسْطُ﴾: في نصب «القِسْطِ» وجهان أحدهما: أنه نعتٌ للموازن، وعلى هذا: فلمَ أفرد؟ وعنه جوانبان، أحدهما:

(١) الإملاء ١٣٣/٢.

(٢) نحو قول الشاعر:

.....
فلم أنكُل عن الضُّرْبِ مِسْمَعاً

(٣) الكشاف ٥٧٤/٢.

(٤) البيت لأبي حية النميري، وهو في اللسان (ريد)، والخزانة ١٥٢/٣، والعيني ٣٨٦/٣، والدرر ١٨٠/١. والهمع ١٢/١، والبحر ٢٩٤/٦. وريح زَيْدَة ورأدة وريدانة أي لينة الهبوب. ورَيَّها: راثحتها.

أنه في الأصل مصدر، والمصدر يوحد مطلقاً. والثاني: أنه على حذف مضاف. الوجه الثاني: أنه مفعول من أجله^(١) أي: لأجل القسط. إلا أن في هذا نظراً من حيث إن المفعول له إذا كان معرّفًا بآل يُقِلُّ تجرّده من حرف العلة تقول: جئت للإكرام، وَيَقِلُّ: جئت للإكرام، كقول الآخر^(٢):

٣٣٤٤- لا أَقْعُدُ الجِبْنَ عن الهَيْجَاءِ

ولو تَوَالَتْ زُمُرُ الأعداءِ

وقرىء^(٣) «القِصْطُ» بالصاد لأجل الطاء، وقد تقدم^(٤).

قوله: «ليوم القيامة» في هذه اللام أوجه، أحدها: قال الزمخشري^(٥): «مثلها في قولك: جئت لخمسة خَلَوْنَ من الشهر، ومنه بيتُ النابغة^(٦)».

٣٣٤٥- تَوَهَّمْتُ آيَاتِهَا فَعَرَفْتُهَا

لستة أعوام وذا العام سابع

والثاني: أنها بمعنى في. وإليه ذهب ابن قتيبة^(٧) وابن مالك^(٨). وهو رأي الكوفيين^(٩) ومنه عندهم: «لا يُجَلِّبُهَا لوقتِها [إلا هو]^(١٠)» وكقول مسكين

(١) وهو رأي ابن مالك في شرح عمدة الحفاظ ٣٩٨.

(٢) تقدم برقم ٢٣٦.

(٣) البحر ٣١٦/٦.

(٤) انظر: الدر المصون ٦٤/١.

(٥) الكشف ٣٩٨/٢.

(٦) تقدم برقم ٣٩٨ أي معنى بَعْدَ. وانظر في وقوع اللام بمعنى بعد: المغني ٢٨١.

(٧) لم يرد هذا التفسير في كتابيه الغريب والمشكل.

(٨) لم أقف على هذا الرأي له في كتبه التي عدت إليها.

(٩) معاني القرآن للفراء ٢٠٥/٢.

(١٠) الآية ١٨٧ من الأعراف.

الدارمي (١):

٣٣٤٦- أولئك قومي قد مضوا لسبيلهم
كما قد مضى من قبل عادٍ وتبع

وكقول الآخر (٢):

٣٣٤٧- وكلُّ أبٍ وابنٍ وإنْ عَمَّراً معاً
مُؤَيَّمِينَ مَفْقُودٍ لَوَقْتٍ وَفَاقِدُ

والثالث: أنها على بابها من التعليل، ولكن على حذف مضاف.

أي: لحساب يوم القيامة.

قوله: «شيئاً» يجوز أن يكون مفعولاً ثانياً (٣)، وأن يكون مصدرأ، أي:

شيئاً من الظلم.

قوله: «مِثْقَالٌ» قرأ (٤) نافعٌ هنا وفي لقمان (٥) برفع «مِثْقَالٌ» على أن «كان» تامة، أي: وإن وُجِدَ مِثْقَالٌ. والباقون بالنصب على أنها ناقصة، واسمها مضمرة أي: وإن [كان] العمل. و«مِنْ خَرْدَلٍ» صفةٌ لِحَبَّةٍ.

وقرأ العامة «أَتَيْنَا» من الإتيان بقصر الهمزة أي: جئنا بها، وكذا قرأ (٦)

ابن مسعود وهو تفسيرٌ معنى لا تلاوة. وقرأ ابن عباس ومجاهد وسعيد وابن أبي

(١) الخزانة ١١٧/٢، والبحر ٣١٦/٦.

(٢) لم أهدى إلى قائله. وهو في البحر ٣١٦/٦.

(٣) المفعول الأول هو نائب الفاعل «نفس».

(٤) السبعة ٤٢٩، والنشر ٣٢٤/٢، والتيسير ١٥٥، والبحر ٣١٦/٦، والحجة ٢٤٩.

(٥) الآية ١٦ «إِنْ تَكُ مِثْقَالُ حَبَّةٍ».

(٦) انظر في قراءاتها: البحر ٣١٦/٦، والقرطبي ٢٩٤/١١، والمحتسب ٦٣/٢.

- الأنبياء -

إسحاق والعلاء بن سيابة^(١) وجعفر بن محمد «آتينا» بمدّ الهمزة وفيها أوجه، أخذها: - وهو الصحيح - أنه فاعلنا من المواتاة وهي المجازاة والمكافأة. والمعنى: جازينا بها، ولذلك تعدى بالباء. الثاني: أنها مُفاعلة من الإتيان بمعنى المجازاة والمكافأة لأنهم أتوه بالأعمال وأتاهم بالجزاء، قاله الزمخشري^(٢). الثالث: أنه أفعل من الإتياء. كذا توهم بعضهم وهو غلط. قال ابن عطية^(٣): «ولو كان آتينا أعطينا لما تعدى بحرف جرّ. ويوهن هذه القراءة أن بدل الواو المفتوحة همزة ليس بمعروف، وإنما يُعرف ذلك في المضمومة والمكسورة» يعني أنه كان من حقّ هذا القارئ أن يقرأ «واتينا» مثل واطنبا؛ لأنها من المواتاة على الصحيح، فأبدل هذا القارئ الواو المفتوحة همزة. وهو قليل ومنه أخذ «واتاه».

وقال أبو البقاء^(٤): «ويقرأ بالمدّ بمعنى جازينا بها، فهو يقرب من معنى أعطينا؛ لأنّ الجزاء إعطاء، وليس منقولاً من آتينا؛ لأن ذلك لم ينقل عنهم. وقرأ حميد «أئبنا» من الثواب. والضمير في «بها» عائد على المثقال، وأنث ضميره لإضافته لمؤنث فهو كقوله^(٥):

٣٣٤٨ -

كما شَرِقَتْ صدرُ القنّاءِ من الدّمِ

(١) العلاء بن سيابة شيخ الفراء ورد اسمه في الارتشاف ٤٠٨/٢. ولم أقف على ترجمته.

(٢) الكشف ٥٧٥/٢.

(٣) المحرر الوجيز ١٤١/١١ وكان قد قدر آتينا في القراءة على معنى واتينا من المواتاة.

(٤) الإملاء ١٣٣/٢.

(٥) تقدم برقم ٥٤٢.

في اكتسابه بالإضافة التانيث.

آ. (٤٨) قوله: ﴿وَضِيَاءٌ وَذِكْرًا﴾: يجوز أن يكون من باب عطف الصفات، فالمراد به شيء واحد أي: آتيناها الجامع بين هذه الأشياء. وقيل: الواو زائدة. قال أبو البقاء^(١): «ف «ضياء» حال على هذا»./ [٦٣١/ب]

آ. (٤٩) قوله: ﴿الَّذِينَ يَخْشَوْنَ﴾: في محله ثلاثة الأوجه: وهي الجر على النعت أو البدل أو البيان. والرفع والنصب على القطع^(٢).

آ. (٥١) قوله: ﴿رُشْدَهُ﴾: مفعول ثان. وقرأ العامة «رُشْدَهُ» بضم الراء وسكون الشين. وعيسى الثقفي^(٣) بفتحهما. وقد تقدم الكلام عليهما^(٤).

قوله: «مِنْ قَبْلُ» أي: من قبل موسى وهارون. وهذا أحسن ما قدر به المضاف إليه. وقيل: من قبل بلوغه أو نبوته. والضمير في «به» يعود على إبراهيم. وقيل: على «رُشْدَهُ».

آ. (٥٢) قوله: ﴿إِذْ قَالَ﴾: يجوز أن يكون منصوباً بـ «آتينا» أو بـ «رُشْدَهُ» أو بعالمين أو بمضمر أي: اذكر وقت قوله. وجوز أبو البقاء^(٥) فيه أن يكون بدلاً من موضع قبل أي: إنه يحل محله فيصح المعنى، إذ يصير التقدير: ولقد آتينا رُشْدَهُ إذ قال. وهو بعيد من المعنى بهذا التقدير.

قوله: «لَهَا» قيل: اللام للعلقة أي: عاكفون لأجلها. وقيل: بمعنى على

(١) الإملاء ١٣٣/٢.

(٢) أي خبر لمبتدأ محذوف، أو مفعول به لفعل محذوف تقديره: أعني.

(٣) البحر ٣٢٠/٦.

(٤) انظر: الدر المصون ٥٤٧/٢.

(٥) الإملاء ١٣٤/٢.

أي: عاكفون عليها. وقيل: ضَمَّنَ «عاكفون»^(١) معنى عابدين فلذلك أتى باللام. وقال أبو البقاء^(٢): وقيل: أفادت معنى الاختصاص. وقال الزمخشري^(٣): «لم يَنْوِ للعاكفين محذوفاً»^(٤)، وأجراه مُجْرَى ما لا يَتَعَدَّى كقوله^(٥): «فاعِلون العكوف». قلت: الأولى أن تكون اللامُ للتعليل، وصلة «عاكفون» محذوفة أي: عاكفون عليها لأجلها لا لشيءٍ آخر^(٦).

والتماثيل: جمع تَمثال، وهو الصورةُ المصنوعةُ من رُحامٍ أو نحاسٍ أو خَشَبٍ، يُشَبِّهُ بِخَلْقِ الأدميِّ وغيره من الحيوانات. قال امرؤ القيس^(٧):
 ٣٣٤٩- فيارُبُّ يومٍ قد لَهَوْتُ ولسيلةٍ

بأنيسةٍ كأنها خَطُ تمثالٍ

آ. (٥٣) قوله: ﴿ها عابدين﴾: «عابدين» مفعول ثانٍ لـ «وَجَدْنَا» و «لها» لا تَعَلَّقُ له؛ لأنَّ اللامَ زائدةٌ في المفعول به لتقدمه^(٨).

آ. (٥٤) قوله: ﴿أنتم﴾: تأكيدٌ للضمير المتصل. قال الزمخشري^(٩): «وأنتم من التأكيد الذي لا يصحُّ الكلامُ مع الإخلال به؛ لأنَّ

(١) بالرفع على حكاية لفظ الآية.

(٢) الإملاء ١٣٤/٢.

(٣) الكشاف ٥٧٥/٢.

(٤) المطبوعة: مفعولاً.

(٥) المطبوعة: «كقولك» وهي أولى.

(٦) وهو رأي الزمخشري نفسه. وقد قال بعدما نقله عنه «لو قصد التعدية لعداه بضلته التي هي على».

(٧) تقدم برقم ٢٩٢٢.

(٨) وهي لام التقوية، عرّفها ابن هشام بقوله: «وهي المزيدة لتقوية عامل ضَعْف».

انظر: المغني ٢٨٦.

(٩) الكشاف ٥٧٥/٢.

العطف على ضمير هو في حكم بعض الفعل ممتنع. ونحوه «اسكن أنت وزوجك الجنة»^(١). قال الشيخ^(٢): «وليس هذا حكماً مُجمِعاً عليه؛ فلا يصحُّ الكلام مع الإخلال به؛ لأنَّ الكوفيين^(٣) يُجيزون العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير تأكيد بالضمير المنفصل ولا فصل. وتنظير ذلك بـ «اسكن أنت وزوجك الجنة» مخالفٌ لمذهبه في «اسكن أنت وزوجك» لأنَّ مذهبه^(٤) يزعم أنَّ «وزوجك» ليس معطوفاً على الضمير المستكن في «اسكن»، بل مرفوعٌ بفعلٍ مضمَّر أي: ولتسكن، فهو عنده من قبيل عطف الجمل، وقوله هذا مخالفٌ لمذهب سيبويه^(٥)».

قلت: لا يلزم من ذلك أنه خالف مذهبه، إذ يجوز أن يُنظر بذلك عند مَنْ يعتقد ذلك، وإن لم يعتقدَه هو.

و«في ضلالٍ» يجوز أن يكون خبراً إن كانت «كان» ناقصةً، أو متعلقاً بـ «كنتم» إن كانت تامةً^(٦).

آ. (٥٥) قوله: ﴿بالحق﴾: متعلقٌ بـ «جئت». وليس المراد به حقيقةً المجيء؛ إذ لم يكن غائباً. و«أم أنت» «أم» متصلةٌ وإن كان بعدها جملةٌ لأنها في حكم المفرد، إذ التقدير: أي الأمرين واقعٌ: مجيئك بالحق أم لعيبك؟

(١) الآية ٣٥ من البقرة.

(٢) البحر ٣٢٠/٦.

(٣) انظر: الإنصاف ٤٧٤/٢.

(٤) بل مذهبه أنَّ «أنت» تأكيدٌ للمستكن في «اسكن» ليصحَّ العطف عليه. الكشاف ٢٧٣/١.

(٥) قال سيبويه: «وأما ما يقبح أن يشركه المظهر: فعلت وعبد الله. فإن نعتَه حَسَنٌ أن يشركه المظهر. وذلك قولك: ذهبت أنت وزيد». الكتاب ٣٩٠/١.

(٦) لا أرى جواز تمامها لأن التامة تكتفي بمرفوعها، وهذه في الآية ليست كذلك.

كقوله (١):

٣٣٥٠- ما أبالي أنبَّ بالحزن تئسُّ
أم جفاني بظهر غيبٍ لئيمٍ

وقوله (٢):

٣٣٥١- لعمرك ما أدري وإن كنتُ دارياً
شُعَيْثُ بنُ سَهْمٍ أم شُعَيْثُ بنُ مَنقَرٍ

يريد: أي الأمرين واقع؟ ولو كانت منقطعةً لَقُدِّرَتْ بـ بل والهمزة، وليس ذلك مُراداً (٣).

آ. (٥٦) قوله: ﴿الذِي فَطَرَهُنَّ﴾: يجوز أن يكون مرفوعاً الموضع، أو منصوبه على القطع. والضمير المنصوب في «فَطَرَهُنَّ» للسموات والأرض. قال الشيخ (٤): «ولمَّا لم تكن السموات والأرض تبلُغ في العدد الكثير منه جاء الضمير ضمير القلة». قلت: إن عني لم يبلُغ كل واحد من السموات والأرض فمُسَلَّم، ولكنه غير مراد بل المراد المجموع. وإن عني لم يبلُغ المجموعُ منهما فغير مُسَلَّم؛ لأنه يبلغ أربع عشرة، وهو في حدِّ جمع الكثرة،

(١) البيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه، وهو في ديوانه ٤٠، والكتاب ٤٨٨/١، والمقتضب ٢٩٨/٣، وأمالي الشجري ٣٣٤/٢، والخزانة ٤٦١/٤. والنيب: صوت التيس عند النزول.

(٢) البيت للأسود بن يعفر، وهو في الكتاب ٤٨٥/١، والمقتضب ٢٩٤/٣، والخزانة ٤٥٠/٤، والهمع ١٣٢/٢، والدرر ١٧٥/٢، والشاهد هو حذف الهمزة. والتقدير: أشعث. وليس كما قال السمين.

(٣) الأصل «مراد» وهو سهو.

(٤) البحر ٣٢١/٦.

اللهم إلا أن نقول: إن الأرض شخصٌ واحدٌ، وليست بسبعِ كالسماءِ على ما رآه بعضهم فيصيحُ له ذلك ولكنه غيرُ معولٍ عليه.

وقيل^(١): على التماثيل. قال الزمخشري^(٢): «وكونه للتماثيل أثبت لتضليلهم، وأدخل في الاحتجاجِ عليهم». وقال ابن عطية^(٣): «فَطَرُهُنَّ عبارةٌ عنها كأنها تَعْقِلُ، وهذه من حيث لها طاعةٌ وانقيادٌ، وقد وُصِفَتْ في مواضعٍ بوصفٍ مَنْ يَعْقِلُ». وقال غيره: «فَطَرُهُنَّ: أعادَ ضميرَ مَنْ يَعْقِلُ لَمَّا صَدَرَ مِنْهُنَّ من الأحوالِ التي تدلُّ على أنها من قبيلِ مَنْ يَعْقِلُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تعالى أخبر بقوله: «أَتَيْنَا طَائِعِينَ»^(٤). وقوله عليه السلام: «أَطَّتِ السَّمَاءُ وَحُقَّ لَهَا أَنْ تَتَّطَّ»^(٥).

قلت^(٦): كأن ابن عطية وهذا القائل تَوَهَّما أن «هُنَّ»، من الضمائرِ المختصةِ بالموثقاتِ العاقلاتِ، وليس كذلك بل هو لفظٌ / مشتركٌ بين العاقلاتِ وغيرها. قال تعالى: «منها أربعةٌ حُرُمٌ»^(٧). ثم قال تعالى: «فلا تَطْلِمُوا فِيهِنَّ».

قوله: «على ذلكم» متعلقٌ بمحذوفٍ، أو بـ «الشاهدين» اتساعاً، أو على البيان. وقد تقدَّم نظيره نحو: «لكما لَمِنَ الناصحين»^(٨).

(١) أي الضمير في «فطرهنَّ».

(٢) الكشاف ٥٧٦/٢.

(٣) المحرر ١٤٢/١١.

(٤) الآية ١١ من فصلت.

(٥) رواه ابن ماجه في كتاب الزهد (١٩) باب الحزن والبكاء ١٤٠٢/٢، وأحمد ١٧٣/٥.

(٦) انظر: البحر ٣٢١/٦.

(٧) الآية ٣٦ من التوبة.

(٨) الآية ٢١ من الأعراف. وانظر: الدر المصون ٢٧٩/٥.

آ . (٥٧) قوله : ﴿وتالله﴾ : قرأ العامة بالتاء مثناةً من فوق .
وقرأ^(١) معاذ بن جبل^(٢) وأحمد بن حنبل^(٣) بالباء موحدة . قال الزمخشري^(٤) :
«فإن قلت : ما الفرق بين الباء والتاء؟ قلت : الباء هي الأصل ، والتاء بدلٌ من
الواو المُبدلِ منها ، وإن التاء فيها زيادةٌ معنيٌ ، وهو التعجبُ ، كأنه تعجَّبَ من
تسهيلِ الكيدِ على يده وتأتَّيه» . أمَّا قوله : «إن الباء هي الأصل» فيدلُّ على ذلك
تصرُّفها في الباب ، بخلافِ الواوِ والتاء ، وإن كان السهيليُّ قد ردَّ كونَ الواوِ بدلاً
منها .

وقال الشيخ^(٥) : «النظرُ يقتضي أن كلاً منها أصلٌ . وأمَّا قوله «التعجبُ»
فنصوصُ النحويين أنه يجوزُ فيها التعجبُ^(٦) وعدمه ، وإنما يلزمُ ذلك مع اللام
كقوله^(٧) :

٣٣٥٢ - لَلَّه يَبْقَى عَلَى الْإِيَّامِ ذَوْجِيَدٍ
بِمُشْمَخِرِّبِهِ الظِّيَّانُ وَالْأَسُ
و «بعد» منصوبٌ بـ «لَا كَيْدَنَّ» . و «مُدْبِرِينَ» حالٌ مؤكدةٌ ، لأنَّ «تَوَلَّوْا»

(١) البحر ٣٢١/٦ .

(٢) معاذ بن جبل صحابي ، من كبار علماء الصحابة ، بعثه النبي صلى الله عليه وسلم قاضياً لأهل اليمن . وكان أحد الستة الذين جمعوا القرآن ، وشهد المشاهد . توفي سنة ١٨ . انظر : سير الأعلام ٤٤٣/١ .

(٣) هو الإمام أحمد بن محمد بن حنبل ، أحد الفقهاء الأربعة شمائله كثيرة . له المسند ، والمناسك ، والزهد ، امتنع عن القول بخلق القرآن فامتحن . توفي سنة ٢٤١ . انظر : سير الأعلام ١٧٧/١١ .

(٤) الكشف ٥٧٦/٢ .

(٥) البحر ٣٢٢/٦ .

(٦) أي مع التاء .

(٧) لم يرد البيت في البحر . وتقدم برقم ٤٠ .

تَفْهِمُ معناها. وقرأ العامة «تَوَلَّوْا» بضم التاء واللام مضارع «وَلَّى» مشدداً. وقرأ^(١) عيسى بن عمر «تَوَلَّوْا» بفتحهما مضارع «تَوَلَّى» والأصل «تَوَلَّوْا» فحذف إحدى التاءين: إما الأولى على رأي هشام، وإما الثانية على رأي البصريين. وَيُنْصَرُّها قراءة الجميع «فَتَوَلَّوْا عنه مُدْبِرِينَ»^(٢) ولم يقرأ أحدٌ «فَوَلَّوْا» وهي قياس قراءة الناس هنا. وعلى كلتا القراءتين فلامُ الكلمة محذوفٌ وهو الياءُ لأنه مِنْ وَلِي .

ومتعلّقٌ هذا الفعل محذوفٌ تقديره: تَوَلَّوْا إلى عيدكم، ونحوه.

آ. (٥٨) قوله: ﴿جُذَاذًا﴾: قرأ العامة «جُذَاذًا» بضمّ الجيم. والكسائي^(٣) بكسرها، وابن عباس وأبو نهيك وأبو السَّمَّال بفتحها. قال قطرب: هي في لغاتها كلها مصدرٌ فلا يثنى ولا يُجمع ولا يؤنث. والظاهرُ أن المضمومَ اسمٌ للشيء المكسّر كالحطام والرّفات والفُتات بمعنى الشيء المحطّم والمفتّت. وقال اليزيدي: «المضمومُ جمعُ جُذَاذة بالضم نحو: زُجاج في زُجاجة، والمكسورُ جمعُ جَذِذ نحو: كِرام في كريم». وقال بعضهم: المفتوحُ مصدرٌ بمعنى المفعولِ أي: مَجْدُودِينَ. ويجوز على هذا أن يكونَ على حَذْفِ مضافٍ أي: ذواتُ جُذَاذ. وقيل: المضمومُ جمعُ جُذَاذة بالضمّ، والمكسورُ جمعُ جُذَاذة بالكسر، والمفتوحُ مصدرٌ.

وقرأ ابن وثاب «جُذُذًا» بضمّتين دونَ ألفٍ بين الدالّين، وهو جمعُ جَذِذ كقَلِيبٍ وَقَلْبٍ^(٤). وقُرِئَ بضمّ الجيمِ وفتحِ الدال. وفيها وجهان، أحدهما:

(١) البحر ٣٢٢/٦، والشواذ ٩٢.

(٢) الآية ٩٠ من الصفات.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٢٩، والنشر ٣٢٤/٢، والحجة ٤٦٨، والتيسير ١٥٥،

والبحر ٣٢٢/٦، والقرطبي ٢٩٧/١١، والشواذ ٩٢.

(٤) القليب: البئر قبل أن تُطوى.

أن يكون أصلها ضمتين، وإنما خُفِّفَ بإبدال الضمة فتحةً نحو: سُرَّرَ ودُلِّلَ في جمع سَرِيرٍ ودَلِيلٍ، وهي لغة بني كَلْب. والثاني: أنه جمع جُذَّةٍ نحو: فُتَّتَ في فُتَّةٍ، ودُرِّرَ في دُرَّةٍ.

والجذُّ: القطع والتكسير، وعليه قوله^(١):

٣٣٥٣- بنو المهلبِ جذُّ اللّه دابِرُهُمْ
أَمَسُوا رَمَاداً فلا أَصْل ولا طَرْفُ

وقد تقدّم هذا مستوفى في هود^(٢).

وأتى بـ «هم» وهو ضميرُ العقلاءِ معاملةً للأصنامِ معاملةً العقلاءِ، حيث اعتقدوا فيها ذلك.

قوله: «إلا كبيراً» استثناءً من المنصوب في «فَجَعَلَهُمْ»، أي: لم يكسره بل تركه. و«لهم» صفةٌ له، والضميرُ يجوزُ أن يعودَ على الأصنامِ. وتأويلُ عودِ ضميرِ العقلاءِ عليها تقدّم. ويجوزُ أن يكونَ عائداً على عابديها. والضميرُ في «إليه» يجوزُ أن يعودَ إلى إبراهيمِ أي: يَرْجِعُونَ إلى مقالته حين يظهر لهم الحقُّ، ويجوزُ أن يكونَ عائداً على الكبيرِ، وبكلِّ قيل.

آ. (٥٩) قوله: ﴿مَنْ فَعَلَ﴾: يجوزُ في «مَنْ» أن تكونَ استفهاميةً. وهو الظاهر. فعلى هذا تكونُ الجملةُ مَنْ قوله «إنَّهُ لِمِنِ الظالمين» استثناءً لا محلَّ لها من الإعرابِ، ويجوزُ أن تكونَ موصولةً بمعنى الذي، وعلى هذا فالجملةُ من «إنَّهُ» في محلِّ رفعٍ خبراً للموصولِ. والتقديرُ: الذي فَعَلَ هذا بالهتئا إنه.

(١) البيت لجريز وهو في ديوانه ٣٩٠، ومجاز القرآن ٤٠/٢.

(٢) انظر: الدر المصون ٣٩٥/٦.

آ . (٦٠) قوله : ﴿يَذْكُرُهُمْ﴾ : في هذه الجملة [وجوه] أحدها :
 أن «سمع» هنا تعدى لاثنين لأنها متعلقة بعين ، فيكون «فتى» مفعولاً أول ،
 و «يَذْكُرُهُمْ» هذه الجملة في محل نصبٍ / مفعولاً ثانياً ، ألا ترى أنك لو قلت :
 [٦٣٢/ب] «سمعتُ زيداً» وسكتُ لم يكن كلاماً بخلافِ سمعتُ قراءته وحديثه . والثاني :
 أنها في محل نصب أيضاً صفةً لإبراهيم ، قال الزمخشري^(١) : «فإن قلت :
 ما حكمُ الفعلين بعد «سمعنا» وما الفرقُ بينهما؟ قلت : هما صفتان لـ «فتى» ؛
 إلا أن الأولَ وهو «يَذْكُرُهُمْ» لا بُدُّ منه لـ «سَمِعَ» ؛ لأنك لا تقول : سمعتُ زيداً ،
 وتسكتُ ، حتى تذكرَ شيئاً ممَّا يُسمع ، وأمَّا الثاني فليس كذلك .

قلت : هذا الذي قاله لا يتعين ؛ لِمَا عَرَفْتَ أَنَّ «سَمِعَ» إِنْ تَعَلَّقَتْ بِمَا
 يُسْمَعُ نَحْوَ «سَمِعْتَ مَقَالَةَ بَكْرِ» فلا خلاف أنها تعدى لواحدٍ ، وَإِنْ تَعَلَّقَتْ بِمَا
 لَا يُسْمَعُ فَلَا يُكْتَفَى بِهِ أَيْضاً بِلَا خِلَافٍ ؛ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ شَيْءٍ يُسْمَعُ فَلَوْ قُلْتَ :
 «سَمِعْتُ زَيْدًا» وَسَكَتُ ، أَوْ «سَمِعْتُ زَيْدًا يَرْكَبُ» لَمْ يَجْزُ . فَإِنْ قُلْتَ : سَمِعْتُهُ
 يَقْرَأُ صَحْحٌ . وَجَرَى فِي ذَلِكَ خِلَافٌ بَيْنَ النَّحَاةِ ، فَأَبُو عَلِيٍّ يَجْعَلُهَا مُتَعَدِيَةً لِاثْنَيْنِ
 وَلَا يَتَمَشَّى عَلَيْهِ قَوْلُ الزَّمْخَشَرِيِّ ، وَغَيْرُهُ يَجْعَلُهَا مُتَعَدِيَةً لِوَاحِدٍ ، وَيَجْعَلُ الْجُمْلَةَ
 بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ حَالًا ، وَبَعْدَ النُّكْرَةِ صَفَةً ، وَهَذَا أَرَادَ الزَّمْخَشَرِيُّ .

قوله : «إبراهيم» في رفع «إبراهيم» أوجهٌ أحدها : أنه مرفوعٌ على
 ما لم يُسَمَّ فاعله أي : قال له هذا اللفظ ، ولذلك قال أبو البقاء^(٢) : «فالمرادُ
 الاسمُ لا المُسَمَّى» وفي هذه المسألة خلافٌ بين النحويين : أعني تسلطُ القولِ
 على المفردِ الذي لا يؤدي معنى جملة ، ولا هو مقتطعٌ من جملة ، ولا هو مصدرٌ
 لـ «قال» ، ولا هو صفةٌ لمصدره نحو : قلتُ زيداً ، أي : قلتُ هذا اللفظ ،

(١) الكشاف ٥٧٦/٢ .

(٢) الإملاء ١٣٤/٢ .

فاختاره جماعة كالزجاجي^(١) والزمخشري^(٢) وابن خروف وابن مالك، ومنعه آخرون. وممن اختار رفع «إبراهيم» على ما ذكرت^(٣) الزمخشري^(٤) وابن عطية^(٥). أما إذا كان المفرد مؤدياً معنى جملة كقولهم: قلت خطبةً وشعراً وقصيدةً، أو اقتطع من جملة كقوله^(٦):

٣٣٥٤- إذا دُقْتُ فإها قلت طعمُ مُدَامَةٍ

مُعْتَقَةٍ مِمَّا يَجِيءُ بِهِ التُّجْرُ

أو كان مصدرًا نحو: قلت قولاً، أو صفةً له نحو: قلت حقاً أو باطلاً، فإنه يَتَسَلَّطُ عليه. كذا قالوا، وفي قولهم «المفرد المقتطع من الجملة» نظرٌ لأن هذا لم يَتَسَلَّطُ عليه القول، إنما يَتَسَلَّطُ على الجملة المشتمة عليه.

الثاني: أنه خبرٌ مبتدأ مضميرٌ أي: يقال له: هذا إبراهيم، أو هو إبراهيم. الثالث: أنه مبتدأ محذوف الخبر أي: يقال له: إبراهيم فاعلٌ ذلك. الرابع: أنه منادى وحرف النداء محذوف أي: يا إبراهيم، وعلى الأوجه الثلاثة فهو مقتطع من جملة، وتلك الجملة مَحْكِيَةٌ يُقَالُ. وقد تقدّم تقريرُ هذا في البقرة عند «وقولوا حِطَّةً»^(٧) رفعاً ونصباً. وفي الأعراف عند قوله «قالوا مَعْدِرَةً»^(٨) رفعاً ونصباً.

والجملة من «يُقال له» يُحتمل أن تكونَ مفعولاً آخرَ نحو قولك: «ظننتُ

(١) الكشاف ٥٧٦/٢ - ٥٧٧.

(٢) المحرر ١١/١٤٤.

(٣) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ١١٠، والهمع ١/١٥٧، والدرر ١/١٣٨، واللسان (تجر)، والمدامة: الخمر القديمة. والتجر: التجار.

(٤) الآية ٥٨ من البقرة، وانظر: الدر المصون ١/٣٧٣.

(٥) الآية ١٦٤ من الأعراف، وانظر: الدر المصون ٥/٤٩٤.

زيداً كاتباً شاعراً» وأن تكونَ صفةً على رأي الزمخشريِّ ومنَ تابعه، وأن تكونَ حالاً من «فتى». وجاز ذلك لتخصُّصِها بالوصف.

آ. (٦١) قوله: ﴿عَلَى أَعْيُنٍ﴾: في محلِّ نصبٍ على الحال من الهاء في «به» أي: ائتوا به ظاهراً مكشوفاً بمَرَأَى مِنْهُمْ وَمَنْظَرٍ. قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: ما معنى الاستعلاء في «على»؟ قلت: هو واردةٌ على طريق المثلِ أي: يثبتُ إتيانه في الأعين ويتمكَّن ثباتُ الراكبِ على المركوبِ وتمكُّنه منه».

آ. (٦٢) قوله: ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ﴾: في «أنت» وجهان، أحدهما: أنه فاعلٌ بفعلٍ مقدرٍ يُفسِّره الظاهرُ بعده. والتقدير: أفعلتَ هذا بالهتينا، فلمَّا حُدِّفَ الفعلُ انفصلَ الضميرُ. والثاني: أنه مبتدأ، والخبرُ بعده الجملةُ. والفرقُ بين الوجهين من حيثُ اللفظُ واضحٌ: فإنَّ الجملةَ من قوله «فَعَلْتَ» الملفوظُ بها على الأولِ لا محلَّ لها لأنها مُفسَّرةٌ، ومحلُّها الرفعُ على الثاني، ومن حيثُ المعنى: إن الاستفهامَ إذا دَخَلَ على الفعلِ أشعَرَ بأن الشكِّ إنما تعلقَ به: هل وقع أم لا؟ من غيرِ شكِّ في فاعله. وإذا دخلَ على الاسمِ وقع الشكُّ فيه: هل هو الفاعلُ أم غيره، والفعلُ غيرُ مشكوكٍ في وقوعه، بل هو واقعٌ فقط. فإذا قلت: «أقام زيدٌ»؟ كان شكُّك في قيامه. وإذا قلت: «أزيدُ قام» جعلته مبتدأً كان شكُّك في صدورِ الفعلِ منه أم من عمرو. والوجه الأولُ هو المختارُ عند النحاة لأنَّ الفعلَ تقدَّم ما يطلبُه وهو أداةُ الاستفهامِ.

آ. (٦٣) قوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُ﴾: هذا الإضرابُ عن جملةٍ محذوفةٍ تقديرُه: لم أفعله، إنما الفاعلُ حقيقةً اللهُ تعالى، بل فعله. وإسنادُ الفعلِ إلى «كبيرهم» من أبلغِ / المعارضِ.

قوله: «هذا» فيه ستة أوجه، أحدها: أن يكون نعتاً لـ «كبيرهم»^(١)، الثاني: أن يكون بدلاً من «كبيرهم». الثالث: أن يكون خبراً لـ «كبيرهم» على أن الكلام يتيم عند قوله «بل فعله»، وفاعل الفعل^(٢) محذوف، كذا نقله أبو البقاء^(٣)، وقال: «وهذا بعيد لأن حذف الفاعل لا يسوغ»، قلت: وهذا القول يُعزى للكسائي، وحينئذ لا يحسن الردُّ عليه بحذف الفاعل فإنه يُجيز ذلك ويلتزمه، ويجعل التقدير: بل فعله من فعله. ويجوز أن يكون أراد بالحذف الإضمار لأنه لما لم^(٤) يُذكر الفاعل لفظاً سُمي ذلك حذفاً.

الرابع: أن يكون الفاعل ضمير «فتى». الخامس: أن يكون الفاعل ضمير «إبراهيم». وهذان الوجهان يؤيدان ما ذكرتُ من أنه قد يكون مراد القائل بحذف الفاعل إنما هو الإضمار. السادس: أن «فعله» ليس فعلاً، بل الفاء حرف عطف دخلت على «عل» التي أصلها «لعل» حرف ترجح. وحذف اللام الأولى ثابت، فصار اللفظ فعله أي فلعله، ثم حذفت اللام الأولى وخففت الثانية. وهذا يُعزى للفراء^(٥). وهو قول مرغوب عنه وقد استدلل على مذهبه بقراءة ابن السَّمِيع^(٦) «فعله» بتشديد اللام وهذه شاذة، لا يُرجع بالقراءة المشهورة إليها، وكان الذي حملهم على هذا خفاءً وجه صدور هذا الكلام من النبي عليه السلام.

(١) على تأويل الجامد بمشتق أي: كبيرهم المشار إليه.

(٢) الأصل «الفاعل» وهو سهو والنصحیح من (ش).

(٣) قدره بقوله: فعله من فعله. انظر: الإملاء ٢/١٣٥.

(٤) سقطت «لم» سهواً من الأصل.

(٥) نقله الفراء عن بعض الناس، معاني القرآن ٢/٢٠٦.

(٦) القرطبي ١١/٣٠٠، والبحر ٦/٣٢٥.

قوله: «إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ» جوابه محذوفٌ لدلالة ما قبله. وَمَنْ يَجُوزُ التقديمَ يجعلُ «فاسألوهم» هو الجواب.

آ. (٦٥) قوله: ﴿ثُمَّ نَكِسُوا عَلَى رُؤُوسِهِمْ﴾: قرأ العامة «نَكِسُوا» مبنياً للمفعول مخففةً الكاف أي: نَكَسَهُم اللّهُ أَوْ خَجَّلَهُمْ. و«على رؤوسهم» حالٌ أي: كائنين على رؤوسهم. ويجوز أن يتعلّق بنفسِ الفعل.

وَالنَّكْسُ وَالتَّنْكِيسُ: القَلْبُ يقال: نَكَسَ رَأْسَهُ وَنَكَسَهُ مَخْفِئاً وَمَشْدِداً أَي: طَاطَأَهُ حَتَّى صَارَ أَعْلَاهُ أَسْفَلَهُ. وقرأ^(١) أبو حيوة وابن أبي عبلة وابن الجارود^(٢) وابن مقسم «نَكِسُوا» بالتحديد. وقد تقدّم أنه لغةٌ في المخفف، فليس التشديدُ لتعديّة ولا تكثيرٍ. وقرأ رضوان بن عبد المعبود «نَكِسُوا» مخففاً مبنياً للفاعل، وعلى هذا فالمفعولُ محذوفٌ تقديره: نَكِسُوا أَنْفُسَهُمْ عَلَى رُؤُوسِهِمْ.

قوله: «لَقَدْ عَلِمْتُمْ» هذه الجملةُ جوابُ قسمٍ محذوفٍ، والقسمُ وجوابه معمولان لِقَوْلِ مضميرٍ، وذلك القولُ المضمّرُ حالٌ من مرفوعِ «نَكِسُوا» أي: نَكِسُوا قَائِلِينَ وَاللّهُ لَقَدْ عَلِمْتُمْ.

قوله: «مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ» يجوز أن تكونَ «ما» هذه حجازيةً فيكونَ «هؤلاء»^(٣) اسمها و«يَنْطِقُونَ» في محلِّ نصب خبرها، أو تميميةً فلا عملَ لها. والجملةُ المنفيةُ بأسرها سادّةٌ مسدّ المفعولتين، إن كانت «عَلِمْتُمْ» على بابها، ومَسَدٌ واحدٌ إن كانتَ عِرْفانيةً.

(١) انظر في قراءتها: البحر ٦/٣٢٥، الشواذ ٩٢.

(٢) عبد الحميد بن المنذر.

(٣) الأصل «هو».

آ. (٦٧) وقد تقدّم الكلام على «أف» في سبحان^(١) ولغاتها. واللام في «لكم» وفي «لما» لام التبيين أي: التأفيف لكم لا لغيركم وهي نظيرة «هَيْتَ لك»^(٢).

آ. (٦٩) قوله: ﴿بَرْدًا﴾: أي: ذات بَرْد. والظاهر في «سلاماً» أنه نَسَقُ على «بَرْدًا» فيكونُ خبراً عن «كُونِي». وجَوَزُ بعضهم أن يتصَبَّ على المصدرِ المقصودِ به التحيةُ في العُرفِ. وقد رُدَّ هذا بأنه لو قُصِدَ ذلك لكان الرفعُ فيه أولى نحو قول إبراهيم: «سلامٌ»^(٣). وهذا غيرُ لازم؛ لأنه يجوزُ أن يأتي القرآنُ على الفصحِ والأفصحِ. ويدلُّ على ذلك أنه جاء منصوباً، والمقصودُ به التحيةُ نحو قول الملائكة: «قالوا سلاماً»^(٤).

وقوله «على إبراهيم» متعلق بنفس «سلام» إن قُصِدَ به التحيةُ. ويجوزُ أن يكونَ صفةً فيتعلَّقُ بمحذوفٍ. وعلى هذا فيُحتملُ أن يكونَ قد حَذَفَ صفةُ الأولِ لدلالةِ صفةِ الثاني عليه تقديرُه: كوني بَرْداً عليه وسلاماً عليه.

آ. (٧١) قوله: ﴿وَلَوْطًا﴾: يجوزُ فيه وجهان، أحدهما: أن يكونَ معطوفاً على المفعولِ قبله، والثاني: أن يكونَ مفعولاً معناه. والأولُ أولى. وقوله: «إلى الأرض» يجوزُ فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلَّقَ بِنَجِّيئِهِ على أن يُضَمَّنَ معنى أخرجناه بالنجاة. فلمَّا ضَمَّنَ معنى أخرج تعدَّى تعديته. والثاني: أنه لا تَضَمِينَ فيه، وأنَّ حرفَ الجرِّ يتعلَّقُ بمحذوفٍ على أنه / حالٌ من الضميرِ في «نَجِّيئِهِ» أي: نَجِّيئِهِ مُنتهياً إلى الأرض. كذا قدره الشيخ^(٥). وفيه

(١) انظر: إعرابه للآية ٢٣ من الإسراء. (الدر المصون ٣٤١/٧).

(٢) الآية ٢٣ من سورة يوسف.

(٣) الآية ٦٩ من سورة هود.

(٤) الآية ٦٩ من سورة هود.

(٥) البحر ٣٢٩/٦.

نظرٌ: من حيث إنه قَدْرٌ كوناً مقيّداً، وهو كثيراً ما يُرَدُّ على الزمخشري وغيره ذلك .

آ . (٧٢) قوله : ﴿ نَافِلَةٌ ﴾ : قيل في تفسير النافلة : إنها العَطيَّةُ . وقيل : الزيادةُ . وقيل : وَلَدُ الولد . فعلى الأول تنصبُ انتصابَ المصادر من معنى العامل وهو «وهبنا» ، لا من لفظه ؛ لأنَّ الهبَةَ والإعطاءَ متقاربان فهي كالعاقبة والعافية . وعلى الأخيرين تنصبُ على الحال ، والمرادُ بها يعقوب . والنافِلَةُ مختصةٌ بـ يعقوب على كلِّ تقديرٍ ؛ لأنَّ إسحاقَ ولده لُصْبُهُ .

قوله : «وكُلًّا» مفعولٌ أولٌ لـ «جَعَلْنَا» و«صالحين» هو الثاني ، توسُّطُ العاملِ بينهما . والأصل : وجَعَلْنَا أي : صَيَّرْنَا كُلًّا من إبراهيمَ وَمَنْ ذَكَرَ معه صالحين .

آ . (٧٣) وقوله : ﴿ وجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً ﴾ : كما تقدَّم إلا أنه لم يُوسِّطِ العاملُ . و«يَهْدُونَ» صفةٌ لـ «أئمة» . و«بِأَمْرِنَا» متعلقٌ بـ «يَهْدُونَ» . وقد تقدَّم التصريفُ المتعلِّقُ بلفظِ أئمة^(١) وقراءةُ القراءِ فيها .

قوله : «فَعَلَّ الخَيْرَاتِ» قال الزمخشري^(٢) : «أصله : أن تَفْعَلَ الخيراتِ ، ثم فَعَلًا الخيراتِ ، ثم فَعَلَ الخيراتِ ، وكذلك «وإقامَ الصلاة وإيتاءَ الزكاة» . قال الشيخ^(٣) : «كأنَّ الزمخشريَّ لمَّا رأى أنَّ فَعَلَ الخيراتِ وإقامَ الصلاة وإيتاءَ الزكاة ليس من الأحكامِ المختصةِ بالمُوحَى إليهم ، بل هم وغيرهم في ذلك مشتركون بُني الفعلُ للمفعولِ ، حتى لا يكونَ المصدرُ مضافاً من حيث المعنى

(١) انظر: الدر المصون ٢٥/٦ .

(٢) الكشف ٥٧٩/٢ .

(٣) البحر ٣٢٩/٦ .

إلى ضمير الموحى إليهم، فلا يكون التقدير: فعلهم الخيرات، وإقامتهم الصلاة، وإيتاءهم الزكاة. ولا يلزم ذلك؛ إذ الفاعل مع المصدر محذوف. ويجوز أن يكون من حيث المعنى مضافاً إلى ظاهر محذوف، ويشمل الموحى إليهم وغيرهم. والتقدير: فعل المكلفين الخيرات. ويجوز أن يكون مضافاً إلى ضمير الموحى إليهم أي: [أن] (١) يفعلوا الخيرات، ويُقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، وإذا كانوا هم قد أُوحي إليهم ذلك فاتباعهم جارون مجراهم في ذلك، ولا يلزم اختصاصهم به. ثم اعتقاد بناء المصدر للمفعول مختلف فيه. أجاز ذلك الأخفش. والصحيح منعه فليس ما اختاره الزمخشري بمختاراً.

قلت: الذي يظهر أن الزمخشري لم يُقدر هذا التقدير، لما ذكره الشيخ، حتى يلزمه ما قاله، بل إنما قدر ذلك لأن نفس الفعل الذي هو معنى صادر من فاعله لا بوحى، إنما بوحى الفاعل تدل عليه، وكأنه قيل: وأوحينا هذا اللفظ، وهو أن تفعل الخيرات، ثم صاغ ذلك الحرف المصدرى مع ما بعده مصدراً منوناً ناصباً لما بعده، ثم جعله مصدراً مضافاً لمفعوله.

وقال ابن عطية (٢): «والإقام مصدر». وفي هذا نظر. انتهى. يعني ابن عطية بالنظر أن مصدر أفعل على الأفعال. فإن كان صحيح العين جاء تاماً كالإكرام، وإن كان معتلاً حُذِف منه إحدى الألفين، وعُوِض منه تاء التأنيث فيقال إقامة (٣). فلما لم يُقل كذلك جاء فيه النظر المذكور. قال الشيخ (٤):

(١) زيادة من البحر.

(٢) المحرر الوجيز ١١/١٤٨.

(٣) الأصل إقوام. حرف العلة متحرك وقبله ساكن صحيح، نقلت حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح فصار إقوام. قلبت الواو ألفاً لتحركها في الأصل، وانفتح ما قبلها في اللفظ فصار إقام، حُذِفَت إحدى الألفين وعُوِضَ منها بالتاء. انظر في تفصيل خلاف النحاة: معجم مفردات الإعلال ٢٢٣.

(٤) البحر ٦/٣٢٩.

- الأنبياء -

«وَأَيُّ نَظَرٍ فِي هَذَا؟ وَقَدْ نَصَّ سَيَّبُوهُ^(١) عَلَى أَنَّهُ مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى الْإِقَامَةِ وَإِنْ كَانَ الْأَكْثَرُ الْإِقَامَةَ بِالتَّاءِ، وَهُوَ الْمَقْبُوسُ فِي مُصَدَّرٍ أَفْعَلٌ إِذَا اعْتَلَّتْ عَيْنُهُ. وَحَسَّنَ ذَلِكَ أَنَّهُ قَابِلٌ «وإيتاء الزكاة» وهو بغير تاء، فتقع الموازنة بين قوله «وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة».

وقال الزجاج^(٢): «حُذِفَتِ التَّاءُ مِنْ إِقَامَةٍ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ عَوْضٌ عَنْهَا» وَهَذَا قَوْلُ الْفَرَّاءِ^(٣): زَعِمَ أَنَّ التَّاءَ تُحَذَفُ لِلْإِضَافَةِ كَالْتَّنْوِينِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ بِسَطِّ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ عِنْدَ قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ فِي بَرَاءَةِ «عُدَّةً، وَلَكِنْ كَرِهَ»^(٤).

آ. (٧٤) قوله: ﴿وَلَوْطًا آتَيْنَاهُ﴾: «لُوطًا» مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَقْدَرٍ يُفَسِّرُهُ الظَّاهِرُ بَعْدَهُ، تَقْدِيرُهُ: وَآتَيْنَا لُوطًا آتَيْنَاهُ، فَهِيَ مِنَ الْإِشْتِغَالِ. وَالنَّصْبُ فِي مِثْلِهِ هُوَ الرَّاجِعُ؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يُقْرَأْ إِلَّا بِهِ لِعَطْفِ جَمَلَتِهِ عَلَى جَمَلَةِ فِعْلِيَّةٍ، وَهُوَ أَحَدُ الْمُرَجَّحَاتِ.

قوله: «من القرية» أي: من أهل. يدلُّ على ذلك قوله بعد ذلك: «إنهم كانوا»، وكذلك إسنادُ عملِ الخبائثِ إليها، والمرادُ أهلُها. وقد تقدَّم تحقيقُ هذا^(٥). والخبائثُ: / صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ أي: تعملُ الأعمالَ الخبائثَ. [٦٣٤/أ]

آ. (٧٦) قوله: ﴿وَنُوحًا﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ عطفاً على «لُوطًا» فيكونُ مشتركاً معه في عامِلِهِ الَّذِي هُوَ «آتَيْنَا» الْمَفْسَّرُ

(١) الكتاب ٢/٢٤٤ - ٢٤٥.

(٢) معاني القرآن له ٣/٣٩٨.

(٣) معاني القرآن له ٢/٢٥٤.

(٤) انظر الدرر المصون ٥٧/٦، والآية ٤٦ من التوبة.

(٥) انظر: الدرر المصون ٥٤٤/٦.

ب «آتيناه» الظاهر. وكذلك «داود وسليمان»^(١) والتقدير: ونوحاً آتيناه حكماً، وداود وسليمان آتيناهما حكماً. وعلى هذا فـ «إذ» بدلٌ من «نوحاً» ومن «داود وسليمان» بدلٌ اشتمالٍ. وقد تقدّم تحقيقٌ مثل هذا في طه^(٢).

الثاني: أنه منصوبٌ بإضمارِ «اذكُر» أي: اذكر نوحاً وداود وسليمان أي: اذكر خبرهم وقصتهم، وعلى هذا فتكون «إذ» منصوبةً بنفسِ المضافِ المقدرِ أي: خبرهم الواقع في وقتٍ كان كيت وكيت.

وقوله: «من قبل» أي: من قبل هؤلاء المذكورين.

آ. (٧٧) قوله: ﴿مِنَ الْقَوْمِ﴾: فيه أوجه، أحدها: أن يُضمَّن «نَصْرَنَاه» معنى منَعَاه وَعَصَمَنَاه. ومثله «فَمَنْ يَنْصُرُنَا مِنْ بَأْسِ اللَّهِ»^(٣) فلَمَّا ضُمَّن معناه تَعَدَّى تَعَدَيْتَه. الثاني: أن نَصَرَ مطاوعُهُ انتصر، فتعدَّى تعدية ما طاوعه. قال الزمخشري^(٤): «هو نَصَرَ الذي مطاوعُهُ انتصر. وسمعتُ هُدَيْيًّا يدعو على سارقٍ: «اللَّهُمَّ انصُرْهم منه» أي: اجعلْهم منتصرين منه». ولم يظهر فرقٌ بالنسبة إلى التضمين المذكور؛ فإنَّ معنى قوله «منتصرين منه» أي: ممتنعين أو معصومين منه.

الثالث: أن «من» بمعنى على أي: على القوم.

آ. (٧٨) قوله: ﴿لِحُكْمِهِمْ﴾: في الضميرِ المضافِ إليه «حكّم» أوجهٌ. أحدها أنه ضميرٌ يراد به المثني، وإنَّما وقع الجمعُ موقعَ التثنيةِ مجازاً، أو لأنَّ التثنيةَ جمعٌ، وأقلُّ الجمعِ اثنان. ويدلُّ على أن المراد التثنيةَ قراءةُ

(١) في الآية ٧٨.

(٢) انظر: الورقة ٦١٥ أ.

(٣) الآية ٢٩ من غافر.

(٤) الكشاف ٥٧٩/٢.

ابن عباس^(١) «لِحُكْمِهِمَا» بصيغة التثنية. الثاني: أن المصدر مضاف للحاكمين وهما داود وسليمان والمحكوم له والمحكوم، وعليه فهؤلاء جماعة. وهذا يلزم منه إضافة المصدر لفاعله ومفعوله دُفَعَةً واحدة، وهو إنما يُضَافُ لأحدهما فقط. وفيه الجمع بين الحقيقة والمجاز، فإن الحقيقة إضافة المصدر لفاعله، والمجاز إضافته لمفعوله. والثالث: أن هذا مصدر لا يُرادُ به الدلالة على علاج، بل جيء به للدلالة على أن هذا الحدث وقع وصدر كقولهم: له ذكاء ذكاء الحكماء وفهم فهم الأذكىاء، فلا ينحلُّ لحرف مصدرِيٍّ وفعلٍ، وإذا كان كذلك فهو مضاف في المعنى للحاكم والمحكوم له والمحكوم عليه. ويندفع المحذوران المذكوران.

آ. (٧٩) وقرأ العامة «فَفَهَّمْنَاهَا» بالتضعيف الذي للتعدية، والضميرُ للمسألة أو للفتيا. وقرأ عكرمة^(٢) «فَأَفَهَّمْنَاهَا» بالهمزة عداها بالهمزة، كما عداها العامة بالتضعيف.

قوله: «يُسَبِّحَنَّ» في موضع نصبٍ على الحال. و«الطير» يجوز أن ينتصب نسقاً على الجبال، وأن ينتصب على المفعول معه. وقيل: «يُسَبِّحَنَّ» مستأنف فلا محل له. وهو بعيد، وقريء^(٣) «والطير» رفعاً، وفيه وجهان. أحدهما: أنه مبتدأ والخبر محذوف أي: والطير مسخرات أيضاً. والثاني: أنه نسق على الضمير في «يُسَبِّحَنَّ» ولم يؤكد ولم يفصل، وهو موافق لمذهب الكوفيين^(٤).

(١) معاني القرآن للفراء ٢/٢٠٨، والبحر ٦/٣٣١.

(٢) البحر ٦/٣٣٠، الشواذ ٩٢.

(٣) البحر ٦/٣٣١.

(٤) انظر: الإنصاف ٢/٢٤٧.

والنَّفْسُ^(١): الانتشار، ومنه «كالعَيْنِ الْمَنفُوشِ»^(٢) ونَفَشَتِ الماشيةُ:
أي: رَعَتْ لَيْلاً بغيرِ رَاعٍ عكسَ الهَمَلِ وهو رَعِيهَا نهاراً مِنْ غيرِ رَاعٍ^(٣).

آ. (٨٠) قوله: ﴿لَبُوسٍ﴾: الجمهورُ على فتح اللام، وهو
الشيءُ المُعَدُّ لِلْبَسِ. قال الشاعر^(٤):

٣٣٥٥- البَسَ لِكُلِّ حَالَةٍ لَبُوسَهَا

إِذَا نَعِيمَهَا وَإِذَا بُوسَهَا

وَقَرِيءٌ^(٥) «لَبُوسٍ» بضمها، وحينئذٍ: إما أَنْ يَكُونَ جَمَعَ لَبَسِ المَصْدَرِ
الواقِعِ موقِعِ المفعول، وإما أَنْ لا يَكُونَ واقِعاً موقِعَهُ، والأوَّلُ أَقْرَبُ. و«لكم»
يجوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بَعَلْمَنَاهُ، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِصَنَعَةٍ. قاله أبو البقاء^(٦). وفيه بُعْدٌ، وَأَنْ
يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ على أَنه صِفَةٌ لِلْبُوسِ.

قوله: «لِتُخَصِّنَكُم» هذه لامٌ كي. وفي متعلِّقها أوجهٌ، أحدها: أَنْ يَتَعَلَّقَ
بَعَلْمَنَاهُ. وهذا ظاهرٌ على القولين الأخيرين. وأما على القول الثالث^(٧)
فَيُشْكَلُ. وذلك أَنه يلزمُ تَعَلُّقُ حَرْفِي جَرِّ متحدِّين لفظاً ومعنىً. ويُجاب عنه: بأنَّ
يُجَعَلُ بدلاً من «لكم» بإعادة العامل، كقوله تعالى: «لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ
لِيَبْتَلِيَهُمْ»^(٨) / وهو بدلُ اشتمالٍ وذلك أَنَّ «أَنْ» الناصبةَ للفعلِ المقدرِ مؤولةٌ هي

[ب/٦٣٤]

(١) عاد إلى الآية ٧٨.

(٢) الآية ٥ من القارعة.

(٣) قال في الصحاح (همل) «تركتها هملاً: إذا أرسلتها ترعى ليلاً ونهاراً بلا راع».

(٤) البيت لبنيهم الفزاري. وهو في اللسان «ليس»، والقرطبي ٣٢٠/١١.

(٥) البحر ٦/٣٣٢.

(٦) الإملاء ٢/١٣٥.

(٧) وهو تعلق «لكم» بصفة محذوفة لـ لبوس.

(٨) الآية ٣٣ من الزخرف.

- الأنبياء -

ومنصوبها بمصدرٍ. وذلك المصدرُ بدلٌ من ضميرِ الخطابِ في «لكم» بدلُ
اشتمالٍ، والتقدير: وعَلَّمناه صنعةَ لبوسٍ لتحصينكم.

الثاني: أن يتعلّق بـ «صَنَعَةَ» على معنى أنه بدلٌ من «لكم» كما تقدّم
تقريره، وذلك على رأي أبي البقاء^(١) فإنه علّق «لكم» بـ «صَنَعَةَ». والثالث:
أن يتعلّق بالاستقرار الذي تعلّق به «لكم» إذا جعلناه صفةً لما قبله.

وقرأ^(٢) الحَرَمِيَّان والأَخَوَان وأبو عمرو «لِيُحَصِّنَكُم» بالياء من تحتُ.
والفاعلُ اللَّهُ تعالى - وفيه التفتُّ على هذا الوجه إذ تقدّمه ضميرُ المتكلم في
قوله «وعَلَّمناه» - أو داود^(٣) أو التعلِيمُ أو اللُّبوس. وقرأ حفصُ وابنُ عامرٍ بالتاء من
فوق. والفاعلُ الصَّنَعَةُ أو الدَّرْعُ وهي مؤنثةٌ، أو اللُّبوس؛ لأنها يُراد بها
ما يُلبَسُ، وهو الدَّرْعُ، والدَّرْعُ مؤنثةٌ كما تقدم. وقرأ أبو بكر «لِيُحَصِّنَكُم»
بالنونِ جرياً على «عَلَّمناه» وعلى هذه القراءاتِ الثلاثِ: الحاءُ ساكنةٌ والصادُ
مخففةٌ.

وقرأ الأعمش «لِيُحَصِّنَكُم» وكذا الفقيمي^(٤) عن أبي عمرو بفتحِ الحاءِ
وتشديدِ الصادِ على التكرير. إلا أن الأعمش بالتاء من فوق، وأبو عمرو بالياء من
تحتُ. وقد تقدّم ما هو الفاعلُ.

آ. (٨١) قوله: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ﴾: العامةُ على النصبِ
أي: وسَخَّرْنَا الرِّيحَ لِسُلَيْمَانَ، فهي منصوبةٌ بعاملٍ مقدرٍ. وقرأ^(٥) ابنُ هرمزٍ،

(١) الإملاء ١٣٥/٢.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٣٠، والنشر ٣٢٤/٢، والحجة ٤٦٩، والبحر ٣٣٢/٦،
والتيسير ١٥٥، والقرطبي ٣٢١/١١.

(٣) قوله: «أو داود» معطوف على «الله تعالى» من قوله: «والفاعلُ اللَّهُ تعالى».

(٤) وهو عصمة بن عروة البصري أبو نجيع. وتقدمت ترجمته.

(٥) انظر في قراءاتها: النشر ٢٢٣/٢، والبحر ٣٣٢/٦، الشواذ ٩٢.

- الأنبياء -

وأبو بكر عن عاصم في رواية، بالرفع على الابتداء، والخبر الجار قبله. وقرأ الحسن وأبو رجاء بالجمع والنصب. وأبو حيوة بالجمع والرفع. وقد تقدم الكلام على الجمع والإفراد في البقرة^(١)، وبعض هؤلاء قرأ كذلك في سبأ^(٢). وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

قوله: «عاصفة» حال. والعامل فيها على قراءة من نصب: سَخَرْنَا المَقْدَر، وفي قراءة من رَفَعَ: الاستقرار الذي تعلق به الخبر. يُقال: عَصَفَتِ الرِّيحُ تُعَصِفُ عَصْفًا وَعُصُوفًا فهي عاصِفٌ وعاصِفَةٌ. وأسدٌ تقول: أَعَصَفْتُ بِالْأَلْفِ تُعَصِفُ، فهي مُعَصِفٌ ومُعَصِفَةٌ.

و«تَجْرِي» يجوز أن تكون حالاً ثانية، وأن تكون حالاً من الضمير في «عاصفة» فتكون حالين متداخلين. وزعم بعضهم أن «التي باركنا فيها» صفة للريح، وفي الآية تقديم وتأخير. والتقدير: الريح التي باركنا فيها إلى الأرض، وهو تَعَسَّفٌ.

آ. (٨٢) قوله: ﴿مَنْ يَغُوصُونَ﴾: يجوز أن تكون موصولة أو موصوفة. وعلى كلا التقديرين فموضعها: إِمَّا نَصَبٌ نَسَقًا عَلَى «الريح» أي: وَسَخَرْنَا لَهُ مَنْ يَغُوصُونَ، أَوْ رَفَعٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ. والخبر في الجار قبله. وجميع الضمير حَمَلًا عَلَى مَعْنَى «مَنْ». وَحَسَنَ ذَلِكَ تَقَدُّمُ الْجَمْعِ فِي قَوْلِهِ «الشَّيَاطِينِ»، فَلَمَّا تَرَشَّحَ جَانِبُ الْمَعْنَى رُوِعِيَ. ونظيره قوله^(٣):

(١) انظر: الدر المصون ٢٠٧/٢.

(٢) «ولسليمان الريح غدوها شهر ورواحها شهر» الآية ١٢ من سبأ. وانظر: البشر ٢٢٣/٢، ٣٤٩ والبحر ٢٦٤/٧.

(٣) البيت لجران العود وهو في ديوانه، ص ٧، وروايته فيه: وَلَسَّنَ بِأَسْوَاءٍ فَمَنْهَنَ رَوْضَةً

غيرها لا تصوح

٣٣٥٦- وَإِنَّ مِنَ النَّسْوَانِ مَنْ هِيَ رَوْضَةٌ
تَهَيِّجُ الرِّيَاضَ قَبْلَهَا وَتَصُوحُ
رَاعِيُ التَّائِيثِ لَتَقْدُمِ قَوْلُهُ «وَإِنَّ مِنَ النَّسْوَانِ» .
و«دُونَ ذَلِكَ» صِفَةٌ لـ «عَمَلًا» .

آ . (٨٣) قَوْلُهُ : ﴿وَأَيُّوبَ﴾ : كَقَوْلِهِ : «وَنُوحًا»^(١) وَمَا بَعْدَهُ . وَقَرَأَ
الْعَامَّةُ «أَنِي» بِالْفَتْحِ لِتَسْلِيْطِ النَّدَاءِ عَلَيْهَا بِإِضْمَارِ حَرْفِ الْجَرِّ أَي : بِأَنِّي .
وَعِيْسَى بْنُ عَمْرِو^(٢) بِكَسْرِ . فَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ إِضْمَارُ الْقَوْلِ أَي : نَادَى فَقَالَ :
إِنِّي . وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ إِجْرَاءُ النَّدَاءِ مُجْرَى الْقَوْلِ .
وَالضَّرُّ بِالضَّمِّ : الْمَرَضُ فِي الْبَدَنِ ، وَيَالْفَتْحِ : الضَّرُّ فِي كُلِّ شَيْءٍ فَهُوَ
أَعْمٌ مِنَ الْأَوَّلِ .

آ . (٨٤) قَوْلُهُ : ﴿رَحْمَةً﴾ : فِيهَا وَجْهَانِ ، أَظْهَرَهُمَا : أَنَّهَا مَفْعُولٌ
مِنْ أَجْلِهِ . وَالثَّانِي : أَنَّهَا مُصَدَّرٌ لِفِعْلِ مُقَدَّرٍ أَي : رَحِمْنَاهُ رَحْمَةً . وَ«مِنْ عِنْدِنَا»
صِفَةٌ لـ «رَحْمَةً» .

آ . (٨٥) قَوْلُهُ : ﴿وَذَا الْكِفْلِ﴾ : وَ«ذَا النَّوْنِ»^(٣) عَطْفٌ عَلَى
«أَيُّوبَ» ، وَ«ذَا» بِمَعْنَى صَاحِبِ . وَالْكِفْلُ هُنَا : الْكِفَالَةُ يُقَالُ : إِنَّهُ تَكْفَلُ بِأَمُورٍ
فَوَفَّى بِهَا .

= والعيبي ٤٩٢/١ ، وشرح التصريح ١٤٠/١ ، والمخصص ١٣١/٢ . وتصوح أي
تَشَقُّقٌ . شَبَّهَ بَعْضُ النِّسَاءِ بِالرَّوْضَةِ الَّتِي تَتَأَخَّرُ فِي هَيْجَانِ نَبَاتِهَا وَتَشَقُّقِ أَزْهَارِهَا .
وَأَرَادَ بِهَا مَنْ تَتَأَخَّرُ عَنِ الْوِلَادَةِ فِي وَقْتِهَا .

(١) الآية ٧٦ .

(٢) البحر ٣٣٤/٦ .

(٣) في الآية ٨٧ .

آ. (٨٧) ﴿وَالنُّونُ﴾: الحُوتُ، ويُجمع على نِينان، كحُوتٍ وحيَّتان. وسُمِّي بذلك؛ لأنَّ النون ابتلعه.

قوله: «مُغَضِباً» حالٌ مِنْ فاعِلٍ «ذهب». والمفاعلة هنا تحتملُ أن تكونَ على بابها من المشاركة. أي: غاضِبَ قومه وغازبوه، حين لم يؤمِّنوا في أول الأمر. وفي بعض التفاسير^(١): مُغَضِباً لربِّه. فإنَّ صَحَّ ذلكَ عَمَّن يُعتبر قوله، فينبغي أن تكونَ اللامُ للتعليل لا للتعدية للمفعول أي: لأجلِ ربِّه ولديته. ويُحتملُ أن تكونَ بمعنى: غضبانَ فلا مشاركةَ كعاقبتُ وسافرتُ.

والعامةُ على «مُغَضِباً» اسمَ فاعِلٍ. وقرأ^(٢) أبو شرف^(٣) «مُغَضِباً» بفتح الضادِ على ما لم يُسمَّ فاعله. كذا نقله الشيخ^(٤)، ونقله الزمخشري^(٥) عن أبي شرف «مُغَضِباً» دون ألفٍ مِنْ أَعْضَبَتْهُ فهو مُغَضِبٌ.

قوله: «أنَّ لن» «أنَّ» هذه المخففة، واسمها ضمير الشأن محذوفٌ. [٦٣٥/أ] و«لن نقدر» هو الخبرُ. والفاصلُ / حرفُ النفي المعنى: أنَّ لَنْ نُضَيِّقَ عليه، من باب قوله: «فَقَدَرَ عليه رِزْقَه»^(٦)، «وَمَنْ قَدَرَ عليه رِزْقَه»^(٧).

والعامةُ على «نَقْدِر» بنون العظمة مفتوحةً وتخفيفِ الدالِ. والمفعولُ محذوفٌ أي: الجهات والأماكن. وقرأ الزُّهريُّ^(٨) بضمِّها وتشديدِ الدالِ. وقرأ ابنُ

(١) نسبه القرطبي ٣٢٩/١١ إلى الحسن والشعبي وسعيد بن جبير.

(٢) البحر ٣٣٥/٦. وفي شواذ ابن خالويه ٩٢ «مُغَضِباً».

(٣) لم أقف على ترجمته.

(٤) في مطبوعة البحر «مُغَضِباً».

(٥) الكشاف ٥٨١/٢.

(٦) الآية ١٦ من الفجر.

(٧) الآية ٧ من الطلاق.

(٨) انظر في قراءتها: البحر ٣٣٥/٦، والقرطبي ٣٣٢/١١، والنشر ٣٢٤/٢،

والشواذ ٩٢.

أبي ليلى^(١) وأبو شرفٍ والكلبي وحميد بن قيس «يُقَدَّر» بضمّ الياءِ مِنْ تحتُ وفتحِ الدالِ خفيفةً مبنياً للمفعول. وقرأ الحسنُ وعيسى بنُ عمرَ بفتحِ الياءِ وكسْرِ الدالِ خفيفةً. وعليُّ بنُ أبي طالبٍ واليمانيُّ بضمِ الياءِ وكسْرِ الدالِ مشددةً. والفاعلُ على هذين الوجهين ضميرُ يعودُ على اللهِ تعالى.

قوله: «أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ» يجوزُ في «أَنْ» وجهان، أحدهما: أنها المخففةُ من الثقلية. فاسمُها كما تقدّم محذوفٌ. والجملةُ المنفيةُ بعدها الخبرُ. والثاني: أنها تفسيريةٌ؛ لأنها بعد ما هو بمعنى القولِ لا حروفه.

آ. (٨٨) قوله: ﴿وَكَذَلِكَ نُنْجِي﴾: الكاف نعتٌ لمصدرٍ أو حالٌ من ضميرِ المصدرِ. وقرأ العامةُ «نُنْجِي» بضمِ النونِ الأولى وسكونِ الثانيةِ مِنْ أَنْجَى يُنْجِي. وقرأ^(٢) ابنُ عامرٍ وأبو بكرٌ عن عاصمٍ «نَجَّى» بتشديدِ الجيمِ وسكونِ الياءِ. وفيها أوجهٌ، أحسنها: أن يكونَ الأصلُ «نُنْجِي» بضمِّ الأولى وفتحِ الثانيةِ وتشديدِ الجيمِ، فاستقلَّ توالي مِثْلين، فحذفتِ الثانيةُ، كما حذفتُ في قوله «وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ»^(٣) في قراءةٍ مَنْ قرأه كما تقدّم، وكما حذفتُ التاءَ الثانيةُ في قوله «تَذْكُرُونَ»^(٤) و«تَظَاهِرُونَ»^(٥) وبأيه.

ولكنَّ أبا البقاء^(٦) استضعفَ هذا التوجيهَ بوجهين فقال: «أحدهما: أنَّ النونَ

(١) عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي عرض القرآن على أبيه عن علي. عرض عليه أخوه محمد. وثقه ابن معين. طبقات القراءة ٦٠٩/١.

(٢) السبعة ٤٣٠، والنشر ٣٢٤/٢، والحجة ٤٦٩، والتيسير ١٥٥، والبحر ٣٣٥/٦.

(٣) الآية ٢٥ من الفرقان وهي رواية خارجة عن أبي عمرو. انظر: البحر ٤٩٤/٦. والأصل «ما نُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ» والتصحيح من البحر.

(٤) الآية ١٥٢ من الأنعام.

(٥) الآية ٨٥ من البقرة.

(٦) الإملاء ١٣٦/٢.

- الأنبياء -

الثانية أصلٌ، وهي فاءُ الكلمةِ فَحَذَفُهَا يَبْعُدُ جَدًّا. والثاني: أن حركتها غيرُ حركةِ النونِ الأولى، فلا يُسْتَقْبَلُ الجَمْعُ بينهما بخلافِ «تَظَاهِرُونَ» ألا ترى أنك لو قلت: «تُتَحَامَى المِظَالِمُ» لم يَسْغُ حَذْفُ الثانيةِ.

أما كونُ الثانيةِ أصلاً فلا أثرَ له في مَنَعِ الحَذْفِ، ألا ترى أن النحويين اختلفوا في إقامة واستقامة: أي الألفين المحذوفتين^(١)؟ مع أن الأولى هي أصلٌ لأنها عينُ الكلمةِ. وأما اختلافُ الحركةِ فلا أثرَ له أيضاً؛ لأنَّ الاستتقالَ باتحادِ لفظِ الحرفين على أيِّ حركةٍ كانا.

الوجه الثاني^(٢): أن «نُجِّي» فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعول، وإنما سُكِّنَتْ لامُه تخفيفاً، كما سُكِّنَتْ في قوله: «ما بَقِيَ من الربا»^(٣) في قراءةٍ شاذةٍ تقدَّمتُ لك. قالوا: وإذا كان الماضي الصحيحُ قد سُكِّنَ تخفيفاً فالمعتلُّ أولى، فمنه^(٤):

٣٣٥٧- إِنَّمَا شِعْرِي قَيْدٌ
قَدْ خُلِطَ بِجُنْجُلَانِ

وقد ذَكَرْتُ منه جملةً صالحةً.

وأُسَيِّدُ هذا الفعلُ^(٥) إلى ضميرِ المصدرِ مع وجودِ المفعولِ الصريحِ.

(١) مذهب سيويه أن المحذوف هو الزائد، ومذهب الأخفش أن المحذوف هو

الأصلي. انظر: معجم المفردات ٢٢٣.

(٢) في تخريج قراءة ابن عامر وأبي بكر «نُجِّي».

(٣) الآية ٢٧٨ من البقرة. وهي قراءة الحسن. انظر: الدر المصون ٢/٦٣٧.

(٤) تقدم برقم ١٢٧.

(٥) في قراءة ابن عامر وأبي بكر.

- الأنبياء -

كقراءة أبي جعفر «لِيُجْزَى قوماً بما كانوا يكسبون»^(١) وهذا رأي الكوفيين والأخفش^(٢). وقد ذكرت له شواهد فيما مضى من هذا التصنيف، والتقدير: نُجِّيَ النُّجَاءُ. قال أبو البقاء^(٣): «وهو ضعيفٌ من وجهين، أحدهما: تسكين آخر الفعل الماضي، والآخر إقامة المصدر مع وجود المفعول الصريح». قلت: عرّفت جوابهما ممّا تقدم.

الوجه الثالث: أن الأصل: نَجِّيَ كقراءة العامة، إلا أن النون الثانية قُلبت جيماً، وأدغمت في الجيم بعدها. وهذا ضعيفٌ جداً؛ لأن النون لا تُقاربُ الجيمَ فتدغمُ فيها.

الوجه الرابع: أنه ماضٍ مسندٌ لضمير المصدر أي: نُجِّيَ النُّجَاءُ كما تقدم في الوجه الثاني، إلا أن «المؤمنين» ليس منصوباً بنجِّي بل بفعلٍ مقدرٍ، وكان صاحب هذا الوجه فرّ من إقامة غير المفعول به مع وجوده، فجعله من جملةٍ أخرى.

وهذه القراءة متواترة، ولا التفات على مَنْ طعن على قارئها، وإن كان أبو علي^(٤) قال: «هي لحن». وهذه جرأة منه قد سبقه إليها أبو إسحاق الزجاج^(٥). وأمّا الزمخشري^(٦) فلم يطعن عليها، إنما طعن على بعض الأوجه التي قدّمها فقال: «ومنّ تمحل لصحته فجعله فعل وقال: نُجِّيَ النُّجَاءُ

(١) الآية ١٤ من الجاثية. وانظر: النشر ٣٧٢/٢، والبحر ٤٥/٨.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢ والمشهور في الآية على هذه القراءة أن نائب الفاعل هو الجار والمجرور.

(٣) الإملاء ١٣٦/٢.

(٤) الحجة (خ) ٥٠٢/٣.

(٥) معاني القرآن له ٤٠٣/٣.

(٦) الكشف ٥٨٢/٢.

المؤمنين، فأرسل الياء وأسنده إلى مصدره ونَصَبَ المؤمنين، فتعسَّفَ بارِدُ التعسَّفِ». قلت: فلم يَرْتَضِ هذا التخريجَ بل للقراءةِ عنده تخريجُ آخرُ. وقد يمكنُ^(١) أن يكونَ هو الذي بدأتُ به لسلامته ممَّا تقدَّم من الضعف.

آ. (٩٠) قوله: ﴿وَيَدْعُونَنَا﴾: العائمةُ على ثبوتِ الرفعِ قبل «نا» مفكوكةٌ منها. وقرأتُ^(٢) فرقةً «يَدْعُونَا» بحذفِ نونِ الرفعِ. وطلحةٌ بإدغامها فيها. وهذان الوجهانِ فيهما إجراءُ نونِ «نا» مُجْرَى نونِ الوقايةِ. وقد تقدَّم ذلك.

قوله: «رَغْبًا وَرَهْبًا» يجوزُ أَنْ يَنْتَصِبَا/ على المفعولِ من أجله، وأنَّ يَنْتَصِبَا على أنهما مصدرانِ واقعانِ موقعَ الحالِ أي: راغبينِ راغبين، وأنَّ يَنْتَصِبَا على المصدرِ الملاقيِ لعاملِهِ في المعنى دون اللفظِ لأنَّ ذلك نوعٌ منه. [ب/٦٣٥]

والعائمةُ على فتحِ الغينِ والهاءِ. وابنِ وثابٍ^(٣) والأعمشُ - ورويتُ عن أبي عمروٍ - بسكونِ الغينِ والهاءِ. ونُقِلَ عن الأعمشِ - وهو الأشهرُ عنه - بضمِّ الراءِ وما بعدها. وقرأتُ فرقةً^(٤) بضمِّ وسكونِ فيهما.

آ. (٩١) قوله: ﴿وَالَّتِي أَحْصَنَتْ﴾: يجوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ نَسْقًا على ما قبلها، وأنَّ يَنْتَصِبَ بإضمارِ اذْكَرُ، وأنَّ يَرْتَفِعَ بالابتداءِ، والخبرُ محذوفٌ أي: وفيما يُتلى عليكم التي أحصنت. ويجوزُ أن يكونَ الخبرُ «فَنَفَخْنَا» وزِيدَتْ

(١) سبب التقليل هنا أنَّ الزمخشري سكت عن تخريج القراءة الذي يرتضيه فلم يطعن فيها، وإنما طعن في تخريج ذكره.

(٢) انظر في قراءاتها: القرطبي ٣٣٧/١١، والبحر ٣٣٦/٦.

(٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢٦٧/٢، والبحر ٣٣٦/٦، والقرطبي ٣٣٧/١١، والشواذ ٩٢.

(٤) وهي رواية عن الأعمش كما في الإتحاف ٢٦٧/٢.

الفاء على رأي الأخفش^(١) نحو: «زيدٌ فقائمٌ».

وفي كلام الزمخشري^(٢) «فَنَفَعْنَا الرُّوحَ فِي عَيْسَى فِيهَا». قال الشيخ^(٣) مؤاخذاً له: «فاستعمل «نَفَعٌ» متعدياً. والمحفوظ أنه لا يَتَعَدَّى فيحتاج في تَعَدُّيه إلى سماع، وغير متعدٍّ استعمله هو في قوله «أي: نَفَعْتُ فِي المِزْمَارِ» انتهى ما واخذه به. قلت: وقد سُمِعَ «نَفَعٌ» متعدياً. وَيَدُلُّ على ذلك ما قُرِئَ في الشاذ^(٤) «فأنفخها فيكون طائراً» وقد حكاها هو قراءة فكيف يُنكِّرها؟ فعليك بالالتفات إلى ذلك.

قوله «آية» إنما لم يطابق المفعول الأول فيثني الثاني؛ لأن كلاهما آية بالآخر فصاراً^(٥) آية واحدة. أو نقول: إنه حُذِفَ من الأول لدلالة الثاني، أو بالعكس أي: وجعلنا ابن مريم آية، وأمه كذلك. وهو نظير الحذف في قوله «والله ورسوله أحقُّ أن يُرَضَّوه»^(٦) وقد تقدّم^(٧).

آ. (٩٢) قوله: ﴿أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ﴾: العامة على رفع «أمتكم» خبراً لـ «إن» ونصب «أمة واحدة» على الحال. وقيل على البدل من «هذه»، فيكون قد فصل بالخبر بين البدل والمبدل منه نحو «إن زيدا قائم أخاك».

-
- (١) لم يشر الأخفش في إعرابه لهذه الآية. وانظر أمثلة على زيادة الفاء في الخبر: ١٢٤، ١٢٥، ٢٢٢.
- (٢) الكشف ٥٨٢/٢.
- (٣) البحر ٣٣٦/٦.
- (٤) قراءة عبد الله بن مسعود «فأنفخها». انظر: الدر المصون ١٩٥/٣، والبحر ٤٦٦/٢. والآية ٤٩ من آل عمران.
- (٥) سقطت ألف الاثنين من الأصل. والتصحيح من (ش).
- (٦) الآية ٦٢ من التوبة.
- (٧) انظر: الدر المصون ٧٥/٦.

وقرأ^(١) الحسنُ «أُمَّتْكُمْ» بالنصبِ على البدلِ من «هذه» أو عطف البيان .
وقرأ أيضاً هو وابن أبي إسحاق والأشهبُ العقيلي وأبو حيوة وابن أبي عبلة
وهارون عن أبي عمرو «أُمَّتْكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً» برفع الثلاثة على أن تكونَ «أُمَّتْكُمْ»
خبرَ «إنَّ» كما تقدّم و«أُمَّةً وَاحِدَةً» بدلٌ منها بدلُ نكرةٍ من معرفةٍ، أو تكونَ «أُمَّةً
وَاحِدَةً» خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ .

آ. (٩٣) قوله: ﴿أَمْرَهُمْ﴾: فيه ثلاثة أوجهٍ، أحدها: أنه
منصوبٌ على إسقاطِ حرفِ الخفضِ أي: تَفَرَّقُوا فِي أَمْرِهِمْ. الثاني: أنه مفعولٌ
به، وَعَدَى تَقَطَّعُوا لِأَنَّهُ بِمَعْنَى قَطَّعُوا. الثالث: أنه تمييزٌ. وليس بواضحٍ معنى
وهو معرفةٌ، فلا يَصِحُّ من جهةِ صناعةِ البصريين^(٢). قال أبو البقاء^(٣): «وقيل:
هو تمييزٌ أي تقطّع أمرهم» فجعله منقولاً من الفاعلية.

و «زُبُرًا»^(٤) يجوز أن يكونَ مفعولاً ثانياً على أن يُضْمَنَ «تَقَطَّعُوا» معنى
صَيَّرُوا بالتقطيعِ، وإمّا أن ينتصبَ على الحالِ من المفعولِ - أي: مثل زُبُرٍ
أي: كُتِبَ؛ فَإِنَّ الزُّبُرَ جَمْعُ زُبُورٍ كَرُسُلٍ جَمْعُ رُسُولٍ، أو يكونَ حالاً من
الفاعلِ. نقله أبو البقاء في سورة المؤمنين^(٥). وفيه نظرٌ؛ إذ لا معنى له، وإنما
يَظْهَرُ كَوْنُهُ حَالاً من الفاعلِ في قراءة «زُبُرًا» بفتح الباءِ أي فِرَقاً. والمعنى:
صَيَّرُوا أَمْرَهُمْ زُبُرًا أو تَقَطَّعُوهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ. والوجهان مأخوذان من تفسير
الزمخشري^(٦) لمعنى الآية الكريمة، فإنه قال: «والمعنى: جعلوا أمرَ دينهم

(١) انظر في قراءتها: الإتحاف ٢/٢٦٧، والبحر ٦/٣٣٧، والقرطبي ١١/٣٣٨،
والمحتسب ٢/٦٥.

(٢) انظر: الارتشاف ٢/٣٨٤.

(٣) الإملاء ٢/١٣٧.

(٤) خلط السمين بين آتي الأنبياء والمؤمنين وموضعها هناك.

(٥) الآية ٥٣ «تَقَطَّعُوا» أمرهم بينهم زُبُرًا». وانظر: الإملاء ٢/١٥٠.

(٦) الكشاف ٢/٥٨٣.

- الأنبياء -

فيما بينهم قِطْعاً كما يتوزع الجماعة [الشيء] ويقتسمونه، فيطير لهذا نصيبٌ ولذلك نصيبٌ، تمثيلاً لاختلافهم فيه وصيرورتهم فرقاً وأحزاباً.

وفي الكلام التفات من الخطاب وهو قوله «أمتكم» إلى الغيبة تشنيعاً عليهم بسوء صنيعهم.

وقرأ^(١) الأعمش بفتح الباء جمع زُبْرَة، وهي قطعة الحديد في الأصل. ونصبه على الحال من ضمير الفاعل في «تقطعوا» وقد تقدم. ولم يتعرض له أبو البقاء في هذه السورة^(٢) وتعرض له في المؤمنين فذكر فيه الأوجه المتقدمة^(٣) وزاد أنه قرئ «زُبْرًا» بسكون الباء، وهو بمعنى المضمومها.

آ . (٩٤) قوله : ﴿فَلَا كُفْرَانَ﴾ : الكُفْران : مصدرٌ بمعنى الكُفْر .

قال^(٤) :

٣٣٥٨- رأيتُ أناساً لا تَنامُ جُدودَهُمْ
وجَدَيَّ - ولا كُفْرانَ لله - نائمٌ

و «لسعيه» متعلقٌ بمحذوفٍ أي : يكفر لسعيه، ولا يتعلّق بكُفْرانٍ؛ لأنه يصير مُطَوَّلًا^(٥)، والمطولُ يُنْصَبُ. وهذا مبنيٌ. والضميرُ في «له» يعودُ على السعي .

(١) تكرر وهم السمين في هذا الموضع، فليس في «الأنبياء» هذا اللفظ، وإنما هو في سورة المؤمنين الآية ٥٣ وسيأتي تخريجه هناك.

(٢) لأنه ليس فيها هذا اللفظ.

(٣) الإملاء ١٥٠/٢.

(٤) لم أهدت إلى قائله. وهو في المحرر الوجيز ١٦٣/١١، ومجاز القرآن ٤٢/٢.

(٥) أي شبيهاً بالمضف نحو: لا خيراً من زيد عندنا.

آ . (٩٥) قوله : ﴿وَحَرَامٌ﴾ : قرأ^(١) الأخوان وأبو بكر ورؤيت عن أبي عمرو «وَجَرَمٌ» بكسر الحاء وسكون الراء . وهما لغتان كالجِلِّ والحَلَالِ . وقرأ ابن عباس وعكرمة و«حَرَمٌ» بفتح الحاء وكسر الراء وفتح الميم ، على أنه فعلٌ ماضٍ ، ورؤي عنهما أيضاً وعن أبي العالية بفتح الحاء والميم وضمَّ الراء بزنة كَرَمٌ ، وهو فعلٌ ماضٍ أيضاً . ورؤي عن ابن عباس فتحُ الجميع . وهو فعلٌ ماضٍ أيضاً . واليمانيُّ بضم الحاء وكسر الراء مشددةً وفتح الميم ماضياً مبنياً للمفعول . ورؤي عن عكرمة بفتح الحاء وكسر الراء وتنوين الميم .

[٦٣٦/أ] فَمَنْ جعله اسماً: ففي رفعه وجهان، أحدهما: أنه مبتدأ/ وفي الخبر حينئذٍ ثلاثة أوجه، أحدها: قوله «[أنهم] لا يرجعون» وفي ذلك حينئذٍ أربعة تأويلات، التأويل الأول: أن «لا» زائدة. والمعنى: وممتنع على قرية قدرنا إهلاكها لكفرهم رجوعهم إلى الإيمان، إلى أن تقوم الساعة. وممن ذهب إلى زيادتها أبو عمرو مستشهداً عليه بقوله تعالى: «ما منعك أن لا تسجد»^(٢) يعني في أحد القولين. التأويل الثاني: أنها غير زائدة، وأن المعنى: أنهم غير راجعين عن معصيتهم وكفرهم. التأويل الثالث: أن الحرام يُراد به الواجب. ويدلُّ عليه قوله تعالى: «قل تعالوا أتْلُ ما حَرَّمَ ربُّكم عليكم أن لا تُشركوا»^(٣) وترك الشُّرك واجبٌ، ويدلُّ عليه أيضاً قولُ الخنساء^(٤):

(١) انظر في قراءتها: السبعة ٤٣١، والتيسير ١٥٥، والنشر ٣٢٤/٢، والحجة ٤٧٠، والبحر ٣٣٨/٦، والمحتسب ٦٥/٢.

(٢) الآية ١٢ من الأعراف.

(٣) الآية ١٥١ من الأنعام.

(٤) ليس في ديوان الخنساء، وهو في القرطبي ٣٤٠/١١، والبحر ٣٣٩/٦. وفي اللسان منسوباً إلى عبد الرحمن بن جُماعة المحاربي:

فإن حراماً لا أرى الدهرَ باكياً
على شجوه إلا بكيتُ على عمرو

٣٣٥٩- حرامٌ عليّ لا أرى الدهرَ باكياً
على شجوهٍ إلا بكّيتُ على صخرٍ
وأيضاً فمن الاستعمالِ إطلاقُ أحدِ الضدين على الآخرِ.

وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الْحَسَنُ وَالسُّدِّيُّ: لَا يَرْجِعُونَ عَنِ الشَّرْكِ. وَقَالَ قَتَادَةُ: إِلَى الدُّنْيَا. التَّأْوِيلُ الرَّابِعُ: قَالَ أَبُو مُسْلِمٍ ابْنُ بَحْرٍ: «حَرَامٌ: مَمْتَنَعٌ. وَأَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ: انْتِفَاءُ الرَّجُوعِ إِلَى الْآخِرَةِ، فَإِذَا امْتَنَعَ الْانْتِفَاءُ وَجَبَّ الرَّجُوعُ. فَالْمَعْنَى: أَنَّهُ يَجِبُ رَجُوعُهُمْ إِلَى الْحَيَاةِ فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ. وَيَكُونُ الْغَرَضُ إِبْطَالَ قَوْلِ مَنْ يُنْكِرُ الْبَعْثَ. وَتَحْقِيقُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ لَا كُفْرَانَ لِسَعْيِ أَحَدٍ، وَأَنَّهُ يُجْزَى عَلَى ذَلِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وَقَوْلُ ابْنِ عَطِيَّةَ^(١) قَرِيبٌ مِنْ هَذَا قَالَ: «وَمَمْتَنَعٌ عَلَى الْكُفْرَةِ الْمُهْلَكِينَ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ إِلَى عَذَابِ اللَّهِ وَأَلِيمِ عِقَابِهِ، فَتَكُونُ «لَا» عَلَى بَابِهَا، وَالْحَرَامُ عَلَى بَابِهِ».

الوجه الثاني: أن الخبر محذوف تقديره: حرامٌ توبتهم أوجاء بعنهم، ويكون «أنهم لا يرجعون» علة لما تقدم من معنى الجملة، ولكن لك حينئذ في «لا» احتمالان، الاحتمال الأول: أن تكون زائدة. ولذلك قال أبو البقاء^(٢) في هذا الوجه بعد تقديره الخبر المتقدم: «إِذَا جَعَلْتَ لَا زَائِدَةً» قلت: والمعنى عنده: لأنهم يرجعون إلى الآخرة وجزائها. الاحتمال الثاني: أن تكون غير زائدة بمعنى: ممتنع توبتهم أوجاء بعنهم؛ لأنهم لا يرجعون إلى الدنيا فيستدركوا فيها ما فاتهم من ذلك.

(١) المحرر ١١/١٦٤.

(٢) الإملاء ٢/١٣٧.

الوجه الثالث: أن يكون هذا المبتدأ لا خبر له لفظاً ولا تقديرًا، وإنما رَفَع شيئاً يقوم مقام خبره من باب «أقائم أخواك». قال أبو البقاء^(١): «والجيد أن يكون «أنهم» فاعلاً سَدَّ مَسَدَّ الخبر»، قلت: وفي هذا نظر؛ لأن ذلك يُشترط فيه أن يعتمد الوصف على نفي أو استفهام، وهنا فلم يعتمد المبتدأ على شيء من ذلك، اللهم إلا أن ينحو نحو الأخصش، فإنه لا يشترط ذلك. وقد قررت هذه المسألة في غير هذا الموضوع، والذي يظهر قول الأخصش^(٢)، وحينئذ يكون في «لا» الوجهان المتقدمان من الزيادة وعدمها، باختلاف معنيين: أي امتنع رجوعهم إلى الدنيا أو عن شركهم إذا قَدَّرتها زائدة، أو امتنع عدم رجوعهم إلى عقاب الله في الآخرة إذا قَدَّرتها غير زائدة.

الوجه الثاني من وجهي رفع «حرام» أنه خبرٌ مبتدأ محذوف، فقَدَّره بعضهم: الإقالة والتوبة حرام. وقَدَّره أبو البقاء^(٣): «أي ذلك الذي ذُكِرَ من العمل الصالح حرام». وقال الزمخشري^(٤): «وحرامٌ على قريةٍ أهلكتها ذاك، وهو المذكور في الآية المتقدمة من العمل الصالح والسعي المشكور غير المكفور. ثم عُلِّلَ فقيل: إنهم لا يرجعون عن الكفر فكيف لا يمتنع ذلك؟»

وقرأ العامة «أهلكتها» بنون العظمة. وقرأ^(٥) أبو عبد الرحمن وقتادة

(١) الإملاء ١٣٧/٢.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٣٣٣/١.

(٣) الإملاء ١٣٧/٢.

(٤) الكشف ٥٨٣/٢.

(٥) القرطبي ٣٤٠/١١، والبحر ٣٣٨/٦.

«أهلكتها» بئاء المتكلم . ومَنْ قرأ^(١) «حَرِمٌ» بفتح الحاء وكسر الراء وتنوين الميم، فهو في قراءته صفةٌ على فعلٍ نحو: حَذِر . وقال^(٢) :

٣٣٦٠- وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ

يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمٌ

ومَنْ قرأه^(٣) فعلاً ماضياً فهو في قراءته مسندٌ لـ «أَنْ» وما في حيزها . ولا

يُخفى الكلامُ في «لا» بالنسبة إلى الزيادةِ وعدمها/ فإنَّ المعنى واضحٌ مما [٦٣٦/ب] تقدّم . وقُرئ^(٤) «إنهم» بالكسر على الاستئناف، وحينئذٍ فلا بد من تقدير مبتدأ يَتِمُّ به الكلام، تقديره: ذلك العملُ الصالحُ حرامٌ . وتقدّم تحريرُ ذلك .

آ . (٩٦) قوله : ﴿حتى إذا﴾ : قد تقدم الكلام^(٥) على «حتى»

الداخلية على «إذا» مشبعاً . وقال الزمخشري^(٦) هنا : «فإن قلت : بم تعلقتُ «حتى» واقعةً غايةً له وأيةً الثلاث هي ؟ قلت : هي متعلقةٌ بـ «حرامٌ» وهي غايةٌ له ؛ لأنَّ امتناعَ رجوعهم لا يزول حتى تقومَ القيامةُ، وهي «حتى» التي يُحكى بعدها الكلامُ، والكلامُ المحكيُّ هو الجملةُ من الشرطِ والجزاء، أعني «إذا» وما في حيزها» . وأبو البقاء^(٧) نحا هذا النحو فقال : «وحتى» متعلقةٌ في المعنى بـ «حرامٌ» أي : يستمرُّ الامتناعُ إلى هذا الوقتِ، ولا عملٌ لها في «إذا» .

وقال الحوفي : «هي غايةٌ، والعاملُ فيها ما دلَّ عليه المعنى مِنْ تأسئهم

(١) وهي قراءة عكرمة وقد تقدمت .

(٢) تقدم برقم ١٢٣١ .

(٣) وهي قراءة أبي العالية .

(٤) البحر ٦/٣٣٨ .

(٥) انظر : الدر المصون ٣/٤٣٦ .

(٦) الكشاف ٢/٥٨٣ .

(٧) الإملاء ٢/١٣٧ .

على ما فرطوا فيه من الطاعة حين فاتهم الاستدراك». وقال ابن عطية^(١):
«حتى» متعلقة بقوله «وتَقَطَّعُوا». وتحتمل على بعض التأويلات المتقدمة أن
تتعلق بـ «يَرْجِعُونَ»، وتحتمل أن تكون حرف ابتداء، وهو الأظهر؛ بسبب
«إذا»؛ لأنها تقتضي جواباً هو المقصودُ ذَكَرَهُ. قال الشيخ^(٢): «وكونُ «حتى»
متعلقة بـ «تَقَطَّعُوا» فيه بُعدٌ من حيث كثرة الفصل لكنه من حيث المعنى جيدٌ:
وهو أنهم لا يزالون مختلفين على دين الحق إلى قُرب مجيء الساعة، فإذا
جاءت الساعة انقطع ذلك كله».

وتلخَّص في تعلق «حتى» أوجه، أحدها: أنها متعلقة بـ «حرام». الثاني:
أنها متعلقة بمحذوفٍ دلَّ عليه المعنى، وهو قول الحوفي. الثالث: أنها متعلقة
بـ «تَقَطَّعُوا». الرابع: أنها متعلقة بـ «يَرْجِعُونَ». وتلخَّص في «حتى» وجهان،
أحدهما: أنها حرفُ ابتداءٍ وهو قولُ الزمخشري وابن عطية فيما اختاره،
الثاني: أنها حرفُ جرٍّ، بمعنى إلى.

وقرأ^(٣) «فُتِّحَتْ» بالتشديد ابنُ عامر. والباقون بالتخفيف. وقد تقدّم ذلك
أول الأنعام^(٤)، وفي جواب «إذا» أوجهٌ أحدها: أنه محذوفٌ فقدره
أبو إسحاق^(٥): «قالوا يا ويلنا»، وقدره غيره: فحينئذٍ يُبعثون. وقوله «فإذا هي
شاخصة» عطفٌ على هذا المقدر. الثاني: أن جوابها الفاء في قوله «فإذا هي»
قاله الحوفي والزمخشري^(٦) وابن عطية^(٧). فقال الزمخشري: «وإذا هي

(١) المحرر ١١/١٦٤.

(٢) البحر ٦/٣٣٩.

(٣) السبعة ٤٣١، والنشر ٢/٣٥٨، والحجة ٤٧٠، والتيسير ١٠٢، والبحر ٦/٣٣٩.

(٤) الآية ٤٤ وانظر: الدر المصون ٤/٦٣٤.

(٥) وهو الزجاج في معانيه ٣/٤٠٥.

(٦) الكشف ٢/٥٨٤.

(٧) المحرر ١١/١٦٥.

المفاجأة، وهي تقع في المجازاة سادةً مَسَدُ الفاءِ كقوله تعالى «إذا هم يَقْنُطُونَ»^(١) فإذا جاءت الفاء معها تعاوتنا على وصل الجزاء بالشرط فيتأكد. ولو قيل: إذا هي شاخصة كان سديداً. وقال ابن عطية: «والذي أقول: إنَّ الجواب في قوله «فإذا هي شاخصة»، وهذا هو المعنى الذي قُصِدَ ذِكرُه؛ لأنه رجوعهم الذي كانوا يُكذِّبون به وحرَّم عليهم امتناعه».

وقوله: «يَأْجُوجُ» هو على حذف مضاف أي: سدُّ يَأْجُوجِ ومَأْجُوجِ. وتقدَّم الكلامُ فيهما قريباً^(٢).

قوله: «وهم» يجوز أن يعودَ على يَأْجُوجِ ومَأْجُوجِ، وأن يعودَ على العالمِ بأسرهم. والأولُ أظهر.

وقرأ العامةُ: «يَنْسِلُونَ» بكسر السين، وأبو السَّمالِ^(٣) وابنُ أبي إسحاقِ بضمها. والحَدَبُ: النَّسْرُ من الأرضِ أي: المرتفعُ، ومنه الحَدَبُ في الظهرِ وكلُّ كُدَيْةٍ^(٤) أو أكمةٍ فهي حَدَبَةٌ، وبها سُمِّيَ القبرُ لظهوره على وجه الأرضِ، والنَّسْلانُ مقارِبَةُ الحَطْوِ مع الإسراعِ، يُقال: نَسَلَ يَنْسِلُ وينسَلُ بالفتح في الماضي، والكسرِ والضم في المضارع، ونسَلَ وعَسَلَ واحد، قال الشاعر^(٥):

عَسَلَانَ الذئبِ أَمْسَى قَارِباً
بَرَدَ اللَّيْلُ عَلَيْهِ فَنَسَلَ

(١) الآية ٣٦ من الروم.

(٢) انظر: إعرابه للآية ٩٤ من الكهف.

(٣) البحر ٣٣٩/٦، والشواذ ٩٣.

(٤) الكُدَيْة: الأرض المرتفعة وقيل: الغليظة.

(٥) البيت للنابغة الجعدي وهو في ديوانه ٩٠، والمحزر ١١/١٦٥، واللسان (عسل) وجمهرة ابن دريد ٢٥٢/١، ويُنسب البيت خطأ للبيد.

وعسل الذئب: مضى مسرعاً. ونسل في العَدْوِ: أسرع. القارب: طالب الماء ليلاً.

والنَّسْلُ من ذلك وهو الذُّرِّيَّةُ، أطلق المصدرَ على المَفْعُولِ. و«نَسَلْتُ ريشَ الطائر» من ذلك. وَقُدِّمَ الجارُّ على متعلقه^(١) لتواخي رؤوسِ الآيِ. وقرأ^(٢) عبد الله وابن عباس «جَدَثَ» بالثاء المثلثة، وهو القبرُ. وقُرِئَ بالفاء وهي بدلٌ منها. قال الزمخشري^(٣): «الثناء للحجاز والفاء لتميم». وينبغي أن يكونا أصلين؛ لأنَّ كلاً منهما لغةٌ مستقلةٌ، ولكن قد كَثُرَ إبدالُ الثاءِ من الفاء قالوا: مَعْشُورٌ في مَعْفُورٍ^(٤)، وقالوا^(٥): «فُمَّ» في ثُمَّ، فأبدلت هذه من هذه تارةً، وهذه من هذه أخرى^(٦).

آ. (٩٧) قوله: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ﴾: فيه أوجهٌ أحدها: - وهو الأجود - أن تكونَ «هي» ضميرَ القصة، و«شاخِصَةٌ» خبرٌ مقدمٌ، و«أبصارُ» مبتدأ مؤخر، والجملَةُ خبرٌ لـ «هي» لأنها لا تُفسَّرُ إلاَّ بجملَةٍ مصرَّحٍ بجزأيتها، وهذا مذهبُ البصريين. الثاني: أن تكونَ «شاخِصَةٌ» مبتدأً، و«أبصارُ» فاعلٌ سَدُّ مَسَدِّ الخبير، وهذا يتمشى على رأي الكوفيين^(٧)؛ لأنَّ

(١) الجارُّ «من كل حذب» ومتعلقة «ينسلون».

(٢) المحتسب ٦٦/٢، والقرطبي ٣٤٢/١١، البحر ٣٣٩/٦.

(٣) الكشاف ٥٨٤/٢ وفي مطبوعة الكشاف: «والباء تميمية» وهو تحريف، وقد ذكر

ابن جني في المحتسب ذلك ٦٦/٢.

(٤) المعفور: هو المَتْرَبُ المَعْفُورُ بالتراب وفي اللسان (عشر): «وذهب يعقوب إلى أن الفاء في عافور بدلُ الثاءِ في عاثور ولذي ذهب إليه وجه، قال: إلاَّ أنا إذا وجدنا للفاء وجهاً نحملها فيه على أنه أصل لم يجز الحكم بكونها بدلاً فيه إلاَّ على قبح وضعف».

(٥) انظر: الممتع ٤١٤.

(٦) قال ابن عصفور في الممتع: «والأصلُ الثاء لقولهم في الجمع: أجدات ولم يقولوا أجداف».

(٧) انظر: الارتشاف ٤٨٦/١.

- الأنبياء -

ضميرَ القصةِ يُفسَّرُ عندهم بالمفردِ العاملِ عملَ الفعلِ فإنه في قوة الجملة .
الثالث : قال الزمخشري^(١) : «هي» ضميرٌ مَبْهُمٌ تَوْضُحُهُ الْأَبْصَارُ وتُفسَّرُهُ ، كما
فُسِّرَ «الَّذِينَ ظَلَمُوا» «وَأَسْرُوا»^(٢) . ولم يَذْكَرْ غَيْرَهُ . قلت : وهذا هو قولُ
الفراء^(٣) ؛ فإنه قال : «هي» ضميرُ الْأَبْصَارِ تقدَّمتْ لدلالة الكلام ومجيءِ
ما يُفسَّرُها . وأنشد شاهداً على ذلك^(٣) : /

[١/٦٣٧]

٣٣٦٢ - فلا وأبيها لا تقول حليلتي
ألا فرّ عني مالك بن أبي كعب
الرابع : أن تكون «هي» عماداً ، وهو قول الفراء^(٤) أيضاً ، قال : «لأنه
يصلح موضعها «هو» وأنشد^(٥) :

٣٣٦٣ - بثوبٍ ودينارٍ وشاةٍ ودرهمٍ
فهل هو مرفوعٌ بما ههنا رأسُ
وهذا لا يتمشى إلا على أحدِ قولي الكسائي^(٦) : وهو أنه يُجيزُ تقدّمَ
الفصلِ مع الخيرِ المقدمِ نحو : «هو خيرٌ منك زيد» الأصل : زيدٌ هو خيرٌ منك ،

(١) الكشاف ٥٨٤/٢ .

(٢) من قوله تعالى : «وأسروا النجوى الذين ظلموا» الآية ٣ من الأنبياء .

(٣) بدأ الفراء في معانيه ٢١٢/٢ بوجه العماد ، ثم أجاز ما نقله عنه السمين . وصدوره
عند الفراء :

لَعَمْرُ أَبِيهَا لَا تَقُولُ ظَعِينَتِي

والبيت لمالك بن أبي كعب ، وهو من شعر في الأغاني ٢٣٤/١٦ ، والمحرر
١٦٦/١١ .

(٤) معاني القرآن ٢١٢/٢ .

(٥) لم أهتمد إلى قائله ، وهو في شرح التصريح ٧٢/٢ ، والهمع ٩٩/٢ ، والدرر
١٣٣/٢ - ١٣٤ .

(٦) نسبه في الارتشاف ٤٩٠/١ إلى الفراء .

وقال الشيخ (١): «أجاز هو القائمُ زيدٌ، على أن «زيداً» هو المبتدأ و«القائم» خبره و«هو» عمادٌ. وأصلُ المسألة: زيدٌ هو القائم». قلتُ: وفي هذا التمثيل [نظر] (٢)؛ لأنَّ تقديمَ الخبرِ هنا ممتنعٌ لاستوائيهما في التعريفِ، بخلافِ المثالِ الذي قدَّمته، فيكونُ أصلُ الآيةِ الكريمة: فإذا أبصارُ الذين كفروا هي شاخصَةٌ، فلما قدَّم الخبرُ وهو «شاخصَةٌ» قدَّم معها العمادُ. وهذا أيضاً إنما يجيءُ على مذهبٍ من يرى وقوعَ العمادِ قبلِ النكرةِ غيرِ المقاربةِ للمعرفةِ.

الخامس: أن تكونَ «هي» مبتدأً، وخبره مضمراً، ويثمُّ الكلامُ حينئذٍ على «هي»، ويبتدأُ بقوله «شاخصَةٌ أبصار». والتقديرُ: فإذا هي بارزةٌ أي: الساعةُ بارزةٌ أو حاضرةٌ، و«شاخصَةٌ» خبرٌ مقدَّمٌ و«أبصارٌ» مبتدأٌ مؤخرٌ. ذكره الثعلبي (٣). وهو بعيدٌ جداً لتنافرِ التركيبِ، وهو التعقيدُ عند علماءِ البيانِ.

قوله: «يا ويلنا» معمولٌ لقولٍ محذوفٍ، وفي هذا القولِ المحذوفِ وجهان، أحدهما: أنه جوابٌ «حتى إذا» كما تقدَّم. والثاني: في محلِّ نصبٍ على الحالِ من «الذين كفروا»، قاله الزمخشري (٤).

آ. (٩٨) قوله: ﴿وما تعبدون﴾: أتى هنا بـ«ما» وهي لغيرِ العقلاء؛ لأنه متى اختلطَ العاقلُ بغيره تحيَّرَ الناطقُ بين ما ومن.

وقرأ العامةُ «حَصَبٌ» بالمهملتين والصادُ مفتوحةً، وهو ما يُحَصَّبُ أي: يُرمَى في النارِ، ولا يقالُ له حَصَبٌ إلا وهو في النارِ. فأما [ما] قبل ذلك فَحَطَّبُ وشجَّرٌ وغير ذلك وقيل: هي لغةٌ حبشية (٥). وقيل: يُقالُ له حَصَبٌ قبل الإلقاءِ

(١) البحر ٣٤٠/٦.

(٢) ما بين معقوفتين سقط من الأصل وأثبتنا من (ش).

(٣) انظر: البحر ٣٤٠/٦.

(٤) الكشف ٥٨٤/٢.

(٥) نسبها أبو عبيد في «لغات القبائل» ١٩٨ إلى قريش.

- الأنبياء -

في النار. وقرأ ابن (١) السَّمِيفِع وابن أبي عبلة - ورويت عن ابن كثير - بسكون الصاد وهو مصدرٌ، فيجوز أن يكون واقعاً موقع المفعول، أو على المبالغة أو على حذف مضافٍ. وقرأ ابن عباس بالضاد معجمةً مفتوحة أو ساكنةً، وهو أيضاً ما يُرمَى به في النار، ومنه المحضَبُ: عُوذٌ تُحَرِّكُ به النارُ لِتُوقَدَ. وأنشِدَ (٢):

٣٣٦٤- فَلَا تَكُ فِي حَرْبِنَا مُحَضَّباً

فتجعل قومك شتى شعوبا

وقرأ أمير المؤمنين وأبي وعائشة وابن الزبير «حَطَبٌ» بالطاء، ولا أظنها إلا تفسيراً لا تلاوةً.

آ. (٩٩) قوله: ﴿أَلَهَةٌ﴾: العامة على النصب خبراً لـ «كان»

وقرأ (٣) طلحة بالرفع. وتخريجها كتخريج قوله (٤):

٣٣٦٥- إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ ...

.....

ففيها ضمير الشأن.

وقوله «أنتم لها وارثون» (٥) جَوَزَ أبو البقاء (٦) في هذه الجملة ثلاثة أوجه،

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٦٧، والمحتسب ٢/٦٦، والبحر ٦/٣٤٠، والقرطبي ١١/٣٤٣.

(٢) البيت للأعشى وليس في ديوانه، وهو في المحرر ١١/١٦٧، واللسان (حضب).

(٣) البحر ٦/٣٤٠.

(٤) تقدم برقم ١١٨٨.

(٥) عاد إلى الآية ٩٨.

(٦) الإملاء ٢/١٣٧.

- الأنبياء -

أحدها: أن تكونَ بدلاً من «حَصَبُ جهنم». قلت: يعني أن الجملةَ بدلاً من المفردِ الواقعِ خبراً، وإبدال الجملة من المفرد إذا كان أحدهما بمعنى الآخر جائز، إذ التقدير: إنكم أنتم لها وازدون. والثاني: أن تكونَ الجملةُ مستأنفةً. والثالث: أن تكونَ في محلِّ نصبٍ على الحال من «جهنم» ذكره أبو البقاء^(١). وفيه نظرٌ من حيث مجيء الحال من المضاف إليه في غير المواضع المستثناة.

آ. (١٠١) قوله: ﴿مَنَّا﴾: يجوز أن يتعلَّقَ بـ «سَبَقَتْ»، ويجوز أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنها حالٌ من الحسنَى.

آ. (١٠٢) قوله: ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾: يجوز أن يكونَ بدلاً من «مُبْعَدُونَ» لأنه يحلُّ محلَّه، فيغني عنه، ويجوز أن يكونَ خبراً ثانياً، ويجوز أن يكونَ حالاً من الضميرِ المستترِ في «مُبْعَدُونَ».

قوله: «وهم فيما اشتَهَتْ» إلى قوله «وتتلقَّاهم» كلُّ جملةٍ من هذه الجملِ يحتمل أن تكونَ حالاً ممَّا قبلها، وأن تكونَ مستأنفةً. وكذا الجملةُ المضمرةُ من القولِ العاملِ في جملة قوله «هذا يومكم» إذ التقدير: وتلقَّاهم يقولون: هذا يومكم.

آ. (١٠٤) قوله: ﴿يَوْمَ نَطْوِي﴾: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه منصوبٌ بـ «لا يحزُّنُهُم». والثاني: أنه منصوبٌ بـ «تلقَّاهم». الثالث أنه منصوبٌ بإضمارِ اذكرَ أو أعني. الرابع: أنه بدلٌ من العائدِ المقدرِ تقديره: تُوعَدُونَه / يَوْمَ نَطْوِي فـ «يَوْمَ» بدل من الهاء. ذكره أبو البقاء^(٢). وفيه نظرٌ؛ إذ يلزمُ من ذلك خلوُّ الجملةِ الموصولةِ بها من عائدٍ على الموصول، ولذلك منعوا

(٢) الإملاء ١٣٧/٢.

(١) الإملاء ١٣٧/٢.

- الأنبياء -

«جاء الذي مررت به أبي عبد الله» على أن يكون «أبي عبد الله» بدلاً من الهاء لما ذكرت، وإن كان في المسألة خلاف. الخامس: أنه منصوب بالفزع، قاله الزمخشري^(١)، وفيه نظر؛ من حيث إنه أعمل المصدر^(٢) الموصوف قبل أخذه معموله.

وقد تقدّم^(٣) أن نافعاً^(٤) يقرأ «يُحزِنُ» بضم الياء إلا هنا، وأن شيخه ابن القَعْقَاعِ يقرأ «يَحزُنُ» بالفتح إلا هنا.

وقرأ العامة «نَطوي» بنون العظمة وشيبة بن نصاح^(٥) في آخرين «يطوي» بياء الغيبة، والفاعل هو الله تعالى، وقرأ أبو جعفر في آخرين «تَطَوَى» بضم التاء من فوق وفتح الواو مبنياً للمفعول.

وقرأ العامة «السُّجَلُّ» بكسر السين والجيم وتشديد اللام كالطَّمِرِ^(٦). وقرأ^(٧) أبو هريرة^(٨) وصاحبه أبو زرعة بن عمرو^(٩) بن جرير بضمهما، واللام

(١) الكشاف ٥٨٥/٢.

(٢) المصدر «الفزع» الموصوف بالأكبر، ومعموله «يوم».

(٣) عاد إلى الآية ١٠٣.

(٤) انظر: الدر المصون ٤٩٤/٣، وشيخ نافع أبو جعفر يزيد بن القعقاع. وانظر: النشر ٢٤٤/٢، والقرطبي ٣٤٦/١١، والبحر ٣٤٢/٦.

(٥) انظر في قراءتها: النشر ٣٢٤/٢، والإتحاف ٢٦٨/٢، والقرطبي ٣٤٦/١١، والبحر ٣٤٣/٦.

(٦) الطمر: الفرس الشديد العذو.

(٧) انظر في قراءتها: المحتسب ٦٧/٢، والقرطبي ٣٤٧/١١، والبحر ٣٤٣/٦، والشواذ ٩٣.

(٨) عبد الرحمن بن صخر الدوسي. كان أكثر الصحابة حفظاً للحديث ورواية له، توفي سنة ٥٩ هـ. انظر: تهذيب الأسماء واللغات ٢٧٠/٢، والإصابة ت ١١٧٩.

(٩) هو عمرو بن عمرو بن جرير البجلي الكوفي، سمع أبا هريرة، وروى عنه الحارث العكلي. طبقات القراء ٦٠٢/١.

مشددة أيضاً بزنة «عُتْلُ»^(١). ونقل أبو البقاء^(٢) تخفيفها في هذه القراءة أيضاً، فتكون بزنة عُتْق، وأبو السَّمال وطلحة والأعمش بفتح السين. والحسن وعيسى بن عمر [بكسرهما]^(٣). والجيم في هاتين القراءتين ساكنة واللام مخففة، قال أبو عمرو: «قراءة أهل مكة مثل قراءة الحسن».

والسَّجَلُ: الصحيفة مطلقاً. وقيل: بل هو مخصوصٌ بصحيفة العهد، وهي من المساجلة، والسَّجَلُ: الدَّلْوُ المَلأى. وقال بعضهم: هو فارسيٌّ معرَّبٌ فلا اشتقاق له.

و«طَيَّ» مصدرٌ مضافٌ للمفعول. والفاعلٌ محذوفٌ تقديره: كما يطوي الرجلُ الصحيفة ليكتبَ فيها، أو لما يكتبه فيها من المعاني، والفاعلُ يُحذفُ مع المصدرِ باطراد. والكلامُ في الكاف معروفٌ أعني كونها نعتاً لمصدرٍ مقدرٍ أو حالاً مِنْ ضميره. وأصلُ طَيَّ: طَوَّيْتُ فأَعِلُّ كَنظائره^(٤).

وقيل: السَّجَلُ اسمٌ مَلَكٌ يَطوي كتبَ أعمالِ بني آدم. وقيل: اسمٌ رجلٍ كان يكتب لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٥). وعلى هذين القولين يكون المصدرُ مضافاً لفاعله. و«الكتاب» اسمٌ للصحيفة المكتوبِ فيها. وقال أبو إسحاق^(٦): «السَّجَلُ: الرجلُ بلسانِ الحبشة». وقال الزمخشري^(٧): كما

(١) العتلُّ: الشديد من كل شيء.

(٢) الإملاء ١٣٧/٢.

(٣) ما بين معقوفين سقط من الأصل وأثبتناه من (ش)، ومصادر القراءة السابقة.

(٤) اجتمعت الواو والياء، وسبقت الأولى بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء.

(٥) نقل الزجاج هذا القول عن أبي الجوزاء. انظر: معاني القرآن له ٤٠٦/٣.

(٦) معاني القرآن ٤٠٦/٣.

(٧) الكشف ٥٨٥/٢.

يُطَوَّى الطُّومارُ^(١) للكتابة، أي ليُكْتَبَ فيه، أو لما يُكْتَبَ فيه؛ لأن الكتاب أصله المصدرُ كالباء ثم يوقع على المكتوب». فقدَّره الزمخشريُّ من الفعل المبنيِّ للمفعول. وقد عرَّفَت ما فيه من الخلاف.

واللام في «للكتاب»: إمَّا مزيدةٌ في المفعولِ إن قلنا إنَّ المصدرَ مضافٌ لفاعله، وإمَّا متعلِّقةٌ بطنيِّ، وإمَّا بمعنى «على». وهذا ينبغي أن لا يجوزَ لبُعْدِ معناه على كل قولٍ. والقراءاتُ المذكورةُ في «السَّجَل» كلُّها لغات. وقرأ^(٢) الأخوان وحفص «للكتب» جمعاً، والباقون «للكتاب» مفرداً، والرسمُ يحتملُهما: فالأفرادُ يُرادُ به الجنسُ، والجمعُ للدلالةِ على الاختلافِ.

قوله: «كما بدأنا» في متعلِّقِ هذه الكافِ وجهان، أحدهما: أنها متعلِّقةٌ بـ «نُعِيده»، و«ما» مصدريةٌ و«بدأنا» صلُّتها، فهي وما في حيزها في محلِّ جرٍ بالكاف. و«أولَ خَلَقٍ» مفعولٌ «بدأنا»، والمعنى: نُعيدُ أولَ خَلْقٍ إعادةً مثلَ بَدَاءَتِنَا^(٣) له أي: كما أبرَزناه من العَدَمِ إلى الوجودِ نُعيدُه من العَدَمِ إلى الوجودِ. وإلى هذا نحا أبو البقاء^(٤) فإنه قال: «الكافُ نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ أي: نُعيدُه عَوْداً^(٥) مثلَ بَدْئِهِ» وفي قوله: «عَوْدٌ» نظرٌ إذ الأحسنُ أن يقولَ: إعادةً.

والثاني^(٦): أنها تتعلِّقُ بفعلٍ مضمِرٍ. قال الزمخشري^(٧): «ووجهٌ آخرُ:

(١) الطومار: الصحيفة.

(٢) السبعة ٤٣١، والنشر ٣٢٥/٢، والحجة ٤٧١، والتيسير ١٥٥، والبحر ٣٤٣/٦.

(٣) البدأة من مصادر بدأ بفتح الباء وضمها. انظر: القاموس (بدأ).

(٤) الإملاء ١٣٨/٢.

(٥) في المطبوعة: عواداً.

(٦) في متعلق وكما بدأنا.

(٧) الكشاف ٥٨٥/٢.

- الأنبياء -

وهو أن تَنْتَصِبَ الكافُ بفعلٍ مضمِرٍ يفسِّره «نُعَيْدُهُ»، و«ما» موصولةٌ أي: نُعيد مثلَ الذي بدأنا نُعيدُه، و«أولَ خَلْقٍ» ظرفٌ لـ «بَدَأْنَا» أي: أولَ ما خلق، أو حالٌ من ضميرِ الموصولِ السَّاقِطِ من اللفظِ الثابتِ في المعنى.

قال الشيخ^(١): «وفي تقديره تهيئةٌ «بَدَأْنَا» لأنَّ يَنْصِبَ «أولَ خَلْقٍ» على المفعوليةِ وَقَطَعَهُ عنه، من غيرِ ضرورةٍ تدعو إلى ذلك، وارتكابُ إضمارٍ بعيدٍ مُفسِّراً بـ «نُعَيْدُهُ»، وهذه عَجْمَةٌ في كتابِ الله. وأمَّا قوله «ووجهٌ آخرٌ: وهو أن تَنْتَصِبَ الكافُ بفعلٍ مضمِرٍ يفسِّره «نُعَيْدُهُ» فهو ضعيفٌ جداً؛ لأنه مبنيٌّ على أن الكافَ اسمٌ لا حرفٌ، وليس مذهبُ الجمهورِ، وإنما ذهب إلى ذلك الأَخْفَشُ^(٢). وكونها اسماً عند البصريين مخصوصٌ بالشعرِ». قلت: كلُّ ما قَدَّرَه فهو جارٍ على القواعدِ المنضبطةِ، وقادَه إلى ذلك المعنى الصحيحُ، فلا مُؤاخَذَةَ عليه. يظهرُ ذلك بالتأمُّلِ لغيرِ الفطنِ.

وأمَّا قوله: «ما» ففيها ثلاثةٌ أوجهٍ، أحدها: أنها مصدريةٌ. والثاني: أنها بمعنى الذي. وقد تقدَّم تقريرُ هذين. والثالث: أنها كَافَةٌ للكافِ عن العملِ كما هي في قوله^(٣):

— ٣٣٦٦ —

كما الناسُ مَجْرُومٌ عليه وجارِمٌ

فيمَن رَفَعَ «الناسَ». قال الزمخشري^(٤): «أولَ خَلْقٍ» مفعولٌ «نُعَيْدُ»

(١) البحر ٣٤٣/٦.

(٢) ليس في كتابه «معاني القرآن» إشارةٌ إلى ذلك وقد نقله عن الكثيرين. انظر: المغني

٢٣٨.

(٣) تقدم برقم ٨٨٨.

(٤) الكشاف ٥٨٥/٢.

الذي يُفسره «نعيده»، والكاف مكسوفة بـ «ما». والمعنى: نعيد أول الخلق كما بدأناه تشبيهاً للإعادة بالابتداء في تناول / القُدرة لهما على السواء. فإن [٦٣٨/أ] قلت: فما أول الخلق حتى يُعيده كما بدأه؟ قلت: أوله إيجادُه عن العدم، فكما أوجده أولاً عن عدمٍ يُعيده ثانياً عن عدمٍ.

وأما «أول خلق» فتحصل فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه مفعولٌ «بدأنا». والثاني: أنه ظرفٌ لـ «بدأنا». والثالث: أنه منصوبٌ على الحال من ضمير الموصول كما تقدم تقريرُ كل ذلك. والرابع: أنه حالٌ من مفعول «نعيده» قاله أبو البقاء^(١)، والمعنى: مثل أول خلقه.

وأما تنكيرُ «خلق» فللدلالة على التفصيل. قال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: ما بال «خلق» منكرًا؟ قلت: هو كقولك: «هو أول رجل جاءني» تريد: أول الرجال. ولكنك وحدته ونكرته إرادة تفصيلهم رجلاً رجلاً، وكذلك معنى «أول خلق»^(٣) بمعنى: أول الخلائق؛ لأن الخلق مصدرٌ لا يُجمع».

قوله: «وَعَدًا» منصوبٌ على المصدر المؤكّد لمضمون الجملة المتقدّمة، فناصبه مضمراً أي: وَعَدْنَا ذَلِكَ وَعَدًا.

آ. (١٠٥) قوله: ﴿مَنْ بَعْدَ الذِّكْرِ﴾: يجوزُ أن يتعلّق بـ «كتّبا»، ويجوزُ أن يتعلّق بنفسِ «الزُّبور» لأنّه بمعنى المَزْبُور أي: المكتوب أي: المَزْبُور من بَعْد. ومفعولٌ «كتّبا» أن وما في حيزها أي: كتّبا وراثَةً الصالحين للأرضِ أي: حَكَمْنَا بِهِ.

(١) الإملاء ١٣٨/٢.

(٢) الكشاف ٥٨٥/٢.

(٣) عبارة الكشاف «وكذلك معنى أول خلق أول الخلق بمعنى . . .».

آ. (١٠٧) قوله: ﴿إِلَّا رَحْمَةً﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ مفعولاً له أي: لأجلِ الرَّحْمَةِ. ويجوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ على الحالِ مبالغَةً في أَنْ جَعَلَهُ نَفْسَ الرحمة، وإمَّا على حَذْفِ مضافٍ أي: ذا رحمةٍ أو بمعنى راجم. وفي الحديث: «يا أيها الناسُ إنما أنا رحمةٌ مُهداة».

قوله: «للعالمين» يجوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بمحذوفٍ على أنها صفةٌ لـ «رَحْمَةً» أي: كائنةٌ للعالمين. ويجوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بـ «أرسلناك» عند مَنْ يَرَى تَعَلُّقَ ما بعد «إِلَّا» بما قبلها جائزاً أو بمحذوفٍ عند مَنْ لا يَرَى ذلك. هذا إذا لم يُفْرَغِ الفعلُ لما بعدها، أما إذا فُرِغَ فيجوزُ نحو: ما مررتُ إلا بزيدٍ، كذا قاله الشيخ هنا. وفيه نظرٌ من حيث إن هذا أيضاً مفرغٌ؛ لأنَّ المفرغَ عبارةٌ عمَّا افتقر ما بعد «إِلَّا» لما قبلها على جهة المعمولية له.

آ. (١٠٨) قوله: ﴿أَنَّمَا إِلَهُكُم﴾: «أَنَّ» وما في حَيْزِهَا في محلِّ رفعٍ لقيامه مقامِ الفاعلِ؛ إذ التقديرُ: إنما يُوحَى إليَّ وَحْدَانِيَةً إِلَهُكُم. وقال الزمخشري^(١): «إِنَّمَا» لِقَصْرِ الحِكمِ على شيءٍ أو لِقَصْرِ الشيءِ على حكمٍ كقولك: «إنما زيدٌ قائمٌ» و«إنما يقومُ زيدٌ». وقد اجتمع المثلان في هذه الآية؛ لأنَّ «إنما يُوحَى إليَّ» مع فاعله بمنزلة «إنما يقومُ زيدٌ»، و«أَنَّمَا إِلَهُكُم إلهٌ واحدٌ» بمنزلة «إنما زيدٌ قائمٌ». وفائدة اجتماعهما الدلالةُ على أَنَّ الوَحْيَ لرسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مقصورٌ على استئثارِ اللهِ بالوَحْدَانِيَةِ.

قال الشيخ^(٢): «أما ما ذكره في «أَنَّمَا» أَنَّهَا لِقَصْرِ ما ذَكَر، فهو مبنيٌّ على أن «أَنَّمَا» للحصر، وقد قررنا أنها لا تكون للحصر وأن «ما» مع «أَنَّ» كهي مع

(١) الكشاف ٥٨٦/٢.

(٢) البحر ٣٤٤/٦.

كأن ومع لعل. فكما أنها لا نفيد الحصر في التشبيه ولا الحصر في الترجي، فكذلك لا نفيده مع «أن». وأما جعله «إنما» المفتوحة الهمزة مثل المكسوريتها تدل على القصر فلا نعلم الخلاف إلا في «إنما» بالكسر، وأما «إنما» بالفتح فحرفٌ مصدرِيٌّ، ينسبُ منه مع ما بعده مصدرٌ، فالجملة بعدها ليست جملةً مستقلةً. ولو كانت «إنما» دالةً على الحصر لزم أن يُقال: إنه لم يُوحَ إليه شيءٌ إلا التوحيد، وذلك لا يصحُّ الحصرُ فيه، إذ قد أُوحِيَ له أشياءٌ غيرُ التوحيد.

قلت: الحصرُ بحسب كلِّ مقامٍ على ما يناسبه؛ فقد يكون هذا المقام يقتضي الحصرَ في إحياءِ الوجدانيةِ لشيءٍ جرى من إنكارِ الكفارِ وحدانيتهِ تعالى، وأنَّ اللهَ لم يُوحِ إليه لها شيئاً. وهذا كما أجاب الناسُ عن هذا الإشكالِ الذي ذكره الشيخُ في قوله تعالى: «إنما أنت منذرٌ»^(١) «إنما أنا بشرٌ»^(٢) «إنما الحياة الدنيا لعبٌ ولهو»^(٣) إلى غير ذلك. و«ما» من قوله «إنما يُوحَى» يجوز فيها وجهان، أحدهما: أن تكونَ كافةً وقد تقدّم. والثاني: أن تكونَ موصولةً كهي في قوله: «إن ما صنعوا»^(٤) ويكون الخبرُ هو الجملةُ من قوله: «أنما إلهكم إله واحد» تقديره: إن الذي يوحى إلي هو هذا الحكم.

قوله: «فهل أنتم مُسلمون» استفهامٌ معناه الأمرُ بمعنى أسلموا، كقوله: «فهل أنتم متّهون»^(٥) أي: انتهوا.

(١) الآية ٧ من الرعد.

(٢) الآية ١١٠ من الكهف.

(٣) الآية ٣٦ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم. وأقبح في الأصل بعد «لهو» ووزيته.

(٤) الآية ٦٩ من طه.

(٥) الآية ٩١ من المائدة.

آ. (١٠٩) قوله: ﴿أَذَّنْتُكُمْ﴾: أي: أَعْلَمْتُكُمْ. فالهمزة فيه للنقل. قال الزمخشري^(١): «أذن منقولٌ مِنْ أَذِنَ إِذَا عَلِمَ، ولكنه كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْجَرِيِّ مَجْرَى الْإِنْدَارِ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَأَذَّنُوا بِحَرْبٍ»^(٢) وقول ابن حِلْزَةَ^(٣): / [ب/٦٣٨]

٣٣٦٧- أَدَّيْنَا بِبَيْنِهَا أَسْمَاءَ

قلت: وقد تقدّم تحقيقُ هذا في البقرة^(٤).

قوله: «على سِوَاءٍ» في محلِّ نصبٍ على الحال من الفاعل والمفعول معاً، أي: مُسْتَوِينَ فِي الْعِلْمِ بِمَا أَعْلَمْتُمْ بِهِ لَمْ يَطْوِهِ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ.

قوله: «وإن أدري» العامةُ على إرسالِ الياء ساكنةً، إذ لا مُوجِبَ لغير ذلك. وروى^(٥) عن ابن عباس أنه قرأ: «وإن أدري أقرب»، «وإن أدري لعلّه فتنة»^(٦) بفتح الياءين. وخرّجتُ على التشبيهِ بياءِ الإضافة. على أن ابن مجاهد^(٧) أنكر هذه القراءة البتة. وقال ابن جني^(٨): «هو غلط؛ لأنَّ «إن» نافيةٌ لا عملٌ لها». ونقل أبو البقاء^(٩) عن غيره أنه قال في تخريجها: «إنه ألقى

(١) الكشاف ٥٨٦/٢.

(٢) الآية ٢٧٩ من البقرة.

(٣) تقدم برقم ١١١٤.

(٤) انظر: الدر المصون ٦٣٩/٢.

(٥) المحتسب ٦٨/٢، والبحر ٣٤٤/٦. وهي رواية أبيوب عن يحيى عن ابن عامر.

(٦) في الآية ١١١.

(٧) انظر: المحتسب ٦٨/٢.

(٨) المحتسب ٦٨/٢.

(٩) الإملاء ١٣٨/٢.

حركة الهمزة على الياء فتحركت وبقيت الهمزة ساكنة، فأبدلت ألفاً لانفتاح ما قبلها، ثم أبدلت همزة متحركة؛ لأنها في حكم المبتدأ بها، والابتداء بالساكين مُحالٌ. وهذا تخريجٌ متكلفٌ لا حاجة إليه. ونسبته راويها عن ابن عباس إلى الغلطِ أولى من هذا التكلفِ، فإنها قراءةٌ شاذةٌ مُنكرةٌ. وهذا التخريجُ وإن نفع في الأولى فلا يُجدي في الثانية شيئاً. وسيأتي لك قريبٌ من ادعاء قلب الهمزة ألفاً ثم قلب الألفِ همزةً في قوله: «مِنْسَاتِهِ»^(١) إن شاء الله تعالى، وبذلك يسهلُ الخطبُ في التخريجِ المذكور.

والجملة الاستفهامية في محلِّ نصبٍ بـ «أدري» لأنها معلّقة لها عن العملِ، وأخر المُستفهم عنه لكونه فاصلةً. ولو وسّطه لكان التركيبُ: أقرب ما تُوعدون أم بعيد، ولكنه أخرج مراعاةً لرؤوسِ الآي.

و «ما تُوعدون» يجوز أن يكون مبتدأ، وما قبله خبرٌ عنه ومعطوفٌ عليه. وجوز أبو البقاء^(٢) فيه أن يرتفعَ فاعلاً بـ «قريب». قال: «لأنه اعتمد على الهمزة». قال: «ويُخرَج على قولِ البصريين أن يرتفعَ بـ «بعيد» لأنه أقرب إليه». قلت: يعني أنه يجوز أن تكون المسألة من التنازع فإن كلاً من الوصفين يصحُّ تسلُّطه على «ما تُوعدون» من حيث المعنى.

آ. (١١٠) قوله: ﴿من القول﴾: حالٌ من «الجهر».

آ. (١١١) قوله: ﴿لعله فتنة﴾: الظاهر أن هذه الجملة معلّقة لـ «أدري»، والكوفيون يُجرون الترجيُّ مجرى الاستفهام في ذلك، إلا أن

(١) الآية ١٤ من سبأ.

(٢) الإملاء ١٣٨/٢.

التَّحْوِينِ لَمْ يَعُدُّوا مِنَ الْمَعْلُقاتِ «لَعْلٌ»^(١) وهي ظاهرة في ذلك كهذه الآية وكقوله: «وما يُدْرِيكَ لَعْلَهُ يَزْكِي»^(٢) «وما يُدْرِيكَ لَعْلُ السَّاعَةِ قَرِيبٌ»^(٣).

آ. (١١٢) قوله: ﴿قَالَ﴾: قرأ^(٤) حفص «قال» خبراً عن الرسول عليه السلام. والباقون «قل» على الأمر. وقرأ العامة «رَبُّ» بكسر الباء اجتزاءً بالكسرة عن ياء الإضافة، وهي الفصحى. وقرأ أبو جعفر^(٥) بضم الباء، فقال صاحب «اللوامح»: «إنه منادى مفرد ثم قال: «وَحَدَفُ حَرْفِ النِّداءِ فِيمَا جازَ»^(٦) أن يكون وصفاً لـ «أَيِّ» بعيداً، بأبـه الشعرُ». قلت: ليس هذا من المنادى المفرد، بل نصَّ بعضهم على أن هذه بعض اللغات الجائزة في المضاف إلى ياء المتكلم حال ندائه^(٧).

وقرأ العامة «أَحْكُمُ» على صورة الأمر. وقرأ^(٨) ابن عباس وعكرمة وابن يعمر «رَبِّي» بسكون الياء «أَحْكُمُ» أفعل تفضيل فهما مبتدأ وخبر.

(١) قال أبو حيان: «ظهر لي من جملة الحروف المعلقة «لعل» ورأيت مَصَّبَ الفعل في هذه الآيات على جملة الترجي، فهو في موضع نصب بالفعل المعلق». انظر: الارتشاف ٧٠/٣.

(٢) الآية ٣ من عبس.

(٣) الآية ١٧ من الشورى.

(٤) السبعة ٤٣٢، والتيسير ١٥٦، والقرطبي ٣٥١/١١، والحجة ٤٧١، والبحر ٣٤٥/٦.

(٥) الإتحاف ٢٦٨/٢، والنشر ٣٢٥/٢، والمحاسب ٦٩/٢، والبحر ٣٤٥/٦.

(٦) الأصل «كان» والتصحيح من البحر ٣٤٥/٦ حيث نقل عن صاحب «اللوامح» النص نفسه.

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية ١٣٢٣/٣.

(٨) انظر في قراءاتها: البحر ٣٤٥/٦، والقرطبي ٣٥١/١١، ومعاني القرآن للفراء ٢١٤/٢.

- الأنبياء -

وَقُرِئَ (١) «أَحْكَمَ» بفتح الميم كألزَمَ، على أنه فعلٌ ماضٍ في محلِّ خبرٍ أيضاً لـ «رَبِّي». وقرأ العامةُ «تَصِفُونَ» بالخطاب. وقرأ (٢) رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على أَبِي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ «يَصِفُونَ» بالياءِ مِنْ تَحْتِ، وهي مَرْوِيَةٌ أيضاً عن عاصم (٣) وابنِ عامر (٤). والغيبة والخطاب واضحان.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ]

-
- (١) وهي قراءة الجحدري كما في القرطبي .
(٢) الإتحاف ٢/٢٦٨، والسبعة ٤٣٢، والنشر ٢/٣٢٥، والبحر ٦/٣٤٥.
(٣) رواية المفضل عنه كما في النشر ٢/٣٢٥.
(٤) رواية الصوري عن ابن ذكوان عنه كما في النشر ٢/٣٢٥.

سورة الحج

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ﴾: يجوزُ في هذا المصدرِ وجهان، أحدهما: أن يكونَ مضافاً لفاعله وذلك على تقديرين. أحدُ التقديرين: أن يكونَ مِنْ زلزلٍ اللازمِ بمعنى تَزَلَّزَلَ فالتقدير: إن تَزَلَّزَلَ السَّاعَةُ. والتقديرُ الثاني: أن يكونَ مِنْ زَلْزَلِ المتعدي، ويكونُ المفعولُ محذوفاً تقديرُه: إن زَلَّزَالَ السَّاعَةُ النَّاسَ. كذا قَدَّرَهُ أبو البقاء^(١). وأحسنُ مِنْ هذا أن يُقَدَّرَ: إنَّ زَلَّزَالَ السَّاعَةَ لِلأَرْضِ. يَدُلُّ عليه قوله: «إِذَا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ»^(٢) ونسبة التَزَلُّزَلِ أو الزلزالِ إلى السَّاعَةِ على سبيلِ المجازِ.

الوجه الثاني: أن يكونَ المصدرُ مضافاً إلى المفعولِ به، على طريقةِ الأتساعِ في الظرفِ كقوله^(٣):

٣٣٦٨- طَبَّاحِ سَاعَاتِ الكَرِيِّ زَادَ الكَيْسَلُ

وقد أوضح الزمخشري^(٤) ذلك بقوله: «وَلَا تَخْلُو السَّاعَةُ مِنْ أَنْ تَكُونَ

(١) الإملاء ١٣٩/٢.

(٢) الآية ١ من سورة الزلزلة.

(٣) تقدم برقم ٤٩.

(٤) الكشاف ٣/٣.

على تقدير الفاعلة لها، كأنها هي التي تُزَلِّزُ الأشياءَ، على المجازِ الحُكْمِيِّ، [٦٣٩/أ] فتكون الزلزلة مصدراً مضافاً إلى فاعله، أو على تقدير/ المفعول فيها على طريقة الاتساع في الظرف، وإجرائه مُجْرَى المفعول به، كقوله تعالى: «بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ»^(١).

آ. (٢) قوله: ﴿يَوْمَ﴾: فيه أوجه، أحدها: أَنْ يَنْتَصِبَ بِـ «تَذَهَلُ» ولم يذكر الزمخشري^(٢) غيره. الثاني: أنه منصوبٌ بـ «عظيم». الثالث: أنه منصوبٌ بإضمار اذكر. الرابع: أنه بدلٌ من الساعة. وإنما فتح لأنه مبنيٌ لإضافته إلى الفعل. وهذا إنما يَتَمَشَّى على قول الأَخْفَشِ، وقد تقدّم تحقيقه آخر المائدة^(٣). الخامس: أنه بدلٌ من «زلزلة» بدلٌ اشتمالٍ؛ لأنَّ كلاً من الحدث والزمان يَصْدُقُ أنه مشتملٌ على الآخر، ولا يجوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ بِـ «زلزلة» لِمَا يَلْزَمُ من الفصل بين المصدر ومعموله بالخبر.

قوله: «تَرَوْنَهَا» في هذا الضمير قولان، أظهرهما: أنه ضميرُ الزلزلة لأنها المحدثُ عنها، ويؤيدُه أيضاً قوله «تَذَهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ». والثاني: أنه ضميرُ الساعة. فعلى الأول يكونُ الذُّهولُ والوَضْعُ حقيقةً لأنه في الدنيا، وعلى الثاني يكونُ على سبيل التعظيم والتهويل، وأنها بهذه الحَيْثِيَّةِ، إذ المرادُ بالساعةِ القيامةُ، وهو كقوله: «يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا»^(٤).

قوله: «تَذَهَلُ» في محلِّ نصب على الحال من «ها» في «تَرَوْنَهَا» فإنَّ الرؤيةَ هنا بَصْرِيَّةٌ، وهذا إنما يَجِيءُ على غيرِ الوجهِ الأول. وأمَّا الوجهُ الأولُ

(١) الآية ٣٣ من سبأ.

(٢) الكشاف ٤/٣.

(٣) الدر المصون ٤/٥٢٠.

(٤) الآية ١٧ من المزمل.

- الحج -

وهو أن «تَذَهَلُ» ناصِبٌ لـ «يَوْمَ تَرَوْنَهَا» فلا محلٌ للجمله من الإعرابِ لأنها مستأنفةٌ، أو يكونُ محلُّها النصبُ على الحال من الزلزلة، أو من الضمير في «عظيم»، وإن كان مذكراً، لأنه هو الزُّلْزَلَةُ في المعنى، أو من الساعة، وإن كانت مضافاً إليها، لأنها: إمَّا فاعلٌ أو مفعولٌ كما تقدّم. وإذا جعلناها حالاً فلا بدُّ من ضميرٍ محذوفٍ تقديره^(١): تَذَهَلُ فيها.

وقرأ العامة «تَذَهَلُ» بفتح التاءِ والهاءِ، مِن ذَهَلٍ عن كذا يَذْهَلُ. وقرأ^(٢) ابن أبي عبلة واليماني بضم التاء وكسر الهاءِ ونصبِ «كل» على المفعولية، مِن أَذْهَلَهُ عن كذا يَذْهَلُهُ عَدَاهُ بالهمزة. والذُّهُولُ: الاشتغالُ عن الشيءِ. وقيل: إذا كان مع دَهْشَةٍ. وقيل: إذا كان ذلك لَطْرَآنٍ^(٣) شاغِلٍ مِن هَمٍّ ومَرَضٍ ونحوهما. وذُهلُ بنُ شَيْبان^(٤) أصلُه من هذا.

والمُرْضِعَةُ: مَنْ تَلَبَّسَتْ بالفعل، والمُرْضِعُ: مَنْ شَأْنُهَا أَنْ تُرْضِعَ كحائض، فإذا أريد التلبُّسُ قيل: حائِضَةٌ.

قال الزمخشري^(٥): «فإن قلت: لِمَ قيل مُرْضِعَةٌ دون مُرْضِعٍ؟ قلت: المُرْضِعَةُ التي هي في حال الإرضاعِ ملقمةٌ نديها الصبي، والمرضِعُ التي مِن شَأْنِهَا أَنْ تُرْضِعَ وإن لم تباشِرِ الإرضاعَ في حالِ وَصْفِهَا به» والمعنى: إنَّ^(٦) مِن شِدَّةِ الْهَوْلِ تَذَهَلُ هذه عن ولدها فكيف بغيرها؟ وقال بعض الكوفيين: المُرْضِعَةُ تقال للأمِّ، والمُرْضِعُ تقال للمستأجرة غير الأمِّ، وهذا مردودٌ بقول

(١) الأصل «تقدير» وهو سهو.

(٢) البحر ٣٥٠/٦.

(٣) لم تثبت كتب اللغة من مصادر طراً غيرَ طَرَاءٍ وطُرُوءٍ.

(٤) حيٌّ من بكر، ذُهلُ بن شيبان بن ثعلبة. انظر: اللسان (ذهل).

(٥) الكشاف ٤/٣.

(٦) اسم إن ضمير الشأن.

الشاعر^(١):

٣٣٦٩ - كَمُرْضِعَةٍ أَوْلَادَ أُخْرَى وَضَيَّعَتْ

بني بطنها هذا الضلال عن القصد

فَأُطْلِقَ الْمُرْضِعَةَ بِالتَّاءِ عَلَى غَيْرِ الْأُمَّ . وَقَوْلُ الْعَرَبِ مُرْضِعَةٌ يَرُدُّ أَيْضاً قَوْلَ الْكُوفِيِّينَ : إِنَّ الصِّفَاتِ الْمُخْتَصَّةَ بِالْمَوْنِثِ لَا يَلْحَقُهَا تَاءُ التَّائِنِثِ نَحْوُ : حَائِضٌ وَطَالِقٌ . فَالَّذِي يُقَالُ : إِنَّ قُصِدَ النَّسَبُ فَالْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرُوا ، وَإِنْ قُصِدَ الدَّلَالَةُ عَلَى التَّبَسُّسِ بِالْفِعْلِ وَجَبَتْ التَّاءُ فَيُقَالُ : حَائِضَةٌ وَطَالِقَةٌ وَطَامِئَةٌ .

قوله : «عَمَّا أَرْضَعَتْ» يجوزُ في «ما» أَنْ تكونَ مصدريةً أي : عن إرضاعِها . ولا حاجةَ إلى تقديرِ حَذْفِ عَلَى هذا . ويجوزُ أَنْ تكونَ بمعنى الذي فلا بُدَّ من حَذْفِ عَائِدِ أَي : أَرْضَعَتْهُ . وَيُقَوِّيه تَعَدِّي «تَضَعُ» إلى مفعولٍ دونَ مصدرٍ . وَالْحَمْلُ بِالْفَتْحِ : ما كان في بَطْنٍ أو على رأسِ شجرةٍ ، وبالكسرِ ما كان على ظَهْرٍ .

قوله : «وترى الناسَ سُكاري» العامةُ على فتحِ التاءِ من «ترى» على خطابِ الواحدِ . وقرأ^(٢) زيدُ بن علي بضمِّ التاءِ وكسرِ الراءِ ، على أَنَّ الفاعلَ ضميرُ الزلزلةِ أو الساعةِ . وعلى هذه القراءةِ فلا بُدَّ من مفعولٍ أولٍ محذوفٍ ليتمَّ المعنى به أي : وتُرى الزلزلةُ أو الساعةُ الخلقَ الناسَ سُكاري . ويؤيدُ هذا قراءةُ أبي هريرةَ وأبي زرعةَ وأبي نهيك «تُرى الناسَ سُكاري» بضمِّ التاءِ وفتحِ الراءِ على ما لم يُسَمَّ فاعلهُ ، ونصبِ «الناسَ» ، بَنَوهُ من المتعدِّي لثلاثةٍ : فالأولُ قامَ مقامَ الفاعلِ ، وهو ضميرُ الخطابِ ، و«الناسَ سُكاري» هما الأولُ والثاني .

(١) تقدم برقم ١٥١٥ .

(٢) انظر في قراءات «ترى» : البحر ٣٥٠/٦ ، والقرطبي ٥/١٢ ، والشواذ ٩٤ .

ويجوز أن يكون متعدباً لاثنين فقط على معنى: وتُري الزلزلة أو الساعة / [٦٣٩/ب] [الناس] (١) قوماً سُكاري. فالناس هو الأول و«سكاري» هو الثاني.

وقرأ الزعفراني وعباس في اختياره «وتري» كقراءة أبي هريرة إلا أنهما رفعاً «الناس» على أنه مفعول لم يُسم فاعله. والتأنيث في الفعل على تأويلهم بالجماعة.

وقرأ (٢) الأخوان «سكري» «وما هم بسكري» على وزن وصف المؤنثة بذلك. واختلف في ذلك: هل هو صيغة جمع على فعلى كمرضى وقتلى، أو صفة مفردة استغني بها في وصف الجماعة؟ خلافاً مشهوراً تقدم الكلام عليه في قوله: «أسري» (٣). وظاهر كلام سيويه (٤) أنه جمع تكسير فإنه قال: «وقوم يقولون: سكري، جعلوه مثل مريض لأنهما شيان يدخلان على الإنسان» (٥)، ثم جعلوا «روبي» مثل سكري وهم المستقلون نوماً من شرب الرائب (٦). وقال الفارسي (٧): «ويصح أن يكون جمع «سكر» كزمن وزمني. وقد حكي «رجل سكر» بمعنى سكران فيجيء سكري حينئذ لتأنيث الجمع». قلت: ومن ورود «سكر» بمعنى سكران قوله (٨):

-
- (١) سقط ما بين معقوفين من الأصل وأثبتناه من (ش).
 - (٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٣٤، والنشر ٣٢٥/٢، والتيسير ١٥٦، والحجة ٤٧٢، والبحر ٣٢٥/٦، والمحتسب ٧٢/٢.
 - (٣) انظر: الدر المصون ٤٨٠/١.
 - (٤) الكتاب ٢١٤/٢.
 - (٥) لم يردّ قوله «يدخلان على الإنسان» في كلام سيويه، وإنما ورد من كلام الخليل قبل.
 - (٦) عبارة سيويه «الذين قد استقلوا نوماً فشبّهوه بالسكران»، ولم يذكر شرب الرائب.
 - (٧) الحجة (خ) ٢/٤.
 - (٨) تقدم برقم ٢٤٦.

٣٣٧٠- وقد جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي
ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكْرِ
وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ مُعْتَدِلًا
فَصِرْتُ أَمْشِي عَلَى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ

ويُروى البيئُ الأولُ «الشارِبُ الثَّمَلِ»، والأولُ أصحُّ لدلالة البيت الثاني عليه.

وقرأ الباقون «سُكَارِي» بضم السين. وقد تقدّم لنا في البقرة^(١) خلاف: هل هذه الصيغة جمعُ تكسيرٍ أو اسمُ جمع؟
وقرأ أبو هريرة وأبو نهيك وعيسى بفتح السين فيهما، وهو جمع تكسير، واحده سُكَرَان. قال أبو حاتم: «وهي لغةُ تميم».

وقرأ الحسنُ والأعرجُ وأبوزرعة والأعمش «سُكْرِي» «بُسُكْرِي» بضم السين فيهما. فقال ابن جني^(٢): «هي اسمٌ مفردٌ كالْبُشْرِي. بهذا أفتاني أبو علي». وقال أبو الفضل^(٣): «فُعْلَى بضمّ الفاءِ مِنْ صِفَةِ الْوَاحِدَةِ^(٤) مِنَ الْإِنَاثِ، لَكِنهَا لَمَّا جُعِلَتْ مِنْ صِفَاتِ النَّاسِ وَهِيَ جَمَاعَةٌ، أُجْرِيَتْ الْجَمَاعَةُ بِمَنْزِلَةِ الْمُؤَنَّثِ الْمُوَحَّدِ». وقال الزمخشري^(٥): «هو غريب». قلت: ولا غرابة؛ فإنَّ فُعْلَى بضمّ الفاءِ كُثِرَ مَجِيئُهَا فِي أَوْصَافِ الْمُؤَنَّثَةِ نَحْوِ الرَّبِّيِّ^(٦) وَالْحُبْلِيِّ.

(١) انظر: الدر المصون ١/٤٨٠.

(٢) المحتسب ٢/٧٤.

(٣) وهو أبو الفضل الرازي كما في البحر ٦/٣٥٠.

(٤) الأصل «الواحد» وهو سهو والتصحيح من البحر.

(٥) الكشف ٣/٤.

(٦) الربِّي: الشاة الخديثة التاج.

- الحج -

وجَوَّزَ أبو البقاء^(١) فيه أن يكون محذوفاً مِنْ سُكَارِي^(٢). وكان مِنْ حَقِّ هذا القاريء أن يُحَرِّكَ الكافَ بالفتح إبقاءً لها على ما كانت عليه. وقد رواها بعضهم كذلك عن الحسن. وقَرِيء^(٣) «وَيَرَى النَّاسُ» بالياء من تحت ورفع «النَّاسُ».

وقرأ أبو زرعة في رواية «سَكَرِي» بالفتح، «بِسُكَرِي» بالضم. وعن ابن جبير كذلك، إلا أنه حَذَفَ الألفَ من الأول دون الثاني.

وإثباتُ السُّكْرِ وَعَدَمُهُ بمعنى الحقيقة والمجاز أي: وترى الناس سَكَرِي على التشبيه، وما هم بِسُكَرِي على التحقيق. قال الزمخشري^(٤): «فإن قلت: لِمَ قيل أولاً: تَرَوْن، ثم قيل: «تَرَى» على الإفراد؟ قلت: لأنَّ الرؤية أولاً عُلِّقَتْ بالزلزلة، فَجُعِلَ النَّاسُ جميعاً رائيين لها، وهي معلقةٌ أخيراً بكونِ النَّاسِ على حالِ السُّكْرِ، فلا بُدَّ أن يُجْعَلَ كُلُّ واحدٍ منهم رائيًا لسائرهم».

آ. (٣) و «مَنْ» في «مَنْ يَجَادِلُ» يجوزُ أن تكونَ نكرةً موصوفةً، وأن تكونَ موصولةً. و «في الله» أي في صفاته. و «بغير علمٍ» مفعولٌ أو حالٌ مِنْ فاعلِ «يُجَادِلُ». وقرأ^(٥) زيد بن علي «وَيَتَّبِعُ».

آ. (٤) قوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ﴾: قرأ العامةُ «كُتِبَ» مبنياً للمفعولِ وفتحَ «أَنَّ» في الموضعين. وفي ذلك وجهان، أحدهما: أن الضميرَ وما في حَيْزِهِ في محلِّ رفعٍ لقيامه مقامَ الفاعلِ. فالهاءُ في «عليه» وفي «أنه»

(١) الإملاء ١٣٩/٢.

(٢) وردت في «الإملاء» من غير ضبط.

(٣) ذكر هذه القراءة العكبريُّ في «الإملاء» ١٣٩/٢ وقال: أي: «يُبْصَرُونَ». ومن حَقِّ هذه القراءة أن يذكرها السمين في موضعها.

(٤) الكشاف ٥/٣.

(٥) البحر ٣٥١/٦.

- الحج -

يعودان على «مَنْ» المتقدمة. و«مَنْ» الثانية يجوز أن تكون شرطيةً والفاء جوائها، وأن تكون موصولةً، والفاء زائدةٌ في الخبرِ لشبهِه المبتدأ بالشرط. وفتحت «أَنَّ» الثانية لأنها وما في حيزها في محل رفعٍ خبراً لمبتدأ محذوفٍ، تقديره: فشأنه وحاله أنه يُضله. أو يُقدّر «فَأَنَّهُ» مبتدأ، والخبر محذوفٌ أي: أفله أنه يُضله.

الثاني: قال الزمخشري^(١): «وَمَنْ فَتَحَ فَلَاَنَّ الْأَوَّلَ فاعِلٌ «كُتِبَ»، والثاني عَطْفٌ عليه». قال الشيخ^(٢): «وهذا لا يجوز؛ لأنك إذا جعلت «فَأَنَّهُ» عطفاً على «أَنَّهُ» بقيت «أَنَّهُ» بلا استيفاءٍ خبرٍ، لأنَّ «مَنْ تَوَلَّاهُ» «مَنْ» فيه مبتدأ. فإن قدرتها موصولةً فلا خبر لها حتى تستقلَّ خبراً لـ «أَنَّهُ». وإن جعلتها شرطيةً فلا جواب لها؛ إذ جعلت «فَأَنَّهُ» عطفاً على «أَنَّهُ».

قلت: وقد ذهب ابن عطية^(٣) - رحمه الله - إلى مثل قول الزمخشري فإنه قال: «وأَنَّهُ» في موضع رفعٍ على المفعول الذي: لم يُسمَّ فاعله و«أَنَّهُ» الثانية عطْفٌ على الأولى مؤكدةً مثلها». وهذا ردٌّ واضحٌ.

وقرئ^(٤) «كُتِبَ» مبنياً للفاعل أي: كَتَبَ اللَّهُ. ف «أَنَّ» وما في حيزها في محل نصب على المفعول به، وباقي الآية على ما تقدم.

وقرأ^(٥) الأعمش والجعفي عن أبي عمرو «إنه» «فإنه» بكسر الهمزتين. وقال ابن عطية^(٦): «وقرأ أبو عمرو «إنه» «فإنه» بالكسر فيهما»، وهذا يؤهم أنه

(١) الكشاف ٥/٢.

(٢) البحر ٣٥١/٦.

(٣) المحرر ١١/١٧٦.

(٤) البحر ٣٥١/٦.

(٥) الإتحاف ٢٧١/٢، والبحر ٣٥١/٦.

(٦) لم يرد هذا النص في مطبوعة «المحرر الوجيز» المغربية.

مشهورٌ عنه وليس كذلك. وفي تخريج هذه القراءة/ ثلاثة أوجهٍ ذكرها [٦٤٠/أ] الزمخشري^(١) وهي: أن تكون على حكاية المكتوب كما هو، كأنه قيل: كُتِب عليه هذا اللفظ، كما تقول: كُتِبَ عليه: إن الله هو الغني الحميد. الثاني: أن يكون على إضمار «قيل». الثالث: أن «كُتِبَ» فيه معنى قيل. قال الشيخ^(٢): أمّا تقدير «قيل» يعني^(٣) فيكون «عليه» في موضع مفعولٍ ما لم يُسَمَّ فاعله^(٤) و«أنه مَنْ تَوَلَّاهُ» الجملة مفعولٌ لم يُسَمَّ لـ قيل المضمرة. وهذا ليس مذهب البصريين فإن الجملة^(٥) عندهم لا تكون فاعلاً ولا تكون مفعولاً ما لم يُسَمَّ فاعله» وكان الشيخ قد اختار ما بدأ به الزمخشري أولاً، وفيه ما فرَّ منه: وهو أنه أسند الفعل إلى الجملة فاللازم مُشْتَرَكٌ. وقد تقدّم تقريرٌ مثل هذا في أول البقرة^(٦). ثم قال: «وأما الثاني يعني أنه ضَمَّنَ «كُتِبَ» معنى القول فليس مذهب البصريين لأنه لا تُكسَرُ «إن» عندهم إلا بعد القول الصريح لا ما هو بمعناه».

والضميران في «عليه» و«أنه» عائدان على «مَنْ» الأولى كما تقدّم، وكذلك الضمائر في «تَوَلَّاهُ» و«فأنه»، والمرفوع في «يُضِلُّهُ» و«يَهْدِيهِ»؛ لأن «مَنْ» الأول هو المحذوف عنه. والضمير المرفوع في «تَوَلَّاهُ» والمنصوب في «يُضِلُّهُ» و«يَهْدِيهِ» عائدٌ على «مَنْ» الثانية. وقيل: الضمير في «عليه» لكل

(١) الكشف ٥/٣.

(٢) البحر ٣٥١/٦ وقد حدث سقط في هذا الموضع في عبارة «البحر» المطبوعة.

(٣) هذا الفعل مقحم. وقوله: «فيكون» هو جواب «أما». أو أن قوله: «وهذا ليس مذهب» هو جواب أمّا، على تقدير: فهذا ليس.

(٤) للفعل كُتِبَ.

(٥) انظر المسألة في: المغني ٥٥٩.

(٦) انظر: الدر المصون ١/١٣٦.

- الحج -

شيطانٍ. والضميرُ في «فأنه» للشأن. وقال ابن عطية^(١): «الذي يَظْهَرُ لي أنَّ الضميرَ الأولَ في «أنه» يعودُ على كلِّ شيطان، وفي «فأنه» يعودُ على «مَنْ» الذي هو المَتَوَلَّى».

آ. (٥) قوله: ﴿من البعث﴾: يجوزُ أن يتعلَّقَ بـ«ريب»، ويجوزُ أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـريب. وقرأ^(٢) الحسن «البعث» بفتح العين. وهي لغة كالطرد^(٣) والجلب^(٤) في الطرد والجلب بالسكون. قال الشيخ^(٥): «والكوفيون إسكانُ العينِ عندهم تخفيفٌ [يقيسونه] فيما وسطه حرفٌ حلقٍ كالنَّهْرِ والنَّهْرِ والشَّعْرِ والشَّعْرِ، والبَصْرِيُّونَ لا يقيسونه، وما وردَ من ذلك هو عندهم ممَّا جاء فيه لغتان» قلت: فهذا يُؤهِمُ ظاهره أن الأصلَ البعثُ بالفتح، وإنما حُفِّفَ، وليس الأمرُ كذلك، وإنما محلُّ النزاع إذا سُمِعَ الحلقِيُّ مفتوحَ العين: هل يجوزُ تسكينه أم لا؟ لا أنه كلُّ ما جاء ساكنَ العينِ من الحلقِيَّها يُدعى أن أصلها الفتحُ كما هو ظاهرُ عبارته.

قوله: «مُخَلِّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلِّقَةٍ» العامةُ على الجرِّ في «مُخَلِّقَةٍ»، وفي «غيرِ»، على النعت. وقرأ^(٦) ابن أبي عبيدة بنصبهما على الحالِ من النكرة، وهو قليلٌ جداً وإن كان سيبويه^(٧) قاسه.

(١) المحرر ١١/١٧٧.

(٢) الإتحاف ٢/٢٧١، والبحر ٦/٣٥٢، والقرطبي ١٢/٦.

(٣) الطرد: الشلُّ.

(٤) الجلب: سوق الشيء من موضع إلى آخر.

(٥) البحر ٦/٣٥٢.

(٦) البحر ٦/٣٥٢.

(٧) الكتاب ١/٣٤٣، ٣٧٢.

- الحج -

والعَلَقَةُ: القطعة من الدم الجامدة. وعن بعضهم (١) - وقد سُئِلَ عن أصعبِ الأشياءِ - فقال: «وَقَعَ الزَّلَقُ عَلَى العَلَقِ» أي: على دمِ القتلى في المعركة. والمُضَغَةُ: القطعة من اللحمِ قَدَرَ ما تُمَضَّغُ نحو: الغُرفة والأُكْلَةُ بمعنى: المغرُوفة والمأكولة. والمُخَلَّقَةُ: المَلْسَاءُ التي لا عَيْبَ فيها مِنْ قولهم: صخرةٌ خَلَقَاءُ أي: مَلْسَاءُ. وَخَلَقْتُ السَّوَاكَ: سَوَّيْتُهُ وَمَلَسْتُهُ. وقيل: التضعيفُ في «مُخَلَّقَةٌ» دلالةٌ على تكثيرِ الخَلْقِ لأنَّ الإنسانَ ذو أعضاءٍ متباينةٍ وَخُلِقَ متفاوتةً. قاله الشعبي وقتادة وأبو العالية. وهو معنى حسنٌ.

قوله: «وَنُقِرُّ العَامَّةُ على رفعٍ» «وَنُقِرُّ» لأنه مستأنفٌ، وليس علةٌ لما قبله فينتصبٌ نَسَقاً على ما تقدّمه. وقرأ (٢) يعقوب وعاصم (٣) في روايةٍ بنصبه. قال أبو البقاء (٤): «على أن يكون معطوفاً في اللفظ، والمعنى مختلف؛ لأنَّ اللامَ في «لُبِّيْن» للتعليل، واللامُ المقدرَةَ مع «نُقِرُّ» للصيرورة» وفيه نظرٌ؛ لأنَّ قوله «معطوفاً في اللفظ» يَدْفَعُه قوله: «واللامُ المقدرَةَ» فإنَّ تقديرَ اللامِ يقتضي النصبَ بإضمارٍ «أنَّ» بعدها لا بالعطفِ على ما قبله.

وعن عاصم (٥) أيضاً «ثم نُخْرِجُكُمْ» بنصب الجيم. وقرأ (٦) ابن أبي عبلَةَ «لُبِّيْنٌ وَيُقِرُّ» بالياء من تحتُ فيهما، والفاعلُ هو اللهُ تعالى كما في قراءة النون. وقرأ (٧) يعقوب في روايةٍ «وَنُقِرُّ» بفتح النون وضم القاف ورفع الراء، مِنْ قَرَّ المَاءُ

(١) انظر: عمدة الحفاظ ٣٧٦، وشرح القول: «يعني زَلَقَهُ بدم القتلى في المعركة».

(٢) البحر ٣٥٢/٦، والكشاف ٦/٣.

(٣) في رواية المفضل كما في الشواذ ٩٤.

(٤) الإملاء ١٤٠/٢.

(٥) البحر ٣٥٢/٦.

(٦) البحر ٣٥٢/٦.

(٧) انظر في قراءتها: البحر ٣٥٢/٦، والشواذ ٩٤.

- الحج -

يُقْرَهُ أَي: صَبَّه. وقرأ أبو زيد النحوي «ويُقَرُّ» بفتح الياء من تحت وكسر القاف ونصب الراء أي: وَيُقَرُّ اللهُ. وهو مِنْ قَرَّ الماء إذا صَبَّه. وفي «الكامل»^(١) لابن جبارة «لِيُنَيِّنَ وَيُقَرِّ ثُمَّ نُخْرِجَكُم» بالنصب فيهنَّ - يعني وبالنون في الجميع - المفضل. بالياء فيهما مع النصب^(٢): أبو حاتم^(٣)، وبالياء والرفع عمر بن شبة^(٤) انتهى.

وقال الزمخشري^(٥): / «والقراءة بالرفع إخبارٌ بأنه تعالى يُقَرُّ في الأرحام ما يشاء أن يُقَرَّهُ». ثم قال: «والقراءة بالنصب تعليلٌ، معطوفٌ على تعليلٍ. ومعناه: خلقناكم مُدْرَجِينَ، هذا التدرِجُ لغرضين، أحدهما: أن نبيِّن قدرتنا. والثاني: أن نُقَرِّ في الأرحام مَنْ نُقَرِّ، ثم يُولَدُوا وَيَنْشَأُوا وَيَبْلُغُوا حَدَّ التَّكْلِيفِ فَأَكَلْفَهُمْ. وَيَعُضِدُ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ قَوْلُهُ «ثُمَّ لَتَبْلُغُوا أَشَدَّكُمْ».

قلت: تسمية مثل هذه الأفعال المسندة إلى الله تعالى غرضاً لا يجوز.

وقرأ^(٦) ابن وثاب «نشاء» بكسر النون، وهو كسرُ حرفِ المضارعة، وقد تقدَّم ذلك في أولِ هذا الموضوع^(٧).

قوله: «طفلاً» حالٌ مِنْ مَفْعُولِ «نُخْرِجَكُم»، وإنما وُحِّدَ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ

(١) الكامل (خ) ٢٢٠

(٢) «ويُقَرُّ».

(٣) قال: «عن المفضل».

(٤) «ويُقَرُّ». وهو عمر بن شبة أبو زيد النميري البصري. روى عن أبي زيد الأنصاري.

قال عنه أبو حاتم: صدوق. ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ٥٩٢/١.

(٥) الكشف ٦/٣.

(٦) البحر ٣٥٢/٦، والقرطبي ١١/١٢.

(٧) انظر: الدر المصون ٦٠/١.

- الحج -

مصدر كالرِّضَا والعَدْل، فيلَزَمُ الإِفْرَادُ والتذكيرُ، قاله المبرد^(١): «إمَّا^(٢) لأنه مرادٌ به الجنسُ، وإمَّا لأن المعنى: يُخْرِجُ كُلَّ واحدٍ منكم نحو: القوم يُشبعهم رغيفٌ أي: كُلُّ واحدٍ منهم. وقد يطابقُ به ما يُراد به، فيقال: طفلان وأطفال. وفي الحديث^(٣): «سئل عن أطفال المشركين» والطفُّ يُطْلَقُ على الولدِ من حين الانفصال^(٤) إلى البلوغ. وأمَّا الطفُّ بالفتح فهو الناعم، والمرأة طفلة قال^(٥):

٣٣٧١- ولقد لهُوتُ بِطفلةٍ مَيَّالَةٍ

بَلْهَاءٍ تُطْلَعُنِي عَلَى أَسْرَارِهَا

أما الطفُّ بفتح الطاء والفاء فوق ما بعد العصر، من قولهم: طفلت الشمس^(٦) إذا مالَّت للغروب. وأطفلت المرأة أي: صارت ذاتِ طفْلٍ.

وقرأت^(٧) فِرْقَةً «يَتَوَفَّى» بفتح الياء. وفيه تخريبان، أحدهما: أَنَّ الفاعلَ ضميرُ الباري تعالى أي: يَتَوَفَّاهُ اللهُ تعالى، كذا قدره الزمخشري^(٨). والثاني: أن الفاعلَ ضميرُ «مَنْ» أي: يَتَوَفَّى أَجَلَهُ. وهذه القراءة كالتي في البقرة «والذين يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ»^(٩) أي: مدتهم.

(١) انظر: القرطبي ١٢/١٢، والبحر ٦/٣٤٦.

(٢) في الأصل «وإمَّا».

(٣) في مسند أحمد ١/٢٩٤ «كتب إلى ابن عباس يسأله عن... قتل أطفال المشركين».

(٤) أي انفصاله عن أمه وقت ولادته.

(٥) لم أهد إلى قائله. وهو في اللسان (بله) وعمدة الحفاظ ٣٢٢.

(٦) من باب نصر.

(٧) حكاة أبو حاتم. انظر: الشواذ ٩٤، والبحر ٦/٣٥٣، إعراب النحاس ٢/٣٩٠.

(٨) الكشف ٦/٣.

(٩) الآية ٢٣٤، وهي قراءة عليّ ورواية المفضل عن عاصم. انظر: الدر المصون

٢/٤٧٨.

- الحج -

وروي^(١) عن أبي عمرو ونافع أنهما قرأ «العُمَر» بسكون العين وهو تخفيفٌ قياسيٌّ نحو «عُنُق» في «عُنُق».

قوله: «لِكَيْلَا» متعلقٌ بـ «يُرْدُ». وتقدّم نظيره في النحل^(٢).

و«هامدة» نصب على الحال لأن الرؤية بصريّة. والهَمُود: السكون والخُشُوع. وهَمَدَتِ الأَرْضُ: يَسَتْ ودرَسَتْ. وهَمَدَ الثوبُ^(٣): بَلِيَ. قال الأَعشى^(٤):

٣٣٧٢ - قَالَتْ قُتَيْلَةُ مَا لِحِسْمِكَ شَاحِبًا

وَأَرَى ثِيَابَكَ بِأَلِيَاتٍ هُمِّدَا

والاهتزازُ: التحرُّكُ، وتُجَوِّزُ به هنا عن إنبات الأرض نباتها بالماء. والجمهورُ على «رَبَّتْ» أي: زادت، مِنْ رَبَا يَرُبُو. وقرأ^(٥) أبو جعفر وعبد الله ابن جعفر وأبو عمرو في رواية «وَرَبَّاتٌ» بالهمز أي ارتفعت. يقال: رَبَاً بنفسه عن كذا أي: ارتفع عنه. ومنه الرَبِيئَةُ وهو مَنْ يَطْلُعُ على موضعٍ عالٍ لينظر للقوم ما يأتيهم. ويقال له «رَبِيءٌ» أيضاً قال الشاعر^(٦):

٣٣٧٣ - بَعَثْنَا رَبِيئًا قَبْلَ ذَلِكَ مُخْمَلًا

كذُوبِ الغَضِي يمشي الضَّرَاءِ وَيَتَّقِي

(١) البحر ٣٥٣/٦، والكشاف ٦/٣.

(٢) الآية ٧٠.

(٣) من باب نصر.

(٤) ديوانه ٢٢٧، والقرطبي ١٣/١٢.

(٥) النشر ٣٢٥/٢، الإتحاف ٢٧١/٢، والبحر ٣٥٣/٦، والقرطبي ١٣/١٢، والمحتسب ٧٤/٢.

(٦) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ١٧٢، والقرطبي ١٤/١٢. مخملاً: أي: يستر نفسه ويخفيها: الغضي: شجر يأوي إليه أحبث الذئاب. ومشية الضراء: مشية فيها اختيال وتبختر.

- الحج -

قوله: «مِنْ كُلِّ زَوْجٍ» فيه وجهان، أحدهما: أنه صفةٌ للمفعول المحذوفٍ تقديره: وَأَنْبَتَتْ أَلْوَاناً أَوْ أَزْوَاجاً مِنْ كُلِّ زَوْجٍ. والثاني: أن «مِنْ» زائدة أي: أَنْبَتَتْ كُلَّ زَوْجٍ. وهذا ماشٍ عند الكوفيين والأخفش^(١).

والبهيجُ: الْحَسَنُ الَّذِي يُسِرُّ نَازِرَهُ. وَقَدْ بَهَجَ - بِالضَّمِّ - بَهَاجَةً وَبَهَجَةً أَي: حَسَنٌ. وَأَبْهَجَنِي كَذَا أَي: سَرَّنِي بِحُسْنِهِ.

آ. (٦) قوله: ﴿ذَلِكَ﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مبتدأ، والخبرُ الجارُّ بعده. والمُشارُ إليه ما تقدَّم مِنْ خَلْقِ بَنِي آدَمَ وَتَطْوِيرِهِمْ. والتقدير: ذَلِكَ الَّذِي ذَكَرْنَا مِنْ خَلْقِ بَنِي آدَمَ وَتَطْوِيرِهِمْ حَاصِلٌ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ، إِلَى آخِرِهِ. والثاني: أن «ذَلِكَ» خبرٌ مبتدأ مضمَّرٌ أي: الْأَمْرُ ذَلِكَ. الثالث: أن «ذَلِكَ» منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ أي: فَعَلْنَا ذَلِكَ بِسَبَبِ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ. فالباءُ على الأولِ مرفوعةُ المحلِّ، وعلى الثاني والثالث منصوبتهُ.

آ. (٧) قوله: ﴿وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه عطفٌ على المجرورِ بالباءِ أي: ذَلِكَ بِأَنَّ السَّاعَةَ. والثاني: أنه ليس معطوفاً عليه ولا داخلاً في حَيِّزِ السَّبِيبةِ. وإنما هو خبرٌ، والمبتدأ محذوفٌ لفهمِ المعنى، والتقدير: وَالْأَمْرُ أَنَّ السَّاعَةَ. و«لا ريبَ فيها» يُحتملُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ خَبِراً ثانياً وَأَنْ تَكُونَ حَالاً.

آ. (٨) قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾: جعل ابنُ عطية^(٢) هذه الواوَ للحال فقال: «وكانه يقول: هذه الأمثالُ في غايةِ الوضوحِ، ومن الناسِ مع ذلك

(١) حيث لا يشترطون دخولها على نكرة وسبقها بنفي أو استفهام. انظر: معاني القرآن للأخفش ٩٨، ٢٠٩. ومعاني القرآن للقراء ٢٥٦/٢.

(٢) المحرر ١٨٠/١١.

مَنْ يَجَادِلُ، فَكَانَ الْوَاوُ وَأَوُّ الْحَالِ، وَالآيَةُ الْمَتَقَدِّمَةُ الْوَاوُ فِيهَا وَأَوُّ عَطْفٍ. قَالَ الشَّيْخُ (١): «وَلَا يُتَخَيَّلُ أَنَّ الْوَاوَ فِي «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَجَادِلُ» وَأَوُّ حَالٍ، وَعَلَى تَقْدِيرِ الْجُمْلَةِ الَّتِي قَدَّرَهَا قَبْلَهُ لَوْ كَانَ مُصْرَحًا بِهَا فَلَا تَتَقَدَّرُ بِ «إِذْ»، فَلَا تَكُونُ لِلْحَالِ وَإِنَّمَا هِيَ لِلْعَطْفِ». قُلْتُ: وَمَنْعُهُ مِنْ تَقْدِيرِهَا بِ «إِذْ» فِيهِ نَظَرٌ، إِذْ لَوْ قُدِّرَ [١/٦٤١] لَمْ يَلْزَمْ / مِنْهُ مَحْدُورٌ.

قوله: «بغير علمٍ» يجوز أن يتعلّق بـ «يُجادِلُ»، وأن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من فاعلٍ «يُجادِلُ» أي: يُجادِلُ ملتبساً بغير علمٍ أي: جاهلاً.

آ. (٩) قوله: ﴿ثَانِي عَطْفِهِ﴾: حالٌ من فاعلٍ «يُجادِلُ» أي: معترضاً، وهي إضافة لفظية نحو «مُمَطِّرُنَا» (٢). والعامّة على كسر العين وهو الجانبُ، كَتِيَ به عن التكبُّر. والحسن (٣) بفتح العين، وهو مصدرٌ بمعنى التعطُّف، وصفه بالقسوة.

قوله: «لِيُضِلَّ» متعلّق: إمّا بـ «يُجادِلُ»، وإمّا بـ «ثَانِي عَطْفِهِ». وقرأ العامّة بضم الياء من «يُضِلُّ» والمفعول محذوفٌ أي: لِيُضِلَّ غيره. وقرأ (٤) مجاهد وأبو عمرو في روايةٍ بفتحها أي: لِيُضِلَّ هو في نفسه.

قوله: «له في الدنيا خِزْيٌ» هذه الجملةٌ يجوز أن تكونَ حالاً مقارنةً أي: مُسْتَحَقًّا ذَلِكَ، وَأَنْ تَكُونَ حَالاً مُقَدَّرَةً، وَأَنْ تَكُونَ مُسْتَأْنَفَةً. وقرأ (٥) زيد بن علي

(١) البحر ٦/٣٥٤.

(٢) من الآية ٢٤ من الأحقاف.

(٣) الإتحاف ٢/٢٧١، والبحر ٦/٣٥٤.

(٤) وهي أيضاً قراءة ابن كثير. انظر: النشر ٢/٢٩٩، والتيسير ١٣٤، والحجة ٤٧٢،

والبحر ٦/٣٥٤، والإتحاف ٢/٢٧١.

(٥) البحر ٦/٣٥٥.

- الحج -

«وَأَذِيَّتُهُ» بهمزة المتكلم . و«عَذَابَ الْحَرِيقِ» يجوز أن يكون من باب إضافة الموصوف لصفته، إذ الأصل: العذاب الحريق أي: المُحْرِقُ كَالسَّمِيعِ بمعنى السَّمِيعِ .

آ . (١٠) قوله: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ﴾ : كقوله: «ذلك بأن الله»^(١) . وكذا قوله: «وَأَنَّ اللَّهَ يَجُوزُ عَطْفُهُ عَلَى السَّبَبِ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: وَالْأَمْرُ أَنَّ اللَّهَ ، فَيَكُونُ مَنْقَطَعًا عَمَّا قَبْلَهُ .

وقوله: «ظَلَامٌ» مثالُ مبالغةٍ . وأنت إذا قلت: «ليس زيدٌ بظلامٍ» لا يلزم منه نفي أصل الظلم؛ فإن نفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم . والجواب: أن المبالغة إنما جيء بها لتكثير محالها فإن العبيد جمع . وأحسن منه أن فعلاً هنا للنسب أي: [ليس]^(٢) بذي ظلم لا للمبالغة .

آ . (١١) قوله: ﴿عَلَى حَرْفٍ﴾ : حالٌ من فاعل «يَعْبُدُ» أي: مُتَزَلِّزًا . ومعنى «على حرف» أي: على شك أو على انحراف، أو على طرف الدين لا في وسطه، كالذي يكون في طرف العسكر: إن رأى خيراً ثبت وإلاً فرَّ .

قوله: «خَيْرٌ» قرأ العامة «خَيْرٌ» فعلاً ماضياً . وهو يحتمل ثلاثة أوجه: الاستثناف، والحالية من فاعل، «انقلب»، ولا حاجة إلى إضمار «قد» على الصحيح، والبديهة من قوله «انقلب»، كما أبدل المضارع من مثله في قوله: «يَلْقَى أَثَامًا، يُضَاعَفُ»^(٣) .

(١) الآية ٦ .

(٢) زيادة من (ش) .

(٣) الآية ٦٩ من الفرقان .

وقرأ^(١) مجاهدٌ والأعرجُ وابنُ محيصةٍ والجحدري في آخرين «خاسر» بصيغة اسم فاعلٍ منصوبٍ على الحال، وهي تؤيدُ كونَ الماضي في قراءةِ العامَّةِ حالاً. وقُرئَ برفعه. وفيه وجهان، أحدهما: أن يكونَ فاعلاً بـ «انقلب» ويكونُ مِنْ وَضَعِ الظاهرِ مَوْضِعِ المضمَرِ أي: انقلبَ خاسرُ الدنيا. والأصلُ: انقلبَ هو. والثاني: أنه خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ أي: هو خاسرٌ. وهذه القراءةُ تُؤيِّدُ الاستثنافَ في قراءةِ المُضِيِّ على التخريجِ الثاني^(٢). وحقُّ مَنْ قرأ «خاسر» رفعاً ونصباً أن يَجُرَّ «الأخرة» لعطفها على «الدنيا» المجرورة بالإضافة. ويجوز أن يبقى النصبُ فيها؛ إذ يجوزُ أن تكونَ «الدنيا» منصوبةً. وإنما حُذِفَ التنوينُ من «خاسر» لالتقاء الساكنين نحو قوله^(٣):

— ٣٣٧٤ —

ولا ذاكِرَ اللّٰهَ إلَّا قليلا

آ. (١٣) قوله: ﴿يَدْعُو لِمَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾: فيه عشرة أوجه، وذلك أنه: إمّا بجعلِ «يَدْعُو» متسلطاً على الجملة من قوله: «لِمَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ» أولاً. فإن جعلناه مُتَسَلِّطاً عليها كان فيه سبعة أوجه، أحدها: أن «يَدْعُو» بمعنى يَقُولُ، واللامُ للابتداء، و«مَنْ» موصولةٌ في محلِّ رفعٍ بالابتداء. و«ضَرَّهُ» مبتدأٌ ثانٍ و«أقربُ» خبره. وهذه الجملةُ صلةٌ للموصول، وخبرُ الموصولِ محذوفٌ تقديره: يقولُ للذي ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ إلهٌ أو إلهي أو نحو ذلك. والجملةُ كُلُّها في محلِّ نصبٍ بـ «يَدْعُو» لأنه بمعنى

(١) انظر في قراءتها: المحتسب ٧٥/٢، والنشر ٣٢٥/٢، والإتحاف ٢٧٢/٢، والبحر ٣٥٥/٦.

(٢) كذا في الأصل. والصواب: الأول.

(٣) تقدم برقم ١٧٥١.

يَقُول، فهي محكيّة به. وهذا قول أبي الحسن^(١). وعلى هذا فيكون قوله: «لَيْسَ المولى» مستأنفاً ليس داخلاً في المحكيّ قبله؛ لأنّ الكفار لا يقولون في أصنامهم ذلك. وقد ردّ بعضهم هذا القول بأنه فاسد المعنى، والكافر لا يعتقد في الأصنام أن ضرّها أقرب من نفعها البتّة.

الثاني: أن «يَدْعُو» مُشَبَّه بأفعال القلوب؛ لأنّ الدعاء لا يَصْدُرُ إلا عن اعتقاد، وأفعال القلوب تُعَلَّقُ، ف«يَدْعُو» مُعَلَّقٌ أيضاً باللام. و«مَنْ» مبتدأ موصول. والجملة بعده صلة، وخبره محذوف على ما مرّ في الوجه قبله.

والجملة في محلّ نصب، كما تكون كذلك بعد أفعال القلوب. الثالث: أن يُضْمَنَ يَدْعُو معنى يزعم، فيُعَلَّقُ كما يُعَلَّقُ، والكلام فيه كالكلام في الوجه الذي قبله. الرابع: أن الأفعال كلّها يجوز أن تُعَلَّقَ قلبيةً كانت أو غيرها فاللام معلقة لـ «يَدْعُو»، وهو مذهب يونس. فالجملة بعده الكلام فيها كما تقدّم.

الخامس: أن «يَدْعُو» بمعنى يُسَمِّي، فتكون اللام مزيدة في المفعول الأول وهو الموصول وصلته، ويكون المفعول الثاني محذوفاً تقديره: يُسَمِّي الذي ضرّه أقرب من نفعه إلهاً ومعبوداً ونحو ذلك. السادس: أن اللام مَزَالَةٌ [ب/٦٤١] من موضعها. والأصل: يَدْعُو مَنْ لَضَرُّهُ أَقْرَبُ. فقُدِّمَتْ مِنْ تَأْخِيرٍ. وهذا قول الفراء^(٢). وقد ردّوا هذا بأن ما في صلة الموصول لا يتقدّم على الموصول. السابع: أن اللام زائدة في المفعول به وهو «مَنْ». والتقدير: يَدْعُو مَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ. ف«مَنْ» موصول، والجملة بعدها صلته، والموصول هو المفعول

(١) معاني القرآن له ٤١٣/٢. وانظر ردّ أبي بكر الأنباري على الأخفش في الوقف والابتداء ٧٨١.

(٢) معاني القرآن له ٢١٧/٢.

- الحج -

بـ «يَدْعُو» زِيدَتْ فِيهِ اللَّامُ كزِيادَتِهَا فِي قَوْلِهِ «رَدِفَ لَكُمْ»^(١) فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ .
وَقَدْ رُدُّ هَذَا بِأَنَّ زِيَادَةَ اللَّامِ إِنَّمَا تَكُونُ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فَرَعاً^(٢) ، أَوْ بِتَقْدِيمِ
الْمَعْمُولِ^(٣) . وَقَرَأَ^(٤) عَبْدُ اللَّهِ «يَدْعُو مَنْ ضَرَّهُ» بِغَيْرِ لَامٍ ابْتِدَاءً ، وَهِيَ مُؤَيَّدَةٌ
لِهَذَا الْوَجْهِ .

وَأِنْ لَمْ تَجْعَلْهُ^(٥) مُتَسَلِّطاً عَلَى الْجُمْلَةِ بَعْدَهُ كَانَ فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ ،
أَظْهَرُهَا : أَنَّ «يَدْعُو» الثَّانِي تَوْكِيدٌ لـ «يَدْعُو» الْأَوَّلِ فَلَا مَعْمُولَ لَهُ ، كَأَنَّهُ قِيلَ :
يَدْعُو يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ الَّذِي لَا يَضُرُّهُ وَلَا يَنْفَعُهُ . وَعَلَى هَذَا فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ مِنْ
قَوْلِهِ «ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ» مَعْتَرِضَةً بَيْنَ الْمُؤَكَّدِ وَالتَّوَكِيدِ ؛ لِأَنَّ فِيهَا تَسَدِيداً
وَتَأْكِيداً لِلْكَلَامِ ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ «لَمَنْ ضَرَّهُ» كَلَاماً مُسْتَأْنَفاً . فَتَكُونُ اللَّامُ لِلْإِبْتِدَاءِ
و«مَنْ» مَوْصُولَةً ، وَ«ضَرَّهُ» مُبْتَدَأً وَ«أَقْرَبُ» خَبْرُهُ . وَالْجُمْلَةُ صَلَةٌ ، وَ«لَيْسَ»
جَوَابٌ قِسْمٍ مُقَدَّرٍ . وَهَذَا الْقِسْمُ الْمُقَدَّرُ وَجَوَابُهُ خَبْرُ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ
الْمَوْصُولُ .

الثَّانِي : أَنَّ يُجْعَلَ «ذَلِكَ» مَوْصُولاً بِمَعْنَى الَّذِي . وَ«هُوَ» مُبْتَدَأً ،
وَ«الضَّلَالُ» خَبْرُهُ وَالْجُمْلَةُ صَلَةٌ . وَهَذَا الْمَوْصُولُ مَعَ صَلَاتِهِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ
مَفْعُولاً بِـ «يَدْعُو» أَي : يَدْعُو الَّذِي هُوَ الضَّلَالُ . وَهَذَا مَنَقُولٌ عَنِ أَبِي عَلِيٍّ

-
- (١) الآية ٧٢ من النمل . مذهب المبرد أنها الزائدة المعترضة بين الفعل المتعدي
ومفعوله ، ومذهب غيره أن «ردف» ضَمَّنَ مَعْنَى اقْتَرَبَ . انظر : المغني ٢٨٥ .
(٢) نحو قوله تعالى : «فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ» وهي لام التقوية المزيدة لتقوية عاملٍ ضَعُفَ
لكونه فرعاً في العمل . انظر : المغني ٢٨٧ .
(٣) نحو قوله تعالى : «هُدًى وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ» .
(٤) انظر : القرطبي ٢٠/١٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢١٧/٢ .
(٥) أي : يدعو .

الفارسي^(١)، وليس هذا بماشٍ على رأي البصريين^(٢)؛ إذ لا يكون عندهم من أسماء الإشارة موصولاً إلا «ذا» بشروطٍ ذكرتها فيما تقدّم. وأمّا الكوفيون فيجيزون في أسماء الإشارة مطلقاً أن تكون موصولةً، وعلى هذا فيكون «لمنّ ضره أقرب» مستأنفاً، على ما تقدّم تقريره.

والثالث: أن يُجعل «ذلك» مبتدأً. و«هو»: جوّزوا فيه أن يكون بدلاً أو فصلاً أو مبتدأً، و«الضلال» خبرٌ «ذلك» أو خبرٌ «هو» على حسب الخلاف في «هو» و«يدعُو» حالٌ، والعائدُ منه محذوفٌ تقديره: يدعوه، وقدّروا هذا الفعل الواقع موقعَ الحال بـ «مدعُوًا» قال أبو البقاء^(٣): «وهو ضعيفٌ»، ولم يُبين وجهَ ضعفه. وكأنّ وجهه أن «يدعُو» مبنياً للفاعل فلا يناسب أن تُقدّر الحال الواقعة موقعه اسمَ مفعولٍ، بل المناسب أن تُقدّر اسمَ فاعلٍ، فكان ينبغي أن يُقدّروه: داعياً ولو كان التركيبُ «يدعُو» مبنياً للمفعول لحسن تقديرهم مدعُوًا. ألا ترى أنك إذا قلت: «جاء زيدٌ يضربُ» كيف تُقدّره بـ «ضارب» لا بـ مَضروب.

والمخصوصُ بالذمّ محذوفٌ، تقديره: لبسَ المولى ولبسَ العشيرُ ذلك المدعُو.

آ. (١٥) قوله: ﴿مَنْ كَانَ﴾: يجوزُ أن تكونَ شرطيةً، وهو الظاهرُ، وأن تكونَ موصولةً. وقوله: «فَلْيَمْدُدْ» إمّا جزاءً للشرط أو خبراً للموصول، والغناءُ للتشبيه بالشرط.

(١) انتصر الفارسي في شرح الأبيات المشكّلة ٤٢٣ لمذهب البصريين، وأوّل شواهد الكوفيين التي يستدلون بها على موصولية أسماء الإشارة.

(٢) انظر: الإنصاف ٧١٧.

(٣) الإملاء ١٤٠/٢.

- الحج -

والجمهور^(١) على كسر اللام مِنْ «لَيَقْطَعُ» وسكَّنهما بعضهم، كما سَكَّنهما بعد الفاء والواو لكونهنَّ عواطف. وكذلك أَجْرُوا «ثم» مُجْرَاهما في تَسْكِينِ هاء «هو» و«هي» بعدها، وهي قراءة الكسائي ونافع في رواية قالون عنه.

قوله: «هل يُذْهِبَنَّ» الجملة الاستفهامية في محل نصب على إسقاط الخافض؛ لأنَّ النظر يُعَلَّقُ بالاستفهام، وإذا كان بمعنى الفكر تُعَدِّي بـ في. وقوله: «ما يَغِيظُ» «ما» موصولة بمعنى الذي، والعائد هو الضمير المستتر. و«ما» وصلتها مفعولٌ بقوله «يُذْهِبَنَّ» أي: هل يُذْهِبَنَّ كيده الشيء الذي يَغِيظُهُ. فالمرفوعُ في يَغِيظُهُ عائدٌ على الذي، والمنصوبُ على مَنْ كان يظن.

وقال الشيخ^(٢): «وما في «ما يَغِيظُ» بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ أو مصدرية». قلت: كلا هذين القولين لا يَصِحُّ. أمَّا قوله: «العائدُ محذوفٌ» فليس كذلك، بل هو مضمَّرٌ مستترٌ في حكم الموجود - كما تقدَّم تقريرُهُ قبل ذلك - وإنما يُقالُ محذوفٌ فيما كان منصوبَ المحلِّ أو مجرورَه. وأمَّا قوله: «أو مصدرية» فليس كذلك أيضاً؛ إذ لو كانت مصدريةً لكانت حَرْفاً على الصحيح، وإذا كانت حَرْفاً لم يُعَدَّ عليها ضميرٌ، وإذا لم يُعَدَّ عليها ضميرٌ بقي الفعل بلا فاعلٍ. فإن قلت: أضمِّرُ في «يَغِيظُ» ضميراً فاعلاً يعود على مَنْ كان يظنُّ. فالجواب: أن مَنْ كان يظنُّ، في المعنى مَغِيظٌ لا غائِظٌ، وهذا بحثٌ حسنٌ فتأمَّله./ [٦٤٢/أ]

والضمير في «يُنْصِرُهُ» الظاهرُ عَوْدُهُ على «مَنْ» وفُسِّرَ النصرُ بالرزق. وقيل: يعودُ على الدين والإسلامِ فالنصرُ على بابه.

(١) ثمة خلاف بين القراء: فقد قرأ أبو عمرو وابن عامر بكسر اللام، واختلف عن نافع. وقرأ عاصم وحمزة والكسائي وابن كثير بسكون اللام. انظر: السبعة ٤٣٤، والإتحاف ٢/٢٧٢، والنشر ٢/٣٢٦، والتيسير ١٥٦.

(٢) البحر ٦/٣٥٨.

آ. (١٦) قوله: ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ﴾: الكاف: إما حالٌ من ضمير المصدرِ المقدرِ، وإما نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ على حَسَبِ ما تقدّم من الخلاف^(١) أي: ومثَل ذلك الإنزالِ أَنْزَلْنَا القرآنَ كُلَّهُ آياتٍ بيناتٍ. ف«آياتٍ» حالٌ.

قوله: «وَأَنَّ اللَّهَ يَهْدِي» يجوز في «أَنَّ» ثلاثةٌ أوجهٍ أحدها: أنها منصوبةٌ المحلُّ عَطْفاً على مفعولِ «أَنْزَلْنَاهُ» أي: وَأَنْزَلْنَا أَنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَرِيدُ. أي: أَنْزَلْنَا هدايةَ اللَّهِ لمن يريدهُ هدايته. الثاني: أنها على حَذْفِ حرفِ الجرِ، وذلك الحرفُ متعلقٌ بمحذوفٍ. والتقديرُ: ولأنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَرِيدُ أَنْزَلْنَاهُ، فيجزيءُ في موضعها القولان المشهوران: أفي محلِّ نَصْبٍ هي أم جر^(٢). وإلى هذا ذهب الزمخشري^(٣) وقال في تقديره: «ولأنَّ اللَّهَ يَهْدِي به الذي يعلمُ أنهم يؤمنونَ أنزله كذلك مبيّناً». الثالث: أنها في محلِّ رفعٍ خبراً لمبتدأٍ مضمرة، تقديره: والأمرُ أَنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَرِيدُ.

آ. (١٧) قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾: الآية فيها ثلاثةٌ أوجه، أحدها: أنَّ «إِنَّ» الثانيةُ واسمها وخبرها في محلِّ رفعٍ خبراً لـ «إِنَّ» الأولى. قال الزمخشري^(٤): «وَأُدْخِلَتْ «إِنَّ» على كُلِّ واحدٍ من جُزْأَيِ الجُمْلَةِ لزيادةِ التأكيدِ. ونحوه قولُ جرير^(٥)»:

(١) انظر: الدر المصون ١٤١/١.

(٢) ذهب سيويه إلى أن المحل هو الجر، وذهب الخليل أن المحل هو النصب. انظر:

الكتاب ١/٤٦٤ - ٤٦٥.

(٣) الكشاف ٨/٣.

(٤) الكشاف ٨/٣.

(٥) تقدم برقم ٣١٥٢.

٣٣٧٥- إِنَّ الْخَلِيفَةَ إِنْ اللَّهُ سَرَّبَلَهُ

سَرِبَالٌ مُلْكٌ بِهِ تُرْجَى الْخَوَاتِيمُ

قال الشيخ^(١): «وظاهر هذا أنه شبه البيت كالأية؛ لأن البيت يحتمل أن يكون «الخليفة» بالأية، ولا يتعين أن يكون البيت كالأية؛ لأن البيت يحتمل أن يكون «الخليفة» خبره «به تُرْجَى الخواتيم»، ويكون «إِنَّ اللَّهَ سَرَّبَلَهُ» جملة اعتراض بين اسم «إِنَّ» وخبرها، بخلاف الآية، فإنه يتعين قوله: «إِنَّ اللَّهَ يَقْضِلُ». وحسن دخول «إِنَّ» على الجملة الواقعة خبراً طول الفصل بينهما بالمعاطيف».

قلت: قوله: «فإنه يتعين قوله إن الله يقضل» يعني أن يكون خبراً. ليس كذلك لأن الآية محتملة لوجهين آخرين ذكرهما الناس. الأول: أن يكون الخبر محذوفاً تقديره: يفترقون يوم القيامة ونحوه، والمذكور تفسير له. كذا ذكره أبو البقاء^(٢). والثاني: أن «إِنَّ» الثانية تكرير للأولى على سبيل التوكيد. وهذا ما ش على القاعدة^(٣): وهو أن الحرف إذا كرر توكيداً أعيد معه ما اتصل به أو ضمير ما اتصل به، وهذا قد أعيد معه ما اتصل به أولاً: وهي الجلالة المعظمة، فلم يتعين أن يكون قوله: «إِنَّ اللَّهَ يَقْضِلُ» خبراً لـ «إِنَّ» الأولى كما ذكر.

وقد تقدم تفسير ألفاظ هذه الآية^(٤)، إلا المجوس. وهم قوم اختلف أهل العلم فيهم فقيل: قوم يعبدون النار. وقيل: الشمس والقمر. وقيل: اعتزلوا النصارى ولبسوا المسوح. وقيل: أخذوا من دين النصارى شيئاً، ومن دين

(١) البحر ٦/٣٥٩.

(٢) معاني القرآن ٣/٤١٧.

(٣) الإملاء ٢/١٤١.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ١١٨٦.

(٥) انظر: الدر المصون ١/٤٠٥.

اليهود شيئاً، وهم القائلون بأن للعالم أصلين: نور^(١) وظلمة. وقيل: هم قوم يستعملون النجاسات، والأصل: نجوس بالنون فأبدلت ميماً.

آ. (١٨) قوله: ﴿وكثيرٌ من الناس﴾: فيه أوجهٌ أحدها: أنه مرفوعٌ بفعلٍ مضميرٍ تقديره: وَيَسْجُدُ لَهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ. وهذا عند مَنْ يَمْنَعُ استعمالَ المشتركِ في معنيِّه، أو الجمعَ بين الحقيقة والمجازِ، في كلمةٍ واحدةٍ؛ وذلك أنَّ السجودَ المسندَ لغيرِ العقلاءِ غيرُ السجودِ المسندِ للعقلاءِ، فلا يُعْطَفُ «كثيرٌ من الناس» على ما قبله لاختلافِ الفعلِ المسندِ إليهما في المعنى. ألا ترى أنَّ سجودَ غيرِ العقلاءِ هو الطَّواعيةُ والإذعانُ لأمره، وسجودَ العقلاءِ هو هذه الكيفيةُ المخصوصةُ.

الثاني: أنه معطوفٌ على ما تقدّمه. وفي ذلك ثلاثةُ تأويلاتٍ أحدها: أنَّ المرادَ بالسجودِ القَدْرُ المشتركُ بين الكلِّ العقلاءِ وغيرِهِم وهو الخضوعُ والطَّواعيةُ، وهو من بابِ الاشتراكِ المعنويِّ. والتأويلُ الثاني: أنه مشتركٌ اشتراكاً لفظياً، ويجوز استعمالُ المشتركِ في معنيِّه. والتأويلُ الثالث: أنَّ السجودَ المسندَ للعقلاءِ حقيقةٌ ولغيرِهِم مجازٌ. ويجوز الجمعُ بين الحقيقةِ والمجازِ. وهذه الأشياءُ فيها خلافٌ، لتقريره موضوعٌ هو أليقُّ به من هذا.

الثالثُ من الأوجهِ المتقدمة: أن يكون «كثيرٌ» مرفوعاً بالابتداء. وخبره محذوفٌ وهو «مُثابٌ» لدلالة خبرٍ مقابله عليه، وهو قوله: «وكثيرٌ حقٌّ عليه العذابُ» كذا قدّره الزمخشريُّ^(٢). وقدّره أبو البقاء^(٣): «مُطيعون أو مُثابون أو نحو ذلك».

(١) على تقدير: هما نور وظلمة.

(٢) الكشاف ٩/٣.

(٣) الإملاء ١٤١/٢.

الرابع: أن يرتفع «كثير» على الابتداء أيضاً، ويكون خبره «من الناس» أي: من الناس الذين هم الناس على الحقيقة، وهم الصالحون والمتقون.

والخامس: أن يرتفع بالابتداء أيضاً، ويبالغ في تكثير المحقوقين بالعذاب، فيعطف «كثير» على «كثير» ثم يُخبر عنهم بـ «حقّ عليه العذاب» ذكر ذلك الزمخشري^(١). قال الشيخ^(٢): - بعد أن حكى عن الزمخشريّ الوجهين الآخرين - قال: «وهذان التخريجان ضعيفان» ولم يُبين وجهَ ضعفهما.

قلت: أما أولهما فلا شك في ضعفه؛ إذ لا فائدة طائلة في الإخبار بذلك / وأما الثاني فقد يظهر: وذلك أن التكرير يفيد التثنية، وهو قريبٌ من قولهم: «عندي ألفٌ وألفٌ»، وقوله^(٣):

٣٣٧٦ - لو عدّ قبرٌ وقبرٌ كنتَ أكرمهم

وقرأ الزهري^(٤) «والدُّوابُّ» مخفف الباء. قال أبو البقاء^(٥): «ووجهها: أنه حذف الباء الأولى كراهيةً التضعيفِ والجمعِ بين ساكنين»^(٦). وقرأ^(٧) جناح بن حبيش و«كبير» بالباء الموحدة. وقرئ^(٨) «وكثيرٌ حقاً» بالنصب.

(١) الكشاف ٩/٢، وقال: «كأنه قيل: وكثير وكثير من الناس حق عليهم العذاب».

(٢) الكشاف ٣٥٩/٦.

(٣) البيت لعصام بن غبيل الزُّماني وعجزه:

مَيْتاً وأبعدهم من منزل الدّام

وهو في الحماسة ٥٦٠، وخزانة الأدب ٣/٣٤٥.

(٤) المحتسب ٧٦/٢، والبحر ٣٥٩/٦، والمحزر ١١/١٨٦.

(٥) الإملاء ١٤١/٢.

(٦) الساكن الأول الألف، والثاني الباء الأولى من التضعيف.

(٧) البحر ٣٥٩/٦.

(٨) ذكره ابن جبير. انظر: الشواذ ٩٤، والبحر ٣٥٩/٦.

- الحج -

وناصبه محذوف وهو الخبر، تقديره: وكثير حق عليه العذاب حقاً. و«العذاب» مرفوع بالفاعلية. وقريء^(١) «حق» مبنياً للمفعول.

وقال ابن عطية^(٢): «وكثير حق عليه العذاب» يحتمل أن يكون معطوفاً على ما تقدم أي: وكثير حق عليه العذاب يسجد أي كراهيةً وعلى رغبته: إما بظله، وإما بخضوعه عند المكاره. قلت: فقوله: «معطوف على ما تقدم» يعني عطف الجمل لا أنه هو وحده عطف على ما قبله، بدليل أنه قدره مبتدأً. وخبره قوله: «يسجد».

قوله: «ومن يهين الله» «من» مفعول مقدم، وهي شرطية. جوابها الفاء مع ما بعدها. والعامّة على «مكروم» بكسر الراء اسم فاعل. وقرأ^(٣) ابن أبي عبلة بفتحها، وهو اسم مصدر^(٤) أي: فما له من إكرام.

آ. (١٩) قوله: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ﴾: الخَصْمُ في الأصل: مصدر؛ ولذلك يُوحَدُ ويذكرُ غالباً، وعليه قوله تعالى: «نَبَأُ الْخَصْمِ إِذ تَسَوَّرُوا»^(٥). ويجوز أن يُثنى ويجمع ويؤنث، وعليه هذه الآية. ولما كان كلُّ خَصْمٍ فريقاً يَجْمَعُ طائفةً قال: «اختصموا» بصيغة الجمع كقوله: «وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا»^(٦) فالجمعُ مراعاةً للمعنى.

وقرأ^(٧) ابن أبي عبلة «اختصما» مراعاةً للفظه وهي مخالفةٌ للسواد. وقال

(١) البحر ٣٥٩/٦.

(٢) المحرر ١٨٦/١١.

(٣) البحر ٣٥٩/٦، ومعاني القرآن للفراء ٢١٩/٢.

(٤) وهو المصدر الميمي.

(٥) الآية ٢١ من سورة ص.

(٦) الآية ٩ من الحجرات.

(٧) البحر ٣٦٠/٦.

- الحج -

أبو البقاء^(١): «وأكثر الاستعمال توحيدُه فَمَنْ ثَنَاهُ وَجَمَعَهُ حَمَلَهُ عَلَى الصِّفَاتِ وَالْأَسْمَاءِ، وَ«اِخْتَصَمُوا» إِنَّمَا جُمِعَ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى لِأَنَّ كُلَّ خَصْمٍ [فَرِيقٌ]^(٢) تَحْتَهُ أَشْخَاصٌ». وقال الزمخشري^(٣): «الخصم صفةٌ وُصِفَ بِهَا الْفَوْجُ أَوْ الْفَرِيقُ فَكَأَنَّهُ قِيلَ: هَذَا فَوْجَانُ أَوْ فَرِيقَانِ مَخْتَصِمَانِ. وَقَوْلُهُ: «هَذَا» لِلْفِظِ، وَ«اِخْتَصَمُوا» لِلْمَعْنَى كَقَوْلِهِ: «وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ، حَتَّى إِذَا خَرَجُوا»^(٤) وَلَوْ قِيلَ: هَؤُلَاءِ خَصْمَانِ أَوْ اِخْتَصَمَا جَازَ أَنْ يُرَادَ: الْمُؤْمِنُونَ وَالْكَافِرُونَ». قلت: إِنْ عَنِيَ بِقَوْلِهِ: «إِنْ خَصْمًا» صِفَةً بِطَرِيقِ الْاِسْتِعْمَالِ الْمَجَازِيِّ فَمُسَلَّمٌ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ يَكْتَسِرُ الْوَصْفُ بِهِ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ صِفَةٌ حَقِيقَةٌ فَحَطُّوهُ ظَاهِرٌ لِتَصْرِيحِهِمْ بِأَنَّ نَحْوَ «رَجُلٌ خَصْمٌ» مِثْلُ «رَجُلٌ عَدْلٌ» وَقَوْلِهِ: «هَذَا» لِلْفِظِ أَي: إِنَّمَا أُشِيرَ إِلَيْهِمْ إِشَارَةَ الْمُثْنَى وَإِنْ كَانَ فِي الْحَقِيقَةِ الْمُرَادُ الْجَمْعَ، بِاعْتِبَارِ لَفْظِ الْفَوْجَيْنِ وَالْفَرِيقَيْنِ وَنَحْوَهُمَا. وَقَوْلُهُ كَقَوْلِهِمْ: «وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ» إِلَى آخِرِهِ فِيهِ نَظْرٌ؛ لِأَنَّ فِي تِيكَ الْآيَةِ تَقَدَّمَ شَيْءٌ لَهُ لَفْظٌ وَمَعْنَى، وَهُوَ «مَنْ»، وَهَذَا لَمْ يَتَقَدَّمَ شَيْءٌ لَهُ لَفْظٌ وَمَعْنَى. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «فِي رَبِّهِمْ» أَي: فِي دِينِ رَبِّهِمْ، فَلَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مُضَافٍ.

وقرأ^(٥) الكسائي - فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ - «خِصْمَانِ» بِكَسْرِ الْخَاءِ. وَقَوْلُهُ: «فَالَّذِينَ كَفَرُوا» هَذِهِ الْجُمْلَةُ تَفْصِيلٌ وَبَيَانٌ لِفَصْلِ الْخِصْمَةِ الْمَعْنِيَّةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ»^(٦) قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٧). وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ «هَذَا»

(١) الإملاء ٢/١٤١.

(٢) من الإملاء.

(٣) الكشف ٩/٣.

(٤) الآية ١٦ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.

(٥) البحر ٦/٣٦٠، والشواذ ٩٤.

(٦) الآية ١٧.

(٧) الكشف ٩/٣.

- الحج -

خَصْمَانِ» معترضاً. والجملة مِنْ «اختصموا» حالية، وليست مؤكدة؛ لأنها
أخص من مطلق الخصومة المفهومية من «خصمان».

وقرأ^(١) الزعفراني في اختياره «قُطِعَتْ» مخفف الطاء. والقراءة المشهورة
تفيد التكثر، وهذه تحتمله.

قوله: «يُصَبُّ» هذه الجملة تحتمل أن تكون خبراً ثانياً للموصول، وأن
تكون حالاً من الضمير في «لهم»، وأن تكون مستأنفة.

آ. (٢٠) قوله «يُصَهَّرُ» جملة حالية من الحميم. والصَّهْرُ: الإذابة.
يُقال: صَهَرْتُ الشحم أي: أذَبْتَهُ والصُّهارة: الألية المُدابة، وصَهَرْتُهُ الشمسُ:
أذَبْتَهُ بحرارتها قال^(٢):

..... : ٣٣٧٧-

تَصَهَّرَهُ الشَّمْسُ فَمَا يَنْصَهَرُ

وسُمِّي الصَّهْرُ صِهْرًا لامتزاجه بأصهاره تخيلاً لشدة المخالطة. وقرأ^(٣)
الحسن في آخرين «يُصَهَّرُ» بفتح الصادِ وتشديد الهاء مبالغةً وتكثيراً لذلك.

قوله: «والجلود» فيه وجهان، أظهرهما: عَطَفَهُ على «ما» الموصولة أي:
يُذاب الذي في بطونهم من الأمعاء، وتُذاب أيضاً الجلود أي: يُذاب ظاهرهم
وباطنهم. والثاني: أنه مرفوعٌ بفعلٍ مقدرٍ أي: وتُحرقُ الجلودُ. قالوا: لأن

(١) البحر ٦/٣٦٠.

(٢) البيت لابن أحمر يصف فرخ قطة وصدرة:

تَرَوِي لَقَى أَلْقِي فِي صَفْصَفِ

وهو في اللسان (صهر) والقرطبي ١١/٢٧، والمحزر ١١/١٨٨. واللقى:

الشيء الملقى، والصفصف: المستوي من الأرض.

(٣) الإنحاف ٢/٢٧٢، والبحر ٦/٣٦٠.

- الحج -

الجلد لا يُدَابُّ، إنما يَنْقِضُ وينكَمْشُ إذا صَلَّى النارَ وهو في التقدير كقوله^(١):
٣٣٧٨ - عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

[٦٤٣/أ] / [وقوله]^(٢).

- ٣٣٧٩ -

وَرَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا

[وقوله تعالى]: «وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ»^(٣). فإنه على تقدير:
وَسَقَيْتُهَا مَاءً، وَكَحَلْنَ الْعُيُونَا، واعتقدوا الإيمان.

آ. (٢١) قوله: ﴿وَلَهُمْ مَقَامِعٌ﴾: يجوز في هذا الضمير وجهان، أظهرهما: أنه يعود على الذين كفروا، وفي اللام حينئذ قولان، أحدهما: أنها للاستحقاق. والثاني: أنها بمعنى «على» كقوله: «ولهم اللعنة»^(٤) وليس بشيء. الوجه الثاني: أن الضمير يعود على الزبانية أعوان جهنم ودل عليهم سياق الكلام، وفيه بُعد. و«من حديد» صفة لمقامع وهي جمع «مقمعة» بكسر الميم لأنها آلة القمع. يقال: قَمَعَهُ يَقْمَعُهُ إذا ضَرَبَهُ بشيء يَزْجُرُهُ به ويُدُّلُّهُ، والمَقْمَعَةُ: المِطْرَقَةُ. وقيل: السُّوطُ.

آ. (٢٢) قوله: ﴿كَلِمًا أَرَادُوا﴾: كلُّ: نصب على الظرف. وقد تقدّم الكلام في تحقيقها في البقرة^(٥). والعامل فيها هنا قوله: «أَعِيدُوا». و«من»

(١) تقدم برقم ١٥٠.

(٢) تقدم برقم ١٢٩٥.

(٣) الآية ٩ من الحشر.

(٤) الآية ٢٥ من الرعد.

(٥) انظر: الدر المصون ١/١٧٩.

- الحجج -

غَمٌّ فيه وجهان أحدهما: أنه بدلٌ من الضميرِ في «منها» بإعادة العاملِ ، بدلٌ اشتمالٍ كقوله: «لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوتِيَهُمْ»^(١). ولكن لا بُدَّ في بدلِ الاشتمالِ من رابطٍ، ولا رابطٍ، فقالوا: هو مقدرٌ تقديره: مِنْ غَمِّهَا. والثاني: أنه مفعولٌ له، ولَمَّا نَقَصَ شرطٌ من شروطِ النصبِ جُرَّ بحرفِ السَّببِ. وذلك الشرطُ: هو عدمُ اتحادِ الفاعلِ؛ فإن فاعلِ الخروجِ غيرُ فاعلِ الغَمِّ، فإنَّ الغَمَّ من النارِ والخروجِ من الكفارِ.

قوله: «وَذُوقُوا» منصوبٌ بقولِ مقدرٍ معطوفٍ على «أَعْيِدُوا» أي: وقيل لهم: ذُوقُوا.

آ. (٢٣) قوله: ﴿يُحْلَوْنَ﴾: العَامَّةُ على الياءِ وفتحِ اللامِ مشددةً، مِنْ حَلَّاهُ يُحْلِيهِ إِذَا أَلْبَسَهُ الْحُلِيَّ. وَقُرِيءَ^(٢) بِسُكُونِ الْحَاءِ وَفَتْحِ اللَّامِ مُخَفَّفَةً، وَهُوَ بِمَعْنَى الْأَوَّلِ، كَأَنَّهُمْ عَدَّوْهُ تَارَةً بِالتَّضْعِيفِ وَتَارَةً بِالْهَمْزَةِ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٣): «مِنْ قَوْلِكَ: أَحْلَى أَي أَلْبَسَ الْحُلِيَّ، وَهُوَ بِمَعْنَى الْمَشْدَدِ».

وقرأ ابنُ عباسٍ بفتحِ الياءِ وسكونِ الحاءِ وفتحِ اللامِ مخففةً. وفيها ثلاثةُ أوجهٍ. أحدها: أَنَّهُ مِنْ حَلَيْتِ الْمَرْأَةَ تَحْلَى فِيهِ حَالٍ. وَكَذَلِكَ حَلِيَّ الرَّجُلُ فَهُوَ حَالٍ، إِذَا لَبَسَا الْحُلِيَّ أَوْ صَارَا دُونَ حُلِيَّ. الثَّانِي: أَنَّهُ مِنْ حَلِيَّ بَعِينِي كَذَا يَحْلَى إِذَا اسْتَحْسَنَتْهُ. وَ«مِنْ» مَزِيدَةٌ فِي قَوْلِهِ «مِنْ أَسَاوِرَ» قَالَ: «فِيكَوْنُ الْمَعْنَى: يَسْتَحْسِنُونَ فِيهَا الْأَسَاوِرَ الْمَلْبُوسَةَ». وَلَمَّا نَقَلَ الشَّيْخُ^(٤) هَذَا السُّجُودَ عَنْ أَبِي الْفَضْلِ الرَّازِيِّ قَالَ: «وَهَذَا لَيْسَ بِجَيِّدٍ لِأَنَّهُ جَعَلَ حَلِيَّ فِعْلًا

(١) الآية ٣٣ من الزخرف.

(٢) انظر في قراءتها: البحر ٣٦٠/٦، والمحتسب ٧٧/٢.

(٣) الإملاء ١٤٢/٢.

(٤) البحر ٣٦١/٦.

متعدياً، ولذلك حَكَمَ بزيادة «مِنْ» في الواجب. وليس مذهب البصريين. وينبغي على هذا التقدير أن لا يجوز؛ لأنه لا يُحْفَظُ بهذا المعنى إلا لازماً، فإن كان بهذا المعنى كانت «مِنْ» للسبب أي: بلباس أساور الذهب يَحْلُونَ بعين مَنْ رآهم، أي: يَحْلَى بعضهم بعين بعضٍ».

قلت: وهذا الذي نقله عن أبي الفضل قاله أبو البقاء^(١)، وجوز في مفعول الفعل وجهاً آخر فقال: «ويجوز أن يكون مِنْ حَلِيٍّ بعيني كذا إذا حَسُنَ، وتكون «مِنْ» زائدة أو يكون المفعول محذوفاً، و«مِنْ أساور» نعتٌ له». فقد حَكَمَ عليه بالتعدي ليس إلا، وجوز في المفعول الوجهين المذكورين.

الثالث: أنه مِنْ حَلِيٍّ بكذا إذا ظَفِرَ به، فيكون التقدير: يَحْلُونَ بأساور. فـ «مِنْ» بمعنى الباء. ومِنْ مجيء حَلِيٍّ بمعنى ظَفِرَ قولهم: لم يَحْلَ فلانٌ بطائلٍ أي: لم يظفر به. واعلم أن حَلِيٍّ بمعنى لبس الحلية، أو بمعنى ظَفِرَ من مادة الياء لأنهما من الحَلِيَّةِ. وأمَّا حَلِيٍّ بعيني كذا فإنه من مادة الواو لأنه من الحلاوة، وإنما قلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها.

قوله: «مِنْ أساورٍ مِنْ ذَهَبٍ» في «مِنْ» الأولى ثلاثة أوجه، أحدها: أنها زائدة، كما تقدم تقريره عن الرازي وأبي البقاء. وإن لم يكن مِنْ أصول البصريين^(٢). والثاني: أنها للتبعيض أي: بعض أساور. والثالث: أنها لبيان الجنس، قاله ابن عطية^(٣)، وبه بدأ. وفيه نظرٌ إذ لم يتقدم شيءٌ منهم. وفي «مِنْ ذهبٍ» لا ابتداءً الغاية، وهي نعتٌ لأساور كما تقدم.

وقرأ^(٤) ابن عباس «مِنْ أساورٍ» دون ألفٍ ولا هاءٍ، وهو محذوفٌ مِنْ

(١) الإملاء ١٤٢/٢.

(٢) حيث يشترطون أن تسبق بنفي أو استفهام وتدخل على نكرة. انظر: المغني ٤٢٥.

(٣) المحرر ١٨٩/١١.

(٤) البحر ٣٦١/٦.

- الحج -

«أساور» كما [في] جَنْدِلِ والأصل جَنَادِلِ^(١)، قال الشيخ^(٢): «وكان قياسه صَرْفَه؛ لأنه نَقَصَ بناؤه فصار كجَنْدِلِ، لكنه قَدَّر المحذوف موجوداً فمنعه الصرف». قلت: فقد جعل أن التنوينَ في جَنْدِلِ المقصور من «جنادل» تنوينُ صَرْفٍ. وقد نصَّ بعض النحاة^(٣) على أنه تنوينُ عوضٍ كهو في جَوَارٍ وِغَوَاشٍ وبابهما.

قوله: «وَلَوْلَوْأُ» قرأ^(٤) نافعٌ وعاصمٌ بالنصبِ. والباقون بالخفضِ. فأما النصبُ ففيه أربعة أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ تقديرُه: وَيُوتُونَ^(٥) لَوْلَوْأُ. ولم يذكر الزمخشري^(٦) غيره، وكذا أبو الفتح^(٧) حَمَلَه على إضمارِ [ب/٦٤٣] فعلٍ. الثاني: أنه منصوبٌ نَسَقاً على موضعِ «مِنَ أساور»، وهذا كتخريجهم «وَأَرْجُلُكُمْ» بالنصبِ عطفاً على محلِّ «برؤوسكم»^(٨)، ولأن «يُحَلُّونَ فِيهَا مِنْ أساور» في قوة: «يَلْبَسُونَ أساور»، فَحَمِلَ هذا عليه. والثالث: أنه عطْفٌ على «أساور»؛ لأنَّ «مِنَ» مزيدةٌ فيها كما تقدَّم تقريرُه. الرابع: أنه معطوفٌ على ذلك المفعولِ المحذوفِ. التقديرُ: يُحَلُّونَ فِيهَا الملبوسَ مِنْ أساورِ وَلَوْلَوْأُ. فـ «لَوْلَوْأُ» عطْفٌ على الملبوسِ.

(١) الجنادل: الحجارة. انظر: الممتع ٦٩/١.

(٢) البحر ٣٦١/٦.

(٣) قال سيبويه: «يقول بعضهم: جَنْدِلٌ يحذف ألف جنادل وينون، يجعلونه عوضاً من هذا المحذوف». الكتاب ١٦/٢.

(٤) السبعة ٤٣٥، والتيسير ١٥٦، والبحر ٣٦١/٦، والحجة ٤٧٤، والنشر ٣٢٦/٢.

(٥) في مطبوعة الكشاف «ويأتون».

(٦) الكشاف ١٠/٣.

(٧) المحتسب ٧٨/٢.

(٨) الآية ٦ من المائدة. وهي قراءة نافع وابن عامر والكسائي وحفص. انظر: الدر

المصون ٢٠٩/٤.

- الحج -

وأما الجرُّ فعلى وجهين، أحدهما: عطفه على «أساور». والثاني: عطفه على «من ذهب» لأنَّ السَّوَارَ يُتَّخَذُ مِنَ اللَّوْلُوِّ أَيْضاً، يُنْظَمُ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ. وقد منع أبو البقاء^(١) العطفَ على «ذهب» قال: «لأنَّ السَّوَارَ لَا يَكُونُ مِنْ لَوْلُوِّ فِي الْعَادَةِ وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ حُلِيّاً».

واختلف النَّاسُ^(٢) فِي رَسْمِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ فِي الْإِمَامِ: فَنَقَلَ الْأَصْمَعِيُّ أَنَّهَا فِي الْإِمَامِ «لَوْلُو» بِغَيْرِ أَلْفٍ بَعْدَ الْوَاوِ، وَنَقَلَ الْجَحْدَرِيُّ أَنَّهَا ثَابِتَةٌ فِي الْإِمَامِ بَعْدَ الْوَاوِ. وَهَذَا الْخِلَافُ بَعِيْنَهُ قِرَاءَةٌ وَتَوَجِيْهُاً جَارٍ فِي حَرْفِ فَاطِرٍ^(٣) أَيْضاً.

وقرأ^(٤) أبو بكر في رواية المَعْلَى بن منصور^(٥) عنه «لؤلوا» بهمزة أولاً وواوٍ آخرًا. وفي رواية يحيى^(٦) عنه عكس ذلك.

وقرأ الفياض «لؤلويا» بواوٍ أولاً وياءٍ أخيراً، والأصل: لؤلؤاً أبدل الهمزتين واوَيْنِ، فبقي في آخر الاسم واوٌ بعد ضمة. ففعل فيها ما فعل بـ أدل جمع دلو: بأن قلبت الواو ياءً والضمة كسرةً.

وقرأ ابنُ عباس: «وللّيا» بياءَيْنِ، فَعَلٌ مَا فَعَلَ الْفِيَاضُ، ثُمَّ أَتْبَعَ الْوَاوَ

(١) الإملاء ١٤٢/٢.

(٢) انظر: البحر ٣٦١/٦.

(٣) «يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلَوْلُؤًا»، الآية ٣٣ من فاطر.

(٤) انظر في أوجه رواياتها: الإتحاف ٢٧٣/٢، والبحر ٣٦١/٦، والقرطبي ٢٩/١٢، والشواذ ٩٤.

(٥) معلى بن منصور أبو يعلى الرازي الحافظ، روى عن أبي بكر بن عياش، وروى عنه محمد بن سعدان توفي سنة ٢١١. طبقات القراء ٣٠٤/٢.

(٦) يحيى بن آدم أبو زكريا الصلحي، روى عن أبي بكر بن عياش سماعاً، وعن الكسائي. قال عنه الإمام أحمد «ما رأيت أحداً أعلم ولا أجمع للعلم منه» توفي سنة ٢٠٣. طبقات القراء ٣٦٤/٢.

- الحج -

الأولى للثانية في القلب. وقرأ طلحة «وَلَوْلِ» بالجر عطفاً على المجرور قبله. وقد تقدم، والأصل «وَلَوْلُو» بواوين، ثم أُعِلَّ إعلالٌ أدلّ.

وَاللُّوْلُو: قيل: كِبَارُ الجَوْهَرِ وَقِيلَ صِغَارُهُ.

آ. (٢٤) قوله: ﴿مِنَ الْقَوْلِ﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنْ «الطَّيِّبِ»، وَأَنْ يَكُونَ حَالاً مِنْ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِّ فِيهِ. وَ«مِنْ» لِلتَّبَعِيضِ أَوْ لِلبَيَانِ.

آ. (٢٥) قوله: ﴿وَيَصُدُّونَ﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه معطوفٌ على ما قبله. وحيثُ قد عطفه على الماضي ثلاثة تأويلاتٍ. أحدها: أَنَّ الْمَضَارِعَ قَوْلًا يُقْصَدُ بِهِ الدَّلَالَةُ عَلَى زَمَنِ مَعْيِنٍ مِنْ حَالٍ، أَوْ اسْتِقْبَالٍ، وَإِنَّمَا يُرَادُ بِهِ مَجْرَدُ الْاسْتِمْرَارِ. وَمِثْلُهُ «الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ»^(١). الثاني: أنه مؤوَّلٌ بِالْمَاضِي لِعَطْفِهِ عَلَى الْمَاضِي. الثالث: أنه على بابِه، وَأَنَّ الْمَاضِي قَبْلَهُ مُؤوَّلٌ بِالْمُسْتَقْبَلِ.

الوجه الثاني: أنه حالٌ من فاعل «كفروا» وبه بدأ أبو البقاء^(٢). وهو فاسدٌ ظاهراً؛ لأنه مضارعٌ مثبتٌ، وما كان كذلك لا تدخلُ عليه الواو، وما ورد منه على قَلْبِهِ مؤوَّلٌ فلا يُحْمَلُ عَلَيْهِ الْقِرْآنُ، وَعَلَى هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ فَالْخَيْرُ مُحذوفٌ. واختلفوا في موضعِ تَقْدِيرِهِ: فَقَدَّرَهُ ابْنُ عَطِيَّةَ^(٣) بَعْدَ قَوْلِهِ «وَالْبَادِ» أَي: إِنْ الَّذِينَ كَفَرُوا خَسِرُوا أَوْ هَلَكُوا وَنَحْوَ ذَلِكَ. وَقَدَّرَهُ الزَّمخَشَرِيُّ^(٤) بَعْدَ قَوْلِهِ «وَالْمَسْجِدِ

(١) الآية ٢٨ من الرعد.

(٢) الإملاء ٢/١٤٢.

(٣) المحرر ١١/١٩٠.

(٤) الكشف ٣/١٠.

الحرام» أي: إن الذين كفروا نُذِقْهُمْ من عذاب أليم. وإنما قَدَرَهُ كذلك لأن قوله «نُذِقَهُ من عذاب أليم» يدلُّ عليه.

إلا أن الشيخ^(١) قال في تقدير الزمخشري بعد المسجد الحرام: «لا يصحُّ»، قال: «لأنَّ» الذي» صفة للمسجد الحرام، فموضع التقدير هو بعد «الباد» يعني: أنه يلزم من تقديره الفصلُ بين الصفة والموصوفِ بأجنبي، وهو خبرٌ «إن»، فيصير التركيب هكذا: إن الذين كفروا ويصُدُّون عن سبيل الله والمسجد الحرام نُذِقْهُمْ من عذاب أليم الذي جعلناه للناس. وللمزمخشري أن يفصل عن هذا الاعتراض بأن «الذي جعلناه» لا نسلم أنه نعت للمسجد حتى يلزم ما ذكر، بل نجعله مقطوعاً عنه نصباً أو رفعاً.

ثم قال الشيخ^(٢): «لكنَّ مُقدَّرَ الزمخشري أحسن من مقدِّر ابن عطية؛ لأنه يدلُّ عليه الجملة الشرطية بعد من جهة اللفظ، وابن عطية لاحظ من جهة المعنى؛ لأنَّ من أذيق العذاب خسر وهلك».

الوجه الثالث: أن الواو في «ويصُدُّون» مزيدة في خبر «إن» تقديره: إن الذين كفروا يصُدُّون. وزيادة الواو مذهب كوفي^(٣) تقدّم بطلانه، وقال ابن عطية^(٤): «وهذا مفسدٌ للمعنى المقصود». قلت: ولا أدري فساد المعنى من أي جهة؟ ألا ترى أنه لو صرح بقولنا: إن الذين كفروا يصُدُّون لم يكن فيه فساد معني. فالمانع إنما هو أمر صناعي عند أهل البصرة لا معنوي. اللهم إلا أن يريد معنى خاصاً/ يفسد بهذا التقدير فيحتاج إلى بيانه.

(١) البحر ٦/٣٦٢.

(٢) البحر ٦/٣٦٢.

(٣) انظر: الإنصاف ٤٥٦.

(٤) المحرر ١١/١٩٠.

قوله: «الذي جَعَلناه» يجوزُ جرُّه على النعتِ أو البدلِ أو البيانِ، والنصبُ بإضمارِ فعلٍ، والرفعُ بإضمارِ مبتدأ. و«جَعَلَ» يجوزُ أن يتعدَّى لاثنتين بمعنى صَيَّرَ، وأن يتعدَّى لواحدٍ.

والعامَّةُ على رفعِ «سواء» وقرأه^(١) حفصُ عن عاصمٍ بالنصبِ هنا وفي الجاثية^(٢): «سواءٌ مَحْيَاهُمْ». ووافق على الذي في الجاثية الأخوان^(٣)، وسيأتي توجيهه. فأما على قراءة الرفع فإن قلنا: إن جَعَلَ بمعنى صَيَّرَ كان في المفعولِ الثاني أوجهٌ، أحدها: - وهو الأظهرُ - أن الجملةَ مِنْ قوله «سواءٌ العاكفُ فيه» هي المفعولُ الثاني، ثم الأحسنُ في رفعِ «سواء» أن يكون خبراً مقدماً، والعاكفُ والبادي مبتدأ مؤخر. وإنما وُحِدَ الخبرُ وإن كان المبتدأ اثنتين؛ لأنَّ سواءً في الأصل مصدرٌ وُصِفَ به. وقد تقدَّم هذا أولُ البقرة^(٤). وأجاز بعضهم أن يكون «سواء» مبتدأ، وما بعده الخبر. وفيه ضَعْفٌ أو مَنعٌ من حيث الابتداء بالنكرة من غير مُسَوِّغٍ، ولأنه متى اجتمع معرفةٌ ونكرةٌ جُعِلت المعرفةُ المبتدأ. وعلى هذا الوجه - أعني كونَ الجملة مفعولاً ثانياً - فقوله «للناس» يجوزُ فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلقَ بالجَعَلِ أي: جَعَلناه لأجلِ الناسِ كذا. والثاني: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ، على أنه حالٌ مِنْ مفعولِ «جَعَلناه» ولم يذكر أبو البقاء^(٥) فيه على هذا الوجه غيرَ ذلك وليس معناه متضحاً.

الوجه الثاني: أن «للناس» هو المفعولُ الثاني. والجملةُ مِنْ قوله «سواءٌ

(١) السبعة ٤٣٥، والتيسير ١٥٧، والنشر ٣٢٦/٢، والبحر ٣٦٢/٦، والحجة ٤٧٥،

والقرطبي ٣٤/١٢.

(٢) الآية ٢١. وانظر: السبعة ٥٩٥.

(٣) حمزة والكسائي.

(٤) انظر: الدر المصون ١٠٧/١.

(٥) الإملاء ١٤٢/٢.

العاكف» في محلّ نصب على الحال: إمّا من الموصول، وإمّا من عائده. وبهذا الوجه بدأ أبو البقاء^(١). وفيه نظر؛ لأنه جعل هذه الجملة التي هي محطّ الفائدة فضلةً.

الوجه الثالث: أنّ المفعول الثاني محذوف، قال ابن عطية^(٢):
«والمعنى: الذي جعلناه للناس قبلةً ومتعبداً. فتقدير ابن عطية هذا مرشداً لهذا الوجه. إلا أن الشيخ^(٣). قال: «ولا يُحتاج إلى هذا التقدير، إلا إن كان أراد تفسير المعنى لا الإعراب. فيسوغ لأن الجملة في موضع المفعول الثاني، فلا يُحتاج إلى هذا التقدير. وإن جعلناها متعدية لواحد كان قوله «للناس» متعلقاً بالجعل على العلية. وجوز فيه أبو البقاء^(٤) وجهين آخرين، أحدهما: أنه^(٥) حال من مفعول «جعلناه». والثاني: أنه مفعول تعدى إليه بحرف الجر. وهذا الثاني لا يتعقل، كيف يكون «للناس» مفعولاً عدّي إليه الفعل بالحرف؟ هذا ما لا يعقل. فإن أراد أنه مفعول من أجله فهي عبارة بعيدة من عبارة النحاة.

وأما على قراءة حفص: فإن قلنا: «جعل» يتعدى لاثنتين كان «سواء» مفعولاً ثانياً. وإن قلنا يتعدى لواحد كان حالاً من هاء «جعلناه» وعلى التقديرين: فالعاكف مرفوع به على الفاعلية؛ لأنه مصدرٌ وُصف به فهو في قوة اسم الفاعل المشتقّ تقديره: جعلناه مُستويّاً فيه العاكف. ويدلّ عليه

(١) الإملاء ١٤٢/٢.

(٢) المحرر ١٩٠/١١.

(٣) البحر ٣٦٣/٦.

(٤) الإملاء ١٤٢/٢.

(٥) أي: للناس.

- الحج -

قولهم: «مررت برجلٍ سواءٍ هو والعدَمُ»^(١). ف«هو» تأكيدٌ للضميرِ المستترِ فيه، و«العدَمُ» نسقٌ على الضميرِ المستترِ ولذلك ارتفع. ويروى: «سواءٍ والعدَمُ» بدونِ تأكيدٍ وهو شاذٌ.

وقرأ^(٢) الأعمش وجماعةٌ «سواءً» نصباً، «العاكف» جرأً. وفيه وجهان، أحدهما: أنه بدلٌ من «الناس» بدلٌ تفصيل. والثاني: أنه عطفٌ بيانٍ. وهذا أراد ابنُ عطية^(٣) بقوله «عطفاً على الناس» ويمتنع في هذه القراءة رفعُ «سواء» لفساده صناعةً ومعنى؛ ولذلك قال أبو البقاء^(٤): «وسواءٌ على هذا نصبٌ لا غير».

وأثبت ابنُ كثير^(٥) ياءَ «والبادي» وصلأً ووقفأً، وأثبتها أبو عمرو وورش وصلأً وحذفها وقفأً. وحذفها الباقون وصلأً ووقفأً وهي محذوفةٌ في الإمام.

قوله: «ومن يُرَدُّ فيه بِالْحَادِ» فيه أربعةٌ أوجهٍ، أحدها: أنْ مفعولٌ «يُرَدُّ» محذوفٌ، وقوله: «بِالْحَادِ بِظَلَمٍ» حالان مترادفتان. والتقديرُ: ومنْ يُرَدُّ فيه مراداً ما، عادِلاً عن القصدِ ظالماً، نُذِقَهُ من عذابِ أليمٍ. وإنما حُذِفَ ليتناولَ كلُّ متناولٍ. قال معناه الزمخشري^(٦). والثاني: أن المفعولَ أيضاً محذوفٌ تقديره: ومنْ يُرَدُّ فيه تَعَدِّيًا، و«بِالْحَادِ» حال أي: مُلْتَبِسًا بِالْحَادِ. و«بِظُلْمٍ» بدلٌ بإعادةِ الجارِّ. الثالث: أنْ يكونَ «بِظَلَمٍ» متعلقاً بـ «يُرَدُّ»، والباءُ للسببيةِ

(١) انظر: الكتاب ١/٢٣٢.

(٢) القرطبي ١٢/٣٤، والبحر ٦/٣٦٣.

(٣) المحرر ١١/١٩٠.

(٤) الإملاء ٢/١٤٢.

(٥) السبعة ٤٣٥، والتيسير ١٥٨، والنشر ٢/٣٢٧، والحجة ٤٧٥، والبحر ٦/٣٦٣.

(٦) الكشاف ٣/١٠.

- الحج -

[٦٤٤/ب] أي: بسبب الظلم و«بالحاد» مفعولٌ به. والباءُ مزيدةٌ فيه كقوله: «ولا تُلْقُوا/ بأيديكم»^(١) [وقوله: (٢)]

..... ٣٣٨٠ -

لا يَقْرَأَنَّ بالسُّورِ

وإليه ذهب أبو عبيدة^(٣)، وأنشد للأعشى^(٤):

٣٣٨١ - ضَمِنْتُ بِرِزْقِ عِيَالِنَا أَرْمَاحِنَا

.....
أي: ضَمِنْتُ رِزْقَ. ويؤيدُه قراءة الحسن^(٥) «وَمَنْ يُرِدْ إِحَادَهَ بِظُلْمٍ». قال الزمخشري^(٦): أراد إحداه^(٧) فيه فأضافه على الاتساع في الظرف كـ «مَكْرُ اللَّيْلِ»^(٨) ومعناه: وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُلْحَدَ فِيهِ ظَالِمًا. الرابع: أَنْ يُضْمَنَ «يُرِدُ» معنى يتلبس، فلذلك تعدى بالباء أي: وَمَنْ يَتَلَبَّسَ بِالْحَادِ مُرِيدًا لَهُ.

(١) الآية ١٩٥ من البقرة.

(٢) تقدم برقم ٧٤٨.

(٣) مجاز القرآن ٤٨/٢ - ٤٩.

(٤) ديوانه ١٥٤، واللسان والتاج (جرد) والبحر ٣٦٣/٦. وعجزه في مجاز القرآن:

مِلَّةَ الْمَرَاجِلِ وَالصَّرِيحِ الْأَجْرَدِ

ورواية الديوان:

ضَمِنْتُ لَنَا أَعْجَازَهُنَّ قُدُورَنَا

وَضُرُوعُهُنَّ لَنَا الصَّرِيحِ الْأَجْرَدِ

(٥) البحر ٣٦٣/٦.

(٦) الكشف ١٠/٣.

(٧) المطبوعة: «إحداداً فيه» وهي الصواب.

(٨) الآية ٣٣ من سبأ.

والعامةُ على «يُرِدُّ» بضم الياء من الإرادة. وحكى الكسائي والفراء^(١) أنه قُرِيَء «يَرِدُّ» بفتح الياء^(٢). قال الزمخشري^(٣): «من الوُرُودِ ومعناه: مَنْ أتى فيه بالحدِّ ظالماً».

آ. (٢٦) قوله: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا﴾: أي: اذكر حين. واللامُ في «إبراهيمَ» فيها ثلاثة أوجهٍ أحدها: أنها للعلّة، ويكون مفعولُ «بَوَّأْنَا» محذوفاً أي: بَوَّأْنَا النَّاسَ لأجل إبراهيم مكانَ البيت. و«بَوَّأٌ» جاء متعدياً صريحاً قال تعالى: ولقد بَوَّأْنَا بني إسرائيلَ^(٤)، «لُنُبُوئِهِمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا»^(٥). وقال الشاعر^(٦):

٣٣٨٢- كَمْ مِنْ أَخٍ لِي صَالِحٍ
بَوَّأْتَهُ بِيَدِي لَحْدًا

والثاني: أنها مزيدةٌ في المفعولِ به. وهو ضعيفٌ؛ لما عرّفت أنها لا تُزاد إلا إن تقدّم المفعولُ، أو كان العاملُ فرعاً^(٧) الثالث: أن تكونَ مُعَدِّيَّةً للفعل على أنه مُضْمَنٌ معنى فعل يتعدّى بها أي: هَيَّأْنَا له مكانَ البيتِ كقولك: هَيَّأْتُ له بيتاً، فتكونُ اللامُ مُعَدِّيَّةً قال معناه أبو البقاء^(٨). وقال الزمخشري^(٩):

(١) معاني القرآن له ٢٢٣/٢ ووردت مصحفه «تَرِ».

(٢) الشواذ ٩٥، والبحر ٣٦٣/٦.

(٣) الكشف ١٠/٣.

(٤) الآية ٩٣ من يونس.

(٥) الآية ٥٨ من العنكبوت.

(٦) تقدم برقم ١٤١٩.

(٧) انظر: المغني ٢٨٧.

(٨) الإملاء ١٤٣/٢.

(٩) الكشف ١٠/٣.

- الحج -

«وَاذْكُرْ حِينَ جَعَلْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ مَبَاءً»^(١) فَفَسَّرَ الْمَعْنَى بِأَنَّهُ ضَمَّنَ «بَوَّأَنَا» مَعْنَى جَعَلْنَا، وَلَا يَرِيدُ تَفْسِيرَ الْإِعْرَابِ.

وَفِي «مَكَانَ الْبَيْتِ» وَجْهَانِ، أَظْهَرُهُمَا: أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ. وَالثَّانِي: قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢): «أَنَّ يَكُونُ ظَرْفًا». وَهُوَ مَمْتَنَعٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ ظَرْفٌ مُخْتَصٌّ فَحَقُّهُ أَنْ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ بِ فِي.

قَوْلُهُ: «أَنَّ لَا تُشْرِكُ» فِي «أَنَّ هَذِهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهَا هِيَ الْمَفْسُورَةُ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣): - بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ هَذَا الْوَجْهَ - : «فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ يَكُونُ النَّهْيُ عَنِ الشَّرِكِ وَالْأَمْرُ بِتَطْهِيرِ الْبَيْتِ تَفْسِيرًا لِلتَّبْوُّؤِ؟ قُلْتَ: كَانَتْ التَّبْوُّؤُةُ مَقْصُودَةً مِنْ أَجْلِ الْعِبَادَةِ، وَكَانَ قِيلَ: تَعَبَّدْنَا إِبْرَاهِيمَ قُلْنَا لَهُ: لَا تُشْرِكُ». قُلْتَ: يَعْنِي أَبُو الْقَاسِمِ أَنَّ «أَنَّ» الْمَفْسُورَةَ لَا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ مَا هُوَ بِمَعْنَى الْقَوْلِ لَا حُرُوفِهِ، وَلَمْ يَتَقَدَّمْ إِلَّا التَّبْوُّؤُةُ وَلَيْسَتْ بِمَعْنَى الْقَوْلِ، فَضَمَّنَهَا مَعْنَى الْقَوْلِ، وَلَا يَرِيدُ بِقَوْلِهِ «قُلْنَا: لَا تُشْرِكُ» تَفْسِيرَ الْإِعْرَابِ بَلْ تَفْسِيرُ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْمَفْسُورَةَ لَا تَفْسَّرُ الْقَوْلَ الصَّرِيحَ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٤): «تَقْدِيرُهُ: قَائِلِينَ لَهُ: لَا تُشْرِكُ ف «أَنَّ» مَفْسُورَةَ لِلْقَوْلِ الْمَقْدَّرِ، وَهَذَا...^(٥).

الثاني: أَنَّهَا الْمَخْفَفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ، قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ^(٦). وَفِيهِ نَظَرٌ مِنْ حَيْثُ

(١) وَقَالَ: «أَيُّ مُرْجَعًا يَرْجَعُ إِلَيْهِ لِلْعِمَارَةِ وَالْعِبَادَةِ».

(٢) الإِمْلَاءُ ١٤٢/٢.

(٣) الْكَشَافُ ١٠/٣.

(٤) الإِمْلَاءُ ١٤٣/٢.

(٥) كَلِمَاتٌ لَمْ أَتَيْنَهَا أَقْرَبَ إِلَى الْبَيَاضِ. وَيَعْنِي أَنَّ هَذَا مَمْنُوعٌ لِأَنَّ «أَنَّ» الْمَفْسُورَةَ لَا يَقْدَرُ قَبْلَهَا قَوْلٌ صَّرِيحٌ، وَإِنَّمَا بِمَعْنَى الْقَوْلِ دُونَ حُرُوفِهِ.

(٦) الْمَحْرَرُ ١١/١٩٣.

- الحج -

إن «أن» المخففة لا بُدُّ أن يتقدّمها فعلٌ تحقيقٌ أو ترجيحٌ^(١)، كحالها إذا كانت مشددة.

الثالث: أنها المصدرية التي تنصب المضارع، وهي تُوصَلُ بالماضي والمضارع والأمر، والنهي كالأمر. وعلى هذا فـ «أن» مجرورة بلام العلة مقدرة أي: بَوَّأناه لثلاثاً تشرك. وكان من حقّ اللفظ على هذا الوجه أن يكون «أن» لا يشرك» بياء الغيبة، وقد قرئ بذلك^(٢). قال أبو البقاء^(٣): «وقوى ذلك قراءة مَنْ قرأه بالياء» يعني مِنْ تحت. قلت: ووجه قراءة العامّة على هذا التخريج أن تكون من الالتفات من الغيبة إلى الخطاب.

الرابع: أنها الناصبة، ومجرورة بلام أيضاً، إلا أن اللام متعلقة بمحذوف أي: فَعَلْنَا ذلك لثلاث تشرك، فجعل النهي صلة لها. وقوى ذلك قراءة الياء. قاله أبو البقاء^(٤) والأصل عدم التقدير مع عدم الاحتياج إليه.

وقرأ^(٥) عكرمة وأبو نهيك «أن لا يُشرك» بالياء. قال الشيخ^(٦): «على معنى: أن يقول معنى القول الذي قيل له». وقال أبو حاتم: «ولا بُدُّ مِنْ نصب الكاف على هذه القراءة بمعنى لثلاث تشرك». قلت: كأنه لم يظهر له صلة «أن» المصدرية بجملته النهي. فجعل «لا» نافية، وسلط «أن» على المضارع بعدها، حتى صار علة للفعل قبله. وهذا غير لازم لما تقدّم لك من وضوح المعنى مع جعلها ناهيةً.

(١) أي يقين أو ظن.

(٢) وهي قراءة عكرمة وأبي نهيك. انظر: البحر ٣٦٤/٦، والقرطبي ٣٧/١٢.

(٣) الإملاء ١٤٣/٢.

(٤) الإملاء ١٤٣/٢.

(٥) سبق تخريجها قبل.

(٦) البحر ٣٦٤/٦.

- الحج -

آ. (٢٧) قوله : ﴿وَأَذِّنْ﴾ : قرأ العامة بتشديد الذال بمعنى ناد. وقرأ^(١) الحسنُ وابن محيصن «أَذِن» بالمدِّ والتخفيف بمعنى أعلم. وبيَّعده قوله : «في الناس» إذ كان ينبغي أن يتعدَّى بنفسه. وقرأ أيضاً فيما نقله عنهما أبو الفتح^(٢) «أَذِن» بالقصر وتخفيف الذال. وخرَّجها أبو الفتح وصاحب «اللوامح» [١/٦٤٥] على أنها عطفٌ على «بؤانا» أي : واذكروا / إذ بؤانا وإذ أذن في الناس وهي تخريجٌ واضح. وزاد صاحب «اللوامح» فقال^(٣) : «فيصيرُ في الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ ويصير «ياتوك» جزماً على جواب الأمر الذي في «وطهراً» : ونسب ابن عطيّة^(٤) أبا الفتح في هذه القراءة إلى التصحيفِ فقال - بعد أن حكى قراءة الحسنِ وابن محيصنِ «وَأَذِن» بالمدِّ - «وتصحَّف هذا على ابن جني فإنه حكى عنهما «وَأَذِن» على فعلٍ ماضٍ. وأعرَب على ذلك بأن جعله عطفاً على «بؤانا».

قلت : ولم يتصحَّف فعله، بل حكى تلك القراءة أبو الفضل الرازي في «اللوامح» له عنهما، وذكرها أيضاً ابن خالويه^(٥)، ولكنه لم يطلع عليها فنسب من أطلع إلى التصحيف ولو تأنَّى أصاب أو كاد.

وقرأ ابن أبي إسحاق «بالحج» بكسر الحاء حيث وقع كما قدَّمته عنه^(٦).

قوله : «رجالاً» نصبٌ على الحال، وهو جمعٌ راجل نحو : صاحب

(١) البحر ٣٦٤/٦، والقرطبي ٣٧/١٢.

(٢) المحتسب ٧٨/٢.

(٣) انظر: البحر ٣٦٤/٦.

(٤) المحرر ١٩٣/١١.

(٥) الشواذ ٩٥.

(٦) نسبا في الإتحاف ٢٧٤/٢ إلى الحسن. وانظر: البحر ٣٦٤/٦.

- الحج -

وصحاب وتاجر وتجار وقائم وقيام . وقرأ^(١) عكرمة والحسن وأبو مجلز «رُجَالاً» بضمّ الراء وتشديد الجيم . ورُوي عنهم تخفيفُها . وافقهم ابنُ أبي إسحاق على التخفيفِ وجعفر بن محمد ومجاهدٌ على التشديد . ورُويَتْ عن ابن عباس بالالف^(٢) . فالمخفف^(٣) اسمُ جمعٍ كظُور^(٤) ، والمشدّدُ جمعُ تكسيرِ كصائم وصوأم . ورُوي عن عكرمة أيضاً «رُجَالِي» كنعامي بالالف التانيث ، وكذلك عن ابن عباس وعطاء ، إلاّ أنهما شدّدا الجيم .

قوله : «وعلى كلّ ضاميرٍ» نسقٌ على «رجالاً» فيكون حالاً أي : مُشاةً وركباناً .

قوله : «يأتين» النونُ ضميرٌ «كلّ ضاميرٍ» حملاً على المعنى ؛ إذ المعنى : على ضوامر . و«يأتين» صفةٌ لـ «ضامير» . وأتى بضميرِ الجمعِ حملاً على المعنى . وكان قد تقرّر أولُ هذا التصنيفِ^(٥) أنّ «كل» إذا أُضيفتْ إلى نكرةٍ لم يُراعَ معناها ، إلاّ في قليلٍ كقوله^(٦) :

٣٣٨٣- جادَتْ عليه كلُّ عَيْنٍ ثَرَّةً
فتركُنْ كلَّ حَديقَةٍ كالذَّرْهمِ

وهذه الآيةُ تردُّه ؛ فإنَّ «كلّاً» فيها مضافةٌ لنكرةٍ وقد روعي معناها . وكان

(١) انظر في قراءاتها : المحتسب ٧٩/٢ ، والقرطبي ٣٩/١٢ ، والبحر ٣٦٤/٦ .

(٢) أي : «رُجَالِي» .

(٣) أي : «رُجَالاً» .

(٤) الطُّرُّ : المرضعةُ لغير ولدها .

(٥) انظر : الدر المصون ١٨٠/١ .

(٦) تقدم برقم ٢٤٨ .

- الحج -

بعضهم أجاب عن بيت زهير^(١) بأنه إنما جاز ذلك لأنه في جملتين، فقلت: فهذه الآية جملة واحدة لأن «يأتين» صفة لـ «ضامر».

وجوز الشيخ^(٢) أن يكون الضمير يشمل رجالاً وكل ضامر قال: «على معنى الجماعات والرفاق» قلت: فعلى هذا يجوز أن يقال عنده: الرجال يأتين. ولا ينفعه كونه اجتمع مع الرجال هنا كل ضامر فيقال: جاز ذلك لما اجتمع معه ما يجوز فيه ذلك؛ إذ يلزم منه تغليب غير العاقل على العاقل، وهو ممنوع.

وقرأ^(٣) ابن مسعود والضحاك وابن أبي عبله «يأتون» تغليبا للعقلاء الذكور، وعلى هذا فيحتمل أن يكون قوله: «وعلى كل ضامر» حالا أيضاً. ويكون «يأتون» مستأنفاً يتعلّق به «من كل فج» أي: يأتوك رجالاً وركباناً ثم قال: يأتون من كل فج، وأن يتعلّق بقوله: «يأتون» أي: يأتون على كل ضامر من كل فج، و«يأتون» مستأنف أيضاً. ولا يجوز أن يكون صفة لـ «رجالاً» ولـ «ضامر» لاختلاف الموصوف في الإعراب؛ لأن أحدهما منصوب والآخر مجرور. لوقلت: «رأيت زيدا ومررت بعمر والعاقِلين» على النعت لم يجز، بل على القطع. وقد جوز ذلك الزمخشري^(٤) فقال: «وقرىء «يأتون» صفة للرجال والركبان» وهو مردود بما ذكرته.

والضامر: المهزول، يقال: ...^(٥) والعميق: البعيد سفلًا. يقال: بئر عميق وعميق، فيجوز أن يكون مقلوباً، لأنه أقل من الأول قال^(٦):

(١) البيت لعنترة وليس لزهير. وانظر المسألة في المغني ٢٥٨، ابن الأنباري في شرح المعلقات ٣١٣.

(٢) البحر ٣٦٤/٦.

(٣) القرطبي ٣٩/١٢، والبحر ٣٦٤/٦.

(٤) الكشاف ١١/٣.

(٥) بياض في الأصل.

(٦) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٣٤٧/٦ والمحرو ١١/١٩٥.

٣٣٨٤ - إذا الخيلُ جاءت من فجاجٍ عميقة
يُمُدُّ بها في السيرِ أشعثُ شاجِبُ

يقال: عَمِيقٌ وَعَمِيقٌ بكسر العين وضمها عَمِيقاً بفتح الفاء^(١). قال الليث:
عَمِيقٌ وَمَعِيقٌ، والعَمِيقُ في الطريقِ أكثرُ. وقال الفراء^(٢): «عميق» لغة
الحجاز، و«مَعِيقٌ» لغة تميم. وَأَعَمَّقْتُ البئرَ وَأَمَعَّقْتُهَا، وَعَمَّقْتُ وَمَعَّقْتُ عَمَاقَةً
وَمَعَاقَةً وَإِعْمَاقاً وَإِمَعِاقاً. قال رؤبة^(٣):

٣٣٨٥ - وقاتمِ الأعماقِ خاويِ المُخْتَرَقِ

الأعماقُ هنا - بفتح الهمزة - جمع عُمُق، وعلى هذا فلا قلبَ في مَعِيقٍ
لأنها لغة مستقلة، وهو ظاهرُ قولِ الليثِ أيضاً. وقرأ^(٤) ابن مسعود «فج مَعِيقٍ»
بتقديم الميم. ويقال: عَمِيقٌ بالعين المعجمة أيضاً.

آ. (٢٨) قوله: ﴿لِيَشْهَدُوا﴾: يجوز في هذه اللامِ وجهان
أحدهما: أن يتعلَّقَ بـ «أذن» أي: أذُنٌ لِيَشْهَدُوا. والثاني: أنها متعلِّقةٌ بـ «يأتوك»
وهو الأظهر. قال الزمخشري^(٥): «ونكرُ منافعٍ لأنه أرادَ منافعَ مختصةً بهذه
العبادةِ دينيةٍ ودنياويةٍ^(٦) لا توجَدُ في غيرها من العبادات». /

[ب/٦٤٥]

(١) ثمة لغتان: العُمُقُ والعَمِيقُ.

(٢) انظر: اللسان (عمق).

(٣) ديوانه ١٠٤، والكتاب ٣٠١/٢، والخصائص ٢٢٨/١، والمحاسب ٨٦/١،

والخزانة ٣٨/١. والقاتم: المنبر. والأعماق: هنا النواحي القاصية. والخواوي:

الخالِي. والمخترقُ المنسَع.

(٤) البحر ٣٦٤/٦.

(٥) الكشف ١١/٢.

(٦) كذا في الأصل وفي الكشف: ودنيوية.

آ. (٢٩) قوله: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا﴾: العائمة على كسر اللام وهي لام الأمر. وقرأ^(١) نافع والكوفيون والبيزي بسكونها إجراءً للمنفصل مُجْرَى المتصل نحو «كَنَف»^(٢) وهو نظيرُ تسكينِ هاء «هو» بعد «ثُمَّ» في قراءة الكسائي وقالون حيث أُجْرِيَتْ «ثُمَّ» مُجْرَى الواو والفاء^(٣).

والتَّفْتُ قيل: أصله من التَّفَّ وهو وَسَخُ الأظفار، قُلِبَتْ الفاءُ ثاءً كَمُغْثور^(٤) في مُغْفور. وقيل: هو الوَسَخُ والقَدْرُ يقال: ما تَفَثُك؟ وحكى قطرب: تَفَّت الرجلُ أي: كَثُرَ وَسَخُهُ في سَفَرِهِ. ومعنى «ليَقْضُوا تَفَثَهُمْ»: ليصنعوا ما يصنعه المَحْرِمُ مِنْ إِزَالَةِ شَعْرِ وَشَعَثٍ ونحوهما عند جَلِّهِ، وفي ضمن هذا قضاء جميع المناسك، إذ لا يُفعل هذا إلا بعد فِعْلِ المناسك كُلِّهَا.

قوله: «وَلْيُؤْفُوا» قرأ^(٥) أبو بكر «وَلْيُؤْفُوا» بالتشديد. والباقون بالتخفيف. وقد تقدم في البقرة^(٦) أن فيه ثلاث لغات: وَفَى ووفى وأوفى. وقرأ

(١) ثمة اختلاف في الروايات عن القراءة في ذلك. انظر: السبعة ٤٣٤، والتيسير ١٥٦، والحجة ٤٧٣، والنشر ٣٢٦/٢.

(٢) التمثيل بكسف لبيان أن العرب قد تنحو بالمتحرك نحو التسكين طلباً للتخفيف.

(٣) قال أبو زرعة في حجته ٥٤٨: «وحجة أبي عمرو في ضمِّ الهاء أن «ثم» تنفصل من الكتابة ويحسن الوقف عليها، وكان «هو» مبتدأة في المعنى، وإذا كانت مبتدأة لم يجز فيها غير الضم. وحجة من سكن الهاء أنها إذا اتصلت بفاء أو واو كانت ساكنة و«ثم» أخت الفاء والواو فجرت مجراها في حكم ما بعدها».

(٤) قال في اللسان (غض): «يقال لصمغ الرِّمْت والعرفط: مغاير ومغاير. والواحد مُغْثور ومُغْفور». ونص على هذا الإبدال في هذه اللفظة أبو حيان في الارتشاف ١٥٩/١.

(٥) التيسير ١٥٧، والحجة ٤٧٥، والنشر ٣٢٦/٢، والإتحاف ٢٧٤/٢.

(٦) انظر: الدر المصون ٣١٢/١.

ابن ذكوان^(١) «وليؤفوا» بكسر اللام، والباقون بسكونها، وكذلك هذا الخلاف جارٍ في قوله: «وليطؤفوا».

آ. (٣٠) قوله: ﴿ذلك﴾: خبرٌ مبتدأٌ مضميرٌ أي: الأمرُ والشأنُ ذلك. قال الزمخشري^(٢): «كما يُقدِّمُ الكاتبُ جملةً من كتابه في بعض المعاني، ثم إذا أراد الخوضَ في معنى آخرَ قال: هذا وقد كان كذا». وقدَّره ابنُ عطية^(٣): «فَرَضُكُمْ ذلك، أو الواجبُ ذلك». وقيل: هو مبتدأٌ خبره محذوفٌ. أي: ذلك الأمرُ الذي ذكرته. وقيل: في محلِّ نصبٍ أي: امثلوا ذلك. ونظيرُ هذه الإشارةِ قولُ زهير، بعد تقدُّمِ جُمَلٍ في وَصْفِ هَرَمِ ابنِ سنان^(٤):

٣٣٨٦- هذا وليس كمن يعيا بخطبته

وسط الندي إذا ما ناطق نطقا

قوله: «فهو» «هو» ضميرُ المصدرِ المفهومِ من قوله «ومن يعظّم» أي: وتعظيمه حرمة الله خيرٌ له كقوله تعالى: «اعدلوا هو أقرب»^(٥) و«خير» هنا ظاهرها التفضيلُ بالتأويلِ المعروف.

قوله: «إلا ما يتلى عليكم» يجوز أن يكون استثناءً متصلاً، ويصرف إلى ما يحرم من بهيمة الأنعام لسبب عارض كالصوت ونحوه، وأن يكون استثناءً منقطعاً؛ إذ ليس فيها محرماً وقد تقدّم تقريرُ هذا الوجهِ أولَ المائدة^(٦).

(١) الإتحاف ٢/٢٧٤، والحجة ٤٧٣، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٢٤.

(٢) الكشاف ١١/٣.

(٣) المحرر ١١/١٩٧.

(٤) ديوانه ٥٥، والمحرر ١١/١٩٧.

(٥) الآية ٨ من المائدة.

(٦) انظر: الدر المصون ٤/١٧٧.

قوله: «من الأوثان» في «من» ثلاثة أوجه، أحدها: أنها لبيان الجنس، وهو مشهور قول المعربين، ويتقدّر بقولك: الرّجس الذي هو الأوثان. وقد تقدّم أنّ شرط كونها بيانية ذلك. وتجيء مواضع كثيرة لا يتأتى فيها ذلك ولا بعضه. والثاني: أنها لا ابتداء الغاية. وقد خلط أبو البقاء القولين فجعلهما قولاً واحداً فقال^(١): «ومن لبيان الجنس أي: اجتنبوا الرّجس من هذا القبيل، وهو بمعنى ابتداء الغاية ههنا» يعني أنه في المعنى يؤول إلى ذلك، ولا يؤول إليه البتة. الثالث: أنها للتبعض. وقد علّط ابن عطية^(٢) القائل بكونها للتبعض، فقال: «ومن قال: إن «من» للتبعض قلب معنى الآية فأفسده» وقد يُمكن التبعض فيها: بأن يعني بالرّجس عبادة الأوثان. وبه قال ابن عباس وابن جريج، فكانه قال: فاجتنبوا من الأوثان الرّجس وهو العبادة؛ لأنّ المحرّم من الأوثان إنما هو العبادة. ألا ترى أنه قد يتصوّر استعمال الوثن في بناء وغيره ممّا لم يُحرّم الشرع استعماله، وللوثن جهات منها عبادتها، وهي بعض جهاتها. قاله الشيخ^(٣). وهو تأويل بعيد.

آ. (٣١) قوله: ﴿حُنْفَاءٌ﴾: حالٌ من فاعلِ «اجْتَنَبُوا». وكذلك «غير مشركين» وهي حالٌ مؤكدة، إذ يلزم من كونهم حُنْفَاءَ عدمُ الإشراك. قوله: «فَتَحَطَّفُهُ» قرأ^(٤) نافعٌ بفتحِ الحاءِ والطاءِ مشددةً. وأصلها تَحَطَّفُهُ فأدغم. وباقي السبعة «فَتَحَطَّفُهُ» بسكونِ الحاءِ وتخفيفِ الطاءِ. وقرأ الحسنُ والأعمشُ وأبو رجاءُ بكسرِ التاءِ والحاءِ والطاءِ مع التشديد. وروى عن الحسنِ

(١) الإملاء ١٤٣/٢.

(٢) المحرر ١٩٨/١١.

(٣) البحر ٣٦٦/٦.

(٤) انظر في قراءتها: السبعة ٤٣٦، والنشر ٣٢٦/٢، والحجة ٤٧٦، والبحر ٣٦٦/٦،

والتيسير ١٥٧، والإتحاف ٢٧٤.

- الحج -

أيضاً فَنَحُ الطاءِ مشددةً مع كسرِ التاءِ والخاءِ . ورُوي عن الأعمش قراءةُ العامَّةِ إلا أنه بغيرِ فاءٍ : «تَخَطَّفُهُ» . وتوجيهُ هذه القراءاتِ قد تقدَّم مستوفى في أوائلِ البقرة عند ذِكْرِي القراءاتِ في قوله تعالى : «يَكادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ»^(١) فلا أعيدها .

وقرأ^(٢) أبو جعفر «الرياحُ» جمعاً . وقوله «خَرٌّ» في معنى يَجْرُ؛ ولذلك عُطِفَ عليه المستقبَلُ وهو «فَتَخَطَّفُهُ»، ويجوزُ أن يكونَ على بابهِ ، ولا يكونُ «فَتَخَطَّفُهُ» عطفاً عليه ، بل هو خبرٌ مبتدأ مضمِرٌ أي : فهو يَخَطْفُهُ .

قال الزمخشري^(٣) : «ويجوزُ في هذا التشبيهِ أن يكونَ من المركبِ والمفروقِ . فإن كان تشبيهاً مركباً فكأنه قال : مَنْ أشرك بالله فقد أهلك نفسه إهلاكاً ليس بعده [هلاكاً]^(٤) : بأن صَوَّرَ حاله بصورةِ حالٍ مَنْ خَرَّ من السماءِ فاختَطَفْتَهُ الطيرُ ، فتفرَّقَ مِرْعاً في حواصلها ، أو عَصَفَتْ به الريحُ حتى هَوَتْ به في بعض المطاوحِ البعيدةِ . وإن كان مُفْرَقاً فقد شَبَّه الإيمانَ في علُوِّهِ بالسماءِ ، والذي تركَ الإيمانَ وأشرك بالله ، بالساقطِ من السماءِ ، والأهواءِ التي تتوزَّعُ أفكاره بالطيرِ المتخطفةِ ، والشيطانَ الذي يُطَوِّحُ به في وادي الضلالةِ بالريحِ التي تهوي بما عَصَفَتْ به في بعض المهاوي المُتَلَفَةِ» . قلت : وهذه العبارةُ من أبي القاسمِ مما يَنْشُطُك إلى تَعَلُّمِ عِلْمِ البيانِ فإنها في غايةِ البلاغةِ .

[أ/٦٤٦]

والأوثان : جمع وثن . والوثنُ يُطَلَّقُ على ما صُوِّرَ من نحاسٍ وحديدٍ وخشبٍ . ويُطَلَّقُ أيضاً على الصليبِ . وعن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه

(١) الآية ٢٠ من البقرة .

(٢) الإنحاف ٢٧٥ ، والنشر ٣٢٤/٢ ، والبحر ٣٦٦/٦ .

(٣) الكشاف ١٢/٣ .

(٤) من الكشاف .

- الحج -

قال^(١) لعدي بن حاتم وقد رأى في عنقه صليياً: «ألقي هذا الوثن عنك». وقال الأعمش^(٢):

٣٣٨٧- يطوف العباد بأبوابه

كطوف النصارى ببيت الوثن

واشتقاقه من وثن الشيء أي: أقام بمكانه وثبت فهو وثن. وأنشد

لرؤية^(٣):

٣٣٨٨- على أخلاء الصفاء الوثن

أي: المقيمين على العهد. وقد تقدم الفرق بين الوثن والصنم^(٤).

والسحيق: البعيد. ومنه سحقه الله أي: أبعده. وقوله عليه السلام^(٥):

«فأقول سحقا سحقا» أي: بعداً بعداً. والنخلة السحوق: الممتدة في السماء،

من ذلك.

آ. (٣٢) قوله: ﴿ذلك﴾: إعرابه كإعراب «ذلك» المتقدم^(٦)

وتقدم تفسير «الشعيرة» واشتقاقها في المائة^(٧).

(١) رواه الترمذي في كتاب التفسير برقم ٥٠٩٣. انظر: التحفة ٤٩٢/٨.

(٢) ديوانه ٢١ وروايته «يطوف العفاة».

(٣) ديوانه ١٦٣، واللسان (وثن) وقبله:

أمطر في أكناف غيم مغين

(٤) لم يسبق له أن ذكر الفرق. وقال المؤلف في عمدة الحفاظ ص ٦١٩: «الوثن ما كان له جثة من خشبة أو فضة، والصنم: الصورة بلا جسم».

(٥) قطعة من حديث رواه البخاري في كتاب الرقاق، ٥٣ باب في الحوض. الفتح ٤٧٢/١١.

(٦) انظر إعرابه للآية ٣٠ من السورة نفسها.

(٧) انظر: الدر ١٨٨/٢.

- الحجج -

قوله: «فإنها مِنْ تَقْوَى القلوب» في هذا الضميرِ وجهان، أحدهما: أنه ضميرُ الشعائرِ، على حَذْفِ مضافٍ. أي: فإن تعظيماً مِنْ تَقْوَى القلوبِ. والثاني: أنه ضميرُ المصدرِ المفهومِ من الفعلِ قَبْلَهُ أي: فإنَّ التعظيمَةَ مِنْ تَقْوَى القلوبِ. والعائدُ على اسمِ الشرطِ من هذه الجملةِ الجزائيةِ مقدرٌ، تقديرُهُ: فإنها مِنْ تَقْوَى القلوبِ منهم. وَمَنْ جَوَّزَ إقامةَ أَلِ مُقامِ الضميرِ - وهم الكوفيون - أجاز ذلك هنا، والتقدير: مِنْ تَقْوَى قلوبِهِمْ، كقوله: «فإنَّ الجنةَ هي المَأْوَى»^(١) وقد تقدّمَ تقريرُهُ. وقال الزمخشري^(٢): أي فإنَّ تعظيماً من أفعالِ ذوي تَقْوَى القلوبِ فحذفتُ هذه المضافاتُ، ولا يَسْتَقِيمُ المعنى إلا بتقديرِها؛ لأنه لا بُدَّ من راجعٍ من الجزاءِ إلى «مَنْ» لَتَرْبِطَ به» قال الشيخ^(٣): «وما قَدَّرَهُ عارٍ من راجعٍ من الضميرِ من الجزاءِ إلى «مَنْ». ألا ترى أن قولَهُ «فإنَّ تعظيماً من أفعالِ ذوي تَقْوَى القلوبِ» ليس في شيءٍ منه ضميرٌ يَرْجِعُ من الجزاءِ إلى «مَنْ» يربطه به. وإصلاحُهُ أن يقولَ: فإنَّ تعظيماً منه، فالضميرُ في «منه» عائدٌ على «مَنْ».

والعامةُ على خفضِ «القلوبِ». وقُرئ^(٤) برفعِها فاعلةٌ للمصدرِ قبلها وهو «تقوى».

آ. (٣٣) [قوله ﴿فيها﴾ :] والضميرُ في «فيها» عائدٌ على الشعائرِ بمعنى الشرائعِ أي: لكم في التمسُّكِ بها. وقيل: عائدٌ على بهيمةِ الأنعام.

(١) الآية ٤١ من النازعات.

(٢) الكشاف ١٣/٣ - ١٤.

(٣) البحر ٣٦٨/٦.

(٤) القرطبي ٥٦/١٢، والبحر ٣٦٨/٦.

آ. (٣٤) قوله: ﴿مَنْسِكًا﴾: قرأ الأخوان^(١) هذا وما بعده «مَنْسِكًا» بالكسر، والباقون بالفتح. فقيل: هما بمعنى واحد. والمراد بالمنسك مكان التُّسْك أو المصدر. وقيل: المكسور مكان، والمفتوح مصدر. قال ابن عطية^(٢): «والكسر في هذا من الشاذ، ولا يسوغ فيه القياس، ويُشبهه أن يكون الكسائي سمعه من العرب». قلت: وهذا الكلام منه غير مرضي: كيف يقول: ويُشبهه أن يكون الكسائي سمعه. الكسائي يقول: قرأت به فكيف يحتاج إلى سماع مع تمسكه بأقوى السَّماعات، وهو روايته لذلك قرأنا متواتراً؟ وقوله: «من الشاذ» يعني قياساً لا استعمالاً فإنه فصيح في الاستعمال؛ وذلك أن فعل يفعل بضم العين في المضارع قياس المفعل منه: أن تفتح عينه مطلقاً أي: سواء أريد به الزمان أم المكان أم المصدر. وقد شدت ألفاظ ضبطها النحاة في كتبهم^(٣) وذكرتها أيضاً في هذا الموضوع.

آ. (٣٥) قوله: ﴿الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾: يجوز أن يكون هذا الموصول في موضع جرٍّ أو نصبٍ أو رفعٍ. فالجرُّ من ثلاثة أوجه: النعت للمخبتين، أو البدل منهم، أو البيان لهم. والنصب على المدح. والرفع على إضمار «هم» وهو مدح أيضاً، وتسميه النحويون «قطعاً».

قوله: «والمُقيمي الصلاة» العامة على خفض «الصلاة» بإضافة المقيمين إليها. وقرأ^(٤) الحسن وأبو عمرو في رواية بنصبها على حذف النون تخفيفاً، كما يُحذف التنوين لالتقاء الساكنين. وقرأ ابن مسعود والأعمش بهذا

(١) السبعة ٤٣٦، والنشر ٣٢٦/٢، والحجة ٤٧٦، والبحر ٣٦٨/٦، والتيسير ١٥٧.

(٢) المحرر ٢٠٠/١١.

(٣) انظر: شرح الشافية ١٧٣/١، ١٨١/١.

(٤) انظر في قراءتها: الإتحاف ٢٧٥/٢، والبحر ٣٦٩/٦، والقرطبي ٥٩/١٢.

- الحج -

الأصل: «والمقيمين الصلاة» بإثبات النون، ونصب «الصلاة». وقرأ الضحاك «والمقيمين الصلاة» بميم ليس بعدها شيء. وهذه لا تخالف قراءة العامة لفظاً، وإنما تظهر مخالفتها لها وقفاً وخطأً^(١).

آ. (٣٦) قوله: ﴿وَالْبُدْنَ﴾: العامة على نصب «البُدْنَ» على الاشتغال. ورُجِحَ النصب وإن كان مُحَوَّجاً لإضمار، على الرفع الذي لم يُخَوَّج إليه، لتقدم جملة فعلية على جملة الاشتغال. وقُرئ^(٢) برفعها على الابتداء، والجملة بعدها الخبر.

والعامة أيضاً على تسكين الدال. وقرأ الحسن - وتروى عن نافع وشيخة أبي جعفر - بضمها، وهما جمعان لـ «بَدَنَة» نحو: ثَمَرَةٌ وَثَمْرٌ وَثَمْرٍ. فالتسكين يحتمل أن يكون تخفيفاً من المضموم، وأن يكون أصلاً. وقيل: البُدْنُ والبُدْنُ جمعُ بَدْنٍ، والبَدْنُ جمعُ لَبَدَنَة نحو: خَشْبَةٌ وَخَشَبٌ، ثم يُجمع خَشَباً على خُشْبٍ وَخَشَبٍ. / وقيل: البُدْنُ اسمٌ مفردٌ لا جمعٌ يَعْنُونَ اسمَ جنسٍ. وقرأ ابنُ أبي إسحاق «البُدْنُ» بضم الباء والدال وتشديد النون. وهي تحتل وجهين، أحدهما: أنه قرأ كالحسن، فوقف على الكلمة وضَعَفَ لامها كقولهم: «هذا فَرُخٌ» ثم أجرى الوصل مُجْرَى الوقف في ذلك. ويحتمل أن يكون اسماً على فَعْلٍ كَعُتِلَ^(٣).

وسُمِّيَتِ البَدَنَة بَدَنَة لأنها تُبَدَنُ أي: تُسَمَّنُ. وهل تختص بالإبل؟ الجمهورُ على ذلك. قال الزمخشري^(٤): «والبُدْنُ: جمعُ بَدَنَة سُمِّيَتِ لِعِظَمِ

(١) فالوقف على قراءة الجمهور وعلى قراءة الضحاك بالميم الساكنة. والحق أنها تخالف لفظاً؛ لأن قراءة الضحاك بالميم المفتوحة، والجمهور بالميم المكسورة.

(٢) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٧٥، والقرطبي ١٢/٦٠، والبحر ٦/٣٦٩.

(٣) العتل: الشديد من كل شيء.

(٤) الكشاف ١٤/٣.

- الحج -

بَدْنَهَا، وهي الإِبِلُ خاصةً؛ لأنَّ رسولَ الله صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ ألحقَ البقرَ بالإِبِلِ حينَ قال^(١): «الْبَدْنَةُ عن سبعةٍ، والبقرَةُ عن سبعةٍ» فجَعَلَ البقرَ في حُكْمِ الإِبِلِ، صارتَ البَدْنَةُ متناولَةً في الشريعةِ للجنسينِ عندَ أبي حنيفةٍ وأصحابِهِ، وإلَّا فالْبُدْنُ هي الإِبِلُ وعليه تَدُلُّ الآيةُ». وقيلَ لا تختصُّ، فقالَ الليثُ: البَدْنَةُ بالهاءِ تقعُ على الناقةِ والبقرَةِ والبعيرِ وما يجوزُ في الهَدْيِ والأضاحي، ولا تقعُ على الشاةِ. وقال^(٢) عطاءٌ وغيرُه: ما أشعرُ من ناقةٍ أو بقرَةٍ. وقال آخرون: البُدْنُ يُرادُ به العَظِيمُ السِّنُّ^(٣) من الإِبِلِ والبقرِ. ويقالُ للسَّمينِ من الرجالِ. وهو اسمُ جنسٍ مفردٍ.

قوله: «من شعائرِ اللهِ» هو المفعولُ الثاني للَجْعَلِ بمعنى التصييرِ.
قوله: «لكم فيها خيرٌ» الجملةُ حالٌ: إمَّا من «ها» «جَعَلْنَاهَا»، وإمَّا من شعائرِ اللهِ. وهذانِ مبيَّتانِ على أن الضميرَ في «فيها» هل هو عائِدٌ على «البُدْنِ» أو على شعائرِهِ؟ والأوَّلُ قولُ الجمهورِ.

قوله: «صَوَافٍ» نصبٌ على الحالِ أي: مُصَطَفَةٌ جنبَ بعضها إلى بعضِ.
وقرأ^(٤) أبو موسى الأشعري^(٥) والحسنُ ومجاهدٌ وزيدٌ بنُ أسلمٍ «صَوَافِي» جمعَ صافيةٍ أي: خالصةً لوجهِ اللهِ تعالى. وقرأ عمرو بنُ عبيدٍ كذلك، إلَّا أنه نَوَّنَ الياءَ

(١) رواه ابن ماجه في كتاب الأضاحي (٥) باب: كم تجزىء من الغنم عن البدنة ١٠٤٨/٢، وأحمد ١/٩٥، ١٠٥.

(٢) انظر: المحرر ١١/٢٠١.

(٣) في المحرر: «السمن» وفي (ش): العَظِيمُ في السن.

(٤) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٧٥، والمحتسب ٢/٨١، والبحر ٦/٣٦٩.

(٥) عبد الله بن قيس، حفظ القرآن وعرضه على النبي صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ، من نجباء الصحابة ومن أطيب الناس صوتاً بالقرآن. توفي سنة ٤٤. انظر: طبقات القراء

٤٤٢/١.

- الحسج -

فقرأ «صوفاً». واستشكلت من حيث إنه جمع متناه. وخرجت على وجهين، أحدهما: - ذكره الزمخشري^(١) - وهو أن يكون التنوين عوضاً من حرف الإطلاق عند الوقف. يعني أنه وقف على «صوفاً» بإشباع فتحة الياء فتولد منها ألفٌ يسمّى حرف الإطلاق، ثم عوض عنه هذا التنوين، وهو الذي يسميه أهل النحو تنوين الترنم^(٢). والثاني: أنه جاء على لغة من يصرف ما لا ينصرف.

وقرأ الحسن «صوفاً» بالكسر والتنوين. وتوجيهها: أنه نصبها بفتحة مقدرة، فصار حكم هذه الكلمة كحكمها حالة الرفع والجر في حذف الياء وتعويض التنوين نحو: «هؤلاء جوار»، ومررت بجوار. وتقدير الفتحة في الياء كثيرٌ كقولهم: «أعط القوس بارئها»^(٣) وقوله^(٤):

٣٣٨٩- كأن أيديهن بالقاع القرق
أيدي جوار يتعاطين الورق

وقوله^(٥):

٣٣٩٠- وكسوت عار لحمه

-
- (١) الكشاف ١٥/٣.
(٢) تنوين الترنم: هو الذي يلحق القوافي المطلقة بحرف علة. انظر: شرح ابن عقيل ٢٩/١.
(٣) مثل عربي. انظر: الفاخر للمفضل بن سلمة ٣٠٤.
(٤) تقدم برقم ١٨٠٨.
(٥) تمامه:

..... فتركته

جَدْلَانٌ يَسْحَبُ ذَيْلَهُ وَرِدَاءَهُ
والبيت لم أهد إلى قائله، وهو في الممتع ٥٥٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٠، والدرر ٢٩/١.

- الحج -

ويدل على ذلك قراءة بعضهم «صوافي» بياء ساكنة من غير تنوين، نحو: «رأيت القاضي يا فتى» بسكون الياء. ويجوز أن يكون سكن الياء في هذه القراءة للوقف ثم أجرى الوصل مجراه.

وقرأ العبادة^(١) ومجاهد والأعمش «صوافن» بالنون جمع «صافنة» وهي التي تقوم على ثلاثٍ وطرف الرابعة، إلا أن ذلك إنما يستعمل في الخيل كقوله «الصافنات الجياد»^(٢)، وسيأتي، فيكون استعماله في الإبل استعارة.

والجوب: السقوط. وجبت الشمس أي: سقطت. ووجب الجدار أي: سقط، ومنه الواجب الشرعي كأنه وقع علينا ولزمنا. وقال أوس بن حجر^(٣):

٣٣٩١- ألم تكسف الشمس شمس النها

ر والبدر للجبل الواجب

قوله: القانيع والمعتر» فيهما أقوال. فالقانيع: السائل والمعتر: المعترض من غير سؤال. وقال قوم بالعكس. وقال ابن عباس: القانيع: المستغني بما أعطيته، والمعتر: المعترض من غير سؤال. وعنه أيضاً: القانيع: المتعفف، والمعتر: السائل. وقال بعضهم: القانيع: الراضي بالشيء اليسير. من قنع يقنع فناعة فهو قانيع. والقانع: بغير ألف هو السائل. ذكره أبو البقاء^(٤). وقال

(١) عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس.

(٢) الآية ٣١ من ص.

(٣) ديوانه ١٠، وروايته فيه:

ألم تكسف الشمس والبدر وال

الواجب كواكب للجبل

والجبل هنا فضالة بين كلفة.

(٤) الإملاء ١٤٤/٢.

- الحج -

الزمخشري^(١): «القائِعُ: السَّائِلُ. مِنْ قَبِعْتُ وَكَنَعْتُ إِذَا خَضَعْتَ لَهُ. وَسَأَلْتَهُ قُنُوعًا. وَالْمُعْتَرُ: الْمُتَعَرِّضُ بِغَيْرِ سَوَالٍ، أَوْ الْقَائِعُ الرَّاضِي. بِمَا عِنْدَهُ، وَبِمَا يُعْطَى، مِنْ غَيْرِ سَوَالٍ. مِنْ قَبِعْتُ قَنَعًا وَقَنَاعَةً. وَالْمُعْتَرُ: الْمُتَعَرِّضُ بِالسَّوَالِ». انْتَهَى. وَفَرَّقَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ الْمَعْنِيَيْنِ بِالْمَصْدَرِ فَقَالَ: قَبِعَ يَقْنَعُ قُنُوعًا أَي سَأَلَ، وَقَنَاعَةٌ أَي: تَعَفَّفَ بِلُغْتِهِ وَاسْتَعْنَى بِهَا. وَأَنشَدَ لِلشَّمَاخِ^(٢):

٣٣٩٢- لَمَالِ الْمَرءِ يُضْلِحُهُ فَيُغْنِي

مَفَاقِرَهُ أَعْفُ مِنْ الْقُنُوعِ

وقال ابن قتيبة^(٣): «المُعْتَرُ: الْمُتَعَرِّضُ مِنْ غَيْرِ سَوَالٍ. يُقَالُ: عَرَّهْ / [أ/٦٤٧] وَعَاتَرَهُ وَعَرَاهُ وَعَاتَرَاهُ أَي: أَنَاهُ طَالِبًا مَعْرُوفَهُ قَالَ^(٤):

٣٣٩٣- لَعَمْرُكَ مَا الْمُعْتَرُ يَغْشَى بِلَادَنَا

لِنَنْتَنِعَهُ بِالضَّائِعِ الْمُتَهَضِّمِ

وقوله الآخر^(٥):

٣٣٩٤- سَلِي الطَّارِقَ الْمُعْتَرِيَا أُمَّ مَالِكِ

إِذَا مَا اعْتَرَانِي بَيْنَ قُدْرِي وَمَجْزَرِي

(١) الكشاف ١٥/٢ .

(٢) تقدم برقم ٢٩٠٧ .

(٣) نصه في تفسير غريب القرآن ٢٩٣: «المعتر الذي يعتريك أي: يلُم بك لتعطيه ولا يسأل يقال: اعترني وعرني وعراني واعتراني» .

(٤) البيت لحسان، وهو في ديوانه ٦٣، ومجاز القرآن ٥٢/٢، والمحور الوجيز ٢٠٣/١١، والبحر ٣٤٧/٦. ورواية الديوان «لِنُتَمِّعَهُ» .

(٥) البيت لحاتم، وهو في ديوانه ٦٤ وروايته فيه:

سلي البائس المقرور يا أم مالك

إذا ما أتاني بين ناري ومجزري

والبحر ٣٤٧/٦. والمجزر: مكان جزر الإبل.

- الحج -

وقرأ^(١) أبو رجاء «القنِيع» دون ألف. وفيها وجهان، أحدهما: أن أصلها «القانع» فَحَذَفَ الألف كما قالوا: مَقُولٌ^(٢) وَمِخِيْطٌ وَجَنْدِلٌ^(٣) وَعُغْلِيْطٌ^(٤) في: مِقْوَالٌ وَمِخِيَاطٌ وَجَنْدَادٌ وَعُغْلَابِطٌ. والثاني: أن القانِيع هو الراضي باليسير، والقنِيع: السائل، كما تقدّم تقريره، قال الزمخشري^(٥): «والقنِيعُ: الراضي لا غير».

وقرأ^(٦) الحسن: «والمُعْتَرِي» اسمُ فاعلٍ مِنْ اعْتَرَى يَعْتَرِي. وقرأ إسماعيل - وتروى عن أبي رجاء والحسن أيضاً - «والمُعْتَرِ» بكسر الراء اجتزاءً بالكسرة عن لام الكلمة.

وقرئ «المُعْتَرِي» بفتح الياء. قال أبو البقاء^(٧): «وهو في معناه» أي: في معنى «المعتر» في قراءة العامة.

و[قوله]: «كذلك سَخَرْنَاها» الكافُ نعتٌ مصدرٍ أو حالٌ من ذلك المصدر.

آ. (٣٧) وكذلك قوله: ﴿كذلك سَخَرْنَاها﴾ و﴿لِتَكْبُرُوا﴾: متعلقٌ به. و«على ما هداكم» متعلقٌ بالتكبير. عُدِّي بـ «على» لتضمينه معنى الشكر.

-
- (١) القرطبي ٦٤/١٢، والمحتسب ٨٢/٢، والبحر ٣٧٠/٦.
 - (٢) قال في اللسان (قول): «يقال للرجل إنه لِمَقُولٍ إذا كان بيناً ظريف اللسان».
 - (٣) الجَنْدِلُ: مفردة الجَنْدَل وهي الصخرة.
 - (٤) العُغْلِيْطُ: الغليظ من اللبن وغيره، والقطع من الغنم.
 - (٥) الكشاف ١٥/٣.
 - (٦) انظر في قراءتها: المحتسب ٨٢/٢، والقرطبي ٦٥/١٢، والبحر ٣٧٠/٦.
 - (٧) الإملاء ١٤٤/٢.

قوله: «لن ينال الله لحومها» العامة على القراءة بياء الغيبة في الفعلين؛ لأن التانيث مجازي^(١) وقد وجد الفصل بينهما. وقُرىء^(٢) بالتاء فيهما اعتباراً باللفظ. وقرأ^(٣) زيد بن علي «لحومها ولا دماءها» بالنصب، والجلالة بالرفع، «ولكن يناله» بضم الياء، على أن يكون القائم مقام الفاعل، «التقوى»، و«منكم» حال من «التقوى»، ويجوز أن يتعلّق بنفس «تناله».

آ. (٣٨) قوله: ﴿يُدْفَعُ﴾: قرأ^(٤) ابن كثير وأبو عمرو «يُدْفَعُ» والباقون «يُدافع». وفيه وجهان، أحدهما: أن فاعل بمعنى فعل المجرد نحو: جاوزته وجزته، وسافرت^(٥)، وطارت^(٦). والثاني: أنه أُخْرِجَ على زنة المفاعلة مبالغة فيه؛ لأن فعل المفاعلة أبلغ من غيره. وقال ابن عطية^(٧): «فَحَسَنَ دفاع^(٨) لأنه قد عَنَ للمؤمنين [مَنْ]^(٩) يَدْفَعُهُمْ ويؤذيهم فتجيء مقاومته ودفعه عنهم مُدْفَعَةً» يعني: فيلحظ فيها المفاعلة.

آ. (٣٩) قوله: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ﴾: قرأه^(١٠) مبنياً للمفعول نافع وأبو عمرو وعاصم. والباقون قرؤوه مبنياً للفاعل. وأمّا «يُقَاتِلُونَ» فقرأه مبنياً للمفعول

-
- (١) الأقرب أن يقول في الفعل الأول: لأن الفاعل جمع تكسير.
 (٢) وهي قراءة يعقوب والأعرج وآخرين. انظر: الإنحاف ٢/٢٧٥، والنشر ٢/٣٢٦، والبحر ٦/٣٧٠.
 (٣) البحر ٦/٣٧٠.
 (٤) السبعة ٤٣٧، والتيسير ١٥٧، والحجة ٤٧٧، والنشر ٢/٣٢٦، والبحر ٦/٣٧٣.
 (٥) ليس سافر بمعنى سَفَر وإنما هو بمعنى خرج للارتحال وهو يُعْنَى عن الثلاثي.
 (٦) طارق النعل: صيرها طاقاً فوق طاق.
 (٧) المحرر ١١/٢٠٤.
 (٨) في المطبوعة «يدافع».
 (٩) زيادة من المحرر.
 (١٠) السبعة ٤٣٧، والتيسير ١٥٧، والحجة ٤٧٨، والنشر ٢/٣٢٦، والبحر ٦/٣٧٣.

نافع وابن عامر وحفص . والباقون مبنياً للفاعل . وَحَصَلَ من مجموع الفعلين :
أن نافعاً وحفصاً بَنِيَاهُمَا للمفعول ، وَأَنَّ ابنَ كثيرٍ وحمزة والكسائي بَنِيَاهُمَا
للفاعل ، وَأَن أبا عمرو وأبا بكر بَنِيَا الأول للمفعول والثاني للفاعل ، وَأَن
ابن عامر عكسُ هذا فهذه أربعُ رُتَب . والمأذونُ فيه محذوفٌ للعلم به أي :
للذين يقاتلون في القتال . و «بأنهم ظَلِمُوا» متعلقٌ بـ «أذِنَ» والباءُ سببيةٌ أي :
بسبب أنهم مظلومون .

آ . (٤٠) قوله : ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا﴾ : يجوز أن يكونَ في محلِّ
جرٍّ ، نعتاً للموصول الأولِ أو بياناً له ، أو بدلاً منه ، وأن يكونَ في محلِّ نصبٍ
على المدح ، وأن يكونَ في محلِّ رفعٍ على إضمارِ مبتدأ .

قوله : «إلا أن يقولوا» فيه وجهان ، أحدهما : أنه منصوبٌ على الاستثناءِ
المنقطع ، وهذا ممَّا يُجْمَعُ العربُ على نصبه ؛ لأنه منقطعٌ^(١) لا يمكنُ توجُّهُ
العاملِ إليه ، وما كان كذا أجمعوا على نصبه ، نحو : «ما زاد إلا ما نقص» ،
«وما نفع إلا ما ضرَّ» . فلو توجَّه العاملُ جاز فيه لغتان : النصبُ وهو لغةُ الحجاز ،
وأن يكونَ كالم متصلٍ في النصبِ والبدل نحو : «ما فيها أحدٌ إلا حمارٌ» ، وإنما
كانت الآيةُ الكريمةُ من الذي لا يتوجَّه عليه العاملُ ؛ لأنك لو قلت : «الذين
أُخْرِجُوا مِنْ ديارهم إلا أن يقولوا ربُّنا الله» لم يصحَّ . الثاني : أنه في محلِّ جرٍ
بدلاً من «حق» قال الزمخشري^(٢) : «أي بغير موجبٍ سوى التوحيد الذي ينبغي
أن يكون موجب الإقرار والتمكين لا موجب الإخراج والتسيير . ومثله : «هل
تقيمون منا إلا أن آمنا بالله»^(٣) .

(١) ومنفي .

(٢) الكشاف ١٦/٣ .

(٣) الآية ٥٩ من المائدة .

- الحجج -

وَمَمَّنْ جَعَلَهُ فِي مَوْضِعٍ جَرٌّ بَدَلًا مِمَّا قَبْلَهُ الزَّجَاجُ^(١). إِلَّا أَنْ الشَّيْخُ^(٢) قَدْ رَدَّ ذَلِكَ فَقَالَ: «مَا أَجْزَاهُ مِنَ الْبَدَلِ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ لَا يَجُوزُ إِلَّا حَيْثُ سَبَقَهُ نَفْيٌ أَوْ نَهْيٌ أَوْ اسْتِفْهَامٌ فِي مَعْنَى النَّفْيِ^(٣). وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْكَلَامُ مُوجِبًا أَوْ أَمْرًا فَلَا يَجُوزُ الْبَدَلُ^(٤)؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ لَا يَكُونُ إِلَّا حَيْثُ يَكُونُ الْعَامِلُ يَتَسَلَّطُ عَلَيْهِ. وَلَوْ قُلْتُ: «قَامَ إِلَّا زَيْدٌ»، وَ «لِيَضْرِبَ إِلَّا عَمْرُو» لَمْ يَجْزِ. وَلَوْ قُلْتُ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ: «أَخْرَجَ النَّاسَ مِنْ دِيَارِهِمْ إِلَّا بَأْنَ يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» لَمْ يَكُنْ كَلَامًا. هَذَا إِذَا تُخِيلُ أَنْ يَكُونَ «إِلَّا أَنْ يَقُولُوا» فِي مَوْضِعٍ جَرٌّ بَدَلًا مِنْ «غَيْرِ» الْمُضَافِ إِلَى «حَقٌّ». وَأَمَّا إِذَا كَانَ بَدَلًا مِنْ «حَقٌّ» كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الزَّمَخْشَرِيُّ فَهُوَ فِي غَايَةِ الْقِسَادِ؛ لِأَنَّهُ يَلْتَزِمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ الْبَدَلُ يَلِي «غَيْرًا» فَيَصِيرُ التَّرْكِيبُ: بغير إِلَّا أَنْ يَقُولُوا، وَهَذَا لَا يَصِحُّ، وَلَوْ قَدَّرْنَا [إِلَّا]^(٥) بـ «غَيْرِ» كَمَا / يُقَدَّرُ فِي النَّفْيِ فِي: [٦٤٧/ب]

«مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ» فَتَجَعَلُهُ بَدَلًا لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ التَّرْكِيبُ: بغير غير قولهم رَبُّنَا اللَّهُ، فَتَكُونُ قَدْ أَضْفَتَ غَيْرًا إِلَى «غَيْرِ» وَهِيَ هِيَ فَيَصِيرُ: بغير غير، وَيَصِحُّ فِي «مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ» أَنْ تَقُولَ: مَا مَرَرْتُ بِغَيْرِ زَيْدٍ، ثُمَّ إِنْ الزَّمَخْشَرِيُّ حِينَ مَثَلِ الْبَدَلِ قَدَّرَهُ: بغير موجب سوى التوحيد، وَهَذَا تَمَثِيلٌ لِلصِّفَةِ، جَعَلَ [إِلَّا] بِمَعْنَى سِوَى، وَيَصِحُّ عَلَى الصِّفَةِ فَالتَّبَسُّ عَلَيْهِ بِأَبِ الصِّفَةِ بِيَابِ الْبَدَلِ. وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: «مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ إِلَّا زَيْدٌ» عَلَى الصِّفَةِ لَا عَلَى الْبَدَلِ.

(١) معاني القرآن ٣/٤٣٠.

(٢) البحر ٦/٣٧٤.

(٣) مثل لذلك بقوله: نحو: ما قام أحد إلا زيد، ولا يضرب أحد إلا زيد، وهل يضرب أحد إلا زيد.

(٤) قال: لا يقال: «قام القوم إلا زيد» على البدل و«لا يضرب القوم إلا زيد» على البدل.

(٥) من البحر.

- الحجج -

قوله: «ولولا دَفْعُ اللَّهِ» قد تقدّم الخلاف فيه في البقرة^(١) وتوجيه القراءتين.

وقرأ^(٢) «لَهْدِمَتْ» بالتخفيف نافع وابن كثير. والباقون بالثقل السدال على التكثير؛ لأنّ المواضع كثيرة متعددة، والقراءة الأولى صالحة لهذا المعنى أيضاً. والعامّة على «صَلَوَاتُ» بفتح الصاد واللام جمع صلاة. وقرأ^(٣) جعفر ابن محمد «وَصَلَوَاتُ» بضمهما. ورُوي عنه أيضاً بكسر الصاد وسكون اللام. وقرأ الجحدري بضم الصاد وفتح اللام. وأبو العالية بفتح الصاد وسكون اللام. والجحدري أيضاً «وَصَلَوَاتُ» بضمهما وسكون الواو، بعدها تاء مثناة من فوق مثل: صَلْبٌ وَصُلُوبٌ.

والكلبي والضحاك كذلك، إلا أنّهما أعجمتا التاء بثلاث من فوقها. والجحدري أيضاً وأبو العالية وأبورجاء ومجاهد كذلك، إلا أنّهم جعلوا بعد التاء المثناة ألفاً فقرأوا «صَلَوَاتُ» ورُوي عن مجاهد في هذه التاء المثناة من فوق أيضاً. ورُوي عن الجحدري أيضاً «صَلَوَاتُ» بضم الصاد وسكون اللام. وألف بعد الواو والتاء مثناة.

وقرأ عكرمة «صِلَوَيْتِي» بكسر الصاد وسكون اللام، وبعدها واو مكسورة بعدها ياء مثناة من تحت بعدها تاء مثناة، وحكى ابن مجاهد أنه قرىء «صِلَوَاتُ» بكسر الصاد وسكون اللام، بعدها واو، بعدها ألف، بعدها تاء مثناة.

وقرأ الجحدري «وَصُلُوبٌ» مثل كُعُوبٌ بالباء الموحدة وهو جمع

(١) انظر: الدر المصون ٥٣٣/٢.

(٢) السبعة ٤٣٧، والتيسير ١٥٧، والحجة ٤٧٩، والنشر ٣٢٧/٢، والبحر ٣٧٥/٦.

(٣) انظر في قراءتها: المحتسب ٨٣/٢، والقرطبي ٧١/١٢، والبحر ٣٧٥/٦.

- الحج -

«صليب»، وفُعُول جمع فعيل شاذٌ نحو: ظريف وظروف وأسيئة^(١) وأُسُون، وزُوي عن أبي عمرو «صلوات» كالعامة، إلا أنه لم يُنَوَّن، منعه الصرف للعلمية والعجمة؛ لأنه جعله اسمَ موضعٍ، فهذه أربع عشرة قراءة، المشهور منها واحدة، وهي هذه الصلاة المعهودة.

ولا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ لِيَصِحَّ تَسَلُّطُ الهَذْمِ عليها أي: مواضع صلواتٍ، أو يُضْمَن «هُدِّمَتْ» معنى «عُطِّلَتْ» فيكون قَدْرًا مشتركاً بين المواضع والأفعال؛ فإن تعطيلَ كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِهِ. وأخر المساجد لحدوثها في الوجود، أو الانتقال إلى الأشرف. والصلوات في الأمم^(٢) صلاة كلِّ مِلَّةٍ بِحَسَبِهَا. وظاهرُ كلامِ الرمخشري^(٣) أنها بنفسها اسمُ مكانٍ فإنه قال: «وَسُمِّيَتْ الكنيسةُ صلاةً لأنه يُصَلَّى فيها. وقيل: هي كلمةٌ مُعَرَّبَةٌ أصلُها بالعبرانية صَلَوْنَا». انتهى.

وأما غيرها^(٤) من القراءات فقليل: هي سريانية أو عبرانية دَخَلَتْ في لسانِ العرب، ولذلك كَثُرَ فيها اللغات.

والصَّوامِعُ: جمعُ صَوْمَعَةٍ وهي البناءُ المرتفعُ الحديدُ الأعلى، مِنْ قولهم رجلٌ أصمَعُ^(٥)، وهو الحديدُ القولِ. ووزنها فَوْعَلَةٌ كدَوخَلَةٌ^(٦). وهي متعبَّدُ الرهبانِ لأنهم ينفردون. وقيل: متعبَّدُ الصَّابِئِينَ.

والبَيْعُ: جمعُ بَيْعَةٍ، وهي متعبَّدُ النصارى. وقيل: كنائسُ اليهود.

(١) الأسيئة: سَيَّرَ من سيور تُصَفَّرُ فتجعل وترًا أو غيره.

(٢) كلمة لم أتبينها، رسمت في ش «المسلمين».

(٣) الكشاف ١٦/٣.

(٤) أي غير قراءة العامة.

(٥) ورد ذلك في الكتاب ٣٤٧/٢.

(٦) الدوخلة: سَفِيْفَةٌ من خوص يوضع فيها التمر، بتخفيف اللام وتشديدها.

- الحج -

والأشهر أن الصوامع للرهبان والبيع للنصارى، والصَّلوات لليهود، والمساجد للمسلمين.

و «يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ» يجوز أن يكونَ صفةً للمواضعِ المتقدمةِ كُلِّهَا، إنْ أَعَدْنَا الضَّمِيرَ مِنْ «فِيهَا» عَلَيْهَا، أَوْ صفةً للمساجدِ فقط، إنْ خَصَّصْنَا الضَّمِيرَ فِي «فِيهَا» بِهَا، وَالأوَّلُ أَظْهَرَ.

آ. (٤١) قوله: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ﴾: يجوزُ في هذا الموصولِ ما جاز في الموصولِ قبله. ويزيد هذا عليه: بأنْ يجوزُ أن يكونَ بدلاً مِنْ «مَنْ يَنْصُرُهُ» ذكره الزجاج (١) أي: وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ. و «إِنْ مَكَّنَّاهُمْ» شرطٌ. و «أقاموا» جوابه، والجُملةُ الشرطيةُ بأسرها صلةُ الموصولِ.

آ. (٤٤) قوله: ﴿نَكِيرٍ﴾: النكيرُ مصدرٌ بمعنى الإنكارِ كالنذيرِ بمعنى الإنذار. وأثبت (٢) ياءَ «نَكِيرِي» حيث وقع ورشٌ في الوصل، وحذفها في الوقف. والباقون بحذفها وصلًا ووقفًا.

آ. (٤٥) قوله: ﴿فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾: يجوزُ أن تكونَ «كَأَيِّنْ» منصوبةً المحل على الاشتغالِ بفعلٍ مقدرٍ يُفسره «أهْلَكْنَاهَا» وأن يكونَ في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ، والخبرُ «أهْلَكْنَاهَا». وقد تقدّم تحقيقُ القولِ فيها (٣).

قوله: «وهي ظالمة» جملةٌ حاليةٌ مِنْ هاءِ «أهْلَكْنَاهَا».

قوله: «فهي حاوية» عطفٌ على «أهْلَكْنَاهَا»، فيجوزُ أن تكونَ في محلِّ

(١) معاني القرآن ٤٣١/٣.

(٢) السبعة ٤٤١، والتيسير ١٥٨، والنشر ٣٢٧/٢.

(٣) انظر: الدر المصون ٤٢١/٣.

- الحج -

رفع لعطفها على الخبر على القول الثاني، وأن لا يكون لها محل لعطفها على الجملة المفسرة على القول الأول. وهذا عنى الزمخشري^(١) بقوله: «والثانية - يعني قوله: «فهي خاوية» - لا محل لها لأنها معطوفة على «أهلكتناها»، وهذا الفعل ليس له محل تفرعاً/ على القول بالاشتغال. وإلا فيأذا قلنا: إنه خبر [أ/٦٤٨] لـ «كأين» كان له محل ضرورةً.

وقرأ^(٢) أبو عمرو «أهلكتها». والباقون «أهلكتناها» وهما واضحتان.

قوله: «وبئرٍ مُعَطَّلَةٍ» عطفٌ على «قرية»، وكذلك و «قَصْرٍ» أي: وكأين من بئرٍ وقصرٍ أهلكتناها أيضاً، هذا هو الوجه. وفيه وجهٌ ثانٍ^(٣): أن تكون معطوفةً وما بعدها على «عروشها» أي: خاوية على بئرٍ وقصرٍ أيضاً. وليس بشيء.

والبئرُ: مِنْ بَأْرَتِ الْأَرْضِ أَي حَفَرْتُهَا. ومنه «التَّأْيِيرُ» وهو شقٌّ (٤) الطلع. والبئرُ فعلٌ بمعنى مَفْعُولٌ كَالذَّبْحِ بِمَعْنَى الْمَذْبُوحِ وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ، وَقَدْ تَذَكَّرْتُ عَلَى مَعْنَى الْقَلْبِ. وقوله^(٥):

..... -٣٣٩٥

وَبَيْرِي ذُو حَفَرْتِ وَذُو طَوَيْتِ

(١) الكشاف ١٧/٣.

(٢) السبعة ٤٣٨، والتيسير ١٥٧، والحجة ٤٧٩، والنشر ٣٢٧/٢، والبحر ٣٧٦/٦.

(٣) وهو مذهب الفراء في معاني القرآن ٢٢٨/٢.

(٤) كلمة لم أتبينها لعلها محرفة من «كافور» جاء في اللسان: «كافور الطَّلَعَة: وعاءها الذي ينشق عنها».

(٥) صدره:

فإن الماء ماء أبي وجدي

وهو لسان بن الفحل، في أمالي الشجري ٣٠٦/٢، وابن يعيش ١٤٧/٣، والخزانة

٥١١/٢، والهمع ٨٤/١، والدرر ٥٩/١.

يَحْتَمِلُ التَّذْكِيرَ وَالتَّأْنِيثَ. وَالمُعْطَلَةُ: المُهْمَلَةُ، وَالتَّعْطِيلُ: الإِهْمَالُ. وَقُرِئَ (١) «مُعْطَلَةٌ» بِالتَّخْفِيفِ يُقَالُ: أَعْطَلْتُ البِثْرَ وَعَظَلْتُهَا فَعَظَلْتُ بِفَتْحِ الطَّاءِ، وَأَمَّا عَظَلْتُ المَرْأَةَ مِنَ الحُلِيِّ فَبكسْرِ الطَّاءِ. وَالمَشِيدُ: قَدْ تَقَدَّمَ (٢) أَنَّهُ المَرْتَفِعُ أَوْ المَجْصُصُ. وَإِنَّمَا بَنِي هُنَا مِنْ شَادِهِ، وَفِي النِّسَاءِ (٣) مِنْ شَيْدِهِ؛ لِأَنَّهُ هُنَاكَ بَعْدَ جَمْعٍ فَنَاسَبَ التَّكْثِيرَ، وَهُنَا بَعْدَ مُفْرَدٍ فَنَاسَبَ التَّخْفِيفَ، وَلِأَنَّهُ رَأْسُ آيَةٍ وَفَاصِلَةٌ.

آ. (٤٦) قَوْلُهُ: ﴿فَتَكُونُ﴾: هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَيَّ جَوَابُ الاسْتِفْهَامِ. وَعِبَارَةُ الحَوْفِيِّ «عَلَى جَوَابِ التَّقْرِيرِ». وَقِيلَ: عَلَى جَوَابِ النِّفْيِ، وَقُرِئَ (٤) مَبشُرُ بْنُ عُبَيْدٍ «فَيَكُونُ» بِالبَاءِ مِنْ تَحْتِ؛ لِأَنَّ التَّأْنِيثَ مُجَازِيٌّ. وَمَتَعَلِّقُ الفِعْلِ مَحذُوفٌ أَي: مَا حَلَّ بِالأُمَمِ السَّالِفَةِ.

قَوْلُهُ: «فَإِنهَا لَا تَعْمَى» الضَّمِيرُ لِلقِصَّةِ. وَ«لَا تَعْمَى الأَبْصَارُ» مُفَسَّرَةٌ لَهُ. وَحَسَّنَ التَّأْنِيثَ فِي الضَّمِيرِ كَوْنُهُ وَلَيْسَ فِعْلٌ بِعَلَامَةٍ تَأْنِيثِ، وَلَوْ ذُكِرَ فِي الكَلَامِ فَقِيلَ «فَإِنَّهُ» لِحَازَ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ مَرْوِيَّةٌ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ (٥)، وَالتَّذْكِيرُ بِاعْتِبَارِ الأَمْرِ وَالشَّأْنِ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ (٦): «وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا مُبْهَمًا يُفَسَّرُهُ «الأَبْصَارُ» وَفِي «تَعْمَى» رَاجِعٌ إِلَيْهِ». قَالَ الشَّيْخُ (٧): «وَمَا ذَكَرَهُ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ الَّذِي يُفَسَّرُهُ مَا بَعْدَهُ مَحْضُورٌ، وَلَيْسَ هَذَا وَاحِدًا مِنْهُ: وَهُوَ فِي بَابِ «رُبُّ»، وَفِي بَابِ نَعْمَ

(١) وهي قراءة الحسن والجحدري. انظر: المحتسب ٨٥/٢، والبحر ٣٧٦/٦.

(٢) انظر: الدر المصون ٤٦/٤.

(٣) الآية ٧٨ «أينما تكونوا يدرككم الموت، ولو كنتم في بروج مشيدة».

(٤) البحر ٣٧٧/٦.

(٥) البحر ٣٧٨/٦، معاني القرآن للفراء ٢٢٨/٢.

(٦) الكشاف ١٧/٣.

(٧) البحر ٣٧٨/٦.

- الحج -

وبش، وفي باب الأعمال، وفي باب البدل، وفي باب المبتدأ والخبر، على خلاف في بعضها، وفي باب ضمير الشأن، والخمسة الأولى تُفسر بمفرد إلا ضمير الشأن، فإنه يُفسر بجمله، وهذا ليس واحداً من الستة^(١).

قلت: بل هذا من المواضع المذكورة، وهو باب المبتدأ. غاية ما في ذلك أنه دخل عليه ناسخ وهو «إن» فهو نظير قولهم: «هي العرب تقول ما شاءت، وهي النفس تتحمل ما حملت» وقوله تعالى: «إن هي إلا حياتنا»^(٢). وقد جعل الزمخشري جميع ذلك مما يُفسر بما بعده، ولا فرق بين الآية الكريمة وبين هذه الأمثلة إلا دخول الناسخ ولا أثر له، وعجبت من غفلة الشيخ عن ذلك.

قوله «التي في الصدور» صفة أو بدل أو بيان. وهل هو توكيد؛ لأن القلوب لا تكون في غير الصدور، أو لها معنى زائد؟ كما قال الزمخشري^(٣): «الذي قد تُعورف واعتقد أن العمى في الحقيقة مكانه البصر، وهو أن تصاب الحدقة بما يطمس نورها، واستعماله في القلب استعارة ومثل. فلما أريد إثبات ما هو خلاف المعتقد من نسبة العمى إلى القلوب حقيقة، ونفيه عن الأبصار، احتاج هذا التصوير إلى زيادة تعيين وفضل تعريف؛ ليتقرر أن مكان العمى هو القلوب لا الأبصار، كما تقول: ليس المضاء للسيف، ولكنه لسانك الذي بين فكك. فقولك: «الذي بين فكك» تقرير لما ادعيت له لسانه وتثبت؛ لأن محل المضاء هو هو لا غير، وكأنك قلت: ما نقيت المضاء عن السيف وأثبت لسانك فلتة مني ولا سهواً، ولكن تعمدت به إياه بعينه تعمداً».

(١) انظر: الارتشاف ١/٤٨٤.

(٢) الآية ٢٩ من الأنعام.

(٣) الكشاف ٣/١٧.

- الحجج -

وقد ردَّ الشيخ^(١) على أبي القاسم قوله: «تعمَّدتُ به إياه» وجعل هذه العبارة عُجْمَةً من حيث إنه فصلَ الضميرَ، وليس من مواضع فضله، وكان صوابه أن يقول: تعمَّدتُه به كما تقول: «السيفُ ضربتُك به» لا «ضربتُ به إياك». قلت: وقد تقدَّم لك نظيرُ هذا الردِّ والجوابُ عنه بما أُجيب عن قوله تعالى: «يُخْرِجُونَ الرِّسُولَ وَإِيَّاكُمْ»^(٢)، «ولقد وصَّينا الذين أُوتُوا الكتابَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ»^(٣): وهو أنه - مع قَصْدِ تقديمِ غيرِ الضميرِ عليه لغرضٍ - يمتنعُ اتصاله، وأيُّ خطأ في مثل هذا حتى يدَّعي العُجْمَةَ على فصيحٍ شهيدٍ له بذلك أعداؤه، وإن كان مُخْطِئًا في بعضِ الاعتقاداتِ ممَّا لا تَعَلَّقُ له فيما نحن بصديده؟

وقال الإمامُ فخر الدين^(٤): «وفيه عندي وجهٌ آخرٌ: وهو أن القلبَ قد يُجْعَلُ كنايةً عن الخاطرِ والتدبيرِ، كقوله تعالى: / «إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ»^(٥). وعند قومٍ أن محلَّ الذِّكْرِ هو الدماغُ، فاللهُ تعالى بين أن محلَّ ذلك هو الصدرُ». وفي محلِّ العقلِ خلافٌ مشهورٌ، وإلى الأولِ مِثْلُ ابنِ عطية^(٦) قال: «هو مبالغةٌ كما تقول: نظرتُ إليه بعيني، وكقوله: يقولون بأفواههم»^(٧). قلت: وقد أبديتُ فائدةً في قوله «بأفواههم» زيادةً على التأكيد^(٨).

(١) البحر ٣٧٨/٦.

(٢) الآية ١ من الممتحنة، ولم يسبق له أن درس الممتحنة.

(٣) الآية ١٣١ من النساء. وانظر: الدر المصون ٤/١١١.

(٤) تفسير الرازي ٤٥/٢٣.

(٥) الآية ٣٧ من سورة ق.

(٦) المحرر ٢٠٩/١١.

(٧) الآية ١٦٧ من آل عمران.

(٨) انظر: الدر المصون ٤٧٨/٣.

- الحج -

آ. (٤٧) قوله: ﴿بِمَا تَعُدُّونَ﴾: قرأ^(١) الأخوان وابن كثير «يَعُدُّونَ» بياء الغيبة. والباقون بتاء الخطاب وهما واضحتان.

آ. (٤٨) قوله: ﴿وَكَايِّنُ مِنْ قَرْيَةٍ﴾: قد تقدّم نظيرها^(٢). قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: لِمَ عَطَفْتُ الأولى بالفاء، وهذه بالواو؟ قلت: الأولى وَقَعَتْ بدلاً مِنْ قَوْلِهِ «فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرًا» و[أما]^(٤) هذه فحكْمُهَا حَكْمُ الْجُمْلَتَيْنِ قَبْلَهَا الْمُعْطُوفَتَيْنِ بِالْوَاوِ، أَعْنِي قَوْلَهُ «وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ، وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ».

آ. (٥١) قوله: ﴿مُعَاجِزِينَ﴾: قرأ^(٥) أبو عمرو وابن كثير بالتشديد في الجيم هنا، وفي حرفي سبأ^(٦)، والباقون «مُعَاجِزِينَ» في الأماكن الثلاثة. والجحدري كقراءة ابن كثير وأبي عمرو في جميع القرآن وابن الزبير: «مُعْجِزِينَ» بسكون العين.

فأما الأولى ففيها وجهان، أحدهما: قال الفارسي^(٧): معناه: ناسبين أصحاب النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى العجز نحو: فسقته أي نسبته إلى الفسق». والثاني: أنها للتكثير، ومعناها: مُثَبِّطِينَ النَّاسَ عَنِ الْإِيمَانِ. وأما الثانية فمعناها: ظانين أنهم يعجزوننا. وقيل: معاندين. وقال

(١) السبعة ٤٣٩، والنشر ٣٢٧/٢، والحجة ٤٨٠، والتيسير ١٥٨، والبحر ٣٧٩/٦.

(٢) الآية ٤٥ «فكأين من قرية أهلكناها...».

(٣) الكشاف ١٨/٣.

(٤) من الكشاف.

(٥) السبعة ٤٣٩، والتيسير ١٥٨، والحجة ٤٨٠، والبحر ٣٧٩/٦.

(٦) الآية ٥، ٣٨.

(٧) الحجة (خ) ١٨/٤.

- الحج -

الزمخشري^(١): «عَاجِزَةٌ: سابقه؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما في طَلَبِ إعجازِ الآخرِ عن اللِّحاقِ به، فإذا سبقه قيل: أعجزه وعَجَزَه. فالمعنى^(٢): سابقين أو مُسابقين في زعمهم وتقديرهم طامعين أن كيدَهم للإسلام يَتِمَّ لهم. والمعنى: سَعَوْا في معناها بالفسادِ». وقال أبو البقاء^(٣): إنَّ معاجزين في معنى المُشَدِّدِ، مثلُ عَاهَدَ وَعَهَّدَ. وقيل: عَاجَزَ سابقٌ، وَعَجَزَ سَبَقٌ».

آ. (٥٢) قوله: ﴿إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانَ﴾: في هذه الجملة بعد «إِلَّا» ثلاثة أوجه، أحدها: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال من «رسول» والمعنى: وما أُرْسَلناه إِلَّا حالُهُ هذه، والحالُ محصورة^(٤). الثاني: أنها في محلِّ الصفة لـ «رسول»، فيجوزُ أَنْ يُحَكَّمَ على موضعها بالجرِّ باعتبارِ لفظِ الموصوف، وبالنصبِ باعتبارِ محلِّه؛ فإنَّ «مِنْ» مزيدةٌ فيه. الثالث: أنها في موضعِ استثناءٍ من غيرِ الجنس. قاله أبو البقاء^(٥). يعني أنه استثناءٌ منقطعٌ.

و«إذا» هذه يجوزُ أَنْ تكونَ شرطيةً، وهو الظاهر، وإليه ذهب الحوفيُّ، وأن تكونَ لمجردِ الظرفية. قال الشيخ^(٦): «وَنَصُّوا على أَنَّهُ يَلِيهَا في النفي - يعني «إِلَّا» - المضارعُ بلا شرطٍ نحو: ما زيدٌ إِلَّا يفعلُ، وما رأيتُ زيداً إِلَّا يفعلُ، والماضي بشرطِ تقدُّمِ فعلٍ نحو: «ما يَأْتِيهِمْ من رسولٍ إِلَّا كانوا»^(٧)

(١) الكشاف ١٨/٣.

(٢) من قوله: «فالمعنى» إلى قوله: «يتم لهم» سقط من مطبوعة الكشاف.

(٣) الإملاء ١٤٥/٢.

(٤) قال أبو حيان في البحر ٣٨٢/٦: «والصحيح أن الجملة حالية لا صفة لقبولها وأو الحال».

(٥) الإملاء ١٤٥/٢.

(٦) البحر ٣٨٢/٦.

(٧) الآية ٣٠ من يس.

- الحج -

أو مصاحبة^(١) قد [نحو:] «ما زيدُ إلا قد فعل». وما جاء بعد «إلا» في الآية جملة شرطية، ولم يَلِها ماضٍ مصحوبٌ بـ «قد» ولا عارٍ منها. فإنَّ صَحَّ ما نَصُّوا عليه يُؤوَلُ على أن «إذا» جُرِّدَتْ للظرفية ولا شرطاً فيها وفُصِّلَ بها بين «إلا» والفعل الذي هو «ألقي»، وهو فصلٌ جائز، فتكون «إلا» قد وليها ماضٍ في التقدير ووجد شرطه: وهو تقدُّم فعلٍ قبل «إلا» وهو «وما أرسلنا».

قلت: ولا حاجة إلى هذا التكلف المُخْرِجِ لَلآية عن معناها. بل هي جملة شرطية: إمَّا حالٌ، أو صفةٌ، أو استثناء، كقوله: «إلا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فِعْدَبُهُ»^(٢) وكيف يُدْعَى الفصلُ بها وبالفعلِ بعدها بين «إلا» وبين «ألقي» مِنْ غير ضرورةٍ تدعو إليه ومع عدم صحة المعنى؟

وقوله تعالى: «إذا تَمَنَّى» إنما أُفْرِدَ الضميرُ، وإن تقدَّمه شيان معطوفٌ أحدهما على الآخر بالواو؛ لأنَّ في الكلام حذفاً تقديره: وما أرسلنا مِنْ قبلك مِنْ رسولٍ إلا إذا تَمَنَّى ولا نبيٍّ إلا إذا تَمَنَّى كقوله: «واللَّهُ ورسولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ»^(٣). والحذف: إمَّا من الأول أو من الثاني.

والضميرُ في «أُمِّيَّتِهِ» فيه قولان، أحدهما: - وهو الذي ينبغي أن يكونَ - أنه ضميرُ الشيطان. والثاني: أنه ضميرُ الرسول، ورووا في ذلك تفاسيرَ الله أعلم بصحتها.

آ. (٥٣) قوله: ﴿لِيَجْعَلَ﴾: في متعلق هذه اللامِ ثلاثة أوجه، أظهرها: أنها متعلقة بـ «يُحَكِّم» أي: يُحَكِّمُ اللهُ آيَاتِهِ لِيَجْعَلَ. وقوله: «والله عليمٌ حكيمٌ» جملة اعتراضٍ. وإليه نحا الحوفيُّ. والثاني: أنها متعلقة

(١) عبارة البحر: «أو يكون الماضي...».

(٢) الآية ٢٣ من الغاشية.

(٣) الآية ٦٢ من التوبة.

- الحج -

بـ «يُنسخ» وإليه نحا ابن عطية^(١). وهو ظاهر أيضاً. الثالث: أنها متعلقة بألقى، وليس بظاهر. وفي اللام قولان، أحدهما: أنها للعلة، والثاني: أنها للعاقبة. [١/٦٤٩] و«ما» في قوله «ما يُلقى» الظاهر/ أنها بمعنى الذي، ويجوز أن تكون مصدرية.

قوله: «والقاسية» آل في «القاسية» موصولة، والصفة صلتها، و«قلوبهم» فاعل بها، والضمير المضاف إليه هو عائذ الموصول وأُنثت الصلة لأن مرفوعها مؤنث مجازي، ولو وُضع فعلٌ موضعها لجاز تأنيثه. و«القاسية» معطوف على «الذين» أي: فتنة للذين في قلوبهم مرض وفتنة للقاسية قلوبهم.

قوله: «وإن الظالمين» من وُضع الظاهر موضع المضمرة؛ إذ الأصل: «وإنهم لفي ضلال» ولكن أبرزوا ظاهرين للشهادة عليهم بهذه الصفة الذميمة.

آ. (٥٤) قوله: ﴿وَلْيَعْلَمَ الَّذِينَ﴾: عطف على «ليجعل» عطف علة على مثلها. والضمير في «أنه» فيه قولان، أحدهما - وإليه ذهب الزمخشري^(٢) - أنه عائذ على تمكين الشيطان أي: ليَعْلَمَ المؤمنون أن تمكين الشيطان هو الحق. الثاني - وإليه نحا ابن عطية^(٣) - أنه عائذ على القرآن. وهو وإن لم يجز له ذكر فهو في قوة المنطوق.

قوله: «فَيَوْمِنَا» عطف على «وليعلم» و«فَتُحِبَّتْ» عطف عليه. وما أحسن ما وقعت هذه الفاءات.

وقرأ العامة «لهاديّ الذين» بالإضافة تخفيفاً. وابن أبي عمير^(٤) وأبو حنيفة بتوين الصفة وإعمالها في الموصول.

(١) المحرر ١١/٢١٣.

(٢) الكشاف ٣/١٩.

(٣) المحرر ١١/٢١٣.

(٤) القرطبي ١٢/٨٧، والبحر ٦/٣٨٣.

- الحج -

آ . (٥٥) والمِرْيَةُ والمُرْيَةُ بالكسر والضم لغتان مشهورتان . وظاهرُ كلامِ أبي البقاء^(١) أنهما قراءتان، ولا أحفظ الضم هنا^(٢) . والضمير في «منه» قيل: يعودُ على القرآن . وقيل: على الرسول . وقيل: على ما ألقاه الشيطان .

قوله: «عَقِيم» العَقِيم: من العُقْم . وفيه قولان، أحدهما: أنه السَّدُّ يقال: امرأةٌ مَعْقُومَةٌ الرَّجْمِ أَي: مسدودته عن الولادة . وهذا قول أبي عبيد^(٣) . والثاني: أن أصله القَطْعُ . ومنه «المَلِكُ عَقِيم» أَي: لأنه يقطع صلة الرحم بالتزاحمِ عليه . ومنه العَقِيمُ لانقطاع ولاديتها . والعُقْمُ: انقطاع الخير، ومنه «يومٌ عقيم» . قيل: لأنه لا ليلة بعده ولا يوم^(٤) فشبّه بمن انقطع نسله . هذا إن أريد به يومُ القيامة . وإن أريد به يومٌ بدر^(٥) فقيل: لأنَّ أبناء الحربِ تُقتلُ فيه، فكأنَّ النساء لم تَلِدُنَّ، فيكنَّ عُقْمًا . ويقال: رجل عقيم وامرأة عقيمة أَي: لا يُولد لهما، والجمع عُقْم .

آ . (٥٦) قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ : منصوبٌ بما تَضَمَّنَه «الله» من الاستقرارِ لوقوعه خبراً . و«يَحْكُم» يجوزُ أن يكونَ حالاً من اسم الله، وأن يكون مستأنفاً . والتنوينُ في «يَوْمَئِذٍ» عوضٌ من جملة فقدَّرها الزمخشري^(٦) : «يوم يؤمنون» وهو لازمٌ لزوال المِرْيَةِ . وقدَّره أيضاً «يوم تزولُ مِرْيَتُهُم» .

(١) الإملاء ١٤٥/٢، وعبارته «لغتان» .

(٢) وهي قراءة أبي عبد الرحمن السلمي . انظر: القرطبي ٨٧/١٢ .

(٣) غريب الحديث له ٧١/٤، ووقع في مطبوعته تصحيف حيث ورد «مسدودتها» بدلاً من «مسدودتها» .

(٤) لأنه يوم القيامة، فلا يعقبه مثله .

(٥) وهو قول ابن عباس كما في القرطبي ٨٧/١٢ .

(٦) الكشاف ٢٠/٣ .

آ. (٥٧) قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾: مبتدأ. وقوله: «فأولئك» وما بعده خبره. ودخلت الفاء لما عرفت من تضمن المبتدأ معنى الشرط بالشرط المذكور. و«لهم» يُحتمل أن يكون خبراً عن «أولئك». و«عذاب» فاعل به لاعتماده على المخبر عنه، وأن يكون خبراً مقدماً، وما بعده مبتدأ، والجملة خبر «أولئك».

آ. (٥٨) قوله: ﴿لَيَرْزُقَنَّهُمْ﴾: جواب قسم مقدر. والجملة القسمية وجوابها خبر قوله: «والذين هاجروا». وفيه دليل على وقوع الجملة القسمية خبراً لمبتدأ. ومن يَمْنَعُ يُمْضِرُ قولاً هو الخبر تحكى به هذه الجملة القسمية. وهو قول مرجوح.

قوله: «رِزْقاً» يجوز أن يكون مفعولاً ثانياً على أنه من باب الرعي والذبح أي: مرزوقاً حسناً، وأن يكون مصدراً مؤكداً. وقوله: «ثم قُتِلُوا» وقوله: «مُدْخِلاً» قد تقدم الخلاف في القراءة بهما في آل عمران^(١) وفي النساء^(٢).

آ. (٥٩) والجملة من «لَيُدْخِلْنَهُمْ» يجوز أن تكون بدلاً من «لَيَرْزُقَنَّهُمْ»، وأن تكون مستأنفة.

آ. (٦٠) قوله: ﴿ذَلِكَ﴾: خبر مبتدأ مضمري أي: الأمر ذلك. وما بعده مستأنف. والباء في قوله: «بمثل ما عوقب به» للسببية في الموضعين. قاله أبو البقاء^(٣). والذي يظهر أن الأولى يُشبه أن تكون للالة. و«مَنْ عاقب» مبتدأ، خبره «لَيَنْصُرَنَّ اللهُ».

(١) لم ترد هذه اللفظة في آل عمران، وإنما وردت في الإسراء. انظر: الدر المصون ٤٠١/٧.

(٢) انظر: الدر المصون ٦٦٥/٣.

(٣) الإملاء ١٤٦/٢ وعبارة المطبوعة: «الباء فيها...».

- الحج -

آ. (٦١) قوله: ﴿ذَلِكَ﴾: مبتدأ، و«بأنَّ اللّٰهَ» خبره أي: ذلك النصر بسبب أن الله يُولج.

وقرأ العامة «وأنَّ ما» عطفاً على الأولى. والحسن^(١) بكسرها استثناءً.

آ. (٦٢) قوله: ﴿هُوَ الْحَقُّ﴾: يجوز أن يكون فصلاً ومبتدأً. وجوز أبو البقاء^(٢) أن يكون توكيداً. وبه بدأ. وهو غلط؛ لأن المضمراً لا يُوكَّد المُظَهَّر، وكان صيغة النصب أولى به من الرفع فيقال «إياه» لأن المتبوع منصوب.

وقرأ^(٣) الأخوان وحفص وأبو عمرو هنا وفي لقمان^(٤) «يَدْعُونَ» بالياء من تحت. والباقون بالتاء من فوق. والفعل مبني للفاعل. وقرأ مجاهد واليماني بالياء من تحت مبنياً للمفعول. والواو التي هي ضمير تعود على «ما» على معناها، والمراد بها الأصنام أو الشياطين.

آ. (٦٣) قوله: ﴿فَتَصْبِحُ﴾: فيه قولان، أحدهما: أنه مضارع لفظاً ماضٍ معنى، تقديره فأصبحت، فهو عطف على أنزل. قاله أبو البقاء^(٥). ثم قال بعد أن عطف على «أنزل»: «فلا موضع له إذن» وهو كلامٌ متهافت؛ لأنَّ عطفه على «أنزل» يقتضي أن يكون له محلٌ من الإعراب؛ وهو الرفع خبراً لـ «أن»، لكنه لا يجوز لعدم الرباط. والثاني: أنه على بابِه، ورفعه على

(١) البحر ٦/٣٨٤.

(٢) الإملاء ٢/١٤٦.

(٣) انظر في قراءتها: السبعة ٤٤٠، والتيسير ١٥٨، والنشر ٢/٣٢٧، والحجة ٤٨٢،

والبحر ٦/٣٨٤.

(٤) الآية ٣٠.

(٥) الإملاء ٢/١٤٦.

[٦٤٩/ب] الاستئناف. قال / أبو البقاء^(١): «فهي أي القصة، وتُصْبِحُ الخبر». قلت: ولا حاجة إلى تقدير مبتدأ، بل هذه جملة فعلية مستأنفة، لا سيما وقدّر المبتدأ ضمير القصة^(٢) ثم حذفه وهو لا يجوز؛ لأنه لا يُؤْتَى بضمير القصة إلا للتأكيد والتعظيم، والحذف يُنافيه.

قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: هلا قيل: فأصبحت، ولم صُرفَ إلى لفظ المضارع؟ قلت: لنكتة فيه: وهي إفادة بقاء أثر المطر زماناً بعد زمان كما تقول: أنعم عليّ فلانٌ عامٌ كذا فأرُوح وأغدو شاكرًا له. ولو قلت: رُحْتُ وغَدَوْتُ لم يَقَعْ ذلك الموقع. فإن قلت: فما له رُفِعَ ولم يُنْصَبْ جواباً للاستفهام؟ قلت: لو نُصِبَ لأعطى عكس الغرض لأنَّ معناه إثبات الاخضرار، فينقلبُ بالنصب إلى نفي الاخضرار. مثاله أن تقول لصاحبك: ألم ترَ أني أنعمتُ عليك فتشكر» إن نَصِبْتَ فأنت نافي لشكره شاكٍ تفریطه [فيه]^(٤)، وإن رَفَعْتَهُ فأنت مُثَبِّتٌ للشكر، وهذا وأمثاله ممَّا يجب أن يرغَبَ له من اتَّسم بالعلم في علم الإعراب وتوقير أهله». وقال ابن عطية^(٥): «قوله: «فتصبح» بمنزلة قوله فتضحى أو تصير، عبارة عن استعجالها إثر نزول الماء واستمرارها لذلك عادة. ورفع قوله «فتصبح» من حيث الآية خبرٌ، والفاء عاطفةٌ وليست بجواب، لأنَّ كونها جواباً لقوله: «ألم تر» فاسدٌ المعنى».

قال الشيخ^(٦): «ولم يبين هو ولا الزمخشري قبله كيف يكون النصبُ نافيةً

(١) الإملاء ٢/١٤٦.

(٢) يعني أن تقدير أبي البقاء: فهي أي القصة.

(٣) الكشاف ٣/٢١.

(٤) زيادة من الكشاف.

(٥) المحرر ١١/٢١٥.

(٦) البحر ٦/٣٨٦.

للاخضرار، إلا كون المعنى فاسداً؟ قال سيبويه^(١): «وسألته - يعني الخليل - عن «ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مُخْضِرَةً» فقال: هذا واجب وتنبيه. كأنك قلت: أسمع أنزل^(٢) الله من السماء ماء فكان كذا وكذا». قال ابن خروف: وقوله: «هذا واجب» وقوله: «فكان كذا» يريد أنهما ماضيان، وفُسِّر الكلام بـ: أسمع ليريك أنه لا يتصل بالاستفهام لضعف حكم الاستفهام فيه. وقال بعض شراح الكتاب: «فتصبح» لا يمكن نصبه؛ لأنَّ الكلام واجب. ألا ترى أن المعنى: أن الله أنزل، فالأرض هذه حالها. وقال الفراء^(٣): «ألم تر» خبرٌ كما تقول في الكلام: اعلم أن الله يفعل كذا فيكون كذا». ويقول: «إنما امتنع النصب جواباً للاستفهام هنا؛ لأنَّ النفي إذا دخل عليه الاستفهام، وإن كان يقتضي تقريراً في بعض الكلام هو معاملة النفي المحض في الجواب». ألا ترى إلى قوله تعالى: «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بلى»^(٤) وكذلك الجواب بالفاء إذا أجبت النفي كان على معنيين في كل منهما ينتفي الجواب. فإذا قلت: «ما تأتينا فتحدثنا» بالنصب، فالمعنى: ما تأتينا محدثاً، وإنما تأتينا ولا تحدث. ويجوز أن يكون المعنى: أنك لا تأتي فكيف تحدث؟ فالحديث منتفٍ في الحالتين، والتقريبُ بأداة الاستفهام كالنفي المحض في الجواب يثبت ما دخلته الهمزة، وينتفي الجواب، فيلزم من هذا الذي قررناه إثبات الرؤية وانتفاء الاخضرار، وهو خلاف المقصود. وأيضاً فإنَّ جواب الاستفهام ينعقد منه مع الاستفهام السابق شرطٌ وجزاء كقوله^(٥):

(١) الكتاب ٤٢٤/١.

(٢) عبارة الكتاب: «أسمع أن الله أنزل...».

(٣) معاني في القرآن ٢٢٩/١.

(٤) الآية ١٧٢ من الأعراف.

(٥) لم أهد إلى قائله وعجزه:

٣٣٩٦- ألم تَسْأَلِ فَتُخْبِرُكَ الرَّسُومُ

يتقدر: إن تسأل تخبرك الرسوم، وهنا لا يتقدر: إن تر إنزال المطر تصبح الأرض مخضرة؛ لأن اخضرارها ليس مترتباً على علمك أو رؤيتك، إنما هو مترتب على الإنزال وإنما عبّر بالمضارع؛ لأن فيه تصويراً للهيئة التي الأرض عليها والحالة التي لا بسلت الأرض، والماضي يفيد انقطاع الشيء. وهذا كقول جحدر بن معونة يصف حاله مع أشد نازلة في قصة جرت له مع الحجاج ابن يوسف الثقفي، وهي أبيات فمنها^(١):

٣٣٩٧- يَسْمُونَا ظَرَّتَيْنِ تَحْسَبُ فِيهِمَا

لِمَا أَجَالَهُمَا شِعَاعَ سِرَاجٍ
لَمَّا نَزَلْتُ بِحُضْنِ أَزْبَرٍ مُهْصِرٍ
لَسَلِقِرْنَ أَرْوَاحَ الْعِدَا مَنَجَّاجٍ
فَأَكْرُ أَحْمَلُ وَهُوَ يُقْعِي بِنَاسْتِهِ
فَإِذَا يَعُودُ فِرَاجِعُ أَدْرَاجِي
وَعَلِمْتُ أَنِّي إِنْ أَبَيْتَ نِزَالَهُ
أَنِي مِنَ الْحَجَّاجِ لَسْتُ بِنَاجِي

فقوله «فأكر» تصويراً للحالة التي لا بسها.

قلت: أما قوله «وأيضاً فإن جواب الاستفهام ينعقد منه مع الاستفهام» إلى قوله: «إنما هو مترتب على الإنزال» منتزَعٌ مِنْ كَلَامِ أَبِي الْبَقَاءِ. قَالَ

على فِرْتَاخِ وَالطَّلُّ الْقَدِيمُ

وهو في الكتاب ٤٢١/١، واللسان (فرتج).

(١) الحماسة البصرية ٣٣٧/٢، والخزانة ٣٤٢/٣.

- الحج -

أبو البقاء^(١): «إنما رُفِعَ الفعلُ هنا وإن كان قبله استفهامٌ لأمرين، أحدهما: أنه استفهامٌ بمعنى الخبر أي: قد رأيت، فلا يكون له جوابٌ. الثاني: أن ما بعدَ الفاءِ ينتصبُ إذا كان المستفهمُ عنه سبباً له، ورؤيته لإنزالِ الماءِ لا يُوجبُ اخضرارَ الأرضِ، وإنما يجبُ عن الماءِ». وأما قوله: «وإنما عُبِّرَ بالمضارعِ» فهو معنى كلامِ الرمخشري بعينه، وإنما عُبِّرَ عبارته وأوسعها.

وقوله: «فتصبحُ» استدلُّ به بعضهم على أن الفاءَ لا تقتضي التعقيبَ قال: «لأنَّ اخضرارَها متراخٍ عن إنزالِ الماءِ، هذا بالمشاهدة». وقد أُجيبَ عن ذلك بما نقله عكرمة: مِنْ أَنَّ أَرْضَ مَكَّةَ وَتِهَامَةَ عَلَى مَا ذُكِرَ، وَأَنَّهَا تُمَطَّرُ اللَّيْلَةَ فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ غُدُوَّةَ خَضِرَةً، فَالْفَاءُ عَلَى بَابِهَا. قال ابن عطية^(٢): «وشاهدتُ هذا في السُّوسِ الْأَقْصَى، نَزَلَ الْمَطْرُ لَيْلًا بَعْدَ قَحْطِ، فَأَصْبَحَتْ تِلْكَ الْأَرْضُ الرَّمْلَةَ الَّتِي تَسْفِيهَا الرِّيَّاحُ قَدْ اخْضَرَّتْ بِنَبَاتٍ ضَعِيفٍ». وقيل: تراخي كلُّ شيءٍ بحسبه. وقيل: ثُمَّ جَمَلٌ مَحذُوفَةٌ قَبْلَ الْفَاءِ تَقْدِيرُهُ: فَتَهْتَزُّ وَتَرُبُّو وَتَنْبُتُ فَتَصْبِحُ. يَبِينُ ذَلِكَ قَوْلُهُ: «فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَّتْ وَأَنْبَتَتْ. وَهَذَا مِنَ الْحَذْفِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ فَحْوَى الْكَلَامِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «فَأَرْسَلْنَا يُوسُفَ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا»^(٣). إلى آخر القصة.

و«تصبحُ» يجوزُ أن تكونَ الناقصة، وأن تكونَ التامة. و«مُخْضِرَةٌ» حالٌ. قاله أبو البقاء^(٤). وفيه بُعدٌ عن المعنى إذ يصير التقديرُ: فَتَدْخُلُ الْأَرْضُ فِي وَقْتِ الصَّبَاحِ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ. ويجوزُ فيها أيضاً أن تكونَ على بابِها من الدلالةِ على اقترانِ مضمونِ الجملةِ بهذا الزمنِ الخاصِّ. وإنما حَصَّ هذا

(١) الإملاء ١٤٦/٢.

(٢) المحرر ٢١٦/١١.

(٣) الأيتان ٤٥ - ٤٦ من يوسف.

(٤) الإملاء ١٤٦/٢.

- الحج -

الوقت لأن الخضرة والبساتين أبهج ما تُرى فيه . ويجوز أن تكون بمعنى
تصير .

وقرأ العامة بضم الميم وتشديد الراء اسم فاعل ، مِنْ اخْضَرَتْ فهي
مُخْضِرَةٌ . والأصل مُخْضِرَةٌ بكسر الراء الأولى ، فَأُدْغِمَتْ في مثلها . وقرأ^(١)
بعضهم «مَخْضِرَةٌ» بفتح الميم وتخفيف الراء بزنة مَبْقَلَةٌ وَمَسْبَعَةٌ . والمعنى :
ذات خُضْرَوَاتٍ وذات سِبَاعٍ وذات بَقْلِ .

آ . (٦٥) قوله : ﴿وَالْفُلْكَ﴾ : العامة على نصب «الفلك» وفيه
وجهان ، أحدهما : أنها عطفت على «ما في الأرض» أي : سَخَّرَ لَكُمْ ما في
الأرض ، وَسَخَّرَ لَكُمْ الفلك . وأفردها بالذكر ، وإن أَنْدَرَجَتْ بطريق العموم
تحت «ما» . من قوله : «ما في الأرض» لظهور الامتنان بها ولعجيب تسخيرها
دون سائر المُسَخَّرَاتِ . و «تَجْرِي» على هذا حال . الثاني : أنها عَطَفَتْ على
الجلالة بتقدير : ألم تَرَأَنَ الفلكَ تَجْرِي في البحر ، فتجري خبرٌ على هذا .

وَضَمَّ^(٢) لَامَ «الْفُلْكَ» هنا الكسائي فيما رواه عن الحسن ، وهي قراءة
ابن مقسم . وقرأ^(٣) أبو عبد الرحمن وطلحة والأعرج وأبو حيوة والزعفراني برفع
«والفلك» على الابتداء وتجري بعده الخبر . ويجوز أن يكون ارتفاعه عطفاً على
محل اسم «أن» عند مَنْ يُجَوِّزُ^(٤) ذلك نحو : «إنَّ زَيْدًا وعمرو قاتمان» وعلى هذا
[٦٥٠/ب] ف «تجري» حال أيضاً . و «بأمره» الباء / للسببية . قوله : «أَنْ تَقَعَ» فيه ثلاثة
أوجه ، أحدها : أنها في محل نصبٍ أو جرٍّ لأنها على حَذْفِ حرفِ الجرِّ تقديره :

(١) البحر ٣٨٧/٦ ، والإملاء ١٤٦/٢ .

(٢) البحر ٣٨٧/٦ .

(٣) البحر ٣٨٧/٦ ، والكشاف ٢١/٣ .

(٤) انظر المسألة في الارتشاف ١٦٠/٢ .

- الحج -

من أن تقع. الثاني: أنها في محل نصب فقط؛ لأنها بدل من «السماء» بدل اشتمال. أي: ويُمسِكُ وقوعها يَمْنَعُه. الثالث: أنها في محل نصب على المفعول من أجله، فالبصريون يقدِّرون: كراهة أن تقع. والكوفيون: لثلاث تقع.

قوله: «إلا بإذنه» في هذا الجارَّ وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ «تقع» أي: إلا بإذنه فتقع. والثاني: أنه متعلق بِيُمسِكُ. قال ابن عطية^(١): «ويحتمل أن يعودَ قوله «إلا بإذنه» على الإمساك، لأنَّ الكلامَ يَقْتَضِي بغير عَمَدٍ ونحوه، كأنه أراد: إلا بإذنه فبه يُمسِكُها». قال الشيخ^(٢): «ولو كان على ما قال لكان التركيب: بإذنه، دون أداة الاستثناء. ويكون التقدير: ويُمسِكُ السماءَ بإذنه». قلت: وهذا الاستثناء مُفْرَعٌ، ولا يقع في موجب، لكنه لما كان الكلامُ قبله في قوة النفي ساع ذلك، إذ التقدير: لا يتركها تقع إلا بإذنه. والذي يظهر أن هذه الباء حالية أي: إلا ملتبسةً بأمره.

آ. (٦٧) قوله: ﴿هَم نَاسِكُوهُ﴾: هذه الجملة صفة لمنسكاً. وقد تقدّم^(٣) أنه يُقرأ بالفتح والكسر. وتقدّم الخلاف فيه: هل هو مصدر أو مكان؟ وقال ابن عطية^(٤): «ناسِكُوهُ يُعْطَى أَنَّ الْمَنْسَكِ الْمَصْدَرُ، وَلَوْ كَانَ مَكَانًا لَقَالَ: نَاسِكُونَ فِيهِ» يعني أن الفعل لا يتعدى إلى ضمير الظرف إلا بواسطة «في». وما قاله غير لازم؛ لأنه قد يتسع في الظرف فيجري مجرى المفعول به، فيصلُّ الفعلُ إلى ضميره بنفسه، وكذا ما عمِلَ عَمَلَ الفعل. ومن الاتساع في ظرف الزمان قوله^(٥):

(١) المحرر ١١/٢١٦.

(٢) البحر ٦/٣٨٧.

(٣) انظر إعرابه للآية ٣٤ من الحج.

(٤) المحرر ١١/٢١٦.

(٥) تقدم برقم ٤٣٥.

٣٣٩٨- ويومِ شَهْدَانَاهِ سُلَيْمَى وَعَامِرًا
قَلِيلٍ سِوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ
ومن الأتساع في ظرف المكان قوله (١):

٣٣٩٩- وَمَشْرَبٍ أَشْرَبُهُ وَشَيْلٍ
لَا أَجِنِ الطَّعْمِ وَلَا وَيِيلٍ
يريد: أشرب فيه.

قوله: «فَلَا يُنَازِعُنْكَ» وقُرئ (٢) بالنون الخفيفة. وقرأ أبو مجلز: «فَلَا
يُنَزِعُنْكَ» مِنْ نَزَعْتُهُ مِنْ كَذَا أَي: قَلَعْتُهُ مِنْهُ. وقال الزجاج (٣): «هُوَ مِنْ نَازَعْتُهُ
فَنَزَعْتُهُ أَنْزَعُهُ أَي: غَلَبْتُهُ فِي الْمَنَازَعَةِ». ومحيء هذه الآية كقوله تعالى: «فَلَا
يَصُدُّنْكَ عَنْهَا» وقولهم: لَا أُرِيْنُكَ هَهُنَا. وهنا جاء قوله «لِكُلِّ أُمَّةٍ» من غير واو
عطف، بخلاف ما تقدّم مِنْ نظيرتها (٤) فإنها بواو عطف. قال الزمخشري (٥):
«لَأَنَّ «تِلْكَ» وَقَعَتْ مَعَ مَا يُدَانِيهَا وَيُنَاسِبُهَا مِنَ الْآيَةِ الْوَارِدَةِ فِي أَمْرِ النَّسَائِكِ،
فَعُطِفَتْ عَلَى أَخَوَاتِهَا، وَأَمَّا هَذِهِ فَوَاقِعَةٌ مَعَ أَبَاعِدٍ مِنْ مَعْنَاهَا فَلَمْ تَجِدْ مَعُطَفًا».

٦٧٢) قوله: ﴿تَعْرِفُ﴾: العَامَّةُ عَلَى «تَعْرِفُ» خَطَابًا مَبْنِيًّا
لِلْفَاعِلِ. «الْمُنْكَرَ» مَفْعُولٌ بِهِ. وعيسى بن عمر (٦) «يُعْرِفُ» بِالْيَاءِ مِنْ تَحْتِ مَبْنِيًّا

(١) البيت لأحيحة بن الجلاح. وهو في الارتشاف ٢/٢٧٠، والبحر ٦/٣٨٧، والهمع

٢٠٣/١، والدرر ١/١٧٢.

والوَيْلُ: الْمَاءُ الْقَلِيلُ يَقْطُرُ مِنْ جَبَلٍ قَلِيلًا قَلِيلًا. وَأَجِنٌ يَأْجِنُ فَهُوَ أَجِنٌ: إِذَا تَغَيَّرَ
وَالْوَيْلُ: الَّذِي لَا يَسْتَمِرُّ.

(٢) انظر في قراءاتها: القرطبي ١٢/٩٤، والمحتسب ٢/٨٥، والبحر ٦/٣٨٨.

(٣) معاني القرآن ٣/٤٣٧.

(٤) الآية ٣٤ من الحج «ولكل أمة جعلنا منسكاً».

(٥) الكشاف ٣/٢١.

(٦) البحر ٦/٣٨٨، والشواذ ٩٦.

- الحج -

للمفعول، و«المنكر» مرفوع قائم مقام الفاعل. والمُنْكَرُ اسمٌ مصدرٍ بمعنى الإنكار. وقوله: «الذين كفروا» من إقامة الظاهر مقام المضمير للزيادة عليهم بذلك.

قوله: «يَكَادُونَ يَسْطُونَ» هذه حالٌ: إمَّا مِنَ الموصولِ، وإن كان مضافاً إليه، لأن المضاف جزؤه، وإمَّا من الوجوه لأنها يُعَبَّرُ بها عن أصحابها، كقوله: «وجوه يومئذٍ عليها غبرة»^(١) ثم قال: «أولئك هم». و«يَسْطُونَ» ضَمَّنْ معنى يَبْطِشُونَ فَيُعَدُّ تَعْدِيَّةً، وإلَّا فهو متعدِّبٌ على يُقال: سَطَا عليه. وأصله القهر والغلبة. وقيل: إظهار ما يَهْوُلُ للإخافة. ولفلان سَطْوَةٌ أي: تَسَلَّطَ وقهر.

قوله: «النار» يُقرأ^(٢) بالحركات الثلاث: فالرفع مِنْ وجهين. أحدهما: الرفع على الابتداء، والخبرُ الجملةُ مِنْ «وَعَدَهَا اللهُ» والجملةُ لا محلَّ لها فإنها مفسرةٌ للشرِّ المتقدم. كأنه قيل: ما شرُّ من ذلك؟ فقيل: النارُ وعدها اللهُ. والثاني: أنها خبرٌ مبتدأ مضميرٌ كأنه قيل: ما شرُّ من ذلك؟ فقيل: النارُ أي: هو النارُ، وحينئذٍ يجوزُ في «وَعَدَهَا اللهُ» الرفعُ على كونها خبراً بعد خبرٍ.

وأجيز أن تكون بدلاً من «النار». وفيه نظرٌ: من حيث إنَّ المُبْدَلَ منه مفردٌ. وقد يُجاب عنه: بأنَّ الجملةَ في تأويلٍ مفردٍ، وتكونُ بدلَ اشتمالٍ. كأنه قيل: النارُ وعدها اللهُ الكفار. وأجيز أن تكونَ مستأنفةً لا محلَّ لها. ولا يجوزُ أن تكونَ حالاً. قال أبو البقاء^(٣): «لأنه ليس في الجملة ما يَصْلُحُ أَنْ يَعْمَلَ فِي

(١) الآية ٤٠ من عبس.

(٢) قراءة الجمهور بالضم. وقرأ ابن أبي عبله وآخرون بالنصب، وابن أبي إسحاق وآخرون بالكسر. انظر: القرطبي ٩٦/١٢، والبحر ٣٨٩/٦.

(٣) الإملاء ١٤٦/٢.

- الحج -

الحال». وظاهرُ نقلِ الشيخ^(١) عن الزمخشري^(٢) أنه يُجيز كونها^(٣) حالاً فقال: «وأجاز الزمخشريُّ أن تكونَ «النار» مبتدأً، و«وعدها» خبرٌ، وأن يكونَ حالاً على الإعرابِ الأولِ». انتهى. والإعرابُ الأولُ هو كونُ «النار» خبرَ مبتدأٍ مضميرٍ. والزمخشريُّ لم يجعلها حالاً إلا إذا نصبتَ «النار» أو جررتها بإضمار «قد» هذا نصُّه^(٤). وإنما منَعَ ذلك لِمَا تقدَّم من قولِ أبي البقاء، وهو عدمُ العاملِ.

والنصبُ - وهو قراءةُ زيد بن علي وابن أبي عتبة - من ثلاثة أوجهٍ، أحدها: أنها منصوبةٌ بفعلٍ مقدرٍ يُفسِّره الفعلُ الظاهرُ، والمسألةُ من الاشتغال. الثاني: أنها منصوبةٌ على الاختصاصِ، قاله الزمخشري^(٥). الثالث: أن ينتصبَ بإضمارِ أعني، وهو قريبٌ ممَّا قبله أو هو هو.

[١/٦٥١] / والجرُّ - وهو قراءةُ ابن أبي إسحاق وإبراهيم بن نوح^(٦) على البديل من «شر».

والضميرُ في «وعدها». قال الشيخ^(٧): «الظاهرُ أنه هو المفعولُ الأولُ على أنه تعالى وَعَدَ النَّارَ بِالْكَفَارِ أَنْ يُطْعِمَهَا إِيَّاهُمْ، ألا ترى إلى قوله تعالى: «وتقولُ هلْ مِنْ مَزِيدٍ»^(٨). ويجوزُ أن يكونَ الضميرُ هو المفعولُ الثاني،

(١) البحر ٣٨٩/٦.

(٢) الكشاف ٢٢/٣.

(٣) أي «وعدها».

(٤) قال: «وأن تكونَ حالاً عنها إذا نصبتها أو جررتها بإضمارِ قد».

(٥) الكشاف ٢٢/٣.

(٦) لم أقف على ترجمته

(٧) البحر ٣٨٩/٦.

(٨) الآية ٣٠ من سورة ق.

و «الذين كفروا» هو المفعول الأول كما قال: وَعَدَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ^(١). قلت: ينبغي أن يتعين هذا الثاني؛ لأنه متى اجتمع بعدما يتعدى إلى اثنين شيان ليس ثانيهما عبارة عن الأول، فالفاعل المعنوي رتبته التقديم وهو المفعول الأول. ونعني بالفاعل المعنوي مَنْ يَتَأْتَى مِنْهُ فِعْلٌ. فإذا قلت: وَعَدْتُ زَيْدًا دِينَارًا فَالدينار هو المفعول؛ لأنه لا يَتَأْتَى مِنْهُ فِعْلٌ، وهو نظير: «أعطيت زيدا درهما» ف «زيد» هو الفاعل لأنه أخذ للدرهم.

قوله: «وبئس المصير» المخصوص محذوف. تقديره: وبئس المصير هي النار.

آ. (٧٣) قوله: ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾: قال الأخفش^(٢): «ليس هنا مَثَلٌ، وإنما المعنى: جَعَلَ الْكُفَّارُ لِلَّهِ مَثَلًا». وقال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: الذي جاء به ليس مَثَلًا فكيف سَمَّاهُ مَثَلًا؟ قلت: قد سُمِّيَتِ الصِّفَةُ وَالْقِصَّةُ الرَّائِعَةُ الْمَثَلُ الْقَائِمُ بِالِاسْتِحْسَانِ وَالِاسْتِغْرَابِ مَثَلًا؛ تشبيهاً لها ببعض الأمثالِ الْمَسِيرَةِ لِكُونِهَا مَسْتِغْرَبَةً مَسْتَحْسَنَةً». وقال غيره^(٤): «هو مَثَلٌ» من حيث المعنى؛ لأنه ضُرِبَ مَثَلٌ مَنْ يَعْبُدُ الْأَصْنَامَ بِمَنْ يَعْبُدُ مَا لَا يَخْلُقُ ذُبَابًا.

وقرأ العامة «تَدْعُونَ» بقاء الخطاب. والحسن^(٥) ويعقوب وهارون

(١) الآية ٦٨ من سورة التوبة.

(٢) معاني القرآن له ٤١٦/٢ وعبارته: «ليس ههنا مثل، لأنه تبارك وتعالى إنما قال: ضُرِبَ لِي مِثْلٌ فَجَعَلَ مِثْلًا عِنْدَهُمْ لِي فَاسْتَمَعُوا لِهَذَا الْمِثْلِ الَّذِي جَعَلُوهُ مِثْلِي فِي قَوْلِهِمْ وَاتَّخَذُوهُمُ الْأَلِهَةَ، وَأَنْهُمْ لَنْ يَقْدِرُوا عَلَى خَلْقِ ذِبَابٍ وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ، وَهُمْ أَوْضَعُ . . . فَكَيْفَ تُضْرَبُ هَذِهِ الْأَلِهَةُ مِثْلًا لِرَبِّهَا؟»

(٣) الكشاف ٢٢/٣.

(٤) انظر: البحر ٣٩٠/٦.

(٥) انظر في قراءتها: الإتحاف ٢٧٩/٢، والقرطبي ٩٧/١٢، والنشر ٣٢٧/٢، والبحر

٣٩٠/٦.

- الحج -

ومحبوب عن أبي عمرو بالياء من تحت . وهو في كليهما مبني للفاعل .
وموسى الأسواري واليماني «يُدْعَوْنَ» بالياء مِنْ أسفل مبنياً للمفعول .

قوله : لَنْ يَخْلُقُوا جعل الزمخشري^(١) نفي «لَنْ» للتأييد وقد تقدّم البحث
معنه في ذلك^(٢) . والذبابُ معروفٌ . ويُجمع على ذِبَّانٍ وَذُبَّانٍ بكسر الذال
وضمّها وعلى ذُبِّ . والمِذْبَةُ ما يُطْرَدُ بها الذبابُ . وهو اسمُ جنسٍ واحدته
ذُبابة ، يقع للمذكر والمؤنث فيفرق بالوصف .

قوله : «ولو اجتمعوا له» قال الزمخشري^(٣) : «نصبٌ على الحالِ كأنه
قال : يَسْتَحِيلُ خَلْقُهُم الذبابَ مشروطاً [عليهم]^(٤) اجتماعهم جميعاً لَخَلْقِهِ
وتعاونهم عليه» وقد تقدم غير مرة أنَّ هذه الواو عاطفةٌ هذه الجملة الحالية على
حال محذوفة أي : انتهى خَلْقُهُم الذبابَ على كلِّ حال ، ولو في هذه الحالِ
المقتضية لَخَلْقِهِم لأجلِ الذباب ، أو لأجلِ الصنم .

والسَّلْبُ : اختطافُ الشيءِ بسرعة . يُقال : سَلَبَهُ نِعْمَتَهُ . والسَّلْبُ : ما على
القتيل . وفي الحديث^(٥) : «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ» . والاستنقاذ : استفعالٌ
بمعنى الإفعال يُقال : أنقذه مِنْ كذا أي : أنجاه منه ، وخَلَصَهُ . ومثله أَبَلَ
المريضُ واستَبَلَ . وقوله «ضَعَفَ الطالبُ» قيل هو إخبار . وقيل : هو تعجُّبٌ .
والأولُ أظهرُ .

(١) الكشاف ٢٢/٢ وعبارة المطبوعة «لَنْ أَخْتِ «لَا» فِي نَفْيِ الْمُسْتَقْبَلِ إِلَّا أَنَّ [لَنْ] تَنْفِيهِ
نَفْيًا مُؤَكَّدًا ، وَتَأْكِيدُهُ هَهُنَا لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ خَلْقَ الذَّبَابِ مِنْهُمْ مُسْتَحِيلٌ» .

(٢) الكشاف ٢٢/٢ .

(٣) زيادة من الكشاف .

(٤) رواه البخاري في كتاب فرض الخمس ، ١٨ باب من لم يخمس الأسلاب . الفتح

٢٨٤/٦ .

- الحج -

آ . (٧٥) قوله : ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا ، وَمِنَ النَّاسِ﴾ : قيل : تقديره : ومن الناس رسلاً . ولا حاجة لذلك ، بل قوله «ومن الناس» مقدّر التقديم أي : يصطفى من الملائكة ، ومن الناس رسلاً .

آ . (٧٨) قوله : ﴿حَقَّ جِهَادِهِ﴾ : يجوز أن يكون منصوباً على المصدر . وهو واضح . وقال أبو البقاء^(١) : «ويجوز أن يكون نعتاً لمصدر محذوف أي : جهاداً حَقَّ جهاده» وفيه نظر من حيث إن هذا معرفة فكيف يجعل صفةً لنكرة؟ قال الزمخشري^(٢) : «فإن قلت : ما وجه هذه الإضافة ، وكان القياس : حَقَّ الجهاد فيه ، أو حَقَّ جهادكم فيه . كما قال : «وجاهدوا في الله»؟ قلت : الإضافة تكون بأدنى ملاسمة واختصاص ، فلما كان الجهاد/ مختصاً بالله [٦٥١/ب] من حيث إنه مفعولٌ من أجله ولوجهه صحّت إضافته إليه . ويجوز أن يتسع في الظرف كقوله^(٣) :

٣٤٠٠ - ويومٍ شهّدناه سُلَيْمِي وَعَامِرًا

يعني بالظرف الجار والمجرور ، كأنه كان الأصل : حَقَّ جهادٍ فيه ، فحذف حرف الجرّ وأضيف المصدر للضمير ، وهو من باب «هو حقُّ عالمٍ وجدُّ عالمٍ» أي : عالمٌ حقاً وعالمٌ جدّاً .

قوله : «مِلَّةٌ أبيكم» فيه أوجهٌ أحدها : أنها منصوبةٌ بـ «اتَّبِعُوا» مضمراً قاله الحوفي ، وتبعه أبو البقاء^(٤) . الثاني : أنها على الاختصاص أي : أعني بالدين

(١) الإملاء ١٤٧/٢ .

(٢) الكشاف ٢٣/٣ - ٢٤ .

(٣) تقدم برقم ٤٣٥ .

(٤) الإملاء ١٤٧/٢ .

- الحج -

ملة أبيكم . الثالث : أنها منصوبة بما تقدمها ، كأنه قال : وَسِعَ دِينَكُمْ تَوْسِعَةَ مَلَّةِ أَبِيكُمْ ، ثم حُذِفَ المضافُ ، وأُقيِمَ المضافُ إليه مقامه . قاله الزمخشري (١) . الرابع : أنه منصوبٌ بـ «جَعَلَهَا» مُقَدَّرًا ، قاله ابن عطية (٢) . الخامس : أنها منصوبةٌ على حَذْفِ كَافِ الجِرِّ أَي كَمَلَّةِ إِبْرَاهِيمَ ، قاله الفراء (٣) . وقال أبو البقاء (٤) قريباً منه : فإنه قال : «وقيل : تقديره : مثل ملة ؛ لأن المعنى : سَهَّلَ عليكم الدين مثل ملة أبيكم ، فَحُذِفَ المضافُ وأُقيِمَ المضافُ إليه مقامه» . وأظْهَرَ هذه الثالثُ . و«إبراهيم» بدلٌ أو بيانٌ ، أو منصوبٌ بأعني .

قوله : «هو سَمَّاكُمْ» في هذا الضمير قولان ، أحدهما : أنه عائذٌ على «إبراهيم» فإنه أقربٌ مذكورٍ . إلا أن ابن عطية (٥) قال : «وفي هذه اللفظة (٦) - يعني قوله «وفي هذا» - ضَعْفُ قَوْلِ مَنْ قَالَ : الضمير لإبراهيم . ولا يَتَوَجَّهُ إِلَّا بتقديرٍ محذوفٍ من الكلامِ مستأنفٍ انتهى . ومعنى «ضَعْفُ قَوْلِ مَنْ قَالَ بذلك» أن قوله «وفي هذا» عطفٌ على «مِنْ قَبْلُ» ، و«هذا» إشارةٌ إلى القرآن فيلزم أن «إبراهيم» سَمَّاَهُمُ المسلمِينَ في القرآن . وهو غيرٌ واضحٍ ؛ لأن القرآن المشارٌ إليه إنما نزل بعد إبراهيم بمُدَدٍ طَوَالٍ ؛ فلذلك ضَعْفَ قَوْلُهُ . وقوله : «إلا بتقديرٍ محذوفٍ» الذي ينبغي أن يقدَّرَ : وَسَمَّيْتُمْ في هذا القرآن المسلمين . وقال أبو البقاء (٧) : «قبل الضمير لإبراهيم ، فعلى هذا الوجه يكون قوله «وفي

(١) الكشاف ٢٤/٣ .

(٢) المحرر ٢٢١/١١ .

(٣) معاني القرآن ٢٣١/٢ .

(٤) الإملاء ١٤٧/٢ .

(٥) المحرر ٢٢١/١١ .

(٦) عبارة المطبوعة : «وهذه اللفظة تضعف» .

(٧) الإملاء ١٤٧/٢ .

- الحج -

هذا» أي : وفي هذا القرآن سبب تسميتهم^(١) . والثاني : أنه عائدُ على اللّهِ تعالى ويَدُلُّ له قراءةُ أُبيّ^(٢) : «الله سَمَّاكم» بصريح الجلالةِ أي : سَمَّاكم في الكتبِ السالفةِ وفي هذا القرآنِ الكريمِ أيضاً .

قوله : «ليكونَ الرسولُ متعلقٌ بسَمَّاكم .

وقوله «فِنِعَمَ المَوْلَى» أي : اللّهُ . وحسَّن حذفَ المخصوصِ وقوْعُ الثاني رأسَ آيةٍ وفاصلةٍ .

[تَمَّتْ بعونه تعالى سورة الحج]

(١) عبارة المطبوعة : «فعلَى هذا الوجه يكون قوله «وفي هذا» أي : وفي هذا القرآن سَمَّاكم أي : بسببه سُمِّيتم» .

(٢) البحر ٣٩١/٦ .

سورة المؤمنون

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾: العامَّةُ على «أَفْلَحَ» مفتوحَ الهمزةِ والحاءِ فعلاً ماضياً مبنياً للفاعلِ . وورشٌ^(١) على قاعدتهِ مِنْ نَقْلِ حركةِ الهمزةِ إلى الساكنِ قبلها وحذفها . وعن حمزة في الوقفِ خلفُ: فَرُوِي عنه كورشٍ ، وكالجماعة . وقال أبو البقاء^(٢): «مَنْ ألقى حركةَ الهمزةِ على الدالِ وحذفها فعَلَّتْ: أن الهمزةَ بعدَ حذفِ حركتها صِيَّرتُ ألفاً، ثم حُذِفَتْ لسكونها وسكونِ الدالِ قبلها في الأصلِ . ولا يُعْتَدُ بحركةِ الدالِ لأنها عارضةٌ» . وفي كلامه نظراً من وجهين ، أحدهما: أن اللغةَ الفصيحةَ في النقلِ حَذَفُ الهمزةِ من الأصلِ فيقولون: المَرَّةَ والكَمَّةَ في: المَرَّةَ والكَمَّاةَ . واللغةُ الضعيفةُ فيه إبقاؤها وتُدبِيرُها بحركةِ ما قبلها فيقولون: المَرَاةَ والكَمَّاةَ بِمدَّةٍ بدل الهمزةِ كراس وفاس فيمَنُ حَقَّقَهُمَا . فقوله: «صِيَّرتُ ألفاً» ارتكابٌ لأضعفِ اللغتين .

الثاني: أنه - وإن سُلِّمَ أنها صِيَّرتُ ألفاً فلا نُسَلِّمُ أن حَذَفَها لسكونها وسكونِ الدالِ في الأصلِ ، بل حَذَفَها لساكنِ محققٍ في اللفظِ وهو الفاءُ مِنْ «أفْلَحَ» ، ومتى وُجِدَ سببٌ ظاهرٌ أُحِيلَ الحُكْمُ عليه دونَ السببِ المقدرِ .

(١) انظر في أوجه قراءتها: الإتحاف ٢/٢٨١ ، والبحر ٦/٣٩٥ ، والقرطبي ١٢/١٠٣ .

(٢) الإملاء ٢/١٤٧ .

وقرأ طلحة بن مصرف وعمرو بن عبيد «أفلح» مبنياً للمفعول أي: دخلوا في الفلاح. فيحتمل أن يكون من أفلح متعدياً. يقال: أفلحه أي: أصاره إلى الفلاح، فيكون «أفلح» مستعملاً لازماً ومتعدياً. وقرأ طلحة أيضاً «أفلح» بفتح الهمزة واللام وضمّ الحاء. وتخريجها على أن الأصل «أفلحوا المؤمنون» بلحاظ علامة جمع قبل الفاعل كلغة «أكلوني البراغيث» فيجيء فيها ما قدمته في قوله: «ثم عموا وصموا كثير منهم»^(١) «وأسرّوا النجوى / الذين ظلموا»^(٢) قال عيسى: «سمعت طلحة يقرأها. فقلت له: أتلحن؟ قال: نعم كما لحن أصحابي» يعني أتبعثهم فيما قرأت به. فإن لحنوا على سبيل فرض المحال فأنا لحن تبعاً لهم. وهذا يدل على شدة اعتناء القدماء بالنقل وضبطه خلافاً لمن يغلط الرواة.

[١/٦٥٢]

وقال ابن عطية^(٣): «وهي قراءة مردودة». قلت: ولا أدري كيف يردونها مع ثبوت مثلها في القرآن بإجماع وهما الآيتان المتقدمتان؟ وقال الزمخشري^(٤): «وعنه - أي عن طلحة - «أفلح» بضمه بغير واو، اجتزأ بها عنها كقوله^(٥)»:

٣٤٠١- فلو أن الأطيبا كان حولي

وفيه نظرٌ من حيث إن الواو لا تثبت في مثل هذا درجاً لئلا يلتقي ساكنان، فالحذف هنا لا بد منه فكيف يقول اجتزأ عنها بها؟ وأما نظيره بالبيت

(١) الآية ٧١ من المائدة.

(٢) الآية ٣ من الأنبياء.

(٣) المحرر ١١/٢٢٢.

(٤) الكشف ٣/٢٥.

(٥) تقدم برقم ٢١٢٦.

فليس بمطابق؛ لأنَّ حَذْفَهَا من الآيةِ ضروريٌّ ومن البيتِ ضرورةٌ. وهذه الواوُ لا يظهر لفظُها في الدَّرَجِ، بل يظهرُ في الوقفِ وفي الخطِّ.

وقد اختلف النَّقْلَةُ لقراءةِ طلحة: هل يُثْبِتُ للواوِ صورةٌ؟ ففي كتاب ابن خالويه^(١) مكتوباً بواو بعد الحاء، وفي «اللوامح»: «وَحُذِفَتِ الواوُ بعد الحاءِ لالتقائِهما في الدَّرَجِ، وكانت الكتابةُ عليها محمولةً على الوصلِ نحو: «وَيَمْحُ اللَّهُ الباطلَ»^(٢). قلت: ومنه «سَنَدْعُ الزُّبَانِيَّةَ»^(٣)، «صالِ الجحيمِ»^(٤).

و«قد» هنا للتوقُّع. قال الزمخشري^(٥): «قد: نقيضةٌ لَمَّا»، هي تُثْبِتُ المتوقُّعَ و«لَمَّا» تنفيهِ، ولا شك أن المؤمنين كانوا متوقِّعين لهذه البشارة، وهي للإخبار بثباتِ الفلاحِ لهم فخطوبوا بما دَلَّ على ثباتِ ما توقَّعوه».

آ. (٢) قوله: ﴿فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾: الجارُّ متعلِّقٌ بما بعده وقدِّمَ للاهتمام، وحَسَنَه كونُ متعلِّقِه فاصلةً، وكذلك فيما بعده مِنْ أخواتِه. وَأُضِيْفَتِ الصلاةُ إليهم لأنهم هم المُتَتَفِعُونَ بها، والمُصَلِّىُّ له غِنْيٌ عنها، فلذلك أُضِيْفَتِ إليهم دونَه.

آ. (٤) قوله: ﴿لِلزَّكَاةِ﴾: اللامُ مزيدةٌ في المفعولِ لتقدِّمه على عامِلِه ولكونه فرعاً. والزكاةُ في الأصلِ مصدرٌ، ويُطْلَقُ على القَدْرِ المُخْرَجِ من

(١) الشواذ له ٩٧.

(٢) الآية ٢٤ من الشورى وقد حُذِفَتِ الواو من الرسم اتباعاً للفظ، حيث إن الواو تحذف لالتقاء الساكنين في الدرج.

(٣) الآية ١٨ من العلق.

(٤) الآية ١٦٣ من الصافات.

(٥) الكشاف ٢٥/٣.

الأعيان. قال الزمخشري^(١): «اسمٌ مشتركٌ بين عَيْنٍ وَمَعْنَى، فالعَيْنُ: القَدْرُ الذي يُخْرِجُهُ الْمُزَكِّي مِنَ النَّصَابِ، والمعنى: فِعْلُ الْمُزَكِّي، وهو الذي أَرَادَهُ اللهُ فَجَعَلَ الْمُزَكِّيْنَ فَاعِلِينَ لَهُ، وَلَا يُسَوِّغُ فِيهِ غَيْرُهُ لِأَنَّهُ مَا مِنْ مَصْدَرٍ إِلَّا يُعْبَرُ عَنْهُ بِالفِعْلِ. وَيُقَالُ لِمُحَدِّثِهِ فاعِلٌ. تقول للضارب: فاعِلُ الضَّرْبِ، وللقاتلِ فاعِلُ القَتْلِ، وللمزكِّي فاعِلُ التَّزْكِيَةِ، وعلى هذا الكلامُ كله. والتحقيقُ في هذا أَنَّكَ تقولُ في جميعِ الحوادثِ: مَنْ فاعِلُها؟ فيقالُ لك: اللهُ أو بعضُ الخَلْقِ. ولم يمتنعِ الزكاةُ الدالَّةُ على العَيْنِ أَنْ يتعلَّقَ بِها [فاعِلون]^(٢) لخروجِها مِنْ صِحَّةِ أَنْ يتناولَها الفاعِلُ، ولكن لأنَّ الخَلْقَ ليسوا بفاعليها. وقد أنشدوا لأميةَ بنِ أبي الصلتِ^(٣):

٣٤٠٢- المُطْعِمُونَ الطَعَامَ فِي السَّنَةِ الـ

أزمةِ والفاعِلون للزكواتِ

ويجوزُ أَنْ يُرادَ بِالزكاةِ العَيْنُ، وَيُقَدَّرُ مضافاً محذوفٌ وهو الأَدَاءُ، وَحَمْلُ البَيْتِ على هذا أَصَحُّ لِأَنَّها فِيهِ مَجْموعَةٌ. قلت: إِنما أَحوجُ أبا القاسمِ إلى هذا أَنَّ بعضَهم زعمُ أَنَّهُ يتعيَّنُ أَنْ تكونَ الزكاةُ هُنا المَصْدَرِ؛ لِأَنَّهُ لو أَرَادَ العَيْنَ لقالَ مُؤدُّونَ، ولم يقلِ فاعِلونَ، فقال الزمخشري: لم يمتنعَ ذلكَ لعدمِ صِحَّةِ تناولِ فاعِلِ لها، بل لِأَنَّ الخَلْقَ ليسوا بفاعليها، وَإِنما جَعَلَ الزكواتِ فِي بَيْتِ أُمِيَّةِ أعياناً لِجَمْعِها؛ لِأَنَّ المَصْدَرَ لا يُجْمَعُ.

وناقشه الشيخ^(٤) فقال: «يجوزُ أَنْ يكونَ مَصْدَراً وَإِنما جُمِعَ لِاختلافِ

أنواعه».

(١) الكشاف ٢٦/٣.

(٢) زيادة من الكشاف.

(٣) ديوانه ٣٤٥، والقرطبي ١٠٥/١٢.

(٤) البحر ٣٩٦/٦.

قوله: «إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ» فيه أوجهٌ، أحدها: أنه متعلقٌ بـ «حَافِظُونَ» على التضمين. يعني مُمَسِّكِينَ أو قَاصِرِينَ. وكلاهما يتعدَّى بـ على. قال تعالى: «أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ»^(١) الثاني: أن «على» بمعنى «مِنْ» أي: إِلَّا مِنْ أَزْوَاجِهِمْ. فـ «على» بمعنى «مِنْ»، كما جاءت «مِنْ» بمعنى «على» في قوله «وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ»^(٢)، وإليه ذَهَبَ الفراءُ^(٣). الثالث: أن يكونَ في موضع نصبٍ على الحال. قال الزمخشري^(٤): أي إِلَّا وَاللَّيْنِ عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ / [٦٥٢/ب] قَوَّامِينَ عَلَيْهِنَّ. مِنْ قَوْلِكَ: كَانَ فُلَانٌ عَلَى فُلَانَةٍ فَمَاتَ عَنْهَا، فخلف عليها فُلَانٌ. ونظيره: كَانَ زِيَادٌ عَلَى الْبَصْرَةِ أَي: وَالْيَا عَلَيْهَا. ومنه قولهم: «ثَلَاثَةٌ»^(٥) تحت فُلَانٍ، وَمِنْ ثَمَّ سُمِّيَتِ الْمَرْأَةُ فِرَاشًا. الرابع: أنه متعلقٌ بمَحذُوفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ «غَيْرُ مَلُومِينَ». قال الزمخشري^(٦): «كَأَنَّهُ قِيلَ: يُلَامُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَي: يُلَامُونَ عَلَى كُلِّ مَبَاشِرٍ إِلَّا عَلَى مَا أُطْلِقَ لَهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ عَلَيْهِ». قلت: وإنما لم يَجْعَلْهُ متعلقاً بـ «ملومين» لوجهين. أحدهما: أن ما بعد «إِنَّ» لا يَعْمَلُ فيما قبلها. والثاني: أن المضافَ إليه لا يَعْمَلُ فيما قبلَ المضاف، ولفسادِ المعنى أيضاً.

الخامس: أن يُجْعَلَ صلةً لحافظين. قال الزمخشري^(٧): «مِنْ قَوْلِكَ: احْفَظْ عَلَيَّ عِنَانَ فَرَسِي»، على تضمينه معنى النفي كما ضَمَّنَ قولهم: «نَشَدْتُكَ

(١) الآية ٣٧ من الأحزاب.

(٢) الآية ٧٧ من الأنبياء.

(٣) معاني القرآن ٢/٢٣١.

(٤) الكشاف ٣/٢٦.

(٥) الأصل: «فُلَانٌ» وهو سهو؛ والتصحيح من الكشاف والأولى: ثلاث.

(٦) الكشاف ٣/٢٦.

(٧) الكشاف ٣/٢٦.

بِاللَّهِ إِلَّا فَعَلْتَ» معنى : ما طَلَبْتُ مِنْكَ إِلَّا فِعْلَكَ . يعني : أَنْ صَوَّرْتَهُ إِثْبَاتٌ وَمَعْنَاهُ نَفْيٌ .

قال الشيخ^(١) بعدما ذَكَرْتَهُ عَنِ الزَّمَخْشَرِيِّ : «وَهَذِهِ وَجْهٌ مُتَكَلِّفَةٌ ظَاهِرٌ فِيهَا الْعُجْمَةُ» قلت : وَأَيُّ عُجْمَةٍ فِي ذَلِكَ؟ عَلَى أَنَّ الشَّيْخَ^(٢) جَعَلَهَا مُتَعَلِّقَةً بِـ «حَافِظُونَ» عَلَى مَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّضْمِينِ . وَهَذَا لَا يَصِحُّ لَهُ إِلَّا بِأَنْ يَرْتَكِبَ وَجْهًا مِنْهَا : وَهُوَ التَّأْوِيلُ بِالنَّفْيِ كـ «نَشَدْتُكَ اللَّهُ» لِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مُفْرَغٌ ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ .

السادس : قال أبو البقاء^(٣) : «فِي مَوْضِعٍ نَصَبِ بـ حَافِظُونَ» عَلَى الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى : صَانُوها عَنْ كُلِّ فَرْجٍ إِلَّا عَنْ فُرُوجِ أَزْوَاجِهِمْ» . قلت : وَفِيهِ شَيْئَانِ ، أَحَدُهُمَا : تَضْمِينُ «حَافِظُونَ» مَعْنَى صَانُوا ، وَتَضْمِينُ «عَلَى» مَعْنَى «عَنْ» .

قوله : «أَوْ مَا مَلَكَتْ» «مَا» بِمَعْنَى اللَّاتِي . وَفِي وَقْعِهَا عَلَى الْعُقْلَاءِ وَجْهَانِ ، أَحَدُهُمَا : أَنَّهَا وَقَعَتْ عَلَى الْأَنْوَاعِ كَقَوْلِهِ : «فَانِكِحُوا مَا طَابَ» أَي : أَنْوَاعٍ . وَالثَّانِي : قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤) : «أُرِيدُ مِنْ جِنْسِ الْعُقْلَاءِ مَا يَجْرِي مَجْرَى غَيْرِ الْعُقْلَاءِ وَهُمْ الْإِنَاثُ» . قَالَ الشَّيْخُ^(٥) : «وَقَوْلُهُ : «وَهُمْ» لَيْسَ بِجَيِّدٍ ؛ لِأَنَّ لَفْظَ «هُمْ» مُخْتَصٌّ بِالذَّكُورِ ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : «وَهُوَ» عَلَى لَفْظِ «مَا» . أَوْ «وَهُنَّ»

(١) البحر ٣٩٦/٦ .

(٢) قال أبو حيان : «وَالأُولَى أَنْ يَكُونَ مِنْ بِنَابِ التَّضْمِينِ . ضَمَّنَ «حَافِظُونَ» مَعْنَى «مُتَسَكِّنُونَ» أَوْ «قَاصِرُونَ» ، وَكِلَاهُمَا يَتَعَدَّى بِـ عَلَى» .

(٣) الإملاء ١٤٦/٢ .

(٤) الكشف ٢٦/٣ .

(٥) البحر ٣٩٦/٦ .

على معنى «ما» قلت: والجواب عنه: أن الضمير عائذٌ على العقلاء، فقوله «وهم» أي: والعقلاء الإناث.

آ. (٨) قوله: ﴿لَأَمَانَتِهِمْ﴾: قرأ^(١) ابن كثير هنا وفي «سأل»^(٢) لأماناتهم» بالتوحيد. والباقون بالجمع. وهما في المعنى واحد؛ إذ المراد العموم والجمع أوفق. والأمانة في الأصل مصدر، ويُطلق على الشيء المؤتمن عليه كقوله: «أَنْ تُؤَدُّوا الأماناتِ إلى أهلِها»^(٣) «وتُخُونُوا أماناتِكُمْ»^(٤) وإنما يودى ويُخان الأعيان لا المعاني، كذا قال الزمخشري^(٥). أمّا ما ذكره من الآيتين فمُسلّم. وأمّا هذه الآية الكريمة فتحتمل المصدر، وتحتمل العين.

وقرأ^(٦) الأخوان «على صلاتهم» بالتوحيد. والباقون «صلواتهم» بالجمع. وليس في المعارج خلاف^(٧). والإفراد والجمع كما تقدّم في «أمانتهم» و«أماناتهم». قال الزمخشري^(٨): «فإن قلت: كيف كرّر ذكر الصلاة أولاً^(٩) وآخرأ؟ قلت: هما ذكران مختلفان، وليس بتكرير، وُصِفوا أولاً بالخشوع في صلاتهم، وآخرأ بالمحافظة عليها». ثم قال: «وأيضاً فقد وُحِدَتْ أولاً لِيُفَادَ الخشوع في جنس الصلاة أي صلاة كانت، وجمعت آخرأ لتُفَادَ المحافظة على أعدادها، وهي الصلوات الخمس والوتر والسُننُ الراتبَةُ».

(١) السبعة ٤٤٤، والتيسير ١٥٨، والحجة ٤٨٣، والنشر ٣٢٨/٢، والبحر ٣٩٧/٦.

(٢) وهي الآية ٣٢ من المعارج. وانظر: السبعة ٦٥١.

(٣) الآية ٥٨ من النساء.

(٤) الآية ٢٧ من الأنفال.

(٥) الكشاف ٢٧/٢.

(٦) السبعة ٤٤٤، والتيسير ١٥٨، والحجة ٤٨٢، والنشر ٣٢٨/٢، والبحر ٣٩٧/٦.

(٧) الآية ٣٤ «والذين هم على صلاتهم يُحافظون».

(٨) الكشاف ٢٧/٢.

(٩) في الآية ٢، والآية ٩.

- المؤمنون -

قلت: وهذا إنما يتَّجِه في قراءة غير الأخوين. وأما الأخوان فإنهما أفردا أولاً وآخرأ. على أن الزمخشري قد حكى الخلاف^(١) في جمع الصلاة الثانية وإفرادها بالنسبة إلى القراءة.

آ. (١١) قوله: ﴿هم فيها خالدون﴾: يجوز في هذه الجملة أن تكون مستأنفة، وأن تكون حالاً مقدرة: إما من الفاعل بـ «يرثون»، وإما من مفعوله؛ إذ فيها ذكْر كل منهما.

آ. (١٢) قوله: ﴿مِنْ سُلَالَةٍ﴾: فيه وجهان، أحدهما: - وهو الظاهر - أن يتعلّق بـ «خَلَقْنَا» و«مِنْ» لابتداء الغاية. والثاني: أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنها حالٌ من الإنسان. والسُّلَالَةُ: فُعَالَةٌ. وهو بناءٌ يدلُّ على الفِئَةِ كالقِلامَةِ. وهي مِنْ سَلَلْتُ الشَّيْءَ مِنْ الشَّيْءِ أي استخرَجْتَهُ منه، ومنه قولهم: هو سُلَالَةٌ أبيه كأنه أنسلَّ مِنْ ظَهْرِهِ وأنشِد^(٢):

٣٤٠٣ - فجاءت به عَضْبَ الأديمِ غَضْنَفِراً
سُلَالَةَ فَرَجٍ كان غيرَ حَصِينِ

وقال أمية بن أبي الصلت^(٣):

٣٤٠٤ - خَلَقَ البَرِيَّةَ مِنْ سُلَالَةِ مُنْتِنِ
وإلى السُّلَالَةِ كلُّها سَنَعُودُ

(١) الكشف ٢٧/٢.

(٢) البيت لحسان بن ثابت، وهو في زيادات ديوانه ٥١٩، واللسان (سُلل) ومجاز القرآن ٥٦/٢.

(٣) الديوان ٣٧٨، والبحر ٣٩٣/٦.

/ وقال الزمخشري^(١): «السُّلَالَةُ: الخُلاصة لأنها تُسَلُّ من بين الكَدَرِ». [١/٦٥٣]
وهذه الجملة جوابُ قسمٍ محذوفٍ. أي: والله لقد خَلَقْنَا. وَعُطِفَتْ على
الجملة قبلها لما بينهما من المناسبة؛ وهو أنه تعالى لما ذَكَرَ أَنَّ الْمُتَّصِفِينَ بتلك
الأوصافِ يرثون الفردوسَ، فتَضَمَّنَ ذَكَرَ المعادِ الأخرى، ذَكَرَ النِّشْأَةَ الأولى
ليستدلَّ بها على المعادِ، فإنَّ الابتداءَ في العادة أصعبُ من الإعادةِ كقوله: «وهو
أَهْوَنُ عليه»^(٢). وهذا أحسنُ مِنْ قولِ ابن عطية^(٣): «هذا ابتداءُ كلامٍ، والواو
في أوله عاطفةٌ جملةٌ كلامٍ على جملةٍ كلامٍ، وإنَّ تبايُنًا في المعنى» لأنِّي
قَدَّمْتُ لك وَجْهَ المناسبةِ.

قوله: «مِنْ طِينٍ» في «مِنْ» وجهان، أحدهما: أنها لابتداء الغاية.
والثاني: أنها لبيان الجنس. قال الزمخشري^(٤): «فإن قلت: ما الفرقُ بين «مِنْ»
و «مِنْ»؟ قلت: الأولىُ للابتداءِ، والثانيةُ للبيانِ كقوله: «مِنْ الأوثان»^(٥). قال
الشيخ^(٦): «ولا تكونُ للبيان؛ إلا إذا قلنا: إنَّ السُّلَالَةَ هي الطينُ. أمَّا إذا قلنا:
إنه مِنْ أنيسل من الطين ف «مِنْ» لابتداء الغاية».

وفيما تتعلَّقُ به «مِنْ» هذه أوجهٌ، أحدها: أنها تتعلَّقُ بمحذوفٍ إذ هي
صفةٌ لـ «سُّلَالَةَ». الثاني: أنها تتعلَّقُ بنفس «سُّلَالَةَ»؛ لأنها بمعنى مَسْلُولَةٌ.
الثالث: أنها تتعلَّقُ بـ «خَلَقْنَا» لأنها بدلٌ مِنْ الأولى، إذا قلنا: إنَّ السُّلَالَةَ هي
نفسُ الطينِ.

(١) الكشاف ٢٧/٣.

(٢) الآية ٢٧ من الروم.

(٣) المحرر ٢٢٣/١١.

(٤) الكشاف ٢٧/٣.

(٥) «فاجتنبوا الرجس من الأوثان» الآية ٣٠ من الحج.

(٦) البحر ٣٩٨/٦.

آ. (١٣) قوله: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً﴾: في هذا الضمير قولان، أحدهما: أنه يعودُ للإنسانِ. فإن أريد غيرَ آدمَ فواضحٌ، ويكون خَلْقُهُ مِنْ سُلَالَةِ الطينِ خَلَقَ أصله وهو آدمٌ، فيكونُ على حَذْفِ مضافٍ. وإن كان المرادُ به آدمٌ فيكونُ الضميرُ عائداً على نَسْلِهِ أي: جَعَلْنَا نَسْلَهُ فهو على حَذْفِ مضافٍ أيضاً. أو عاد الضميرُ على الإنسانِ اللائقِ به ذلك، وهو نَسْلُ آدمَ، فلفظُ الإنسانِ من حيث هو صالحٌ للأصلِ والفرعِ، ويعودُ كلُّ شيءٍ لِمَا يليقُ به. وإليه نحا الزمخشري^(١).

قوله: «في قرارٍ» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بالجعلِ، وأن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «نُطْفَةٍ». والقرارُ: المستقرُّ وهو مَوْضِعُ الاستقرارِ. والمرادُ بها الرَّجْمُ. ووُصِفَتْ بـ «مَكِينٍ» لمكانةِ التي هي صفةُ المُستقرِّ فيها، لأحدٍ معنيين: إمَّا على المجازِ كطريقِ سائرٍ، وإنما السائرُ مَنْ فيه. وإمَّا لمكانتها في نفسها لأنها تمكَّنت بحيث هي وأُحرِزَتْ.

آ. (١٤) قوله: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً﴾: وما بعدها. ضَمَّنَ «خَلَقَ» معنى جَعَلَ التصييرية فتعدَّتْ لاثنين كما تَضَمَّنَ جَعَلَ معنى خَلَقَ فيتعدَّى لواحدٍ نحو: «وجعل الظلمات والنور»^(٢).

قوله: «عظاماً» قرأ العامةُ «عظاماً» و«العظام» بالجمع فيهما. وابن^(٣) عامر وأبو بكر عن عاصم «عظماً» و«العظم» بالإفراد فيهما. والسُّلمي والأعرج والأعمش بإفرادِ الأولِ وجمعِ الثاني. وأبوجراء ومجاهد وإبراهيم ابن

(٢) الآية ١ من الأنعام.

(١) الكشاف ٢٧/٣.

(٣) انظر في قراءتها: السبعة ٤٤٤، والنشر ٣٢٨/٢، والتيسير ١٥٨، والبحر ٣٩٨/٦،

والحجة ٤٨٤.

- المؤمنون -

أبي بكر^(١) بجمع الأول وإفراد الثاني عكس ما قبله . فالجمع على الأصل لأنه مطابق لما يُراد به ، والإفراد للجنس كقوله : «وَمَنْ الْعَظْمُ مِنِّي»^(٢) . وقال الزمخشري^(٣) : «وَضَعَ الواحدَ موضعَ الجمعِ لزوالِ اللَّبْسِ لأنَّ الإنسانَ ذو عظامٍ كثيرةٍ» . قال الشيخ^(٤) : «هذا عند سيويه^(٥) وأصحابه لا يجوز إلا في ضرورة وأنشدوا^(٦) :

٣٤٠٥ - كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا

.....

وإن كان معلوماً أن كل واحد له بطن . قلت : ومثله^(٧) :

٣٤٠٦ - لَا تُنْكِرُوا الْقَتْلَ وَقَدْ سُبِينَا

فِي خَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا

يريد : في خلقكم . ومثله قول الآخر^(٨) :

٣٤٠٧ - بِهَا جِيفُ الْحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُهَا

فَبِيضٌ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلْبٌ

(١) إبراهيم بن أبي بكر المكي سمع طاوساً ، وسمع عنه ابن جريج ، صدوق أو هو الأنصاري المدني روى عنه ابن جريج ، حديثه في مصنف عبد الرزاق ولم تذكر وفاتهما . انظر : تهذيب التهذيب ١/١١١ .

(٢) الآية ٤ من مريم .

(٣) الكشاف ٣/٢٧ .

(٤) البحر ٦/٣٩٨ .

(٥) الكتاب ١/١٠٨ - ١٠٩ .

(٦) تقدم برقم ١٥٣ .

(٧) تقدم برقم ١٥٥ .

(٨) تقدم برقم ١٥٤ .

يريد: جلودها، ومنه «وعلى سَمْعِهِمْ»^(١) وقد تقدّم طَرَفٌ مِنْ هَذَا^(٢).
قوله: «أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ» فيه ثلاثة أوجه. أحدها: أنه بدلٌ مِنَ الْجَلَالَةِ.
الثاني: أنه نعتٌ لِلْجَلَالَةِ وهو أَوْلَى مِمَّا قَبْلَهُ؛ لأنَّ البَدَلَ بِالمَشْتَقِّ يَقْبَلُ.
الثالث: أن يكونَ خَيْرَ مَبْتَدَأٍ مضمِرٍ أَي: هو أَحْسَنُ. والأصْلُ عَدَمُ الإِضْمَارِ.
وقد مَنَعَ أَبُو البَقَاءِ^(٣) أن يكونَ وصفاً قال: «لأنه نكرةٌ وَإِنْ أُضِيفَ لمَعْرِفَةٍ؛ لأنَّ
المُضَافَ إِلَيْهِ عَوَظٌ مِنْ «مِنْ» وهكذا جَمِيعُ أَفْعَلٍ مِنْكَ». قلت: وهذا بناءٌ مِنْهُ
على أحدِ القَوْلينِ فِي أَفْعَلٍ التَفْضِيلِ إِذَا أُضِيفَ: هل إِضَافَتُهُ مُحْضَةٌ أَمْ لَا؟
والصَّحِيحُ الأَوَّلُ.

والخالقين أي: المقدرين كقول زهير^(٤):

٣٤٠٨- ولأنت تَفْرِي ما خَلَقْتَ وَبَعْدَ

ضُ القومِ يَخْلُقُ ثم لا يَفْرِي

[٦٥٣/ب] / والمميّزُ لأفْعَلٍ محذوفٌ لدلالةِ المُضَافِ إِلَيْهِ عَلَيْهِ أَي: أَحْسَنَ
الخالقين خَلْقاً أَي: المَقْدَرينِ تَقْدِيرًا كقوله: «أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ»^(٥) أَي: فِي
الْقِتَالِ. حُذِفَ المَأْدُونُ فِيهِ لدلالةِ الصلّةِ عَلَيْهِ.

آ. (١٥) قوله: ﴿بَعْدَ ذَلِكَ﴾: أَي: بَعْدَما ذَكَرَ، ولذَلِكَ أُفْرِدَ
اسمُ الإِشارةِ. وَقَرَأَ العَامَّةُ «لَمَيِّتُونَ»^(٦). وزيد بن علي وابن أبي عبيدة وابن

(١) الآية ٧ من البقرة.

(٢) انظر: الدر المصون ١/١١٤.

(٣) الإملاء ٢/١٤٨.

(٤) تقدم برقم ٢٦١.

(٥) الآية ٣٩ من الحج.

(٦) البحر ٦/٣٩٩، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٣٢.

محيصن «لمائتون» والفرق بينهما: أن الميِّت يدلُّ على الثبوت والاستقرار، والمائت على الحدوث كضيق وضائق، وفريح وفارح. فيقال لِمَنْ سيموت: ميِّت وماتت، ولمن مات: ميِّت فقط دون مائت لاستقرار الصفة وثبوتها وسيأتي مثله في الزمر إن شاء الله تعالى، فإن قيل: الموت لم يَخْتَلِفْ فيه اثنان، وكم مِنْ مخالفٍ في البعثِ فَلِمَ أَكَّدَ الْمُجْمَعُ عليه أبلغ تأكيدٍ، وتُركَ المختلفُ فيه من تلك المبالغة في التأكيد؟ فالجواب^(١): أن البعثَ لما تظاهرت أدلته وتضافرت أبرَزَ في صورةِ المُجمَعِ عليه المستغني عن ذلك، وأنهم لما لم يعملوا للموت ولم يهتموا بأموره نزلوا منزلةً مَنْ يُنكره فأبرزهم في صورةِ المُنكرِ الذي استبعده كلُّ استبعادٍ.

وكان الشيخ^(٢)، سئِلَ عن ذلك^(٣). فأجاب بأن اللامَ غالباً تُخَلِّصُ المضارعَ للحال، ولا يمكنُ دخولُها في «تُبْعُونَ» لأنه مَخْلُصٌ للاستقبال لعمله في الظرفِ المستقبلِ. واعترض على نفسه بقوله: «وإنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بينهم يومَ القيامةِ»^(٤) فإنَّ اللامَ دَخَلَتْ على المضارعِ العاملِ في ظرفٍ مستقبلٍ وهو يومُ القيامةِ. وأجاب بأنه خَرَجَ هذا بقوله «غالباً» أو بأنَّ العاملَ في يومِ القيامةِ مقدرٌ وفيه نظرٌ لا يَخْفَى؛ إذ فيه تهيئةُ العاملِ للعملِ وقَطْعُه عنه.

و «بعد ذلك» متعلقٌ بـ «مَيِّتُونَ» ولا تَمْنَعُ لامُ الابتداءِ من ذلك.

آ. (١٨) قوله: ﴿عَلَى ذَهَابٍ بِهِ﴾: «على ذهابٍ» متعلقٌ بـ «لِقَادِرُونَ» واللامُ - كما تقدَّم - غيرُ مانعةٍ من ذلك، و «به» متعلقٌ بـ «ذَهَابٍ»

(١) انظر: البحر ٦/٣٩٩.

(٢) البحر ٦/٣٩٩.

(٣) السؤال: لِمَ دَخَلَتْ اللامُ في قوله لميتون، ولم تدخل في تبعون؟

(٤) الآية ١٢٤ من النحل.

وهي مرادفةٌ للهمزة كهي في «لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ»^(١) أي على إذهابه.

آ. (٢٠) قوله: ﴿وَشَجَرَةً﴾: عطفٌ على «جناتٍ». وقرأ^(٢) نافع وابن كثير وأبو عمرو «سيناء» بكسر السين. والباقون بفتحها. والأعمش كذلك إلا أنه قصرها. فأما القراءة الأولى فالهمزة فيها ليست للتأنيث؛ إذ ليس في الكلام فعلاء بكسر الأول، وهمزته للتأنيث، بل للإلحاق كـ «سرداح»^(٣) و«قرطاس» فهي كعلباء^(٤) فتكون الهمزة منقلبةً عن ياءٍ أو واوٍ؛ لأن الإلحاق يكون بهما، فلما وقع حرفُ العلة منطرفاً بعد ألفٍ زائدة قَلِبَتْ همزة كَرِدَاءٍ وكِسَاءٍ، قال الفارسي^(٥): «وهي الياء التي ظهرت في «دِرْحَايَةَ». والدَّرْحَايَةَ: الرجلُ القصيرُ السمينُ».

وجعل أبو البقاء^(٦) هذه الهمزة أصليةً فقال: «والهمزة على هذا^(٧) أصلٌ مثل «جِمْلَاق» وليست للتأنيث إذ ليس في الكلام مثل [جَمْرَاءٍ واليَاءِ^(٨)] أصلٌ إذ ليس في الكلام «سنا»^(٩) يعني: مادة سين ونون وهمزة. وهذا مخالفٌ لما تَقَدَّمَ مِنْ كَوْنِهَا بَدَلًا مِنْ زَائِدٍ مَلْحَقٍ بِالأَصْلِ. على أن كلامه محتملٌ للتأويل إلى ما تَقَدَّمَ، وعلى هذا فَمَنَعُ الصَّرْفِ للتعريف والتأنيث؛ لأنها اسمٌ بَقَعَتْ بعينها،

(١) الآية ٢٠ من البقرة.

(٢) السبعة ٤٤٤، والنشر ٣٢٨/٢، والتيسير ١٥٩، والحجة ٤٨٤، والبحر ٤٠٠/٦.

(٣) السرداح: الناقة الطويلة.

(٤) العلباء: عصب عنق البعير.

(٥) الحجة (خ) ٢٢/٤.

(٦) الإملاء ١٤٨/٢.

(٧) على قراءة كسر السين. والحملاق: ما غَطَّت الجفونُ من بياض المقلة.

(٨) لعله: والهمزة أصل.

(٩) ما بين معقوفتين لم يرد في مطبوعة الإملاء. في الإملاء «إذ ليس في الكلام مثل

سيناء».

وقيل: للتعريف والعجمة، قال بعضهم: والصحيحُ أن «سيناء» اسمُ أعجمي نَطَقَتْ به العربُ فاختلقت فيه لغاتها فقالوا: سَيْنَاء كَحَمْرَاءِ وَصَفْرَاءِ، وَسَيْنَاءِ كَعِلْبَاءِ وَحَرْبَاءِ وَسَيْنِينَ كَحَنْدِيدٍ^(١) وَزَحْلِيلِ، وَالْحَنْدِيدُ: الْفَحْلُ وَالْحَصِيُّ أَيْضاً، فَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ، وَهُوَ أَيْضاً رَأْسُ الْجَبَلِ الْمَرْتَفِعِ، وَالزَّحْلِيلُ: الْمُتَنَحِّي مِنَ زَحَلٍ إِذَا تَنَحَّى^(٢).

وقال الزمخشري^(٣): «طُورُ سَيْنَاءٍ وَطُورِ سَيْنِينَ: لَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يُضَافَ فِيهِ الطُّورُ إِلَى بَقْعَةٍ اسْمُهَا سَيْنَاءٌ، وَسَيْنُونَ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ اسْمًا لِلْجَبَلِ مَرْكَبًا مِنْ مِضَافٍ وَمِضَافٍ إِلَيْهِ كَامْرِيءِ الْقَيْسِ وَيَعْلَبِكِ، فَيَمَنُ أَضَافَ. فَمَنْ كَسَرَ سَيْنَ «سَيْنَاءٍ» فَقَدْ مَنَعَ الصَّرْفَ لِلتَّعْرِيفِ وَالْعِجْمَةِ، أَوِ التَّأْنِيثِ، لِأَنَّهَا بَقْعَةٌ وَفِعْلَاءٌ لَا تَكُونُ أَلْفَةً لِلتَّأْنِيثِ كَعِلْبَاءٍ وَحَرْبَاءِ. قُلْتُ: وَكَوْنُ أَلْفِ فِعْلَاءٍ بِالْكَسْرِ لَيْسَ لِلتَّأْنِيثِ هُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَعِنْدَهُمْ أَنَّ أَلْفَهَا تَكُونُ لِلتَّأْنِيثِ، فَهِيَ عِنْدَهُمْ مَمْنُوعَةٌ لِلتَّأْنِيثِ اللَّازِمِ كَحَمْرَاءِ وَبَابِهَا. وَكَسَرُ السَّيْنِ مِنْ «سَيْنَاءٍ» لُغَةٌ كِنَانَةٌ.

وأما القراءة الثانية^(٤) فألفها للتأنيث، فَمَنَعَ الصَّرْفَ وَاضِحٌ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٥): «وَهَمْزُهُ لِلتَّأْنِيثِ إِذْ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ فَعْلَالٌ بِالْفَتْحِ. وَمَا حَكَى الْفَرَّاءُ^(٦) مِنْ قَوْلِهِمْ: «نَاقَةٌ فِيهَا خَزْعَالٌ»^(٧) لَا يَثْبُتُ، وَإِنْ ثَبِتَ فَهُوَ شَاذٌ لَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ».

(١) انظر: الأضداد للأنباري ٥٩.

(٢) انظر: اللسان (زحل).

(٣) الكشاف ٢٩/٣.

(٤) وهي فتح السين.

(٥) الإملاء ١٤٨/٢.

(٦) انظر: اللسان (خزعل).

(٧) وهي الناقة بها ظلع. وفي اللسان (خزعل): «وزاد ثعلب قَهْقَارَ، وَزَادَ أَبُو مَالِكٍ قَسْطَالَ».

- المؤمنون -

وقد وَهَمَ بعضهم فجعل «سيناء» مشتقةً من السَّنا وهو الضوء، ولا يَصِحُّ ذلك لوجهين أحدهما: أنه ليس عربيّ الوَضْعِ. نَصُّوا على ذلك كما/ تقدم، [أ/٦٥٤] الثاني: أنا - وإن سلّمنا أنه عربيّ الوَضْعِ، لكنّ المادتان مختلفتان، فإنَّ عَيْنَ «السنا» نونٌ وعَيْنَ «سيناء» ياء. كذا قال بعضهم. وفيه نظرٌ؛ إذ لقائلٌ أن يقول: لا نُسَلِّمُ أن عينَ «سيناء» ياء، بل هي عينُها نونٌ وياؤها مزيدةٌ، وهمزُها منقلبةٌ عن واوٍ كما قُلبت السَّناء، ووزنها حينئذٍ فيعال، وفيعال موجودٌ في كلامهم كميّلاع^(١) وقَيْتال مصدرٌ قاتلٌ.

قوله «تَنْبَتْ» قرأ^(٢) ابن كثير وأبو عمرو، «تَنْبَتْ» بضمّ التاء وكسر الباء. والباقون بفتح التاء وضمّ الباء. فأما الأولى ففيها ثلاثة أوجه، أحدها: أن «أنبت» بمعنى نَبَتْ فهو مما اتَّفَقَ فيه فَعَلَ وأَفْعَلَ وأنشدوا لزهير^(٣):

٣٤٠٩ - رأيتُ ذوي الحاجات عند بيوتهم

قَطِيناً لها حتى إذا أَنْبَتْ البقلُ

أي: نبت، وأنكره الأصمعي. الثاني: أن الهمزة للتعدية، والمفعول محذوفٌ لفهم المعنى أي: تَنْبَتْ ثمرها أوجناها. و«بالدهن» أي: ملتبساً بالدهن. الثالث: أن الباء مزيدةٌ في المفعول به كهي في «ولا تُلْقُوا بأيديكم»^(٤) وقول الشاعر^(٥):

(١) الميلاع: الناقة السريعة. وانظر: اللسان (ملع).

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٤٥، والنشر ٣٢٨/٢، والتيسير ١٥٩، والبحر ٤٠١/٦، والمحتسب ٨٧/٢.

(٣) تقدم برقم ٢٩٦٦.

(٤) الآية ١٩٥ من البقرة.

(٥) تقدم برقم ٧٤٧.

سُوْدُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأْنَ بِالسُّوْرِ

وقول الآخر^(١):

٣٤١١- نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرْجِ

وأما القراءة الأخرى فواضحة، والباء للحال من الفاعل أي: ملتبسةً بالدهن، يعني: وفيها الدهن.

وقرأ الحسن والزهري وابن هرمز «تُنَبَّتُ» مبنياً للمفعول، مِنْ أَنْبَتَهَا اللهُ. و«بالدهن» حالٌ من القائم مقام الفاعل أي: ملتبسةً بالدهن.

وقرأ^(٢) زر بن حبیش «تُنَبَّتُ الدُّهْنَ» مِنْ أَنْبَتَتْ، وسقوطُ الباء هنا يدلُّ على زيادتها في قراءة مَنْ أَنْبَتَهَا. والأشهب وسليمان بن عبد الملك^(٣) «بالدهان» وهو جمع دُهْنٍ كَرُمَحٍ ورِمَاحٍ. وأما قراءة أَبِي «تُثْمِرُ»، وعبد الله «تَخْرُجُ» فتفسيرٌ لا قراءةً لمخالفة السواد.

والدُّهْنُ: عُصَارَةٌ مَا فِيهِ دَسَمٌ. والدُّهْنُ بِالْفَتْحِ الْمَسْحُ بِالْدُّهْنِ مَصْدَرٌ دَهَنَ يَدُهْنُ، وَالْمُدَاهَنَةُ مِنْ ذَلِكَ؛ كَأَنَّهُ يَمْسَحُ عَلَى صَاحِبِهِ لِيَقْرَأَ خَاطِرَهُ.

(١) البيت للناطقة الجعدي، وقبلة:

نحن بنو جَعْدَةَ أرباب الفلج

نحن مَنَعْنَا سَيْلَهُ حَتَّى اعْتَلَجَ

وهو في ديوانه ٢١٥، والخزانة ١٥٩/٤، والمغني ١٤٧، الفلج: موضع.

(٢) انظر في قراءات: «بالدهن» القرطبي ١١٦/١٢، والبحر ٤٠١/٦.

(٣) سليمان بن عبد الملك الخليفة الأموي، معروف بالتدين والغزو، توفي سنة ٩٩.

انظر: سير أعلام النبلاء ١١١/٥.

- المؤمنون -

قوله: «وَصَبِغٌ» العامةُ على الجرِّ نَسْقاً على «بالدُّهنِ». والأعمش^(١) «وصبغاً» بالنصبِ نَسْقاً على موضع «بالدُّهنِ» كقراءة «وَأَرْجَلِكُمْ»^(٢) في أحدِ احتمالاته، وعامر بن عبد الله^(٣) «وصِباغٌ» بالألف، وكانت هذه القراءةُ مناسبةً لقراءةٍ مَنْ قرأ «بالدُّهانِ». والصَّبِغُ والصَّبَاغُ كالذَّبْنِ والذَّبَاغِ وهو اسمٌ ما يُفَعَّلُ به. و«للاكلين» صفةٌ.

آ. (٢١) قوله: ﴿تَسْقِيكُمْ﴾: قد ذكر ما فيه في النحل^(٤)، وقُرئ^(٥) «تَسْقِيكُمْ» بالتاءِ مِنْ فَوْقِ أَي: أَي: الأنعام.

آ. (٣٠) قوله: ﴿مُنْزِلاً مُبَارَكاً﴾: قرأ^(٦) أبو بكرٍ بفتح الميم وكسر الزاي، والباقون بضمِّ الميم وفتحِ الزاي. والمُنْزِلُ والمُنْزَلُ كلُّ منهما يحتملُ أَنْ يكونَ اسمَ مصدرٍ وهو الإنزالُ والشُّزُولُ، وَأَنْ يكونَ اسمَ مكانٍ للنزولِ والإنزالِ، إِلَّا أَنْ القِيَّاسَ «مُنْزِلاً» بالضم والفتح^(٧) لقوله «أَنْزَلْنِي»، وأما الفتح والكسر^(٨) فعلى نيابةِ مصدرِ الثلاثي منابِ مصدرِ الرباعي كقوله «أَنْبَتَكُمْ

-
- (١) انظر: في قراءتها: الإتحاف ٢/٢٨٣، البحر ٦/٤٠١، والقرطبي ١٢/١١٦.
(٢) الآية ٦ من المائدة وانظر: الدر المصون ٤/٢٠٩ وهي قراءة نافع وحفص والكسائي وابن عامر.
(٣) عامر بن عبد الله أبو عبد الله العنبري، أدرك عثمان وابن مسعود وجماعة من الصحابة، توفي في خلافة عثمان وقد جهز إلى الشام فمات بها، انظر: طبقات القراء ١/٣٥٠.
(٤) الآية ٦٦، وانظر: الدر المصون ٧/٢٥١.
(٥) وهي قراءة أبي جعفر. انظر: الإتحاف ٢/١٨٦، والمحتسب ٢/٩٠، والنشر ٢/٣٠٤.
(٦) السبعة ٤٤٥، والنشر ٢/٢٢٨، والتيسير ١٥٩، والبحر ٦/٤٠٢، والحجة ٤٨٦.
(٧) بضم الميم وفتح الزاي.
(٨) بفتح الميم وكسر الزاي.

- المؤمنون -

من الأرض نباتاً»^(١)، وقد تقدم نظيره^(٢) في مَدْخَلٍ وَمُدْخَلٍ فِي سُورَةِ النَّسَاءِ.

و «إِنْ» فِي قَوْلِهِ «وَإِنْ كُنَّا» مَخْفَفَةٌ، وَاللَّامُ فَارِقَةٌ. وَقِيلَ «إِنْ» نَافِيَةٌ، وَاللَّامُ بِمَعْنَى «إِلَّا»، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ غَيْرَ مَرَّةٍ.

آ . (٣٢) قَوْلُهُ : ﴿فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ﴾ : قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣) : «فَإِنْ قُلْتُ : حَقٌّ «أَرْسَلَ» أَنْ يَتَعَدَّى بِ «إِلَى» كَأَخْوَاتِهِ الَّتِي هِيَ : وَجْهٌ وَأَنْفَذَ وَبَعَثَ، فَمَا بِالْأَلِفِ عُدِّي فِي الْقُرْآنِ بِ إِلَى تَارَةً وَبِ فِي أُخْرَى كَقَوْلِهِ «كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِي أُمَّةٍ»^(٤)؟ قُلْتُ : لَمْ يُعَدَّ بِ «فِي» كَمَا عُدِّي بِ «إِلَى» وَلَمْ يَجْعَلْهُ صَلَةً مِثْلَهُ، وَلَكِنْ الْأُمَّةُ أَوْ الْقَرْيَةُ جُعِلَتْ مَوْضِعاً لِلْإِرْسَالِ كَقَوْلِ رُوْبَةَ^(٥) :

٣٤١٢ - أَرْسَلْتِ فِيهَا مُضْعَباً ذَا إِحْحَامٍ

وَقَدْ جَاءَ «بَعَثَ» عَلَى ذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : «وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا»^(٦).

قَوْلُهُ : «أَنْ أَعْبُدُوا» يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْمَصْدِرِيَّةُ أَي : أَرْسَلْنَاهُ بِأَنْ أَعْبُدُوا أَي : بِقَوْلِهِ أَعْبُدُوا، وَأَنْ تَكُونَ مَفْسَّرَةً.

(١) الآية ١٧ من نوح.

(٢) الآية ٣١ من النساء وانظر: الدر المصون ٣/٦٦٥.

(٣) الكشاف ٣/٣١.

(٤) الآية ٣٠ من الرعد.

(٥) ليس في ديوانه، وهو في شواهد الكشاف ٤/٥٣٢، وبعده:

طَبَّأً فَفَقِيهَاً بِذَوَاتِ الْأَبْلَامِ

وَالطَّبُّ : الْحَادِقُ . وَالْأَبْلَامُ : الرَّحِمُ . لِأَنَّ مَنْ كَانَ حَادِقًا بِجِرَاحَتِهَا كَانَ فِي

غَايَةِ الْحَذَاقَةِ .

(٦) الآية ٥١ من الفرقان.

- المؤمنون -

قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: ذَكَرَ مقالة^(٢) هود في جوابه في سورة الأعراف، وسورة هود، بغير واو: «قال الملأ الذين كفروا مِنْ قومه إِنَّا لَنَرَاكَ فِي سَفَاهَةٍ»^(٣) «قالوا يا هودُ ما جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ»^(٤) وههنا^(٥) مع الواو قَائِيٌّ فَرَقٍ بينهما؟ قلت: الذي بغير واو على تقدير سؤالِ سائلٍ: قال: فماذا قيل له؟ فقيل له: قالوا: كَيْتَ وكَيْتَ. وأمَّا الذي مع الواو فَعَطْفٌ لِمَا قالوه على ما قاله، ومعناه أنه اجتمع في الحصول: هذا الحقُّ وهذا الباطلُ، وشتان ما بينهما».

قلت: ولقائلٍ أَنْ يقولَ: هذا جوابٌ بنفسِ الواقعِ، والسؤالُ باقٍ؛ إذ يُحْسُنُ أَنْ يُقالَ: لِمَ لا يُجْعَلُ هنا قولُهُم أيضاً جواباً لسؤالِ سائلٍ كما في نظيرتيها لو عكس الأمر؟ [ب/٦٥٤]

آ. (٣٣) قوله: ﴿مَّا تَشْرَبُونَ﴾: أي: منه، فَحَذَفَ العائدُ لاستكمالِ شروطه^(٦) وهو: اتِّحَادُ الحرفِ والمتعلِّقِ، وعدمُ قيامه مقامَ مرفوعٍ، وعدمُ ضميرٍ آخرٍ. هذا إذا جَعَلْنَاهَا بمعنى الذي فإنَّ جَعَلْتَهَا مصدرًا لم تَحْتَجِ إلى عائدٍ، ويكونُ المصدرُ واقعاً موقعَ المفعولِ أي: مِنْ مَشْرُوبِكُمْ. وقال في التحرير: «وزعم الفراء^(٧) أن معنى «ما تَشْرَبُونَ» على حذفِ أي: تَشْرَبُونَ منه».

(١) الكشاف ٣١/٢.

(٢) مطبوعة الكشاف: «مقام».

(٣) الآية ٦٦ من الأعراف.

(٤) الآية ٥٣ من هود. والآية في الأصل: «قالوا ما نراك إلا بشراً مثلنا» والتصحيح من الكشاف وآية هود «قال الملأ الذين كفروا مِنْ قومه ما نراك إلا بَشَرًا مثلنا» وليس فيها شاهدٌ لما يريد الزمخشري.

(٥) في الآية ٣٣ من قوله: «وقال الملأ من قومه».

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية ٢٩٢/١.

(٧) معاني القرآن ٢٣٤/٢.

وهذا لا يجوز عند البصريين، ولا يحتاج إلى حذف البتة لأن «ما» إذا كانت مصدرية لم تحتج إلى عائد، فإن جعلتها بمعنى الذي حذفت العائد، ولم يحتج إلى إضمار «من». يعني أنه يُقدَّر: تَشْرَبُونَهُ مِنْ غَيْرِ حَرْفِ جَرٍّ، وحينئذ تكون شروط الحذف أيضاً موجودة، ولكنه تَفَوَّتَ المقابلة إذ قوله «تَأْكُلُونَ مِنْهُ» فيه تبعيض، فَلَوْ قَدَّرْتَ هذا: تَشْرَبُونَهُ مِنْ غَيْرِ «مِنْ» فَاتَتْ المقابلة. ثم إنَّ قوله: «وهو لا يجوز عند البصريين» ممنوع بل هو جائز لوجود شروط الحذف.

آ. (٣٤) قوله: ﴿إِذَنْ﴾: قال الزمخشري^(١): «واقع في جزاء الشرط وجواب للذين قاولوهم مِنْ قومهم». قال الشيخ^(٢): «وليس «إذن» واقعاً في جزاء الشرط بل واقعاً بين «إنكم» والخبر، و«إنكم» والخبر ليس جزاء للشرط، بل ذلك جملة جواب القسم المحذوف قبل «إن» الشرطية. ولو كانت «إنكم» والخبر جواباً للشرط، لَزِمَتْ الفاء في «إنكم»، بل لو كان بالفاء في تركيب غير القرآن لم يكن ذلك التركيب جائزاً إلا عند الفراء. والبصريون لا يُجيزونه. وهو عندهم خطأ».

قلت: يعني أنه إذا توالى شرط وقسم أُجيب سابقهما، والقسم هنا متقدّم فينبغي أن يُجاب ولا يجاب الشرط، ولو أُجيب الشرط لاختلّت القاعدة إلا عند بعض الكوفيين، فإنه يُجيب الشرط وإن تأخر. وهو موجود في الشعر^(٣).

آ. (٣٥) قوله: ﴿أَيَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ﴾: الآية في إعرابها ستة أوجه، أحدها: أن اسم «أن» الأولى مضاف لضمير الخطاب حذفت وأقيم المضاف إليه مقامه، والخبر قوله: «إذا مِتُّم» و«أنكم مُخْرَجُونَ» تكرير لـ «أن» الأولى للتأكيد والدلالة على المحذوف والمعنى: أن إخراجكم إذا مِتُّم وكُتِّم.

(١) الكشاف ٣/٣١.

(٢) البحر ٦/٤٠٤.

(٣) انظر: المسألة في شرح الكافية الشافية ٢/٨٨٨.

— المؤمنون —

الثاني: أن خبر «أن» الأولى هو «مُخْرَجُونَ»، وهو العامل في «إذا»، وكُرِّرَتِ الثانيةُ توكيداً لَمَّا طَالَ الفصلُ. وإليه ذهب الجرميُّ والمبردُ^(١) والفراءُ^(٢).

الثالث: أن «أنكم مُخْرَجُونَ» مُوَوَّلٌ بمصدرٍ مرفوعٍ بفعلٍ محذوفٍ، ذلك الفعلُ المحذوفُ هو جوابُ «إذا» الشرطية، وإذا الشرطيةُ وجوابُها المقدَّرُ خبرٌ لـ «أنكم» الأولى، تقديرُه: يَحْدُثُ أنكم مُخْرَجُونَ.

الرابع: — كالثالث — في كونه مرفوعاً بفعلٍ مقدرٍ، إلا أن هذا الفعلُ المقدَّرُ خبرٌ لـ «أن» الأولى، وهو العاملُ في «إذا».

الخامس: أن خبر الأولى محذوفٌ لدلالةِ خبرِ الثانيةِ عليه، تقديرُه: أنكم تُبْعَثُونَ، وهو العاملُ في الظرف، وأن الثانيةُ وما في حَيِّزِها بدلٌ من الأولى، وهذا مذهبُ سيبويه^(٣).

السادس: أن «أنكم مُخْرَجُونَ» مبتدأ، وخبرُه الظرفُ مقدِّماً عليه، والجملةُ خبرٌ عن «أنكم» الأولى، والتقديرُ: أَيْعِدُكُمْ أنكم إخراجُكم كأنَّ أو مستقرُّ وقتِ موتِكم. ولا يجوزُ أن يكونَ العاملُ في «إذا» «مُخْرَجُونَ» على كلِّ قولٍ؛ لأنَّ ما في حَيِّزِ «أن» لا يعملُ فيما قبلها، ولا يعملُ فيها «متم» لأنه مضافٌ إليه، و«أنكم» وما في حَيِّزِها في محلِّ نصبٍ أو جرٍّ بعدَ حذفِ الحرفِ، إذ الأصلُ: أَيْعِدُكُمْ بأنكم. ويجوزُ أن لا يُقدَّرَ حرفُ جرٍّ، فيكونُ في محلِّ نصبٍ فقط نحو: وَعَدْتُ زَيْدًا خَيْرًا.

(١) المقتضب ٣٥٦/٢ - ٣٥٧.

(٢) معاني القرآن ٢٣٤/٢.

(٣) الكتاب ٤٦٧/١.

آ. (٣٦) قوله: ﴿هيهات هيهات﴾: اسمٌ فعلٍ معناه: بُعد،
وكرر للتوكيد، فليست المسألة من التنازع. قال جرير^(١):

٣٤١٣- فهيهات هيهات العقيق وأهله
وهيهات خلٌ بالعقيق نواصله

وفسره الزجاج^(٢) في ظاهر عبارته بالمصدر فقال: «البُعدُ لما تُوعدون،
أو بُعدُ لما تُوعدون». فظاهرها أنه مصدرٌ بدليل عطفِ الفعل عليه. ويمكن أن
يكون فسر المعنى فقط. و«هيهات» اسمٌ فعلٍ قاصرٍ يرفعُ الفاعل، وهنا قد جاء
ما ظاهره الفاعلُ مجروراً باللام: فمنهم مَنْ جعله على ظاهره وقال:
«ما تُوعدون» فاعلٌ به، وزيدت فيه اللام. التقدير: بُعدُ بعد ما تُوعدون. وهو
ضعيفٌ إذ لم يُعهدْ زيادتها في الفاعل. ومنهم مَنْ جعلَ الفاعلَ مضمراً للدلالة
الكلام عليه، فقدّره أبو البقاء^(٣): «هيهات التصديق أو الصحة لما تُوعدون». و
قدّره غيره: بُعدُ إخراجكم، و«لما تُوعدون» للبيان. قال/ الزمخشري^(٤): [أ/٦٥٥]
«لبيان المُستبعد ما هو بُعد التصويب بكلمة الاستبعاد؟ كما جاءت اللام في
«هيت لك»^(٥) لبيان المُهَيَّب به». وقال الزجاج^(٦): «البُعدُ لما تُوعدون» فجعله
مبتدأً، والجارُّ بعده الخبر. قال الزمخشري^(٧): «فإن قلت: ما تُوعدون هو

(١) ديوانه ٤٧٩، والخصائص ٤٢/٣، وابن يعيش ٣٥/٤، والهمع ١١١/٢، والدرر
١٤٥/٢.

(٢) معاني القرآن ١٣/٤.

(٣) الإملاء ١٤٩/٢.

(٤) الكشاف ٣٢/٣.

(٥) الآية ٢٣ من سورة يوسف.

(٦) معاني القرآن ١٣/٤.

(٧) الكشاف ٣٢/٣.

المستبعد، وَمِنْ حَقِّهِ أَنْ يَرْتَفِعَ بِـ «هِيَهَاتَ» كما ارتفع بقوله (١):
فَهِيَهَاتَ هِيَهَاتَ الْعَقِيقُ وَأَهْلُهُ

فما هذه اللام؟ قلت: قال الزجاج (٢) في تفسيره: «الْبُعْدُ لِمَا تُوعَدُونَ، أَوْ بُعْدٌ لِمَا تُوعَدُونَ فَيَمُنُّ نَوْنٌ فَتَزَلُّهُ مَنَزَلَةُ الْمَصْدَرِ». قال الشيخ (٣): «وقولُ الزمخشري: فَمَنْ نَوَّنَهُ نَزَلَهُ مَنَزَلَةَ الْمَصْدَرِ، لَيْسَ بِوَاضِحٍ، لِأَنَّهُمْ قَدْ نَوَّنُوا أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ وَلَا نَقُولُ: إِنَّهَا إِذَا نُوتَتْ تَنَزَّلَتْ مَنَزَلَةَ الْمَصَادِرِ». قلت: الزمخشريُّ لم يَقُلْ كَذَا، إِنَّمَا قَالَ فَيَمُنُّ نَوْنٌ نَزَلَهُ مَنَزَلَةَ الْمَصْدَرِ لِأَجْلِ قَوْلِهِ: «أَوْ بُعْدٌ» فَالْتَنَوِينُ عِلَّةٌ لِتَقْدِيرِهِ إِيَّاهُ نَكْرَةً لَا لِكَوْنِهِ مُنَزَّلًا مَنَزَلَةَ الْمَصْدَرِ؛ فَإِنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ مَا نُوتَ مِنْهَا نَكْرَةً، وَمَا لَمْ يُنَوَّنْ مَعْرِفَةً نَحْوُ: صَهْ وَصَهْ، تَقْدِيرُ الْأَوَّلِ بِالسُّكُوتِ، وَالثَّانِي بِسُكُوتِ مَا.

وقال ابن عطية (٤): «طَوْرًا تَلِي الْفَاعِلَ دُونَ لَامٍ، تَقُولُ: هِيَهَاتَ مَجِيءٌ زَيْدٌ أَيْ: بُعْدٌ، وَأَحْيَانًا يَكُونُ الْفَاعِلُ مَحْدُوفًا عِنْدَ اللَّامِ كَهَذِهِ الْآيَةِ. التَّقْدِيرُ: بُعْدُ الْوُجُودِ لِمَا تُوعَدُونَ». وَلَمْ يَسْتَجِزْهُ الشَّيْخُ (٥) مِنْ حَيْثُ قَوْلُهُ حُذِفَ الْفَاعِلُ، وَالْفَاعِلُ لَا يُحْدَفُ. وَمِنْ حَيْثُ إِنَّ فِيهِ حَذْفَ الْمَصْدَرِ - وَهُوَ الْوُجُودُ - وَإِبْقَاءَ مَعْمُولِهِ وَهُوَ «لِمَا تُوعَدُونَ». وَهِيَهَاتَ الثَّانِي تَأْكِيدٌ لِلأَوَّلِ تَأْكِيدًا لَفْظِيًّا. وَقَدْ جَاءَ غَيْرَ مُؤَكِّدٍ كَقَوْلِهِ (٦):

(١) تقدم تخريج البيت قبل قليل.

(٢) معاني القرآن ١٣/٤.

(٣) البحر ٤٠٥/٦.

(٤) المحرر ٢٣٢/١١.

(٥) البحر ٤٠٥/٦.

(٦) البيت لجرير في ملحق ديوانه ١٠٣٩، والكتاب ٢٩٩/٢، واللسان (سوق)، والخصائص ٤٣/٣.

٣٤١٤- هيهات منزلنا بنعفٍ سُوَيْقَةَ
كانت مباركةً على الأيام

وقال آخر^(١):

٣٤١٥- هيهاتَ ناسٌ مِن أناسِ ديارِهِمْ
دُقاقٌ ودارُ الأخرين الأوانسُ

وقال رؤبة^(٢):

٣٤١٦- هيهاتَ مِن مُنْخَرِقٍ هَيْهاؤُهُ
قال القيسي^(٣) شارحُ «أبيات الإيضاح»: «وهذا مثلُ قولك: بَعْدَ بَعْدِهِ؛ وذلك أنه بنى من هذه اللفظة فَعَلالاً، فجاء به مجيء القَلْقَالِ^(٤) والزَّلْزال. والألفُ في «هيهات» غيرُ الألفِ في «هيهائُهُ»، وهي في «هيهات» لامُ الفعلِ الثانيةُ كفافِ الحَقِّقَةِ^(٥) الثانية، وهي في «هيهائُهُ» ألفُ الفَعْلالِ الزائدة»^(٦).

وفي هذه اللفظة لغاتٌ كثيرةٌ تزيد على الأربعين، وأذكر هنا مشهورها وما قُرئ به: فالمشهورُ هَيْهاتُ بفتح التاء من غيرِ تنوين، بُني لوقوعه موقعَ

(١) لم أقف عليه، والبيت من الطويل وقد حذفت حركة الفاء من التفعيلة الأولى: فعولن. والدقاق: ما اندق من الشيء.

(٢) ديوانه ٤، والمحتسب ٩٣/٢، والخصائص ٤٣/٣ اللسان (هيه).

(٣) إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١٩٤/١، والقيسي هو أبو علي الحسن بن عبد الله من علماء القرن السادس.

(٤) قلقل الشيء: حرَّكه فتحرك واضطرب، فإذا كسرتة فهو مصدر وإذا فتحته فهو اسم. اللسان: قلل.

(٥) الححققة: أرفع السير وأتعبه للظهر. انظر: اللسان (حقق).

(٦) فيكون وزن هيهائُهُ: فعلاؤُهُ، ووزن هيهاتُ فَعَلَلَتْ حيث الألف في الأولى زائدة وفي الثانية أصلية.

المبني أو لشيبهه بالحرف وقد تقدّم تحقيق ذلك. وبها قرأ العامة وهي لغة الحجازيين. و«هَيَهَاتَا» بالفتح والتنوين، وبها قرأ^(١) أبو عمرو في رواية هارون عنه. ونسبها ابن عطية^(٢) لخالد بن إلياس^(٣). و«هَيَهَاتُ» بالضم والتنوين وبها قرأ الأحمر^(٤) وأبو حيوة. وبالضم من غير تنوين، وتروى عن أبي حيوة أيضاً، فعنه فيها وجهان، وافقه أبو السَّمَال في الأولى دون الثانية.

و«هَيَهَاتٍ» بالكسر والتنوين، وبها قرأ عيسى وخالد بن إلياس، وبالكسر من غير تنوين، وهي قراءة أبي جعفر وشيبة، وتروى عن عيسى أيضاً، وهي لغة تميم وأسد. وهَيَهَاتُ بِإِسْكَانِ التَّاء، وبها قرأ عيسى أيضاً وخارجة عن أبي عمرو والأعرج. و«هَيَهَاهُ» بالهاء آخرًا وصلًا ووقفًا. و«أَيَهَاتُ» بإبدال الهاء همزة مع فتح التاء^(٥)، وبهاتين قرأ بعضُ القراء فيما نقل أبو البقاء^(٦). فهذه تسع لغاتٍ قد قرئ بهن، ولم يتواتر منها غير الأولى.

ويجوز إبدالُ الهمزة من الهاء الأولى في جميع ما تقدّم فيكُمّل بذلك ست عشرة لغة. و«إِيَهَانُ» بالنون آخرًا، و«أَيَهِي» بالالف آخرًا. فَمَنْ فَتَحَ التَّاءَ قالوا فهي عنده اسم مفرد. وَمَنْ كَسَرَهَا فهي عنده جمعُ تانيثٍ كزَيْنَبَاتٍ وَهِنْدَاتٍ

(١) انظر في قراءتها: المحتسب ٩٠/٢، والنشر ٣٢٨/٢، والإتحاف ٢٨٤/٢، والقرطبي ١٢٢/١٢، والبحر ٤٠٤/٦، والشواذ ٩٧.

(٢) المحرر ٢٣٣/١١.

(٣) خالد بن إلياس أبو الهيثم العدوي المدني، روى عن ربيعة وسعيد المقبري. قال أحمد: متروك الحديث. وقال البخاري: منكر الحديث. ولم تذكر وفاته. انظر: تهذيب التهذيب ٨٠/٣.

(٤) عنسة بن النضر الأحمر أبو عبد الرحمن الشكري. قرأ على أصحاب حمزة والحسين الجعفي. ولم تذكر وفاته. طبقات القراء ٦٠٥/١.

(٥) رُسمت في مطبوعة الإملاء قوله: «أَيَهَاهُ».

(٦) الإملاء ١٤٩/٢.

ويُعزى هذا لسيبويه^(١) لأنه قال: «هي مثل بيضات» فنسب إليه أنه جمع من ذلك، حتى قال بعض النحويين: مفردُها هَيْهَةٌ مثل بيضة. وليس بشيء بل مفردُها هَيْهَات قالوا: وكان ينبغي على أصله أن يُقال فيها: هَيْهَات بقلب ألف هَيْهَات ياءً لزيادتها على الأربعة نحو: مَلْهَات ومَغْوَيَات ومَرْمِيَات؛ لأنها من بنات الأربعة المضعفة من الياء من باب حَاحَيْت^(٢) وصَيْصِيَّة^(٣). وأصلها بوزن القَلْقَلَة^(٤) والحَقَّقَة^(٥) / فانقلبت الياءُ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت هَيْهَات كالسَّلْقَاءِ^(٦) والجَعْبَاءِ^(٧)، وإن كانت الياءُ التي انقلبت عنها ألفُ «سَلْقَاءِ» و«جَعْبَاءِ» زائدة، وياء هَيْهَيْة أصلاً، فلما جُمعت كان قياسها على قولهم أَرطِيَات^(٨) وَعَلَقِيَات^(٩) أن يقولوا فيها هَيْهَات، إلا أنهم حذفوا الألف لالتقاء الساكنين لما كانت في آخر اسمٍ مبنيٍّ، كما حذفوها في ذان واللتان وتان ليُفصلوا بين الألفات في أواخر المبنية والألفات في أواخر المتمكنة، وعلى هذا حذفوها في أولات وذوات لتخالف ياء «حَصَبَات» و«نَوِيَات».

وقالوا: مَنْ فتح تاء «هيهات» فحقه أن يكتبها هاء لأنها في مفرد كتمرة

(١) الكتاب ٤٧/٢.

(٢) حاحيت: صَوْتُ بالغنم.

(٣) الصيصية: الشيء يحتمي به كالحصن وغيره.

(٤) القلقلة: الحركة والاضطراب.

(٥) الحقققة: أرفع السير وأتعب للظهر.

(٦) سَلْقَاءِ: ألقاه على قفاه.

(٧) جَعْبَاءِ: صرعه. قال سيبويه ٣٣٤/٢: «هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة

والحق بينات الأربعة حتى صار يجري مجرى ما لا زيادة فيه، وصارت الزيادة بمنزلة

ما هو من نفس الحرف مثل فَعَلَيْتُهُ نحو: سَلَقَيْتُهُ سَلْقَاءَ وَجَعَيْتُهُ جَعْبَاءَ».

(٨) الأرتى: ضرب من الشجر يُدبغ به.

(٩) العلقى: ضرب من الشجر.

ونواة. ومن كسرهما فَحَّهْ أَنْ يَكْتَبَهَا تَاءً لَأَنَّهَا فِي جَمْعِ كَهْنَدَاتٍ. وَكَذَلِكَ حَكْمُ الْوَقْفِ سِوَاءٍ. وَلَا التَّفَاتَ إِلَى لُغَةِ «كَيْفَ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاءُ» وَلَا «هَذِهِ ثَمَرَتٌ» لِقَلَّتْهَا. وَقَدْ رُسِمَتْ فِي الْمَصْحَفِ بِالْهَاءِ^(١).

وَاخْتَلَفَ الْقِرَاءُ فِي الْوَقْفِ^(٢) عَلَيْهَا: فَمِنْهُمْ مَنْ اتَّبَعَ الرَّسْمَ فَوَقَّفَ بِالْهَاءِ وَهُمَا الْكَسَائِيُّ وَالْبَزِيُّ عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ. وَمِنْهُمْ مَنْ وَقَّفَ بِالتَّاءِ، وَهُمُ الْبَاقُونَ. وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْأَكْثَرُ عَلَى الْوَقْفِ بِالْهَاءِ لَوَجْهِينَ، أَحَدُهُمَا: مُوَافَقَةُ الرَّسْمِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُمْ قَالُوا: الْمَفْتُوحُ اسْمٌ مَفْرَدٌ أَصْلُهُ هَيْبَةٌ كَزُلْزَلَةٍ وَقَلْقَلَةٍ مِنْ مَضَاعِفِ الرَّبَاعِيِّ. وَقَدْ تَقَدَّمَ: أَنَّ الْمَفْرَدَ يُوقَفُ عَلَى تَاءِ تَأْنِيهِهِ بِالْهَاءِ.

وَأَمَّا التَّنْوِينُ فَهُوَ عَلَى قَاعِدَةٍ تَنْوِينِ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ: دَخُولُهُ دَالٌّ عَلَى التَّنْكِيرِ، وَخُرُوجُهُ دَالٌّ عَلَى التَّعْرِيفِ. قَالَ الْقَيْسِيُّ: «مَنْ نَوَّنَ اعْتَقَدَ تَنْكِيرَهَا وَتَصَوَّرَ مَعْنَى الْمَصْدَرِ النُّكْرَةَ كَأَنَّهُ قَالَ: بُعْدًا بُعْدًا. وَمَنْ لَمْ يَنْوُنْ اعْتَقَدَ تَعْرِيفَهَا وَتَصَوَّرَ مَعْنَى الْمَصْدَرِ الْمَعْرِفَةَ كَأَنَّهُ قَالَ: الْبُعْدُ الْبُعْدُ فَجَعَلَ التَّنْوِينُ دَلِيلَ التَّنْكِيرِ وَعَدَمَهُ دَلِيلَ التَّعْرِيفِ». انْتَهَى. وَلَا يُوجَدُ تَنْوِينُ التَّنْكِيرِ^(٣) إِلَّا فِي نَوْعَيْنِ: أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ وَأَسْمَاءِ الْأَصْوَاتِ نَحْوُ: سَيَّبِيوِيهِ وَسَيَّبِيوِيهِ، وَلَيْسَ بِقِيَاسٍ: بِمَعْنَى أَنَّهُ لَيْسَ لَكَ أَنْ تُنَوِّنَ مِنْهَا مَا شِئْتَ بَلْ مَا سُمِعَ تَنْوِينُهُ اعْتَقَدَ تَنْكِيرَهُ. وَالَّذِي يُقَالُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْمَتَقَدِّمَةِ: إِنَّ مَنْ نَوَّنَ جَعَلَهُ لِلتَّنْكِيرِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَمَنْ لَمْ يَنْوُنْ جَعَلَ عَدَمَ التَّنْوِينِ لِلتَّعْرِيفِ. وَمَنْ فَتَحَ فَلِلْخَفَةِ وَالِاتِّبَاعِ، وَمَنْ كَسَرَ فَعَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَمَنْ ضَمَّ فَتَشْبِيهًا بِقَبْلِ وَبَعْدُ، وَمَنْ سَكَّنَ فَلِأَنَّ أَصْلَ الْبِنَاءِ السُّكُونُ، وَمَنْ وَقَفَ بِالْهَاءِ فِاتِّبَاعًا لِلرَّسْمِ^(٤)، وَمَنْ وَقَفَ بِالتَّاءِ فَعَلَى الْأَصْلِ سِوَاءِ كُسْرٍ

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ. وَالرَّسْمُ بِالتَّاءِ الْمَفْتُوحَةُ: هَيْهَاتَ.

(٢) انظُرْ: الْإِتْحَافَ ٢/٢٨٤، وَالتَّيْسِيرَ ٦٠، وَالنَّشْرَ ٢/١٣١.

(٣) انظُرْ فِي تَنْوِينِ التَّنْكِيرِ: شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ ١/٢٨. شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ١٤٢١.

(٤) سَبَقَ التَّنْبِيهُ إِلَى هَذَا الْوَهْمِ فَالرَّسْمُ بِالتَّاءِ.

التاء أو فتحت؛ لأن الظاهر أنهما سواء، وإنما ذلك من تغيير اللغات، وإن كان المنقول من مذهب سيبويه^(١) ما تقدّم. هكذا ينبغي أن تُعلّل القراءات المتقدمة.

وقال ابن عطية^(٢) فيمن ضمّ ونون: «إنه اسم معرب مستقل مرفوع بالابتداء، وخبره «لما تُوعدون» أي: البعد لوعدكم كما تقول: النجح لسعيك». وقال الرازي في «اللوامح»^(٣): «فأما من رفع ونون احتمال أن يكونا اسمين متمكنين مرفوعين [بالابتداء]^(٤)، خبرهما من حروف الجر بمعنى: البعد لما تُوعدون. والتكرار للتأكيد. ويجوز أن يكونا اسماً للفعل. والضم للبناء مثل: حوب^(٥) في زجر الإبل^(٦)، لكنه نونه نكرة». قلت: وكان ينبغي لابن عطية ولأبي الفضل^(٧) أن يجعلاه اسماً أيضاً في حالة النصب مع التنوين، على أنه مصدر واقع موقع الفعل.

قرأ ابن أبي عبلة «هيهات هيهات ما تُوعدون» من غير لام جرّ. وهي واضحة مؤيدة لمُدعي زيادتها في قراءة العامة.

و«ما» في «لما تُوعدون» تحتل المصدرية أي: لوعدكم، وأن تكون بمعنى الذي، / والعائد محذوف أي: تُوعدونه.

[أ/٦٥٦]

-
- (١) الكتاب ٤٧/٢.
 - (٢) المحرر الوجيز ٢٣٣/١١.
 - (٣) انظر: البحر ٤٠٥/٦.
 - (٤) زيادة من البحر حيث ينقل عن الرازي.
 - (٥) الأصل: حوت وهو تصحيف.
 - (٦) حوب: زجر لذكورة الإبل مثل «حلّ» لإنانها، وتضم الباء وتفتح وتكسر. وإذا نُكّر دخله التنوين. انظر: اللسان (حوب).
 - (٧) وهو الرازي صاحب «اللوامح» في القراءات الشاذة.

آ. (٣٧) قوله: ﴿إِنْ هِيَ﴾: «هي» ضميرٌ يُفسِّره سياق الكلام أي: إن حياتكم إلا حياتنا. قال الزمخشري^(١): «هذا ضميرٌ لا يُعلم ما يُراد به إلا بما يتلوه من بيانه. وأصله: إن الحياة إلا حياتنا الدنيا، فوضع «هي» موضع «حياتنا» لأن الخبر يدلُّ عليها ويبيِّنها. ومنه «هي النفس تتحمَّل ما حمَّلت» و«هي العربُ تقول ما شاءت». وقد جعل بعضهم هذا القسم ممَّا يُفسَّر بما بعده لفظاً ورتبةً ونسبه إلى الزمخشري متعلقاً بهذا الكلام الذي نقلته عنه، لا تعلق له في ذلك.

قوله: «نموت ونحيا» جملةٌ مفسَّرة لما ادَّعوه من أن حياتهم ما هي إلا كذا. وزعم بعضهم أن فيها دليلاً على عدم الترتيب في الواو، إذ المعنى: نحيا ونموت إذ هو الواقع. ولا دليل فيها؛ لأن الظاهر من معناها: يموت البعض ميتاً، ويحيا آخرون، وهلمَّ جراً. يُشِيرُونَ إلى انقراض العصر وخلف غيره مكانه. وقيل: نموت نحن ويحيا أبناؤنا. وقيل: القوم يعتقدون الرجعة أي: نموت ثم نحيا بعد ذلك الموت.

آ. (٤٠) قوله: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾: في «ما» هذه وجهان، أحدهما: أنها مزيدة بين الجار ومجروره للتوكيد كما زيدت في الباء نحو: «فيما رَحْمَةٍ»^(٢). وفي «من» نحو «مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ»^(٣). و«قليلٍ»: صفةٌ لزمانٍ محذوفٍ أي عن زمنٍ قليلٍ.

والثاني: أنها غير زائدة بل هي نكرةٌ بمعنى شيء أو زمن. و«قليلٍ» صفتها أو بدلٌ منها. وهذا الجار فيه ثلاثة أوجهٍ. أحدها: أنه متعلقٌ بقوله:

(١) الكشاف ٣/٣٢.

(٢) الآية ١٥٩ من آل عمران.

(٣) الآية ٢٥ من نوح.

«لِيُصْبِحُنَّ» أي: لِيُصْبِحُنَّ عن زمنٍ قليلٍ نادمين. والثاني: أنه متعلقٌ بـ «نادمين». وهذا على أحدِ الأقوالِ في لامِ القسم، وذلك أن فيها ثلاثة أقوال^(١): جوازٌ تقديمِ معمولٍ ما بعدها عليها مطلقاً. وهو قولُ الفراء وأبي عبيدة. والثاني: المَنعُ مطلقاً وهو قولُ جمهورِ البصريين. والثالث: التفصيلُ بينِ الظرفِ وعديله، وبينِ غيرهما، فيجوزُ فيهما الاتساعُ، ويمتنعُ في غيرهما، فلا يجوزُ في: «والله لأضربنَّ زيداً»: «زيداً لأضربنَّ» لأنه غيرُ ظرفٍ ولا عديله.

والثالث من الأوجه المتقدمة: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ تقديره: عمّا قليلٍ نُصْرُ حِذْفٍ لدلالة ما قبله عليه. وهو قوله «رَبِّ أَنْصُرْنِي».

وقرىء^(٢) «لَتُصْبِحُنَّ» بتاءِ الخطابِ على الالتفاتِ، أو على أن القولَ صدرَ من الرسولِ لقومه بذلك.

آ. (٤١) قوله: ﴿غَنَاءً﴾: مفعولٌ ثانٍ للجعلِ بمعنى التصيير. والغناء: قيل هو الجفاء وقد تقدّم في الرعد^(٣). قاله الأخفش^(٤). وقال الزجاج^(٥): «هو البالي من ورق الشجر، إذا جرى السيلُ خالطَ زبده». وقيل: كل ما يلقبه السيلُ والقدرُ ممّا لا يُنتفعُ به، وبه يُضربُ المثلُ في ذلك. ولأمه وأو لأنه من غثا الوادي يَغْثُو غَثْوًا^(٦) وكذلك غَثَّتِ القِدْرُ. وأمّا غَثِيَتْ^(٧) نفسه تَغْثِي

(١) انظر: الارتشاف ٤٩٢/٢.

(٢) البحر ٤٠٦/٦.

(٣) الآية ١٧ «فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً».

(٤) ليس في كتابه «معاني القرآن».

(٥) معاني القرآن له ١٣/٤.

(٦) قال في اللسان (غثا): «وحكى ابن جني غَثَى الوادي يَغْثِي، فهمزة الغناء على هذا منقلبة عن ياء. والمعروف عند أهل اللغة غثا الوادي يَغْثُو غَثًا».

(٧) و«غَثَّتْ».

- المؤمنون -

غَثِيَانًا أَي : خَبَّتْ فَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ مَعْنَاهُ ، وَلَكِنَّهُ مِنْ مَادَّةِ الْيَاءِ . وَتَشَدُّدُ ثَاءِ «الغُثَاءِ» وَتَخْفُفُ وَقَدْ جُمِعَ عَلَى «أَغْثَاءِ» وَهُوَ شَادٌ ، بَلْ كَانَ قِيَاسُهُ أَنْ يُجْمَعَ عَلَى أَغْثِيَةِ كَأَغْرِبَةِ ، أَوْ عَلَى غَثِيَانٍ كَغَرَبَانٍ وَغِلْمَانٍ . وَأَنْشَدُوا لِامْرِئِ الْقَيْسِ (١) :

-٣٤١٧-

من السَّيْلِ والغُثَاءِ فَلَكَّةٌ مُغْرَلٌ

بتشديد الثاء وتخفيفها والجمع أي : والأغثاء.

قوله : «فَبُعْدًا لِلْقَوْمِ» بُعْدًا : مصدرٌ بَدَلٌ مِنَ اللَّفْظِ بِفَعْلِهِ ، فَنَاصِبُهُ وَاجِبُ الْإِضْمَارِ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الدَّعَاءِ عَلَيْهِمْ . وَالْأَصْلُ : بَعْدُ بُعْدًا وَبَعْدًا نَحْوُ : رَشَدَ رُشْدًا وَرَشَدًا . وَفِي هَذِهِ اللَّامِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا : وَهُوَ الظَّاهِرُ أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحذُوفٍ لِلْبَيَانِ كَهَيِّ فِي سَقِيًّا لَهُ وَجَدَعًا لَهُ . قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ (٢) . الثَّانِي : أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِبُعْدًا . قَالَ الْحَوْفِيُّ . وَهَذَا مُرَدُّوهُ ؛ / لِأَنَّهُ لَا يُحْفَظُ حَذْفُ هَذِهِ اللَّامِ وَوَصُولُ الْمَصْدَرِ إِلَى مَجْرُورِهَا الْبَتَّةَ ، وَلِذَلِكَ مَنَعُوا الْإِسْتِغَالَ فِي قَوْلِهِ «وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَّأَ لَهُمْ» (٣) لِأَنَّ اللَّامَ لَا تَتَعَلَّقُ بِ«تَعَسَّأَ» بَلْ بِمَحذُوفٍ ، وَإِنْ كَانَ الزَّمَخْشَرِيُّ (٤) جَوَّزَ ذَلِكَ ، وَسَيَأْتِي فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

آ . (٤٤) قوله : ﴿تَتَرَى﴾ : فِيهِ وَجْهَانِ ، أَحَدُهُمَا : - وَهُوَ الظَّاهِرُ - أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ مِنْ «رُسَلْنَا» بِمَعْنَى مُتَوَاتِرِينَ أَي : وَاحِدًا بَعْدَ

(١) من معلقته في ديوانه ٢٥ ، صدره :

كَأَنَّ طَمِيَّةَ الْمُجَيْمِرِ غُدُوءٌ

وطمية : اسم جبل . والمجيمر : أرض لبني فزارة ، شبه الجبل به حين أحاط به السيل والغثاء فاستدار ما بقي منه بفلكة المغزل .

(٢) الكشاف ٣/٣٢ .

(٣) الآية ٨ من محمد صلى الله عليه وسلم .

(٤) الزمخشري في إعرابه للآية لم يشر إلى ذلك . انظر : الكشاف ٣/٥٣٢ .

واحد، أو مُتتابعين على حَسَبِ الخِلافِ في معناه كما سيأتي . وحقيقته أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ . والثاني : أنه نعتٌ مصدرٍ محذوفٌ تقديرُهُ : إرسالاً تُتْرَى أي : متتابعين أو إرسالاً إثرَ إرسال .

وقرأ^(١) ابن كثير وأبو عمرو - وهي قراءةُ الشافعيِّ - «تُتْرَى» بالتنوين . وباقِي السبعةِ «تُتْرَى» بِألفٍ صريحةٍ دونَ تنوينٍ . وهذه هي اللغةُ المشهورةُ ، فَمَنْ نَوَّنَ فَلَهُ وَجْهَانٌ^(٢) ، أَحَدُهُمَا : أَنْ وَزَنَ الكَلِمَةَ فَعَلَّ كَفَلَسَ ، فَقَوْلُهُ «تُتْرَى» كَقَوْلِكَ : نَصَرْتُهُ نَصْرًا . وَوَزَنَهُ فِي قِرَاءَتِهِمْ فَعَلًّا . وَقَدْ رُدَّ هَذَا الْوَجْهُ بِأَنَّهُ لَمْ يُحْفَظْ جَرِيَانُ حَرَكَاتِ الإِعْرَابِ عَلَى رَأْيِهِ ، فَيُقَالُ : هَذَا تَتْرٌ وَمَرَّتْ بِتَتْرٍ نَحْوُ : هَذَا نَصْرٌ ، وَرَأَيْتُ نَصْرًا ، وَمَرَّتْ بِنَصْرٍ . فَإِذَا لَمْ يُحْفَظْ ذَلِكَ بَطَلَّ أَنْ يَكُونَ وَزْنُهُ فَعَلًّا . الثَّانِي : أَنَّ أَلْفَهُ لِلإِلْحَاقِ بِجَعْفَرِ كَهَيِّ فِي أَرْضِي^(٣) وَعَلَقِي^(٤) فَلَمَّا نُونَ ذَهَبَتْ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ . وَهَذَا أَقْرَبُ مِمَّا قَبْلَهُ ، وَلَكِنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ وَجُودُ أَلْفِ الإِلْحَاقِ فِي الْمَصَادِرِ وَهُوَ نَادِرٌ . الثَّالِثُ : أَنَّهَا لِلتَّنَائِيثِ كَدَعْوَى . وَهِيَ وَاضِحَةٌ فَتَحْصَلُ فِي أَلْفِهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهِ ، أَحَدُهَا : أَنَّهَا بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ فِي الْوَقْفِ . الثَّانِي : أَنَّهَا لِلإِلْحَاقِ . الثَّالِثُ : لِلتَّنَائِيثِ . وَاخْتَلَفَ فِيهَا : هَلْ هِيَ مَصْدَرٌ كَدَعْوَى وَذِكْرَى ، أَوْ اسْمٌ جَمْعٌ كَأَسْرَى وَشَتَى ، كَذَا قَالَهُمَا الشَّيْخُ^(٥) . وَفِيهِ نَظْرٌ ؛ إِذِ الْمَشْهُورُ أَنَّ أَسْرَى وَشَتَى جَمْعَا تَكْسِيرٍ لَا اسْمَا جَمْعٍ . وَفَأَوَّهَا فِي الْأَصْلِ وَأَوَّ ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْمُوَاتَرَةِ وَالْوَتْرِ ، فَقُلِبَتْ تَاءٌ كَمَا قُلِبَتْ تَاءٌ فِي تَوْرَةِ وَتَوَلَّجَ^(٦)

(١) السبعة ٤٤٦ ، والحجة ٤٨٧ ، والنشر ٣٢٨/٢ ، والتيسير ١٥٩ ، والبحر ٤٠٧/٦ ، والقرطبي ١٢٥/١٢ .

(٢) سوف يعرض ثلاثة أوجه .

(٣) أرضي : ضرب من الشجر يُدبغ به .

(٤) علقى : ضرب من الشجر .

(٥) البحر ٣٩٤/٦ . ويبدو أن حجته .

(٦) التولج : كناس الوحش .

وَيَقُور^(١) وَتُحَمَّه^(٢) وَتُرَاثُ وَتُجَاه^(٣)، فإنها من الوُورِي والوُلُوج والوَقَار والوَحَامَة والوِرَاثَة والوُجْه.

واختلفوا في مَدْلُولِهَا: فعن الأصمعيّ: واحداً بعد واحد، وبينهما مُهَلَّة. وقال غيره: هي من المواترة وهي التتابع بغير مُهَلَّة. وقال الراغب^(٤): «والتواتر: تتابع الشيء وترأ وفرادى. قال تعالى: «ثم أرسلنا [رسلنا] تتري» والوتيرة: السجية والطريقة. يقال: هم على وتيرة واحدة. والتيرة: الذحل^(٥). والوتيرة: الحاجز بين المنخرين.

قوله: «أحاديث» قيل: هو جمع «حديث» ولكنه شاذ^(٦). وقيل^(٧): بل هو جمع أحدوثه كأضحوكة. وقال الأخفش: «لا يقال ذلك إلا في الشر. ولا يقال في الخير. وقد شذبت العرب في أليفاظ فجمعوها على صيغة مفاعيل كأباطيل وأقاطع». وقال الزمخشري^(٨): «الأحاديث تكون اسم جمع للحديث، ومنه أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم». قال الشيخ^(٩): «وأفاعيل ليس من

(١) التيقور: الوقار.

(٢) انظر: الممتع ٣٨٤.

(٣) المفردات ٥١١.

(٤) الذحل: الحقد.

(٥) قال سيبويه: «هذا باب ما جاء بناء جمعه على غير ما يكون في مثله ولم يكسر هو على ذلك البناء. فمن ذلك: باطل وأباطيل لأن ذا ليس بناء باطل ونحوه إذا كسرته، فكانه كسرت عليه. إبطيل وإبطال. ومثل ذلك: حديث وأحاديث وعروض وأعاريض وقطيع وأقاطع». الكتاب ١٩٩/٢.

(٦) نسب صاحب اللسان هذا القول إلى الفراء. اللسان (حدث) وأنكره ابن بري لأن الأحدثوة بمعنى الأعجوبة.

(٧) الكشاف ٣٣/٣.

(٨) البحر ٤٠٧/٦.

أبْنِيَّةِ اسْمِ الْجَمْعِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا فِيمَا شَدَّ مِنَ الْجَمْعِ كَقَطْعِ وَأَقَاطِعِ، وَإِذَا كَانَ عِبَادِيدَ قَدْ حَكَمُوا عَلَيْهِ بِأَنَّهُ جَمْعٌ تَكْسِيرٌ مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يَلْفِظُوا لَهُ بِوَاحِدٍ فَاحْرَى «أَحَادِيثٌ» وَقَدْ لُفِظَ لَهُ بِوَاحِدٍ وَهُوَ «حَدِيثٌ» فَاتَّضَحَ (١) أَنَّهُ جَمْعٌ تَكْسِيرٌ لَا اسْمٌ جَمْعٌ لِمَا ذَكَرْنَا.

آ. (٤٥) قوله: ﴿هَارُونَ﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا، وَأَنْ يَكُونَ بَيَانًا، وَأَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِإِضْمَارِ «أَعْنِي».

آ. (٤٧) قوله: ﴿لَيْشَرَيْنِ﴾: «بَشَرٌ» يَقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْمَثْنِ وَالْمَجْمُوعِ وَالْمَذْكَرِ وَالْمَوْثِقِ. قَالَ تَعَالَى: «مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ» وَقَدْ يُطَابِقُ. وَمِنْهُ هَذِهِ الْآيَةُ. وَأَمَّا إِفْرَادٌ «مِثْلُنَا» فَلِأَنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى الْمَصَادِرِ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكَيرِ، وَلَا يُؤْنَتُ أَصْلًا، وَقَدْ يُطَابِقُ مَا هُوَ لَهُ تَشْبِيهُ كَقَوْلِهِ: «مِثْلِيهِمْ رَأْيِي الْعَيْنِ» (٢) وَجَمْعًا كَقَوْلِهِ: «ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ» (٣). وَقِيلَ: أُرِيدُ الْمِمَّاثِلَةَ فِي الْبَشَرِيَّةِ لَا الْكَمِّيَّةِ. وَقِيلَ: اكْتَفَى بِالْوَاحِدِ عَنِ الْاِثْنَيْنِ.

قوله: «وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ» جَمَلَةٌ حَالِيَّةٌ.

آ. (٤٩) قوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ قِيلَ: أَرَادَ قَوْمَ مُوسَى فَحُذِفَ الْمِضَافُ، وَأَقِيمَ الْمِضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ؛ وَلِذَلِكَ أَعَادَ الضَّمِيرَ مِنْ قَوْلِهِ «لَعَلَّهُمْ» عَلَيْهِمْ. وَفِيهِ/ نَظْرًا؛ إِذْ يَجُوزُ عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى الْقَوْمِ مِنْ غَيْرِ [٦٥٧/أ] تَقْدِيرِ إِضَافَتِهِمْ إِلَى مُوسَى، وَتَكُونُ هِدَايَتُهُمْ مُتَرْتِبَةً عَلَى إِتَاءِ التَّوْرَةِ لِمُوسَى.

(١) البحر: فالصحيح.

(٢) الآية ١٣ من آل عمران.

(٣) الآية ٣٨ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.

آ. (٥٠) قوله: ﴿وَمَعِينٌ﴾: صفة لموصوفٍ محذوفٍ أي: وماءٍ مَعِينٍ. وفيه قولان، أحدهما^(١): أن ميمه زائدة، وأصله مَعِينُونَ أي: مُبْصِرُونَ بالعَيْن، فأَعْلَ إِعْلَالَ «مبيع» وبابه، وهو مثل قولهم «كَبِدْتُهُ» أي ضربتُ كَبِدَهُ، ورَأْسُهُ أي: أصبتُ رأسه، وَعِنْتُهُ أي: أدركته بعيني. ولذلك أدخله الخليلُ في مادة ع ي ن. والثاني^(٢): أن الميم أصلية، ووزنه فَعِيلٌ مشتقٌ من المَعْن. واختلِفَ في المَعْنِ فقيل: هو الشيء القليلُ ومنه المَاعُونَ. وقيل: هو مِنْ مَعَنَ الشيءُ مَعَانَةً أي كَثُرَ. قال جرير^(٣):

٣٤١٨- إِنَّ الَّذِينَ غَدَوْا بِلِّبِّكَ غَادَرُوا
وَشَلًّا بِعَيْنِكَ لَا يَزَالُ مَعِينَا

وقال الراغب^(٤): «هو مِنْ مَعَنَ الماءُ: جرى» وسمي مجاري الماءِ مَعْنَانًا. «وَأَمَعَنَ الفرسُ: تباعدَ في عَدْوِهِ، وَأَمَعَنَ بحقي ذهبَ به، وفلانٌ مَعَنُ في حاجته»، يعني سريعاً. قلت: كلُّه راجعٌ إلى معنى الجَرِيِّ والسُّرْعَةِ.

آ. (٥١) قوله: ﴿وَأَعْمَلُوا صَالِحًا﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ «صالحاً» نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ أي: واعملوا عملاً صالحاً من غيرِ نظرٍ إلى ما يعملونه كقولهم: تُعْطِي وتَمْنَعُ. ويجوزُ أَنْ يكونَ مفعولاً به وهو واقعٌ على نفسِ المعمولِ.

(١) أجزاه الفراء وثعلب. انظر: معاني القرآن ٢/٢٣٧، واللسان (معن).

(٢) وهو مذهب ابن الأعرابي. انظر: القرطبي ١٢/١٢٧.

(٣) ديوانه ٥٧٨، والبحر ٦/٣٩٤.

(٤) المفردات ٤٧٠.

آ . (٥٢) قوله : ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ ﴾ : قرأ^(١) ابن عامر وحده «وأن» هذه بفتح الهمزة وتخفيف النون . والكوفيون^(٢) بكسرهما والتثقيل ، والباقون بفتحها والتثقيل . فأما قراءة ابن عامر فهي المخففة من الثقبلة . وسيأتي توجيهُ الفتح في الثقبلة فيتضح معنى قراءته . وأما قراءة الكوفيين فعلى الاستئناف .

وأما قراءة الباقيين^(٣) ففيها ثلاثة أوجه : أحدها : أنها على حذف اللام أي : ولأن هذه ، فلما حُذِفَ الحرفُ جرى الخلافُ المشهورُ . وهذه اللامُ تتعلّقُ بـ «أتقون» . والكلامُ في الفاءِ كالكلامِ في قوله : «وإياي فارهبون»^(٤) . والثاني : أنها منسوقةٌ على «بما تعملون» أي : إني عليّمُ بما تعملون وبأن هذه . فهذه داخلةٌ في حيزِ المعلومِ . والثالث : أن في الكلامِ حذفاً تقديره : واعلموا أن هذه أمتكم .

آ . (٥٣) وقد تقدّم^(٥) «فتقطّعوا أمرهم بينهم زُبراً» وما قيل فيهما ، وما قرئ به فأغنى عن إعادته .

آ . (٥٤) قولهم : «في غمّرتهم» مفعول ثانٍ لـ «ذرهم» أي : أتركهم مُستقرّين في غمّرتهم . ويجوز أن يكون ظرفاً للترك . والمفعول الثاني محذوف . والغمرة في الأصل : الماء الذي يغمُرُ القامة ، والغمر : الماء الذي

(١) انظر في قراءاتها : السبعة ٤٤٦ ، والنشر ٣٢٨/٢ ، والتيسير ١٥٩ ، والحجة ٤٨٨ ، والبحر ٤٠٨/٦ .

(٢) عاصم وحمزة والكسائي .

(٣) «وأن» .

(٤) الآية ٤٠ من البقرة وانظر : الدر المصون ٣١٤/١ .

(٥) لم يتقدم البحث في هذه الآية . بيد أن قوله : «زبرا» ورد مثله في الكهف «زُبْرَ الحديد» انظر : الدر المصون ٥٤٨/٧ .

يَغْمُرُ الْأَرْضَ، ثم استعير ذلك للجَهالةِ، فقليل: فلانٌ في غَمْرَةٍ، والمادة تدل على الغطاء والاستتار، ومنه الغُمْرُ^(١) بالضم لمن لم يجربِ الأمورَ، وغَمَارُ الناسِ وغَمَارُهُم: زحامهم. والغَمْرُ بالكسر الحقد؛ لأنه يُغْطِي القلبَ. والغَمْرَات: الشدائدُ والغامِرُ^(٢): الذي يُلقِي نَفْسَه في المهالكِ. وقال الزمخشري^(٣): «والغَمْرَةُ: الماء الذي يَغْمُرُ القامةَ، فَضُرِبَتْ لَهُمْ مَثَلًا لِمَا هُمْ [مَعْمُورُونَ]^(٤) فِيهِ مِنْ جَهْلِهِمْ وَعَمَائَتِهِمْ. أَوْ شَبَّهُوا بِاللَاعِبِينَ فِي غَمْرَةِ الْمَاءِ؛ لِمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْبَاطِلِ. كَقَوْلِهِ^(٥)»:

-٣٤١٩-

كَأَنِّي ضَارِبٌ فِي غَمْرَةٍ لَعِبٌ

وقرأ^(٦) أميرُ المؤمنين^(٧) وأبو حيوة وأبو عبد الرحمن «غَمْرَاتِهِمْ» بالجمع؛ لأن لكلٍّ منهم غَمْرَةً تَخْصُهُ. وقراءةُ العامَّةِ لا تَأْبَى هذا المعنى فإنه اسمُ جنسٍ مضاف.

آ. (٥٥) قوله: ﴿أَنَّ مَا نُمِدُّهُمْ﴾: في «ما» هذه ثلاثة أوجهٍ، أحدها: أنها بمعنى الذي وهي اسمُ «أَنَّ»، و«نُمِدُّهُمْ به» صلتها وعائدها.

(١) قال في اللسان (غمر): «ورجل غُمْرٌ وغَمِرٌ لا تجربة له بحرب ولا أمر، ولم تحنكه التجارب. وصبي غُمْرٌ وغَمْرٌ وغَمِرٌ ومُعَمَّرٌ: لم يجربِ الأمورَ».

(٢) ش: والمغامر.

(٣) الكشاف ٣/٣٤.

(٤) زيادة من الكشاف.

(٥) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ٣٨/١، واللسان (غمر) وصدده:

ليالي اللهُوَ يُطِينِي فَأَتْبِعُهُ

ضارب: سايح. يطيني: يدعوني. لعب: لآعب.

(٦) البحر ٦/٤٠٩.

(٧) وهو على رضي الله عنه.

«ومن مال» حال من الموصول، أو بيان له، فيتعلّق بمحذوف. و«نُسارِعُ» خبرُ «أَنَّ». والعائدُ من هذه الجملةِ إلى اسم «أَنَّ» محذوفٌ تقديرُه: نُسارِعُ لهم به، أو فيه، إلا أَنَّ حَذَفَ مثله قليلٌ. وقيل: الرابطُ بين هذه الجملةِ باسم^(١) «أَنَّ» هو الظاهرُ الذي قامَ مقامَ الضميرِ مِنْ قوله «في الخيرات»، إذ الأصل: نُسارِعُ لهم فيه، فأوقع «الخيرات» موقعه تعظيماً وتنبهاً على كونه من الخيرات. وهذا يَتَمَشَّى على مذهب الأَخفش^(٢)؛ إذ يَرَى الرَّبَطَ بالأسماءِ الظاهرة، وإن لم يكن بلفظ الأول، فيجيز «زيد الذي قام أبو عبد الله» إذا كان «أبو عبد الله» كنيةً «زيد». وتقدّمت منه أمثلةٌ. قال أبو البقاء^(٣): «ولا يجوزُ أَنْ يكونَ الخبرُ «مِنْ مالٍ» لأنه كان «مِنْ مالٍ»، فلا يُعابُ عليهم [ذلك، وإنما يُعابُ عليهم]^(٤) اعتقادهم أَنَّ تلك الأموالَ خيرٌ لهم».

الثاني: أن تكونَ «ما» مصدريةً فينسبُك منها ومِمَّا بعدها مصدرٌ هو اسم «أَنَّ» و«نُسارِعُ» هو الخبرُ. وعلى هذا فلا بُدَّ مِنْ حَذْفِ «أَنَّ» المصدريةِ قبل «نُسارِعُ» ليصحَّ الإخبارُ، تقديرُه: أَنْ نُسارِعُ. فلَمَّا حُذِفَتْ «أَنَّ» ارتفع المضارعُ بعدها. والتقديرُ: أَيَحْسَبُونَ أَنْ إمدادنا لهم من كذا مسارعةً منا لهم في الخيرات. والثالث: أنها مُهَيَّئَةٌ كافَّةٌ. وبه قال الكسائي في هذه/ الآية وحينئذٍ [ب/٦٥٧] يُوقَفُ على «وَيَبِينُ» لأنه قد حَصَلَ بعدِ فِعْلِ الحُسبانِ نسبةٌ مِنْ مسندٍ ومسندٍ إليه نحو: حَسِبْتُ أَنما ينطلقَ عمرو، وأنما تقومُ أنت.

وقرأ^(٥) يحيى بنُ وثَّابٍ «إنما» بكسر الهمزة على الاستثناف، ويكونُ

(١) الأنسب أن يقول «واسم».

(٢) انظر: الارتشاف ٥١/٢.

(٣) الإملاء ١٥٠/٢.

(٤) سقط سهواً من الأصل وأثبتناه من «الإملاء».

(٥) البحر ٤٠٩/٦.

حَذَفُ مَفْعُولِي الْحُسْبَانِ اقْتِصَاراً أَوْ اخْتِصَاراً. وَابْنُ كَثِيرٍ^(١) فِي رِوَايَةِ «يُمْدَهُمْ» بِالْيَاءِ، وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى. وَقِيَاسُهُ أَنْ يَقْرَأَ «يُسَارِعُ» بِالْيَاءِ أَيْضاً. وَقَرَأَ^(٢) السَّلْمِيُّ وَابْنُ أَبِي بَكْرَةَ «يُسَارِعُ» بِالْيَاءِ وَكَسَرَ الرَّاءَ. وَفِي فَاعِلِهِ وَجِهَانٌ، أَحَدُهُمَا: الْبَارِي تَعَالَى. الثَّانِي: ضَمِيرُ «مَا» الْمَوْصُولَةُ إِنْ جَعَلْنَاهَا بِمَعْنَى الَّذِي، أَوْ عَلَى الْمَصْدَرِ إِنْ جَعَلْنَاهَا مَصْدَرِيَّةً. وَحِينَئِذٍ يَكُونُ «يُسَارِعُ لَهُمْ» الْخَبَرَ. فَعَلَى الْأَوَّلِ يُحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ عَائِدٍ أَيْ: يُسَارِعُ اللَّهُ لَهُمْ بِهِ أَوْ فِيهِ. وَعَلَى الثَّانِي لَا يُحْتَاجُ إِذِ الْفَاعِلُ ضَمِيرُ «مَا» الْمَوْصُولَةِ.

وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ الْمَتَّقِمِ أَيْضاً «يُسَارِعُ» بِالْيَاءِ مَبْنِيّاً لِلْمَفْعُولِ وَ«فِي الْخَيْرَاتِ» هُوَ الْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ. وَالْجَمَلَةُ خَبَرٌ «أَنَّ» وَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ. وَقَرَأَ الْحَسَنُ «نُسْرِعُ» بِالنُّونِ مِنْ «أَسْرَعُ» وَهِيَ كُنُسَارِعُ فِيمَا تَقَدَّمَ. وَ«بَلْ لَا يَشْعُرُونَ» إِضْرَابٌ عَنِ الْحُسْبَانِ الْمُسْتَفْهِمِ عَنْهُ اسْتِفْهَامٌ تَقْرِيعٌ، وَهُوَ إِضْرَابٌ انْتِقَالٌ.

آ. (٥٧) قَوْلُهُ: ﴿مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ﴾: فِيهِ وَجِهَانٌ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا لِبَيَانِ الْجِنْسِ. قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ^(٣): «هِيَ لِبَيَانِ جِنْسِ الْإِشْفَاقِ». قَلْبٌ: وَهِيَ عِبَارَةٌ قَلْقَةٌ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِ«مُسْتَفْهِمُونَ» قَالَهُ الْحَوْفِيُّ، وَهُوَ وَاضِحٌ.

آ. (٦٠) قَوْلُهُ: ﴿يُؤْتُونَ مَا آتَوْا﴾: الْعَامَّةُ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْإِيتَاءِ أَيْ: يُعْطُونَ مَا أُعْطُوا. وَقَرَأَتْ^(٤) عَائِشَةُ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَالْحَسَنُ وَالْأَعْمَشُ «يَأْتُونَ»

(١) البحر ٤٠٩/٦.

(٢) انظر في قراءتها: المحتسب ٩٤/٢، والبحر ٤١٠/٦، والقرطبي ١٣١/١٢.

(٣) المحرر ٢٣٨/١١.

(٤) المحتسب ٩٥/٢، والبحر ٤١٠/٦، والقرطبي ١٣٢/١٢.

- المؤمنون -

ما أتوا» من الإتيان أي: يفعلون ما فعلوا من الطاعات. واقتصر أبو البقاء^(١) في ذكر الخلاف على «أتوا» بالقصر فقط. وليس بجيد لأنه يؤهم أن من قرأ «أتوا» بالقصر قرأ «يؤتون» من الرباعي. وليس كذلك.

قوله: «وقلوبهم وجة» هذه الجملة حال من فاعل «يؤتون»، فالواو للحال.

قوله: «أنهم» يجوز أن يكون التقدير: وجة من أنهم، أي: خائفة من رجوعهم إلى ربهم. ويجوز أن يكون «لأنهم» أي: سبب الوجع الرجوع إلى ربهم.

آ. (٦١) قوله: ﴿أولئك يسارعون﴾: هذه الجملة خبر «إن الذين»^(٢). وقرأ^(٣) الأعمش «إنهم» بالكسر على الاستئناف فالوقف على «وجة» تام أو كاف. وقرأ^(٤) الحر^(٥) «يسرعون» من أسرع. قال الزجاج^(٦): «يسارعون أبلغ» يعني من حيث إن المفاعلة تدل على قوة الفعل لأجل المغالبة.

قوله: «وهم لها سابقون» في الضمير في «لها» أوجه، أظهرها: أنه يعود على «الخيرات» لتقدمها في اللفظ. وقيل: يعود على الجنة. وقيل: على

(١) الإملاء ١٥١/٢.

(٢) في الآية ٥٧.

(٣) البحر ٤١١/٦.

(٤) المحتسب ٩٦/٢، والبحر ٤١١/٦، والقرطبي ١٣٣/١٢.

(٥) هو حر بن عبد الرحمن النحوي القاري، سمع أبا الأسود الدؤلي وعنه طلب إعراب القرآن. انظر: بغية الوعاة ٤٩٣/١. وهناك الحر بن الصباح النخعي الكوفي ثقة من الثالثة. انظر: تقريب التهذيب ١٥٥.

(٦) معاني القرآن ١٧/٤.

- المؤمنون -

السعادة. وقيل: على الأمم. والظاهر أن «سابقون» هو الخبر. و«لها» متعلق به قَدْماً للفاصلة وللاختصاص. واللام قيل: بمعنى إلى. يقال: سَبَقْتُ له وإليه بمعنى. ومفعول «سابقون» محذوف تقديره: سابقون الناس إليها. وقيل: اللام للتعليل أي: سابقون الناس لأجلها. وتكون هذه الجملة مؤكدة للجملة قبلها، وهي «يسارعون في الخيرات» لأنها تفيده معنى آخر وهو الثبوت والاستقرار بعدما دلت الأولى على التجدد.

وقال الزمخشري^(١): «أي فاعلون السَّبْق لأجلها أو سابقون الناس لأجلها». قال الشيخ^(٢): «وهذان القولان عندي واحد». قلت: ليسا بواحد إذ مراده بالتقدير الأول أن لا يُقَدَّرَ للسَّبْق مفعولُ البتة، وإنما الغرضُ الإعلامُ بوقوع السَّبْق منهم من غيرِ نظرٍ إلى مَنْ سَبَقوه كقوله: «يُحيي ويُميت»^(٣) «وكلوا واشربوا»^(٤) «يعطي ويمنع» وغرضه في الثاني تقديرُ مفعولٍ حُذِفَ للدلالة، واللام للعللة في التقديرين.

وقال الزمخشري^(٥) أيضاً: «أو إياها سابقون أي: ينالونها قبل الآخرة، حيث عَجَلت لهم في الدنيا». قلت: يعني أن «لها» هو المفعولُ بـ «سابقون» وتكون اللامُ قد زِيدَتْ في المفعول. وحَسَنَ زيادتها شيثان، / كلُّ منهما لو انفرد لاقتضى الجواز: كونُ العاملِ فرعاً، وكونه مقدماً عليه معموله. قال الشيخ^(٦): «ولا يدلُّ لفظُ «لها سابقون» على هذا التفسيرِ لأنَّ سَبَقَ الشيء»

(١) الكشاف ٣/٣٥.

(٢) البحر ٦/٤١١.

(٣) الآية ٢٥٨ من البقرة.

(٤) الآية ١٨٧ من البقرة.

(٥) الكشاف ٣/٣٥.

(٦) البحر ٦/٤١١.

- المؤمنون -

الشيء يدلُّ على تقدُّمِ السابقِ على المسبوقِ فكيفَ يقول: وهم يَسْبِقُونَ الخيرات؟ وهذا لا يَصِحُّ». قلت: ولا أدري: عدمُ الصَّحَةِ من أيِّ جهةٍ؟ وكأنه تخيَّل أنَّ السابقَ يتقدَّمُ على المسبوقِ فكيفَ يتلاقيان؟ لكنه كان ينبغي أن يقول: فكيف يقول: وهم ينالون الخيرات وهم لا يُجامِعُونها لتقدُّمهم عليها؟ إلا أن يكونَ قد سبقه القلمُ فكتَبَ بدل «وهم ينالون»: «وهم يَسْبِقُونَ»، وعلى كلِّ تقديرٍ فأينَ عَدَمُ الصَّحَةِ؟

وقال الزمخشري^(١) أيضاً: «ويجوز أن يكونَ «وهم لها سابقون» خبراً بعد خبرٍ، ومعنى «وهم لها» كمعنى قوله^(٢):

٣٤٢٠- أنت لها أحمدٌ من بين البَشَرِ

يعني أن هذا الوصفَ الذي وَصَفَ به الصالحينَ غيرَ خارجٍ من حَدِّ الوُسْعِ والطاقة^(٣). فتحصَّل في اللامِ ثلاثةُ أقوالٍ، أحدها: أنها بمعنى «إلى». الثاني: أنها للتعليلِ على بابها. الثالث: أنها مزيدةٌ. وفي خبرِ المبتدأ قولان، أحدهما: أنه «سابقون» وهو الظاهرُ. والثاني: أنه الجارُّ كقوله:

- أنت لها أحمدٌ من بين البَشَرِ

(١) الكشاف ٣/٣٥.

(٢) لم أقف عليه عند غير الزمخشري.

(٣) وقال بعد ذلك: «وكذلك كل ما كلفه عباده وما عملوه من الأعمالِ فغير ضائع عنده

بل هو مثبت لديه في كتاب».

وهذا قد رجّحه الطبري^(١)، وهو مروى عن ابن عباس.

آ. (٦٢) قوله: ﴿يَنْطِقُ﴾: صفة لـ «كتاب». و«بالحق» يجوز أن يتعلّق بـ «يَنْطِقُ»، وأن يتعلّق بمحذوف، حالاً من فاعله أي: يَنْطِقُ مُلتبساً بالحق.

آ. (٦٣) قوله: ﴿هَمَّهَا عَامِلُونَ﴾: كقوله: «هم لها سابقون».

آ. (٦٤) قوله: ﴿حَتَّى إِذَا﴾: «حتى» هذه: إمّا حرفٌ ابتداءٍ والجملة الشرطية بعدها غايةٌ لما قبلها، و«إذا» الثانية فجائيةٌ هي جوابُ الشرطية، وإمّا حرفٌ جرٌّ عند بعضهم. وقد تقدّم تحقيقه^(٢) غير مرة. وقال الحوفي^(٣): «حتى غايةٌ، وهي عاطفةٌ، «إذا» ظرفٌ مضافٌ لما بعده، فيه معنى الشرط، «إذا» الثانية في موضع جوابِ الأولى، ومعنى الكلام عاملٌ في «إذا» والمعنى جازوا^(٤). والعامل في الثانية «أخذنا». وهو كلامٌ لا يظهر^(٥).

وقال ابن عطية^(٦): «و«حتى» حرفٌ ابتداءٍ لا غيرُ. و«إذا» والثانية التي هي جوابٌ تمنعان من أن تكون «حتى» غايةً لـ «عاملون». قلت: يعني أن الجملة الشرطية وجوابها لا يظهر أن تكون غايةً لـ «عاملون». وظاهرُ كلام

(١) عبارة الطبري في تفسيره ٣٤/١٨: «وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب القول الذي قاله ابن عباس من أنه سبقت لهم من الله السعادة قبل مسارعتهم في الخيرات ولما سبق لهم من ذلك سارعوا فيها».

(٢) انظر: الدر المصون ٤٣٦/٣.

(٣) انظر: البحر ٤١٢/٦.

(٤) قال بعدها: «فيكون جازوا العامل في إذا الأولى».

(٥) قال أبو حيان في البحر ٤١٢/٦: «وهو كلام مخبط ليس أهلاً أن يرد».

(٦) المحرر ٢٤١/١١.

مكي (١) أنها غاية لـ «عاملون» فإنه قال: «أي لكفار قريش أعمال من الشر دون أعمال أهل البر هم لها عاملون، إلى أن يأخذ الله أهل النعمة والبطر منهم إذا هم يضحجون». انتهى.

والجوار: الصراخ مطلقاً. وأنشد الجوهري (٢):

٣٤٢١- يُرَاحُ مِنْ صَلَوَاتِ الْمَلِيـ
كَ طَوْرًا سُجُودًا وَطَوْرًا جُؤَارًا

وقد تقدّم هذا مستوفى في النحل (٣).

آ. (٦٦) قوله: ﴿عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ «تَنكِصُونَ». كقوله: «نَكَصَ عَلَىٰ عَقْبَيْهِ» (٤). والثاني: أنه متعلق بمحذوفٍ لأنه حالٌ مِنْ فاعلِ «تَنكِصُونَ» قاله أبو البقاء (٥) ولا حاجة إليه. وقرأ (٦) أمير المؤمنين «تَنكُصُونَ» بضم العين. وهي لغة.

آ. (٦٧) قوله: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ﴾: حالٌ مِنْ فاعلِ «تَنكِصُونَ». قوله «به» فيه قولان، أحدهما: أنه يتعلّق بـ «مُسْتَكْبِرِينَ». والثاني أنه متعلّق بـ «سَامِرًا». وعلى الأول فالضمير للقرآن أو للبيت شرفه الله تعالى، أو للرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو للنكوص المدلول عليه بـ «تَنكِصُونَ»،

(١) لم يرد في «مشكله»، وورد في البحر ٤١٢/٦.

(٢) تقدم برقم ٢٩٨٦. ولم يرد في الصحاح للجوهري.

(٣) انظر: الدر المصون ٢٣٩/٧.

(٤) الآية ٤٨ من الأنفال.

(٥) الإملاء ١٥١/٢.

(٦) القرطبي ١٣٦/١٢، والبحر ٤١٢/٦، والشواذ ٩٩ ونسبها لابن مسعود. وأمير

المؤمنين هنا هو علي رضي الله عنه.

كقوله: «اعدلوا هو أقرب»^(١). والباء في هذا كله للسببية؛ لأنه استكبروا بسبب القرآن لما تلي عليهم، وبسبب البيت لأنهم يقولون: نحن ولأته وبالرسول لأنهم يقولون: هو منّا دون غيره، أو بالنكوص لأنه سبب الاستكبار. وقيل: ضمّن الاستكبار معنى التكذيب؛ فلذلك عدّي بالباء، وهذا يتأتى على أن يكون الضمير للقرآن أو للرسول.

وأما على الثاني وهو تعلّقه بـ «سامراً» فيجوز أن يكون الضمير عائداً على ما عاد عليه فيما تقدّم، إلا النكوص لأنهم كانوا يسمّرون بالقرآن وبالرسول أي: يجعلونهما حديثاً لهم يخوضون في ذلك كما يسمّر بالأحاديث، وكانوا يسمّرون في البيت، فالباء ظرفية على هذا، و«سامراً»/ نصب على الحال: إمّا من فاعل «تتكصون»، وإمّا من الضمير في «مستكبرين».

وقرأ^(٢) ابن مسعود وابن عباس وأبو حيوة - وتروى عن أبي عمرو - «سَمراً» بضمّ الفاء وفتح العين مشددة. وزيد بن علي وأبورجاء وابن عباس أيضاً «سَمَراً» كذلك، إلا أنه بزيادة ألف بين الميم والراء، وكلاهما جمع لـ «سامر». وهما جمعان مقيسان لـ «فاعِل» الصفة نحو: ضُربَ وضُراب في ضارب. والأفصح الأفراد؛ لأنه يقع على ما فوق الواحد بلفظ الأفراد تقول: قوم سامر. والسامر مأخوذ من السمر وهو سهر الليل، مأخوذ من السمر وهو ما يقع على الشجر من ضوء القمر، فيجلسون إليه يتحدثون مستأنسين به. قال الشاعر^(٣):

(١) الآية ٨ من المائدة.

(٢) انظر في قراءتها: الإتحاف ٢/٢٨٦، والمحتسب ٢/٩٦، والبحر ٦/٤١٣.

(٣) البيت للحرث الجهمي أو لعمر بن الحرث، وهو في اللسان (حجن). والحجون: جبل بمكة.

٣٤٢٢- كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا
أنيس ولم ينسمر بمكة سامر
وقال الراغب^(١): «السامر: الليل المظلم، ولا آتيك ما سمر ابنا سمير،
يعنون الليل والنهار^(٢). والسمرة: أحد الألوان، والسمرء: كني بها عن
الحنطة».

قوله: «تهجرون» قرأ العامة بفتح التاء وضم الجيم، وهي تحتمل
وجهين، أحدهما: أنها من الهجر يسكون الجيم، وهو القطع والصد، أي:
تهجرون آيات الله ورسوله وترهدون فيهما، فلا تصلونهما. الثاني: أنها من
الهجر بفتحها وهو الهديان. يقال: هجر المريض هجراً أي هذى فلا مفعول
له. ونافع^(٣) وابن محيصن بضم التاء وكسر الجيم من أهجر إهجاراً أي:
أفحش في منطقه. قال ابن عباس: «يعني سب الصحابة». وزيد بن علي
وابن محيصن وأبونيهك بضم التاء وفتح الهاء وكسر الجيم مشددة مضارع
هجر بالتشديد. وهو محتمل لأن يكون تضعيفاً للهجر أو الهجر أو الهجر. وقرأ
ابن أبي عاصم^(٤) كالعامة، إلا أنه بالياء من تحت وهو التفتات.

آ. (٧١) قوله: ﴿ولو اتبع﴾: الجمهور على كسر الواو لالتقاء
الساكنين. وابن وثاب^(٥) بضمها تشبيهاً بواو الضمير كما كسرت واو الضمير
تشبيهاً بها.

(١) المفردات ٢٤٢.

(٢) لم يرد قوله: «يعنون الليل والنهار» في المفردات.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٤٦، والنشر ٣٢٩/٢، والحجة ٤٨٩، والتيسير ١٥٩،
والبحر ٤١٣/٦.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) المحتسب ٩٧/٢، والبحر ٤١٤/٦.

قوله: «بل أتيّناهم» العامة على إسناد الفعل إلى ضمير المتكلم المعظم نفسه. والمراد: أتيّتهم رسلنا. وقرأ^(١) أبو عمرو في رواية «آتيّناهم» بالمد بمعنى أعطيناهم، فيحتمل أن يكون المفعول الثاني غير مذكور. ويحتمل أن يكون «بذكرهم» والباء مزيدة فيه. وابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر وأبو عمرو أيضاً «آتيّتهم» بقاء المتكلم وحده. وأبو البرهسم وأبو حيوة والجحدري وأبو رجاء «آتيّتهم» بقاء الخطاب، وهو للرسول عليه السلام. وعيسى^(٢) «بذكرهم» بألف التانيث. وفتادة «نذكرهم» بنون المتكلم المعظم نفسه مكان باء الجر مضارع «ذكر» المشدّد، ويكون «نذكرهم» جملة حالية. وقد تقدّم الكلام في «خراجاً» و«خراج» في الكهف^(٣).

آ. (٧٤) قوله: ﴿عَنِ الصَّٰرِطِ﴾: متعلّق بـ «ناكبون»، ولا تمنع لام الابتداء من ذلك على رأي قد تقدّم تحقيقه. والنكوب والنكب: العدو والميل. ومنه النكباء للريح بين ريحين، سميت بذلك لعدولها عن المهاب ونكبت حوادث الدهر أي: هبت هبوب النكباء، والمنكب: مجتمع ما بين العضد والكيف. والأنكب المائل المنكب. ولفلان نكابة في قومه أي: نقابة^(٤) فيشبه أن تكون الكاف بدلاً من القاف. ويقال: نكب ونكب مخففاً ومثقلاً.

آ. (٧٥) قوله: ﴿لَلْجَوَابِ﴾: جواب «لو». وقد توالى فيه لامان وفيه تضعيف لقول من قال: إن جوابها إذا نفي بـ «لم» ونحوها مما صدر فيه حرف النفي بلام، إنه لا يجوز دخول اللام لو قلت: «لوقام زيد لثم يقيم

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٩٨/٢، والبحر ٤١٤/٦.

(٢) انظر في قراءاتها: الشواذ ٩٨، والبحر ٤١٤/٦.

(٣) انظر: الدر المصون ٥٤٦/٧.

(٤) النقابة: المنزلة. يقال: نقب الرجل على القوم ينقب نقابة. ومنه النقيب: عريف القوم وشاهدهم وضمينهم. انظر: اللسان (نقب).

- المؤمنون -

عمرو» لم يَجْزُ قال: لثلاً يتوالى لآمان. وهذا موجودٌ في الإيجابِ كهذه الآية ولم يَمْنَعْ، وإلاً فما الفرقُ بين النفي والإثباتِ في ذلك^(١)؟

واللجاجُ: التَّمَادِي في العنادِ في تعاطي الفعلِ المزجورِ عنه. ومنه اللَّجَّةُ بالفتح لترُدُّ الصوتِ كقوله^(٢):

٣٤٢٣- في لَجَّةٍ أَمْسِكَ فُلاناً عن فُلٍ

وَلَجَّةُ البحرِ لترُدُّ أمواجه. وَلَجَّةُ الليلِ لترُدُّ ظلامه. واللَّجَلَجَةُ^(٣) ترُدُّ الكلامَ، وهو تَكْرِيرُ لَجٍّ. ويقال: لَجَّ وَأَلَجَّ.

آ. (٧٦) قوله: ﴿فَمَا اسْتَكَانُوا﴾: قد تقدم قبله استكان^(٤) في آل عمران. وجاء الأولُ ماضياً، والثاني مضارعاً^(٥) ولم يَجِئَا ماضيين ولا مضارعين، ولا جاء الأولُ مضارعاً والثاني ماضياً؛ لإفادَةِ الماضي وجودَ الفعلِ وتحققَه وهو بالاستكانَةُ أليقُ بخلافِ التضرُّع، فإنه أخبر عنهم بنفي ذلك في الاستقبالِ. وأمَّا الاستكانَةُ فقد تُوجَدُ منهم. وقال الزمخشري^(٦): «فإن قلت: هلاً قيل: وما تضرَّعوا فما^(٧) يَسْتَكِينُونَ. قلت: لأن المعنى مَحَنَاهُمْ فما وُجِدَتْ

(١) الفرق في ذلك أن السماع لم يرد في النفي بل ورد في الإيجاب، وليست العلة توالي لآمين وإنما هو السماع.

(٢) البيت لأبي النجم وهو في الكتاب ٢٣٣/١، والمقتضب ٢٣٨/٤، والخزانة ٤٠١/١، والهمع ١٧٧/١، والدرر ١٥٤/١، واللسان (لجج).

(٣) في الأصل: «والجلجة»: وانظر: المفردات ٤٤٨.

(٤) «فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله وما ضَعُفُوا وما استكانوا» الآية ١٤٦ من آل عمران.

(٥) الأول: «فما استكانوا»، والثاني: «وما يتضرعون».

(٦) الكشاف ٣/٣٩.

(٧) مطبوعة الكشاف «أو فما».

[٦٥٩/أ] منهم عقيب المِحْنَةِ استكانةً، وما من عادة هؤلاء أَنْ يَسْتَكِينُوا ويتضرعوا حتى / يُفْتَحَ عليهم بابُ العذابِ الشديدِ». قلت: فظاهرُ هذا أَنْ «حتى» غايةٌ لنفي الاستكانة والتضرع.

آ. (٧٧) وقرئ^(١) «فَتَحْنَا» بالتشديد. والكلام في «إذا» و«إذا» قد تقدم^(٢) قريباً. وقرأ^(٣) السُّلَمِيُّ «مُبَلَّسُونَ» بفتح اللام مِنْ أبلَّسه أي: أدخله في الإبلَّاس.

آ. (٨٠) قوله: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾: قرأ^(٤) أبو عمرو - في رواية - «يَعْقِلُونَ» بياء الغيبة على الالتفات.

آ. (٨٥) قوله: ﴿سَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾: قرأ^(٥) أبو عمرو «سيقولون الله» في الأخيرتين^(٦) من غير لام جرٍّ، رَفَعَ الجلالة، جواباً على اللفظ لقوله «مَنْ» [مِنْ] قوله: «سيقولون الله، قل: أفلا تتقون» «سيقولون الله، قُلْ فَأَنِّي تُسْحَرُونَ» لأنَّ المسؤولَ به مرفوعُ المحلِّ وهو «مَنْ» فجاء جوابه مرفوعاً مطابقاً له لفظاً، وكذلك رُسِمَ الموضوعان في مصاحف البصرة. والباقون «الله» في الموضوعين باللام، وهو جوابٌ على المعنى؛ لأنَّه لا فَرْقَ بين قوله «مَنْ رَبُّ السموات» وبين قوله «لِمَنْ السموات». ولا بين قوله «مَنْ بيده» ولا «لِمَنْ له» إلَّا جاره. وهذا كقولك: مَنْ رَبُّ هذه الدار؟ فيقال: زيدٌ. وإن شئت: لزيد؛ لأنَّ

(١) لم أجد مَنْ نسب هذه القراءة.

(٢) انظر إعرابه للآية ٦٥.

(٣) البحر ٤١٦/٦، والشواذ ٩٨.

(٤) البحر ٤١٨/٦، والكشاف ٤٠/٣.

(٥) السبعة ٤٤٧، والنشر ٣٢٩/٢، والتيسير ١٦٠، البحر ٤١٨/٦، والحجة ٤٩٠.

(٦) الأيتان ٨٧، ٨٩.

السؤال لا فرق فيه بين أن يقال: لِمَنْ هذه الدار، وَمَنْ رَبُّها؟ واللام مرسومة في مصاحفهم فوافق كلُّ مُصَحِّفِه، ولم يُخْتَلَفْ في الأول أنه «الله» لأنه مرسوم باللام. وجاء الجواب باللام كما في السؤال. ولو حُذِفَتْ من الجواب لجاز؛ لأنه لا فرق بين «لِمَنْ الأرض» و«مَنْ رَبُّ الأرض» إلا أنه لم يَقْرَأْ به أحد.

آ. (٩٠) قوله: ﴿بَلْ أَتَيْنَاهُمْ﴾: قد قرئ هنا ببعض ما قرئ به في نظيره: فقرا^(١) ابن أبي إسحاق «أتيتهم» بقاء الخطاب، وغيره^(٢) بقاء المتكلم.

آ. (٩١) قوله: ﴿إِذْ لَذَّهَبَ﴾: «إِذْ» جوابٌ وجزاء. قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: «إِذْ» لا تَدْخُلُ إلا على كلام هو جوابٌ وجزاء، فكيف وقع قوله: «لَذَّهَبَ» جواباً وجزاء، ولم يتقدّمه شرط ولا سؤال سائل؟ قلت: الشرط محذوفٌ تقديره: «لو كان معه آلهة» حُذِفَ لدلالة «وما كان معه مِنْ إِلَهٍ». قلت: هذا رأي الفراء^(٤)، وقد تقدّم ذلك في الإسراء في قوله: «وإِذْ لَاتَّخَذُوكَ»^(٥).

قوله: «عَمَّا يَصِفُونَ». وقرئ^(٦) تصفون، بقاء الخطاب. وهو التفتات.

آ. (٩٢) قوله: ﴿عَالَمِ الْغَيْبِ﴾: قرأ^(٧) ابن كثير وأبو عمرو وابن عامرٍ وحفصٌ عن عاصمٍ بالجِزْرِ على البدل من الجلالة. وقال

(١) انظر في قراءتها: البحر ٤١٨/٦، والشواذ ٩٨.

(٢) نسبت في الشواذ ٩٨ إلى يونس عن أبي عمرو.

(٣) الكشاف ٤٠/٣.

(٤) معاني القرآن ٢٤١/٣.

(٥) الآية ٧٣.

(٦) البحر ٤١٩/٦.

(٧) الإتحاق ٢٨٧/٢، والتيسير ١٦٠، والبحر ٤١٩/٦.

الزمخشري^(١): «صفة لله»^(٢). كأنه تَمَحَّضٌ لِلإِضَافَةِ فتَعَرَّفَ المِضَافُ. والباقون بالرفع على القطع خبر مبتدأ محذوف.

قوله: «فتعالَى» عطف على معنى ما تَقَدَّمَ كأنه قال: عَلِمَ الغَيْبَ فتعالَى كقولك: زيدٌ شجاعٌ فَعَظُمَتْ منزلته أي: شَجِعَ فَعَظُمَتْ. أو يكونُ على إضمارِ القولِ أي: أقول: فتعالَى اللهُ.

آ. (٩٣) قوله: ﴿إِنَّمَا تُرِيبُنِي﴾: قرأ العامةُ «تُرِيبُنِي» بصريحِ الياءِ والضحاك^(٣) «تُرِيبُنِي» بالهمز عوض الياء وهذا كقراءته: «فإِنَّمَا تُرِيبُنِي»^(٤) «لَتَرَوُنَّ»^(٥) بالهمز وهو بدلٌ شاذٌ.

آ. (٩٤) قوله: ﴿فَلَا تَجْعَلْنِي﴾: جوابُ الشرطِ. و«رَبِّ» نداءٌ معترضٌ بين الشرطِ وجزائه.

آ. (٩٥) قوله: ﴿عَلَى أَنْ تُرِيكَ﴾: متعلقٌ بـلِقَادِرُونَ أو بمحذوفٍ على خلافِ سَبَقَ: في أَنْ هذه اللامُ تمنعُ ما بعدها أَنْ تعملَ فيما قبلها.

آ. (٩٧) قوله: ﴿مِنْ هَمَزَاتٍ﴾: جمعُ هَمَزَةٍ وهي النُخْصَةُ والدَّفْعَةُ بيدٍ وغيرها. والمِهمَّازُ: مِفْعَالٌ من ذلك كالمِحْرَاثِ من الحِرْثِ. والمِهمَّازُ: الذي يَعِيبُ النَّاسَ كأنه يَدْفَعُ بلسانه وَيُنْخَسُ به.

(١) الكشاف ٤١/٣.

(٢) انتهى هنا كلام الزمخشري.

(٣) البحر ٤٢٠/٦.

(٤) الآية ٢٦ من مريم.

(٥) الآية ٦ من التكاثر. ونُسبت قراءتا مريم والتكاثر إلى رواية عن أبي عمرو انظر:

المحتسب ٤٢/٢، والبحر ٢٨٥/٦، والشواذ ٨٤.

آ. (٩٩) قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا﴾: في «حتى» هذه أوجه، أحدها: أنها غاية لقوله: «بما يَصْفُونَ»^(١). والثاني: أنها غاية لـ «كاذبون»^(٢). وبَيَّنَّ هذين الوجهين قولُ الزمخشري^(٣): «حتى تتعلق بـ «يَصْفُونَ» أي: لا يزالون على سوء الذكر إلى هذا الوقت، والآية فاصلةٌ بينهما على وجه الاعتراض والتأكيد». ثم قال: «أو على قوله: «وإنهم لكاذبون». قلت: قوله: «أو على قوله كذا» كلامٌ محمولٌ على المعنى إذ التقدير «حتى» مُعلَّقةٌ على «يَصْفُونَ» أو على قوله: «لكاذبون». وفي الجملةِ فعبارةٌ مُشكلة.

الثالث: قال ابنُ عطية^(٤): «حتى» في هذه^(٥) المواضع حرفٌ ابتداءً. ويُحتملُ أن تكونَ غايةً مجردةً بتقديرِ كلامٍ محذوفٍ. والأولُ أَبيِّنُ؛ لأنَّ ما بعدها هو المعنىُّ به المقصودُ ذِكرُه». قال الشيخ^(٦): «فتَوَهَّم ابنُ عطية أن «حتى» إذا كانت حرفَ ابتداءٍ لا تكونُ غايةً، وهي وإن كانتُ / حرفَ ابتداءٍ، [ب/٦٥٩] فالغايةُ معنَى لا يفارقها، ولم يُبيِّنْ الكلامَ المحذوفَ المقدَّرَ. وقال أبو البقاء^(٧): «حتى» غايةٌ في معنى العطفِ». وقال الشيخ^(٨): «والذي يَظهر لي أن قبلها جملةٌ محذوفةٌ تكون «حتى» غايةً لها يدلُّ عليها ما قبلها. التقديرُ: فلا أكونُ كالكفارِ الذين تَهْجُرُهُم الشياطينُ ويَحْضُرُونَهُمْ، حتى إذا جاء. ونظيرُ

(١) في الآية ٩٦.

(٢) في الآية ٩٠.

(٣) الكشاف ٤٢/٣.

(٤) المحرر ٢٥٢/١١.

(٥) المحرر: «في هذا الموضع».

(٦) البحر ٤٢٠/٦.

(٧) لم يرد في مطبوعة الإملاء.

(٨) البحر ٤٢٠/٦ - ٤٢١.

حَذَفَهَا قَوْلَ الشَّاعِرِ (١):

٣٤٢٤- فَيَا عَجَبًا حَتَّى كُتِبْتُ تَسْبُئِي

أَي: يَسْبُئِي النَّاسُ كُلَّهُمْ حَتَّى كُتِبْتُ. إِلَّا أَنْ (٢) فِي الْبَيْتِ دَلٌّ مَا بَعْدَهَا عَلَيْهَا بِخِلَافِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ.

قَوْلُهُ: «رَبِّ ارْجِعُون» فِي قَوْلِهِ: «ارْجِعُون» بِخِطَابِ الْجَمْعِ ثَلَاثَةً أَوْجِهٌ، أَجْوَدُهَا: أَنَّهُ عَلَى سَبِيلِ التَّعْظِيمِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٣):

٣٤٢٥- فَإِنْ شِئْتَ حَرَقْتُ النِّسَاءَ سِوَاكُمْ
وَأِنْ شِئْتَ لَمْ أَطْعَمْ نِقَاحًا وَلَا بَرْدًا
وَقَالَ آخِرُ (٤):

٣٤٢٦- أَلَا فَارْحَمُونِي يَا إِلَهَ مُحَمَّدٍ

قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْبَيْتِ مَا يُرَدُّ عَلَى الشَّيْخِ جَمَالِ الدِّينِ بْنِ مَالِكٍ حَيْثُ قَالَ: «إِنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَحَدًا أَجَازَ لِلدَّاعِي يَقُولُ: يَا رَحِيمُونَ». قَالَ: «لَثَلَا يُؤْهِمُ خِلَافَ التَّوْحِيدِ». وَقَدْ أَخْبَرَ تَعَالَى عَنْ نَفْسِهِ بِهَذِهِ الصِّيغَةِ وَشَبَّهَهَا لِلتَّعْظِيمِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ الْكَرِيمِ.

الثَّانِي: أَنَّهُ نَادَى رَبَّهُ، ثُمَّ خَاطَبَ مَلَائِكَةَ رَبِّهِ بِقَوْلِهِ: «ارْجِعُون» وَيَجُوزُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَي: يَا مَلَائِكَةَ رَبِّي، فَحَذَفَ

(١) تقدم برقم ٧٣٣.

(٢) اسم «أن» هنا ضمير الشأن.

(٣) تقدم برقم ١٠٢٤.

(٤) لم أهدد إلى قائله وعجزه. وهو في الكشاف ٤٢/٣، والبحر ٤٢١/٦.

- المؤمنون -

المضاف ثم التفت إليه في عَوْدِ الضمير كقوله: «وكم من قرية أهلكناها» ثم قال: «أوهم قائلون»^(١) التفاتاً لـ «أهل» المحذوف.

الثالث: أن ذلك يدلُّ على تكريرِ الفعل، كأنه قال: ارْجِعُونَ ارْجِعُونَ ارْجِعُونَ. نقله أبو البقاء^(٢). وهو يُشبهه ما قالوه في قوله: «أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ»^(٣) أنه بمعنى: أَلْقِ أَلْقِ تُلِّي الفعلُ للدلالةِ على ذلك، وأنشدوا قوله^(٤):
٣٤٢٧ - قِفَا نَبِكِ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ

.....

أي: قِفْ قِفْ.

آ. (١٠٠) قوله: ﴿إِنهَا كَلِمَةٌ﴾: من بابِ إطلاقي الجزء وإرادة الكل. كقوله: «أصدق كلمة قالها شاعرٌ كلمةُ لبيدٍ»^(٥) يعني قوله^(٦):
٣٤٢٨ - أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهُ بَاطِلٌ

.....

وقد تقدّم طَرَفٌ مِنْ هَذَا بِأَوْسَعِ عِبَارَةٍ فِي آلِ عِمْرَانَ. و«هو قائلها» صفةٌ لـ «كلمة».

قوله: «بَرَزَخُ» البرزخ: الحاجزُ بين المتنافيين. وقيل: الحجابُ بين

(١) الآية ٤ من الأعراف.

(٢) الإملاء ١٥٢/٢ وعبارته: ارجعني.

(٣) الآية ٢٤ من ق.

(٤) تقدم برقم ٢٧٩٢.

(٥) رواه البخاري. انظر: فتح الباري كتاب مناقب الأنصار ٢٦: ١٤٩/٧، وابن ماجه ١٢٣٦/٢.

(٦) تقدم برقم ٣٨٤.

الشيئين أَنْ يَصِلَ أَحَدُهُمَا لِلْآخِرِ، وهو بمعنى الأول. وقال الراغب^(١): «أصله بَرَزَهُ بِالْهَاءِ فَعَرَّبَ. وهو في القيامة الحائلُ بين الإنسانِ وبين المنازلِ الرفيعةِ. والبرزخُ قبلَ البعثِ: المَنعُ بين الإنسانِ وبين الرَّجعةِ التي يتمناها».

آ. (١٠١) قوله: ﴿فِي الصُّورِ﴾: قرأ العامةُ بضم الصادِ وسكون الواو. وابن عباس^(٢) والحسنُ بفتح الواو جمعَ صورة. وأبورزين بكسر الصادِ وفتح الواو وهو شاذٌ، وهذا عكسُ «لُحَى» بضم اللام جمعَ «لُحْيَةٍ» بكسرها.

قوله: «فلا أنسابَ» الأنسابُ: جمعُ نَسَبٍ وهو القرابةُ مِنْ جهةِ الولادة، ويُعبرُ به عن التواصلِ، وهو في الأصلِ مصدرٌ. قال الشاعر^(٣):

٣٤٢٩- لا نَسَبَ اليَوْمِ ولا خُلَّةَ

اتَّسَعَ الخَرْقُ على الرَّاقِعِ

قوله: «بينهم» يجوزُ تَعَلُّقُهُ بنفسِ «أنساب»، وكذلك «يومئذٍ» أي: فلا قرابةَ بينهم في ذلك اليوم. ويجوزُ أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «أنساب». والتنوينُ في «يومئذٍ» عوضٌ من جملةٍ، تقديرُه: يومٌ إذ يُنْفَخُ في الصُّورِ.

آ. (١٠٣) قوله: ﴿فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ «خالِدُونَ» خبراً ثانياً لـ «أولئك»، وأن يكونَ خبرَ مبتدأٍ مضمِرٍ أي: هم خالِدُونَ، وقال الزمخشري^(٤): «في جهنم خالِدُونَ» بدلٌ مِنْ «خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ»، ولا محلٌّ

(١) المفردات ٤٣.

(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٤٢١/٦، والكشاف ٤٣/٣.

(٣) البيت لأنس بن العباس أو أبي عامر جد العباس. وهو في الكتاب ٣٤٩/١،

وابن يعيش ١٠١/٢، والعيني ٣٥١/٢.

(٤) الكشاف ٤٣/٣.

للبدلِ والمبدلِ منه؛ لأنَّ الصلَّةَ لا مَحَلَّ لها. قال الشيخ^(١): «جَعَلَ» في جهنم» بدلاً مِنْ «خَسِرُوا» وهذا بدلٌ غريبٌ. وحقيقتهُ أن يكونَ البدلُ الفعلُ الذي تَعَلَّقَ به «في جهنم» أي: استقرُّوا في جهنم، وهو بدلٌ شيءٍ مِنْ شيءٍ^(٢)؛ لأنَّ مَنْ خَسِرَ نفسَه استقرَّ في جهنم».

قلت^(٣): فجعل الشيخ الجارَّ والمجرورَ البدلَ دون «خالدون» والزمخشريُّ جعل جميع ذلك بدلاً، بدليلِ قوله^(٤) بعد ذلك: «أو خبرٌ بعد خبرٍ لـ «أولئك» أو خبرٌ مبتدأ محذوفٍ». وهذان إنما يليقان بـ «خالدون»، وأما «في جهنم» فمتعلِّقٌ به، فيحتاج كلامُ الزمخشريِّ إلى جوابٍ. وأيضاً فيصير «خالدون» مُفْتَلَتاً. وجَوَّز أبو البقاء^(٥) أن يكونَ الموصولُ نعتاً لاسمِ الإشارةِ^(٦) وفيه نظرٌ؛ إذ الظاهرُ كونه خبراً له.

آ. (١٠٤) قوله: ﴿تَلْفَحُ﴾: يجوزُ استئنافه، ويجوزُ حاليتَه. ويجوزُ كونه خبراً آخرَ لـ «أولئك»، واللَّفْحُ: إصابةُ النارِ الشيءِ / وكلَّحها [١/٦٦٠] وإخراؤها له، وهو أشدُّ من النَّفْخِ. وقد تقدَّم النَّفْخُ في الأنبياء^(٧).

قوله: «كالحون» الكلُّوحُ: تَشْمِيرُ الشَّفَةِ العليا، واسترخاءُ السفلى. وفي الترمذي^(٨): «تَتَقَلَّصُ شَفَتُهُ العليا، حتى تبلغَ وسطَ رأسِه، وتَسْتَرُخِي السفلى

(١) البحر ٤٢١/٦.

(٢) وقال: «وهما لمسمى واحد على سبيل المجاز».

(٣) تكرر «قوله» في الأصل.

(٤) الكشف ٤٣/٣.

(٥) لم يرد في الإملاء.

(٦) الموصول «الدين» واسم الإشارة «أولئك».

(٧) انظر: الورقة ٦٣٥ ب.

(٨) باب ما جاء في صفة النار ١٠٩/٤.

حتى تَبْلُغَ سُرَّتَهُ» ومنه «كُلُوْحُ الْأَسَدِ» أي: تكشيره عن أنيابه. ودهر كالجح، وبرد كالجح أي: شديد. وقيل: الكُلُوْحُ هو: تَقْطِيبُ الْوَجْهِ وَبُسُورُهُ. وَكَلَحَ الرَّجُلُ يَكْلَحُ كَلُوْحًا وَكِلَاحًا.

آ. (١٠٦) قوله: ﴿شِقْوَتُنَا﴾: قرأ^(١) الأخوان: «شقاوتنا» بفتح الشين وألفٍ بعد القاف. والباقون بكسر الشين وسكون القاف وهما مصدران بمعنى واحد، فالشقاوة كالفساوة وهي لغة فاشية، والشقوة كالفطنة والنعمة. وأنشد الفراء^(٢):

٣٤٣٠- كُفِّ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهِ
بنت ثماني عشرة من حجته
وهي لغة الحجاز. وقرأ قتادة والحسن في رواية كالأخوين إلا أنهما كسرا الشين، وشبل في اختياره كالباقين، إلا أنه فتح الشين.

آ. (١٠٩) قوله: ﴿إِنَّهَ كَانَ﴾: العامة على كسر الهمزة استثناءً. وأبي^(٣) والعتكي بفتحها أي: لأنه. والهاء ضمير الشأن.

آ. (١١٠) قوله: ﴿سَخْرِيًّا﴾: مفعول ثانٍ للاتخاذ. وقرأ^(٤)

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٤٨، والنشر ٣٢٩/٢، والحجة ٤٩١، والبحر ٤٢٢/٦، والقرطبي ١٥٣/١٢، والتيسير ١٦٠.

(٢) معاني القرآن ٢٤٢/٢. البيت لنفيع بن طارق وهو في المخصص ٩٢/١٤، والخزانة ١٠٥/٣، والعيني ٤٨٨/٤، والهمع ١٤٩/٢، والدرر ٢٠٥/٢، والمراد أنه علقها حين كان في الحج.

(٣) المحتسب ٩٨/٢، والبحر ٤٢٣/٦، والعتكي هارون وتقدمت ترجمته.

(٤) السبعة ٤٤٨، والبحر ٤٢٣/٦، والحجة ٤٩١، والنشر ١٢٩/٢، والتيسير ١٦٠، والقرطبي ١٥٤/١٢.

الأخوان ونافع هنا وفي ص (١) بكسر السين . والباقون بضمها في المؤمنين .
واختلف الناس في معناهما . فقيل : هما بمعنى واحد ، وهو قول الخليل
وسيبيوه (٢) والكسائي وأبي زيد . وقال يونس (٣) : «إن أريد الخدمة والسخرة
فالضم لا غير . وإن أريد الهزء فالضم والكسر . ورجح أبو علي (٤) — وتبعه
مكي — قراءة الكسر قالوا : لأن ما بعدها اليق لها لقوله : «وكنتم منهم
تضحكون» . قلت : ولا حجة فيه لأنهم جمعوا بين الأمرين : سَخروهم في
العمل ، وسَخروا منهم استهزاءً . والسخرة بالتاء : الاستخدام ، و«سَخْرِيًّا»
— بالضم — منها ، والسخرُ بدونها : الهزء ، والمكسورُ منه . قال الأعشى (٥) :

٣٤٣١— إنني أتاني حديثٌ لا أُسرُّ به

مَنْ عَلُوْا كَذِبٌ فِيهِ وَلَا سُخْرُ

ولم يختلف السبعة في ضم ما في الزخرف (٦) ؛ لأن المراد الاستخدام
وهو يقوي قول مَنْ فَرَّقَ بينهما . إلا أن ابن محيصن (٨) وابن مسلم (٩) وأصحاب

(١) الآية ٦٣ .

(٢) قال النحاس في إعرابه ٤٢٩/٢ : «ولا يعرف هذا التفريق الخليل وسيبيوه
ولا الكسائي ولا الفراء» ولم أقف على نص لسبيوه في كتابه . أما الفراء فقد قال في
معانيه ٢٤٣/٢ : وقد قرئ بهما جميعاً والضم أجود .

(٣) انظر : البحر ٤٢٣/٦ .

(٤) الحجة (خ) ٣٤/٤ .

(٥) الكشف ١٣١/٢ قال : «لصحة معناه ، ولشبهه بما بعده ، ولأن الأكثر عليه» .

(٦) وهو أعشى باهلة . والبيت في اللسان (سخر) ، والبحر ٤٢٣/٦ .

(٧) الآية ٣٢ .

(٨) البحر ١٣/٨ ، والقرطبي ٨٣/١٦ .

(٩) الوليد بن مسلم أبو العباس الدمشقي روى عن يحيى الذماري . توفي سنة ١٩٥ .

انظر : طبقات الفراء ٣٦٠/٢ .

عبد الله كسروه أيضاً^(١)، وهي مُقَوِّية لقول مَنْ جعلهما بمعنى .

والياء في «سُخْرِيًّا» و«سُخْرِيًّا» للنسبِ زِيدَتْ للدلالة على قوة الفعل، فالسُّخْرِيُّ أقوى من السُّخْر، كما قيل في الخصوص: خصوصية، دلالة على قوة ذلك، قال معناه الزمخشري^(٢).

آ. (١١١) قوله: ﴿أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾: قرأ الأخوان^(٣) بكسر الهمزة استثناءً. والباقون بالفتح، وفيه وجهان، أظهرهما: أنه تعليلٌ وهي موافقةٌ للأولى فإن الاستثناءَ يُعَلَّلُ به أيضاً. والثاني - ولم يذكر الزمخشري^(٤) غيره - أنه مفعول ثانٍ لجزيتهم. أي: بأنهم أي: فوزهم^(٥). وعلى الأول يكون المفعول الثاني محذوفاً.

آ. (١١٢) قوله: ﴿قَالَ: كَمْ لَبِئْتُمْ﴾: قرأ^(٦) الأخوان «قل: كَمْ لَبِئْتُمْ». «قل إن لبئتم»^(٧) بالأمر في الموضعين، وابن كثير كالأخوين في الأول فقط، والباقون «قال» في الموضعين، على الإخبار عن الله أو المَلَك. والفعالان مرسومان^(٨) بغير ألف في مصاحف الكوفة، وبألف في مصاحف مكة

(١) أي في الزخرف.

(٢) الكشاف ٤٤/٣.

(٣) السبعة ٤٤٩، والنشر ٣٢٩/٢ - ٣٣٠، والبحر ٤٢٣/٦، والتيسير ١٦٠، والحجة ٤٩٢.

(٤) الكشاف ٤٤/٣.

(٥) عبارة الزمخشري: «كقولك: جزيتهم فوزهم» وعلى هذا لا حاجة لتفسير عبارته بما فسرها المؤلف.

(٦) السبعة ٤٤٩، الحجة ٤٩٣، والنشر ٣٣٠/٢، والقرطبي ١٥٦/١٢، والبحر ٤٢٤/٦، والتيسير ١٦٠.

(٧) في الآية التالية.

(٨) انظر: المحرر ٢٥٧/١١.

— المؤمنون —

والمدينة والشام والبصرة، فحمزة والكسائي وافقا مصاحف الكوفة وخالفها عاصم، أو وافقها على تقدير حذف الألف من الرسم وإرادتها. وابن كثير وافق في الثاني مصاحف مكة، وفي الأول غيرها، أو أتاها على تقدير حذف الألف وإرادتها. وأما الباقر فوافقوا مصاحفهم في الأول والثاني.

و«كم» في موضع نصب على ظرف الزمان أي: كم سنة. و«عدد» بدل من «كم». قاله أبو البقاء^(١): وقال غيره: إن «عدد سنين» تمييز لـ «كم» وهذا هو الصحيح.

وقرأ^(٢) الأعمش والمفضل عن عاصم «عَدَدًا» منوناً. وفيه أوجه، أحدها: أن يكون «عَدَدًا» مصدرًا أُقيم مقام الاسم، فهو نعتٌ تقدّم على المنعوت. قاله صاحب «اللوامح»^(٣). يعني أن الأصل: «سنين عددًا» أي: معدودة، لكنه يلتزم تقديم النعت على المنعوت، فصوابه أن يقول: فانتصب حالاً. هذا مذهب البصريين. والثاني: أن «لَبِثْتُمْ» بمعنى عَدَدْتُمْ. فيكون نصب «عَدَدًا» على المصدر و«سنين» بدل منه. وقال صاحب «اللوامح» أيضاً: «وفيه بُعد؛ لعدم دلالة اللبث على العدد». والثالث: أن «عَدَدًا» تمييز لـ «كم» و«سنين» بدل منه.

آ. (١١٣) قوله: ﴿الْعَادِيْنَ﴾: جمع «عادٍ» من العَدَد. وقرأ^(٤) الحسن والكسائي في رواية بتخفيف الدال جمع «عادٍ» اسم فاعل من عدا

(١) الإملاء ١٥٢/٢.

(٢) البحر ٤٢٤/٦.

(٣) وهو أبو الفضل الرازي.

(٤) انظر في قراءاته: البحر ٤٢٤/٦، والكشاف ٤٤/٣.

[٦٦٠/ب] أي/ (١): الظَّلْمَة. وقال أبو البقاء (٢): «وُقِرَىء بالتخفيف على معنى العاديين المتقدمين كقولك: «وهذه بئرٌ عادية»، أي: سَل (٣) من تقدّمنا. وحَذَف إحدى ياءي النسب كما قالوا الأشعرون وحَذَف الأخرى لالتقاء الساكنين». قلت: المَحذوفُ أولاً من الياء الثانية لأنها المتحركة، وبحذفها يلتقي ساكنان. ويؤيد ما ذكره أبو البقاء ما ذكره الزمخشري فقال (٤): «وُقِرَىء «العاديّين» أي: القدماء المُعَمَّرين فإنهم يستقصرونها فكيف بمن دونهم؟». وقال ابن خالويه (٥): «ولغة أخرى «العاديّين» - يعني بياءٍ مشددة جمع عادية - بمعنى القدماء».

آ. (١١٤) قوله: ﴿لَوْ أَنَّكُمْ﴾: جوابها محذوف، تقديره: لو كنتم تعلمون مقدار بُيُوتكم من الطول لَمَا أَجَبْتُمْ بهذه المدة. وانتصب «قليلاً» على النعتِ لزمانٍ محذوفٍ أو لمصدرٍ محذوفٍ أي: إلاّ زمنًا قليلاً أو إلاّ لبثاً قليلاً.

آ. (١١٥) قوله: ﴿عَبَثًا﴾: في نصبه وجهان، أحدهما: أنه مصدرٌ واقعٌ موقع الحالِ أي: عابثين. الثاني: أنه مفعولٌ مِنْ أَجَلِهِ أي: لأجل العَبَثِ. والعَبَثُ: اللَّعِبُ وما لا فائدة فيه وكلُّ ما ليس له غَرَضٌ صحيحٌ. يقال: عَبَثَ يَعْبَثُ عَبَثًا إِذَا خَلَطَ عَمَلَهُ بِلَعِبٍ. وأصله من قولهم: عَبَثْتُ الْأَقِطَ أَي: خَلَطْتُهُ. والعَبِيثُ طعام مخلوط بشيء، ومنه العَوْبَثَانِيُّ لتمر وسويقي وسمن مختلط.

قوله: «وَأَنَّكُمْ» يجوز أن يكون معطوفاً على «أَنَا خَلَقْنَاكُمْ» فيكون

(١) سقطت الورقة ٦٦٠ ب من مصورة الأصل وأثبتناها من (ش).

(٢) الإملاء ١٥٢/٢.

(٣) ش: مثل. والتصحيح من الإملاء.

(٤) الكشف ٤٤/٣ - ٤٥.

(٥) الشواذ ٩٩.

الحُسبانُ منسحباً عليه، وأن يكون معطوفاً على «عبثاً» إذا كان مفعولاً مِنْ أجله. قال الزمخشري^(١): «ويجوزُ أَنْ يكونَ معطوفاً على «عبثاً» أي: للعبث ولتَرْكِكُمْ غيرَ مرجوعين». وقَدَّم «إلينا» على «تُرْجَعُونَ» لأجل الفواصل.

قوله: «لا تُرْجَعُونَ» هو خبر «أنكم». وقرأ^(٢) الأخوان «تُرْجَعُونَ» مبنياً للفاعل. والباقون مبنياً للمفعول. وقد تقدَّم أَنَّ «رَجَعَ» يكون لازماً ومتعدياً. وقيل: لا يكون إلا متعدياً والمفعول محذوف.

آ. (١١٦) قوله: ﴿الكَرِيمِ﴾: قرأه العامة مجروراً نعتاً للعرش وُصِفَ بذلك لَتَنَزُّلِ الخيراتِ منه أو لنسبته إلى أكرمِ الأكرمين. وقرأ^(٣) أبو جعفر وابن محيصة وإسماعيل عن ابن كثير وأبان بن تغلب مرفوعاً. وفيه وجهان، أحدهما: أنه نعتٌ للعرش أيضاً، ولكنه قُطِعَ عن إعرابه لأجل المدح على خبر مبتدأ مضمرة. وهذا جيدٌ لتوافقِ القراءتين في المعنى. الثاني: أنه نعتٌ لـ «رب».

آ. (١١٧) قوله: ﴿وَمَنْ يَدْعُ﴾: شرط. وفي جوابه وجهان أصحُّهما: أنه قوله «فإنما حسابه» وعلى هذا ففي الجملة المتقدمة وهي قوله: «لا بُرْهانَ له به» وجهان، أحدهما: أنها صفةٌ لـ «إلهاً» وهي صفةٌ لازمةٌ. أي: لا يكون الإله المدعو من دون الله إلا كذا، فليس لها مفهومٌ لفساد المعنى. ومثله «ولا طائرٌ يطير بجناحيه»^(٤) لا يُفْهَمُ أَنَّ ثَمَّ إلهاً آخرَ مدعوً من دونِ الله له برهان، وأن ثَمَّ طائراً يطير بغير جناحيه. الثاني: أنها جملةٌ اعتراضية بين الشرط وجوابه. وإلى الوجهين أشار الزمخشري^(٥) بقوله: «وهي صفةٌ لازمةٌ كقوله:

(١) الكشاف ٤٥/٣.

(٢) السبعة ٤٥٠، والنشر ٢٠٨/٢، والتيسير ١٦٠، والحجة ٤٩٤، والبحر ٦/٤٢٤.

(٣) الإنحاف ٢٨٩/٢، والقرطبي ١٥٧/١٢، والبحر ٦/٤٢٤.

(٤) الآية ٣٨ من الأنعام. (٥) الكشاف ٤٥/٢.

«يَطِيرُ بِجَنَاحِيهِ»، جِيءَ بِهَا لِلتَّوَكِيدِ لَا أَنْ يَكُونَ فِي الْإِلَهَةِ مَا يَجُوزُ أَنْ يَقُومَ عَلَيْهِ بُرْهَانٌ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اعْتِرَاضاً بَيْنَ الشَّرْطِ وَالْجِزَاءِ كَقَوْلِكَ: «مَنْ أَحْسَنَ إِلَى زَيْدٍ - لَا أَحَقَّ بِالْإِحْسَانِ مِنْهُ - فَاللَّهُ مُثِيبُهُ».

الثاني من الوجهين الأولين: أَنَّ جَوَابَ الشَّرْطِ «قَوْلُهُ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ» كَأَنَّهُ فَرَّ مِنْ مَفْهُومِ الصِّفَةِ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ فَسَادِهِ فَوَقَعَ فِي شَيْءٍ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ شَعْرٍ، وَهُوَ حَذْفُ فَاءِ الْجِزَاءِ مِنَ الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ، كَقَوْلِهِ (١):

٣٤٣٢- مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا

البيت. وقد تقدّم تخريجُ كونِ «لا برهانَ له» على الصِّفَةِ. ولا إشكال؛ لأنها صِفَةٌ لازِمَةٌ، أو على أنها جُمْلَةٌ اعْتِرَاضٌ.

قوله: «إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ» الْجُمْهُورُ عَلَى كَسْرِ الْهَمْزَةِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُفِيدِ لِلْعَلْمِ. وَقُرَأَ (٢) الْحَسَنُ وَقِتَادَةٌ «أَنَّهُ» بِالْفَتْحِ. وَخَرَجَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ (٣) عَلَى أَنْ يَكُونَ خَبَرٌ «حِسَابُهُ» قَالَ: وَمَعْنَاهُ: حِسَابُهُ عَدَمُ الْفَلَاحِ. وَالْأَصْلُ: حِسَابُهُ أَنَّهُ لَا يُفْلِحُ هُوَ، فَوَضَعَ «الْكَافِرُونَ» فِي مَوْضِعِ الضَّمِيرِ، لِأَنَّ مَنْ يَدْعُ فِي مَعْنَى الْجَمْعِ وَكَذَلِكَ «حِسَابُهُ أَنَّهُ لَا يُفْلِحُ» فِي مَعْنَى: حِسَابُهُمْ أَنَّهُمْ لَا يُفْلِحُونَ» انْتَهَى. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْعِلَّةِ أَي [ل] أَنَّهُ لَا يُفْلِحُ. وَقُرَأَ (٤) الْحَسَنُ «لَا يُفْلِحُ» بِفَتْحِ الْيَاءِ وَاللَّامِ، مُضَارِعٌ فَلَحَّ بِمَعْنَى أَفْلَحَ، فَعَلَّ وَأَفْعَلَّ فِيهِ بِمَعْنَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَهُوَ يَقُولُ الْحَقَّ وَيَهْدِي السَّبِيلَ.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ]

(١) تقدم برقم ١٤٠.

(٢) المحتسب ٩٨/٢، والبحر ٤٢٥/٦.

(٣) الكشاف ٤٥/٢.

(٤) القرطبي ١٢/١٥٧، والإتحاف ٢/٢٨٩، والبحر ٤٢٥/٦.

[٦٦١/أوب]

سورة النور

بسم الله الرحمن الرحيم

آ . (١) قوله: ﴿سورة أنزلناها﴾: يجوز في رفعها وجهان . أحدهما: أن يكون مبتدأ . والجملة بعدها صفة لها، وذلك هو المَسْوُوعُ للابتداء بالنكرة . وفي الخبر وجهان، أحدهما: أنه الجملة من قوله: «الزانية والزاني» وإلى هذا نحا ابن عطية^(١)، فإنه قال: «ويجوز أن يكون مبتدأ، والخبر «الزانية والزاني» وما بعد ذلك . والمعنى: السورة المنزلة المفروضة كذا وكذا؛ إذ السورة عبارة عن آيات مسرودة لها بدء وختم» . والثاني: أن الخبر محذوف أي: فيما يتلى عليكم سورة، أو فيما أنزلنا سورة .

والوجه الثاني من الوجهين الأولين: أن يكون خبر المبتدأ مضمراً^(٢) أي: هذه سورة . وقال أبو البقاء^(٣): «سورة بالرفع على تقدير: هذه سورة، أو مما يتلى عليك سورة فلا تكون «سورة» مبتدأة لأنها نكرة» . وهذه عبارة مُشكلة على ظاهرها . كيف يقول: لا تكون مبتدأ مع تقديره: فيما يتلى عليك سورة؟ وكيف يُعَلَّل المنع بأنها نكرة مع تقديره لخبرها جاراً مُقَدِّماً عليها، وهو مَسْوُوعُ للابتداء بالنكرة .

(١) المحرر ١١/٢٦١ .

(٢) الأصل: مضمراً .

(٣) الإملاء ٢/١٥٣ .

وقراءه^(١) العامة بالرفع على ما تقدم. وقرأ الحسن^(٢) بن عبد العزيز وعيسى الثقفي وعيسى الكوفي ومجاهد وأبو حيوة في آخرين «سورة» بالنصب. وفيها أوجه، أحدها: أنها منصوبة بفعلٍ مقدرٍ غير مفسرٍ بما بعده. تقديره: أتْلُ سورةً أو اقرأ سورةً. والثاني: أنها منصوبة بفعلٍ مضمَرٍ يُفسرُه ما بعده. والمسألة من الاشتغال. تقديره: أنزلنا سورةً أنزلناها. والفرق بين الوجهين: أن الجملة بعد «سورة» في محلِّ نصبٍ على الأول، ولا محلُّ لها على الثاني. الثالث: أنها منصوبة على الإغراء، أي: دونك سورةً. قاله الزمخشري^(٣)، وردَّه الشيخ^(٤): بأنه لا يجوز حذف أداة الإغراء، واستشكل الشيخ أيضاً على وجه الاشتغال جوازَ الابتداء بالنكرة من غير مُسَوِّغٍ. ومعنى ذلك: أنه ما مِنْ مَوْضِعٍ يجوز [فيه]^(٥) النصب على الاشتغال إلا ويجوز أن يُرْفَعَ على الابتداء، وهنا لورُفَعَت «سورة» بالابتداء لم يَجُزْ؛ إذ لا مُسَوِّغٌ فلا يُقال: رجلاً ضربته لامتناع: رجلٌ ضربته. ثم أجاب: بأنه إن اعتقد حذف وصفٍ جاز، أي: سورة مُعْظَمة - أو مَوْضِحة - أنزلناها، فيجوز ذلك.

الرابع: أنها منصوبة على الحال من «ها» في «أنزلناها». والحال من المُكْنَى يجوز أن تتقدم عليه. قاله الفراء^(٦). وعلى هذا فالضمير في «أنزلناها» ليس عائداً على سورة بل على الأحكام. كأنه قيل: أنزلنا الأحكام سورةً من سور القرآن، فهذه الأحكام ثابتة بالقرآن، بخلاف غيرها فإنه قد ثبتت بالسنة.

-
- (١) المحتسب ٩٢/٢، والإتحاف ٢٩١/٢، والبحر ٤٢٧/٦، والقرطبي ١٥٨/١٢.
 - (٢) كذا في الأصل، ولعله تحريف لأنني لم أجد ذلك عند غير المؤلف. وفي المظان: «عمر بن عبد العزيز» ولعله المقصود.
 - (٣) الكشف ٤٦/٣.
 - (٤) البحر ٤٢٧/٦.
 - (٥) زيادة من ش.
 - (٦) معاني القرآن ٢٤٤/٢.

قوله: «وَفَرَضْنَاهَا» قرأ^(١) ابن كثير وأبو عمرو بالتشديد. والباقون بالتخفيف. فالتشديد: إمّا للمبالغة في الإيجاب وتوكيداً، وإمّا لتكثير المفروض عليهم، وإمّا لتكثير الشيء المفروض. والتخفيف بمعنى: أَوْجَبْنَاهَا وجعلناها مقطوعاً بها.

آ. (٢) قوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾: في رفعهما وجهان: مذهب سيويه^(٢) أنه مبتدأ، وخبره محذوف أي: فيما يُتلى عليكم حكم الزانية. ثم يبيّن ذلك بقوله: «فاجلِدوا» إلى آخره. والثاني وهو مذهب الأخفش^(٣) وغيره: أنه مبتدأ. والخبر جملة الأمر. ودخلت الفاء لشيء المبتدأ بالشرط. وقد تقدّم الكلام على هذه المسألة مستوفى عند قوله^(٤) «واللذان يأتيانها منكم فآذوهما» وعند قوله «والسارق والسارقة»^(٥) فأغنى عن إعادته^(٦).

وقرأ^(٧) عيسى الثقفي ويحيى بن يعمر وعمرو بن فائد وأبو جعفر وشيبة^(٨) ورؤيس^(٩) بالنصب على الاشتغال. قال الزمخشري^(١٠): «وهو أحسن»

(١) السبعة ٤٥٢، والتيسير ١٦١، والبحر ٤٢٧/٦، والنشر ٣٣٠/٢.

(٢) الكتاب ٧١/١ - ٧٢.

(٣) معاني القرآن للأخفش ٨٠/١ قال في قوله تعالى: «واللذان يأتيانها منكم فآذوهما» فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ؛ لأن الذي إذا كانت صلته فعلاً جاز أن يكون خبره بالفاء.

(٤) الآية ١٦ من النساء.

(٥) الآية ٣٨ من المائدة.

(٦) انظر: الدر المصون.

(٧) البحر ٤٢٧/٦.

(٨) الأصل: «أبو شيبة» وهو سهو.

(٩) محمد بن المتوكل أبو عبد الله اللؤلؤي البصري مقرئ ضابط. أخذ عن يعقوب

الحضرمي. توفي بالبصرة سنة ٢٣٨. طبقات القراء ٢٣٤/٢.

(١٠) الكشف ٤٧/٣.

مِنْ «سورة أنزلناها» لأجل الأمر. وقرئ^(١) «واللذان» بلا ياء.

قوله: «رَأْفَةٌ» قرأ العامة هنا، وفي الحديد^(٢)، بسكون الهمزة، وابن كثير^(٣) بفتحها. وقرأ ابن جريج - وتروى أيضاً عن ابن كثير وعاصم - «رَأْفَةٌ» بالْفِ بعد الهمزة بزنة سحابة، وكلها مصادر لـ رَأْفَ به يَرْوُف. وقد تقدّم معناه^(٤). وأشهرُ المصادرِ الأول. ونقل أبو البقاء^(٥) فيها لغةً رابعةً: وهي إبدالُ الهمزة ألفاً. ومثل هذا ظاهرٌ غيرُ محتاجٍ للتنبيهِ عليه فإنها لغةٌ مستقلةٌ وقراءةٌ متواترة^(٦).

وقرأ العامةُ «تَأْخُذُكُمْ» بالتأنيثِ مراعاةً لللفظ. وعلي بن أبي طالب^(٧) والسلمي ومجاهد بالياء مِنْ تحت؛ لأنَّ التانيثَ مجازيٌّ وللفصلِ بالمفعولِ والجارِّ. و«بهما» متعلقٌ بـ«تَأْخُذُكُمْ» أو بمحذوفٍ على سبيلِ البيان. ولا يتعلّقُ بـ«رَأْفَةٌ» لأنَّ المصدرَ لا يتقدّمُ عليه معمولُه، وفي «دين الله» متعلقٌ بالفعلِ قبله أيضاً. وهذه الجملةُ دالّةٌ على جوابِ الشرطِ بعدها، أو هي الجوابُ عند بعضهم. / [١/٦٦٢]

آ. (٣) قوله: ﴿وَحُرْمٌ ذَلِكَ﴾: قرأ^(٨) أبو البرهسم «وحرّم» منياً للفاعل مشدداً. وزيد بن علي «وحرّم» بزنة كرم.

- (١) وهي قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. انظر: البحر ٤٢٧/٦، والكشاف ٤٧/٣.
- (٢) الآية ٢٧ من الحديد.
- (٣) انظر في قراءتها: السبعة ٤٥٢، والنشر ٣٣٠/٢، والبحر ٤٢٩/٦، والتيسير ١٦١.
- (٤) انظر: الدر المصون ١٥٩/٢.
- (٥) الإملاء ١٥٣/٢.
- (٦) قال في السبعة ٤٥٢: «غير أن أبا عمرو كان إذا أدرج القراءة أو قرأ في الصلاة غيرَ همزتها إلى الألف».
- (٧) البحر ٤٢٩/٦.
- (٨) البحر ٤٣١/٦.

آ. (٤) قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾: كقوله: «الزانية والزاني فاجلدوا»^(١)، فيعود فيه ما تقدم بحاله. وقوله: «المُحْصَنَاتِ» فيه وجهان أحدهما: أن المراد به النساء فقط، وإنما خصهن بالذكر؛ لأنَّ قَدْفَهُنَّ أَشْنَعُ. والثاني: أن المراد بهنَّ النساء والرجال، وعلى هذا فيقال: كيف غَلَبَ المؤنث على المذكر؟ والجواب: أنه صفةٌ لشيءٍ محذوفٍ يعمُّ الرجال والنساء، أي: الأنفس المحصنات وهو بعيدٌ. أو تقول: ثمَّ معطوفٌ محذوفٌ لفهم المعنى، والإجماع على أن حكمهم حكمهن أي: والمُحْصَنِينَ.

قوله: «بأربعة شهداء» العامة على إضافة اسم العدد للمعدود. وقرأ^(٢) أبو زرعة وعبد الله بن مسلم بالتنوين في العدد، واستفصح الناس هذه القراءة حتى جاوز بعضهم الحد، كابن جني^(٣)، ففضلها على قراءة العامة قال: «لأنَّ المعدود متى كان صفةً فالأجودُ الإتيانُ دونَ الإضافة». تقول: عندي ثلاثة ضاربون، ويضعف ثلاثة ضاربين» وهذا غلط؛ لأن الصفة التي جرت مجرى الأسماء تُعطى حكمها فيُضاف إليها العدد، و«شهداء» من ذلك؛ فإنه كثر حذفٌ موصوفه. قال تعالى: «مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدٌ»^(٤) «وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ»^(٥). وتقول: عندي ثلاثة أعبيد، وكلُّ ذلك صفةٌ في الأصل.

ونقل ابن عطية^(٦) عن سيبويه أنه لا يُجيز تنوين العدد إلا في شعرٍ، وليس

(١) الآية ٢.

(٢) المحتسب ١٠١/٢، والبحر ٤٣١/٦.

(٣) المحتسب ١٠١/٢.

(٤) الآية ٤١ من النساء.

(٥) الآية ٢٨٢ من البقرة.

(٦) المحرر ٢٧١/١١.

كما نقله عنه، إنما قال سيبويه^(١) ذلك في الأسماء نحو: ثلاثة رجال، وأما الصفات ففيها التفصيل المتقدم.

وفي «شهداء» على هذه القراءة ثلاثة أوجه. أحدها: أنه تمييز. وهذا فاسد؛ لأن من ثلاثة إلى عشرة يُضاف لمميّزه ليس إلا، وغير ذلك ضرورة. الثاني: أنه حال وهو ضعيف أيضاً لمجيئها من النكرة من غير مخصص. الثالث: أنها مجرورة نعتاً لأربعة، ولم ينصرف لآل التانيث.

قوله: «وأولئك هم الفاسقون» يجوز أن تكون هذه الجملة مستأنفة. وهو الأظهر، وجوز أبو البقاء^(٢) فيها أن تكون حالاً.

آ. (٥) قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾: في هذا الاستثناء خلاف:

هل يعود لما تقدّمه من الجمل أم إلى الجملة الأخيرة فقط؟ وتكلم عليها من النحاة ابن مالك والمهلبادي^(٣). فاختر ابن مالك عوده إلى الجملة المتقدمة، والمهلبادي إلى الأخيرة. وقال الزمخشري^(٤): «ردُّ شهادة القاذف مُعلّق عند أبي حنيفة رحمه الله باستيفاء الحدِّ. فإذا شهد [به]^(٥) قبل الحدِّ أو قبل تمام استيفائه قبِلتْ شهادته. فإذا استوفى لم تُقبَلْ شهادته أبداً، وإن تاب وكان من الأبرار الأتقياء. وعند الشافعي رحمه الله يتعلّق ردُّ شهادته بنفس القذِّف. فإذا تاب عن القذِّف بأن يرجع عنه عاد مقبول الشهادة. وكلاهما متمسك بالآية: فأبو حنيفة - رحمه الله - جعل جزاء الشرط - الذي هو الرمي - الجلد وردُّ

(١) الكتاب ١/١٠٥.

(٢) الإملاء ٢/١٥٣.

(٣) أحمد بن عبد الله المهلبادي الضرير النحوي من تلاميذ عبد القاهر الجرجاني له شرح اللمع. انظر: معجم الأدباء ٣/٢١٩، والبغية ١/٣٢٠.

(٤) الكشف ٣/٥٠.

(٥) من الكشف.

الشهادة عقيب الجَلْدِ على التأييد، وكانوا مردودي الشهادة عنده في أبدِهِم وهو مدّة حياتِهِم، وجعل قوله «وأولئك هم الفاسقون» كلاماً مستأنفاً غيرَ داخلٍ في حيزِ جزاءِ الشرط، كأنه حكايةُ حالِ الرامين عند الله بعد انقضاءِ الجملةِ الشرطية، و«إلا الذين تابوا» استثناءٌ من «الفاسقين». ويدلُّ عليه قوله «فإن الله غفورٌ رحيمٌ». والشافعيُّ - رحمه الله - جعلَ جزاءَ الشرطِ الجمليتين أيضاً، غيرَ أنه صرّفَ الأبدَ إلى مدّةٍ كونه قاذفاً وهي تنتهي بالتوبة [والرجوع] (١) عن القذف، وجعل الاستثناء (٢) بالجملةِ الثانيةِ متعلقاً. انتهى، وإنما ذكرتُ الحكم؛ لأن الإعرابَ متوقفٌ عليه.

ومحلُّ المستثنى فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه منصوبٌ على أصلِ الاستثناء. والثاني: أنه مجرورٌ بدلاً من الضمير في «لهم» وقد أوضح الزمخشري (٣) ذلك بقوله: «وَحَقُّ الْمُسْتَثْنَى عِنْدَهُ - أَي الشافعي - أَنْ يَكُونَ مَجْرُوراً بَدَلاً مِنْ «هَمْ» فِي «لَهُمْ»، وَحَقُّهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً؛ لِأَنَّهُ عَنِ الْمُؤَجَّبِ. وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُ الْآيَةِ وَنَظْمُهَا أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ الثَّلَاثُ بِمَجْمُوعِهَا جَزَاءَ الشَّرْطِ كَأَنَّهُ قِيلَ: وَمَنْ قَذَفَ الْمُحْصَنَاتِ فَاجْلِدُوهُم، وَرُدُّوا شَهَادَتَهُمْ وَفَسِّقُوهُم أَي: فَاجْمَعُوا لَهُمُ الْجَلْدَ وَالرَّدَّ وَالتَّفْسِيقَ، إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا عَنِ الْقَذْفِ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ لَهُمْ فَيُنْقَلِبُونَ غَيْرَ مَجْلُودِينَ وَلَا مَرْدُودِينَ وَلَا مُفْسِقِينَ». قال الشيخ (٤): «وليس ظاهرُ الآيةِ يقتضي عَوْدَ الاستثناءِ إلى الجملِ الثلاثِ، بل الظاهرُ/ هو ما يَعْضُدُهُ كَلَامُ الْعَرَبِ وَهُوَ الرَّجُوعُ إِلَى الْجُمْلَةِ الَّتِي تَلِيهَا».

(١) من الكشاف.

(٢) الكشاف: الاستثناء.

(٣) الكشاف ٥١/٣.

(٤) البحر ٤٣٣/٦.

والوجه الثالث: أنه مرفوعٌ بالابتداء، وخبره الجملة من قوله «فإن الله غفورٌ رحيم». واعتُرض بخلوها من رابط. وأجيب بأنه محذوفٌ أي: غفورٌ لهم، واختلفوا أيضاً في هذا الاستثناء: هل هو متصلٌ أو منقطع؟ والثاني ضعيفٌ جداً.

آ. (٦) قوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾: في رفع «أنفسهم» وجهان، أحدهما: أنه بدلٌ من «شهداء»، ولم يذكر الزمخشري^(١) في غضون كلامه غيره. والثاني: أنه نعتٌ له، على أن «إلا» بمعنى «غير». قال أبو البقاء^(٢): «ولو قرئ بالنصب لجاز على أن يكون خبر كان، أو منصوباً على الاستثناء. وإنما كان الرفع هنا أقوى؛ لأن «إلا» هنا صفةٌ للنكرة كما ذكرنا في سورة الأنبياء^(٣). قلت: وعلى قراءة الرفع يُحتمل أن تكون «كان» ناقصةً، وخبرها الجار، وأن تكون تامةً أي: ولم يوجد لهم شهداء.

وقرأ العامة «يكن» بالياء من تحت، وهو الفصيح؛ لأنه إذا أُسند الفعل لما بعد «إلا» على سنبل التفرغ وَجَبَ عند بعضهم التذكير في الفعل نحو: «ما قام إلا هندٌ» ولا يجوز: ما قامت، إلا في ضرورة كقوله^(٤):

-
- (١) الكشاف ٥٢/٢ قال: «وقرئ ولم تكن بالناء لأن الشهداء جماعة، أولأنهم في معنى الأنفس التي هي بدل».
 - (٢) الإملاء ١٥٤/٢.
 - (٣) انظر إعرابه للآية ٢٢ من الأنبياء.
 - (٤) البيت لذي الرمة، وصدده:

طوى النَّحْرُ والأجزاء ما في غروضها

وهو في ديوانه ١٢٩٦/٢، وابن يعيش ٨٧/٢، والعيني ٤٧٧/٢. والنحر: الركل بالعقب. والأجزاء: ج جرز، وهي الأرض التي لا تنبت. والغروض: ج غرض، وهو حزام الرجل. والجراشع: ج جرشع، وهو الغليظ، المنتفخ الجنين.

وما بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الجَرَّاشِعُ

أو في شذوذِ كقراءةِ الحسنِ: «لَا تُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ»^(١) وقرئ^(٢) «ولم تَكُنْ» بالتاءِ من فوقٍ وقد عَرَفْتَ ما فيه .

قوله: «فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ» في رَفْعِهَا ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٌ، أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً، وَخَبْرُهُ مَقْدَرُ التَّقْدِيمِ أَي: فَعَلَيْهِمْ شَهَادَةٌ^(٣)، أَوْ مُؤَخَّرُهُ أَي: فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ كَافِيَةٌ أَوْ وَاجِبَةٌ. الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ خَبَرَ مَبْتَدَأٍ مُضْمَرٍ أَي: فَالْوَاجِبُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ. الثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا بِفَعْلٍ مَقْدَرٍ أَي: فَيَكْفِي. وَالْمَصْدَرُ هُنَا مُضَافٌ لِلْفَاعِلِ .

وَقَرَأَ الْعَامَّةُ «أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ» بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَصْدَرِ. وَالْعَامِلُ فِيهِ «شَهَادَةٌ» فَالنَّاصِبُ لِلْمَصْدَرِ مَصْدَرٌ مِثْلُهُ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ «فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جِزَاءً مُؤَفُّورًا»^(٤). وَقَرَأَ^(٥) الْأَخْوَانُ وَحَفْصٌ بَرَفَعِ «أَرْبَعَ» عَلَى أَنَّهَا خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «فَشَهَادَةٌ».

وَيَتَخَرَّجُ عَلَى الْقِرَاءَتَيْنِ تَعَلُّقُ الْجَارِ فِي قَوْلِهِ: «بِاللَّهِ»، فَعَلَى قِرَاءَةِ النَّصْبِ يَجُوزُ فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٌ، أَحَدُهَا: أَنْ يَتَعَلَّقَ بِشَهَادَاتٍ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَتَعَلَّقٌ بِقَوْلِهِ: «فَشَهَادَةٌ» أَي: فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ بِاللَّهِ. وَلَا يَضُرُّ الْفَصْلُ بـ «أَرْبَعَ» لِأَنَّهَا مَعْمُولَةٌ لِلْمَصْدَرِ فَلَيْسَتْ أَجْنِبِيَّةً. وَالثَّلَاثُ: أَنْ الْمَسْأَلَةُ

(١) الآية ٢٥ من الأحقاف. وانظر: المحتسب ٢٠٧/٢.

(٢) البحر ٤٣٣/٦.

(٣) هذا على قراءة نصب «أربع» كما سيأتي.

(٤) الآية ٦٣ من الإسراء.

(٥) السبعة ٤٥٢، والنشر ٢٣٠/٢، والتيسير ١٦١، والبحر ٤٣٤/٦، والقرطبي

من بابِ التنازع ؛ فإنَّ كلاً مِنْ شهادة وشهادات تَطْلُبُهُ من حيثِ المَعْنَى ، وتكون المسأَلَةُ من إعمالِ الثاني للحدْفِ من الأول ، وهو مختار البصريين . وعلى قراءةِ الرفعِ يتعيَّنُ تَعَلُّقُهُ بشهادات ؛ إذ لو عُلِّقَتْه بشهادة لَزِمَ الفصلُ بين المصدرِ ومعموله بالجرِّ ، ولا يجوزُ لأنه أجنبيٌّ . ولم يُخْتَلَفْ في «أربع» الثانية^(١) وهي قوله «أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ لِلتَّصْرِيحِ بِالْعَامِلِ فِيهَا . وهو الفعلُ .

آ . (٧) قوله : ﴿وَالْخَامِسَةَ﴾ : اتفق السبعة على رفع الخامسة الأولى ، واختلفوا في الثانية^(٢) : فنصبها^(٣) حفصٌ ، ونصبهما معاً الحسنُ والسلمي وطلحة والأعمش . فالرفعُ على الابتداء ، وما بعده مِنْ «أَنْ» وما في حَيْزِهَا الخبرُ . وأمَّا نصبُ الأولى فعلى قراءةٍ مِنْ نصبِ «أربع شهادات» يكونُ النصبُ للعطفِ على المنصوبِ قبلها . وعلى قراءةٍ مِنْ رَفَعٍ يكونُ النصبُ بفعلٍ مقدرٍ أي : وَيَشْهَدُ الْخَامِسَةَ . وأمَّا نصبُ الثانيةِ فعطفٌ على ما قبلها من المنصوبِ وهو «أربع شهادات» . والنصبُ هنا أقوى منه في الأولى لقوةِ النصبِ فيما قبلها كما تقدَّم تقريرُهُ ، ولذلك لم يُخْتَلَفْ فيه . وأمَّا «أَنْ» وما في حَيْزِهَا : فعلى قراءةِ الرفعِ تكونُ في محلِّ رفعٍ خبراً للمبتدأ كما تقدَّم ، وعلى قراءةِ النصبِ تكونُ على إسقاطِ الخافضِ ، ويتعلَّقُ الخافضُ بذلك الناصبِ للخامسةِ أي : وَيَشْهَدُ الْخَامِسَةَ بِأَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ وبأنَّ غَضَبَ اللَّهِ . وجَوِّزُ أبو البقاء^(٤) أن يكونَ بدلاً من الخامسة .

قوله : «أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ» قرأ العامةُ بتشديدِ «أَنَّ» في الموضعين . وقرأ

(١) الآية ٨ .

(٢) الآية ٩ .

(٣) انظر في قراءات الآية : السبعة ٤٥٣ ، والنشر ٣٣١/٢ ، والتيسير ١٦١ ، والبحر ٤٣٤/٦ .

(٤) الإملاء ١٥٤/٢ .

نافعٌ بتخفيفها في الموضوعين، إلا أنه يقرأ «غَضِبَ اللَّهُ» بجَعَلِ «غَضِبَ» فعلاً ماضياً، والجلالة فاعله. كذا نقل الشيخ عنه التخفيف في الأولى أيضاً، ولم ينقله غيره. فعلى قراءته يكون اسمُ «أن» ضميرَ الشأنِ في الموضوعين، و«لعنةُ الله» مبتدأ و«عليه» خبرُها. والجملةُ خبرُ «أن». وفي الثانية يكون «غَضِبَ الله» جملةً فعليةً في محل خبر «أن» أيضاً، ولكنه يقال: يلزمكم أحدُ أمرين، وهو: إما عَدَمُ الفصلِ بين المخففة والفعلِ الواقعِ خبراً، وإما وقوعُ الطلبِ خبراً في هذا البابِ وهو ممتنعٌ. تقريرُ ذلك: أن خبرَ المخففة متى كان فعلاً متصرفاً / غير مقرونٍ بـ «قد» وَجَبَ الفصلُ بينهما. بما تقدّم في سورة [أ/٦٦٣] المائدة^(١). فإن أُجيبَ بأنه دعاءٌ اعترضَ بأنَّ الدعاءَ طلبٌ، وقد نصُّوا على أنَّ الجمَلَ الطليبةَ لا تقعُ خبراً لـ «إن». حتى تأولوا قوله^(٢):

— ٣٤٣٤ —

إِنَّ الرِّيَاضَةَ لَا تُنْصِبُكَ لِلشَّيْبِ

وقوله^(٣):

— ٣٤٣٥ — إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُمْ

لَا تَحْسَبُوا لِيَلَهُمْ عَن لَيْلِكُمْ نَامَا

على إضمارِ القولِ. ومثله «أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ»^(٤). وقرأ الحسن^(٥) وأبورجاء وقتادة والسلمي وعيسى بتخفيف «أن» و«غَضِبَ الله» بالرفع على الابتداء، والجارُّ بعده خبرُه. والجملةُ خبرُ «أن».

(١) انظر: الدر المصون ٣٦٧/٤.

(٢) تقدم برقم ٢٥٦٠.

(٣) تقدم برقم ١٠٢١.

(٤) الآية ٨ من النمل.

(٥) الإتحاف ٢/٢٩٣، والمحتسب ١٠٢/٢، والبحر ٤٣٤/٦.

وقال ابن عطية^(١): «وَأَنْ الْخَفِيفَةُ عَلَى قِرَاءَةِ الرَّفْعِ^(٢) فِي قَوْلِهِ: «أَنْ غَضِبَ» قَدْ وُلِيهَا الْفِعْلُ. قَالَ أَبُو عَلِيٍّ^(٣): «وَأَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ يَسْتَقْبِحُونَ أَنْ يَلِيَهَا الْفِعْلُ إِلَّا بَأَنْ يُفْصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ بِشَيْءٍ نَحْوَ قَوْلِهِ «عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ»^(٤) «أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ»^(٥). فَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ»^(٦) فَذَلِكَ لِقَلَّةِ تَمَكُّنِ «لَيْسَ» فِي الْأَفْعَالِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ «أَنْ بوركَ مَنْ فِي النَّارِ» فَ«بُورِكَ» فِي مَعْنَى الدَّعَاءِ فَلَمْ يَجِئْ^(٧) دُخُولُ الْفَاعِلِ لِثَلَاثِ يَفْسُدَ الْمَعْنَى». قُلْتُ: فَظَاهِرُ هَذَا أَنَّ «غَضِبَ» لَيْسَ دَعَاءً، بَلْ هُوَ خَيْرٌ عَنِ «غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا» وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ دَعَاءٌ، كَمَا أَنَّ «بُورِكَ» كَذَلِكَ. وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى الْإِخْبَارِ فِيهِمَا فَاعْتَرَضَ أَبِي عَلِيٍّ وَمَتَابِعَةُ أَبِي مُحَمَّدٍ لَهُ لَيْسَا بِمَرَضِيَيْنِ.

آ. (١٠) قَوْلُهُ: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ﴾: جَوَابُ «لَوْلَا» مَحذُوفٌ
أَي: لَهَلَكْتُمْ.

آ. (١١) قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ﴾: فِي خَبَرِ «إِنَّ»
وَجِهَانٍ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ «عُصْبَةٌ» وَ«مَنْكُم» صِفَتُهُ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٨): «وَبِهِ أَفَادَ
الْخَبَرِ». وَالثَّانِي: أَنَّ الْخَبَرَ الْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ «لَا تَحْسَبُوهُ» وَيَكُونُ «عُصْبَةً» بَدَلًا
مِنْ فَاعِلِ «جَاءُوا». قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ^(٩): «التَّقْدِيرُ: إِنَّ فِعْلَ الَّذِينَ. وَهَذَا أَنْسَقَ

(١) المحرر ١١/٢٧٥.

(٢) كذا في الأصل، والصواب «على قراءة نافع» كما في المحرر. وقراءة نافع «أَنْ غَضِبَ اللَّهُ».

(٣) الحجة (خ) ٤/٤٢.

(٤) الآية ٢٠ من المزمل. (٥) الآية ٨٩ من طه. (٦) الآية ٣٩ من النجم.

(٧) المحرر والحجة: «يجز».

(٨) الإملاء ٢/١٥٥.

(٩) المحرر ١١/٢٧٨.

في المعنى وأكثر فائدة من أن يكون «عُصْبَةٌ» خبر إن. كذا أورده عنه الشيخ^(١) غير معترضٍ عليه. والاعتراضُ عليه واضحٌ: من حيث إنه أوقع خبر «إن» جملةً طلبيةً، وقد تقدم^(٢) أنه لا يجوز. وإن وردَ منه شيءٌ في الشعر أولَ كالبيتين المتقدمين، وتقديرُ ابن عطية ذلك المضاف قبل الموصول ليصحَّ به التركيبُ الكلامي؛ إذ لو لم يُقدَّرْ لكان التركيبُ: لا تحسبوهُم. ولا يعودُ الضمير في «لا تحسبوه» على قولِ ابن عطية على الإفك لثلاث تَخَلُّو الجملة من رابطٍ يربطها بالمبتدأ. وفي قولِ غيره يجوزُ أن يعودَ على الإفك أو على القذف، أو على المصدرِ المفهومِ من «جاؤوا» أو على ما نال المسلمين من الغمِّ.

قوله «كِبْرَهُ» العامة على كسرِ الكاف، وضمُّها في قراءته^(٣) الحسنُ والزهرِيُّ وأبورجاء وأبو البرهسم وابن أبي عبله ومجاهد وعمرة بنت عبد الرحمن^(٤)، ورويت أيضاً عن أبي عمرو والكسائي فقل: هما لغتان في مصدرِ كَبُرَ الشيءُ أي: عَظُمَ، لكن غَلَبَ في الاستعمال أن المضموم في السِّنِّ والمكانة يُقال: هو كَبُرَ القومِ بالضم أي: أكبرهم سناً أو مكانةً. وفي الحديث - في قصة مُحَيَّصَةَ وَحُوَيَّصَةَ - «الكُبْرُ الكُبْرُ»^(٥) - وقيل: بالضم معظمُ الإفك، وبالكسرِ البُدْءُ به. وقيل: بالكسر الإثم.

(١) البحر ٤٣٦/٦.

(٢) انظر: الدر المصون ١٤٥/٦.

(٣) الإنحاف ٢٩٣/٢، والنشر ٣٣١/٢، والمحتسب ١٠٣/٢ - ١٠٤.

(٤) عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية النجارية المدنية تلميذة عائشة. وجدُّها سعد من قدماء الصحابة وهو أخو أسعد بن زُرارة. كانت فقيهة عالمة. توفيت سنة ٩٨، أو ١٠٦. انظر: سير الأعلام ٥٠٧/٤، وطبقات ابن سعد ٤٨٠/٨.

(٥) رواه البخاري في كتاب الديات، ٢٢ باب القسامة، والفتح ٢٣٩/١٢. والنصب على الإغراء كما قال ابن حجر.

أ. (١٢) قوله: ﴿لَوْلا إِذ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ﴾: هذه تحضيضية، و«إذ» منصوبٌ بـ ظَنَّ. والتقدير: لولا ظَنَّ المؤمنون بأنفسهم إِذ سَمِعْتُمُوهُ. وفي هذا الكلام التفاتٌ. قال الزمخشري^(١): «فإن قُلْتَ: هَلْ أُمِرَ بِظَنِّهِمْ إِذ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّتُمْ بَأَنْفُسِكُمْ خَيْرًا وَقُلْتُمْ. وَلَمْ عَدَلْ عَنِ الْخَطَابِ إِلَى الْغَيْبِ، وَعَنِ الضَّمِيرِ إِلَى الظَّاهِرِ؟ قُلْتَ: لِيُبَالِغَ فِي التَّوْبِيخِ بِطَرِيقَةِ الِاتِّفَاتِ، وَيُصَرِّحَ بِلَفْظِ الْإِيمَانِ دَلَالَةً عَلَى أَنَّ الْإِشْتِرَاكَ فِيهِ مُقْتَضٍ أَنْ لَا يُصَدَّقَ أَحَدٌ قَالَةً فِي أَخِيهِ». وقوله «لَمْ عَدَلْ عَنِ الْخَطَابِ»؟ يعني في قوله: «وقالوا» فإنه كان الأصل: وقلمت فعدل عن هذا الخطاب إلى الغيبة في: «وقالوا». وقوله: «وعن الضمير» يعني أن الأصل كان: ظَنَّتُمْ فَعَدَلْ عَنِ ضَمِيرِ الْخَطَابِ إِلَى لَفْظِ الْمُؤْمِنِينَ.

أ. (١٣) قوله: ﴿فَإِذَا لَمْ يَأْتُوا﴾: «إذ» منصوبٌ بـ «الكاذبون» في قوله: «فأولئك عند الله هم الكاذبون». وهذا الكلام في قوة شرطٍ وجزاء.

أ. (١٥) قوله: ﴿إِذ تَلَقَّوْنَهُ﴾: «إذ» منصوبٌ بـ «مَسْكُومٌ» أو بـ «أَفْضَتْمْ». وقرأ العامة «تَلَقَّوْنَهُ». والأصل: تَتَلَقَّوْنَهُ فَحُدِفَتْ إِحْدَى التَّاءَيْنِ كـ «تَنَزَّلُ»^(٢) ونحوه. ومعناه: يتلقاه بعضكم من بعض. والبيزي^(٣) على أصله: في أنه يُشَدِّدُ التَّاءَ وَصَلًّا. وقد تقدَّم تَحْقِيقُهُ فِي الْبَقْرَةِ نَحْوَ «وَلَا تَيْمَمُوا»^(٤) وَهُوَ هُنَا سَهْلٌ لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ حَرْفٌ لِيْنٍ بِخِلَافِهِ هُنَا. وَأَبُو عَمْرٍو وَالْكَسَائِيُّ وَحَمَزَةٌ عَلَى

(١) الكشاف ٥٣/٣.

(٢) الآية ٤ من سورة القدر.

(٣) انظر في أوجه القراءة: السبعة ٤٥٣، والبحر ٤٣٨/٦، والقرطبي ٢٠٤/١٢، والمحتسب ١٠٤/٢، والنشر ٣/٢.

(٤) الآية ٢٦٧ من البقرة.

أصولهم في إدغام الذال في التاء. وقرأ أبي «تَلَقُّونَه» بتاءين، وتقدم أنها الأصل. وقرأ ابن السميع في رواية عنه «تُلَقُّونَه» بضم التاء وسكون اللام وضم القاف مضارع «ألقى» إلقاءً. وقرأ هو في رواية أخرى «تَلَقُّونَه» بفتح التاء وسكون اللام وفتح القاف مضارع لقي.

[ب/٦٦٣]

وقرأ ابن عباس وعائشة وعيسى وابنُ يعمر وزيد بن علي بفتح التاء وكسر اللام وضم القاف من وَلَقِيَ الرجلُ إذا كَذَبَ^(١). قال ابن سيده: «جاؤوا بالمتعدي شاهداً على غير المتعدي. وعندني أنه أراد تَلَقُّونَ فيه فحذف الحرف ووصل الفعل للضمير». يعني أنهم جاؤوا بـ «تَلَقُّونَه» وهو متعدٍ مُفَسَّرٌ بـ «تُكذِّبون» وهو غير متعدٍ ثم حمَّله ما ذكر. وقال الطبري^(٢) وغيره: «إن هذه اللفظة مأخوذة من الوَلَقِ وهو الإسراعُ بالشيء بعد الشيء كَعَدُوٍ في إثرِ عَدُوٍ وكلامٍ في إثرِ كلامٍ يُقال: وَلَقِيَ في سَيْرِهِ أي: أسرع وأنشد^(٣):

٣٤٣٦ - جاءت به عَنَسٌ من الشَّامِ تَلِقُ

وقال أبو البقاء^(٤): أي: تُسرعون فيه. وأصله من الوَلَقِ وهو الجنون».

وقرأ زيد بن أسلم وأبو جعفر «تَأَلَقُونَه» بفتح التاء وهمزة ساكنة ولامٍ مكسورة وقافٍ مضمومة من الأَلَقِ وهو الكذبُ. وقرأ يعقوب «تَيْلَقُونَه» بكسر التاء من فوق، بعدها ياءٌ ساكنةٌ ولامٌ مفتوحةٌ وقافٌ مضمومةٌ، وهو مضارع وَلَقِيَ بكسر اللام كما قالوا يَبْجَلُ مضارعٌ وجَلَّ.

(١) انظر: اللسان ولق.

(٢) الطبري ٩٧/١٨ - ٩٨.

(٣) البيت للشماخ، وهو يهجو جليداً الكلابي وقيله:

كذَّنب العقرب سُؤالِ عَلِقُ

وهو في ديوانه واللسان (ولق). والطبري ٩٨/١٨.

(٤) الإملاء ١٥٥/٢.

وقوله: «بأفواهكم» كقوله: «يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ»^(١) وقد تقدّم.

آ. (١٦) قوله: ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ﴾: كقوله: «لولا»^(٢) إذ سمعتموه ظنّ»^(٣) ولكن لا التفات فيه. قال الزمخشري^(٤): «فإن قلت: كيف جاز الفصل بين «لولا» و«قُلْتُمْ». قلت: للظروف شأن ليس لغيرها»^(٥) لأنها لا يَنفَكُ عنها ما يقع فيها فلذلك اتسع فيها. قال الشيخ^(٦): «وهذا»^(٧) يؤهم اختصاص ذلك بالظروف، وهو»^(٨) جارٍ في المفعول به تقول: لولا زيدا ضربت، ولولا»^(٩) عمراً قُلتَ».

وقال الزمخشري^(١٠) أيضاً: «فإن قلت: أي فائدة في تقديم الظرف حتى أوقع فاصلاً؟ قلت: الفائدة فيه بيان أنه كان الواجب عليهم أن يتفادوا أول ما سمعوا بالإفك عن التكلم به، فلما كان ذكر الوقت أهم وجب تقديمه. فإن قلت: ما معنى «يكون» والكلام بدونه مُتَلَبُّ لو قيل: ما لنا أن نتكلم بهذا؟ قلت: معناه ينبغي ويصح، أي: ما ينبغي وما يصح كقوله: «ما يكون لي أن أقول»^(١١).

(١) الآية ١٦٧ من آل عمران.

(٢) الأصل «ولولا» وهو سهو.

(٣) الآية ١٢.

(٤) الكشاف ٥٤/٣.

(٥) قال: «وهو تنزُّلها من الأشياء منزلة أنفسها».

(٦) البحر ٤٣٨/٦.

(٧) عبارة البحر: «وما ذكره من أدوات التحضيض».

(٨) أي تقديم المفعول به على الفعل.

(٩) البحر: وهلاً.

(١٠) الكشاف ٥٥/٣.

(١١) الآية ١١٦ من المائدة.

آ. (١٧) قوله: ﴿أَنْ تَعُودُوا﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مفعولٌ من أجله أي: يَعْظُكم كراهةً أَنْ تَعُودُوا. الثاني: أنه على حَذْفِ «في» أي: في أَنْ تَعُودُوا نحو: وَعَظْتُ فلاناً في كذا فتركه. الثالث: أنه ضَمَّنَ معنى فَعَلٍ يتعدى بـ عَن، ثم حُذِفَتْ أي: يَزْجُرُكم بِالْوَعْظِ عَنِ الْعُودِ. وعلى هذين القولين يجيء القولان في محلِّ «أَنْ» بعد نَزْعِ الخافضِ.

آ. (٢١) قوله: ﴿فَإِنَّه يَأْمُرُ﴾: في هذه الهاءِ ثلاثة أوجهٍ أحدها: أنها ضميرُ الشَّانِ. وبه بدأ أبو البقاء^(١). والثاني: أنها ضميرُ الشيطان. وهذان الوجهان إنما يجوزان على رأيٍ مَنْ لا يَشْتَرطُ عَوْدَ ضميرٍ على اسمِ الشرطِ مِنْ جملةِ الجزاء. والثالث: أنه عائِدٌ على «مَنْ» الشرطيَّةِ.

قوله: «ما زكا» العائِمةُ على تخفيفِ الكافِ يقال: زكا يَزْكُو. وفي ألفه الإمامةُ وعدمُها^(٢). وقرأ الأعمش وأبو جعفر بتشديدها. وكُتِبَتْ ألفه ياءً وهو شاذٌ لأنه من ذواتِ الواو كغزا. وإنما حُمِلَ على لغةٍ مِنْ أَمالٍ أو على كتابَةِ المُشَدِّدِ. فعلى قراءةِ التَخْفِيفِ يكون «مِنْ أَحَدٍ» فاعلاً. وعلى قراءةِ التَشْدِيدِ يكون مفعولاً. و«مِنْ» مزيِّدةٌ على كلا التقديرين. والفاعلُ هو اللهُ تعالى.

آ. (٢٢) قوله: ﴿وَلَا يَأْتَلِ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ يَفْتَعِلُ مِنَ الأليَّةِ وهي الحَلْفِ كقوله^(٣):

(١) الإملاء ١٥٥/٢، ولكن عبارته: «ضمير الشيطان أو ضمير مَنْ».

(٢) قرأ بالتشديد والإمالة الأعمش والحسن. انظر: الشواذ ١٠١، والبحر ٤٣٩/٦. وقرأ بالتخفيف والإمالة أبو جعفر مع آخرين. انظر: المحتسب ١٠٥/٢.

(٣) البيت لامرئ القيس من معلقته. وهو في ديوانه ١٢. وتماه:

وسوماً على ظهر الكئيبِ نَعَذَرْتُ

عليّ

والكئيب: رمل مرتفع. نَعَذَرْتُ: تصعَّبت.

..... وَأَلَّتْ حَلْفَةَ لَمْ تَحَلَّلْ

وَنَصَرَ الزمخشري^(١) هذا بقراءة الحسن^(٢) «ولا يتأل» من الألية كقوله^(٣): «مَنْ تَأَلَّ عَلَى اللَّهِ يُكَذِّبُهُ». ويجوز أن يكون يَفْتَعِلُ مِنْ أَلْوَتْ أَيْ قَصَّرَتْ كقوله تعالى: «لَا يَأْتُونَكُمْ خَبَالًا»^(٤) قال^(٥):

٣٤٣٨- وما المرء ما دامت حُشاشَةٌ نَفْسِهِ

بِمُذْرِكٍ أَطْرَافِ الْخُطُوبِ وَلَا آلٍ

وقال أبو البقاء^(٦): «وقرئ» «ولا يتأل» على يَفْتَعِلُ وهو من الألية أيضاً.

قلت: ومنه^(٧):

٣٤٣٩- تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةَ لِيَرُدَّنِي

إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَائِدُ

قوله: «أَنْ يُؤْتُوا» هو على إسقاط الجار، وتقديره على القول الأول، ولا يَأْتَلُ أُولُو الْفَضْلِ عَلَى أَنْ لَا يُحْسِنُوا. وعلى الثاني: ولا يَقْصِرُ أُولُو

(١) الكشاف ٥٦/٣.

(٢) النشر ٣٣١/٢، والإتحاف ٢٩٥/٢، والبحر ٤٤٠/٦، والمحتسب ١٠٦/٢.

(٣) انظر: النهاية ٦٢/١، قال: أي: من حكم عليه وحلف كقولك: والله لِيُدْخِلَنَّ اللهُ فَلَائِئًا النَّارَ.

(٤) الآية ١١٨ من آل عمران.

(٥) تقدم برقم ١٣٩٨.

(٦) الإملاء ١٥٥/٢.

(٧) البيت لزيد الفوارس بن الحصين، وهو في الحماسة ٢٨٨/١، والمقرب ٢٠٦/١، والخزانة ٢١٨/٤، وروى «ليردني». والمفائد ج المبدأ وهي المسعر. أي حلف لياسرني ثم يمتن علي فيردني إلى نسوة كأنهن مساعير لاحتراقهن وجدأ بي.

الْفَضْل فِي أَنْ يُحْسِنُوا. وقرأ^(١) أبو حيوة وأبو البرهسم وابن قطيب^(٢) «تَوْتُوَا» بتاء الخطاب. وهو التفاتٌ موافقٌ لقوله: «أَلَا تُجِبُونَ». وقرأ^(٣) الحسن وسفيان بن الحسين^(٤): «وَلْتَعْفُوا وَلْتَصْفَحُوا»، بالخطاب، وهو موافقٌ لما بعده.

آ. (٢٤) قوله: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ﴾: ناصبه الاستقرارُ الذي تَعَلَّقَ به «لهم». وقيل: بل ناصبه «عذابٌ». ورُدَّ بأنه مصدرٌ موصوفٌ. وأجيب: بأنَّ الظرفَ يُتَّسَعُ فيه/ ما لا يُتَّسَعُ في غيره. وقرأ^(٥) الأخوان «يَشْهَدُ» بالياء من تحت؛ لأنَّ التانيثَ مجازيٌّ، وقد وقعَ الفُضْلُ. والباقون بالتاءِ مراعاةً للفظِ. [١/٦٦٤]

آ. (٢٥) والتنوينُ في «إذ» عوضٌ من الجملة، تقديرُه: يومَ إذ تشهد. وقد تقدَّمَ خلافُ الأخفش فيه، وقرأ^(٦) زيد بن علي «يُؤْفِيهِمْ» مخففاً مِنْ أَوْفَى. وقرأ العامةُ بنصب «الحق» نعتاً لـ «دينهم»، وأبو حيوة^(٧) وأبوروق^(٨) ومجاهدٌ - وهي قراءةُ ابن مسعودٍ - برفعه نعتاً لله تعالى.

آ. (٢٦) قوله: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ جملةً مستأنفةً، وأن تكونَ في محلِّ رفعٍ خبراً ثانياً، ويجوزُ أَنْ يكونَ «لهم» خبرَ «أولئك» و«مغفرةٌ» فاعلهُ.

(١) البحر ٤٤٠/٦.

(٢) وهو يزيد بن قطيب وتقدمت ترجمته.

(٣) المحتسب ١٠٦/٢، والبحر ٤٤٠/٦.

(٤) سفيان بن حسين. حافظ صدوق، حدث عن الزهري. توفي سنة نيف وخمسين. انظر: سير الأعلام ٣٠٢/٧.

(٥) السبعة ٤٥٤، والتيسير ١٦١، والنشر ٣٣١/٢، والبحر ٤٤٠/٦.

(٦) البحر ٤٤١/٦.

(٧) انظر: المحتسب ١٠٧/٢، والبحر ٤٤١/٦، والقرطبي ٢١٠/١٢.

(٨) عطية بن الحارث الهمداني الكوفي، صالح صدوق روى عن السلمي، وعنه الثوري. انظر: تهذيب التهذيب ٢٢٤/٧.

آ . (٢٧) قوله : ﴿تَسْتَأْنِسُوا﴾ : يجوزُ أن يكونَ من الاستئناس ؛ لأنَّ الطارقَ يَسْتَوْحِشُ من أنه : هل يُؤذَنُ له أو لا ؟ فيزالُ استيحاشُه ، وهو رَدِيفُ الاستئذانِ فَوُضِعَ موضِعَه . وقيل : من الإيناس وهو الإبصار أي : حتى تَسْتَكْشِفُوا الحالَ . وفسَّرَه ابن عباس (١) «حتى تَسْتَأْذِنُوا» وليست قراءة . وما يُنقل عنه أنه قال : «تستأنسوا خطأ من الكاتب ، إنما هو تستأذنوا» (٢) منحولٌ عليه . وهو نظيرُ ما تقدَّم في الرعد «أفلم يَئْتِسِ الذين آمنوا» (٣) وقد تقدَّم القول فيه .

والاستئناسُ : الاستِعْلَامُ ، قال (٤) :

٣٤٤٠ - كَانَ رَحْلِي وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا
يَوْمَ الْجَلِيلِ عَلَى مُسْتَأْنِسٍ وَحَدِّ

وقيل : هو من الإنس بكسر الهمزة أي : يتعرَّفُ : هل فيها إنسي أم لا ؟ وحكى الطبري (٥) أنه بمعنى : وتؤنسوا أنفسكم .

قال ابن عطية (٦) : «وتصريفُ الفعلِ يَأْسِي أن يكونَ من أنس» .

آ . (٢٩) قوله : ﴿أَنْ تَدْخُلُوا﴾ : أي : في أن تدخلوا . والجاءَ متعلقٌ بجَنَاحِ .

(١) انظر : المحرر الوجيز ٢٩٠/١١ .

(٢) كلمة لم أتبينها يقرب رسمها من : فني ، والرواية في الطبري ١٠٩/١٨ .

(٣) الآية ٣١ من الرعد . وانظر : الدر ٥١/٧ .

(٤) البيت للناطقة ، وهو في ديوانه ٦ .

الجليل : موضع . زال النهار : انتصف ، والوحد : الفرد .

(٥) الطبري ١١١/١٨ .

(٦) المحرر ٢٩٠/١١ .

آ. (٣٠) قوله: ﴿مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾: في «مِنْ» أوجه، أحدها: أنها للتبعية لأنَّه يُعْفَى عن الناظرِ أولَ نظرةٍ تقعُ مِنْ غيرِ قَصْدٍ. والثاني: لبيان الجنس. قاله أبو البقاء^(١)، وفيه نظرٌ؛ من حيث إنه لم يتقدَّم مَبْهَمٌ يكونُ مفسراً بـ «مِنْ». والثالث: أنها لا ابتداءً الغاية. قاله ابنُ عطية^(٢). والرابع: أنها مزيدة. وهو قولُ الأخفش^(٣).

آ. (٣١) قوله: ﴿وَلِيَضْرِبْنَ﴾: ضَمَّنَ «يَضْرِبْنَ» معنى يُلْقِينَ، فلذلك عدَّاه بـ «على». وقرأ^(٤) أبو عمرو في روايةٍ بكسرِ لامِ الأمرِ.
وقرأ^(٥) طلحة «بِخُمْرِهِنَّ» بسكونِ الميمِ، وتسكينِ فُعَلٍ في الجمعِ أوَّلَى مِنْ تسكينِ المفردِ. وكَسَرَ^(٦) الجيمَ مِنْ «جِيُوبِهِنَّ» ابنُ كثيرٍ والأخوان وابنُ دَكْوَانَ.

والغَضُّ: إطباقُ الجَفْنِ بحيثِ يمنعُ الرؤيةَ. قال^(٧):

٣٤٤١- فَغَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نَمِيرٍ
فلا كعباً بَلَّغْتَ ولا كلاباً
والخُمْرُ: جمعُ خِمَارٍ. وفي القلَّةِ يُجْمَعُ على «أَخْمِرَةَ»، قال امرؤُ
القيس^(٨):

(١) الإملاء ١٥٥/٢.

(٢) المحرر ٢٩٤/١١.

(٣) لم يشر الأخفش إلى زيادتها في هذا الموضع. انظر: أمثلة على مذهب الأخفش في كتابه «معاني القرآن» ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤، ٢٧٤.

(٤) السبعة ٢٥٤، القرطبي ٢٣١/١٢، والبحر ٤٤٨/٦.

(٥) البحر ٤٤٨/٦.

(٦) التيسير ١٦١، والنشر ٢٢٦/٢، والبحر ٤٤٨/٦.

(٧) تقدم برقم ١٤١٦.

(٨) ديوانه ١٤٥، الشجاء: الأرض ذات الشجر. ريفه. أول المطر.

٣٤٤٢- وَتَرَى الشُّجْرَاءَ فِي رَيْقِهِ
كَرُّوْسٍ قُطِعَتْ فِيهَا الخُمُرُ

والجَيْبُ: ما في طَوْقِ القَمِيصِ، يبدو منه بعضُ الجَسَدِ.

قوله «غير أولي» قرأ^(١) ابن عامر وأبو بكر «غير» نصباً. وفيه وجهان، أحدهما: أنه استثناء، والثاني: أنه حال، والباقون «غير» بالجر نعتاً، أو بدلاً، أو بياناً، والإزبة: الحاجة. وتقدم اشتقاقها في طه^(٢).

قوله: «من الرجال» حال من «أولي». وأما قوله: «أو الطفل الذين» فقد تقدم في الحج^(٣) أن «الطفل» يُطلق على المثنى والمجموع فلذلك وُصفَ بالجمع. وقيل: لَمَّا قَصِدَ به الجنس رُوِيَ فيه الجمعُ فهو كقولهم: «أهلك الناس الدينارَ الحُمُرَ والدَّرَهَمَ البيضُ».

و«عورات» جمع عورة وهو: ما يريد الإنسان ستره من بدنه، وغلب في السوءتين. والعامّة على «عورات» بسكون الواو، وهي لغة عامّة العرب، سَكَنُوهَا تخفيفاً، لحرف العلة. وقرأ^(٤) ابن عامر في رواية «عورات» بفتح العين. ونقل ابن خالويه^(٥) أنها قراءة ابن أبي إسحاق والأعمش. وهي لغة هذيل بن مدركة. قال الفراء: «وأشدني بعضهم^(٦)»:

(١) السبعة ٤٥٥، التيسير ١٦١، والنشر ١٤٢/٢، والبحر ٤٤٩/٦.

(٢) انظر: الورقة ٦١٣ ب.

(٣) انظر: الورقة ٦٤٠ ب.

(٤) البحر ٤٤٩/٦، والقرطبي ٢٣٧/١٢ منسوبة إلى ابن عباس. وفي بعض نسخ القرطبي كما ذكر السمين. ولم يشر إليها صاحب السبعة ابن مجاهد.

(٥) الشواذ ١٠٣.

(٦) نُسب إلى أحد الهذليين وليس في ديوانهم، وهو في المحتسب ٥٨/١، وابن يعيش ٣٠/٥، والخزانة ٤٢٩/٣، والعيني ٥١٧/٤. والبيت في وصف الظليم وهو ذكر =

٣٤٤٣- أَخُو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مَتَأَوَّبٌ
رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمَنَكِبَيْنِ سَبُوحٌ
وجعلها ابن مجاهد لحناً وخطأً، يعني من طريق الرواية، وإلا فهي لغة
ثابتة.

قوله: «أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ» العَامَّةُ على فتح الهاء وإثباتِ أَلِفٍ بعد الهاء، وهي
«ها» التي للتنبيه. وقرأ^(١) ابن عامر هنا وفي الزخرف «يا أَيُّهَا السَّاجِرُ»^(٢)، وفي
الرحمن «أَيُّهَا الثَّقَلَانِ»^(٣) بضم الهاء وصلماً، فإذا وَقَفَ سَكَنٌ. ووجهها: أنه لَمَّا
حُذِفَتِ الأَلِفُ لالتقاء الساكنين اسْتُخِفَّتِ الفَتْحَةُ على حرفٍ خَفِيٍّ فَضُمَّتْ الهَاءُ
إِتْبَاعاً. وقد رُسِمَتِ هذه المواضعُ الثلاثةُ دُونَ أَلِفٍ. فوَقَفَ أبو عمرو والكسائيُّ
بألفٍ، والباقون بدونها، إِتْبَاعاً للرُّسْمِ ولموافقةِ الخَطِّ للفظٍ، وَثَبَّتْ في غير هذه
المواضعِ حَمَلًا لها على الأَصْلِ، نحو: «يا أَيُّهَا النَّاسُ»^(٤)، «يا أَيُّهَا الَّذِينَ
آمَنُوا»^(٥) وبالجملة فالرُّسْمُ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ. /

[٦٦٤/ب]

آ. (٣٢) قوله: ﴿الْأَيَّامِ﴾: هو جمعُ «أَيِّم» بزنةٍ فَيُعْمَلُ. يُقَالُ
منه: آمَ يَيْئِمُّ كَبَاعَ يَبِيعُ. قال الشاعر^(٦):

النعام، وأخو بيضات كناية عن سرعته لأنه إذا قصد بيضاته يكون أسرع. والرائح:
الذي يسير ليلاً، والمتأوب: يسير نهاراً. والسبوح: من السبح وهو شدة الجري.

(١) انظر: السبعة ٤٥٥، والنشر ١٤٢/٢، والتيسير ١٦١، والبحر ٤٥٠/٦.

(٢) الآية ٤٩.

(٣) الآية ٣١.

(٤) الآية ٢١ من سورة البقرة.

(٥) الآية ١٥٣ من سورة البقرة.

(٦) البيت ليزيد بن الحكم الثقفي، وهو في اللسان (أيم) وآمت المرأة: أقامت بلا
زوج، أو فقدت زوجها.

٣٤٤٤- كل امرئ سَتِيْمٌ مِنْهُ
العِرْسُ أو منها يَتِيْمٌ

وقياسُ جمعه «أيام» كسَيِّدٍ وسَيَّائِدٍ. و«أيامى» فيه وجهان، أظهرهما:
- من كلام سيبويه (١) - أنه جمعٌ على فعَالِيٍّ غيرِ مقلوبٍ وكذلك «يتامى»،
وقيل: إن الأصل أيام (٢) ويتايم في: أَيْمٌ ويتيم (٣) فقلبا. والأَيْمُ: مَنْ لا زوجَ له
ذكراً كان أو أنثى. وخصه أبو بكر الخفَّافُ بِمَنْ فَقَدَتْ زَوْجَهَا فإِطْلَاقُهُ على البِكرِ
مجازاً. و«منكم» حال، وكذا «مِنْ عبادكم».

آ. (٣٣) قوله: ﴿والذين يَتَّبِعُونَ الْكِتَابَ﴾: يجوز فيه الرفعُ
على الابتداء. والخبرُ الجملةُ المقتترنةُ بالفاءِ، لما تضمَّنه المبتدأ من معنى
الشرط. ويجوز نصبه بفعلٍ مقدرٍ على الاشتغال. وهذا أرجحُ لمكان الأمر (٤).
وقال الزمخشري (٥): «وقد آم وآمت وتأيما: إذا لم يتزوجا، بكرين كانا

(١) الكتاب ٢/٢١٤ وهذا الجمع شاذ حيث إن فِعِيلاً لا يُجمع على فعَالِيٍّ، قال: «وقد
جاء منه شيء كثير على فعَالِيٍّ شَبَّهوه بِوَجَاعِيٍّ لأنها مصائبٌ قد ابتلوا بها فُشِّهَتْ
بالأوجاع حين جاءت على فعَالِيٍّ. انظر: معجم مفردات الإعلال والإبدال ٤٢.

(٢) هذا مذهب أبي عمرو وابن السكيت وأبي حيان فأصله أيام قلبت اللام موضع
العين فجاء على أيامى، فأبدل من الكسرة فتحةً، فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح
ما قبلها فصار وزنه فَيَالِعٍ. انظر: المعجم ٤٢.

(٣) مذهب سيبويه في يتامى فعَالِيٍّ وهو جمع شاذ لأنَّ فِعِيلاً الوصف لا يُجمع على
فعَالِيٍّ وإنما على فعَالٍ نحو كريم وكرام. ومذهب القلب: أصله يتايم فقدمت الميم
وفتحت للتخفيف فصار يتايمِيٌّ فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً. انظر:
المعجم ٢٩٣.

(٤) لأنه يقلُّ الإخبار عن المبتدأ بجملة أمرية.

(٥) الكشاف ٢/٦٣.

أو ثَبِين. قال (١):

٣٤٤٥ - فَإِنْ تَنكِحِي أَنْكِحْ وَإِنْ تَتَأَيَّمِي
- وَإِنْ كُنْتُ أَفْتَى مِنْكُمْ - أَتَأَيَّمُ

وعن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٢): «اللهم إنا نعوذ بك من العَيْمَةِ
والغَيْمَةِ والأَيْمَةِ وَالكَزْمِ وَالْقَرَمِ». قلت: أما العَيْمَةُ بالمهملة فشدة شهوة اللبن،
وبالمعجمة شدة العطش. والأَيْمَةُ: طول العُزْبَةِ، وَالكَزْمُ: شدة شهوة الأكل.
وَالْقَرَمُ: شدة شهوة اللحم.

قوله: «على البغاء» «البغاء» مصدرُ بَغَتِ المرأةُ تَبْغِي بَغَاءً، أي: زَنَتْ.
وهو مختصٌّ بزنى النساء. ولا مفهوم لهذا الشرط؛ لأن الإكراه لا يكون مع
الإرادة.

قوله: «فإنَّ اللهَ» جملةٌ وَقَعَتْ جواباً للشرط. والعائدُ على اسمِ الشرطِ
محذوفٌ تقديرُه: غفورٌ لهم. وقَدَّرَه الزمخشري (٣) في أحدِ تقديرَاتِهِ،
وابن عطية (٤)، وأبو البقاء (٥): «فإنَّ اللهَ غفورٌ لَهُنَّ أي: لِلْمُكْرَهَاتِ، فَعَرِيَتْ
جملةُ الجزاءِ عن رابطٍ يَرْبِطُهَا بِاسْمِ الشرطِ. لا يُقال: إنَّ الرابطَ هو الضميرُ
المقدَّرُ الذي هو فاعلُ المصدرِ؛ إذ التقديرُ: مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ لَهُنَّ فَلْيُكْتَفَ بِهَذَا
الرابطِ المقدَّرِ؛ لأنهم لم يَعُدُّوا ذلك من الروابطِ، تقول: «هَنْدٌ عَجِبْتُ مِنْ

(١) لم أهد إلى قائله وهو في مجاز القرآن ٦٥/٢، والقرطبي ٢٤٠/١٢، واللسان
(أيم).

(٢) انظر: النهاية ١٧٠/٤، وفيه «القَرَمُ» وشرحه في ٥٩/٤، باللؤم والشح. وانظر:
٣٣١/٢ في شرح العيمة، ٤٠٣/٣ في الغيمة.

(٣) الكشاف ٦٧/٣.

(٤) المحرر ٣٠٣/١١ وعبارته «غفور رحيم بهن».

(٥) الإملاء ١٥٦/٢.

ضَرَبَهَا زَيْدًا» فهذا جائزٌ، ولو قلت: هُنْدٌ عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدِ أَي: مِنْ ضَرْبِهَا^(١)، لخلوها مِنَ الرَّابِطِ وَإِنْ كَانَ مَقْدَرًا.

وقد ضَعَّفَ الإِمَامُ الرَّازِي^(٢) تَقْدِيرَ «بِهِمْ» وَرَجَّحَ تَقْدِيرَ «بِهِنَّ» فَقَالَ: «فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: غَفُورٌ لَهُنَّ؛ لِأَنَّ الإِكْرَاهَ يُزِيلُ الإِثْمَ وَالْعُقُوبَةَ عَنِ الْمُكْرَهَةِ فِيمَا فَعَلَ. وَالثَّانِي: فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ لِلْمُكْرَهَةِ بِشَرَطِ التَّوْبَةِ. وَهَذَا ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ عَلَى التَّفْسِيرِ الأَوَّلِ لَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا الإِضْمَارِ». وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا عَرَفْتَ مِنْ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى اسْمِ الشَّرْطِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ فِي الْبَقْرَةِ. وَلَمَّا قَدَّرَ الزَّمْخَشَرِيُّ^(٣) «لَهُنَّ» أورد سؤالاً فقال: «فإن قلت: لا حاجة إلى تعليق المغفرة بهنَّ، لأنَّ المُكْرَهَةَ عَلَى الزَّئِي - بخلاف المُكْرَهَةِ [عليه في أنها]^(٤) غيرَ آثِمَةٍ - . قلت: لعل الإكراه غير ما اعتبرتُه الشريعة من إكراه بقتل أو ممانا يُخَافُ مِنْهُ التَّلَفُ أَوْ فَوَاتُ عَضْوٍ حَتَّى تَسَلَّمَ مِنَ الإِثْمِ. وَرَبْمَا قَصَّرَتْ عَنِ الحَدِّ الَّذِي تُعَدَّرُ فِيهِ فَتَكُونُ آثِمَةً».

آ. (٣٤) وتقدّم الخلاف^(٥) في «مُبيِّنات» كسراً وفتحاً.

قوله: «وَمَثَلًا» عَطَفُ عَلَى «آيَات» أَي: وَأَنْزَلْنَا مَثَلًا مِنْ أَمْثَالِ الَّذِينَ قَبْلِكُمْ.

آ. (٣٥) قوله: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ﴾: مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ: إِمَّا عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ أَي: ذُو نُورِ السَّمَوَاتِ. وَالْمِرَادُ بِالنُّورِ عَدْلُهُ. وَيؤَيِّدُ هَذَا قَوْلُهُ

(١) أَي لَمْ يَجِزْ، وَانظُرْ: الْبَحْرَ ٤٥٣/٦.

(٢) تَفْسِيرُ الرَّازِي ٢٢١/٢٣.

(٣) الْكِشَافُ ٦٧/٣.

(٤) سَقَطَ سَهْوًا مِنَ الأَصْلِ وَأَثْبَتَهُ مِنَ الْكِشَافِ.

(٥) قَرَأَ بِفَتْحِ الياءِ نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَالباقونَ بِالكسْرِ. انظُرْ: النُّشْرَ ٢٤٨/٢،

والتيسير ١٦٢، وَالبَحْرَ ٤٥٣/٦.

- النور -

«مثل نوره». وأضاف النور لهذين الطرفين: إمّا دلالةً على سعة إشراقه وفُشُوّ إضاءته، حتى تضيء له السموات والأرض، وإمّا لإرادة أهل السموات والأرض، وأنهم يستضيئون به. ويجوز أن يبالغ في العبارة على سبيل المدح كقولهم: فلان شمس البلاد وقمرها، قال النابغة^(١):

٣٤٤٦- فإنك شمس والملوك كواكب
إذا ظهرت لم يبدُ منهن كوكب

وقال^(٢):

٣٤٤٧- قمر القبائل خالد بن يزيد

.....
ويجوز أن يكون المصدر واقعاً موقع اسم الفاعل أي: مُنور السموات. ويؤيد هذا الوجه قراءة^(٣) أمير المؤمنين وزيد بن علي وأبي جعفر وعبد العزيز المكي^(٤) «نور» فعلاً ماضياً. وفاعلُه ضميرُ الباري تعالى، و«السموات» مفعولُه فكسره نصب. و«الأرض» بالنصب نسق عليه. وفسره الحسن فقال: الله مُنور السموات.

قوله: «ومثل نوره كمشكاة» مبتدأ وخبر أيضاً. وهذه الجملة إيضاح لما قبلها وتفسير فلا محل لها. وثم مضاف محذوف أي: كمثل نور مشكاة. قال

(١) ديوانه ٧٨ وفيه «إذا طلعت».

(٢) لم أقف عليه.

(٣) البحر ٤٥٥/٦، والشواذ ١٠١.

(٤) لعله عبد العزيز بن أبي رواد، شيخ الحرم المكي حدث عن الضحاك وعكرمة، توفي سنة ١٥٩. انظر: سير أعلام ١٨٤/٧.

الزمخشري^(١): «أي: صفة نوره العجيب الشأن في الإضاءة كمشكاة أي: كصفة مشكاة».

واختلفوا في الضمير في «نوره» فقيل: هو لله تعالى، وهو الأولى، والمراد بالنور على هذا: الآيات المبينات المتقدمة، أو الإيمان، وقيل: إنه عائد على المؤمنين أو المؤمن أمن به. وقد قرأ أبي^(٢) بهذه الألفاظ كلها. وأعاد الضمير على ما قرأ به. وقيل: يعود على محمد صلى الله عليه وسلم ولم يتقدم لهذه الأشياء ذكر. وأما عوده على المؤمنين في قراءة أبي، ففيه إشكال من حيث الأفراد. / قال مكي^(٣): «يوقف على «الأرض» في هذه الأقوال الثلاثة».

واختلفوا أيضاً في هذا التشبيه: أهو تشبيه مركب أي: قصد فيه تشبيه جملة بجملة، من غير نظر إلى مقابلة جزء بجزء، بل قصد تشبيه هداه وإتقان صنعته في كل مخلوق على الجملة بهذه الجملة من النور الذي يتخذونه. وهو أبلغ صفات النور عندهم؟ أو تشبيه غير مركب أي: قصد مقابلة جزء بجزء؟ وترتب الكلام فيه بحسب الأقوال في الضمير في «نوره».

والمشكاة: الكوة غير النافذة. وهل هي عريية أم حبشية معربة؟ خلاف. وقيل^(٤): هي الحديدية أو الرصاصية^(٥) التي يوضع فيها الذبال وهو الفتيل، وتكون في جوف الزجاج، وقيل: هي العمود الذي يوضع على رأسه

(١) الكشاف ٦٧/٣.

(٢) القرطبي ٢٦٠/١٢، والبحر ٤٥٥/٦.

(٣) لم يرد في «المشكل» ونقله السمين عن البحر ٤٥٥/٦.

(٤) انظر: تفسير الماوردي ١٢٩/٣.

(٥) كذا في الأصل ورسمت في (ش): الزجاجية.

المصباح، وقيل: ما يُعَلَّقُ فيه القنديل من الحديد، وأمال «المشكاة» الدُّوري^(١) عن الكسائي لتقدّم الكسر، وإن وُجِدَ فاصلٌ. ورُسِمَتْ بالواو كالزكاة والصلاة. والمصباح: السراج الضخم. والزجاجة: واحدة الزجاج، وهو جوهرٌ معروفٌ. وفيه ثلاث لغات: فالضم لغة الحجاز، وهو قراءة العامة، والكسر والفتح لغة قيس. وبالفتح قرأ^(٢) ابن أبي عبله ونصر بن عاصم في رواية ابن مجاهد. وبالكسر قرأ نصر بن عاصم في رواية عنه، وأبورجاء. وكذلك الخلاف في قوله «الزجاجة».

والجملة من قوله: «فيها مصباح» صفة لـ «مشكاة». ويجوز أن يكون الجار وحده هو الوصف، و«مصباح» مرتفع به فاعلاً.

قوله: «دري»، قرأ^(٣) أبو عمرو والكسائي بكسر الدال وياء بعدها همزة. وقرأ حمزة وأبو بكر عن عاصم بضم الدال وياء بعدها همزة. والباقون بضم الدال وتشديد الياء من غير همزة، وهذه الثلاثة في السبع، وقرأ زيد بن علي والضحاك وقتادة بفتح الدال وتشديد الياء. وقرأ الزهري بكسرها وتشديد الياء. وقرأ أبان بن عثمان وابن المسيب وأبورجاء وقتادة أيضاً «دري» بفتح الدال وتشديد الراء وياء بعدها همزة.

فأما الأولى^(٤) فقراءة واضحة لأنه بناء كثير يوجد في الأسماء نحو «سكين» وفي الصفات نحو سكير.

(١) السبعة ٤٥٥، والنشر ٣٨/٢، والقرطبي ٢٦١/١٢.

(٢) انظر في قراءاتها: القرطبي ٢٦١/١٢، والبحر ٤٥٦/٦.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٥٦، والنشر ٣٣٢/٢، والتيسير ١٦٢، والبحر ٤٥٦/٦،

والقرطبي ٢٦٢/١٢، والمحتسب ١١٠/٢.

(٤) «دري».

وأما القراءة الثانية^(١) فهي من الدرء بمعنى الدَّفْع أي: يدفع بعضها بعضاً أو يَدْفَعُ ضَوْءَهَا خَفَاءَهَا، قيل^(٢): ولم يوجد شيءٌ وزنه فُعَيْلٌ إلا مُرَيْقاً لِلْعَصْفُرِ وَسُرِّيَّةً^(٣) على قولنا: إنها من السرور، وإنه أُبدل من إحدى المضغفات ياءً، وأدغمت فيها ياءً فُعَيْلٌ، ومُرَيْخاً^(٤) للذي في داخل القرن اليابس، ويقال بكسر الميم أيضاً، وَعُلْيَةٌ وَدُرِّيٌّ في هذه القراءة، وَدُرِّيَّةٌ^(٥) أيضاً في قول. وقال بعضهم^(٦): «وزن دُرِّيٌّ في هذه القراءة فُعُولٌ كَسُبُوحٍ قُدُوسٍ، فاستُقِلَّ توالي الضمِّ فُقِلَّ إلى الكسر، وهذا منقولٌ أيضاً في سُرِّيَّةٍ وَدُرِّيَّةٍ.

وأما القراءة الثالثة^(٧) فتحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون أصلها الهمز كقراءة حمزة، إلا أنه أُبدل من الهمزة ياءً، وأدغم، فَيَتَّحِدُ معنى القراءتين، ويحتمل أن يكون نسبة إلى الدر لصفائها وظهور إشراقها.

وأما قراءة^(٨) تشديد الياء مع فتح الدال وكسرها، فالذي يظهر أنه منسوب إلى الدر. والفتح والكسر في الدال من باب تغييرات النسب.

(١) دُرِّيٌّ.

(٢) قال ابن عصفور: «ولم يجيء إلا صفة» انظر: الممتع ٩٩.

(٣) انظر في تفصيل اشتقاقها: الممتع ٣٧٠. حيث احتمل كونها من السرور أو السُرِّ فهي فُعَلِيَّةٌ، أو من سراة الشيء وهو أعلاه فهي فُعَيْلَةٌ واللام من تَسْرِيَّتٍ وإو. أُبدِلت ياءً لوقوعها خامسةً لأن السراة من الواو بدليل سرات.

(٤) ذكر لها في اللسان (مرخ) أكثر من معنى، من ذلك: العود الطويل اللين، ومنها رجل مُرَيْخٌ: كثير الأدهان.

(٥) انظر: في أقوال ذرية الدر المصون ١٠١/٢.

(٦) انظر: اللسان (دراً).

(٧) دُرِّيٌّ.

(٨) «دُرِّيٌّ».

وأما فتح الدال مع المدّ والهمز^(١) ففيها إشكالٌ. قال أبو الفتح^(٢):
«وهو بناءٌ عزيزٌ لم يُحفظْ منه إلاّ السكّينة بفتح الفاء وتشديد العين». قلت:
وقد حكى الأخفش: «فَعَلِيهِ السَّكِينَةُ^(٣) والوَقَارُ» و«كوكبٌ دَرِيءٌ»^(٤) مِنْ دَرَأْتِهِ». قوله:
«يُوقَدُ» قرأ^(٥) ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو «تَوَقَّدَ» بزنة تَفَعَّلَ فعلاً ماضياً
فيه ضميرٌ فاعله يعودُ على المصباح، ولا يعودُ على «كوكب» لفسادِ المعنى.
والأخوان وأبو بكر «تَوَقَّدَ» بضم التاء مِنْ فوقُ وفتح القافِ، مضارعٌ أَوْقَدَ. وهو
مبنيٌّ للمفعولِ. والقائمُ مقامُ الفاعلِ ضميرٌ يعودُ على «زجاجة» فاستترَ في
الفعلِ. وباقي السبعةِ كذلك إلاّ أنّه بالياءِ مِنْ تحتُ. والضميرُ المستترُ يعودُ
على المصباح.

وقرأ الحسن والسلمي وابن محيصرن، ورُوِيَتْ عن عاصم من طريق
المفضّلِ كذلك، إلاّ أنّه ضمّ الدال^(٦)، جعله مضارع «تَوَقَّدَ»، والأصلُ:
تَتَوَقَّدُ بتاءينِ، فحذِفَ إحداهما كـ «تَذَكَّرُ». والضميرُ أيضاً للزُّجاجة.

وقرأ عبد الله «وَقَدَّ» فعلاً ماضياً بزنة قَتَلَ مشدداً، أي: المصباح. وقرأ
الحسن وسلام أيضاً «يَوَقَّدُ» بالياءِ مِنْ تحتُ، وضمّ الدال، مضارعٌ تَوَقَّدَ.
والأصلُ يَتَوَقَّدُ بياءٍ مِنْ تحتُ، وتاءٍ مِنْ فوقُ، فحذِفَتْ التاءُ مِنْ فوقُ. هذا شاذٌّ

(١) دَرِيءٌ.

(٢) المحتنب ١١٠/٢.

(٣) هذه حكاية أبي زيد وهي لغة في السكّينة. اللسان (سكن).

(٤) ضَبَطَ في كتابه «معاني القرآن» بكسر الدال. انظر: معاني القرآن ٢/٤٢٠ وضبط
في الأصل بفتحها.

(٥) السبعة ٤٥٥، والنشر ٣٣٢/٢، والتيسير ١٦٢، والقرطبي ١٢/٢٦٢، والبحر
٤٥٦/٦.

(٦) «تَوَقَّدَ».

[٦٦٥/ب] و«تَذَكَّرُ» وبإيه؛ فإن فيه تاءين، والباقي يَدُلُّ على ما فُقد. / وقد يُتَمَحَّلُ لصحته وجه من القياس وهو: أنهم قد حَمَلُوا أَعِدُّ وَتَعِدُّ وَنَعِدُّ على يَعِدُّ في حَذْفِ الواوِ لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ فكذلك حَمَلُوا يَتَوَقَّدُ^(١) بالياء والتاء على تَتَوَقَّدُ بتاءين، وإن لم يكن الاستثقال موجوداً في الياء والتاء.

قوله: «مِنْ شَجَرَةٍ» «مِنْ» لابتداء الغاية، وثم مضاف محذوف أي: مِنْ زَيْتِ شَجَرَةٍ. وَزَيْتُونَةٍ فِيهَا قَوْلَانِ أَشْهُرُهُمَا: أَنَّهَا بَدَلٌ مِنْ «شَجَرَةٍ». الثاني: أَنَّهَا عَطْفٌ بَيَانٌ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ^(٢) وَتَبِعَهُمْ أَبُو عَلِيٍّ. وقد تقدّم هذا في قوله «مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ»^(٣).

قوله: «لَا شَرْقِيَّةٍ» صفة لـ «شَجَرَةٍ» وَدَخَلَتْ لِتَفْيِيدِ النَّفْيِ. وقرأ^(٤) الضحّاك بالرفع على إضمار مبتدأ أي: لا هي شرقية. والجملة أيضاً في محل جرّ نعتاً لـ «شَجَرَةٍ».

قوله: «يَكَادُ» هذه الجملة أيضاً نعتٌ لـ «شَجَرَةٍ».

قوله: «وَلَوْ لَمْ تَمَسُّهُ نَارٌ» جوابها محذوف أي: لأضاءت لدلالة ما تقدّم عليه، والجملة حالية. وقد تقدّم تحرير هذا في قوله «رُدُّوا السَّائِلَ وَلَوْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ»^(٥) وَأَنَّهَا لاسْتِقْصَاءُ الْأَحْوَالِ: حتى في هذه الحال. وقرأ^(٦)

(١) وهو أصل قراءة الحسن «يَتَوَقَّدُ».

(٢) انظر: الارتشاف ٦٠٥/٢.

(٣) الآية ١٦ من إبراهيم. وانظر: الدر المصون ٨٠/٧. وليس مذهب البصريين جزيانه في النكرات.

(٤) البحر ٤٥٧/٦.

(٥) رواه أبو داود في الزكاة ٣٠٦/٢، والمسند ٢٠١/١.

(٦) المحتسب ١١١/٢، والقرطبي ٢٦٢/١٢، والبحر ٤٥٧/٦.

ابن عباس والحسن «يَمَسُّهُ» بالياءِ لأنَّ المؤنثَ مجازيٌّ، ولأنه قد فُصِّلَ بالمفعولِ أيضاً.

قوله: «نورٌ على نورٍ» خبرٌ مبتدأ مضميرٌ أي: ذلك نورٌ. و«على نورٍ» صفةٌ لـ «نورٍ».

آ. (٣٦) قوله: ﴿فِي بِيوتٍ﴾: فيها ستةٌ أوجهٍ. أحدها: أنها صفةٌ لـ «مِشْكَاةٍ» أي: كِمِشْكَاةٍ في بيوتٍ أي: في بيتٍ من بيوتِ الله. الثاني: أنه صفةٌ لمصباح. الثالث: أنه صفةٌ لـ «زجاجةٍ». الرابع: أنه متعلِّقٌ بـ «تُوَقَّدُ». وعلى هذه الأقوالِ لا يُوقفُ على «عليمٍ». الخامس: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ كقوله «فِي تِسْعِ آيَاتٍ»^(١) أي: يُسَبِّحُونَهُ فِي بِيوتٍ. السادس: أن يتعلَّقَ بـ «يُسَبِّحُ» أي: يُسَبِّحُ رجالٌ في بيوتٍ. وفيها تكريرٌ للتوكيدِ كقوله: «ففي الجنة خالدين فيها»^(٢). وعلى هذين القولين فيوقفُ على «عليمٍ». وقال الشيخ^(٣): «وعلى هذه الأقوالِ الثلاثةِ» ولم يُذكر سوى قولين^(٤).

قوله: «أَذِنَ اللَّهُ» في محلِّ جرٍّ صفةٌ لـ «بيوتٍ»، و«أن تُرفعَ» على حذفِ الجارِّ أي: في أن تُرفعَ. ولا يجوزُ تَعَلُّقُ «في بيوتٍ» بقوله: «ويُذَكَّرُ» لأنه عطفٌ على ما في حيزِ «أن»، وما بعد «أن» لا يتقدَّمُ عليها.

قوله: «يُسَبِّحُ» قرأ^(٥) ابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ بفتحِ الباءِ مبنياً للمفعولِ.

(١) الآية ١٢ من النمل.

(٢) الآية ١٠٨ من هود.

(٣) البحر ٤٥٨/٦.

(٤) بل ذكر ثلاثة أقوال: تعلَّقها بـ «يوقد»، وكونها صفة لمشكاة، والاستئناف.

(٥) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٥٦، والنشر ٣٣٢/٢، والتيسير ١٦٢، والبحر ٤٥٨/٦،

والقرطبي ٢٧٥/١٢.

والقائم مقام الفاعل أحد المجرورات الثلاثة^(١). والأولى منها بذلك الأولى
لاحتياج العامل إلى مرفوعه، والذي يليه أولى. و«رجال» على هذه القراءة
مرفوع على أحد وجهين: إما بفعلٍ مقدرٍ لتعذر إسناد الفعل إليه، وكأنه جواب
سؤالٍ مقدرٍ، كأنه قيل: مَنْ يُسَبِّحه؟ فقيل: يُسَبِّحه رجالٌ. وعليه في أحد
الوجهين قول الشاعر^(٢):

٣٤٤٨- لِيُبِّكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ

وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

كأنه قيل: مَنْ يَبْكِيه؟ فقيل: يَبْكِيه ضَارِعٌ. إلا أن في اقتباس هذا خلافاً،
منهم مَنْ جَوَّزَه، ومنهم مَنْ مَنَعَه. والوجه الثاني في البيت: أن «يزيد» منادى
حذف منه حرف النداء أي: يا يزيد، وهو ضعيف جداً.

والثاني: أن رجلاً خبرٌ مبتدأ محذوف أي: المُسَبِّحه رجالٌ. وعلى هذه
القراءة يُوقَفُ على الأصل.

وباقى السبعة بكسر الباء مبنياً للفاعل. والفاعل «رجال» فلا يُوقَفُ على
الأصل.

وقرأ ابن وثاب وأبو حيوه «تُسَبِّح» بالتاء من فوق وكسر الباء؛ لأنَّ جَمَعَ
التكسير يُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الْمُؤَنَّثِ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ وهذا منها. وقرأ أبو جعفر
كذلك إلا أنه فَتَحَ الباء. وخرَّجها الزمخشري^(٣) على إسناد الفعل إلى العُدُوِّ
والأصل على زيادة الباء^(٤)، كقولهم: «صَيِّد عليه يومان» أي: وَحَشَّهَا.

(١) الأصل: «الثلاث» وهو سهو.

(٢) تقدم برقم ١٢٠١.

(٣) الكشف ٦٨/٣.

(٤) قال: «وتجعل الأوقات مُسَبِّحة، والمراد ربها».

وخرَجها غيره على أن القائم مقام الفاعل ضميرُ التسيحة أي: تُسَبِّحُ التسيحة، على المجازِ المُسَوِّغِ لإسناده إلى الوقتين، كما خرَّجوا قراءة أبي جعفرٍ أيضاً «لِيُجْزَى قوماً [بما كانوا يكسبون]»^(١) أي: لِيُجْزَى الجزاء قوماً، بل هذا أولى من آية الجاثية؛ إذ ليس هنا مفعولٌ صريح.

آ. (٣٧) قوله: ﴿لَا تُلْهِيمُهُمْ﴾: في محلِّ رفعٍ صفةٌ لـ «رجال».

قوله: «يَخَافُونَ» يجوزُ أن تكونَ نعتاً ثانياً لرجال، وأن تكونَ حالاً من مفعول «تُلْهِيمُهُمْ»، و«يوماً» مفعولٌ به لا ظرفٌ على الأظهر. و«يَتَقَلَّبُ» صفةٌ لـ يوماً.

آ. (٣٨) قوله: ﴿لِيُجْزِيَهُمْ﴾: يجوزُ تعلُّقه بـ «يُسَبِّحُ» أي:

يُسَبِّحُونَ لأجل الجزاء. ويجوزُ تعلُّقه بمحذوفٍ أي: فعلوا ذلك لِيُجْزِيَهُمْ. وظاهرُ كلامِ الزمخشري^(٢) أنه من بابِ الإعمال فإنه قال: «والمعنى: يُسَبِّحُونَ، وَيَخَافُونَ لِيُجْزِيَهُمْ، ويكونُ على إعمالِ الثاني للحذف من الأول.

قوله: «أَحْسَنَ مَا عَمَلُوا» أي ثوابَ أحسن، أو أحسنَ جزاءٍ ما عملوا.

و«ما» مصدريةٌ أو بمعنى الذي أو نكرة.

آ. (٣٩) قوله: ﴿بِقِيَعَةٍ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلِّقٌ

بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لسراب. والثاني: أنه ظرفٌ. والعاملُ فيه الاستقرارُ العاملُ في كافِ التشبيه. والسرابُ: ما يترأى للإنسانِ في القفرِ في شدةِ الحرِّ ممَّا يُشْبِهُ الماءَ. وقيل: ما يتكاثفُ في قُغُورِ^(٣) القِيَعَانِ. قال الشاعر^(٤):

(١) الآية ١٤ من الجاثية. وانظر: النشر ٣٧٢/٢، والقرطبي ١٦٢/١٦.

(٢) الكشاف ٦٩/٣.

(٣) قعر كل شيء: أفضاه، وجمعه قُغُور.

(٤) تقدم برقم ٢٦٢.

٣٤٤٩- فَلَمَّا كَفَفَتْ الْحَرْبَ كَانَتْ عَهْوِدُكُمْ

كَلَمَعَ سَرَابٍ فِي الْفَلَائِمَتَائِلِ

[١/٦٦٦] يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ لِمَنْ يَظُنُّ بِشَيْءٍ خَيْرًا فَيُخَلِّفُ. / وَقِيلَ: هُوَ الشُّعَاعُ الَّذِي يَرْمِي بِهِ نِصْفُ النَّهَارِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ، يُخَيَّلُ لِلنَّاطِرِ أَنَّهُ الْمَاءُ السَّارِبُ أَيِ الْجَارِي. وَالْقَيْعَةُ: بِمَعْنَى الْقَاعِ، وَهُوَ الْمُنْسَبُطُ مِنَ الْأَرْضِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي طه (١). وَقِيلَ: بَلْ هِيَ جَمْعُهُ كَجَارٍ وَجَيْرَةٍ.

وَقَرَأَ (٢) مُسَلِمَةُ بْنُ مِحْرَابٍ بِنَاءَ مَمْطُوطَةٍ (٣). وَرَوَى عَنْهُ بِنَاءُ شَكْلِ الْهَاءِ، وَيَقْفُ عَلَيْهَا بِالْهَاءِ. وَفِيهَا أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى قَيْعَةٍ كَالْعَامَّةِ، وَإِنَّمَا أَشْبَعُ الْفَتْحَةَ فَنَوْلُودُ مِنْهَا أَلْفٌ كَقَوْلِهِ: «مُخْرَبْتُ لَيْبَاعَ» (٤) قَالَه صَاحِبُ «اللُّوَامِحِ». وَالثَّانِي: أَنَّهُ جَمْعُ قَيْعَةٍ، وَإِنَّمَا وَقَفَ عَلَيْهَا بِالْهَاءِ ذَهَابًا بِهِ مَذْهَبَ لُغَةِ طَيْيِّءٍ فِي قَوْلِهِمْ: «الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاءُ»، وَذَفْنُ الْبِنَاءِ مِنَ الْمَكْرُمَاءِ (٥) أَيِ: وَالْأَخَوَاتِ، وَالْبِنَاتِ، وَالْمَكْرُمَاتِ. وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ تُؤَيِّدُ أَنَّ قَيْعَةَ جَمْعُ قَاعٍ. الثَّلَاثُ قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ (٦): «وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ: بِقَيْعَاءَ بِنَاءَ مُدَوَّرَةٍ كَرَجَلٍ عِزْهَاءَ» (٧) فَظَاهِرٌ هَذَا أَنَّهُ جَعَلَ هَذَا بِنَاءً مُسْتَقِلًّا لَيْسَ جَمْعًا وَلَا اتِّسَاعًا (٨).

(١) انظر إعرابه للآية ١٠٦ من طه.

(٢) المحتسب ١١٣/٢، والقرطبي ٢٨٣/١٢، والبحر ٤٦٠/٦، والكشاف ٦٩/٣.

وثمة روايتان عنه: بقيعات، بقيعاء.

(٣) الأصل: «مموطة» والتصحيح من البحر والكشاف.

(٤) قال في اللسان (نبح) أي: ساكت لينبعث ومطرق لينثال». وهو مثل عربي وانظر:

البحر ٤٦٠/٦، ومنجم الأمثال ٣٠٩/٢.

(٥) انظر: الممتع ٤٠٢/١، وشرح التصريح ٣٤٣/٢.

(٦) الكشاف ٦٩/٣.

(٧) رجل عِزَّةٌ وعِزْهَاءٌ: رجل لا يقرب النساء واللَّهُو.

(٨) قال ابن جني في المحتسب ١١٣/٢: «وذلك أن نظير قولهم قَيْعَةُ وقَيْعَاءُ فِي أَنَّهُ فِعْلَةٌ =

وقوله: «يَحْسَبُهُ الظَّمَانُ» جملةٌ في محل الجرِّ صفةٌ لسرابٍ أيضاً. وحَسُنَ ذلك لتقدُّمِ الجارِّ على الجملة. هذا إنَّ جَعَلْنَا الجارَّ صفةً. والضمائرُ المرفوعةُ في «جاءه» وفي «لم يَجِدْه» وفي «وَجَدَ»، والضمائرُ في «عنده» وفي «وَفَّاه» وفي «حسابه» كلُّها تُرجِعُ إلى الظَّمَانِ؛ لأنَّ المرادَ به الكافرُ المذكورُ أولاً. وهذا قولُ الزمخشري^(١) وهو حَسَنٌ. وقيل: بل الضميران في «جاءه» و«وجد» عائدان على الظَّمَانِ، والباقيَةُ عائدةٌ على الكافرِ، وإنما أُفِرِدَ الضميرُ على هذا - وإنَّ تقدُّمه جمعٌ وهو قوله: «والذين كفروا» - حَمَلاً على المعنى، إذ المعنى: كلُّ واحدٍ من الكفار. والأولُ أولىٌ لاتساقِ الضمائرِ.

وقرأ^(٢) أبو جعفر - ورُوِيَ عن نافع - «الظَّمَانُ» بإلقاءِ حركةِ الهمزةِ على

الميمِ.

آ. (٤٠) قوله: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ﴾: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه نَسَقَ على «كسراب»، على حَذْفِ مضافٍ واحدٍ تقديره: أو كذبي ظُلُماتٍ. ودَلَّ على هذا المضافِ قوله: «إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ يَرَاهَا» فالكنايةُ تعودُ إلى المضافِ المحذوفِ وهو قولُ أبي عليٍّ. الثاني: أنه على حَذْفِ مضافين تقديرهما: أو كأعمالِ ذي ظلمات^(٣)، فتقدَّر «ذي» ليصحَّ عَوْدُ الضميرِ إليه في قوله: «إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ»، وتقدَّر «أعمال» ليصحَّ تشبيهُ أعمالِ الكفارِ بأعمالِ صاحبِ الظُّلْمَةِ، إذ لا معنى لتشبيهِ العملِ بصاحبِ الظُّلْمَةِ. الثالث^(٤): أنه لا حاجةُ

= وفِعْلَةٌ لمعنى واحدٍ قولهم رجلٌ عَزَّه وعَزَّهَةٌ فهذا فِعْلٌ وفِعْلَةٌ وذلك فِعْلَةٌ وفِعْلَةٌ.

ولا فرق بينهما غير الهاء، وذلك ما لا بال به.

(١) الكشاف ٦٩/٣.

(٢) القرطبي ٢٨٣/١٢، والبحر ٤٦٠/٦.

(٣) وهو قول العكبري في الإملاء ١٥٧/٢.

(٤) وهو أيضاً رأي العكبري في الإملاء ١٥٧/٢.

إلى حَذْفِ البتة. والمعنى: أنه شَبَّه أعمالَ الكفارِ في حَيْلوَلَيْتِها بين القلبِ وما يَهْتَدِي به بِالظُّلْمَةِ. وأمَّا الضميرانِ في «أَخْرَجَ يَدَهُ» فيعودان على محذوفٍ دَلَّ عليه المعنى أي: إذا أَخْرَجَ يَدَهُ مَنْ فِيهَا.

و «أو» هنا للتنويع لا للشك. وقيل: بل هي للتخيير أي: شَبَّهوا أعمالهم بهذا أو بهذا.

وقرأ^(١) سفيان بن حسين «أو كظلمات» بفتح الواو، جعلها عاطفةً دَخَلَتْ عليها همزة الاستفهام الذي^(٢) معناه التقرير. وقد تقدّم ذلك في قوله: «أو أمين أهل القرى»^(٣).

قوله: «في بَحْرٍ لُجِّيٍّ»: «في بحرٍ» صفةٌ لظلمات فيتعلّق بمحذوفٍ. واللُّجِّيُّ منسوبٌ إلى اللُّجِّ وهو معظمُ البحرِ. كذا قال الزمخشري^(٤). وقال غيره: منسوبٌ إلى اللُّجَّةِ بالناء وهي أيضاً مُعْظَمُه، فاللُّجِّيُّ هو العميقُ الكثيرُ الماءِ.

قوله: «يَعْشَاهُ مَوْجٌ» صفةٌ أخرى لـ «بَحْرٍ» هذا إذا أعَدْنَا الضميرَ في «يَعْشَاهُ» على «بحرٍ» وهو الظاهر. وإنّ قَدَرْنَا مضافاً محذوفاً أي: أو كذي ظُلُماتٍ - كما فَعَلَ بعضهم - كان الضميرُ في «يَعْشَاهُ» عائداً عليه، وكانت الجملةُ حالاً منه لتخصُّصه بالإضافة، أو صفةً له.

قوله: «مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ» يجوزُ أَنْ تكونَ هذه جملةً مِنْ مبتدأ وخبر، صفةٌ لـ «مَوْجٌ» الأول. ويجوزُ أَنْ يُجْعَلَ الوصفُ الجارُّ والمجرورَ فقط و«مَوْجٌ» فاعلٌ به لاعتماده على الموصوفِ.

(١) البحر ٦/٤٦١.

(٢) الأصل «التي» وهو سهو.

(٣) الآية ٩٨ من الأعراف. وانظر: الدر المصون ٥/٣٩٢.

(٤) الكشف ٣/٦٩.

قوله: «مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ» فيه الوجهان المذكوران قبله: من كون الجملة صفة لـ «موج» الثاني، أو الجار فقط.

قوله: «ظُلُمَاتٌ» قرأ العامة بالرفع وفيه وجهان، أجودهما: أن يكون خبر مبتدأ مضمير تقديره: هذه، أو تلك ظلمات. الثاني: أن يكون «ظُلُمَاتٌ» مبتدأ والجملة من قوله: «بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ» خبره. ذكره الحوفي. وفيه نظر لأنه لا مُسَوِّغٌ للابتداء بهذه النكرة، اللهم إلا أن يُقال: إنها موصوفة تقديرًا، أي: ظلمات كثيرة متكافئة، كقولهم: «السَّمْنُ مَنَوَانٌ بَدْرَهُمُ»^(١).

وقرأ^(٢) ابن كثير «ظلماتٍ» بالجرّ إلا أن البزّي روى عنه حيثنذ حذف التنوين من «سحاب»، فقرأ البزّي عنه «سحابٍ ظلماتٍ» بإضافة «سحابٍ» لـ «ظلماتٍ». وروى قبله عنه التنوين في «سحابٍ» كالجماعة مع جرّه لـ «ظلماتٍ». فأما رواية البزّي فقال أبو البقاء^(٣): «جَعَلَ المَوْجَ المِتْرَاكِمَ بِمَنْزِلَةِ السَّحَابِ»، وأما رواية قبل فإنه جعل «ظلماتٍ» بدلاً من «ظلماتٍ» الأولى.

قوله: «بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ» جملة من مبتدأ وخبر في موضع رفع أو خبرٍ على حَسَبِ القِراءَتَيْنِ في «ظلماتٍ» قبلها لأنها صفة لها. وجوز الحوفي على قراءة رفع «ظلماتٍ» في «بَعْضُهَا» أن يكون بدلاً من «ظلماتٍ». وردّ عليه من حيث المعنى؛ إذ المعنى على الإخبار بأنها ظلمات، وأن بعض تلك الظلمات

(١) التقدير: منوان منه، غير أن هذا شاهد على أن جملة الخبر قد تربط بالمبتدأ برابط مقدر. والتمثيل المناسب على الابتداء بالنكرة الموصوفة تقديرًا قولهم: شر أهرّ ذاناب، التقدير: شر عظيم.

(٢) السبعة ٤٥٧، والنشر ٣٣٢/٢، والتيسير ١٦٢، والقرطبي ٢٨٤/١٢، والبحر ٤٦٢/٦.

(٣) الإملاء ١٥٧/٢.

فوق بعضٍ وصفاً لها بالتراكم، لا أنَّ المعنى: أن بعضَ تلك الظلماتِ فوقَ بعضٍ، من غيرِ إخبارٍ بأن تلك الظلماتِ السابقةَ ظلماتٌ متراكمةٌ. وفيه نظرٌ؛ إذ لا فرقَ بين قولك: «بعضُ الظلماتِ فوقَ بعضٍ»، وبين قولك «الظلماتُ بعضها فوقَ بعضٍ» وإن تُخيلَ ذلك في باديءِ الرَّأيِ.

وقد تقدّم الكلامُ^(١) في «كاد»، وأن بعضهم زعم أن نفيها إثباتٌ وإثباتها نفيٌ. وتقدّمت أدلّة ذلك في البقرة فأغنى عن إعادته. وقال الزمخشري^(٢) هنا: «لم يكذ يراها مبالغة في لم يراها أي: لم يقرب أن يراها فضلاً أن يراها. ومنه قول ذي الرمة^(٣):

٣٤٥٠ - إذا غيرَ النَّأيِ المُجيبينَ لم يكذ

رَسِيسُ الهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةٍ يَبْرَحُ

أي: لم يقرب من البراح فما بأله يبرح». وقال أبو البقاء^(٤): «اختلف الناس في تأويل هذا الكلام. ومنشأ الاختلاف فيه: أن موضوع «كاد» إذا نفيّت: وقوع الفعل. وأكثرُ المفسّرين على أن المعنى: أنه لا يرى يده، فعلى هذا: في التقديرِ ثلاثَةٌ أوجه، أحدها: أن التقدير: لم يرها ولم يكذ، ذكره جماعة من النحويين. وهذا خطأ؛ لأنّ قوله «لم يرها» جزمٌ بنفي الرؤية وقوله: «لم يكذ» إذا أخرجها على^(٥) مقتضى الباب كان التقدير: ولم يكذ يراها كما هو مُصرّح به في الآية. فإن أراد هذا القائل أنه لم يكذ يراها، وأنه رآها بعد جهدي، تناقض؛ لأنه نفى الرؤية ثم أثبتّها، وإن كان معنى «لم يكذ يراها»: لم يرها البتة

(١) انظر: الدر المصون ١/١٧٦، وابن يعيش ٧/١٢٤، وشرح الكافية ٢/٢٨٤.

(٢) الكشف ٣/٦٩.

(٣) تقدم برقم ٢٤٤.

(٤) الإملاء ٢/١٥٧.

(٥) الإملاء: عن.

على خلاف الأكثر في هذا الباب، فينبغي أن يُحمَلَ عليه من غير أن يُقدَّر لم يَرها. والوجه الثاني^(١): أن «كاد» زائدة وهو بعيد. والثالث: أن «كاد» أُخْرِجَتْ ههنا على معنى «قارب» والمعنى: لم يقارب رؤيتها، وإذا لم يقاربها باعدها. وعليه جاء قولُ ذي الرمة:

— إذا غيَّر النَّأْيُ

البيت. أي: لم يقارب البراح. ومن هنا حُكي عن ذي الرمة أنه لما رُوِّجَ في هذا البيت قال: لم أجدُ بدل «لم يكذ»^(٢). والمعنى الثاني: أنه رآها بعد جُهدٍ. والتشبيهُ على هذا صحيحٌ لأنه مع شدة الظلمة إذا أخذَ نظره إلى يده وقربها من عينه رآها» انتهى.

أما الوجهُ الأولُ وهو ما ذكره أنه قولُ الأكثر: من أنه يكونُ إثباتاً، فقد تقدّم أنه غيرُ صحيحٍ وليس هو قولُ الأكثر، وإنما غرَّهم في ذلك آيةُ البقرة^(٣)، وما أنشدناه عن بعضهم لغزاً وهو^(٤):

٣٤٥١— أَنَحْوِيْ هَذَا الْعَصْرِ مَا هِيَ لَفْظَةٌ

البيتين. وأما [ما] ذكره من زيادة «كاد» فهو قولُ أبي بكرٍ وغيره، ولكنه مردودٌ عندهم. وأما ما ذكره من المعنى الثاني: وهو أنه رآها بعد جُهدٍ فهو

(١) يتابع المؤلف نقله عن أبي البقاء.

(٢) الأصل: لم أكد.

(٣) «فذبخوا وما كادوا يفعلون» الآية ٧١.

(٤) تقدم البيتان برقم ٢٤٣.

مذهبُ الفراء^(١) والمبرد^(٢). والعجبُ كيف يَعْدِلُ عن المعنى الذي أشار إليه الزمخشري^(٣) وهو المبالغةُ في نفي الرؤية؟

وقال ابنُ عطية^(٤) ما معناه: «إذا كان الفعلُ بعد «كاد» منفيًا دَلَّ على ثبوته نحو: كاد زيدٌ لا يقوم، أو مُثَبِّتًا دَلَّ على نفيه نحو: «كاد زيدٌ يقوم» وإذا تقدَّم النفيُّ على «كاد» احتمل أن يكونَ مُوجِبًا، وأن يكونَ منفيًا. تقول: «المفلوج لا يكاد يَسْكُنُ» فهذا يتضمَّنُ نفيَ السكونِ. وتقول: رجلٌ منصرف^(٥) لا يكاد يَسْكُنُ، فهذا تضمَّنَ إيجابَ السكونِ بعد جُهدٍ.

آ. (٤١) قوله: ﴿وَالطَّيْرُ﴾: قرأ العامةُ «والطيرُ» رفعًا. «صافات» نصبًا: فالرفعُ عطفٌ على «مَنْ»، والنصبُ على الحال. وقرأ^(٦) الأعرج «والطيرُ» نصبًا على المفعولِ معه و«صافات» حالٌ أيضًا. وقرأ الحسن وخارجه عن نافع «والطيرُ صافاتٌ» برفعهما على الابتداء والخبر. ومفعولُ «صافاتٌ» محذوفٌ أي: أجنحتها.

قوله: «كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ» في هذه الضمائرِ أقوال^(٧)، أحدها: أنها كلها

(١) معاني القرآن له ٢٥٥/٢ قال: «وقال بعضهم: إنما هو مثلٌ ضربه الله فهو يراها، ولكنه لا يراها إلا بطيشًا، كما تقول: ما كِدْتُ أبلُغُ إليك وأنت قد بلغت وهو وجه العربية».

(٢) مذهبه في المقتضب ٧٥/٣ غير ذلك حيث قال: «فمعناه والله أعلم: لم يَرها ولم يكده، أي لم يَدُنْ من رؤيتها».

(٣) الكشف ٦٩/٣.

(٤) المحرر ٣١٣/١١.

(٥) المحرر: رجلٌ متكلم.

(٦) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٥٧، والتيسير ١٦٢، والنشر ٣٣٢/٢، والقمرطبي ٢٨٤/١٢، والبحر ٤٦٢/٦.

(٧) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٥٥/٢.

عائدةً على «كل» أي: كلُّ قد عَلِمَ هو صلاةٌ نَفْسِهِ وتَسْبِيحُهَا. وهذا/ أَوْلَى [٦٦٧/أ] لتوافقِ الضمائرِ. والثاني: أنَّ الضميرَ في «عَلِمَ» عائِدٌ على اللَّهِ تعالى، وفي «صَلَاتِهِ وتَسْبِيحِهِ» عائِدٌ على «كل». الثالث: بالعكس أي: عَلِمَ كلُّ صلاةٍ الله وتَسْبِيحِهِ أي: اللذَّين أَمَرَ بهما، وبأن يُفَعَّلَا كإضافةِ الخَلْقِ إلى الخالقِ.

وَرَجَّحَ أبو البقاء^(١) أن يكونَ الفاعلُ ضميرَ «كل» قال: «لأنَّ القراءةَ برفعِ «كلُّ» على الابتداء، فَيَرْجِعُ ضميرُ الفاعلِ إليه، ولو كان فيه ضميرُ اسمِ اللَّهِ لكان الأَوْلَى نَصَبَ «كل» لأنَّ الفعلَ الذي بعدها قد نَصَبَ ما هو مِنْ سببِها، فَيَصِيرُ كقولك: «زيداً ضَرَبَ عمروٌ غلامَهُ» فتنصِبُ «زيداً» بفعلٍ دَلَّ عليه ما بعده، وهو أقوى من الرفع، والآخر جائز». قلت: وليس كما ذكر من ترجيحِ النصبِ على الرفعِ في هذه الصورة، ولا في هذه السورة، بل نصَّ النحويون^(٢) على أن مثلَ هذه الصورة يُرَجَّحُ رَفْعُها بالابتداءِ على نصبِها على الاشتغال؛ لأنه لم يكنْ ثَمَّ قرينةٌ من القرائنِ التي جعلوها مُرَجَّحةً للنصبِ، والنصبُ يُخَوِّجُ إلى إضمارِ، والرفعُ لا يُخَوِّجُ إليه، فكان أرجحَ.

آ. (٤٣) قوله: ﴿يَبِينَهُ﴾: إنما دخلت «بين» على مفردٍ وهي إنما تَدْخُلُ على المثنيِّ فما فوقه لأنه^(٣): إمَّا أن يُرادَ بالسحابِ الجنسُ فعادَ الضميرُ عليه على حكمه، وإمَّا أن يُرادَ حَذْفُ مضافٍ أي: بينَ قِطْعَةٍ، فإنَّ كلَّ قِطْعَةٍ سَحَابَةٌ.

قوله: «يُخْرِجُ مِنْ خِلَالِهِ» تقدَّم الخِلافُ^(٤) في «خِلال» هل هو مفرد

(١) الإملاء ١٥٨/٢.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٦٢٢/٢.

(٣) انظر: معاني القرآن للزجاج ٤٩/٤.

(٤) انظر: الدر المصون ٣١٥/٧.

كجباب أم جمع كجبال جمع جبَل؟ ويؤيد الأول قراءة^(١) ابن مسعود
والضحاك، ويروى عن أبي عمرو أيضاً «مَنْ خَلَّه» بالإفراد.
والودُق قيل: هو المطرُ ضعيفاً كان أو شديداً. قال^(٢):

٣٤٥٢- فلا مُزَنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا
ولا أرضٌ أَبْقَلُ إِبْقَالَهَا
وقيل: هو البرُق. وأنشد^(٣):

٣٤٥٣- أُنزِنَ عَاجَةً وَخَرَجْنَ مِنْهَا
خُروجُ الودُقِ مِنْ خَلْلِ السَّحَابِ
والودُق في الأصل: مصدرٌ يقال: وَدَقَّ السَّحَابُ يَدُقُّ وَدَقًّا وَ«يَخْرُجُ» حَالٌ
لأنها بَصْرِيَّةٌ.

قوله: «مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرْدٍ» «مِنَ» الأولى لابتداء الغاية
اتفاقاً. وأما الثانيةُ ففيها ثلاثة أوجه، أحدها: أنها لابتداء الغاية أيضاً فهي
ومجروورها بدلٌ من الأولى بإعادة العاقل. والتقدير: وَيُنزَلُ مِنْ جِبَالِ السَّمَاءِ
أَي: مِنْ جِبَالٍ فِيهَا، فهو بدل اشتمالٍ. الثاني: أنها للتبعض، قاله
الزمخشري^(٤) وابن عطية^(٥). فعلى هذا هي ومجروورها في موضع مفعول

(١) انظر: الإتحاف ٢/٣٠٠، والقرطبي ١٢/٢٨٩، والبحر ٦/٤٦٤.

(٢) تقدم برقم ٢٨٣.

(٣) البيت لزيد الخيل. وهو في مجاز القرآن ٢/٦٨ برواية:

ضُرَيْنٌ بَعْمُرَةٌ

وهو في تفسير القرطبي ١٢/٢٨٨، واللسان (ودق).

(٤) الكشف ٣/٧١.

(٥) المحرر ١١/٣١٧.

الإِنزالِ كأنه قال: وَيُنزَّلُ بعضَ جبالٍ. الثالثُ: أنها زائدة^(١) أي: يُنزلُ من السماءِ جبالاً. وقال الحوفيُّ: «مِنْ جبالٍ بدلٌ مِنَ الأُولَى». ثم قال: «وهي للتبعيضِ».

ورَدَّ الشيخُ^(٢): بأنه لا تَسْتَقِيمُ البَدَلِيَّةُ إلا بتوافقهما معنى^(٣). لو قلت: «خَرَجْتُ من بغدادَ مِنَ الكَرْخِ» لم تكنِ الأُولَى والثانيةِ إلا لا ابتداءً الغايةِ.

وأما الثالثة^(٤) ففيها أربعةُ أوجهٍ: الثلاثةُ المتقدمةُ. والرابعُ: أنها لبيانِ الجنسِ. قاله الحوفيُّ والزمخشري^(٥)، فيكونُ التقديرُ على قولهما: وَيُنزَّلُ من السماءِ بعضَ جبالٍ التي هي البرْدُ، فالْمُنزَّلُ بَرْدٌ لأنَّ بعضَ البرْدِ بَرْدٌ. ومفعولُ «يُنزَّلُ» هو «مِنْ جبالٍ» كما تقدَّمَ تقريرُهُ. وقال الزمخشري^(٦): «أو الأُولَيانِ للابتداءِ، والثالثةُ للتبعيضِ» قلت: يعني أن الثانيةَ بدلٌ مِنَ الأُولَى كما تقدَّمَ تقريرُهُ، وحينئذٍ يكونُ مفعولُ «يُنزَّلُ» هو الثالثةُ مع مجرورها تقديرُهُ: وَيُنزَّلُ بعضَ برْدٍ مِنَ السماءِ مِنْ جبالِها. وإذا قيل: بأنَّ الثانيةَ والثالثةَ زائدتانِ فهل مجرورُهُما في محلِّ نصبٍ، والثاني بدلٌ مِنَ الأُولَى، والتقديرُ: وَيُنزَّلُ مِنَ السماءِ جبالاً بَرْداً، وهو بدلٌ كُلٌّ مِنَ كُلِّ، أو بعضٌ مِنَ كُلِّ، أو الثاني في محلِّ نصبٍ مفعولاً لـ «يُنزَّلُ»، والثالثُ في محلِّ رفعٍ على الابتداءِ، وخبرُهُ

(١) هذا على تقديرٍ مَنْ لا يشترطُ سَبْقُها بنفي أو استفهام.

(٢) البحر ٤٦٤/٦.

(٣) فالأُولَى لا ابتداءً الغايةِ والثانيةُ للتبعيضِ عنده، فلم يحصلِ التوافق.

(٤) وهي في قوله «مِنْ برْدٍ».

(٥) الكشاف ٧١/٣.

(٦) الكشاف ٧١/٣.

الجاءُ قبله؟ خلاف. الأول قول الأَخْفَشِ^(١)، والثاني قول الفراء^(٢). وتكون الجملة على قول الفراءِ صفةً لـ «جبال»، فيُحَكَّمُ على موضعها بالجرِّ اعتباراً باللفظ، أو بالنصبِ اعتباراً بالمحلِّ. ويجوزُ أن يكونَ «فيها» وحده هو الوصف، ويكون «مِنْ بَرْدٍ» فاعلاً به؛ لاعتماده أي: استقرَّ فيها.

وقال الزَّجَاجُ^(٣): «معناه: وَيُنزَّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ بَرْدٍ فِيهَا كَمَا تَقُولُ: هَذَا خَاتَمٌ فِي يَدِي مِنْ حَدِيدٍ» أي: خاتم حديدٍ في يدي. وإنما^(٤) جِئْتُ فِي هَذَا وَفِي آيَةِ بـ «مِنْ» لَمَّا فَرَّقْتَ، وَلَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: هَذَا خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ وَخَاتَمٌ حَدِيدٌ كَانَ الْمَعْنَى وَاحِدًا» انتهى. فيكون «مِنْ بَرْدٍ» في موضعِ جَرِّ صِفَةٍ/ [٦٦٧/ب] لـ «جبال»، كما كان «مِنْ حَدِيدٍ» صفةً لـ «خاتم»، ويكونُ مفعولُ «يُنزَّلُ» «مِنْ جِبَالٍ». وَيَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الْجِبَالِ بَرْدًا أَنْ يَكُونَ الْمُنزَّلُ بَرْدًا.

وقال أبو البقاء^(٥): «والوجه الثاني: أَنَّ التَّقْدِيرَ: شَيْئًا مِنْ جِبَالٍ، فَحُذِفَ الْمَوْصُوفُ وَاتَّكِنِيَ بِالصِّفَةِ. وَهَذَا الْوَجْهُ هُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ «فِيهَا مِنْ بَرْدٍ» يُحَوِّجُكَ إِلَى مَفْعُولٍ يَعُودُ الضَّمِيرُ إِلَيْهِ، فَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ: وَيُنزَّلُ مِنْ جِبَالِ السَّمَاءِ جِبَالًا فِيهَا بَرْدٌ. وَفِي ذَلِكَ زِيَادَةٌ حَذْفٍ، وَتَقْدِيرٌ مُسْتَغْنَى عَنْهُ. وَفِي كَلَامِهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ لَهُ شَيْءٌ يَعُودُ عَلَيْهِ وَهُوَ السَّمَاءُ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ شَيْءٍ آخَرَ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَغْنَى عَنْهُ، وَلَيْسَ ثَمَّ مَانِعٌ يَمْنَعُ مِنْ عَوْدِهِ عَلَى السَّمَاءِ. وَقَوْلُهُ آخَرًا:

(١) وهو الذي لا يشترط أن تُسبق بنفي أو استفهام، ولكنه في هذا الموضع لم يشر إلى زيادتها في إعرابه في «معاني القرآن».

(٢) لم ينص على ذلك في «معاني القرآن» (٢٥٦/٢) وإنما قدّر زيادةً من قال: «ف» «مِنْ» في هذا الموضع إذا أسقطت نصبت ما بعدها.

(٣) معاني القرآن له ٤٩/٤.

(٤) لم يرد هذا التعليل في «معاني القرآن» للزجاج.

(٥) الإملاء ١٥٨/٢.

«وتقديرٌ مستغنى عنه»، ينافي قوله: «وهذا الوجه هو الصحيح». والضميرُ في «به» يجوزُ أن يعودَ على البرد وهو الظاهرُ، ويجوزُ أن يعودَ على الودق والبرد معاً، جرياً بالضميرِ مجرى اسمِ الإشارةِ. كأنه قيل: فيصيبُ بذلك، وقد تقدّم نظيره في مواضع.

قوله: «سَنَا بَرَقَهُ» العامَّةُ على قَصْرِ «سَنَا» وهو الضَّوُّ، وهو مِنْ ذَوَاتِ الواوِ، يُقال: سَنَا يَسْنُو سَنَا. أي: أضَاءَ يُضِيءُ. قال امرؤ القيس (١):

٣٤٥٤- يضيءُ سَنَاهُ، أو مصابيحُ رَاهِبِ

.....

والسَّنَا بالمدِّ: الرِّفْعَةُ. قال (٢):

٣٤٥٥- وَسِنَّ كَسُنِّيقي سَنَاءٌ وَسُنَّمَا

.....

وقرأ (٣) ابنُ وثَّاب «سَنَاءُ بَرَقَهُ» بالمدِّ، وبضمِّ الباءِ مِنْ «بُرَقَهُ» وفتحِ الراءِ. ورُوي عنه ضمُّ الراءِ أيضاً. فأما قراءةُ المدِّ فإنه شَبَّهَ المحسوسَ من البرقِ

(١) عجزه:

أهان السُّلَيْطُ في الذُّبَالِ المُفْتَلِ

وهو في ديوانه ٢٤. والسُّلَيْطُ: الزيت. والذُّبَالُ: الفتائل. وأهان السُّلَيْطُ: أي كثر منه.

(٢) البيت لامرئ القيس. وعجزه:

دَعَرْتُ بِمِذْلَاجِ الهَجِيرِ نَهْوضِ

وهو في ديوانه ٧٦، واللسان (ستق)، والسن: الثور الوحشي، والسنيق: الصخرة الصلبة أو هو جبل. والسُّنْمُ: الارتفاع. مِذْلَاجِ الهَجِيرِ: فرس يسير في الهجير.

(٣) البحر ٦/٤٦٥، والقرطبي ١٢/٢٩٠، والمحتسب ٢/١١٤. والمشهور أنها قراءة طلحة بن مصرف.

لارتفاعه في الهواء بغير المحسوس من الإنسان. وأما «بُرْقَه» فجمع بُرْقَة، وهي المقدار من البرق كقُرْب. وأما ضَمُّ الرَاءِ فإِتْبَاعُ كَطُلُمَاتِ بضم اللام إِتْبَاعاً لضم الظاء. وإن كان أصلها السكون.

وقرأ العامة أيضاً «يَذْهَبُ» بفتح الياء والهاء. وأبو جعفر^(١) بضم الياء وكسر الهاء مِنْ أَذْهَبَ. وقد خَطَأَ هذه القراءة الأَخْفَشُ وأبو حاتم قالا: «لأنَّ الباءَ تُعاقِبُ الهمزة».

وليس رُدُّهما بصواب؛ لأنها تَتَخَرَّجُ على ما خُرِّجَ ما قُرِئَ به في المتواتر «تُنَبِّتُ بالدُّهْنِ»^(٢) من أَنَّ الباءَ مزيدةٌ، أو أَنَّ المفعولَ محذوفٌ، والباءُ بمعنى «مِنْ» تقديرُهُ: يُذْهَبُ النورُ من الأَبْصارِ كقولهِ^(٣):

— ٣٤٥٦ —

شُرِبَ النَّزِيفُ بِرِدِّ مَاءِ الْحَشْرِجِ

آ. (٤٥) قوله: ﴿مِنْ مَاءٍ﴾: فيها وجهان. أحدهما: أنها متعلقة

بـ «خَلَقَ» أي: خَلَقَ مِنْ مَاءٍ كُلِّ دَابَّةٍ. و«مِنْ» لابتداء الغاية. وعلى هذا فيقال: وَجَدَ مِنَ الدَّوَابِّ مَا لَمْ يُخْلَقْ مِنْ مَاءٍ كَأَدَمَ فَإِنَّهُ مِنْ تَرَابٍ، وَعِيسَى فَإِنَّهُ مِنْ رُوحٍ، وَالْمَلَائِكَةُ فَإِنَّهُمْ مِنْ نُورٍ، وَالْجِنُّ فَإِنَّهُمْ مِنْ نَارٍ. وَأَجِيبُ بِأَنَّ الْأَمْرَ الْغَالِبَ ذَلِكَ. وَفِيهِ نَظْرٌ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ أضعافُ الحيوان، وَالْجِنُّ أيضاً أضعافُهُمْ. وقيل:

(١) الإتحاف ٢/٣٠٠، والبحر ٦/٤٦٥، والمحتسب ٢/١١٤، والنشر ٢/٣٣٢.

(٢) الآية ٢٠ من المؤمنون وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. السبعة ٤٤٥.

(٣) البيت لجميل. وصدوره:

فَلْتَمَسْتُ فَاها آخِذاً بِقُرُونِها

وهو في ديوانه ٤٢، والعيني ٣/٢٧٩، والهمع ٢/٢١. ونسبه في اللسان (حشرج) إلى عمر بن أبي ربيعة. والتزيف: المحموم الذي مُنِعَ من الماء. الحشرج: الماء العذب، أو الكوز الرقيق.

لأنَّ الحيوانَ لا يَعِيشَ [إِلَّا] ^(١) به، فُجِعِلَ منه لذلك، وإن كان لنا من الحيوانِ ما لا يَحْتَاجُ إلى الماءِ البتة، ومنه الضَّبُّ.

وقيل: جاء في التفسير ^(٢): أنه كان خَلَقَ في الأولِ جوهرة فنظرَ إليها فذابت ماء، فمنها خَلَقَ ذلك. والثاني: أن «مِنْ» متعلقةٌ بمحذوفٍ على أنها صفةٌ لـ «دَابَّة» والمعنى: الإخبارُ بأنه خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ كائنةً من الماء، أي: كُلُّ دابةٍ من ماءٍ هي مخلوقةٌ لِلَّهِ تعالى. قاله القفال.

ونكَّر «ماء» وعَرَّفَه في قوله: «من الماءِ كُلُّ شيءٍ حيٍّ» ^(٣) لأنَّ المقصودَ هنا التنويعُ ^(٤).

قوله: «فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي» إلى آخره. إنما أُطْلِقَ «مَنْ» على غيرِ العاقلِ لاختلاطه بالعاقلِ في المفصَّلِ بـ «مَنْ» وهو «كُلُّ دابة»، وكان التعبيرُ بـ «مَنْ» أَوْلَى لِتَوَافُقِ اللَّفْظِ. وقيل: لَمَّا وصفهم بما يُوصف به العقلاء وهو الْمَشْيُ أُطْلِقَ عليها «مَنْ». وفيه نظرٌ؛ لأنَّ هذه الصفةُ ليستُ خاصةً بالعقلاء، بخلافِ قوله تعالى: «أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ» ^(٥). [وقوله: ^(٦)]

٣٤٥٧ - هل مَنْ يُعَيِّرُ جَنَاحَهُ
لَعَلِّي

(١) سقط سهواً من الأصل، وأثبتناه من (ش).

(٢) انظر: البحر ٦/٤٦٥.

(٣) الآية ٣٠ من الأنبياء.

(٤) قال أبو حيان في البحر ٦/٤٦٥: «لأن المعنى هنا خلق كل دابة من نوعٍ من الماء مختص بهذه الدابة أو من ماءٍ مخصوص».

(٥) الآية ١٧ من النحل.

(٦) تقدم البيت برقم ٢٩٦٩.

البيت. وقد تقدّم خلافُ القُرَاءِ فِي «خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ» فِي سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ (١).
وَاسْتَعِيرَ الْمَشْيُ لِلزَّخْفِ عَلَى الْبَطْنِ، كَمَا اسْتَعِيرَ الْمِشْفَرُ لِلشَّفَةِ وَبِالْعَكْسِ.

آ. (٤٨) قَوْلُهُ: ﴿لِيُحْكَمَ﴾: أَفْرَدَ الضَّمِيرَ وَقَدْ تَقَدَّمَ اسْمَانِ
وهُمَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ، فَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ» (٢) [لَأَنَّ]
حُكْمَ رَسُولِهِ هُوَ حُكْمُهُ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ (٣): «كَقَوْلِكَ: «أَعْجَبَنِي زَيْدٌ وَكَرَّمَهُ»
[١/٦٦٨] أَي: كَرُمَ زَيْدٌ / وَمِنْهُ (٤):

٣٤٥٨- وَمَنْهَلٌ مِنَ الْفَلَا فِي أَوْسَطِهِ
غَلَسَتْهُ قَبْلَ الْقَطَا وَفُرْطُهُ

أَي: قَبْلَ فُرْطِ الْقَطَا، يَعْنِي قَبْلَ تَقَدُّمِ الْقَطَا.
وَقَرَأَ (٥) أَبُو جَعْفَرٍ «لِيُحْكَمَ بَيْنَهُمْ» هُنَا وَالتِّي بَعْدَهَا مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ،
وَالظَّرْفُ قَائِمٌ مَقَامَ الْفَاعِلِ.

قَوْلُهُ: «إِذَا فَرِيقٌ» «إِذَا» هِيَ الْفَجَائِيَّةُ. وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُ الْقَوْلِ فِيهَا (٦).
وَهِيَ جَوَابُ «إِذَا» الشَّرْطِيَّةِ أَوَّلًا. وَهَذَا أَحَدُ الْأَدْلَةِ عَلَى مَنْعِ أَنْ يَعْمَلَ فِي «إِذَا»

(١) ذَكَرَ الْخُلَافَ فِي إِعْرَابِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ» فِي إِبْرَاهِيمَ آ ١٩،
الدر المصون ٨٥/٧. وَقَرَأَ هُنَا حَمِزَةُ الْكَسَائِي «خَالِقُ كُلِّ» انظُر: السَّبْعَةُ ٤٥٧،
والتيسير ١٣٤، والنشر ٢٩٨/٢، والبحر ٦٦٥/٦.

(٢) الآيَةُ ٦٢ مِنَ التَّوْبَةِ.

(٣) الْكِشَافُ ٧٢/٣.

(٤) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى قَائِلِهِ، وَهُوَ فِي الْكِشَافِ ٧٢/٣، وَبِالْبَحْرِ ٤٦٧/٦. وَفُرْطُ الْقَطَا:
مَتَقَدِّمَاتُهَا إِلَى الْوَادِي وَالْمَاءِ.

(٥) الْإِنْحَافُ ٣٠١/٢، وَالنَّشْرُ ٢٢٧/٢، وَبِالْبَحْرِ ٤٦٧/٦.

(٦) انظُر: الدَّرُ الْمَصُونُ ٤٠/٤.

الشرطية جوابها؛ فإن ما بعد الفجائية لا يعمل فيما قبلها، كذا ذكره الشيخ^(١)، وقد تقدم تحرير هذا، وجواب الجمهور عنه.

آ. (٤٩) قوله: ﴿إِلَيْهِ﴾: يجوزُ تعلقه بـ «يأتوا» لأن أتى وجاء قد جاءا مُعَدَّيْنِ بـ «إلى». ويجوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بـ «مُدْعِينِ»؛ لأنه بمعنى مُسْرِعِينَ فِي الطاعة. وَصَحَّحَهُ الزمخشري^(٢) قال: «لِتَقْدُمَ صَلَاتِهِ وَدَلَالَتِهِ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ». و «مُدْعِينِ» حَالٌ. وَالْإِذْعَانُ: الْاِنْقِيَادُ يُقَالُ: أَذْعَنَ فُلَانٌ لِفُلَانٍ أَي: انْقَادَ لَهُ. وَقَالَ الزجاج^(٣): «الْإِذْعَانُ الْإِسْرَاعُ مَعَ الطاعة».

آ. (٥٠) قوله: ﴿أَمْ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ﴾: «أَمْ» فيهما منقطعة، تتقدَّرُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ بِحَرْفِ الْإِضْرَابِ وَهَمْزَةِ الْاِسْتِفْهَامِ. تَقْدِيرُهُ: بَلِ ارْتَابُوا، بَلِ أَيخَافُونَ. وَمَعْنَى الْاِسْتِفْهَامِ هُنَا التَّقْرِيرُ وَالتَّوْقِيفُ، وَيُبَالِغُ بِهِ تَارَةً فِي الذَّمِّ كَقَوْلِهِ^(٤):

٣٤٥٩- أَلَسْتُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ تَعَاهَدُوا
عَلَى اللَّؤْمِ وَالْفَحْشَاءِ فِي سَالِفِ الدَّهْرِ

وتارة في المدح كقول جرير^(٥):

٣٤٦٠- أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا
وَأُنْدَى الْعَالَمِينَ بُطُونَ رَاحِ

(١) البحر ٤٦٧/٦.

(٢) الكشاف ٧٢/٣.

(٣) معاني القرآن ٥٠/٤.

(٤) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٤٦٧/٦.

(٥) تقدم يرقم ٣٣٤.

[قوله]: «أَنْ يَحِيفَ» مفعول الخوف. والحيف: الميل والجور في القضاء.

يقال: حاف في قضائه أي: مال.

آ. (٥١) قوله: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ﴾: العائمة على نصبه خبراً لـ كان، والاسم «أَنْ» المصدرية وما بعدها. وقرأ^(١) أمير المؤمنين والحسن وابن أبي إسحاق برفعه على أنه الاسم و«أَنْ» وما في حيزها الخبر. وهي عندهم مَرْجُوحَةٌ؛ لأنه متى اجتمع معرفتان فالأولى جَعْلُ الأعرافِ الاسم، وإن كان سيبويه^(٢) خَيْرَ في ذلك بين كلِّ معرفتين، ولم يُفَرِّقْ هذه التفرقة. وقد تَقَلَّبَ تحقيقُ هذا في آل عمران^(٣).

آ. (٥٢) قوله: ﴿وَيَتَّقِهِ﴾: الفراء فيه بالنسبة إلى القافِ على مرتبتين^(٤): الأولى تسكينُ القافِ، ولم يقرأ بها إلا حفص، والباقون بكسرها وأما بالنسبة إلى هاءِ الكناية فهي على خمسِ مراتب: الأولى تحريكها مفصولة قولاً واحداً، وبها قرأ ورشُ وابن ذكوان وخلف وابن كثير والكسائي. الثانية: تسكينها قولاً واحداً. وبها قرأ أبو عمرو وأبو بكر عن عاصم. الثالثة: إسكانُ الهاءِ أو وصلها بياءٍ وبها قرأ خلاد. الرابعة: تحريكها من غير صلة. وبها قرأ قالون وحفص. الخامسة: تحريكها موصولة أو مقصورة. وبها قرأ هشام.

فأما إسكانُ الهاءِ وقصرُها وإشباعُها فقد مرَّ تحقيقُها مستوفى في مواضع

(١) الإتحاف ٢/٣٠٠، والمحتسب ٢/١١٥، والبحر ٦/٤٦٨، والقرطبي ١٢/٢٩٥.

(٢) الكتاب ١/٢٤.

(٣) انظر: الدر المصون ٣/٤٣٣.

(٤) انظر في قراءتها: السبعة ٤٥٧، والنشر ١/٣٠٦، والتيسير ١٦٢، والقرطبي

١٢/٢٩٥، والبحر ٦/٤٦٨، والإتحاف ٢/٣٠١.

من هذا التصنيف^(١). وأما تسكينُ القافِ فإنهم حَمَلُوا المنفصلَ على المتصلِ :
وذلك أنهم يُسَكِّنون عينَ فَعَلٍ فيقولون : كَبَدَ وَكَتَفَ وَصَبَرَ^(٢) في : كَبَدَ وَكَتَفَ
وَصَبَرَ، لأنها كلمةٌ واحدة، ثم أُجْرِي ما أشبه ذلك من المنفصل مُجْرِي
المتصل ؛ فَإِنَّ «يَتَّقَهُ» صار منه «تَقَّه» بمنزلة «كَتِفَ» فَسُكِّنَ كما تُسَكَّن. ومنه^(٣) :

٣٤٦١- قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرَلْنَا سَوِيْقَا

بِسُكُونِ الرَّاءِ، كَمَا سَكَّنَ الْآخِرُ^(٤) :

٣٤٦٢- فَبَاتَ مُنْتَضِبًا وَمَا تَكَرَّدَسَا

وَالْآخِرُ^(٥) :

٣٤٦٣- عَجِبْتَ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ

وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانُ

يريد : مُنْتَضِبًا، ولم يَلِدْهُ. وقد تَقَدَّمَ في أولِ البقرة تحريرُ هذا الضابطِ

في قوله : «فهي كالحجارة»^(٦)، وهي وهو ونحوها.

(١) انظر: الدر المصون ٤٠٩/٥ .

(٢) الصَّبِيرُ: عصارة شجر بعينه ومنه الدواء المر، ولا يُسَكَّن إلا في ضرورة الشعر.
اللسان (صبر).

(٣) تقدم برقم ٤٧٣ .

(٤) البيت للعجاج وهو في ديوانه ١٩٧ برواية «مُنْتَضِبًا» والخصائص ٢٥٢/٢، وابن يعيش
١٤٠/٩، وشرح شواهد الشافية ٢١/٤. وتكردس: انقبض واجتمع بعضه إلى
بعض. يريد ما سقط أعلاه إلى أسفله لأنه متوجَّس خائف لا ينام. والبيت في وصف
نور وحشي وبعده:

إِذَا أَحْسَّ نَبَأَةَ تَوَجَّسَا

(٥) تقدم برقم ٥٦٩ .

(٦) الآية ٧٤ من البقرة.

وقال مكي^(١): «كان يجبُ على مَنْ أسكن القاف أن يَضُمَّ الهاءَ؛ لأنَّ هاءَ الكنايةِ إذا سَكَنَ ما قبلها، ولم يكنْ الساكنُ ياءً ضُمَّتْ نحو: مِنْهُ وَعَنْهُ. ولكنْ لَمَّا كان سكونُ القافِ عارضاً لم يُعْتَدَّ به، وأبقى الهاءَ على كسرتها التي كانت عليها مع كسرِ القاف، ولم يَصِلْها بياءً، لأنَّ الياءَ المحذوفةَ قبل الهاءِ مقدرةٌ مُنَوَّيةٌ، فبقي الحذفُ الذي في الياءِ^(٢) قبل الهاءِ على أصله». وقال [ب/٦٦٨] الفارسي^(٣): «الكسرةُ في الهاءِ لالتقاء الساكنين، وليستْ / الكسرةُ التي قبل الصلَّةِ؛ وذلك أنَّ هاءَ الكنايةِ ساكنةٌ في قراءتِه، ولَمَّا أُجْرِيَ «تَقْيه» مجرى «كَنْف» وسَكَنَ القافُ التقى ساكنان، ولَمَّا التَقيا اضْطُرَّ إلى تحريكِ أحدهما: فإمَّا أنْ يُحْرَكَ الأولُ أو الثاني. لا سبيلَ إلى تحريكِ الأولِ لأنه يعودُ إلى ما قرَّ منه وهو ثَقُلُ فِعَلٍ فحرَّكْ ثانيهما. وأصلُ التقاء الساكنين [الكسر]^(٤) فلذلك كسرَ الهاءِ^(٥) ويؤيِّدهُ قولُه:

.....
لم يَلِدْه أبوان

وذلك أنَّ أصله «لم يَلِدْه» بكسر اللام وسكونِ الدال للجزم، ثم لَمَّا سَكَنَ اللامُ التقى ساكنان، فلو حَرَّكَ الأولُ لعادَ إلى ما قرَّ منه، فحرَّكْ ثانيهما وهو الدالُ وحَرَّكها بالفتح، وإن كان على خلافِ أصلِ التقاء الساكنين مراعاةً لفتحةِ الياءِ.

وقد ردَّ القاسم بن فيره^(٦) قولَ الفارسي ويقول: «لا يصحُّ قولُه: إنه

(١) الكشف له ١٤٢/٢

(٢) الكشف: «فبقي الحذف على الياء التي بعد الهاء على أصله».

(٣) الحجة (خ) ٥٤/٤

(٤) سقط من الأصل.

(٥) انظر: شرح الشافية ٢/٢٣٨ - ٢٣٩.

(٦) وهو الإمام الشاطبي، وتقدمت ترجمته وفي الأصل «أبو القاسم».

كسر الهاء لالتقاء الساكنين؛ لأنَّ حفصاً لم يُسكِّنِ الهاءَ في قراءته قط. وقد ردَّ أبو عبد الله^(١) شارحُ قصيدته هذا الردَّ وقال: «وعجبتُ مِنْ نَفْيِهِ الإسْكَانَ عنه مع ثبوته عنه في «أَرْجِه»^(٢) و«فَأَلْقِه»^(٣) وإذا قرأه في «أَرْجِه» و«فَأَلْقِه» احتمال أن يكونَ «يَتَّقِه» عنده قبل سكون القاف كذلك، وربما ترجَّح ذلك بما ثبَّت عن عاصم مِنْ قراءته إياه بسكونِ الهاء مع كسرِ القاف».

قلت: لم يَعْينِ الشاطبي بأنه لم يُسكِّنِ الهاءَ قط، الهاء من حيث هي هي، وإنما عَنَى هاءَ «يَتَّقِه» بخصوصيها. وكان الشاطبي أيضاً يعترض التوجيه الذي قدَّمته عن مكِّي ويقول: «تعليله حَذْفُ الصلَّة: بأنَّ الياءَ المحذوفة قبل الهاء مقدرةٌ مَنْوِيَّةٌ فبقي في حَذْفِ الصلَّةِ بعد الهاءِ على أصله، غيرُ مستقيمٍ مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ قرأ «يُؤدِّي»^(٤) وشبهه بالصلة، ولو كان يَعْتَبِرُ ما قاله من تقديرِ الياءِ قبل الهاءِ لم يَصِلْها. قال أبو عبد الله: «وهو وإن قرأ «يُؤدِّي» وشبَّهه بالصلة فإنه قرأ «يُرْضُه»^(٥) بغيرِ صلَّةٍ فألحقَ مكِّي «يَتَّقِه» بـ «يُرْضُه» وجعله ممَّا خَرَجَ فيه عن نظائره لاتباع الأثر والجمع بين اللغتين. وترجَّح ذلك عنده لأنَّ اللفظَ عليه. ولَمَّا كانت القافُ في حكمِ المكسورةِ بدليلِ كسرِ القافِ بعدها صار كأنه «يَتَّقِه» بكسرِ القافِ والهاء من غيرِ صلَّةٍ كقراءةِ قالون وهشام في أحدِ وجهيه، فَعَلَّله بما يُعَلَّلُ به قراءتهما. والشاطبيُّ ترجَّحَ عنده حَمْلُه على الأكثرِ ممَّا قرأ به، لا على ما قلَّ ونَدَّر، فاقتضى تعليله بما ذكَّر.

(١) الأليء الفريدة السنية في شرح القصيدة الشاطبية لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي، المتوفى سنة ٦٥٦. الورقة ٦٢ من مخطوطة الأحمديّة.

(٢) الآية ١١١ من الأعراف.

(٣) الآية ٢٨ من النمل.

(٤) الآية ٧٥ من آل عمران. وانظر: الدر المصون ٢٦١/٣.

(٥) «ولا يرضى لعباده الكفر وإن تشكروا يَرْضُه لكم» الآية ٧ من الزمر.

آ. (٥٣) قوله: ﴿جَهَدَ أَيْمَانِهِمْ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على المصدرِ بدلاً من اللفظِ بفعله إذ أصلُ «أَقْسِمُ بِاللَّهِ جَهْدَ الْيَمِينِ»: أَقْسِمُ بِجَهْدِ الْيَمِينِ جَهْدًا، فحذِفَ الفعلُ وَقَدَّمَ المصدرُ موضوعاً مَوْضِعَهُ مضافاً إلى المفعولِ كـ «ضَرَبَ الرَّقَابَ»^(١)، قاله الزمخشري^(٢). والثاني: أنه حالٌ تقديرُهُ: مجتهدين في أَيْمَانِهِمْ كقولِهِمْ: افْعَلْ ذَلِكَ جَهْدَكَ وَطَاقَتَكَ. وقد خلطَ الزمخشري^(٣) الوجهين فجعلهما وجهاً واحداً فقال بعد ما قَدَّمْتُهُ عنه: «وحكمُ هذا المنصوبِ حكمُ الحالِ كأنه قيل: جاهدين أَيْمَانَهُمْ». وقد تقدَّم الكلامُ على «جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ»^(٤) في المائة.

قوله: «طاعةٌ معروفةٌ» في رفعها ثلاثة أوجهٍ. أحدها: أنها خبرٌ مبتدأٌ مضميرٌ تقديرُهُ: أمرنا طاعةً أو المطلوبُ طاعةً. الثاني: أنها مبتدأٌ، والخبرُ محذوفٌ أي: أمثلُ، أو أَوْلَى. وقد تقدَّم أنَّ الخبرَ متى كان في الأصلِ مصدراً بدلاً من اللفظِ بفعله وَجَبَ حَذْفُ مبتدئه كقوله: «صَبْرٌ جَمِيلٌ»^(٥) ولا يَبْرزُ إلا اضطراراً كقوله^(٦):

٣٤٦٤- فقالت على اسمِ اللَّهِ أمرُك طاعةً

وإن كُنْتُ قد كُفِّتُ ما لم أَعُوذُ

على خلافٍ في ذلك. والثالث: أنَّ تكونَ فاعلةً بفعلٍ محذوفٍ أي: ولتكنْ طاعةً ولتوجدْ طاعةً. واستضعِفَ ذلك: بأنَّ الفعلَ لا يُحذفُ إلا إذا تقدَّم

(١) الآية ٤ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.

(٢) الكشاف ٧٣/٣.

(٣) الكشاف ٧٣/٣.

(٤) الآية ٥٣ من المائة وانظر: الدر المصون ٣٠٥/٤.

(٥) الآية ١٨ من يوسف.

(٦) تقدم برقم ٢٧٥٧.

مُشْعِرُ بِهِ كَقَوْلِهِ: «يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالًا»^(١). / في قراءة مَنْ بناه [أ/٦٦٩]
للمفعولِ أَي: يُسَبِّحُهُ رِجَالًا، أَوْ يُجَابُ بِهِ نَفْيًا كَقَوْلِكَ: «بَلَى زَيْدٌ» لَمَنْ قَالَ:
لَمْ يَقُمْ أَحَدٌ، أَوْ اسْتَفْهَامًا كَقَوْلِهِ^(٢):

٣٤٦٥- أَلَا هَلْ أَتَى أُمَّ الْخُسُوفِثِ مُرْسَلٌ
بَلَى خَالِدٌ إِنْ لَمْ تُعِقْهُ الْعَوَائِقُ

والعامةُ على رفعِ «طاعةٍ» على ما تقدّم. وزيد بن علي^(٣) واليزيديُّ على
نصبِها بفعلٍ مضميرٍ، وهو الأصلُ. قال أبو البقاء^(٤): «وَلَوْ قُرِئَ بِالنَّصْبِ لَكَانَ
جَائِزًا فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَذَلِكَ عَلَى الْمَصْدَرِ أَي: أَطِيعُوا طَاعَةً وَقُولُوا قَوْلًا. وَقَدْ ذَلَّ
عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى بَعْدَهَا «قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ». قُلْتُ: مَا وَدَّ أَنْ يُقْرَأَ بِهِ قَدْ قُرِئَ بِهِ كَمَا
تَقَدَّمَ نَقْلُهُ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَ«قُولُوا قَوْلًا» فَكَأَنَّهُ سَبَقَ لِسَانُهُ إِلَى آيَةِ الْقِتَالِ وَهِيَ:
«فَأُولَى لَهُمْ. طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ»^(٥) وَلَكِنْ النَّصْبُ هُنَاكَ مَمْتَنَعٌ أَوْ بَعِيدٌ.

آ. (٥٤) قوله: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيًا، وَتَكُونَ
الْوَاوُ ضَمِيرَ الْغَائِبِينَ. وَيَكُونُ فِي الْكَلَامِ التَّفَاتُ مِنَ الْخِطَابِ إِلَى الْغَيْبَةِ. وَحَسَّنَ
الْإِلْتِفَاتَ هُنَا كَوْنُهُ لَمْ يُوَاجِهُهُمْ بِالتَّوَلَّى وَالْإِعْرَاضِ، وَأَنْ يَكُونَ مُضَارِعًا حُذِفَتْ
إِحْدَى تَاءَيْهِ. وَالْأَصْلُ: تَوَلَّوْا. وَيُرْجَّحُ هَذَا قِرَاءَةُ الْبَزِيِّ بِتَشْدِيدِ التَّاءِ^(٦): «فَإِنْ
تَوَلَّوْا» وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ يَسْتَضَعِفُهَا لِلْجَمْعِ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ عَلَى غَيْرِ حَدِّهِمَا.

(١) الآية ٣٦ من النور وهي قراءة أبي بكر وابن عامر. انظر: السبعة ٤٥٦.

(٢) تقدم برقم ١٨٢٢.

(٣) البحر ٤٦٨/٦، والكشاف ٧٣/٣.

(٤) الإملاء ١٥٩/٢.

(٥) الآية ٢٠، وهي سورة محمد صلى الله عليه وسلم.

(٦) الإتحاف ٣٠١/٢.

وَيُرْجِحُهُ أَيْضاً الْخَطَابُ فِي قَوْلِهِ: «وَعَلَيْكُمْ مَا حُمَلْتُمْ، وَإِنْ تَطِيعُوهُ تَهْتَدُوا». وَدَعْوَى الْاِلْتِفَاتِ مِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى الْخَطَابِ ثَانِيًا بَعِيدًا.

آ. (٥٥) قَوْلُهُ: «لَيْسَتْخَلِفْنَهُمْ»: فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: هُوَ جَوَابُ قِسْمٍ مَظْمُرٍ أَيْ: أَقْسِمُ لَيْسَتْخَلِفْنَهُمْ وَيَكُونُ مَفْعُولُ الْوَعْدِ مَحذُوفًا تَقْدِيرُهُ: وَعَدَهُمُ الْاِسْتِخْلَافَ لِدَلَالَةِ قَوْلِهِ: «لَيْسَتْخَلِفْنَهُمْ» عَلَيْهِ. وَالثَّانِي: أَنْ يَجْرِيَ «وَعْدٌ» مَجْرَى الْقِسْمِ لِتَحْقِيقِهِ، فَلِذَلِكَ أُجِيبُ بِمَا يُجَابُ بِهِ الْقِسْمُ^(١).

قَوْلُهُ: «كَمَا اسْتَخْلَفَ» أَيْ: اسْتِخْلَافًا كَاسْتِخْلَافِهِمْ. وَالْعَامَّةُ عَلَى بِنَاءِ «اسْتَخْلَفَ» لِلْفَاعِلِ. وَأَبُو بَكْرٍ^(٢) بَنَاهُ لِلْمَفْعُولِ. فَالْمَوْصُولُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْأَوَّلِ، وَمَرْفُوعٌ عَلَى الثَّانِي.

قَوْلُهُ: «وَلْيَبْدَلْنَهُمْ» قَرَأَ^(٣) ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو بَكْرٍ «وَلْيَبْدَلْنَهُمْ» بِسُكُونِ الْبَاءِ وَتَخْفِيفِ الدَّالِ مِنْ «أَبْدَلْ». وَقَدْ تَقَدَّمَ تَوْجِيهُهُمَا فِي الْكَهْفِ فِي قَوْلِهِ: «أَنْ يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا»^(٤).

قَوْلُهُ: «يَعْبُدُونِي» فِيهِ سَبْعَةُ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مُسْتَأْنَفٌ أَيْ: جَوَابُ لِسْوَالٍ مَقْدَّرٌ كَأَنَّهُ قِيلَ: مَا بِالْهَمْ يُسْتَخْلَفُونَ وَيَوْمَنُونَ؟ فَقِيلَ: يَعْبُدُونِي. الثَّانِي: أَنَّهُ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَظْمُرٍ أَيْ: هُمْ يَعْبُدُونِي. وَالجَمَلَةُ أَيْضًا اسْتِنَافِيَةٌ تَقْتَضِي الْمَدْحَ. الثَّلَاثُ: أَنَّهُ حَالٌ مِنْ مَفْعُولِ «وَعَدَ اللَّهُ». الرَّابِعُ: أَنَّهُ حَالٌ مِنْ مَفْعُولِ

(١) انظر أمثلة من هذا الباب في المغني ٥٢٨.

(٢) النشر ٣٣٢/٢، والتيسير ١٦٣، والسبعة ٤٥٨، والبحر ٤٦٩/٦، والقرطبي ٢٩٩/١٢.

(٣) السبعة ٤٥٩، والنشر ٣٣٣/٢، والتيسير ١٦٣، والبحر ٤٦٩/٦، والقرطبي ٣٠٠/١٢.

(٤) الآية ٨١ من الكهف. وانظر: الدر المصون ٥٣٨/٧.

«لَيْسَتْخَلْفَنَّهُمْ». الخامس: أن يكونَ حالاً مِنْ فاعله. السادس: أن يكونَ حالاً مِنْ مفعولِ «لَيَبْدُلْنَهُمْ». السابع: أن يكونَ حالاً مِنْ فاعله.

قوله: «لا يُشْرِكُونَ» يجوزُ أن يكونَ مستأنفاً، وأن يكونَ حالاً مِنْ فاعلِ «يَعْبُدُونِي» أي: يَعْبُدُونِي مُوَحِّدِينَ، وأن يكونَ بدلاً من الجملة التي قبله الواقعة حالاً وقد تقدّم ما فيها.

آ. (٥٦) قوله: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾: فيه وجهان. أحدهما: أنه معطوفٌ على «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ»^(١). وليس ببعيدٍ أن يقع بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه فاصلٌ وإن طال؛ لأنَّ حَقَّ المعطوفِ أن يكونَ غيرَ المعطوفِ عليه. قاله الزمخشري^(٢). قلت: وقوله: «لأنَّ حَقَّ المعطوفِ» إلى آخره لا يَظْهَرُ علةٌ للحكم الذي ادَّعاه. والثاني: أن قوله «وأقيموا» من باب الالتفاتِ مِنَ الغيبةِ إلى الخطابِ. وحَسَنَه الخطابُ في قوله قبل ذلك «منكم».

آ. (٥٧) قوله: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ﴾: قرأ العامة «لا تَحْسَبَنَّ» بقاءِ الخطابِ. والفاعلُ ضميرُ المخاطبِ أي: لا تَحْسَبَنَّ أيها المخاطبُ. ويمتنعُ أو يَبْعُدُ جَعْلُهُ للرَّسُولِ عليه السلام؛ لأنَّ/ مِثْلَ هذا الحُسبانِ لا يُتَصَوَّرُ منه حتى يُنْهَى عنه. وقرأ^(٣) حمزة وابن عامر «لا يَحْسَبَنَّ» بقاءِ الغيبةِ وهي قراءةٌ حسنةٌ واضحة. فإنَّ الفاعلَ فيها مضمَرٌ يعودُ على ما دَلَّ السِّياقُ عليه أي: لا يَحْسَبَنَّ حاسِبٌ - أو أحدٌ - وإمّا على الرَّسُولِ لتقدُّمِ ذِكْرِهِ. ولكنه ضعيفٌ للمعنى المتقدمِ خلافاً لِمَنْ لَحَنَ قارئ هذه القراءةِ كأبي حاتم^(٤) وأبي جعفر^(٥)

(١) في الآية ٥٤.

(٢) الكشاف ٧٤/٣.

(٣) النشر ٢٧٧/٢، والتيسير ١٦٣، والبحر ٤٧٠/٦، والقرطبي ٣٠١/١٢.

(٤) نقل هذا عنه النحاس في إعرابه ٤٥٢/٢.

(٥) وهو النحاس في إعرابه ٤٥٢/٢.

والفراء^(١). قال النحاس: «ما عَلِمْتُ أحداً مِنْ أهلِ العربيةِ بَصْرِيّاً ولا كوفيّاً إلاّ وهو يُلْحَنُ^(٢) قراءة حمزة، فمنهم مَنْ يقولُ: هي لحنٌ لأنه لم يأتِ إلاّ بمفعولٍ واحدٍ لـ «يَحْسَبَنَّ».

وقال الفراء^(٣): «هو ضعيفٌ» وأجازه على حَذْفِ المفعولِ الثاني. التقديرُ: «لا يَحْسَبَنَّ الذين كفروا أنفسهم مُعْجِزِينَ» قلت: وسببُ تلحينهم هذه القراءة أنهم اعتقدوا أنّ «الذين» فاعلٌ، ولم يكنْ في اللفظِ إلاّ مفعولٌ واحدٌ وهو «معجزين»، فلذلك قالوا ما قالوا. والجوابُ عن ذلك مِنْ وجوهٍ أحدها: أنّ الفاعلَ مضمراً يعودُ على ما تقدّم، أو على ما يُفهمُ من السياق، كما سبقَ تحريره. الثاني: أنّ المفعولَ الأولَ محذوفٌ تقديره: لا يَحْسَبَنَّ الذين كفروا أنفسهم مُعْجِزِينَ. إلاّ أنّ حَذْفَ أحدِ المفعولينِ ضعيفٌ عند البصريين^(٤). ومنه قولُ عنترة^(٥):

وَلَقَدْ نَزَلْتُ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ

مَنِي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

أي^(٦): لا تظني غيره واقعاً. ولما نحا الزمخشريُّ إلى هذا الوجه قال^(٧): «وأن يكونَ الأصلُ: لا يَحْسَبَنَّهم الذين كفروا مُعْجِزِينَ، ثم حَذِفَ الضميرُ الذي هو المفعولُ الأول. وكانَ الذي سَوَّغَ ذلك أنّ الفاعلَ والمفعولينِ

(١) معاني القرآن ٢/٢٥٩.

(٢) المطبوعة: يحظر.

(٣) معاني القرآن له ٢/٢٥٩.

(٤) انظر مذاهب النحاة في المسألة: الارتشاف ٣/٥٦.

(٥) تقدم برقم ٧٩٩.

(٦) تكرر في الأصل «أي».

(٧) الكشاف ٣/٧٤.

لَمَّا كَانَتْ لشيءٍ واحدٍ اقْتَنَعَ بذكرِ اثنين عن ذِكْرِ الثالثِ «فقدَّرَ المفعولَ الأولَ ضميراً متصلاً. قال الشيخ^(١): «وقد رَدَدْنَا هذا التخرِيجَ في أواخرِ آلِ عمرانِ في قوله: «لا يَحْسَبَنَّ الذينَ يَفْرَحونَ بما أتوا»^(٢) في قراءةٍ مَنْ قرأه بالغَيْبَةِ، وجَعَلَ الفاعلَ «الذينَ يَفْرَحونَ». وملخَّصُه: أن هذا ليس من الضمائر التي يُفسَّرُها ما بعدها فلا يتقدَّرُ «لا يَحْسَبَنَّهم» إذ لا يجوزُ: «ظَنَّهُ زيدٌ قائماً» على رَفْعِ «زيدٌ» بـ «ظَنَّهُ» قلت: وقد تقدَّم في الموضعِ المذكورِ رَدُّ هذا الرَدِّ فعليك بالالتفاتِ إليه.

الثالث: أن المفعولَينِ هما قوله: «مُعْجِزِينَ فِي الأَرْضِ» قاله الكوفيون. ولمَّا نحا إليه الزمخشريُّ قال^(٣): «والمعنى: لا يَحْسَبَنَّ الذينَ كفروا أحداً يُعْجِزُ اللهَ فِي الأَرْضِ حتى يَطْمَعوا هم في مثلِ ذلك. وهذا معنىٌ قويٌّ جيدٌ». قلت: قيل: هو خطأ؛ لأن الظاهرَ تعلُّقُ فِي «الأَرْضِ» بـ «مُعْجِزِينَ» فجعله مفعولاً ثانياً كالتهيئةِ للعملِ والقطعِ عنه، وهو نظيرُ: «ظَنَنْتُ قائماً فِي الدارِ».

قوله: «ومأواهم النارُ» فيه ثلاثةٌ أوجهٍ. أحدها: أن هذه الجملةُ عطفٌ على جملةِ النهيِ قبلها مِنْ غيرِ تأويلٍ ولا إضمارٍ، وهو مذهبُ سيبويه أعني عَطَفَ الجملِ بعضها على بعضٍ، وإن اختلفتْ أنواعُها خبراً وطلباً وإنشاءً. وقد تقدَّم تحقيقُه في أولِ هذا الموضوعِ والدليلُ عليه. الثاني: أنها معطوفةٌ عليها، ولكن بتأويلِ جملةِ النهيِ بجملةِ خبريةٍ. والتقدير: الذين كفروا لا يفوتون اللهَ ومأواهم النارُ. قاله الزمخشري^(٤). كأنه يرى تناسُبَ الجملِ شرطاً في العطفِ. هذا ظاهرُ حاله. الثالث: أنها معطوفةٌ على جملةٍ مقدرَةٍ.

(١) البحر ٦/٤٧٠.

(٢) الآية ١٨٨ من آل عمران. وانظر: الدر المصون ٣/٥٢٥.

(٣) الكشف ٣/٧٤.

(٤) الكشف ٣/٧٤.

قال الجرجاني^(١): «لا يُحتمل أن يكون «ومأواهم» متصلاً بقوله: «لا تحسبن ذلك» أي: وهذا إيجاب فهو إذن معطوف بالواو على مضمرة قبله تقديره: لا تحسبن الذين كفروا معجزين في الأرض بل هم مقهورون، ومأواهم النار».

آ. (٥٨) قوله: «ثلاث مرات»^(٢): فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على الظرفِ الزماني أي: ثلاثة أوقاتٍ، ثم فسّر تلك الأوقات بقوله: «من قبل صلاة الفجرِ وحين تَضَعُونَ» «ومن بعد صلاة العشاء». والثاني: أنه منصوبٌ على المصدرية أي ثلاثة استئذاناتٍ. ورجّح الشيخ^(٣) هذا فقال: [أ/٦٧٠] «والظاهرُ من قوله «ثلاث مرات». ثلاثة استئذاناتٍ لأنك إذا قلت: ضربت ثلاث مراتٍ لا تفهمُ منه إلا ثلاث ضربات، ويؤيده قوله عليه السلام^(٤): «الاستئذان ثلاث» قلت: مُسَلِّمٌ أن الظاهرَ كذا، ولكنَّ الظاهرَ هذا متروكٌ للقرينة المذكورة وهي التفسيرُ بثلاثة الأوقاتِ المذكورة. وقرأ^(٥) الحسن وأبو عمرو في رواية «الحلم» بسكون العين وهي تميمية.

قوله: «من قبل صلاة» فيه ثلاثة أوجه. أحدها: أنه بدلٌ من قوله «ثلاث» فتكونُ في محلِّ نصبٍ. الثاني: أنه بدلٌ من «عورات» فيكونُ في محلِّ جرٍ. الثالث: أنه خبرٌ مبتدأ مضمرة أي: هي من قبل أي: تلك المرات فيكونُ في محلِّ رفعٍ.

قوله: «من الظهيرة» فيه ثلاثة أوجه أحدهما: أن «من» لبيان الجنس أي:

(١) وهو عبد القاهر. انظر: البحر ٤٧٠/٦.

(٢) البحر ٤٧٢/٦.

(٣) هذا عنوان في البخاري (١٣ باب التسليم والاستئذان ثلاثاً). انظر: كتاب الاستئذان. وفي الباب حديث أبي سعيد الخدري «استأذنت على عمر ثلاثاً» الفتح ٧٩/١١.

(٤) الإتحاف ٣٠٢/٢، والقرطبي ٣٠٥/١٢، والبحر ٤٧٢/٦.

حين ذلك الذي هو الظهيرة. الثاني: أنها بمعنى «في» أي تَصْعُونَهَا فِي الظهيرة. الثالث: أنها بمعنى اللام أي مِنْ أَجْلِ حَرِّ الظهيرة. وأما قوله: «وَحِينَ تَصْعُونَ» فَعَطَفَ عَلَى مَحَلِّ «مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ»، وقوله: «وَمِنْ بَعْدِ^(١) صَلَاةِ الْعِشَاءِ» عَطَفَ عَلَى مَا قَبْلَهُ. وَالظُّهَيْرَةُ: شِدَّةُ الْحَرِّ، وَهُوَ انْتِصَافُ النَّهَارِ.

قوله: «ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ» قَرَأَ^(٢) الْأَخَوَانُ وَأَبُو بَكْرٍ «ثَلَاثَ» نَصْبًا. وَالْبَاقُونَ رَفْعًا. فَالْأُولَى تَحْتَمِلُ ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: وَهُوَ الظَّاهِرُ أَنَّهَا بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ: «ثَلَاثَ مَرَاتٍ». قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ^(٣): «إِنَّمَا يَصِحُّ الْبَدَلُ بِتَقْدِيرِ: أَوْقَاتِ ثَلَاثِ عَوْرَاتٍ، فَحَذَفَ الْمِضَافُ وَأُقِيمَ الْمِضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ»، وَكَذَا قَدَّرَهُ الْحَوْفِيُّ وَالزَّمْخَشَرِيُّ^(٤) وَأَبُو الْبَقَاءِ^(٥). وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ جَعَلَ نَفْسَ ثَلَاثِ الْمَرَاتِ نَفْسَ ثَلَاثِ الْعَوْرَاتِ مِبَالِغَةً، فَلَا يُحْتَاجُ إِلَى حَذْفِ مِضَافٍ. وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ - أَعْنَى وَجْهَ الْبَدَلِ - لَا يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَى مَا قَبْلَ «ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ» لِأَنَّهُ بَدَلٌ مِنْهُ وَتَابِعٌ لَهُ. وَلَا يُوقَفُ عَلَى الْمَتْبُوعِ دُونَ تَابِعِهِ.

الثاني: أَنَّ «ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ» بَدَلٌ مِنَ الْأَوْقَاتِ الْمَذْكُورَةِ قَالَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(٦). يَعْنِي قَوْلَهُ: «مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ» وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ، وَيَكُونُ بَدَلًا عَلَى الْمَحَلِّ؛ فَلِذَلِكَ نُصِبَ.

(١) الأصل «قبل» وهو سهو.

(٢) السبعة ٤٥٩، والنشر ٣٣٣/٢، والتيسير ١٦٣، والبحر ٤٧٢/٦، والقرطبي ٣٠٥/١٢.

(٣) المحرر ٣٢٤/١١.

(٤) الكشف ٧٥/٣.

(٥) الإملاء ١٥٩/٢.

(٦) الإملاء ١٥٩/٢.

الثالث: أَنْ يَنْتَصِبَ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ . فَقَدَّرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ (١) أَعْنِي . وَأَحْسَنُ مِنْ هَذَا التَّقْدِيرِ «اتَّقُوا» أَوْ «احْذَرُوا» (٢) ثَلَاثٌ .

وَأَمَّا الشَّانِيَةُ (٣) فَـ «ثَلَاثٌ» خَبِرُ مَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ ، تَقْدِيرُهُ : هُنَّ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ . وَقَدَّرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ (٤) مَعَ حَذْفِ مِضَافٍ فَقَالَ : «أَيُّ : هِيَ أَوْقَاتُ ثَلَاثِ عَوْرَاتٍ ، فَحَذَفِ الْمَبْتَدَأَ وَالْمِضَافَ» . قُلْتُ : وَقَدْ لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ عَلَى جَعْلِ الْعَوْرَاتِ نَفْسَ الْأَوْقَاتِ مَبَالِغَةً وَهُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِ الزَّمْخَشَرِيِّ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ قَدَّرَهُ مِضَافًا كَمَا قَدَّمْتُهُ عَنْهُ . قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ (٥) : «وَسَمِّيَ كُلُّ وَاحِدٍ (٦) مِنْ هَذِهِ الْأَحْوَالِ عَوْرَةً ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَخْتَلُّ تَسْتَرُّهُمْ وَتَحْفَظُهُمْ فِيهَا . وَالْعَوْرَةُ : الْخَلْلُ وَمِنْهُ أَعْوَرُ الْفَارِسُ ، وَأَعْوَرُ الْمَكَانُ . وَالْأَعْوَرُ : الْمَخْتَلُّ الْعَيْنِ» فَهَذَا مِنْهُ يُؤَيِّدُ بَعْدَ تَقْدِيرِ أَوْقَاتٍ ، مِضَافَةً لـ «عَوْرَاتٍ» بِخِلَافِ كَلَامِهِ أَوْلَى . فَيُؤْخَذُ مِنْ مَجْمُوعِ كَلَامِهِ وَجِهَانٍ ، وَعَلَى قِرَاءَةِ الرِّفْعِ وَعَلَى الْوَجْهِينِ قَبْلُهَا فِي تَخْرِيجِ قِرَاءَةِ النَّصْبِ يُوقِفُ عَلَى مَا قَبْلَ «ثَلَاثِ عَوْرَاتٍ» لِأَنَّهَا لَيْسَتْ تَابِعَةً لَهَا قَبْلُهَا .

وَقَرَأَ (٧) الْأَعْمَشُ «عَوْرَاتٍ» وَهِيَ لُغَةٌ هُذَيْلٍ وَبَنِي تَمِيمٍ : يَفْتَحُونَ عَيْنَ فَعَلَاتٍ وَآوَاءٍ أَوْيَاءً . وَأُنشِدَ (٨) :

٣٤٦٧- أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مَتَاوِبٌ

رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمَثْكِبِينَ سَبُوحٌ

(١) الإملاء ١٥٩/٢ .

(٢) سقطت الألف سهواً من «احذروا» في الأصل .

(٣) أي قراءة الجمهور بالرفع .

(٤) الإملاء ١٥٩/٢ .

(٥) الكشف ٧٤/٣ .

(٦) الكشف : واحدة .

(٧) البحر ٤٧٢/٦ .

(٨) تقدم برقم ٣٤٤٣ .

قوله: «ليس عليكم» هذه الجملة يجوز أن يكون لها محل من الإعراب وهو الرفع نعتاً لثلاث عورات في قراءة مَنْ رفعها كأنه قيل: هُنَّ ثلاثُ عوراتٍ مخصوصةٌ بعدم الاستئذان، وأن لا يكون لها محل، بل هي كلامٌ مقررٌ للأمر بالاستئذان في تلك الأحوال خاصة، وذلك في قراءة مَنْ نصب «ثلاث عورات».

قوله: «بَعْدَهُنَّ» قال أبو البقاء^(١): «التقديرُ: بعد استئذانهم^(٢) فيهنَّ، ثم حَذَفَ حرفَ الجرِّ والفاعل، فبقي: بعد استئذانهم، ثم حَذَفَ المصدرَ يعني بالفاعل الضميرَ المضافَ إليه الاستئذانُ فإنه فاعلٌ معنويٌّ بالمصدر. وهذا غيرُ ظاهرٍ، بل الذي / يَظْهَرُ أَنَّ المعنى: ليس عليكم جناحٌ. ولا عليهم [٦٧٠/ب] أي: العبيدِ والإماءِ والصبيانِ، في عَدَمِ الاستئذانِ بعد هذه الأوقاتِ المذكورة، ولا حاجةٌ إلى التقديرِ الذي ذكره.

قوله: «طَوَّافُونَ» خبرٌ مبتدأ مضميرٌ تقديرُهُ: هم طَوَّافُونَ، و«عليكم» متعلِّقٌ به.

قوله: «بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ» في «بَعْضُكُمْ» ثلاثةٌ أوجهٍ، أحدها: أنه مبتدأ، و«على بعضٍ» الخبرُ، فقدَّره أبو البقاء «يَطُوفُ عَلَى بَعْضٍ». وتكون هذه الجملةُ بدلاً مما قبلها. ويجوز أن تكونَ مؤكدةً مُبَيَّنَةً. يعني: أنها أفادتْ إفادةَ الجملةِ التي قبلها فكانتْ بدلاً، أو مؤكدةً. وردَّ الشيخ^(٣) هذا: بأنه كونٌ مخصوصٌ فلا يجوزُ حَذْفُهُ. والجوابُ عنه: أن الممتنعَ الحذفِ إذا لم يَدُلَّ عليه دليلٌ وقصِدَ إقامةُ الجارِّ والمجرورِ مقامه، وهنا عليه دليلٌ ولم يُقصدْ إقامةُ

(١) الإملاء ١٥٩/٢.

(٢) الإملاء: استئذانهنَّ.

(٣) البحر ٤٧٢/٦.

الجارُّ مقامه، ولذلك قال الزمخشري^(١): «خبِرَه «على بعض»، على معنى: طائف على بعض، وحُدِفَ لدلالة «طَوَّافون» عليه».

الثاني: أن يَرْتَفِعَ بدلاً من «طَوَّافون» قاله ابن عطية^(٢). قال الشيخ^(٣): «ولا يَصِحُّ إنْ قُدِّرَ الضميرُ ضميرَ غَيْبَةٍ لتقدير المبتدأ «هم» لأنه يصيرُ التقديرُ: هم يَطُوفُ بعضُكم على بعضٍ، وهو لا يَصِحُّ. فإنْ جَعَلْتَ التقديرُ: أنتم يَطُوفُ بعضُكم على بعضٍ، فيدفعُه أنْ قَوْلُه «عليكم» يَدُلُّ على أنهم هم المَطُوفُ عليهم، و«أنتم طَوَّافون» يَدُلُّ على أنهم طائِفون فتعارضاً». قلت: نختار أنْ التقديرُ: أنتم، ولا يلزِمُ محذورٌ. قوله: «فيدفعه إلى آخره» لا تعارضُ فيه لأنَّ المعنى: كلُّ منكم ومن عبيدكم طائِفٌ على صاحبه، وإن كان طوافٌ أحدِ النوعين غيرَ طوافِ الآخرِ؛ لأنَّ المرادَ الظهورُ على أحوالِ الشخصِ، ويكونُ «بعضُكم» بدلاً من «طَوَّافون». وقيل: «بعضُ» بدلٌ^(٤) من «عليكم»^(٥) بإعادة العاملِ فَأَبْدَلْتُ مرفوعاً من مرفوعٍ^(٦)، ومجروراً من مجرور. ونظيره قولُ الشاعر^(٧):

٣٤٦٨ - فَلَمَّا قَرَعْنَا النَّبْعَ بِالنَّبْعِ بَعْضُهُ

ببعضٍ أَبَتْ عِيدَانُهُ أَنْ تَكْسُرَا

(١) الكشاف ٧٥/٣.

(٢) المحرر ٣٢٤/١١.

(٣) البحر ٤٧٢/٦ - ٤٧٣. وقال قبل ذلك: «ولا يصح لأنه إن أراد بدلاً من «طوافون» نفسه فلا يجوز لأنه يصير التقدير: هم بعضكم على بعض، وهذا معنى لا يصح. وإن جعلته بدلاً من الضمير في «طوافون» فلا يصح أيضاً».

(٤) الأصل «بدلاً» ولعله سهو.

(٥) يعني أن «بعضكم على بعض» بدل من «طوافون عليكم».

(٦) تكرر قوله «مرفوع» في الأصل.

(٧) البيت للنابغة الجعدي، وهو في ديوانه ٧١، والدرر ١٩٣/١، والخزانة ٥١٤/١، والهمع ٢٢٦/١.

فـ «بعضه» بدلٌ من «النبع» المنصوب، و «ببعض» بدلٌ من المجرور بالباء.

الثالث: أنه مرفوعٌ بفعلٍ مقدرٍ أي: يطوفُ بعضُكم على بعضٍ، حُذِفَ لدلالة «طَوَّافون» عليه. قاله الزمخشري^(١).

وقرأ^(٢) ابن أبي عبلة «طَوَّافين» بالنصبِ على الحال من ضمير «عليهم».

آ. (٦٠) قوله: ﴿وَالْقَوَاعِدُ﴾: جمع «قَاعِد» من غير تاءٍ تأنيثٍ. ومعناه: القواعدُ عن النكاح، أو عن الحيض، أو عن الاستمتاع، أو عن الحَبَل، أو عن الجميع. ولولا تَخَصُّصُهُنَّ بذلك لَوَجَبَتِ التَّاءُ نحو: ضارِبَةٌ وقَاعِدَةٌ من القعود المعروف. وقوله: «من النساء» وما بعده بيانٌ لهن و «القواعدُ» مبتدأ. و «من النساء» حالٌ و «اللاتي» صفةٌ للقواعد لا للنساء. وقوله: «فليس عليهن» الجملةُ خبرٌ المبتدأ، وإنما دَخَلَتْ^(٣) لأنَّ المبتدأ موصوفٌ بموصول، لو كان ذلك الموصولُ مبتدأً لجاز دخولُها في خبره، ولذلك مَنَعَتْ أَنْ تَكُونَ «اللاتي» صفةً للنساء؛ إذ لا يبقى مسوغٌ لدخولِ الفاءِ في خبر المبتدأ. وقال أبو البقاء^(٤): «وَدَخَلَتْ الفاءُ لِمَا فِي المبتدأ من معنى الشرط؛ لأنَّ الألفَ واللامَ بمعنى الذي». وهذا مذهب الأخفش، وتقدم تحقيقُه في المائدة. ولكن هنا ما يُغني عن ذلك: وهو ما ذَكَرْتُهُ من وصفِ المبتدأ بالموصولِ المذكورِ.

و«غيرٌ مُتَبَرِّجَاتٍ» حالٌ مِنْ «عليهن». والتبرُّجُ: الظهورُ، مِنَ البُرْجِ: وهو البناءُ الظاهرُ. و «بزينة» متعلقٌ به.

(١) الكشاف ٧٥/٣.

(٢) البحر ٤٧٣/٦.

(٣) أي: الفاء.

(٤) الإملاء ١٥٩/٢.

قوله: «وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ» مبتدأ بتأويل: استعفافهن، و«خير» خبره.

[٦٧١/أ]

آ. (٦١) قوله: «أَوْ مَا مَلَكَتُمْ مَفَاتِحَهُ»: العامة على فتح / الميم، واللام مخففة. وابن جبير^(١) «مَلَكْتُمْ» بضم الميم وكسر اللام مشددة أي: مَلَكْتُمْ غيرُكم. والعامة على «مفاتيحه» دون ياء جمع مَفْتَح. وجوز أبو البقاء^(٢) أن يكون جمع «مَفْتَح» بالكسر وهو الآلة، وأن يكون جمع «مَفْتَح» بالفتح وهو المصدر بمعنى الفتح. وابن جبير^(٣) «مفاتيحه» بالياء بعد التاء جمع مِفْتَاح. والأول أقيس. وقرأ أبو عمرو في رواية هارون عنه «مِفْتَاحَه» بالإفراد وهي قراءة قتادة.

قوله: «أَوْ صَدِيقِكُمْ» العامة على فتح الصاد. وحמיד^(٤) الخزاز^(٥) روى كسرها إتباعاً لكسرة الدال. والصديق يقع للواحد والجمع كالخليفة والقطين^(٦) وشبههما.

قوله: «جميعاً» حال من «تأكلوا»، و«أشتاتاً» عطف عليه وهو جمع شت.

قوله: «تحيّة» منصوب على المصدر من معنى «فسلموا» فهو من باب قَعَدْتُ جُلوساً. وقد تقدّم وزن التحيّة^(٧). و«من عند الله» يجوز أن يتعلّق بمحذوف صفة لـ «تحيّة»، وأن يتعلّق بنفس «تحيّة» أي: التحيّة صادرة من

(١) القرطبي ٣١٥/١٢، والبحر ٤٧٤/٦.

(٢) الإملاء ١٦٠/٢.

(٣) انظر في قراءتها: المحتسب ٢٢٦/٢، والبحر ٤٧٤/٦، والقرطبي ٣١٥/١٢.

(٤) الشواذ ١٠٣، والبحر ٤٧٤/٦.

(٥) حميد بن الربيع أبو القاسم الخزاز. روى القراءة عن الكسائي وروى عنه السراج

ولم تذكر وفاته. طبقات القراء ٢٦٥/١.

(٦) القطين: أهل الدار.

(٧) انظر: الدر المصون ٥٧/٤.

جهة الله . و «من» لابتداء الغاية مجازاً، إلا أنه يُعكّر على الوصف تأخر الصفة الصريحة عن المؤولة . وقد تقدّم ما فيه .

آ . (٦٢) قوله : ﴿على أمر جامع﴾ : «جامع» من الإسناد المجازي ؛ لأنه لما كان سبباً في جمعهم نُسب الفعل إليه مجازاً . وقرأ^(١) اليماني «على أمر جميع» فيحتمل أن تكون صيغة مبالغة بمعنى مُجمّع ، وأن لا تكون . والجملة الشرطية من قوله : «وإذا كانوا» وجوابها عطف على الصلة من قوله : «آمنوا» .

قوله : «لبعض شأنهم» تعليل أي : لأجل بعض حاجتهم . وأظهر العامة الضاد عند الشين ، وأدغمها^(٢) أبو عمرو فيها لما بينهما من التقارب ؛ لأن الضاد من أقصى حافة اللسان ، والشين من وسطه . وقد استضعف جماعة من النحويين هذه الرواية واستبعدوها عن أبي عمرو رأس الصناعة من حيث إن الضاد أقوى من الشين ، ولا يُدغم الأقوى في الأضعف . وأساء^(٣) الزمخشري على راويها السوسي .

وقد أجاب الناس^(٤) فقال : «وجه الإدغام أن الشين أشد استطالة من الضاد ، وفيها نفس ليس في الضاد ، فقد صارت الضاد أنقص منها ، وإدغام الأنقص في الأزيد جائز» . قال : «ويؤيد هذا أن سيبويه^(٥) حكى عن بعض

(١) البحر ٤٧٦/٦ .

(٢) قال صاحب النشر ٢٩٣/١ : «والضاد تدغم في الشين في موضع واحد «لبعض شأنهم» في النور حسب لا غير . وقد اختلف فيه فروى إدغامه منصوباً أبو شعيب السوسي عن اليزيدي» . وانظر : الإقناع ٢١٦/١ .

(٣) لم يرد في «الكشاف» ما يفيد ذلك .

(٤) كذا في الأصل و(ش) على تقدير الناس ببعضهم .

(٥) الكتاب ٤٢٢/٢ .

العرب «أَطَجَعَ» في «أَضْطَجَعَ»، وإذا جاز إدغامها في الطاء فإدغامها في الشين أولى». والخَصْمُ لا يُسَلَّمُ جميع ما ذُكِرَ، وسنَدُ المَنْعِ واضحٌ.

آ. (٦٣) قوله: ﴿دَعَاءَ الرِّسُولِ﴾: يجوزُ أن يكونَ هذا المصدرُ مضافاً لمفعوله أي: دعاءكم الرسولَ بمعنى: أنكم لا تنادونه باسمه فتقولون: يا محمد، ولا بكنيته فتقولون: يا أبا القاسم، بل نأدوه وخاطبوه بالتوقير: يا رسولَ الله يا نبيَّ الله. وعلى هذا جماعةٌ كثيرةٌ، وأن يكونَ مضافاً للفاعل. واختلفت عباراتُ الناسِ في هذا المعنى فقليل: لا تَجْعَلُوا دعاءه إِيَّاكُمْ كدعاءِ بعضِ لبعضٍ فتبتاطؤونَ عنه، كما يتبتاطأ بعضكم عن بعضٍ إذا دعاه لأمر، بل يجبُ عليكم المبادرةُ لأمره. واختاره أبو العباس^(١)، ويؤيِّده قوله: «فَلْيَحْذِرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ». وقيل^(٢): معناه لا تَجْعَلُوا دعاءَ الرسولِ رَبَّهُ مثلَ ما يَدْعُو صغِيرُكُمْ كَبِيرُكُمْ، وفقِيرُكُمْ غَنِيَّكُمْ يسألُه حاجةً، فربَّما تُجَابُ دَعْوَتُهُ، وربَّما لا تُجَابُ. وإن دَعَوَاتِ الرسولِ عليه السلام مسموعةٌ مستجابةٌ... (٣) في التخریجة الأخرى.

وقرأ^(٤) الحسنُ «نبيكم» بتقديم النونِ على الباءِ المكسورة [بعدها]^(٥) ياءٌ مشددةٌ مخفوضةٌ مكانَ «بينكم» الظرفِ في قراءةِ العامة. وفيها ثلاثةٌ أوجهٍ، أحدها: أنه بدلٌ من الرسول. الثاني: أنه عطفٌ بيانٍ له لأنَّ النبيَّ [رسولٌ]^(٦)، بإضافته إلى المخاطبين صار أشهرَ من الرسول. الثالث: أنه نعتٌ. لا يُقال: إنه

(١) وهو المبرد. انظر: البحر ٤٧٦/٦.

(٢) تكرر قوله: «وقيل» في الأصل.

(٣) كلمة لم أتبينها وسقطت من (ش).

(٤) الإتحاف ٣٠٢/٢، والبحر ٤٧٦/٦.

(٥) قوله: «بعدها» لم يظهر في مصورة الأصل.

(٦) قوله: «رسول» لم يظهر في مصورة الأصل.

لا يجوز لأن هذا كما قررتم أعرف، والنعمة لا يكون أعرف من المنعوت. بل إما أقل أو مساو^(١)؛ لأن الرسول صار علماً بالغلبة على محمد صلى الله عليه وسلم فقد تساويا تعريفاً.

قوله: «قد يعلم الله» قد تدل على التقليل مع المضارع إلا في أفعال الله تعالى، فتدل على التحقيق كهذه الآية. وقد ردّها بعضهم إلى التقليل لكن إلى متعلق العلم، يعني أن الفاعلين لذلك قليل، فالتقليل ليس في العلم بل في متعلقه.

قوله: «لوأذا» فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوب على المصدر من معنى الفعل الأول؛ إذ التقدير: يتسألون منكم تسلاً، أو يلاؤدون ليوذاً. والثاني: أنه مصدر في موضع الحال أي ملاءذين. واللواذ: مصدر لاوذ. وإنما صحّت^(٢) الواو وإن انكسر ما قبلها، ولم تقلب ياء كما قلبت في قيام وصيام؛ لأنها صحّت في الفعل نحو: لاوذ فلو أعلت في الفعل أعلت في المصدر نحو: القيام والصيام لقلبها ألفاً في قام وصام. فأما مصدر لاوذ بكذا يلوذ به/ [٦٧١/ب] فمعتل نحو: لاوذ ليذاً، مثل: صام صياماً وقام قياماً. واللواذ والملاوذة: التستر يقال: لاوذ فلان بكذا أي: استتر به. واللوذ: ما يطيف بالجبل^(٣). وقيل: اللواذ: الروغان من شيء إلى شيء في خفية. وفي التفسير: أن المنافقين كانوا يخرجون متسترين بالناس من غير استئذان حتى لا يروا. والمفاعلة: لأن كلاً منهم يلوذ بصاحبه فالمشاركة موجودة.

وقرأ^(٤) يزيد بن قطيب «لوأذا» بفتح اللام، وهي محتملة لوجهين

(١) الأصل «مساوي» وهو سهو.

(٢) انظر: معاني القرآن للزجاج ٥٦/٤، والممتع ٤٩٥، الإملة ٤٨/١.

(٣) قال في اللسان (لوذ): «واللوذ: حصن الجبل وجانبه وما يطيف به، والجمع ألواذ».

(٤) انظر: البحر ٤٧٧/٦.

أحدهما: أَنْ تَكُونَ مُصَدَّرَ «لَاذ» ثَلَاثِيًّا فَتَكُونَ مِثْلَ: طَافَ طَوَافًا. وَصَلَحَتْ أَنْ تَكُونَ مُصَدَّرَ لَاوَدَ، إِلَّا أَنَّهُ فُتِحَتْ الْفَاءُ إِتْبَاعًا لِفَتْحَةِ الْعَيْنِ وَهُوَ تَعْلِيلٌ ضَعِيفٌ يَصْلُحُ لِمِثْلِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ.

قوله: «فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ» فيه وجهان، أشهرهما: - وهو الذي لا يعرف النحاة غيره - أَنْ الموصول هو الفاعل و«أَنْ تَصِيْبَهُمْ» مفعوله أي: فَلْيَحْذَرِ المخالفون عن أمره إصابتهم فتنة. والثاني: أَنْ فاعل «فَلْيَحْذَرِ» ضميرٌ مستترٌ، والموصول مفعولٌ به. وقد رُدَّ على هذا بوجوه منها: أَنْ الإضمارَ على خلاف الأصل. وفيه نظرٌ؛ لأن هذا الإضمارَ في قوة المنطوقِ به، فلا يُقال: هو خلاف الأصل. ألا ترى أَنَّ نحو: قُمْ وَلْتَقِمْ فاعله مضمَّرٌ، ولا يُقال في شيءٍ منه: هو خلاف الأصل، وإنما الإضمارُ خلافُ الأصل فيما كان حَذْفًا نحو: «وَأَسْأَلُ الْقُرْبَى»^(١).

ومنها: أَنْ هذا الضميرَ لا مَرَجَعَ له أي: ليس له شيءٌ يعودُ عليه فَبَطَلَ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ ضَمِيرًا مُسْتَرًّا، وَأَجِيب: بَأَنَّ الَّذِي يَعُودُ عَلَيْهِ الضَّمِيرُ هُوَ الْمَوْصُولُ الْأَوَّلُ أَي: فَلْيَحْذَرِ الْمُتَسَلِّلُونَ الْمُخَالِفِينَ عَنْ أَمْرِهِ، فَيَكُونُونَ قَدْ أَمَرُوا بِالْحَذَرِ مِنْهُمْ أَي: أَمَرُوا بِاجْتِنَابِهِمْ كَمَا يُؤْمَرُ بِاجْتِنَابِ الْفُسَّاقِ. وَقَدْ رُدُّوا هَذَا بِوَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ الضَّمِيرَ مُفْرَدٌ، وَالَّذِي يَعُودُ عَلَيْهِ جَمْعٌ، فَفَاتَتْ الْمَطَابَقَةُ الَّتِي هِيَ شَرْطٌ فِي تَفْسِيرِ الضَّمَائِرِ. الثَّانِي: أَنَّ الْمُتَسَلِّلِينَ هُمُ الْمُخَالِفُونَ، فَلَوْ أَمَرُوا بِالْحَذَرِ عَنِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ لَكَانُوا قَدْ أَمَرُوا بِالْحَذَرِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُؤْمَرُوا بِالْحَذَرِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ.

ويمكنُ أَنْ يُجَابَ عَنِ الْأَوَّلِ: بَأَنَّ الضَّمِيرَ وَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا فَإِنَّمَا عَادَ عَلَى

(١) الآية ٨٢ من يوسف.

جمع باعتبار أن المعنى: فليحذر هو. أي: من ذكر مثل ذلك. وحكي
سيبويه^(١) «ضربني وضربت قومك» أي: ضربني من ثم ومن ذكر، وهي مسألة
معروفة في النحو، أو يكون التقدير: فليحذر كل واحد من المتسائلين. وعن
الثاني: بأنه يجوز أن يؤمر الإنسان بالحدّ عن نفسه مجازاً. يعني أنه لا يطاوعها
على شهواتها وما تسوّله له من سوء. كأنه قيل: فليحذر المخالفون أنفسهم،
فلا يطيعوها في ما تأمرهم به، ولهذا يقال: أمر نفسه ونهاها، وأمرته نفسه باعتبار
المجاز.

ومنها: أنه يصير قوله: «أن تُصيّبهم فتنة أو يُصيّبهم عذاب أليم» مُفْلَئاً
ضائِعاً؛ لأن «يَحْذَرُ» يتعدى لواحد، وقد أخذ على زعيمكم وهو «الذين
يُخالفون»، ولا يتعدى إلى اثنين حتى يقولوا: إن «أن تُصيّبهم فتنة» في محلّ
مفعوله الثاني فبقي ضائِعاً. وفيه نظر؛ لأنه لا يُسَلَّم ضياعه؛ لأنه مفعول من
أجله. واعتراض على هذا: بأنه لم يستكمل شروط النصب لاختلاف الفاعل؛
لأن فاعل الحدّ غير فاعل الإصابة وهو ضعيف؛ لأن حذف حرف الجرّ يطرّد
مع أن وأن. فنقول: مُسَلَّم شروط النصب غير موجودة، وهو مجرور باللام
تقديرًا، وإنما حذفت مع «أن» لطولها بالصلة.

و «يُخالفون» يتعدى بنفسه نحو: خالفت أمر زيد، و «إلى» نحو: خالفت
إلى كذا، فكيف تعدى هذا بحرف المجاوزة؟ وفيه أوجه، أحدها: أنه ضمّن
معنى صدّ وأعرض أي: صدّ عن أمره وأعرض عنه مخالفاً له. والثاني: قال
ابن عطية^(٢): «معناه يَقَعُ خلافهم بعد/ أمره، كما تقول: كان المطر عن ريح [أ/٦٧٢]

(١) الكتاب ٤١/١ قال: «فجائز وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد كما تقول: هو
أحسن الفتيان وأجمله، وأكرمُ بينه وأتبلّه».

(٢) المحرر ٣٣١/١١.

كذا، وَعَنْ لَمَّا عَدَا الشَّيْءَ». الثالث: أنها مزيدة أي: يخالفون أمره، وإليه نحنا الأخص (١) وأبو عبيدة (٢)، والزيادة خلاف الأصل.

وَقُرِئَ (٣) «يُخَلِّفُونَ» بالتشديد، ومفعوله محذوف أي: يُخَلِّفُونَ أَنْفُسَهُمْ.

آ. (٦٤) قوله: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾: قال الزمخشري (٤): «أَدْخَلَ «قد» لِيُؤَكِّدَ عِلْمَهُ بِمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْمَخَالَفَةِ عَنِ الدِّينِ والنِّفَاقِ، وَيَرْجِعُ تَوْكِيدَ الْعِلْمِ إِلَى تَوْكِيدِ الْوَعِيدِ: وَذَلِكَ أَنْ «قد» إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمِضَارِعِ كَانَتْ بِمَعْنَى «رُبَّمَا» فَوَافَقَتْ «رُبَّمَا» فِي خُرُوجِهَا إِلَى مَعْنَى التَّكْثِيرِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ (٥):

٣٤٦٩- فَإِنْ تُمْسِ مَهْجُورَ الْفِنَاءِ فَرُبَّمَا
أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الْوُفُودِ وَوُودُ

وَنَحْوُ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ زَهِيرٍ (٦):

٣٤٧٠- أَخِي ثِقَةٍ لَا تَهْلِكُ الْخَمْرُ مَالَهُ
وَلَكِنَّهُ قَدْ يَهْلِكُ الْمَالُ نَائِلُهُ
قال الشيخ (٧): «وَكُونُ «قد» إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمِضَارِعِ أَفَادَتْ التَّكْثِيرَ قَوْلُ

(١) لم يشر الأخص إلى زيادتها في كتابه «معاني القرآن».

(٢) مجاز القرآن ٦٩/٢.

(٣) البحر ٤٧٧/٦.

(٤) الكشاف ٧٩/٣.

(٥) البيت لأبي العطاء السُّنْدِي، وهو في الحماسة ٣٩١/١، والخزانة ١٦٧/٤، واللسان (عهد).

(٦) تقدم برقم ١٩٠٢.

(٧) البحر ٤٧٧/٦.

لبعض النحاة^(١). وليس بصحيح، وإنما التكرير مفهوم من السياق. والصحيح: أن «رَبَّ» للتقليل للشيء^(٢)، أو لتقليل نظيره. وإن فهم تكثرير فمن السياق لا منها.

«ويومَ يُرْجَعُونَ» في «يوم» وجهان أحدهما: أنه مفعولٌ به لا ظرفٌ لعطفه على قوله: «ما أنتم عليه» أي: يعلمُ الذي أنتم عليه من جميع أحوالكم، ويعلمُ يومَ يُرْجَعُونَ كقوله: «إنَّ اللهَ عندهَ علمُ الساعةِ لا يُجَلِّها لوقتها إلا هو». والثاني: أنه ظرفٌ لشيءٍ محذوف. قال ابن عطية^(٣): «ويجوزُ أن يكونَ التقديرُ: والعلمُ الظاهرُ لكم - أو نحو هذا - يومَ، فيكونُ النصبُ على الظرفِ» انتهى.

وقرأ العامةُ «يُرْجَعُونَ» مبنياً للمفعول. وأبو عمرو^(٤) في آخرين مبنياً للفاعل. وعلى كلتا القراءتين فيجوزُ وجهان، أحدهما: أن يكونَ في الكلامِ التفاتٌ من الخطابِ في قوله: «ما أنتم عليه» إلى الغيبةِ في قوله: «يُرْجَعُونَ». والثاني: أن «ما أنتم عليه» خطابٌ عامٌ لكلِّ أحدٍ. والضميرُ في «يُرْجَعُونَ» للمنافقين خاصةً، فلا التفاتٌ حينئذٍ.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ النُّورِ]

(١) انظر: المغني ٢٣١.

(٢) البحر: «لتقليل الشيء».

(٣) المحرر ٣٣١/١١.

(٤) السبعة ٤٥٩، والنشر ٢٠٨/٢، والبحر ٤٧٧/٦.

سورة الفرقان

بسم الله الرحمن الرحيم

آ . (١) قوله: ﴿لِيَكُونَ﴾: اللامُ متعلّقةٌ بـ «نَزَلَ». وفي اسم «يكون» ثلاثةٌ أوجه، أحدها: أنه ضميرٌ يعودُ على الذي نَزَلَ. أي: ليكونَ الذي نَزَلَ الفرقانُ نذيراً. الثاني: أنه يعودُ على الفرقانِ وهو القرآنُ. أي: ليكونَ الفرقانُ نذيراً. الثالث: أنه يعودُ على «عبيده» أي: ليكونَ عبده محمدٌ صلى الله عليه وسلم نذيراً. وهذا أحسنُ الوجوهِ معنًى وصناعةً لقُرْبِهِ ممَّا يعودُ عليه، والضميرُ يعودُ على أقربِ مذكورٍ. و«للعالمين» متعلّقٌ بـ «نذيراً» وإنما قُدِّمَ لأجلِ الفواصلِ. ودَعَوَى إفادةِ الاختصاصِ بعيدةٌ لعدمِ تأتّيها هنا. وَرَجَّحَ الشيخُ^(١) عَوْدَهُ على «الذي» قال: «لأنه العُمدةُ المسندُ إليه الفعلُ، وهو مِنْ وصفِهِ تعالى كقوله: «إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ»^(٢). و«نذيراً» الظاهرُ فيه أنه بمعنى مُنذِرٍ. وَجَوَّزُوا أَنْ يَكُونَ مصدرًا بمعنى الإنذارِ كالنكيرِ بمعنى الإنكارِ ومنه «فكيف كان عذابِي ونُذْرِي»^(٣).

آ . (٢) قوله: ﴿الَّذِي لَهُ مُلْكُ﴾: يجوزُ في «الذي» الرفعُ نعتاً للذي الأولِ، أو بياناً، أو بدلاً، أو خبراً لمبتدأ محذوفٍ، أو النصبُ على

(١) البحر ٦/٤٨٠.

(٢) الآية ٣ من الدخان.

(٣) الآية ١٦ من القمر.

- الفرقان -

المدح . وما بعد «نزل» من تمام الصلة فليس أجنبياً، فلا يضر الفصلُ به بين الموصولِ الأولِ والثاني إذا جعلنا الثاني تابِعاً له .

قوله: «وخلق» الخلق هنا عبارة عن الإحداثِ والتهيئةِ لما يصلح له حتى يجيء قوله: «فقدره تقديرًا» مفيداً؛ إذ لو حملنا «خلق كل شيء» على معناه الأصلي من التقدير لصار الكلام: وقدر كل شيءٍ قدره .

آ . (٣) قوله: ﴿واخذوا﴾: يجوز أن يعود الضميرُ على الكفار الذين يضمُّهم لفظُ «العالمين»^(١)، وأن يعود على مَنْ ادَّعى لله شريكاً وولداً لدلالة قوله: «ولم يتخذ ولداً، ولم يكن له شريك في الملك»، وأن يعود على المنذرين لدلالة «نذيراً» عليهم .

قوله: «لا يخلقون» صفة لـ «آلهة»، وغلب العقلاء على غيرهم؛ لأن الكفار/ كانوا يعبدون العقلاء كعزير والمسيح والملائكة وغيرهم كالكوكب والأصنام . ومعنى «لا يخلقون» لا يقدرُونَ على التقدير، والخلقُ يوصفُ به العبادُ . قال زهير^(٢):

٣٤٧١ - ولأنت تفري ما خلقت وبع

ضُ القوم يخلق ثم لا يفري

ويقال: خلقت الأديم^(٣) أي: قدرته . هذا إذا أريد بالخلقِ التقديرُ . فإن أريد به الإيجادُ فلا يوصفُ به غير الباري تعالى وقد تقدّم . وقيل: بمعنى يخلقون، كقوله: «وتخلقون إفاكاً»^(٤) .

(١) الوارد في الآية ١ «ليكون للعالمين نذيراً» .

(٢) تقدم برقم ٢٦١ .

(٣) الأديم: الجلد .

(٤) الآية ١٧ من العنكبوت .

آ. (٤) قوله: ﴿اَفْتَرَاهُ﴾: الهاء تعودُ على إفك. وقال أبو البقاء^(١): «الهاء تعود على «عَبْدَه» في أول السورة» ولا أظنه إلا غلطاً، وكأنه أراد أن يقول: الضمير المرفوع في افتراه فَعَلِط.

قوله: «ظُلماً» فيه أوجه، أحدها: أنه مفعولٌ به؛ لأن «جاء» يتعدى بنفسه وكذلك «أتى». والثاني: أنه على إسقاط الخافضِ أي: جاؤوا بظلم. الثالث: أنه في موضع الحال، فيجيء فيه ما في قولك «جاء زيدٌ عدلاً» من الأوجه.

آ. (٥) قوله: ﴿اَكْتَبَهَا﴾: يجوز فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكونَ حالاً من أساطير، والعاملُ فيها معنى التنبيه، أو الإشارة المقدره؛ فإن «أساطير» خبرٌ مبتدأ محذوف، تقديره: هذه أساطيرُ الأولين مُكْتَبَةٌ. والثاني: أن يكونَ في موضع خبرٍ ثانٍ لـ «هذه». والثالث: أن يكونَ «أساطير» مبتدأ و«اكتبها» خبره، واكتبها: الافتعالُ هنا يجوزُ أن يكونَ بمعنى أمر بكتابتها كاقْتَصِدَ واحتَجَم، إذا أمر بذلك، ويجوزُ أن يكونَ بمعنى كَتَبَهَا، وهو من جملة افترائهم عليه لأنه [عليه السلام]^(٢) كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب، ويكونُ كقولهم: اسْتَكْبَهُ واضْطَبَّهُ أي: سكبهُ وصَبَّهُ. والافتعالُ مُشْعِرٌ بالتكْلِيفِ. ويجوزُ أن يكونَ مِنْ كَتَبَ بمعنى جَمَعَ، من الكَتَبِ وهو الجَمْعُ، لا من الكتابة بالقلم.

وقرأ^(٣) طلحةُ «اكتبها» مبنياً للمفعول. قال الزمخشري^(٤): «والمعنى: اكتبها له كاتبٌ لأنه كان أمياً لا يكتبُ بيده، ثم حُدِفَتِ اللامُ فأفْضِيَ الفعلُ إلى الضميرِ فصار: اكتبها إياه كاتبٌ. كقوله: «واختار موسى قومَه»^(٥) ثم بُني

(١) الإملاء ٢/١٦٠.

(٢) زيادة من ش.

(٣) المحتسب ٢/١١٧، البحر ٦/٤٨٢.

(٤) الكشف ٣/٨٢.

(٥) الآية ١٥٥ من الأعراف.

الفعل للضمير الذي هو «إياه» فانقلب مرفوعاً مستتراً بعد أن كان منصوباً بارزاً، وبقي ضمير الأساطير على حاله فصار «اكتَبَها» كما ترى».

قال الشيخ^(١): «ولا يَصِحُّ ذلك على مذهب جمهور البصريين؛ لأنَّ «اكتَبَها له كاتب» وصل الفعل فيه لمفعولين أحدهما مُسْرَحٌ، وهو ضميرُ الأساطير، والآخرُ مقيّدٌ، وهو ضميره عليه السلام، ثم اتسع في الفعل فحذف حرفُ الجر، فصار: اكتَبَها إياه كاتبٌ. فإذا بُني هذا للمفعول: إنما ينوب عن الفاعل المفعولُ المُسْرَحُ لفظاً وتقديراً لا المُسْرَحُ لفظاً، المقيّدُ تقديراً. فعلى هذا يكون التركيب: اُكْتُبَها لا اكتَبَها، وعلى هذا الذي قلناه جاء السماع. قال الفرزدق^(٢):

٣٤٧٢- ومنا الذي اختير الرجال ساحة

وجوداً إذا هبَّ الرياحُ الزعازعُ

ولو جاء على ما قرره الزمخشريُّ لجاء التركيبُ: «ومنا الذي اختيره الرجالُ» لأنَّ «اختير» تعدى إلى الرجال بإسقاط حرفِ الجرِّ؛ إذ تقديره: اختير من الرجال». قلت: وهو اعتراض حسنٌ بالنسبة إلى مذهب الجمهور، ولكن الزمخشريُّ قد لا يلتزمه، ويوافق الأخفش والكوفيين، وإذا كان الأخفش وهم، يتركون المُسْرَحَ لفظاً وتقديراً، ويُقيمون المجرور بالحرف مع وجوده فهذا أولى وأحرى.

والظاهر أن الجملة من قوله «اُكْتُبَها فهي تُملَى» من تيمّة قول الكفار. وعن الحسن أنها من كلام الباري تعالى، وكان حقّ الكلام على هذا أن يُقرأ

(١) البحر ٤٨٢/٦.

(٢) تقدم برقم ٢٣٠٨، وقال أبو حيان قبل إنشاده البيت: «في هذا النوع الذي أحد المفعولين فيه مُسْرَحٌ لفظاً وتقديراً، والآخر مسرح لفظاً لا تقديراً».

«أَكْتَبَهَا» بهمزة مقطوعة مفتوحة للاستفهام كقوله: «أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً أَمْ بِهِ جِنَّةٌ»^(١). ويمكن أن يُعْتَدَرَ عنه: أنه حَذَفَ الهمزة للعلم بها كقوله تعالى: «وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ»^(٢). وقول الآخر^(٣):

٣٤٧٣- أَفْرَحُ أَنْ أُرْزَأَ الْكِرَامَ وَأَنْ
أُورَثَ ذُوداً شَصَائِصاً نَبِلاً

يريد: أو تلك، وأفْرَحُ، فَحَذَفَ لدلالة الحال، وَحَقُّهُ أَنْ يَقِفَ عَلَى «الأوليين». قال الزمخشري^(٤): «كيف قيل: أَكْتَبَهَا فهي تُمَلَى عليه، وإنما يُقال: أَمَلَيْتُ عليه فهو يكتبها؟ قلت: فيه وجهان، أحدهما: أراد اكتتابها وطلبه^(٥) فهي تُمَلَى عليه أو كُتِبَتْ له وهو أُمِّيُّ فهي تُمَلَى عليه أي: تَلَقَى عليه مِنْ كِتَابٍ يَتَحَفُّظُهَا؛ لَأَنَّ صُورَةَ الإِلْقَاءِ عَلَى الْحَافِظِ كصورة الإِلْقَاءِ عَلَى الْكَاتِبِ».

وقرأ^(٦) عيسى وطلحة «تُتَلَى» بتاءين مِنْ فَوْق، من التلاوة. و«بُكْرَةً وَأَصِيلاً» ظرفاً زماناً للإملاء. والياءُ في «تَمَلَى» بدلٌ من اللام كقوله: «فَلْيُمْلِلْ»^(٧) وقد تقدّم^(٨).

(١) الآية ٨ من سبأ.

(٢) الآية ٢٢ من الشعراء.

(٣) تقدم برقم ٣٤٠.

(٤) الكشف ٨٢/٣.

(٥) الكشف: أو طلبه.

(٦) البحر ٤٨٢/٦.

(٧) الآية ٢٨٢ من البقرة.

(٨) قال المؤلف في الدر ٦٥٣/٢: «ويقال أَمَلَيْتُ وَأَمَلَيْتُ. فقيل: هما لغتان. وقيل:

الياء بدل من أحد المثليين. وأصل المادتين: الإعادة مرة بعد أخرى.

آ. (٧) قوله: ﴿مَا هَذَا﴾: «ما» استفهامية مبتدأة. والجارُّ بعدها خبرٌ. «ويأكل» جملةٌ حاليةٌ، وبها تتمُّ فائدة الإخبار كقوله: «فما لهم عن التذكرة مُعْرِضِينَ»^(١). وقد تقدم في النساء^(٢) أن لَامَ الجَرِّ كُتِبَتْ مَفْصُولَةً مِنْ مَجْرُورِهَا وَهُوَ خَارِجٌ عَنْ قِيَاسِ الْخَطِّ.

[٦٧٣/أ] / والعامل في الحال الاستقرارُ العامل في الجارِّ، أو نفسُ الجارِّ، ذكره أبو البقاء^(٣).

قوله: «فيكون» العامة على نصبه. وفيه وجهان، أحدهما: نصبٌ على جواب التحضيض. والثاني قال أبو البقاء^(٤): «فيكون منصوبٌ على جواب الاستفهام» وفيه نظر؛ لأن ما بعد الفاء لا يترتب على هذا الاستفهام. وشرطُ النصب: أن ينعقدَ منهما شرطٌ وجزاء. وقُرئ^(٥) «فيكون» بالرفع، وهو معطوفٌ على «أنزل». وجزاء عطفه على الماضي؛ لأن المراد بالماضي المستقبل، إذ التقدير: لولا نُزِّل.

آ. (٨) قوله: ﴿أَوْ يُلْقَى﴾: «أو تكون» معطوفان على «أنزل» لما تقدّم من كونه بمعنى نُزِّل. ولا يجوزُ أن يُعطفَا على «فيكون» المنصوب في الجواب، لأنهما مُندرجان في التحضيض في حكم الواقع بعد «لولا». وليس المعنى على أنهما جوابٌ للتحضيض فيعطفَا على جوابه. وقُرأ^(٦) الأعمش وقتادة «أو يكون له» بالياء من تحت؛ لأن تانيث الجنة مجازيٌّ.

(١) الآية ٤٩ من المدثر.

(٢) الآية ٧٨ «فمال هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً».

(٣) الإملاء ١٦٠/٢.

(٤) الإملاء ١٦٠/٢.

(٥) حكاه أبو معاذ. انظر: الشواذ ١٠٤، والبحر ٤٨٣/٦.

(٦) البحر ٤٨٣/٦.

- الفرقان -

قوله: «يَأْكُلُ مِنْهَا» الجملة في موضع الرفعِ صفةٌ لـ «جنةً». وقرأ^(١) الأخوان «نَأْكُلُ» بنون الجمعِ . والباقون بالياء من تحتُ أي: الرسول.

قوله: «وقال الظالمون» وَضَعَ الظاهرَ موضعَ المضمَرِ، إذ الأصل: وقالوا. قال الزمخشري^(٢): «وأرادَ بالظالمين إياهم بأعيانهم». قال الشيخ^(٣): «وقوله ليس تركيباً سائغاً، بل التركيبُ العربيُّ أن يقولَ: أرادَهم بأعيانهم».

آ. (١٠) قوله: ﴿جَنَاتٍ﴾: يجوز أن يكونَ بدلاً مِنْ «خيراً»، وأن يكونَ عطفَ بيانٍ عند مَنْ يُجَوِّزُهُ في النكراتِ، وأن يكونَ منصوباً بإضمارِ أعني . و«تَجْرِي من تحتِها الأنهارُ صفةً».

قوله: «وَيَجْعَلُ لَكَ» قرأ^(٤) ابن كثير وابن عامر وأبو بكر برفع «ويجعلُ» والباقون بإدغامِ لامِ «يَجْعَلُ» في لامِ «لك». وأمَّا الرفعُ ففيه وجهان، أحدهما: أنه مستأنفٌ. والثاني: أنه معطوفٌ على جوابِ الشرطِ. قال الزمخشري^(٥): «لأنَّ الشرطَ إذا وقعَ ماضياً جاز في جوابه الجزمُ، والرفعُ كقوله^(٦)»:

وإن أتاه خليلٌ يومَ مَسْأَلَةٍ
يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرَمٌ

(١) السبعة ٤٦٢، والتيسير ١٦٣، والنشر ٣٣٣/٢، والبحر ٤٨٣/٦، والقرطبي ٥/١٣، والحجة ٥٠٧.

(٢) الكشاف ٨٢/٣.

(٣) البحر ٤٨٣/٦.

(٤) السبعة ٤٦٢، والحجة ٥٠٨، والبحر ٤٨٤/٦، والنشر ٣٣٣/٢، والقرطبي ٦/١٣، والتيسير ١٦٣.

(٥) الكشاف ٨٣/٣.

(٦) تقدم برقم ١٢٣١.

- الفرقان -

قال الشيخ^(١): «وليس هذا مذهب سيبويه، بل مذهبه^(٢): أن الجواب محذوف، وأن هذا المضارع منوي به التقديم، ومذهب المبرد^(٣) والكوفيين^(٤) أنه جواب على حذف الفاء. ومذهب آخرين: أنه جواب لا على حذفها، بل لما كان الشرط ماضياً ضعف تأثير «إن» فارتفع». قلت: فالزمخشري بنى قوله على هذين المذهبين. ثم قال الشيخ^(٥): «وهذا التركيب جائز فصيح. وزعم بعض أصحابنا أنه لا يجيء إلا في ضرورة».

وأما القراءة الثانية فتحتمل وجهين، أحدهما: أن سكون اللام للجزم عطفاً على محل «جعل»؛ لأنه جواب الشرط. والثاني: أنه مرفوع، وإنما سکن لأجل الإدغام. قاله الزمخشري^(٦) وغيره وفيه نظر؛ من حيث إن^(٧) من جملة من قرأ بذلك - وهو نافع والأخوان وحفص - ليس من أصولهم الإدغام، حتى يدعى لهم في هذا المكان. نعم أبو عمرو أصله الإدغام وهو يقرأ هنا بسكون اللام، فيحتمل ذلك على قراءته، وهذا من محاسن علم النحو والقراءات معاً.

وقرأ^(٨) طلحة بن سليمان «ويجعل» بالنصب؛ وذلك بإضمار «أن» على

(١) البحر ٤٨٤/٦.

(٢) الكتاب ٤٣٦/١.

(٣) المقتضب ٦٩/٢.

(٤) نسب صاحب الإنصاف إلى الكوفيين أن التقدير في البيت: يقول إن أتاه خليل،

ولولا أنه في تقدير التقديم لما جاز أن يكون مرفوعاً. الإنصاف ٦٢٦/٢.

(٥) البحر ٤٨٤/٦.

(٦) الكشاف ٨٣/٣. وهو رأي الفراء. انظر: معاني القرآن ٢٦٣/٢.

(٧) في هذا التركيب نظر.

(٨) المحتسب ١١٨/٢، والبحر ٤٨٤/٦.

- الفرقان -

جوابِ الشرط، واستضعفها ابنُ جني^(١). ومثلُ هذه القراءة^(٢):

٣٤٧٥- فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ

رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ

أَجَبُّ الظَّهِيرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

بالتثنية في «نأخذ».

آ. (١٢) قوله: ﴿إِذَا رَأَتْهُمْ﴾: هذه الجملة الشرطية في موضع

نصبٍ صفةٍ لـ «سعيراً» لأنه مؤنث.

قوله: «سَمِعُوا لَهَا تَغِيْظًا وَزَفِيرًا» إن قيل: التغيظ لا يُسمع. فالجوابُ من

ثلاثة أوجه، أحدها: أنه على حذفٍ مضافٍ أي: صوتٌ تغيظها. والثاني: أنه

على حذفٍ تقديره: سَمِعُوا وَرَأَوْا تَغِيْظًا وَزَفِيرًا، فيرتفع كلُّ واحدٍ إلى ما يليقُ به

أي: رَأَوْا تَغِيْظًا وَسَمِعُوا زَفِيرًا. والثالث: أن يُضْمَنَ «سمعوا» معنىً يَشْمَلُ

الشيئين أي: أَدْرَكُوا لَهَا تَغِيْظًا وَزَفِيرًا. وهذان الوجهان الأخيران منقولان من

قوله^(٣):

٣٤٧٦- يَا لَيْتَ زَوْجِكَ قَدْ غَدَا

مَتَقَلِّدًا سِيفًا وَرُمْحًا

ومن قوله^(٤):

٣٤٧٧- فَعَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

.....

(١) المحتسب ١١٨/٢.

(٢) تقدم برقم ٧٢٨.

(٣) تقدم برقم ١٤٩.

(٤) تقدم برقم ١٥٠.

أي : ومُعْتَقِلًا رَمْحًا، وَسَقَيْتُهَا مَاءً، أَوْ تَضَمَّنُ «مُتَقَلِّدًا» مَعْنَى مُتَسَلِّحًا،
و«عَلَفْتُهَا» مَعْنَى : أَطْعَمْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا.

آ . (١٣) قوله : ﴿مَكَانًا﴾ : منصوب على الظرف و«منها» في محل نصب على الحال من «مكان» لأنه في الأصل صفة له . و«مُقَرَّنِينَ» حال من مفعول «أَلْقُوا» . و«ثُبُورًا» مفعول به . فيقولون : يا ثُبُوراه . ويجوز أن يكون مصدرًا من معنى «دُعُوا» وقيل : منصوب بفعل من لفظه مقدر تقديره : ثَبَرْنَا ثُبُورًا . وقرأ^(١) / معاذ بن جبل «مُقَرَّنُونَ» بالواو . ووجهها أن تكون بدلًا من مفعول^(٢) «أَلْقُوا» .

وقرأ عمر بن محمد^(٣) «ثُبُورًا» بفتح التاء . والمصادر التي على فَعُولٍ بالفتح قليلة جدًا . وينبغي أن يُضَمَّ هذا إليها، وقد ذكَّرتُها في البقرة عند قوله «وَقُودُهَا النَّاسُ»^(٤) .

آ . (١٦) قوله : ﴿خَالِدِينَ﴾ : منصوب على الحال : إِمَّا مِنْ فاعل «يَشَاؤُونَ» وَإِمَّا مِنْ فاعل «لَهُمْ» لوقوعه خبرًا . والعائد على «ما» محذوف أي : لهم فيها الذي يَشَاؤُونَهُ حال كونهم خالدين .

قوله : «كَانَ عَلَى رَبِّكَ» في اسم كان وجهان، أحدهما : أنه ضمير

(١) البحر ٤٨٥/٦ منسوبة إلى أبي شيبة صاحب معاذ بن جبل، ونسبها ابن خالويه في الشواذ ١٠٤ إلى معاذ .

(٢) يعني من نائب الفاعل : الواو .

(٣) في الأصل عمرو بن محمد نقلًا عن البحر ٤٨٥/٦، وليس ثمة قارئ عند ابن الجزري بهذا الاسم، وعنده ثمانية قراء باسم عمر بن محمد، وفي الشواذ ١٠٤ عمر بن محمد . ولعله عمر بن محمد أبو حفص القاضي من أصحاب الدوري توفي سنة ٣٠٥ . انظر : طبقات القراء ٥٩٨/١ .

(٤) الآية ٢٤ من البقرة .

«ما يشاؤون»، ذكره أبو البقاء^(١). والثاني: أن يعودَ على الوعدِ المفهومِ من قوله «وعدَّ المتقون». و«مسؤولاً» على المجازِ أي: يُسألُ: هل وُفي بك أم لا؟ أو يسأله مَنْ وُعدَ به؟

آ. (١٧) قوله: ﴿وَيَوْمَ يُحْشِرُهُمْ﴾: قرأ^(٢) ابنُ عامرٍ «نَحْشُرُهُمْ» «فنقول» بالنون فيهما. وابنُ كثيرٍ وحفصُ بالياءِ مِنْ تحت فيهما. والباقون بالنون في الأولِ، وبالياءِ في الثاني. وهنَّ واضحاتٌ. وقرأ^(٣) الأعرجُ «نَحْشِرُهُمْ» بكسر الشين في جميع القرآن. قال ابن عطية^(٤): «هي قليلةٌ في الاستعمالِ قوياً في القياس؛ لأنَّ يَفْعَلِ بكسر العين في المتعدِّي أَقْسُ مِنْ يَفْعَلُ بضمِّ العين». وقال أبو الفضل الرازي: «وهو القياس في الأفعالِ الثلاثية المتعدية؛ لأنَّ يَفْعَلُ بضمِّ العين قد يكونُ من اللزومِ الذي هو فَعُلُ بضمِّها في الماضي». قال الشيخ^(٥): «وليس كما ذكرا، بل فَعُلُ المتعدِّي الصحيح^(٦) جميعُ حروفه، إذا لم يكن للمغالبة^(٧) ولا حلقِيَّ عين^(٨) ولا لامٍ فإنه جاء على يَفْعَلُ وَيَفْعُلُ

(١) الإملاء ١٦١/٢.

(٢) انظر في قراءتها: السبعة ٤٦٣، والنشر ٣٣٣/٢، والحجة ٥٠٨، والبحر ٤٨٧/٦، والتيسير ١٥٣، والقرطبي ١٠/١٣.

(٣) المحتسب ١١٩/٢، والبحر ٤٨٨/٦.

(٤) المحرر ١٣/١٢.

(٥) البحر ٤٨٨/٦.

(٦) معتل العين أو اللام بالياء، أو معتل الفاء بالواو يكون مضارعه على يفعل نحو: راماني فرميتُه أريميه، وسايرني فيسرتُه أسيره، أي غلبته في السير، وواعدني فوعدتُه أعدُه. انظر: الممتع ١٧٣.

(٧) البحر: للمبالغة. وفي الممتع ١٧٣/١ «للمغالبة» ومضارع المغالبة دائماً على يَفْعُلُ نحو: ضاريني فضربته أضربُه.

(٨) قال في الممتع: «وزعم الكسائي أنه يجيء على أَفْعُلُ بفتح العين إذا كان عينه حرف حلق نحو: فاخرني ففخرته أفخرُه».

كثيراً. فإن شهر أحد الاستعمالين أتبع، وإلاً فالخيار. حتى إن بعض أصحابنا خيّر فيهما: سُمِعَا للكلمة أو لم يُسْمَعَا. قلت: الذي خيّر في ذلك هو ابن عصفور^(١) فيجيز أن تقول: «زيد يفعل» بكسر العين، و«يضرب» [بضم] ^(٢) الراء مع سماع ^(٣) الضم في الأول والكسر في الثاني. وسبقه إلى ذلك ابن درستويه، إلا أن النحاة على خلافه.

قوله: «وما يعبدون» عطف على مفعول «نحشُرهم» ويضعف نصبه على المعية. وعَلَبَ غير العاقل فأتى بـ «ما» دون «من».

قوله: «هؤلاء» يجوز أن يكون نعتاً لعبادي، أو بدلاً، أو بياناً.

قوله: «ضلُّوا السبيل» على حذف الجر وهو «عن»، كما صرح به في قوله «يضل عن سبيله»^(٤) ثم اتسع فيه فحذف نحو: «هدى»، فإنه يتعدى بـ «إلى»، وقد يُحذف اتساعاً. و«ضلَّ» مطاوع أضلَّ.

آ. (١٨) قوله: ﴿يُنْبِغِي﴾: العامة على بنائه للفاعل. وأبو عيسى الأسود القاري^(٥) «يُنْبِغِي» مبنياً للمفعول. قال ابن خالويه^(٦):

(١) قال في الممتع: «فإن مضارعه أبداً يجيء على يفعل ويفعل، نحو: ضربت يضرب وقتل يقتل وجلس يجلس وقعد يقعد. وقد يجتمعان في الفعل الواحد نحو عكف يعكف ويعكف، وهما جائزان سُمعا للكلمة أو لم يسمع إلا أحدهما». الممتع ١٧٣/١.

(٢) زيادة من (ش).

(٣) سقطت العين من «سماع» في الأصل. والتصحيح من (ش).

(٤) الآية ١١٧ من الأنعام.

(٥) البحر ٤٨٨/٦، والشواذ ١٠٤. ولم أقف على أبي عيسى الأسود وإنما وجدت أبا عيسى الأسواري البصري روى عن أبي سعيد الخدري وعنه قتادة وروى له مسلم. انظر تهذيب التهذيب ١٩٥/١٢.

(٦) الشواذ ١٠٤.

«زعم سيبويه^(١) أن يُنبغي لغة».

قوله: «أَنْ تَتَّخِذَ» فاعل «ينبغي» أو مفعول قائم مقام الفاعل في قراءة الأسود. وقرأ العامة «تَتَّخِذَ» مبنياً للفاعل. و«مِنْ أَوْلِيَاءٍ» مفعوله، وزيِّدَتْ فيه «مِنْ». ويجوز أن يكون مفعولاً أولَ على أن «اتَّخَذَ» متعديةً لاثنين، ويجوز أن لا تكونَ المتعديةً لاثنين بل لواحدٍ، فعلى هذا «مِنْ دُونَكَ» متعلقٌ بالاتِّخَاذِ، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «أَوْلِيَاءٍ».

وقرأ^(٢) أبو الدرداء وزيد بن ثابت وأبورجاء والحسن وأبو جعفر في آخرين «تَتَّخِذَ»^(٣) مبنياً للمفعول. وفيه أوجه، أحدها: أنها المتعدية لاثنين، والأولُ همز^(٤) ضمير المتكلمين. والثاني: قوله: «مِنْ أَوْلِيَاءٍ» و«مِنْ» للتبعيض أي: ما كان ينبغي أن تتَّخِذَ بعضَ أولياء، قاله الزمخشري^(٥). الثاني: أن «مِنْ أَوْلِيَاءٍ» هو المفعول الثاني أيضاً، إلا أن «مِنْ» مزيدة في المفعول الثاني. وهذا مردودٌ: بأن «مِنْ» لا تُزاد في المفعول الثاني، إنما تُزاد في الأول. قال ابن عطية^(٦): «ويُضَعَفُ هذه القراءة دخولُ «مِنْ» في قوله: «مِنْ أَوْلِيَاءٍ». اعترض بذلك سعيد بن جبير وغيره». الثالث: أن يكونَ «مِنْ أَوْلِيَاءٍ» في موضع الحال. قاله ابن جني^(٧) إلا أنه قال: «وَدَخَلَتْ «مِنْ» زيادةً لمكانِ النفي المتقدم، كقولك: ما اتَّخَذْتَ زيداً مِنْ وكيل». قلت: فظاهرُ هذا أنه جعلَ

(١) لم أقف على هذا النقل عن سيبويه.

(٢) النشر ٣٣٣/٢، الإتحاف ٣٠٦/٢، والبحر ٤٨٩/٦، والقرطبي ١٠/١٣، والمحتسب ١١٩/٢.

(٣) رُسمت في البحر مصحفةً بالياء.

(٤) كذا في الأصل، ولا ضرورة لها.

(٥) الكشف ٨٦/٣.

(٦) المحرر ١٣/١٢.

(٧) المحتسب ١٢٠/٢.

- الفرقان -

الجار والمجرور في موضع الحال، وحينئذ يستحيل أن تكون «من» مزيدة، ولكنه يريد أن هذا المجرور هو الحال نفسه و«من» مزيدة فيه، إلا أنه لا تحفظ زيادة «من» في الحال وإن كانت منفية، وإنما حفظ زيادة الباء فيها على خلاف في ذلك^(١).

وقوله^(٢): «أَنْتُمْ أَضَلُّتُمْ» «أَمْ هُمْ ضَلُّوا» إنما قَدَّمَ الاسم على الفعل لمعنى ذكرته في قوله تعالى: «أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ»^(٣).

وقرأ الحجاج^(٤) «نَتَّخِذُ مِنْ دُونِكَ [أَوْلِيَاءَ]»^(٥) «فبلغ عاصماً فقال: «مُقْتِ الْمُخْدِجِ»^(٦). أو ما عِلِمَ أَنْ فِيهَا «مِنْ»؟

قوله: «وَلَكِنْ مَتَّعْتَهُمْ» لَمَّا تَضَمَّنْ كَلَامُهُمْ أَنَا لَمْ نُضَلِّهِمْ، وَلَمْ نَحْمِلْهُمْ عَلَى الضَّلَالِ، حَسُنَ هَذَا الِاسْتِدْرَاكُ وَهُوَ أَنْ ذَكَرُوا سَبِيَهُ أَي: أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ وَتَفَضَّلْتَ فَجَعَلُوا ذَلِكَ ذَرْبَةً إِلَى ضَلَالِهِمْ عَكْسَ الْقَضِيَةِ.

قوله: «بُورًا» يجوز فيه وجهان أحدهما: أنه جمع بائر كعائذ وعوذ. والثاني: أنه مصدر في الأصل، فيستوي فيه المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث. وهو من البوار وهو الهلاك. وقيل: من الفساد. وهي لغة للأزد^(٧) يقولون: / بَارَتْ بَضَاعَتُهُ أَي: فَسَدَتْ. وَأَمْرٌ بِأَيْرٍ أَي: فَاسَدٌ. وهذا [١/٦٧٤]

(١) انظر: المغني ١٤٩.

(٢) عاد إلى الآية ١٧.

(٣) الآية ١١٦ من المائدة. وانظر: الدر المصون ٥١١/٤.

(٤) الحجاج بن يوسف الثقفي والي بني أمية الظالم الفصيح. قال الذهبي: «وله حسنة مغمورة في بحر ذنوبه». توفي سنة ٩٥. انظر: سير الأعلام ٣٤٣/٤.

(٥) من البحر ٤٨٨/٦.

(٦) المخدج: الناقص.

(٧) انظر: لغات القبائل لأبي عبيد ٢١٠، وفسرها بمعنى هلكى.

معنى قولهم: «كَسَدَتِ البُضَاعَةُ». وقال الحسن: «هو مِنْ قولهم: أرضٌ بُوْرُ أي: لا نبات بها. وهذا يَرْجِعُ إلى معنى الهلاك والفساد».

آ. (١٩) قوله: ﴿بِمَا تَقُولُونَ﴾: هذه الجملة من كلام اللّٰه تعالى اتفاقاً، فهي على إضمار القول والالتفات. قال الزمخشري^(١): «هذه المفاجأة بالاحتجاج والإلزام حسنة رائعة، وخاصة إذا انضم إليها الالتفات وحذف القول. ونحوها قوله عز وجل: «يا أهل الكتاب قد جاءكم رسولنا بين لكم على فترة من الرسل أن تقولوا: ما جاءنا من بشير ولا نذير [فقد جاءكم بشير ونذير]»^(٢) وقول القائل^(٣):

٣٤٧٨- قالوا خراسان أقصى ما يُرادُ بنا

ثم القُفُولُ فقد جئنا خراسانا

انتهى. يريد: أن الأصل في الآية الكريمة: فقلنا: قد كذبوكم، وفي البيت فقلنا: قد جئنا. والخطابُ في «كذبوكم» للكفار، فالمعنى: فقد كذبكم المعبودون بما تقولون من أنهم أضلُّوكم. وقيل: المعنى: فقد كذبوكم فيما تقولون من الافتراء عليهم أنهم أضلُّوكم. وقيل: هو خطاب للمؤمنين في الدنيا أي: فقد كذبكم أيها المؤمنون الكفار بما تقولون من التوحيد في الدنيا.

وقرأ^(٤) أبو حيوة وقنبل في رواية ابن أبي الصلت^(٥) عنه بالياء من تحت

(١) الكشاف ٨٦/٣. (٢) الآية ١٩ من المائة.

(٣) لم أهد إلى قائله وهو في الكشاف ٨٦/٣، والبحر ٤٨٩/٦.

(٤) نسبها في السبعة ٤٦٣ إلى ابن أبي بزة عن قنبل، وانظر: الإتحاف ٣٠٧/٢، والبحر ٤٨٩/٦، والقرطبي ١٢/١٣، والحجة ٥٠٩.

(٥) وهو محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت بن شنبوذ أبو الحسن، شيخ الإقراء بالعراق. توفي سنة ٣٢٨. انظر: طبقات القراء ٥٢/٢. ولفظة «أبي» من قول المصنف «ابن أبي الصلت» مقحمة.

أي: فقد كَذَّبكم الآلهة بما يقولون «سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ» إلى آخِرِهِ. وقيل: المعنى: فقد كَذَّبكم أيها المؤمنون الكفار بما يقولون من الافتراء عليكم.

قوله: «فَمَا تَسْتَطِيعُونَ» قرأ^(١) حفص بتاء الخطاب والمراد عبادها. والباقون بياء الغيبة. والمراد الآلهة التي كانوا يعبدونها من عاقل وغيره؛ ولذلك غَلَبَ العاقل فجيءَ بواو الضمير.

قوله: «نُذِقَهُ» العامة بنون العظمة، وقرئ^(٢) بالياء. وفي الفاعل وجهان، أظهرهما: أنه الله تعالى للدلالة قراءة العامة على ذلك. والثاني: أنه ضمير الظلم المفهوم من الفعل. وفيه تجوز بإسناد إذاعة العذاب إلى سببها وهو الظلم.

آ. (٢٠) قوله: ﴿إِلَّا إِنَّهُمْ لْيَأْكُلُونَ﴾: في هذه الجملة ثلاثة أوجه، أحدها: أنها في محل نصب صفة لمفعول محذوف، فقدّره الزمخشري^(٣) تابعاً للزجاج^(٤): «وما أَرْسَلْنَا قبلكَ أحدًا من المرسلين إلا آكلين وماشين» وإنما حذِفَ لمكان الجار بعده. وقدّره ابن عطية^(٥): «رجالاً أو رُسلًا». والضمير في «إنهم» وما بعده عائد على هذا الموصوف المحذوف. والثاني: أنه لا محل لها من الإعراب، وإنما هي صلة لموصول محذوف هو المفعول لأرسلنا، تقديره: إلا من إنهم، فالضمير في «إنهم» وما بعده عائد

(١) السبعة ٤٦٣، والتيسير ١٦٣، والنشر ٣٣٤/٢، والقرطبي ١٢/١٣، والبحر ٤٩٠/٦، والحجة ٥٠٩.

(٢) حكاه أبو معاذ كما في الشواذ ١٠٤. وانظر: البحر ٤٩٠/٦.

(٣) الكشف ٨٧/٣.

(٤) قدّر في معاني القرآن ٦٢/٤: «ما أرسلنا رسلاً إلا هم يأكلون الطعام».

(٥) المحرر ١٥/١٢.

على معنى «مَنْ» المقدرة، وإليه ذهب الفراء^(١). وهو مردود: بأن حَذَفَ الموصول لا يجوزُ إلا في مواضع تَقَدَّم التنبيةُ عليها في البقرة. الثالث: أن الجملة محلُّها النصبُ على الحال. وإليه ذهب أبو بكر بن الأنباري. قال: التقديرُ: إلا وإنهم، يعني أنها حالية، فقدّر معها الواو بياناً للحالية. ورد: بكون ما بعد «إلا» صفةً لما قبلها. وقدّره أبو البقاء^(٢) أيضاً.

والعامةُ على كسرِ «إن» لوجود اللامِ في خبرها، ولكون الجملةِ حالاً على الراجح. قال أبو البقاء^(٣): «وقيل: لو لم تكن اللامُ لكسرت أيضاً؛ لأن الجملةَ حاليةً، إذ المعنى: إلا وهم [يأكلون]». وقرئ^(٤) «أنهم» بالفتح على زيادة اللامِ، و«أن» مصدرية. التقدير: إلا لأنهم. أي: ما جعلناهم رسلاً إلى الناس إلا لكونهم مثلهم.

وقرأ العامةُ «يَمْشُونَ» خفيفةً. وأمير^(٥) المؤمنين علي بن أبي طالب وعبد الله «يَمْشُونَ» مشدداً مبنياً للمفعول. أي: تُمشيهم حوائجهم أو الناس. وقرأ [أبو]^(٦) عبد الرحمن «يَمْشُونَ» بالتشديد مبنياً للفاعل، وهي بمعنى «يَمْشُونَ». قال الشاعر^(٧):

٣٤٧٩ - وَمَشَى بِأَعْطَانِ الْمَبَاءَةِ وَأَبْتَغَى
قَلَائِصَ مِنْهَا صَعْبَةً وَرَكُوبُ

(١) معاني القرآن له ٢٦٤/٢. وانظر: ردّ الزجاج في معانيه ٦٢/٤.

(٢) الإملاء ١٦١/٢.

(٣) الإملاء ١٦١/٢.

(٤) وهي قراءة سعيد بن جبير. انظر: المغني ٣٠٧، والبحر ٤٩٠/٦.

(٥) انظر في قراءاتها: المحتسب ١٢٠/٢، والبحر ٤٩٠/٦، والقرطبي ١٣/١٣.

(٦) وهو السلمي وتقدمت ترجمته.

(٧) لم أهد إلى قائله وهو في المحرر ١٥/١٢، والبحر ٤٩٠/٦، والقرطبي ١٣/١٣.

قال الزمخشري^(١): «ولو قرئ «يُمشون» لكان أوجه، لولا الرواية» يعني بالتشديد. قلت: قد قرأ بها السليبي والله الحمد.

قوله: «أَتَصْبِرُونَ» المعادلُ محذوفٌ أي: أم لا تصبرون. وهذه الجملة الاستفهامية قال الزمخشري^(٢): «موقعها بعد الفتنة موقع «أيكم» بعد الابتلاء في قوله «لِيَبْلُوكُم أَيُّكُمْ أَحْسَنُ»^(٣) يعني أنها معلقة لما فيها من معنى فِعْلِ القلب، فتكون منصوبة المحل على إسقاط الخافض.

آ. (٢١) وقوله: ﴿عُتُوًّا﴾: مصدر. وقد صح هنا، وهو الأكثر، وأعل في سورة مريم في «عِتْيًا»^(٤) لمناسبة ذكرت هناك وهي تواخي رؤوس الفواصل.

آ. (٢٢) قوله: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ﴾: فيه أوجه، أحدها: أنه منصوب بإضمار فعل يدل عليه قوله: «لا بُشْرَى» أي: يُمنعون البشْرَى يومَ يَرَوْنَ. الثاني: أنه منصوبٌ بإذْكَرٍ، فيكون مفعولاً به. الثالث: أنه منصوبٌ بـ «يُعَذِّبُونَ» مقدراً. ولا يجوز أن يعمل فيه نفسُ البُشْرَى / لوجهين، أحدهما: أنها مصدر، والمصدر لا يعمل فيما قبله. والثاني: أنها منفية بـ «لا»، وما بعدها لا يعمل فيما قبلها.

قوله: «لا بُشْرَى» هذه الجملة معمولة لقولٍ مضمرة أي: يَرَوْنَ الملائكة يقولون: لا بُشْرَى، فالقول حال من الملائكة. وهو نظير التقدير في قوله

(١) الكشاف ٨٧/٣.

(٢) الكشاف ٨٧/٣.

(٣) الآية ٢ من المُلْك.

(٤) الآية ٨ من مريم. وانظر: الدر المصون ٥٧٠/٧ حيث صرّفها، ولم يُشر إلى تواخي الفواصل.

تعالى: «والملائكة يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ»^(١). قال الشيخ^(٢): «وَاحْتَمَلَ «بُشْرَى» أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا مَعَ «لَا»، وَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ فِي نِيَةِ التَّنْوِينِ مَنْصُوبٍ اللَّفْظِ، وَمُنْعٍ مِنَ الصَّرْفِ لِلتَّائِيثِ اللَّازِمِ. فَإِنْ كَانَ مَبْنِيًّا مَعَ «لَا» احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ «يَوْمئِذٍ» خَبْرًا، وَ «لِلْمَجْرَمِينَ» خَبْرٌ بَعْدَ خَبْرٍ، أَوْ نَعْتًا لـ «بُشْرَى»، أَوْ مَتَعَلِقًا بِمَا تَعَلَّقَ بِهِ الْخَبْرُ، وَأَنْ يَكُونَ «يَوْمئِذٍ» صِفَةً لـ «بُشْرَى»، وَالْخَبْرُ «لِلْمَجْرَمِينَ» وَيَجِيءُ خِلَافَ سَيُوبِيهِ وَالْأَخْفَشِ: هَلِ الْخَبْرُ لِنَفْسٍ لَا، أَوْ الْخَبْرُ لِلْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ مَجْمُوعٌ «لَا» وَمَا بُنِيَ مَعَهَا^(٣)? وَإِنْ كَانَ فِي نِيَةِ التَّنْوِينِ وَهُوَ مَعْرَبٌ جَازٍ أَنْ يَكُونَ «يَوْمئِذٍ»^(٤) وَ «لِلْمَجْرَمِينَ» خَبْرِينَ، وَجَازٍ أَنْ يَكُونَ «يَوْمئِذٍ» خَبْرًا وَ «لِلْمَجْرَمِينَ» صِفَةً. وَالْخَبْرُ إِذَا كَانَ الْاسْمُ لَيْسَ مَبْنِيًّا لِنَفْسٍ «لَا» بِإِجْمَاعٍ».

قلت: قوله: «وَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ فِي نِيَةِ التَّنْوِينِ» إِلَى آخِرِهِ لَا يَتَأْتِي إِلَّا عَلَى قَوْلِ أَبِي إِسْحَاقَ. وَهُوَ أَنَّهُ يَرَى أَنَّ اسْمَ «لَا» النَّافِيَةَ لِلْجِنْسِ مَعْرَبٌ، وَيَعْتَدِرُ عَنْ حَذْفِ التَّنْوِينِ بِكَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ، وَيُسْتَدِلُّ عَلَيْهِ بِالرُّجُوعِ إِلَيْهِ فِي الضَّرُورَةِ. وَيُشِيدُ^(٥):

٣٤٨٠- أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا

.....

(١) الآية ٢٣ من الرعد.

(٢) البحر ٤٩٢/٦.

(٣) ذهب الأخفش إلى أنه مرفوع بـ لا، وذهب سيوبيه إلى أن لا وما رُكِبَ معها في موضع المبتدأ، والخبر المرفوع خبر عنه. انظر: الكتاب ٣٤٥/١، ٣٥٣، والارتشاف ١٦٥/٢.

(٤) بعده في مطبوعة البحر: «معمولاً لبشرى وأن يكون صفة».

(٥) تقدم برقم ٩٥.

ويتأوله البصريون على إضمار: ألا ترونني رجلاً. وكان يمكن الشيخ أن يجعله معرباً - كما ادعى - بطريق أخرى: وهي أن يجعل «بشري» عاملة في «يومئذ» أو في «للمجرمين» فيصير من قبيل المَطُول^(١)، والمَطُولُ معربٌ، لكنه لم يَلَمْ بذلك^(٢). وسيأتي شيء من هذا في كلام أبي البقاء^(٣) رحمه الله. ويجوز أن يكون «بشري» معرباً منصوباً بطريق أخرى. وهي أن تكون منصوبة بفعلٍ مقدرٍ أي: لا يُبشرون بشري كقوله تعالى: «لا مَرَجاً بهم»^(٤)، «لا أهلاً ولا سهلاً». إلا أن كلام الشيخ لا يمكن تنزيهه على هذا لقوله: «جاز أن يكون «يومئذ» و «للمجرمين» خبرين» فقد حكم أن لها خبراً. وإذا جعلت منصوبة بفعلٍ مقدرٍ لا يكون لـ «لا» حينئذٍ خبر^(٥)؛ لأنها داخلة على ذلك الفعل المقدر. وهذا موضع حسن فتأمل.

قوله: «يومئذ للمجرمين» قد تقدم في «يومئذ» أوجه. وجوز أبو البقاء^(٦) أن يكون منصوباً بـ «بشري» قال: «إذا قدر أنها منونة غير مبنية مع «لا» ويكون الخبر للمجرمين».

وجوز أيضاً هو والزمخشري^(٧) أن يكون «يومئذ» تكريراً لـ «يوم يرون». وردّه الشيخ^(٨) سواء أريد بالتكرير التوكيد اللفظي أم أريد به البدل قال: «لأن

(١) أي الشبيه بالمضاف.

(٢) بل ألم ويبدو أن سقطاً قد لحق نسخة البحر التي ينقل عنها السمين، فقد عدّ

أبو حيان «يومئذ» معمولاً لبشري.

(٣) الإملاء ١٦٢/٢.

(٤) الآية ٥٩ من ص.

(٥) الأصل خبراً.

(٦) الإملاء ١٦٢/٢.

(٧) الكشاف ٨٨/٣.

(٨) البحر ٤٩٢/٦.

— الفرقان —

يَوْمَ مَنْصُوبٌ بِمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنْ «أَذْكَرَ»، أَوْ مِنْ يَعْدِمُونَ الْبُشْرَى. وَمَا بَعْدَ «لَا» الْعَامِلَةُ فِي الْاسْمِ لَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا قَبْلَهَا. وَعَلَى تَقْدِيرِ مَا ذَكَرَاهُ يَكُونُ الْعَامِلُ فِيهِ مَا قَبْلَ «لَا». قُلْتُ: وَمَا رَدُّ بِهِ لَيْسَ بِظَاهِرٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْمَنْفِيَّةَ مَعْمُولَةٌ لِلْقَوْلِ الْمَضْمَرِ الْوَاقِعِ حَالًا مِنْ «الْمَلَاثِكَةَ»، وَالْمَلَاثِكَةُ مَعْمُولَةٌ لـ «يَرَوْنَ»، وَيَرَوْنَ مَعْمُولٌ لـ «يَوْمَ» خَفِضًا بِالْإِضَافَةِ، فَ «لَا» وَمَا فِي حَيْزِهَا مِنْ تَتَمَّةِ الظَّرْفِ الْأَوَّلِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا مَعْمُولَةٌ لِبَعْضِ مَا فِي حَيْزِهِ فَلَيْسَتْ بِأَجْنِبِيَّةٍ وَلَا مَانِعَةٌ مِنْ أَنْ يَعْمَلَ مَا قَبْلَهَا فِيمَا بَعْدَهَا. وَالْعَجَبُ لَهُ كَيْفَ تَخَيَّلَ هَذَا، وَغَفَلَ عَمَّا قُلْتَهُ فَإِنَّهُ وَاضِحٌ مَعَ التَّأَمُّلِ؟

و «لِلْمُجْرِمِينَ» مِنْ وَضَعِ الظَّاهِرِ مَوْضِعَ الْمَضْمَرِ شَهَادَةً عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ. وَالضَّمِيرُ فِي «يَقُولُونَ» يَجُوزُ عَوْدُهُ لِلْكَفَّارِ وَ «لِلْمَلَاثِكَةَ».

و «حَجْرًا» مِنَ الْمَصَادِرِ الْمُتَّزِمِ إِضْمَارًا نَاصِبًا، وَلَا يُتَصَرَّفُ فِيهِ. قَالَ سَبِيوِيهِ^(١): «وَيَقُولُ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: أَنْفَعَلْ كَذَا؟ فَيَقُولُ: حَجْرًا». وَهِيَ مِنْ حَجَّرَهُ إِذَا مَنَعَهُ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَعِيدَ طَالِبٌ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَمْنَعَ الْمَكْرُوهَ لَا يَلْحَقُهُ. وَكَانَ الْمَعْنَى: أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَمْنَعَهُ مَنَعًا وَيَحْجِرَهُ حَجْرًا.

وَالْعَامَّةُ عَلَى كَسْرِ الْحَاءِ. وَالضَّحَّاكُ^(٢) وَالْحَسَنُ وَأَبُورْجَاءِ عَلَى ضَمِّهَا وَهُوَ لُغَةٌ فِيهِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣): «وَمَجِيئُهُ عَلَى فِعْلٍ أَوْ فُعْلٍ فِي قِرَاءَةِ الْحَسَنِ تَصَرُّفٌ فِيهِ لِإِخْتِصَاصِهِ بِمَوْضِعٍ وَاحِدٍ، كَمَا كَانَ قَعْدَكَ وَعَمْرَكَ^(٤) كَذَلِكَ.

(١) الْكِتَابُ ١/١٦٤.

(٢) الْإِتْحَافُ ٢/٣٠٧، وَالْقُرْطُبِيُّ ١٣/٢١، وَالْبَحْرُ ٦/٤٩٢. وَقَرَأَ الْمَطْرُوعِيُّ «حُجْرًا».

(٣) الْكِشَافُ ٣/٨٨.

(٤) قَعْدَكَ اللَّهُ بِفَتْحِ الْقَافِ وَكَسَرِهَا كَأَنَّهُ قَاعِدٌ مَعَكَ يَحْفَظُ عَلَيْكَ قَوْلَكَ. انظُرْ: اللِّسَانُ (قَعْدٌ وَعَمْرُكَ: قَالَ فِي اللِّسَانِ (عَمْرٌ): «يَقَالُ: قَدِ طَالَ عَمْرُهُ وَعُمُرُهُ لَغْتَانِ فَصِيحَتَانِ فَإِذَا أَقْسَمَا فَتَحُوا لَا غَيْرَ».

وَأَنشَدْتُ لِبَعْضِ الرُّجَازِ (١):

٣٤٨١- قَالَتْ وَفِيهَا حَيْدَةٌ وَذُعْرُ
عَوْدٌ بِرَبِّي مِنْكُمْ وَحُجْرُ

وهذا الذي أنشده الزمخشري يقتضي تصرّف «حجراً» وقد تقدّم نصّ
سيبويه على أنه يلزم النصب. وحكى أبو البقاء (٢) فيه لغة ثالثة وهي الفتح.
قال: «وقد قرئ بها». فعلى هذا كمل فيه ثلاث لغاتٍ مقروءةً بهنّ.
ومحجوراً صفة مؤكدة للمعنى كقولهم: ذئب ذائل (٣)، وموت مائت.
والحجر: العقل لأنه يمنع صاحبه.

آ. (٢٣) قوله: ﴿هَبَاءٌ﴾: الهباءُ والهَبْوةُ: الترابُ الدقيقُ قاله
ابن عرفة. قال الجوهري (٤): «يُقالُ منه: هبا يهبُو (٥) إذا ارتفع وأهْبَيْتُهُ أنا
إهْبَاءً». وقال الخليل والزجاج (٦): «هو مثلُ الغبارِ الداخِلِ في الكُوّةِ يتراءى مع
ضوءِ الشمسِ». وقيل: الهباءُ ما تطايرَ مِنْ شَرَرِ النارِ إذا أُضْرِمَتْ. والواحدةُ
هَبْءَةٌ على حدِّ تمرٍ وتمرّة. ومثوراً أي مُفَرَّقاً، نثرتُ الشيءَ: فَرَّقْتُهُ. والنَّثْرَةُ (٧):

(١) لم أهد إلى قائله وهو في اللسان (حجر) وشواهد الكشاف ١٣/٤. والحيدة
الصدود. والذعر: الخوف. وفي اللسان «حَجَرٌ عَلَيْهِ يَحْجُرُ حَجْرًا وَحُجْرًا وَحُجْرًا
منع منه». وضبط البيت بالضم.

(٢) الإملاء ١٦٢/٢.

(٣) ذئب ذائل: الهوان والخزي.

(٤) الصحاح (هبا).

(٥) والمصدر هبواً.

(٦) معاني القرآن ٦٤/٤.

(٧) قال الجوهري: «والنثرة: كوكبان بينهما مقدار شبر، وفيهما لطحُ بياض كأنه قطعة
سحاب» الصحاح (نش).

لنجوم متفرقة. والنثر: الكلام غير المنظوم على المقابلة بالشعر. وفائدة الوصف به أن الهباء تراه منتظماً مع الضوء / فإذا حركته تفرق فجيء بهذه الصفة [أ/٦٧٥] لتفيد ذلك. وقال الزمخشري^(١): «أو مفعولٌ ثالثٌ لجعلناه أي: فجعلناه جامعاً لحقارة الهباء والتناثر كقوله تعالى: «كونوا قردةً خاسئين»^(٢) أي: جامعين للمسخ والخسء». قال الشيخ^(٣): «وخالف ابنُ درستويه، فخالف النحويين في منعه أن يكونَ لكان خبران وأزيد، وقياسُ قوله في «جعل» أن يمنع أن يكونَ لها خبرٌ ثالث». قلت: مقصوده أن كلامَ الزمخشريِّ مردودٌ قياساً على ما منعه ابنُ درستويه من تعديدِ خبر «كان».

آ. (٢٤) قوله: ﴿خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ﴾: في أفعل هنا قولان، أحدهما: أنها على بابها من التفضيل. والمعنى: أن المؤمنين خيرٌ في الآخرة مستقراً من مستقر الكفار، وأحسن مقيلاً من مقيلبهم، لو فرض أن يكونَ لهم ذلك، أو على أنهم خيرٌ في الآخرة منهم في الدنيا. والثاني: أن تكونَ لمجرد الوصف من غير مفاضلة.

آ. (٢٥) قوله: ﴿وَيَوْمَ تَشَقُّقُ﴾: العاملُ في «يوم»: إما اذكر، وإما: ينفردُ اللهُ بالملك يومَ تَشَقُّقُ، لدلالة قوله «الملك يومئذ الحقُّ للرحمن»^(٤) عليه.

وقرأ^(٥) الكوفيون وأبو عمرو هنا وفي ق^(٦) «تَشَقُّقُ» بالتخفيف. والباقون

(١) الكشاف ٨٩/٣.

(٢) الآية ٦٥ من البقرة.

(٣) البحر ٤٩٣/٦.

(٤) الآية ٢٦ من الفرقان، التالية.

(٥) السبعة ٤٦٤، والنشر ٣٣٤/٢، والبحر ٤٩٤/٦، والتيسير ١٦٣، والحجة ٥١٠.

(٦) الآية ٤٤.

- الفرقان -

بالتشديد^(١). وهما واضحتان. حَذَفَ الأَوَّلون تاءَ المضارعة، أو تاءَ التَّفْعُلِ، على خلافٍ في ذلك. والباقون أَدغموا تاءَ التَّفْعُلِ في الشين^(٢) لِمَا بينهما من المقاربة، وهما «كَتَطَّاهِرُونَ»^(٣) وَتَطَّاهِرُونَ» حَذَفَا وإِدغَمَا. وقد مَضَى في البقرة. قوله: «بِالْغَمَامِ» في هذه الباء ثلاثة أوجه، أحدها: على السببية أي: بسببِ الغمام، يعني بسببِ طُلُوعِهِ منها. ونحوه «السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ»^(٤) كأنه الذي تَشَقُّقُ به السَّمَاءُ. الثاني: أنها للحالِ أي: ملتبسةً بِالْغَمَامِ. الثالث: أنها بمعنى عَنَ أي: عن الغمامِ كقوله: «يَوْمَ تَشَقَّقُ الأَرْضُ عَنْهُمْ»^(٥).

قوله: «وَنَزَّلَ الملائكةُ» فيها اثنتا عشرة قراءة^(٦): بُتَانِ في المتواتر، وعشرٌ في الشاذ. فقرأ ابن كثير من السبعة «وَنَزَّلَ» بنونٍ مضمومةٍ ثم أُخْرِجَ ساكنةً وزايٍ خفيفةً مكسورةً مضارعٌ «أَنْزَلَ»، و«الملائكةُ بالنصبِ مفعولٌ به». وكان من حَقِّ المصدرِ أَنْ يجيء بعد هذه القراءة على إنزال. قال أبو علي^(٧): «لَمَّا كان أَنْزَلَ وَنَزَلَ يَجْرِيان مَجْرِيَّ واحِدًا، أَجْرِيَّ مصدرِ أحدهما على مصدرِ الآخر» وأنشد^(٨):

٣٤٨٢- وقد تَطَوَّيْتُ أَنْطِواءَ الحِضْبِ

- (١) تَشَقَّقُ.
- (٢) فالأصل تَشَقَّقُ أبدلت التاء الثانية شيناً وأدغمت الشين في الشين.
- (٣) الآية ٨٥. وانظر: الدر ٤٧٨/١.
- (٤) الآية ١٨ من المزمّل.
- (٥) الآية ٤٤ من سورة ق.
- (٦) انظر: السبعة ٢٦٤، والتيسير ١٦٤، والحجة ٥١١، والنشر ٣٣٤/٢، والبحر ٤٩٤/٦، والمحتسب ١٢٠/٢، والقرطبي ٢٤/١٣، والشواذ ١٠٤.
- (٧) الحجة (خ) ٦٦/٤.
- (٨) تقدم برقم ١٢٢٧.

- الفرقان -

لأنَّ تَطَوَّيْتُ وَاِنطَوَّيْتُ بِمَعْنَى . قلت : ومثله «وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً»^(١) أي : تَبْتَلًا . وقرأ الباقون من السبعة «وَنُزِّلَ» بضمَّ النون وكسر الزاي المشددة وفتح اللام ، ماضياً مبنياً للمفعول . «الملائكة» بالرفع لقيامه مقامَ الفاعل . وهي موافقةٌ لمصدرها .

وقرأ ابن مسعود وأبو رجاء «وَنَزَّلَ» بالتشديد ماضياً مبنياً للفاعل ، وهو الله تعالى ، «الملائكة» مفعولٌ به . وعنه أيضاً «وَأَنْزَلَ» مبنياً للفاعل عذاه بالتضعيف مرةً ، وبالهمزة أخرى . والاعتذار عن مجيء مصدره على التفعيل كالاعتذار عن ابن كثير . وعنه أيضاً «وَأَنْزَلَ» مبنياً للمفعول .

وقرأ هارون عن أبي عمرو «وَتُنَزَّلُ الملائكة» بالتاء من فوق وتشديد الزاي ورفع اللام مضارعاً مبنياً للفاعل ، «الملائكة» بالرفع ، مضارعٌ نَزَّلَ بالتشديد ، وعلى هذه القراءة فالمفعول محذوفٌ أي : وتُنَزَّلُ الملائكة ما أُمِرَتْ أَنْ تُنَزَّلَهُ .

وقرأ الحفّاف عنه ، وجناح بن حبيش «وَنَزَّلَ» مخففاً مبنياً للفاعل «الملائكة» بالرفع . وخارجة عن أبي عمرو أيضاً وأبو معاذ «وَنُزِّلَ» بضمَّ النون وتشديد الزاي ونصب «الملائكة» . والأصل : وَنُنَزَّلُ بنونين حُذِفَتْ إحداهما^(٢) .

وقرأ أبو عمرو وابن كثير في روايةٍ عنهما بهذا الأصل «وَنُنَزَّلُ» بنونين وتشديد الزاي . وقرأ أُبَيُّ و«نُزِّلَتْ» بالتشديد مبنياً للمفعول . «وَتَنَزَّلَتْ» بزيادة تاءٍ في أوله ، وتاء التأنيث فيهما .

(١) الآية ٨ من المزمل .

(٢) انظر : شرح التصريح ٤٠١/٢ .

وقرأ أبو عمرو في طريقة الخفاف عنه «وُنزِلَ» بضمّ النون وكسر الزاي خفيفةً مبنياً للمفعول، قال صاحب اللوامح^(١): «فإن صحّت القراءة فإِنَّهُ حُدِفَ منها المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، تقديره: ونُزِلَ نزولُ الملائكة، فحُدِفَ النزولُ، ونُقِلَ إعرابه إلى الملائكة. بمعنى: نُزِلَ نازلُ الملائكة؛ لأنّ المصدرَ يجيءُ بمعنى الاسم. وهذا ممّا يجيءُ على مذهب سيويه/ في ترتيب بناءِ اللازم للمفعول به؛ لأنّ الفعلَ يَدُلُّ على مصدره»، قلت: وهذا تَمَحُّلٌ كثيرٌ دَعَتْ إليه ضرورةُ الصناعة، وقال ابن جني^(٢): «وهذا غيرُ معروف؛ لأنّ نَزَلَ لا يَتَعَدَّى إلى مفعولٍ فينبئُ هنا للملائكة. ووجهه: أن يكونَ مثل: زُكِمَ الرجلُ وجُنَّ، فإنه لا يُقالُ إلا: أَرْكَمَهُ وَأَجَنَّهُ اللهُ، وهذا بابُ سماعٍ لا قياسٍ». قلت: ونظيرُ هذه القراءة ما تقدّم في سورة الكهف في قراءة مَنْ قرأ «فلا يقوم له يومَ القيامة وزناً»^(٣) بنصب «وزناً» من حيث تعدية القاصر وتقدّم ما فيها.

آ. (٢٦) قوله: ﴿الْمَلِكُ يَوْمَئِذٍ﴾: فيه أوجه، أحدها: أن يكون «الملك» مبتدأً، والخبر «الحق»، ويومئذٍ متعلّقُ بالملك. و«للرحمن» متعلّقُ بالحق، أو بمحذوفٍ على التبيين، أو بمحذوفٍ على أنه صفةٌ للحق. الثاني: أن الخبرَ «يومئذٍ»، و«الحق» نعتٌ للملك. و«للرحمن» على ما تقدّم. الثالث: أن الخبرَ «للرحمن» و«يومئذٍ» متعلّقُ بالملك، و«الحق» نعتٌ للملك.

آ. (٢٧) قوله: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ﴾: معمولٌ لمحذوفٍ، أو معطوفٌ على «يومَ تَشَقَّقُ». و«يَعَضُّ» مضارعُ عَضَّ، ووزنه فَعِلَ بكسر العين، بدليل

(١) انظر: البحر ٦/٤٩٤.

(٢) المحتسب ٢/١٢١.

(٣) الآية ١٠٥ من الكهف «فلا يُقيم»، وما ذكره قراءة عبيد بن عمير. وانظر: الدرر

المصون ٧/٥٥٤.

- الفرقان -

قولهم: عَضِضْتُ أَعْضُ، وحكى الكسائي فتحها في الماضي، فعلى هذا يُقال: أَعْضُ بالكسر في المضارع. والعَضُّ هنا كناية عن شدة اللزوم. ومثله: حَرَقَ نَابَهُ، قال (١):

٣٤٨٣- أَبِي الضَّمِيمِ وَالنُّعْمَانُ يَحْرِقُ نَابَهُ
عَلَيْهِ فَأَفْضَى وَالسِّيَوفُ مَعَاقِلُهُ

وهذه الكناية أبلغ من تصريح المُكْنَى عنه. وأل في «الظالم» تحتمل العهد، والجنس، على حسب الخلاف في ذلك.

قوله: «يقول» هذه الجملة حال مِنْ فاعل «يَعْضُ». وجملة التمني بعد القول مَحْكِيَةٌ به. وتقدم الكلام في مباشرة «يا» لـ «ليت» في النساء (٢).

وفلان (٣) كناية عن عَلمٍ مَنْ يَعْقِلُ وهو منصرف، وفُلٌ كناية عن نكرة مَنْ يَعْقِلُ من الذكور، وفُلةٌ عَمَّنْ يَعْقِلُ من الإناث، والفلان والفلانة بالألف واللام عن غير العاقل. ويختصُّ فُلٌ وفُلةٌ بالنداء إلا في ضرورة كقوله (٤):

٣٤٨٤- فِي لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَانًا عَنْ فُلٍ
وَلَيْسَ «فُلٌ» مُرَحِّمًا مِنْ فُلَانٍ خِلَافًا لِلْفِرَاءِ (٥)، وزعم الشيخ (٦) أنَّ

(١) تقدم برقم ١٠٧٣.

(٢) انظر: الدر المصون ٣٤/٤.

(٣) الواردة في الآية ٢٨ من قوله تعالى: «لم أتخذ فلاناً خليلاً».

(٤) تقدم برقم ٣٤٢٣.

(٥) قال ابن مالك: «لو كان ترخيماً لوجب أن يقال فيه: يَأفُلًا» شرح الكافية الشافية ١٣٢٩.

(٦) البحر ٤٩٦/٦.

ابن عصفور^(١) وابن مالك^(٢) وابن العليج^(٣) وهموا في جعلهم «فُل» كناية عن عَلم مَنْ يَعْقِلُ كَفُلان. ولأم فُل وفلان فيها وجهان، أحدهما: أنها واو. والثاني: أنها ياء، وقرأ^(٤) الحسن «يا ويلتي» بكسر التاء وياء صريحة بعدها، وهي الأصل، وقرأ الدوري بالإمالة، قال أبو علي^(٥): «وترك الإمالة أحسن؛ لأن أصل هذه اللفظة الياء، فبدلت الكسرة فتحة، والياء ألفاً؛ فراراً من الياء. فمن أقال رجَعَ إلى الذي منه قرأ أولاً» قلت: وهذا منقوض بنحو «باع» فإن أصله الياء ومع ذلك أمالوا، وقد أمالوا «يا حسرتي على ما فرطت»^(٦) و«يا أسفى»^(٧) وهما كـ «يا ويلتي» في كون ألفيهما عن ياء المتكلم.

آ. (٢٩) قوله: ﴿وكان الشيطان﴾: يُحتمل أن تكون هذه الجملة من مقول الظالم، فتكون منصوبة المحل بالقول، وأن تكون من مقول الباري تعالى، فلا محل لها لاستثناها.

آ. (٣٠) قوله: ﴿مهجوراً﴾: مفعول ثانٍ لـ «أتخذوا» أو حال وهو مفعول من الهجر بفتح الهاء وهو الترك والبعد. أي: جعلوه متروكاً بعيداً.

-
- (١) شرح الجمل له ١٠٦/٢.
(٢) شرح الكافية الشافية ١٣٢٩/٣.
(٣) ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن علي الإشيلي من نحاة الأندلس، قرأ على الشلوبين، له البسيط، عاش في القرن السابع. انظر: طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ٢٩٨.
(٤) انظر في قراءاتها: النشر ٥٣/٢، السبعة ٤٦٤، البحر ٤٩٥/٦، والقرطبي ٢٦/١٣.
(٥) الحجة (خ) ٦٦/٤.
(٦) الآية ٥٦ من الزمر. وهي قراءة حمزة والكسائي وآخرين، الإنحاف ٤٣١/٢.
(٧) الآية ٨٤ من يوسف، وهي قراءة حمزة والكسائي وآخرين. الإنحاف ١٥٢/٢.

- الفرقان -

وقيل: هو من الهَجْر بالضم أي: مهجوراً فيه، حيث يقولون فيه: إنه شِعْرٌ وأساطيرٌ، وجَعَلَ الزمخشري^(١) مفعولاً^(٢) هنا مصدراً بمعنى الهَجْر قال: «كالمَجْلُودِ والمَعْقُولِ». قلت: وهو غير مقيسٍ، ضَبَطَهُ أَهْلُ اللُّغَةِ فِي أَلْفَاظٍ فَلَا تُتَعَدَّى إِلَّا بِنَقْلِ^(٣).

آ. (٣١) قوله: ﴿هَادِيًا﴾: حالٌ أو تمييزٌ. وقد تقدّم إعرابُ مثل هذه الجملة^(٤).

آ. (٣٢) قوله: ﴿جُمَّلَةً﴾: حالٌ من القرآن، إذ هي في معنى مُجْتَمَعًا.

قوله «كذلك» الكاف: إمّا مرفوعةُ المَحَلِّ أي: الأمرُ كذلك. و«لُنُبِّتَ» علةٌ لمحذوفٍ أي: لُنُبِّتَ فَعَلْنَا ذلك. وإمّا منصوبته على الحالِ أي: أنزل مثل ذلك، أو على النعت لمصدر محذوفٍ، و«لُنُبِّتَ» متعلقٌ بذلك الفعل المحذوف. وقال أبو حاتم: «هي جوابُ قسمٍ» وهذا قولٌ مرجوحٌ نحا إليه الأخفش^(٥) وجَعَلَ منه «وَلِتَصْعَى»، وقد تقدّم في الأنعام^(٦).

وقرأ^(٧) عبد الله «لُنُبِّتَ» بالياء أي: اللّهُ تعالى.

والترتيل: التفريقُ. ومجيءُ الكلمة بعد الأخرى بسكونٍ يسيرٍ دونَ قَطْعِ النَّفْسِ. ومنه تُعْرَرْتُ لٌ ومُرْتُ لٌ أي: مُفَلِّجُ الأسنانِ، بين أسنانه فُرْجٌ يسيرةٌ.

(١) الكشاف ٩٠/٣.

(٢) المفعول هنا «مَهْجُورًا».

(٣) انظر: شرح الشافية ١٧٤/١.

(٤) انظر: الدر المصون ٥٨٦/٣.

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش ٣٣٤/١.

(٦) الآية ١١٣. وانظر: الدر المصون ١١٨/٥.

(٧) البحر ٤٩٧/٦.

قال الزمخشري^(١): «وَنَزَّلَ هُنَا بِمَعْنَى: أَنْزَلَ لَا غَيْرُكَ خَبْرٌ بِمَعْنَى أَخْبِرَ، وَإِلَّا تَدَافَعًا» يعني أن «نَزَّلَ» بالتشديد يقتضي بالأصالة التنجيم والتفريق، فلو لم يُجْعَلْ بمعنى أنزل الذي لا يقتضي ذلك لتدافع مع قوله «جُمْلَةٌ» لأنَّ الجملة تُنافي التفريق، وهذا بناءٌ منه على معتقده وهو أن التضعيف يدلُّ على التفريق. وقد نصَّ على ذلك في مواضع من كتابه «الكشاف». وتقدَّم^(٢) ذلك في البقرة وأول آل عمران وآخر الإسراء، وحكى هناك عن ابن عباس ما يُقوي ظاهره صحته. / [٦٧٦/أ]

آ. (٣٣) قوله: ﴿إِلَّا جِنَّاتِكِ بِالْحَقِّ﴾: هذا الاستثناء مفرغٌ. والجملة في محلِّ نصبٍ على الحالِ أي: لا يَأْتُونُكَ بِمَثَلٍ إِلَّا فِي حَالِ إِيَابِنَا إِيَّاكَ كَذَا. والمعنى: ولا يَأْتُونُكَ بِسُؤَالٍ عَجِيبٍ إِلَّا جِنَّاتِكِ بِالْأَمْرِ الْحَقِّ. و«تَفْسِيرًا» تمييزٌ، والمفضلُّ عليه محذوفٌ أي: تفسيراٌ مِنْ مِثْلِهِمْ.

آ. (٣٤) قوله: ﴿الَّذِينَ يُحْشِرُونَ﴾: يجوز رفعه خبر مبتدأ محذوفٍ أي: هم الذين. ويجوزُ نصبه على الذمِّ، ويجوز أن يرتفع بالابتداء، وخبره الجملةُ مِنْ قوله «أولئك شرٌّ مكاناً». ويجوز أن يكون «أولئك» بدلاً، أو بياناً للموصول، و«شرٌّ مكاناً» خبر الموصول.

آ. (٣٥) قوله: ﴿هَارُونَ﴾: بدلٌ أو بيانٌ، أو منصوبٌ على القطع. و«وزيراً» مفعولٌ ثانٍ، وقيل: حالٌ، والمفعول الثاني قوله: «معهُ».

آ. (٣٦) قوله: ﴿فَدَمَّرْنَا هُمْ﴾: العامةُ على «فَدَمَّرْنَا» فعلاً ماضياً معطوفاً على محذوفٍ أي: فَذَهَبَا فَكَذَّبُوهُمَا فَدَمَّرْنَا هُمْ. وقرأ^(٣) عليٌّ كَرَّمَ اللَّهُ

(١) الكشاف ٩٠/٣.

(٢) انظر مثلاً: الدرر المصون ٢١/٣، والكشاف ٤١١/١.

(٣) انظر في قراءاتها: المحتسب ١٢٢/٢، والبحر ٤٩٨/٦، الشواذ ١٠٥.

وجَهَهُ «فَدَمَّرَاهُمْ» أمراً لموسى وهارون. وعنه أيضاً «فَدَمَّرَانَهُمْ» كذلك أيضاً، ولكنه مؤكَّد بالنون الشديدة. وعنه أيضاً: «فَدَمَّرَا بِهِمْ» بزيادة باء الجر بعد فعل الأمر، وهي تُشْبِهُ القراءةَ قَبْلَهَا فِي الخَطِّ. وَنَقَلَ عَنْهُ الزَّمَخْشَرِيُّ (١) «فَدَمَّرْتُهُمْ» ببناء المتكلم.

آ. (٣٧) قوله: ﴿وَقَوْمٍ نُوْحٍ﴾: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً، عَطْفاً عَلَى مَفْعُولِ «دَمَّرْنَاهُمْ». وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً بِفِعْلِ مَضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ قَوْلُهُ «أَعْرَفْنَاهُمْ». وَيُرْجَحُ هَذَا بِتَقْدُّمِ جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ قَبْلَهُ. هَذَا إِذَا قُلْنَا: إِنَّ «لَمَّا» ظَرْفُ زَمَانٍ، وَأَمَّا إِذَا قُلْنَا إِنَّهَا حَرْفٌ وَجُوبٌ لَوْجُوبٍ (٢) فَلَا يَتَأْتِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ «أَعْرَفْنَاهُمْ» حِينَئِذٍ جَوَابٌ «لَمَّا»، وَجَوَابُهَا لَا يُفَسَّرُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ لَا عَلَى سَبِيلِ الاِشْتِغَالِ، أَي: اذْكَرْ قَوْمَ نُوحٍ.

آ. (٣٨) قوله: ﴿وَعَادًا﴾: فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ، أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفاً عَلَى قَوْمِ نُوحٍ، وَأَنْ يَكُونَ مَعْطُوفاً عَلَى مَفْعُولِ «جَعَلْنَاهُمْ»، وَأَنْ يَكُونَ مَعْطُوفاً عَلَى مَحَلِّ «لِلظَّالِمِينَ» لِأَنَّهُ فِي قُوَّةٍ: وَعَدْنَا الظَّالِمِينَ بِعَذَابٍ.

قوله: «وَأَصْحَابَ الرَّسِّ» فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: مِنْ عَطْفِ المَغَايِرِ. وَهُوَ الظَّاهِرُ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مِنْ عَطْفِ بَعْضِ الصِّفَاتِ عَلَى بَعْضٍ. وَالمَرَادُ بِأَصْحَابِ الرَّسِّ ثَمُودٌ؛ لِأَنَّ الرَّسَّ البِئْرُ الَّتِي لَمْ تُطَوَّ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ، وَثَمُودُ أَصْحَابُ آبَارٍ. وَقِيلَ: الرَّسُّ نَهْرٌ بِالمَشْرِقِ، وَيُقَالُ: إِنَّهُمْ أَنَاسٌ عِبْدَةُ أَصْنَامٍ قَتَلُوا نَبِيَّهُمْ، وَرَسُوهُ فِي بئرِ أَيٍّ: دَسَّوهُ فِيهَا.

(١) لم يرد هذا النقل في «الكشاف».

(٢) ذهب سيبويه إلى أنها حرف وجوب لوجوب، وذهب الفارسي إلى أنها ظرف. انظر: الكتاب ٣١٢/٢، والإيضاح العضدي ٣١٩.

قوله: «بين ذلك» «ذلك» إشارة إلى مَنْ تقدّم ذكره، وهم جماعات،
فلذلك حسن دخول «بين» عليه.

آ. (٣٩) قوله: ﴿وَكَلَّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾: يجوزُ نصبه
بفعلٍ يفسره ما بعده أي: وحَدَرْنَا أو ذَكَّرْنَا، لأنهما في معنى: ضَرَبْنَا له
الأمثال. ويجوزُ أَنْ يكونَ معطوفاً على ما تقدّم، و«ضَرَبْنَا» بيانٌ لسببِ
إهلاكهم. وأما «كلًا» الثانيةُ فمفعولٌ مقدّم.

آ. (٤٠) قوله: ﴿مَطَرَ السَّوَاءِ﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه
مصدرٌ على حذفِ الزوائد أي: إمطار السَّوَاءِ. الثاني: أنه مفعولٌ ثانٍ؛
إذ المعنى: أعطيتها وأوليتها مطر السَّوَاءِ. الثالث: أنه نعتٌ مصدرٍ محذوفٍ أي:
إمطاراً مثل مطر السَّوَاءِ.

وقرأ: (١) زيد بن علي «مُطِرَت» ثلاثياً مبنياً للمفعول و«مَطَرَ» متعدٍ
قال (٢):

—٣٤٨٥—

كَمَنْ بِوَادِيهِ بَعْدَ الْمَحَلِّ مَمَطُورٍ

وقرأ (٣) أبو السَّمَال «مَطَرَ السَّوَاءِ». بضم السين. وقد تقدّم الكلام على
السَّوَاءِ والسَّوَاءِ في براءة (٤).

(١) البحر ٥٠٠/٦.

(٢) البيت للفرزدق وصدره:

إني وإيّاك إذ حَلَّتْ بَارْحُلُنَا

وهو في ديوانه ٢٦٣، والكتاب ٢٦٩/١.

(٣) البحر ٥٠٠/٦.

(٤) انظر: الدر المصون ١٠٥/٦.

وقوله: «أَتَوْا عَلَى الْقَرِيبَةِ» إِنَّمَا عَدِي «أَتَى» بـ «عَلَى» لِأَنَّهُ ضَمَّنَ مَعْنَى «مَرَّ».

آ. (٤١) قوله: ﴿إِنْ يَتَّخِذُونَكَ﴾: «إِنْ» نَافِيَةٌ وَ«هُزُؤًا» مَفْعُولٌ ثَانٍ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: مَوْضِعَ هُزْءٍ، وَأَنْ يَكُونَ مَهْزُؤًا بِكَ. وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ الْمَنْفِيَّةُ تَحْتَمَلُ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا جَوَابُ الشَّرْطِيَّةِ. وَاخْتَصَّتْ «إِذَا» بِأَنَّ جَوَابَهَا مَتَى كَانَ مَنْفِيًّا بِـ «مَا» أَوْ «إِنْ» أَوْ «لَا»، لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْفَاءِ، بِخِلَافِ غَيْرِهَا مِنْ أَدْوَابِ الشَّرْطِ. فَعَلَى هَذَا يَكُونُ قَوْلُهُ: «أَهَذَا الَّذِي» فِي مَحَلِّ نَصْبٍ بِالْقَوْلِ الْمَضْمَرِ. وَذَلِكَ الْقَوْلُ الْمَضْمَرُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ أَي: إِنْ يَتَّخِذُونَكَ قَائِلِينَ ذَلِكَ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا جُمْلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ «إِذَا» وَجَوَابِهَا، وَجَوَابُهَا: هُوَ ذَلِكَ الْقَوْلُ الْمَضْمَرُ الْمَحْكِيُّ بِهِ «أَهَذَا الَّذِي» وَالتَّقْدِيرُ: وَإِذَا رَأَوْكَ قَالُوا: أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ، فَاعْتَرَضَ بِجُمْلَةِ النَّفْيِ. وَمَفْعُولُ «بَعَثَ» مَحذُوفٌ هُوَ عَائِدٌ إِلَى الْمَوْصُولِ أَي: بَعَثَهُ. وَ«رَسُولًا» عَلَى بَابِهِ مِنْ كَوْنِهِ صِفَةً فَيَنْتَصِبُ عَلَى الْحَالِ. وَقِيلَ هُوَ مُصَدِّرٌ/ بِمَعْنَى رِسَالَةً فَيَكُونُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَي: ذَا [٦٧٦/ب] رَسُولٍ، بِمَعْنَى: ذَا رِسَالَةٍ، أَوْ يُجْعَلُ نَفْسَ الْمَصْدَرِ مَبَالِغَةً، أَوْ بِمَعْنَى مُرْسَلٍ. وَهُوَ تَكْلُفٌ.

آ. (٤٢) قوله: ﴿إِنْ كَادَ لَيُضِلَّنَا﴾: قَدْ تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ فِي «سَبْحَانَ»^(١).

قوله: «لَوْلَا أَنْ صَبَرْنَا» جَوَابُهَا مَحذُوفٌ أَي: لَضَلَلْنَا عَنْ آلِهَتِنَا، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢): «وَلَوْلَا فِي مِثْلِ هَذَا الْكَلَامِ جَارٍ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى لَا مِنْ حَيْثُ الصَّنْعَةُ مُجْرَى التَّقْيِيدِ لِلْحَكْمِ الْمَطْلُوقِ».

(١) انظر: الدر المصون ٣٩٢/٧.

(٢) الكشاف ٩٣/٣.

قوله: «مَنْ أَضَلُّ» جملة الاستفهام معلقة لـ «يَعْلَمُونَ»، فهي ساذة مَسَدٌ مفعولها إن كانت على بابها، وَمَسَدٌ واحدٌ إن كانت بمعنى عَرَفَ. ويجوزُ في «مَنْ» أن تكون موصولةً. و«أضَلُّ» خبرٌ مبتدأ مضمِرٌ، هو العائدُ على «مَنْ» تقديرُه: مَنْ هو أضلُّ. وإنما حُذِفَ للاستطالة بالتمييزِ كقولهم: «ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً»^(١)، وهذا ظاهرٌ إن كانت متعديَّةً لواحد، وإن كانت متعديَّةً لاثنتين فتحتاجُ إلى تقديرٍ ثانٍ ولا حاجةٌ إليه.

آ. (٤٣) قوله: «مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ»: مفعولا الاتِّخَاذِ مِنْ غيرِ تقديم ولا تأخيرٍ لاستوائيهما في التعريفِ، وقال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: لِمَ أُخِرَ «هواه» والأصلُ قولُك: اتَّخَذَ الهوى إِلَهًا؟ قلت: ما هو إلاّ تقديمُ المفعولِ الثاني على الأولِ للعناية به، كما تقولُ «عَلِمْتُ منطلقاً زيدا» لفضلِ عنايتك بالمنطوقِ». قال الشيخ^(٣): «وَادَّعَاءُ الْقَلْبِ - يعني التقديم - ليس بجيدٍ لأنَّه من ضرائرِ الأشعارِ». قلت: قد تقدَّم فيه ثلاثةٌ مذاهبٍ. على أن هذا ليس من القلبِ المذكورِ في شيء، إنما هو تقديمٌ وتأخيرٌ فقط.

وقرأ^(٤) ابنُ هرمز «إِلَٰهَةً هَوَاهُ» على وزنِ فِعَالَةٍ. وإِلَٰهَةٌ بمعنى: المألوه، والهَاءُ للمبالغةِ كعَلَامَةٌ ونَسَابَةٌ. وإِلَٰهَةٌ مفعولٌ ثانٍ قُدِّمَ لكونه نكرةً، ولذلك صُرِفَ. وقيل: إِلَٰهَةٌ هي الشمسُ. ورُدَّ هذا: بأنَّه كان ينبغي أن يمتنعَ من الصرفِ للعلميةِ والتأنيثِ. وأجيبُ بأنها تدخلُ عليها ألٌ كثيراً فلَمَّا نَزَعَتْ منها صارتْ نكرةً جاريةً مجرى الأوصافِ. ويُقال: أِلَٰهَةٌ بضمِّ الهمزةِ أيضاً اسماً للشمسِ.

(١) انظر: الكتاب ١/٢٧٠، ٣٩٩.

(٢) الكشاف ٣/٩٣.

(٣) البحر ٦/٥٠١.

(٤) انظر في قراءتها: المحاسب ٢/١٢٣، والبحر ٦/٥٠١.

- الفرقان -

وقرأ بعض المدنيين «آلهة هواه» جمع إله، وهو أيضاً مفعولٌ مقدّمٌ،
وجُمِعَ باعتبارِ الأنواعِ ، فقد كان الرجلُ يعبُدُ آلهةً شتى . ومفعولٌ «أرأيت»
الأولِ «مَنْ»، والثاني: الجملةُ الاستفهاميةُ .

آ . (٤٥) قوله: ﴿كَيْفَ﴾ : منصوبةٌ بـ «مَدَّ» وهي مُعلِّقةٌ لـ «تَر»
فهي في موضعِ نصبٍ وقد تقدّمَ القولُ في «ألم تر» .

قوله: «ثُمَّ جَعَلْنَا» قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: «ثم» في هذين
الموضعين كيف موقعها؟ قلت: موقعها لبيان تفاضلِ الأمورِ الثلاثةِ، كأنَّ الثاني
أعظمُ من الأولِ، والثالثُ أعظمُ منهما تشبيهاً؛ لتباعدِ ما بينها في الفضلِ
بتباعدِ ما بينها في الوقتِ» .

آ . (٤٩) قوله: ﴿لِنُحْيِيَ بِهِ﴾ : فيه وجهانُ أظهرهما: أنه متعلِّقٌ
بالإنزالِ . والثاني: - وهو ضعيفٌ - أنه متعلِّقٌ بـ «طَهَّورٍ» . وقال
الزمخشري^(٢): «فإن قلت: إنزالُ الماءِ موصوفاً بالطهارةِ، وتعليلُهُ بالإحياءِ
والسَّقْيِ يُؤدِّنُ بأنَّ الطهارةَ شرطٌ في صحَّةِ ذلك كما تقول: «حَمَلَنِي الأميرُ على
فَرَسٍ جَوَادٍ لِأَصَيْدٍ عَلَيْهِ الْوَحْشُ»، قلت: لَمَّا كان سَقْيُ الْإِنْسَانِيِّ مِنْ جَمَلَةٍ
ما أُنْزِلَ لَهُ الْمَاءُ وَصِفَ بِالطَّهَارَةِ إِكْرَاماً لَهُمْ وَتَمِيماً لِلْمِنَّةِ عَلَيْهِمْ»^(٣) .

و «طَهَّورٍ» يجوزُ أن يكونَ صفةً مبالغةً منقولاً من طاهر . كقوله تعالى:
«شَرَاباً طَهُوراً»^(٤)، وقال:

(١) الكشاف ٩٤/٣ .

(٢) الكشاف ٩٥/٣ .

(٣) قال بعد ذلك: «وبياناً أن من حقهم حين أراد الله لهم الطهارة وأرادهم عليها أن
يؤثروها في بواطنهم ثم في ظواهرهم» .

(٤) الآية ٢١ من الإنسان .

٣٤٨٦- إلى رُجِحِ الْأَكْفَالِ غَيْدٍ مِنَ الصُّبَا

(١) عَذَابِ الثَّنَائِيَا رِيْقُهُنَّ طَهُورٌ

وَأَنْ يَكُونَ اسْمٌ مَا يُتَطَهَّرُ بِهِ كَالسَّحُورِ، وَأَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا كَالْقَبُولِ
وَالْوَلُوعِ. وَوَصَفُ «بَلْدَةٍ» بِ «مَيْتٍ» وَهِيَ صِفَةٌ لِلْمَذْكَرِ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى الْبَلَدِ.

قوله «وَنُسْقِيَهُ» العامة على ضمّ النون. وقرأ (٢) أبو عمرو وعاصم في رواية
عنهما وأبو حيوة وابن أبي عبله بفتحها. وقد تقدم أنه قرئ بذلك في النحل (٣)
والمؤمنين (٤). وتقدم كلام الناس عليهما.

قوله: «مِمَّا خَلَقْنَا» يجوز أن تتعلّق بـ «نُسْقِيَهُ»، وهي لا ابتداء الغاية.
ويجوز أن تتعلّق بمحذوفٍ على أنها حالٌ من «أنعاماً». وَنُكَّرَتِ الْأَنْعَامُ
وَالْأَنْسَاءُ: قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ (٥): «لَأَنَّ عَلِيَّةَ النَّاسِ وَجُلَّهُمْ مُنِيخُونَ بِالْأَوْدِيَةِ» (٦)
وَالْأَنْهَارِ، فِيهِمْ غُنْيَةٌ عَنِ سَقْيِ الْمَاءِ (٧)، وَأَعْقَابُهُمْ - وَهُمْ كَثِيرٌ مِنْهُمْ -
لَا يُعْيِشُهُمْ إِلَّا مَا يُنَزِّلُ اللَّهُ مِنْ رَحْمَتِهِ وَسُقْيَا سَمَائِهِ».

قوله: «وَأَنْسَاءُ» فيه وجهان، أحدهما: وهو مذهبُ سيبويه (٨) أنه جمعٌ

(١) لم أهتم إلى قائله، وهو في اللسان (رجح) برواية «هَيْفِ خُصُورُهَا». وامرأة رجاح
وراجح: ثقيلة العجيزة.

(٢) الإتحاف ٣٠٩/٢، والبحر ٥٠٥/٦، والقرطبي ٥٦/١٣.

(٣) انظر: الدر المصون ٢٥١/٧.

(٤) انظر: إعرابه للآية ٢١ من سورة المؤمنين.

(٥) الكشاف ٩٥/٣.

(٦) الكشاف: «بالقرب من».

(٧) الكشاف: «السماء».

(٨) ليس في الكتاب إشارة إلى ذلك، وإنما هذا مذهب الفراء في معاني القرآن
٢٦٩/٢. وانظر: الممتع ٣٧٢.

إنسان. والأصل: إنسان وأناسين، فأبدلت النون ياءً وأدغم فيها الياء قبلها، ونحو ظربانٍ وظرابي. والثاني: وهو قول الفراء^(١) والمبرد والزجاج^(٢) أنه جمع إنسي. وفيه نظر لأنَّ فعالي إنما يكون جمعاً لما فيه ياء مشددة لا تدلُّ على نسب نحو: كُرسيّ وكُرَاسيّ. / فلو أريد بـ كرسيّ النسب لم يَجُزْ جمعُه على كراسيّ. ويَعُدُّ أن يُقال: إن الياء في إنسي ليست للنسب وكان حقُّه أن يُجمَعَ على أناسية نحو: مهالبة في المهلبسي وأزارقة في الأزرقبي.

وقرأ^(٣) يحيى بن الحارث الذماري والكسائي - في رواية - «وأناسي» بتخفيف الياء. قال الزمخشري^(٤): «بحذف ياء أفاعيل كقولك: أناعِم في أناعيم». وقال^(٥): «فإن قلت لِمَ قَدَّمَ إحياء الأرضِ وسَقَى الأنعامِ على سَقَى الأناسي؟ قلت: لأنَّ حياة الأناسي بحياة أرضهم وحياة أنعامهم، فقدم ما هو سبب حياتهم، ولأنَّهم إذا ظفروا بسُقيا أرضهم وسَقَى أنعامهم لم يَعدِموا سُقياهم».

آ. (٥٠) قوله: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ﴾: يجوز أن تعود الهاء على القرآن، وأن تعود على الماء أي: صرَّفنا نُزولَه مِنْ وابلٍ وَطَلٍّ وَجُودٍ وَرِذَاذٍ وَغَيْرِ ذلك. وقرأ^(٦) عكرمة «صرَّفناه» بتخفيف الراء.

(١) وهذا ما أجازته الفراء إضافة إلى المذهب الأول. انظر: معاني القرآن ٢/٢٦٩، وهو أيضاً مذهب الأخص في معانيه ٤٢٢.

(٢) معاني القرآن ٤/٧١. وانظر: معجم مفردات الإعلال والإبدال ٣٤.

(٣) البحر ٦/٥٠٥.

(٤) الكشف ٣/٩٥.

(٥) الكشف ٣/٩٥.

(٦) البحر ٦/٥٠٦.

آ. (٥٢) قوله: ﴿وَجَاهِدْهُمْ بِهِ﴾: أي بالقرآن، أو بترك الطاعة المدلول عليها بقوله «فلا تطع»، أو بما دل عليه «ولو شئنا لبعثنا في كل قرية نذيراً» من كونه نذير كافة القرى أو بالسيف.

آ. (٥٣) قوله: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ﴾: في مَرَج قولان، أحدهما: بمعنى: خَلَطَ وَمَرَج، ومنه مَرَج الأمر أي: اختلط قاله ابن عرفة. وقيل: مَرَج: أجرى. وأمَرَج لغة فيه. قيل: مَرَج لغة الحجاز، وأمَرَج لغة نجد. وفي كلام بعض الفصحاء: «بَحْرَانِ أَحَدُهُمَا بِالْآخِرِ مَمْرُوجٌ، وَمَاءُ الْعَذْبِ مِنْهُمَا بِالْأَجَاجِ مَمْرُوجٌ».

قوله: «هذا عَذْبُ فُرَاتٍ وهذا مِلْحٌ أَجَاجٍ» هذه الجملة لا محل لها لأنها مستأنفة، جوابٌ لسؤالٍ مقدر. كأن قائلًا قال: كيف مَرَجُهُمَا؟ فقيل: هذا عَذْبٌ وهذا مِلْحٌ. ويجوز على ضَعْفٍ أن تكونَ حَالِيَةً. والفُرَاتُ المَبَالِغُ في الحلاوة. والتاء فيه أصليةٌ لأم الكلمة. ووزنه فُعَالٌ، وبعضُ العربِ يقفُ عليها هاءً. وهذا كما تقدّم لنا في التابوت^(١). ويُقال: سُمِّيَ المَاءُ الحُلُوْفُرَاتِيًّا؛ لأنه يَفْرُتُ العَطَشَ أي: يَشْقُهُ وَيَقْطَعُهُ. والأجَاجُ: المَبَالِغُ في الملوحة. وقيل: في الحرارة. وقيل: في المرارة، وهذا من أحسنِ المقابله، حيث قال تعالى عَذْبُ فُرَاتٍ وَمِلْحٌ أَجَاجٍ. وأنشدت لبعضهم^(٢):

٣٤٨٧- فلا واللّه لا أنفك أبكي
إلى أن نلتقي شعثاً عراتا
أألحى إن نزحت أجاج عيني
على جدث حوى العذب الفراتا

(١) انظر: الدر المصون ٥٢٣/٢.

(٢) لم أنف على هذين البيتين. وعراتاً هنا ترسم كتابة: عرأة.

ما أحسنَ ما كُنِيْ عن دَمْعِهِ بالأجاج، وعن المبكيِّ عليه بالعذب الفُراتِ .
وكان سببَ إنشادي هذين البيتين أنَّ بعضهم لحنَ قائلهما في قوله «عُرَاتَا» :
كيف يَقِفُ على تاءِ التانيثِ المنونةِ بالألفِ؟ فقلتُ : إنها لغةٌ مستفيضةٌ يجعلون
التاءَ كغيرها فيبدلون تنوينها بعد الفتحِ ألفاً . حَكَّوْا عنهم . أَكَلْتُ تَمْرَتَا ، نحو :
أَكَلْتُ زَيْتَا .

وقرأ^(١) طلحة وقتيبة عن الكسائي «مَلِحٌ» بفتح الميم وكسر اللام، وكذا
في سورة فاطر^(٢)، وهو مقصورٌ مِنْ مَالِحٍ ، كقولهم : بَرِدٌ في بارد قال^(٣) :

٣٤٨٨ - وصِلْيَانَا بَرِدَا

وماء مالح لغةٌ شاذةٌ . وقال أبو حاتم : «وهذه قراءةٌ مُنْكَرَةٌ» .

قوله : «وَجِجْرًا مَحْجُورًا» الظاهرُ عطفُه على «بَرَزْخًا» . وقال
الزمخشري^(٤) : «فِيَانٌ قَلْتُ : جِجْرًا مَحْجُورًا ما معناه؟ قلتُ : هي الكلمةُ التي
يَقُولُهَا المتعوذُ، وقد فَسَّرناها، وهي هنا واقعةٌ على سبيلِ المجازِ . كأنَّ كُلَّ
واحدٍ من البحرَيْنِ يقول لصاحبه : جِجْرًا مَحْجُورًا، وهي من أحسنِ
الاستعاراتِ»، فعلى ما قاله يكونُ منصوباً بقولٍ مضميرٍ .

قوله : «بَيْنَهُمَا بَرَزْخًا» يجوزُ أَنْ يكونَ الظرفُ متعلقاً بالجعلِ، وأنَّ يتعلَّقُ
بمحدوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «بَرَزْخًا»، والأولُ أظهرُ .

(١) البحر ٥٠٧/٦ .

(٢) الآية ١٢ .

(٣) تقدم برقم ١٥٣٤ .

(٤) الكشف ٩٦/٣ .

آ. (٥٤) قوله: ﴿مِنَ الْمَاءِ﴾: يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بِخَلْقٍ، وَأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ حالاً مِنْ «ماءٍ» و«مِنْ» للابتداء أو للتبعيض. والصَّهْرُ: قال الخليل: «لا يُقال لأهل بيتِ المرأةِ إلاَّ «أصهار»، ولا لأهل بيتِ الرَّجلِ إلاَّ «أختان».

قال: «ومن العربِ مَنْ يُطلق الأصهارَ على الجميع». وهذا هو الغالب.

آ. (٥٥) قوله: ﴿عَلَى رَبِّهِ﴾: يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ «ظهيراً» وهو الظاهر، وَأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه خبرُ «كان» و«ظهيراً» حال. والظَّهير: المُعاون.

آ. (٥٧) قوله: ﴿إِلَّا مَنْ شَاءَ﴾: فيه وجهان، أحدهما: هو منقطعُ أي: لكنَّ مَنْ شاءَ أَنْ يتَّخَذَ إلى ربه سبيلاً فَلْيَفْعَلْ. والثاني: أنه متصلٌ على حَذْفِ مضافٍ يعني: إلاَّ أجر مَنْ، أي: الأجر الحاصل على دعائه إلى الإيمانِ وقبوله؛ لأنه تعالى يَأْجُرُنِي على ذلك. كذا حكاه الشيخ^(١). وفيه نظر؛ لأنه لم يُسَيِّدِ السَّوْأَلِ المنفِيَّ في الظاهر إلى الله تعالى، إنما أسنده إلى المخاطبين. فكيف يصحُّ هذا التقديرُ؟

آ. (٥٩) قوله: ﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ﴾: يجوزُ فيه على قراءةِ العامَّةِ في «الرحمن» بالرفع أوجه، أحدها: أن يكون مبتدأً و«الرحمن» خبره، وَأَنْ يكونَ خبرَ مبتدأٍ مقدرٍ أي: هو الذي خَلَقَ، وَأَنْ يكونَ منصوباً بإضمارِ فعلٍ، وَأَنْ يكونَ صفةً للحيِّ الذي لا يموت أو بدلاً / أو بياناً. وأمَّا على قراءةِ زيد بن علي^(٢) «الرحمن» بالجرِّ فينتعين أن يكونَ «الذي خَلَقَ» صفةً للحيِّ فقط؛ لثلاثِ يَفْصَلُ بين النعتِ ومنعوتِهِ بأجنبيٍّ.

(١) البحر ٥٠٨/٦

(٢) البحر ٥٠٨/٦

قوله: «الرحمن» مَنْ قرأ بالرفع ففيه أوجه، أحدها: أنه خبرُ «الذي خلق» وقد تقدّم. أو يكونُ خبرَ مبتدأٍ مضمّرٍ أي: هو الرحمن، أو يكونُ بدلاً من الضمير في «استوى» أو يكونُ مبتدأ، وخبرُه الجملةُ مِنْ قوله «فاسألُ به» على رأي الأَخفش. كقوله^(١):

٣٤٨٩- وقائلةٌ خَوْلَانٌ فانكِحْ فتاتَهُمْ

أو يكونُ صفةً للذي خلق، إذا قلنا: إنه مرفوعٌ. وأمّا على قراءة زيدٍ فيتعيّن أن يكونَ نعتاً.

قوله: «به» في الباءِ قولان، أحدهما: هي على بابها، وهي متعلّقة بالسؤال. والمرادُ بالخبيرِ اللهُ تعالى، ويكونُ مِنَ التجريدِ، كقولك: لقيت به أسداً. والمعنى: فاسألِ اللهَ الخبيرَ بالأشياء. قال الزمخشري^(٢): «أو فاسألُ بسؤاله خبيراً، كقولك: رأيتُ به أسداً أي: برؤيته» انتهى. ويجوزُ أن تكونَ الباءُ صلةً «خبيراً» و«خبيراً» مفعول «اسألُ» على هذا، أو منصوبٌ على الحالِ المؤكّدة. واستضعفه أبو البقاء^(٣). قال: «ويضعفُ أن يكونَ خبيراً حالاً مِنْ فاعل «اسألُ» لأنَّ الخبيرَ لا يُسألُ إلا على جهةِ التوكيد كقوله: «وهو الحقُّ مُصدّقاً»^(٤) ثم قال: «ويجوزُ أن يكونَ حالاً من «الرحمن» إذا رَفَعته بـ استوى.

(١) تقدم برقم ١٧٢٥. والأخفش في «معاني القرآن» لم يشر إلى إعراب هذه الآية، غير أنه في هذا البيت قدّر: هؤلاء خولان، كما تقول: الهلال فانظر إليه، كأنك قلت: هذا الهلال. وقد يكون المؤلف قد اعتمد في نسبة ما ذكره، إلى الأخفش، على أنه يجيز زيادة الفاء في قولهم: «أخوك فوجد». انظر: «معاني القرآن» ١٢٤. وانظر: ص ٨٠.

(٢) الكشاف ٩٨/٣.

(٣) الإملاء ١٦٤/٢.

(٤) الآية ٩١ من البقرة.

والثاني : أن تكون الباء بمعنى «عن» : إما مطلقاً، وإما مع السؤال خاصة كهذه الآية الكريمة وكقول الشاعر(١) :

٣٤٩٠- فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ

البيت . والضميرُ في «عنه» لله تعالى و«خبيراً» من صفات المَلِكِ وهو جبريلُ عليه السلام . ويجوز على هذا - أعني كون «خبيراً» من صفات جبريل - أن تكون الباء على بابها، وهي متعلقة بـ «خبيراً» كما تقدم أي : فاسأل الخبراء به .

آ . (٦٠) قوله : ﴿لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ : قرأ الأخوان (٢) «يأمرنا» ببناء الغيبة يعني محمد (٣) صلى الله عليه وسلم . والباقون بالخطاب يعني : لما تأمرنا أنت يا محمد . و«ما» يجوز أن تكون بمعنى الذي . والغائذ محذوف ؛ لأنه متصل ؛ لأن «أمر» يتعدى إلى الثاني بإسقاط الحرف . ولا حاجة إلى التدريج الذي ذكره أبو البقاء (٤) : وهو أن الأصل : لما تأمرنا بالسجود له ، ثم بسجوده ، ثم تأمرناه ، ثم تأمرنا . كذا قدره ، ثم قال : «هذا على مذهب أبي الحسن ، وأما على مذهب سيويهِ فحذف ذلك من غير تدريج» . قلت : وهذا ليس مذهب سيويهِ . ويجوز أن تكون موصوفة ، والكلام في عائدها موصوفة كهي موصولة . ويجوز أن تكون مصدرية ، وتكون اللام للعلية أي : أنسجد من أجل أمرك ، وعلى هذا يكون المسجود له محذوفاً . أي : أنسجد للرحمن لما تأمرنا . وعلى

(١) تقدم برقم ١٠ .

(٢) السبعة ٤٦٦ ، والحجة ٥١١ ، والنشر ٣٣٤/٢ ، والبحر ٥٠٩/٦ ، والتيسير ١٦٤ ، والقرطبي ٦٤/١٣ .

(٣) أي إن فاعل «يأمرنا» هو محمد صلى الله عليه وسلم .

(٤) الإملة ١٦٤/٢ .

هذا لا تكون «ما» واقعةً على العالم. وفي الوجهين الأوَّلين يُحتمل ذلك، وهو المتبادرُ للفهم.

آ. (٦١) قوله: ﴿سِرَاجًا﴾: قرأ الجمهورُ بالإفراد، والمرادُ به الشمسُ، ويؤيده ذِكْرُ القمرِ بعده. والأخوان^(١) «سُرْجًا» بضمّتين جمعاً، نحو حُمُرٍ في حِمَارٍ. وجمعُ باعتبارِ الكواكبِ النُّيَّراتِ. وإنما ذُكِرَ القمرُ تَشْرِيفاً له كقوله: «وجبريلٌ وميكَالٌ»^(٢) بعد انتظامهما في الملائكةِ. وقرأ الأعمش والنخعي وابن وثاب كذلك، إلا أنه بسكونِ الراءِ تخفيفاً. والحسن^(٣) والأعمش والنخعي وعاصم - في روايةِ عصمة - و«قُمراً» بضمّةٍ وسكونٍ، وهو جمع قَمَرَاءٍ كحُمُرٍ في حَمَرَاءٍ. والمعنى: وذا ليلٍ قُمُرٍ منيرا، فحذف المضافُ، وأقيم المضافُ إليه مقامه، ثم التفتَ إلى المضافِ بعد حذفه فوصفه بـ «منيرا». ولو لم يَعتَبره لقال: منيرةٌ، ونظيرُ مراعاته بعد حذفه قولُ حسان^(٤):

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيضَ عَلَيْهِم

بَرَدَى يُصْفَقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

(١) انظر في قراءتها: السبعة ٤٦٦، والبحر ٥١١/٦، والتيسير ١٦٤، والقرطبي ٦٥/١٣، والحجة ٥١٢، والنشر ٣٣٤/٢.

(٢) «مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ». الآية ٩٨ من البقرة.

(٣) الإتحاف ٣١٠/٢، والبحر ٥١١/٦، والقرطبي ٦٥/١٣.

(٤) ديوانه ٧٤/١، ابن يعيش ١٣٣/٦، الخزانة ٢٣٦/٢، الهمع ٥١/٢، الدرر ٦٤/٢، والبريصوص موضع بآرض دمشق، أو نهر يشعب من بردى. وفاعل يسقون وهو الواو عائد على أولاد جفنة. قال في الخزانة: «وتعدية الورد بـ على لتضمنه معنى النزول. والتصفيق: التحويل من إناء إلى إناء ليتصفي. والسلسل: الشرب، والرحيق: الخمر. يصفهم بالجود فيسقون الوارد عليهم ماء مصفى ممزوجاً بالخمر.

- الفرقان -

الأصل : ماء بَرَدَى ، فَحَذَفَهُ ثُمَّ رَاعَاهُ فِي قَوْلِهِ : «يُصَفَّقُ» بِالْيَاءِ مِنْ تَحْتُ ،
ولولم يكن ذلك لقال : «تُصَفَّقُ» بالتاء مِنْ فَوْقُ^(١) . على أن بيت حَسَّانَ يَحْتَمِلُ
أن يكون كقولهِ^(٢) :

- ٣٤٩٢ -

ولا أرض أبقل إبقالها

مع أن ابن كيسان يُجيزه سَعَةً .

آ . (٦٢) قوله : ﴿خِلْفَةٌ﴾ : فيه وجهان ، أحدهما : أنه مفعولُ
ثانٍ . والثاني : أنه حالٌ بحسبِ القَوْلَيْنِ في «جَعَلَ» . وَخِلْفَةٌ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
مصدرًا مِنْ خَلَفَهُ يَخْلُفُهُ ، إِذَا جَاءَ مَكَانَهُ ، وَأَنْ يَكُونَ اسْمَ هَيْئَةٍ كَالرُّكْبَةِ ، وَأَنْ
يَكُونَ مِنَ الْاِخْتِلَافِ كَقَوْلِهِ^(٣) :

- ٣٤٩٣ - ولها بالماطرُونَ إذا

أكل النمل الذي جَمَعَا
خِلْفَةً حَتَّى إِذَا ارْتَبَعَتْ
سَكَنْتَ مِنْ جِلْقٍ بِيَعَا
فِي بِيوتِ وَسْطِ دَسْكَرَةٍ
حَوْلَهَا الزَيْتُونُ قَدْ يَنْعَا

ومثله قول زهير^(٤) :

(١) لأن ألف بردى للتانيث .

(٢) تقدم برقم ٢٨٣ .

(٣) تقدم برقم ٧٨٨ والدسكرة : بناء كالقصر حوله بيوت للأعاجم يكون فيها الشراب
والملاهي .

(٤) تقدم برقم ٧٨٧ .

٣٤٩٤ - بها العَيْنُ والأَرَامُ يَمْشِيْنَ خِلْفَةً

.....

وأَفْرَدَ «خِلْفَةً». قال أبو البقاء^(١): «لأنَّ المعنى: يَخْلُفُ/ أحدهما الآخرَ، [١/٦٧٨] فلا يتحقَّقُ هذا إلاَّ منهما» انتهى.

والشُّكُورُ: بالضم مصدرٌ بمعنى الشُّكْرِ، وبالفتحِ صفةٌ مبالغةٌ.

آ. (٦٣) قوله: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ﴾: رفعٌ بالابتداءِ. وفي خبره وجهان، أحدهما: الجملةُ الأخيرةُ في آخرِ السورةِ: «أولئك يُجْزَوْنَ»^(٢) وبه بدأ الزمخشريُّ^(٣). «والذين يَمْشُونَ» وما بعده صفاتٌ للمبتدأ. والثاني: أنَّ الخبرَ «يَمْشُونَ». والعامَّةُ على «عباد». واليماني^(٤) «عُباد» بضمِّ العين، وشدَّ الباءَ جمعَ عابد. والحسن «عُبد» بضمِّتين.

والعامَّةُ «يَمْشُونَ» بالتخفيفِ مبنياً للفاعل. واليماني^(٥) والسُّلَمِيُّ بالتشديدِ مبنياً للمفعول.

قوله: «هُوناً»: إمَّا نعتٌ مصدرٍ أي: مَشِيّاً هُوناً، وإمَّا حالٌ أي: هَيَّيْنِ. والهَوْنُ: اللَّيْنُ والرَّفْقُ.

قوله: «سَلاماً» يجوز أن ينتصبَ على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ أي: نُسَلِّمُ سَلاماً، أو نُسَلِّمُ تَسْلِماً^(٦) منكم لا نُجاهِلُكم، فأقيم السَّلامُ مقامَ التسليمِ.

(١) الإملاء ١٦٥/٢.

(٢) الآية ٧٥.

(٣) الكشاف ٩٩/٣.

(٤) انظر في قراءتها: البحر ٥١٢/٦، الشواذ ١٠٥.

(٥) انظر في قراءتها: البحر ٥١٢/٦، والشواذ ١٠٥.

(٦) تحتل في الأصل: تَسَلِّماً.

ويجوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ أَي : قَالُوا هَذَا اللَّفْظُ . قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ (١) :
أَي قَالُوا سَدَاداً مِّنَ الْقَوْلِ يَسْلُمُونَ فِيهِ مِنَ الْأَذَى . وَالْمِرَادُ سَلَامُهُمْ مِنَ السَّفْهِ
كقوله (٢) :

٣٤٩٥ - أَلَا لَا يَجْهَلْنَ أَحَدٌ عَلَيْنَا

فنجهل فوق جهل الجاهلينا

وَرَجَّحَ سَيُوبِيهِ (٣) أَنَّ الْمِرَادَ بِالسَّلَامِ السَّلَامَةَ لَا التَّسْلِيمَ ؛ لِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ
لَمْ يُؤْمَرُوا قَطُّ بِالتَّسْلِيمِ عَلَى الْكُفْرَةِ ، وَإِنَّمَا أُمِرُوا بِالسَّلَامَةِ ، ثُمَّ نَسِخَ ذَلِكَ ،
وَلَمْ يَذْكَرْ سَيُوبِيهِ فِي كِتَابِهِ نَسْخاً إِلَّا فِي هَذِهِ الْآيَةِ .

آ . (٦٤) قَوْلُهُ : ﴿سُجِّدًا﴾ : خَبَرُ «بَيْتُونَ» وَيَضَعُفُ أَنْ تَكُونَ
تَامَةً . أَي : دَخَلُوا فِي الْبَيَاتِ . وَ«سُجِّدًا» حَالٌ . وَ«لِرَبِّهِمْ» مُتَعَلِّقٌ بِسُجِّدًا وَقَدَّمَ
السُّجُودَ عَلَى الْقِيَامِ ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ فِي الْفِعْلِ لِاتِّفَاقِ الْفَوَاصِلِ . وَسُجِّدًا جَمْعُ
سَاجِدٍ كَضْرَبٍ (٤) فِي ضَارِبٍ . وَقَرَأَ (٥) أَبُو الْبَرْهَسَمِ «سُجُودًا» بِزَنَةِ قُعُودٍ .
وَ«بَيْتٌ» هِيَ اللَّغَةُ الْفَاشِيَّةُ ، وَأَزْدُ السَّرَاةِ وَبُحَيْلَةَ (٦) يَقُولُونَ : بَيَاتٌ وَهِيَ لُغَةٌ
الْعَوَامِّ الْيَوْمَ .

(١) الكشاف ٩٩/٣ .

(٢) تقدم برقم ٢٠١ .

(٣) الكتاب ١٦٣/١ - ١٦٤ وعبارته «ولكنه على قولك : براءة منكم وتسلماً» .

(٤) الأصل : كضراب .

(٥) البحر ٥١٣/٦ .

(٦) بنو بَيْحَلَةَ : حَيٌّ مِنَ الْعَرَبِ ، وَبُحَيْلَةَ بِالتَّصْغِيرِ . قِيلَ : إِنَّهُمْ بَطْنٌ مِنْ ضَبَّةٍ أَوْ مِنْ قَيْسِ
عِيلَانَ أَوْ مِنْ سُلَيْمٍ . وَبِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمْ بَعْجَلِي . انظر : اللسان (بجل) .

- الفرقان -

آ . (٦٥) قوله : ﴿ غَرَاماً ﴾ : أي : لازماً دائماً . وعن الحسن : كلُّ غريمٍ يفارقُ غريمه إلا غريمَ جهنم . وأنشدوا قولَ بشر بن أبي خازم^(١) :

٣٤٩٦- ويومُ النَّسَارِ ويومُ الجِفا
رِ كَانَا عَذَاباً وَكَانَا غَرَامَا

وقال الأعشى^(٢) :

٣٤٩٧- إِنْ يُعَاقِبُ يَكُنْ غَرَاماً وَإِنْ يُعْـ
طِ جَزِيلاً فَإِنَّهُ لَا يُبَالِي

فـ «غراماً» بمعنى لازم .

آ . (٦٦) قوله : ﴿ سَاءَتْ ﴾ : يجوزُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى أَحْزَنْتُ فَتَكُونَ مَتَصَرِّفَةً ، نَاصِبَةً الْمَفْعُولَ بِهِ ، وَهُوَ هُنَا مَحذُوفٌ أَي : إِنِّهَا أَي : جَهَنَّمَ أَحْزَنْتُ أَصْحَابَهَا وَدَاخِلِيهَا . وَمُسْتَقْرَأٌ : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَمْيِيزاً ، وَأَنْ يَكُونَ حَالاً . وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ «سَاءَتْ» بِمَعْنَى بَشَّتْ فَتُعْطَى حِكْمَهَا . وَيَكُونُ الْمَخْصُوصُ مَحذُوفاً . وَفِي سَاءَتْ ضَمِيرٌ مَبْهُمٌ . وَ«مُسْتَقْرَأٌ» يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ تَمْيِيزاً أَي : سَاءَتْ هِيَ . فـ «هي» مَخْصُوصٌ . وَهُوَ الرَّابِطُ بَيْنَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ وَبَيْنَ مَا وَقَعَتْ خَبِراً عَنْهُ ، وَهُوَ «إِنَّهَا» ، كَذَا قَدَّرَهُ الشَّيْخُ^(٣) . وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٤) : «وَمُسْتَقْرَأٌ تَمْيِيزٌ . وَسَاءَتْ بِمَعْنَى بَشَّتْ» . فَإِنْ قِيلَ : يَلْزَمُ مِنْ هَذَا إِشْكَالٌ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَلْزَمُ تَأْنِيثُ فِعْلِ الْفَاعِلِ الْمَذْكَرِ مِنْ غَيْرِ مُسَوِّغٍ لِذَلِكَ ، فَإِنَّ الْفَاعِلَ فِي «سَاءَتْ»

(١) نسبة في اللسان (غرم) إلى الطرماع . وهو في مجاز القرآن ٢ / ٨٠ منسوباً إلى بشر ، ومعجم البلدان ٢ / ٨٩ .

(٢) ديوانه ٩ .

(٣) البحر ٦ / ٥١٣ .

(٤) الإملاء ٢ / ١٦٥ .

- الفرقان -

على هذا يكون ضميراً عائداً على ما بعده، وهو «مُسْتَقْرَأٌ وَمُقَاماً»، وهما مذكَرَانِ فَمِنْ أَيْنِ جَاءَ التَّأْنِيثُ؟ والجواب: أن المُسْتَقْرَأَ عِبَارَةٌ عَنِ جَهَنَّمَ فَلِذَلِكَ جَازَ تَأْنِيثُ فِعْلِهِ. ومثله قَوْلُهُ (١):

٣٤٩٨- أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَبَجَاءٌ مُجْفَرَةٌ

دَعَائِمُ الزُّورِ نِعْمَتٌ زَوْرَقُ الْبَلَدِ

وَمُسْتَقْرَأٌ وَمُقَاماً: قيل: مُتْرَادِفَانِ، وَعُطِفَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ لِاخْتِلَافِ لُفْظَيْهِمَا. وقيل: بل هما مختلفا المعنى، فالمستقرأ: للعصاة فإنهم يخرجون. والمقام: للكفار فإنهم يخلدون.

وقرأت (٢) فرقة «مقاماً» بفتح الميم أي: مكان قيام. وقراءة العامة هي المطابقة للمعنى أي: مكان إقامة وثوي (٣) وقوله: «إنها ساءت مُسْتَقْرَأً» يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِهِمْ، فَتَكُونُ مَنْصُوبَةً الْمَحَلُّ بِالْقَوْلِ، وَأَنْ تَكُونَ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى.

آ. (٦٧) قوله: ﴿وَلَمْ يَقْتُرُوا﴾: قرأ (٤) الكوفيون بفتح الياء وضم التاء وابن كثير وأبو عمرو بالفتح والكسر. ونافع وابن عامر بالضم والكسر من

(١) البيت الذي الرمة وهو في ديوانه ١٧٤/١ وابن يعيش ١٣٦/٧، والخزانة ١١٩/٤. والحرّة: الكرّيمة. والعَيْطَلُ: الطويلة العنق. وثَبَجَاءُ: عظيمة السنام. والمجفرة: العظيمة الجنب. ودعائم الزور: قوائمها أي عظيمة القوائم والزور: أعلى الصدر. قال ابن يعيش: «وانصب على التشبيه بالمفعول به» ورواية الديوان بالضم.

(٢) البحر ٥١٣/٦.

(٣) قال في اللسان ثوا: «ثوى يثوي ثواً وثويّاً».

(٤) انظر في قراءتها: السبعة ٤٦٦، والنشر ٣٣٤/٢، الحجة ٥١٣، والتيسير ١٦٤، والبحر ٥١٤/٦، والقرطبي ٧٤/١٣.

- الفرقان -

أَقْتَر. وعليه «وعلى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ»^(١). وأنكر^(٢) أبو حاتم / «أقتر» وقال: [ب/٦٧٨] «لا يَناسب هنا فَإِنَّ أَقْتَرَ بمعنى افتقر، ومنه «وعلى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ». ورُدُّ عليه: بأن الأصمعيَّ وغيره حَكُوا أَقْتَرَ بمعنى ضَيَّقَ.

وقرأ العلاء بن سيابة واليزيدي بضم الياء وفتح القاف وكسرِ التاء المشددة في قَتَّرَ بمعنى ضَيَّقَ.

قوله: «وكان بَيِّنَ ذلك قَواماً» في اسم كان وجهان، أشهرهما: أنه ضميرٌ يعودُ على الإنفاقِ المفهومِ مِنْ قوله: «أَنْفَقُوا» أي: وكان إنفاقهم مُستوياً قَصْداً لا إسرافاً ولا تَقْتيراً. وفي خبرها وجهان. أحدهما: هو قَواماً و«بَيِّنَ ذلك»: إمَّا معمولٌ له، وإمَّا لـ «كان» عند مَنْ يَرَى إعمالها في الظرف، وإمَّا لمحدوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «قَواماً». ويجوزُ أَنْ يكونَ «بين ذلك قَواماً» خبرين لـ «كان» عند مَنْ يَرَى ذلك، وهم الجمهور خلافاً لابن دُرُسْتَوَيْه. الثاني: أن الخبرَ «بين ذلك» و«قَواماً» حالٌ مؤكدةٌ.

والثاني من الوجهين الأولين: أَنْ يكونَ اسمُها «بين ذلك» وُبني لإضافته إلى غيرِ متمكِّن، و«قَواماً» خبرها. قاله الفراء^(٣). قال الزمخشري^(٤): «وهو من جهةِ الإعرابِ لا بأس به، ولكنه من جهةِ المعنى ليس بقوي، لأنَّ ما بين الإسرافِ والتَّقْتِيرِ قَوامٌ لا محالة، فليس في الخبر الذي هو معتمدُ الفائدةِ فائدةٌ». قلت: هو يُشبهُ قولك «كان سيدُ الجاريةِ مالِكها».

وقرأ^(٥) حسان بن عبد الرحمن «قَواماً» بالكسرِ فقيل: هما بمعنى. وقيل:

(١) الآية ٢٣٦ من البقرة.

(٢) انظر: البحر ٥١٤/٦.

(٣) معاني القرآن ٢٧٣/٢.

(٤) الكشاف ١٠٠/٣ واستشهد على ذلك بقوله: لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت.

(٥) المحتسب ١٢٥/٢، والقرطبي ٧٤/١٣، والبحر ٥١٤/٦.

بالكسر اسم ما يُقام به الشيء. وقيل: بمعنى سداداً وملاكاً.

آ. (٦٨) قوله: ﴿إِلَّا بِالْحَقِّ﴾: يَجُوزُ أَنْ تَتَعَلَّقَ الْبَاءُ بِنَفْسِ «يَقْتُلُونَ» أَي: لَا يَقْتُلُونَهَا بِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ إِلَّا بِسَبَبِ الْحَقِّ، وَأَنْ تَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهَا صِفَةٌ لِلْمَصْدَرِ أَي: قَتَلًا مَلْتَبِسًا بِالْحَقِّ، أَوْ عَلَى أَنَّهَا حَالٌ أَي: إِلَّا مُلْتَبِسِينَ بِالْحَقِّ.

قوله: «ذلك» إشارة إلى جميع ما تقدّم لأنه بمعنى: ما ذكر، فلذلك وُحِدَ. والعامّة على «يَلْقُ» مجزوماً على جزاء الشرط بحذف الألف. وعبد الله^(١) وأبورجاء «يَلْقَى» بإثباتها كقوله: «فلا تنسى»^(٢) على أحد القولين، وكقراءة: «لا تخف ذركاً ولا تخشى»^(٣) في أحد القولين أيضاً، وذلك بأن نُقَدِّرَ علامة الجزم حَذَفَ الضمة المقدرة.

وقرأ بعضهم^(٤) «يَلْقُ» بضمّ الياء وفتح اللام وتشديد القاف من لقاه كذا. والأثام مفعولٌ على قراءة الجمهور، ومفعولٌ ثانٍ على قراءة هؤلاء. والأثام: العقوبة. قال الشاعر^(٥):

٣٤٩٩- جزى الله ابن عروة حيث أمسى

عقوقاً والعقوق له أثم

أي: عقوبة. وقيل: هو الإثم نفسه. والمعنى: يَلْقُ جزاء إثم، فأطلق

(١) انظر في قراءتها: البحر ٥١٥/٦، والشواذ ١٠٥.

(٢) الآية ٦ من الأعلى.

(٣) الآية ٧٧ من طه وهي قراءة حمزة كما في السبعة ٤٢١.

(٤) نسبها في الشواذ ١٠٥ إلى ابن مسعود وأبي رجاء.

(٥) البيت لشافع اللثبي أو بلعاء بن قيس الكناني، وهو في اللسان (أثم)، ومجاز القرآن

٨١/٢، وتفسير الماوردي ١٦٥/٣.

- الفرقان -

اسم الشيء على جزائه . وقال الحسن : «الأثم اسمٌ من أسماء جهنم . وقيل : بئرٌ فيها . وقيل : وادٍ . وعبد الله «أياماً» جمع «يوم» يعني شدائد ، والعرب تُعبرُ عن ذلك بالأيام .

آ . (٦٩) قوله : ﴿يُضَاعَفُ﴾ : قرأ^(١) ابن عامر وأبو بكر برفع «يُضَاعَفُ» و «يُخْلَدُ» على أحد وجهين : إما الحال ، وإما على الاستئناف . والباقون بالجزم فيهما ، بدلاً من الجزاء بدل اشتمال . ومثله قوله^(٢) :

٣٥٠٠ - متى تأتينا تُلِمِّمُ بنا في ديارنا
تَجِدُ حَطْباً جَزْلاً وناراً تَأَجَّجا

فأبدل من الشرط كما أبدل هنا من الجزاء . وابن كثير وابن عامر على ما تقدّم لهما في البقرة^(٣) من القصر والتضعيف في العين ، ولم يذكر الشيخ^(٤) ابن عامر مع ابن كثير ، وذكره مع الجماعة في قراءتهم .

وقرأ أبو جعفر وشيبة «نُضَعَّفُ» بالنون مضمومة وتشديد العين ، «العذاب» نصباً على المفعول به . وطلحة «يُضَاعَفُ» مبنياً للفاعل أي اللّه ، «العذاب» نصباً . وطلحة بن سليمان «وَتُخْلَدُ» بقاء الخطاب على الالتفات . وأبو حيوة «وَيُخْلَدُ» مشدداً مبنياً للمفعول . ورؤي عن أبي عمرو كذلك ، إلا أنه بالتخفيف .

(١) السبعة ٤٦٧ ، والبحر ٥١٥/٦ ، والتيسير ١٦٤ ، والقرطبي ٧٦/١٣ ، والحجة ٥١٤ ، والنشر ٣٣٤/٢ .

(٢) تقدم برقم ١٧٣ .

(٣) انظر : الدر المصون ٥٠٩/٢ .

(٤) البحر ٥١٥/٦ .

- الفرقان -

قوله: «مُهَانًا» حال. وهو اسمُ مفعولٍ. مِنْ أَهَانِهِ يُهَيِّنُهُ^(١) أي: أذله وأذاقه الهوان.

آ. (٧٠) قوله: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ﴾: فيه وجهان، أحدهما: - وهو الذي لم يَعْرِفِ النَّاسُ غَيْرَهُ - أنه استثناءٌ متصلٌ لأنه من الجنس. الثاني: أنه منقطع. قال الشيخ^(٢): «ولا يَطْهَرُ - يعني الاتصال - لأنَّ المسْتَنَى مِنْهُ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ، فَيَصِيرُ التَّقْدِيرُ: إِلَّا مَنْ تَابَ وَأَمَّنْ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا يُضَاعَفُ لَهُ. ولا يَلْزَمُ مِنْ انْتِفَاءِ التَّضْعِيفِ انْتِفَاءُ الْعَذَابِ غَيْرِ الْمَضْعُفِ، فَالْأَوْلَى عِنْدِي أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءً مَنْقُطِعًا أَي: لَكِنْ مَنْ / تَابَ وَأَمَّنْ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ. وإذا كان كذلك فلا يَلْقَى عَذَابًا الْبَتَّةَ». قلت: والظاهر قولُ الجمهور. وأما ما قاله فلا يَلْزَمُ؛ إذ المقصودُ الإخبارُ بأنَّ مَنْ فَعَلَ كَذَا فَإِنَّهُ يُحْلَلُ بِهِ مَا ذَكَرَ، إِلَّا أَنْ يَتُوبَ. وأما إصَابَةُ أَصْلِ الْعَذَابِ وَعَدْمُهَا فَلَا تَعْرُضُ فِي الْآيَةِ لَهُ.

قوله: «سَيِّئَاتِهِمْ» هو المفعولُ الثاني للتبديل، وهو المقيَّدُ بحرفِ الجرِّ، وإنما حُذِفَ لفهم المعنى وحَسَنَاتٍ هُوَ الْأَوَّلُ الْمُسْرَحُ وَهُوَ الْمَأْخُودُ، وَالْمَجْرُورُ بِالْبَاءِ هُوَ الْمَتْرُوكُ. وَقَدْ صَرَّحَ بِهَذَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «بَدَلْنَا هُمْ بِجَنَّتِهِمْ جَنَّتِينَ»^(٣). وقال الراجز^(٤):

(١) وتصريفه: أن أصله مُؤَهَّوْنٌ حذفت الهمزة قياساً على حذفها من المضارع المتكلم، فصار مُهَوَّنٌ. نقلت فتحة الواو إلى الهاء فصار مُهَوَّنٌ. تحركت الواو في الأصل وانفتح ما قبلها في اللفظ فقلبت ألفاً. انظر: معجم مفردات الإعلال والإبدال ٢٧٠.

(٢) البحر ٥١٥/٦.

(٣) الآية ١٦ من سبأ.

(٤) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٥١٦/٦.

٣٥٠١- تَضَحَّكَ مِنِّي أَحْتُ ذَاتِ النَّحْيَيْنِ
أَبْدَلِكِ اللَّهُ بِلَوْنِ لَوْنَيْنِ
سَوَادَ وَجْهِ وَبِيَاضَ عَيْنَيْنِ

وقد تقدم تحقيقُ هذا في البقرة عند قوله: «وَمَنْ يُدَلِّ نِعْمَةَ اللَّهِ»^(١).

آ. (٧٢) قوله: ﴿الزُّورَ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ به أي: لا يَحْضُرُونَ الزُّورَ. وفُسِّرَ بالصنمِ واللَّهْوِ. الثاني: أنه مصدرٌ، والمرادُ شهادةُ الزُّورِ.

قوله: «بِاللُّغُو» أي بأهله.

آ. (٧٣) قوله: ﴿لَمْ يَخْرُوا عَلَيْها صُماً﴾: النفي مُتَسَلِّطٌ على القيد، وهو الصَّمُّ والعمى أي: إنهم يَخْرُونَ عليها، لكن لا على هاتين الصفتين. وفيه تعريضٌ بالمنافقين.

آ. (٧٤) قوله: ﴿مِنْ أَزْوَاجِنَا﴾ يجوزُ أَنْ تكونَ «مِنْ» لا ابتداءً الغاية، وأن تكونَ للبيان. قاله الزمخشري^(٢)، وجعله من التجريد، أي: هَبْ لَنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ مِنْ أَزْوَاجِنَا كقولك: «رأيت منك أسداً» وقرأ^(٣) أبو عمرو والأخوان وأبو بكر «ذُرِّيَّتِنَا» بالتوحيد، والباقون بالجمع سلامةً. وقرأ^(٤) أبو هريرة وأبو الدرداء وابن مسعود «قُرَاتٍ» بالجمع. وقال الزمخشري^(٥): «أتى هنا بـ «أَعْيُنٍ» صيغةِ القلة، دون «عيون» صيغةِ الكثرة، إيذاناً بأنَّ عيونَ المتقين

(١) الآية ٢١١ من البقرة. وانظر: الدر ٣٧٠/٢.

(٢) الكشاف ١٠٢/٣.

(٣) السبعة ٤٦٧، والتيسير ١٦٤، والبحر ٥١٧/٦، والحجة ٥١٥، والنشر ٣٣٥/٢.

(٤) البحر ٥١٧/٦، والشواذ ١٠٥.

(٥) الكشاف ١٠٢/٣.

- الفرقان -

قليلة بالنسبة إلى عيون غيرهم». ورَدَّ الشيخُ (١) بأنَّ أَعْيُنًا يُطَلَّقُ عَلَى الْعَشْرَةِ فَمَا دُونَهَا، وَعْيُونَ الْمُتَقِينَ كَثِيرَةٌ فَوْقَ الْعَشْرَةِ، وَهَذَا تَحْمُلٌ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ الْقَلَّةَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى كَثْرَةِ غَيْرِهِمْ، وَلَمْ يُرِدْ قَدْرًا مُخْصِوًّا.

قوله: «إماماً» فيه وجهان، أحدهما: أَنَّهُ مَفْرَدٌ، وَجَاءَ بِهِ مَفْرَدًا إِزَادَةً لِلْجِنْسِ، وَحَسَنَهُ كَوْنُهُ رَأْسَ فَاصِلَةٍ. أَوْ الْمُرَادُ: أَجْعَلْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَّا إِمَامًا، وَإِمَاً لِاتِّحَادِهِمْ وَاتِّفَاقِ كَلِمَتِهِمْ، وَإِمَاً لِأَنَّهُ مُصَدِّرٌ فِي الْأَصْلِ كَصِيَامٍ وَقِيَامٍ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ جَمْعُ أَمٍّ كَحَالٍ وَحِلَالٍ، أَوْ جَمْعُ إِمَامَةٍ كَقِلَادَةٍ وَقِلَادٍ.

آ. (٧٥) قوله: ﴿الْعُرْفَةَ﴾: مفعول ثانٍ لـ «يُجَزَوْنَ». وَالْعُرْفَةُ مَا ارْتَفَعَ مِنَ الْبِنَاءِ، وَالْجَمْعُ عُرْفٌ.

قوله: «بِمَا صَبَرُوا» أي: بِصَبْرِهِمْ» أي: بِسَبِيهِ أَوْ بِسَبَبِ الَّذِي صَبَرَهُ. وَالْأَصْلُ: صَبَرُوا عَلَيْهِ، ثُمَّ حُذِفَ بِالتَّدرِيجِ. وَالبَاءُ لِلْسَّبِيَةِ كَمَا تَقَدَّمَ. وَقِيلَ: لِلْبَدَلِ كَقَوْلِهِ (٢):

٣٥٠٢- فليت لي بهم قوماً

البيت. ولا حاجة إلى ذلك.

قوله: «وَيُلَقَّوْنَ» قرأ (٣) الأخوان وأبو بكر بفتح الياء، وسكون اللام، مِنْ لَقِي يَلْقَى. وَالباقون بضمِّها (٤) وفتحها وتشديد القافِ على بنائه للمفعول.

(١) البحر ٥١٧/٦.

(٢) تقدم برقم ٨.

(٣) السبعة ٤٦٨، والنشر ٣٣٥/٢، والقرطبي ٨٤/١٣، والحجة ٥١٥، والبحر ٥١٧/٦، والتيسير ١٦٥.

(٤) أي بضم الياء وفتح اللام.

آ . (٧٧) قوله : ﴿لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ﴾ : جوابها محذوفٌ لدلالة ما تقدّم . أي : لولا دعاؤكم ما عني بكم ولا اكرثت . و «ما» يجوز أن تكون نافيةً . وهو الظاهر . وقيل : استفهاميةٌ بمعنى النفي ، ولا حاجة إلى التجويز في شيءٍ يصحُّ أن يكون حقيقةً بنفسه . و «دعاؤكم» : يجوز أن يكون مضافاً للفاعل أي : لولا تضرّعكم إليه . ويجوز أن يكون مضافاً للمفعول أي : لولا دعاؤه إياكم إلى الهدى . ويقال : ما عبأت بك أي : ما اهتممت ولا اكرثت . ويقال : عبأت الجيش وعبأته أي : هيأته وأعدّته ، والعبء : الثقل .

قوله : «لزاماً» خيرٌ «يكون» واسمها مضمراً أي : يكون العذاب ذالِ لزام . واللزام : بالكسر مصدرٌ كقوله (١) :

٣٥٠٣ - فإِذَا يَنْجُوا مِنْ حَتْفِ أَرْضٍ
فَقَدْ لَقِيَا حُتُوفَهُمَا لِزَامَا

وقرأ (٢) المنهال وأبان بن تغلب وأبو السّمّال «لزاماً» بفتح اللام . وهو مصدرٌ أيضاً نحو : البيات . وقرأ أبو السّمّال أيضاً «لزام» بكسر الميم كأنه جعله مصدرًا معدولاً نحو : «بدا» فبناه على لغة الحجاز فهو معدولٌ عن اللزامة كفجار عن الفجرة قال (٣) :

٣٥٠٤ - إِنَّا اقْتَسَمْنَا حُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا
فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارِ

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الْفِرْقَانِ]

- (١) البيت لصخر الغي ، وهو في ديوان الهذليين ١٠٢/١ ، ومجاز القرآن ٨٢/٢ ،
والقرطبي ٨٦/١٣ ، ومعاني القرآن للزجاج ٧٩/٤ ، واللسان والتاج (لزم) .
والضمير في ينجوا لحمارين وحشيين .
- (٢) انظر في قراءتها : الشواذ ١٠٥ ، والقرطبي ٨٦/١٣ ، والبحر ٥١٨/٦ .
- (٣) البيت للناطقة وهو في ديوانه (م الجزائر ١٠٥ ، واللسان فج) .

سورة الشعراء

بسم الله الرحمن الرحيم

آ . (١) قوله : ﴿طسم﴾ : أظهر^(١) حمزة نون «سين» قبل الميم .
كأنه ناوي الوقف / وإلا فإدغام مثله واجب . والباقون يدغمون . وقد تقدّم [ب/٦٧٩]
إعراب الحروف المقطعة^(٢) . وفي مصحف عبد الله ط . س . م . مقطوعة من
بعضها . قيل : وهي قراءة أبي جعفر ، يعنون أنه يقف على كل حرف وقفة يميز
بها كل حرف ، وإلا لم يتصور أن يلفظ بها على صورتها في هذا الرسم . وقراً
عيسى - وثروى عن نافع - بكسر الميم هنا وفي القصص على البناء . وأمال
الطاء الأخوان وأبو بكر . وقد تقدّم ذلك .

آ . (٤) قوله : ﴿إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ﴾ : العامة على نون العظمة فيهما .
وروي عن أبي عمرو^(٣) بالياء فيهما أي : إِنْ يَشَأُ اللَّهُ يُنَزِّلُ . و «إِنْ» أصلها أَنْ
تدخل على المشكوك أو المحقق المبهم زمانه ، والآية من هذا الثاني .
قوله : «فَطَلَّتْ» عطف على «نُزِّلْ» فهو في محلّ جزم . ويجوز أن يكون

(١) انظر في قراءات طسم : النشر ٢٤١/١ ، والإتحاف ٣١٣/٢ ، والبحر ٥/٧ ،

والقرطبي ٨٨/١٣ ، والسبعة ٤٧٠ ، والتيسير ١٦٥ .

(٢) انظر : الدر المصون ٧٩/١ .

(٣) البحر ٥/٧ ، والإتحاف ٣١٣/٢ .

- الشعراء -

مستأنفاً غير معطوفٍ على الجزاء. ويؤيد الأول قراءة طلحة^(١) «فَتَظَلِّلُ»
بالمضارع مفكوكاً.

قوله: «خاضعين» فيه وجهان، أحدهما: أنه خبرٌ عن «أعناقهم». واستشكِلَ جمعه جمع سلامةٍ لأنه مختصٌّ بالعقلاء. وأجيب عنه بأوجه،
أحدها: أن المراد بالأعناق الرؤساء، كما قيل: لهم وجوهٌ وصدورٌ قال^(٢):

-٣٥٥-

في مَجْمَعٍ مِنْ نَوَاصِي الخَيْلِ مَشْهُودٍ

الثاني: أنه على حذفٍ مضافٍ أي: فظلُّ أصحابِ الأعناقِ، ثم حُذِفَ
وبقي الخبرُ على ما كان عليه قبلَ حَذْفِ المُخْبِرِ عنه مراعاةً للمحذوفِ. وقد
تقدّم ذلك قريباً عند قراءة «وقمراً منيراً»^(٣). الثالث: أنه لما أُضِيفَتْ إلى العقلاء
اكتسبَ منهم هذا الحكم، كما يُكتسبُ التأنيتُ بالإضافةِ لمؤنثٍ في قوله^(٤):

-٣٥٦-

كما شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

(١) الشواذ ١٠٦ وأثبتها بالياء.

(٢) البيت لأم قيس الضبية أو لكبشة أخت عمرو بن معديكرب، وصدرة:

ومشهدٍ قد كَفَيْتِ الغائبين به

وهو في الحماسة ٥٢٢/١ برواية «الناس» بدل الخيل والبحر ٦/٧، والكشاف

١٠٤/٣.

(٣) الآية ٦١ من الفرقان وهي قراءة الحسن وآخرين. انظر: الدر المصون: الورقة

٦٧٧ ب.

(٤) تقدم برقم ٥٤٢.

الرابع: أن الأعناق جمع عُتق من الناس، وهم الجماعة، فليس المراد الجارحة البتة. ومنه قوله^(١):

٣٥٠٧- أن العراق وأهله
عُنُقُ إِلَيْكَ فَهَيْتَ هَيْتَا

قلت: وهذا قريبٌ من معنى الأول. إلا أن هذا القائل يُطْلِقُ الأعناق على جماعة الناس مطلقاً، رؤساء كانوا أو غيرهم. الخامس: قال الزمخشري^(٢): «أصل الكلام: فظَلُّوا لها خاضعين، فَأُقْحِمَتِ الأعناق لبيان موضع الخضوع، وتُرِكَ الكلام على أصله، كقولهم: ذَهَبَتْ أهلُ اليمامة، فكان الأهل غيرُ مذكور». قلت: وفي التنظير بقوله: «ذَهَبَتْ أهلُ اليمامة» نظر؛ لأن «أهل» ليس مقحماً البتة؛ لأنه المقصود بالحكم. وأمَّا التأنيث فلاكتسابه التأنيث^(٣). السادس: أنها عُوْمِلَتْ معاملة العقلاء لَمَا أُسْنِدَ إليهم ما يكونُ فِعْلَ العقلاء كقوله «ساجدين»^(٤) و«طائعين»^(٥) في يوسف والسجدة.

والثاني^(٦): أنه منصوبٌ على الحال من الضمير في «أعناقهم»، قاله

(١) قبله:

أَبْلَغُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ

سَنَ أَخَا الْعِرَاقِ إِذَا أَنَيْتَا

ونسبه صاحب اللسان (عتق) لشاعر يخاطب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وهو في الصحاح (عتق) والمحرر ٥٠/١٢.

(٢) الكشاف ٣/١٠٤.

(٣) أي: من المضاف إليه.

(٤) الآية ٤ من يوسف.

(٥) الآية ١١ من السجدة.

(٦) في إعراب خاضعين.

الكسائي، وَضَعَفَهُ أَبُو الْبَقَاءِ (١) قَالَ: «لَأَنَّ «خَاضِعِينَ» يَكُونُ جَارِيًا عَلَى غَيْرِ فَاعِلٍ «ظَلَّتْ» فَيَفْتَقِرُ إِلَى إِبْرَازِ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ، فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ «خَاضِعِينَ» هَمٌّ». قُلْتُ: وَلَمْ يَجْرِ «خَاضِعِينَ» فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى إِلَّا عَلَى مَنْ هُوَ لَهُ، وَهُوَ الضَّمِيرُ فِي «أَعْنَأْفَهُمْ»، وَالْمَسْأَلَةُ الَّتِي قَالَهَا: هِيَ أَنْ يَجْرِيَ الْوَصْفُ عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ فِي اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى، فَكَيْفَ يَلْزَمُ مَا أَلْزَمَهُ بِهِ؟ عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَلْزَمُ مَا قَالَهُ؛ لِأَنَّ الْكَسَائِيَّ وَالْكُوفِيَّ (٢) لَا يُوجِبُونَ إِبْرَازَ الضَّمِيرِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِذَا أَمِنَ اللَّبْسُ، فَهُوَ يَلْزَمُ مَا أَلْزَمَهُ بِهِ، وَلَوْ ضَعَفَهُ بِمَجِيءِ الْحَالِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ لَكَانَ أَقْرَبَ. عَلَى أَنَّهُ لَا يَضَعُفُ لِأَنَّ الْمُضَافَ جِزْءٌ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ كَقَوْلِهِ: «مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا» (٣).

آ. (٥) قَوْلُهُ: ﴿إِلَّا كَانُوا﴾: جَمَلَةٌ حَالِيَةٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُ هَذَا وَمَا قَبْلَهُ فِي أَوَّلِ الْأَنْبِيَاءِ (٤).

آ. (٧) قَوْلُهُ: ﴿كَمْ أَنْبَتْنَا﴾: «كَمْ» لِلتَّكْثِيرِ فِيهِ خَبْرِيَّةٌ، وَهِيَ مَنْصُوبَةٌ بِمَا بَعْدَهَا عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ أَي: كَثِيرًا مِنَ الْأَزْوَاجِ أَنْبَتْنَا. وَ«مِنْ كُلِّ زَوْجٍ» تَمْيِيزٌ. وَجَوَّزَ أَبُو الْبَقَاءِ (٥) أَنْ يَكُونَ حَالًا وَلَا مَعْنَى لَهُ.

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ (٦): «فَإِنْ قُلْتُ: مَا مَعْنَى الْجَمْعِ بَيْنَ كَمْ وَكُلِّ؟ وَلَوْ قِيلَ: أَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ (٧)؟ قُلْتُ: قَدْ دَلَّ «كُلٌّ» عَلَى الْإِحَاطَةِ بِأَزْوَاجِ النَّبَاتِ

(١) الإملاء ١٦٦/٢.

(٢) انظر: الإنصاف ٥٧.

(٣) الآية ٤٧ من الحجر.

(٤) انظر إعرابه للآية ٢.

(٥) الإملاء ١٦٦/٢.

(٦) الكشاف ١٠٥/٣.

(٧) الكشاف: «ما معنى الجمع بين كم وكل قيل: كم أنبتنا فيها من زوج كريم؟».

على سبيل التفصيل، و«كم» على أن هذا المحيط متكاثر مُفْرَطٌ.

آ. (١٠) قوله: ﴿وَإِذْ نَادَى﴾: العامل فيه مضمراً. فقدّره الزّجاج^(١): اتل، وغيره: اذكر.

قوله: «أَنْ أَتَيْتَ» يجوز أن تكون مفسّرة، وأن تكون مصدرية أي بأن.

آ. (١١) قوله: ﴿قَوْمَ فِرْعَوْنَ﴾: بدل أو عطف بيان للقوم الظالمين. وقال أبو البقاء^(٢): «إنه مفعولٌ «تَتَّقُونَ» على قراءة مَنْ قرأ «تَتَّقُونَ» بالخطاب وفتح النون كما سيأتي. ويجوز على هذه القراءة أن يكون منادى».

قوله: «أَلَا يَتَّقُونَ» العامّة على الياء في «يَتَّقُونَ» وفتح النون، والمراد قوم فرعون. والمفعول محذوف أي: يتقون عقاب. وقرأ^(٣) عبد الله بن مسلم ابن يسار وحماد وشقيق بن سلمة بالتاء من فوق على الالتفات، خاطبهم بذلك توبيخاً، والتقدير: يا قوم فرعون. وقرأ^(٤) بعضهم «يتقون» بالياء من تحت [٦٨٠/أ] وكسر النون. وفيها تخريجان، أحدهما: أن «يَتَّقُونَ» مضارعٌ، ومفعولُه ياء المتكلم، اجتزىء عنها بالكسرة. الثاني: - جَوَزَهُ الزمخشري^(٥) - أن تكون «يا» للنداء. و«اتقون» فعلٌ أمرٌ كقوله: «أَلَا يَا اسْجُدُوا»^(٦) أي يا قوم اتقون. أو يا ناس اتقون. وسيأتي تحقيقٌ مثل هذا في النمل. وهذا تخريجٌ بعيد.

(١) معاني القرآن ٨٤/٤.

(٢) الإملاء ١٦٦/٢.

(٣) المحتسب ١٢٧/٢، والبحر ٧/٧، وفي الشواذ ١٠٦ صُبطت: تَتَّقُونَ.

(٤) الشواذ ١٠٦، والبحر ٧/٧.

(٥) الكشف ١٠٦/٣.

(٦) وهي قراءة الكسائي في الآية ٢٥ من النمل. وقرأ الباقر الأَسْجُدُوا. السبعة

وفي هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها مستأنفة لا محل لها من الإعراب. وجوزَ الزمخشري^(١) أن تكونَ حالاً من الضمير في الظالمين أي: يَظْلِمُونَ غير متقين الله وعقابه. فأدخلت همزة الإنكار على الحال. وخطأه الشيخ^(٢) من وجهين، أحدهما: أنه يلزم منه الفصل بين الحال وعاملها بأجنبيّ منهم، فإنه أعرب «قومَ فرعون» عطفَ بيانٍ للقوم الظالمين^(٣). والثاني: أنه على تقدير تسليم ذلك لا يجوزُ أيضاً؛ لأنَّ ما بعد الهمزة لا يعمل فيه ما قبلها. قال: «وقولك: جئت أمسراً» إن جعلت «مسراً» معمولاً له جئت لم يَجْزُ فَإِنْ أَضْمَرْتَ عاملاً جاز.

والظاهرُ أن «ألا» للعرض. وقال الزمخشري^(٤): «إنها لا النافية دخلت عليها همزة الإنكار». وقيل: هي للتنبيه.

آ. (١٢) قوله: ﴿أَنْ يُكَذِّبُونَ﴾: مفعولٌ «أخاف» أي: أخاف تكذيبهم إياي».

آ. (١٣) قوله: ﴿وَيَضِيقُ صَدْرِي، وَلَا يَنْطَلِقُ﴾: الجمهورُ على الرفع. وفيه وجهان، أحدهما: أنه مستأنف، أخبر بذلك. والثاني: أنه معطوفٌ على خبر «إن». وقرأ^(٥) زيد بن علي وطلحة وعيسى والأعمش بالنصب فيهما. والأعرج بنصب الأول ورفع الثاني. فالنصبُ عطفٌ على صلة «أن»، فتكونُ الأفعالُ الثلاثة: يُكَذِّبُونَ، وَيَضِيقُ،

(١) الكشاف ١٠٦/٣.

(٢) البحر ٧/٧.

(٣) قال: لأن قوم فرعون معمول لقلوبه: اثنت.

(٤) الكشاف ١٠٦/٣.

(٥) الإتحاق ٣١٤/٢، والقرطبي ٩٢/١٣، والنشر ٣٣٥/٢، والبحر ٧/٧.

ولا يَنْطَلِقُ، داخلَةٌ في حَيْزِ الخوفِ. قال الزمخشري^(١): «والفرقُ بينهما - أي الرفع والنصب - أن الرفعَ فيه يُفِيدُ أن فيه ثلاثٌ عللٌ: خوفَ التَكْذِيبِ، وضيقَ الصدرِ، وامتناعَ انطلاقِ اللسانِ. والنصبُ: على أن خَوْفَهُ متعلِّقٌ بهذه الثلاثة. فإن قلت: في النصبِ تعليقُ الخوفِ بالأمور الثلاثة. وفي جملتها نفيُ انطلاقِ اللسانِ، وحقيقةُ الخوفِ إنما هي عَمُّ يُلْحَقُ الإنسانَ لأمرٍ سيقَعُ، وذلك كان واقعاً، فكيف جازَ تعليقُ الخوفِ به؟ قلت: قد علَّقَ الخوفَ بتكذيبهم، وبما يَحْصُلُ له [بسببه]^(٢) من ضيقِ الصدرِ، والحَبْسَةِ في اللسانِ زائدةٌ على ما كان به. على أن تلك الحَبْسَةُ التي كانتْ به زالتْ بدعوته. وقيل: بَقِيَتْ منها بقيةٌ يسيرةٌ. فإن قلت: اعتذارُك هذا يرُدُّه الرفعُ؛ لأن المعنى: إني خائفٌ ضيقَ الصدرِ غيرُ منطلقِ اللسانِ. قلت: يجوزُ أن يكونَ هذا قبلَ الدعوةِ واستجابتها. ويجوزُ أن يريدَ القَدْرَ اليسيرَ الذي بقي».

قوله: «فَأَرْسِلْ» أي: فَأَرْسِلْ جبريلَ أو المَلَكَ، فحذف المفعولَ به.

آ. (١٥) قوله: ﴿فَاذْهَبَا﴾: عطفٌ على ما دَلَّ عليه حرفُ الرَّدِّعِ من الفعلِ. كأنه قيل: ارتدِّعْ عما تظنُّ فاذْهَبْ أنت وأخوك.

آ. (١٦) قوله: ﴿إِنَّا رَسُولُ﴾: إنما أفرد رسولاً: إمَّا لأنه مصدرٌ بمعنى رسالة، والمصدرُ يُوحَدُ. ومن مجيء «رسول» بمعنى رسالة قوله^(٣):

٣٥٠٨ - لَقَدْ كَذَبَ الْوَأَشُونَ مَا فُهِتْ عِنْدَهُمْ

بِسِرٍّ وَلَا أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولٍ

(١) الكشاف ١٠٦/٣.

(٢) بياض في الأصل، وما أثبتناه من الكشاف.

(٣) تقدم برقم ٦٠٥.

أي : برسالة، وإمّا لأنهما ذوا شريعةٍ واحدة فنزّلا منزلةً رسول، وإمّا لأنّ المعنى : أن كلّ واحدٍ منا رسول، وإمّا لأنه من وُضِعَ الواحدِ موضعَ التثنية لتلازمهما، فصارا كالشيئين المتلازمين كالعينين واليدين، وحيث لم يقصد هذه المعاني طابَقَ في قوله : «إنا رسولا ربك»^(١).

آ . (١٧) قوله : ﴿أَنْ أَرْسِلَ﴾ : يجوزُ أن تكونَ مفسّرةً لـ «رسول» إذا قيل : بأنّه بمعنى الرسالة، شرحا الرسالة بهذا، ويبيّنها به . ويجوز أن تكونَ المصدرية أي : رسولٌ بكذا .

آ . (١٨) قوله : ﴿وَلِيداً﴾ : حال من مفعول «نُرَبِّكَ» وهو فعيل بمعنى مفعول . والوليد : الغلامُ تسميةً له بما كان عليه .

قوله : «من عُمرك» حال من «سنين» . وقرأ^(٢) أبو عمرو في روايةٍ بسكون الميم تخفيفاً لـ فُعِل .

آ . (١٩) وقرأ^(٣) «فِعْلَتِكَ» بالكسرِ على الهيئة : الشعبيُّ لأنها نوع من القتل وهي الوكزة . و«أنت من الكافرين» يجوز أن تكونَ حالاً، وأن تكونَ مستأنفةً .

آ . (٢٠) قوله : ﴿إِذْ أَنْوَأْنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾ : إذن هنا حرفُ جوابٍ فقط . وقال الزمخشري^(٤) : «إنها جوابٌ وجزاءٌ معاً» قال : «فإن قلت :

(١) الآية ٤٧ من طه .

(٢) قال في السبعة ٤٧١ «وروى عبيد عن هارون والخفاف عن أبي عمرو، وعبيد عنه : من عُمرك خفيفاً . وقال هارون : كان أبو عمرو لا يرى بالأخرى بأساً يعني التثقيل . وروى عبيد بن عَقِيل عنه مثقلاً» . وانظر : البحر ١٠/٧ .

(٣) المحتسب ١٢٧/٢ ، والقرطبي ٩٤/١٣ ، والبحر ١٠/٧ .

(٤) الكشاف ١٠٩/٣

إذْنُ حَرْفٍ جَوَابٍ وَجَزَاءٍ مَعًا، وَالْكَلامُ وَقَعَ جَوَابًا لِفِرْعَوْنَ فَكَيْفَ وَقَعَ جَزَاءً؟
قلت: قولُ فرعونَ «وَفَعَلْتَ فَعَلْتَك» فيه معنى: أنك جازيتَ نعمتي بما فعلتَ.
فقال له موسى: نعم: فعلتُها مُجَازِيًا لك تسليماً لقوله، كأنَّ نعمته كانت عنده
جديرةً بأنَّ تُجَازِي / بنحو ذلك الجزاء».

[ب/٦٨٠]

قال الشيخ^(١): «وهذا مذهبُ سيويهِ^(٢) يعني أنها للجزاء والجواب معاً.
قال: ولكنَّ شُراح الكتابِ فهموا أنه قد تخلَّف عن الجزاء، والجواب معنى
لازمٌ لها».

آ. (٢١) قوله: ﴿لَمَّا خِفْتُكُمْ﴾: العائمةُ على تشديدِ الميم وهي
«لَمَّا» التي هي حرف وجوبٍ عند سيويهِ أو بمعنى حين عند الفارسي^(٣).
وروي^(٤) عن حمزة بكسر اللام وتخفيف الميم أي: لتخوُّفي منكم. و«ما»
مصدريةٌ. وهذه القراءة تُشبهُ قراءته في آل عمران^(٥): «لِإِذَا آتَيْتُكُمْ» وقد تقدَّمتْ
مستوفاةً. وقرأ^(٦) عيسى «حُكْمًا» بضمِّ الكاف إتباعاً.

آ. (٢٢) قوله: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ﴾: فيه وجهان أحدهما: أنه خبرٌ
على سبيلِ التهكمِ أي: إن كانَ ثمَّ نعمةٌ فليستْ إلا أنك جعلتَ قومي عبداً
لك. وقيل: حرفُ الاستفهامِ محذوفٌ لفهمِ المعنى أي: أو تلك. وهذا مذهب
الأخفش^(٧)، وجعلَ مِنْ ذلك قولَ الشاعر^(٨):

(١) البحر ١١/٦.

(٢) الكتاب ٣١٢/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٣١٢/٢، والإيضاح العضدي ٣١٩.

(٤) البحر ١١/٧، ونسبها في الإتحاف ٣١٤/٢ للمطوعي.

(٥) قرأ «لِإِذَا» وهي الآية ٨١. والسبعة ٢١٣.

(٦) البحر ١١/٧.

(٧) معاني القرآن له ٤٢٦/٢. غير أنه لم يستشهد بالبيت.

(٨) تقدم برقم ٣٤٠.

٣٥٠٩- أفرح أن أُرزأ الكرام

وقد تقدّم هذا مشبعاً في سورة النساء عند قوله تعالى: «وما أصابك من سيّئه فمن نفسك»^(١) وفي غيره.

قوله: «أَنْ عَبَّدتَّ» فيه أوجه، أحدها: أنها في محلّ رفع عطف بيان لـ «تلك»، كقوله: «وَقَصَّيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنْ دَايِرَ هَوْلًا مَقْطُوعٌ»^(٢). الثاني: أنها في محلّ نصبٍ مفعولاً من أجله. والثالث: أنها بدلٌ من «نعمة». الرابع: أنها بدلٌ من «ها» في «تَمَنُّهَا». الخامس: أنها مجرورة بياءٍ مقدره أي: بأنْ عَبَّدتَّ. السادس: أنها خبرٌ مبتدأ مضمرة أي: هي. السابع: أنها منصوبة بإضمار أعني. والجملة من «تَمَنُّهَا» صفةٌ لنعمة. و«تَمَنُّ» يتعدى بالياء فقيلاً: هي محذوفة أي: تَمَنُّ بها، وقيل: ضَمَّنَ «تَمَنُّ» معنى تَذَكَّرُ.

آ. (٢٣) قوله: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾: إنما أتى بـ «ما» دون «مَنْ»؛ لأنها يُسأل بها عن طلبِ الماهية كقولك: ما العنقاء؟ ولَمَّا كان جوابُ هذا السؤال لا يمكنُ عدلُ موسى عليه الصلاة والسلام إلى جوابٍ ممكن، فأجاب بصفاتِه تعالى، وخصَّ تلك الصفاتِ لأنه لا يشاركه تعالى فيها أحدٌ. وفيه إبطالٌ لدعواه أنه إلهٌ. وقيل: جهل السؤال، فأتى بـ «ما» دون «مَنْ» وليس بشيءٍ. وقيل: إنما سأل عن الصفاتِ. ذكره أبو البقاء^(٣). وليس بشيءٍ؛ لأنَّ أهلَ البيانِ نَصَّوا على أنها يُطلَبُ بها الماهياتِ وقد جاء بـ «مَنْ» في قوله: «فَمَنْ ريكما يا موسى»^(٤).

(١) الآية ٧٩ من النساء. وانظر: الدر المصون ٤٨/٤.

(٢) الآية ٦٦ من الحجر.

(٣) الإملاء ١٦٧/٢.

(٤) الآية ٤٩ من طه.

- الشعراء -

آ . (٢٤) قوله : ﴿وما بينهما﴾ : عادَ ضميرُ التثنيةِ على جمعين :
اعتباراً بالجنسَيْن كما فَعَلَ ذلك في الظاهر في قول الشاعر^(١) :

..... ٣٥١٠

بين رماحي مالِكٍ ونهشل

آ . (٢٩) قوله : ﴿لأجعلنك من المسجونين﴾ : إنما عدل عن
لأسجُننك وهو أخصُّ منه ؛ لأنَّ فيه مبالغةٌ ليست في ذاك ، أو معناه : لأجعلنك
مِمَّنْ عَرَفَتْ حاله في سُجونِي .

آ . (٣٠) قوله : ﴿أولو جئتك﴾ : هذه وأو الحال . وقال
الحنفي : «للعطف» . وقد تقدّم تحريراً هذا عند قوله : «أولو كان آباؤهم»^(٢) في
البقرة . وغالبُ الجملِ هنا تقدّم إعرابها .

آ . (٣٤) قوله : ﴿حوله﴾ : حالٌ من «الملا» . ومفعولُ القولِ
قولُه : «إنَّ هذا لساجرٌ عليمٌ» ، وقيل : صلةٌ للملا فإنه بمعنى الذي . وقيل :
الموصولُ محذوفٌ ، وهما قولان للكوفيين^(٣) .

آ . (٤٤) قوله : ﴿بعيزة فرعون﴾ : يجوزُ أن يكونَ قَسَماً ،
وجوابُه : «إنَّا لنحن الغالبون» . ويجوزُ أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ أي : نَغْلِبُ بسببِ
عزَّته ، يَدُلُّ عليه ما بعده ، ولا يجوزُ أن يتعلَّقَ بـ «الغالبون» ، لأنَّ ما في حَيْزِ
«إنَّ» لا يتقدم عليها .

(١) تقدم برقم ٢٣١٥ .

(٢) الآية ١٧٠ من البقرة . انظر : الدر المصون ٢/٢٢٧ .

(٣) قال أبو حيان : «والكوفيون يجعلون «الملا» موصولاً فكأنه قيل : قال للذي حوله ، فلا
موضع للعامل في الظرف لأنه وقع صلة» ، البحر ١٥/٧ .

آ. (٤٦) قوله: ﴿فَأَلْقِي﴾: قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: فاعل الإلقاء ما هو لو صرح به؟ قلت: هو الله عز وجل»، ثم قال: «ولك أن لا تقدّر فاعلاً؛ لأنّ «ألقوا» بمعنى خروا وسقطوا». قال الشيخ^(٢): «وهذا ليس بشيء؛ لأنه لا يبنى الفعل للمفعول إلا وله فاعل ينوب المفعول به عنه. أما أنه لا يقدر له فاعل فقول ذاهب عن الصواب».

قوله: «فإذا هي تلقف»^(٣) قد تقدّم خلافهم فيها. وقال ابن عطية^(٤) هنا: «وقرأ البزي وابن فليح عن ابن كثير بشدّ التاء وفتح اللام وشدّ القاف. ويلزم على هذه القراءة إذا ابتدأ أن يحذف^(٥) همزة الوصل، وهمزة الوصل لا تدخل على الأفعال المضارعة كما لا تدخل على أسماء الفاعلين»، قال الشيخ^(٦): «كأنه يُخَيَّل إليه أنه لا يمكن الابتداء بالكلمة إلا باجتلاب همزة الوصل، وهذا ليس بلازم، كثيراً ما يكون الوصل مخالفاً للوقف، والوقف مخالفاً للوصل، ومن له تمرّن في القراءات/ عرف ذلك». قلت: يريد قوله: «فإذا هي تلقف» فإن البزيّ يشدّد التاء، إذ الأصل: تتلقف بتاءين فأدغم، فإذا وقف على «هي» وابتدأ تتلقف فحقه أن يفك ولا يدغم؛ لثلاثي ابتداءً بساكن وهو غير ممكّن، وقول ابن عطية: «ويلزم على هذه القراءة» إلى آخره تضعيف للقراءة لما ذكره هو: من أن همزة الوصل لا تدخل على الفعل المضارع، ولا يمكن الابتداء

(١) الكشاف ١١٣/٣.

(٢) البحر ١٦/٧.

(٣) عاد إلى الآية ٤٥. وانظر في قراءاتها: السبعة ٤٧١، والنشر ٢٧١/٢، والبحر

١٦/٦، والتيسير ١١٢. وانظر في «إذا» الفجائية: الدر المصون ٤٠/٤.

(٤) المحرر ٦٠/١٢.

(٥) المحرر: «يجلب» وهو ما عناه ابن عطية وفي البحر «يحذف».

(٦) البحر ١٦/٧.

- الشعراء -

بساكن، فَمِنْ ثَمَّ ضَعُفَتْ. وجوابُ الشيخِ بَمَنْعِ المِلازِمَةِ حَسَنٌ، إلا أَنَّهُ كانَ يَنْبَغِي أَنْ يُبَدِّلَ لِفِظَةِ السَّوْقِفِ بِالابْتِداءِ؛ لأنَّهُ هُوَ الَّذِي وَقَعَ الكِلامُ فِيهِ، أعني ابْتِداءَ بِكَلِمَةِ «تَلَقَّفُ».

آ. (٥١) قوله: ﴿أَنْ كُنَّا﴾: قرأ العامَّةُ بفتح «أَنْ» أي: لأنَّ كُنَّا مبدأ القول بالإيمان. وقرأ^(١) أبان بن تغلب وأبو معاذ بكسر الهمزة. وفيه وجهان، أحدهما: أنها شرطية، والجوابُ محذوفٌ لفهم المعنى أو متقدِّمٌ عند مَنْ يُجِيزُهُ. والثاني: أنها المخففة من الثقلِ واستغني عن اللامِ الفارقة لإرشادِ المعنى إلى الثبوت دون النفي، كقوله^(٢):

..... ٣٥١١ -

وإن مالِكُ كانت كرامَ المعادنِ

وفي الحديث^(٣): «إن كانَ رسولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحِبُّ العَسَلَ» أي: يُحِبُّه.

آ. (٥٣) قوله: ﴿حاشرين﴾: هو مفعولٌ «أرسل» و«حاشرين» معناه: حاشرين السحرة.

(١) البحر ١٦/٧، المحرر ٦٠/١٢.

(٢) صدره:

ونحن أباة الضيم من آل مالك

وهو للطرماح في ديوانه ٥١٢، والعيني ٢٧٦/٢، والهمع ١٤١/١، والدرر ١١٨/١، والتصريح ٢٤١/١.

(٣) لفظه في البخاري «يُحِبُّه» في كتاب الأشربة، ١٥ باب شرب الحلواء والعسل. الفتح ٨١/١٠.

آ. (٥٤) قوله: ﴿إِنَّ هَوْلَاءَ لَشِرْذِمَةٌ﴾: معمولٌ لقولٍ مضميرٍ أي: قال إن هؤلاء. وهذا القول يجوز أن يكون حالاً أي: أرسلهم قائل ذلك، ويجوز أن يكون مفسراً لـ «أرسل»، والشِرْذِمَةُ: الطائفة من الناس. وقيل: كلُّ بقيةٍ من شيءٍ خسيسٍ يُقال لها: شِرْذِمَةٌ، ويقال: ثوبٌ شِرْذِمٌ أي: أخلاق، قال (١):

٣٥١٢- جاء الشتاء وقميصي أخلاق
شِرْذِمٌ يضحك منه الخلاق

وأنشده أبو عبيدة (٢):

٣٥١٣- [يُحَدِّثِينَ] فِي شِرْذِمِ النَّعَالِ

آ. (٥٦) قوله: ﴿حَاذِرُونَ﴾: قرأ (٣) الكوفيون وابن ذكوان «حَاذِرُونَ» بالالف، والباقون «حَدِرُونَ» بدونها، فقال أبو عبيدة (٤): «هما بمعنى واحد يُقال: رجلٌ حَذِرٌ وحَدِرٌ وحَاذِرٌ بمعنى» وقيل: بل بينهما فرق. فالْحَذِرُ: الْمُتَقَيِّظُ. والحَاذِرُ: الخَائِفُ. وقيل: الحَذِرُ: المخلوقُ مَجْبُولاً على الحَذِرِ. والحَاذِرُ: ما عَرِضَ في ذلك، وقيل: الحَذِرُ: المُتَسَلِّحُ أي: له شوكةٌ سلاحٍ. وأنشده سيبويه في إعمال حَذِرٍ على أنه مثالٌ مبالغٍ مُحوَّلٌ مِنْ حَاذِرٍ قَوْلُهُ (٥):

(١) رجز لا يُعرف قائله. وهو في تفسير الماوردي ١٧٤/٣، واللسان (خلق - شردم) والخزانة ١١٤/١. والرواية «يضحك مني التواق»، وهو ابنه.

(٢) مجاز القرآن ٨٦/٢، والمحزر ٦١/١٢.

(٣) السبعة ٤٧١، والنشر ٢٣٥/٢، والبحر ١٨/٧، والتيسير ١٦٥، والقسطنطيني ١٠١/١٣، والحجة ٥١٧.

(٤) المجاز ٨٦/٢.

(٥) تقدم برقم ٢٥١١. وانظر: الكتاب ٥٨/١.

٣٥١٤- حَذِرُ أَمْوَرًا لَا تَضِيرُ وَأَمِينَ
مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

وقد زعم بعضهم أن سيويه لما سأله: هل تحفظ شيئاً في إعمال فعل؟ صنع له هذا البيت. فعيب على سيويه: كيف يأخذ الشواهد الموضوعية؟ وهذا غلط؛ فإن هذا الشخص قد أقر على نفسه بالكذب فلا يُقدح قوله في سيويه. والذي ادعى أنه صنع البيت هو اللاحقي^(١). وحذر يتعدى بنفسه، قال تعالى: «يَحْذِرُ الْآخِرَةَ»^(٢)، وقال العباس بن مرداس^(٣):

٣٥١٥- وَإِنِّي حَاذِرٌ أَنْمِي سِلَاحِي
إِلَى أَوْصَالِ ذِيَالٍ مَنِيْعٍ

وقرأ^(٤) ابن السَّمِيعِ وابْنُ أَبِي عِمَارٍ^(٥) «حَادِرُونَ» بالبدال المهملة من قولهم: «عَيْنٌ حَذْرَةٌ» أي: عظيمة، كقوله^(٦):

٣٥١٦- وَعَيْنٌ لَهَا حَذْرَةٌ بَدْرَةٌ

.....

(١) أبان بن عبد الحميد من شعراء هارون الرشيد، مطعون في دينه، بصري، توفي سنة ٢٠٠هـ انظر: الخزانة ٤٥٨/٣، والأعلام ٢٧/١.

(٢) الآية ٩ من الزمر.

(٣) اللسان (ذيل)، البحر ١٨/٧، والمحزر ٦٣/١٢.

(٤) الشواذ ١٠٦، والمحاسب ١٢٨/٢، والبحر ١٨/٧، والقرطبي ١٠١/١٣.

(٥) لم أقف على ترجمته.

(٦) عجزه:

شُقَّتْ مَا فِيهِمَا مِنْ أُخْرٍ

والبيت لامرئ القيس، وفي ديوان ١٦٦، واللسان (حذر) وبَدْرَةٌ: أي تبدر بالنظر. ومن آخر: أي من مآخير العين.

والمعنى: عظيماً. وقيل: الحادِرُ: القويُّ الممتلئ. وحُكي: رجلٌ حادِرٌ أي: ممتلئٌ غَيظاً، ورجلٌ حادِرٌ أي: أحمقٌ كأنه ممتلئٌ مِنَ الحَمَقِ، قال (١):

٣٥١٧- أَحِبُّ الغلامِ السَّوءَ من أجلِ أمِّه
وأبغضُهُ من بُغضِها وهو حادِرٌ

ويقال أيضاً: رجلٌ حَدِرٌ، بزنة «يَقْطُ» مبالغةٌ في حادِرٍ، من هذا المعنى قلت: فقد صار يُقال: حَدِرٌ وحَدِرٌ وحادِرٌ بالبدال المعجمة والمهملة، والمعنى مختلف.

آ. (٥٨) قوله: ﴿ومقام﴾: قرأ العامةُ بفتح الميم، وهو مكانُ القيام، وقتادة (٢) والأعرج بضمها. وهو مكانُ الإقامة.

آ. (٥٩) قوله: ﴿كذلك﴾: فيه ثلاثة أوجه، قال الزمخشري (٣): «يَحْتَمِلُ ثلاثة أوجهٍ: النَّصَبُ على: أَخْرَجْنَاهُمْ مِثْلَ ذَلِكَ الإخْرَاجِ الَّذِي وَصَفْنَا. وَالجُرْعُ على أَنَّهُ وَصَفَ لِمَقَامِ أَي: وَمَقَامِ كَرِيمٍ مِثْلَ ذَلِكَ المَقَامِ الَّذِي كَانَ لَهُمْ. وَالرَّفْعُ على أَنَّهُ خَيْرٌ لِمَبْتَدَأِ مَحذُوفٍ أَي: الأَمْرُ كَذَلِكَ». قال الشيخ (٤): «فالوجهُ الأوَّلُ لا يَسُوغُ؛ لأنَّهُ يُووَلُّ إلى تَشْبِيهِ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ، وَكَذَلِكَ الوَجْهُ الثَّانِي لِأَنَّ المَقَامَ الَّذِي كَانَ لَهُمْ هُوَ المَقَامُ الكَرِيمُ فلا يُشَبَّهُ الشَّيْءُ بِنَفْسِهِ» [ب/٦٨١] قلت: وليس في ذلك تشبيهُ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ؛ لأنَّ المراد في الأوَّل: أَخْرَجْنَاهُمْ إخراجاً مِثْلَ الإخْرَاجِ المعروف المشهور، وكذلك الثاني.

(١) لم أهدى إلى قائله وهو في اللسان (حدر) والبحر ١٨/٧.

(٢) البحر ١٩/٧.

(٣) الكشف ١١٥/٣.

(٤) البحر ١٩/٧.

قوله: «وَأَوْرَثْنَاها» عطفٌ على «فَأَخْرَجْنَاهُمْ».

آ . (٦٠) قوله: ﴿فَأَتَّبَعُوهُمْ﴾: العامةُ بقطع الهمزة مِنْ أَتَّبَعَهُ أي: ألحقه نفسه، فحذف الثاني، وقيل: يُقال: أتبعه بمعنى أتبعه بوصل الهمزة أي: لحقه، والحسن^(١) والحارث الذماري بوصيلها وتشديد التاء وهي بمعنى اللحاق.

قوله: «مُشْرِقِينَ» منصوبٌ على الحال. والظاهرُ أنه من الفاعل. ومعنى مُشْرِقِينَ أي: داخلين في وقتِ الشروقِ كأصبح وأمسى أي: دخل في هذين الوقتين، وقيل: داخلين نحو: المَشْرِقُ كَأَنْجَدَ وَأَتَهَمَ، وقيل: مُشْرِقِينَ بمعنى مُضِيئِينَ. وفي التفسير: أَنَّ بني إسرائيل كانوا في نُورٍ، والقَبْطُ في ظُلْمَةٍ، فعلى هذا يكون «مُشْرِقِينَ» حالاً من المفعول، وعندني أنه يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً من الفاعل والمفعول، إذا جَعَلْنَا «مُشْرِقِينَ» داخلين في وقتِ الشروقِ، أو في مكانِ المَشْرِقِ؛ لأنَّ كلاً من القبيلين كان داخلًا في ذلك الزمانِ، أو في ذلك المكان.

آ . (٦١) قوله: ﴿فَلَمَّا تَرَاءَى الْجَمْعَانِ﴾: قرأ العامةُ «تراءى» بتحقيق الهمزة، وابن وثاب^(٢) والأعمش من غير همز. وتفسيره أن تكون الهمزة مخففةً بينَ بَيْنَ، لا بالإبدال المحض؛ لثلاث تجتمع ثلاثُ أَلِفَاتٍ: الأولى الزائدة بعد الراءِ، والثانيةُ المبدلةُ عن الهمزة، والثالثةُ لأمِ الكلمة، لكن الثالثة لا تثبتُ وَصْلاً، لحذفها لالتقاء الساكنين. ثم اختلف القراء في إمالة هذا الحرف فأقول: هذا الحرف إما أن يُوقَفَ عليه أو لا. فإن وَقَفَ عليه: فحمزة يُميلُ ألفه الأخيرةَ لأنها طرفٌ منقلبةٌ عن ياء. ومن ضرورة إمالتها إمالةُ فتحة الهمزة

(١) الإتحاف ٣١٦/٢، والبحر ١٩/٧.

(٢) انظر في قراءتها: الإتحاف ١٠٧/٢، والسبعة ٤٧١، والنشر ٦٦/٢، والتيسير

١٦٥، والبحر ١٩/٧.

المُسَهَّلَة؛ لأنه إذا وَقَفَ على مثل هذه الهمزة سَهَّلَهَا على مقتضى مذهبه،
وأمال الألف الأولى إتباعاً لإمالة فتحة الهمزة. ومن ضرورة إمالتها إمالة فتحة
الراء قبلها. وهذا هو الإمالة لإمالة.

وغيره من القراء لا يُميل شيئاً من ذلك، وقياس مذهب الكسائي أن يُميل
الألف الأخيرة وفتحة الهمزة قبلها. وكذا نقله ابن الباذش^(١) عنه وعن حمزة.

وإن وُصِلَ: فإنَّ أَلْفَهُ الأَخِيرَةَ تَذْهَبُ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، ولذَهِابِهَا تَذْهَبُ
إِمَالَةٌ فَتَحَةُ الهمزة وتبقى إمالة الألف الزائدة. وإمالة فتحة الراء قبلها عنده
اعتداداً بالألف المحذوفة. وعند ذلك يُقال: حُذِفَ السببُ وبقي المُسَبَّبُ؛ لأنَّ
إمالة الألف الأولى إنما كان لإمالة الألف الأخيرة كما تقدّم تقريره، وقد ذَهَبَتِ
الأخيرة، فكان ينبغي أن لا تُمال الأولى لذهاب المُقتضي لذلك، ولكنه راعى
المحذوف، وجعله في قوة المنطوق، ولذلك نحا عليه أبو حاتمٍ فقال: «وقراءة
هذا الحرف بالإمالة مُحَالٌ» قلت: وقد تقدّم في الأنعام عند «رأى القمر»^(٢)
و«رأى الشمس»^(٣) ما يُشبه هذا العمل فعليك باعتباره ثَمَّةً.

قوله: «لَمُدْرِكُونَ» العامة على سكون الدال اسم مفعولٍ مِنْ أَدْرَكَ أَي:
لَمُحَقَّقُونَ. وقرأ^(٤) الأعرج وعبيد بن عمير بفتح الدال مشددةً وكسر الراء^(٥).
قال الزمخشري^(٦): «والمعنى: متتابعون في الهلاك على أيديهم. ومنه بيت
الحماسة^(٧):

(١) الإقناع له ٢٨٨/١.

(٢) الآية ٧٧.

(٣) الآية ٧٨، وانظر: الدر المصون ١٤/٥.

(٤) القرطبي ١٠٦/١٣، والبحر ٢٠/٧.

(٥) لَمُدْرِكُونَ.

(٦) الكشف ١١٥/٣.

(٧) البيت لأبي الحبال البراء بن ربيعي، وهو في الحماسة ٤٠٨، والبحر ٢٠/٧.

٣٥١٨- أَبْعَدَ بَنِي أُمِّي الَّذِينَ تَتَابَعُوا
أَرْجِي الحَيَاةَ أَمْ مِنَ المَوْتِ أَجْرَعُ

يعني : أن أدرك على أفْتَعَلَ لازماً بمعنى فَنِي وَاضْمَحَلَّ . يقال : أدركَ الشيءُ يَدْرِكُ فهو مُدْرِكٌ أي : فَنِي تَتَابَعاً ، ولذلك كُسِرَتِ الرَّاءُ . وَمَنْ نَصَّ على كسْرِها أبو الفضلِ الرازي قال (١) : «وقد يكون «أدرك» على أفْتَعَلَ بمعنى أفْعَلَ متعدياً ، ولو كانتِ القراءةُ مِنْ هذا لَوَجَبَ فَتْحُ الرَّاءِ ، ولم يَبْلُغْني عنهما - يعني عن الأعرجِ - وعبيدِ إلا الكسر» .

آ . (٦٣) قوله : ﴿فَانْفَلَقَ﴾ : قبله جملةٌ محذوفةٌ أي : فضربَ فانفلقَ . وزعم ابنُ عُصْفُورٍ أنَ المحذوفَ إنما هو ضَرْبَ فِاءٍ انفلقَ ، وأن الفاءَ الموجودةَ هي فاءُ «فَضْرَبَ» ، فأبقى من كلِّ ما يَدُلُّ على المحذوفِ . أبقى الفاءَ مِنْ «فَضْرَبَ» لِيَدُلَّ على «ضَرْبَ» وأبقى «انفلقَ» لِيَدُلَّ على الفاءِ المتصلةِ به ، وهذا كلامٌ متهافٌ .

واختلفَ القُراءُ (٢) في تَرْقِيهِ راءِ «فِرْق» عن ورشٍ لأجلِ القافِ . وقرئ (٣) «فِلَق» بلامٍ يَدُلُّ على الراءِ لموافقةِ «فانفلقَ» . والطَّوْدُ : الجبلُ العظيمُ / [٦٨٢/أ] المتطاوُلُ في السماءِ .

آ . (٦٤) قوله : ﴿وَأَزْلَفْنَا﴾ : أي : قَرَّبْنَا مِنَ النِّجَاةِ . و«نَمَّ» ظرفٌ مكانٍ بعيدٍ . و«الآخرين» هم موسى وأصحابه ، وقرأ (٤) الحسنُ وأبو حيوة

(١) انظر: البحر ٢٠/٧ .

(٢) انظر: الإتحاف ٣١٧/٢ .

(٣) قال في الشواذ ١٠٧ : «حكاه يعقوب» . وانظر: البحر ٢٠/٧ .

(٤) انظر في قراءاتها: المحتسب ١٢٩/٢ ، والبحر ٢٠/٧ ، والقرطبي ١٠٧/١٣ .

«وَرَزَلْنَا» ثلاثياً، وقرأ أبي وابن عباس وعبد الله بن الحارث بالقاف أي :
أزّللنا^(١). والمراد بالآخرين في هذه القراءة فرعون وقومه.

آ. (٧٠) قوله : ﴿إِذْ قَالَ﴾ : العاملُ في «إِذْ» «نَبَأٌ» أو «أَتْلُ». قاله
الحوفي. وهذا لا يتأتى إلا على كون «إِذْ» مفعولاً به. وقيل : «إِذْ» بدلٌ مِنْ «نَبَأٌ»
بدلٌ اشتمالٍ، وهو يؤوّل إلى أن العاملَ فيه «أتلُ» بالتأويل المذكور.

قوله : «وقومه» الهاءُ تعودُ على «إبراهيم» لأنّه المُحدّثُ عنه. وقيل : تعودُ
على أبيه، لأنّه أقربُ مذكور، أي : قال لأبيه وقوم أبيه، ويؤيده «إني أراك
وقومك»^(٢)، حيث أضاف القومَ إليه.

آ. (٧١) قوله : ﴿نَعْبُدُ أَصْنَامًا﴾ : أتوا في الجوابِ بالتصريح
بالفعل ليُعطفوا عليه قولهم «فَنَنْظُلُّ» افتخاراً بذلك وابتهاجاً به، وإلا فكان قولهم
«أصناماً» كافياً، كقوله تعالى : «قل العفو»^(٣) «قالوا خيراً»^(٤).

آ. (٧٢) قوله : ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ﴾ : لا بُدَّ مِنْ محذوفٍ أي :
يسمعون دعاءكم، أو يسمعونكم تدعون. فعلى التقدير الأول : هي متعديةٌ
لواحدٍ اتفاقاً، وعلى الثاني : هي متعديةٌ لاثنين، قامت الجملةُ المقدّرةُ مقامَ
الثاني. وهو قولُ الفارسيّ. وعند غيره الجملةُ المقدّرةُ حالٌ. وقد تقدّم تحقيقُ

(١) أي : أهلكنا.

(٢) الآية ٧٤ من الأنعام.

(٣) «ويسألونك ماذا ينفقون، قل العفو».

الآية ٢١٩ من البقرة.

(٤) «ماذا أنزل ربكم، قالوا خيراً». الآية ٣٠ من النحل.

القوليين . وقرأ^(١) قتادة ويحيى بن يعمر بضم الياء وكسر الميم ، والمفعول الثاني محذوف . أي : يُسْمِعُونَكُمْ الجواب .

قوله : «إذ تَدْعُونَ» منصوبٌ بما قبله ، فما قبله وما بعده ماضيان معني ، وإن كانا مستقبلين لفظاً ، لعملِ الأولِ في «إذ» ، ولعملِ «إذ» في الثاني . وقال بعضهم : «إذ» هنا بمعنى إذا . وقال الزمخشري^(٢) : «إنه على حكاية الحالِ الماضية ، ومعناه : اسْتَحْضِرُوا الأحوالَ [الماضية]»^(٣) التي كنتم تَدْعُونَهَا فيها ، [وقولوا]^(٤) : هل سَمِعْتُمْكُمْ أو اسْمَعُوا ، وهو أبلغ في التَّبْكِيتِ . وقد تقدّم أنه قُرِيءٌ بإدغامِ ذالِ «إذ» وإظهارها في التاء^(٥) . وقال ابنُ عطية^(٦) : ويجوز فيه قياسُ «مُدْكِر» ونحوه . ولم يقرأ به أحدٌ . والقياسُ أن يكون اللفظُ به «إدّعون»^(٧) والذي مَنَعَ من هذا اللفظِ اتصالُ الدالِ الأصلية في الفعل ، فَكُثِرَتِ المِثْمَائِلَاتُ «قلت : يَعْنِي فيكون اللفظُ بدالٍ مشددةً مهملةً ثم بدالٍ ساكنةً مهملةً أيضاً» .

قال الشيخ^(٨) : «وهذا لا يجوز؛ لأن هذا الإبدال^(٩) إنما هو في تاءِ الافتعالِ بعد الدالِ والذالِ والزايِ نحو: أَدَهَنَ وَأَدْكَرَ وَأَزْدَجَرَ ، وبعد جيمِ

(١) المحتسب ١٢٩/٢ ، والقرطبي ١٣/١٠٩ ، والبحر ٧/٢٣ .

(٢) الكشف ٣/١١٦ .

(٣) من الكشف .

(٤) من الكشف .

(٥) قال في الإنحاف ٢/٣١٧ : «وأدغم ذالِ إذ تَدْعُونَ أبو عمرو وهشام وحمزة والكسائي وخلف» .

(٦) المحرر ١٢/٦٦ .

(٧) رسمه في مطبوعة المحرر : إذ ددعون .

(٨) البحر ٧/٢٣ .

(٩) أي إبدالِ التاءِ دالاً .

شدوذاً نحو: «اجْتَمَعُوا» في «اجْتَمَعُوا»، أو في تاء الضمير بعد الدال والزاي نحو «فَزِدْ» في «فَزَتْ» و«جَلِدْ» في «جَلَدَتْ» أو تاء «تَوَلَّجْ» قالوا فيها: «دَوَلَجْ»، وتاء المضارعة ليس شيئاً مما ذكر^(١). وقوله^(٢): «والذي مَنَعَ إِلَى آخِرِهِ» يفتضي جوازَه لولم يُوجَدَ ما ذُكِرَ، فعلى مقتضى قوله يجوز أن تقول في إذ تُخْرَجُ: اذْخُرْجُ، ولا يقول ذلك أحدٌ، بل يقولون: اَتْخُرْجُ، فيُدغمون الدال في التاء^(٣).

آ. (٧٤) قوله: ﴿كَذَلِكَ﴾: منصوبٌ بـ «يَفْعَلُونَ» أي: يَفْعَلُونَ مثلَ فَعَلْنَا. وَيَفْعَلُونَ في محلِّ نصبٍ مفعولاً ثانياً لـ «وَجَدْنَا».

آ. (٧٧) قوله: ﴿عَدُوٌّ﴾: اللغةُ العاليةُ إفرادُ «عَدُوٌّ» وتذكيره. قال تعالى: «هم العدو»^(٤). وإنما فُعِلَ به ذلك تشبيهاً بالمصادرِ نحو: الوَلُوعُ والقَبُولُ. وقد يُقال: أعداءٌ وَعَدُوَّةٌ. وقوله: «عَدُوُّ لي» على أصلِهِ مِنْ غيرِ تقديرٍ مضافٍ ولا قلبٍ. وقيل: الأصنامُ لا تُعادي لأنها جَمادٌ، فالتقديرُ: فَإِنَّ عِبَادَهُمْ عَدُوُّ لي. وقيل: بل في الكلامِ قَلْبٌ، تقديرُهُ: فَإِنِّي عَدُوٌّ لَهُمْ. وهذان مرجوحان لاستقامة الكلامِ بدونهما.

قوله: «إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ» فيه وجهان، أحدهما: أَنَّهُ منقطعٌ أي: لكنَّ رَبَّ الْعَالَمِينَ ليس بعدوُّ لي. وقال الجرجاني: «فيه تقديرٌ وتأخيرٌ أي: أفرأيتُمْ ما كنتم تَعْبُدُونَ أنتم وأباؤكم الأقدمون، إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ فإنهم عدوُّ لي، و«إِلَّا» بمعنى / «دون» و«سوى». والثاني: أَنَّهُ متصلٌ. وهو قول الزجاج^(٥)؛ لأنهم كانوا يَعْبُدُونَ اللَّهَ تعالى والأصنامَ.

(١) قال أبو حيان: فلا تبدل تاؤه.

(٢) أي قول ابن عطية.

(٣) قال أبو حيان: «بل إذا أدغم مثل هذا أبدل من الدال تاء، وأدغم في التاء».

(٤) الآية ٤ من المنافقون.

(٥) معاني القرآن ٩٣/٤.

آ . (٧٨) قوله : ﴿الذِي خَلَقَنِي﴾ : يجوز فيه أوجهٌ : النصبُ على النعتِ لـ «رَبِّ الْعَالَمِينَ» أو البدلِ ، أو عطفِ البيانِ ، أو على إضمارِ أعني . والرفعُ على خبرِ ابتداءٍ مضمِرٍ أي : هو الذي خلقني أو على الابتداء .
[وقوله] : «فَهُوَ يَهْدِينِ» جملةٌ اسميةٌ في محلِّ رفعٍ خبراً له . قال الحوفي : «وَدَخَلَتِ الْفَاءُ لِمَا تَضَمَّنَهُ الْمَبْتَدَأُ مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ» . وهذا مردودٌ ؛ لأنَّ الموصولَ مُعَيَّنٌ ليس عاماً ، ولأنَّ الصلَّةَ لا يمكنُ فيها التجددُ ، فلم يُشْبِهْ الشرطُ . وتابع أبو البقاء^(١) الحوفيُّ ولكنه لم يتعرَّضْ للفاء . فإنَّ عَنَى ما عناه الحوفيُّ فقد تقدَّم ما فيه . وإن لم يَعْنِهِ فيكونُ تابعاً للأخفش^(٢) في تجويزه زيادةَ الفاءِ في الخبرِ مطلقاً نحو : «زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ» ، وقد تقدَّم تحريره .

آ . (٧٩) قوله : ﴿وَالذِي هُوَ يُطْعِمُنِي﴾ : يجوز أن يكونَ مبتدأً ، وخبرُه محذوفٌ . وكذلك ما بعده . ويجوزُ أن يكونوا أوصافاً للذي خَلَقَنِي . ودخولُ الواوِ جائزٌ . وقد تقدَّم تحقيقُه في أولِ البقرة كقوله^(٣) :

٣٥١٩ - إِلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وابْنِ الْهُمامِ

وليثِ الكَتِيبَةِ فِي الْمُرْدَحَمِ

وأثبت^(٤) ابنُ أبي إسحاقٍ - وتروى عن عاصم^(٥) أيضاً - ياءَ المتكلمِ في «يَسْقِينِ» و«يَشْفِينِ» و«يُحْيِينِ» . والعامَّةُ «خَطِيبَتِي» بالإفرادِ . والحسن^(٦)

(١) الإملاء ١٦٨/٢ .

(٢) انظر أمثلة على زيادة الفاء عند الأخفش في «معاني القرآن» : ١٢٤ - ١٢٥ - ٢٢٢ .

(٣) تقدم برقم ١٢١ . وانظر : الدر المصون ٩٧/١ .

(٤) الإتحاف ٣١٧/٢ ، والنشر ٣٣٦/٢ ، والبحر ٢٥/٧ ، والمحزر ٦٧/١٢ .

(٥) كذا في الأصل ، ولعل الصواب : «نافع» كما في المظان السابقة .

(٦) الإتحاف ٣١٧/٢ ، والقرطبي ١١١/١٣ ، والبحر ٢٥/٧ .

«خطاياي» جمع تكسير.

آ. (٨٥) قوله: ﴿مِنْ وَرَثَةٍ﴾: إما أن يكون مفعولاً ثانياً أي: مستقراً أو كائناً مِنْ وَرَثَةٍ، وإما أن يكون صفةً لمحذوفٍ هو المفعول الثاني، أي: وارثاً مِنْ وَرَثَةٍ.

آ. (٨٨) قوله: ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ﴾: بدلٌ مِنْ «يوم» قبله. وجعل ابن عطية^(١) هذا من كلام الله تعالى إلى آخر الآيات مع إعرابه «يوم لا ينفَعُ» بدلاً مِنْ «يوم يُبْعَثُونَ». ورَّده الشيخ^(٢): بأنَّ العايلَ في البدلِ هو العايلُ في المبدلِ منه، أو آخرُ مثله مقدَّرٌ. وعلى كلا هذين القولين لا يَصِحُّ لاختلافِ المتكلمين.

آ. (٨٩) قوله: ﴿إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ﴾: فيه أوجه، أحدها: أنه منقطعٌ أي: لكنْ مَنْ أَتَى اللَّهَ بقلْبٍ سليمٍ فإنه ينفَعُهُ ذلك. وقال الزمخشري^(٣): «ولا بُدُّ لك مع ذلك مِنْ تقديرٍ مضافٍ وهو الحالُ المرادُ بها السلامة، وليست من جنسِ المالِ والبنينِ، حتى يؤولَ المعنى إلى: أنَّ البنينَ والمالَ لا ينفَعانِ، وإنما ينفَعُ سلامةُ القلبِ، ولو لم يُقدَّرِ المضافُ لم يتحصَّلْ للاستثناءِ معنى».

قال الشيخ^(٤): «ولا ضرورةٌ تدعو إلى حذفِ المضافِ كما ذكر». قلت: إنما قدَّرَ المضافَ لِيُتَوَهَّمَ دخولُ المستثنى في المستثنى منه؛ لأنه متى لم يُتَوَهَّمْ ذلك لم يقع الاستثناء، ولهذا منَعوا: «صَهَلَتِ الخيلُ إِلَّا الإبلَ» إِلَّا بتأويلٍ.

(١) المحرر ١٢/٧٠.

(٢) البحر ٧/٢٨.

(٣) الكشاف ٣/١١٨.

(٤) البحر ٧/٢٦.

الثاني : أنه مفعولٌ به لقوله^(١) : « لا يَنْفَعُ » أي : لا يَنْفَعُ المَالُ والبنونَ إلاَّ هذا الشخصَ فإنه يَنْفَعُهُ ماله المصروفُ في وجوهِ البرِّ، وبنوه الصلحاءُ، لأنه عَلَّمَهُم وأحسَنَ إليهم . الثالث : أنه بدلٌ من المفعولِ المحذوفِ، أو مستثنى منه ، إذ التقديرُ : لا يَنْفَعُ مالٌ ولا بنونٌ أحداً من الناس إلاَّ مَنْ كانت هذه صفته . والمستثنى منه يُحذَفُ كقوله^(٢) :

— ٣٥٢٠ —

ولم يَنْجُ إلاَّ جَفَنَ سيفٍ ومئزرا
أي : ولم يَنْجُ بشيءٍ . الرابع : أنه بدلٌ من فاعلِ « يَنْفَعُ » فيكون مرفوعاً .
قال أبو البقاء^(٣) : « وَعَلَبَ مَنْ يَعْلَلُ فيكون التقديرُ : إلاَّ مالٌ مَنْ ، أو بنو مَنْ فإنه يَنْفَعُ نفسه وغيره بالشفاعة » .

قلت : وأبو البقاء خَلَطَ وجهاً بوجهٍ : وذلك أنه إذا أَرَدْنَا أن نجعله بدلاً من فاعلِ « يَنْفَعُ » فلنا فيه طريقان ، أحدهما : طريقةُ التَغْلِيْبِ أي : غَلَبْنَا البنينَ على المَالِ ، فاستثنى من البنينِ ، فكأنه قيل : لا يَنْفَعُ البنونَ إلاَّ مَنْ أتى من البنينِ بقلبِ سليمٍ فإنه يَنْفَعُ نفسه بصلاجه ، وغيره بالشفاعة .

والطريقة الثانية : أن تُقَدَّرَ مضافاً محذوفاً قبلِ « مَنْ » أي : إلاَّ مالٌ مَنْ أو بنو مَنْ فصارتِ الأوجهُ خمسةً .

ووجهُ الزمخشري^(٤) اتصالُ الاستثناءِ ، بوجهين ، أحدهما : إلاَّ حالَ مَنْ أتى اللهُ بقلبِ سليمٍ ، وهو من قوله^(٥) :

(١) رسمت في الأصل «لقوه» .

(٢) تقدم برقم ٣١٤ .

(٣) الإملاء ١٦٨/٢ .

(٤) الكشف ١١٨/٣ .

(٥) تقدم برقم ٦٦٥ .

تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ

«وما ثوابه إلا السيف» ومثاله (١) أن يقال: هل لزيد مالٌ وبنون؟ فيقال: ماله وبنوه سلامةٌ قلبه. تريد نفى المال والبنين عنه، وإثبات سلامة قلبه بدلاً عن ذلك. والثاني قال: «وإن شئت حملت الكلام على المعنى وجعلت المال والبنين في معنى الغنى، كأنه قيل: يوم لا ينفع غنى إلا غنى من أتى؛ لأن غنى الرجل في دينه بسلامة قلبه، كما أن غناه في دنياه بماله وبنيه.»

آ. (٩١) قوله: ﴿وَبُرِّزَتْ﴾: قرأ (٢) مالك بن دينار «وَبُرِّزَتْ» بفتح الباء والراء خفيفة، مبنياً للفاعل، مسنداً للجحيم فلذلك رُفِعَ.

آ. (٩٤) قوله: ﴿فَكَيْبَسُوا﴾: أي: ألقوا، وقُلبَ بعضهم / على [١/٦٨٣]

بعض. قال الزمخشري (٣): «الكَيْبَةُ تكريرُ الكَبِّ. جعلَ التكريرَ في اللفظ دليلاً على التكريرِ في المعنى». وقال ابن عطية (٤) نحواً منه، قال: «وهو الصحيح لأن تكريرَ الفعلِ بَيْنَ نحو: صرَّ وصرَّصرَّ وهذا هو مذهب الزجاج (٥). وفي مثل هذا البناء ثلاثة مذاهب، أحدها: هذا. والثاني (٦): وهو مذهب البصريين - أن الحروف كلها أصول. والثالث - وهو قول الكوفيين - أن الثالث مُبدلٌ من مثل الثاني، فأصل كَيْبَبَ: كَيْبَ بثلاث

(١) الكشف: وبيانه.

(٢) البحر ٧/٢٧.

(٣) الكشف ٣/١١٩.

(٤) المحرر ١٢/٦٩.

(٥) معاني القرآن ٤/٩٤. قال: «وحقيقة ذلك في اللغة تكرير الانكباب، كأنه إذا ألقى

ينكب مرة بعد مرة حتى يستقر فيها».

(٦) انظر في المسألة: الارتشاف ١/٢٤.

باءات . ومثله : لَمَلَمَ وَكَفَكَفَ . هذا إذا صَحَّ المعنى بسقوط الثالث . فأما إذا لم يَصِحَّ المعنى بسقوطه كانت كلُّها أصولاً من غيرِ خلافٍ نحو : سَمِسِمَ وَخِمَخِمَ^(١) .

وواو «كُبُكِبُوا» قيل : للأصنام ؛ إجراء لها مُجْرَى العقلاء . وقيل : لعابديها .

آ . (٩٦) قوله : ﴿وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ﴾ : جملةٌ حاليةٌ معترضةٌ بين القولِ ومعموله ، ومعموله الجملةُ القسميةُ .

آ . (٩٧) قوله : ﴿إِنْ كُنَّا لَقِي﴾ : مذهبُ البَصْرِيِّينَ : أن «إِنْ» مخففةٌ واللامُ فارقةٌ ، ومذهبُ الكوفِيِّينَ : أن «إِنْ» نافيةٌ ، واللامُ بمعنى «إِلَّا»^(٢) .

آ . (٩٨) قوله : ﴿إِذْ نُسَوِّكُمْ﴾ : «إِذْ» منصوبٌ : إمَّا بـ «مُبِينٍ» ، وإمَّا بمحذوفٍ أي : ضَلَلْنَا فِي وَقْتِ تَسْوِيتِنَا لَكُمْ بِاللَّهِ فِي الْعِبَادَةِ . ويجوز على ضَعْفٍ أن يكونَ معمولاً لـ «ضلالٍ» ، والمعنى عليه . إلا أنَّ ضَعْفَهُ صِنَاعِيٌّ : وهو أنَّ المصدرَ الموصوفَ لا يَعْمَلُ بعدَ وصفه .

آ . (١٠١) قوله : ﴿حَمِيمٌ﴾ : الحمِيمُ : القريبُ مِنْ قولهم «حَامَةٌ فلانٍ» أي : خاصَّتُهُ . وقال الزمخشري^(٣) : «الحمِيمُ مِنَ الاحْتِمَامِ ، وهو من الاهتمام ، أو من الحَامَةِ وهي الخاصَّةُ ، وهو الصديقُ الخالصُ» والنفي هنا يَحْتَمِلُ نفيَ الصديقِ من أصله ، أو نفيَ صفتهِ فقط فهو من باب^(٤) :

(١) الخمخم : نبات تُعْلَفُ حَبَّةُ الإِبِلِ .

(٢) انظر : الإنصاف ٦٤٠ .

(٣) الكشاف ١١٩/٣ .

(٤) تقدم برقم ١٠٨٨ .

والصديق: يحتمل أن يكون مفرداً، وأن يكون مُستعملاً للجمع، كما يُستعمل العدو له يقال: هم صديق وهم عدو.

آ. (١٠٢) قوله: ﴿فَلَوْ أَنَّ﴾: يجوزُ أن تكون المُشْرَبَةُ معنى التمني، فلا جواب لها على المشهور. ويكون نصبُ «فكنون» جواباً للتمني الذي أفهمته «لو» ويجوزُ أن تكون على بابها، وجوابها محذوف أي: لوجدنا شُفْعَاءً وأصدقاءً أو لعمِلْنَا صالحاً. وعلى هذا فنصبُ الفعل بـ «أن» مضمرةً عطفاً على «كرة» أي: لو أن لنا كرةً فكوناً، كقولها^(١):
٣٥٢٣- لَلَيْسُ عَبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي

آ. (١٠٥) قوله: ﴿كَذَّبْتَ قَوْمٌ﴾: إنما أتت فعل القوم؛ لأنه مؤنثٌ بدليل تصغيره على قُوَيْمَةٍ. وقيل: لأنه بمعنى «أمة»^(٢) ولما كانت آحاده عقلاءً ذكوراً وإناثاً عاد الضميرُ عليه باعتبار تغليب الذكور ف قيل: «لهم أخوهم». وحذفت مفعول «تتقون» أي: ألا تتقون عقاب الله.

آ. (١١١) قوله: ﴿وَاتَّبَعَكَ الْأَرْدَلُونَ﴾: جملةٌ حاليةٌ من كاف «لك». وقرأ^(٣) عبد الله وابن عباس وأبو حيوة «وَاتَّبَاعُكَ» مرفوعاً، جمع

(١) تقدم برقم ٧٠١.

(٢) أليست العلة لمجيء الفعل مؤنثاً كون فاعله اسم جمع، حيث يجوز لذلك التذكير والتأنيث، فجاء هنا التأنيث، وجاء في موضع آخر التذكير كقوله: «إِذْ هُمْ قَوْمٌ».

(٣) انظر في قراءاتها: المحتسب ١٣١/٢، والنشر ٣٣٥/٢، والإتحاف ٣١٨/٢، والبحر ٣١/٧، والقرطبي ١٢١/١٣.

- الشعراء -

تابع كصاحب وأصحاب، أو تَبِعَ كَشَرِيف وأشرف، أو تَبِعَ كَبَرَم^(١) وأبرام. وفي رفعه وجهان، أحدهما: أنه مبتدأ، «والأرذُلُون» خبره. والجملة حالية أيضاً. والثاني: أنه عطفٌ على الضمير المرفوعِ في «نُؤْمِنُ» وحسن ذلك الفصلُ بالجارِّ. و«الأرذُلُون» صفتُه.

وقرأ اليماني «وأتباعك» بالجرِّ عطفاً على الكاف في «لك». وهو ضعيفٌ أو ممنوعٌ عند البصريين.^(٢) وعلى هذا فيرتفع «الأرذُلُون» على خبر ابتداء مضمرة أي: هم الأرذُلُون. وقد تقدّم مادة «الأرذُل» في هود^(٣).

آ. (١١٢) قوله: ﴿وَمَا عِلْمِي﴾: يجوز في «ما» وجهان، أحدهما: - وهو الظاهر - أنها استفهامية في محل رفع بالابتداء. و«علمي» خبرها. والباء متعلقة به. والثاني: أنها نافية. والباء متعلقة بـ «علمي» أيضاً. قاله الحوفي، ويحتاج إلى إضمار خبر ليصير الكلامُ به جملةً.

آ. (١١٣) قوله: ﴿لَوْ تَشْعُرُونَ﴾: جوابها محذوفٌ، ومفعولٌ «تَشْعُرُونَ» أيضاً.

وقرأ^(٤) الأعرج وأبوزرعة «لَوْ يَشْعُرُونَ» بياء الغيبة، وهو التفتات. ولا يَحْسُنُ عَوْدُهُ على المؤمنين.

آ. (١١٨) قوله: ﴿فَتَحاً﴾: يجوز أن يكونَ مفعولاً به، بمعنى المفتوح /، وأن يكونَ مصدرًا مؤكّداً.

[ب/٦٨٣]

(١) البرم: الذي لا يدخل مع القوم في الميسر لبلخه.

(٢) انظر: الإنصاف ٤٦٣.

(٣) انظر: الدر المصون ٦/٣١٠.

(٤) البحر ٣١/٧.

قوله «وَنَجِّنِي» المُنَجَّى منه محذوف لفهم المعنى أي: مِمَّا يَحُلُّ بقومي .
و «من المؤمنين» بيان لقوله «مَنْ معي» .

آ . (١١٩) قوله : ﴿المَشْحُون﴾ : أي المَمْلُوءُ المَوْقَرُ^(١) . يقال :
شَحَنَهَا عليهم خَيْلاً ورجالاً . والشَّحْنَاءُ : العَدَاوَةُ ؛ لأنها تَمَلَأُ الصَّدُورَ إِحْنَاباً .
والفُلُكُ هنا مفردٌ بدليلِ وَصْفِهِ بالمفردِ . وقد تقدَّم الكلامُ عليه في البقرة^(٢) .

آ . (١٢٨) قوله : ﴿تَعَبُّون﴾ : جملةٌ حاليةٌ من فاعلِ «تَبْنُونَ» .
والرَّيْعُ بكسر الراء وفتحها : جمع رَيْعَةٍ . وهو في اللغة المكان المرتفع . قال ذو
الرمة^(٣) :

٣٥٢٤ - طِرَاقُ الخَوَافِي مُشْرِفٌ فَوْقَ رَيْعَةٍ
نَدَى لِيَلِهِ فِي رَيْشِهِ يَتَرَقَّرُقُ
وقال أبو عبيدة^(٤) : «هو الطريق» وأنشد للمسيب بن علس يصفُ
ظُعْنًا^(٥) :

٣٥٢٥ - فِي الآلِ يَخْفِضُهَا وَيَرْفَعُهَا
رَيْعٌ يَلُوحُ كَأَنَّهُ سَحْلٌ

-
- (١) الموقر: المحمول حملاً ثقیلاً .
 - (٢) انظر: الدر المصون ٢/٢٠٠ .
 - (٣) ديوانه ٤٨٨/١ ، واللسان (ريع) ومجاز القرآن ٨٨/٢ ، والقرطبي ٨٨/١٣ .
وطراق: بعضه على بعض . ويتدرقق: يذهب ويجيء . والخوافي : ما دون القوادم
من الجناح .
 - (٤) مجاز القرآن ٨٨/٢ ولم يرد بيت المسيب في المجاز . وقال القرطبي ١٢٢/١٣ :
 - (٥) اللسان (ريع) ، والقرطبي ١٢٢/١٣ .

واختلفَ المفسِّرون في العبارة عنه على أقوالٍ كثيرةٍ. والرَّيْعُ بالفتح: ما يَحْصُل مِنَ الخَراجِ.

آ. (١٢٩) قوله: ﴿تُخْلِدُونَ﴾: العائمةُ على تخفيفه مبنياً للفاعلِ. وقناةٌ^(١) بالتشديد مبنياً للمفعول. ومنه قولُ امرئِ القيسِ^(٢):

٣٥٢٦- وهَلْ يَنْعَمَنَّ إِلَّا سَعِيدٌ مُخَلَّدٌ

قليلُ الهُمومِ ما يَبِيْتُ بأوجالِ

و«لَعَلَّ» هنا على بابها. وقيل: للتعليل. ويؤيده قراءة^(٣) عبدِ الله «كي تُخْلِدُونَ» فقيل: للاستفهام، قاله زيد بن علي. وبه قال الكوفيون. وقيل: معناها التشبيهُ أي: كأنكم تُخْلِدُونَ. ويؤيده ما في حرفِ أَبِي «كأنكم تُخْلِدُونَ». وقُرِئ «كأنكم خَالِدُونَ». وكم مَنْ نَصَّ عليها أنها تكونُ للتشبيهِ.

والمصانِعُ: جمعُ مَصْنَعَةٍ، وهي بَرَكُ الماءِ. وقيل: القصور. وقيل^(٤): بروجُ الحَمَامِ.

آ. (١٣٠) قوله: ﴿وَإِذَا بَطَشْتُمْ﴾: أي: وإذا أَرَدْتُمْ. وإنما احتجنا إلى تقديرِ الإرادة لثلاثِ الشرطِ والجزاء. و«جَبَّارِينَ» حالٌ.

آ. (١٣٢) قوله: ﴿أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أن الجملةَ الثانيةَ بيانٌ للأولى، وتفسيرٌ لها. والثاني: أن «بأنعامٍ» بدلٌ من قوله:

(١) الرواية عن قتادة «تُخْلِدُونَ» بفتح اللام كما في البحر ٣٢/٧، والمحتسب ١٣٠/٢. والرواية عن علقمة «تُخْلِدُونَ» كما في البحر ٣٢/٧،

(٢) تقدم برقم ٣٠٠.

(٣) انظر في قراءتها: البحر ٣٢/٧، والشواذ ١٠٧، والقرطبي ١٣/١٢٤.

(٤) وهو قول السدي كما في الماوردي ١٨١/٣.

«بِمَا تَعْمَلُونَ» بإعادة العاملِ كقوله: «اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ. اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ»^(١). قال الشيخ^(٢): «والأكثرُونَ لَا يَجْعَلُونَ هَذَا بَدَلًا، وَإِنَّمَا يَجْعَلُونَهُ تَكْرِيرًا»^(٣) وَإِنَّمَا يَجْعَلُونَ بَدَلًا بِإِعَادَةِ الْعَامِلِ إِذَا كَانَ حَرْفَ جَرٍّ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةٍ مُتَعَلِّقَةٍ نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ بِأَخِيكَ» وَلَا يَقُولُونَ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، مَرَرْتُ بِأَخِيكَ» عَلَى الْبَدَلِ.

آ. (١٣٦) قوله: «أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ»: معادلُ لقوله: «أَوْعِظْتَ»، وإنما أتى بالمعادلِ كذا، دونَ قوله: «أَمْ لَمْ تَعْظُ» لتواخي القوافي، وأبدى له الزمخشري^(٤) معنى فقال: «وبينهما فرق؛ لأنَّ المعنى: سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَفَعَلْتَ هَذَا الْفِعْلَ - الَّذِي هُوَ الْوَعِظُ - أَمْ لَمْ تَكُنْ أَصْلًا مِنْ أَهْلِهِ وَمُبَاشَرَتِهِ، فَهُوَ أَيْلُغُ فِي قِلَّةِ اعْتِدَادِهِمْ بِوَعِظِهِ. مِنْ قَوْلِكَ: «أَمْ لَمْ تَعْظُ».

وقرأ العامةُ «أَوْعِظْتَ» بإظهارِ الظاءِ قبلِ التاءِ، وروى عن أبي عمروٍ والكسائيِّ وعاصمٍ، وبها^(٥) قرأ الأعمشُ وابنُ محيَّصنٍ بالإدغامِ، وهي ضعيفةٌ؛ لأنَّ الظاءَ أقوى ولا يُدغمُ الأَقْوَى فِي الأَضْعَفِ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَ مِنْ هَذَا فِي الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ أَشْيَاءٌ مُتَوَاتِرَةٌ يَجِبُ قَبُولُهَا نَحْوُ: «رُحِرَ عَنْ»^(٦) وَ«لَيْنُ بَسَطَتْ»^(٧).

(١) الآية ٢١ من يس.

(٢) البحر ٣٣/٧.

(٣) قال: «من تكرار الجمل وإن كان المعنى واحداً ويسمى التثبيح».

(٤) الكشاف ١٢٢/٣.

(٥) القرطبي ١٣/١٢٥، والبحر ٣٣/٧.

(٦) الآية ١٨٥ من آل عمران.

(٧) الآية ٢٨ من المائدة.

آ. (١٣٧) قوله: ﴿إِلَّا خُلِقُ﴾: قرأ^(١) ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بفتح الحاء وسكون اللام. والباقون بضمّتين. فقيل: معناهما الاختلاق وهو الكذب. وكذا قرأ ابن مسعود. وقيل: ما نحن فيه من البنية حياة وموت هو خلق الأولين وعادتهم. وروى الأصمعي عن نافع، وبها قرأ أبو قلابة^(٢)، بضم الحاء وسكون اللام وهي تخفيف المضمومة.

آ. (١٤٧) قوله: ﴿فِي جَنَّاتٍ﴾: بدلٌ من «فيما ههنا» بإعادة العامل؛ فُصل بعدما أجمل كما في الآية قبلها. و«ما»^(٣) موصولة، وظرف المكان صلّتها^(٤).

آ. (١٤٨) قوله: ﴿وَنَخْلٍ﴾: يجوز أن يكون من بابِ ذِكْرِ الخاص بعد العام؛ لأنّ الجنات تشمل النخل، ويجوز أن يكون تكريراً للشيء الواحد بلفظ آخر، فإنهم يُطلقون الجنة ولا يريدون إلا النخل. قال زهير^(٥):

٣٥٢٧- كأنّ عينيّ في غربيّ مقتلة
من النواضح تسقيّ جنةً سُحفاً

/ وسُحفاً: جمع «سُحوق» ولا يُوصفُ به إلا النخل والطلح الكُفريّ، [أ/٦٨٤]

(١) انظر في قراءتها: السبعة ٤٧٢، والنشر ٣٣٥/٢، والبحر ٣٣/٧، والحجة ٥١٨، والتيسير ١٦٦، والقرطبي ١٣/١٢٥.

(٢) محمد بن أحمد مقيّ، روى عن النصار، وروى عنه الخبازي والعراقي. ولم تذكر وفاته: انظر: طبقات القراء ٦٢/٢.

(٣) في قوله: «ما ههنا».

(٤) يعني متعلق الظرف: استقر.

(٥) ديوانه ٣٧، والبحر ٣٤/٧، واللسان (سحق). والغريبان: الدلوان الضخمان. والمقتلة: الناقة المذلة. ونضح الرجل: إذا استقى على الناضح وهو البعير.

وهو عَنْقُودُ التَّمْرِ قَبْلَ خُرُوجِهِ مِنَ الكُمِّ . قال الزمخشري^(١) : «الطَّلَعَةُ : هي التي تَطَّلَعُ مِنَ النخلة كَنَصْلِ السيفِ ، في جَوْفِهِ شِمَارِيخُ القِنُوبِ . والقِنُوبُ هو اسمٌ للخارجِ مِنَ الجذعِ كما هو بَعْرُجُونُهُ» . والهَضِيمُ : اللطيفُ ، مِنْ قولِهِمْ : «كَشَحْ هَضِيمٌ» . وقيل : المتراكِبُ .

آ . (١٤٩) قوله : ﴿وتَنَحُّونَ﴾ : العَامَّةُ على الخطابِ وكسِرِ الحاءِ . والحسَنُ وعيسى^(٢) وأبو حيوَةَ بفتحها ، وعن الحسنِ أيضاً «تَنَحَّاتُونَ» بِالْفِ لِّلشَّبَاعِ ، وعنه وعن أبي حيوَةَ «يَنَحُّونَ» بالياءِ مِنْ تحتِ . وقد تَقَدَّمَ ذلك كُلُّهُ في الأعرافِ^(٣) .

قوله : «فارهين» قرأ الكوفيون^(٤) وابنُ عامرٍ «فَارِهَيْنَ» بِالْألفِ كما قرؤوا «حاذرون» بها والباقونَ «فَرِهَيْنَ» بدونِ أَلِفٍ ، كما قرؤوا «حَازِرُونَ» بدونِها^(٥) . والفَرَاهَةُ : النشاطُ والقُوَّةُ . وقيل : الحَذَقُ . يقال : دَابَّةٌ فَارَةٌ ، ولا يقال : فَارِهَةٌ ، وقد فَرِهَ يَفْرُهُ فَرَاهَةً .

آ . (١٥٥) قوله : ﴿لَهَا شِرْبٌ﴾ : صفةٌ لـ «ناقَةَ» . ويجوزُ أَنْ يكونَ الوصفُ وحدهُ الجارِّ والمجرورِ و«شِرْبٌ» فاعلٌ به لاعتماده . وقرأ ابنُ أبي عبلَةَ «شُرْبٌ» بالضمِّ فيهِمَا . والشَّرْبُ : - بالكسْرِ - النصبُ كَالسَّقِي ، وبالضمِّ المصدرُ .

(١) الكشاف ١٢٣/٣ .

(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٣٥/٧ ، والكشاف ١٢٣/٣ ، والشواذ ١٠٧ .

(٣) الدر المصون ٣٦٣/٥ .

(٤) السبعة ٤٧٢ ، والتيسير ١٦٦ ، والقرطبي ١٢٩/١٣ ، والبحر ٣٥/٧ ، والحجة ٥١٩ .

(٥) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو بغير ألفٍ ، وقرأ الباقون بألفٍ . انظر: السبعة ٤٧١ .

آ . (١٦٨) قوله : ﴿لِعَمَلِكُمْ﴾ : كقوله : «إني لكم ليمين الناصحين»^(١) وقد تقدّم . وقيل : «من القائين» صفةً لخبرٍ محذوفٍ . هذا الجار متعلّقٌ به . أي : إني قالٍ لِعَمَلِكُمْ من القائين .

آ . (١٧٣) قوله : ﴿فساءَ مَطَرُ الْمُنذِرِينَ﴾ : المخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ أي : مَطَرُهُمْ . والقالي^(٢) : المُبْغِضُ . يقال : قلاه يَقْلِيهِ قَلَى وَيُقْلَاهُ ، وهي شاذةٌ . قال^(٣) :

٣٥٢٨ - وَتَرَمَيْتَنِي بِالطَّرْفِ أَي : أَنْتَ مُذْنِبٌ
وَتَقْلِينَنِي لَكِنْ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي

وقال آخر^(٤) :

٣٥٢٩ - وَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ عَنْ قَلَى لَكُمْ
وَلَكِنْ مَا يُقْضَى فِسَوْفَ يَكُونُ
وَأَسْمُ الْمَفْعُولِ مِنْهُ : مَقْلِي . وَالْأَصْلُ مَقْلُوِي . فَأُدْغِمَ كَمَرْمِي قَالَ^(٥) :

..... ٣٥٣٠

وَلَسْتُ بِمَقْلِي الْجِلَالِ وَلَا قَالَ
أي : لَا يَبْغُضُنِي غَيْرِي وَلَا أَبْغُضُهُ . وَغَلِطَ بَعْضُهُمْ فَجَعَلَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِمْ
قَلَا اللَّحْمَ أَي : شَوَاهُ ، فَكَأَنَّهُ : قَلَا كَبَدَهُ بِالْبُغْضِ . وَوَجَّهَ الْغَلَطُ : أَنَّ هَذَا مِنْ

(١) الآية ٢١ من الأعراف . وانظر : الدر المصون ٥/٢٧٩ .

(٢) عاد إلى الآية ١٦٨ .

(٣) تقدم برقم ٣١٦٤ .

(٤) تقدم برقم ١٢١٠ .

(٥) تقدم برقم ٢٨٩٤ .

ذواتِ البياءِ، وذلك من ذواتِ الواوِ. ويُقال: قلا اللحمَ يَقلُّوه قَلْوًا فهو قالٍ كغازٍ، ومَقْلُو.

آ. (١٧٦) قوله: ﴿الْأَيْكَةَ﴾: قرأ^(١) نافعٌ وابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ «لَيْكَةَ» بلامٍ واحدةٍ وفتحِ التاءِ. جعلوه اسماً غيرَ مُعرَّفٍ بألٍ مضافاً إليه «أصحاب» هنا، وفي ص^(٢) خاصة. والباقون «الْأَيْكَةَ» مُعرِّفاً بألٍ موافقةً لما أُجمِعَ عليه في الحجر^(٣) وفي ق^(٤).

وقد اضطرَّرتُ أقوالُ الناسِ في القراءةِ الأولى. وتجراً بعضهم على قارئها، وسأذكر لك من ذلك طرفاً. فَوَجَّهها على ما قال أبو عبيد^(٥): «أَنَّ لَيْكَةَ اسْمٌ لِلْقَرْيَةِ الَّتِي كَانُوا فِيهَا، وَالْأَيْكَةَ اسْمٌ لِلْبَلَدِ كُلِّهِ. قَالَ أَبُو عبيد: «لَا أُحِبُّ مَفَارِقَةَ الحَطِّ فِي شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا مَا يُخْرُجُ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَهَذَا لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْ كَلَامِهَا مَعَ صِحَّةِ الْمَعْنَى فِي هَذِهِ الْحُرُوفِ؛ وَذَلِكَ أَنَّا وَجَدْنَا فِي بَعْضِ التَّفْسِيرِ الْفَرْقَ بَيْنَ لَيْكَةَ وَالْأَيْكَةَ فَقِيلَ: لَيْكَةَ هِيَ اسْمُ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانُوا فِيهَا، وَالْأَيْكَةَ: الْبَلَادُ كُلُّهَا فَصَارَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا شَبِيهاً بِمَا بَيْنَ بَكَّةَ وَمَكَّةَ، وَرَأَيْتُهُنَّ مَعَ هَذَا فِي الَّذِي يُقَالُ: إِنَّهُ الْإِمَامُ مَصْحَفُ عُثْمَانَ مَفْتَرِقَاتٍ، فَوَجَدْتُ الَّتِي فِي الْحَجْرِ وَالَّتِي فِي ق «الْأَيْكَةَ»، وَوَجَدْتُ الَّتِي فِي الشُّعْرَاءِ وَالَّتِي فِي ص «لَيْكَةَ»، ثُمَّ اجْتَمَعَتْ عَلَيْهَا مَصَاحِفُ الْأَمْصَارِ بَعْدُ، فَلَا نَعْلَمُهَا اخْتَلَفَتْ فِيهَا. وَقَرَأَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ الَّذِي قَصَصْنَا يَعْنِي بِغَيْرِ أَلْفٍ وَلامٍ وَلَا إِجْرَاءٍ». انتهى

(١) السبعة ٤٧٣، والنشر ٣٣٦/٢، والقرطبي ١٣/١٣٤، والتيسير ١٦٦، والبحر ٣٧/٧، والحجة ٥١٩.

(٢) الآية ١٣.

(٣) الآية ٧٨.

(٤) الآية ١٤.

(٥) ورد نص أبي عبيد في «إبراز المعاني» لأبي شامة ٦٢١.

ما قاله أبو عبيد. قال الشيخ شهاب الدين أبو شامة^(١) بعدما نقلته عنه: «هذه عبارته وليست سديدة؛ فإن اللام موجودة في «ليكة» وصوابه بغير ألف وهمزة». قلت: بل هي سديدة. فإنه يعني بغير ألف ولام معرفة لا مطلق لام في الجملة.

وقد تُعقَّب قولُ أبي عبيد، وأنكروا عليه، فقال أبو جعفر^(٢): «أجمع القراء على خفضِ التي في الحجرِ وق فيجبُ أن يُردَّ ما اختُلفَ/ فيه إلى [ب/٦٨٤] ما اتَّفَقَ عليه إذا كان المعنى واحداً. فأما ما حكاه أبو عبيد^(٣) من أن «ليكة» اسمُ القرية، وأن الأيكة اسمُ البلدِ كلُّه فشيءٌ لا يثبتُ ولا يُعرفُ من قاله، ولو عُرفَ لكان فيه نظرٌ؛ لأنَّ أهلَ العلمِ جميعاً من المفسِّرين والعالمين بكلامِ العربِ على خلافه. ولا نعلمُ خلافاً بين أهلِ اللغة أن الأيكة الشجرُ الملتفُّ. فأما احتجاجُ بعضِ من احتجَّ لقراءة مَنْ قرأ في هذين الموضعين بالفتح أنه في السَّوادِ «ليكة» فلا حجةٌ فيه. والقولُ فيه: أن أصله: الأيكة، ثم خُفِّفَتِ الهمزة فألْقِيَتْ حركتها على اللام فسَقَطَتْ واستغْنِيَتْ عن ألفِ الوصلِ؛ لأنَّ اللام قد تحرَّكتْ، فلا يجوزُ على هذا إلا الخفضُ، كما نقول: مررتُ بالأحمرِ على تحقيقِ الهمزة، ثم تُخَفَّفُها فتقول: بلحمرٍ فإن شئتَ كتبتَه في الخطِّ على ما كتبتَه أولاً، وإن شئتَ كتبتَه بالحذفِ ولم يَجْزُ إلا الخفضُ، فلذلك لا يجوزُ في «الأيكة» إلا الخفضُ. قال سيبويه^(٤): «واعلم أن كلَّ ما لم ينصرفِ إذا دخلته الألفُ واللامُ أو أضفَّته انصرفَ»^(٥)، ولا نعلمُ أحداً خالفَ سيبويه في هذا»^(٦).

(١) إبراز المعاني ٦٢١.

(٢) وهو النحاس في إعراب القرآن ٤٩٨/٢.

(٣) في المطبوع: «عبيدة» ولعله تحريف ولم يذكر أبو عبيدة في «المجاز» شيئاً من ذلك.

(٤) الكتاب ٧/١، ١٣/٢.

(٥) يعني جُرُّ بالكسرة. (٦) انتهى هذا الاقتباس المطول من النحاس.

- الشعراء -

وقال المبرد^(١) في كتاب «الخط»: «كُتِبُوا في بعض المواضع «كَدَبَ أصحابُ لَيْكَةَ» بغير الف؛ لأن الألف تذهبُ في الوصل، ولذلك غلَطَ القاريُّ بالفتح فَتَوَّهُمُ أَنْ «لَيْكَةَ» اسمُ شيءٍ، وأنَّ اللامَ أصلُ فقرأ: أصحابُ لَيْكَةَ». وقال الفراء^(٢): «نرى - والله أعلم - أنها كُتِبَتْ في هذين الموضعين بتركِ الهمزِ فسَقَطَتِ الألفُ لتحريكِ اللام». قال مكي^(٣): «تَعَقَّبَ ابنُ قتيبةَ على أبي عبيد فاختار «الأَيْكَةَ» بالألفِ والهمزة والخفضِ قال: «إنما كُتِبَتْ بغيرِ الفِ على تخفيفِ الهمزِ». قال: «وقد أجمعَ الناسُ على ذلك، يعني في الحجرِ وق، فوجِبَ أَنْ يُلْحَقَ ما في الشعراءِ وص بما أجمعوا عليه، فما أجمعوا عليه شاهدٌ لما اختلفوا فيه»^(٤).

وقال أبو إسحاق^(٥): «القراءة بجرِّ قوله: «لَيْكَةَ» وأنت تريد «الأَيْكَةَ» أجودُ مِنْ أَنْ تجعلها «لَيْكَةَ»، وتفتحها؛ لأنها لا تنصرف؛ لأنَّ لَيْكَةَ لا تُعْرَفُ، وإنما هي أَيْكَةَ للواحد، وأَيْكٌ للجمع مثل: أجمَة^(٦) وأجم. والأَيْكُ: الشجرُ الملتفُّ فأجودُ القراءة فيها الكسرُ، وإسقاطُ الهمزة، لموافقة المصحف ولا أعلمه إلا قد قرئ به».

وقال الفارسي^(٧): «قولُ مَنْ قال «لَيْكَةَ» ففتح التاء مُشْكِلٌ؛ لأنه فتح مع لحاقِ اللامِ الكلمة. وهذا في الامتناعِ كقولِ مَنْ قال: «مَرَزَتْ بِلَحْمَرٍ» ففتح

(١) ورد قول المبرد في «إبراز المعاني» لأبي شامة ٦٢١.

(٢) لم يرد هذا القول في معاني القرآن للفراء، وورد عند أبي شامة ٦٢٢.

(٣) الكشف ٣٢/٢.

(٤) ثم قال: «وأيضاً فإن القرية داخله في البلدة فأَيْكَةَ تشملها».

(٥) معاني القرآن ٩٨/٤.

(٦) الأجمَة: الشجر الكثير الملتف.

(٧) الحجية (خ) ٨٤/٤.

الآخر مع لحاق لام المعرفة، وإنما كُتِبَتْ «لَيْكَةَ» على تخفيفِ الهمزِ، والفتحُ لا يَصِحُّ في العربية؛ لأنه فَتَحَ حرفَ الإعرابِ في موضعِ الجرِّ مع لامِ المعرفة، فهو على قياسِ قَوْلِ مَنْ قال «مررتُ بِلَحْمَرٍ». وَيَبْعُدُ أَنْ يَفْتَحَ نافعٌ ذلك مع ما قال عنه ورشٌ.

قلت: يعني أن وِشْأً نَقَلَ عن نافعٍ نَقَلَ حركةَ الهمزة إلى الساكنِ قبلها، حيث وُجِدَ بشروطِ مذكورة، ومن جملة ذلك: ما في سورة الحجرِ وق مِنْ لفظِ «الأيكة» فقرأ على قاعدته في السورتين بنقلِ الحركةِ وطرحِ الهمزةِ وخفضِ الياءِ، فكَذَلِكَ ينبغي أن يكونَ الحكمُ في هذينِ الموضعينِ أيضاً.

وقال الزمخشري^(١): «قَرِيءٌ» أصحابُ الأيكة» بالهمزة وتخفيفها وبالجرِّ على الإضافة، وهو الوجهُ. وَمَنْ قَرَأَ بالنصبِ وزعمَ أن لَيْكَةَ بوزنِ لَيْلَةَ اسمُ بلد، فَتَوَهُمُ قَادَ إليه خَطُّ المصحفِ، وإنما كُتِبَتْ على حكمِ لفظِ اللفظ كما يكتب أصحابُ [النحو]^(٢)، لأن...^(٣) على هذه الصورة لبيان لفظِ المخفف، وقد كُتِبَتْ في سائرِ القرآنِ على الأصلِ، والقصة واحدة. على أن لَيْكَةَ اسمٌ لا يُعْرَفُ. وروى أن أصحابَ الأيكة كانوا أصحابَ شجرٍ مُلْتَفٍّ وكانَ شجرُهم الدُّومَ، يعني أن مادةَ لامِ ي ك مفقودةٌ في لسانِ العربِ كذا قال النُّقَابُ مِمَّنْ تَبَّعَ ذلك قال^(٤): «وهذا كما نَصُّوا على أن الخاء والذال المعجمتين لم يُجامعا الجيمَ في لغةِ العربِ» ولذلك لم يَذْكُرْها صاحبُ

(١) الكشاف ١٢٦/٣.

(٢) زيادة من الكشاف.

(٣) لفظة لم أتبينها رُسمت في الأصل: ولاولى، وفي الكشاف: ولولى.

(٤) هذا كلام أبي حيان في البحر ٣٧/٧ في معرض رده على الطاعنين.

«الصحاح»^(١) مع ذكره التفرقة المتقدمة عن أبي عبيد، ولو كانت موجودة في اللغة لذكرها مع ذكره التفرقة المتقدمة لشدة الاحتياج إليها.

وقال الزجاج^(٢) أيضاً: «أهل المدينة يفتحون على ما جاء في التفسير:

أن اسم المدينة التي كان فيها شعيب لَيْكَة» قال أبو علي^(٣): «لو صحَّ هذا فلم / أجمع القراء على الهمز في قوله: «وإن كان أصحاب الأيكة»^(٤) في الحجر. والأيكة التي ذُكرت ههنا هي الأيكة التي ذُكرت هناك. وقد قال ابن عباس: «الأيكة: الغَيْضة» ولم يُفسرها بالمدينة ولا البلد».

قلت: وهؤلاء كلهم كأنهم زعموا أن هؤلاء الأئمة الأثبات إنما أخذوا هذه القراءة من خط المصاحف دون أفواه الرجال، وكيف يُظنُّ بمثل أسنُّ القراء^(٥) وأعلامهم إسناداً، الأخذ للقرآن عن جملة من جُلَّة الصحابة أبي الدرداء وعثمان بن عفان وغيرهما، وبمثل إمام مكة^(٦) شرفها الله تعالى وبمثل إمام المدينة^(٧)؟ وكيف يُنكرُ على أبي عبيد قوله، أو يُتهم في نقله؟ ومن حَفِظ حجة على من لم يحفظ، والتواتر قطعي فلا يُعارض بالظني.

وأما اختلاف القراءة مع اتحاد القصة فلا يضرُّ ذلك، عبَّر عنها تارة

(١) الصحاح (أيك) قال: «ومن قرأ أصحاب الأيكة فهي الغَيْضة، ومن قرأ لَيْكَة فهي

اسم القرية. ويقال: هما مثل بكة ومكة».

(٢) معاني القرآن ٩٧/٤.

(٣) الحجة (خ) ٨٤/٤.

(٤) الآية ٧٨ من الحجر.

(٥) وهو ابن عامر عبد الله بن عامر الدمشقي وقال أبو حيان: «وهو عربي قح قد سبق

للحن». البحر ٣٧/٧.

(٦) وهو ابن كثير.

(٧) وهو نافع.

بالقرية خاصة، وتارةً بالمصرِّ الجامعِ للقرى كلها، الشاملِ هولها^(١). وأما تفسيرُ ابنِ عباسٍ فلا ينافي ذلك، لأنه عَبَّرَ عنها بما كَثُرَ فيها. وَمَنْ رأى ما ذكَّرْتُهُ من مناقِبِ هؤلاء الأئمةِ في شَرْحِ «حرز الأمانى»^(٢) اطَّرَحَ ما طُعِنَ به عليهم، وعَرَفَ قَدْرَهُم ومكانَتَهُم. وقال أبو البقاء^(٣) في هذه القراءة: «وهذا لا يَسْتَقِيمُ؛ إذ ليس في الكلامِ «لَيْكَة» حتى يُجْعَلَ عِلْمًا. فإن ادَّعَى قَلْبُ الهَمْزَةِ لَأَمَّا فَهوَ في غَايَةِ البُعْدِ». قلت^(٤):

٣٥٣١- وابنُ اللَّبُونِ إذا ما لَزَّفَ في قَرَنِ

لم يَسْتَطِيعَ صَوْلَةَ البُزْلِ القَنَاعِيسِ

«أطرق كرا إنَّ النعامِ بالقرى»^(٥) «مَنْ أنت وزيداً».

آ. (١٨٤) قوله: ﴿الجِبِلَّةُ﴾: العامةُ على كسرِ الجيمِ والباءِ وشدِّ اللامِ. وأبو حُصَيْنٍ^(٦) والأعمشُ والحسنُ^(٧) بضمِّهما وشدِّ اللامِ. والسُّلَمِيُّ بفتحِ الجيمِ أو كسرِها مع سكونِ الباءِ. وهذه لغاتٌ في هذا الحرفِ ومعناه:

-
- (١) ش: هولها كلها.
 - (٢) شرح حرز الأمانى لأبي شامة (إبراز المعاني) ص ٦، ٢٤. وحرز الأمانى هي المعروفة بالشاطبية.
 - (٣) الإملاء ١٦٩/٢.
 - (٤) تقدم برقم ٤٧٦. وقال أبو حيان في البحر ٣٨/٧: «وأما كون هذه المادة مفقودة في لسان العرب فإن صح ذلك كانت الكلمة أعجمية، ومواد كلام العجم مخالفة في كثير مواد كلام العرب فيكون قد اجتمع على منع صرفها العلمية والعجمة والتأنيث».
 - (٥) مجمع الأمثال ٤٣١/١.
 - (٦) عثمان بن عاصم بن حصين الأسدي الكوفي. روى عن جابر وابن عباس. وروى عنه شعبة والثوري. ثقة. توفي سنة ١٢٧. انظر: سير الأعلام ٤١٢/٥.
 - (٧) انظر في قراءاتها: الإنحاف ٣٢٠/٢، والبحر ٣٨/٧، والمحتسب ١٣٢/٢، والقرطبي ١٣٦/١٣.

الْخَلْقُ الْمَتَّحِدُ الْغَلِيظُ مَاخُوذٌ مِنَ الْجَبَلِ . قال الشاعر^(١) :

٣٥٣٢- وَالْمَوْتُ أَعْظَمُ حَادِثٌ
فِي مَا يَمُرُّ عَلَى الْجِبِلَّةِ

وقال المهديوي^(٢) : «الْجَبَلُ وَالْجَبَلُ وَالْجَبَلُ» لغات^(٣)، وهو الجمع الكثير العدد من الناس . وقيل : الْجِبِلَّةُ مِنْ قَوْلِهِمْ : جُبِلَ عَلَى كَذَا أَي : خُلِقَ وَطُبِعَ عَلَيْهِ . وسيأتي في يس إن شاء الله تعالى تمام الكلام على ذلك عند قوله : «جِبِلًّا كَثِيرًا»^(٤) واختلاف القراء فيه .

آ . (١٨٦) قوله : ﴿وَمَا أَنْتَ﴾ : جاء في قصة هود «ما أنت»^(٥) بغير واو وهنا «وما أنت» بالواو، فقال الزمخشري^(٦) : «إِذَا دَخَلَتِ الْوَاوُ فَقَدْ قُصِدَ مَعْنِيَانِ كِلَاهِمَا مَخَالِفٌ لِلرَّسَالَةِ عِنْدَهُمْ : التَّسْخِيرُ وَالْبَشْرِيَّةُ ، وَأَنَّ الرَّسُولَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسَخَّرًا وَلَا بَشَرًا . وَإِذَا تُرِكَتِ الْوَاوُ فَلَمْ يُقْصَدِ إِلَّا مَعْنَى وَاحِدٍ وَهُوَ كَوْنُهُ مُسَخَّرًا ، ثُمَّ قَرَّرَ بِكَوْنِهِ بَشَرًا . وَتَقَدَّمَ الْخِلَافُ فِي «كَسَفًا» وَاشْتِقَاقَهُ فِي الْإِسْرَاءِ^(٦) .

آ . (١٩٢) قوله : ﴿وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلٌ﴾ : الهاء تعود على القرآن، وإن لم يجز له ذكْرٌ للعَلَمِ به . وتنزيل بمعنى مُنَزَّلٍ ، أو على حَذْفِ مضافٍ أي : ذو تنزيل .

(١) لم أهد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٣/١٣٦، والبحر ٧/٣٠، والمحبر ٧٨/١٢، وتفسير غريب القرآن لابن قتيبة ٣٢٠.

(٢) زاد في اللسان: وَالْجَبَلُ وَالْجَبَلُ . انظر: اللسان (جبل).

(٣) الآية ٦١ من يس .

(٤) الآية ١٥٤ من الشعراء .

(٥) الكشاف ٣/١٢٧ .

(٦) انظر: الدر المصون ٧/٤٠٩ .

آ. (١٩٣) قوله: ﴿نَزَلَ﴾: قرأ^(١) نافع وابن كثير وأبو عمرو وحفص «نَزَلَ» مخففاً. و«الروح الأمين» مرفوعان على إسنادِ الفعلِ للروح، والأمينُ نعتُهُ، والمرادُ به جبريل. وباقي السبعة بالتشديدِ مبنياً للفاعل، وهو اللهُ تعالى. «الروح الأمين» منصوبان على المفعولِ به. والأمينُ صفةُ أيضاً وقُرِءَ «نُزِلَ» مشدداً مبنياً للمفعول. و«الروح الأمين» مرفوعان على ما لم يُسمَّ فاعله. و«به» إما متعلقٌ بـ «نَزَلَ» أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ.

آ. (١٩٤) قوله: ﴿عَلَى قَلْبِكَ لَتَكُونَ﴾: قال الشيخ^(٢): الظاهرُ تعلقُ «على قلبك» و«لتكون» بـ «نَزَلَ» ولم يذكُرْ ما يقابلُ هذا الظاهرَ. وأكثرُ ما يُتخيلُ أنه يجوزُ أن يتعلَّقا بـ «تنزيل» أي: وإنه لتنزيلُ ربِّ العالمين على قلبك لتكون. ولكن فيه ضَعْفٌ من حيث الفصلُ بين المصدرِ ومعموله بجملة «نَزَلَ به الروح». وقد يُجاب عنه بوجهين، أحدهما: أن هذه الجملة اعتراضيةٌ وفيها تأكيدٌ وتسديدٌ، فليست بأجنبية. والثاني: الاغْتفَارُ في الظرفِ وعتديله. وعلى هذا فلا يَبْعُدُ أن يجيء في المسألةِ بابُ الإعمالِ؛ فإنَّ كلاً من / [ب/٦٨٥] «تنزيل» و«نَزَلَ» يطلبُ هذين الجارَّين.

آ. (١٩٥) قوله: ﴿بِلِسَانٍ﴾: يجوزُ أن يتعلَّقَ بـ المُنذِرِين أي: ليكونَ من الذين أنذَرُوا بهذا اللسانِ العربيِّ وهم: هود^(٣) وصالحٌ وشعيبٌ وإسماعيلُ ومحمدٌ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم. ويجوزُ أن يتعلَّقَ بـ «نَزَلَ» أي: نَزَلَ باللسانِ العربيِّ لتنذِرَ به؛ لأنه لو نَزَلَ بالأعجمي لقالوا: لِمَ نَزَلَ علينا

(١) انظر في قراءتها: السبعة ٤٧٣، والنشر ٣٣٦/٢، والبحر ٤٠/٧، والحجة ٥٢١،

والتيسير ١٦٦، والقرطبي ١٣/١٣٨.

(٢) البحر ٤٠/٧.

(٣) سقطت الدال من هود في الأصل.

ما لا نفهمه؟ وجوز أبو البقاء^(١) أن يكون بدلاً من «به» بإعادة العامل قال: «أي: نزل بلسان عربي أي: برسالة أولغة».

آ. (١٩٦) قوله: ﴿وإِنَّهُ لَفِي زُبُرٍ﴾: أي: وإن القرآن. وقيل: وإن محمداً. وفيه التفات؛ إذ لو جرى على ما تقدم ل قيل: وإنك لفي زُبُر. وقرأ^(٢) الأعمش «زُبُر» بسكون الباء، وهي مخففة من المشهورة.

آ. (١٩٧) قوله: ﴿أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ﴾: قرأ^(٣) ابن عامر «تكن» بالتاء من فوق «آية» بالرفع. والباقون «يكن» بالياء من تحت «آية» بالنصب. وابن عباس «تكن» بالتاء من فوق و «آية» بالنصب. فأما قراءة ابن عامر ف «تكون» تُحتمل أن تكون تامة، وأن تكون ناقصة. فإن كانت تامة جاز أن يكون «لهم» متعلقاً بها، و «آية» فاعلاً بها. و «أن يعلمه»: إما بدل من آية، وإما خبر مبتدأ مضمير أي: أو لم يحدث لهم علامة علم علماء بني إسرائيل.

وإن كانت ناقصة جاز فيها أربعة أوجه، أحدها: أن يكون اسمها مضمراً فيها بمعنى القصة، و «آية أن يعلمه» جملة قدم فيها الخبر واقعة موقع خبر «تكن». الثاني: أن يكون اسمها ضمير القصة أيضاً، و «لهم» خبر مقدم، و «آية» مبتدأ مؤخر، والجملة خبر «تكن» و «أن يعلمه»: إما بدل من «آية»، وإما خبر مبتدأ مضمير، أي: هي أن يعلمه. الثالث: أن يكون «لهم» خبر «تكن» مقدماً على اسمها، و «آية» اسمها و «أن يعلمه» على الوجهين المتقدمين:

(١) الإملاء ١٧٠/٢.

(٢) البحر ٤١/٧.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٧٣، والنشر ٣٣٦/٢، والتيسير ١٦٦، والقرطبي

١٣٩/١٣، والحجة ٥٢١، والبحر ٤١/٧.

- الشعراء -

البديلية وخبر ابتداء مضمير. الرابع: أن يكون «آية» اسمها و«أن يعلمه» خبرها. وقد اعتُرض هذا: بأنه يلزم جعل الاسم نكرة، والخبر معرفة. وقد نص بعضهم على أنه ضرورة كقوله^(١):

..... ٣٥٣٣ -

وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا

وقوله^(٢):

..... ٣٥٣٤ -

يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

وقد اعتُذر عن ذلك: بأن «آية» قد تخصصت بقوله: «لهم» فإنه حالٌ منها، والحال صفة، وبأن تعريف الجنس ضعيفٌ لعمومه. وهو اعتذارٌ باطلٌ ولا ضرورةٌ تدعو إلى هذا التخريج، بل التخريج ما تقدم.

وأما قراءة الباقيين فواضحةٌ جداً فد «آية» خبرٌ مقدم، و«أن يعلمه» اسمها مؤخر، و«لهم» متعلقٌ بآية حالاً من «آية».

وأما قراءة ابن عباس^(٣) فكقراءة «ثم لم تكن فتتهم إلا أن قالوا»^(٤) وكقول لبيد^(٥):

٣٥٣٥ - فمضى وقدمها وكانت عادةً

منه إذا هي عردت إقدامها

(١) تقدم برقم ٢٥٧٠.

(٢) تقدم برقم ١٨٢٩.

(٣) تكن، آية.

(٤) الآية ٢٣ من الأنعام وهي قراءة نافع وأبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر. السبعة ٢٥٥.

(٥) تقدم برقم ١٨٨١.

إِذَا لَتَانِيثِ الْإِسْمِ لَتَانِيثِ [الخبر] (١)، وَإِذَا لَأَنَّهُ بِمَعْنَى الْمَوْثِ. أَلَا تَرَى
أَنَّ «أَنْ يَعْلَمَهُ» فِي قُوَّةِ «الْمَعْرِفَةِ» وَ«إِلَّا أَنْ قَالُوا» فِي قُوَّةِ «مَقَالَتِهِمْ» وَإِقْدَامِهَا
«بِإِقْدَامَتِهَا».

وَقَرَأَ (٢) الْجَحْدَرِيُّ: «أَنْ تَعْلَمَهُ» بِالتَّاءِ مِنْ فَوْقِ. شَبَّهَ الْبَنِينَ بِجَمْعِ
التَّكْسِيرِ (٣) فِي تَغْيِيرِ وَاحِدِهِ صُورَةً، فَعَامَلْ فَعَلَهُ الْمَسْنَدُ إِلَيْهِ (٤) مَعَامَلَةً فَعَلَهُ (٥) فِي
لِحَاقِ عِلْمَةِ التَّانِيثِ. وَهَذَا كَقَوْلِهِ (٦):

٣٥٣٦- قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ
يَا بَوْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّارًا لِأَقْوَامِ.

وَكَتَبُوا فِي الرَّسْمِ الْكَرِيمِ «عُلْمُوًا» بِوَاوِ بَيْنِ الْمِيمِ وَالْأَلْفِ. قِيلَ: هُوَ عَلَى
لُغَةٍ مَنْ يُمِيلُ الْأَلْفَ نَحْوَ الْوَاوِ، وَهَذَا كَمَا فَعِلَ فِي الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ.

آ. (١٩٨) قَوْلُهُ: ﴿الْأَعْجَمِينَ﴾: قَالَ صَاحِبُ «التَّحْرِيرِ» (٧):
«الْأَعْجَمِينَ جَمْعُ أَعْجَمِي بِالتَّخْفِيفِ. وَلَوْلَا هَذَا التَّقْدِيرُ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُجْمَعَ جَمْعَ
سَلَامَةٍ» قُلْتُ: وَكَانَ سَبَبُ مَنَعِ جَمْعِهِ: أَنَّهُ مِنْ بَابِ أَفْعَلَ فَعَلَاءَ كَأَحْمَرَ حَمْرَاءَ.

- (١) سقط من الأصل وثبت في ش.
- (٢) القرطبي ١٣/١٣٩، والبحر ٧/٤١.
- (٣) ولكن الفعل هنا مسند إلى جمع التفسير علماء وليس لبني. والفعل المسند إلى جمع التفسير يجوز فيه التذكير والتأنيث.
- (٤) المسند إلى البنين.
- (٥) فعل جمع التفسير.
- (٦) تقدم برقم ٤٠٠.
- (٧) لعله التحرير والتحرير لأقوال أئمة التفسير في معاني كلام السميع البصير لابن النقيب المتوفى سنة ٦٩٨ هـ. انظر: كشف الظنون ١/٣٥٨.

والبصريون لا يُجيزون جَمَعَهُ جمعَ سلامة إلا ضرورةً كقوله^(١):

— ٣٥٣٧ —

حلائل أسودين وأحمرينا

فلذلك قَدَّرَه منسوباً فخففَ الياء. وقد جعله ابنُ عطية^(٢) جمعَ أعجم

[أ/٦٨٦] فقال: «الأعجمون جمعُ أعجمٍ/ وهو الذي لا يُفصحُ، وإن كان عربيَّ النسبِ يقال له «أعجم» وذلك يقال للحيوانات. ومنه قوله صلى الله عليه وسلم^(٣): «جرُّحُ العجماء جُبَّار». وأسند الطبريُّ عن عبدِ الله بن مطيع^(٤): أنه كان واقفاً بعرفةً وتحتَه جَمَلٌ فقال: جملي هذا أعجمٌ، ولو أنه أنزلَ عليه ما كانوا يُؤمنون. والعجميُّ: هو الذي نَسَبَتْه في العجمِ، وإن كان أفصحَ الناسِ.»

وقال الزمخشريُّ^(٥): «الأعجمُ: الذي لا يُفصحُ، وفي لسانه عُجمَةٌ

أو استعجامٌ. والأعجميُّ مثله، إلا أن فيه زيادةَ النسبِ توكيداً» قلت: وقد تقدَّم نحو من هذا في سورة النحل^(٦). وقد صرَّح أبو البقاء^(٧) بمنع أن يكون

(١) البيت لحكيم الأعرور بن عياش الكلبى من شعراء الشام، هجا به مضر وصدرة:

فما وَجَدْتُ بناتُ بني نزارٍ

وهو في ابن يعيش ٦٠/٥، وشرح شواهد الشافية ١٤٣، والهمع ٤٥/١، والدرر ١٩/١، والخزانة ٨٦/١.

(٢) المحرر ٨٠/١٢.

(٣) رواه البخاري بلفظ: «العجماء جرحها جُبَّار» في كتاب الديات. ٢٨ باب المعدن جبار. الفتح ٢٦٥/١٢. وجبار أي: هدر. والعجماء: البهيمة.

(٤) عبد الله بن مطيع العدوي المدني. كان رأس قريش يوم الحرة، وأمره ابن الزبير على الكوفة ثم قتل معه سنة ٧٣. انظر: التقريب ٣٢٤. وانظر في الخبر: الطبري ١١٤/١٨.

(٥) الكشاف ١٢٨/٣.

(٦) انظر: الدر المصون ٢٨٧/٧.

(٧) الإملاء ١٧٠/٢.

«الأعجمين» جمع «أعجم» وإنما هو جمع أعجمي مخففاً من أعجمي كـ «الأشعرون» في الأشعري قال: «الأعجمين [أي]»^(١): الأعجميين فحذف ياء النسب كما قالوا: الأشعرون أي: الأشعريون، وواحدُه أعجمي، ولا يجوز أن يكون جمع أعجم لأن مؤنثه عجماء. ومثل هذا لا يُجمع جمع التصحيح.

قلت: وقد تقدّم ذلك. ففيما قال ابن عطية نظراً. وأمّا الزمخشري فليس في كلامه أنه جمع أعجم مخففاً أو غير مخفف، وإن كان ظاهره أنه جمع أعجم من غير تخفيف. ولكن الذي قاله ابن عطية تبع فيه الفراء^(٢) فإنه قال: «الأعجمين جمع أعجم أو أعجمي على حذف ياء النسب كما قالوا: الأشعرين وواحدهم أشعري. وأنشد للكمي^(٣):

٣٥٣٨- ولو جهّزت قافية شروداً
لقد دخلت بيوت الأشعريتنا

لكنّ الفراء لا يضره ذلك فإنه من الكوفيين. وقد قدّمت عنهم أنهم يُجيزون جمع أفعل فعلاء^(٤).

و[قرأ]^(٥) الحسن وابن مقسم «الأعجميين» بياءي النسب، وهي مؤيدة لتخفيفه منه في قراءة العامة.

آ. (٢٠٠) قوله: ﴿كذلك سلكناه﴾: أي: مثل ذلك، أو الأمر كذلك. والضمير في «سلكناه» عائد على القرآن وهو الظاهر أي: سلكناه في

(١) زيادة من الإملاء.

(٢) اقتصر في معاني القرآن ٢٨٣/٢ على قوله: «الأعجم في لسانه، والأعجمي المنسوب إلى أصله، إلى العجم، وإن كان فصيحاً».

(٣) البحر ٤٢/٧.

(٤) أي جمعاً سالماً.

(٥) الإتحاف ٣٢١/٢، والمحتسب ١٣٢/٢، والقرطبي ١٣/١٣٩، والبحر ٤٢/٧.

قلوبِ المجرمين، كما سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ . ومع ذلك لم يَنْجَعْ فِيهِمْ .
وقيل : عائدٌ على التَكْذِيبِ أو الكفر .

آ . (٢٠١) قوله : ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾ : في الجملة وجهان ،
أحدهما : الاستئناف على جهة البيان والإيضاح لما قبله . والثاني : أنها حالٌ من
الضمير في « سَلَكْنَاهُ » أي : سَلَكْنَاهُ غَيْرَ مُؤْمِنِينَ بِهِ . ويجوز أن يكونَ حالاً من
« المجرمين » لأنَّ المضافَ جزءٌ من المضافِ إليه .

آ . (٢٠٢) قوله : ﴿ فَيَأْتِيهِمْ ﴾ : و « فيقولوا » عطفٌ على « يَرَوُا » .
وقرأ العامة بالياءِ مِنْ تَحْتُ . والحسن^(١) وعيسى بالتاء مِنْ فَوْقُ . أُنْثَ ضَمِيرَ
العذابِ لأنَّه في معنى العقوبة . وقال الزمخشري^(٢) : « أُنْثَ عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ
ضَمِيرُ السَّاعَةِ » . وقال الزمخشري^(٣) : « فَإِنْ قُلْتَ : مَا مَعْنَى التَّعْقِيبِ فِي قَوْلِهِ :
« فَيَأْتِيهِمْ » ؟ قُلْتَ : لَيْسَ الْمَعْنَى التَّعْقِيبَ فِي الْوَجُودِ^(٤) ، بَلِ الْمَعْنَى تَرْتِيبُهَا فِي
الشَّدَةِ . كَأَنَّهُ قِيلَ : لَا يُؤْمِنُونَ بِالْقُرْآنِ حَتَّى تَكُونَ رُؤْيَتُهُمُ الْعَذَابَ [فَمَا هُوَ]^(٥)
أَشَدُّ مِنْهَا^(٦) . ومثال ذلك أن تقول : « إِنَّ أَسَاةَ مَقْتِكَ الصَّالِحُونَ فَمَقْتِكَ اللَّهُ » ،
فإنَّكَ لَا تَقْصِدُ [بهذا الترتيب]^(٧) أَنْ مَقَّتَ اللَّهُ بَعْدَ مَقْتِ الصَّالِحِينَ ، وَإِنَّمَا

(١) الإتحاف ٣٢١/٢ ، والمحاسب ١٣٣/٢ ، والقرطبي ١٤٠/١٣ ، والبحر ٤٢/٧ .

(٢) الكشاف ١٢٩/٣ .

(٣) الكشاف ١٢٩/٣ .

(٤) الكشاف : « ليس المعنى ترادف رؤية العذاب ومفاجأته وسؤال النظرة فيه في الوجود » .

(٥) من الكشاف .

(٦) الكشاف : « فما هو أشد منها ، وهو لحوقه بهم مفاجأة ، فما هو أشد منه ، وهو سؤالهم النظرة » .

(٧) من الكشاف .

فَصُدِّكُ إِلَى تَرْتِيبِ شِدَّةِ الْأَمْرِ عَلَى الْمَسِيءِ»^(١).

وقرأ^(٢) الحسن «بَغْتَةً» بفتح الغين.

آ. (٢٠٥) قوله: ﴿أَفَرَأَيْتَ﴾: قد تقدّم تحقيقه^(٣). وقد تنازع «أفرأيت» و«جاءهم» في قوله: «ما كانوا يمتعون» فإن أعملت الثاني وهو «جاءهم» رفعت به «ما كانوا» فاعلاً به، ومفعول «أرأيت» الأول ضميره، ولكنه حذف، والمفعول الثاني هو الجملة الاستفهامية في قوله: «ما أغنى عنهم». ولا بُدَّ مِنْ رَابِطٍ بَيْنَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ وَبَيْنَ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ الْمَحذُوفِ، وَهُوَ مَقْدَرٌ، تَقْدِيرُهُ: أَفَرَأَيْتَ مَا كَانُوا يُوعَدُونَ مَا أَغْنَى عَنْهُمْ تَمَتُّعُهُمْ، حِينَ حَلَّ أَي: الْمَوْعُودُ بِهِ. وَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ قُوَّةُ الْكَلَامِ. وَإِنْ أَعْمَلْتَ الْأَوَّلَ نَصَبْتَ بِهِ «مَا كَانُوا يُوعَدُونَ» وَأَضْمَرْتَ فِي «جَاءَهُمْ» ضَمِيرَهُ فَاعِلاً بِهِ. وَالْجُمْلَةُ الْاسْتِفْهَامِيَّةُ مَفْعُولٌ ثَانٍ أَيْضاً. وَالْعَائِدُ مَقْدَرٌ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي السُّجُودِ قَبْلَهُ، وَالشَّرْطُ مَعْتَرِضٌ، وَجَوَابُهُ مَحذُوفٌ. وَهَذَا كُلُّهُ مَفْهُومٌ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ^(٤)، وَإِنَّمَا ذَكَرْتُهُ هُنَا لِأَنَّهُ تَقْدِيرٌ عَسِرٌ يَحْتَاجُ إِلَى تَأَمُّلٍ وَحَسَنِ صِنَاعَةٍ، وَهَذَا كُلُّهُ إِنَّمَا يَتَأْتَى عَلَى قَوْلِنَا: إِنَّ «مَا» اسْتِفْهَامِيَّةٌ، وَلَا يَضُرُّنَا تَفْسِيرُهُمْ لَهَا بِالنَّفْيِ، فَإِنَّ الْاسْتِفْهَامَ قَدْ يَرِدُ بِمَعْنَى النَّفْيِ. وَأَمَّا إِذَا جَعَلْتَهَا نَافِيَةً حَرْفًا، كَمَا قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٥)، فَلَا يَتَأْتَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَفْعُولَ «أَرَأَيْتَ» الثَّانِي لَا يَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً اسْتِفْهَامِيَّةً كَمَا تَقَرَّرَ غَيْرَ مَرَّةٍ.

(١) وقال: «وأنه يحصل له بسبب الإساءة مقت الصالحين، فما هو أشد من مقتهم، وهو مقت الله».

(٢) الإنحاف ٣٢١/٢، والبحر ٤٣/٧.

(٣) انظر: الدر المصون ٦١٥/٤، ٥٢١/٧.

(٤) انظر: الدر المصون ٦١٥/٤.

(٥) الإملاء ١٧٠/٢.

آ. (٢٠٧) قوله: ﴿مَا أَغْنَى﴾: يجوز أن تكون «ما» استفهامية في محل نصب مفعولاً مقديماً، و«ما كانوا» هو الفاعل، و«ما» مصدرية بمعنى: أي شيء أغنى عنهم كونهم متمتعين. وأن تكون نافية والمفعول محذوف أي: لم يُغني عنهم تمتعهم شيئاً.

وقرىء^(١) «يُمتعون» بإسكان الميم وتخفيف التاء، من أمتع الله زبداً بكذا.

آ. (٢٠٨) قوله: ﴿إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾: يجوز أن تكون الجملة صفة لـ «قريبة»، وأن تكون حالاً منها. وسوغ ذلك سبق النفي. وقال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: كيف عزلت الواو عن الجملة بعد «إلا» ولم تعزل عنها في قوله: «وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتابٌ معلوم»^(٣)؟ قلت: الأصل [ب/٦٨٦] عزل الواو؛ لأن الجملة صفة لـ «قريبة». وإذا زيدت فلتأكيد وصل الصفة بالموصوف كما في قوله: «سبعة وثامنهم كلبهم»^(٤). قال الشيخ^(٥): «ولو قدرنا لها مُنْذِرُونَ» جملة لم يجز أن تجيء صفة بعد «إلا».

ومذهب الجمهور أنه لا تجيء الصفة بعد «إلا» معتمدة على أداة الاستثناء نحو: ما جاءني أحد إلا ركب. وإذا سُمع مثل هذا خرجه على البدل، أي: إلا رجل ركب. ويدل على صحة هذا المذهب أن العرب تقول: «ما مررت بأحد إلا قائماً» ولا يُحفظ عنهم «إلا قائم» بالجر. فلو كانت الجملة صفة بعد «إلا» لسمع الجر في هذا. [وأيضاً فلو كانت الجملة صفة

(١) البحر ٤٤/٧.

(٢) الكشاف ١٣٠/٣.

(٣) الآية ٤ من الحجر.

(٤) الآية ٢٢ من الكهف.

(٥) البحر ٤٤/٧.

للنكرة لجاز أن تقع صفة المعرفة بعد «إلا» يعني نحو: «ما مررتُ بزيدٍ إلاَّ العاقل»^(١).

ثم قال: «فإن كانتِ الصفةُ غيرَ معتمدةٍ على الأداةِ جاءتِ الصفةُ بعد «إلا» نحو: «ما جاءني أحدٌ إلاَّ زيدٌ خيرٌ من عمرو». التقدير: ما جاءني أحدٌ خيرٌ من عمرو إلاَّ زيدٌ. وأما كونُ الواوِ تُزادُ لتأكيدِ وصلِ الصفةِ بالموصوفِ فغيرُ معهودٍ في عبارةِ النحويين. لوقلت: «جاءني رجلٌ وعاقلٌ» أي: «رجلٌ عاقلٌ» لم يَجْزُ. وإنما تدخلُ الواوُ في الصفاتِ جوازاً إذا عطفَ بعضها على بعضٍ، وتغاييرِ مدلولها نحو: مررت بزيدِ الشجاعِ والشاعرِ. وأما «وثامنهم كلبهم»^(٢) فتقدمُ الكلامُ عليه».

قلت: أما كونُ الصفةِ لا تقعُ بعد «إلا» معتمدةً، فالزمخشريُّ يختارُ غيرَ هذا، فإنها مسألةٌ خلافيةٌ. وأما كونه لم يُقلَّ «إلا قائماً» بالنصبِ دونَ «قائم» بالجرِّ فذلك على أحدِ الجائزين وليس فيه دليلٌ على المنعِ مِنْ قَسِيمِهِ. وأما قوله «غيرُ معهودٍ في كلامِ النحويين» فممنوعٌ. هذا ابنُ جني نصَّ عليه في بعضِ كتبه. وأما إلزامه أنها لو كانتِ الجملةُ صفةً بعد «إلا» للنكرة لجاز أن تقعَ صفةُ المعرفة بعد «إلا» فغيرُ لازمٍ؛ لأن ذلك مختصٌّ بكونِ الصفةِ جملةً. وإذا كانت جملةً تعدُّ كونها صفةً للمعرفة. وإنما اختصَّ ذلك بكونِ الصفةِ جملةً؛ لأنها لتأكيدِ وصلِ الصفةِ، والتأكيدِ لائقٌ بالجملة. وأما قوله: «لوقلت: جاءني رجلٌ وعاقلٌ لم يَجْزُ» فمُسلَّمٌ، ولكن إنما امتنع ذلك في الصفةِ المفردة لثلاثِ يُلْسِ أن الجائِي اثنان: رجلٌ وآخرٌ عاقلٌ، بخلاف كونها جملةً، فإن اللبسَ مُنتَفٍ. وقد تقدم «سبعةٌ وثامنهم» فليُلتَفَتْ إليه ثمةً^(٣).

(١) ما بين معقوفين لم يرد في مطبوعة البحر.

(٢) الآية ٢٢ من الكهف. وانظر: الدر المصون ٤٦٧/٧.

(٣) انظر: الدر المصون ٤٦٧/٧.

آ . (٢٠٩) قوله : ﴿ذَكَرْنِي﴾ : يجوزُ فيها أوجهٌ ، أحدها : أنها مفعولٌ مِنْ أَجْلِهِ . وإذا كانت مفعولاً مِنْ أَجْلِهِ ففي العاملِ فيه وجهان ، أحدهما : «مُنْذِرُونَ» ، على أن المعنى : مُنْذِرُونَ لِأَجْلِ الموعظةِ والتذكِرةِ . الثاني : «أَهْلَكْنَا» . قال الزمخشري^(١) : «والمعنى : وما أهلكنا مِنْ أَهْلِ قَرِيبةِ ظالمينِ إِلَّا بعدَما أَلزَمْنَاهُم الحُجَّةَ بِإرسالِ المُنْذِرِينَ إليهم ليكون [إهلاكهم]^(٢) تذكِرةً وعبرةً لغيرهم فلا يَعْصُوا مثلَ عصيانهم» ثم قال : «وهذا الوجهُ عليه المَعُولُ» .

قال الشيخ^(٣) : «وهذا لا مَعُولَ عليه ؛ فَإِنَّ مذهبَ الجمهورِ أن ما قبل «إلا» لا يعمل فيما بعدها ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مستثنى ، أو مستثنى منه ، أو تابِعاً له غير معتمدٍ على الأداة نحو : «ما مررت بأحدٍ إِلَّا زيدٌ من عمرو» ، والمفعولُ له ليس واحداً من هذه^(٤) . ويتخرَّج مذهبُه على مذهبِ الكسائي والأخفش ، وإن كانا لم يُنصِّبا على المفعولِ له بخصوصيته . قلت : والجواب ما تقدَّم قبل ذلك مِنْ أَنَّهُ يختارُ مذهبَ الأخفش .

الثاني من الأوجهِ الأولِ : أَنها في محلِّ رفعٍ خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ أي : هذه ذِكرى . وتكونُ الجملةُ اعتراضيةً . الثالث : أَنها صفةٌ لـ مُنْذِرُونَ : إمَّا على المبالغةِ ، وإمَّا على الحذفِ أي : مُنْذِرُونَ ذَوو ذِكرى ، أو على وقوعِ المصدرِ وقوعَ اسمِ الفاعلِ أي : مُنْذِرُونَ مُذَكَّرُونَ . وقد تقدَّم تقريرُ ذلك . الرابع : أَنها في محلِّ نصبٍ على الحالِ أي : مُذَكَّرِينَ ، أو ذَوِي ذِكرى ، أو جُعِلُوا نفسَ الذِكرى مبالغةً . الخامس : أَنها منصوبةٌ على المصدرِ المؤكَّدِ .

(١) الكشاف ٣/١٣٠ .

(٢) من الكشاف .

(٣) البحر ٧/٤٥ .

(٤) قال : «فلا يجوز أن يتعلق بأهلكنا» .

وفي العامل فيها حينئذٍ وجهان، أحدهما: لفظُ «مُنذِرُونَ» لأنه مِنْ معناها فهما كـ «قَعَدْتُ جلوساً». والثاني: أنه محذوفٌ مِنْ لفظها أي: تَذَكُرُونَ ذِكْرِي. وذلك المحذوفُ صفةٌ لـ «مُنذِرُونَ».

آ. (٢١٠) قوله: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾: العائمةُ على

[٦٨٧/أوب] الياء^(١) / ورفع النون، وهو جمعُ تكسير. وقرأ^(٢) الحسن البصري وابن السَّمِيفِج والأعمش بالواو مكان الياء، والنون مفتوحةٌ إجراءً له مُجرى جمع السلامة. وهذه القراءةُ قد رَدَّهَا جمعٌ كثيرٌ من النحويين. قال الفراء^(٣): «غَلِطَ الشيخُ ظَنُّهَا النونُ التي على هجاءَيْنِ»^(٤). وقال النضر بن شميل: «إن جاز أن يُحتجَّ بقول العجاج ورؤيةُ فهلا جازَ أن يُحتجَّ بقول الحسن وصاحبه يعني محمد بن السميفج، مع أننا نعلمُ أنهما لم يُقرأ به إلا وقد سَمِعنا فيه». وقال النحاس^(٥): «هو غَلَطَ عند جميعِ النحويين». وقال المهديُّ: «هو غيرُ جائزٍ في العربية». وقال أبو حاتم: «هي غلطٌ منه أو عليه».

وقد أثبتت هذه القراءةُ جماعةً من أهل العلم، ودفعوا عنها الغلطَ، فإنَّ القارئَ بها من العلمِ بمكانٍ مَكِينٍ، وأجابوا عنها بأجوبةٍ صالحةٍ. فقال^(٦) النضر بن شميل: «قال يونس بن حبيب: سمعتُ أعرابياً يقول: «دخلتُ بساتينِ من ورائها بساتون» فقلت: ما أشبهه هذا بقراءةِ الحسنِ» وخرَّجها بعضهم على أنها جمعُ شياطينٍ بالتشديدِ مثالَ مبالغَةٍ، مثل «ضَرَابٍ» و«قَتَالٍ»، على أن يكونَ مشتقاً من شاطِئٍ يَشِيطنُ أي: أحرَقَ، ثم جُمعَ جَمعَ سلامةٍ مع تخفيفِ الياءِ فوزنَه

(١) سقطت الورقة ٦٨٧ بوجهيها من الأصل وأثبتناها من ش.

(٢) الإنحاف ٣٢١/٢، والمحتسب ١٣٣/٢، والبحر ٤٦/٧، والقرطبي ١٤٢/١٣.

(٣) معاني القرآن ٢/٢٨٥.

(٤) عبارة الفراء: «ظن أنه بمنزلة المسلمين والمسلمون».

(٥) البحر ٤٦/٧.

(٦) إعراب القرآن ٢/٥٠٣.

- الشعراء -

فَعَالُونَ مَخْفَافًا مِنْ فَعَالِينَ بِتَشْدِيدِ الْعَيْنِ . وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُمَا وَغَيْرَهُمَا قَرُؤُوا
بِذَلِكَ أَعْنَى بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ^(١) . وَهَذَا مَنْقُولٌ عَنْ مَوْجِ السَّدُوسِيِّ وَوَجَّهَهَا آخَرُونَ :
بِأَنَّ آخِرَهُ لَمَّا كَانَ يُشْبِهُ آخَرَ يَبْرِينِ وَفِلَسْطِينَ أُجْرِي إِعْرَابُهُ تَارَةً عَلَى النُّونِ ، وَتَارَةً
بِالْحَرْفِ كَمَا قَالُوا : هَذِهِ يَبْرِينُ وَفِلَسْطِينُ وَيَبْرُونَ وَفِلَسْطُونَ . وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي
ذَلِكَ فِي الْبَقْرَةِ^(٢) .

والهاء في «به» تعود على القرآن .

وجاءت هذه الجملة الثلاث^(٣) منفيةً على أحسن ترتيب^(٤) نفى أولاً تنزِيلَ
الشياطين به ؛ لأنَّ النفي في الغالب يكون في الممكن ، وإن كان الإمكان هنا
منتفياً . ثم نفى ثانياً أنبغاة ذلك أي : ولو فُرِضَ الإمكان لم يكونوا أهلاً له ، ثم
نفى ثالثاً الاستطاعة والقدرة ، ثم ذكر علة ذلك ، وهي انزعالهم عن السَّماع من
الملا الأعلى ؛ لأنهم يُرْجَمُونَ بِالشُّهْبِ لَوْ تَسَمَّعُوا .

آ . (٢١٣) قوله : ﴿ فَتَكُونَ ﴾ : منصوبٌ في جوابِ النهي .

آ . (٢١٦) قوله : ﴿ فَإِنْ عَصَوْكَ ﴾ : في هذه الواو وجهان ،
أحدهما : أنها ضميرُ الكفارِ أي : فَإِنْ عَصَاكَ الْكُفَّارُ فِي أَمْرِكَ لَهُمْ بِالتَّوْحِيدِ .
الثاني : أنها ضميرُ المؤمنينِ أي : فَإِنْ عَصَاكَ الْمُؤْمِنُونَ فِي فُرُوعِ الْإِسْلَامِ
وَبَعْضِ الْأَحْكَامِ بَعْدَ تَصْدِيقِكَ وَالْإِيمَانِ بِرِسَالَتِكَ . وَهَذَا فِي غَايَةِ الْبَعْدِ .

(١) انظر: البحر ٤٦/٧ .

(٢) الدر المصون ٢٨/٢ .

(٣) الأصل «الثلاثة» وهو سهو .

(٤) انظر: البحر ٤٦/٧ .

آ . (٢١٧) قوله : ﴿ وَتَوَكَّلْ ﴾ : قرأ^(١) نافع وابن عامر بالفاء .
والباقون بالواو . فأما قراءة الفاء فإنه جعل فيها ما بعد الفاء كالجزاء لما قبلها
مترتباً عليه ، وقراءة الواو لمجرد عطف جملة على أخرى .

آ . (٢١٨) قوله : ﴿ الَّذِي يَرَاكَ ﴾ : يجوز أن يكون مرفوع
المحل خبراً لمبتدأ محذوف ، أو منصوبه على المدح ، أو مجرورة على النعت
أو البدل أو البيان .

آ . (٢١٩) قوله : ﴿ وَتَقَلَّبِكَ ﴾ : عطف على مفعول « يراك » أي :
ويرى تقلبك . وهذه قراءة العامة . وقرأ^(٢) جناح بن حبيش بالياء من تحت
مضمومة ، وكسر اللام ورفع الباء جعله فعلاً ، مضارع « قلب » بالتشديد ،
وعطفه على المضارع قبله ، وهو « يراك » أي : الذي يقربك .

آ . (٢٢١) قوله : ﴿ عَلَى مَنْ تَنْزَلُ ﴾ : متعلق بـ « تَنْزَلُ » بعده .
وإنما قدم لأن له صدر الكلام ، وهو متعلق لما قبله من فعل التنبئة لأنها بمعنى
العلم . ويجوز أن تكون هنا متعدية لاثنتين فتسد الجملة المشتملة على
الاستفهام مسد الثاني ؛ لأن الأول ضمير مخاطبين ، وأن تكون متعدية لثلاثة
فتسد مسد اثنين . وقرأ^(٣) البزي « على مَنْ تَنْزَلُ » بتشديد التاء [مِنْ تَنْزَلُ]^(٤) في
الموضعين ، والأصل تَنْزَلُ بتاءين ، فأدغم . والإدغام في الثاني سهل لتحرك

(١) السبعة ٤٧٣ ، والنشر ٣٣٦/٢ ، والحجة ٥٢٢ ، والبحر ٤٧/٧ ، والتيسير ١٦٧ ،
والقرطبي ١٤٤/١٣ .

(٢) الشواذ ١٠٨ ، والبحر ٤٧/٧ .

(٣) الإنحاف ٣٢٢/٢ ، والنشر ٢٣٢/٢ ، ٢٣٤/٢ .

(٤) زيادة من نسخة عارف حكمت .

ما قبل المُدْغَمِ ، وفي الأول صعوبة لسكون ما قبله ، وهو نون «مَنْ» وقد تقدّم تحقيقُ هذا في البقرة عند قوله : «وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ»^(١) .

آ . (٢٢٣) قوله : ﴿يُلْقُونَ﴾ : يجوزُ أَنْ يعودَ الضميرُ على «الشياطين» ، فيجوزُ أَنْ تكونَ الجملةُ مِنْ «يُلْقُونَ» حالاً ، وَأَنْ تكونَ مستأنفةً . ومعنى إلقاءهم السمعَ : إنصاتهم إلى الملائكة الأُعلى لِيَسْتَرْقُوا شيئاً ، أَوْ يُلْقُونَ الشيءَ المسموعَ إلى الكهنةِ . ويجوزُ أَنْ يعودَ على «كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ» من حيثُ إِنَّهُ جَمْعٌ في المعنى . فتكونُ الجملةُ : إمَّا مستأنفةً ، وإمَّا صفةً لـ «كُلِّ أَفَّاكٍ» ومعنى الإلقاء ما تقدّم .

وقال الشيخ^(٢) - حالَ عَوْدِ الضميرِ على «الشياطين» ، وبعدهما ذكر المعنيين المتقدمين في إلقاء السَّمْعِ - قال : «فعلى معنى الإنصات يكونُ «يُلْقُونَ» استئنافَ إخبارٍ ، وعلى إلقاء المسموع إلى الكهنة يُحْتَمَلُ الاستئنافُ ، واحتُمِلَ الحالُ من «الشياطين» أي : تَنَزَّلَ على كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ مُلْقِينَ ما سَمِعُوا» . انتهى . وفي تخصيصه الاستئنافَ بالمعنى الأولِ ، وتجويزه الوجهين في المعنى الثاني نظراً ؛ لأنَّ جوازَ الوجهين جارٍ في المعنيين فيحتاج في ذلك إلى دليلٍ .

آ . (٢٢٤) قوله : ﴿يَتَّبِعُهُمْ﴾ : قد تقدّم أن نافعاً^(٣) يقرأ بتخفيف التاء ساكنة وفتح الباء في سورة الأعراف عند قوله : «لَا يَتَّبِعُوكُمْ»^(٤) والفرق بين المخفَّفِ والمثقلِ ، فَلْيُنظَرُ ثَمَّةً . وسكَّن^(٥) الحسنُ العينَ ، ورُوِيَ عن

(١) الآية ٢٦٧ من سورة البقرة . وانظر: الدر المصون ٢/٦٠٠ .

(٢) البحر ٤٨/٧ .

(٣) السبعة ٤٧٤ ، والنشر ٢/٢٧٤ ، والبحر ٤٨/٧ ، والحجة ٥٢٢ .

(٤) الآية ١٩٣ . وانظر: الدر المصون ٥/٥٣٧ .

(٥) البحر ٤٨/٧ .

أبي عمرو، وليست بعيدة عنه كـ «يَنْصُرُكُمْ»^(١) وبإبه. وروى^(٢) هارون عن بعضهم نصب العين وهي غلط. والقول بأن الفتحة للإتباع خطأ.

والعامّة على رَفَعِ «الشعراء» بالابتداء. والجملة بعده الخبر. وقرأ^(٣) عيسى بالنصب على الاشتغال.

آ. (٢٢٥) قوله: ﴿يَهَيِّمُونَ﴾: يجوز أن تكون هذه الجملة خبر «أن». وهذا هو الظاهر؛ لأنه مَحَطُّ الفائدة. و«في كل وادٍ» متعلق به. ويجوز أن يكون «في كل وادٍ» هو الخبر، و«يهيمون» حال من الضمير في الخبر. والعامل ما تعلق به هذا الخبر أو نفس الجار، كما تقدّم في نظيره غير مرة. ويجوز أن تكون الجملة خبراً بعد خبرٍ عند مَنْ يرى تعدّد الخبر مطلقاً وهذا من باب الاستعارة البليغة والتمثيل الرائع، شبه جَوْلَانَهُمْ في أفانين القول وطرائق المدح والذم والتشبيه^(٤) وأنواع الشعر بهيّم الهائم في كل وادٍ وطريق.

والهائم: الذي يَحِطُّ في سِيره ولا يَقْصِدُ موضعاً معيّنًا. هام على وجهه: أي ذَهَبَ. والهائم: العاشق من ذلك. والهيمان: العطشان. والهيام: داء يأخذ الإبل من العطش. وجمل أهيم، وناق هيماء. والجمع فيهما: هيم. قال تعالى: «فشاربون شُرْبَ الهيم»^(٥). والهيام من الرَّمَلِ: اليابس كأنهم تَخَيَّلُوا فيه معنى العطش.

(١) الآية ١٦٠ آل عمران. وانظر: الدر ٣٦١/١.

(٢) نسبت في الشواذ ١٠٨ إلى يعقوب في رواية هارون عنه. وانظر: البحر ٤٨/٧.

(٣) البحر ٤٨/٧، والقرطبي ١٥٢/١٣.

(٤) نسخة عارف: «التشبيب».

(٥) الآية ٥٥ من الواقعة.

آ. (٢٢٧) قوله: ﴿أَيُّ مُنْقَلَبٍ﴾: منصوبٌ على المصدرِ. والناصبُ له «يَنْقَلِبُونَ» وقُدِّمَ لتضمينه معنى الاستفهامِ. وهو مُعلّقٌ لـ «سَيَعْلَمُ» ساداً مسدّاً مفعولِيَّها. وقال أبو البقاء^(١): «أَيُّ مُنْقَلَبٍ صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ أَيُّ: يَنْقَلِبُونَ انقلاباً أَيُّ مُنْقَلَبٍ. ولا يعملُ فيه «سَيَعْلَمُ» لأنَّ الاستفهامَ لا يعملُ فيه ما قبله». وهذا الذي قاله مردودٌ: بأنَّ أياً الواقعةَ صفةً لا تكونُ استفهاميةً، وكذلك الاستفهاميةُ لا تكونُ صفةً لشيءٍ، بل هما قِسْمان، كلُّ منهما قِسْمٌ برأيه. و«أَيُّ» تنقسمُ إلى أقسامٍ كثيرةٍ^(٢) وهي: الشرطيَّةُ، والاستفهاميةُ، والموصولةُ، والصفةُ والموصوفةُ^(٣) عند الأَخفش خاصة، والمناداَةُ نحو: يا أيُّها، والمُوصِلةُ لنداءٍ ما فيه أل نحو: يا أيُّها الرجلُ، عند غير الأَخفش^(٤). والأخفش يجعلُها في النداءِ موصولةً. وقد اتَّقتُ ذلك في «شرح التسهيل». وقرأ^(٥) ابن عباس والحسن «أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ» بالفاءِ والتاءِ من فوقِ. من الانقلابِ، ومعناها واضحٌ. والله أعلم.

[تَمَّتْ بَعُونَهُ تَعَالَى سُورَةُ الشُّعْرَاءِ]

-
- (١) الإملاء ١٧٠/٢.
(٢) انظر: المغني ١٠٩/١.
(٣) نحو: مررت بأبي معجب لك.
(٤) أما الأَخفش فقد ذهب إلى أن أياً لا تكون كذلك، وهي في قولنا: «يا أيُّها الرجل» الموصولة، حذف العائد وهو صدر صلتها والمعنى: يا من هو الرجل. انظر: المغني ١٠٩/١.
(٥) القرطبي ١٣/١٥٣، والبحر ٧/٤٩.

سورة النمل

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿وكتاب﴾ : العائمة على جرّه عطفاً على القرآن، وهل المرادُ نفسُ القرآنِ فيكونُ من عطفِ بعضِ الصفاتِ على بعضٍ، والمدلولُ واحدٌ، أو اللوحُ المحفوظُ أو نفسُ السورة؟ وقيل: القرآنُ والكتابُ عَلَمَانِ للمنزَّلِ على نبيِّنا محمدٍ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم، فهما كالعبَّاسِ وَعَبَّاسٍ. يعني فتكونُ أَلِ فيهما لِلْمَحِ الصِّفَةِ. وهذا خطأ؛ إذ لو كانا عَلَمَيْنِ لَمَا^(١) وُصِفَا بالنكرة، وقد وُصِفَ «قرآن» بها في قوله: «تلك آياتُ الكتابِ وقرآنٌ مُبينٌ» في سورة الحجر^(٢). ووُصِفَ بها «كتاب» كما في هذه الآية الكريمة. والذي يُقال: إنه نكرةٌ هنا لإفادةِ التفخيم، كقوله تعالى: «في مَفْعَدِ صِدْقٍ»^(٣).

وقرأ ابن أبي عبلة «وكتابٌ مبينٌ» برفعهما، عطفُ على «آيات» المُخْبِرِ بها عن «تلك». فإن قيل: كيف صَحَّ أَنْ يُشارَ لاثنين، أحدهما مؤنثٌ، والآخرُ مذكراً باسمِ إشارةِ المؤنثِ ولو قلت: «تلك هندٌ وزيدٌ» لم يَجْزُ؟ فالجواب من ثلاثة أوجه: أحدهما: أن المرادَ بالكتابِ هو الآياتُ؛ لأنَّ الكتابَ عبارةً عن

(١) قوله: «لما» سقط من نسخة عارف.

(٢) الآية ١.

(٣) الآية ٥٥ من القمر.

[٦٨٨/أ] آياتٍ مجموعةٍ فلما كانا شيئاً واحداً/ صَحَّحَ الإِشَارَةَ إِلَيْهِمَا بِإِشَارَةِ الْوَاحِدِ الْمُؤَنَّثِ. الثاني: أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَي: وَأَيَاتُ كِتَابٍ مُبِينٍ. الثالث: أَنَّهُ لَمَّا وَلِيَ الْمُؤَنَّثُ مَا يَصِحُّ الإِشَارَةُ بِهِ إِلَيْهِ اِكْتَفَى بِهِ وَحَسُنَ، وَلَوْ أَوْلِيَ الْمَذْكَرَ لَمْ يَحْسُنَ. أَلَا تَرَكَ تَقُولُ: «جَاءَتْني هِنْدٌ وَزَيْدٌ» وَلَوْ حَذَفْتَ «هِنْدٌ» أَوْ أَخَّرْتَهَا لَمْ يَجُزْ تَأْنِيثُ الْفِعْلِ.

آ. (٢) قَوْلُهُ: ﴿هُدًى وَبُشْرَى﴾: يَجُوزُ فِيهِمَا أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّ يَكُونَا مَنْصُوبَيْنِ عَلَى الْمَصْدَرِ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ مِنْ لَفْظِهِمَا أَي: يَهْدِي هُدًى وَيُبَشِّرُ بُشْرَى. الثاني: أَنْ يَكُونَا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْ «آيَاتٍ». وَالْعَامِلُ فِيهَا مَا فِي «تِلْكَ» مِنْ مَعْنَى الإِشَارَةِ. الثالث: أَنْ يَكُونَا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْ «الْقُرْآنِ». وَفِيهِ ضَعْفٌ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مُضَافاً إِلَيْهِ. الرَّابِع: أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنْ «كِتَابٍ» فِي قِرَاءَةٍ مَنْ رَفَعَهُ. وَيَضَعُفُ فِي قِرَاءَةٍ مَنْ جَرَّهُ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ كَوْنِهِ فِي حُكْمِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ لِعَطْفِهِ عَلَيْهِ. الْخَامِس: أَنَّهُمَا حَالَانِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ فِي «مُبِينٍ» سِوَاءَ رَفَعْتَهُ أَمْ جَرَرْتَهُ. السَّادِس: أَنْ يَكُونَا بَدَلَيْنِ مِنْ «آيَاتٍ». السَّابِع: أَنْ يَكُونَا خَبِراً بَعْدَ خَبَرٍ. الثَّامِن: أَنْ يَكُونَا خَبَرِيَّيْنِ ابْتِدَاءً مَضْمِرٍ أَي: هِيَ هُدًى وَبُشْرَى.

آ. (٣) قَوْلُهُ: ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ﴾: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَجْرُورٌ الْمَحَلُّ نِعْتاً لِلْمُؤْمِنِينَ، أَوْ بَدَلاً، أَوْ بَيَاناً، أَوْ مَنْصُوبَةً عَلَى الْمَدْحِ أَوْ مَرْفُوعَةً عَلَى تَقْدِيرٍ مُبْتَدَأٍ أَي: هُمُ الَّذِينَ.

قَوْلُهُ: «وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ» «هُمْ» الثَّانِي تَكْرِيماً لِلأَوَّلِ عَلَى سَبِيلِ التَّوَكِيدِ اللَّفْظِيِّ. وَفَهُمُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١) مِنْهُ الْحَضْرَ أَي: لَا يُوقِنُونَ بِالْآخِرَةِ حَقًّا إِلاَّ الْإِيقَانُ إِلاَّ هَؤُلَاءِ الْمُتَصِفُونَ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ. وَ«بِالْآخِرَةِ» مُتَعَلِّقٌ بِ«يُوقِنُونَ»

(١) الكشاف ٣/١٣٥ - ١٣٦.

ولا يَضُرُّ الفصلُ بينهما بالتوكيدِ . وهذه الجملةُ يُحتملُ أن تكونَ معطوفةً على الصلّةِ داخلَةً في حَيِّزِ الموصولِ ، وحينئذٍ يكونُ قد غايَرَ بين الصلتينِ لمعنى : وهو أنه لَمَّا كان إقامةُ الصلّاةِ وإيتاءُ الزكاةِ ممَّا يتكرَّرُ ويتجدَّدُ أتى بالصلتينِ جملةً فعليةً فقال : «يُقيمون» و «يُؤتون» . ولَمَّا كان الإيقانُ بالآخرةِ أمراً ثابتاً مطلوباً دوامه أتى بالصلّةِ جملةً اسميةً مكرّراً فيها المسندُ إليه مُقدِّماً فيها المُوقِنُ به الدالُّ على الاختصاصِ ليدلُّ على الثباتِ والاستقرارِ . وجاء بخبرِ المبتدأ في هذه الجملةِ فعلاً مضارعاً ، دلالةً على أن ذلك مُتجدِّدٌ كلِّ وقتٍ غيرُ منقطعٍ . ويُحتملُ أن تكونَ مستأنفةً غيرَ داخلَةٍ في حَيِّزِ الموصولِ .

قال الزمخشري^(١) : «ويُحتملُ أن تَتِمَّ الصلّةُ عنده» أي : عند قوله : «وهم» . قال : «وتكونُ الجملةُ اعتراضيةً» يريد أن الصلّةُ تَمَّتْ عند «الزكاةِ» فيجوزُ في ذلك . وإلّا فكيف يَصِحُّ إذا أخذنا بظاهرِ كلامه أن الصلّةُ تَمَّتْ عند قوله «وهم» ؟ وتسميته هذا اعتراضاً يعني من حيث المعنى ، وسياقُ الكلام ، وإلّا فالاعتراضُ في الاصطلاحِ لِمَا يكونُ بين متلازمينِ من مبتدأ وخبرٍ ، وشرطٍ وجزاءٍ ، وقَسَمٍ وجوابه ، وتابعٍ ومتبوعٍ ، وصلّةٍ وموصولٍ ، وليس هنا شيءٌ من ذلك .

آ . (٥) قوله : ﴿الْأَخْسَرُونَ﴾ : في أفْعَلِ قولان ، أحدهما : - وهو الظاهرُ - أنها على بابها من التفضيل ، وذلك بالنسبةِ إلى الكفار من حيث اختلافُ الزمانِ والمكانِ . يعني : أنهم أكثرُ خُسْراناً في الآخرةِ منهم في الدنيا ، أي : إن خُسْرانهم في الآخرةِ أكثرُ من خُسْرانهم في الدنيا . وقال جماعةٌ منهم الكرمانى : «هي هنا للمبالغةِ لا للشُرْكةِ ؛ لأن المؤمنَ لا خُسْرانَ له في الآخرةِ البتة» . وقد تقدّم جوابُ ذلك : وهو أن الخسرانَ راجعٌ إلى شيءٍ واحدٍ . باعتبارِ اختلافِ زمانه ومكانه .

(١) الكشاف ٣/١٣٥ .

وقال ابن عطية^(١): «الأخسرون جمع «أخسر» لأنَّ أفعَلَ صفةٌ لا يُجمَعُ، إلا أن يُضاف فتَقَوَّى رتبته في الأسماء، وفي هذا نظرٌ». قال الشيخ^(٢): «ولا نظر في أنه يُجمع جَمَع سلامةٍ أو جمع تكسيرٍ إذا كان بأل، بل لا يجوزُ فيه إلا ذلك، إذا كان قبله ما يُطابقُه في الجمعِية. فتقول: «الزيدون هم الأفضلون والأفاضل» و«الهندات هنَّ الفضليات، والفضلُ. وأمَّا قوله: «لا يُجمَعُ إلا أن يُضاف» فلا يتعيَّن إذ ذاك جَمَعُه، بل إذا أُضيف إلى نكرةٍ لا يجوزُ جَمَعُه، وإن أُضيف إلى معرفةٍ جاز فيه الجمعُ والإفرادُ».

آ. (٦) قوله: ﴿لَتَلَقَى﴾: «لَقِيَ» مخففاً يتعدى لواحد، وبالتضعيف يتعدى لاثنين فأقيم أولهما هنا مقامَ الفاعل، والثاني «القرآن». وقول من قال: إنَّ أصله تَلَقَّن بالنون / نفسيرٌ معنى فلا يتعلَّقُ به مُتعلِّقٌ، فإنَّ النونَ أُبدلتُ حرفَ علةٍ. [ب/٦٨٨]

آ. (٧) قوله: ﴿إِذْ قَالَ﴾: يجوزُ أن يكونَ منصوباً بإضمارِ اذْكَرَ أو تَعَلَّمْ مقدراً مدلولاً عليه بـ عَلِيمٍ أو بـ حَلِيمٍ. وفيه ضعفٌ لتقيّدِ الصفةِ بهذا الظرفِ.

قوله: «بشهاب قَبَسٍ» قرأ^(٣) الكوفيون بتنوين «شهاب» على أن قَبَساً بدلٌ مِنْ «شهاب» أو صفةٌ له؛ لأنه بمعنى مَقْبُوسٍ كَالقَبْضِ^(٤) والنَّقْضِ^(٥). والباقون

(١) المحرر ٩٠/١٢.

(٢) البحر ٥٤/٧.

(٣) السبعة ٤٧٨، والنشر ٣٣٧/٢، والقرطبي ١٥٦/١٣، والتيسير ١٦٧، والبحر ٥٥/٧، والحجة ٥٢٢.

(٤) قال في اللسان (قبض): «والقَبْضُ بالتحريك بمعنى المقبوض وهو ما جمع من الغنيمة قبل أن تُقسَم».

(٥) النَّقْضُ: ما انتكث ثم أعيد غزله.

بالإضافة على البيان؛ لأن الشهاب يكون قَبَساً وغيره. والشَّهَابُ: الشُّعْلَةُ.
والقَبَسُ: القطعة منها، تكونُ في عُوْدٍ وغيرِ عُوْدٍ. و«أَوْ» على بابها من التنوين.
والطاء في «تَصْطَلُونَ» بدلٌ مِنْ تَاءِ الافتعال^(١) لأنه مِنْ صَلِيَّ بالنار.

آ. (٨) قوله: ﴿نُودِي﴾: في القائمِ مقامِ الفاعلِ ثلاثةُ أوجهٍ،
أحدها: أنه ضميرُ موسى، وهو الظاهرُ. وفي «أَنَّ» حينئذٍ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها:
أنها المُفسِّرةُ لتقدُّمِ ما هو بمعنى القول. والثاني: أنها الناصبةُ للمضارعِ،
ولكنْ وُصِلَتْ هنا بالماضي. وتقدُّمُ تحقيقِ ذلك، وذلك على إسقاطِ الخافضِ
أي: نُودِي موسى بأنْ بُورِكَ. الثالث: أنها المخففةُ، واسمها ضميرُ الشأنِ،
و«بُورِكَ» خبرُها، ولم يَحْتَجْ هنا إلى فاصلٍ؛ لأنه دعاءٌ، وقد تقدَّم نحوه في
النور في قوله: «أَنَّ غَضِبَ»^(٢) في قراءته فعلاً ماضياً.

قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: هل يجوزُ أن تكونَ المخففةُ من الثقيلةِ،
والتقدير: بأنه بُورِكَ. والضميرُ ضميرُ الشأنِ والقصة؟ قلت: لا لأنه لا بُدَّ مِنْ
«قد». فإن قلت: فعلى إضمارها؟ قلت: لا يصحُّ لأنها علامةٌ ولا تُحذفُ». انتهى.
فمنع أن تكونَ مخففةً لما ذُكِر، وهذا بناءٌ منه على أن «بُورِكَ» خبرٌ
لا دعاءٌ. أمَّا إذا قلنا: إنه دعاءٌ كما تقدَّم في النورِ فلا حاجةً إلى الفاصلِ كما
تقدَّم. وقد تقدَّم فيه استشكالٌ: وهو أن الطلبَ لا يَقَعُ خبراً في هذا البابِ
فكيف وَقَعَ هذا خبراً لـ «أَنَّ» المخففةِ وهو دعاءٌ؟

(١) أصله تَصْطَلِيُونَ وزنه تَفْتَعِلُونَ وقعت تاء الافتعال بعد الصاد فقلبت طاء فصار
تَصْطَلِيُونَ استقللت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان، فحذفت اللام، ثم
ضم ما قبل الواو لكيلا تنقلب الواو ياءً لانكسار ما قبلها وسكونها فيلتبس الجمع
بالمفرد.

(٢) الآية ٩ من النور وهي قراءة نافع. انظر: السبعة ٤٥٣.

(٣) الكشف ١٣٧/٣.

الثاني من الأوجه الأول: أَنَّ القائمَ مقامَ الفاعلِ نفسُ «أَنَّ بُورِكَ» على حَذْفِ حرفِ الجرِّ أي: بِأَنَّ بُورِكَ. و«أَنَّ» حينئذٍ: إمَّا ناصِبةٌ في الأصلِ، وإمَّا مخففةٌ.

الثالث: أَنه ضميرُ المصدرِ المفهومِ من الفعلِ أي: نُودي النداء، ثم فُسِّرَ بما بعده. ومثله «ثم بدا لهم مِنْ بعدِ ما رأوا الآياتِ لَيْسُجُنَّتْ»^(١).

قوله: «مَنْ فِي النَّارِ» «مَنْ» قائمٌ مقامَ الفاعلِ لـ «بُورِكَ». وبارَكَ يتعدَّى بنفسه، ولذلك بُني للمفعول. يقال: بَارَكَكَ اللهُ، وبارَكَ عليك، وبارَكَ فيك، وبارَكَ لَكَ، وقال الشاعر^(٢):

٣٥٣٩- فَبُورِكَتَ مَوْلُوداً وَبُورِكَتَ نَاشِئاً
وَبُورِكَتَ عِنْدَ الشَّيْبِ إِذْ أَنْتَ أَشْيَبُ

وقال عبدُ الله بن الزبير^(٣):

٣٥٤٠- فَبُورِكَ فِي بَنِيكَ وَفِي بَنِيهِمْ
إِذَا ذَكَرُوا وَنَحْنُ لَكَ الْفِدَاءُ

وقال آخر^(٤):

٣٥٤١- بُورِكَ المَيْتُ الغَرِيبُ كَمَا بُو
رِكَ نَضْحُ الرُّمَّانِ والزَّيْتُونِ

والمرادُ بـ «مَنْ»: إمَّا الباري تعالى، وهو على حَذْفِ مضافٍ أي: مَنْ

(١) الآية ٣٥ من يوسف.

(٢) لم أهدئ إلى قائله، وهو في القرطبي ١٣/١٥٨، والبحر ٧/٥٥.

(٣) البحر ٧/٥٥، والماوردي ٣/١٨٩.

(٤) البيت لأبي طالب ابن عبد المطلب وهو في اللسان (برك) والبحر ٧/٥٥.

قُدْرَتُهُ وَسُلْطَانُهُ فِي النَّارِ. وَقِيلَ: الْمَرَادُ بِهِ مُوسَى وَالْمَلَائِكَةُ، وَكَذَلِكَ بِمَنْ حَوْلَهَا. وَقِيلَ: الْمَرَادُ بِـ «مَنْ» غَيْرُ الْعُقَلَاءِ وَهُوَ النُّورُ وَالْأَمَكْنَةُ الَّتِي حَوْلَهَا.

قوله: «وَسُبْحَانَ اللَّهِ» فِيهِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَنْ تَتَمَّةُ النَّدَاءِ أَي: نُودِي بِالْبَرَكَةِ وَتَنْزِيهِ رَبِّ الْعِزَّةِ. أَي: نُودِي بِمَجْمُوعِ الْأَمْرَيْنِ. الثَّانِي: أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى مُخَاطِباً لِنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَهُوَ عَلَى هَذَا اعْتِرَاضٌ بَيْنَ أَثْنَاءِ الْقِصَّةِ. الثَّلَاثُ: أَنَّ مَعْنَاهُ: وَبُورِكَ مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ. يَعْنِي أَنَّهُ حَذَفَ «مَنْ» وَصَلَّتْهَا وَأَبْقَى مَعْمُولَ الصَّلَاةِ إِذِ التَّقْدِيرُ: بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا، وَمَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَ«سُبْحَانَ» فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَ مَعْمُولاً لـ «قَالَ» بَلْ لِفِعْلِ مَنْ لَفِظُهُ، وَذَلِكَ الْفِعْلُ هُوَ الْمَنْصُوبُ بِالْقَوْلِ.

آ. (٩) قوله: ﴿إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ﴾: فِي اسْمِ «إِنَّ» وَجِهَانِ، أَظْهَرَهُمَا: أَنَّهُ ضَمِيرُ الشَّانِ. وَ«أَنَا اللَّهُ» مَبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ، وَ«الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ» صِفَتَانِ لِلَّهِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ ضَمِيرٌ رَاجِعٌ إِلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ، يَعْنِي: أَنَّ مُكَلِّمَكَ أَنَا، وَ«اللَّهُ» بَيَانٌ لـ «أَنَا». وَاللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ صِفَتَانِ لِلْبَيَانِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١). قَالَ الشَّيْخُ^(٢): «وَإِذَا حُذِفَ الْفَاعِلُ وَبُنِيَ الْفِعْلُ لِلْمَفْعُولِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ عَلَى ذَلِكَ / الْمَحْذُوفِ، إِذْ قَدْ غُيِّرَ الْفِعْلُ عَنْ بِنَائِهِ لَهُ. [أ/٦٨٩] وَعُزِّمَ عَلَى أَنْ لَا يَكُونَ مُحَدَّثاً عَنْهُ، فَعُودَ الضَّمِيرِ إِلَيْهِ مِمَّا يُنَافِي ذَلِكَ؛ إِذْ يَصِيرُ مُعْتَنَى بِهِ».

قلت: وفيه نظر؛ لأنه قد يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ فِي الْبَقْرَةِ «فَمَنْ عُنِيَ لَهُ»^(٣) ثُمَّ قَالَ: «وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ» قِيلَ: أَيِ الَّذِي عَفَا، وَهُوَ لِي الدَّمِ،

(١) الكشاف ٣/١٣٨.

(٢) البحر ٧/٥٦.

(٣) الآية ١٧٨. وانظر: الدرر ٢/٢٥٢.

على ما تقدّم تحريره^(١). وَلَيْتَن سُلِّمَ ذَلِكَ فَالزَّمْخَشَرِيُّ لَمْ يَقُلْ: إِنَّهُ عَائِدٌ عَلَى ذَلِكَ الْفَاعِلِ، إِنَّمَا قَالَ: رَاجِعٌ إِلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ، يَعْنِي مِنَ السِّيَاقِ.
وقال أبو البقاء^(٢): «وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرَ «رَبِّ» أَي: إِنَّ الرَّبَّ أَنَا اللَّهُ، فَيَكُونُ «أَنَا» فَضْلاً، أَوْ توكِيداً، أَوْ خَبَرَ إِنَّ، وَاللَّهُ بَدَلٌ مِنْهُ».

آ. (١٠) قوله: ﴿وَأَلْقَى﴾: عطفٌ على ما قبله من الجملة الاسمية الخبرية. وقد تقدّم أنّ سيبويه لا يشترط تناسبَ الجمل، وأنه يجيز «جاء زيدٌ ومن أبوك» وتقدّمت أدلته في أول البقرة. وقال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: علامَ عطفَ قوله: «وألقى عصاك؟» قلت: على قوله: «بورك» لأنّ المعنى: نُودِيَ أَنْ بُورِكَ. وقيل له: أَلْقَى عَصَاكَ^(٤). والدليل على ذلك قوله: «وَأَنْ أَلْقَى عَصَاكَ» بعد قوله: «يا موسى^(٥) إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ» على تكريرِ حرفِ التفسير كما تقول: «كُتِبَتْ إِلَيْهِ أَنْ حُجَّ وَاعْتَمَرَ» وَإِنْ شِئْتَ: أَنْ حُجَّ وَأَنْ اعْتَمَرَ. قال الشيخ^(٦): «وقوله: «إِنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى «بُورِكَ» مِنْافٍ لِتَقْدِيرِهِ «وَقِيلَ لَهُ: أَلْقَى عَصَاكَ» لِأَنَّ هَذِهِ جَمَلَةٌ مَعْطُوفَةٌ عَلَى «بُورِكَ» وَلَيْسَ جُزْؤُهَا الَّذِي هُوَ مَعْمُولٌ «وَقِيلَ» مَعْطُوفاً عَلَى «بُورِكَ»، وَإِنَّمَا احْتِجَاجٌ إِلَى تَقْدِيرِ «وَقِيلَ لَهُ: أَلْقَى» لِتَكُونَ جَمَلَةً خَبَرِيَّةً مَناسِبَةً لِلْجَمَلَةِ الْخَبَرِيَّةِ الَّتِي عَطِفَتْ عَلَيْهَا. كَأَنَّهُ يَرَى فِي الْعَطْفِ تَنَاسُبَ الْجَمَلِ الْمَتَعَاظِفَةِ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ» ثم ذكر مذهب سيبويه.

(١) انظر: الدر ٢٥٦/٢.

(٢) الإملاء ١٧٢/٢.

(٣) الكشاف ١٣٨/٣.

(٤) الكشاف: «لأن المعنى: نودي أن بورك وأن ألقى عصاك كلاهما تفسير لـ نودي، والمعنى: قيل له بورك من في النار وقيل له ألقى».

(٥) الأصل أن يا موسى.

(٦) البحر ٥٦/٧.

قوله: «تَهْتَرُ» جملةٌ حاليةٌ مِنْ هاءِ «تَرَاهَا» لأنَّ الرُّويَةَ بَصْرِيَّةٌ.

قوله: «كَأَنَّهَا جَانٌ» يجوزُ أَنْ تكونَ حالاً ثانيةً، وَأَنْ تكونَ حالاً من ضميرِ «تَهْتَرُ» فتكونُ حالاً متداخلةً. وقرأ^(١) الحسن والزهري وعمرو بن عبيد «جَانٌ» بهمزةً مكانَ الألفِ، وتقدّم تقريرُ هذا في آخرِ الفاتحةِ عند «ولا الضَّالِّينَ»^(٢).

قوله: «ولم يُعَقِّبْ» يجوزُ أن يكونَ عطفاً على «وَلَيْ»، وَأَنْ يكونَ حالاً أخرى. والمعنى: لم يَرْجِعْ على عَقِبِهِ. كقوله^(٣):

٣٥٤٢- فما عَقَّبُوا إذ قِيلَ: هل مَن مَّعَقَّبَ

ولا نَزَلُوا يَوْمَ الكَرِيهَةِ مَنزِلًا

آ. (١١) قوله: «إِلَّا مَنْ ظَلَمَ»: فيه وجهان، أحدهما: أنه

استثناءٌ منقطعٌ؛ لأنَّ المرسلين مَعْصُومُونَ من المعاصي. وهذا هو الظاهرُ الصحيحُ. والثاني: أنه متصلٌ. ولأهلِ التفسيرِ فيه عباراتٌ ليس هذا موضعُها. وعن الفراء^(٤): «أنَّه متصلٌ لكن من جملةٍ محذوفةٍ، تقديرُه: وإنما يخاف غيرُهم إِلَّا مَنْ ظَلَمَ. وردَّه النحاس^(٥): بأنه لو جاز هذا لجازَ «لا أضربُ القومَ إِلَّا زِيداً» أي: وإنما أضربُ غيرَهم إِلَّا زِيداً، وهذا ضدُّ البيانِ والمجيءُ بما لا يُعرَفُ معناه.

وقدَّره الزمخشري^(٦) بـ «لكن». وهي علامةٌ على أنه منقطعٌ، وذكر كلاماً

(١) المحتسب ١٣٥/٢، والبحر ٥٦/٧.

(٢) الآية ٧ من الفاتحة. وانظر: الدر ٧٤/١.

(٣) لم أهدِ إلى قائله وهو في البحر ٥٧/٧، والكشاف ١٣٨/٣.

(٤) معاني القرآن ٢٨٧/٢.

(٥) إعراب القرآن ٥١٠/٢.

(٦) الكشاف ١٣٨/٣.

- النمل -

طويلاً. فعلى الانقطاع يكون منصوباً فقط على لغة الحجاز. وعلى لغة تميم يجوز فيه النَّصْبُ والرفْعُ على البدل من الفاعل قبله. وأما على الاتصال فيجوز فيه الوجهان على اللغتين، ويكون الاختيارُ البدل؛ لأنَّ الكلامَ غيرُ موجبٍ.

وقرأ^(١) أبو جعفر وزيد بن أسلم «ألا» بفتح الهمزة وتخفيف اللام جعلها حرف تنبيه. و«مَنْ» شرطية، وجوابها «فإني غفور».

والعامةُ على تنوين «حُسناً». ومحمد^(٢) بن عيسى الأصبهاني غير منون، جعله فعلى مصدرأ كرجعى فمنعها الصرف لألف التانيث. وابن مقسم بضم الحاء والسين منوناً. ومجاهد وأبو حيوه ورؤيت عن أبي عمرو - بفتحهما. وقد تقدّم تحقيق القراءتين في البقرة^(٣).

آ. (١٢) قوله: ﴿تَخْرُجُ﴾: الظاهر أنه جواب لقوله «أَدْخِلْ» أي: إن أَدْخَلْتَهَا تَخْرُجْ على هذه الصفة، وقيل: في الكلام حَذَفْ تَقْدِيرُهُ: وَأَدْخِلْ يَدُكَ تَدْخُلْ، وَأَخْرِجْهَا تَخْرُجْ. فَحَذَفَ مِنَ الثَّانِي مَا أَثْبَتَهُ فِي الْأَوَّلِ، وَمِنِ الْأَوَّلِ مَا أَثْبَتَهُ فِي الثَّانِي. وَهَذَا تَقْدِيرٌ مَا لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ.

قوله: «بَيْضَاء» حَالٌ مِنْ فاعِلِ «تَخْرُجُ». و«مِنْ غَيْرِ سُوءٍ» يجوز أن تكون حالاً أخرى، أو مِنْ الضميرِ في «بَيْضَاء» أو صفة لـ «بَيْضَاء».

قوله: «فِي تِسْعٍ» فيه أوجه، أحدها: أنه حالٌ ثالثة. قاله أبو البقاء^(٤).

(١) المحتسب ١٣٦/٢، والبحر ٥٧/٧.

(٢) انظر في قراءتها: الإنحاف ٣٢٤/٢، والبحر ٥٧/٧.

(٣) انظر: الدر ٤٦٦/١.

(٤) الإملاء ١٧٢/٢.

يعني : مِنْ فاعل يَخْرُجُ / أي : آيةٌ في تسعِ آياتٍ . كذا قدره ، والثاني : أنها [٦٨٩/ب] متعلّقةٌ بمحذوفٍ أي : اذهب في تسع . وقد تقدّم اختيارُ الزمخشري^(١) لذلك في أولِ هذا الموضوعِ عند ذِكرِ البَسْمَلَةِ ، ونظَره بقولِ الآخرِ^(٢) :

٣٥٤٣- وَقُلْتُ إِلَى الطَّعَامِ فَقَالَ مِنْهُمْ

وقولهم : «بالرِّفاهِ والبنينِ» ، وجَعَلَ هذا التقديرَ أعربَ وأحسنَ . الثالث : أن يتعلّقَ بقوله : «وَأَلْتِي عَصَاكَ وَأَدْخِلْ» . قال الزمخشري^(٣) : «ويجوزُ أن يكونَ المعنى : وَأَلْتِي عَصَاكَ وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي تِسْعِ آيَاتٍ أَي : فِي جَمَلَةٍ تِسْعِ آيَاتٍ . ولقائلٌ أن يقولَ : كَانَتِ الْآيَاتُ إِحْدَى عَشْرَةَ مِنْهَا اثْنَتَانِ : الْيَدُ وَالْعَصَا . والتَّسْعُ : الْفَلَقُ وَالطُّوفَانُ وَالْجَرَادُ وَالْقُمَّلُ وَالضَّفَادِيعُ وَالِدَّمُ وَالطَّمَسَةُ وَالْجَدْبُ فِي بَوَادِيهِمْ ، وَالنُّقْصَانُ فِي مَزَارِعِهِمْ» انتهى . وعلى هذا تكونُ «في» بمعنى «مع» لأنَّ الْيَدَ وَالْعَصَا حَيْثُ خَارِجَتَانِ مِنَ التَّسْعِ ، وكذا فعلُ ابنِ عطية^(٤) ، أعني أنه جَعَلَ «في تسع» متصلاً بـ «أَلْتِي» و«أَدْخِلْ» إلا أنه جَعَلَ الْيَدَ وَالْعَصَا مِنْ جَمَلَةٍ التِسْعِ . وقال : «تقديره نُمَهِّدُ لَكَ ذَلِكَ ، وَنُيَسِّرُ فِي [جَمَلَةٍ] تِسْعٍ» .

وجَعَلَ الزَّجَاجُ^(٦) أن «في» بمعنى «مِنْ» قال : كما تقول : خُذْ لِي مِنَ الْإِبِلِ عَشْرًا فِيهَا فَحْلَانِ أَي : مِنْهَا فَحْلَانِ .

(١) الكشاف ١٣٨/٣ ، قال : «والمعنى اذهب في تسع آيات» .

(٢) عجزه :

زَعِيمٌ نَحْسُدُ الْآنَسَ الطَّعَامَا

وهو لسمير بن الحارث ، في الخزانة ٤/٣ ، والنوادر ١٢٤ .

(٣) الكشاف ١٣٨/٣ .

(٤) المحرر ٩٦/١١ .

(٥) من «المحرر» .

(٦) معاني القرآن ١١٠/٤ .

- النمل -

قوله: «إلى فِرْعَوْنَ» هذا متعلّق بما تعلّق به «في تسع»، إذا لم تجعله حالاً، فإن جعلناه حالاً علّقناه بمحذوف، فقدّره أبو البقاء^(١) «مُرْسَلاً إلى فرعون». وفيه نظر؛ لأنه كونٌ مقيّدٌ وسبّقه إلى هذا التقدير الزجاج^(٢)، وكأنهما أرادا تفسير المعنى دون الإعراب. وجوّز أبو البقاء^(٣) أيضاً أن تكون صفةً لآيات، وقدّره: «واصلّة إلى فرعون». وفيه ما تقدّم.

آ. (١٣) قوله: ﴿مُبْصِرَةً﴾: حال، ونسب الإبصار إليها مجازاً؛ لأنّ بها تُبْصِرُ، وقيل: بل هي من أبْصَرَ المنقولة بالهمزة من بَصَرَ أي: إنها تُبْصِرُ غيرها لما فيها من الظهور. ولكنه مجازٌ آخر غير الأول، وقيل: هو بمعنى مفعول نحو: ماءٌ دافِقٌ أي: مدْفُوق. وقرأ^(٤) علي بن الحسين وقتادة بفتح الميم والصاد أي: على وزن «أَرْضٌ مَسْبَعَةٌ» ذات سباع، ونصبها على الحال أيضاً، وجعلها أبو البقاء^(٥) في هذه القراءة [مفعولاً من أجله. وقد تقدّم ذلك]^(٦).

آ. (١٤) قوله: ﴿وَاسْتَيْقَنَتْهَا﴾: يجوز أن تكون هذه الجملة معطوفة على الجملة قبلها. ويجوز أن تكون حالاً من فاعل «جحدوا» وهو أبلغ في الدّم. واستفعل هنا بمعنى تفعل نحو: استعظم واستكبر، بمعنى: تعظّم وتكبر.

(١) الإملاء ١٧٢/٢.

(٢) لم يرد هذا التقدير للزجاج في كتابه «معاني القرآن».

(٣) الإملاء ١٧٢/٢.

(٤) المحتسب ١٣٦/٢، البحر ٥٨/٧.

(٥) الإملاء ١٧٢/٢.

(٦) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل، وأثبتناه من ش.

قوله: «ظُلماً وَعُلُوًّا» يجوزُ أَنْ يكونا في موضعِ الحالِ أي: ظالمين عالين، وَأَنْ يكونا مفعولاً مِنْ أَجْلِهِمَا أي: الحاملُ على ذلك الظُّلمُ والعُلُوُّ. وقرأ^(١) عبد الله وابن وثاب والأعمش وطلحة «وعِلياً» بكسر العين واللام، وَقَلْبِ الواوِ ياءً. وقد تقدّم تحقيقه في «عِتِيًّا» في مريم^(٢). وروى عن الأعمش وابن وثاب ضمُّ العين كما في «عِتِيًّا». وقرئ^(٣) «وَعُلُوًّا» بالغيين مُعْجَمَةً، وهو قريبٌ من هذا المعنى.

قوله: «كيف كان عاقبة» «كيف» خبرٌ مقدّم. و«عاقبة» اسمُها، والجملةُ في محلِّ نصبٍ على إسقاطِ الخافضِ؛ لأنها مُعلَّقةٌ لـ «انظُرْ» بمعنى تَفَكَّرْ.

آ. (١٥) قوله: ﴿وقالاً﴾: قال الزمخشري^(٤): «فلان قلت: أليس هذا موضعُ الفاءِ دونَ الواوِ كقولك: «أَعْطَيْتُهُ فَشَكَرَ» و«مَنْعْتُهُ فَصَبَرَ»؟ قلت: بلى. ولكنَّ عَطَفَهُ بالواوِ إشعاراً^(٥) بأنَّ ما قالاه بعضُ ما أُحْدِثَ فيهما إيتاءُ العِلْمِ وشيءٌ من مواجبه، فأضمرَ ذلك ثُمَّ عَطَفَ عليه التَّحْمِيدَ، كأنه قال: ولقد آتيناها عِلْماً فَعَمِلَا به، وَعَلِمَاهُ وَعَرَفَاهُ حَقَّ مَعْرِفَتِهِ وَقَالَا: الحمد» انتهى. وإنما نَكَّرَ «عِلْماً» تَعْظِيماً له أي: علماً سَنِيئاً، أو دلالةً على التبعيضِ لأنه قليلٌ جداً بالنسبةِ إلى عِلْمِهِ تعالى.

آ. (١٧) قوله: ﴿من الجن﴾: وما بعده بيانٌ لجنوده، فيتعلّقُ بمحذوفٍ. ويجوزُ أَنْ يكونَ هذا الجارُ حالاً، فيتعلّقُ بمحذوفٍ أيضاً.

(١) انظر في قراءات «وَعُلُوًّا»: البحر ٥٨/٧، والكشاف ١٣٩/٣.

(٢) انظر: الدر المصون ٥٦٩/٧.

(٣) ذكرها في الإملاء ١٧٢/٢ من غير نسبة.

(٤) الكشاف ١٣٩/٣.

(٥) الأصل إشعاراً وهو سهو.

- النمل -

قوله: «يُوزَعُونَ» أي: يُمنَعُونَ وَيُكْفُونَ. والوزْعُ: الكَفُّ والحَبْسُ،
يقال: وَزَعَهُ يَزَعُهُ فهو وازِعٌ ومَوْزُوعٌ، وقال عثمان رضي الله عنه: «ما يَزَعُ
[1/٦٩٠] السلطانُ أكثرُ مما يَزَعُ القرآنُ»^(١) وعنه^(٢): / «لا بُدَّ للقاضي مِنْ وَزَعَةٍ»^(٣).
وقال الشاعر^(٤):

٣٥٤٤- وَمَنْ لَمْ يَزَعْهُ لُبُّهُ وَحَيَاؤُهُ
فليس له مِنْ شَيْبٍ فَوَدَيْهِ وازِعٌ

وقوله: «أوزعني أن أشكر» بمعنى: ألهمني، من هذا؛ لأن تحقيقه:
اجعلني بحيث أزع نفسي عن الكفر.

آ. (١٨) قوله: ﴿حَتَّى إِذَا﴾: في المَغْيَابِ «حتى» وجهان،
أحدهما: هو يُوَزَعُونَ؛ لأنه مُضْمَنٌ معنى: فهم يسرون ممنوعاً بعضهم مِنْ
مفارقةِ بعضٍ حتى إذا. والثاني: أنه محذوفٌ أي: فساروا حتى. وتقدّم
الكلام^(٥) في «حتى» الداخلة على «إذا» هل هي حرفٌ ابتداءً أو حرفٌ جرٌّ؟
قوله: «وادي» متعلقٌ بـ «أتوا» وإنما عُدِّي بـ «على» لأنَّ الواقعَ كذا؛
لأنهم كانوا محمولين على الريح فهم مُسْتَعْلُونَ. وقيل: هو مِنْ قولهم: أُنْبِتْ
عليه، إذا اسْتَقْصَيْتَهُ إلى آخره والمعنى: أنهم قَطَعُوا الوادي كُلَّهُ وبلَّغُوا آخره.

(١) قال ابن الأثير في النهاية ١٨٠/٥: «أي من يكف عن ارتكاب العظائم مخافة
السلطان أكثر ممن يكفه مخافة القرآن والله تعالى».

(٢) الأصل «وعن» والتصحيح من ش.

(٣) نسيه ابن الأثير في النهاية ١٨٠/٥ للحسن وروايته فيه: «لا بد للناس مِنْ وَزَعَةٍ»
وشرحه بقوله: أي مَنْ يكف بعضهم عن بعض، يعني السلطان وأصحابه.

(٤) لم أهدب إلى قائله وهو في البحر ٥١/٧.

والقود: معظم شعر الرأس مما يلي الأذن.

(٥) انظر: الدر المصون ٤٣٦/٣.

- النمل -

ووقف القراء كلهم على «وادي» دون ياء اتباعاً للرسم ، ولأنها محذوفة لفظاً
 لالتقاء الساكنين في الوصل ، ولأنها قد حُذِفَتْ حيث لم تُحَذَفْ لالتقاء
 الساكنين نحو: «جأبوا الصخر بالواد»^(١) فَحَذَفُهَا وقفاً - وقد عهِدَ حَذْفُهَا دونَ
 التقاء ساكنين - أَوْلَى . إِلَّا الكسائي^(٢) فإنه وَقَفَ بالياء قال: «لأنَّ المُوجِبَ
 للحذف إنما هو التقاء ساكنين بالوصل ، وقد زالَ فعادَتِ اللامُ»، واعتذر عن
 مخالفة الرسم بقوة الأصل .

والتَّمْلُ اسمُ جنسٍ معروفٌ، واحده نَمْلَةٌ، ويقال: نَمَلَةٌ ونَمْلٌ بضمَّ النونِ
 وسكونِ الميمِ، ونَمْلَةٌ ونَمْلٌ بضمهما ونَمْلَةٌ بالفتح والضم، بوزن سَمْرَةٌ، ونَمْلٌ
 بوزن رَجُلٍ . واشتقاقه من التَّمَلُّ لكثرة حركته . ومنه قيل للواشي: المُنْمِلُ،
 يقال: أَنَمَلُ بين القومِ يُنْمِلُ أي: وَشَى، ونَمَّ لكثرة تَرَدُّده وحركته في ذلك،
 قال^(٣):

٣٥٤٥- وَلَسْتُ بِذِي نَيْرٍ فِيهِمْ
 وَلَا مُنْمِسٍ فِيهِمْ مُنْمِلٌ

ويقال أيضاً: نَمَلٌ يُنْمَلُ فهو نَمِيلٌ ونَمَالٌ . وتَنَمَّلُ القومُ: تفرَّقوا للجمع
 تفرَّقَ النملُ . وفي المثل: «أجمعُ من نملة»^(٤) . والنَّمْلَةُ أيضاً: فُرْجَةٌ تخرج في
 الجنب تشبيهاً بها في الهيئة، والنَّمْلَةُ أيضاً: شَقٌّ في الحافر، ومنه: فَرَسٌ مَنْمُولٌ
 القوائم . والأنْمَلَةُ طرفُ الإصْبَعِ مِنْ ذَلِكَ لِذِقَّتِهَا وَسُرْعَةِ حَرَكَتِهَا . والجمعُ:
 أناملُ .

(١) الآية ٩ من الفجر .

(٢) السبعة ٤٧٨ ، والنشر ١٣٨/٢ - ١٣٩ ، والإتحاف ٣٢٤/٢ .

(٣) تقدم برقم ١٤١٢ .

(٤) مجمع الأمثال ١٨٨/١ .

قوله: «قالت نملة» هذه النملة هنا مؤنثة حقيقةً بدليل لحاق علامة التأنيث فعلها؛ لأن نملة يُطلق على الذكر وعلى الأنثى، فإذا أريد تمييز ذلك قيل: نملة ذكر ونملة أنثى نحو: حمامة ومامة. وحكى الزمخشري^(١) عن أبي حنيفة رضي الله عنه: أنه وقف على فتادة وهو يقول: سلوني. فأمر من سأله عن نملة سليمان: هل كانت ذكراً أو أنثى؟ فلم يجب. فقيل لأبي حنيفة في ذلك؟ فقال: كانت أنثى. واستدل بلحاق العلامة. قال الزمخشري^(٢): «وذلك أن النملة مثل الحمامة والشاة في وقوعهما على المذكر والمؤنث فيميز بينهما بعلامة نحو قولهم: حمامة ذكر وحمامة أنثى، وهو وهي» انتهى.

إلا أن الشيخ^(٣) قد ردّ هذا فقال: «ولحاق التاء في «قالت» لا يدلُّ على أن النملة مؤنث، بل يصحُّ أن يُقال في المذكر: «قالت نملة»؛ لأن «نملة» وإن كانت بالتاء هو ممّا لا يتميِّز فيه المذكر من المؤنث، وما كان كذلك كالنملة والقملة ممّا بيّنه في الجمع وبين واحده تاء التأنيث من الحيوان، فإنه يُخبر عنه إخبار المؤنث، ولا يدلُّ كونه يُخبر عنه إخبار المؤنث على أنه ذكر أو أنثى؛ لأن التاء دخلت فيه للفرق لا للدلالة على التأنيث الحقيقي، بل دالة على الواحد من هذا الجنس»، قال: «وكان فتادة بصيراً بالعربية. وكونه أفحَم يدلُّ على معرفته باللسان؛ إذ عليم أن النملة يُخبر عنها إخبار المؤنث، وإن كانت تنطلق على الأنثى والذكر إذ لا يتميِّز فيه أحد هذين. ولحاق العلامة لا يدلُّ، فلا يُعلم التذكير والتأنيث إلا بوحي من الله تعالى» قال: «وأما استنباط تأنيثه من كتاب الله بـ «قالت» ولو كان ذكراً لقال: قال، فكلام النحاة على خلافه، وأنه لا يُخبر [ب/٦٩٠] عنه إلا إخبار المؤنث سواء كان ذكراً أم أنثى»، قال: «وأما تشبيه الزمخشري /

(١) الكشاف ٣/١٤١

(٢) الكشاف ٣/١٤١

(٣) البحر ٧/٦١

النملة بالحمامة والشاة ففيهما قَدْرٌ مشتركٌ يَتَمَيَّزُ فيهما المذكُرُ من المؤنثِ فيمكن أن يقول: حمامةٌ ذَكَرٌ وحمامةٌ أنثى فتمييزُهُ بالصفة، وأما تمييزُهُ بـ هو وهي فإنه لا يجوزُ. لا تقول: هو الحمامةُ ولا هو الشاةُ، وأما النملةُ والقملةُ فلا يَتَمَيَّزُ فيه المذكُرُ من المؤنثِ فلا يجوزُ في الإخبارِ إلا التأنيثُ، وحكمُه حكمُ المؤنثِ بالتاء من الحيوان^(١) نحو: المرأة، أو غيرِ العاقلِ كالدابةِ، إلا إن وَقَعَ فَصْلٌ بين الفعلِ وبين ما أُسْنَدَ إليه من ذلك، فيجوزُ أن تَلْحَقَ العلامةُ وأن لا تَلْحَقَها على ما تَقَرَّرَ في علمِ العربيةِ» انتهى.

أما ما ذكره فيه نظراً: من حيث إن التأنيثَ: إما لفظيٌّ أو معنويٌّ، واللفظيُّ لا يُعتبرُ في لحاقِ العلامةِ البتة، بدليلِ أنه لا يجوزُ: «قامت ربعةٌ» وأنت تعني رجلاً؛ ولذلك لا يجوزُ: قامت طلحةٌ ولا حمزةٌ عَلِمَيَّ مذكِرٍ، فَتَعَيَّنَ أن يكونَ اللَّحَاقُ إنما هو للتأنيثِ المعنويِّ، وإنما تعيَّنَ لفظُ التأنيثِ والتذكيرِ في بابِ العددِ على معنى خاصٍّ أيضاً؛ وهو أننا ننظرُ إلى ما عامَلتِ العربُ ذلك اللفظَ به من تذكيرٍ أو تأنيثٍ، من غيرِ نَظَرٍ إلى مدلوله فهناك له هذا الاعتبارُ، وتحقيقُه هنا يُخْرِجُنا عن المقصودِ، وإنما نَبَّهْتُك على القَدْرِ المحتاجِ إليه.

وأما قوله: «وأما النملةُ والقملةُ فلا يَتَمَيَّزُ» يعني: لا يُتَوَصَّلُ لمعرفةِ الذكْرِ منهما ولا الأنثى بخلافِ الحمامةِ والشاةِ؛ فإنَّ الاطلاعَ على ذلك ممكنٌ فهو أيضاً ممنوعٌ. قد يمكنُ الاطلاعُ على ذلك، وإنَّ الاطلاعَ على ذكوريةِ الحمامةِ والشاةِ أسهلُّ من الاطلاعِ على ذكوريةِ النملةِ والقملةِ. ومنعه أيضاً أن يقال: هو الشاةُ، وهو الحمامةُ، ممنوعٌ.

(١) أبو حيان: «العاقل».

- النمل -

وقرأ^(١) الحسن وطلحة ومعتز بن سليمان^(٢) النمل ونملة بضم الميم وفتح النون بزنة رَجُلٍ وَسَمْرَةٍ. وسليمان التميمي^(٣) بضمتين فيهما. وقد تقدّم أن ذلك لغات في الواحد والجمع.

قوله: «لا يَحْطِمَنَّكُمْ» فيه وجهان، أحدهما: أنه نهي. والثاني: أنه جوابٌ للأمر، وإذا كان نهياً ففيه وجهان، أحدهما: أنه نهيٌ مستأنفٌ لا تعلق له بما قبله من حيث الإعراب، وإنما هو نهيٌ للجنود في اللفظ، وفي المعنى للنمل أي: لا تكونوا بحيث يَحْطِمُونَكُمْ كقولهم: «لا أُرِينَا ههنا». والثاني: أنه بدلٌ من جملة الأمر قبله، وهي أدخلوا. وقد تعرّض الزمخشري^(٤) لذلك فقال: «فإن قلت: لا يَحْطِمَنَّكُمْ ما هو؟ قلت: يُحتمل أن يكون جواباً للأمر، وأن يكون نهياً بدلاً من الأمر. والذي جَوَزَ أن يكون بدلاً أنه^(٥) في معنى: لا تكونوا حيث أنتم، فَيَحْطِمَنَّكُمْ، على طريقة «لا أُرِينَا ههنا» أرادت: لا يَحْطِمَنَّكُمْ جنود سليمان، فجاءت بما هو أبلغ. ونحوه «عَجِبْتُ من نفسي ومن إشفاقها». قال الشيخ^(٦): «أما تخريجه على أنه جوابٌ للأمر فلا يكون ذلك إلا على قراءة الأعمش فإنه مجزوم، مع أنه يُحتمل أن يكون استئناف

(١) انظر في قراءتها: المحتسب ١٣٧/٢، والبحر ٦١/٧، والقرطبي ١٦٩/١٣، والشواذ ١٠٨.

(٢) الأصل ومعمر والتصحيح من المظان. وهو معتز بن سليمان أبو محمد التميمي البصري. حدث عن منصور بن المعتمر، وحدث عنه ابن المبارك توفي سنة ١٨٧. انظر: سير الأعلام ٤٧٨/٨.

(٣) سليمان بن بنت شُرْحَبِيلٍ محدث دمشق، حدث عن إسماعيل بن عياش وحدث عنه البخاري وأبو عبيد. توفي سنة ٢٣٣. انظر: سير الأعلام ١٣٦/١١.

(٤) الكشاف ١٤٢/٣.

(٥) الأصل «لأنه» ياقحام اللام. والتصحيح من الكشاف.

(٦) البحر ٦٢/٧.

- النمل -

نهى^(١)». قلت: يعني أن الأعمش قرأ^(٢) «لا يَحِطُّمُكُمْ» بجزم الميم، دون نون توكيد.

قال: «وأما مع وجود نون التوكيد فلا يجوز ذلك، إلا إن كان في شعر، وإذا لم يَجُز ذلك في جواب الشرط إلا في الشعر فأحسرى أن لا يجوز في جواب الأمر إلا في الشعر. وكونه جواب الأمر متنازع فيه على ما قرَّر في علم النحو. ومثال مجيء النون في جواب الشرط قول الشاعر^(٣):

٣٥٤٦- نَبْتُمْ نَبَاتَ الْحَيْزُرَانَةِ فِي الثَّرَى
حديثاً متى ما يأتِكَ الخَيْرُ يَنْفَعَا

وقول الآخر^(٤):

٣٥٤٧- فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةٌ تُعْطِئُكُمْ
ومَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةٌ تَمْنَعَا

قال سيبويه^(٥): «وهو قليل في الشعر شبهوه بالنهي حيث كان مجزوماً غير واجب» قال: «وأما تخريجه على البدل فلا يجوز لأن مدلول

(١) البحر: نفي.

(٢) البحر ٦١/٧.

(٣) البيت للنجاشي الشاعر. وهو في الكتاب ١٥٢/٢، والخزانة ٥٦٣/٤، والعيني ٣٤٤/٤، والهمع ٧٨/٢، والدرر ٩٧/٢. والشاهد «ينفعا» جواب الشرط حيث أكد بالنون المنقلبة ألفاً. والشاعر يهجو قوماً، ويصفهم بحدثان النعمة. والرواية المشهورة: الخيزراني، وهو كل نبت ناعم وأراد بالخير المال. وفي البيت وصاحبه كلام طويل في الخزانة.

(٤) البيت لعوف بن عطية بن الخرع، أوللكميت بن ثعلبة، وهو في الكتاب ١٥٢/٢، والخزانة ٥٥٩/٤، والعيني ٣٣٠/٤، والتصريح ٢٠٦/٢، والهمع ٧٩/٢، والدرر ٩٨/٢.

(٥) الكتاب ١٥٢/٢.

- النمل -

[1/691] «لَا يَحْطِمَنَّكُمْ» مخالِفٌ لمدلول «ادْخُلُوا». وأمَّا قوله لأنه بمعنى: لا تكونوا حيث أنتم فَيَحْطِمَنَّكُمْ ففسيرٌ معنى لا إعراب/ والبدل من صفة الألفاظ. نعم لو كان اللفظ القرآني: لا تكونوا بحيث لا يَحْطِمَنَّكُمْ^(١) لتُخِيلَ فيه البدل؛ لأن الأمر بدخول المساكن نهبي عن كونهم بظاهر الأرض. وأمَّا قوله: «إنه أراد لا يَحْطِمَنَّكُمْ جنود سليمان إلى آخره» فيسوغ زيادة الأسماء وهي لا تجوز، بل الظاهر إسناد الحكم إلى سليمان وإلى جنوده. وهو على حذف مضاف أي: خيل سليمان وجنوده، أو نحو ذلك، مما يصح تقديره. انتهى.

أما منعه كونه جواب الأمر من أجل النون فقد سبقه إليه أبو البقاء^(٢) فقال: «وهو ضعيف؛ لأن جواب الشرط لا يؤكد بالنون في الاختيار». وأمَّا منعه البدل بما ذكر فلا نسلم تغاير المدلول بالنسبة لما يؤول إليه المعنى. وأمَّا قوله: «فيسوغ زيادة الأسماء» لم يسوغ ذلك، وإنما فسّر المعنى. وعلى تقدير ذلك فقد قيل به. وجاء الخطاب في قولها «ادْخُلُوا» كخطاب العقلاء لما عوملوا معاملتهم.

وقرأ أبي «ادْخُلَنَّ»^(٣)، «مَسَاكِنَنَّ»^(٤)، «لَا يَحْطِمَنَّكُمْ»^(٥) بالنون الخفيفة جاء به على الأصل. وقرأ^(٦) شهر بن حوشب «مَسَكِنَكُمْ» بالإفراد. وقرأ^(٧) الحسن وأبورجاء وقتادة وعيسى الهمداني بضم الياء، وفتح الحاء،

(١) البحر: لا تكونوا حيث أنتم لا يحطمنكم.

(٢) الإملاء ١٧٢/٢.

(٣) البحر ٦١/٧.

(٤) البحر ٦١/٧، والقرطبي ١٧٠/١٣.

(٥) نسبها القرطبي ١٧٠/١٣ إلى سليمان التيمي. وفي البحر ٦١/٧ أن قراءة أبي لا يَحْطِمَنَّكُمْ.

(٦) البحر ٦١/٧، والقرطبي ١٧٠/١٣.

(٧) الإنحاف ٣٢٤/٢، والبحر ٦١/٧، والقرطبي ١٧٣/١٣.

- النمل -

وتشديد الطاء والنون، مضارع حَطَّمه بالتشديد. وعن الحسن (١) أيضاً قراءتان: فتح الياء وتشديد الطاء مع سكون الحاء وكسرها. والأصل: لا يَحْطِطَنَّكُمْ فَأَدْغَمَ. وإسكان الحاء مُشْكِلٌ تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ فِي «لَا يَهْدِي» (٢) ونحوه. وقرأ ابن أبي إسحاق ويعقوب وأبو عمرو في رواية بسكون نون التوكيد (٣).

قوله: «وهم لا يَشْعُرُونَ» جملة حالية. والحَطُّمُ: الكَسْرُ. يقال منه: حَطَّمْتُهُ فَحَطِّمَ ثُمَّ اسْتَعْمِلَ لِكُلِّ كَسْرٍ مُتَنَاهٍ (٤). والحُطَامُ: ما تَكَسَّرَ يَيْسَاءُ، وَغَلَبَ عَلَى الْأَشْيَاءِ التَّافِهَةَ. والحُطْمُ: السائق السريع كأنه يَحْطِمُ الْإِبِلَ قال (٥):

٣٥٤٨ - قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقٍ حُطِّمَ

ليس براعي إبلٍ ولا غَنَمٍ
ولا بجزائرٍ على ظهرٍ وَضَمِّ

والحُطْمَةُ: من دَرَكَاتِ النَّارِ. وَرَجُلٌ حُطْمَةٌ: لِلْأَكُولِ. تشبيهاً لبطنه
بالنار كقوله (٦):

(١) البحر ٦١/٧.

(٢) الآية ٣٥ من يونس. وانظر: الدر ١٩٨/٦.

(٣) لا يَحْطِطَنَّكُمْ وهي رواية عبيد عن أبي عمرو. ولم يرتض ابن مجاهد في السبعة ٤٧٩ هذه الرواية. وانظر: النشر ٢٤٦/٢، والبحر ٦١/٧، والقرطبي ١٧٠/١٣.

(٤) انظر: عمدة الحفاظ ١٣٠.

(٥) الأبيات لرشيد بن رميض أو الحطم القيسي أو أبي زغبة الخزرجي، وهي في الكتاب ١٤/٢، والمقتضب ٥٥/١، وابن يعيش ١١٣/٦، واللسان: حطم - زيم. والضمير في لفها للإبل أي جمعها. والحطم: الشديد السوق للإبل كأنه يحطم ما مرَّ به لشدة سوقه.

(٦) لم أهد إلى قائله، وهو في عمدة الحفاظ ١٢٩.

٣٥٤٩- كَأَنَّمَا فِي جَوْفِهِ نُّورٌ

آ. (١٩) قوله: ﴿ضاحكاً﴾: قيل: هي حال مؤكدة؛ لأنها مفهومة من تَبَسَّمَ. وقيل: بل هي حال مقدرَةٌ فإنَّ التَّبَسُّمَ ابتداء الضحك. وقيل: لَمَّا كَانَ التَّبَسُّمُ قَدْ يَكُونُ لِلغَضَبِ، وَمِنْهُ: تَبَسَّمَ الغَضْبَانُ، أَتَى بِضاحكاً مَبِيناً لَهُ. قال عنترة^(١):

٣٥٥٠- لَمَّا رَأَيْتَنِي قَدْ قَصَدْتَ أَرِيدَهُ
أَبْدَى نَوَاجِذَهُ لِغَيْرِ تَبَسُّمٍ
وَتَبَسَّمَ تَفَعَّلَ، بِمَعْنَى بَسَمَ المَجْرَدِ. قال^(٢):

٣٥٥١- وَتَبَسَّيْتُ عَنِ أَلْمَى كَأَن مَنَّوراً
تَخَلَّلَ حَرَّ الرَّمْلِ دِعْصٌ لَهُ نَدِي
وقال بعض المؤلِّدين^(٣):

٣٥٥٢- كَأَنَّمَا تَبَسَّيْتُ عَنِ لَوْلِيٍّ
مَنْضِدٍ أَوْ بَرْدٍ أَوْ أَقَاحٍ

وقرأ^(٤) ابن السميعة «ضحكاً» مقصوراً. وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مصدرٌ مُؤَكَّدٌ لِمَعْنَى تَبَسَّمَ لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ. والثاني: أنه في موضع الحال فهو في

(١) ديوانه ٢١٢، الجمهرة ٤٩٧/٢.

(٢) البيت لطرفة، وهو في ديوانه ٩، واللسان (لما) ألمى: أسمر اللثا. والمنور: الأحقوان ظهر نُورُهُ. تخلَّلَ حَرَّ الرَّمْلِ: تَوَسَّطَهُ وَنَبَتَ بَيْنَهُ. والدعص: كثيب الرمل. الندي: في أسفله الماء.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) المحتسب ١٣٩/٢، والبحر ٦٢/٧.

المعنى كالذي قبله. الثالث: أنه اسمُ فاعلٍ كَفَرِحَ؛ وذلك لأنَّ فِعْلَهُ على فَعِلٍ بكسر العين وهو لازم فهو كَفَرِحَ وَيَطِرُ^(١).

قوله: «أَنِ اشْكُرْ» مفعولٌ ثانٍ لأَوْزَعْنِي لأنَّ معناه أَلْهَمْنِي. وقيل: معناه اجْعَلْنِي أَزْعُ شَكَرَ نِعْمَتِكَ أَي: أَكْفُهُ وَأَمْنَعُهُ حتى لا يَنْفَلَتَ مِنِّي، فلا أزال شاكراً. وتفسير الزَّجَاجِ^(٢) له بـ «أَمْنَعْنِي أَنْ أَكْفَرَ نِعْمَتَكَ» من بابِ تفسيري المعنى باللازم.

آ. (٢٠) قوله: ﴿مَا لِي لَا أَرَى الْهُدْهَدَ﴾: هذا استفهامٌ توقيفٌ، ولا حاجة إلى ادِّعَاءِ الْقَلْبِ، وأنَّ الأَصْلَ: ما للهدهد لا أراه؟ إذ المعنى قويٌّ دونه. والهُدْهُدُ معروفٌ. وتصغيره على هُدَيْهَدٍ وهو القياس. وزعم بعض النحويين أنه تُقَلَّبُ ياءُ تصغيره ألفاً، فيقال: هُدَاهِد. وأنشد^(٣): / [٦٩١/ب]

٣٥٥٣- كُهُدَاهِدٍ كَسَرَ الرَّمَاةَ جَنَاحَهُ

يَدْعُو بِقَارِعَةِ الطَّرِيقِ هَدِيدًا

كما قالوا دَوَابَّةً وَشَوَابَّةً، في: دَوَيْبَةٌ وَشَوَيْبَةٌ. وَرَدَهُ بَعْضُهُمْ: بأنَّ الهُدَاهِدَ الحَمَامُ، الكثيرُ ترجيعِ الصوتِ. تَزَعَّمُ العَرَبُ أَنْ جَارِحاً فِي زَمَانِ الطُّوفَانِ، اخْتَطَفَ فَرَخَ حَمَامَةٍ تَسْمَى الهَدِيلَ. قالوا: فكلُّ حَمَامَةٍ تَبْكِي فَإِنَّمَا تَبْكِي على الهَدِيلِ.

(١) انظر: الارتشاف ٢٣٣.

(٢) فسَّرَ الزَّجَاجِ اللَّفْظَةَ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ١١٢/٤، بقوله: «معنى أَوْزَعْنِي أَلْهَمْنِي وتَأْوِيلُهُ فِي اللَّغَةِ كَفَّنِي عَنِ الْأَشْيَاءِ إِلَّا عَنِ شَكَرِ نِعْمَتِكَ أَي كَفَّنِي عَمَّا يَبَاعِدُ مِنْكَ».

(٣) البيت للراعي، وهو في ديوانه ١٣٨، واللسان (هدد) والخصائص ٩٥/٢، وجمهرة أشعار العرب ٩٤٠/٣. والهديل: فرخ الحمام وفي اللسان أن الهُدَاهِدَ طائر يشبه الحمام ونسب اللحياني المذهب الذي ذكره السمين للكسائي، ثم قال: أنكر الأصمعي ذلك ولا أعرفه تصغيراً.

قوله: «أم كان» هذه «أم» المنقطعة وقد تقدّم الكلام فيها^(١). وقال ابن عطية^(٢): «قوله مالي لا أرى الهدهد» مَقْصَدُ الكلام: الِهْدَهُدُ غاب، ولكنه أَخَذَ اللّازِمَ عن مُعَيَّبه: وهو أن لا يراه، فاستفهم على جهة التوقّف عن اللّازِمِ، وهذا ضَرْبٌ من الإيجاز. والاستفهام الذي في قوله: «مالي» نابٍ مناب الألف التي تحتاجها أم». قال الشيخ^(٣): «فظاهرُ كلامه أن «أم» متصلة، وأن الاستفهام الذي في قوله «مالي» نابٍ مناب الألف الاستفهام. فمعناه: أغاب عني الآن فلم أَرَهُ حال التفقّد أم كان مِمَّنْ غابَ قبْلُ، ولم أشعُرُ بغيّته؟». قلت: لا يُظنُّ بأبي محمد ذلك، فإنه لا يجهلُ أن شَرْطَ المتصلة تَقْدُمُ همزة الاستفهام أو التسوية لا مطلق الاستفهام.

آ. (٢١) قوله: ﴿عَذَاباً﴾: أي: تَعْذِيباً، فهو اسمٌ مصدرٍ أو مصدرٌ على حَذْفِ الزوائد كـ «أَنْبَتَكُمْ من الأرض نباتاً»^(٤). وقد كتبوا «أو لَأَذْبَحَنَّهُ» بزيادة ألفٍ بين لامٍ وألفٍ والذال. ولا يجوز أن يُقرأ بها. وهذا كما تقدم أنهم كتبوا «ولاً أوْضَعُوا خِلالَكُمْ»^(٥) بزيادة ألفٍ بين لامٍ وألفٍ والواو.

قوله: «أولياًئِيَّي» قرأ^(٦) ابنُ كثيرٍ بنون التوكيد المشددة^(٧)، بعدها نون الوقاية. وهذا هو الأصل. وأتبع مع ذلك رَسَمَ مصحفه. والباقون بنونٍ مشدّدة

(١) انظر: الدر المصون ٤٥٥/١.

(٢) المحرر ١٠٢/١٢.

(٣) البحر ٦٤/٧.

(٤) الآية ١٧ من نوح.

(٥) الآية ٤٧ من التوبة.

(٦) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٧٩، والنشر ٣٤٠/٢، والحجة ٢٥٤، والبحر ٥٦/٧،

والتيسير ١٦٧، والقرطبي ١٨٠/١٣.

(٧) لِيَأْتِيَنِي.

- النمل -

فقط . والأظهر أنها نون التوكيدِ الشديدة، تُوصَل بكسرها لياء المتكلم . وقيل بل هي نون التوكيدِ الخفيفةِ أَدغَمَتْ في نونِ الوقاية . وليس بشيءٍ لمخالفةِ الفعلين قبله . وعيسى بن عمر^(١) بنونٍ مشددةٍ مفتوحة لم يصلها بالياء^(٢) .

آ . (٢٢) قوله : ﴿ فَمَكَثَ ﴾ : قرأ^(٣) عاصم بفتح الكاف . والباقون بضمها . وهما لغتان . إلا أنَّ الفتحَ أشهرُ ، ولذلك جاءت الصفة على «ماكث» دون مَكَيْث^(٣) . واعتُذِر عنه بأنَّ فاعلاً قد جاء لفعل بالضمِّ نحو : حَمَضُ فهو حامِضٌ ، ونَخَرَ فهو خائِرٌ ، وفَرَّه فهو فارهٌ .

قوله : «غيرَ بعيدٍ» يجوزُ أن يكونَ صفةً للمصدرِ أي : مُكثاً غيرَ بعيدٍ ، وللزمانِ أي : زماناً غيرَ بعيدٍ ، وللمكانِ أي : مكاناً غيرَ بعيدٍ . والظاهرُ أنَّ الضميرَ في «مكث» للهْدُهِدِ . وقيل : لسليمان عليه السلام .

تم الجزء الثالث ، بحمد الله وعونه وحُسن توفيقه على يد مؤلفه العبدِ الفقيرِ إلى الله تعالى أحمد بن يوسف ابن محمد بن مسعود بن إبراهيم الشافعي الحلبي . وذلك في شهرِ سنة ثلاث وثلاثين وسبعمئة . أحسن الله تقضيها في خير وعافية . ويتلوه في الجزء الرابع إن شاء الله تعالى قوله : من سبأ قرأ البيزي

(١) لَيَاتَيْنٌ .

(٢) السبعة ٤٨٠ ، والحجة ٥٢٥ ، والبحر ٦٥/٧ ، والقرطبي ١٣/١٨٠ ، والنشر ٣٣٧/٢ ، والتيسير ١٦٧ .

(٣) لأن صفة فَعَلٌ : فعيل نحو: شَرَفَ فهو شريف . انظر: الارتشاف ١/٢٣٣ .

/ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

آ. (٢٢) قوله: ﴿مِنْ سَبَأٍ﴾: قرأ^(١) البزِّي وأبو عمرو بفتح
الهمزة، جعلاه اسماً للقبيلة، أو البُقعة، فَمَنَعَاهُ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالتَّائِيثِ.
وعليه قوله^(٢):

٣٥٥٤- مِنْ سَبَأٍ الْحَاضِرِينَ مَأْرَبَ إِذْ
يَبْنُونَ مِنْ دُونِ سَيْلِهَا الْعَرِمَا

وقرأ قبل بسكون الهمزة، كأنه نوى الوقف وأجرى الوصل مجراه.
والباقون بالجر والتنوين، جعلوه اسماً للحَيِّ أو المكان. وعليه قوله^(٣):

٣٥٥٥- الْوَارِدُونَ وَتَيْمٌ فِي ذُرَا سَبَأٍ
قَدْ عَضَّ أَعْنَاقَهُمْ جِلْدُ الْجَوَامِيسِ

وهذا الخلاف جارٍ بعينه في سورة سَبَأٍ^(٤). وفي قوله: «مِنْ سَبَأٍ بِنِيًّا» فيه
من البديع: «التجانُسُ» وهو تَجْنِيسُ التصريف. وهو عبارة عن انفراد كل كلمة
من الكلمتين عن الأخرى بحرف كهذه الآية. ومثله: «تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ

(١) السبعة ٤٨٠، والنشر ٣٣٧/٢، والحجة ٥٢٥، والتيسير ١٦٧، والبحر ٦٦/٧،
والقرطبي ١٨١/١٣، والشواذ ١٠٩.

(٢) البيت للناطقة الجعدي وهو في ديوانه ١٣٤، ويُنسب أيضاً لامية بن أبي الصلت،
وهو في ديوانه ٤٩٠، والكتاب ٢٨/٢، والقرطبي ١٨١/١٣، واللسان (سبأ)،
والكشاف ١٤٤/٣. والحاضرون: المقيمون على الماء. والعزم: السدود.

(٣) لم أهد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٨١/١٣، والبحر ٦٦/٧، والكشاف
١٤٤/٣.

(٤) الآية ١٥ «لقد كان لسبأ».

- النمل -

الحقّ، وبما كنتم تَمْرَحُونَ»^(١) وفي الحديث: «الخيْلُ مَعْقُودٌ بنواصِيهَا الخَيْرُ»^(٢).

وقال آخر^(٣):

٣٥٥٦ - لَلَّهِ مَا صَنَعْتَ بِنَا
تلك المَعَاجِرُ والمَحَاجِرُ

وقال الزمخشري^(٤): «وقوله: «مِنْ سَبَأٍ بِنْبَأٍ» مِنْ جِنْسِ الكَلَامِ الذي سَمَّاهُ المُحَدَّثُونَ بالبديع. وهو من محاسنِ الكَلَامِ الذي يتعلَّقُ باللفظ، بشرطِ أَنْ يَجِيءَ مطبوعاً، أو يصنعه عالمٌ بجَوْهَرِ الكَلَامِ، يَحْفَظُ معه صحَّةَ المعنى وسَدَادَه، ولقد جاء هنا زائداً على الصحَّةِ فَحَسُنَ وَبَدَعَ لفظاً ومعنى. ألا ترى أنه لو وُضِعَ مكان «بِنْبَأٍ» «بِخَيْرٍ» لكان المعنى صحيحاً، وهو كما جاء أَصَحُّ؛ لِما في النبأ من الزيادة التي يطابقها وصفُ الحال». يريد بالزيادة: أَنَّ النبأَ أَخْصُ من الخَيْرِ؛ لأنه لا يُقال إلا فيما له شأنٌ من الأخبارِ بخلافِ الخَيْرِ فإنه يُطلقُ على ماله شأنٌ، وعلى ما لا شأنَ له، فكلُّ نبأٍ خَيْرٌ مِنْ غيرِ عكسٍ. وبعضهم يُعَبِّرُ عن نحوِ «مِنْ سَبَأٍ بِنْبَأٍ» في علم البديع بالتَّرْدِيدِ. قاله صاحب «التحريير»^(٥). وقال

(١) الآية ٧٥ من غافر.

(٢) رواه البخاري. انظر: فتح الباري ٦/٦٤، ٥٦ كتاب الجهاد والسير، ٤٣ باب الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة. وأحمد في المسند ١٣/٢، ٢٨.

(٣) لم أهتم إلى قائله. وهو في البحر ٧/٦٦. والمعاجر: ضرب من ثياب اليمن. والمعاجر: ج مَحْجَرٌ وهو ما أحاط بالعين.

(٤) الكشاف ٣/١٤٤.

(٥) لعله التحرير والتجبير لأقوال أئمة التفسير لابن النقيب. انظر: كشف الظنون

- النمل -

غيره: إن التريديد عبارة عن رد أعجاز البيوت على صدورها، أورد كلمة من النصف الأول إلى النصف الثاني. فمثال الأول قوله^(١):

٣٥٥٧- سَرِيْعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ يَلِطُّمْ وَجْهَهُ
وليس إلى داعي الخنا بسريع

ومثال الثاني قوله^(٢):

٣٥٥٨- والليالي إذا نَأَيْتُمْ طِوَالَ
والليالي إذا ذَنَوْتُمْ قِصَارُ

وقرأ ابن كثير في رواية «مِنْ سَبَأً» مقصوراً منوناً. وعنه أيضاً: «مِنْ سَبَأً» بسكون الباء وفتح الهمزة، جعله على فَعْلٍ وَمَنْعَهُ مِنَ الصَّرْفِ لِمَا تَقَدَّمَ. وعن الأعمش «مِنْ سَبَأً» بهمزة مكسورة غير منونة. وفيها إشكال؛ إذ لا وجه للبناء، والذي يظهر لي أن تنوينها لا بد أن يُقْلَبَ مِيمًا وصلًا ضرورة ملاقاته للباء، فسمعها الراوي، فظن أنه كَسَرَ مِنْ غير تنوين. وروى عن أبي عمرو «مِنْ سَبَأً» بالألف صريحة كقولهم: «تَفَرَّقُوا أَيْدِي سَبَأً»^(٣). وكذلك قرىء «بِنَبَأٍ» بالألف خالصة، وينبغي أن يكونا لقارىء واحد.

و«سَبَأً» في الأصل اسم رجلٍ مِنْ قَحْطَانَ، واسمه عبد شمس، وسَبَأً

(١) البيت لأقبيش في ابن عم له موسر. وهو في دلائل الإعجاز ١٥٠، والخزانة ٢٨١/٢، وقوله: «الخنأ» لعله «الندى» كما في «دلائل الإعجاز» لأن الشاعر بهجو ابن عمه الذي لطمه.

(٢) لم أهد إلى قائله. وهو في البحر ٦٦/٧.

(٣) في اللسان (سبأ): «أبي: متفرقين شهبوا بأهل سبأ لَمَّا مَرَّقَهُمُ اللهُ فِي الأَرْضِ فَأَخَذَ كُلُّ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ طَرِيقًا عَلَى جِدَّةٍ. واليد: الطريق. والعرب لا تهمز «سبأ» في هذا الموضع لأنه كثر في كلامهم فاستقلوا فيه الهمزة وإن كان أصله مهموزاً». وانظر المثل في: مجمع الأمثال ٢٧٥/١، والمستقصى للزمخشري ٨٨/٢.

لقب له . وإنما لُقِّبَ به لأنه أولُ مَنْ سَبَى، ووُلِدَ له عشرةُ أولادٍ، تيامنَ ستةٌ وهم :
جَمِيرٌ وَكِنْدَةُ وَالْأَزْدُ وَأَشْعَرٌ وَخَثْعَمٌ وَبُجَيْلَةٌ، وتشاءمَ أربعةٌ وهم : لَحْمٌ وَجُدَامٌ
وعاملَةٌ وَعَسَّانُ .

آ . (٢٣) قوله : ﴿ وَأُوتِيَتْ ﴾ : يجوزُ أن تكونَ معطوفةً على
«تَمْلِكُهُمْ» . وجازَ عَطَفُ الماضي على المضارع ؛ لأنَّ المضارعَ بمعناه أي :
مَلَكَتُهُمْ . ويجوزُ أن يكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من مرفوعِ «تَمْلِكُهُمْ» ،
و«قد» معها مضمرةٌ عند مَنْ يَرَى ذلك .

وقوله : «مِنْ كُلِّ شَيْءٍ» عامٌّ مخصوصٌ بالعقلِ لأنها لم تُؤْتِ ما أُوتِيَهُ
سَلِيمَانُ .

قوله : «ولها عَرْشٌ» يجوزُ أن تكونَ هذه جملةً مستقلةً بنفسها سَبَقَتْ
لِلإخبارِ بها، وأن تكونَ معطوفةً على «أُوتِيَتْ»، وأن تكونَ حالاً مِنْ مرفوعِ
«أُوتِيَتْ» . والأحسنُ أن تُجْعَلَ الحالُ الجارِّ، و«عَرْشٌ» مرفوعٌ به، وبعضُهم
يَقْفُ على «عَرْشٌ»، وَيَقْطَعُهُ عن نَعْتِهِ . قال الزمخشري^(١) : «ومِنْ نَوَكِي^(٢)
الْقِصَاصِ مَنْ يَقْفُ على قوله : «ولها عَرْشٌ» ثم يَبْتَدِيءُ «عَظِيمٌ وَجَدْتُهَا» يريدُ :
أمرٌ عَظِيمٌ أَنْ وَجَدْتُهَا، فَرَّ مِنْ استِعْظَامِ الْهُدْهِدِ عَرْشَهَا فَوْقَ فِي عَظِيمَةٍ وَهِيَ
مَسْحُ كِتَابِ اللَّهِ»^(٣) . قلت : النَوَكِيُّ : الْحَمَقِيُّ جَمْعُ أَنْوَكٍ . وهذا الذي ذَكَرَهُ مِنْ
أَمْرِ الْوَقْفِ^(٤) نقله الدانِيُّ عن نافعٍ ، وَقَرَّرَهُ ، وأبو بكر بن الأنباري ، ورفعهُ إلى

(١) الكشاف ١٤٤/٣ .

(٢) الأنوك : الأحمق والجاهل والغيبي . جمعها نَوَكِيٌّ وَنَوَكٌ ولعل مقصوده المعنى الثالث .

(٣) استنكره كذلك النحاس في كتاب القطع والانتاف ٥٣٥ .

(٤) انظر : القرطبي ١٨٥/١٣ .

بعض أهل العلم ، فلا ينبغي أن يُقال : «نَوَكِي الْقُصَاصِ» . وخرَّجه الداني على أن يكون «عظيم» مبتدأ و«وَجَدْتُهَا» الخبر . وهذا خطأ كيف يُبتدأ بنكرة من غير مُسَوِّغٍ ، ويُخبر عنها بجملة لا رابطَ بينها وبينه ؟ والإعرابُ ما قاله الزمخشري^(١) : مِنْ أَنَّ عَظِيمًا صَفَةً لِمَحذُوفٍ خَبِرًا مَقْدَمًا [و«وَجَدْتُهَا» مبتدأ مؤخرٌ مُقَدَّرًا معه حرفٌ مصدرِيٌّ أي : أمرٌ عَظِيمٌ وَجَدَانِي إِيَّاها وَقَوْمَهَا غَيْرَ عَابِدِي اللّهِ تَعَالَى .

آ . (٢٤) قوله : ﴿وَجَدْتُهَا﴾ : هي التي بمعنى لَقِيْتُ^(٢) [ب/٦٩٢] وَأَصَبْتُ / فَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ ، فيكون «يَسْجُدُونَ» حالاً مِنْ مَفْعُولِها وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ .

قوله : «أَلَا يَسْجُدُوا» قرأ^(٣) الكسائي بتخفيف «ألا» ، والباقون بتشديدها . فأما قراءة الكسائي فـ «ألا» فيها تنبيه واستفتاح ، و «يا» بعدها حرفُ نداءٍ أو تنبيهٍ أيضاً على ما سيأتي و«اسْجُدُوا» فعلٌ أمرٍ . وكان حَقُّ الخَطِّ على هذه القراءة أن يكون «يا اسْجُدُوا» ، لكنَّ الصحابة أسقطوا ألفَ «يا» وهمزة الوصل من «اسْجُدُوا» خطأً لَمَّا سَقَطَ لفظاً ، وَوَصَلُوا الياءَ بسين «اسْجُدُوا» ، فصارت صورته «يَسْجُدُوا» كما ترى ، فاتحدت القراءتان لفظاً وخطأً واختلفتا تقديراً .

واختلف النحويون في «يا» هذه : هل هي حرفُ تنبيهٍ أو للنداء ، والمنادى محذوفٌ تقديره : يا هؤلاء اسْجُدُوا؟ وقد تقدّم ذلك عند قوله : «يا لَيْتَنِي» في سورة النساء^(٤) . والمرجحُ أن تكونَ للتنبيه ؛ لئلا يُؤدِّي إلى حذفٍ كثيرٍ من غير بقاء ما يدلُّ على المحذوف . ألا ترى أن جملة النداء حُذِفَتْ ، فلو ادَّعيت

(١) لم يرد في الكشف .

(٢) ما بين معقوفين مخروم في الأصل أثبتناه من (ش) .

(٣) انظر في قراءاتها : السبعة ٤٨٠ ، والتيسير ١٦٧ ، والبحر ٦٨/٧ ، والحجة ٥٢٦ ، والقرطبي ١٣/١٨٥ ، والشواذ ١٠٩ .

(٤) الآية ٧٣ . وانظر : الدر المصون ٤/٣٤ .

- النمل -

حَذَفَ الْمَنَادَى كَثْرَ الْحَذْفِ وَلَمْ يَبْقَ مَعْمُولٌ يَدُلُّ عَلَى عَامِلِهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا جَعَلْتَهَا لِلتَّبِيهِ. وَلَكِنْ عَارِضًا هُنَا أَنْ قَبْلَهَا حَرْفٌ تَبِيهِ آخَرَ وَهُوَ «أَلَا». وَقَدْ اعْتُذِرَ عَنِ ذَلِكَ: بِأَنَّهُ جُمِعَ بَيْنَهُمَا تَأْكِيدًا. وَإِذَا كَانُوا قَدْ جَمَعُوا بَيْنَ حَرْفَيْنِ عَامِلَيْنِ لِلتَّأْكِيدِ كَقَوْلِهِ^(١):

٣٥٥٩- فَأَصْبَحَنَ لَا يَسْأَلُنِي عَنْ بَمَا بِهِ

فغيرُ العَامِلَيْنِ أَوْلَى. وَأَيْضًا فَقَدْ جَمَعُوا بَيْنَ حَرْفَيْنِ عَامِلَيْنِ مُتَّحِدِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، كَقَوْلِهِ^(٢):

٣٥٦٠- فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي

وَلَا لِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً

فَهَذَا أَوْلَى. وَقَدْ كَثُرَ مَبَاشَرَةُ «يَا» لِفِعْلِ الْأَمْرِ وَقَبْلَهَا «أَلَا» الَّتِي لِلِاسْتِفْتَااحِ كَقَوْلِهِ^(٣):

٣٥٦١- أَلَا يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي تُمَّتَ اسْلَمِي

ثَلَاثَ تَحِيَّاتٍ وَإِنْ لَمْ تَكَلِّمِي

وَقَوْلِهِ^(٤):

٣٥٦٢- أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبِلَى

وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرَاعَتِكَ الْقَطْرُ

(١) تقدم برقم ٩١٦.

(٢) تقدم برقم ١٣٨٣.

(٣) لم أهدد إلى قائله وهو في ابن يعيش ٣٩/٣.

(٤) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ٥٥٩، وأمالي الشجري ١٥١/٢، والعيني ٦/٢، والهمع ١١١/١، والدرر ٨١/١. منهلاً: سائلاً. الجرعاء: المرتفع.

- النمل -

وقوله^(١) :

٣٥٦٣- أَلَا يَا اسْلَمِي ذَاتَ الدَّمَالِيحِ وَالْعِقْدِ
وَذَاتَ اللُّثَاثِ الْجُمَّ وَالْفَاجِمِ الْجَعْدِ

وقوله^(٢) :

٣٥٦٤- أَلَا يَا اسْلَمِي يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي بَدْرِ
وَإِنْ كَانَ حَيَانَا عِدَاً آخَرَ الدَّهْرِ

وقوله^(٣) :

٣٥٦٥- أَلَا يَا اسْقِيَانِي قَبْلَ حَبْلِ أَبِي بَكْرٍ
لَعَلَّ مَنَايَانَا قَرُبْنَ وَلَا نَنْذِرِي

وقوله^(٤) :

٣٥٦٦- أَلَا يَا اسْقِيَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنَجَالِ

-
- (١) البيت للعُدَيْلِ بنِ الفَرخِ العَجَلِيِّ، وهو في الحماسة ٣٧٧/١، وبرواية الشايبا العُزِّي،
والدماليج: ج دُمْلُجٌ ودُمْلُوجٌ وهو ضرب من الحلبي. والجُمَّ: ضرب من الصَّدْفِ.
- (٢) البيت للأخطل، وهو في ديوانه (صالحاني) ١٢٨، وأمالي الشجري ١٥١/٢،
والإنصاف ٩٩، وابن يعيش ٢٤/٢.
- (٣) لم أهدت إلى قائله، وهو في البحر ٦٩/٧.
- (٤) البيت للشماخ. وعجزه:

وقبل منايا قد حَضَرْنَ وَأَجَالِ

وهو في ديوانه ٤٥٦، والكتاب ٣٠٧/٢، واللسان سنجل.

وقوله^(١):

٣٥٦٧- فقالت ألا يا اسمع أعظك لخطبة
فقلت: سمعنا فأنطقي وأصيبي
وقد جاء ذلك، وإن لم يكن قبلها «ألا» كقوله^(٢):

٣٥٦٨- يا دار هندی يا أسلمي ثم أسلمي
بسمسم أو عن يمين سسمسم
فقد عرفت أن قراءة الكسائي قوية لكثرة دورها في لغتهم.
وقد سُمع ذلك في النثر، سُمع بعضهم يقول: ألا يا ارحموني، ألا
يا تصدقوا علينا. وأما قول الآخر^(٣):

٣٥٦٩- يا لعنة الله والأقوام كلهم
والصالحين على سمعان من جار
فيحتمل أن تكون يا للنداء، والمنادى محذوف، وأن تكون للتنبيه وهو
الأرجح لما مر.

واعلم أن الكسائي الوقف عنده على «يهتدون» تام.
وله أن يقف على «ألا يا» معاً ويتبدىء «أسجدوا» بهمزة مضمومة، وله أن
يقف على «ألا» وحدها، وعلى «يا» وحدها؛ لأنهما حرفان منفصلان. وهذان
الوقفان وقفا اختبار لا اختيار؛ لأنهما حرفان لا يتيم معناهما، إلا بما يتصلان به،

(١) لم أهد إلى قائله. وهو في الإنصاف ١٠٢/١، والبحر ٦٩/٧.
(٢) البيت للعجاج، وهو في ديوانه ٤٤٢/١، وملحقات رؤية ١٨٣، والإنصاف
١٠٢/١، واللسان (سمم).
(٣) تقدم برقم ٢٥٧.

- النمل -

وإنما فعله القراء امتحاناً وبياناً. فهذا توجيهُ قراءةِ الكسائيِّ، والخطبُ فيها سهَّل.

وأما قراءةُ الباقيين فحتاج إلى إمعانٍ نظري. وفيها أوجهٌ كثيرةٌ، أحدها: أن «الأ» أصلها: أن لا، ف «أن» ناصبةٌ للفعلِ بعدها؛ ولذلك سَقَطَتْ نونُ الرفعِ، و «لا» بعدها حَرْفُ نفيٍ. و «أن» وما بعدها في موضعِ مفعولٍ «يَهْتَدُونَ» على إسقاطِ الخافضِ، أي: إلى أن/ لا يَسْجُدُوا. و «لا» مزيدةٌ كزيادتها في [لثلا ٦٩٣/أ] يعلمُ أهلُ الكتابِ^(١). الثاني: أنه بدلٌ مِنْ «أعمالهم» وما بينهما اعتراضٌ تقديره: وَزَيَّنْ لَهُمُ الشَّيْطَانُ عَدَمَ السُّجُودِ لِلَّهِ. الثالث: أنه بدلٌ مِنْ «السبيل» على زيادةِ «لا» أيضاً. والتقديرُ: فَصَدَّوْهُمُ عَنِ السُّجُودِ لِلَّهِ تَعَالَى. الرابع: أن «الأ يَسْجُدُوا» مفعول^(٢) له. وفي متعلِّقه وجهان، أحدهما: أنه زَيَّنْ أَي: زَيَّنْ لَهُمْ لِأَجْلِ أَنْ لَا يَسْجُدُوا. والثاني: أنه متعلِّقٌ بِ «صَدَّوْهُمُ» أَي: صَدَّوْهُمُ لِأَجْلِ أَنْ لَا يَسْجُدُوا. وفي «لا» حينئذٍ وجهان، أحدهما: أنه ليستَ مزيدةً، بل نافيةٌ على معناها من النفي. والثاني: أنها مزيدةٌ والمعنى: وَزَيَّنْ لَهُمْ لِأَجْلِ تَوْقِعِهِ سُجُودَهُمْ، أَوْ لِأَجْلِ خَوْفِهِ مِنْ سُجُودِهِمْ. وعدمُ الزيادةِ أظهرُ.

الخامس: أنه خبرٌ مبتدأ مضمير. وهذا المبتدأ: إِمَّا أَنْ يُقَدَّرَ ضَمِيرًا عَائِدًا عَلَى «أعمالهم» التقديرُ: هي أن لا يَسْجُدُوا، فتكون «لا» على بابها من النفي، وإمَّا أَنْ يُقَدَّرَ ضَمِيرًا عَائِدًا عَلَى «السبيل». التقديرُ: هو أن لا يَسْجُدُوا فتكون «لا» مزيدةً على ما تقدَّم ليصحَّ المعنى.

وعلى الأوجهِ الأربعةِ المتقدمةِ لا يجوزُ الوقفُ على «يَهْتَدُونَ» لأنَّ ما بعده: إِمَّا مَعْمُولٌ لَهُ أَوْ لِمَا قَبْلَهُ مِنْ «زَيَّنْ» وَ «صَدَّ»، أَوْ بَدَلٌ مِمَّا قَبْلَهُ أَيْضًا مِنْ

(١) الآية ٢٩ من الحديد.

(٢) الأصل: مفعولاً.

«أعمالهم» أو من «السبيل» على ما قرّر وحُرّر، بخلاف الوجه الخامس فإنه مبني على مبتدأ مضمّر، وإن كان ذلك الضمير مُفسراً^(١) بما سبق قبله.

وقد كُتِبَتْ «الأ» موصولة غير مفصولة، فلم تُكْتَبْ «أن» منفصلة من «لا» فمن ثم امتنع أن يُوقَفَ لهؤلاء^(٢) في الابتلاء والامتحان على «أن» وحدها لاتصالها بـ «لا» في الكتابة، بل يُوقَفُ لهم على «الأ» بجملتها، كذا قال القراء. والنحويون متى سُئِلُوا عن مثل ذلك وَقَفُوا لأجلِ البيانِ على كلِّ كلمةٍ على حَدِّهَا لضرورةِ البيانِ، وكونها كُتِبَتْ متصلةً بـ «لا» غيرُ مانعٍ من ذلك. ثم قولُ القراءِ كُتِبَتْ متصلةً فيه تجوُّزٌ وتسامُحٌ؛ لأنَّ حقيقةَ هذا أن يُشْتَبَّأ صورةَ نونٍ ويصلُّونها^(٣) بـ «لا»، فيكتبونها: أنلا، ولكنَّ لَمَّا أُدْغِمَتْ فيما بعدها لفظاً وذَهَبَ لفظُها إلى لفظِ ما بعدها، قالوا ذلك تسامحاً.

وقد رتّب أبو إسحاق^(٤) على القراءتين حكماً: وهو وجوبُ سجودِ التلاوةِ وعَدَمُهُ؛ فأوجبه مع قراءة الكسائيِّ وكأنه لأجلِ الأمرِ به، ولم يُوجِبْه في قراءة الباقيين لعدمِ وجودِ الأمرِ فيها. إلا أن الزمخشري^(٥) لم يَرْتَضِه منه فإنه قال: «فإن قلت: أسجدةُ التلاوةِ واجبةٌ في القراءتين جميعاً أو في واحدةٍ فيهما؟ قلت: هي واجبةٌ فيهما، وإحدى القراءتين أمرٌ بالسجود، والأخرى دَمٌ للتارك». فما ذكره الزجاج من وجوبِ السجدةِ مع التخفيفِ دونَ التشديدِ فغيرُ مرجوعٍ إليه.

(١) الأصل: «مفسر».

(٢) أي للقراء.

(٣) كذا في الأصل على الاستئناف.

(٤) معاني القرآن له - وهو الزجاج - ١١٥/٤.

(٥) الكشاف ١٤٥/٣.

قلت: وكان الزجاج أخذ بظاهر الأمر، وظاهره الوجوب، وهذا لو جئنا والآية لكان السجود واجباً، ولكن دلت السنة على استحبابه دون وجوبه، على أننا نقول: هذا مبني على نظر آخر: وهو أن هذا الأمر من كلام الله تعالى، أو من كلام الهذهد محكياً عنه. فإن كان من كلام الله تعالى فيقال: يقتضي الوجوب، إلا أن يجيء دليل يصرّفه عن ظاهره، وإن كان من كلام الهذهد - وهو الظاهر - ففي انتهاضه دليلاً نظراً لا يخفى.

وقرأ الأعمش «هلاً»، و«هلاً» بقلب الهمزة هاء مع تشديد «لا» وتخفيفها وكذا هي في مصحف عبد الله. وقرأ عبد الله «تسجدون» بقاء الخطاب ونون الرفع. وقرئ كذلك بالياء من تحت. فمن أثبت نون الرفع فالأب بالتشديد أو التخفيف للتخفيف، وقد تكون المخففة للعرض أيضاً نحو: «ألا تنزل عندنا نتحدث» وفي حرف عبد الله أيضاً: «ألا هل تسجدون» بالخطاب.

قوله: «الذي يخرج الخبء» يجوز أن يكون مجرور المحل نعتاً لله [ب/٦٩٣] أو بدلاً منه أو بياناً، أو منصوبه / على المدح، ومرفوعه على خبر ابتداء مضمرة. والخبء مصدر خبأت الشيء أحبوه خبئاً أي: سترته، ثم أطلق على الشيء المخبوء. ونحوه: «هذا خلق الله»^(١). وفي التفسير: الخبء في السموات: المطر، وفي الأرض: النبات. والخابية من هذا، إلا أنهم التزموا فيها ترك الهمزة كالبرية والذرية عند بعضهم^(٢). وقرأ^(٣) أبي عيسى «الخب» بنقل حركة الهمزة إلى الباء، وحذف الهمزة، فيصير نحو: رأيت الأب. وقرأ عبد الله وعكرمة ومالك بن دينار «الخباء» بالف صريحة. ووجهها: أنه أبدل الهمزة ألفاً

(١) الآية ١١ من لقمان.

(٢) انظر: الدر المصون ١٠١/٢.

(٣) انظر في قراءاتها: النشر ٤٤٥/١، والقرطبي ١٨٧/١٣، والبحر ٦٩/٧.

فلزِمَ تحريكُ الباءِ، وذلك على لغةٍ مَنْ يَقِفُ من العرب^(١) بإبدالِ الهمزةِ حرفاً يجائِسُ حركتها فيقول: هذا الخَبْوُ، ورأيتُ الخبا ومررت بالخبي، ثم أُجْرِي الوصلُ مُجْرَى الوقفِ. وعندِي أنه لَمَّا نَقَلَ حركةَ الهمزةِ إلى الساكنِ قبلها لم يَحْدِفْها، بل تركها فسكنتُ بعد فتحةٍ فُدِيرْتُ بحركةٍ ما قبلها، وهي لغةٌ ثابتةٌ يقولون: المِراةُ والكمِاةُ بالفاءِ مكانَ الهمزةِ بهذه الطريقةِ.

وقد طعن^(٢) أبو حاتم على هذه القراءة وقال: «لا يجوزُ في العربية؛ لأنه إن حَذَفَ الهمزةُ ألقى حركتها على الباءِ، فقال: الخَبْ، وإن حَوَّلها قال: الخَبِّي بسكونِ الباءِ وياءٍ بعدها» قال المبرد: «كان أبو حاتم دون أصحابه في النحو، لم يَلْحَقْ بهم، إلا أنه إذا خَرَجَ مِنْ بِلَدِهِمْ لم يَلْقَ أَعْلَمَ منه».

قوله: «في السموات» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلقٌ بـ «الخَبْءِ» أي: المخبوءة في السموات. والثاني: أنه متعلقٌ بـ «يُخْرِجُ» على أن معنى «في» معنى «مِنْ» أي: يُخْرِجُهُ من السمواتِ. وهو قول الفراء^(٣).

قوله: «ما تُخْفُونَ» قرأ^(٤) الكسائيُّ وحفص بالتاء مِنْ فوقَ فيهما^(٥)، والباقون بالياءِ مِنْ تحتِ. فالخطابُ ظاهرٌ على قراءةِ الكسائيِّ؛ لأنَّ قبله أمرهم بالسجود وخطابهم به. والغَيْبَةُ على قراءةِ الباقيين - غيرَ حفصٍ - ظاهرةٌ أيضاً؛ لتقدُّمِ الضمائرِ الغائبةِ في قوله: «لهم» و«أعمالهم» و«صدَّهم» و«فهم». وأمَّا قراءةُ حفصٍ فتأويلها أنه خَرَجَ إلى خطابِ الحاضرين بعد أن

(١) انظر: شرح الشافية ٣١٠/٢.

(٢) انظر: البحر ٦٩/٧.

(٣) معاني القرآن له ٢٩١/٢.

(٤) السبعة ٤٨١، والتيسير ١٦٨، والبحر ٦٩/٧، والقرطبي ١٨٨/١٣، والحجة

٥٢٨، والنشر ٣٣٧/٢.

(٥) أي: وفي «تُعَلِنون».

- النمل -

أتم قضية أهل سبأ . ويجوز أن يكون التفاتاً على أنه نزل الغائب منزلة الحاضر فخطبه مُلتفتاً إليه .

وقال ابن عطية^(١) : «القراءة بياء الغيبة تعطي أن الآية من كلام الهدد، وبتاء الخطاب تعطي أنها من خطاب الله لأمه محمد صلى الله عليه وسلم». وقد تقدّم أن الظاهر أنه من كلام الهدد مطلقاً. وكذلك الخلاف في قوله «اللَّهُ لا إله إلا هو» هل هو من كلام الهدد استدراكاً منه، كما وَصَفَ عَرْشَ بلقيس العظيم، أو من كلام الله تعالى ردّاً عليه في وصفه عرشها بالعظيم؟

آ . (٢٦) والعامة على جرّ «العظيم» تابعاً للجلالة . وابن محيصة^(٢) بالرفع . وهو يحتمل وجهين . أن يكون نعتاً للرب، وأن يكون مقطوعاً عن تبعية العرش إلى الرفع بإضمار مبتدأ .

آ . (٢٧) قوله : ﴿أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ﴾ : الجملة الاستفهامية في محلّ نصب بـ «ننظر» لأنها معلقة لها . و «أم» هنا متصلة . وقوله : «أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ» أبلغ من قوله : «أَمْ كَذَبْتَ» وإن كان هو الأصل ؛ لأنّ المعنى : من الذين اتصفوا وانخرطوا في سلك الكاذبين .

آ . (٢٨) قوله : ﴿هَذَا﴾ : يجوز أن يكون صفة لـ «كتابي» أو بدلاً منه أو بياناً له .

قوله : «فَأَلْقَاهُ» قرأ^(٣) أبو عمرو وحمزة وأبو بكر بإسكان الهاء، وقالون

(١) المحرر ١٢/١٠٦ .

(٢) الإنحاف ٢/٣٢٦، والبحر ٧/٧٠، والشواذ ١٠٩ .

(٣) ثمة اختلاف في الرواية عن القراءة السبعة في هذا الحرف ففي السبعة : أن ابن كثير والكسائي : الهاء منوصولة بياء، وروايتان عن ابن عامر ونافع : فآلقه . =

- النمل -

بكسرها فقط من غير صلة بلا خلافٍ عنه . وهشام^(١) عنه وجهان بالقصر والصلة . والباقون بالصلة بلا خلاف . وقد تقدّم توجيه ذلك كلّه في آل عمران والنساء وغيرهما عند «يؤدّه إليك»^(٢) و «نوّله ما تَوَلَّى»^(٣) . وقرأ مسلم بن جندب بضمّ الهاء موصولةً بواو: «فَأَلْقَهُو إِلَيْهِم» وقد تقدّم أنّ الضمّ الأصل .

[قوله:] «ثم تَوَلَّى عنهم» زعم أبو علي وغيره أنّ في الكلام تقديماً وأنّ الأصل: فانظر ماذا يَرْجِعُونَ ثم تَوَلَّى عنهم . ولا حاجة إلى هذا [لأنّ المعنى بدونه صحيح أي: قِف قريباً منهم لتنظر ماذا يكون]^(٤) .

قوله: «ماذا يَرْجِعُونَ» إنّ جَعَلْنَا «انظر» بمعنى تأمّل وتَفَكَّرَ كانت «ما» استفهاميةً . وفيها حينئذٍ وجهان، / أحدهما: أنّ تُجَعَلَ مع «ذا» بمنزلة اسمٍ واحد، وتكونُ مفعولةً بـ «يَرْجِعُونَ» تقديره: أي شيء يَرْجِعُونَ . والثاني: أنّ تُجَعَلَ «ما» مبتدأ، و «ذا» بمعنى الذي و «يَرْجِعُونَ» صلّتها، وعائدها محذوفٌ تقديره: أي شيء الذي يَرْجِعُونه . وهذا الموصولُ هو خبر «ما» الاستفهامية، وعلى التقديرين فالجملةُ الاستفهاميةُ مُعَلَّقةٌ لـ «انظر» فمحلُّها النصبُ على إسقاطِ الخافضِ أي: انظر في كذا وفكّر فيه، وإنّ جَعَلْنَا^(٥) بمعنى انتظر من قوله: «انظرونا نَقْتَسِسْ مِنْ سُورِكُمْ»^(٦) كانت «ماذا» بمعنى الذي، و «يَرْجِعُونَ»

وروايتان عن أبي عمرو: فآلقه، فآلقهه . وقرأ عاصم في روايته وحمة: فآلقه . وانظر: السبعة ٤٨١، والنشر ٣٠٥/١، والتيسير ١٦٨، والقرطبي ١٣/١٩٠، والحجة ٥٢٨، والبحر ٧٠/٧ .

(١) وهو راوي ابن عامر .

(٢) الآية ٧٥ . وانظر: الدر المصون ٣/٢٦١ .

(٣) الآية ١١٥ .

(٤) ما بين معقوفين أثبتناه من (ش)، ولم يظهر في مصورة الأصل .

(٥) أي جعلنا الفعل من قوله: «فانظر ماذا» .

(٦) الآية ١٣ من الحديد .

- النمل -

صلةً، والعائدُ مقدرٌ كما مرَّ تقريرُهُ. وهذا الموصولُ مفعولٌ به أي: انتظر الذي يرجعونهُ.

وقال الشيخ^(١): «وماذا: إن كان معنى «انظر» معنى التأمل بالفكر كان «انظر» مُعلِّقاً. و«ماذا»: إما أن يكونَ كلُّهُ استفهاماً في موضع نصبٍ، وإما أن يكونَ «ما» استفهاماً، وذا موصولٌ بمعنى الذي. فعلى الأول يكونُ «يَرْجِعُونَ» خبراً عن «ماذا»، وعلى الثاني يكونُ «ذا» هو الخبرُ، وَيَرْجِعُونَ صلة» انتهى.

وهذا غَلَطٌ: إما من الكاتبِ، وإما مِنْ غيرِهِ؛ وذلك أن قولَهُ «فعلى الأول» يعني به أن «ماذا» كلُّهُ استفهامٌ في موضع نصبٍ يمنعُ قولَهُ: «يَرْجِعُونَ» خبرٌ عن «ماذا». كيف يكونُ خبراً عنه وهو منصوبٌ به كما تقدّمَ تقريرُهُ؟ وقد صرّح هو بأنه منصوبٌ يعني بما بعده، ولا يعملُ فيه ما قبله. وهذا نظيرُ ما تقدّمَ في آخرِ السورةِ قبلها في قوله: «وسيعلمُ الذين ظلموا أيّ منقلبٍ ينقلبون»^(٢) في كونِ اسمِ الاستفهامِ معمولاً لما بعده، وهو مُعلّقٌ لما قبله، فكما حكمتُ على الجملةِ مِنْ «يَنْقَلِبُونَ» وما اشتملتُ عليه من اسمِ الاستفهامِ المعمولِ لها بالنصبِ على سبيلِ التعليقِ، كذلك تحكّمُ على «يَرْجِعُونَ» فكيف تقول: إنها خبرٌ عن «ماذا»؟

آ. (٣٠) قوله: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ﴾: العَامَّةُ على كسرِ الهمزتين على الاستثنافِ جواباً لسؤالِ قومها كأنهم قالوا: ممّن الكتابُ؟ وما فيه؟ فأجابتهم بالجوابين.

وقرأ^(٣) عبد الله «وإنّه من سليمان» بزيادةِ واوٍ عاطفةٍ «إنّه من سليمان»

(١) البحر ٧٠/٧ - ٧١.

(٢) الآية ٢٢٧ من الشعراء.

(٣) انظر في قراءتها: البحر ٧٢/٧، والقرطبي ١٣/١٩٢، والشواذ ١٠٩.

على قوله: «إني أُلقي إليَّ». وقرأ عكرمة وابن أبي عبلة بفتح الهمزتين. صرَّح بذلك الزمخشري وغيره، ولم يذكر أبو البقاء^(١) إلا الكسر في «إنه من سليمان»، وكأنه سكت عن الثانية؛ لأنها معطوفة على الأولى. وفي تخريج الفتح فيهما أوجه، أحدهما: أنه بدل من «كتاب» بدل اشتمال، أو بدل كل من كل، كأنه قيل: أُلقي إليَّ أنه من سليمان، وأنه كذا وكذا. وهذا هو الأصح. والثاني: أنه مرفوع بـ «كريم» ذكره أبو البقاء^(٢)، وليس بالقوي. الثالث: أنه على إسقاط حرف العلة. قال الزمخشري^(٣): «ويجوز أن تريد: لأنه من سليمان، ولأنه، كأنها عللت كرمه بكونه من سليمان وتصديره باسم الله».

قال مكي^(٤): «وأجاز الفراء^(٥) الفتح فيهما في الكلام» كأنه لم يطلع على أنها قراءة.

وقرأ أبي «أن من سليمان، وأن بسم الله» بسكون النون فيهما. وفيها وجهان، أظهرهما: أنها «أن» المفسرة، لتقدم ما هو بمعنى القول. والثاني: أنها المخففة، واسمها محذوف وهذا لا يتمشى على أصول البصريين^(٦)؛ لأن اسمها لا يكون إلا ضمير شأن، وضمير الشأن لا يُفسر إلا بجمله مَصْرَحٍ بجزأيهما.

آ. (٣١) قوله: ﴿أَنْ لَا تَعْلُوا﴾: فيه أوجه، أحدها: أن «أن»

(١) الإملاء ١٧٣/٢.

(٢) الإملاء ١٧٣/٢.

(٣) الكشاف ١٤٦/٣.

(٤) مشكل إعراب القرآن له: ١٤٨/٢.

(٥) معاني القرآن ٢٩١/٢.

(٦) انظر: الارتشاف ١٥١/٢.

- النمل -

مفسرة، كما تقدّم في أحد الأوجه في «أن» قبلها في قراءة عكرمة^(١)، ولم يذكر الزمخشري^(٢) غيره. وهو وجه حسن لما في ذلك من المشاكلة: وهو عطف الأمر عليه وهو قوله «وأتوني». والثاني: أنها مصدرية في محل رفع بدلاً من «كتاب» كأنه قيل: ألقى إلي: أن لا تعلوا علي. والثالث: أنها في موضع رفع على خبر ابتداء مضمرة أي: هو أن لا تعلوا. والرابع: أنها على إسقاط الخافض أي: بأن لا تعلوا، فيجيء في موضعها القولان المشهوران^(٣). والظاهر أن «لا» في / هذه الأوجه الثلاثة للنهي. وقد تقدّم أن «أن» المصدرية توصل بالمتصرف مطلقاً. وقال الشيخ^(٤): «وأن في قوله: «أن لا تعلوا علي» في موضع رفع على البديل من «كتاب». وقيل: في موضع نصب على [معنى]^(٥): بأن لا تعلوا. وعلى هذين التقديرين تكون «أن» ناصبة للفعل». قلت: وظاهر هذا أنها نافية؛ إذ لا يتصور أن تكون ناهية بعد «أن» الناصبة للمضارع. ويؤيد هذا ما حكاه عن الزمخشري فإنه قال^(٦): «وقال الزمخشري^(٧): وأن في «أن لا تعلوا» مفسرة» قال: «فعلى هذا تكون «لا» في «لا تعلوا» للنهي، وهو حسن لمشاكلة عطف الأمر عليه». فقوله: «فعلى هذا» إلى آخره صريح أنها على غير هذا - يعني الوجهين المتقدمين - ليست للنهي

-
- (١) كذا في الأصل وقراءة عكرمة «أنه» وهذه لا تكون مفسرة. والصواب «أبي» حيث قرأ «أن من سليمان»
 (٢) الكشاف ١٤٦/٣.
 (٣) يرى سيويه أن المحل هو الجر، والخليل يرى النصب. انظر: الكتاب ٤٦٤/١، والدر المصون ٢١١/١.
 (٤) البحر ٧٢/٧، وبناه به «قيل».
 (٥) زيادة من البحر.
 (٦) البحر ٧٢/٧.
 (٧) الكشاف ١٤٦/٣.

فيهما. ثم القول بأنها للنفي لا يَظْهَرُ؛ إذ يصيرُ المعنى على الإخبارِ منه عليه السلام بأنهم لا يَعْلُونَ عليه، وليس هذا مقصوداً، وإنما المقصودُ أَنْ يَنْهَاهُمْ عن ذلك.

وقرأ^(١) ابن عباس والعقيلي «تَغْلُوا» بالغين مُعْجَمَةً من الغُلُو وهو مجاوزة الحدِّ.

آ. (٣٣) قوله: ﴿مَآذَا تَأْمُرِينَ﴾: «ماذا» هو المفعول الثاني لـ «تَأْمُرِينَ»، والأول محذوف، تقديره: تَأْمُرِينَنا. والاستفهامُ مُعَلَّقٌ للنظر، ولا يَخْفَى حكمه ممَّا تقدَّم قبله^(٢).

آ. (٣٤) قوله: ﴿وَكذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾: أي: مثل ذلك الفعلِ يَفْعَلُونَ. وهل هذه الجملةُ مِنْ كلامها - وهو الظاهرُ - فتكونُ منصوبةً بالقولِ أو مِنْ كلامِ اللَّهِ تعالى، فهي استثنائيةٌ لا محلَّ لها من الإعرابِ، وهي معترضةٌ بين قولَيْها؟

آ. (٣٥) والهِدْيَةُ: ما بُعِثَ على جهةِ الإكرامِ، وهي اسمٌ للمُهْدَى فيحتملُ أَنْ يكونَ اسماً صريحاً، ويُحتملُ أَنْ يكونَ في الأصلِ مصدراً أُطْلِقَ على اسمِ المفعولِ، وليستَ مصدراً قياسياً؛ لأنَّ الفعلَ منها «أَهْدَى» رباعياً فقياسُ مصدره: إهداءً.

قوله: «فَنَاظِرَةٌ» عطفٌ على «مُرْسَلَةٌ». و«بِمَ» متعلِّقٌ بـ «يَرْجِعُ». وقد وَهَمَ الحوفيُّ فجعلَهَا متعلِّقةً بـ «نَاطِرَةٌ» وهذا لا يستقيمُ؛ لأنَّ اسمَ الاستفهامِ له صدرُ الكلامِ. «وبِمَ يَرْجِعُ» مُعَلَّقٌ لـ «نَاطِرَةٌ».

(١) المحتسب ١٣٩/٢، والقرطبي ١٣/١٩٣، والبحر ٧/٧٢.

(٢) انظر: إعرابه للآية ٢٨.

آ. (٣٦) قوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَ سَلِيمَانَ﴾: أي: فلَمَّا جاء الرسول، أضمرة لدلالة قولها «مُرْسَلَةٌ» فإنه يَسْتَلْزِمُ رسولاً. والمرادُ به الجنسُ لا حقيقةً رسولٍ واحدٍ بدليلِ خطابه لهم بالجمع في قوله: «أَتَمِدُونِي» إلى آخره. ولذلك قرأ^(١) عبد الله «فَلَمَّا جَاؤُوا» وقرأ «فَارْجِعُوا» إليهم اعتباراً بالأصلِ المشارِ إليه.

قوله: «أَتَمِدُونِي»^(٢) استفهامٌ إنكارٍ. وقرأ^(٣) حمزةٌ بإدغامِ نونِ الرفعِ في نونِ الوقايةِ^(٤). وأمَّا الياءُ فإنه يَحْدِفُهَا وَقَفًا وَيُثْبِتُهَا وَصَلًّا^(٥) على قاعدته في الزوائد. والباقون بنونين على الأصل. وأمَّا الياءُ فإن نافعاً وأبا عمروٍ كحمزة يُثْبِتَانِهَا وَصَلًّا وَيَحْدِفَانِهَا وَقَفًّا، وابنُ كثيرٍ يُثْبِتُهَا في الحالين، والباقون يَحْدِفُونَهَا في الحالين. ورؤي عن نافعٍ أنه يقرأ بنونٍ واحدة، فتكملت ثلاث قراءات، كما في «تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ»^(٦).

قال الزمخشري^(٧): «فإن قلت ما الفرق بين قولك: أَتَمِدُونِي بما لا وأنا أغني منكم، وبين أن تقولَه بالفاء؟

قلت: إذا قلته بالواو فقد جعلت مخاطبي عالماً بزيادتي عليه في الغنى، وهو مع ذلك يمدني بالمال. وإذا قلته بالفاء فقد جعلته ممن خفي عليه حالي، وإنما أخبره الساعة بما لا أحتاج معه إلى إمداده كأنني أقول: أنكر عليك

(١) البحر ٧٤/٧، معاني القرآن للفراء ٢٩٣/٢.

(٢) الرسم المصحفي: «أتمدونني».

(٣) أنظر في قراءتها: السبعة ٤٨٢، والنشر ٣٤٠/٢، والتيسير ١٧٠، والبحر ٧٤/٧،

والقرطبي ٢٠١/١٣، والشواذ ١٠٩.

(٤) ولفظها «أتمدون».

(٥) قال في السبعة: «وبياء في الوصل والوقف». وكذا في التيسير.

(٦) الآية ٦٤ من الزمر.

(٧) الكشف ١٤٨/٣.

- النمل -

ما فَعَلْتَ فَإِنِّي غَنِيٌّ عَنْهُ، وعليه وَرَدَ قَوْلُهُ: «فَمَا آتَانِي اللَّهُ» انتهى. وفي هذا الفرقِ نَظْرٌ؛ إذ لا يُفْهَمُ ذلك بمجرّد الواوِ والفاءِ، ثم إنه لم يُجِبْ عن السؤال الأول: وهو أَنَّهُ لِمَ عَدَلَ عن قَوْلِهِ: «وَأَنَا أَغْنَى مِنْكُمْ» إلى قَوْلِهِ: «فَمَا آتَانِي اللَّهُ»؟ وجوابُهُ: أَنَّهُ أُسْنِدَ إِيْتَاءَ الْغِنَى إِلَى اللَّهِ إِظْهَاراً لِنِعْمَتِهِ عَلَيْهِ، ولو قال: وَأَنَا أَغْنَى مِنْكُمْ، كان فِيهِ افتخارٌ من غير ذِكْرِ لِنِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ: «بل أنتم» إضرابٌ انتقالٍ. قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: فما وجه الإضراب؟ قلت: لَمَّا أَنْكَرَ عَلَيْهِمُ الإمدادَ، وَعَلَّلَ إنكارَهُ، أَضْرَبَ عن ذلك إلى بيان السببِ الَّذِي حَمَلَهُمْ عَلَيْهِ، وهو أَنَّهُمْ لا يَعْرِفُونَ سببَ رضا إِلاّ ما^(٢) يُهْدَى إِلَيْهِمْ/ من حُظوظِ الدنيا التي لا يَعْرِفُونَ غيرَها. والهدية يجوزُ [١/٦٩٥] إضافته إلى المُهْدِي^(٣). وإلى المُهْدَى إليه وهي هنا محتملةٌ للأمرين».

قال الشيخ^(٤): «وهي هنا مضافةٌ للمُهْدَى إليه. وهذا هو الظاهرُ. ويجوز أن تكونَ مضافةً إلى المُهْدِي أَي: بل أنتم بهديتكم هذه التي أهديتُموها تَفَرُّحُونَ فَرَحَ افتخارٍ». قلت كيف يَجْعَلُ هذا الأولَ هو الظاهرَ، ولم يُنْقَلْ أَنَّ سليمانَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أرسَلَ إِلَيْهِمْ هديةً في هذه الحالةِ حتى يُضَيِّفَها إِلَيْهِمْ؟، بل الَّذي يتعيَّنُ إضافتها إلى المُهْدِي.

أ. (٣٧) قَوْلُهُ: ﴿ارْجِعْ﴾: الظاهرُ أَنَّ الضميرَ يعودُ على الرسولِ. وتقدّمتْ قراءةُ عبدِ اللهِ «ارْجِعُوا». وقيل: يعودُ على المُهْدِي.

(١) الكشاف ١٤٨/٣.

(٢) الكشاف: إلا أن.

(٣) وقال: «ويكون المعنى: بل أنتم بهديتكم هذه التي أهديتُموها تفرحون فرح افتخار».

(٤) البحر ٧٤/٧.

- النمل -

قوله: «لا قِبَل» صفة لـ «جُنودٍ» ومعنى لا قِبَل: لا طاقة. وحقيقته لا مقابلة. والضميرُ في «بها» عائِدُ على «جنود» لأنه جمعُ تكسيرٍ فيجري مجرى المؤنثة الواحدة كقولهم: «الرجال وأعضاؤها».

وقرأ^(١) عبد الله «بهم» على الأصل.

قوله: «وهم صاعرون» حالٌ ثانية. والظاهر أنها مؤكدة؛ لأنَّ «أذلة» تُغني عنها. إن قيل: قوله: «فلنأتينهم» و«لنخرجنهم» قسمٌ فلا بدَّ أن يقع. فالجواب: أنه مُعلَقٌ على شرطٍ حُذِفَ لفهم المعنى أي: إن لم يأتوني مُسلمين.

آ. (٣٩) قوله: ﴿عَفْرِيْتُ﴾: العامةُ على كسرِ العينِ وسكونِ الياءِ بعدها تاءٌ مجبورةٌ. وقرأ^(٢) أبو حيوَةَ بفتحِ العينِ. وأبوزجاءُ وأبو السَّمالِ - ورُوِيَتْ عن أبي بكرِ الصِّديقِ - «عَفْرِيَّة» بياءٍ مفتوحةٍ بعدها تاءُ التانيثِ المنقلبةُ هاءً وَقَفًا. وأنشدوا على ذلك قولَ ذي الرمة^(٣):

٣٥٧٠ - كأنه كوكبٌ في إثرِ عَفْرِيَّةِ

مُصَوَّبٌ في سوادِ الليلِ مُنْقَضِبٌ

وقرأت طائفةُ «عَفْرُ» بحذفِ الياءِ والتاءِ. فهذه أربع لغاتٍ، وقد قرىءَ بهنَّ. وفيه لغتانِ أخريان^(٤) وهما: عَفَارِيَّة، وطِييَّة وتميمٌ يقولون: عَفْرِيٌّ بالفتحِ التانيثِ كذِكْرِي. واشتقاقه من العَفْرِ وهو الترابُ يقال: عافَرَه فَعَفَرَه أي صارَعَه

(١) البحر ٧/٧٤، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٩٣.

(٢) انظر في قراءتها: المحتسب ٢/١٤١، والقرطبي ١٣/٢٠٣، والبحر ٧/٧٦، والشواذ ١٠٩.

(٣) ديوانه ١١١، والبحر ٧/٧٦. والضمير في كأنه يعود إلى الثور. وفي الديوان «مُسَوَّبٌ» بدل «مُصَوَّبٌ». ومنقضب: منقض.

(٤) تكرر في الأصل قوله: «أخريان».

فَصَرَعه. وألقاه في العَفْرِ وهو الترابُ. وقيل: من العَفْرِ وهو القُوَّةُ، والعِفْرِيَةُ من الجنِّ المارِدُ الخبيثُ. ويقال: عِفْرِيَةٌ نِفْرِيَةٌ وهو إِتْبَاعُ كَشَيْطَانٍ لَيْطَانٍ، وَحَسَنَ بَسَنٍ. ويُستعار للعارِمِ من الإنسِ، ولاشتهارِ هذه الاستعارة وُصِفَ في الآيةِ بكونه من الجنِّ تمييزاً له. وقال ابن قتيبة^(١): «العِفْرِيَةُ: المُوْتَقُ الحَلْقِي» وَعِفْرِيَةُ الدِّيَكِ والحُبَارَى: الشَّعْرُ الذي على رَأْسِهِمَا، وَعِفْرَنِيٌّ للقَوِيِّ، ورجلٌ عِفْرٌ بتشديد الراءِ للمبالغةِ مثل: شَرُّ شِمِرٍ.

آ. (٤٠) قوله: ﴿أَنَا آتِيكَ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ فعلاً مضارعاً، فوزنه أَفْعِلُ نحو: أَضْرِبُ، والأصلُ أَأْتِيكَ بهمزتين، فأُبدلت الثانيةُ ألفاً، وأن يكونَ اسمَ فاعِلٍ، وزنه فاعِلٍ والألفُ زائدةٌ، والهمزةُ أصليةٌ عكسُ الأول. وأمالَ حمزة^(٢) «آتِيكَ» في الموضعين من هذه السورةِ بخلافٍ عن خَلَادٍ.

قوله: «طَرَفُكَ» فيه وجهان، أحدهما: أَنه الجَفْنُ. عَبَّرَ به عن سُرْعَةِ الأمرِ. وقال الزمخشري^(٣): «هو تحريكُ أَجْفَانِكَ إِذَا نَظَرْتَ فَوَضِعَ مَوْضِعَ النظرِ». والثاني: أَنه بمعنى المَطْرُوفِ أَي: الشيء الذي تَنظُرُه. والأولُ هو الظاهرُ؛ لأنَّ الطَّرْفَ قد وُصِفَ بالإرسالِ في قوله^(٤):

٣٥٧١- وَكُنْتَ مَتَى أَرْسَلْتَ طَرَفَكَ رَائِداً

لِقَلْبِكَ يَوْمًا أَتَعَبَتَكَ المَنَاظِرُ

رَأَيْتُ الَّذِي لَا كُلَّهُ أَنْتَ قَادِرٌ

عَلَيْهِ وَلَا عَنُ بَعْضُهُ أَنْتَ صَابِرٌ

(١) لفظه في تفسير غريب القرآن ٣٢٤: «أي شديد وثيق».

(٢) التيسير ٥١، والسبعة ٤٨٢، والنشر ٦٤/٢، والحجة ٥٢٩.

(٣) الكشاف ١٤٩/٣.

(٤) لم أهدت إلى قائله وهو في الحماسة ١٥/٢، والبحر ٧٧/٧، والكشاف ١٤٩/٣.

والحماسة البصرية ١٢١/٢.

قوله: «مُسْتَقْرَأً» حَالٌ لِأَنَّ الرُّؤْيَةَ بَصْرِيَّةٌ. و«عنده» معمولٌ له. لا يُقال: إذا وقع الظرفُ حالاً وَجِبَ حَذْفُ متعلِّفه فكيف ذُكِرَ هنا؟ لأنَّ الاستقرارَ هنا ليس هو ذلك الحصولُ المطلق بل المرادُ به هنا الثابتُ الذي لا / يَتَقَلَّبُ، [ب/٦٩٥] قاله أبو البقاء^(١). وقد جَعَلَهُ ابنُ عطية^(٢) هو العاملُ في الظرفِ الذي كان يَجِبُ حَذْفُهُ فقال: «وظهرَ العاملُ في الظرفِ مِنْ قولِهِ «مُسْتَقْرَأً» وهذا هو المقَدَّرُ أبدأً مع كلِّ ظرفٍ جاءَ هنا مُظْهِراً، وليس في كتابِ اللَّهِ مثله». وما قاله أبو البقاء أحسن. على أَنَّهُ قد ظهرَ العاملُ المُطلقُ في قولِهِ^(٣):

..... ٣٥٧٢

فَأَنْتَ لَدِي بِحُبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنٌ

وقد تقدّم ذلك مُحَقَّقاً في أولِ الفاتحة^(٤)، فعليك بالالتفاتِ إليه.

قوله: «أَشْكُرُ» مُعَلَّقٌ «لِيَبْلُونِي» و«أَم» متصلةٌ، وكذلك قولُهُ «نَنْظُرُ: أتَهْتَدِي أم تَكُونُ من الذين لا يَهْتَدُونَ»^(٥).

قوله: «وَمَنْ شَكَرَ» و«مَنْ كَفَرَ» يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ «مَنْ» شرطيةً أو موصولةً مُضْمَنَةً معنى الشرطِ، فلذلك دَخَلَتِ الفاءُ في الخبرِ. والظاهرُ: أَنَّ جوابَ الشرطِ الثاني أو خبرَ الموصولِ قولُهُ: «فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ» ولا بدَّ حينئذٍ مِنْ ضميرٍ يعودُ على «مَنْ» تقديرُهُ: غنيٌّ عن شكرِهِ. وقيل: الجوابُ محذوفٌ تقديرُهُ: فَإِنَّمَا كَفَرَهُ عَلَيْهِ؛ لدلالةِ مقابلِهِ وهو قولُهُ: «فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ» عليه.

(١) الإملاء ١٧٣/٢.

(٢) المحرر ١١٤/١٢.

(٣) تقدم برقم ٣٧.

(٤) انظر: الدر المصون ٣٩/١.

(٥) في الآية التالية.

آ. (٤١) قوله: ﴿نَنْظُرُ﴾: العائمة على جزمه جواباً للأمر قبله.
وأبو حيوة^(١) بالرفع جعله استئنافاً.

آ. (٤٢) قوله: ﴿أَهْكَذَا﴾: فصل بحرف الجر بين حرف التنبية
واسم الإشارة. والأصل: أكهذا أي: أمثل هذا عرشك؟ ولا يجوز ذلك في غير
الكاف، لو قلت: أبهذا مررت، وألهذا فعلت، لم يجوز أن يفصل بحرف الجر
بين «ها» و«ذا» فتقول: أها بذا مررت، وأها لذا فعلت.

قوله: «وَأَوْتَيْنَا الْعِلْمَ» فيه وجهان، أحدهما: أنه من كلام بلقيس.
والضمير في «قَبْلِهَا» راجع للمعجزة والحالة الدالّ عليهما السياق. والمعنى:
وأوتينا العلم نبوة سليمان من قبل ظهور هذه المعجزة، أو من هذه الحالة؛
وذلك لما رأته قبل ذلك من أمر الهدهد وردّ الهدية. والثاني: أنه من كلام
سليمان وأتباعه، فالضمير في «قَبْلِهَا» عائذ على بلقيس.

آ. (٤٣) قوله: ﴿وَصَدَّهَا مَا كَانَتْ تَعْبُدُ﴾: في فاعل «صَدَّ»
ثلاثة أوجه، أحدها: ضمير الباري. والثاني: ضمير سليمان. وعلى هذا
ف«ما كانت تعبُدُ» منصوبٌ على إسقاط الخافض أي: وصَدَّهَا اللَّهُ،
أو سليمان، عن ما كانت تعبُدُ من دون الله، قاله الزمخشري^(٢) مجوّزاً له. وفيه
نظر: من حيث إن حذف الجار ضرورة كقوله^(٣):

٣٥٧٣- تَمُرُونَ الدِيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا

.....

(١) البحر ٧/٧٨.

(٢) الكشاف ٣/١٥٠.

(٣) تقدم برقم ١٤٨.

كذا قاله الشيخ^(١). وقد تقدّم لك آيات كثيرة من هذا النوع فلهذه بهنّ أسوة. والثالث: أن الفاعل هو «ما كانت» أي: صدّها ما كانت تعبد عن الإسلام وهذا واضح. والظاهر أن الجملة من قوله «وصدّها» معطوفة على قوله: «وأوتينا». وقيل: هي حال من قوله: «أم تكون من الذين» و«قد» مضمرة وهذا بعيد جداً. وقيل: هو مستأنف إخبار من الله تعالى بذلك.

قوله: «إنّها» العامّة على كسرهما استئنافاً وتعليلاً. وقرأ^(٢) سعيد بن جبير وأبو حيوة بالفتح، وفيها وجهان، أحدهما: أنها بدل من «ما كانت تعبد»، أي: وصدّها أنها كانت. والثاني: أنها على إسقاط حرف العلة أي: لأنها، فهي قريبة من قراءة العامة.

أ. (٤٤) قوله: ﴿الصَّرْحُ﴾: قد تقدم^(٣) الخلاف في الظرف الواقع بعد «دخل»: هل هو منصوب على الظرف؟ وشذ ذلك مع «دخل» خاصة كما قاله سيبويه^(٤)، أو مفعول به كهذمت البيت كما قاله الأخفش. والصَّرْحُ: القَصْرُ أو صَحْنُ الدارِ أو بلاط متخذ من رُجاج. وأصله من التصريح، وهو الكشف. وكذب صراح أي: ظاهر مكشوف ولؤم صراح. والصَّرِيحُ: مقابل الكناية لظهوره واستتار ضده. وقيل: الصريح: الخالص، من قولهم: لَبِنٌ صَرِيحٌ بَيْنَ الصَّرَاخَةِ وَالصَّرْوَحَةِ.

وقال الراغب^(٥): «الصَّرْحُ: بيت عالٍ مُزَوَّقٌ، سُمِّيَ بذلك اعتباراً بكونه صَرْحاً عن / الشَّوْبِ^(٦) أي: خالصاً».

(١) البحر ٧/٧٩.

(٢) البحر ٧/٧٩، والكشاف ٣/١٥٠.

(٣) انظر: الدر المصون ٣/١٤٤.

(٤) الكتاب ١٥/١ - ١٦.

(٥) المفردات ٢٧٩.

(٦) ش: البيوت، وفي الأصل محتملة.

قوله: «ساقِيهَا» العَامَّةُ على ألفٍ صرِيحَةٍ. وقنبل^(١) روى همزها عن ابن كثير. وَضَعَفَهَا أبو علي^(٢). وكذلك فعل قنبل في جمع «ساق» في ص^(٣)، وفي الفتح^(٤) هَمَزَ واوَهُ. فقرأ «بالسُّوقِ والأَعْنَاقِ» «فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ» بهمزة مكان الواو. وعنه وجه آخر: «السُّوقُ» و«سُوقَهُ» بزيادة واوٍ بعد الهمزة.

وروي عنه أنه كان يَهْمِزُهُ مفرداً في قوله: «يُكشِفُ عَنْ سَاقٍ»^(٥).

فأما هَمَزُ الواوِ فيها أوجهٌ، أحدها: أَنَّ الواوَ الساكنةَ المضمومَ ما قبلها يَقبلُها بعضُ العربِ همزةً. وقد تقدّم تحقيقُ هذا في أولِ البقرة عند «يُوقنون»^(٦) وأنشدتُ عليه^(٧):

٣٥٧٤- أَحَبُّ الْمُؤَقِدِينَ إِلَيَّ مُوسَى

وكان أبو حية النميري^(٨) يَهْمِزُ كلَّ واوٍ في القرآن، هذا وَصَفَهَا. الثاني: أَنَّ ساقاً على فَعَلٍ كَأَسَدٍ، فَجُمِعَ على فُعَلٍ بضمِّ العينِ كَأَسَدٍ. والواوُ المضمومةُ تُقلبُ همزةً^(٩) نحو: وَجوه، وَوَقَّتْ، ثم بعد الهمزِ سَكَنْتُ.

(١) السبعة ٤٨٣، والتيسير ١٦٨، والحجة ٥٣٠، والنشر ٣٣٨/٢، والبحر ٧٩/٧.

(٢) الحجة (خ) ١٠٠/٤.

(٣) الآية ٣٣ «بالسُّوقِ والأَعْنَاقِ»، وانظر: السبعة ٥٥٣.

(٤) الآية ٢٩ «فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ»، وانظر: السبعة ٦٠٥.

(٥) الآية ٤٢ من القلم.

(٦) الآية ٤، وانظر: الدر المصون ١٠١/١.

(٧) تقدم برقم ١٢٨.

(٨) الهيثم بن الربيع، شاعر من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. فصيح راجز،

توفي سنة بضع وثمانين ومئة. انظر: الشعر والشعراء ٧٧٤/٢. والخزانة ٢٨٤/٤.

(٩) انظر: الممتع ٣٣٢.

الثالث: أن المفرد سُمِعَ هَمْزُهُ، كما سيأتي تقريرُهُ، فجاء جَمَعُهُ عليه .
وأما «سُووق» بالواو بعد الهمزة فإن ساقاً جُمِعَ على «سُووق» بواو،
فهُمَزَتْ الأولى لانضمامها . وهذه الرواية غريبةٌ عن قبل، وقد قرأنا بها
ولله الحمد .

وأما «سَأَقِيها» فوجهُ الهمزِ أحدُ أوجهٍ: إمَّا لغةٌ مَنْ يَقْلِبُ الألفَ همزةً،
وعليه لغةُ العَجَّاجِ في العَالَمِ والخَاتَمِ . وأنشد^(١):
٣٥٧٥- وَجِنْدِفٌ هَامَةٌ هَذَا العَالَمِ

وسياتي تقريرُهُ أيضاً في «مِنْسَاتَه»^(٢) في سبأ إن شاء الله تعالى، وتقدّم
طَرَفٌ منه في الفاتحة^(٣)، وإمَّا على التشبيهِ برأسِ وكأس، كما قالوا: «حَلَّاتِ
السُّوقِ» حَمَلًا على حَلَّاتِهِ عن الماءِ أي طَرَدْتُهُ، وإمَّا حَمَلًا للمفرد والمثنى على
جَمْعِهِمَا . وقد تَقَرَّرَ في جَمْعِهِمَا الهمزُ .

قوله: «مَمْرَدٌ» أي مُمَلَّسٌ . ومنه الأَمْرَدُ لِمَلَّاسَةٍ وجهه من الشَّعرِ . وبرِّيَّة
مَرْدَاءٌ: لِحُلُوهَا من النَّباتِ، ورَمَلَةٌ مَرْدَاءٌ: لا تَنْبِتُ شيئاً . والمارِدُ من الشياطينِ:
مَنْ تَعَرَّى من الخَيْرِ وَتَجَرَّدَ منه . ومارِدٌ: حِصْنٌ معروفٌ . وفي أمثال الزبَّاءِ:
«تَمْرَدٌ مارِدٌ وَعَزَّ الأَبْلَقُ» قالَتْها في حِصْنَيْنِ امتنعَ فَتَحُهُمَا عليها^(٤) .

(١) تقدم برقم ٨٧ .

(٢) الآية ١٤ .

(٣) انظر: الدر المصون ٧٤/١ - ٧٥ .

(٤) كانت الزبَّاء سارت إلى مارِدِ حِصْنِ دَوْمَةِ الجندلِ، وإلى الأبلق وهو حصن تيماء،
فامتعا عليها، فقالت هذا المثل، وصار مثلاً لكل عزيز ممتنع . انظر: اللسان
(مرد)، وانظر المثل في: مجمع الأمثال ١/١٢٦، وجمهرة الأمثال ١/٢٥٥ .

والقوارير: جمع قارورة، وهي الزجاج الشفاف. و«مِنْ قوارير» صفة ثانية لـ «صَرَخَ».

قوله: «مَعَ سَلِيمَانَ» متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ، ولا يتعلّق بـ «أَسَلَّمْتُ»؛ لأنَّ إسلامه سابقٌ إسلامها بزمانٍ. وهو وجهٌ لطيفٌ. وقال ابن عطية^(١): «ومع ظرف^(٢) بُنيَ على الفتح. وأمّا إذا أُسْكِنَتِ العَيْنُ فلا خِلافَ أنه حرفٌ» قلتُ: قد تقدّم القولُ في ذلك^(٣). وقد قال مكّي^(٤) هنا نحواً مِنْ قولِ ابنِ عطية.

آ. (٤٥) قوله: ﴿أَنِ اعْبُدُوا﴾: يجوز في «أَنْ» أَنْ تكونَ مُفسّرةً، وَأَنْ تكونَ مصدريةً أي: بَأَنْ اعْبُدُوا، فيجيء في محلّها القولان^(٥).

قوله: «فإذا هم فريقان» تقدّم الكلامُ في «إذا» الفجائية^(٦). والمراد بالفريقين: قومٌ صالحٌ، وأنهم انقسموا فريقين: مؤمن وكافر. وقد صرّح بذلك في الأعراف حيث قال تعالى: «الذين اسْتَكْبَرُوا للذين اسْتَضَعُّوا لِمَنْ آمَنَ»^(٧). وجعلَ الزمخشريُّ^(٨) الفريقَ الواحدَ صالحاً^(٩) وحده، والآخرَ جميعَ قومه. وحمله على ذلك العطفُ بالفاء؛ فإنه يُؤدّنُ أنه بمجرد إرساله صاروا فريقين،

(١) المحرر ١٢/١١٦.

(٢) بعده في المحرر: «وقيل: حرف».

(٣) انظر: الدر المصون ١/١٤٦.

(٤) المشكل له ٢/١٤٩.

(٥) ذهب سيبويه إلى أن المحل هو الجبر، وذهب الخليل إلى أن المحل هو النصب.

انظر: الدر المصون ١/٢١١.

(٦) انظر: الدر المصون ٤/٤٠.

(٧) الآية ٧٥ من الأعراف.

(٨) الكشف ٣/١٥١.

(٩) الأصل: صالح.

- النمل -

ولا يصيرُ قومه فريقيين إلا بعد زمانٍ ولو قليلاً . و «يَخْتَصِمُونَ» صفةٌ له «فريقان» كقوله: «هذان خَصَمَانِ اخْتَصَمُوا» «وإن طائفتانٍ من المؤمنين اقتتلوا» . واختير هنا مراعاةُ الجَمْعِ لكونها فاصلةً .

آ . (٤٧) وقرئ^(١) «تَطَيَّرْنَا بِكَ» وهو الأصلُ وأدغم . وقد تقدّم تقريره .

قوله: «تُفْتَنُونَ» جاء بالخطابِ مراعاةً لتقدّم الضمير . ولو رُوِيَ ما بعده لقليل: «يُفْتَنُونَ» بياء الغيبة، وهو جائزٌ، ولكنه مرجوحٌ . وتقول: أنت رجلٌ تَفْعَلُ، وَيَفْعَلُ، بالناء والياء، ونحن قومٌ نقرأ وَيَقْرؤون .

آ . (٤٨) قوله: ﴿تِسْعَةٌ رَهْطٍ﴾: الأكثرُ أن تمييزَ العددِ بهذا مجرورٌ بـ «مِنْ»^(٢) كقوله: «أربعةٌ من الطير»^(٣) . وفي المسألةِ مذاهبٌ^(٤)، أحدها: أنه لا يجوزُ إلا في قليلٍ . الثاني: أنه يجوزُ، ولكن لا ينقاس . الثالث: التفصيل بين أن / يكون للقلةِ كرهْطٍ ونَفَرٍ فيجوزُ أو للكثرةِ فقط، أولها [٦٩٦/ب] وللقلةِ فلا يجوزُ، نحو: تسعةٌ قوم . ونَصَّ سيبويه^(٥) على امتناعِ «ثلاث غنم» . قال الزمخشري^(٦): «وإنما جاز تمييزُ التسعةِ بالرهْطِ لأنه في معنى الجمعِ كأنه قيل: تسعةٌ أنفسٍ» قال الشيخ^(٧): وتقديرُ غيره «تسعة رجالٍ» هو الأوليُّ لأنه من حيث أضافَ إلى أنفسٍ كان ينبغي أن يقولَ «تسَعُ أنفسٍ»، على تأنيث

(١) البحر ٨٢/٧ .

(٢) لأنه اسم جمع .

(٣) الآية ٢٦٠ من البقرة .

(٤) انظر: الارتشاف ٣٥٨/١ .

(٥) الكتاب ١٧٣/٢ .

(٦) الكشف ١٥١/٣ .

(٧) البحر ٨٣/٧ .

النفس؛ إذ الفصيح فيها التأنيتُ. ألا تراهُم عَدُوا من الشذوذِ قولَ الشاعر^(١) :
٣٥٧٦- ثلاثة أنفُسٍ وثلاثُ ذُودٍ

.....

قلت : وإنما أراد تفسيرَ المعنى .

قوله : «يُفْسِدُونَ» يجوزُ أَنْ يكونَ نعتاً للمعدودِ أو العدي، فيكونُ في موضعٍ جرّاً ورفعٍ .

قوله : «ولا يُضِلُّحُونَ» قيل : مؤكِّدٌ للأولِ . وقيل : ليس مؤكِّدأ؛ لأنَّ بعضَ المفسدين قد يُضِلِّحُ في وقتٍ ما، فأخبرَ عن هؤلاءِ بانتفاءِ توهُمِ ذلك .

آ . (٤٩) قوله : ﴿تَقَاسَمُوا﴾ : يجوزُ في «تقاسموا» أَنْ يكونَ أمراً أي : قال بعضهم لبعضٍ : اخلِفُوا على كذا . ويجوزُ أَنْ يكونَ فعلاً ماضياً، وحينئذٍ يجوزُ أَنْ يكونَ مفسراً لـ «قالوا»، كأنه قيل : ما قالوا؟ فقيل : تقاسموا . ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً على إضمار «قد» أي : قالوا ذلك متقاسمين، وإليه ذهب الزمخشري^(٢)، فإنه قال : «يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَمراً وَخَبِراً فِي مَحَلِّ الْحَالِ بِإِضْمَارِ «قَد» . قال الشيخ^(٣) : «أَمَّا قَوْلُهُ : «وَخَبِراً» فَلَا يَصِحُّ لِأَنَّ الْخَبَرَ أَحَدٌ قَسَمِي الْكَلَامِ ؛ لِأَنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَى الْخَبْرِ وَالْإِنْشَاءِ ، وَجَمِيعُ مَعَانِيهِ إِذَا حُقِّقَتْ رَاجِعَةٌ إِلَى هَذَيْنِ الْقَسَمِينَ . قلت : ولا أدري : عدمُ الصحةِ مِنْ ماذا؟ لأنه جَعَلَ الْمَاضِي خَبِراً لِاحْتِمَالِهِ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ مَقَابِلًا لِلأَمْرِ الَّذِي لَا يَحْتَمَلُهُمَا . أمَّا كَوْنُ الْكَلَامِ لَا يَنْقَسِمُ إِلَّا إِلَى خَبْرٍ وَإِنْشَاءٍ ، وَأَنَّ مَعَانِيَهُ إِذَا حُقِّقَتْ تَرَجُّعُ إِلَيْهِمَا ، فَأَيُّ مَدْخَلٍ لِهَذَا فِي الرَّدِّ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ ؟

(١) تقدم برقم ٤٤١ .

(٢) الكشاف ١٥٢/٣ .

(٣) البحر ٨٣/٧ .

ثم قال الشيخ ^(١): «والتقييد بالحال ليس إلا من باب نسبة التقييد لا من نسبة الكلام التي هي الإسناد، فإذا أُطلق عليها الخبر كان ذلك على تقدير: أنها لو لم تكن حالاً لجاز أن تُستعمل خبراً. وكذلك قولهم في الجملة الواقعة صلة: هي خبرية فهو مجاز والمعنى: أنها لو لم تكن صلة لجاز أن تُستعمل خبراً وهذا فيه غموض». قلت: مُسَلِّمٌ أَنَّ الجملة ما دامت حالاً أو صلة لا يُقال لها: خبرية، يعني أنها تُستعمل بإفادة الإسناد؛ لأنها سبقت مساق القيد في الحال ومساق جزء كلمة في الصلة، وكان ينبغي أن تُذكر أيضاً الجملة الواقعة صفة فإن الحكم فيها كذلك.

ثم قال ^(٢): «وأما إضمار «قد» فلا يُحتاج إليه لكثرة وقوع الماضي حالاً دون «قد»، كثرة ينبغي القياس عليها» قلت: الزمخشري مَشَى مع الجمهور؛ فإن مذهبهم أنه لا بُدَّ من «قد» ظاهرة أو مضمرة لتقريبه من الحال.

وقرأ ^(٣) ابن أبي ليلي «تَقَسَّمُوا» دون ألفٍ مع تشديد السين. والتَقَسَّمُ والتَقَسُّمُ كالتظاهر والتظُّهر.

قوله: «بالله» إن جَعَلْتَ «تَقَسَّمُوا» أمراً تَعَلَّقَ به الجارُ قولاً واحداً، وإن جَعَلْتَهُ ماضياً اِحْتَمَلَ أَنْ يَتَعَلَّقَ به، ولا يكونُ داخلاً تحت المَقُولِ، والمَقُولُ هو «لُنُبَيْتِنَه» إلى آخره. واحتمل أَنْ يَتَعَلَّقَ بمحذوفٍ هو فعلُ القسم، وجوابه «لُنُبَيْتِنَه» فعلى هذا يكونُ مع ما بعده داخلاً تحت المَقُولِ.

قوله: «لُنُبَيْتِنَه» قرأ ^(٤) الأخوان بتاء الخطاب المضمومة وضَمَّ التاء،

(١) البحر ٨٣/٧.

(٢) البحر ٨٣/٧.

(٣) البحر ٨٣/٧.

(٤) السبعة ٤٨٣، والتيسير ١٦٨، والنشر ٣٣٨/٢، والبحر ٨٤/٧، والحجة ٥٣٠،

والقرطبي ٢١٦/١٣، والشواذ ١١١.

والباقون بنون المتكلمِ وفتح التاء. «ثم لنقولن» قرأه الأخوان بتاء الخطاب المفتوحة وضم اللام. والباقون بنون المتكلمِ وفتح اللام. ومجاهد وابن وثاب والأعمش قراءة الأخوين، إلا أنه بياء الغيبة في الفعلين. وحמיד ابن قيس كهذه القراءة في الأولِ وكقراءة غير الأخوين من السبعة في الثاني.

فأما قراءة الأخوين: فإن جعلنا «تقاسموا» فعل أمر فالخطاب واضح رجوعاً بآخر الكلام إلى أوله. وإن جعلناه ماضياً فالخطاب على حكاية خطاب بعضهم لبعض بذلك. وأما قراءة بقية السبعة: فإن جعلناه ماضياً أو أمراً، فالأمر فيها واضح وهو حكاية / إخبارهم عن أنفسهم. وأما قراءة الغيبة فيهما فظاهرة [أ/٦٩٧] على أن يكون «تقاسموا» ماضياً رجوعاً بآخر الكلام على أوله في الغيبة. وإن جعلناه أمراً كان «لُنُبِّئْتَهُ» جواباً لسؤالٍ مقدرٍ كأنه قيل: كيف تقاسموا؟ فقيل: لنُبِّئْتَهُ. وأما غيبة الأولِ والتكلم في الثاني فتعليقه مأخوذاً مما تقدم في تعليل القراءتين.

قال الزمخشري^(١): «وقرئ» «لُنُبِّئْتَهُ» بالياء والتاء والنون. فتقاسموا مع التاء والنون يصح فيه الوجهان - يعني يصح في «تقاسموا» أن يكون أمراً، وأن يكون خبراً - قال: «ومع الياء لا يصح إلا أن يكون خبراً». قلت: وليس كذلك لما تقدم: من أنه يكون أمراً، وتكون الغيبة فيما بعده جواباً لسؤالٍ مقدرٍ. وقد تابع الزمخشري أبو البقاء^(٢) على ذلك فقال: «تقاسموا» فيه وجهان، أحدهما: هو أمر أي: أمر بعضهم بذلك بعضاً. فعلى هذا يجوز في «لُنُبِّئْتَهُ» النون تقديره: قولوا: لُنُبِّئْتَهُ، والتاء على خطاب الأمر المأمور. ولا يجوز الياء. والثاني: هو فعل ماضٍ. وعلى هذا يجوز الأوجه الثلاثة - يعني بالأوجه: النون

(١) الكشاف ٢/١٥٢.

(٢) الإملاء ٢/١٧٣، ١٧٤.

والتاء والياء - . قال : «وهو على هذا تفسير»^(١) أي : تقاسموا على كونه ماضياً : مُفسَّرٌ لنفسِ «قالوا» . وقد سبقهما إلى ذلك مكي^(٢) . وقد تقدّم توجيه ما منعه والله الحمد والمِنَّة . وتنزيلُ هذه الأوجه بعضها على بعضٍ مما يَصْعُبُ استخراجُه مِنْ كلام القوم ، وإنما رَبَّتْهُ من أقوالِ شَتَّى . وتقدّم الكلامُ في «مَهْلِكٌ أَهْلُهُ» في : النمل^(٣) .

آ . (٥١) قوله : ﴿أَنَا دَمَّرْنَا هُمْ﴾ : قرأ الكوفيون بالفتح . والباقون بالكسر . فالفتح من أوجه ، أحدها : أن يكونَ على حَذْفِ حرفِ الجرِّ ؛ أي : لَأَنَا دَمَّرْنَا هُمْ . و«كان» تامةٌ و«عاقبة» فاعلٌ بها ، و«كيف» حالٌ . الثاني : أن يكونَ بدلاً مِنْ «عاقبة» أي : كيف كان تدميرُنَا إِيَّاهُمْ بمعنى : كيف حَدَثَ . الثالث : أن يكونَ خبرٌ مبتدأً محذوفٍ أي : هي أَنَا دَمَّرْنَا هُمْ أي : العاقبةُ تدميرُنَا إِيَّاهُمْ . ويجوزُ مع هذه الأوجه الثلاثةُ أَنْ تكونَ «كان» ناقصةً ، وتُجْعَلُ «كيف» خبرها ، فتصيرُ الأوجهُ ستةً : ثلاثةٌ مع تمام «كان» وثلاثةٌ مع نُقصانها . ويُزَادُ^(٤) مع الناقصةِ وجهٌ آخر : وهو أَنْ تُجْعَلَ «عاقبة» اسمها و«أَنَا دَمَّرْنَا هُمْ» خبرها و«كيف» حالٌ . فهذه سبعةُ أوجهٍ .

والثامن : أن تكونَ «كان» «زائدةً» و«عاقبة» مبتدأً ، وخبره «كيف» و«أَنَا دَمَّرْنَا هُمْ» بدلٌ مِنْ «عاقبة» أو خبرٌ مبتدأً مضمراً . وفيه تَعَسُّفٌ . التاسع : أنها على حَذْفِ الجارِّ أيضاً ، إلا أنه الباءُ أي : بَأَنَا دَمَّرْنَا هُمْ ، ذكره أبو البقاء^(٥) . وليس بالقوي . العاشر : أنها بدلٌ مِنْ «كيف» وهذا وَهْمٌ من قائله لأنَّ المبدل من اسم

(١) الإملاء : تفسير لـ «قالوا» .

(٢) مشكل الإعراب له ١٥١/٢ .

(٣) الآية ٤٩ من النمل . والأصل «الكهف» وهو سهو .

(٤) الأصل : ونزيد .

(٥) الإملاء ١٧٤/٢ .

الاستفهام يَلْزَمُ معه إعادةُ حرفِ الاستفهامِ نحو: «كم مالك أعشرون أم ثلاثون؟» وقال مكي^(١): «ويجوز في الكلام نصبُ «عاقبة»^(٢)، ويُجَعَلُ «أنا دَمَرْنَاهم» اسمَ كان» انتهى. بل كان هذا هو الأرجح، كما كان النصبُ في قوله «فما كان جوابَ قومه إلا أن قالوا» ونحوه أرجح لما تقدّم من شَبْهِهِ بالمضمر لتأويله بالمصدر، وقد تقدّم تحقيقُ هذا.

وقرأ^(٣) أبيُّ «أن دَمَرْنَاهم» وهي أن المصدرية التي يجوزُ أن تنصبَ المضارعَ، والكلامُ فيها كالكلامِ على «أنا دَمَرْنَاهم». وأمّا قراءةُ الباقيين فعلى الاستثنافِ، وهو تفسيرٌ للعاقبة. و«كان» يجوز فيها التمامُ والنقصانُ والزيادةُ. وكيف وما في حيزها في محلِّ نصبٍ على إسقاطِ الخافضِ، لأنه مُعَلَّقٌ للنظرِ.

و«أجمعين» تأكيدٌ^(٤) للمعطوفِ والمعطوفِ معاً.

آ. (٥٢) قوله: ﴿خَاوِيَةً﴾: العامةُ على نصبها حالاً. والعامِلُ فيها معنى اسمِ الإشارة. وقرأ^(٥) عيسى «خاوية» بالرفع: إمّا على خبر «تلك» و«بيوتهم» بدلٌ من «تلك»، وإمّا خبر ثانٍ و«بيوتهم» خبرٌ أولٌ، وإمّا على خبرٍ مبتدأً محذوفٍ أي: هي خاوية، وهذا إضمارٌ مُسْتَعْنَى عنه. و«بما ظَلَمُوا» متعلِّقٌ بـ «خاوية»/ أي: بسببِ ظَلَمهم.

[ب/٦٩٧]

آ. (٥٤) قوله: ﴿وَلَوْطًا﴾: إمّا منصوبٌ عطفاً على «صالحاً»^(٦)

(١) المشكل ١٥٢/٢.

(٢) قال: على خبر كان.

(٣) القرطبي ٢١٧/١٣، والبحر ٨٦/٧.

(٤) في هذا نظر.

(٥) القرطبي ٢١٨/١٣، والبحر ٨٦/٧.

(٦) في الآية ٤٥.

- النمل -

أي: وَأَرْسَلْنَا لُوطًا، وَإِمَامًا عَظْفًا عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا أَي: وَأَنْجَيْنَا لُوطًا، وَإِمَامًا
بـ «أَذْكَرٌ» مضمرة.

قوله: «إِذْ قَالَ» بدلُ اشتمالٍ مِنْ «لُوطًا». وتقدّم نظيره في مريم^(١)
وغيرها.

قوله: «وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ» جملةٌ حاليةٌ مِنْ فاعلِ «تَأْتُونَ»، أو مِنْ «الْفَاحِشَةِ»
والعائدُ محذوفٌ، أي: تُبْصِرُونَهَا لَسْتُمْ عُمِيًّا عَنْهَا، جاهلين بها، وهو أشنع.

آ. (٥٥) قوله: ﴿شَهْوَةً﴾: مفعولٌ مِنْ أَجْله، أو في موضع
الحال، وقد تقدّم^(٢).

آ. (٥٦) قوله: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ﴾: خبرٌ مقدّمٌ، و«إِلَّا
أَنْ قَالُوا» في موضعِ الاسمِ. وقرأ^(٣) الحسنُ وابنُ أبي إسحاق برفعه اسماً،
و«إِلَّا أَنْ قَالُوا» خبراً. وهو ضعيفٌ^(٤) لِمَا عَرَفْتُ غَيْرَ مَرَّةٍ. وتقدّم قرآناً
«قَدَرْنَا»^(٥) تشديداً وتخفيفاً.

(١) انظر: الدر المصون ٥٧٦/٧.

(٢) انظر: الدر المصون ٣٧٢/٥.

(٣) المحتسب ١٤١/٢، والإتحاف ٣٣١/٢، والبحر ٨٦/٧.

(٤) قال ابن جني في المحتسب ١١٥/٢ - في تعليل كون «أَنْ» وصلتها أعرف من
الاسم المظهر - : «وذلك لشبه «أَنْ» وصلتها بالمضمر من حيث كان لا يجوز وصفها
كما لا يجوز وصفُ المضمر، والمضمرُ أعرفُ من الظاهر». وانظر: الدر المصون
٣٧٣/٥.

(٥) الآية ٦٠ من الحجر. قرأ أبو بكر بتخفيف الدال والباقون بتشديدها. انظر: الدر
المصون ١٧٠/٧، وفي النمل هنا قرأ أبو بكر كذلك بالتخفيف. انظر: البحر
٨٦/٧.

- النمل -

آ . (٥٨) والمخصوصُ بالذمُّ محذوفٌ . أي : فساءَ مَطَرُ المنذَرينَ مَطَرُهُم .

آ . (٥٩) قوله : ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ : العامةُ على كسرِ لامِ «قُلِ» لالتقاءِ الساكنين . وأبو السَّمالِ^(١) بفتحها تخفيفاً ، وكذا في قوله : «وقل : الحمدُ لِلَّهِ سُبْرِيكُمْ آيَاتِهِ»^(٢) . و «سلامٌ» مبتدأٌ سوَّغَ الابتداءَ به كونهُ دعاءً .

قوله : «أَمْ ما» «أَمْ ما» هذه متصلةٌ عاطفةٌ لاستكمالِ شروطِها . والتقديرُ : أيهما خيرٌ؟ و «خيرٌ» : إمَّا تفضيلٌ على رغمِ الكفارِ وإلزامِ الخَصْمِ ، أو صفةٌ لا تفضيلَ فيها . و «ما» في «أَمْ ما» بمعنى الذي . وقيل : مصدرٌ . وذلك على حذفِ مضافٍ من الأولِ أي : أتوحيدُ اللَّهِ خيرٌ أم شِرْكُهُم .

وقرأ^(٣) أبو عمروٍ وعاصمٌ «أَمْ ما يُشْرِكُونَ» بالعيَّةِ حَمَلًا على ما قبله من قوله . . . (٤) .

آ . (٦٠) قوله : ﴿أَمْ مَنْ خَلَقَ﴾ : أَمْ هذه منقطعةٌ ؛ لعدمِ تقدُّمِ همزةِ استفهامٍ ولا تَسويةٍ . و «مَنْ خَلَقَ» مبتدأٌ . وخبرُهُ محذوفٌ ، فَقَدَرَهُ الزمخشري^(٥) : «خيرٌ أَمْ ما تُشْرِكُونَ» فَقَدَرَهُ ما أثبتته في الاستفهامِ الأولِ ، وهو حَسَنٌ ، وَقَدَرَهُ ابنُ عطيةَ : «يُكْفَرُ بنعمتهِ ويُشْرِكُ به ، ونحوَ هذا من المعنى» .

(١) البحر ٨٨/٧ ، والمحزر ١٢/١٢٢ .

(٢) الآية ٩٣ من النمل .

(٣) التيسير ١٦٨ ، والقرطبي ١٣/٢٢١ ، والحجة ٥٣٣ ، والنشر ٢/٣٣٨ ، والبحر ٨٨/٧ .

(٤) خرم في الأصل . وقال في الحجة في هذه القراءة : «جعلنا الكلامَ خبيراً عن أهلِ الشركِ وهم غيبٌ ، وقرأ الباقون بالتاء وحجتهم أن الكلامَ أتى عقيبَ المخاطبة» .

(٥) تقدير الزمخشري وابن عطية هذا في قراءة الأعمش «أَمْنٌ» بفتح الميم مخففةً . انظر : الكشاف ٣/١٥٤ ، والمحزر ١٢/١٢٤ .

- النمل -

وقال أبو الفضل الرازي^(١): «لا بُدَّ من إضمارِ جملةٍ معادلةٍ، وصار ذلك المضمراً كالمنطوق [به] لدلالة الفحوى عليه. وتقديرُ تلك الجملة: أَمَّنْ^(٢) خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَمَنْ لَمْ يَخْلُقْ، وكذلك أخواتها. وقد أظهرَ في غير هذا الموضع^(٣) ما أضمرَ فيها، كقوله تعالى: «أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ»^(٤). قال الشيخ^(٥): «وتسميةُ هذا المقدرِ جملةً: إنَّ أراد بها جملةً من الألفاظِ فصحيحٌ، وإنَّ أراد الجملةَ المصطلحَ عليها في النحوِ فليس بصحيحٍ، بل هو مضمراً من قبيلِ المفردِ».

وقرأ الأعمش^(٦): «أَمَّنْ» بتخفيف الميمِ جعلها «مَنْ» الموصولة، داخلةً عليها همزة الاستفهام. وفيها وجهان، أحدهما: أن تكون مبتدأةً، والخبرُ محذوفٌ. وتقديره ما تقدّم من الأوجه. ولم يذكر الشيخ^(٧) غير هذا. والثاني: أنها بدلٌ من «الله» كأنه قيل: أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ خَيْرٌ أَمْ مَا تُشْرِكُونَ. ولم يذكر الزمخشري^(٨) غيره. ويكون قد فصل بين البدلِ والمبدلِ منه بالخبرِ وبالمعطوف على المبدلِ منه. وهو نظيرُ قولك: «أزيدُ خيراً أم عمروُ أخوك» على أن يكون «أخوك» بدلاً من «أزيد»، وفي جوازِ مثلِ هذا نظرٌ. قوله: «فَأَنْبَتْنَا» هذا التفاتٌ من الغيبةِ إلى التكلمِ لتأكيدِ معنى اختصاصِ

(١) انظر: البحر ٨٩/٧، والنص كذلك في قراءة الأعمش.

(٢) الأصل: «أم من» والتصويب من «البحر» لأنها للأعمش.

(٣) الأصل «المواضع».

(٤) الآية ١٧ من النحل.

(٥) البحر ٨٩/٧.

(٦) المحتسب ١٤٢/٢، والإتحاف ٣٣٢/٢ منسوبة للمطوغي، والبحر ٨٩/٧.

(٧) البحر ٨٩/٧.

(٨) الكشاف ١٥٤/٣.

- النمل -

الفعل بذاته، والإنذار بأنّ إنبات الحداثيّ المختلفة الألوان والطُعم مع سقيها بماءٍ واحدٍ لا يقدرُ عليه إلا هو وحده؛ ولذلك رشحه بقوله: «ما كان لكم أن تُنبِتُوا شَجَرَهَا».

والحدائق: جمع حديقة، وهي البستان. وقيل: القطعة من الأرض ذات الماء. قال الراغب^(١): «سُمِّيَتْ بذلك تشبيهاً بحدقة العين في الهيئة وحصول الماء فيه»^(٢) وقال غيره: سُمِّيَتْ بذلك لإحداق الجُدران بها. وليس بشيءٍ لأنها يُطلقُ عليها ذلك مع عدم الجُدران.

ووقف القراء^(٣) على «ذات» من «ذات بهجة» بتاءٍ مجبورة. والكسائي بهاءٍ لأنها تاءٌ تأنيثٌ.

قوله: «ما كان لكم أن تُنبِتُوا» «أن تُنبِتُوا» اسمٌ / كان، و«لكم» خبرٌ [1/٦٩٨] مقدمٌ. والجملة المنفية يجوزُ أن تكون صفةً لـ «حدائق»، وأن تكون حالاً لتخصُّصها بالصفة. وقرأ^(٤) ابنُ أبي عبلة «ذوات بهجة» بالجمعِ وفتح هاءٍ «بهجة».

آ. (٦١) قوله: ﴿خِلَالَهَا﴾: يجوزُ أن يكون ظرفاً لجعلٍ بمعنى خَلَقَ المتعدية لواحدٍ، وأن يكون في محلِّ المفعولِ الثاني^(٥) على أنها بمعنى صير.

قوله: «بين البحرين» يجوزُ فيه ما جازَ في «خلالها». والحاجزُ: الفاصلُ. حَجَزَ بَيْنَهُمْ يَحْجِزُهُ أَي: مَنَعَ وَقَصَلَ.

(١) المفردات ١١١.

(٢) الراغب: «فيها».

(٣) النشر ١٣٢/٢، والإتحاف ٣٣٢/٢.

(٤) البحر ٨٩/٧.

(٥) ليس الظرف نفسه مفعولاً ثانياً وإنما متعلقه.

وقرئ «إله» بتحقيق الهمزتين. وتخفيف الثانية وإدخال ألف بينهما تخفيفاً وتسهيلاً^(١). وهذا كله معروف من أول هذا الموضوع^(٢). وقرئ^(٣) «إلهاً» بالنصب على إضمار: أتدعون أو أتشركون إلهاً.

آ. (٦٢) والمضطر: اسم مفعول. مأخوذ من اضطر، ولا يستعمل إلاً مبنياً للمفعول. وإنما كرر الجعل هنا، ولم يشرك بين المعمولات في عامل واحد؛ لأن كل واحدة من هذه منه مستقلة فأمرزها^(٤) في جملة مستقلة بنفسها.

آ. (٦٣) قوله: ﴿بشراً﴾: قد تقدم في الأعراف^(٥).

وقرأ^(٦) أبو عمرو وهشام «قليلاً ما يذكرون» بالغيبة، والباقون بالخطاب. وهذا واضح. وأبو حيوة «تذكرون».

آ. (٦٥) قوله: ﴿إلا الله﴾: فيه أوجه، أحدها: أنه فاعل «يعلم» و«من» مفعوله. و«الغيب» بدل من «من السموات» أي: لا يعلم غيب من في السموات والأرض إلا الله أي: الأشياء الغائبة التي تحدث في العالم.

(١) قال في الحجة ٥٣٣: «قرأ نافع وأبو عمرو بهمزة واحدة مطولة. استثقل الجمع بين همزتين، أدخل بينهما ألفاً، ثم لئِن الثانية. وقرأ ورش وابن كثير بهمزة واحدة من غير مد وهو أن تحقق الأولى وتخفف الثانية ولم تدخل بينهما ألفاً. وقرأ هشام بهمزتين بينهما مدة». وانظر: البحر ٨٩/٧.

(٢) انظر: الدر المصون ١١٠/١.

(٣) البحر ٨٩/٧، والكشاف ١٥٥/٣.

(٤) أمره على الشيء: سلكه فيه، والإدغام هو الوجه.

(٥) انظر: الدر المصون ٣٤٦/٥.

(٦) عاد إلى الآية ٦٢. وانظر: السبعة ٤٨٤، والنشر ٣٣٨/٢، والتيسير ١٦٨، والقرطبي ٢٢٥/١٣، والحجة ٥٣٤، والبحر ٩٠/٧.

- النمل -

وهو وجهٌ غريبٌ ذكره الشيخ^(١). الثاني: أنه مستثنى متصلٌ مِنْ «مَنْ»، ولكن لا بُدَّ من الجمعِ بين الحقيقة والمجازِ في كلمةٍ واحدةٍ على هذا الوجهِ بمعنى: أنْ عَلِمَهُ في السمواتِ والأرضِ، فَيُنْدَرِجُ في «مَنْ في السمواتِ والأرضِ» بهذا الاعتبارِ وهو مجازٌ، وغيره مِنْ مخلوقاته في السمواتِ والأرضِ حقيقةً، فبذلك الاندراجِ الْمُؤَوَّلِ اسْتِثْنِي مِنْ «مَنْ» وكان الرفعُ على البدلِ أَوْلَى لَأَنَّ الكلامَ غيرُ مَوْجِبٍ.

وقد رَدَّ الزمخشريُّ^(٢) هذا: بأنه جَمَعَ بين الحقيقة والمجازِ، وأوجبَ أن يكونَ منقطعاً فقال: «فإن قلت: لِمَ رُفِعَ اسمُ اللَّهِ، واللَّهُ يتعالى أن يكونَ مِمَّنْ في السمواتِ والأرضِ؟ قلت: جاء على لغةِ بني تميمٍ حيث يقولون: «ما في الدارِ أحدٌ إلا حمارٌ» يريدون: ما فيها إلا حمارٌ، كأنَّ «أحداً» لم يُذكَر. ومنه قوله^(٣):

٣٥٧٧- عَشِيَّةَ مَا تُغْنِي الرِّمَاحُ مَكَانَهَا
وَلَا النَّبْلُ إِلَّا الْمَشْرِفِيُّ الْمُصَمَّمُ

وقولهم: «ما أتاني زيدٌ إلا عمرو، وما أعاني^(٤) إخوانكم إلا إخوانه». فإن قلت: ما الداعي إلى اختيارِ المذهبِ التميميِ على الحجازي؟ قلت: دَعَتْ إليه نُكْتَةُ سَرِيَّةٍ حيث أُخْرِجَ المِثْنِيُّ مُخْرَجَ قوله^(٥):

٣٥٧٨- إِلَّا الْبِعَافِيرُ

(١) البحر ٩١/٧.

(٢) الكشاف ١٥٦/٣.

(٣) تقدم برقم ١٦٧٢.

(٤) الكشاف: وما أعانه.

(٥) تقدم برقم ١٧٧٣.

بعد قوله :

٣٥٧٩ - لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ

لِيُوَوَّلَ المعنى إلى قولك: إِنْ كَانَ اللَّهُ مِمَّنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَهَم يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ. يعني: أَنَّ عِلْمَهُمُ الْغَيْبَ فِي اسْتِحَالَتِهِ كَاسْتِحَالَةِ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ مِنْهُمْ. كما أَنَّ معنَى مَا فِي الْبَيْتِ: إِنْ كَانَتِ الْيَعَافِيرُ أُنَيْسًا فَفِيهَا أُنَيْسٌ، بِنَاءٍ لِلْقَوْلِ بِخُلُوقِهَا مِنَ الْأُنَيْسِ. فَإِنْ قُلْتَ: هَلَّا زَعَمْتَ أَنَّ اللَّهَ مِمَّنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، كما يَقُولُ الْمُتَكَلِّمُونَ: «إِنَّ اللَّهَ فِي كُلِّ مَكَانٍ» عَلَى مَعْنَى: أَنَّ عِلْمَهُ فِي الْأَمَاكِنِ كُلِّهَا، فَكَأَنَّ ذَاتَهُ فِيهَا حَتَّى لَا يُحْمَلُ عَلَى مَذْهَبِ بَنِي تَمِيمٍ؟ قُلْتَ: يَأْتِي ذَلِكَ أَنَّ كَوْنَهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مُجَازٌ، وَكَوْنُهُمْ فِيهِنَّ حَقِيقَةٌ، وَإِرَادَةُ الْمُتَكَلِّمِ بَعْبَارَةً وَاحِدَةً حَقِيقَةً وَمُجَازًا غَيْرُ صَاحِحٍ. عَلَى أَنَّ قَوْلَكَ «مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ» وَجَمْعَكَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ فِي إِطْلَاقِ اسْمٍ وَاحِدٍ، فِيهِ إِيْهَامٌ تَسْوِيَةٌ، وَالْإِيْهَامَاتُ مُزَالَةٌ عَنْهُ وَعَنْ صِفَاتِهِ. أَلَا تَرَى كَيْفَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمَنْ قَالَ: «وَمَنْ يَعْصِمُهُمَا فَقَدْ غَوَى»^(١)، «بِشَسِّ خَطِيبِ الْقَوْمِ أَنْتَ». قُلْتَ: فَقَدْ رَجَّحَ الْإِنْقِطَاعَ وَعَاطَرَ عَنْ ارْتِكَابِ مَذْهَبِ التَّمِيمِيِّينَ بِمَا ذَكَرَ. وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمُجَازِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ. وَقَدْ قَالَ بِهِ الشَّافِعِيُّ.

قوله: «أَيَّانَ» هي هنا، بمعنى «متى» / وهي منصوبةٌ بـ «يُتَعَثُونَ» فتعلُّقه [ب/٦٩٨]
بـ «يَشْعُرُونَ» فهي مع ما بعدها في محلِّ نصبٍ بإسقاطِ الباءِ أي: ما يَشْعُرُونَ
بكذا. وقرأ^(٢) السُّلَمِيُّ «إَيَّانَ» بكسرِ الهمزة، وهي لغةُ قَوْمِهِ بَنِي سُلَيْمٍ.

(١) رواه مسلم برقم ٨٧٠، ٧ كتاب الجمعة، ٥٩٤/٢، وأبو داود كتاب الصلاة ٢٢٩،

باب الرجل يخطب على قوس ١/٦٦٠.

(٢) المحتسب ١٤٢/٢، والبحر ٩٢/٧.

آ. (٦٦) قوله: ﴿أَدَارِكُ﴾: قرأ^(١) ابن كثير وأبو عمرو ونافع^(٢) «أَدْرِكُ» كأكرم. والباقون من السبعة «أَدَارِكُ» بهمزة وصل، وتشديد الدال المفتوحة، بعدها ألف. والأصل: تَدَارِكُ وبه قرأ أبي، فأريد إدغام التاء في الدال فأبديت دالاً، وسكنت فتعذر الابتداء بها لسكونها، فاجتلبت همزة الوصل فصار أدارك كما ترى، وتحقيق هذا قد تقدم في رأس الحزب من البقرة: «فأدأرأتم فيها»^(٣). وقراءة ابن كثير قيل: تحتمل أن يكون أفعَلُ فيها بمعنى تفاعل فتتجد القراءتان. وقيل: أدرك بمعنى بلغ وانتهى. وقرأ سليمان^(٤) وعطاء ابنا يسار «بل أدرك» بفتح لام «بل» وتشديد الدال دون ألف بعدها. وتخريجها: أن الأصل أدرك على وزن افتعل^(٥) فأبديت تاء الافتعال دالاً لوقوعها بعد الدال. قال الشيخ^(٦): «فصار فيه قلب الثاني للأول كقولهم: ائرد^(٧)، وأصله ائرد من الشرد»^(٨). انتهى. قلت: ليس هذا مما قلب فيه الثاني للأول لأجل الإدغام كائرد في ائرد؛ لأن تاء الافتعال تبدل دالاً بعد أحرف منها الدال نحو: أدان في افتعل من الدن فالإبدال لأجل كون الدال

(١) انظر في قراءتها: السبعة ٤٨٥، والتيسير ١٦٨، والبحر ٩٢/٧، والقرطبي ٢٢٦/١٣، والحجة ٥٣٥، والمحتسب ١٤٢/٢، والشواذ ١١٠.

(٢) المشهور عن نافع أن قراءته هنا كباقي السبعة.

(٣) انظر: إعرابه للآية ٧٢ من البقرة في الدر المصون ٤٣٤/١.

(٤) سليمان بن يسار أبو أيوب الهلالي المدني تابعي، وردت عنه الرواية في حروف القرآن. توفي سنة ١٠٧. طبقات القراء ٣١٨/١.

(٥) أي: أدرك.

(٦) البحر ٩٢/٧.

(٧) ائرد الشريد: اتخذه.

(٨) قال في اللسان (ئرد): «أصله ائردت على افتعلت فلما اجتمع حرفان مخرجاها متقاربان في كلمة واحدة وجب الإدغام فأبدلوا من الأول تاء فأدغموه في مثله، وناس من العرب يبدلون من التاء ثاء فيقولون: ائردت فيكون الحرف الأصلي هو الظاهر».

فَاءٌ لَا لِلإِدْغَامِ، فَلَيْسَ مِثْلَ اثَّرَدَ فِي شَيْءٍ فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ حَسَنٌ. فَلَمَّا أُدْغِمَتِ الدَّالُ فِي الدَّالِ أُدْخِلَتْ هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ فَسَقَطَتْ هَمْزَةُ الوَصْلِ فَصَارَ اللفظُ «أَدْرَكَ» بِهَمْزَةٍ قَطْعٍ مَفْتُوحَةٍ، ثُمَّ نُقِلَتْ حَرَكَةُ هَذِهِ الهمزة إِلَى لَامٍ «بَل» فَصَارَ اللفظُ: «بَلْ دَرَكٌ».

وَقَرَأَ أَبُو رَجَاءٍ وَشَيْبَةُ وَالْأَعْمَشُ وَالْأَعْرَجُ وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَتُرْوَى عَنْ عَاصِمٍ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ بَكَسَرَ لَامَ «بَل» عَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَأْتُوا بِهَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ.

وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَالْحَسَنُ وَابْنُ مَحِيصِنٍ «أَدْرَكَ» بِهَمْزَةٍ ثُمَّ أَلْفٍ بَعْدَهَا^(١). وَأَصْلُهَا هَمْزَتَانِ أُبْدِلَتْ ثَانِيَتُهُمَا أَلْفًا تَخْفِيفًا. وَأَنْكَرَهَا أَبُو عَمْرٍو. قُلْتُ: وَقَدْ تَقَدَّمَ أَوَّلُ الْبَقْرَةِ أَنَّهُ قُرِئَ^(٢) «أَنْدَرْتَهُمْ» بِأَلْفٍ صَرِيحَةٍ فَلِهَذَا بِهَا أَسْوَةٌ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «لَا يَجُوزُ الاسْتِفْهَامُ بَعْدَ «بَل» لِأَنَّ «بَل» إِيْجَابٌ، وَالاسْتِفْهَامُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِنْكَارٌ بِمَعْنَى: لَمْ يَكُنْ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ»^(٣) أَي: لَمْ يَشْهَدُوا، فَلَا يَصِحُّ وَقُوعُهُمَا مَعًا لِلتَّنَافِي الَّذِي بَيْنَ الْإِيْجَابِ وَالْإِنْكَارِ». قُلْتُ: وَفِي مَنَعِ هَذَا نَظْرٌ؛ لِأَنَّ «بَل» لِإِضْرَابِ الْإِنْتِقَالِ، فَقَدْ أَضْرَبَ عَنْ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ، وَأَخَذَ فِي اسْتِفْهَامٍ ثَانٍ. وَكَيْفَ يُنْكَرُ هَذَا وَالنُّحُويُونَ يَقْدُرُونَ «أَمْ» الْمُنْقَطِعَةَ بِ بَلٍ وَالْهَمْزَةَ؟ وَعَجِبْتُ مِنَ الشَّيْخِ كَيْفَ قَالَ^(٤) هُنَا: «وَقَدْ أَجَازَ بَعْضُ الْمَتَأَخِّرِينَ الْاسْتِفْهَامَ بَعْدَ «بَل» وَشَبَّهَهُ؟ يَقُولُ الْقَائِلُ: «أَخْبِرْنَا أَكَلْتِ، بَلْ أَمَاءٌ شَرِبْتِ» عَلَى تَرْكِ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ وَالْأَخْذِ فِي الثَّانِي». انْتَهَى

(١) ورسمها الإملائي أدرك.

(٢) وهي رواية عن ورش، وانظر: الدر المصون ١/١١٠، والآية ٦ من البقرة.

(٣) الآية ١٩ من الزخرف.

(٤) البحر ٧/٩٢.

فتخصيصة بعض المتأخرين يُؤذِنُ أن المتقدمين وبعض المتأخرين يمنعونه، وليس كذلك لما حكيَّت عنهم في «أم» المنقطعة.

وقرأ ابن مسعود «بل أَدْرَكَ» بتحقيق الهمزتين. وقرأ ورش في رواية «بَلْ أَدْرَكَ» بالنقل. وقرأ ابن عباس أيضاً «بلى أدرك»^(١) بحرف الإيجاب أختِ نَعَم. و«بلى أَدْرَكَ» بألفٍ بين الهمزتين. وقرأ أبي ومجاهد «أم» بدل «بل» وهي مخالفةٌ للسَّواد.

قوله: «في الآخرة» فيه وجهان، أحدهما: أن «في» على بابها و«أَدْرَكَ»^(٢) وإن كان ماضياً لفظاً فهو مستقبلٌ معنى؛ لأنه كائنٌ قطعاً كقوله: «أتى أمرُ الله»^(٣) وعلى هذا ف«في» متعلقٌ ب«أَدْرَكَ». والشاني: أن «في» بمعنى الباء أي بالآخرة. وعلى هذا فيتعلق بنفسِ عِلْمِهِمْ كقولك: «عِلْمِي بزيِّد كذا». وأما قراءة مَنْ قرأ «بلى» فقال الزمخشري^(٤): «لَمَّا جاء بـ «بلى» بعد قوله: «وما يَشْعرون» كان معناه: «بلى يَشْعرون» ثم فسَّر/ الشعور بقوله «أَدْرَكَ» [١/٦٩٩] عِلْمِهِمْ في الآخرة» على سبيلِ التهكم الذي معناه المبالغة في نفي العلم» ثم قال: «وأما قراءة «بلى أَدْرَكَ» على الاستفهامِ فمعناه: بلى يَشْعرون متى يُبعثون. ثم أنكروا عِلْمَهُمْ بكونها، وإذا أنكروا عِلْمَهُمْ بكونها لم يتحصَّل لهم شعورٌ بوقتِ كونها؛ لأنَّ العلمَ بوقتِ الكائنِ تابعٌ للعلمِ بكونِ الكائن»^(٥) ثم قال: «فإن قلتَ ما معنى هذه الإضراباتِ الثلاثة؟ قلت: ما هي إلا تنزيلُ

(١) كذا رسمت في البحر والأصل. ونص القرطبي على أن رسمها «بلى أدرك» بهمزة قطع وتشديد الدال.

(٢) كذا على قراءة ابن كثير.

(٣) الآية ١ من النحل.

(٤) الكشاف ١٥٧/٣.

(٥) تمام عبارته «بكون الكائن في الآخرة في شأن الآخرة ومعناها».

لأحوالهم ، وَصَفَهُمْ أَوْلَىٰ بِأَنَّهُمْ لَا يَشْعُرُونَ وَقَتَ الْبَعْثِ ثُمَّ بَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ أَنَّ الْقِيَامَةَ كَائِنَةٌ ثُمَّ بَأَنَّهُمْ يَخِطُبُونَ فِي شَكِّ وَمِرْيَةٍ . انتهى .

فإن قيل : «عَمِيَّ» يتعدى بـ «عن» تقول : عَمِيَّ فلان عن كذا فلمْ عُدِّي بـ «من» في قوله : «مِنْهَا عَمُونَ»؟ فالجواب : أنه جعل الآخرة مَبْدَأَ عَمَاهِمِ وَمُنْشَأَهُ .

آ . (٦٧) قوله : ﴿إِذَا﴾ : قد تقدّم الكلام في الاستفهامين ^(١) إذا اجتمعاً في سورة الرعد ^(٢) وتحقيقه . والعامِلُ في «إذا» محذوفٌ يَدُلُّ عليه «لَمُخْرَجُونَ» تقديره : نُبِعْتُ وَنُخِرُجُ . ولا يجوزُ أَنْ يعملَ فيها «مُخْرَجُونَ» لثلاثة موانع : الاستفهام ، و«إِنَّ» ، ولامِ الابتداء . وفي لامِ الابتداء في خبر «إِنَّ» خلافٌ . وتكاسرَ الزمخشري ^(٣) هنا فعبرَ بعبارة حُلوة فقال : «لأنَّ بينَ يَدَيَّ عَمَلٍ اسمِ الفاعلِ فيه عِقَاباً ، وهي : همزةُ الاستفهامِ وإنَّ ولامُ الابتداء ، وواحدةٌ منها كافيةٌ فكيف إذا اجتمعن ؟» . وقال ^(٤) أيضاً : «فإن قُلْتُ : قدّم في هذه الآية «هذا» على «نحن وأباؤنا» وفي آيةٍ أخرى ^(٥) قدّم «نحن وأباؤنا» على «هذا» !! قُلْتُ : التقديمُ دليلٌ على أنَّ المُقَدَّم هو المَعْنِيُّ ^(٦) المعتمدُ بالذِّكْرِ ، وأنَّ الكلامَ إنما سَبِقَ لأجلِهِ ، ففي إحدى الآيتين دَلٌّ على أنَّ إيجاداً ^(٧) البعث هو الذي تُعَمَّدُ بالكلام ، وفي الأخرى على إيجاد المبعوث بذلك الصدء .

(١) الأصل : «الاستفهامين» .

(٢) انظر : الدر المصون ١٧/٧ .

(٣) الكشاف ١٥٧/٣ .

(٤) الكشاف ١٥٨/٣ .

(٥) الآية ٨٣ من سورة المؤمنين : «لقد وَعَدْنَا نحن وأباؤنا هذا» .

(٦) الكشاف : «الغرض» .

(٧) الكشاف : «اتخاذ» .

و «آبَاؤُنَا» عطفٌ على اسمٍ كان. وقام الفصلُ بالجرِّ مقامَ الفصلِ بالتوكيد.

آ. (٧٢) قوله: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾: فيه أوجهٌ، أظهرها: أن «رَدِفَ» ضَمَّنَ معنى فِعْلٍ يتعدَّى باللامِ. أي: دنا وقرب وأزف. وبهذا فسره ابنُ عباسٍ و«بعضُ النذِي» فاعلٌ به وقد عُذِّي بـ «مِنْ» أيضاً على تَضْمِينِهِ معنى دَنَا، قال^(١):

٣٥٨٠- فَلَمَّا رَدِفْنَا مِنْ عُمَيْرٍ وَصَحْبِهِ
تَوَلَّوْا سِرَاعاً وَالْمَنِيَّةُ تُعْنِقُ

أي: دَنَوْنَا مِنْ عُمَيْرٍ. والثاني: أن مفعولَه محذوف، واللامُ للعلَّةِ أي: رَدِفَ الخَلْقُ لِأَجْلِكُمْ وَلِشُؤْمِكُمْ. والثالث: أن اللامَ مزيدةٌ في المفعولِ تأكيداً لزيادتها في قوله^(٢):

..... ٣٥٨١-

أَنخْنَا لِكَلَاكِلِ فَاذْتَمَيْنَا

وكزيادةِ الباءِ في قوله تعالى: «وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ»^(٣) وعلى هذه الأوجهِ الوقفُ على «تَسْتَعْجِلُونَ». والرابع: أن فاعل «رَدِفَ» ضميرُ الوعدِ أي: رَدِفَ الوعدُ أي: قَرَّبَ وَدَنَا مُقْتَضَاهُ. و«لكم» خبرٌ مقدمٌ و«بعضُ» مبتدأ مؤخرٌ. والوقفُ على هذا على «رَدِفَ» وهذا فيه تفكيكٌ للكلامِ. والخامس: أن

(١) لم أمتد إلى قائله، وهو في البحر ٩٥/٧، وشواهد الكشاف ٤٦٩/٤، وتنعق: أي تسير سيراً سريعاً.

(٢) تقدم برقم ٤١.

(٣) الآية ١٩٥ من البقرة.

الفعل محمولٌ على مصدره أي: الرِّدْفَةُ لكم، و«بعضٌ» على تقدير: رَدَافَةٌ بعضٌ، يعني حتى يتطابق الخبرُ والمخبرُ عنه. وهذا أضعفُ مما قبله.

وقرأ^(١) الأعرج «رَدَفَ» بفتح الدال وهي لغةٌ، والكسر أشهرُ.

آ. (٧٣) قوله: ﴿لَا يَشْكُرُونَ﴾: يجوز أن يكون مفعولُه محذوفاً أي: لا يشكرون نِعْمَه. ويجوزُ أن لا يُقدَّر؛ بمعنى: لا يعترفون بنِعْمِه، فعبرَ عن انتفاءِ معرفتهم بالنعمة بانتفاء ما يترتبُ على معرفتها وهو الشكرُ.

آ. (٧٤) قوله: ﴿مَا تَكِنُّ﴾: العَامَّةُ على ضمِّ تاءِ المضارعةِ، مِنْ أَكَنَّ. قال تعالى: «أَوْ أَكَنْتُمْ»^(٢). وابن محيصة^(٣) وابن السَّمِيعِ وَحُمَيْدٍ بفتحها وضمُّ الكاف. يقال: كَنَّتهُ وأكَنَّتهُ، بمعنى: أخْفَيْتُ وَسَتَّرْتُ.

آ. (٧٥) قوله: ﴿وَمَا مِنْ غَائِبَةٍ﴾: في هذه التاءِ قولان، أحدهما: أنها للمبالغةِ كراويةٍ وَعَلَامَةٍ. والثاني: أنها كالتاءِ الداخلةِ على المصادرِ نحو: العاقبةِ والعافيةِ. قال الزمخشري^(٤): «ونظيرُهُما: الدَّيْبَةُ والنُّطِيحَةُ والرَّمِيَّةُ في أنها أسماءٌ غيرُ صفاتٍ».

آ. (٧٨) قوله: ﴿بِحُكْمِهِ﴾: العَامَّةُ على ضمِّ الحاءِ وسكونِ الكاف. وجناح بن حبيش^(٥) بكسرها وفتحِ الكاف جمعَ «حِكْمَةٍ».

(١) المحتسب ١٤٣/٢، والبحر ٩٥/٧.

(٢) الآية ٢٣٥ من البقرة.

(٣) الإنحاف ٣٣٤/٢، والمحتسب ١٤٤/٢، والقرطبي ٢٣٠/١٣.

(٤) الكشف ١٥٨/٣.

(٥) البحر ٩٦/٧، والكشف ١٥٩/٣.

آ. (٨٠) قوله: ﴿وَلَا تُسْمِعُ الصَّمَّ الدُّعَاءَ﴾: تقدّم تحريره في الأنبياء^(١) عليهم السلام.

آ. (٨١) قوله: ﴿بِهَادِي الْعُمَى﴾: العامة/ على «هادي» مضافاً [ب/٦٩٩] للعمى. وحمزة^(٢) «يَهْدِي» فعلاً مضارعاً، و«العمى» نصبٌ على المفعول به، وكذلك التي في الروم^(٣) ويحيى بن الحارث^(٤) وأبو حيوية «بهاد» منوناً «العمى» منصوب به، وهو الأصل.

واتفق القراء على أن يقفوا على «هاد» في هذه السورة بالياء؛ لأنها رُسِمَتْ في المصحف ثابتةً. واختلفوا في الروم. فوقف الأخوان عليها بالياء أيضاً كهذه. أمّا حمزة فلا أنه يقرأها «يَهْدِي» فعلاً مضارعاً مرفوعاً فيأوّه ثابتة. قال الكسائي: «مَنْ قرأ «يَهْدِي» لَزِمَهُ أَنْ يَقِفَ بالياء، وإنما لزمه ذلك؛ لأن الفعل لا يَدْخُلُهُ تنوينٌ في الوصل تُحذف له الياء فيكونُ في الوقفِ كذلك، كما يَدْخُلُ تنوينٌ على «هاد» ونحوه فتَدْهَبُ الياءُ في الوصل، فيجري الوقفُ على ذلك كَمَنْ وقف بغير ياء». انتهى. ويلزَمُ على ذلك أن يُوقَفَ على «يَقْضِي بالحق»^(٥) «ويَدْخُلُ الإنسان»^(٦) بإثباتِ الياءِ والواوِ. ولكن يَلْزَمُ حمزة مخالفةُ الرسمِ دونَ

(١) انظر: إعرابه للآية ٤٥ من الأنبياء.

(٢) انظر في قراءاتها: النشر ٣٣٩/٢، والسبعة ٤٨٦، والتيسير ١٦٩، والقرطبي ٢٣٣/١٣، والبحر ٩٦/٧، والإتحاف ٣٣٤/٢.

(٣) الآية ٥٣.

(٤) يحيى بن الحارث أبو عمرو الذماري الدمشقي إمام القراءة بدمشق بعد ابن عامر، تابعي أخذ عنه وعن نافع. توفي سنة ١٤٥.

انظر: طبقات القراء ٣٦٨/٢.

(٥) الآية ٢٠ من غافر.

(٦) الآية ١١ من الإسراء.

القياس. وأما الكسائي فإنه يقرأ «بهادي» اسم فاعل كالجماعة، فإثباته للياء بالحمل على «هادي» في هذه السورة، وفيه مخالفة الرسم السلفي.

قوله: «عن ضلالتهم» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ «يَهدي». وعُدِّي بـ «عن» لتضمينه معنى يَصْرِفُهُمْ. والثاني: أنه متعلق بالعمي لأنك تقول: عمي عن كذا، ذكره أبو البقاء^(١).

آ. (٨٢) قوله: ﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ﴾: أي: مضمون القول، أو أطلق المصدر على المفعول أي: المَقُولُ.

قوله: «تَكَلَّمُهُم» العامة على التشديد. وفيه وجهان، الأظهر: أنه من الكلام والحديث، ويؤيده قراءة أبي^(٢) «تُبَيِّهُم» وقراءة يحيى بن سلام^(٣) «تُحَدِّثُهُم» وهما تفسيران لها. والثاني: «تَجْرَحُهُم» ويدلُّ عليه قراءة ابن عباس وابن جبير ومجاهد وأبي زُرْعَةَ والجدري «تَكَلَّمُهُم» بفتح التاء وسكون الكاف وضم اللام من الكَلَمِ وهو الجُرْحُ. وقد قرئ «تَجْرَحُهُم» وفي التفسير أنها تسم الكافر.

قوله: «أَنَّ النَّاسَ» قرأ^(٤) الكوفيون بالفتح، والباقون بالكسر، فأما الفتح فعلى تقدير الباء أي: بأنَّ النَّاسَ. ويدلُّ عليه التصريحُ بها في قراءة عبد الله

(١) الإملاء ١٧٥/٢. وقال: «ويكون المعنى أن العمي صدر عن ضلالتهم».

(٢) انظر في قراءاتها: المحتسب ١٤٥/٢، والبحر ٩٧/٧، والقرطبي ٢٣٧/١٣، الشواذ ١١٠.

(٣) يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، أبو زكريا البصري روى عن أصحاب الحسن البصري وله اختيار في القراءة، له تفسير الجامع. توفي سنة ٢٠٠. انظر: طبقات القراء ٣٧٣/٢.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٧٨، والتيسير ١٦٩، والنشر ٣٣٨/٢، والقرطبي ٢٣٥/١٣، والحجة ٥٣٨، والبحر ٩٧/٧، والمحتسب ١٤٥/٢.

«بأنَّ الناسَ». ثم هذه الباء تُحتملُ أَنْ تكونَ مُعَدِّيَّةً، وأن تكونَ سببِيَّةً، وعلى التقديرين: يجوزُ أَنْ يكونَ «تُكَلِّمُهُم» بمعنيَّته من الحديثِ والجرحِ أي: تُحدِّثُهُم بأنَّ الناسَ أو بسببِ أَنْ الناسَ، أو تجرَحُهُم بأنَّ الناسَ أي: تَسِمُهُم بهذا اللفظِ، أو تَسِمُهُم بسببِ انتفاءِ الإيمانِ.

وأما الكسرُ فعلى الاستثنافِ. ثم هو محتملٌ لأنَّ يكونَ من كلامِ الله تعالى وهو الظاهرُ، وأنَّ يكونَ من كلامِ الدابةِ، فيُعكَّرَ عليه «بآياتنا». ويُجاب عنه: إمَّا باختصاصِها، صحَّ^(١) إضافةُ الآياتِ إليها، كقولِ أتباعِ الملوكِ: دوائنا وخيلنا، وهي لِمَلِكِهِمْ، وإمَّا على حذفِ مضافٍ أي: بآياتِ ربِّنا. وتُكَلِّمُهُم إنَّ كانَ من الحديثِ فيجوزُ أَنْ يكونَ: إمَّا لإجراءِ «تُكَلِّمُهُم» مُجرى تقولِ لهم، وإمَّا على إضمارِ القولِ أي: فتقول كذا. وهذا القولُ تفسيرُ لـ «تُكَلِّمُهُم».

آ. (٨٣) قوله: ﴿مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ متعلِّقاً بالحشر، و«مِنْ» لابتداءِ الغايةِ، وأنَّ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «فَوْجاً»؛ لأنه يجوزُ أَنْ يكونَ صفةً له في الأصلِ. والفُؤُوجُ: الجماعةُ كالقومِ، وقيدَهُم الراغبُ^(٢) فقال: «الجماعةُ المارَّةُ المُسرعةُ» وكانَ هذا هو الأصلُ ثم أُطلقَ، وإنَّ لم يكنْ مروراً ولا إسراعاً. والجمعُ: أفواجٌ وفُؤُوج. و«مِمَّنْ يُكذِّبُ» صفةٌ له. و«مِنْ» في «مِنْ كُلِّ» تبعيضيةٌ، وفي «مِمَّنْ يُكذِّبُ» تَبْيِينِيَّةٌ.

آ. (٨٤) والواو في «ولم تُحِيطُوا» يجوزُ أَنْ تكونَ العاطفةُ، وأنَّ تكونَ الحالِيَّةُ. و«علماً» تمييزٌ.

(١) ش: «فيصح» وهي أنسب للسياق.

(٢) المفردات ٣٨٦.

قوله: «أَمْ ماذا» «أم» هنا منقطعة. وتقدّم حكمها و«ماذا» يجوز أن يكون برؤيته استفهاماً منصوباً بـ «تعملون» الواقع خبراً عن «كنتم»، وأن تكون «ما» استفهامية مبتدأ، و«ذا» موصول خبره، والصلة «كنتم تعملون»، وعائده محذوف أي: أي شيء الذي كنتم تعملونه.

وقرأ^(١) أبو حيوه «أما» بتخفيف الميم، جعل همزة الاستفهام داخلة على اسمه تأكيداً كقوله^(٢):

..... -٣٥٨٢-

أهل رأونا بوادي القف ذي الأكم

آ. (٨٥) قوله: ﴿بِمَا ظَلَمُوا﴾: أي: بسبب ظلمهم، ويضعف جعل «ما» بمعنى الذي.

آ. (٨٦) قوله: ﴿لَيْسَكُنُوا فِيهِ﴾: قيل: قد حذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول؛ إذ التقدير: جعلنا الليل مظلماً/ ليسكنوا فيه، والنهار مبصراً ليتصرفوا فيه. فحذف «مظلماً» [٧٠٠/أ] لدلالة «مبصراً»، و«ليتصرفوا» لدلالة «ليسكنوا». وقوله «مبصراً» كقوله: «آية النهار مبصرة» وتقدّم تحقيقه في الإسراء^(٣). قال الزمخشري^(٤): «فإن قلت: ما للتعابيل لم يراع في قوله: «ليسكنوا» و«مبصراً» حيث كان أحدهما علّة والآخر حالاً؟ قلت: هو مراعى من حيث المعنى، وهكذا النظم المطبوع غير المتكلف»^(٥).

(١) البحر ٩٩/٧ «أماذا».

(٢) تقدم برقم ٢٨٥٠.

(٣) الآية ١٢ من الإسراء.

(٤) الكشاف ١٦١/٣.

(٥) قال: «لأن معنى مبصراً: ليُبصروا فيه طرق القلب في المكاسب».

- النمل -

آ . (٨٧) قوله: ﴿فَفَزَعٌ﴾ : دونَ فَيَفْزَعُ؛ لتحققه كقوله: «رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ»^(١) و «أَتَى أَمْرُ اللَّهِ»^(٢).

قوله: «أَتَوْهُ» قرأ^(٣) حمزة وحفص «أَتَوْهُ» فعلاً ماضياً. ومفعولُه الهاءُ. والباقون «أَتَوْهُ» اسمَ فاعلٍ مضافاً للهاءِ. وهذا حَمَلٌ على معنى «كُلٌّ» وهي مضافةٌ تقديرًا أي: وكلُّهم. وقرأ قتادة «أَتَاهُ» مُسْنَدًا لضميرِ «كُلٌّ» على اللفظ، ثم حَمَلَ على معناها فقرأ «داخِرِينَ». والحسن^(٤) والأعرج «دَخِرِينَ» بغير ألفٍ.

آ . (٨٨) قوله: ﴿تَحْسَبُهَا جَامِدَةً﴾ : هذه الجملةُ حاليةٌ مِنْ فاعلِ «تَرَى»، أو مِنْ مفعوله؛ لأنَّ الرُّؤيةَ بَصْرِيَّةٌ.

قوله: «وهي تَمُرُّ» الجملةُ حاليةٌ أيضاً. وهكذا الأجرامُ العظيمةُ تراها واقفةٌ وهي مارةٌ. قال النابغةُ الجعديُّ يصف جيشاً كثيفاً^(٥):

٣٥٨٣ - بأرْعَنَ مِثْلِ الطَّوْدِ تَحَسَّبُ أَنَّهُمْ
وَقُوفٌ لِحَاجِ وَالرِّكَّابِ تُهْمَلِجُ

و «مَرَّ السَّحَابِ» مصدرٌ تشبيهيٌّ.

قوله: «صُنِعَ اللَّهُ» مصدرٌ مؤكَّدٌ لمضمونِ الجملةِ السابقةِ. عامله مضمَرٌ.

(١) الآية ٢ من الحجر.

(٢) الآية ١ من النحل.

(٣) انظر في قراءتها: السبعة ٤٨٧، والحجة ٥٣٩، والبحر ١٠٠/٧، والتيسير ١٦٩، والقرطبي ٢٤١/١٣، والنشر ٣٣٩/٢، والمحتسب ١٤٥/٢.

(٤) الإتحاف ٣٣٥/٢، والبحر ١٠٠/٧.

(٥) ديوانه ١٨٧، والقرطبي ٢٤٣/١٣. وتهملج: من الهملاج وهو حُسْنُ سير الدابةِ في سُرْعَةٍ. والأرْعَن: الجبل ويريد هنا الجيش. حاج: جمع حاجة. والركاب: المطيُّ. أي: إنهم من كثرتهم تحسب أنهم وقوف وركابهم تسير.

- النمل -

أي: صَنَعَ اللَّهُ ذَلِكَ صُنْعًا، ثُمَّ أُضِيفَ بَعْدَ حَذْفِ عَامِلِهِ. وَجَعَلَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ^(١) مُؤَكِّدًا لِلْعَامِلِ فِي «يَوْمٍ يَنْفُخُ فِي الصُّورِ»^(٢) وَقَدَّرَهُ «وَيَوْمَ يُنْفَخُ» وَكَانَ كَيْتٌ وَكَيْتٌ أَثَابَ اللَّهُ الْمُحْسِنِينَ، وَعَاقَبَ الْمُسِيئِينَ، فِي كَلَامٍ طَوِيلٍ حَوَمًا عَلَى مَذْهَبِهِ. وَقِيلَ: مَنْصُوبٌ عَلَى الْإِغْرَاءِ أَي: انظروا صُنْعَ اللَّهِ وَعَلَيْكُمْ بِهِ.

وَالِإِتْقَانُ: الْإِتْيَانُ بِالشَّيْءِ عَلَى أَكْمَلِ حَالَاتِهِ. وَهُوَ مِنْ قَوْلِهِمْ: «تَقَنَّ أَرْضَهُ» إِذَا سَاقَ إِلَيْهَا الْمَاءَ الْخَائِرَ بِالطِّينِ لِتَصْلُحَ لِلزَّرْعَةِ. وَأَرْضٌ تَقَنَّةٌ. وَالتَّقَنَّ: فِعْلٌ ذَلِكَ بِهَا، وَالتَّقَنَّ أَيْضًا: مَا رُمِيَ بِهِ فِي الْغَدِيرِ مِنْ ذَلِكَ أَوِ الْأَرْضِ.

قَوْلُهُ: «بِمَا تَفْعَلُونَ» قَرَأَ^(٣) ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَهَشَامٌ بِالغَيْبَةِ جَرِيًّا عَلَى قَوْلِهِ: «وَكُلُّ أُمَّةٍ». وَالباقون بِالخَطَابِ جَرِيًّا عَلَى قَوْلِهِ: «وَتَرَى» لِأَنَّ الْمِرَادَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأُمَّتَهُ.

آ. (٨٩) قَوْلُهُ: ﴿فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا﴾: فِي «خَيْرٍ» وَجِهَانٌ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا لِلتَّفْضِيلِ بِاعْتِبَارِ رُغْمِهِمْ، أَوْ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَي: خَيْرٌ مِنْ قَدْرِهَا وَاسْتِحْقَاقِهَا فِي «مِنْهَا» فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، وَأَنْ لَا تَكُونَ لِلتَّفْضِيلِ. فَيَكُونُ «مِنْهَا» فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ صِفَةً لَهَا.

قَوْلُهُ: «مِنْ فَرْعٍ يَوْمِئِذٍ» قَدْ تَقَدَّمَ فِي هُودٍ^(٤) فَتُح «يَوْمٍ» وَجَرُّهُ، وَ«إِذٍ» مُضَافَةٌ لِجُمْلَةٍ حُذِفَتْ وَعَوَّضَ عَنْهَا التَّنْوِينُ. وَالْأَحْسَنُ أَنْ تُقَدَّرَ: يَوْمٌ إِذْ جَاءَ

(١) الكشاف ١٦٢/٣.

(٢) أول الآية السابقة ٨٧.

(٣) السبعة ٤٨٧، والتيسير ١٦٩، والقرطبي ٢٤٤/١٣، والحجة ٥٣٩، والنشر ٣٣٩/٢، والبحر ١٠١/٧.

(٤) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر «فَرَعَ يَوْمِئِذٍ»، وقرأ الباقون «فَرَعَ يَوْمِئِذٍ». انظر: السبعة ٤٨٧، والنشر ٣٤٠/٢، والقرطبي ٢٤٥/١٣، والبحر ١٠٢/٧. وانظر: الدر المصون ٣٤٩/٦.

- النمل -

بالحسنة. وقيل: يومَ إذ تَرىَ الجبالَ. وقيل: يومَ إذ يُنْفَخُ في الصُّورِ. والأولُ
أولى لقُرب ما قُدِّر منه.

آ. (٩٠) قوله: ﴿هَلْ تُجْزَوْنَ﴾: على إضمار قولٍ، وهذا
القولُ حالٌ مما قبله أي: كُتِبَ وجوههم مقولاً لهم ذلك القولُ.

آ. (٩١) قوله: ﴿الَّذِي حَرَّمَهَا﴾: هذه قراءةُ الجمهورِ صفةً
للربِّ. وابن مسعود^(١) وابن عباس «التي» صفةً للبلدة، والسياقُ إنما هو للربِّ
لا للبلدة، فلذلك كانتِ العامةُ واضحةً.

آ. (٩٢) قوله: ﴿وَأَنْ أَتْلُوَ الْقُرْآنَ﴾: العامةُ على إثباتِ الواوِ
بعد اللام. وفيها تأويلان، أحدهما - وهو الظاهر - أنه من التلاوة وهي
القراءة، وما بعده يُلائمه. والثاني: من التُّلُو وهو الاتِّباعُ كقوله: «وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ
إِلَيْكَ»^(٢). وقرأ^(٣) عبد الله «أَنْ أَتْلُ» أمراً له عليه السلام، فـ «أَنْ» يجوزُ أَنْ
تكونَ المفسرة، وَأَنْ تكونَ المصدريةُ وَصِلَتْ بالأمر. وقد تقدَّم ما فيه.

قوله: «وَمَنْ ضَلَّ» يجوزُ أَنْ يكونَ الجوابُ قوله: «فَقُلْ إِنَّمَا». ولا بُدَّ مِنْ
حَذْفِ عائِدٍ على اسمِ الشرط. أي: مِنَ المنذرين له؛ لِمَا تقدَّم في البقرة. وَأَنْ
يكونَ الجوابُ محذوفاً، أي: فوبالُ ضلاله عليه.

آ. (٩٣) قوله: ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾: قد تقدَّم^(٤) أنه قُرِئَ بالياءِ
والتاءِ في آخرِ هود.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُوْرَةُ النَّمْلِ]

(١) القرطبي ٢٤٦/١٣، والبحر ١٠٢/٧. (٣) القرطبي ٢٤٦/١٣، والبحر ١٠٢/٧.

(٢) الآية ١٠٩ من يونس.

(٤) قرأ بالغيبة ابن كثير وأبو عمرو والأخوان، وقرأ الباقون بالتاء. انظر: السبعة ٤٨٨،

والنشر ٢٦٣/٢، والبحر ١٠٣/٧، والتيسير ١٢٦. وانظر: الدر المصون ٤٢٨/٦.

سورة القصص

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٣) قوله: ﴿تَتْلُو﴾: يجوز أن يكون مفعوله محذوفاً، دلت عليه صفته وهي «مِن نَبَأ مُوسَى»، تقديره: تَتْلُو عَلَيْكَ شَيْئاً مِنْ نَبَأِ مُوسَى. ويجوز أن تكون «مِن» مزيدة على رأي الأخفش^(١). أي: تَتْلُو عَلَيْكَ نَبَأَ مُوسَى.

قوله: «بالحق» يجوز أن يكون حالاً مِنْ فاعلِ «تَتْلُو» أو من مفعوله أي: مُلتبسٍ أو مُلتبساً بالحق، أو متعلقٌ بنفسِ «تَتْلُو» بمعنى: تَتْلُوهُ بِسَبَبِ الْحَقِّ. و«لقوم» متعلقٌ بفعلِ التلاوةِ أي: لأجلِ هؤلاء.

[٧٠٠/ب]

آ. (٤) قوله: ﴿إِنْ فَرَعُونَ﴾: هذا هو المتلوه فجاء به في جملة مستأنفة مؤكدة.

قوله: «يَسْتَضْعِفُ» يجوز فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مستأنف، بيان بحالِ الأهل الذين جعلهم فرقا وأصنافاً. الثاني: أنه حالٌ مِنْ فاعلِ «جَعَلَ» أي: جعلهم كذا حال كونه مُستضعفاً طائفةً منهم. الثالث: أنه صفةٌ لـ «شيعاً».

(١) الأخفش لم يقدر شيئاً في هذا الموضع من إعرابه. وانظر أمثلة على مذهبه في زيادة مِن: ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤، ٢٧٤.

قوله: «يُدَّبِحُ» يجوزُ فيه ثلاثةُ الأوجهِ: الاستثناؤه تفسيراً لـ «يَسْتَضْعِفُ»، أو الحالُ مِنْ فاعله، أو صفةٌ ثانيةٌ لطائفة. والعامَّةُ على التشديدِ في «يُدَّبِحُ» للتكثير. وأبو حيوة^(١) وابن محيصة «يُدَّبِحُ» مفتوحُ الياءِ والباءِ مضارعٌ «دَبَحَ» مخففاً.

آ. (٥) قوله: ﴿وَنُرِيدُ﴾: فيه وجهان، أظهرهما: أنه عطفٌ على قوله: «إِنَّ فِرْعَوْنَ»، عطفٌ فعليَّةٌ على اسميةٍ، لأنَّ كليهما تفسيرانُ للنبيِّ. والثاني: أنها حالٌ مِنْ فاعلِ «يَسْتَضْعِفُ». وفيه ضعفٌ من حيث الصناعة، ومن حيث المعنى. أمَّا الصناعةُ فلكونه مضارعاً مُثبتاً فحُّه أن يتجرَّدَ مِنَ الواوِ. وإضمارُ مبتدأٍ قبله أي: ونحن نريدُ كقوله^(٢):

—٣٥٨٤—

..... وَأَرْهَنُّهُمْ مَالَكَا

تكلَّفَ لا حاجةَ إليه. وأمَّا المعنى فكيف يَجتمع استضعافُ فرعونَ وإرادةُ المِنَّةِ مِنَ اللَّهِ؟ لأنه متى مَنْ اللهُ عليهم تَعَدَّرَ استضعافُ فرعونَ إياهم. وقد أُجيبَ عن ذلك: بأنه لما كانت المِنَّةُ بخلاصِهِمْ مِنْ فرعونَ سريعةَ الوقوعِ، فربَّيته، جُعِلَتْ إرادةُ وقوعِها كأنها مقارنةٌ لاستضعافِهِمْ.

آ. (٦) قوله: ﴿وَتُمْكِّنَ﴾: العامَّةُ على ذلك مِنْ غيرِ لامٍ علةٍ والأعمش^(٣) «وَلِنُمْكِنَ» بلامٍ العلةِ، ومتعلِّقها محذوفٌ أي: ولنُمْكِنَ فَعَلْنَا ذلك.

(١) الإتحاف ٢/٣٤٠، والبحر ٧/١٠٤.

(٢) تقدم برقم ٤١٩.

(٣) البحر ٧/١٠٥.

قوله: «وَنَرِي فِرْعَوْنَ» قرأ^(١) الأخوان «بَرِي» بفتح الياء والراء مضارع «رَأَى» مسنداً إلى فرعون وما عُطِفَ عليه فلذلك رفعوا. والباقون بضمّ النون وكسر الراء مضارع «أَرَى»؛ ولذلك نُصِبَ فرعون وما عُطِفَ عليه مفعولاً أولاً. و«ما كانوا» هو الثاني و«منهم» متعلّقُ بفعلِ الرؤية أو الإراءة، لا بـ «يَحْذَرُونَ» لأنّ ما بعد الموصول لا يَعْمَلُ فيما قبله. ولا ضرورةً بنا إلى أنّ نقول: اتَّبَعَ فيه.

آ. (٧) قوله: ﴿أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ المفسّرة والمصدرية. وقرأ^(٢) عمر بن عبد العزيز وعمر بن عبد الواحد^(٣) بكسر النون على التقاء الساكنين كأنه حَذَفَ همزة القطع على غير قياسٍ، فالتقى ساكنان، فَكُسِرَ أوْلُهُمَا.

آ. (٨) قوله: ﴿لِيَكُونَ﴾: في اللام الوجهان المشهوران: العلية المجازية بمعنى: أنّ ذلك لَمَّا كان نتيجةً فَعَلِهِمْ وثمرته، شُبّه بالداعي الذي يفعلُ الفاعلُ الفعلَ لأجله، أو الصيرورة. وقرأ العامةُ بفتح الحاء والزاي وهي لغة قريش والأخوان^(٤) بضمٍ وسكونٍ. وهما لغتان بمعنى واحدٍ كالعَدَمِ والعَدَمِ.

(١) السبعة ٤٩٢، والتيسير ١٧٠، والبحر ١٠٥/٧، والنشر ٣٤١/٢، والقرطبي ٢٤٩/١٣، والحجة ٥٤١.

(٢) المحتسب ١٤٧/٢، والقرطبي ٢٥٠/١٣، والبحر ١٠٥/٧.

(٣) في الأصل عمرو وليس ثمة قارئ بهذا الاسم. وعمر بن عبد الواحد بن قيس أبو حفص الدمشقي عرض على يحيى بن الحارث الذماري، وروى عنه القراءة هشام بن عمار توفي سنة ٢٠٠. انظر: طبقات القراء ٥٩٤/١.

(٤) السبعة ٤٩٢، والتيسير ١٧١، والقرطبي ٢٥٠/١٣، والنشر ٣٤١/٢، والبحر ١٠٥/٧، والحجة ٥٤٢.

قوله: «خاطئين» العامة على الهمز. مأخوذ من الخطأ ضد الصواب. وقُرِيء^(١) بياءٍ دونَ همزةٍ، فاحتُمِلَ أن يكونَ كالأولِ ولكن خُفِّفَ، وأن يكونَ مِن خطأ يخطو، أي: تجاوزَ الصواب.

آ. (٩) قوله: ﴿قُرَّةُ عَيْنٍ﴾: فيه وجهان، أظهرهما: أنه خبرٌ مبتدأٌ مضمرةٌ أي: هو قُرَّةُ عَيْنٍ. والثاني: - وهو بعيدٌ جداً - أن يكونَ مبتدأً، والخبرُ «لا تَقْتُلُوهُ». وكانَ هذا القائلُ حقه أن يُذَكِّرَ^(٢) فيقول: لا تقتلوهما إلا أنه لما كان المرادُ مذكراً ساغَ ذلك.

والعامةُ من القراء والمفسرين وأهل العلم يقفون على «ولك». ونقل ابن الأنباري بسنده إلى ابن عباس^(٣) عنه أنه وَقَفَ على «لا» أي: هو قُرَّةُ عَيْنٍ لي فقط، ولك لا، أي ليس هولك قرّة عين، ثم يبتدئ بقوله «تقتلوه»، وهذا لا ينبغي أن يصح عنه، وكيف يبقى «تقتلوه» من غيرِ نونِ رفعٍ ولا مُقتَضٍ لِحذفِها؟ ولذلك قال الفراء^(٤): «هولحن».

قوله: «وهم لا يشعرون» جملةٌ حاليةٌ. وهل هي من كلامِ الباري تعالى وهو الظاهرُ، أو من كلامِ امرأةِ فرعون؟ كأنها لما رأت ملاء أشاروا بقتله قالت له كذا أي: افعل أنت ما أقول لك، وقومك لا يشعرون. وجعل الزمخشري^(٥) الجملةَ من قوله: «وقالت امرأة فرعون معطوفةً على «فالتقطه»، والجملةُ من قوله: «إن فرعون وهامان» إلى «خاطئين» معترضاً بين المتعاطفين، وجعل

(١) البحر ١٠٦/٧، والكشاف ١٦٦/٣.

(٢) كذا في الأصل، لعله «يؤثت».

(٣) في معاني القرآن للفراء ٣٠٢/٢: «سمعت الذي يقال له ابن مروان السدي يذكر عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس...».

(٤) معاني القرآن ٣٠٢/٢.

(٥) الكشاف ١٦٧/٣.

متعلق الشعور من جنس الجملة المعترضة أي: لا يشعرون أنهم على خطأ في التقاطه. قال الشيخ^(١): «ومتي أمكن حمل الكلام على ظاهره من غير فصل كان أحسن».

آ. (١٠) قوله: ﴿فَارِغًا﴾: خبر «أصبح» أي: فارغاً من العقل، أو من الصبر، أو من الحزن. وهو أبعدها. ويردّه قراءات^(٢) تُخالفه: فقرأ فضالته والحسن «فَرِغًا» بالزاي، من الفرع. وابن عباس «قَرِعًا» بالقاف وكسر الراء وسكونها، من قَرَعَ رأسه: إذا انحسر شعره. والمعنى: خلا من كل شيء، وانحسر عنه كل شيء، إلا ذَكَرَ موسى. وقيل: الساكن الراء مصدر قَرَعَ يَقْرَعُ أي: أصيب. وقَرِيَء «فَرِغًا» بكسر الفاء وسكون الراء، والغين معجمة، أي: هذراً. كقوله^(٣):

٣٥٨٥- فَإِنْ يَكُ قَتْلَى قَدْ أُصِيبَتْ نَفْسُهُمْ

فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرِغًا بِقَتْلِ حِبَالِ

«فَرِغًا» حالٌ من «بِقَتْلِ». وقرأ الخليل «فُرِغًا» بضم الفاء والراء وإعجام

الغين، من هذا المعنى.

قوله: «إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي» «إِنْ»: إمّا مخففة، وإمّا نافية. واللام: إمّا

فارقة، وإمّا بمعنى إلا.

قوله: «لولا أن ربّنا» جوابها محذوف أي: لأبَدت، كقوله: «وهم بها

(١) البحر ١٠٦/٧.

(٢) انظر في قراءاته: البحر ١٠٧/٧، والمحتسب ١٤٧/٢، والقرطبي ٢٥٥/١٣.

(٣) تقدم برقم ٤٠٦. وصدّره هناك:

فإِنْ تَكُ أَذْوَادُ أُصِيبَنَّ وَنِسْوَةٌ

ويقال: ذهب دمه فَرِغًا وفَرِغًا.

لولا أن رأى بُرْهَانَ رَبِّهِ»^(١). و«لَتَكُونَنَّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ» متعلق بـ«رَبَطْنَا». والبناء في «به»^(٢) مزيدة في المفعول أي: لَتُظْهِرَهُ وَقِيلَ: لَيْسَتْ زَائِدَةٌ بَلْ سَبِيئَةٌ. والمفعول محذوف أي: لَتُبْدِي الْقَوْلَ بِسَبَبِ مُوسَى أَوْ بِسَبَبِ الْوَحْيِ. فالضمير يجوز عَوْدَهُ عَلَى مُوسَى أَوْ عَلَى الْوَحْيِ.

آ. (١١) قوله: ﴿قُصِّيه﴾: أي: قُصِّي أثره أي: تَبَّعِيه.

قوله: «فَبَصُرْتُ بِهِ» أي: أَبْصَرْتَهُ، وقرأ^(٣) قتادة «بَصُرْتُ» بفتح الصاد. وعيسى بكسرهما. وتقدم معناه في طه^(٤).

قوله: «عَنْ جُنُبٍ» في موضع الحال: إِمَّا مِنْ الْفَاعِلِ أَيْ: بَصُرْتُ بِهِ مُسْتَخْفِيَةً كَائِنَةً عَنْ جُنُبٍ، وَإِمَّا مِنَ الْمَجْرُورِ، أَيْ: بَعِيداً مِنْهَا. وقرأ العامة «جُنُبٍ» بضمين وهو صفةٌ لمحذوف. أي: مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ. وقال أبو عمرو ابن العلاء: «أَي: عَنْ شَوْقٍ»، وهي لغةٌ جذام يقولون: جَنَيْتُ إِلَيْكَ أَيْ: اشْتَقْتُ. وقرأ^(٥) قتادة والحسن والأعرج وزيد بن علي بفتح الجيم وسكون النون، وعن قتادة أيضاً بفتحهما. وعن الحسن «جُنُبٍ» بالضم والسكون. وعن سالم^(٦) «عَنْ جَانِبٍ» وكلُّها بمعنى واحد. ومثله: الْجَنَابُ وَالْجَنَابَةُ.

(١) الآية ٢٤ من يوسف.

(٢) من قوله «لتبدي به».

(٣) انظر في قراءته: البحر ١٠٧/٧، والكشاف ١٦٧/٣، والشواذ ١١٢.

(٤) انظر: الدر المصون: الورقة ٦٢٢ أ.

(٥) انظر في قراءتها: الشواذ ١١٢، والقرطبي ٢٥٧/١٣، والمحتسب ١٤٩/٢،

والبحر ١٠٧/٧.

(٦) في المظان «النعمان بن سالم» وهو النعمان بن سالم الطائفي روى عن عبد الله

ابن الزبير وعبد الله بن عمر روى له الجماعة سوى البخاري، ولم يذكر المزني

وفاته. التهذيب ١٤١٨/٣.

قوله: «وهم لا يشعرون» جملةٌ حاليةٌ، ومتعلِّقٌ الشعورِ محذوفٌ أي: أنها تُقْصُه (١)، أو أنه سيكون لهم عدواً وحزناً.

أ. (١٢) قوله: ﴿الْمَرَضِيعَ﴾: قيل: يجوزُ أن تكونَ جمعُ مُرْضِعٍ، وهي المرأة.

وقيل: جمعُ «مُرْضِعٍ» بفتح الميمِ والضاد. ثم جَوَّزوا فيه أن يكونَ مكاناً أي: مكان الإرضاع وهو الثدي، وأن يكونَ مصدرأً أي: الإرضاعاتِ أي: أنواعها.

قوله: «مِنْ قَبْلُ» أي: مِنْ قَبْلِ قَصِّهَا أَثَرَهُ.

قوله: «وهم له ناصحون» الظاهرُ أنه ضميرُ موسى. وقيل: لفرعون. ومن طريف ما يُحكى (٢): أنها لَمَّا قَالَتْ لَهُمْ ذَلِكَ اسْتَنكَرُوا حَالَهَا وَتَفَرَّسُوا أَنَّهَا قَرَابَتُهُ. فَقَالَتْ: إِنَّمَا أَرَدْتُ: وَهِيَ لِلْمَلِكِ نَاصِحُونَ. فَتَخَلَّصَتْ مِنْهُمْ. قَالَهُ ابْنُ جَرِيحٍ. قُلْتُ: وَهَذَا يُسَمَّى عِنْدَ أَهْلِ الْبَيَانِ «الْكَلَامَ الْمَوْجَّهَ» وَمِثْلُهُ لَمَّا سُئِلَ بَعْضُهُمْ وَكَانَ بَيْنَ أَقْوَامٍ، بَعْضُهُمْ يُحِبُّ عَلِيًّا دُونَ غَيْرِهِ، وَبَعْضُهُمْ أَبَا بَكْرٍ، وَبَعْضُهُمْ عَمْرًا، وَبَعْضُهُمْ عَثْمَانَ، فَقِيلَ لَهُ: أَيُّهُمْ أَحَبُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ؟ فَقَالَ: مَنْ كَانَتْ ابْنَتُهُ تَحْتَهُ.

أ. (١٣) قوله: ﴿وَلَا تَحْزَنْ﴾: عطفتُ على «تَقَرَّ». ودمعةُ الفرحِ قارةٌ، ودمعةُ التَّرحِ حارةٌ. قال أبو تمام (٣):

۳۵۸۶ - فَأَمَّا عَيُونُ الْعَاشِقِينَ فَأَسْخِنَتْ

وَأَمَّا عَيُونُ الشَّامَتِينَ فَفَقَّرَتْ

(١) ش: تعرفه.

(٢) انظر: البحر ١٠٨/٧.

(٣) تقدم برقم ٣٢٣٠.

وقد تقدّم تحقيقُ هذا في مريم^(١).

آ. (١٥) قوله: ﴿عَلَى حِينَ غَفَلَةٍ﴾: في موضع الحال [إمّا]^(٢) من الفاعل: كائناً على حين غَفَلَةٍ أي: مُسْتَخْفِياً، وإمّا من المفعول. وقرأ^(٣) أبو طالب القاريء «على حين» بفتح النون. وتكلّف الشيخ^(٤) تخريجها على أنه حَمَلَ المصدرَ على الفعل في أنه إذا أضيف الظرفُ إليه جاز بناؤه على الفتح كقوله^(٥):

٣٥٨٧- على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا

و «من أهلها» صفةٌ لـ «غَفَلَةٍ» أي: صادرةٌ من أهلها.

قوله: «يَقْتَتِلَان» صفةٌ لـ «رجلين». وقال ابن عطية^(٦): «حال منهما» [٧٠١/ب] وسيبويه^(٧) وإن كان جَوَّزَهَا مِنَ النكرة/ مُطْلَقاً. إِلَّا أَنَّ غَيْرَهُ - وهم الأكثرون - يَشْتَرِطُونَ فِيهَا مَا يُسَوِّغُ الْإِبْتِدَاءَ بِهَا^(٨). وقرأ^(٩) نعيم بن ميسرة «يَقْتَتِلَان» بالإدغام نَقَلَ فَتْحَةَ التَّاءِ الْأُولَى إِلَى الْقَافِ وَأَدْغَمَ.

(١) انظر: الدر المصون ٥٩٠/٧.

(٢) سقطت «ما» من «إمّا» من الأصل.

(٣) البحر ١٠٩/٧. وأبو طالب لعله زيد بن أحمز النبهاني البصري الحافظ، توفي سنة

٢٥٧. انظر: تهذيب الكمال ٤٤٧/١.

(٤) البحر ١٠٩/٧.

(٥) تقدم برقم ١١٧٢.

(٦) المحرر ١٥١/١٢.

(٧) الكتاب ٢٤٣/١، ٢٧٢.

(٨) انظر: الارتشاف ٣٤٦/٢.

(٩) البحر ١٠٩/٧، والشواذ ١١٢.

- القصص -

قوله: «هذا مِنْ شَيْعَتِهِ» مبتدأ وخبرٌ في موضعِ الصفةِ لـ «رجلين»
أو الحالِ من الضميرِ في «يَقْتِيلَانِ» وهو بعيدٌ لعدمِ انتقالها^(١).

وقوله: «هذا، وهذا» على حكايةِ الحالِ الماضيةِ فكأنهما حاضران.
وقال المبردُ: «العربُ تُشيرُ بهِذا إلى الغائبِ وأنشد لجريز^(٢):

٣٥٨٨ - هذا ابنُ عمِّي في دمشقَ خليفةً
لو شئتُ ساقُكم إليَّ قطيناً

قوله: «فاستغائنه» هذه قراءةُ العامةِ، من الغوثِ أي: طلبَ غوثَه ونصرَه.
وقرأ^(٣) سيويه وابن مقسم والزعفراني بالعين المهملة، والنون، من الإعانة.
قال ابنُ عطية^(٤): «هي تصحيفٌ». وقال ابنُ جبارة^(٥) صاحبُ «الكامل»: «الاختيارُ قراءةُ ابنِ مقسم؛ لأنَّ الإعانةَ أُولَى في هذا البابِ». قلت: نسبةُ
التصحيفِ إلى هؤلاء غيرُ محمودةٍ، كما أن تعاليَ الهذلي^(٦) في اختيارِ الشاذِّ
غيرُ محمودٍ.

قوله: «فوكزه» أي: دَفَعَه بجميعِ كَفِّهِ. والفرقُ بين الوكزِ واللُّكزِ: أنَّ
الأولَ بجميعِ الكفِّ، والثانيَ بأطرافِ الأصابعِ وقيل: بالعكسِ. والنُّكزُ
كاللُّكزِ. قال^(٧):

-
- (١) لأن من شروط الحال كونها منتقلة غير ثابتة، إلا شواهد يسيرة.
 - (٢) ديوانه ٥٧٩، وأمالي الشجري ٢/٢٧٦. والقطين: الخدم والأتباع.
 - (٣) الإتحاف ٢/٣٤١، والبحر ٧/١٠٩، والشواذ ١١٢.
 - (٤) المحرر ١٢/١٥١.
 - (٥) الكامل له (خ) ٢٢٦.
 - (٦) وهو صاحب «الكامل».
 - (٧) البيت لرؤية، وهو في ديوانه ٦٣. واللسان (نكن). والتنزي: التوثب والتسرع.

٣٥٨٩- يا أيها الجاهل ذو التنزي
لا تُوعِدني حياة بالنكز
وقرأ^(١) ابن مسعود «فلكزه» و «فكزه» باللام والنون.

قوله: «فَقَضَى» أي: موسى، أو الله تعالى، أو ضميرُ الفعلِ أي: الوكزُ.
قوله: «مِنْ عَمَلٍ»: مِنْ وَسْوَستِهِ وَتَسْوِيلِهِ. والإشارةُ إلى القتلِ الصادرِ
منه.

آ. (١٧) قوله: ﴿بِمَا أَنْعَمْتَ﴾: يجوزُ في الباءِ أن تكونَ قَسَمًا،
والجوابُ: لِأَتُوينَ مقدراً. ويُفسره «فلنْ أكون»، وأن تكونَ متعلقةً بمحذوفٍ،
ومعناها السببيةُ. أي: اعصمني بسببِ ما أنعمتَ به عليّ، ورتبُتْ عليه قوله:
«فلنْ أكونَ ظهيراً». و«ما» مصدريةٌ، أو بمعنى الذي. والعائدُ محذوفٌ.
وقوله: «فلن» نفيٌ على حقيقته. وزعم^(٢) بعضهم أنه دعاءٌ، وأن «لن» واقعةٌ
موقع «لا». وأجاز قومٌ ذلك مُستدلينَ بهذه الآية، ويقول الشاعر^(٣):

٣٥٩٠- لَنْ تَزَالُوا كذَلِكُمْ ثُمَّ لَا زِلْ
تَ لَهُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ

وليس فيهما دلالةٌ لظهورِ النفيِ فيهما مِنْ غيرِ تقديرِ دعاءٍ، وإن كان في
البيتِ أقوى.

آ. (١٨) قوله: ﴿خَائِفًا﴾: الظاهرُ أنه خبرٌ «أصبح» و«في

(١) القرطبي ١٣/٢٦٠، والبحر ٧/١٠٩.

(٢) انظر: البحر ٧/١١٠، والمغني ٣٧٤.

(٣) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ١٣، والمغني ٣٧٤، والتصريح ٢/٢٣٠، والهمع
١١١/١، والدرر ٨٠/١.

- القصص -

المدينة» [متعلق^(١)] به. ويجوز أن يكون حالاً، والخبر «في المدينة». ويضعف تمام «أصبح» أي: دخل في الصباح.

قوله: «يترقب» يجوز أن يكون خبراً ثانياً، وأن يكون حالاً ثانية، وأن يكون بدلاً من الحال الأولى، أو الخبر الأول، أو حالاً من الضمير في «خائفاً» فتكون متداخلة. ومفعول «يترقب» محذوف، أي: يترقب المكروه، أو الفرج، أو الخبر: هل وصل لفرعون أم لا؟

قوله: «فإذا الذي» «إذا» فجائية. و«الذي» مبتدأ. وخبره: «إمّا إذا»، ف«يستنصرخه» حال، وإمّا «يستنصرخه» ف«إذا» فضلة على بابها^(٢). و«بالأمس» معرب؛ لأنه متى دخلت عليه أل أو أضيف أعرب، ومتى عري منهما فحاله معروف: الحجاز تبنيه، والتميميون يمنونه الصرف كقوله^(٣):
٣٥٩١- لقد رأيت عجباً منذ أمساً

على أنه قد بينى مع أل ندوراً، كقوله^(٤):

٣٥٩٢- وإني حيست اليوم والأمس قبله
إلى الشمس حتى كادت الشمس تغرب

(١) سقط سهواً من الأصل، وأثبتناه من ش.

(٢) انظر الخلاف في «إذا» الفجائية: الدر المصون ٤٠/٤.

(٣) البيت للعجاج، وهو في ديوانه ٢٩٦/٢، والكتاب ٤٤/٢، وأما الشجري ٢٦٠/٢، وابن يعيش ١٠٦/٤، والخزانة ٢١٩/٣، والهمع ٢٠٩/١، والدر ١٧٥/١ ويعدّه:

عجائزاً مثل السعالي خمساً

والسعلاة: أنثى الغول.

(٤) البيت لنصيب. وهو في ديوانه ٦٢، والخصائص ٥٧/٣، والمحتسب ١٩٠/٢، والإنصاف ٣٢٠، وابن يعيش ٢٦٠/٢، والهمع ٢٠٩/١، والدر ١٧٥/١.

- القصص -

يُرَوَّى بكسر السين .

قوله : « قال له موسى » الضمير : قيل : للإسرائيلي ؛ لأنه كان سبباً في الفتنة الأولى . وقيل : للقبطي .

آ . (١٩) قوله : ﴿ فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَنْ يَبْطِشَ ﴾ : الظاهر أن الضميرين لموسى . وقيل : للإسرائيلي والعدو هو القبطي . والضمير في « قال يا موسى » للإسرائيلي ، كأنه توهم من موسى مخاشنة ، فمن ثم قال كذلك ، وبهذا فشا خبره ، وكان مشكوكاً في قاتله .

و « أن » تطرد زيادتها^(١) في موضعين ، أحدهما : بعد « لَمَّا » كهذه . والثاني قبل « لو » مسبوقة بقسم كقوله^(٢) :

٣٥٩٣- أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتُ حُرًّا

[وقوله]^(٣) :

٣٥٩٤- فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ
لَكَانَ لَنَا يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ
والعامة على « يَبْطِشُ » بالكسر . وضمها^(٤) أبو جعفر .

آ . (٢٠) قوله : ﴿ يَسْعَى ﴾ : يجوز أن يكون صفة ، وأن يكون حالاً ؛ لأن النكرة قد تخصصت بالوصف بقوله : « من أقصى المدينة » فإن

(١) انظر : المغني ٥٠ .

(٢) تقدم برقم ٢٨٥٧ .

(٣) تقدم برقم ٢٨٥٨ .

(٤) النشر ٢/٢٧٤ ، والإتحاف ٢/٣٤١ ، والبحر ٧/١١٠ .

- القصص -

جَعَلْتُ «مِنْ أَقْصَى» متعلقاً بـ «جاء» فـ «يَسْعَى» صفةٌ ليس إلا. قاله
الزمخشري^(١)، بناءً منه على مذهب الجمهور وقد تقدّم / أن سيبويه^(٢) يجيز [١/٧٠٢]
ذلك مِنْ غير شرط. وفي آية^(٣) يس تقدّم «مِنْ أَقْصَى» على «رجل» لأنه لم يكن
مِنْ أَقْصَاهَا، وإنما جاء منه، وهنا وَصَفَهُ بأنه مِنْ أَقْصَاهَا، وهما رجلان مختلفان
وقصتان متبايتان.

قوله: «يَأْتِمُرُونَ» أي: يَتَأَمَّرُونَ بمعنى يتشاورون، كقول النمر
ابن تَوْلِب^(٤):

٣٥٩٥- أرى الناس قد أخذوا شِيْمَةً

وفي كلِّ حادثةٍ يُؤْتَمَرُ

وعن ابن قتيبة^(٥): يأمر بعضهم بعضاً. أخذه مِنْ قوله تعالى: «وَأْتِمِرُوا
بينكم بمعروف»^(٦).

قوله: «لك» يجوزُ أَنْ يتعلّق بما يَدُلُّ «الناصحين» عليه أي: ناصحٌ لك
من الناصحين، أو بنفسِ «الناصحين» للاتّساع في الظرف، أو على جهة
البيان أي: أعني لك.

آ. (٢١) قوله: ﴿يَتَرَقَّبُ﴾: أي: يترقّب هدايته وِعَوْتِ الله إياه.

(١) الكشاف ١٦٩/٣.

(٢) أي إن رجلاً نكرة غير موصوفة فلا يأتي منها الحال، وسيبويه يجيز ذلك من غير
وصف. انظر: الكتاب ١/٢٤٣، ٢٧٢.

(٣) «وجاء مِنْ أَقْصَى المدينة رجلٌ يسعى» الآية ٢٠ من يس.

(٤) ديوانه ٥٦، ومجاز القرآن ٢/١٠٠، والقرطبي ١٣/٢٦٦، والمحرر ١٢/١٥٥
والشيمة: الخلق.

(٥) عبارته في تفسير غريب القرآن ٣٣١: «أي يهْمُون بك».

(٦) الآية ٦ من الطلاق.

آ . (٢٣) قوله : ﴿ تَذُودَانِ ﴾ : صفة لـ « امرأتين » لا مفعول ثان لأنَّ
« وَجَدَ » بمعنى لَقِيَ . وَالذُّودُ : الطَّرْدُ والدَّفْعُ . قال (١) :
٣٥٩٦ - فقام يذُودُ الناسَ عنها بسيفه

وقيل : حَبَسَ (٢) ، ومفعوله محذوفٌ أي : تَذُودَانِ الناسَ عن غَنَمِهِمَا ،
أو غَنَمَهُمَا عن مزاحمةِ الناسِ . و « مِنْ دُونِهِمْ » أي من مكانٍ أسفلَ مِنْ
مكائِهِمْ .

قوله : « ما خَطَبُكُما » قد تقدّم في طه (٣) . وقال الزمخشري (٤) هنا :
« وحقيقته ما مَخْطُوبُكُما ؟ أي : ما مطلوبُكُما من الذِّبادِ ، سَمِيَ المَخْطُوبُ
خَطْباً ، كما سَمِيَ المَشْؤُونُ (٥) شَأناً في قولك : ما شَأْنُكَ ؟ يُقال : شَأْنُ شَأْنِهِ
أي : قَصَدْتُ قَصْدَهُ » . وقال ابنُ عطية (٦) : « السَّوَالُ بِالخَطْبِ إنما هو في
مُصابٍ أو مُضْطَهَدٍ أو مَنْ يُشْفَقُ عليه ، أو يأتي بمنكرٍ من الأمرِ » (٧) .

وقرأ (٨) شمر « خِطْبُكُما » بالكسر أي : ما زوَجُكُما ؟ أي : لِمَ تَسْقِيانِ
ولم يَسْقِ زوَجُكُما ؟ وهي شاذةٌ جداً .

(١) تقدم برقم ٩٤ .

(٢) قال الفراء في معاني القرآن ٣٠٥/٢ : « تحبسان غنمها ولا يجوز أن تقول : ذذت
الرجل : حبسته وإنما كان الذِّباد حبساً للغنم لأن الغنم والإبل إذا أراد شيء منها أن
يشذ ويذهب فرددته فذلك ذود وهو الحبس » .

(٣) الآية ٩٥ من طه .

(٤) الكشاف ١٧٠/٣ .

(٥) الكشاف : « المشؤون » وهو تحريف .

(٦) المحرر ١٥٨/١٢ .

(٧) وقال : « فكأنه بالجملة في شر » .

(٨) البحر ١١٣/٧ .

- القصص -

قوله: «يُضِدِر» قرأ^(١) أبو عمرو وابن عامر بفتح الياء وضم الدالِ مِنْ صَدَرَ يَصْدُر وهو قاصرُ أي: يَصْدُرُونَ بمواشيهم. والباقون بضم الياء وكسر الدالِ مضارعُ أَصْدَرَ مُعَدَّى بالهمزة، والمفعولُ محذوفٌ أي: يُصْدِرُونَ مواشيهم. والعامَّةُ على كسرِ الراءِ من «الرَّعاء» وهو جمعُ تكسيرٍ غيرُ مقيسٍ؛ لأنَّ فاعِلًا الوصفَ المعتلَّ اللامِ كقاصٍ قِيَّاسُهُ فُعَلَةٌ نحو: قُضَاةٌ ورُمَآةٌ. وقال الزمخشري^(٢): «وأما الرَّعاء بالكسرِ فقياسٌ كصِيَامٍ وقيامٍ» وليس كما ذَكَرَ لما ذَكَرْتَهُ.

وقرأ^(٣) أبو عمرو في روايةٍ بفتحِ الراءِ. قال أبو الفضل: «هو مصدرٌ أُقيمَ مقامَ الصفةِ؛ فلذلك استوى فيه الواحدُ والجمعُ»، أو على حَذْفِ مضافٍ. وقرئَ بضمِّها وهو اسمُ جمعٍ كَرُخَال^(٤)، وثُناء^(٥).

وقرأ^(٦) ابنُ مصرفٍ «لا نُسْقِي» بضمِّ النونِ مِنْ أَسْقَى، وقد تقدَّم الفرقُ بين سَقَى وأَسْقَى في النحل^(٧).

آ. (٢٤) قوله: ﴿فَسَقَى لَهَا﴾: مفعولُه محذوفٌ أي: غَنَمَها لأجلِهما.

(١) السبعة ٤٩٢، والنشر ٣٤١/٢، والحجة ٥٤٣، والتيسير ١٧١، والبحر ١١٣/٧،

والقرطبي ٢٦٩/١٣.

(٢) الكشف ١٧٠/٣.

(٣) انظر في قراءتها: البحر ١١٣/٧، والشواذ ١١٢.

(٤) الرُّخُل: الأثني من أولاد الضأن. والجمع أرْخُل ورِخَال ورُخَال.

(٥) ناقة بُنيّ: إذا وُلِدَت اثنين. وجمعُها ثُناء.

(٦) البحر ١١٣/٧.

(٧) انظر: الدر المصون ٢٥١/٧.

- القصص -

قوله: «لِما أَنْزَلْتَ» متعلقٌ بـ «فَقِيرٌ». قال الزمخشري^(١): «عَدَى «فَقِيرٌ» باللام لأنه ضُمِّنَ معنى سائلٍ وطالبٍ. ويُحتمل: إني فقيرٌ من الدنيا لأجل ما أَنْزَلْتَ إليَّ من خير الدين، وهو النجاةُ من الظالمين».

قلت: يعني أنْ افْتَقَرَ يتعدى بـ «مِنْ»، فأما أن تجعله من بابِ التضمين، وإما أنْ تُعَلِّقَهُ بمحدوفٍ. و«أَنْزَلْتَ» قيل: ماضٍ على أصله. ويعني بالخير ما تقدَّم مِنْ خَيْرِ الدِّين. وقيل: بمعنى المستقبل.

آ. (٢٥) قوله: ﴿فَجاءَتْهُ إِحْداهُما﴾: قرأ^(٢) ابن محيصر «فجاءته حدهما» بحذفِ الهمزة تخفيفاً على غيرِ قياسٍ كقولهم: يا با فلان، وقوله^(٣):

٣٥٩٧- يا با المُغيرة رَبِّ أَمْرٍ مُعْضِلٍ
فَرَجَّجْتَهُ بِالْمَكْرِ مَنِي وَالذُّهَاءِ

و«وَيَلْمُهُ» أي: ويلُ لأمته. قال^(٤):

٣٥٩٨- وَيَلْمُهَا خُلَّةً لَوْ أَنَّهَا صَدَقَتْ

و«تَمْشِي» حالٌ، و«على استحياء» حالٌ أخرى: إمَّا مِنْ «جاءت»، وإمَّا مِنْ «تَمْشِي».

(١) الكشاف ١٧١/٣.

(٢) المحتسب ١٥٠/٢، والبحر ١١٤/٧.

(٣) تقدم برقم ١٩١٥.

(٤) البيت لكعب بن زهير من لاميته المشهورة وعجزه:

موعودها، أَوْلَوْ أَنَّ النَّصْحَ مَقْبُولٌ

وهو في ديوانه ٧، والجمهرة ٧٩٠. والخُلَّة: الصديق. وويلها: تعجب معناه ما أحسنها.

آ. (٢٧) قوله: ﴿أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى﴾: رُوِيَ عن أبي عمرو^(١): «أَنْكِحَكَ حِدَى» بِحَذْفِ هَمْزَةِ «إِحْدَى»، وهذه تُشْبِهُ قِرَاءَةَ ابنِ محيِصن «فَجَاءَتْهُ حُدَاهُمَا»^(٢). وتقدّم التشديدُ في نونِ «هَاتَيْنِ» في سورة النساء^(٣).

قوله: «على أَنْ تَأْجُرَنِي» في محلِّ نصبٍ على الحالِ: إمَّا من الفاعلِ أو من المفعولِ أي: مشروطاً على، أو عليك ذلك. «وتَأْجُرَنِي» مضارعُ أَجْرْتُهُ: كنتُ له أجيراً. ومفعولُهُ الثاني محذوفٌ أي: تَأْجُرَنِي نَفْسَكَ. و«ثَمَانِي حِجَجٍ» ظرفٌ له. ونقل الشيخ^(٤) عن الزمخشري أنها هي المفعولُ الثاني. قلتُ: الزمخشريُّ لم يَجْعَلْهَا مفعولاً ثانياً على هذا الوجه، وإنما جَعَلَهَا مفعولاً ثانياً على وجهٍ آخر. وأمَّا على هذا الوجه فلم يَجْعَلْهَا غيرَ ظرفٍ. وهذا نصُّه^(٥) ليتبين لك. قال: «تَأْجُرَنِي مِنْ أَجْرْتِهِ إِذَا كُنْتُ لَهُ أَجِيراً، كقولك: أَبَوْتُهُ إِذَا كُنْتُ لَهُ أَباً. وثمانِي حِجَجٍ ظرفٌ، أو مِنْ أَجْرْتِهِ [كذا]^(٦): إِذَا أَثْبَتَهُ [إياه]^(٧). ومنه تعزيةُ/ رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَجْرَكُمُ اللهُ وَرَجَمَكُم» و«ثمانِي حِجَجٍ» مفعولٌ به. ومعناه رِغِيَةٌ ثَمَانِي حِجَجٍ». فنقل الشيخُ عنه الوجهَ الأولَ من المعنيين المذكورين لـ «تَأْجُرَنِي» فقط، وحكى عنه أنه أعربَ «ثمانِي حِجَجٍ» مفعولاً به. وكيف يَسْتَقِيمُ ذلك أو يَتَّجِه؟ وانظر إلى الزمخشريِّ كيف

(١) البحر ١١٥/٧.

(٢) انظر: إعرابه للآية ٢٥.

(٣) انظر: الدر المصون ٦٢١/٣، والذي تقدم تشديد نون «اللذان».

(٤) البحر ١١٥/٧.

(٥) الكشاف ١٧٢/٣.

(٦) من الكشاف.

(٧) من الكشاف.

قَدَّر مضافاً لِيَصِحَّ المعنى به أي: رَعِيَ ثمانِي حِجَج؛ لأنَّ العمل هو الذي تقع الإثابة عليه لا نفسُ الزمان فكيف تُوجَّه الإجازة على الزمان؟

قوله: «فَمِنْ عِنْدِكَ» يجوزُ أَنْ يكونَ في محلِّ رفعٍ خبراً لمبتدأ محذوفٍ، تقديرُه: فهي مِنْ عِنْدِكَ، أو نصبٍ أي: فقد زِدْتَهَا أو تَفَضَّلْتَ بِهَا مِنْ عِنْدِكَ.

قوله: «أَنْ أَشَقُّ» مفعولٌ «أُرِيدُ». وحقيقة قولهم «شَقَّ عَلَيْهِ» أي: شَقَّ ظَنَّهُ نِصْفَيْنِ، فتارةً يقول: أطيق، وتارةً: لا أطيق. وهو من أحسن مجازٍ.

آ. (٢٨) قوله: ﴿ذَلِكَ﴾: مبتدأ. والإشارة به إلى ما تعاقدا عليه، والظرف خبره. وأُضِيفَتْ «بين» لمفردٍ لتكررها عطفاً بالواو. ولو قلت: «المال بين زيدٍ وعمرو» لم يَجُزْ. فأما قوله^(١):

— ٣٥٩٩ —

..... بين الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

فكان الأضمعيُّ يَأْبَاهَا وَيُرْوِي «وَحَوْمَلِ» بالواو. والصحيحُ بالفاء، وأوَّلَ البيتِ على: «الدَّخُولِ وَحَوْمَلِ» مكانان كلُّ منهما مشتملٌ على أماكن، نحو قولك: «داري بين مصر» لأنه به المكانُ الجامع. والأصل^(٢): ذلك بَيْنَنَا، ففُرِّقَ بالعطف.

قوله: «أَيُّمَا الأَجْلَيْنِ» «أَيُّ» شرطيةٌ. وجوابها «فلا عُدْوَانَ» عليّ. وفي «ما» هذه قولان، أشهرُهما: أنها زائدةٌ كزيادتها في أخواتها مِنْ أدواتِ الشرط. والثاني: أنها نكرةٌ. والأَجْلَيْنِ بدلٌ منها. وقرأ^(٣) الحسن وأبو عمرو في رواية

(١) تقدم برقم ٢٧٩٢.

(٢) أي في قوله: «ذلك بيني وبينك».

(٣) انظر في قراءتها: الإتحاف ٣٤٢/٢، والمحتسب، ١٥٠/٢، والقرطبي =

«أَيُّما» بتخفيف الياء، كقوله^(١):

٣٦٠٠- تَنْظَرْتُ نَصْرًا وَالسَّمَاكِينَ أَيُّهُمَا

عَلِيٌّ مِنَ الْغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مَوَاطِرُهُ

وقرأ عبد الله «أَيُّ الأَجَلَيْنِ مَا قَضَيْتُ» بإقحام «ما» بين «الأجلين» و«قَضَيْتُ». قال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: ما الفرق بين موقعي زيادة «ما» في القراءتين؟ قلت: وقعت في المستفيضة مؤكدة لإبهام «أَيُّ» زائدة في شياعها، وفي الشاذة تأكيداً للقضاء كأنه قال: أَيُّ الأَجَلَيْنِ صَمَّمْتُ عَلَى قَضَائِهِ، وَجَرَدْتُ عَزِيمَتِي لَهُ».

وقرأ^(٣) أبو حيوة وابن قطيب «عِدْوَان». قال الزمخشري^(٤): «فإن قلت: تَصَوَّرُ العِدْوَانَ إِنَّمَا هُوَ فِي أَحَدِ الأَجَلَيْنِ الَّذِي هُوَ أَقْصَرُهُمَا، وَهُوَ المَطَالِبَةُ بِتَمَّةِ العَشْرِ، فَمَا مَعْنَى تَعَلُّقِ العِدْوَانِ بِهِمَا جَمِيعاً؟ قلت: معناه كما أَنِّي إِن طَوَّلْتُ بِالزِّيَادَةِ عَلَى العَشْرِ [كَانَ عِدْوَاناً]^(٥) لا شك فيه، فكذلك إِن طَوَّلْتُ بِالزِّيَادَةِ عَلَى الثَّمَانِ. أَرَادَ بِذَلِكَ تَقْرِيرَ أَمْرِ الخِيَارِ، وَأَنَّهُ ثَابِتٌ مُسْتَقَرٌّ، وَأَنَّ الأَجَلَيْنِ عَلَى السَّوَاءِ: إِمَّا هَذَا وَإِمَّا هَذَا»^(٦). ثم قال: «وقيل: معناه: فلا أكون متعدياً. وهو

= ٢٧٩/١٣، والبحر ١١٥/٧. وقال الصفراوي في التقريب ٥٣١/٢: «عباس عن

أبي عمرو من طريق الأهوازي: «أَيُّما».

(١) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٣٤٧، والمحتسب ٤١/١، ١٠٨. والسَّمَاكَانِ:

نجمان نيران. والأصل «نصراً» بدل «نصراً» وهو تحريف؛ لأن الشاعر يذكر نصر ابن سيار.

(٢) الكشاف ١٧٤/٣.

(٣) القرطبي ٢٧٩/١٣، والبحر ١١٥/٧.

(٤) الكشاف ١٧٣/٣ - ١٧٤.

(٥) زيادة من «الكشاف».

(٦) وقال: «من غير تفاوت بينهما في القضاء، وأما التمة فموكولة إلى رأيي إن شئت أتيت بها، وإلا لم أجبر عليها».

في نفي العدوان عن نفسه كقولك: لا إثم علي ولا تبعه^(١). قال الشيخ (١):
«جوابه الأول فيه تكثير». قلت: كأنه أعجبه الثاني، والثاني لم يرتضه
الزمخشري؛ لأنه ليس جواباً في الحقيقة؛ فإن السؤال باقياً أيضاً. وكذلك نقله
عن غيره.

وقال المبرد: «وقد علم أنه لا عدوان عليه في أتمهما، ولكن جمعهما
ليجعل الأول كالأتم في الوفاء».

آ. (٢٩) قوله: ﴿أَوْ جَذْوَةً﴾: قرأ^(٢) حمزة بضم الجيم.
وعاصم بالفتح. والباقون بالكسر. وهي لغات في العود الذي في رأسه نار، هذا
هو المشهور. قال السلمي^(٣):

٣٦٠١- جِمَى حُبٌّ هَذَا النَّارِ حُبُّ خَلِيلَتِي

وَحُبُّ الْغَوَانِي فَهُوَ دُونَ الْحُبَّاحِبِ
وَبُدِّلْتُ بَعْدَ الْمَسْكِ وَالْبَانِ شِقْوَةً

دخان الجذا في رأس أشمط صاحب

وقيده بعضهم فقال: في رأسه نارٌ من غير لَهَبٍ. قال ابن مقبل^(٤):

(١) البحر ١١٦/٧.

(٢) السبعة ٤٩٣، والنشر ٣٤١/٢، والتيسير ١٧٢، والبحر ١١٦/٧، والحجة ٥٤٣،
والقرطبي ٢٨١/١٣.

(٣) السلمي هو أشجع بن عمرو السلمي، أبو الوليد نشأ باليمامة ورُبي بالبصرة، من
فحول الشعراء، مدح البرامكة ووصله الرشيد فأثرى. توفي سنة ١٩٥. انظر في
ترجمته: الخزانة ١٤٣/١، وتاريخ بغداد ٤٥/٧، والأعلام ٣٣١/١. والبيتان في
المحرر ١٦٤/١٢، وليس في ديوانه الذي جمعه د. خليل الحسون.

(٤) ديوانه ٩١، والمجاز ١٠٣/٢، والقرطبي ٢٨١/١٣، واللسان جذو. والجذا مثله
الجيم جمع جذوة وجذاة. والحواطب: اللواتي يلتمسن لها الحطب. والجزل:
الحطب اليابس وما عظم منه. والخوار: الضعيف. والدعر: الكثير الدخان.

- القصص -

٣٦٠٢- باتت حواطبٌ ليلي يَلْتَمِسْنَ لها
جَزَلَ الْجُذَا غَيْرَ خَوَارٍ وَلَا دَعِيرٍ
الْحَوَارُ: الذي يتقصفُ. والدَّعِيرُ: الذي فيه لَهَبٌ، وقد وَرَدَ ما يقتضي
وجودَ اللهبِ فيه. قال الشاعر^(١):

٣٦٠٣- وَأَلْقَى عَلَى قَبْسٍ مِنَ النَّارِ جَذْوَةً
شديداً عليها حَمِيها والتهاؤها
وقيل: الجَذْوَةُ: العُودُ الغليظُ سواءً كان في رأسه ناراً أم لم يكن، وليس
المرادُ هنا إلا ما في رأسه ناراً.

قوله: «من النار» صفةٌ لـ جَذْوَةٍ، ولا يجوزُ تَعَلُّقُها بـ «أَيُّكُمْ» كما تَعَلَّقَ به
«منها»؛ لأنَّ هذه النارَ لَيْسَتْ النارَ المذكورة، والعربُ إذا تقدَّمتْ نكرةٌ وأرادتْ
إعادتها أعادتها مضمرةً، أو معرفةً بـ آلِ العهديَّة، وقد جُمِعَ الأمران هنا.

آ. (٣٠) قوله: ﴿مِنْ شَاطِئِ﴾: «مِنْ» لابتداء الغاية. والأيمن
صفةٌ للشاطيء أو للوادي. والأيمن من اليمين وهو البركة أو من اليمين المعادل
لليسار من العُضْوَيْن. ومعناه على هذا بالنسبة إلى موسى أي: الذي يلي يمينك
دون يسارك. والشاطيء ضفةٌ الوادي والنهر أي حافته وطرفه، وكذلك الشُّطُّ
والسَيْفُ والساحلُ كلُّها بمعنى. وجَمَعُ الشاطيء / أشطاءً قاله الراغب^(٢). [١/٧٠٣]

وشاطأتُ فلاناً: ماشيته على الشاطيء.

قوله: «في البُقعة» متعلقٌ بـ «نُودِي» أو بمحذوفٍ على أنها حالٌ من

(١) لم أهدت إلى قائله وهو في القرطبي ٢٨١/١٣، والكشاف ١٧٥/٣.
(٢) المفردات ٢٦١. وأثبت في القاموس (شطاً) هذا الجمع للشطء وهو من الشجر
ما خرج حول أصله. وقال في جمع شاطيء النهر: «شواطيء وشطآن».

- القصص -

الشاطيء . وقرأ العامة بضم الباء وهي اللغة العالية . وقرأ^(١) مَسَلَمَةُ والأشهبُ العُقيلي بفتحها . وهي لغة حكاها أبو زيد . قال : « سَمِعْتُهُمْ يَقُولُونَ : هَذِهِ بَقَعَةٌ طَيِّبَةٌ » .

قوله : « من الشجرة » هذا بدلٌ مِنْ « شاطيء » بإعادة العامل ، وهو بدلٌ اشتمال .

قوله : « أَنْ يَا مُوسَى » « أَنْ » هي المفسرة . وَجُوزَ فِيهَا أَنْ تَكُونَ الْمُخَفَّفَةُ . واسمها ضميرُ الشأنِ . وجملةُ النداءِ مفسرةٌ له . وفيه بُعدٌ^(٢) .

قوله : « إِنِّي أَنَا اللَّهُ » العامة على الكسرِ على إضمار القولِ ، أو على تضمينِ النداءِ معناه . وقرئ^(٣) بالفتح . وفيه إشكالٌ ؛ لأنه إنْ جُعِلَتْ « أَنْ » تفسيريةً وَجَبَ كَسْرُ « إِنِّي » للاستثنافِ المفسر للنداءِ بماذا كان؟ وإنْ جَعَلْتَهَا مُخَفَّفَةً لَزِمَ تَقْدِيرُ « أَنِّي » بِمَصْدَرٍ ، وَالْمَصْدَرُ مَفْرُودٌ ، وَضَمِيرُ الشَّانِ لَا يُفَسَّرُ بِمَفْرُودٍ . وَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ تُخْرَجَ عَلَيْهِ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ أَنْ تَكُونَ « أَنْ » تَفْسِيرِيَةً وَ« أَنِّي » مَعْمُولَةٌ لِفِعْلِ مَضْمَرٍ ، تَقْدِيرُهُ : أَنْ يَا مُوسَى اعْلَمْ أَنِّي أَنَا اللَّهُ .

آ . (٣٢) قوله : ﴿ مِنَ الرَّهْبِ ﴾ : متعلقٌ بأحدِ أربعةِ أشياء : إمَّا بـ « وَكَلَى » ، وإمَّا بـ « مُذْبِرًا » ، وإمَّا بـ « اضْمُمُّ » ويظهر هذا الثالث إذا فسرنا الرَّهْبَ بِالْكُمِّ ، وإمَّا بِمَحذُوفٍ أَي : [تَسْكُنُ] ^(٤) مِنَ الرَّهْبِ . وقرأ^(٥) حفصٌ بفتحِ الراءِ

(١) القرطبي ٢٨٢/١٣ ، والبحر ١١٦/٧ .

(٢) أجاز ذلك أبو حيان في البحر ١١٦/٧ .

(٣) البحر ١١٧/٧ . وقال الصفراوي في التقريب : « ابن كثير من طريق الطرسوسي عن شبل عنه » .

(٤) بياض في الأصل وما أثبتناه من (ش) .

(٥) انظر في قراءاتها : السبعة ٤٩٣ ، والنشر ٣٤١/٢ ، والتيسير ١٧١ ، والقرطبي

٢٨٤/١٣ ، والبحر ١١٨/٧ ، والحجة ٥٤٤ .

- القصص -

وإسكانِ الهاءِ . والأخوانِ وابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ بالضمِّ والإسكانِ . والباقونِ بفتحِتينِ . والحسنِ وعيسى والجحدريُّ وقتادةٌ بضمِّتينِ . وكلُّها لغاتٌ بمعنى الخَوْفِ . وقيل : هو بفتحِتينِ الكُفُّ بلغةِ جَمِيرٍ وحنيفة^(١) . قال الزمخشري^(٢) : «هو مِنْ بَدَعِ التفسيرِ» قال : «وليت شعري كيف صَحَّته في اللغةِ ، وهل سُمِعَ من الثقاتِ الأثباتِ الذين تُرْتَضَى عربيتُهُمْ؟ ثم ليت شعري كيف موقعُهُ في الآيةِ وكيف تطبيقُهُ المفصَّلُ كسائرِ كلماتِ التنزيلِ . على أن موسى - صلوات الله عليه - ليلةَ المُناجاةِ ما كان عليه إلا رُزْمانِقَةً من صوفٍ لا كُمِّي^(٣) لها» الرُزْمانِقَةُ : المِدْرَعَةُ .

قال الشيخ^(٤) : «هذا مروِيٌّ عن الأصمعي ، وهو ثقةٌ سمعَهُم يقولون : أَعْطِنِي ما في رَهْبِكَ أَي : كُفِّكَ . وأما قولُهُ كيف موقعُهُ؟ فقالوا : معناه أخرجُ يَدَكَ مِنْ كُفِّكَ»^(٥) قلت : كيف يَسْتَقِيمُ هذا التفسيرُ؟ يُفسِّرونِ اضمُّمَ بمعنى أخرجُ .

وقال الزمخشري^(٦) : «فإن قلتَ : قد جُعِلَ الجناحُ وهو اليدُ في أحدِ الموضوعينِ مضموماً ، وفي الآخرِ مضموماً إليه ، وذلك قوله : «واضمُّمُ إليك جناحَكَ» وقوله : «واضمُّمُ يَدَكَ إلى جناحِكَ» فما التوفيقُ بينهما؟ قلتَ : المرادُ بالجناحِ المضمومِ [هو]^(٧) اليدُ اليمنى ، وبالجناحِ المضمومِ إليه هو اليدُ اليسرى ، وكلُّ واحدٍ مِنْ يُمْنَى اليدينِ ويُسْرَاهِمَا جناحٌ .

(١) انظر : لغات القبائل لأبي عبيد ٢١٨ .

(٢) الكشاف ١٧٥/٣ .

(٣) كذا في الكشاف والأصل . ولا مسوغٌ لحذف النون .

(٤) البحر ١١٨/٧ .

(٥) وقال : «وكان قد أخذ العصا بالكم» .

(٦) الكشاف ١٧٥/٣ .

(٧) من الكشاف .

قوله: «فذا نيك» قد تقدّم^(١) قراءة التخفيف والتثقيب في سورة النساء. وقرأ^(٢) ابن مسعود وعيسى وشبل^(٣) وأبو نوفل بياء بعد نون مكسورة، وهي لغة هذيل. وقيل: تميم. ورؤى شبل عن ابن كثير بياء بعد نون مفتوحة^(٤). وهذا على لغة من يفتح نون التثنية، كقوله^(٥):

٣٦٠٤ - على أَحْوَذِيَيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً

فما هي إلا لَمَحَةٌ وَتَغِيْبُ

والياء بدل من إحدى النونين كـ «تَطْنَيْتِ». وقرأ عبد الله بتشديد النون وياء بعدها^(٦). ونُسِبَتْ لَهُذَيْلٌ. قال المهدي: بل لغتهم تخفيفها. ولا أظن الكسرة هنا إلا إشباعاً^(٧) كقراءة هشام «أَفْيَيْدَةً مِنَ النَّاسِ»^(٨).

و«ذانيك» إشارة إلى العصا واليد وهما مؤنثتان، وإنما ذُكِرَ ما أشير به إليهما لتذكير خبرهما وهو برهانان، كما أنه قد يُؤنَّثُ لتأنيث خبره كقراءة «ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا»^(٩) فَيَمَنْ أَنْتَ، وَنَصَبَ «فِتْنَتَهُمْ»، وكذا قول

(١) قرأ بتشديد النون المكسورة ابن كثير وأبو عمرو وقرأ الباقون بالتخفيف. انظر: السبعة ٤٩٣، والنشر ٣٤١/٢. وانظر: الدر المصون ٦٢١/٣.

(٢) «فذا نيك» السبعة ٤٩٣، والبحر ١١٨/٧، والقرطبي ٢٨٥/١٣.

(٣) عن ابن كثير كما في السبعة.

(٤) «فذا نيك» وانظر: البحر ١١٨/٧.

(٥) البيت لحميد بن ثور وهو في ديوانه ٥٥، والعيني ١٧٧/١، والهمع ٤٩/١، والدر ٢١/١، واللسان حوذ. والبيت في وصف جناحي قطة. والأحودي: الخفيف

السريع. واستقلت: ارتفعت في الهواء.

(٦) «فذا نيك» القرطبي ٢٨٥/١٣، والبحر ١١٨/٧.

(٧) الأصل: إشباع. وانظر: البحر ١١٨/٧.

(٨) الآية ٣٧ من إبراهيم. وانظر: الدر المصون ١١٢/٧.

(٩) الآية ٢٣ من الأنعام وهي قراءة نافع وأبي عمرو وأبي بكر. انظر: السبعة ٢٥٥.

الشاعر^(١):

— ٣٦٠٥ —

فقد خابَ مَنْ كَانَتْ سَرِيرَتَهُ الْغَدْرُ

وتقدّم إيضاحُ هذا في الأنعام^(٢). والبرهان تقدّم اشتقاقه^(٣).

وقال الزمخشري^(٤) هنا: «فإن قلت: لِمَ سُمِّيَتِ الْحُجَّةُ بُرْهَانًا؟ قلت: لبياضِها وإنارتِها، مِنْ قولهم للمرأة البيضاء «بَرَّهْرَهَةٌ»^(٥) بتكرير العين واللام. والدليل على زيادة النون قولهم: أبرة الرجل إذا جاء بالبرهان. ونظيره تسميتهم إياها سلطاناً، من السليط وهو الزيت لإنارتِها».

قوله: «إلى فرعون» متعلقٌ بمحذوفٍ فقدّره أبو البقاء^(٦) «مُرْسَلًا إلى فرعون» وغيره: اذهب إلى فرعون. وهذا المقدّر ينبغي أن يكون حالاً من «برهانان» أي: مُرْسَلًا بهما إلى فرعون. والعامل في هذه الحال ما في اسم الإشارة.

٢. (٣٤) قوله: ﴿هُوَ أَفْصَحُ﴾: الفصاحة لغة: الخلوص. ومنه

فَصَحَ اللَّبْنُ وَأَفْصَحَ فَهُوَ مُفْصِحٌ وَفَصِيحٌ أَي: خَلَصَ مِنَ الرَّغْوَةِ. ورؤي / [٧٠٣/ب] قولهم^(٧):

(١) تقدم برقم ١٨٨٠.

(٢) انظر: الدر المصون ٥٧٢/٤.

(٣) انظر: الدر ٧٢/٢.

(٤) الكشاف ١٧٥/٣ - ١٧٦.

(٥) انظر: اللسان (بره) وفي معناها أقوال أخرى.

(٦) الإملاء ١٧٨/٢.

(٧) في ش (قول الشاعر). والبيت لنزلة السلمي وقبلة:

-٣٦٠٦-

وتحت الرغوة اللبن الفصيحُ

ومنه فصَح الرجل: جادت لغته. وأفصح: تكلم بالعربية. وقيل:
بالعكس. وقيل: الفصيح الذي ينطق. والأعجم: الذي لا ينطق. وعن هذا
استعير أفصح الصبحُ أي: بدا ضوءه. وأفصح النصراني: دنا فصحه بكسر الفاء
وهو عيدُ لهم. وأما في اصطلاح أهل البيان فهي خلوص الكلمة من تنافر
الحروف كقوله «ترعى الهعخع». ومن الغرابة كقوله^(١):

-٣٦٠٧- ومرسناً مسرجاً

ومن مخالفة القياس اللغوي كقوله^(٢):

رأوه = فازدروه وهو جرق
ونفع أهله الرجل القبيح
فلم يخشوا مصالته عليهم

وهو في اللسان (فصح). والرغوة: بثلاث الراء.

(١) البيت للعجاج وهو في ديوانه، واللسان سرج، والمخصص ١٥٥/٢، وتامه:

ومقلةً وحاجباً

مُزججاً وفاحماً

والمزجج: المرقق والمرسن: الأنف. والشاهد مسرجاً، حيث اختلفوا في معناه

بين الأنف المضيء أو الدقيق كالسيف السريجي.

(٢) البيت لأبي النجم وهو في النوادر ٤٤، والمقتضب ١٤٢/١، والخصائص

٤٠١/١، والعيني ٥٩٥/٤، واللسان جلل. وتامه:

الحمد لله العليُّ الأجلل

والشاهد فيه ترك الإدغام الواجب.

٣٦٠٨ - العَلِيُّ الأَجَلُّ

وخلوصُ الكلام من ضعفِ التآليفِ كقوله^(١) :

٣٦٠٩ - جَزَى رَبُّهُ عَنِي عَدِيٌّ بَنَ حَاتِمٍ

.....

ومن تنافرِ الكلماتِ كقوله^(٢) :

٣٦١٠ - وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرٍ

وَلَيْسَ قَرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرٌ

ومن التعقيدِ وهو: إِمَّا إِخْلَالُ نَظْمِ الكَلَامِ فَلَا يُدْرَى كَيْفَ يُتَوَصَّلُ إِلَى

معناه؟ كقوله^(٣) :

٣٦١١ - وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمْلَكًا

أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبَوُهُ يُقَارِبُهُ

وإِمَّا عَدَمُ انْتِقَالِ الذَّهْنِ مِنَ المَعْنَى الأُولَى إِلَى المَعْنَى الثَّانِيَةِ ، الَّذِي هُوَ

لَازِمُهُ وَالمَرَادُ بِهِ ، ظَاهِرًا كقوله^(٤) :

(١) عجزه:

جَزَاءُ الكَلَابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلُ

وهو لأبي الأسود في ملحقات ديوانه ١٢٤ ، والخصائص ٢٩٤/١ ، وأمالي الشجري

١٠٢/١ ، وابن يعيش ٧٦/١ ، والخزانة ١٣٤/١ .

(٢) البيت من الرجز وفيه الإقواء ، ويُنسب للجن وهو في شواهد الشافية ٤٨٧ ، والبيان

والتبيين ٦٥/١ .

(٣) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ١٠٨ ، والخصائص ١٤٦/١ .

(٤) البيت للعباس بن الأحنف وهو في ديوانه ١٠٦ ، ومعاهد التنصيص ١٩/١ .

- القصص -

٣٦١٢- سأطلبُ بَعْدَ الدارِ عنكم لِنَقْرَبُوا
وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدَمُوعَ لِنَجْمُدَا

وخلوص المتكلم من النطق بجميع ذلك فصارت الفصاحة يوصف بها ثلاثة أشياء: الكلمة والكلام والمتكلم بخلاف البلاغة فإنه لا يوصف بها إلا الأخيران. وهذا له موضوع يوضح فيه، وإنما ذكرت لك ما ينبهك على أصله.

و[قوله]: «لساناً» تمييز.

قوله: «ردءاً» منصوبٌ على الحال. والردء: العون وهو فعلٌ بمعنى مفعول كالدفء بمعنى المدفوء به. وردأته على عدوه أعنته عليه. وردأت الحائط: دَعَمْتُهُ بِخَشَبَةٍ كَيْلَا يَسْقُطَ. وقال النحاس^(١): «يقال: ردأته وأردأته».

وقال سلامة بن جندل^(٢):

٣٦١٣- وردئي كلُّ أبيضٍ مشرفي
شحيذِ الحدِّ أبيضِ ذي فلول

وقال آخر^(٣):

٣٦١٤- ألم تر أن أصرمَ كانِ ردئي
وخيرَ الناسِ في قُلِّ ومال

(١) إعراب القرآن ٥٥٣/٢.

(٢) ليس في ديوانه. وهو في البحر ١٠٣/٧، والكشاف ١٧٦/٣. شحذت السيف: حَدَدْتُهُ. وكونه ذا فلول من قواع الأعداء.

(٣) لم أهد إلى قائله، وهو في القرطبي ٢٨٦/١٣. والقل: القلة.

- القصص -

وقرأ^(١) نافع «ردا» بالنقل^(٢)، وأبو جعفر كذلك إلا أنه لم يُنَوِّنه كأنه أجزى الوصل مُجَرِّى الوقف. ونافع ليس من قاعدته النقل في كلمة إلا هنا. وقيل: ليس فيه نقل وإنما هو من أزدى على كذا. أي: زاد. قال الشاعر^(٣):

٣٦١٥- وأسمرَ خَطِيئاً كأنَّ كُغُوبَه

نَوَى القَسْبِ قد أزدَى ذِراعاً على العَشْرِ

أي: زاد [وأنشده الجوهري^(٤)]: قد أَرَبَى، وهو بمعناه^(٥).

قوله: «يُصَدِّقُنِي» قرأ^(٦) حمزة وعاصم بالرفع على الاستثناف أو الصفة لـ «رَدَّأ»، أو الحال من هاء «أرسله»، أو من الضمير في «رَدَّأ». والباقون بالجرم جواباً للأمر. وزيد بن علي وأبي «يُصَدِّقُونِي» أي: فرعون ومَلَأُوهُ. قال ابن خالويه: «وهذا شاهدٌ لِمَنْ جَزَم؛ لأنه لو كان رفعا لقال «يُصَدِّقُونِي» يعني بنونين».

وهذا سهوٌ من ابن خالويه؛ لأنه متى اجتمعت نونُ الرفع مع نونِ الوقاية جازت أوجه، أحدها: الحذف، فهذا يجوز أن يكون مرفوعاً، وحذف نونه لما ذكرتُ لك. وقد تقدم تحقيقُ هذا في الأنعام^(٧) وغيرها. وحكاه الشيخ^(٨) عن ابن خالويه ولم يُعَيِّبه بنكير.

(١) السبعة ٤٩٤، والبحر ١١٨/٧، والتيسير ١٧١، والحجة ٥٤٥.

(٢) أي: نقل حركة الهمزة إلى الدال ثم حذف الهمزة.

(٣) تقدم برقم ١٠٩٤.

(٤) الصحاح (قسب) ٢٠١/١.

(٥) ما بين معقوفين أثبتناه من ش، ولم يظهر في مصورة الأصل.

(٦) السبعة ٤٩٤، والبحر ١١٨/٧، والتيسير ١٧١، والقرطبي ٢٨٧/١٣، والحجة

٥٤٦، والنشر ٣٤١/٢.

(٧) انظر: الدر المصون ١٥/٥.

(٨) البحر ١١٨/٧.

آ. (٣٥) قوله: ﴿عَضَدَكَ﴾: العَامَّةُ على فتح العينِ وضَمِّ الضادِ. والحسن^(١) وزيد بن علي بضمهما. وعن الحسن بضمه وسكونِ وعيسى بفتحهما، وبعضهم بفتح العين وكسر الضادِ. وفيه لغةٌ سادسةٌ: فتح العينِ وسكونِ الضادِ. ولا أعلمها قراءةً. وهذا كنايةٌ عن التقوية له بأخيه.

قوله: «بآياتنا» يجوزُ فيه أوجهٌ: أن يتعلَّقَ بـ «نَجْعَلُ» أو بـ «يَصِلُونَ»، أو بمحذوفٍ أي: أذهباً، أو على البيان، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ أيضاً، أو بـ «الغالبون»، على أن أَل ليست موصولةً، أو موصولةً وأتسع فيه ما لا يتسعُ في غيره، أو قَسَمَ وجوابه متقدِّمٌ وهو «فلا يصلون»، أو مِنْ لَغْوِ القسمِ. قالهما الزمخشري^(٢). ورَدَّ عليه الشيخ^(٣) بأنَّ جوابَ القسمِ لا تدخله الفاءُ عند الجمهورِ. ويريدُ بلغوا القسمِ أن جوابه محذوفٌ أي: وَحَقَّ آيَاتِنَا لِتَغْلِبُنَّ.

آ. (٣٧) قوله: ﴿وَقَالَ مُوسَى﴾: هذه قراءةُ العَامَّةِ بإثباتِ واوِ العطفِ. وابنُ كثيرٍ^(٤) حذفها، وكلُّ وافقٍ مصحفه؛ فإنها ثابتةٌ في المصاحفِ غيرِ مصحفِ مكة. وإثباتها وحذفها واضحان، وهو الذي يسميه أهلُ البيانِ الوصلَ والفصلَ.

قوله: «وَمَنْ تَكُونُ» قرأ العَامَّةُ «تكون» بالتأنيثِ و«له» خبرها و«عاقبة» اسمها. ويجوزُ أن يكونَ اسمها ضميرَ القصةِ، والتأنيثُ لأجلِ ذلك، و«له» عاقبةُ الدارِ» جملةٌ في موضعِ الخبرِ. وقرئ^(٥) بالياءِ مِنْ تحتُ، على أن تكونَ

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٣٤٣/٢، والمحتسب ١٥٢/٢، والبحر ١١٨/٧.

(٢) الكشف ١٧٦/٣.

(٣) البحر ١١٨/٧.

(٤) السبعة ٤٩٤، والنشر ٣٤١/٢، والقرطبي ٢٨٨/١٣، والحجة ٥٤٦، والبحر

١١٩/٧، والتيسير ١٧١.

(٥) وهي قراءة حمزة والكسائي: انظر: السبعة ٤٩٤، والنشر ٢٦٣/٢.

«عاقبة» اسمها والتذكير للفصل؛ لأنه تانيث مجازي. ويجوز أن يكون اسمها ضمير الشأن. والجملة خبر كما تقدم. ويجوز أن تكون تامة، وفيها ضمير يرجع إلى «مَنْ»، والجملة في موضع الحال. ويجوز أن تكون ناقصة، واسمها ضمير «مَنْ»/، والجملة خبرها.

آ. (٣٩) قوله: ﴿بَغَيْرِ الْحَقِّ﴾: حال أي: استكبروا مُلتبسين بغير الحق.

قوله: «لَا يُرْجَعُونَ» قرأ^(١) نافع والأخوان مبنياً للفاعل، والباقون للمفعول.

آ. (٤٢) قوله: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ﴾: أي: صَيَّرْنَاهُمْ. وقال الزمخشري^(٢): «دَعَوْنَاهُمْ» كأنه فر من نسبة ذلك إلى الله تعالى، أعني التصيير؛ لأنه لا يوافق مذهبه. و«يَدْعُونَ» صفة لـ «أئمة».

قوله: «ويوم القيامة» فيه أوجه، أحدها: أن يتعلّق بـ «المقبوحين» على أن آل ليست موصولة، أو موصولة وأتسع فيه، وأن يتعلّق بمحذوف يُفسّره المقبوحين، كأنه قيل: وقُبِّحُوا يوم القيامة نحو: «لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ»^(٣) أو يُعْطَفَ على موضع «في الدنيا» أي: وأتبعناهم لعنة يوم القيامة، أو معطوفة على «لعنة» على حذف مضاف أي: ولعنة يوم القيامة. والوجه الثاني أظهرها.

والمقبوح: المطرود. قبحه الله: طرده. قال^(٤):

(١) السبعة ٤٩٤، والنشر ٢/٢٠٩، والبحر ٧/١٢٠، والتيسير ١٧١، والقرطبي ١٣/٢٨٩، والحجة ٥٤٦.

(٢) الكشف ٣/١٨٠.

(٣) الآية ١٦٨ من الشعراء.

(٤) لم أهدت إلى قائله، وهو في البحر ٧/١٠٣، والقرطبي ١٣/٢٩٠. والبراجم: أحياء من بني تميم. وانظر: اللسان (برجم).

٣٦١٦- أَلَا قَبْحَ اللَّهَ الْبَرَّاجِمَ كُلَّهَا
وَجَدَعٌ يَرْبُوعاً وَعَسْقَرٌ دَارِمًا

وَسُمِّيَ ضِدُّ الْحُسْنِ قَبِيحًا؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ تَنْبُو عَنْهُ، فَكَانَهَا تَطْرُدُهُ يُقَالُ: قَبِحَ قَبَاحَةً. وَقِيلَ: مِنَ الْمَقْبُوحِينَ: مِنَ الْمَوْسُومِينَ بِعَلَامَةٍ مُنْكَرَةٍ كَزُرْقَةِ الْعَيُونِ وَسَوَادِ الْوُجُوهِ. وَالْقَبِيحُ أَيْضًا: عَظْمٌ السَّاعِدِ مِمَّا يَلِي النِّصْفَ مِنْهُ إِلَى الْمِرْفَقِ.

آ. (٤٣) قوله: ﴿بَصَائِرَ﴾: يجوز أن يكون مفعولاً له، وأن يكون حالاً: إما على حذف مضاف أي: ذا بصائر أو على المبالغة.

آ. (٤٤) قوله: ﴿بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾: يجوز أن يكون من حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه أي: بجانب المكان الغربي، وأن يكون من إضافة الموصوف لصفته، وهو مذهب الكوفيين^(١). ومثله: «بِقَلَّةِ الْحَمَقَاءِ، وَمَسْجِدِ الْجَامِعِ».

آ. (٤٥) قوله: ﴿وَلَكِنَّا أَنْشَأْنَا﴾: وجه الاستدراك: أن المعنى وما كنت شاهداً لموسى وما جرى عليه، ولكننا أوحيناك إليك. فذكر سبب الوحي الذي هو إطالة الفترة، ودل به على المسبب، على عادة الله تعالى في اختصاراته. فإذن هذا الاستدراك هو شبيه بالاستدراكين بعده. قاله الزمخشري^(٢) بعد كلام طويل.

قوله: «ثَاوِيًا» أي: مُقِيمًا يُقَالُ: ثَوَى يَثْوِي ثَوَاءً وَثَوِيًّا، فَهُوَ ثَاوٍ وَثَوِيٌّ. قال ذو الرمة^(٣):

(١) انظر: الإنصاف ٤٣٦/٢.

(٢) الكشف ١٨٢/٣.

(٣) تقدم برقم ٨٤٤.

٣٦١٧- لقد كان في حَوْلِ ثَوَاءِ ثَوَيْتُهُ
تَقْضِي لُبَانَاتٍ وَيَسْأَمُ سَائِمُ

وقال آخر (١):

٣٦١٨- طال الثَّوَاءُ على رُسومِ المنزلِ

.....

وقال العجاج (٢):

٣٦١٩- فباتَ حيثَ يَدْخُلُ الثَّوِيُّ

يعني: الضيف المقيم.

قوله: «تتلو» يجوز أن يكونَ حالاً من الضميرِ في «ثاويًا»، وأن يكونَ خبراً
ثانياً، وأن يكونَ هو الخبرَ و«ثاويًا» حالٌ. وجعله الفراء (٣) منقطعاً ممَّا قبله أي:
مستأنفاً كأنه قيل: وما أنت تتلو على أمّتك. وفيه بُعدٌ.

آ. (٤٦) قوله: ﴿مَا أَتَاهُمْ مِنْ نَذِيرٍ﴾: في موضع الصفة
لـ «قوماً».

[قوله:] «ولكن رحمة» أي: أرسلناك رحمةً أو أعلمناك بذلك رحمةً.
وقرأ (٤) عيسى وأبو حيوة بالرفع أي: أنت رحمةً.

(١) البيت لعنترة وهو في ديوانه ٢٤٦. وعجزه:

بين اللّكيك وبين ذات الحَرَمَلِ

وما ذكره أسماء أمكنة.

(٢) ديوانه ٥١١/١، والقرطبي ٢٩١/١٣.

(٣) لم يرد في كتابه «معاني القرآن». وانظر: البحر ١٢٢/٧.

(٤) البحر ١٢٣/٧.

آ. (٤٧) قوله: ﴿وَلَوْلَا أَنْ تُصِيبَهُمْ﴾: هي الامتناعية. وأن وما في حيزها في موضع رفع بالابتداء. أي: ولولا إصابتهم المصيبة. وجوابها محذوف فقدّره الزجاج^(١): «ما أرسلنا إليهم رسلاً» يعني: أن الحامل على إرسال الرسل إزاحة عليهم بهذا القول فهو كقوله: «لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل»^(٢). وقدّره ابن عطية^(٣): «لعاجلناهم» ولا معنى لهذا.

و«فيقولوا» عطف [على] «تصيبهم»، و«لولا» الثانية تحضيض و«فتتبع» جوابه، فلذلك نصب بإضمار «أن». قال الزمخشري^(٤): «فإن قلت: كيف استقام هذا المعنى، وقد جعلت العقوبة هي السببية^(٥) لا القول؛ لدخول حرف الامتناع عليه دونه؟ قلت: القول هو المقصود بأن يكون سبباً للإرسال ولكن العقوبة لما كانت هي السبب للقول، وكان وجوده بوجودها جعلت العقوبة كأنها سبب للإرسال بواسطة القول فأدخلت عليها «لولا». وحيء بالقول معطوفاً عليها بالفاء المعطية معنى السببية، ويؤول معناه إلى قولك: «ولولا قولهم هذا إذا أصابتهم مصيبة لما أرسلنا» ولكن اختيرت هذه الطريقة لنكتة: وهي أنهم لو لم يعاقبوا مثلاً على كفرهم وقد عاينوا ما أُلجئوا به إلى العلم اليقين لم يقولوا: لولا أرسلت إلينا رسولاً، وإنما السبب في قولهم هذا هو العقاب لا غير، لا التأسف على ما فاتهم من الإيمان بخالقهم».

آ. (٤٨) قوله: ﴿مِنْ قَبْلِ﴾: إما أن يتعلّق بيكفروا، أو بـ «أوتى» أي: من قبل ظهورك.

(١) معاني القرآن ١٤٧/٤ وعبارته «لولا ذلك لم يحتج إلى إرسال الرسل».

(٢) الآية ١٦٥ من النساء.

(٣) المحرر ١٧١/١٢.

(٤) الكشاف ١٨٣/٣.

(٥) عبارة الكشاف: «هي السبب في الإرسال».

قوله: «سِحْران» قرأ الكوفيون^(١) «سِحْران» أي: هما. أي: القرآن / [٧٠٤/ب] والتوراة، أو موسى وهارون وذلك على المبالغة، جعلوهما نفس السحر، أو على حذف مضاف أي: ذوا سحرين. ولو صحَّ هذا لكان ينبغي أن يُفرد «سِحْر» ولكنه نُنيّ تبيهاً على التنويح. وقيل: المراد موسى ومحمد عليهما السلام أو التوراة والإنجيل. والباقون «ساحران» أي: موسى وهارون أو موسى ومحمد كما تقدّم.

قوله: «تَظَاهَرا» العامّة على تخفيف الظاء فعلاً ماضياً صفةً لـ «سِحْران» أو «ساحران» أي: تعاونا. وقرأ^(٢) الحسن ويحيى بن الحارث الذّمّاري وأبو حيوة واليزيدي بتشديدها. وقد لحنهم الناس. قال ابن خالويه^(٣): «تشديده لحن؛ لأنه فعلٌ ماضٍ. وإنما يُشَدُّ في المضارع». وقال الهذلي^(٤): «لا معنى له». وقال أبو الفضل^(٥): «لا أعرف وجهه». وهذا عجيبٌ من هؤلاء وقد حذفت نونُ الرفع في مواضع، حتى في الفصح، كقوله عليه السلام: «لا تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حتى تُؤْمِنُوا ولا تُؤْمِنُوا حتى تحَابُوا»^(٦) ولا فرق بين كونها بعد واوٍ أو ألفٍ أو ياءٍ، فهذا أصله «تَظَاهَران» فأُدغِم وحذفت نونه تخفيفاً.

وقرأ الأعمش وطلحة وكذا في مصحف عبد الله «أَظَاهَرا» بهمزة وصلٍ وشدّ الظاء، وأصلها «تَظَاهَرا» كقراءة العامة، فلما أريد الإدغام سكنت الأول فاجتلبت همزة الوصل.

(١) السبعة ٤٩٥، والبحر ٧/١٢٤، والتيسير ١٧٢، والقرطبي ١٣/٢٩٤، والنشر ٣٤١/٢، والحجة ٥٤٧.

(٢) انظر في قراءاته: البحر ٧/١٢٤، الشواذ ١١٣.

(٣) الشواذ له ١١٣.

(٤) الكامل له ٢٢٦.

(٥) وهو صاحب اللوامح في شواذ القراءات. انظر: البحر ٧/١٢٤.

(٦) رواه أبو داود: الأدب ٣٧٨/٥، ابن ماجه: المقدمة ٢٦/١، أحمد ١/١٦٥.

آ. (٤٩) قوله: ﴿أَتَّبِعْهُ﴾: جوابُ الأمرِ وهو «فَاتُوا». «منهما» أي: من التوراة والقرآن، وهو مؤيدٌ لقراءة «سِحْران»، أو مِنْ كَتَابَيْهِمَا عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ، وهو مؤيدٌ لقراءة «ساحِران». وزيد بن علي^(١) «أَتَّبِعْهُ» بالرفع استثناءً أي: فأنا أَتَّبِعْهُ.

آ. (٥٠) [قوله]: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ﴾: استجاب بمعنى أجب. قال الزمخشري^(٢): «فَإِنْ قَلْتَ: ما الفرقُ بين فعلِ الاستجابة في الآية وبينه في قوله^(٣):

..... ٣٦٢٠ -

فلم يَسْتَجِيبْهُ عند ذاك مُجِيبٌ
حيث عُدِّيَ بغير لامٍ؟ قلت: هذا الفعلُ يتعدَّى إلى الدعاءِ بنفسه وإلى الداعي باللام، ويُحذفُ الدعاءُ إذا عُدِّيَ إلى الداعي في الغالب، فيقال: «استجاب اللهُ دعاءَهُ» أو «استجاب له»، ولا يكاد يُقال: استجاب له دعاءَهُ. وأمَّا البيتُ فمعناه: فلم يَسْتَجِبْ دعاءَهُ على حذفِ المضافِ. قلت: قد تقدَّم تقريرُ هذا في البقرة^(٤)، وأنَّ استجابَ بمعنى أجب. والبيتُ الذي أشار إليه هو:

- وداعٍ دَعَا يَمَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى

فلم يَسْتَجِيبْهُ عند ذاك مُجِيبٌ

والناسُ يُشِدُّونَهُ عَلَى تَعَدِّيهِ بِنَفْسِهِ.

(١) معاني القرآن ٣٠٧/٢، والبحر ١٢٤/٧.

(٢) الكشاف ١٨٤/٣.

(٣) تقدم برقم ٢١٥.

(٤) انظر: الدر المصون ١٥٩/١.

آ. (٥١) قوله: ﴿وَصَلَّنَا﴾: العائمة على التشديد: إِمَّا من الوصلِ ضدَّ القطعِ أي: تابَعْنَا بعضَهُ ببعض. وأصلُهُ مِنْ وَصَلَ الحَبْلَ. قال الشاعر^(١):

٣٦٢١- فَقُلْ لبني مروان ما بال ذمّتي

بحبلٍ ضعيفٍ لا يزال يُوصَل

وإِما: جَعَلْنَاهُ أَوْصَالاً، أي: أنواعاً من المعاني. قاله مجاهد. والحسن^(٢) قرأ بتخفيفِ الصاد. وهو قريبٌ ممَّا تقدّم.

آ. (٥٢) قوله: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُم﴾: مبتدأ، و«هم» مبتدأ ثانٍ، و«يؤمنون» خبره. والجملة خبرُ الأولِ و«به» متعلّقُ بـ«يؤمنون». وقد يُعكّر على الزمخشري^(٣) وغيره من أهل البيان حيث قالوا: التقديمُ يفيد الاختصاصَ وهنا لا يتأتى ذلك، لأنهم لو خصّوا إيمانهم بهذا الكتابِ فقط لَزِمَ كفرهم بما عداه، وهو عكسُ المراد، وقد أبدى أهلُ البيانِ هذا في قوله: «أَمَّنَّا به، وعليه تَوَكَّلْنَا»^(٤) فقالوا: لو قدّم «به» لأوهم الاختصاصَ بالإيمان بالله وحده دون ملائكته وكتبه ورسوله واليومِ الآخر، وهذا بعينه جارٍ هنا. والجواب: أن الإيمانَ بغيره معلومٌ فانصبَّ الغرضُ إلى الإيمانِ بهذا.

آ. (٥٤) قوله: ﴿مَرَّتَيْنِ﴾: منصوبٌ على المصدر. و«بما صبروا» «ما» مصدرية. والباءُ متعلّقُ بـ«يُؤْتُونَ» أو بنفسِ الأجر.

(١) البيت للأخطل وهو في ديوانه ٣٢، ومجاز القرآن ١٠٨/٢، والبحر ١٢٥/٧، والقرطبي ٢٩٥/١٣.

(٢) الإنحاف ٣٤٤/٢، والجامع ٢٩٥/١٣، والبحر ١٢٥/٧.

(٣) لم يبحث الزمخشري في هذا الموضوع مسألة «التقديم يفيد الاختصاص».

(٤) الآية ٢٩ من الملك. ولم يشر الزمخشري إلى هذا المعنى في كشافه.

آ. (٥٧) قوله: ﴿تُخَطَّفُ﴾: العامةُ على الجزم جواباً للشرط. والمنقري^(١) بالرفع على حذف الفاء كقوله^(٢):
٣٦٢٢- مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرَهَا

.....
وكقراءة «يُدْرِكُكُمْ»^(٣) بالرفع أو على التقديم، وهو مذهب سيبويه^(٤).
قوله: «أو لم نُمَكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا» قال أبو البقاء^(٥): «عَدَّاهُ بِنَفْسِهِ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى جَعَلَ. وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ فِي قَوْلِهِ: «أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا»^(٦) وَمَكَّنَ مُتَعَدِّ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُضْمَنَ مَعْنَى «جَعَلَ» كقوله: «مَكَّنَّاهُمْ»^(٧). وقد تقدّم تحقيقه في الأنعام^(٨).

و «أَمِنًا» قيل: بمعنى مُؤَمَّنٍ / أي: يُؤَمَّنُ مَنْ دَخَلَهُ. وقيل: هو على حذف مضافٍ أي: آمناً أهلُهُ. وقيل: فاعِلٌ بمعنى النُّسْبِ أي: ذا أَمِنٍ. [٧٠٥/أ]

قوله: «يُجَبِّي» قرأ^(٩) نافعُ بقاءِ التَّأْنِيثِ مراعاةً للفظِ «ثَمَرَاتٍ». والباقون

-
- (١) البحر ١٢٦/٧. والمنقري عبد الله بن عمرو أبو معمر البصري، ضابط لحرف أبي عمرو، روى عن عبد الوارث. توفي سنة ٢٢٤. انظر: طبقات القراء ٤٣٩/١.
 - (٢) تقدم برقم ١٤٠.
 - (٣) الآية ٧٨ من النساء «أينما تكونوا يدرككم الموت» وهي قراءة طلحة بن سليمان، وانظر: الدر المصون ٤٣/٤.
 - (٤) الكتاب ٤٣٦/١.
 - (٥) الإملاء ١٧٩/٢.
 - (٦) الآية ٦٧ من العنكبوت.
 - (٧) الآية ٦ من الأنعام.
 - (٨) انظر: الدر المصون ٥٣٦/٤.
 - (٩) السبعة ٤٩٥، والتيسير ١٧٢، والبحر ١٢٦/٧، والقرطبي ٣٠٠/١٣، والحجة ٥٤٨، والنشر ٣٤٢/٢.

- القصص -

بالياء للفصل ، ولأنه تأنيث مجازي . والجملة صفة لـ «حرماً» أيضاً . وقرأ العامةُ «ثمرات» بفتح تين . وأبان^(١) بضم تين جمع ثمر بضم تين . وبعضهم بفتح وسكون .

قوله : «رِزْقاً» إن جعلته مصدراً جاز انتصابه على المصدر المؤكد ؛ لأن معنى «يُجْبَى إليه» : يَرْزُقُهُمْ ، وأن ينتصب على المفعول له . والعامل محذوف أي نسوؤه إليه رزقاً ، وأن يكون في موضع الحال من «ثمرات» لتخصيصها بالإضافة ، وإن جعلته اسماً للمرزوق انتصب على الحال من «ثمرات» .

آ . (٥٨) قوله : ﴿مَعِيشَتَهَا﴾ : فيه أوجهٌ : مفعولٌ به على تضمين بَطَرَتْ خَسِرَتْ ، أو على الظرف أي : أيام معيشتها - قاله الزجاج^(٢) - أو على حذف «في» أي : في معيشتها ، أو على التمييز ، أو على التشبيه بالمفعول به وهو قريبٌ من «سَفِهَ نَفْسَهُ»^(٣) .

قوله : «لم تُسْكَنْ» جملةٌ حاليةٌ ، والعامل فيها معنى «تلك» . ويجوز أن يكون خبراً ثانياً .

قوله : «إلا قليلاً» أي : إلا سَكَنَّا قليلاً كسكونِ المسافر ونحوه ، أو إلا زمناً قليلاً ، أو إلا مكاناً قليلاً . يعني : أن القليل منها قد سكن .

آ . (٦٠) قوله : ﴿فَمَتَاعٌ﴾ : أي : فهو متاعٌ . وقرئ^(٤) «فمتاعاً

(١) البحر ١٢٦/٧ ، والكشاف ١٨٥/٣ .

(٢) مذهبه في معاني القرآن ١٥٠/٤ «بطرت في معيشتها ، بإسقاط في وعمل الفعل» .

(٣) الآية ١٣٠ من البقرة .

(٤) لم أقف على هذه القراءة وأرجح أنها ليست قراءة ، وإنما قراءة النصب «متاعاً الحياة» في الآية التالية : «كَمَنْ مَتَعْنَا متاعَ الحياة» فهم السمين فنقل ما هو في الآية التالية إلى السابقة ، وقد أثبت ذلك أبو حيان في البحر ١٢٧/٧ .

- القصص -

الحياة» بنصب «متاعاً» على المصدر أي: يتمتعون متاعاً، و«الحياة» نصب على الظرف.

قوله: «تَعْقِلُونَ» قرأ^(١) أبو عمرو بالياء من تحت التفتاح. والباقون بالخطاب جرّياً على ما تقدّم.

آ. (٦١) وقرأ^(٢) طلحة «أَمَّنْ وَعَدْنَاهُ» بغير فاءٍ.

قوله: «ثُمَّ هُوَ» الكسائي^(٣) وقالون بسكون الهاء إجراءً لثم مجرى الواو والفاء. والباقون بالضم على الأصل.

آ. (٦٢) قوله: ﴿الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾: مفعولاه محذوفان أي: تزعمونهم شركاء.

آ. (٦٣) قوله: ﴿هُؤُلَاءِ الَّذِينَ أَغْوَيْنَا﴾: فيه وجهان، أحدهما، أنه مبتدأ، و«الذين أغوينا» صفة للمبتدأ. والعائد محذوف أي: أغويناهم، والخبر «أغويناهم». و«كما غوينا» نعت لمصدر محذوف. ذلك المصدر مطاوع لهذا الفعل أي: [أغويناهم] فغَوُوا غِيًّا كما غَوَيْنَا. قاله الزمخشري^(٤). وهذا الوجه منعه أبو علي^(٥) قال: «لأنه ليس في الخبر زيادة فائدة على ما في صفتيه». قال: «فإن قلت: قد وُصِلَ بقوله «كما غَوَيْنَا» وفيه

(١) السبعة ٤٩٥، والبحر ١٢٧/٧، والتيسير ١٧٢، والقرطبي ٣٠٢/١٣، والحجة ٥٤٨، والنشر ٣٤٢/٢.

(٢) البحر ١٢٧/٧.

(٣) التيسير ٧٢، والحجة ٥٤٨، والنشر ٢٠٩/٢، والإتحاف ٣٤٥/٢.

(٤) الكشاف ١٨٧/٣.

(٥) انظر: البحر ١٢٨/٧.

- القصص -

زيادة. قلت: الزيادة في الظرف لا تُصَيِّرُه أصلاً في الجملة لأنَّ الظروفَ صِلَاتٌ^(١) ثم أعرب هو «هؤلاء» مبتدأ و«الذين أغويَناهم» خبره. و«أغويَناهم» مستأنف^(٢). وأجاب أبو البقاء^(٣) وغيره عن الأول: بأنَّ الظرفَ قد يَلْزِمُ كقولك: «زيد عمرو في داره».

قوله: «ما كانوا إيانا يَعْبُدون» «إيانا» مفعولٌ «يَعْبُدون» قُدِّمَ لأجلِ الفاصلةِ. وفي «ما» وجهان، أحدهما: هي نافيةٌ، والثانيةُ مصدريةٌ. ولا بُدُّ مِنْ تقديرِ حرفِ جرٍّ أي: تَبَرُّأنا مِنْ ما كانوا أي: مِنْ عبادَتِهِمْ إيانا. وفيه بُعُدٌ.

آ. (٦٤) قوله: ﴿لو أنهم كانوا﴾: جوابها محذوفٌ أي: لَمَا رَأَوْا العذابَ أو لَدَفَعُوهُ.

آ. (٦٦) قوله: ﴿فَعَمِيَتْ﴾: العائمةُ على تخفيفها. وقرأ^(٤) الأعمشُ وجناحُ بن حبيش بضمِّ العينِ وتشديدِ الميمِ. وقد تقدَّمتِ القراءتانِ للبعةِ في هود^(٥). وقرأ^(٦) طلحةُ «لا يَسَاءَلُونَ» بتشديدِ السينِ على إدغامِ التاءِ في السينِ كقراءةِ «تَسَاءَلُونَ به والأرحامُ»^(٧).

-
- (١) أي: فضلات.
 - (٢) وهو الوجه الثاني الذي أشار إليه في أول إعرابه للآية.
 - (٣) الإملاء ١٧٩/٢.
 - (٤) البحر ١٢٩/٧، الكشاف ١٨٨/٣.
 - (٥) انظر: الدر المصون ٣١٣/٦.
 - (٦) البحر ١٢٩/٧.
 - (٧) الآية ١ من النساء وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر. انظر: السبعة ٢٢٦.

آ. (٦٨) قوله: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ﴾: فيه أوجه، أحدها: أن «ما» نافية فالوقف على «يختار». والثاني: «ما» مصدرية أي: يختار اختيارهم، والمصدر واقع موقع المفعول به أي: مختارهم.

الثالث: أن تكون بمعنى الذي، والعائد محذوف أي: ما كان لهم الخير في قوله: «وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ»^(١) أي: منه.

وجوز ابن عطية^(٢) أن تكون «كان» تامة و«لهم الخير» جملة مستأنفة. قال: «ويتجه عندي أن تكون «ما» مفعولة إذا قدرنا كان التامة أي: إن الله يختار كل كائن. و«لهم الخير» مستأنف. معناه تعديد النعم عليهم في اختيار الله لهم لو قبلوا». وجعل بعضهم في «كان» ضمير الشأن / وأنشد^(٣):

٣٦٢٣ - أَمِنْ سُمِيَّةَ دَمَعِ الْعَيْنِ تَذْرِيفُ

لو كان ذا منك قبل اليوم معروف

ولو كان «ذا» اسمها لقال: «معروفاً». وابن عطية^(٤) منع ذلك في الآية قال: «لأن تفسير الأمر والشأن لا يكون بجملة فيها محذوف»^(٥). قلت: كأنه يريد أن الجار متعلق بمحذوف، وضمير الشأن لا يُفسر إلا بجملة مصرح بجزأها. إلا أن في هذا نظراً إن أراد؛ لأن هذا الجار قائم مقام الخبر. ولا أظن أحداً يمنع «هو السلطان في البلد» و«هي هند في الدار».

(١) الآية ٤٣ من الشوري.

(٢) المحرر الوجيز ١٨٢/١٢.

(٣) البيت لعنترة، وهو في ديوانه ٢٧٠، والمحرر ١٨٢/١٢، والبحر ١٢٩/٧.

والتدريف: سيلان الدمع.

(٤) المحرر ١٨٢/١٢.

(٥) عبارة المحرر «فيها مجرور».

والخَيْرَةُ مِنَ التَّخْيِيرِ، كالتَّطْيِيرَةِ مِنَ التَّطْيِيرِ فَيُسْتَعْمَلَانِ اسْتِعْمَالَ الْمَصْدَرِ.
وقال الزمخشري^(١): «ما كان لهم الخيرة بيان لقوله «ويختار» لأن معناه: ويختار
ما يشاء، ولهذا لم يَدْخُلِ العاطفُ. والمعنى: أنَّ الخَيْرَةَ لِلَّهِ تَعَالَى فِي أفعالِهِ،
وهو أعلمُ بوجوه الحكمة فيها ليس لأحدٍ مِنْ خَلْقِهِ أَنْ يَخْتَارَ عَلَيْهِ». قلت:
لم يَزَلِ النَّاسُ يَقُولُونَ: إنَّ الوَقْفَ عَلَى «يختار»، والابتداءَ بـ «ما» على أنها
نافيةٌ هو مذهبُ أهلِ السُّنَّةِ. ونُقِلَ ذلكَ عن جماعةِ كَاتبِي جَعْفَرٍ^(٢) وغيره، وأنَّ
كونَها موصولةً متصلةً بـ «يختار» غيرَ موقوفٍ عليه مذهبُ المعتزلة. وهذا
الزمخشريُّ^(٣) قد قرَّرَ كونَها نافيةً، وَحَصَّلَ غرضه في كلامه، وهو موافقٌ لكلامِ
أهلِ السُّنَّةِ ظاهراً، وإنَّ كان لا يريدُه. وهذا الطبريُّ^(٤) مِنْ كبارِ أهلِ السُّنَّةِ مَنَعَ
أَنْ تَكُونَ [ما] نافيةً قال: «لثلاثا يكونُ المعنى: أنه لم تكن لهم الخيرةُ فيما
مضى، وهي لهم فيما يُسْتَقْبَلُ، وأيضاً فلم يتقدَّمْ نفيٌّ». وهذا الذي قاله
ابنُ جريرٍ مَرَوِيٌّ عن ابنِ عباس. وقال بعضهم: ويختار لهم ما يشاء من
الرسْلِ، فـ «ما» على هذا واقعةٌ على العقلاء.

آ. (٧١) قوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ﴾: «أَرَأَيْتُمْ» و«جَعَلَ» تنازعا في
«الليل» وأعمل الثاني. ومفعولُ «أَرَأَيْتُمْ» هي جملةُ الاستفهامِ بعده. والعائدُ
منها على «الليل» محذوفٌ، تقديرُه: بضيائه بعده. وجوابُ الشرطِ محذوفٌ.
وتحريُّ هذا قد مَضَى فِي الْأَنْعَامِ^(٥) فهو نظيرُه.

(١) الكشاف ١٨٨/٣.

(٢) القطع والائتناف لأبي جعفر النحاس ٥٤٨.

(٣) الكشاف ١٨٨/٣.

(٤) تفسير الطبري ١٠١/٢٠.

(٥) انظر: الدر المصون ٦٣٥/٤.

- القصص -

و«سَرْمَدًا» مفعول ثانٍ، إن كان الجَعْلُ تصييراً، أو حالاً إن كان خَلْقاً وإنشاءً. والسَّرْمَدُ: الدائم الذي لا ينقطع. قال طرفة^(١):

٣٦٢٤- لَعَمْرُكَ مَا أَفْرِي عَلِيَّ بَغْمَةً
نَهَارِي وَلَا لَيْلِي عَلِيَّ بِسَرْمَدٍ

والظاهر أن ميمه أصلية، ووزنه فَعَلَل كَجَعَفَر. وقيل: هي زائدة. واشتقاقه من السَّرْد، وهو تتابع الشيء على الشيء، إلا أن زيادة الميم وَسَطاً وأخيراً لا يَنقَاسُ^(٢) نحو: دُلَامِص^(٣)، وَزُرْقَم^(٤)، من الدَّلَاصِ والزُرْقَةِ.

قوله: «إلى يوم» متعلق بـ«جَعَل»، أو بـ«سَرْمَدًا»، أو بمحذوفٍ على أنه صفة لـ«سَرْمَدًا».

آ. (٧٣) قوله: ﴿لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا﴾: من باب اللَّفِّ والنشر. ومنه^(٥):

٣٦٢٥- كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَبَابَسًا
لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالِي

آ. (٧٦) قوله: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ﴾: «ما» موصولة بمعنى الذي،

(١) تقدم برقم ٢٦١٤.

(٢) قال ابن عصفور: «فإن وقعت الميم غير أول قضي عليها بالأصالة. ولم توجد زائدة إلا في أماكن محصورة تحفظ ولا يقاس عليها». الممتع ٢٣٩.

(٣) الدلامص: البراق اللين.

(٤) الزرقم: الشديد الزرققة.

(٥) تقدم برقم ٢٦٥٢.

- القصص -

صلتها «إن» وما في حيزها، ولهذا كُسِرَتْ. ونقل الأخفش الصغير^(١) عن الكوفيين منع الوصل بـ «إن»، وكان يستقيح ذلك عنهم. يعني لوجوده في القرآن.

قوله: «لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ» فيه وجهان، أحدهما: أن الباء للتعدية كالمهمزة، ولا قلب في الكلام. والمعنى: لتنيء المفاتيح العُصْبَةَ الأَقْوِيَاءَ، كما تقول: أجاته وجئت به، وأذهبتُه وذَهَبْتُ به. ومعنى ناء بكذا: نهَضَ به بِثِقَلٍ. قال^(٢):

٣٦٢٦- تَنُوءُ بِأَخْرَاهَا فَلَايَا قِيَامُهَا
وَتَمْشِي الْهُوَيْنَى عَنْ قَرِيبٍ فَتَبْهَرُ

وقال أبو زيد^(٣): «نُوتُ بِالْعَمَلِ أَي: نَهَضْتُ». قال^(٤):

٣٦٢٧- إِذَا وَجَدْنَا خَلْفًا بِسِّ الْخَلْفِ
عَبْدًا إِذَا مَا نَاءَ بِالْجِمْلِ وَقَفَ
وَفَسَّرَهُ الزَّمخَشَرِيُّ^(٥) بِالْإِثْقَالِ. قال: «يُقَالُ: نَاءَ بِهِ الْجِمْلُ، حَتَّى أَثْقَلَهُ وَأَمَالَهُ» وعليه يَنْطَبِقُ الْمَعْنَى أَي: لَتَثْقِلُ الْمَفَاتِيحُ الْعُصْبَةَ.

والثاني: أن في الكلام قلباً، والأصل: لَتَنُوءُ الْعُصْبَةُ بِالْمَفَاتِيحِ، أَي:

(١) علي بن سليمان أبو الحسن، قدم إلى مصر وحلب وتوفي ببغداد سنة ٣١٥. قرأ على ثعلب والمبرد. له: المهذب، شرح سيبويه، الأنواء، التثنية والجمع. انظر: طبقات النحويين للزبيدي ١١٥، تاريخ بغداد ٤٣٣/١١، والبغية ١٦٧/٢. وفي خبر الأخفش الصغير. انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥٥٨/٢.

(٢) البيت لذى الرمة وهو في ديوانه ٦٢٤، والقرطبي ٣١٢/١٣، واللسان نواً. وتنوء: تنهض ببعيظتها بثقل. اللأي: الجهد. وتبهر: نعا.

(٣) انظر: معاني القرآن للزجاج ١٥٥/٤ وفيه نقلاً عن أبي زيد «نُوتُ بِالْجِمْلِ».

(٤) تقدم برقم ٢٣٢٨ وقوله: «إِذَا» تَقَدَّمَ «إِنَّا».

(٥) الكشاف ١٩٠/٣.

- القصص -

لَتَنْهَضُ بِهَا. قاله أبو عبيد^(١)، كقولهم: «عَرَضْتُ الناقَةَ على الحَوْضِ». وقد تقدم الكلامُ في القَلْبِ^(٢)، وأن فيه ثلاثة مذاهب.

وقرأ بُدَيْلُ بن مَيْسِرَةَ^(٣) «لَيْنُوْءٌ» بالياء مِنْ تحتُ والتذكير؛ لأنه راعى المضافَ المحذوفَ. إذ التقديرُ: حَمَلُهَا أو ثَقَلُهَا. وقيل: الضمير في «مفاتيحه» لقارون، فاكتسب المضافُ من المضافِ إليه التذكيرَ كقولهم: «ذهبتُ أهلُ اليمامة» قاله الزمخشري^(٤). يعني كما اكتسبَ «أهلُ» التأنيثَ اكتسبَ هذا التذكيرَ.

قوله: «إذ قال» فيه أوجهٌ: أن يكونَ معمولاً لتنوء. قاله الزمخشري^(٥): أو [أ/٧٠٦] لـ «بغى» قاله ابن عطية^(٦). وردَّهما الشيخ^(٧): / بأنَّ المعنى ليس على التقييد بهذا الوقت. أو لـ «آتيناه» قاله أبو البقاء^(٨). وردَّه الشيخ^(٩): بأن الإيتاء لم يكن ذلك الوقت، أو لمحذوفٍ فقدَّره أبو البقاء^(١٠): بغى عليهم. وهذا ينبغي أن يردَّ

-
- (١) لعله أبو عبيدة في مجاز القرآن ١١٠/٢ أو يكون العَلَمَان قد ذهبا هذا المذهب.
 - (٢) انظر: الدر المصون ٥٢٠/٣.
 - (٣) البحر ١٣٢/٧. وبديل بن ميسرة البصرة روى عن أنس بن مالك. صدوق ثقة، توفي سنة ١٣٠. انظر: تهذيب الكمال ١٣٩/١.
 - (٤) الكشف ١٩٠/٣ وعبارته: «ووجهه أن يُفسَّر المفاتيح بالخزائن، ويعطيهما حكم ما أضيفت إليه للملابسة والاتصال».
 - (٥) الكشف ١٩٠/٣.
 - (٦) المحرر ١٨٨/١٢.
 - (٧) البحر ١٣٢/٧.
 - (٨) الإملاء ١٨٠/٢.
 - (٩) البحر ١٣٢/٧.
 - (١٠) الإملاء ١٨٠/٢.

- القصص -

بما رُدَّ به قولُ ابنِ عطية . وقَدَّره الطبري^(١) : اذْكَرُ ، وقَدَّره الشيخُ^(٢) : أظهر الفرَحَ . وهو مناسبٌ .

وقرئ^(٣) «الفارحين» حكاها عيسى الحجازي .

آ . (٧٧) قوله : ﴿فِيمَا آتَاكَ﴾ : يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ «ابْتِغِ» ، وَأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ أي : مُتَقَلِّبًا فِيمَا آتَاكَ . و «مَا» مصدريةٌ أو بمعنى الذي .

قوله : «كما أَحْسَنَ» أي : إِحْسَانًا كإِحْسَانِهِ إِلَيْكَ .

قوله : «في الأرض» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ «تَبِغِ» أو بالفساد ، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ . وهو بعيدٌ .

آ . (٧٨) قوله : ﴿عَلَى عِلْمٍ﴾ : حالٌ مِنْ مرفوعٍ «أُوتِيْتَهُ» .

قوله : «عندي» إمَّا ظرفٌ لـ «أُوتِيْتَهُ» ، وإمَّا صفةٌ للعلم .

قوله : «مَنْ هُوَ أَشَدُّ» «مَنْ» موصولةٌ أو نكرةٌ موصوفةٌ . وهو في موضع المفعولِ بـ «أَهْلَكَ» . و «مِنْ قَبْلِهِ» متعلِّقٌ به . و «مِنَ الْقُرُونِ» يجوزُ فيه ذلك ، ويجوزُ أَنْ يكونَ حالًا مِنْ «مَنْ هُوَ أَشَدُّ» .

قوله : «ولا يُسألُ» هذه قراءةُ العامةِ على البناءِ للمفعول ، وبالبناءِ مِنْ تحتِ ورفَعِ الفعلِ . وقرأ^(٤) أبو جعفر «ولا تُسألُ» بالتاء مِنْ فوقِ والجزم . وابنُ سيرين وأبو العالية كذلك ، إلا أنه مبنيٌّ للفاعل وهو المخاطَبُ . قال ابنُ إسحاق :

(١) لم أجده في الطبري .

(٢) البحر ٧/١٣٢ .

(٣) البحر ٧/١٣٢ ، والشواذ ١١٤ .

(٤) انظر في قراءتها : البحر ٧/١٣٤ .

«لا يجوز ذلك حتى تنصب المجرمين». قال صاحب اللوامح^(١): «هذا هو الظاهر؛ إلا أنه لم يتلغني فيه شيء^(٢). فإن تركاه مرفوعاً فيحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون «المجرمون» خبر مبتدأ محذوف، أي: هم المجرمون. والثاني: أن يكون بدلاً من أصل الهاء والميم في «ذنوبهم»، لأنهما مرفوعا المحل» يعني أن ذنوباً مصدر مضاف لفاعله. قال: «فحمل المجرمون على الأصل، كما تقدم لنا في قراءة «مثلاً ما بعوضة»^(٣) بجر بعوضة. وكان قد خرّجها على أن الأصل: بضرب مثل بعوضة» وهذا تعسف كثير. ولا ينبغي أن يقرأ ابن سيرين وأبو العالية إلا «المجرمين» بالياء فقط، وإنما ترك نقلها لظهوره.

آ. (٧٩) قوله: ﴿فِي زِينَتِهِ﴾: إما متعلق بـ «خَرَجَ»، وإما بمحذوف على أنه حال من فاعل «خَرَجَ».

آ. (٨٠) قوله: ﴿وَيَلِكُمْ﴾: منصوب بمحذوف أي: ألزمكم الله ويلكم.

قوله: «ولا يلقاها» أي: هذه الخصلة، وهي الزهد في الدنيا والرغبة فيما عند الله.

آ. (٨١) قوله: ﴿فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ﴾: المشهور كسر هاء الكناية في «به» و«بداره» لأجل كسر ما قبلها. وقرأ^(٤) بضمها. وقد تقدم أنها الأصل، وهي لغة الحجاز.

(١) انظر: البحر ١٣٤/٧.

(٢) أي: في نصب المجرمين.

(٣) الآية ٢٦ من البقرة: ولم يسبق للمؤلف أن أشار إلى هذه القراءة.

(٤) لم أقف على صاحب هذه القراءة. وانظر: الإتحاف ١٥٠/١.

قوله: «مِنْ فِئَةٍ» يجوز أن تكونَ اسمَ كان، إن كانتَ ناقصةً، و«له» الخبرُ، أو «يَنْصُرُونَهُ»، وأن تكونَ فاعلةً إن كانتَ تامةً، و«يَنْصُرُونَهُ» صفةٌ لـ «فِئَةٍ» فيُحَكِّمُ على موضعِها بالجرِّ لفظاً وبالرفعِ معنى؛ لأنَّ «مِنْ» مزيدةٌ فيها.

آ. (٨٢) قوله: ﴿وَيَكُنَّ اللَّهُ﴾ و«وَيَكُنَّ» فيه مذاهبٌ منها: أنَّ «وَيَ» كلمةٌ برأسِها وهي اسمُ فعلٍ معناها أعجَبُ أي أنا. والكافُ للتعليل، وأنَّ وما في حيزِها مجرورةٌ بها أي: أعجَبُ لأنه لا يفلحُ الكافرون، وسُمِعَ «كما أنه لا يَعْلَمُ غفر الله له». وقياسُ هذا القولِ أنَّ يُوقَفَ على «وَيَ» وحدها، وقد فعل ذلك الكسائيُّ^(١). إلا أنه يُنقل عنه أنه يُعتقدُ في الكلمةِ أنَّ أصلَها: وَيَلْكَ كما سيأتي، وهذا يُنافي وَقَفَهُ. وأنشد سيبويه^(٢):

وَيَ كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحَدِّثُ
بَبٍّ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشَ عَيْشَ ضُرٍّ

الثاني: قال بعضهم: قوله: «كَأَنَّ» هنا للتشبيه، إلا أنه ذهب منها معناه، وصارت للخبر واليقين. وأنشد^(٣):

كَأَنِّي حِينَ أُمْسِي لَا تُكَلِّمُنِي
مُتَيْمٌ يَشْتَهِي مَا لَيْسَ مَوْجُودًا

وهذا أيضاً يناسبُه الوقْفُ على «وَيَ».

(١) التيسير ٦١، والنشر ١٥١/٢.

(٢) البيت لزيد بن عمرو بن نُفَيْل وهو في الكتاب ٢٩٠/١، والخصائص ٤١/٣، والأصول ٣٠٥/١، واللسان (ويا)، وابن يعيش ٧٦/٤. والنشب: المال. وينسب البيت أيضاً لنيه بن الحجاج.

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه ٣١٢، واللسان عود، والمحتسب ١٥٥/٢، وابن يعيش ٧٧/٤.

- القصص -

الثالث: أن «وَيْكَ» كلمة برأسها، والكاف حرف خطاب، و«أن» معموله محذوف أي: أعلم أنه لا يُفْلِحُ. قاله الأخفش (١). وعليه قوله (٢):

٣٦٣٠- أَلَا وَبِكَ الْمَسْرَةُ لَا تَدُوْمُ

وَلَا يَبْقَى عَلَى الْبُؤْسِ النَّعِيمُ

وقال عنترة (٣):

[٧٠٦/ب] ٣٦٣١- وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا/

قِيلَ الْفُؤَارِسِ وَبِكَ عَنْتَرُ أَقْدَمُ

وحقه أن يقف على «وَيْكَ» وقد فعله أبو عمرو بن العلاء.

الرابع: أن أصلها وَيْلِكَ فحذف. وإليه ذهب الكسائي ويونس وأبو حاتم. وحقهم أن يقفوا على الكاف كما فعل أبو عمرو. ومن قال بهذا استشهد بالبيتين المتقدمين؛ فإنه يُحتمل أن يكون الأصلُ فيهما: وَيْلِكَ، فحذف. ولم يُرسم في القرآن إلا: وَيْكَأَنَّ (٤)، وَيْكَأَنَّهُ (٥) متصلة في الموضعين، فعامة القراء اتبعوا الرسم، والكسائي وقف على «وَيْ»، وأبو عمرو على وَيْكَ. وهذا كله في وقف الاختبار دون الاختيار كنظائر تقدمت.

الخامس: أن «وَيْكَأَنَّ» كلها كلمة متصلة بسيطة، ومعناها: ألم تر، وربما

(١) اكتفى الأخفش في معاني القرآن ٤٣٤ بقوله: «والمفسرون يفسرونها: ألم تر أن الله».

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر ١٣٥/٧.

(٣) ديوانه ٢١٩، ومعاني القرآن للفراء ٣١٢/٢.

(٤) الآية ٨٢: «وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَنْسُطُ».

(٥) «وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ».

نُقل ذلك عن ابن عباس . ونَقَلَ الكسائيُّ والفراءُ^(١) أنها بمعنى: أما ترى إلى صُنِعَ الله . وحكى ابن قتيبة^(٢) أنها بمعنى: رَحْمَةً لكَ، في لغة حِمير .

قوله: «لولا أن مَنْ» قرأ^(٣) الأعمشُ «لولا مَنْ» بحذف «أن» وهي مُرادَةٌ؛ لأنَّ «لولا» هذه لا يَلِيها إلاَّ المبتدأ . وعنه «مَنْ» برفع النونِ وجَرَّ الجلالةِ وهي واضحةٌ .

قوله: «لَخَسَفَ» حفص^(٤): «لَخَسَفَ» مبنياً للفاعل أي: الله تعالى . والباقون بينائه للمفعول . و«بنا» هو القائمُ مقامَ الفاعلِ . وعبد الله^(٥) وطلحةُ «لأنخسفَ بنا» أي: المكان . وقيل: «بنا» هو القائمُ مقامَ الفاعلِ، كقولك «انقُطِع بنا» وهي عبارة . . .^(٦) وقيل: الفاعلُ ضميرُ المَصْدَرِ أي: لانخسفَ الانخسافَ، وهي عِيٌّ أيضاً . وعن عبدِ الله «لَتُخَسَّفَ» بتاءٍ من فوقٍ وتشديدِ السينِ مبنياً للمفعولِ، و«بنا» قائمةٌ مقامه .

آ . (٨٣) قوله: ﴿تلك الدارُ﴾: مبتدأٌ وصفته . و«نَجعلها» هو الخبرُ . ويجوز أن تكونَ «الدارُ» خبراً^(٧)، و«نَجعلها» خبرٌ آخرٌ، أو حالٌ . والأولُ أحسنُ .

قوله: «ولا فساداً» كرَّر «لا» لِيُفِيدَ أن كلاً منهما مستقلٌ في الآية لا مجموعهما .

(١) معاني القرآن له ٣١٢/٢ .

(٢) تأويل المشكل ٥٢٦ .

(٣) البحر ١٣٥/٧، والقرطبي ٣١٩/١٣ .

(٤) السبعة ٤٩٥، والحجة ٥٤٩، والتيسير ١٧٢، والقرطبي ٣١٩/١٣، والبحر

١٣٥/٧، والنشر ٣٤٢/٢ .

(٥) المحتسب ١٥٧/٢، والقرطبي ٣١٩/١٣، والبحر ١٣٥/٧ .

(٦) لفظة لم أتبينها تقرب من: رديئة .

(٧) الأصل «خبر» وهو سهو .

آ. (٨٤) قوله: ﴿فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ﴾: مِنْ إقامَةِ الظَّاهِرِ مُقَامِ
المُضْمَرِ تَشْنِيعاً عَلَيْهِمْ.

قوله: «إلا ما كانوا» أي: إلا مثل ما كانوا.

آ. (٨٥) قوله: ﴿إِلَى مَعَادٍ﴾: تَنْكِيرُهُ لِلتَّعْظِيمِ أَي: مَعَادٍ أَيِّ مَعَادٍ
وهو مكة أو الجنة.

قوله: «مَنْ جَاءَ بِالْهُدَى» مَنْصُوبٌ بِمُضْمَرٍ أَي: يَعْلَمُ أَوْ بِأَعْلَمَ، إِنْ
جَعَلْنَاهَا بِمَعْنَى عَالِمٍ وَأَعْمَلْنَاهَا إِعْمَالَهُ.

آ. (٨٦) قوله: ﴿إِلَّا رَحْمَةً﴾: فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: هُوَ مَنْقَطِعٌ
أَي لَكِنْ رَجَمَكَ رَحْمَةً. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مُتَّصِلٌ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١): «هَذَا كَلَامٌ
مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى. كَأَنَّهُ قِيلَ: وَمَا أَلْقَى إِلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا رَحْمَةً» فَيَكُونُ
اسْتِثْنَاءً مِنَ الْأَحْوَالِ أَوْ مِنَ الْمَفْعُولِ لَهُ.

قوله: «وَلَا يَصُدُّنَكَ» قَرَأَ الْعَامَّةُ بِفَتْحِ الْيَاءِ وَضَمِّ الصَّادِ، مِنْ صَدَّهْ،
يَصُدُّهُ. وَقُرِئَ^(٢) بِضَمِّ الْيَاءِ وَكَسْرِ الصَّادِ مِنْ أَصَدَّهُ بِمَعْنَى صَدَّهْ، حَكَاهَا أَبُو زَيْدٍ
عَنْ كَلْبٍ. قَالَ^(٣):

٣٦٣٢- أَنَسُ أَصَدُّوا النَّاسَ بِالسِّيفِ عَنْهُمْ
صُدُودَ السُّوْفِيِّ عَنِ أَنْوْفِ الْمَخَارِمِ

(١) الكشاف ٣/١٩٤.

(٢) الشواذ ١١٤، والقرطبي ١٣/٣٢٢، والبحر ٧/١٣٧.

(٣) تقدم برقم ١٣٦٢ وورد في الأصل «الجرائم» بدلاً من «المخارم» وهو تحريف. وفي
البحر «الحوائم».

- القصص -

وأصلُ يَصُدُّونَكَ : يَصُدُّونَتَكَ ، ففَعِلَ فِيهِ ما فَعِلَ فِي «لَيَقُولَنَّ ما يَحْسِبُهُ»^(١) .

آ . (٨٨) قوله : ﴿إِلَّا وَجْهَهُ﴾ : مَنْ جَعَلَ «شَيْئاً» يُطْلَقُ عَلَى الْبَارِي تَعَالَى - وَهُوَ الصَّحِيحُ - قَالَ : هَذَا اسْتِثْنَاءٌ مُتَّصِلٌ ، وَالْمُرَادُ بِالْوَجْهِ الذَّاتُ ، وَإِنَّمَا جَرَى عَلَى عَادَةِ الْعَرَبِ فِي التَّعْبِيرِ بِالْأَشْرَفِ عَنِ الْجُمْلَةِ . وَمَنْ لَمْ يُطْلَقْ عَلَيْهِ جَعَلَهُ مُتَّصِلاً أَيْضاً ، وَجَعَلَ الْوَجْهَ ما عَمِلَ لِأَجَلِهِ^(٢) أَوِ الْجَاهَ الَّذِي بَيْنَ النَّاسِ ، أَوْ يَجْعَلُهُ مُنْقَطِعاً أَي : لَكِنْ هُوَ بِحَالِهِ لَمْ يَهْلِكْ .

قوله : «تُرْجَعُونَ» الْعَامَّةُ عَلَى بِنَائِهِ لِلْمَفْعُولِ . وَعَيْسَى^(٣) عَلَى بِنَائِهِ لِلْفَاعِلِ ، وَهِيَ حَسَنَةٌ .

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الْقَصَصِ]

(١) الآية ٨ من هود . وانظر : الدر المصون ٢٩١/٦ .

(٢) وهو قول سفيان الثوري قال : «إلا وجهه : ما عمل لذاته ومن طاعته وتوجه به نحوه» .
ومنه قول الشاعر :

رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

انظر : البحر ١٣٧/٧ .

(٣) البحر ١٣٧/٧ .

الذُّرُّ الْمَصُونُ

فِي عُلُومِ الْكِتَابِ الْمَكُونِ

تأليف

أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْمَعْرُوفِ بِالسَّمِينِ الْحَلَبِيِّ

المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

تحقيق

الدكتور أحمد محمد الخراط

الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المعهد العالي للدعوة الإسلامية - المدينة المنورة

اعتمد فيه على نسخة بخط المؤلف

الجزء التاسع

دار الفقه

دمشق

سورة العنكبوت

بسم الله الرحمن الرحيم

آ . (٢) قوله: ﴿أَنْ يُتْرَكُوا﴾: سَدَّ مَسَدَ مَفْعُولِي حَسِبَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَمَسَدٌ أَحَدُهُمَا عِنْدَ الْأَخْفَشِ .

قوله: «أَنْ يُتْرَكُوا» فيه أوجه، أحدها: أنه بدلٌ مِنْ «أَنْ يُتْرَكُوا»، أُبدِلَ مصدرًا مؤولاً مِنْ مثله. الثاني: أنها على إسقاط الخافض وهو الباء، أو اللام، أي: بِأَنْ يُتْرَكُوا، أو لِأَنْ يُتْرَكُوا. قال ابن عطية^(١) وأبو البقاء^(٢): «وَإِذَا قُدِّرَتِ الْبَاءُ كَانَ حَالًا». قال ابن عطية^(٣): «وَالْمَعْنَى فِي الْبَاءِ وَاللَّامِ مُخْتَلَفٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ فِي الْبَاءِ كَمَا تَقُولُ: «تَرَكْتُ زَيْدًا بِحَالِهِ»/ وَهِيَ فِي اللَّامِ بِمَعْنَى مِنْ أَجْلِ [٧٠٧/أ] أَي: أَحْسَبُوا أَنْ إِيْمَانَهُمْ عِلَّةٌ لِلتَّرِكِ» انتهى. وهذا تفسيرٌ معنَى، وَلَوْ فَسَّرَ الْإِعْرَابَ لَقَالَ: أَحْسَبَانَهُمُ التَّرِكَ لِأَجْلِ تَلْفُظِهِمُ بِالْإِيْمَانِ.

وقال الزمخشري^(٤): «فَإِنْ قُلْتَ: فَأَيْنَ الْكَلَامُ الدَّالُّ عَلَى الْمَضْمُونِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ الْحُسْبَانُ؟ قُلْتَ: هُوَ فِي قَوْلِهِ: «أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا: آمَنَّا، وَهُمْ

(١) المحرر ١٢/٢٠٠.

(٢) الإملاء ٢/١٨١.

(٣) المحرر ١٢/٢٠٠.

(٤) الكشف ٣/١٩٥.

لا يُفْتَنُونَ». وذلك أن تقديره: أَحْسَبُوا تَرْكَهُمْ غيرَ مفتونين لقولهم: آمناً، فالترك أولُ مفعولي «حَسِبَ» و«لقولهم آمناً» هو الخبر. وأما غيرَ مفتونين فتتمةُ الترك؛ لأنه من الترك الذي هو بمعنى التصيير، كقوله^(١):
٣٦٣٣- فَتَرَكَتُهُ جَزَرَ السَّبَاعِ يَنْشُنُهُ

ألا ترى أنك قبل المجيء بالحُسبانَ تَقْدِرُ أن تقول: تَرَكَهُمْ غيرَ مفتونين لقولهم: آمناً على [تقدير]^(٢): حاصل ومستقر قبل اللام. فإن قلت: «أن يَقُولُوا» هو علةُ تَرْكِهِمْ غيرَ مُفْتُونِينَ، فكيف يَصِحُّ أن يقع خبر مبتدأ؟ قلت: كما تقول: خروجه لمخافة الشرِّ وضربه للتأديب، وقد كان التأديبُ والمخافةُ في قولك: خَرَجْتُ مخافةَ الشرِّ وضربته تأديباً تعليلياً. وتقول أيضاً: حَسِبْتُ خروجه لمخافةِ الشرِّ، وظننتُ ضربه للتأديب، فتجعلهما مفعولين كما جعلتهما مبتدأ وخبراً.

قال الشيخ^(٣) بعد هذا كله: «وهو كلامٌ فيه اضطرابٌ؛ ذكر أولاً أن تقديره غيرَ مفتونين تتمّة، يعني أنه حالٌ لأنه سَبَكَ ذلك من قوله «وهم لا يُفْتَنُونَ» وهي جملةٌ حالية، ثم ذكر أن «يُتْرَكُوا» هنا من الترك الذي هو تصييرٌ. ولا يَصِحُّ؛ لأنَّ مفعولَ «صَيَّرَ» الثاني لا يَسْتَقِيمُ أن يكونَ «لقولهم»؛ إذا يصيرُ التقديرُ: أن يُصَيِّرُوا

(١) البيت لعنترة وعجزه:

ما بين قُلَّةِ رَأْسِهِ وَالْمِعْصَمِ

وهو في ديوانه ٢١٠، وشرح القوائد السبع ٣٤٧. والجُزْر: جمع جَزْرَة وهي الشاة والناقة تُدْبِحُ أي صارَ للسباعِ جَزْرَة أي: لحمًا. وينشئه: يأكلنه. وقلة رأسه: أعلى رأسه. والمعصم: موضع السوار.

(٢) من الكشاف.

(٣) البحر ١٣٩/٧.

لقولهم وهم لا يُفتنون، وهذا كلامٌ لا يَصِحُّ. وأما ما مثله به من البيت فإنه يَصِحُّ أن يكون «جَزَرَ السَّبَاع» مفعولاً ثانياً لـ تَرَكَ بمعنى صَبَّر، بخلاف ما قَدَّر في الآية. وأما تقديره تَرَكَهم غير مفتونين لقولهم [أَمْنَا]^(١) على تقديرٍ حاصل ومستقر قبل اللام فلا يَصِحُّ إذا كان تَرَكَهم بمعنى تصبيرهم، وكان غير مفتونين حالاً؛ إذ لا يَنْعَقِدُ مِنْ تَرَكَهم بمعنى تصبيرهم وَتَقَوْلُهُمْ مبتدأ وخبرٌ، لاحتياج تَرَكَهم بمعنى تصبيرهم إلى مفعولٍ ثانٍ لأنَّ غير مفتونين عنده حالٌ لا مفعولٌ ثانٍ. وأما قوله: فإن قلت: أن يقولوا إلى آخره فيحتاج إلى فَضْلٍ فَهَمْ: وذلك أن قوله: «أن يقولوا» هو علةٌ تَرَكَهم فليس كذلك؛ لأنه لو كان علةً له لكان به متعلقاً كما يتعلَّقُ بالفعل، ولكنه علةٌ للخبر المحذوف الذي هو مستقر أو كائن، والخبر غيرُ المبتدأ، ولو كان «لقولهم» علةٌ للترك لكان من تمامه فكان يحتاج إلى خبرٍ. وأما قوله كما تقول: خروجه لمخافة الشرف «لمخافة» ليس علةٌ للخروج بل للخبر المحذوف الذي هو مستقرٌ أو كائن» انتهى.

قلت: وهذا الذي ذكره الشيخُ كلُّه جوابه: أن الزمخشري إنما نظر إلى جانب المعنى، وكلامه عليه صحيحٌ. وأما قوله: ليس علةٌ للخروج ونحو ذلك يعني في اللفظ. وأما في المعنى فهو علةٌ له قطعاً، ولولا خَوْفُ الخروج عن المقصود^(٢).

آ. (٣) قوله: ﴿فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا﴾: العامةُ على فتح الياء مضارعٌ «عَلِمَ» المتعدية لواحد. كذا قالوا. وفيه إشكالٌ تقدَّم غير مرة: وهو أنها إذا تعدَّت لمفعولٍ كانت بمعنى عَرَفَ. وهذا المعنى لا يجوز إسنادُه إلى الباري تعالى؛ لأنه يَسْتَدْعِي سَبْقَ جهلٍ؛ ولأنه يتعلَّقُ بالذاتِ فقط دون ما هي عليه من الأحوال.

(١) من البحر.

(٢) أي: لتابعت الردُّ عليه.

وقرأ^(١) عليّ وجعفر بن محمد بضمّ الياء، مضارع أعلم. ويحتمل أن يكون من علم بمعنى عَرَفَ، فلما جيءَ بهمزة النقل أكَسَبَتْهَا مفعولاً آخر فحذف. ثم هذا المفعول يُحتمل أن يكون هو الأول أي: لِيُعَلِّمَنَّ اللَّهُ النَّاسَ الصَّادِقِينَ، وليُعَلِّمَنَّهم الكاذبين، أي: بشهرة يُعَرَفُ بها هؤلاء من هؤلاء. وأن يكون الثاني أي: لِيُعَلِّمَنَّ هؤلاء منازلهم، وهؤلاء منازلهم في الآخرة. ويحتمل أن يكون من العلامة وهي السِّمِيَاءُ، فلا يتعدى إلا لواحد. أي: لنجعلنَّ لهم علامة يُعرفون بها. وقرأ الزهريُّ الأولى كالمشهورة، والثانية كالشاذة.

آ. (٤) قوله: ﴿أَمْ حَسِبَ﴾: «أم» هذه منقطعة فتتقدَّر بـ بل والهمزة عند الجمهور، والإضرابُ انتقالٌ لا إبطال. وقال ابن عطية^(٢): «أم» [معادلةٌ/ للآلف في قوله «أَحْسِبَ»، وكأنه عَزَّ وَجَلَّ قرَّرَ الفريقين: قرر المؤمنين على [ظَنَّهُم أَنَّهُمْ]^(٣) لا يَفْتَنُونَ، وقرَّرَ الكافرين أنهم يَسْبِقُونَ عقابَ الله». قال الشيخ^(٤): «ليست معادلةٌ^(٥)؛ إذ لو كانت كذلك لكانت متصلةً. ولا جائز أن تكون متصلةً لفقد شرطين، أحدهما: أن ما بعدها ليس مفرداً^(٦)، ولا ما في قوته^(٧). والثاني: أنه لم يكن هنا ما يُجابُ به من أحد شيئين أو أشياء. وجوز الزمخشريُّ^(٨) في «حَسِبَ» هذه أن تتعدى لاثنتين، وجعل «أن» وما

(١) المحتسب ٢/١٥٩، والبحر ٧/١٤٠، والشواذ ١١٤.

(٢) المحرر ٧/٢٠١.

(٣) زيادة من المحرر.

(٤) البحر ٧/١٤٠.

(٥) أي للآلف في أحسب.

(٦) نحو: أزيد قائم أم عمرو.

(٧) نحو: أقام زيد أم قعد.

(٨) الكشاف ٣/١٩٦.

في حَيْزِهَا سَادَةً مَسَدُهُمَا كَقَوْلِهِ: «أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ»^(١)، وَأَنْ تَتَعَدَّى لَوَاحِدٍ عَلَى أَنَّهَا تَضَمَّنَتْ مَعْنَى «قَدَّرَ». إِلَّا أَنَّ التَّضْمِينَ لَا يَنْقَاسُ.

قوله: «سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ»: «سَاءَ» يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى بِئْسَ، فَتَكُونُ «مَا»: إِمَّا مَوْصُولَةً بِمَعْنَى الَّذِي، وَ«يَحْكُمُونَ» صَلْتًا. وَهِيَ فَاعِلٌ «سَاءَ». وَالْمَخْصُوصُ بِالذَّمِّ مَحذُوفٌ أَي: حُكْمُهُمْ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ «مَا» تَمْيِيزًا، وَ«يَحْكُمُونَ» صِفْتَهَا، وَالْفَاعِلُ مَضْمَرٌ يُفْسِّرُهُ «مَا»، وَالْمَخْصُوصُ أَيْضًا مَحذُوفٌ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ «مَا» مَصْدَرِيَّةً، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ كَيْسَانَ^(٢). فَعَلَى هَذَا يَكُونُ التَّمْيِيزُ مَحذُوفًا، وَالْمَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ مَخْصُوصٌ بِالذَّمِّ أَي: سَاءَ حُكْمًا حُكْمُهُمْ. وَقَدْ تَقَدَّمَ حُكْمُ «مَا» إِذَا اتَّصَلَتْ بِ «بِئْسَ» مُشْبَعًا فِي الْبَقْرَةِ^(٣). وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ «سَاءَ» بِمَعْنَى قَبِيحٌ، فَيَجُوزُ فِي «مَا» أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً، وَبِمَعْنَى الَّذِي، وَنَكْرَةً مَوْصُوفَةً. وَجِيءَ بِ «يَحْكُمُونَ» دُونَ حُكْمِهِ: إِمَّا لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ هَذَا دَيْدَنُهُمْ، وَإِمَّا لَوْقُوعِهِ مَوْقِعَ الْمَاضِي لِأَجْلِ الْفَاصِلَةِ.

آ. (٥) قوله: ﴿مَنْ كَانَ﴾: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ شَرْطِيَّةً، وَأَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً، وَالْفَاءُ: لِشَبْهِهَا بِالشَّرْطِيَّةِ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِجَوَابٍ؛ لِأَنَّ أَجَلَ اللَّهِ آتٍ لَا مَحَالَةَ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِشَرْطٍ، بَلِ الْجَوَابُ مَحذُوفٌ أَي: فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا، وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا، كَمَا قَدْ صَرَّحَ بِهِ^(٤).

(١) الآية ٢١٤ من البقرة.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ١٢/٢٠٢.

(٣) انظر: الدر المصون ١/٥٠٧.

(٤) الآية ١١٠ من الكهف: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾.

آ. (٧) قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ مرفوعاً بالابتداء، والخبرُ جملةُ القسمِ المحذوفةُ وجوابها، أي: وَاللَّهِ لَنُكَفِّرَنَّ. ويجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً بفعلٍ مضمَرٍ على الاشتغالِ أي: وَلِيَخْلُصَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ سَيِّئَاتِهِمْ.

قوله: «أحسنَ النبي كانوا يعملون» قيل^(١): على حَذْفِ مضافٍ أي: ثوابَ أحسن. والمرادُ بـ «أحسن» هنا مجردُ الوصفِ. قيل^(٢): لثلاثِ يَلزَمُ أَنْ يكونَ جزأؤهم بالحُسنِ مسكوتاً عنه. وهذا ليس بشيءٍ؛ لأنه من بابِ الأولى إذا جازاهم بالأحسنِ جازاهم بما دَوَّنَه فهو من التنبيةِ على الأدنى بالأعلى.

آ. (٨) قوله: ﴿حُسْنًا﴾: فيه أوجهٌ، أحدها، أنه نعتُ مصدرٍ محذوفٍ أي إيصاءٌ حُسْنًا: إمَّا على المبالغةِ، جُعِلَ نفسَ الحُسنِ، وإمَّا على حَذْفِ مضافٍ أي: ذا حُسْنٍ. الثاني: أنه مفعولٌ به. قال ابنُ عطية^(٣): «وفي ذلك تَجَوُّزٌ. والأصلُ: ووَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِالْحُسْنِ فِي فِعْلِهِ مع والدَيْهِ. ونظيرُ هذا قولُ الشاعر^(٤):

(١) وهو مذهب ابن عطية في المحرر ٢٠٣/١٢.
(٢) كان ابن عطية قد قدَّر المضاف المحذوف: «ثواب أحسن» فاعترضه أبو حيان بقوله: «وهذا التقدير لا يسوغ لأنه يقتضي أن أولئك يجزون ثواب أحسن أعمالهم وأما ثواب حسنها فمسكوت عنه وهم يجزون ثواب الأحسن والحسن إلا إن أخرجت أحسن عن بابها من التفضيل فتكون بمعنى حسن فإنه يسوغ ذلك».

(٣) المحرر ٢٠٤/١٢.
(٤) لم أهد إلى قائله، وهو في المحرر ٢٠٤/١٢، وفيه «خاقونا» والقرطبي ٣٢٩/١٣ وقدَّر البيت: يوصينا أن نفعل بها خيراً. وقدَّر الآية: ووَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ أَنْ يَفْعَلَ حَسَنًا، فيقدَّر له فعلٌ.

٣٦٣٤- عَجِبْتُ مِنْ دَهْمَاءٍ إِذْ تَشْكُونَا
وَمِنْ أَبِي دَهْمَاءٍ إِذْ يُوصِيْنَا
خَيْراً بِنَا كَأَنَّآ جَافُونَا

ومثله قول الحطيئة^(١):

٣٦٣٥- وَصَيْتُ مِنْ بَرَّةٍ قَلْباً حُرّاً
بِالْكَلْبِ خَيْراً وَالْحَمَاءِ شَرّاً

وعلى هذا فيكون الأصل: وَصَيْتَاهُ بِحُسْنٍ فِي أَمْرٍ وَالذَّيْهَ ثُمَّ جَرَّ الْوَالِدَانَ بِالْبَاءِ فَانْتَصَبَ «حُسْنًا»، وكذلك البيتان. والباء في الآية والبيتين في هذه الحالة للظرفية.

الثالث: أَنْ «بوالديه» هو المفعول الثاني، فينتصب «حُسْنًا» بإضمار فعلٍ أي: يَحْسُنُ حُسْنًا، فيكون مصدرًا مؤكدًا. كذا قيل. وفيه نظر؛ لأنَّ عاملَ المؤكِّد لا يُحذف. الرابع: أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ عَلَى التَّضْمِينِ أَي: أَلزَمْنَاهُ حُسْنًا. الخامس: أَنَّهُ عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ أَي: بِحُسْنٍ. وَعَبَّرَ صَاحِبُ «التَّحْرِيرِ» عَنِ ذَلِكَ بِالْقَطْعِ. السادس: أَنَّ بَعْضَ الْكُوفِيِّينَ قَدَّرَهُ: وَوَصَيْتَا الْإِنْسَانَ أَنَّ يَفْعَلَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا. وَفِيهِ حَذْفُ «أَنَّ» وَصَلْتِهَا وَإِبْقَاءُ مَعْمُولِهَا. وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ. السابع: أَنَّ التَّقْدِيرَ: وَوَصَيْتَاهُ بِإِيْتَاءِ وَالذَّيْهَ حُسْنًا. وَفِيهِ حَذْفُ الْمَصْدَرِ، وَإِبْقَاءُ مَعْمُولِهِ. وَلَا يَجُوزُ. الثامن: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ انْتِصَابَ «زَيْدًا» فِي قَوْلِكَ لَمَنْ رَأَيْتَهُ مُتَهَيِّئًا لِلضَّرْبِ: زَيْدًا أَي: اضْرِبْ زَيْدًا. وَالتَّقْدِيرُ هُنَا: أَوْلَهُمَا حُسْنًا أَوْ أَفْعَلْ بِهِمَا حُسْنًا. قَالَهُمَا الزَّمْخَشَرِيُّ^(٢).

(١) تقدم برقم ٢٥٨٦.

(٢) الكشاف ٣/١٩٧ - ١٩٨.

وقرأ^(١) عيسى والجحدري / «حَسَنًا» بفتحتيْن، وهما لغتان كالْبُهْل والْبُهْل، وقد تقدّم ذلك أوائل البقرة^(٢).

آ. (٧) قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾: يجوز فيه الرفع على الابتداء، والنصب على الاشتغال.

آ. (١٠) قوله: ﴿لَيَقُولَنَّ﴾: العامة على ضمّ اللام لِيُسَيِّدَ الفعل لضمير جماعة حَمَلًا على معنى «مَنْ» بعد أَنْ حُمِلَ على لفظها. ونقل أبو معاذ النحوي أنه قرىء^(٣) «لَيَقُولَنَّ» بالفتح جَرِيًّا على مراعاة لفظها أيضاً. وقراءة العامة أحسنُ لقوله «إِنَّا كُنَّا».

آ. (١٢) قوله: ﴿وَلَنَحْمِلُ﴾: أمرٌ في معنى الخبر. وقرأ^(٤) الحسن وعيسى بكسر لام الأمر. وهولعةُ الحجاز. وقال الزمخشري^(٥): «وهذا قولُ صناديد قريش كانوا يقولون لِمَنْ آمَنَ منهم: لا تُبَعَثْ نحن ولا أنتم، فإن عسى كان ذلك فإننا نَحْمِلُ». قال الشيخ^(٦): «هو تركيبٌ أعجميٌّ مِنْ جهة إدخالِ حرفِ الشرطِ على «عسى»، وهي جامدةٌ، واستعمالها مِنْ غيرِ اسمٍ ولا خبرٍ وإيلائها كان».

وقرأ العامةُ «خطاياكم» جمع تكسيرٍ. وداود^(٧) بن أبي هند «مِنْ

(١) القرطبي ٣٢٩/١٣، والبحر ١٤٢/٧.

(٢) انظر: الدر المصون ٤٦٦/١.

(٣) البحر ١٤٣/٧، والشواذ ١١٤.

(٤) الإتحاف ٣٤٨/٢، البحر ١٤٣/٧.

(٥) الكشاف ١٩٩/٣.

(٦) البحر ١٤٣/٧.

(٧) البحر ١٤٤/٧، والشواذ ١١٤. وفيه داود بن هند، والمحزر ٢٠٦/١٢. وداود =

- العنكبوت -

خَطِيئَاتِهِمْ» جمع سلامة. وعنه أيضاً «خَطِيئَتِهِمْ» بالتوحيد، والمراد الجنس. وهذا شبيه بقراءة تِي «وأحاطتْ به خطيئته» و«خطيئاته»^(١) وعنه أيضاً «خَطِيئِهِمْ». قيل: بفتح الطاء وكسر الياء. يعني بكسر الهمزة القريية من الياء لأجل تسهيلها بينَ بينَ.

و«مِنْ شَيْءٍ» هو مفعولٌ بـ «حاملين»، و«مِنْ خَطَايَاهُمْ» حالٌ منه، لَمَّا تقدَّم عليه انتصبَ حالاً.

آ. (١٤) قوله: ﴿أَلْفَ سَنَةٍ﴾: منصوبٌ على الظرف. «إلَّا» خمسين عاماً» منصوبٌ على الاستثناء، وفي وقوع الاستثناء مِنْ أسماءِ العددِ خلافٌ. وللمانعين منه جوابٌ عن هذه الآية. وقد رُوِّعِيَتْ هنا نكتةٌ لطيفةٌ: وهو أنْ غايَرَ بين تَمييزِيِ العَدَدَيْنِ فقال في الأول: «سَنَةٌ» وفي الثاني: «عاماً» لثلاثِ يَثْقُلُ اللفظُ^(٢). ثم إنه خَصَّ لفظَ العامِ بالخمسينِ إيداناً بأنْ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا استراحَ منهم بقيَ في زمنٍ حَسَنِ، والعربُ تُعَبِّرُ عن الخِصْبِ بالعامِ، وعن الجَدْبِ بالسَّنَةِ.

آ. (١٥) قوله: ﴿وَجَعَلْنَاهَا﴾: أي: العقوبة أو الطُّوفَةُ، ونحو ذلك.

= ابن أبي هند، طهمان أبو بكر القشيري البصري رأى أنس بن مالك وسعيد ابن المسيب توفي سنة ١٣٩. انظر: تهذيب الكمال ١/٣٩٢.

(١) الآية ٨١ من البقرة. قرأ نافع بجمع السلامة، وقرأ الجمهور بالإفراد. انظر: الدر المصون ١/٤٥٧.

(٢) قال الزمخشري: «لأن تكرير اللفظ الواحد في الكلام الواحد حقيق بالاجتناب في البلاغة إلا إذا وقع ذلك لأجل غرض يتحيه المتكلم من تفخيم أو تهويل أو تنويه أو نحو ذلك» الكشاف ٣/٢٠٠.

آ. (١٦) قوله: ﴿وإبراهيم﴾: العامة على نصبه عطفاً على «نوحاً»، أو بإضمار اذكر، أو عطفاً على هاء «أنجيناه». والنخعي^(١) وأبو جعفر وأبو حنيفة «وإبراهيم» رفعاً على الابتداء، والخبر مقدر أي: ومن المرسلين إبراهيم.

قوله: «إذ قال» بدل من «إبراهيم» بدل اشتمال.

آ. (١٧) قوله: ﴿وتخلقون﴾: العامة بفتح التاء وسكون الخاء وسكون اللام، مضارع خلق، «إفكاً» بكسر الهمزة وسكون الفاء أي: وتخلقون كذباً أو تنجسون أصناماً. وعلي^(٢) بن أبي طالب وزيد بن علي والسلمي وقتادة بفتح الخاء واللام مشددة^(٣)، وهو مضارع «تخلق» والأصل: تتخلقون بتاءين، فحذفت إحداهما كتنزل^(٤) ونحوه. ورؤي عن زيد بن علي أيضاً «تخلقون» بضم التاء وتشديد اللام مضارع خلق مضعفاً.

وقرأ^(٥) ابن الزبير وفضيل بن زرقان^(٦) «أفكاً» بفتح الهمزة وكسر الفاء وهو مصدر الكذب معنى ووزناً. وجوز الزمخشري^(٧) في الإفك بالكسر والسكون وجهين، أحدهما: أن يكون مخففاً من الإفك بالفتح والكسر كالكذب واللعب، وأصلهما الكذب واللعب، وأن يكون صفةً على فعل أي خلقاً إفكاً أي:

(١) البحر ١٤٥/٧.

(٢) القرطبي ٣٣٥/١٣، والبحر ١٤٥/٧.

(٣) «وتخلقون».

(٤) الآية ٤ من سورة القدر.

(٥) القرطبي ٣٣٥/١٣، والبحر ١٤٥/٧.

(٦) لم أفق على ترجمته.

(٧) الكشاف ٢٠١/٣.

ذا إفك . قلت : وتقديره مضافاً قبل إفك مع جعله له صفةً غير محتاجٍ إليه ، وإنما كان يُحتاجُ إليه لو جعله مصدرًا .

قوله : «رِزْقًا» يجوزُ أن يكونَ منصوباً على المصدرِ ، وناصبه «لا يَمْلِكُونَ» لأنه في معناه . وعلى أصولِ الكوفيين يجوزُ أن يكونَ الأصلُ : لا يَمْلِكُونَ أن يَرزُقوكم رِزْقًا ، فـ «أن يَرزُقوكم» هو مفعولُ «يَمْلِكُونَ» . ويجوزُ أن يكونَ بمعنى المرزوق ، فينتصبُ مفعولاً به .

آ . (١٩) قوله : ﴿يَرَوُا كَيْفَ﴾ : قرأ^(١) الأخوان وأبو بكر بالخطاب ، على خطابِ إبراهيمَ لقومه بذلك . والباقون بالغيبة ردًّا على الأممِ المكذبة .

قوله : «كيف يُبْدَىءُ» العامةُ على ضمِّ الياءِ مِنْ أبدأ . والزيبري^(٢) وعيسى وأبو عمرو بخلافِ عنه «يبدأ» مضارعٌ بدأ . وقد صرحَ بماضيه هنا حيث قال : «كيف بدأ الخلق»^(٣) وقرأ الزهري : «كيف بدأ» بألفٍ صريحةٍ ، وهو تخفيفٌ على غيرِ قياسٍ . وقياسه بين بين ، وهو في الشذوذ كقوله^(٤) :

..... -٣٦٣٦

فَارْعَيْ فِزَارَةَ لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ

(١) السبعة ٤٩٨ ، والنشر ٣٤٣/٢ ، والتيسير ١٧٣ ، والقرطبي ٣٣٦/١٣ ، والبحر ١٤٦/٧ .

(٢) البحر ١٤٦/٧ والزيبري هو الزيبر بن عامر بن صالح الزيبري أخذ عن نافع وروى عنه حمزة الأحول انظر : طبقات القراء ٢٩٣/١ .

(٣) في الآية ٢٠ .

(٤) تقدم برقم ٥٠١ .

— العنكبوت —

آ. / (٢٠) قوله: ﴿النَّشْأَةَ﴾: قرأ^(١) ابن كثير وأبو عمرو «النَّشْأَةَ» بالمدِّ هنا والنجم^(٢) والواقعة^(٣). والباقون بالقصر مع سكون الشين، وهما لغتان كالرَّأفة والرَّافة. وانتصابهما على المصدر المحذوف الزوائد. والأصل الإنشاء. أو على حذف العامل أي: يُنشئ فينشئون النشأة. وهي مرسومة بالألف وهو يقوي قراءة المدِّ.

آ. (٢٢) قوله: ﴿ولا في السماء﴾: على تقدير أن يكونوا فيها كقوله: «إِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ»^(٤) أي: على تقدير أن يكونوا فيها. وقال ابن زيد والفراء^(٥): «معناه ولا من في السماء أي: يُعجز إن عصى» يعني: أن من في السموات عطف على «أنتم» بتقدير: إن يعص. قال الفراء: «وهذا من غوامض العربية». قلت: وهذا على أصله حيث يجوز حذف الموصول الاسمي وتبقى صلته. وأنشد^(٦):

٣٦٣٧— أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ

وَيَنْصُرُهُ وَيَمْدَحُهُ سَوَاءٌ

وأبعد من ذلك من قدر موصولين محذوفين أي: وما أنتم بمعجزين من في الأرض من الإنس والجن ولا من في السماء من الملائكة، فكيف تُعجزون خالقها؟ وعلى قول الجمهور يكون المفعول محذوفاً أي: وما أنتم بمعجزين أي: فائتين ما يريد الله بكم.

(١) السبعة ٤٩٨، والنشر ٣٤٣/٢، والبحر ١٤٦/٧، والتيسير ١٧٣.

(٢) الآية ٤٧.

(٣) الآية ٦٢.

(٤) الآية ٣٣ من الرحمن.

(٥) معاني القرآن ٣١٥/٢.

(٦) تقدم برقم ٧٩٠.

وقوله (١): «ثم يُعِيدُهُ» «ثم اللّهُ يُنْشِئُهُ» مُسْتَأْنَفَان، من إخبارِ الله تعالى،
فليس الأولُ داخلًا في حَيِّزِ الرُّوْيَةِ، ولا في (٢) الثاني في حَيِّزِ النَّظَرِ.

آ. (٢٤) قوله: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ﴾: العَامَّةُ على نَصْبِهِ.
والحسن (٣) وسالمُ الأَفْطُسُ برفعه. وقد تقدّم تحقيقُ هذا (٤).

آ. (٢٥) قوله: ﴿إِنَّ مَا أَخَذْتُمْ﴾: في «ما» هذه ثلاثة أوجه،
أحدها: أنها موصولةٌ بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ، وهو المفعولُ الأول.
و«أوثاناً» مفعولٌ ثانٍ. والخبرُ «مَوْدَةٌ» في قراءةٍ مَنْ رَفَعَ كما سيأتي. والتقدير:
إِنَّ الذي اتَّخَذْتُمُوهُ أوثاناً مودّةً، أي: ذو مودّةٍ، أو جُعِلَ نَفْسَ المودّةِ، ومحذوفٌ
على قراءةٍ مَنْ نَصَبَ «مَوْدَةٌ» أي: إِنَّ الذي اتَّخَذْتُمُوهُ أوثاناً لأجلِ المودّةِ
لا يَنْفَعُكُمْ، أو «يكونُ عليكم»، لدلالةِ قوله: «ثم يومَ القيامةِ يكفُرُ بعضُكم
ببعضٍ».

الثاني: أن تُجْعَلَ «ما» كافّةً، و«أوثاناً» مفعولٌ به. والاتّخاذُ هنا متعدٍ
لواحدٍ، أو لاثنتين، والثاني، هو «من دونِ الله» فَمَنْ رَفَعَ «مودّةً» كانتْ خبرٌ مبتدأ
مضمراً. أي: هي مودّة، أي: ذاتُ مودّة، أو جُعِلتْ نَفْسَ المودّةِ مبالغةً.
والجملةُ حينئذٍ صفةٌ لـ «أوثاناً» أو مستأنفةٌ. وَمَنْ نَصَبَ كانتْ مفعولاً له،
أو بإضمارِ أَعْنِي.

الثالث: أن تُجْعَلَ «ما» مصدريةً، وحينئذٍ يجوزُ أن يُقدَّرَ مضافاً من الأول
أي: إنَّ سببَ اتّخاذِكُم أوثاناً مودّةً، فيمَنْ رَفَعَ «مودّةً». ويجوزُ أن لا يُقدَّرَ، بل

(١) عاد إلى الآية ١٩.

(٢) لعل «في» هذه مقحمة.

(٣) القرطبي ١٣/٣٣٨، والبحر ٧/١٤٨.

(٤) انظر: الدر المصون ٥/٣٧٣.

يُجْعَلُ نَفْسُ الْإِتِّخَاذِ هُوَ الْمُوَدَّةُ مَبَالِغَةً. وَفِي قِرَاءَةٍ مَنْ نَصَبَ يَكُونُ الْخَبِيرُ مَحذُوفًا، عَلَى مَا مَرَّ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ.

وقرأ^(١) ابن كثير وأبو عمرو والكسائي برفع «مودة» غير منونة وجر «بينكم». ونافع وابن عامر وأبو بكر بنصب «مودة» منونة ونصب «بينكم». وحمزة وحفص بنصب «مودة» غير منونة وجر «بينكم». فالرفع قد تقدّم. والنصب أيضاً تقدّم فيه وجهان، ويجوز وجه ثالث، وهو أن تُجْعَلَ مفعولاً ثانياً على المبالغة، والإضافة للتّساع في الظرف كقولهم^(٢):

٣٦٣٨- يا سارق الليلة أهل الدار

وَمَنْ نَصَبَهُ فَعَلَى أَصْلِهِ. وَنُقِلَ عَنْ عَاصِمٍ أَنَّهُ رَفَعَ «مودة» غير منونة ونصب «بينكم». وخرّجت على إضافة «مودة» للظرف، وإنما بُني لإضافته إلى غير متمكن كقراءة «لقد تقطع بينكم»^(٣) بالفتح إذا جعلنا «بينكم» فاعلاً.

وأما «في الحياة» ففيه [أوجه] أحدها: أنه هو و«بينكم» متعلقان بـ «مودة» إذا نُوتت. وجرّ تعلقهما بعامل واحد لاختلافهما. الثاني: أن يتعلّقا بمحذوف على أنهما صفتان لـ «مودة». الثالث: أن يتعلّق «بينكم» بمودة. و«في الحياة» صفة لـ «مودة». ولا يجوز العكس لثلاثي يلزم إعمال المصدر الموصوف. والفرق بينه وبين الأول أن الأول عمِلَ فيه المصدر قبل أن يُوصَفَ، وهذا عمِلَ فيه بعد

(١) السبعة ٤٩٩، والبحر ١٤٨/٧، والتيسير ١٧٣، والحجة ٥٥٠، والنشر ٣٤٣/٢،

والقرطبي ٣٣٨/١٣.

(٢) تقدم برقم ٢٩١٢.

(٣) الآية ٩٤ من الأنعام. وهي قراءة نافع والكسائي وعاصم. انظر: الدر ٤٨/٥.

أَنَّ وَصِفَ . على أَنَّ ابنَ عطية^(١) جَوَّزَ ذلكَ هوَ وغيرُهُ وكانَهم أُتسَعوا في الظرف . فهذا وجهٌ رابعٌ .

الخامس : أَنَّ يتعلَّقَ «في الحياة» بنفسِ «بينكم» لأنه بمعنى الفعل ، إذ التقديرُ : اجتماعكم ووصلكم . السادس : أَنَّ يكونَ حالاً مِنْ نفسِ «بينكم» . السابع : أَنَّ يكونَ «بينكم» صفةً لـ «مودة» . و «في الحياة» حالٌ من الضميرِ المستكنِّ فيه . الثامن : أَنَّ يتعلَّقَ «في الحياة» بـ «أخذتُم» على أَنَّ تكونَ «ما» كافةً و «مودة» منصوبةً . قال أبو البقاء^(٢) : «لثلا يُوَدِّي إلى الفصلِ / بين [٧٠٩/أ] الموصولِ وما في الصلة بالخبر» .

آ . (٢٨) قوله : ﴿وَلَوْطًا﴾ : كقوله : «وإبراهيمَ إذ قال»^(٣) .

قوله : «ما سَبَقكم» يجوزُ أَنَّ تكونَ استثنائيةً جواباً لَمَنْ سألَ عن ذلك ، وَأَنَّ تكونَ حاليةً ، أي : مُبتدِعين لها .

أ . (٣٣) قوله : ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ﴾ : تقدَّم نظيرُها . إلاَّ أَنَّ هنا زِيدَتْ «أَنَّ» وهو مطردٌ تأكيداً .

قوله : «إِنَّا مُنْجُوكُ» في الكافِ وما أشبهها مذهبان : مذهبُ سيويهِ^(٤) : أنها في محلِّ جرٍّ . فعلى هذا في نَصْبِ «وأهلكَ» وجهان : إضمارُ فعلٍ ،

(١) المحرر ١٢/٢١٤ .

(٢) الإملاء ٢/١٨٢ .

(٣) الآية ١٦ .

(٤) الكتاب ١/٨٦ ، قال : «وتقول هذا ضاربُ زيدٍ وعمرو وإن شئتَ نصبتَ على المعنى وتضميرُ له ناصباً» .

- العنكبوت -

أو العطف على المحلِّ. ومذهب الأخفش^(١) وهشام أنها في محلِّ نصبٍ،
وحذف التنوين والنون لشدة اتصال الضمير.

وقد تقدّمت قراءة التخفيف والتثقيب في «لُنَجِينَه» و«مُنْجُوك» في
الحجر^(٢).

آ. (٣٤) وقُرئ «مُنزِلون» مخففاً ومشدداً^(٣). وقرأ ابن محيصن^(٤)
«رُجْزاً» بضم الراء. والأعمش^(٥) وأبو حيوة «يَفْسِقون» بالكسر.

آ. (٣٥) قوله: ﴿تَرَكْنَا مِنْهَا آيَةً﴾: فيه وجهان، أحدهما: أن
بعضها باقٍ وهو آيةٌ باقيةٌ إلى اليوم. الثاني: أن «مِنْ» مزيدةٌ. وإليه نحا الفراء^(٦)
أي: تَرَكْنَا آيَةً، كقوله^(٧):

٣٦٣٩- أَمْهَرَتْ مِنْهَا جُبَّةً وَتَيْسًا

(١) معاني القرآن له ٤٣٦/٢ قال: «لأن الأول كان في معنى التنوين لأنه لم يقع فلذلك انتصب الثاني».

(٢) الآية ٥٩ من الحجر: «إِلَّا آلَ لُوطَ إِنَّا لَمُنْجُوهُمْ أَجْمَعِينَ» قرأ الأخوان بالتخفيف في الحجر والعنكبوت وخففاً أيضاً الفعل في العنكبوت. وافقهما ابن كثير وأبو بكر على تخفيف «منجوك» والباقي بالتشديد. الدر ١٧٠/٧.

(٣) قرأ ابن عامر والكسائي والأعشى عن أبي بكر عن عاصم بالتشديد والباقيون بالتخفيف، انظر: السبعة ٥٠٠.

(٤) البحر ١٥١/٧، والمحزر ٢١٩/١٢.

(٥) البحر ١٥١/٧، والمحزر ٢١٩/١٢.

(٦) لم يشر إلى زيادتها في إعرابه، في هذا الموضع، وانظر مثلاً على زيادة «مِنْ» عند الفراء ٢٥٦/٢.

(٧) لم أهدد إلى قائله وهو في البحر ١٥١/٧.

أي: أمهزتها. وهذا يجيء على رأي الأخفش^(١).

آ. (٣٦) قوله: ﴿وإلى مدين﴾: أي: وأرسلنا، أو بعثنا إلى مدين أخاهم. و«شعبياً» بدل أو بيان أو بإضمار أعني.

آ. (٣٨) قوله: ﴿وعاداً وثمرود﴾: نصب بأهلكنا مقدرأ، أو عطف على مفعول «فأخذتهم»، أو على مفعول «فتنا»^(٢) أول السورة وهو قول الكسائي وفيه بُعد كبير. وتقدم تنوين ثمود وعدمه في هود^(٣).

وقرأ ابن وثاب^(٤) «وعادٍ وثمرودٍ» بالخفض عطفاً على «مدين» عطف لمجرد الدلالة، وإن لا يلزم أن يكون «شعبياً»^(٥) مرسلًا إليهما. وليس كذلك. قوله: «وقد تبين لكم» أي: ما حل بهم. وقرأ^(٦) الأعمش «مساكنهم» بالرفع على الفاعلية بحذف «من».

آ. (٣٩) قوله: ﴿وقارون﴾: عطف على «عاداً وثمرود» أو على مفعول «فصدّهم» أو بإضمار اذكر.

آ. (٤٠) قوله: ﴿فكلاً﴾: منصوب بـ «أخذنا». و«بذنبه» أي: بسبب أو مصاحباً لذنبه.

(١) لم يشر إلى تقدير زيادتها في هذا الموضع. انظر أمثلة على زيادتها عنده: ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤.

(٢) الآية ٣.

(٣) العامة على منعه للعلمية والتأنيث، والأعمش ويحيى بن وثاب صرفوه ذهباً به مذهب الحي. الدر المصون ٣٤٦/٦.

(٤) البحر ١٥٢/٧.

(٥) كذا على حكايته كما ورد في الآية: «وإلى مدين أخاهم شعبياً».

(٦) البحر ١٥٢/٧.

قوله: «مَنْ أَعْرَقْنَا» عائدهُ محذوفٌ لأجلِ شِبْهِ الفاصلةِ.

آ. (٤١) قوله: ﴿العنكبوت﴾: معروفٌ. ونونهُ أصليةٌ، والواوُ والتاءُ مزيدتان، بدليل قولهم في الجمع: عناكِب، وفي التصغيرِ عُنَيْكِب. ويُذَكَّرُ ويؤنثُ فمن التائِيثِ: قوله: «اتَّخَذْتُ». ومن التذكيرِ قوله^(١):

٣٦٤٠- عَلَى هَطَّالِهِمْ مِنْهُمْ بِيوتُ
كَأَنَّ العنكبوتَ هَوَّابَتَنَاها

وهذا مُطَرِّدٌ في أسماءِ الأجناسِ، تُذَكَّرُ وتؤنثُ.

قوله: «لو كانوا يَعْلَمُونَ» جوابه محذوفٌ أي: لَمَا اتَّخَذُوا مَنْ يُضْرَبُ له بهذه الأمثالِ لحقارتهِ. ومتعلِّقٌ «يَعْلَمُونَ» لا يجوزُ أَنْ يكونَ مِنْ جنسِ قوله: «وإنَّ أَوْهَنَ البيوتِ»؛ لأنَّ كُلَّ أحدٍ يَعْلَمُ ذلكَ، وإنما متعلِّقهُ مقدرٌ مِنْ جنسِ ما يدلُّ عليه السياقُ. أي: لو كانوا يَعْلَمُونَ أَنَّ هذا مثلهم.

آ. (٤٢) قوله: ﴿مَا يَدْعُونَ﴾: قرأ^(٢) أبو عمروٍ وعاصمُ بياءِ الغيبةِ، والباقون بالخطابِ. و«ما» يجوزُ فيها أَنْ تكونَ موصولةً منصوبةً بـ «يَعْلَمُ» أي: يَعْلَمُ الذين يَدْعُونَهُمْ، وَيَعْلَمُ أحوالهم. و«مَنْ شيءٌ» مصدرٌ. وَأَنْ تكونَ استفهاميةً، وحينئذٍ يجوزُ فيها وجهان: أَنْ تكونَ هي وما عَمِلَ فيها معترضاً بين قوله: «يَعْلَمُ» وبين قوله: «وهو العزيزُ الحكيمُ» كأنه قيل: أي شيءٌ يَدْعُونَ مِنْ دونه. والثاني: أَنْ تكونَ معلقةً لـ «يَعْلَمُ»، فتكونُ في موضعِ نصبٍ

(١) لم أهدت إلى قائله وهو في معاني القرآن للفراء ٣١٧/٢. واللسان عنكب. وهطال: جبل بعينه.

(٢) السبعة ٥٠٠، والنشر ٣٤٣/٢، والحجة ٥٥٢، والتيسير ١٧٤، والبحر ١٥٣/٧، والقرطبي ٣٤٦/١٣، والبحر ١٥٣/٧.

بها، وإليه ذهب الفارسي^(١)، وأن تكون نافية و «مِنْ» في «من شيء» مزيدة في المفعول به. كأنه قيل: ما يدعون مِنْ دونه ما يستحقُّ أن يُطلق عليه شيء. والوجه فيها حينئذٍ: أن تكون الجملة معترضة كالأولِ مِنْ وجهي الاستفهامية، وأن تكون مصدرية. قال أبو البقاء^(٢): «وشيء مصدر». وفي هذا نظراً؛ إذ يصيرُ التقدير: ويعلمُ دعاءكم مِنْ / شيءٍ من الدعاء.

[ب/٧٠٩]

آ. (٤٣) قوله: ﴿نَضْرِبُهَا﴾: يجوز أن يكون خبر «تلك» و «الأمثال» نعتٌ أو بدلٌ أو عطفٌ بيانٍ، وأن [تكون] ^(٣) «الأمثال» خبراً و «نَضْرِبُهَا» حال، وأن تكون خبراً ثانياً.

آ. (٤٦) قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾: استثناء متصل. وفيه معنيان، أحدهما: إِلَّا الظَّلْمَةَ فلا تُجادلوهم البتة، بل جادلوهم بالسيف. والثاني: جادلوهم بغير التي هي أحسنُ أي: أغلظوا لهم كما أغلظوا عليكم. وقرأ^(٤) ابن عباس «ألا» حرفُ تنبيهٍ أي: فجادلوهم.

آ. (٤٨) قوله: ﴿مِنْ كِتَابٍ﴾: مفعول «تتلوا» و «مِنْ» زائدة. و «مِنْ قبله» حالٌ مِنْ «كتاب»، أو متعلِّقٌ بنفسِ «تتلوا».

قوله «إذا لارتاب» جوابٌ وجزاءٌ أي: لو تَلَوْتَ كتاباً قبلَ القرآنِ، أو كنتَ مِنْ يكتُبُ لارتابَ المُبطلون.

آ. (٤٩) قوله: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ﴾: قرأ^(٥) قتادة «آية» بالتوحيد.

(١) الحجة (خ) ١٢٦/٤.

(٢) الإملاء ١٨٣/٢.

(٣) زيادة من ش.

(٤) البحر ١٥٥/٧.

(٥) البحر ١٥٦/٧.

آ. (٥٠) قوله: ﴿آيَاتُ﴾: قرأ^(١) الأخوان وابن كثير وأبو بكر «آية» بالإفراد؛ لأنَّ غالبَ ما جاء في القرآن كذلك. والباقون «آيات» بالجمع؛ لأنَّ بعده «قل إنما الآيات» بالجمع إجماعاً، والرسمُ محتملٌ له.

آ. (٥١) قوله: ﴿أَنَا أَنْزَلْنَاهَا﴾: فاعل «يَكْفِهِمْ».

آ. (٥٥) قوله: ﴿ويَقُولُ﴾: قرأ^(٢) الكوفيون ونافع بياء الغيبة أي: الله تعالى أو المَلَك. وباقي السبعة بنون العظمة لله تعالى، أو لجماعة الملائكة.

وأبو البرهسم بالتاء من فوق أي: جهنم كقوله: «وتقول هل من مزيد»^(٣). وعبد الله وابن أبي عبله «ويقال» مبنياً للمفعول.

آ. (٥٦) قوله: ﴿فَاعْبُدُونِ﴾: جعله الزمخشري^(٤) جوابَ شرطٍ مقدرٍ، وجعل تقديم المفعولِ عَوْضاً مِنْ حَذْفِهِ مع إفادته للاختصاص. وقد تقدّم منازعةُ الشيخ له في نظيره.

آ. (٥٧) قوله: ﴿ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾: قرأه^(٥) بالغيبة أبو بكر،

(١) السبعة ٥٠١، والقرطبي ٣٥٥/١٣، والحجة ٥٥٢، والبحر ١٥٦/٧، والتيسير ١٧٤، والنشر ٣٤٣/٢.

(٢) انظر في قراءتها: السبعة ٥٠١، والقرطبي ٣٥٧/١٣، والحجة ٥٥٣، والنشر ٣٤٣/٢، والبحر ١٥٦/٧، والتيسير ١٧٤.

(٣) الآية ٣٠ من سورة ق.

(٤) الكشاف ٢١٠/٣ قال: «المعنى إن أرضي واسعة فإن لم تخلصوا العبادة في أرض فأخلصوها لي في غيرها، ثم حذف الشرط وعوّض من حذفه تقديم المفعول مع إفادة تقديمه معنى الاختصاص والإخلاص»، وانظر: البحر ١٥٧/٧.

(٥) السبعة ٥٠٢، والنشر ٣٤٣/٢، والقرطبي ٣٥٨/١٣، والبحر ١٥٧/٧، والتيسير ١٧٤.

وكذا في الروم في قوله: «ثم إليه تُرْجَعُونَ»^(١) وافقه أبو عمرو في الروم فقط. والباقون بالخطاب فيهما. وقُرِء^(٢) «يَرْجَعُونَ» مبنياً للفاعل.

آ. (٥٨) قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾: يجوز فيه الوجهان المشهوران: الابتداء والاشتغال. والأخوان قرأ^(٣) بئاء مثلثة ساكنة بعد النون، وباء مفتوحة بعد الواو من التواء وهو الإقامة. والباقون بباء موحدة مفتوحة بعد النون وهمزة مفتوحة بعد الواو من المباءة وهي الإنزال. و «عُرْفًا» على القراءة الأولى: إمّا مفعولٌ به على تضمين «أَنْوَى» أنزل، فيتعدى لاثنين، لأنَّ ثوى قاصرٌ، وأكسبته الهمزة التعدي لواحدٍ، وإمّا على تشبيه الظرف المختص بالمبهم كقوله: «لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ»^(٤) وإمّا على إسقاط الخافض اتساعاً أي: في عُرْفٍ.

وأمّا في القراءة الثانية فمفعولٌ ثانٍ، لأنَّ «بِوَأ» يتعدى لاثنين، قال تعالى: «تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ»^(٥) ويتعدى باللام قال تعالى: «وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ»^(٦). وقد قرِء «لُنُؤُونَهُمْ» بالتشديد مع التاء المثلثة، عُدِّي بالتضعيف كما عُدِّي بالهمزة. و «تَجْرِي» صفةٌ لـ «عُرْفًا».

آ. (٥٩) قوله: ﴿الَّذِينَ صَبَرُوا﴾: يجوز فيه الجرُّ والنصبُ والرفعُ كفظائر له تقدّمت.

(١) الآية ١١ من الروم.

(٢) وهي قراءة المطوعي، انظر: الإنحاف ٣٥٢/٢.

(٣) هذا الخلاف في «لُنُؤُونَهُمْ» وانظر: في قراءاتها: السبعة ٥٠٢، والتيسير ١٧٤،

والحجة ٥٥٤، والقرطبي ٣٥٩/١٣، والبحر ١٥٧/٧، والنشر ٣٤٤/٢.

(٤) الآية ١٦ من الأعراف.

(٥) الآية ١٢١ من آل عمران.

(٦) الآية ٢٦ من الحج.

آ. (٦٠) قوله: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ دَابَّةٍ﴾: جَوَزَ أَبُو الْبَقَاءِ^(١) فِي «كَأَيِّن» وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا مُبْتَدَأٌ، وَ«لَا تَحْمَلُ» صِفَتُهَا، وَ«اللَّهُ يَرْزُقُهَا» خَيْرُهُ، وَ«مِّنْ دَابَّةٍ» تَبْيِينٌ. وَالثَّانِي: أَنَّ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ يُفْسِّرُهُ «يَرْزُقُهَا» وَيُقَدَّرُ بَعْدَ «كَأَيِّن» يَعْنِي لِأَنَّ لَهَا صَدْرَ الْكَلَامِ. وَفِي الثَّانِي نَظْرٌ؛ لِأَنَّ مِّنْ شَرْطِ الْمَفْسَّرِ الْعَمَلِ، وَهَذَا الْمَفْسَّرُ لَا يَعْمَلُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ عَمِلَ لَحَلَّ مَحَلُّ الْأَوَّلِ، لَكِنَّهُ لَا يَحُلُّ مَحَلَّهُ؛ لِأَنَّ الْخَيْرَ مَتَى كَانَ فِعْلاً رَافِعاً لُضْمِيرٍ مَفْرَدٍ اِمْتَنَعَ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، وَإِذَا أَرَدْتَ مَعْرِفَةَ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ فَعَلَيْكَ بِسُورَةِ هُودٍ عِنْدَ قَوْلِهِ: «أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا»^(٢).

آ. (٦٤) قوله: ﴿الْحَيَّوَانِ﴾: قَدَّرَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٣) وَغَيْرُهُ قَبْلَ الْمُبْتَدَأِ مِضَافاً أَيْ: وَإِنَّ حَيَاةَ الدَّارِ الْآخِرَةِ. وَإِنَّمَا قَدَّرُوا ذَلِكَ لِتَطَابُقِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَالمَبَالِغَةُ أَحْسَنُ.

وَوَاوُ «الْحَيَّوَانِ» عَنِ يَاءٍ عِنْدَ سَبِيوِيهِ^(٤) وَأَتْبَاعِهِ. وَإِنَّمَا أُبْدِلَتْ وَاوٌ شَذُوذاً، وَكَذَا فِي «حَيَّوَةَ»^(٥) عَلَماً. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٦): «لَثَلَا يَلْتَبِسُ بِالثَّنِيَّةِ» يَعْنِي لَوْ قِيلَ: حَيَّيَّانَ. قَالَ: «وَلَمْ تُقْلَبْ أَلْفاً لِتَحْرِكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا لِثَلَا تُحْدَفُ إِحْدَى

(١) الإملاء ١٨٤/٢.

(٢) الآية ٨ من هود. وانظر: الدر ٢٩٢/٦.

(٣) الإملاء ١٨٤/٢.

(٤) الكتاب ٣٩٤/٢ قال: «كرهوا أن تكون الياء الأولى ساكنة ولم يكونوا يلزموها الحركة ههنا والأخرى غير معتلة من موضعها فأبدلوا ليختلف الحرفان». وانظر المسألة في معجم مفردات الإعلال والإبدال ص ٩٤.

(٥) انظر: الممتع ٥٦٩.

(٦) الإملاء ١٨٤/٢.

الألفين». وغيرُ سيبويه^(١) حَمَلَ ذلكَ على ظاهرِهِ، فالحياءُ عنده لأمها وأو. ولا دليلٌ لسيبويه في «حَيِّي» لأنَّ الواو متى انكسرَ ما قبلها قُلِبَتْ ياءٌ نحو: غُزِي ودُعِيَ ورَضِيَ.

قوله: «لو كانوا يعلمون» / أي: لو كانوا يعلمون أنها الحيوانُ لما آثروا [٧١٠/أ] عليها الدنيا.

آ. (٦٥) قوله: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا﴾ قال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: بم اتصلَ قولُه: «فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِّك»؟ قلت: بمحذوفٌ دلٌّ عليه ما وَصَفَهُم بِهِ وَشَرَحَ مِنْ أَمْرِهِمْ. معناه: هم على ما وُصِفُوا بِهِ مِنَ الشِّرْكِ وَالْعِنَادِ إِذَا رَكِبُوا».

آ. (٦٦) قوله: ﴿لِيَكْفُرُوا﴾: يجوزُ أَنْ تَكُونَ لَامٌ كِي، وهو الظاهرُ، وَأَنْ تَكُونَ لَامٌ أَمْرٌ.

قوله: «وَلِيَتَمَتَّعُوا» قرأ^(٣) أبو عمرو وابن عامر وعاصم وورش بكسرها وهي محتملةٌ للأمرين المتقدمين. والباقون بسكونها. وهي ظاهرةٌ في الأمر. فإن كان يُعتقد أن اللامَ الأولى للأمر فقد عطفَ أمراً على مثله، وإن كان يُعتقد أنها للعلَّة، فيكون قد عطفَ كلاماً على كلام.

وقرأ عبد الله^(٤) «فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ» وأبو العالية «فِيَمَتَّعُوا» بالياء مِنْ تَحْتُ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ.

(١) وهو مذهب المازني في المنصف ٢/٢٨٥ فهذا عنده مما جاءت عينه بياء ولامه واواً ولم يستعمل منه فعل. وانظر مناقشة ابن عصفور لهذا المذهب في الممتع ٥٦٩. ومذهب المبرد أن أصله حَيَّيان، انظر: التبصرة ٩٢٤.

(٢) الكشاف ٢١٢/٣.

(٣) السبعة ٥٠٢، والنشر ٢/٣٤٤، والبحر ٧/١٥٩، والتيسير ١٧٤، والقرطبي ٣٦٣/١٣، والحجة ٥٥٥.

(٤) القرطبي ٣٦٣/١٣، والبحر ٧/١٥٩.

آ. (٦٧) قوله: ﴿أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ﴾: قرأ العامة ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ و«يكفرون» بياء الغيبة. والحسن^(١) والسلمي بقاء الخطاب فيهما.

آ. (٦٨) قوله: ﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ﴾: استفهام تقرير كقوله^(٢):

٣٦٤١- أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا

وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونَ رَاحٍ

آ. (٦٩) قوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا﴾: يجوز فيه ما جاز في

قوله: «والذين آمنوا»^(٣) أول السورة. وفيه ردُّ على ثعلب: حيث زعم أن جملة القسم لا تقع خبراً للمبتدأ^(٤).

قوله: «لمع المحسنين» من إقامة الظاهر مقام المضمّر إظهاراً لشرفهم.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الْعَنْكَبُوتِ]

(١) الشواذ ١١٥، والبحر ١٥٩/٧.

(٢) تقدم برقم ٣٣٤.

(٣) الآية ٧.

(٤) انظر: مغني اللبيب ٥٢٩.

سورة الروم

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٣) قوله: ﴿فِي أَدْنَى الْأَرْضِ﴾: زعم بعضهم^(١) أنَّ أَلْ عَوْضُ من الضمير، وأنَّ الأصلَ «فِي أَدْنَى أَرْضِهِمْ» وهو قولُ كوفيٍّ. وهذا على قولٍ: إنَّ الهَرَبَ كان مِنْ جهة بلادِهِمْ. وأما مَنْ يقول: إنه من جهة بلادِ العَرَبِ فلا يَتَأَنَّى ذلك. وقرأ العامةُ «عَلَيْتُ» مبنياً للمفعول. وعلي^(٢) بن أبي طالب وأبو سعيد الخُدَري وابن عمر وأهل الشام بينائِهِ للفاعلِ.

قوله: «عَلَيْهِمْ» على القراءة الشهيرة يكون المصدرُ مضافاً لمفعوله. ثم هذا المفعولُ: إمَّا أن يكونَ مرفوعَ المحلِّ على أن المصدرَ المضافَ إليه مأخوذٌ مِنْ مَبْنِيٍّ للمفعولِ على خلافٍ في ذلك، وإمَّا منصوبَ المحلِّ على أن المصدرَ مِنْ مَبْنِيٍّ للفاعلِ، والفاعلُ محذوفٌ تقديره: مِنْ بعد أن عَلَبَهُمْ عدُوَّهُمْ، وهم فارس^(٣). وأما على القراءة الثانية فهو مضافٌ لفاعله.

(١) انظر المسألة في المغني ٧٧.

(٢) البحر ١٦١/٧، والقرطبي ١/١٤، والشواذ ١١٦.

(٣) قال الفراء في معاني القرآن ٣١٩/٢: «وذلك أن فارس ظفرت بالروم فحزن لذلك المسلمون، وفرح مشركو أهل مكة؛ لأن أهل فارس يعبدون الأوثان ولا كتاب لهم فَأَحَبَّتْهُمُ المشركون لذلك، ومال المسلمون إلى الروم لأنهم ذوو كتاب ونبوة».

قوله: «سَيَغْلِبُونَ» خبر المبتدأ. و «من بعدِ عَلَيْهِم» متعلقٌ به. والعامَّةُ - بل نقل بعضهم^(١) الإجماع - على «سَيَغْلِبُونَ» مبنياً للفاعل^(٢). فعلى الشهيرة واضحٌ أي: من بعد أن غلبتْهم فارسُ سَيَغْلِبُونَ فارس. وأمَّا على القراءة الثانية فأخبر أنهم سَيَغْلِبُونَ ثانياً بعد أن غلبوا أولاً. وروى عن ابنِ عمر أنه قرأ بينائه للمفعول^(٣). وهذا مخالفٌ لما ورد في سبب الآية وما ورد في الأحاديث. وقد يلائم هذا بعضُ ملاءمةٍ مَنْ قرأ «غَلَبْتُ» مبنياً للفاعل. وقد تقدّم أن ابنِ عمرٍ ممن يقرأ بذلك. وقد خرَّج النحاسُ قراءةَ عبدِ الله بنِ عمرٍ على تخريجِ حَسَنِ^(٤)، وهو أن المعنى: وفارسٌ من بعدِ عَلَيْهِم للرومِ سَيَغْلِبُونَ. إلا أن فيه إضماراً ما لم يُذكر، ولا جرى سببُ ذكره.

آ. (٤) قوله: ﴿فِي بَضْعٍ﴾: متعلِّقٌ بما قبله. وتقدّم تفسيرُ البضْعِ^(٥) واشتقاقه في يوسف. وقال الفراء^(٦): «الأصلُ في «عَلَيْهِم»: غَلَبَتْهم بناءً التانيثِ فَحُذِفَتْ للإضافة كـ «إقام الصلاة»^(٧). وغَلَطَهُ النحاسُ^(٨): بأنَّ إقام الصلاة قد يُقال فيها ذلك لاعتلالها^(٩)، وأمّا هنا فلا ضرورةَ تدعو إليه.

(١) وهو ابن عطية في المحرر ١٢/٢٤٢.

(٢) في البحر: «قرأ علي وأبو سعيد الخدري وابن عباس وابن عمر ومعاوية بن قرة والحسن «غَلَبْتُ، سَيَغْلِبُونَ». انظر: البحر ٧/١٦١.

(٣) أي: سَيَغْلِبُونَ.

(٤) لم يرد هذا التخريج في «إعراب القرآن» له.

(٥) انظر: الدر المصون ٦/٥٠٠.

(٦) معاني القرآن ٢/٣١٩.

(٧) الآية ٧٣ من الأنبياء.

(٨) إعراب القرآن ٢/٥٧٨.

(٩) أي: فيكون المصدر قد حُذِفَ منه فجعلت التاء عوضاً عن المحذوف.

وقرأ^(١) ابنُ السَّمِيفِ وَأَبُو حَيَّوَةَ «عَلَيْهِمْ» بِسُكُونِ اللَّامِ، فَتَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ تَخْفِيفًا شاذًّا، وَأَنْ تَكُونَ لُغَةً فِي الْمَفْتُوحِ كَالظُّعْنِ وَالظُّعْنِ^(٢).

قوله: «مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ» الْعَامَّةُ عَلَى بِنَائِهِمَا ضَمًّا لِقَطْعِهِمَا عَنِ الْإِضَافَةِ. وَأَرَادَ بِهَا أَي: مِنْ قَبْلِ الْغَلْبِ وَمِنْ بَعْدِهِ. أَوْ مِنْ قَبْلِ كُلِّ أَمْرٍ وَمِنْ بَعْدِهِ. وَحِكْمِي الْفِرَاءِ^(٣) كَسْرُهُمَا مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ. وَغَلَطَهُ النَّحَّاسُ^(٤)، وَقَالَ: «إِنَّمَا يَجُوزُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدٍ/ يَعْنِي مَكْسُورًا مَنُونًا». قُلْتُ: وَقَدْ قُرِئَ بِذَلِكَ^(٥). وَوَجْهُهُ أَنَّهُ [٧١٠/ب] لَمْ يَنْوَ إِضَافَتَهُمَا فَأَعْرَبَهُمَا كَقَوْلِهِ^(٦):

٣٦٤٢- فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا
أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْقَرَّاحِ

[وقوله: (٧)]

٣٦٤٣- وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أُسْدَ خَفِيَّةٍ
فَمَا شَرَبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةِ خَمْرٍ

(١) القرطبي ٦/١٤، والبحر ٧/١٦١.

(٢) ظَعْنٌ يَظَعْنُ ظَعْنًا وَظَعْنًا وَظَعُونًا: ذَهَبٌ وَسَارٌ.

(٣) معاني القرآن ٣٢١/٢، قال: «وَلَا تَنْكَرَنَّ أَنْ تَضِيفَ قَبْلَ وَيَعْدُ وَأَشْبَاهَهُمَا وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ» وَقَدْ عَرَضَ الْفِرَاءُ تَأْصِيلًا وَاسِعًا لِلْإِضَافَةِ فِي هَذَا الْبَابِ.

(٤) إعراب القرآن ٥٧٩/٢ وعبارته: «وَالْغَلَطُ فِي هَذَا بَيْنَ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ: اللَّهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَيَكُونُ مِثْلَ قَوْلِهِ:

بَيْنَ ذِرَاعِي وَجِهَةِ الْأَسَدِ

عَلَى أَنْ هَذَا أَيْضًا لَيْسَ بِكَثِيرٍ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَإِنَّمَا يُحْمَلُ كِتَابُ اللَّهِ عَلَى الْكَثِيرِ وَالْفَصِيحِ».

(٥) قرأ بالتنوين أبو السَّمَالِ كَمَا فِي الْبَحْرِ ٧/١٦٢. وَأَمَّا مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ فَقَدْ نَقَلَهَا الْعَكْبَرِيُّ فِي الْإِمْلَاءِ ٢/١٨٤.

(٦) تقدم برقم ١٢٥.

(٧) تقدم برقم ١٢٦.

- الروم -

وَحُكِي (١) «مِنْ قَبْلِ» بِالتَّنْوِينِ وَالْجَرِّ، «وَمِنْ بَعْدُ» بِالْبِنَاءِ عَلَى الضَّمِّ.
وَقَدْ خَرَجَ بَعْضُهُمْ مَا حَكَاهُ الْفَرَاءُ عَلَى أَنَّهُ قَدَّرَ أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَوْجُودٌ
فَتَرَكَ الْأَوَّلُ بِحَالِهِ. وَأَنْشُدْ (٢):

..... ٣٦٤٤ -

بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهِهِ الْأَسَدِ

وَالْفَرْقُ لَائِحٌ؛ فَإِنَّ فِي اللَّفْظِ مِثْلَ الْمَحذُوفِ، عَلَى خِلَافٍ فِي تَقْدِيرِ
الْبَيْتِ أَيْضاً.

قَوْلُهُ: «وَيَوْمَئِذٍ» أَي: إِذْ يَغْلِبُ الرُّومُ فَارِسَ. وَالنَّاصِبُ لـ «يَوْمَ» «بِفَرْحٍ».

آ. (٥) وَقَوْلُهُ: ﴿بَنَصْرٍ لِلَّهِ يَنْصُرُ﴾: مِنَ التَّجْنِيسِ. وَتَقَدَّمَ
آخِرَ الْكَهْفِ.

قَوْلُهُ: «بَنَصْرٍ لِلَّهِ» الظَّاهِرُ تَعَلُّقُهُ بـ «يَفْرَحُ». وَجَوَّزَ فِيهِ أَنَّ يَتَعَلَّقَ بِـ «يَنْصُرُ»
أَبُو الْبَقَاءِ (٣). وَهَذَا تَفْكِيكٌ لِلنَّظْمِ.

(١) قَالَ الْفَرَاءُ فِي «مَعَانِي الْقُرْآنِ» ٣٢٠/٢: «وَسَمِعَ الْكَسَائِيَّ بَعْضَ بَنِي أَسَدٍ يَقْرَؤُهَا «لِلَّهِ
الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدُ» يَخْفِضُ «قَبْلَ» وَيَرْفَعُ «بَعْدُ» عَلَى مَا نَوَى». وَانظُرْ: الْقُرْطُبِيُّ
٧/١٤ حَيْثُ نَصَّ عَلَى تَنْوِينِ «قَبْلِ» بِالْجَرِّ.
(٢) الْبَيْتُ لِلْفَرَزْدَقِ وَصَدْرُهُ:

يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أُسْرِبَهُ

وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ٢١٥، وَالْكِتَابُ ٩٢/١، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ٣٢٢/٢، وَالْمُقْتَضِبُ
٢٢٩/٤، وَالْخِصَائِصُ ٤٠٧/٢، وَابْنُ يَعِيشَ ٢١/٣، وَالْحِزَانَةُ ٣٦٩/١.
وَالْعَارِضُ: السَّحَابُ وَذِرَاعَا الْأَسَدِ: كَوَكْبَانِ، وَجِهَةُ الْأَسَدِ: أَرْبَعَةُ كَوَاكِبٍ فِيهَا
عُوجٌ.

(٣) الْإِمْلَاءُ ١٨٤/٢.

آ . (٦) قوله : ﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾ : مصدرٌ مؤكدٌ ناصبه مضمراً أي : وَعَدَهُمَ اللَّهُ ذَلِكَ وَعَدَّأ . وقوله : «لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ» مقررٌ لمعنى هذا المصدرِ . ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً من المصدرِ ، فيكونُ كالمصدرِ الموصوفِ فهو مبينٌ للنوعِ كأنه قيل : وَعَدَ اللَّهُ وَعَدَّأً غَيْرَ مُخْلِفٍ .

آ . (٨) قوله : ﴿فِي أَنفُسِهِمْ﴾ : ظرفٌ للتفكير^(١) . وليس مفعولاً للتفكير ، إذ متعلقه [ما] خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ^(٢) .

قوله : «مَا خَلَقَ» «مَا» نافيةٌ . وفي هذه الجملة وجهان ، أحدهما : أنها مستأنفةٌ لا تَعْلُقُ لها بما قبلها . والثاني : أنها معلقةٌ للتفكيرِ ، فتكونُ في محلِّ نصبٍ على إسقاطِ الخافضِ . وَيَضَعُفُ أَنْ تكونَ استفهاميةً بمعنى النفيِ . وفيها الوجهان المذكوران .

و «بِالْحَقِّ» إِمَّا سَبِيئَةٌ ، وَإِمَّا حَالِيَةٌ .

قوله : «بِلِقَاءِ» متعلقٌ بـ «لِكَافِرُونَ» . واللَّامُ لا تَمْنَعُ مِنْ ذلك لكونها في حَيْزِ «إِنَّ» .

آ . (٩) قوله : ﴿أَكْثَرِمَّا﴾ : نعتٌ مصدرٍ محذوفٍ أي : عِمَارَةٌ أَكْثَرُ مِنْ عِمَارَتِهِمْ . وقُرِئَ^(٣) «وَأَثَارُوا» بِأَلْفٍ بَعْدَ الْهَمْزَةِ وَهِيَ إِشْبَاعٌ لِفَتْحَةِ الْهَمْزَةِ^(٤) .

(١) أجاز أبو حيان أن يكون «ما خلق الله» متعلقاً بالقول المحذوف . معناه : أو لم يتفكروا فيقولوا هذا القول . ثم أجاز ما ذكره المؤلف . البحر ١٦٣/٧ .

(٢) أي : إِنَّ «يتفكروا» هنا معلقةٌ . ومتعلقها جملة «ما خلق» و «في أنفسهم» ظرفٌ على سبيل التأكيد لأن الفكر لا يكون إلا في النفس . البحر ١٦٣/٧ .

(٣) وهي رواية الواقدي ، عن سليمان ، عن أبي جعفر . انظر : المحتسب ١٦٣/٢ ، والبحر ١٦٤/٧ .

(٤) وهو تخريج ابن جني في المحتسب ١٦٣/٢ .

آ. (١٠) قوله: ﴿عاقبة الذين﴾: قرأ^(١) نافع وابن كثير وأبو عمرو بالرفع. والناقون بالنصب. فالرفع على أنها اسمُ كان، ودُكِرَ الفعلُ لأنَّ التانيث مجازيٌّ. وفي الخبرِ حينئذٍ وجهان، أحدهما: «السُّوءَى» أي: الفَعْلَةُ السُّوءَى أو الخِصْلَةُ السُّوءَى. والثاني: «أَنْ كَذَّبُوا» أي: كان آخرُ أمرِهِم التَّكْذِيبَ. فعلى الأولِ يكونُ في «أَنْ كَذَّبُوا» وجهان، أحدهما: أنه على إسقاطِ الخافض: إمَّا لامِ العِلَّةِ أي: لِأَنَّ كَذَّبُوا، وإمَّا بَاءِ السَّبَبِ أي: بِأَنَّ كَذَّبُوا. فلمَّا حُذِفَ الحَرْفُ جَرَى القَوْلان المشهوران بين الخليلِ وسيبويه في محلِّ «أَنْ»^(٢). والثاني: أنه بدلٌ من «السُّوءَى» أي: ثم كان عاقبتهم التَّكْذِيبَ، وعلى الثاني يكونُ «السُّوءَى» مصدرًا لـ أساءوا، أو يكونُ نعتًا لمفعولٍ محذوفٍ أي: أساءوا الفَعْلَةُ السُّوءَى، والسُّوءَى تانيثُ الأَسْوَ.

وجوز بعضهم أن يكونَ خبرُ كان محذوفًا للإبهامِ، والسُّوءَى: إمَّا مصدرٌ، وإمَّا مفعولٌ كما تقدَّم أي: اقترفوا الخطيئةَ السُّوءَى أي: كان عاقبتهم الدَّمَارَ.

وأما النصبُ فعلى خبرِ كان. وفي الاسمِ وجهان، أحدهما: السُّوءَى أي: كانت الفَعْلَةُ السُّوءَى عاقبةَ المُسيئين، و«أَنْ كَذَّبُوا» على ما تقدَّم. والثاني: أن الاسمَ «أَنْ كَذَّبُوا» والسُّوءَى على ما تقدَّم أيضاً.

آ. (١٢) قوله: ﴿يُبَيْسُ﴾: قرأ العامةُ بينائه للفاعلِ، وهو المعروفُ يُقال: أبليسَ الرجلُ أي: انقطعتْ حُجَّتُه فسكتَ، فهو قاصرٌ

(١) السبعة ٥٠٦، والحجة ٥٥٦، والبحر ١٦٤/٧، والنشر ٣٤٤/٢، والقرطبي ١٠/١٤، والتيسير ١٧٤.

(٢) ذهب سيبويه إلى أن المحل هو الجر، وذهب الخليل إلى أنه نصب. انظر: الكتاب ٤٦٤/١ - ٤٦٥، والدر المصون ٢١١/١.

لا يتعدى. قال العجاج^(١):

٣٦٤٥- يا صاح هل تعرف رسماً مكرساً
قال نعم أعرفه وأبلسا

وقرأ^(٢) السلمي «يُبلس» مبنياً للمفعول وفيه بُعد؛ لأنَّ أبلس لا يتعدى. وقد خُرِّجَتْ هذه القراءة على أنَّ القائم مقامَ الفاعلِ مصدرُ الفعلِ، ثم حُذِفَ المضافُ وأقيِمَ المضافُ إليه مقامه؛ إذ الأصلُ: يُبلس إبلاسَ المجرمين. ويُبلس هو الناصبُ لـ «يومَ تقومُ».

آ. (١٤) و ﴿يَوْمَئِذٍ﴾: مضافٌ لجملةٍ، تقديرُها: يومئذٍ تقومُ. وهذا كأنه تأكيدٌ لفظيٌّ؛ إذ يصيرُ التقديرُ: يُبلس المجرمون يومَ تقومُ الساعةُ، يومَ تقومُ الساعةُ.

آ. (١٥) قوله: ﴿يُجَبَّرُونَ﴾: أي: يُسْرُونَ. والجَبْرُ والجُبُورُ: السُّرور. وقيل: هو مِن التَّجْبِيرِ وهو التحسين. يُقال: هو حَسَنُ الجَبْرِ والسَّبْرِ بكسر الحاء والسين وفتحهما. وفي الحديث^(٣): «يُخْرِجُ مِنَ النَّارِ رَجُلٌ ذَهَبَ جَبْرُهُ وَسَبْرُهُ» فالمفتوح مصدرٌ والمكسورُ اسمٌ.

والرَّوْضَةُ: الجَنَّةُ. قيل: ولا تكونُ روضةً إلا وفيها نبتٌ. وقيل: إلا وفيها ماءٌ. وقيل: ما كانت منخفضةً، والمرتفعةُ يقال لها تُرْعَةٌ. وقيل: لا يُقال لها: رَوْضَةٌ/ إلا وهي في مكانٍ غليظ مرتفعٍ. قال الأعشى^(٤):

[٧١١/أ]

(١) تقدم برقم ٣٦٢.

(٢) القرطبي ١٠/١٤، والبحر ٧/١٦٥.

(٣) النهاية ٣٣٣/٢. والسبر: حسن الهيئة والجمال وقد تفتح السين.

(٤) ديوانه ٥٧. والحزن: المرتفع من الأرض. ومطر مسبل: غزير الماء.

٣٦٤٦- ما رُوِّضَهُ مِنْ رِيَاضِ الْحَزَنِ مُعْشِبَةً

خَضْرَاءُ جَادَ عَلَيْهَا مُسْبِلٌ هَظْلٌ

وأصل^(١) رياض: رياض، فقلبت الواو ياءً على حد: حوض وحياض.

آ. (١٧) قوله: ﴿حِينَ تُمْسُونَ﴾: تُمْسُونَ وتصبحون تأمان أي:

تدخلون في المساء والصبح، كقولهم: «إِذَا سَمِعْتَ بِسُرَى الْقَيْنِ فَاعْلَمْ بِأَنَّهُ مُصْبِحٌ»^(٢) أي: مقيم في الصباح. والعامَّةُ على إضافة الظرف إلى الفعل بعده. وقرأ^(٣) عكرمة «حيناً» بالتنوين. والجملة بعده صفة له. والعائدُ حيثُ حذفَ أي: تُمْسُونَ فيه كقوله: «وَإِخْشَوْا يَوْمًا لَا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ»^(٤). والناصب لهذا الظرف «سُبْحَانَ» لأنه ناب عن عامله.

آ. (١٨) قوله: ﴿وَعَشِيًّا﴾: عطف على «حين»، وما بينهما

اعتراض. و«في السموات» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بنفس الحمد أي: إِنَّ الحمدَ يكون في هذين الطرفين.

آ. (١٩) وقد تقدم^(٥) خلافُ القراء في تخفيف «الميت» وتثقيله وكذا

قوله: «تُخْرَجُونَ» في سورة الأعراف^(٦). و«كذلك» نعتُ مصدرٍ محذوفٍ أي: ومثل ذلك الإخراج العجيبُ تُخْرَجُونَ.

(١) الضابط في ذلك فعّال جمع لمفرد عينه واو وقد سكنت في المفرد أو اعتلت بقلبها ألفاً فإنك قلب الواو ياءً. انظر: الممتع ٤٩٥.

(٢) مجمع الأمثال ٤١/١.

(٣) المحتسب ١٦٣/٢، والقرطبي ١٥/١٤، والبحر ١٦٦/٧.

(٤) الآية ٣٣ من لقمان.

(٥) انظر: الدر المصون ١٠٣/٣.

(٦) انظر الدر المصون ٢٨٥/٥.

آ. (٢٠) قوله: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ﴾: مبتدأ وخبر أي: ومن جملة علامات توحيدِهِ وأنه يَبْعَثُكُمْ خَلَقَكُمْ واختراعَكُمْ. و«مِنْ» لابتداء الغاية.

قوله: «ثم إذا أنتم». الترتيب والمُهلة هنا ظاهران؛ فإنهم إنما يصيرون بَشَرًا بعد أطوارٍ كثيرة. و«تَنَشُرُونَ» حال. و«إذا» هي الفجائية. إلا أن الفجائية أكثر ما تقع بعد الفاء لأنها تَقْتَضِي التعقيب. ووجه وقوعها مع «ثم» بالنسبة إلى ما يليق بالحالة الخاصة أي: بعد تلك الأطوار التي قَصَّها علينا في موضعٍ آخر مِنْ كونا نُظْمَةً ثم علقَةً ثم مضغَةً ثم عَظْمًا مجرداً ثم عَظْمًا مَكْسُورًا لحمًا فاجأ البشرية والانتشار.

آ. (٢٢) قوله: ﴿واختلاف ألسنتكم﴾: أي: لغاتكم من عَرَبٍ وَعَجَمٍ، مع تنوع كلِّ مِنَ الجيلين إلى أنواعٍ شتى لا سيما العجم، فإن لغاتهم مختلفة، وليس المراد بالألسنة الجوارح.

قوله: «للعالمين» قرأ^(١) حفص بكسر اللام جعله جمع عالمٍ ضدَّ الجاهل. ونحوه «وما يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ»^(٢) والباقون بفتحها؛ لأنها آياتٌ لجميع الناس، وإن كان بعضهم يَغْفُلُ عنها. وقد تقدّم أول الفاتحة الكلامُ في «العالمين»: هل هو جمعٌ أو اسمٌ جمع؟ فعليك باعتباره ثَمَّة^(٣).

آ. (٢٣) قوله: ﴿مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾: قيل: في الآية تقديمٌ وتأخيرٌ ليكونَ كلُّ واحدٍ مع ما يلائمه. والتقدير: وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ

(١) السبعة ٥٠٧، والتيسير ١٧٥، والنشر ٣٤٤/٢، والحجة ٥٥٨، والبحر ١٦٧/٧.

(٢) الآية ٤٣ من العنكبوت.

(٣) انظر: الدر المصون ٤٦/١.

- الروم -

وابتغاؤكم من فضله بالنهار، فحُذِفَ حرفُ الجرِّ لاتصاله بالليل وَعَطْفُهُ عَلَيْهِ؛ لأنَّ حرفَ العطفِ قد يقومُ مقامَ الجارِّ. والأحسنُ أنْ يُجْعَلَ على حاله، والنومُ بالنهار ممَّا كانتِ العربُ تُعَدُّه^(١) نعمةً من الله، ولا سيما في أوقاتِ القَيْلولةِ في البلادِ الحارَّةِ.

آ. (٢٤) قوله: ﴿يُرِيكُمْ الْبَرْقَ﴾: فيه أوجهٌ، أحدها: - وهو الظاهرُ الموافقُ لإخوانه - أنْ يكونَ جملةً من مبتدأٍ أو خبرٍ، إلا أنه حُذِفَ الحرفُ المصدرِيُّ، ولمَّا حُذِفَ بَطَلَ عمله. والأصل: ومن آياته أنْ يُرِيكُمْ كقوله^(٢):

٣٦٤٧- ألا أيُّ هذا الزاجريُّ أَحْضَرُ الوغَى

الثاني: أنْ «مِنْ آيَاتِهِ» متعلِّقٌ بـ «يُرِيكُمْ» أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ من البرق. والتقدير: وَيُرِيكُمْ الْبَرْقَ مِنْ آيَاتِهِ، فيكونُ قد عَطَفَ جملةً فعليةً على جملةٍ اسمية. الثالث: أنْ «يُرِيكُمْ» صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ أي: وَمِنْ آيَاتِهِ آيَةٌ يُرِيكُمْ بِهَا، أو فيها البرقُ فحُذِفَ الموصوفُ والعائدُ عليه. ومثله^(٣):

٣٦٤٨- وما الدُّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا

أَمُوتُ

أي: فمنهما تارةٌ أَمُوتُ فيها^(٤). الرابع: أنْ التقدير: ومن آياته سحابٌ

(١) الأصل: تعيده والتصحيح من ش.

(٢) تقدم برقم ٥٢١.

(٣) تقدم برقم ١٥٩٠.

(٤) وهو مذهب الزجاج في «معاني القرآن» ١٨٢/٤.

أوشيءُ يُريكم . ف «يُريكم» صفةٌ لذلك المقدر، وفاعلُ «يُريكم» ضميرٌ يعود عليه بخلافِ الوجهِ قبله؛ فإنَّ الفاعلَ ضميرُ الباري تعالى .

آ . (٢٥) قوله : ﴿من الأرض﴾ : فيه أوجهٌ، أحدها : أنه متعلِّقٌ بـ «دعاكم» وهذا أظهرُ .

الثاني : أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ صفةً لدعوة . الثالث : أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ يَدُلُّ عليه «تَخْرُجون» أي : خَرَجْتُمْ من الأرض . ولا جائزُ أن يتعلَّقَ بـ «تَخْرُجون» لأنَّ ما بعد «إذا» لا يعملُ فيما قبلها . وللمخشري^(١) هنا عبارةٌ / [٧١١/ب] جيدة .

آ . (٢٧) قوله : ﴿وهو أهونٌ عليه﴾ : في «أهونٌ» قولان ، أحدهما : أنها للتفضيل على بابها . وعلى هذا يُقال : كيف يُتَصَوَّرُ التفضيلُ ، والإعادةُ والبُداءُ بالنسبةِ إلى الله تعالى على حدِّ سواءٍ؟ في ذلك أجوبةٌ ، أحدها : أن ذلك بالنسبةِ إلى اعتقادِ البشرِ باعتبارِ المشاهدة : مِن أن إعادةَ الشيءِ أهونٌ من اختراعه لاحتياجِ الابتداءِ إلى إعمالِ فكرِ غالباً ، وإن كان هذا منتفياً عن الباري سبحانه وتعالى فخطوبوا بحسبِ ما أَلْفَوْه .

الثاني : أن الضميرَ في «عليه» ليس عائداً على الله تعالى ، إنما يعودُ على الخَلْقِ أي : والعودُ أهونٌ على الخَلْقِ أي أسرعُ ؛ لأن البُداءَ فيها تدرِجٌ مِن طَوْرٍ إلى طَوْرٍ ، إلى أن صارَ إنساناً ، والإعادةُ لا تحتاجُ إلى هذه التدرِجاتِ فكأنه قيل : وهو أقصرُّ عليه وأيسرُ وأقلُّ انتقالاً .

الثالث : أن الضميرَ في «عليه» يعودُ على المخلوق ، بمعنى : والإعادةُ أهونٌ على المخلوقِ أي إعادته شيئاً بعدما أنشأه ، هذا في عُرْفِ المخلوقين ، فكيف يُنكبِرُونَ ذلك في جانبِ الله تعالى؟

(١) الكشاف ٣/٢٢٠ .

والثاني: أن «أهون» ليست للتفضيل، بل هي صفةٌ بمعنى هين، كقولهم: الله أكبر [أي] (١): الكبير. والظاهرُ عَوْدُ الضميرِ في «عليه» على الباري تعالى لِيُوافِقَ الضميرَ في قوله: «وله المثل الأعلى». قال الزمخشري (٢): «فإن قلت: لم أُخْرِتِ الصلَةُ في قوله «وهو أهون عليه» وَقُدِّمَتْ في قوله «هو عليّ هين»؟ (٣) قلت: هنالك قَصْدُ الاختصاصِ، وهو مَحْزُهُ (٤) فقيل: هو عليّ هين وإن كان مُستَضْعَباً عندك أن يُؤلَدَ بين هِم (٥) وعاقِر، وأما هنا فلا معنى للاختصاص. كيف والأمرُ مبنيٌّ على ما يعقلون من أن الإعادة أسهلُّ من الابتداء؟ فلو قُدِّمَتْ الصلَةُ لِتَغْيِيرِ المعنى». قال الشيخ (٦): «ومبني كلامه على أن التقديم يُفيد الاختصاص وقد تكلمنا معه ولم نُسلِّمه» (٧). قلت: الصحيحُ أنه يُفِيدُه، وقد تقدَّم جميعُ ذلك.

قوله: «وله المثل الأعلى» يجوز أن يكون مرتبطاً بما قبله، وهو قوله: «وهو أهون عليه» أي: قد ضربه لكم مثلاً فيما يسهل وفيما يصعب. وإليه نحا الزجاج (٨) أو بما بعده من قوله: «ضرب لكم مثلاً من أنفسكم» (٩) وقيل: المثلُ: الوصفُ. «وفي السموات» يجوز أن يتعلّق بالأعلى أي: إنه علا في

(١) زيادة من ش.

(٢) الكشاف ٢٢٠/٣.

(٣) الآية ٩ من مريم.

(٤) المَحْزُ: موضع الحزِّ، والحَزُّ: الاستقصاء والتأثير يقال: تكلم فأصاب المَحْزُ: أي تكلم فأقنع.

(٥) الهِمُّ: الشيخ الكبير الفاني.

(٦) البحر ١٧٠/٧.

(٧) تمام عبارة البحر: «في قوله إياك نعبد».

(٨) معاني القرآن له ١٨٤/٤.

(٩) الآية ٢٨.

هاتين الجهتين، ويجوز أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الأعلى، أو من المثل، أو من الضمير في «الأعلى» فإنه يعودُ على المثل.

قوله: «مِنْ أَنْفُسِكُمْ» «مِنْ» لا ابتداءً الغاية في موضع الصفة لـ مَثَلًا أي: أخذَ مثلاً، وانتزعه مِنْ أَقْرَبِ شَيْءٍ مِنْكُمْ هو أَنْفُسِكُمْ.

آ. (٢٨) قوله: ﴿هَلْ لَكُمْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ﴾: «مِنْ شُرَكَاءَ» مبتدأ، و«مِنْ» مزيدةٌ فيه لوجود شرطِي الزيادة^(١). وفي خبره وجهان، أحدهما: الجارُّ الأولُ وهو «لكم» و«مِنْ مِمَّا مَلَكَتْ»: يجوزُ أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «شُرَكَاءَ» لأنه في الأصل نعتُ نكرةٍ، قُدِّمَ عليها. والعاملُ فيه العاملُ في هذا الجارِّ الواقع خبراً. والخبرُ مقدرٌ بعد المبتدأ، و«في ما رَزَقْنَاكُمْ» متعلِّقٌ بشركاء. [وما في «مِمَّا» بمعنى النوع]^(٢) تقديرُ ذلك كله: هل شركاءُ فيما رَزَقْنَاكُمْ كائنونٌ مِنَ النوع الذي مَلَكَتْهُ أَيْمَانُكُمْ مستقرُّونَ لكم. فكائنونٌ هو الوصفُ المتعلِّقُ به «مِمَّا مَلَكَتْ» ولَمَّا تقدَّم صار حالاً، و«مستقرُّون» هو الخبرُ الذي تعلَّقَ به «لكم».

والثاني: أن الخبرَ «مِمَّا مَلَكَتْ» و«لكم» متعلِّقٌ بما تعلَّقَ به الخبرُ، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «شُرَكَاءَ» أو بنفس «شُرَكَاءَ» كقولك: «لك في الدنيا مُجِبٌّ» ف«لك» متعلِّقٌ بِمُجِبِّ. و«في الدنيا» هو الخبرُ.

قوله: «فأنتم فيه سواء» هذه الجملةُ جوابُ الاستفهامِ الذي بمعنى النفي، و«فيه» متعلِّقٌ بِ«سواء».

قوله: «تَخَافُونَهُمْ» فيه وجهان، أحدهما: أنها خبرٌ ثانٍ لـ أنتم. تقديرُه:

(١) أن تسبق بنفي أو استفهام، وأن تدخل على نكرة.

(٢) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل، أثبتناه من ش.

فأنتم مُسْتَوُونَ معهم فيما رَزَقْنَاكم، خائفوهم كخَوْفِ بعضكم بعضاً أيها السادة .
والمرادُ نَفْيُ الأشياءِ الثلاثةِ أعني الشَّرْكَهَ والاستواءَ مع العبيدِ وخوفهم إياهم .
وليس المرادُ ثبوتُ الشركةِ ونَفْيُ الاستواءِ والخوفِ، كما هو أحدُ الوجهين في قولك : «ما تأتينا فتحدثنا» بمعنى : ما تأتينا مُحدثاً بل تأتينا ولا تحدثنا، بل المرادُ نَفْيُ الجميعِ كما تقدّم .

وقال أبو البقاء^(١) : «فأنتم فيه سَوَاءٌ» الجملةُ في موضعِ نصبٍ على جوابِ الاستفهامِ أي : «هل لكم فَتَسْتَوُوا» انتهى . وفيه نظرٌ؛ كيف جعلَ جملةً اسميةً حالَّةً محلَّ جملةٍ فعليةٍ، ويَحْكُمُ على موضعِ الاسمِيةِ بالنصبِ بإضمارِ ناصبٍ؟ هذا ما لا يجوزُ ولو أنه فسّرَ المعنى وقال : إنَّ الفعلَ لو حَلَّ بعدَ الفاءِ لكان منصوباً بإضمارِ «أن» لكان صحيحاً . ولا بُدَّ أَنْ يُبَيَّنَ أيضاً أَنَّ النصبَ على المعنى الذي قَدَّمْتَهُ مِنْ نَفْيِ الأشياءِ الثلاثةِ .

والوجه الثاني : أن «تخافونهم» في محلِّ نصبٍ على الحال من ضميرِ الفاعلِ / في «سواء» أي : فتساووا خائفاً بعضكم بعضاً مشاركته له في المال .
أي : إذا لم تَرَضُوا أن يشارككم عبيدكم في المال فكيف تُشْرِكُونَ بالله مَنْ هو مصنوعٌ له؟ قاله أبو البقاء^(٢) .

وقال الرازي^(٣) معنى حسناً، وهو : «أنَّ بينَ المَثَلِ والمُمَثَلِ به مشابهةٌ ومخالفةٌ . فالمشابهةُ معلومةٌ، والمخالفةُ مِنْ وجوه : قوله : «مِنْ أنفسكم» أي : مِنْ نَسَلِكُمْ مع حقارةِ الأنفسِ ونَقْصِها وَعَجْزِها، وقاسَ نَفْسَه عليكم مع جلالِها وعظمتِها وقُدْرَتِها . قوله : «مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» أي : عبيدكم والمَلِكُ طارىء^(٤)

(١) الإملاء ١٨٦/٢ .

(٢) الإملاء ١٨٦/٢ .

(٣) البحر ١٧٠/٧ .

(٤) الأصل : «طارئ» .

قابل للنقل بالبيع وللزوال بالعتق، ومملوكه تعالى لا خروج له عن المملك، فإذا لم يجز أن يُشرككم مملوككم، وهو مثلكم إذا تحرر من جميع الوجوه، ومثلكم في الأدمية حالة الرق فكيف يُشرك بالله تعالى مملوكه^(١) من جميع الوجوه، المباين له بالكلية؟ وقوله: «فيما رزقناكم» يعني أنه ليس^(٢) لكم في الحقيقة، إنما هو الله تعالى ومن رزقه حقيقة. فإذا لم يجز أن يُشرككم فيما هو لكم، من حيث الاسم، فكيف يكون له تعالى شريك فيما له من جهة الحقيقة؟ انتهى وإنما ذكرت هذا المعنى مبسوطاً لأنه مبين لما ذكرته من وجوه الإعراب.

وقوله: «كخيفتكم» أي: خيفةً مثل خيفتكم. والعامّة على نصب «أنفسكم» لأن المصدر مضاف لفاعله. وقرأ^(٣) ابن أبي عبلة بالرفع على إضافة المصدر لمفعوله. واستقبح بعضهم هذا إذا وجد الفاعل. وقال بعضهم: ليس بقبيح بل يجوز إضافته إلى كل منهما إذا وجد. وأنشد^(٤):

٣٦٤٩- أفنى تلادي وما جمعت من نسي

قرع القواريز أفواه الأباريق

بنصب «الأفواه» ورفعها.

قوله: «كذلك نُفصل» أي: مثل ذلك التفصيل البين نُفصل. وقرأ^(٥)

(١) البحر: فكيف يشرك الله مملوكه.

(٢) البحر: أن الميسر لكم.

(٣) البحر ١٧١/٧.

(٤) تقدم برقم ١٣٦٠.

(٥) البحر ١٧١/٧، والسبعة ٥٠٧، وقال: «عباش عن أبي عمرو» ولعله العباس ابن الفضل.

أبو عمرو في رواية «يُفْضَلُ» بياء الغيبة رَدًّا على قوله: «ضَرَبَ لَكُمْ». والباقيون بالتكلم رَدًّا على قوله: «رَزَقْنَاكُمْ».

آ. (٣٠) قوله: ﴿حَنِيفًا﴾: حالٌ من فاعل «أَقِمَّ» أو من مفعوله أو من «الدِّين».

قوله: «فِطْرَةَ اللَّهِ» فيه وجهان، أحدهما: أنه مصدرٌ مؤكَّدٌ لمضمون الجملة كقوله: «صِبْغَةَ اللَّهِ»^(١) و«صُنْعَ اللَّهِ»^(٢). والثاني: أنه منصوبٌ بإضمارِ فِعْلٍ. قال الزمخشري^(٣): «أي: الزموا فِطْرَةَ اللَّهِ، وإنما أضمَرْتُهُ عَلَى خطابِ الجماعة لقوله: «مُنِيْبِينَ إِلَيْهِ». وهو حالٌ من الضمير في «الزَمُوا». وقوله: «وَاتَّقُوا، وَأَقِيمُوا، وَلَا تَكُونُوا» معطوفٌ على هذا المضمير. ثم قال: «أو عليكم فِطْرَةَ». وردَّه الشيخ^(٤): «بأنَّ كلمةَ الإِغْرَاءِ لَا تُضْمَرُ؛ إذ هي عَوْضٌ عن الفعل، فلو حَذَفْتَهَا لَزِمَ حَذْفُ الْعَوْضِ وَالْمُعَوِّضِ مِنْهُ. وهو إِحْجَافٌ». قلت: هذا رأيُ البصريين. وأمَّا الكسائيُّ وأتباعه فيُجيزون ذلك.

آ. (٣١) قوله: ﴿مُنِيْبِينَ﴾: حالٌ من فاعل «الزَمُوا» المضمير كما تقدَّم، أو من فاعل «أَقِمَّ» على المعنى؛ لأنَّه ليس يُرادُ به واحدٌ بعينه، إنما المرادُ الجميعُ. وقيل: حالٌ من الناس إذا أُريدَ بهم المؤمنون. وقال الزجاج^(٥): «بعد قوله: وَجْهَكَ» معطوفٌ محذوفٌ تقديره: فأَقِمَّ وَجْهَكَ وأَمْتِكَ. فالحالُ من الجميع. وجاز حَذْفُ المعطوفِ لدلالةِ «مُنِيْبِينَ» عليه كما جاز حَذْفُهُ

(١) الآية ١٣٨ من البقرة.

(٢) الآية ٨٨ من النمل.

(٣) الكشاف ٣/٢٢٢.

(٤) البحر ٧/١٧١.

(٥) معاني القرآن ٤/١٨٥.

في قوله: «يا أيها النبي»^(١) أي: والناس لدلالة «إذا طَلَّقْتُمْ» عليه. كذا زعم الزجَّاج في «يا أيها النبي». وقيل: على خبرٍ كان أي: كونوا مُنْبِئِينَ؛ لدلالة قوله: «ولا تكونوا».

آ. (٣٢) قوله: ﴿فَرِحُونَ﴾: الظاهر أنه خبرٌ «كُلُّ حِزْبٍ» وَجَوَّزَ الزمخشري^(٢) أن يرتفعَ صفةً لـ «كل» قال: «ويجوز أن يكونَ «من الذين» منقطعاً ممَّا قبله. ومعناه: من المفارقين دينهم كُلُّ حِزْبٍ فَرِحِينَ بما لديهم، ولكنه رَفَعَ فرحين وصفاً لـ «كل» كقوله^(٣):

٣٦٥٠- وكلُّ خليلٍ غيرُ هاضمِ نَفْسِهِ

قال الشيخ^(٤): «قَدَّرَ أولاً «فرحين» مجروراً صفةً لـ حِزْبٍ ثم قال: ولكنه رُفِعَ على الوصف لـ «كل» لأنك إذا قلت: «مِنْ قَوْمِكَ كُلُّ رَجُلٍ صَالِحٍ» جاز في «صالح» الخفضُ نعتاً لرجل وهو الأكثر، كقوله^(٥):

٣٦٥١- جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةً
فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كالدَّرْهِمِ

وجاز الرفعُ نعتاً لـ «كل» كقوله^(٦):

(١) الآية ١ من الطلاق.

(٢) الكشاف ٢٢٢/٣.

(٣) تقدم برقم ٥٨٠.

(٤) البحر ١٧٢/٧.

(٥) تقدم برقم ٢٤٨.

(٦) البيت لابن أحمر وهو في الكتاب ٢٧٢/١ واللسان هوج. ولهت: حَنَّتْ. شَبَّه صوت الريح المعصفة الشديدة بصوت الناقة التي حَنَّتْ إلى ولدها المفقود. والزرير: الإحكام.

٣٦٥٢- وَلَهَتْ عَلَيْهِ كُلُّ مُغْصِفَةٍ
هَوَجَاءٌ لَيْسَ لِبُهَا زَبْرُ
برفع «هوجاء» صفة لـ «كل». انتهى. وهو تقرير حسن.

آ. (٣٣) قوله: ﴿إِذَا فَرِيقٌ﴾: هذه «إذا» الفجائية وقعت جواب الشرط لأنها كالفاء في أنها للتعقيب، ولا تقع أول/ كلام، وقد تجامعها الفاء زائدة^(١).

آ. (٣٤) قوله: ﴿لِيَكْفُرُوا﴾: يجوز أن تكون لام كي، وأن تكون لام الأمر، ومعناه التهديد نحو: «اعملوا ما شئتم»^(٢).
قوله: «فَتَمَتَّعُوا» قرأ العامة بالخطاب فيه وفي «تعلمون». وأبو العالية^(٣) بالياء فيهما، والأول مبني للمفعول. وعنه «فَيَتَمَتَّعُوا» بياء قبل التاء. وعن عبد الله «فَلَيَتَمَتَّعُوا» بلام الأمر.

آ. (٣٥) قوله: ﴿سُلْطَانًا﴾: أي: برهاناً وحجة. فإن جعلناه حقيقة كان «يتكلم» مجازاً، وإن جعلناه حقيقة كان «يتكلم» مجازاً، وإن جعلناه على حذف مضاف أي: ذا سلطان كان «يتكلم» حقيقة. وقال أبو البقاء^(٤) هنا: «وقيل: هو جمع سَلِيْطٍ كَرَغِيْفٍ وَرَغْفَانٍ» انتهى. وهذا لا يجوز لأنه كان ينبغي أن يُقال: فهم يتكلمون. و«فهو يتكلم» جواب الاستفهام الذي تضمنته «أم» المنقطعة.

(١) عقد ابن هشام في المغني ٢٢١ فصلاً للحديث عن هذه الفاء وهي ما بين زائدة وعاطفة وسببية.

(٢) الآية ٤٠ من فصلت.

(٣) انظر في قراءاتها: المحتسب ١٦٣/٢، والبحر ١٧٣/٧، والقرطبي ٣٣/١٤.

(٤) الإملاء ١٨٦/٢.

آ. (٣٩) قوله: ﴿لَيْرُبُونَ﴾: العامة على الياءِ مِنْ تَحْتِ مُفْتوحَةً، أسند الفعلَ لضميرِ الرُّبَا أي: ليزداد. ونافع^(١) بتاءٍ مِنْ فَوْقِ مضمومةً خطاباً للجماعة. فالواوُ على الأولِ لَمْ كلمة، وعلى الثاني كلمةٌ ضميرٍ لغائبين^(٢). وقد تقدّمتُ قراءتا «آيتيم» بالمدِّ والقصرِ في البقرة^(٣).

قوله: «المُضْعِفُونَ» أي: أصحابُ الأضعاف. قال الفراء^(٤): «نحو مُسْمِن، ومُعْطَش أي: ذي إِبِلٍ سمانٍ وإِبِلٍ عطاش». وقرأ^(٥) أُبيُّ بفتح العين، جعله اسمَ مفعولٍ.

وقوله: «فأولئك هم» قال الزمخشري^(٦): «التفاتٌ حسن، كأنه [قال]^(٧) لملائكته: فأولئك الذين يريدون وجهَ اللَّهِ بصدقاتهم هم المُضْعِفُونَ. والمعنى: هم المُضْعِفُونَ به؛ لأنه لا بُدَّ مِنْ ضميرٍ يَرْجِعُ إلى ما» انتهى. يعني أنّ اسمَ الشرطِ متى كان غيرَ ظرفٍ وَجَبَ عَوْدُ ضميرٍ من الجوابِ عليه. وتقدّم ذلك في البقرة عند قوله: «قل مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجبريل»^(٨) الآية. ثم قال:

(١) «لَيْرُبُونَ» السبعة ٥٠٧، والنشر ٣٤٤/٢، والحجة ٥٥٩، والبحر ١٧٤/٧، والقرطبي ٣٩/١٤، والتيسير ١٧٥.

(٢) قال ابن زنجلة في الحجة: «وفاعل الربا القوم الذين خوطبوا. المعنى: لثربوا أنتم أي: تعطون العطية لتزدادوا بها أنتم» وحجته أنها كتبت في المصاحف بألف بعد الواو.

(٣) انظر: الدر المصون ٤٧٤/٢، قرأ الجمهور بالمدِّ وقصرَ ابن كثير.

(٤) معاني القرآن ٣٢٥/٢، قال الفراء: «كما تقول العرب أصبحتُم مُسْمِنين مُعْطَشين إذا عَطَشْتُم إيلهم أو سَمِنتُم».

(٥) الشواذ ١١٦، منسوبة لمحمد بن كعب، والبحر ١٧٤/٧.

(٦) الكشف ٢٢٤/٣.

(٧) من الكشف.

(٨) الآية ٩٨ من البقرة.

«وجه آخر: وهو أن يكون تقديره: فَمُوتُوهُ فأولئك هم المضعفون. والحذف لما في الكلام من الدليل عليه. وهذا أسهل مأخذاً، والأول أملاً بالفائدة».

آ. (٤٠) قوله: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾: يجوز في خبر الجلالة وجهان، أظهرهما: أنه الموصول بعدها. الثاني: أنه الجملة من قوله «هل من شركائكم من يفعل» والموصول صفة للجلالة. وقدّر الزمخشري^(١) الرباط بين المبتدأ والجملة الواقعة خبراً فقال: «وقوله: «من ذلكم» هو الذي ربط الجملة بالمبتدأ؛ لأن معناه من أفعاله». قال الشيخ^(٢): «والذي ذكره النحويون أن اسم الإشارة يكون رابطاً إذا أُشير به إلى المبتدأ، وأمّا «ذلك» هنا فليس إشارة إلى المبتدأ لكنه شبيه بما أجازه الفراء من الربط بالمعنى، وخالفه الناس، وذلك في قوله: «والذين يتوفون منكم ويدرون أزواجاً تربصن»^(٣) قال^(٤): «التقدير: تربص أزواجهم». فقدّر الربط بمضاف إلى ضمير الذين فحصل به الربط، كذلك قدّر الزمخشري «من ذلكم»: «من أفعاله» بمضاف إلى الضمير العائد إلى المبتدأ».

قوله: «من شركائكم» خبر مقدم و«من» للتبويض. و«من يفعل» هو المبتدأ و«من ذلكم» متعلق بمحذوف لأنه حال من «شيء» بعده؛ فإنه في الأصل صفة له. و«من» الثالثة^(٥) مزيدة في المفعول به؛ لأنه في حيز النفي المستفاد من الاستفهام. والتقدير: ما الذي يفعل شيئاً من ذلكم من شركائكم.

(١) الكشاف ٣/٢٢٤.

(٢) البحر ٧/١٧٥.

(٣) الآية ٢٣٤ من البقرة.

(٤) قدّر في معاني القرآن ١/١٥٠: «ومن مات عنها زوجها تربصت فترك الأول بلا خير وقصد الثاني؛ لأن فيه الخير والمعنى».

(٥) في قوله «من شيء».

وقال الزمخشري^(١): «وَمِنَ الْأُولَى وَالثَّانِيَةَ^(٢) كُلُّ وَاحِدَةٍ مُسْتَقْلَةً بِتَأْكِيدٍ لَتَعْجِيزِ شُرَكَائِهِمْ وَتَجْهِيلِ عِبَادَتِهِمْ». قال الشيخ^(٣): «ولا أدري ما أراد بهذا الكلام؟»
وقرأ^(٤) الأعمش «تُشْرِكُونَ» خطاباً.

آ. (٤١) قوله: ﴿بِمَا كَسَبَتْ﴾: أي بسبب كسبهم . والباء متعلقة بـ «ظهر»، أو بنفس الفساد، وفيه بُعد.

قوله: «لِيُذَيِّقَهُم» اللام للعلية متعلقة بـ «ظهر». وقيل: بمحذوف أي: عاقبهم بذلك لِيُذَيِّقَهُم. وقيل: اللام للصيرورة. وقرأ^(٥) قبل «لِنُذَيِّقَهُم» بنون العظمة. والباقون بياء الغيبة.

آ. (٤٣) قوله: ﴿لَا مَرَدَّ لَهُ﴾: المَرَدُّ مصدر رَدَّ. و«مِنَ اللَّهِ» يجوز أن يتعلّق بـ يأتي أو بمحذوف يدلُّ عليه المصدر أي: لا يَرُدُّهُ مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ. ولا يجوز أن يعمل فيه «مَرَدٌ» لأنّه كان ينبغي أَنْ يُنَوَّنَ؛ إذ هو من قبيل المطوّلات^(٦).

(١) الكشاف ٢٢٤/٣.

(٢) عبارة الكشاف: والثالثة.

(٣) سقط هذا القول من مطبوعة البحر. وقد يكون عدم فهم أبي حيان لعبارة الزمخشري مرده تصحيح أو تحريف وقع في نسخة «الكشاف» التي يقرأ فيها، حيث إن «مِنَ» عنده زائدة للتأكيد في المواضع الثلاثة.

(٤) وهي قراءة حمزة والكسائي أيضاً. انظر: الإتحاف ٣٥٨/٢، والحجة ٥٥٩، والنشر ٢٨٢/٢، والبحر ١٧٦/٧.

(٥) وهي أيضاً رواية عن شبل عن ابن كثير. انظر: السبعة ٥٠٧، والنشر ٣٤٥/٢، والبحر ١٧٦/٧، والقرطبي ٤١/١٤، والحجة ٥٦٠، والتيسير ١٧٥.

(٦) أي الشبيه بالمضاف.

آ. (٤٤) قوله: ﴿فَعَلِيهِ كُفْرُهُ﴾: و«فَلَا نَفْسِهِمْ يَمَّهَدُونَ» تقديم الجارِّين يُفيد الاختصاص بمعنى: أن ضَرَرَ كَفَرَ هذا ومنفعة عمل هذا لا يتعداه.

آ. (٤٥) قوله: ﴿لِيَجْزِيَ﴾: في متعلِّقه أوجه، أحدها: «يَمَّهَدُونَ». والثاني «يَصَّدَّعُونَ»، والثالث محذوف. قال ابن عطية^(١): «تقديره ذلك ليجزي. وتكون الإشارة إلى ما تقرر من قوله «مَنْ كَفَرَ» و«مَنْ عَمِلَ». وجعل الشيخ^(٢) قسيم قوله «الذين آمنوا وعملوا» محذوفاً لدلالة قوله: «إنه لا يُحِبُّ الكافرين» عليه. هذا إذا عَلَّقْنَا اللام بـ «يَصَّدَّعُونَ» أو بذلك المحذوف قال: «تقديره ليجزي الذين آمنوا وعملوا الصالحاتِ مِنْ فَضْلِهِ والكافرين بعَدْلِهِ».

آ. (٤٦) قوله: ﴿الرِّيَاحِ﴾: قرأ العامة «الرِّيَاحِ» جمعاً / لأجل مبشرات. والأعمش^(٣) بالإفراد، وأراد الجنس لأجل «مبشرات».

[٧١٣/أ]

قوله: «وَلِيُذَيِّقَكُمْ» إمَّا عطفٌ على معنى «مبشرات»؛ لأنَّ الحال والصفة يُفهِمان العلة، فكانَّ التقدير: لِيُشَرَّ وَلِيُذَيِّقَكُمْ، وإمَّا أَنْ يتعلَّقَ بمحذوف، أو^(٤) وليُذَيِّقَكُمْ أرسلها، وإمَّا أَنْ تكون الواوُ مزيدةً على رأي، فتعلَّقَ اللام بـ «أَنْ يُرْسِلَ».

آ. (٤٧) قوله: ﴿وَكَانَ حَقًّا﴾: بعضُ الوقِّفة يقف على «حقاً» ويتبدى بما بعده، يجعل اسمَ كان مضمراً فيها و«حقاً» خبرها. أي: وكان

(١) المحرر ١٢/٢٦٧.

(٢) البحر ٧/١٧٧.

(٣) البحر ٧/١٧٨.

(٤) كذا في الأصل لعلها «أي».

الانتقامُ حقاً. قال ابن عطية^(١): «وهذا ضعيفٌ؛ لأنه لم يَدْرِ قَدْرَ ما عَرَضَهُ في نَظْمِ الآية» يعني الوقفَ على «حَقّاً». وجعل بعضهم «حَقّاً» منصوباً على المصدر، واسمُ كان ضميرُ الأمرِ والشأن، و«علينا» خبرٌ مقدمٌ، و«نَصْرُ» مبتدأ مؤخرٌ. وبعضهم جعلَ «حَقّاً» منصوباً على المصدر أيضاً، و«علينا» خبرٌ مقدمٌ، و«نَصْرُ» اسمٌ مؤخرٌ. والصحيحُ أنَّ «نَصْرَ» اسمها، و«حَقّاً» خبرها، و«علينا» متعلقٌ بـ «حَقّاً» أو بمحذوفٍ صفةٌ له.

آ. (٤٩) قوله: ﴿مِنْ قَبْلِهِ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه تكريرٌ لـ «مِنْ قَبْلِ» الأولى على سبيلِ التوكيد. والثاني: أن يكونَ غيرَ مكررٍ. وذلك أن يُجعلَ الضميرُ في «قَبْلِهِ» للسحاب. وجاز ذلك لأنه اسمٌ جنسٍ يجوزُ تذكيره وتأنيثه، أولُ لريح، فتتعلقُ «مِنْ» الثانيةُ بـ «يُنزَّلُ». وقيل: يجوزُ عَوْدُ الضميرِ على «كِسفاً» كذا أطلق أبو البقاء^(٢). والشيخ^(٣) قيده بقراءةٍ مَنْ سَكَنَ السين. وقد تقدّمتْ قراءاتُ «كِسفاً» في «سبحان»^(٤). وللناس في هذا الموضعِ كلامٌ كثيرٌ رأيتُ ذِكرَه لتوضيحِ معناه.

وقد أبدى كلُّ من الشيخين: الزمخشريُّ وابنِ عطيةِ فائدةَ التأكيدِ المذكور. فقال ابن عطية^(٥): «أفادَ الإعلامَ بسرعةِ تَقَلُّبِ قلوبِ البشرِ من الإِبلاسِ إلى الاستبشار؛ وذلك أن قوله «مِنْ قَبْلِ» أن يُنزلَ عليهم» يحتملُ الفُسْحَةَ في الزمانِ، أي: من قبلِ أن يُنزلَ بكثيرٍ كالأيامِ ونحوه فجاء «مِنْ قَبْلِهِ»، بمعنى أن ذلك متصلٌ بالمطر فهو تأكيدٌ مفيدٌ».

(١) المحرر ١٢/٢٦٨.

(٢) الإملاء ٢/١٨٧.

(٣) البحر ٧/١٧٨ وهو مذهب ابن عطية في المحرر ١٢/٢٦٨.

(٤) انظر: المحرر ٧/٤٠٩.

(٥) المحرر ١٢/٢٦٩.

وقال الزمخشري^(١): «ومعنى التوكيد فيه الدلالة على أن عهدهم بالمطر قد بعد فاستحكم يأسهم وتمادى إبلا سهم، فكان استبشارهم على قدر اغتمامهم بذلك». وهو كلام حسن.

إلا أن الشيخ لم يرتضه منهما فقال^(٢): «ما ذكرناه من فائدة التأكيد^(٣) غير ظاهر، وإنما هو لمجرد التوكيد ويُفيد رفع المجاز فقط». انتهى. ولا أدري عدم الظهور لماذا؟ وقال قطرب: «وإن كانوا من قبل التنزيل من قبل المطر. وقيل: التقدير من قبل إنزال المطر من قبل أن يزرعوا. ودل المطر على الزرع؛ لأنه يخرج بسبب المطر. ودل على ذلك قوله «فأرأوه مُصَفَّرًا» يعني الزرع. قال الشيخ^(٤): «وهذا لا يستقيم؛ لأن «من قبل أن ينزل» متعلق بـ «مبلسين» ولا يمكن من قبل الزرع أن يتعلق بمبلسين؛ لأن حرفي جر لا يتعلقان بعامل واحد إلا بوساطة حرف العطف أو البدل، وليس هنا عطف والبدل لا يجوز؛ إذ إنزال الغيث ليس هو الزرع ولا الزرع بعضه. وقد يتخيل فيه بدل الاشتمال بتكلف: إما لاشتمال الإنزال على الزرع، بمعنى: أن الزرع يكون ناشئاً عن الإنزال، فكان الإنزال مُشتملاً عليه. وهذا على مذهب من يقول: الأول مُشتمل على الثاني».

وقال المبرد: «الثاني السحاب؛ لأنهم لما رأوا السحاب كانوا راجين المطر» انتهى. يريد من قبل رؤية السحاب. ويحتاج أيضاً إلى حرف عطف ليصح تعلق الحرفين بـ «مبلسين». وقال الرماني: «من قبل الإرسال».

(١) الكشاف ٢٢٦/٣.

(٢) البحر ١٧٩/٧.

(٣) أي: في قوله: «من قبله».

(٤) البحر ١٧٩/٧.

والكرماني: «من قَبِل الاستبشار؛ لأنه قَرَنه بالإبلاس، ولأنه مَنْ عليهم بالاستبشار». ويحتاج قولهما إلى حرفِ العطفِ لما تَقَدَّم، وأدعَاءُ حرفِ العطفِ ليس بالسَّهل؛ فإنَّ فيه خِلافًا: بعضُهُم يَقِيْسُه، وبعضُهُم لا يَقِيْسُه. هذا كُلُّه في المفردات. أمَّا إذا كان في الجمل فلا خِلاف في اقتياسِه.

آ. (٥٠) قوله: ﴿إِلَى آثَارِهِ﴾: قرأ^(١) ابن عامر والأخوان وحفص بالجمع، والباقون بالإفراد. وسلام بكسر الهمزة وسكون التاء، وهي لغةٌ فيه.

وقرأ العامةُ «كيف يُحيي» بياء الغيبة أي: أثر الرحمة فيمن قرأ بالإفراد، ومَنْ قرأ بالجمع فالفعلُ مسندٌ لله تعالى، وهو مُحْتَمَلٌ في الإفراد أيضًا. والجحدري^(٢) وأبو حيوة وابن السَّمِيفع «تُحيي» بياء التانيث. وفيها تخريجان، أظهرهما: أنَّ الفاعلُ عائذٌ على الرحمة. والثاني قاله أبو الفضل: عائذٌ على أثر، وأنث «أثر» لاكتسابه بالإضافة التانيث، كظائر له تقدَّمت^(٣). ورُدُّ عليه: بأن شرط ذلك كَوْنُ المضافِ بمعنى المضاف إليه، أو مِنْ سببه لا أجنبيًّا، وهذا أجنبيٌّ. و«كيف يُحيي» مُعَلَّقٌ لـ «انظر» فهو في محلِّ نصبٍ على / إسقاط [٧١٣/ب] الخافض. وقال أبو الفتح: «الجملةُ مِنْ «كيف يُحيي» في موضعٍ نصبٍ على الحال حَمَلًا على المعنى». انتهى وكيف تقع جملةُ الطلبِ حالًا؟

آ. (٥١) قوله: ﴿فَرَأَوْهُ﴾: أي: فَرَأَوْا النباتَ، لدلالة السياق عليه، أو على الأثر؛ لأنَّ الرحمةَ هي الغيث، وأثرها هو النبات. وهذا ظاهرٌ على قراءة الإفراد، وأمَّا على قراءة الجمع فيعودُ على المعنى. وقيل: الضمير

(١) السبعة ٥٠٨، والقرطبي ٤٥/١٤، والبحر ١٧٩/٧، والتيسير ١٧٥، والحجة ٥٦١، والنشر ٣٤٥/٢.

(٢) المحتسب ١٦٥/٢، والقرطبي ٤٥/١٤، والبحر ١٧٩/٧.

(٣) كقولهم: «ذهبَت أهلُ اليمامة».

- الروم -

للسحاب. وقيل: للريح. وقرأ^(١) جناح بن حبيش «مُضْفَارًا» بـالف. و«لَطَلُّوا» جوابُ القسمِ الموطأ له بـ«لَئِنْ»، وهو ماضٍ لفظاً مستقبليٌّ معنى كقوله: «مَا تَبِعُوا قِبَلَتَكَ»^(٢).

وتقدّم الكلامُ على نحوِ «فَإِنَّكَ لَا تُسْمِعُ» إلى آخره في الأنبياء^(٣) وفي النمل^(٤)، وكذلك في قراءتِي «ضعف» وما الفرقُ بينهما في الأنفال^(٥)؟
والضميرُ في «مِنْ بَعْدِهِ» يعودُ على الاصفرارِ المدلولِ عليه بالصفة كقوله^(٦):

٣٦٥٣- إذا نَهَى السَّفِيهَ لِدَلَالَةِ «السَّفِيهِ» عَلَيْهِ

أَي: إِلَى السَّفِيهِ لِدَلَالَةِ «السَّفِيهِ» عَلَيْهِ.

آ. (٥٥) قوله: ﴿مَا لَيْسُوا﴾: جوابُ قوله «يُقسِمُ» وهو على المعنى، إذ لو حكي قولهم بعينه لقليل: ما لَيْسُوا. و«كذلك» أي: مثل ذلك الإفك كانوا يُؤفكون.

آ. (٥٦) قوله: ﴿فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾: الظاهرُ أنه متعلّقٌ بـ«لَيْسُوا» بمعنى فيما وعدّ به في كتابه من الحشرِ والبعث. وقال قتادة: على التقديم

(١) الشواذ ١١٦، والبحر ١٧٩/٧.

(٢) الآية ١٤٥ من البقرة.

(٣) انظر إعرابه للآية ٤٥.

(٤) انظر إعرابه للآية ٨٠.

(٥) قرأ عاصم وحمزة بفتح الضاد والباقون بضمها. وعن حفص خلاف في الروم.

انظر: الدرر ٦٣٦/٥.

(٦) تقدم برقم ١٣٨٧.

- الروم -

والتأخير، والتقدير: «وقال الذين أوتوا العلم في كتاب الله لقد لبثتم، و«في» بمعنى الباء أي: العلم بكتاب الله. وصدوره عن قتادة بعيداً.

والعامة على سكون عَيْن «البعث». والحسن^(١) بفتحها. وقريء بكسرها. فالمكسور اسم، والمفتوح مصدر.

قوله: «فهذا يوم» في الفاء قولان، أظهرهما: أنها عاطفة هذه الجملة على «لَقَدْ لَبِثْتُمْ». وقال الزمخشري^(٢): «هي جواب شرطٍ مقدرٍ كقوله^(٣)»:

..... ٣٦٥٤ -

..... فقد جئنا خراسانا

كأنه قيل: إن صَحَّ ما قلتم: إن خراسان أقصى ما يُراد بكم، وأن لنا أن نَخْلُصَ، وكذلك إن كنتم منكرين للبعث فهذا يومُ البعث» ويشير إلى البيت المشهور وهو:

قالوا: خراسانُ أقصى ما يُراد بنا

ثم القُفُولُ فقد جئنا خراسانا

قوله: «لا تَعْلَمُونَ» أي البعث أي: ما يراد بكم، أولاً يُقدَّرُ له مفعولٌ أي: لم يكونوا مِنْ أولي العلم. وهو أبلغ.

آ. (٥٧) قوله: ﴿فيومئذٍ﴾: أي: إذ يقع ذلك، ويقول الذين أوتوا العلم تلك المقالة.

(١) المحاسب ١٦٦/٢، والقرطبي ٤٨/١٤، والبحر ١٨٠/٧.

(٢) الكشاف ٢٢٧/٣.

(٣) تقدم برقم ٣٤٧٨.

قوله: «لَا يَنْفَعُ» هو الناصب لـ «يومئذٍ» قبله. وقرأ الكوفيون^(١) هنا وفي غافر^(٢) بالياء من تحت. وافقهم نافع على ما في غافر، لأن التانيث مجازيٌّ ولأنه قد فصل أيضاً. والباقون بالتانيث فيهما مراعاةً لِلْفِطْرِ.

قوله: «وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ» قال الزمخشري^(٣): «مِنْ قَوْلِكَ: اسْتَعْتَبَنِي فَلَانَ فَأَعْتَبْتَهُ أَي: اسْتَرْضَانِي فَأَرْضَيْتُهُ، وَكَذَلِكَ إِذَا كُنْتَ جَانِيًا عَلَيْهِ. وَحَقِيقَةُ أَعْتَبْتَهُ: أَرَلْتَ عَتْبَهُ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ^(٤)»:

٣٦٥٥ - غَضِبْتُ تَمِيمٌ أَنْ يُقْتَلَ عَامِرٌ
يَوْمَ النَّسَارِ فَأَعْتَبُوا بِالصَّيْلِمِ

كيف جعلهم غضاباً؟ ثم قال: «فَأَعْتَبُوا» أي: أزيل غضبهم. والغضب في معنى العتب. والمعنى: لا يقال لهم: أرضوا ربكم بتوبة وطاعة. ومثله قوله تعالى: «فَالْيَوْمَ لَا يَخْرُجُونَ مِنْهَا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ»^(٥) فإن قلت: كيف جعلوا غير مُسْتَعْتَبِينَ في بعض الآيات وغير مُعْتَبِينَ في بعضها، وهو قوله: «وَإِنْ يَسْتَعْتَبُوا فَمَا هُمْ مِنَ الْمُعْتَبِينَ»^(٦). قلت: أما كونهم غير مُسْتَعْتَبِينَ فهذا معناه، وأما كونهم غير مُعْتَبِينَ فمعناه: أنهم غير راضين بما هم فيه، فشبهت حالهم بحال قومٍ جني عليهم فهم عاتبون على الجاني، غير راضين عنه بما هم

(١) السبعة ٥٠٩، والنشر ٣٤٦/٢، والبحر ١٨١/٧، والتيسير ١٧٦، والقرطبي ٤٩/١٤، والحجة ٥٦٢.

(٢) الآية ٥٢.

(٣) الكشاف ٢٢٧/٣.

(٤) تقدم برقم ٣١٤٩.

(٥) الآية ٣٥ من الجاثية.

(٦) الآية ٢٤ من فصلت.

فيه^(١). فَإِنْ يَسْتَعْتَبُوا اللَّهَ أَي يَسْأَلُوهُ إِزَالَةَ مَا هُمْ فِيهِ فَمَا هُمْ مِنَ الْمَجَابِينَ» انتهى.

وقال ابن عطية^(٢): «وَيَسْتَعْتَبُونَ بِمَعْنَى يَعْتَبُونَ كَمَا تَقُولُ: يَمْلِكُ وَيَسْتَمْلِكُ. وَالْبَابُ فِي اسْتَفْعَلِ طَلَبُ الشَّيْءِ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى كَانَ يَفْسُدُ؛ إِذْ كَانَ الْمَفْهُومُ مِنْهُ: وَلَا يُطَلَّبُ مِنْهُمْ عُتْبَى». قلت: وليس فاسداً لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِ أَبِي الْقَاسِمِ.

آ. (٥٨) قوله: ﴿وَلَيْتُنَّ جِئْتَهُمْ﴾: إنما وُحِّدَ هُنَا، وَجُمِعَ بَعْدَهُ فِي قَوْلِهِ: «أَنْتُمْ» لِنَكْتَةِ: وَهُوَ أَنَّهُ تَعَالَى أَخْبَرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ فَقَالَ: «وَلَيْتُنَّ جِئْتَهُمْ بِكُلِّ آيَةٍ»^(٣) أَي جَاءَتْ بِهَا الرِّسْلُ. فَقَالَ الْكُفَّارُ: مَا أَنْتُمْ أَيُّهَا الْمَدْعُونَ الرِّسَالَةَ كُلُّكُمْ إِلَّا كَذَا.

آ. (٥٩) قوله: ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ﴾: أَي: مِثْلَ ذَلِكَ الطَّبْعِ يَطْبَعُ.

آ. (٦٠) قوله: ﴿وَلَا يَسْتَخْفِنُكَ﴾: الْعَامَّةُ مِنَ الْاسْتِخْفَافِ بِخَاءٍ مَعْجَمَةٌ وَفَاءً. وَيَعْقُوبُ^(٤) وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ بِخَاءٍ مَهْمَلَةٍ وَقَافٍ مِنَ الْاسْتِحْقَاقِ. وَابْنُ أَبِي عِبْلَةَ وَيَعْقُوبُ بِتَخْفِيفِ نُونِ التَّوَكِيدِ. وَالنَّهْيُ مِنْ بَابِ قَوْلِهِمْ «لَا أُرِيَنَّكَ هَهُنَا».

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الرُّومِ]

(١) لم يرد قوله: «بما هم فيه» في الكشاف.

(٢) المحرر ٢٧٢/١٢.

(٣) ليس ثمة آية بهذا اللفظ، والآية ١٤٥ من البقرة «ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك».

(٤) انظر في قراءاتها: النشر ٢/٢٤٦، والإتحاف ٢/٣٦٠، والمحتسب ٢/١٦٦، والبحر ٧/١٨٢.

سورة لقمان

بسم الله الرحمن الرحيم

آ . (٢) قوله: ﴿الكتاب الحكيم﴾ : قيل: فَعِيلٌ بمعنى مُفْعَلٍ وهذا قليلٌ قالوا: أَعْقَدْتُ اللَّبْنَ فهو عَقِيدٌ أي مُعَقَّدٌ، أو بمعنى فاعِلٍ، أو بمعنى ذي الحِكْمَةِ، أو أصله: الحكيم قائله، ثم حُذِفَ / المضافُ وأُقيِمَ المضافُ إليه [٧١٤/أ] مُقَامَه، وهو الضميرُ المجرورُ، فانقلبَ مرفوعاً، فاستترَ في الصفة. قاله الزمخشري^(١) وهو حَسَنُ الصَّنَاعَةِ.

آ . (٣) قوله: ﴿هدىً ورحمةً﴾ : العَامَّةُ على النصبِ على الحالِ مِنْ «آيات» والعاملُ ما في اسمِ الإِشَارَةِ من معنى الفعلِ، أو المدح^(٢). وحمزة^(٣) بالرفعِ على خبرِ مبتدأٍ مضميرٍ. وَجَوَّزَ بعضهم أَنْ يكونَ «هدىً» منصوباً على الحالِ حالَ رَفَعِ «رحمة». قال: «ويكونُ رَفْعُهَا على خبرِ ابتداءٍ مضميرٍ أي: وهو رحمة». وفيه بُعْدٌ.

(١) الكشاف ٣/٢٢٩.

(٢) قوله: «أو المدح» معطوف على «الحال».

(٣) السبعة ٥١٢، والحجة ٥٦٣، والبحر ٧/١٨٣، والتيسير ١٧٦، والقرطبي

٥٠/١٤، والنشر ٢/٣٤٦.

آ . (٤) قوله : ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ﴾ : صفةٌ أو بدلٌ أو بيانٌ لما قبله ،
أو منصوبٌ أو مرفوعٌ على القطع . وعلى كل تقدير فهو تفسيرٌ للإحسان . وسُئِلَ
الأصمعيُّ عن الألمعيِّ . فأنشد^(١) :

٣٦٥٦- الألمعيُّ الذي يظنُّ بك الظَّ
ظَنَّ كأنَّ قد رأى وقد سمعنا
يعني أن الألمعيُّ هو الذي إذا ظنَّ شيئاً كان كمنَّ رآه وسَمِعَهُ .

كذلك المحسنون هم الذين يفعلون هذه الطاعات . ومثله : وسُئِلَ
بعضهم عن الهلوع فلم يزد أن تلا «إذا مسَّه الشرُّ جزوعاً وإذا مسَّه الخيرُ
منوعاً»^(٢) .

آ . (٦) قوله : ﴿هُوَ الْحَدِيثُ﴾ : من باب الإضافة بمعنى «من»
لأنَّ اللهو يكون حديثاً وغيره كبابٍ ساجٍ وجبةٍ خزٍّ . وقيل : هو على حذف
مضاف أي : يشتري ذواتٍ لهو الحديث ؛ لأنها نزلت في مشتري المغنَّيات .
والأولُّ أبلغ .

قوله : «لِيُضِلَّ» قرأ^(٣) ابن كثير وأبو عمرو «لِيُضِلَّ» بفتح حرف المضارعة .
والباقون بضمِّه ، من أضلَّ غيره ، فمفعوله محذوفٌ . وهو مُستلزمٌ للضلال ؛ لأنَّ
من أضلَّ فقد ضلَّ من غير عكسٍ . وقد تقدَّم ذلك في سورة إبراهيم^(٤) . قال

(١) البيت لأوس بن حجر وهو في ديوانه ٥٣ ، ومعاهد التنصيص ١٤٥/١ ، والخصائص
٣٠٦/٣ . والبيت من المنسرح .

(٢) الآيتان ٢٠ ، ٢١ من المعارج ، ووردتا في الأصل بالتقديم والتأخير . وهو سهو .

(٣) البحر ١٨٤/٧ ، والتيسير ١٣٤ ، والقرطبي ٥٦/١٤ ، والحجة ٥٦٣ ، والنشر
٢٢٩/٢ .

(٤) انظر : الدر المصون ١٠٣/٧ .

الزمخشري^(١) هنا: «فإن قلت: القراءة بالرفع بيّنة؛ لأنّ النّصر كان غرضه باشتراء اللّهُو أن يصدّ النَّاسَ عن الدخولِ في الإسلام واستماعِ القرآن ويضلّهم عنه فما معنى القراءة بالفتح؟ قلت: معنيان، أحدهما: ليثبت على ضلاله الذي كان عليه ولا يصدف عنه، ويزيد فيه ويمدّه؛ فإن المخذول كان شديد الشكيمة في عداوة الدين، وصدّ النَّاسِ عنه. الثاني: أن يوضع «ليضلّ» موضع ليضلّ؛ من قبل أن من أضلّ كان ضالاً لا محالة فدلّ بالرديف على المرذوف».

قوله: «بغير علم» حال أي: يشتري بغير علم بأحوال التجارة حيث اشترى ما يخسر فيه الدارين.

قوله: «ويتخذها» قرأ^(٢) الأخوان وحفص بال نصب عطفاً على «ليضلّ» فهو علة كالذي قبله. والباقون بالرفع عطفاً على «يشتري» فهو صلة. وقيل: الرفع على الاستئناف من غير عطف على الصلة. والضمير المنصوب يعود على الآيات المتقدمة أو السبيل؛ لأنه يؤنث، أو الأحاديث الدال عليها «الحديث» لأنه اسم جنس.

قوله: «أولئك لهم» حمّل أولاً على لفظ «من» فأفرد، ثم على معناها فجمع، ثم على لفظها فأفرد في قوله: «وإذا تتلى عليه». وله نظائر تقدّم التنبه عليها في المائدة، عند قوله تعالى: «من لعنه الله وغضب عليه»^(٣). وقال الشيخ^(٤): «ولا نعلم جاء في القرآن ما حمّل على اللفظ ثم على المعنى ثم

(١) الكشاف ٣/٢٣٠.

(٢) السبعة ٥١٢، والنشر ٣٤٦/٢، والبحر ١٨٤/٧، والتيسير ١٧٦، والحجة ٥٦٣، والقرطبي ٥٧/١٤.

(٣) الآية ٦٠ من المائدة. وانظر: الدر المصون ٣٢٦/٤.

(٤) البحر ١٨٤/٧.

على اللفظ غير هاتين الآيتين». قلت: وَجَدَ غيرُهُما كما قَدَّمْتُ التنبيةَ عليه في المائدة.

آ. (٧) قوله: ﴿كَأَنَّ لَمْ يَسْمَعْهَا﴾: حالٌ مِنْ فاعلٍ «وَلَيْ» أو مِنْ ضميرٍ «مُسْتَكْبِرًا».

قوله: «كَأَنَّ فِي أذُنِيهِ وَقَرَأَ» حالٌ ثالثةٌ أو بدلٌ مِمَّا قَبْلَهَا، أو حالٌ مِنْ فاعلٍ «يَسْمَعُهَا»، أو تبيينٌ لِمَا قَبْلَهَا. وَجَوَزَ الزمخشريُّ^(١) أَنْ تَكُونَ جملتا^(٢) التشبيهِ استثنافيتين.

آ. (٩) قوله: ﴿خَالِدِينَ﴾: هو حالٌ. وخبرٌ «إِنَّ» الجملةُ مِنْ قوله: «لَهُمْ جَنَاتٌ». والأحسنُ أَنْ يُجْعَلَ «لَهُمْ» هو الخبرُ وحده، و«جَنَاتٌ» فاعلٌ به. وقَرَأَ^(٣) زيدٌ بن علي «خالدون» بالواو فيجوزُ أَنْ يَكُونَ هو الخبرُ، والجملةُ - أو الجارُ وحده - حالٌ. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ «خالدون» خبراً ثانياً لـ إِنَّ.

قوله: «وَعَدَ اللَّهُ» مصدرٌ مؤكَّدٌ لِنَفْسِهِ لأنَّ قوله: «لَهُمْ جَنَاتٌ» في معنى: وَعَدَهُمُ اللَّهُ ذَلِكَ. و«حَقًّا» مصدرٌ مؤكَّدٌ لغيره، أي: لمضمونِ تلك الجملةِ الأولى، وعاملُهُما مختلفٌ: فتقديرُ الأول: وَعَدَ اللَّهُ ذَلِكَ وَعَدًّا، وتقديرُ الثاني: أَحَقُّ ذَلِكَ حَقًّا.

آ. (١٠) قوله: ﴿بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾: تقدَّم في الرعد^(٤).

(١) الكشاف ٢٣٠/٣.

(٢) وهما: كأن لم يسمعها، كأن في أذنيه وقرا.

(٣) البحر ١٨٤/٧.

(٤) انظر: الدر المصون ٨/٧.

آ. (١١) قوله: ﴿مَاذَا خَلَقَ﴾: «ما» استفهامٌ. وقد تقدّم تحقيقُ هذا في البقرة^(١).

آ. (١٢) ولقمان قيل: أعجميٌ. وهو الظاهر. فمنعه للتعريف والعُجْمَة الشخصية. وقيل: عربيٌ مشتقٌّ مِنَ اللَّقْمِ وهو حينئذٍ مرتجلٌ؛ لأنه لم يَسْبِقْ له وَضْعٌ في النكرات. ومنعه حينئذٍ للتعريفِ وزيادة الألفِ والنون.

آ. (١٣) والعاملُ في «إذ» مضمَرٌ. «وهو يَعِظُهُ» جملةٌ حاليةٌ. «يا بُنَيَّ» قد تقدّم خلافُ القراء^(٢) فيه. وتقدّم الكلامُ أيضاً على «وَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ» في العنكبوت^(٣).

آ. (١٤) قوله: ﴿وَهَنَّا عَلَى وَهْنٍ﴾: يجوزُ أن ينتصبَ على الحالِ مِنْ «أُمّه» أي: ضَعُفًا على ضَعْفٍ، أو مِنْ مفعولٍ «حَمَلْتَهُ» أي: عَلَقَةٌ ثم نطفة ثم مُضْغَةٌ. وكلاهما جاء في التفسير. وقيل: منصوبٌ على إسقاطِ الخافضِ أي: في وَهْنٍ. قاله أبو البقاء^(٤). و«على وَهْنٍ» صفةٌ لـ «وَهْنًا».

وقرأ^(٥) الثقفني وأبو عمرو في روايةٍ «وَهْنًا على وَهْنٍ» بفتحِ الهاءِ فيهما. فاحتملُ أن يكونا لغتين كالشُعْر والشُعْر، واحتملُ أن يكونَ المفتوحُ مصدرًا وَهْنٌ بالكسرِ يَوْهَنُ وَهْنًا. وقرأ^(٦) الجحدريُّ وُقْتَادَةٌ وَأَبُورْجَاءُ/ «وَفَصَلُهُ» دُونَ أَلْفٍ [٧١٤/ب] أي: وفطامُهُ.

(١) انظر: الدر المصون ١/٢٢٩.

(٢) الدر المصون ٦/٣٣٠.

(٣) انظر إعرابه للآية ٨ من العنكبوت.

(٤) الإملاء ٢/١٨٨.

(٥) المحتسب ٢/١٦٧، والقرطبي ١٤/٦٤، والبحر ٧/١٨٧.

(٦) المحتسب ٢/١٦٧، والقرطبي ١٤/٦٤، والبحر ٧/١٨٧، والإتحاف ٢/٣٦٢.

قوله: «أَنْ اشْكُرْ» في «أَنْ» وجهان، أحدهما: أنها مفسرة. والثاني: أنها مصدرية في محل نصب بـ «وَصَيْنَا». وهو قول الزجاج^(١).

آ. (١٥) قوله: ﴿مَعْرُوفًا﴾: صفة لمصدر محذوف أي: صحاباً معروفاً وقيل: الأصل: بمعروفٍ.

قوله: «إِلَيَّ» متعلقٌ بـ «أَنَابَ». «ثم إليَّ» متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه خبرٌ «مَرَجِعُكُمْ».

آ. (١٦) قوله: ﴿إِنَّمَا إِنْ تَكُ﴾: ضميرُ القصة. والجملة الشرطية مفسرة للضمير. وتقدم أن نافعاً^(٢) يقرأ «مَثْقَال» بالرفع على أن «كان» تامة وهو فاعلها. وعلى هذا فيقال: لِمَ لِحَقَّتْ فعله تاء التانيث؟ قيل: لإضافته إلى مؤنث، ولأنه بمعنى: زنة حبة. وجوز الزمخشري^(٣) في ضمير «إنها» أن تكون للهنه من السِّيَّاتِ أو الإحسان في قراءة من نصب «مَثْقَال». وقيل: الضمير يعود على ما يفهم من سياق الكلام أي: إن التي سألت عنها إن تك. وفي التفسير: أنه سأل أباه: أرايت الحبة تقع في مغاص البحر: أيعلمها الله؟

وقرأ^(٤) عبد الكريم الجزري «فَتَكُنَّ» بكسر الكاف وتشديد النون مفتوحة أي: فتستقر. وقرأ محمد بن أبي فجة البعلبكي^(٥) «فَتَكُنَّ» كذلك إلا أنه مبنياً

(١) معاني القرآن ٤/١٩٥.

(٢) السبعة ٥١٣، والبحر ٧/١٨٧، والتيسير ١٥٥، والقرطبي ١٤/٦٧، والحجة ٥٦٥، والنشر ٢/٣٢٤.

(٣) الكشاف ٣/٢٣٠.

(٤) انظر في قراءاتها: البحر ٧/١٨٧، والقرطبي ١٤/٦٧، والشواذ ١١٧. وعبد الكريم بن مالك الجزري أبو سعيد الحارثي مولى عثمان. روى عن سعيد ابن المسيب توفي ١٢٧. روى له الجماعة. انظر: تهذيب الكمال ٢/٨٤٨.

(٥) لم أقف على ترجمته.

للمفعول. وقتادة «فَتَكُنْ» بكسر الكاف وتخفيف النون مضارع «وَكَنَّ» أي: استقرَّ في وَكْنِهِ ووَكْرِهِ.

آ. (١٧) قوله: ﴿مِنْ عَزْمٍ﴾: عَزْمٌ مصدرٌ. يجوزُ أن يكونَ بمعنى مفعول أي: مِنْ معزوماتِ الأمورِ أو بمعنى عازِمٍ كقوله: «فإذا عَزَمَ الأمرُ»^(١) وهو مجازٌ بليغٌ. وزعم المبرد^(٢) أن العينَ تُبدَلُ حاءً فيقال: حَزَمٌ وعَزْمٌ. والصحيحُ أنهما مادَّتان مختلفتان اتَّفقتا في المعنى.

آ. (١٨) قوله: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ﴾: قرأ^(٣) نافعٌ وأبو عمرو والأخوان «تَصَاعَرَ» بالفاءِ وتخفيفِ العينِ. والباقون دون ألفٍ وتشديدِ العينِ، والرسمُ يَحْتَمِلُهُما؛ فإنَّ الرسمَ بغيرِ ألفٍ. وهما لغتان: لغةُ الحجازِ التخفيفُ، وتميمُ التثقيبُ. فَمِنْ التثقيبِ قوله^(٤):

٣٦٥٧- وَكُنَّا إِذَا الْجِبَارُ صَعَّرَ خَدَّهُ
أَقْمَنَّا لَهُ مِنْ مَيْلِهِ فَيُقَوِّمُ

ويقال أيضاً: تَصَعَّرَ. قال^(٥):

٣٦٥٨-
أَقْمَنَّا لَهُ مِنْ خَدِّهِ الْمُتَصَعَّرِ

(١) الآية ٢١ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.

(٢) انظر: البحر ١٨٨/٧.

(٣) السبعة ٥١٣، والنشر ٣٤٦/٢، والتيسير ١٧٦، والقرطبي ٦٩/١٤، والحجة ٥٦٥، والبحر ١٨٨/٧.

(٤) البيت للمتلمس في ديوانه ٢٤، أو عمرو بن حُنيّ التغلبي. وهو في المجاز ١٢٧/٢ واللسان صعر، والبحر ١٨٢/٧، والمحزر ١٨/١٣. ورواية الديوان فتقوماً.

(٥) لم أهد إلى تمامه وقائله، وهو في المحزر ١٨/١٣، والبحر ١٨٢/٧، والقرطبي ٦٩/١٤.

وهو من المَيْل؛ وذلك أن المتكبر يميل بحذّه تكبُّراً كقولهِ «ثاني عِطْفِهِ»^(١). قال أبو عبيدة^(٢): «أصلهُ من الصَّعْر، داءٌ يأخذُ الإبلَ في أعناقِها فتميلُ وتلتوي». وتفسيرُ اليزيديِّ له بأنّه التَّشْدُقُ في الكلامِ لا يوافقُ الآيةَ هنا.

آ. (١٩) قوله: ﴿وَأَقْصِدْ﴾: هذا قاصِرٌ بمعنى اقتصدِ واسلُكْ الطريقةَ الوُسطى بين ذلك قواماً. وقُرئ^(٣) «وأَقْصِدْ» بهمزة قطعٍ، مِنْ أَقْصَدَ إذا سَدَّدَ سَهْمَهُ لِلرَّمِيَةِ.

قوله: «مِنْ صَوْتِكَ» تَبْعِيضِيَّةٌ. وعند الأَخْفَشِ^(٤) يجوزُ أَنْ تكونَ مزيديَّةً. ويؤيِّدُهُ «يَعْضُونَ أَصْوَاتَهُمْ»^(٥) وقيل: «مِنْ صَوْتِكَ» صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ أي: شيئاً مِنْ صَوْتِكَ، وكانت الجاهليَّةُ يتمدِّحون برفعِ الصوتِ قال^(٦):

٣٦٥٩- جَهِيرُ الْكَلَامِ جَهِيرُ الْعُطَّاسِ

جَهِيرُ الرُّوَاءِ جَهِيرُ النَّعَمِ

قوله: «إِنَّ أَنْكَرَ» قيل: «أَنْكَرَ» مَبْنِيٌّ مِنْ مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ نحو: «أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحِيْنِ»^(٧). وهو مختلفٌ فيه. ووَحَّدَ^(٨) «صوت» لأنه يُرادُ به الجنسُ وإلِضافته لجمع.

(١) الآية ٩ من الحج.

(٢) مجاز القرآن ١٢٧/٢.

(٣) نسبها ابن خالويه في الشواذ ١١٧ إلى الحجازي. وانظر: البحر ١٨٩/٧.

(٤) لم يشر الأَخْفَشُ إلى زيادتها في هذا الموضع. انظر أمثلة على مذهب الأَخْفَشِ في زيادة «مِنْ» معاني القرآن ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤.

(٥) الآية ٣ من الحجرات.

(٦) لم أهد إلى قائله. وهو في القرطبي ٧٢/١٤، والمحرر ١٩/١٣، والبحر ١٨٩/٧.

(٧) مجمع الأمثال ٣٧٦/١ وهي امرأة من بني تيم الله كانت تبغ السمن. والنحي: وعاء السمن.

(٨) انظر: الكشاف ٢٣٤/٣.

آ. (٢٠) قوله: ﴿نِعْمَهُ﴾: قرأ^(١) نافعٌ وأبو عمرو وحفص «نِعْمَهُ» جمعَ نِعْمَةٍ مضافاً لهاءِ الضمير، ف «ظاهرة» حالٌ منها. والباقون «نِعْمَةً» بسكون العين، وتنوين تاء التانيث، اسمٌ جنسٍ يُراد به الجمعُ ف «ظاهرة» نعتٌ لها. وقرأ^(٢) ابنُ عباس ويحيى بن عمار «وَأَصْبَغَ» بإبدال السين صاداً. وهي لغةٌ كلبٌ يفعلون ذلك مع الغين والخاء والقاف. وتقدّم نظيرُ هذه الجملةِ كلها في البقرة^(٣)، والكلامُ على «أَوْلَوْ»^(٤) ونحوه.

آ. (٢٢) وقرأ^(٥) عليٌّ والسلميُّ «يُسَلِّمُ» بالتشديد.

آ. (٢٧) قوله: ﴿وَالْبَحْرُ﴾: قرأ أبو عمرو^(٦) بالنصب، والباقون بالرفع. فالنصبُ من وجهين، أحدهما: العطفُ على اسمِ «أَنْ». أي: ولو أنَّ البحرَ، و «يَمُدُّهُ» الخبرُ. والثاني: النصبُ بفعلٍ مضمَرٍ يُفسَّرُه «يَمُدُّهُ» والواوُ حينئذٍ للحال. والجملةُ حاليةٌ، ولم يُحتجْ إلى ضميرٍ رابطٍ بين الحالِ وصاحبها، للاستغناء عنه بالواو. والتقديرُ: ولو أنَّ الذي في الأرضِ حالٌ كونِ البحرِ ممدوداً بكذا.

وأما الرفعُ فَمِنْ وجهين، أحدهما: العطفُ على أَنْ وما في حيزها. وقد

(١) السبعة ٥١٣، والنشر ٣٤٧/٢، والحجة ٥٦٦، والتيسير ١٧٧، والبحر ١٩٠/٧، والقرطبي ٧٣/١٤.

(٢) المحتسب ١٦٨/٢، والقرطبي ٧٣/١٤.

(٣) انظر: الدر المصون ٥٤٨/٢.

(٤) انظر: الدر المصون ٢٢٧/٢.

(٥) الإتحاف ٣٦٣/٢، والقرطبي ٧٤/١٤، والبحر ١٩٠/٧.

(٦) السبعة ٥١٣، والنشر ٣٤٧/٢، والبحر ١٩١/٧، والقرطبي ٧٧/١٤، والتيسير ١٧٧، والحجة ٥٦٦.

[٧١٥/أ] تقدّم لك في «أن» الواقعة/ بعد «لو» مذهباً^(١): مذهبُ سيبويه^(٢) الرفعُ على الابتداء، ومذهبُ المبرد^(٣) على الفاعلية بفعلٍ مقدر، وهما عائدان هنا. فعلى مذهبِ سيبويه يكون تقديرُ العطفِ: ولو البحر. إلا أن الشيخ^(٤) قال: إنه لا يلي «لو» المبتدأ اسماً صريحاً إلا في ضرورة، كقوله^(٥):

٣٦٦٠- لو بغير الماءِ حلقي شرق

وهذا القولُ يُؤدّي إلى ذلك. ثم أجاب بأنه يُغتفرُ في المعطوفِ ما لا يُغتفرُ في المعطوفِ عليه كقولهم: «رُبَّ رجلٍ وأخيه يقولان ذلك». وعلى مذهبِ المبرد يكون تقديرُهُ: ولو ثبت البحرُ، وعلى التقديرين يكون «يمدّه» جملةً حاليةً من البحر.

والثاني: أن «البحر» مبتدأ، و«يمدّه» الخبر، والجملةُ حاليةٌ كما تقدّم في جملةِ الاشتغال، والرابطُ الواو. وقد جعله الزمخشري^(٦) سؤالاً وجواباً. وأنشد^(٧):

(١) انظر: الدر المصون ٤١٨/٧.

(٢) انظر: الكتاب ٤٦٢/١.

(٣) المقتضب ٧٧/٣، والكمال ١٤٠/٣، وانظر: شرح الأبيات المشكّلة للفارسي ٥٨٢.

(٤) البحر ١٩١/٧.

(٥) تقدم برقم ٢٨٠١.

(٦) الكشاف ٢٣٦/٣.

(٧) البيت لامرئ القيس في معلقته وعجزه:

بمنجردٍ قيد الأوابدِ هيكَل

وهو في ديوانه ١٩. والوكناات: مواضع الطير. والمنجرد: الفرس القصير الشعر.

٣٦٦١- وقد أَعْتَدِي وَالطَيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا

و «مِنْ شَجَرَةٍ» حَالٌ: إِمَّا مِنَ الْمَوْصُولِ، أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ فِي الْجَارِ الْوَاقِعِ صَلَةً، وَ «أَقْلَامٌ» خَيْرٌ «أَنَّ». قَالَ الشَّيْخُ (١): «وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى مَنْ (٢) يَقُولُ - كَالزَّمْخَشَرِيِّ وَمَنْ يَتَعَصَّبُ لَهُ مِنَ الْعَجْمِ - عَلَى أَنَّ خَيْرَ «أَنَّ» الْوَاقِعَةَ بَعْدَ «لَوْ» لَا يَكُونُ اسْمًا الْبَيْتَةِ (٣) لَا جَامِدًا وَلَا مُشْتَقًّا، بَلْ يَتَعَيَّنُ أَنَّ يَكُونُ فِعْلًا» قَالَ: «وَهُوَ بَاطِلٌ» وَأَنْشُدْ (٤):

٣٦٦٢- وَلَوْ أَنَّهَا عَضْفُورَةٌ لَحَسِبْتُهَا
مُسْؤِمَةً تَدْعُو عَبِيدًا وَأَزْنَماً

وقال (٥):

٣٦٦٣- مَا أَطِيبَ الْعَيْشَ لَوْ أَنَّ الْفَتَى حَجَرَ
تَنْبُو الْحَوَادِثُ عَنْهُ وَهُوَ مَلْمُومٌ

والأوابد: الوحش، وهو قيد لها لأنه يسبقها فيمنعها من أن تفوت. والهيكل: الضخم.

(١) البحر ١٩٠/٧ - ١٩١.

(٢) البحر: «على بطلان دعوى الزمخشري وبعض العجم ممن ينصر قوله».

(٣) انظر رد ابن الناظم على الزمخشري في شرح الألفية ٢٧٨.

(٤) البيت لجريز وهو في ديوانه ٥٦٦، أو العوام بن شاذب، وأورده في المغني ٣٥٧، والعيني ٤٦٧/٤. والمسومة: الخيل المعلمة.

(٥) البيت لتميم بن مقبل وهو في ديوانه ٢٧٣ والخصائص ١ / ٣١٨، وابن يعيش ١ / ٨٦، والمغني ٣٥٦.

وقال (١):

٣٦٦٤- ولو أن حياً فائت الموت فاته
أخو الحرب فوق القارح العَدَوَانِ

قال: «وهو كثيرٌ في كلامهم». قلت: وقد تقدم أول هذا الموضوع (٢) أن هذه الآية ونحوها تُبطل ظاهر قول المتقدمين في «لو» أنها حرف امتناع لامتناع؛ إذ يلزم محذورٌ عظيمٌ: وهو أن ما بعدها إذا كان منفيًا لفظاً فهو مثبتٌ معنىً، وبالعكس. وقوله: «ما نَفَدتْ» منفيٌ لفظاً، فلو كان مثبتاً معنىً فَسَدَ المعنى، فعليك بالالتفات إلى أول البقرة.

وقرأ (٣) عبد الله «ويَحْرُ» بالتنكير وفيه وجهاءٌ معرفاً. وسَوَّغَ الابتداءً بالنكرة وقوعها بعد واو الحال، وهو معدودٌ من مسوَّغات الابتداء بالنكرة. وأنشدوا (٤):

٣٦٦٥- سَرِينَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا
مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ

وبهذا يظهرُ فسادُ قول مَنْ قال: إن (٥) في هذه القراءة يتعين القولُ بالعطفِ على «أن»، كأنه توهم أنه ليس ثمَّ مُسَوِّغٌ.

(١) البيت لصخر بن عمرو بن الشريد، وهو في الأصمعيات ١٤٧، الأصمعية ٤٧، والعيني ٤/٤٥٩، وشرح ابن الناظم ٢٧٨. والقارح من الخيل: ما تمت أسنانه وذلك في الخامسة من عمره، والعدوان: الشديد العدو.

(٢) انظر: الدر المصون ١/١٨٢.

(٣) المحتسب ٢/١٦٩، والبحر ٧/١٩١.

(٤) تقدم برقم ١٤٧٣.

(٥) اسم «إن» هنا ضمير الشأن.

وقرأ^(١) عبد الله وأبى «تُمُدُّه» بالتأنيث لأجل «سبعة». والحسن وابن هرمز وابن مصرف «يُمُدُّه» بالياء من تحت مضمومة وكسر الميم من أمده. وقد تقدّم اللغتان في آخر الأعراف^(٢) وأوائل البقرة^(٣).

قال الزمخشري^(٤): «فإن قلت: لِمَ قيل: «من شجرة» بالتوحيد؟ قلت: أريد تفصيل الشجر وتفصيلها شجرة شجرة حتى لا يبقَى من جنس الشجر واحدة إلا قد بُرِيت أفلاماً». قال الشيخ^(٥): وهو من وقوع المفرد موقع الجمع والنكرة موقع المعرفة، كقوله: «ما نَسَخَ مِنْ آية»^(٦) قلت: وهذا يذهب بالمعنى الذي أبداه الزمخشري. وقال^(٧) أيضاً: «فإن قلت: «الكلمات» جمع قلة، والموضع موضع تكثير، فهلا قيل: كَلِم. قلت: معناه أن كلماته لا تفي بكتبتها البحار، فكيف بكلمه؟ قلت: يعني أنه من بابِ التثنية بطريق الأولى. وردّه الشيخ^(٨): بأن جَمَعَ السلامة^(٩) متى عُرِّفَ بأل غير العهدية أو أضيفَ عم. قلت للناس خلاف في «أل» هل تُعمُّ أو لا؟ وقد يكونُ الزمخشريُّ ممن لا يرى العموم، ولم يزل الناس يسألون في بيت حسان رضي الله عنه^(١٠):

-
- (١) انظر في قراءاتها: المحتسب ١٦٩/٢، والبحر ١٩١/٧، والقرطبي ٧٧/١٤، والإتحاف ٣٦٤/٢.
 - (٢) الدر ٥٤٩/٥.
 - (٣) الدر ١٤٩/١.
 - (٤) الكشف ٢٣٦/٣.
 - (٥) البحر ١٩٢/٧.
 - (٦) الآية ١٠٦ من البقرة.
 - (٧) الكشف ٢٣٦/٣.
 - (٨) البحر ١٩٢/٧.
 - (٩) وهو هنا كلمات.
 - (١٠) تقدم برقم ٢٦٥.

٣٦٦٦- لنا الجَفَنَاتُ الغُسرُ يَلْمَعْنَ بالضَّحَى

ويقولون: كيف أتى بجمع القلّة في مقام المدح؟ ولم لم يقلّ الجفان؟ وهو تقريرٌ لما قاله الزمخشريُّ واعترافٌ بأنّ أَل لا تؤثرُ في جمع القلّة تكثيراً.

آ. (٢٨) قوله: ﴿إِلَّا كَنَفْسٍ﴾: خبرٌ «ما خلَقُكم» والتقدير: إلا كخلَقِ نَفْسٍ واحدةٍ وبَعَثِها. وهنا «إلى أجل» وفي الزمر^(١) «لأجل» لأنّ المعنيين لا يُفان بالحرفين فلا عليك في أيّهما وقع.

آ. (٢٩) وقرأ أبو عمرو^(٢) في رواية: «وأنّ الله بما يعملون» بياء الغيبة. والباقون بالتاء خطاباً.

آ. (٣١) قوله: ﴿بِنِعْمَةِ اللَّهِ﴾: يجوز/ أن يتعلّق بـ «تَجْرِي» [٧١٥/ب] أو بمحذوفٍ على أنّها حالٌ: ملتبسةٌ بنعمة الله. والأعمش^(٣) والأعرج «بنعمات» جمعاً. وابن أبي عبله كذلك إلا أنه فتح النون وكسر العين. وموسى بن الزبير^(٤) «الفلك» بضمّتين.

آ. (٣٢) قوله: ﴿خَتَّارٌ﴾: مثالٌ مبالغٍ من الختير، وهو أشدُّ الغدير. قال الأعشى^(٥):

-
- (١) «كلُّ يجري لأجل مسمى» الزمر، الآية ٥.
 - (٢) قال في السبعة ٥١٤: «روى عباس عن أبي عمرو بالياء» وانظر: القرطبي ٧٩/١٤، والبحر ٧/١٩٣.
 - (٣) انظر في قراءتها: الإتحاف ٢/٣٦٤، والمحتسب ٢/١٧٠، والقرطبي ٧٩/١٤، والبحر ٧/١٩٣.
 - (٤) المحتسب ٢/١٧٠، والبحر ٧/١٩٣. وموسى لم أقف على ترجمته.
 - (٥) ديوانه ١٧٩ برواية «غير غدار» والقرطبي ٨٠/١٤. والأبلى: حصن الممدوح والفرد: لا نظير له.

٣٦٦٧- بأبليقِ الفَرْدِ مِنْ تَيْمَاءِ مَنْزِلِهِ
جِصْنُ حَصِينٍ وَجَارٌ غَيْرُ خَتَرِ

وقال عمرو بن معد يكرب^(١):

٣٦٦٨- فَإِنَّكَ لَوْ رَأَيْتَ أَبَا عُمَيْرٍ
مَلَأَتْ يَدَيْكَ مِنْ غَدْرِ وَخَتَرِ

وقالوا^(٢): «إِنْ مَدَدْتَ لَنَا شِبْرًا مِنْ غَدْرِ مَدَدْنَا لَكَ بَاعًا مِنْ خَتَرٍ».

آ. (٣٣) قوله: ﴿وَلَا مَوْلُودٌ﴾: جَوَزُوا فِيهِ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ، وَمَا بَعْدَهُ الْخَبْرُ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى «وَالِدٍ»، وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ صِفَةً لَهُ. وَفِيهِ إِشْكَالٌ: وَهُوَ أَنَّهُ نَفَى عَنْهُ أَنْ يَجْزِيَ، ثُمَّ وَصَفَهُ بِأَنَّهُ جَازٍ. وَقَدْ يُجَابُ عَنْهُ: بِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ جَازِيًا عَنْهُ فِي الدُّنْيَا فَلَيْسَ جَازِيًا عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَالْحَالَانِ بِاعْتِبَارِ زَمَنَيْنِ.

وقد منع المهدويُّ أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً قَالَ: «لَأَنَّ الْجُمْلَةَ بَعْدَهُ صِفَةٌ لَهُ فَيَقْبَلُ بِلَا خَبْرٍ، وَلَا مُسَوِّغٍ غَيْرِ الْوَصْفِ». وَهُوَ سَهْوٌ. لِأَنَّ النُّكْرَةَ مَتَى اعْتَمَدَتْ عَلَى نَفْيِ سَاغِ الْإِبْتِدَاءِ بِهَا. وَهَذَا مِنْ أَشْهَرِ مُسَوِّغَاتِهِ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣): «فَإِنْ قُلْتَ: قَوْلُهُ: «وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَنِ الْوَالِدِ شَيْئًا» وَإِذَا عَلِيَ طَرِيقَ مِنَ التَّوَكِيدِ لَمْ يَرِدْ عَلَيْهِ مَا هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ. قُلْتَ: الْأَمْرُ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْاسْمِيَّةَ أَكْدُ مِنَ الْفِعْلِيَّةِ، وَقَدْ انْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: «هُوَ» وَقَوْلُهُ: «مَوْلُودٌ». قَالَ: «وَمَعْنَى التَّوَكِيدِ فِي لَفْظِ الْمَوْلُودِ: أَنَّ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ لَوْ شَفَعَ لِلْوَالِدِ الْأَدْنَى الَّذِي وُلِدَ مِنْهُ

(١) القرطبي ١٤/٨٠، والبحر ٧/١٨٢، والكشاف ٣/٢٣٨.

(٢) انظر: البحر ٧/١٨٢.

(٣) الكشاف ٣/٢٣٨.

لم تُقْبَلْ منه^(١) فضلاً أَنْ يَشْفَعَ لِمَنْ فَوْقَهُ مِنْ أَجْدَادِهِ لِأَنَّ «الْوَلَدَ» يَقَعُ عَلَى الْوَلَدِ
وَوَلَدِ الْوَلَدِ، بِخِلَافِ الْمَوْلُودِ فَإِنَّهُ لِلَّذِي وُلِدَ مِنْكَ» قَالَ: «وَالسَّبَبُ فِي مَجِيئِهِ
عَلَى هَذَا السَّنَنِ أَنَّ الْخَطَابَ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَعَلَيْتُهُمْ^(٢) قُبِضَ آبَاؤُهُمْ عَلَى الْكُفْرِ،
فَأَرِيدُ حَسْمَ أَطْمَاعِهِمْ وَأَطْمَاعِ النَّاسِ فِيهِمْ».

وَالجَمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ: «لَا يَجْزِي» صِفَةٌ لـ «يَوْمٍ»، وَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ أَي:
فِيهِ، فَحُذِفَ بَرُمَتُهُ أَوْ عَلَى التَّدرِجِ.

وَقَرَأَ^(٣) عِكْرَمَةَ «لَا يُجْزَى» مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ. وَأَبُو السَّمَّالِ وَأَبُو السُّوَارِ
«لَا يُجْزَى» بِالْهَمْزِ، مِنْ أَجْزَأَ عَنْهُ أَي: أَعْنَى.

قَوْلِهِ: «شَيْئاً» مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ وَهُوَ مِنَ الْإِعْمَالِ؛ لِأَنَّ «يَجْزِي»
و«جَازٍ» يَطْلُبَانِهِ. وَالْعَامِلُ جَازٍ، عَلَى مَا هُوَ الْمَخْتَارُ لِلْحَذْفِ مِنَ الْأَوَّلِ.

قَوْلِهِ: «فَلَا تَعْرُتُكُمْ» الْعَامَّةُ عَلَى تَشْدِيدِ النَّونِ. وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ^(٤) وَابْنُ
أَبِي عِبْلَةَ وَيَعْقُوبُ بِالْخَفِيفَةِ، وَسِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ^(٥) وَيَعْقُوبُ «الْغُرُورُ» بِالضَّمِّ وَهُوَ
مَصْدَرٌ. وَالْعَامَّةُ بِالْفَتْحِ صِفَةٌ مَبَالِغَةٌ كَشُكُورٍ. وَفُسِّرَ بِالشَّيْطَانِ. عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ
يَكُونَ الْمَضْمُومُ مَصْدَرًا وَأَقْعًا وَصِفًا لِلشَّيْطَانِ.

آ. (٣٤) قَوْلِهِ: ﴿مَاذَا تَكْسِبُ﴾: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ «مَا»

(١) أَي شَفَاعَتِهِ.

(٢) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَالْكَشَافِ. وَفِي الْبَحْرِ: (١٩٤/٧) «وَعَالِيَهُمْ».

(٣) انظُرْ فِي قَرَاءَاتِهَا: الشَّوَاذُ ١١٧، وَالْبَحْرُ ١٩٤/٧.

(٤) الْبَحْرُ ١٩٤/٧.

(٥) الْمَحْتَسَبُ ١٧٢/٢، وَالْفَرَطِيُّ ٨١/١٤، وَالْبَحْرُ ١٩٤/٧، وَسِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ

الذَّهَلِيُّ الْبَكْرِيُّ الْكُوفِيُّ، فَصِيحٌ، عَالِمٌ بِالشَّعْرِ، وَثِقَةٌ الْكَثِيرُونَ. تُوْفِيَ سَنَةَ ١٢٣.

انظُرْ: تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ١/٥٥٠.

- لقمان -

استفهاميةً فتعلّق الدّراية، وأن تكونَ موصولةً فتنصبَ بها، وقد عُرفَ حكمُ «ماذا» أولَ الكتاب^(١)، وتكرّرَ في عُضونه.

قوله: «بأيّ أرضٍ» متعلّقٌ بـ «تموتُ» وهو مُعلّقٌ للدّراية، فهو في محلِّ نصبٍ. وقرأ^(٢) موسى الأسواري «بأيةِ أرضٍ» على تأنيثها. وهي لغةٌ ضعيفة^(٣)، كتأنيث «كل» حيث قالوا: كلتهن، فعلق ذلك. والباءُ ظرفيةٌ بمعنى: في، أي: في أرض نحو: زيد بمكة أي: فيها.

[تمت بعونه تعالى سورة لقمان]

(١) انظر: الدر المصون ٢٢٩/١.

(٢) القرطبي ٨٣/١٤، والبحر ١٩٤/٧. والأصل الأهوازي وهو تحريف. وتقدمت ترجمته.

(٣) في ذلك نظر فتأنيث «أي» كثيرٌ في لغة العرب. ومنه قول الكميّ:

بأيّ كتابٍ أم بأيةِ سُنّةٍ

سورة السجدة

بسم الله الرحمن الرحيم

آ . (٢) قوله : ﴿تَنْزِيلٌ﴾ : فيه أوجهٌ، أحدها: أنه خبرٌ «ألم» لأنَّ «ألم» يُرادُ به السورةُ وبعضُ القرآنِ . وتنزيلٌ بمعنى مُنزلٌ . والجملةُ مِنْ قوله : «لا ريبَ فيه» حالٌ من «الكتاب» . والعاملُ فيها «تنزيلٌ» لأنه مصدرٌ . و«مِنْ رَبِّ» متعلِّقٌ به أيضاً . ويجوزُ أن يكونَ حالاً^(١) من الضميرِ في «فيه» لوقوعه خبراً . والعاملُ فيه الظرفُ أو الاستقرارُ .

الثاني : أن يكونَ «تَنْزِيلٌ» مبتدأً ، ولا «ريبَ فيه» خبرُهُ . و«مِنْ رَبِّ العالمين» حالٌ من الضميرِ في «فيه» . ولا يجوزُ حينئذٍ أن يتعلَّقَ بـ تنزيلٍ ؛ لأنَّ المصدرَ قد أُخبرَ عنه فلا يَعْمَلُ . وَمَنْ يَتَّبِعْ في الجارِّ لا يبالِي بذلك .

الثالث : أن يكونَ «تنزيلٌ» مبتدأً أيضاً . و«مِنْ رَبِّ» خبرُهُ و«لا / ريبَ» [٧١٦/أ] حالٌ أو معترضٌ . الرابع : أن يكونَ «لا ريبَ» و«مِنْ رب العالمين» خبرين^(٢) لـ «تنزيلٌ» . الخامس : أن يكونَ خبرٌ مبتدأً مضمراً ، وكذلك «لا ريبَ» ، وكذلك «مِنْ رَبِّ» ، فتكونُ كلُّ جملةٍ مستقلةً برأسها . ويجوزُ أن يكونا حالين من

(١) تكرر قوله : «حالاً» في الأصل .

(٢) الأصل «خبران» وهو سهو .

«تنزيل»، وأن يكون «مَنْ رَبِّ» هو الحال، و«لا ريبَ» معترضٌ. وأولُ البقرة^(١) مُرْشِدٌ لهذا، وإنما أَعَدَّتْهُ تَطْرِيحاً.

وَجَوَّزَ ابْنُ عَطِيَّةٍ^(٢) أَنْ يَكُونَ «مَنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ» مَتَعَلِّقاً بـ «تَنْزِيلٍ» قَالَ:
«عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ». وَرَدَّهُ الشَّيْخُ^(٣): «بِأَنَّ إِذَا قُلْنَا: «لَا رَيْبَ فِيهِ» اعْتِرَاضٌ
لَمْ يَكُنْ تَقْدِيمًا وَتَأخِيرًا، بَلْ لَوْ تَأَخَّرَ لَمْ يَكُنْ اعْتِرَاضًا. وَجَوَّزَ^(٤) أَيْضًا أَنْ يَكُونَ
مَتَعَلِّقاً بـ «لَا رَيْبَ» أَي: لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَإِنْ وَقَعَ شَكٌّ
لِلْكَفَرَةِ فَذَلِكَ لَا يُرَاعَى^(٥).

آ. (٣) قوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ﴾: هي المنقطعة، والإضرابُ انتقالٌ
لا إبطالٌ.

قوله: «بل هو الحقُّ» إضرابٌ ثانٍ. ولو قيل بأنه إضرابٌ إبطالٌ لنفسِ
«افتراه» وحده لكان صواباً، وعلى هذا يُقال: كلُّ ما في القرآنِ إضرابٌ فهو
انتقالٌ إلا هذا، فإنه يجوزُ أَنْ يَكُونَ إبطالاً؛ لأنه إبطالٌ لقولهم أي: ليس هو كما
قالوا مفترى بل هو الحقُّ. وفي كلامِ الزمخشريِّ^(٦) ما يُرْشِدُ إِلَى هذا فإنه قال:
«والضميرُ في «فيه» راجعٌ إلى مضمونِ الجملة. كأنه قيل: لا ريبَ في ذلك،
أي: في كونه مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ. وَيَشْهَدُ لَوِجَاهَتِهِ قَوْلُهُ: «أَمْ يَقُولُونَ: افتراه»؛
لأنَّ قولهم «هذا مفترى» إنكارٌ لأنَّ يَكُونَ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وكذلك قوله: «بل

(١) انظر: الدر المصون ٧٩/١.

(٢) المحرر ٢٩/١٣.

(٣) البحر ١٩٧/٧.

(٤) أي ابن عطية في المحرر ٢٩/١٣.

(٥) «تعقبه أبو حيان بقوله: «فليس بالجدد لأن نفي الريب عنه مطلقاً هو المقصود، لأن
المعنى، لا مدخل للريب فيه...».

(٦) الكشف ٢٤٠/٣.

هو الحقُّ مِنْ رَبِّكَ» وما فيه تقريرٌ أنه من عندِ الله . وهذا أسلوبٌ صحيحٌ مُحكَمٌ .

قوله : «مِنْ رَبِّكَ» حالٌ من «الحقِّ» والعاملُ فيه محذوفٌ على القاعدة ، وهو العاملُ في «لِتُنذِرَ» أيضاً ، ويجوزُ أن يكونَ العاملُ في «لتنذر» غيره أي : أنزله لِتُنذِرَ .

قوله : «قوماً ما أتاهم» الظاهرُ أنَّ المفعولَ الثاني للإنذار محذوفٌ . و«قوماً» هو الأولُ ؛ إذ التقديرُ : لتُنذِرَ قوماً العقابَ ، و«ما أتاهم» جملةٌ منفيةٌ في محلِّ نصبٍ صفةٌ لـ «قوماً» يريد : الذين في الفترة بين عيسى ومحمدٍ عليهما السلام . وجعله الزمخشري^(١) كقوله : «لِتُنذِرَ قوماً ما أنذِرَ آباؤهم»^(٢) فعلى هذا يكونُ «مِنْ نذير» هو فاعلُ «أتاهم» و«مِنْ» مزيدةٌ فيه . و«مِنْ قبلك» صفةٌ لنذير . ويجوزُ أن تتعلَّقَ «مِنْ قبلك» بـ «أتاهم» .

وجَوَّزَ الشيخُ^(٣) أن تكونَ «ما» موصولةً في الموضعين ، والتقدير : لتُنذِرَ قوماً العقابَ الذي أتاهم مِنْ نذيرٍ مِنْ قبلك . و«مِنْ نذير» متعلِّقٌ بـ «أتاهم» أي : أتاهم على لسانِ نذيرٍ مِنْ قبلك ، وكذلك «لِتُنذِرَ قوماً ما أنذِرَ آباؤهم» أي : العقابَ الذي أنذِرَه آباؤهم . فـ «ما» مفعولةٌ في الموضعين ، و«لِتُنذِرَ» يتعدَّى إلى اثنين . قال تعالى : «فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً»^(٤) . وهذا القولُ جارٍ على ظواهر القرآن . قال تعالى : «وإنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذيرٌ»^(٥) «أَنْ تقولوا ما جاءنا مِنْ

(١) الكشاف ٣ / ٢٤٠ .

(٢) الآية ٦ من يس .

(٣) البحر ٧ / ١٩٧ .

(٤) الآية ١٣ من فصلت .

(٥) الآية ٢٤ من فاطر .

بشيرٍ ولا نذيرٍ، فقد جاءكم بشيرٌ ونذيرٌ^(١). قلت: وهذا الذي قاله ظاهرٌ.
ويظهر أن في الآية الأخرى وجهاً^(٢) آخر: وهو أن تكون «ما» مصدريةً
تقديره: لتنذِرَ قوماً إنذاراً مثل إنذارِ آبائهم؛ لأنَّ الرسلَ كلَّهم متفقون على كلمة
الحق.

آ. (٥) قوله: ﴿ثُمَّ يَعْرُجُ﴾: العائمةُ على بنائه للفاعل. وابنُ
أبي عبله^(٣) على بنائه للمفعول. والأصل: يُعْرَجُ به، ثم حُذِفَ الجارُّ فارتفع
الضميرُ واستتر. وهو شاذٌ يَصْلُحُ لتوجيهٍ مثلها.

قوله: «مِمَّا تَعُدُّونَ» العائمةُ على الخطاب. والحسن^(٤) والسلمي
وابنُ وثاب والأعمش بالغيبة. وهذا الجارُّ صفةٌ لـ «ألف» أول «سنة».

آ. (٦) قوله: ﴿ذَلِكَ عَالِمٌ﴾: العائمةُ على رفع «عالم» و«العزیز»
و«الرحيم» على أن يكون «ذلك» مبتدأ، و«عالم» خبره. و«العزیز الرحيم»
خبران أو نعتان، أو العزیز الرحيم مبتدأ وصفته، و«الذي أَحْسَنَ» خبره،
أو «العزیز الرحيم» خبرٌ مبتدأ مضمير. وقرأ^(٥) زيد بن علي بجرِّ الثلاثة.
وتخريجها على إشكالها: أن يكون «ذلك» إشارةً إلى الأمر المدبر، ويكون
فاعلاً لـ «يَعْرُجُ»، والأوصافُ الثلاثة بدلٌ من الضمير في «إليه». كأنه قيل: ثم
يعرُجُ الأمرُ المدبرُ إليه عالم الغيب أي: إلى عالم الغيب.

وأبو زيد برفع «عالم» وخفض «العزیز الرحيم» على أن يكون «ذلك

(١) الآية ١٩ من المائدة

(٢) الأصل: وجه.

(٣) القرطبي ٨٨/١٤، والبحر ١٩٨/٧.

(٤) الإتحاف ٣٦٦/٢، والقرطبي ٨٨/١٤، والبحر ١٩٩/٧.

(٥) البحر ١٩٩/٧.

عالمٌ» مبتدأً وخبراً، والعزيرِ الرحيمِ بدلان من الهاء في «إليه» أيضاً. وتكون الجملة بينهما اعتراضاً.

آ. (٧) قوله: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ﴾: يجوزُ أن يكونَ تابعاً لما قبله في قراءتَي الرفع والخفض، وأن يكونَ خبراً آخرَ، وأن يكونَ خبرَ مبتدأ مضميرٍ، وأن يكونَ منصوباً على المدح.

قوله: «خَلَقَهُ» قرأ^(١) ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بسكون اللام. والباقون بفتحها. فأما الأولى ففيها أوجهٌ، أحدها: أن يكونَ «خَلَقَهُ» بدلاً مِنْ «كُلِّ شَيْءٍ» بدلَ اشتمالٍ مِنْ «كُلِّ شَيْءٍ»، والضميرُ عائِدٌ على كلِّ شيءٍ. وهذا هو المشهورُ المتداولُ. الثاني: أنه بدلُ كلِّ مِنْ كلِّ، والضميرُ على هذا عائِدٌ على الباري تعالى. ومعنى «أحسن»: / حَسَنٌ؛ لأنه ما مِنْ شَيْءٍ خَلَقَهُ إِلَّا وَهُوَ [٧١٦/ب] مُرْتَبٌ على ما تقتضيه الحكمة، فالمخلوقاتُ كُلُّها حسنةٌ. الثالث: أن يكونَ «كُلِّ شَيْءٍ» مفعولاً أولَ، و«خَلَقَهُ» مفعولاً ثانياً على أن يُضْمَنَ «أحسن» معنى أعطى وألهم. قال مجاهد^(٢): «أعطى كلَّ جنسٍ شكله». والمعنى: خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ على شكله الذي خصَّه به. الرابع: أن يكونَ «كُلِّ شَيْءٍ» مفعولاً ثانياً قُدِّمَ، و«خَلَقَهُ» مفعولاً أولَ آخرَ، على أن يُضْمَنَ «أحسن» معنى ألهم وعرف. قال الفراء^(٣): «ألهم كلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ فيما يحتاجون إليه فيكونُ أعلمهم ذلك». قلت: وأبو البقاء^(٤) ضَمَّنَ أحسنَ معنى عَرَّفَ. وأعرَبَ على نحو ما تقدَّم، إلَّا أنه لا بُدَّ أن يُجَعَلَ الضميرُ لله تعالى، ويُجَعَلَ الخَلْقُ بمعنى المخلوق أي:

(١) السبعة ١٥٦، والنشر ٣٤٧/٢، والبحر ١٩٩/٧، والحجة ٥٦٧، والتيسير ١٧٧،

والقرطبي ٩٠/١٤.

(٢) انظر: البحر ١٩٩/٧.

(٣) معاني القرآن له ٣٣٠/٢، ٣٣١.

(٤) الإملاء ١٨٩/٢.

عَرَفَ مخلوقاته كلَّ شيءٍ يحتاجون إليه ، فيؤول المعنى إلى معنى قوله : «أُعطي كلَّ شيءٍ خَلَقَهُ ثم هَدَى»^(١) .

الخامس : أن تعود الهاء [على الله تعالى]^(٢) وأن يكون «خَلَقَهُ» منصوباً على المصدر المؤكِّد لمضمون الجملة كقوله : «صُنِعَ اللهُ»^(٣) ، وهو مذهب سيويه^(٤) أي : خَلَقَهُ خَلْقًا . وَرُجِّحَ على بدل الاشتمال : بأن فيه إضافة المصدر إلى فاعله ، وهو أكثر من إضافته إلى المفعول ، وبأنه أبلغ في الامتنان لأنه إذا قال : «أحسن كل شيءٍ» كان أبلغ من «أحسن خلق كل شيءٍ» ؛ لأنه قد يحسن الخلق - وهو المحاولة - ولا يكون الشيء في نفسه حسنًا . وإذا قال : أحسن كلَّ شيءٍ اقتضى أن كلَّ شيءٍ خَلَقَهُ حَسَنٌ ، بمعنى أنه وَضَعَ كلَّ شيءٍ في موضعه .

وأما القراءة الثانية^(٥) ف «خَلَقَ» فيها فعلٌ ماضٍ ، والجملة صفةٌ للمضاف أو المضاف إليه ، فتكون منصوبةً المحلَّ أو مجرورةً .

قوله : «وَبَدَأَ» العائمة على الهمز . وقرأ^(٦) الزهريُّ «بدا» بألفٍ خالصةٍ ، وهو خارجٌ عن قياس تخفيفها^(٧) ، إذ قياسه بين بين . على أن الأخفش^(٨) حكى

(١) الآية ٥٠ من طه .

(٢) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل ، وأثبتناه من (ش) .

(٣) الآية ٨٨ من النمل .

(٤) الكتاب ١/٩٠ - ٩١ .

(٥) «أحسن كلَّ شيءٍ خَلَقَهُ» .

(٦) المحتسب ٢/١٧٣ ، والبحر ٧/١٩٩ .

(٧) قال ابن جني في المحتسب : ومثله بيت الكتاب :

فَارْعَيْ فِزَارَةَ لَا هِنَاكَ الْمَرْتَعُ

(٨) حكى في معاني القرآن ٣٠٨ : أَرْجَيْتُ وَأَخْطَيْتُ وَتَوَضَّيْتُ .

«قَرَيْتُ» وجَوَّزَ الشيخ^(١) أن يكونَ مِنْ لغةِ الأنصار. يقولون في بدأ: «بِدي» يكسرون الدالَ وبعدها ياء، كقولِ عبدِ الله بنِ رواحةِ الأنصاري^(٢):

٣٦٦٩- بِسْمِ الإِلهِ وَبِهِ بَدَيْنَا

ولو عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِيئِنَا

قال: «وطييءٌ تقول في بقي: بَقَا». قال: «فاحتمل أن تكونَ قراءةُ الزهري من هذه اللغة، أصله بَدِي، ثم صار بدا». قلت: فتكون القراءةُ مركبةً مِنْ لَعْتَيْنِ.

آ. (٩) قوله: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ﴾: هذا التفاتٌ مِنْ ضميرِ غائبٍ مفردٍ في قوله: «نَسَلَهُ» إلى آخره، إلى خطابِ جماعة.

آ. (١٠) قوله: ﴿أِذَا ضَلَلْنَا﴾: تقدّم اختلافُ القراء في الاستفهامين في سورة الرعد^(٣). والعاملُ في «إذا» محذوفٌ تقديره: نُبِعْتُ أو نُخْرَجُ، للدلالةِ «خَلَقَ جديد» عليه. ولا يَعْمَلُ فيه «خَلَقَ جديد» لأنَّ ما بعد «إنَّ» والاستفهامَ لا يعملُ فيما قبلهما. وجوابُ «إذا» محذوفٌ إذا جعلتها شرطيةً.

وقرأ العامةُ «ضَلَلْنَا» بضادٍ معجمةٍ ولامٍ مفتوحةٍ بمعنى: ذَهَبْنَا وَضِعْنَا، مِنْ قولهم: ضَلَّ اللَّبَنُ فِي المَاءِ. وقيل: غُيِّبْنَا. قال النابغة^(٤):

٣٦٧٠- فَاَبَ مُضِلُّوهُ بِعَيْنِ جَلِيَّةِ

وَعُوْدِرِ بِالسَّجْوَلَانِ حَزْمٌ وَنَائِلُ

(١) البحر ١٩٩/٧.

(٢) ديوانه ١٤٢، والبحر ١٩٩/٧، والدرر ١١٥/٢.

(٣) انظر: الدر المصون ١٧/٧.

(٤) ديوانه ١١٩. والبحر ٢٠٠/٧، ومُضِلُّوهُ هنا: دافنوه. وجليَّة: واضحة.

والمضارعُ مِنْ هَذَا: يَضِلُّ بكسر العين وهو كثيرٌ. وقرأ^(١) يحيى ابن يعمر وابن محيصن وأبورجاء بكسر اللام ، وهي لغةُ العالية. والمضارعُ من هذا يَضِلُّ بالفتح. وقرأ عليٌّ وأبو حيوة «ضَلُّنَا» بضم الضاد وكسر اللام المشددة مِنْ ضَلَّه بالتشديد.

وقرأ عليٌّ أيضاً وابن عباس والحسن والأعمش وأبان بن سعيد «ضَلُّنَا» بصادٍ مهملةٍ ولامٍ مفتوحة. وعن الحسن أيضاً «ضَلُّنَا» بكسر الصاد. وهما لغتان. يقال: صَلَّى اللحمُ يَصِلُّ، وَيَصِلُّ بفتح الصادِ وكسرها لمجيء الماضي مفتوح العين ومكسورها. ومعنى صَلَّى اللحمُ: أنتن وتَغَيَّرت رائحته. ويُقال أيضاً: أَصَلَّ بالالف قال^(٢):

٣٦٧١- تُلْجِلِجُ مُضْغَةً فِيهَا أَنْيَضُ

أَصَلَّتْ، فَهِيَ تَحْتَ الْكَشْحِ دَاءٌ

وقال النحاس^(٣): «لا نعرفُ في اللغة «ضَلُّنَا»^(٤) ولكن يُقال: صَلَّى اللحمُ، وأصلُّ، وَخَمَّ وَأَخَمَّ»^(٥) وقد عَرَفَهَا غيرُ أبي جعفر.

آ. (١١) قوله: ﴿تُرْجَعُونَ﴾: العائمةُ على بنائه للمفعول. وزيد بن علي^(٦) على بنائه للفاعل.

(١) انظر: في قراءتها: الإتحاف ٣٦٧/٢، والقرطبي ٩٢/١٤، والمحتسب ١٧٤/٢، والبحر ٢٠٠/٧.

(٢) البيت لزهير وهو في ديوانه ٨٢، واللسان صلل، والبحر ٢٠٠/٧. والأنيض: اللحم الذي لم يضح. وأصلَّت: أنتنت. والكشح: الجنب.

(٣) إعراب القرآن ٦١١/٢.

(٤) وقال: «ولكن يُعرف ضَلُّنَا».

(٥) خَمَّ: أنتن.

(٦) الإتحاف ٣٦٧/٢، ونسبها ليعقوب. والبحر ٢٠٠/٧.

آ. (١٢) قوله: ﴿وَلَوْ تَرَى﴾: في «لو» هذه وجهان، أحدهما: أنها إما كان سيقع لوقوع غيره. وعبر عنها الزمخشري^(١) بامتناع لامتناع. وناقشه الشيخ^(٢) في ذلك. وقد تقدّم في أول البقرة تحقيقه^(٣). وعلى هذا جوابها محذوف أي: لرأيت أمراً فظيعاً. الثاني: أنها للتمني. قال الزمخشري^(٤): كأنه قيل: ولتبتك ترى. وفيها إذا كانت للتمني خلاف: هل تقتضي جواباً أم لا؟ وظاهر تقدير الزمخشري هنا أنه لا جواب لها. قال الشيخ^(٥): «والصحيح / أن لها جواباً». وأنشد قول الشاعر^(٦):

[٧١٧/أ]

٣٦٧٢- فلونيش المقابر عن كليب

فخير بالذنائب أي زير

بيوم الشعثمين لقر عيناً

وكيف لقاء من تحت القبور

قال الزمخشري^(٧): «و «لو» تجيء في معنى التمني كقولك: لو تأتيني فتحدثني كما تقول: ليتك تأتيني فتحدثني». قال ابن مالك: «إن أراد به الحذف أي: وددت لو تأتيني فتحدثني فصحيح، وإن أراد أنها موضوعة له فليس بصحيح؛ إذ لو كانت موضوعة له لم يجمع بينها وبينه كما لم يجمع بين

(١) الكشاف ٢٤٢/٣.

(٢) البحر ٢٠٠/٧، قال: «وتسميته «لو» امتناعية ليس بجيد، بل العبارة الصحيحة: لما كان سيقع لوقوع غيره».

(٣) الدر المصون ١٨٢/١.

(٤) الكشاف ٢٤٢/٣.

(٥) البحر ٢٠١/٧. وعبارته «والصحيح أنها إذا أشربت معنى التمني يكون لها جواب كحالها إذا لم تشربه».

(٦) تقدم برقم ٨٠٦.

(٧) شرح المفصل ١١/٩.

«ليت» وأتمنى، ولا «لعل» وأترجى، ولا «إلا» وأسئني. ويجوز أن يُجمع بين لو وأتمنى تقول: تَمَنَيْتُ لو فعلتُ كذا». وهل المخاطبُ النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم أو غيره؟ خلاف. و«إذ» على بابها من المضيِّ لأنَّ «لو» تَصْرِفُ المضارعَ للمضيِّ. وإنما جاء هنا ماضياً لتحقق وقوعه نحو: «أتى أمرُ الله»^(١) وجعله أبو البقاء^(٢) مَمَّا وَقَعَ فيه «إذ» موقعَ «إذا» ولا حاجةَ إليه.

قوله: «ناكسوا» العامةُ على أنه اسمُ فاعلٍ مضافٌ لمفعوله تخفيفاً. وزيدُ بن علي^(٣) «نَكَسُوا» فعلاً ماضياً، «رؤوسهم»، مفعولٌ به.

قوله: «ربنا» على إضمارِ القول وهو حال. أي قائلين ذلك. وقدره الزمخشريُّ^(٤) «يَسْتَغِيثُونَ بقولهم» وإضمارُ القول أكثر.

قوله: «أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا» يجوزُ أَنْ يَكُونَ المفعولُ مقدراً أي: أَبْصَرْنَا ما كُنَّا نَكْذِبُ، وَسَمِعْنَا ما كُنَّا نُنْكِرُ. ويجوزُ أَنْ لا يُقدَّرَ أي: صِرْنَا بُصْرَاءَ سَمِيعِينَ. قوله: «صالحاً» يجوزُ أَنْ يَكُونَ مفعولاً به، وَأَنْ يَكُونَ نعتَ مصدرٍ.

آ. (١٤) قوله: ﴿لِقَاءِ يَوْمِكُمْ﴾: يجوزُ في هذه الآية أوجهٌ، أحدها: أنها مِنَ التنازعِ؛ لأنَّ «ذوقوا» يطلبُ «لقاء يومكم» و«نسيتم» يطلبه أيضاً. أي: ذوقوا عذابَ لقاءِ يومكم هذا بما نسيتم عذابَ لقاءِ يومكم هذا، ويكونُ من إعمالِ الثاني عند البصريين، ومن إعمالِ الأول عند الكوفيين، والأولُ أصحُّ للحذفِ من الأول؛ إذ لو عملَ الأولُ لأضمرَ في الثاني. الثاني: أن مفعولَ «ذوقوا» محذوفٌ أي: ذوقوا العذابَ بسببِ نسيانِكُمْ لقاءِ يومكم.

(١) الآية ١ من النحل.

(٢) الإملاء ١٨٩/٢ وعبارته «يراد بها المستقبل».

(٣) البحر ٢٠١/٧.

(٤) الكشاف ٢٤٢/٣.

و«هذا» على هذين الإعرابين صفة لـ «يومكم». الثالث: أن يكون مفعول «ذوقوا» «هذا» والإشارة به إلى العذاب، والباء سببية أيضاً أي: فذوقوا هذا العذاب بسبب نسيانكم لقاء يومكم. وهذا ينبو عنه الظاهر.

آ. (١٦) قوله: ﴿تَجَافَى﴾: يجوز أن يكون مستأنفاً، وأن يكون حالاً، وكذلك «يَدْعُونَ» وإذا جعل «يَدْعُونَ» حالاً احتمل أن يكون حالاً ثانياً، وأن يكون حالاً من الضمير في «جُنُوبُهُمْ» لأن المضاف جزء. والتجافي: الارتفاع، وعبر به عن ترك النوم قال ابن رَوَاحَةَ^(١):

٣٦٧٣- نبيُّ يُجَافِي جَنْبَهُ عن فراشه

إذا اسْتَقَلَّتْ بالمشركين المضاجعُ

و«خَوْفاً وَطَمَعاً»: إما مفعولٌ مِنْ أَجْلِهِ، وإما حالان، وإما مصدران

لعاملٍ مقدر.

قوله: «أَخْفِي» قرأه حمزة^(٢) «أَخْفِي» فعلاً مضارعاً مُسْتَنْدِماً لضمير المتكلم، فلذلك سَكَنْتْ يَأْوُهُ لأنه مرفوعٌ. وتؤيدها قراءة ابن مسعود «ما نُخْفِي» بنون العظمة. والباقون «أَخْفِي» ماضياً مبنياً للمفعول، فَمِنْ ثَمَّ فَتَحَتْ يَأْوُهُ. وقرأ محمد بن كعب «أَخْفِي» ماضياً مبنياً للفاعل وهو الله تعالى، ويؤيده قراءة الأعمش «ما أَخْفَيْتُ» مستنداً للمتكلم. وقرأ عبد الله^(٣) وأبو الدرداء وأبو هريرة «مِنْ قُرَاتِ أَعْيُنٍ» جمعاً بالألف والتاء. و«ما» يجوز أن تكون موصولةً أي: لا نَعْلَمُ الذي أخفاه اللهُ. وفي الحديث: «ما لا عين رأت، ولا أُذُن سَمِعَتْ،

(١) ديوانه ١٦٢، والمحزر ٣٦/١٣، والقرطبي ١٠٠/١٤.

(٢) انظر في قراءتها: السبعة ٥١٦، والنشر ٣٤٧/٢، والبحر ٢٠٢/٧، والتيسير ١٧٧، والقرطبي ١٠٣/١٤، والحجة ٥٦٩، والشواذ ١١٨.

(٣) المحتسب ١٧٤/٢، والإتحاف ٣٦٧/٢، والبحر ٢٠٢/٧، والقرطبي ١٠٣/١٤.

ولا خَطَرَ على قلب بشر». وأن تكون استفهامية معلقة لـ «تَعْلَمُ». فإن كانت متعدية لاثنتين سَدَّتْ مَسَدَهُمَا، أو لواحدٍ سَدَّتْ مَسَدَهُ. و«جزاء» مفعول له، أو مصدرٌ مؤكَّدٌ لمعنى الجملة قبله. وإذا كانت استفهامية فعلى قراءة مَنْ قرأ ما بعدها فعلاً ماضياً تكون في محلِّ رفعٍ بالابتداء، والفعل بعدها الخبر. وعلى قراءة مَنْ قرأه مضارعاً^(١) تكون مفعولاً مقدّماً، و«مِنْ قُرْةٍ» حالٌ مِنْ «ما».

آ. (١٨) قوله: ﴿لَا يَسْتَوُونَ﴾: مستأنف^(٢) ورؤي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يعتمد الوقف على قوله: «فاسقاً» ثم يبتدىء «لا يستوون».

آ. (١٩) وقرأ^(٣) طلحة «جَنَّةُ الْمَأْوَى» بالإنفراد. والعامة بالجمع. / [٧١٧/ب] وأبو حيوة^(٤) «نُزُلًا» بضمِّ وسكون. وتقدّم تحقيقه في آخر آل عمران^(٥).

آ. (٢٠) قوله: ﴿الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ﴾: صفة لـ «عذاب». وجَوُزُ أبو البقاء^(٦) أن يكون صفةً للنار قال: وذُكِّرَ على معنى الجحيم والحريق.

آ. (٢٢) قوله: ﴿ثُمَّ أَعْرَضَ﴾: هذه لُبْعِدِ ما بين الربتين معنى. وشبَّهها الزمخشري^(٧) بقوله^(٨):

(١) الأصل «مضارع» وهو سهو.

(٢) انظر: القطع والانتاف ٥٧١.

(٣) الشواذ ١١٨، والبحر ٢٠٣/٧.

(٤) البحر ٢٠٣/٧.

(٥) انظر: الدر المصون ٥٤٧/٣. (٦) الإملاء ١٩٠/٢.

(٧) الكشاف ٢٤٦/٢. قال: «والمعنى أن الإعراض عن مثل آيات الله في وضوحها وإنارتها وإرشادها إلى سواء السبيل والفوز بالسعادة العظمى بعد التذكير بها مستبعد في العقل والعدل».

(٨) البيت لجعفر بن عتبة الحارثي، وهو في الحماسة ٦٤، وسمط اللآليء ٩٠٥/٢.

٣٦٧٤- وما يَكْشِفُ الغَمَاءَ إِلَّا ابْنُ حُرَّةٍ

يَرَى غَمَرَاتِ المَوْتِ ثم يَزورُهَا

قال: «استبعد أن يزورَ غَمَرَاتِ المَوْتِ بعد أن رآها وعرفها وأطلع على

شدتها».

آ. (٢٣) قوله: ﴿فِي مِرْيَةٍ﴾: قرأ^(١) الحسنُ بالضمِّ وهي لغةٌ.

قوله: «مِنْ لِقَائِهِ» في الهاءِ أقوالٌ، أحدها: أنها عائدةٌ على موسى. والمصدرُ مضافٌ لمفعوله أي: مِنْ لِقَائِكَ موسى ليلةَ الإسراء. وامتنحن المبردُ الزجاجُ في هذه المسألةِ فأجابه^(٢) بما ذكر. الثاني: أن الضميرَ يعودُ على الكتاب. وحينئذٍ يجوزُ أن تكونَ الإضافةُ للفاعلِ أي: من لقاءِ الكتابِ لموسى، أو المفعولِ أي: مِنْ لقاءِ موسى الكتاب؛ لأنَّ اللقاءَ تصحُّ نسبتُهُ إلى كلِّ منهما. الثالث: أنه يعودُ على الكتاب، على حذفِ مضافٍ أي: من لقاءِ مثل كتابِ موسى. الرابع: أنه عائدٌ على مَلَكِ المَوْتِ لتقدُّمِ ذكره^(٣). الخامس: عَوْدُهُ على الرجوعِ^(٤) المفهومِ مِنَ الرجوعِ في قوله: «إِلَى رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ» أي: لا تَكُ في مِرْيَةٍ مِنْ لقاءِ الرجوعِ. السادس: أنه يعودُ على ما يُفهمُ مِنْ سياقِ الكلامِ ممَّا ابتلي به موسى مِنَ البلاءِ والامتحان. قاله الحسن^(٥) أي: لا بُدَّ أن تَلْقَى ما لَقِيَ موسى من قومه. وهذه أقوالٌ بعيدةٌ ذكرتها للتنبيهِ على ضَعْفِهَا. وأظهرها: أن الضميرَ: إمَّا لموسى، وإمَّا للكتاب. أي: لا تَرْتَبُ في أن موسى لقي الكتابَ وأنزَلَ عليه.

(١) البحر ٢٠٥/٧.

(٢) الأصل «فاجه» والتصحيح من ش. وانظر معاني القرآن للزجاج ٢٠٩/٤.

(٣) في الآية ١١. والفاصل بعيد.

(٤) في الآية ١١. والفاصل بعيد.

(٥) انظر: البحر ٢٠٥/٧.

آ. (٢٤) قوله: ﴿لَمَّا صَبَرُوا﴾: قرأ^(١) الأخوان بكسر اللام وتخفيف الميم على أنها لام الجر، و«ما» مصدرية. والجار متعلق بالجعل أي: جعلناهم كذلك لصبرهم وإيقانهم. والباقون بفتحها وتشديد الميم. وهي «لما» التي تقتضي جواباً. وتقدم^(٢) فيها قولاً سيبويه والفارسي.

آ. (٢٧) قوله: ﴿يُبْصِرُونَ﴾: العامة على الغيبة، وابن مسعود^(٣) على الخطاب التفاتاً.

وقرىء^(٤) «الجُزْز» بسكون الراء. وقد تقدّم أول الكهف^(٥).

آ. (٢٩) قوله: ﴿يَوْمَ الْفَتْحِ﴾: منصوب بـ «لا يَنْفَعُ» و«لا» غير مانعة من ذلك. وقد تقدّم فيها مذاهب.

آ. (٣٠) قوله: ﴿مُتَنْظِرُونَ﴾: العامة على كسر الظاء اسم فاعل. والمفعول من انتظر، ومن منتظرون، محذوف أي: انتظر ما يحل بهم، إنهم منتظرون على زعمهم ما يحل بك. وقرأ^(٦) اليماني^(٧) «مُتَنْظِرُونَ» اسم مفعول.

[تَمَّتْ بَعُونَهُ تَعَالَى سُورَةُ السَّجْدَةِ]

(١) السبعة ٥١٦، والبحر ٢٠٥/٧، والتيسير ١٧٧، والقرطبي ١٠٩/١٤، والحجة ٥٦٩، والنشر ٣٤٧/٢.

(٢) انظر: الدر المصون ١٥٩/١. وذهب سيبويه إلى أنها حرف وجوب لوجوب (الكتاب ٣١٢/٢) وذهب الفارسي إلى أنها ظرف بمعنى حين والعامل فيها جوابها (الإيضاح العضدي ٣١٩). (٣) البحر ٢٠٥/٧. (٤) البحر ٢٠٥/٧.

(٥) لم يشر إلى القراءات في إعرابه للآية ٨. انظر: الدر ٤٤٥/٧.

(٦) المحتسب ١٧٥/٢، والبحر ٢٠٦/٧، والقرطبي ١١٢/١٤.

(٧) وهو ابن السميع.

سورة الأحزاب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

آ . (٢) قوله : ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرًا﴾ وبعده بقليل : «بِمَا تَعْمَلُونَ بصيرا»^(١) قرأهما أبو عمرو^(٢) بياء الغيبة . والباقون بقاء الخطاب ، وهما واضحتان : أمَّا الغيبةُ في الأولِ فلقوله «الكافرين» و«المنافقين» ، وأمَّا الخطابُ فلقوله : «يا أيها النبي» لأنَّ المرادَ هو وأُمَّته ، أو خوطب بالجمع تعظيماً ، كقوله^(٣) :

٣٦٥- فَإِنْ شِئْتَ حَرَّمْتُ النِّسَاءَ سِوَاكُمْ

وَجَوَّزَ الشَّيْخُ^(٤) أَنْ يَكُونَ التَّفَاتَا ، يعني عن الغائبين الكافرين والمنافقين . وهو بعيدٌ . وأمَّا الغيبةُ في الثاني فلقوله : «إِذْ جَاءَتْكُمْ»^(٥) . وأمَّا الخطابُ فلقوله : «يا أيها الذين آمنوا»^(٦) .

(١) الآية ٩ .

(٢) السبعة ٥١٨ ، ٥١٩ ، والتيسير ١٧٧ ، والنشر ٣٤٧/٢ ، والبحر ٢١٠/٧ ، والقرطبي ١٤/١١٥ ، ١٤٤ .

(٣) تقدم برقم ١٠٢٤ .

(٤) البحر ٢١٠/٧ - ٢١١ .

(٥) الآية ٩ .

(٦) الآية ٩ .

- الأحزاب -

آ. (٤) قوله: ﴿اللَّائِي﴾: قرأ^(١) الكوفيون وابن عامر بياء ساكنة بعد همزة مكسورة. وهذا هو الأصل في هذه اللفظة لأنه جمع «التي» معني. وأبو عمرو والبيزي «اللَّائِي» بياء ساكنة وصلأ بعد ألفٍ مَحْضَةٍ في أحدِ وجهيهما. ولهما وجه آخر سيأتي.

ووجه هذه القراءة أنهما حَذَفَا الياءَ بعد الهمزة تخفيفاً، ثم أبدلا الهمزة ياءً، وسكَّنَاها لصيرورتها ياءً مكسوراً ما قبلها كياء القاضي والغازي، إلا أن هذا ليس بقياس، وإنما القياسُ جَعَلَ الهمزة بينَ بين. قال أبو علي^(٢): «لا يُقَدَّمُ على مثل هذا البدل إلا أن يُسَمَّعَ»^(٣). قلت: قال أبو عمرو ابن العلاء: «إنها لغة قريش التي أمر الناس أن يقرؤوا بها». وقال بعضهم: لم يُبدلوا وإنما كتبوا فعبّر عنهم القراء بالإبدال. وليس بشيء.

وقال أبو علي وغيره: «إظهار أبي عمرو «اللَّائِي» يثبُن» يدلُّ على أنه يُسهَّلُ ولم يُبدلْ» وهذا غير لازم؛ لأن البدلَ عارضٌ. فلذلك لم يدغم. وقرأ - هما أيضاً - وورشٌ بهمزة مُسهَّلة بينَ بين. وهذا الذي زعم بعضهم أنه لم يصحَّ عنهم غيره وهو^(٤) تخفيفٌ قياسي، وإذا وقفوا سكَّنوا الهمزة، ومتى سكَّنوها استحال تسهيلها بينَ بين لزوال حركتها/ فتقلَّب ياءٌ لوقوعها ساكنة بعد كسرة، وليس من مذهبهم تخفيفها فتقرَّ همزة.

وقرأ قبل وورشٌ بهمزة مكسورة دون ياء، حَذَفَا الياءَ واجتزأ عنها

(١) السبعة ٥١٨، والنشر ٤٠٤/١، والتيسير ١٧٧، والحجة ٥٧١ والبحر ٢١١/٧.

(٢) الحجة (خ) ١٤٨/٤.

(٣) الحجة (خ) «إلا يسَمَّع».

(٤) لعل هذه الواو زائدة.

بالكسرة. وهذا الخلاف بعينه جارٍ في المجادلة^(١) أيضاً والطلاق^(٢).

قوله: «تَظَاهِرُونَ» قرأ^(٣) عاصمٌ «تَظَاهِرُونَ» بضم التاء وكسر الهاءِ بعد ألفٍ، مضارعٌ ظَاهَرَ. وابنُ عامرٍ «تَظَاهِرُونَ» بفتح التاء والهاءِ وتشديد الظاءِ مضارعٌ تَظَاهَرَ. والأصل «تَظَاهِرُونَ» بتاءَيْنِ فادغم^(٤). والأخوان كذلك، إلاَّ أنهما خَفَّفَا الظاءِ. والأصل أيضاً بتاءَيْنِ، إلاَّ أنهما حَذَفَا إحداهما، وهما طريقيان في تخفيف هذا النحو: إمَّا الإدغامُ، وإمَّا الحذفُ. وقد تقدَّم تحقيقُه في نحو: «يَذْكُرُ»^(٥) و«تَذْكُرُونَ»^(٦) مثقلاً ومخففاً. وتقدَّم نحوه في البقرة أيضاً.

والباقون «تَظَهَّرُونَ» بفتح التاءِ والهاءِ وتشديدِ الظاءِ والهاءِ دونَ ألفٍ. والأصل: تَتَظَهَّرُونَ بتاءَيْنِ فادغم نحو: «تَذْكُرُونَ». وقرأ الجميع^(٧) في المجادلة كقراءتهم هنا في قوله: «يُظَاهِرُونَ من نسائهم»^(٨) إلاَّ الأخوين، فإنَّهما خالفاً أصلهما هنا فقرأ في المجادلة بتشديدِ الظاءِ كقراءةِ ابنِ عامرٍ. والظَّهَّارُ مشتقٌّ من الظَّهْرِ. وأصلُه أن يقولَ الرجلُ لامرأته: «أنتِ علي كظهِرِ أُمِّي»، وإنما لم يقرأ الأخوان بالتخفيفِ في المجادلة لعدمِ المسوِّغِ له وهو الحذفُ؛ لأنَّ الحذفَ إنما كان لاجتماعِ مثليْنِ وهما التاءان، وفي المجادلة ياءٌ من تحت

(١) الأيتان ٢ - ٣. انظر: السبعة ٦٢٨.

(٢) ليس في سورة الطلاق آية تتضمن هذا الحرف.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٥١٩، والبحر ٢١١/٧، والتيسير ١٧٨، الحجة ٥٧٢، والنشر ٣٤٧/٢، والشواذ ١١٨، والإتحاف ٣٧٠/٢.

(٤) أي: قلب التاء ظاءً وادغم الظاء في الظاء.

(٥) الآية ٢٦٩ من البقرة. وانظر: الدر المصون ٦٠٦/٢.

(٦) الآية ١٥٢ من الأنعام. وانظر: الدر المصون ٢٢٣/٥.

(٧) انظر: السبعة ٦٢٨.

(٨) الآية ٣ من المجادلة.

وتاء من فوق، فلم يجتمع مثلاًن فلا حَذَفَ، فاضطُرَّ إلى الإدغام. هذا ما قرئ به متواتراً.

وقرأ ابنُ وثاب «تُظْهِرُونَ» بضم التاء وسكون الظاء وكسر الهاء مضارعَ أَظْهَرَ. وعنه أيضاً «تُظْهِرُونَ» بفتح التاء والظاء مخففةً، وتشديد الهاء، والأصل: تَتَظْهِرُونَ، مضارعَ تَظْهَرُ مشدداً فحذف إحدى التاءين. وقرأ الحسن «تُظْهِرُونَ» بضمّ التاء وفتح الظاء مخففةً وتشديد الهاء مكسورةً مضارعَ ظَهَرَ مشدداً. وعن أبي عمرو «تُظْهِرُونَ» بفتح التاء والهاء وسكون الظاء مضارعَ «ظهر» مخففاً. وقرأ أبي - وهي في مصحفه كذلك - تَتَظْهِرُونَ بتاءين. فهذه تسع قراءات: أربع متواترة^(١)، وخمس شاذة^(٢). وأخذ هذه الأفعال من لفظ الظُّهْرِ كأخذ لَبَّى من التلبية، وتأفَّفَ مِنْ أَفٍّ. وإنما عُدِّي بـ «مِنْ» لأنه ضَمَّن معنى التباعد. كأنه قيل: يتباعدون مِنْ نسايتهم بسبب الظُّهَارِ كما تقدَّم في تعدية الإيلاء بـ «مِنْ» في البقرة^(٣).

قوله: «ذلكم قولكم» مبتدأ وخبرُ أي: دعاؤكم الأذعياء أبناء مجرد قول لسانٍ مِنْ غير حقيقة. والأذعياء: جمعُ ذَعِيٍّ بمعنى مَدْعُو فَعِيل بمعنى مَفْعُولٍ وأصله دَعِيوٌ فأدغم^(٤) ولكن جَمَعَهُ على أذعياء غير مقيس؛ لأن أفعلاء إنما يكون جمعاً لفعيل المعتل اللام إذا كان بمعنى فاعل نحو: تَقِيٌّ وأتقياء، وغنيٌّ

(١) تَظَاهِرُونَ (عاصم)، تَظَاهِرُونَ (ابن عامر)، تَظَاهِرُونَ (الأخوان)، والباقون: تَظْهِرُونَ.

(٢) تُظْهِرُونَ (ابن وثاب)، تَظْهِرُونَ (ابن وثاب)، تُظْهِرُونَ (الحسن)، تَظْهِرُونَ (أبو عمرو) في رواية، تَتَظْهِرُونَ (أبي).

(٣) «للذين يُؤلُّون مِنْ نسايتهم...» البقرة، الآية ٢٢٦.

(٤) اجتمعت الياء والواو في كلمة وسبقت الأولى بالسكون، فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء.

وأغنياء، وهذا وإن كان فعياً معتلاً اللام إلا أنه بمعنى مفعول، فكان قياس جمعيه على فعلى كقتيل وقتلى وجريح وجرحى. ونظير هذا في الشذوذ قولهم: أسير وأسراء، والقياس أسرى، وقد سُمع فيه الأصل.

آ. (٥) قوله: ﴿هُوَ أَقْسَطُ﴾: أي: دعأوهم لآبائهم، فأضمر المصدر لدلالة فعله عليه كقوله: «اغْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ»^(١).

قوله: «ولكن ما تعمدت» يجوز في «ما» وجهان، أحدهما: أنها مجرورة المحل عطفاً على «ما» قبلها المجرورة بـ «في»، والتقدير: ولكن الجناح فيما تعمدت. والثاني: أنها مرفوعة المحل بالابتداء، والخبر محذوف. تقديره: تؤاخذون به، أو عليكم فيه الجناح. ونحوه.

آ. (٦) قوله: ﴿وَأَزْوَاجَهُ أُمَّهَاتِهِمْ﴾: أي: مثل أمهاتهم في الحكم. ويجوز أن يتناسى التشبيه، ويُجعلون أمهاتهم مبالغة.

قوله: «بعضهم» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن يكون بدلاً من «أولئ». والثاني: أنه مبتدأ وما بعده خبره، والجملة خبر الأول.

قوله: «في كتاب الله» يجوز أن يتعلّق بـ «أولئ»؛ لأنّ أفعل التفضيل يعمل في الظرف. ويجوز أن تتعلّق بمحذوفٍ على أنها حال من الضمير في «أولئ» والعامل فيها «أولئ» لأنها شبيهة بالظرف. / ولا جائز أن يكون حالاً من «أولئ» للفصل بالخبر، ولأنه لا عامل فيها.

قوله: «من المؤمنين» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنها «من» الجارة للمفضول كهي في «زيد أفضل من عمرو» المعنى: وأولو الأرحام أولئ بالإرث من المؤمنين والمهاجرين الأجانب. والثاني: أنها للبيان جيء بها بيانا

(١) الآية ٨ من المائدة.

لأولي الأرحام ، فتعلق بمحذوف أي : أعني . والمعنى : وأولو الأرحام من المؤمنين أولى بالإرث من الأجانب .

قوله : «إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا» هذا استثناء من غير الجنس ، وهو مستثنى من معنى الكلام وفحواه ، إذ التقدير : أولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في الإرث وغيره ، لكن إذا فعلتم مع غيرهم من أوليائكم خيراً كان لكم ذلك . وعُدِّي «تَفْعَلُوا» بـ «إلى» لتضمينه معنى تَدخُلُوا .

آ . (٧) قوله : ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا﴾ : يجوز فيه وجهان ، أحدهما : أَنْ يكون منصوباً بـ اذكر . أي : وأذكرُ إذ أخذنا . والثاني : أَنْ يكون معطوفاً على محل «في الكتاب» فيعمل فيه «مَسْطُوراً» أي : كان هذا الحكم مسطوراً في الكتاب ووقت أخذنا .

قوله : «مِيثاقاً غليظاً» هو الأول ، وإنما كرر لزيادة صفته وإيداناً بتوكيده .

آ . (٨) قوله : ﴿لَيْسَ أَسْأَلُ﴾ : فيها وجهان ، أحدهما : أنها لام كي أي : أخذنا ميثاقهم لئسأل المؤمنين عن صدقهم ، والكافرين عن تكذيبهم ، فاستغنى عن الثاني بذكر مسببه وهو قوله : «وأعدَّ» . والثاني (١) : أنها للعاقبة أي : أخذ الميثاق على الأنبياء ليصير الأمر إلى كذا . ومفعول «صدقهم» محذوف أي : صدقهم عهدهم . ويجوز أن يكون «صدقهم» في معنى «تصدقهم» ، ومفعوله محذوف أيضاً أي : عن تصديقهم الأنبياء .

قوله : «وأعدَّ» يجوز فيه وجهان ، أحدهما : أَنْ يكون معطوفاً على ما دلَّ عليه «لَيْسَ أَسْأَلُ الصادقين» ؛ إذ التقدير : فأثاب الصادقين وأعدَّ للكافرين . والثاني : أنه معطوف على «أخذنا» لأن المعنى : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَكَّدَ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ الدَّعْوَةَ

(١) انظر: البحر ٧/٢١٣ .

إلى دينه لإثابة المؤمنين وأعدَّ للكافرين . وقيل : إنه قد حَذَفَ من الثاني ما أثبتت مقابله في الأول ، ومن الأول ما أثبتت مقابله في الثاني . والتقدير : ليسأل الصادقين عن صِدْقِهِمْ فأتابهم ، ويسأل الكافرين عما أجابوا به رُسُلَهُمْ ، وأعدَّ لهم عذاباً أليماً .

آ . (٩) قوله : ﴿ إِذْ جَاءَتْكُمْ ﴾ : يجوزُ أَنْ يَكُونَ منصوباً بـ «نعمة» أي : النعمة الواقعة في ذلك الوقت . ويجوزُ أَنْ يَكُونَ منصوباً بـ اذكروا على أَنْ يَكُونَ بدلاً مِنْ «نعمة» بدل اشتمال .

آ . (١٠) قوله : ﴿ إِذْ جَاءُوكُمْ ﴾ : بدلٌ من «إذ» الأولى . وقرأ^(١) الحسنُ «الجَنُود» بفتح الجيم . والعامةُ بضمِّها . و«جنوداً» عطفت على «ريحاً» . و«لم تَرَوْها» صفةٌ لهم . وروى^(٢) عن أبي عمرو وأبي بكر^(٣) «لم يَرَوْها» بياء الغيبة .

قوله : «الْحَنَاجِرَ» جمع حَنْجَرَةٌ وهي رأسُ الغَلْصَمَةِ ، والغَلْصَمَةُ مُنتَهَى الحُلُقُومِ ، والحُلُقُومُ مَجْرَى الطعامِ والشرابِ . وقيل : الحُلُقُومُ مَجْرَى النَّفْسِ ، والمَرِي : مَجْرَى الطعامِ والشرابِ وهو تحت الحُلُقُومِ . وقال الراغب^(٤) : «رأسُ الغَلْصَمَةِ من خارج» .

(١) البحر ٢١٦/٧ .

(٢) رواية نصر عن أبيه ، عن أبي عمرو . انظر : الشواذ ١١٨ ، والبحر ٢١٦/٧ ، والقرطبي ١٤٤/١٤ .

(٣) الأصل «بكرة» وهو تحريف . والتصحيح من البحر . وأبو بكر هو نفيق بن الحارث الثقفي صحابي نزل البصرة ومات بها سنة ٥١ . انظر : تريب التهذيب ٥٦٥ .

(٤) المفردات ١٣٣ .

- الأحزاب -

وقوله: «الظنون» قرأ^(١) نافع وابن عامر وأبو بكر بإثبات ألف بعد نون «الظُنُونَا» ولام «الرسول» في قوله: «وأطعنا الرسول»^(٢) ولام «السبيل» في قوله: «فأضلونا السبيلا»^(٣) وصللاً ووقفاً موافقةً للرسم؛ لأنهن رُسِمْنَ في المصحف كذلك. وأيضاً فإن هذه الألف تُشبه هاء السكت لبيان الحركة، وهاء السكت تثبتُ وقفاً، للحاجة إليها. وقد ثبتت وصللاً إجراءً للموصل مُجرى الوقف كما تقدم في البقرة والأنعام. فكذلك هذه الألف. وقرأ أبو عمرو وحمره بحذفها في الحائين؛ لأنها لا أصل لها. وقولهم: «أجريت الفواصل مُجرى القوافي» غير مُعتدِّ به؛ لأن القوافي يلزمُ الوقفُ عليها غالباً، والفواصل لا يلزمُ ذلك فيها فلا تُشبهُ بها. والباقيون بإثباتها وقفاً وحذفها وصللاً إجراءً للفواصل مُجرى القوافي في ثبوتِ الفِ الإِطلاقِ كقولهِ^(٤):

٣٦٧٦- استأثر الله بالوفاء وبال

عَدْلٍ وولَّى المَلَامَةَ الرِّجَالاً

وقوله^(٥):

٣٦٧٧- أَقْلِي النُّلُومَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا

وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا

ولأنها كهاء السكت، وهي تثبتُ وقفاً وتُخَفَّفُ وصللاً. قلت: كذا يقولون

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٥١٩، ٥٢٠، والبحر ٢١٧/٧، والقرطبي ١٤/١٤٥،

والحجة ٥٧٣، والنشر ٣٤٧/٢، والتيسير ١٧٨.

(٢) الآية ٦٦ من الأحزاب.

(٣) الآية ٦٧ من الأحزاب.

(٤) البيت للأعشى من المنسرح، وهو في ديوانه ٢٣٣.

(٥) البيت لجريز، وهو في ديوانه ٦٤، والكتاب ٢٩٨/٢، والمقتضب ١/٢٤٠،

والخصائص ١/١٧١، وابن يعيش ٤/١١٥.

- الأحزاب -

تشبيهاً للفواصل بالقوافي ، وأنا لا أحب هذه العبارة فإنها مُنكرة لفظاً ولا خلاف في قوله : «وهو يَهْدِي السبيل»^(١) أنه بغير ألفٍ في الحالين .

قوله : «هنالك» منصوبٌ بـ «أبتلي» وقيل : بـ «تظنون» . واستضعفه ابنُ عطية^(٢) . وفيه وجهان ، أظهرهما : أنه ظرفُ مكانٍ / بعيدٍ أي : في ذلك [أ/٧١٩] المكان الدُّحَضِ^(٣) وهو الخندق . الثاني : أنه ظرفُ زمانٍ ، وأنشد بعضهم على ذلك^(٤) :

٣٦٧٨- وإذا الأمورُ تعاطمت وتشاكلت
فهناك يَعترفون أين المَفزَعُ

قوله : «وزُلزِلُوا» قرأ العامةُ بضمِّ الزاي الأولى وكسرِ الثانية على أصل ما لم يُسمِّ فاعله . وروى غيرُ واحدٍ عن أبي عمرو^(٥) كَسَرَ الأولى . وروى الزمخشريُّ^(٦) عنه إشماعها كسراً . ووجهُ هذه القراءة أن يكونَ أتبعَ الزاي الأولى للثانية في الكسرِ ، ولم يَعتدَّ بالساكنِ لكونه غيرَ حصينٍ ، كقولهم : «مِنتين»^(٧) بكسرِ الميم ، والأصل ضمُّها .

قوله : «زُلزِلُوا» مصدرٌ مُبينٌ للنوعِ بالوصف . والعامةُ على كسرِ الزاي .

(١) الآية ٤ من الأحزاب .

(٢) المحرر ٥٥/١٣ .

(٣) مكان دحض : زلق .

(٤) تقدم برقم ١٢٥٢ .

(٥) البحر ٢١٧/٧ وهي رواية أحمد بن موسى اللؤلؤي عنه .

(٦) الكشف ٢٥٤/٣ .

(٧) قال سيبويه : «وأما الذين قالوا : مِغْيِرَةٌ ومِغِينٌ فأتبعوا الكسرةَ الكسرةَ كما قالوا «مِنتين» و«أنتبوك» يريد أنتبُوك» الكتاب ٢٥٥/٢ .

- الأحزاب -

وعيسى^(١) والجحدري فتحاها. وهما لغتان في مصدر الفعل المضعف إذا جاء على فِعْلال نحو: زَلْزَال وَقَلْقَال وصلصال. وقد يُراد بالمفتوح اسمُ الفاعل نحو: صَلْصَال بمعنى مُصَلِّصِل، وزَلْزَال بمعنى مُزَلِّزِل.

آ. (١٣) قوله: ﴿يَا أَهْلَ يَثْرَبَ﴾: يثرب اسمُ المدينة. وامتناعُ صَرَفِهَا إمَّا: للعلمية والوزن، أو للعلمية والتأنيث، وأمَّا «يَثْرَب» بالهاء المشناة وفتح الراء فموضع آخر قال^(٢):

-٣٦٧٩-

مواعيدُ عَرَقُوبٍ أَحْيَاهُ بِيَثْرَبِ

قوله: «لَا مَقَامَ لَكُمْ» قرأ^(٣) حفصُ بضم الميم، ونافع وابن عامر بضم ميمه أيضاً في الدخان في قوله: «إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ»^(٤) ولم يُخْتَلَفْ فِي الْأَوَّلِ أَنَّهُ بِالْفَتْحِ وَهُوَ «وَمَقَامٍ كَرِيمٍ»^(٥) والباقون يفتح الميم في الموضعين. والضمُّ والفتح مفهومان من سورة مريم عند قوله: «خَيْرٌ مَقَامًا»^(٦).

(١) القرطبي ١٤/١٤٧، والبحر ٧/٢١٧.

(٢) البيت لابن عبيد الأشجعي. وصدوره:

وَعَدَّتْ وَكَانَ الْخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً

وهو في الكتاب ١/١٣٧، والخصائص ٢/٣٠٧، وابن يعيش ١/١١٣، ومعجم البلدان (يثرب) واللسان (ترب) وينسب أيضاً للشماخ وليس في ديوانه. وعرقوب: رجلٌ يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ فِي خَلْفِ الْوَعْدِ.

(٣) السبعة ٥٢٠، والبحر ٧/٢١٨، والتبشير ١٧٨، والقرطبي ١٤/١٤٨، والحجة ٥٧٤، والنشر ٢/٣٤٨.

(٤) الآية ٥١. وانظر: السبعة ٥٩٣.

(٥) الآية ٢٦ من الدخان.

(٦) الآية ٧٣.

- الأحزاب -

قوله: «عَوْرَةٌ» أي: ذات عَوْرَةٍ. وقيل: منكشفة للسارق. قال الشاعر^(١):

٣٦٨٠- له الشُّدَّةُ الأُولَى إذا القِرْنُ أَعْوَرَا

وقرأ^(٢) ابن عباس وابن يعمر وقتادة وأبو رجاء وأبو حيوة وآخرون «عَوْرَةٌ» بكسر الواو، وكذلك «وما هي بعَوْرَةٌ» وهي اسمُ فاعلٍ يُقال: عَوِرَ المنزلُ يَعْوِرُ عَوْرًا وَعَوْرَةٌ فهو عَوِرٌ وبيوتٌ عَوْرَةٌ. قال ابن جني^(٣): «تصحیح الواوِ شاذٌ» يعني حيث تحرَّكت وانفتح ما قبلها، ولم تُقلَّبْ ألفاً^(٤). وفيه نظرٌ لأنَّ شرطَ ذلك في الاسم الجارِي على الفعلِ أَنْ يَعْتَلَّ فِعْلُهُ نحو: مَقَامٌ وَمَقَالٌ. وأمَّا هذا ففعلُهُ صحیحٌ نحو: عَوِرَ. وإنما صحَّ الفعلُ وإن كان فيه مُقتضى الإعلالِ لِمَدْرَكِ آخر: وهو أنه في معنى ما لا يَعْلُ وهو أَعْوَرٌ، ولذلك لم يُتَعَجَّبْ مِنْ عَوِرٍ وبابه. وأَعْوَرَ المنزلُ: بَدَتْ عَوْرَتُهُ، وأَعْوَرَ الفارسُ: بدا منه خَلَلٌ للضرب. قال الشاعر^(٥):

٣٦٨١- متى تَلَقَّهم لم تَلَقَّ في البيتِ مُعْوِرًا

ولا الضيفَ مَسْجورًا ولا الجارَ مُرْسَلًا

آ. (١٤) قوله: ﴿مِنْ أَقْطَارِهَا﴾: الأقطار جمع قُطْرٍ بضمُّ

(١) لم أهدئ إلى تمامه وقائله، وهو في معاني القرآن للفراء ٣٣٧/٢، واللسان (عور) وقال: إنه في وصف أسد، والمحزر ٥٦/١٣، والماوردي ٣١١/٣.

(٢) الإتحاف ٣٧٢/٢، والقرطبي ١٤/١٤٨، والمحتسب ١٧٦/٢، والبحر ٧/٢١٨.

(٣) المحتسب ١٧٦/٢.

(٤) فيقال: عارة.

(٥) لم أهدئ إلى قائله، وهو في القرطبي ١٤/١٤٨، ورواية شطره الثاني فيه:

ولا الضيفَ مفجوعاً ولا الجارَ مُرْمِلاً

والبحر ٧/٢١٨. ومسجوراً: متروكاً بلا راع.

القاف، وهي الناحية. وفيه لغة: قُتِرَ وأقْتار بالطاء. والقُطْر: الجانب أيضاً. ومنه قَطْرَتُهُ أَي: أَلْقَيْتُهُ عَلَى قُطْرِهِ فَتَقَطَّرَ أَي: وَقَعَ عَلَيْهِ. قال الشاعر^(١):

٣٦٨٢- قَدِ عَلِمْتُ سَلْمَى وَجَارَاتِهَا

مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا

وفي المثل «الانففاض بقطر الحلب»^(٢) تفسيره: أَنَّ الْقَوْمَ إِذَا انْفَضُّوا أَي: فَتَي زَادَهُمْ احْتِاجُوا إِلَى حَلْبِ الْإِبِلِ. وَسُمِّي الْقَطْرُ قَطْرًا لِسُقُوطِهِ.

قوله: «ثُمَّ سُئِلُوا» قرأ^(٣) مجاهد «سُئِلُوا» بواو ساكنة ثم ياء مكسورة كقوتلوا. حكى أبو زيد^(٤) هما يتساوآن بالسواو. والحسن «سُئِلُوا» بواو ساكنة فقط، فاحتملت وجهين، [أحدهما]: أَنَّ يَكُونُ أَصْلُهَا سُئِلُوا كَالْعَامَّةِ ثُمَّ حُفِّتِ الْكِسْرَةُ فَسَكَّنَتْ، كقولهم في «ضَرْبٍ»^(٥) بالكسر: ضَرْبٌ بِالسُّكُونِ فَسَكَّنَتْ الْهَمْزَةُ بَعْدَ ضَمَّةٍ فَقُلِبَتْ وَاوًا نَحْوُ: بُؤْسٌ فِي بُؤْسٍ. والثاني: أَنَّ تَكُونُ مِنْ لُغَةِ الْوَاوِ. وَنُقِلَ عَنِ أَبِي عَمْرٍو أَنَّهُ قَرَأَ «سَيَّلُوا» بِيَاءٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَ كِسْرَةٍ نَحْوُ: مَيَّلُوا.

قوله: «لَأَتَوْهَا» قرأ^(٦) نافع وابن كثير بالقصر^(٧) بمعنى لَجَأُوا وَهِيَ

(١) تقدم برقم ١٨١.

(٢) نصه في مجمع الأمثال ٣٣٨/٢ «النَّفَاضُ يُقَطِّرُ الْجَلْبَ» وقال: إن النفاض فناء الزاد، والجلب: المجلوب للبيع، فإذا جاء الجذب جلبت الإبل للبيع قطاراً قطاراً مخافة أن تهلك. ويضرب لمن يؤمر بإصلاح حاله قبل أن يتطرق إليه الفساد.

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٢١٩/٧، والشواذ ١١٩، والإنحاف ٣٧٢/٢، والمحتسب ١٧٧/٢.

(٤) انظر: المحتسب ١٧٧/٢.

(٥) رجلٌ ضَرْبٌ: جِيدُ الضَّرْبِ.

(٦) السبعة ٥٢٠، والتيسير ١٧٨، والحجة ٥٧٤، والبحر ٢١٨/٧، والقرطبي ١٤٩/١٤، والنشر ٣٤٨/٢.

(٧) أي: لأَتَوْهَا قَصِيرَةً مِنْ أَيْتٍ.

- الأحزاب -

وَعَشِيُوهَا^(١). والباقون بالمدِّ بمعنى: لأَعْظُوهَا. ومفعوله الثاني محذوف تقديره: لَأَتَوْهَا السَّائِلِينَ. والمعنى: ولو دَخَلَتِ البيوتُ أو المدينة مِنْ جميع نواحيها، ثم سُئِلَ أهلها الفتنة لم يمتنعوا من إعطائها. وقراءة المدِّ تَسْتَلْزِمُ قراءةَ القصرِ من غيرِ عكسٍ بهذا المعنى الخاص.

قوله: «إِلَّا يَسِيرًا» أي: إِلَّا تَلَبُّثًا أو إِلَّا زَمَانًا يَسِيرًا. وكذلك قوله: «إِلَّا قَلِيلًا»^(٢) أي: إِلَّا تَمَتُّعًا أو إِلَّا زَمَانًا قَلِيلًا.

آ. (١٥) قوله: ﴿لَا يُؤْتُونَ﴾: جوابُ لقوله «عاهدوا» لأنه في معنى أقسموا. وجاء على حكاية اللفظ فجاء بلفظ الغيبة / ولو جاء على حكاية [٧١٩/ب] المعنى لقليل: لَا يُؤْتِي. والمفعول الأول محذوف أي: لَا يُؤْتُونَ العَدُوَّ الأَدْبَارَ. وقال أبو البقاء^(٣): «ويُقرأ بتشديد النون وحذف الواو على تأكيد جواب القسم». قلت: ولا أظنُّ هذا إلا غلطاً منه، وذلك أنه: إمَّا أَنْ يُقرأ مع ذلك بـ «لا» النافية أو بلام التأكيد. الأول لا يجوز؛ لأنَّ المضارع المنفي بـ «لا» لا يؤكِّد بالنون إلا ما ندر، ممَّا لا يُقاس عليه. والثاني فاسدُ المعنى.

آ. (١٦) قوله: ﴿إِنْ فَرَرْتُمْ﴾: جوابه محذوفٌ لدلالة النفيِ قبله عليه، أو متقدِّمٌ عند مَنْ يرى ذلك.

قوله: «وَإِذْ لَا تَمْتَعُونَ» «إِذْ» جوابٌ وجزاء. ولمَّا وقعت بعد عاطفٍ جاءت على الأكثر، وهو عدمُ إعمالها، ولم يَشُدُّ هنا ما شُدَّ في الإسراء^(٤) فلم

(١) كذا في الأصل، ولعله: وَعَشِيُوهَا بإعلاله بالحذف.

(٢) الآية ١٦.

(٣) الإملاء ١٩١/٢.

(٤) الآية ٧٦. قرأ أبي بحذف النون. انظر: الدر المصون ٣٩٤/٧.

يُقْرَأُ بِالنَّصَبِ^(١). وَالْعَامَّةُ عَلَى الْخَطَابِ فِي «تَمَتُّعُونَ». وَقُرِئَ بِالْغَيْبَةِ^(٢).

آ. (١٧) قوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي﴾: قد تقدّم في البقرة^(٣). قال الزمخشري^(٤): «فإن قلت: كيف جعلت الرحمة قرينة السوء في العِصْمَةِ، ولا عِصْمَةَ إِلَّا مِنَ السُّوءِ؟ قلت: معناه أو يصيبكم بسوءٍ إن أراد بكم رحمةً، فاختصر الكلام وأجرى مجرى قوله^(٥)»:

— ٣٦٨٣ —

مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا

أَوْ حُمِلَ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ، لِمَا فِي الْعِصْمَةِ مِنْ مَعْنَى الْمَنْعِ. قَالَ الشَّيْخُ^(٦): «أَمَّا الْوَجْهُ الْأَوَّلُ فَفِيهِ حَذْفُ جَمَلَةٍ لَا ضَرُورَةَ تَدْعُو إِلَى حَذْفِهَا، وَالثَّانِي هُوَ الْوَجْهُ، لَا سِيَّمَا إِذَا قُدِّرَ مِضَافٌ مَحذُوفٌ أَي: يَمْنَعُكُمْ مِنْ مَرَادِ اللَّهِ» قلت: وأين الثاني من الأول ولو كان معه حَذْفُ جَمَلٍ؟

آ. (١٨) قوله: ﴿هَلُمَّ﴾: قد تقدّم الكلام في آخر الأنعام^(٧). وهو هنا لازمٌ وهناك متعدّدٌ لنصبه مفعوله وهو «شهداءكم» بمعنى: أحضروهم

(١) بل قرئت كما نقل القرطبي ١٥١/١٤، والأحفش في معاني القرآن ٤٤٢/٢، قال: «وهي في بعض القراءة نصب أعملوها كما يعملونها بغير فاء ولا واو». وانظر: الكتاب ٤١١/١.

(٢) وهي قراءة يعقوب الحضرمي برواية الساجي. انظر: القرطبي ١٥١/١٤، والبحر ٢١٩/٧.

(٣) انظر: الدر المصون ٥٠٨/٢.

(٤) الكشاف ٢٥٥/٣.

(٥) تقدم برقم ١٤٩.

(٦) البحر ٢١٩/٧.

(٧) انظر: الدر المصون ٢١١/٥.

- الأحزاب -

وههنا بمعنى أَحْضَرُوا وتَعَالَوْا، وكلامُ الزمخشريِّ هنا مُؤدِّنٌ بأنه متعدّدٌ أيضاً، وحُذِفَ مفعولُه فإنه قال: وَهَلِّمُوا إِلَيْنَا أَي: قَرَّبُوا أَنْفُسَكُمْ إِلَيْنَا قال: وهي صوتٌ سُمِّيَ به فعلٌ متعدّدٌ مثل: أَحْضِرْ وَقَرِّبْ. وفي تسميته إياه صَوْتًا نظراً؛ إذ أسماء الأصواتِ محصورةٌ ليس هذا منها.

آ. (١٩) قوله: ﴿أَشِحَّةً﴾: العَامَّةُ على نصبه. وفيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على الشتم^(١). والثاني: على الحال. وفي العاملِ فيه أوجهٌ، أحدها: «ولا يأتون» قاله الزجاج^(٢). الثاني: «هلمَّ إلينا». قاله الطبري^(٣). الثالث: يُعَوِّقُونَ مضمراً. قاله الفراء^(٤). الرابع: المُعَوِّقِينَ. الخامس: «القاتلين». ورُدُّ هذان الوجهان الأخيران: بأنَّ فيهما الفصلَ بين أبعاضِ الصلةِ بأجنبي. وفي الرَدِّ نظراً؛ لأنَّ الفاصلَ بين أبعاضِ الصلةِ مِنْ متعلقاتها. وإنما يظهر الرَدُّ على الوجه الرابعِ لأنه قد عُطِفَ على الموصولِ قبل تمامِ صليته فتأمَّله فإنه حَسَنٌ. وأمَّا «ولا يأتون» فمعتَرِضٌ، والمعتَرِضُ لا يمنعُ من ذلك.

وقرأ^(٥) ابن أبي عبله «أَشِحَّةً» بالرفع على خبرِ ابتداءٍ مضميرٍ أي: هم أَشِحَّةٌ. وَأَشِحَّةٌ جَمْعٌ شَحِيحٌ، وهو جمعٌ لا ينقاس؛ إذ قياسُ فَعِيلِ الوصفِ الذي عَيْنُه ولا مَه مِنْ وادٍ واحدٍ أَنْ يُجْمَعَ على أَفْعَلَاءِ نحو: خليل وأَجْلَاءِ، وَظَنِينٍ وَأَطْنَاءِ وَضَنِينٍ وَأَضْنَاءِ. وقد سُمِعَ أَشِحَاءُ، وهو القياس. والشُّحُّ: البخل. وقد تقدَّم في آلِ عمران^(٦).

(١) في هذا اللفظ نظر. ولو قال: على الذم لكان أنسب في المقام القرآني.

(٢) معاني القرآن له ٢٢٠/٤.

(٣) تفسير الطبري ١٤٠/٢١.

(٤) معاني القرآن له ٣٣٨/٢.

(٥) البحر ٢٢٠/٧. (٦) بل في النساء. انظر: الدر المصون ١١١/٤.

قوله: «يَنْظُرُونَ» في محلِّ حالٍ مِنْ مفعولٍ «رَأَيْتَهُمْ» لأن الرؤية بَصْرِيَّة.

قوله: «تَدُورُ» إمَّا حالٌ ثانية، وإمَّا حالٌ مِنْ «يَنْظُرُونَ».

قوله: «كالذي يُغْشَى» يجوز فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكونَ حالاً مِنْ «أَعْيُنُهُمْ» أي: تدورُ أعْيُنُهُمْ حالَ كونِها مُشْبِهَةً عَيْنِ الذي يُغْشَى عليه من الموتِ. الثاني: أنه نعتٌ مصدرٍ مقدرٍ لقوله «يَنْظُرُونَ» تقديرُه: ينظرون إليك نظراً مثلَ نظَرِ الذي يُغْشَى عليه من الموت، ويؤيِّدُه الآيةُ الأخرى «يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ المَغْشِيِّ عليه من الموت»^(١). الثالث: أنه نعتٌ لمصدرٍ مقدرٍ أيضاً لـ «تدورُ» أي: دَوْراناً^(٢) مثلَ دَوْرانِ عَيْنِ الذي. وهو على الوجهين مصدرٌ تشبيهيٌّ.

قوله: «سَلَقُوكُمْ» يقال: سَلَقَه أي: اجترأ عليه في خطابهِ، وخطابه مخاطبةً بليغةً. وأصلُه البَسَطُ ومنه: سَلَقَ امرأته أي: بَسَطَها وجامعها. قال مسيلمةٌ لسجاح لعنهما الله تعالى^(٣):

[٧٢٠/أ]

٣٦٨٤-

أَلَا هُبِّي إِلَى المَضْجَعِ

فَإِنْ شِئْتِ سَلَقْنَاكَ

وَإِنْ شِئْتِ عَلَيَّ أَرْبَعُ

وَالسَّلِيْقَةُ: الطَّبِيعَةُ المَتَأْتِيَةُ. وَالسَّلِيْقُ: المَطْمَئِنُّ مِنَ الأَرْضِ. وَخَطِيْبٌ

مَسْلَاقٌ وَسَلَّاقٌ. وَيُقَالُ بِالصَّادِ قَالَ الشَّاعِرُ^(٤):

(١) الآية ٢٠ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.

(٢) الأصل: دوراً.

(٣) البيت في عمدة الحفاظ (سلق) ٢٤٦.

(٤) البيت للبيد، وهو في ديوانه ١٩٣، واللسان (سقل). والثلل: الهلاك، وفيها لغة

بكسر الثاء وهي جمع ثلة من الغنم. ومراد وصداء قبائل.

٣٦٨٥- فَصَلَقْنَا فِي مُرَادٍ صَلَقَةً
وَصُدَاءٍ أَلْحَقَتْهُمْ بِالثَّلَلِ
و«أشحة» نصب على الحال من فاعلِ «سَلَقُوكُمْ». وابن أبي عبلة^(١)
على ما تقدّم في أختها.

آ. (٢٠) قوله: ﴿يَحْسَبُونَ﴾: يجوزُ أن يكونَ مستأنفاً أي: هم
من الخوفِ بحيث إنهم لا يُصدّقونَ أن الأحزابَ قد ذهبوا عنهم. ويجوزُ أن
يكونَ حالاً من أحدِ الضمائرِ المتقدمة إذا صحَّ المعنى بذلك، ولو بعدَ العاملِ،
كذا قال أبو البقاء^(٢).

قوله: «بادؤن» هذه قراءةُ العامّةِ جمعُ بادٍ. وهو المُقيمُ بالبادية. وقرأ^(٣)
عبد الله وابن عباس وطلحة وابن يعمر «بُدِّي» بضم الباءِ وتشديد الدالِ مقصوراً
كغازٍ وعُزّي، وسارٍ وسُرّي. وليس بقياسٍ. وإنما قياسُه في التّكسيرِ «بُداة»
كقضاةٍ وقاضٍ. ولكنْ حُمِلَ على الصحيحِ كقولهم: «ضُرب». وروى عن
ابن عباس أيضاً قراءةً ثانيةً «بُدِّي» بزنةٍ عدي، وثالثةً «بُدّوا» فعلاً ماضياً.

قوله: «يسألون» يجوزُ أن يكونَ مستأنفاً، وأن يكونَ حالاً من فاعلِ
«يَحْسَبُونَ». والعامّةُ على سكونِ السينِ بعدها همزةٌ. ونقل ابن عطية^(٤) عن
أبي عمرو وعاصم بنقلِ حركةِ الهمزةِ إلى السينِ كقوله: «سَلَّ بنو
إسرائيل»^(٥). وهذه ليستُ بالمشهورةِ عنهما، ولعلها نُقِلتَ عنهما شاذّةً، وإنما

(١) البحر ٧/٢٢٠.

(٢) الإملاء ١٩١ - ١٩٢.

(٣) انظر في قراءتها: الشواذ ١١٩، والقرطبي ١٤/١٥٤، والبحر ٧/٢٢١.

(٤) المحرر ١٣/٦٠.

(٥) الآية ٢١١ من البقرة.

هي معروفة بالحسن والأعشى . وقرأ^(١) زيد بن علي والجحدري وقتادة والحسن «يساءلون» بتشديد السين والأصل: يتساءلون فأدغم أي: يسأل بعضهم بعضاً.

آ. (٢١) قوله: ﴿أَسْوَةٌ﴾: قرأ^(٢) عاصم بضمّ الهمزة حيث وقعت هذه اللفظة. والباقون بالكسر. وهما لغتان كالعدوة والعدوة، والقُدوة والقُدوة.

والأسوة بمعنى الاقتداء. وهي اسمٌ وُضِعَ مَوْضِعَ المصدر وهو الاتِّسَاءُ، فالأُسْوَةُ من الاتِّسَاءِ كَالْقُدْوَةُ من الاقتداء. وائْتَسَى فلانٌ بفلانٍ أي اقتدى به. و«أسوة» اسمٌ «كان». وفي الخبر وجهان، أحدهما: هو «لكم» فيجوزُ في الجارِّ الآخرِ وجوهٌ: التعلُّقُ بما يتعلَّقُ به الخبرُ، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «أسوة»، إذ لو تأخَّرَ لكان صفةً، أو بـ «كان» على مذهبٍ من يراه. والثاني: أنَّ الخبرَ هو «في رسول الله»، و«لكم» على ما تقدَّم في «في رسول الله»، أو تتعلَّقُ بمحذوفٍ على التبيين أي: أعني لكم.

قوله: «لَمَنْ كَانَ يَرْجُو» فيه أوجهٌ، أحدها: أنه بدلٌ من الكافِ في «لكم»، قاله الزمخشري^(٣). وقد منعه أبو البقاء^(٤). وتابعه الشيخ^(٥). قال أبو البقاء: «وقيل: هو بدلٌ من ضمير المخاطبِ بإعادة الجارِّ. ومنع منه

(١) انظر في قراءاتها: النشر ٢/٢٤٨، والإتحاف ٢/٣٧٣، والقرطبي ١٤/١٥٥، والبحر ٧/٢٢١.

(٢) السبعة ٥٢١، والنشر ٢/٢٤٨، والتيسير ١٧٨، والبحر ٧/٢٢٢، والقرطبي ١٤/١٥٥، والحجة ٥٧٥.

(٣) الكشف ٣/٢٥٦.

(٤) الإملاء ٢/١٩٢.

(٥) البحر ٧/٢٢٢. وانظر: الارتشاف ٢/٦٢٢.

الأكثرين؛ لأن ضمير المخاطب لا يُبدلُ منه». وقال الشيخ: «قال الزمخشري: بدلٌ من «لكم» كقوله: «للذين استضعفوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ»^(١) قال: «ولا يجوزُ على مذهب جمهور البصريين أن يُبدلَ من ضمير المتكلم ولا من ضمير المخاطب»^(٢) بدلُ شيءٍ من شيءٍ، وهما لعينٍ واحدةٍ. وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش. وأنشد^(٣):

بكم قرئشٍ كُفينا كلُّ مُعضلةٍ
وأمَّ نهجِ الهدى مَنْ كان ضليلاً

قلت: لا نُسَلِّمُ أنَّ هذا بدلُ شيءٍ من شيءٍ وهما لعينٍ واحدةٍ، بل بدلُ بعضٍ من كلٍ باعتبارِ الواقع؛ لأنَّ الخطابَ في قوله «لكم» أعمُّ من «مَنْ كان يَرْجُو اللَّهَ» وغيره، ثم خَصَّصَ ذلك العمومَ لأنَّ المتأسِّيَ به عليه السلام في الواقع إنما هم المؤمنون. وبذلك على ما قلته ظاهرُ تشبيهِ الزمخشريِّ هذه الآيةَ بآيةِ الأعراف، وآيةِ الأعرافِ البديلُ فيها بدلُ كلٍ من كلٍ. ويُجاب: بأنه إنما قصد التشبيهَ في مجردِ إعادةِ العاملِ.

والثاني: أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «حَسَنَةٌ». الثالث: أن يتعلَّقَ بنفسِ «حَسَنَةٌ» قالهما أبو البقاء^(٤). وَمَنَعَ أَنْ يَتَعَلَّقَ بـ «أُسْوَةٌ» قال: «لأنها قد وُصِفَتْ». و«كثيراً» أي: ذِكْرًا كثيرًا.

آ. (٢٢) قوله: ﴿وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾: مِنْ تَكْرِيرِ الظَّاهِرِ
تعظيمًا كقوله^(٥):

(١) الآية ٧٥ من الأعراف.

(٢) البحر: «من ضمير المخاطب اسم ظاهر في...».

(٣) تقدم برقم ١٥١٧. وانظر: المسألة في الارتشاف ٦٢٢/٢.

(٤) الإملاء ١٩٢/٢.

(٥) تقدم برقم ٤٩٠. وحُرِّفَ البيت في الأصل بما يضطرب به الوزن العروضي.

٣٦٨٧- لا أرى الموت يسبق الموت شيء

ولأنه لو أعادهما مُضْمَرَيْنِ لَجَمَعَ بين اسمِ الباري تعالى واسمِ رسوله في لفظَةٍ واحدةٍ، فكان يُقال: وصدقا، والنبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد كَبِرَ ذلك، / وردَّ على مَنْ قاله حيث قال: «مَنْ يَطْعِ اللهُ ورسوله فقد رَشِدَ، وَمَنْ يَعْصِيهِمَا فقد غَوَى»^(١). وقال له: «بِئْسَ خَطِيبُ القومِ أنت. قل: ومن يَعِصِ اللهُ ورسوله» قصداً إلى تعظيمِ اللهِ. وقيل: إنما رَدَّ عليه لأنه وقف على «يَعْصِيهِمَا». وعلى الأولِ استشكل بعضهم قوله [عليه السلام]^(٢): «حتى يكون اللهُ ورسوله أَحَبَّ إليه مِمَّا سِوَاهُمَا»^(٣) فقد جَمَعَ بينهما في ضميرٍ واحدٍ. وأجيب: بأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أعرفُ بقَدْرِ اللهِ تعالى مِنَّا فليس لنا أَنْ نقولَ كما يقول.

قوله: «وما زادهم» فاعلُ «زادهم» ضميرُ الوَعْدِ أي: وما زادهم وَعَدُ اللهُ أو الصدقُ. وقال مكي^(٤): «ضميرُ النظر؛ لأنَّ قوله: «لَمَّا رَأَى» بمعنى: لَمَّا نظر». وقال أيضاً: «وقيل: ضميرُ الرؤية. وإنما ذُكِرَ لأن تَأْنِيثَهَا غيرُ حَقِيقِي» ولم يذُكِرْ غيرَهما. وهذا عجيبٌ منه؛ حيث حَجَرَ واسعاً مع الغُنْيَةِ عنه. وقرأ ابنُ أبي عملة^(٥) «وما زادوهم» بضميرِ الجمع. ويعود للأحزاب؛

(١) رواه مسلم، برقم ٨٧٠، ٧ كتاب الجمعة ٥٩٤/٢، وأبو داود كتاب الصلاة ٢٢٩، باب الرجل يخطب على قوس ٦٦٠/١.

(٢) زيادة للتوضيح من ش.

(٣) رواه ابن ماجه، ٣٦ كتاب الفتن باب ٢٣، الصبر على البلاء، ١٣٣٩/٢.

(٤) مشكل الإعراب ١٩٥/٢.

(٥) البحر ٢٢٣/٧.

لأنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ أخبرهم أنَّ الأحزابَ تأتيهم بعدَ عشرٍ أو تسعٍ .

آ . (٢٣) قوله : ﴿صَدَقُوا﴾ : «صَدَقَ» يتعدى لاثنين لثانیهما بحرفِ الجرِّ، ويجوزُ حذفُه . ومنه المثل : «صَدَقَنِي سِنَّ بَكْرِهِ»^(١) أي في سنِّ . والآيةُ يجوزُ أن تكونَ مِنْ هذا، والأولُ محذوفٌ أي : صدقوا الله فيما عاهدوا الله عليه . ويجوزُ أن يتعدى لواحدٍ كقولك : صَدَقَنِي زَيْدٌ وَكَذَّبَنِي عمرو أي : قال لي الصدقُ ، وقال لي الكذبُ . ويكونُ المعاهدُ عليه مصدوقاً مجازاً . كأنهم قالوا للشيءِ المُعاهدُ عليه : لَنُؤْفِقَنَّ بِكَ وقد فعلوا . و«ما» بمعنى الذي ؛ ولذلك عاد عليها الضميرُ في عليه . وقال مكِّي^(٢) : «ما» في موضعٍ نصبٍ بـ صَدَقُوا . وهي والفعلُ مصدرٌ تقديرُه : صَدَقُوا العَهْدَ أي : وَفَّوْا به «وهذا يَرُدُّهُ عَوْدُ الضميرِ . إلاَّ أنَّ الأَخْفَشَ وابنَ السراجِ^(٣) يذهبان إلى اسميةِ «ما» المصدريةِ .

قوله : «قَضَى نَحْبَهُ» النَّحْبُ : ما التزمه الإنسانُ ، واعتقد الوفاءَ به .

قال^(٤) :

٣٦٨٨- عَشِيَّةَ فَرَّ الحَارِثِيُّونَ بَعْدَمَا
قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى القَوْمِ هَوْبَرُ

(١) مجمع الأمثال ١/٣٩٢ ، جمهرة الأمثال ١/٥٦٧ . البكر: الفتي من الإبل . وأصله أن رجلاً ساوم رجلاً في بكر . فقال : ما سنه فقال صاحبه : بازل - أي في تسع سنه - ثم نفر البكر فسكنه صاحبه بلفظة يُسَكِّنُ بها الصغار من الإبل فقال المشتري المثل .

(٢) مشكل الإعراب ٢/١٩٥ .

(٣) الأصول ١/١٦١ - ١٦٢ ، وانظر : المقتضب ٣/٢٠٠ ، والكتاب ١/٣٦٧ ، ٤١٠ .

(٤) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ٢/٦٤٧ ، والقرطبي ١٤/١٦٠ ، ومجاز القرآن ٢/١٣٦ ، والخزانة ٢/٢٣٢ .

وقال آخر^(١):

٣٦٨٩- بَطْخَفَةَ جَالِدْنَا الْمَلُوكَ وَخَيْلَنَا

عَشِيَّةَ بِسْطَامٍ جَرِيْنٍ عَلِي نَحْبِ

أي: علي أمرٍ عظيمٍ؛ ولهذا يُقال: نَحَبَ فلانٌ أي: نَذَرَ نَذْرًا التزمه،
ويُعبر به عن الموت كقولهم: «قَضَى أجله» لَمَّا كان الموتُ لا بُدَّ منه جُعِلَ
كالشيءِ الملتزمِ. والتَّحِيْبُ: البكاءُ معه صَوْتُ. والتُّحَابُ: السُّعَالُ.

آ. (٢٤) قوله: ﴿لِيَجْزِيَ اللَّهُ﴾: في اللام وجهان، أحدهما:
أنها لامُ العلة. الثاني: أنها لامُ الصيرورة. وفي ما تعلقُ به أوجهٌ: إمَّا
بـ «صَدَقُوا»، وإمَّا بـ «زادهم»، وإمَّا بـ «ما بدَّلُوا» وعلى هذا قال الزمخشري^(٢):
«جُعِلَ المنافقون كأنهم قَصَدُوا عاقبةَ السوءِ، وأرادوها بتبديلهم، كما قَصَدَ
الصادقون عاقبةَ الصديقِ بوفائهم؛ لأنَّ كلا الفريقين مَسُوْقٌ إلى عاقبته من الثوابِ
والعقاب، فكأنَّهما اسْتَوَيَا في طلبهما والسَّعي لتحصيلهما».

قوله: «إن شاء» جوابه مقدَّرٌ. وكذلك مفعول «شاء». أي: إن شاء
تعذيبهم عَذْبهم. فإن قيل: عذابهم مُتَحَتِّمٌ فكيف يصحُّ تعليقه على المشيئةِ
وهو قد شاء تعذيبهم إذا ماتوا على النفاق؟ فأجاب ابنُ عطية^(٣): بأنَّ تعذيب
المنافقين ثمرةُ إدامتهم الإقامة على النفاقِ إلى موتهم، والتوبةُ موازيةٌ لتلك
الإقامة، وثمرَةُ التوبةِ تَرْكُهُمْ دونَ عذابِ فهمَا درجتان: إقامةٌ على نفاقٍ،
أو توبةٌ منه، وعنهما ثمرتان: تعذيبٌ أو رحمة. فذكر تعالى على جهة الإيجازِ

(١) البيت لجرير وهو في ديوانه ٥٨، واللسان والتاج (نحب)، ومجاز القرآن ١٣٥/٢.

(٢) الكشاف ٢٥٧/٣.

(٣) المحرر ٦٣/١٣.

- الأحزاب -

واحدة من هاتين، وواحدة من هاتين ودَلَّ ما ذكر على ما تَرَكَ ذِكْرَهُ. ويدلُّ على أن معنى قوله: «لِيُعَذَّبَ» لِيُدِيمَ على النفاقِ قوله: «إن شاء» ومعادلته بالتوبة وحرف أو».

قال الشيخ^(١): «وكانَّ ما ذَكَرَ يُؤوَّلُ إلى أن التقديرَ: لِيُقيموا على النفاقِ فيموتوا عليه إن شاء فَيُعَذَّبُهم، أو يتوبَ عليهم فيرحمهم. فحذف سبب التعذيب وأثبت المسبب وهو التعذيب، وأثبت سبب الرحمة والغفران وحذف المُسبَّب وهو الرحمة والغفران».

آ. (٢٥) قوله: ﴿بَغِيظِهِمْ﴾: يجوزُ أن تكونَ سببِيَّةً، وهو الذي عبَّرَ عنه أبو البقاء^(٢) بالمفعولِ أي: إنها مُعَدِّيَّة. والثاني: أن تكونَ للمصاحبة، فتكونَ حالاً أي / مُغِيظِينَ.

[٧٢١/أ]

قوله: «لم ينالوا خيراً» حالٌ ثانيةٌ أو حالٌ من الحال الأولى فهي متداخلةٌ. ويجوزُ أن تكونَ حالاً من الضمير المجرور بالإضافة. وجوزَ الزمخشري^(٣) فيها أن تكونَ بياناً للحالِ الأولى أو مستأنفةً. ولا يظهر البيانُ إلا على البدل، والاستئناف بعيد.

آ. (٢٦) قوله: ﴿وَأَنْزَلَ الَّذِينَ﴾: أي وأنزل الله. و«من أهل الكتاب» بيانٌ للموصولِ فيتعلَّقُ بمحذوفٍ. ويجوزُ أن يكونَ حالاً. و«من صِيَابِيهِمْ» متعلِّقٌ بـ «أنزل» و«من» لابتداء الغاية. والصِّيَابِي جمعُ «صِيْبِيَّة» وهي الحصون. ويقال لكل ما يُمتنع به ويُتَحَصَّن: صِيْبِيَّة. ومنه قيل لقرن

(١) البحر ٧/٢٢٣.

(٢) الإملاء ٢/١٩٢.

(٣) الكشاف ٣/٢٥٧.

- الأحزاب -

الثور ولشوكة الديك: صَيْصِيَّة. والصَّيَاصِي أيضاً: شَوْك الحَاكَةِ^(١) وَيَتَّخَذُ مِنْ حديد قال دُرَيْدُ بن الصَّمَّة^(٢):

-٣٦٩٠-

كَوَقَعَ الصَّيَاصِي فِي النِّسِجِ الْمَمْدُدِ

قوله: «فَرِيْقًا تَقْتُلُونَ» «فَرِيْقًا» مَنْصُوبٌ بِمَا بَعْدَهُ. وَكَذَلِكَ «فَرِيْقًا»^(٣) مَنْصُوبٌ بِمَا قَبْلَهُ. وَالجَمَلَةُ مَبِيْنَةٌ وَمَقْرَرَةٌ لِقَدْفِ اللهِ الرَّعْبِ فِي قُلُوبِهِمْ. وَالعَامَّةُ عَلَى الخَطَابِ فِي الفَعْلِيْنَ. وَابن ذَكْوَانَ^(٤) فِي رَوَايَةٍ بِالعَيْبَةِ فِيهِمَا. وَاليَمَانِيُّ بِالعَيْبَةِ فِي الأوَّلِ فَقَط. وَأَبُو حَيَوَةَ^(٥) «تَأْسُرُونَ» بِضَمِّ السِّينِ.

قوله: «لَمْ تَطُوُّوْهَا» الجَمَلَةُ صِفَةٌ لـ «أَرْضًا». وَالعَامَّةُ عَلَى هَمْزَةٍ مَضْمُومَةٍ ثُمَّ وَاوٍ سَاكِنَةٍ مَضَارِعٌ وَطِيءٌ. وَزَيْدُ بن عَلِيٍّ^(٦) «تَطُوُّوْهَا» بِوَاوٍ بَعْدَ طَاءٍ مَفْتُوحَةٍ. وَوَجْهُهَا: أَنَّهُ أَبَدَلَ الهَمْزَةَ أَلْفًا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ كَقَوْلِهِ^(٧):

(١) الحَاكَةُ: ج حَائِكٌ.

(٢) صَدْرُهُ:

فَجِئْتُ إِلَيْهِ وَالرَّمَاخُ تُنَوِّشُهُ

وَهُوَ فِي الحِمَاةِ ٣٩٧، وَالأَصْمَعِيَّاتِ ١٠٩.

وَصَدْرُهُ فِيهَا:

غَدَاةٌ دَعَانِي وَالرَّمَاخُ يَنْشُنُهُ

وَالخَزَانَةُ ٥١٣/٤. وَتَنَوِّشُهُ: تَتَنَاوَلُهُ فَالرَّمَاخُ تَتَنَاوَلُهُ وَلَهَا خَشْخِشَةٌ وَوَقَعَ كَوَقَعَ صَيَاصِي

الحَاكَةِ فِي ثَوْبٍ يُنْسَجُ.

(٣) الثَّانِيَةُ.

(٤) البَحْرُ ٢٢٥/٧.

(٥) القُرْطَبِيُّ ١٦٢/١٤، وَالبَحْرُ ٢٢٥/٧.

(٦) النُّشْرُ ٣٩٧/١، وَالإِتِحَافُ ٣٧٤/٢، وَالبَحْرُ ٢٢٥/٧. وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي جَعْفَرٍ.

(٧) البَيْتُ لِابْنِ هُرْمَةَ. وَعَجْزُهُ:

٣٦٩١- إنَّ الأَسْوَدَ لَتَهْدَا فِي مَرَايِضِهَا

.....
فلَمَّا أَسْنَدَهُ لِلوَاوِ التَّقَى سَاكِنَانِ فَحُذِفَ أَوْلَهُمَا نَحْوُ: لَمْ يَرَوْهَا . وَهَذَا أَحْسَنُ مِنْ أَنْ تَقُولَ: ثُمَّ أَجْرَى الأَلْفَ المَبْدَلَةَ مِنَ الهَمْزَةِ مُجْرَى الأَلْفِ المَتَّصِلَةِ فَحَذَفَهَا جِزْمًا؛ لِأَنَّ الأَحْسَنَ هُنَاكَ أَنْ لَا تُحَذَفَ اعْتِدَادًا بِأَصْلِهَا . وَاسْتَشْهَدْ بَعْضُهُمْ عَلَى الحَذْفِ بِقَوْلِ زَهِيرٍ^(١):

٣٦٩٢- جَرِيٌّ مَتَى يُظْلَمَ يَعَاقِبُ بِظُلْمِهِ
سَرِيعًا وَإِنْ لَا يُبِيدَ بِالظُّلْمِ يَظْلِمُ

آ . (٢٨) قَوْلُهُ: ﴿أُمَّتُّعَنَّ وَأَسْرَحُّكُنَّ﴾: العَامَّةُ عَلَى جِزْمِهِمَا . وَفِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَجْزُومٌ عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ . وَمَا بَيْنَ الشَّرْطِ وَجَوَابِهِ مُعْتَرِضٌ، وَلَا يَضُرُّ دُخُولُ الفَاءِ عَلَى جُمْلَةِ الِاعْتِرَاضِ . وَمِثْلُهُ فِي دُخُولِ الفَاءِ قَوْلُهُ^(٢):

٣٦٩٣- وَاعْلَمَ فَعِلْمُ المَرءِ يَنْفَعُهُ
أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

يُرِيدُ: وَاعْلَمَ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي . وَالثَّانِي: أَنَّ الجَوَابَ قَوْلُهُ: «فَتَعَالَيْنَ، وَأُمَّتُّعَنَّ» جَوَابٌ لِهَذَا الأَمْرِ .

وَالنَّاسُ لَيْسَ بِهَادٍ شُرْهُمُ أَبَدًا

وَهُوَ فِي دِيوَانِهِ ٩٦، وَاللِّسَانُ هَدَا، وَالبَحْرُ ٧/٢٢٥ .

(١) تَقَدَّمَ بِرَقْمِ ٣٥٣ . وَانظُرِ المَسْأَلَةَ فِي: الدَّر المَصُونِ ١/٢٦٩ .

(٢) لَمْ أَهْتِدِ إِلَى قَائِلِهِ . وَهُوَ فِي المَغْنِيِّ ٥٢٠، وَالعَيْنِي ٢/٣١٣، وَالهَمْعُ ١/١٤٨، وَالدَّررُ ١/٢٠٧ .

وقرأ^(١) زيد بن علي «أُمْتَعُكُنَّ» بتخفيف التاء من أَمْتَعَهُ . وقرأ حميد الخزاز^(٢) «أُمْتَعُكُنَّ وَأُسْرُحُكُنَّ» بالرفع فيهما على الاستئناف . و«سَراحاً» قائم مقام التَّسْرِيحِ .

آ . (٣٠) قوله : ﴿مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ﴾ : العائمة على «يأت» بالياء من تحت حَمَلًا على لفظ «مَنْ» . وزيد بن علي^(٣) والجحدري ويعقوب بالتاء مِنْ فَوْقَ حَمَلًا على معناها؛ لأنه تَرَشَّحَ بقوله : «مِنْكُنَّ»، و«مِنْكُنَّ» حالٌ من فاعل «يأت» . وتقدَّم القراءة في «مُيَبَّنة» بالنسبة لكسر الياء وفتحها في النساء^(٤) .

قوله : «يُضَاعَفُ» قرأ^(٥) أبو عمرو «يُضَعَّفُ» بالياء من تحت وتشديد العين مفتوحة على البناء للمفعول . «العذاب» بالرفع لقيامه مقام الفاعل . وقرأ ابن كثير وابن عامر «نُضَعَّفُ» بنون العظمة، وتشديد العين مكسورة، على البناء للفاعل . قوله : «العذاب» بالنصب على المفعول به . وقرأ الباقون «يُضَاعَفُ» من المفاعلة مبنياً للمفعول . «العذاب» بالرفع لقيامه مقام الفاعل . وقد تقدَّم توجيه التضعيف والمضاعفة في سورة البقرة^(٦) فأغنى عن إعادته .

-
- (١) انظر في قراءتها: البحر ٢٢٧/٧، والشواذ ١١٩، والقرطبي ١٧٠/١٤ .
 - (٢) حميد بن الربيع أبو القاسم السابوري الخزاز . روى عن الكسائي وهو في المكثرين عنه . وروى عنه محمد بن إسحاق السراج . انظر: طبقات القراء ٢٦٥/١ .
 - (٣) المحتسب ٢٧٩/٢، والبحر ٢٢٧/٧، والقرطبي ١٧٦/١٤ .
 - (٤) قرأ ابن كثير وأبو بكر بفتح الياء في جميع القرآن . والباقون بكسرها اسم فاعل . انظر: الدر المصون ٦٣١/٣ .
 - (٥) التيسير ١٧٩، والسبعة ٥٢١، والنشر ٢٤٨/٢، والحجة ٥٧٥، والبحر ٢٢٨/٧، والقرطبي ١٧٦/١٤ .
 - (٦) انظر: الدر المصون ٥٠٩/٢ .

آ . (٣١) قوله : ﴿وَتَعْمَلُ صَالِحاً نُؤْتِيهَا﴾ : قرأ^(١) الأخوان «وَيَعْمَلُ وَيُؤْتِ» بالياء مِنْ تَحْتُ فِيهِمَا . والباقون «وَتَعْمَلُ» بالتاء من فوق ، «نُؤْتِيهَا» بالنون . فأما الياءُ في «وَيَعْمَلُ» فلاجل الحَمَلِ على لفظ «مَنْ» وهو الأصل . والتاء مِنْ فَوْقُ على معناها ؛ إذ المرادُ بها مؤنثٌ ، وتَرَشَّحَ هذا بتقدُّمِ لفظِ المؤنث وهو «مِنْكُنَّ» ومثله قوله^(٢) :
٣٦٩٤ - وَإِنَّ مِنَ النُّسْوَانِ مَنْ هِيَ رَوْضَةٌ

.....

/ لَمَّا تَقَدَّمَ قَوْلُهُ : «مِنَ النُّسْوَانِ» تَرَجَّحَ الْمَعْنَى فَحَمَلَ عَلَيْهِ . وَأَمَّا «يُؤْتِيهَا» [٧٢١/ب] بالياء مِنْ تَحْتُ فَالضَّمِيرُ لِلَّهِ تَعَالَى لِتَقَدُّمِهِ فِي «لِلَّهِ وَرَسُولِهِ» . وَبِالنُّونِ فِيهِ نُونُ الْعِظَمَةِ . وَفِيهِ انْتِقَالٌ مِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى التَّكَلُّمِ .

وقرأ^(٣) الجحدريُّ ويعقوب وابن عامر في رواية وأبو جعفر وشيبةُ «تَقَنَّتُ» بالتاء مِنْ فَوْقُ حَمَلًا على المعنى وكذلك «وَتَعْمَلُ» . وقال أبو البقاء^(٤) : «إِنَّ بَعْضَهُمْ قَرَأَ «وَمَنْ تَقَنَّتُ» بِالتَّانِيثِ حَمَلًا على المعنى و«يَعْمَلُ» بِالتَّذْكِيرِ حَمَلًا على اللفظ» . قال : «فقال بعض النحويين : هذا ضعيفٌ ؛ لأنَّ التَّذْكِيرَ أَصْلُ فَلَا يُجْعَلُ تَبَعًا لِلتَّانِيثِ . وَمَا عَلَّلُوهُ بِهِ قَدْ جَاءَ مِثْلُهُ فِي الْقُرْآنِ . قَالَ تَعَالَى : «خَالِصَةٌ لِدُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا»^(٥) .»

آ . (٣٢) قوله : ﴿كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ﴾ : قال الزمخشري^(٦) :

(١) السبعة ٥٢١ ، والنشر ٣٤٨/٢ ، والبحر ٢٢٨/٧ ، والتهذيب ١٧٩ ، والحجة ٥٧٦ .

(٢) تقدم برقم ٣٣٥٦ .

(٣) القرطبي ١٧٦/١٤ ، والبحر ٢٢٨/٧ .

(٤) الإملاء ١٩٢/٢ .

(٥) الآية ١٣٩ من الأنعام .

(٦) الكشاف ٢٥٩/٣ .

«أحد» في الأصل بمعنى وَحَد. وهو الواحد، ثم وُضِعَ في النفي العام مستوياً فيه المذكورُ والمؤنثُ والواحدُ وما وراءه. والمعنى: لَسْتُنَّ كجماعةٍ واحدةٍ من جماعات النساءِ أي: إذا تَقَصَّيْتُ جماعةَ النساءِ واحدةً واحدةً لم تَوْجَدُ مِنْهُنَّ جماعةً واحدةً تُساوِيكُنَّ في الفضلِ والسابقةِ. ومنه قوله: «والذين آمنوا بالله ورُسُلِهِ ولم يُفَرِّقُوا بينَ أَحَدٍ مِنْهُم»^(١) يريد بين جماعةٍ واحدةٍ منهم تسويةً بين جميعهم في أنهم على الحقِّ المُبين. قال الشيخ^(٢): «أما قوله «أحد» في الأصل بمعنى وَحَد وهو الواحد فصحيح. وأما قوله: «وُضِعَ» إلى قوله: «وما وراءه» فليس بصحيح؛ لأنَّ الذي يُستعمل في النفي العام مدلوله غير مدلول واحد؛ لأنَّ واحداً ينطلق على كلِّ شيءٍ اتصف بالوحدة، واحداً المستعمل في النفي العام مختص بمن يعقل. وذكر النحويون أنَّ مادته همزة وحاء ودال، ومادة «أحد» بمعنى واحد^(٣): واو وحاء ودال، فقد اختلفا مادةً ومدلولاً. وأما قوله: لَسْتُنَّ كجماعةٍ واحدةٍ، فقد قلنا: إن معناه ليست كلُّ واحدةٍ منكنَّ. فهو حَكَمَ على كلِّ واحدةٍ^(٤) لا على المجموع من حيث هو مجموع^(٥). وأما «ولم يُفَرِّقُوا بينَ أَحَدٍ مِنْهُم»^(٦) فاحتمل أن يكون الذي يُستعمل في النفي العام؛ ولذلك جاء في سياق النفي فعمَّ. وصلحت البيئية للعموم. ويحتمل أن يكون «أحد» بمعنى واحد، وحُذِفَ معطوف، أي: بين أحدٍ وأحدٍ.

(١) الآية ١٥٢ من النساء.

(٢) البحر ٢٢٩/٧.

(٣) أي أصله.

(٤) البحر: «واحدةً واحدةً».

(٥) زاد في البحر: «وقلنا إن معنى كأحد كشخص واحد فأبقينا أحداً على موضوعه من التذكير ولم نتأوَّله بجماعة واحدة».

(٦) الآية ١٥٢ من النساء.

كما قال (١):

٣٦٩٥- فما كان بينَ الخيرِ لوجاءَ سالماً
أبو حُجْرٍ إلا ليالٍ قلائِلُ

أي: بين الخير وبينني». انتهى. قلت: أمّا قوله فإنهما مختلفان مدلولاً ومادة فمُسلّمٌ. ولكن الزمخشري لم يجعل أحداً الذي أصله واحد بمعنى أحد المختصّ بالنفي، ولا يمنع أن أحداً الذي أصله واحد أن يقع في سياقِ النفي. وإنما الفارقُ بينهما: أن الذي همزته أصلٌ لا يُستعمل إلا في النفي كأخواته من عَرِيبٌ (٢) وكَتَيْعٌ (٣) ووايِرٌ (٤) وتامرٌ (٥). والذي أصله واحد يجوز أن يُستعمل إثباتاً ونفياً. والفرقُ أيضاً بينهما: أن المختصّ بالنفي جامدٌ، وهذا وُصِفَ. وأيضاً المختصّ بالنفي مختصّ بالعلاء وهذا لا يختصّ. وأمّا معنى النفي فإنه ظاهرٌ على ما قاله الزمخشري من الحكم على المجموع، ولكن المعنى على ما قاله الشيخ أوضح وإن كان خلاف الظاهر.

قوله: «إِنْ اتَّقَيْتُنَّ» في جوابه وجهان، أحدهما: أنه محذوفٌ لدلالة ما تقدّم عليه أي: إِنْ اتَّقَيْتُنَّ اللَّهَ فَلَسْتُنَّ كَأَحَدٍ. فالشرط قيدٌ في نفي أَنْ يُشَبَّهَنَّ بأحدٍ من النساء. الثاني: أن جوابه قوله: «فَلَا تُخْضَعَنَّ» والتقوى على بابها. وجَوَّزَ الشيخُ (٦) على هذا أن يكون اتقى بمعنى استقبل أي: استقبلتُنَّ أحداً

(١) تقدم برقم ٧٤٦.

(٢) ما بالدار عَرِيبٌ أي: أحد.

(٣) ما بالدار كَتَيْعٌ أي: أحد.

(٤) ما بالدار وايِرٌ أي: أحد.

(٥) كذا في الأصل والذي في كتب اللغة «وما بها تُومِرِي» أي ليس بها أحد. ولم أقف على تامر بالمعنى الذي ذكره السمين.

(٦) البحر ٢٢٩/٧.

فلا تَلَيَّنْ له القولُ . واتقَى بمعنى استقبل معروفٌ في اللغة . وأنشد^(١) :

٣٦٩٦- سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ

فَتَنَاوَلْتَهُ وَاتَّقَتْنَا بِالْيَدِ

أي : واستقبلتنا باليد . قال : «ويكون هذا المعنى أبلغ في مدحهنَّ إذ لم يُعلَّقْ فضيلتهنَّ على التقوى ولا على نهيه عن الخضوع بهنَّ؛ إذ هنَّ مُتَّقِيَاتٌ لله تعالى في أنفسهنَّ . والتعليقُ يقتضي ظاهره أنهنَّ لسنَّ متحلِّياتٍ بالتقوى» .

قلت : هذا خروجٌ عن الظاهر من غير ضرورةٍ . وأمَّا البيتُ فالانتقاءُ أيضاً على بابِه / أي صانتُ وجهها بيدها عنا . [٧٢٢/أ]

قوله : «فِيَطْمَعُ» العامَّةُ على نصبه جواباً للنهي . والأعرج^(٢) بالجزم فيكسرُ العينَ لالتقاء الساكنين . ورُوي عنه وعن أبي السَّمَّالِ وابنِ عمرِ وابنِ محيصةٍ بفتح الياء وكسر الميم . وهذا شاذٌّ؛ حيثُ توافَقَ الماضي والمضارعُ في حَرَكةٍ . ورُوي عن الأعرجِ أيضاً أنه قرأ بضمِّ الياء وكسرِ الميمِ مِنْ أَطْمَعِ . وهي تحتملُ وجهين ، أحدهما : أن يكونَ الفاعلُ ضميراً مستتراً عائداً على الخضوعِ المفهومِ من الفعلِ . و«الذي» مفعولُه أي : لا تَخْضَعَنَّ فَيُطْمِعُ الخضوعِ المريضِ القلبِ . ويحتملُ أن يكونَ «الذي» فاعلاً ، ومفعولُه محذوفٌ أي : فَيُطْمِعُ المريضُ نفسه .

قوله : «وَقَرْنَ» قرأ^(٣) نافعٌ وعاصمٌ بفتح القاف . والباقون بكسرها . فأماً

(١) تقدم برقم ١١٠ .

(٢) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٣٧٥ ، والبحر ٧/٢٣٠ ، والقرطبي ١٤/١٧٧ .

(٣) السبعة ٥٢٢ ، والنشر ٢/٣٤٨ ، والبحر ٧/٢٣٠ ، والتيسير ١٧٩ ، والقرطبي

١٤/١٧٨ ، والحجة ٥٧٧ .

الفتح فِيمَنْ وجهين، أحدهما: أنه أمرٌ من قَرَرْتُ - بكسرِ الراءِ الأولى - في المكان أقرُّ به بالفتح. فاجتمع راءان في أقرَرَنْ، فحُدِثَتِ الثانيةُ تخفيفاً ونُقِلَتْ حركةُ الراءِ الأولى إلى القاف، فحُدِثَتِ همزةُ الوصلِ استغناءً عنها فصارَ قَرَنْ. ووزنه على هذا: فَعَنْ؛ فإنَّ المحذوفَ هو اللامُ لأنه حَصَلَ به الثقلُ. وقيل: المحذوفُ الراءُ الأولى؛ لأنه لَمَّا نُقِلَتْ حركتها بقيت ساكنةً، وبعدها أخرى ساكنةٌ فحُدِثَتِ الأولى لالتقاء الساكنين، ووزنه على هذا: فَلَنْ؛ فإنَّ المحذوفَ هو العين. وقال أبو علي^(١): «أبدلت الراءُ الأولى ياءً ونُقِلَتْ حركتها إلى القاف، فالتقى ساكنان، فحُدِثَتِ الياءُ لالتقائهما». فهذه ثلاثةٌ أوجهٍ في توجيهِ أنها أمرٌ من قَرَرْتُ بالمكان.

والوجه الثاني: أنها أمرٌ من قَارَ يَقَارُ كخاف يخاف إذا اجتمع. ومنه «القارَةُ» لاجتماعها، فحُدِثَتِ العين لالتقاء الساكنين فقليل: قَرَنْ كخَفَنْ. ووزنه على هذا أيضاً فَلَنْ.

إلا أن بعضهم تكلم في هذه القراءة من وجهين، أحدهما: قال أبو حاتم: يقال: قَرَرْتُ بالمكان بالفتح أقرُّ به بالكسر وقَرَّتْ عينه بالكسر تَقَرُّ بالفتح، فكيف يُقرأ «وَقَرَنْ» بالفتح^(٢)؟ والجوابُ عن هذا: أنه قد جُمِعَ في كلِّ منهما الفتحُ والكسرُ، حكاه أبو عبيد. وقد تقدّم ذلك في سورة مريم^(٣).

الثاني^(٤): سَلَّمْنَا أنه يُقال: قَرَرْتُ بالمكان بالكسر أقرُّ به بالفتح، وأنَّ

(١) الحجة (خ) ١٥٦/٤.

(٢) هذا التفصيل من حكاية أبي عثمان نقلها أبو علي في الحجة (خ) ١٥٨/٤، حيث أثبت لهذا الفعل معنيين مختلفين ولكل ضبطه عنده: فالمعنى الأول يقال فيه: قَرَرْتُ به عيناً أقرُّ. والمعنى الثاني: قَرَرْتُ في المكان فأنا أقرُّ فيه وأمره قَرِي.

(٣) انظر: الدر المصون ٥٨٩/٧.

(٤) أي من كلام المعترضين على قراءة الفتح.

الأمر منه أقرّرن، إلا أنه لا مُسَوِّغٌ للحذف؛ لأن الفتحة خفيفة، ولا يجوز قياسه على قولهم «ظَلَّتْ» وبابه؛ لأن هناك شيئين ثقلين: التضعيف والكسرة فحسُن الحذف، وأما هنا فالتضعيف فقط.

والجواب: أن المقتضي للحذف إنما هو التكرار. ويؤيد هذا أنهم لم يَحذفوا مع التكرار ووجود الضمة، وإن كانت أثقل نحو: اغضضن أبصاركن، وكان أولى بالحذف فيقال: غضن. لكن السماع خلافه. قال تعالى: «وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن»^(١). على أن الشيخ جمال الدين بن مالك^(٢) قال: «إنه يُحذف في هذا بطريق الأولى» أو تقول: إن هذه القراءة إنما هي من قار يقار بمعنى اجتمع. وهو وجه حسن بريء من التكلف، فيندفع اعتراض أبي حاتم وغيره، لولا أن المعنى على الأمر بالاستقرار لا بالاجتماع.

وأما الكسر فمن وجهين أيضاً أحدهما: أنه أمر من قر بالمكان بالفتح في الماضي، والكسر في المضارع، وهي اللغة الفصيحة، ويجيء في التوجيهات الثلاثة المذكورة أولاً: إما حذف الراء الثانية أو الأولى، أو إبدالها ياءً، وحذفها كما قال الفارسي. ولا اعتراض على هذه القراءة لمجيئها على مشهور اللغة فيندفع اعتراض أبي حاتم، ولأن الكسر ثقيل، فيندفع الاعتراض الثاني، ومعناها مطابق لما يراد بها من الثبوت والاستقرار.

والوجه الثاني: أنها أمر من قر يقر أي: ثبت واستقر. ومنه الوقار.

[٧٢٢/ب] وأصله إوقرن فحذفت الفاء وهي الواو، واستغني عن / همزة الوصل فبقي «قرن» وهذا كالأمر من وعد سواء. ووزنه على هذا عِلن. وهذه الأوجه المذكورة إنما يتهدى إليها من مرّن في علم التصريف، وإلا ضاق بها ذرعاً.

(١) الآية ٣١ من النور.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية له ٢١٧١/٤.

- الأحزاب -

قوله: «تَبْرُجُ الجاهلية» مصدرٌ تشبيهيٌّ أي: مثل تَبْرُج . والتبْرُجُ: الظهورُ مِنَ البُرْجِ لظهوره وقد تقدّم^(١). وقرأ^(٢) البزري «ولا تُبْرُجَنَّ» بإدغام التاء في التاء. والباقون بحذف إحداهما. وتقدّم تحقيقه في البقرة في «ولا تَيَمَّمُوا»^(٣).

قوله: «أهل البيت» فيه أوجه: النداء والاختصاص، إلا أنه في المخاطب أقلُّ منه في المتكلم. وسُمِعَ «بك الله نرجو الفضل» والأكثر إنما هو في المتكلم كقولها^(٤):

نحن بنات طارق
نمشي على النمارق

[وقوله]^(٥):

نحن بني ضبّة أصحاب الجمل
الموت أحلى عندنا من العسل

«نحن العرب أقرى الناس للضيف» «نحن معاشر الأنبياء لا نورث»^(٦)
أو على المدح أي: أمدح أهل البيت.

(١) انظر إعرابه للآية ٦٠ من النور.

(٢) الإتحاف ٣٧٦/٢، والنشر ٢٢٢/٢، ٢٢٤.

(٣) انظر: الدر المصون ٦٠٠/٢ الآية ٢٦٧ من البقرة.

(٤) البيت لهند بنت عتبة أو هند بنت بياضة وهو في المغني ٥٠٧، والهمع ١٧١/١، والدرر ١٤٧/١. وطارق هو النجم شبهت به أبها لشرفه وإن كان البيت للثانية فهو أبوها نسباً.

(٥) البيت للحارث الضبي أو عمرو بن يثربى أو الأعرج المعني، وهو في الكامل ٦٥، والهمع ١٧١/١، والدرر ١٤٦/١، واللسان بجل، والحماسة ١٦٩.

(٦) حديث شريف رواه البخاري. انظر: فتح الباري كتاب النفقات ٣: ٥٠٢/٩، والنسائي قسم الفيء ١٣٦/٧، وأحمد في المسند ٤/١.

آ. (٣٤) قوله: ﴿من آياتِ الله﴾: بيان للموصول فيتعلّق به أعني. ويجوز أن يكون حالاً: إمّا من الموصول، وإمّا من عائده المقدر فيتعلّق بمحذوف أيضاً.

آ. (٣٥) قوله: ﴿والحافظات﴾: حُذِفَ مفعولُه لتقدّم ما يَدُلُّ عليه. والتقدير: والحافظاتِها. وكذلك «الذَكَراتِ». وحَسَّنَ الحذفَ رؤوسُ الفواصلِ وغَلَبَ المذكَرَ على المؤنثِ في «لهم»^(١) ولم يُقَلِّ «ولهنَّ».

آ. (٣٦) قوله: ﴿أنْ يكونَ﴾: هو اسمُ كان. والخبرُ الجارُّ متقدّم. وقوله: «إذا قضى اللهُ» يجوزُ أن يكونَ مَحْضَ ظَرْفٍ مَعْمولُهُ الاستقرارُ الذي تَعَلَّقَ به الخبرُ أي: وما كان مستقراً لمؤمن ولا مؤمنةٍ وقتَ قضاءِ اللهُ كَوْنُ خَيْرَةٍ، وأن تكونَ شرطيةً، ويكونُ جوابُها مقدرًا مدلولًا عليه بالنفي المتقدّم.

وقرأ^(٢) الكوفيون وهشام «يكونَ» بالياء من أسفل؛ لأنَّ «الخَيْرَةَ» مجازيٌّ التانيث، وللفصل أيضاً. والباقون بالياء من فوق مراعاةً للفظها. وقد تقدّم^(٣) أنَّ الخَيْرَةَ مصدرٌ تَخَيَّرَ كَالطَّيْرَةِ مِنْ تَطَيَّرَ. ونَقَلَ عيسى بن سليمان أنه قرىء^(٤) «الخَيْرَةَ». بسكون الياء. و«مِنْ أمرهم» حالٌ من «الخَيْرَةَ» وقيل: «من» بمعنى في. وجمَعَ الضمير في «أمرهم» وما بعده؛ لأنَّ المراد بالمؤمن والمؤمنة الجنس. وغَلَبَ المذكَرَ على المؤنث. وقال الزمخشري^(٥): «كان مِنْ حَقِّ

(١) في قوله: «أعدَّ اللهُ لهم».

(٢) النشر ٣٤٨/٢، والسبعة ٥٢٢، والحجة ٥٧٨، والقرطبي ١٨٧/١٤، واليسير ١٧٩، والبحر ٢٣٣/٧.

(٣) انظر إعرابه للآية ٦٨ من القصص.

(٤) وهي قراءة ابن السميع. انظر: القرطبي ١٨٧/١٤، والبحر ٢٣٣/٧، والشواذ ١١٩.

(٥) الكشاف ٢٦٢/٣.

- الأحزاب -

الضمير أن يُؤخِّد كما تقول: ما جاءني من رجلٍ ولا امرأة، إلَّا كان من شأنه كذا»^(١). قال الشيخ^(٢): «وليس بصحيح؛ لأنَّ العطف بالواو فلا يجوزُ ذلك إلَّا بتأويلِ الحذف»^(٣).

آ. (٣٧) قوله: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ﴾: نصُّ بعضِ النُّحويين على أن «على» في مثلِ هذا التركيبِ اسمٌ. قال: «لثلا يتعدَّى فعلُ المضميرِ المتصلِ إلى ضميره المتصلِ في غير باب ظنٍّ وفي لفظتي: فقد وعَدِم. وجعل من ذلك»^(٤).

٣٦٩٩- هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ
بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا

وكذلك حَكَمَ على «عَنْ» في قوله^(٥):

٣٧٠٠- دَعَّ عَنْكَ نَهَبًا صِيحًا فِي حُجْرَاتِهِ

وقد تقدَّم لك ذلك^(٦) مشبعاً في النحل في قوله: «ولهم ما يشتهون»^(٧)

(١) تنمة النص: «ولكنهما وقعا تحت النفي فعماً كل مؤمن ومؤمنة فرجع الضمير على المعنى لا على اللفظ».

(٢) البحر ٢٣٤/٧.

(٣) قال: «أي: ما جاءني من رجلٍ إلَّا كان من شأنه كذا».

(٤) تقدم برقم ٨٠.

(٥) تقدم برقم ٢١٧٧.

(٦) قال أبو حيان: «ولا يجوز أن يكونا حرفين لامتناع فكَّرَ فيك وأعني بك بل هذا مما يكون فيه النفس أي: فكر في نفسك وأعني بنفسك». انظر: البحر ٢٣٥/٧.

(٧) الآية ٥٧ من النحل. وانظر: الدر ٢٤٢/٧.

وفي قوله: «وَهَزِّي إِلَيْكَ بِجِدْعٍ»^(١) «واضمم إليك جناحك»^(٢).

قوله: «وتُخْفِي» فيه أوجه، أحدها: أنه معطوف على «أَمْسِكْ» أي: وإذا تجمع بين قولك كذا وإخفاء كذا، وخشية الناس. قاله الزمخشري^(٣).

الثاني: أنها وأو الحال أي: تقول كذا في هذه الحالة. قاله الزمخشري^(٤) أيضاً. وفيه نظرٌ من حيث إنه مضارعٌ مثبتٌ فكيف تباشره الواو؟ وتخريجه كتحريج «قمتُ وأصكُ عينه» أعني على إضمارٍ مبتدأ. الثالث: أنه مستأنف. قاله الحوفي. وقوله: «واللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ» قد تقدّم مثله في براءة^(٥).

قوله: «وَطَرًا» مفعولٌ «قَضَى». والوَطْرُ: الشَّهْوَةُ والمحبَّة، قاله المبرد.

وأنشد^(٦):

٣٧٠١ - وكيف ثوائي بالمدينة بعدما

قَضَى وَطَرًا منها جميلُ بنِ مَعْمَرٍ

وقال أبو عبيدة^(٧): «الوَطْرُ: الأَرْبُ والحاجة». وأنشد للضبيِّع

الفزاري^(٨):

٣٧٠٢ - ودَعْنَا قَبْلَ أَنْ نُودَّعَها

لَمَّا قَضَى مِنْ شَبَابِنَا وَطَرًا

(١) الآية ٢٥ من مريم.

(٢) الآية ٣٢ من القصص.

(٣) الكشاف ٢٦٣/٣.

(٤) الكشاف ٢٦٣/٣.

(٥) الآية ١٣ من التوبة.

(٦) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٢١١/٧.

(٧) مجاز القرآن ١٣٨/٢.

(٨) نسب في نوادر أبي زيد ١٥٩ إلى الربيع بن ضبع الفزاري، وهو في المجاز

١٣٨/٢.

- الأحزاب -

وقرأ العامة «زَوْجِنَاكَهَا». وقرأ^(١) عليُّ وابناه الحسنان رضي الله عنهم وأرضاهم «زَوْجِنْتُكَهَا» بتاء المتكلم .

و «لِكَيْلَا» متعلقٌ بـ «زَوْجِنَاكَهَا» وهي هنا ناصبةٌ فقط لدخولِ الجارِ عليها . واتصل الضميران بالفعل لاختلافهما رتبةً .

آ . (٣٨) قوله : ﴿سَنَةَ اللَّهِ﴾ : منصوبٌ على المصدر كـ «صُنِعَ اللَّهُ»^(٢) / و «وَعَدَ اللَّهُ»^(٣) أو اسمٌ وُضِعَ مَوْضِعَ المصدرِ، أو منصوبٌ بـ جَعَلَ . [٧٢٣/أ]
أو بالإغراء أي : فعلية سنة الله . قاله ابن عطية^(٤) . وردّه الشيخ^(٥) بأنَّ عاملَ الإغراء لا يُحَدَفُ، وبأنَّ فيه إغراء الغائب^(٦) . وما وَرَدَ منه مؤولٌ على نديوره نحو : «عليه رجلاً لَيْسَنِي» . قلت : وقد وَرَدَ قوله عليه السلام «وإلاَّ فعلية بالصوم»^(٧) ، فقيل : هو إغراء . وقيل ليس به ، وإنما هو مبتدأٌ وخبرٌ، والباء زائدةٌ في المبتدأ . وهو تخريبٌ فاسدُ المعنى ؛ لأن الصوم ليس واجباً على ذلك .

آ . (٣٩) قوله : ﴿الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ﴾ : يجوزُ أَنْ يكونَ تابِعاً للذين خَلَوْا، وَأَنْ يكونَ مقطوعاً عنه رفعاً ونصباً على إضمارِ «هم» أو أعني أو أمدح .

(١) القرطبي ١٤/١٩٤ ، والبحر ٧/٢٣٥ .

(٢) الآية ٨٨ من النمل .

(٣) الآية ١٢٢ من النساء .

(٤) المحرر ١٣/٧٩ .

(٥) البحر ٧/٢٣٦ .

(٦) لأن تقديره : فعلية سنة الله ، بضمير الغيبة .

(٧) رواه البخاري . انظر : فتح الباري ٤/١٤٢ ، ٣٠ كتاب الصوم ، ١٠ باب الصوم لمن

خاف على نفسه العزبة . أحمد ١/٥٧ .

آ. (٤٠) قوله: ﴿وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾: العامةُ على تخفيف
«لكن» ونصبِ رسول. ونصبه: إمَّا على إضمارِ «كان» للدلالة «كان» السابقة
عليها أي: ولكن كان، وإمَّا بالعطفِ على «أبا أَحَدٍ».

والأولُ أليقُ لأنَّ «لكن» ليست عاطفةً لأجلِ الواو، فالأليقُ بها أن تدخلَ
على الجملِ كمثلِ التي لَيْسَتْ بعاطفةٍ.

وقرأ^(١) أبو عمرو في رواية^(٢) بتشديدها؛ على أن «رسول الله» اسمها،
وخبرها محذوفٌ للدلالةِ أي: ولكن رسول الله هو أي: محمدٌ. وحذفُ خبرها
شائعٌ. وأنشد^(٣):

٣٧٠٣- فلو كنت ضبيًّا عرفت قرايتي
ولكن زنجياً عظيم المشافر

أي: أنت. وهذا البيت يرؤونه أيضاً: ولكن زنجي بالرفع شاهداً على
حذف اسمها أي: ولكنك.

وقرأ زيد بن علي وابن أبي عبله بتخفيفها ورفع «رسول» على الابتداء،
والخبر مقدرٌ أي: هو. أو بالعكس أي: ولكن هو رسول كقوله^(٤):

٣٧٠٤- ولست الشاعر السفساف فيهم
ولكن مدره الحرب العوان

أي: ولكن أنا مدره.

(١) انظر في قراءتها: المحتسب ١٨١/٢، والبحر ٢٣٦/٧، والقرطبي ١٤/١٩٦.

(٢) في رواية عبد الوارث كما في البحر.

(٣) تقدم برقم ٣١٦٥.

(٤) تقدم برقم ٢٥٩٧.

قوله: «وخاتم» قرأ^(١) عاصمٌ بفتح التاء، والباقون بكسرها. فالفتح اسمٌ للآلة التي يُخْتَمُ بها كالطابع والقالب لما يُطْعَمُ به ويُقَلَّبُ فيه، هذا هو المشهور. وذكر أبو البقاء^(٢) فيه أوجهاً أُخْرَ منها: أنه في معنى المصدرِ قال: «كذا ذُكِرَ في بعض الأعراب». قلت: وهو غَلَطٌ مَحْضٌ كيف وهو يُجَوِّجُ إلى تجوُّزٍ وإضمامٍ؟ ولو حُكِيَ هذا في «خاتم» بالكسر لكان أقرب؛ لأنه قد يجيء المصدرُ على فاعِلٍ وفاعِلة. وسيأتي ذلك قريباً. ومنها: أنه اسمٌ بمعنى آخر. ومنها: أنه فعلٌ ماضٍ مثل قَاتَلَ فيكون «النبين» مفعولاً به قلت: ويؤيد هذا قراءةُ عبد الله «خَتَمَ النبين».

والكسرُ على أنه اسمُ فاعِلٍ، ويؤيدُه قراءةُ عبد الله المتقدمة. وقال بعضهم: هو بمعنى المفتوح، يعني بمعنى آخرهم.

آ. (٤٣) قوله: ﴿وملائكته﴾: إمَّا عطفُ على فاعلِ «يُصَلِّي» وأغنى الفصلُ بالجارِّ عن التأكيد بالضمير. وهذا عند مَنْ يرى الاشتراك أو القَدْرَ المشترك أو المجازَ، لأنَّ صلاةَ الله تعالى غيرُ صلاتهم، وإمَّا مبتدأً وخبرُه محذوفٌ أي: وملائكته يُصَلُّون. وهذا عند مَنْ يرى شيئاً ممَّا تقدَّم جائزاً إلا أن فيه بحثاً: وهو أنهم نَصُّوا على أنه إذا اختلفَ مَدلولَا الخبرين فلا يجوزُ حَذْفُ أحدهما لدلالة الآخرِ عليه، وإن كان بلفظٍ واحدٍ فلا تقول: «زيد ضاربٌ وعمرو» يعني: وعمرو ضاربٌ في الأرض أي: مسافرٌ.

آ. (٤٤) قوله: ﴿تحيتهم﴾: يجوزُ أن يكونَ مصدرًا مضافاً لمفعوله، وأن يكونَ مضافاً لفاعِله، ومفعوله، على معنى: أن بعضهم يُحَيِّي

(١) السبعة ٥٢٢، والنشر ٣٤٨/٢، والبحر ٢٣٦/٧، والحجة ٥٧٨، والتيسير ١٧٩،

والقرطبي ١٩٦/١٤.

(٢) الإملاء ١٩٣/٢.

بعضاً. فَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ لِلْفَاعِلِ والمفعول باعتبارين، لا أنه يكون فاعلاً ومفعولاً مِنْ وَجِهٍ وَاحِدٍ كَقَوْلِ مَنْ قَالَ: «وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ»^(١) إنه مضافٌ للفاعل والمفعول.

آ. (٤٥) قوله: ﴿شَاهِدًا﴾: حالٌ مقدرةٌ أو مقارنةٌ لِقُرْبِ الزمان.

آ. (٤٦) قوله: ﴿بِإِذْنِهِ﴾: حالٌ أي: مُلْتَبِسًا بتسهيله ولا يريدُ حقيقةَ الإِذْنِ لَأنه مستفادٌ مِنْ «أَرْسَلْنَاكَ».

قوله: «وسراجاً» يجوزُ أَنْ يَكُونَ عطفاً على ما تقدم: إمَّا على التشبيه وإمَّا على حَذْفِ مضافٍ أي: ذا سراج. وجَوَزَ الفراء^(٢) أَنْ يَكُونَ الأَصْلُ: وتالياً سراجاً. ويعني بالسَّراج القرآن. وعلى هذا فيكونُ مِنْ عطْفِ الصفات وهي لذاتٍ واحدة: لأنَّ التَّالِيَّ هو المُرْسَلُ. وجَوَزَ الزمخشري^(٣) أَنْ يُعْطَفَ على مفعول «أَرْسَلْنَاكَ» وفيه نظرٌ؛ لأنَّ السَّراج هو القرآن، ولا يُوصَفُ بالإرسال بل الإِنزال، إلاَّ أَنْ يُقَالَ: إنه حُمِلَ على المعنى، كقوله^(٤):

٣٧٠٥- عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

وأيضاً فَيُعْتَفَرُ في الثواني ما لا يُعْتَفَرُ في الأوائل.

آ. (٤٨) قوله: ﴿وَدَعَّ أَذَاهُمْ﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ «أَذَاهُمْ» مضافاً

(١) الآية ٧٨ من الأنبياء.

(٢) لم يرد في كتابه «معاني القرآن». وورد هذا الإعراب عن الفراء في البحر. وأجازه الزمخشري في كشافه ٢٦٦/٣.

(٣) الكشاف ٢٦٦/٣.

(٤) تقدم برقم ١٥٠.

لمفعوله أي: أتركُ أذاك لهم أي: عقابك إياهم، وأن يكون مضافاً لفاعله أي: أترك ما أدوك به فلا تؤاخذهم حتى تؤمر.

آ. (٤٩) قوله: ﴿ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾: إن قيل: ما الفائدة بالإتيان

بـ «ثم»، وحكم من طَلَّقَتْ على الفور بعد العقد كذلك؟ / فالجواب: أنه جرى [ب/٧٢٣] على الغالب. وقال الزمخشري^(١): «نفي التوهم عن عسى يتوهم تفاوت الحكم بين أن يُطَلَّقَهَا قَرِيبَةَ الْعَهْدِ بِالنِّكَاحِ، وَبَيْنَ أَنْ يَبْعُدَ عَهْدُهَا بِالنِّكَاحِ وَتَتَرَاخَى بِهَا الْمُدَّةُ فِي حِيَالَةِ الزَّوْجِ ثُمَّ يُطَلَّقُهَا». قال الشيخ^(٢) «واستعمل عسى صلة لـ «من» وهو لا يجوز». ^(٣) قلت: يُخْرِجُ قَوْلُهُ عَلَى مَا خَرَّجَ عَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٤):

٣٧٠٦- وَإِنِّي لَرَامٍ نَظْرَةً قَبْلَ الَّتِي
لَعَلِّي وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا

وهو إضمار القول.

قوله: «تَعْتَدُونَهَا» صفة لـ «عِدَّة» و«تَعْتَدُونَهَا» تَفْتَعِلُونَهَا: إِمَّا مِنَ الْعَدَدِ، وَإِمَّا مِنَ الْإِعْتِدَادِ أَيْ: تَحْتَسِبُونَهَا أَوْ تَسْتَوْفُونَ عَدَدَهَا مِنْ قَوْلِكَ: عَدَّ الدَّرَاهِمَ فَاعْتَدَّهَا. أَيْ: اسْتَوْفَى عَدَدَهَا نَحْو: كَلَّمْتُهُ فَاسْتَوْفَى عَدَدَهُ، وَوَزَنْتُهُ فَاسْتَوْفَى عَدَدَهُ. وَقُرْأ^(٥)

(١) الكشاف ٢٦٧/٣، وبدأ بقوله: «فائدته».

(٢) البحر ٢٣٩/٧.

(٣) لأن الصلة يجب أن تكون خبرية و«عسى» إنشاء.

(٤) البيت للفَرَزْدَقِ وَشَطْرُهُ الثَّانِي فِي الدِّيْوَانِ ٦٦١:

لعللي وإن شَقَّتْ عَلَيَّ أَنَالُهَا

وهو في الخزانة ٤٨١/٢، والهمع ٨٥/١، والدرر ٦٢/١.

(٥) السبعة ٥٢٢، والبحر ٢٤٠/٧. وهي رواية ابن أبي بزة عن ابن كثير.

- الأحزاب -

ابن كثير في رواية وأهل مكة بتخفيف الدال^(١). وفيها وجهان، أحدهما: أنها من الاعتداد، وإنما كرهوا تضعيفه فحففوه. قاله الرازي قال: «ولو كان من الاعتداء الذي هو الظلم لضعف؛ لأن الاعتداء يتعدى به على». قيل: ويجوز أن يكون من الاعتداء وحذف حرف الجر أي: تعتدون عليها أي: على العدة مجازاً ثم تعتدونها كقوله^(٢):

٣٧٠٧- تَجِنُّ فِتْبَدِي مَا بَهَا مِنْ صَبَابَةٍ

وأخفي الذي لولا الأسي لقضاني

أي: لقضى عليّ. قال الزمخشري^(٣): «وقرىء «تعتدونها» مخففاً أي: تعتدون فيها. كقوله^(٤)»:

٣٧٠٨- وَيَوْمَ شَهْدَانَاهُ

البيت. والمراد بالاعتداء ما في قوله: «ولا تمسكوهن ضراراً لتعتدوا» يعني: أنه حذف الحرف كما حذف في قوله:

- وَيَوْمَ شَهْدَانَاهُ سُلَيْمِي وَعَامِرًا

قليل سوى الطعن النّهال نوافله

وقيل: معنى تعتدونها أي: تعتدون عليهن فيها. وقد أنكر ابن عطية^(٥) القراءة عن ابن كثير وقال: «غلط ابن أبي بزة عنه» وليس كما قال. والثاني:

(١) «تعتدونها».

(٢) تقدم برقم ١٨٣٥.

(٣) الكشاف ٣/٣٦٧.

(٤) تقدم برقم ٤٣٥.

(٥) المحرر ١٣/٨٣ وعبارته: «وهم من أبي بزة».

أنها من العُدوان والاعتداء، وقد تقدّم شرحه، واعتراضُ أبي الفضل^(١) عليه: بأنه كان ينبغي أن يتعدّى بـ «على»، وتقدّم جوابه. وقرأ الحسن «تعدّونها» بسكون العين وتشديد الدال، وهو جمع بين ساكنين على غير حدّيهما.

آ. (٥٠) قوله: ﴿بِمَا أَفَاءَ﴾: بيان لما ملكت وليس هذا قيداً، بل لو ملكت يمينه بالشراء كان الحكم كذا، وإنما خرج مخرج الغالب.

قوله: «وامرأة» العامة على النصب. وفيه وجهان، أحدهما: أنها عطف على مفعول «أحللنا» أي: وأحللنا لك امرأة موصوفةً بهذين الشرطين. قال أبو البقاء^(٢): «وقد ردّ هذا قومٌ وقالوا: «أحللنا» ماضٍ و«إن وهبت» وهو صفة المرأة مستقبل، فأحللنا في موضع جوابه، وجواب الشرط لا يكون ماضياً في المعنى» قال: «وهذا ليس بصحيح لأن معنى الإحلال ههنا الإعلام بالحل إذا وقع الفعل على ذلك كما تقول: أبحت لك أن تكلم فلاناً إن سلم عليك». الثاني: أنه ينتصب بمقدر تقديره: ويحل لك امرأة.

قوله: «إن وهبت... إن أراد» هذا من اعتراض الشرط على الشرط، والثاني هو قيد في الأول، ولذلك نُعربُه حالاً، لأن الحال قيد. ولهذا اشترط الفقهاء أن يتقدّم الثاني على الأول في الوجود. فلو قال: «إن أكلت إن ركبت فانت طالق» فلا بُد أن يتقدّم الركوب على الأكل. وهذا لتتحقق الحالية والتقييد كما ذكرت لك؛ إذ لو لم يتقدّم لخلا جزء من الأكل غير مقيد بركوب، فلهذا اشترطوا تقدّم الثاني. وقد مضى تحقيق هذا، وأنه بشرط أن لا تكون ثم قرينة تمنع من تقدّم الثاني على الأول. كقولك: «إن تزوّجتك إن طلقتك فعبدني حراً» لا يتصور هنا تقديم الطلاق على التزويج.

(١) وهو الرازي.

(٢) الإملاء ١٩٣/٢.

إلا أنني قد عَرَضَ لي إشكالٌ على ما قاله الفقهاء بهذه الآية: وذلك أن الشرط الثاني هنا لا يمكنُ تقدُّمه في الوجود بالنسبة إلى الحكم الخاص بالنبي صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم، لا أنه لا يمكن عقلاً. وذلك أن المفسرين فسروا قوله تعالى: «إن أراد» بمعنى قَبْلَ الهَيْبَةِ؛ لأنَّ^(١) بالقبول منه عليه السلام يَتِمُّ نكاحه وهذا لا يُتَصَوَّرُ تقدُّمه على الهَيْبَةِ؛ إذ القبولُ متأخِّرٌ. وأيضاً فإنَّ القصة كانت على ما ذَكَرْتُهُ مِنْ تَأخُّرِ إِرَادَتِهِ عن هَيْبَتِهَا، وهو مذكورٌ في التفسير. والشيخ^(٢) لَمَّا جاء إلى ههنا جعل الشرط الثاني متقدِّماً على الأول على القاعدة العامة ولم يَسْتَشْكِلْ شيئاً ممَّا ذَكَرْتُهُ. وقد عَرَضْتُ هذا الإشكالَ على جماعةٍ من أعيان زماننا فاعترفوا به، ولم يَظْهَرِ عنه جوابٌ، إلا ما / قَدَّمْتُهُ مِنْ أَنَّهُ ثَمَّ قَرِينَةٌ مانعةٌ من ذلك كما مثَّلتُ لك آنفاً. [٧٢٤/أ]

وأبو حيوة^(٣) «وامرأة» بالرفع على الابتداء، والخبرُ مقدرٌ أي: أَحَلَّلْنَاهَا لك أيضاً. وفي قوله: «إن أراد النبي» التفتت من الخطاب إلى الغيبة بلفظ الظاهر تنبيهاً على أن سبب ذلك النبوة، ثم رَجَعَ إلى الخطاب فقال: خالصةٌ لك.

وقرأ^(٤) «أبي والحسن وعيسى «أن» بالفتح وفيه وجهان، أحدهما: أنه بدلٌ مِنْ «امرأة» بدل اشتمالٍ، قاله أبو البقاء^(٥). كأنه قيل: وأَحَلَّلْنَا لك هَيْبَةَ

(١) اسم «أن» هذه ضمير الشأن.

(٢) البحر ٧/٢٤٢ - ٢٤٣.

(٣) البحر ٧/٢٤٢.

(٤) انظر في قراءتها: المحتسب ٢/١٨٢، والإتحاف ٢/٣٧٦، والبحر ٧/٢٤٢،

والقرطبي ١٤/٢٠٩.

(٥) الإملاء ٢/١٩٣.

- الأحزاب -

المرأة نفسها لك. الثاني: أنه على حذف لام العلة أي: لأن وهبت. وزيد بن علي «إذ وهبت» وفيه معنى العلية.

قوله: «خالصة» العامة على النصب. وفيه أوجه، أحدها: أنه منصوب على الحال من فاعل «وهبت». أي: حال كونها خالصة لك دون غيرك. الثاني: أنها حال من «امرأة» لأنها وصفت فتخصصت وهو بمعنى الأول. وإليه ذهب الزجاج^(١). الثالث: أنها نعت مصدر مقدر أي: هبة خالصة. فنصبها بوهبت. الرابع: أنها مصدر مؤكد كـ «وعد الله»^(٢). قال الزمخشري^(٣): «والفاعل والفاعلة في المصادر غير عزيزين كالخارج والقاعد والكاذبة والعافية». يريد بالخارج ما في قول الفرزدق^(٤):

..... ٣٧٠٩ -

ولا خارجاً من في زور كلام

وبالقاعد ما في قولهم: «أقاعداً وقد سار الركب» وبالكاذبة ما في قوله تعالى: «ليس لوقعتها كاذبة». وقد أنكر الشيخ^(٥) عليه قوله «غير عزيزين»

(١) معاني القرآن ٢٣٣/٤.

(٢) الآية ١٢٢ من النساء.

(٣) الكشاف ٢٦٨/٣.

(٤) صدره:

على جلفة لا أشتيم الدهر مسلماً

وهو في ديوانه ٧٦٩، والكتاب ١٧٣/١، والمقتضب ٢٦٩/٣، وابن يعيش ٥٩/٢،
والخزانة ١٠٨/١.

قال ابن يعيش: «الشاهد فيه نصب خارجاً لوقوعه موقع المصدر الموضوع موضع الفعل والتقدير: لا يخرج خروجاً».

(٥) البحر ٢٤٢/٧.

وقال: «بل هما عزيزان، وما وَرَدَ متأوّل». وقرىء^(١) «خالصة» بالرفع. فإن كانت «خالصة» حالاً قُدِّرَ المبتدأ «هي» أي: المرأة الواهبة. وإن كانت مصدرًا قُدِّرَ: فتلك الحالة خالصة. و«لك» على البيان أي: أعني لك نحو: سَقِيَا لك.

قوله: «لكيلا» متعلّق بـ «خالصة» وما بينهما اعتراض و«من دون» متعلّق بـ «خالصة» كما تقول: خَلَصَ مِنْ كذا.

آ. (٥١) قوله: ﴿وَمَنْ ابْتَغَيْتَ﴾: يجوزُ في «مَنْ» وجهان أحدهما: أنها شرطية في محلِّ نصبٍ بما بعدها.

وقوله: «فلا جناح عليك» جوابها. والمعنى: مَنْ طَلَبْتَهَا مِنَ النِّسْوَةِ اللّاتِي عَزَلْتَهُنَّ فليس عليك في ذلك جُنَاحٌ. الثاني: أَنْ تَكُونَ مَبْتَدَأً. والعائدُ محذوفٌ. وعلى هذا فيجوزُ في «مَنْ» أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً، وَأَنْ تَكُونَ شَرْطِيَّةً و«فلا جناح عليك» خبرٌ أو جوابٌ أي: والتي ابْتَغَيْتَهَا. ولا بُدَّ حينئذٍ مِنْ ضميرٍ راجعٍ إلى اسم الشرط من الجوابِ أي: في ابْتِغَائِهَا وَطَلِبِهَا. وقيل: في الكلامِ حذفٌ معطوفٍ تقديره: وَمَنْ ابْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ وَمَنْ لَمْ تَعَزَلْ سِوَاءَ لَا جُنَاحَ عَلَيْكَ كَمَا تَقُولُ: مَنْ لَقَيْكَ مِمَّنْ لَمْ يَلْقَكَ جَمِيعُهُمْ لَكَ شَاكِرٌ. تريد: مَنْ لَقَيْكَ وَمَنْ لَمْ يَلْقَكَ. وهذا فيه إلغاءٌ.

قوله: «ذلك» أي: التفويضُ إلى مَشِيئِكَ أَقْرَبُ إِلَى قَرَّةِ أَعْيُنِهِنَّ. والعامَّةُ «تَقَرَّرَ» مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ مُسْنَدًا لـ «أَعْيُنُهُنَّ». وابنُ محيِصنٍ^(٢) «تَقَرَّرَ» مِنْ أَقْرَرَّ رِبَاعِيًّا. وفاعله ضمير المخاطب. «أَعْيُنُهُنَّ» نصبٌ على المفعولِ به.

(١) البحر ٢٤٢/٧.

(٢) انظر في قراءتها: الإتحاف ٣٧٧/٢، والقرطبي ٢١٦/١٤، والبحر ٢٤٣/٧.

- الأحزاب -

وَقُرِئَ «تُقَرَّرٌ» مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ. «أَعْيُنُهُنَّ» رَفَعٌ لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَى «قُرَّةَ الْعَيْنِ» فِي مَرِيَمَ (١).

قوله: «كُلُّهُنَّ» العامةُ على رَفْعِهِ توكيداً لفاعلِ «يَرْضَيْنَ». وأبو أناس (٢) بالنصب توكيداً لمفعولِ «آتَيْتُهُنَّ».

آ. (٥٢) قوله: ﴿لَا يَحِلُّ﴾: قرأ أبو عمرو (٣) «تَحِلُّ» بالتأنيث اعتباراً باللفظ. والباقون بالياء؛ لأنه جنسٌ ولللفصل أيضاً.

قوله: «مِنْ بَعْدُ» أي: مِنْ بَعْدِ اللَّاتِي نَصَّصْنَا لَكَ عَلَى إِحْلَالِهَا. وقد تقدّم. وقيل: مِنْ بَعْدِ إِبَاحَةِ النِّسَاءِ الْمُسْلِمَاتِ دُونَ الْكِتَابِيَّاتِ.

قوله: «مِنْ أَزْوَاجٍ» مفعولٌ به. و«مِنْ» مزيّدةٌ فيه لاستغراق الجنس.

قوله: «وَلَوْ أَعْجَبَكَ» كقولهِ: «أَعْطَوْا السَّائِلَ وَلَوْ عَلَى فَرَسٍ» (٤) أي: في كل حال، ولو على هذه الحالِ المنافية.

قوله: «إِلَّا مَا مَلَكَتْ» فيه أوجهٌ، أحدها: أنه مستثنى من «النساء»، فيجوز فيه وجهان: النصبُ على أصل الاستثناء، والرفعُ على البدل. وهو المختار. الثاني (٥): أنه مستثنى من أزواج. قاله أبو البقاء (٦). فيجوزُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ

(١) انظر: الدر المصون ٥٩٠/٧.

(٢) المحتسب ١٨٢/٢، والبحر ٢٤٤/٧. والأصل أبو إياس. والقارىء هو جُوَيْتَةُ ابن عائذ أو ابن عاتك الأسدي الكوفي. روى عن عاصم، وله اختيار في القراءة روى عنه نعيم بن يحيى. ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ١٩٩/١.

(٣) السبعة ٥٢٣، والتيسير ١٧٩، والنشر ٣٤٩/٢، والقرطبي ٢٢١/١٤، والحجة ٥٧٩.

(٤) رواه أبو داود: الزكاة ٣٠٦/٢، ابن حنبل ٢٠١/١.

(٥) الأصل: «والثالث» وهو سهوٌ. والتصحيح من (ش).

(٦) الإملاء ١٩٤/٢.

[٧٢٤/ب] نصبٍ على أصل الاستثناء، وأن يكون / في موضع جرّ بدلاً من «هن»^(١) على اللفظ، وأن يكون في موضع نصبٍ بدلاً من «هن» على المحلّ.

وقال ابن عطية^(٢): «إن كانت «ما» مصدريةً فهي في موضع نصبٍ لأنه من غير الجنس. وليس بجيد؛ لأنه قال بعد ذلك: والتقدير: إلا ملك اليمين. وملك بمعنى مملوك». انتهى. وإذا كان بمعنى مملوك صار من الجنس، وإذا صار من الجنس لم يكن منقطعاً. على أنه على تقدير انقطاعه لا يتحتم نصبه بل يجوز عند تميم الرفع بدلاً، والنصب على الأصل كالم متصل، بشرط صحة توجه العامل إليه كما حَقَّقْتُهُ غير مرة. وهذا يمكن توجه العامل إليه ولكن اللغة المشهورة لغة الحجاز: وهو لزوم النصب في المنقطع مطلقاً كما ذكره أبو محمد أنفاً.

آ. (٥٣) قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ﴾: فيه أوجه، أحدها: أنها في موضع نصبٍ على الحالِ تقديره: إلا مَضْحُوبِينَ بِالْإِذْنِ. الثاني: أنها على إسقاطِ بَاءِ السَّبَبِ تَقْدِيرُهُ: إِلَّا بِسَبَبِ الْإِذْنِ لَكُمْ كَقَوْلِهِ: فَاخْرُجْ بِهِ أَي بِسَبَبِهِ. الثالث: أنه منصوبٌ على الظرف. قال الزمخشري^(٣): «إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ: فِي مَعْنَى الظرفِ تَقْدِيرُهُ: إِلَّا وَقْتَ أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ. وَ«غَيْرِ نَاطِرِينَ» حَالٌ مِنْ «لَا تَدْخُلُوا»، وَقَعَ الْإِسْتِثْنَاءُ عَلَى الْحَالِ وَالْوَقْتِ مَعاً، كَأَنَّهُ قِيلَ: لَا تَدْخُلُوا بِيُوتِ النَّبِيِّ إِلَّا وَقْتَ الْإِذْنِ، وَلَا تَدْخُلُوا إِلَّا غَيْرِ نَاطِرِينَ إِنَاهُ».

وردَّ الشَيْخُ^(٤) الْأَوَّلُ: بِأَنَّ النِّحَاةَ نَصُّوا عَلَى أَنْ «أَنْ» الْمَصْدَرِيَّةَ لَا تَقَعُ

(١) من قوله: «بهن».

(٢) المحرر ٩٢/١٣.

(٣) الكشف ٢٧٠/٣.

(٤) البحر ٢٤٦/٧.

موقع الظرف. لا يجوز: «آتيك أن يصيح الديك» وإن جاز ذلك في المصدر الصريح نحو: آتيك صياح الديك. وردّ الثاني: بأنه لا يقع بعد «إلا» في الاستثناء إلاّ المستثنى أو المستثنى منه أو صفته. ولا يجوز في ما عدا هذا عند الجمهور. وأجاز ذلك الكسائي والأخفش^(١). وأجازا «ما قام القوم إلاّ يوم الجمعة ضاحكين».

و «إلى طعام» متعلق بـ «يؤذن»؛ لأنه بمعنى: إلاّ أن تدعوا إلى طعام. وقرأ العامة «غير ناظرين» بالنصب على الحال كما تقدم، فعند الزمخشري^(٢) ومنّ تابعه: العامل فيه «يؤذن» وعند غيرهم العامل فيه مقدر تقديره: ادخلوا غير ناظرين. وقرأ^(٣) ابن أبي عبلة «غير» بالجرّ صفةً لـ طعام. واستضعفها الناس من أجل عدم بروز الضمير لجريانه على غير من هو له، فكان من حقه أن يُقال: غير ناظرين إناه أنتم. وهذا رأي البصريين^(٤). والكوفيون يُجيزون ذلك إن لم يلبس كهذه الآية. وقد تقدّمت هذه المسألة وفروعها وما قيل فيها. وهل ذلك مختصّ بالاسم أو يجري في الفعل؟ خلاف مشهور قلّ من يضبطه.

وقرأ العامة «إناه» مفرداً أي: نُضجَه. يقال: أنى الطعام إنى نحو: قلاه قلى. وقرأ^(٥) الأعمش «آناه» جمعاً على أفعال فأبدلت الهمزة الثانية^(٦) ألفاً، والياء همزة لتطرفها بعد ألف زائدة، فصار في اللفظ كأناء من قوله: «ومن آناء الليل»^(٧) وإن كان المعنى مختلفاً.

(١) في الحال، كما في البحر.

(٢) الكشاف ٣/٢٧٠.

(٣) القرطبي ١٤/٢٢٦، والبحر ٧/٢٤٦.

(٤) انظر: الإنصاف ١/٥٧.

(٥) البحر ٧/٢٤٦.

(٦) لأن أصله: أنأي.

(٧) الآية ١٣٠ من طه.

قوله: «ولا مُسْتَأْنِسِينَ» يجوز أن يكون منصوباً عطفاً على «غير» أي: لا تَدْخُلُوهَا غَيْرَ نَاطِرِينَ^(١) ولا مُسْتَأْنِسِينَ. وقيل: هذا معطوفٌ على حالٍ مقدرةٍ أي: لا تَدْخُلُوا هَاجِمِينَ ولا مُسْتَأْنِسِينَ، وأن يكونَ مجروراً عطفاً [على] «ناظرين» أي: غيرَ ناظرين وغيرِ مُسْتَأْنِسِينَ.

قوله: «لحديث» يُحتمل أن تكونَ لَامُ العلةِ أي: مُسْتَأْنِسِينَ لأجل أن يُحَدِّثَ بَعْضُكُمْ بَعْضاً، وأن تكونَ المَقْوِيَّةُ للعاملِ لأنه فرعُ أي: ولا مُسْتَأْنِسِينَ حديثِ أهلِ البيتِ أو غيرِهِم^(٢).

قوله: «إن ذلكم» أي: إن انتظاركم واستئناسكم فأشير إليهما إشارةً الواحِدِ كقوله: «عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ»^(٣). أي: إن المذكور. وقرئ^(٤) «لا يَسْتَحِي» بياءٍ واحدةٍ، والأخرى محذوفةٌ. واخْتَلَفَ فِيهَا: هل هي الأولى أو الثانية؟ وتقدّم ذلك في البقرة، وأنها روايةٌ عن ابن كثير^(٥). وهي لغةٌ نَمِيمٍ. يقولون: اسْتَحَى يَسْتَحِي، مثل: اسْتَقَى يَسْتَقِي. وأنشدتُ عليه هناك ما سُمِعَ فيه.

قوله: «أَنْ تُؤدُّوا» هي اسمُ كان. و«لكم» الخبرُ. و«لَا أَنْ تَنْكِحُوا» عطفٌ على اسمِ كان. و«أبدأ» ظرف.

آ. (٥٥) [قوله]: ﴿وَاتَّقِينَ﴾: عطف على محذوفٍ أي: امْتَثِلْنَ ما أَمَرْتُنَّ بِهِ وَاتَّقِينَ.

- (١) الأصل «ناظر» والتصحيح من (ش).
- (٢) قال ابن هشام: «وهي المزيدة لتقوية عاملٍ ضَعُفَ إما بتأخره، أو بكونه فرعاً في العمل نحو: «مصدّقاً لما معهم». انظر: المغني ٢٨٦.
- (٣) الآية ٦٨ من البقرة.
- (٤) البحر ٢٤٧/٧.
- (٥) انظر: الدر المصون ٢٢١/١، الشواذ ٤. في رواية شبل عن ابن كثير، وابن محيصة ويعقوب.

آ. (٥٦) قوله: ﴿وَمَلَأْتِكُمْ﴾ : العامة على النصب نسقاً على اسم «إن». و «يُصَلُّون» هل هو خبرٌ عن الله وملائكته، أو عن الملائكة فقط، وخبرُ الجلالة محذوفٌ لتغاير الصلاتين؟ خلافُ تقدّم قريباً^(١). وقرأ^(٢) ابن عباس ورُوِيَتْ عن أبي عمرو^(٣) «وملائكته» رفعا، فيحتمل أن يكون عطفاً على محلّ اسم «إن» عند بعضهم^(٤) / وأن يكون مبتدأ، والخبرُ محذوفٌ، وهو [٧٢٥/أ] مذهبُ البصريين. وقد تقدّم فيه بحث^(٥) نحو: «زيدٌ ضاربٌ وعمرو» أي ضاربٌ في الأرض.

آ. (٥٧) قوله: ﴿يُؤَدُّونَ اللَّهُ﴾ : فيه أوجهٌ أي: يقولون فيه ما صورته أذى، وإن كان سبحانه وتعالى لا يلحقه ضررٌ ذلك حيث وصفوه بما لا يليقُ بجلاله: من اتّخاذ الأنداد، ونسبة الولد والزوجة إليه؛ وأن يكون على حدّ مضافٍ أي: أولياء الله. وقيل: أتى بالجلالة تعظيماً، والمراد: يؤدّون رسولي كقوله تعالى: «إنما يبأيعون الله»^(٦).

آ. (٥٨) قوله: ﴿فَقَدِ احْتَمَلُوا﴾ : خبرٌ «والذين». ودخلت الفاءُ لشيبه الموصول بالشرط.

آ. (٥٩) قوله: ﴿يُذْنِبِينَ﴾ : كقوله: «قل لعبادي... يُقِيمُوا»^(٧) و «من» للتبعية.

(١) انظر إعرابه للآية ٤٣.

(٢) القرطبي ٢٣٢/١٤، والبحر ٢٤٨/٧.

(٣) من رواية عبد الوارث كما في البحر.

(٤) انظر المسألة في الارتشاف ١٥٩/٢.

(٥) انظر إعرابه للآية ٤٣.

(٦) الآية ١٠ من الفتح: «إن الذين يبأيعونك إنما يبأيعون الله».

(٧) «قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة» الآية ٣١ من إبراهيم.

قوله: «ذلك أذني» أي: إثناء الجلابيب أقرب إلى عرفانهم فعدم أذهن.

آ. (٦٠) قوله: ﴿إِلَّا قَلِيلاً﴾: أي: إلا زماناً قليلاً، أو إلا جواراً قليلاً. وقيل: «قليلاً» نصب على الحال من فاعل «يُجاورونك» أي: إلا أقلأء أذلاء بمعنى: قليلين. وقيل: «قليلاً» منصوب على الاستثناء أي: لا يُجاورك إلا القليل منهم على أذل حالٍ وأقله.

آ. (٦١) قوله: ﴿مَلْعُونِينَ﴾: حالٌ من فاعل «يُجاورونك» قاله ابن عطية (١) والزمخشري (٢) وأبو البقاء (٣). قال ابن عطية: «لأنه بمعنى يَنْتَفُونَ منها ملعونين». وقال الزمخشري (٤): «دَخَلَ حرفُ الاستثناء على الحالِ والظرفِ معاً كما مرَّ في قوله: «إِلَّا أَنْ يُؤَدَّنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرٍ» (٥). قلت: وقد تقدّم بحثُ الشيخِ معه وهو عائدٌ هنا. وجوزَ الزمخشريُّ أَنْ يَنْتَصِبَ على الشتمِ. وجوزَ ابنُ عطية (٦) أَنْ يَكُونَ بدلاً مِنْ «قليلاً» على أنه حالٌ كما تقدّم تقريره. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ «ملعونين» نعتاً لـ «قليلاً» على أنه منصوبٌ على الاستثناءِ مِنْ واوِ «يُجاورونك» كما تقدّم تقريره. أي: لا يُجاورك منهم أحدٌ إلا قليلاً ملعوناً. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ منصوباً بـ «أخذوا» الذي هو جوابُ الشرطِ. وهذا

(١) المحرر ١٣/١٠١.

(٢) الكشاف ٣/٢٧٤.

(٣) الإملاء ٢/١٩٤.

(٤) الكشاف ٣/٢٧٥.

(٥) الآية ٥٣.

(٦) عبارته في المحرر ١٣/١٠١: «ويجوز أن يكون بدلاً من أقلأء الذي قدّرناه قبل».

- الأحزاب -

عند الكسائي والفراء^(١) فإنهما يُجيزان تقديم معمولِ الجوابِ على أداة الشرط نحو: «خيراً إن تأتني تُصَبَّ».

وقد منع الزمخشري^(٢) ذلك فقال: «ولا يَصِحُّ أَنْ يَنْتَصِبَ بِ «أَجِدُوا» لِأَنَّ مَا بَعْدَ كَلِمَةِ الشَّرْطِ لَا يَعْمَلُ فِيهَا قَبْلَهَا». وهذا منه مَشْيٌ عَلَى الْجَادَّةِ. وقوله: «مَا بَعْدَ كَلِمَةِ الشَّرْطِ» يَشْمَلُ فِعْلَ الشَّرْطِ وَالْجَوَابِ. فَأَمَّا الْجَوَابُ فَتَقَدَّمَ حَكْمُهُ، وَأَمَّا الشَّرْطُ فَاجَازَ الْكَسَائِيُّ أَيْضاً تَقْدِيمَ مَعْمُولِهِ عَلَى الْأَدَاةِ نَحْو: «زَيْدًا إِنْ تَضَرَّبَ أَهْنَكَ». فَتَلَخَّصَ فِي الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةَ مَذَاهِبَ: الْمَنْعُ مَطْلَقاً، الْجَوَازُ مَطْلَقاً، التَّفْصِيلُ: يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ مَعْمُولاً لِلْجَوَابِ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ مَعْمُولاً لِلشَّرْطِ، وَهُوَ رَأْيُ الْفَرَّاءِ.

قوله: «وَقْتَلُوا» الْعَامَّةُ عَلَى التَّشْدِيدِ. وَقُرِئَ^(٣) بِالتَّخْفِيفِ. وَهَذِهِ يَرُدُّهَا مَجِيءُ الْمَصْدَرِ عَلَى التَّفْعِيلِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: جَاءَ عَلَى غَيْرِ صَدْرِهِ. وقوله: «سُنَّةَ اللَّهِ» قَدْ تَقَدَّمَ نَظِيرُهَا^(٤).

آ. (٦٣) قوله: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ﴾: الظاهرُ أنَّ «لعلَّ» تُعَلِّقُ كَمَا يُعَلِّقُ التَّمْنِي. و«قريباً» خبرُ كانِ عَلَى حَذْفِ مَوْصُوفٍ أَيْ: شَيْئاً قَرِيباً. وقيل: التقديرُ: قِيَامَ السَّاعَةِ، فَرُوعِيَتِ السَّاعَةُ فِي تَأْنِيثِ «تكون»، وَرُوعِي الْمِضَافِ

(١) مذهبه في معاني القرآن ٣٤٩/٢ أن «ملعونين» منصوبٌ على الشتم وعلى الفعل أي: لا يجاورونك فيها إلا ملعونين. والشتمُ على الاستنفاف. أمَّا «أجدوا» فهو استنفاف.

(٢) الكشاف ٢٧٥/٣.

(٣) البحر ٢٥١/٧.

(٤) الآية ٣٨ من الأحزاب.

المحذوف في تذكير «قريباً». وقيل: قريباً كثر استعماله استعمال الظروف فهو هنا ظرف في موضع الخبر.

آ. (٦٥) قوله: ﴿فِيهَا﴾: أي: في السَّعِيرِ لأنها مؤنثة، أو لأنه في معنى جهنم. و«لا يَجِدُونَ» حال ثانية أو مِنْ «خالدين».

آ. (٦٦) قوله: ﴿يَوْمَ﴾: معمول لـ «خالدين»، أوله «يَجِدُونَ»، أول «نصيراً» أول «أذْكَرُ»، أول «يقولون» بعده. وقرأ العامة «تُقَلَّبُ» مبنياً للمفعول. «وجوههم» رفع على ما لم يُسمَّ فاعله. وقرأ^(١) الحسن وعيسى والرؤاسي «تُقَلَّبُ» بفتح التاء أي: تتقلَّب. «وجوههم» فاعلٌ به. أبو حيوة «تُقَلَّبُ» بالنون أي نحن. «وجوههم» بالنصب. وعيسى البصرة «تُقَلَّبُ» بضم التاء وكسر اللام أي: تُقَلَّبُ السَّعِيرُ أو الملائكة. «وجوههم» بالنصب على المفعول به. «يقولون» حالٌ و«يا لَيْتَنَا» مَحْكِيٌّ.

آ. (٦٧) قوله: ﴿سَادَتْنَا﴾: قرأه^(٢) ابن عامر في آخرين بالجمع بالألف والتاء. والباقون «سَادَتْنَا» على أنه جمعٌ تكسير غير مجموع بالألف وتاء. ثم «سادة» يجوز أن يكون جمعاً لسيّد، ولكن لا ينقاس؛ لأن فِعْلاً لا يُجمع على فَعْلَةٍ، وسادة فَعْلَةٌ؛ إذ الأصل سَوْدَةٌ. ويجوز أن يكون جمعاً لسائدٍ نحو: فاجر وفَجْرَة، وكافر وكَفْرَة وهو أقرب إلى القياس / ممّا قبله، وابن عامر جمع هذا ثانياً بالألف والتاء، وهو غير مقيس أيضاً نحو: بيوتات وجِمالات.

(١) انظر في قراءتها: الإتحاف ٣٧٨/٢، والمحاسب ١٨٤/٢، والبحر ٢٥٢/٧، والقرطبي ٢٤٩/١٤.

(٢) السبعة ٥٢٣، والحجة ٥٨٠، والبحر ٢٥٢/٧، والتيسير ١٧٩، والنشر ٣٤٨/٢، والقرطبي ٢٤٩/١٤.

- الأحزاب -

آ . (٦٨) وقرأ «كبيراً» بالباء الموحدة عاصم^(١) . والباقون بالمثلثة،
وتقدم معناهما في البقرة^(٢) .

آ . (٦٩) قوله : ﴿عند الله﴾ : العائمة على «عند» الظرفية
المجازية . وابن مسعود^(٣) والأعمش وأبو حيوة «عبداً» من العبودية، «الله» جارٌّ
ومجرورٌ وهي حسنة . قال ابن خالويه^(٤) : «صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ شَبُودِ فِي رَمَضَانَ
فَسَمِعْتُهُ يَقْرَأُ بِقِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ هَذِهِ»^(٥) . قلت : وكان - رحمه الله - مُولعاً
بِنَقْلِ الشَّاذِّ، وحكايته مع ابن مُقْلَةَ^(٦) الوزيرِ وابنِ مجاهدٍ في ذلك مشهورة^(٧) .
و«ما» في «مما قالوا» : إما مصدرية، وإما بمعنى الذي .

آ . (٧٢) وقوله : ﴿إِنَّا عَرَضْنَا﴾ : إما حقيقة، وإما تمثيلٌ
وتخييلٌ .

وقوله : «فَأَبَيْنَ» أتى بضمير هذه كضمير الإناث؛ لأنَّ جَمْعَ التَكْسِيرِ غَيْرَ
العاقلِ يجوز فيه ذلك، وإن كان مذكراً، وإنما ذكَّرْتُهُ لِثَلَايَتِهِمْ أَنَّهُ قَدْ غَلَبَ
المؤنثُ وهو «السموات» على المذكر وهو «الجبال» .

(١) السبعة ٥٢٣ - ٥٢٤، والحجة ٥٨٠، والقرطبي ٢٥٠/١٤، والتيسير ١٧٩، والبحر
٢٥٢/٧، والنشر ٣٤٩/٢ .

(٢) انظر: الحجة لابن زنجلة ٥٨٠ .

(٣) الإتحاف ٣٧٨/٢، والمحتسب ١٨٥/٢، والقرطبي ٢٥٢/١٤، والبحر ٢٥٣/٧ .

(٤) الشواذ ١٢٠ .

(٥) ورسمها في الشواذ «وكان عبدُ الله» ولعله تصحيف .

(٦) محمد بن علي بن الحسين بن مقلة أبو علي وزير شاعر أديب، يُضرب بحسن خطه
المثل . تقلد الوزارة لثلاثة من الخلفاء ومات في السجن سنة ٣٢٨ . انظر: وفيات
الأعيان ٦١/٢، والأعلام ٢٧٣/٦ .

(٧) حيث اعترف بقراءته للشاذ واستتيب عنه وذلك سنة ٣٢٣، وأمر الوزير بضربه .
انظر: طبقات القراء ٥٤/٢ - ٥٥ .

- الأحزاب -

آ. (٧٣) قوله : ﴿لِيُعَذِّبَ﴾ : متعلق بقوله «وَحَمَلَهَا» فقييل : هي لأم الصيرورة لأنه لم يَحْمِلْهَا لذلك . وقيل : لأم العلة على المجاز؛ لَمَا كانت نتيجة حَمَلِهِ ذلك جُعِلَتْ كالعلة الباعثة . وَرَفَعَ الأعمشُ^(١) «ويتوب» استئنافاً .

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الأَحْزَابِ]

(١) الإنحاف ٢/٣٧٨، والقرطبي ١٤/٢٥٨، والبحر ٧/٢٥٥ .

سورة سبأ

بسم الله الرحمن الرحيم

آ . (١) قوله : ﴿الذي له﴾ : يجوزُ أن يكونَ تابِعاً، وأن يكونَ مقطوعاً نصباً أو رفعاً على المدحِ فيهما . و«ما في السموات» يجوزُ أن يكونَ فاعلاً بـ «له» وهو الأحسنُ، وأن يكونَ مبتدأً .

قوله : «في الآخرة» يجوزُ أن يتعلَّقَ بنفسِ الحمد، وأن يتعلَّقَ بما تعلَّقَ به خبره . «وهو الحكيمُ» يجوزُ أن يكونَ معترضاً إذا أعربنا «يَعْلَمُ» حالاً مؤكدةً من ضميرِ الباري تعالى، ويجوزُ أن يكونَ «يَعْلَمُ» مستأنفاً، وأن يكونَ حالاً من الضميرِ في «الخبير» .

آ . (٢) قوله : ﴿وما ينزل﴾ : العائمةُ على «يُنزِلُ» مفتوحَ الياءِ، مخففَ الزاي مُسنِداً إلى ضميرِ «ما» . وعلي^(١) رضي الله عنه والسلمي بضمِّها وتشديدِ الزاي أي الله تعالى .

آ . (٣) قوله : ﴿بلى﴾ : جوابٌ لقولهم «لا تأتينا» وما بعده قسمٌ على ذلك . وقرأ العائمةُ «لَتَأْتِيَنَّكُمْ» بالتأنيث . وطلق^(٢) بالياءِ فقيلاً : أي : البعثُ .

(١) البحر ٢٥٧/٧ .

(٢) المحتسب ١٨٦/٢، والبحر ٢٥٧/٧، والقرطبي ٢٦٠/١٤ . وفي المحتسب «طلق» . ولعله طلق بن حبيب العبري البصري، روى عن أنس بن مالك وسعيد =

- سبأ -

وقيل: هي على معنى الساعة، أي: اليوم. قاله الزمخشري^(١). ورَدَّه الشيخ^(٢) بأنه ضرورة، كقوله^(٣):

- ٣٧١٠ -

وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

وليس مثله. وقيل: أي الله بمعنى أمره. ويجوز على قياس هذا الوجه أن يكون «عالم» فاعلاً لـ «يَأْتِيَنَّكُمْ» في قراءة مَنْ رفعه.

قوله: «عالم» قرأ^(٤) الأخوان «عَلَام» على صيغة المبالغة وخفضه نعتاً لـ رَبِّي» أو بدلاً منه وهو قليل لكونه مشتقاً. ونافع وابن عامر «عالم» بالرفع على هو عالم أو على أنه مبتدأ، وخبره «لا يَعُزُّب» أو على أن خبره مضمراً أي هو. ذكره الحوفي. وفيه بُعد. والباقون «عالم» بالخفض على ما تقدم. وإذا جعل نعتاً فلا بُدَّ مِنْ تقدير تعريفه. وقد تقدم أن كلَّ صفةٍ يجوزُ أن تتعرَّفَ بالإضافةِ إلَّا الصفةَ المشبهةَ. وتقدمت قراءة «يَعُزُّب» في سورة يونس^(٥).

قوله: «ولا أصغرُ» العامة على رفع «أصغر» و«أكبر». وفيه وجهان، أحدهما: الابتداء، والخبر «إلَّا في كتاب». والثاني: النسق على «مثقال» وعلى

= ابن المسيب، صدوق في الحديث. انظر: مَنْ أسماؤهم طلق في التهذيب

. ٦٣٢/٢

(١) الكشاف ٣/ ٢٧٩.

(٢) البحر ٧/ ٢٥٧.

(٣) تقدم برقم ٢٨٣.

(٤) انظر في قراءتها: السبعة ٥٢٦، والنشر ٢/ ٣٤٩، والحجة ٥٨١، والتيسير ١٨٠، والبحر ٧/ ٢٥٧، والقرطبي ١٤/ ٢٦٠.

(٥) قرأ الكسائي في يونس وسبأ بكسر العين، والباقون بضمها. انظر: الدر المصون

. ٢٢٩/٦

هذا فيكون «إلاً في كتاب» تأكيداً للنفي في «لا يَعْرُبُ» كأنه قال: لكنه في كتاب مُبين.

وقرأ^(١) قتادة والأعمش، ورُوِيَتْ عن أبي عمرو ونافع أيضاً، بفتح الراءَيْن. وفيهما وجهان، أحدهما: أنها «لا» التبرئة بُني اسمها معها. والخبرُ قوله: «إلاً في كتاب». الثاني: النسقُ على «ذَرَّةٍ». وتقدّم في يونس أن حمزة قرأ بفتح راء «أصغر» و«أكبر» وهنا وافق على الرفع. وتقدّم البحث هناك مُشبعاً^(٢). قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: هَلْ جاز عطف «ولا أصغر» على «مثقال»^(٤)، وعطف «ولا أكبر» على «ذَرَّة»^(٥). قلت: يَأْبَى ذلك حرفُ الاستثناءِ إلاً إذا جَعَلْتَ الضميرَ في «عنه» للغيب، وجَعَلْتَ «الغيب» اسماً للخفِيَّات قبل أن تُكْتَبَ في اللُّوح؛ لأنَّ إثباتها في اللوح نوعٌ من البروز عن الحجاب على معنى: أنه لا يَنْفَصِلُ عن الغيب شيءٌ ولا يَزُلُّ عنه / إلاً مَسْطُوراً [٧٢٦/أ] في اللوح». قال الشيخ^(٦): «ولا يُحتَاجُ إلى هذا التأويلِ إذا جَعَلْنَا الكِتَابَ ليس اللوحَ المحفوظَ».

وقرأ زيد بن علي^(٧) بخفض راءَيْ «أصغر» و«أكبر» وهي مُشكَلَةٌ جداً. وخرَّجَتْ على أنهما في نية الإضافة؛ إذ الأصل: ولا أصغرِه ولا أكبرِه، وما

(١) الإتحاف ٢/٣٨١، والقرطبي ١٤/٢٦٠، والبحر ٧/٢٥٨.

(٢) انظر: الدر المصون ٦/٢٣٠.

(٣) الكشاف ٣/٢٧٩ - ٢٨٠.

(٤) قال: كأنه قيل: لا يعزب عنه مثقال ذرةٍ وأصغرُ وأكبر.

(٥) قال: بأنه فتح في موضع الجر لا متناع الصرف. كأنه قيل: لا يعزب عنه مثقال ذرة

ولا مثقال أصغر من ذلك ولا أكبر.

(٦) البحر ٧/٢٥٨.

(٧) البحر ٧/٢٥٨.

- سبأ -

لا ينصرف إذا أضيف أنجر في موضع الجر، ثم حُذِفَ المضافُ إليه ونوي
معناه فترك المضاف بحالِهِ، وله نظائرُ كقولهم^(١):

..... ٣٧١١ -

بين ذراعِي وجبهة الأسد

[وقوله: (٢)]

..... ٣٧١٢ - يا تيمَ تيمَ عدي

على خلاف. وقد يُفَرَّقُ: بأن هناك ما يدلُّ على المحذوفِ لفظاً بخلاف
هنا. وقد ردَّ بعضهم هذا التخريجَ لوجود «مِنْ»؛ لأنَّ أفعالَ متي أضيف
لم يجامع «مِنْ». وأجيب عن ذلك بوجهين، أحدهما: أنَّ «مِنْ» ليست متعلقةً
بـ أَفْعَلْ؛ بل بمحذوفٍ على سبيل البيانِ لأنه لَمَّا حُذِفَ المضافُ إليه انبهم
المضافُ فتبيَّنَ بـ «مِنْ» ومجرورها أي: أعني من ذلك. والثاني: أنه مع تقديره
للمضافِ إليه نوي طرُحُه، فلذلك أُتِيَ بـ «مِنْ». ويدلُّ على ذلك أنه قد وردَّ
التصريحُ بالإضافة مع وجود «مِنْ» قال الشاعر^(٣):

(١) البيت للفرزدق وصدرة:

يا مَنْ رأى عارضاً أسرُّ به

وهو في ديوانه ٢١٥، والكتاب ٩٢/١، والمقتضب ٢٢٩/٤، والخصائص
٤٠٧/٢، وابن يعش ٢١/٣، والخزانة ٣٦٩/١. والعارض هنا: السحاب. وذراعاً
الأسد: كوكبان.

(٢) تقدم برقم ٢٥٩.

(٣) البيت لقيس بن الخطيم. وهو في ديوانه ١٧٠، ويُنسب أيضاً لسعد القرقرية. وهو في
المغني ٥٧٧، والعيني ٥٥/٤. والودي: صغار النخل. والسدف: ج. سُدفة وهي
الظلمة. والبيت من المنسرح.

٣٧١٣- نحن بَعْرَسِ الْوَدْيِ أَعْلَمْنَا
مِنَّا بِرِكَضِ الْجِيَادِ فِي السُّدْفِ

وُخْرِجَ عَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ: إِمَّا التَّعْلُقُ بِمَحذُوفٍ، وَإِمَّا نِيَةَ اطِّرَاحِ
الْمُضَافِ إِلَيْهِ. قُلْتُ: وَهَذَا كَمَا احْتَاجُوا إِلَى تَأْوِيلِ الْجَمْعِ بَيْنَ آلٍ وَمِنْ فِي أَفْعَلٍ
كَقَوْلِهِ^(١):

٣٧١٤- وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى

.....

وهذه توجيهاتُ شذوذٍ، لا يُطَلَّبُ فِيهَا أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ فَلْيُقَنِّعْ بِمِثْلِهِ.

آ. (٤) قَوْلُهُ: ﴿لِيَجْزِي﴾: فِيهِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَتَعَلَّقٌ بِـ لَا
يَعْرُبُ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢): «يَتَعَلَّقُ بِمَعْنَى لَا يَعْرُبُ، أَي يُحْصِي ذَلِكَ لِيَجْزِي»
وَهُوَ حَسَنٌ، أَوْ بِقَوْلِهِ: «لَتَأْتِيَنَّكُمْ» أَوْ بِالْعَامِلِ فِي قَوْلِهِ: «إِلَّا فِي كِتَابٍ» أَي: إِلَّا
اسْتَقَرَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ مَبِينٍ لِيَجْزِي. وَتَقَدَّمَ فِي الْحَجِّ قِرَاءَتَا «مُعَاجِزِينَ»^(٣).

آ. (٥) قَوْلُهُ: ﴿أَلِيمٌ﴾: قَرَأَ^(٤) ابْنُ كَثِيرٍ وَحَفْصٌ هُنَا، وَفِي
الْجَائِثِيَّةِ، «أَلِيمٌ» بِالرَّفْعِ. وَالْبَاقُونَ بِالْخَفْضِ. فَالرَّفْعُ عَلَى أَنَّهُ نَعْتُ لـ «عَذَابٍ»

(١) البيت للأعشى وعجزه:

وإنما العزة للكائر

وهو في ديوانه ١٤٣، والخصائص ١/١٨٥، والخزانة ٣/٤٨٩، وشرح التصريح
١٠٤/٢.

(٢) الإملاء ٢/١٩٥.

(٣) انظر إعرابه للآية ٥١ من الحج.

(٤) النشر ٢/٣٤٩، والبحر ٧/٢٥٩، والتيسير ١٨٠، والقرطبي ١٤/٢٦١.

والخفضُ على أنه نعتٌ لـ «رَجَز» إلا أن مكياً^(١) ضَعَّفَ قراءةَ الرفعِ واستبعدها قال: «لأنَّ الرَّجَزَ هو العذابُ فيصيرُ التقديرُ: عذابُ أليمٍ مِنْ عذابٍ، وهذا معنى غيرُ متمكِّنٍ». قال: «والاختيارُ خفضُ «أليمٍ» لأنه أصحُّ في التقدير والمعنى؛ إذ تقديرُهُ: لهم عذابٌ مِنْ عذابِ أليمٍ، أي: هذا الصنفُ مِنْ أصنافِ العذابِ لأنَّ العذابَ بعضُهُ أَلَمٌ مِنْ بعضٍ». قلت: وقد أُجيبَ عمَّا قاله مكِّيُّ: بأنَّ الرَّجَزَ مُطلقُ العذابِ، فكانه قيلَ لهم: هذا الصنفُ من العذابِ من جنسِ العذابِ. وكان أبا البقاء^(٢) لَحَظَ هذا حيث قال: «وبالرفعِ صفةٌ لـ عذابٍ، والرَّجَزُ مُطلقُ العذابِ».

قوله: «والذين سَعَوْا» يجوزُ فيه وجهان، أظهرهما: أنها مبتدأٌ و«أولئك» وما بعده خبرُهُ. والثاني: أنه عطْفٌ على الذين قبلَهُ أي: وَيَجْزِي الذين سَعَوْا، ويكون «أولئك» الذي بعده مستأنفاً، و«أولئك» الذي قبلَهُ وما في حَيْزِهِ معترضاً بين المتعاطفين.

آ. (٦) قوله: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه عطْفٌ على «لِيَجْزِيَ» قال الزمخشري^(٣): «أي: وليعلمَ الذين أُوتُوا العِلْمَ عند مجيء الساعة». قلت: إنما قَيِّدَ بقوله: «عند مجيء الساعة» لأنه عَلِقَ «ليَجْزِيَ» بقوله: «لَتَأْتِيَنَّكُمْ»؛ فبني هذا عليه، وهو من أحسنِ ترتيبٍ. والثاني: أنه مستأنفٌ أخيرُ عنهم بذلك، و«الذي أنزَلَ» هو المفعول الأولُ و«هو» فصلٌ و«الحقُّ» مفعولٌ ثانٍ؛ لأنَّ الرُّؤيةَ عِلْمِيَّةً.

(١) الكشف ٢٠١/٢.

(٢) الإملاء ١٩٥/٢.

(٣) الكشف ٢٨٠/٣.

- سبأ -

وقرأ^(١) ابن أبي عبلة «الحق» بالرفع على أنه خير «هو». والجملة في موضع المفعول الثاني وهو لغة تميم، يجعلون ما هو فصل مبتدأ، و«من ربك» حال على القراءتين.

قوله: «ويَهْدِي» فيه أوجه، أحدها: أنه مستأنف. وفي فاعله احتمالان، أظهرهما: أنه ضميرُ الذي أنزل. والثاني: ضميرُ اسمِ الله وَيَقْلُقُ هذا لقوله إلى صراط العزيز؛ إذ لو كان كذلك لقليل: إلى صراطه. ويُجاب: بأنه من الالتفات، ومن إبراز المضمرة ظاهراً تنبيهاً على وصفه بها بين الصفتين.

الثاني من الأوجه المتقدمة: أنه معطوف/ على موضع «الحق» و«أن» [ب/٧٢٦] معه مضمرة تقديره: هو الحقُّ والهداية.

الثالث: أنه عطفت على «الحق» عطفت فعلٍ على اسم لأنه في تأويله كقوله تعالى: «صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ»^(٢) أي: وقابضاتٍ، كما عطفت الاسم على الفعل لأن الفعلَ بمعناه.

كقول الشاعر^(٣):

٣٧١٥ - فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ

وَبِحَرَ عَطَاءٍ يَسْتَحِفُّ الْمَعَابِرَا

كأنه قيل: وليروه الحقُّ وهادياً.

الرابع: أن «ويَهْدِي» حالٌ من «الذي أنزل»، ولا بُدَّ من إضمارِ مبتدأ

أي: وهو يَهْدِي نحو^(٤):

(١) البحر ٢٥٩/٧، والقرطبي ٢٦٢/١٤.

(٢) الآية ١٩ من الملك.

(٣) تقدم برقم ١٢٨٨.

(٤) تقدم برقم ٤١٩.

نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا

وهو قليل جداً.

آ. (٧) قوله: ﴿إِذَا مُرِّقْتُمْ﴾: «إذا» منصوبٌ بمقدرٍ أي: تُبْعَثُونَ وتُجَزَّوْنَ وَتَمَزِيْقِكُمْ للدلالة «إنكم لفي خَلْقٍ جديدٍ» عليه.

ولا يجوز أن يكونَ العاملُ «يُنَبِّئُكُمْ»^(١) لأن التنبئة لم تقع ذلك الوقت. ولا «خَلَقٍ جديدٍ» لأن ما بعد «إن» لا يعمل فيما قبلها. وَمَنْ تَوَسَّعَ فِي الظرف أجزاه. هذا إذا جَعَلْنَا «إذا» ظرفاً مَحْضاً. فَإِنْ جَعَلْنَاهُ شرطاً كان جوابها مقدرأً أي: تُبْعَثُونَ، وهو العاملُ في «إذا» عند جمهور النحاة.

وَجَوَّزَ الزَّجَّاجُ^(٢) والنحاس^(٣) أن يكونَ^(٤) معمولاً لـ «مُرِّقْتُمْ». وجعله ابنُ عطية^(٥) خطأً وإفساداً للمعنى. قال الشيخ^(٦): «وليس بخطأ ولا إفساد. وقد اختلف في العامل في «إذا» الشرطية، وبيَّنَّا في «شرح التسهيل» أن الصحيح أن العاملَ فيها فعلُ الشرط كأخواتها من أسماء الشرط». قلت: لكنَّ الجمهورَ على خلافه. ثم قال الشيخ: «والجملةُ الشرطيةُ يُحتملُ أن تكونَ معمولاً لـ «يُنَبِّئُكُمْ» لأنه في معنى: يقول لكم إذا مُرِّقْتُمْ: تُبْعَثُونَ. ثم أكَّد ذلك بقوله: «إنكم لفي خَلْقٍ جديدٍ». ويُحتملُ أن يكونَ «إنكم لفي خَلْقٍ مُعلِّقاً لـ «يُنَبِّئُكُمْ» ساداً مَسْنَدٌ

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٦٥٧/٢.

(٢) معاني القرآن ٢٤١/٤.

(٣) إعراب القرآن ٦٥٧/٢.

(٤) أي «إذا».

(٥) المحرر ١١٠/١٣.

(٦) البحر ٢٥٩/٧.

- سبأ -

المفعولين، ولولا اللام لَفُتِحَتْ «إِنَّ» وعلى هذا فجملة الشرط اعتراض. وقد منع قوم التعليق في «أعلم» وبابها، والصحيح جوازُه. قال^(١):

٣٧١٧- حَذَارٍ فَقد نُبِّئْتُ إِنَّكَ لَلَّذِي

سَتُجْزَى بِمَا تَسَعَى فَتَسَعَدَ أَوْ تَشَقَى

وقرأ^(٢) زيد بن علي بإبدال الهمزة ياء^(٣). وعنه «يُنَبِّئُكُمْ» من أنبأ كأكرم.

وَمُمَزَّقٌ فِيهِ وَجْهَانٌ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ اسْمٌ مُصَدَّرٌ^(٤)، وَهُوَ قِيَاسٌ كُلُّ مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ أَي: يَجِيءُ مُصَدَّرُهُ وَزَمَانُهُ وَمَكَانُهُ عَلَى زِنَةِ اسْمٍ مَفْعُولِهِ أَي: كُلُّ تَمْزِيْقٍ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ ظَرْفٌ مَكَانٍ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥)، أَي: كُلُّ مَكَانٍ تَمْزِيْقٍ مِنَ الْقُبُورِ وَبَطُونِ الْوَحْشِ وَالطَّيْرِ. وَمِنْ مَجِيءِ مَفْعَلٍ مَجِيءِ التَّفْعِيلِ قَوْلُهُ^(٦):

٣٧١٨- أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّجِي الْقَوَافِي

فَلَا عِيًّا بِهِنَّ وَلَا اجْتِلَابًا

أَي: تَسْرِيحِي. وَالتَّمْزِيْقُ: التَّخْرِيقُ وَالتَّقْطِيعُ. يُقَالُ: ثُوبٌ مُمَزَّقٌ

وَمَمَزُوقٌ. وَيُقَالُ: مَزَقَهُ فَهُوَ مَازِقٌ وَمَزَقَ أَيْضًا. قَالَ^(٧):

(١) لم أهد إلى قائله، وهو في العيني ٤٤٧/٢، وشرح التصريح ٢٦٦/١، والهمع

١٥٨/١، والدرر ١٤٠/١. قال العيني: «عُلقَتْ نُبْتُ التي تَقْتَضِي ثَلَاثَةَ مَفَاعِيلَ

لأجل اللام في قوله للذي».

(٢) البحر ٢٥٩/٧.

(٣) يُنَبِّئُكُمْ.

(٤) وهو المصدر الميمي.

(٥) الكشاف ٢٨٠/٣.

(٦) تقدم برقم ١٢٤٠.

(٧) البيت لزيد الخيل. وعجزه:

جِحَاشُ الْكِرْمَلِيِّينَ لَهَا فَدِيدُ

=

٣٧١٩- أتاني أنهم مَرُقون عِرْضِي

وقال الممزق العبدى - وبه سُمِّي المُمَرَّق^(١):

٣٧٢٠- فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ أَكَلٍ
وَالْأَفْأَدْرِكُنِي وَلَمَّا أَمَرَّقِ

أَي: ولما أُبِلَ وَأُقِنَ.

و«جديد» عند البصريين بمعنى فاعِلٍ يقال: جَدَّ الشَّيْءُ فهو جَادٌ وجَدِيدٌ،
وعند الكوفيين بمعنى مفعولٍ مِنْ جَدَّدْتَهُ أَي: قَطَعْتَهُ.

آ. (٨) قوله: ﴿أَفْتَرِي﴾: هذه همزة استفهامٍ. وحُذِفَتْ لأجلها
همزة الوصل، فلذلك تَبَيَّنَتْ هذه الهمزة وصلًا وابتداءً. وبهذه الآية استدلَّ
الجاحظُ على أَنَّ الكلامَ ثلاثةُ أقسامٍ: صدق، كذب، لا صدق ولا كذب.
ووجهُ الدلالةِ منه على القسمِ الثالثِ أَنَّ قوله: «أم به جِنَّةٌ» لا جائزٌ أَنْ يكونَ
كذباً لأنه قسيمُ الكذبِ، وقسيمُ الشَّيْءِ غيرُهُ، ولا جائزٌ أَنْ يكونَ صدقاً لأنهم
لم يعتقدوه، فثبت قسمٌ ثالثٌ. وقد أُجِيبَ عنه بأنَّ المعنى: أم لم يَفْتَرِ. ولكن
عَبَّرَ عن هذا بقولهم «أم به جِنَّةٌ» لأنَّ المجنونَ لا افتراءَ له.

والظاهرُ في «أم» هذه متصلةٌ؛ لأنها تتقدَّرُ بأيِّ الشَّيْءِ. ويجابُ
بأحدهما، كأنه قيل: أيُّ الشَّيْءِ واقعٌ: افتراؤه الكذبُ أم كونهُ مجنوناً؟

= وهو في ديوانه ٤٢، والدرر ١٣٠/٢، وشرح التصريح ٦٨/٢، والعيني ٥٤٥/٣
والخزانة ٤٥٦/٣. جحاش: ج جحش، وهو ولد الحمار. والكرملين اسم ماء.
والفديد: الصوت.

(١) الأصمعيات ١٦٦، وأمالى الشجري ١٣٥/١، واللسان (أكل)، والعيني ٥٩٠/٤.

[٧٢٧/أ] ولا يَضْرُكُونَهَا بَعْدَهَا جَمَلَةٌ؛ لِأَنَّ الْجَمَلَةَ بِتَأْوِيلِ الْمَفْرَدِ كَقَوْلِهِ (١) : /
٣٧٢١- لا أَبَالِي أَنْبَ بِالْحَزَنِ تَيْسٌ
أَمْ جَفَانِي بظَهْرِ غَيْبٍ لَثِيمٌ

ومثله قول الآخر (٢) :

٣٧٢٢- لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا
شُعَيْثُ ابْنِ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنِ مَنْقَرٍ
«ابن منقر» خبر، لا نعت. كذا أنشده بعضهم مستشهداً على أنها جملة،
وفيه حذف التنوين مما قبل «ابن» وليس بصفة. وقد عرفت ما أشرت إليه هنا من
سورة التوبة (٣).

آ. (٩) قوله : ﴿أَفَلَمْ﴾ : فيه الرأيان المشهوران (٤) : قدره
الزمخشري (٥) : أَعْمُوا فَلَمْ يَرَوْا، وَغَيْرُهُ يَدَّعِي أَنْ الهمزة مقدّمة على حرف
العطف.

قوله «من السماء» بيان للموصول فتعلّق بمحذوف. ويجوز أن يكون
حالا فتعلّق به أيضاً. قيل : وثمّ حال محذوفة تقديره : أفلم يروا إلى كذا مقهوراً
تحت قدرتنا أو محيطاً بهم. ثم قال : إن نشأ.

قوله : «إن نشأ» قرأ (٦) الأخوان «يشأ»، يخسيف، يسقط، بالياء في

(١) تقدم برقم ٣٣٥٠.

(٢) تقدم برقم ٣٣٥١.

(٣) انظر: الدر المصون ٣٨/٦.

(٤) انظر: الدر المصون ٣٢٨/١.

(٥) الكشاف ٢٨١/٣.

(٦) السبعة ٥٢٧، والحجة ٥٨٣، والنشر ٣٤٩/٢، والبحر ٢٦٠/٧، والقرطبي

٢٦٤/١٤، والتيسير ١٨٠.

الثلاثة . والباقون بنون العظمة فيها، وهما واضحتان . وأدغم (١) الكسائي الفاء في الباء، واستضعفها الناس من حيث أدغم الأقوى في الأضعف . قال الفارسي (٢): «وذلك لا يجوز؛ لأنَّ الباء أضعفُ في الصوت من الفاء فلا تُدغم فيها، وإنَّ كانت الباء تُدغم فيها (٣) نحو: «اضربُ فلاناً» كما تُدغمُ الباءُ في الميم كقولك: اضربُ مالِكاً، وإنَّ كانت الميم لا تُدغمُ في الباء نحو: «اضمُّمُ بكرًا»؛ لأنَّ الباء انحطَّت عن الميم بفقد الغنة . وقال الزمخشري (٤): «وليست بالقوية»، وهذا لا ينبغي لأنها تواترت .

قوله: «يا جبالُ» محكيٌّ بقولِ مُضَمِّرٍ . ثم إنَّ شئتَ قدَّرته مصدرًا . ويكونُ بدلًا مِنْ «فضلاً» على جهة تفسيره به كأنه قيل: آتيناها فضلاً قولنا: يا جبالُ، وإنَّ شئتَ قدَّرته فعلاً . وحينئذٍ لك وجهان: إنَّ شئتَ جعلته بدلًا مِنْ «آتينا» وإنَّ شئتَ جعلته مستأنفًا .

قوله: «أوَّبي» العامةُ على فتحِ الهمزة وتشديدِ الواو، أمراً من التَّأوُّب وهو التَّرجيع . وقيل: التسييحُ بلغة الحبشة . والتضعيفُ يحتملُ أن يكونَ للتكثير . واختار الشيخ (٥) أن يكونَ للتعدِّي . قال: «لأنهم فسروه برَجَّعي معه التسييحُ» . ولا دليل؛ لأنه تفسيرٌ معنى (٦) . وقرأ (٧) ابنُ عباسٍ والحسنُ

(١) النشر ١٢/٢، والبحر ٢٦١/٧، والإتحاف ٣٨٢/٢ .

(٢) الحجة (خ) ١٦٢/٤ .

(٣) أي في الفاء . قال: «وذلك أن الفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الثايبا العلى وانحدر الصوت به إلى الفم حتى اتصلت بمخرج التاء» .

(٤) الكشف ٢٨١/٣ .

(٥) البحر ٢٦٢/٧ .

(٦) لأن أبا حيان عدَّ أب لازماً بمعنى رجع اللازم، ثم عدَّي بالتضعيف .

(٧) الإتحاف ٣٨٢/٢، البحر ٢٦٣/٧ .

- سبأ -

وقتادة وابن أبي إسحاق «أوبي» بضمّ الهمزة^(١) وسكون الواو أمراً من أب يُووبُ أي: أرجعي معه بالتسيح.

قوله: «والطير» العامة على نصبه وفيه أوجه، أحدها: أنه عطف على محل «جبال» لأنه منصوب تقديرًا. الثاني: أنه مفعول معه. قاله الزجاج^(٢). وردّ عليه: بأنّ قبله لفظة «معه» ولا يقتضي العامل أكثر من مفعول معه واحد، إلّا بالبدل أو العطف لا يُقال: «جاء زيد مع بكرٍ مع عمرو»^(٣). قلت: وخلافهم في تقضية حالين يقتضي مجيئه هنا. الثالث: أنه عطف على «فضلاً» قاله الكسائي. ولا بُدّ من حذف مضافٍ تقديره: آتيناه فضلاً وتسيح الطير. الرابع: أنه منصوب بإضمار فعلٍ أي: وسخرنا له الطير، قاله أبو عمرو.

وقرأ^(٤) السلمي والأعرج ويعقوب وأبونوفل وأبويحيى وعاصم في رواية «والطير» بالرفع. وفيه أوجه: النسق على لفظ قوله: «جبال». وأنشد قوله^(٥):

٣٧٢٣- ألا يا زيد والضحاك سيرا

فقد جاؤزتما خمّر الطريق

بالوجهين. وفي عطف المعرف بآل على المنادى المضموم ثلاثة مذاهب^(٦). الثاني: عطفه على الضمير المستكن في «أوبي». وجاز ذلك

(١) مثل: قال يقول قُل، وقولي.

(٢) معاني القرآن ٤/٢٤٣.

(٣) وتصحيح المثال بالعطف. وانظر: البحر ٧/٢٦٣.

(٤) الإتحاف ٢/٣٨٢، والقرطبي ١٤/٢٦٦، والبحر ٧/٢٦٣.

(٥) تقدم برقم ٩٤١.

(٦) انظر: الارتشاف ٣/١٣٠.

للفَصْل بالظرفِ . والثالث: الرفعُ على الابتداءِ، والخبرُ مضمَرٌ . أي: والجبالُ كذلك أي: مُؤَوَّبَةٌ .

قوله: «وَأَلْنَا» عطف على «آتَيْنَا»، وهو من جملةِ الفَصْلِ .

آ . (١١) قوله: ﴿أَنْ أَعْمَلُ﴾: فيها وجهان، أظهرهما: أنها مصدريةٌ على حَذْفِ الحرفِ أي: لأن . والثاني قاله الحوفي وغيره أنها مُفَسَّرَةٌ . وردُّ هذا: بأنَّ شَرْطَهَا تَقَدُّمُ ما هو بمعنى القولِ ولم يتقدَّم إلا «أَلْنَا» . واعتذر بعضهم عن هذا: بأنَّ قَدْرَ ما هو بمعنى القولِ أي: وأمرناه أَنْ أَعْمَلَ ولا ضرورةً تدعو إلى ذلك .

وَقُرِئَ «صَابِغَاتٍ» لأجلِ الغينِ . وتقدَّم تقريره في لقمان عند «وَأَسْبَغَ»^(٢) .

آ . (١٢) قوله: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ﴾: العامةُ على النصبِ [ب/٧٢٧] بإضمارِ فعلٍ أي: وسَخَّرْنَا لسليمانَ . / وأبو بكر^(٣) بالرفعِ على الابتداءِ، والخبرُ في الجارِّ قبله أو محذوفٌ . وجَوَّزَ أبو البقاء^(٤) أن يكونَ فاعلاً، يعني بالجارِّ، وليس بقويٍّ لعدمِ اعتماده . وكان قد وافقه في الأنبياء^(٥) غيره .

(١) الكشاف ٢٨٢/٣ .

(٢) الآية ٢٠ من لقمان .

(٣) السبعة ٥٢٧، والنشر ٣٤٩/٢، والحجة ٥٨٣، والبحر ٢٦٤/٧، والقرطبي ٢٦٨/١٤، والتيسير ١٨٠ .

(٤) الإملاء ١٩٦/٢ .

(٥) الآية ٨١ «ولسليمانَ الرِّيحَ عاصفةً» حيث لم يرد في الأنبياء خلاف في نصب «الرِّيحِ» .

- سبأ -

وقرأ العائمة «الريح» بالإفراد. والحسن^(١) وأبو حيوة وخالد بن إلياس^(٢) «الرياح» جمعاً. وتقدم في الأنبياء أن الحسن يقرأ مع ذلك بالنصب، وهنا لم يُنقل له ذلك.

قوله: «غُدُوها شَهْرٌ» مبتدأ وخبر. ولا بُدُّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ أي: غُدُوها مَسِيرَةُ شَهْرٍ أو مقدارُ غُدُوها شهرٌ. ولو نُصِبَ لجاز، إلا أنه لم يُقرأ به فيما علمت.

وقرأ^(٣) ابنُ أبي عبلَةَ «غَدَوْتُها ورَوَّحْتُها» على المَرَّة. والجملة: إمَّا مستأنفة، وإمَّا في محلِّ الحال.

قوله: «مَنْ يَعْمَلُ» يجوزُ أَنْ يَكُونَ مرفوعاً بالابتداء. وخبرُه في الجارِّ قبلَه أي: من الجنِّ مَنْ يَعْمَلُ، وأنَّ يَكُونَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ بفعلٍ مقدرٍ أي: وَسَخَّرْنَا لَهُ مَنْ يَعْمَلُ. و«من الجنِّ» يتعلَّقُ بهذا المقدرِ أو محذوفٍ على أنه حالٌ أو بيانٌ. و«بإذن» حالٌ أي: مُسَيِّراً بإذنِ رَبِّه. والإِذْنُ: مصدرٌ مضافٌ لفاعله. وقُرئ^(٤) «ومَنْ يُزْعِجُ» بضمِّ الياءِ مِنْ أزاغ، ومفعولُه محذوفٌ أي: وَمَنْ يُزْعِجُ نَفْسَه أي: يُمِيلُها. و«مِنْ عذابٍ»: «مِنْ» لا ابتداءً الغاية أو للتبعيض.

آ. (١٣) و: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ﴾: مُفسَّرُ لقوله «مَنْ يَعْمَلُ». و«مِنْ مَحَارِبٍ» بيانٌ لِمَا يَشَاءُ.

قوله: «كالجواب» قرأ^(٥) ابنُ كثيرٍ بإثباتِ ياءِ «الجوابي» وصلاً ووقفاً.

(١) النشر ٢/٢٢٣، والإتحاف ٢/٣٨٣، والبحر ٧/٢٦٤.

(٢) خالد بن إلياس بن سخر المدني روى عن ربيعة وأبان بن صالح ضعيف الحديث. انظر: تهذيب الكمال ١/٣٥٠.

(٣) البحر ٧/٢٦٤.

(٤) الشواذ ١٢١، والبحر ٧/٢٦٥.

(٥) انظر في قراءاتها: النشر ٢/٣٥١، والحجة ٥٨٤، والسبعة ٥٢٧، والتيسير ١٨٢.

- سبأ -

وأبو عمرو وورش بإثباتها وصلًا، وحذفها وقفًا. والباقون بحذفها في الحالين. و«كالجواب» صفة لـ «جفان». والجفان: جمع جفنة. والجوابي: جمع جابية كضاربة وضوارب. والجابية: الحوض العظيم سُميت بذلك لأنه يُجبي إليها الماء. وإسناد الفعل إليها مجاز؛ لأنه يُجبي فيها كما قيل: جابية لما يُخبأ فيها. قال الشاعر^(١):

٣٧٢٤- بجفانٍ تَعْتري نَادِينَا
مِنْ سَدِيفٍ حِينَ هَاجَ الصَّنِيرُ
كالجوابي لَاتِنِي مُتْرَعَةً
لِقَرَى الْأَضْيَافِ أَوْ لِمَحْتَضِرُ
وقال الأعشى^(٢):

٣٧٢٥- نَفَى الذَّمَّ عَنِ آلِ الْمُحَلَّقِ جَفْنَةً
كجَابِيَةِ السَّيْحِ الْعِرَاقِيِّ تَفْهَقُ
وقال الأفوه^(٣):

٣٧٢٦- وَقُدُورٍ كَالرُّبَا رَاسِيَةً
وَجِفَانٍ كَالجَوَابِي مُتْرَعَةً

(١) البيان لظرفة وهما في ديوانه ٦٦، واللسان (صنبر). وتعتري: تلم به وتأتيه. والسديف: قطع السنام. والصنبر: أشد ما يكون من البرد. لاتي مترعة: لا تزال مملوءة. القرى: القيام بإكرام الضيف. والمحتضر: النازل على المياه، والمحاضر: المياه.

(٢) ديوانه ٢٢٥. واللسان (جبي) والسيح: النهر. تفهق: تمتلئ حتى صارت تتصبب. فهي كأنها حوض الماء يُمدّه نهر العراق.

(٣) وهو الأفوه الأودي. والبيت في البحر ٧/٢٥٥.

- با -

قوله: «شُكْرًا» يجوز فيه أوجه، أحدها: أنه مفعولٌ به أي: اَعْمَلُوا الطاعة. سُمِّيَتِ الصلاةُ ونحوها شُكْرًا لَسَدِّهَا مَسَدَّهُ. الثاني: أنه مصدرٌ مِنْ معنى اَعْمَلُوا، كأنه قيل: اشكروا شُكْرًا بعملكم، أو اعملوا عملَ شُكْرٍ. الثالث: أنه مفعولٌ من أجله. أي: لأجل الشُكْرِ. الرابع: أنه مصدرٌ واقعٌ موقع الحالِ أي: شاكرين. الخامس: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ مِنْ لفظه، تقديره: واشكروا شُكْرًا. السادس: أنه صفةٌ لمصدرٍ «اَعْمَلُوا» تقديره: اَعْمَلُوا عَمَلًا شُكْرًا أي: ذا شُكْرِ.

قوله: «وقليلٌ» خبرٌ مقدمٌ. و«من عبادي» صفةٌ له و«الشُّكُورُ» مبتدأ.

آ. (١٤) قوله: ﴿تَأْكُلُ﴾: إمَّا حالٌ أو مستأنفة. وقرأ^(١) «مِنْسَأَتَهُ»، بهمزة ساكنة ابنُ ذُكْوَانَ. وبألفٍ مَحْضَةٍ نافعٌ وأبو عمرو، وبهمزة مفتوحةٍ الباقون.

والمِنْسَاءُ: العصا اسمُ آليَةٍ مِنْ نَسَاءِ أَي: آخره كالمِكْسَحَةِ والمِكْنَسَةِ. وفيها الهمزة وهو لغةٌ تميمٍ وأنشد^(٢):

٣٧٢٧- أَمِنْ أَجْلِ حَبْلِ لَا أَبَاكَ ضَرَبْتَهُ
بِمِنْسَاءٍ قَدْ جَرَّ حَبْلَكَ أَحْبَلًا

والألف وهي لغةُ الحجاز. وأنشد^(٣):

٣٧٢٨- إِذَا ذَبَبْتَ عَلَى الْمِنْسَاءِ مِنْ كِبَرٍ
فَقَدْ تَبَاعَدَ عَنْكَ اللَّهُ وَالْغَزْلُ

(١) انظر في قراءتها: السبعة ٥٢٧، والقرطبي ٢٧٩/١٤، والبحر ٢٦٧/٧، والتيسير ١٨٠، والحجة ٥٨٤، والنشر ٣٤٩/٢، والمحتسب ١٨٦/٢، والشراذم ١٢١.

(٢) البيت لأبي طالب وهو في اللسان (نساء) والقرطبي ٢٧٩/١٤، ومجاز القرآن ١٤٥/٢.

(٣) لم أهدد إلى قائله. وهو في القرطبي ٢٧٩/١٤، ومجاز القرآن ١٤٥/٢.

- سبأ -

فأما بالهمزة المفتوحة فهي الأصل؛ لأن الاشتقاق يدلُّ ويشهد^(١) له، والفتح لأجل بناء مفعلة كمكسنة. وأما سكونها ففيه وجهان، أحدهما: أنه أبدل الهمزة ألفاً، كما أبدلها نافع وأبو عمرو. وسيأتي، ثم أبدل هذه الألف همزة على لغة من يقول: العَالَمُ والخَاتَمُ. وقوله^(٢):

٣٧٢٩- وَخِنْدِفٌ هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمُ

ذكره ابن مالك. وهذا لا أدري ما حملة عليه، كيف يُعْتَقَدُ أنه هَرَبٌ مِنْ شيءٍ ثم يعودُ إليه؟ وأيضاً فإنهم نَصُّوا على أنه إذا أبدل من الألفِ همزةً: فإن كان لتلك الألفِ أصلٌ حُرِّكَتْ هذه الهمزة بحركة أصلِ الألفِ. وأنشد أبو الحسن ابن عصفور على ذلك^(٣):

٣٧٣٠- وَلِي نَعَامٌ بَنِي صَفْوَانَ زَوْزَاةً

[٧٢٨/أ] قال: الأصل زَوْزَاة. وأصل هذا: زَوْزَوَةٌ، فلما أُبْدِلَتْ من الألفِ/ همزةً حُرِّكَتْ بحركة الواو. إذا عَرَفْتَ هذا فكان ينبغي أن تُبَدِّلَ هذه الألفُ همزةً مفتوحةً؛ لأنها عن أصلٍ متحركٍ، وهو الهمزة المفتوحة، فتعودُ إلى الأول، وهذا لا يُقال. الثاني: أنه سَكَّنَ الفتحَةَ تخفيفاً، والفتحَةُ قد سَكَّنَتْ في مواضعٍ تقدَّم التنبيهُ عليها وشواهدُها. ويُحَسِّنُه هنا: أن الهمزة تُشْبِه حروفَ العلة، وحرفُ العلةِ تُسْتَقَلُّ عليه الحركةُ مِنْ حيثُ الجملة، وإن كان لا تُسْتَقَلُّ الفتحَةُ

(١) الأصل «يشهد» من غير واو العطف، وإثباتها من (ش).

(٢) تقدم برقم ٨٧.

(٣) تقدم برقم ٨٨. وانظر: المقرب لابن عصفور ١٠٧.

لخفّتها. وأنشدوا على تسكينِ همزتها^(١):

٣٧٣١- صرِيعُ خَمْرِ قَامٍ مِنْ وَكَاءَتِهِ
كَقَوْمَةِ الشَّيْخِ إِلَى مَنَسَاتِهِ

وقد طعن قومٌ على هذه القراءة، ونسبوا راويها إلى الغلط. قالوا: لأنّ قياسَ تخفيفها إنما هو تسهيلها بينَ بين، وبه قرأ ابنُ عامرٍ وصاحباه، فظنّ الراوي أنهم سَكَنُوا. وَضَعَفَهَا أَيْضاً بَعْضُهُمْ: بأنه يَلْزَمُ سَكُونُ ما قبل تاءِ التانيثِ، وما قبلها واجبُ الفتحِ إِلَّا الألفَ.

وأما قراءة الإبدالِ فقليل: هي غيرُ قياسية، يَعْنُونَ أنها ليست على قياسِ تخفيفها. إِلَّا أَنْ هَذَا مَرْدُودٌ: بأنها لغةُ الحجازِ، ثابتةٌ، فلا يُلْتَفَتُ لِمَنْ طَعَنَ. وقد قال أبو عمرو: - وكفّي به - «أنا لا أهْمِزُها، لأنّي لا أَعْرِفُ لها اشتقاقاً، فإن كانت مما لا يُهْمَزُ فقد أُخْطِئْتُ»^(٢). وإن كانت تُهْمَزُ فقد يجوزُ لي تركُ الهمزِ فيما يُهْمَزُ». وهذا الذي ذكره أبو عمرو أحسنُ ما يقالُ في هذا ونظائره.

وَقُرِئَ «مَنَسَاتِهِ» بفتح الميم مع تحقيقِ الهمزة، وإبدالها ألفاً، وحذفها تخفيفاً، و «مَنَسَاتِهِ» بزنة مفعالته كقولهم: مَيْضَاةٌ^(٣) ومَيْضَاةٌ وكلُّها لغات. وقرأ ابنُ جُبَيْرٍ «مِنْ سَاتِهِ» فَصَلَ «مِنْ» وجعلها حرفَ جرٍّ، وجعل «سَاتِهِ» مجرورةً بها. والسَّاةُ والسَّتَةُ هنا العصا. وأصلها يَدُ القوسِ العليا والسفلى يقال: سَاةُ القوسِ مثلُ شاةٍ، وسِتُّها، فَسُمِّيَتِ العصا بذلك على وجهِ الاستعارة. والمعنى: تَأْكُلُ

(١) لم أهدئ إلى قائله، وهو في القرطبي ٢٧٩/١٤ وصدده فيه:

وقائمٍ قد قام من تكأته

وهو في البحر ٢٦٧/٧.

(٢) في البحر ٢٦٧/٧ «احتطت» وهو أنسب للسياق.

(٣) المَيْضَاةُ: الإداوة فيها ماء يُتَوَضَّأُ به.

مِنْ طَرَفِ عَصَاهُ . وَوَجْهُ ذَلِكَ كَمَا جَاءَ فِي التَّفْسِيرِ : أَنَّهُ اتَّكَأَ عَلَى عَصَا خَضِرَاءَ مِنْ خَرُوبٍ ، وَالْعَصَا الْخَضِرَاءُ مَتَى اتَّكَيْتُ عَلَيْهَا تَصِيرُ كَالْقَوْسِ فِي الْإِعْوَجَاجِ غَالِبًا . وَسَاءَ فَعْلَةٌ ، وَسَيْتَةٌ : فِعْلَةٌ نَحْوُ : قِيحَةٌ وَقِيحَةٌ ، وَالْمَحذُوفُ لِأَمْرِهِمَا .

وقال ابن جني (١) : «سَمِيَ الْعَصَا سَاءَةً لِأَنَّهَا تَسُوءُ ، فِيهَا فَعْلَةٌ ، وَالْعَيْنُ مَحذُوفَةٌ» قلت : وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ تَكُونَ الْقِرَاءَةَ بِهَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ ، وَالْمَنْقُولُ أَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ بِالْألفِ صَرِيحَةٌ (٢) وَالْأبِي الْفَتْحُ أَنَّ يَقُولُ : أَصْلُهَا الْهَمْزُ ، وَلَكِنْ أُبْدِلَتْ .

وقوله : «دَابَّةُ الْأَرْضِ» فِيهِ وَجْهَانِ ، أَظْهَرُهُمَا : أَنَّ الْأَرْضَ هَذِهِ الْمَعْرُوفَةُ . وَالْمُرَادُ بِدَابَّةِ الْأَرْضِ الْأَرْضُ دُوبِيَّةٌ تَأْكُلُ الْخَشَبَ . الثَّانِي : أَنَّ الْأَرْضَ مَصْدَرٌ لِقَوْلِكَ : أَرْضَتِ الدَّابَّةُ الْخَشَبَ تَأْرِضُهَا أَرْضًا أَي : أَكَلَتْهَا . فَكَانَ قِيلَ : دَابَّةُ الْأَكْلِ . يُقَالُ : أَرْضَتِ الدَّابَّةُ الْخَشَبَ تَأْرِضُهَا أَرْضًا فَأَرْضَتِ بِالْكَسْرِ تَأْرِضُ هِيَ بِالْفَتْحِ أَرْضًا بِالْفَتْحِ أَيْضًا نَحْوُ : أَكَلَتِ الْقَوَادِحُ (٣) الْأَسْنَانَ تَأْكُلُهَا أَكْلًا فَأَكَلَتْ هِيَ بِالْكَسْرِ تَأْكُلُ أَكْلًا بِالْفَتْحِ . وَنَحْوُهُ أَيْضًا : جَدَعْتُ أَنْفَهُ جَدَعًا فَجَدَعٌ هُوَ جَدَعًا بِفَتْحِ عَيْنِ الْمَصْدَرِ . وَبِفَتْحِ الرَّاءِ قَرَأَ (٤) ابْنُ عَبَّاسٍ وَالْعَبَّاسُ بْنُ الْفَضْلِ وَهِيَ مَقْوِيَةٌ الْمَصْدَرِيَّةُ فِي الْقِرَاءَةِ الْمَشْهُورَةِ . وَقِيلَ : الْأَرْضُ بِالْفَتْحِ لَيْسَ مَصْدَرًا بَلْ هُوَ جَمْعُ أَرْضَةٍ ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْعَامِّ إِلَى الْخَاصِّ لِأَنَّ الدَّابَّةَ أَعْمٌ مِنَ الْأَرْضَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الدَّوَابِّ .

قوله : «فَلَمَّا خَرَّ» الظاهر أن فاعله ضمير سليمان عليه السلام . وقيل :

(١) هذا النص لم يرد في «المحتسب» وإنما ورد فيه احتمالان، الأول: أنها من أسأيت القوس فالمحذوف من سئته هو اللام، والثاني أنها من نساء. والفاء محذوفة، وليس في المحتسب أن العين محذوفة.

(٢) بل المشهور أن هذه القراءة «سأيته».

(٣) القادحة: السوسة تدب في الأسنان والشجر والخشب. ج قوادح.

(٤) الشواذ ١٢١، والقرطبي ٢٨٠/١٤، والبحر ٢٦٦/٧.

- سبأ -

عائِدٌ على الباب لأنَّ الدابَّةَ أكلته فوقه . وقيل : بل أكلت عتَبَةَ الباب ، وهي الخارَعة . ونُقِلَ ذلك في التفسير ، وينبغي أن لا يَصِحَّ ؛ إذ كان يكون التركيب خَرَّتْ بتاء التانيث . و(١) :

..... ٣٧٣٢ -

أَبْقَلَ إِنْقَالَهَا

ضرورة أو نادرٌ . وتأويلُها بمعنى العودِ أندرُ منه .

قوله : «تَبَيَّنَتْ» العامةُ على بناءه للفاعلِ مسنداً للجنِّ . وفيه تأويلاتٌ ، أحدها : أنه على حَذْفِ مضافٍ تقديرُه : تَبَيَّنَ أمرُ الجنِّ أي : ظهر وبان . و«تَبَيَّنَ» يأتي بمعنى بان لازماً ، كقوله(٢) :

٣٧٣٣ - تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذِلَّةٌ

وَأَنَّ أَعْرَاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا

فلَمَّا حُذِفَ المضافُ ، وأقيم المضافُ إليه مقامه ، وكان ممَّا يجوز تانيثُ فعله ، أُلْحِقَتْ علامةُ التانيثِ .

وقوله : «أَنَّ لَوْ كَانُوا» بتأويلِ المصدرِ مرفوعاً بدلاً من الجنِّ . والمعنى : ظهر كَوْنُهُمْ لو عَلِمُوا الغيبَ لَمَا لَبِثُوا في العذابِ أي : ظَهَرَ جَهْلُهُمْ . الثاني : أَنَّ «تَبَيَّنَ» بمعنى بانَ وظَهَرَ أيضاً . و«الجنُّ» فاعلٌ . ولا / حاجةُ إلى حَذْفِ مضافٍ [٧٢٨/ب] و«أَنَّ لَوْ كَانُوا» بدلاً كما تقدَّم تحريره . والمعنى : ظهر للجنِّ جَهْلُهُمْ للناسِ ؛ لأنهم كانوا يُوْهِمُونَ الناسَ بذلك ، كقولك : بان زيدٌ جهله . الثالث : أَنَّ «تَبَيَّنَ» هنا متعدِّدٌ بمعنى أدرك وَعَلِمَ ، وحينئذٍ يكونُ المرادُ بالجنِّ ضَعْفَتَهُمْ ، وبالضميرِ

(١) تقدم برقم ٢٨٣ .

(٢) البيت لأنيف بن زيان وهو في المحتسب ١/١٨٤ ، وأمالي الشجري ١/٥٦ ،

وابن يعيش ٤/٤٥ ، والعيني ٤/٥٨٨ ، واللسان (طول) .

في «كانوا» كِبَارَهُمْ وَمَرَدَّتْهُمْ، و «أن لو كانوا» مفعولٌ به، وذلك أن المَرَدَّةَ والرؤساء من الجن كانوا يُوهَمون ضعفاءهم أنهم يعلمون الغيب. فلما خَرَّ سليمان عليه السلام مَيِّتاً، ومكثوا بعده عاماً في العمل، تَبَيَّنَتِ السَّفَلَةُ من الجن أن الرؤساء منهم لو كانوا يعلمون الغيب كما ادَّعَوْا ما مكثوا في العذاب. ومن مجيء «تَبَيَّنَ» متعدياً بمعنى أدرك قوله^(١):

٣٧٣٤- أَفَاطِمُ إِنِّي مَيِّتٌ فَتَبَيَّنِي
ولا تَجْزَعِي كُلَّ الْأَنَامِ يَمُوتُ

أي: تَبَيَّنِي ذلك.

وفي كتاب أبي جعفر^(٢) ما يَقْتَضِي أن بعضهم قرأ «الجن» بالنصب، وهي واضحة أي: تَبَيَّنَتِ الْإِنْسُ الْجَنَ. و «أن لو كانوا» بدلٌ أيضاً من «الجن». وقرأ^(٣) ابن عباس ويعقوب «تَبَيَّنَتِ الْجَنَ» على البناء للمفعول، وهي مؤيَّدة لما نَقَلَهُ النَّحَّاسُ. وفي الآية قراءاتٌ كثيرةٌ أُضْرِبَتْ عنها لمخالفتها السَّوَادَ.

و«أن» في «أن لو كانوا» الظاهر أنها مصدريةٌ مخففةٌ من الثقيلة، واسمها ضميرُ الشأن. و«لو» فاصلةٌ بينها وبين خبرها الفعليِّ. وقد تقدَّم تحقيق ذلك كقوله: «وأن لو استقاموا»^(٤) «أن لو نشاء أصبناهم»^(٥).

وقال ابن عطية^(٦): «وذهب سيويوه^(٧) إلى أن «أن» لا موضع لها من

(١) لم أهدد إلى قائله وهو في البحر ٢٦٧/٧.

(٢) ليس في «إعراب القرآن» للنحاس. ووردت القراءة في البحر ٢٦٨/٧.

(٣) الإنحاف ٣٨٤/٢، والنشر ٣٥٠/٢، والقرطبي ٢٧٩/١٤، والبحر ٢٦٨/٧.

(٤) الآية ١٦ من الجن.

(٥) الآية ١٠٠ من الأعراف.

(٦) المحرر ١٢٣/١٣.

(٧) الكتاب ٤٥٥/١ - ٤٥٦.

الإعراب، إنما هي مؤذنة بجواب ما يُنزل منزلة القسم من الفعل الذي معناه التحقيق واليقين؛ لأن هذه الأفعال التي هي: تَحَقَّقْتُ وَتَيَقَّنْتُ وَعَلِمْتُ وَنَحَوُّهَا تَحُلُّ مَحَلَّ الْقَسَمِ، فـ «ما لَيْثُوا» جواب القسم لا جواب «لو»، وعلى الأقوال الأولى يكون جوابها^(١). قلت: وظاهر هذا أنها زائدة لأنهم نَصُّوا على أطراد زيادتها قبل «لو» في حيز القسم^(٢). وللناس خلاف: هل الجواب للواو أو^(٣) للقسم^(٤)؟ والذي يفتضيه القياس أن يُجاب أسبقهما كما في اجتماعه مع الشرط الصريح ما لم يتقدمهما ذو خبر، كما تقدم بيانه. وتقدم الكلام والقراءات في سبأ في سورة النمل^(٥).

آ. (١٥) قوله: ﴿مَسْكَنِهِمْ﴾: قرأ^(٦) حمزة وحفص «مَسْكَنِهِمْ» بفتح الكاف مفرداً، والكسائي كذلك، إلا أنه كسر الكاف، والباقون «مَسَاكِنِهِمْ» جمعاً. فأما الإفراد فلعدم اللبس؛ لأن المراد الجمع، كقوله^(٧):

٣٧٣٥ - كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا

والفتح هو القياس؛ لأن الفعل متى ضُمَّت عين مضارعه أو فُتِحَتْ جاء المفعول منه زماناً ومكاناً ومصدرًا بالفتح، والكسر مسموع على غير قياس. وقال

(١) أي جواب «لو».

(٢) انظر: المغني ٥٠.

(٣) الأصل (و) والتصويب من (ش).

(٤) انظر: المغني ٥٠.

(٥) انظر إعرابه للآية ٢٢.

(٦) السبعة ٥٢٨، والحجة ٥٨٥، والنشر ٣٥٠/٢، والبحر ٢٦٩/٧، والقرطبي

٢٨٣/١٤، والتيسير ١٨٠.

(٧) تقدم برقم ١٥٣.

أبو الحسن^(١) : «كسر الكاف لغة فاشية، وهي لغة الناس اليوم، والكسر لغة الحجاز». وهي قليلة. وقال الفراء^(٢) : «هي لغة يمانية فصيحة». و«مَسْكِيهِمْ» يُحْتَمَلُ أَنْ يَرَادَ بِهِ الْمَكَانُ، وَأَنْ يَرَادَ بِهِ الْمَصْدَرُ أَي : السُّكْنَى . وَرَجَّحَ بَعْضُهُمُ الثَّانِي قَالَ : لِأَنَّ الْمَصْدَرَ يَشْمَلُ الْكُلَّ فَلَيْسَ فِيهِ وَضْعُ مَفْرَدٍ مَوْضِعَ جَمْعٍ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ؛ فَإِنَّ فِيهِ وَضْعَ الْمَفْرَدِ مَوْضِعَ الْجَمْعِ كَمَا قَرَّرْتَهُ، لَكِنْ سَبَّوْهُ^(٣) يَبْأَبَاهُ إِلَّا ضَرُورَةً كَقَوْلِهِ^(٤) :

— ٣٧٣٦ —

قد عَضَّ أَعْنَاقَهُمْ جَلْدُ الْجَوَامِيسِ

أي جلود. وأما الجمع فهو الظاهر؛ لأن لكل واحدٍ مَسْكناً^(٥). وَرُسِمَ فِي الْمَصَاحِفِ دُونَ أَلْفٍ بَعْدَ الْكَافِ، فَلِذَلِكَ احْتَمَلَتِ الْقِرَاءَاتُ الْمَذْكُورَةَ.

قوله : «جَتَّان» فيه ثلاثة أوجه : الرفعُ على البدلِ من «آية» وأبدلَ مثنى مِنْ مَفْرَدٍ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَفْرَدَ يَصْدُقُ عَلَى هَذَا الْمَثْنَى . وَتَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ : «وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً»^(٦) . الثَّانِي : أَنَّهُ خَبِرَ مُبْتَدَأً مُضْمِرٍ . وَضَعَّفَ ابْنُ عَطِيَّةَ^(٧) الْأَوَّلَ وَلَمْ يُبَيِّنْهُ . وَلَا يَظْهَرُ ضَعْفُهُ بَلْ قُوَّتُهُ، وَكَأَنَّهُ تَوَهَّمَ أَنَّهُمَا مُخْتَلِفَانِ إِفْرَادًا وَتَثْنِيَةً؛ فَلِذَلِكَ ضَعَّفَ الْبَدْلُ عِنْدَهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . الثَّالِثُ : — وَإِلَيْهِ نَحْنُ ابْنِ عَطِيَّةَ^(٨) — أَنْ يَكُونَ «جَتَّان» مُبْتَدَأً، وَخَبْرُهُ «عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ» . وَرَدَّهُ

(١) لم يرد في «معاني القرآن» له .

(٢) معاني القرآن له ٣٥٧/٢ .

(٣) الكتاب ١٠٨/١ .

(٤) تقدم برقم ٣٥٥٥ .

(٥) الأصل «مسكن» وهو سهو .

(٦) الآية ٥٠ من سورة المؤمنين .

(٧) المحرر ١٢٥/١٣ .

(٨) المحرر ١٢٥/١٣ .

- سبأ -

الشيخ^(١): بأنه ابتداء نكرة من غير مُسَوِّغٍ . واعتذر عنه : بأنه قد يُعْتَقَدُ حَذْفُ صفةٍ أي : جنتان لهم ، أو جنتان عظيمتان [إن]^(٢) صَحَّ ما ذهب إليه .

وقرأ ابنُ أبي عبلة^(٣) «جَنَّتَيْنِ» بالياءِ نصباً على خبرِ كان ، واسمها «آية» . فإن قيل : اسمُ «كان» كالمبتدأ ، / ولا مُسَوِّغٌ للابتداء به حتى يُجْعَلَ اسمُ كان . [٧٢٩/أ] والجوابُ أنه تخصصَ بالحالِ المُقَدِّمةِ عليه ، وهي صفةُ في الأصل . ألا ترى أنه لو تأخر «لسبأ» لكان صفةً لـ «آية» في هذه القراءة .

قوله : «عن يمينٍ» إمَّا صفةٌ لـ «جَنَّتَانِ» أو خبرٌ مبتدأ مضميرٍ أي : هما عن يمين .

قوله : «كُلُوا» على إضمارِ القولِ أي : قال الله أو المَلَكُ .

قوله : «بَلَدَةٌ» أي : بَلَدْتُكُمْ بَلَدَةٌ ، وربُّكم ربُّ غفورٌ . وقرأ^(٤) رُوَيْسٌ بنصب «بَلَدَةٌ وَرَبٌّ» على المدح ، أو اسكنوا واعدوا . وجعله أبو البقاء^(٥) مفعولاً به ، والعامِلُ فيه «اشكروا» وفيه نظرٌ ؛ إذ يَصِيرُ التقدير : اشكروا لربِّكم ربًّا غفوراً .

آ . (١٦) قوله : ﴿سَيْلَ الْعَرِمِ﴾ : فيه أوجهٌ ، أحدها : أنه من باب إضافة الموصوف لصفته في الأصل ، إذ الأصلُ : السَّيْلُ الْعَرِمُ . والعَرِمُ : الشديدُ . وأصله من العَرَامَةِ ، وهي الشَّرَاسَةُ والصعوبةُ . وعَرِمَ فلانٌ فهو عارِمٌ وعَرِمٌ . وعَرَامُ الجيش منه . الثاني : أنه من بابِ حَذْفِ الموصوف وإقامة صفته

(١) البحر ٢٧٠/٧ .

(٢) زيادة من (ش) .

(٣) البحر ٢٧٠/٧ .

(٤) البحر ٢٧٠/٧ ، والكشاف ٢٨٥/٣ .

(٥) الإملاء ١٩٦/٢ .

مُقامه . تقديرُهُ: فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْمَطَرِ الْعَرِمِ أَوْ الْجُرَذِ الْعَرِمِ أَي الشَّدِيدِ الْكَثِيرِ . الثالث: أَنَّ الْعَرِمَ اسْمٌ لِلْبِنَاءِ الَّذِي يُجْعَلُ سَدًّا . وَأُنشِدُ^(١):

٣٧٣٧- مِنْ سَبَأِ الْحَاضِرِينَ مَأْرَبَ إِذْ

يَبْنُونَ مِنْ دُونِ سَيْلِهِ الْعَرِمَا

أَي الْبِنَاءِ الْقَوِيَّ . الرابع: أَنَّ الْعَرِمَ اسْمٌ لِلْوَادِي الَّذِي كَانَ فِيهِ الْمَاءُ نَفْسُهُ . الخامس: أَنَّهُ اسْمٌ لِلْجُرَذِ وَهُوَ الْفَأْرُ . قِيلَ: هُوَ الْخُلْدُ^(٢) . وَإِنَّمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ تَسَبَّبَ عَنْهُ إِذْ يُرَوَى فِي التَّفْسِيرِ: أَنَّهُ قَرَضَ السُّكْرَ إِلَى أَنْ انْفَتَحَ عَلَيْهِمْ فَعَرِقُوا بِهِ . وَعَلَى هَذِهِ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ تَكُونُ الْإِضَافَةُ إِضَافَةً صَحِيحَةً مُعْرَفَةً نَحْو: غَلَامِ زَيْدٍ أَي: سَيْلِ الْبِنَاءِ، أَوْ سَيْلِ الْوَادِي الْفَلَانِي، أَوْ سَيْلِ الْجُرَذِ . وَهَؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ ضَرَبَتْ بِهِمُ الْعَرَبُ فِي الْمَثَلِ لِلْفُرْقَةِ فَقَالُوا: «تَفَرَّقُوا أَيْدِي سَبَأٍ وَأَيَادِي سَبَأٍ»^(٣) .

قوله: «بَجَّتِيهِمْ جَتَّتِينَ» قد تقدّم في البقرة^(٤) أن المجرورَ بالباء هو الخارج^(٥)، والمنصوب هو الداخل؛ ولهذا غلِطَ مَنْ قال من الفقهاء: «فلو أبدل ضادا بظاء»^(٦) بطلت صلته» بل الصواب أن يُقال: ظاء بضادٍ .

قوله: «أَكَلِ خَمَطٍ» قرأ^(٧) أبو عمرو على إضافة «أكل» غير المضاف إلى

(١) تقدم برقم ٣٥٥٤ وسقط قوله: «مأرب» في الأصل .

(٢) انظر: معاني القرآن ٢٤٨/٤ .

(٣) مجمع الأمثال ٢٧٥/١، والمستقصى للزمخشري ٨٨/٢ .

(٤) انظر: الدر المصون ٣٧٩/١ .

(٥) أي المتروك .

(٦) أي في الفاتحة في قوله: ولا الضالين .

(٧) السبعة ٥٢٨، والنشر ٣٥٠/٢، والتيسير ١٨٠، والبحر ٢٧١/٧، والحجة ٥٨٧،

والقرطبي ٢٨٦/١٤ .

«خَمَطٌ». والباقون بتنوينه غير مضافٍ وقد تقدم في البقرة^(١) أن ابنَ عامرٍ وأبا عمرو والكوفيين يضمون كافَ «أكل» غير المضاف لضمير المؤنثة، وأن نافعاً وابن كثير يُسكّنونها بتفصيل هناك تقدّم تحريره، فيكونُ القراءُ هنا على ثلاثِ مراتبٍ، الأولى: لأبي عمروٍ «أُكُلِ خَمَطٌ» بضم كافِ «أُكُلِ» مضافاً لـ «خَمَطٌ». الثانية: لنافعٍ وابن كثيرٍ تسكينُ كافِهِ وتنوينه. الثالثة: للباقين ضمُّ كافِهِ وتنوينه. فمن أضافَ جَعَلَ «الأكل» بمعنى الجنى والثمر. والخَمَطُ قِيل: شجرُ الأراك. وقيل: كلُّ شجرٍ ذي شوكٍ. وقيل: كلُّ نَبْتٍ أَخَذَ طِعْماً مِنْ مرارة. وقيل: شجرةٌ لها ثمرٌ تشبه الخشخاش لا يُنتَفَعُ به.

قوله: «وَأَثَلِ وَشِيءٍ مِنْ سِدْرٍ» معطوفان على «أُكُلِ» لا على «خَمَطٌ» لأنَّ الخَمَطَ لا أُكُلُ له. وقال مكي^(٢): «لَمَّا لَمْ يَجْزْ أَنْ يَكُونَ الخَمَطُ نِعْتاً للأكل؛ لأنَّ الخَمَطَ اسمُ شجرٍ بعينه، ولا بدلاً لأنه ليس الأول ولا بعضه، وكان الجنى والثمر من الشجر، أُضيف على تقدير «مِنْ» كقولك: هذا ثوبٌ خَزٌّ. وَمَنْ نَوَّنَ جَعَلَ خَمَطاً وما بعده: إمَّا صفةٌ لأكل. قال الزمخشري^(٣): «أَوْ وُصِفَ الأكلُ بالخَمَطِ، كأنه قيل: ذواتي أُكُلِ بِشِعٍ». قال الشيخ^(٤): «والوصفُ بالأسماءِ لا يَطْرُدُ، وإن كان قد جاء منه شيءٌ نحو قولهم: مررتُ بقاعِ عَرْفَجٍ كَلَّةً». الثاني^(٥): البَدَلُ مِنْ «أُكُلِ» قال أبو البقاء^(٦): «وجعل خَمَطاً أُكُلًا لمجاورته إياه وكونه سبباً له». إلا أن الفارسي^(٧) ردَّ كونه بدلاً. قال: «لأنَّ الخَمَطَ ليس

(١) انظر: الدر المصون ٥٩٣/٢.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٢٠٧/٢.

(٣) الكشاف ٢٨٥/٣.

(٤) البحر ٢٧١/٧.

(٥) الأول في إعراب «خمط» الوصفية وهذا هو الثاني.

(٦) الإملاء ١٩٧/٢.

(٧) المحجة (خ) ١٦٨/٤.

بِالْأَكْلِ نَفْسِهِ». وقد تقدّم جوابُ أبي البقاء. وأجاب بعضهم عنه - وهو مُتَنَزِعٌ مِنْ كِلَامِ الزَّمْخَشَرِيِّ (١) - أنه على حَذْفِ مِضَافٍ تَقْدِيرُهُ: ذَوَاتِي أَكَلِ أَكَلِ حَمَاطٍ. قال: والمَحذُوفُ هو الأَوَّلُ في الحَقِيقَةِ. قلت: وهو حَسَنٌ في المَعْنَى. الثالث: أنه عَطَفَ بَيَانٍ، وجعلهُ أبو علي (٢) أَحْسَنَ ما في البَابِ. قال: «كَأَنَّهُ بَيَّنَّ أَنَّ الأَكْلَ هَذِهِ الشَّجَرَةُ» إِلَّا أَنَّ عَطَفَ البَيَانِ لا يُجِيزُهُ البَصْرِيُّونَ في النَكَراتِ إِنَّمَا يَخْصُونَهُ بِالمَعَارِفِ/.

[٧٢٩/ب]

قوله: «قليل» نعت لـ «سدر». وقيل: نعت لـ «أكل». وقال أبو البقاء (٣): «ويجوز أن يكون نعتاً لـ «حَمَاطٍ وَأَثَلٍ وَسِدْرٍ». وقُرئ (٤) «وَأَثَلًا وَشَيْئًا» بنصبهما عطفاً على جَتَّتَيْنِ. والأَثَلُ: شَجَرُ الطَّرْفَاءِ، أو ما يُشَبِّهُهَا. والسِدْرُ سِدْرَانٌ: سِدْرٌ لَهُ ثَمَرَةٌ عَفْصَةٌ لا تُؤْكَلُ ولا يُتَنَفَّعُ بِبُورِقِهِ في الاغتسال وهو الضالُّ، وسِدْرٌ لَهُ ثَمَرٌ يُؤْكَلُ وهو النَّبَقُ، وَيُغْتَسَلُ بِبُورِقِهِ. ومراد الآية: الأَوَّلُ.

آ. (١٧) قوله: ﴿وَهَلْ نُجَازِي﴾: قرأ (٥) الأخوان وحفص «نُجَازِي» بنون العظمة وكسر الزاي أي: نحن. «إِلَّا الكَفُورَ» مفعولٌ به. والباقون بضم الياء وفتح الزاي مبنياً للمفعول. «إِلَّا الكَفُورَ» رَفَعَ على ما لم يُسَمَّ فاعله. ومسلم بن جندب «يُجَزِي» مبنياً للمفعول، «إِلَّا الكَفُورَ» رَفَعَ على ما تقدّم. وقُرئ «يَجْزِي» مبنياً للفاعل وهو اللهُ تعالى، «الكفور» نصباً على المفعول به.

(١) الكشاف ٣/٢٨٥.

(٢) الحجة (خ) ٤/١٦٨.

(٣) الإملاء ٢/١٩٧.

(٤) حكاة الفضل بن إبراهيم. انظر: البحر ٧/٢٧١، والشواذ ١٢١.

(٥) انظر في قراءاتها: التيسير ١٨١، والقرطبي ١٤/٢٨٨، والحجة ٥٨٧، والسبعة

٥٢٩، والنشر ٢/٣٥٠، والمحتسب ٢/١٨٩، والبحر ٧/٢٧١.

آ. (١٩) قوله: ﴿رَبَّنَا﴾: العامة بالنصب على النداء. وابن^(١) كثير وأبو عمرو وهشام «بَعْدَ» بتشديد العَيْنِ فعل طلب. والباقون «بَاعِدْ» طلباً أيضاً من المفاعلة بمعنى الثلاثي. وقرأ^(٢) ابنُ الحنفية وسفيان بن حسين وابن السَّمِيفِع «بَعْدَ» بضم العين فعلاً ماضياً. والفاعل المَسِيرُ أي: بَعْدَ المَسِيرِ. و«بَيْنَ» ظرفٌ. وسعيد بن أبي الحسن^(٣) كذلك إلا أنه ضمَّ نونَ «بين» جعله فاعلاً «بَعْدَ»، فأخرجه عن الظرفية كقراءة «تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ»^(٤) رفعاً. فالمعنى على القراءة المتضمنة للطلب يكون المعنى: أنهم أَشْرَوْا وَبَطَرُوا؛ فلذلك طلبوا بَعْدَ الأسفار. وعلى القراءة المتضمنة للخبر الماضي يكون شكوى من بَعْدِ الأسفار التي طلبوها أيضاً.

وقرأ^(٢) جماعة كثيرة منهم ابن عباس وابن الحنفية وعمرو بن فائد «رَبَّنَا» رفعاً على الابتداء، «بَعْدَ» بتشديد العين فعلاً ماضياً خبره. وأبو رجاء والحسن ويعقوب كذلك إلا أنه «بَاعِدَ» بالألف. والمعنى على هذه القراءة: شكوى بَعْدِ أسفارهم على قُرْبها ودُنُوها تَعَنَّتْ منهم.

وقرئ «بُوعَدَ» مبنياً للمفعول. وإذا نصبت «بين» بعد فعلٍ متعدٍّ من هذه المادة في إحدى هذه القراءاتِ سواءً كان أمراً أم ماضياً فجعله الشيخ^(٥) منصوباً

(١) السبعة ٥٢٩، والحجة ٥٨٨، والتيسير ١٨١، والبحر ٢٧٢/٧، والقرطبي ٢٩٠/١٤، والنشر ٣٥٠/٢.

(٢) انظر في أوجه هذه القراءات: البحر ٢٧٢/٧، والنشر ٣٥٠/٢، والإتحاف ٣٨٥/٢، والقرطبي ٢٩١/١٤، والمحتسب ١٨٩/٢.

(٣) سعيد بن أبي الحسن الأنصاري أخو الحسن البصري، روى عن عبد الله بن عباس، روى له الجماعة توفي سنة ١٠٨. انظر: التهذيب ٤٨٣/١.

(٤) الآية ٩٤ من الأنعام وهي قراءة أبي عمرو، وأبي بكر، وابن عامر، وحمزة، وابن كثير. انظر: الدر المصون ٤٨/٥.

(٥) البحر ٢٧٣/٧.

على المفعول به لا ظرفاً. قال: «ألا ترى إلى قراءة مَنْ رفع كيف جعله اسماً»^(١)؟ قلت: إقراره على ظرفيته أولى، ويكون المفعول محذوفاً، تقديره: بَعْدَ السَّيْرِ بَيْنَ أَسْفَارِنَا. وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قِرَاءَةُ «بَعْدَ» بِضَمِّ الْعَيْنِ «بَيْنَ» بِالنَّصْبِ، فَكَمَا تُضْمِرُ هُنَا الْفَاعِلَ وَهُوَ ضَمِيرُ السَّيْرِ كَذَلِكَ تَبْقَى هُنَا «بَيْنَ» عَلَى بَابِهَا، وَتَنَوِي السَّيْرِ. وَكَانَ هَذَا أَوْلَى؛ لِأَنَّ حَذْفَ الْمَفْعُولِ كَثِيرٌ جَدًّا لِأَنَّ نِزَاعَ فِيهِ، وَإِخْرَاجَ الظَّرْفِ غَيْرِ الْمُتَصَرِّفِ عَنْ ظَرْفِيَّتِهِ فِيهِ نِزَاعٌ كَثِيرٌ، وَتَحْقِيقُ هَذَا وَالاعْتِدَارُ عَنْ رَفْعِ «بَيْنَكُمْ» مَذْكُورٌ فِي الْأَنْعَامِ^(٢).

وقرأ العامة «أسفارنا» جمعاً. وابن يعمر^(٣) «سفرنا» مفرداً.

آ. (٢٠) قوله: ﴿صَدَّقْ﴾: قرأ^(٤) الكوفيون «صَدَّقْ» بتشديد الدال. والباقون بتخفيفها. فأما الأولى فـ «ظنه» مفعولٌ به. والمعنى: أَنْ ظَنَّ إبليس ذهب إلى شيءٍ فوافق، فصَدَّقَ هو ظنُّه على المجاز والامتساع. ومثله: كَذَّبْتُ ظَنِّي وَنَفْسِي وَصَدَّقْتُهُمَا، وَصَدَّقَانِي وَكَذَّبَانِي. وهو مجازٌ سائغٌ. أي: ظَنَّ شيئاً فوق. وأصله: مِنْ قَوْلِهِ: «وَلَا تُؤْمِنُهُمْ»^(٥) و«لَا ضِلُّنَّهُمْ»^(٦) وغير ذلك.

وأما الثانيةُ فانتصب «ظنه» على ما تقدّم من المفعول به كقولهم: أَصَبْتُ ظَنِّي، وَأَخْطَأْتُ ظَنِّي. أو على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ أي: يظنُّ ظنُّه، أو على

(١) قال: «فكذلك إذا نصب».

(٢) انظر: الدر المصون ٤٨/٥.

(٣) البحر ٢٧٣/٧، والكشاف ٢٨٦/٣.

(٤) السبعة ٥٢٩، والحجة ٥٨٨، والبحر ٢٧٣/٧، والنشر ٣٥٠/٢، والتيسير ١٨١،

والقرطبي ٢٩٢/١٤، والمحتسب ١٩١/٢.

(٥) من الآية ٣٩ من الحجر.

(٦) من الآية ١١٩ من النساء.

- سبأ -

إسقاط الخافضِ أي: في ظنه. وزيدُ بن علي والزهرِيُّ برفعِ «ظنه» ونصبِ «إبليس» كقول الشاعر^(١):

٣٧٣٨- فَإِنْ يَكُ ظَنِّي صَادِقًا وَهُوَ صَادِقِي

جعل ظنه صادقاً فيما ظنه مجازاً واتساعاً. ورُوي عن أبي عمرو^(٢) برفعِهما وهي واضحة. جعل «ظنه» بدلَ اشتمال من إبليس.

والظاهر أن الضميرَ في «عليهم» عائِدُ على أهل سبأ، و«إلا فريقاً» استثناء من فاعل «اتبعوه» و«من المؤمنين» صفة «فريقاً». و«من» للبيان لا للتبعية لثلاثي يفسد/ المعنى؛ إذ يلزم أن يكونَ بعضُ مَنْ آمَنَ أتبع إبليس. [٧٣٠/أ]

آ. (٢١) قوله: ﴿إِلَّا لِنَعْلَمَ﴾: استثناء مفرغٍ من العلة العامة، تقديره: ما كان له عليهم استيلاء لشيءٍ من الأشياء إلا لهذا، وهو تمييزُ المُحَقِّقِ من الشاكِّ.

قوله: «منها» متعلقٌ بمحذوفٍ على معنى البيان أي: أعني منها وبسببها. وقيل: «من» بمعنى في. وقيل: هو حالٌ من «شك». وقوله: «مَنْ يُؤْمِنُ» يجوز في «مَنْ» وجهان، أحدهما: أنها استفهامية فَتَسُدُّ مَسَدَ مَفْعُولِي الْعِلْمِ. كذا ذكره أبو البقاء^(٣) وليس بظاهرٍ؛ لأنَّ المعنى: إلا لِنُمَيِّزَ وَنُظْهِرَ لِلنَّاسِ مَنْ يُؤْمِنُ مِمَّنْ لَا يُؤْمِنُ فَعَبَّرَ عَنْ مَقَابِلِهِ بِقَوْلِهِ: «مِمَّنْ هُوَ مِنْهَا فِي شَكِّ»؛ لأنَّه مِنْ نَتَائِجِهِ وَلِوَاوِزِهِ. والثاني: أنها موصولة، وهذا هو الظاهرُ على ما تقدَّم تفسيرُهُ.

(١) لم أهند إلى قائله وعجزه، وهو في الإملاء ١٩٧/٢.

(٢) من رواية عبد الوارث.

(٣) الإملاء ١٩٧/٢.

آ. (٢٢) قوله: ﴿الَّذِينَ رَعَمْتُمْ﴾: مفعوله الأول محذوف هو عائد الموصول، والثاني أيضاً محذوف، قامت صفته مقامه. أي: رَعَمْتُمُوهُمْ شركاء من دون الله. ولا جائز أن يكسب «من دون» هو المفعول الثاني؛ إذ لا ينعقد منه مع ما قبله كلام^(١). لو قلت: «هم من دون الله» أي: من غير نية موصوف لم يجز. ولولا قيام الوصف مقامه أيضاً لم يُحذف؛ لأنَّ حذفه اختصاراً قليلاً. على أن بعضهم منعه.

آ. (٢٣) قوله: ﴿إِلَّا لِمَنْ أَدِنَ لَهُ﴾: فيه أوجه، أحدها: أن اللام متعلقة بنفس الشفاعة. قال أبو البقاء: «كما تقول: شَفَعْتُ لَهُ». الثاني: أن يتعلّق بـ «تَنَفَّعَ»، قاله أبو البقاء^(٢). وفيه نظر؛ وهو أنه يلزم أحد أمرين: إما زيادة اللام في المفعول في غير موضعيها، وإما حذف مفعول «تنفع» وكلاهما خلاف الأصل. الثالث: أنه استثناء مفرغ من مفعول الشفاعة المقدر أي: لا تنفع الشفاعة لأحدٍ إلا لمن أَدِنَ لَهُ.

ثم المستثنى منه المقدر يجوز أن يكون هو المشفوع له، وهو الظاهر، والشافع ليس مذكوراً إنما دلَّ عليه الفحوى. والتقدير: لا تنفع الشفاعة لأحدٍ من المشفوع لهم إلا لمن أَدِنَ تعالى للشافعين أن يشفعوا فيه. ويجوز أن يكون هو الشافع، والمشفوع له ليس مذكوراً تقديره: لا تنفع الشفاعة إلا لشافعٍ أَدِنَ له أن يشفع. وعلى هذا فاللام في «له» لام التبليغ لا لام العلة. الرابع: أنه استثناء مفرغ أيضاً، لكن من الأحوال العامة. تقديره: لا تنفع الشفاعة إلا كائناً لمن أَدِنَ له. وقرره الزمخشري^(٣) فقال: «تقول: «الشفاعة لزيد» على معنى:

(١) الأصل: «كلاماً» وهو سهو.

(٢) الإملاء ١٩٧/٢.

(٣) الكشف ٢٨٧/٣.

أنه الشافعُ كما تقول: الكَرْمُ لزيدٍ، وعلى معنى أنه المشفوعُ له كما تقول: القيامُ لزيدٍ فاحتمل قوله: «ولا تنفعُ الشفاعةُ عنده إلا لمن أذن له» أن يكونَ على أحدِ هذين الوجهين أي: لا تنفعُ الشفاعةُ إلا كائنةً لمن أذن له من الشافعين ومطلقةً له، أو لا تنفعُ الشفاعةُ إلا كائنةً لمن أذن له أي: لشفيعه، أو هي اللامُ الثانية في قولك: «أذن لزيدٍ لعمرٍ» أي: لأجله فكأنه قيل: إلا لمن وقع الإذنُ للشفيح لأجله. وهذا وجهٌ لطيفٌ وهو الوجه». انتهى.

فقوله: «الكَرْمُ لزيدٍ» يعني: أنها ليست لامُ العلة بل لامُ الاختصاص. وقوله: «القيامُ لزيدٍ» يعني أنها لامُ العلة كما هي في «القيامُ لزيدٍ». وقوله: «أذن لزيدٍ لعمرٍ» يعني: أن الأولى للتبليغ، والثانية لامُ العلة.

وقرأ^(١) الأخوان وأبو عمرو «أذن» مبنياً للمفعول، والقائمُ مقامَ الفاعلِ الجارُ والمجرورُ. والباقون مبنياً للفاعل أي: أذنَ اللهُ وهو المرادُ في القراءة الأخرى. وقد صرح به في قوله: «إلا من بعد أن يأذن الله»^(٢) «إلا من أذن له الرحمن»^(٣).

قوله: «حتى إذا» هذه غاية لا بُد لها من مُعيًا. وفيه أوجهٌ، أحدها: أنه قوله: «فاتبعوه»^(٤) على أن يكونَ الضميرُ في عليهم من قوله: «صدَّق عليهم»^(٥) وفي «قلوبهم»^(٦) عائداً على جميع الكفار، ويكون التفرُّع حالةً

(١) السبعة ٥٢٩، والنشر ٣٥٠/٢، والتيسير ١٨١، والقرطبي ٢٩٥/١٤، والحجة ٥٨٩.

(٢) الآية ٢٦ من النجم.

(٣) الآية ٢٨ من النبأ.

(٤) في الآية ٢٠.

(٥) في الآية ٢٠.

(٦) في الآية ٢٣.

مفارقة الحياة، أو يُجعل أتباعهم إياه مُستصحباً لهم إلى يوم القيامة مجازاً. والجملة من قوله: «قل ادْعُوا» إلى آخرها معترضة بين الغاية والمُعيا. ذكره الشيخ^(١). وهو حسن.

والثاني: أنه محذوف. قال ابن عطية^(٢): «كأنه قيل: ولا هم شفعاء كما تحبون^(٣) أنتم، بل هم عبدة أو مسلمون^(٤) أي: منقادون. حتى إذا فزع عن قلوبهم» انتهى. وجعل الضمير في «قلوبهم» عائداً على الملائكة. وقرّر ذلك، وضعف قول من جعله عائداً على الكفار، أو جميع العالم وليس هذا موضع تنقيحه.

وقوله: «قالوا: ماذا» هو جواب «إذا»، وقوله: «قالوا الحق» جواب لقوله: «ماذا قال ربكم». و«الحق» منصوب بـ «قال» مضمرة أي: قالوا قال ربنا الحق. أي: القول الحق. إلا أن الشيخ^(٥) ردّ هذا فقال: «فما قدره ابن عطية [ب/٧٣٠] لا يصح^(٦) لأن ما بعد الغاية/ مخالفاً لما قبلها، هم منقادون عبدة دائماً، لا ينفكون عن ذلك لا إذا فزع عن قلوبهم، ولا إذا لم يفزع».

الثالث: أنه قوله: «زعمتم» أي: زعمتم الكفر إلى غاية التفريع ثم تركتم ما زعمتم وقتلتم قال الحق. وعلى هذا يكون في الكلام التفات من خطاب في قوله: «زعمتم» إلى الغيبة في قوله: «قلوبهم».

(١) البحر ٧/٢٧٧.

(٢) المحرر ١٣/١٣٤.

(٣) المحرر: «تحسبون».

(٤) المحرر: «مستسلمون».

(٥) البحر ٧/٢٧٨.

(٦) البحر: «لا يصح أن يغيا».

الرابع: أنه ما فهم من سياق الكلام. قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: بأي شيء اتصل قوله: «حتى إذا فزع» ولأي شيء وقعت «حتى» غاية؟ قلت: بما فهم من هذا الكلام من أن ثم انتظاراً للإذن وتوقفاً^(٢) وتمهلاً وفزعاً من الراجين للشفاعة والشفعاء هل يؤذن لهم، أو لا يؤذن؟ وأنه لا يُطلق الإذن إلا بعد مَلِيٍّ من الزمان وطولٍ من التريُّص. ودلَّ على هذه الحال قوله: [تعالى «رَبِّ السَّمَوَاتِ» إلى قوله: «إِلَّا مَنْ أذن له الرحمن وقال صواباً»^(٣)] فكأنه قيل: يتربصون ويتوقفون مَلِيًّا فزعين وهلين، حتى إذا فزع عن قلوبهم أي: كُشِفَ الفزع عن قلوب الشافعين والمشفوع لهم بكلمة يتكلم بها ربُّ العزة في إطلاقِ الإذن، تابشروا بذلك، وسأل بعضهم بعضاً: ماذا قال ربُّكم قالوا: الحق. أي: القول الحق وهو الإذن بالشفاعة لمن ارتضى».

وقرأ ابنُ عامر^(٤) «فزع» مبنياً للفاعل. فإن كان الضميرُ في «قلوبهم» للملائكة فالفاعلُ في «فزع» ضميرُ اسمِ الله تعالى لتقدم ذكره. وإن كان للكفار فالفاعلُ ضميرُ مُغْوِبِهِمْ. كذا قال الشيخ^(٥). والظاهر أنه يعودُ على الله مطلقاً. وقرأ الباقر مبنياً للمفعول. والقائمُ مقامُ الفاعلِ الجارُّ بعده. وفعلٌ بالتشديد معناها السُّلبُ^(٦) هنا نحو: قَرَدْتُ البعيرَ أي: أزلتُ قراده، كذا هنا أي: أزال الفزع عنها.

(١) الكشاف ٢٨٧/٣.

(٢) الكشاف: وتوقفاً.

(٣) لم يظهر في مصورة الأصل أثبتناه من (ش) والكشاف. والآيتان ٣٧ - ٣٨ من النبأ.

(٤) انظر في أوجه هذه القراءات: السبعة ٥٣٠، والنشر ٣٥١/٢، والحجة ٥٨٩،

والتيسير ١٨١، والقرطبي ٢٩٨/١٤، والبحر ٢٧٨/٧، والمحتسب ١٩١/٢.

(٥) البحر ٢٧٨/٧.

(٦) قال أبو عبيدة في المجاز ١٤٧/٢: «مجاره نفس الفزع عن قلوبهم وطير عنها الفزع».

وقرأ الحسن «فُرْع» مبنياً للمفعول مخففاً كقولك: ذهب يزيد. والحسن أيضاً وقتادة ومجاهد «فُرْع» مبنياً للفاعل من الفراغ. وعن الحسن أيضاً تخفيفُ الراء. وعنه أيضاً وعن ابنِ عُمَرَ وقتادة مشدداً^(١) الراء مبنياً للمفعول.

والفُرَاعُ: الفناء والمعنى: حتى إذا أفنى الله الوجود أو انتفى بنفسه، أو نُفِيَ الوجود والخوف عن قلوبهم فلما بُني للمفعول قام الجار مقامه. وقرأ ابن مسعود وابن عمر «أفرنقع» من الأفرنقع. وهو التفرق. قال الزمخشري^(٢): «والكلمة مركبة من حروف المفارقة مع زيادة العين، كما رُكِبَ «اقمطر» من حروف القمط مع زيادة الراء». قال الشيخ^(٣): «فإن عني أن العين من حروف الزيادة، وكذا الراء، وهو ظاهر كلامه فليس بصحيح؛ لأن العين والراء ليسا من حروف الزيادة. وإن عني أن الكلمة فيها حروف ما ذكر، وزائداً إلى ذلك العين والراء، والمادة فرقع وقمطر^(٤) فهو صحيح» انتهى. وهذه قراءة مخالفة للسواد، ومع ذلك هي لفظة غريبة ثقيلة اللفظ، نص أهل البيان عليها ومثلوا بها. وحكوا عن عيسى بن عمر أنه غشي عليه ذات يوم فاجتمع عليه النظارة فلما أفاق قال: «أراكم تكأكتم علي تكأكوكم على ذي جنة أفرنقوا عني» أي: اجتمعتم علي اجتماعكم على المجنون تفرقوا عني، فعابها الناس عليه، حيث استعمل مثل هذه الألفاظ الثقيلة المستغربة.

وقرأ^(٥) ابن أبي عبلة «الحق» بالرفع على أنه خبر مبتدأ مضمير أي: قالوا قوله الحق.

(١) «فُرْع».

(٢) الكشاف ٢٨٨/٣.

(٣) البحر ٢٧٨/٧.

(٤) اقمطر يومنا: اشتد.

(٥) البحر ٢٧٩/٧، والكشاف ٢٨٨/٣.

آ. (٢٤) قوله: ﴿أَوْ إِيَّاكُمْ﴾: عطفٌ على اسم إن. وفي الخبر أوجه، أحدها: أن المَلْفُوظَ به الأولُ وحُذِفَ خبرُ الثاني للدلالة عليه. أي: وأنا لعلِّي هُدَى أو في ضلال، أو إنكم لعلِّي هُدَى أو في ضلال. والثاني: العكسُ أي: حُذِفَ الأولُ، والمَلْفُوظُ به خبرُ الثاني. وهو خلافٌ مشهورٌ تقدّمَ تحقيقه عند قوله: «فَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ»^(١). وهذان الوجهان لا يَنبغي أن يُحمَلا على ظاهرهما قطعاً؛ لأنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يَشكَّ أنه على هدىً و يقين، وأنَّ الكفارَ على ضلالٍ، وإنما هذا الكلامُ جارٍ على ما يَتَخاطَبُ به العربُ من استعمالِ الإنصافِ في محاوراتهم على سبيلِ الفَرَضِ والتقديرِ ويُسمِّيه أهلُ البيانِ الاستدراجَ وهو: أن يذكَرَ لمخاطبه أمراً يُسَلِّمه، وإن كان بخلافِ ما يذكَر حتى يُضغِي إلى ما يُلقِيه إليه، / إذ لو بدأه بما يَكْرَهُ لم يُضغِ. [٧٣١/أ] ونظيره قولهم: أَخْرَى اللَّهُ الكاذبَ مني ومنك. ومثله قولُ الشاعر^(٢):

٣٧٣٩- فَأَيِّي مَا وَأَيْكَ كَانَ شَرًّا
فَقِيْدَ إِلَى الْمَقَامَةِ لَا يَرَاهَا

وقولُ حسان^(٣):

٣٧٤٠- أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِكُفٍّ
فَشَرُّكُمْما لَخَيْرِكُما الْفِدَاءُ

مع العلم لكلِّ أحدٍ أنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرُ خَلْقِ اللهِ كَلِّهِمْ.

الثالث: أنه من بابِ اللَّفِّ والنُّشْرِ. والتقدير: وأنا لعلِّي هُدَى وإنكم لفي ضلالٍ مبين. ولكن لَفَّ الكلامين وأخرجهما كذلك لعدم اللبس، وهذا لا يتأتى

(١) الآية ٦٢ من التوبة. وانظر: الدر المصون ٧٥/٦.

(٢) تقدم برقم ١٨٧٧.

(٣) تقدم برقم ٢٦٦.

إِلَّا أَنْ تَكُونَ «أَوْ» بِمَعْنَى الْوَاوِ وَهِيَ مَسْأَلَةٌ خِلَافٍ . وَمِنْ مَجِيءِ «أَوْ» بِمَعْنَى الْوَاوِ قَوْلُهُ (١) :

٣٧٤١- قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ

مَا بَيْنَ مُلْجَمٍ مُبْهَرَةٍ أَوْ سَافِعٍ

وَتَقَدَّمَ تَقْرِيرُ هَذَا وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْتُهُ مَنقُولٌ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ (٢) . الرَّابِعُ : قَالَ الشَّيْخُ (٣) : «وَأَوْ هُنَا عَلَى مَوْضِعِهَا لِكُونِهَا لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ وَخَبْرٌ «إِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ» هُوَ «لَعَلِّي هَدَى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ» وَلَا يُحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ حَذْفٍ ؛ إِذِ الْمَعْنَى : أَنْ أَحَدَنَا لَفِي أَحَدِ هَذَيْنِ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو فِي الْقَصْرِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ لَا يُحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ حَذْفٍ إِذْ مَعْنَاهُ : أَحَدُ هَذَيْنِ فِي أَحَدِ هَذَيْنِ . وَقِيلَ : الْخَبْرُ مَحذُوفٌ ، ثُمَّ ذَكَرَ مَا قَدَّمْتُ إِلَى آخِرِهِ . وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ هُوَ تَفْسِيرٌ مَعْنَى لَا تَفْسِيرٌ إِعْرَابٍ ، وَالنَّاسُ نَظَرُوا إِلَى تَفْسِيرِ الْإِعْرَابِ فَاحْتَاجُوا إِلَى مَا ذَكَرْتُ .

آ . (٢٦) قَوْلُهُ : ﴿الْفَتَّاحُ الْعَلِيمُ﴾ : صِفَتَا مَبَالِغَةٍ . وَقِرَاءَةُ (٤)

عَيْسَى بْنِ عَمْرٍ «الْفَاتِحُ» اسْمٌ فَاعِلٍ .

آ . (٢٧) قَوْلُهُ : ﴿أُرُونِي﴾ : فِيهَا وَجْهَانِ ، أَحَدُهُمَا : أَنَّهَا عِلْمِيَّةٌ

مُتَعَدِّيَةٌ قَبْلَ النُّقْلِ إِلَى اثْنَيْنِ فَلَمَّا جِيءَ بِهَمْزَةِ النُّقْلِ تَعَدَّتْ لِثَلَاثَةِ أَوْلَئِهَا : يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ ، ثَانِيهَا : الْمَوْصُولُ ، ثَالِثُهَا : «شُرَكَاءُ» وَعَائِدَةُ الْمَوْصُولِ مَحذُوفَةٌ أَي : أَلْحَقْتُمُوهُمْ بِهِ . الثَّانِي : أَنَّهَا بَصْرِيَّةٌ مُتَعَدِّيَةٌ قَبْلَ النُّقْلِ لِوَاحِدٍ وَبَعْدَهُ لِاثْنَيْنِ ، أَوْلَئِهَا يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ ، ثَانِيهَا الْمَوْصُولُ ، وَ«شُرَكَاءُ» نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ مِنْ عَائِدَةِ الْمَوْصُولِ أَي : بَصُرُونِي الْمُلْحَقِينَ بِهِ حَالًا كَوْنِهِمْ شُرَكَائِي .

(١) تقدم برقم ٦٣٥ .

(٢) مجاز القرآن ١٤٨/٢ .

(٣) البحر ٢٨٠/٧ .

(٤) البحر ٢٨٠/٧ .

قال ابن عطية^(١) في هذا الثاني: «ولا غناء له» أي لا منفعة فيه يعني: أن معناه ضعيف. قال الشيخ^(٢): «وقوله: لا غناء له ليس بجيد، بل في ذلك تبيكيت لهم وتوبيخ، ولا يريد حقيقة الأمر بل المعنى: الذين هم شركائي على زعمكم هم ممن إن أرتبتموهم افتضحتم؛ لأنهم خشبٌ وحجرٌ وغير ذلك».

قوله: «بل هو» في هذا الضمير قولان، أحدهما: أنه ضميرُ عائذٍ على الله تعالى أي: ذلك الذي ألحقتم به شركاء هو الله. والعزيز الحكيم صفتان. والثاني: أنه ضميرُ الأمر والشأن. والله مبتدأ، والعزيزُ الحكيمُ خبران. والجملة خبر «هو».

آ. (٢٨) قوله: ﴿كَافَّةً﴾: فيه أوجه، أحدها: أنه حالٌ من كاف «أرسلناك» والمعنى: إلأ جامعاً للناس في الإبلاغ.

والكافَّة بمعنى الجامع، والهاء فيه للمبالغة كهي في: علامة وراوية. قاله الزجاج^(٣). وهذا بناءٌ منه على أنه اسمُ فاعلٍ مِنْ كَفَّ يَكْفُ. وقال الشيخ^(٤): «أما قولُ الزجاج: إن كَافَّةً بمعنى جامعاً، والهَاءُ فيه للمبالغة؛ فإنَّ اللغَةَ لا تُسَاعِدُهُ على ذلك؛ لأنَّ كَفَّ ليس معناه محفوضاً بمعنى جَمَعَ» يعني: أن المحفوظ في معناه مَنَع. يقال: كَفَّ يَكْفُ أي: مَنَع. والمعنى: إلأ مانعاً لهم من الكفر، وأن يَشُدُّوا مِنْ تَبْلِيغِكَ، ومنه الكَفُّ لأنها تمنع خروج ما فيه.

الثاني: أن «كافَّة» مصدرٌ جاء على الفاعلة كالعافية والعاقبة. وعلى هذا فوقعها حالاً: إمَّا على المبالغة، وإمَّا على حذف مضافٍ أي: ذا كَافَّةٍ للناس.

(١) المحرر ١٣/١٣٨، وعبارته: «لأن استدعاء رؤية العين في هذا لا غناء له».

(٢) البحر ٧/٢٨٠.

(٣) معاني القرآن له ٤/٢٥٤، ولم يرد في إعرابه: أن الهاء فيه للمبالغة.

(٤) البحر ٧/٢٨١.

الثالث: أن «كافة» صفة لمصدرٍ محذوفٍ تقديرُهُ: «إلا إرسالةٌ كافةٌ». قال الزمخشري^(١): «إلا إرسالةٌ عامةٌ لهم محيطَةٌ بهم؛ لأنها إذا شَمِلَتْهُمْ فقد كَفَتْهُمْ أن يَخْرُجَ منها أحدٌ منهم». قال الشيخ^(٢): «أما كافةٌ بمعنى عامةٍ، فالمنقولُ عن النحويين أنها لا تكونُ إلا حالاً، ولم يُتَصَرَّفَ فيها بغير ذلك، فجَعَلَهَا صفةً لمصدرٍ محذوفٍ خروجٌ عما نقلوا، ولا يُحْفَظُ أيضاً استعمالُها صفةً لموصوفٍ محذوفٍ». [ب/٧٣١]

الرابع: أن قوله: «كافةٌ» حالٌ من «للناس» أي: للناس كافةٌ. إلا أن هذا قد ردّه الزمخشري^(٣) فقال: «ومن جعله حالاً من المجرور متقدماً عليه فقد أخطأ؛ لأنَّ تقدُّمَ حالِ المجرورِ عليه في الإحالةِ بمنزلةِ تقدُّمِ المجرورِ على الجارِّ. وكم ترى ممن يرتكب مثل هذا الخطأ، ثم لا يقنع به حتى يضم إليه أن يجعل اللام بمعنى إلى، لأنه لا يستوي له الخطأ الأول إلا بالخطأ الثاني، فلا بدُّ له أن يرتكب الخطأين معاً». قال الشيخ^(٤): «أما قوله كذا فهو مختلفٌ فيه: ذهب الجمهورُ إلى أنه لا يجوزُ، وذهب أبو عليّ وابن كيسانَ وابن برهانَ وابن ملكون^(٥) إلى جوازه». قال: «وهو الصحيحُ». قال: «ومن أمثلةِ أبي عليّ: «زيدٌ خيرٌ ما يكونُ خيرٌ منك». التقدير: زيدٌ خيرٌ منك خيرٌ ما يكونُ، فجعل «خيرٌ ما يكونُ» حالاً من الكاف في «منك» وقدمها عليها وأنشد^(٦):

(١) الكشاف ٢٩٠/٣.

(٢) البحر ٢٨١/٧.

(٣) الكشاف ٢٩٠/٣.

(٤) البحر ٢٨١/٧.

(٥) وهو مذهب ابن مالك في «شرح الكافية الشافية» ٧٤٥/٢ - ٧٤٦.

(٦) البيت للمعلوط بن بدل القريني أو سويد بن حذاق الشني، وهو في الحماسة لرجل من بني قريع ٥٧٥، والخزانة ٥٣٦/١، وشرح الكافية الشافية ٧٤٦/٢.

- سبأ -

٣٧٤٢- إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ الْمَرْوَةُ نَاشِئاً
فمطلبها كهلاً عليه شديد

أي : فمطلبها عليه كهلاً . وأنشد أيضاً^(١) :

٣٧٤٣- تَسَلَّيْتُ طُرّاً عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ
بذُكْرَاكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي

أي : عنكم طُرّاً . وقد جاء تقديم الحال على صاحبها المجرور وعلى ما يتعلق به قال^(٢) :

٣٧٤٤- مَشْغُوفَةٌ بِكَ قَدْ شُغِفْتُ وَإِنَّمَا
حَتَمَ الْفِرَاقُ فَمَا إِلَيْكَ سَبِيلُ

أي : قَدْ شُغِفْتُ بِكَ مَشْغُوفَةٌ . وقال آخر^(٣) :

٣٧٤٥- غَافِلاً تَعْرِضُ الْمَنِيَّةُ لِلْمَرْءِ
ءِ فَيُدْعَى وَلَاتِ حِينَ إِبَاءِ

أي : تَعْرِضُ الْمَنِيَّةُ لِلْمَرْءِ غَافِلاً . قال : «وإذا جازَ تقديمها على صاحبها^(٤) وعلى العامل فيه ، فتقديمها على صاحبها^(٥) وحده أجوزُ» . قال : «وَمِمَّنْ حَمَلَهُ عَلَى الْحَالِ ابْنُ عَطِيَّةَ فَإِنَّهُ قَالَ^(٦) : «قُدِّمَتْ لِلْإِهْتِمَامِ» وَالْمَنْقُولُ

(١) لم أهدى إلى قائله ، وهو في العيني ١٦٠/٣ ، وشرح التصريح ٣٧٩/١ . وطراً : جميعاً .

(٢) لم أهدى إلى قائله ، وهو في العيني ١٦٢/٣ ، والأشموني ١٧٧/٢ .

(٣) تقدم برقم ١٩٤٤ .

(٤) البحر : المجرور .

(٥) البحر : دون العامل .

(٦) المحرر ٣٤٩/١٣ .

عن ابن عباس قوله: إلى العرب والعجم وسائر الأمم، وتقديره إلى الناس كافة. قال: «وقولُ الزمخشريِّ: لا يَسْتَوِي له الخطأُ الأولُ إلخ فَشْنِيعٌ؛ لأنَّ القائلَ بذلك لا يحتاجُ إلى جَعْلِ اللامِ بمعنى إلى لأنَّ أَرْسَلَ يتعدى باللام قال تعالى (١): «وأرسلناك للناس رسولا» و «أرسل» ممَّا يتعدى باللام، و «إلى» أيضاً. وقد جاءتِ اللامُ بمعنى «إلى» و «إلى» بمعناها».

قلت: أمَّا «أرسلناك للناس» فلا دلالة فيه؛ لاحتمال أن تكون اللامُ لامُ العلةِ المجازيةِ. وأمَّا كونها بمعنى «إلى» والعكسُ فالبصريون لا يتجاوزون في الحروف. و «بشيراً ونذيراً» حالان أيضاً.

آ. (٣٠) قوله: ﴿لَكُمْ مِيعَادٌ﴾: مبتدأ وخبرٌ. والميعادُ يجوز فيه أوجهٌ، أحدها: أنه مصدرٌ مضافٌ لظرفه، والميعادُ يُطلق على الوعدِ والوعيدِ. وقد تقدّم أن الوعدَ في الخيرِ، والوعيدَ في الشرِّ غالباً. الثاني: اسمٌ أقيم مقامَ المصدرِ. والظاهرُ الأولُ. قال أبو عبيدة^(٢): «الوَعْدُ والوَعِيدُ والمِيعَادُ بمعنى».

الثالث: أنه هنا ظرفٌ زمانٍ. قال الزمخشري^(٣): «المِيعَادُ ظرفُ الوعدِ، من مكانٍ أو زمانٍ، وهو هنا ظرفُ زمانٍ. والدليلُ عليه قراءةٌ مَنْ قرأ «مِيعَادُ يَوْمٍ»^(٤) يعني برفعهما منوَّنين، فأبدل منه اليوم. وأمَّا الإضافةُ فإضافةٌ تبيين، كقولك: سَحَقُ ثَوْبٍ وبعيرٌ سانيةٌ»^(٥).

قال الشيخ^(٦): «ولا يتعيَّن ما قال؛ لاحتمال أن يكون التقديرُ: لكم ميعادُ

(١) الآية ٧٩ من النساء.

(٢) مجاز القرآن ٢/١٤٩.

(٣) الكشاف ٣/٢٩٠.

(٤) البحر ٧/٢٨٢.

(٥) السحق من الثياب: البالي وبعيرٌ سانية: الإبل يُستقى عليها الماء.

(٦) البحر ٧/٢٨٢.

- سبأ -

مِيعَادِ يَوْمٍ ، فَلَمَّا حُذِفَ الْمِضَافُ أُعْرِبَ الْمِضَافُ إِلَيْهِ بِإِعْرَابِهِ . قلت :
الزَّمخَشَرِيُّ لَوْ فَعَلَ مِثْلَهُ لَسَمِعَ بِهِ . وَجَوَزَ الزَّمخَشَرِيُّ^(١) فِي الرَّفْعِ وَجْهًا آخَرَ :
وَهُوَ الرَّفْعُ عَلَى التَّعْظِيمِ ، يَعْنِي عَلَى إِضْمَارٍ مُبْتَدَأً ، وَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى الْقَطْعَ .
وَسَيَأْتِي هَذَا قَرِيبًا .

وقرأ^(٢) ابنُ أبي عَبلَةَ واليزيديُّ «مِيعَادُ يَوْمًا» بِتَنْوِينِ الْأَوَّلِ ، وَنَصَبِ
«يَوْمًا» مَنُونًا . وَفِيهِ وَجْهَانِ ، أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ . وَالْعَامِلُ فِيهِ
مِضَافٌ مُقَدَّرٌ ، تَقْدِيرُهُ : لَكُمْ إِنْجَازٌ وَعِدٌّ فِي يَوْمٍ صَفْتُهُ كَيْتٌ وَكَيْتٌ . الثَّانِي : أَنْ
يَتَّصِبَ بِإِضْمَارِ فَعْلٍ . قَالَ الزَّمخَشَرِيُّ^(٣) : «وَأَمَّا نَصَبُ الْيَوْمِ فَعَلَى التَّعْظِيمِ
بِإِضْمَارِ فَعْلٍ ، تَقْدِيرُهُ : أَعْنِي يَوْمًا . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الرَّفْعُ عَلَى هَذَا ، أَعْنِي
التَّعْظِيمَ» .

وقرأ عيسى بتنوين الأول، ونصب «يوم» مضافاً للجملة بعده . / وفيه [٧٣٢/أ]
الوجهان المتقدمان : النصب على التعظيم ، أو الظرف .

قوله : «لَا يَسْتَأْخِرُونَ عَنْهُ» يَجُوزُ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ أَنْ تَكُونَ صِفَةً
لِـ «مِيعَادِ» إِنْ عَادَ الضَّمِيرُ فِي «عَنْهُ» عَلَيْهِ ، أَوْ لـ «يَوْمِ» إِنْ عَادَ الضَّمِيرُ فِي
«عَنْهُ» عَلَيْهِ ، فَيَجُوزُ أَنْ يُحْكَمَ عَلَى مَوْضِعِهَا بِالرَّفْعِ أَوْ الْجَرِّ . وَأَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ
عِيسَى فَيَنْبَغِي أَنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ فِي «عَنْهُ» عَلَى «مِيعَادِ» لَيْسَ إِلَّا ؛ لِأَنَّهُمْ نَصُّوا
عَلَى أَنَّ الظَّرْفَ إِذَا أُضِيفَ إِلَى جُمْلَةٍ لَمْ يَعُدَّ مِنْهَا إِلَيْهِ ضَمِيرٌ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ
كَقَوْلِهِ^(٤) :

(١) الكشاف ٣/٢٩٠ .

(٢) انظر في قراءتها: البحر ٧/٢٨٢ ، والكشاف ٣/٢٩٠ ، والشواذ ١٢٢ .

(٣) الكشاف ٣/٢٩٠ .

(٤) تقدم برقم ٤٣٧ .

٣٧٤٦- مَضَتْ سَنَةٌ لِعَامٍ وُلِدْتُ فِيهِ
وَعَشْرٌ بَعْدَ ذَاكَ وَجِئْتَانِ

آ. (٣١) قوله: ﴿وَلَوْ تَرَى﴾: مفعول «ترى» وجواب «لو»
محدوفان للفهم. أي: لو ترى حال الظالمين وقت وقوفهم راجعاً بعضهم إلى
بعض القول لرأيت حالاً فظيعة وأمرأً منكراً. و«يَرْجِعُ» حالٌ مِنْ ضميرِ
«مَوْقُوفُونَ»، والقولُ منصوبٌ بـ «يَرْجِعُ» لأنه يَتَعَدَّى. قال تعالى: «فَإِنْ رَجَعَكَ
اللَّهُ»^(١). وقوله: «يَقُولُ الَّذِينَ اسْتَضِعُّوا» إلى آخره تفسيرٌ لقوله: «يَرْجِعُ»
فلا محلَّ له. و«أنتم» بعد «لولا» مبتدأً على أصحِّ المذاهب^(٢). وهذا هو
الأفصحُ، أعني وقوعُ ضمائرِ الرفعِ بعد «لولا» خلافاً للمبرد^(٣)؛ حيث جعلَ
خلافَ هذا لحناً، وأنه لم يردْ إلا في قول يزيد^(٤):
٣٧٤٧- وكم موطنٍ لولاي

البيت. وقد تقدّم تحقيقُ هذا^(٥). والأخفش جعلَ أنه ضميرُ نصبٍ أو جرٍّ
قامَ مقامَ ضميرِ الرفعِ. وسيبويه^(٦) جعله ضميرَ جرٍّ.

آ. (٣٣) قوله: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ﴾: يجوز رفعه مِنْ ثلاثةِ
أوجه، أحدها: الفاعليةُ تقديره: بل صدنا مكرُّكم في هذين الوقتين. الثاني:

-
- (١) الآية ٨٣ من التوبة.
 - (٢) انظر المسألة في الكتاب ٣٨٨/١، وابن يعيش ١١٨/٣، وأمالي الشجري ١٨٠/١، والإنصاف ٦٨٧.
 - (٣) الكامل ١٠٩٧، والمقتضب ٧٣/٣.
 - (٤) تقدم برقم ٢٤٧٩. والأصل: «في قول زياد» وهو يزيد بن أم الحكم.
 - (٥) لم يسبق له ذلك.
 - (٦) الكتاب ٣٨٨/١.

- سبأ -

أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً خَبْرُهُ مَحذُوفٌ، أَي: مَكْرُ اللَّيْلِ صَدَّنَا. الثالث: العكسُ أَي: سببُ كَفَرْنَا مَكْرُكُمْ. وإضافةُ المَكْرِ إلى اللَّيْلِ والنَّهَارِ: إمَّا على الإسنادِ المجازيِّ كقولهم: لَيْلٌ مَأْكُرٌ، فيكونُ مصدرًا مضافًا لمرفوعه، وإمَّا على الاتساعِ في الظرفِ فجُعِلَ كالمفعولِ به، فيكونُ مضافًا لمنصوبه. وهذان أحسنُ مِنْ قول مَنْ قال: إِنَّ الإِضافةَ بمعنى «في» أَي: في اللَّيْلِ؛ لأنَّ ذلك لم يَثْبُتْ في غيرِ محلِّ النزاعِ.

وقرأ العامةُ «مَكْرٌ» خفيفَ الراءِ ساكنَ الكافِ مضافًا لِمَا بعده. وابنُ يعمر^(١) وقتادةُ بتنوينِ «مَكْرٌ» وانتصابِ اللَّيْلِ والنَّهَارِ ظرفين. وقرأ^(٢) أيضاً وسعيد بن جبير وأبورزَيْن بفتحِ الكافِ وتشديدِ الراءِ مضافاً لِمَا بعده. أَي: كُرُورُ اللَّيْلِ والنَّهَارِ واختلافُهُما، مِنْ كَرَّ يَكُرُّ، إذا جاءَ وذهب. وقرأ ابنُ جبير أيضاً وطلحةُ وراشدُ القاريُّ^(٣) - وهو الذي كان يصحِّحُ المصاحفَ أيامَ الحجاجِ بأمره - كذلك إلا أنه بنصبِ الراءِ. وفيها أوجهٌ، أظهرُها: ما قاله الزمخشري^(٤)، وهو الانتصابُ على المصدرِ قال: «بل تَكُرُّونَ الإِغواءَ مَكْرًا دائماً لا تَفْتَرُونَ عنه». الثاني: النصبُ على الظرفِ بإضمارِ فِعْلٍ أَي: بل صَدَدْتُمونا مَكْرًا اللَّيْلِ والنَّهَارِ أَي: دائماً. الثالث: أنه منصوبٌ بتأمرُونَا، قاله أبو الفضل الرازي، وهو غلطٌ؛ لأنَّ ما بعدَ المضافِ لا يَعْمَلُ فيما قبله إلا في مسألةٍ واحدةٍ: وهي «غير» إذا كانتَ بمعنى «لا» كقوله^(٥):

(١) انظر في قراءتها: المحتسب ١٩٣/٢، والبحر ٢٨٣/٧، والقرطبي ٣٠٣/١٤، والشواذ ١٢٢.

(٢) أي ابن يعمر.

(٣) لم أقف على ترجمته.

(٤) الكشف ٢٩١/٣.

(٥) تقدم برقم ٨١.

٣٧٤٨- إنَّ امْرَأً خَصَّنِي عَمْدًا مَوَدَّتَهُ
على التَّنَائِي لِعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ
وتقريرُ هذا تقدّمَ أواخرَ الفاتحة^(١).

وجاء قوله: «قال الذين استكبروا» بغير عاطفٍ؛ لأنَّه جوابٌ لقول
الضَّعْفَةِ، فاستؤنِفَ، بخلافِ قوله: «وقال الذين استضعفوا» فإنه لما لم يكنْ
جواباً عطفاً. والضميرُ في «وأَسْرُوا النَّدَامَةَ» للجميع: للأتباعِ والمتبوعين.

آ. (٣٤) قوله: ﴿إِلَّا قَالَ مُتِرَفُوهَا﴾: جملةٌ حاليةٌ من «قرية»
وإن كانت نكرةً؛ لأنها في سياقِ النفي.

قوله: «بما أُرْسِلْتُمْ» متعلِّقٌ بخبر «إنَّ» و«به» متعلِّقٌ بـ «أُرْسِلْتُمْ».
والتقدير: إنا كافرون بالذي أُرْسِلْتُمْ به، وإنما قُدِّمَ للاهتمامِ. وحَسَنُه توأخي
الفواصل.

آ. (٣٦) قوله: ﴿وَيَقْدِرُ﴾: أي: يُضَيِّقُ بدليلِ مقابلته
[ب/٧٣٢] لـ «يَسُطُّ». وهذا هو الطباقُ البديعيُّ. وقرأ^(٢) الأعمشُ «ويَقْدِرُ» بالتشديدِ/ في
الموضعين.

آ. (٣٧) قوله: ﴿بِالَّتِي تُقَرَّبُكُمْ﴾: صفةٌ للأموالِ والأولادِ؛
لأنَّ جمعَ التكسيرِ غيرُ العاقلِ يُعامَلُ معاملةَ المؤنثةِ الواحدةِ. وقال الفراء^(٣)
والزجاج^(٤): إنَّه حذفَ من الأولِ لدلالةِ الثاني عليه. قالوا: والتقديرُ

(١) انظر: الدر المصون ٧١/١.

(٢) الإتحاف ٣٨٨/٢، والبحر ٢٨٥/٧.

(٣) معاني القرآن له ٣٦٣/٢.

(٤) معاني القرآن له ٢٥٥/٤.

وما أموالكم بالتي تُقَرَّبُكم عندنا زُلْفَى، ولا أولادكم بالتي تُقَرَّبُكم. وهذا لا حاجة إليه أيضاً. ونُقِلَ عن الفراء^(١) ما تقدّم: مِنْ أَنْ «التي» صفةٌ للأموال والأولاد معاً. وهو الصحيح. وجعل الزمخشري^(٢) «التي» صفةً لموصوفٍ محذوفٍ. قال: «ويجوزُ أَنْ تكون هي^(٣) التقوى وهي المقربةُ عند الله زُلْفَى وحدها أي: ليست أموالكم وأولادكم بتلك الموصوفة^(٤) عند الله بالتقريب». وقال الشيخ^(٥): «ولا حاجةٌ إلى هذا الموصوفِ» قلت: والحاجةُ إليه بالنسبة إلى المعنى الذي ذكره داعيةً.

قوله: «زُلْفَى» مصدرٌ مِنْ معنى الأول؛ إذ التقدير: تُقَرَّبُكم قُرْبَى. وقرأ^(٦) الضحَّاك «زُلْفَاً» بفتح اللام وتنوين الكلمة على أنها جمعُ زُلْفَى نحو: قُرْبَى وقُرْب. جُمِعَ المصدرُ لاختلافِ أنواعه.

قوله: «إِلَّا مَنْ آمَنَ» فيه أوجهٌ، أحدها: أنه استثناءٌ منقطعٌ فهو منصوبُ المحلِّ. الثاني: أنه في محلِّ جَرِّ بدلاً من الضمير في «أموالكم». قاله الزجاج^(٧). وغلظه النحاس^(٨): بأنه بدلٌ من ضمير المخاطب. قال: «ولو جاز هذا لجازَ «رَأَيْتَكَ زَيْدًا». وقولُ أبي إسحاق هذا هو قولُ الفراء^(٩). انتهى.

(١) معاني القرآن ٢/٣٦٣.

(٢) الكشاف ٣/٢٩٢.

(٣) الكشاف: «التي هي».

(٤) الكشاف: «الموضوعة للتقريب».

(٥) البحر ٧/٢٨٥.

(٦) البحر ٧/٢٨٥.

(٧) معاني القرآن ٤/٢٥٥.

(٨) إعراب القرآن ٢/٦٧٧.

(٩) معاني القرآن ٢/٣٦٣ قال: «وإن شئت أوقعت عليها التقريب أي: لا تُقَرَّبُ الأموالُ إِلَّا مَنْ كان مُطيعاً».

قال الشيخ^(١): «ومذهب الأخفش والكوفيين^(٢) أنه يجوزُ البدلُ من ضميرِ المخاطبةِ والمتكلم؛ إلا أن البدلَ في الآية لا يَصِحُّ؛ ألا ترى أنه لا يَصِحُّ تفرِغُ الفعلِ الواقعِ صلةً لما بعد «إلا» لوقلت: «ما زيدٌ بالذي يَضْرِبُ إلا خالداً» لم يَحْزُرْ. وَتَحْيَلُ الزَّجَاجُ أن الصلَّةَ - وإن كانت من حيث المعنى منفيَّةً - أنه يجوزُ البدلُ، وليس بجائز، إلا أن يَصِحُّ التفرِغُ له». قلت: ومنعهُ قولك: «ما زيدٌ بالذي يَضْرِبُ إلا خالداً» فيه نظرٌ، لأن النفيَ إذا كان مُنْسَجِباً على الجملة أُعْطِيَ حُكْمَ ما لو باشَرَ ذلك الشيء. ألا ترى أن النفيَ في قولك «ما ظننتُ أحداً يَفْعَلُ ذلك إلا زيداً» سَوَّغَ البدلَ في «زيد» من ضميرِ «يَفْعَلُ» وإن لم يكنِ النفيُّ مُتَسَلِّطاً عليه. قالوا: ولكنه لما كان في حيزِ النفي صَحَّ فيه ذلك، فهذا مثله.

والزَمْخَشَرِيُّ أيضاً تَبَعَ الزَّجَاجَ والفراءَ في ذلك من حيث المعنى، إلا أنه لم يَجْعَلْهُ بدلاً بل منصوباً على أصل الاستثناء، فقال^(٣): «إلا مَنْ آمَنَ استثناءً من «كم» في تَقَرُّبِكُمْ. والمعنى: أن الأموالَ لا تَقَرُّبُ أحداً إلا المؤمنَ الذي يُتَّفَقُها في سبيلِ الله. والأولادَ لا تَقَرُّبُ أحداً إلا مَنْ عَلَّمَهُم الخَيْرَ، وفَقَّهَهُم في الدين، ورَشَّحَهُم للصَّلاح». وردَّ عليه الشيخ^(٤) بنحو ما تقدَّم فقال: «لا يجوزُ: ما زيدٌ بالذي يَخْرُجُ إلا أخوه، وما زيدٌ بالذي يَضْرِبُ إلا عمراً»^(٥). والجوابُ عنه ما تقدَّم، وأيضاً فالزَمْخَشَرِيُّ لم يَجْعَلْهُ بدلاً بل استثناءً صريحاً، ولا يُشْتَرَطُ في الاستثناءِ التفرِغُ اللفظيُّ بل الإسنادُ المعنويُّ، ألا ترى أنك تقول: «قام

(١) البحر ٢٨٦/٧.

(٢) انظر: الارتشاف ٦٢٢/٢.

(٣) الكشاف ٢٩٢/٣.

(٤) البحر ٢٨٦/٧.

(٥) قال: «ولا ما زيد بالذي يمر إلا ببيكر».

القوم إلا زيداً» ولو قرَّعته لفظاً لامتنع؛ لأنه مُثَبَّتٌ. وهذا الذي ذكره الزمخشريُّ هو الوجهُ الثالثُ في المسألة.

الرابع: أن «مَنْ آمَنَ» في محلِّ رفعٍ على الابتداء. والخبرُ قولُه: «فأولئك لهم جَزَاءُ الضَّعْفِ». وقال الفراء^(١): «هو في موضعِ رفعٍ تقديرُه: ما هو المقربُ إلَّا مَنْ آمَنَ» وهذا لا طائلُ تحته. وعَجِبْتُ من الفراءِ كيف يقولُه؟
وقرأ العامةُ: «جزاء الضَّعْفِ» مضافاً على أنه مصدرٌ مضافٌ لمفعولِه، أي: أن يُجَازِيَهُم الضَّعْفُ. وقدَّره الزمخشريُّ^(٢) مبنياً للمفعولِ أي: يُجَزَوْنَ الضَّعْفُ. وردَّه الشيخ^(٣): بأنَّ الصحيحَ منعه. وقرأ^(٤) قتادةُ برفعهما على إبدالِ الضَّعْفِ مِنْ «جزاء». وعنه أيضاً وعن يعقوبَ بنصبِ «جزاء» على الحال. والعاملُ فيها الاستقرار، وهذه كقولِه: «فله جزاءُ الحسنَى»^(٥) فيمنَّ قرأ بنصبِ «جزاء» في الكهف.

قوله: «في الغُرُفَاتِ» قرأ^(٦) حمزةُ «الغُرْفَةَ» بالتوحيدِ على إرادةِ الجنسِ ولعدمِ اللَّبْسِ؛ لأنه معلومٌ أن لكلِّ أحدٍ غرفةً تخصُّه. وقد أُجمِعَ على التوحيدِ في قوله: «يُجَزَوْنَ الغُرْفَةَ»^(٧) ولأنَّ لفظَ الواحدِ أخفُّ فوضِعَ مَوْضِعَ الجمعِ مع

(١) معاني القرآن ٣٦٣/٢.

(٢) الكشاف ٢٩٢/٣.

(٣) البحر ٢٨٦/٧ قال: «والمصدر في كونه يُبنى للمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله فيه خلاف والصحيح المنع».

(٤) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٣٨٧/٢، والقرطبي ٣٠٦/١٤، والنشر ٣٥١/٢، والبحر ٢٨٦/٧.

(٥) الآية ٨٨ من الكهف. وهي قراءة حفص والأخوين، والباقون بالرفع والإضافة. السبعة ٣٩٨.

(٦) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٣٠، والنشر ٣٥١/٢، والبحر ٢٨٦/٧، والتيسير ١٨١، والقرطبي ٣٠٦/١٤، والشواذ ١٢٢، والإتحاف ٣٨٨/٢.

(٧) الآية ٧٥ من الفرقان.

أَمِنَ اللَّبْسُ . وَالْبَاقُونَ «الْغُرَفَاتُ» جَمَعَ سَلَامَةً . وَقَدْ أُجْمِعَ عَلَى الْجَمْعِ فِي قَوْلِهِ : «لِنُبَوِّئَهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا»^(١) وَالرَّسْمُ مُحْتَمِلٌ لِلْقِرَاءَتَيْنِ . وَقَرَأَ الْحَسَنُ^(٢) بَضْمَ رَاءِ «غُرَفَاتٍ» عَلَى الْإِتْبَاعِ . وَبَعْضُهُمْ يَفْتَحُهَا . وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُ ذَلِكَ أَوَّلَ الْبَقْرَةِ^(٣) . وَقَرَأَ ابْنُ وَثَّابٍ «الْغُرْفَةَ» بَضْمَ الرَّاءِ وَالتَّوْحِيدِ .

آ . (٣٩) قَوْلُهُ : ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ﴾ : يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ / «مَا» مُوَصُولَةً فِي مَحَلِّ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ . وَالْخَبَرُ قَوْلُهُ : «فَهُوَ يُخْلِفُهُ» وَدَخَلَتِ الْفَاءُ لَشَبْهِهِ بِالشَّرْطِ . وَ«مِنْ شَيْءٍ» بَيَانٌ ، كَذَا قِيلَ . وَفِيهِ نَظَرٌ لِإِبْهَامِ «شَيْءٍ» فَأَيُّ تَبْيِينٍ فِيهِ؟ الثَّانِي : أَنَّ تَكُونَ شَرْطِيَّةٌ فَتَكُونُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ مَفْعُولًا مَقْدَمًا ، وَ«فَهُوَ يُخْلِفُهُ» جَوَابُ الشَّرْطِ . [١/٧٣٣]

قَوْلُهُ : «الرَّازِقِينَ» إِنَّمَا جُمِعَ مِنْ حَيْثُ الصُّورَةُ ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ يَرِزُقُ عِيَالَهُ مِنْ رِزْقِ اللَّهِ ، وَالرَّازِقُ فِي الْحَقِيقَةِ لِلْكَلِّ إِنَّمَا هُوَ اللَّهُ تَعَالَى .

آ . (٤٠) قَوْلُهُ : ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ ثُمَّ يَقُولُ﴾ : قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يُقْرَأُ بِالنُّونِ وَالْيَاءِ فِي الْأَنْعَامِ^(٤) .

قَوْلُهُ : «أَهْوَلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ» «إِيَّاكُمْ» مَنْصُوبٌ بِخَبَرِ كَانٍ ، قُدِّمَ لِأَجْلِ الْفَوَاصِلِ وَالْإِهْتِمَامِ . وَاسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ خَبَرِ «كَانَ» عَلَيْهَا إِذَا كَانَ خَبَرُهَا جَمَلَةً فَإِنَّ فِيهِ خِلَافًا : جَوَّزَهُ ابْنُ السَّرَّاجِ^(٥) ، وَمَنْعَهُ غَيْرُهُ . وَكَذَلِكَ

(١) الآية ٥٨ من العنكبوت .

(٢) قراءة الحسن بإسكان الراء، كما في البحر والإتحاف . وقراءة العامة بضم الراء على الإتياع .

(٣) لم تتقدم هذه اللفظة في سورة البقرة .

(٤) انظر: الدر المصون ١٤٨/٥ .

(٥) الأصول ٨٨/١ قال: «والتقديم والتأخير في الأخبار المجملة بمنزلتها في الأخبار المفردة ما لم تفرقها تقول: «أبوه منطلق كان زيد» تريد كان زيد أبوه منطلق» .

اختلفوا في : توسّطه إذا كان جملةً، قال ابن السّراج^(١) : «القياسُ جوازُهُ، ولكن لم يُسمَع». قلت : قد تقدّم في قوله : «ما كان يصنعُ فرعونُ»^(٢) ونحوه أنه يجوزُ أن يكونَ مِنْ تقديمِ الخبرِ وأن لا يكونَ . ووجهُ الدلالةِ هنا : أن تقديمَ المعمولِ يُؤدّنُ بتقديمِ العاملِ . وقد تقدّم تحقيقُ هذا في هود عند قوله : «ألا يومَ يأتيهم ليسَ مَصروفاً»^(٣) ومنعُ هذه القاعدةِ .

آ . (٤٢) قوله : ﴿التي كُتِّمَ بها﴾ : صفةُ النارِ، وفي السجدة^(٤) وَصِفُ العذابِ . قيل : لأنَّ نَمَّ كانوا مُلتبسِينَ بالعذابِ متردِّدين فيه فَوُصِفَ لهم ما لا يَبْسُوهُ، وهنا لم يُلايِسُوهُ بَعْدُ؛ لأنه عَقِيبُ حَشْرِهِمْ .

آ . (٤٤) قوله : ﴿يَدْرُسُونَهَا﴾ : العامةُ على التّخفيفِ مضارعٌ درسٍ مخففاً أي : حَفِظَ . وأبو حيوة^(٥) «يَدْرُسُونَهَا» بفتح الدالِ مشددةً وكسرِ الراءِ . والأصلُ يَدْرُسُونَهَا من الأدّراسِ على الافتعالِ فأدغم . وعنه أيضاً بضمِّ الياءِ وفتحِ الدالِ وشدِّ الراءِ^(٦) من التدريسِ .

قوله : «وما أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ» أي : إلى هؤلاء المعاصرين لك لم نُرْسِلْ إِلَيْهِمْ نذيراً يُشَافِهِهُم بالنَّذارةِ غيرِكَ، فلا تَعَارُضَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ : «وإنَّ مِنْ أُمَّةٍ

(١) الأصول ٨٩/١ قال : «وما جاز أن يكون خبراً فالقياس لا يمنع من تقديمه إذ كانت الأخبار تُقدّمُ إلّا أني لا أعلمه مسموعاً من العرب» .

(٢) الآية ١٣٧ من الأعراف . وانظر : الدر المصون ٤٣٩/٥ .

(٣) الآية ٨ من هود . وانظر : الدر ٢٩٢/٦ .

(٤) «وقيل لهم ذوقوا عذاب النار الذي كتتم به تكذبون» . الآية ٢٠ .

(٥) البحر ٢٨٩/٧ ، والمحتسب ٢٩٥/٢ .

(٦) «يُدْرُسُونَهَا» .

إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ»^(١) إِذِ الْمَرَادُ هُنَاكَ آثَارُ النَّذِيرِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا كَانَ مُوجُودًا، يَذْهَبُ النَّبِيُّ، وَتَبَقَّى شَرِيعَتُهُ.

آ. (٤٥) قوله: ﴿وَمَا بَلَّغُوا﴾ الظاهر أن الضمير في «بَلَّغُوا» وفي «آتيناهم» للذين من قبلهم ليناسق قوله: «فَكذَّبُوا رُسُلِي» بمعنى: أنهم لم يبلَّغوا في شكر النعمة وجزاء المنة معشار ما آتيناهم من النعم والإحسان إليهم. وقيل^(٢): بل ضمير الرفع لقريش والنصب للذين من قبلهم، وهو قول ابن عباس على معنى أنهم كانوا أكثر أموالاً. وقيل: بالعكس على معنى: إنا أعطينا قريشاً من الآيات والبراهين ما لم نُعْطِ مَنْ قَبْلَهُمْ.

واختلَفَ في المِعْشَارِ فِقْهِيًّا: هو بمعنى العُشْرِ، بِنِي مِفْعَالٍ مِنْ لَفْظِ العُشْرِ كالمِربَاعِ، وَلَا ثَالِثَ لِهَمَا مِنْ أَلْفَاظِ العَدَدِ لَا يُقَالُ: مِسْدَاسٌ وَلَا مِخْمَاسٌ. وقيل: هو عَشْرُ العُشْرِ. إِلَّا أَنَّ ابْنَ عَطِيَّةَ^(٣) أَنْكَرَهُ وَقَالَ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ». وَقَالَ الماوردي^(٤): «المِعْشَارُ هُنَا: هُوَ عَشْرُ العُشِيرِ، وَالْعُشِيرُ هُوَ عَشْرُ العُشْرِ، فَيَكُونُ جِزَاءً مِنَ أَلْفٍ»^(٥). قَالَ: «وَهُوَ الأَظْهَرُ؛ لِأَنَّ المَرَادَ بِهِ المَبَالِغَةُ فِي التَّقْذِيلِ».

قوله: «فَكذَّبُوا» فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى «كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلَهُمْ». وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى «وَمَا بَلَّغُوا» وَأَوْضَحَهُمَا الزَّمَخَشَرِيُّ^(٦) فَقَالَ:

(١) الآية ٢٤ من فاطر.

(٢) انظر في هذه الأقوال: المحرر ١٣/١٤٧.

(٣) المحرر ١٣/١٤٨.

(٤) تفسير الماوردي ٣/٣٦٤.

(٥) عبارته: «في المعشار ثلاثة أوجه أحدها: أنه العشر. والثاني: أنه عشر العشر، وهو العشير. والثالث: هو عشير العشير، والعشير عشر العشر، فيكون جزءاً من ألف جزء».

(٦) الكشاف ٣/٢٩٤.

«فَإِنْ قُلْتَ: ما معنى «فَكذَّبُوا رُسُلِي» وهو مستغنى عنه بقوله: «وَكَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ»؟ قلت: لَمَا كَانَ مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَكَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ»: وَقَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمُ التَّكْذِيبَ، وَأَقْدَمُوا عَلَيْهِ جُعِلَ تَكْذِيبُ الرِّسْلِ مُسَبِّباً عَنْهُ. وَنَظِيرُهُ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ: أَقْدَمَ فُلَانٌ عَلَى الْكُفْرِ فَكَفَرَ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَيَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: «وَمَا بَلَّغُوا» كَقَوْلِكَ: مَا بَلَغَ زَيْدٌ مِعْشَارَ فَضْلِ عَمْرٍو فَتَفْضَلَ عَلَيْهِ».

و«نكير» مصدرٌ مضافٌ لفاعله أي: إنكارى. وتقدّمَ حَذْفُ يائِهِ وإثباتها^(١).

آ. (٤٦) قوله: ﴿أَنْ تَقُومُوا﴾: فيه أوجهٌ، أحدها: أنها مجرورةُ المحلِّ بدلاً مِنْ «واحدة» على سبيلِ البيان. قاله الفارسيُّ. الثاني: أنها عطْفٌ بيانٍ لـ «واحدة» / قاله الزمخشريُّ^(٢). وهو مردودٌ لتخالُفُهُما تعريفاً وتنكيراً. وقد [٧٣٣/ب] تقدّم هذا عند قوله: «فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ»^(٣). الثالث: أنها منصوبةٌ بإضمارٍ أعني. الرابع: أنها مرفوعةٌ على خبر ابتداءٍ مضمرةٍ أي: هِيَ أَنْ تَقُومُوا. ومثنيٌ وفُرَادَى: حال. ومضى تحقيقُ القولِ في «مثنى» وبإبه في سورة النساء^(٤)، وتقدّم القولُ في «فُرَادَى» في سورة الأنعام^(٥).

قوله: «ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا» عَطْفٌ عَلَى «أَنْ تَقُومُوا» أَي: قِيَامِكُمْ ثُمَّ تَفَكَّرِكُمْ.

(١) قرأ «نكيري» وصلاً ورش، و«نكيري» وصلاً ووقفاً يعقوب. انظر: الإتحاف

٣٨٨/٢، والتيسير ١٨٢، والنشر ٣٥١/٢.

(٢) الكشاف ٢٩٤/٣.

(٣) الآية ٩٧ من آل عمران. وانظر: الدر المصون ٣١٧/٣.

(٤) انظر: الدر المصون ٥٦٢/٣.

(٥) انظر: الدر المصون ٤٤/٥.

والوقوف عند أبي حاتم^(١) على هذه الآية، ثم يبتدئ «ما بصاحبكم». وفي «ما» هذه قولان، أحدهما: أنها نافية. والثاني: أنها استفهامية، لكن لا يراد به حقيقة الاستفهام، فيعود إلى النفي. وإذا كانت نافية فهل هي مُعَلَّقة، أو مستأنفة، أو جواب القسم الذي تضمَّنه معنى «تَتَفَكَّرُوا» لأنه فعل تحقيق كَتَبْتَنِي وِبَابِهِ؟ ثلاثة أوجه. نقل الثالث ابن عطية^(٢)، وربما نَسَبَهُ لسيبويه^(٣). وإذا كانت استفهامية جاز فيها الوجهان الأولان، دون الثالث. و«مِنْ جِنَّةٍ» يجوز أن يكون فاعلاً بالجار لاعتماده، وأن يكون مبتدأً. ويجوز في «ما» إذا كانت نافية أن تكون الحجازية، أو التميمية.

آ. (٤٧) قوله: ﴿مَا سَأَلْتَكُمْ﴾: في «ما» وجهان، أحدهما: أنها شرطية فتكون مفعولاً مقديماً، و«فهو لكم» جوابها. الثاني: أنها موصولة في محل رفع بالابتداء، والعاثد محذوف أي: سَأَلْتَكُمْوه. والخبر «فهو لكم». ودخلت [الفاء]^(٤) لِسَبِّهِ الموصول بالشرط. والمعنى يحتمل أنه لم يسألهم أجراً البتة، كقولك: «إِنْ أَعْطَيْتَنِي شَيْئاً فَخُذْهُ» مع عِلْمِكَ أنه لم يُعْطِكَ شَيْئاً. ويُؤَيِّدُهُ «إِنْ أَجْرِي إِلَّا عَلَى اللَّهِ» ويُحتمل أنه سألهم شَيْئاً نَفَعَهُ عَائِدٌ عَلَيْهِمْ، وهو المراد بقوله: «إِلَّا الْمُوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى»^(٥).

آ. (٤٨) قوله: ﴿يَقْذِفُ بِالْحَقِّ﴾: يجوز أن يكون مفعوله محذوفاً؛ لأنَّ الْقَذْفَ فِي الْأَصْلِ الرَّمْيُ. وَعَبَّرَ بِهِ هُنَا عَنِ الْإِلْقَاءِ أَي: يُلْقِي

(١) انظر: القطع والائتناف للنحاس ٥٨٥.

(٢) المحرر ١٣/١٤٨.

(٣) الكتاب ١/٤١٩، ٢/١٤٧، حيث إن أفعال التحقيق عند سيبويه تنزل منزلة القسم. قال: «يَعْلَمُ اللَّهُ لِأَفْعَلْتَهُ هُوَ بِمَعْنَى وَاللَّهُ لِأَفْعَلْتُ».

(٤) زيادة من (ش).

(٥) «قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى» الآية ٢٣ من الشورى.

الوحي إلى أنبيائه بالحق. أي: بسبب الحق، أو مُلتبساً بالحق. ويجوز أن يكون التقدير: يَقْدِفُ الباطل بالحق أي: يَدْفَعُهُ وَيَطْرَحُهُ به، كقوله: «بل نَقْدِفُ بالحق على الباطل»^(١). ويجوز أن تكون الباء زائدة، أي: يُلقى الحق كقوله: «ولا تُلْقُوا بأيديكم»^(٢)، أو يُضْمَنُ «يَقْدِفُ» معنى يَقْضِي وَيَحْكُمُ.

قوله: «عَلَامُ الْغُيُوبِ» العامة على رفعه. وفيه أوجه، أظهرها: أنه خبرٌ ثانٍ لـ «إِنَّ»، أو خبرٌ مبتدأ مُضْمَرٌ، أو بدلٌ من الضمير في «يَقْدِفُ»، أو نعتٌ له على رأي الكسائي^(٣)؛ لأنه يُجِيزُ نَعْتَ الضميرِ الغائبِ، وقد صَرَّحَ به هنا. وقال الزمخشري^(٤): «رَفَعُ»^(٥) على محلِّ «إِنَّ» واسمِها، أو على المستكنِّ في «يَقْدِفُ». قلت: يعني بقوله: «محمولٌ على محلِّ إِنَّ واسمِها» يعني به النعت، إلا أن ذلك ليس مذهبَ البصريين، لم يَعتَبَرُوا المحلَّ إلا في العطفِ بالحرف^(٦) بشروطٍ عند بعضهم. ويريدُ بالحملِ على الضميرِ في «يَقْدِفُ» أنه بدلٌ منه، لا أنه نعتٌ له؛ لأنَّ ذلك انفرد به الكسائي^(٧). وزيد بن علي وعيسى بن عمر وابن أبي إسحاق بالنصب نعتاً لاسم «إِنَّ» أو بدلاً منه على قلة الإبدالِ بالمشقق أو منصوبٌ على المدح.

(١) الآية ١٨ من الأنبياء.

(٢) الآية ١٩٥ من البقرة.

(٣) انظر: الارتشاف ٢/٥٩٥.

(٤) الكشاف: ٣/٢٩٥.

(٥) الكشاف: رفع محمول على.

(٦) انظر: المساعد لابن عقيل ١/٣٣٥.

(٧) انظر: القرطبي ١٤/٣١٣، والبحر ٧/٢٩٢، والشواذ ١٢٢، والمحرر ١٣/١٤٩.

وقرىء^(١) «الغيوب» بالحركاتِ الثلاثِ في الغين. فالكسرُ والضمُّ تقدماً في «بيوت»^(٢) وبابه، وأما الفتحُ فصيغةٌ مبالغيةٌ كالشكور والصبور، وهو الشيءُ الغائبُ الخفيُّ جداً.

آ. (٤٩) قوله: ﴿وَمَا يُبْدِيءُ﴾: يجوز في «ما» أن يكون نفيًا، وأن يكون استفهامًا، ولكن يؤول معناه إلى النفي، ولا مفعول له «يُبْدِيءُ» ولا له «يُعِيدُ»؛ إذ المراد: لا يُوقِع هذين الفعلين، كقوله^(٣):

٣٧٤٩- أَقْفَرَ مِنْ أَهْلِهِ عَبِيدُ

أصبح لا يُبْدِي ولا يُعِيدُ

وقيل: مفعوله محذوفٌ أي: ما يُبْدِيءُ لأهله خيرًا ولا يُعِيدُه، وهو تقديرُ

الحسن.

آ. (٥٠) قوله: ﴿إِنْ ضَلَلْتُ﴾: العامةُ على فتح لامه في الماضي وكسرها في المضارع، ولكن يُنقلُ إلى الساكن قبلها^(٤)، والحسن^(٥) وابنُ وثابٍ بالعكس، وهي لغةٌ تميمٍ، وتقدّم ذلك^(٦).

(١) الضم هو قراءة العامة، والكسر قراءة حمزة وأبي بكر، ولم أفف على نسبة الفتح.

انظر: البحر ٢٩٢/٧، والقرطبي ٣١٣/١٤، والإتحاف ٣٨٨/٢، والنشر

٢٢٧/٢.

(٢) انظر: الدر المصون ٣٠٥/٢.

(٣) البيت لعبيد بن الأبرص وهو في ديوانه ٤٥، والبحر ٢٩٢/٧، واللسان (قفر). قال

في اللسان (قفر). وأقفر فلان من أهله: إذا انفرد عنهم وبقي وحده.

(٤) انظر: البحر ٢٩٢/٧.

(٥) لأن أصل يَضِلُّ: يَضِلُّ حيث أريد إدغام المثليين، فنقلت كسرة اللام إلى الضاد

فسكنت ثم أدغمت اللام في اللام.

(٦) الشواذ ١٢٢، والبحر ٢٩٢/٧، والقرطبي ٣١٣/١٤.

قوله: «فبما يُوجي» يجوز أن تكون مصدرية أي: بسبب إichاء ربي إليّ، وأن تكون موصولة أي: بسبب الذي يُوجيهِ، فعائده محذوف.

آ. (٥١) قوله: ﴿فلا فَوَتْ﴾: العائمة على بنائه/ على الفتح، [٧٣٤/أ] و «أخذوا» فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول معطوفاً على «فزعوا». وقيل: على معنى فلا فَوَتْ أي: فلم يُفوتوا وأخذوا.

وقرأ^(١) عبد الرحمن مولى بني هاشم وطلحة^(٢) «فلا فَوَتْ» و «أخذ» مرفوعين منونين، وأبي بفتح «فَوَتْ» ورفِع «أخذ». فرَفَعُ «فَوَتْ» على الابتداء أو على اسم «لا» اللَّيْسِيَّة. وَمَنْ رَفَعَ «وَأَخَذَ» رَفَعَهُ بالابتداء، والخبر محذوف أي: وأخذ هناك، أو على خبر ابتداءٍ مضمرة أي: وحالهم أخذ، ويكون من عطفِ الجمل، عطف مثبتة على منفية.

آ. (٥٢) والضميرُ في «أمنأ به» لله تعالى، أو للرسول، أو للقرآن، أو للعداب، أو للبعث.

قوله: «التناؤش» مبتدأ، و «أئي» خبره أي: كيف لهم التناؤش. و «لهم» حال. ويجوز أن يكون «لهم» رافعاً للتناؤش لاعتماده على الاستفهام، تقديره: كيف استقر لهم التناؤش؟ وفيه بُعد. والتناؤش مهموز في قراءة^(٣) الأخوين وأبي عمرو وأبي بكر، وبالواو في قراءة غيرهم، فيحتمل أن تكونا مادتين مستقلتين مع اتحاد معنهما. وقيل: الهمزة عن الواو لانضمامها كوجوه وأجوه،

(١) انظر في قراءتها: المحتسب ١٩٦/٢، والبحر ٢٩٣/٧، والشواذ ١٢٢.

(٢) ابن مصرف.

(٣) السبعة ٥٣٠، والنشر ٣٥١/٢، والبحر ٢٩٣/٧، والتيسير ١٨١، والقرطبي ٣١٦/١٤، والحجة ٥٩١.

وَوُقَّتْ وَأُقَّتْ. وإليه ذهب جماعة كثيرة كالزجاج^(١) والزمخشري^(٢) وابن عطية^(٣) والحوافي وأبي البقاء^(٤). قال الزجاج: «كل واو مضمومة ضمة لازمة فأنت فيها بالخيار» وتابعه الباقون^(٥) قريباً من عبارته. ورد الشيخ^(٦) هذا الإطلاق وقيدته: بأنه لا بُدَّ^(٧) أن تكون الواو غير مُدْغَمٍ فيها تحريراً من التعوُّذ، وأن تكون غير مُصَحَّحَةٍ في الفعل، فإنها متى صحَّت في الفعل لم تُبدَلْ همزة نحو: تَرَهَوْكَ^(٨)، وتعاونَ تعاوناً. وبهذا القيد الأخير يبطل قولهم؛ لأنها صحَّت في تناوُشٍ يتناوُشُ، ومتى سلَّم له هذان القيدان أو الأخير منهما ثبت رَدُّه^(٩).

والتناوُشُ: الرجوع. وأنشد^(١٠):

٣٧٥٠- تَمَنَّى أَنْ تَوُوبَ إِلَيَّ مَيِّ

وليس إلى تناوُشها سبيل

- (١) معاني القرآن له ٢٥٩/٤. وعبارة ابن عصفور في الممتع ٣٣٢: «فإن كانت الواو مكسورة أو مضمومة، أولاً، جاز أن تبدل منها همزة».
- (٢) الكشف ٢٩٦/٣.
- (٣) المحرر ١٥١/١٣.
- (٤) الإملاء ١٩٩/٢.
- (٥) انظر: معاني القرآن للقراء ٣٦٥/٢ وعبارته: «وهي من نشت» لانضمام الواو يعني التناوُش مثل قوله: «وإذا الرسل أُقَّتْ».
- (٦) البحر ٢٩٤/٧.
- (٧) قال: «لا يجوز ذلك في المتوسطة إذا كانت غير مدغمة فيها».
- (٨) ترهوك: الرجل يموج في مشيته.
- (٩) فعلى مذهب المذكورين يكون أصل الهمزة الواو وهم لا يقرون هذا القيد، وعلى مذهب أبي حيان هما مادتان: ن وش، ن أش.
- (١٠) لم أهدت إلى قائله وهو في الزاهر ٣٤٦/١، والقرطبي ٣١٦/١٤، والبحر ٢٩٣/٧، والماوردي ٣٦٦/٣. وصاحب هذا المعنى ابن الأنباري في زاهره.

- سبأ -

أي: إلى رجوعها. وقيل: هو التناولُ يقال: ناشَ كذا أي: تناوله. ومنه:
تناوَشَ القومُ بالسَّلاحِ كقولهِ^(١):

٣٧٥١- ظَلَّتْ سَيْوْفُ بَنِي أَبِيهِ تَنْوُشُهُ
لِلْهِ أَرْحَامٌ هُنَاكَ تُشَقِّقُ

وقال آخر^(٢):

٣٧٥٢- فَهَيَّ تَنْوُشُ الْحَوْضِ نَوْشاً مِنْ عَلَا
نَوْشاً بِهِ تَقْطَعُ أَجْوَازَ الْفِلا

وفَرَّقَ بعضهم بين المَهْمُوزِ وغيره، فجعله بالهمزِ بمعنى التَّأخَّر. قال
الفراء^(٣): «مِنْ نَأَشْتُ أَي: تَأَخَّرْتُ»^(٤). وأنشد^(٥):

٣٧٥٣- تَمَنَّى نَيْشِشاً أَنْ يَكُونَ مُطَاعِناً
وَقَدْ حَدَّثْتُ بَعْدَ الْأُمُورِ أُمُورُ

-
- (١) البيت لِقُتَيْبَةَ أخت النضر بن الحارث، وهو في اللسان نوش.
(٢) البيت لأبي النجم أو لِقَيْلَانَ بن حُرَيْث، وهو في المنصف ١/١٢٤، واللسان
نوش، وابن يعيش ٤/٨٩، والمزهر ١/٣٤٥. والضمير في «فهى» للإبل. قال في
اللسان: «يريد أنها عالية الأجسام طوال الأعناق. وذلك النوش الذي تناله هو الذي
يُعينها على قطع الفلوات. والأجواز: ج جَوُز وهو الوسط، فهى تتناول ماء الحوض
من فوق».
- (٣) معاني القرآن ٢/٣٦٥.
- (٤) لم يرد هذا التفسير في معانيه وعبارته: «يجعلونه من الشيء البطيء من ناشت من
النَّيش».
- (٥) البيت لنهشل بن حري، وهو في الفراء ٢/٣٦٥، والزاهر ١/٣٤٥، واللسان
(ناش). والرواية المشهورة: أن يكون أطاقني. وقبل البيت:
فلما رأى ما غَبَّ أمرى وأمره وناءت بأعجاز الأمور صدور

وقال آخر^(١):

٣٧٥٤- قَعَدْتَ زَمَاناً عَنْ طِلَابِكَ لِلْعَلَا
وَجِئْتَ نَيْشاً بَعْدَ مَا فَاتَكَ الْخَيْرُ

وقال الفراء^(٢): «أيضاً هما متقاربان. يعني الهمز وتَرَكَه مثل: ذِمَّتِ
الرجل، وذَامَتْه أي: عَيْبَتْه» وانتاش انتياشاً كَتْنَاوَشَ تَنَاوَشاً. قال^(٣):

٣٧٥٥- بَاتَتْ تَنُوشُ الْعَنْقُ أَنْيَاشاً

وهذا مصدرٌ على غير الصدرِ. و «مِنْ مَكَانٍ» متعلِّقٌ بالتناوشِ.

آ. (٥٣) قوله: ﴿وَقَدْ كَفَرُوا﴾: جملةٌ حالية، و «مِنْ قَبْلِ» أي
من قبل زوال العذاب؛ ويجوز أن تكون الجملة مستأنفةً. والأول أظهرُ.

قوله: «وَيَقْدِفُونَ» يجوز فيها الاستئناف، والحال. وفيه بُعدٌ عكس الأولِ
لدخول الواو على مضارعٍ مثبتٍ^(٤). والضمير في «به» كما تقدّم فيه بعد
«أمناً»^(٥). وقرأ^(٦) أبو حيوة ومجاهد ومحبوب عن أبي عمرو و«يُقْدِفُونَ» مبنياً
للمفعول أي: يُرْجَمُونَ بما يَسُوءُهُمْ مِنْ جَرَاءِ أَعْمَالِهِمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُونَ.

(١) لم أهد إلى قائله، وهو في الفراء ٣٦٥/٢، واللسان (نوش)، والقرطبي
٣١٧/١٤.

(٢) معاني القرآن ٣٦٥/٢.

(٣) لم أهد إلى قائله، وهو في اللسان (نوش)، والقرطبي ٣١٦/١٤، والعنق: ضرب
من السير.

(٤) من باب قَوْلِهِ:

نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا

(٥) انظر الأوجه في صدر إعرابه لقوله: «وقالوا أمنأ به» في الآية قبلها.

(٦) المحتسب ١٩٧/٢، والقرطبي ٣١٧/١٤، والبحر ٢٩٤/٧.

آ . (٥٤) قوله : ﴿ وَحِيلَ ﴾ : قد تقدّم فيه الإشمام والكسر أول البقرة^(١) والقائم مقام الفاعل ضمير المصدر أي : وحيل هو أي الحول . ولا تُقدّره مصدراً مؤكداً بل مختصاً^(٢) حتى يصحّ قيامه . وجعل الحوفي القائم مقام الفاعل « بينهم » واعترض عليه : بأنه كان ينبغي أن يُرفع . وأجيب عنه بأنه إنما بُني على الفتح لإضافته إلى غير متمكن . وردّه الشيخ^(٣) : بأنه لا يُبنى المضاف إلى غير متمكن مطلقاً ، فلا يجوز : « قام غلامك » ولا « مررت بغلامك » بالفتح . قلت وقد تقدّم في قوله : « لقد تقطع بينكم »^(٤) ما يُغنينا عن إعادته هنا . ثم قال الشيخ^(٥) : « وما يقول قائل ذلك في قول الشاعر^(٦) :

[٧٣٤/ب]

..... ٣٧٥٦

وقد حيل بين العير والنزوان

فإنه نصب « بين » مضافةً إلى مُعرب^(٧) . وخُرج أيضاً على ذلك قول

الآخر^(٨) :

(١) انظر: الدر المصون ١٣٤/١ .

(٢) لأن المصدر الذي يجوز قيامه مقام الفاعل يكون مختصاً أي مفيداً بالوصف .

(٣) البحر ٢٩٤/٧ - ٢٩٥ .

(٤) الآية ٩٤ من الأنعام . وانظر: الدر المصون ٤٨/٥ .

(٥) البحر ٢٩٥/٧ .

(٦) البيت لصخر بن عمرو بن الشريد . وصدده :

أهمُّ بأمر الحزم لو أستطيعه

وهو في المنصف ٦٠/٣ ، واللسان نزا ، والأصمعيات ١٤٦ . والعير : حمار الوحش . والنزوان : وثوبه على أنثاه .

(٧) قال : وإنما يخرج ما ورد من نحو هذا على أن القائم مقام الفاعل هو ضمير المصدر الدال عليه « وحيل » هو أي : الحول .

(٨) البيت لامرئ القيس ، وهو في ديوانه ٤٢ ، والعيني ٥٠٦/٤ ، وشرح التصريح

٢٨٩/١ .

٣٧٥٧- وَقَالَتْ مَتَى يُيَخَلُّ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلُ
يَسْؤُكَ وَإِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرَبِ

أي: يُعْتَلَلُ هو أي الاعتلال».

قوله: «مَنْ قَبْلُ» متعلّق بـ «فَعِلُ» أو «بِأَشْيَاعِهِمْ» أي: الذين شايعواهم قبل ذلك الحين.

قوله: «مُرِيبٌ» قد تقدّم أنه اسمٌ فاعلٌ مِنْ أَرَابِ أَي: أتى بِالرَّيْبِ، أو دخل فيه، وَأَرَبْتُهُ أَي: أوقعته في الرّيبَة. ونسبة الإِرابَة إلى الشكِّ مجازٌ. وقال الزمخشري^(١) هنا: «إِلَّا أَنْ ههنا فُرَيْقًا: وهو أَنَّ المُرِيبَ من المتعدّي منقولٌ مِمَّنْ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مُرِيبًا، من الأعيان، إلى المعنى، ومن اللازم منقولٌ من صاحبِ الشكِّ إلى الشكِّ، كما تقول: شعرٌ شاعرٌ» وهي عبارةٌ حسنةٌ مفيدةٌ. وأين هذا مِنْ قول بعضهم^(٢): «ويجوز أن يكون أَرَدَفَه على الشكِّ، ليتناسق آخرُ الآية بالتي قبلها مِنْ مكانٍ قريب». وقول ابن عطية^(٣): «المُرِيبُ أقوى ما يكون من الشكِّ وأشدّه». وقد تقدّم تحقيقُ الرِّيبِ أولُ البقرة^(٤) وتشنيعُ الراغب^(٥) على مَنْ يفسّره بالشكِّ.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ سَبَأٍ]

(١) الكشاف ٢٩٧/٣.

(٢) وهو أبو حيان في البحر ٢٩٥/٧.

(٣) المحرر ١٥٢/١٣.

(٤) انظر: الدر المصون ٨٥/١.

(٥) المفردات ٢٠٥، ٢٦٥.

سورة فاطر

بسم الله الرحمن الرحيم

آ . (١) قوله: ﴿فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ﴾: إِنَّ جَعَلْتَ إِضَافَتَهُ مَحْضَةً كَانَ نِعْتًا لِلَّهِ، وَإِنَّ جَعَلْتَهَا غَيْرَ مَحْضَةٍ كَانَ بَدَلًا. وَهُوَ قَلِيلٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُشْتَقٌّ. وَهَذِهِ قِرَاءَةُ الْعَامَّةِ: «فَاطِر» اسْمٌ فَاعِلٌ. وَالزَّهْرِيُّ^(١) وَالضَّحَّاكُ «فَطَرَ» فِعْلًا مَاضِيًا. وَفِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ صِلَةٌ لِمَوْصُولٍ مَحْذُوفٍ أَي: الَّذِي فَطَرَ، كَذَا قَدَّرَهُ أَبُو الْفَضْلِ^(٢). وَلَا يَلِيْقُ بِمَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ؛ لِأَنَّ حَذْفَ الْمَوْصُولِ الْإِسْمِيِّ لَا يَجُوزُ. وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا الْخِلَافُ مُسْتَوْفَى فِي الْبَقْرَةِ. الثَّانِي: أَنَّهُ حَالٌ عَلَى إِضْمَارِ «قَدْ» قَالَهُ أَبُو الْفَضْلِ أَيْضًا. الثَّلَاثُ: أَنَّهُ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَضْمُرٌ أَي: هُوَ فَطَرَ. وَقَدْ حَكَى الزَّمْخَشَرِيُّ^(٣) قِرَاءَةً تُؤَيِّدُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الرَّازِيُّ فَقَالَ: «وَقُرِئَ الَّذِي فَطَرَ وَجَعَلَ» فَصَرَّحَ بِالْمَوْصُولِ.

قوله: «جاعل» العامة أيضاً على جرّه نعتاً أو بدلاً. والحسن^(٤) بالرفع

(١) المحتسب ٢/١٩٨، والبحر ٧/٢٩٧، والقرطبي ١٤/٣١٩.

(٢) وهو أبو الفضل الرازي. انظر: البحر ٧/٢٩٧.

(٣) الكشاف ٣/٢٩٧.

(٤) انظر في قراءتها: المحتسب ٢/١٩٨، والبحر ٧/٢٩٧، والقرطبي ١٤/٣١٩،

والشواذ ١٢٣.

والإضافة، وروي عن أبي عمرو^(١) كذلك، إلا أنه لم يُنَوَّن، ونَصَبَ
«الملائكة»، وذلك على حَذْفِ التنوينِ لِالتقاء الساكنين، كقوله^(٢):

— ٣٧٥٨ —

ولا ذَاكَرَ اللّٰهَ إِلَّا قَلِيلاً

وابن يعمر وخليد بن مشيط «جَعَلَ» فعلاً ماضياً بعد قراءة «فاطر» بالجر،
وهذه كقراءة «فالتَّوَّابِ الإِصْبَاحِ، وَجَعَلَ اللَّيْلَ»^(٣). والحسن^(٤) وحמיד «رُسُلًا»
بسكون السين، وهي لغة تميم. وجاعل يجوز أن يكون بمعنى مُصَيِّرٍ أو بمعنى
خالق. فعلى الأول يجري الخلاف: هل نَصَبُ الثاني باسم الفاعل، أو بإضمار
فعلٍ، هذا إن اعتُقدَ أن جاعلاً غير ماضٍ، أمّا إذا كان ماضياً تَعَيَّنَ أن يَنْتَصِبَ
بإضمار فعلٍ. وقد حُقِّقَ ذلك في الأنعام. وعلى الثاني يَنْتَصِبُ على الحالِ.
و«مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ» صفةٌ لـ «أَجْنَحَةَ». و«أُولَى» صفةٌ لـ «رُسُلًا». وقد تقدّم
تحقيقُ الكلامِ في «مَثْنَى» وأختيها في سورة النساء^(٥) مستوفى. قال الشيخ^(٦):
«وقيل: «أُولَى أَجْنَحَةَ» معترضٌ و«مَثْنَى» حالٌ، والعامِلُ فعلٌ محذوفٌ يدلُّ عليه
«رُسُلًا» أي: يُرْسَلُونَ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ» وهذا لا يُسَمَّى اعتراضاً لوجهين،
أحدهما: أن «أُولَى» صفةٌ لـ «رُسُلًا»، والصفة لا يُقال فيها معترضةً. والثاني:
أنها ليستَ حالاً من «رُسُلًا» بل من محذوفٍ فكيف يكون ما قبله معترضاً؟ ولو

(١) من رواية عبد الوارث.

(٢) تقدم برقم ١٥٠٤.

(٣) الآية ٩٦ من الأنعام. وانظر: الدرر ٥٨/٥.

(٤) البحر ٢٩٧/٧.

(٥) انظر: الدرر المصون ٥٦٢/٣.

(٦) البحر ٢٩٨/٧.

جعله حالاً من الضمير في «رسلاً» لأنه مشتقٌ لَسَهْلٌ ذلك بعضُ شيءٍ، ويكون الاعتراضُ بالصفة مجازاً، مِنْ حيث إنه فاضلٌ في السورة.

قوله: «يزيدُ» مستأنفٌ. وما «يشاء» هو المفعولُ الثاني للزيادة، والأولُ لم يُقصد، فهو محذوفٌ اقتصاراً، لأنَّ ذَكَرَ قوله: «في الخلق» يُغني عنه.

آ. (٢) قوله: ﴿مِنْ رَحْمَةٍ﴾: تبيينٌ أو حالٌ مِنْ اسمِ الشرطِ، ولا يكون صفةً لـ «ما»؛ لأنَّ اسمَ الشرطِ لا يُوصفُ. قال الزمخشري^(١): «وتنكيرُ الرحمة للإشاعة والإبهام، كأنه قيل: أي^(٢) رحمةٌ كانت سماويةً أو أرضيةً». قال الشيخ^(٣): «والعمومُ مفهومٌ من اسمِ الشرطِ و«مِنْ رَحْمَةٍ» بيانٌ لذلك العامِّ من أي صنف هو، وهو مِمَّا اجْتزَىء فيه بالكرة المفردة عن الجمعِ المعرَّفِ المطابقِ في العمومِ لاسمِ الشرطِ، وتقديره: مِنْ الرَّحْمَاتِ. و«مِنْ» في موضع الحال». انتهى.

قوله: «وما يُمَسِّكُ» يجوز أن يكونَ على عمومهِ، أي: أيُّ شيءٍ أمسكه، مِنْ رَحْمَةٍ أو غيرِها. فعلى هذا التذكيرُ في قوله: / «له» ظاهرٌ؛ لأنه عائِدٌ على [أ/٧٣٥] ما يُمَسِّكُ. ويجوزُ أن يكونَ قد حُذِفَ المبيِّنُ من الثاني لدلالةِ الأولِ عليه تقديره: وما يُمَسِّكُ مِنْ رَحْمَةٍ. فعلى هذا التذكيرُ في قوله: «له» على لفظِ «ما» وفي قوله أولاً «فلا مُمَسِّكُ لها» التأنيتُ فيه حُجْمٌ على معنى «ما»، لأنَّ المرادُ به الرحمةُ فحُجْمٌ أولاً على المعنى، وفي الثاني على اللفظِ. والفتْحُ والإمساكُ استعارةٌ حسنةٌ.

(١) الكشاف ٢٩٨/٣.

(٢) الكشاف: من آية.

(٣) البحر ٢٩٩/٧.

آ. (٣) قوله: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾: قرأ^(١) الأخوان «غير» بالجر نعتاً لـ «خالق» على اللفظ. و«مِنْ خَالِقٍ» مبتدأٌ مُزَادٌ فِيهِ «مِنْ». وفي خبره قولان، أحدهما: هو الجملة مِنْ قوله: «يَرزُقُكُمْ». والثاني: أنه محذوفٌ تقديره: لكم ونحوه، وفي «يَرزُقُكُمْ» على هذا وجهان، أحدهما: أنه صفةٌ أيضاً لـ «خالق» فيجوزُ أن يُحَكَمَ على موضعه بالجر اعتباراً باللفظ، وبالرفع اعتباراً بالموضع. والثاني: أنه مستأنفٌ.

وقرأ الباقون بالرفع. وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه خبرُ المبتدأ. والثاني: أنه صفةٌ لـ «خالق» على الموضع. والخبر: إمَّا محذوفٌ، وإمَّا «يَرزُقُكُمْ». والثالث: أنه مرفوعٌ باسمِ الفاعل على جهةِ الفاعلية؛ لأنَّ اسمَ الفاعل قد اعتمدَ على أداة الاستفهام. إلا أن الشيخ^(٢) تَوَقَّفَ في مثلِ هذا؛ من حيث إنَّ اسمَ الفاعل وإن اعتمدَ، إلا أنه لم تُحَفَظْ فِيهِ زِيَادَةٌ «مِنْ»^(٣) قال: «فِيحْتَاجُ مِثْلَهُ إِلَى سَمَاعٍ» ولا يَظْهَرُ التَّوَقُّفُ؛ فَإِنَّ شُرُوطَ الزِّيَادَةِ وَالْعَمَلِ مَوْجُودَةٌ. وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ فـ «يَرزُقُكُمْ»: إمَّا صفةٌ أو مستأنفٌ. وجعل الشيخ^(٤) استثناءً أُولَى قال: «لانتفاءِ صِدْقِ «خالق» على «غير الله» بخلافِ كونه صفةً فإنَّ الصفةَ تُقَيِّدُ، فيكونُ ثَمَّ خَالِقٌ غَيْرُ اللَّهِ لَكِنَّهُ لَيْسَ بِرَازِقٍ».

وقرأ الفضل بن إبراهيم النَّحْوِيُّ^(٥) «غير» بالنصبِ على الاستثناء. والخبر

(١) انظر في قراءات «غير»: السبعة ٥٣٤، والتيسير ١٨٢، والنشر ٣٥١/٢، والحجة

٥٩٢، والقرطبي ٣٢٢/١٤، والبحر ٣٠٠/٧، والشواذ ١٢٣.

(٢) البحر ٣٠٠/٧.

(٣) نحو: هل مِنْ قائم الزيدون. وقال: «والظاهر أنه لا يجوز. ألا ترى أنه إذا جرى

مجرى الفعل لا يكون فيه عموم، خلافه إذا أدخلت عليه مِنْ».

(٤) البحر ٣٠٠/٧، والقرطبي ٣٢٣/١٤.

(٥) الفضل بن إبراهيم النَّحْوِيُّ الكوفي، روى القراءة عن الكسائي، وروى عنه

عبيد الله بن محمد الأملِي. انظر: طبقات القراء ٨/٢.

«يَرْزُقُكُمْ» أو محذوف و «يَرْزُقُكُمْ» مستأنف، أو صفة. وقوله: «لا إله إلا هو» مستأنف.

آ. (٥) قوله: ﴿الغُرُورُ﴾: العائمة بالفتح، وهو صفة مبالغة كالصَّبُورِ والشُّكُورِ. وأبو السَّمَالِ وأبو حيوَةَ بضمَّها: إمَّا جمع غَارٍ كقَاعِدِ وَقُعودِ، وإمَّا مصدرٌ كالجُلُوسِ.

آ. (٧) قوله: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾: يجوزُ رَفَعُهُ ونَصَبُهُ وَجَرُّهُ. فرفَعُهُ مِنْ وجهين، أقواهما: أَنْ يَكُونَ مبتدأ. والجملة بعده خبره. والأحسنُ أَنْ يَكُونَ «لهم» هو الخبر، و «عذاب» فاعله. الثاني: أنه بدلٌ مِنْ واوِ «ليكونوا». ونصبُهُ مِنْ أوجهٍ: البَدَلِ مِنْ «حزبه»، أو النعتِ له، وإضمارِ فعلِ «أذمُّ» ونحوه.

وجرُّهُ مِنْ وجهين: النعتِ أو البدليةِ من «أصحاب». وأحسنُ الوجوه: الأولُ لمطابقةِ التقسيم. واللامُ في «ليكونوا»: إمَّا للعلَّةِ على المجازِ، مِنْ إقامةِ المُسَبِّبِ مُقامِ السببِ، وإمَّا للصيرورة^(١).

آ. (٨) قوله: ﴿أَفَمَنْ﴾: موصولٌ مبتدأ. وما بعده صلته، والخبرُ محذوفٌ. فقَدَّرَهُ الكسائيُّ «تَذَهَبَ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ» لدلالةِ «فلا تَذَهَبْ» عليه. وقَدَّرَهُ الزَّجَّاجُ^(٢) وأضَلَّهُ اللُّهُ كَمَنْ هداه. وقَدَّرَهُ غيرُهُما^(٣): كمن لم يُزَيِّنْ

(١) قال ابن عطية في المحرر ١٣/١٥٧: «للصيرورة لأنه لم يدعهم إلى السعير، إنما اتفق أن صار أمرهم عن دعائه إلى ذلك».

(٢) تقديره في «معاني القرآن» ٤/٢٦٤: «أفمن زين له سوء عمله فأضله الله ذهب نفسك عليه حسرة».

(٣) وهو تقدير أبي حيان ٧/٣٠٠.

له، وهو أحسن لموافقته لفظاً ومعنى. ونظيره: «أفمن كان على بينة من ربه»^(١)، «أفمن يعلم أنما أنزل إليك من ربك الحق كمن هو أعمى»^(٢).

والعامة على «زَيْن» مبنياً للمفعول «سوء» رفع به. وعبيد بن عمير^(٣) «زَيْن» مبنياً للفاعل وهو الله تعالى، «سوء» نصب به. وعنه^(٤) «أسوأ» بصيغة التفضيل منصوباً. وطلحة^(٥) «أمن» بغير فاء.

قال أبو الفضل^(٦): «الهمزة للاستخبار بمعنى العامة، للتقرير. ويجوز أن يكون بمعنى حرف النداء، فحذف التمام كما حذف من المشهور الجواب. يعني أنه يجوز في هذه القراءة أن تكون الهمزة للنداء، وحذف التمام، أي: ما نؤدي لأجله، كأنه قيل: يا من زَيْن له سوء عمله أرجع إلى الله وثب إليه. وقوله: «كما حذف الجواب» يعني به خبر المبتدأ الذي تقدم تقريره.

قوله: «فلا تذهب» العامة على فتح التاء والهاء مُسنداً لـ «نفسك» من باب «لا أزيئك ههنا» أي: لا تتعاط أسباب ذلك. وقرأ^(٧) أبو جعفر وقتادة والأشهب بضم التاء وكسر الهاء مُسنداً لضمير المخاطب «نفسك» مفعول به.

قوله: «حسرات» / فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعول من أجله أي: لأجل الحسرات. والثاني: أنه في موضع الحال على المبالغة، كأن كلهما [٧٣٥/ب]

(١) الآية ١٧ من هود. وأقحم بعدها في الأصل «كمن هو أعمى».

(٢) الآية ١٩ من الرعد.

(٣) البحر ٣٠١/٧.

(٤) البحر ٣٠١/٧.

(٥) البحر ٣٠١/٧.

(٦) انظر: البحر ٣٠١/٧.

(٧) الإنحاف ٣٩٢/٢، والبحر ٣٠١/٧، والنشر ٣٥١/٢، والقرطبي ٣٢٥/١٤.

صَارَتْ حَسْرَاتٍ لَفَرَطِ التَّحْسِرِ، كما قال^(١):

٣٧٥٩- مَشَقَّ الْهَوَاجِرُ لِحَمَّهِنَّ مَعَ الشُّرَى
حَتَّى ذَهَبْنَ كَلَاكِلًا وَصُدُورًا

يريد: رَجَعْنَ كَلَاكِلًا وَصُدُورًا، أي: لم تَبَقْ إِلَّا كَلَاكِلُهَا وَصُدُورُهَا
كقوله^(٢):

٣٧٦٠- فَعَلَىٰ إِنْهَارِهِمْ تَسَاقَطَ نَفْسِي
حَسْرَاتٍ وَذَكَرُهُمْ لِي سَقَامٌ

وَكَوْنُ كَلَاكِلٍ وَصُدُورٍ حَالًا قَوْلُ سَيبويه^(٣)، وَجَعَلَهُمَا الْمَبْرَدُ^(٤) تَمَيِّزَيْنِ
مَنْقُولَيْنِ مِنَ الْفَاعِلِيَةِ.

آ. (٩) قوله: ﴿فَتُثِيرُ﴾: عَطَفَ عَلَى «أَرْسَلَ»؛ لِأَنَّ أَرْسَلَ بِمَعْنَى
الْمُسْتَقْبَلِ، فَلِذَلِكَ عَطَفَ عَلَيْهِ، وَأَتَى بِأَرْسَلَ لِتَحْقِيقِ وَقُوعِهِ وَ«تُثِيرُ» لِتَصَوُّرِ
الْحَالِ وَاسْتِحْضَارِ الصُّورَةِ الْبَدِيعَةِ كَقَوْلِهِ: «أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ
مُخْضِرَةً»^(٥) كَقَوْلِ تَابُطِ شَرًّا^(٦):

(١) البيت لجريير وهو في ديوانه ٢٩٠، والكتاب ٨١/١، والعيني ١٤٤/٣. ومَشَقَّ: أَذْهَبَ. وَالْكَلاكِلُ: أَعْلَى الصَّدْرِ. يَصِفُ رِوَاحِلَ أَهْزَلَهَا طَوْلَ السَّيْرِ فِي الْهَوَاجِرِ مَعَ اللَّيْلِ.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر ٣٠١/٧، والكشاف ٣٠١/٣.

(٣) الكتاب ٨١/١، قال الأستاذ هارون في الحاشية على الكتاب (١٦٢/١): «وشاهده نصب كلاكلاً وصدوراً على الحال في حُدِّ عبارة سيبويه وهو إنما يريد التمييز، وكثيراً ما يعبر سيبويه عن الحال بالتمييز لوقوعهما نكرتين بعد تمام الكلام».

(٤) لم يرد في المقتضب.

(٥) الآية ٦٣ من الحج.

(٦) الكشاف ٣٠١/٣، والبحر ٣٠٢/٧. والسهب: الفضاء، والصحيفة: الكتاب،

وصحصحان: مُسْتَوٍ. والجِران: مَقْدَمُ الْعَنْقِ.

٣٧٦١- أَلَا مَنْ مُبْلَغٌ فِتْيَانٌ فَهَمُّ
بِمَا لَأَقَيْتُ عِنْدَ رَحَا بَطَانِ
بَأَنِّي قَدْ لَقَيْتُ الْغُؤْلَ تَهْوِي
بَسْهَبٍ كَالصَّحِيفَةِ صَحْصَحَانِ
فَقُلْتُ لَهَا: كِلَانَا نِضْوُ أَرْضِ
أَخْوَسَفَرٍ فَخَلِّي لِي مَكَانِي
فَشَدَّتْ شَدَّةً نَحْوِي فَأَهْوَتْ
لَهَا كَفِّي بِمَصْقُولِ يَمَانِ
فَأَضْرِبُهَا بِلَا دَهْشٍ فَخَرَّتْ
صَرِيعاً لَلْيَدَيْنِ وَلِلْجِرَانِ
حيث قال: فَأَضْرِبُهَا لِيَصُورَ لِقَوْمِهِ حَالَهُ وَشَجَاعَتَهُ وَجِرَّأَتَهُ.

وقوله: «فَسُقْنَاهُ» و«أَحْيَيْنَا» مَعْدُولًا بِهِمَا عَنِ لَفْظِ الْغَيْبَةِ إِلَى مَا هُوَ أَدْخُلُ فِي الْإِخْتِصَاصِ وَأَدَّلَ عَلَيْهِ.

قوله: «كَذَلِكَ النَّشُورُ» مُبْتَدَأٌ، وَخَبْرُهُ مَقْدَمٌ عَلَيْهِ، وَالْإِشَارَةُ إِلَى إِحْيَاءِ الْأَرْضِ بِالْمَطَرِ، وَالتَّشْبِيهُ وَاضِحٌ بَلِيغٌ.

آ. (١٠) قوله: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ﴾: شَرَطُ جَوَابِهِ مَقْدَرٌ، وَيَخْتَلِفُ تَقْدِيرُهُ بِاخْتِلَافِ التَّفْسِيرِ^(١) فِي قَوْلِهِ: «مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ» فَقَالَ مُجَاهِدٌ: «مَعْنَاهُ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ بِعِبَادَةِ الْأَوْثَانِ، فَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ: فَلْيَطْلُبْهَا»^(٢). وَقَالَ قَتَادَةُ: «مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ وَطَرِيقَهُ»^(٣) الْقَوِيمَ وَيَحِبُّ نَيْلَهَا عَلَى وَجْهِهَا، فَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ

(١) انظر: البحر ٣٠٣/٧.

(٢) في «البحر» عن مجاهد: فهو مغلوب.

(٣) في «البحر»: وطريقها.

على هذا: فليطلبها». وقال الفراء^(١): «من كان يريد علم العزة، فيكون التقدير: فليُنسَب ذلك إلى الله تعالى». وقيل: مَنْ كان يريد العزة التي لا تُعقَّبها ذلَّة، فيكون التقدير: فهو لا يَنالُها. ودلَّ على هذه الأجوبة قوله: «فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ» وإنما قيل: إن الجوابَ محذوف، وليس هو هذه الجملة لوجهين، أحدهما: أنَّ العزَّة لله مطلقاً، مِنْ غير ترتبها على شرط إرادة أحد. الثاني: أنه لا بُدَّ في الجواب مِنْ ضمير يعودُ على اسم الشرط، إذا كان غير ظرف، ولم يُوجد هنا ضميرٌ. و«جميعاً» حال، والعاملُ فيها الاستقرارُ.

قوله: «إِلَيْهِ يَصْعَدُ» العامَّةُ على بناءه للفاعل مِنْ «صَعِدَ» ثلاثياً، «الكَلِمُ الطَّيِّبُ» برفعِهما فاعلاً ونعتاً. وعلي^(٢) وابن مسعود «يُصْعَدُ» مِنْ أَصْعَدَ، «الكَلِمُ الطَّيِّبُ» منصوبان على المفعول والنعت. وقُرئ «يُصْعَدُ» مبنياً للمفعول. وقال ابن عطية^(٣): «قرأ الضحَّاك «يُصْعَدُ» بضم الياء» لكنه لم يُبيِّن كونه مبنياً للفاعل أو للمفعول.

قوله: «والعملُ الصالحُ» العامَّةُ على الرفع. وفيه وجهان، أحدهما: أنه معطوفٌ على «الكَلِمُ الطَّيِّبُ» فيكون صاعداً أيضاً. و«يَرْفَعُهُ» على هذا استثناءٌ إخبارٍ من اللّهِ تعالى بأنه يرفعُهما، وإنَّما وُحِدَ الضميرُ، وإن كان المرادُ الكَلِمُ والعملُ ذهاباً بالضميرِ مذهبِ اسمِ الإشارة، كقوله^(٤): «عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ». وقيل: لاشتراكِهما في صفةٍ واحدةٍ، وهي الصعودُ. والثاني: أنه مبتدأ،

(١) معاني القرآن ٣٦٧/٢.

(٢) البحر ٣٠٣/٧، والقرطبي ٣٣٠/١٤، والشواذ ١٢٣. وقراءة علي وابن مسعود هذه ضبطها في البحر على البناء للمفعول، وضبطها ابن خالويه في الشواذ على البناء للفاعل.

(٣) المحرر ١٥٨/١٣.

(٤) الآية ٦٨ من البقرة.

و «يرفعه» الخبر، ولكن اختلفوا في فاعل «يرفعه» على ثلاثة أوجه، أحدها: أنه ضميرُ الله تعالى أي: والعملُ الصالحُ يرفعه اللهُ إليه. والثاني: أنه ضميرُ العملِ الصالحِ. وضميرُ النصبِ على هذا فيه وجهان، أحدهما: أنه يعودُ على صاحبِ العملِ، أي: يرفعُ صاحبه. والثاني: أنه ضميرُ الكلمِ الطيبِ أي: العملِ الصالحِ يرفعُ الكلمَ الطيبَ. ونُقِلَ عن ابنِ عباسٍ. إلا أن ابنَ عطية^(١) منع هذا عن ابنِ عباسٍ، وقال: «لا يصح؛ لأنَّ مذهبَ أهلِ السنَّةِ أنَّ الكلمَ الطيبَ مقبولٌ، وإنَّ كان صاحبه عاصياً». والثالث: أن ضميرَ الرفعِ للكلمِ، والنصبِ للعملِ، أي: الكلمُ يرفعُ العملَ.

وقرأ^(٢) ابن أبي عبله وعيسى بنصب «العمل الصالح» على الاشتغال، والضميرُ المرفوعُ للكلمِ أو لله تعالى، والمنصوبُ للعملِ.

قوله: «يَمَكْرُونَ السَّيِّئَاتِ» يمكرون أصله قاصِرٌ فعلى هذا ينتصبُ «السَّيِّئَاتِ» على نعتِ مصدرٍ محذوفٍ أي: المَكْرَاتِ / السيئاتِ، أو نعتِ لمضافٍ إلى المصدرِ أي: أصنافِ المَكْرَاتِ السيئاتِ. ويجوزُ أن يكونَ «يَمَكْرُونَ» مضمناً معنى يَكْسِبُونَ، فينتصبُ «السَّيِّئَاتِ» مفعولاً به.

قوله: «هو يَبُورُ» «هو» مبتدأ و «يبورُ» خبره. والجملةُ خبرٌ قوله: «ومَكْرٌ أولئك». وجوزَ الحوفيُّ وأبو البقاء^(٣) أن يكونَ «هو» فضلاً بين المبتدأ وخبره. وهذا مردودٌ: بأنَّ الفضلَ لا يقعُ قبلَ الخبرِ إذا كان فعلاً، إلا أن الجرجاني

(١) المحرر ١٣/١٥٩.

(٢) القرطبي ٣٣١/١٤، والبحر ٧/٣٠٤.

(٣) الإملاء ٢/١٩٩.

- فاطر -

جَوَزَ ذَلِكَ . وَجَوَزَ أَبُو الْبَقَاءِ^(١) أَيْضاً أَنْ يَكُونَ «هُوَ» تَأْكِيداً . وَهَذَا مَرْدُودٌ بِأَنَّ الْمَضْمَرَ لَا يُؤَكِّدُ الظَّاهِرَ .

آ . (١١) قَوْلُهُ : ﴿مِنْ أُنْثَى﴾ : «مِنْ» مَزِيدَةٌ فِي «أُنْثَى» وَكَذَلِكَ فِي «مِنْ مُعَمَّرٍ» إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ فَاعِلٌ ، وَهَذَا مَفْعُولٌ قَامَ مَقَامَهُ وَ«إِلَّا بِيَعْلَمِهِ» حَالٌ . أَي : إِلَّا مَلْتَبَسَةً بِعَلْمِهِ .

قَوْلُهُ : «مِنْ عُمُرِهِ» فِي هَذَا الضَّمِيرِ قَوْلَانِ ، أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ يَعُودُ عَلَى مُعَمَّرٍ آخَرَ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ : «مِنْ مُعَمَّرٍ» الْجِنْسُ فَهُوَ يَعُودُ عَلَيْهِ لِفِظاً ، لَا مَعْنَى ، لِأَنَّهُ بَعْدَ أَنْ فَرَضَ كَوْنَهُ مَعَمَّراً ، اسْتِحَالَ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ عَمْرِهِ نَفْسِهِ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٢) :

٣٧٦٢- وَكُلُّ أَنْاسٍ قَارَبُوا قَيْدَ فَحْلِهِمْ

وَنَحْنُ خَلَعْنَا قَيْدَهُ فَهُوَ سَارِبٌ

وَمِنْهُ «عِنْدِي دَرَاهِمٌ وَنِصْفُهُ» أَي : وَنِصْفُ دَرَاهِمٍ آخَرَ . الثَّانِي : أَنَّهُ يَعُودُ عَلَى «مُعَمَّرٍ» لِفِظاً . وَمَعْنَى ذَلِكَ : أَنَّهُ إِذَا مَضَى مِنْ عُمُرِهِ حَوْلٌ أَحْصِي وَكُتِبَ ، ثُمَّ حَوْلٌ آخَرَ كَذَلِكَ ، فَهَذَا هُوَ النِّقْصُ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ جَبْرِ وَأَبُو مَالِكٍ^(٣) . وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٤) :

(١) الإملاء ١٩٩/٢ .

(٢) تقدم برقم ١٦٣ . والشاهد هنا الضمير في «قيدته» فهو يعود على قيد فحل آخر لأن الفحل الأول مقيد، أما فحلنا فهو متروك .

(٣) سعد بن طارق الأشجعي الكوفي، صدوق، روى عن أبيه وأنس بن مالك وروى عنه الثوري وأبو عوانة وحفص بن غياث . صالح الحديث . انظر: سير أعلام النبلاء ١٨٤/٦ .

(٤) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٣٠٤/٧ .

٣٧٦٣- حياتك أنفاس تُعدُّ فكلِّما

مضى نفسُ منكَ انتَقَصْتَ بهُ جزءاً

وقرأ^(١) يعقوبُ وسلام - وتُروى عن أبي عمرو^(٢) - «ولا يُنْقِصُ» مبنياً للفاعل . وقرأ^(٣) الحسن «مِنْ عُمْرِهِ» بسكون الميم .

آ . (١٢) قوله : ﴿سَائِغٌ شَرَابُهُ﴾ : يجوزُ أَنْ يكونا مبتدأً وخبراً . والجملةُ خبرٌ ثانٍ ، وَأَنْ يكونَ «سائغٌ» خبراً ، وشرابهُ فاعلاً به ، لأنه اعتمد . وقرأ^(٤) عيسى - وتُروى عن أبي عمرو وعاصم - «سَيْغٌ» مثلُ سَيِّدٍ ومَيِّتٍ . وعن عيسى بتخفيف يائه ، كما يُخَفِّفُ هَيِّنٌ ومَيِّتٌ .

وقرأ^(٥) طلحةُ وأبو نهيك «مَلِجٌ» بفتح الميم وكسر اللام . فقيل : هو مقصورٌ مِنْ مَالِحٍ ، ومَالِجٌ لُغِيَّةٌ شاذةٌ . وقيل : «مَلِجٌ» بالفتح والكسر لغَةٌ في «مَلِجٌ» بالكسر والسكون .

آ . (١٣) قوله : ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ : «ذلكم» مبتدأٌ و«اللَّهُ» خبره ، و«رَبُّكُمْ» خبرٌ ثانٍ أو نعتٌ لله . وقال الزمخشري^(٦) : «ويجوز في حكم الإعراب إيقاع اسمِ الله صفةً لاسمِ الإشارةِ ، أو عطفَ بيانٍ ، و«رَبُّكُمْ» خبرٌ ،

(١) الإتحاف ٣٩٢/٢ ، والنشر ٣٥٢/٢ ، والبحر ٣٠٤/٧ .

(٢) من رواية عبد الوارث وهارون .

(٣) السبعة ٥٣٤ منسوبةً إلى عبيد وعبد الوهاب عن أبي عمرو ، الإتحاف ٣٩٢/٢ ، القرطبي ٣٣٤/١٤ ، والبحر ٣٠٤/٧ .

(٤) انظر في قراءتها : القرطبي ٣٣٤/١٤ ، والبحر ٣٠٥/٧ ، والمحتسب ١٩٨/٢ .

(٥) المحتسب ١٩٩/٢ ، والقرطبي ٣٣٤/١٤ ، والبحر ٣٠٥/٧ .

(٦) الكشف ٣٠٤/٣ .

- فاطر -

لولا أن المعنى يأباه». وردّه الشيخ^(١): بأن الله علم لا جنس فلا يُوصف به^(٢). وردّ قوله: «إن المعنى يأباه» قال: «لأنه يكون قد أخبر عن المشار إليه بتلك الصفات والأفعال أنه مالِكُكُمْ ومُصْلِحُكُمْ».

قوله: «والذين تدعون» العامّة على الخطاب في «تدعون» لقوله: «ربكم». وعيسى^(٣) وسلام ويعقوب - وتروى عن أبي عمرو - بياء الغيبة: إمّا على الالتفات، وإمّا على الانتقال إلى الإخبار. والفرق بينهما: أنه في الالتفات يكون المراد بالضميرين واحداً بخلاف الثاني؛ فإنهما غيران. و«ما يملكون» هو خبر الموصول. و«من قَطْمِيرٍ» مفعولٌ به، و«من» فيه مزيدة.

والقَطْمِيرُ: المشهورُ فيه أنه لفافةُ النَّوَاةِ. وهو مثلُ في القِلَّةِ، كقوله^(٤):

٣٧٦٤ - وأبوكَ يَخْصِفُ نَعْلَهُ مُتَوَرِّكاً

مَا يَمْلِكُ الْمِسْكِينُ مِنْ قَطْمِيرٍ

وقيل: هو القُمْعُ. وقيل: ما بين القُمْعِ والنَّوَاةِ. وقد تقدّم أن في النَّوَاةِ أربعةَ أشياء يُضْرَبُ بها المَثَلُ في القِلَّةِ: الفَيْتِيلُ، وهو ما في شِقِّ النَّوَاةِ، والقَطْمِيرُ: وهو اللِّفَافَةُ، والنَّقِيرُ، وهو ما في ظهرها، والثُّرُوقُ، وهو ما بين القُمْعِ والنَّوَاةِ.

آ. (١٤) قوله: ﴿بِشْرِكِكُمْ﴾: مصدرٌ مضافٌ لفاعله.

آ. (١٨) قوله: ﴿وَازِرَةً﴾: أي: نفسٌ وازرةٌ، فحذف الموصوف للعلم [به]. ومعنى تَزَرُّ: تَحْمِلُ أَي: لا تحملُ نَفْسٌ حَامِلَةٌ جَمَلَ نَفْسٍ أُخْرَى.

(١) البحر ٣٠٥/٧.

(٢) ثم قال: «وليس اسم جنس كالرجل فُتَّخِيلُ فيه الصفة».

(٣) النشر ٣٥٢/٢، والإتحاف ٣٩٢/٢، والبحر ٣٥٠/٧، والمحتسب ٤٠٣/٨.

(٤) لم أهد إلى قائله. وهو في البحر ٣٠٥/٧.

قوله: «وإن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ» أي: نفسٌ مُثْقَلَةٌ بالذنوب نفساً إلى حِمْلِهَا. فحذف المفعول به للعلم به. والعامَّةُ «لا يُحْمَلُ» مبنياً للمفعول و«شيءٌ» قائمٌ مقامُ فاعله. وأبو السَّمَّال^(١) وطلحة - وتروى عن الكسائي - بفتح التاءِ مِنْ فوق وكسر الميم. أَسْنَدَ الفِعْلَ إلى ضميرِ النفسِ المحذوفةِ التي جعلها مفعولةً لـ «تَدْعُ» أي: لا تَحْمِلُ تلكَ النفسُ المدعوَّةُ. «شيئاً» مفعولٌ بـ «لا تَحْمِلُ».

قوله: «ولو كان ذا قُرْبَى» [أي:] ولو كان المدعوُّ ذا قُرْبَى. وقيل: التقديرُ: ولو كان الداعي ذا قُرْبَى. والمعنيان حسانان. وقُرِيء^(٢) «ذو» بالرفع، على أنها التامةُ أي: ولو حَضَرَ / ذو قُرْبَى نحو: «قد كان مِنْ مطرٍ»، «وإن كان ذو عُسرة»^(٣). قال الزمخشري^(٤): «وتنظَّم الكلام أحسن ملاءمةً للناقصة؛ لأنَّ المعنى: على أنَّ المُثْقَلَةَ إذا دَعَتْ أحداً إلى حِمْلِهَا لا يُحْمَلُ منه شيءٌ، ولو كان مدعوُّها ذا قُرْبَى، وهو مُلْتَبِّمٌ. ولو قلت: ولو وُجِدَ ذو قُرْبَى ليُخْرَجَ عن التَّابِهِ». قال الشيخ^(٥): «وهو مُلْتَبِّمٌ على المعنى الذي ذَكَرْناه». قلت: والذي قاله هو «أي: ولو حَضَرَ إذ ذاكُ ذو قُرْبَى» ثم قال: «وتفسيرُ الزمخشريِّ «كان» - وهو مبنيٌّ للفاعل «يُوجَدُ» وهو مبنيٌّ للمفعول - تفسيرٌ معني، والذي يفسِّرُ النحويُّ به «كان» التامةُ هو حَدَثَ وَحَضَرَ وَوَقَعَ».

قوله: بالغيب» حالٌ من الفاعل أي: يَخْشَوْنَهُ غائبين عنه، أو من المفعول أي: غائباً عنهم.

قوله: «وَمَنْ تَزَكَّى» قرأ العامَّةُ «تَزَكَّى» تَفَعَّلَ، «فإنما يَتَزَكَّى» يَتَفَعَّلُ. وعن

(١) البحر ٣٠٧/٧.

(٢) البحر ٣٠٨/٧، والكشاف ٣٠٥/٣.

(٣) الآية ٢٨٠ من البقرة.

(٤) الكشاف ٣٠٥/٣.

(٥) البحر ٣٠٨/٧.

أبي عمرو^(١) «وَمَنْ يَزْكِي» «فإنما يَزْكِي» والأصلُ فيهما: يَتَزَكَّى فأدغمت التاء في الزاي كما أدغمت في الذال نحو: «يَذْكُرُونَ» في «يتذكرون» وابن مسعود وطلحة «وَمَنْ أَرْكِي» والأصل: تَزَكَّى فأدغم باجتلاب همزة الوصل، «فإنما يَزْكِي» أصله يَتَزَكَّى فأدغم، كأبي عمرو في غير المشهور عنه.

آ. (١٩) قوله: ﴿وما يَسْتَوِي الأعمى والبصير﴾: استوى من الأفعال التي لا يُكْتَفَى فيها بواحد لو قلت: «استوى زيد» لم يَصِحَّ، فبِن ثَمَّ لَزِمَ العطفُ على الفاعل أو تعدُّده.

آ. (٢٠) و«لا» في قوله: «ولا الظلمات» إلى آخره مكررة لتأكيد النفي. وقال ابن عطية^(٢): «دخول «لا» إنما هو على نية التكرار، كأنه قال: ولا الظلمات والنور، ولا النور والظلمات، فاستغني بذكر الأوائل عن الشواني، ودلّ مذكور الكلام على متروكه». قال الشيخ^(٣): «وهذا غير مُحتاج إليه؛ لأنه إذا نفى استواءهما أولاً فأبى فائدة في نفي استوائيهما ثانياً» وهو كلام حسن إلا أن الشيخ هنا قال: «فدخول «لا» في النفي لتأكيد معناه، كقوله: «ولا تستوي الحسنة ولا السيئة»^(٤). قلت: وللناس في هذه الآية قولان، أحدهما: ما ذكر. الثاني: أنها غير مؤكدة؛ إذ يراد بالحسنة الجنس، وكذلك «السيئة» فكل واحد منهما متفاوت في جنسه؛ لأن الحسنات درجات متفاوتة، وكذلك السيئات، وسيأتي لك تحقيق هذا إن شاء الله تعالى. فعلى هذا يمكن أن يقال بهذا هنا: وهو أن المراد نفي استواء الظلمات ونفي استواء جنس النور، إلا أن هذا غير

(١) البحر من رواية العباس عنه.

(٢) المحرر ١٣/١٦٧.

(٣) البحر ٧/٣٠٨.

(٤) الآية ٣٤ من فصلت.

مُرَادُ هُنَا فِي الظَّاهِرِ، إِذِ المرَادُ مَقَابِلَةٌ هَذِهِ الأَجْنَاسِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ لآ مَقَابِلَةٌ بَعْضِ أَفْرَادِ كُلِّ جِنْسٍ عَلَى حَدِّتِهِ. وَيُرْجِّحُ هَذَا الظَّاهِرَ التَّصْرِيحُ بِهَذَا فِي قَوْلِهِ أَوَّلًا: «وَمَا يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالبَصِيرُ» حَيْثُ لَمْ يُكْرَرْهَا. وَهَذَا مِنَ المَوَاضِعِ الحَسَنَةِ المَفِيدَةِ.

وَالْحَرُورُ: شِدَّةُ حَرِّ الشَّمْسِ. وَقَالَ الزَّمخَشَرِيُّ^(١): «الْحَرُورُ السُّمُومُ، إِلاَّ أَنَّ السُّمُومَ بِالنَّهَارِ، وَالحَرُورُ فِيهِ وَفِي اللَّيْلِ». قُلْتُ: وَهَذَا مَذْهَبُ الفِرَاءِ^(٢) وَغَيْرِهِ. وَقِيلَ: السُّمُومُ بِالنَّهَارِ، وَالحَرُورُ بِاللَّيْلِ خَاصَّةً، نَقَلَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ^(٣) عَنِ رُوَيْبَةَ. وَقَالَ: «لَيْسَ بِصَحِيحٍ، بَلِ الصَّحِيحُ مَا قَالَهُ الفِرَاءُ». وَهَذَا عَجِيبٌ مِنْهُ كَيْفَ يَرُدُّ عَلَى أَصْحَابِ اللِّسَانِ بِقَوْلِ مَنْ يَأْخُذُ عَنْهُمْ؟ وَقَرَأَ^(٤) الكَسَائِيُّ فِي رِوَايَةِ زَاذَانَ^(٥) عَنْهُ «وَمَا تَسْتَوِي الأَحْيَاءُ» بِالتَّأْنِيثِ عَلَى مَعْنَى الجَمَاعَةِ.

وَهَذِهِ الأَشْيَاءُ حِيءَ بِهَا عَلَى سَبِيلِ الاسْتِعَارَةِ وَالتَّمثِيلِ، فَالأَعْمَى وَالبَصِيرُ، الكَافِرُ وَالمُؤْمِنُ، وَالظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ، الكُفْرُ وَالإِيمَانُ، وَالظُّلُّ وَالحَرُورُ، الحَقُّ وَالبَاطِلُ، وَالأَحْيَاءُ وَالأَمْوَاتُ، لَمَنْ دَخَلَ فِي الإِسْلَامِ وَلَمَنْ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ. وَجَاءَ تَرْتِيبُ هَذِهِ المَنْفِيَّاتِ عَلَى أَحْسَنِ الوُجُوهِ، فَإِنَّهُ تَعَالَى لَمَّا ضَرَبَ الأَعْمَى وَالبَصِيرَ مَثَلَيْنِ لِلْكَافِرِ وَالمُؤْمِنِ عَقَبَهُ بِمَا كُلُّ مِنْهَا فِيهِ، فَالْكَافِرُ فِي ظِلْمَةٍ، وَالمُؤْمِنُ فِي نُورٍ؛ لِأَنَّ البَصِيرَ وَإِنْ كَانَ حَدِيدَ النُّظْرِ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ ضَوْءٍ

(١) الكشاف ٣٠٦/٣.

(٢) عبارة الفراء في «معاني القرآن» ٣٦٩/٢: «والحرور: النار».

(٣) المحرر ١٦٧/١٣.

(٤) الشواذ ١٢٣، البحر ٣٠٨/٧.

(٥) أبو عمرو الكندي المولى، الكوفي البزاز، الضربير ولد في حياة النبي صلى الله عليه

وسلم، وروى عن عمر وعلي، وعنه عطاء بن السائب، ثقة صادق. توفي سنة ٨٢.

انظر: سير الأعلام ٤/٢٨٠.

- فاطر -

يُبَصِّرُ بِهِ، وَقَدَّمَ الْأَعْمَى لِأَنَّ الْبَصِيرَ فَاصِلَةٌ فَحَسُنَ تَأْخِيرُهُ، وَلَمَّا تَقَدَّمَ الْأَعْمَى فِي الذِّكْرِ نَاسَبَ تَقْدِيمَ مَا هُوَ فِيهِ، فَلِذَلِكَ قُدِّمَتِ الظُّلْمَةُ عَلَى النُّورِ، وَلِأَنَّ النُّورَ فَاصِلَةٌ، ثُمَّ ذَكَرَ مَا لِكُلِّ مِنْهُمَا فَلِلْمُؤْمِنِ الظِّلُّ وَلِلْكَافِرِ الْحَرُورُ، وَأَخَّرَ الْحَرُورَ لِأَجْلِ الْفَاصِلَةِ كَمَا تَقَدَّمَ.

وقولي «لأجلِ الفاصلة» هنا وفي غيره من الأماكن أحسن من قول بعضهم لأجلِ السُّجْعِ؛ لأنَّ القرآن يُنَزَّهُ عن ذلك. وقد منع الجمهور/ أن يُقال [٧٣٧/أ] في القرآن سَجْعٌ، وإنما كَرَّرَ الْفِعْلَ فِي قَوْلِهِ: «وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ» مبالغاً في ذلك؛ لأنَّ الْمَنَافَاةَ بَيْنَ الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ أَتَمُّ مِنَ الْمَنَافَاةِ الْمَتَقَدِّمَةِ، وَقَدَّمَ الْإِحْيَاءَ لِشَرَفِ الْحَيَاةِ وَلَمْ يُعَيِّدْ «لَا» تَأْكِيداً فِي قَوْلِهِ: «الْأَعْمَى وَالْبَصِيرَ» وَكَرَّرَهَا فِي غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ مَنَافَاةَ مَا بَعْدَهُ أَتَمُّ، فَإِنِ الشَّخْصَ الْوَاحِدَ قَدْ يَكُونُ بَصِيراً ثُمَّ يَصِيرُ أَعْمَى، فَلَا مَنَافَاةَ إِلَّا مِنْ حَيْثُ الْوَصْفُ بِخِلَافِ الظِّلِّ وَالْحَرُورِ، وَالظُّلْمَاتِ وَالنُّورِ، فَإِنَّهَا مَتَنَافِيَةٌ أَبَدًا، لَا يَجْتَمِعُ اثْنَانِ مِنْهَا فِي مَحَلٍّ، فَالْمَنَافَاةُ بَيْنَ الظِّلِّ وَالْحَرُورِ وَبَيْنَ الظُّلْمَةِ وَالنُّورِ دَائِمَةٌ.

فإن قيل: الحياةُ والموتُ بمنزلةِ العمى والبصيرِ، فإنَّ الجسمَ قد يكون مُتَّصِفًا بِالْحَيَاةِ ثُمَّ يَتَّصَفُ بِالْمَوْتِ. فالجواب: أنَّ الْمَنَافَاةَ بَيْنَهُمَا أَتَمُّ مِنَ الْمَنَافَاةِ بَيْنَ الْأَعْمَى وَالْبَصِيرِ؛ لِأَنَّ الْأَعْمَى وَالْبَصِيرَ يَشْتَرِكَانِ فِي إِدْرَاكَاتٍ كَثِيرَةٍ، وَلَا كَذَلِكَ الْحَيُّ وَالْمَيِّتُ، فَالْمَنَافَاةُ بَيْنَهُمَا أَتَمُّ، وَأَفْرَدَ الْأَعْمَى وَالْبَصِيرَ لِأَنَّهُ قَابِلٌ الْجِنْسَ بِالْجِنْسِ، إِذْ قَدْ يُوجَدُ فِي أَفْرَادِ الْعُمَيَّانِ مَا يُسَاوِي بَعْضَ أَفْرَادِ الْبُصْرَاءِ كَأَعْمَى ذَكِي لَهُ بَصِيرَةٌ يُسَاوِي بَصِيرًا بَلِيدًا، فَالْتَفَاوُتُ بَيْنَ الْجِنْسَيْنِ مَقْطُوعٌ بِهِ لَا بَيْنَ الْأَفْرَادِ.

وَجَمَعَ الظُّلْمَاتِ لِأَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنِ الْكُفْرِ وَالضَّلَالِ، وَطَرَفُهُمَا كَثِيرَةٌ مُتَشَعِّبَةٌ، وَوَحَّدَ النُّورَ لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنِ التَّوْحِيدِ وَهُوَ وَاحِدٌ، فَالْتَفَاوُتُ بَيْنَ كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ الظُّلْمَةِ، وَبَيْنَ هَذَا الْفَرْدِ الْوَاحِدِ. وَالْمَعْنَى: الظُّلْمَاتُ كُلُّهَا لَا تَجِدُ فِيهَا

ما يساوي هذا الواحد كذا قيل . وعندى أنه ينبغي أن يُقال : إن هذا الجمع لا يساوي هذا الواحد فيعلم انتفاء مساواة فردٍ منه لهذا الواحد بطريق الأولى ، وإنما جمع الأحياء والأموات لأنَّ التفاوتَ بينهما أكثرُ؛ إذ ما من ميتٍ يساوي في الإدراك حياً ، فذكر أن الأحياء لا يساؤون الأموات سواءً قابلت الجنس بالجنس ، أم الفردَ بالفرد .

آ . (٢٤) قوله : ﴿بالحق﴾ : يجوزُ فيه أوجهٌ ، أحدها : أنه حالٌ من الفاعلِ أي : أرسلناك مُحققين ، أو من المفعولِ أي : مُحققاً ، أو نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ أي : إرسالاً مُلتبساً بالحق ، أو متعلقٌ بشيرٍ ونذيرٍ . قال الزمخشري^(١) : «على : بشيراً بالوعدِ الحقِّ ، ونذيراً بالوعدِ الحقِّ» قال الشيخ^(٢) : «ولا يمكن أن يتعلَّقَ «بالحق» هذا بـ «بشيرٍ ونذيرٍ» معاً ، بل ينبغي أن يتأوَّلَ كلامه على أنه أراد أن تمَّ محذوفاً . والتقدير : بشيراً بالوعدِ الحقِّ ، ونذيراً بالوعدِ الحقِّ» . قلت : وقد صرَّح الرجلُ بهذا .

قوله : «إلا خلا فيها نذيرٌ» خبر «من أمةٍ» ، وحذفٌ من هذا ما أثبتته في الأول ؛ إذ التقديرُ : إلا خلا فيها نذيرٌ وبشيرٍ .

آ . (٢٧) قوله : ﴿فأخرجنا﴾ : هذا التفاتٌ من الغيبةِ إلى التكلّم . وإنما كان ذلك لأنَّ المنةَ بالإخراجِ أبلغٌ من إنزالِ الماءِ . و«مختلفاً» نعتٌ لـ «ثمراتٍ» ، و«ألوانها» فاعلٌ به ، ولولا ذلك لَأُنت «مختلفاً» ، ولكنه لما أسندَ إلى جمعٍ تكسيرٍ غيرِ عاقلٍ جازَ تذكيره ، ولو أنتَ ففيل : مختلفة ، كما تقول : اختلفت ألوانها لجازَ ، وبه قرأ^(٣) زيد بن علي .

(١) الكشاف ٣/٣٠٦ .

(٢) البحر ٧/٣١٠ .

(٣) البحر ٧/٣١١ .

- فاطر -

قوله: «وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ الْعَامَّةُ عَلَى ضَمِّ الْجِيمِ وَفَتْحِ الدَّالِ، جَمَعَ «جُدَّةٌ» وَهِيَ الطَّرِيقَةُ. قَالَ ابْنُ بَحْرٍ^(١): «قَطَعَ، مِنْ قَوْلِكَ: جَدَدْتُ الشَّيْءَ قَطَعْتُهُ». وَقَالَ أَبُو الْفَضْلِ: «هِيَ مَا تَخَالَفَ مِنَ الطَّرَائِقِ لَوْ نَمَا يَلِيهَا، وَمِنْهُ جُدَّةُ الْحِمَارِ لِلخَطِّ الَّذِي فِي ظَهْرِهِ. وَقَرَأَ^(٢) الزَّهْرِيُّ «جُدُدٌ» بِضَمِّ الْجِيمِ وَالدَّالِ جَمَعَ جَدِيدَةً، يُقَالُ: جَدِيدَةٌ وَجُدُدٌ وَجَدَائِدٌ. قَالَ أَبُو ذُوَيْبٍ^(٣):

..... ٣٧٦٥

جَوْنُ السَّرَاةِ لَهُ جَدَائِدُ أَرْبَعُ

نحو: سفينة وسُفُنٌ وسفائين. وقال أبو الفضل: «جمع جديد بمعنى آثار جديدة واضحة الألوان». وعنه^(٤) أيضاً جَدَدٌ بفتحهما. وقد رَدَّ أبو حاتم هذه القراءة من حيث الأثر والمعنى، وقد صَحَّحَهما غيرُه. وقال: الجَدَدُ: الطريق الواضح البين، إلا أنه وضع المفرد موضع الجمع؛ إذ المراد الطرائق والخطوط.

قوله: «مختلف ألوانها» «مختلف» صفة لـ «جُدَدٌ» أيضاً. و«ألوانها» فاعلٌ به كما تقدّم في نظيره. ولا جائز أن يكون «مختلف» خبراً مقدماً، و«ألوانها» مبتدأ مؤخر، والجملة صفة؛ إذ كان يجب أن يُقال: مختلفة لتحملها ضمير

(١) انظر: البحر ٣١١/٧.

(٢) انظر في قراءاتها: المحاسب ١٩٩/٢، والقرطبي ٣٤٢/١٤، والبحر ٣١١/٧.

(٣) صدره:

والدهر لا يَبْقَى عَلَى خَدَائِهِ

وهو في ديوان الهذليين ٤، والكشاف ٣٠٧/٣، وجمهرة أشعار العرب ٦٨٦. والجون: الأسود. والسراة: الظهر. والجدايد هنا: الأذن القليلة اللين، أو الخطوط على ظهر حمار الوحش.

(٤) أي عن الزهري.

[ب/٧٣٧] المبتدأ. وقوله: / «ألوانها» يحتمل معنيين، أحدهما: أن البياض والحمرة يتفاوتان بالشدة والضعف فرُبَّ أبيضٍ أشدَّ من أبيضٍ، وأحمرٍ أشدَّ من أحمرٍ، فنفسُ البياضِ مختلفٌ، وكذلك الحمرةُ، فلذلك جَمَعَ «ألوانها» فيكونُ من بابِ المُشكَّلِ. الثاني: أن الجُدَدَ كلُّها على لونين: بياضٍ وحمرةٍ، فالبياضُ والحمرةُ وإن كانا لونين إلا أنهما جُمعا باعتبارِ محالِّهما.

وقوله: «وغرايبُ سودٌ» فيه ثلاثة أوجهٍ، أحدها: أنه معطوفٌ على «حمرةٍ» عطَفَ ذي لونٍ على ذي لونٍ. الثاني: أنه معطوفٌ على «بياضٍ». الثالث: أنه معطوفٌ على «جُدَدٍ». قال الزمخشري^(١): «معطوفٌ على «بياضٍ» أو على «جُدَدٍ»، كأنه قيل: ومن الجبالِ مخططٌ ذو جُدَدٍ، ومنها ما هو على لونٍ واحدٍ» ثم قال: «ولا بُدَّ من تقديرٍ حذفِ المضافِ في قوله: «ومن الجبالِ جُدَدٌ» بمعنى: ومن الجبالِ ذو جُدَدٍ بياضٍ وحمرةٍ وسودٍ، حتى يؤولَ إلى قولك: ومن الجبالِ مختلفٌ ألوانها، كما قال: «ثمراتٍ مختلفاً ألوانها». ولم يذكرْ بعد «غرايبِ سودٍ» «مختلفٌ ألوانها» كما ذكر ذلك بعد بياضٍ وحمرةٍ؛ لأنَّ الغريبَ هو المبالغُ في السوادِ، فصار لوناً واحداً غيرَ متفاوتٍ بخلافِ ما تقدَّم.

وغرايب: جمعُ غريبٍ وهو الأسودُ المتناهي في السوادِ فهو تابعٌ للأسودِ كقنانٍ وناصرٍ ويققٍ، فمنَّ ثمَّ زعمَ بعضهم أنه في نيةِ التأخيرِ، ومن مذهبِ هؤلاءِ يجوزُ تقديمُ الصفةِ على موصوفِها، وأنشدوا^(٢):

٣٧٦٦- والمؤمن العائذات الطير

(١) الكشاف ٣/٣٠٧.

(٢) تقدم برقم ٢٨٦٥.

يريد: والمؤمن الطير العائذات، وقول الآخر^(١):

٣٧٦٧- وبالطويل العُمَرُ عُمراً حَيَدراً

يريد: وبالعمر الطويل. والبصريُّون لا يَرَوْنَ ذلك^(٢) ويُخَرِّجُونَ هذا وأمثاله على أن الثاني بدلٌ من الأول فـ سود والـ طير والعمر أبدالٌ مِمَّا قبلها. وخَرَجَ الزمخشريُّ^(٣) وغيره على أنه حَذَفَ الموصوفَ وقَامَتْ صِفَتُهُ مَقَامَهُ، وأن المذكورَ بعد الوصفِ دالٌّ على الموصوفِ. قال الزمخشري^(٤): «الغريبُ: تأكيدٌ للأسود، ومن حَقَّ التوكيدُ أَنْ يَتَّبَعَ المؤكِّدُ كقولك: أَصْفَرُ فاقِعٌ وأبيضٌ يَقُقُّ. ووجهه: أَنْ يُضَمَّرَ المؤكِّدُ قبله، فيكون الذي بعده تفسيراً لِمَا أُضْمِرَ كقوله:

والمؤمنِ العائذاتِ الطيرِ

وإنما يُفَعَّلُ ذلك لزيادة التوكيد حيث يدلُّ على المعنى الواحد من طريقي الإظهار والإضمار» يعني فيكون الأصلُ: وسودٌ غرابيبُ سودٌ، والمؤمنُ الطيرِ العائذاتِ الطيرِ. قال الشيخ^(٥): «وهذا لا يَصِحُّ إلا على مذهب مَنْ يُجَوِّزُ حَذَفَ المؤكِّدِ. ومن النحويين مَنْ مَنَعَهُ وهو اختيارُ ابنِ مالك^(٦)». قلت: ليس هذا هو التوكيدُ المختلفُ في حَذَفِ مؤكِّدِهِ؛ لأنَّ هذا من بابِ الصفةِ والموصوفِ.

(١) تقدم برقم ٤٠٩.

(٢) انظر: الدر المصون ٦٧/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١٨/١.

(٣) الكشف ٣٠٧/٣.

(٤) الكشف ٣٠٧/٣.

(٥) البحر ٣١١/٧.

(٦) شرح الكافية الشافية ١١٨٠/٣.

ومعنى تسمية الزمخشري لها تأكيداً من حيث إنها لا تفيد معنى زائداً، إنما تفيد المبالغة والتوكيد في ذلك اللون، والنحويون قد سموا الوصف إذا لم يُفد غير الأول تأكيداً فقالوا: وقد يجيء لمجرد التوكيد نحو: نعجة واحدة، وإلهين اثنين، والتوكيد المختلف في حذف مؤكده، وإنما هو من باب التوكيد الصناعي، ومذهب سيبويه^(١) جوازُه، أجاز «مررت بأخويك أنفسهما» بالنصب أو الرفع، على تقدير: أعنيهما أنفسهما، أو هما أنفسهما فأين هذا من ذاك؟ إلا أنه يُشكّل على الزمخشري هذا المذكور بعد «غرايب» ونحوه بالنسبة إلى أنه جعله مُفسراً لذلك المحذوف، وهذا إنما عُهد في الجمل، لا في المفردات، إلا في باب البدل وعطف البيان فبأي شيء يُسميه؟ والأولى فيه أن يُسمى توكيداً لفظياً؛ إذ الأصل: سود غرايب سود.

آ. (٢٨) قوله: ﴿مختلف ألوانه﴾: مختلف نعت لمنعوت محذوف هو مبتدأ، والجار قبله خبره، أي: من الناس صنف أو نوع مختلف؛ وكذلك عمل اسم الفاعل كقول الشاعر^(٢):
٣٧٦٨ - كناطح صخرة يوماً ليفلقها

وقرأ^(٣) ابن السمين «ألوانها» وهو ظاهر. وقرأ^(٤) الزهري «الندواب» خفيفة الباء فراراً من التقاء الساكنين، كما حرك أولهما في «الضالين»^(٥) و«جان»^(٦).

(١) الكتاب ٢٤٧/١.

(٢) تقدم برقم ٣٠.

(٣) البحر ٣١١/٧.

(٤) المحتسب ٢/٢٠٠، والبحر ٣١٢/٧، والقرطبي ٣٤٢/١٤.

(٥) الآية ٧ من الفاتحة وهي قراءة أيوب السخيتاني. انظر: البحر ٣٠/١.

(٦) الآية ٣٩ من الرحمن، وهي قراءة الحسن. انظر: البحر ١٩٥/٨.

قوله: «كذلك» فيه وجهان، أظهرهما: أنه متعلقٌ بما قبله أي: مختلفٌ اختلافاً مثل الاختلافِ في الثمرات والجُدُدِ. والوقفُ على «كذلك». والثاني: أنه متعلقٌ بما بعده، والمعنى: مثل ذلك / المطرِ والاعتبارِ في مخلوقات الله [أ/٧٣٨] تعالى واختلافِ ألوانها يَخْشَى اللّهُ العلماءَ. وإلى هذا نحا ابن عطية^(١) وهو فاسدٌ من حيث إنَّ ما بعد «إنما» مانعٌ من العمل فيما قبلها، وقد نصَّ أبو عمر الداني^(٢) على أن الوقفَ على «كذلك» تامٌّ، ولم يَحِكْ فيه خلافًا.

قوله: «إنما يَخْشَى اللّهُ» العامَّةُ على نصب الجلالة ورفع «العلماء» وهي واضحة. وقرأ^(٣) عمرُ بن عبد العزيز وأبو حنيفةً فيما نقل الزمخشري^(٤) وأبو حيوةً - فيما نقل الهذلي^(٥) في كامله - بالعكس، وتؤوِّلت على معنى التعظيم، أي: إنما يُعْظَمُ اللّهُ مِنْ عبادِهِ العلماءَ. وهذه القراءة شبيهةٌ بقراءة «وإذ ابتلى إبراهيمَ ربّه»^(٦) برفع «إبراهيم» ونصب «ربّه» وقد تقدّمت.

آ. (٢٩) قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ﴾: في خبر «إنَّ» وجهان، أحدهما: الجملةُ مِنْ قوله «يَرْجُونَ» أي: إنَّ التالين يَرْجُونَ و«لن تبور» صفةٌ «تجارة» و«ليؤفِّيهم» متعلقٌ بـ «يَرْجُونَ» أو بـ «تبور» أو بمحذوفٍ أي: فعلوا ذلك ليؤفِّيهم، وعلى الوجهين الأوَّلين يجوزُ أَنْ تكونَ لامِ العاقبة. الثاني: أن الخبرَ «إنه غفور شكور» جَوَّزه الزمخشري^(٧) على حَذْفِ العائدِ أي: غفورٌ لهم. وعلى هذا فـ «يَرْجُونَ» حالٌ مِنْ «أنفقوا» أي: أنفقوا ذلك راجين.

(١) المحرر ١٣/١٧٢.

(٢) المكتفى له ٤٦٩ - ٤٧٠.

(٣) البحر ٧/٣١٢، والقرطبي ١٤/٣٤٤.

(٤) الكشف ٣/٣٠٨.

(٥) نسبت في الكامل له (خ) إلى أبي حنيفة. انظر: الكامل ورقة ٢٣١.

(٦) الآية ١٢٤ من البقرة، وهي قراءة ابن عباس. انظر: الدر المصون ٢/٩٨.

(٧) الكشف ٣/٣٠٨.

آ . (٣١) قوله : ﴿ من الكتاب ﴾ : يجوز أن تكون « من » للبيان ، وأن تكون للجنس ، وأن تكون للتبويض ، و « هو » فصل أو مبتدأ و « مُصَدِّقاً » حال مؤكدة .

آ . (٣٢) قوله : ﴿ الكتاب الذين اصْطَفَيْنَا ﴾ : مفعولا «أورثنا» . و «الكتاب» هو الثاني قُدِّمَ لشرفه ، إذ لا لَبَسَ .

قوله : « من عبادنا » يجوز أن تكون للبيان على معنى : أن المصطفين هم عبادنا ، وأن تكون للتبويض ، أي : إن المصطفين بعضُ عبادنا لا كلهم . وقرأ^(١) أبو عمران الجوني ويعقوب وأبو عمرو^(٢) في رواية «سَبَّاق» مثال مبالغة .

آ . (٣٣) قوله : ﴿ جناتُ عدنٍ ﴾ : يجوز أن يكون مبتدأ ، والجملة بعدها الخبر ، وأن يكون بدلاً من «الفضل» قاله الزمخشري^(٣) وابن عطية^(٤) . إلا أن الزمخشري اعترض وأجاب فقال : «فإن قلت : كيف جعلت قوله : «جنات عدنٍ» بدلاً من «الفضل» الذي هو السَّبْقُ بالخيرات المشار إليه بـ «ذلك» ؟ قلت : لَمَّا كان السبب في نيل الثواب نُزُلَ منزلةُ المُسَبَّبِ ، كأنه هو الثواب ، فأبدل عنه «جناتُ عدن» .

وقرأ^(٥) رزين والزهري «جَنَّةٌ» مفرداً . والجحدري «جناتٍ» بالنصب على

(١) البحر ٣١٣/٧ ، الشواذ ١٢٤ ، وأبو عمران الجوني عبد الملك بن حبيب البصري أخذ عن أنس بن مالك ، وأخذ عنه شعبة ، ثقة . توفي سنة ١٢٣ . انظر : سير الأعلام ٢٥٥/٥ .

(٢) في رواية القزاز كما في الكامل للهدلي ٢٣١ (خ) .

(٣) الكشف ٣٠٩/٣ .

(٤) المحرر ١٣/١٧٦ .

(٥) انظر في قراءتها : البحر ٣١٤/٧ ، والقرطبي ٣٥٠/١٤ .

الاشتغال، وهي تؤيد رَفَعَهَا بالابتداء. وجَوَّزَ أبو البقاء^(١) أن يكون «جنات» بالرفع خبراً ثانياً لاسم الإشارة، وأن يكون خبر مبتدأ محذوف. وتقدّمت قراءة «يدخلونها» مبنياً للفاعل أو المفعول وباقي الآية في الحج^(٢).

آ. (٣٤) قوله: ﴿الْحَزْنَ﴾: العائمةُ بفتحتين. وجناح^(٣) ابن حبّيش بضم وسكون. وتقدّم معنى ذلك أول القصص^(٤).

آ. (٣٥) قوله: ﴿دار المقامة﴾: مفعول ثانٍ لـ «أحلّنا» ولا يكون ظرفاً لأنه مختصّ فلو كان ظرفاً لتعدّى إليه الفعل بـ في. والمقامة: الإقامة. «من فضله» متعلق بـ «أحلّنا» و«من»: إمّا للعلّة، وإمّا لابتداء الغاية.

قوله: «لا يَمَسُّنا» حالٌ من مفعولِ «أحلّنا» الأول أو الثاني؛ لأن الجملة مشتملة على ضمير كل منهما، وإن كان الحال من الأول أظهر. والنصب: التعب والمشقة. واللغوب: الفتور الناشئ عنه، وعلى هذا فيقال^(٥): إذا انتفى السبب نفي المسبب يقال: «لم آكل» فيعلم انتفاء الشبع، فلا حاجة إلى قوله ثانياً: «فلم أشبع» بخلاف العكس، ألا ترى أنه يجوز: لم أشبع ولم آكل، والآية الكريمة على ما قررت من نفي السبب ثم نفي المسبب فأى فائدة في ذلك؟ وقد أجيب بأنه بين مخالفة الجنة لدار الدنيا؛ فإن أماكنها على قسمين: موضع تمسّ فيه المشاق كالبراري، وموضع يمسّ فيه الإعياء كالبيوت والمنازل التي فيها الأسفار. فقول: لا يَمَسُّنا فيها نصب لأنها ليست مظاناً

(١) الإملاء ٢/٢٠٠.

(٢) ليس في الحج مثل هذه الآية.

(٣) البحر ٣١٤/٧، والكشاف ٣/٣١٠.

(٤) انظر إعرابه للآية ٨ من القصص.

(٥) انظر: البحر ٣١٥/٧.

المتاعب كدار الدنيا، ولا يَمَسُّنا فيها لُغُوبٌ أي: ولا نَخْرُجُ منها إلى مواضع نَتَعَبُ ونَرْجِعُ إليها فيمَسُّنا فيها الإعياء. وهذا الجواب ليس بذلك، والذي يقال: إن النَّصَب هو تعبُ البدنِ واللُّغُوبُ تعبُ النفسِ. وقيل: اللُّغُوبُ الرَّجْعُ وعلى هذين فلا يَرُدُّ السؤالُ المتقدمُ.

وقرأ^(١) عليٌّ والسُّلَمِيُّ بفتح لام «لُغُوبٌ» وفيه أوجه، أحدها: أنه مصدرٌ على فَعُولٍ كَالْقَبُولِ. / والثاني: أنه اسمٌ لما يُلَغَّبُ به كَالْفَطُورِ وَالسَّحُورِ. قاله الفراء^(٢). الثالث: أنه صفةٌ لمصدرٍ مقدرٍ أي: لا يَمَسُّنا لُغُوبٌ لُغُوبٌ نحو: شعرٌ شاعرٌ وموتٌ مائتٌ. وقيل: صفةٌ لشيءٍ غيرِ مصدرٍ أي: أمرٌ لُغُوبٌ.

آ. (٣٦) قوله: ﴿فَيَمُوتُوا﴾: العامةُ على نصبه بحذفِ النونِ جواباً للنفي. وهو على أحدِ معنيي نَصَبٍ «ما تأتينا فتحدُّنا»، أي: ما يكون منك إتيانٌ فلا حديثٌ، انتفى السببُ وهو الإتيانُ، فانتفى مُسَبِّبُهُ وهو الحديثُ. والمعنى الثاني: إثباتُ الإتيانِ ونفيِ الحديثِ أي: ما تأتينا محدثاً بل تأتينا غيرَ مُحدِّثٍ. وهذا لا يجوزُ في الآيةِ البتَّةِ.

وقرأ^(٣) عيسى والحسن «فيموتون» بإثباتِ النونِ. قال ابنُ عطية^(٤): «هي ضعيفةٌ». قلت: وقد وَجَّهها المازنيُّ على العطفِ على «لا يُقضى عليهم» فلا يموتون. وهو أحدُ الوجهين في معنى الرفعِ في قولك: «ما تأتينا فتحدُّنا» أي: انتفاءُ الأمرينِ معاً، كقوله: «ولا يُؤذَنُ لهم فيعتذرون»^(٥)، أي:

(١) الشواذ ١٢٤، والبحر ٣١٥/٧.

(٢) معاني القرآن له ٣٧٠/٢.

(٣) المحتسب ٢٠١/٢، والقرطبي ٣٥٢/١٤، والبحر ٣١٦/٧.

(٤) المحرر ١٧٨/١٣.

(٥) الآية ٣٦ من المرسلات.

فلا يعتذرون. و«عليهم» قائم مقام الفاعل، وكذلك «عنهم» بعد «يُخَفَّفُ». ويجوز أن يكون القائم «من عذابها» و«عنهم» منصوب المحل. ويجوز أن تكون «من» مزيده عند الأخفش^(١)، فتعين لقيامه مقام الفاعل لأنه هو المفعول به.

وقرأ^(٢) أبو عمرو في رواية «ولا يُخَفَّفُ» بسكون الفاء، شبه المنفصل بـ «عَضِد» كقوله^(٣):

٣٧٦٩- فاليومَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ

قوله: «كذلك» إما مرفوع المحل أي: الأمر كذلك، وإما منصوبه أي: مثل ذلك الجزاء نجزي. وقرأ^(٤) أبو عمرو «يُجْزَى» مبنياً للمفعول، «كلُّ» رفع به. والباقون «نَجْزِي» بنون العظمة مبنياً للفاعل، «كلُّ» مفعول به.

آ. (٣٧) قوله: ﴿رَبَّنَا﴾: على إضمار القول، وذلك القول إن شئت قَدَرْتَه فعلاً مَفْسُراً لـ «يَضْطَرِّحُونَ» أي: يقولون في صراخهم: ربنا أخرجنا، وإن شئت قَدَرْتَه حالاً مِنْ فاعل «يَضْطَرِّحُونَ» أي: قائلين ربنا. وَيَضْطَرِّحُونَ: يَفْتَعِلُونَ مِنَ الصَّرَاحِ وهو شِدَّةُ رَفْعِ الصَّوْتِ فَأَبْدَلتِ التَّاءَ صَاداً لوقوعها قبل الطاء.

قوله: «صالحاً غير الذي كُنَّا نعملُ» يجوز أن يكونا بمعنى مصدرٍ محذوفٍ

(١) انظر أمثلة على: مِنْ الزائدة عند الأخفش حيث لا يشترط دخولها على نكرة: ٩٨، ٢٥٤، ٢٠٩.

(٢) من رواية عبد الوارث. انظر: البحر ٣١٦/٧.

(٣) تقدم برقم ٤٧٠. أي شبه القارئ المنفصل بالمتصل فخفف.

(٤) السبعة ٥٣٥، والبحر ٣١٦/٧، والتيسير ١٨٢، والحجة ٥٩٣، والنشر ٣٥٢/٢.

أي : عملاً صالحاً غير الذي كنا نعملُ ، وأن يكونا بمعنى مفعولٍ به محذوفٍ
أي : نعمل شيئاً صالحاً غير الذي كنا نعملُ ، وأن يكون «صالحاً» نعتاً لمصدرٍ ،
و «غير الذي كنا نعملُ» هو المفعولُ به . وقال الزمخشري^(١) : «فإن قلت : فهلاً
اكتفي بـ «صالحاً» كما اكتفي به في قوله : «فأرجعنا نعملُ صالحاً»^(٢) ،
وما فائدة زيادة «غير الذي كنا نعملُ» على أنه يُؤهم^(٣) أنهم يعملون صالحاً آخر
غير الصالح الذي عملوه؟ قلت : فائدته زيادة التحسُّر على ما عملوه من غير
الصالح مع الاعتراف به . وأمَّا الوهمُ فزائلٌ بظهور حالهم في الكفر وظهور
المعاصي ، ولأنهم كانوا يحسبون أنهم على سيرةٍ صالحةٍ ، كما قال تعالى^(٤) :
«وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا» فقالوا : أخرجنا نعملُ صالحاً غير الذي كنا
نحسبه صالحاً فنعمله» .

قوله : «ما يتذكر» جوزوا في «ما» هذه ، وجهين ، أحدهما : - ولم يحك
الشيخ غيره - أنها مصدرية ظرفية قال : أي مدة تذكر . وهذا غلطٌ ؛ لأن الضمير
في «فيه» يمنع من ذلك لعوده على «ما» ، ولم يقل باسمية «ما» المصدرية إلا
الأخفش وابن السراج^(٥) . الثاني : أنها نكرة موصوفة أي تعمرًا يتذكر فيه ،
أو زماناً يتذكر فيه . وقرأ^(٦) الأعمش «ما يذكر» بالإدغام «من أذكر» . قال
الشيخ^(٧) : «بالإدغام واجتلاب همزة الوصل ملفوظاً بها في الدرَج» . وهذا

(١) الكشاف ٣/٣١٠ .

(٢) الآية ١٢ من السجدة .

(٣) الكشاف : «يؤذن» .

(٤) الآية ١٠٤ من الكهف .

(٥) انظر : الأصول ١/١٦١ .

(٦) البحر ٧/٣١٦ ، والكشاف ٣/٣١١ .

(٧) البحر ٧/٣١٦ .

غريبٌ حيث أُثبِتَتْ همزةُ الوصلِ مع الاستغناء عنها، إلا أن يكونَ حافظَ على سكونِ «مَنْ» وبيانِ ما بعدها.

قوله: «وجاءكم» عطفتُ على «أولم نَعْمَرُكم» لأنه في معنى: قد عَمَرْنَاكم، كقوله: «ألم نُزَيِّكْ» ثم قال: «وَلَبِثْتَ»^(١)، «ألم نُشْرَحْ لك» ثم قال: «وَوَضَعْنَا»^(٢) إذ هما في معنى: رَبَّيْنَاك، وَشَرَحْنَا.

قوله: «مِنْ نصير» يجوزُ أن يكونَ فاعِلاً بالجارِّ لاعتماده، وأن يكونَ مبتدأً مُخْبِراً عنه بالجارِّ قبله. وقُرِئَ^(٣) «النُّذْرُ» جمعاً.

آ. (٣٨) قوله: ﴿عَالَمٌ غَيْبٌ﴾: العائمةُ على الإضافةِ تخفيفاً. وجناح بن حبيش^(٤) بتنوين «عالمٌ» ونصب «غَيْبٌ».

آ. (٤٠) قوله: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾: فيها/ وجهان، أحدهما: أنها ألفٌ [٧٣٩/أ] استفهامٌ على بابها، ولم تتضمَّنْ هذه الكلمةُ معنى أخبروني، بل هو استفهامٌ حقيقيٌّ. وقوله: «أرؤني» أمرٌ تعجيزٌ. والثاني: أن الاستفهامَ غيرُ مرادٍ، وأنها ضُمَّنَتْ معنى أخبروني. فعلى هذا تعددُي لاثنين، أحدهما: «شركاءكم»، والثاني: الجملةُ الاستفهاميةُ مِنْ قوله: «ماذا خَلَقُوا». و«أرؤني» يُحتملُ أن تكونَ جملةً اعتراضيةً. الثاني: أن تكونَ المسألةُ مِنْ بابِ الإعمالِ، فإنَّ «أَرَأَيْتُمْ» يطلبُ «ماذا خَلَقُوا» مفعولاً ثانياً، و«أرؤني» أيضاً يطلبُه مُعلِّقاً له، وتكونُ المسألةُ مِنْ بابِ إعمالِ الثاني على مختارِ البصريين، و«أرؤني» هنا بَصْرِيَّةٌ تعدَّتْ للثاني بهمزةِ النقلِ، والبَصْرِيَّةُ قبل النقلِ تُعلِّقُ بالاستفهامِ

(١) الآية ١٨ من الشعراء.

(٢) الآية ١ - ٢ من الانشراح.

(٣) البحر ٣١٦/٧.

(٤) البحر ٣١٦/٧.

كقولهم: «أما ترى أي بَرِّ ههنا؟» وقد تقدّم الكلام على «أرأيتم» هذه في الأنعام مشبعاً^(١). وقال ابن عطية^(٢) هنا: «إنَّ أَرَأَيْتُمْ يَنْتَزِلُ عِنْدَ سَيِّبِيهِ^(٣) مَنْزِلَةٌ أَخْبَرُونِي؛ ولذلك لا يَحْتَاجُ إِلَى مَفْعُولِينَ». وهو غَلَطٌ بَلْ يَحْتَاجُ كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ. وَجَعَلَ الزَّمخَشَرِيُّ^(٤) الْجُمْلَةَ مِنْ قَوْلِهِ: «أُرُونِي» بَدَلًا مِنْ قَوْلِهِ «أَرَأَيْتُمْ» قَالَ: «لأنَّ مَعْنَى أَرَأَيْتُمْ أَخْبَرُونِي»^(٥). وَرَدَّهُ الشَّيْخُ^(٦): «بأنَّ البَدَلَ مِمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ أَدَاةُ الاسْتِفْهَامِ يَلْزَمُ إِعَادَتُهَا فِي البَدَلِ^(٧) وَلَمْ تَعُدَّ هُنَا. وَأَيْضًا فإِبْدَالُ جُمْلَةٍ مِنْ جُمْلَةٍ لَمْ يُعْهَدْ فِي لِسَانِهِمْ.

قلت: والجواب عن الأول: أن الاستفهام فيه غير مرادٍ قطعاً فلم تعد أداته لعدم إرادته. وأما قوله: «لم يوجد في لسانهم» فقد وجد. ومنه^(٨):

٣٧٧٠ - متى تأتينا تلجئ بنا

.....

البيت . [وقوله:]^(٩)

- (١) الآية ٤٠ . وانظر: الدر المصون ٦١٥/٤ .
- (٢) المحرر ١٨٠/١٣ .
- (٣) انظر: الكتاب ١٢٢/١ .
- (٤) الكشف ٣١١/٣ .
- (٥) ثم قال: «وكانه قال: أخبروني عن هؤلاء الشركاء وعمما استحقوا به الإلهية والشركة، أروني أي جزء من أجزاء الأرض استبدوا بخلقه دون الله . . .» .
- (٦) البحر ٣١٧/٧ .
- (٧) عبارة البحر أوضح: «إذا أبدل مما دخل عليه الاستفهام فلا بد من دخول الأداة على البدل» ويعني بها نحو «كم مالك أعشرون أم ثلاثون، مَنْ رأيت أزيداً أم عمراً؟» .
- (٨) تقدم برقم ١٧٣ .
- (٩) تقدم برقم ١٧٢ .

٣٧٧١- إِنَّ عَلِيَّ اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا

تُؤَخَذُ كَرَهَا

البيت . وقد نصَّ النحويون : على أنه متى كانت الجملة في معنى الأول
ومبيّنة لها أبدلت منها^(١) .

قوله : «فَهُمْ عَلَى بَيِّنَةٍ» الضمير في «آتَيْنَاهُمْ» و«فَهُمْ» الأحسن أن يعود
على الشركاء لتتناسق الضمائر . وقيل : يعود على المشركين ، فيكون التفاتاً من
خطاب إلى غيبة .

وقرأ^(٢) أبو عمرو وحمزة وابن كثير وحفص «بَيِّنَةٍ» بالإفراد . والباقون
«بَيِّنَاتٍ» بالجمع . و«إِنَّ» في «إِنَّ يَعُدُّ» نافية .

أ . (٤١) قوله : ﴿أَنْ تَزُولَا﴾ : يجوز أن يكون مفعولاً من أجله .
أي : كراهة أن تزولا . وقيل : لثلاث زولا . ويجوز أن يكون مفعولاً ثانياً على
إسقاط الخافض أي : يمنعهما من أن تزولا . كذا قدره أبو إسحاق^(٣) . ويجوز
أن يكون بدل اشتمال أي : يمنع زوالهما .

قوله : «إِنَّ أَمَسَكَهُمَا» جواب القسم الموطأ له بلام القسم ، وجواب
الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم ، ولذلك كان فعل الشرط ماضياً . وقول
الزمخشري^(٤) : إنه يسد مسد الجوائين ، يعني أنه دال على جواب الشرط . قال
الشيخ^(٥) : «وإن أخذ كلامه على ظاهره لم يصح ؛ لأنه لو سد مسد لكان له

(١) انظر: المغني ٥٥٦ - ٥٥٧ .

(٢) السبعة ٥٣٥ ، والتيسير ١٨٢ ، والقرطبي ٣٥٦/١٤ ، والحجة ٥٩٤ ، والنشر

٣٥٢/٢ ، والبحر ٣١٨/٧ .

(٣) معاني القرآن له ٢٧٣/٤ .

(٥) البحر ٣١٨/٧ .

(٤) الكشاف ٣١٢/٣ .

موضع من الإعراب، من حيث إنه سَدَّ مَسَدَّ جَوَابِ الشَّرْطِ، ولا موضع له من حيث إنه سَدَّ مَسَدَّ جَوَابِ الْقِسْمِ، والشَّيْءُ الْوَاحِدُ لَا يَكُونُ مَعْمُولًا غَيْرَ مَعْمُولٍ».

و «مِنْ أَحَدٍ» «مِنْ» مُزِيدَةٌ لِتَأْكِيدِ الْاسْتِغْرَاقِ. و «مِنْ بَعْدِهِ»: «مِنْ» لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ.

آ. (٤٢) قَوْلُهُ: ﴿لِيَكُونَنَّ﴾: جَوَابٌ لِلْقِسْمِ الْمَقْدَّرِ. وَالْكَلَامُ فِيهِ كَمَا تَقَدَّمَ وَقَوْلُهُ: «لَيْتُنْ جَاءَهُمْ» حِكَايَةٌ لِمَعْنَى كَلَامِهِمْ لَا لِلْفِظْهِ، إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ التَّرْكِيبُ: لَيْتُنْ جَاءَنَا لَنَكُونَنَّ.

قَوْلُهُ: «مَنْ إِحْدَى الْأُمَمِ» أَي: مِنْ الْأُمَّةِ الَّتِي يُقَالُ فِيهَا: هِيَ إِحْدَى الْأُمَمِ، تَفْضِيلًا لَهَا. كَقَوْلِهِمْ: هُوَ أَحَدُ الْأَحْدِيثِ. قَالَ (١):
٣٧٧٢- حَتَّى اسْتَشَارُوا بِي إِحْدَى الْإِحْدِ

لَيْثًا هَزْبَرًا إِذَا سَلَحَ مُعْتَدِي
قَوْلُهُ: «مَا زَادَهُمْ» جَوَابٌ «لَمَّا». وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا حَرْفٌ (٢) لَا ظَرْفٌ؛ إِذْ لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَ «مَا» النَّافِيَةَ فِيمَا قَبْلَهَا. وَتَقَدَّمَتْ لَهُ نِظَائِرُ. وَإِسْنَادُ الزِّيَادَةِ لِلنَّذِيرِ مَجَازٌ؛ لِأَنَّهُ سَبَبٌ فِي ذَلِكَ، كَقَوْلِهِ: «فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ» (٣).

آ. (٤٣) قَوْلُهُ: ﴿اسْتَكْبَارًا﴾: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا لَهْ أَي: لِأَجْلِ الْاسْتِكْبَارِ، وَأَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ «نُفُورًا»، وَأَنْ يَكُونَ حَالًا أَي: حَالُ كُونِهِمْ مُسْتَكْبِرِينَ. قَالَ الْأَخْفَشُ (٤).

(١) تقدم برقم ١١٢٨.

(٢) تقدم أن سيبويه يرى أنها حرف وجوب لوجوب، والفارسي يرى أنها ظرف. انظر: الكتاب ٣١٢/٢، والإيضاح للفارسي ٣١٩، والدر المصون ١٥٩/١.

(٣) الآية ١٢٥ من التوبة. (٤) لم يشر إلى هذا الإعراب في كتابه «المعاني».

- فاطر -

قوله: «ومَكَرَ السَّيِّءُ» فيه وجهان، أظهرهما: أنه عطف على «استكباراً». والثاني: أنه عطف على «نفوراً» وهذا من إضافة الموصوف إلى صفته في الأصل؛ إذ الأصل: والمَكَرَ السَّيِّءُ. والبصريون يُوَوِّلُونَهُ على حَذْفِ موصوفٍ/ أي: العمل السَّيِّءُ.

[ب/٧٣٩]

وقرأ العامة بخفض همزة «السَّيِّءِ»، وحمزة^(١) والأعشى بسكونها وصلاً. وقد تَجَرَّأتِ النحاة^(٢) وغيرهم على هذه القراءة ونسبوا للحن، ونزَّهوا الأعشى عن أن يكون قرأ بها. قالوا: وإنما وَقَفَ مُسَكِّناً، فظنَّ أنه واصلَ فغُلِطَ عليه. وقد احتجَّ لها قومٌ آخرون: بأنه إجراءٌ للوصلِ مُجَرِّى الوقفِ، أو أجرى المنفصلَ مُجَرِّى المتصلِ. وحسنه كونُ الكسرة على حَرَفٍ ثقيل بعد ياءٍ مشددةٍ مكسورة. وقد تقدَّم أن أبا عمرو يَقْرَأُ «إلى بارئكم»^(٣) بسكونِ الهمزة. فهذا أَوْلَى لزيادةِ الثقلِ ههنا. وقد تقدَّم هناك أمثلةٌ وشواهدٌ فعليك باعتبارها. ورُوي^(٤) عن ابنِ كثيرٍ «ومَكَرَ السَّيِّءُ» بهمزةٍ ساكنةٍ بعد السينِ ثم ياءٍ مكسورة. وخُرِّجَتْ على أنها مقلوبةٌ من السَّيِّءِ، والسَّيِّءُ مخففٌ من السَّيِّءِ كالميت من الميت قال الحماسي^(٥):

٣٧٧٣- ولا يَجْزُونَ مِن حَسَنِ بَسِيءٍ

ولا يَجْزُونَ مِن غَلْظِ بَلِيْنِ

(١) السبعة ٥٣٥، والنشر ٣٥٢/٢، والتيسير ١٨٢ - ١٨٣، والقرطبي ٣٥٨/١٤،

والحجة ٥٩٤، والبحر ٣١٩/٧.

(٢) كالزجاج في معانيه ٢٧٥/٤ حيث لحنها، وقصر مثلها على الشعر اضطراراً.

(٣) الآية ٥٤ من البقرة. وانظر: الدر المصون ٣٦١/١.

(٤) الشواذ ١٢٤، والبحر ٣٢٠/٧.

(٥) البيت لأبي الغول الطهوي وهو في الحماسة ٦٢/١، والخزانة ١٠٦/٣.

- فاطر -

وقد كثر في قراءته القلب نحو «ضياء»^(١) و «تأيسوا»^(٢) و «لا يائس»^(٣) كما تقدم تحقيقه .

وقرأ^(٤) عبد الله : «ومكراً سيئاً» بالتنكير، وهو موافق لما قبله . وقريء^(٥) «ولا يَحِيقُ» بضم الياء، «المكْرَ السَّيِّءِ» بالنصب على أن الفاعل ضميرُ الله تعالى أي : لا يُحِيطُ اللهُ المكْرَ السَّيِّءِ إلا بأهله .

قوله : «سنة الأولين» مصدرٌ مضافٌ لمفعوله، و «سنة الله» مضافٌ لفاعله ؛ لأنه تعالى سنَّها بهم، فصَحَّتْ إضافتها إلى الفاعل والمفعول .

آ . (٤٤) قوله : ﴿وكانوا أشدَّ﴾ : جملةٌ في موضع نصبٍ على الحال . ونظيرتها في الروم^(٦) «كانوا» بلا واوٍ على أنها مستأنفةٌ فالمقصدان مختلفان .

آ . (٤٥) قوله : ﴿ما ترك على ظهرها﴾ : تقدّم نظيرها في النحل^(٧) إلا أن هناك لم يَجْرِ للأرض ذِكْرٌ، بل عاد الضميرُ على ما فهم من السياق وهنا قد صرَّح بها في قوله : «في السموات ولا في الأرض» . وهنا «على ظهرها» استعارةٌ من ظَهْرِ الدَابَّةِ دلالةٌ على التمكن والتقلب عليها . والمقام هنا يناسبُ ذلك لأنه حثُّ على السَّيرِ للنظر والاعتبار .

[تَمَّتْ بعونه تعالى سورة فاطر]

(١) الآية ٥ من يونس . وانظر : الدر ١٥١/٦ .

(٢) الآية ٨٧ من يوسف . وانظر : الدر ٥٣٧/٦ .

(٣) الآية ٨٧ من يوسف . وانظر : الدر ٥٣٧/٦ .

(٤) المحتسب ٢٠٢/٢، والقرطبي ٣٥٩/١٤، والبحر ٣٢٠/٧ .

(٥) البحر ٣٢٠/٧ .

(٦) الآية ٩ .

(٧) «ولو يؤاخذُ اللهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ ما تَرَكَ عَلَيْها مِنْ دابةٍ» الآية ٦١ من النحل .

سورة يس

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قرأ العامة «يسين» بسكون النون. وأظهر^(١) النون عند الواو بعدها ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وحفص وقالون وورش بخلافه، وكذلك النون من «نون والقلم»^(٢) وأدغمهما الباقون. فَمَنْ أَدَّعَمَ فَلِلْخَفَةِ، ولأنه لَمَّا وَصَلَ والتقى متقاربان من كلمتين أولهما ساكنٌ وَجَبَ الإدغامُ. وَمَنْ أَظْهَرَ فَلِلْمَبَالِغَةِ في تفكيك هذه الحروف بعضها من بعض لأنه بنية الوقف، وهذا أَجْرِي على القياس في الحروف المقطعة ولذلك التقى فيها الساكنان وصلًا، ونقل إليها حركة همزة الوصل على رأي نحو: «ألف لام ميم»^(٣) الله كما تقدم تقريره.

وأمال الياء من «يس» الأخوان وأبو بكر لأنها اسم من الأسماء كما تقدم تقريره أول البقرة. قال الفارسي^(٤): «وإذا أمالوا»^(٥) «يا» وهي حرف نداء فلأن

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٣٨، والقرطبي ٣/١٥، والحجة ٥٩٥، والتيسير ١٨٣، والنشر ١٧/٢ - ١٨، والمحتسب ٢٠٣/٢، والبحر ٣٢٣/٧.

(٢) الآية ١ من القلم.

(٣) الآية ١ من آل عمران.

(٤) الحجة (خ) ١٨٢/٤.

(٥) عبارته في الحجة: «فإذا كانوا قد أمالوا ما لا يُمال من الحروف من أجل الياء فأَنْ يُمِيلُوا الاسم الذي هو «يا» من يس أجدُّ».

يُميلوا «يا» مِنْ يس أجدراً.

وقرأ عيسى وابنُ أبي إسحاق بفتح النون: إمَّا على البناءِ على الفتح تخفيفاً كآين وكيف، وإمَّا على أنه مفعولٌ بـ «اتلُّ»، وإمَّا على أنه مجرورٌ بحرفِ القسم. وهو على الوجهين غيرُ منصرفٍ للعلميةِ والتأنيث. ويجوزُ أن يكونَ منصوباً على إسقاطِ حرفِ القسم، كقوله^(١):

٣٧٧٤

فذاك أمانةَ اللهِ الثَّريدُ

وقرأ الكلبي بضم النون. ف قيل: على أنها خبرٌ مبتدأ مضميرٌ أي: هذه يس، ومُنعتٌ من الصرفِ لِما تقدَّم. وقيل: بل هي حركةُ بناءٍ كـ حيث فيجوزُ أن يكونَ خبراً كما تقدَّم، وأن يكونَ مُقسماً بها نحو: «عَهْدُ اللَّهِ لِأَفْعَلْنَ». وقيل: لأنها منادى فُبَيِّنَتْ على الضم؛ ولهذا فَسَّرَهَا الكلبيُّ القاريُّ لها بـ «يا إنسان» قال: «وهي لغةُ طيِّء». قال الزمخشري^(٢): «إِنْ صَحَّ معناه فوجهه أن يكونَ أصله يا أُنَيْسِينَ فَكَثُرَ النداءُ به على ألسنتهم، حتى اقتصروا على شَطْرِهِ، كما قالوا في القسم: مُ اللهُ في «أَيْمُنُ اللهُ». قال الشيخ^(٣): «والذي نُقِلَ عن العرب في تصغيرِ إنسان: أُنَيْسِيانِ بياءٍ بعدها أَلْفٌ فَذَلَّ على / أن أصله إُنَيْسِيان^(٤)؛ لأنَّ التصغيرَ يَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولها، ولا نعلمُ أنهم قالوا في تصغيره: أُنَيْسِينَ. وعلى تقدير أنه يُصَغَّرُ كذلك فلا يجوزُ ذلك، إلاَّ أن يُنَيَّ

[٧٤٠/أ]

(١) تقدم برقم ٩٣.

(٢) الكشف ٣/٣١٣.

(٣) البحر ٧/٣٢٣.

(٤) هذا مذهب الفراء كما في «معاني القرآن» ٢/٢٦٩ فاشتقه من النسيان، وكثر في كلامهم فحذفوا منه اللام وردوا إليه الباء في التصغير فقالوا: أُنَيْسِيان. انظر: معجم مفردات الإعلال والإبدال ٣٣.

على الضم؛ لأنه منادى مُقْبَلٌ عليه^(١) ومع ذلك فلا يجوزُ لأنه تحقيرٌ، ويمتنعُ ذلك في حق النبوة». قلت: أما الاعتراض الأخيرُ فصحيحٌ نصوا على أن التصغير لا يدخلُ في الأسماءِ المعظمةِ شرعاً. ولذلك يُحكى أن ابن قتيبةً لما قال في المُهَيِّمِن: إنه مصغرٌ من مُؤْمِن^(٢)، والأصل مُؤْمِنين، فأبدلتِ الهمزة هاءً. قيل له: هذا يقربُ من الكفرِ فليتنقِ اللهَ قائله. وقد تقدّمت هذه الحكاية في المائدة مطوّلة وما قيل فيها. وقد تقدّم للزمخشري في طه ما يقربُ من هذا البحث، وتقدّم للشيخ معه كلامٌ.

وقرأ ابن أبي إسحاق أيضاً وأبو السَّمَال «يسن» بكسرِ النون، وذلك على أصلِ التقاء الساكنين. ولا يجوزُ أن تكون حركة إعرابٍ.

آ. (٢) قوله: ﴿وَالْقُرْآنِ﴾: إما قسمٌ مستأنفٌ، إن لم يجعل ما تقدّم قسماً، وإما عطفٌ على ما قبله إن كان مُقسماً به. وقد تقدّم كلامٌ عن الخليل^(٣) في ذلك أول آيات البقرة فعليك باعتباره هنا، فإنه حسنٌ جداً. وتقدّم الكلامُ على «الحكيم»^(٤).

آ. (٣) قوله: ﴿إِنَّكَ﴾: جوابُ القسمِ و«على صراط» يجوزُ أن يكون متعلقاً بالمرسلين. تقول: أرسلتُ عليه كذا. قال تعالى: «وَأرْسَلْ عَلَيْهِمْ طَيْرًا»^(٥)، وأن يكون متعلقاً بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الضمير المستكن في «لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ» لوقوعه خبراً، وأن يكون حالاً من المرسلين، وأن يكون خبراً ثانياً لـ «إِنَّكَ».

(١) أي نكرة مقصودة.

(٢) انظر: الدر المصون ٤/٢٨٨.

(٣) انظر: الدر المصون ١/٨٠.

(٤) انظر: الدر ١/٢٦٧.

(٥) الآية ٣ من الفيل.

أ. (٥) قوله: ﴿تَنْزِيلٌ﴾: قرأ^(١) نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر بالرفع على أنه خبر مبتدأ مضمرة أي: هو تنزيل. ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ إذا جعلت يس اسماً للسورة أي: هذه السورة المسماة بـ يس تنزيل، أو هذه الأحرف المقطعة تنزيل. والجملة القسمية على هذا اعتراض. والباقون بالنصب على المصدر، أو على المدح. وهو في المعنى كالرفع على خبر ابتداء مضمرة. وتنزيل مصدر مضاف لفاعله. وقيل: هو بمعنى مُنزل. وقرأ أبو حية واليزيدي وأبو جعفر وشيبة «تنزيل» بالجر على النعت للقرآن أو البدل منه.

أ. (٦) قوله: ﴿لَتُنذِرَ﴾: يجوز أن يتعلق بـ تنزيل أو بمعنى المرسلين، يعني بإضمار فعل يدل عليه هذا اللفظ أي: أرسَلناكَ لتُنذِرَ.

قوله: «ما أنذِرَ آباؤَهُمْ» يجوز أن تكون «ما» هذه بمعنى الذي، وأن تكون نكرة موصوفة. والعائد على الوجهين مقدر أي: ما أنذِرَه آباؤُهُم فتكون «ما» وصلتها أو وصفها في محل نصب مفعولاً ثانياً لقوله: «لَتُنذِرَ» كقوله: «إنا أنذِرناكم عذاباً»^(٢) والتقدير: لتُنذِرَ قوماً الذي أنذِرَه آباؤُهُم من العذاب، أو لتُنذِرَ قوماً عذاباً أنذِرَه آباؤُهُم. ويجوز أن تكون مصدرية أي: إنذار آباؤُهُم أي: مثله. ويجوز أن تكون نافية، وتكون الجملة المنفية صفة لـ «قوماً» أي: قوماً غير مُنذِرٍ آباؤُهُم. ويجوز أن تكون زائدة أي: قوماً أنذِرَ آباؤُهُم، والجملة المثبتة أيضاً صفة لـ «قوماً» قاله أبو البقاء^(٣) وهو مُنافٍ للوجه الذي قبله.

(١) انظر في قراءتها: السبعة ٥٣٩، والنشر ٣٥٣/٢، والقرطبي ٦/١٥، والحجة

٥٩٥، والتيسير ١٨٣، والبحر ٣٢٣/٧.

(٢) الآية ٤٠ من النبأ.

(٣) الإملاء ٢٠٢/٢.

آ. (٨) قوله: ﴿فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ﴾: في هذا الضمير وجهان، أحدهما: - وهو المشهور - أنه عائد على الأغلال، لأنها هي المُحَدَّثُ عنها، ومعنى هذا الترتيب بالفاء: أن الغِلَّ لِعَلَّظَهُ وَعَرَّضَهُ يَصِلُ إِلَى الذَّقَنِ لَأَنَّهُ يَلْبَسُ العُنُقَ جميعه. الثاني: أن الضمير يعودُ على الأيدي؛ لأنَّ الغِلَّ لا يكونُ إلا في العُنُقِ واليدين، ولذلك سُمِّيَ جامعَةً. ودلَّ على الأيدي هذه الملازمةُ المفهومةُ من هذه الآلةِ أعني الغِلَّ. وإليه ذهب الطبري^(١). إلا أن الزمخشري^(٢) قال: «جعل الإقماحَ نتيجةَ قوله: «فهي إلى الأذقان» ولو كان^(٣) للأيدي لم يكن معنى التَّسَبُّبِ في الإقماحِ ظاهراً. على أن هذا الإضمارَ فيه ضَرْبٌ من التعمُّسِ وتَرَكِ الظاهر». /

[٧٤٠/ب]

وللناس في هذا الكلام قولان، أحدهما: أن جعل الأغلال حقيقةً. والثاني: أنه استعارة. وعلى كل من القولين جماعةٌ من الصحابة والتابعين. وقال الزمخشري^(٤): «مثل تصميتهم على الكفر، وأنه لا سبيل إلى أرعوائهم بأن جعلهم كالمغلُولين المُقَمَّحِينَ في أنهم لا يَلْتَفِتُونَ إلى الحق ولا يَعْطِفُونَ أعناقهم نحوه، ولا يُطَاطِئُونَ رؤوسهم له وكالحاصلين بين سدَّين لا يُبْصِرُونَ ما قُدَّامَهُم وما خَلْفَهُم في أن لا تأمُلَ لهم ولا تَبْصُرَ، وأنهم مُتَعَامُونَ عن آياتِ الله». وقال غيره^(٥): «هذه استعارةٌ لَمَنْعِ اللّهِ إياهم من الإيمانِ وَحَوْلِهِ بَيْنَهُمْ وبينه». قال ابن عطية^(٦): «وهذا أَرْجَحُ الأقوالِ؛ لأنه تعالى لَمَّا ذَكَرَ أنهم

(١) تفسير الطبري ٢٢/١٥٠ - ١٥١.

(٢) الكشاف ٣/٣١٦.

(٣) أي الضمير.

(٤) الكشاف ٣/٣١٥.

(٥) انظر: البحر ٧/٣٢٤.

(٦) المحرر ١٣/١٨٩ في تعليقه على القول السابق.

لا يُؤْمِنُونَ لِمَا^(١) سَبَقَ لَهُمْ فِي الْأَزَلِ عَقَبَ ذَلِكَ بَأَنَّ جَعَلَ لَهُمْ مِنَ الْمَنَعِ
وَإِحَاطَةِ الشَّقَاوَةِ مَا حَالَهُمْ مَعَهُ حَالُ الْمَغْلُوبِينَ» انتهى. وتقدّم تفسيرُ الأذقان^(٢).

قوله: «فهم مُقَمَّحُونَ» هذه الفاء لأحسن ترتيب؛ لأنه لَمَّا وَصَلَتِ الْأَغْلَالُ
إِلَى الْأَذْقَانِ لِعَرَضِهَا لَزِمَ عَنْ ذَلِكَ ارْتِفَاعُ رُؤُوسِهِمْ إِلَى فَوْقٍ، أَوْ لَمَّا جُمِعَتِ
الْأَيْدِي إِلَى الْأَذْقَانِ وَصَارَتْ تَحْتَهَا لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ رَفْعُهَا إِلَى فَوْقٍ، فَتَرْتَفَعُ
رُؤُوسُهُمْ. وَالْإِقْمَاحُ: رَفْعُ الرَّأْسِ إِلَى فَوْقِ الْإِقْتِنَاعِ، وَهُوَ مِنْ قَمَحَ الْبَعِيرُ رَأْسَهُ
إِذَا رَفَعَهَا بَعْدَ الشُّرْبِ: إِمَّا لِبُرُودَةِ الْمَاءِ وَإِمَّا لِكِرَاهَةِ طَعْمِهِ قُمُوحاً وَقِمَاحاً بِكسْرِ
الْقَافِ وَضَمِّهَا. وَأَقَمَّحْتُهُ أَنَا إِقْمَاحاً وَالْجَمْعُ قِمَاحٌ وَأُنشِدُ^(٣):

٣٧٧٥- وَنَحْنُ عَلَى جَوَانِبِهَا قُعودٌ

نَغْضُ الطَّرْفُ كَالِإِبْلِ الْقِمَاحِ

يَصِفُ نَفْسَهُ وَجَمَاعَةً كَانُوا فِي سَفِينَةٍ فَأَصَابَهُمُ الْمَيْدُ. قَالَ الزَّجَّاجُ^(٤):
«قِيلَ لِلْكَانُونِيِّنَ شَهْرًا قِمَاحٌ؛ لِأَنَّ الْإِبْلَ إِذَا وَرَدَتِ الْمَاءَ رَفَعَتْ رُؤُوسَهَا لَشِدَّةِ
الْبُرْدِ»^(٥). وَأُنشِدُ أَبُو زَيْدٍ لِلْهَذَلِيِّ^(٦):

٣٧٧٦- فَتَى مَا ابْنُ الْأَعْرَى إِذَا شَتَوْنَا

وَحُبُّ الزَّادِ فِي شَهْرِي قِمَاحِ

(١) المحرر: بما.

(٢) انظر: الدر المصون ٤٢٨/٧.

(٣) البيت لبشر بن أبي خازم وهو في اللسان (قمح)، ومجاز القرآن ١٥٧/٢،
والقرطبي ٨/١٥، وتفسير الماوردي ٣٨٤/٣.

(٤) معاني القرآن ٢٧٩/٤.

(٥) الزجاج: «برده».

(٦) البيت لمالك بن خالد الهذلي وهو في ديوان الهذليين ٥/٣، واللسان (قمح).

كذا رواه بضم القاف، وابن السكيت بكسرها. وهما لغتان في المصدر كما تقدم. وقال الليث: القُموح: رَفَعُ البعيرِ رأسه إذا شَرِبَ الماءَ الكريهَ ثم يعودُ. وقال أبو عبيدة^(١): «إذا رَفَعَ رأسه عن الحوض، ولم يشرب» والمشهورُ أنه رَفَعَ الرأسِ إلى السماء كما تقدمَ تحريره. وقال الحسن^(٢): «القامحُ: الطامحُ ببصره إلى موضِعِ قَدَمِهِ» وهذا ينبو عنه اللفظُ والمعنى. وزاد بعضهم مع رَفَعَ الرأسِ غَضُّ البصرِ مُستدلاً بالبيتِ المتقدم:

.....

نَغُضُّ الطَّرْفَ كالإِبلِ القِمَاحِ

وزاد مجاهدٌ مع ذلك وَضَعَ اليَدِ على الفم. وسأل الناسَ أميرَ المؤمنين علياً كَرَّمَ اللهُ وجهه عن هذه الآيةِ فجعل يديه تحتِ لِحْيَيْهِ ورَفَعَ رأسه ولَعَمْرِي إنَّ هذه الكيفيةَ تُرَجِّحُ قولَ الطبريِّ في عَوْدِ «فهي» على الأيدي.

آ. (٩) قوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا﴾: تقدم خلافُ القراءِ في فتح السين وضمها والفرق بينهما، مستوفى في آخر الكهف^(٣).

قوله: «فَأَغْشَيْنَاهُمْ» العائمةُ على الغين المعجمة أي: غَطَّيْنَا أَبْصَارَهُمْ فهو على حَذْفِ مضافٍ. وابن عباس^(٤) وعمر بن عبد العزيز والحسن وابن يعمر وأبورجاء في آخرين بالعين المهملة، وهو ضَعْفُ البصرِ. يُقال: عَشِيَتْ بَصْرُهُ وَأَغْشَيْتُهُ أنا، وقوله تعالى هذا يحتمل الحقيقة والاستعارة كما تقدم.

(١) عبارته في مجاز القرآن ١٥٧/٢: «يجذب الذَّقن حتى يصير في الصدر ثم يرفع رأسه».

(٢) انظر: البحر ٣٢٥/٧.

(٣) انظر: الدر المصون ٥٤٤/٧.

(٤) المحتسب ٢٠٤/٢، والبحر ٣٢٥/٧، والقرطبي ١٠/١٥.

آ. (١٠) وقوله: ﴿وسواءٌ عليهم﴾: تقدّم تحريره أول البقرة^(١).

آ. (١٢) قوله: ﴿ونكتبُ﴾: العامّة على بنائه للفاعل، فيكون «ما قدّموا» مفعولاً به، و «آثارهم» عطفت عليه. وزر^(٢) ومسروق مبنياً للمفعول، و «آثارهم» بالرفع، عطفت على «ما قدّموا» لقيامه مقام الفاعل.

قوله: «وكلّ شيءٍ أَحْصَيْنَاهُ» العامّة على نصبه على الاشتغال. وأبو السّمّال^(٣) قرأه مرفوعاً بالابتداء. والأرجح قراءة العامّة لعطف جملة الاشتغال على جملة فعلية. وقد تقدّم الكلام على نحو «واضرب لهم مثلاً» في البقرة^(٤)، والنحل^(٥).

آ. (١٣) و: ﴿إذ جاءها﴾: بدلُ اشتغالٍ تقدّم نظيره^(٦). و «إذ أرسلنا» بدلٌ من «إذ» الأولى.

آ. (١٤) قوله: ﴿فَعَزَّزْنَا﴾: قرأ^(٧) أبو بكر بتخفيف الزاي [٧٤١/أ]

(١) انظر: الدر المصون ١٠٥/١.

(٢) البحر ٣٢٥/٧. وزر بن حبيش الأسدي الكوفي عرض على عبد الله بن مسعود وعثمان وعلي رضي الله عنهم، وعرض عليه عاصم. توفي سنة ٨٢. انظر: طبقات القراء ٢٩٤/١.

(٣) البحر ٣٢٥/٧.

(٤) انظر: الدر المصون ٢٢٣/١.

(٥) ورد ضرب المثل في النحل، آية ٧٤، ولكن المؤلف لم يشر إليها.

(٦) انظر: الدر المصون ٥٧٦/٧.

(٧) السبعة ٥٣٩، والنشر ٣٥٣/٢، والقرطبي ١٤/١٥، والحجة ٥٩٧، والبحر ٣٢٦/٧، والتيسير ١٨٣.

بمعنى غَلَبْنَا، ومنه قوله: «وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ»^(١). ومنه قولهم: «مَنْ عَزَّ بَزًّا»^(٢) أي صار له بَزٌّ. والباقون بالتشديد بمعنى قَوَّيْنَا. يقال: عَزَّزَ الْمَطْرُ الْأَرْضَ أَي: قَوَّاهَا وَلَبَّدَهَا. وَيُقَالُ لَتِلْكَ الْأَرْضِ: الْعَزَّازُ، وَكَذَا كُلُّ أَرْضٍ صُلْبَةٍ. وَتَعَزَّزَ لِحْمُ النَّاقَةِ أَي: صَلَّبَ وَقَوَّى. وَعَلَى كِلْتَا الْقِرَاءَتَيْنِ الْمَفْعُولُ مَحذُوفٌ أَي: فَقَوَّيْنَاهُمَا بِثَالِثٍ أَوْ فَغَلَبْنَاهُمَا بِثَالِثٍ.

وقرأ^(٣) عبد الله «بالثالث» بألف ولام.

قوله: «إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ» جَرَّدَ خَبِيرَ «إِنَّ» هذه من لام التوكيد، وأَدْخَلَهَا فِي خَبَرِ الثَّانِيَةِ^(٤)، لِأَنَّهُمْ فِي الْأُولَى اسْتَعْمَلُوا مَجْرَدَ الْإِنْكَارِ فَقَابَلْتَهُمُ الرُّسُلُ بِتَوْكِيدٍ وَاحِدٍ وَهُوَ الْإِتْيَانُ بِ«إِنَّ»، وَفِي الثَّانِيَةِ بِالْمَبَالِغَةِ فِي الْإِنْكَارِ فَقَابَلْتَهُمْ بِزِيَادَةِ التَّوَكِيدِ فَاتَّوَا بِ«إِنَّ» وَبِالْلام.

قال أهل البيان: الأخبارُ ثلاثةُ أقسامٍ: ابتدائيٌّ وطلبِيٌّ وإنكاريٌّ، فالأولُ يُقَالُ لِمَنْ لَمْ يَتَرَدَّدْ فِي نِسْبَةِ أَحَدِ الطَّرْفَيْنِ إِلَى الْآخَرِ نَحْو: زَيْدٌ عَارِفٌ، وَالثَّانِي لِمَنْ هُوَ مُتَرَدِّدٌ فِي ذَلِكَ، طَالِبٌ لَهُ مِنْكَرٌ لَهُ بَعْضُ إِنْكَارٍ، فَيُقَالُ لَهُ: إِنَّ زَيْدًا عَارِفٌ، وَالثَّلَاثُ لِمَنْ يَبَالِغُ فِي إِنْكَارِهِ، فَيُقَالُ لَهُ: إِنَّ زَيْدًا لِعَارِفٍ. وَمِنْ أَحْسَنِ مَا يُحْكِي أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى أَبِي الْعَبَّاسِ الْكِنْدِيِّ فَقَالَ: إِنِّي أَجِدُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ حَشْوًا قَالَ: وَمَا ذَلِكَ؟ قَالَ: يَقُولُونَ: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَإِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وَإِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ. فَقَالَ: «كَلَابِلُ الْمَعَانِي مُخْتَلِفَةٌ، فزَيْدٌ^(٥) قَائِمٌ إِنْخِبَارٌ بَقِيَامِهِ، وَإِنَّ زَيْدًا

(١) الآية ٢٣ من ص.

(٢) مجمع الأمثال ٣٠٧/٢، جمهرة الأمثال ٢٢٦/٢.

(٣) البحر ٣٢٦/٧ - ٣٢٧.

(٤) فِي الْآيَةِ ١٦.

(٥) فِي الْأَصْلِ فَعَبَدَ اللَّهُ وَهُوَ سَهْوٌ، وَالتَّصْحِيحُ مِنْ (ش).

قائمٌ جوابٌ لسؤالٍ سائلٍ ، وإنَّ زِيداً لَقَائِمٌ جوابٌ عن إنكارٍ مُنْكَرٍ . قلت : هذا هو الكنديُّ الذي سُئِلَ أن يعارضَ القرآنَ ففتحَ المصحفَ فرأى سورةَ المائدةِ فكَعَّ (١) عن ذلك . والحكايةُ ذكْرُهَا أولُ المائدةِ .

وقال الشيخ (٢) : «وجاء أولاً «مُرْسَلون» بغير لام ؛ لأنه ابتداءٌ إخبارٍ فلا يَحْتَاجُ إلى توكيدٍ ، وبعدَ المحاورَةِ «لَمُرْسَلون» بلامِ التوكيدِ ؛ لأنه جوابٌ عن إنكارٍ» وهذا قصورٌ عن فَهْمِ ما قاله أهلُ البيانِ ، فإنه جَعَلَ المقامَ الثاني وهو الطلبِيُّ مكانَ المقامِ الأولِ ، وهو الابتدائيُّ .

آ . (١٩) قوله : ﴿طَائِرُكُمْ﴾ : العَامَّةُ على «طائر» اسمَ فاعلٍ أي : ما طارَ لكم من الخيرِ والشرِّ فعَبَّرَ عن الحِظِّ والنصيبِ . وقرأ (٣) الحسن - فيما رَوَى عنه الزمخشري (٤) - «أَطِيرُكُمْ» مصدرُ أَطِيرَ الذي أصلُهُ تَطِيرُ فلَمَّا أُرِيدَ إدغامُهُ أُبْدِلَتْ التاءُ طاءً ، وسُكِّنَتْ واجْتَلِبَتْ همزةُ الوصلِ فصارَ أَطِيرُ فيكونَ مصدره أَطِيرُ . ولَمَّا ذَكَرَ الشيخ (٥) هذا لم يَرُدِّ عليه ، وكان هو في بعضِ ما رَدَّ به على ابنِ مالك في «شرح التسهيل» في بابِ المصادرِ قال : «إن مصدرَ تَطِيرُ وتدارأً إذا أدغما وصارا أَطِيرَ وأدارأً لا يجيءُ مصدرُهُما عليهما بل على أصلهما فيقال : أَطِيرُ تَطِيرُ ، وأدارأً تدارؤاً ، ولكنَّ هذه القراءةُ تَرُدُّه إن صَحَّتْ وهو بعيدٌ . وقد رَوَى غيرهُ عنه (٦) «طِيرُكُمْ» بياءِ ساكنةٍ وَيَغْلِبُ على الظنِّ أنها هذه ، وإنما تَصَحَّفَتْ على الرائي فَحَسِبَهَا مصدرًا ، وظنَّ أنَّ ألفَ «قالوا» همزةُ وَصَلٍ .

(١) كَعَّ : ضَعْفٌ وَجِبْنٌ .

(٢) البحر ٣٢٧/٧ .

(٣) انظر في قراءتها : الإتحاف ٣٩٨/٢ ، والقرطبي ١٦/١٥ - ١٧ ، والبحر ٣٢٧/٧ .

(٤) الكشف ٣١٨/٣ .

(٥) البحر ٣٢٧/٧ .

(٦) أي عن الحسن كما في الإتحاف .

قوله: «إِنْ ذُكِّرْتُمْ» قرأ^(١) السبعة بهمزة استفهام بعدها «إِنْ» الشرطية، وهم على ما عَرَفَتْ مِنْ أصولهم: من التسهيل والتحقيق وإدخال ألف بين الهمزتين وعدمه في سورة البقرة^(٢). واختلف سيبويه^(٣) ويونس إذ اجتمع استفهام وشرط أيهما يُجَاب؟ فذهب سيبويه إلى إجابة الاستفهام، ويونس إلى إجابة الشرط، فالتقدير عند سيبويه: «إِنْ ذُكِّرْتُمْ تَطَيَّرُونَ» وعند يونس «تَطَيَّرُوا» مجزوماً، فالجواب للشرط على القولين محذوف. وقد تقدّم هذا في سورة الأنبياء^(٤).

وقرأ أبو جعفر وطلحة وزرُّ بهمزتين مفتوحتين إلا أن زراً لم يُسَهَّل الثانية كقوله^(٥):

٣٧٧٧- إِنْ كُنْتَ دَاوُدَ بْنَ أَحْوَى مُرَجَّلاً

فَلَسْتَ بَرَاعٍ لَابِنِ عَمِّكَ مَحْرَمًا

وروي عن أبي عمرو وزرُّ أيضاً كذلك، إلا أنهما فصلاً بألف بين الهمزتين. وقرأ الماجشون بهمزة واحدة مفتوحة. وتخريج هذه القراءات الثلاث على حذف لام العلة أي: أَلَيْسَ ذُكِّرْتُمْ تَطَيَّرْتُمْ، فَتَطَيَّرْتُمْ هو المعلوم، وأن ذُكِّرْتُمْ علته، والاستفهام منسحب عليهما في قراءة الاستفهام وفي غيرها يكون إخباراً بذلك.

(١) انظر في قراءتها: السبعة ٥٤٤، والنشر ٣٦٩/١، والقرطبي ١٦/١٥، والبحر

٣٢٧/٧، والمحتسب ١٠٥/٢، والإتحاف ٣٩٨/٢.

(٢) انظر: الدر المصون ١١٠/١.

(٣) التحقيق في المسألة يوجب عكس ما ذكره المؤلف، فمذهب سيبويه إجابة الشرط.

انظر: الكتاب ٤٤٤/١، والدر المصون الورقة ٦٢٩ ب.

(٤) انظر: الورقة ٦٢٩ ب.

(٥) لم أمتد إلى قائله، وهو في البحر ٣٢٧/٧، والمحرر ١٩٤/١٣ وسقطت الألف من

«داود» من الأصل فيضطرب الوزن.

وقرأ الحسن بهمزة واحدة مكسورة وهي شرط من غير استفهام، وجوابه محذوف أيضاً.

[٧٤١/ب] وقرأ الأعمش والهمداني^(١) «أَيْنَ» بصيغة الظرف. وهي «أين»/ الشرطية، وجوابها محذوف عند جمهور البصريين أي: أين ذكركم فطائركم معكم، أو صجبتكم طائركم، لدلالة ما تقدم من قوله «طائركم معكم» ومن يجوز تقديم الجواب لا يحتاج إلى حذف.

وقرأ^(٢) الحسن وأبو جعفر وأبورجاء والأصمعي عن نافع «ذُكِرْتُمْ» بتخفيف الكاف.

آ. (٢١) قوله: ﴿مَنْ لَا يَسْأَلْكُمْ أَجْرًا﴾: بدل من «المرسلين» بإعادة العامل، إلا أن الشيخ^(٣) قال: «النحاة لا يقولون ذلك إلا إذا كان العامل حرف جر^(٤)، وإلا فلا يُسْمُونَهُ بدلاً بل تابعاً» وكأنه يريد التوكيد اللفظي بالنسبة إلى العامل.

آ. (٢٢) قوله: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ﴾: أصل الكلام: «وما لكم لا تعبدون» ولكنه صرف الكلام عنهم، ليكون الكلام أسرع قبولاً ولذلك جاء قوله «وإليه تُرْجَعُونَ» دون «وإليه أرجع».

(١) عيسى بن عمر أبو عمر الهمداني الكوفي أخذ عن الأعمش وطلحة وتلا عليه الكسائي، ثقة توفي سنة ١٥٦. سير الأعلام ١٩٩/٧.

(٢) الإتحاف ٣٩٨/٢، والبحر ٣٢٨/٧، والقرطبي ١٧/١٥، والمحتسب ٢٠٥/٢، والنشر ٣٥٣/٢.

(٣) البحر ٣٢٨/٧.

(٤) نحو قوله تعالى: «لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرْ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ».

آ . (٢٣) قوله : ﴿أَتَّخِذُ﴾ : مبني على كلامه الأول، وهذه الطريقة أحسن من ادعاء الالتفات .

قوله : «مِنْ دُونِهِ» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ «أَتَّخِذُ» على أنها متعدية لواحدٍ وهو «آلهةٌ» ، ويجوزُ أَنْ يكونَ متعلقاً بمحذوف على أنه حالٌ مِنْ «آلهةً» ، وأن يكونَ مفعولاً ثانياً قُدِّمَ على أنها المتعدية لاثنين .

قوله : «إِنْ يُرِدْنِي» شَرَطُ ، جوابه «لَا تُغْنِي عَنِّي» ، والجملة الشرطية في محلِّ نصبٍ صفةً لـ آلهةً . وفتح طلحة السلماني (١) - وقيل (٢) : طلحة ابنُ مصرفٍ - ياء المتكلم . قال الزمخشري (٣) : «وَقَرِءْ» «إِنْ يُرِدْنِي الرَّحْمَنُ بَضْرًا» بمعنى : إِنْ يُورِدْنِي ضَرًّا ، أي يجعله مَوْرِدًا لِلضَّرِّ . قال الشيخ (٤) : «وهذا - واللَّهِ أعلم - رأى في كتب القراءات بفتح الياء فتوهم أنها ياء المضارعة فجعل الفعل متعدياً بالياء المعدية كالهزمة ، فلذلك أدخل همزة التعدية فنصب به اثنين ، والذي في كتب القراءات الشواذ أنها ياء الإضافة المحذوفة خطأً ونطقاً لالتقاء الساكنين» . قلت : وهذا رجل ثقة قد نقل هذه القراءة فتقبل منه .

آ . (٢٥) قوله : ﴿فَاسْمَعُونِ﴾ : العامة على كسر النون، وهي نون الوقاية حُذِفَتْ بعدها ياء الإضافة مُجْتَرَأً عنها بكسرة النون، وهي اللغة العالية .

(١) انظر في قراءاتها: النشر ٢/٣٥٦، والإتحاف ٢/٣٩٩، والبحر ٧/٣٢٩، والشواذ ١٢٥، والمحرر ١٣/١٩٦ .

(٢) في البحر طلحة السمان، وكذا في المحرر، وفي الشواذ طلحة بن مصرف . وقال في البحر: ورويت عن نافع وعاصم وأبي عمرو . ونسب في الإتحاف فتحها وصلأ إلى أبي جعفر . ولعله طلحة بن سليمان السمان الذي تقدمت ترجمته .

(٣) الكشف ٣/٣١٩ .

(٤) البحر ٧/٣٢٩ .

وقرأ^(١) عصمة عن عاصم بفتحها، وليست هذه إلا غلطاً على عاصم، إذ لا وجه. وقد وقع لابن عطية وهم فاحش في ذلك فقال^(٢): «وقرأ الجمهور «فاسمعون» بفتح النون، قال أبو حاتم: هذا خطأ، فلا يجوز لأنه أمر: فأما حذف النون، وأما كسرهما على جهة الياء» يعني ياء المتكلم، وقد يكون قوله «الجمهور» سبق قلم منه أو من النساخ وكأن الأصل: «وقرأ غير الجمهور» فسقط لفظه «غير». وقال ابن عطية^(٣): «حذف من الكلام ما تواترت الأخبار والروايات به وهو أنهم قتلوه فقبل له عند موته: أدخل الجنة».

آ. (٢٧) قوله: ﴿بِمَا عَفَّرَ لِي﴾: يجوز في «ما» هذه ثلاثة أوجه، أحدها: المصدرية أي: يعلمون بغفران ربي. والثاني: أنها بمعنى الذي، والعائد محذوف، أي: بالذي غفره لي ربي. واستضعف هذا: من حيث إنه يبقى معناه أنه تمنى أن يعلم قومَه بذنوبه المغفورة. وليس المعنى على ذلك، إنما المعنى على تمنى علمهم بغفران ربه ذنوبه. والثالث: أنها استفهامية، وإليه ذهب الفراء^(٤): ورده الكسائي: بأنه كان ينبغي حذف ألفها لكونها مجرورة وهوردة صحيح. وقال الزمخشري^(٥): «الأجود طرُح الألف»^(٦)

(١) البحر ٣٢٩/٧: «فاسمعون».

(٢) نص المحرر ١٩٦/١٣: «وقرأ الجمهور بكسر النون على نية الياء بعدها. وروى أبو بكر عن عاصم فاسمعون بفتح النون...».

(٣) المحرر ١٩٦/١٣.

(٤) معاني القرآن له ٣٧٤/٢ ثم قال: «وقد أتمها الشاعر وهي استفهام فقال:

إننا قتلنا بقتلنا سراتكم أهل اللواء فبيما يكثر القبيل

(٥) الكشف ٣٢٠/٣.

(٦) ثم قال: «وإن كان إثباتها جائزاً».

والمشهور من مذهب البصريين وجوب حذف ألفها كقوله^(١) :

٣٧٧٨ - عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي
إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعَنُ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتْ

إلا في ضرورة، كقول الآخر^(٢) :

٣٧٧٩ - عَلَى مَا قَامَ يَشْتَمُنِي لَثِيمٌ
كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّغٌ فِي رَمَادٍ

وقرىء^(٣) «من المكرمين» بتشديد الراء.

آ. (٢٨) قوله : ﴿وَمَا كُنَّا مُنْزِلِينَ﴾ : في «ما» هذه ثلاثة أوجه، أحدها : أنها نافية كالتي قبلها فتكون الجملة الثانية جارية مجرى التأكيد للأولى . والثاني : أنها مزيدة . قال أبو البقاء^(٤) : «أي : وقد كنا مُنْزِلِينَ» . وهذا لا يجوز البتة لفساده لفظاً ومعنى . الثالث : أنها اسم معطوف على «جند» . قال ابن عطية^(٥) : «أي : من جند ومن الذي كنا مُنْزِلِينَ» . وردّه الشيخ^(٦) : بأن «من» مزيدة . وهذا التقدير يؤدي إلى زيادتها في الموجب جارة لمعرفة ، ومذهب البصريين - غير الأخفش - أن يكون الكلام غير موجب ، وأن يكون المجزور

(١) البيت لعمر بن معد يكرب، وهو في المغني ١٩١، والعيني ٤٣٦/٢، والهمع

١٥٧/١، والدرر ١٣٩/١.

(٢) تقدم برقم ٦١٦.

(٣) القرطبي ٢٠/١٥، والبحر ٣٣٠/٧.

(٤) الإملاء ٢٠٢/٢.

(٥) المحرر ١٩٧/١٣.

(٦) البحر ٣٣٢/٧.

[٧٤٢/أ] نكرة^(١). قلت: فالذي يَنْبَغِي عند مَنْ يَقُولُ بذلك أَنْ يُقَدِّرَهَا/ بنكرة أي: ومن عذابٍ كنا مُنْزِلِيهِ. والجملة بعدها صفةٌ لها. وأمَّا قَوْلُهُ: إِنَّ هَذَا التَّقْدِيرَ يُوَدِّي إِلَى زِيَادَتِهَا فِي الْمَوْجِبِ فَلَيْسَ بِصَحِيحِ الْبِتَّةِ. وَتَعَجَّبْتُ كَيْفَ يُلْزَمُ ذَلِكَ^(٢)؟

آ. (٢٩) قَوْلُهُ: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صِيحَةً﴾: الْعَامَّةُ عَلَى النَّصْبِ عَلَى أَنَّ «كَانَ» نَاقِصَةٌ. وَاسْمُهَا ضَمِيرُ الْأَخْذَةِ، لِدَلَالَةِ السِّيَاقِ عَلَيْهَا. وَ«صِيحَةً» خَبَرُهَا. وَقُرَأَ^(٣) أَبُو جَعْفَرٍ وَشَيْبَةُ وَمَعَاذُ الْقَارِيءِ بِرَفْعِهَا، عَلَى أَنَّهَا التَّامَةُ أَي: وَقَعَ وَحَدَّثَ وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ لَا تَلْحَقَ تَاءُ التَّانِيثِ لِلْفَصْلِ بِ«إِلَّا» بَلِ الْوَاجِبُ فِي غَيْرِ نُدُورٍ وَاضْطِرَارٍ حَذْفُ التَّاءِ نَحْوُ: «مَا قَامَ إِلَّا هُنْدُ» وَقَدْ شَدَّ الْحَسَنُ وَجْمَاعَةً فَفَرَّوْا «لَا تُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ»^(٤) كَمَا سَأَبَّيْنُهُ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٥):

— ٣٧٨٠ —

وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَائِصُ

وقال آخر^(١):

- (١) ثم قال: «لا يجوز: ما ضربت من رجلٍ ولا زيد، ولا من زيد، وهو قدر المعطوف بالذي، وهو معرفة، فلا يعطف على النكرة المجرورة بـ من الزائدة».
- (٢) لأن ابن عطية نفسه قدّر هذه المعرفة ولم يقدر المعطوف بنكرة، كما صنع السمين، فاعتراض أبي حيان له وجه.
- (٣) الإتحاف ٢/٣٩٩، والنشر ٢/٣٥٣، والبحر ٧/٣٣٢، والقرطبي ١٥/٢١، والمحتسب ٢/٢٠٦.
- (٤) الآية ٢٥ من الأحقاف. وانظر: القرطبي ١٦/٢٠٦، والمحتسب ٢/٢٦٥.
- (٥) تقدم برقم ٣٤٣٣.
- (٦) لم أهند إلى قائله، وهو في العيني ٢/٤٧١، وشرح التصريح ١/٢٧٩، والهمع ٢/١٧١، والدرر ٢/٢٢٦.

٣٧٨١- ما بَرِئْتُ مِنْ رَيْبَةٍ وَدَمٍّ
فِي حَرْبِنَا إِلَّا بِنَاتِ الْعَمِّ

آ. (٣٠) قوله: ﴿يَا حَسْرَةَ﴾: العامة على نصبها. وفيه وجهان، أحدهما: أنها منصوبة على المصدر، والمنادي محذوف تقديره: يا هؤلاء تَحَسَّرُوا حسرة. والثاني: أنها منونة لأنها منادى منكور^(١) فنُصِبَتْ على أصلها كقوله^(٢):

٣٧٨٢- أيا راكبا إما عَرَضْتَ فَبَلَّغْنِ
نداماي مِنْ نَجْرانَ أَنْ لا تَلاقيا

ومعنى النداء هنا على المجاز، كأنه قيل: هذا أوأناك فاحضري. وقرأ^(٣) قتادة وأبي في أحد وجهيه «يا حسرة» بالضم، جعلها مقبلاً عليها، وأبي أيضاً وابن عباس وعلي بن الحسين «يا حسرة العباد» بالإضافة. فيجوز أن تكون الحسرة مصدراً مضافاً لفاعله أي: يتحسرون على غيرهم لما يرون من عذابهم، وأن يكون مضافاً لمفعوله أي: يتحسّر عليهم غيرهم. وقرأ أبو الزناد^(٤) وابن هرمز. وابن جندب «يا حسرة» بالهاء المبدلة من تاء التانيث وصلاً، وكأنهم أجروا الوصل مجرى الوقف وله نظائر مرّت. وقال صاحب

(١) وهو النكرة غير المقصودة.

(٢) تقدم برقم ٣٥٢.

(٣) انظر في قراءتها: الإتحاف ٢/٤٠٠، والقرطبي ٢٤/١٥، والبحر ٣٣٤/٧، والمحاسب ٢/٢٠٧، والشواذ ١٢٥.

(٤) عبد الله بن ذكوان الحافظ أبو عبد الرحمن القرشي المدني حدّث عن أنس ابن مالك، وحدّث عنه ابنه عبد الرحمن، وثقه أحمد وابن معين. توفي سنة ١٣٠. انظر: سير الأعلام ٥/٤٤٥.

«اللوامح»^(١): «وقفوا بالهاء مبالغة في التحسر، لما في الهاء من التأهه بمعنى التأوه، ثم وصلوا على تلك الحال». وقرأ ابن عباس أيضاً «يا حَسْرَةَ» بفتح التاء من غير تنوين. ووجهها أن الأصل: يا حَسْرَتَا فاجْتَزَىء بالفتحة عن الألف كما اجْتَزَىء بالكسرة عن الياء. ومنه^(٢):

٣٧٨٣- وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي
بَلْهَفَ وَلَا بَلَيْتَ وَلَا لَوْ أَنِي

أي: بلهفا بمعنى لهفي.

وَقُرِئَ «يَا حَسْرَتَا» بِالْأَلْفِ كَالَّتِي فِي الزَّمْرِ^(٣)، وَهِيَ شَاهِدَةٌ لِقِرَاءَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَتَكُونُ التَّاءُ لِلَّهِ تَعَالَى، وَذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ دَلَالَةٌ عَلَى فَرْطِ هَذِهِ الْحَسْرَةِ. وَإِلَّا فَاللَّهُ تَعَالَى لَا يُوصَفُ بِذَلِكَ.

قوله: «مَا يَأْتِيهِمْ» هذه الجملة لا محل لها؛ لأنها مفسرة لسبب الحسرة عليهم.

قوله: «إِلَّا كَانُوا» جملة حالية من مفعول «يَأْتِيهِمْ».

آ. (٣١) قوله: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾: «كَمْ» هنا خبرية فهي مفعول بـ «أَهْلَكْنَا» تقديره: كثيراً من القرون أَهْلَكْنَا. وهي معلقة لـ «يَرَوُا» ذهاباً بالخبرية مذهب الاستفهامية. وقيل: بل «يَرَوُا» علمية، و«كَمْ» استفهامية كما سيأتي بيانه.

و«أَنَّهُمْ إِلَيْهِ لَا يَرْجِعُونَ» فيه أوجه، أحدها: أنه بدلٌ من «كَمْ» قال

(١) انظر: البحر ٣٣٢/٧.

(٢) تقدم برقم ٤٦٨.

(٣) الآية ٥٦ «يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ».

ابن عطية^(١): «وكم هنا خبرية، و«أنهم» بدلٌ منها، والرؤية بصرية». قال الشيخ^(٢): «وهذا لا يصح؛ لأنها إذا كانت خبرية كانت في موضع نصب بـ «أهلكنا». ولا يسوغ فيها إلا ذلك. وإذا كانت كذلك امتنع أن يكون «أنهم» بدلاً منها؛ لأنَّ البدل على نية تكرار العامل. ولو سلطت أهلكنا على «أنهم» لم يصح؛ ألا ترى أنك لو قلت: أهلكنا انتفاء رجوعهم، أو أهلكنا كونهم لا يرجعون، لم يكن كلاماً. لكنَّ ابن عطية توهم أن «يروا» مفعوله «كم» فتوهم أن قوله: «أنهم إليهم لا يرجعون» بدلٌ منه؛ لأنه يسوغ أن يسلم عليه فتقول: ألم يروا أنهم إليهم لا يرجعون. وهذا وأمثاله دليل على ضعفه في علم العربية. قلت: وهذا الإنحاء تحاملٌ عليه؛ لأنه لقائل أن يقول: «كم» قد جعلها خبرية، والخبرية يجوز أن تكون معمولةً لما قبلها عند قوم، فيقولون: «ملكك كم عبد» فلم يلزم الصدر، فيجوز أن يكون بنى هذا التوجيه على هذه اللغة وجعل «كم» منصوبةً بـ «يروا» و«أنهم» بدلٌ منها، وليس هو ضعيفاً في العربية حينئذٍ.

الثاني: أن «أنهم» بدلٌ من الجملة قبله. قال الزجاج^(٣): «هو بدلٌ من الجملة، والمعنى: ألم يروا أن القرون التي أهلكناها أنهم لا يرجعون؛ لأنَّ عدم الرجوع والهلاك بمعنى». قال الشيخ^(٤): «وليس بشيء؛ لأنه ليس بدلاً صناعياً، وإنما فسّر المعنى ولم يلاحظ صناعة النحو». قلت: بل هو بدلٌ صناعي؛ لأنَّ الجملة في قوة المفرد؛ إذ هي سادة مسدّ مفعول «يروا» فإنها معلّقة لها كما تقدّم.

(١) المحرر ١٣/١٩٨.

(٢) البحر ٧/٣٣٣.

(٣) معاني القرآن ٤/٢٨٥ وعبارته «إذا جعلت كم خبراً فالإبهام قائم فيها...».

(٤) البحر ٧/٣٣٣.

الثالث: قال الزمخشري^(١): «ألم يَرَوْا» ألم يعلموا، وهو مُعَلَّقٌ / عن العمل في «كم» لأن «كم» لا يعملُ فيها عاملٌ قبلها - كانت للاستفهام أو للخبر - لأنَّ أصلها الاستفهام، إلا أنَّ معناها نافذٌ في الجملة كما نفذ في قولك: «ألم يَرَوْا إنَّ زيدا لمنطلقٌ» وإن لم يعمل في لفظه، وأنهم إليهم لا يَرْجِعُونَ: بدلٌ مِنْ «كم أهلكنا» على المعنى لا على اللفظ تقديره: ألم يَرَوْا كثرة إهلاكنا القرون مِنْ قبلهم كونهم غير راجعين إليهم».

قال الشيخ^(٢): «قوله لأنَّ «كم» لا يعملُ فيها ما قبلها كانت للاستفهام أو للخبر» ليس على إطلاقه؛ لأنَّ العامل إذا كان حرف جر أو اسماً مضافاً جاز أن يعمل فيها نحو: «على كم جذع بيتك؟ وابن كم رئيس صحبت؟ وعلى كم فقير تصدقت أرجو الثواب؟ وابن كم شهيد في سبيل الله أحسنت إليه؟». وقوله: «أو للخبر»^(٣) والخبرية فيها لغتان: الفصيحة كما ذكر لا يتقدمها عاملٌ إلا ما ذكرنا من الجار، واللغة الأخرى حكاها الأخصى يقولون: «ملكك كم غلام» أي: ملكك كثيراً من الغلمان. فكما يجوزُ تقدُّم العاملِ على كثيراً كذلك يجوزُ على «كم» لأنها بمعناها. وقوله: «لأنها أصلها الاستفهام، والخبرية ليس أصلها الاستفهام» بل كلُّ واحدةٍ أصلٌ بنفسها، ولكنهما لفظان مشتركان بين الاستفهام والخبر. وقوله: «لأنَّ معناها نافذٌ في الجملة» يعني معنى «يَرَوْا» نافذٌ في الجملة؛ لأنه جعلها مُعَلَّقة وشرح «يَرَوْا» بـ يعلموا.

وقوله: «كما نفذ في قولك: ألم يَرَوْا إنَّ زيدا لمنطلقٌ» يعني^(٤) أنه لو كان معمولاً من حيث اللفظ لامتنع دخول اللام ولَفَّتِحَتْ «إنَّ» فإنَّ «إنَّ» التي في

(١) الكشاف ٣/٣٢١.

(٢) البحر ٧/٣٣٣.

(٣) الأصل: «والخبرية» والتصحيح من البحر.

(٤) قال: «فإنَّ زيدا لمنطلقٌ معمولٌ من حيث المعنى لـ يروا ولو كان...».

خبرها اللام من الأدوات المعلقة لأفعال القلوب. وقوله: «إنهم إليهم» إلى آخره كلامه لا يَصِحُّ أن يكون بدلاً لا على اللفظ ولا على المعنى. أمّا على اللفظ فإنه زعم أن «يَرَوْا» معلقة فتكون «كم» استفهاميةً فهي معمولة لـ «أهلكتنا»، و«أهلكتنا» لا يَتَسَلَطُ على «أنهم إليهم لا يرجعون». وقد تقدّم لنا ذلك. وأمّا على المعنى فلا يَصِحُّ أيضاً لأنه قال: تقديره: أي على المعنى ألم يَرَوْا كثرة إهلاكنا القرون من قبلهم كونهم غير راجعين إليهم، فكونهم غير راجعين ليس كثرة الإهلاك، فلا يكون بدلاً بعض من كل، ولا يكون بدل اشتمال؛ لأنّ بدل الاشتمال يَصِحُّ أن يضاف إلى ما أُبدِل منه، وكذلك بدل بعض من كل. وهذا لا يَصِحُّ هنا. لا تقول: ألم يَرَوْا انتفاء رجوع كثرة إهلاكنا القرون من قبلهم، وفي بدل الاشتمال نحو: «أعجبتني الجارية ملاحظتها، وسرق زيد ثوبه» يَصِحُّ: «أعجبتني ملاحظة الجارية، وسرق ثوب زيد».

الرابع: أن يكون «أنهم» بدلاً من موضع «كم أهلكتنا»، والتقدير: ألم يَرَوْا أنهم إليهم. قاله أبو البقاء^(١). ورده الشيخ^(٢): بأن «كم أهلكتنا»، ليس بمعمول لـ «يَرَوْا». قلت: قد تقدّم أنها معمولة لها على معنى أنها معلقة لها.

الخامس: — وهو قول الفراء^(٣) — أن يكون «يَرَوْا» عاملاً في الجملتين من غير إبدال، ولم يُبين كيفية العمل. وقوله «الجملتين» تجوز؛ لأنّ «أنهم» ليس بجمله لتأويله بالمفرد إلا أنه مشتمل على مُسندٍ ومُسند إليه.

السادس: أن «أنهم» معمولٌ لفعل محذوف^(٤) دلّ عليه السياق والمعنى،

(١) الإملاء ٢٠٣/٢.

(٢) البحر ٣٣٤/٧.

(٣) معاني القرآن ٣٧٦/٢.

(٤) وهو مذهب أبي حيان في البحر ٣٣٤/٧.

تقديره: قَضَيْنَا وَحَكَمْنَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ. وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا قِرَاءَةً^(١)
ابن عباس والحسن «إنهم» بكسر الهمزة على الاستئناف، والاستئناف قَطْعٌ لهذه
الجملة مِمَّا قَبْلَهَا فَهُوَ مُقَوِّلاً لِأَنَّ تَكُونَ مَعْمُولَةٌ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ يَقْتَضِي انقِطَاعَهَا
عَمَّا قَبْلَهَا. وَالضَّمِيرُ فِي «أَنَّهُمْ» عَائِدٌ عَلَى مَعْنَى «كَمْ» وَفِي «إِلَيْهِمْ» عَائِدٌ عَلَى
مَا عَادَ عَلَيْهِ وَ«يَرَوُا». وَقِيلَ: بِلِ الْأَوَّلِ عَائِدٌ عَلَى مَا عَادَ عَلَيْهِ وَ«يَرَوُا».
وَالثَّانِي عَائِدٌ عَلَى الْمُهْلِكِينَ.

آ. (٣٢) قَوْلُهُ: «وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ»: قَدْ تَقَدَّمَ فِي هُودٍ^(٢)
تَشْدِيدُ «لَمَّا» وَتَخْفِيفُهَا وَمَا قَبِلَ فِي ذَلِكَ. وَقَالَ الْفَخْرُ الرَّازِي^(٣) فِي مَنَاسِبَةٍ
وَقَوْعِ «لَمَّا» الْمَشْدُودَةِ مَوْقِعَ الْإِلَ: «إِنَّ «لَمَّا» كَانَتْ حَرْفًا نَفِيًّا، وَهِيَ لَمْ وَمَا، فَتَأَكَّدُ
النَّفْيُ، وَ«إِلَ» كَانَتْ حَرْفًا نَفِيًّا: إِنَّ وَلَا فَاسْتَعْمَلَ أَحَدُهُمَا مَكَانَ الْآخَرِ».
انْتَهَى. وَهَذَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَخَذَهُ مِنْ قَوْلِ الْفَرَاءِ^(٤) فِي «إِلَ» فِي الْإِسْتِنَاءِ: إِنَّهَا
مَرْكَبَةٌ مِنْ إِنَّ وَلَا. إِلَّا أَنَّ الْفَرَاءَ جَعَلَ «إِنَّ» مَخْفُفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَجَعَلَهَا نَافِيَةً،
وَهُوَ قَوْلُ رِيكَ زَدَّهُ عَلَيْهِ النَّحْوِيُّونَ. وَقَالَ الْفَرَاءُ^(٥) أَيْضًا: إِنَّ «لَمَّا» هَذِهِ أَصْلُهَا:
لَمَّمَا^(٦) فَخَفَّفَ بِالْحَذْفِ. وَهَذَا كُلُّهُ قَدْ تَقَدَّمَ مُوَضَّحًا. وَقَوْلُهُ: «كُلُّ» مُبْتَدَأٌ
وَ«جَمِيعٌ» خَبْرُهُ. وَ«مُخَضَّرُونَ» خَبْرٌ ثَانٍ لَا يَخْتَلِفُ ذَلِكَ سِوَاءَ شَدَّدَتْ «لَمَّا»
أَمْ خَفَّفَتْهَا. لَا يُقَالُ: إِنَّ جَمِيعًا تَأَكِيدُ لَا خَبِيرٌ، لِأَنَّ جَمِيعًا هُنَا فَعِيلٌ بِمَعْنَى / [٧٤٣/أ]

(١) الإتحاف ٢/٤٠٠، والبحر ٧/٣٣٤، والقرطبي ١٥/٢٤.

(٢) انظر: الدر المصون ٦/٣٩٦.

(٣) تفسير الفخر ٢٦/٦٥.

(٤) معاني القرآن ٢/٣٧٧.

(٥) معاني القرآن ٢/٣٧٧.

(٦) عبارته: «فإن شئت أزدت: وإن كل لمن ما جميع، ثم حذفت إحدى الميمتين
لكثرتهم».

مَفْعُولُ أَي: مَجْمُوعُونَ فِي «كُلِّ» تَدُلُّ عَلَى الْإِحَاطَةِ وَالشُّمُولِ، وَ«جَمِيعٌ» تَدُلُّ عَلَى الْجَمَاعِ فَمَعْنَاهَا حُجْمِلٌ عَلَى لَفْظِهَا فِي قَوْلِهِ: «جَمِيعٌ مُتَّصِرٌ»^(١) وَقَدَّمَ «جَمِيعٌ» فِي الْمَوْضِعِينَ لِأَجْلِ الْفَوَاصِلِ، وَ«لَدَيْنَا» مُتَعَلِّقٌ بِ«مُحَضَّرُونَ» فَمَنْ شَدَّدَ فِي «لَمَّا» بِمَعْنَى «إِلَّا» وَ«إِنْ» نَافِيَةٌ كَمَا تَقَدَّمَ، وَمَنْ خَفَّفَ فَإِنْ مَخْفَفَةٌ، وَاللَّامُ فَارِقَةٌ وَ«مَا» مُزِيدَةٌ. هَذَا قَوْلُ الْبَصْرِيِّينَ، وَالْكُوفِيِّينَ يَقُولُونَ: «إِنْ» نَافِيَةٌ، وَاللَّامُ بِمَعْنَى «إِلَّا» كَمَا تَقَدَّمَ غَيْرَ مَرَّةٍ.

آ. (٣٣) قَوْلُهُ: ﴿وَأَيَّةٌ﴾: خَبْرٌ مُقَدَّمٌ وَ«لَهُمْ» صِفَتُهَا أَوْ مُتَعَلِّقَةٌ بِ«آيَةٍ» لِأَنَّهَا بِمَعْنَى عِلَامَةٍ. وَ«الْأَرْضُ» مُبْتَدَأٌ. وَتَقَدَّمَ تَخْفِيفُ الْمَيْتَةِ وَتَشْدِيدُهَا فِي أَوَّلِ آلِ عِمْرَانَ^(٢). وَمَنْعُ الشَّيْخِ^(٣) أَنْ تَكُونَ «لَهُمْ» صِفَةً لِ«آيَةٍ» وَلَمْ يُبَيِّنْ وَجْهَهُ وَلَا وَجَّهَ لَهُ. وَأَعْرَبَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٤) «آيَةٍ» مُبْتَدَأً وَ«لَهُمْ» الْخَبْرُ وَ«الْأَرْضُ» الْمَيْتَةُ مُبْتَدَأً وَصِفَتُهُ، وَ«أَحْيَيْنَاهَا» خَبْرُهُ. وَالجُمْلَةُ مَفْسَّرَةٌ لِ«آيَةٍ» وَبِهَذَا بَدَأَ ثُمَّ قَالَ: وَقِيلَ: فَذَكَرَ الْوَجْهَ الَّذِي بَدَأَتْ بِهِ. وَكَذَلِكَ حَكَى مَكِّي^(٥) أَعْنِي أَنْ يَكُونَ «آيَةٍ» ابْتِدَاءً، وَ«لَهُمْ» الْخَبْرُ. وَجَوَّزَ مَكِّي أَيْضاً أَنْ تَكُونَ «آيَةٍ» مُبْتَدَأً وَ«الْأَرْضُ» خَبْرُهُ. وَهَذَا يَنْبَغِي أَنْ لَا يَجُوزَ؛ لِأَنَّهُ لَا تُعْزَلُ الْمَعْرِفَةُ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ بِهَا، وَيُبْتَدَأُ بِالنَّكَرَةِ إِلَّا فِي مَوَاضِعَ لِلضَّرُورَةِ.

قَوْلُهُ: «أَحْيَيْنَاهَا» قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبْرَ «الْأَرْضِ»، وَيَجُوزُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنْ «الْأَرْضِ» إِذَا جَعَلْنَاهَا مُبْتَدَأً، وَ«آيَةٍ» خَبْرٌ مُقَدَّمٌ. وَجَوَّزَ

(١) الآية ٤٤ من القمر.

(٢) انظر: الدر ١٠٣/٣.

(٣) ثم علقها بآية. والبحر ٣٣٤/٧.

(٤) الإملاء ٢٠٣/٢.

(٥) المشكل له ٢٢٦/٢.

الزمخشري^(١) في «أحييناها» وفي «نسلخ»^(٢) أن يكونا صفتين للأرض والليل، وإن كانا مُعرِّفين بآل لأنه تعريفُ بآل الجنسية، فهما في قوة النكرة قال: كقوله^(٣):

٣٧٨٤- ولقد أمرُ على اللئيمِ يسُبُّني

لأنه لم يقصد لئيماً بعينه.

وردّه الشيخ^(٤): بأن فيه هدماً للقواعد: من أنه لا تتعت المعرفة بنكرة. قال: وقد تبعه على ذلك ابن مالك^(٥). ثم خرَّج الشيخُ الجمل على الحال أي: الأرضُ مُحيأة والليلُ مُسْلَخاً منه النهارُ، واللئيمُ شاماً لي. قلت: وقد اعتبر النحاة ذلك في مواضع، فاعتبروا معنى المعرِّف بآل الجنسية دون لفظه فوصفوه بالنكرة الصريحة نحو: «بالرجل خير منك» على أحد الأوجه، وقوله: «إل الذين» بعد: «إن الإنسان»^(٦) وقوله: «أو الطفل الذين لم يظهروا»^(٧) و«أهلك الناس الدينارُ الحمراً والدرهمُ البيض». كلُّ هذا روعي فيه المعنى دون اللفظ، وإن اختلف نوعُ المراعاة. ويجوز أن يكون «أحييناها» استثنافاً بين به كونها آية. آ. (٣٤) قوله: ﴿وَفَجَّرْنَا﴾: العامةُ على التشديد تكثيراً لأنَّ

(١) الكشاف ٣/٣٢١.

(٢) في الآية ٣٧.

(٣) تقدم برقم ٦٩٧.

(٤) البحر ٧/٣٣٤.

(٥) انظر: المساعد ٢/٤٠٦.

(٦) الآية ١ - ٢ - ٣ من العصر.

(٧) الآية ٣١ من النور.

[فَجَّر] (١) مخففةً متعدِّ. وقرأ (٢) جناح بن حبيش بالتخفيف. والمفعول محذوفٌ على كلتا القراءتين أي: ينبوعاً كما في آية سبحان (٣).

آ. (٣٥) قوله: ﴿مِنْ ثَمَرِهِ﴾: قيل: الضميرُ عائِدٌ على النخيل؛ لأنه أقربُ مذكورٍ، وكان مِنْ حَقِّ الضميرِ أَنْ يُثْنَى على هذا لتقدُّمِ شيئين: وهما الأعنابُ والنخيلُ، إلا أنه اكتفى بذكرِ أحدهما. وقيل: يعود على جنات، وعاد بلفظ المفرد ذهاباً بالضميرِ مذهبِ اسم الإشارةِ وهو كقولِ رُوبة (٤):

٣٧٨٥- فيها خُطوطٌ من سَوادٍ وَيَلْتَقِ

كأنه في الجلدِ تَوَلَّيعُ البَهْتِ

فقيل له (٥). فقال: أَرَدْتُ: كأنَّ ذاكَ وَيَلْتَقِ. وقيل: عائِدٌ على الماءِ المدلولِ عليه بـ عيون. وقيل: بل عاد عليه لأنه مقدَّرٌ أي: من العيون. ويجوزُ أَنْ يعودَ على العيون. ويُعتذر عن إفراده بما تقدَّم في عَوْدِهِ على جنات. ويجوزُ أَنْ يعودَ على الأعنابِ والنخيلِ معاً، ويُعتذر عنه بما تقدَّم أيضاً. وقال الزمخشري (٦): «وأصله: مِنْ ثَمَرِنَا، لقوله: «وَفَجَّرْنَا» و«جَعَلْنَا» فنقل الكلامَ من التكلُّمِ إلى الغيِّبةِ على طريقة الالتفات، والمعنى: ليأكلوا ممَّا خلقه اللهُ مِنَ الثمرِ». قلت: فعلى هذا يكون الضميرُ عائِداً على الله تعالى، ولذلك فسَّر معناه

(١) زيادة من (ش).

(٢) البحر ٣٣٥/٧.

(٣) «لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجَرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبوعاً» الآية ٩٠ من الإسراء وهي سورة سبحان.

(٤) تقدم برقم ٥٣٩.

(٥) فقيل له: كيف قلت: «كأنه» مع تقدُّمِ خطوط؟

(٦) الكشاف ٣٢٢/٣.

بما ذكر. وقد تقدّم قراءاتٌ في هذه اللفظة في سورة الأنعام^(١) وما قيل فيها بحمد الله تعالى.

قوله: «وما عمِلْتَهُ أَيْدِيهِمْ» في «ما» هذه أربعة أوجه، أحدها: أنها موصولةٌ أي: ومن الذي عمِلْتَهُ أَيْدِيهِمْ من الغرس والمعالجة. وفيه تجوُّزٌ على هذا. والثاني: أنها نافيةٌ أي: لم يعملوه هم، بل الفاعلُ له هو الله تعالى.

وقرأ^(٢) الأخوان وأبو بكر بحذف الهاء والباقون «وما عمِلْتَهُ» بإثباتها. فإن كانت «ما» موصولةً فعلى قراءة الأخوين وأبي بكر حذفُ العائد كما حذف في قوله: «أهذا الذي بعث الله رسولا»^(٣) بالإجماع. وعلى قراءة غيرهم جيء به على الأصل. وإن كانت نافيةً فعلى قراءة الأخوين وأبي بكر لا ضمير مقدر، ولكن المفعول محذوفٌ أي: ما عمِلْت أَيْدِيهِمْ شيئاً من ذلك، وعلى قراءة غيرهم الضمير يعودُ على «نَمَرِه» وهي مرسومةٌ بالهاء في غير مصاحف الكوفة، وبحذفها فيما عداها. / والأخوان وأبو بكر وافقوا مصاحفهم، والباقون - غير حفص - وافقوها أيضاً، وجعفر خالف مصحفه، وهذا يدلُّ على أن القراءة متلقاةٌ من أفواه الرجال، فيكون عاصمٌ قد أقرأها لأبي بكر بالهاء ولحفص بدونها^(٤).

الثالث: أنها نكرةٌ موصوفةٌ، والكلامُ فيها كالذي في الموصولة. والرابع:

(١) انظر: الدر المصون ٨٠/٥.

(٢) السبعة ٥٤٠، والنشر ٣٥٣/٢، والتيسير ١٨٤، والحجة ٥٩٨، والبحر ٣٣٥/٧، والقرطبي ٢٥/١٥، والبحر ٣٣٥/٧.

(٣) الآية ٤١ من الفرقان.

(٤) كذا في الأصل، والصواب بالعكس، حيث قرأ أبو بكر بالحذف، وحفص بإثباتها كما تقدم.

أنها مصدرية أي : وَمِنْ عَمَلِ أَيْدِيهِمْ . والمصدرُ واقعٌ موقعَ المفعولِ به ، فيعودُ المعنى إلى معنى الموصولة أو الموصوفة .

آ . (٣٧) قوله : ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ﴾ : كقولهِ و«آيَةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ»^(١) . و«نَسَلَخُ» استعارةٌ بديعةٌ شَبَّهَ انكشافَ ظلمةِ الليلِ بِكَشَطِ الْجِلْدِ عن الشاة . وقوله : «مُظْلِمُونَ» أي : داخلون في الظلام كقوله : «مُصْبِحِينَ»^(٢) .

آ . (٣٨) قوله : ﴿لُمُسْتَقَرٌّ﴾ : قيل : في الكلامِ حَذَفُ مضافٍ تقديره : تجري لَجْرِيٍ مُستقرٍ لها . وعلى هذا فاللامُ للعلةِ أي : لأجلِ جَرِيٍ . مستقرٍ لها . والصحيحُ أنه لا حَذَفَ ، وأنَّ اللامَ بمعنى إلى . ويَدُلُّ على ذلك قراءةُ بعضهم «إلى مُستقر»^(٣) . وقرأ عبد الله وابن عباس وعكرمة وزين العابدين وابنه الباقر والصادق بن الباقر «لا مُستقر» بـ لا النافية للجنسِ وبناءً «مستقر» على الفتح ، و«لها» الخبر . وابن أبي عبيدة «لا مُستقر» بـ لا العاملة عملَ ليس ، ف مُستقرٌ اسمها ، و«لها» في محلِّ نصبٍ خبرها كقوله^(٤) :

٣٧٨٦- تَعَزَّ فِلاشيءَ على الأرضِ باقيا
ولا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللُّهُ واقيا

والمراءُ بذلك أنها لا تستقرُّ في الدنيا بل هي دائمةُ الجريانِ ، وذلك إشارةٌ إلى جَرِيها المذكور .

(١) الآية ٣٣ من يس .

(٢) الآية ٦٦ من الحجر .

(٣) انظر في قراءاتها : البحر ٣٣٦/٧ ، والمحاسب ٢١٢/٢ ، والقرطبي ٢٨/١٥ .

(٤) تقدم برقم ٣٩٥ .

آ. (٣٩) قوله: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَا﴾: قرأ^(١) نافع وابن كثير وأبو عمرو و برفعه، والباقون بنصبه. فالرفع على الابتداء، والنصب بإضمار فعلٍ على الاشتغال، والوجهان مُستويانٍ لتقدم جملة ذات وجهين، وهي قوله: «والشمس تجري» فإن راعيت صدرها رفعت لتعطف جملة اسمية على مثلها، وإن راعيت عجزها نصبت لتعطف فعلية على مثلها. وبهذه الآية يتطوّل قول الأَخفش: إنه لا يجوزُ النصبُ في الاسم إلا إذا كان في جملة الاشتغال ضميرٌ يعود على الاسم الذي تضمّنته جملة ذات وجهين. قال: لأن المعطوف على الخبر خبرٌ فلا بُدَّ من ضميرٍ يعودُ على المبتدأ فيجوزُ: «زيدٌ قام وعمراً أكرمته في داره»، ولو لم يقل «في داره» لم يجز. ووجه الرد من هذه الآية أن أربعة من السبعة نصبوا، وليس في جملة الاشتغال ضميرٌ يعودُ على الشمس. وقد أجمع على النصب في قوله تعالى: «والسماء رَفَعَهَا» بعد قوله: «والنجمُ والشجرُ يسجدان»^(٢).

قوله: «منازل» فيه أوجه، أحدها: أنه مفعول ثانٍ؛ لأن «قَدَّرْنَا» بمعنى صَيَّرْنَا. الثاني: أنه حالٌ، ولا بُدَّ من حذفٍ مضافٍ قبل «منازل» تقديره: ذا منازل. الثالث: أنه ظرفٌ أي: قَدَّرْنَا مسيره في منازل، وتقدم نحوه أول يونس^(٣).

قوله: «كالعُرْجون» العامة على ضم العين والجيم. وفي وزنه وجهان، أحدهما: أنه فُعْلُول فنونه أصلية، وهذا هو المرجح. والثاني: وهو قول

(١) السبعة ٥٤٠، والنشر ٣٥٣/٢، والحجة ٥٩٩، والبحر ٣٣٦/٧، والحجة ٥٩٩،

والقرطبي ٢٩/١٥.

(٢) الآية ٧ من الرحمن.

(٣) الآية ٥ من يونس: «وقدّره منازل».

الرَّجَّاجُ^(١) أَنْ نُونَهُ مَزِيدَةٌ، وَوَزْنُهُ فُعْلُونٌ، مُشْتَقٌّ مِنَ الْانْعِرَاجِ وَهُوَ الْانْعِطَافُ، وَقَرَأَ^(٢) سَلِيمَانَ التَّمِيمِيَّ بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَفَتْحِ الْجِيمِ، وَهُمَا لَغَتَانِ كَالْبَزْيُونِ وَالْبَزْيُونِ^(٣). وَالْعُرْجُونُ: عُرُودُ الْعِذْقِ مَا بَيْنَ الشَّمَارِيخِ إِلَى مَنْبِتِهِ مِنَ النَّخْلَةِ. وَهُوَ تَشْبِيهٌُ بِدَيْعٍ، شَبَّ بِهِ الْقَمَرُ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: دَقَّتْهُ وَاسْتَقْوَسِيهِ وَاصْفَرَّرَهُ.

آ. (٤٠) قَوْلُهُ: ﴿سَابِقُ النَّهَارِ﴾: قَرَأَ^(٤) عِمَارَةَ بِنَصَبِ «النَّهَارِ» حَذَفَ التَّنْوِينَ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ. قَالَ الْمَبْرَدُ^(٥): «سَمِعْتَهُ يَقْرُوهَا فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ فَقَالَ: أَرَدْتُ «سَابِقُ» بِالتَّنْوِينِ فَخَفَّفْتُ».

آ. (٤١) قَوْلُهُ: ﴿أَنَا حَمَلْنَا﴾: مَبْتَدَأُ، وَ«آيَةٌ» خَبَرٌ مُقَدَّمٌ. وَجَوَّزَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٦) أَنْ يَكُونَ «أَنَا حَمَلْنَا» خَبَرَ مَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ بِنَاءٍ مِنْهُ عَلَى أَنْ «آيَةٌ لَهُمْ» مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، كَلَامٌ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي نَظِيرِهِ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ الضَّمِيرِينَ فِي «لَهُمْ» وَ«ذَرِيَّتَهُمْ» لِشَيْءٍ وَاحِدٍ. وَيُرَادُ بِالذَّرِيَّةِ آبَاؤَهُمُ الْمَحْمُولُونَ^(٧) فِي سَفِينَةِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ يَكُونُ الضَّمِيرَانِ مُخْتَلِفَيْنِ أَيَّ: ذَرِيَّةِ الْقُرُونِ الْمَاضِيَةِ. وَوَجْهُ الْاِمْتِنَانِ عَلَيْهِمْ: أَنَّهُمْ فِي ذَلِكَ مِثْلُ الذَّرِيَّةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمْ يَنْتَفِعُونَ بِهَا كَانْتِفَاعِ أَوْلَادِكَ.

(١) معاني القرآن ٢٨٨/٤، وتصحفت في المطبوعة: «فعلول».

(٢) القرطبي ٣١/١٥، والبحر ٣٣٧/٧، والشواذ ١٢٥.

(٣) البزويون: السندس.

(٤) القرطبي ٣٣/١٥، والبحر ٣٣٨/٧، وهو عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير

الخطفي.

(٥) انظر: البحر ٣٣٨/٧.

(٦) الإملاء ٢٠٣/٢.

(٧) الأصل «المحمولين» وهو سهو.

آ. (٤٢) قوله: ﴿مَا يَرْكَبُونَ﴾: هذا يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِ الْفَلَكِ إِنْ أُرِيدَ بِالْفَلَكِ سَفِينَةُ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَاصَّةً، وَأَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسٍ آخَرَ كَالْإِبِلِ وَنَحْوِهَا، وَلِهَذَا سَمَّيْتُهَا سُفْنَ الْبَرِّ. وَقَدْ تَقَدَّمَ اسْتِثْنَاءُ الذَّرِيَّةِ فِي الْبَقْرَةِ^(١) وَاخْتِلَافُ الْقُرْآنِ فِيهَا فِي الْأَعْرَافِ^(٢).

قوله: «مِنْ مِثْلِهِ» أَي: مِنْ مِثْلِ الْفَلَكِ. وَقِيلَ: مِنْ مِثْلِ مَا ذَكَرَ مِنْ خَلْقِ الْأَزْوَاجِ.

آ. (٤٣) وقرأ^(٣) الحسن «نُغْرَقَهُمْ» بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ.

قوله: «فَلا صَرِيخٌ» / فَعِيلٌ بِمَعْنَى فاعِلٍ أَي: فَلا مُسْتَغِيثٌ. وَقِيلَ: بِمَعْنَى مُفْعِلٍ أَي: فَلا مَغِيثٌ. وَهَذَا هُوَ الْأَلِيْقُ بِالْأَيَةِ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤): «فَلا إِغَاثَةٌ» جَعَلَهُ مُصَدَّرًا مِنْ أَصْرَخَ. قَالَ الشَّيْخُ^(٥): «وَيَحْتَاجُ إِلَى نَقْلِ أَنْ صَرِيخًا يَكُونُ مُصَدَّرًا بِمَعْنَى إِصْرَاحٍ». وَالْعَامَّةُ عَلَى فَتْحِ «صَرِيخٍ». وَحَكَى أَبُو الْبَقَاءِ^(٦) أَنَّهُ قُرِئَ بِالرَّفْعِ وَالتَّنْوِينِ. قَالَ: «وَوَجْهُهُ عَلَى مَا فِي قَوْلِهِ: «فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ»^(٧).

آ. (٤٤) قوله: ﴿إِلَّا رَحْمَةً﴾: مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ وَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ مَفْرُغٌ. وَقِيلَ: اسْتِثْنَاءٌ مَنْقُطَعٌ. وَقِيلَ: عَلَى الْمَصْدَرِ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ وَعَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ. أَي: إِلَّا بِرَحْمَةٍ. وَالْفَاءُ فِي قَوْلِهِ: «فَلا صَرِيخٌ» رَابِطَةٌ لِهَذِهِ

(١) انظر: الدر المصون ١٠٠/٢.

(٢) انظر: الدر المصون ٥١١/٥.

(٣) الإتحاف ٤٠١/٢، والبحر ٣٣٩/٧.

(٤) الكشف ٣٢٤/٣.

(٥) البحر ٣٣٩/٧.

(٦) الإملاء ٢٠٣/٢.

(٧) الآية ٣٨ من البقرة.

الجملة بما قبلها. فالضميرُ في «لهم» عائِدُ على «المُغْرَقِينَ». وجوِّز ابن عطية^(١) هذا وجهاً آخر، وجعله أحسنَ منه: وهو أن يكون استئناف إخبار عن المسافرين في البحر ناجين كانوا أو مُغْرَقِينَ، هم بهذه الحالة لا نجاة لهم إلا برحمة الله، وليس قوله: «فلا صرِيخَ لهم» مربوطاً بالمغْرَقِينَ. انتهى. وليس جَعَلَهُ هذا الأحسنَ بالحسنِ لثلاث تخرِجُ الفاءَ عن موضوعها والكلامَ عن التثاميه.

آ. (٤٥) قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾: جوابها محذوف. أي: أعرضوا.

آ. (٤٦) قوله: ﴿إِلَّا كَانُوا﴾: في محلِّ حالٍ. وقد تقدّم نظيره^(٢).

آ. (٤٧) قوله: ﴿مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ﴾: مفعولُ «أنطعمُ» و«أطعمه» جوابُ «لو». وجاء على أحد الجائزين، وهو تجرُّده من اللامِ. والأفصحُ أن يكون بلامٍ نحو «لو نشاء لَجَعَلْنَاهُ حُطَاماً»^(٣).

آ. (٤٩) قوله: ﴿يَخْصِمُونَ﴾: قرأ^(٤) حمزة بسكون الخاء وتخفيف الصادِ مِنْ خَصِمٍ يَخْصِمُ. والمعنى: يَخْصِمُ بعضهم بعضاً، فالمفعولُ محذوفٌ. وأبو عمرو وقالون بإخفاء^(٥) فتحة الخاء وتشديد الصاد. ونافع

(١) المحرر ١٣/٢٠٣.

(٢) «وما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون» الآية من الحجر.

(٣) الآية ٦٥ من الواقعة.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٤١، والحجة ٦٠٠، والنشر ٢/٣٥٤، والبحر ٧/٣٤٠، والتيسير ١٨٤، والقرطبي ١٥/٣٨.

(٥) أي باختلاس فتحها.

وابن كثير وهشام كذلك، إلا أنهم بإخلاص فتحة الخاء. والباقون بكسر الخاء وتشديد الصاد. والأصل في القراءات الثلاث: يَخْتَصِمُونَ فأدغمت التاء في الصاد، فنافع وابن كثير وهشام نقلوا فتحها إلى الساكن قبلها نقلاً كاملاً، وأبو عمرو وقالون اختلسا حركتها تنبيهاً على أن الخاء أصلها السكون، والباقون حذفوا حركتها، فالتقى ساكنان لذلك، فكسروا أولهما، فهذه أربع قراءات، قرئ بها في المشهور.

وروي عن أبي عمرو وقالون سكون الخاء وتشديد الصاد. والنحاة يَسْتَشْكِلُونَهَا لِلجَمْعِ بَيْنَ سَاكِنِينَ عَلَى غَيْرِ حَذِيثِهِمَا. وقرأ جماعة «يَخْتَصِمُونَ» بكسر الياء والحاء وتشديد الصاد وكسروا الياء إتباعاً^(١). وقرأ أبي «يَخْتَصِمُونَ» على الأصل. قال الشيخ^(٢): «وروي عنهما - أي عن أبي عمرو وقالون - بسكون الخاء وتخفيف الصاد من خصيم».

قلت: هذه هي قراءة حمزة ولم يحكها هو عنه وهذا يشبه قوله: «يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ»^(٣) في البقرة، و«لَا يَهْدِي»^(٤) في يونس.

آ. (٥٠) وقرأ^(٥) ابن محيصن «يُرْجَعُونَ» مبنياً للمفعول.

آ. (٥١) والأعرج^(٦) «في الصَّوْر» بفتح الواو.

وقرئ^(٧) «من الأجداف» وهي لغة في «الأجداث» يُقال: جَدَثَ وَجَدَفَ

(١) وهي رواية عن أبي بكر كما في الإتحاف ٤٠٢/٢.

(٢) البحر ٣٤٠/٧ - ٣٤١.

(٣) الآية ٢٠ من البقرة.

(٤) الآية ٣٥ من يونس.

(٥) الإتحاف ٤٠٢/٢، والبحر ٣٤١/٧.

(٦) المحتسب ٢١٢/٢، والقرطبي ٤٠/١٥، والبحر ٣٤١/٧.

(٧) القرطبي ٤٠/١٥، والبحر ٣٤١/٧.

كَتُمُ وُفْمٌ، وَتُومٌ وَفُومٌ^(١). وقرأ^(٢) ابن أبي إسحاق وأبو عمرو في روايةٍ «يُنْسَلُونَ» بضم السين. يُقال: نَسَلُ الثعلبُ يَنْسِلُ وينسُلُ أي: أسرع في عدوه.

آ. (٥٢) قوله: ﴿يَا وَيْلَنَا﴾: العائمة على الإضافة إلى ضمير المتكلمين دون تانيث. وهو «وَيْلٌ» مضافٌ لما بعده. ونقل أبو البقاء^(٣) عن الكوفيين أن «وَيْيٌ» كلمةٌ برأسها. و«لنا» جارٌّ ومجرور. انتهى. ولا معنى لهذا إلا بتأويلٍ بعيدٍ: هو أن يكونَ يا عجبٌ لنا؛ لأنَّ وِي تفسَّرُ بمعنى اعجب منا. وابن أبي ليلي^(٤): «يا وَيْلَتنا» بقاء التانيث، وعنه أيضاً «يا وَيْلَتنا» بإبدال الياء الفاء. وتأويلُ هذه أن كلَّ واحدٍ منهم يقول: يا ويلتي.

والعائمة على فتح ميم «مَنْ» و«بَعَثْنَا» فعلاً ماضياً خبراً لـ «مَنْ» الاستفهامية قبله. وابن عباس^(٥) والضحاك، وأبو نهيك بكسر الميم على أنها حرفٌ جر. و«بَعَثْنَا» مصدرٌ مجرور بـ مِنْ. فـ «مِنْ» الأولى تتعلق بالوَيْلِ، والثانيةُ تتعلقُ بالبعث.

والمَرْقَدُ يجوز أن يكونَ مصدرًا أي: مِنْ رُقَادِنَا، وأن يكونَ مكانًا، وهو مفردٌ أقيم مقامَ الجمع. والأولُ أحسنُ؛ إذ المصدرُ يُفردُ مطلقاً.

قوله: «هذا ما وَعَدَ» في «هذا» وجهان، أظهرهما: أنه مبتدأ وما بعده / [٧٤٤/ب] خبره. ويكونُ الوقفُ تاماً على قوله «مِنْ مَرْقَدِنَا». وهذه الجملةُ حينئذٍ فيها وجهان، أحدهما: أنها مستأنفةٌ: إمَّا من قولِ اللَّهِ تعالى، أو مِنْ قولِ

(١) انظر: الممتع ٤١٤.

(٢) البحر ٣٤١/٧.

(٣) الإملاء ٢٠٤/٢.

(٤) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢١٣/٢، والبحر ٣٤١/٧، والقرطبي ٤١/١٥.

(٥) المحتسب ٢١٣/٢، والقرطبي ٤١/١٥، والبحر ٣٤١/٧.

الملائكة. والثاني: أنها من كلام الكفار فتكون في محل نصب بالقول. والثاني من الوجهين الأولين: «هذا» صفة لـ «مَرَقِدْنَا» و«ما وَعَد» منقطع عمّا قبله.

ثم في «ما» وجهان، أحدهما: أنها في محل رفع بالابتداء، والخبر مقدر أي: الذي وَعَدَهُ الرحمنُ وَصَدَقَ فِيهِ المرسلونَ حَقُّ عليكم. وإليه ذهب الزجاج^(١) والزمخشري^(٢). والثاني: أنه خبر مبتدأ مضمرة أي: هذا وَعَدُ الرحمن. وقد تقدّم لك أول الكهف^(٣): «رَأْنُ حَفْصاً يَقِفُ عَلَى «مَرَقِدْنَا» وَقَفَةً لَطِيفَةً دُونَ قَطْعِ نَفْسٍ لثَلَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ تَابِعٌ لـ «مَرَقِدْنَا». وهذان الوجهان يُقَوِّبان ذلك المعنى المذكور الذي تَعَمَّدَ الوقف لأجله. و«ما» يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً اسْمِيَّةً أَوْ حَرْفِيَّةً كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ. ومفعولا السوعد والصدق محذوفان أي: وَعَدْنَاهُ الرحمنُ وَصَدَقْنَاهُ المرسلون. والأصل: صَدَقْنَا فِيهِ. ويجوز حَذْفُ الخافض وقد تقدّم لك نحو «صَدَقْنِي سِنَّ بَكْرِهِ»^(٤) أي في سِنِّهِ. وتقدّم قراءتا «صبيحة واحدة» نصباً ورفعاً^(٥).

آ. (٥٤) قوله: ﴿فَالْيَوْمَ﴾: منصوب بـ «لا تظلم». و«شيئاً»: إمّا مفعول ثانٍ، وإمّا مصدر.

آ. (٥٥) قوله: ﴿فِي شُغْلٍ﴾: يجوز أن يكون خبراً لـ «إن» و«فاكهون» خبر ثانٍ، وأن يكون «فاكهون» هو الخبر، و«في شغلٍ» متعلق به

(١) معاني القرآن ٤/٢٩١.

(٢) الكشاف ٣/٣٢٦.

(٣) حيث وقف في الكهف على قوله: «ولم يجعل له عوجاً». وأشار المؤلف في الكهف إلى مواضع وقفات حفص. انظر: الدر ٧/٤٣٥.

(٤) مجمع الأمثال ١/٣٩٢، جمهرة الأمثال ١/٥٦٧.

(٥) انظر إعرابه للآية ٢٩ من يس.

وَأَنْ يَكُونَ حَالًا . وقرأ^(١) الكوفيون وابنُ عامرٍ بضمّتين . والباقون بضمّةٍ وسكونٍ ، وهما لغتان للحجازيين ، قاله الفراء . ومجاهد وأبو السَّمالِ بفتحيتين .
ويزيد النحوي وابن هُبَيْرَةَ بفتحِ وسكونٍ وهما لغتان أيضاً .

س والعامةُ على رفعِ «فاكهون» على ما تقدّم . والأعْمَشُ^(٢) وطلحة «فاكهين» نصباً على الحالِ ، والجارُ الخبرُ . والعامةُ أيضاً على «فاكهين» بالالف بمعنى : أصحابِ فاكهة ، كلابنٍ وتامرٍ ولاحمٍ ، والحسنُ^(٣) وأبو جعفر وأبو حيوةٍ وأبورجاءٍ وشيبةٌ وقتادةٌ ومجاهدٌ «فكهون» بغيرِ ألفٍ بمعنى : طَرِبُونَ فَرِحُونَ ، من الفُكاهَةِ بالضم . وقيل : الفاكهُ والفِكهُ بمعنى المتلذذ المتنعّم ؛ لأنّ كلاً من الفاكهةِ والفكاهَةِ ممّا يُتَلذَّذُ به ويُتَنَعَّمُ . وقرأ «فكهين» بالقصرِ والياءِ على ما تقدّم . و«فكّهون» بالقصرِ وضمّ الكافِ . يُقال : رجلٌ فِكهُ وفكّه كَرَجُلٍ نَدِسٍ^(٤) ونَدَسٍ ، وحَدِرٍ وحَدَرٍ .

آ . (٥٦) قوله : ﴿ هُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ ﴾ : يجوزُ في «هم» أن يكونَ مؤكّداً للضميرِ المستكنِّ في «فاكهون» ، و«أزواجهم» عطفٌ على المستكنِّ . ويجوزُ أن يكونَ تأكيداً للضميرِ المستكنِّ في «شُغِلَ» إذا جعلناه خبراً . و«أزواجهم» عطفٌ عليه أيضاً . كذا ذكره الشيخ^(٥) . وفيه نظرٌ من حيث الفصلُ بين المؤكّد والمؤكّد بخبر «إن» . ونظيره أن تقولَ : «إن زيدا في الدار قائمٌ هو

(١) السبعة ٥٤١ ، والبحر ٣٤٢/٧ ، والتيسير ١٨٤ ، والقرطبي ٤٤/١٥ ، والحجة ٦٠١ ، والنشر ٢١٦/٢ .

(٢) القرطبي ٤٤/١٥ ، والبحر ٣٤٢/٧ .

(٣) انظر في قراءتها : النشر ٣٥٤/٢ ، والإتحاف ٤٠٢/٢ ، والقرطبي ٤٤/١٥ ، والبحر ٣٤٢/٧ .

(٤) رجل ندس : يخالط الناس دون أن يتقل عليهم .

(٥) البحر ٣٤٢/٧ .

وعمرؤ» على أن يُجْعَلَ «هو» تأكيداً للضمير في قولك «في الدار». وعلى هذين الوجهين يكون قوله «متكئون» خبراً آخر لـ «إن»، و«في [ظلال]»^(١) متعلق به أو حال. و«على الأرائك» متعلق به. ويجوز أن يكون «هم» مبتدأ و«متكئون» خبره، والجاران على ما تقدم. وجوز أبو البقاء^(٢) أن يكون «في ظلال» هو الخبر. قال: «وعلى الأرائك مستأنف» وهي عبارة مؤهمة غير الصواب. ويريد بذلك: أن «متكئون» خبر مبتدأ مضمير و«على الأرائك» متعلق به، فهذا وجه استنفاه، لا أنه خبر مقدم، و«متكئون» مبتدأ مؤخر إذا لا معنى له. وقرأ^(٣) عبد الله «متكئين» نصباً على الحال.

وقرأ^(٤) الأخوان «في ظلل» بضم الظاء والقصر، وهو جمع ظلّة نحو: عُرفَة وعُرف، وحلّة^(٥) وحلّل. وهي عبارة عن الفُرشِ والسُّتور. والباقون بكسر الظاء والألف، جمع ظلّة أيضاً، كحلّة وجلال^(٦)، وبُرمة^(٧) وبرام، أو جمع فِعْلة بالكسر، إذ يُقال: ظلّة وظلّة بالضم والكسر فهو كلفحة^(٨) ولفاح، إلا أن فعلاً لا ينقاس فيها، أو جمع فعل نحو: ذئب وذئاب، وريح ورياح.

آ. (٥٧) قوله: ﴿مَا يَدْعُونَ﴾: في «ما» هذه ثلاثة أوجه:

[٧٤٥/أ] موصولة اسمية، نكرة موصوفة، والعائد على هذين محذوف، مصدرية. /

- (١) زيادة من (ش).
- (٢) الإملاء ٢/٢٠٤.
- (٣) البحر ٧/٣٤٢.
- (٤) السبعة ٥٤٢، والحجة ٦٠١، والبحر ٧/٣٤٢، والتيسير ١٨٤، والقرطبي ٤٤/١٥، والنشر ٢/٣٥٥.
- (٥) الحلّة: الثوب الجديد غليظاً أوريقاً.
- (٦) الجمع الثاني لـ حلّة.
- (٧) البرمة: القدر من الحجارة.
- (٨) اللقحة: الناقة الحلوب.

وَيَدْعُونَ مَضَارِعُ ادَّعَى افْتَعَلَ مِنْ دَعَا يَدْعُو. وَأَشْرِبَ معنى التمني. قال أبو عبيدة^(١): «العربُ تقول: ادَّعِ عَلَيَّ مَا شِئْتَ أَي تَمَنَّ»، وفلانٌ في خيرٍ ما يَدْعِي، أي: ما يتمنى. وقال الزجاج^(٢): «هو من الدعاء أي: ما يَدْعُوهُ، أهلُ الجنة يأتِيهم، مِنْ دَعَوْتُ غلامِي». وقيل: افْتَعَلَ بمعنى تفاعَلَ. أي: ما يتداعونه كقولهم: ارتَمَوْا وترامَوْا بمعنى. و«ما» مبتدأة. وفي خبرها وجهان، أحدهما: - وهو الظاهر - أنه الجارُ قبلها. والثاني: أنه «سلام». أي: مُسَلِّمٌ خالِصٌ أو ذو سلامة.

آ. (٥٨) قوله: ﴿سَلَامٌ﴾: العائمة على رفعه. وفيه أوجه، أحدها: ما تقدّم من كونه خبر «ما يَدْعُونَ». الثاني: أنه بدلٌ منها، قاله الزمخشري^(٣). قال الشيخ^(٤): «وإذا كان بدلاً كان «ما يَدْعُونَ» خصوصاً، والظاهر أنه عمومٌ في كلِّ ما يَدْعُوهُ. وإذا كان عموماً لم يكن^(٥) بدلاً منه». الثالث: أنه صفةٌ لـ «ما»، وهذا إذا جعلتها نكرةً موصوفةً. أمّا إذا جعلتها بمعنى الذي أو مصدريةً تَعَدُّ ذلك لتخالفيهما تعريفاً وتكثيراً. الرابع: أنه خبرٌ مبتدأ مضمير، أي: هو سلامٌ. الخامس: أنه مبتدأٌ خبره الناصبُ لـ «قَوْلاً» أي: سلامٌ يُقال لهم قَوْلاً. وقيل: تقديره: سلامٌ عليكم. السادس: أنه مبتدأٌ، وخبره «مَنْ رَبِّ». و«قَوْلاً» مصدرٌ مؤكّدٌ لمضمون الجملة، وهو مع عامله معترضٌ بين المبتدأ والخبر.

(١) مجاز القرآن ٢/١٦٤.

(٢) معاني القرآن ٤/٢٩٢.

(٣) الكشاف ٣/٣٢٧.

(٤) البحر ٧/٣٤٣.

(٥) أي: سلام.

وأبي^(١) وعبد الله وعيسى «سلاماً» بالنصب. وفيه وجهان، أحدهما: أنه حال. قال الزمخشري^(٢): «أي: لهم مُرادُهُم خالصاً». والثاني: أنه مصدرٌ يُسَلِّمون سلاماً: إمّا من التحيّة، وإمّا من السّلامة. و«قولاً» إمّا: مصدرٌ مؤكّدٌ، وإمّا منصوبٌ على الاختصاص. قال الزمخشري^(٣): «وهو الأوجه». و«مِنْ رَبِّ» إمّا صفةٌ لـ «قولاً»، وإمّا خبرٌ «سلامٌ» كما تقدّم. وقرأ القرطبيُّ «سَلِّمٌ» بالكسر والسكون. وتقدّم الفرقُ بينهما في البقرة^(٤).

آ. (٥٩) قوله: ﴿وَأَمَّا زُورًا﴾: على إضمارِ قولٍ مقابلٍ لما قيلَ للمؤمنين أي: ويُقال للمجرمين: امْتازُوا أي: انْعَزِلُوا، مِنْ مَازِهٍ يَمِيْزُهُ.

آ. (٦٠) قوله: ﴿أَعْهَدُ﴾: العَامَّةُ على فتحِ الهمزة على الأصلِ في حرفِ المضارعة. وطلحة والهديل بن شرحبيل^(٥) الكوفي بكسرِها. وقد تقدّم أن ذلك لغةٌ في حرفِ المضارعةِ بشروطٍ ذُكرت في الفاتحة^(٦) وثمَّ حكايةٌ. وقرأ^(٧) ابنُ وثابٍ «أَحَدٌ» بحاءٍ مشددةً. قال الزمخشري^(٨): «وهي لغةٌ تميميةٌ، ومنه «دَحًا مَحًا» أي: دَعَّها معها، فُقِّلِبَتِ الهاءُ حاءً ثم العَيْنُ حاءً، حين أريد الإدغامُ. والأحسنُ أن يُقال: إنَّ العَيْنَ أُبْدِلَتْ حاءً. وهي لغةٌ هُدَيْلِيَّةٌ، فلمَّا

(١) انظر في قراءتها: المحتسب ٢/٢١٤، ٢١٥، والبحر ٧/٣٤٣، والقرطبي

٤٦، ٤٥/١٥.

(٢) الكشاف ٣/٣٢٧.

(٣) الكشاف ٣/٣٢٧.

(٤) انظر: الدر المصون ٢/٣٥٨.

(٥) البحر ٧/٣٤٣ ولم أقف على ترجمة الهديل.

(٦) انظر: الدر المصون ١/٦٠.

(٧) الشواذ ١٢٥، والبحر ٧/٣٤٣.

(٨) الكشاف ٣/٣٢٧.

أُدْغِمَ قَلْبَ الشَّانِي لِلأَوَّلِ، وَهُوَ عَكْسُ بَابِ الإِدْغَامِ . وَقَدْ مَضَى تَحْقِيقُهُ آخَرَ آلِ عَمْرَانَ . وَقَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ^(١) : «وَابْنُ وَثَابٍ وَالْهَذِيلُ «أَلَمْ إِعْهَدْ» بِكَسْرِ المِيمِ وَالهَمْزَةِ وَفَتْحِ الهَاءِ، وَهِيَ عَلَى لُغَةِ مَنْ كَسَرَ أَوَّلَ المِضَارِعِ سِوَى اليَاءِ . وَرُوي عَنِ ابْنِ وَثَابٍ «اعْهَدْ» بِكَسْرِ الهَاءِ . يُقَالُ : عَهِدَ وَعَهِدَ» انْتَهَى . يَعْنِي بِكَسْرِ المِيمِ وَالهَمْزَةِ أَنَّ الأَصْلَ فِي هَذِهِ القِرَاءَةِ أَنَّ يَكُونُ كَسْرَ حَرْفِ المِضَارِعَةِ ثُمَّ نَقَلَ حَرَكَتَهُ إِلَى المِيمِ فَكُسِرَتْ، لِأَنَّ الكَسْرَ مَوْجُودٌ فِي المِيمِ . وَفِي الهَمْزَةِ لَفْظًا، إِذْ يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ قَطْعُ هَمْزَةِ الوَصْلِ وَتَحْرِيكُ المِيمِ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ . وَأَمَّا كَسْرُ الهَاءِ فَلِمَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّهُ سُمِعَ فِي المَاضِي «عَهِدَ» بِفَتْحِهَا . وَقَوْلُهُ : «سِوَى اليَاءِ» وَكَذَا قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢) هُوَ المَشْهُورُ . وَقَدْ نُقِلَ عَنْ بَعْضِ كَلْبٍ أَنَّهُمْ يَكْسِرُونَ اليَاءَ فَيَقُولُونَ : يَعْلمُ .

وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣) فِيهِ : «وَقَدْ جَوَزَ الزَّجَّاجُ^(٤) أَنَّ يَكُونُ مِنْ بَابِ : نَعِمَ يَنْعِمُ، وَضَرَبَ يَضْرِبُ» يَعْنِي أَنَّ تَخْرِيجَهُ عَلَى أَحَدِ وَجْهَيْنِ : إِمَّا الشَّدُوذِ فِيمَا اتَّحَدَ فِيهِ فَعِلٌ يَفْعَلُ بِالكَسْرِ فِيهِمَا، كَنَعِمَ يَنْعِمُ وَحَسِبَ يَحْسِبُ وَيَيْسَ يَيْسُ، وَهِيَ الأَلْفَاظُ عَدَدْتُهَا فِي البِقْرَةِ^(٥)، وَإِمَّا أَنَّهُ سُمِعَ فِي مَاضِيهِ الفَتْحُ كَضَرَبَ، كَمَا حَكَاهُ ابْنُ خَالَوَيْهِ . وَحَكَى الزَّمَخْشَرِيُّ^(٦) أَنَّهُ قُرِئَ «أَحْهَدُ» بِإِبْدَالِ العَيْنِ حَاءً، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهَا لُغَةٌ هُدَيْلٍ، وَهَذِهِ تُقَوَّى أَنَّ أَوَّلَ «أَحَدَ» : أَحْهَدَ فَأُدْغِمَ كَمَا تَقَدَّمَ .

(١) عبارته في مختصر الشواذ ١٢٥ «ألم إعهد يحيى بن وثاب» .

(٢) الكشاف ٣/٣٢٧ .

(٣) الكشاف ٣/٣٢٧ .

(٤) معاني القرآن ٤/٢٩٢ .

(٥) انظر: الدرر ٢/٦١٩ .

(٦) الكشاف ٣/٣٢٧ .

آ. (٦٢) قوله: ﴿جِبَلًا﴾: قرأ^(١) نافعٌ وعاصمٌ بكسر الجيم والباء وتشديد اللام. وأبو عمرو وابن عامرٍ بضمِّه وسكونٍ. والباقون بضمِّتين، واللام مخففةً في كليهما. وابنُ أبي إسحاقٍ والزهري وابنُ هرمز بضمِّتين وتشديد اللام. [ب/٧٤٥] والأعمش/ بكسرتين وتخفيفِ اللام. والأشهب العقبلي واليماني وحمادُ بن سلمة بكسرةٍ وسكون. وهذه لغاتٌ في هذه اللفظة. وقد تقدّم معناها آخرُ الشعراء^(٢). وقرئ «جِبَلًا» بكسر الجيم وفتح الباء، جمع جِبَلَةٍ كَفَطَرَ جمع فِطْرَةٍ. وقرأ أمير المؤمنين عليُّ «جِبَلًا» بالياء، مِنْ أسفل ثناتن، وهي واضحة.

وقرأ العامة: «أفلَمْ تكونوا» خطاباً لبني آدم. وطلحة^(٣) وعيسى بياء الغيبة. والضمير للجِبَلِ. وَمِنْ حَقَّهْمَا أَنْ يَقْرَأَ «التي كانوا يُوعَدُونَ»^(٤) لولا أَنْ يَعْتَدِرَا بالالتفاتِ.

آ. (٦٥) قوله: ﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ﴾: «اليوم» ظرفٌ لما بعده. وقرئ^(٥) «يُخْتَمُ» مبنياً للمفعول، والجارُّ بعده قائمٌ مقامِ فاعله.

وقرئ^(٦) «تَتَكَلَّمُ» بتاءين مِنْ فَوْقُ. وقرئ «وَلِتُكَلِّمُنَّ وَلِتُشْهَدَنَّ» بلامِ الأمرِ. وقرأ طلحةٌ «وَلِتُكَلِّمُنَا وَلِتُشْهَدَنَّ» بلامِ كي ناصبةً للفعل، ومتملِّقُها محذوفٌ أي: للتكلمِ وللشهادةِ حَتَمْنَا. و«بما كانوا» أي: بالذي كانوا أو بكونهم كاسيين.

(١) انظر في قراءتها السبعة ٥٤٢، والنشر ٣٥٥/٢، والبحر ٣٤٤/٧، والتيسير ١٨٤، والحجة ٦٠٢، والقرطبي ٤٧/١٥، والمحتسب ٢١٦/٢، والشواذ ١٢٥.

(٢) انظر إعرابه للآية ١٨٤ من الشعراء.

(٣) البحر ٣٤٤/٧.

(٤) في الآية التالية.

(٥) البحر ٣٤٤/٧.

(٦) انظر في قراءتها: المحتسب ٢١٦/٢، والبحر ٣٤٤/٧.

آ. (٦٦) قوله: ﴿فَاسْتَبِقُوا﴾: عطف على «لَطَمَسْنَا» وهذا على سبيل الفرض والتقدير. وقرأ عيسى^(١) «فَاسْتَبِقُوا» أمراً، وهو على إضمار القول أي: فيقال لهم: اسْتَبِقُوا. و«الصُّرَاطُ» ظرف مكانٍ مختص عند الجمهور؛ فلذلك تَأَوَّلُوا وصولَ الفعل إليه: إمَّا بأنه مفعولٌ به مجازاً، جعله مسبوqاً لا مسبوqاً إليه، وَتَضَمَّنَ «اسْتَبِقُوا» معنى بادروا، وإمَّا على حذف الجارِ أي: إلى الصُّرَاطِ. وقال الزمخشري^(٢): «منصوب على الظرف، وهو ماشٍ على قول ابن الطَّراوة؛ فإن الصراط والطريق ونحوهما ليست عنده مختصةً. إلا أن سيويه: على أن قوله^(٣)»:

٣٧٨٧- لَذَنْ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ

فيه كما عَسَلَ الطريقَ الشعبُ

ضرورة^(٤) لنصبه الطريقَ.

آ. (٦٧) وقرأ^(٥) أبو بكر «مَكَانَاتِهِمْ» جمعاً. وتقدَّم في الأنعام^(٦). والعامَّةُ على «مُضِيًّا» بضم الميم، وهو مصدرٌ على فُعُول. أصله مُضَوِي^(٧) فأدغمَ وكسِرَ ما قبل الياء لتصحَّ نحو: لُقِيَّا.

(١) البحر ٣٢٨/٧.

(٢) الكشاف ٣٢٨/٣.

(٣) تقدم برقم ٢١٥٣.

(٤) الكتاب ١٥/١ - ١٦ وحكم بشذوذه.

(٥) السبعة ٥٤٢، والتيسير ١٠٧، والقرطبي ٥٠/١٥، والحجة ٦٠٢، والنشر

٢٦٣/٢، ٣٥٥، والبحر ٣٤٤/٧.

(٦) انظر: الدر المصون ١٥٨/٥.

(٧) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فأصبحت مُضِيًّا ثم كسر ما قبل الضاد لتصحَّ الياء.

وقرأ^(١) أبو حيوة - ورُوِيَ عن الكسائي - بكسر الميم إبتاعاً لحركة العين نحو «عِتْيًا»^(٢) و«صِلْيًا»^(٣) وقُرِئ بفتحها^(٤). وهو من المصادر التي وَرَدَتْ على فَعِيل كالرَّسِيم^(٥) والذَّمِيل^(٦).

آ. (٦٨) قوله: ﴿نُنَكِّسْهُ﴾: قرأ^(٧) عاصمٌ وحمزةٌ بضم النون الأولى وفتح الثانية وكسر الكاف مشددةً مِنْ نَكَّسَهُ مبالغةً. والباقون بفتح الأولى وتسكين الثانية وضم الكاف خفيفةً، مِنْ نَكَّسَهُ، وهي محتملةٌ للمبالغة وعَدْوِهَا. وقد تقدَّم في الأنعام^(٨) أن نافعاً وابن ذكوان قرأ «تَعْقِلُونَ» بالخطاب والباقون بالغيبة.

آ. (٦٩) قوله: ﴿إِنْ هُوَ﴾: أي: إِنْ الْقُرْآنَ. دَلَّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ أَوْ إِنْ الْعِلْمُ إِلَّا ذَكَرْ، يَدُلُّ عَلَيْهِ: «وَمَا عَلَّمْنَاهُ» والضمير في «له» للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وقيل: للقرآن.

آ. (٧٠) قوله: ﴿لِيُنذِرَ﴾: قرأ^(٩) نافعٌ وابن عامرٌ هنا، في

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٣٤٤/٧، والقرطبي ٥٠/١٥.

(٢) الآية ٨ من مريم.

(٣) الآية ٧٠ من مريم.

(٤) أي فتح الميم.

(٥) ضَرَبَ مِنْ عَدْوِ النَّاقَةِ.

(٦) ضَرَبَ مِنْ عَدْوِهَا.

(٧) السبعة ٥٤٣، والنشر ٣٥٥/٢، والبحر ٣٤٥/٧، والتيسير ١٨٥، والقرطبي

٥١/١٥، والحجة ٦٠٣.

(٨) وكذلك حفص انظر: الدر المصون ٦٠١/٤.

(٩) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٤٤، والنشر ٣٥٥/٢، والحجة ٦٠٣، والتيسير ١٨٥،

والقرطبي ٥٥/١٥، والبحر ٣٤٦/٧، والإتحاف ٤٠٤/٢، والآية ١٢ من

الأحقاف، وانظر: السبعة ٥٩٦.

الأحقاف «لتنذر» خطاباً. والباقون بالغيبة بخلاف عن البزي في الأحقاف والغيبة تحتل أن يكون الضمير فيها للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وأن تكون للقرآن. وقرأ الجحدري واليماني «لِيُنذِرَ» مبنياً للمفعول. وأبو السَّمَال واليماني أيضاً «لِيُنذِرَ» بفتح الياء والذال، مِنْ نَذِرَ بكسر الدال أي: عَلِمَ، فتكون «مَنْ» فاعلاً.

آ. (٧٢) قوله: ﴿رَكُوبُهُمْ﴾: أي: مَرَكُوبُهُمْ كالحَلُوب والحَصُور بمعنى المَفْعُول وهو لا يَنْقَاسُ. وقرأ^(١) أبي وعائشة «رَكُوبُهُمْ» بالتاء. وقد عَدَّ بعضهم دخول التاء على هذه الزَّنَةِ شاذاً، وجعلهما الزمخشري^(٢): في قول بعضهم جمعاً يعني اسم جمع، وإلا فلم يَرُدُّ في أبنية التكسير هذه الزَّنَةُ. وقد عَدَّ ابنُ مالك^(٣) أيضاً أبنية أسماء الجموع، فلم يذكر فيها فَعُولَةٌ. والحسن وأبو البرهسم والأعمش «رُكُوبُهُمْ» بضم الراء، ولا بدُّ من حذف مضاف: إمَّا من الأول، أي: فَمِنْ منافعها رُكُوبُهُمْ، وإمَّا من الثاني، أي: ذوركوبهم. قال ابن خالويه^(٤): «العربُ تقول: ناقةٌ رُكُوبٌ ورُكُوبَةٌ، وحَلُوبٌ وحَلُوبَةٌ، ورُكُوبَةٌ حَلُوبَةٌ، ورُكُوبَةٌ حَلُوبَةٌ، ورُكُوبَةٌ حَلُوبَةٌ، ورُكُوبَةٌ حَلُوبَةٌ» وأنشد^(٥):

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٢١٦، والقرطبي ١٥/٥٦، والبحر ٧/٣٤٧،

والإنحاف ٢/٤٠٤.

(٢) الكشف ٣/٣٣٠.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٨٨٥.

(٤) الشواذ له ١٢٦.

(٥) ما بين معقوفين لم يرد في نص الشواذ.

(٦) لم أهد إلى قائله، وهو في الشواذ ١٢٦، واللسان (صوف). والصوف للغنم والوبر

للإبل وقد يقال: الصوف للواحدة. وفي اللسان: أي أنها تباع فيشتري بها غنم

وإبل، أو شبه رَجَع يَدْيُهَا بقوسٍ مَنْ يخلط الوبر والصوف. وزفوف: النعامة.

٣٧٨٨- رَكْبَانَةٌ حَلْبَانَةٌ زُفُوفٌ

تَخْلُطُ بَيْنَ وَبِرِ مَوْصُوفٍ

والمَشَارِبُ: جمع مَشْرَبٍ بالفتح مصدرأ أو مكانأ. والضمير في [أ/٧٤٦] «لَا يَسْتَطِيعُونَ» إمأ للآلهة، وإمأ لعابديها. وكذلك / الضمائر بعده. وتقدّم قراءة «يُحْزَنُ» و «يُحْزَنُ»^(١). وقرأ^(٢) زيد بن علي «ونسي خالقه» بزنة اسم الفاعل.

آ. (٧٨) قوله: ﴿وَهِيَ رَمِيمٌ﴾: قيل: بمعنى فاعِل. وقيل: بمعنى مفعول، فعلى الأولِ عَدَمُ التاءِ غيرُ مَقْبُولٍ. وقال الزمخشري^(٣): «الرَّمِيمُ اسمٌ لما بَلِيَ من العِظامِ غيرُ صفةِ كالرَّمَةِ والرَّفَاتِ فلا يُقال: لِمَ لَمْ يُؤْنِثْ وقد وقع خبراً لمؤنث؟ ولا هو فاعيل بمعنى فاعِل أو مفعول».

آ. (٨٠) قوله: ﴿الأخضر﴾: هذه قراءة العامة. وقرئ^(٤) «الخضراء» اعتباراً بالمعنى. وقد تقدّم أنه يجوزُ تذكيرُ اسمِ الجنسِ وتأنيشه. قال تعالى: «نَخْلٌ مُتَغَيِّرٌ»^(٥) و «نَخْلٌ خَاوِيَةٌ»^(٦) وقد تقدّم أن بني تميمٍ ونجداً يُذكرونه، والحجازُ يؤنثونه إلا ألفاظاً استثنيت.

آ. (٨١) قوله: ﴿بِقَادِرٍ﴾: هذه قراءة العامة، دخلتِ الباءُ زائدةً على اسمِ الفاعلِ. والجحدري^(٧) وابن أبي إسحاق والأعرج «يَقْدِرُ» فعلاً

(١) في الآية ٧٦ وهي قراءة نافع. انظر: النشر ٢/٢٤٤، والإتحاف ٢/٤٠٥.

(٢) في الآية ٧٨. انظر: البحر ٧/٣٤٨.

(٣) الكشاف ٣/٣٣١.

(٤) البحر ٧/٣٤٨.

(٥) الآية ٢٠ من القمر.

(٦) الآية ٧ من الحاقة.

(٧) الإتحاف ٢/٤٠٥، والبحر ٧/٣٤٨، والقرطبي ١٥/٦٠، والنشر ٢/٣٥٥.

مضارعاً. والضميرُ في «مِثْلِهِمْ» قيل: عائدٌ على الناسِ؛ لأنهم هم المخاطبون. وقيل: على السمواتِ والأرضِ لتضمينهم مَنْ يَعْقِلُ. و«بَلَى» جوابٌ لـ «ليس» وإنْ دَخَلَ عليها الاستفهامُ المصيرُ لها إيجاباً. والعامَّةُ على «الخَلْقِ» صيغةٌ مبالغيةٌ. والجحدري^(١) والحسن ومالك بن دينار «الخالق» اسمٌ فاعِلٌ. وتقدَّم الخِلافُ^(٢) في «فَيَكُونُ» نصباً ورفعاً وتوجيهً ذلك في البقرة.

آ. (٨٣) وقرأ^(٣) طلحة والأعمش «مَلَكَةٌ» بزنة شجرة. وقرئ «مَمْلَكَةٌ» بزنة مفعلة وقرئ «ملك»^(٤). والمَلَكُوتُ أبلغُ الجميع. والعامَّةُ على «تُرْجَعُونَ» مبنياً للمفعول وزيدٌ بن علي^(٥) مبنيٌ للفاعل.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ يُس]

-
- (١) الإتحاف ٢/٤٠٥، والبحر ٧/٣٤٩، والقرطبي ١٥/٦٠.
 - (٢) انظر: الدر المصون ٢/٨٨.
 - (٣) انظر في قراءتها: الإتحاف ٢/٤٠٥، والبحر ٧/٣٤٩، والمحتسب ٢/٢١٧، والقرطبي ١٥/٦٠.
 - (٤) وردت بدون ضبط.
 - (٥) الإتحاف ٢/٤٠٥، والبحر ٧/٣٤٩، والنشر ٢/٢٠٨.

سورة الصافات

بسم الله الرحمن الرحيم

آ . (١) قوله : ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا﴾ : قرأ^(١) أبو عمرو وحمزة بإدغام التاء من الصافاتِ ، والزَّاجِرَاتِ والتالياتِ ، في صاد «صَفًّا» وزاي «زَجْرًا» وذال «ذِكْرًا» ، وكذلك فعلا في «الذَّارِيَاتِ ذُرْوًا»^(٢) وفي «فالمُلْقِيَاتِ ذِكْرًا»^(٣) وفي «العاديَاتِ ضَبْحًا»^(٤) بخلافٍ عن خلادٍ في الأخيرين . وأبو عمرو جارٍ على أصله في إدغام المتقارِبَيْنِ كما هو المعروفُ مِنْ أصله . وحمزةٌ خارجٌ عن أصله ، والفرقُ بين مَذْهَبَيْهِمَا أَنَّ أبا عمرو يُجِيزُ الرَّوْمَ ، وحمزةٌ لا يُجِيزُهُ . وهذا كما اتفقا في إدغام «بَيْتِ طائِفَةٍ» في سورة النساء^(٥) ، وإن كان ليس من أصل حمزة إدغامٌ مثله . وقرأ الباقر بن باظهار جميع ذلك .

ومفعولُ «الصَّافَّاتِ» و«الزَّاجِرَاتِ» غيرُ مرادٍ؛ إذ المعنى : الفاعلات لذلك . وأعرب أبو البقاء^(٦) «صَفًّا» مَفْعُولًا به على أنه قد يَقَعُ على المصنوفِ .

(١) السبعة ٥٤٦ ، والنشر ٣٠٠/١ ، والتيسير ١٨٥ ، والقرطبي ٦١/١٥ ، والبحر ٣٥٢/٧ .

(٢) الآية ١ من الذاريات .

(٣) الآية ٥ من المرسلات .

(٤) الآية ١ من العاديات .

(٥) الآية ٨١ من النساء .

(٦) الإملاء ٢٠٥/٢ .

قلت: وهذا ضعيفٌ. وقيل: هو مرادٌ. والمعنى: والصفاتِ أنفسها وهم الملائكةُ أو المجاهدون أو المُصلُّون، أو الصفاتِ أجنحتها وهي الطيرُ، كقوله: «والطيرُ صافاتٍ»^(١)، والزاجراتِ السحابِ أو العَصاةُ إن أُريدَ بهم العلماءُ. والزَّجْرُ: الدَّفْعُ بقوةٍ وهو قوةُ التصويتِ. وأنشد^(٢):

٣٧٨٩- زَجَرَ أَبِي عُرْوَةَ السَّبَاعِ إِذَا
أَشْفَقَ أَنْ يَخْتَلِطَنَ بِالْغَنَمِ

وزَجَرْتُ الإِبِلَ وَالْغَنَمَ: إِذَا فَرَعَتْ مِنْ صَوْتِكَ. وَأَمَّا «والتالياتِ» فيجوز أن يكونَ «ذِكْرًا» مفعولُهُ. والمرادُ بالذكرُ: القرآنُ وغيرُهُ مِنْ تَسْبِيحٍ وَتَحْمِيدٍ. ويجوز أن يكونَ «ذِكْرًا» مصدرًا أيضًا مِنْ معنى التالياتِ. وهذا أوفقٌ لِمَا قَبْلَهُ. قال الزمخشري^(٣): «الفاءُ في «فالزَّجراتِ» «فالتالياتِ»: إِمَّا أَنْ تَدُلَّ عَلَى تَرْتِبٍ معانيها في الوجودِ كقوله^(٤):

٣٧٩٠- يالْهَفَ زِيَابَةَ لِلْحَارِثِ الصَّا

بِحِ فَالْغَنَائِمِ فَالْإِيْبِ

كأنه قال: الذي صَبَحَ فغَنِمَ فآبَ، وإمَّا على تَرْتِبِهما في التفاوتِ من بعضِ الوجوه، كقوله: خِذِ الْأَفْضَلَ فَالْأَكْمَلَ، واعْمَلِ الْأَحْسَنَ فَالْأَجْمَلَ، وإمَّا على تَرْتِبِ موصوفاتها في ذلك كقولك: «رَجِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ فَالْمَقْصُرِينَ» فأما هنا فإنَّ وَحْدَتِ الموصوفِ كانت للدلالةِ على تَرْتِبِ الصفاتِ في التفاضلِ. فإذا كان الموحَّدُ الملائكةَ فيكونُ الفضلُ للصفِّ ثم للزَّجْرِ ثم للتلاوةِ، وإمَّا على

(١) الآية ٤١ من النور.

(٢) البيت للنايعة الجعدي وهو في ديوانه ١٥٨، والبحر ٧/٣٥٠. والكشاف ٣/٣٣٨.

(٣) الكشاف ٣/٣٣٤.

(٤) تقدم برقم ١٢٢.

العكس. وإن تُلثت الموصوفَ فترتّب في الفضل، فتكون الصافات ذوات فضل، والزاجرات أفضل، والتاليات أبهرَ فضلاً، أو على العكس» يعني بالعكس في الموضعين أنك ترتقي من أفضل إلى فاضل إلى مفضول، أو يُبدأ بالأدنى ثم بالفاضل ثم بالأفضل.

والواو في هذه للقسم، والجواب/ قوله: «إن إلهكم لواحد». وقد [٧٤٦/ب] عرّفت الكلام في الواو الثانية والثالثة: هل هي للقسم أو للعطف؟

آ. (٥) قوله: ﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ﴾: يجوز أن يكون خبراً ثانياً، وأن يكون بدلاً من «لواحد»، وأن يكون خبراً مبتدأ مضمراً. وجمعُ المشارِق والمغارب باعتبار جميع السنة، فإنَّ للشمس ثلاثمئة وستين مشرقاً، وثلاثمئة وستين مغرباً. وأما قوله: «المشرقين والمغربين»^(١) فباعتبار الصيف والشتاء.

آ. (٦) قوله: ﴿بَزِينَةِ الْكَوَاكِبِ﴾: قرأ^(٢) أبو بكر بتنوين «زينة» ونصب «الكواكب» وفيه وجهان، أحدهما: أن تكون الزينة مصدراً، وفاعلُه محذوف، تقديره: بأن زَيْنَ اللّهُ الكواكب، في كونها مضيئةً حسنَةً في نفسها. والثاني: أن الزينة اسمٌ لِمَا يُرَازَن به كَاللِّيْقَةِ^(٣): اسمٌ لِمَا تُلَاقُ به الدّوَاةُ، فتكون «الكواكب» على هذا منصوبةً بإضمارِ «أعني»، أو تكون بدلاً من سماء الدنيا بدلَ اشتمالِ أي: كواكبها، أو من محل «بزينة».

وحمزةٌ وحفصٌ كذلك، إلا أنهما خفّضا الكواكب على أن يُرادَ بزينة: ما يُرَازَن به، والكواكب بدلاً أو بياناً للزينة.

(١) الآية ١٧ من الرحمن «رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ».

(٢) السبعة ٥٤٧، والنشر ٣٥٦/٢، والقرطبي ٦٥/١٥، والتيسير ١٨٦، والحجة ٦٠٤، والبحر ٣٥٢/٧.

(٣) لاقت الدّوَاةُ لُيْقًا: لصق المداد بصوفها.

والباقون بإضافة «زينة» إلى «الكواكب». وهي تحتمل ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون إضافة أعم إلى أحص فتكون للبيان نحو: ثوبٌ خز. الثاني: أنها مصدر مضاف لفاعل أي: بأن زينت الكواكب السماء بضوئها. والثالث: أنه مضاف لمفعوله أي: بأن زينها الله بأن جعلها مشرقة مضيئة في نفسها.

وقرأ ابن عباس وابن مسعود بتوניהا، ورفع الكواكب. فإن جعلتها مصدراً ارتفع «الكواكب» به، وإن جعلتها اسماً لما يزان به فعلى هذا ترتفع «الكواكب» بإضمار مبتدأ أي: هي الكواكب، وهي في قوة البدل. ومنع الفراء^(١) إعمال المصدر المنون. وزعم أنه لم يسمع. وهو غلط لقوله تعالى: «أو إطعام في يوم»^(٢) كما سيأتي إن شاء الله.

آ. (٧) قوله: ﴿وَحِفْظًا﴾: منصوب على المصدر بإضمار فعل أي: حفظناها حفظاً، وإما على المفعول من أجله على زيادة الواو. والعامل فيه «زينت»، أو على أن يكون العامل مقدرًا أي: لحفظها زينها، أو على الحمل على المعنى المتقدم أي: إنا خلقنا السماء الدنيا زينة وحفظاً. و«من كل متعلق بـ «حفظاً» إن لم يكن مصدرًا مؤكدًا، وبالمحذوف إن جعل مصدرًا مؤكدًا. ويجوز أن يكون صفة لـ «حفظاً».

آ. (٨) قوله: ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾: قرأ^(٣) الأخوان وحفص بتشديد

(١) هذا المنع هو المنقول عنه في الارتشاف ١٧٦/٣ ولكنه قال في معاني القرآن ٣٨٢/٢: «ولو نصبت «الكواكب» إذا نونت في الزينة كان وجهاً صواباً تريد: بتزيينها الكواكب. ولورفعت الكواكب تريد: زينها بتزيينها الكواكب تجعل الكواكب هي التي زينت السماء».

(٢) «أو إطعام في يوم ذي سغبة يتيمًا» الآية ١٤ من البلد.

(٣) السبعة ٥٤٧، والحجة ٦٠٥، والنشر ٣٥٦/٢، والبحر ٣٥٣/٧، والقرطبي

٦٥/١٥، والتيسير ١٨٦.

السين والميم . والأصل : يَتَسَمَّعُونَ فأدغم^(١) . والباقون بالتخفيف فيهما^(٢) . واختار أبو عبيد الأُولى وقال : «لو كان مخففاً لم يتعدَّ بـ «إلى» . وأجيب عنه : بأنَّ معنى الكلام : لا يُصْغُونَ إلى المَلَأ . وقال مكِّي^(٣) : «لأنه جرى مَجْرَى مُطَاوِعِهِ وهو يَتَسَمَّعُونَ ، فكما كان تَسَمَّعَ يتعدَّى بـ «إلى» تَعَدَّى سَمِعَ بـ «إلى» وَفَعَلْتُ وافتعلتُ في التعدي سِوَاء ، فَتَسَمَّعَ مطاوع سَمِعَ ، واستمع أيضاً مطاوع سَمِعَ فتعدَّى سَمِعَ تعدي مطاوعه» .

وهذه الجملة منقطعة عما قبلها ، ولا يجوزُ فيها أن تكونَ صفةً لـشيطان على المعنى ؛ إذ يصير التقدير : مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ غَيْرِ سَامِعٍ أَوْ مُسْتَمِعٍ . وهو فاسدٌ . ولا يجوزُ أيضاً أن تكونَ جواباً لسؤال سائلٍ : لِمَ تُحْفَظُ مِنَ الشَّيَاطِينِ؟ إذ يَفْسُدُ معنى ذلك . وقال بعضهم : أصلُ الكلام : لثلاثا يَسْمَعُوا ، فَحُدِفَتْ اللامُ ، وأن ، فارتفع الفعلُ . وفيه تَعَسُفٌ . وقد وَهَمَ أبو البقاء^(٤) فجوزَ أن تكونَ صفةً ، وأن تكونَ حالاً ، وأن تكونَ مستأنفةً ، فالأولان ظاهرا الفسادِ ، والثالثُ إن عني به الاستئنافُ البيانيُّ فهو فاسدٌ أيضاً ، وإن أراد الانقطاعَ على ما قَدَّمْتُهُ فهو صحيحٌ .

آ . (٩) قوله : ﴿دُحُورًا﴾ : العامةُ على ضم الدال . وفيه أوجهٌ ، المفعولُ له ، أي : لأجلِ الطُّرْدِ . الثاني : أنه مصدرٌ لـ «يُقَدِّفُونَ» أي : يُدْحَرُونَ دُحُورًا أَوْ يُقَدِّفُونَ قَدْفًا . فالتجوزُ : إمَّا في الأول ، وإمَّا في الثاني . الثالث : أنه مصدرٌ لمقدرٍ أي : يُدْحَرُونَ دُحُورًا . الرابع : أنه في موضع الحال أي ذوي

(١) أي أبدلت التاء سيناً وأدغمت السين في السين .

(٢) لا يَسْمَعُونَ .

(٣) المشكل له ٢/٢٣٤ .

(٤) الإملاء ٢/٢٠٥ .

دُحُورٍ أو مَدْحُورِينَ . وقيل : هو جمعُ دَاجِرٍ نحو : قَاعِدٌ وَقُعُودٌ . فيكونُ حالاً بنفسه من غيرِ تَأْوِيلٍ . وَرُوِيَ عن أبي عمرو^(١) أنه قرأ «وَيَقْدُفُونَ» مبنياً لفاعل .

وقرأ^(٢) علي والسلمي وابن أبي عبلة «دَحُورًا» بفتح الدال، وفيها وجهان، أحدهما: أنها صفةٌ لمصدرٍ مقدرٍ، أي: قذفاً دَحُورًا، وهو كالصَّبُورِ والشُّكُورِ . والثاني: أنه مصدرٌ كالقَبُولِ والوَلُوعِ . وقد تقدّم أنه محصورٌ في أَلِفِظًا .

آ . (١٠) قوله : «إِلَّا مَنْ خَطَفَ» : فيه وجهان، أحدهما: أنه مرفوعٌ / المحلُّ بدلاً من ضميرِ «لَا يَسْمَعُونَ» وهو أحسنُ ؛ لأنه غيرُ موجب . [١/٧٤٧]
والثاني: أنه منصوبٌ على أصلِ الاستثناء . والمعنى: أن الشياطينَ لا يسمعون الملائكةَ إِلَّا مَنْ خَطَفَ . قلت: ويجوز أن تكون «مَنْ» شرطيةً، وجوابُها «فَاتَّبَعَهُ»، أو موصولةٌ وخبرُها «فَاتَّبَعَهُ» وهو استثناءٌ منقطعٌ . وقد نصوا على أن مثل هذه الجملة تكون استثناءً منقطعاً كقوله: «لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمَسِيطِرٍ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى»^(٣) . والخَطْفَةُ مصدرٌ معرفٌ بآلِ الجنسية أو العهدية .

وقرأ العامةُ «خَطَفَ» بفتح الخاء وكسرِ الطاءِ مخففةً . وقتادة^(٤) والحسن بكسرها^(٥) وتشديد الطاء، وهي لغةُ تميمِ بنِ مُرٍّ وبكرِ بنِ وائلٍ . وعنهما أيضاً وعن عيسى بفتح الخاء وكسرِ الطاءِ مشددةً . وعن الحسن أيضاً خَطَفَ كالعامةِ . وأصلُ القراءةِ تَيْنٌ: اخْتَطَفَ، فلَمَّا أريد الإدغامُ سَكَنَتِ التاءُ وقبلها الخاءُ ساكنةً،

(١) من رواية محبوب كما في البحر ٣٥٣/٧ .

(٢) القرطبي ٦٥/١٥، والمحتسب ٢١٩/٢، والبحر ٣٥٣/٧ .

(٣) الآية ٢٢ من الغاشية .

(٤) انظر في قراءتها: الشواذ ١٢٧، والإتحاف ٤٠٨/٢، والبحر ٣٥٣/٧ .

(٥) أي بكسر الخاء والطاء .

فكسرت الخاء لالتقاء الساكنين، ثم كسرت الطاء إبتاعاً لحركة الخاء. وهذه واضحة. وأمّا الثانية^(١) فمُشكّلةٌ جداً؛ لأنَّ كَسَرَ الطاء إنما كان لكسر الخاء وهو مفقودٌ. وقد وُجّه على التوهّم. وذلك أنهم لما أرادوا الإدغام نقلوا حركة التاء إلى الخاء ففتحت وهم يتوهّمون أنها مكسورة لالتقاء الساكنين كما تقدّم تقريره، فأتبعوا الطاء لحركة الخاء المتوهّمة. وإذا كانوا قد فعلوا ذلك في مقتضيات الإعراب فلأنَّ يعلّوه في غيره أوّلَى. وبالجملة فهو تعليلٌ شذوذٌ.

وقرأ ابن عباس «خِطَفَ» بكسر الخاء والطاء خفيفةً، وهو إبتاعٌ كقولهم: نِعِمَّ بكسر النون والعين. وقرىء^(٢) «فَاتَّبَعَهُ» بالتشديد.

آ. (١١) قوله: ﴿أَمَّنْ خَلَقْنَا﴾: العائمة على تشديد الميم، الأصل: أم مَنْ وهي أم المتصلة، عَطَفْتُ «مَنْ» على «هم». وقرأ^(٣) الأعمش بتخفيفها، وهو استفهامٌ ثانٍ. فالهمزة للاستفهام أيضاً و«مَنْ» مبتدأ، وخبره محذوفٌ أي: الذين خَلَقْنَاهم أشدُّ؟ فهما جملتان مستقلتان وغَلَبَ مَنْ يَعْقِلُ على غيره فلذلك أتى بـ «مَنْ». ولازِبٌ ولازِمٌ بمعنى. وقد قرىء^(٤) «لازم».

آ. (١٢) قوله: ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾: قرأ^(٥) الأخوان بضمّ التاء، والباقون بفتحها. فالفتح ظاهرٌ. وهو ضميرُ الرسولِ أو كلُّ مَنْ يَصِحُّ منه ذلك. وأمّا الضمُّ فعلى صَرَفِهِ للمخاطب أي: قُلْ يا محمدُ بلْ عَجِبْتُ أنا، أو على

(١) خَطَفَ.

(٢) البحر ٣٥٣/٧، والكشاف ٣٣٦/٣.

(٣) البحر ٣٥٤/٧.

(٤) الكشاف ٣٣٧/٣.

(٥) السبعة ٥٤٧، والنشر ٣٥٦/٢، والقرطبي ٦٩/١٥، والتيسير ١٨٦، والبحر

٣٥٤/٧.

إسناده للباري تعالى على ما يليق به، وقد تقدّم تحريراً هذا في البقرة، وما ورد منه في الكتاب والسنة. وعن شريح^(١) أنه أنكرها، وقال: «إن الله لا يعجب» فبلغت إبراهيم النخعي فقال: «إن شريحاً كان مُعجَباً برأيه، قرأها من هو أعلم منه» يعني عبد الله بن مسعود.

قوله: «ويَسْحَرُونَ» يجوزُ أَنْ يكونَ استثنافاً وهو الأظهرُ، وأن يكونَ حالاً. وقرأ^(٢) جناح بن حبيش «ذِكروا» مخففاً.

آ. (١٧) قوله: ﴿أَوْ أَبَاؤُنَا﴾: قرأ^(٣) ابن عامر وقالون بسكون الواو على أنها «أو» العاطفة المقتضية للشك. والباقون بفتحها على أنها همزة استفهام دخلت على واو العطف. وهذا الخلاف جارٍ أيضاً في الواقعة^(٤). وقد تقدّم مثل هذا في الأعراف في قوله: «أو أمن أهل القرى»^(٥) فمن فتح الواو جاز^(٦) «في أبائنا» وجهان، أحدهما: أن يكون معطوفاً على محل «إن» واسمها. والثاني: أن يكون معطوفاً على الضمير المستتر في «لمبعوثون» واستغنى بالفصل بهمزة الاستفهام. ومن سكتها تعين فيه الأول دون الثاني على قول الجمهور لعدم الفاصل.

(١) شريح بن يزيد أبو حيوه الحضرمي مقرئ الشام وصاحب قراءة شاذة، ثقة روى عن الكسائي. توفي في صفر سنة ٢٠٣. انظر: طبقات القراءة ١/٣٢٥.

(٢) في الآية ١٣. البحر ٧/٣٥٥.

(٣) النشر ٢/٣٥٧، والحجة ٦٠٨، والتيسير ١٨٦، والقرطبي ٧١/١٥، والبحر ٣٥٥/٧.

(٤) الآية ٤٨.

(٥) الآية ٩٧.

(٦) أي: جاز عنده.

وقد أوضح هذا الزمخشري^(١) حيث قال: «أباؤنا» معطوف على محل «إن» واسمها، أو على الضمير في «مبعوثون». والذي جَوَزَ العطفَ عليه الفصلُ بهمزة الاستفهام». قال الشيخ^(٢): «أما قوله: «معطوف على محل إن واسمها» فمذهبُ سيويه^(٣) خلافه؛ فإنَّ قولك «إن زيداً قائمٌ وعمرو» «عمرو» فيه مرفوعٌ بالابتداء وخبره محذوف. وأما قوله: «أو على الضمير في «مبعوثون» إلى آخره فلا يجوز^(٤) أيضاً لأنَّ همزة الاستفهام لا تدخلُ إلا على الجمل لا على المفرد؛ لأنه إذا عطف/ على المفرد كان الفعلُ عاملاً في المفرد بوساطة حرف [٧٤٧/ب] العطف، وهمزة الاستفهام لا يَعْمَلُ ما قبلها فيما بعدها. فقوله: «أو أباؤنا» مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: أو أباؤنا مبعوثون، يدلُّ عليه ما قبله. فإذا قلت: «أقام زيدٌ أو عمرو» فعمرو مبتدأ محذوف الخبر لما ذكرنا.

قلت: أمَّا الرُّدُّ الأوَّلُ فلا يَلْزَمُ؛ لأنه لا يلتزمُ مذهبُ سيويه. وأمَّا الثاني فإنَّ الهمزة مؤكدة للأولى فهي داخلةٌ في الحقيقة على الجملة، إلا أنه فصلٌ بين الهمزتين بـ «إن» واسمها وخبرها. يدلُّ على هذا ما قاله هو في سورة الواقعة، فإنه قال^(٥): «دَخَلَتْ همزةُ الاستفهامِ على حَرْفِ العطفِ. فإن قلت: كيف حَسَنَ العطفُ على المضمر في «لمبعوثون» من غير تأكيدٍ بـ «نحن»؟ قلت: حَسَنٌ للفواصلِ الذي هو الهمزةُ كما حَسَنَ في قوله: «ما أشرَكنا ولا أباؤنا»^(٦) لفصلِ المؤكدة للنفي». انتهى. فلم يَدُكَّرْ هنا غيرَ هذا الوجه،

(١) الكشاف ٣/٣٣٧.

(٢) البحر ٧/٣٥٥.

(٣) الكتاب ١/٢٨٥.

(٤) أي: عطفه على الضمير.

(٥) الكشاف ٤/٥٥.

(٦) الآية ١٤٨ من الأنعام.

وتشبيّه بقوله: لفصل المؤكّدة للنفي، لأن «لا» مؤكّدة للنفي المتقدّم به «ما». إلا أن هذا مُشكّل: بأنّ الحرف إذا كرّر للتوكيد لم يُعدّ في الأمر العام إلا بإعادة ما اتصل به أولاً أو بضميره. وقد مضى القول فيه. وتحصّل في رفع «آباؤنا» ثلاثة أوجه: العطف على محلّ «إن» واسمها، العطف على الضمير المستكنّ في «لمبعوثون»، الرفع على الابتداء، والخبر مضمّر. والعامل في «إذا» محذوف أي: أنبئت إذا متنا. هذا إذا جعلتها ظرفاً غير متضمن لمعنى الشرط. فإن جعلتها شرطية كان جوابها عاملاً فيها أي: إذا متنا بعثنا أو حشرنا. وقريء «إذا» دون استفهام. وقد مضى القول فيه في الرعد^(١).

آ. (١٨) قوله: ﴿وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ﴾: جملةٌ حاليةٌ العامل فيها الجملة القائمة مقامها «نعم» أي: تبعثون وأنتم صاغرون أدلاءً. قال الشيخ^(٢): «وقرأ ابنُ وثاب^(٣) «نَعِمَ» بكسر العين. قلت: وقد تقدّم في الأعراف^(٤) أن الكسائي قرأها كذلك حيث وقعت، وكلامه هنا مؤهّم أن ابن وثاب منفرد بها.

آ. (١٩) قوله: ﴿فَإِنَّمَا هِيَ﴾: قال الزمخشري^(٥): «فإنما هي جواب شرطٍ مقدرٍ تقديره: إذا كان ذلك فما هي إلا زَجْرَةٌ واحدةٌ». قال الشيخ^(٦): «وكثيراً ما تُضمّر جملة الشرط قبل فاءٍ إذا ساغ تقديره، ولا ضرورة

(١) انظر: الدر المصون ١٧/٧.

(٢) البحر ٣٥٥/٧.

(٣) التيسير ١١٠، والنشر ٣٥٧/٢، والبحر ٣٥٥/٧.

(٤) انظر: الدر المصون ٣٢٦/٥.

(٥) الكشاف ٣٣٨/٣.

(٦) البحر ٣٥٥/٧ - ٣٥٦.

تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ، وَلَا يُحَدَفُ الشَّرْطُ وَيَبْقَى جَوَابُهُ، إِلَّا إِذَا انْجَزِمَ الْفِعْلُ فِي الَّذِي يُطْلَقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ جَوَابٌ لِلْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَمَا ذُكِرَ مَعَهُمَا. أَمَّا ابْتِدَاءُ فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ».

قوله: «هي» ضميرُ البعثةِ المدلولِ عليها بالسِّيَاقِ لَمَّا كَانَتْ بَعَثْتَهُمْ نَاشِئَةً عَنِ الزُّجْرَةِ جُعِلَتْ إِيَّاهَا مَجَازًا. وَقَالَ الزَّمخَشَرِيُّ^(١): «هي مبهمَةٌ يُوَضِّحُهَا خَبْرُهَا». قَالَ الشَّيْخُ^(٢): «وكثيراً ما يقول هو وابنُ مالك: إن الضميرَ يُفسِّره خبرُهُ».

آ . (٢٠) ووقف أبو حاتمٍ على «وَلِنَا» وجعل ما بعده من قول الباري تعالى . وبعضهم جعلَ «هذا يومُ الدين» من كلامِ الكفرة فيقف عليه . وقوله: «هذا يومُ الفِضْلِ» من قولِ الباري تعالى . وقيل: الجميعُ من كلامهم، وعلى هذا فيكونُ قولُهُ «تُكذِّبُونَ»: إمَّا التفاتاً من التكلم إلى الخطاب، وإمَّا مخاطبةً بعضهم لبعض .

آ . (٢٢) قوله: ﴿وَأَرْزَأْجَهُمْ﴾: العائمةُ على نصيبه، وفيه وجهان، أحدهما: العطفُ على الموصول . والثاني: أنه مفعولٌ معه . قال أبو البقاء^(٣): «وهو في المعنى أقوى». قلت: إنما قال في المعنى لأنه في الصناعة ضعيفٌ؛ لأنه أمكن العطفُ فلا يُعَدُّ عنه . وقرأ^(٤) عيسى بن سليمان الحجازي بالرفعِ عَطْفًا على ضميرِ «ظلموا» وهو ضعيفٌ لعدمِ العاملِ . وقوله: «وما كانوا يَعْبُدُونَ» لا يجوزُ فيه هذا لأنه لا يُنسَبُ إليهم ظلمٌ، إن لم يُردَّ بهم الشياطينُ: وإن أُريدَ بهم ذلك جاز فيه الرفعُ أيضاً على ما تقدَّم .

(١) الكشاف ٣/٣٣٨ .

(٢) البحر ٧/٣٥٥ .

(٣) الإملاء ٢/٢٠٦ .

(٤) البحر ٧/٣٥٦ .

آ. (٢٤) قوله: ﴿إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾: العائمة على الكسر على الاستئناف المفيد للعلة. وقريء^(١) بفتحها على حذف لام العلة أي: قفوهم لأجل سؤال الله إياهم.

آ. (٢٥) قوله: ﴿مَا لَكُمْ﴾: يجوز أن يكون منقطعاً عما قبله والمسؤول عنه غير مذكور، ولذلك قدره بعضهم: عن أعمالهم. ويجوز أن يكون هو المسؤول عنه في المعنى، فيكون معلقاً للسؤال. و«لا تناصرون» جملة حالية. العامل فيها الاستقرار في «لكم». وقيل: بل هي على حذف حرف الجر، و«أن» الناصبة، فلما حذفت «أن» ارتفع الفعل. والأصل: في أن لا، وتقدمت قراءة البزي^(٢) «لا تناصرون» بتشديد التاء. وقريء^(٣) «تناصرون» على الأصل.

آ. (٢٨) قوله: ﴿عَنِ الْيَمِينِ﴾: حال من فاعل «تأتوننا». واليمين: إما الجارحة عبر بها عن القوة، وإما الحلف؛ لأن المتعاقدين بالحلف يمسح كل منهما يمين الآخر، فالتقدير على الأول: أتوننا أقوياء، وعلى الثاني: مقسمين حالفين. [١/٧٤٨]

آ. (٣١) قوله: ﴿إِنَّا لَذَائِقُونَ﴾: الظاهر أنه من إخبار الكفرة المتبوعين أو الجن بأنهم ذائقون العذاب. ولا عدول في هذا الكلام. وقال الزمخشري^(٤): «فلزِمْنَا قَوْلَ رَبِّنَا إِنَّا لَذَائِقُونَ». يعني وعيد الله بأننا لذائقون

(١) وهي قراءة عيسى بن عمر انظر: القرطبي ٧٣/١٥.

(٢) النشر ٢٣٣/٢ - ٢٣٤، والبحر ٣٥٧/٧، والقرطبي ٧٤/١٥.

(٣) البحر ٣٥٧/٧، والكشاف ٣٣٨/٣.

(٤) الكشاف ٣٣٩/٣.

لِعَذَابِهِ لَا مَحَالَةَ^(١). ولو حكى الوعيد كما هو لقال: إنكم لذائقون، ولكنه عدل به إلى لفظ المتكلم؛ لأنهم متكلمون بذلك عن أنفسهم. ونحوه قول القائل^(٢):

٣٧٩٠ ب - لَقَدْ عَلِمْتُ هَوَازِنُ قَلِّ مَالِي

ولو حكى قولها لقال: قَلِّ مَالِك. ومنه قول الْمُحَلِّفِ لِلْحَالِفِ: أَحْلِفُ «لَأُخْرِجَنَّ» و«لَتُخْرِجَنَّ» الهمزة لحكاية الحالف، والتاء لإقبال المحلف^(٣) على المحلف.

آ. (٣٣) قوله: ﴿يَوْمِئِذٍ﴾: أي: يومَ إذ يَسْأَلُوا^(٤) ويُراجِعُوا الكلامَ فيما بينهم.

آ. (٣٧) قوله: ﴿وَصَدَّقَ الْمُرْسَلِينَ﴾: أي: صَدَّقَهُمْ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وقرأ^(٥) عبد الله «صَدَقَ» خفيفة الدال. «الْمُرْسَلُونَ» فاعلاً به أي: صَدَّقُوا فيما جاؤوا به مِنْ بشارتهم به عليه السلام.

آ. (٣٨) قوله: ﴿لَذَائِقُوا الْعَذَابَ﴾: العامة على حذف النون

(١) قال: «لعلمه بحالنا واستحقاقنا بها العقوبة».

(٢) في الحماسة ٣٧٥/١ ليزيد بن الجهم:

تَسَائِلُنِي هَوَازِنُ: أَيْنَ مَالِي وَهَلْ لِي غَيْرَ مَا أَتَلَفْتُ مَالٌ

وَلَمْ أَهْتِدِ إِلَى رِوَايَةِ الزَّمْخَشَرِيِّ الَّتِي حَكَاهَا السَّمِينُ.

(٣) الكشاف: المحالف.

(٤) كذا في الأصل على حذف النون.

(٥) الإتحاف ٤١١/٢. والبحر ٣٥٨/٧.

والجر. وقرأ بعضهم^(١) بإثباتها، والنصب، وهو الأصل. وقرأ أبان بن تغلب عن عاصم وأبو السَّمَال في رواية بحذف النون والنصب، أجرى النون مجرى التنوين في حذفها لالتقاء الساكنين كقوله: «أحدُ الله الصمد»^(٢) [وقوله]^(٣):

..... ٣٧٩١ -

ولا ذَاكَرَ اللّٰهَ إِلَّا قَلِيْلًا

وقال أبو البقاء^(٤): «وَقُرِّيءٌ شَاذًا بِالنَّصْبِ، وَهُوَ سَهْوٌ مِنْ قَارِئِهِ لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ تُحْدَفُ مِنْهُ النَّوْنُ وَيُنْصَبُ إِذَا كَانَ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ». قلت: وليس بسَهْوٍ لِمَا ذَكَرْتَهُ لَكَ. وقرأ أبو السَّمَال أيضاً «لذَائِقُ» بالإفراد والتنوين، «العذاب» نصباً. تخريجُه على حَذْفِ اسْمِ جَمْعٍ هَذِهِ صِفْتُهُ، أَي: إِنَّكُمْ لَفَرِيقٌ أَوْ لَجَمْعٌ ذَائِقٌ؛ لِيَتطَابَقَ الْاسْمُ وَالْخَبْرُ فِي الْجَمْعِيَّةِ.

آ. (٣٩) وقوله: ﴿إِلَّا مَا كُنْتُمْ﴾: أي: إلا جزاء ما كنتم.

آ. (٤٠) قوله: ﴿إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ﴾: استثناء منقطع.

آ. (٤١) وقوله: ﴿أُولَئِكَ﴾: إلى آخره بيان لحالهم.

آ. (٤٢) قوله: ﴿فَوَاكِهِ﴾: يجوز أن يكون بدلاً من «رزق»، وأن يكون خبر مبتدأ مضمرة أي: ذلك الرزق فواكه.

وقرأ العامة «مُكْرَمُونَ» خفيفة الراء. وابن مقسم^(٥) بتشديد ها.

(١) انظر في قراءتها: البحر ٣٥٨/٧، والكشاف ٣/٣٣٩، والشواذ ١٢٧.

(٢) الأيتان ١ - ٢ من سورة الإخلاص. وروى هارون عن أبي عمرو «أحدُ الله» لا ينون وإن وصل. انظر: السبعة ٧٠١.

(٣) تقدم برقم ١٧٥١.

(٤) الإملاء ٢/٢٠٦.

(٥) البحر ٣٥٩/٧.

آ . (٤٤) وقوله : ﴿عَلَى سُرُرٍ﴾ : العائمةُ على ضمِّ الراءِ .
وأبو السَّمال^(١) بفتحها ، وهي لغةٌ بعضِ كلبٍ وتميمٍ : يفتحون عينَ فَعَلٍ إذا
كان اسماً مضاعفاً . وأمَّا الصفةُ نحو «ذُلل» ففيها خلافٌ : الصحيحُ أنه لا يجوزُ ؛
لأنَّ السَّماعَ وَرَدَ في الجوامدِ دونَ الصفاتِ .

قوله : «في جنات»^(٢) يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ «مُكْرَمُونَ» ، وَأَنْ يكونَ خبراً
ثانياً ، وَأَنْ يكونَ حالاً ، وكذلك «على سُرُرٍ» . و«متقابلين» حالٌ . ويجوزُ أَنْ
يتعلَّقَ «على سرر» بمتقابلين ، و«يُطافُ» صفةٌ لـ «مُكْرَمُونَ» ، أو حالٌ من
الضميرِ في «متقابلين» ، أو من الضميرِ في أحدِ الجارِّين إذا جعلناه حالاً .

والكأسُ من الرُّجاجِ ما دام فيها خمرٌ أو نبيذٌ وإلا فهي قَدَحٌ . وقد تُطلق
الكأسُ على الخمرِ نفسها ، وهو مجازٌ سائغٌ . وأنشد^(٣) :

٣٧٩٢- وكأسٍ شَرِبْتُ على لَذَّةٍ
وأخرى تَدَاوَيْتُ منها بها

و «من مَعِين» صفةٌ لـ «كأس» وتقدِّمُ الكلامُ على «مَعِين»^(٤) .

آ . (٤٦) قوله : ﴿بِيضَاءَ﴾ : صفةٌ لـ «كأس» . وقال الشيخ^(٥) :
«صفةٌ لـ كأسٍ أو للخمرِ» . قلت : لم تُذكَرِ الخمرُ ، اللهم إلا أَنْ يَعْنِي بالمَعِينِ
الخمرَ وهو بعيدٌ جداً .

(١) البحر ٣٥٩/٧ .

(٢) عاد إلى الآية ٤٣ .

(٣) لم أهدِ إلى قائله وهو في البحر ٣٥٩/٧ .

(٤) انظر إعرابه للآية ٥٠ من سورة المؤمنين .

(٥) البحر ٣٥٩/٧ .

- الصفات -

وقرأ^(١) عبد الله «صفراء» وهي مخالفة للسواد، إلا أنه قد جاء وصفها بهذا اللون. وأنشد لبعض المؤلدين^(٢):

٣٧٩٣- صَفْرَاءُ لَا تَنْزِلُ الْأَحْزَانُ سَاحَتَهَا

لَوْ مَسَّهَا حَجَرٌ مَسَّتْهُ سَرَاءُ

و«لذة» صفة أيضاً. وُصِفَتْ بالمصدرِ مبالغةً أو على حَذْفِ المضاف أي: ذات لذة، أو على تَأْنِيثِ لَذٍّ بمعنى لذيذ فيكون وصفاً على فَعْلٍ كَصَعِبٍ يُقَالُ: لَذَّ الشَّيْءُ يَلَذُّ لَذًّا فَهُوَ لَذِيذٌ وَلَذٌّ. وأنشد^(٣):

٣٧٩٤- بِحَدِيثِهَا اللَّذُّ الَّذِي لَوْ كَلَّمْتُ

أُسَدَ الْقَلَاةِ بِهِ أَتَيْنَ سِرَاعَا

وقال آخر^(٤):

٣٧٩٥- وَلَذَّ كَطْعَمِ الصَّرْخَدِيِّ تَرَكَتُهُ

بِأَرْضِ الْعِدَا مِنْ حَشِيَةِ الْحَدَثَانِ

واللذيذُ: كُلُّ شَيْءٍ مُسْتَطَابٍ. وأنشد^(٥):

(١) الشواذ ١٢٩، والبحر ٣٥٩/٧.

(٢) البيت لأبي نواس وهو في ديوانه (الصولي) ٧٤.

(٣) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر ٣٥٠/٧، والمحزر ٢٣١/١٣.

(٤) البيت للراعي وليس في ديوانه. وروايته في اللسان (لذذ) على ما ذكره المؤلف، وعلى رواية ثانية:

ولذَّ كطعم الصرخدي دفعته عشيّة خمس القوم والعين عاشقة

وهو في البحر ٣٥٠/٧، والكشاف من شواهد ٥٥٧/٤، والمراد به في البيت

النوم. وصرخد: موضع نسب إليه الشراب.

(٥) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر ٣٥٠/٧.

٣٧٩٦- تَلَذُّ لِطَعْمِهِ وَتَخَالُ فِيهِ
إِذَا نَبَّهَتْهَا بَعْدَ الْمَنَامِ
و «للشاربين» صفة لـ «لَذَّة» .

آ . (٤٧) و : ﴿وَلَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ : صفة أيضاً . وبَطَل عَمَل «لا»
وتكررت لتقدم خبرها . وقد تقدم أول البقرة فائدة تقديم مثل هذا الخبر ورد
الشيخ له والبحث معه ، فعليك بالالتفات إليه .

قوله : «يُنزِفُون» قرأ^(١) الأخوان «يُنزِفُون» هنا وفي الواقعة^(٢) بضم الياء
وكسر الزاي . وافقهما عاصم على ما في الواقعة فقط . والباقون بضم الياء وفتح
الزاي . وابن أبي إسحاق بالفتح والكسر . وطلحة بالفتح والضم . فالقراءة
الأولى مِنْ أَنْزَفَ الرَّجُلُ إِذَا ذَهَبَ عَقْلُهُ مِنَ السُّكْرِ فَهُوَ نَزِيفٌ وَمَنْزُوفٌ . وكان
قياسه مُنَزَفٌ كـ مُكْرَمٌ . وَنَزَفَ الرَّجُلُ الْخَمْرَةَ فَأَنْزَفَ هُوَ ، ثَلَاثِيهِ مُتَعَدٍ ، وَرَبَاعِيهِ
بِالْهَمْزَةِ قَاصِرٌ ، وَهُوَ نَحْوُ : كَبَيْتُهُ فَأَكَبَ وَقَشَعَتِ الرِّيحُ السَّحَابَ فَأَقْشَعُ / أَي : [٧٤٨/ب]
دخلا في الكَبِّ والقَشَعِ . وقال الأسود^(٣) :

٣٧٩٧- لَعَمْرِي لَيْتَنُ أَنْزَفْتُمْ أَوْ صَحَوْتُمْ
لَيْسَ النَّدَامِيُّ أَنْتُمْ آلُ أَبَجْرَا
ويقال : أَنْزَفَ أَيضاً أَي : نَفَدَ شِرَابَهُ . وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَمِنْ نَزَفَ الرَّجُلُ ثَلَاثِيًّا

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٤٧، والنشر ٣٥٧/٢، والبحر ٣٦٠/٧، والقرطبي
٧٩/١٥، والتيسير ١٨٦، والحجة ٦٠٨ .

(٢) الآية ١٩ .

(٣) البيت لأبجر بن جابر العجلي وهو في مجاز القرآن ١٦٩/٢، والصحاح واللسان
(نزف)، والبحر ٣٥٠/٧، والمحزر ٢٣٣/١٣، والكشاف ٣٤٠/٣، والقرطبي
٧٩/١٥ منسوبا إلى الحطيئة وليس في ديوانه .

مبنيًا للمفعول بمعنى : سَكِرَ وَذَهَبَ عَقْلُهُ أَيضاً . ويجوزُ أَنْ تكونَ هذه القراءةُ مِنْ أَنْزَفَ أَيضاً بالمعنى المتقدم . وقيل : هو مِنْ قولهم : نَزَفْتُ الرِّكِيَّةَ أَي : نَزَحْتُ ماءَها . والمعنى : أنهم لا تَذْهَبُ خَمُورُهُمْ بل هي باقيةٌ أبداً . وَضَمَّنَ «يُنزَفُونَ» معنى يَصُدُّونَ عنها بسبب النزيف . وأما القراءةُتانِ الأخيرتانِ فيقال : نَزَفَ الرَّجُلُ وَنَزَفَ بالكسر والضم بمعنى : ذَهَبَ عَقْلُهُ بالسُّكْرِ .

والغَوْلُ : كلُّ ما اغتالك أي : أَهْلَكَكَ . ومنه الغَوْلُ بالضم : شيءٌ تَوَهَّمْتَهُ العَرَبُ . ولها فيه أشعارٌ كالعَنْقَاءِ يُقال : غالني كذا . ومنه الغَيْلَةُ في القَتْلِ والرُّضَاعِ قال (١) :

٣٧٩٨ - مَضَى أَوْلُونَا نَاعِمِينَ بَعِيثِهِمْ
جميعاً وغالَّتني بمكةَ غَوْلُ

وقال آخر (٢) :

٣٧٩٩ - وما زالتِ الخُمُرُ تَغْتالنا
وتَذْهَبُ بالأولِ الأولِ

فالغَوْلُ اسمٌ عامٌّ لجميعِ الأذى .

آ . (٤٨) و : ﴿قاصِرَاتُ الطَّرْفِ﴾ : يجوزُ أَنْ يكونَ من بابِ الصِّفَةِ المشبَهَةِ أَي : قاصِرَاتُ أطرافِهِنَّ كَمُنْطَلِقِ اللِّسانِ ، وَأَنْ يكونَ من بابِ اسمِ الفاعِلِ على أصلِهِ . فعلى الأولِ المضافُ إليه مرفوعٌ المحلُّ ، وعلى

(١) لم أهدِ إلى قائله ، وهو في البحر ٣٥٠/٧ ، والمحرر ٢٣٢/٣ .
(٢) البيت لمطيع بن إياس وهو في مجاز القرآن ١٦٩/٢ برواية : «وما زالتِ الكأسُ» ،
واللسان (غول) ، والبحر ٣٥٠/٧ ، والمحرر ٢٣٢/١٣ .

الثاني منصوبه أي : قَصُرَتْ أطرافُهُنَّ على أزواجهنَّ وهو مدحٌ عظيمٌ . قال امرؤ القيس (١) :

٣٨٠٠ - من القاصِرَاتِ الطُّرْفِ لودبٌ مُحَوِّلٌ
من الذَّرِّ فوق الإثبِ منها لأثرا

والعَيْنُ : جمع عَيْنَاء وهي الواسعة العين . والذَّكْرُ أَعْيُنُ ، والبيضُ جمعُ بَيْضَةٍ وهو معروفٌ . والمرادُ به هنا بَيْضُ النَّعَامِ . والمَكْنُونُ المَصُونُ مِنْ كَنَنَتْهُ أَي : جَعَلَتْهُ فِي كِنٍّ . والعربُ تُشَبِّهُ المرأةَ بها في لَوْنِهَا ، وهو بياضٌ مُشْرَبٌ بعضُ صُفْرَةٍ . والعربُ تُحِبُّه . قال امرؤ القيس (٢) :

٣٨٠١ - وبَيْضَةٍ خِذْرٍ لا يُرامُ خِباؤها
تَمَتَّعْتُ مِنْ لَهْوِهَا غيرَ مُعْجَلٍ
كِبْكَرٍ مُقَاناةِ البِياضِ بَصْفَرَةٍ
غَذاها نَمِيرُ المِاءِ غيرَ المُحَلَّلِ
وقال ذو الرمة (٣) :

٣٨٠٢ - بِيضاءٍ فِي بَرَحٍ صَفْرَاءٍ فِي غَنَجٍ
كانها فِضَّةٌ قد مَسَّها ذَهَبٌ
وقال بعضهم : إنما شُبِّهَتِ المرأةُ بها في أَجْزائِها ، فإنَّ البِيضَةَ من أَيِّ
جِهَةٍ أَتَيْها كانتْ في رأي (٤) العَيْنِ مُشَبَّهَةً لِالأخْرى وهو في غاية المدح . وقد

(١) تقدم برقم ١٥٨٥ .

(٢) تقدم الثاني برقم ٢٠١٨ ، والأول في ديوانه ١٣ والبيتان من معلقته .

(٣) تقدم برقم ١٦١٥ .

(٤) الأصل : «الرأي» .

لَحَظَ هَذَا بَعْضُ الشُّعْرَاءِ حَيْثُ قَالَ (١):

٣٨٠٣- تَنَاسَبَتِ الْأَعْضَاءُ فِيهَا فَلَا تَرَى

بِهِنَّ اخْتِلَافاً بَلْ أَتَيْنَ عَلَى قَدْرِ

وَيُجْمَعُ الْبَيْضُ عَلَى يُبْوَضُ قَالَ (٢):

٣٨٠٤- بَتَّيْهَاءَ قَفْرِ وَالْمَطِيُّ كَأَنَّهَا

قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحاً يُسَوِّضُهَا

آ. (٥٠) قوله: ﴿يَتَسَاءَلُونَ﴾: حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ «أَقْبَلَ» وَ «أَقْبَلُ»

مَعْطُوفٌ عَلَى «يُطَافُ» أَي: يَشْرِبُونَ فَيَتَحَدَّثُونَ. وَكَذَا حَالُ الشَّرْبِ حَيْثُ يَجْلِسُونَ كَمَا قَالَ (٣):

٣٨٠٥- وَمَا بَقِيَتْ مِنَ اللَّذَاتِ إِلَّا

مِحَادَثَةُ الْكِرَامِ عَلَى الْمُدَامِ

وَآتَى بِقَوْلِهِ: «فَأَقْبَلَ» مَاضِياً لِتَحَقُّقِ وَقُوعِهِ كَقَوْلِهِ: «وَنَادَى أَصْحَابَ

الْجَنَّةِ» (٤) «وَنَادَى أَصْحَابَ النَّارِ» (٥).

آ. (٥٢) قوله: ﴿لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ﴾: الْعَامَّةُ عَلَى تَخْفِيفِ الصَّادِ

مِنَ التَّصْدِيقِ أَي: لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ بِلِقَاءِ اللَّهِ. وَقُرِئَ (٦) بِتَشْدِيدِهَا مِنَ الصَّدَقَةِ.

(١) لم أهدد إلى قائله، وهو في البحر ٣٦٠/٧.

(٢) تقدم برقم ٣٦٤.

(٣) لم أهدد إلى قائله وهو في البحر ٣٦٠/٧، والكشاف ٣٤٠/٣.

(٤) الآية ٤٤ من الأعراف.

(٥) الآية ٥٠ من الأعراف.

(٦) وهي رواية علي عن سليم، عن حمزة. انظر: القرطبي ٨٢/١٥، والبحر ٣٦٠/٧،

ومعاني الأخفش ٤٥١/٢.

آ . (٥٤) وقرأ العامة «مُطْلِعُونَ» بتشديد الطاء مفتوحة وفتح النون .
«فأطلع» ماضياً مبنياً للفاعل، افتعل من الطلوع .

وقرأ^(١) ابن عباس في آخرين - ويروى عن أبي عمرو^(٢) - بسكون
الطاء وفتح النون «فأطلع» بقطع همزة مضمومة وكسر اللام ماضياً مبنياً
للمفعول . و«مُطْلِعُونَ» على هذه القراءة يحتمل أن يكون قاصراً أي : مُقْبِلُونَ
من قولك : أطلع علينا فلان أي : أقبل ، وأن يكون متعدياً ، ومفعوله محذوف
أي : أصحابكم .

وقرأ أبو البرهسم وعمار بن أبي عمار^(٣) «مُطْلِعُونَ» خفيفة الطاء مكسورة
النون ، «فأطلع» مبنياً للمفعول . وقد ردّ الناس - أبو حاتم وغيره - هذه القراءة
من حيث الجمع بين النون وضمير المتكلم ؛ إذ كان قياسها مُطْلِعِي ، والأصل :
مُطْلِعُوِي ، فأبدل وأذغم نحو : جاء مُسْلِمِي العاقلون ، وقوله عليه السلام
«أَوْ مُخْرِجِي هَم»^(٤) . وقد وجهها ابن جني^(٥) على أنه أُجْرِي فيها اسمُ الفاعل
مُجْرِي المضارع ، يعني في إثبات النون فيه مع الضمير^(٦) . وأنشد الطبري^(٧)
على ذلك^(٨) :

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٤٨ ، والبحر ٣٦١/٧ ، والقرطبي ٨٢/١٥ ، والمحتسب
٢١٩/٢ .

(٢) من رواية حسين الجعفي عنه .

(٣) عمار بن أبي عمار مولى هاشم . روى عن جابر بن عبد الله والحسن بن علي وسعد
وأبي سعيد الخدري . وروى عنه حماد وشعبة وعطاء . مات في ولاية خالد
القسري . انظر: المزي ٩٩٦/٢ .

(٤) رواه البخاري . انظر: فتح الباري ، كتاب بدء الوحي ، باب ٣ ، ٢٢/١ .

(٥) المحتسب ٢٢٠/٢ .

(٦) قال : «فِيَجْرِي مُطْلِعُونَ مُجْرِي يُطْلِعُونَ» .

(٧) تفسير الطبري ٦١/٢٣ .

(٨) تقدم برقم ٧١٠ .

٣٨٠٦- وما أَدْرِي وَظَنِّي كُلَّ ظَنٍّ
أُمْسِلُمْنِي إِلَى قَوْمِي سُورِح

[٧٤٩/أ] / وإليه نحا الزمخشري^(١) قال: «أوشبه اسمَ الفاعلِ في ذلك
بالمضارعِ لتأخِّي^(٢) بينهما كأنه قال: «يُظْلَعُونَ». وهو ضعيفٌ لا يقع إلا في
شِعْرٍ. وذكر فيه توجيهاً آخر فقال: «أراد مُظْلَعُونَ إياي فوضع المتصل موضعَ
المنفصل، كقوله^(٣)»:

٣٨٠٧- هم الفاعلونَ الخَيْرَ والأمرُونَ

ورَّده الشيخ^(٤): بأن هذا ليس من مواضع المنفصلِ حتى يدَّعي أن
المتصل وَقَعَ موقعه. لا يجوز: «هتدُ زيدُ ضاربٌ إياها، ولا زيدُ ضاربٌ إياي»
قلت: إنما لم يَجْزُ ما ذَكَرَ؛ لأنه إذا قُدِرَ على المتصلِ لم يُعَدَّلْ إلى المنفصلِ.
ولقائل أن يقول: لا نُسَلِّمُ أنه يُقَدَّرُ على المتصلِ حالة ثبوتِ النونِ والتنوينِ قبل
الضميرِ، بل يصيرُ الموضعُ موضعَ الضميرِ المنفصلِ؛ فيصحُّ ما قاله
الزمخشريُّ. وللنحاةِ في اسمِ الفاعلِ المنونِ قبلِ ياءِ المتكلمِ نحو البيتِ
المتقدمِ، وقولِ الآخرِ^(٥):

٣٨٠٨- فَهَلْ فَتَى مِنْ سَرَاةِ الْقَوْمِ يَحْمِلُنِي
وليس حامِلُنِي إِلَّا ابْنُ حَمَّالٍ

(١) الكشاف ٣/٣٤١.

(٢) الكشاف: «لتأخِّي بينهما».

(٣) تقدم برقم ٧١١.

(٤) البحر ٧/٣٦١.

(٥) لم أهد إلى قائله، وهو في الإنصاف ١٢٩، والخزانة ٢/١٨٥.

وقول الآخر^(١) :

٣٨٠٩- وليس بمُعَيِّنِي وفي الناس مُمْتَعٌ
صَدِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلِيَّ صَدِيقُ

قولان، أحدهما: أنه تنوينٌ، وأنه شَدُّ تنوينه مع الضمير، وإن قلنا: إن الضمير بعده في محلِّ نصبٍ. والثاني: أنه ليس تنويناً، وإنما هونونٌ وقايةٌ. واستدلَّ ابنُ مالكٍ^(٢) على هذا بقوله:

وليس بمُعَيِّنِي

.....

وبقوله أيضاً^(٣) :

٣٨١٠- وليس المُوَايِنِي لِيُرْفَدَ خَائِباً
فإنَّ له أضعافَ ما كان أملاً

ووجهُ الدلالة من الأول: أنه لو كان تنويناً لكان ينبغي أن يحذف الياء قبله؛ لأنه منقوصٌ منونٌ، والمنقوص المنونُ تُحذف يאוهُ رفعاً وجراً لالتقاء الساكنين. ووجهها من الثاني: أن الألف واللام لا تُجامعُ النونَ والذي يُرَجَّح

(١) لم أهد إلى قائله، وهو في شواهد التوضيح ١١٨، والأشموني ١٢٦/١. وانظر:

شواهد التوضيح ١١٨.

(٢) شواهد التوضيح له ١١٨.

(٣) لم أهد إلى قائله، وهو في شواهد التوضيح ١١٩، والدرر ٤٣/١، والهمع ٦٥/١، والعيني ٣٨٧/١، والأشموني ١٢٦/١، وقد انتقل بصر المؤلف إلى البيت السابق، فأعاد كتابته بعد أن كتب «وليس المُوَايِنِي» وقد أثبتنا تنمة البيت من المظان المذكورة.

القول الأول ثبوت النون في قوله: «والأمرؤنه»^(١) وفي قوله^(٢):

٣٨١١- ولم يرتفق والناس محتضرونه

جميعاً وأيدي المعتفين رواهقه

فإن النون قائمة مقام التنوين ثنيةً وجمعاً على حدّها. وقال أبو البقاء^(٣):
«ويقرأ بكسر النون، وهو بعيد جداً؛ لأنّ النون إن كانت للوقاية فلا تلحق
الأسماء، وإن كانت نون الجمع فلا تثبت في الإضافة». قلت: وهذا الترديد
صحيح لولا ما تقدّم من الجواب عنه مع تكلف فيه، وخروج عن القواعد،
ولولا خوف السامة لاستقصيت مذاهب النحاة في هذه المسألة.

وقرىء «مُطَّلَعُونَ» بالتشديد كالعامة، «فأطلع» مضارعاً منصوباً بإضمار
«أن» على جواب الاستفهام. وقرىء «مُطَّلَعُونَ» بالتخفيف «فأطلع» مخففاً
ماضياً ومخففاً مضارعاً منصوباً على ما تقدّم. يُقال: طَلَع علينا فلانٌ وأطلع،
كأكرم، وأطلع بالتشديد بمعنى واحد.

وأما قراءة مَنْ بنى الفعل للمفعول^(٤) في القائم مقام الفاعل ثلاثة
أوجه، أحدها: أنه مصدرُ الفعل أي: أُطِّلِعَ الإِطْلَاعُ. الثاني: الجارُ المقدرُ.
الثالث - وهو الصحيح - أنه ضميرُ القائل لأصحابه ما قاله؛ لأنه يُقال: طَلَع
زيدٌ وأطلعه غيره، فالهمزة فيه للتعدية. وأما الوجهان الأولان فذهب إليهما
أبو الفضل الرازي في «لوامحه» فقال: «طَلَعَ وأطَّلَع إذا بدا وظَهَرَ، وأطَّلَع
إِطْلَاعاً إذا جاء وأقْبَلَ. ومعنى ذلك: هل أنتم مُقْبِلُونَ فأقْبَل. وإنما أُقيِمَ المصدرُ

(١) تقدم برقم ٧١١ وقبل قليل.

(٢) تقدم برقم ١٠٧٥.

(٣) الإملاء ٢٠٦/٢.

(٤) «فأطلع».

فيه مُقام الفاعل بتقدير: فأُطْلِعَ الإِطْلَاعُ، أو بتقدير حرفِ الجر المحذوف أي: أُطْلِعَ به؛ لأن أُطْلِعَ لازم كما أن أُقْبَلَ كذلك».

وقد ردَّ الشيخ^(١) عليه هذين الوجهين فقال: «قد ذكرنا أن أُطْلِعَ بالهمزة مُعَدَّى مِنْ طَلَعَ اللّازِمِ . وأما قوله: «أو حرف الجر المحذوف أي: أُطْلِعَ به» فهذا لا يجوز؛ لأنَّ مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله لا يجوزُ حَذْفُه لأنه نائبٌ عنه، فكما أن الفاعل لا يجوزُ حَذْفُه دونَ عامله فكذلك هذا. لو قلت: «زيدٌ ممرورٌ أو مغضوبٌ» تريد: به أو عليه لم يَجُزْ». قلت: أبو الفضل لا يدعي أن النائب عن الفاعل محذوفٌ، وإنما قال: بتقدير حرفِ الجر المحذوفِ. ومعنى ذلك: أنه لَمَّا حَذِفَ حرفُ الجرِّ اتَّسَاعاً انقلبَ الضميرُ مرفوعاً فاستتر في الفعلِ، كما يُدعى ذلك في حَذْفِ عائدِ الموصولِ المجرورِ عندَ عَدَمِ شُرُوطِ الحذفِ / [٧٤٩/ب] وَيُسَمَّى الحذفَ على التدرِجِ .

آ . (٥٥) قوله: ﴿فَرَأَاهُ﴾: عطفٌ على «فأطَّلَعَ». وسواءُ الجحيمِ وَسَطُهَا . وأحسنُ ما قيل فيه ما قاله ابنُ عباس: سُمِّيَ بذلك لاستواءِ المسافةِ منه إلى الجوانِبِ . وعن عيسى بن عمر أنه قال لأبي عبيدة: «كنت أكتبُ حتى ينقطعَ سوائي» .

آ . (٥٦) قوله: ﴿تَاللَّهِ﴾: قَسَمٌ فيه [معنى] ^(٢) تعجُّبٍ، و«إن» مخففةٌ أو نافية، واللامُ فارقةٌ أو بمعنى «إلا»، وعلى التقديرين فهي جوابُ القسمِ أعني إن وما في حيزها .

(١) البحر ٧/٣٦١ .

(٢) زيادة من (ش) .

آ . (٥٨) قوله : ﴿بِمَيِّتِينَ﴾ : قرأ^(١) زيد بن علي «بماتين» وهما مثل : ضيِّق وضائق . وقد تقدّم^(٢) .

وقوله : «أفما» فيه الخلاف المشهور : فقدّره الزمخشري^(٣) : أنحن مُخلّدون مُنعمون فما نحن بميِّتين . وغيره يجعل الهمزة متقدمة على الفاء .

آ . (٥٩) قوله : ﴿إِلَّا مَوْتَنَا﴾ : منصوبٌ على المصدر . والعاملُ فيه الوصفُ قبله ، ويكون استثناءً مفرّغاً . وقيل : هو استثناءٌ منقطعٌ ، أي : لكنّ الموتة الأولى كانت لنا في الدنيا . وهذا قريبٌ في المعنى من قوله تعالى : «لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى»^(٤) وفيها بحثٌ حسنٌ وهناك إن شاء الله يأتي تحقيقه .

آ . (٦٠) وقوله : ﴿إِنَّ هَذَا هُوَ﴾ : إلى قوله : «العاملون» يحتملُ أن يكونَ من كلامِ القائلِ ، وأن يكونَ من كلامِ الباري تعالى .

آ . (٦٢) قوله : ﴿نُزْلاً﴾ : تمييزٌ لـ «خير» ، والخيريةُ بالنسبة إلى ما اختاره الكفارُ على غيره . والزقومُ : شجرةٌ مسمومةٌ يخرج لها لبنٌ ، متى مسَّ جسمٌ أحدٍ تورّمَ فمات . والتزقُمُ البلعُ بشدةٍ وجهدٍ للأشياء الكريهة . وقولُ أبي جهلٍ - وهو من العرب العَرَباء - : «لا نعرفُ الزقومَ إلاَّ التمرَ بالزُبْدِ» من العناد والكذبِ البَحْتِ .

آ . (٦٥) قوله : ﴿رؤوسِ الشياطين﴾ : فيه وجهان ، أحدهما :

(١) البحر ٣٦٢/٧ ، والقرطبي ٨٤/١٥ .

(٢) انظر : الدر المصون ١٠٤/٥ .

(٣) الكشف ٣٤١/٣ .

(٤) الآية ٥٦ من الدخان .

أنه حقيقة، وأن رؤوس الشياطين شجرٌ بعينه بناحية اليمن يُسَمَّى «الأستن» وقد ذكره النابغة^(١):

٣٨١٢- تَجِيدُ عَنْ أَسْتَنِ سُودٍ أَسَافِلُهَا

مثل الإمام الغواصي تحمّل الحزماً

وهو شجرٌ مرٌّ منكرُ الصورة، سمّته العربُ بذلك تشبيهاً برؤوس الشياطين في القبح ثم صار أصلاً يُشَبَّه به. وقيل: الشياطين صنفٌ من الحيات، ولهنّ أعراف. قال^(٢):

٣٨١٣- عُجِيْزٌ تَحْلِفُ حِينَ أَحْلِفُ

كمثل شيطان الحماطِ أعرَفُ

وقيل: وهو شجرٌ يقال له الصَّوْمُ، ومنه قولُ ساعدة بن جُوَيَّة^(٣):

٣٨١٤- مُوَكَّلٌ بِشُدُوفِ الصَّوْمِ يَرْقُبُهَا

من المغارِبِ مَخْطُوفُ الحَشَا زَرِمُ

فعلى هذا قد حُوْطِبَ العربُ بما تُعرِفُه، وهذه الشجرة موجودةٌ بالكلام حقيقةً.

(١) ديوانه ١١١، تحيد: تنفر. يقول: فهذه الناقة تنفر عنه. وشبه الشجر بإمام يحملن الحُزَمَ.

(٢) البيت ورد في اللسان (حمط) برواية عَنجَرْدُ بدل عَجِيْز. وهو في البحر ٣٦٣/٧، ومعاني «الفراء» ٣٨٧/٢. والعرب تقول لجنس من الحيات شيطان الحماط وهو شجر تألفه الحيات. والعنجد: المرأة الخبيثة.

(٣) ديوان الهذليين ١٩٤/١، واللسان (صوم)، والبحر ٣٦٣/٧. والشدوف: الشخصوس. والصوم: شجر يشبه الناس. والمغارب: كل مكان يُتَوَارَى فيه. أَرَزَمَه: أن يقطع عليه البول قبل أن يتمه.

والثاني : أنه من بابِ التَّخْيِيلِ والتمثيل . وذلك أن كلَّ ما يُسْتَنْكَرُ وَيُسْتَقْبَحُ في الطَّبَاعِ والصورة يُشَبَّه بما يتخيَّله الوهمُ ، وإن لم يَرَهُ . والشياطين وإن كانوا موجودين غيرَ مرئيين للعرب ، إلا أنه خاطبهم بما أَلْفَوْه من الاستعارات التخيلية ، كقوله^(١) :

- ٣٨١٥ -

وَمَسْنُونَةٌ زُرُقٌ كَأَنْيَابِ أَعْوَالِ

ولم يَرِ أُنْيَابَهَا ، بل لَيْسَتْ موجودة البتة .

آ . (٦٧) قوله : ﴿ لَشُوبًا ﴾ : العامة على فتح الشين ، وهو مصدرٌ على أصله . وقيل : يُزَادُ به اسمُ المفعول ، ويَدُلُّ له قراءة^(٢) شيبان النحويّ « لَشُوبًا » بالضمِّ . قال الزجاج^(٣) : « المفتوح مصدرٌ والمضوم اسمٌ بمعنى المَشُوبِ » كالنقض بمعنى المنقوض . وعَطَفَ بـ « ثم » لأحدٍ معنيين : إمَّا لأنه يُؤَخَّرُ ما يظنونه يَرَوْنَهُمْ مِنْ عَطَشِهِمْ زيادةً في عذابهم ، فلذلك أتى بـ « ثم » المقتضية للتراخي ، وإمَّا لأنَّ العادة تقضي بتراخي الشربِ عن الأكلِ ، فعَمِلَ على ذلك المِنوالِ . وإمَّا ملءُ البطنِ فيَعْقَبُ الأكلَ ، فلذلك عَطَفَ على ما قبله بالفاءِ و « مِنْ حَمِيمٍ » صفةٌ لـ « شوبًا » . والشُّوبُ : الخَلْطُ والمَزْجُ ومنه : شاب اللبنَ يَشُوبُهُ أي : خَلَطَهُ ومَزَجَهُ .

(١) البيت لامرئ القيس ، وصدده :

أَيْفَتَلُنِي وَالْمَشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي

وهو في ديوانه ٣٣ ، ومعاني الزجاج ٣٠٧/٤ ، والمشرقي : سيف ، والمسنونة : السهام .

(٢) المحتسب ٢٢٠/٢ ، والبحر ٣٦٣/٧ ، وشيبان بن معاوية أبو معاوية النحوي روى عن عاصم ، وروى عنه عبد الرحمن بن أبي حماد . توفي سنة ١٦٤ . انظر : طبقات القراء ٣٢٩/١ .

(٣) معاني القرآن له ٣٠٧/٤ .

آ. (٧٤) قوله: ﴿إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ﴾: / استثناءً مِنَ الْمُنذَرِينَ استثناءً [أ/٧٥٠]
منقطعاً لأنه وعيدٌ، وهم لم يَدْخُلُوا فِي هَذَا الْوَعِيدِ.

آ. (٧٥) قوله: ﴿فَلَنِعْمَ﴾: جوابٌ لِقِسْمٍ مَقْدَرٍ أَي: فَوَاللَّهِ.
ومثله قوله^(١):

٣٨١٦- لَعَمْرِي لِنِعْمِ السَّيِّدَانِ وَجِدْتُمَا

.....

والمخصوصُ بالمدحِ محذوفٌ أَي: نحن.

آ. (٧٩) قوله: ﴿سَلَامٌ عَلَى نُوحٍ﴾: مبتدأٌ وخبرٌ، وفيه أوجهٌ،
أحدها: أَنَّهُ مُفَسَّرٌ «تَرَكْنَا». والثاني: أَنَّهُ مُفَسَّرٌ لِمَفْعُولِهِ أَي: تَرَكْنَا عَلَيْهِ ثَنَاءً
وهو هَذَا الْكَلَامُ. وقيل: ثُمَّ قَوْلٌ مَقْدَرٌ أَي: فَقُلْنَا سَلَامٌ. وقيل: ضَمَّنَ مَعْنَى
تَرَكْنَا مَعْنَى قَلْنَا. وقيل: سَلَطَ «تَرَكْنَا» عَلَى مَا بَعْدَهُ. قال الزمخشري^(٢): «وتركنا
عليه في الآخِرِينَ هَذِهِ الْكَلِمَةُ وَهِيَ: «سَلَامٌ عَلَى نُوحٍ»، بِمَعْنَى: يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ
تَسْلِيمًا، وَيَدْعُونَ لَهُ، وَهُوَ مِنَ الْكَلَامِ الْمُحَكَّمِيِّ كَقَوْلِكَ: قَرَأْتُ سُورَةَ أَنْزَلْنَاهَا»
وهذا الَّذِي قَالَهُ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ: جَعَلُوا الْجُمْلَةَ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ مَفْعُولًا
بِـ «تَرَكْنَا»، لِأَنَّهُ ضَمَّنَ مَعْنَى الْقَوْلِ بِلِ هُوَ عَلَى مَعْنَاهُ بِخِلَافِ الْوَجْهِ قَبْلَهُ، وَهُوَ
أَيْضًا مِنْ أَقْوَالِهِمْ. وقرأ^(٣) عبد الله «سَلَامًا» وَهُوَ مَفْعُولٌ بِهِ بِـ «تَرَكْنَا»

(١) البيت لزهير وعجزه:

على كل حال مِنْ سَجِيلٍ وَمُبْرَمٍ

وهو في ديوانه ١٤ من معلقته، والهمع ٤٢/٢، والدرر ٤٧/٢. والسجيل: الخيط
الواحد، والمبرم: الخيطان يُفْتَلانُ ثُمَّ يَصِيرَانِ خِطًّا وَاحِدًا.

(٢) الكشف ٣٤٣/٢.

(٣) القرطبي ٩٠/١٥، والبحر ٣٦٤/٧.

و «كذلك»^(١) نعتٌ مصدرٍ، أو حالٌ مِنْ ضميره كما تقدّم تحريره غير مرة^(٢).

آ. (٨٣) قوله: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْعَتِهِ﴾: الضميرُ فيه وجهان، أظهرهما: أنه يعودُ على نوحِ أي: مِمَّنْ كان يُشايِعُه أي: يتابعُه على دينه والتصلُّبِ في أمرِ الله. والثاني: أنه يعودُ على محمدٍ صَلَّى اللهُ عليه وسلّم. والشَّيْعَةُ قد تُطلَقُ على المتقدمِ كقوله^(٣):

٣٨١٧- وما لي إلا آل أحمد شيعته

وما لي إلا مشعب الحق مشعب

فجعل آل أحمد - وهم متقدمون عليه وهو تابع لهم - شيعته له قاله الفراء^(٤). والمعروف أن الشَّيْعَةَ تكون في المتأخر.

آ. (٨٤) قوله: ﴿إِذْ جَاء﴾: في العاملِ فيه وجهان، أحدهما: اذكُرْ مقدراً، وهو المتعارف. والثاني: قال الزمخشري^(٥): «ما في الشَّيْعَةِ مِنْ معنى المشايعة يعني: وَإِنْ مِمَّنْ شايِعُه على دينه وتقواه حين جاء ربّه». قال الشيخ^(٦): «لا يجوز؛ لأنَّ فيه الفَصْلَ بين العاملِ والمعمولِ بأجنبي وهو «لإبراهيم» لأنه أجنبيٌّ مِنْ شيعته، ومِنْ «إذ». وزاد المنع أن قَدْرَه «مِمَّنْ شايِعُه حين جاء لإبراهيم» [لأنه قَدَّرَ مِمَّنْ شايِعُه، فجعل العاملَ قبله صلةً لموصول

(١) في الآية ٨٠.

(٢) انظر: الدر المصون ١/١٤١.

(٣) تقدم برقم ١٨٧٤.

(٤) معاني القرآن ٢/٣٨٨.

(٥) الكشف ٣/٣٤٤.

(٦) البحر ٧/٣٦٥.

وَفَصَّلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ «إِذٍ» بِأَجْنَبِيٍّ وَهُوَ لِإِبْرَاهِيمَ^(١) وَأَيْضاً فَلَامُ الْإِبْتِدَاءِ تَمْنَعُ أَنْ يَعْمَلَ مَا قَبْلَهَا فِيمَا بَعْدَهَا. لَوْ قُلْتُ: «إِنْ ضَارِباً لِقَادِمٌ عَلَيْنَا زَيْدًا» تَقْدِيرُهُ: إِنْ ضَارِباً زَيْدًا لِقَادِمٌ^(٢) عَلَيْنَا لَمْ يَجُزْ».

آ. (٨٥) قوله: ﴿إِذْ قَالَ﴾: بَدَلٌ مِنْ «إِذٍ» الْأُولَى أَوْ ظَرْفٌ لـ «سَلِيمٍ» أَي: سَلِمَ عَلَيْهِ فِي وَقْتِ قَوْلِهِ كَيْتَ وَكَيْتَ، أَوْ ظَرْفٌ لـ «جَاءَ» ذَكَرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(٣)، وَليْسَ بِوَاضِحٍ. وَتَقَدَّمَ نَظِيرُ مَا بَعْدَهُ.

آ. (٨٦) قوله: ﴿أَتِفْكَأ﴾: فِيهِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ أَجَلِهِ أَي: أُتْرِيدُونَ آلِهَةً دُونَ اللَّهِ إِفْكَأً، فَ «آلِهَةً» مَفْعُولٌ بِهِ وَ «دُونَ» ظَرْفٌ لـ «تُرِيدُونَ»، وَقَدِّمْتَ مَعْمُولَاتُ الْفِعْلِ اهْتِمَاماً بِهَا، وَحَسَّنَهُ كَوْنُ الْعَامِلِ رَأْسَ فَاصِلَةٍ، وَقَدِّمَ الْمَفْعُولَ مِنْ أَجَلِهِ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ اهْتِمَاماً بِهِ لِأَنَّهُ مُكَافِحٌ لَهُمْ بِأَنَّهُمْ عَلَى إِفْكِ وَبَاطِلٍ. وَبِهَذَا الْوَجْهِ بَدَأَ الزَّمْخَشَرِيُّ^(٤). الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَفْعُولاً بِهِ بـ «تُرِيدُونَ»، وَيَكُونُ «آلِهَةً» بَدَلاً مِنْهُ جَعَلَهَا نَفْسَ الْإِفْكِ مَبَالِغَةً فَابْتَدَأَ بِهَا، وَلَمْ يَذْكَرْ ابْنَ عَطِيَّةٍ^(٥) غَيْرَهُ. الثَّلَاثُ: أَنَّهُ حَالٌ مِنْ فَاعِلِ «تُرِيدُونَ» أَي: أُتْرِيدُونَ آلِهَةً أَفْكِينَ أَوْ ذَوِي إِفْكِ. وَإِلَيْهِ نَحَا الزَّمْخَشَرِيُّ^(٦). قَالَ الشَّيْخُ^(٧): «وَجَعَلَ الْمَصْدَرِ حَالاً لَا يَطْرُدُ إِلَّا مَعَ «أَمَّا» نَحْو: أَمَّا عِلْمًا فَعَالِمٌ».

(١) ما بين معقوفين سقط من البحر.

(٢) في الأصل: «قادم» والتصويب من البحر

(٣) الإملاء ٢٠٦/٢.

(٤) الكشف ٣٤٤/٣.

(٥) المحرر ٢٤٢/١٣.

(٦) الكشف ٣٤٤/٣.

(٧) البحر ٣٦٥/٧.

آ. (٩١) قوله: ﴿فِرَاعٌ﴾: أي: مال في خفية. وأصله من روغان الثعلب، وهو تردده وعدم ثبوته بمكان.

آ. (٩٣) و«ضرباً» مصدر واقع موقع الحال أي: فراغ عليهم ضارباً [ب/٧٥٠] أو مصدر لفعل، ذلك الفعل / حال تقديره: فراغ يضرب ضرباً، أو ضمن «راغ» معنى يضرب، وهو بعيد. و«باليمين» متعلق بـ «ضرباً» إن لم نجعله مؤكداً وإلا فبعامله. واليمين: يجوز أن يراد بها إحدى اليدين وهو الظاهر، وأن يراد بها القوة، فالباء على هذا للحال أي: مُلتبساً بالقوة، وأن يراد بها الحلف وفاء بقوله: «وتالله لأكيدن»^(١). والباء على هذا للسبب. وعدى «راغ» الثاني بـ «على» لما كان مع الضرب المستولي عليهم من فوقهم إلى أسفلهم بخلاف الأول فإنه مع تويخ لهم، وأتى بضمير العقلاء في قوله «عليهم» جرياً على ظن عبدها أنها كالعقلاء.

آ. (٩٤) قوله: ﴿يَزْفُونُ﴾: حال من فاعل «أقبلوا»، و«إليه» يجوز تعلقه بما قبله أو بما بعده. وقرأ^(٢) حمزة «يُزْفُونُ» بضم الياء من أزف وله معنيان، أحدهما: أنه من أزف يزف أي: دخل في الزفيف وهو الإسراع، أو زفاف العروس وهو المشي على هيئته؛ لأن القوم كانوا في طمأنينة من أمرهم، كذا قيل هذا الثاني وليس بشيء؛ إذ المعنى: أنهم لما سمعوا بذلك بادروا مُسرعين، فالهمزة على هذا ليست للتعدية. والثاني: أنه من أزف بغيره أي: حمله على الزفيف وهو الإسراع أو على الزفاف، وقد تقدم ما فيه. وباقى السبعة بفتح الياء من زف الظليم يزف أي: عدا بسرعة. وأصل الزفيف للنعام.

(١) الآية ٥٧ من الأنبياء.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٤٨، والحجة ٦٠٩، والنشر ٣٥٧/٢، والقرطبي

٩٥/١٥، والتيسير ١٨٦، والبحر ٣٦٦/٧، والمحاسب ٢٢١/٢.

وقرأ مجاهد وعبد الله بن يزيد والضحاك وابن أبي عبيدة «يَزْفُون» مِنْ وَزَفَ يَزْفُ أَي : أَسْرَعَ . إِلَّا أَنَّ الْكَسَائِيَّ وَالْفَرَاءَ^(١) قَالَا : لَا نَعْرِفُهَا بِمَعْنَى زَفًا ، وَقَدْ عَرَفْنَا غَيْرُهُمَا . قَالَ مُجَاهِدٌ - وَهُوَ بَعْضُ مَنْ قَرَأَ بِهَا - : «الْوَزِيفُ : النَّسْلَانُ» .

وَقُرِئَ «يُزْفُون» مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ وَ «يَزْفُون» كـ يَزْمُون مِنْ زَفَاهُ بِمَعْنَى حَدَاهُ ، كَمَا أَنَّ بَعْضَهُمْ يَزْفُو بَعْضًا لِتَسَارُعِهِمْ إِلَيْهِ . وَبَيْنَ قَوْلِهِ : «فَأَقْبَلُوا» وَقَوْلِهِ : «فَرَاغَ عَلَيْهِمْ» جُمْلٌ مَحذُوفَةٌ يَدُلُّ عَلَيْهَا الْفَحْوَى أَي : فَبَلَغَهُمُ الْخَبْرُ فَرَجَعُوا مِنْ عَيْدِهِمْ ، وَنَحْوُ هَذَا .

آ . (٩٦) قَوْلُهُ : ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ : فِي «مَا» هَذِهِ أَرْبَعَةٌ أَوْجَهُ ، أَحْوَدُهَا : أَنَّهَا بِمَعْنَى الَّذِي أَي : وَخَلَقَ الَّذِي تَصْنَعُونَهُ ، فَالْعَمَلُ هُنَا التَّصْوِيرُ وَالنَّحْتُ نَحْوُ : عَمِلَ الصَّائِغُ السُّوَارَ أَي : صَاغَهُ . وَيُرْجَّحُ كَوْنُهَا بِمَعْنَى الَّذِي تَقَدَّمَ مَا قَبْلَهَا فَإِنَّهَا بِمَعْنَى الَّذِي أَي : اتَّعَبُدُونَ الَّذِي تَنْجِتُونَ ، وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَخَلَقَ ذَلِكَ الَّذِي تَعْمَلُونَهُ بِالنَّحْتِ .

وَالثَّانِي : أَنَّهَا مَصْدَرِيَّةٌ أَي : خَلَقَكُمْ وَأَعْمَالَكُمْ . وَجَعَلَهَا الْأَشْعَرِيَّةُ دَلِيلًا عَلَى خَلْقِ أفعالِ الْعِبَادِ لِلَّهِ تَعَالَى ، وَهُوَ الْحَقُّ . إِلَّا أَنَّ دَلِيلَ ذَلِكَ مِنْ هُنَا غَيْرُ قَوِيٍّ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ ظُهُورِ كَوْنِهَا بِمَعْنَى الَّذِي . وَقَالَ مَكِّي^(٢) : «يَجِبُ أَنْ تَكُونَ «مَا» وَالْفِعْلُ مَصْدَرًا جِيءَ بِهِ لِيُفِيدَ أَنَّ اللَّهَ خَالِقُ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا» . وَقَالَ أَيْضًا : «وَهَذَا أَلْيَقُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : «مَنْ شَرٌّ مَا خَلَقَ»^(٣) أَجْمَعَ الْقُرَاءُ عَلَى الْإِضَافَةِ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ خَالِقُ الشَّرِّ . وَقَدْ فَارَقَ عَمْرُو بْنُ عَبِيدِ النَّاسِ فَقَرَأَ «مِنْ شَرٍّ»^(٤) بِالتَّنْوِينِ لِيُثَبِّتَ

(١) معاني القرآن ٢/٣٨٩ .

(٢) المشكل له ٢/٢٣٩ .

(٣) الآية ٢ من الفلق .

(٤) البحر ٨/٥٣٠ .

مع الله تعالى خالقاً». وقد استفرض الزمخشري^(١) هذه المقالة هنا بكونها مصدرية، وشنع على قائلها:

والثالث: أنها استفهامية، وهو استفهام توبيخ وتحقير لشأنها أي: وأي شيء تعملون؟ والرابع: أنها نافية أي: إن العمل في الحقيقة ليس لكم فأنتم لا تعملون شيئاً. والجملة من قوله: «والله خلقكم» حال ومعناها حينئذ: أتعبدون الأصنام على حالة تنافي ذلك، وهي أن الله خالقكم وخالقهم جميعاً. ويجوز أن تكون مستأنفة.

آ. (١٠٢) قوله: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ﴾: «معه» متعلق بمحذوف على سبيل البيان كأن قائله قال: مع من بلغ السعي؟ فقيل: مع أبيه. ولا يجوز تعلقه بـ «بلغ» لأنه يقتضي بلوغهما معاً حد السعي. ولا يجوز تعلقه بالسعي؛ لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه فتعين ما تقدم. قال معناه الزمخشري^(٢). ومن يتسع في الظرف يجوز تعلقه بالسعي.

قوله: «ماذا ترى» يجوز أن تكون «ماذا» مركبة مغلباً فيها الاستفهام فتكون منصوبة بـ «ترى»، وهي وما بعدها في محل نصب بـ «انظر» لأنها معلقة له، وأن تكون «ما» استفهامية، و«ذا» موصولة، فتكون مبتدأ وخبراً، والجملة معلقة أيضاً، وأن تكون «ماذا» بمعنى الذي فتكون معمولاً لـ «انظر». وقرأ^(٣) الأخوان «تري» بالضم والكسر. والمفعولان محذوفان، أي: تُريني إياه من صبرك واحتمالك.

(١) الكشاف ٣/٣٤٦.

(٢) الكشاف ٣/٣٤٧.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٤٨، والحجة ٦٠٩، والبحر ٣٧٠/٧، والقرطبي

١٠٣/١٥، والنشر ٣٥٧/٢، والتيسير ١٨٦، المحتسب ٢/٢٢٢.

وباقِي السبعة / «تَرَى» بفتحِين مِنَ الرَّأْيِ . وقراً الأعمش والضحاك [٧٥١/١]
«تَرَى» بالضم والفتح بمعنى : ما يُخَيَّلُ إِلَيْكَ وَيَسْنَحُ بِخاطرك؟

وقوله : «ما تُؤمِّرُ» يجوزُ أَنْ تكونَ «ما» بمعنى الذي ، والعائدُ مقدرٌ أي :
تُؤمِّرُهُ ، والأصلُ : تُؤمِّرُ به ، ولكنَّ حَذَفَ الجارُّ مُطَرِّدٌ ، فلم يُحذفِ العائدُ إلاَّ
وهو منصوبُ المحلِّ ، فليس حَذْفُهُ هنا كحذفه في قولك : «جاء الذي مررتُ» .
وَأَنْ تكونَ مصدريةً . قال الزمخشري^(١) : «أو أمرَك ، على إضافة المصدرِ
للمفعول وتسمية المأمورِ به أمراً» يعني بقوله المفعول أي : الذي لم يُسمَّ
فاعله ، إلاَّ أَنْ في تقدير المصدرِ بفعل مبني للمفعولِ خلافاً مشهوراً .

آ . (١٠٣) قوله : ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا﴾ : في جوابها ثلاثة أوجهٍ ،
أحدها - وهو الظاهر - أنه محذوفٌ ، أي : نادته الملائكةُ ، أو ظهرَ صبرُهُما
أو أجزَلنا لهما أجرُهُما . وقدره بعضهم : بعد الرؤيا أي : كان ما كان مما يُنطقُ به
الحالُ والوصفُ مما لا يُدرِكُ كُنْهَهُ . ونقل ابن عطية^(٢) أن التقديرَ : فلما أسلما
أسلما وتلَّهُ ، قال : كقوله^(٣) :

٣٨١٨ - فلما أجزنا ساحة الحي

أي : فلما أجزنا أجزنا وانتحي ، ويُعزى هذا لسيبويه^(٤) وشيخه الخليل .
وفيه نظرٌ : من حيث اتِّحادُ الفعلينِ الجارينِ مجرى الشرط والجواب . إلاَّ أَنْ

(١) الكشاف ٣/٣٤٨ .

(٢) المحرر ١٣/٢٤٨ - ٢٤٩ .

(٣) تقدم برقم ٤٥٠ .

(٤) لم أقف على نص في «الكتاب» يفيد ذلك .

يُقال: جَعَلَ التَغَايِرَ في الآية بالعطفِ على الفعل، وفي البيت يعمل الثاني في «ساحة» وبالعطف عليه أيضاً. والظاهر أن مثل هذا لا يكفي في التغاير.

الثاني: أنه «وتَلَّهُ للجبين» والواو زائدة وهو قول الكوفيين^(١) والأخفش^(٢). والثالث: أنه «ونادينا» والواو زائدة أيضاً.

وقرأ^(٣) علي وعبد الله وابن عباس «سَلِّمًا». وقرئ «اسْتَسَلِّمًا».

و«تَلَّهُ» أي: صَرَغَهُ وأسقطه على شِقِّهِ. وقيل: هو الرمي بقوة، وأصله: مِنْ رَمَى به على التلِّ وهو المكان المرتفع، أو من التليل وهو العتقُ أي: رماه على عُنُقِهِ، ثم قيل لكل إسقاطٍ، وإن لم يكن على تلٍّ ولا على عُنُقٍ. والمِثْلُ: الرُمْحُ الذي يُتَلُّ به^(٤). والجبين: ما اكتنفت الجبهة من هنا، ومن هنا وشدَّ جمعه على أجبن. وقياسه في القلَّةِ أَجْبِنَةٌ كأرغفة، وفي الكثرة: جُبْنٌ وجُبْنانٌ كرغيف ورغفان ورغفٌ.

آ. (١١٢) قوله: ﴿نَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ﴾: نصبٌ على الحال، وهي حال مقدرة. قال الشيخ^(٥): «إن كان الذَّبِيحُ إسحاقَ فيظهر كونها حالاً مقدرةً، وإن كان إسماعيلُ هو الذَّبِيحَ، وكانت هذه البشارةً بشارَةً بولادة إسحاق، فقد جَعَلَ الزمخشريُّ^(٦) ذلك محلَّ سؤالٍ قال: «فإن قلت: فرق بين

(١) انظر: الإنصاف ٢/٤٥٦.

(٢) لم يشر الأخفش إلى زيادة الواو في هذا الموضع في كتابه «معاني القرآن». وانظر أمثلة على ذلك في كتابه ١٢٥، ٤٥٧.

(٣) انظر في قراءتها: الإنحاف ٢/٤١٣، والمحاسب ٢/٢٢٢، والقرطبي ١٥/١٠٤، والبحر ٧/٣٧٠.

(٤) يتل به: أي يُصرع به.

(٥) البحر ٧/٣٧٢.

(٦) الكشف ٣/٣٥١.

هذا وبين قوله: «فادخلوها خالدين»^(١): وذلك أن المدخول موجود مع وجود الدخول، والخلود غير موجود معهما فقدّرت: مُقدّرين الخلود فكان مستقيماً، وليس كذلك المبشّر به، فإنه معدوم وقت وجود البشارة، وعَدَمُ المبشّر به أوجبَ عدمَ حاله؛ لأن الحال جليّة لا تقوم إلا بالمحلّي، وهذا المبشّر به الذي هو إسحاق حين وُجد لم تُوجد النبوة أيضاً بوجوده بل تراخت عنه مدةً طويلةً، فكيف يُجعل «نبياً» حالاً مقدرةً، والحال صفةٌ للفاعل والمفعول^(٢) عند وجود الفعل منه أو به؟ فالخلود وإن لم يكن صفتهم عند دخول الجنة فتقدّرها صفتهم؛ لأن المعنى: مُقدّرين الخلود وليس كذلك النبوة، فإنه لا سبيل إلى أن تكون موجودةً أو مقدرةً وقت وجود البشارة بإسحاق لعدم إسحاق؟ قلت: هذا سؤالٌ دقيقٌ المسلك. والذي يحلُّ الإشكال: أنه لا بُدَّ من تقديرٍ مُضَافٍ محذوفٍ وذلك قوله: وبشّرناه بوجود إسحاق نبياً أي: بأن يُوجد مقدرةً نبوته، فالعاملُ في الحال الوجود/ لا فعلُ البشارة وبذلك يَرُجِعُ نظيرُ قوله تعالى: [٧٥١/ب] «فادخلوها خالدين»^(٣). انتهى. وهو كلامٌ حسنٌ.

قوله: «من الصالحين» يجوز أن يكون صفةً لـ «نبياً»، وأن يكون حالاً من الضمير في «نبياً» فتكون حالاً متداخلةً. ويجوز أن تكون حالاً ثانية. قال الزمخشري^(٤): «ورودها على سبيلِ الشاءِ والتقريب؛ لأن كلَّ نبيٍّ لا بُدَّ أن يكون من الصالحين».

آ. (١١٦) قوله: ﴿وَنَصَرْنَا هُمْ﴾: الضميرُ عائِدٌ على موسى

(١) الآية ٧٣ من الزمر.

(٢) الكشاف: أو المفعول.

(٣) الآية ٧٣ من الزمر.

(٤) الكشاف ٣٥١/٣.

وهارون وقومهما. وقيل: عائدٌ على الاثنين بلفظ الجمع تعظيماً كقوله^(١):

٣٨١٩- فَإِنْ شِئْتَ حَرَّمْتُ النِّسَاءَ سِوَاكُمْ

«يا أيها النبي إذا طَلَّقْتُمْ»^(٢).

قوله: «فكانوا هم» يجوز في «هم» أن يكون تأكيداً، وأن يكون بدلاً، وأن يكون فضلاً. وهو الأظهر.

آ. (١٢٣) قوله: «وإنَّ إلياسَ»: العائمة على همزة مكسورة، همزة قطع. وابنُ ذكوان^(٣) بوصلها، ولم يُنقلها عنه الشيخ^(٤) بل نقلها عن جماعة^(٥) غيره. ووجهُ القراءتين أنه اسم^(٦) أعجميٌ تلاعبت به العربُ فقطعتْ همزته تارةً، ووصلتها أخرى وقالوا فيه: إلياسين كجبرائيلين. وقيل: تحتل قراءة الوصل أن يكون اسمه ياسين^(٧) ثم دخلت عليه ال المعرّفة، كما دخلت على لیسع وقد تقدّم^(٨). وإلياس هذا قيل: هو ابنُ إلياسين المذكور بعد^(٩)، من ولد

(١) تقدم برقم ١٠٢٤.

(٢) الآية ١ من الطلاق.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٤٨، والنشر ٣٥٩/٢ - ٣٦٠، والحجة ٦٠٩، والتيسير ١٨٧، والبحر ٣٧٣/٧، والمحتسب ٢٢٣/٢.

(٤) عبارة أبي حيان: «وابن عامر بوصل الألف فاحتمل أن يكون وصل همزة القطع واحتمل أن يكون اسمه ياسا ودخلت عليه ال» انظر: البحر ٣٧٣/٧.

(٥) عكرمة والحسن بخلافٍ عنهما والأعرج وأبورجاء وابن عامر وابن محيصن.

(٦) الأصل «اسمي».

(٧) كذا في الأصل لعلها ياسا.

(٨) الآية ٨٦ من الأنعام.

(٩) الآية ١٣٠.

هارونَ أخي موسى . وقيل : بل إلياس إدريسُ . ويَدُلُّ له قراءةُ عبد الله والأعمش وابن وثاب «وإنَّ إدريس» . وقُرئ «إدْراس» كإبراهيم . وإبراهيم . وفي مصحف أبيّ وقراءته : قوله : «وإنَّ إيليس» بهمزة مكسورة ثم ياء ساكنةً بنقطتين مِنْ تحتُ ثم لامٍ مكسورةً ، ثم ياءٍ بنقطتين مِنْ تحتُ ساكنةً ، ثم سينٍ مفتوحةً .

آ . (١٢٤) قوله : ﴿إِذْ قَالَ﴾ : ظرفٌ لقوله «لمن المرسلين» .

آ . (١٢٥) قوله : ﴿بَعَلًّا﴾ : القراءُ على تنوينه منصوباً ، وهو الرُّبُّ بلغة اليمن^(١) . سمع ابن عباس رجلاً منهم يَشُدُّ ضالَّةً فقال آخر : أنا بَعَلُّها فقال : اللُّهُ أكبرُ ، وتلا الآية . وقيل : هو عَلَمٌ لصنم بعينه ، وله قصةٌ في التفسير . وقيل : هو عَلَمٌ لامرأةٍ بعينها أَتَتْهم بضلال فاتَّبعوها ، كذا جاء في التفسير . وتأيد صاحبُ هذه المقالة بقراءة مَنْ قرأ^(٢) «بَعَلَاء» بزنة حَمراء .

قوله : «وتَذَرُونَ» يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً على إضمار مبتدأ ، وأنَّ يكونَ عطفاً على «تَدْعُونَ» فيكونَ داخلاً في حَيْزِ الإنكار .

آ . (١٢٦) قوله : ﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ﴾ : قرأ^(٣) الأخوان وحفص بنصِّ الثلاثة مِنْ ثلاثةٍ أوجهٍ : النصبُ على المدحِ أو البدلِ أو البيانِ إن قلنا : إنَّ إضافةَ أَفْعَلٍ إضافةٌ مُحَضَّةٌ . والباقون بالرفع : إمَّا على خبرِ ابتداءٍ مضمِرٍ أي : هو اللُّهُ ، أو على أنَّ الجلالةَ مبتدأٌ وما بعده الخبرُ . رُوِيَ عن

(١) انظر : لغات القبائل ٢٣٧ .

(٢) البحر ٣٧٣/٧ .

(٣) السبعة ٥٤٩ ، والنشر ٣٦٠/٢ ، والتيسير ١٨٧ ، والقرطبي ١١٧/١٥ ، والبحر

٣٧٣/٧ ، والحجة ٦١٠ .

حمزة^(١) أنه كان إذا وصل نَصَبَ، وإذا وَقَفَ رَفَعَ. وهو حسنٌ جداً، وفيه جَمْعٌ بين الروايتين.

آ. (١٢٨) قوله: ﴿إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ﴾: استثناء متصلٌ من فاعل «فكذَّبوه» وفيه دلالةٌ على أن في قومه من لم يكذِّبه، فلذلك استثنوا. ولا يجوز أن يكونوا مُسْتَثْنَيْنِ من ضمير «لْمُحْضَرُونَ» لأنه يُلْزَمُ أن يكونوا مُنْذَرَجِينَ فيمن كَذَّبَ، لكنهم لم يُحْضَرُوا لكونهم عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلِصِينَ. وهو بينُ الفسادِ. لا يُقال: هو مستثنى منه استثناءً منقطعاً؛ لأنه بصيرُ المعنى: لكنَّ عِبَادَ اللَّهِ المخلصين من غير هؤلاء لم يُحْضَرُوا. ولا حاجةٌ إلى هذا بوجه، إذ به يفسدُ نَظْمُ الكلامِ.

آ. (١٣٠) قوله: ﴿عَلَى إِيَّاسِينَ﴾: قرأ^(٢) نافعٌ وابن عامر «على آل ياسين» بإضافة «آل» بمعنى أهل إلى «ياسين». والباقون بكسرِ الهمزة وسكونِ اللامِ موصولَةٌ بـ «ياسين» كأنه جَمَعَ «إِيَّاس» جَمَعَ سلامَةٍ. فأما الأولى: فإنه أراد بالآل إِيَّاسَ وَلَدَ ياسين كما تقدَّم وأصحابه. وقيل: المراد بياسين هذا إِيَّاسُ المتقدم، فيكون له اسمان. وآله: رَهْطُهُ وقومه المؤمنون. وقيل: المراد بياسين محمد بن عبد الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وأما القراءةُ الثانيةُ^(٣) فقيل: هي جمعُ إِيَّاسِ المتقدم. وجمعٌ باعتبارِ أصحابه كالمهالبةِ والأشاعنةِ في المَهْلَبِ وبنيه، والأشعثِ وقومه، وهو في الأصلِ جمعُ المنسويين إلى إِيَّاسِ، والأصلُ إِيَّاسِي كَأَشْعَرِي. ثم اسْتُقْبِلَ

(١) البحر ٣٧٣/٧.

(٢) انظر في قراءتها: السبعة ٥٤٩، والنشر ٣٦٠/٢، والحجة ٦١٠، والتيسير ١٨٧،

والقرطبي ١١٨/١٥، والبحر ٣٧٣/٧، والمحاسب ٢٢٣/٢.

(٣) إل ياسين.

تضعيفُهُمَا فُحَذِفَتْ إِحْدَى يَاءِ النَّسْبِ / فَلَمَّا جُمِعَ جَمَعَ سَلَامَةَ التَّقَى سَاكِنَانِ : [أ/٧٥٢]
إِحْدَى الْيَاءَيْنِ وَيَاءُ الْجَمْعِ ، فُحَذِفَتْ أَوْلَاهُمَا لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، فَصَارَ إِليَاسِينَ
كَمَا تَرَى . وَمِثْلُهُ : الْأَشْعُرُونَ وَالْحُثَيِّبُونَ . قَالَ (١) :
٣٨٢٠ - قَدْنِي مِّنْ نَّصْرِ الْخُبَيْبِينَ قَدِي

وقد تقدّم طَرَفٌ من هذا آخر الشعراء (٢) عند «الأعجميين» . إلا أن
الزمخشري (٣) قد ردّ هذا : بأنّه لو كان على ما ذُكِرَ لَوَجَبَ تعريفُهُ بِأَلِ فَكَانَ
يُقَالُ : على الإلياسين . قلت : لأنه متى جُمِعَ العَلَمُ جَمَعَ سَلَامَةَ أَوْ ثِنِّي لَزِمَتْهُ
الألفُ واللامُ ؛ لأنه تَزَوُّلُ عِلْمِيَّتِهِ فيقال : الزيدان ، الزيدون ، الزينبات ولا يُلتَفَتُ
إلى قولهم : جُمَادِيَانِ وَعَمَاتَانِ عِلْمِي شَهْرَيْنِ وَجَبَلَيْنِ لندورهما .

وقرأ الحسن وأبوجراء «على إلياسين» بوصلِ الهمزة على أنه جَمَعُ
إلياس وقومه المنسوبين إليه بالطريق المذكورة . وهذه واضحة لوجود آل المعرفة
فيه كالزبيدين . وقرأ عبد الله «على إدراسين» لأنه قرأ في الأول «وإنَّ
إدريس» (٤) . وقرأ أبي «على إيليسين» لأنه قرأ في الأول «وإنَّ إيليس» كما
حرّرتُه عنه . وهاتان تدلّان على أن إلياسين جَمَعُ إلياس .

آ . (١٣٧) قوله : ﴿مُصْبِحِينَ﴾ : حال . وهو مِن أَصْبَحَ النَّامَةُ
بمعنى داخلين في الصباح . ومنه «إِذَا سَمِعْتَ بَسْرَى الْقَيْنِ فَاعْلَمْ أَنَّهُ مُصْبِحٌ» (٥)

(١) تقدم برقم ٥٢٦ .

(٢) انظر إعرابه للآية ١٩٨ .

(٣) الكشاف ٣/٣٥٢ .

(٤) في الآية ١٢٣ .

(٥) مجمع الأمثال ١/٤١ ، والمستقصى ١/١٢٤ .

أي: مُقيم في الصباح. وقد تقدّم ذلك في سورة الروم^(١).

آ. (١٣٨) قوله: ﴿وبالليل﴾: عطفٌ على الحالِ قبلها أي: ومُلتبِسِينَ بالليل.

آ. (١٤٠) قوله: ﴿إذ أبق﴾: ظرفٌ للمرسلين، أي: هو من المرسلين حتى في هذه الحالة. وأبق أي: هَرَبَ. يُقال: أبق العبدُ يَأْبِقُ إِباقاً فهو أبقٌ، والجمع أباق كضُرَابٍ. وفيه لغةٌ ثانية: أبق بالكسر يَأْبِقُ بالفتح. ويَأْبِقُ الرجلُ يُشَبِّهه به في الاستتار. وقولُ الشاعر^(٢):

..... ٣٨٢١

قد أَحْكَمَتْ حَكَمَاتِ الْقِدِّ وَالْأَبْقَا

قيل: هو القنْبُ.

آ. (١٤١) قوله: ﴿فساهم﴾: أي: فغالبهم في المساهمة، وهي الاقتراع. وأصله أن يَخْرُجَ السَّهْمُ على مَنْ غلب.

آ. (١٤٢) قوله: ﴿وهو مُلِيمٌ﴾: حالٌ. والمليمُ: الذي أتى بما يَلامُ عليه. قال^(٣):

٣٨٢٢ - وكم مِنْ مُلِيمٍ لَمْ يُصَبِّ بِمَلامَةٍ

وَمُتَّبِعٍ بِالذَّنْبِ لَيْسَ لَهُ ذَنْبٌ

(١) الآية ١٧. وانظر إعرابه للآية ٦٦ من الحجر.

(٢) البيت لزهير وصدرة:

القائد الخيل منكوباً دوابرها

وهو في ديوانه ٤٩، واللسان أبق، وعمدة الحفاظ ٥. ومنكوباً دوابرها: أكلتها الأرض.

(٣) لم أهدى إلى قائله. وهو في البحر ٣٦٨/٧، والمحزر ٢٥٦/١٣.

يقال: ألام فلانُ أي: فَعَلَ ما يُلامُ عليه. وقَرِيءٌ^(١) «مَلِيمٌ» بفتح الميم من لَامٍ يَلُومُ، وهي شاذةٌ جداً إذ كان قياسها «مَلُومٌ» لأنها من ذوات الواو كمَقُولٍ ومَصُونٍ. قيل: ولكنْ أُحِدَتْ من لِيمٍ على كذا مبنياً للمفعول. ومثله في ذلك: شُبْتُ الشيءَ فهو مَشِيبٌ، ودُعِيَ فهو مَدْعِيٌّ، والقياسُ: مَشُوبٌ ومَدْعُوٌّ^(٢)، لأنهما من يَشُوبُ ويَدْعُو.

آ. (١٤٤) قوله: ﴿فِي بَطْنِهِ﴾: الظاهرُ أنه متعلقٌ بـ «لَيْتٌ» وقيل: حالٌ أي: مستقراً.

آ. (١٤٥) قوله: ﴿بِالْعَرَاءِ﴾: أي: في العراءِ نحو: زيد بمكة. والعراءُ: الأرضُ الواسعةُ التي لا نباتُ بها ولا مَعْلَمٌ، اشتقاقاً من العري وهو عَدَمُ السُّترةِ، سُمِّيَتِ الأرضُ الجَرْداءُ لعدمِ اسْتِئثارها بشيءٍ. والعرا بالقصر: الناحيةُ. ومنه اعتراه أي: قَصَدَ عَراه. وأما الممدودُ فهو - كما تقدَّم - الأرضُ الفَيْحاءُ. قال^(٣):

٣٨٢٣- وَرَفَعْتُ رِجْلاً لَا أَخَافُ عِثَارَها
وَنَبَذْتُ بِالْمَثْنِ العَراءِ ثِيابِي

آ. (١٤٦) قوله: ﴿مِنْ يَقِطِينَ﴾: هو يَفْعِيلٌ مِنْ قَطَنٍ بالمكان إذا أقام فيه لا يَبْرَحُ^(٤). قيل: واليَقِطِينُ: كلُّ ما لم يكنْ له ساقٌ مِنْ عُوْدٍ كَالقِثَاءِ

(١) البحر ٣٧٥/٧، والكشاف ٣٥٣/٣.

(٢) لأن عينه واو في مَشُوبٍ، ولامه واو في مَدْعُوٌّ.

(٣) البيت لرجل من خزاعة. وهو في مجاز القرآن ١٧٥/٢، واللسان (عرا)، والبحر

٣٦٨/٧، والقرطبي ١٢٩/١٥.

(٤) يَقِطُنٌ قُطُوناً.

والقَرَعِ والبَطِيخِ . وفي قوله : «شجرة» ما يَرُدُّ قول بعضهم إن الشجرة في كلامهم ما كان لها ساقٌ مِنْ عَوْدٍ ، بل الصحيح أنها أعم . ولذلك بُيِّنَتْ بقوله : «مِنْ يَقْطِينٍ» . وأما قوله : «والنجمُ والشجرُ»^(١) فلا دليل فيه لأنه استعمالُ اللفظ العامِّ في أحدِ مدلولاته . وقيل : بل أُنبَتَ اللهُ اليَقْطِينِ الخاصَّ على ساقٍ معجزةً له فجاء على أصله / ولو بُيِّنَتْ من الوعدِ مثل : يَقْطِينٍ لقلت : يُوَعِّدُ لا يُقال : تُحذف الواوُ لوقوعها بين ياءٍ وكسرٍ كـ «يَعُدُّ» مضارعٌ وَعَدَ ؛ لأنَّ شَرْطُ تلك الياءِ أَنْ تكونَ للمضارعةِ . وهذه مِمَّا يَمْتَحِنُ بها أهلُ التصريفِ بعضهم بعضاً . [ب/٧٥٢]

آ . (١٤٧) قوله : ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾ : في «أو» هذه سبعةُ أوجهٍ قد تقدَّمتْ بتحقيقها ودلائلها في أولِ البقرة عند قوله «أَوْ كَصَيْبٍ»^(٢) فعليك بالالتفاتِ إليها ثَمَّةً : فالشُّكُّ بالنسبةِ إلى المخاطبين ، أي : إن الرائي يَشُكُّ عند رؤيتهم ، والإبهامُ بالنسبةِ إلى أن الله تعالى أبهم أمرهم ، والإباحةُ أي : إن الناظر إليهم يُباح له أن يحزرهم بهذا القدر ، أو بهذا القدر ، وكذلك التخييرُ أي : هو مُخَيَّرٌ بين أن يحزرهم كذا أو كذا ، والإضرابُ ومعنى الواوِ واضحان .

آ . (١٤٩) قوله : ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ﴾ : قال الزمخشريُّ^(٣) : «معطوفٌ على مثله»^(٤) في أولِ السورة ، وإن تباعدتْ . قال الشيخ^(٥) : «وإذا كانوا قد عدوا الفصلَ بجملةٍ نحو : «كُلُّ لِحْمًا وَاضْرِبْ زَيْدًا وَخَبْزًا» من أقبح التركيبِ ، فكيف بجملةٍ كثيرةٍ وقصصٍ متباينةٍ؟» قلت : ولقائلٍ أن يقول : إنَّ الفصلَ

(١) الآية ٦ من الرحمن .

(٢) الآية ١٩ من البقرة ، وانظر : الدر المصون ١ / ١٦٧ .

(٣) الكشاف ٣ / ٣٥٤ .

(٤) الآية ١١ .

(٥) البحر ٧ / ٣٧٦ .

- الصافات -

- وإن كَثُرَ بينَ الجملِ المتعاطفةِ - مغتفرٌ. وأمَّا المشألُ الذي ذكره فيمن قبيلِ
المفرداتِ. ألا ترى كيف عطف «خبزاً» على لَحْمًا؟

آ. (١٥٠) قوله: ﴿وهم شاهدون﴾: جملةٌ حاليةٌ من
الملائكة. والرباطُ: الواو، وهي هنا واجبةٌ لعدمِ رابطٍ غيرها.

آ. (١٥٢) والعامَّةُ على «وَلَدَ اللّهُ» فعلاً ماضياً مسنداً للجلالةِ أي:
أتى بالولد، تعالى اللهُ عَمَّا يقولونَ علُوًّا كبيراً. وقُرئ^(١) «وَلَدَ اللّهُ» بإضافةِ
الولدِ إليه أي: يقولون: الملائكةُ وَلَدَهُ. فحُذِفَ المبتدأُ للعلمِ به، وأُبقِيَ خبره.
والوَلَدُ: فَعَلَ بمعنى مَفْعُولٍ كَالقَبْضِ؛ فلذلك يقع خبراً عن المفردِ والمثنى
والمجموعِ تذكيراً وتأييماً. تقول: هذي وَلَدِي، وهم وَلَدِي.

آ. (١٥٣) قوله: ﴿أَصْطَفَى﴾: العامَّةُ على فتحِ الهمزةِ على
أنها همزةُ استفهامٍ بمعنى الإنكارِ والتشريعِ، وقد حُذِفَ معها همزةُ الوصلِ
استغناءً عنها.

وقرأ^(٢) نافعٌ في روايةِ وأبو جعفر وشيبة والأعمش بهمزةٍ وصلٍ ثَبَّتُ
ابتداءً وَتَسْقُطُ دَرَجاً. وفيه وجهان، أحدهما: أنه على نيةِ الاستفهامِ، وإنما
حُذِفَ للعلمِ به. ومنه قولُ عُمَرَ بنِ أبي ربيعة^(٣):

٣٨٢٤- ثم قائلوا: تُحِبُّهَا قَلْتُ بَهْرًا
عددَ الرَّمْلِ والحَصَى والترابِ

(١) البحر ٣٧٦/٧.

(٢) من رواية ابن جَمَّاز وإسماعيل عنه. انظر: السبعة ٥٤٩، والنشر ٣٦٠/٢،
والقرطبي ١٣٤/١٥، والبحر ٣٧٧/٧، والحجة ٦١٢.

(٣) ديوانه ٤٢٣، والكتاب ١٥٧/١، والخصائص ٢٨١/٢، والدرر ١٦٢/١، وبهراً:
كثيراً.

أي : أتحبها . والثاني : أن هذه الجملة بدلٌ من الجملة المحكيّة بالقول ، وهي «وَلَدَ اللَّهُ» أي : يقولون كذا ، ويقولون : اصطفى هذا الجنس على هذا الجنس . قال الزمخشري^(١) : «وقد قرأ بها حمزة والأعمش . وهذه القراءة وإن كان هذا محمّلها فهي ضعيفة . والذي أضعفها أن الإنكار قد اكتنف هذه الجملة من جانبيها ، وذلك قوله : «وإنهم لكاذبون» ، «ما لكم كيف تحكمون» فمن جعلها للإثبات فقد أوقعها دخيلة بين نسيين . قال الشيخ^(٢) : «وليسَتْ دخيلةً بين نسيين ؛ لأن لها مناسبة ظاهرة مع قولهم : «وَلَدَ اللَّهُ» . وأمّا قوله : «وإنهم لكاذبون» فهي جملة اعتراض بين مقالتي الكفرة جاءت للتشديد^(٣) والتأكيد في كون مقالتهم تلك هي من إفيكهم» .

ونقل أبو البقاء^(٤) أنه قرىء «أصطفى» بالمد . قال : «وهو بعيد جداً» .

آ . (١٥٤) قوله : ﴿ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ : جملتان استفهامتان ليس لإحدهما تعلق بالأخرى من حيث الإعراب ، استفهم أولاً عمّا استقرّ لهم وثبت ، استفهام إنكار ، وثانياً استفهام تعجب من حكمهم بهذا الحكم الجائر ، وهو أنهم نسبوا أحسن الجنسين وما يتطرون منه ، ويتوارى أحدهم من قومه عند بشارته به ، إلى ربهم ، وأحسن^(٥) الجنسين إليهم .

آ . (١٦٠) قوله : ﴿ إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ ﴾ : مُسْتثنى منقطع . والمستثنى منه : إمّا فاعل «جعلوا» أي : جعلوا بينه وبين الجنة نسباً إلا

(١) الكشاف ٣/٣٥٤ .

(٢) البحر ٧/٣٧٧ .

(٣) البحر : للتشديد .

(٤) الإملاء ٢/١١٢ .

(٥) أي : نسبوا أحسن .

عبادَ الله . الثاني : أنه فاعلُ «يَصِفُونَ» أي : لكن عبادَ / الله يَصِفُونَه بما يليق به [١/٧٥٣] تعالى . الثالث : أنه ضميرُ «مُحَضَّرُونَ» أي : لكنَّ عبادَ الله ناجُونَ . وعلى هذا فتكون جملةُ التسييحِ معترضةً . وظاهرُ كلامِ أبي البقاء أنه يجوزُ أن يكونَ استثناءً متصلاً لأنه قال^(١) : «مستثنى مِنْ «جَعَلُوا» أو «مُحَضَّرُونَ» . ويجوزُ أن يكونَ منفصلاً» فظاهرُ هذه العبارةُ أنَّ الوجهين الأولين هو فيهما متصلٌ لا منفصلٌ . وليس ببعيدٍ كأنه قيل : وجَعَلَ الناسَ . ثم استثنى منهم هؤلاء وكلُّ مَنْ لم يجعل بين الله تعالى وبين الجنةِ نسباً فهو عند الله مُخلصٌ من الشُّركِ .

آ . (١٦١) قوله : ﴿وما تَعْبُدُونَ﴾ : فيه وجهان ، أحدهما : أنه معطوفٌ على اسم «إنَّ» . و «ما»^(٢) نافيةٌ ، و «أنتم» اسمُها أو مبتدأٌ ، و «أنتم» فيه تغليبُ المخاطبِ على الغائبِ ؛ إذ الأصلُ : فإنكمُ ومعبودكم ما أنتم وهو ، فغلبَ الخطابُ . و «عليه» متعلقٌ بقوله : «بفَاتِنين» . والضميرُ عائِدٌ على «ما تعبُدون» بتقديرِ حَذَفِ مضافٍ وضمَّنَ فاتنينَ معني حاملين بالفتنة والتقدير : فإنكم وألهتكم ، ما أنتم وهم حاملين على عبادته إلا الذين سَبَقَ في عِلْمه أنه من أهلِ صَلِّي الجحيم . فَمَنْ مفعولٌ بـ «فَاتِنين» والاستثناءُ مفرغٌ . والثاني : أنه مفعولٌ معه ، وعلى هذا فيحسُنُ السكوتُ على «تعبُدون» كما يحسُنُ في قولك : «إنَّ كلَّ رجلٍ وضيَعته» ، وحكى الكسائيُّ أن كلَّ ثوبٍ وثمنه^(٣) والمعنى : أنكم مع معبوديكم مُقترنون . كما يُقدَّرُ ذلك في «كلُّ رجلٍ وضيَعته مقترنان» . وقوله : «ما أنتم عليه بفَاتِنين» مستأنفٌ أي : ما أنتم على ما تعبُدون بفَاتِنين ، أو بحاملين على الفتنة ، إلا مَنْ هو صالٍ منكم . قالها الزمخشريُّ^(٤) . إلا أنَّ

(١) الإملاء ٢٠٨/٢ .

(٢) في قوله تعالى : «ما أنتم» .

(٣) رُسمت الواو «لوا» وفي «الارتشاف» : «كل ثوب وقيمته» . الارتشاف ٣٢/٢ .

(٤) الكشاف ٣٥٥/٣ ، والوجهان هما : العطف والمعية .

أبا البقاء^(١) ضَعَفَ الثاني، وكذا الشيخ^(٢) تابعاً له في تضعيفه بَعْدَ تَبَادُرِهِ إِلَى الفهم.

قلت: الظاهرُ أنه معطوف، واستئناف «ما أنتم عليه بفاتنين» غير واضح، والحقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ. وَجَوَزَ الزمخشري^(٣) أَنْ يَعْوَدَ الضمير في «عليه» على الله تعالى قال: «فإن قلت: كيف يفتنونهم على الله؟ قلت: يفسدونهم عليه بإغوائهم، مِنْ قَوْلِكَ: فتن فلان على فلان امرأته، كما تقول: أفسدها عليه وخيَّبها عليه».

آ. (١٦٣) و «مَنْ هُوَ» يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً أَوْ مَوْصُوفَةً.

وقرأ العامة «صال الجحيم» بكسر اللام؛ لأنه منقوص مضاف حذفت لامه لالتقاء الساكنين، وحُجِّلَ على لفظ «مَنْ» فَأَفْرَدَ كما أفرد هو. وقرأ^(٤) الحسنُ وابن أبي عبيدة بضم اللام مع واو بعدها، فيما نقله الهذلي^(٥) عنهما، وابن عطية^(٦) عن الحسن. وقرأ بضمها مع عَدَمِ واو فيما نقل ابن خالويه^(٧) عنهما وعن الحسن فقط، فيما نقله الزمخشري^(٨) وأبو الفضل^(٩). فأما مع الواو

(١) الإملاء ٢/٢٠٨، قال: «ويضعف أن يكون بمعنى مع إذ لا فعل هنا».

(٢) البحر ٧/٣٧٨.

(٣) الكشاف ٣/٣٥٥.

(٤) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٢٢٨، والبحر ٧/٣٧٩، والقرطبي ١٥/١٣٦، والنشر ٢/١٨٣.

(٥) الكامل له (خ) ٢٣٣.

(٦) المحرر ١٣/٢٦١، وعبارته «بضم اللام».

(٧) الشواذ له ١٢٨.

(٨) الكشاف ٣/٣٥٦.

(٩) وهو الرازي صاحب اللوامح.

فإنه جَمُعُ سَلَامَةٍ بالواو والنون، ويكون قد حُمِلَ على لفظ «مَنْ» أولاً فأفردَ في قوله «هو»، وعلى معناها ثانياً فَجُمِعَ في قوله: «صَالُو» وحُدِفَتِ النونُ للإضافة. وممَّا حُمِلَ فيه على اللفظ والمعنى في جملةٍ واحدةٍ وهي صلةٌ للموصولِ قوله تعالى: «إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى»^(١) فأفردَ في «كان» وجمَعَ في هوداً. ومثله قوله^(٢):

..... -٣٨٢٥-

وَأَيَّقَظَ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ نِيَامَا

وأما مع عَدَمِ الواو فيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ جَمْعاً أَيْضاً، وإنما حُدِفَتِ الواوُ خطأً كما حُدِفَتِ لَفْظاً. وكثيراً ما يَفْعَلُونَ هذا: يُسْقِطُونَ في الخَطِّ ما يَسْقِطُ في اللفظ. ومنه «يَقْضُ الْحَقُّ»^(٣) في قراءة مَنْ قرأ بالضاد المعجمة، ورُسِمَ بغير ياءٍ، وكذلك «واخْشَوْنَ، اليَوْمَ»^(٤). ويُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مفرداً، وحقُّه على هذا كسرُ اللامِ فقط لأنه عَيْنُ منقوصٍ، وعَيْنُ المنقوصِ مكسورةٌ أبداً وحُدِفَتِ اللامُ وهي الياءُ لالتقاء الساكنين نحو: هذا قاضِ البلدِ.

وقد ذكروا فيه^(٥) توجيهَين، أحدهما: أنه مقلوبٌ؛ إذا الأصلُ: صالِي ثم صايل، قَدُموا اللامُ إلى موضعِ العينِ، فوقَعَ الإعرابُ على العينِ، ثم حُدِفَتِ لامُ الكلمة بعد / القلبِ فصار اللفظ كما ترى، ووزنه على هذا فاعٌ فيقال على [ب/٧٥٣] هذا: جاء صالٌ، ورأيتُ صالاً، ومررتُ بصالٍ، فيصيرُ في اللفظِ كقولك: هذا

(١) الآية ١١١ من البقرة.

(٢) تقدم برقم ٦٧٨.

(٣) الآية ٥٧ من الأنعام، وهي قراءة الكسائي وحمزة وابن عامر وأبي عمرو. الدر ٦٥٧/٤.

(٤) الآية ٣ من المائدة.

(٥) في «صال».

بَابُ وَرَأَيْتُ بَابًا، وَمَرَرْتُ بِيَابٍ. وَنَظِيرُهُ فِي مَجْرَدِ الْقَلْبِ: شَاكٌ (١) وَوَلَايٌ (٢) فِي شَائِكٍ وَوَلَايٌ، وَلَكِنْ شَائِكٌ وَوَلَايٌ قَبْلَ الْقَلْبِ صَحِيحَانِ، فَصَارَا بِهِ مَعْتَلَيْنِ مَنْقُوصَيْنِ بِخِلَافِ «صَالٍ» فَإِنَّهُ قَبْلَ الْقَلْبِ مَعْتَلٌ مَنْقُوصٌ فَصَارَ بِهِ صَحِيحًا. وَالثَّانِي: أَنَّ اللَّامَ حُذِفَتْ اسْتِثْقَالًا مِنْ غَيْرِ قَلْبٍ. وَهَذَا عِنْدِي أَسْهَلُ مِمَّا قَبْلَهُ وَقَدْ رَأَيْنَاهُمْ يَتَنَاسَوْنَ اللَّامَ الْمَحذُوفَةَ، وَيَجْعَلُونَ الْإِعْرَابَ عَلَى الْعَيْنِ. وَقَدْ قُرِئَ «وَلَهُ الْجَوَارُ» (٣) بِرَفْعِ الرَّاءِ، «وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانَ» (٤) بِرَفْعِ النُّونِ تَشْبِيهًا بِجَنَاحِ وَجَانٍ. وَقَالُوا: مَا بَالِيَتْ بِهِ بَالَةٌ وَالْأَصْلُ بِالِيَةٌ كَعَافِيَةٌ. وَقَدْ تَقَدَّمَ طَرَفٌ مِنْ هَذَا عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٌ» (٥) فَيَمِّنُ قَرَأَهُ بِرَفْعِ الشَّيْنِ.

آ. (١٦٤) قَوْلُهُ: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ﴾: فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ «مِنَّا» صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ مَحذُوفٍ هُوَ مُبْتَدَأٌ، وَالْخَبْرُ الْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ: «إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ» تَقْدِيرُهُ: مَا أَحَدٌ مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ، وَحَذَفَ الْمُبْتَدَأُ مَعَ «مِنْ» جَيِّدٌ فَصِيحٌ. وَالثَّانِي: أَنَّ الْمُبْتَدَأَ مَحذُوفٌ أَيْضًا، وَ«إِلَّا لَهُ مَقَامٌ» صِفَتُهُ حُذِفَ مَوْصُوفُهَا، وَالْخَبْرُ عَلَى هَذَا هُوَ الْجَارُ الْمَتَقَدِّمُ. وَالتَّقْدِيرُ: وَمَا مِنَّا أَحَدٌ إِلَّا لَهُ مَقَامٌ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ (٦): حَذَفَ الْمَوْصُوفَ، وَأَقَامَ الصِّفَةَ مُقَامَهُ كَقَوْلِهِ (٧):

٣٨٢٦- أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ السَّنَايَا

- (١) الشائك: ذو الشوكه ثم صار شايك ثم شاكى. وقد يقال شاك. انظر: اللسان شوك.
- (٢) نبات لاث: ما قد التبس بعضه على بعض يقولون: لاث ولاث على القلب كما سبق. انظر: اللسان لوث.
- (٣) الآية ٢٤ من الرحمن، وهي قراءة الحسن. الإتحاف ٥١٠/٢.
- (٤) الآية ٥٤ من الرحمن، ولم أقف على القراءة المذكورة.
- (٥) الآية ٤١ من الأعراف وهي قراءة أبي رجاء. الشواذ ٤٣. وانظر: الدر ٣٢٢/٥.
- (٦) الكشاف ٣/٣٥٦.
- (٧) تقدم برقم ٢٥٣٨.

[وقوله^(١)]:

٣٨٢٧- تَرْمِي بِكْفِيٍّ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ

ورَدَّ الشَّيْخُ^(٢) فَقَالَ: «لَيْسَ هَذَا مِنْ حَذْفِ الْمَوْصُوفِ وَإِقَامَةِ الصِّفَةِ مَقَامَهُ؛ لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ مُبْتَدَأً، وَ«إِلَّا لَهُ مَقَامٌ» خَبَرُهُ؛ وَلِأَنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ كَلَامٌ مِنْ قَوْلِهِ: «وَمَا مِنْ أَحَدٍ»، وَقَوْلِهِ: «إِلَّا لَهُ مَقَامٌ» مَحْطُ الْفَائِدَةِ، وَإِنْ تُخِيلُ أَنْ «إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ» فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ فَقَدْ نَصُّوا عَلَيَّ أَنَّ «إِلَّا» لَا تَكُونُ صِفَةً إِذَا حُذِفَ مَوْصُوفُهَا، وَأَنَّهَا فَارَقَتْ «غَيْرَ» إِذَا كَانَتْ صِفَةً فِي ذَلِكَ لِتَمَكِّنِ «غَيْرَ» فِي الْوَصْفِ وَعَدَمِ^(٣) تَمَكِّنِ «إِلَّا» فِيهِ، وَجَعَلَ ذَلِكَ كَقَوْلِهِ: «أَنَا ابْنُ جَلَا» أَي: أَنَا ابْنُ رَجُلٍ جَلَا، وَ«بِكْفِيٍّ كَانَ» أَي: رَجُلٌ كَانَ، وَقَدْ عَدَّهُ النُّحَوِيُّونَ مِنْ أَجْبَحِ الضَّرَائِرِ [حَيْثُ حَذَفَ الْمَوْصُوفَ وَالصِّفَةَ جَمْلَةً لَمْ تَتَقَدَّمْهَا «مِنْ» بِخِلَافِ قَوْلِهِ «مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ» يَرِيدُونَ: مِنَّا فَرِيقٌ ظَعَنَ، وَمِنَّا فَرِيقٌ أَقَامَ]^(٤) وَقَدْ تَقَدَّمَ نَحْوُ مِنْ هَذَا فِي النِّسَاءِ عِنْدَ قَوْلِهِ: «وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ»^(٥). وَهَذَا الْكَلَامُ وَمَا بَعْدَهُ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ الْمَلَائِكَةِ. وَقِيلَ: مِنْ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَمَفْعُولِ «الصَّافُونَ» وَ«الْمُسَبِّحُونَ» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا أَي: الصَّافُونَ أَقْدَامَنَا أَوْ أَجْنَحَتَنَا، وَالْمُسَبِّحُونَ اللَّهُ تَعَالَى وَأَنْ لَا يُرَادَ الْبِتَّةُ أَي: نَحْنُ مِنْ أَهْلِ هَذَا الْفِعْلِ.

(١) تقدم برقم ٢١٠٩.

(٢) البحر ٣٧٩/٧.

(٣) البحر: وقلة تمكن.

(٤) ما بين معقوفين سقط من مطبوعة البحر.

(٥) الآية ١٥٩ من النساء. وانظر: الدر المصون ١٤٨/٤.

آ. (١٧٢) قوله: ﴿إِنَّهُمْ هُمُ الْمَنْصُورُونَ﴾: تفسير للكلمة فيجوز أن لا يكون لها محل من الإعراب، ويجوز أن تكون خبر مبتدأ مضمرة أو منصوبة بإضمار فعل أي: هي أنهم لهم المنصورون، أو أعني بالكلمة هذا اللفظ، ويكون ذلك على سبيل الحكاية؛ لأنك لو صرحت بالفعل قبلها حاكياً للجملة بعده كان صحيحاً، كأنك قلت: عَنَيْتُ هذا اللفظ كما تقول: «كُتِبَتْ زَيْدٌ قَائِمٌ» و«إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ». وقرأ^(١) الضحَّاك «كلماتنا» جمعاً.

آ. (١٧٧) قوله: ﴿نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ﴾: العائمة على «نَزَلَ» مبنياً للفاعل، وعبد الله^(٢) بِنَائِهِ للمفعول، والجار قائم مقام فاعله. والساحة: الفناء الخالي من الأبنية، وجمّعها سُوحَ فألفها عن واو، فتصغّر على سُويحة. قال الشاعر^(٣):

٣٨٢٨ - فَكَانَ سِيَّانٍ أَنْ لَا يَسْرَحُوهَا نَعْمًا
أَوْ يَسْرَحُوهَا وَغَبَّرَتِ السُّوحُ

وبهذا يتبين / ضَعُفُ قول الراغب^(٤): إنها من ذوات الياء؛ حيث عدّها في مادة «سيح» ثم قال: «السّاحة: المكان الواسع. ومنه ساحة الدار. والسّائح: الماء الجاري في الساحة. وساح فلان في الأرض: مرّ السّائح،

(١) في الآية ١٧١. انظر: البحر ٣٨٠/٧.

(٢) المحتسب ٢٢٩/٢، والبحر ٣٨٠/٧.

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ١٩٧/١، والخصائص ٣٤٨/١، وابن يعيش ٨٦/٢، والخزانة ٣٤٢/٢. والسوح: جمع ساحة يصف سنة ذات جذب فرعي الغنم وتركه سواء.

(٤) لم ينص على أنها يائية ومنهجه الجمع بين ذوات الياء وذوات الواو تحت حرف واحد، وذكر بعدها «سود» وبدأ المادة بقوله ساح. المفردات ٢٤٦.

ورجلٌ سائحٌ وسيّاحٌ انتهى . ويُحتمل أن يكونَ لها مادتان^(١)، لكنْ كان ينبغي أن يذكرَ: ما هي الأشهرُ، أو يذكرهما معاً. وحُذِفَ مفعولُ «أبصر» الثاني: إمّا اختصاراً لدلالةِ الأولِ عليه، وإمّا اقتصاراً. والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ أي: صباحهم.

آ. (١٨٠) قوله: ﴿رَبِّ الْعِزَّةِ﴾: أُضيفَ الربُّ إلى العِزَّةِ لاختصاصه بها، كأنه قيل: ذو العِزَّةِ كما تقول: صاحبٌ صِدْقٍ لاختصاصه به. وقيل: المرادُ العِزَّةُ المخلوقةُ الكائنةُ بين خَلْقِهِ. وترتَّبُ على القولين مسألةُ اليمين. فعلى الأولِ ينعقدُ بها اليمينُ؛ لأنها صفةٌ من صفاته تعالى بخلاف الثاني، فإنه لا ينعقدُ بها اليمينُ.

[تَمَّتْ بَعُونَهُ تَعَالَى سُورَةُ الصَّافَاتِ]

(١) عقد لها في اللسان مادتين: «سوح» ومنها الساحة وتصغيرها سَوَيْحَةٌ، و«سَيِّح» ومنه السَّيِّحُ: الماء الظاهر الجاري وقد ساح يسبح سَبْحاً، وساح في الأرض يسبح سَبِيحاً أي ذهب. ومن هنا فثمةُ مادتان واوية وياثية.

سورة ص

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قرأ^(١) العَامَّةُ بسكونِ الدالِ مِنْ «صَادٌ» كسائرِ حروفِ التهجِّي في أوائلِ السُّورِ. وقد مرَّ ما فيه. وقرأ أُبَيُّ والحسنُ وابنُ أُبي إسحاقَ وابنُ أُبي عبلةَ وأبو السَّمَّالِ بكسرِ الدالِ مِنْ غيرِ تنوينٍ. وفيها وجهان، أحدهما: أنه كَسَرَ لِالتقاءِ الساكنين^(٢)، وهذا أقربُ. والثاني: أنه أمرٌ من المصاداة وهي المَعَارِضَةُ^(٣) ومنه صَوْتُ الصَّدَى لمعارضتِهِ لصوتِكَ وذلك في الأماكنِ الصليبيةِ الخاليةِ والمعنى: عارضِ القرآنَ بعملِكَ، فاعمَلْ بأوامرِهِ وانتهِ عن نواهيه. قاله الحسنُ. وعنه أيضاً: أنه مِنْ صَادِيَّتِ أَي: حَادَثَتْ. والمعنى: حَادِثِ النَّاسَ بالقرآنِ.

وقرأ ابنُ أُبي إسحاقَ كذلك، إلا أنه نَوَّهَ وذلك على أنه مجرورٌ بحرفِ قَسَمٍ مقدرٍ، حُذِفَ وبقي عَمَلُهُ كقولهم: «اللَّهُ لأفعلنَّ» بالجرِّ. إلا أنَّ الجَرَّ يُقْلُ في غيرِ الجلالة، وإنما صرَّفَه ذهاباً به إلى معنى الكتابِ والتنزيلِ. وعن الحسنِ

(١) انظر في قراءتها: الإتحاف ٤١٨/٢، والبحر ٣٨٣/٧، والقرطبي ١٤٣/١٥، والمحتسب ٢٣٠/٢، والنشر ٤١٤/١.

(٢) الألف والصاد.

(٣) وهو مذهب الزجاج في معانيه ٣١٩/٤، قال: «مِنْ قولك: صادى يُصادي إذا قابل على معنى: صادِ القرآنَ بعملِكَ».

أيضاً وابن السَّمِيعِ وهارون الأعور صاد بالضم من غير تنوين، على أنه اسمٌ للسورة، وهو خبرٌ مبتدأ مضمراً أي: هذه صاد. ومُنِعَ من الصرف للعلمية والتأنيث، وكذلك قرأ ابن السَّمِيعِ وهارون: قاف^(١) ونون^(٢) بالضم على ما تقدّم.

وقرأ عيسى وأبو عمرو في رواية محبوب «صاد» بالفتح من غير تنوين. وهي تحتل ثلاثة أوجه. البناء على الفتح تخفيفاً كـ أين وكيف، والجر بحرف القسم المقدر، وإنما مُنِعَ من الصرف للعلمية والتأنيث كما تقدّم، والنصب بإضمارِ فَعَلَ أو على حذفِ حَرْفِ الْقَسَمِ نحو قوله^(٣):

— ٣٨٢٩ —

فذاك أمانة الله الثريدُ

وامتنعت من الصرف لما تقدّم، وكذلك قرأ: «قاف» و«نون» بالفتح فيهما، وهما كما تقدّم، ولم أحفظ التنوين مع الفتح والضم.

قوله: «والقرآن» قد تقدّم مثله في «يس»^(٤) والقرآن، وجواب القسم فيه أقوالٌ كثيرة، أحدها: أنه قوله: «إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ»^(٥)، قاله الزجاج^(٦) والكوفيون غير الفراء. قال الفراء^(٧): «لا نجدُه مستقيماً لتأخيره جداً عن قوله: «والقرآن». الثاني: أنه قوله: «كم أهلكنا» والأصل: لكم أهلكنا، فحذف اللام كما حذفها

(١) الآية ١ من ق.

(٢) الآية ١ من القلم.

(٣) تقدم برقم ٩٣.

(٤) الآية ١ - ٢ من يس.

(٥) في الآية ٦٤.

(٦) معاني القرآن له ٣١٩/٤.

(٧) معاني القرآن له ٣٩٧/٢.

في قوله: «قد أفلح من زكَّاهَا»^(١) بعد قوله: «والشمس» لَمَّا طال الكلام. قاله ثعلبٌ والفراء^(٢). الثالث: أنه قوله: «إنَّ كلُّ إلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ»^(٣) قاله الأخفش^(٤). الرابع: أنه قوله: «صاد»؛ لأنَّ المعنى: والقرآن لقد صدق محمداً. قاله الفراء^(٥) وثعلب أيضاً. وهذا بناءٌ منهما على جواز تقديم جواب القسم، وأنَّ هذا الحرف مُقْتَطَعٌ مِنْ جملَةٍ هو دالٌّ عليها. وكلاهما ضعيفٌ. الخامس: أنه محذوفٌ. واختلفوا في تقديره، فقال الحوفي: / تقديره: لقد [٧٥٤/ب] جاءكم الحقُّ، ونحوه. وقَدَّره ابن عطية^(٦): ما الأمرُ كما يزعمون. والزمخشري^(٧): إنه لَمُعْجَزٌ. والشيخ^(٨): إنَّك لمن المُرسَلين. قال: «لأنه نظيرُ «يس والقرآن الحكيم، إنك لمن المرسلين»^(٩) وللزمخشري^(١٠) هنا عبارةٌ بشعةٌ جداً. وهي: «فإن قلت: قوله: ص والقرآن ذي الذكر بل الذين كفروا في عِزَّةٍ وشِقَاقٍ كلامٌ ظاهره متنافٍ^(١١) غيرٌ منتظمٍ. فما وجه انتظامه؟ قلت: فيه وجهان، أن يكون قد ذكر اسم هذا الحرف من حروف المعجم على سبيل التحدي والتنبية على الإعجاز كما مرَّ في أول الكتاب، ثم أتبعه القسم محذوف الجواب

(١) الآية ٩ من الشمس.

(٢) معاني القرآن ٢/٣٩٧.

(٣) الآية ١٤.

(٤) معاني القرآن له ٢/٤٥٣.

(٥) معاني القرآن له ٢/٣٩٦ - ٣٩٧.

(٦) المحرر ٧/١٤.

(٧) الكشاف ٣/٣٥٩.

(٨) البحر ٧/٣٨٣.

(٩) الآية ١، ٢ من يس.

(١٠) الكشاف ٣/٣٥٨ - ٣٥٩.

(١١) المطبوعة: متنافر.

لدلالة التحدي عليه، كانه قال: والقرآن ذي الذكر إنه لكلامٌ مُعْجِزٌ. والثاني: أن يكون «صاد» خبر مبتدأ محذوفٍ على أنها اسمٌ للسورة كانه قال: هذه صاد. يعني هذه السورة التي أعجزت العرب والقرآن ذي الذكر، كما تقول: «هذا حاتمٌ والله» تريد: هو المشهورُ بالسَّخاءِ والله، وكذلك إذا أقسم بها كأنه قال: أَقْسَمْتُ بصاد والقرآن ذي الذكر إنه لمُعْجِزٌ. ثم قال: بل الذين كفروا في عِزَّةٍ واستكبارٍ عن الإذعانِ لذلك والاعترافِ^(١)، وشقاقٍ لله ورسوله، وإذا جعلتها مُقسماً بها، وعظفتُ عليها «والقرآن ذي الذكر» جاز لك أن تريد بالقرآن التنزيل كُله، وأن تريد السورة بعينها. ومعناه: أُقسِمُ بالسورة الشريفة: والقرآن ذي الذكر كما تقول: مَرَرْتُ بالرجلِ الكريمِ وبالنَّسَمَةِ المباركة، ولا تريد بالنَّسَمَةِ غير الرجلِ».

آ. (٢) قوله: ﴿بل الذين كفروا﴾: إضرابٌ انتقالٍ من قصةٍ إلى أخرى. وقرأ^(٢) الكسائيُّ في روايةِ سورةِ حماد بن الزبيرقان^(٣) وأبو جعفر والجحدري «في عِزَّةٍ» بالغين معجمةً والراء. وقد روي أن حماداً الراوية قرأها كذلك تصحيفاً، فلما رُدَّت عليه قال: «ما ظننتُ أن الكافرين في عِزَّةٍ» وهو وهمٌ منه؛ لأن العِزَّةَ المُشارَ إليها حَمِيَّةُ الجاهلية. والتكثيرُ في «عِزَّةٍ وشِقَاقٍ» دلالةٌ على شِدَّتَيْهِمَا وتَفَاقُمِهِمَا.

آ. (٣) قوله: ﴿كم أهلكنا﴾: «كم» مفعولٌ «أهلكنا»، و«من قَرْنٍ» تمييزٌ، و«من قبلهم» لابتداء الغاية.

(١) الكشف: «والاعتراف بالحق».

(٢) البحر ٣٨٣/٧، والكشاف ٣٥٩/٣.

(٣) لم أفهم عليه.

قوله: «ولات حين» هذه الجملة في محل نصب على الحال من فاعل «نادوا» أي: استغاثوا، والحال أنه لا مَهْرَبَ ولا مَنْجى.

وقرأ العامة «لات» بفتح التاء و«حين» بالنصب، وفيها أوجه، أحدها: - وهو مذهب سيويه^(١) - أن «لا» نافية بمعنى ليس، والتاء مزيدة فيها كزيادتها في رُبِّ وِثْمٍ، ولا تعمل إلا في الأزمان خاصة نحو: لات حين، ولات أوان، كقوله^(٢):

٣٨٣٠- طَلُّبُوا صَلِّحْنَا وَلَا تَ أَوَانِ
فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

وقول الآخر^(٣):

٣٨٣١- نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلَا تَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ
وَالْبَغْيِيُّ مَرَّتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٍ
والأكثر حينئذٍ حَذْفُ مرفوعها تقديره: ولات الحين حين مناص. وقد يُحذف المنصوب ويبقى المرفوع. وقد قرأ هنا بذلك بعضهم^(٤) كقوله^(٥):

(١) انظر: الكتاب ٢٨/١، ٣٨٩.

(٢) البيت لأبي زيد الطائي، وهو في الخصائص ٣٧٧/٢، والإنصاف ١٠٩، وابن يعيش ٣٢/٩، والخزانة ١٥١/٢، والعيني ١٥٧/٢، والهمع ١٢٦/١، والدرر ٩٩/١.

(٣) البيت لمحمد بن عيسى التيمي أو مهلهل بن مالك الكناني، وهو في شرح الكافية الشافية ٤٤٣/١، والخزانة ١٤٧/٢، والعيني ١٤٦/٢، والهمع ١٢٦/١، والدرر ٩٩/١.

(٤) وهو أبو السَّمَال. وانظر في قراءات «ولات حين»: القرطبي ١٤٨/١٥، والبحر ٣٨٣/٧، والشواذ ١٢٩.

(٥) تقدم برقم ٨٨٠.

٣٨٣٢- مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا

فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ

أي: لا براح لي. ولا تعمل في غير الأحيان على المشهور، وقد تَمَسَّكَ
بإعمالها في غير الأحيان بقوله (١):

٣٨٣٣- حَنْتَ نَوَارُ وَلَاتَ هَنَا حَنْتِ

وبدا الذي كانت نوارُ أجنَّتِ

فإنَّ «هنا» مِنْ ظروفِ الأمكانية. وفيه شدوذٌ مِنْ ثلاثة أوجه، أحدها: عملها
في اسم الإشارة وهو معرفةٌ ولا تعملُ إلا في النكرات. الثاني: كونه
لا يتصرفُ. الثالث: كونه غيرَ زمانٍ. وقد رَدَّ بعضهم هذا بأنَّ «هنا» قد خرجتْ
عن المكانية واستعملت في الزمان، كقوله تعالى: «هناك ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ» (٢)
وقول الشاعر (٣):

٣٨٣٤-

فَهِنَاكَ يَعْتَرِفُونَ أَيْنَ الْمَفْرُوعِ

كما تقدم في سورة الأحزاب (٤)؛ إلا أنَّ الشذوذَيْنِ الآخرَيْنِ باقِيَانِ. وتَأَوَّلُ
بعضُهُم البيتَ أيضاً بتأويلٍ آخر: وهو أنَّ «لات» هنا مهملةٌ لا عملَ لها و«هنا»
ظرفٌ خبرٌ مقدمٌ / و«حنت» مبتدأ بتأويلِ حَذَفِ «أن» المصدرية تقديرُهُ: أن
حنتُ نحو «تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ» (٥). وفي هذا تكلفٌ وبعُدٌ. إلا أنَّ
فيه الاستراحةَ من الشذوذاتِ المذكوراتِ أو الشذوذَيْنِ.

(١) تقدم برقم ١٢٥٣.

(٢) الآية ١١ من الأحزاب.

(٣) تقدم برقم ١٢٥٢.

(٤) انظر إعرابه للآية ١١ من الأحزاب.

(٥) مجمع الأمثال ١/١٢٩. وقد ذكر هذا ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١/٤٤٥.

وفي الوقف عليها مذهبان: المشهور عند العرب وجماهير القراء السبعة بالتاء المجبورة إتباعاً لمرسوم الخطّ الشريف. والكسائي^(١) وحده من السبعة بالهاء. والأول مذهب الخليل وسيبويه^(٢) والزجاج^(٣) والفراء^(٤) وابن كيسان، والثاني مذهب المبرد. وأغرب أبو عبيد^(٥) فقال: الوقف على «لا» والتاء متصلّة بـ «حين» فيقولون: قُمْتُ تَحِينَ قَمْتُ، وَتَحِينَ كَانَ كَذَا فَعَلْتُ كَذَا. وقال: «رأيتها في الإمام كذا: «ولا تحين» متصلّة. وأنشد على ذلك أيضاً قول الشاعر^(٦):

٣٨٣٥- العاطفون تحين ما من عاطفٍ

والمُطعمون زمان لا من مُطعمٍ

والمصاحف إنما هي «ولات حين». وحمل العامة ما رآه على أنه مما شذّ عن قياس الخطّ كظائر له مرّت لك.

وأما البيت فقيل: إنّه شاذ لا يلتفت إليه. وقيل: إنه إذا حذف الحين المضاف إلى الجملة التي فيها «لات» جاز أن تُحذف «لا» وحدها ويُستغنى عنها بالتاء. والأصل: العاطفون حين لات حين لا من عاطفٍ، فحذف «حين» الأول و«لا» وحدها، كما أنه قد صرح بإضافة «حين» إليها في قول الآخر^(٧):

(١) النشر ٣٢/٢، والإتحاف ٤١٨/٢، والبحر ٣٨٤/٧.

(٢) لم أقف لسيبويه على نص يفيد ذلك.

(٣) معاني القرآن للزجاج ٣٢٠/٤.

(٤) معاني القرآن للقراء ٣٩٨/٢.

(٥) هذا النقل ورد في المغني ٣٣٥ عن أبي عبيدة.

(٦) تقدم برقم ٣٨٣.

(٧) لم أهتمد إلى قائله، وعجزه:

ولكن قبلها اجتنبوا ذاتي

وهو في الهمع ١٢٢/١، والدرر ٩٩/١، والخزانة ١٤٨/٢.

٣٨٣٦- وذلك حينَ لاتِ أوآنَ حِلْمٍ

ذكر هذا الوجه ابنُ مالك، وهو متعسفٌ جداً. وقد تُقدَّرُ إضافةُ «حين» إليها مِنْ غيرِ حَذْفٍ لها كقولهِ (١):

٣٨٣٧- تَذَكَّرَ حُبَّ لَيْلَى لَاتٍ حِينَا

أي: حينَ لاتِ حينٍ. وأيضاً فكيف يصنع أبو عبيدٍ بقوله (٢):

٣٨٣٨-

ولاتِ ساعةً مندمٍ

[وقوله] (٣):

٣٨٣٩- لاتِ أوآنَ

فإنه قد وُجِدَتِ التاءُ مع «لا» دون «حين»؟

الوجه الثاني من الأوجه السابقة: أنها عاملةٌ عملَ «إن» يعني أنها نافيةٌ

(١) عجزه:

وأضحى الشيبُ قد قطعَ القرينا

وهو في معاني القرآن للقراء ٢/٣٩٧، واللسان (لات)، والخزانة ٢/١٤٨،

ولا يعرف قائله.

(٢) تمامه:

فَلَتَعْرِفَنَّ خَلَائِقاً مَشْمُولَةً وَلَتَنْدَمَنَّ

ولم أهد إلى قائله، وهو في أضداد الأنباري ١٦٨، ومعاني القراء ٢/٣٩٧.

(٣) تقدم برقم ٣٨٣٦.

للجنس فيكون «حين مناص» اسمها، وخبرها مقدر تقديره: ولات حين مناصٍ لهم، كقولك: لا غلامَ سفرٍ لك، واسمها معربٌ لكونه مضافاً.

الثالث: أن بعدها فعلاً^(١) مقدرًا ناصباً لـ «حين مناص» بعدها أي: لات أرى حين مناصٍ لهم بمعنى: لست أرى ذلك ومثله: «لا مَرَجِباً بهم» ولا أهلاً ولا سهلاً أي: لا أتوا مَرَجِباً، ولا لَقُوا أهلاً، ولا وَطِئُوا سهلاً. وهذان الوجهان ذهب إليهما الأخفش^(٢) وهما ضعيفان. وليس إضمارُ الفعلِ هنا نظيرَ إضماره في قوله^(٣):

٣٨٤٠- ألا رجلاً جزاه الله خيراً

.....

لضرورة أن اسمها المفرد النكرة مبني على الفتح، فلما رأينا هذا معرباً قدّرنا له فعلاً خلافاً للزجاج، فإنه يُجوزُ تنوينه في الضرورة، ويدعي أن فتحته للإعراب، وإنما حُذِفَ التنوينُ للتخفيفِ وَيَسْتَدِلُّ بالبيتِ المذكورِ وتقدم تحقيقُ هذا^(٤).

الرابع: أن «لات» هذه ليست هي «لا» مُزاداً فيها تاءُ التانيث، وإنما هي: «ليس» فأبدلت السينُ تاءً، وقد أُبدِلت منها في مواضع قالوا^(٥): النات

(١) الأصل: «فعل مقدر ناصب» وهو سهو.

(٢) لم يُشر إلى ذلك في كتابه «معاني القرآن».

(٣) تقدم برقم ٩٥.

(٤) انظر: الدر المصون ٨٢/١.

(٥) انظر: الممتع ٣٨٩. ونسب صاحب الجنى الداني ٤٨٥ القول إلى ابن أبي الربيع.

يريدون: الناس. ومنه: «سِتُّ» وأصله سِدَسٌ. قال (١):

٣٨٤١- يا قاتل الله بني السُّعَلاتِ

عمرَ بنَ يَرْبُوعٍ شرارَ النّاتِ

ليَسُوا بأخيارٍ ولا أكياتِ

وَقُرِيءَ شاذاً «قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاتِ» (٢) إلى آخره. يريد: شرارَ الناسِ
ولا أكياسِ، فأبدل. ولَمَّا أبدل السينَ تاءً خاف من التباسها بحرفِ التمني
فقلب الياءَ ألفاً فبقيت «لات» وهو من الاكتفاء بحرفِ العلة؛ لأنَّ حرفِ العلة
لا يُبدل ألفاً إلا بشروطٍ منها: أن يتحرك، وأن يفتح ما قبله، فيكون «حين»
مناص «خيرها»، والاسم محذوفٌ على ما تقدّم، والعمل هنا بحق الأصالَةِ
لا الفرعية.

وقرأ (٣) عيسى بن عمر «ولاتٍ حينٍ مناص» بكسر التاء وجر «حين» وهي

[٧٥٥/ب] قراءة/ مُشكلةٌ جداً. زعم الفراء (٤) أن «لات» يُجرُّ بها، وأنشد (٥):

٣٨٤٢-

وَلَتَنَدَمَنَّ وِلاتَ ساعَةِ مَنَدَمٍ

وأنشد غيره (٦):

٣٨٤٣- طلبوا صلحنا وِلاتِ أوانٍ

(١) تقدم برقم ١٠٦٥.

(٢) الآية ١ من الناس. انظر: الشواذ ١٨٣.

(٣) القرطبي ١٥/١٤٨، والبحر ٧/٣٨٣.

(٤) معاني القرآن ٢/٣٩٧.

(٥) تقدم برقم ٣٨٣٧.

(٦) تقدم برقم ٣٨٣٠.

البيت . وقال الزمخشري^(١) : «ومثله قول أبي زيد الطائي : طلبوا صلحنا . البيت . قال : فَإِنَّ قَلْتَ مَا وَجَهُ الْجُرِّ فِي «أوان»؟ قلت : شُبَّهَ بـ «إذ» في قوله^(٢) :

..... ٣٨٤٤ -

..... وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ

في أنه زمانٌ قُطِعَ منه المضافُ إليه وَعُوِّضَ منه التنوينُ لأنَّ الأصلَ : ولات أو ان صلح . فَإِنَّ قَلْتَ : فما تقولُ في «حينَ مناصٍ» والمضافُ إليه قائمٌ؟ قلت : نَزَلَ قَطَعَ المضافُ إليه مِنْ «مناصٍ» - لأنَّ أصله : حينَ مناصِهِم - منزلةً قَطَعَهُ مِنْ «حينٍ» لاتحاد^(٣) المضاف والمضاف إليه ، وجَعَلَ تنوينه عوضاً من المضاف^(٤) المحذوف ، ثم بنى الحين لكونه مضافاً إلى غير متمكن . انتهى .

وخرَّجه الشيخ^(٥) على إضمار «مِنْ» والأصل : ولات مِنْ حين مناصٍ ، فحذفت «مِنْ» وبقي عملها نحو قولهم : على كم جِذَعٌ بَنَيْتَ بيتك؟ أي : مِنْ جِذَعٍ فِي أَصْحَحِ الْقَوْلَيْنِ . وفيه قولٌ آخر : أَنَّ الْجُرِّ بِالْإِضَافَةِ ، ومثله قوله^(٦) :

٣٨٤٥ - أَلَا رَجُلٍ جِزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا

.....

أنشدوه بجرِّ «رَجُلٍ» أي : أَلَا مِنْ رَجُلٍ .

(١) الكشاف ٣/٣٥٩ .

(٢) تقدم برقم ٣٢٧ .

(٣) قوله : «لاتحاد» غير واضح في الأصل ، وفي الكشاف «لاتخاذ» وهو تصحيف .

(٤) الكشاف : الضمير .

(٥) البحر ٧/٣٨٤ بعد أن حكم على كلام الزمخشري السابق بالتمحل .

(٦) تقدم برقم ٩٥ .

قلت: وقد يتأيد بظهورها في قوله^(١):

—٣٨٤٦—

وقال: ألا لا من سبيل إلى هند

قال^(٢): «ويكون موضع «من حين مناص» رفعاً على أنه اسم لات بمعنى ليس، كما تقول: ليس من رجل قائماً، والخبر محذوف، وعلى هذا قول سيويه. وعلى^(٣) أنه مبتدأ والخبر محذوف على قول الأخفش. وخرج الأخفش^(٤) «ولات أوان» على حذف مضاف، يعني: أنه حذف المضاف وبقي المضاف إليه مجروراً على ما كان. والأصل: ولات حين أوان.

وقد ردّ هذا الوجه مكي^(٥): بأنه كان ينبغي أن يقوم المضاف إليه مقامه في الإعراب فيرفع. قلت: قد جاء بقاء المضاف إليه على جرّه. وهو قسمان قليل وكثير. فالكثير أن يكون في اللفظ مثل المضاف نحو^(٦):

—٣٨٤٧— أكل امرئ تحسبين امرأ

ونار توقد بالليل نارا

أي: وكل نار. والقليل أن لا يكون كقراءة من قرأ «والله يريد الآخرة»^(٧)

(١) تقدم برقم ٩٤.

(٢) أي أبو حيان في تخريج قراءة «ولات حين» في البحر ٣٨٤/٧.

(٣) البحر: أو على.

(٤) معاني القرآن ٤٥٣/٢ - ٤٥٤.

(٥) المشكل له ٢٤٨/٢.

(٦) تقدم برقم ٢٤٤٣، وقد تحقق شرط النحاة: وهو العطف على مماثل المحذوف وهو «كل».

(٧) الآية ٦٧ من الأنفال وهي قراءة سليمان بن جمار. انظر: البحر ٥١٨/٤، والمحتسب ٢٨١/١.

بجر «الآخرة» فليكن هذا منه . على أن المبرد رواه بالرفع^(١) على إقامته مقام المضاف .

وقال الزجاج^(٢) : «الأصل : ولات أواننا، فحذِف المضافُ إليه فوجبَ أن لا يُعربَ، وكسره لالتقاء الساكنين» . قال الشيخ^(٣) : «هذا هو الوجه الذي قرره الزمخشريُّ، أخذَه من أبي إسحاق» قلت : يعني الوجه الأول، وهو قوله : ولات أوان صلح . هذا ما يتعلّق بجر «حين» .

وأما كسرُ تاءِ «لات» فعلى أصلِ التقاء الساكنين كـ جَيرٍ، إلا أنه لا تُعرف تاءُ تانيثٌ إلا مفتوحةً .

وقرأ عيسى أيضاً بكسرِ التاءِ فقط، ونصبِ «حين» كالعامة . وقرأ أيضاً «ولات حين» بالرفع ، «مناص» بالفتح . وهذه قراءةٌ مشكّلةٌ جداً لا تبعدُ عن الغلطِ من راويها عن عيسى فإنه بمكانةٍ من العلمِ المانعِ له من مثلِ هذه القراءة . وقد خرّجها أبو الفضلِ الرازيُّ في «لوامحه» على التقديمِ والتأخيرِ، وأن «حين» أُجرى مجرى قبل وبعد في بنائه على الضمِّ عند قطعِهِ عن الإضافة بجماع ما بينه وبينهما من الظرفية الزمانية . و«مناص» اسمُها مبنيٌّ على الفتح فُصل بينه وبينها بـ «حين» المقطوعِ عن الإضافة . / والأصلُ : ولات مناص [أ/٧٥٦] حين كذا، ثم حذِف المضافُ إليه «حين»، وبني على الضمِّ وقَدِّم فاصلاً بين «لات» واسمها . قال : «وقد يجوزُ أن يكونَ لذلك معنى لا أعرفه» . وقد روي في تاءِ «لات» الفتحُ والكسرُ والضمُّ .

(١) كما نقل عنه الزجاج في المعاني ٣٢٠/٤، ولم يرد البيت في مقتضب المبرد .

(٢) معاني القرآن ٣٢٠/٤ - ٣٢١ .

(٣) البحر ٣٨٤/٧ .

وقوله: «فنادوا» لا مفعول له؛ لأنَّ القصد: فَعَلُوا النداء، مِنْ غير قصدٍ منادى. وقال الكلبي: «كانوا إذا قاتلوا فاضطُّروا نادى بعضهم لبعض: مناص أي: عليكم بالفرار، فلَمَّا أتاهم العذابُ قالوا: مناص». فقال الله تعالى لهم: ولات حين مناص». قال القشيري: «فعلى هذا يكون التقدير: فنادوا مناص، فحذف لدلالة ما بعده عليه». قلت: فيكون قد حذف المنادى وهو بعضاً وما ينادون به، وهو مناص، أي: نادوا بعضهم بهذا اللفظ. وقال الجرجاني: «أي: فنادوا حين لا مناص أي: ساعة لا منجى ولا قوت، فلَمَّا قَدَّمَ «لا» وأخر «حين» اقتضى ذلك الواو كما تقتضي الحال إذا جعل ابتداءً وخبراً مثل ما تقول: «جاء زيدٌ ركباً» ثم تقول: جاء وهو ركبٌ. فد «حين» ظرفٌ لقوله «فنادوا». قال الشيخ^(١): «وكون أصل هذه الجملة فنادوا: حين لا مناص، وأن «حين» ظرفٌ لقوله: «فنادوا» دعوى أعجمية في نظم^(٢) القرآن، والمعنى على نظمه في غاية الوضوح». قلت: الجرجاني لا يعني أنَّ حين ظرفٌ لـ «نادوا» في التركيب الذي عليه القرآن الآن، إنما يعني بذلك في أصل المعنى والتركيب، كما شبه ذلك بقولك «جاء زيدٌ ركباً» ثم بـ «جاء زيدٌ وهو ركبٌ» فد «ركباً» في التركيب الأول حال، وفي الثاني خبرٌ مبتدأ، كذلك «حين» كان في الأصل ظرفاً للنداء، ثم صار خبر «لات» أو اسمها على حسب الخلاف المتقدم.

والمناص: مَفْعَلٌ مِنْ ناص يُنوص أي: هَرَبَ فهو مصدرٌ يقال: ناصه يُنوصه إذا فاته فهذا متعدي، وناصٌ يُنوص أي: تأخر. ومنه ناص عن قرينه أي:

(١) البحر ٣٨٤/٧.

(٢) البحر: «مخالفة لنظم».

تأخر عنه جُبناً. قاله الفراء^(١)، وأنشد قول امرئ القيس^(٢):

٣٨٤٨- أَمِنْ ذِكْرِ سَلْمَى أَنْ نَأْتِكَ تَنْوُصُ
فَتَقْضُرُ عَنْهَا حَقْبَةً وَتَبُؤُصُ

قال أبو جعفر النحاس^(٣): «ناصٌ يُنوصُ أي: تقدّم فيكون من الأضداد». واستناص طلب المَناص. قال حارثة بن زيد^(٤):

٣٨٤٩- غَمْرُ الْجِرَاءِ إِذَا قَصَرْتُ عِنَانَهُ
بِيَسْدِي اسْتِنَاصَ وَرَامَ جَرِيَّ الْمِسْحَلِ

ويقال: ناص إلى كذا ينوص نوصاً أي: التجأ إليه.

آ. (٤) قوله: ﴿أَنْ جَاءَكُمْ﴾: أي: مِنْ أَنْ، وفيها الخلاف المشهور^(٥).

وقوله: «وقال الكافرون» من بابٍ وَضَعِ الظَّاهِرِ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ شهادةً عليهم بهذا الوصف القبيح.

آ. (٥) قوله: ﴿عُجَابٌ﴾: مبالغة في «عجيب» كقولهم: رجل طَوالٌ وأمرٌ سُراعٌ هما أبلغُ مِنْ: طويلٌ وسريعٌ. وعلي^(٦) والسلمي وعيسى:

(١) معاني القرآن ٣٩٧/٢.

(٢) تقدم برقم ٣١٩.

(٣) إعراب القرآن ٧٨٠/٢ - ٧٨١.

(٤) اللسان (نوص)، والكشاف ٣٥٩/٣ يصف فرساً. غمر الجراء: كثير الجري: والمسحل: حمار الوحش.

(٥) انظر: الدر المصون ٢١٢/١.

(٦) الشواذ ١٢٩، والمحتسب ٢٣٠/٢، والبحر ٣٨٥/٧، والقرطبي ١٤٩/١٥.

وابن مقسم «عُجَاب» بتشديد الجيم، وهي أبلغ مما قبلها فهي مثل رجل كريم وكُرام بالتخفيف، وكُرام بالتشديد. قال مقاتل: «وعُجَاب - يعني بالتخفيف - لغة أزد شنوءة». وهذه القراءة أعني بالتشديد كقوله: «ومَكَرُوا مَكَراً كِبَاراً»^(١) هو أبلغ من كُبار، وكُبار أبلغ من كبير.

وقوله: «أَجَعَلَ» أي: أصيّرُها إلهاً واحداً في قوله وزَعَمه.

آ. (٦) قوله: ﴿أَنْ أَمْشُوا﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ «أَنْ» مصدريةً أي:

انطلقوا بقولهم: أَنْ أَمْشُوا وَأَنْ تكونَ مفسّرةً: إمّا ل انطلق لأنه ضَمَّنَ معنى القول. قال الزمخشري^(٢): «لأنَّ المنطلقين عن مجلس التناول / لا بُدَّ لهم أَنْ يتكلموا ويتفاوضوا فيما جرى لهم». انتهى. وقيل: بل هي مفسّرةً لجملة محذوفة في محلِّ حالٍ تقديره: وانطلقوا يتحاورون أَنْ أَمْشُوا. ويجوزُ أَنْ تكونَ مصدريةً معمولةً لهذا المقدر. وقيل: الانطلاق هنا الاندفاع في القول والكلام نحو: انطلق لسأله، فَأَنْ مفسّرةً له من غير تضمينٍ ولا حذفٍ. والمَشْيُ: الظاهر أنه هو المتعارف. وقيل: بل هو دعاءٌ بكثرة الماشية، وهذا فاسدٌ لفظاً ومعنى. أمّا اللفظُ فلأنه إنما يقال من هذا المعنى «أَمْشَى الرجلُ» إذا كَثُرَتْ ماشيته بالألفِ أي: صار ذا ماشية، فكان ينبغي على هذا أَنْ يقرأ «أَمْشُوا» بقطع الهمزة مفتوحةً. وأمّا المعنى فليس مراداً البتة، وأيُّ معنى على ذلك!!

إلا أَنْ الزمخشري^(٣) ذكر وجهاً صحيحاً من حيث الصناعة وأقرب معنى مما تقدّم، فقال: «ويجوزُ أَنَّهُم قالوا: امشُوا أي: ائتروا واجتمعوا، مِنْ مَشَتْ المرأةُ: إذا كَثُرَتْ ولادتها، ومنه الماشيةٌ للتناول». انتهى. وإذا وَقَفَ على «أَنْ»

(١) الآية ٢٢ من نوح.

(٢) الكشاف ٣/٣٦٠.

(٣) الكشاف ٣/٣٦٠.

وابتدىء بما بعدها فليبتدأ بكسر الهمزة لا بضمها لأن الثالث مكسورٌ تقديراً
إذ الأصل : امشُوا ثم أعلَّ بالحذف^(١) . وهذا كما يبتدأ بضم الهمزة في قولك
«اغزى يا امرأة» . وإن كانت الزاي مكسورةً لأنها مضمومةٌ في الأصل
إذ الأصل : اغزوي كاخزجي فأعلَّ بالحذف .

آ . (٧) قوله : ﴿ فِي الْمَلَّةِ ﴾ : فيه وجهان ، أحدهما : أنه متعلقٌ
بـ «سَمِعْنَا» أي : لم نسمع في المِلَّةِ الآخرة بهذا الذي جئت به . والثاني : أنه
متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ هذا أي : ما سمعنا بهذا كائناً في المِلَّةِ
الآخرة . أي : لم نسمع من الكُهَّانِ ولا مِنْ أهلِ الكُتُبِ أنه يَحُدُّتُ توحيدُ اللَّهِ
في المِلَّةِ الآخرة ، وهذا مِنْ قُرْطِ كَذِبِهِمْ .

آ . (٨) قوله : ﴿ أَنْزِلْ ﴾^(٢) عليه الذِّكْرُ : قد تقدّم حكمُ هاتينِ
الهمزتين في أوائلِ آلِ عمران^(٣) ، وأنَّ الواردَ منه في القرآن ثلاثةٌ أماكن .
والإضراباتُ في هذه الآية واضحةٌ و «أم» منقطعةٌ .

آ . (١٠) قوله : ﴿ فَلْيِرْتَقُوا ﴾ : قال أبو البقاء^(٤) : «هذا كلامٌ
محمولٌ على المعنى أي : إنَّ زعموا ذلك فَلْيِرْتَقُوا» ، فجعلها جواباً لشرطٍ
مقدرٍ ، وكثيراً ما يَفْعَلُ الزمخشريُّ^(٥) ذلك .

(١) استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم التقى ساكنان فحذفت الياء لأنها حرف مبني
ثم ضمت الشين لمناسبة واو الجماعة .

(٢) الأصل ألقى وهو سهو .

(٣) انظر : الدر ٦٣/٣ .

(٤) الإملاء ٢٠٩/٢ .

(٥) انظر مثلاً على ذلك في : «الكشاف» ٢٨٤/١ ، ويسمونها فاءً فصيحة .

آ. (١١) قوله: ﴿جُنْدٌ﴾: يجوز فيه وجهان، أحدهما: وهو الظاهر أنه خبرٌ مبتدأ مضمّر أي: هم جُنْدٌ. و«ما» فيها وجهان، أحدهما: أنها مزيدة. والثاني: أنها صفةٌ لـ «جُنْدٌ» على سبيل التعظيم للهِزءِ بهم أو للتحقير، فإن «ما» الصفة تُستعمل لهذين المعنيين. ومثله قول امرئ القيس^(١):

-٣٨٥٠-

وَحَدِيثٌ مَا عَلَى قِصْرِهِ

وقد تقدّم هذا في أوائل البقرة^(٢). و«هنالك» يجوز فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون خبر الجند و«ما» مزيدة و«مَهْزُومٌ» نعتٌ لـ «جُنْدٌ» ذكره مكّي^(٣). الثاني: أن يكون صفةً لـ «جند». والثالث: أن يكون منصوباً بمهزوم. ومَهْزُومٌ يجوز فيه أيضاً وجهان، أحدهما: أنه خبر ثانٍ لذلك المبتدأ المقدير. والثاني: أنه صفةٌ لـ «جُنْدٌ» إلا أن الأحسن على هذا الوجه أن لا يُجعل «هنالك» صفةً بل متعلقاً به، لثلا يلزم تقدّم الوصف غير الصريح على الصريح. و«هنالك» مشارٌ به إلى موضع التقاؤل والمجاورة بالكلمات السابقة وهو مكة أي: سيهزمون بمكة وهو إخبارٌ بالمغيّب. وقيل: مشارٌ به إلى نُصرة الأصنام. وقيل: إلى حَفْرِ الخندقِ يعني: إلى مكانٍ ذلك. الثاني من الوجهين الأولين: أن يكون «جُنْدٌ» مبتدأ و«ما» مزيدة. و«هنالك» نعتٌ و«مَهْزُومٌ» خبره قاله أبو البقاء^(٤). قال الشيخ^(٥): «وفيه بُعدٌ لتفليته^(٦) عن الكلام الذي قبله».

(١) تقدم برقم ٣٠٤.

(٢) انظر: الدر ٢٢٣/٢.

(٣) المشكل ٢٤٨/٢.

(٤) الإملاء ٢٠٩/٢.

(٥) البحر ٣٨٦/٧.

(٦) البحر: لفصله.

قلت: وهذا الوجه المنقول عن أبي البقاء سبقه إليه مكي^(١).

قوله: «من الأحزاب» يجوز أن يكون صفة لـ «جند»، وأن يكون صفة لـ «مهزوم». وجوز أبو البقاء^(٢) أن يكون متعلقاً به. وفيه بُعد؛ لأن المراد بالأحزاب هم المهزومون.

آ. (١٢) قوله: ﴿ذو الأوتاد﴾: هذه استعارة بليغة: حيث شبه المُلْكُ بيت الشعْر، وبيت الشعْر لا يثبت إلا بالأوتاد والأطناب، كما قال الأفوه^(٣):

٣٨٥١- والبيت لا يُبْتَنَى إلا على عمْدٍ
ولا عماد إذا لم تُرْسَ أوتادُ

فاستعير لثبات العزِّ والمُلْكِ واستقرار الأمر، كقول الأسود^(٤):

..... ٣٨٥٢ -

في ظلِّ مُلْكٍ ثابتِ الأوتادِ

/ والأوتادُ: جمعٌ وتَد. وفيه لغاتٌ: وتَدُ بفتح الواو وكسر التاء وهي [أ/٧٥٧]
الفصحى، وتَدُ بفتحيتين، ووَدَّ بإدغام التاء في الدال قال^(٥):

(١) عبارته في المشكل ٢٤٨/٢ «جند ما هنالك مهزوم ابتداء وخبر وهنالك ظرف ملغى وما زائدة ويجوز أن يكون هنالك الخبر ومهزوم نعت لـ جند».

(٢) الإملاء ٢٠٩/٢.

(٣) الكشف ٣٦٢/٣، والبحر ٣٨٦/٧، وفي شرح شواهد الكشف ٣٨٥/٤ أنه للراقة الأودي.

(٤) تقدم برقم ٢٢٤٩.

(٥) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ١٤٤، واللسان (شكر). أشجذت: أقلعت وسكنت. وتشتكر: يكثر مطرها. فوتد الخباء يبدو عند سكون المطر ويستتر عند المطر.

٣٨٥٣- تُخْرِجُ الْوَدَّ إِذَا مَا أَشْجَذَتْ

وَتَوَارِيهِ إِذَا مَا تَشْتَكِرُ

و «وَت» بإبدال الدالِ تاءً ثم إدغام التاء فيها. وهذا شاذٌ لأنَّ الأصلَ إبدالُ الأولِ للثاني لا العكسُ. وقد تقدّم نحو من هذا في آل عمران عند قوله تعالى: «فَمَنْ زُحِرَ عَنِ النَّارِ»^(١). ويُقال: وَتَدُّ وَاتِدُّ أَي: قوِيٌّ ثابت، وهو مِثْلُ مجازِ قولهم: شَغَلْ شَاغِلٌ. وأنشد الأصمعي^(٢):

٣٨٥٤- لَأَقْتِ عَلَى الْمَاءِ جُدَيْلًا وَاتِدًا

وَلَمْ يَكُنْ يُخْلِفُهَا الْمَوَاعِدَا

وقيل: الأوتادُ هنا حقيقةٌ لا استعارةٌ. ففي التفسير: أنه كان له أوتادٌ يربطُ عليها الناسُ يُعَذِّبُهُمْ بِذَلِكَ. وتقدم الخلافُ في الآيةِ في سورة الشعراء^(٣).

آ. (١٣) قوله: ﴿أُولَئِكَ الْأَحْزَابُ﴾: يجوزُ أن تكون مستأنفةٌ لا محلَّ لها، وأن تكون خبراً. والمبتدأُ قال أبو البقاء^(٤): «من قوله: و«عَادٌ» وأن يكونَ من «ثمود»، وأن يكونَ مِنْ قوله: «وقومُ لوط». قلت: الظاهرُ عطفُ «عَادٌ» وما بعده على «قومُ نوح» واستئنافُ الجملةِ بعده. وكان يسوِّغُ على ما قاله أبو البقاء أن يكونَ المبتدأُ وحده «وأصحابُ الآيةِ».

آ. (١٤) قوله: ﴿إِنْ كُلُّ﴾: «إِنْ» نافيةٌ ولا عملَ لها هنا البتة ولو

(١) انظر: الدر المصون ٥٢٢/٣ في إعراب الآية ١٨٥ من آل عمران.

(٢) البيت لأبي محمد الفقعسي، وهو في اللسان (وتد)، والبحر ٣٨١/٧. والجذيل:

تصغير جذل وهو الراعي المصلح. والضمير في «لاقت» للإبل.

(٣) انظر إعرابه للآية ١٧٦ من الشعراء.

(٤) الإملاء ٢٠٩/٢.

على لغة مَنْ قال^(١):

٣٨٥٤ب - إن هو مُسْتَوِلِيًّا عَلَى أَحَدٍ

وعلى قراءة «إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا»^(٢) لانتقاص النفي بـ «إلا» فَإِنَّ انتقاضه مع الأصل، وهي «ما»، مُبْطِلٌ فَكَيْفَ بَقَرَعِهَا^(٣)؟ وقد تقدّم أنه يجوزُ أَنْ يَكُونَ جَوَابًا لِلْقَسَمِ .

آ . (١٥) قوله : ﴿ مَا لَهَا مِنْ فُوقٍ ﴾ : يجوزُ أَنْ يَكُونَ «لَهَا» رَافِعًا لـ «مِنْ فُوقٍ» بِالْفَاعِلِيَّةِ لِاعْتِمَادِهِ عَلَى النْفِي ، وَأَنْ يَكُونَ جَمَلَةً مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبْرٍ ، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ فَالْجَمَلَةُ الْمَنْفِيَّةُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ صِفَةً لـ «صَيِّحَةً» وَ «مِنْ» مَزِيدَةٌ . وَقَرَأَ^(٤) الْأَخْوَانُ «فُوقٍ» بِضَمِّ الْفَاءِ ، وَالْبَاقُونَ بِفَتْحِهَا . فَقِيلَ : [هَمَّا]^(٥) لَفَتَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، وَهَمَا الزَّمَانُ الَّذِي بَيْنَ حَلْبَتَيْ الْحَالِبِ وَرَضْعَتَيْ الرَّاضِعِ ، وَالْمَعْنَى : مَا لَهَا مِنْ تَوْقُفٍ قَدَّرَ فُوقَ نَاقَةٍ . وَفِي الْحَدِيثِ : «الْعِبَادَةُ قَدَّرَ فُوقَ نَاقَةٍ»^(٦) وَهَذَا فِي الْمَعْنَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى : «فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً»^(٧) . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : مَا لَهَا مِنْ رَجُوعٍ . مِنْ أَفَاقِ الْمَرِيضِ : إِذَا رَجَعَ إِلَى صِحَّتِهِ . وَإِفَاقَةُ النَّاقَةِ سَاعَةٌ يَرْجِعُ اللَّبْنُ إِلَى ضَرْعِهَا . يُقَالُ : أَفَاقَتِ النَّاقَةُ

(١) تقدم برقم ٥٦١ .

(٢) الآية ١٩٤ من الأعراف وهي قراءة سعيد بن جبير . الدر ٥٣٩/٥ .

(٣) وهي إن .

(٤) السبعة ٥٥٢ ، والحجة ٦١٣ ، والبحر ٣٨٩/٧ ، والتيسير ١٨٧ ، والقرطبي ١٥٦/١٥ ، والنشر ٣٦١/٢ .

(٥) زيادة مِنْ (ش) .

(٦) انظر : النهاية ٤٧٩/٣ .

(٧) الآية ٣٤ من الأعراف .

تُفِيقُ إِفَاقَةً رَجَعَتْ وَاجْتَمَعَتْ الْفَيْقَةُ فِي ضَرْعِهَا. وَالْفَيْقَةُ: اللَّبْنُ الَّذِي يَجْتَمِعُ
بَيْنَ الْحَلْبَتَيْنِ وَيُجْمَعُ عَلَى أَفْوَاقٍ. وَأَمَّا أَفَاقِيٌّ فَجَمْعُ الْجَمْعِ. وَيُقَالُ: نَاقَةٌ مُفِيقٌ
وَمُفِيقَةٌ. وَقِيلَ: فَوَاقٍ بِالْفَتْحِ: الْإِفَاقَةُ وَالِاسْتِرَاحَةُ كَالْجَوَابِ مِنْ أَجَابَ. قَالَهُ
مُؤَرِّجُ السَّدُوسِيِّ وَالْفَرَاءُ^(١). وَمِنَ الْمَفْسَّرِينَ ابْنُ زَيْدٍ وَالسَّدِيُّ. وَأَمَّا الْمَضْمُومُ
فَاسْمٌ لَا مَصْدَرٌ. وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ كَقَصَاصٍ [الشَّعْر]^(٢)
وَقُصَاصِهِ^(٣) وَحَمَامِ الْمَكُوكِ وَحُمَامِهِ^(٤).

آ. (١٦) قَوْلُهُ: ﴿قِطَّنَا﴾: أَي: نَصِينَا وَحَظَّنَا. وَأَصْلُهُ مِنْ قَطَّ
الشَّيْءَ أَي: قَطَعَهُ. وَمِنْهُ قَطَّ الْقَلَمَ. وَالْمَعْنَى: قَطَعَهُ مِنْ^(٥) مَا وَعَدْتَنَا بِهِ وَلِهَذَا
يُطْلَقُ عَلَى الصَّحِيفَةِ وَالصَّكِّ قِطًّا لِأَنَّهَا قِطْعَتَانِ تَقْطَعَانِ. وَيُقَالُ لِلْجَائِزَةِ: أَيْضًا
قِطٌّ لِأَنَّهَا قِطْعَةٌ مِنَ الْعَطِيَّةِ. قَالَ الْأَعَشَى^(٦):

٣٨٥٥- وَلَا الْمَلِكُ النِّعْمَانُ يَوْمَ لَقِيْتَهُ
بِغِبْطَتِهِ يُعْطِي الْقُطُوطَ وَيَأْفِقُ

وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالِهِ فِي الْكِتَابِ. قَالَ أُمِيَّةُ^(٧):

٣٨٥٦- قَوْمٌ لَهُمْ سَاحَةٌ أَرْضُ الْعِرَاقِ وَمَا
يُجْبَى إِلَيْهِمْ بِهَا وَالسَّقِطُ وَالْقَلَمُ

-
- (١) معاني القرآن ٤٠٠/٢.
 - (٢) زيادة من ش.
 - (٣) بالحركات الثلاث: نهاية منبته على الرأس.
 - (٤) لم أقف على هذه اللفظة.
 - (٥) تكررت «من» في الأصل.
 - (٦) ديوانه ٢١٩، برواية «بأميته»، واللسان ققط، والقرطبي ١٥٧/١٥، وأفق في العطاء: أعطى بعضاً أكثر من بعض.
 - (٧) ديوانه ٤٦٦، واللسان ققط، والقرطبي ١٥٧/١٥، والبحر ٣٨٧/٧.

وَيُجْمَعُ عَلَى قُطُوطٍ كَمَا تَقْدَمُ، وَعَلَى قِطَاطَةٍ نَحْوُ: قِرْدٌ وَقِرْدَةٌ وَقِرُودٌ. وَفِي
الْقِلَّةِ عَلَى أَقْطَاطٍ وَأَقْطَاطٍ / كَقَدَحٍ وَأَقْدِحَةٍ وَأَقْدَاحٍ، إِلَّا أَنْ أَفْعَلَةٌ فِي فِعْلٍ شَاذٍ. [٧٥٧/ب]

آ. (١٧) قَوْلُهُ: ﴿دَاوُدَ﴾: بَدَلٌ أَوْ عَطْفٌ بَيَانٍ، أَوْ مَنْصُوبٌ
بِإِضْمَارِ أَعْنِي. وَ«ذَا الْأَيْدِ» نَعْتٌ لَهُ. وَالْأَيْدُ: الْقُوَّةُ. يُقَالُ: رَجُلٌ أَيْدٌ وَأَيْدَاءٌ.

آ. (١٨) قَوْلُهُ: ﴿يُسَبِّحَنَّ﴾: جَمَلَةٌ حَالِيَةٌ مِنْ «الْجِبَالِ». وَأَنْتَى
بِهَا فِعْلاً مُضَارِعاً دُونَ اسْمِ فَاعِلٍ فَلَمْ يَقُلْ مُسَبِّحَاتٍ، دَلَالَةً عَلَى التَّجَدُّدِ
وَالْحَدُوثِ شَيْئاً بَعْدَ شَيْءٍ، كَقَوْلِ الْأَعَشِيِّ^(١):

٣٨٥٧- لَعَمْرِي لَقَدْ لَاحَتْ عَيُونٌ كَثِيرَةٌ

إِلَى ضَوْءِ نَارٍ فِي يَفَاعٍ تُحَرِّقُ

أَي: تُحَرِّقُ شَيْئاً فَشَيْئاً. وَلَوْ قَالَ: مُحَرِّقَةٌ لَمْ يَدُلَّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى.

آ. (١٩) قَوْلُهُ: ﴿وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً﴾: الْعَامَّةُ عَلَى نَصْبِهِمَا،
عَطْفَ مَفْعُولٍ عَلَى مَفْعُولٍ وَحَالاً عَلَى حَالٍ^(٢)، كَقَوْلِكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا مَكْتُوفًا
وَعَمْرًا مُطْلَقًا. وَأَنْتَى بِالْحَالِ اسْمًا لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ أَنْ الْفِعْلُ وَقَعَ شَيْئاً فَشَيْئاً لِأَنَّ
حَشْرَهَا دُفْعَةٌ وَاحِدَةٌ أَدُلُّ عَلَى الْقُدْرَةِ، وَالْحَاشِرُ اللَّهُ تَعَالَى. وَقَرَأَ^(٣) ابْنُ
أَبِي عِبْلَةَ وَالْجَحْدَرِيُّ بَرَفِعَهُمَا جَعَلَاهُمَا جَمَلَةً مُسْتَقْلَةً مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ.

قَوْلُهُ: «كُلُّ لَهُ» أَي: كُلُّ مِنَ الْجِبَالِ وَالطَّيْرِ لِدَاوُدَ. أَي: لِأَجْلِ تَسْبِيحِهِ
مُسَبِّحٍ، فَوَضَعَ «أَوَابَ» مَوْضِعَ مُسَبِّحٍ. وَقِيلَ: الضَّمِيرُ لِلْبَارِي تَعَالَى، وَالْمُرَادُ
كُلُّ مَنْ دَاوُدَ^(٤) وَالْجِبَالِ وَالطَّيْرِ مُسَبِّحٍ وَرَجَّاعٍ لِلَّهِ تَعَالَى.

(١) ديوانه ٢٢٣، والباق: الأرض المرتفعة.

(٢) المفعولان: الجبال والطير، والحالان: يُسَبِّحَنَّ ومَحْشُورَةً.

(٣) البحر ٣٩٠/٧، والقرطبي ١٦١/١٥.

(٤) سقطت الألف من «داود» في الأصل.

آ. (٢٠) قوله: ﴿وَشَدَّدْنَا﴾: العامة على تخفيف «شَدَّدْنَا» أي: قَوِّنَا كقوله: «سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ»^(١). وابنُ أبي عَبلَةَ^(٢) والحسن «شَدَّدْنَا» بالتشديد وهي مبالغة لقراءة العامة.

آ. (٢١) قوله: ﴿نَبَأَ الْخِصْمِ﴾: قد تقدّم أن الخِصْمَ في الأصل مصدرٌ فلذلك يَصْلُحُ للمفردِ والمذكرِ وِضْدَهُمَا، وقد يطابقُ. ومنه: «لَا تَخَفْ خِصْمَانَ»^(٣) و«هَذَانِ خِصْمَانِ»^(٤). والمرادُ بِالْخِصْمِ هنا جمعٌ بدليلِ قوله: «إِذْ تَسُورُوا» وقوله: «إِذْ دَخَلُوا». قال الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥): «وهو يقع للواحدِ والجمعِ كالضَّيْفِ. قال تعالى: «حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ»^(٦) لأنه مصدرٌ في أصله يُقال: خِصَمَهُ يَخِصِمُهُ خِصْمًا كما تقول: ضافه ضَيْفًا. فَإِنْ قلتَ: هذا جمعٌ وقولُه: «خِصْمَانِ» تثنيةٌ فكيف استقامَ ذلك؟ قلتَ: معنى خِصْمَانِ: فريقانِ خِصْمَانِ، والدليلُ عليه قراءةٌ مَنْ قرأ «[خِصْمَانِ]»^(٧) بَعَى بعضهم على بعضٍ»^(٨) ونحوه قوله تعالى: «هَذَانِ خِصْمَانِ اخْتِصِمُوا». فَإِنْ قلتَ: فما تصنعُ بقوله: «إِنَّ هَذَا أَخِي» وهو دليلٌ على الاثنين؟ قلتَ: هذا قولُ البعضِ المرادُ به^(٩): «بعضنا على بعض». فَإِنْ قلتَ: فقد جاء في الرواية: أنه

(١) الآية ٣٥ من القصص.

(٢) البحر ٣٩٠/٧، والمحزر ١٧/١٤.

(٣) الآية ٢٢ من ص.

(٤) الآية ١٩ من الحج.

(٥) الكشاف ٣٦٧/٣.

(٦) الآية ٢٤ من الذاريات.

(٧) زيادة من «الكشاف».

(٨) البحر ٣٩١/٧.

(٩) الكشاف: «المراد بقوله».

يُبْعَثُ إِلَيْهِ مَلَكًا. قلت: معناه أن التحاكم بين مَلَكَين، ولا يمنع ذلك أَنْ يَصْحَبَهُمَا آخَرُونَ. فإن قلت^(١): كيف سَمَّاهم جميعاً خَصْماً في قوله: «نَبَأَ الخَصْمِ» و«خَصْمَانِ»؟ قلت: لَمَّا كَانَ صَحِبَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَحَاكِمِينَ فِي صُورَةِ الخَصْمِ صَحَّتِ التَّسْمِيَةُ بِهِ.

قوله: «إِذْ تَسُورُوا» فِي الْعَامِلِ فِي «إِذْ» أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَعْمُولٌ لِلنَّبَأِ إِذَا لَمْ يُرَدَّ بِهِ الْقِصَّةُ. وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ عَطِيَّةَ^(٢) وَأَبُو الْبَقَاءِ^(٣) وَمَكِّي^(٤). أَي: هَلْ أَتَاكَ الْخَبْرُ الْوَاقِعُ فِي وَقْتِ تَسُورِهِمُ الْمِحْرَابَ؟ وَقَدْ رَدَّ بَعْضُهُمْ هَذَا: بِأَنَّ النَّبَأَ الْوَاقِعُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لَا يَصِحُّ إِتْيَانُهُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِنْ أُرِيدَ بِالنَّبَأِ الْقِصَّةُ لَمْ يَكُنْ نَاصِبًا. قَالَ الشَّيْخُ^(٥). الثَّانِي: أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ «أَتَاكَ» وَرُدَّ بِمَا رُدَّ بِهِ الْأَوَّلُ. وَقَدْ صَرَّحَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٦) بِالرَّدِّ عَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ، فَقَالَ: «فَإِنْ قُلْتَ بِمِ انتِصَبَ «إِذْ»؟ قُلْتَ: لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَنْتِصِبَ بِ «أَتَاكَ» أَوْ بِالنَّبَأِ أَوْ بِمَحذُوفٍ. فَلَا يَسُوغُ انْتِصَابُهُ بِ «أَتَاكَ» لِأَنَّ إِتْيَانَ النَّبَأِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَقَعُ إِلَّا فِي عَهْدِهِ لَا فِي عَهْدِ دَاوُدَ، وَلَا بِالنَّبَأِ؛ لِأَنَّ النَّبَأَ وَقَعَ فِي عَهْدِ دَاوُدَ فَلَا يَصِحُّ إِتْيَانُهُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَإِنْ أَرَدْتَ بِالنَّبَأِ الْقِصَّةَ فِي نَفْسِهَا لَمْ يَكُنْ نَاصِبًا، فَبَقِيَ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِمَحذُوفٍ، وَتَقْدِيرُهُ: وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ تَحَاكَمِ الخَصْمِ إِذْ، فَاخْتَارَ أَنْ يَكُونَ مَعْمُولًا لِمَحذُوفٍ. الرَّابِعُ: أَنْ يَنْتِصِبَ بِالخَصْمِ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ.

(١) الكشاف: «فإذا كان التحاكم بين اثنين كيف...».

(٢) المحرر ١٤/١٩.

(٣) الإملاء ٢/٢٠٩.

(٤) المشكل ٢/٢٤٩.

(٥) البحر ٧/٣٩١.

(٦) الكشاف ٣/٣٦٨.

آ. (٢٢) قوله: ﴿إِذْ دَخَلُوا﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه بدل
[٧٥٨/أ] مِنْ «إِذ» الأولى. الثاني: أنه منصوبٌ بـ «تَسَوَّرُوا» ومعنى تَسَوَّرُوا: عَلَوْا/ أَعْلَى
السُّورِ، وهو الحائِطُ، غيرُ مهموزٍ كقولك: تَسَنَّمُ البعيرَ أي: بَلَغَ سَنَامَهُ.
والضميرُ في «تَسَوَّرُوا» و«دَخَلُوا» راجعٌ على الخِصْمِ لأنه جمعٌ في المعنى على
ما تقدّم، أو على أنه مثنى، والمثنى جمعٌ في المعنى، وقد مضى الخلافُ في
هذا محققاً.

قوله: «خَصْمَان» خبرٌ مبتدأ مضميرٌ أي: نحن خَصْمَان؛ ولذلك جاء
بقوله: «بَعْضُنَا». وَمَنْ قرأ «بَعْضُهُمْ» بِالغَيْبَةِ يُجَوِّزُ أَنْ يُقَدَّرَ كَذَلِكَ، ويكون قد
راعى لفظ «خَصْمَان»، وَيُجَوِّزُ أَنْ يُقَدَّرَ هُم خَصْمَان لِيَتطَابَقَ. وَرُوِيَ عَنِ
الْكِسَائِيِّ (١) «خَصْمَان» بكسر الخاء. وقد تقدّم أنه قرأها كذلك في الحج (٢).
قوله: «بَغَى بَعْضُنَا» جملةٌ يَجُوزُ أَنْ تكون مفسّرةً لحالِهِمْ، وأن تكون خبراً
ثانياً.

قوله: «وَلَا تُشْطِطُ» العامّةُ على ضَمِّ التاء وسكونِ الشين وكسْرِ (٣) الطاءِ
الأولى مِنْ أَشْطَطَ يُشْطِطُ إِشْطَاطاً إِذَا تَجَاوَزَ الْحَقَّ. قال أبو عبيدة (٤): «شَطَطْتُ
فِي الْحُكْمِ؛ وَأَشْطَطْتُ فِيهِ، إِذَا جُرْتُ» فهو ممّا اتفق فيه فَعَلٌ وَأَفْعَلٌ، وإنما فكّه
على أحدِ الجائِزَيْنِ كقوله: «مَنْ يَرْتَدِدْ» (٥) وقد تقدّم تحقيقُه. وقرأ (٦) الحسن

(١) البحر ٣٩٢/٧.

(٢) انظر إعرابه للآية ١٩.

(٣) الأصل «وضم» وهو سهو.

(٤) لم يرد هذا النص في المجاز.

(٥) الآية ٥٤ من المائدة قرأ ابن عامر ونافع بدالين والباقون بالتضعيف. الدر المصون

٣٠٦/٤.

(٦) انظر في قراءتها: الإنحاف ٤٢٠/٢، والبحر ٣٩٢/٧، والمحتسب ٢٣١/٢.

وأبورجاء وابن أبي عبله «تَشَطُّط» بفتح التاء وضمّ الطاء مِنْ شَطَّ بمعنى أَشَطَّ كما تقدّم. وقرأ قتادة «تُشِطُّ» مِنْ أَشَطَّ رباعياً، إلا أنه أدغم وهو أحد الجائزين كقراءة مَنْ قَرَأَ «مَنْ يَرْتَدُّ مِنْكُمْ»، وعنه أيضاً «تُشَطُّطُ» بفتح الشين وكسر الطاء مُشَدِّدَةً شَطَّطَ يُشَطِّطُ. والتثقيل فيه للتكثير. وقرأ زر بن حبیش «تُشَاطُّطُ» من المفاعلة.

آ. (٢٣) قوله: ﴿تَسْعُ وَتَسْعُونَ﴾: العائمة على كسر التاء، وهي اللغة الفاشية. وزيد بن علي^(١) والحسن بفتحها فيهما، وهي لُغِيَّةٌ. وقرأ العائمة «نَعْجَةٌ» بفتح النون، والحسن^(٢) وابن هرمز بكسرهما. قيل: وهي لغة لبعض بني تميم. وكثر في كلامهم الكناية بها عن المرأة قال ابن عَوْنٍ^(٣):

٣٨٥٨- أنا أبوهن ثلاث هنة
رابعة في البيت صغراهنه
ونعجتي خمسا توفيهنه

وقال آخر^(٤):

٣٨٥٩- هما نعجتان من نجاج تبالة
لدى جؤذرين أو كبعض دمي هكر

(١) الإتحاف ٢/٤٢٠، والمحتسب ٢/٢٣١، والبحر ٧/٣٩٢، والقرطبي ١٥/١٧٢.

(٢) البحر ٧/٣٩٢، والمحتسب ٢/٢٣٢.

(٣) والقرطبي ١٥/١٧٢، والبحر ٧/٣٨٨.

(٤) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ١١٠، والبحر ٧/٣٨٨، واللسان (هكر). وتبالة: موضع، وهكر: مدينة باليمن، والدمي: التصاوير، والجؤذر: ولد البقرة. أي: إن الفتاتين قصرتا أنفسهما على من يحيهما كما قصرت النعجتان على ولديهما.

وقوله: «وعزني» أي: غلبي. قال الشاعر^(١):

٣٨٦٠- قَطَاةٌ عَزَّهَا شَرَكُ فَبَاتَتْ

تُجَاذِبُهُ وَقَدْ عَلِقَ الْجَنَاحُ

يقال: عَزَّهُ يَعُزُّهُ بضم العين وتقدم تحقيقه في سورة يس^(٢). وقرأ^(٣)

طلحة وأبو حيوة «وعزني» بالتخفيف. قال ابن جني^(٤): «حذف الزاي الواحدة تخفيفاً. كما قال^(٥)»:

..... -٣٨٦١

أَحْسَنَ بِهِ فَهَنَّ إِلَيْهِ سُوسُ

يريد: أَحْسَسَنَ»، فحذف. وتروى هذه قراءة عن عاصم. وقرأ عبد الله

والحسن وأبو وائل^(٦) ومسروق والضحاك «وعازني» بألفٍ مع تشديد الزاي، أي: غالبي.

آ. (٢٤) قوله: ﴿بِسْؤَالٍ نَعَجَّتِكَ﴾: مصدرٌ مضافٌ لمفعوله،

والفاعلٌ محذوفٌ أي: بَأَنْ سَأَلْتُكَ نَعَجَّتِكَ، وَضُمَّنَ السُّؤَالُ مَعْنَى الْإِضَافَةِ وَالانضمامِ أَي: بِإِضَافَةِ نَعَجَّتِكَ عَلَى سَبِيلِ السُّؤَالِ، وَلِذَلِكَ عُدِّي بِ- إِلَى.

(١) البيت لنصيب في حماسيته ٥٢١، ٦٨/٢، والكامل ٣٧/٣ ويرجح المبرد أنها للمجنون وهو في ديوانه المجموع ٩٠.

(٢) الآية ١٤ من يس.

(٣) انظر في قراءتها: المحتسب ٢٣٢/٢، والبحر ٣٩٢/٧.

(٤) المحتسب ٢٣٢/٢.

(٥) تقدم برقم ١٣٠٧.

(٦) شقيق بن سلمة الكوفي الأسدي، أدرك زمن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولم يره.

عرض على عبد الله بن مسعود وروى عن الأعمش. توفي سنة ٨٢. طبقات القراء

٣٢٨/١.

قوله: «لَيَبَغِي» العامة على سكون الياء وهو مضارعٌ مرفوعٌ في محلِّ الخبرِ
لـ «إِنَّ» وقرئ «لَيَبَغِي» بفتح ياءيه. ووجهت: بأن الأصل: لَيَبَغِينَ بنونِ التوكيدِ
الخفيفة والفعل جواب قسم مقدر، والقسم المقدر وجوابه خبر إن تقديره: وإن
كثيراً من الخلطاء والله ليبيغين، فحذفت كما حذفت في قوله^(١):
٣٨٦٢- اضْرِبْ عَنْكَ الهمومَ طَارِقَهَا

.....

وقرئ «ألم نَشْرَحَ»^(٢) بالفتح وقوله^(٣):
٣٨٦٣- مِنْ يَوْمٍ لَمْ يُقَدَّرْ أَوْ يَوْمَ قُدِّرْ
بفتح الراء. وقرئ^(٤) «لَيَبَغِي» بحذف الياء. قال الزمخشري^(٥): «اكتفى
منها بالكسرة» وقال الشيخ^(٦): «كقوله»^(٧):
٣٨٦٤- مُحَمَّدٌ تَفِئْدُ نَفْسِكَ كُلُّ نَفْسٍ

.....

(١) عجزه:

ضَرَبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ

وهو لطفة في ديوانه ١٦٥، والنوادر ١٣، والخصائص ١٢٦/١، والمحتسب
٣٦٧/٢، والهمع ٧٩/٢، والدرر ١٠٣/٢، وابن يعيش ٤٤/٩. وقونس الفرس:
ما بين أذنيه أو مقدمه.

(٢) الانشراح ١. وهي قراءة أبي جعفر المنصور. انظر: المحتسب ٣٦٦/٢.

(٣) البيت للحوارث بن المنذر الجرمي أو علي بن أبي طالب. وهو في النوادر ١٣،
والمحتسب ٣٦٦/٢، والخصائص ٩٤/٣، والعيني ٤٤٧/٤، وقبله:

مِنْ أَيِّ يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَفِرُّ

(٤) البحر ٣٩٣/٧.

(٥) الكشف ٣٧١/٣.

(٦) البحر ٣٩٣/٧.

(٧) تقدم برقم ٢٢٨٩.

يريد «تفدي» على أحد القولين» يعني: أنه حذف الياء اكتفاءً عنها بالكسرة. والقول الثاني: أنه مجزومٌ بلامِ الأمرِ المقدرة. وقد تقدّم هذا^(١) في سورة إبراهيم عليه السلام، إلا أنه لا يتأتى هنا لأن اللام مفتوحة.

قوله: «إلا الذين آمنوا» استثناءً متصلٌ من قوله: «بعضهم» وقوله: «وقليل» خبرٌ مقدّمٌ و«ما» مزيدةٌ للتعظيم. و«هم» مبتدأ.

قوله: «فَتَنَاهُ» بالتخفيف. وإسناده إلى ضمير المتكلم المعظم نفسه قراءة العامة [ب/٧٥٨]. وعمر بن الخطاب والحسن وأبوجاء «فَتَنَاهُ» بتشديد التاء وهي بالغة. وقرأ^(٢) الضحاك «أفتناه» يُقال: فتنه وأفتته أي: حمّله على الفتنه. ومنه قوله^(٣):

٣٨٦٥ - لئن فتننتني لهي بالأمس أفتنت

وقرأ قتادة وأبو عمرو^(٤) في رواية «فَتَنَاهُ» بالتخفيف. و«فَتَنَاهُ» بالتشديد والألف ضميرُ الخصمين. و«راكعاً» حالٌ مقدرة، قاله أبو البقاء^(٥). وفيه نظرٌ لظهور المقارنة.

آ. (٢٥) قوله: ﴿ذَلِكَ﴾: الظاهرُ أنه مفعولٌ «عَفَرْنَا». وجوز أبو البقاء^(٦) أن يكون خبرٌ مبتدأ مضميرٌ أي: الأمرُ ذلك وأيُّ حاجةٍ إلى هكذا؟

(١) انظر: الدر المصون ١٠٤/٧.

(٢) انظر في قراءاتها: الشواذ ١٣٠، والإتحاف ٤٢١/٢، والمحتسب ٢٣٢/٢، والبحر ٣٩٣/٧، والقرطبي ١٧٩/١٥.

(٣) تقدم برقم ٢٤٩٤.

(٤) قال في السبعة ٥٥٣: «في رواية علي بن نصر والخفاف عنه».

(٥) الإملاء ٢١٠/٢.

(٦) الإملاء ٢١٠/٢.

آ. (٢٦) قوله: ﴿فِيضِلُّكَ﴾: فيه وجهان، أظهرهما: أنه منصوبٌ في جوابِ النهي. والثاني: أنه عطفٌ على «لا تَتَّبِعْ» فهو مجزومٌ، وإنما فُتِحَتِ اللامُ لالتقاء الساكنين، وهو نهيٌّ عن كل واحدٍ على حدِّته، والأولُ فيه النهيُّ عن الجمع بينهما. وقد يترجَّح الثاني لهذا المعنى. وقد تقدَّم تقريرُ ذلك في البقرة في قوله: «وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ»^(١). وفاعل «فِيضِلُّكَ» يجوزُ أن يكونَ «الهُوى» ويجوزُ أن يكونَ ضميرَ المصدرِ المفهوم من الفعل أي: فِيضِلُّكَ اتِّبَاعُ الهوى. والعامَّةُ على فتح «يُضِلُّونَ»، وقرأ^(٢) ابنُ عباسٍ والحسنُ وأبو حنيفة «يُضِلُّونَ» بالضمِّ أي: يُضِلُّونَ النَّاسَ، وهي مُسْتَلْزِمَةٌ للقراءةِ الأولى، فإنه لا يُضِلُّ غَيْرَهُ إِلَّا ضَالًّا بخلافِ العكسِ.

قوله: «بِمَا نَسُوا» مصدريةٌ. والجارُ يتعلَّقُ بالاستقرار الذي تضمَّنهُ «لهم». و«لهم عذابٌ» يجوزُ أن تكونَ جملةً خبراً لـ «إِنَّ»، ويجوزُ أن يكونَ الخبرُ وحدهُ الجارُ. و«عذابٌ» فاعلٌ به وهو الأحسنُ لقُرْبِهِ من المفردِ.

آ. (٢٧) قوله: ﴿بَاطِلًا﴾: يجوزُ أن يكونَ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، أو حالاً من ضميره أي: خَلَقًا باطلاً، ويجوزُ أن يكونَ حالاً من فاعلِ «خَلَقْنَا» أي: مُبْطِلين أو ذوي باطلٍ. ويجوزُ أن يكونَ مفعولاً من أجليه. أي: للباطل وهو العَبَثُ. و«أم»^(٣) في الموضعين منقطعةٌ وقد عرُفَت ما فيها.

آ. (٢٩) قوله: ﴿كَتَابٌ﴾: يجوزُ أن يكونَ خبرَ مبتدأ مضميرٍ أي: هذا كتابٌ و«أَنْزَلْنَاهُ» صفةٌ و«مباركٌ» خبرٌ مبتدأ مضميرٍ أو خبرٌ ثانٍ، ولا يجوزُ أن

(١) الآية ٤٢ من البقرة. وانظر: الدر المصون ١/٣٢١.

(٢) البحر ٧/٣٩٥.

(٣) في الآية ٢٨.

يكون نعتاً ثانياً، لأنه لا يتقدّم عند الجمهور غير الصريح على الصريح. ومن^(١) يرى ذلك استدلالاً بظاهرها، وقد تقدّم هذا محرراً في المائة.

و «لِيَدَّبُرُوا» متعلق بـ «أَنْزَلْنَاهُ». وقُرِئَ^(٢) «مَبَارَكًا» على الحال اللازمة؛ لأنّ البركة لا تفارقه. وقُرِئَ^(٣) علي رضي الله عنه «لِيَتَدَّبُرُوا» وهي أصل قراءة العامة فَأُدْغِمَتِ التاء في الدال. وأبو جعفر - ورُوِيَ ت عن عاصم والكسائي - «لِتَدَّبُرُوا» بتاء الخطاب وتخفيف الدال. وأصلها لِيَتَدَّبُرُوا بتاءين فحذفت إحداهما. وفيها الخلاف المشهور: هل هي الأولى أو الثانية؟

آ. (٣٠) قوله: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾: مخصوصها محذوف أي: نعم العبد سليمان. وقيل: داود. والأول أظهر لأنه هو المسوق للحديث عنه. وقُرِئَ بكسر العين، وهي الأصل كقوله^(٤):

— ٣٨٦٦ —

نِعِمَ السَّاعُونَ فِي الْقَوْمِ الشُّطْرُ

آ. (٣١) قوله: ﴿إِذْ عُرِضَ﴾: في ناصبه أوجه، أحدها: نعم، وهو أضعفها لأنه لا يتقدّم مدحه بوقت، ولعدم تصرف نعم. والثاني: «أواب» وفيه تقييد وصفه بذلك بهذا الوقت. والثالث: اذكر مقدرًا وهو أسلمها و«الصّافنات» جمع صافين. وفيه خلاف بين أهل اللغة. فقال الزجاج^(٥): هو

(١) «من» هنا موصولة.

(٢) البحر ٣٩٥/٧.

(٣) انظر في قراءتها: السبعة ٥٥٣، والنشر ٣٦١/٢، والإنحاف ٤٢١/٢، والبحر ٣٩٦/٧.

(٤) تقدم برقم ٢٨٥٣.

(٥) معاني القرآن ٣٣٠/٤.

الذي يقف على إحدى يديه وَيَقِفُ على طَرْفِ سُنْبِكِهِ، وقد يفعل ذلك بإحدى رجليه. قال (١): «وهي علامة الفَراهة فيه، وأنشد (٢):

٣٨٦٧- أَلِفَ الصُّفُونِ فَمَا يَزَالُ كَأَنَّهُ

مِمَّا يَقُومُ عَلَى الثَّلَاثِ كَسِيرًا

وقيل: هو الذي يَجْمَعُ يديه وَيُسَوِّبُهُمَا. وأمَّا الذي يقف على سُنْبِكِهِ فاسمه المَخِيمُ قاله أبو عبيد (٣). وقيل: هو القائمُ مطلقاً، أي: سواء كان من الخيل أم من غيرها قاله القُتَيْبِيُّ (٤)، واستدل بالحديث وهو قوله عليه السلام (٥): «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَقُومَ النَّاسُ لَهُ صُفُونًا فَلْيَتَّبِعْهُ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» أي: يُدِيمُونَ له القيام. وحكاه قطرب أيضاً. وقيل: هو القيامُ مطلقاً سواء وقفت على طَرْفِ سُنْبِكِ أم لا. قال الفراء (٦): «على هذا رأيتُ أشعارَ العرب». انتهى وقال النابغة (٧): /

[١/٧٥٩]

٣٨٦٨- لَنَا قُبَّةٌ مَضْرُوبَةٌ بِفِنَائِهَا

عِتَاقُ الْمَهَارِي وَالْجِيَادِ الصُّوْفَانُ

والجِيَادُ: إمَّا من الجَوْدَةِ يقال: جَادَ الْفَرَسُ يَجُودُ جَوْدَةً وَجَوْدَةً بِالْفَتْحِ

(١) لم يرد هذا الحكم في «معاني القرآن».

(٢) لم أهد إلى قائله. وهو في معاني القرآن للزجاج ٣٣٠/٤، واللسان (صفن) والقرطبي ١٩٣/١٥. وقال في اللسان «مما يقوم: أراد من الجنس الذي يقوم على الثلاث».

(٣) لعله أبو عبيدة في المجاز ١٨٢/٢.

(٤) تفسير غريب القرآن ٣٧٩.

(٥) انظر: النهاية ٣٩/٣.

(٦) معاني القرآن ٤٠٥/٢.

(٧) ليس في ديوانه. وهو في القرطبي ١٩٣/١٥، والبحر ٣٨٨/٧.

والضم فهو جَوَادٌ للذكر والأنثى، والجمع: جِيَادٌ وأجواد وأجاويد وقيل: جمع ل جَوَادٌ بالفتح كَثُوبٌ وثياب. وقيل: جمع جَيِّد. وإما من الجَيِّد وهو العُنُق والمعنى: طويلة الأجياد، وهو دالٌّ على فَرَاهِتِهَا.

آ. (٣٢) قوله: ﴿حُبُّ الْخَيْرِ﴾: فيه أوجه، أحدها: هو مفعول «أَحْبَيْتُ» لأنه بمعنى آثَرْتُ، و«عَنْ» على هذا بمعنى على، أي: على ذِكْرِ ربي؛ لأنه يُرَوَى في التفسير - واللَّهُ أعلم - أنه عَرَضَ الْخَيْلَ حَتَّى شَغَلَتْهُ عَنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ أَوَّلَ الْوَقْتِ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ. وقال الشيخ^(١): «وكأنه منقولٌ عن الفراء^(٢)» أنه ضَمَّنَ أَحْبَيْتُ مَعْنَى آثَرْتُ حَتَّى نَصَبَ «حُبُّ الْخَيْرِ» مَفْعُولًا بِهِ. وفيه نظر؛ لأنه متعدِّ بنفسه، وإنما يَحْتَاجُ إِلَى التَّضْمِينِ إِنْ لَوْ^(٣) لَمْ يَكُنْ مُتَعَدِّيًا. الثاني: أَنَّ «حُبَّ» مُصَدَّرٌ عَلَى حَذْفِ الزَّوَائِدِ. وَالنَّاصِبُ لَهُ «أَحْبَيْتُ». الثالث: أَنَّهُ مُصَدَّرٌ تَشْبِيهِيٌّ أَي: حُبًّا مِثْلَ حُبِّ الْخَيْرِ. الرَّابِعُ: أَنَّهُ قِيلَ: ضَمَّنَ مَعْنَى أَنْبَتُ، فَلِذَلِكَ تَعَدَّى بِ «عَنْ». الخَامِسُ: أَنَّ «أَحْبَيْتُ» بِمَعْنَى لَزِمْتُ. السَّادِسُ: أَنَّ «أَحْبَيْتُ» مِنْ أَحَبَّ الْبَعِيرُ إِذَا سَقَطَ وَبَرَكَ مِنَ الْإِعْيَاءِ. وَالْمَعْنَى: قَعَدْتُ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي، فَيَكُونُ «حُبُّ الْخَيْرِ» عَلَى هَذَا مَفْعُولًا مِنْ أَجْلِهِ.

قوله: «حَتَّى تَوَارَتْ» فِي الْفَاعِلِ وَجِهَانٍ، أَحَدُهُمَا: هُوَ «الصَّافِنَاتِ» وَالْمَعْنَى: حَتَّى دَخَلَتْ أَصْطَبَاتِهَا فَتَوَارَتْ وَغَابَتْ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ لِلشَّمْسِ أَضْمِرَتْ لِدَلَالَةِ السِّيَاقِ عَلَيْهَا. وَقِيلَ: لِدَلَالَةِ الْعَشِيِّ عَلَيْهَا فَإِنَّهَا تَشْعُرُ بِهَا. وَقِيلَ: يَدُلُّ عَلَيْهَا الْإِشْرَاقُ فِي قِصَّةِ دَاوُدَ. وَمَا أَبْعَدَهُ.

وقوله: «ذِكْرُ رَبِّي» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُضَافًا لِلْمَفْعُولِ أَي: عَنِ أَنْ أذْكَرُ

(١) البحر ٣٩٦/٧.

(٢) معاني القرآن ٤٠٥/٢.

(٣) «لو» هنا مقحمة.

ربي، وأن يكون مضافاً للفاعل أي: عَنْ أَنْ ذَكَرَنِي رَبِّي. وضميرُ المفعولِ في «رُدُّوها» للصفات. وقيل: للشمس، وهو غريبٌ جداً.

أ. (٣٣) قوله: ﴿مَسْحًا﴾: منصوبٌ بفعلٍ مقدر، وهو خبر «طَفِقَ» أي: فَطَفِقَ يَمْسَحُ مَسْحًا؛ لأنَّ خبرَ هذه الأفعال لا يكونُ إلا مزارعاً في الأمر العام. وقال أبو البقاء^(١) وبه بدأ: «مصدرٌ في موضعِ الحال». وهذا ليس بشيء لأنَّ «طَفِقَ» لا بُدَّ لها من خبر.

وقرأ^(٢) زيد بن علي: «مساحاً» بزنةٍ قتال. والباءُ في «بالسُّوق» مزيدةٌ، مثلُها في قوله: «وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ»^(٣). وحكى سيبويه^(٤) «مَسَحْتُ رَأْسَهُ وَبِرَأْسِهِ» بمعنى واحدٍ. ويجوز أن تكونَ للإلصاق كما تقدّمَ تقريرُهُ^(٥). وتقدّمَ هَمَزُ السُّوقِ^(٦) وعدمُهُ في النمل. وجعل الفارسي^(٧) الهمزَ ضعيفاً. وليس كما قال؛ لما تقدّمَ من الأدلة. وقرأ^(٨) زيد بن عليّ «بالساق» مفرداً اكتفاءً بالواحدِ لعدمِ اللَّبْسِ كقوله^(٩):

..... ٣٨٦٩ -

..... وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلْبٌ

(١) الإملاء ٢/٢١٠.

(٢) البحر ٧/٣٩٧.

(٣) الآية ٦ من المائدة.

(٤) الذي في سيبويه ١/٣٧ «حَسَنَتْ بَصْرَهُ وَصَدَرَ زَيْدٍ» بمعنى أوغرت.

(٥) انظر: الدر المصون ٤/٢٠٩.

(٦) انظر: الورقة ٦٩٦ أ.

(٧) الحجة (خ) ٤/١٠٠.

(٨) البحر ٧/٣٩٧.

(٩) تقدم برقم ١٥٤.

وقوله^(١):

٣٨٧٠- كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعِفُّوا

وقوله^(٢):

٣٨٧١-

فِي حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا

وقال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: بم اتَّصَلَ قَوْلُهُ: «رُدُّوْهَا عَلَيَّ»؟ قلت: بمحذوفٍ تقديرُهُ قال: «رُدُّوْهَا» فأضمر، وأضمر ما هو جوابٌ له. كأنَّ قائلًا قال: فماذا قال سليمان؟ لأنه موضعٌ مُقْتَضٍ للسؤالِ اقتضاءً ظاهرًا». قال الشيخ^(٤): «وهذا لا يُحْتَاجُ إليه؛ لأنَّ هذه الجملةُ مُنْدَرِجَةٌ تحت حكاية القول وهو: «فقال إني أَحَبُّتُ»».

آ. (٣٤) قوله: ﴿جَسَدًا﴾: فيه وجهان: أظهرهما: أنه مفعولٌ به لأَلْقَيْنَا. وفي التفسير: أنه شِقٌّ وَكَيْدٌ. والثاني: أنه حالٌ وصاحبها: إمَّا سليمان؛ لأنه يُروى أنه مَرَضَ حتى صار كالجسد الذي لا رُوحَ فيه، وإمَّا وَلَدُهُ. قالهما أبو البقاء^(٥): ولكنَّ جسدًا جامدًا، فلا بُدَّ مِنْ تَأْوِيلِهِ بِمَشْتَقٍّ، أي: ضعيفًا أو فارغًا.

(١) تقدم برقم ١٥٣.

(٢) تقدم برقم ١٥٥.

(٣) الكشاف ٣/٣٧٤.

(٤) البحر ٧/٣٩٧.

(٥) الإملاء ٢/٢١٠.

آ. (٣٦) قوله: ﴿تَجْرِي﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ مُفسِّرةً لقوله: «سَخَرْنَا»، وَأَنْ تكونَ حَالاً من الريح. والعائمةُ على توحيد الريح، والمعنى على الجمع. وقرأ^(١) الحسن وأبورجاء وأبو جعفر وقتادة «الرياح» و«رُخَاء» حَالٌ مِنْ فاعل «تَجْرِي». والرُّخَاءُ: اللينةُ مشتقةٌ من الرُّخاوة. ومعنى ذلك الطواعيةُ لأمره.

قوله: «حيث» ظرفٌ لـ «تَجْرِي» أول «سَخَرْنَا». و«أصاب»: أراد بلغة جَمِير^(٢). وقيل: بلغة هَجَرَ. وعن [رجلين مِنْ أهل اللغة]^(٣) أنهما خرجا يَفْصِدَانِ رُؤْيَةَ لَيْسَالَاهُ عن هذا الحرف. فقال لهما: أين تُصَيِّيان؟ فَعَرَفَاها وقالَا: هذه بُغْيَتُنَا. وأنشد الثعلبي على ذلك^(٤):

٣٨٧٢- أَصَابَ الْجَوَابَ فَلَمْ يَسْتَطِعْ

فَأَخْطَا الْجَوَابَ لَدَى الْمِفْضَلِ

/ أي: أراد الجوابَ. ويُقال: «أصاب اللهُ بك خيراً» أي: أَرادَهُ بك. [٧٥٩/ب] وقيل: الهمزةُ في «أصاب» للتعدية مِنْ صَابَ يَصُوبُ أي: نَزَلَ، والمفعولُ محذوفٌ أي: أصاب جنوده أي: حيث وجَّههم وجعلهم يَصُوبُونَ صَوْبَ المطرِ.

آ. (٣٧) قوله: ﴿وَالشَّيَاطِينِ﴾: نَسَقَ على «الريح». و«كلُّ بناءٍ» بدلٌ من «الشَّيَاطِينِ»، وأتى بصيغة المبالغةِ لَأَنَّهُ في مَعْرِضِ الامْتِنَانِ.

(١) الإتحاف ٤٢١/٢، والنشر ٢٢٣/٢، والبحر ٣٩٨/٧.

(٢) في «لغات القبائل» ص ٢٤٢ لأبي عبيد أنها لغة عمان.

(٣) ما بين معقوفين من ش، وفي الأصل بياض. والقصة في البحر ٣٩٨/٧ بالصيغة التي أوردها السمين.

(٤) لم أهدد إلى قائله وهو في المحرر ٣٥/١٤، والبحر ٣٩٨/٧، والقرطبي

و «آخرين» عطفٌ على «كلّ» فهو داخِلٌ في حكمِ البدلِ . وتقدّم شرحُ «مُقرّنين في الأصفاد» في آخرِ سورة إبراهيم (١) .

آ . (٣٩) قوله : ﴿بغيرِ حسابٍ﴾ : فيه ثلاثة أوجهٍ ، أحدها : أنه متعلّقٌ بـ «عطاؤنا» أي : أعطيناك بغيرِ حسابٍ ولا تقديرٍ ، وهو دلالةٌ على كثرةِ الإعطاء . الثاني : أنه حالٌ مِنْ «عطاؤنا» أي : في حالِ كونه غيرَ محاسبٍ عليه لأنه جمٌّ كثيرٌ يعُسّرُ على الحُسابِ ضَبْطُهُ . الثالث : أنه متعلّقٌ بـ «أمنن» أو «أمسك» ، ويجوزُ أن يكونَ حالاً مِنْ فاعلهما أي غيرَ محاسبٍ عليه .

آ . (٤٠) قوله : ﴿وحُسنِ مآبٍ﴾ : العائمةٌ على نصبه نسقاً على اسمِ «إنّ» وهو «لزلّفي» . وقرأ^(٢) الحسن وابن أبي عبله برفعه على الابتداء ، وخبره مُضمّرٌ لدلالةِ ما تقدّم عليه ويقفان على «لزلّفي» ويبتدئان بـ «حُسنُ مآبٍ» أي : وحُسنُ مآبٍ له أيضاً .

آ . (٤١) قوله : ﴿أيوبَ﴾ : كقوله : «عبدنا داود»^(٣) ففيه ثلاثة الأوجه . و «إذ نادى» بدّلٌ منه بدلٌ اشتمال . وقوله : «أني» جاء به على حكايةِ كلامه الذي ناداه بسببه ولو لم يحكّه لقال : إنّه مسّه لأنه غائبٌ . وقرأ العائمةٌ بفتح الهمزة على أنه هو المنادى بهذا اللفظ . وعيسى بن عمر^(٤) بكسرها على إضمار القولِ أو على إجراءِ النداءِ مُجرّاه .

(١) الآية ٤٩ .

(٢) البحر ٣٩٩/٧ .

(٣) الآية ١٧ من ص .

(٤) البحر ٤٠٠/٧ ، والقرطبي ٢٠٧/١٥ ، والمحرر ٣٧/١٤ .

قوله: «بُنْصِبُ» قرأ العامة بالضم والسكون. فقيل: هو جمع «نَصَبٍ» بفتحين نحو: وَثْنٌ وَوِثْنٌ، وَأَسَدٌ وَأُسْدٌ. وقيل: هي لغة في النَّصَبِ نحو: رُشِدٌ وَرَشَدٌ، وَحُزْنٌ وَحَزَنٌ، وَعُدْمٌ وَعَدَمٌ. وأبو جعفر^(١) وشيبة وحفص ونافع في رواية بضمين وهو تثقيبُ نُصَبِ بضمه وسكون، قاله الزمخشري^(٢). وفيه بُعْدٌ لِمَا عَرَفْتَ أَنَّ مَقْتَضَى اللِّغَةِ تَخْفِيفُ فُعْلٍ كَعُنُقٍ لَا تَثْقِيلُ فُعْلٍ كَقَفْلٍ، وفيه خلافٌ. وقد تقدّم^(٣) في العُسْرِ واليُسْرِ في البقرة. وقرأ أبو حيوة ويعقوب وحفص في رواية بفتح وسكون، وكلها بمعنى واحدٍ: وهو التَّعَبُ والمَشَقَّةُ.

آ. (٤٣) قوله: ﴿رَحْمَةً﴾: و«ذكرى» مفعولٌ من أجله أي: وهبناهم له لأجل رحمتنا إياه وليتذكر بحاله أولو الألباب.

آ. (٤٤) قوله: ﴿ضِغْثًا﴾: الضَّغْثُ: الحُزْمَةُ الصَّغِيرَةُ من الحشيش والقُضبان. وقيل: الحُزْمَةُ الكَبِيرَةُ من القُضبان. وفي المثل^(٤): «ضِغْثٌ عَلَى إِبَالَةٍ» والإِبَالَةُ: الحُزْمَةُ من الحطب. قال الشاعر^(٥):

وَأَنْقَلَ مِنِّي نَهْدَةً قَدْ رَبَطْتُهَا
وَأَلْقَيْتُ ضِغْثًا مِنْ خَلِيٍّ مُتَطَيَّبٍ

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٤٢١/٢، والنشر ٣٦١/٢، والقرطبي ٢٠٧/١٥، والبحر ٤٠٠/٧.

(٢) الكشاف ٣٧٦/٣.

(٣) انظر: الدر المصون ٢٨٥/٢.

(٤) مجمع الأمثال: ٤١٩/١.

(٥) البيت لَعَوْفِ بْنِ الْخَرِّعِ، وهو في مجاز القرآن ١٨٥/٢، والمحزر ٣٩/١٤. والنهد: الضخم القوي. والخلاء: الرطب من الحشيش.

وأصل المادة يُدُلُّ [على] ^(١) جَمْعِ المختلطات. وقد تقدّم هذا في سورة يوسف في «أضغاث أحلام» ^(٢).

قوله: «ولا تَحْنَتْ» الحَنْتُ: الإِثْمُ. وَيُطَلَّقُ على فِعْلٍ ما حُلِفَ على تَرْكِهِ أو تَرْكٍ ما حُلِفَ على فِعْلِهِ لأنَّهُما سَيَّانٌ فِيهِ غَالِباً.

آ. (٤٥) قوله: ﴿عِبَادَنَا﴾: قرأ ^(٣) ابن كثير «عَبَدَنَا» بالتوحيد. والباقون «عِبَادَنَا» بالجمع والرسم يحتملها. فأما قراءة ابن كثير فـ «إبراهيم» بدل أو بيان، أو بإضمار أعني، وما بعده عطْفٌ على نفس «عَبَدَنَا» لا على إبراهيم؛ إذ يَلْزَمُ إِبْدَالَ جمعٍ مِنْ مفردٍ. ولقائلٍ أَنْ يَقُولَ: لَمَّا كان المرادُ بعَبَدَنَا الجنسُ جازَ إِبْدَالَ الجمعِ منه. وهذا كقراءة ابن عباس «وإله أبيك إبراهيم» ^(٤) في البقرة في أحد القولين وقد تقدّم. وأما قراءة الجماعة فواضحة لأنها موافقةٌ للاول في الجمع.

قوله: «الأَيْدِي» العامَّةُ على ثبوتِ الياءِ، وهو جَمْعُ يَدٍ: إمَّا الجارِحَةِ، وكنى بذلك/ عن الأعمال؛ لأنَّ أكثرَ الأعمالِ إنما تُزاولُ باليَدِ. وقيل: المرادُ بالأَيْدِي جمعُ «يَدٍ» المرادُ بها النعمةُ. وقرأ ^(٥) عبد الله والحسن وعيسى والأعمش «الأَيْدِ» بغيرِ ياءٍ فقليل: هي الأُولَى وإنَّما حُذِفَتِ الياءُ اجتزاءً عنها بالكسرة ولأنَّ أَلِ تعاقِبُ التَّنوينِ، والياءُ تُحذَفُ مع التَّنوينِ، فأجْرِيَتْ مع أَلِ

(١) زيادة من ش.

(٢) الآية ٤٤ من يوسف وانظر: الدر المصون ٥٠٦/٦.

(٣) السبعة ٥٥٤، والتيسير ١٨٨، والبحر ٤٠١/٧، والحجة ٦١٣، والنشر ٣٦١/٢، والقرطبي ٤١٧/١٥.

(٤) الآية ١٣٣، من البقرة. وانظر: الدر ١٣٠/٢.

(٥) الإنحاف ٤٢٢/٢، والبحر ٤٠٢/٧، والقرطبي ٢١٧/١٥، والمحتسب ٢٣٣/٢.

إجرائها معه . وهذا ضعيفٌ جداً . وقيل : الأيد : القوة . إلا أن الزمخشري^(١) قال : «وتفسيره بالأيد من التأييد قَلِقَ غيرُ متمكن» انتهى . وكأنه إنما قَلِقَ عنده لعطفِ الأبصارِ عليه ، فهو مناسبٌ للأيدي لا للأيد من التأييد . وقد يقال : إنه لا يُراد حقيقةُ الجوارح ؛ إذ كلُّ أحدٍ كذلك ، إنما المراد الكناية عن العمل الصالحِ والتفكيرِ ببصيرته فلم يَقَلِقْ حينئذٍ ؛ إذ لم يُرَدَّ حقيقةُ الإبصارِ . وكأنه قيل : أولى القوة والتفكيرِ بالبصيرة . وقد نحا الزمخشري^(٢) إلى شيءٍ من هذا قبل ذلك .

آ . (٤٦) قوله : ﴿بِخَالِصَةِ ذِكْرِي﴾ : قرأ^(٣) نافعٌ وهشامٌ «بخالصةِ ذكري» بالإضافة . وفيها أوجه ، أحدها : أن يكونَ أضافَ «خالصة» إلى «ذكري» للبيان ؛ لأنَّ الخالصةَ تكونُ ذكريً وغيرَ ذكري كما في قوله : «بشهابِ قَبَسٍ»^(٤) لأنَّ الشهابَ يكونُ قَبَساً وغيره . الثاني : أن «خالصةً» مصدرٌ بمعنى إخلاص ، فيكون مصدرًا مضافاً لمفعوله ، والفاعلُ محذوفٌ أي : بأنَّ أَخْلَصُوا ذكري الدار وتناسوا عندها ذكْرَ الدنيا . وقد جاء المصدرُ على فاعلة كالعافية ، أو يكونُ المعنى : بأنَّ أَخْلَصْنَا نحن لهم ذكري الدار . الثالث : أنها مصدرٌ أيضاً بمعنى الخلوص ، فتكونُ مضافةً لفاعلها أي : بأنَّ خَلَصْتُ لهم ذكري الدار .

وقرأ الباقون بالتنوينِ وعَدَمِ الإضافة . وفيها أوجهٌ ، أحدها : أنها مصدرٌ بمعنى الإخلاص فيكون «ذكري» منصوباً به ، وأن يكونَ بمعنى الخلوص فيكون

(١) الكشاف ٣/٣٧٨ .

(٢) الكشاف ٣/٣٧٧ .

(٣) السبعة ٥٥٤ ، والتيسير ١٨٨ ، والبحر ٧/٤٠٢ ، والحجة ٦١٣ ، والنشر ٢/٣٦١ ، والقرطبي ١٥/٢١٨ .

(٤) الآية ٧ من النمل . وهي قراءة غير الكوفيين . انظر : السبعة ٤٧٨ .

«ذكرى» مرفوعاً به كما تقدّم ذلك، والمصدرُ يعملُ منوناً كما يعملُ مضافاً، أو يكونُ «خالصة» اسمَ فاعلٍ على بايه، و«ذكرى» بَدَلٌ أو بيانٌ لها، أو منصوبٌ بإضمارِ أعني، أو مرفوعٌ على إضمارِ مبتدأ. و«الدار» يجوزُ أن يكونَ مفعولاً به بذكرى، وأن يكونَ ظرفاً: إمّا على الاتّساع، وإمّا على إسقاطِ الخافض، ذكرهما أبو البقاء^(١). وخالصة إذا كانت صفةً فهي صفةٌ لمحذوفٍ أي: بسببِ خَصْلَةٍ خَالِصَةٍ.

آ. (٤٨) والأخيار جمعُ خَيْرٍ، أو خَيْرٍ بالثقل والتخفيف كما موات جمع مَيِّتٍ أو مَيِّت.

آ. (٤٩) قوله: ﴿هَذَا ذِكْرٌ﴾: جملةٌ جيءَ بها إيذاناً بأنّ القصة قد تَمَّتْ وأخذَ في أخري، وهذا كما فعل الجاحظ في كتبه يقول: «فهذا بابٌ» ثم يَسْرَعُ في آخر. ويَدُلُّ على ذلك: أنه لما أراد أن يُعَقِّبَ بذكر أهل النار ذَكَرَ أهل الجنة. قال تعالى: «هذا وإنّ للطاغين»^(٢).

آ. (٥٠) قوله: ﴿جَنَاتٍ عَدْنٍ﴾: العامةُ على نصب «جنات» بدلاً من «حُسْنِ مآبٍ» سواءً كانت جناتِ عدنٍ معرفةً أم نكرةً؛ لأنّ المعرفة تُبَدَلُ من النكرة وبالعكس. ويجوزُ أن تكونَ عطفَ بيانٍ إن كانت نكرةً ولا يجوزُ ذلك فيها إن كانت معرفةً. وقد جَوَزَ الزمخشري^(٣) ذلك بعد حُكْمِهِ واستدلّاه على أنها معرفة، وهذا كما تقدّم له في مواضعٍ يُجِيزُ عطفَ البيان، وإن تخالفاً تعريفاً وتنكيراً وقد تقدّم هذا عند قوله تعالى^(٤): فيه آياتٌ بيّناتٌ مقامُ إبراهيم» ويجوزُ

(١) الإملاء ٢/٢١١.

(٢) الآية ٥٥.

(٣) الكشاف ٣/٣٧٨.

(٤) الآية ٩٧ من آل عمران.

أَنْ تَنْتَصِبَ «جَنَاتِ عَدْنٍ» بِإِضْمَارِ فِعْلٍ . وَ «مُفْتَحَةٌ» حَالٌ مِنْ «جَنَاتِ عَدْنٍ»
أَوْ نَعَتْ لَهَا إِنْ كَانَتْ نَكْرَةً . وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ (١) : «حَالٌ . وَالْعَامِلُ فِيهَا مَا فِي
«لِلْمُتَّقِينَ» مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ» انْتَهَى . وَقَدْ عَلَّلَ أَبُو الْبَقَاءِ (٢) بَعْلَةَ فِي قَوْلِهِ : [ب/٧٦٠]
«مُتَّكِينَ» تَقْتَضِي مَنَعِ «مُفْتَحَةٌ» أَنْ تَكُونَ حَالًا ، وَإِنْ كَانَتْ الْعِلَّةُ غَيْرَ صَحِيحَةٍ .
وَقَالَ (٣) : «وَلَا يَجُوزُ» (٤) أَنْ يَكُونَ «مُتَّكِينَ» حَالًا مِنْ «لِلْمُتَّقِينَ» لِأَنَّهُ قَدْ أَخْبَرَ
عَنْهُمْ قَبْلَ الْحَالِ ، وَهَذِهِ الْعِلَّةُ مُوجُودَةٌ فِي جَعْلِ «مُفْتَحَةٌ» حَالًا مِنْ «لِلْمُتَّقِينَ» كَمَا
ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ (٥) . إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْعِلَّةَ لَيْسَتْ صَحِيحَةً وَهِيَ نَظِيرُ قَوْلِكَ : «إِنْ
لَهْدِي مَا لَا قَائِمَةَ» . وَأَيْضًا فِي عِبَارَتِهِ تَجَوُّزٌ : فَإِنَّ «لِلْمُتَّقِينَ» لَمْ يُخْبِرْ عَنْهُمْ صِنَاعَةً
إِنَّمَا أَخْبَرَ عَنْهُمْ مَعْنَى ، وَإِلَّا فَقَدْ أَخْبَرَ عَنْ «حُسْنِ مَأْبٍ» بِأَنَّهُ لَهُمْ . وَجَعَلَ
الْحَوْفِيُّ الْعَامِلَ مَقْدَرًا أَي : يَدْخُلُونَهَا مَفْتَحَةً .

قوله : «الأبواب» في ارتفاعها وجهان ، أحدهما : - وهو المشهور عند
الناس - أنها مُرْتَفَعَةٌ بِاسْمِ الْمَفْعُولِ كَقَوْلِهِ : «وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا» (٦) . وَاعْتَرَضَ
عَلَى هَذَا بَأَنَّ «مُفْتَحَةٌ» : إِمَّا حَالٌ ، وَإِمَّا نَعَتْ لـ «جَنَاتِ» ، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ فَلَا
رَابِطَ وَأَجِيبَ بِوَجْهَيْنِ ، أَحَدُهُمَا : قَوْلُ الْبَصْرِيِّينَ : وَهُوَ أَنَّ نَمَّ ضَمِيرًا مَقْدَرًا
تَقْدِيرُهُ : الْأَبْوَابُ مِنْهَا . وَالثَّانِي : أَنَّ أَلْ قَامَتْ مَقَامَ الضَّمِيرِ ؛ إِذِ الْأَصْلُ : أَبْوَابُهَا .
وَهِوَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ (٧) وَتَقَدَّمَ تَحْقِيقُ هَذَا . وَالْوَجْهَانِ جَارِيَانِ فِي قَوْلِهِ : «فَإِنَّ

(١) الكشاف ٣/٣٧٨ .

(٢) الإملاء ٢/٢١١ .

(٣) الإملاء ٢/٢١١ .

(٤) في المطبوعة : «ويجوز» وهو تحريف .

(٥) الكشاف ٣/٣٧٨ .

(٦) الآية ٧٣ من الزمر .

(٧) انظر : المغني ٧٧ .

الجنة هي المأوى»^(١). الثاني: أنها مرتفعة على البدل من الضمير في «مُفْتَحَةٌ» العائد على «جنات» وهو قول الفارسي، لما رأى خلُوها من الرابط لفظاً أدعى ذلك. واعتُرض على هذا: بأن هذا من بدل البعض أو الاشتمال، وكلاهما لا بُدَّ فيهما من ضمير فيضطرُّ إلى تقديره كما تقدّم. ورَجَّح بعضهم الأول: بأنَّ فيه إضماراً واحداً، وفي هذا إضماران وتبعه الزمخشري^(٢) فقال: «والأبواب بدل من الضمير في «مُفْتَحَةٌ» أي: مفتحة هي الأبواب كقولك: ضرب زيد اليد والرجل، وهو من بدل الاشتمال» فقوله: «بدل الاشتمال» إنما يعني به الأبواب، لأنَّ الأبواب قد يُقال: إنها ليست بعض الجنات، و«أما ضرب زيد اليد والرجل» فهو بعض من كل ليس إلا.

وقرأ^(٣) زيد بن علي وأبو حيوة «جنات عذنب مفتحة» برفعهما: إما على أنهما جملة من مبتدأ وخبر، وإما على أن كل واحدة خبر مبتدأ مضمير أي: هي جنات، هي مفتحة.

آ. (٥١) قوله: ﴿مُتَكِّثِينَ﴾: حال من «لهم» العامل فيها «مفتحة». وقيل: العامل «تُوَعَّدُونَ» تأخر عنها، وقد تقدّم منع أبي البقاء أنها حال من «للمتقين» وما فيه. و«يَدْعُونَ» يجوز أن يكون مستانفاً، وأن يكون حالاً: إما من ضمير «مُتَكِّثِينَ» وإما حالاً ثانية.

آ. (٥٣) قوله: ﴿تُوَعَّدُونَ﴾: قرأ^(٤) ابن كثير وأبو عمرو هنا

(١) الآية ٣٩ من النزاعات.

(٢) الكشاف ٣٧٨/٢.

(٣) البحر ٤٠٥/٧، والكشاف ٣٧٨/٣.

(٤) السبعة ٥٥٥، والنشر ٣٦١/٢، والتيسير ١٨٨، والبحر ٤٠٥/٧، والحجة ٦١٤، والقرطبي ٢٢٠/١٥.

«يُوعَدُونَ» بِالغَيْبَةِ . وفي ق^(١) ابن كثيرٍ وحده . والباقون بالخطاب فيهما ووجه الغَيْبَةِ هنا وفي ق تقدم ذكر المتقين . ووجه الخطاب الالتفات إليهم والإقبال عليهم .

آ . (٥٤) قوله : ﴿ مَا لَهُ مِنْ نَفَادٍ ﴾ : « مِنْ نَفَادٍ » : إمَّا مبتدأ وإمَّا فاعلٌ ، و « مِنْ » مزيدةٌ . والجملة في محلِّ نصبٍ على الحال من « رزقنا » أي : غيرَ فاني . ويجوزُ أن يكونَ خبراً ثانياً .

آ . (٥٥) قوله : ﴿ هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ ﴾ : يجوزُ أن يكونَ « هذا » مبتدأ والخبرُ مقدرٌ ، فقدره الزمخشري^(٢) : « هذا كما ذكر » . وقدره أبو علي : « هذا للمؤمنين » . ويجوزُ أن يكونَ خبر مبتدأ مضمير أي : الأمرُ هذا .

آ . (٥٦) قوله : ﴿ جَهَنَّمَ ﴾ : يجوزُ أن تكون بدلاً من « شرَّ ما ب » أو منصوبةً بإضمار فعلٍ . وقياس قول الزمخشري^(٣) في « جناتِ عدن » أن تكون عطف بيانٍ ، وأن تكون منصوبةً بفعلٍ مقدرٍ على الاشتغال أي : يَصَلُونَ جَهَنَّمَ يَصَلُونَهَا . والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ أي : هي .

آ . (٥٧) قوله : ﴿ هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ ﴾ : في « هذا » أوجهٌ ، أحدها : أن يكونَ مبتدأً ، وخبره « حميمٌ وغساقٌ » . وقد تقدم أن اسم الإشارة يُكتفى بواحدٍ في المثني كقوله^(٤) : « عَوَانٌ بين ذلك » ، أو يكون المعنى : هذا جامعٌ بين الوصفين ، ويكون قوله : « فَلْيَذُوقُوهُ » جملةً اعتراضيةً . الثاني : أن يكونَ « هذا » منصوباً بمقدرٍ على الاشتغال أي : لِيَذُوقُوا هَذَا .

(١) « هذا ما توعدون لكل أبواب حفيظ » من الآية ٢٢ . وانظر : السبعة ٥٥٥ .

(٢) الكشاف ٣/٣٧٩ .

(٣) الكشاف ٣/٣٧٨ .

(٤) الآية ٦٨ من البقرة .

وشبهه الزمخشري^(١) بقوله تعالى^(٢): «وإياي فارهبون»، يعني على الاشتغال. والكلام على مثل هذه الفائدة قد تقدّم^(٣). و«حميم» على هذا خبر مبتدأ مضمير، أو مبتدأ وخبره مضمراً أي: منه حميم ومنه غساق كقوله^(٤):

٣٨٧٤- حتى إذا ما أضاء البرق في غلس

وغودر البقل ملوي ومحصود

أي: منه ملوي ومنه محصود. الثالث: أن يكون «هذا» مبتدأ، والخبر محذوف أي: هذا كما ذكر، أو هذا للطاغين. الرابع: أنه خبر مبتدأ مضمير أي: الأمر هذا، ثم استأنف أمراً فقال: فليذوقوه. الخامس: أن يكون مبتدأ، وخبره «فليذوقوه» وهو رأي الأخفش^(٥). ومنه^(٦):

٣٨٧٥- وقائلة خولان فأنكح فتاتهن

[١/٧٦١] وقد تقدّم تحقيق هذا في المائدة عند «السارق والسارقة»^(٧) / وقرأ^(٨)

(١) الكشاف ٣/٣٧٩.

(٢) الآية ٤٠ من البقرة.

(٣) انظر: الدر المصون ١/٣١٤.

(٤) تقدم برقم ١١٨٩.

(٥) لم يُشر الأخفش في معانيه إلى هذه الآية، ولكن التحقيق في مذهبه أنه في مثل هذا يقدر الخبر مضمراً: ومما نُقصُ عليكم، وتقدير الشعر عنده: هؤلاء خولان، وقولهم: «الهلل، فانظر إليه» يقدره هذا الهلال وليست جملة الخير عنده خبراً. هكذا بنصه في المعاني ٨٠.

(٦) تقدم برقم ١٧٢٥.

(٧) الآية ٣٨. انظر: الدر المصون ٤/٢٥٧.

(٨) السبعة ٥٥٥، والحجة ٦١٥، والتيسر ١٨٨، والنشر ٢/٣٦١، والبحر ٧/٤٠٦، والقرطبي ١٥/٥٢١.

الأخوان وحفص «عَسَاقُ» بتشديد السين هنا وفي عمّ يتساءلون^(١)، وخفّفه الباقيون فيهما. فأما الممثل فهو صفة كالجبار والضراب مثال مبالغة، وذلك أنّ فعّالاً في الصفات أغلب منه في الأسماء. ومن وروده في الأسماء: الكلاء^(٢) والجبان^(٣) والفيّاد لذكر البوم، والعقار^(٤) والخطار^(٥) وأما المخفف فهو اسم لا صفة؛ لأنّ فعّالاً بالتخفيف في الأسماء كالعذاب والنكال أغلب منه في الصفات، على أن منهم من جعله صفة بمعنى ذي كذا أي: ذي عَسَقٍ. وقال أبو البقاء^(٦): «أو يكون فعّال بمعنى فاعل». قلت: وهذا غير معروف. والغسق: السيلان. يقال: غسقت عينه أي: سالت. وفي التفسير: أنه ماء يسيل من صديدهم. وقيل: غسق أي امتلأ. ومنه: غسقت عينه أي: امتلأت بالدمع ومنه الغاسق للقمر لامتلائه وكماله. وقيل: الغساق ما قتل ببرده. ومنه قيل لليل: غاسق؛ لأنه أبرد من النهار. وقيل: الغسق شدة الظلمة، ومنه قيل لليل: «غاسق». ويقال للقمر: غاسق إذا كسف لاسوداده، ونُقِل القولان في تفسير قوله تعالى: «ومن شرّ غاسقٍ»^(٧).

آ. (٥٨) قوله: ﴿وَأَخْرَجُ﴾: قرأ^(٨) أبو عمرو بضمّ الهمزة على أنه

(١) الآية ٢٥ من النبأ.

(٢) الكلاء: مرفأ السفن.

(٣) الجبان: الصحراء.

(٤) العقار: أصل الدواء.

(٥) الخطار: المقلع.

(٦) الإملاء ٢١٢/٢.

(٧) الآية ٣ من الفلق.

(٨) السبعة ٥٥٥، والنشر ٣٦١/٢، والحجة ٦١٥، والقرطبي ٢٢٢/١٥، والبحر

٤٠٦/٧، والتيسير ١٨٨.

جمع^(١). وارتفاعه من أوجه، أحدها: أنه مبتدأ، و«من شكّله» خبره، و«أزواج» فاعلٌ به. الثاني: أن يكون مبتدأ أيضاً، و«من شكّله» خبرٌ مقدّم، و«أزواج» مبتدأً والجملةُ خبره، وعلى هذين فيقال: كيف يصحُّ من غير ضميرٍ يعودُ على آخر، فإن الضميرَ في «شكّله» يعودُ على ما تقدّم أي: من شكّل المذوق؟ والجواب: أن الضميرَ عائدٌ على المبتدأ، وإنما أُفرد وذكّر لأنَّ المعنى: من شكّل ما ذكرنا. ذكر هذا التأويل أبو البقاء^(٢). وقد منع مكي^(٣) ذلك لأجل الخلو من الضمير، وجوابه ما ذكرته لك. الثالث: أن يكون «من شكّله» نعتاً لآخر، وأزواج خبر المبتدأ أي: وآخر من شكّل المذوق أزواج. الرابع: أن يكون «من شكّله» نعتاً أيضاً، وأزواجٌ فاعلٌ به، والضميرُ عائدٌ على آخر بالتأويل المتقدم، وعلى هذا فيرتفع «آخر» على الابتداء، والخبرٌ مقدرٌ أي: ولهم أنواعٌ أخرى، استقرَّ من شكّلها أزواج. الخامس: أن يكون الخبرٌ مقدرًا كما تقدّم أي: ولهم أخرى، ومن شكّله أزواج صفتان لآخر.

وقرأ العامة «من شكّله» بفتح الشين، وقرأ^(٤) مجاهد بكسرها، وهما لغتان بمعنى المثل والضرب. تقول: هذا على شكّله أي: مثله وضربه. وأما الشكّل بمعنى الغنج فبالكسر لا غير، قاله الزمخشري^(٥).

وقرأ الباقون «وآخر» بفتح الهمزة وبعدها ألفٌ بصيغة أفعال التفضيل، والإعرابُ فيه كما تقدّم. والضمير في أحد الأوجه يعودُ عليه من غير تأويل لأنه مفردٌ. إلا أن في أحد الأوجه يلزم الإخبار عن المفرد بالجمع أو وصف المفرد

(١) «وآخر».

(٢) الإملاء ٢/٢١٢.

(٣) المشكل ٢/٢٥٣.

(٤) البحر ٧/٤٠٦.

(٥) الكشف ٣/٣٧٩.

بالجمع؛ لأن من جملة الأوجه المتقدمة أن يكون «أزواج» خبراً عن «آخر» أو نعتاً له كما تقدم. وعنه جوابان، أحدهما: أن التقدير: وعذاب آخر أو مذوق، وهو ضروب ودرجات فكان في قوة الجمع. أو يجعل كل جزء من ذلك الآخر مثل الكل، وسماه باسمه وهو شائع كثير نحو: غليظ الحواجب، وشابت مفارقه. على أن لقائل أن يقول: إن أزواجاً صفةً لثلاثة الأشياء المتقدمة، أعني الحميم والغساق وآخر من شكله فيلغى السؤال.

آ. (٥٩) قوله: ﴿مُقْتَحِمٌ﴾: مفعوله محذوف أي: مقتحم النار. والاقترحام: الدخول في الشيء بشدة، والقحمة: الشدة. وقال الراغب^(١): «الاقترحام توسط شدة مخيفة. ومنه قحم الفرس فارسه أي: توغل به ما يخاف منه / . والمقاهيم: الذين يتقحمون في الأمر الذي يتجنب».

[٧٦١/ب]

قوله: «معكم» يجوز أن يكون نعتاً ثانياً لفوج، وأن يكون حالاً منه لأنه قد وُصف، وأن يكون حالاً من الضمير المستتر في «مقتحم». قال أبو البقاء^(٢): «ولا يجوز أن يكون ظرفاً لفساد المعنى»، ولم أدر من أي أوجه يفسد، والحالية والصفة في المعنى كالظرفية؟

وقوله: «هذا فوج» إلى قوله: «النار» يجوز أن يكون من كلام الرؤساء بعضهم لبعض، وأن يكون من كلام الخزنة، ويجوز أن يكون «هذا فوج» من كلام الملائكة، والباقي من كلام الرؤساء، وكان القياس على هذا أن يقال: بل هم لا مرحباً بهم لأنهم لا يقولون للملائكة ذلك، إلا أنهم عدلوا عن خطاب الملائكة إلى خطاب أعدائهم تشفياً منهم.

(١) المفردات ٣٩٤.

(٢) الإملاء ٢/٢١٢.

قوله: «لا مَرْحَباً» في «مَرْحَباً» وجهان، أظهرهما: أنه مفعولٌ بفعلٍ مقدرٍ أي: لا أَيْتُم مَرْحَباً أو لا سَمِعْتُم مَرْحَباً. والثاني: أنه منصوبٌ على المصدرِ. قاله أبو البقاء^(١) أي: لا رَجِبْتُم دَارَكُم مَرْحَباً بَلْ ضَيْقاً. ثم في الجملة المنفية وجهان، أحدهما: أنها مستأنفةٌ سِيَقَتْ للدعاء عليهم، وقوله: «بهم» بيانٌ للمدعوِّ عليه. والثاني: أنها حاليةٌ. وقد يُعْتَرَضُ عليه: بأنه دعاءٌ، والدعاء طلبٌ والطلب لا يَتَعَمَّ حالاً. والجوابُ أنه على إضمارِ القولِ أي: مَقُولاً لهم لا مَرْحَباً.

آ. (٦١) قوله: «مَنْ قَدَّمَ»: يجوزُ أن تكونَ «مَنْ» شرطيةً، و«فَرِذَهُ» جوابها، وأن تكونَ استفهاميةً، و«قَدَّمَ» خبرها. أي: أيُّ شخصٍ قَدَّمَ لنا هذا، ثم استأنفوا دعاءً بقولهم «فَرِذَهُ»، وأن تكونَ موصولةً بمعنى الذي، وحينئذٍ يجوزُ فيها وجهان: الرفعُ بالابتداء، والخبر «فَرِذَهُ» والفاءُ زائدةٌ تشبيهاً له بالشرطِ. والثاني: أنها منصوبةٌ بفعلٍ مقدرٍ على الاشتغالِ، والكلامُ في مثلِ هذه الفاءِ قد تقدّم، وهذا الوجهُ يجوزُ عند بعضهم حال كونها شرطيةً أو استفهاميةً أعني الاشتغالِ، إلا أنه لا يُقَدَّرُ الفعلُ إلا بعدها؛ لأن لها صدرَ الكلامِ و«ضِعْفاً» نعتٌ لعذابِ أي: مضاعفاً.

قوله: «في النار» يجوزُ أن يكونَ ظرفاً لـ «رِذَهُ»، أو نعتاً لـ «عذاب»، أو حالاً منه لتخصيصه، أو حالاً من المفعولِ «رِذَهُ».

آ. (٦٣) قوله: «أَتَّخِذْنَاهُمْ»: قرأ^(٢) الأخوان وأبو عمرو بوصلِ

(١) الإملاء ٢/٢١٢.

(٢) السبعة ٥٥٦، والنشر ٣٦١/٢، والبحر ٤٠٧/٧، والتيسير ١٨٨، والقرطبي

٢٢٥/١٥، والحجة ٦١٦.

الهمزة، وهي تحتل وجهين، أحدهما، أن يكون خبراً محضاً، وتكون الجملة في محل نصب صفة ثانية لـ «رجالاً» كما وقع «كنا نعدُّهم» صفةً، وأن يكون المراد الاستفهام وحذفت أداته لدلالة أم عليه كقوله^(١):

٣٨٧٦- تَرُوحُ مِنَ الْحَيِّ أَمْ تَبْتَكِرُ
وماذا عليك بأن تنتظر

فأم متصلة على هذا، وعلى الأول منقطعة بمعنى بل والهمزة لأنها لم تتقدمها همزة استفهام ولا تسوية. والباقون بهمزة استفهام سقطت لأجلها همزة الوصل. والظاهر أنه لا محل للجملة حينئذ لأنها طلبية. وجوز بعضهم فيها أن تكون صفة لكن على إضمار القول أي: رجالاً مقولاً فيهم: أتخذناهم كقوله^(٢):

٣٨٧٧- جاؤوا بمذقٍ هل رأيت الذئبَ قطُ

إلا أن الصفة في الحقيقة ذلك القول المضمّر. وقد تقدّم الخلاف في «سخرياً» في «قد أفلح المؤمنون»^(٣). والمشهور أن المكسور في الهُزء كقول الشاعر^(٤):

٣٧٧٨- إني أتاني لسانٌ لا أسرُّ بها
من علواً كذبٌ فيها ولا سخرُ

وتقدّم معنى لحاق الياء المشددة في ذلك. وأم مع الخبر منقطعة فقط كما

(١) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ١٥٤.

(٢) تقدم برقم ٢٤٠١.

(٣) انظر إعرابه للآية ١١٠.

(٤) البيت لأعشى باهلة، وهو في اللسان (سخر) وفيه روايتان سُخْرٌ وسَخْرٌ، والبحر

٤٠٧/٧، والمحرر ٤٧/١٤.

تقدّم، ومع الاستفهام يجوزُ أن تكونَ متصلةً، وأن تكونَ منقطعةً كقولك: «أزيدُ عندك أم عندك عمرو»، ويجوزُ أن يكونَ «أم زاعَتْ» متصلًا بقوله: «ما لنا» لأنه استفهامٌ، إلا أنه يتعيّن انقطاعها لعدمِ الهمزة، ويكون ما بينهما معترضاً على قراءة «أتخذناهم» بالاستفهام إن لم نجعله صفةً على إضمارِ القول كما تقدّم.

آ. (٦٤) قوله: ﴿تَخَاصُمٌ﴾: العائمةُ على رُفْعِ «تَخَاصُمٌ» مضافاً لأهل. وفيه أوجه، أحدها: أنه بدلٌ مِنْ «لِحَقٌّ». الثاني: أنه عطفٌ بيانٍ. الثالث: أنه بدلٌ مِنْ «ذلك» على الموضع، حكاه مكي^(١)، وهذا يوافقُ قولَ بعض الكوفيين. الرابع: أنه خبرٌ ثانٍ لـ «إن». الخامس: أنه خبرٌ مبتدأٌ مضميرٌ أي: هو تخاصُمٌ. السادس: أنه مرفوعٌ بقوله «لِحَقٌّ». إلا أن أبا البقاء قال^(٢): «ولو قيل: هو مرفوعٌ بـ «حَقٌّ» لكان بعيداً لأنه يصيرُ جملةً / ولا ضميرٌ فيها يعود على اسم «إن». وهذا ردٌّ صحيحٌ. وقد يُجابُ عنه: بأن الضميرَ مقدرٌ أي: لحقٌ تخاصُمٌ أهلِ النارِ فيه كقوله^(٣): «وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ» أي: منه. وقرأ^(٤) ابن محيصر بتنوين «تَخَاصُمٌ» ورفع «أهلٍ» فَرَفَعُ «تَخَاصُمٌ» على ما تقدّم. وأما رَفَعُ «أهلٍ» فعلى الفاعلية بالمصدرِ المنون كقولك: «يُعجبني تخاصُمُ الزيدون» أي: أن تخاصموا. وهذا قولُ البصريين وبعض الكوفيين خلا الفراء^(٥).

(١) المشكل ٢/٢٥٥.

(٢) الإملاء ٢/٢١٣.

(٣) الآية ٤٣ من الشورى.

(٤) انظر في قراءتها: البحر ٧/٤٠٧، والتقريب للصفراوي ٢/٥٧٨، والمحزون ٤٨/١٤.

(٥) أي: إن الفراء يمنع إعمال المصدر المنون. وهذا المنع هو الذي نقله عنه في الارتشاف ٣/١٧٦. بيد أن الفراء في معاني القرآن ٢/٣٨٢ يثبت إعمال المصدر المنون.

وقرأ ابن أبي عبلة «تخاصم» بالنصب مضافاً لأهل . وفيه أوجه، أحدها: أنه صفة لـ «ذلك» على اللفظ . قال الزمخشري^(١): «لأن أسماء الإشارة تُوصَفُ بأسماء الأجناس» . وهذا فيه نظر؛ لأنهم نَصُّوا على أن أسماء الإشارة لا تُوصَفُ إلا بما فيه آل نحو: «يا هذا الرجل»، ولا يجوز «يا هذا غلام الرجل» فهذا أبعد، ولأن الصحيح أن الواقع بعد اسم الإشارة المقارن لـ آل إن كان مشتقاً كان صفةً، وإلا كان بدلاً و«تخاصم» ليس مشتقاً . الثاني: أنه بدلٌ من ذلك . الثالث: أنه عطفٌ بيانٍ . الرابع: على إضمار «أعني» . وقال أبو الفضل: «ولو نُصِبَ «تخاصم» على أنه بدلٌ من «ذلك» لجاز» انتهى . وكأنه لم يُطَّلِعْ عليها قراءة . وقرأ ابن السَّمِينِ «تخاصم» فعلاً ماضياً «أهل» فاعلٌ به . وهي جملةٌ استثنائيةٌ .

آ . (٦٥) قوله: ﴿الوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾: إلى آخرها صفاتٌ لله تعالى . ويجوز أن يكون «ربُّ السموات» خبرٌ مبتدأ مضمراً، وفيه معنى المدح .

آ . (٦٧) قوله: ﴿هُوَ نَبَأٌ﴾: «هو» يعودُ على القرآن وما فيه من القصص والأخبار . وقيل: على «تخاصم أهل النار» . وقيل: على ما تقدّم من أخباره عليه السلام: بأنه نذيرٌ مبينٌ، وبأن الله إلهٌ واحدٌ متصفٌ بتلك الصفات الحسنى .

آ . (٦٨) قوله: ﴿وَأَنْتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ﴾: صفةٌ لـ «نبأ» أو مستأنفةٌ .

آ . (٦٩) قوله: ﴿بِاللَّأ﴾: متعلِّقٌ بقوله: «مِنْ عِلْمٍ» وضمَّن معنى الإحاطة، فلذلك تَعَدَّى بالباء، وتقدّم تحقيقه .

(١) الكشاف ٣/٣٨٠ .

وقوله: «إذ يَخْتَصِمُونَ» فيه وجهان، أحدهما: هو منصوبٌ بالمصدر أيضاً. والثاني: بمضافٍ مقدر أي: بكلامِ الملائة الأعلى إذ، قاله الزمخشري^(١). والضمير في «يَخْتَصِمُونَ» للملائة الأعلى. هذا هو الظاهر. وقيل: لقريش أي: يختصمون في الملائة الأعلى. فبعضهم يقول: بناتُ الله وبعضهم يقول غير ذلك. فالتقدير: إذ يختصمون فيهم.

آ. (٧٠) قوله: ﴿إِلَّا أَنَّمَا أَنَا﴾: العائمة على فتح الهمزة «أنما». وفيها وجهان، أحدهما: أنها مع ما في حيزها في محل رفع لقيامها مقامَ الفاعل أي: ما يُوحى إليَّ إلا للإنذار، أو إلا كوني نذيراً مبيناً. والثاني: أنها في محل نصب أو جر بعد إسقاط لام العلة. والقائم مقامَ الفاعل على هذا الجار والمجرور أي: ما يُوحى إليَّ إلا للإنذار أو لكوني نذيراً. ويجوز أن يكون القائم مقامَ الفاعل على هذا ضمير ما يدلُّ عليه السياق أي: ما يُوحى إليَّ ذلك الشيء إلا للإنذار.

وقرأ^(٢) أبو جعفر بالكسر، وهي القائمة مقامَ الفاعل على سبيل الحكاية، كأنه قيل: ما يُوحى إليَّ إلا هذه الجملة المتضمنة لهذا الإخبار. وقال الزمخشري^(٣): «على الحكاية أي: إلا هذا القول وهو أن أقول لكم: إنما أنا نذيرٌ مبين ولا أدعي شيئاً آخر». قال الشيخ^(٤): «وفي تخريجه تعارضٌ لأنه قال: إلا هذا القول، فظاهره الجملة التي هي: «إنما أنا نذيرٌ مبين». ثم قال: وهو أن أقول لكم إنني نذيرٌ فالمقام مقامُ الفاعل هو أن أقول لكم، وإنني^(٥) وما

(١) الكشاف ٣/٣٨١.

(٢) النشر ٢/٣٦٢.

(٣) الكشاف ٣/٣٨١.

(٤) البحر ٧/٤٠٩.

(٥) البحر: «وإن وما بعده».

بعده في موضع نصب، وعلى قوله: «إلا هذا القول» يكون في موضع رفع فتعاضداً. قلت: ولا تعارض البتة؛ لأنه تفسيرٌ معنيٌّ في التقدير الثاني، وفي الأول تفسير إعرابٍ، فلا تعارض.

آ. (٧١) قوله: ﴿إِذْ قَالَ﴾: يجوزُ أن يكونَ بدلاً من «إذ» الأولى وأن يكونَ منصوباً بـ اذْكَرَ مقدراً، قال الأولُ الزمخشري^(١) وأطلق، وذكر أبو البقاء^(٢) الثاني وأطلق. وأما الشيخ^(٣) ففصل فقال: «بدلٌ من «إذ يختصمون» هذا إذا كانتِ الخصومةُ في شأنٍ من يستخلفُ في الأرض، وعلى غيره من الأقوال يكونُ منصوباً بـ اذْكَرَ». انتهى قلت: وتلك الأقوال: أن التخاصمَ: إما بين المملأ الأعلى أو بين قريشٍ وفي ماذا كان المخاصمة، خلافٌ يطول/ الكتابُ بذكره.

[٧٦٢/ب]

قوله: «من طين» يجوزُ أن يتعلّقَ بمحذوفٍ صفةٌ لـ «بشراً»، وأن يتعلّقَ بنفسِ «خالقٍ».

آ. (٧٣) قوله: ﴿كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾: تأكيدان. وقال الزمخشري^(٤): «كل» للإحاطة و«أجمعون» للاجتماع، فأفادا معاً أنهم سجّدوا عن آخرهم، ما بقي منهم مَلَكٌ إلا سجّد، وأنهم سجّدوا جميعاً في وقتٍ واحدٍ غير متفرقين». قلت: قد تقدّم الكلامُ معه في ذلك في سورة الحجر. (٥).

(١) الكشاف ٣/٣٨١.

(٢) الإملاء ٢/٢١٣.

(٣) البحر ٧/٤٠٩.

(٤) الكشاف ٣/٣٨٢.

(٥) انظر: الدر المصون ١/٢٩٨، ٧/١٥٨.

آ. (٧٥) قوله: ﴿أَنْ تَسْجُدَ﴾: قد يَسْتَدِلُّ به مَنْ يَرَى أَنْ «لا» في «أَنْ لا تَسْجُدَ» في السورة الأخرى^(١) زائدة؛ حيث سقطت هنا والقصة واحدة. وقوله: «لما خَلَقْتُ» قد يَسْتَدِلُّ به مَنْ يَرَى جَوَازَ وقوع «ما» على العاقل؛ لأنَّ المراد به آدم. وقيل: لا دليل فيه؛ لأنه كان فخَّاراً غير جسم حَسَّاسٍ فأشير إليه في تلك الحال. وقيل: «ما» مصدرية والمصدر غير مُراد، فيكون واقعاً موقعَ المفعول به أي: لمخلوقي.

وقرأ^(٢) الجحدري «لَمَّا» بتشديد الميم وفتح اللام، وهي «لَمَّا» الظرفية عند الفارسي^(٣)، وحرفٌ وجوبٌ لوجوبٍ عند سيبويه^(٤). والمسجود له على هذا غيرٌ مذكورٌ أي: ما مَنَعَكَ من السجود لَمَّا خَلَقْتُ أي: حين خَلَقْتُ لِمَنْ أَمَرْتُكَ بالسجود له. وقرئ^(٥) «بِيدِي» بكسر الياء قراءة حمزة «بِمُضْرَجِي»^(٦) وقد تقدَّم ما فيها. وقرئ^(٧) «بِيدِي» بالإنفراد.

قوله: «أَسْتَكْبَرْتُ» قرأ العامة بهمزة الاستفهام وهو استفهامٌ توبيخٌ وإنكارٌ. و «أم» متصلةٌ هنا. هذا قولٌ جمهور النحويين. ونقل ابن عطية^(٧) عن بعض النحويين أنها لا تكون معادلةً للألف مع اختلاف الفعلين، وإنما تكون معادلةً إذا دَخَلتا على فِعْلٍ واحدٍ كقولك: أقام زيدٌ أم عمرو، وأزيدٌ قام أم عمرو؟ وإذا اختلفت الفعلان كهذه الآية فليست معادلةً. وهذا الذي حكاه عن

(١) الآية ١٢ من الأعراف: «قال ما منعك أن لا تسجد».

(٢) البحر ٤١٠/٧، والمحرر ٥١/١٤.

(٣) الإيضاح العضدي ٣١٩.

(٤) الكتاب ٣١٢/٢ وعبارته «للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره».

(٥) انظر في قراءتها: البحر ٤١٠/٧، والكشاف ٣٨٣/٣، والمحرر ٥٢/١٤.

(٦) الآية ٢٢ من إبراهيم، وانظر: الدر ٨٨/٧.

(٧) المحرر ٥٢/١٤.

بعض النحويين مَذْهَبٌ فاسِدٌ، بل جمهورُ النحاةِ على خلافه قال سييويه^(١):
«وتقول: «أَصْرَبْتُ زَيْدًا أُمَّ قَتَلْتَهُ؟» فالبَدْءُ هنا بالفعل أحسن؛ لأنك إنما تَسْأَلُ
عن أحدهما لا تدري أيهما كان؟ ولا تَسْأَلُ عن موضعِ أحدهما كأنك قلت: أيُّ
ذلك كان» انتهى. فعادل بها الألف مع اختلافِ الفعلين.

وقرأ^(٢) جماعةٌ - منهم ابنُ كثير^(٣)، وليست مشهورةٌ عنه - «استكَبَرْتُ»
بألف الوصلِ، فاحتملتُ وجهين، أحدهما: أن يكونَ الاستفهامُ مراداً يَدُلُّ عليه
«أم» كقوله^(٤):

..... ٣٨٧٩ -

بَسْبَعِ رَمَيْنِ الْجَمْرِ أَمِ بَثْمَانِ

وقول الآخر^(٥):

٣٨٨٠ - تَرُوحُ مِنَ الْحَيِّ أَمِ تَبْتَكِرُ

.....

فتتفق القراءتان في المعنى، واحتمل أن يكونَ خبراً مَحْضاً، وعلى هذا
فأم منقطعةٌ لعدمِ شَرْطِهَا.

آ . (٧٧) قوله: ﴿مِنْهَا﴾: أي: من الجنةِ أو من الخِلْقَةِ؛ لأنه كان
حسناً فَرَجَعَ قبيحاً ونُورانياً فعاد مظلماً. وقيل: من السموات. وقال هنا:

(١) الكتاب ١/٤٨٣.

(٢) السبعة ٥٥٦، والقرطبي ١٥/٢٢٨، والبحر ٧/٤١٠، والإتحاف ٢/٤٢٤.

(٣) وهي رواية الصوفي عن روح عن محمد بن صالح عن شبل عن ابن كثير.

(٤) تقدم برقم ٣٤١.

(٥) تقدم برقم ٣٨٧٥.

«لَعْنَتِي» وفي غيرها^(١) «اللَعْنَةُ»، وهما وإن كانا في اللفظ عاماً وخاصاً، إلا أنهما من حيث المعنى عامان بطريق اللزوم؛ لأنَّ مَنْ كانت عليه لعنة الله كانت عليه [لعنة]^(٢) كلِّ أحدٍ لا محالة. وقال تعالى: «أولئك عليهم لَعْنَةُ اللَّهِ والملائكة والناس أجمعين»^(٣). وباقى الجمل تقدّم نظيره.

آ. (٨٤) قوله: ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ﴾: قرأهما العامة منصوبين. وفي نصب الأول أوجه، أحدها: أنه مُقَسَّمٌ به حُذِفَ منه حرفُ القسمِ فانتصب كقوله^(٤):

— ٣٨٨١ —

فذاك أمانة الله الثريد

آ. (٨٥) وقوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾: جوابُ القسم. قال أبو البقاء^(٥): «إلا أن سيويبه يذفعه لأنه لا يُجَوِّزُ حَذْفَ حرفِ القسمِ إلا مع اسم الله، ويكون قوله: «والحقُّ أقولُ» معترضاً بين القسم وجوابه». قال الزمخشري^(٦): «كأنه قيل: ولا أقولُ إلا الحقُّ» يعني أن تقديمه المفعول أفاد الحصر. والمراد بالحق: إمَّا الباري تعالى كقوله: «وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ»^(٧) وإمَّا نقيض الباطل. والثاني: أنه منصوبٌ على الإغراء أي: الزموا الحق. والثالث:

(١) «وإن عليك اللعنة» الآية ٣٥ من الحجر.

(٢) زيادة من ش.

(٣) الآية ١٦١ من البقرة.

(٤) تقدم برقم ٩٣.

(٥) الإملاء ٢/٢١٣.

(٦) الكشاف ٣/٣٨٤.

(٧) الآية ٢٥ من النور.

أنه مصدرٌ مؤكِّدٌ لمضمونٍ قوله: «لأملأن»^(١). قال الفراء^(٢): «هو على معنى [أ/٧٦٣] قولك: حقاً لا شك^(٣)، ووجود الألف واللام وطرحهما سواء أي: لأملأن جهنم حقاً» انتهى. وهذا لا يتمشى على قول البصريين؛ فإن شرط نصب المصدر المؤكِّد لمضمون الجملة أن يكون بعد جملة ابتدائية خبرها معرفتان جامدان جموداً منحصراً^(٤).

وجوز ابن العِلاج أن يكون الخبر نكرةً. وأيضاً فإن المصدر المؤكِّد لا يجوز تقديمه على الجملة المؤكِّد هو لمضمونها. وهذا قد تقدّم. وأمّا الثاني فمنصوبٌ بـ «أقول» بعده. والجملة معترضةٌ كما تقدّم. وجوز الزمخشري^(٥) أن يكون منصوباً على التكرير، بمعنى أن الأول والثاني كليهما منصوبان بـ «أقول». وسيأتي إيضاح ذلك في عبارته.

وقرأ^(٥) عاصم وحزمة برفع الأول ونصب الثاني. فرفع الأول من أوجه، أحدها: أنه مبتدأ، وخبره مضمّرٌ تقديره: فالحقُّ مني، أو فالحقُّ أنا. الثاني: أنه مبتدأ، خبره «لأملأن» قاله ابن عطية^(٦). قال: «لأن المعنى: أن أملأ». قال الشيخ^(٧): «وهذا ليس بشيء؛ لأن لأملأن جوابٌ قسم. ويجب أن يكون جملةً فلا تتقدّر بمفرد. وأيضاً ليس مصدرًا مقدراً بحرفٍ مصدرى والفعل حتى

(١) معاني القرآن ٤١٣/٢.

(٢) مطبوعة الفراء: لاتينك.

(٣) كقول الشاعر:

أنا ابنُ دارةٍ معروفاً بها نسبي وهل بدارةٍ يا للناسِ من عارٍ

(٤) الكشاف ٣٨٤/٣.

(٥) انظر في قراءتها: السبعة ٥٥٧، والحجة ٦١٨، والنشر ٣٦٢/٢، والقرطبي

٢٢٩/١٥، والبحر ٤١١/٧، والتيسير ١٨٨، والشواذ ١٣٠.

(٦) المحرر ٥٥/١٤.

(٧) البحر ٤١١/٧.

بَنَحْلُ إِلَيْهِمَا، وَلَكِنَّهُ لَمَّا صَحَّ لَهُ إِسْنَادُ مَا قَدَّرَ إِلَى الْمَبْتَدَأِ حَكَمَ أَنَّهُ خَيْرٌ عَنْهُ»
قلت: وتأويل ابن عطية صحيح من حيث المعنى لا من حيث الصناعة.

الثالث: أنه مبتدأ، خبره مضمّر تقديره: فالحق قَسَمِي، و«لأملأن»
جواب القسم كقوله: «لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ»^(١) ولكنَّ حَذَفَ
الخبر هنا ليس بواجب، لأنه ليس نصاً في اليمين بخلاف لَعَمْرُكَ. ومثله قول
امرئ القيس^(٢):

٣٨٨٢- فقلت يمينُ الله أبرحُ قاعداً

ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

وأما نصبُ الثاني فبالفعل بعده. وقرأ ابن عباس ومجاهد والأعمش
برفعهما. فرفعُ الأول على ما تقدّم، ورفعُ الثاني بالابتداء، وخبره الجملةُ
بعده، والعائد محذوف كقوله تعالى في قراءة ابن عامر: «وكلُّ وعد الله
الحسنى»^(٣) وقول أبي النجم^(٤):

٣٨٨٣- قد أصبَحَتْ أمُّ الخيَارِ تَدْعِي

عليّ ذنباً كله لم أضنع

ويجوز أن يرتفع على التكرير عند الزمخشري وسيأتي. وقرأ الحسنُ
وعيسى بجرهما. وتخريجها: على أن الأول مجرورٌ بواو القسم مقدرةٌ أي:
فوالحق والحق عطفٌ عليه كقولك: واللّه واللّه لأقومنّ، و«أقول» اعتراضٌ بين
القسم وجوابه. ويجوز أن يكون مجروراً على الحكاية. وهو منصوبُ المحل

(١) الآية ٧٢ من الحجر.

(٢) تقدم برقم ٨٤٢.

(٣) الآية ١٠ من الحديد، وانظر: السبعة ٦٢٥.

(٤) تقدم برقم ١٨٣٩.

بـ «أقول» بعده . قال الزمخشري^(١) : «ومجروزين - أي وقُرنا مجرورين - على أن الأول مُقسَّم به قد أُضْمِرَ حرفٌ قَسَمِه كقولك : «اللَّهُ لأفعلن» والحقُّ أقول أي : ولا أقول إلا الحقَّ على حكاية لفظ المقسم به ، ومعناه التوكيد والتشديد . وهذا الوجه جائزٌ في المرفوع والمنصوب أيضاً ، وهو وجهٌ حسنٌ دقيقٌ انتهى . يعني أنه أعمل القول في قوله : «والحق» على سبيل الحكاية فيكون منصوباً بـ «أقول» سواء نُصِبَ أو رُفِعَ أو جُرَّ ، كأنه قيل : وأقول هذا اللفظ المتقدم مُقَيِّداً بما لُفِظَ به أولاً .

قوله : «أجمعين» فيه وجهان ، أظهرهما : أنه توكيدٌ للضمير في «منك» و «لمن» عطفٌ في قوله : «وممن تبعك» وحيء بأجمعين دون «كل» ، وقد تقدّم أن الأكثرَ خلافُهُ . وجوزَ الزمخشري^(٢) أن يكون تأكيداً للضمير في «منهم» خاصةً فقَدَّرَ «لأملأن جهنم من الشياطين وممن تبعهم من جميع الناس لا تفاوت في ذلك بين ناسٍ وناسٍ» .

آ . (٨٦) قوله : ﴿عليه﴾ : متعلقٌ بـ «أسألکم» لا بالأجر؛ لأنه مصدرٌ ، ويجوزُ أن يكونَ حالاً منه . والضمير : إمَّا للقرآن ، وإمَّا للوحي ، وإمَّا للدعاء إلى الله . و «لتعلمن» جواب قَسَمٍ مقدرٍ معناه : ولتَعْرِفنَّ .

[تَمَّتْ بَعُونَهُ تَعَالَى سُورَةَ ص]

(١) الكشاف ٣/٣٨٤ .

(٢) الكشاف ٣/٣٨٤ .

/ سورة الزمر

بسم الله الرحمن الرحيم

آ . (١) قوله : ﴿تَنْزِيلٌ﴾ : فيه وجهان ، أحدهما : أنه خبرٌ مبتدأ مضميرٌ تقديره : هذا تنزيلٌ . وقال الشيخ^(١) : «وأقولُ إنه خبرٌ ، والمبتدأ «هو» ليعودَ على قوله : «إن هو إلا ذِكْرٌ للعالمين»^(٢) كأنه قيل : وهذا الذِّكْرُ ما هو؟ فقيل : هو تنزيلُ الكتابِ . الثاني : أنه مبتدأ ، والجارُّ بعده خبره أي : تنزيلُ الكتابِ كائنٌ من اللّهِ . وإليه ذهب الزجاج^(٣) والفراء^(٤) .

قوله : «من اللّهِ» يجوزُ فيه أوجهٌ ، أحدها : أنه مرفوعٌ المحلُّ خبراً لتنزيل ، كما تقدّم تقريره . الثاني : أنه خبرٌ بعد خبرٍ إذا جعلنا «تنزيلٌ» خبراً مبتدأ مضميرٍ كقولك : «هذا زيدٌ من أهل العراق» . الثالث : أنه خبرٌ مبتدأ مضميرٍ أي : هذا تنزيلٌ ، هذا من الله . الرابع : أنه متعلِّقٌ بنفسِ «تنزيلٍ» إذا جعلناه خبراً مبتدأ مضميرٍ . الخامس : أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «تنزيلٍ» عمِلَ فيه اسمُ الإشارةِ المقدرُ ، قاله الزمخشري^(٥) . قال الشيخ^(٦) : «ولا يجوزُ أن يكونَ حالاً

(١) البحر ٧/٤١٤ .

(٢) الآية ٨٧ من ص .

(٣) معاني القرآن ٤/٣٤٣ . وجوز كذلك : «هذا تنزيلٍ» .

(٤) معاني القرآن ٢/٤١٤ . وجوز كذلك : «هذا تنزيلٍ» .

(٥) الكشاف ٣/٣٨٥ .

(٦) البحر ٧/٤١٤ .

عَمِلَ فِيهَا مَعْنَى الْإِشَارَةِ؛ لِأَنَّ مَعَانِيَ الْأَفْعَالِ لَا تَعْمَلُ إِذَا كَانَ مَا هِيَ فِيهِ
مَحذُوفًا؛ وَلِذَلِكَ رَدُّوْا عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ (١) قَوْلَهُ فِي بَيْتِ الْفَرَزْدَقِ (٢):

— ٣٨٨٤ —

وَإِذَا مَا مِثْلَهُمْ بَشْرُ

إِنْ «مِثْلَهُمْ» مَنْصُوبٌ بِالْخَبْرِ الْمَحذُوفِ وَهُوَ مُقَدَّرٌ: وَإِذَا مَا (٣) فِي الْوُجُودِ
فِي حَالٍ مِمَّا ثَلَيْتَهُمْ بَشْرُ. السَّادِسُ: أَنَّهُ حَالٌ مِنْ «الْكِتَابِ» قَالَهُ أَبُو الْبَقَاءِ (٤).
وَجَازَ مَجِيءُ الْحَالِ مِنَ الْمِضَافِ إِلَيْهِ لِكُونِهِ مَفْعُولًا لِلْمِضَافِ؛ فَإِنَّ الْمِضَافَ
مَصْدَرٌ مِضَافٌ لِمَفْعُولِهِ. وَالْعَامَّةُ عَلَى رَفْعِ «تَنْزِيلُ» عَلَى مَا تَقَدَّمَ. وَقَرَأَ (٥) زَيْدُ بْنُ
عَلِيٍّ وَعَيْسَى وَابْنُ أَبِي عِبْلَةَ بِنَصْبِهِ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ تَقْدِيرُهُ: الزَّمُّ أَوْ أَقْرَأُ وَنَحْوَهُمَا.

آ. (٢) قَوْلُهُ: ﴿بِالْحَقِّ﴾: يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِالْإِنْزَالِ أَيْ: بِسَبَبِ
الْحَقِّ، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ وَهُوَ الْكِتَابُ،
أَيْ: مُلْتَبِسِينَ بِالْحَقِّ أَوْ مُلْتَبِسًا بِالْحَقِّ. وَفِي قَوْلِهِ: «إِنَّا أَنْزَلْنَا الْكِتَابَ» تَكْرِيرٌ
تَعْظِيمٌ بِسَبَبِ إِبْرَازِهِ فِي جُمْلَةٍ أُخْرَى مِضَافًا إِنْزَالَهُ إِلَى الْمَعْظَمِ نَفْسَهُ.

قَوْلُهُ: «مُخْلِصًا» حَالٌ مِنْ فَاعِلِ «اعْبُدْ»، وَ«الِدِينِ» مَنْصُوبٌ بِاسْمِ
الْفَاعِلِ. وَالْفَاءُ فِي «فَاعِبُدْ» لِلرَّبِطِ، كَقَوْلِكَ: «أَحْسَنَ إِلَيْكَ فَلَانَ فَاشْكُرْهُ». وَالْعَامَّةُ عَلَى نَصْبِ «الِدِينِ» كَمَا تَقَدَّمَ. وَرَفَعَهُ (٦) ابْنُ أَبِي عِبْلَةَ. وَفِيهِ وَجْهَانِ،

(١) انظر: المقتضب ٤/١٩١ قال: «ولكن نصبه يجوز على أن تجعله نعتاً مقدماً وتضمير
الخبر فتنصبه على الحال مثل قولك: فيها قائماً رجلاً».

(٢) تقدم برقم ١٦٦٥.

(٣) البحر: «وإن ما».

(٤) الإملاء ٢/٢١٤.

(٥) القرطبي ١٥/٢٣٢، والبحر ٧/٤١٤، والمحزر ١٤/٥٧.

(٦) البحر ٧/٤١٤.

أحدهما: أنه مرفوعٌ بالفاعليةِ رافعُه «مُخْلِصاً»، وعلى هذا فلا بُدَّ مِنْ تجوُّزٍ وإضمامٍ. أمَّا التجوُّزُ فإِسْنَادُ الإِخْلَاصِ لِلدِّينِ وهو لصاحبه في الحقيقة. ونظيره قولهم: شعرٌ شاعرٌ. وأمَّا الإِضْمَارُ فهو إضمارٌ عائِدٌ على ذي الحالِ أي: مُخْلِصاً له الدِّينَ منك، هذا رأيُ البصريين في مثل هذا. وأمَّا الكوفيون^(١) فيجوزُ أَنْ يَكُونَ عندهم أَلٌ عوضاً مِنَ الضميرِ أي: مُخْلِصاً دِينَكَ. قال الزمخشري^(٢): «وَحَقُّ لَمَنْ رَفَعَهُ أَنْ يَقْرَأَ «مُخْلِصاً» بفتحِ اللامِ لقوله تعالى: «وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ»^(٣) حتى يطابقَ قوله: «أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ»، وَالْمُخْلِصُ وَالْمُخْلِصُ وَاحِدٌ إِلَّا أَنْ يَصِفَ الدِّينَ بِصِفَةٍ صَاحِبِهِ عَلَى الإِسْنَادِ المِجَازِيِّ كقولهم: شعرٌ شاعرٌ». والثاني: أَنْ يَتِمَّ الكَلَامُ عَلَى «مُخْلِصاً» وهو حالٌ مِنْ فاعلٍ «فاعبُدْ» و«له الدِّينُ» مبتدأٌ وخبرٌ، وهذا قولُ الفراء^(٤). وقد رَدَّه الزمخشري^(٥)، وقال: «فقد جاء بإعرابٍ رَجَعَ به الكَلَامُ إلى قولك: «الله الدِّينُ» «أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ» قلت: وهذا الذي ذكره الزمخشريُّ لا يظهرُ فيه رَدٌّ على هذا الإعرابِ.

آ. (٣) قوله: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾: يجوز فيه أوجه، أحدها: أن يكون «الدِّينُ» مبتدأً، وخبرُه قولٌ مضمَّرٌ حُذِفَ وبقي معمولُه وهو قولُه «ما نَعْبُدُهُمْ». والتقديرُ: يقولون ما نعبدهم. الثاني: أن يكون الخبرُ قولُه: «إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ» / ويكونُ ذلك القولُ المضمَّرُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ أي: [٧٦٤/أ]

(١) انظر: المغني ٧٧.

(٢) الكشاف ٣٨٦/٣.

(٣) الآية ١٤٦ من النساء.

(٤) معاني القرآن ٤١٤/٢ قال: «ولو رفعت الدين بـ «له» وجعلت الإخلاص مكتفياً غير واقع كأنك قلت: اعبد الله مطيعاً فله الدين».

(٥) الكشاف ٣٨٦/٣.

والذين اتَّخَذُوا قَاتِلِينَ كِذَابًا، إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ. الثالث: أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ المضمَرُ بدلاً من الصلَّة التي هي «اتَّخَذُوا». والتقدير: والذين اتَّخَذُوا قَاتِلِينَ كِذَابًا ما نَعَبُدُهُمْ، والخبرُ أيضاً: «إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ» و«الذين» في هذه الأقوال عبارة عن المشركين المتَّخِذِينَ غَيْرَهُمْ أَوْلِيَاءَ. الرابع: أَنْ يَكُونَ «الذين» عبارة عن الملائكة وما عُبد من دون الله كَعَزِيزٍ وَاللَّاتِ وَالْعُزَّى، ويكونُ فاعلُ «اتَّخَذَ» عائداً على المشركين. ومفعولُ الاتِّخَاذِ الأولُ محذوفٌ، وهو عائِدُ الموصولِ، والمفعولُ الثاني هو «أَوْلِيَاءَ». والتقدير: والذين اتَّخَذَهُم المَشْرُكُونَ أَوْلِيَاءَ. ثم لك في خبرِ هذا المبتدأ وجهان، أحدهما: القولُ المضمَرُ، التقدير: والذين اتَّخَذَهُم المَشْرُكُونَ أَوْلِيَاءَ يقولُ فيهِم المَشْرُكُونَ: ما نَعْبُدُهُمْ إِلَّا. والثاني: أَنْ الخبرُ هي الجملةُ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ».

وقرئ^(١) «ما نَعْبُدُهُمْ» بضمَّ النونِ إِتِّبَاعاً لِلْبَاءِ، وَلَا يُعْتَدُ بِالسَّاكِنِ.

قوله: «زُلْفَى» مصدرٌ مؤكَّدٌ على غيرِ الصدرِ، ولكنه مُلاقٍ لِعَامِلِهِ في المعنى، والتقدير: لِيُزَلِّفُونَا زُلْفَى، أَوْ لِيُقَرِّبُونَا قُرْبَى. وجوز أبو البقاء^(٢) أَنْ تكونَ حالاً مؤكَّدةً.

قوله: «كَاذِبٌ كَفَّارٌ» قرأ^(٣) الحسنُ والأعرجُ - ويروى عن أنسٍ - «كَذَّابٌ كَفَّارٌ»، وزيد بن علي «كَذُوبٌ كَفُورٌ».

آ. (٥) قوله: ﴿يُكْوِّرُ اللَّيْلَ﴾: في هذه الجملة وجهان، أظهرهما: أنها مستأنفةٌ أخبر تعالى بذلك. الثاني: أنها حالٌ، قاله أبو البقاء^(٤).

(١) البحر ٤١٥/٧.

(٢) الإملاء ٢١٤/٢.

(٣) انظر في قراءتها: البحر ٤١٥/٧، والمحرر ٦٠/١٤.

(٤) الإملاء ٢١٤/٢.

وفيه ضعف؛ من حيث إن تكوير أحدهما على الآخر، إنما كان بعد خلقي السموات والأرض، إلا أن يُقال: هي حال مقدرة، وهو خلاف الأصل.

والتكوير: اللف واللي. يقال: كَارَ العِمَامَةَ على رأسه وكَوَّرَهَا. ومعنى تكوير الليل على النهار وتكوير النهار على الليل على هذا المعنى: أن الليل والنهار خُلْفَةٌ يذهب هذا ويغشى مكانه هذا، وإذا غَشِيَ مكانه فكانما لَفَّ عليه وألْبَسَهُ كما يُلْفُ اللباسُ على اللابس، أو أن كل واحدٍ منهما يُغَيِّب الآخر إذا طرأ عليه، فَشُبَّهَ في تَغْيِيْبِهِ إِيَّاهُ بِشَيْءٍ ظَاهِرٍ لَفَّ عَلَيْهِ مَا غَيَّبَهُ عَنْ مَطَامِحِ الْأَبْصَارِ، أو أن هذا يَكُرُّ على هذا كُرُوراً مُتتَابِعاً، فَشُبَّهَ ذَلِكَ بِتتَابِعِ أَكْوَارِ الْعِمَامَةِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ. قاله الزمخشري^(١)، وهو أوفقٌ للاشتقاق من أشياء قد ذُكِرَتْ. وقال الراغب^(٢): «كَوَّرَ الشَّيْءَ إِدَارَتَهُ وَضَمَّ بَعْضَهُ إِلَى بَعْضٍ كَكَوَّرَ الْعِمَامَةَ. وقوله: «يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ»^(٣) إشارة إلى جَرِيَانِ الشَّمْسِ فِي مَطَالِعِهَا وَانْتِقَاصِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَازْدِيَادِهِمَا، وَكَوَّرَهُ إِذَا أَلْقَاهُ مَجْتَمِعاً. وَاكْتَارَ الْفَرَسُ: إِذَا رَدَّ ذَنْبَهُ فِي عَدْوِهِ. وَكُوَّارَةُ النَّحْلِ مَعْرُوفَةٌ. وَالْكُوْر: الرَّحْلُ. وَقِيلَ: لِكُلِّ مِضْرٍ «كُوْرَةٌ»، وَهِيَ الْبُقْعَةُ الَّتِي يَجْتَمِعُ فِيهَا قُرَى وَمَحَالٌّ».

آ. (٦) قوله: ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا﴾: في «ثم» هذه أوجه، أحدها: أنها على بابها من الترتيب بمُهْلَةٍ، وذلك أنه يُرْوَى أَنَّهُ تَعَالَى أَخْرَجَنَا مِنْ ظَهْرِ آدَمَ كَالذَّرِّ ثُمَّ خَلَقَ حَوَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ بِزَمَانٍ. الثاني: أنها على بابها أيضاً ولكنْ لِمَسْدَرِكٍ آخَرَ: وهو أن يُعْطَفَ بِهَا مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا فَهْمٌ مِنَ الصِّفَةِ فِي قَوْلِهِ: «وَاحِدَةٌ» إِذِ التَّقْدِيرُ: مِنْ نَفْسٍ وَحَدَّتْ أَي انْفَرَدَتْ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا. الثالث: أنها

(١) الكشاف ٢/٣٨٧.

(٢) المفردات ٤٤٣.

(٣) المفردات: أدار.

للترتيب في الأخبار لا في الزمان الوجودي كانه قيل: كان من أمرها قبل ذلك أن جعل منها زوجها. الرابع: أنها للترتيب في الأحوال والترتيب. قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: وما وجه قوله: «ثم جعل منها زوجها» وما يعطيه من التراخي؟ قلت: هما آيتان من جملة الآيات التي عددها دالاً على وحدانيته وقدرته بتشيع هذا الخلق الفائق للحصر من نفس آدم عليه السلام وخلق حواء من قصيره^(٢)، إلا أن إحداهما جعلها الله عادة مستمرة، والأخرى لم تجر بها العادة ولم تُخلق أثنى غير حواء من قصيرى رجل، فكانت أدخل في كونها آيةً وأجلب لعجب السامع، فعطفها بـ «ثم» على الآية الأولى للدلالة على مباينتها فضلاً ومزيةً، وتراخيها عنها فيما يرجع إلى زيادة كونها آيةً فهي من التراخي في الحال والمنزلة لا من التراخي في الوجود.

قوله: «وأنزل لكم من الأنعام» عطف على «خلقكم»، والإنزال يحتمل الحقيقة. يروى أنه خلقها في الجنة ثم أنزلها، ويحتمل المجاز، وله وجهان، أحدهما: أنها لم تعيش إلا بالنبات والماء، والنبات إنما يعيش بالماء، والماء ينزل من السحاب أطلق الإنزال / عليها وهو في الحقيقة يُطلق على سبب [ب/٧٦٤] السبب كقوله^(٣):

٣٨٨٥- أسنمة الأبال في ربابه

وقوله^(٤):

٣٨٨٦- صار الشريد في رؤوس العيدان

(١) الكشاف ٣/٣٨٨.

(٢) القصيرى: أصل العنق. وأعلى الأضلاع وأسفلها.

(٣) تقدم برقم ٢١٧٩.

(٤) لم أمتد إلى قائله، وهو في البحر ٧/٤١٦.

وقوله (١):

٣٨٨٧- إذا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ
رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غِيَاثًا

والثاني: أن قضاياه وأحكامه مُنَزَّلَةٌ من السماء من حيث كَتَبَهَا في اللوح المحفوظ، وهو أيضاً سَبَبٌ في إيجادها.

قوله: «يَخْلُقُكُمْ» هذه الجملة استثنائية، ولا حاجة إلى جعلها خبر مبتدأ مضمراً، بل استُؤنفت للإخبار بجملة فعلية. وقد تقدّم خلاف القراء في كسر الهمزة وفتحها وكذا الميم (٢).

قوله: «خَلَقًا» مصدر لـ «يَخْلُقُ» و«مِنْ بَعْدَ خَلَقٍ» صفة له، فهو لبيان النوع من حيث إنه لَمَّا وُصِفَ زاد معناه على معنى عامله. ويجوز أن يتعلّق «مِنْ بَعْدَ خَلَقٍ» بالفعل قبله، فيكون «خَلَقًا» لمجرد التوكيد.

قوله: «ظُلُمَاتٍ» متعلّق بَخَلَقَ الذي قبله، ولا يجوز تعلُّقه بـ «خَلَقًا» المنصوب؛ لأنه مصدرٌ مؤكّد، وإن كان أبو البقاء (٣) جَوَّزَهُ، ثم مَنَعَهُ بما ذكُرَتْ فإنه قال: «و«فِي» متعلِّقٌ به أي بـ «خَلَقًا» أو بخلق الثاني؛ لأنَّ الأوَّلَ مؤكِّدٌ فلا يعملُ» ولا يجوزُ تعلُّقه بالفعل قبله؛ لأنه قد تعلَّقَ به حرفٌ مثله، ولا يتعلَّقُ حرفان متحذان لفظاً ومعنى إلاً بالبدلية أو العطف. فإنَّ جَعَلَتْ «فِي ظُلُمَاتٍ» بدلاً مِنْ «فِي بَطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ» بدل اشتمالٍ؛ لأنَّ البَطُونِ مشتملةٌ عليها، وتكونُ بدلاً بإعادة العامل، جاز ذلك، أعني تعلَّقَ الجارَّينِ بـ «يَخْلُقُكُمْ». ولا يَضُرُّ الفصلُ بين البَدَلِ والمبَدَلِ منه بالمصدرِ لأنه مِنْ تَمَةِ العاملِ فليس بأجنبي.

(١) تقدم برقم ١٨٦٨.

(٢) في قوله: «أُمَّهَاتِكُمْ» وانظر في خلاف القراء: القرطبي ١٥١/١٠.

(٣) الإملاء ٢١٤/٢.

قوله: «ذلکم اللہ ربکم» يجوز أن يكون «الله» خبراً لـ «ذلکم» و «ربکم» نعتٌ لله أو بدلٌ منه. ويجوز أن يكون «الله» بدلاً من «ذلکم» و «ربکم» خبره.

قوله: «له المُلک» يجوز أن يكون مستأنفاً، ويجوز أن يكون خبراً بعد خبر، وأن يكون «الله» بدلاً من «ذلکم» و «ربکم» نعتٌ لله أو بدلٌ منه، والخبر الجملة من «له المُلک». ويجوز أن يكون الخبر نفس الجار والمجرور وحده و «المُلک» فاعلٌ به، فهو من باب الإخبار بالمفرد.

قوله: «لا إله إلا هو» يجوز أن يكون مستأنفاً، وأن يكون خبراً بعد خبر.

آ. (٧) قوله: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾: قرأ^(١) «يَرْضَهُو» بالصلة - وهي الأصل من غير خلاف - ابن كثير والكسائي وابن ذكوان. وهي قراءة واضحة. وقرأ «يَرْضَهُ» بضم الهاء من غير صلة بلا خلاف نافع وعاصم وحمزة. وقرأ «يَرْضَهُ» بإسكانها وصلأ من غير خلاف السوسي عن أبي عمرو. وقرأ بالوجهين - أعني الإسكان والصلة - الدوري عن أبي عمرو، وقرأ بالوجهين - أعني الإسكان والتحرير من غير صلة - هشام عن ابن عامر، فهذه خمس مراتب للقرءاء، وقد عرفت توجيه الإسكان والقصر والإشباع مما تقدم في أوائل هذا الموضوع^(٢)، وما أنشدته عليه وأسندته لغة إلى قائله. ولا يلتفت إلى أبي حاتم في تغليظه راوي السكون، فإنها لغة ثابتة عن بني عقييل وبني كلاب.

آ. (٨) قوله: ﴿مُنِيبًا﴾: حالٌ من فاعل «دَعَا» و «إليه» متعلق بـ «مُنِيبًا» أي راجعاً إليه.

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٦٠، والبحر ٤١٧/٧، والتيسير ١٨٩، والقرطبي

٢٣٧/١٥، والحجة ٦١٩، والنشر ٣٠٩/١.

(٢) انظر: الدر المصون ٥٦٣/٢، و٢٦١/٣.

- الزمر -

قوله: «خَوْلَهُ» يُقال: خَوْلَهُ نِعْمَةً أَي: أعطَها إِياهُ ابتداءً مِنْ غيرِ مُقتَضٍ .
ولا يُستَعْمَلُ فِي الجِزاءِ بِلِ فِي ابتداءِ العَطِيَّةِ . قال زهير^(١):
٣٨٨٨ - هِنالِكَ إِنْ يُسْتَخَوَّلُوا المَالَ يُخَوَّلُوا

وَيُرَوَى «يُسْتَحَبَّلُوا المَالَ يُخَبِّلُوا» . وقال أبو النجم^(٢):

٣٨٨٩ - أَعْطَى فَلَمْ يُبَخَّلْ وَلَمْ يُبَخَّلِ
كُومُ الدُّرَى مِنْ خَوْلِ المُخَوَّلِ

وحقيقة «خَوْلَ» مِنْ أَحَدِ معنيين: إمَّا مِنْ قولهم: «هو خائلٌ مالٍ» إذا كان متعهداً له حَسَنَ القيامِ عليه، وإمَّا مِنْ خالٍ يُخولُ إذا اختالَ وافتخر، ومنه قوله^(٣): «إِنَّ الغنِيَّ طویلُ الذیلِ مَيَّاسٌ»، وقد تقدَّم اشتقاقُ هذه المادَةِ مُستوفىً في الأنعام^(٤).

قوله: «منه» يجوزُ أَنْ يكونَ متعلقاً بـ «خَوْلَ»، وَأَنْ يكونَ متعلقاً بمحذوفٍ على أَنه صفةٌ لـ «نِعْمَةً» .

قوله: «ما كان يَدْعُو» يجوزُ فِي «ما» هذه أربعةٌ أوجهٍ، أحدها: أَنْ تكونَ موصولةً بمعنى الذي، مُراداً بها الضَّرُّ أَي: نسي الضَّرُّ الذي يَدْعو إلى كَشْفِهِ .
الثاني: أَنها بمعنى الذي / مُراداً بها الباري تعالى أَي: نسي اللّه الذي كان يَتَضَرَّعُ إليه . وهذا عند مَنْ يُجيزُ «ما» على أُولي العلم . الثالث: أَنْ تكونَ «ما»

(١) تقدم برقم ١٢٥١ .

(٢) تقدم برقم ١٩٨٨ .

(٣) نسيه في البحر ٤١٨/٧ للعرب، وورد في الكشاف ٣/٣٨٩ . وهو مثل عربي .

انظر: مجمع الأمثال ٣٤/١، وجمهرة الأمثال ١١/١ .

(٤) انظر: الدر المصون ٤٦/٥ .

مصدريةً أي: نسي كونه داعياً. الرابع: أن تكون «ما» نافيةً، وعلى هذا فالكلام تامٌ على قوله: «نسي» ثم استأنف إخباراً بجملته منفيةً، والتقدير: نسي ما كان فيه. لم يكن دعاءً هذا الكافر خالصاً لله تعالى. و«من قبل» أي: من قبل الضرر، على القول الأخير، وأما على الأقوال قبله فالتقدير: من قبل تخويل النعمة.

قوله: «لِيُضِلَّ» قرأ^(١) ابن كثير وأبو عمرو «لِيُضِلَّ» بفتح الياء أي: ليفعل الضلال بنفسه. والباقون بضمها أي: لم يقع بضلاله في نفسه حتى يحمل غيره عليه، فمفعوله محذوفٌ وله نظائر تقدمت. واللام يجوز أن تكون للعلّة، وأن تكون للعاقبة.

آ. (٩) قوله: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَائِتٌ﴾: قرأ^(٢) الحرميّان: نافع وابن كثير بتخفيف الميم، والباقون بتشديدها. فأما الأولى ففيها وجهان، أحدهما: أنها همزة الاستفهام دخلت على «مَنْ» بمعنى الذي، والاستفهام للتقرير، ومقابلته محذوفٌ، تقديره: أمَّنْ هو قَائِتٌ كَمَنْ جعل لله تعالى أنداداً، أو أمَّنْ هو قَائِتٌ كغيره، أو التقدير: أهذا القائتٌ خيرٌ أم الكافرُ المخاطبُ بقوله: «قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا» ويدلُّ عليه قوله: «قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ» فحذف خبر المبتدأ أو ما يعادلُ المُستفهم عنه. والتقديران الأولان أولى لقلّة الحذف. ومن حذف المعادل للدلالة قول الشاعر^(٣):

٣٨٩٠ - دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهَا

سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِي أَرُشِدُ طَلَابُهَا

(١) التيسير ١٣٤، والحجة ٦١٩، والبحر ٤١٨/٧، والنشر ٢٩٩/٢.

(٢) السبعة ٥٦١، والنشر ٣٦٢/٢، والبحر ٤١٨/٧، والتيسير ١٨٩، والقرطبي ٢٣٨/١٥، والحجة ٦٢٠.

(٣) تقدم برقم ٧٣٤.

- الزمر -

يريد: أم غي. والثاني: أن تكون الهمزة للنداء، و«مَنْ» منادى، ويكون المنادى هو النبي صلى الله عليه وسلم، وهو المأمور بقوله: «قل هل يستوي الذين يعلمون» كأنه قال: يا مَنْ هو قانتٌ قل كَيْتَ وكَيْتَ، كقول الآخر^(١):

٣٨٩١- أزيدُ أخوا ورِّقاءِ إن كنتَ ثائراً

وفيه بُعدٌ، ولم يَقَعْ في القرآن نداءً بغير يا حتى يُحْمَلَ هذا عليه. وقد ضَعَّفَ الشيخ^(٢) هذا الوجه بأنه أيضاً أجنبيٌّ ممَّا قبله وممَّا بعده. قلت: قد تقدّم أنه ليس أجنبياً ممَّا بعده؛ إذ المنادى هو المأمور بالقول. وقد ضَعَّفَهُ الفارسي^(٣) أيضاً بقريبٍ مِنْ هذا. وقد تَجَرَّأَ على قارىءِ هذه القراءة أبو حاتم والأخفش^(٤).

وأما القراءة الثانيةُ فهي «أم» داخلةٌ على «مَنْ» الموصولةُ أيضاً فأذغمت الميمُ. وفي «أم» حيثُ قولان، أحدهما: أنها متصلةٌ، ومعادِلُها محذوفٌ تقديرُه: الكافرُ خيرٌ أم الذي هو قانتٌ. وهذا معنى قولِ الأخفش. قال الشيخ^(٥): «ويحتاج حَذْفُ المعادِلِ إذا كان أولَ إلى سَماعٍ». وقيل:

(١) عجزه:

فقد عَرَضَتْ أحناءُ حَقَّ فخاصِمِ

ولا يُعرف قائله وهو في الكتاب ٣٠٣/١، والمساعد ٤٨١/٢، وابن يعيش ٤/٢، واللسان (حنا). وورقاء: حَيٌّ من قيس. والشائر: طالبُ الشار. وأحناءُ الأمور: أطرافها. أي: إن كنت طالباً لثأرك فقد نيسر لك فاطلبه.

(٢) البحر ٤١٨/٧.

(٣) الحجة (خ) ٢٣٠/٤.

(٤) لم يرد في كتابه «المعاني».

(٥) البحر ٤١٨/٧.

تقديره: **أَمَّنْ يَعْصِي أَمَّنْ** هو مطيع فيستويان. وحذف الخبر لدلالة قوله: «هل يستوي الذين يعلمون». والثاني: أنها منقطعة فتقدَّر بـ **بل** والهمزة أي: **بل أَمَّنْ** هو قانتٌ كغيره أو كالكافر المقول له: تمتع بكفرِكَ. وقال أبو جعفر^(١): «هي بمعنى بل، و«مَنْ» بمعنى الذي تقديره: بل الذي هو قانتٌ أفضلٌ مِنُّ ذُكِرَ قبله». وانتقد عليه هذا التقدير: من حيث إن مَنْ تقدَّم ليس له فضيلة البتة حتى يكون هذا أفضل منه. والذي ينبغي أن يُقدَّر: «بل الذي هو قانتٌ مِن أصحاب الجنة»؛ للدلالة ما لقسيمة عليه مِنْ قوله: «إِنَّكَ مِنْ أصحاب النار». و«آناء» منصوبٌ على الظرف. وقد تقدَّم اشتقاقه والكلام في مفردهِ^(٢).

قوله: «ساجداً وقائماً» حالان. وفي صاحبهما وجهان، الظاهر منهما: أنه الضمير المستتر في «قانتٌ». والثاني: أنه الضمير المرفوع بـ «يَحذَرُ» قُدِّمًا على عامليهما. والعامَّةُ على نصبيهما. وقرأ^(٣) الضحَّاك برفعهما على أحد وجهين: إمَّا النعت لـ «قانتٌ»، وإمَّا أنهما خيرٌ بعد خبر.

قوله: «يَحذَرُ» يجوز أن يكون حالاً من الضمير في «قانتٌ» وأن يكون/ [٧٦٥/ب] حالاً من الضمير في «ساجداً وقائماً»، وأن يكون مستأنفاً جواباً لسؤالٍ مقدرٍ كأنه قيل: ما شأنه يَفْنَتْ آناء الليل ويَتَّعِبُ نفسه ويَكُدُّها؟ فقيل: يَحذَرُ الآخرةَ وَيَرْجُو رحمةَ رَبِّه، أي: عذاب الآخرة. وقُرئ^(٤) «إنما يَذْكُرُ أولو» بإدغام التاء في الدال.

(١) إعراب القرآن ٢/٨١٢.

(٢) انظر: الدر المصون ٣/٣٥٦.

(٣) البحر ٧/٤١٩.

(٤) البحر ٧/٤١٩.

آ . (١٠) قوله: ﴿في هذه الدنيا﴾: يجوزُ أن يتعلَّقَ بالفعل قبله؛ وحُدِّثتْ صفةُ «حسنة»، إذ المعنى: حسنة عظيمة؛ لأنه لا يُوعَدُ مَنْ عمل حسنةً في الدنيا، حسنةً مطلقاً بل مقيدةً بالعِظَم، وأن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنها حالٌ مِنْ حسنةٍ كانتْ صفةً لها، فلَمَّا تَقَدَّمتْ بقيتْ حالاً. و«بغيرِ حسابٍ» حالٌ: إمَّا مِنْ «أجرهم»، وإمَّا مِنْ «الصابرون» أي: غيرَ محاسبٍ عليه، أو غيرَ محاسبين.

آ . (١٢) قوله: ﴿وأمرتُ لأنْ أكونَ﴾: في هذه اللامِ وجهان، أحدهما: أنها للتعليلِ تقديره: وأمرتُ بما أمرتُ به لأنْ أكونَ. قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: كيف عطفَ «أمرت» على «أمرت» وهما واحد؟ قلت: ليسا بواحدٍ لاختلافِ جهتيهما: وذلك أن الأمرَ بالإخلاصِ وتكليفه شيءٌ، والأمرَ به ليُحرزَ^(٢) به قصبُ السُّبُقِ في الدين شيءٌ آخرُ. وإذا اختلفَ وجهها الشيءُ وصفناه يُنزلُ بذلك منزلةً شيئينِ مختلفين». والثاني: أن تكونَ اللامُ مزيدةً في «أن». قال الزمخشري^(٣): «ولك أن تجعلَ اللامَ مزيدةً، مثلها في قولك: «أردتُ لأنْ أفعلَ» ولا تُزادُ إلا مع «أن» خاصةً دونَ الاسمِ الصريحِ، كأنها زيدتْ عوضاً من تركِ الأصلِ إلى ما يقومُ مقامه، كما عوضَ السينُ في «اسطاع» عوضاً من تركِ الأصلِ الذي هو أطوعُ. والدليلُ على هذا الوجهُ مجيئه بغيرِ لامٍ في قوله: «وأمرتُ أنْ أكونَ من المسلمين»^(٤) «وأمرتُ أنْ أكونَ من المؤمنين»^(٥) «أمرتُ أنْ أكونَ أولَ مَنْ أسلمَ»^(٦) انتهى.

(١) الكشاف ٣/٣٩١.

(٢) الكشاف: ليحرز القائم به.

(٣) الكشاف ٣/٣٩٢.

(٤) الآية ٧٢ من يونس.

(٥) الآية ١٠٤ من يونس.

(٦) الآية ١٤ من الأنعام.

قوله: «ولا تُزاد إلا مع أن» فيه نظر، من حيث إنها تُزاد باطرادٍ إذا كان المعمول متقدماً^(١)، أو كان العامل فرعاً^(٢). وبغير اطرادٍ في غير الموضعين، ولم يذكُر أحدٌ من النحويين هذا التفصيل^(٣). وقوله: «كما عوّض السين في استطاع» هذا على أحد القولين. والقول الآخر أنه استطاع^(٤) فحذفت تاء الاستفعال. وقوله: «والدليل عليه مجيئه بغير لام» قد يُقال: إن أصله باللام، وإنما حذفت لأن حرف الجر يطرُدُ حذُفه مع «أن» و«أن»، ويكون المأمورُ به محذوفاً تقديره: وأمرت أن أعبد لأن أكون.

آ. (١٤) قوله: ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْبُدُ﴾: قُدِّمَتِ الْجَلَالَةُ عِنْدَ قَوْمٍ لِإِفَادَةِ الْاِخْتِصَاصِ. قال الزمخشري^(٥): «ولدلالته على ذلك قَدَّمَ المعبودَ على فِعْلِ العبادَةِ هنا، وأخره في الأول، فالكلامُ أولاً واقعٌ في الفعل نفسه وإيجاده، وثانياً فيمن يفعلُ الفعلَ مِنْ أَجْلِهِ، فلذلك رَتَبَ عَلَيْهِ قوله: «فاعبدوا ما شِئْتُمْ مِنْ دُونِهِ»».

آ. (١٦) قوله: ﴿لَهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ﴾: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ أَحَدَ الْجَارَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ، وَإِنْ كَانَ الظاهرُ جَعَلَ الأولِ هو الخبر، ويكون «مِنْ فَوْقِهِمْ» إمَّا حالاً مِنْ «ظُلَلٌ» فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، وإمَّا متعلِّقاً بما تعلَّقَ به الخبر، و«مِنْ النارِ» صفةٌ لـ «ظُلَلٌ». وقوله: «وَمِنْ تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ» كما تقدَّم، وسَمَّاهَا ظلالاً بالنسبةِ لِمَنْ تَحْتَهُمْ.

(١) نحو: «للذين هم لربهم يرهبون».

(٢) نحو: «فَعَالَ لما يريد».

(٣) انظر: مغني اللبيب ٢٨٧.

(٤) قال الزجاج في معاني القرآن ٣/٣١٢: «ولكن التاء والطاء من مخرج واحد فحذفت التاء لاجتماعهما ويخف اللفظ».

(٥) الكشاف ٣/٣٩٢.

آ. (١٧) قوله: ﴿أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾: الضميرُ عائِدٌ على الطاغوتِ لأنها تُؤنَّثُ، وقد تقدّم القولُ عليها مستوفى في البقرة^(١). و«أَنْ يَعْبُدُوهَا» في محلِّ نصبٍ على البدلِ من الطاغوتِ بدلِ اشتمالٍ، كأنه قيل: اجْتَبُوا عبادةَ الطاغوتِ. والموصولُ مبتدأ. والجملةُ من «لهم البشري» الخبرُ. وقيل: «لهم» هو الخبرُ بنفسه، و«البشري» فاعلٌ به وهذا أولى لأنه من بابِ الإخبارِ بالمفرداتِ. وقوله: «فبشّر عبادي» من إيقاعِ الظاهرِ مَوْقِعِ المضميرِ أي: فَبَشَّرَهُمْ أي: أولئك المجتنبين، وإنما فُعِلَ ذلك تصريحاً بالوصفِ المذكورِ.

آ. (١٨) قوله: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ﴾: الظاهرُ أنه نعتٌ لعبادي، أو بدلٌ منه، أو بيانٌ له. وقيل: يجوزُ أَنْ يَكُونَ مبتدأً. وقوله: «أولئك الذين» إلخ خبره. وعلى هذا فالوقفُ على قوله: «عبادي» والابتداءُ بما بعده.

آ. (١٩) قوله: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ﴾: في «مَنْ» هذه وجهان، أظهرهما: أنها موصولةٌ في محلِّ رفعٍ بالابتداء. وخبره محذوفٌ، فقدّره أبو البقاء^(٢) «كَمَنْ نجا». وقدّره الزمخشري^(٣): «فَأَنْتَ تُخَلِّصُهُ» قال: «حُدِفَ لدلالةِ «فَأَنْتَ تُنقِذُ» عليه. وقدّره غيره «تتأسفُ عليه». وقدّره آخرون «يَتَخَلَّصُ منه» أي: من العذاب/ وقدّر الزمخشري^(٤) على عادته جملةً بين الهمزة [٧٦٦/أ] والفاء. تقديره: أنت مالك أمرهم، فَمَنْ حَقَّ عليه كلمةُ العذاب. وأما غيره فيدعي أن الأصلَ تقديمُ الفاءِ وإنما أُخِّرَتْ لِمَا تستحقُّه الهمزةُ من التصديرِ. وقد

(١) انظر: الدر المصون ٥٤٧/٢.

(٢) الإملاء ٢١٤/٢.

(٣) الكشاف ٣٩٣/٣.

(٤) الكشاف ٣٩٣/٣.

تقدّم تحقيق هذين القولين غير مرة. والثاني: أن تكون «مَنْ» شرطية، وجوابها: أفأنت. فالفاء فاء الجوابِ دَخَلَتْ على جملة الجزاء، وأعيدت الهمزة لتوكيد معنى الإنكار، وأوقع الظاهر وهو «مَنْ في النار» موقع المضمير، إذ كان الأصل: أفأنت تُنْقِذُهُ. وإنما وَقَعَ موقعه شهادة عليه بذلك. وإلى هذا نحا الحوفيُّ والزمخشري^(١). قال الحوفي: «وحيءٌ باللف الاستفهام لَمَّا طَالَ الكلامُ توكيداً، ولولا طوله لم يَجْزُ الإتيانُ بها؛ لأنه لا يَصْلُحُ في العربية أَنْ يَأْتِيَ بِالْفِ الاستفهام في الاسمِ وألفٍ أخرى في الجزاء. ومعنى الكلام: أفأنت تُنْقِذُهُ. وعلى القول بكونها شرطية يترتبُ على قولِ الزمخشري وقولِ الجمهور مسألة: وهو أنه على قولِ الجمهور يكونُ قد اجتمع شرطٌ واستفهامٌ. وفيه حينئذٍ خلافٌ بين سيبويه^(٢) ويونس: هل الجملة الأخيرة جواب الاستفهام وهو قولُ يونس، أو جوابٌ للشرط، وهو قولُ سيبويه؟ وأمّا على قولِ الزمخشري فلم يَجْتَمِعْ شرطٌ واستفهامٌ؛ إذ أداة الاستفهامِ عنده داخلَةٌ على جملةٍ محذوفةٍ عَطِفتُ عليها جملةُ الشرط، ولم يَدْخُلْ على جملةِ الشرط. وقوله: «أفأنت تُنْقِذُ» استفهامٌ توقيفٌ وَقُدِّمَ فيها الضميرُ إشعاراً بأنك لست قادراً على إنقاذه إنما القادرُ عليه اللهُ وحده.

آ. (٢٠) قوله: ﴿لَكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾: استدراكٌ بين شيئين نقيضين أو ضديين، وهما المؤمنون والكافرون.

وقوله: «وَعَدَ اللهُ» مصدرٌ مؤكِّدٌ لمضمون الجملة، فهو منصوبٌ بواجب الإضمار.

(١) الكشاف ٣/٣٩٣.

(٢) انظر: الكتاب ١/٤٤٤.

آ. (٢١) قوله: ﴿ثُمَّ يَجْعَلْهُ﴾: العامةُ على رَفْعِ الفعلِ نَسْقاً على ما قبله. وقرأ^(١) أبو بشر «ثُمَّ يَجْعَلْهُ» منصوباً. قال الشيخ^(٢): «قال صاحب الكامل^(٣): «وهو ضعيفٌ» انتهى. يعني بصاحب الكامل «الهدلي» ولم يُبين هو ولا صاحبُ الكامل وَجْهَ ضَعْفِهِ ولا تخريجه. فأما ضَعْفُهُ فواضحٌ حيث لم يتقدّم ما يقتضي نصبه في الظاهر. وأما تخريجه فقد ذكر أبو البقاء^(٤) فيه وجهين، أحدهما: أن يتصّب بإضمار «أن» ويكون معطوفاً على قوله: «أن الله أنزل من السماء ماء» في أول الآية، والتقدير: ألم تر أنزال الله ثم جعله. والثاني: أن يكون منصوباً بتقدير ترى أي: ثم ترى جعله خطأً، يعني أنه يُنصبُ بـ «أن» مضمرةً، وتكون «أن» وما في حيزها مفعولاً به بفعلٍ مقدرٍ وهو «ترى» للدلالة «ألم تر» عليه.

آ. (٢٢) قوله: ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ﴾: «أَفَمَنْ يَتَّقِي»^(٥) كما تقدّم في «أَفَمَنْ حَقَّ»^(٦). والتقدير: أفمن شرح الله صدره للإسلامِ كمن قسا قلبه، أو كالقاسي المُعْرِضِ، للدلالة «فَوَيْلٌ للقاسيةِ قلوبهم» عليه. وكذا التقديرُ

(١) البحر ٤٢٢/٧. وقد ترجم ابن الجزري لرجلين بهذه الكنية، الأول أبو بشر القطان حمد بن وزير، أخذ عن يعقوب ولم يذكر وفاته. والثاني هارون بن حاتم الكوفي البراز، روى عن أبي بكر، وروى عنه الحلواني، وقد ضَعَفُوهُ. وتوفي سنة ٢٤٩. انظر في الأول: الطبقات ٢٦٥/١ وفي الثاني: الطبقات ٣٤٦/٢.

(٢) البحر ٤٢٢/٧.

(٣) الكامل (خ) ٢٣٤.

(٤) الإملاء ٢١٤/٢ - ٢١٥.

(٥) في الآية ٢٤.

(٦) في الآية ١٩.

في: أَفَمَنْ يَتَّقِي أَي: كمن آمن العذاب، وهو تقديرُ الزمخشري^(١)،
أو كالمُنْعَمِينَ فِي الْجَنَّةِ، وهو تقديرُ ابن عطية^(٢).

آ. (٢٣) قوله: ﴿كِتَابًا﴾: فيه وجهان، أظهرهما: أنه بدلٌ من
«أَحْسَنَ الْحَدِيثِ». والثاني: أنه حالٌ منه. قال الشيخ^(٣) - لَمَّا نَقَلَهُ عَنِ
الزَمَخْشَرِيِّ^(٤) - : «وَكأنَّهُ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ «أَحْسَنَ الْحَدِيثِ» مَعْرِفَةٌ لِإِضَافَتِهِ إِلَى
مَعْرِفَةٍ، وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ إِذَا أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ فِيهِ خِلَافٌ. فَقِيلَ: إِضَافَتُهُ
مَحْضَةٌ. وَقِيلَ: غَيْرُ مَحْضَةٍ». قلت: وعلى تقدير كونه نكرةً يَحْسُنُ أَيضاً أَنْ
يَكُونَ حَالاً؛ لِأَنَّ النِّكَرَةَ مَتَى أُضِيفَتْ سَاغَ مَجِيءُ الْحَالِ مِنْهَا بِإِخْلَافٍ.
وَالصَّحِيحُ أَنَّ إِضَافَةَ أَفْعَلٍ مَحْضَةٌ. وَ«مُتَشَابِهًا» نَعْتُ لـ «كِتَابٍ» وَهُوَ الْمُسَوِّغُ
لِمَجِيءِ الْجَامِدِ حَالاً، أَوْ لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ مَكْتُوبٍ.

وقرأ العامة «مثنائي» بفتح الياء صفةً ثانية أو جالاً أخرى أو تمييزاً منقولاً
من الفاعلية أي متشابهاً^(٥) مثنائه وإلى هذا ذهب الزمخشري^(٦). وقرأ هشام^(٧)
عن ابن عامر وأبو بشر بسكونها، وفيها وجهان، أحدهما: أنه من تسيكين حرف
العلة استثقلاً للحركة عليه قراءة^(٨) «تَطْعُمُونَ أَهَالِيكُمْ». [وقوله]^(٩):

٣٨٩٢ - كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ

(١) الكشاف ٣/٣٩٦.

(٢) المحرر ١٤/٧٨.

(٣) البحر ٧/٤٢٣.

(٤) الكشاف ٣/٣٩٤.

(٥) الكشاف: متشابهة.

(٦) الكشاف ٣/٣٩٥.

(٧) البحر ٧/٤٢٣، ونسبها في الكامل (خ) ٢٣٤ إلى أبي بشر فحسب.

(٨) الآية ٨٩ من المائدة وهي قراءة جعفر الصادق. انظر: الدر ٤/٤٠٧.

(٩) تقدم برقم ١٨٠٨.

ونحوهما. والثاني: أنه خبرٌ مبتدأ محذوفٌ أي: هو مثاني، كذا ذكره الشيخ^(١). وفيه نظرٌ مِنْ حيث إنه كان ينبغي أَنْ يُنَوَّنَ وتُحَدَفَ يَأُوهُ لالتقاء الساكنين فيقال: مثانٍ، كما تقول: هؤلاء جوارٍ. وقد يُقال: إنه وَقَفَ عليه. ثم أُجْرِيَ الوصلُ مُجْرَى / الوقفِ لكن يُعْتَرَضُ عليه: بأنَّ الوقْفَ على المنقوصِ [ب/٧٦٦] المنونِ بِحَدَفِ الياءِ نحو: هذا قاضٍ، وإثباتها لغةً قليلةً. ويمكن الجوابُ عنه: بأنَّه قد قُرِئَ بذلك في المتواترِ نحو: «مِنْ والي»^(٢) و«باقي»^(٣) و«هادي»^(٤) في قراءة ابن كثير.

قوله: «تَقْشَعِرُّ» هذه الجملةُ يجوزُ أَنْ تكونَ صفةً لـ «كتاب»، وَأَنْ تكونَ حالاً منه لاختصاصه بالصفة، وَأَنْ تكونَ مستأنفةً. واقشعرَّ جِلْدُهُ إذا تَقَبَّضَ وَتَجَمَّعَ من الخوفِ، وَقَفَّ شعرُهُ. والمصدرُ الاقشعراُ والقشعيريةُ أيضاً. ووزن اقشعراً فَعْلَلًا. ووزنُ القشعيريةُ: فَعْلَلَةٌ.

و«مثاني» جمعٌ مثنى؛ لأنَّ فيه تثنيةَ القصصِ والمواعظِ، أو جمعٌ مثنى مَفْعَلٍ مِنَ التثنيةِ بمعنى التكريرِ. وإنما وُصِفَ «كتاب» وهو مفردٌ بمثاني، وهو جمعٌ؛ لأنَّ الكتابَ مشتملٌ على سورٍ وآياتٍ، أو هو من باب: بُرْمَةٌ أعشارٌ ونُوبٌ أخلاقٌ. كذا قال الزمخشري^(٥): وقيل: ثُمَّ موصوفٌ محذوفٌ أي: فصولاً مثاني حُدِفَ للدلالةِ عليه.

آ. (٢٨) قوله: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾: فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أَنْ يكونَ منصوباً على المدح؛ لأنه لَمَّا كان نكرةً امتنعَ إتباعُهُ للقرآنِ. الثاني: أَنْ

(١) البحر ٤٢٣/٧.

(٢) الآية ٩٦ من النحل: «وما عند الله باقي». وانظر: النشر ١٣٧/٢.

(٣) الآية ١١ من الرعد: «وما لهم من دونه مِنْ ولي». وانظر: السبعة ٣٦٠.

(٤) الآية ٧ من الرعد: «ولكل قومٍ هادي». وانظر: السبعة ٣٦٠.

(٥) الكشاف ٣٩٥/٣.

يَنْتَصِبُ بـ «يَتَذَكَّرُونَ» أَي : يَتَذَكَّرُونَ قِرْآنًا . الثالث : أَن يَنْتَصِبَ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْقِرْآنِ عَلَى أَنَّهَا حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ ، وَتُسَمَّى حَالًا مُوْطِئَةً لِأَنَّ الْحَالَ فِي الْحَقِيقَةِ «عَرَبِيًّا» وَ«قِرْآنًا» تَوَطُّئَةٌ لَهُ نَحْوُ : «جَاءَ زَيْدٌ رَجُلًا صَالِحًا» .

قوله : «غَيْرَ ذِي عِوَجٍ» نَعْتُ لـ «قِرْآنًا» أَوْ حَالًا أُخْرَى . قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١) : «فَإِن قُلْتَ : فَهَلَّا قِيلَ : مُسْتَقِيمًا أَوْ غَيْرَ مُعْوَجٍ . قُلْتَ : فِيهِ فَائِدَتَانِ ، إِحْدَاهُمَا : نَفْيُ أَنَّ يَكُونَ فِيهِ عِوَجٌ قَطُّ كَمَا قَالَ : «وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا»^(٢) . وَالثَّانِي : أَنَّ الْعِوَجَ يَخْتَصُّ بِالْمَعَانِي دُونَ الْأَعْيَانِ . وَقِيلَ : الْمُرَادُ بِالْعِوَجِ الشُّكُّ وَاللَّبْسُ» . وَأَنشَدَ^(٣) :

٣٨٩٣- وَقَدْ أَنَاكَ يَقِينٌ غَيْرُ ذِي عِوَجٍ

مِنَ الْإِلَهِ وَقَوْلٌ غَيْرٌ مَكْذُوبٌ

آ . (٢٩) قوله : ﴿فِيهِ شُرَكَاءٌ﴾ : يَجُوزُ أَنَّ يَكُونَ هَذَا جَمَلَةً مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبْرٍ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ صِفَةً لِرَجُلٍ ، وَيَجُوزُ أَنَّ يَكُونَ الْوَصْفُ الْجَارَ وَحْدَهُ ، وَ«شُرَكَاءٌ» فاعِلٌ بِهِ ، وَهُوَ أَوْلَى لِقُرْبِهِ مِنَ الْمَفْرَدِ وَ«مُتَشَاكِسُونَ» صِفَةٌ لَشُرَكَاءِ وَالتَّشَاكُسُ : التَّخَالُفُ . وَأَصْلُهُ سَوْءُ الْخُلُقِ وَعُسْرُهُ ، وَهُوَ سَبَبُ التَّخَالُفِ وَالتَّشَاكُرِ . وَيُقَالُ : التَّشَاكُسُ وَالتَّشَاخُسُ بِالْخَاءِ مَوْضِعَ الْكَافِ . وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ^(٤) عَلَى نَصْبِ الْمَثَلِ وَمَا بَعْدَهُ الْوَاقِعِينَ بَعْدَ «ضَرَبَ» . وَقَالَ الْكِسَائِيُّ : انْتَصَبَ «رَجُلًا» عَلَى إِسْقَاطِ الْجَارِ أَي : لِرَجُلٍ أَوْ فِي رَجُلٍ .

وقوله : «فِيهِ» أَي : فِي رَقَّةٍ . وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٥) كَلَامًا لَا يُشْبِهُهُ أَنَّ يَصْدُرَ مِنْ

(١) الكشاف ٣/٣٩٦ .

(٢) الآية ١ من الكهف .

(٣) لم أهد إلى قائله ، وهو في الكشاف ٣/٣٩٦ ، والبحر ٧/٤٢٤ .

(٤) انظر : الدرر ١/٢٢٣ .

(٥) الإملاء ٢/٢١٥ .

مثله، بل ولا أقل منه. قال: «وفيه شركاء الجملة صفة لـ «رجل» و «في» متعلق بمتشاكسون. وفيه دلالة على جواز تقديم خبر المبتدأ عليه» انتهى. أمّا هذا فلا أشك أنه سهو؛ لأنه من حيث جعله جملة كيف يقول بعد ذلك: إن «فيه» متعلق بـ «متشاكسون»؟ وقد يقال: أراد من حيث المعنى، وهو بعيد جداً. ثم قوله: «وفيه دلالة» إلى آخره يناقضه أيضاً. وليست المسألة غريبة حتى يقول: «وفيه دلالة». وكأنه أراد: فيه دلالة على تقديم معمول الخبر على المبتدأ، بناءً منه على أن «فيه» يتعلق بـ «متشاكسون» ولكنه فاسد، والفاسد لا يُرام صلاحه.

قوله: «سَلَمًا لِرَجُلٍ» قرأ^(١) ابن كثير وأبو عمرو «سالمًا» بالألف وكسر اللام. والباقون «سَلَمًا» بفتح السين واللام. وابن جبير بكسر السين وسكون اللام. فالقراءة الأولى اسم فاعلٍ مِنْ سَلِمَ له كذا فهو سالمٌ. والقراءتان الأخريان سَلَمًا وسَلَمًا فهما مصدران وُصِفَ بهما على سبيل المبالغة، أو على حذفٍ مضافٍ ما، أو على وقوعهما موقعَ اسمِ الفاعل فتعودُ كالقراءة الأولى. وقُرِئَ «ورجلٌ سالمٌ» برفعهما. وفيه وجهان، أحدهما: أن يكون مبتدأ، والخبرُ محذوفٌ تقديره: وهناك رجلٌ سالمٌ لرجلٍ، كذا قدره الزمخشري^(٢). الثاني: أنه مبتدأ و «سالمٌ» خبره. وجاز الابتداء بالنكرة؛ لأنه موضعٌ تفصيلٍ، كقول امرئ القيس^(٣):

٣٨٩٤ - إذا ما بكى مِنْ خَلْفِهَا انصَرَفْتُ لَهُ
بِشِقِّ وَشِقِّ عِنْدَنَا لَمْ يُحَوَّلْ
وقولهم: النَّاسُ رَجُلَانِ رَجُلٌ أَكْرَمْتُ، وَرَجُلٌ أَهَنْتُ.

(١) انظر في قراءتها: السبعة ٥٦٢، والنشر ٣٦٢/٢، والحجة ٦٢١، والتيسير ١٨٩،
والقرطبي ٢٥٣/١٥.
(٢) الكشف ٣٩٧/٣.
(٣) تقدم برقم ٢٢٢.

قوله: «مثلاً» منصوبٌ على التمييز المنقول من الفاعلية إذ الأصل: هل يَسْتَوِي مَثْلُهُمَا. وأفرد التمييزُ لأنه مقتصرٌ عليه أولاً في قوله: «ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا». وقرئ^(١) «مِثْلَيْنِ» فطابَقَ حَالِي الرجلين. وقال الزمخشري^(٢) - فيمن قرأ مِثْلَيْنِ - : «إِنَّ الضَّمِيرَ فِي «يَسْتَوِيَانِ» لِلْمِثْلَيْنِ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: مِثْلَ رَجُلٍ، وَمِثْلَ رَجُلٍ. وَالْمَعْنَى: هَلْ يَسْتَوِيَانِ فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى الْوَصْفِيَّةِ كَمَا تَقُولُ: كَفَى بِهِمَا رَجُلَيْنِ».

قال الشيخ^(٣): «والظاهرُ أنه يعود الضميرُ في «يَسْتَوِيَانِ» على [١/٧٦٧] «رَجُلَيْنِ». وَأَمَّا إِذَا جَعَلْتَهُ / عَائِدًا إِلَى الْمِثْلَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرَ أَنَّ التَّقْدِيرَ: مِثْلَ رَجُلٍ وَمِثْلَ رَجُلٍ؛ فَإِنَّ التَّمْيِيزَ يَكُونُ إِذَا ذَاكَ قَدْ فُهِمَ مِنَ الْمَمَيِّزِ الَّذِي هُوَ الضَّمِيرُ؛ إِذْ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ: هَلْ يَسْتَوِي الْمِثْلَانِ مِثْلَيْنِ». قلت: هذا لا يَصْرُ؛ إِذْ التَّقْدِيرُ: هَلْ يَسْتَوِي الْمِثْلَانِ مِثْلَيْنِ فِي الْوَصْفِيَّةِ فَالْمِثْلَانِ الْأَوْلَانِ مَعْهُودَانِ، وَالثَّانِيَانِ جِنْسَانِ مُبْهَمَانِ كَمَا تَقُولُ: كَفَى بِهِمَا رَجُلَيْنِ؛ فَإِنَّ الضَّمِيرَ فِي «بِهِمَا» عَائِدٌ عَلَى مَا يُرَادُ بِالرَّجُلَيْنِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ. فَمَا كَانَ جَوَابًا عَنِ «كَفَى بِهِمَا رَجُلَيْنِ» يَكُونُ جَوَابًا لَهُ.

آ. (٣٠) قوله: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾: العَامَّةُ عَلَى «مَيِّتٌ وَمَيِّتُونَ». وقرأ^(٤) ابنُ محيِصنٍ وابنُ أبي عَبلَةَ واليَمَانِيُّ «مَائِتٌ وَمَائِتُونَ»، وَهِيَ صِفَةٌ مُشْعِرَةٌ بِحَدُوثِهَا دُونَ «مَيِّتٌ». وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْقُرْءَانِ فِي تَثْقِيلِ مِثْلِ هَذَا. «ثُمَّ إِنَّكُمْ» تَغْلِيبًا لِلْمَخَاطَبِ، وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا فِي قَوْلِهِ: «إِنَّكَ» عَلَى الْغَائِبِينَ فِي «وَأِنَّهُمْ».

(١) البحر ٤٢٥/٧.

(٢) الكشف ٣٩٧/٣.

(٣) البحر ٤٢٥/٧.

(٤) الإنحاف ٤٢٩/٢، والبحر ٤٢٥/٧، والقرطبي ٢٥٤/١٥.

آ . (٣٣) قوله : ﴿والذي جاء﴾ : بالصدق لفظه مفردٌ، ومعناه جمعٌ لأنه أريد به الجنس . وقيل : لأنه قُصِدَ به الجزاءُ، وما كان كذلك كَثُرَ فيه وقوْعُ «الذي» موقع «الذين»، ولذلك رُوِيَ معناه فُجِّعَ في قوله : «أولئك هم المتقون» كما رُوِيَ معنَى «مَنْ» في قوله : «للكافرين»؛ فإنَّ الكافرين ظاهرٌ واقعٌ موقعَ المُضْمِرِ؛ إذ الأصلُ : مثوى لهم . وقيل : بل الأصلُ : والذين جاء بالصدق، فحُدِفَتِ النونُ تخفيفاً، كقوله : «وخضتم كالذي خاضوا»^(١) . وهذا وهمٌ؛ إذ لو قُصِدَ ذلك لجاء بعده ضميرُ الجمع، فكان يُقال : والذي جاؤوا، كقوله : «كالذي خاضوا» . ويَدُلُّ عليه أن نونَ الثنيةِ إذا حُدِفَتْ عادَ الضميرُ مثنىً، كقوله^(٢) :

٣٨٩٥- أَبْنِي كُليبٍ إِنَّ عَمِّي اللِّدَا
فَتَلَا الملوكَ وَفَكَّكَ الأَغْلَالَا

ولجاء كقوله^(٣) :

٣٨٩٦- وَإِنَّ الذِّي حَانَتْ بَفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ
هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ
وقرأ^(٤) عبدُ الله «والذي جاؤوا بالصدق وصدَّقوا به» وقد تقدَّم تحقيقُ مثلِ
هذه الآيةِ في أوائلِ البقرةِ وغيرها . وقيل : «الذي» صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ

(١) الآية ٦٩ من التوبة .

(٢) البيت للأخطل وهو في ديوانه (السكري) ١٠٨، والكتاب ٩٥/١، المقتضب ١٤٦/٤، وأمالي الشجري ٣٠٦/٢، وابن يعيش ١٥٤/٣ . والبيت في هجاء جرير . وعمَّاه عمرو ومرة .

(٣) تقدم برقم ٧٦ .

(٤) القرطبي ٢٥٦/١٥، والبحر ٤٢٨/٧ .

بمعنى الجمع ، تقديره : والفريق أو الفوج ولذلك قال : « أولئك هم المتقون » .
وقيل : المراد بالذي واحدٌ بعينه وهو محمدٌ صلى الله عليه وسلم ، ولكن لما كان
المراد هو وأتباعه اعتُبر ذلك فجمع ، فقال : « أولئك هم » كقوله : « ولقد آتينا
موسى الكتاب لعلهم يهتدون »^(١) . قاله الزمخشري^(٢) وعبارته : « هو رسول الله
صلى الله عليه وسلم أراد به إياه ومن تبعه ، كما أراد بموسى إياه وقومه » . وناقشه
الشيخ^(٣) في إيقاع الضمير المنفصل موقع المتصل قال : « وإصلاحه أن
يقول : أراد به كما أراد بموسى وقومه » . قلت : ولا مناقشة ؛ لأنه مع تقديم
« به » و « بموسى » لغرض من الأغراض استحال اتصال الضمير ، وهذا كما تقدّم
لك بحث في قوله تعالى : « ولقد وصّينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم
وإياكم »^(٤) ، وقوله : « يُخْرِجُونَ الرَسُولَ وَإِيَاكُمْ »^(٥) : وهو أن بعض الناس زعم
أنه يجوز الانفصال مع القدرة على الاتصال ، وتقدّم الجواب بقريب مما ذكرته
هنا ، وبيّنت حكمة التقديم ثمة . وقول الزمخشري : « إن الضمير في « لعلهم
يهتدون » لموسى وقومه » فيه نظر ، بل الظاهر خصوص الضمير بقومه دونه ؛
لأنهم هم المطلوب منهم الهداية . وأما موسى عليه السلام فمهتدٍ ثابتٌ على
الهداية . وقال الزمخشري^(٦) أيضاً : « ويجوز أن يريد : والفوج أو الفريق الذي
جاء بالصدق وصدق به ، وهم : الرسول الذي جاء بالصدق وصحابته الذين
صدقوا به » . قال الشيخ^(٧) : « وفيه توزيع الصلة ، والفوج هو الموصول ، فهو

(١) الآية ٤٩ من المؤمنون .

(٢) الكشاف ٣/٣٩٨ .

(٣) البحر ٧/٤٢٨ .

(٤) الآية ١٣١ من النساء . وانظر : الدر ٤/١١١ .

(٥) الآية ١ من الممتحنة .

(٦) الكشاف ٣/٣٩٨ .

(٧) البحر ٧/٤٢٨ .

كقولك : جاء الفريقُ الذي شَرُفَ وشَرُفَ، والأظهرُ عَدَمُ التوزيعِ بل المعطوفُ على الصلَّةِ صلَّةٌ لَمَنْ له الصلَّةُ الأولى» .

وقرأ^(١) أبو صالح^(٢) وعكرمة بن سليمان^(٣) / ومحمد بن جُحادة^(٤) [٧٦٧/ب] مخففاً بمعنى صَدَقَ فيه، ولم يُغَيِّرْهُ. وقُرِئَ «وَصُدِّقَ بِهِ» مشدداً مبنياً للمفعول.

آ. (٣٥) قوله: ﴿لِيُكْفَرَ﴾: في تعلقها وجَّهان، أحدهما: أنها متعلقةٌ بمحذوفٍ أي: يَسَّرَ لَهُمْ ذَلِكَ لِيُكْفَرَ. والثاني: أَنْ يَتَعَلَّقَ بِنَفْسِ المحسنين، كأنه قيل: الذين أحسنوا لِيُكْفَرَ أي: لأجلِ التكفير.

قوله: «أَسْوَأُ الَّذِي» الظاهرُ أَنَّهُ أَفْعَلُ تفضيل، وبه قرأ العامةُ. وقيل: ليستَ للتفضيل بل بمعنى سَيِّئٍ الذي عملوا كقولهم: «الْأَشَجُّ وَالنَّاقِصُ أَعْدَلُ بني مروان» أي: عادلاهم. ويَدُلُّ على هذا قراءة^(٥) ابن كثير في رواية «أَسْوَأُ» بالفِ بين الواوِ والهمزة بزنةٍ أحمال جمعُ سُوء، وكذا قرأ في حم السجدة.

آ. (٣٦) قوله: ﴿بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾: العامةُ على توحيدِ «عبدَهُ». والأخوان^(٦) «عبادَهُ» جمعاً وهم الأنبياءُ وأتباعُهُم. وقُرِئَ «بِكَافِي عِبَادِهِ»

(١) انظر في قراءاتها: الشواذ ١٣٢، والمحتسب ٢٣٧/٢، والقرطبي ٢٥٦/١٥، والبحر ٤٢٨/٧.

(٢) محمد بن عمير أبو صالح الهمداني الكوفي. مقرئ عارف بحرف حمزة. بقي إلى حدود ٣١٠. انظر: طبقات القراء ٢٢٢/٢.

(٣) عكرمة بن سليمان بن كثير المكي. عرض على شبل وعرض عليه البزي. بقي إلى قبيل المتين. طبقات القراء ٥١٥/١.

(٤) محمد بن جُحادة الكوفي إمام ثقة حدث عن أنس بن مالك توفي ١٣١. انظر: سير أعلام النبلاء ١٧٤/٦.

(٥) نسبها في الشواذ ١٣٢ إلى البزي عن ابن كثير. وانظر: البحر ٤٢٩/٧.

(٦) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٦٢، والنشر ٣٦٢/٢، والحجة ٦٢٢، والقرطبي ٢٥٧/١٥، والتيسير ١٨٩، والبحر ٤٢٩/٧.

بالإضافة. و«يكافي» مضارعٌ كافي، «عباده» نُصِبَ على المفعولِ به. ثم المفاعلة هنا تحتتملُ أَنْ تكونَ بمعنى فَعَلَ نحو: نُجَازِي بمعنى نَجْزِي، وَيُنِي على لفظَةِ المفاعلةِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنْ بِنَاءِ المفاعلةِ يُشْعَرُ بالمبالغة؛ لأنه للمغالبة. ويحتتملُ أَنْ يكونَ أصلُهُ يُكافِيءُ بالهمزِ، من المكافأة بمعنى يَجْزِيهِمْ، فمخفَّفُ الهمزة.

قوله: «وَيُخَوِّفُونَكَ» يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً؛ إذ المعنى: أليس كافيكَ حالَ تخويفهم إياك بكذا، ويعلمُهُ (١). كأنَّ المعنى: أنه كافيهِ في كلِّ حالٍ حتى في هذه الحال. ويجوزُ أَنْ تكونَ مستأنفةً.

آ. (٣٨) قوله: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ﴾: هي المتعدية لاثنين، أوْلُهُما «ما تَدْعُونَ» وثانِيُهُما الجملةُ الاستفهاميةُ. والعائدُ على المفعولِ منها قوله: «هُنَّ» وإنما أَنَّهُ تحقيراً لِمَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ، ولأنَّهُم كانوا يُسْمُونَهَا بأسماءِ الإناث: اللات ومناة والعزى. وقد تقدَّمَ تحقيقُ هذه مستوفىً في مواضع.

قوله: «هل هُنَّ كاشفاتُ ضُرِّه» قرأ (٢) أبو عمرو «كاشفاتُ مُمَسِكَاتُ» بالتثنية ونصبِ «ضُرِّه» و«رحمته»، وهو الأصلُ في اسمِ الفاعلِ. والباقونُ بالإضافة وهو تخفيفٌ.

آ. (٤٢) قوله: ﴿وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ﴾: عطفٌ على الأنفسِ أي: يَتَوَفَّى الأنفسَ حينَ تموتُ، وَيَتَوَفَّى أيضاً الأنفسَ التي لم تَمُتْ في منامِها. ففي

(١) أسقط ناسخ (ش) لفظة «ويعلمه».

(٢) السبعة ٥٦٢، والحجة ٦٢٣، والبحر ٤٣٠/٧، والتيسير ١٩٠، والنشر ٣٦٣/٢، والقرطبي ٢٥٩/١٥.

منامها ظرف لـ «يَتَوَفَّى». وقرأ^(١) الأخوان «قُضِيَ» مبنياً للمفعول، «الموت» رفعاً لقيامه مقامَ الفاعل.

آ. (٤٣) وقوله: ﴿أَمْ اتَّخَذُوا﴾: «أم» منقطعةً فتتقدَّرُ بـ بل والهمزة. وتقدَّم الكلام^(٢) على نحوِ «أولُو» وكيف هذا التركيب.

آ. (٤٥) قوله: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ﴾: قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: ما العاملُ في «إِذَا ذُكِرَ»؟ قلت: العاملُ في «إِذَا» الفجائية، تقديره: وقتَ ذِكْرِ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ فَاجِئُوا وقتَ الاستبشار». قال الشيخ^(٤): «أما قولُ الزمخشريِّ فلا أَعْلَمُهُ مِنْ قَوْلِ مَنْ يَنْتَمِي لِلنَّحْوِ، وَهُوَ أَنَّ الظَّرْفَيْنِ مَعْمُولَانِ لِفَاجِئُوا^(٥)» ثم «إِذَا» الأولى تَنْتَصِبُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَالثَّانِيَةُ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ». وقال الحوفي: «إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ «إِذَا» مضافةٌ إِلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ، وَ«إِذَا» مكررةٌ لِلتَّوْكِيدِ، وَحُذِفَ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ. وَالتَّقْدِيرُ: إِذَا كَانَ ذَلِكَ هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ فيكون هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ هُوَ الْعَامِلُ فِي «إِذَا»، الْمَعْنَى: إِذَا كَانَ كَذَلِكَ اسْتَبْشَرُوا». قال الشيخ^(٦): «وهذا يَتَعَدَّى جَدًّا عَنِ الصَّوَابِ، إِذَا^(٧) جَعَلَ «إِذَا» مضافةً إِلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ»، ثم قال: «وَإِذَا مكررةٌ لِلتَّوْكِيدِ وَحُذِفَ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ» إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ فَإِذَا كَانَتْ «إِذَا» حُذِفَ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ، فَكَيْفَ تَكُونُ مضافةً إِلَى الْإِبْتِدَاءِ

(١) السبعة ٥٦٢، والنشر ٣٦٣/٢، والبحر ٤٣١/٧، والتيسير ١٩٠، والقرطبي

٢٦٣/١٥، والحجة ٦٢٤.

(٢) انظر: الدر المصون ٣٢٨/١.

(٣) الكشاف ٤٠١/٣.

(٤) البحر ٤٣١/٧.

(٥) البحر: لعامل واحد.

(٦) البحر ٤٣١/٧.

(٧) البحر: «إِذَا» ولعلها أنسب للسياق.

والخبير الذي هو هم يستبشرون؟ وهذا كله أوجبه عدم الإتيان لعلم النحو والتحدّق^(١) فيه انتهى. وفي هذه العبارة تحامل على أهل العلم المرجوع إليهم فيه.

واختار الشيخ أن يكون العامل في «إذا» الشرطية الفعل بعدها لا جوابها، وأنها ليست مضافة لما بعدها، وإن كان قول الأكثرين، وجعل «إذا» الفجائية معمولة لما بعدها سواء كانت زماناً أم مكاناً. أما إذا قيل: إنها حرف فلا تحتاج إلى عامل وهي رابطة لجملة الجزاء بالشرط كالفاء.

والاشمترار: النفور والتقبض. وقال أبو زيد: هو الدعور. اشمأز فلان: إذا دُعِرَ، ووزنه أفعَلُّ كاقشعر. قال الشاعر^(٢):

٣٨٩٧- إذا عَصَّ الثُّقَافُ بِهَا اشْمَأَزَّتْ

وَوَلَّتْهُ عَشْوَزَنَةً زُبُونًا

أ. (٤٨) قوله: ﴿سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا﴾: يجوز أن تكون «ما» مصدرية أي: سيئات كسبهم أو بمعنى الذي: سيئات أعمالهم التي كسبوها.

أ. (٤٩) قوله: ﴿إِنَّمَا أُوتِيْتُهُ﴾: يجوز أن تكون «ما» مهية زائدة على «إن» نحو: إنما قام زيد، وأن تكون موصولة، والضمير عائذ عليها من «أوتيته» أي: إن الذي أوتيته على علم مني أو على علم من الله في، أي: [٧٦٨/أ] استحق / ذلك.

(١) البحر: والتحدت.

(٢) البيت لعمر بن كلثوم يصف قناة صلبة. وهو في شرح القصائد السبع الطوال ٤٠٤، وفي اللسان «عشزن»، وجمهرة أشعار العرب ٤٠٣/١، والثقاف: خشبة صلبة تصلح بها الرماح. وزينته: إذا دفعته ومنه سميت الزبانية لأنهم يدفعون أهل النار والعشوزن: الصلب الشديد الغليظ.

قوله: «بل هي» الضميرُ للنعمة. ذكرها أولاً في قوله: «إنما أوتيته لأنها بمعنى الإِنعام، وأنت هنا اعتباراً بلفظها. وقيل: بل الحالة أو الإتيانة.

آ. (٥) قوله: ﴿قَدْ قَالَهَا﴾: أي: قال القولة المذكورة. وقُرئ^(١) «قد قاله» أي: هذا القول أو الكلام. وإنما عطفَت هذه الجملة، وهي قوله: «فإذا مسَّ الإنسان» بالفاء والتي في أول السورة^(٢) بالواو؛ لأن هذه مُسَبِّةٌ عن قوله: «وإذا ذُكِرَ» أي: يَشْمِزُّونَ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِذِكْرِ آلِهِمْ، فإذا مسَّ أحدهم بخلاف الأولى حيث لا تَسَبُّبٌ فيها، فجاء بالواو التي لمطلق العطف، وعلى هذا فما [بين] السببِ والمُسَبَّبِ جملٌ اعتراضيةٌ، قال معناه الزمخشري^(٣). واستبعده الشيخ^(٤) من حيث إنَّ أبا عليٍّ يمنع الاعتراضَ بجملتين فكيف بهذه الجملة الكثيرة؟ ثم قال: «والذي يظهر في الرِّبْطِ أنه لَمَّا قال: «ولو أن للذين ظلموا»^(٥) الآية كان ذلك إشعاراً بما ينال الظالمين. من شدَّة العذاب، وأنه يظهر لهم يوم القيامة من العذاب، أتبع ذلك بما يدلُّ على ظلمه وبغيه، إذ كان إذا مسَّه ضرُّ دعا الله، فإذا أحسن إليه لم ينسب ذلك إليه». قوله: «فما أغنى» يجوز أن تكون «ما» نافية أو استفهامية مؤولةً بالنفي، وإذا احتجنا إلى تأويلها بالنفي فلنَجْعَلُهَا نافيةً استراحةً من المجاز.

آ. (٥٣) قوله: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ﴾: قيل في هذه الآية من أنواع المعاني والبيان أشياء حسنة، منها: إقباله عليهم ونداؤهم، ومنها: إضافتهم إليه

(١) الكشاف ٤٠٣/٣.

(٢) الآية ٨.

(٣) الكشاف ٤٠٢/٣.

(٤) البحر ٤٣٣/٧.

(٥) في الآية ٤٧.

إضافة تشریف، ومنها: الالتفات من التكلم إلى الغيبة في قوله: «مَنْ رَحْمَةُ اللَّهِ»، ومنها: إضافة الرحمة لأجل أسمائه الحُسنى، ومنها: إعادة الظاهر بلفظه في قوله: «إِنَّ اللَّهَ»، ومنها: إبراز الجملة مِنْ قوله: «إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ» مؤكدةً بـ «إِنَّ»، وبالفصل، وبإعادة الصفتين اللتين تضمَّنَتَهُمَا الآيةُ السابقة.

آ. (٥٦) قوله: ﴿أَنْ تَقُولَ﴾: مفعولٌ مِنْ أَجْلِهِ، فقدَّره الزمخشري^(١) كراهةً أَنْ تَقُولَ، وابنُ عطية^(٢): أُنَبِّئُوا مِنْ أَجْلِ أَنْ تَقُولَ. وأبو البقاء^(٣) والحوفي: أَنْذَرْنَاكُمْ مَخَافَةَ أَنْ تَقُولَ. ولا حاجةً إلى إضمارِ هذا العاملِ مع وجودِ «أُنَبِّئُوا» وإنما نكَّرَ نفساً لأنه أراد التثنية، كقولِ الأعشى^(٤):
٣٨٩٨ - رَبِّ بَقِيْعٍ لَوْهَتَفْتُ بِجَوِّهِ

أتاني كريمٌ يَنْفُضُ الرَّأْسَ مُغْضَبًا

يريد: أتاني كرام كثيرون لا كريمٌ فذُّ؛ لمنافاته المعنى المقصود. ويجوزُ أن يريد: نفساً متميزةً من بين الأنفسِ باللَّجاجةِ الشديدةِ في الكفرِ أو بالعذابِ العظيمِ.

قوله: «يا حَسْرَتَا» العامةُ على الألفِ بدلاً مِنْ ياءِ الإضافةِ. وعن ابنِ كثير^(٥) «يا حَسْرَتَاهُ» بهاءِ السكتِ وَقَفًا، وأبو جعفر «يا حَسْرَتِي» على

(١) الكشاف ٤٠٤/٣.

(٢) المحرر ٩٦/١٤.

(٣) الإملاء ٢١٥/٢.

(٤) الديوان ١١٥.

(٥) انظر في قراءتها: الإتحاف ٤٣١/٢، والمحاسب ٢٣٧/٢، والنشر ٣٦٣/٢، والبحر ٤٣٥/٧.

الأصل . وعنه أيضاً «يا حَسْرَتاي» بالألف والياء . وفيها وجهان، أحدهما :
الجمع بين العَوْضِ والمُعَوِّضِ منه . والثاني : أنه تثنية «حَسْرَة» مضافة لياء
المتكلم . واعتُرِضَ على هذا : بأنه كان ينبغي أن يُقالَ : يا حَسْرَتِي بِإِدْغَامِ ياءِ
النُّصْبِ في ياءِ الإِصْافَةِ . وأجيب : بأنه يجوزُ أن يكونَ راعِي لغة الحارث ابن
كعب وغيرهم نحو : «رأيتُ الزيدان» . وقيل : الألفُ بدلٌ من الياءِ والياءُ بعدها
مزيدة . وقيل : الألفُ مزيدةٌ بين المتضايقيْن ، وكلاهما ضعيفٌ .

قوله : «على ما فَرَطْتُ» «ما» مصدريةٌ أي : على تَفْرِيطِي . وثُمَّ مضافٌ
أي : في جَنْبِ طاعةِ الله . وقيل : «في جَنْبِ الله» المرادُ به الأمرُ والجهةُ . يقال :
هو في جَنْبِ فلانٍ وجانبِهِ ، أي : جهته وناحيته . قال الراجز^(١) :

٣٨٩٩- النَّاسُ جَنْبُ وَالْأَمِيرُ جَنْبُ

وقال آخر^(٢) :

٣٩٠٠- أَفِي جَنْبِ بَكْرٍ قَسَطَعْتَنِي مَلَامَةٌ

لَعَمْرِي لَقَدْ طَالَتْ مَلَامَتُهَا بِيَا

ثم أُتِسعَ فيه فقيل : فَرَطُ في جَنْبِهِ أي في حَقِّهِ . قال^(٣) :

٣٩٠١- أَمَا تَتَّقِينَ اللَّهَ في جَنْبِ عَاشِقِي

لَهُ كَيْدُ حَرِّي عَلِيكَ تَقَطُّعُ

(١) لم أهتمد إلى قائله . وهو في معاني القرآن للأخفش ٢٣٧ ، واللسان (جنب) ،

والمحرر ٩٧/١٤ .

(٢) البيت لكعب بن زهير . وليس في ديوانه ، وهو في اللسان (ثني) ، لأنه رواه «ثني»

بدلاً من «بيا» ، والمحرر ٩٧/١٤ .

(٣) البيت لسابق البربري . وهو في الكشاف ٤٠٤/٣ ، والقرطبي ٢٧١/١٥ منسوباً

لكثيرٍ وليس في ديوانه ، والبحر ٤٣٥/٧ .

آ. (٥٨) قوله: ﴿فَأَكُونَ﴾: في نصبه وجهان، أحدهما: عَطَفَهُ
على «كِرَّة» فإنها مصدرٌ، فَعَطَفَ مصدرٌ مؤوَلٌ على مصدرٍ مُصْرَحٍ به كقولها^(١):

٣٩٠٢- لَلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي
أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

وقول الآخر^(٢):

٣٩٠٣- فَمَا لَكَ مِنْهَا غَيْرُ ذِكْرِي وَحَسْرَةٍ
وَتَسْأَلُ عَنْ رُكْبَانِهَا أَيْنَ يَمْمُوا

[٧٦٨/ب] والثاني: أنه منصوبٌ/ على جوابِ التمني المفهومِ مِنْ قوله: «لو أن لي
كِرَّةً». والفرقُ بين الوجهين: أن الأولَ يكونُ فيه الكونُ مُتَمَنَّى، ويجوزُ أن
تُضَمَّرَ «أَنْ» وَأَنْ تَظْهَرَ، والثاني يكونُ فيه الكونُ مرتباً على حصولِ المُتَمَنَّى
لا مُتَمَنَّى ويجبُ أَنْ تُضَمَّرَ «أَنْ».

آ. (٥٩) قوله: ﴿بَلَى﴾: حرفُ جوابٍ وفيما وَقَعَتْ جواباً له
وجهان، أحدهما: هو نَفْيٌ مقدرٌ. قال ابنُ عطية^(٣): «وَحَقُّ بَلَى أَنْ تَجِيءَ بَعْدَ
نَفْيٍ عَلَيْهِ تَقْرِيرٌ، كَأَنَّ النَّفْسَ قَالَتْ: لَمْ يَتَّسِعْ لِي النَّظَرُ وَلَمْ يَتَّبِعْنِي لِي الْأَمْرُ». قال الشيخ^(٤): «لَيْسَ حَقُّهَا النَّفْيَ المَقْرَرُ، بَلْ حَقُّهَا النَّفْيُ، ثُمَّ حُمِلَ التَّقْرِيرُ
عَلَيْهِ، وَلِذَلِكَ أَجَابَ بَعْضُ الْعَرَبِ النَّفْيَ المَقْرَرِ بِنَعْمِ دُونَ بَلَى، وَكَذَا وَقَعَ فِي

(١) تقدم برقم ٧٠١.

(٢) لم أهدد إلى قائله، وهو في معاني القرآن للفراء ٤٢٣/٢، والبحر ٤٣٦/٧،
والقرطبي ٢٧٢/١٤، والمحزر ٩٨/١٤.

(٣) المحزر ٩٨/١٤. والاقْتِباسُ بالمعنى.

(٤) البحر ٤٣٦/٧.

عبارة سيويه^(١) نفسه». والشاني: أن التمني المذكور وجوابه متضمنان لتفي الهداية، كأنه قال: لم أهد، فردَّ الله عليه ذلك. قال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: هَلَّا قَرَنَ الْجَوَابُ بِمَا هُوَ جَوَابٌ لَهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي» وَلَمْ يَفْصِلْ بَيْنَهُمَا. قلت: لأنه لا يخلو: إمَّا أَنْ يُقَدِّمَ عَلَى إِحْدَى^(٣) الْقَرَائِنِ الثَّلَاثِ فَيُفَرِّقَ بَيْنَهُنَّ، وَإِمَّا أَنْ تُؤَخَّرَ الْقَرِينَةُ الْوَسْطَى. فلم يحسن الأول لما فيه من تبتير النظم بالجمع بين القرائن، وأمَّا الثاني فلما فيه من نقض الترتيب وهو التحسر على التفريط في الطاعة ثم التعلُّل بفقد الهداية ثم تمني الرجعة، فكان الصواب ما جاء عليه: وهو أنه حكى أقوال النفس على ترتيبها ونظمها، ثم أجاب من بينها عما اقتضى الجواب».

وقرأ العامة «جاءتكَ» بفتح الكاف فكذبت واستكبرت، وكنت، بفتح التاء خطاباً للكافر دون النفس. وقرأ الجحدري^(٤) وأبو حيوة وابن يعمر والشافعي عن ابن كثير، وروتها أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وبها قرأ أبو بكر وابنته عائشة رضي الله عنهما، بكسر الكاف والتاء خطاباً للنفس. والحسن^(٥) والأعرج والأعمش «جأتكَ» بوزن «جفتك» بهمزة دون ألف. فتحتمل أن تكون قسراً كقراءة قبيل «أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْنَى»^(٦) وأن يكون في الكلمة قلب: بأن قُدِّمَتِ اللَّامُ عَلَى الْعَيْنِ، فَالتقى ساكنان فحذفت الألف لالتقائهما، نحو: رَمَتْ وَغَزَتْ.

(١) عبارته في الكتاب ٣١٢/٢: «إذا استفهمت فقلت أتفعل؟ أجبت ب: نعم فإذا

قلت: ألسن تفعل؟ قال: بلى».

(٢) الكشاف ٤٠٥/٣.

(٣) الكشاف: «أخرى» وهي أحسن.

(٤) البحر ٤٣٦/٧، والقرطبي ٢٧٣/١٥.

(٥) الإنحاف ٤٣١/٢، والبحر ٤٣٦/٧.

(٦) الآية ٧ من العلق. وانظر: السبعة ٦٩٢.

آ. (٦٠) قوله: ﴿وَجَوْهَهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾: العامة على رفعهما، وهي جملة من مبتدأ وخبر. وفي محلها وجهان، أحدهما: النصب على الحال من الموصولات؛ لأن الرؤية بصرية، وكذا أعربها الزمخشري^(١). ومن مذهبه أنه لا يجوز إسقاط الواو من مثلها إلا شاذاً، تابعا في ذلك الفراء فهذا رجوع منه عن ذلك. والثاني: أنها في محل نصب مفعولاً ثانياً؛ لأن الرؤية قلبية. وهو بعيد لأن تعلق الرؤية البصرية بالأجسام وألوانها أظهر من تعلق القلبية بهما. وقريء^(٢) «وجوههم مُسْوَدَّةٌ» بنصبهما، على أن «وجوههم» بدل بعض من كل، و«مُسْوَدَّةٌ» على ما تقدم من النصب على الحال أو على المفعول الثاني. وقال أبو البقاء^(٣): «ولو قريء «وجوههم» بالنصب لكان على بدل الاشتمال». قلت: قد قريء به والحمد لله، ولكن ليس كما قال على بدل الاشتمال، بل على بدل البعض، وكأنه سبق لسان أو طغيان قلم. وقراء^(٤) أبي «أجوههم» بقلب الواو همزة، وهو فصيح نحو: «أقتت»^(٥) وبابه.

آ. (٦١) قوله: ﴿بِمَفَازَاتِهِمْ﴾: قرأ^(٦) الأخوان وأبو بكر «بمفازاتهم» جمعاً لما اختلفت أنواع المصدر جمع. والباقون بالإفراد على الأصل. وقيل: ثم مضاف محذوف، أي: بدواعي مفازتهم أو بأسبابها. والمفازة: المنجاة. وقيل: لا حاجة لذلك؛ إذ المراد بالمفازة الفلاح.

(١) الكشاف ٤٠٦/٣.

(٢) البحر ٤٣٧/٧، ومعاني القرآن للأخفش ٤٥٦/٢.

(٣) الإملاء ٥١٢/٢.

(٤) الشواذ ١٣١، والبحر ٤٣٧/٧.

(٥) الآية ١١ من المرسلات.

(٦) السبعة ٥٦٣، والحجة ٦٢٤، والتيسير ١٩٠، والقرطبي ٢٧٤/١٥، والنشر

٣٦٣/٢، والبحر ٤٣٧/٧.

قوله: «لا يَمَسُّهُمُ السُّوءُ» يجوزُ أَنْ تكونَ هذه الجملةُ مفسَّرةً لمفازَتهم كأنه قيل: وما مفازَتهم؟ فقيل: لا يَمَسُّهُمُ السُّوءُ فلا محلٌّ لها. ويجوزُ أَنْ تكونَ في محلِّ نصبٍ على الحال من الذين اتَّقوا.

آ. (٦٣) قوله: ﴿لَهُ مَقَالِيدُ﴾: جملةٌ مستأنفةٌ. والمقاليد: جمعُ مِقْلَادٍ أو مِقْلِيدٍ، أو لا واحدَ له مِنْ لفظه كأساطير وأخواته ويُقال أيضاً: إقْلِيدٌ وأقاليد، وهي المفاتيح والكلمةُ فارسيَّةٌ مُعَرَّبَةٌ. وفي هذا الكلامِ استعارةٌ بديعةٌ نحو قولك: بيدِ فلانٍ مِفْتَاحُ هذا الأمرِ، وليسَ نَمَّ مِفْتَاحٍ، وإنما هو عبارةٌ عن شِدَّةِ تَمَكُّنِهِ من ذلك الشيءِ. /

[٧٦٩/أ]

قوله: «والذين كفروا بآياتِ اللَّهِ» في هذه الجملةِ وجهان، أحدهما: أنها معطوفةٌ على قوله: «ويُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا»^(١) أي: يُنَجِّي المتقين بمفازَتهم، والكافرون هم الخاسرون. واعتراضُ بينهما بأنه خالقُ الأشياءِ كُلِّها ومُهَيِّمٌ عليها، قاله الزمخشري^(٢). واعتراضُ عليه فخر الدين الرازي^(٣): بأنه عَطْفٌ اسميةٌ على فعليةٍ، وهو لا يجوزُ، وهذا الاعتراضُ مُعْتَرَضٌ [عليه] إذ لا مانعٌ من ذلك. الثاني: أنها معطوفةٌ على قوله: «له مقاليدُ السموات»؛ وذلك أنه تعالى لَمَّا وَصَفَ نَفْسَهُ بأنه خالقُ كلِّ شيءٍ في السموات والأرضِ، ومفاتيحه بيده، قال: والذين كفروا أَنْ يكونَ الأمرُ كذلك أولئك هم الخاسرون.

آ. (٦٤) قوله: ﴿أَفْغِيرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾: فيه ثلاثةٌ أوجهٍ، أحدها: - وهو الظاهرُ - أَنْ «غير» منصوبٌ بـ «أعبدُ». و«أعبدُ» معمولٌ لـ «تأمروني» على إضمارِ «أَنْ» المصدرية، فَلَمَّا حَذِفَتْ بَطَلَ عملُها وهو أحدُ

(١) الآية ٦١.

(٢) الكشاف ٤٠٧/٣.

(٣) تفسير الفخر الرازي ١٢/٢٧.

الوجهين . والأصل : أفتأمروني بأن أعبدَ غيرَ الله ، ثم قُدِّمَ مفعولُ «أعبدُ» على «تأمروني» العامل في عامله . وقد ضَعَّفَ بعضهم هذا : بأنه يلزَمُ منه تقديمُ معمولِ الصلوةِ على الموصول ؛ وذلك أن «غيرَ» منصوبٌ بـ «أعبدُ» ، و «أعبدُ» صلةٌ لـ «أن» وهو لا يجوزُ . وهذا الردُّ ليس بشيءٍ ؛ لأنَّ الموصولَ لما حُذِفَ لم يُراعَ حُكْمُه فيما ذُكِرَ ، بل إنما يراعى معناه لتصحيح الكلام . قال أبو البقاء^(١) : «لو حَكَمْنَا بذلك لأَفْضَى إلى حَذْفِ الموصولِ وإبقاءِ صلتهِ ، وذلك لا يجوزُ إلَّا في ضرورةٍ شعريَّةٍ . وهذا الذي ذكره فيه نظرٌ ؛ من حيث إنَّ هذا مختصٌّ بـ «أن» دونَ سائرِ الموصولاتِ ، وهو أنها تُحذَفُ وتبقى صلتهَا ، وهو منقاسٌ عند البصريين في مواضع تُحذَفُ ويبقى عملُهَا ، وفي غيرها إذا حُذِفَتْ لا يبقى عملُهَا إلَّا في ضرورةٍ ، أو قليلٍ ، وينشُدُ بالوجهين^(٢) :

٣٩٠٤ - ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى

وأن أشهد اللذات هل أنت مُخلدي

ويَدُلُّ على إرادة «أن» في الأصل قراءة بعضهم^(٣) «أعبدُ» بنصب الفعل اعتداداً بأن . الثاني : أن «غيرَ» منصوبٌ بـ «تأمروني» و «أعبدُ» بدلٌ منه بدلٌ اشتمالٍ ، و «أن» مضمرةٌ معه أيضاً . والتقديرُ : أغيرَ الله تأمروني عبادته . والمعنى : أفتأمروني بعبادة غيرِ الله . الثالث : أنها منصوبةٌ بفعلٍ مقدرٍ تقديره : أفتلزموني غيرَ الله أي : عبادة غيرِ الله . وقدَّره الزمخشري^(٤) : تُعَبِّدُونِي وتقولون لي : اعْبُدْهُ . والأصل : تأمروني أن أعبدَ ، فَحَذَفَ «أن» وَرَفَعَ الفعلَ . ألا ترى

(١) الإملاء ٢/٢١٦ .

(٢) تقدم برقم ٥٢١ .

(٣) الشواذ ١٣١ ، والبحر ٧/٤٣٩ .

(٤) الكشاف ٣/٤٠٧ .

أنت تقول: أفغير الله تقولون لي اعبد، وأفغير الله تقولون لي: اعبد، فكذلك أفغير الله تقولون لي أن اعبد، وأفغير الله تأمروني أن أعبد. والدليل على صحة هذا الوجه قراءة مَنْ قرأ «أعبد» بالنصب.

وأما «أعبد» ففيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مع «أن» المضمرة في محل نصب على البدل من «غير» وقد تقدّم. الثاني: أنه في محل نصب على الحال. الثالث: أنه لا محل له البتة.

قوله: «تَأْمُرُونِي» بإدغام نون الرفع في نون الوقاية وفتح الياء ابن كثير^(١)، وأرسلها الباقون. وقرأ^(٢) نافع «تَأْمُرُونِي» بنون خفيفة وفتح الياء. وابن عامر «تَأْمُرُونِي» بالفك وسكون الياء. وقد تقدّم^(٣) في سورة الأنعام والحجر وغيرهما: أنه متى اجتمع نون الرفع مع نون الوقاية جاز ثلاثة أوجه، وتقدّم تحقيق الخلاف في أيتهما المحذوفة؟

أ. (٦٥) قوله: ﴿لَيْسَ أَشْرَكَتَ﴾: الظاهر أن هذه الجملة هي القائمة مقام الفاعل لأنها هي الموحاة. وأصول البصريين تأبى ذلك، ويُقدرون أن القائم مقامه ضمير المصدر؛ لأن الجملة لا تكون فاعلاً عندهم، والقائم هنا مقام الفاعل الجار والمجرور وهو «إليك». وقرئ^(٤) «لَيْحِبْنَ» أي الله. و«لُنْحِبْنَ» بنون العظمة^(٥). و«عَمَلَك» مفعول به على القراءتين.

(١) السبعة ٥٦٣، والنشر ٣٦٣/٢، والتيسير ١٩١، والبحر ٤٣٩/٧.

(٢) انظر: السبعة ٥٦٣، والتيسير ١٩٠، والحجة ٦٢٥، والقرطبي ٢٧٦/١٥، والبحر ٤٣٩/٧.

(٣) انظر: الدر المصون ١٥/٥.

(٤) انظر في قراءاتها: الشواذ ١٣١، والبحر ٤٣٩/٧، والكشاف ٤٠٧/٣.

(٥) وهي قراءة زيد عن يعقوب كما في التقريب للصفراوي ص ٥٨٤.

آ. (٦٦) قوله: ﴿بَلِ اللّٰهِ فاعْبُدْ﴾: الجلالة منصوبة بـ «اعبُد».

[٧٦٩/ب] وتقدّم الكلام في مثل هذه الفاء / في البقرة^(١). وجعلته الزمخشري^(٢) جواب شرط مقدر أي: إن كنت عاقلاً فاعبد الله فحذف الشرط وجعل تقديم المفعول عوضاً منه. وردّ الشيخ^(٣) عليه: بأنه يجوز أن يجيء: «زيد فعمراً ضرب» فلو كان التقديم عوضاً لجمع^(٤) بين العوض والمعوّض منه. وقرأ^(٥) عيسى «بل الله» رفعا على الابتداء، والعائد محذوف أي: فاعبده.

آ. (٦٧) وقرأ الحسن وأبو حيوة وعيسى^(٦) «قدّروا» بتشديد الدال، «حقّ قدره» بفتح الدال. وافقهم الأعمش على فتح الدال من «قدره»^(٧).

قوله: «والأرض جميعاً قبضته» مبتدأ وخبر في محل نصب على الحال أي: ما عظّمه حقّ تعظيمه والحال أنه موصوف بهذه القدرة الباهرة، كقوله: «كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً»^(٨)؟ و«جميعاً» حال وهي دالة على أن المراد بالأرض الأرضون، ولأنّ الموضع موضع تخميم، ولعطف الجمع عليها. والعامل في هذه الحال ما دلّ عليه قبضته. ولا يجوز أن يعمل فيها «قبضته» سواء جعلته مصدرًا - لأنّ المصدر لا يتقدّم عليه معموله - أم مراداً به المقدار.

(١) انظر: الدر المصون ٣١٤/١.

(٢) الكشاف ٤٠٧/٣.

(٣) البحر ٤٣٩/٧، وبدأ بقوله: «ولا يكون تقدّم المفعول عوضاً من الشرط لجواز...».

(٤) البحر: «لم يجز الجمع بينهما».

(٥) البحر ٤٣٩/٧.

(٦) البحر ٤٣٩/٧.

(٧) الإنحاف ٤٣٢/٢، والبحر ٤٤٠/٧.

(٨) الآية ٢٨ من البقرة.

قال الزمخشري^(١): «ومع القصد إلى الجمع - يعني في الأرض - وأنه أريد به الجمع وتأكيده بالجميع أتبع الجمع مؤكداً قبل مجيء الخبر ليُعلم أول الأمر أن الخبر الذي يرد لا يقع عن أرض واحدة ولكن عن الأراضي كلها». وقال أبو البقاء^(٢): «وجميعاً حالاً من الأرض، والتقدير: إذا كانت مجتمعة قبضته أي: مقبوضه، فالعامل في «إذا» المصدر، لأنه بمعنى المفعول. وقال أبو علي في «الحجة»: التقدير: ذات قبضته. وقد ردّ عليه: بأن المضاف إليه لا يعمل فيما قبله، وهذا لا يصح لأنه الآن غير مضاف إليه، وبعد حذف المضاف لا يبقى حكمه» انتهى. وهو كلام فيه إشكال؛ إذ لا حاجة إلى تقدير العامل في «إذا» التي لم يُلْفَظ بها.

وقوله: «قَبْضَتُهُ» إن قَدَرْنَا مُضَافاً كما قال الفارسي أي: ذات قبضته لم يكن فيه وقوع المصدر مَوْقَعِ مفعولٍ، وإن لم يُقَدَّر ذلك احتمال أن يكون المصدر واقعاً موقعه، وحينئذ يُقال: كيف أنت المصدر الواقع موقع مفعول وهو غير جائز؟ لا يُقال: «حُلَّةٌ نَسْجَةُ اليمين» بل نَسْجُ اليمين أي: منسوجته. والجواب: أن الممتنع دخول التاء الدالة على التحديد، وهذه لمجرد التأنيث. كذا أُجيب، وليس بذلك، فإن المعنى على التحديد لأنه أبلغ في القدرة. واحتمل أن يكون أريد بالمصدر مقدار ذلك.

وَالْقَبْضَةُ بِالْفَتْحِ: الْمَرَّةُ، وَبِالضَّمِّ اسْمٌ لِلْمَقْبُوضِ كَالْغُرْفَةِ وَالْغُرْفَةِ. وَالْعَامَّةُ عَلَى رَفْعٍ «قَبْضَتُهُ»، وَالْحَسَنُ^(٣) بِنَصْبِهَا. وَخَرَّجَهَا ابْنُ خَالَوَيْهِ^(٤) وَجَمَاعَةٌ عَلَى النَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، أَي: فِي قَبْضَتِهِ. وَقَدَرُ هَذَا: بِأَنَّهَا ظَرْفٌ

(١) الكشاف ٤٠٩/٣.

(٢) الإملاء ٢١٦/٢.

(٣) الإنحاف ٤٣٢/٢، والبحر ٤٤٠/٧.

(٤) لم يرد هذا التخريج في «الشواذ».

مختصٌ فلا بُدَّ مِنْ وجود «في» وهذا هو رأي البصريين . وأما الكوفيون فهو جائزٌ عندهم ؛ إذ يُجيزون : «زيد دارك» بالنصب أي : في دارك . وقال الزمخشري^(١) : «جعلها ظرفاً تشبيهاً للمؤقت بالمبهم» فوافق الكوفيين . والعامَّةُ على رَفْعِ «مَطْوِيَّاتٍ» خبراً ، و«بيمينه» فيه أوجهٌ ، أحدها : أنه متعلِّقٌ بـ «مَطْوِيَّاتٍ» . الثاني : أنه حالٌ من الضمير في «مَطْوِيَّاتٍ» . الثالث : أنه خبرٌ ثانٍ ، وعيسى^(٢) والجحدري نصباها حالاً . واستدلَّ بها الأخفشُ على جوازِ تقدُّمِ الحالِ إذا كان العاملُ فيها حرفَ جَرٍّ نحو : «زيد قائماً في الدار» . وهذه لا حُجَّةَ فيها لإمكانِ تخريجها على وجهين ، أحدهما - وهو الأظهرُ - أن تكونَ «السموات» نَسْقاً على «الأرض» ، ويكون قد أُخبر عن الأرضين والسمواتِ بأنَّ الجميعَ قبضتهُ ، وتكون «مَطْوِيَّاتٍ» حالاً من «السموات» كما كان «جميعاً» حالاً من «الأرض» ، و«بيمينه» متعلِّقٌ بمطويَّاتٍ . والثاني : أن يكون «مطويَّاتٍ» منصوباً بفعلٍ مقدرٍ ، و«بيمينه» الخبرُ ، و«مَطْوِيَّاتٍ» وعامله جملةٌ معترضةٌ ، وهو ضعيفٌ .

آ . (٦٨) قوله : ﴿ فِي الصُّورِ ﴾ : العامَّةُ على سكونِ النواوِ ،

[٧٧٠/أ] وزيد بن علي^(٣) وقتادة بفتحها جمع «صُورَة» . وهذه تردُّ/ قول^(٤) ابن عطية أن الصُّورَ هنا يتعيَّنُ أن يكونَ القَرْنَ . ولا يجوزُ أن يكونَ جمعَ صُورَة . وقريء^(٥) «فَصُيِّقَ» مبنياً للمفعول ، وهو مأخوذٌ مِنْ قولهم : صَعَقْتَهُم الصاعقة . يُقال : صَعَقَهُ اللهُ فَصُيِّقَ .

(١) الكشاف ٤٠٩/٣ .

(٢) البحر ٤٤٠/٧ .

(٣) الإتحاف ٤٣٢/٢ ، والبحر ٤٤١/٧ .

(٤) المحرر ١٠٤/١٤ .

(٥) البحر ٤٤١/٧ .

«إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ» متصل والمستثنى: إمَّا جبريل وميكائيل وإسرافيل، وإمَّا رضوان والحور والزبانية، وإمَّا الباري تعالى قاله الحسن. وفيه نظرٌ من حيث قوله: «مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ» فإنه تعالى لَا يَتَّحِيزُ. فعلى هذا يتعيَّنُ أَنْ يَكُونَ منقطعاً^(١).

قوله: «ثُمَّ نَفِخَ فِيهِ أُخْرَى» يجوزُ أَنْ تَكُونَ «أُخْرَى» هي القائمة مقامَ الفاعلِ، وهي في الأصلِ صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ أي: نَفِخَ فِيهِ نَفْحَةً أُخْرَى، ويؤيِّده التصريحُ بذلك في قوله «فَإِذَا نَفِخَ فِي الصُّورِ نَفْحَةً وَاحِدَةً»^(٢) فصرَّحَ بإقامة المصدرِ. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ القائمُ مقامَه الجارُّ، و«أُخْرَى» منصوبةٌ على ما تقدَّم^(٣).

قوله: «فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ» العامَّةُ على رفعِ «قيام» خبراً. وزيد بن علي^(٤) نصبه حالاً وفيه حينئذٍ أوجهٌ، أحدهما: أَنَّ الخَبَرَ «يَنْظُرُونَ» وهو العاملُ في هذه الحالِ أي: فَإِذَا هُمْ يَنْظُرُونَ قِيَاماً. والثاني: أَنَّ العاملَ في الحالِ مَا عَمِلَ فِي «إِذَا» الفجائيةِ إِذَا كَانَتْ ظَرْفاً. فَإِنْ كَانَتْ مَكَانِيَّةً - كما قال سيويه^(٥) - فالتقدير: فَبِالْحَضْرَةِ هُمْ قِيَاماً. وَإِنْ كَانَتْ زَمَانِيَّةً كَقَوْلِ الرُّمَّانِيِّ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ هُمْ قِيَاماً، أي: وجودهم. وإنما احتيج إلى تقديرٍ مضافٍ في هذا الوجهِ لِأَنَّهُ

(١) قال في شرح الطحاوية ٢٣١: «ومن سمع أحاديث الرسول ﷺ وكلام السلف وجد

منه في إثبات الفوقية ما لا ينحصر»، ثم ساق كثيراً من النصوص.

(٢) الآية ١٣ من الحاقة.

(٣) أي نائب مفعول مطلق.

(٤) الكشف ٤٠٩/٣.

(٥) عبارة سيويه في الكتاب ٣١١/٢: «تكون «إذا» للشيء توافقه في حال أنت فيها

وذلك قولك: مررت فإذا زيد قائم» وهذا ليس فيه تصريح بأنها ظرف والذي ذهب

إلى أنها ظرف مكان هو المبرد في المقتضب ٥٧/٢.

لا يُخبرُ بالزمانِ عن الجُثِّثِ. الثالث: أن الخبرَ محذوفٌ هو العاملُ في الحالِ أي: فإذا هم مبعوثون، أو مجموعون قياماً. وإذا جعلنا الفجائيةَ حرفاً - كقولِ بعضهم - فالعاملُ في الحالِ: إمَّا «يُنظرون»، وإمَّا الخبرُ المقدرُ كما تقدّم تحقيقهما.

آ. (٦٩) قوله: ﴿وَأَشْرَقَتْ﴾: العائمةُ على بنائه للفاعل. وابن عباس^(١) وأبو الجوزاء وعبيد بن عمير^(٢) على بنائه للمفعول، وهو منقولٌ بالهمزة، مِنْ شَرَقَتْ إِذَا طَلَعَتْ، وليس مِنْ أَشْرَقَتْ بمعنى أَضَاءَتْ لِأَنَّ ذَاكَ لَازِمٌ. وجعله ابنُ عطية^(٣) مثل: رَجَعَ وَرَجَعْتُهُ، وَوَقَفَ وَوَقَفْتُهُ، يعني فيكون أَشْرَقَ لَازِماً وَمَتَعِدياً.

آ. (٧١) قوله: ﴿زُمَرًا﴾: حالٌ. وَزُمَرُ جمعُ زُمَرَةٍ، وهي الجماعاتُ في تفرقةِ بعضها في إثرِ بعضٍ وَتَزَمَرُوا: تَجَمَّعُوا قال^(٤):

٣٩٠٥ - حَتَّى احْزَأَلْتُ زُمَرًا بَعْدَ زُمَرٍ

هذا قولُ أبي عبيدة^(٥) والأخفش^(٦). وقال الراغب^(٧): «الزُّمَرَةُ الجماعةُ القليلةُ، ومنه شاةُ زُمرةِ أي: قليلةُ الشَّعرِ، وَرَجُلٌ زُمِرُ أي: قليلُ المروءةِ. وَزَمَرَتِ النَّعَامَةُ تَزِمُرُ زَمَارًا، ومنه اشتقَّ الزُّمَرُ وَالزَّمَّارَةُ كناية عن الفاجرة».

- (١) القرطبي ٢٨٢/١٥، والمختص ٢٣٩/٢، والبحر ٤٤١/٧، والمحور ١٠٥/١٤.
- (٢) الأصل «عمرو» والتصحيح من المظان.
- (٣) المحور ١٠٥/١٤.
- (٤) لم أهدد إلى قائله وهو في البحر ٤٢٧/٧، والقرطبي ٢٨٣/١٥. واحزأل: ارتفع في السير والأرض.
- (٥) مجاز القرآن ١٩١/٢.
- (٦) لم يشر إلى معناها في كتابه معاني القرآن.
- (٧) المفردات ٢١٥.

قوله: «حتى إذا» تقدّم الكلام^(١) في حتى الداخلة على «إذا» غير مرة. وجواب «إذا» قوله: «فُتِحَتْ» وتقدّم خلافُ القراء في التشديد والتخفيف في سورة الأنعام^(٢). وقرأ ابن هرمز^(٣) «ألم تأتكم» بتاء التانيث لتأنيث الجمع. و«منكم» صفة لـ «رسل» أو متعلق بالإتيان، و«يتلون» صفة أخرى، و«خالدين» في الموضعين حالٌ مقدرة.

آ. (٧٣) قوله: ﴿وَفُتِحَتْ﴾: في جواب «إذا» ثلاثة أوجه، أحدها: قوله: «وفُتِحَتْ» والواو زائدة، وهورأى الكوفيين^(٤) والأخفش^(٥)، وإنما جيء هنا بالواو دون التي قبلها؛ لأن أبواب السجون مغلقة إلى أن يجيئها صاحب الجريمة فتفتح له ثم تغلق عليه فناسب ذلك عدم الواو فيها، بخلاف أبواب السرور والفرح فإنها تفتح انتظاراً لمن يدخلها. والثاني: أن الجواب قوله: «وقال لهم خزنتها» على زيادة الواو أيضاً أي: حتى إذا جاؤوها قال لهم خزنتها. الثالث: أن الجواب محذوف، قال الزمخشري^(٦): وحقه أن يُقدَّر بعد «خالدين». انتهى يعني لأنه يجيء بعد متعلقات الشرط وما عطف عليه، والتقدير: اطمأنوا. وقدره المبرد: «سعدوا». وعلى هذين الوجهين فتكون الجملة من قوله: و«فُتِحَتْ» في محل نصب على الحال. وسُمي بعضهم هذه

(١) انظر: الدر المصون ٤٣٦/٣.

(٢) انظر: الدر المصون ٦٣٤/٤.

(٣) الشواذ ١٣٢، والبحر ٤٤٣/٧.

(٤) انظر: الإنصاف ٤٥٦/٢.

(٥) رأيه في «معاني القرآن» زيادة الواو، ولكنه قدر الجواب «قال لهم» المعاني ٤٥٧، ثم استحسّن الإضمار.

(٦) الكشاف ٤١١/٣.

[٧٧٠/ب] الواو واو الثمانية^(١). قال: لأن أبواب الجنة / ثمانية، وكذا قالوا في قوله: «وإمّهم كلّهم»^(٢) وقيل: تقديره حتى إذا جاؤوها جاؤوها وفتحت أبوابها، يعني أن الجواب بلفظ الشرط ولكنه بزيادة تقييده بالحال فلذلك صحّ.

آ. (٧٤) قوله: ﴿تَبَوَّأُ﴾: جملة حالية، و«حيث» مفعول به. ويجوز أن تكون ظرفاً على بابها، وهو الظاهر.

آ. (٧٥) قوله: ﴿حَافِينَ﴾: جمع حاف، وهو المُحْدِقُ بالشيء، مِنْ حَفَّتْ بالشيء إذا أَحَطَّتْ به قال^(٣):

٣٩٠٦- يَحْفُهُ جَانِبَانِيْقٍ وَتُتْبِعُهُ

مثل الزُّجاجةِ لم تُكْحَلْ مِنَ الرَّمْدِ

وهو مأخوذ من الحفاف وهو الجانب. قال الشاعر^(٤):

٣٩٠٧- له لَحَظَاتٌ عَن جِفافِي سَرِيرِهِ

إذا كَرَّها فِيها عِقَابٌ وَنَائِلٌ

وقال الفراء^(٥) وتبعه الزمخشري^(٦): «لا واحد لـ حافين» وكانهما رأيا أن

(١) أثبتها الحريري وابن خالويه والثعلبي. انظر: المغني ٤٠١، والجنى ١٥٩، الواو المزيدة للعلائي ١٤٢، وبدائع الفوائد ٥١/٣ - ٥٥.

(٢) الآية ٢٢ من الكهف.

(٣) تقدم برقم ٣١٥٨.

(٤) البيت لإبراهيم بن هرمة وهو في المحرر ١٠٨/١٤، والبحر ٤٢٧/٧.

(٥) لم يرد في معاني القرآن.

(٦) لم يرد في «الكشاف».

- الزمر -

الواحد لا يكون حافاً؛ إذ الحُفُوفُ هو الإحداقُ بالشيء والإحاطةُ به، وهذا لا يتحقق إلا في جمعٍ .

قوله: «مِنْ حَوْلٍ» في «مِنْ» وجهان أحدهما - وهو قولُ الأخفش^(١) - أنها مزيدةٌ. والثاني: أنها للابتداء، والضميرُ في «بينهم» إمَّا للملائكة، وإمَّا للعباد، و«يُسَبِّحُونَ» حالٌ من الضمير في «حافين» .

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الزَّمْرِ]

(١) معاني القرآن له ٤٥٨، قال: «فـ» مِنْ» أدخلت ههنا توكيداً نحو قولك ما جاءني من أحد» .

سورة الطَّوْلِ (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿حَم﴾ : كقوله: «ألم»^(٢) وبابه. وقرأ^(٣) الأخوان وأبو بكر وابن ذكوان بإمالة حاء في السور السبع إمالة محضة وورش وأبو عمرو بالإمالة بينَ بينَ، والباقون بالفتح. والعامَّةُ على سكون الميم كسائر الحروف المقطعة. وقرأ الزهري برفع الميم على أنها خبرٌ مبتدأ مضمير، أو مبتدأ والخبر ما بعدها. وابن أبي إسحاق وعيسى بفتحها، وهي تحتلُّ وجهين، أحدهما: أنها منصوبةٌ بفعلٍ مقدرٍ أي: اقرأ حم، وإنما مُنعتٌ من الصرف للعلمية والتانيث، أو للعلمية وشبه العجمة. وذلك أنه ليس في الأوزان العربية وزنٌ فاعيل بخلاف الأعجمية، نحو: قابيل وهابيل. والثاني: أنها حركةٌ بناءٌ تخفيفاً كـ أَيْنَ وكيف. وفي احتمال هذين الوجهين قولُ الكميت^(٤):

٣٩٠٨- وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آلِ حَمِ آيَةً
تَأْوَلُّهَا مِنَّا تَقِيٌّ وَمُعْرَبٌ

(١) وهي سورة غافر.

(٢) الآية ١ من البقرة.

(٣) انظر في قراءتها: السبعة ٥٦٦، والنشر ٧٠/٢، والقرطبي ٢٩٠/١٥، والحجة

٦٢٦، والبحر ٤٤٦/٧.

(٤) الهاشميات ٣٦، والكتاب ٣٠/٢، والمقتضب ٢٣٨/١، واللسان عرب.

وقول شريح بن أوفى (١):

٣٩٠٩- يُذَكِّرُنِي حَمَّ وَالرَّمْحُ شَاجِرٌ

فَهَلَا تَلَا حَمَّ قَبْلَ التَّقَدُّمِ

وقرأ أبو السَّمَال بكسرِها، وهل يجوزُ أَنْ تُجَمَعَ «حم» على حواميم، نقل ابنُ الجوزي (٢) عن شيخه الجواليقي أنه خطأ، بل الصوابُ أَنْ يقول: قَرَأْتُ آلَ حم. وفي الحديث عن ابن مسعود عنه عليه السلام: «إِذَا وَقَعَتْ فِي آلِ حَمِ وَقَعَتْ فِي رَوْضَاتٍ» (٣) وقال الكمي (٤):

٣٩١٠- وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آلِ حَمِ ...

البيت. ومنهم مَنْ جَوَّزَهُ. ورُوِيَ في ذلك أحاديثٌ منها: «الحواميم ديباج القرآن» (٥) ومنها: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَرْتَعَ فِي رِيَاضٍ مُوَنْقَةٍ مِنَ الْجَنَّةِ فَلْيَقْرَأِ الْحَوَامِيمَ» (٦) ومنها: «مَثَلُ الْحَوَامِيمِ فِي الْقُرْآنِ مَثَلُ الْحَبِرَاتِ فِي الثِّيَابِ» فَإِنَّ صَحَّتْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ فَهِيَ الْفَيْضُ فِي ذَلِكَ.

-
- (١) المقتضب ٢٣٨/١، والخصائص ١٨١/٢، واللسان (حمم).
 - (٢) انظر تفسير ابن الجوزي «زاد المسير» ٢٠٥/٧. والجواليقي موهوب بن أحمد، له المعرب، توفي ببغداد سنة ٥٤٠. انظر: إنباه الرواة ٣٣٥/٣.
 - (٣) نسبة ابن كثير في تفسيره ٦٩/٤ إلى ابن مسعود، وكذلك السيوطي في الدر المشهور ٣٤٤/٥ ولم يرفعه.
 - (٤) تقدم برقم ٣٩٠٨.
 - (٥) نسبة ابن كثير في تفسيره ٦٩/٤ إلى ابن مسعود وكذلك السيوطي في الدر ٣٤٤/٥ ولم يرفعه.
 - (٦) قال في الدر ٣٤٤/٥ أخرجه ابن الضريس عن إسحاق بن عبد الله عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

آ . (٢) قوله : ﴿تَنْزِيلٌ﴾ : إما خبرٌ لـ «حَمِّ» إن كانت مبتدأ، وإما خبرٌ لمبتدأ مضمير، وإما مبتدأ. وخبره الجارُ بعده .

آ . (٣) قوله : ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾ في هذه الأوصافِ ثلاثةٌ أوجه، أحدها: أنها كلها صفاتٌ للجلالة كالعزيز العليم . وإنما جازَ وَصَفُ المعرفةِ بهذه وإن كانت إضافتها لفظيةً ؛ لأنه يجوزُ أَنْ تُجْعَلَ إضافتها معنويةً فتتعرَّفُ بالإضافة . نصَّ سيبويه^(١) على أن كلَّ ما إضافته غيرُ مَحْضَةٍ جاز أن يُجْعَلَ مَحْضَةً^(٢)، وتوصف به المعارفُ، إلا الصفةُ المشبهةُ، ولم يَسْتَنْ غيرُه شيئاً وهم الكوفيون^(٣) . يقولون في نحو: «حَسَنُ الوجهِ» إنه يجوزُ أن تصيرَ إضافته محضةً . وعلى هذا فقوله: «شديد العقاب» من بابِ الصفةِ المشبهةِ فكيف أجرتَ جعله صفةً للمعرفة وهو لا يتعرَّفُ بالإضافة؟

والجواب: إما بالتزام مذهب الكوفيين: وهو أن الصفة المشبهة يجوزُ أَنْ تَتَمَحَّضَ إضافتها أيضاً، فتكون معرفةً، وإما بأن شديداً بمعنى / مُشَدَّدٌ كَ أَذِيْن [٧٧١/أ] بمعنى مُؤَدَّنٌ فتتمحَّضُ إضافته .

الثاني: أن يكون الكلُّ أبدأً لأنَّ إضافتها غيرُ محضةٍ، قاله الزمخشري^(٤) . إلا أن الإبدالَ بالمشتنقِّ قليلٌ جداً، إلا أن يُهَجَرَ فيها جانبُ الوصفية .

(١) انظر: الكتاب ١/١٠٣، ٢١١، ٢١٣ قال: «وزعم يونس والخليل أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة التي صارت صفةً للكرة قد يجوزُ فيهن كلهن أن يكن معرفة، إلا حسن الوجه فإنه بمنزلة رجل لا يكون معرفة» .
(٢) إذا أضيف إلى معرفة .
(٣) في الأسلوب لين . لعل الأنسب: وأما الكوفيون .
(٤) الكشاف ٣/٤١٣ .

الثالث: أن يكون «غافر» و«قابل» نعتين و«شديد» بدلاً، لِمَا تَقَدَّمَ: مِنْ أَنَّ الصِّفَةَ الْمَشْبَهَةَ لَا تَتَعَرَّفُ بِالْإِضَافَةِ، قَالَه الزَّجَّاجُ^(١). إِلَّا أَنَّ الزَّمخَشَرِيَّ^(٢) قَالَ: «جَعَلَ الزَّجَّاجُ «شديد العقاب» وحده بدلاً من الصفات، فيه بُبُوْظَاهِرٌ، والوجهُ أن يُقال: لَمَّا صُوِّدَ بَيْنَ هَذِهِ الْمَعَارِفِ هَذِهِ النِّكْرَةُ الْوَاحِدَةُ فَقَدْ أَدْنَتْ بِأَنَّ كُلَّهَا أَبْدَالٌ غَيْرُ أَوْصَافٍ. ومثَالُ ذَلِكَ قَصِيْدَةٌ جَاءَتْ تَفَاعِيْلُهَا كُلُّهَا عَلَيَّ مُسْتَفْعَلْنَ فِيهِ مُحْكُومٌ عَلَيْهَا أَنَّهَا مِنَ الرَّجَزِ، وَإِنْ وَقَعَ فِيهَا جِزْءٌ وَاحِدٌ عَلَيَّ مَتَّفَعَلْنَ كَانَتْ مِنَ الْكَامِلِ». وقد ناقشه الشيخ فقال^(٣): «ولا بُبُوْظٌ لِأَنَّ الْجَزِيَّ عَلَيَّ الْقَوَاعِدِ الَّتِي قَدْ اسْتَقَرَّتْ وَصَحَّتْ هُوَ الْأَصْلُ وَقَوْلُهُ: «فَقَدْ أَدْنَتْ بِأَنَّ كُلَّهَا أَبْدَالٌ» تَرْكِيْبٌ غَيْرُ عَرَبِيٍّ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ «فَقَدْ أَدْنَتْ» جَوَابَ لَمَّا، وَلَيْسَ مِنْ كَلَامِهِمْ «لَمَّا قَامَ زَيْدٌ فَقَدْ قَامَ عَمْرٌو». وَقَوْلُهُ: بِأَنَّ كُلَّهَا أَبْدَالٌ فِيهِ تَكْرِيْرٌ لِلْأَبْدَالِ. أَمَّا بَدَلُ الْبِدَاءِ عِنْدَ مَنْ أَثْبَتَهُ فَقَدْ تَكَرَّرَتْ فِيهِ الْأَبْدَالُ. وَأَمَّا بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ وَبَعْضِ مِنْ كُلِّ وَبَدَلُ اشْتِمَالٍ فَلَا نَصَّ عَنْ أَحَدٍ مِنَ النُّحَوِيِّينَ أَعْرَفَهُ فِي جَوَازِ التَّكْرَارِ فِيهَا أَوْ مِنْعَهُ. إِلَّا أَنَّ فِي كَلَامِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا مَا يَدُلُّ عَلَيَّ أَنَّ الْبَدَلَ لَا يُكْرَرُ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٤):

٣٩١١- فإلى ابن أم أناسٍ أرحلُّ ناقتي
عمرو فتبلغ حاجتي أو تزحف
ملك إذا نزل الوفود ببابه
عرفوا موارد مزيد لا ينزف

(١) معاني القرآن له ٣٦٦/٤.

(٢) الكشاف ٤١٢/٣ - ٤١٣.

(٣) البحر ٤٤٨/٧.

(٤) البيت لبشر بن أبي خازم. وهو في ديوانه ١٥٥، والكتاب ٢٢٢/١، واللسان زحف، والهمع ١٢٧/٢. وأم أناس جدّة للممدوح الملك عمرو بن هند وتزحف من الإزحاف وهو الإعياء والكلال. والمزيد: البحر يعلوه الزيد. وينزف ينقد ماؤه.

قال: «ف «مَلِكٌ» بدلٌ مِنْ «عَمْرٍو» بدلٌ نكرةٌ مِنْ معرفةٍ قال: «فإن قلت: لِمَ لا يكونُ بدلاً من «ابن أم أناسٍ؟» قلت: لأنَّهُ أُبدِلَ مِنْهُ عَمْرًا، فلا يجوزُ أَنْ يُبدَلَ مِنْهُ مرةً أخرى لأنَّهُ قد طُرِحَ» انتهى^(١).

قال الشيخ: «فَدَلَّ هذا على أن البدلَ لا يتكرَّرُ ويتَّحدُّ المبدلُ مِنْهُ، ودَلَّ على أن البدلَ من البدلِ جائزٌ». قلت: وقد تقدَّم له هذا البحثُ آخرَ الفاتحةِ عند قوله: «غير المغضوب عليهم»^(٢) فعليك بمراجعته قال^(٣): «وقوله تفاعيلُها هو جمعُ تفعالٍ أو تفعولٍ أو تفعيلٍ أو تفعيلٍ وليس شيءٌ مِنْها معدوداً من أجزاء العَروضِ فإنَّ أجزاءه منحصرةٌ ليس فيها شيءٌ من هذه الأوزانِ، فصوابه أن يقولَ: جاءت أجزاءؤها كلها على مُستفعلن».

وقال الزمخشري^(٤) أيضاً: «ولقائل أن يقولَ: هي صفاتٌ وإنما حُذفت الألفُ واللامُ مِنْ «شديد» ليزواجَ ما قبله وما بعده لفظاً فقد غَيَّرُوا كثيراً مِنْ كلامهم عن قوانينه لأجلِ الازدواجِ، فقالوا: «ما يعرف سحادليه مِنْ عبادليه» فثَنُوا ما هو وترٌ لأجلِ ما هو شَفَعٌ. على أن الخليلَ قال في قولهم: «ما يَحْسُنُ بالرجلِ مثلكَ أن يفعلَ ذلكَ» و«ما يَحْسُنُ بالرجلِ خيرٌ منك» إنه على نيةِ الألفِ واللامِ، كما كان «الجماء الغفير»^(٥) على نيةِ طرحِ الألفِ واللامِ. ومما سهَّلَ ذلكَ الأمنُ مِنَ اللَّبْسِ وَجَهالَةُ الموصوفِ». قال الشيخُ^(٦): «ولا ضرورةٌ

(١) أي: انتهى الذي نقل منه الشيخ بلفظ «بعض أصحابنا».

(٢) الآية ٧ من الفاتحة. وانظر: الدر المصون ٧١/١.

(٣) البحر ٤٤٨/٧.

(٤) الكشاف ٤١٣/٣.

(٥) من قولهم: «جاؤوا الجماء الغفير» لأن الحال نكرة. وهو مثل عربي انظر: مجمع

الأمثال ٢٧١/٢.

(٦) البحر ٤٤٨/٧.

- غافر -

إلى (١) حَذَفِ أَلٍ مِنْ «شديد العقاب» وتشبيهه بنادرٍ مُغَيَّرٍ وهو تشبيه الوتر لأجل الشَّفَعِ ، فَيَنْزَعُ كِتَابُ اللَّهِ عَنْ ذَلِكَ». قلت: أمَّا الازدواج - وهو المشاكلة - من حيث هو فإنه واقعٌ في القرآن، مضى لك منه مواضع.

وقال الزمخشري (٢) أيضاً: «ويجوزُ أَنْ يُقَالَ: قد تُعمدُ تنكيرُهُ وإبهامُهُ للدلالة على قَرُطِ الشُّدَّةِ وعلى ما لا شيءَ أذهى منه وأمرٌ لزيادة الإنذار. ويجوزُ أَنْ يُقَالَ: هذه النكتة هي الداعيةُ إلى اختيار البدلِ على الوصفِ، إذا سُلِّكَتْ طريقةُ الإبدالِ» انتهى. وقال مكِّي (٣): «يجوزُ في «غافر» و«قابل» البدلُ على أنهما نكرتان لاستقبالهما، والوصفُ على أنهما معرفتان لمُضِيَّهما».

وقال فخر الدين الرازي (٤): «لا نزاعٌ في جعلِ غافرٍ وقابلٍ صفةً، وإنما كانا كذلك لأنهما يُفيدان معنى الدوامِ والاستمرارِ، فكذلك «شديدُ العقابِ» يُفيدُ ذلك؛ لأنَّ صفاتِهِ مُنْزَهَةٌ عن الحدوثِ والتجددِ فمعناه كونه بحيث شديدٌ عقابه. وهذا المعنى حاصلٌ أبداً لا يُوصَفُ / بأنه حَصَلَ بعد أن لم يكن».

قال الشيخ (٥): «وهذا كلامٌ مَنْ لَمْ يَقِفْ على علمِ النحوِ ولا نظرَ فيه وَيَلْزَمُهُ أَنْ يَكُونَ «حكيمٌ عليمٌ» (٦) و«مليكٌ مُقْتَدِرٌ» (٧) معارفٍ لتزويه صفاتِهِ عن الحدوثِ والتجددِ، ولأنها صفاتٌ لَمْ تَحْصُلْ بعد أن لَمْ تَكُنْ، ويكونُ تعريفُ صفاتِهِ بألٍ وتنكيرها سواءً، وهذا لا يقوله مُبتدئٌ في علمِ النحو، بله أَنْ يُصَنَّفَ فيه ويُقدِّمَ على تفسيرِ كتابِ اللَّهِ تعالى» انتهى.

(١) البحر: إلى اعتقاد.

(٢) الكشاف ٤١٣/٣.

(٣) لم أجد هذا القول لمكي في المشكل والكشف.

(٤) تفسير الفخر الرازي ٢٧/٢٨.

(٥) البحر ٤٤٨/٧.

(٦) الآية ٦ من النمل من قوله: «من لدن حكيمٍ عليم».

(٧) الآية ٥٥ من القمر من قوله: «عندَ ملكٍ مُقْتَدِر».

- غافر -

وقد سُردت هذه الصفات كلها من غير عاطفٍ إلا «قابل التوب» قال بعضهم^(١): «وإنما عُطِفَ لاجتماعيهما وتلازميهما وعدم انفكاك أحدهما عن الآخر، وقَطَعَ «شديد» عنهما فلم يُعَطِفَ لانفراذه». قال الشيخ^(١): «وفيه نزعة اعتزالية. ومذهب أهل السنة جواز الغفران للعاصي وإن لم يتب إلا الشرك». قلت: وما أبعد عن نزعة الاعتزال. ثم أقول: التلازم لازم من جهة أنه تعالى متى قَبِلَ التوبة فقد غَفَرَ الذنب وهو كافٍ في التلازم.

وقال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: ما بال الواو في قوله: «وقابل التوب؟» قلت: فيها نُكْتَةٌ جليلة: وهي إفادة الجمع للمذنب التائب بين رحمتين: بين أن يُقْبَلَ توبته فيكتبها طاعةً من الطاعات وأن يجعلها مَحَاءَةً للذنوب كمن لم يُذنب كأنه قال: جامع المغفرة والقبول» انتهى.

وبعد هذا الكلام الأنيق وإبراز هذه المعاني الحسنة. قال الشيخ^(٣): «وما أكثر تبجج^(٤) هذا الرجل وشقشقتَه والذي أفاد أن الواو للجمع، وهذا معروف من ظاهر عِلْمِ النحو». قلت: وقد أنشدني بعضهم^(٥):

٣٩١٢ - وكم من عائبٍ قولاً صحيحاً
وأفته من الفهم السقيم

وقال آخر^(٦):

-
- (١) نسب أبو حيان هذا القول في البحر ٤٤٩/٧ إلى صاحب «الغنيان».
 - (٢) الكشف ٤١٣/٣.
 - (٣) البحر ٤٤٩/٧.
 - (٤) البحر: تلمح.
 - (٥) البيت للمتنبي وهو في ديوانه ٣٥٧/٢، والمحتسب ١٩/٢.
 - (٦) من قصيدة البوصيري المشهورة بالبردة. وهي في ديوانه (تحقيق محمد سيد كيلاني) ص ٢٤٥.

٣٩١٣- قد تُنْكِرُ العَيْنُ ضَوْءَ الشَّمْسِ مِنْ رَمَدٍ

وَيُنْكِرُ النِّقْمَ طَعْمَ المَاءِ مِنْ سَقَمٍ

والتَّوْبُ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا مُفْرَدًا مُرَادًا بِهِ الْجِنْسُ كَالذَّنْبِ، وَأَنْ يَكُونَ جَمْعًا لِتَوْبَةٍ كَتَمْرٍ وَتَمْرَةٍ. وَ«ذِي الطُّوْلِ» نَعْتُ أَوْ بَدَلٌ كَمَا تَقَدَّمَ. وَالطُّوْلُ: سَعَةُ الفَضْلِ.

و«لا إله إلا هو» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا، وَأَنْ يَكُونَ حَالًا، وَهِيَ حَالٌ لَازِمَةٌ، وَقَالَ أَبُو البَقَاءِ^(١): «يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً»، وَعَلَى هَذَا ظَاهِرُهُ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ الجُمْلَةَ لَا تَكُونُ صِفَةً لِلْمَعَارِفِ. وَيُمْكِنُ أَنْ يَرِيدَ أَنَّهُ صِفَةٌ لـ «شَدِيدِ العِقَابِ» لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَرَّفْ عِنْدَهُ بِالإِضَافَةِ. وَالقَوْلُ فِي «إِلَيْهِ المَصِيرُ» كَالقَوْلِ فِي الجُمْلَةِ قَبْلَهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الجُمْلَةِ قَبْلَهُ.

آ. (٤) وَقَرَأَ العَامَّةُ «فَلَا يَغْرُوكَ» بِالفِكِّ، وَهِيَ لُغَةُ الحِجَازِ. وَزَيْدُ ابْنِ عَلِيٍّ^(٢) وَعَبِيدُ بْنُ عُمَيْرٍ «فَلَا يَغْرُوكَ» بِالإِدْغَامِ مُفْتَوِّحِ الرِّاءِ، وَهِيَ لُغَةُ تَمِيمٍ.

آ. (٥) وَقَرَأَ^(٣) عَبْدُ اللَّهِ «بِرَسُولِهَا» أَعَادَ الضَّمِيرَ عَلَى لَفْظِ «أُمَّةٍ». وَالجَمْهُورُ عَلَى مَعْنَاهَا، وَفِي قَوْلِهِ: «لِيَأْخُذُوهُ» عِبَارَةٌ عَنِ المُسَبِّبِ بِالسَّبَبِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ القَتْلَ مُسَبَّبٌ عَنِ الأَخْذِ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلأَسِيرِ: «أَخِذْ». وَقَالَ^(٤):

٣٩١٤- فإِذَا تَأْخُذُونِي تَقْتُلُونِي
فَكَمِّ مِنْ أَخِذٍ يَهْوَى خُلُودِي

(١) الإملاء ٢١٧/٢.

(٢) البحر ٤٤٩/٧.

(٣) البحر ٤٤٩/٧، ومعاني القرآن للفراء ٥/٣.

(٤) تقدم برقم ٨٦٧.

وقوله: «عِقَابٍ» فيه اجتزاء بالكسرة عن ياء المتكلم وصلًا، ووقفًا، لأنها رأس فاصلة.

آ. (٦) قوله: ﴿وكذلك﴾: تحتل الكاف أن تكون مرفوعة المحلّ على خبر مبتدأ مضمّر أي: والأمر كذلك، ثم أخبر بأنه حَقَّتْ كلمةُ اللَّهِ عليهم بالعذاب، وأن تكون نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ، أي: مثل ذلك الرجوبِ مِنْ عقابِهِمْ وَجَبَ على الكفرة.

وقوله: «أنهم أصحابٌ» يجوزُ أن يكونَ على حَذْفِ حرفِ الجرِّ أي: لأنَّهم، فَحَذَفَ، فيجري في محلِّها القولان^(١). ويجوزُ أن يكونَ في محلِّ رفعٍ بدلاً مِنْ «كلمةً». وقد تقدّم خلافُهم في أفراد «كلمة» وَجَمْعِها^(٢).

آ. (٧) قوله: ﴿الذين يَحْمِلُونَ﴾: مبتدأ «وَيُسَبِّحُونَ» خبره.

والعامَّةُ على فتح عين «العَرْشِ». وابن عباس^(٣) في آخرين بضمها فقيل: يُحْتَمَلُ أن يكونَ جمعاً لـ «عَرْشٍ» كـ سَقْفٍ في سَقْفٍ.

وقوله: «وَمَنْ حَوْلَهُ» يَحْتَمَلُ أن يكونَ مرفوعَ المحلِّ عطفاً على «الذين يَحْمِلُونَ» أَخْبِرَ عن الفريقين بأنهم يُسَبِّحُونَ، وهذا هو الظاهرُ، وأن يكونَ منصوبَ المحلِّ عطفاً على العرشِ، يعني أنهم يَحْمِلُونَ أيضاً الملائكةَ الحافيين بالعرشِ. وليس بظاهرٍ.

قوله: «رَبَّنَا»/ معمولٌ لقولٍ مضمّرٍ تقديره: يقولون ربَّنَا. والقولُ المضمّرُ [٧٧٢/أ]

(١) يرى سيبويه أن المحلّ هو الجرُّ، ويرى الخليل النصب، انظر: الكتاب ١/٤٦٤، والدر المصون ١/٢١١.

(٢) انظر: الدر المصون ٥/١٢٤.

(٣) القرطبي ١٥/٢٩٤، والبحر ٧/٤٥١.

في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعل «يَسْتَغْفِرُونَ» أو خبرٌ بعد خبرٍ، و«رحمةٌ وعِلْمًا» تمييزٌ منقولٌ من الفاعلية، أي: وسِعَ كُلُّ شَيْءٍ رَحْمَتَكَ وَعِلْمَكَ.

آ. (٨) قوله: ﴿جَنَاتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدْتَهُمْ﴾: قد تقدّم نظيرُها في مريم^(١). والعامّةُ على «جَنَاتٍ» جمعاً، والأعمش^(٢) وزيد بن علي «جنة» بالإفراد.

قوله: «وَمَنْ صَلَحَ» في محلِّ نصبٍ: إمّا عطفاً على مفعولِ «أَدْخَلَهُمْ»، وإمّا على مفعولِ «وَعَدْتَهُمْ». وقال الفراء^(٣) والزجاج^(٤): «نصّبهُ مِنْ مَكَائِنٍ: إِنْ شَتَّ عَلَى الضَّمِيرِ فِي «أَدْخَلَهُمْ»، وَإِنْ شَتَّ عَلَى الضَّمِيرِ فِي وَعَدْتَهُمْ».

والعامّةُ على فتح لامِ «صَلَحَ» يقال: صَلَحَ فهو صالحٌ. وابنُ أبي عبلة^(٥) بضمّها يُقال: صَلَحَ فهو صليحٌ. والعامّةُ على «ذُرِّيَّاتِهِمْ» جمعاً. وعيسى^(٦) «وَذُرِّيَّتَهُمْ» إفراداً.

آ. (٩) قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾: التنوينُ عَوْضٌ مِنْ جُمْلَةٍ مَحذُوفَةٍ، ولكنْ ليس في الكلامِ جُمْلَةٌ مُصْرَحٌ بِهَا، عَوْضٌ مِنْهَا هَذَا التَّنْوِينُ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ: «وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ»^(٧) أي: حِينَ إِذْ بَلَغَتِ الْحَلْقُومَ، لِتَقْدُمِهَا فِي اللَّفْظِ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ جُمْلَةٍ، يَكُونُ هَذَا عَوْضاً مِنْهَا تَقْدِيرُهُ: يَوْمَ إِذْ يُؤَاخِذُ بِهَا.

(١) «جَنَاتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ». الآية ٦١ من مريم.

(٢) البحر ٤٥٢/٧، ومعاني القرآن للفراء ٥/٣.

(٣) معاني القرآن له ٥/٣.

(٤) معاني القرآن له ٣٦٨/٤.

(٥) البحر ٤٥٢/٧.

(٦) البحر ٤٥٢/٧.

(٧) الآية ٨٤ من الواقعة.

آ. (١٠) قوله: ﴿إِذْ تُدْعَوْنَ﴾: منصوبٌ بمقدرٍ، يدلُّ عليه هذا الظاهرُ، تقديرُه: مَقْتِكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ. وَقَدَّرَهُ بَعْضُهُمْ: اذْكُرُوا إِذْ تُدْعَوْنَ. وَجَوَّزَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١) أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِالْمَقْتِ الْأَوَّلِ. وَرَدَّ عَلَيْهِ الشَّيْخُ^(٢): بِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ الْفَضْلُ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَمَعْمُولِهِ بِأَجْنَبِيٍّ وَهُوَ الْخَبْرُ^(٣). وَقَالَ: «هَذَا مِنْ ظَوَاهِرِ عِلْمِ النَّحْوِ الَّتِي لَا تَكَادُ تَخْفَى عَلَى الْمَبْتَدِئِ فَضْلًا عَمَّنْ يُدْعَى مِنَ الْعَجْمِ أَنَّهُ شَيْخُ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ». قُلْتُ: مِثْلُ هَذَا لَا يَخْفَى عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى نَاصِبِهِ، وَعَلَى تَقْدِيرِ ذَلِكَ فَهُوَ مَذْهَبٌ كَوَفِّيَّ قَالَ بِهِ، أَوْ لِأَنَّ الظَّرْفَ يُتَّسَعُ فِيهِ مَا لَا يُتَّسَعُ فِي غَيْرِهِ. وَأَيُّ غَمُوضٍ فِي هَذَا حَتَّى يُنْجِي عَلَيْهِ هَذَا الْإِنْجَاءَ؟ وَاللَّهُ الْقَائِلُ^(٤):

٣٩١٥- حَسَدُوا الْفَتَى إِذْ لَمْ يَنَالُوا سَعْيَهُ

فَالْقَوْمُ أَعْدَاءُ لَهُ وَخُصُومُ

كَضَرَائِرِ الْحَسَنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا

كَذِبًا وَزُورًا إِنَّهُ لَدَمِيمٌ

وهذا الردُّ سبقه إليه أبو البقاء^(٥)، فقال: «ولا يجوزُ أنْ يَعْمَلَ فِيهِ مَقْتُ اللَّهِ» لأنه مصدرٌ أُخْبِرَ عَنْهُ، وهو قولُه: «أكبرُ». فَمِنْ ثَمَّ أَخَذَهُ الشَّيْخُ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ بِالْمَقْتِ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَمُقْتُوا أَنْفُسَهُمْ وَقَتَّ دَعَائِهِمْ إِلَى الْإِيمَانِ، إِنَّمَا مَقَّتُوهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَقَّتَ اللَّهُ وَقَعَ فِي الدُّنْيَا. وَجَوَّزَ

(١) الكشاف ٤١٧/٣.

(٢) البحر ٤٥٢/٧.

(٣) قال: «ولا يجوزُ أنْ يخبرَ عنه إلَّا بعدَ استيفائه صلته وقد أُخْبِرَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: «أكبرُ»».

(٤) البيتان لأبي الأسود الدؤلي. وهما في ديوانه ١٢٩، والأشْمُونِي ٢١٨/٢، والهمع

٣٢/٢، والدرر ٣٢/٢، واللسان (دَمَم)، والخزانة ٦١٨/٣.

(٥) الإملاء ٢١٧/٢.

الحسنُ أن يكون في الآخرة. وضعفه الشيخ^(١): بأنه «يبقى» إذ تُدْعَوْنَ مُفْلَتاً من الكلام؛ لكونه ليس له عاملٌ مقدّمٌ ولا ما يُفسَّرُ عاملاً. فإذا كان المَقْتُ في الدنيا أمكَنَ أن يُضَمَرَ له عاملٌ تقديرُه: مَقَّتِكُمْ. قلت: وهذا التجرُّؤُ على مثل الحسنِ يهُونُ عليك تجرُّؤُه على الزمخشريِّ ونحوه.

واللامُ في «لَمَقَّتْ» لامٌ ابتداءً أو قسمٍ. ومفعولُه محذوفٌ أي: لَمَقَّتْ اللَّهُ إياكم أو أنفسكم، فهو مصدرٌ مضافٌ لفاعلِه كالثاني. ولا يجوزُ أن تكون المسألةُ من بابِ التنازعِ في «أنفُسكم» بين المقتئين لثلاثي يَلزَمُ الفصلُ بالخبرِ بين المَقَّتِ الأولِ ومعمولِه على تقديرِ إعمالِه، لكن قد اختلف النحاةُ في مسألة: وهي التنازُعُ في فِعْلِي التعجبِ، فَمَنْ مَنَعَ اعتلَّ بما ذكرته؛ لأنه لا يُفصلُ بين فعلِ التعجبِ ومعمولِه. ومَنْ جَوَزَ قال: يُلْتزمُ إعمالُ الثاني؛ حتى لا يَلزَمَ الفصلُ، فليكنْ هذا منه. والحقُّ عدمُ الجوازِ فإنه على خلافِ قاعدةِ التنازعِ.

آ. (١٢) قوله: ﴿وَحَدَّه﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه مصدرٌ في موضعِ الحالِ، وجاز كونه معرفة لفظاً لكونه في قوة النكرة كأنه قيل: منفرداً. والثاني: - وهو قولُ يونس - أنه منصوبٌ على الظرفِ، والتقدير: دُعِيَ على جِبالِه، وهو مصدرٌ محذوفٌ الزوائد والأصل: أُوْحَدَّتْهُ إِيحَاداً.

آ. (١٥) قوله: ﴿رَفِيعٌ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أن يكون مبتدأ والخبرُ «ذو العرشِ»، و«يُلقي الروحُ» / يجوزُ أن يكون خبراً ثانياً، وأن يكون حالاً، ويجوزُ أن تكون الثلاثة أخباراً لمبتدأ محذوفٍ. ويجوزُ أن تكون الثلاثة أخباراً لقوله: «هو الذي يُريكم آياته». قال الزمخشري^(٢): «ثلاثة أخبارٍ يجوزُ

(١) البحر ٤٥٢/٧.

(٢) الكشاف ٤١٩/٣.

أَنْ تَكُونَ مَرْتَبَةً عَلَى قَوْلِهِ: «هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ آيَاتِهِ»، أَوْ أَخْبَارَ مَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ وَهِيَ مُخْتَلَفَةٌ تَعْرِيفًا وَتَنْكِيرًا. قُلْتُ: أَمَّا الْأَوَّلُ فَفِيهِ طَوْلُ الْفَصْلِ وَتَعَدُّدُ الْأَخْبَارِ، وَليْسَتْ فِي مَعْنَى خَبَرٍ وَاحِدٍ. وَأَمَّا الثَّانِي فَفِيهِ تَعَدُّدُ الْأَخْبَارِ وَليْسَتْ فِي مَعْنَى خَبَرٍ وَاحِدٍ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ خِلَافٍ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «ذُو الْعَرْشِ» صِفَةً لـ «رَفِيعِ الدَّرَجَاتِ» إِنْ جَعَلْنَاهُ صِفَةً مُشَبَّهَةً، أَمَّا إِذَا جَعَلْنَاهُ مِثَالًا مَبَالِغَةً، أَي: يَرْفَعُ دَرَجَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، فَيجُوزُ ذَلِكَ عَلَى أَنْ تُجْعَلَ إِضَافَتُهُ مَحْضَةً، وَكَذَلِكَ عِنْدَ مَنْ يُجُوزُ تَمَحُّضَ إِضَافَةِ الصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ أَيْضًا، وَقَدْ تَقَدَّمَ.

وَقُرِئَ^(١) «رَفِيعٌ» بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَدْحِ، وَ «مِنْ أَمْرِهِ» مُتَعَلِّقٌ بِـ «يُلْقِي» وَ «مِنْ» لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنَ «الرُّوحِ».

قَوْلُهُ: «لِيُنذِرَ الْعَامَّةَ عَلَى بِنَائِهِ لِلْفَاعِلِ، وَنَصَبِ الْيَوْمِ. وَالْفَاعِلُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ الرُّوحُ أَوْ مَنْ يَشَاءُ أَوْ الرَّسُولُ. وَنَصَبُ الْيَوْمِ: إِمَّا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ. وَالْمُنْذَرُ بِهِ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: لِيُنذِرَ بِالْعَذَابِ يَوْمَ التَّلَاقِ، وَإِذَا عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ اتِّسَاعًا فِي الظَّرْفِ.

وَقُرِئَ^(٢) أُبَيٌّ وَجَمَاعَةٌ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ رَفَعَ الْيَوْمَ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ مُجَازًا أَي: لِيُنذِرَ النَّاسَ الْعَذَابَ يَوْمَ التَّلَاقِ. وَقُرِئَ الْحَسَنُ وَالْيَمَانِيُّ «لِيُنذِرَ» بِالتَّاءِ مِنْ فَوْقٍ. وَفِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْفَاعِلَ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ، وَهُوَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَالثَّانِي: أَنَّ الْفَاعِلَ ضَمِيرُ الرُّوحِ فَإِنَّهَا مُؤَنَّثَةٌ عَلَى رَأْيٍ. وَقُرِئَ الْيَمَانِيُّ أَيْضًا «لِيُنذِرَ» مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، «يَوْمٌ» بِالرَّفْعِ، وَهِيَ تُؤَيِّدُ نَصْبَهُ فِي قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ اتِّسَاعًا.

(١) البحر ٤٥٤/٧.

(٢) انظر في قراءتها: البحر ٤٥٥/٧، القرطبي ٣٠٠/١٥، الإتحاف ٤٣٥/٢.

وأثبت ياء «التلاقي» وصلاً ووقفاً ابن كثير^(١) وأثبتها في الوقف دون الوصل - من غير خلاف - ورش، وحذفها الباقون وصلاً ووقفاً، إلا قالون فإنه روي عنه وجهان: وجه كورش، ووجه كالباقين، وكذلك هذا الخلاف بعينه جارٍ في «يوم التناد»^(٢). وقد تقدّم توجيه هذين الوجهين في الرد في قوله: «الكبير المتعال»^(٣).

آ. (١٦) قوله: ﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾: في «يوم» أربعة أوجه، أحدها: أنه بدلٌ من «يوم التلاق» بدل كل من كل. الثاني: أن ينتصب بالتلاق أي: يقع التلاقي في يوم بروزهم. الثالث: أن ينتصب بقوله: «لا يخفى على الله»، ذكره ابن عطية^(٤)، وهذا على أحد الأقوال الثلاثة في «لا»: هل يعمل ما بعدها فيما قبلها؟ ثالثها: التفصيل بين أن تقع جواب قسم فيمتنع، أو لا فيجوز. فيجوز هذا على قولين من هذه الأقوال. الرابع: أن ينتصب بإضمار «اذكر». و«يوم» ظرف مستقبل كـ «إذا». وسيبويه^(٥) لا يرى إضافة الظرف المستقبل إلى الجمل الاسمية، والأخفش يراه، ولذلك قدر سيبويه في قوله: «إذا السماء انشقت»^(٦) ونحوه فعلاً قبل الاسم، والأخفش لم يقدّره، وعلى هذا فظاهر الآية مع الأخفش. ويُجاب عن سيبويه: بأن «هم» ليس مبتدأ بل مرفوعاً بفعلٍ محذوفٍ يُفسّره اسمُ الفاعل أي: يوم بروزوا، ويكون «بارزون»

(١) انظر في أوجه وصلها ووقفها: السبعة ٥٦٨، التيسير ١٩٢، الحجة ٦٢٨، النشر ٣٦٦/٢، البحر ٤٥٥/٧.

(٢) الآية ٣٢ من غافر.

(٣) الآية ٩ من الرد وانظر: الدر ٢٣/٧.

(٤) المحرر ١٢٣/١٤.

(٥) انظر: الكتاب ٥٤/١، والهمع ٢٠٦/١.

(٦) الآية ١ من الانشقاق.

- غافر -

خبر مبتدأ مضمرة فلماً حُذِفَ الفعلُ انفصلَ الضميرُ فبقي كما ترى، وهذا كما قالوا في قوله (١):

٣٩١٦- لوبغير الماءِ حَلَقِي شَرِقُ
كُنْتُ كَالغَصَّانِ بِالماءِ اعتصاري
في أن «حَلَقِي» مرفوعٌ فعلٌ يُفسَّرُه «شَرِقُ» لأنَّ «لو» لا يليها إلا الأفعال (٢)، وكذا قوله (٣):

..... ٣٩١٧
فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْلِي شَفِيْعُهَا

لأنَّ «هَلَّا» لا يليها إلا الأفعال، فالمفسَّرُ في هذه المواضع أسماءٌ مُسَبَّقةٌ، وهو نظيرُ «أنا زيدا ضاربُه» من حيث التفسير. وحركة «يومَ هم» حركةٌ إعرابٍ على المشهور. ومنهم مَنْ جَوَزَ بناءَ الظرفِ، وإن أضيفَ إلى فعلٍ مضارعٍ أو جملةٍ اسميةٍ، وهم الكوفيون (٤). وقد وَهَمَ / بعضهم فحتم بناءَ الظرفِ [٧٧٣/أ] المضافِ للجملةِ الاسمية. وقد عَرَفَتْ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنه لا يَبْنِي عند البصريين إلا ما أضيفَ إلى فعلٍ ماضٍ، كقوله (٥):

٣٩١٨- على حينَ عاتَبَتِ المشيبَ على الصِّبا

.....

(١) تقدم برقم ٢٨٠١.

(٢) قال سيبويه: «لو بمنزلة إن» لا يكون بعدها إلا الأفعال فإن سقط بعدها اسم ففيه فعل مضمرة». الكتاب ١/١٣٦.

(٣) تقدم برقم ٧٠٣.

(٤) انظر: الارتشاف ٢/٥٢٢.

(٥) تقدم برقم ١١٧٢.

- غافر -

البيت . وقد تقدّم هذا مستوفى في آخره المائدة^(١) . وكتبوا «يوم هم» هنا وفي الذاريات^(٢) منفصلاً، وهو الأصل .

قوله : «لا يَخْفَى» يجوزُ أن تكونَ مستأنفةً، وأن تكونَ حالاً من ضميرِ «بارزون» وأن تكونَ خبراً ثانياً .

آ . (١٧) قوله : ﴿الْيَوْمَ﴾ : ظرفٌ لقوله «لِمَن الْمُلْكُ»، و [يجوز] أن يكونَ ظرفاً للجارِّ بعده؛ لأنَّ التقدير: الْمُلْكُ لله، فهو خبرٌ مبتدأ مضمير، واليومُ معمولٌ لـ «تُجْزَى»، و «اليومُ» الأخير^(٣) خبرٌ «لا ظلم» .

آ . (١٨) قوله : ﴿يَوْمَ الْأَرْفَةِ﴾ : يجوزُ أن يكونَ مفعولاً به اتّساعاً، وأن يكونَ ظرفاً، والمفعولُ محذوفٌ . والأَرْفَةُ: القريّة، مِنْ أَرْفَ الشيء، أي : قَرَبَ . قال النابغة^(٤) :

٣٩١٩- أَرْفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابِنَا
لَمَّا تَزَلُ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ

وقال كعبُ بن زهير^(٥) :

٣٩٢٠- بان الشبابُ وهذا الشيبُ قد أَرْفَا
ولا أَرَى لِشِبَابٍ بَائِنٍ خَلْفَا

وقال الراغب^(٦) : «أَرْفَ وَأَفْدَ يَتَقَارَبَانِ، لَكِنَّ «أَرْفَ» يُقَالُ اعْتِبَاراً بِضَيْقِ

(١) انظر: الدر المصون ٤/٥٢٠ .

(٢) الآية ١٣ ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ .

(٣) في قوله : «لا ظلم اليوم» .

(٤) تقدم برقم ٥٢٧ .

(٥) ديوانه ٧٠ .

(٦) المفردات ١٧ .

وقِيَهَا. ويقال: أَرْفَ الشُّخُوصُ. والأَرْفُ: ضيقُ الوقتِ، قلت: فَجَعَلَ بينهما فَرْقًا، وَيُرَوَّى بَيْتُ النَّابِغَةِ: أَدَفَ التَّرْحُلُ. والأَرْفَةُ: صِفَةٌ لِمَحذُوفٍ، فيجوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: السَّاعَةُ الأَرْفَةُ أَوْ الطَّائِمَةُ الأَرْفَةُ.

قوله: «إِذِ القُلُوبُ» بَدَلُ من يَوْمِ الأَرْفَةِ، أَوْ مِنْ «هَم» فِي «أَنْذَرَهُمْ» بَدَلُ اشْتِمَالٍ.

قوله: «كَاطِمِينَ» نَصَبٌ عَلَى الحَالِ. واخْتَلَفُوا فِي صَاحِبِهَا وَالعَامِلِ فِيهَا. وَقَالَ الحَوفِي: «القُلُوبُ» مَبْتَدَأُ. وَ«لَدَى الحَنَاجِرِ» خَبْرُهُ، وَ«كَاطِمِينَ» حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ المَسْتُكُنِّ فِيهِ. قلت: وَلَا بُدَّ مِنْ جَوَابٍ عَنِ جَمْعِ القُلُوبِ جَمْعٌ مَنْ يَعْقِلُ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ لَمَّا أَسْنَدَ إِلَيْهِمْ مَا يُسْنَدُ لِلعُقَلَاءِ جُمِعَتْ جَمْعَهُ، كَقَوْلِهِ: «رَأَيْتَهُمْ لِي سَاجِدِينَ»^(١)، «فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ»^(٢). الثَّانِي: أَنَّهَا حَالٌ مِنَ «القُلُوبِ». وَفِيهِ السُّؤَالُ وَالجَوَابُ المَتَقَدِّمَانِ. الثَّلَاثُ: أَنَّهُ حَالٌ مِنَ أَصْحَابِ القُلُوبِ. قَالَ الزَّمخَشَرِيُّ^(٣): «هُوَ حَالٌ مِنْ أَصْحَابِ القُلُوبِ عَلَى المَعْنَى؛ إِذِ المَعْنَى: إِذْ قُلُوبُهُمْ لَدَى الحَنَاجِرِ كَاطِمِينَ عَلَيْهَا». قلت: فَكأنَّهُ فِي قُوَّةِ أَنْ جَعَلَ أَلِ عَوَضًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي حَنَاجِرِهِمْ: الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ «هَم» فِي «أَنْذَرَهُمْ»، وَتَكُونُ حَالًا مَقْدَرَةً؛ لِأَنَّهُمْ وَقَّتِ الإِنذَارِ غَيْرُ كَاطِمِينَ.

وقال ابن عطية^(٤): «كَاطِمِينَ حَالٌ مِمَّا أُبْدِلَ مِنْهُ «إِذِ القُلُوبِ» أَوْ مِمَّا تُضَافُ القُلُوبُ إِلَيْهِ؛ إِذِ المَرَادُ: إِذِ القُلُوبِ النَّاسِ لَدَى حَنَاجِرِهِمْ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ: «تَشَخَّصُ فِيهِ الأَبْصَارُ مُهْطِعِينَ»^(٥) أَرَادَ: تَشَخَّصُ فِيهِ أَبْصَارُهُمْ». قلت: ظَاهِرُ قَوْلِهِ أَنَّهُ حَالٌ مِمَّا أُبْدِلَ مِنْهُ.

(٥) الآية ٤٢ من إبراهيم.

(١) الآية ٤ من يوسف.

(٢) الآية ٤ من الشعراء.

(٣) الكشاف ٣/٤٢٠.

(٤) المحرر ١٤/١٢٥.

قوله: «إِذِ الْقُلُوبُ مُشْكِلٌ؛ لَأنه أُبْدِلَ مِنْ قَوْلِهِ: «يَوْمَ الْأَرْفَةِ» وَهَذَا لَا يَصِحُّ الْبِتَّةَ، وَإِنَّمَا يَرِيدُ بِذَلِكَ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ «هُمْ» فِي «أَنْذِرْهُمْ» بَدَلًا اشْتِمَالًا، وَحِينَئِذٍ يَصِحُّ. وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى الْكَظْمِ (١)، وَالْحَنَاجِرِ (٢)، فِي آلِ عِمْرَانَ وَالْأَحْزَابِ.

قوله: «وَلَا شَفِيعَ يُطَاعُ» «يُطَاعُ» يَجُوزُ أَنْ يُحَكَّمَ عَلَى مَوْضِعِهِ بِالْجَرِّ نَعْتًا عَلَى اللَّفْظِ، وَبِالرَّفْعِ نَعْتًا عَلَى الْمَحَلِّ؛ لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الْمَجْرُورِ بِمِنْ الْمَزِيدَةِ.

وقوله: «وَلَا شَفِيعَ يُطَاعُ» مِنْ بَابِ (٣):

٣٩٢١ - عَلَى لَاجِبٍ لَا يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ

أي: لَا شَفِيعَ فَلَا طَاعَةَ، أَوْ تَمَّ شَفِيعٌ وَلَكِنْ لَا يُطَاعُ.

آ. (١٩) قَوْلُهُ: ﴿يَعْلَمُ﴾: فِيهِ أَرْبَعَةٌ أَوْجِهٌ، أَحَدُهَا: - وَهُوَ الظَّاهِرُ - أَنَّهُ خَبْرٌ آخِرٌ عَنِ «هُوَ» فِي قَوْلِهِ: «هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ آيَاتِهِ». قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ (٤): «فَإِنْ قُلْتَ: بِمِ اتَّصَلَ قَوْلُهُ: «يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ»؟ قُلْتَ: هُوَ خَبْرٌ مِنْ أَخْبَارِ «هُوَ» فِي قَوْلِهِ: «هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ» مِثْلُ: «يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ» (٥) وَلَكِنْ «يُلْقِي الرُّوحَ» قَدْ عَلَّلَ بِقَوْلِهِ: «لِيُنذِرَ» ثُمَّ اسْتَطْرَدَ لِذِكْرِ أَحْوَالِ يَوْمِ التَّلَاقِ إِلَى قَوْلِهِ: «وَلَا شَفِيعَ يُطَاعُ» فَبَعُدَ لِذَلِكَ عَنِ أَخْوَاتِهِ».

(١) انظر: الدر المصون ٣/٣٩٥.

(٢) انظر: إعرابه للآية ١٠ من الأحزاب.

(٣) تقدم برقم ١٠٨٨.

(٤) الكشف ٣/٤٢١.

(٥) الآية ١٥.

الثاني : أنه مُتَّصِلٌ بقوله : «وَأَنْذِرْهُمْ» لَمَّا أَمَرَ بِإِنْذَارِهِ يَوْمَ الْآزِفَةِ وَمَا يَعْرِضُ فِيهِ مِنْ شِدَّةِ الْغَمِّ وَالْكَرْبِ، وَأَنَّ الظَّالِمَ لَا يَجِدُ مَنْ يَحْمِيهِ، وَلَا شَفِيعَ لَهُ، ذَكَرَ أَطْلَاعَهُ عَلَى جَمِيعِ مَا يَصْدُرُ مِنَ الْخَلْقِ سِرًّا وَجَهْرًا. وَعَلَى هَذَا فَهَذِهِ الْجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا لِأَنَّهَا فِي قُوَّةِ التَّعْلِيلِ لِلْأَمْرِ بِالْإِنْذَارِ.

الثالث : أنها متصلةٌ بقوله «سَرِيعِ الْحِسَابِ»^(١).

الرابع : أنها متصلةٌ بقوله : «لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ»^(٢). وَعَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ فَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ جَارِيَةً مَجْرَى الْعِلَّةِ، وَأَنْ تَكُونَ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ.

وخاتمةُ الأَعْيُنِ فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ مَصْدَرٌ كَالْعَافِيَةِ، أَي : يَعْلَمُ خِيَانَةَ الْأَعْيُنِ . / وَالثَّانِي : أَنَّهَا صِفَةٌ عَلَى بَابِهَا، وَهُوَ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الصِّفَةِ [ب/٧٧٣] لِلْمَوْصُوفِ، وَالْأَصْلُ : الْأَعْيُنِ الْخَائِنَةُ، كَقَوْلِهِ^(٣) :

..... ٣٩٢٢ -

وَإِنْ سَقَيْتَ كِرَامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا

وَقَدْ رَدَّهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤) وَقَالَ : «لَا يَحْسُنُ أَنْ يُرَادَ : الْخَائِنَةُ مِنَ الْأَعْيُنِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : «وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ» لَا يُسَاعِدُ عَلَيْهِ» يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَنَاسِبُ أَنْ يُقَابَلَ الْمَعْنَى إِلَّا بِالْمَعْنَى . وَفِيهِ نَظْرٌ ؛ إِذْ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ : لَا نُسَلِّمُ أَنَّ «مَا» فِي «وَمَا

(١) فِي الْآيَةِ ١٧ .

(٢) فِي الْآيَةِ ١٦ .

(٣) الْبَيْتُ لِبِشَامَةَ بْنِ حَزْنِ النَّهْشَلِيِّ وَصَدْرُهُ :

إِنَّا مُحْيِيُوكَ يَا سَلْمَى فَحَيِّنَا

وَهُوَ فِي الْحِمَاسَةِ ٧٧/١، وَالْعَيْنِي ٣٧٠/٣ .

(٤) الْكَشَافُ ٤٢١/٣ .

- غافر -

تُخْفِي الصدور» مصدرية حتى يَلْزَمَ ما ذكره، بل يجوزُ أَنْ تكونَ بمعنى الذي، وهو عبارة عن نفس ذلك الشيءِ المَخْفِي، فيكونُ قد قابلَ الاسمَ غيرَ المصدرِ بمثله.

آ. (٢٠) قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ﴾: قرأ^(١) نافع وهشام «تَدْعُونَ» بالخطاب للمشركين، والباقون بالغيبة إخباراً عنهم بذلك.

آ. (٢١) قوله: ﴿فَيَنْظُرُوا﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً في جواب الاستفهام، وَأَنْ يكونَ مجزوماً نَسَقاً على ما قبله كقوله^(٢):

٣٩٢٣- أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُخْبِرَكَ الرُّسُومُ

رواه بعضهم بالجزم والنصب.

قوله: «منهم قوة» قرأ ابنُ عامرٍ^(٣) «منكم» على سبيل الالتفاتِ، والباقون بضمير الغيبة جرياً على ما سَبَقَ من الضمائر الغائبة.

قوله: «وآثاراً» عطفٌ على «قوة»، وهو في قوة قوله: «يَنْجِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بيوتاً آمنين»^(٤)، وجعله الزمخشري^(٥) منصوباً بمقدر قال: «أو أراد: وأكثر آثاراً كقوله^(٦)»:

(١) السبعة ٥٦٨، الحجة ٦٢٨، النشر ٣٦٤/٢، التيسير ١٩٢، البحر ٤٥٧/٧، القرطبي ٣٠٣/١٥.

(٢) تقدم برقم ٨٩.

(٣) السبعة ٥٦٩، الحجة ٦٢٩، البحر ٤٥٧/٧، النشر ٣٦٥/٢، التيسير ١٩١.

(٤) الآية ٨٢ من الحجر.

(٥) الكشاف ٤٢٢/٣.

(٦) تقدم برقم ١٤٩.

مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا

يعني: ومُعْتَقِلًا رُمَحًا. ولا حاجة إلى هذا مع الاستغناء عنه.

آ. (٢٦) قوله: ﴿أَوْ أَنْ﴾: قرأ الكوفيون^(١) «أَوْ أَنْ» بأو التي للإبهام والباقون بواو النسق على تَسَلُّطِ الحرفِ على التبديل وظهور الفساد معاً. وقرأ^(٢) نافع وأبو عمرو وحفص «يُظْهَر» بضم الياء وكسر الهاء مِنْ أَظْهَرَ، وفاعله ضميرُ موسى عليه السلام، «الفساد» نصباً على المفعول به. والباقون بفتح الياء والهاء مِنْ ظَهَرَ، «الفساد» رفعاً بالفاعلية وزيدُ بن علي «يُظْهَر» مبنياً للمفعول، «الفساد» مرفوعٌ لقيامه مقامَ الفاعل. ومجاهد «يَظْهَر» بتشديد الظاء والهاء، وأصلها يَظْهَرُ مِنْ تَظْهَرُ بتشديد الهاء فأدغم التاء في الظاء. و«الفساد» رفعٌ على الفاعلية. وفتح ابن كثير^(٣) ياء «ذَرُونِي أَقْتُلْ موسى» وسكَّنْها الباقون.

آ. (٢٧) قوله: ﴿عُدْتُ﴾: أدغم^(٤) أبو عمرو والأخوان، وأظهروا الذال مع التاء، والباقون بالإظهار فقط. و«لا يُؤْمِنُ» صفةٌ لمتكبرٍ.

آ. (٢٨) قوله: ﴿مِنْ آلِ فرعون﴾: يُحتمل أن يكون متعلقاً بـ «يَكْتُمُ» بعده أي: يكتمه مِنْ آلِ فرعون. والثاني: - وهو الظاهر - أنه متعلقٌ بمحذوفٍ صفةً لرجل. وجاء هنا على أحسن ترتيبٍ: حيث قَدَّمَ المفرد، ثم

(١) السبعة ٥٦٩، البحر ٤٦٠/٧، التيسير ١٩١، القرطبي ٣٠٥/١٥، الحجة ٦٢٩، النشر ٣٦٥/٢.

(٢) انظر في قراءاتها السبعة ٥٦٩، البحر ٤٦٠/٧، التيسير ١٩١، القرطبي ٣٠٥/١٥، الحجة ٦٣٠، النشر ٣٦٥/٢.

(٣) النشر ٣٦٦/٢، التيسير ١٩٢، السبعة ٥٧٣.

(٤) السبعة ٥٧٠، النشر ١٦/٢، الإتحاف ٤٣٧/٢.

ما يَقْرُبُ منه وهو حرفُ الجزِّ، ثم الجملة. وقد تقدم إيضاحُ هذه المسألة في المائدة وغيرها. وترتَّبُ على الوجهين: هل كان هذا الرجلُ مِنْ قَرَابَةِ فرعون؟ فعلى الأولِ لا دليلَ فيه، وعلى الثاني فيه دليلٌ. وقد رَدَّ بعضهم الأولُ: بأنه لا يُقال: كَتَمْتُ مِنْ فلانٍ كذا، إنما يُقال: كَتَمْتُ فلاناً كذا، فيتعدَّى لاثنين بنفسه. قال تعالى: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهُ حَدِيثًا﴾^(١). وقال الشاعر^(٢):

كَتَمْتُكَ هَمًّا بِالْجَمُومَيْنِ سَاهِرًا
وَهَمَّيْنِ هَمًّا مُسْتَكِنًا وَظَاهِرًا
أَحَادِيثَ نَفْسٍ تَشْتَكِي مَا بَرَّبَهَا
وَوَرَدَ هُمُومٍ لَنْ يَجِدَنَّ مَصَادِرَا

أي: كَتَمْتُكَ أَحَادِيثَ نَفْسٍ وَهَمَّيْنِ، فَقَدَّمَ المَعْطُوفَ عَلَى المَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَمَحَلُّهُ الشَّعْرُ.

قوله: «أَنْ يَقُولَ رَبِّي» أي: كراهة أَنْ يَقُولَ أَوْلَى أَنْ يَقُولَ. والعامَّةُ على ضَمِّ عَيْنِ «رَجُلٍ» وهي الفصحى. والأعمش^(٣) وعبد الوارث^(٤) على تسكينها، وهي لغةٌ تميمٍ ونجد. وقال الزمخشري^(٥): «وَلَكَّ أَنْ تُقَدَّرَ مضافاً محذوفاً أي: وقت أَنْ يَقُولَ. والمعنى: أَتَقْتَلُونَهُ سَاعَةً سَمِعْتُمْ مِنْهُ هَذَا الْقَوْلَ مِنْ غَيْرِ زَوِيَّةٍ وَلَا فِكْرٍ». وهذا الذي أَجَازَهُ رَدَّهُ الشَّيْخُ^(٦): بِأَنَّ تَقْدِيرَ هَذَا الْوَقْتِ لَا يَجُوزُ إِلَّا مَعَ

(١) الآية ٤٢ من النساء.

(٢) البيتان للنابغة، وهما في ديوانه ١٣٠، واللسان (كتم) والجمومان: موضع بالبحرين.

(٣) البحر ٤٦٠/٧، السبعة ٥٧٠.

(٤) عن أبي عمرو.

(٥) الكشف ٤٢٤/٣.

(٦) البحر ٤٦٠/٧.

- غافر -

المصدرِ الْمُصْرَحِ به تقول: جِئْتُكَ صِيَاخَ الدَّيْكِ أَي: وقتَ صِيَاجِهِ، ولو قلت: أجيئك أن صَاخَ الديك، أو أن يصيح، لم يصح. نصَّ عليه النحويون.

قوله: «وقد جاءكم» جملةٌ حاليةٌ يجوز أن تكونَ من المفعول^(١). فإن قيل: هو نكرة. / فالجواب: أنه في حيزِ الاستفهامِ وكلُّ ما سَوَّغَ الابتداءَ بالنكرة [٧٧٤/أ] سَوَّغَ انتصابَ الحالِ عنها. ويجوز أن يكونَ حالاً من الفاعل.

قوله: «بعضُ الذي يعدُّكم» «بعض» على بابها، وإنما قال ذلك ليهضم موسى عليه السلام بعضَ حقه في ظاهرِ الكلام، فيريهم أنه ليس بكلامٍ مَنْ أعطاه حقه وافيةً فضلاً أن يتعصَّبَ له، قاله الزمخشري^(٢). وهذا أحسنُ مِنْ قولِ غيره: إنها بمعنى كل، وأنشدوا قولَ لبيد^(٣):

٣٩٢٦- تَرَاكُ أَمْكِنَةٌ إِذَا لَمْ يَرْضَها
أَوْ يَرْتَبِطُ بَعْضُ النَفُوسِ جِماهُها

وأنشدوا قولَ عمرو بن شَيْم^(٤):

٣٩٢٧- قَدْ يُدْرِكُ المَتَأَنِي بَعْضَ حاجِتهِ
وقد يكونُ معِ المِستعْجِلِ الزَّلُّ

وقول الآخر^(٥):

٣٩٢٨- إِنَّ الأُمُورَ إِذَا الأَحْدَاثُ دَبَّرها
دونِ الشُّيوخِ تَرى في بَعْضِها خَلِّلا

(١) وهو «رجلاً».

(٢) الكشاف ٤٢٥/٣.

(٣) تقدم برقم ١٣٠٤.

(٤) تقدم برقم ٨٩٢ وهو القطامي والمشهور أن اسمه عُمير.

(٥) تقدم برقم ١٣٠٦.

ولا أدري كيف فهموا الكلّ من البيتين الأخيرين؟ وأمّا الأول ففيه بعض دليل؛ لأنّ الموت يأتي على الكلّ. ولمّا حكى هذا الزمخشري عن أبي عبيدة^(١)، وأنشد عنه بيت لبديّ قال^(٢): «إن صحت الرواية عنه فقد حقّ فيه قول المازني في مسألة العلقى^(٣): «كان أجفَى مِنْ أن يفقه ما أقول له». قلت: ومسألة المازني^(٤) معه أنّ أبا عبيدة قال للمازني: «ما أكذب النحويين!! يقولون: هاء التانيث لا تدخل على ألف التانيث وأن الألف في «علقى» ملحقه^(٥). قال: فقلت له: وما أنكرت من ذلك؟ فقال: سمعت رؤبة ينشد^(٦):

٣٩٢٩- يَنْحَطُّ فِي عَلْقَى وَفِي مُكُورِ

فلم يُنَوِّنْهَا. فقلت: ما واحد علقى؟ قال: علقاة. قال المازني: فامتنعت ولم أفسر له لأنه كان أغلظ من أن يفهم مثل هذا» قلت: وإنما استغلظه المازني؛ لأنّ الألف التي للإلحاق تدخل عليها تاء التانيث دالة على الوحده فيقال: أرطى^(٧) وأرطاة، وإنما الممتنع دخولها على ألف التانيث نحو: دعوى وصرعى. وأمّا عدم تنوين «علقى» فالأنه سمى بها شيئاً بعينه

(١) مجاز القرآن ٢/٢٠٥.

(٢) الكشف ٣/٤٢٥.

(٣) العلقى: ضرب من الشجر.

(٤) انظر: مجالس العلماء ٥١، وإنباه الرواة ١/٢٥٣.

(٥) المجالس: وليست للتانيث.

(٦) ليس في ديوانه وهو في المجالس ٥١، واللسان مكر.

(٧) الأرطى: ضرب من الشجر.

- غافر -

[وَأَلْفُ الْإِلْحَاقِ الْمَقْصُورَةُ حَالُ الْعِلْمِيَّةِ تَجْرِي مَجْرَى تَاءِ التَّائِيثِ فَيَمْتَنِعُ
الاسْمُ الَّذِي هِيَ فِيهِ، كَمَا تَمْتَنِعُ فَاطِمَةُ. وَتَنْصَرِفُ قَائِمَةً] (١).

آ. (٢٩) قوله: ﴿ظَاهِرِينَ﴾: حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي «لَكُمْ»،
وَالْعَامِلُ فِيهَا وَفِي «الْيَوْمِ» مَا تَعَلَّقَ بِهِ «لَكُمْ».

قوله: «مَا أُرِيكُمْ» هِيَ مِنْ رُؤْيَا الْعِتْقَادِ، فَتَعَدَّى لِمَفْعُولَيْنِ، ثَانِيهِمَا «إِلَّا
مَا أَرَى».

قوله: «الرَّشَادِ» الْعَامَّةُ عَلَى تَخْفِيفِ الشَّيْنِ مَصْدَرٌ رَشَدَ يَرشُدُ. وَقَرَأَ
مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ (٢) بِتَشْدِيدِهَا، وَخَرَّجَهَا أَبُو الْفَتْحِ (٣) وَغَيْرُهُ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ مَبَالِغَةٌ
نَحْوُ: ضَرَبَ فَهُوَ ضَرَابٌ، وَقَدْ قَالَ (٤) النَّحَّاسُ: «هُوَ لِحْنٌ، وَتَوَهَّمَهُ مِنَ
الرَّبَاعِيِّ» يَعْنِي أَرشُدَ. وَرُدُّ عَلَى النَّحَّاسِ قَوْلُهُ: بِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ رَشَدَ
الثَّلَاثِيِّ، وَهُوَ الظَّاهِرُ. وَقَدْ جَاءَ فَعَالٌ أَيْضاً مِنْ أَفْعَلَ وَإِنْ كَانَ لَا يَنْقَاسُ. قَالُوا:
أَدْرَكَ فَهُوَ دَرَاكٌ وَأَجْبَرَ فَهُوَ جَبَّارٌ، وَأَقْصَرَ فَهُوَ قَصَّارٌ، وَأَسَارَ فَهُوَ سَارٌ، وَيَدُلُّ عَلَى
أَنَّهُ صِفَةٌ مَبَالِغَةٌ أَنْ مَعَاذاً كَانَ يُفَسَّرُهَا بِسَبِيلِ اللَّهِ.

قال ابن عطية (٥): «وَيَبْعُدُ عِنْدِي عَلَى مَعَاذِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَهَلْ كَانَ
فَرَعُونَ يَدْعِي إِلاَّ الْإِلَهِيَّةَ؟ وَيَقْلُقُ بِنَاءُ اللَّفْظِ عَلَى هَذَا التَّرْكِيبِ» (٦). قلت: يعنى

(١) ما بين معقوفين مخروم أثبتناه من ش.

(٢) البحر ٤٦٢/٧، والمحتسب ٢٤١/٢.

(٣) المحتسب ٢٤١/٢.

(٤) أورد النحاس في إعراب القرآن ١٢/٣ هذه القراءة عن معاذ، ولم يُشر إلى تلحينها
هنا.

(٥) المحرر ١٣٥/١٤.

(٦) المحرر: التأويل.

- غافر -

ابن عطية أنه كيف يقول فرعون ذلك، فيُقَرُّ بأنَّ ثَمَّ مَنْ يَهْدِي إِلَى الرِّشَادِ غَيْرُهُ، مع أنه يدَّعي أنه إله؟ وهذا الذي عَزَاهُ ابْنُ عَطِيَّة^(١) وَالزَّمَخْشَرِي^(٢) وَابْنُ جُبَارَةَ^(٣) صَاحِبُ «الْكَامِلِ» إِلَى مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ مِنَ الْقِرَاءَةِ الْمَذْكُورَةِ لَيْسَ فِي «الرِّشَادِ» الَّذِي هُوَ فِي كَلَامِ فِرْعَوْنَ كَمَا تَوَهَّمُوا، وَإِنَّمَا هُوَ فِي «الرِّشَادِ» الثَّانِي الَّذِي مِنْ قَوْلِ الْمُؤْمِنِ بَعْدَ ذَلِكَ. وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا قَالَهُ أَبُو الْفَضْلِ الرَّازِي فِي كِتَابِهِ «اللُّوَامِحُ»: «مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ «سَبِيلَ الرِّشَادِ»، الْحَرْفُ الثَّانِي بِالتَّشْدِيدِ، وَكَذَلِكَ الْحَسَنُ، وَهُوَ سَبِيلُ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِي أَوْضَحَهُ لِعِبَادِهِ، كَذَلِكَ فَسَّرَهُ مَعَاذُ، وَهُوَ مَنْقُولٌ مِنْ مُرْشِدٍ كَدْرًاكَ مِنْ مُدْرِكٍ وَجَبَّارٍ مِنْ مُجْبِرٍ، وَقَصَّارٍ مِنْ مُقْصِرٍ عَنِ الْأَمْرِ، وَلِهَا نِظَائِرٌ مَعْدُودَةٌ. فَأَمَّا «قَصَّارُ الثَّوْبِ» مِنْ^(٤) قَصَّرَ الثَّوْبَ قِصَارَةً فَعَلَى هَذَا يَزُولُ إِشْكَالُ ابْنِ عَطِيَّةِ الْمَتَقَدِّمِ، وَتَتَضَحُّ الْقِرَاءَةُ وَالتَّفْسِيرُ.

وقال أبو البقاء^(٥): «وهو الذي يكثر منه الإرشادُ أو الرُّشْدُ» يعني يُحْتَمَلُ أَنَّهُ مِنْ أَرشَدَ الرَّبَاعِيَّ أَوْ رَشَدَ الثَّلَاثِيَّ. وَالْأَوْلَى أَنْ يَكُونَ مِنَ الثَّلَاثِيَّ لِمَا عَرَفْتِ أَنَّهُ يَنْقَاسُ دُونَ الْأَوَّلِ.

آ. (٣١) قوله: ﴿مِثْلَ دَابٍ﴾: «مثل» يجوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا، وَأَنْ يَكُونَ عَطْفَ بَيَانٍ.

آ. (٣٢) قوله: ﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾: قد تقدّم الخلاف^(٦) / في يائه: [٧٧٤/ب]

(١) المحرر ١٣٥/١٤.

(٢) الكشاف ٤٢٥/٣ وذكره من غير عزو.

(٣) الكامل (خ) ٢٣٤ وعزاه إلى الحسن.

(٤) الأفصح: فيمن.

(٥) الإملاء ٢١٨/٢.

(٦) انظر إعرابه للآية ١٥.

- غافر -

كيف تُحذف وتُثبت^(١)؟ وهو مصدرٌ «تَنَادَى» نحو: تَفَاتَلَ تَفَاتُلًا. والأصلُ: تَنَادِيًا بضم الدالِ ولكنهم كسروها لتصحَّ الياءُ. وقرأت^(٢) طائفةٌ بسكون الدالِ إجراءً للوصلِ مُجرى الوقفِ. وتنادى القومُ أي: نادى بعضهم بعضاً. قال^(٣):

٣٩٣٠- تَنَادَوْا فَقَالُوا أَرَدَتِ الْخَيْلُ فَارِسًا
فَقُلْنَا: عُبَيْدُ اللَّهِ ذَلِكُمُ الرَّدِي

وقال آخر^(٤):

٣٩٣١- تَنَادَوْا بِالرَّحِيلِ غَدًا
وَفِي تَرْحَالِهِمْ نَفْسِي

وقرأ^(٥) ابن عباس والضحاك والكلبي وأبو صالح وابن مقسم والزعفراني في آخرين بتشديدها، مصدرٌ «تَنَادَى» مِنْ نَدَّ الْبَعِيرُ إِذَا هَرَبَ وَنَفَرَ، وهو في معنى قوله تعالى: «يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ»^(٦) الآية. وفي الحديث: «إِنَّ لِلنَّاسِ جَوْلَةً يَنْدُونُ، يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ يَجِدُونَ مَهْرَبًا». وقال أمية بن أبي الصلت^(٧):

٣٩٣٢- وَبَثَّ الْخَلْقَ فِيهَا إِذْ دَحَاهَا
فَهُمْ سُكَّانُهَا حَتَّى التَّنَادِي

(١) انظر في قراءاتها: التيسير ١٩٢، والقرطبي ٣١٢/١٥، والنشر ٣٦٦/٢، والبحر ٤٥٥/٧.

(٢) وهي رواية علي بن نصر عن أبي عمرو.

(٣) تقدم برقم ٣٢٨٣.

(٤) لم أقف عليه. وهو من مجزوء الوافر.

(٥) المحتسب ٢٤٣/٢، والبحر ٤٦٤/٧، والقرطبي ٣١١/١٥.

(٦) الآية ٣٤ من عبس.

(٧) ديوانه ٣٨٣، وتفسير الماوردي ٤٨٧/٣، والقرطبي ٣١٠/٣، والبيت شاهد على

«التناد» بالتخفيف.

آ. (٣٣) قوله: ﴿يَوْمَ تُولُّونَ﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ بدلاً من «يوم التناد»، وَأَنْ يَكُونَ منصوباً بإضمارِ أعني. ولا يجوزُ أَنْ يُعْطَفَ عطفَ بيانٍ لانه نكرة، وما قبله معرفة. وقد تقدّم لك في قوله: «فيه آياتٌ بيناتٌ مقام إبراهيم»^(١) أن الزمخشري^(٢) جعله بياناً مع تخالفهما تعريفاً وتكبيراً، وهو عكس ما نحن فيه، فإن الذي نحن فيه الثاني نكرة، والأول معرفة.

قوله: «ما لكم من الله من عاصم» يجوزُ في «من عاصم» أَنْ يَكُونَ فاعلاً بالجارِ لاعتماده على النفي، وَأَنْ يَكُونَ مبتدأ، و«من» مزيّدة على كلا التقديرين. و«من الله» متعلقٌ بـ «عاصم».

آ. (٣٤) قوله: ﴿حَتَّى إِذَا﴾: غايةٌ لقوله: «فما زلتم». وقرئ^(٣) «ألن يبعث الله» بإدخالِ همزةِ التقرير، يُقرَّرُ بعضهم بعضاً.

قوله: «كذلك» أي: الأمر كذلك. «ويُضِلُّ الله» مستأنفٌ أو نعتٌ مصدرٌ أي: مثل إضلالِ الله إياكم - حين لم يقبلوا من يوسف عليه السلام - يُضِلُّ الله مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ.

آ. (٣٥) قوله: ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ﴾: يجوزُ فيه عشرةٌ أوجهٍ، أحدها: أنه بدلٌ من قوله: «مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ» وإنما جُمِعَ اعتباراً بمعنى «مَنْ». الثاني: أَنْ يَكُونَ بياناً له. الثالث: أَنْ يَكُونَ صفةً له. وجمعٌ على معنى «مَنْ» أيضاً. الرابع: أَنْ يَنْتَصِبَ بإضمارِ أعني. الخامس: أَنْ يَرْتَفَعَ خبرٌ مبتدأ مضميرٌ أي: هم الذين. السادس: أَنْ يَرْتَفَعَ مبتدأ، خبره «يَطْبَعُ اللَّهُ». و«كذلك» خبرٌ مبتدأ مضميرٌ أيضاً، أي: الأمر كذلك. والعائدُ من الجملةِ وهي «يَطْبَعُ» على

(١) الآية ٩٧ من آل عمران.

(٢) الكشاف ٤٠٧/١. وانظر: الدر المصون ٣١٩/٣.

(٣) البحر ٤٦٤/٧.

المبتدأ محذوف، أي: على كل قلب متكبرٍ منهم. السابع: أن يكون مبتدأ، والخبر «كَبْرَ مَقْتًا»، ولكن لا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مُضَافٍ لِيَعُودَ الضميرُ مِنْ «كَبْرَ» عليه. والتقدير: حال الذين يُجادلون كَبْرَ مَقْتًا ويكون «مَقْتًا» تمييزاً، وهو مَنْقُولٌ مِنَ الفاعليةِ إذ التقدير: كَبْرَ مَقْتٌ حَالِهِمْ أَي: حالِ المجادلين. الثامن: أن يكون «الذين» مبتدأً أيضاً، ولكن لا يُقَدَّرُ حَذْفُ مُضَافٍ، ويكونُ فاعلُ «كَبْرَ» ضميراً عائداً على جدالِهِم المفهومِ من قوله: «ما يُجادِلُ». والتقدير: كَبْرَ جِدَالِهِمْ مَقْتًا. و«مَقْتًا» على ما تقدّم أَي: كَبْرَ مَقْتٌ جِدَالِهِمْ. التاسع: أن يكون «الذين» مبتدأً أيضاً، والخبر «بغير سلطان أتاها». قاله الزمخشري^(١): وردّه الشيخ^(٢): بأن فيه تفكيك الكلام بعضه من بعض؛ لأن الظاهر تعلق «بغير سلطان» بـ «يُجادلون»، ولا يُتَعَقَّلُ جَعْلُهُ خَبِراً لـ الذين لأنه جارٌ ومجرورٌ، فيصيرُ التقدير: الذين يُجادلون كائنون أو مستقرون بغير سلطان، أي: في غير سلطان؛ لأن الباء إذ ذاك ظرفيةٌ خبرٌ عن الجثث. العاشر: أنه مبتدأٌ وخبره محذوفٌ أَي: مُعَايِدُونَ ونحوه، قاله أبو البقاء^(٣).

قوله: «كَبْرَ مَقْتًا» يُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ التَعْجَبُ وَالِاسْتِعْظَامُ، وَأَنْ يُرَادَ بِهِ الذَّمُّ كَيْسُ؛ وذلك أنه يجوزُ أَنْ يُبْنَى فَعْلٌ بِضَمِّ الْعَيْنِ مِمَّا يَجُوزُ التَعْجَبُ مِنْهُ، وَيَجْرِي مَجْرَى نَعْمٍ وَبِشْ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ. وفي فاعله ستة أوجه، الأول: أنه ضميرٌ عائِدٌ على حالِ المُضَافِ إِلَى الَّذِينَ، كما تقدّم تقريره. / الثاني: أنه ضميرٌ يعُودُ على جدالِهِم المفهومِ مِنْ «يُجادلون» كما تقدّم أيضاً. الثالث: أنه الكافُ في «كذلك». قال الزمخشري^(٤): «وفاعلُ «كَبْرَ» قوله: «كذلك» أي:

(١) الكشاف ٤٢٧/٣.

(٢) البحر ٤٦٤/٧.

(٣) الإملاء ٢١٨/٢ - ٢١٩.

(٤) الكشاف ٤٢٧/٢.

كَبْرَ مَقْتًا مِثْلَ ذَلِكَ الْجِدَالِ ، وَيَطْبَعُ اللَّهُ كَلَامَ مُسْتَأْنَفٍ وَرَدَّهُ الشَّيْخُ (١) : بِأَنَّ فِيهِ تَفْكِيكًا لِلْكَلامِ وَارْتِكَابَ مَذْهَبٍ لَيْسَ بِصَحِيحٍ . أَمَّا التَّفْكِيكُ فَلأنَّ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ «كَذَلِكَ نَطْبَعُ» أَوْ «يَطْبَعُ» إِنَّمَا جَاءَ مُرْبُوطًا بَعْضُهُ بِبَعْضٍ فَكَذَلِكَ هَذَا ، وَأَمَّا ارْتِكَابُ مَذْهَبٍ غَيْرِ صَحِيحٍ فَإِنَّهُ جَعَلَ الْكَافَ اسْمًا وَلَا تَكُونُ اسْمًا إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ ، خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ (٢) .

الرَّابِعُ : أَنَّ الْفَاعِلَ مُحذُوفٌ ، نَقَلَهُ الزَّمخَشَرِيُّ . قَالَ (٣) : «وَمَنْ قَالَ : كَبْرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ جِدَالُهُمْ ، فَقَدْ حَذَفَ الْفَاعِلَ ، وَالْفَاعِلُ لَا يَصِحُّ حَذْفُهُ» . قُلْتُ : الْقَائِلُ بِذَلِكَ الْحَوْفِيُّ ، لَكِنَّهُ لَا يَرِيدُ بِذَلِكَ تَفْسِيرَ الْإِعْرَابِ ، إِنَّمَا يَرِيدُ بِهِ تَفْسِيرَ الْمَعْنَى ، وَهُوَ مَعْنَى مَا قَدَّمْتُهُ مِنْ أَنَّ الْفَاعِلَ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى جِدَالِهِمُ الْمَفْهُومِ مِنْ فِعْلِهِ ، فَصَرَّحَ الْحَوْفِيُّ بِالْأَصْلِ ، وَهُوَ الْاسْمُ الظَّاهِرُ ، وَمَرَادُهُ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَيْهِ .

الخَامِسُ : أَنَّ الْفَاعِلَ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى مَا بَعْدَهُ ، وَهُوَ التَّمْيِيزُ نَحْوُ : «نَعَمْ رَجُلًا زَيْدًا» ، وَ«بِئْسَ غُلَامًا عَمْرُو» . السَّادِسُ : أَنَّهُ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى «مَنْ» مِنْ قَوْلِهِ : «مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ» . وَأَعَادَ الضَّمِيرَ مِنْ «كَبْرَ» مُفْرَدًا اعْتِبَارًا بِلَفْظِهَا ، وَحَيْثُ يُدْرِكُ يَكُونُ قَدْ رَاعَى لَفْظَ «مَنْ» أَوَّلًا فِي «مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ» ، ثُمَّ مَعْنَاهَا ثَانِيًا فِي قَوْلِهِ : «الَّذِينَ يُجَادِلُونَ» إِلَى آخِرِهِ ، ثُمَّ لَفْظُهَا ثَالِثًا فِي قَوْلِهِ : «كَبْرَ» . وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا أُعْرِبَتِ «الَّذِينَ» تَابِعًا لِمَنْ هُوَ مُسْرِفٌ نَعْتًا أَوْ بَيَانًا أَوْ بَدَلًا .

وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ الْجُمْلَةَ مِنْ قَوْلِهِ : «كَبْرَ مَقْتًا» فِيهَا وَجْهَانِ ، أَحَدُهُمَا : الرَّفْعُ إِذَا جَعَلْنَاهَا خَبْرًا لِمَبْتَدَأٍ . وَالثَّانِي : أَنَّهَا لَا مَحَلَّ لَهَا إِذَا لَمْ تَجْعَلْهَا خَبْرًا . بَلْ هِيَ

(١) البحر ٤٦٤/٧ - ٤٦٥ .

(٢) انظر: المغني ٢٣٩ .

(٣) الكشاف ٤٢٧/٢ .

جملة استثنائية. وقوله: «عند الله» متعلق بـ «كبر»، وكذلك قد تقدم أنه يجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، وأن يكون فاعلاً وهما ضعيفان. والثالث - وهو الصحيح - أنه معمول لـ «يطبع» أي: مثل ذلك الطبع يطبع الله. و«يطبع الله» فيه وجهان، أظهرهما: أنه مستأنف. والثاني: أنه خبر للموصول، كما تقدم تقرير ذلك كله.

قوله: «قلب متكبر» قرأ^(١) أبو عمرو وابن ذكوان بتنوين «قلب»، وصفاً القلب بالتكبر والجبروت؛ لأنهما ناشتان منه، وإن كان المراد الجملة، كما وُصف بالإثم في قوله: «فإنه آثم قلبه»^(٢). والباقون بإضافة «قلب» إلى ما بعده أي: على كل قلب شخص متكبر. وقد قدر الزمخشري^(٣) مضافاً في القراءة الأولى أي: على كل ذي قلب متكبر، تجعل الصفة لصاحب القلب. قال الشيخ^(٤): «ولا ضرورة تدعو إلى اعتقاد الحذف». قلت: بل ثم ضرورة إلى ذلك وهو توافق القراءتين، فإنه يصير الموصوف في القراءتين واحداً، وهو صاحب القلب، بخلاف عدم التقدير، فإنه يصير الموصوف في إحداهما القلب وفي الأخرى صاحبه.

آ. (٣٧) قوله: ﴿أسباب السموات﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه تابع للأسباب قبله بدلاً أو عطف بيان. والثاني: أنه منصوب بإضمار أعني، والأول أولى؛ إذ الأصل عدم الإضمار.

(١) السبعة ٥٧٠، والحجة ٦٣٠، والبحر ٤٦٥/٧، والتيسير ١٩١، والقرطبي

٣١٤/١٥، والنشر ٣٦٥/٢.

(٢) الآية ٢٨٣ من البقرة.

(٣) الكشاف ٤٢٧/٣.

(٤) البحر ٤٦٥/٧.

- غافر -

قوله: «فَأَطَّلِعُ» العامة على رفعه عَطْفًا على «أَبْلُغُ» فهو داخلٌ في حَيْزِ التَرْجِي. وقرأ^(١) حفصٌ في آخرين بنصبه. وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه جوابُ الأمرِ في قوله: «ابن لي» فنُصِبَ بأن مضمرةً بعد الفاءِ في جوابه على قاعدة البصريين كقوله^(٢):

٣٩٣٣- يَانَاقُ سِيْرِي عَنَقَا فْسِيْحَا

إلى سَلِيْمَانَ فَنَسْتَرِيْحَا/

[٧٧٥/ب]

وهذا أَوْفَقُ لمذهب البصريين. الثاني: أنه منصوبٌ. قال الشيخ^(٣): «عَطْفًا على التَوْهْمِ لِأَنَّ خَبَرَ «لَعَلَّ» كَثِيرًا جَاءَ مَقْرُونًا بـ «أَنْ»، كَثِيرًا فِي النِّظْمِ وَقَلِيلًا فِي النَّثْرِ. فَمَنْ نَصَبَ تَوْهْمًا أَنَّ الْفِعْلَ الْمَرْفُوعَ الْوَاقِعَ خَبْرًا مَنْصُوبًا بـ «أَنْ»، وَالْعَطْفُ عَلَى التَّوْهْمِ كَثِيرٌ، وَإِنْ كَانَ لَا يَنْقَاسُ» انتهى. الثالث: أن يَنْتَصِبَ على جوابِ التَرْجِي في «لَعَلَّ»، وهو مذهبُ كوفي^(٤) استشهد أصحابه بهذه القراءةِ بقراءةِ عاصم^(٥) «وما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي أَوْ يَذْكَرُ فَتَنْفَعَهُ»^(٦) بنصب «فَتَنْفَعَهُ» جواباً لقوله: «لَعَلَّهُ». وإلى هذا نحنا الزمخشري قال^(٧): «تشبيهاً للترجِّي بالتمني» والبصريون يَأْبُونَ ذلك، وَيُخَرِّجُونَ الْقَرَاءَتَيْنِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

(١) السبعة ٥٧٠، والخجة ٦٣١، والنشر ٣٦٥/٢، والقرطبي ٣١٥/١٥، والبحر ٤٦٥/٧، والتيسير ١٩١.

(٢) البيت لأبي النجم. وهو في ديوانه ٨٢، والكتاب ٤٢١/١، والمقتضب ١٤/٢، وابن يعيش ٢٦/٧، والهمع ١٨٢/١، والدرر ١٥٨/١. والعنق: ضرب من السير. البحر ٤٦٦/٧.

(٣) انظر: الارتشاف ٤١١/٢.

(٤) الأصل: «نافع» وهو سهو.

(٥) الآيتان ٣ - ٤ من عبس. وانظر: السبعة ٦٧٢.

(٦) الكشف ٤٢٨/٣.

وفي سورة عبس يجوز أن [يكون] (١) جواباً للاستفهام في قوله: «وما يُدْرِيكَ» فإنه مترتبٌ عليه معنى. وقال ابن عطية (٢) وابن جُبارة (٣) الهذلي: «على جواب التمني» وفيه نظر؛ إذ ليس في اللفظِ تَمَنُّ، إنما فيه تَرَجُّ. وقد فَرَّقَ الناسُ بين التمني والترجِّي: بأنَّ التَرَجِّي لا يكونُ إلا في الممكنِ عكسَ التمني، فإنه يكونُ فيه وفي المستحيلِ كقوله (٤):

٣٩٣٤- لَيْتَ الشَّبَابَ هُوَ الرَّجِيْعُ عَلَى الْفَتَى
وَالشَّيْبُ كَانَ هُوَ الْبَدِيءُ الْأَوَّلُ

وَقُرِيءَ (٥) «زَيْنَ لَفْرَعُونَ» مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ وَهُوَ الشَّيْطَانُ. وَتَقَدَّمَ الْخِلَافُ فِي «وَصَدُّ عَنِ السَّبِيلِ» فِي الرَّعْدِ (٦) فَمَنْ بَنَاهُ لِلْفَاعِلِ حَذَفَ الْمَفْعُولَ أَي: صَدُّ قَوْمَهُ عَنِ السَّبِيلِ. وَابْنُ وَثَّابٍ (٧) «وَصَدُّ» بِكسْرِ الصَّادِ، كَأَنَّهُ نَقَلَ حَرَكَةَ الدَّالِ الْأُولَى إِلَى فَاءِ الْكَلِمَةِ بَعْدَ تَوْهْمِ سَلْبِ حَرَكَتِهَا. وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي نَحْوِ «رِدُّ» وَأَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ ثَلَاثُ اللَّغَاتِ الْجَائِزَةِ فِي قِيلَ وَيَبِيعُ. وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ «وَصَدُّ» بِفَتْحِ الصَّادِ وَرَفَعَ الدَّالَ مَنْوُونَةً جَعَلَهُ مَصْدَرًا مَنْسُوقًا عَلَى «سَوْءُ عَمَلِهِ» أَي: زَيْنَ لَهُ الشَّيْطَانُ سَوْءَ الْعَمَلِ وَالصَّدُّ. وَالتَّبَابُ: الْخَسَارُ. وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: «غَيْرَ تَتَبِيبٍ» (٨). وَتَقَدَّمَ الْخِلَافُ أَيْضًا فِي

(١) زيادة من (ش) وسقطت سهواً من الأصل.

(٢) المحرر ١٤٠/١٤.

(٣) الكامل (خ) ٢٣٤.

(٤) تقدم برقم ١٨٣٩.

(٥) البحر ٤٦٦/٧.

(٦) انظر: الدر ٥٧/٧.

(٧) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٧١، والنشر ٢٩٨/٢، والبحر ٤٦٦/٧، والحجة ٦٣٢، والتيسير ١٣٣، والقرطبي ٣١٥/١٥.

(٨) الآية ١٠١ من هود «وما زادوهم غير تَتَبِيبٍ». وانظر: الدر المصون ٣٨٥/٦.

قوله: «يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ»^(١) في سورة النساء.

آ. (٤١) قوله: ﴿وَيَا قَوْمِ﴾: قال الزمخشري^(٢): «فَإِنْ قَلْتَ: وَلَمْ جَاءَ بِالْوَاوِ فِي النَّدَاءِ الثَّلَاثِ دُونَ الثَّانِي؟ قَلْتَ: لِأَنَّ الثَّانِي دَاخِلٌ فِي كَلَامِ هُوَ بَيَانٌ لِلْمُجْمَلِ وَتَفْسِيرٌ لَهُ، فَأُعْطِيَ الدَّاخِلُ عَلَيْهِ حُكْمَهُ فِي امْتِنَاعِ دُخُولِ الْوَاوِ. وَأَمَّا الثَّلَاثُ فَدَاخِلٌ عَلَى كَلَامٍ لَيْسَ بِتِلْكَ الْمَثَابَةِ.»

قوله: «وَتَدْعُونِي إِلَى النَّارِ» هذه الجملة مستأنفة أخبر عنهم بذلك بعد استفهامه عن دعاء نفسه. ويجوز أن يكون التقدير: وما لكم تدعونني إلى النار، وهو الظاهر. وَيَضَعُفُ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ حَالًا أَي: مَا لَكُمْ أَدْعُوكُمْ إِلَى النِّجَاةِ حَالَ دَعَائِكُمْ إِيَّاي إِلَى النَّارِ؟

آ. (٤٢) قوله: ﴿تَدْعُونِي﴾: هذه الجملة بدلٌ مِنْ «تَدْعُونِي» الأولى على جهة البيان لها، وأتى في قوله «تَدْعُونِي» بجملة فعلية ليُبدلَ على أن دعوتهم باطلة لا ثبوت لها، وفي قوله: «وَأَنَا أَدْعُوكُمْ» بجملة اسمية ليُبدلَ على ثبوت دعوته وتقويتها.

وقد تقدّم الخلاف في «لا جرم»^(٣). وقال الزمخشري^(٤) هنا: «وَرُوِيَ عَنِ الْعَرَبِ «لَا جُرْمَ أَنَّهُ يَفْعَلُ كَذَا» بضم الجيم وسكون الراء بمعنى لا بُدَّ^(٥)، وَفُعْلٌ وَفَعَلٌ أَخْوَانُ كَرُشْدٍ وَرَشْدٍ وَعُدْمٌ وَعَدَمٌ.»

(١) الواردة في الآية ٤٠ من هذه السورة. وانظر: الدر المصون ٩٧/٤ في إعرابه للنساء.

(٢) الكشاف ٤٢٩/٣.

(٣) الواردة في الآية ٤٣ وانظر: الدر المصون ٣٠٣/٦.

(٤) الكشاف ٤٢٩/٣.

(٥) الكشاف: «بِزُنَّةِ بُدَّ».

آ. (٤٤) قوله: ﴿وَأَفْوُضُ﴾: هذه مستأنفة. وجوز أبو البقاء^(١) أن تكون حالاً من فاعل «أقول».

آ. (٤٦) قوله: ﴿النارُ﴾: الجمهورُ على رفيعها. وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه بدلٌ من «سوء العذاب». الثاني: أنها خبرٌ مبتدأ محذوف أي: هو أي سوء العذاب النار؛ لأنه جوابٌ لسؤالٍ مقدرٍ و«يُعْرَضُونَ» على هذين الوجهين: يجوز أن يكون حالاً من «النار» ويجوز أن يكون حالاً من «آل فرعون». الثالث: أنه مبتدأ، وخبره «يُعْرَضُونَ». وقرئ^(٢) «النار» منصوباً. وفيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ بفعلٍ مضميرٍ يُقَسَّرُ «يُعْرَضُونَ» من حيث المعنى أي: يَصَلُّونَ النارَ يُعْرَضُونَ عليها، كقوله: «والظالمين أعداء لهم»^(٣). والثاني: أن ينتصبَ على الاختصاص. قاله الزمخشري^(٤)، فعلى الأول لا محلّ لـ «يُعْرَضُونَ» لكونه مفسراً، وعلى الثاني هو حالٌ كما تقدّم.

قوله: «ويومَ تقومُ» فيه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه معمولٌ لقولٍ مضميرٍ وذلك القولُ المضميرُ محكيٌّ به الجملةُ الأمريةُ من قوله «أَدْخِلُوا» والتقدير: ويُقال له / يومَ تقومُ الساعةُ: أَدْخِلُوا. الثاني: أنه منصوبٌ بأَدْخِلُوا أي: أَدْخِلُوا [٧٧٦/أ] يومَ تقومُ. وعلى هذين الوجهين فالوقفُ تامٌّ على قوله «وَعَشِيًّا». والثالث: أنه معطوفٌ على الظرفين قبله، فيكونُ معمولاً لـ «يُعْرَضُونَ». فالوقفُ على هذا على قوله «الساعة» و«أَدْخِلُوا» معمولٌ لقولٍ مضميرٍ أي: يُقال لهم كذا وكذا.

(١) الإملاء ٢/٢١٩.

(٢) القرطبي ١٥/٣١٨، البحر ٧/٤٦٨.

(٣) الآية ٣١ من الإنسان.

(٤) الكشاف ٣/٤٣٠.

وقرأ الكسائي^(١) وحزمة ونافع وحفص «أَدْخَلُوا» بقطع الهمزة أمراً مِنْ أَدْخَلَ، قَالَ فرعون مفعولٌ أولٌ، و«أشدَّ العذاب» مفعولٌ ثانٍ. والباقون «أَدْخَلُوا» بهمزة وصلٍ مِنْ دَخَلَ يَدْخُلُ. قَالَ فرعونَ منادى حُذِفَ حرفُ النداءِ منه، و«أشدَّ» منصوبٌ به: إمَّا ظرفاً، وإمَّا مفعولاً به، أي: ادخلوا يا آل فرعون في أشدَّ العذاب.

آ. (٤٧) قوله: ﴿وَإِذْ يَتَحَاوُونَ﴾: في العاملِ في «إذ» ثلاثةٌ أوجهٍ، أحدها: أنه معطوفٌ على «عُدُوًّا» فيكونُ معمولاً لـ «يُعْرَضُونَ» أي: يُعْرَضُونَ على النار في هذه الأوقاتِ كُلِّها، قاله أبو البقاء^(٢). والثاني: أنه معطوفٌ على قوله «إذ القلوبُ لدى الحَنَاجِرِ»^(٣) قاله الطبري^(٤). وفيه نظرٌ لِبُعْدِ ما بينهما، ولأنَّ الظاهرَ عَوْدَ الضميرِ مِنْ «يَتَحَاوُونَ» على آل فرعون. الثالث: أنه منصوبٌ بإضمارِ «أذْكَرٌ» وهو واضحٌ.

قوله: «تَبَعًا» فيه ثلاثةٌ أوجهٍ، أحدها: أنه اسمٌ جمعٍ لتابعٍ، ونحوه^(٥): خَادِمٍ وَخَدَمٍ، وَغَائِبٍ، وَغَيْبٍ، وَأَدِيمٍ^(٦) وَأَدَمٍ. والثاني: أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ اسمِ الفاعلِ أي: تابِعِينَ. والثالث: أنه مصدرٌ أيضاً، ولكنْ على حَذْفِ مضافٍ أي: ذوي تبعٍ.

قوله: «نصيباً» فيه ثلاثةٌ أوجهٍ، أحدها: أنْ يَنْتَصِبَ بفعلٍ مقدرٍ يَدُلُّ عليه

(١) السبعة ٥٧٢، والنشر ٣٦٥/٢، والتيسير ١٩٢، والقرطبي ٣٢٠/١٥، والبحر ٤٦٨/٧.

(٢) الإملاء ٢١٩/٢.

(٣) في الآية ١٨.

(٤) تفسير الطبري ٧٣/٢٤.

(٥) انظر: الارتشاف ٢١٩/١، والمساعد ٤٧٤/٣.

(٦) الأديم: الجلد.

قوله «مُغْنُونَ» تقديره^(١): هل أنتم دافعون عنا نصيباً. الثاني: أن يُضْمَنَ «مُغْنُونَ» معنى حاملين. الثالث: أن ينتصب على المصدر. قال أبو البقاء^(٢): «كما كان «شيء» كذلك، ألا ترى إلى قوله «لن تُغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئاً»^(٣) فـ «شيئاً» في موضع غناء، فكذلك «نصيباً». و«من النار» صفة لـ «نصيباً».

آ. (٤٨) قوله: ﴿إِنَّا كَلٌّ﴾: العامة على رفع «كل»، ورفع على الابتداء و«فيها» خبره، والجملة خبر «إن»، وهذا كقوله في آل عمران: «قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ» في قراءة أبي عمرو^(٤). وقرأ^(٥) ابن السَّمِيفِع وعيسى بن عمر بالنصب وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون تأكيداً لاسم «إن». قال الزمخشري^(٦): «توكيداً لاسم إن، وهو معرفة. والتنوين عوض من المضاف إليه، يريد: إِنَّا كَلْنَا فِيهَا» انتهى. يعني فيكون «فيها» هو الخبر. وإلى كونه تأكيداً ذهب ابن عطية^(٧) أيضاً. وقد ردَّ ابن مالك هذا المذهب فقال في «تسهيله»^(٨): «ولا يُستغنى بنية إضافته خلافاً للزمخشري»: قلت: وليس هذا مذهباً للزمخشري وحده بل هو منقول عن الكوفيين^(٩) أيضاً. الثاني: أن تكون

(١) الأصل: تقدير.

(٢) الإملاء ٢/٢١٩.

(٣) الآية ١١٦ من آل عمران.

(٤) الآية ١٥٤ من آل عمران وانظر: الدر المصون ٣/٤٤٩.

(٥) القرطبي ١٥/٣٢١، والبحر ٧/٤٦٩.

(٦) الكشف ٣/٤٣٠.

(٧) المحرر ١٤/١٤٥.

(٨) التسهيل ١٦٤.

(٩) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/١٠.

- غافر -

منصوبةً على الحال، قال ابن مالك^(١): «والقول المرصِيُّ عندي أن «كلاً» في القراءة المذكورة منصوبةٌ على الحال من الضمير المرفوع في «فيها»، و«فيها» هو العاملُ وقد قُدِّمَتْ عليه مع عَدَمِ تصرُّفه، كما قُدِّمَتْ في قراءةٍ مَنْ قرأ: «والسماواتُ مطوياتٌ بيمينه»^(٢). وكقول النابغة^(٣):

٣٩٣٥- رَهْطُ ابْنِ كُوْزٍ مُحَقِّبِي أَدْرَاعِهِمْ
فِيهِمْ وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بِنِ حُذَارِ

وقول بعض الطائيين^(٤):

٣٩٣٦- دَعَا فَأَجَبْنَا وَهُوَ بَادِي ذَلَّةٍ
لِذَيْكُمُ وَكَانَ النَّصْرُ غَيْرَ يَعِيدِ

يعني بنصب «بادي» وهذا هو مذهب الأخفش^(٥)، إلا أن الزمخشري^(٦) منع من ذلك قال: «فإن قلت: هل يجوز أن يكون «كلاً» حالاً قد عمل فيه «فيها»؟ قلت: لا؛ لأن الظرف لا يعمل في الحال متقدمة كما يعمل في الظرف متقدماً. تقول: كل يوم لك ثوبٌ. ولا تقول: قائماً في الدار زيد». قال الشيخ^(٧): «وهذا الذي منعه أجازته الأخفش إذا توسَّطت الحال نحو: «زيد قائماً

(١) بحث ابن مالك في «شرح عمدة الحافظ» ٥٥٦ المسألة بعبارة قريبة مما ينقل عنه السمين هنا.

(٢) الآية ٦٧ من الزمرو وهي قراءة عيسى والجحدري، انظر: البحر ٤٤٠/٧، والذر المصون ٤٢٨/٦.

(٣) تقدم برقم ٢٧٣٢.

(٤) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٤٦٩/٧.

(٥) انظر: الارتشاف ٣٥٥/٣.

(٦) الكشف ٤٣١/٣.

(٧) البحر ٤٦٩/٧.

- غافر -

في الدار» و«زيدٌ قائماً عندك»، والمثال الذي ذكره ليس مطابقاً لِمَا في الآية؛ لأنَّ الآيةَ تَقَدَّمَ فيها المسندُ إليه الحكمُ وهو اسمٌ إنَّ، وتوسَّطتِ الحالُ إذا قلنا إنها حالٌ، وتأخَّر العاملُ فيها. وأمَّا تمثيلُه بقوله: ولا تقولُ: «قائماً في الدار زيد»، فقد تأخَّر فيه المسندُ والمسندُ إليه. وقد ذكر بعضهم أنَّ المنعَ في ذلك إجماعٌ من النحاة.

قلت: الزمخشريُّ منعه صحيحٌ لأنه ماشٌ على مذهب الجمهور، وأمَّا تمثيلُه بما ذكر فلا يضرُّه لأنه في محلِّ المنعِ، فعدمُ تجويزه صحيحٌ.

الثالث أنَّ «كلاً» بدلٌ من «نا» في «إنَّا»، لأنَّ «كلاً» قد وليتِ العوامِلَ / [٧٧٦/ب] فكأنه قيل: إنَّ كلاً فيها. وإذا كانوا قد تأوَّلوا قوله^(١):

٢٩٣٧ - حَوْلًا أَكْتَعَا

[وقوله:]^(٢).

٢٩٣٨ - وَحَوْلًا أَجْمَعَا

على البدلِ مع عدمِ تصرُّفِ أكتعِ وأجمعِ فلأنَّ يجوزَ ذلك في «كل» أوَّلَى

(١) تمامه:

بألتي كنتُ صيباً مُرَضِعَا نَحْمَلَنِي الدَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا
ولا يُعرفُ قائلُ الأبيات. وهي في الخزانة ٣٥٧/٢، والعيني ٩٣/٤، واللسان
(كتع)، والهمع ١٢٣/٢، والدرر ١٥٦/٢.

(٢) تمامه:

أَوْفَتْ بِهِ حَوْلًا وَحَوْلًا أَجْمَعَا
ولم أهدتُ إلى قائله. وهو في الهمع ١٢٤/٢، والدرر ١٥٨/٢.

- غافر -

وأخرى. وأيضاً فإن المشهور تعريف «كل» حال قطعها. حكي في الكثير الفاشي: «مررت بكل قائماً وبعض جالساً»، وعزاه بعضهم لسيويه. وتكيز «كل» ونصبها حالاً في غاية الشذوذ نحو: «مررت بهم كلاً» أي: جميعاً. فإن قيل: فيه بدل الكل من الكل في ضمير الحاضر، وهو لا يجوز. أجيب بوجهين، أحدهما: أن الكوفيين^(١) والأخفش يرون ذلك، وأنشدوا قوله^(٢):

٣٩٣٩- أنا سيف العشيرة فأعرفوني

حُميداً قد تذرَّيت السناما

فحُميداً بدل من ياء «اعرفوني»، وقد تأوله البصريون على نصبه على الاختصاص. والثاني: أن هذا الذي نحن فيه ليس محلّ الخلاف لأنه دالٌّ على الإحاطة والشمول. وقد قالوا: إنه متى كان البدل دالاً على ذلك جاز، وأنشدوا^(٣):

٣٩٤٠- فما برحت أقدامنا في مكاننا

ثلاثينا حتى أزيروا المنائيا

ومثله قوله تعالى: «تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا»^(٤)، قالوا «ثلاثينا» بدل من «نا» في «مكاننا» لدلالاتها على الإحاطة، وكذلك «لأولنا وآخرنا» بدل من «نا» في «لنا»، فلأن يجوز ذلك في «كل» التي هي أصل في الشمول والإحاطة بطريق الأولى. هذا كلام الشيخ^(٥) في الوجه الثالث وفيه نظر؛ لأن المبرد

(١) انظر: الارتشاف ٢/٦٢٢.

(٢) تقدم برقم ١٨٥١.

(٣) تقدم برقم ١٥١٦.

(٤) الآية ١١٤ من المائدة.

(٥) البحر ٧/٤٦٩ - ٤٧٠.

ومكياً^(١) نَصَّأ على أن البدل في هذه الآية لا يجوز، فكيف يدعى أنه لا خلاف في البدل والحالة هذه؟ لا يُقال: إن في الآية قولاً رابعاً: وهو أن «كلاً» نعت لاسم «إن» وقد صرح الكسائي والفراء^(٢) بذلك فقالا: هو نعت لاسم «إن» لأن الكوفيين يُطلقون اسم النعت على التأكيد، ولا يريدون حقيقة النعت. وممن نصَّ على ما قلته من التأويل المذكور مكِّي رحمه الله تعالى، ولأن الكسائي إنما جَوَّز نعت ضمير الغائب فقط دون المتكلم والمخاطب.

آ. (٤٩) قوله: ﴿يَوْمًا مِنَ الْعَذَابِ﴾: في «يوماً» وجهان، أحدهما: أنه ظرف لـ «يُخَفَّفُ». ومفعول «يُخَفَّفُ» محذوف أي: يُخَفَّفُ عِنا شيئاً من العذاب في يوم. ويجوز على رأي الأخفش أن تكون «مِنْ» مزيدة^(٣)، فيكون «العذاب» هو المفعول، أي: يُخَفَّفُ عِنا في يوم العذاب. الثاني: أن يكون مفعولاً به، واليوم لا يُخَفَّفُ، وإنما يُخَفَّفُ مَظروفُه فالتقدير: يُخَفَّفُ عذاب يوم. وهو قَلْبُ لقوله «من العذاب»، والقول بأنه صفة مؤكدة كالحال أقلق منه. والظاهر أن «من العذاب» هو المفعول لـ «يُخَفَّفُ»، و«مِنْ» تبعيضية، و«يوماً» ظرف. سألوا أن يخفف عنهم بعض العذاب لا كله في يومٍ ما، لا في كل يومٍ ولا في يومٍ معين.

آ. (٥١) قوله: ﴿وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾: قرأ الجمهور «يقوم» بالياء من أسفل. وأبو عمرو^(٤) في رواية المنقرئ عنه وابن هرmez وإسماعيل البناء من فوق لتأنيث الجماعة. والأشهاد يجوز أن يكون جمع شهيد كـ شريف

(١) المشكل ٢٦٧/٢.

(٢) معاني القرآن ١٠/٣.

(٣) حيث لا يشترط دخولها على نكرة.

(٤) القرطبي ٣٢٣/١٥، والبحر ٤٧٠/٧.

- غافر -

وأشرف، وهو مطابق لقوله: «فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد»^(١) وأن يكون جمع شاهد ك صاحب وأصحاب، وهو مطابق لقوله: «إنا أرسلناك شاهداً»^(٢).

آ. (٢٥) قوله: ﴿يَوْمَ﴾: بدل من «يوم» قبله أو بيان له، أو نصب بإضمار أعني. وقد تقدم الخلاف في قوله «ينفع الظالمين» بالناء والياء آخر الروم^(٣).

آ. (٥٤) قوله: ﴿هَدَىٰ وَذَكَرَىٰ﴾: فيهما وجهان، أحدهما: أنهما مفعول من أجلهما أي: لأجل الهدى والذكر. والثاني: أنهما مصدران في موضع الحال.

آ. (٥٥) قوله: ﴿لَذَنبِكَ﴾: قيل: المصدر مضاف للمفعول أي: لذنب أميتك في حَقِّك. والظاهر أن الله يقول ما أراد، وإن لم يجز لنا نحن أن نضيف إليه صلى الله عليه وسلم ذنباً.

آ. (٥٧) قوله: ﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾: المصدران مضافان لمفعولهما. والفاعل محذوف وهو الله تعالى. ويجوز أن يكون الثاني مضافاً للفاعل أي: أكبر مما يخلقُه الناس أي: يصنعه. ويجوز أن يكونا مصدرين واقعين موقع المخلوق أي: مخلوقهما أكبر من مخلوقهم أي: جرمها أكبر من جرمهم.

آ. (٥٨) قوله: ﴿وَلَا الْمُسِيءُ﴾: «لا» زائدة للتوكيد لأنه لما طال الكلام بالصلة بعد قسيم المؤمنين، فأعاد معه «لا» توكيداً. وإنما قدم

(١) الآية ٤١ من النساء.

(٢) الآية ٤٥ من الأحزاب.

(٣) انظر: إعرابه للآية ٥٧ من الروم.

المؤمنين لمجاوَزَتهم / قوله «والبصير»، واعلم أن التقابل يجيء على ثلاث طرق، أحدها: أن يجاورَ المناسب ما يناسبه كهذه الآية. والثانية: أن يتأخَّر المتقابلان كقوله تعالى: «مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصْمَى وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ»^(١). والثالثة: أن يُقدِّمَ مقابلَ الأول، ويُؤخِّرَ مقابلَ الآخر، كقوله تعالى: «وما يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ»^(٢) وكلُّ ذلك تَمَنُّنٌ في البلاغة. وقَدَّمَ الْأَعْمَى في نَفْيِ التَّساوِي لمجيئه بعد صفةِ الذمِّ في قوله «ولكنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ».

قوله: «تَتَذَكَّرُونَ» قرأ الكوفيون بقاء الخطاب، والباقيون^(٣) بقاء الغيبة. فالخطابُ على الالتفاتِ للمذكورين بعد الإخبار عنهم، والغيبةُ نظراً لقوله: «إنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ»^(٤) وهم الذين التفت إليهم في قراءة الخطاب.

آ. (٦٢) قوله: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾: العامةُ على الرفع، وزيد بن علي^(٥) نصبه، قال الزمخشري^(٦): «على الاختصاص». وقرأ طلحة بقاء الغيبة^(٧).

آ. (٦٣) قوله: ﴿كَذَلِكَ يُؤْفَكُ﴾: أي: مثل ذلك الإفك.

(١) الآية ٢٤ من هود.

(٢) الآية ١٩ من فاطر.

(٣) السبعة ٥٧٢، والتيسير ١٩٢، والنشر ٣٦٥/٢، والحجة ٦٣٥، القرطبي ٣٢٥/١٥، والبحر ٤٧٢/٧.

(٤) في الآية ٥٦.

(٥) البحر ٤٧٣/٧.

(٦) الكشف ٤٣٤/٣.

(٧) في قوله يؤفكون، انظر: البحر ٤٧٣/٧.

آ . (٦٤) قوله : ﴿ فَأَحْسَنَ صُورَكُمْ ﴾ : قرأ^(١) أبو رزين والأعمش : «صَوْرَكُمْ» بكسر الصاد فراراً من الضمة قبل الواو، وقرأت فرقة بضم الصاد وسكون الواو وجعلته اسم جنسٍ لصورةٍ كُسِرَ وبُسِرَ.

آ . (٧٠) قوله : ﴿ الَّذِينَ كَذَّبُوا ﴾ : يجوز فيه أوجهٌ : أن يكون بدلاً من الموصول قبله، أو بياناً له، أو نعتاً، أو خبر مبتدأ محذوف، أو منصوباً على الذمِّ. وعلى هذه الأوجه فقوله «فسوف يعلمون» جملةٌ مستأنفةٌ سيقتُ للتهديد. ويجوز أن يكون مبتدأ، والخبر الجملةُ مِنْ قوله «فسوف يعلمون» ودخولُ الفاءِ فيه واضحٌ.

آ . (٧١) قوله : ﴿ إِذِ الْأَغْلَالُ ﴾ : جَوَزُوا فِي «إِذ» هذه أن تكون بمعنى «إِذَا» لأنَّ العاملَ فيها محقَّقُ الاستقبالِ، وهو «فسوف يعلمون»، قالوا: وكما تقع «إِذَا» موقعَ «إِذ» في قوله تعالى: «وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا»^(٢) كذلك تقع «إِذ» موقعها، وقد مضى نحو من هذا في البقرة عند قوله «وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ»^(٣). قالوا: والذي حَسَنَ هذا تَيَقَّنَ وقوعَ الفعلِ فَأُخْرِجَ فِي صورةِ الماضي. قلت: ولا حاجةَ إلى إخراجِ «إِذ» عن موضوعها، بل هي باقيةٌ على دلاليتها على الماضي، وهي منصوبةٌ بقوله «فسوف يعلمون» نَصَبَ المفعولِ بهِ أي: فسوف يعلمون يومَ القيامةِ وَقَتِ الْأَغْلَالِ فِي أعناقِهِمْ أي: وَقَتِ سَبَبِ الْأَغْلَالِ، وهي المعاصي التي كانوا يَفْعَلُونَهَا فِي الدنيا كأنه قيل: سيعرفون وقتَ معاصيهم التي تجعلُ الْأَغْلَالِ فِي أعناقِهِمْ. وهو وجهٌ واضحٌ، غايةٌ ما فيه التصرُّفُ فِي «إِذ» بِجَعْلِهَا مفعولاً بها، ولا يَضُرُّ ذلك؛ فَإِنَّ

(١) الإتحاف ٤٣٩/٢، والقرطبي ٣٢٨/١٥، والبحر ٤٧٣/٧.

(٢) الآية ١١ من الجمعة.

(٣) الآية ١٦٥ من البقرة.

المُعَرِّبين غَالِبٌ أَوْقَاتِهِمْ يَقُولُونَ: مَنْصُوبٌ بِـ أَذْكَرُ مَقْدَرًا وَلَا يَكُونُ حِينَئِذٍ إِلَّا مَفْعُولًا بِهِ لِاسْتِحَالَةِ عَمَلِ الْمُسْتَقْبَلِ فِي الزَّمَنِ الْمَاضِي . وَجَوَّزُوا أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِـ أَذْكَرُ مَقْدَرًا أَي: أَذْكَرُ لَهُمْ وَقْتَ الْأَغْلَالِ لِيَخَافُوا وَيَنْزَجِرُوا . فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهَ ، خَيْرُهَا أَوْسَطُهَا .

قوله: «وَالسَّلَاسِلُ» الْعَامَّةُ عَلَى رَفْعِهَا . وَفِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهَ ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الْأَغْلَالِ ، وَأَخْبِرُ عَنِ النَّوعَيْنِ بِالْجَارِ ، فَالْجَارُ فِي نِيَةِ التَّأخِيرِ . وَالتَّقْدِيرُ: إِذِ الْأَغْلَالُ وَالسَّلَاسِلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ . الثَّانِي: أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ ، وَخَبْرُهُ مَحذُوفٌ لِدَلَالَةِ خَبَرِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ . الثَّلَاثُ: أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ أَيْضًا ، وَخَبْرُهُ الْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ «يُسْحَبُونَ» . وَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ يَعُودُ عَلَيْهِ مِنْهَا . وَالتَّقْدِيرُ: وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ بِهَا حُذِفَ لِقْوَةُ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ . فَيُسْحَبُونَ مَرْفُوعٌ الْمَحَلُّ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ . وَأَمَّا فِي الْوَجْهَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ فَيَجُوزُ فِيهِ النِّصْبُ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَنُوبِيِّ فِي الْجَارِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا .

وقرأ^(١) ابن مسعود وابن عباس وزيد بن علي وابن وثاب والمسيبي في اختياره «والسلاسل» نَصْبًا «يُسْحَبُونَ» بفتح الياء مبنياً للفاعل ، فيكون «السلاسل» مفعولاً مقديماً ، ويكون قد عَطَفَ جُمْلَةً فَعْلِيَّةً عَلَى جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ . قال ابن عباس في معنى / هذه القراءة: «إذ كانوا يَجْرُونَهَا ، فهو أشدُّ عليهم يُكَلِّفُونَ ذَلِكَ ، وَلَا يُطِيقُونَهُ» . وقرأ ابن عباس وجماعة «والسلاسل» بِالْجَرِّ ، «يُسْحَبُونَ» مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ . وَفِيهَا ثَلَاثَةٌ تَأْوِيلَاتٍ ، أَحَدُهَا: الْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى تَقْدِيرُهُ: إِذِ أَعْنَاقُهُمْ فِي الْأَغْلَالِ وَالسَّلَاسِلِ ، فَلَمَّا كَانَ مَعْنَى الْكَلَامِ ذَلِكَ حُمِلَ عَلَيْهِ فِي الْعَطْفِ . قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢): «وَوَجْهُهُ أَنَّهُ لَوْ قِيلَ: إِذِ أَعْنَاقُهُمْ

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٤٧٥/٧ ، والمحتسب ٢٤٤/٢ ، والقرطبي ٣٣٢/١٥ .

(٢) الكشف ٤٣٦/٣ .

- غافر -

في الأغلال، مكانَ قوله: «إذ الأغلالُ في أعناقهم» لكان صحيحاً مستقيماً، فلمَّا كانتا عبارتين مُعتقتين^(١) حَمَلَ قوله: «والسلاسل» على العبارة الأخرى. ونظيره^(٢):

٣٩٤١- مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً

وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنِ غُرَابِهَا

كأنه قيل: بمُصلحين» وقُرِءَ «بالسلاسل». وقال ابن عطية^(٣): «تقديره: إذ أعناقهم في الأغلال والسلاسل، فَعُطِفَ على المراد من الكلام لا على ترتيب اللفظ، إذ ترتيبه فيه قلبٌ وهو على حَدِّ قولِ العرب «أَدْخَلْتُ الْقَلَنْسُوَةَ فِي رَأْسِي». وفي مصحف أبي «وفي السلاسل يُسْحَبُونَ». قال الشيخ^(٤) بعد قول ابن عطية والزمخشري المتقدم: «ويُسَمَّى هذا العطف على التوهم، إلا أن توهم إدخال حرف الجر على «مُصلحين» أقرب من تغيير تركيب الجملة بأسرها، والقراءة من تغيير تركيب الجملة السابقة بأسرها. ونظير ذلك قوله^(٥):

٣٩٤٢- أَجِدُّكَ لَنْ تَرَى بِشُعَيْلِيَّاتٍ

وَلَا بَيْدَاءَ نَاجِيَةً ذُمُولًا

وَلَا مَتَدَارِكٍ وَاللَّيْلُ طَفْلٌ

ببعض نواشغ الوادي حُمُولًا

(١) الكشف: «متعقتين».

(٢) تقدم برقم ١٣٥٣.

(٣) المحرر ١٤/١٥٥.

(٤) البحر ٧/٤٧٥.

(٥) تقدم برقم ١٠٤٥.

التقدير: لست براءٍ ولا متداركٍ. وهذا الذي قالاه سَبَقهما إليه الفراء^(١) فإنه قال: «مَنْ جَرَّ السَّلاسلَ حَمَلَهُ عَلَى المَعْنَى، إِذِ المَعْنَى: أَعْنَاقُهُمْ فِي الأَغلالِ والسَّلاسلِ».

الوجه الثاني: أنه عطفَ على «الحميم»، فقدم على المعطوف عليه، وسيأتي تقريرُ هذا. الثالث: أن الجرَّ على تقدير إضمار الخافضِ، ويؤيدُه قراءةُ أبيّ «وفي السلاسل» وقراه غيره «وبالسلاسل» وإلى هذا نحا الزجاج^(٢). إلا أن ابن الأنباري رَدَّهُ وقال: «لوقلت: «زيد في الدار» لم يَحْسُنْ أَنْ تُضَمَّرَ «في» فتقول: «زيد الدار» ثم ذكر تأويل الفراء. وخرَجَ القراءةَ عليه ثم قال: كما تقول: «خاصمَ عبدُ الله زيداَ العاقلين» بنصب «العاقلين» ورفعه؛ لأنَّ أحدهما إذا خاصمه صاحبه، فقد خاصمه الآخرُ. وهذه المسألة ليست جاريةً على أصول البصريين، ونصوا على منعها، وإنما قال بها من الكوفيين ابنُ سعدان. وقال مكِّي^(٣): «وقد قرىءَ والسلاسلِ، بالخفضِ على العطفِ على «الأعناق» وهو غلطٌ؛ لأنه يصير: الأغلال في الأعناق وفي السلاسل، ولا معنى للأغلال في السلاسل». قلت: وقوله على العطفِ على «الأعناق» ممنوعٌ بل خَفُضَهُ على ما تقدَّم. وقال أيضاً: «وقيل: هو معطوفٌ على «الحميم» وهو أيضاً لا يجوز؛ لأنَّ المعطوفَ المخفوضَ لا يتقدَّم على المعطوفِ عليه، لو قلت: «مررتُ وزيدَ بعمرٍ» لم يَجُزْ، وفي المرفوعِ يجوزُ نحو: «قام زيدٌ عمرو» ويتعد في المنصوب، لا يَحْسُنُ: «رأيتُ وزيداً عمراً» ولم يُجزَّه في المخفوض أحدٌ».

قلت: وظاهرُ كلامه أنه يجوزُ في المرفوع بعيداً، وقد نصوا أنه لا يجوزُ

(١) معاني القرآن ١١/٣.

(٢) معاني القرآن ٣٧٨/٤.

(٣) المشكل ٢٦٨/٢.

- غافر -

إلا ضرورةً بثلاثة شروط: أن لا يقع حرف العطفِ صدرًا، وأن يكون العاملُ متصرفًا، وأن لا يكون المعطوفُ عليه مجرورًا، وأنشدوا^(١):

— ٣٩٤٣ —

عليك ورحمةُ اللهِ السَّلامِ

إلى غير ذلك من الشواهد، مع تنصيصهم على أنه مختصٌ بالضرورة. والسَّلسِلَةُ معروفةٌ. قال الراغب^(٢): «وتَسَلَّسَلَ الشيءُ: اضطربَ كأنه تُصَوَّرَ منه تَسَلُّلٌ متردِّدٌ، فتردَّدُ لفظه تنبيهٌ على تردُّد معناه. وماءٌ سَلَسَلَ متردِّدٌ في مقرِّه». والسَّحْبُ: الجرُّ بعنفٍ، والسَّحَابُ من ذلك؛ لأنَّ الرِّيحَ تجرُّه، أو لأنه يجرُّ الماءَ. وسَجَرْتُ^(٣) التَّنُورَ أي: ملأته ناراً وهيجتها. ومنه البحرُ المَسْجُورُ أي: المملوم. وقيل: المضطربُ ناراً. قال الشاعر^(٤):

— ٣٩٤٤ — إذا شاء طالعٌ مسجورةً

تَرَى حَوْلَهَا النَّبْعَ وَالشُّوْحَطَا

فمعنى قوله تعالى هنا: «ثم في النارِ يُسَجَّرُونَ» أي: يُوقَدُ لهم، كقوله: «وقودها الناسُ»^(٥) والسَّجِيرُ: الخليلُ الذي يُسَجَّرُ في مودَّةِ خليله، كقولهم: فلان يحترق في مودَّةِ فلان.

(١) تقدم برقم ١٨٥٤.

(٢) المفردات ٢٣٧.

(٣) في الآية ٧٢.

(٤) البيت للنمر بن تولب، وهو في ديوانه ٣٨٠، والمجاز ٢/٢٣٠، والقرطبي

٣٣٣/١٥، والمفردات ٢٢٤. والبيت في وصف وعل. النبع: شجر جبلي.

(٥) الآية ٢٤ من البقرة.

آ. (٧٥) قوله: ﴿تَفْرَحُونَ﴾، «تَمْرَحُونَ» مِنْ باب التَّجْنِيسِ
المَحْرَفِ، وهو أن يَقَعَ الفَرْقُ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ بِحَرْفٍ.

آ. (٧٦) قوله: ﴿فِيئْسَ مَشْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾: المَخْصُوصُ
مَحذُوفٌ أَي: جَهَنَّمُ، أو مَثَاكِمُ، وَلَمْ يَقُلْ فِئْسَ مَدْخَلٌ؛ لِأَنَّ الدَّخُولَ لَا يَدُومُ
وإنَّمَا يَدُومُ الثَّوَاءُ؛ فَلِذَلِكَ حَصَّهُ بِالذَّمِّ، وَإِنْ كَانَ الدَّخُولُ أَيْضاً مَذْمُوماً.

آ. (٧٧) قوله: ﴿فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ﴾: قال الزمخشري^(١): «أصله:
فَإِنْ نَرَكُ و «ما» مَزِيدَةٌ لِتَأْكِيدِ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَلِذَلِكَ أُلْحِقَتِ النُّونُ بِالفِعْلِ. أَلَا
تَرَكَ لَا تَقُولُ: إِنْ تُكْرِمَنِي أُكْرِمَكَ، وَلَكِنْ إِمَّا تُكْرِمَنِي أُكْرِمَكَ». قال الشيخ^(٢):
«وما ذكره مِنْ تَلَاؤَمِ النُّونِ، و «ما» الزائدة لَيْسَ مَذْهَبُ سَيَّبِيه، إِنَّمَا هُوَ مَذْهَبُ
المَبْرِدِ وَالزَّجَّاجِ، وَنَصَّ سَيَّبِيه عَلَى التَّخْيِيرِ^(٣)». / قلت: وهذه القواعدُ وَإِنْ [٧٧٨/أ]
تَقَدَّمَتْ مُسْتَوفاةً، إِلَّا أَنِّي أَذْكَرُهَا لِذِكْرِهِمْ إِيَّاهَا، وَفِي ذَلِكَ تَنْبِيهُ أَيْضاً وَتَذْكَيرٌ بِمَا
تَقَدَّمَ.

قوله: «فَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ» لَيْسَ جَوَاباً لِلشَّرْطِ الْأَوَّلِ، بَلْ جَوَاباً لِمَا عُطِفَ
عَلَيْهِ، وَجَوَابُ الْأَوَّلِ مَحذُوفٌ. قال الزمخشري^(٤): «فَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ» مَتَعَلِّقٌ
بِقَوْلِهِ: «تَتَوَفَّيَنَّكَ» وَجَوَابُ «نُرِيَنَّكَ» مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: فَإِنْ نُرِيَنَّكَ الَّذِي
نَعُدُّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ وَهُوَ الْقَتْلُ^(٥) يَوْمَ بَدْرٍ فَذَلِكَ، وَإِنْ تَتَوَفَّيَنَّكَ قَبْلَ يَوْمِ بَدْرٍ فَإِلَيْنَا

(١) الكشاف ٤٣٧/٣.

(٢) البحر ٤٧٧/٧.

(٣) أي: إن شئت أتيت بـ «ما» دون النون، وإن شئت أتيت بالنون دون ما. وانظر:
الكتاب ١٥٢/٢.

(٤) الكشاف ٤٣٨/٣.

(٥) الكشاف: والأسر.

يُرْجَعُونَ فَنَسْتَقِمُّ مِنْهُمْ أَشَدَّ الْإِنْتِقَامِ». قلت: قد تقدّم مثل هذا في سورة يونس^(١) وبحث الشيخ معه فليُتَنَفَّتْ إليه. وقال الشيخ^(٢): «وقال بعضهم: جواب «فإِذَا نُرِيَّتْكَ» محذوفٌ لدلالة المعنى عليه أي: فَتَقَرُّ عَيْنُكَ. ولا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ «فإِذَا يُرْجَعُونَ» جواباً للمعطوفِ عليه والمعطوفِ، لأنَّ تركيب «فإِذَا نُرِيَّتْكَ بعضُ الذين نَعُدُّهم في حياتك فإِذَا يُرْجَعُونَ» ليس بظاهر، وهو يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ جواب «أَوْ تَنَوَّفَيْتْكَ» أي: فإِذَا يُرْجَعُونَ فَنَسْتَقِمُّ مِنْهُمْ وَنُعَدُّبُهُمْ لكونهم لم يَتَّبِعوك. نظيرُ هذه الآية قوله تعالى: «فإِذَا نَذَهَبْنَا بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْتَقِمُونَ، أَوْ نُرِيَّتْكَ الَّذِي وَعَدْنَاهم فَإِنَّا عَلَيْهِم مُّقْتَدِرُونَ»^(٣) إلا أنه هنا صرَّح بجواب الشرطين». قلت: وهذا بعينه هو قولُ الزمخشريِّ.

وقرأ^(٤) السُّلَمِيُّ ويعقوبُ «يُرْجَعُونَ» بفتح ياءِ الغَيْبَةِ مبنياً للفاعلِ وابنُ مصرفٍ ويعقوبُ أيضاً بفتح تاءِ الخطابِ.

آ. (٧٨) قوله: ﴿مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ «مِنْهُمْ» صفةً لـ «رُسُلًا»، فيكون «مَنْ قَصَصْنَا» فاعلاً به لاعتماده، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ خبراً مقدماً، و«مَنْ» مبتدأ مؤخر. ثم في الجملة وجهان: الوصفُ لـ «رُسُلًا» وهو الظاهرُ والاستثناءُ.

آ. (٧٩) قوله: ﴿مِنْهَا، وَمِنْهَا﴾^(٥): «مِنْ» الأولى يجوزُ أَنْ تكونَ للتبعيضِ، إذ ليس كُلُّها تُرْكِبٌ، ويجوزُ أَنْ تكونَ لابتداءِ الغايةِ إذ المرادُ

(١) انظر: الدر المصون ٢١١/٦.

(٢) البحر ٤٧٧/٧.

(٣) الآية ٤٢ من الزخرف.

(٤) الإتحاف ٤٣٩/٢، والنشر ٢٠٨/٢، والبحر ٤٧٧/٧.

(٥) «لتركبوا منها، ومنها تأكلون».

بالأنعامِ شيءٍ خاصٍّ، وهي الإبل. قال الزجاج^(١): «لأنه لم يُعْهَدَ للركوبِ غيرها». وأمَّا الثانيةُ فكالأولى. وقال ابنُ عطية^(٢): «هي لبيانِ الجنسِ» قال: «لأنَّ الخيلَ منها ولا تُؤْكَلُ».

آ. (٨٠) قوله: ﴿وَعَلَى الْفُلْكِ﴾: اختيار لفظ «على» هنا على لفظ «في» كقوله: «قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا»^(٣) لمناسبة قوله: «وعليها»، كذا أجابوا. ويظهر أنَّ «في» هناك أليق؛ لأنَّ سفينةَ نوحٍ عليه السلام على ما يقالُ كانتْ مُطَبَّقةً عليهم، وهي محيطةٌ بهم كالوعاء. وأمَّا غيرها فالاستعلاء فيه واضح؛ لأنَّ الناسَ على ظهرها.

آ. (٨١) قوله: ﴿فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ﴾: منصوبٌ بـ «تُنْكِرُونَ» وقُدِّمَ وجوباً؛ لأنَّ له صَدْرَ الكلامِ. قال مكي^(٤): «ولو كان مع الفعلِ هاءٌ لكان الاختيارُ الرفعِ في «أي» بخلافِ ألفِ الاستفهامِ تَدْخُلُ على الاسمِ، وبعدها فعلٌ واقعٌ على ضميرِ الاسمِ، فالاختيارُ النصبُ نحو قولك: أزيداً ضَرَبْتُهُ، هذا مذهبُ سيبويه^(٥) فَرَّقَ بين الألفِ وبين أيّ» قلت: يعني أنك إذا قلت: «أيُّهم ضَرَبْتُهُ» كان الاختيارُ الرفعِ لأنه لا يُحَوِّجُ إلى إضمارٍ، مع أنَّ الاستفهامَ موجوداً في «أزيداً ضَرَبْتُهُ» يُختارُ النصبُ لأجلِ الاستفهامِ فكان مُقتضاهُ اختيارُ النصبِ أيضاً، فيما إذا كان الاستفهامُ بنفسِ الاسمِ. والفرقُ عَسِرٌ. وقال

(١) عبارته في معاني القرآن ٣٧٨/٤: «الأنعام ههنا الإبل».

(٢) عبارة المطبوعة من المحرر ١٥٨/١٤: «منها الثانية لبيان الجنس لأن الجمع منها يؤكل» ولعلها محرفة.

(٣) الآية ٤٠ من هود.

(٤) المشكل ٢٦٨/٢.

(٥) انظر: الكتاب ٥٢/١.

- غافر -

الزمخشري^(١): «فأي آيات جاءت على اللغة المستفيضة. وقولك: «فأية آيات الله» قليل؛ لأن التفرقة بين المذكر والمؤنث في الأسماء غير الصفات نحو: جمار وجمارة غريب، وهو في «أي» أغرب لإبهامه». قال الشيخ^(٢): «ومن قلة تأنيث «أي» قوله^(٣)»:

٣٩٤٥- بأي كتاب أم بأية سنة
ترى حُبهم عاراً عليّ وتحسب

قوله: «وهو في أي أغرب» إن عنى «أياً» على الإطلاق فليس بصحيح، لأن المستفيض في النداء أن يُؤنث في نداء المؤنث كقوله تعالى: «يا أيها النفس المطمئنة»^(٤) ولا نعلم أحداً ذكر تذكيرها فيه، فيقول: يا أيها المرأة، إلا صاحب «البدیع في النحو»^(٥)، وإن عنى غير المناداة فكلامه صحيح يقل تأنيثها في الاستفهام وموصولة وشرطية^(٦). قلت: وأمّا إذا وقعت صفةً لنكرة وحالاً لمعرفة، فالذي ينبغي أن يجوز الوجهان كالموصولة، ويكون التأنيث أقلّ نحو: «مرتُ بامرأة أیه امرأة» و«جاءت هندُ أیه امرأة»، وكان ينبغي للشيخ أن ينبه على هذين الفرعين.

آ. (٨٢) قوله: ﴿فما أغنى عنهم﴾: يجوز في ما أن تكون نافيةً، واستفهاميةً بمعنى النفي، ولا حاجة إليه.

(١) الكشاف ٤٣٩/٣.

(٢) البحر ٤٧٨/٧.

(٣) تقدم برقم ٧٢٤.

(٤) الآية ٢٧ من الفجر.

(٥) كتاب البدیع في النحو للإمام أبي السعادات مبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري المتوفى سنة ٦٠٦، وللشيخ محمد بن مسعود الغزي المتوفى سنة ٤٢١. انظر: كشف الظنون ٢٣٦/١.

(٦) سقط قوله: «وشرطية» في مطبوعة البحر.

قوله: «ما كانوا» يجوز أن تكون «ما» مصدرية، ويجوز أن تكون بمعنى الذي، فلا عائد على الأول، وعلى الثاني هو محذوف أي: يكسبونه، وهي فاعل بـ «أغنى» على التقديرين.

آ. (٨٣) قوله: ﴿بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ﴾: فيه أوجه، أحدها: أنه تهكم بهم. والمعنى: ليس عندهم علم. الثاني: أن ذلك جاء على زعمهم أن عندهم علماً يتتفعون به. الثالث: أن «من» بمعنى بدل أي: بما عندهم من الدنيا بدل العلم. وعلى هذه الأوجه فالضميران للكفار. الرابع: [٧٧٨/ب] أن يكون الضميران للرسل أي: فرح الرسل بما عندهم من العلم. الخامس: أن الأول للكفار، والثاني للرسل، ومعناه: فرح الكفار فرح ضحك واستهزاء بما عند الرسل من العلم، إذ لم يأخذوه بقبول ويمثلوا أوامر الوحي ونواهيه. وقال الزمخشري^(١): «ومنها - أي من الوجوه - أن يوضع قوله: «فرحوا بما عندهم من العلم» مبالغة في نفي فرحهم بالوحي الموجب لأقصى الفرح والمسرة مع تهكم بقرط خلوتهم من العلم وجهلهم». قال الشيخ^(٢): «ولا يعبر بالجملة الظاهر كونها مثبتة عن الجملة المنفية، إلا في قليل من الكلام نحو: «شرأهرذا ناب»^(٣)، على خلاف فيه، ولما آل أمره إلى الإبتاء^(٤) المحصور جازاً. وأما في الآية فينبغي أن لا يحتمل على القليل؛ لأن في ذلك تخليطاً لمعاني الجمل المتباينة.

آ. (٨٥) قوله: ﴿فَلَمْ يَكْ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ﴾: يجوز رفع

(١) الكشف ٤٣٩/٣.

(٢) البحر ٤٧٩/٧.

(٣) مثل عربي مجمع الأمثال ٣٧٠/١، والمستقصى ١٣٠/٢.

(٤) البحر: «الإبتاء».

- غافر -

«إيمانهم» اسماً لـ «كان»، و«يُنْفَعُهُمْ» جملةٌ خيراً مقدماً، ويجوزُ أن يرتفعَ بأنه فاعلُ «يُنْفَعُهُمْ»، وفي «كان» ضميرُ الشأن. وقد تقدّم لك هذا مُحَقَّقاً عند قوله: «ما كان يَصْنَعُ فرعون»^(١) وأنه لا يكونُ من بابِ التنازعِ فعليك بالالتفاتِ إليه، ودخَلَ حرفُ النفيِ على الكونِ لا على النفيِ؛ لأنه بمعنى لا يَصِحُّ ولا ينبغي، كقوله: «ما كان لله أن يتخذَ مِنْ وَلَدٍ»^(٢).

قوله: «سُنَّةَ اللَّهِ» يجوزُ انتصابُها على المصدرِ المؤكِّدِ لمضمونِ الجملةِ، يعني: أن الذي فَعَلَ اللَّهُ بهم سُنَّةً سابقةً من الله. ويجوزُ انتصابُها على التحذيرِ أي: احذروا سنةَ اللَّهِ في المكذِّبين التي قد خَلَّتْ في عبادِهِ. و«هنالك» في الأصلِ مكان. قيل: واستعيرَ هنا للزمانِ، ولا حاجةَ له، فالمكانيةُ فيه ظاهرةٌ.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الطُّوْلِ]

(١) الآية ١٣٧ من الأعراف. وانظر: الدر المصون ٤٣٩/٥.

(٢) الآية ٣٥ من مريم.

سورة حم السجدة

بسم الله الرحمن الرحيم

آ . (٢) قوله : ﴿تَنْزِيلٌ﴾ : يجوزُ أَنْ يكونَ خبرَ «حم» على القولِ بأنها اسمٌ للسورة، أو خبرٌ ابتداءً مضميرٌ أي : هذا تنزيلٌ أو مبتدأً، وخبرُهُ «كتابٌ فَصَّلْتُ» .

آ . (٣) قوله : ﴿كِتَابٌ﴾ : قد تقدّم أنه يجوزُ أَنْ يكونَ خبراً لـ «تنزيل» ويجوزُ أَنْ يكونَ خبراً ثانياً، وَأَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «تنزيل»، وَأَنْ يكونَ فاعلاً بالمصدر، وهو «تنزيلٌ» أي : نَزَلَ كتابٌ، قاله أبو البقاء^(١)، و «فُصِّلْتُ آياته» صفةٌ لكتاب .

قوله : «قُرْآنًا» في نصبه ستة أوجه، أحدها : هو حالٌ بنفسه و «عربياً» صفته، أو هو حالٌ موطنٌ، والحالُ في الحقيقة «عربياً»، وهي حالٌ غيرُ منتقلةٍ . وصاحبُ الحال : إمَّا «كتابٌ» لوصفه بـ «فُصِّلْتُ»، وإمَّا «آياته»، أو منصوبٌ على المصدرِ أي : تقرأه قرآنًا، أو على الاختصاصِ والمدحِ ، أو مفعولٌ ثانٍ لـ فُصِّلْتُ، أو منصوبٌ بتقديرِ فعلٍ أي : فُصِّلناه قرآنًا .

قوله : «لقومٍ» فيه ثلاثة أوجه، أحدها : أَنْ يتعلّقَ بـ فُصِّلْتُ أي : فُصِّلْتُ لهؤلاءِ وبُيِّنَتْ لهم ؛ لأنهم هم المتفعمون بها، وإن كانت مُفَصَّلَةً في نفسها

(١) الإملاء ٢٢٠/٢ .

لجميع الناس . الثاني : أن يتعلّق بمحذوفٍ صفةً لـ «قُرْآنًا» أي : كائناً لهؤلاءِ خاصةً لما تقدّم في المعنى . الثالث : أن يتعلّق بـ «تَنْزِيلٌ» وهذا إذا لم يُجْعَلْ «من الرحمن» صفةً له ؛ لأنك إن جَعَلْتَ «من الرحمن» صفةً له فقد أَعْمَلْتَ المصدرَ الموصوفَ ، وإذا لم يكن «كتابٌ» خبراً عنه ولا بدلاً منه ؛ لثلاثِ يلزَم الإخبارُ عن الموصولِ أو البدلِ منه قبل تمامِ صلته . وَمَنْ يَتَسَعَّ في الظرفِ وعديله لم يُيالِ بشيءٍ من ذلك . وأمّا إذا جَعَلْتَ «من الرحمن» متعلّفاً به و«كتابٌ» فاعلاً به فلا يَضُرُّ ذلك ؛ لأنه مِنْ تَمَّاتِهِ وليس بأجنبيٍّ ، وهذا الموضعُ ممّا يُظهِرُ حُسْنَ علمِ الإعرابِ ، ويُدَرِّبُكَ في كثيرٍ من أبوابه .

آ . (٤) قوله : ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ : يجوزُ أن يكونا نعتينِ لـ «قُرْآنًا» ، وأن يكونا حالّينِ : إمّا مِنْ «كتاب» ، وإمّا مِنْ «آياته» ، وإمّا من الضميرِ المنويِّ في «قُرْآنًا» . وقرأ^(١) زيد بن علي برفعهما على النعتِ لـ «كتاب» أو على خبرِ ابتداءٍ مضميرٍ أي : هو بشيرٌ ونذيرٌ .

آ . (٥) قوله : ﴿فِي أَكِنَّةٍ﴾ : قال الزمخشري^(٢) : «فإن قلت : هلاً قيل : على قلوبنا أكنةٌ كما قيل : وفي آذاننا وقرٌ ، ليكون الكلامُ على نَمَطٍ واحد . قلت : هو على نَمَطٍ واحدٍ ؛ لأنه لا فَرْقَ في المعنى بين قولك : قلوبنا في أكنةٍ ، وعلى قلوبنا أكنةٌ ، والدليلُ عليه قوله تعالى : ﴿وجَعَلْنَا على قلوبهم أكنةً﴾^(٣) ، ولو قيل : جَعَلْنَا قلوبهم في أكنةٍ لم يختلفِ المعنى ، وترى المطابيعَ منهم لا يَرَوْنَ^(٤) الطباقَ والملاحظةُ إلّا في المعاني» . قال الشيخ^(٥) : «و«في» هنا

(١) القرطبي ٣٣٨/١٥ ، البحر ٤٨٣/٧ .

(٢) الكشاف ٤٤٢/٣ .

(٣) الآية ٢٥ من الأنعام .

(٤) الكشاف : «لا يراعون» .

(٥) البحر ٤٨٤/٧ .

أَبْلَغُ مِنْ «عَلَى» لِأَنَّهُمْ قَصَدُوا الْإِفْرَاطَ فِي عَدَمِ الْقَبُولِ بِحُصُولِ قُلُوبِهِمْ فِي أَكْنَةِ
اِحْتَوَتْ عَلَيْهَا احْتَوَاءَ الظَّرْفِ عَلَى الْمَظْرُوفِ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهَا شَيْءٌ،
كَمَا تَقُولُ: «الْمَالُ فِي الْكَيْسِ» بِخِلَافِ قَوْلِكَ: «عَلَى الْمَالِ كَيْسٌ»، فَإِنَّهُ
لَا يَدُلُّ عَلَى الْحَصْرِ وَعَدَمِ الْوَصُولِ دَلَالَةَ الْوَعَاءِ، وَأَمَّا «وَجَعَلْنَا» فَهُوَ مِنْ إِخْبَارِ
اللَّهِ تَعَالَى فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى مِبَالِغَةٍ. وَتَقَدَّمَ تَفْسِيرُ الْأَكْنَةِ وَالْوَقْرِ^(١). / [٧٧٩/أ]
وقرأ طلحة^(٢) بكسر الواو وتقدم الفرق بينهما.

قوله: «مِمَّا تَدْعُونَا» مِنْ فِي «مِمَّا» وَفِي «وَمِنْ بَيْنِنَا» لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ
فَالْمَعْنَى: أَنَّ الْحِجَابَ ابْتَدَأَ مِنَّا وَابْتَدَأَ مِنْكَ، فَالْمَسَافَةُ الْمَتَوَسِّطَةُ لِحَيْثِنَا وَحَيْثِكَ
مُسْتَوْعِبَةٌ لَا فِرَاقَ فِيهَا، فَلَوْلَمْ تَأْتِ «مِنْ» لَكَانَ الْمَعْنَى: أَنَّ حِجَابًا حَاصِلٌ وَسَطَ
الْجِهَتَيْنِ، وَالْمَقْصُودُ الْمِبَالِغَةُ بِالتَّبَايُنِ الْمُفْرَطِ، فَلِذَلِكَ جِيءَ بِـ «مِنْ» قَالَهُ
الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣). وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٤): «هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: فِي
أَكْنَةٍ مَحْجُوبَةٍ عَنِ سَمَاعِ مَا تَدْعُونَا إِلَيْهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لِـ «أَكْنَةٍ»؛ لِأَنَّ
الْأَكْنَةَ الْأَغْشِيَّةَ، وَلَيْسَتْ الْأَغْشِيَّةُ مِمَّا يُدْعَوْنَ^(٥) إِلَيْهِ».

آ. (٦) قوله: ﴿قُل﴾: قرأ^(٦) ابنُ وَثَّابٍ والأَعْمَشُ «قال» فعلاً
مَاضِيًا خَبْرًا عَنِ الرَّسُولِ. وَالرَّسْمُ يَحْتَمِلُهُمَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ مِثْلُ هَذَا فِي الْأَنْبِيَاءِ
وَأَخَرِ الْمُؤْمِنِينَ. وَقَرَأَ^(٧) الْأَعْمَشُ وَالنَّخَعِيُّ «يُسُوجِي» بِكسْرِ الحاءِ أَي: اللَّهُ
تَعَالَى.

(١) انظر: الدر المصون ٥٧٦/٤.

(٢) البحر ٤٨٣/٧.

(٣) الكشاف ٤٤٢/٣.

(٤) الإملاء ٢٢٠/٢.

(٥) الإملاء: تَدْعُونَا.

(٦) الإتحاف ٤٤١/٢، البحر ٤٨٤/٧.

(٧) الإتحاف ٤٤١/٢، البحر ٤٨٤/٧.

قوله: «فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ» عُدِّيَ بـ «إلى» لتضمينه معنى تَوَجَّهُوا، والمعنى: وَجَّهُوا استقامتكم إليه.

آ. (٨) قوله: ﴿غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾: قيل: غير منقوص، وأنشدوا لذي الإصبع العدواني^(١):

٣٩٤٦- إني لَعَمْرُكَ ما بابي بذِي غَلِقِ
على الصديقِ ولا خَيْرِي بِمَمْنُونِ
وقيل: مقطوعٌ، مِنْ مَنَنْتُ الحَبْلَ أَي: قطعته، وأنشدوا^(٢):

٣٩٤٧- فَضَلَ الجِوَادِ على الخيلِ البِطَاءِ فلا
يُعْطِي بِذلك مَمْنُوناً ولا نَزِقاً
وقيل: غير ممنونٍ، مِنَ المَنْ؛ لأنَّ عطاءَ اللَّهِ تعالى لا يَمُنُّ به، إنما يَمُنُّ
المخلوقُ.

آ. (٩) قوله: ﴿وَتَجْعَلُونَ﴾: عطفتُ على «لَتَكْفُرُونَ» فهو داخلٌ
في حيزِ الاستفهامِ.

آ. (١٠) قوله: ﴿وَجَعَلَ﴾: مستأنف. ولا يجوز عطفه على صلة
الموصولِ للفصلِ بينهما بأجنبيٍّ، وهو قوله: «وَتَجْعَلُونَ» فإنه معطوفٌ على
«لَتَكْفُرُونَ» كما تقدّم.

قوله: «في أربعة أيامٍ» تقديره: في تمامِ أربعةِ أيامٍ باليومينِ المتقدّمينِ.

(١) المفضليات ١٦٠، والقرطبي ٣٤١/١٥، والبحر ٤٨٥/٧.

(٢) البيت لزهير، وهو في ديوانه ٤٩، والقرطبي ٣٤١/١٥، والبحر ٤٨٥/٧. أي:

فضله على الرجال كفضل الجواد على الخيل البطاء.

وقال الزجاج^(١): «في تَمَّةِ أربعةِ أيامٍ» يريدُ بالتَمَّةِ اليوميِّين. وقال الزمخشري^(٢): «في أربعةِ أيامٍ فَذَلِكَ لَمَدَةِ خَلْقِ اللَّهِ الْأَرْضَ وما فيها، كأنه قال: كلُّ ذلك في أربعةِ أيامٍ كاملةٍ مستويةٍ بلا زيادةٍ ولا نقصانٍ». قلت: وهذا كقولك: بَنِيْتُ بيتي في يومٍ، وَأَكْمَلْتُهُ في يومين، أي: بالأول. وقال أبو البقاء^(٣): «أي: في تمامِ أربعةِ أيامٍ، ولولا هذا التقديرُ لكانتِ الأيامُ ثمانيةً، يومان في الأول، وهو قوله: «خَلَقَ الْأَرْضَ في يومين»، ويومان في الآخر^(٤)، وهو قوله: «فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ في يومين» [وأربعة في الوسط، وهو قوله «في أربعةِ أيامٍ»]^(٥).

قوله: «سواءً» العامةُ على النصبِ، وفيه أوجهٌ، أحدها: أنه منصوبٌ على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ أي: استوتُ استواءً، قاله مكي^(٦) وأبو البقاء^(٧). والثاني: أنه حالٌ مِنْ «ها» في «أقواتها» أو مِنْ «ها» في «فيها» العائدةُ على الأرضِ أو من الأرضِ، قاله أبو البقاء^(٨).

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ المعنى: إنما هو وصفُ الأيامِ بأنها سواءٌ، لا وصفُ الأرضِ بذلك، وعلى هذا جاء التفسيرُ. ويَدُلُّ على ذلك قراءةُ «سواءً» بالجرِّ صفةً للمضافِ أو المضافِ إليه. وقال السدي وقتادة: سواءٌ معناه: سواءٌ لمن

(١) معاني القرآن ٤/٣٨١.

(٢) الكشف ٣/٤٤٤.

(٣) الإملاء ٢/٢٢١.

(٤) الإملاء: «الآخرة».

(٥) ما بين معقوفين لم يرد في «الإملاء».

(٦) المشكل ٢/٢٧٠.

(٧) الإملاء ٢/٢٢١.

(٨) الإملاء ٢/٢٢١.

- فصلت -

سأل عن الأمر واستفهم عن حقيقة وقوعه، وأراد العبرة فيه، فإنه يجده كما قال تعالى، إلا أن ابن زيد وجماعة قالوا شيئاً يقرب من المعنى الذي ذكره أبو البقاء^(١)، فإنهم قالوا: معناه مُستوٍ مهياً أمر هذه المخلوقات ونفعها للمحتاجين إليها من البشر، فعبر بالسائلين عن الطالبين.

وقرأ^(٢) زيد بن علي والحسن وابن أبي إسحاق وعيسى ويعقوب وعمرو بن عبيد «سواء» بالخفض على ما تقدّم، وأبو جعفر بالرفع، وفيه وجهان، أحدهما: أنه علي خبر ابتداءٍ مضمّر أي: هي سواء لا تزيد ولا تنقص. وقال مكي^(٣): «هو مرفوعٌ بالابتداء»، وخبره «للسائلين». وفيه نظر: من حيث الابتداء بنكرة من غير مُسوّغ، ثم قال: «بمعنى مُستويات، لمن سأل فقال: في كم خلقت؟ وقيل: للسائلين لجميع الخلق لأنهم يسألون الرزق وغيره من عند الله تعالى».

قوله: «للسائلين» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه متعلّق بـ «سواء» بمعنى: مُستويات للسائلين. الثاني: أنه متعلّق بـ «قدّر» أي: قدّر فيها أقواتها لأجل الطالبين لها المحتاجين المُقتاتين. الثالث: أن يتعلّق بمحذوفٍ كأنه قيل: هذا الحصر لأجل من سأل: في كم خلقت الأرض وما فيها؟

آ. (١١) والدُّخان: ما ارتفع من لهب النار، ويُستعار لِمَا يُرى من بخار الأرض عند جذبها. وقياسُ جمعه في القلة: أدخنة، وفي الكثرة: دخان نحو

(١) الإملاء ٢/٢٢١، وعبارته: «مصدر ويكون في موضع الحال من الضمير في أقواتها أو فيها أو من الأرض».

(٢) الإنحاف ٢/٤٤٢، النشر ٢/٣٦٦، القرطبي ١٥/٣٤٣، البحر ٧/٤٨٦.

(٣) المشكل ٢/٢٧٠.

- فصلت -

غُرَابٍ وَأَعْرَبِيَّةٍ وَغَرِبَانَ، وَشَدُّوا فِي جَمْعِهِ عَلَى دَوَائِنَ. قِيلَ: هُوَ جَمْعُ دَاخِنَةٍ تَقْدِيرًا عَلَى سَبِيلِ الْإِسْنَادِ الْمَجَازِيِّ. وَمِثْلُهُ: عُثَانٌ وَعَوَائِنٌ^(١).

قوله: «وهي دُخَانٌ» من باب التشبيهِ الصُّورِيِّ؛ لأنَّ صَوْرَتَهَا صَوْرَةُ الدُّخَانِ فِي رَأْيِ الْعَيْنِ.

قوله: «أَتَيْنَا» قَرَأَ الْعَامَّةُ «أَتَيْتَا» أَمْرًا مِنَ الْإِيتَانِ، «قَالَتَا أَتَيْنَا» مِنْهُ أَيْضًا. وَقَرَأَ^(٢) ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ جَبْرِ وَمَجَاهِدٌ: «أَتَيَا قَالَتَا أَتَيْنَا» بِالْمَدِّ فِيهِمَا. وَفِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مِنَ الْمُؤَاتَاةِ، وَهِيَ الْمَوَافَقَةُ أَي: لِيُؤَافِقَ كُلُّ مَنْكُمَا الْآخَرَى لِمَا يَلِيقُ بِهَا، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الرَّازِيُّ^(٣) وَالزَّمْخَشَرِيُّ^(٤). فَوَزَنُ «أَتَيَا» فَاعِلًا كَقَاتِلَا، وَ«أَتَيْنَا» وَزْنُهُ فَاعِلْنَا كَقَاتَلْنَا. / وَالثَّانِي: أَنَّهُ مِنَ الْإِيتَاءِ بِمَعْنَى الْإِعْطَاءِ، فَوَزَنُ أَتَيَا أَفْعَلًا كَأَكْرَمَا، وَوَزَنُ أَتَيْنَا أَفْعَلْنَا كَأَكْرَمْنَا. فَعَلَى الْأَوَّلِ يَكُونُ قَدْ حَذَفَ مَفْعُولًا، وَعَلَى الثَّانِي يَكُونُ قَدْ حَذَفَ مَفْعُولَيْنِ إِذِ التَّقْدِيرُ: أَعْطَيْتَا الطَّاعَةَ مِنْ أَنْفُسِكُمَا مَنْ أَمَرَكُمَا. قَالَتَا: أَعْطَيْنَاهُ الطَّاعَةَ.

وقد منع أبو الفضل الرازي الوجه الثاني. فقال: «أَتَيْنَا» بِالْمَدِّ عَلَى فَاعِلْنَا مِنَ الْمُؤَاتَاةِ، بِمَعْنَى سَارَعْنَا، عَلَى حَذْفِ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَلَا تَكُونُ مِنَ الْإِيتَاءِ الَّذِي هُوَ الْإِعْطَاءُ لِبُعْدِ حَذْفِ مَفْعُولِهِ». قلت: وهذا هو الذي منع الزمخشري أن يجعله من الإيتاء.

قوله «طَوْعًا أَوْ كَرْهًا» مصدران في موضع الحال أي: طائعتين

(١) العُثَانُ: الدُّخَانُ وَالغُبَارُ.

(٢) المحتسب ٢/٢٤٥، البحر ٧/٤٨٧، القرطبي ١٥/٣٤٤.

(٣) وهو أبو الفضل صاحب «اللوامح».

(٤) الكشف ٣/٤٤٦.

- فصلت -

أو مُكْرَهَتَيْنِ . وقرأ (١) الأعمش «كُرْهًا» بالضم . وقد تقدّم الكلام على ذلك في النساء (٢) .

قوله : «قالتا» أي : قالت السماء والأرض . وقال ابن عطية (٣) : «أراد الفرقَتَيْنِ المذكورتَيْنِ . جَعَلَ السَّمَوَاتِ سَمَاءً ، وَالْأَرْضِينَ أَرْضًا ، وَهُوَ نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ (٤) :

٣٩٤٨ - أَلَمْ يُحْزِنِكَ أَنْ حَبَالَ قَوْمِي

وقومك قد تباينتا انقطاعا

عَبَّرَ عَنْهُمَا بِـ «تَبَايَنَتَا» . قَالَ الشَّيْخُ (٥) : «وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمَ إِلَّا ذَكَرَ الْأَرْضَ مَفْرَدَةً وَالسَّمَاءَ مَفْرَدَةً ، فَلِذَلِكَ حَسُنَ التَّعْبِيرُ بِالتَّشْبِيهِ . وَأَمَّا الْبَيْتُ فَكَأَنَّهُ قَالَ : حَبَلِي قَوْمِي وَقَوْمِكَ ، وَأَنْتَ فِي «تَبَايَنَتَا» عَلَى الْمَعْنَى لِأَنَّهُ عَنِ الْجِبَالِ الْمَوْدَّةُ» .

قوله : «طَائِعِينَ» فِي مَجِيئِهِ مَجِيءٌ جَمْعُ الْمَذْكُرِينَ الْعُقَلَاءِ وَجِهَانِ ، أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْمُرَادَ : أَيَّا بَمَنْ فِيهِمَا مِنَ الْعُقَلَاءِ وَغَيْرِهِمْ ، فَلِذَلِكَ غَلَبَ الْعُقَلَاءُ عَلَى غَيْرِهِمْ ، وَهُوَ رَأْيُ الْكَسَائِيِّ . وَالثَّانِي : أَنَّهُ لَمَّا عَامَلَهُمَا مَعَامَلَةَ الْعُقَلَاءِ فِي الْإِخْبَارِ عَنْهُمَا وَالْأَمْرِ لِهَمَا جُمِعَا كَجَمْعِهِمْ ، كَقَوْلِهِ : «رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ» (٦) وَهَلْ هَذِهِ الْمَحَاوِرَةُ حَقِيقَةٌ أَوْ مَجَازٌ؟ وَإِذَا كَانَتْ مَجَازًا فَهَلْ هُوَ تَمَثِيلٌ أَوْ تَخْيِيلٌ؟ خِلَافٌ .

(١) البحر ٤٨٧/٧ .

(٢) انظر: الدرر ٦٢٧/٣ .

(٣) المحرر ١٦٨/١٤ .

(٤) تقدم برقم ٣٣٣٧ .

(٥) البحر ٤٨٧/٧ ، ونقل السمين بالمعنى .

(٦) الآية ٤ من يوسف .

- فصلت -

آ. (١٢) قوله: ﴿سَبَعٌ﴾: في نصبه أربعة أوجه، أحدها: أنه مفعول ثانٍ لـ «قَضَاهُنَّ»؛ لأنه ضَمَّنَ معنى صَيَّرُهُنَّ بقضائه سبعِ سمواتٍ.

والثاني: أنه منصوبٌ على الحالِ مِنْ مفعولِ «قَضَاهُنَّ» أي: قَضَاهُنَّ معدودةً، و«قضى» بمعنى صَنَعَ، كقولِ أبي ذؤيب^(١):

٣٩٤٩- وعليهما مَسْرُودَتانِ قِضَاهِما
داوُدُ أو صَنَعُ السُّوابِغِ تُبَعُ

أي: صَنَعَهُما. الثالث: أنه تمييزٌ. قال الزمخشري^(٢): «ويجوزُ أن يكونَ ضميراً مبهماً مُفسَراً بسبعِ سمواتٍ [على التمييز]»^(٣) يعني بقوله «مبهماً» أنه لا يعودُ على السماءِ لا من حيث اللفظُ ولا مِنْ حيث المعنى، بخلاف كونه حالاً أو مفعولاً ثانياً. الرابع: أنه بدلٌ مِنْ «هُنَّ» في «فَقَضَاهُنَّ» قاله مكي^(٤). وقال أيضاً: «السَّماءُ تذكُرُ وتؤنثُ. وعلى التأنيثِ جاء القرآن، ولو جاء على التذكير لقليل: سبعة سموات». وقد تقدَّم تحقيقُ تذكيره وتأنيثه في أوائل البقرة^(٥).

قوله: «وَجِفْظاً» في نصبه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ، أي: وَحَفِظْنَاها بالثوابِ مِنَ الكواكِبِ حِفْظاً. والثاني: أنه مَفْعُولٌ مِنْ أَجله على المعنى، فَإِنَّ التقديرَ: خَلَقْنَا الكواكِبَ زِينَةً وَحِفْظاً. قال الشيخ^(٦): «وهو تَكْلُفٌ وَعُدُولٌ عَنِ السَّهْلِ البَيِّنِ».

(١) تقدم برقم ٦٩٣.

(٢) الكشاف ٤٤٦/٣.

(٣) لم يرد في «الكشاف» قوله: «على التمييز».

(٤) المشكل ٢٧٠/٢.

(٥) انظر: الدر المصون ١٦٩/١.

(٦) البحر ٤٨٨/٧.

آ. (١٣) قوله: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا﴾: التفاتٌ من خطابهم بقوله: «قل أئنكم» إلى الغيبة لفعليهم الإعراض أعرض عن خطابهم، وهو تناسبٌ حسنٌ. وقرأ الجمهورُ «صاعقةً مثل صاعقة» بالألفِ فيهما. وابن الزبير^(١) والنخعي والسلمي وابن محيصن «صَعَقَةٌ مثل صَعَقَةٌ» بحذفها وسكون العين. وقد تقدّم الكلامُ في ذلك في أوائل البقرة^(٢). يقال: صَعَقْتَهُ الصاعقةُ فصَعَقَ، وهذا مما جاء فيه فعَلْتَهُ - بالفتح - ففَعِلَ بالكسر، ومثله جَدَعْتَهُ فَجَدَعَ. والصَّعَقَةُ المَرَّةُ.

آ. (١٤) قوله: ﴿إِذْ جَاءَتْهُمْ﴾: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه ظرفٌ لـ «أَنْذَرْتُمْ» نحو: لَمَيِّتِكَ إِذْ كَانَ كَذَا. الثاني: أنه منصوبٌ بصاعقةٍ لأنها بمعنى العذاب أي: أَنْذَرْتُمْ العذابَ الواقعَ في وقتٍ مجيءِ رُسُلِهِم. الثالث: أنه صفةٌ لـ «صاعقة» الأولى. الرابع: أنه حالٌ من «صاعقة» الثانية، قالهما أبو البقاء^(٣) وفيهما نظرٌ؛ إذ الظاهرُ أنَّ الصَّاعِقَةَ جِثَّةٌ وهي قطعةٌ نارٍ تَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ فَتَحْرَقُ، كما تقدّم في تفسيرها أولُ هذا التصنيف^(٤)؛ فلا يقعُ الزمانُ صفةً لها ولا حالاً عنها، وتأويلُها بمعنى العذاب إخراجُ لها عن مدلولها من غير ضرورة، وإنما جعلها وصفاً للأولى لأنها نكرةٌ، وحالاً من الثانية لأنها معرفةٌ لإضافتها إلى عَلَمٍ، ولو جعلها حالاً من الأولى؛ لأنها تَخَصَّصَتْ بِالْإِضَافَةِ [٧٨٠/أ] لجاز/ فتعودُ الوجوهُ خمسةً.

قوله: «مَنْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَنْ خَلْفَهُمْ» الظاهرُ أنَّ الضميرين عائدان على

(١) البحر ٤٨٩/٧.

(٢) انظر: الدر ١٧٢/١.

(٣) الإملاء ٢٢١/٢.

(٤) انظر: الدر ١٧٢/١.

- فصلت -

عادٍ وثمود . وقيل^(١) : الضميرُ في «خَلَفَهُمْ» يعودُ على الرسلِ . واستُبعدَ هذا من حيث المعنى ؛ إذ يصيرُ التقديرُ : جاءتهم الرسلُ مِنْ خَلَفِ الرسلِ ، أي : مِنْ خَلَفِ أَنْفُسِهِمْ . وقد يُجابُ عنه : بأنه مِنْ بابِ «دَرَهُمْ وَنَصَفَهُ» أي : ومن خَلَفِ رُسُلٍ آخَرِينَ .

قوله : «أَنْ لَا تَعْبُدُوا» يجوزُ في «أَنْ» ثلاثةٌ أوجهٍ ، أحدها : أَنْ تكونَ المخففةُ من الثقلية ، واسمُها ضميرُ الشأنِ محذوفٌ ، والجملةُ النَّهْيِيَّةُ بعدها خبرٌ ، كذا أعربه الشيخُ^(٢) . وفيه نظرٌ مِنْ وجهين ، أحدهما : أَنْ المخففةُ لا تقعُ بعدَ فِعْلٍ إِلَّا مِنْ أفعالِ اليقينِ . الثاني : أَنْ الخبرَ في بابِ «إِنَّ» وأحوالها لا يكونُ طلباً^(٣) ، فَإِنْ وَرَدَ مِنْهُ شَيْءٌ أَوَّلَ وَلِذَلِكَ تَأَوَّلُوا [قولُ الشاعرِ :^(٤)

٣٩٥٠- إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُمْ
لَا تَحْسَبُوا لِيَلَهُمْ عَن لَيْلِكُمْ نَامَا

وقول الآخر^(٥) :

٣٩٥١- وَلَوْ أَصَابَتْ لِقَالَتْ وَهِيَ صَادِقَةٌ
إِنَّ الرِّيَاضَةَ لَا تُنْصِبُكَ لِلشَّيْبِ
على إضمارِ القولِ . الثاني : أنها الناصبةُ للمضارعِ ، والجملةُ النَّهْيِيَّةُ بعدها صلتهَا وَصِلَتْ بالنهي كما تُوصَلُ بالأمر في «كُتِبَتْ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ» ، وقد مرَّ في وَصْلِهَا بِالْأَمْرِ إشكالٌ يأتي مثله في النهي . الثالث : أَنْ تكونَ مفسَّرةً

(١) وهو مذهب الطبري . انظر : تفسيره ١٠١/٢٤ .

(٢) البحر ٤٨٩/٧ .

(٣) الشيخ أبو حيان لم يعربها خيراً بل منصوبة على نزع الخافض ، أي : بأنه لا تعبدوا .

(٤) تقدم برقم ١٠٢١ .

(٥) تقدم برقم ٢٥٦٠ .

- فصلت -

لمجيئهم لأنه يتضمَّن قولاً، و«لا» في هذه الأوجه كلها ناهيةً، ويجوزُ أن تكونَ نافيةً على الوجه الثاني، ويكون الفعلُ منصوباً بـ «أن» بعد «لا» النافية، فإنَّ «لا» النافية لا تمنع العاملَ أن يعملَ فيما بعدها نحو: «جئتُ بلا زبيد»، ولم يذكر الحوفي غيره.

قوله: «لو شاء» قدّر الزمخشري^(١) مفعول «شاء»: لو شاء إرسال الرسل لأنزل ملائكة. قال الشيخ^(٢): «تَبَعْتُ الْقُرْآنَ وَكَلَامَ الْعَرَبِ فَلَمْ أَجِدْ حَذْفَ مَفْعُولِ «شَاء» الْوَاقِعِ بَعْدَ «لَوْ» إِلَّا مِنْ جِنْسِ جَوَابِهَا نَحْوُ: «وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهَدْيِ»^(٣) أَي: لَوْ شَاءَ جَمَعَهُمْ عَلَى الْهَدْيِ لَجَمَعَهُمْ عَلَيْهِ، «لَوْ شَاءَ لَجَعَلْنَاهُ حُطَاماً»^(٤) «لَوْ شَاءَ جَعَلْنَاهُ أَجَاجاً»^(٥) «وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ»^(٦) «وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ»^(٧) «لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ»^(٨). وقال الشاعر^(٩):

٣٩٥٢- فلو شاء ربِّي كنتُ قيسَ بنَ خالدٍ

ولو شاء ربِّي كنتُ قيسَ بنَ مرثدٍ

وقال الراجز^(١٠):

-
- (١) الكشاف ٤٤٨/٣.
 - (٢) البحر ٤٩٠/٧.
 - (٣) الآية ٣٥ من الأنعام.
 - (٤) الآية ٦٥ من الواقعة.
 - (٥) الآية ٧٠ من الواقعة.
 - (٦) الآية ٩٩ من يونس.
 - (٧) الآية ١١٢ من الأنعام.
 - (٨) الآية ٣٥ من النحل.
 - (٩) لم أهدئ إلى قائله، وهو في البحر ٤٩٠/٧.
 - (١٠) تقدم برقم ٢١٤.

٣٩٥٣- والذِّ لو شاء لَكُنْتُ صَخْرًا
أو جَبَلًا أَشَمَّ مُشْمَخِرًا

قال: «فعلى ما تقرّر لا يكون المحذوف ما قدره الزمخشري، وإنما التقدير: لو شاء ربنا إنزال ملائكة بالرسالة منه إلى الإنس لأنزلهم بها إليهم، وهذا أبلغ في الامتناع من إرسال البشر، إذ علّقوا ذلك بإنزال الملائكة، وهو لم يشأ ذلك فكيف يشاء ذلك في البشر؟» قلت: وتقدير أبي القاسم أوقع معنى وأخلص من إيقاع الظاهر موقع المضمير؛ إذ يصير التقدير: لو شاء إنزال ملائكة لأنزل ملائكة.

قوله: «بما أرسلتم به» هذا خطاب ليهودٍ وصالحٍ وغيرهم من الأنبياء عليهم السلام، وغلب المخاطب على الغائب نحو: «أنت وزيدٌ تقومان». و«ما» يجوز أن تكون موصولةً بمعنى الذي وعائدها به، وأن تكون مصدريةً أي: بإرسالكم، فعلى هذا يكون «به» [يعود^(١)] على ذلك المصدر المؤول، ويكون من باب التأكيد كأنه قيل: كافرون بإرسالكم به.

آ. (١٦) قوله: ﴿صَرَصَرًا﴾: الصَّرَصَرُ: الريحُ الشديدةُ فقيل: هي الباردة من الصَّرِّ، وهو البرد. وقيل: هي الشديدة السُّموم. وقيل هي المصوّنة، من صَرَّ البابُ أي: سُمع صريره. والصَّرَّةُ: الصَّيْحَةُ. ومنه: «فأقبلت امرأته في صرّة»^(٢). قال ابن قتيبة^(٣): «صَرَصَر: يجوز أن يكون من الصَّرِّ وهو البرد، وأن يكون من صَرَّ الباب، وأن تكون من الصَّرَّة، وهي الصَّيْحَةُ، ومنه:

(١) زيادة من ش.

(٢) الآية ٢٩ من الذاريات.

(٣) لم يزد في كتابه تفسير الغريب ص ٣٨٧ على قوله: «الصرصر: الشديدة».

- فصلت -

«فَأَقْبَلَتْ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ». وقال الراغب^(١): «صَرَصِرَ لَفْظَةٌ مِنَ الصَّرِّ، وَذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى الشَّدِّ لِمَا فِي الْبُرُودَةِ مِنَ التَّعَقُّدِ».

قوله: «نَحِسَاتٍ» قرأ^(٢) الكوفيون وابن عامر بكسر الحاء، والباقون بسكونها. فأما الكسرُ فهو صفةٌ على فَعِل، وفعله فَعَلَ بكسر العين أيضاً كفَعَلِهِ^(٣) يقال: نَحِسُ فَهُوَ نَحِيسٌ كَفَرِحَ فَهُوَ فَرِحٌ، وَأَشِرَ فَهُوَ أَشِرٌ. وأمال^(٤) [ب/٧٨٠] الليث/ عن الكسائي ألفه لأجل الكسرة، ولكنه غير مشهورٍ عنه، حتى نسبه الدانيُّ للوهم.

وأما قراءة الإسكان فتحتملُ ثلاثة أوجهٍ، أحدها: أَنْ يَكُونَ مَخْفِضاً مِنْ فَعِل فِي الْقِرَاءَةِ الْمَتَّقِمَةِ، وَفِيهِ تَوَافُقُ الْقِرَاءَتَيْنِ. والثاني: أَنَّهُ مَصْدَرٌ وَصِفٌ بِهِ كَرَجَلٍ عَدَلٍ. إِلَّا أَنَّ هَذَا يُضَعِّفُهُ الْجَمْعُ فَإِنَّ الْفَصِيحَ فِي الْمَصْدَرِ الْمَوْصُوفِ أَنْ يُوحَّدَ، وَكَأَنَّ الْمُسَوِّغَ لِلْجَمْعِ اخْتِلَافُ أَنْوَاعِهِ فِي الْأَصْلِ. والثالث: أَنَّهُ صِفَةٌ مُسْتَقَلَّةٌ عَلَى فَعَلَ بِسُكُونِ الْعَيْنِ. ولكن أهل التصريف لم يذكروا في الصفة الجائية مِنْ فَعَلَ بكسر العين، إِلَّا أَوْزَاناً مَحْصُورَةً لَيْسَ فِيهَا فَعَلَ بِالسُّكُونِ فَذَكَرُوا: فَرِحَ فَهُوَ فَرِحٌ، وَحَوَزَ فَهُوَ أَحُورٌ، وَشَبَعَ فَهُوَ شَبَعَانٌ، وَسَلِمَ فَهُوَ سَالِمٌ، وَبَلَى فَهُوَ بَالٍ.

وفي معنى «نَحِسَاتٍ» قولان، أحدهما: أَنهَا مِنَ الشُّؤْمِ^(٥). قال السدي:

(١) المفردات ٢٧٩.

(٢) السبعة ٥٧٦، والنشر ٣٦٦/٢، والحجة ٦٣٥، والبحر ٤٩٠/٧، والقمرطبي ٣٤٨/١٥.

(٣) قوله: «كفعله» لعله مقحم.

(٤) الأصل «وأما» بسقوط اللام سهواً. وقال في الإنحاف ٤٤٢/٢: «ولا حاجة إلى حكاية إمالة فتحة السين من نحسات عن أبي الحارث كما فعل الشاطبي رحمه الله تبعاً لأصله فإنه لو صحَّح لم يكن من طرفهما ولا من طرفنا».

(٥) وهو مذهب أبي عبيدة في «المجان» ١٩٧/٢.

- فصلت -

أي: مشائيم من النّحس المعروف. والثاني: أنها شديدةُ البرد. وأنشدوا على المعنى الأول قولَ الشاعر^(١):

٣٩٥٤- يَوْمَيْنِ غَيْمَيْنِ وَيَوْمًا شَمْسًا
نَجْمَيْنِ سَعْدَيْنِ وَنَجْمًا نَحْسًا

وعلى المعنى الثاني قول الآخر^(٢):

٣٩٥٥- كَأَنَّ سُلَافَةً عُرِضَتْ لِنَحْسٍ
يُحِيلُ شَفِيفَهَا الْمَاءَ الزُّلَالَا

ومنه^(٣):

٣٩٥٦- قَدْ أَغْتَدِي قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ
لِلصَّيْدِ فِي يَوْمٍ قَلِيلِ النَّحْسِ

وقيل: يُريدُ به في هذا البيت الغبارَ أي: قليل الغبار، وقد قيل بذلك في الآية أنها ذاتُ غُبارٍ. و«نحسات» نعتُ لأيام، والجمعُ بالآلفِ والتاءِ مُطَرِّدٌ في صفةٍ ما لا يَعْقِلُ كأيامٍ معدوداتٍ. وقد تقدّم تحقيقه في البقرة^(٤).

و«لِنَذِيْقَهُمْ» متعلّقٌ بـ «أرسلنا». وقُرِئ^(٥) «لِتَذِيْقَهُمْ» بالتاءِ مِنْ فَوْقِ.

(١) لم أقف عليه.

(٢) البيت لابن أحمر، وهو في اللسان (نحس)، والمحرر ١٤/١٧٢، وفي اللسان: «فسره الأصمعي فقال: «لنحس: أي وضعت في ريح فبردت». وشفيفها: بردها ومعنى يحيل: يصب. يقول: بردها يصب الماء في الحلق ولولا بردها لم يشرب الماء.

(٣) لم أهدى إلى قائله وهو في القرطبي ١٥/٣٤٨، والماوردي ٣/٥٠٠.

(٤) انظر: الدر المصون ٢/٣٤٣.

(٥) البحر ٧/٤٩١.

- فصلت -

وفي الضمير قولان، أحدهما: أنه الريحُ أي: لتذيقهم الريحُ أو الأيَّامُ على سبيل المجاز. وعذاب الخِزْي من إضافة الموصوف لصفته، ولذلك قال: «ولعذابُ الآخرةِ أخزْي» فإنه يَقتضي المشاركةَ وزيادةً. وإسنادُ الخِزْي إلى العذابِ مجازٌ لأنه سببه.

آ. (١٧) قوله: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ﴾: الجمهورُ على رَفْعِهِ ممنوعُ الصرفِ. والأعمشُ^(١) وابنُ وثابٍ مصروفاً، وكذلك كلُّ ما في القرآنِ إلا قوله: «وَأَتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ»^(٢) قالوا: لأنَّ الرسمَ ثمود بغير ألفٍ. وقرأ ابنُ عباسٍ وابنُ أبي إسحاقٍ والأعمشُ في روايةٍ، وعاصمٌ في روايةٍ «ثمود» منصوباً مصروفاً. والحسنُ وابنُ هرمزٍ وعاصمٌ أيضاً منصوباً غيرَ منصرفٍ. فأما الصرفُ وَعَدَمُهُ فقد تقدَّمَ توجيهُهُما في هود. وأما الرفعُ فعلى الابتداء، والجملةُ بعده الخبرُ، وهو مُتَعَيَّنٌ عند الجمهورِ؛ لأنَّ «أما» لا يليها إلا المبتدأُ فلا يجوزُ فيما بعدها الاشتغالُ إلا في قليلٍ كهذه القراءة، وإذا قَدَّرتَ الفعلَ الناصِبَ فقدَّرته بعد الاسمِ المنصوبِ أي: وأما ثمودَ هَدَيْناهم فَهَدَيْناهم قالوا: لأنها لا يليها الأفعالُ.

آ. (١٩) قوله: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُ﴾: العاملُ في هذا الظرفِ فيه وجهان، أحدهما: محذوفٌ دلَّ عليه ما بعده مِنْ قوله: «فهم يُوزَعُونَ» تقديره: يُسَاقُ الناسُ يومَ يُحْشَرُ. وقَدَّره أبو البقاء^(٣): يُمنعون يومَ الحَشْرِ. الثاني: أنه منصوبٌ بـ اذْكَرْ أي: اذْكَرْ يومَ. وقرأ^(٤) نافعٌ «نَحْشَرُ» بنونِ العظمةِ وضمِّ الشينِ.

(١) انظر في قراءتها: الإتحاف ٢/٤٤٢، والبحر ٧/٤٩١، والقرطبي ١٥/٣٤٩.

(٢) الآية ٥٩ من الإسراء.

(٣) الإملاء ٢/٢٢١.

(٤) السبعة ٥٧٦، والنشر ٢/٣٦٦، والقرطبي ١٥/٣٥٠، والحجة ٦٣٥، والتيسير

١٩٣، والبحر ٧/٤٩٢.

«أعداء» نصباً أي: نَحْشُرُ نحن. والباقون بياء الغيبة مضمومة، والشين مفتوحة على ما لم يُسَمَّ فاعله، و«أعداء» رفعاً لقيامه مقامَ الفاعلِ. وكَسَرَ الأعرَجُ^(١) شين «نَحْشِر» و«حتى» غايةً لـ «يُحْشِر».

آ. (٢٢) قوله: ﴿أَنْ يَشْهَدَ﴾: يجوزُ فيه أوجهٌ، أحدها: مِنْ أَنْ يَشْهَدَ. الثاني: خيفةً أَنْ يَشْهَدَ. الثالث: لأجلِ أَنْ يَشْهَدَ، وكلاهما بمعنى المفعول له. الرابع: عن أَنْ تَشْهَدَ أي: ما كنتم تَمْتَنِعُونَ، ولا يُمَكِّنُكم الاختفاء عن أعضائِكُم والاستتارُ عنها. الخامس: أنه ضَمَّنَ معنى الظنِّ وفيه بُعْدٌ.

آ. (٢٣) قوله: ﴿وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ﴾: فيه أوجهٌ، أحدها: أَنْ «ظَنُّكُم» خبره، و«الذي ظننتم» نعتُه، و«أرذاكم» حالٌ و«قد» معه مقدرةٌ على رأي الجمهورِ خلافاً للأخفش. ومَنْعُ مكي^(٢) الحالية للخلوِّ مِنْ «قد» ممنوعٌ لما ذكرته. الثاني: أَنْ يَكُونَ «ظَنُّكُم» بدلاً والموصولُ خبره. و«أرذاكم» حالٌ أيضاً. الثالث: أَنْ يَكُونَ الموصولُ خبراً ثانياً. الرابع: أَنْ يَكُونَ «ظَنُّكُم» بدلاً أو بياناً، والموصول هو الخبر، و«أرذاكم» خبرٌ ثانٍ. الخامس: أَنْ يَكُونَ «ظَنُّكُم» والموصولُ والجملةُ مِنْ «أرذاكم» أخباراً. إلا أن الشيخ^(٣) ردَّ على الزمخشري^(٤) قوله: «وظننكم وأرذاكم خبران». قال: «لأنَّ قوله: «وذلكم» إشارةٌ إلى ظننهم السابقِ فيصير التقديرُ: وظننكم بربكم أنه لا يعلم ظننكم بربكم، فاستفيد من الخبر ما استفيد من المبتدأ وهو لا يجوزُ، وهذا نظيرُ

(١) البحر ٤٩٢/٧.

(٢) المشكل ٢٧٢/٢.

(٣) البحر ٤٩٣/٧.

(٤) الكشاف ٤٥١/٣.

[٧٨١/أ] ما منعه النحاة من قولك: «سَيِّدُ الجارية مالِكُها». / وقد منع ابن عطية^(١) كون «أرداكم» حالاً لعدم وجود «قد» وقد تقدّم الخلاف في ذلك.

آ. (٢٤) قوله: ﴿يَسْتَعْتَبُوا﴾: العامة على فتح الياء وكسر التاء الثانية مبنياً للفاعل. «فما هم من المُعْتَبِينَ» بفتح التاء اسم مفعول^(٢)، ومعناه: وإن طلبوا العتبي وهي الرضا فما هم ممن يُعطاها. وقيل: المعنى: وإن طلبوا زوال ما يُعتَبون فيه فما هم من المُجابين إلى إزالة العتب.

وأصل العتب: المكان النائي بنازلة، ومنه قيل لأسكفة الباب والمرقاة: عتبه، ويُعبّر بالعتب عن الغلظة التي يجدها الإنسان في صدره على صاحبه. وعتبت فلاناً: أبرزته له الغلظة. وأعتبته: أزلت عتبه كأشكيتته. وقيل: حملته على العتب.

وقرأ^(٣) الحسن وعمر بن عبيد «وإن يُستعتبوا» مبنياً للمفعول. «فما هم من المُعْتَبِينَ» اسم فاعل بمعنى: إن يُطلب منهم أن يُرضوا فما هم فاعلون ذلك، لأنهم فارقوا دار التكليف. وقيل معناه: إن يُطلب ما لا يُعتَبون عليه فما هم ممن يُزيل العتبي. وقال أبو ذؤيب^(٤):

٣٩٥٧- أَمِنَ المَنُونُ وَرَيْبِهِ تَتَوَجَّعُ
والدهرُ ليس بمُعْتَبٍ مَنْ يَجْزَعُ

آ. (٢٥) قوله: ﴿وَقِيَّضْنَا﴾: أصل التقييض التيسير والتهيئة. قِيَّضْتُهُ له لكذا: هيأته ويسرته. وهذا ثوبان قِيَّضان أي: كلُّ منهما مكافئ.

(١) المحرر ١٧٨/١٤.

(٢) الأصل: «بكسر التاء اسم فاعل» وهو سهو.

(٣) المحتسب ٢/٢٤٥، والقرطبي ١٥/٣٥٤، والبحر ٧/٤٩٤.

(٤) ديوان الهذليين ١، وجمهرة أشعار العرب ٢/٦٨٣. المنون: المنية أو الدهر.

للآخر في الثمن. والمقايضة: المعاوضة. وقوله: «نَقِيضُ له شيطاناً»^(١) أي: نُسَهِّلُ لِيَسْتَوْلِيَ عليه استيلاء القَيْضِ على البَيْضِ. والقَيْضُ في الأصل: قِشْرُ البيضِ الأعلى.

قوله: «في أممٍ» في محلِّ نصبٍ على الحالِ من الضميرِ في «عليهم» والمعنى: كائنين في جملة أمم، وهذا كقولهِ^(٢):

٣٩٥٨- إِنْ تَكُ عَنْ أَحْسَنِ الصَّنِيعَةِ مَأْ
فُوكَا ففِي آخِرِينَ قَدْ أَفْكُوا

أي: في جملة قومٍ آخرين. وقيل: إن «في» بمعنى مع.

آ. (٢٦) قوله: ﴿وَالغَوَا﴾: العائمة على فتح الغين. وهي تحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون من لَغِيَ بالكسر يَلْغَى. وفيها معنيان، أحدهما: من لَغِيَ إذا تكلَّم باللُّغُو، وهو ما لا فائدة فيه. والثاني: أنه من لَغِيَ بكذا، أي: رمى به فتكون «في» بمعنى الباء أي: ارْمُوا به وانْبِذُوهُ. والثاني من الوجهين الأولين: أن تكون من لَغَا بالفتح يَلْغَى بالفتح أيضاً، حكاه الأخفش^(٣)، وكان قياسه الضمُّ كغزا يَغزُو، ولكنه فُتِحَ لأجلِ حَرَفِ الحلقِ. وقرأ^(٤) قتادة وأبو حيوة وأبو السَّمَالِ والزعفراني وابن أبي إسحاق وعيسى بضم

(١) الآية ٣٦ من الزخرف.

(٢) البيت لعروة بن أذينة وهو في ديوانه ٣٤٣، والمحتسب ١٦١/٢، واللسان والصحاح (أفك) وهو من المنسرح. يقول: إن لم تُوقِفْ للإحسان فانت في قومٍ قد صُرِفوا من ذلك أيضاً.

(٣) في مطبوعة معاني القرآن للأخفش ٤٦٦ «لَغِيَ يَلْغَى». وقال: «وهي قبيحة قليلة». وأورد في اللسان: لَغِيَ وَلَغَا.

(٤) المحتسب ٢/٢٤٥، والقرطبي ١٥/٣٥٦، والبحر ٧/٤٩٤.

- فصلت -

الغين، مِنْ لَغَا بِالْفَتْحِ يَلْغُو كَدَعَا يَدْعُو. وفي الحديث^(١): «فقد لَغَوْتُ»، وهذا موافق لقراءة غير الجمهور.

آ. (٢٨) قوله: ﴿ذَلِكَ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه مبتدأ و«جزاء» خبره. والثاني: أنه خبرٌ مبتدأ محذوفٍ أي: الأمرُ ذلك و«جزاء أعداءِ اللَّهِ النارُ» جملةٌ مستقلةٌ مبيّنةٌ للجملةِ قبلها.

قوله: «النارُ» فيه ثلاثة أوجهٍ، أحدها: أنها بدلٌ مِنْ «جزاء»، وفيه نظرٌ؛ إذ البديلُ يَحُلُّ مَحَلَّ المبدلِ منه، فيصيرُ التقديرُ: ذلك النار. الثاني: أنها خبرٌ مبتدأ مضمير. الثالث: أنها مبتدأ، و«لهم فيها دارُ الخلدِ» الخبر. و«دارُ» يجوز ارتفاعُها بالفاعلية أو الابتدائية.

وقوله: «فيها دارُ الخلدِ» يقتضي أن تكونَ «دارُ الخلدِ» غيرَ النارِ، وليس الأمرُ كذلك، بل النارُ هي نفسُ دارِ الخلدِ. وأجيب عن ذلك: بأنّه قد يُجعلُ الشيءُ ظَرْفًا لِنَفْسِهِ باعتبارِ متعلِّقِهِ على سبيلِ المبالغةِ، كأنَّ ذلكَ المتعلِّقَ صارَ مستقرًّا له، وهو أبلغُ مِنْ نسبةِ المتعلِّقِ إليه على سبيلِ الإخبارِ به عنه، ومثله قولُه^(٢):

— ٣٩٥٩ —

وفي اللَّهِ إِنْ لَمْ يُنْصِفُوا حَكَمٌ عَدْلٌ

وقوله تعالى: «لقد كانَ لكم في رسولِ اللَّهِ أَسْوَةٌ حَسَنَةٌ»^(٣)، والرسولُ

(١) رواه البخاري. انظر: الفتح ٤٨٠/٢، ١١ كتاب الجمعة، ٣٦ باب الإنصات يوم الجمعة، وأحمد ٢٤٤/٢.

(٢) البيت لأبي الخَطَّارِ الكلبي، وصدّره: أفاغت بنو مروانَ أمسَ دماءنا.

وهو في الخصائص ٤٧٥/٢، والمحتسب ٤٢/١، وحماسة الشجري ٤.

(٣) الآية ٢١ من الأحزاب.

عليه السلام هو نفسُ الأُسوة. كذا أجابوا. وفيه نظر؛ إذ الظاهر - وهو معنى صحيح منقول - أن في النار داراً تُسَمَّى دارَ الخلدِ، والنارُ مُحيطَةٌ بها.

قوله: «جَزَاءٌ» في نصبه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ، وهو مصدرٌ مؤكَّدٌ أي: يُجَزَوْنَ جزاءً. الثاني: أن يكونَ منصوباً بالمصدرِ الذي قبله، وهو «جزاءُ أعداءِ اللّهِ»، والمصدرُ يُنصَبُ بمثله كقوله: «فإنَّ جهنمَ [٧٨١/ب] جزاؤكم جزاءً»^(١). الثالث: أن يَنْتَصِبَ على أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ، و«بما» متعلِّقٌ بـ «جَزَاءٌ» الثاني، إن لم يكنْ مؤكِّداً، وبالأول إن كان، و«بآياتنا» متعلِّقٌ بـ «يَجْحَدُونَ».

آ. (٢٩) وتقدّم الخلافُ في «أرنا»^(٢) وفي نونِ «اللَّذِينَ». قال الخليل: «إذا قلتَ: أرني ثوبك بالكسر فمعناه بَصْرِيهِ، وبالسكون أعطنيه». وقال الزمخشري^(٣): «أي: بما كانوا يَلْعَنُونَ»، فذكر الجحود؛ لأنه سبب اللغو انتهى. يعني أنه من بابِ إقامةِ السببِ مُقامَ المُسَبَّبِ وهو مجازٌ سائغٌ.

آ. (٣٠) قوله: ﴿ثم استقاموا﴾: ثم لتراخي الرتبة في الفضيلة.

قوله: ﴿أَنْ لَا تَخَافُوا﴾: يجوزُ في «أَنْ» أن تكونَ المخففةً، أو المفسّرةً، أو الناصبةً. و«لا» ناهيةٌ على الوجهين الأولين، ونافيةٌ على الثالث. وقد تقدّم ما في ذلك من الإشكالِ، والتقديرُ: بأنَّ لا تَخَافُوا أي: بانتفاءِ الحَوفِ. وقال أبو البقاء^(٤): «التقديرُ بأنَّ لا تَخَافُوا، أو قائلين: أن

(١) الآية ٦٣ من الإسراء.

(٢) انظر: الدر المصون ١١٦/٢، ٦٢١/٣.

(٣) الكشف ٤٥٢/٣.

(٤) الإملاء ٢٢٢/٢.

لا تخافوا، فعلى الأول هو حال أي: نزلوا^(١) بقولهم: لا تخافوا، وعلى الثاني الحال محذوفة. قلت: يعني أن الباء المقدره حالية، فالحال غير محذوفة، وعلى الثاني الحال هو القول المقدر. وفيه تسامح، وإلا فالحال محذوفة في الموضعين، وكما قام المقول مقام الحال كذلك قام الجار مقامها.

وقرأ^(٢) عبد الله «لا تخافوا» بإسقاط «أن»، وذلك على إضمار القول أي: يقولون: لا تخافوا.

آ. (٣٢) قوله: ﴿نُزُلًا﴾: فيه أوجه، أحدها: أنه منصوب على الحال من الموصول، أو من عائده. والمراد بالنزل الرزق المعد للنازل، كأنه قيل: ولكم فيها الذي تدعونه حال كونه معداً. الثاني: أنه حال من فاعل «تدعون»، أو من الضمير في «لكم» على أن يكون «نُزُلًا» جمع نازل كصابر وضبر، وشارف وشرف. الثالث: أنه مصدر مؤكد. وفيه نظر؛ لأن مصدر نزل النزول لا النزل. وقيل: هو مصدر أنزل.

قوله: «مِنْ غَفُورٍ» يجوز تعلقه بمحذوف على أنه صفة لـ «نُزُلًا»، وأن يتعلق بتدعون، أي: تطلبونه من جهة غفور رحيم، وأن يتعلق بما تعلق الظرف في «لكم» من الاستقرار أي: استقر لكم من جهة غفور رحيم. قال أبو البقاء^(٣): «فيكون حالاً من «ما». قلت: وهذا البناء منه ليس بواضح، بل هو متعلق بالاستقرار فضلاً كسائر الفضلات، وليس حالاً من «ما».

آ. (٣٣) قوله: ﴿وَقَالَ إِنِّي﴾: العائمة على «إني» بنونين، وابن أبي عبلة^(٤) وابن نوح بنون واحدة.

(٢) البحر ٧/٤٩٦، ومعاني القرآن ٣/١٨.

(١) الإملاء: تنزل.

(٣) الإملاء ٢/٢٢٢.

(٤) البحر ٧/٤٩٧.

آ . (٣٤) قوله : ﴿وَلَا السَّيِّئَةُ﴾ : في «لا» هذه وجهان ، أحدهما ، أنها زائدة للتوكيد ، كقوله : «وَلَا الظُّلُّ وَلَا الحَرُورُ»^(١) وكقوله : «وَلَا المُسِيءُ»^(٢) ؛ لأن «استوى» لا يكتفي بواحد . والثاني : أنها مؤسَّسة غير مؤكَّدة ، إذ المراد بالحسنة والسيئة الجنس أي : لا تستوي الحسنات في أنفسها ، فإنها متفاوتة ولا تستوي السيئات أيضاً فربُّ واحدةٍ أعظمُ من أخرى ، وهو مأخوذٌ من كلام الزمخشري^(٣) . وقال الشيخ^(٤) : «فإن أخذت الحسنة والسيئة جنساً لم تكن زيادتها كزيادتها في الوجه الذي قبل هذا»^(٥) . قلت : فقد جعلها في المعنى الثاني زائدة . وفيه نظرٌ لما تقدَّم .

قوله : «كأنه وليُّ» في هذه الجملة التشبيهية وجهان ، أحدهما : أنها في محلِّ نصبٍ على الحال ، والموصولُ مبتدأ ، و«إذا» التي للمفاجأة خبره . والعاملُ في هذا الظرفِ من الاستقرارِ هو العاملُ في هذه الحال ، ومَحَطُّ الفائدةِ في هذا الكلامِ هي الحال ، والتقدير : فبالحضرة المُعادي مُشبهاً القريبَ الشُّفوقَ . والثاني : أن الموصولَ مبتدأً أيضاً ، والجملةُ بعده خبره ، و«إذا» معمولةٌ لمعنى التشبيه ، والظرفُ يتقدَّمُ على عامِله المعنويِّ . هذا إن قيل : إنها ظرفٌ ، وإن قيل : إنها حرف فلا عامل .

آ . (٣٥) قوله : ﴿وَمَا يُلْقَاهَا﴾ : العامةُ على «يُلْقَاهَا» من

(١) الآية ٢١ من فاطر .

(٢) الآية ٥٨ من غافر .

(٣) الكشاف ٣/٤٥٣ - ٤٥٤ .

(٤) البحر ٧/٤٩٨ .

(٥) وقال : «إذ يصير المعنى : ولا تستوي الحسنات إذ هي متفاوتات في أنفسها ولا السيئات لتفاوتها أيضاً» .

التَلْقِيَةِ. وابن كثير^(١) في رواية وطلحة بن مصرف «يلاقها» من الملاقاة والضمير للخصلة، أو الكلمة أو الجنة أو لشهادة^(٢) التوحيد.

آ. (٣٧) قوله: ﴿خَلَقَهُنَّ﴾: في هذا الضمير ثلاثة أوجه،

[١/٧٨٢] أحدها: / أنه يعودُ على الأربعة المتعاطفة. وفي مجيء الضمير كضمير الإناث

- كما قال الزمخشري^(٣) - هو أن جَمَعَ ما لا يَعْقِلُ حكمه حكمُ الأنثى

أو الإناث نحو: «الأقلامُ بَرِيئُهَا وَبَرِيئُهَا». وناقشه الشيخ^(٤) من حيث إنه

لم يُفَرِّقْ بين جمعِ القلةِ والكثرةِ في ذلك؛ لأنَّ الأفضحَ في جمعِ القلةِ أن

يُعَامَلُ معاملةَ الإناثِ^(٥)، وفي جمعِ الكثرةِ أن يُعَامَلَ معاملةَ الأنثى فالأفصحُ أن

يُقَالُ: الأجداعُ كَسَرْتُهُنَّ، والجدوعُ كَسَرْتُهَا. والذي تقدّمَ في هذه الآية ليس

بجمعِ قلةٍ أعني بلفظِ واحدٍ، ولكنه ذكر أربعةً متعاطفةً فتنزّلتْ منزلةَ الجمعِ

المعبرِ به عنها بلفظِ واحدٍ. قلت: والزمخشري ليس في مقام بيانِ الفصحِ

والأفصحِ، بل في مقامِ كيفيةِ مجيءِ الضميرِ ضميرِ إناثٍ بعد تقدّمِ ثلاثةِ أشياء

مذكّراتٍ وواحدٍ مؤنّثٍ، فالقاعدةُ تغليبُ المذكرِ على المؤنّثِ، أو لمّا قال:

«وَمِنْ آيَاتِهِ» كُنَّ في معنى الآياتِ فقيل: خلقهنَّ، ذكره الزمخشري^(٦) أيضاً أنه

يعودُ على لفظِ الآياتِ. الثالث: أنه يعودُ على الشمسِ والقمرِ؛ لأنَّ الاثنینِ

جمعٌ، والجمعُ مؤنّثٌ، ولقولهم: شمسٌ وأقمارٌ.

(١) انظر في قراءاتها: الشواذ ١٣٣، والبحر ٤٩٨/٧.

(٢) الأصل: الشهادة.

(٣) الكشف ٤٥٤/٣.

(٤) البحر ٤٩٨/٧.

(٥) الذي في البحر: «جمع القلة من ذلك الأفضح أن يكون كضمير الواحدة تقول:

الأجداع انكسرت على الأفضح».

(٦) الكشف ٤٥٤/٣.

آ . (٤١) قوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ : في خبرها ستة أوجه ، أحدها : أنه مذكورٌ وهو قوله : « أولئك ينادون » . وقد سُئِلَ (١) بلال بن أبي بردة عن ذلك في مَحْكِيَّتِهِ فقال : لا أجدُ لها نفاذًا . فقال له أبو عمرو بن العلاء : إنَّه منك لقریبٌ ، أولئك ينادون (٢) . وقد استُبعِدَ هذا من وجهين ، أحدهما : كثرةُ الفواصل . والثاني : تقدُّمُ مَنْ تَصِحُّ الإشارةُ إليه بقوله : « أولئك » ، وهو قوله : « والذين لا يؤمنون » ، واسمُ الإشارةِ يعودُ على أقربِ مذكورٍ .

والثاني : أنه محذوفٌ لفهمِ المعنى وقُدِّرَ : مُعَذَّبُونَ ، أو مُهْلَكُونَ ، أو معانِدُونَ . وقال الكسائي : « سَدَّ مَسَدَهُ ما تقدَّم من الكلامِ قَبْلَ « إِنَّ » وهو قوله : « أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ » . قلت : يعني في الدلالةِ عليه والتقديرُ : يُخَلَّدُونَ في النارِ . وسأل عيسى بن عمر عمرو بن عبيدٍ عن ذلك فقال : معناه في التفسيرِ : إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ كَفَرُوا بِهِ . فقدَّرَ الخبرَ مِنْ جِنْسِ الصَّلَةِ . وفيه نظرٌ ؛ من حيث اتحادُ الخبرِ والمخبرِ عنه في المعنى من غيرِ زيادةٍ فائدةٍ نحو : « سيدُ الجاريةِ مالِكُها » .

الثالث : أن « الَّذِينَ » الثانيةُ بدلٌ مِنْ « إِنَّ الَّذِينَ » الأولى (٣) ، والمحكومُ به على البديلِ محكومٌ به على المبدلِ منه فيلزمُ أن يكونَ الخبرُ « لا يَخْفُونَ علينا » . وهو متنزَعٌ من كلامِ الزمخشري (٤) .

الرابع : أن الخبرَ قوله : « لا يَأْتِيهِ الباطلُ » والعائدُ محذوفٌ تقديره : لا يَأْتِيهِ الباطلُ منهم نحو : السَّمْنُ مَنْوان بدرهم أي : مَنْوان منه . أو تكونُ أَل عوضاً من

(١) انظر : البحر ٥٠٠/٧ .

(٢) في الآية ٤٤ .

(٣) في قوله : « إِنَّ الَّذِينَ يَلْحَدُونَ » .

(٤) الكشاف ٤٥٥/٣ .

الضمير في رأي الكوفيين^(١) تقديره: إن الذين كفروا بالذكر لا يأتيه باطلهم.
الخامس: أن الخبر قوله: «ما يُقال لك»، والعائد محذوف أيضاً تقديره:
إن الذين كفروا بالذكر ما يُقال لك في شأنهم إلا ما قد قيل للرسول من قبلك.
وهذان الوجهان ذهب إليهما الشيخ^(٢).

السادس: ذهب إليه بعض الكوفيين أنه قوله: «وإنه لكتاب عزيز» وهذا
غير متعلّق.

والجملة من قوله: «وإنه لكتاب» حالية، و«لا يأتيه الباطل» صفة
لـ «كتاب». و«تنزيل» خبر مبتدأ محذوف، أو صفة لـ «كتاب» على أن
«لا يأتيه» معترض أو صفة كما تقدّم على رأي من يجوز تقديم غير الصريح من
الصفات على الصريح. وتقدّم تحقيقه في المائدة. و«من حكيم» صفة
لـ «تنزيل» أو متعلّق به. و«الباطل» اسم فاعل. وقيل: مصدر كالعافية والعاقبة.

آ: (٤٣) قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ﴾: قيل: هو مُفسَّر
[ب/٧٨٢] للمقول كأنه قيل: قيل للرسول: إن ربك لذو. وقيل: هو مستأنف.

آ: (٤٤) قوله: ﴿أَأَعْجَبِي﴾: قرأ^(٣) الأخوان وأبو بكر بتحقيق
الهمزة، وهشام بإسقاط الأولى. والباقون بتسهيل الثانية بين بين. وأمّا المد فقد
عُرِف حكمه من قوله: «أأنذرتهم»^(٤) في أول هذا الموضوع. فمن استفهم

(١) انظر المسألة في المغني ٧٧.

(٢) البحر ٧/٥٠٠ - ٥٠١.

(٣) في الإتحاف: أن خُصّاً قرأ بتسهيل الثانية مع القصر، وفي السبعة أنه قرأ بمدودة،

وانظر: الإتحاف ٤٤٤، والسبعة ٥٧٧، والتيسير ١٩٣، والنشر ١/٣٦٦، والقرطبي

٣٦٨/١٥، والحجة ٦٣٧، والبحر ٧/٥٠٢.

(٤) انظر: الدرر ١/١١٠.

قال: معناه أكتأب أعجمي ورسول عربي. وقيل: ومُرْسَلٌ إليه عربي. وقيل: معناه أَبْعَضُهُ أعجمي وبعضه عربي. ومَنْ لم يُثْبِتْ همزة استفهام فيحتمل أنه حَذَفَهَا لفظاً وأرادها معنى. وفيه توافق القراءتين. إلا أن ذلك لا يجوز عند الجمهور، إلا إن كان في الكلام «أم» نحو^(١):

..... -٣٩٦٠

بَسْبَعِ رَمَيْنَ الْجَمْرَامِ بِشِمَانِ

فإن لم تكن «أم» لم يَجُزْ إلا عند الأخصش. وتقدّم ما فيه^(٢)، ويحتمل أن يكون جعله خبراً محضاً ويكون معناه: هَلَّا فَصَلَّتْ آيَاتُهُ فكان بعضها أعجمياً تفهّمه العجم، وبعضها عربياً يفهّمه العرب.

والأعجمي مَنْ لا يُفْصِحُ، وإن كان مِنَ العرب، وهو منسوبٌ إلى صفته كأحمريّ ودوّاريّ، فالإياء فيه للمبالغة في الوصف وليس النسب منه حقيقياً. وقال الرازيّ في لوامحه^(٣): «فهو كياء كُرْسِيّ وبُخْتِيّ». وفرّق الشيخ^(٤) بينهما فقال: «وليسَتْ كياء كُرْسِيّ فإن كرسِيّ وبُخْتِيّ بَيَّنَّتِ الكلمةُ عليها بخلاف ياء «أعجمي» فإنهم يقولون: رجل أعجم وأعجمي»^(٥).

وقرأ^(٦) عمرو بن ميمون «أعجمي» بفتح العين وهو منسوبٌ إلى العجم،

(١) تقدم برقم ٣٤١.

(٢) انظر: الدر المصون ٢٥٨/١.

(٣) مذهبه في اللوامح كما في البحر ٥٠٢/٧: «والياء للنسب على الحقيقة، وإذا سكنت العين فهو الذي لا يفصح والياء فيه بلفظ النسب دون معناه».

(٤) البحر ٥٠٢/٧.

(٥) ثم قال: «فالياء للنسبة الدالة على المبالغة في الصفة نحو أحمريّ ودوّاريّ مبالغة في أحمر ودوّار».

(٦) الشواذ ١٣٣، والبحر ٥٠٢/٧.

- فصلت -

والياء فيه للنسب حقيقة يُقال: رجل أعجمي وإن كان فصيحاً. وقد تقدّم الكلام في الفرق بينهما في سورة الشعراء^(١).

وفي رفع «أعجمي» ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: أعجمي وعربي يستويان. والثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف أي: هو، أي: القرآن أعجمي والمرسل به عربي. والثالث: أنه فاعل فعل مضمّر أي: أيسّوي أعجمي وعربي. وهذا ضعيف؛ إذ لا يُحذف الفعل إلا في مواضع يبيتها غير مرة.

قوله: «والذين لا يؤمنون» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون مبتدأ، و«في آذانهم» خبره و«وَقَرُّ» فاعل، أو «في آذانهم» خبر مقدم «ووقر» مبتدأ مؤخر، والجملة خبر الأول. الثاني: أن وَقَرَّ خبر مبتدأ مضمّر. والجملة خبر الأول والتقدير: والذين لا يؤمنون هو وَقَرَّ في آذانهم لما أخبر عنه بأنه هدى لأولئك، أخبر عنه أنه وَقَرَّ في آذان هؤلاء وَعَمَى عليهم. قال معناه الزمخشري^(٢). ولا حاجة إلى الإضمار مع تمام الكلام بدونه. الثالث: أن يكون «الذين لا يؤمنون» عطفاً على «الذين آمنوا»، و«وَقَرَّ» عطفاً على «هدى» وهذا من باب العطف على معمولي عاملين. وفيه مذاهب تقدّم تحريرها.

قوله: «عَمَى» العامة على فتح الميم المنونة وهو مصدر لعمي يَعْمَى نحو: صَدِي يَصْدِي صَدَى^(٣)، وهَوِي يَهْوِي هَوَى. وقرأ ابن عباس^(٤) وابن عمر وابن الزبير وجماعة «عم» بكسرها منونة اسماً منقوصاً وصِفَ بذلك

(١) انظر إعرابه للآية ١٩٨ من الشعراء.

(٢) الكشاف ٤٥٦/٣.

(٣) صدي: عطش.

(٤) انظر في قراءاتها: البحر ٥٠٢/٧، والقرطبي ٣٦٩/١٥.

- فصلت -

مجازاً. وقرأ عمرو بن دينار ورؤيت عن ابن عباس «عَمِيَّ» بكسر الميم وفتح الياء فعلاً ماضياً. وفي الضمير وجهان أظهرهما: أنه للقرآن. والثاني: أنه للوَقْر والمعنى ياباه، و«في آذانهم» - إن لم تجعله خبراً - متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ منه؛ لأنه صفةٌ في الأصل ولا يتعلّقُ به، لأنّه مصدرٌ، فلا يتقدّم معمولُه عليه وقوله: «وهو عليهم عَمِيَّ» كذلك في قراءة العامة، وأمّا في القراءتين المتقدمتين فتتعلّقُ «على» بما بعده؛ إذ ليس بمصدرٍ.

آ. (٤٦) قوله: ﴿فلنفسه﴾: يجوزُ أن يتعلّقَ بفعلٍ مقدرٍ أي: فلنفسه عمله، وأن يكونَ خبرٌ مبتدأ مضمِرٍ أي: فالعملُ الصالحُ لنفسه. وقوله «فعلينا» مثله. /

[٧٨٣/أوب]

آ. (٤٧) قوله^(١): ﴿وما تخرُجُ من ثمراتٍ﴾: «ما» هذه يجوزُ أن تكونَ نافيةً وهو الظاهرُ، وأن تكونَ موصولةً، جَوَزَ ذلك أبو البقاء^(٢)، ولم يُبيّن وجهه. وبيانه أنها تكونُ مجرورةً المحلُّ عطفاً على الساعة أي: عِلْمُ الساعةِ وعِلْمُ التي تخرجُ، و«من ثمراتٍ» على هذا حالٍ، أو تكونُ «من» للبيان. و«من» الثانية لابتداء الغاية. وأمّا «ما»^(٣) الثانية فنافيةٌ فقط. قال أبو البقاء^(٤): «لأنّه عَطَفَ عليها «ولا تَضَعُ»، ثم نقض النفي بـ «إلا»، ولو كانت بمعنى الذي معطوفةً على «الساعة» لم يُجز ذلك».

وقرأ نافع وابن عامر^(٥) «ثمراتٍ» ويُقَوِّيه أنها رُسِمَت بالتاء الممطوطة.

(١) هذه الورقة من صفحة واحدة.

(٢) الإملاء ٢/٢٢٣.

(٣) في قوله: وما تحمل.

(٤) الإملاء ٢/٢٢٣.

(٥) وحفص عن عاصم. انظر: السبعة ٥٧٧، والحجة ٦٣٧، والتيسير ١٩٤، والبحر

٥٠٤/٧، والنشر ٢/٣٦٧، والقرطبي ١٥/٣٧١.

- فصلت -

والباقون «ثمرة» بالإفراد والمرادُ بها الجنسُ . فإنَّ كَانَتْ «ما» نافيةٌ كَانَتْ «مِنْ»
مزيدةً في الفاعلِ ، وإنَّ كَانَتْ موصولةً كانت للبيانِ كما تقدّم .

والأكمَام: جمع كِمِّ بكسرِ الكاف، كذا ضبطه الزمخشري^(١)، وهو
ما يُغَطِّي الثمرةَ كجُفِّ الطَّلَعِ . وقال الراغب^(٢): «الكَمُّ»^(٣) ما يُغَطِّي اليدَ من
القميصِ ، وما يغطِّي^(٤) الثمرةَ ، وجمعه أكمَام فهذا يدلُّ على أنه مضموم
الكاف، إذ جعله مشتركاً بين كُمِّ القميصِ وكُمِّ الثمرةِ . ولا خلافَ في كُمِّ
القميصِ أنه بالضم، فيجوزُ أن يكونَ في وعاءِ الثمرةِ لغتان، دون كُمِّ
القميصِ ، جمعاً بين قوليهما . وأما أكمةٌ فواحدُه كِمَام^(٥) كأزِمةٍ وزِمَام . وفتح^(٦)
ابن كثير ياءً «شركائِي» .

قوله: «ما مِنَّا مِنْ شَهِيدٍ» هذه الجملةُ المنفيةُ معلقةٌ لـ «أذْناكَ» لأنها بمعنى
أَعْلَمْنَاكَ قال^(٧):

٣٩٦١ - أَذْنَتْنَا بَيْنَهَا أَسْمَاءُ

رُبَّ ثَاوٍ يَمَلُّ مِنْهُ الثُّوَاءُ

وتقدّم لنا خلافٌ في تعليقِ أعلم . . .^(٨) ، والصحيحُ وقوعُه سماعاً من
العربِ . وجوزَ أبو حاتمٍ أن يوقفَ على «أذْناكَ» وعلى «ظنّوا» ويُبتدأ بالنفي

(١) الكشاف ٤٥٦/٣ .

(٢) المفردات ٤٤١ .

(٣) ضبطها بالضم في المطبوعة .

(٤) ضبطها بالكسر في المطبوعة فقال: «والكِمُّ» .

(٥) الكِمَام: ما يُكَمُّ به فم البعير .

(٦) السبعة ٥٧٨ ، والنشر ٣٦٧/٢ ، والتيسير ١٩٤ .

(٧) تقدم برقم ١١١٤ .

(٨) لفظة لم أتبينها، رسمها في ش «للغاية» .

- فصلت -

بعدهما على سبيل الاستثناف. و «مِنَّا» خبرٌ مقدّمٌ. و «مِنَ شَهِيدٍ» مبتدأٌ. ويجوزُ أن يكونَ «مِنَ شَهِيدٍ» فاعلاً بالجارِّ قبله لاعتماده على النفي.

آ. (٤٨) قوله: ﴿مَا لَهُمْ مِنْ حَيِّصٍ﴾: كقوله: «ما مِنَّا مِنْ شَهِيدٍ» من غيرِ فرقي.

آ. (٤٩) قوله: ﴿مِنَ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾: مصدرٌ مضافٌ لمفعوله، وفاعله محذوفٌ أي هو. وقرأ^(١) عبد الله «مِنَ دُعَاءِ بِالْخَيْرِ».

آ. (٥٠) قوله: ﴿لَيَقُولَنَّ هَذَا لِي﴾: جوابُ القسمِ لَسَبِقِهِ الشرطُ، وجوابُ الشرطِ محذوفٌ، كما عُرفَ تقريرُهُ. وقال أبو البقاء^(٢): «لَيَقُولَنَّ» جوابُ الشرطِ، والفاءُ محذوفةٌ. وهذا لا يجوزُ إلا في شعري كقوله^(٣):

٣٩٦٢ - مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

.....

حتى إن المبرد^(٤) يمنعه في الشعر. ويروى البيت: «فالرحمن يشكره».

آ. (٥٢) قوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ﴾: قد تقدّم الكلامُ عليها مراراً^(٥). ومفعولها الأولُ هنا محذوفٌ تقديرُهُ: أَرَأَيْتُمْ أَنْفُسَكُمْ، والثاني: هو الجملةُ الاستفهاميةُ.

(١) البحر ٥٠٤/٧.

(٢) الإملاء ٢٢٣/٢.

(٣) تقدم برقم ١٤٠.

(٤) مذهبه في المقتضب ٧٢/٢ على تقدير الفاء وقال: «فلا اختلاف بين النحويين في أنه على إرادة الفاء لأن التقديم فيه لا يصلح»، وقال في ٦٩/٢: «فكانك قدرته وأنت تريد الفاء».

(٥) انظر: الدر المصون ٦٣٥/٤.

والآفاق جمع أفق وهو الناحية. قال الشاعر^(١):

٣٩٦٣- لوناَل حِيٍّ مِن الدنيا بمنزلة

أفق السماء لِنالت كفه الأفقا

وهو كأعناق في عُق، أُبدلت همزته ألفاً. ونقل الراغب^(٢) أنه يقال: أفق بفتح الهمزة والفاء، فيكون كَجَبَلٍ وَأَجبال. وأفَقَ فلانٌ أي: ذهب في الآفاق. والأفُق: الذي بلغ نهاية الكرم تشبيهاً في ذلك بالذهاب في الآفاق. والنسب إلى الأفُق أفُقِيٌّ بفتحهما قلت: ويُحتمل أنه نسبة إلى المفتوح^(٣) واستغنوا بذلك عن النسبة إلى المضموم. وله نظائر.

قوله: «أولم يكف بربك» فيه وجهان، أحدهما: أن الباء مزيدة في الفاعل، وهذا هو الراجح. والمفعول محذوف أي: أولم يكفك ربك. وفي قوله: «أنه على كل شيء شهيد» وجهان، أحدهما: أنه بدلٌ من «بربك» فيكون مرفوع المحل مجرور اللفظ كمتبوعه. والثاني: أن الأصل بأنه، ثم حذف الجار فجرى الخلاف^(٤). الثاني من الوجهين الأولين: أن يكون «بربك» هو المفعول، وأنه وما بعده هو الفاعل أي: أولم يكف ربك شهادته. وقُرئ^(٥) «إنه على كل» بالكسر، وهو على إضمار القول، أو على الاستثناف.

آ. (٥٤) وقراً^(٦) أبو عبد الرحمن والحسن «في مَرِيّة» بضم الميم،

وقد تقدم^(٧) أنها لغة في المكسورة الميم. والله أعلم.

[تمت بعونه تعالى سورة فصلت]

- (١) البيت لزهير وهو في ديوانه ٥٥، والبحر ٤٨١/٧.
- (٢) المفردات ١٩ وضبطها في المطبوعة أفُق وأفُق. (٥) البحر ٥٠٦/٧.
- (٣) وهي اللغة التي نقلها السمين عن الراغب. (٦) الكشاف ٤٥٨/٣.
- (٤) انظر: الدر المصون ٢١٢/١. (٧) انظر: الدر المصون ٣٠١/٦.

سورة الشورى /

بسم الله الرحمن الرحيم

آ . (٣) قوله : ﴿ كَذَلِكَ يُوحَى ﴾ : القراء على «يُوحَى» بالياء من أسفل مبنياً للفاعل ، وهو الله تعالى . «والعزیزُ الحکیمُ» نعتان . والكاف منصوبة المحل : إما نعتاً لمصدرٍ ، أو حالاً من ضميره أي : يوحى إichاءً مثل ذلك الإichاء . وقرأ^(١) ابن كثير - وتروى عن أبي عمرو - «يُوحَى» بفتح الحاء مبنياً للمفعول . وفي القائم مقام الفاعل ثلاثة أوجه ، أحدها : ضميرٌ مستترٌ يعود على «كذلك» لأنه مبتدأ ، والتقدير : مثل ذلك الإichاء يُوحَى هو إليك . فمثل ذلك مبتدأ ، ويُوحَى هو إليك خبره . الثاني : أن القائم مقام الفاعل «إليك» ، والكاف منصوبُ المحل على الوجهين المتقدمين . الثالث : أن القائم [مقامه]^(٢) الجملة من قوله : «الله العزيز» أي : يوحى إليك هذا اللفظ . وأصول البصريين لا تساعِدُ عليه ؛ لأن الجملة لا تكونُ فاعلة ولا قائمة مقامه^(٣) .

وقرأ أبو حيوة والأعمش وأبان «نُوحَى» بالنون ، وهي موافقةٌ للعامة . ويُحتمل أن تكون الجملة من قوله : «الله العزيز» منصوبة المحل مفعولة

(١) انظر في قراءتها: التيسير ١٩٤ ، والقرطبي ٣/١٦ ، والحجة ٦٣٩ ، والسبعة ٥٨٠ ،

والنشر ٣٦٧/٢ ، والبحر ٥٠٨/٧ .

(٢) قوله : «مقامه» مخروم في الأصل أثبتناه من ش .

(٣) انظر المسألة في : مغني اللبيب ٥٥٩ .

بـ «نُوحِي» أي: نُوحِي إِلَيْكَ هَذَا اللفظ. إِلَّا أَنَّ فِيهِ حكايةَ الجملِ بِغَيْرِ القولِ الصريحِ. و«نُوحِي» على اختلافِ قراءاته يجوزُ أَنْ يَكُونَ على بابهِ من الحالِ أو الاستقبالِ، فيتعلّقُ قولُهُ: «وإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ» بمحذوفٍ لتعذُّرِ ذلك، تقدِيرُهُ: وأوحى إلى الذين، وَأَنْ يَكُونَ بمعنى الماضي. وحيء به على صورةِ المضارعِ لغرضٍ وهو تصويرُ الحالِ.

قوله: «اللَّهُ الْعَزِيزُ» يجوزُ أَنْ يَرْتَفِعَ بالفاعليةِ في قراءةِ العامةِ، وَأَنْ يَرْتَفِعَ بفعلٍ مضمِرٍ في قراءةِ ابنِ كثيرٍ، كأنه قيل: مَنْ يُوحِيهِ؟ فقيل: اللَّهُ، كـ «يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ»^(١)، وقوله^(٢):

٣٩٦٤- لِيُبَيِّنَ لِيُزِيدُ ضَارِعٌ

وقد مرَّ^(٣)، وَأَنْ يَرْتَفِعَ بالابتداءِ، وما بعده خبرُهُ، والجملةُ قائمةٌ بمَقَامِ الفاعلِ على ما مرَّ، وَأَنْ يَكُونَ «العَزِيزُ الْحَكِيمُ» خبرينِ أو نعتينِ. والجملةُ مِنْ قوله: «له ما في السموات» خبرٌ أولٌ أو ثانٍ على حَسَبِ ما تقدَّم في «العَزِيزُ الْحَكِيمُ».

وجوز أبو البقاء^(٤) أَنْ يَكُونَ «العَزِيزُ» مبتدأً و«الحَكِيمُ» خبرُهُ، أو نعتُهُ، و«له ما في السموات» خبرُهُ. وفيه نظرٌ؛ إذ الظاهرُ تَبَعِيَّتُهُمَا للجلالةِ. وأنت إذا قلتَ: «جاء زيدُ العاقلُ الفاضلُ» لا تجعلُ العاقلَ مرفوعاً على الابتداءِ.

(١) الآية ٣٦ من النور. وهي قراءة أبي بكر وابن عامر. انظر: السبعة ٤٥٦.

(٢) تقدم برقم ١٢٠١.

(٣) انظر: الدر المصون ٧٢/٣.

(٤) الإملاء ٢٢٣/٢.

آ. (٥) قوله: ﴿تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ﴾: قد مر في مريم (١) الخلاف والكلام فيه مُشْبِعاً. إلا أن الزمخشري (٢) زاد هنا: «وروي عن يونس عن أبي عمرو قراءة غريبة «تَفَطَّرْنَ» بتاءين مع النون، ونظيرهما حرف نادر روي في نوادر ابن الأعرابي: «الإبلُ تَتَشَمَّمْنَ» (٣). قال الشيخ (٤): «والظاهر أن هذا وهم منه؛ لأن ابن خالويه قال في «شاذ القراءات» (٥) ما نصه: «تَفَطَّرْنَ» بالتاء والنون، يونس عن أبي عمرو» قال ابن خالويه: «وهذا حرف نادر لأن العرب لا تجمع بين علامتي التانيث. لا يقال: النساءُ تَقْمُنَ، ولكن يَقْمُنَ، والوالداتُ يَرْضِعْنَ» (٦) ولا يقال: تُرْضِعْنَ. وقد كان أبو عمرو الزاهد روى في نوادر ابن الأعرابي: «الإبلُ تَتَشَمَّمْنَ» (٧) فأنكرناه، فقد قواه الآن هذا». قال الشيخ (٨): «فإن كانت نَسَخَ الزمخشري متفقة على قوله: «بتاءين مع النون» فهو وهم، وإن كان في بعضها «بتاء مع النون» كان موافقاً لقول ابن خالويه، وكان «بتاءين» تحريفاً من النَّسَاح. وكذلك كَتَبَهُم «تَفَطَّرْنَ» و«تَتَشَمَّمْنَ» بتاءين انتهى.

قلت: كيف يَسْتَقِيمُ أن يكون كَتَبَهُم تَتَشَمَّمْنَ بتاءين وهماً؟ وذلك لأن ابن خالويه أوردّه في مَعْرِضِ النُّذْرَةِ والإِنْكَارِ، حتى تَقَوَّى عنده بهذه القراءة، وإنما يكون نادراً مُتَكَرِّراً بتاءين فإنه حينئذٍ يكون مضارعاً مُسْتَدَافاً لضمير الإبل، فكان مِنْ حَقِّهِ أن يكون حرفٌ مضارَعَتِهِ ياءٌ منقوطةٌ مِنْ أسفل نحو: «النساء

(١) الآية ٩٠ من مريم. وانظر: الدر المصون ٦٤٦/٧.

(٢) الكشف ٤٥٩/٣.

(٣) الكشف: «تشممن» وهو تحريف.

(٤) البحر ٥٠٨/٧.

(٥) الشواذ ١٣٤.

(٦) الآية ٢٣٣ من البقرة.

(٧) ابن خالويه: تَسَمَّنْ.

(٨) البحر ٥٠٨/٧.

يَقْمَنَ» فكان ينبغي أَنْ يقال: الإِبِلُ يَتَشَمَّمَنَ بالياءِ مِنْ تحتُ ثم بالتاءِ مِنْ فوقُ، فلمَّا جاء بتاءَينِ كلاهما مِنْ فوقُ ظهرَ ندورُهُ وإنكارُهُ. ولو كان علي ما قال الشيخُ: إِنْ كَتَبَهُم بتاءَينِ وهَمْ^(١)، بل كان ينبغي كَتَبَهُ بتاءٍ واحدةٍ لَمَا كان فيه شذوذٌ/ ولا إنكارٌ؛ لأنه نظيرُ «النسوةُ قد خَرَجْنَ» فإنه ماضٍ مسندٌ لضميرِ الإناثِ، وكذا لو كُتِبَ بياءٍ مِنْ تحتُ وتاءٍ مِنْ فوقُ لم يكن فيه شذوذٌ ولا إنكارٌ، وإنما يجيءُ الشذوذُ والإنكارُ إذا كان بتاءَينِ منقوطينِ مِنْ فوقُ، ثم إنه سواءُ قرئَ «تَفَطَّرْنَ» بتاءَينِ أو بتاءٍ ونونٍ فإنه نادرٌ كما ذَكَرَ ابنُ خالويه، وهذه القراءة لم يُقرأ بها في نظيرتها في سورة مريم^(٢).

قوله: «مِنْ فَوْقَهُنَّ» في هذا الضميرِ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه عائدٌ على السمواتِ أي: يَتَدَيءُ انفطارُهُنَّ مِنْ هذه الجهةِ فـ «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ متعلقةٌ بما قبلها. الثاني: أنه [عائد] على الأرضين لتقدم ذكرِ الأرضِ قبل ذلك. الثالث: أنه يعودُ على فِرْقِ الكفارِ والجماعاتِ المُلحدِين، قاله الأخفش الصغير، وأنكره مكى^(٣)، وقال: «لا يجوزُ ذلك في الذكورِ مِنْ بني آدم». وهذا لا يُلزمُ الأخفشُ فإنه قال: على الفِرْقِ والجماعاتِ، فراعى ذلك المعنى.

آ. (٧) قوله: ﴿قَرَأْنَا عَرَبِيًّا﴾: فيه وجهان، أظهرهما: أنه مفعولٌ «أَوْحَيْنَا»، والكافُ للمصدرِ نعتاً أو حالاً. والثاني: أنه حالٌ من الكافِ، والكافُ هي المفعولُ لـ «أَوْحَيْنَا» أي: أَوْحَيْنَا مثلَ ذلك الإيحاءِ، وهو قرآنٌ عربيٌّ. وإليه نحا الزمخشريُّ^(٤)، وكونُ الكافِ اسماً في النَّثرِ مذهبُ الأخفشِ^(٥).

(١) الأصل: «وهماً» وهو سهو.

(٢) الآية ٩٠.

(٣) لم يذكره في إعراب المشكل، وفي تفسير المشكل.

(٤) الكشاف ٤٦١/٣.

(٥) انظر: المغني ٢٣٩.

قوله: «وَمَنْ حَوَّلَهَا» عطف على «أهل» المقدر قبل «أم القرى» أي: لِيُنذِرَ أهلَ أم القرى وَمَنْ حَوَّلَهَا. والمفعول الثاني محذوف أي: العذاب. وقُرِئَ^(١) «لِيُنذِرَ» بالياء مِنْ تَحْتِ أَي: القرآن. وقوله: «وَتُنذِرَ يَوْمَ الْجَمْعِ» هو المفعول الثاني. والأول محذوف أي: وتُنذِرَ النَّاسَ عَذَابَ يَوْمِ الْجَمْعِ، فحذف المفعول الأول من الإنذار الثاني، كما حَذَفَ المفعول الثاني مِنْ الإنذار الأول.

قوله: «لَا رَيْبَ فِيهِ» إخبارٌ فهو مستأنفٌ. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ حالاً مِنْ «يَوْمَ الْجَمْعِ»، وجعله الزمخشري^(٢) اعتراضاً وهو غير ظاهرٍ صناعةً؛ إذ لم يَقَعْ بين متلازمين.

قوله: «فَرِيقٌ» العائمة على رَفْعِهِ بِأَحَدٍ وَجِهَيْنِ: إمَّا الابتداء، وخبره الجارُ بعده. وساغ هذا في النكرة لأنه مقامُ تفصيلٍ كقوله^(٣):

..... -٣٩٦٥

فثوبٌ لَيْسَتْ وَثوبٌ أَجْرٌ

ويجوزُ أَنْ يَكُونَ الخبرُ مقدرًا، تقديره: منهم فريقٌ. وساغ الابتداء بالنكرة لشيئين: تقديم خبرها جارًا ومجرورًا، ووصفها بالجارِ بعدها. والثاني: أنه خبرُ ابتداءٍ مضميرٍ أي: هم، أي: المجموعون دَلَّ على ذلك قوله: «يَوْمَ الْجَمْعِ».

وقرأ^(٤) زيد بن علي «فريقًا، وفريقًا» نصباً على الحال مِنْ جملةٍ محذوفةٍ

(١) الكشاف ٤٦١/٣.

(٢) الكشاف ٤٦١/٣.

(٣) تقدم برقم ١٦٧٨.

(٤) القرطبي ٦/١٦، والبحر ٥٠٩/٧.

أي: افرقوا أي: المجموعون. وقال مكي^(١): «وأجاز الكسائي والفراء^(٢) النصب في الكلام في «فريقاً» على معنى: تُنذَرُ فريقاً في الجنة وفريقاً في السَّعِيرِ يَوْمَ الْجَمْعِ». قلت: قد تقدّم أن زيد بن علي قرأ بذلك، فكأنه لم يَطَّلِعْ على أنها قراءة؛ بل ظاهرُ نقله عن هذين الإمامين أنهما لم يَطَّلعا عليها، وجعل «فريقاً» مفعولاً أولَ لـ «تُنذِرُ» و«يَوْمَ الْجَمْعِ» مفعولاً ثانياً. وفي ظاهره إشكال: وهو أن الإنذار لا يقع للفريقين، وهما في الجنة، وفي السَّعِيرِ، إنما يكون الإنذارُ قبل استقرارهما فيهما. ويمكن أن يُجاب عنه: بأن المراد مَنْ هو مِنْ أهل الجنة وَمِنْ أهل السَّعِيرِ، وإن لم يكن حاصلاً^(٣) فيهما وقت الإنذار، و«في الجنة» صفة لـ «فريقاً» أو متعلِّقٌ بذلك المحذوف.

آ. (٩) قوله: ﴿أَمْ اتَّخَذُوا﴾: هذه «أم» المنقطعة تتقدَّر بـ بل التي للانتقال وبهمزة الإنكار، أو بالهمزة فقط، أو بـ بل فقط.

قوله: «فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ». الفاء عاطفة ما بعدها على ما قبلها. وجعلها الزمخشري^(٤) جواب شرطٍ مقدر. كأنه قيل: إن أرادوا أولياء بحقِ فالله هو الولي.

آ. (١١) قوله: ﴿فَاطِرٌ﴾: العامة على رفعه خبراً لـ «ذلكم» أو نعتاً لـ «رَبِّي» على تمحُّضٍ إضافته. و«عليه توكلت» معترضٌ على هذا، أو مبتدأ، وخبره «جعل لكم» أو خبرٌ مبتدأ مضمرة أي: هو. وزيد بن علي^(٥):

(١) مشكل الإعراب ٢/٢٧٦.

(٢) قال الفراء في معانيه ٣/٢٢: «ولو كان فريقاً في الجنة وفريقاً في السعير كان صواباً. والرفع أجود في العربية».

(٣) ش: «حالاً».

(٤) الكشاف ٣/٤٦١.

(٥) القرطبي ٧/١٦، والبحر ٧/٥٠٩.

«فاطرٍ بالجرّ نعتاً للجلالة في قوله: «إلى الله»، وما بينهما اعتراضٌ أو بدلاً من الهاء في «عليه» أو «إليه».

وقال مكّي^(١): «وأجاز الكسائيّ النصبَ على النداء». وقال غيره: على المدح. ويجوزُ في الكلامِ الخفضُ على البدلِ من الهاءِ في «عليه». قلت: قد قرأ بالخفضِ زيدُ بن علي. وأما نصبُه فلم أحفظه قراءةً.

قوله: «يَذَرُوكُمْ فِيهِ» يجوزُ أَنْ تكونَ «في» على بابها. والمعنى: يُكثِرُكُمْ في هذا التدبير، وهو أَنْ جعلَ للناسِ والأنعامِ أزواجاً حتى كان بين ذكورهم وإنايهم التوالُدُ. والضميرُ في «يَذَرُوكُمْ» للمخاطبين والأنعام. وغلبَ العقلاء على غيرهم الغيب. قال الزمخشري^(٢): «وهي / من الأحكامِ ذاتِ العلتين». [٧٨٥/ب] قال الشيخ^(٣): «وهو اصطلاحٌ غريبٌ، ويعني: أَنْ الخطابُ يُغلبُ على الغيبةِ إذا اجتمعاً»^(٤). ثم قال الزمخشريُّ: «فإن قلت: ما معنى يَذَرُوكُمْ في هذا التدبير؟ وهلا قيل يَذَرُوكُمْ به. قلت: جعل هذا التدبيرُ كالمَنبَعِ والمَعْدِنِ للبتِّ والتكثير. ألا تراك تقول: للحَيوانِ في خلق الأزواج تكثير، كما قال تعالى: «ولكم في القِصاصِ حَيَاةٌ»^(٥). والثاني^(٦): أنها للسببية كالباء أي: يُكثِرُكم بسببه. والضميرُ يعودُ للجعلِ أو للمخلوق».

قوله: «ليس كمثلِه شيءٌ» في هذه الآية أوجهٌ، أحدها - وهو المشهورُ

(١) المشكل ٢/٢٧٦.

(٢) الكشاف ٣/٤٦٢.

(٣) البحر ٧/٥١٠.

(٤) «فتقول: أنت وزيد يقومان، والعامل يغلب على غير العاقل إذا اجتمعاً فتقول:

الحيوان وغيرهم يسبحون خالقهم». اهـ. أبو حيان.

(٥) الآية ١٧٩ من البقرة.

(٦) الأول: أَنْ «في» على بابها.

عند المُعَرِّبين - أن الكاف زائدة في خبر ليس، و «شيء» اسمها. والتقدير: ليس شيء مثله. قالوا: ولولا ادعاء زيادتها لَلزِمَ أن يكون له مثل، وهو مُحال؛ إذ يصيرُ التقديرُ على أصالة الكاف^(١): ليس مثل مثله شيء، فنفي المماثلة عن مثله، فثبت أن له مثلاً، لا مثل لذلك المثل، وهذا مُحالٌ تعالى الله عن ذلك.

وقال أبو البقاء^(٢): «ولو لم تكن زائدة لأفضى ذلك إلى المُحال^(٣)؛ إذ كان يكون المعنى: أن له مثلاً وليس لمثله مثل. وفي ذلك تناقض؛ لأنه إذا كان له مثل فليمثله مثل وهو هو، مع أن إثبات المثل لله تعالى مُحال». قلت: وهذه طريقة غريبة في تقرير الزيادة، وهي طريقة حسنة فيها حُسنُ صناعة.

والثاني: أن مثلاً هي الزائدة كزيادتها في قوله تعالى: «بمثل ما آمنتُم به»^(٤). قال الطبري^(٥): «كما زيدت الكاف في قوله^(٦)»:

٣٩٦٦ - وَصَالِيَاتٍ كَمَا يُؤْتَفَيْنُ

وقول الآخر^(٧):

٣٩٦٧ - فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ

(١) قوله: «الكاف» غير واضح في الأصل، أثبتناه من ش.

(٢) الإملاء ٢/٢٢٤.

(٣) في مطبوعة الإملاء «الحال» وهو تحريف.

(٤) الآية ١٣٧ من البقرة.

(٥) تفسير الطبري ١٣/٢٥.

(٦) البيت لخطام المجاشعي. وهو في الكتاب ١٣/١، والخصائص ٣٦٨/٢، وابن

يعيش ٤٢/٨، ومجالس ثعلب ٣٩، ووصف المباني ١٩٦. والصليات: الأنافي

وهي الحجارة تحت القدر. ككما يؤتفين: مثل ما نُصِبْنَ لم يزلن.

(٧) تقدم برقم ٢١٠.

وهذا ليس بجديد؛ لأن زيادة الأسماء ليست بجائزة. وأيضاً يصير التقدير ليس ك هوشيء^(١)، ودخول الكاف على الضمائر لا يجوز إلا في شعر^(٢).

الثالث: أن العرب تقول «مثلك لا يفعل كذا» يعنون المخاطب نفسه؛ لأنهم يريدون المبالغة في نفي الوصف عن المخاطب، فينفونها في اللفظ عن مثله، فيثبت انتفاؤها عنه بدليلها. ومنه قول الشاعر^(٣):

٣٩٦٨ - على مثل ليلى يقتل المرء نفسه
وإن بات من ليلى على اليأس طاوياً

وقال أوس بن حجر^(٤):

٣٩٦٩ - ليس كمثل الفتى زهير
خلق يوازيه في الفضائل

وقال آخر^(٥):

٣٩٧٠ - سعد بن زيد إذا أبصرت فضلهم
فما كمثلهم في الناس من أحد
قال ابن قتيبة^(٦): «العرب تقيم المثل مقام النفس فتقول: مثلي لا يقال

(١) لأنه بزيادة «مثل» يبقى الضمير المتصل فيتحول إلى منفصل.

(٢) كقول رؤبة أو العجاج: (الكتاب ٣٩٢/٢).

فلا ترى بعللاً ولا حلائلاً كه ولا كهئن إلا حاظلاً
وقد يقال: إن الممنوع مباشرة الكاف للضمير.

(٣) البيت للمجنون وهو في ديوانه ٢٩٦.

(٤) ليس في ديوانه، وهو في البحر ٥١٠/٧.

(٥) لم أهدد إلى قائله. وهو في تفسير الماوردي ٥١٣/٣، والبحر ٥١٠/٧.

(٦) تفسير غريب القرآن ٣٩١.

له هذا، أي: أنا لا يُقال لي». قيل: و[نظير]^(١) نسبة المثل إلى مَنْ لا يمثله قولك: فلان يده مبسوطة تريد أنه جواد، ولا نَظَرَ في الحقيقة إلى اليد، حتى تقول ذلك لمن لا يده له كقوله تعالى: «بل يدها مبسوطتان»^(٢).

الرابع: أن يراد بالمثل الصفة، وذلك أن المثل بمعنى المثل والمثل الصفة، كقوله تعالى: «مثل الجنة»^(٣) فيكون المعنى: ليس مثل صفته تعالى شيء من الصفات التي لغيره، وهو محمل سهل.

آ. (١٣) قوله: ﴿أَنْ أَقِيمُوا﴾: يجوز فيها أوجه، أحدها: أن تكون مصدرية في محل رفع على خبر ابتداءٍ مضمرة تقديره: هو أن أقيموا أي: الدين المشروع توحيد الله تعالى. الثاني: أنها في محل نصب بدلاً من الموصول كأنه قيل: شرع لكم توحيد الله تعالى. الثالث: أنها في محل جر بدلاً من الدين. الرابع: أنها في محل جر أيضاً بدلاً من الهاء. الخامس: أن تكون مفسرة؛ لأنها قد تقدمها ما هو بمعنى القول.

آ. (١٤) قوله: ﴿أُورِثُوا﴾: قرأ^(٤) زيد بن علي «ورثوا» بالتشديد [من] ورث مبنياً للمفعول.

آ. (١٥) قوله: ﴿فلذلك فادع﴾: في اللام وجهان، أحدهما: أن تكون بمعنى إلى. والثاني: أنها للعلّة أي: لأجل التفرق والاختلاف ادع للدين القيم.

(١) زيادة من البحر حيث ينقل عنه السمين. البحر ٧/٥١٠.

(٢) أليس من الأنسب أن نقول: له يد تليق به سبحانه. كما أثبت ذلك لذاته سبحانه. والآية ٦٤ من المائدة.

(٣) الآية ٣٥ من الرعد.

(٤) البحر ٧/٥١٣، والكشاف ٣/٤٦٤.

قوله: «وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ» يجوزُ أَنْ يَكُونَ التقديرُ: وَأُمِرْتُ بِذَلِكَ لِأَعْدِلَ. وقيل: وَأُمِرْتُ أَنْ أَعْدِلَ، فاللامُ مزيدةٌ. وفيه نَظَرٌ؛ لأنك بعد زيادة اللام تحتاج إلى تقدير حرف جر أي: بَأَنْ أَعْدِلَ.

آ. (١٦) قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُحَاجُّونَ﴾: مبتدأ و«حُجَّتْهُمْ» مبتدأ ثانٍ، و«دَاحِضَةٌ» خبرُ الثاني، والثاني وخبرُه خبرٌ عن الأول. وأعرَبَ مكِّي^(١) «حُجَّتْهُمْ» بدلاً/ من الموصول بدلَ اشتمال. والهاءُ في «له» تعودُ على الله [٧٨٦/أ] أو على الرسول عليه السلام أي: مِنْ بَعْدِ مَا اسْتَجَابَ النَّاسُ لِلَّهِ تَعَالَى، أَوْ مِنْ بَعْدِ مَا اسْتَجَابَ اللَّهُ لِرَسُولِهِ حِينَ دَعَا عَلَى قَوْمِهِ.

آ. (١٧) قوله: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾: إنما ذَكَرَ «قَرِيبٌ» وإن كان صفةً لمؤنث لأنَّ السَّاعَةَ في معنى الوقتِ، أو البعثِ، أو على معنى النسبِ أي: ذاتُ قُرْبٍ، أو على حَذْفِ مضافٍ أي: مجيء السَّاعَةِ. وقيل: للفرقِ: بينها وبين قرابة النسبِ. وقيل: لأنَّ تأنيثها مجازيٌّ، نقله مكِّي^(٢)، وليس بشيء؛ إذ لا يجوز: الشمسُ طالعٌ ولا القَدْرُ فائزٌ. وجملةُ التَّرجِي أو الإِسْفَاقِ مُعَلِّقَةٌ للدراية. وتقدَّم مثله آخرَ الأنبياء^(٣).

آ. (٢٠) قوله: ﴿نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾: قد تقدَّم أن كَوْنَ الشرطِ ماضياً والجزاء مضارعاً مجزوماً لا يختصُّ مجيئه بـ «كان» خلافاً لأبي الحكم^(٤) مصنِّف «كتابِ الإعراب» فإنه قال: «لا يجوز ذلك إلا مع «كان» إلا في ضرورة

(١) المشكل ٢٧٦/٢.

(٢) المشكل ٢٧٧/٢.

(٣) انظر إعرابه للآية ١١١.

(٤) أبو الحكم الحسن بن عبد الرحمن الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٤. وكتابه «الإعراب عن أسرار الحركات في لسان الأعراب». انظر: كشف الظنون ١٢٥/١.

شعري». وأطلق النحويون جواز ذلك، وأنشدوا بيت الفرزدق^(١):

٣٩٧١- دَسْتُ رَسُولًا بَأَنَّ الْقَوْمَ إِنْ قَدِرُوا

عَلَيْكَ يَشْفُوا صَدُورًا ذَاتَ تَوَغِيرِ

وقوله أيضاً^(٢):

٣٩٧٢- تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي

نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَأْذُبُ يَصْطَحِبَانِ

وقرأ^(٣) ابن مقسم والزعفراني ومحبوب «يَزِدُّ» و«يُؤْتُهُ» بالياء من تحت

أي: الله تعالى. وقرأ^(٤) سلام «نُؤْتُهُ» بضم هاء الكناية وهو الأصل، وهي لغة

الحجاز. وتقدم خلاف القراء في ذلك.

آ. (٢١) قوله: ﴿شَرَعُوا لَهُمْ﴾: يجوز أن يكون الضمير

المرفوع عائداً على الشركاء، والمجرور على الكفار. ويجوز العكس؛ لأنهم

جَعَلُوا لَهُمْ أَنْصِبَاءً.

قوله: «وإن الظالمين» العامة بالكسر على الاستئناف. ومسلم^(٥) ابن

جندب والأعرج بفتحها عطفاً على «كلمة»، وفصل بين المتعاطفين بجواب

«لولا» تقديره: ولولا كلمة واستقرار الظالمين في العذاب لقضي، وهو نظير:

«ولولا كلمة سبقت من ربك لكان لزاماً وأجل مسمى»^(٦).

(١) تقدم برقم ١٢٣٢.

(٢) تقدم برقم ١٢٣٣.

(٣) البحر ٥١٤/٧.

(٤) انظر في قراءتها: الإتحاف ٤٤٩/٢، والنشر ٣٠٥/١ - ٣٠٦، والمحتسب

٢٤٩/٢، والبحر ٥١٤/٧.

(٥) القرطبي ٢٠/١٦، والمحتسب ٢٥٠/٢، والبحر ٥١٥/٧.

(٦) الآية ١٢٩ من طه.

آ . (٢٢) قوله : ﴿وهو واقع بهم﴾ : أي : والإشفاق أو والعذاب . و«روضات الجنّات» : قال الشيخ^(١) : «واللغة الكثيرة تسكين الواو، ولغة هذيل فَتَح الواو، إجراء لها مُجرى الصحيح نحو: جَفَنَات، ولم يقرأ أحدٌ فيما عَلِمناه بلغتهم» . قلت : إن عني لم يقرأ أحدٌ بلغتهم في هذا الباب من حيث هو فليس كذلك ؛ لأنني قد قَدَّمْتُ لك في سورة النور أن الأعمش قرأ «ثلاث عَوَرَات»^(٢) بفتح الواو . وإن عني أنه لم يقرأ في «روضات» بخصوصها - وليس بظاهر عبارته - فيُحتمل ذلك .

قوله : «عند ربهم» يجوز أن يكون ظرفاً لـ «يشاؤون» قاله الحوفي ، أو للاستقرار العامل في «لهم» قاله الزمخشري^(٣) ، والعنيدية مجازاً .

آ . (٢٣) قوله : ﴿يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ﴾ : كقوله : «كالذي خاضوا»^(٤) وقد تقدّم تحقيقه، وتقدّمت القراءات في «يُبَشِّرُ»^(٥) . وقرأ^(٦) مجاهد وحميد بن قيس «يُبَشِّرُ» بضمّ الياء وسكون الباء وكسر الشين من أبشّر منقولاً من بَشِرَ بالكسر، لا من بَشَرَ بالفتح، لأنه متعدّدٌ . والتشديد في «بَشِرَ» للتكثير لا للتعدية ؛ لأنه متعدّدٌ بدونها . ونقل الشيخ^(٧) قراءة «يُبَشِّرُ» بفتح الياء وضمّ الشين عن حمزة والكسائي من السبعة، ولم يذكر غيرهما من السبعة، وقد وافقهما على ذلك ابن كثير وأبو عمرو . و«ذلك» مبتدأ والموصول بعده خبره،

(١) البحر ٥١٥/٧ .

(٢) الآية ٥٨ .

(٣) الكشاف ٤٦٦/٣ .

(٤) الآية ٦٩ من التوبة . وانظر : الدر المصون ٨٣/٦ .

(٥) انظر : الدر المصون ١٥٢/٣ .

(٦) المحاسب ٢٥١/٢ ، والقرطبي ٢١/١٦ ، والبحر ٥١٥/٧ .

(٧) البحر ٥١٥/٧ .

وعائده محذوف على التدرج المذكور في قوله: «كالذي خاضوا»^(١) أي: يُبشِّرُ به، ثم يُبشِّرُه على الاتساع. وأما على رأي يونس^(٢) فلا تحتاج إلى عائِد لأنها عنده مصدرية، وهو قول الفراء^(٣) أيضاً. أي: ذلك تبشِيرُ اللَّهِ عباده. و«ذلك» إشارة إلى ما أعده الله لهم من الكرامة.

وقال الزمخشري^(٤): «أو ذلك التبشير الذي يبشِّرُه الله عباده». قال الشيخ^(٥): «وليس بظاهر؛ إذ لم يتقدّم في هذه السورة لفظ البشْرِ، ولا ما يدلُّ عليها من بَشْرٍ أو شبهه».

قوله: «إلا المودة» فيها قولان، أحدهما: أنها استثناء منقطع؛ إذ ليست من جنس الأجر. والثاني: أنه متصل أي: لا أسألكم عليه أجراً إلا هذا. وهو أن تودوا أهل قرابتي ولم يكن هذا أجراً في الحقيقة؛ لأن قرابته قرابتهم فكانت صلتهم لازمة لهم في المروءة، قاله الزمخشري^(٦). وقال أيضاً^(٧): «فإن قلت: هلاً قيل: إلا مودة القربى، أو إلا المودة للقربى. قلت: جعلوا مكاناً للمودة ومقرّاً لها كقولك: لي في آل فلان مودة^(٨)، وليست «في» صلة للمودة كاللام إذا قلت: إلا المودة للقربى، إنما هي متعلقة بمحذوف تعلق الظرف به في قولك: «المال في الكيس»، وتقديره: إلا المودة ثابتة في القربى وممكنة

(١) انظر: الدر ٨٣/٦.

(٢) انظر: الدر المصون ٨٤/٦.

(٣) انظر: معاني القرآن ٤٤٦/١.

(٤) الكشف ٤٦٦/٣.

(٥) البحر ٥١٥/٧ - ٥١٦.

(٦) الكشف ٤٦٦/٣.

(٧) الكشف ٤٦٦/٣.

(٨) «ولي فيهم هوى وحب شديد، تريد: أحبهم وهم مكان حبي ومحلّه». اهـ.

فيها». قلت: وأحسن ما سمعت في معنى هذه الآية حكاية الشعبي قال: أكثر الناس علينا في هذه الآية فكتبنا إلى ابن عباس نسأله عنها. فكتب: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أوسط الناس في قريش، ليس بطن من بطونهم إلا قد ولده، فقال الله تعالى: قل لا أسألكم عليه أجرأ إلا أن تؤدوني في قرابتي منكم فأزعو ما بيني وبينكم فصددوني.

وقال أبو البقاء^(١): «وقيل: متصل أي / لا أسألكم شيئاً إلا المودة». [٧٨٦/ب] قلت: وفي تأويله متصلاً بما ذكر، نظر لمجيئه بـ «شيء» الذي هو عام، وما من استثناء منقطع إلا ويمكن تأويله بما ذكر، ألا ترى إلى قولك: «ما جاءني أحد إلا حماراً» أنه يصح: ما جاءني شيء إلا حماراً. وقرأ^(٢) زيد بن علي «مودة» دون ألف ولام.

قوله: «نزد له فيها حسناً» العامة على «نزد» بالنون للعظمة. وزيد^(٣) ابن علي وعبد الوارث عن أبي عمرو «يزد» بالياء من تحت أي: يزيد الله. والعامة على «حسناً» بالتونين مصدراً على فعل نحو: شكر. وهو مفعول به. وعبد الوارث^(٤) عن أبي عمرو «حسنى» بألف التانيث على وزن بشرى ورجعى وهو مفعول به أيضاً. ويجوز أن يكون صفة كفضلى، فيكون وصفاً لمحذوف أي خصلة حسنى.

آ. (٢٤) قوله: ﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾: هذا مستأنف غير داخل في جزاء الشرط، لأنه تعالى يمحو الباطل مطلقاً، وسقطت الواو منه

(١) الإملاء ٢/٢٢٤.

(٢) البحر ٧/٥١٦.

(٣) البحر ٧/٥١٦.

(٤) البحر ٧/٥١٦.

لفظاً لالتقاء الساكنين في الدَّرَج، وَحَطَّأَ حَمَلًا لِلخَطِ عَلَى اللَّفْظِ كَمَا كَتَبُوا
«سَنَدَعُ الزُّبَانِيَةَ»^(١) عَلَيْهِ وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَى هَذَا؛ لِأَنَّهُ إِنْ وَقَفَ
عَلَيْهِ بِالْأَصْلِ، وَهُوَ الْوَاوُ، خَالَفْنَا خَطَّ الْمَصْحَفِ، وَإِنْ وَقَفْنَا بِغَيْرِهَا مُوَافَقَةً
لِلرَّسْمِ خَالَفْنَا الْأَصْلَ، وَقَدْ مَرَّ لَكَ بِحُثِّ مِثْلِ هَذَا. وَقَدْ مَنَعَ مَكِّي الْوَقْفَ عَلَى
نَحْوِ «وَمَنْ تَقِيَ السَّيِّئَاتِ»^(٢) وَبَابِهِ.

قوله: «مَا تَفْعَلُونَ» قَرَأَ الْأَخْوَانُ وَحَفِصُ «تَفْعَلُونَ» بِالتَّاءِ مِنْ فَوْقِ^(٣) نَظْرًا
إِلَى قَوْلِهِ: «عَنْ عِبَادِهِ». وَالباقون بِالخَطَابِ إِقْبَالًا عَلَى النَّاسِ عَامَّةً.

آ. (٢٦) قوله: ﴿وَيَسْتَجِيبُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
الْمُوصُولُ فَاعِلًا أَيْ: يُجِيبُونَ رَبَّهُمْ إِذَا دَعَاهُمْ كَقَوْلِهِ: «اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ
وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ»^(٤). وَاسْتَجَابَ كَأَجَابَ. وَمِنْهُ^(٥):

٣٩٧٣- وداعٍ دعا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى

فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبٌ

وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ السَّيْنُ لِلطَّلَبِ عَلَى بَابِهَا بِمَعْنَى: وَيُسْتَدْعَى الْمُؤْمِنُونَ
لِلْإِجَابَةِ عَنْ رَبِّهِمْ بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُوصُولُ مَفْعُولًا بِهِ،
وَالْفَاعِلُ مُضْمَرٌ يَعُودُ عَلَى اللَّهِ بِمَعْنَى: وَيُجِيبُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا أَيْ: دَعَاهُمْ.
وَقِيلَ: ثُمَّ لَمْ يَقْدِرْ أَيْ: وَيَسْتَجِيبُ اللَّهُ لِلَّذِينَ آمَنُوا فَحَذَفَهَا لِلْعِلْمِ بِهَا.

(١) الآية ١٨ من العلق.

(٢) الآية ٩ من غافر.

(٣) الأصل من تحت، وهو سهو، والتصحيح من المظان. وانظر: الإتحاف ٢/٤٥٠،
والسبعة ٥٨٠، والنشر ٣٦٧/٢، والتيسير ١٩٥، والقرطبي ٢٦/١٦، والبحر
٥١٧/٧.

(٤) الآية ٢٤ من الأنفال.

(٥) تقدم برقم ٢١٥.

آ . (٢٨) قوله : ﴿مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا﴾ : «ما» مصدرية أي : مِنْ قَنَطِهِمْ . والعامة على فتح النون . وقرأ^(١) يحيى بن وثاب والأعمش بكسرها وهي لغة ، وعليها قرئ «يَقْنَطُ»^(٢) «لا تَقْنَطُوا»^(٣) بفتح النون في المتواتر . ولم يُقرأ بالكسر في الماضي إلا شاذاً .

آ . (٢٩) قوله : ﴿وَمَا بَثُّ﴾ : يجوزُ أَنْ تكونَ مجرورةً المحلَّ عطفاً على «السموات» أو مرفوعةً عطفاً على «خَلَقُ» على حذفٍ مضافٍ أي : وَخَلَقُ مَا بَثُّ ، قاله الشيخ^(٤) . وفيه نظر ؛ لأنه يُؤوَلُ إلى جَرِّهِ بالإضافة^(٥) لَخَلَقِ الْمُقَدَّرِ ، فلا يُعَدَّلُ عنه .

قوله : «فيهما» أي : السموات والأرض . والسماء لا ذوات فيها ف قيل : هو مثل قوله : «نَسِياً حُوتَهُمَا»^(٦) ، «يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّوْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ»^(٧) . وقيل : بل خَلَقَ فِي السَّمَاءِ مَنْ يَدْبُ . وقيل : مِنَ الْمَلَائِكَةِ مَنْ يَمْشِي مَعَ طَيْرَانِهِ . وقال الفارسي : «هو على حذفٍ مضافٍ أي : وما بَثُّ في أحدهما» وهذا إلغازٌ في الكلام .

قوله : «إِذَا يَشَاءُ» «إِذَا» منصوبةٌ بـ «جَمْعِهِمْ» لا بـ «قَدِيرٌ» . قال أبو

(١) الإتحاف ٢/٤٥٠ ، والبحر ٧/٥١٨ ، والقرطبي ١٦/٢٨ .

(٢) الآية ٥٦ من الحجر . قرأ أبو عمرو والكسائي بكسر النون ، والباقون بالفتح . السبعة ٣٦٧ .

(٣) الآية ٥٣ من الزمر .

(٤) البحر ٧/٥١٨ .

(٥) بل في اعتراضه نظر ؛ لأن المضاف إليه نابٍ مَنْابِ المضاف المحذوف نحو : «واسأل القرية» بالنصب .

(٦) الآية ٦١ من الكهف . قال في فتح القدير ٣/٢٩٨ . «قيل : الذي نسي إنما هو قتي موسى لأنه وكل أمر الحوت إليه» .

(٧) الآية ٢٢ من الرحمن . ويخرج من المالح . انظر : فتح القدير ٥/١٣٤ .

البقاء^(١): «لأن ذلك يُؤدِّي إلى أن يصير المعنى: وهو على جمعهم قدير إذا يشاء، فتتعلق القدرة بالمشيئة وهو مُحال». قلت: ولا أدري ما وجه كونه مُحالاً على مذهب أهل السنة؟ فإن كان يقول بقول المعتزلة: وهو أن القدرة تتعلق بما لم يشأ الله يمشي كلامه، ولكنه مذهب رديء لا يجوز اعتقاده، ونقول: يجوز تعلق الظرف به أيضاً.

آ. (٣٠) قوله: ﴿فِيهَا﴾: قرأ^(٢) نافع وابن عامر «بما» دون فاء. والباقون «بما» بإثباتها. ف «ما» في القراءة الأولى الظاهر أنها موصولة بمعنى الذي، والخبر الجار من قوله: «بما كَسَبَتْ». وقال قوم منهم أبو البقاء^(٣): إنها شرطية حذفت منها الفاء. قال أبو البقاء: «كقوله تعالى: «فإن أظعنموهم إنكم لمشركون»^(٤). وقول الشاعر^(٥):

٣٩٧٤- مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا

وهذا ليس مذهب الجمهور، إنما قال به الأخفش وبعض البغداديين. وأما الآية ف «إنكم لمشركون» ليس جواباً للشرط، إنما هو جواب لقسم مقدر حذفت لامه الموطئة قبل أداة الشرط.

وأما القراءة الثانية فالظاهر أنها فيها شرطية، ولا يلتفت لقول أبي

(١) الإملاء ٢/٢٢٤ - ٢٢٥.

(٢) السبعة ٥٨١، والنشر ٢/٣٦٧، والبحر ٧/٥١٨، والقرطبي ١٦/٣٠، والتيسير ١٩٥.

(٣) الإملاء ٢/٢٢٥.

(٤) الآية ١٢١ من الأنعام.

(٥) تقدم برقم ١٤٠.

البقاء^(١): «إنه ضعيف». ويجوز أن تكون الموصولة، والفاء داخلة في الخبر تشبيهاً للموصول بالشرط، بشرط ذكرتها مستوفاة في هذا الموضوع بحمد الله تعالى. وقد وافق نافع وابن عامر مصاحفهما؛ فإن الفاء ساقطة من مصاحف المدينة والشام، وكذلك الباقر فإنها ثابتة في مصاحف مكة والعراق.

آ. (٣٢) قوله: ﴿الجَوَارِي﴾: أي: السفن الجوارية. فإن قلت: الصفة متى لم تكن خاصة بموصوفها امتنع حذف الموصوف. لا تقول: مررت بماش؛ لأن المشي عام. وتقول: مررت بمهندس وكاتب، والجرى ليس من الصفات الخاصة فما وجه ذلك؟ فالجواب: / أن قوله: «في البحر» [٧٨٧/أ] قرينة دالة على الموصوف. ويجوز أن تكون هذه صفة غالبية كالأبطح والأبرق، فوليبت العوامل دون موصوفها.

و«في البحر» متعلق بـ «الجواري» إذا لم يجز مجرى الجوامد. فإن جرى مجراه كان حالاً منه، وكذا قوله: «كالأعلام» هو حال أي: مُشبهة بالأعلام - وهي الجبال - كقول الخنساء^(٢):

٣٩٧٥- وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتُمُ الْهُدَاةُ بِهِ
كَأَنَّهُ عَلِمَ فِي رَأْسِهِ نَارُ

وسمع: هذه الجوار، وركبت الجوار، وفي الجوار، بالإعراب على الراء تناسياً للمحذوف. وقد تقدم هذا في قوله: «ومن فوقهم غواش»^(٣) في الأعراف.

(١) أبو البقاء في إملائه ٢/٢٢٥ ضَعُفَ أن تكون «ما» بمعنى الذي على قراءة نافع

«بما»، وحديث السمين هنا على قراءة الجمهور.

(٢) ديوان الخنساء ٤٩.

(٣) الآية ٤١ من الأعراف، وانظر: الدر المصون ٥/٣٢٢.

آ. (٣٣) قوله: ﴿فَيُظْلَلْنَ﴾: العائمة على فتح اللام التي هي عين، وهو القياس؛ لأن الماضي بكسرها، تقول: ظَلَلْتُ قائماً. وقرأ^(١) قتادة بكسرها، وهو شاذ نحو: حَسِبَ يَحْسِبُ وأخواته وقد تقدّمت...^(٢) وقال الزمخشري^(٣): «مَنْ ظَلَّ يَظَلُّ وَيَظِلُّ، نحو: ضَلَّ يَضِلُّ وَيُضِلُّ». قال الشيخ^(٤): «وليس كما ذكر؛ لأنَّ يَضِلُّ بفتح العين مِنْ ضَلَلْتُ بكسرها في الماضي، وَيُضِلُّ بالكسر مِنْ ضَلَلْتُ بالفتح وكلاهما مقيس» يعني أن كلا منهما له أصل يرجع إليه بخلاف «ظَلَّ» فإن ماضيه مكسور العين فقط.

والنون اسمها، «ورواكد» خبرها. ويجوز أن تكون «ظَلَّ» هنا بمعنى صار؛ لأنَّ المعنى ليس على وقت الظلول وهو النهار فقط، وهو نظير: «أين باتت يده» من هذه الحيشية. والرُّكُودُ: الثبوت والاستقرار قال^(٥):

٣٩٧٦- وقد رَكَدَتْ وسطَ السماءِ نجومُها

رُكُوداً بوادي الرَّبْرِبِ المتفرِّقِ

آ. (٣٤) قوله: ﴿أَوْ يُؤَيِّقُهَا﴾: عطفت على «يُسْكِنُ» قال الزمخشري^(٦): «لأنَّ المعنى: إِنْ يَشَأْ يُسْكِنُ فِيرُكِدُن. أَوْ يَعْصِفُهَا فَيَغْرِقُنْ بَعْصِفُهَا».

قال الشيخ^(٧): «ولا يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: أَوْ يَعْصِفُهَا فَيَغْرِقُنْ؛ لأنَّ

(١) القرطبي ٣٣/١٦، والبحر ٥٢٠/٧، والمحتسب ٢٥٢/٢.

(٢) حرم في الأصل بمقدار كلمة.

(٣) الكشاف ٤٧١/٣.

(٤) البحر ٥٢٠/٧.

(٥) تقدم برقم ٢١١٢.

(٦) الكشاف ٤٧١/٣.

(٧) البحر ٥٢١/٧.

إِهْلَاكَ السَّفِينِ لَا يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ الرِّيحِ ، بَلْ قَدْ يُهْلِكُهَا بِقَلْعِ لَوْحٍ أَوْ خَسْفٍ . قلت : والزمخشري لم يذكر أن ذلك مُتَعَيَّنٌ ، وإنما ذَكَرَ شَيْئاً مَنَاسِباً ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ : « يُسْكِنُ الرِّيحَ » يِقَابِلُهُ « يَعْصِفُهَا » فَهُوَ فِي غَايَةِ الْحُسْنِ وَالطَّبَاقِ .

قوله : « وَيَعْفُ » العَامَّةُ عَلَى الْجَزْمِ عَطْفاً عَلَى جِزَاءِ الشَّرْطِ . وَاسْتَشْكَلَهُ الْقَشِيرِيُّ قَالَ : « لِأَنَّ الْمَعْنَى : إِنْ يَشَأْ يُسْكِنُ الرِّيحَ فَتَبْقَى تِلْكَ السَّفِينُ رَوَاكِدَ ، أَوْ يُهْلِكُهَا بِذَنْوِبِ أَهْلِهَا فَلَا يَحْسُنُ عَطْفُ « وَيَعْفُ » عَلَى هَذَا ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى يَصِيرُ : إِنْ يَشَأْ يَعْفُ ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى [عَلَى] ذَلِكَ بَلِ الْمَعْنَى : الْإِخْبَارُ عَنِ الْعَفْوِ مِنْ غَيْرِ شَرْطِ الْمَشِيئَةِ ، فَهُوَ عَطْفٌ عَلَى الْمَجْزُومِ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ لَا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى . وَقَدْ قَرَأَ قَوْمٌ « وَيَعْفُو » بِالرَّفْعِ وَهِيَ جَيِّدَةٌ فِي الْمَعْنَى . قَالَ الشَّيْخُ (١) : « وَمَا قَالَ لَيْسَ بِجَيِّدٍ إِذْ لَمْ يَفْهَمْ مَدْلُولَ التَّرْكِيبِ وَالْمَعْنَى ، إِلَّا أَنَّهُ تَعَالَى إِنْ يَشَأْ أَهْلَكَ نَاساً وَأَنْجَى نَاساً عَلَى طَرِيقِ الْعَفْوِ عَنْهُمْ » .

وقرأ (٢) الأعمش « وَيَعْفُو » بِالْوَاوِ . وَهِيَ تَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كَالْمَجْزُومِ ، وَتَبَّتِ الْوَاوُ فِي الْجَزْمِ كَثَبُوتِ الْيَاءِ فِي « مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرُ » (٣) . وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مَرْفُوعاً ، أَخْبَرَ تَعَالَى أَنَّهُ يَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ مِنَ السَّيِّئَاتِ . وَقَرَأَ بَعْضُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ بِالنَّصْبِ ، بِإِضْمَارِ « أَنْ » بَعْدَ الْوَاوِ كَنَصْبِهِ فِي قَوْلِ النَّابِغَةِ (٤) :

٣٩٧٧ - فَإِنْ يَهْلِكَ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكَ
رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ

(١) البحر ٥٢١/٧ .

(٢) انظر في قراءاتها: القرطبي ٣٣/١٦ ، والبحر ٥٢٠/٧ .

(٣) الآية ٩٠ من يوسف . وانظر: الدرر ٥٥٢/٦ .

(٤) تقدم برقم ٧٢٨ .

ونأخذ بعده بذناب عيش

أجب الظهر ليس له سنأ

بنصب «ونأخذ» ورفعه وحزمه. وهذا كما قرئ بالأوجه الثلاثة بعد الفاء في قوله تعالى: «فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ»^(١) وقد تقدم تقريره آخر البقرة، ويكون قد عطف هذا المصدر المؤول من «أن» المضمرة والفعل على مصدر متوهم من الفعل قبله. تقديره: أو يقع إيباق وعفو عن كثير. فقراءة النصب كقراءة الجزم في المعنى، إلا أن في هذه عطف مصدر مؤول على مصدر متوهم، وفي تلك عطف فعل على مثله.

آ. (٣٥) قوله: ﴿وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ﴾: قرأ^(٢) نافع وابن

عامر برفعه. والباقون بنصبه. وقرئ بجزومه أيضاً. فأما الرفع فهو واضح جداً، وهو يحتمل وجهين: الاستثناف بجملة فعلية، والاستثناف بجملة اسمية، فتقدر قبل الفعل مبتدأ أي: وهو يعلم الذين، فالذين على الأول فاعل، وعلى الثاني مفعول. فأما قراءة النصب ففيها أوجه، أحدها: قال الزجاج^(٣): «على الصَّرف». قال: «ومعنى الصرف صرف العطف عن اللفظ إلى العطف على المعنى». قال: «وذلك أنه لما لم يحسن عطف «ويعلم» مجزوماً على ما قبله [٧٨٧/ب] إذ يكون المعنى: إن بشأ/ يعلم، عدل إلى العطف على مصدر الفعل الذي قبله. ولا يتأتى ذلك إلا بإضمار «أن» ليكون مع الفعل في تأويل اسم».

(١) الآية ٢٨٤ من البقرة.

(٢) انظر في قراءاته: السبعة ٥٨١، والحجة ٦٤٣، والبحر ٥٢١/٧، والتيسير ١٩٥، والنشر ٣٦٧/٢، والقرطبي ٣٤/١٦.

(٣) لم ير هذا النص في كتابه «معاني القرآن». لدى إعرابه لهذه الآية. ومصطلح الصرف ورد في «معاني القرآن»، للفراء لدى إعرابه لهذه الآية ٢٤/٣.

– الشورى –

الثاني : قولُ الكوفيين^(١) أنه منصوبٌ بواوِ الصرفِ . يَعْنُونَ أَنَّ الواوَ نَفْسَهَا هي الناصبةُ لا بإضمارِ «أَنَّ»، وتقدّم معنى الصرفِ .

الثالث : قال الفارسيُّ^(٢) – ونقله الزمخشري^(٣) عن الزجاج^(٤) – إن النصبَ على إضمارِ «أَنَّ» ؛ لِأَنَّ قَبْلَهَا جِزَاءٌ تَقُولُ : «مَا تَصْنَعُ أَصْنَعُ وَأَكْرَمَكَ» وَإِنْ شِئْتَ : وَأَكْرَمَكَ ، عَلَى وَأَنَا أَكْرَمُكَ ، وَإِنْ شِئْتَ «وَأَكْرَمَكَ» جِزْماً . قَالَ الزمخشري^(٥) : «وَفِيهِ نَظْرٌ ؛ لِمَا أوردَهُ سيبويه^(٦) فِي كِتَابِهِ» قَالَ : «وَاعْلَمْ أَنَّ النصبَ بِالواوِ وَالفاءِ فِي قَوْلِهِ : «إِنَّ تَأْتِيَنِي آتِيكَ وَأَعْطَيْكَ» ضَعِيفٌ ، وَهُوَ نَحْوُ مَنْ قَوْلُهُ^(٧) :

..... ٣٩٧٨ –

وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحَا

فهذا لا يجوزُ^(٨) ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَدِّ الْكَلَامِ وَلَا وَجْهَهُ ، إِلَّا أَنَّهُ فِي الْجِزَاءِ صَارَ أَقْوَى قَلِيلاً ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ أَنَّهُ يَفْعَلُ ، إِلَّا أَنَّ يَكُونُ مِنَ الْأَوَّلِ فِعْلٌ ، فَلَمَّا ضَارَعَ الَّذِي لَا يُوجِبُهُ كَالِاسْتِفْهَامِ وَنَحْوِهِ أَجَازُوا فِيهِ هَذَا عَلَى ضَعْفِهِ . قَالَ الزمخشري : «وَلَا يَجُوزُ أَنَّ تُحْمَلَ الْقِرَاءَةُ الْمُسْتَفِيضَةُ عَلَى وَجْهِ^(٩) لَيْسَ بِحَدِّ

(١) انظر: المسألتين ٧٥ ، ٧٦ في الإنصاف .

(٢) الحجة (خ) ٤ / ٢٦٠ .

(٣) الكشاف ٣ / ٤٧٢ .

(٤) معاني القرآن له ٤ / ٣٩٩ .

(٥) الكشاف ٣ / ٤٧٢ .

(٦) الكتاب ١ / ٤٤٨ .

(٧) تقدم برقم ٦٩٨ .

(٨) الكشاف والكتاب : «يجوز» وهو أقرب للسياق أي : يجوز على ضعف .

(٩) الكشاف : «على وجه ضعيف» .

الكلام ولا وجهه، ولو كانت من هذا الباب لما أخلى سبويه منها كتابه، وقد ذكر نظائرها من الآيات المشكّلة».

الرابع: أن يتصبّ عطفاً على تعليلٍ محذوفٍ تقديره: لينتقم منهم ويعلم الذين، ونحوه في العطف على التعليل المحذوف غير عزيز في القرآن. ومنه: «ولنجعله آية للناس»^(١) و«خلق الله السموات والأرض بالحق، ولتجزى»^(٢) قاله الزمخشري^(٣). قال الشيخ^(٤): «ويبعدُ تقديره: لينتقم منهم؛ لأنه ترتّب على الشرط إهلاك قوم ونجاة قوم فلا يحسن لينتقم منهم. وأمّا الآيتان فيمكن أن تكون اللام متعلقة بفعل محذوفٍ تقديره: ولنجمعه آية للناس فعلنا ذلك، ولتجزى كل نفس فعلنا ذلك، وهو - كثيراً - يُقدّر هذا الفعل مع هذه اللام إذا لم يكن فعلٌ يتعلّق به». قلت: بل يحسن تقدير «لينتقم» لأنه يعود في المعنى على إهلاك قوم المترتب على الشرط.

وأما الجزم فقال الزمخشري^(٥): «فإن قلت: كيف يصح المعنى على جزم «ويعلم»؟ قلت: كأنه قيل: إن يشأ يجمع بين ثلاثة أمور: إهلاك قوم، ونجاة قوم، وتحذير آخرين». وإذا قرئ بالجزم فتكسر الميم لالتقاء الساكنين.

قوله: «ما لهم من مَحِيصٍ» في محل نصبٍ لسدّها مسدّ مفعوليّ العِلْم.

آ. (٣٦) قوله: ﴿فَمَا أُوتِيتُمْ﴾: «ما» شرطية. وهي في محلّ

(١) الآية ٢١ من مريم.

(٢) الآية ٢٢ من الجاثية.

(٣) الكشاف ٤٧٢/٣.

(٤) البحر ٥٢١/٧.

(٥) الكشاف ٤٧٢/٣.

نصب مفعولاً ثانياً لـ «أوتيتم» والأول هو ضميرُ المخاطبين قامَ مقامَ الفاعلِ ،
وإنما قَدَّمَ الثاني لأنَّ له صَدَرَ الكلامِ .

قوله : « مِنْ شَيْءٍ » بيانٌ لـ « ما » الشرطية لِمَا فيها من الإبهام .

قوله : « فمتاعٌ » الفاءُ جوابُ الشرطِ ، و « متاعٌ » خبرٌ مبتدأ مضمرةٌ أي : فهو
متاع . قوله : « وما عند الله » « ما » موصولةٌ مبتدأةٌ ، و « خيرٌ » خبرها ، و « للذين »
متعلقٌ بـ « أبقى » .

آ . (٣٧) قوله : ﴿ وَالَّذِينَ يَحْتَنِبُونَ ﴾ : نَسَقَ على « الذين »
الأولى . وقال أبو البقاء^(١) : « الذين يَحْتَنِبُونَ في موضعٍ جرَّ بدلاً^(٢) مِنْ « للذين
آمنوا » . ويجوزُ أَنْ يكونَ في موضعٍ نصبٍ بإضمارِ أعني ، أو في موضعٍ رفعٍ
على تقديرٍ : هم » . وهذا وهمٌ منه في التلاوة كأنه اعتقد أن القرآن « وعلى ربهم
يتوكلون ، الذين يَحْتَنِبُونَ » فبنى عليه ثلاثة الأوجه بناءً فاسداً .

قوله : « كبائرٌ » قرأ^(٣) الأخوان هنا وفي النجم^(٤) « كبيرَ الإثم » بالإفراد .
والباقون « كبائرٌ » بالجمع في السورتين . والمفردُ هنا في معنى الجمع ، والرسمُ
يحتمل القراءتين .

قوله : « وإذا ما غَضِبُوا » هذه « إذا » منصوبةٌ بـ « يَغْفِرُونَ » ، و « يَغْفِرُونَ » خبرٌ
لـ « هم » ، والجملةُ بأسرها عطفٌ على الصلة ، وهي « يَحْتَنِبُونَ » والتقديرُ :

(١) الإملاء ٢/٢٢٥ .

(٢) في المطبوعة : « والذين معطوف على للذين » . وقد تكون نسخة السمين من الإملاء
غير ما في المطبوعة .

(٣) السبعة ٥٨١ ، والنشر ٣٦٧/٢ ، والتيسير ١٩٥ ، والبحر ٥٢٢/٧ ، والحجة ٦٤٣ ،
والقرطبي ٣٥/١٦ .

(٤) الآية ٣٢ من النجم . وانظر : السبعة ٦١٥ .

والذين يَجْتَنِبُونَ وهم يَغْفِرُونَ، عَطَفَ اسْمِيَّةً عَلَى فِعْلِيَّةٍ. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ «هم» توكيداً للفاعل في قوله: «غَضِبُوا»، وعلى هذا فَيَغْفِرُونَ جوابُ الشرطِ. وقال أبو البقاء^(١): «هم مبتدأ وَيَغْفِرُونَ الخبرُ، والجملةُ جوابُ إذا» وهذا غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّهُ لو كان جواباً لـ «إذا» لا قترن بالفاء. تقول: «إذا جاء زيدٌ فعمروُ منطلقٌ» ولا يجوز: «عمروُ ينطلق»^(٢) وقيل: «هم» مرفوع بفعلٍ مقدرٍ يُفسِّره «يَغْفِرُونَ» بعده، وَلَمَّا حُذِفَ الفِعْلُ انفصلَ الضميرُ ولم يَسْتَبِعْهُ الشَيْخُ^(٣). وقال: «ينبغي أَنْ يجوزَ ذلك في مذهبِ سيويه^(٤)؛ لأنه أجازَه في الأداةِ الجازمةِ، تقول: «إِنْ يَنْطَلِقُ، زيدٌ يَنْطَلِقُ» تقديرُه: يَنْطَلِقُ زيدٌ يَنْطَلِقُ. فـ «ينطلقُ» واقعٌ جواباً، ومع ذلك فَسَّرَ الفِعْلُ فكذلك هذا، وأيضاً فذلك/ جائزٌ في فعلِ الشرطِ بعدها نحو: «إذا السماءُ انشَقَّتْ»^(٥) فليجزُ في جوابها أيضاً».

آ. (٣٩) قوله: ﴿هَمَّ يَنْتَصِرُونَ﴾: كقوله: «وإذا ما غَضِبُوا هم يَغْفِرُونَ» سواءً وِجِيءَ فيه ما تَقَدَّمَ. إلاَّ أَنَّهُ يَزِيدُ هُنَا أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «هم» توكيداً للضميرِ المنصوبِ في «أَصَابَهُمْ» أَكَّدَ بِالضَّمِيرِ المرفوعِ وليس فيه إلاَّ الفصلُ بين المؤكِّدِ والمؤكَّدِ بالفاعلِ. والظاهر أَنَّهُ غيرُ ممنوعٍ.

آ. (٤١) قوله: ﴿وَلَمَنِ انْتَصَرَ﴾: هذه لامُ الابتداءِ. وجعلها الحوفي وابنُ عطية^(٦) للقسمِ. وليس بجيدٍ إذا جَعَلْنَا «مَنْ» شرطيةً كما سيأتي؛ لأنه كان ينبغي أَنْ يُجَابَ السابِقُ، وهنا لم يُجَبْ إلاَّ الشرطُ. و«مَنْ» يجوزُ أَنْ

(١) الإملاء ٢/٢٢٥.

(٢) في الأصل «لينطلق» ولا وجه للام.

(٣) البحر ٧/٥٢٢.

(٤) الكتاب ١/٤٥٨.

(٥) الآية ١ من الانشقاق.

(٦) عبارته في مطبوعة المجرر ١٤/٢٣٠: «لام التقاء القسم».

تكون شرطية، وهو الظاهر، والفاء في «فأولئك» جواب الشرط، وأن تكون موصولة، ودخلت الفاء لما عرفت من شبه الموصول بالشرط. و«ظلمه» مصدر مضاف للمفعول. وأيدها الزمخشري^(١) بقراءة من قرأ^(٢) «بعدما ظلم» مبنياً للمفعول.

آ. (٤٣) قوله: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ﴾: الكلام في اللام بين كما تقدم. فإن جعلتها شرطية ف«إن» جواب القسم المقدّر، وحذف جواب الشرط للدلالة عليه. وإن كانت موصولة كان «إن ذلك» هو الخبر. وجوز الحوفي وغيره أن تكون «من» شرطية، وأن ذلك جوابها على حذف الفاء على حدّ حذفها في البيت المشهور^(٣):

٣٩٧٩- مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ

وفي الرابط قولان، أحدهما: هو اسم الإشارة إذا أريد به المبتدأ، ويكون حينئذ على حذف مضاف، تقديره: إن ذلك لمن ذوي عزم الأمور والثاني: أنه ضمير محذوف تقديره: لمن عزم الأمور منه، أوله. وقوله: «ولمَنْ صَبَرَ» عطف على قوله: «ولمَنْ انتَصَرَ». والجملة من قوله: «إنما السبيل» اعتراض.

آ. (٤٥) قوله: ﴿يُعْرَضُونَ﴾: حال لأن الرؤية بصرية. «خاشعين» حال. والضمير من عليها يعود على النار للدلالة «العذاب» عليها.

(١) الكشاف ٤٧٣/٣.

(٢) الكشاف ٤٧٣/٣.

(٣) تقدم برقم ١٤٠.

وقرأ^(١) طلحة «من الذل» بكسر الهمزة. وقد تقدم الفرق بين الذل والذل^(٢). و«من الذل» يتعلّق بـ «خاشعين» أي: من أجل. وقيل: هو متعلّق بـ «ينظرون». وقوله: «من طرف» يجوز في «من» أن تكون لابتداء الغاية، وأن تكون تبعيضية، وأن تكون بمعنى الباء، وبكل قد قيل. والطرف قيل: يُراد به العضو. وقيل: يُراد به المصدر. يقال: طُرفَ عَيْنه تُطْرَفُ طَرْفاً أي: ينظرون نظراً خفياً.

آ. (٤٦) قوله: ﴿يَنْصُرُونَهُمْ﴾: صفة لـ «أولياء» فيجوز أن يُحكَمَ على موضعها بالجر اعتباراً بلفظ موصوفها، وبالرفع اعتباراً بمحلّه فإنه اسم لـ «كان».

قوله: «من سبيل» إما فاعل^(٣)، وإما مبتدأ.

قوله^(٤): «وقال الذين آمنوا» يجوز أن يبقى على حقيقته، ويكون «يوم القيامة» معمولاً لـ «خسروا». ويجوز أن يكون بمعنى: يقول، فيكون «يوم القيامة» معمولاً له.

آ. (٤٧) قوله: ﴿من الله﴾: يجوز تعلُّقه بـ «يأتي» أي: يأتي من الله يوم لا مردّ له، وأن يتعلّق بمحذوف يدلُّ عليه لا مردّ له أي: لا يردُّ ذلك اليوم ممّا حكم الله به فيه. وجوز الزمخشري^(٥) أن يتعلّق بـ «لا مردّ». وردّه الشيخ^(٦): بأنه يكون مطوّلاً فكان ينبغي أن يُعربَ فينصبَ منوناً.

(١) البحر ٥٢٤/٧.

(٢) انظر: الدر المصون ٣٤٣/٧.

(٣) فاعل لاستقر المقدر في الجار.

(٤) عاد إلى الآية ٤٥.

(٥) الكشاف ٤٧٤/٣.

(٦) البحر ٥٢٥/٧. والمطول الشبيه بالمضاف.

آ . (٤٨) قوله : ﴿فَإِنَّ الْإِنْسَانَ﴾ : مِنْ وَقْعِ الظَّاهِرِ مَوْقِعِ
المضمِرِ أَي : فَإِنَّهُ كَفُورٌ . وَقَدَّرَ أَبُو الْبَقَاءِ (١) ضَمِيرًا مَحذُوفًا فَقَالَ : «فَإِنَّ الْإِنْسَانَ
منهم» .

آ . (٥٠) قوله : ﴿ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا﴾ : حَالٌ ، وَهِيَ حَالٌ لَازِمَةٌ ،
وَسَوْغٌ مَجِيئُهَا كَذَلِكَ : أَنَّهَا بَعْدَمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ عَلَى خِلَافِهِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى
«يُزَوِّجُهُمْ» يَقْرُنُهُمْ . قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ (٢) : «فَإِنَّ قُلْتَ : لِمَ قَدَّمَ الْإِنَاثَ أَوْلَى عَلَى
الذَّكُورِ مَعَ تَقْدِيمِهِمْ عَلَيْهِنَّ ، ثُمَّ رَجَعَ فَقَدَّمَهُمْ ؟ وَلِمَ عَرَّفَ الذَّكُورَ بَعْدَمَا نَكَّرَ
الْإِنَاثَ ؟ قُلْتَ : لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْبَلَاءَ فِي آخِرِ الْآيَةِ الْأُولَى ، وَكَفَّرَانَ الْإِنْسَانَ بِنَسِيَانِهِ
الرَّحْمَةَ السَّابِقَةَ ، ثُمَّ عَقَّبَ بِذِكْرِ مُلْكِهِ وَمَشِيئَتِهِ وَذَكَرَ قِسْمَةَ الْأَوْلَادِ فَقَدَّمَ الْإِنَاثَ ؛
لِأَنَّ سِيَاقَ الْكَلَامِ أَنَّهُ فَاعِلٌ مَا يَشَاءُ لَا مَا يَشَاءُ الْإِنْسَانُ ، فَكَانَ ذِكْرُ الْإِنَاثِ الَّتِي
مِنْ جُمْلَةِ مَا لَا يَشَاءُ (٣) الْإِنْسَانُ أَهَمُّ ، وَالْأَهَمُّ وَاجِبُ التَّقْدِيمِ ، وَلِئَلَّا يَلْبَسَ الْجِنْسَ
الَّذِي كَانَتْ الْعَرَبُ تَعُدُّهُ بَلَاءً ، ذَكَرَ الْبَلَاءَ ، وَأَخَّرَ الذَّكُورَ ، فَلَمَّا أَخَّرَهُمْ تَدَارَكَ
تَأْخِيرَهُمْ وَهُمْ أَحَقُّ بِالْتَّقْدِيمِ بِتَعْرِيفِهِمْ ؛ لِأَنَّ تَعْرِيفَهُمْ فِيهِ تَنْوِيهٌ وَتَشْهِيرٌ ، كَأَنَّهُ
قَالَ : وَيَهَبَ لِمَنْ يَشَاءُ الْفِرْسَانَ الْأَعْلَامَ الْمَذْكُورِينَ الَّذِينَ لَا يَخْفُونَ عَلَيْكُمْ ، ثُمَّ
أَعْطَى بَعْدَ ذَلِكَ كِلَا الْجِنْسَيْنِ حَقَّهُ مِنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ ، وَعَرَّفَ أَنَّ تَقْدِيمَهُنَّ
لَمْ يَكُنْ لَتَقْدِيمِهِنَّ وَلَكِنْ لِمَقْتَضَى آخَرَ ، فَقَالَ : ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا ، كَمَا قَالَ : «إِنَّا
خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى» (٤) «فَجَعَلَ مِنَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى» (٥) .

(١) الإملاء ٢/٢٢٦ .

(٢) الكشاف ٣/٤٧٥ .

(٣) الكشاف : «ما يشاءه» .

(٤) الآية ١٣ من الحجرات .

(٥) الآية ٣٩ من القيامة .

آ. (٥١) قوله: / ﴿أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ﴾: «أَنْ» ومنصوبها اسمُ كان وليس «خبر» «ما». وقال أبو البقاء^(١): «أَنْ والفعلُ في موضع رفعٍ على الابتداء وما قبله الخبرُ، أو فاعلٌ بالجارِّ لاعتماده على حرفِ النفي» وكأنه [وهم في التلاوة، فزعم أن القرآن: وما لبسَ أَنْ يُكَلِّمَهُ]^(٢) مع أنه يمكنُ الجوابُ عنه بتكليف. و«إِلَّا وَحِيًّا» يجوزُ أَنْ يكونَ مصدرًا أي: إلَّا كلامٌ وَحِيٌّ. وقال أبو البقاء^(٣): «استثناءٌ منقطعٌ؛ لأنَّ الوَحْيَ ليس من جنس الكلام»^(٤) وفيه نظرٌ لأنَّ ظاهره أنه مُفْرَعٌ، والمفْرَعُ لا يُوصَفُ بذلك. ويجوزُ أَنْ يكونَ مصدرًا في موضع الحال.

قوله: «أَوْ يُرْسِلُ» قرأ^(٥) نافعٌ «يُرْسِلُ» برفع اللام، وكذلك «فِي وَحْيٍ» فسَكَتَ يَأْوُهُ. والباقون بنصبهما. فأما القراءة الأولى ففيها ثلاثة أوجه، أحدها: أنه رفعٌ على إضمارٍ مبتدأ أي: أو هو يُرْسِلُ. الثاني: أنه عطْفٌ على «وَحِيًّا» على أنه حالٌ؛ لأنَّ وَحِيًّا في تقديرِ الحال أيضاً، فكانه قال: إلَّا مُوَجِّحاً أو مرسلاً. الثالث: أَنْ يُعْطَفَ على ما يتعلَّقُ به «من وراء»، إذ تقديره: أو يُسْمِعُ من وراءِ حجاب، و«وَحِيًّا» في موضع الحال، عُطِفَ عليه ذلك المقدَّرُ المعطوفُ عليه «أَوْ يُرْسِلُ». والتقدير: إلَّا مُوَجِّحاً أو مُسْمِعاً من وراءِ حجاب، أو مرسلاً.

وأما الثانية^(٦) ففيها ثلاثة أوجه، أحدها: أَنْ يُعْطَفَ على المضميرِ الذي

(١) الإملاء ٢/٢٢٦.

(٢) ما بين معقوفين مخروم في الأصل. أثبتناه من (ش).

(٣) الإملاء ٢/٢٢٦.

(٤) الإملاء: ليس بتكليم.

(٥) السبعة ٥٨٢، والنشر ٢/٣٦٨، والحجة ٦٤٤، والبحر ٧/٥٢٧، والتيسير ١٩٥،

والقرطبي ١٦/٥٣.

(٦) بنصب: يرسل ويوحى.

يتعلّق به «مَنْ وراءِ حِجَابٍ» إذ تقديره: أو يُكَلِّمُهُ مِنْ وراءِ حِجَابٍ. وهذا الفعلُ المقدَّرُ معطوفٌ على «وَحَيًّا» والمعنى: إِلَّا بَوَحْيٍ أو إِسْمَاعٍ مِنْ وراءِ حِجَابٍ أو إِرسَالِ رَسولٍ. ولا يجوزُ أَنْ يُعْطَفَ على «يُكَلِّمُهُ» لفسادِ المعنى. قلت: إذ يَصِيرُ التقديرُ: وما كان لبَشْرٍ أَنْ يُرْسِلَ اللهُ رَسولاً، فَيَفْسُدُ لَفْظاً ومعنى. وقال مكي^(١): «لأنه يَلْزَمُ منه نَفْيُ الرسلِ ونَفْيُ المُرْسَلِ إليهم».

الثاني: أَنْ يُنْصَبَ بـ «أَنْ» مضمرةً، وتكونُ هي وما نَصَبْتَهُ معطوفين على «وَحَيًّا» و «وَحَيًّا» حالٌ، فيكونُ هنا أيضاً [حالاً]: والتقدير: إِلَّا مُوَحِّيًّا أو مُرْسِلًا^(٢). وقال الزمخشري^(٣): «وَحَيًّا وَأَنْ يُرْسِلَ مصدران واقعان موقع الحال؛ لأنَّ أَنْ يُرْسِلَ في معنى إرسالاً. و «مِنْ وراءِ حِجَابٍ» ظرفٌ واقعٌ موقع الحال أيضاً، كقوله: «وعلى جُنُوبِهِمْ»^(٤). والتقدير: وما صَحَّ أَنْ يُكَلِّمَ أحداً إِلَّا مُوَحِّيًّا أو مُسْمِعاً مِنْ وراءِ حِجَابٍ أو مُرْسِلًا». وقد رَدَّ عليه الشيخ^(٥): بأنَّ وقوعَ المصدرِ موقعَ الحالِ غيرُ منقاسٍ، وإنما قاسَ منه المبرد^(٦) ما كان نوعاً للفعلِ فيجوزُ: «أَتَيْتُهُ رَكْضًا» و«يَمْنَعُ» «أَتَيْتُهُ بَكاءً» أي: باكياً. وبأنَّ «أَنْ يُرْسِلَ» لا يقعُ حالاً لنصِّ سيبويه^(٧) على أنَّ «أَنْ» والفعلُ لا يقعُ حالاً، وإن كان المصدرُ الصريحُ يقعُ حالاً تقولُ: «جاء زيد ضَحِكًا»، ولا يجوزُ «جاء أَنْ يضحك».

(١) إعراب المشكل ٢٧٩/٢.

(٢) ما بين معقوفين مخروم من الأصل أثبتناه من ش.

(٣) الكشف ٤٧٥/٣.

(٤) الآية ١٩١ من آل عمران.

(٥) البحر ٥٢٧/٧.

(٦) انظر: المقتضب ٢٣٤/٣، ٢٦٩، ٣١٢/٤.

(٧) الكتاب ١٩٥/١.

الثالث: أنه عطف على معنى «وَحَيًّا» فإنه مصدرٌ مقدرٌ بـ «أَنْ» والفعل والتقدير: إِلَّا بَأَنْ يُوْحِي إِلَيْهِ أَوْ بَأَنْ يُرْسِلَ، ذكره مكي^(١) وأبو البقاء^(٢).

وقوله: «أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ» العامة على الأفراد. وابن أبي عمير^(٣) «حُجْبٍ» جمعاً. وهذا الجارُ يتعلّقُ بمحذوفٍ تقديره: أَوْ يُكَلِّمُهُ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ. وقد تقدّم أن هذا الفعل معطوفٌ على معنى وَحَيًّا أَي: إِلَّا أَنْ يُوْحِي أَوْ يُكَلِّمَهُ. قال أبو البقاء^(٤): «وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَتَعَلَّقَ «مِنْ» بِ«يُكَلِّمُهُ» الْمَوْجُودَةِ فِي اللَّفْظِ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ الْاسْتِثْنَاءِ^(٥) لَا يَعْمَلُ فِيمَا بَعْدَ الْإِلَّا»، ثم قال: «وَقِيلَ: «مِنْ» مُتَعَلِّقَةٌ بِ«يُكَلِّمُهُ» لِأَنَّهُ ظَرْفٌ، وَالظَّرْفُ يُتَّسَعُ فِيهِ».

آ. (٥٢) قوله: ﴿مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ﴾: «مَا» الأولى نافية، والثانية استفهامية. والجملة الاستفهامية معلقةٌ للدراية فهي في محلِّ نصبٍ لَسَدِّهَا مَسَدَّ مَفْعُولَيْنِ. والجملة المنفية بأسرها في محلِّ نصبٍ على الحال من الكافِ في «إِلَيْكَ». قوله: «جَعَلْنَاهُ الضَّمِيرُ يَعُودُ: إِمَّا لـ «رُوحًا» وَإِمَّا لـ «الْكِتَابِ» وَإِمَّا لِهَمَا؛ لِأَنَّهُمَا مَقْصَدٌ وَاحِدٌ فَهُوَ كَقَوْلِهِ: «وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ»^(٦).

وقرأ^(٧) ابن حوشب «لْتَهْدِي» مبنياً للمفعول. وابن السَّمِيفَع «لْتَهْدِي» بضم التاء وكسر الدال مِنْ أَهْدَى.

(١) إعراب المشكل ٢٧٩/٢.

(٢) الإملاء ٢٢٦/٢.

(٣) البحر ٥٢٧/٧.

(٤) الإملاء ٢٢٦/٢.

(٥) الإملاء: «المنقطع».

(٦) الآية ٦٢ من التوبة.

(٧) انظر: القرطبي ٦٠/١٦، والبحر ٥٢٨/٧، وفيهما حوشب وليس ابن حوشب. أمّا =

- الشورى -

قوله: «نَهْدِي» يجوز أن يكون مُسْتانِفاً، وأن يكون مفعولاً مكرراً للجعل، وأن يكون صفةً لـ «نُوراً».

آ. (٥٣) قوله: ﴿صراطِ اللَّهِ﴾: بدلٌ مِنْ «صراطٍ» قبله بدلٌ كلٍّ مِنْ كلِّ، معرفةٌ مِنْ نكرة. والله أعلم.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الشُّورَى]

= ابن حوشب فهو شهر بن حوشب وتقدمت ترجمته، وأما حوشب بن عقيل الجرمي، فهو أبودحية البصري روى عن الحسن البصري. انظر: تهذيب الكمال ١/٣٤٥.

سورة الزخرف

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله: ﴿وَالْكِتَابِ﴾ : إِنَّ جَعَلْتَ «حم» قَسَمًا كَانَتْ الْوَاوُ عاطفةً وَإِنَّ لم^(١)، كَانَتْ الْوَاوُ لِلْقَسَمِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْرِيرُهُ هَذَا.

آ. (٣) قوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ﴾ : جَوَابُ الْقَسَمِ، وَهَذَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْبَلَاغَةِ: وَهُوَ كَوْنُ الْقَسَمِ وَالْمُقَسَّمِ عَلَيْهِ مِنْ وَاوٍ وَاحِدٍ. كَقَوْلِ أَبِي تَمَامٍ^(٢):

٣٩٨٠- وَثَنَايَاكَ إِنهَا إِغْرِیضُ

.....
إِنَّ أُرِيدَ بِالْكِتَابِ الْقُرْآنَ، وَإِنَّ أُرِيدَ بِهِ جِنْسُ الْكِتَابِ الْمُنزَّلَةِ غَيْرِ الْقُرْآنِ لَمْ يَكُنْ مِنْ ذَلِكَ. وَالضَّمِيرُ فِي «جَعَلْنَاهُ» عَلَى الْأَوَّلِ يَعُودُ عَلَى الْكِتَابِ. وَعَلَى الثَّانِي لِلْقُرْآنِ، وَإِنَّ لَمْ يُصْرِّحْ بِذِكْرِهِ. وَالْجَعْلُ هُنَا تَصْيِيرٌ. وَلَا يُلْتَفَتُ لَخَطَأِ الزَّمخَشَرِيِّ^(٣) فِي تَجْوِيزِهِ أَنَّ يَكُونُ بِمَعْنَى: خَلَقْنَاهُ.

(١) أي: وإن لم تجعل «حم» قسماً.

(٢) ديوانه بشرح التبريزي ٢٨٧/٢ وعجزه:

ولالِ نُؤْمٍ وَسِرْقٍ وَمِیْضُ

الإغريض: الطلع أو البرد. التوم: مفردها تومة والجمع تؤم وهي اللؤلؤة العظيمة، شبه بياض ثناياها بياضه وأقسم بثناياها.

(٣) الكشاف ٤٧٧/٣.

آ. (٤) قوله: ﴿فِي أُمَّ الْكِتَابِ لَدِينَا﴾: يتعلّقان بما بعدهما. ولا تَمْنَعُ اللامُ من ذلك. ويجوزُ أَنْ يكونا حاليّين ممّا بعدهما لأنهما كانا وصفيّين له في الأصل فيتعلّقان بمحذوف. ويجوزُ أَنْ [يكون] ^(١) «لدينا» متعلّقاً بما تعلّق به الجارُّ قبله إذا جعلناه حالاً مِنْ «لَعَلِّي»، وَأَنْ يكونَ حالاً من الضميرِ المستترِ فيه، وكذا يجوزُ في الجارِّ أَنْ يتعلّقَ بما تعلّقَ به الظرفُ، وَأَنْ يكونَ حالاً مِنْ ضميره عند مَنْ يُجوزُ تقديمها على العاملِ المعنويِّ. ويجوزُ أَنْ يكونَ الظرفُ بدلاً من الجارِّ قبله، وَأَنْ يكونا حاليّين من «الكتاب» أو من «أُمَّ»، ذَكَرَ هذه الأوجهُ الثلاثةُ أبو البقاء ^(٢). وقال: «ولا يجوزُ أَنْ يكونَ واحدٌ من الظرفين خبراً؛ لأنَّ الخبرَ لَزِمَ أَنْ يكونَ «عَلِيٌّ» من أجلِ اللامِ». قلت: وهذا يَمْنَعُ أَنْ تقولَ: إن زيدا كاتبٌ لشاعرٍ؛ لأنه مَنَعُ أَنْ يكونَ غيرُ المقترِنِ بها خبراً.

آ. (٥) قوله: ﴿صَفْحاً﴾: فيه خمسةُ أوجهٍ، أحدها: أَنه مصدرٌ في معنى يَضْرِبُ؛ لأنه يُقالُ: ضَرَبَ عن كذا وأضْرَبَ عنه، بمعنى أعرَضَ عنه، وصَرَفَ وجهه عنه. قال ^(٣):

٣٩٨١- اضْرِبْ عَنْكَ الهمومَ طارِقَها
ضْرِبْكَ بالسيفِ قَوْسَ الفرسِ

والتقديرُ: أفنْصَفْ عَنْكُمْ الذُّكْرَ أَي: أفنْزِلْ القرآنَ عنكم إزالةً، يُنْكَرُ عليهم ذلك. الثاني: أَنه منصوبٌ على الحالِ من الفاعلِ أَي: صافِحين. الثالث: أَن يتصَبَّ على المصدرِ المؤكِّدِ لمضمونِ الجملةِ، فيكونَ عاملاً

(١) من (ش).

(٢) الإملاء ٢/٢٢٦.

(٣) تقدم برقم ٣٨٦٢.

محدوفاً، نحو: «صُنِعَ اللَّهُ»^(١) قاله ابنُ عطية^(٢). الرابع: أن يكونَ مفعولاً من أجله. الخامس: أن يكونَ منصوباً على الظرف. قال الزمخشري^(٣): «وصَفْحاً على وجهين: إما مصدرٍ من صَفَحَ عنه إذا أَعْرَضَ عنه، منتصبٍ على أنه مفعولٌ له على معنى: أَفْتَعَزَلُ عنكم إنزالَ القرآنِ وإلزامَ الحجّةِ به إعراضاً عنكم. وإما بمعنى الجانبِ من قولهم: نَظَرَ إليه بَصَفَحَ وَجْهَهُ. وَصَفَحُ وَجْهَهُ بمعنى: أَفْتَنَحِيهِ عنكم جانباً، فينتصبُ على الظرف نحو: صَعَهُ جانباً وأَمَشَ جانباً. وَتَعَضُّدُهُ قراءةُ «صُفْحاً» بالضم». قلت: يشيرُ إلى قراءة^(٤) حسان ابن عبد الرحمن الضبعي وسميط بن عمير^(٥) وشبيل بن عزرة^(٦) قَرَأُوا «صُفْحاً» بضم الصاد. وفيها احتمالان، أحدهما: ما ذكره من كونه لغةً في المفتوح ويكونُ ظرفاً. وظاهرُ عبارة أبي البقاء^(٧) أنه يجوزُ فيه جميعُ ما جاز في المفتوح؛ لأنه جَعَلَهُ لغةً فيه كالسُدِّ والسَّد. والثاني: أنه جمعُ صَفُوحٍ نحو: صَبُورٍ وَصُبْرٍ، فينتصبُ حالاً من فاعلِ نَضْرِبَ. وَقَدَّرَ الزمخشري^(٨) على عادته فعلاً بين الهمزة والفاءِ أي: أَنهَيْمِلُكُمْ^(٩) فَنَضْرِبَ. وقد عَرَفَتْ ما فيه غيرَ مرةٍ.

(١) الآية ٨٨ من النمل.

(٢) المحرر ٢٤١/١٤.

(٣) الكشاف ٤٧٨/٣.

(٤) الشواذ ١٣٤، والبحر ٦/٨.

(٥) سميط بن عمير السدوسي أبو عبد الله البصري روى عن عمران بن حصين، وروى عنه سليمان التيمي. ثقة ولم تذكر وفاته. تهذيب التهذيب ٢٤٠/٤.

(٦) شبيل بن عزرة الضبعي أبو عمرو البصري روى عن شهر بن حوشب، وروى عنه شعبة، ثقة، من أئمة العربية، خطيب وشاعر. ولم تذكر وفاته. تهذيب التهذيب ٣١٠/٤.

(٧) الإملاء ٢٢٦/٢ - ٢٢٧.

(٨) الكشاف ٤٧٨/٣.

(٩) الكشاف: أفْتَنَحِي.

- الزخرف -

قوله: «أَنْ كُنْتُمْ» قرأ^(١) نافعٌ والأخوان بالكسر على أنها شرطية، وإسرافهم كان متحققاً، و«إِنْ» إنما تدخل على غير المتحقق، أو المتحقق المبهم الزمان. وأجاب الزمخشري^(٢): «أَنَّهُ مِنَ الشَّرْطِ الَّذِي يَصُدُّرُ عَنِ الْمُدَلِّ بِصِحَّةِ الْأَمْرِ وَالتَّحْقِيقِ لثبوتِهِ، كَقَوْلِ الْأَجِيرِ: «إِنْ كُنْتُ عَمَلْتُ لَكَ عَمَلًا فَوَفَّيْ حَقِّي» وَهُوَ عَالِمٌ بِذَلِكَ، وَلَكِنَّهُ يُخَيَّلُ فِي كَلَامِهِ أَنَّ تَفْرِيطَكَ فِي إِيْصَالِ حَقِّي فِعْلٌ مَنْ لَهُ شَكٌّ فِي اسْتِحْقَاقِهِ إِيَّاهُ تَجْهِيلًا لَهُ». وقيل: المعنى على المجازاة والمعنى: أفنضربُ عنكم الذكرَ صفحاً متى أسرفتم أي: إنكم غير متروكين من الإنذار متى كنتم قوماً مُسرفين. وهذا أراد أبو البقاء^(٣) بقوله: «وقرىء إن بكسرهما على الشرط، وما تقدّم يدلُّ على الجواب». والباقون بالفتح على العلة أي: لِأَنَّ كُنْتُمْ، كقول الشاعر^(٤):

٣٩٨٢- أَتَجَزَّعُ أَنْ بَانَ الْخَلِيطُ الْمُوَدَّعُ

ومثله^(٥):

٣٩٨٣- أَتَجَزَّعُ أَنْ أَدْنَا قَتِيْبَةَ حُرْنَا

(١) السبعة ٥٨٤، والنشر ٣٦٨/٢، والبحر ٦/٨، والقرطبي ٦٢/١٦، والحجة ٦٤٤.

(٢) الكشف ٤٧٨/٣.

(٣) الإملاء ٢٢٧/٢.

(٤) لم أهدد إلى قائله، وعجزه:

وحبل الصفا من عزة المتقطع

وهو في معاني القرآن للفراء ٢٨/٣. ولم أجده في ديوان كثير.

(٥) تقدم برقم ١٦٩١.

- الزخرف -

يُرْوَى بالكسر والفتح، وقد تقدّم نحو من هذا أول المائة^(١)، وقرأ^(٢) زيد بن علي «إذ» بزال عوض النون، وفيها معنى العلة.

آ. (٦) قوله: ﴿وَكَمْ أَرْسَلْنَا﴾: «كم» خبرية مفعول مقدم. و«من نبي» تمييز. و«في الأولين» يتعلّق بالإرسال أو بمحذوف على أنه صفة لـ نبي.

آ. (٨) قوله: ﴿بَطْشًا﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه تمييز لـ «أشدّ». والثاني: أنه حال من الفاعل أي: أهلكتناهم بإطشين.

آ. (٩) قوله: ﴿خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ﴾: كرّر الفعل للتوكيد؛ إذ لوجاء «العزیز» بغير «خَلَقَهُنَّ» لكان كافياً، كقولك مَنْ قام؟ يقال: زيد. وفيها دليل على أن الجلالة الكريمة من قوله: «وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ؟ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ»^(٣) مرفوعة بالفاعلية لا بالابتداء للتصريح بالفعل في نظيرتها. وهذا الجواب مطابق للسؤال من حيث المعنى، إذ لوجاء على اللفظ لحيء/ فيه [٧٨٩/ب] بجملته ابتدائية كالسؤال.

آ. (١١) قوله: ﴿بِلَدَّةٍ مَيْتًا﴾: قرأه العامة مخفّفاً. وعيسى^(٤) وأبو جعفر مثقلاً. وقد تقدّم الكلام فيه في آل عمران^(٥). وتقدّم في الأعراف^(٦) الخلاف في تُخْرَجُونَ وَتُخْرَجُونَ.

(١) انظر: الدر المصون ١٩٢/٤.

(٢) البحر ٦/٨.

(٣) الآية ٨٧ من الزخرف.

(٤) الإنحاف ٤٥٤/٢، والمحتسب ٢٥٣/٢، والنشر ٢٢٤/٢، والبحر ٧/٨.

(٥) انظر: الدر المصون ١٠٥/٣.

(٦) انظر: الدر المصون ٢٨٥/٥.

آ. (١٢) قوله: ﴿مَا تَرْكَبُونَ﴾: «ما» موصولة. وعائدها محذوف أي: ما تَرْكَبُونَهُ. و«ركب» بالنسبة إلى الفُلْكِ يتعدى بحرف الجر «فإذا ركبوا في الفلك»^(١) وفي غيره بنفسه قال: «لتركبوها»^(٢) فغلب هنا المتعدي بنفسه على المتعدي بواسطة فلذلك حذف العائد.

آ. (١٣) قوله: ﴿لِتَسْتَوُوا﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ هذه لامَ العلة وهو الظاهرُ، وأن تكونَ للضرورة، فتعلقَ في كليهما بـ «جعل». وجوزَ ابنُ عطية^(٣) أَنْ تكونَ للأمر، وفيه بُعدٌ لقلَّةِ دخولها على أمرِ المخاطب. قرىء شاذاً «فلتفرحوا»^(٤) وفي الحديث: «لتأخذوا مصافكم»^(٥) وقال^(٦):

٣٩٨٤- لِتَقُمْ أَنْتِ يَا بِنَّ خَيْرِ قُرَيْشٍ
فَتَقْضَى حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَ

نصَّ النحويون على قَلْتِهَا، ما عدا أبا القاسم الزجاجي فإنه جعلها لغة جيدة^(٧).

قوله: «على ظُهوره» الضميرُ يعودُ على لفظِ «ما تَرْكَبُونَ»، فجمعَ الظهورَ باعتبارِ معناها، وأفردَ الضميرَ باعتبارِ لفظِها.

(١) الآية ٦٥ من العنكبوت.

(٢) الآية ٨ من النحل.

(٣) المحرر ٢٤٤/١٤.

(٤) الآية ٥٨ من يونس وهي قراءة ابن عامر في رواية شاذة عنه وآخرين. انظر: الدر المصون ٢٢٥/٦.

(٥) راجع تخريج الحديث في الدر ٢٢٥/٦.

(٦) لم أمتد إلى قائله، وهو في الإنصاف ٥٢٥، والخزانة ٦٣٠/٣، والمغني ٣٠٠.

(٧) قال في اللامات ٨٨ «وربما أدخلت اللام» ولم أجده هنا نص على كونها لغة جيدة.

- الزخرف -

قوله: «له مُقَرِّنِينَ» له «متعلق بـ «مُقَرِّنِينَ» قُدِّمَ للفواصل. والمُقَرِّنُ: المُطِيقُ للشيء الضابطُ له، مِنْ أَقْرَنَهُ أَي: أَطَاقَهُ. وَالْقَرَنُ الْحَبْلُ. قال ابن هَرْمَةَ^(١):

٣٩٨٥- وَأَقْرَنْتُ مَا حَمَلْتَنِي وَلَقَلَّمَا
يُطَاقُ احْتِمَالُ الصَّدِّ يَا دَعْدُ وَالْهَجْرُ

وقال عمرو بن معد يكرب^(٢):

٣٩٨٦- لَقَدْ عَلِمَ الْقَبَائِلُ مَا عُقِيلُ
لَنَا فِي النَّائِبَاتِ بِمُقَرِّنِينَا
وحقيقة أَقْرَنَهُ: وجده قَرِينَهُ، لَأَنَّ الصَّعْبَ لَا يَكُونُ قَرِينَةَ الضَّعِيفِ.
قال^(٣):

٣٩٨٧- وَابْنُ الْبُيُونِ إِذَا مَا لَزَّفَ فِي قَرَنِ
لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيسِ
وقرئ «مُقَرِّنِينَ»^(٤) بالتاء قبل الراء.

آ. (١٥) قوله: ﴿جُزْءًا﴾: مفعولٌ أوَّلٌ لِلجَعْلِ، وَالجَعْلُ تَصْيِيرٌ
قَوْلِيٌّ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى: سَمَوْا وَاعْتَقَدُوا. وَأَغْرَبُ مَا قِيلَ هُنَا أَنَّ الْجُزْءَ
الأنثى، وأنشدوا^(٥):

(١) البحر ٧/٨.

(٢) البحر ٧/٨، وتفسير الماوردي ٥٢٩/٣.

(٣) تقدم برقم ٤٧٦.

(٤) البحر ٧/٨.

(٥) لم أهتمد إلى قائله، وهو في البحر ٨/٨، والمحزر ٢٤٦/١٤، واللسان (جزأ)، ومعاني القرآن للزجاج ٤٠٧/٤، وقال: «ولا أدري البيت قديم أم مصنوع».

٣٩٨٨- إن أَجْرَاتُ حُرَّةٍ يَوْمًا فَلَا عَجَبٌ
قد تُجْزَى الحُرَّةُ المِذْكَارُ أحياناً
وقال آخر^(١):

٣٩٨٩- زُوِّجْتُهَا مِنْ بَنَاتِ الأَوْسِ مُجْزِيَةً

قال الزمخشري^(٢): «وأثر الصنعة فيهما ظاهر».

آ. (١٦) قوله: ﴿وَأَصْفَاكُمْ﴾: يجوز أن يكون داخلاً في حيز الإنكار معطوفاً على أتخذ. ويجوز أن يكون حالاً أي: أم أتخذ في هذه الحالة و«قد» مقدرة عند الجمهور. وقد تقدّم نظير^(٣):

آ. (١٧) قوله: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ﴾. وقرئ^(٤) هنا «وجهه مُسَوِّدٌ» برفع «مُسَوِّدٌ» على أنها جملة في موضع خبر «ظَلٌّ». واسم «ظَلٌّ» ضمير الشأن.

آ. (١٨) قوله: ﴿أَوْ مَنْ يَنْشَأُ﴾: يجوز في «مَنْ» وجهان، أحدهما: أن يكون في محل نصب مفعولاً بفعل مقدر أي: أو يجعلون مَنْ يَنْشَأُ في الجلية. والثاني: أنه مبتدأ وخبره محذوف، تقديره: أو من يَنْشَأُ جزءً

(١) عجزه:

للعوسج اللذني في آياتها زجل

وهو في اللسان (جزأ)، والبحر ٨/٨. قال في اللسان: يعني امرأة غزالة بمغازل سويت من شجر العوسج.

(٢) الكشاف ٤٨١/٣.

(٣) انظر إعرابه للآية ٥٨ من النحل.

(٤) القرطبي ٧٠/١٦، والكشاف ٤٨٢/٣.

أو ولد؛ إذ جعلوه لله جزءاً. وقرأ العامة «يُنشأ» بفتح الياء وسكون النون مِنْ نَشَأَ في كذا يُنشأ فيه. والأخوان^(١) وحفص بضم الياء وفتح النون وتشديد الشين مبنياً للمفعول أي: يُرَبَّى. وقرأ الجحدري كذلك^(٢)، إلا أنه خَفَّفَ الشين، أَخَذَهُ مِنْ أَنْشَأَهُ. والحسن «يُنشأ» كَيُقَاتَل مبنياً للمفعول. والمفاعلة تأتي بمعنى الإفعال كالمعالة بمعنى الإعلاء.

قوله: «وهو في الخصام غير مُبين» الجملة حال. و«في الخصام» يجوز أن يتعلّق بمحذوفٍ يَدُلُّ عليه ما بعده. تقديره: وهو لا يبين في الخصام. ويجوز أن يتعلّق بـ «مبين» وجاز للمضاف إليه أن يعمل فيما قبل المضاف؛ لأن «غير» بمعنى «لا». وقد تقدّم تحقيقُ هذا في آخر الفاتحة^(٣) وما أنشدته عليه وما في المسألة من الخلاف.

آ. (١٩) قوله: ﴿عِبَادُ الرَّحْمَنِ﴾: قرأ^(٤) نافع وابن كثير وابن عامر «عند الرحمن» ظرفاً. والباقون «عباد» جمع عبْد، والرسمُ يحتملهما. وقرأ الأعمش كذلك إلا أنه نصب «عباد» على إضمارِ فعلٍ: الذين هم خَلِقُوا عِبَاداً ونحوه. وقرأ عبْدُ الله وكذلك هي في مصحفه «الملائكة عِبَادُ الرَّحْمَنِ». وأبيّ وعبد الرحمن/ بالإنفراد. و«إنثاء» هو المفعول الثاني للجعلِ بمعنى الاعتقاد [٧٩٠/أ] أو التصيير القولي. وقرأ^(٥) زيد بنُ علي «أنثاء» جمع الجمع.

(١) انظر في قراءاته: السبعة ٥٨٤، والنشر ٣٦٨/٢، والحجة ٦٤٦، والتيسير ١٩٦، والبحر ٨/٨، والقرطبي ٧١/١٦.

(٢) يُنشأ.

(٣) انظر: الدر المصون ٧١/١.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٨٥، والنشر ٣٦٨/٢، والحجة ٦٤٧، والبحر ١٠/٨، والقرطبي ٧٢/١٦، والتيسير ١٩٦، والإتحاف ٤٥٤/٢.

(٥) البحر ١٠/٨.

قوله: «أشهدوا» قرأ^(١) نافع بهمزة مفتوحة، ثم بأخرى مضمومة مُسهلةً بينها وبين الواو وسكونِ الشين. وقرأ قالون بالمدِّ يعني بإدخال ألفٍ بين الهمزتين والقصر، يعني بعدم الألف. والباقون بفتح الشين بعد همزة واحدة. فنافع أدخل همزة التويخ على أشهدوا [فعلاً]^(٢) رباعياً مبنياً للمفعول، فسَهَّلَ همزته الثانية، وأدخل ألفاً بينهما كراهةً لاجتماعهما، وتارة لم يُدْخِلْها، اكتفاءً بتسهيل الثانية، وهي أوجه. والباقون أدخلوا همزة الإنكار على «شهدوا» ثلاثياً، والشهادة هنا الحضور. ولم يُنْقَلِ الشَيْخُ^(٣) عن نافع تسهيل الثانية بل نقله عن علي بن أبي طالب.

وقرأ الزهريُّ «أشهدوا» رباعياً مبنياً للمفعول. وفيه وجهان، أحدهما: أن يكونَ حَذَفَ الهمزة لدلالة القراءة الأخرى، كما تقدّم في قراءة «أعجمي»^(٤). والثاني: أن تكونَ الجملة خبريةً وقَعَتْ صفةً لـ «إنشأ» أي: أجعلوهم إنشأً مشهوداً خلُقهم كذلك؟

قوله: «سُكِّتْ شهادتهم» قرأ العامةُ «سُكِّتْ» بالتاء من فوق مبنياً للمفعول، «شهادتهم» بالرفع لقيامه مقامَ الفاعل. وقرأ^(٥) الحسن «شهاداتهم» بالجمع، والزهري: «سَيَكِّتْ» بالياء من تحت وهو في الباقي كالعامة. وابن عباس وزيد بن علي وأبو جعفر وأبو حيوة «سُكِّتْ» بالنون للعظمة، «شهادتهم» بالنصب مفعولاً به.

(١) انظر في قراءاتها: النشر ٣٦٨/٢، والقرطبي ٧٣/١٦، والبحر ١٠/٨، والتيسير ١٩٦، والسبعة ٥٨٥، والحجة ٦٤٧.

(٢) زيادة من (ش).

(٣) بل نقله عنه في البحر ١٠/٨.

(٤) انظر إعرابه للآية ٤٤ من فصلت.

(٥) انظر في قراءاتها: القرطبي ٧٣/١٦، والإتحاف ٤٥٥/٢، والبحر ١٠/٨.

- الزخرف -

آ . (٢٢) قوله : ﴿عَلَى أُمَّةٍ﴾ : العَامَّةُ على ضم الهمزة، بمعنى الطريقة والدين . قال قيس بن الخطيم^(١) :

٣٩٩٠- كُنَّا عَلَى أُمَّةٍ آبَائِنَا
وَيَقْتَدِي بِالْأَوَّلِ الْآخِرُ

أي : على طريقتهم . وقال آخر^(٢) :

٣٩٩١- وَهَلْ يَسْتَوِي ذُو أُمَّةٍ وَكَفُورُ

.....

أي : ذو دين . وقرأ^(٣) مجاهد وقتادة وعمر بن عبد العزيز بالكسر قال الجوهري^(٤) : «هي الطريقة الحسنَةُ لَعَةً فِي أُمَّةٍ بِالضَّمِّ» . وابن عباس بالفتح ، وهي المَرَّةُ مِنَ الْأَمِّ ، والمرادُ بِهَا الْقَصْدُ وَالْحَالُ .

آ . (٢٤) قوله : ﴿قَالَ﴾ : قرأ^(٥) ابن عامر وحفص «قال» ماضياً مكان «قل» أمراً أي : قال النذير ، أو الرسول وهو النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . والأمر في «قل» يجوز أَنْ يَكُونَ لِلنَّذِيرِ أَوْ لِلرَّسُولِ وَهُوَ الظَّاهِرُ . وقرأ^(٦) أبو جعفر وشيبة «جئناكم» بنون المتكلمين .

آ . (٢٦) قوله : ﴿بِرَاءَةٍ﴾ : العَامَّةُ على فتح الباءِ وألفٍ وهمزة بعد

(١) ليس في ديوانه، وهو في البحر ١١/٨، وتفسير الماوردي ٥٣١/٣ .

(٢) لم أهد إلى تمامه، وهو في اللسان (أمم)، والبحر ١١/٨ .

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ١١/٨، والقرطبي ٧٤/١٦، والشواذ ١٣٥ .

(٤) انظر: الصحاح (أمم) ١٨٦٤/٥ وعبارته «لغة في الأمة وهي الطريقة والدين» .

(٥) السبعة ٥٨٥، والتيسير ١٩٦، والبحر ١١/٨، والقرطبي ٧٥/١٦، والنشر

٣٦٩/٢ .

(٦) النشر ٣٦٩/٢، والإتحاف ٤٥٥/٢، والبحر ١١/٨، والقرطبي ٧٥/١٦ .

الراء. وهو مصدرٌ في الأصل وقع موقعَ الصفةِ وهي بَرِيءٌ، وبها قرأ^(١) الأعمش ولا يُشْتَى «براء» ولا يُجْمَع ولا يُؤنثُ كالمصادر في الغالب. والزعفراني وابن المنادي^(٢) عن نافع بضم الباء بزنة طُوال وكُرام. يقال: طَوِيلَ وطُوال وبَرِيءٌ وبرُءٌ. وقرأ^(٣) الأعمش «إني» بنونٍ واحدة.

آ. (٢٧) قوله: ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾: فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه استثناءٌ منقطع؛ لأنهم كانوا عبدةً أصنامٍ فقط. والثاني: أنه متصل؛ لأنه رُوي أنهم كانوا يُشركون مع الباري غيره.

الثالث: أن يكونَ مجروراً بدلاً من «ما» الموصولة في قوله: «مما تعبدون» قاله الزمخشري^(٤). وردَّه الشيخ^(٥): بأنه لا يجوزُ إلا في نفيٍ أو شبهه قال: «وَعَرَّه كَوْنُ بَرَاءٍ فِي مَعْنَى النَّفْيِ، وَلَا يَنْفَعُهُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مُوجِبٌ». قلت: قد تأوَّل النحاة ذلك في مواضع من القرآن كقوله تعالى: «وَيَأْتِي اللَّهَ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ»^(٦) «وإنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ»^(٧) والاستثناء المفرغ لا يكون في إيجاب، ولكن لَمَّا كَانَ «يَأْتِي» بِمَعْنَى: لَا يَفْعَلُ، وَإِنَّمَا لَكَبِيرَةٌ بِمَعْنَى: لَا تَسْهَلُ وَلَا تَخْفُ سَاغَ ذَلِكَ، فَهَذَا مِثْلُهُ.

-
- (١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٤٥٥/٢، والبحر ١١/٨، والكشاف ٤٨٤/٣.
 - (٢) لعله أحمد بن جعفر أبو الحسين البغدادي، حافظ ثقة، قرأ على الزبيدي. توفي سنة ٣٣٦. انظر: طبقات القراء ٤٤/١.
 - (٣) الإتحاف ٤٤٥/٢، والبحر ١١/٨.
 - (٤) الكشاف ٤٨٤/٣.
 - (٥) البحر ١٢/٨.
 - (٦) الآية ٣٢ من التوبة.
 - (٧) الآية ٤٥ من البقرة.

- الزخرف -

الرابع: أَنْ تَكُونَ «إِلَّا» صفةً بمعنى «غير» على أن تكون «ما» نكرةً موصوفةً^(١)، قاله الزمخشري^(٢) قال الشيخ^(٣): «وانما أخرجها في هذا الوجه عن كونها موصولة؛ لأنه يرى أن «إِلَّا» بمعنى «غير» لا يُوصَفُ بها إلا النكرة» وفيها خلافٌ. فعلى هذا يجوزُ أَنْ تَكُونَ «ما» موصولةً و«إِلَّا» بمعنى «غير» صفةً لها.

آ. (٢٨) قوله: ﴿وَجَعَلَهَا﴾: الضميرُ المرفوعُ لإبراهيمَ عليه السلام - وهو الظاهرُ - أو لله. والمنصوبُ لكلمة التوحيد المفهومة من قوله: «إنني براءٌ» إلى آخره، أو لأنها بمنزلة الكلمة، فعاد الضمير على ذلك اللفظ لأجل المعنى به.

وقرىء^(٤) «في عَقِبِهِ» بسكون القاف. وقرىء «في عاقِبِهِ» أي: وارثه. وحميد بن قيس^(٥) «كلمة» بكسر الكاف وسكون اللام.

آ. (٢٩) والجمهورُ على «مَتَّعْتُ» بقاء المتكلم. وقتادة^(٦) / والأعمش [٧٩٠/ب] بفتحها للمخاطب، خاطب إبراهيم أو محمدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَبَّهُ تعالى بذلك. وبها قرأ نافعٌ في رواية يعقوب. والأعمش أيضاً^(٧) «بل مَتَّعْنَا» بنون العظمة.

(١) تقديره: إنني براء من آلهة تعبدونها غير الذي فطرني، فهو نظير قوله تعالى: «لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا». اهـ الكشاف.

(٢) الكشاف ٤٨٤/٣.

(٣) البحر ١٢/٨.

(٤) انظر في قراءته: البحر ١٢/٨، والكشاف ٤٨٥/٣.

(٥) انظر في قراءته: البحر ١٢/٨، والشواذ ١٣٥.

(٦) القرطبي ٨٢/١٦، والبحر ١٢/٨.

(٧) أي في قراءة ثانية له.

آ. (٣١) قوله: ﴿مِنَ الْقُرَيْتَيْنِ﴾: فيه حذف مضافٍ فقدّره بعضهم: من رَجُلَيْ الْقُرَيْتَيْنِ. وقيل: من إحدى القرئتين. والرجلان: الوليد بن المغيرة وكان بمكة، وعروة بن مسعود الثقفي، وكان بالطائف. وقيل: كان يتردد بين القرئتين فنُسب إلى كليهما. وقرئ^(١) «رَجُل» بسكون العين وهي تميمية. وقد مضى الكلام^(٢) في «سُخْرِيًّا» في المؤمنين. وقرأ^(٣) بالكسر هنا عمرو بن ميمون وابن محيصن وأبورجاء وابن أبي ليلى والوليد بن مسلم وخلائق، بمعنى المشهورة، وهو الاستخدام. ويبيعد قول بعضهم: إنه استهزاء الغني بالفقير.

آ. (٣٣) قوله: ﴿لِيَبْوتَهُمْ﴾: بدلُ اشتمالٍ بإعادة العامل. واللامان للاختصاص. وقال ابن عطية^(٤): الأولى للملك، والثانية للتخصيص. وردّه الشيخ^(٥): بأن الثاني بدلٌ فيشترط أن يكون الحرف متحداً المعنى لا مختلفه. وقال الزمخشري^(٦): «ويجوز أن يكونا بمنزلة اللامين في قولك: «وَهَبْتُ لَهُ ثوباً لقيمِصِه». قال الشيخ^(٧): «ولا أدري ما أراد بقوله هذا؟ قلت:

(١) القرطبي ٨٣/١٦، والبحر ١٣/٨.

(٢) انظر إعرابه للآية ١١٠ من سورة المؤمنين.

(٣) الإنحاف ٤٥٦/٢، والقرطبي ٨٣/١٦، والبحر ١٣/٨، وعمرو بن ميمون الأودي أبو عبد الله الكوفي، أدرك الجاهلية ولم يلق النبي صلى الله عليه وسلم، روى عن أبي هريرة وعائشة توفي سنة ٧٥. انظر: تهذيب الكمال ١٠٥٢/٢.

والوليد بن مسلم أبو بشر البصري، روى عن جندب بن عبد الله وروى عنه يونس ابن عبيد، ثقة. تهذيب الكمال ١٤٧٤/٣.

(٤) المحرر ٢٥٥/١٤.

(٥) البحر ١٥/٨.

(٦) الكشف ٤٨٧/٣.

(٧) البحر ١٥/٨.

أراد بذلك أن اللامَيْن لليلة أي: كانت الهبة لأجلك لأجل قميصك، فـ «لقميصك» بدلُ اشتغالِ بإعادة العاملِ بعينه، وقد نُقِلَ أنْ قَوْلُهُ: «وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ»^(١) أنها لليلة.

قوله: «سُقفا» قرأ^(٢) ابن كثير وأبو عمرو بفتح السين وسكون القاف بالإفراد على إرادة الجنس. والباقون بضمّتين على الجمع كَرُهْنُ في جمع رَهْن. وفي «رُهْن» تأويلٌ لا يمكنُ هنا: وهو أنْ يكونَ جَمْعُ^(٣) «رِهَان» جَمْعُ رَهْن؛ لأنه لم يُسْمَعْ سِقَاف جمع سَقْف. وعن الفراء^(٤) أنه جمع سقيفة فيكون كصحيفة وصُحْف. وقرئ «سَقْفًا» بفتحين لغةً في سَقْف، وسُقوفاً بزنة فُلْس وفُلوس. وأبورجاء بضمّة وسكون.

و«مِنْ فِضَّة» يجوز أن يتعلّق بالجعل، وأن يتعلّق بمحذوف صفة لسُقْف. وقرأ العامة «معارج» جمع مَعْرَج وهو السُّلْم. وطلحة^(٥) «معاريح» جمع مِعْرَاح، وهذا كمفاتيح لمَفْتَح، ومفاتيح لمفتاح.

آ. (٣٤) قوله: ﴿وَسُرُّرًا﴾: جمع سَرِير. والعامة على ضم الراء. وقرئ^(٦) بفتحها وهي لغةٌ بعض تميم وكنب. وقد تقدّم أن فِعْيلاً المضْعَف تفتح عينه إذا كان اسماً أو صفةً نحو: ثوبٌ جَدِيدٌ وثيابٌ جُدَدٌ، وفيه كلامٌ للنحاة. وهل قوله: «مِنْ فِضَّة» شاملٌ للمعارج والأبواب والسُرُّر؟ فقال

(١) الآية ٨٤ من الأنعام.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٨٥، والنشر ٣٧٠/٢، والحجة ٦٤٩، والقرطبي ٨٥/١٦، والبحر ١٥/٨، والتيسير ١٩٦.

(٣) لعلها مقحمة.

(٤) معاني القرآن ٣٢/٣.

(٥) القرطبي ٨٥/١٦، والبحر ١٥/٨.

(٦) البحر ١٥/٨.

الزَمْخَشَرِي (١): نعم، كأنه يرى تشريك المعطوف مع المعطوف عليه في قيوده. و«عليها يتكون» و«عليها يظهرون» صفتان لما قبلهما.

آ. (٣٥) قوله: ﴿وَزُخْرُفًا﴾: يجوز أن يكون منصوباً بجعل

أي: وجعلنا لهم زخرفاً. وجوز الزَمْخَشَرِي (٢) أن ينتصب عطفاً على محل «من فضة» كأنه قيل: سُقْفاً من فضةٍ وذَهَبٍ أي: بعضها كذا، وبعضها كذا.

وقد تقدم الخلاف في «لما» تخفيفاً وتشديداً في سورة هود (٣)، وقرأ (٤) أبو رجاء وأبو حيوة «لما» بكسر اللام على أنها لام العلة دخلت على «ما» الموصولة وحذف عائدتها، وإن لم تطل الصلة. والأصل: الذي هو متاع كقوله: «تماماً على الذي أحسن» (٥) برفع النون. و«إن» هي المخففة من الثقلية، و«كل» مبتدأ، والجار بعده خبره أي: وإن كل ما تقدم ذكره كائن للذي هو متاع الحياة، وكان الوجه أن تدخل اللام الفارقة لعدم إعمالها، إلا أنها لما دلّ الدليل على الإثبات جاز حذفها كما حذفها الشاعر في قوله (٦):

٣٩٩٢- أنا ابن أباة الضيم من آل مالك

وإن مالك كانت كرام المعادن

آ. (٣٦) قوله: ﴿وَمَنْ يَعِشْ﴾: العامة على ضم الشين من

عشا يعشوا أي: يتعامى ويتجاهل. وقتادة (٧) ويحيى بن سلام «يعش» بفتحها

(١) الكشاف ٤٨٧/٣.

(٢) الكشاف ٤٨٧/٣.

(٣) انظر: الدر المصون ٣٩٦/٦.

(٤) انظر في قراءتها: السبعة ٥٨٦، والقرطبي ٨٧/١٦، والبحر ١٥/٨، والمحتسب ٢٥٥/٢.

(٥) الآية ١٥٤ من الأنعام، وهي قراءة يحيى بن يعمر. انظر: الدر المصون ٢٢٨/٥.

(٦) تقدم برقم ٣٥١١.

(٧) انظر في قراءتها: البحر ١٦/٨، والقرطبي ٨٨/١٦.

- الزخرف -

بمعنى يَعْمَ . وزيد بن علي «بَعُشُو» بإثبات الواو. قال الزمخشري^(١): «علي أن «مَنْ» موصولة وحقُّ هذا أن يقرأ نقيضُ بالرفع». قال الشيخ^(٢): «ولا تتعينُ موصوليتها بل تُخْرَجُ على وجهين: إمَّا تقديرِ حذفِ حركةِ حرفِ العِلَّةِ، وقد حكاها الأَخْفَشُ لغةً، وتقدَّم منه في سورةِ يوسفَ^(٣) شواهدٌ، وإمَّا على أنه جزمٌ بـ «مَنْ» الموصولة تشبيهاً لها بـ «مَنْ» الشرطية». قال: «وإذا كانوا قد جزموا بـ «الذي»، وليس بشرطٍ قط فأولُّي بما استُعملَ شرطاً وغيرَ شرطٍ. وأنشد^(٤):

٣٩٩٣- ولا تحفِرَنَّ بِئراً تُريدُ أخاً بها

فإنَّك فيها أنتِ مِنْ دونه تَقَعُ

كذلك الذي يَبْغِي على الناسِ ظالماً

يُصِبه على رَعْمٍ عواقبُ ما صَنَعُ

/ قال: «وهو مذهب الكوفيين، وله وَجْهٌ من القياسِ: وهو أن «الذي» [٧٩١/أ] أشبهت اسمَ الشرطِ في دخولِ الفاءِ في خبرها، فتشبهه اسمُ الشرطِ في الجزمِ أيضاً. إلا أن دخولَ الفاءِ منقاسٌ بشرطه، وهذا لا يتقاس».

ويقال: عَشَا يَعُشُو، وَعَشِي يَعُشِي. فبعضهم جعلهما بمعنىً، وبعضهم فرَّق: بأنَّ عَشِيَّ يَعُشِي إذا حَصَلَتِ الآفَةُ من بَصَرِهِ، وأصله الواوُ وإنما قَلِبَتْ ياءً لانكسارِ ما قبلها كَرَضِي يَرْضِي وعَشَا يَعُشُو أي: تفاعل^(٥) ذلك. ونظَرَ نَظَرَ

(١) الكشاف ٤٨٨/٣.

(٢) البحر ١٦/٨.

(٣) انظر: الدر المصون ٥٥٢/٦.

(٤) البيتان لسابق البربري، وهما في أمالي الزجاجي ١٨٥، والبحر ١٦/٨، وشرح

التسهيل لابن مالك ٨٣/٤.

(٥) أي: نظر كالذي به آفة ولا آفة به. انظر: البحر ٤/٨.

- الزخرف -

العَيْشِي (١) وَلَا آفَةَ بَبَصْرِهِ، كَمَا قَالُوا: عَرَجَ لَمَنْ بِهِ آفَةُ الْعَرَجِ، وَعَرَجَ (٢) لَمَنْ تَعَارَجَ، وَمَشَى مِثْيَةَ الْعُرْجَانِ. قَالَ الشَّاعِرُ (٣):

٣٩٩٤- أَعْشُو إِذَا مَا جَارَتِي بَرَزْتُ
حَتَّى يُوَارِي جَارَتِي الْخِذْرُ

أَي: أَنْظِرْ نَظَرَ الْعَيْشِي. وَقَالَ آخِرُ (٤):

٣٩٩٥- مَتَى تَأْتِيهِ تَعْشُو إِلَى صَوءِ نَارِهِ
تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ

أَي: تَنْظُرُ نَظَرَ الْعَيْشِي لَضَعْفِ بَصْرِهِ مِنْ كَثْرَةِ الْوَقُودِ. وَفَرَّقَ بَعْضُهُمْ: بِأَنَّ عَشَوْتُ إِلَى النَّارِ إِذَا اسْتَدَلَّتْ عَلَيْهَا بِنَظَرٍ ضَعِيفٍ وَقِيلَ: وَقَالَ الْفَرَاءُ (٥): «عَشَا يَعْشَى يُعْرِضُ، وَعَيْشِي يَعْشَى عَيْمِي». إِلَّا أَنَّ ابْنَ قَتَيْبَةَ (٦) قَالَ: «لَمْ نَرَ أَحَدًا حَكَى عَشَوْتُ عَنِ الشَّيْءِ: أَعْرَضْتُ عَنْهُ، وَإِنَّمَا يُقَالُ: تَعَاشَيْتُ عَنْ كَذَا إِذَا تَغَافَلْتَ عَنْهُ وَتَعَامَيْتُ».

وَقَرَأَ الْعَامَّةُ «نُقِضَ» بِنَوْنِ الْعِظْمَةِ. وَعَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ (٧) وَالْأَعْمَشُ وَيَعْقُوبُ وَالسَّلْمِيُّ وَأَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُمَا «يُقِضُ» بِالْيَاءِ مِنْ تَحْتِ

(١) الْعَيْشِي: الصِّفَةُ مِنْ هَذِهِ الْآفَةِ، كَمَا فِي اللِّسَانِ قَالَ: «وَهُوَ عَشْرٌ وَأَعْشَى».

(٢) ضَبَطَ هَذَا الْفِعْلَ فِي اللِّسَانِ بِضَمِّ الرَّاءِ وَكَسْرِهَا.

(٣) الْبَيْتُ لِحَاتِمٍ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ٥٤ بِرِوَايَةِ «أَغْضِي» وَالْبَحْرُ ٥٤/٨.

(٤) الْبَيْتُ لِلْحَطِيشَةِ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ٢٤٩، وَالْكِتَابُ ٤٤٥/١، وَالْمَقْتَضِبُ ٦٥/٢، وَأَمَالِي الشَّجَرِيِّ ٦٦/٢، وَالْعَيْنِيُّ ٤٣٩/٤.

(٥) فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ٣٢/٣ «يَعْشُو بِمَعْنَى يُعْرِضُ، وَيَعْشَى يَعْمَى».

(٦) تَفْسِيرُ غَرِيبِ الْقُرْآنِ ص ٣٩٨.

(٧) انظُرْ فِي قِرَاءَاتِهَا: الْإِتْحَافُ ٤٥٦/٢، وَالنَّشْرُ ٣٦٩/٢، وَالْبَحْرُ ١٦/٨، وَالْقُرْطُبِيُّ

أي: يُقَيِّضُ الرحمنُ. و«شيطانا» نصبٌ في القراءتين. وابن عباس «يُقَيِّضُ» مبنياً للمفعول، «شيطاناً» بالرفع، قائم مقام الفاعل.

آ. (٣٧) قوله: ﴿وإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ﴾: الظاهرُ أنَّ ضميرِي النصبِ عائِدانِ على «مَنْ» مِنْ حيثِ معناها، راعِي لفظها أولاً فأفردَ في «له» و«له»، ثم راعِي معناها، فجمعَ في قوله: «وإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ». والضميرُ المرفوعُ على الشيطان؛ لأنَّ المرادَ به الجنسُ، ولأنَّ كلَّ كافرٍ معه قرينٌ. وقال ابن عطية^(١): «إنَّ الضميرَ الأولَ للشياطين، والثاني للكفار. التقدير: وإنَّ الشياطينَ لَيَصُدُّونَ الكفارَ العاشين».

آ. (٣٨) قوله: ﴿إِذَا جَاءَنَا﴾: قرأ^(٢) أبو عمرو والأخوان وحفص «جاءنا» بإسنادِ الفعلِ إلى ضميرٍ مفردٍ يعودُ على لفظِ «مَنْ» وهو العاشي، وحينئذٍ يكونُ هذا ممَّا حُمِلَ فيه على اللفظ، ثم على المعنى، ثم على اللفظ، فإنَّه حُمِلَ أولاً على لفظها في قوله: «نُقَيِّضُ له» «فهو له»، ثم جُمِعَ على معناها في قوله: «وإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ» و«يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ»، ثم رَجَعَ إلى لفظها في قوله: «جاءنا»، والباقون «جاءنا» مُسنداً إلى ضميرِ تثنيةٍ، وهما العاشي وقرينه.

قوله: «بُعَدَ الْمَشْرِقَيْنِ» قيل: أرادَ المشرقَ والمغربَ، فغلبَ كالعُمَرَيْنِ^(٣) والقَمَرَيْنِ^(٤). وقيل: أرادَ بِمَشْرِقِي الشمسِ مَشْرِقَهَا في أقصرِ يومٍ ومَشْرِقَهَا في أطولِ يومٍ. وقيل: بُعَدَ الْمَشْرِقَيْنِ مِنَ الْمَغْرِبَيْنِ.

(١) المحرر ٢٥٨/١٤.

(٢) السبعة ٥٨٦، والحجة ٦٥٠، والتيسير ١٩٦، والقرطبي ٩٠/١٦، والنشر

٣٦٩/٢، والبحر ١٦/٨.

(٣) العمران: أبو بكر وعمر رضي الله عنهما.

(٤) القمران: الشمس والقمر.

قوله: «فَيْسَ الْقَرِينُ» مخصوصه محذوف أي: أنت.

آ. (٣٩) قوله: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُم﴾: في فاعله قولان، أحدهما: أنه ملفوظ به، وهو «أنكم» وما في حيزها. التقدير: ولن يَنْفَعَكُم اشتراككم في العذاب بالتأسي، كما يَنْفَعُ الاشتراك في مصائب الدنيا فيتأسى المصاب بمثله. ومنه قول الخنساء^(١):

٣٩٩٦- ولولا كثرة الباكين حولي

على إخوانهم لقتلت نفسي

وما يبكون مثل أخي ولكن

أعزّي النفس عنه بالتأسي

والثاني: أنه مضمّر. فقدّره بعضهم ضمير التمني المدلول عليه بقوله:

«يا لَيْتَ بَيْنِي»^(٢) أي: لن يَنْفَعَكُم تَمَنُّيَكُم البُعد. وبعضهم: لن يَنْفَعَكُم

اجتماعكم. وبعضهم: ظَلُمَكُم وَجَحْدُكُم. وعبارة مَنْ عَبَّرَ بِأَنَّ الفاعل

محذوف مقصوده الإضمار المذكور لا الحذف؛ إذ الفاعل لا يُحذف إلا في

مواضع ليس هذا منها، وعلى هذا الوجه يكون قوله: «أنكم» تعليلاً^(٣) أي:

لأنكم، فحذف الخافض فجرى في محلّها الخلاف: أهو نصب أم جر^(٤)؟

[٧٩١/ب] ويؤيد إضمار الفاعل، لا أنه هو «أنكم»، قراءة «إنكم» بالكسر فإنه / استئناف

مفيد للتعليل.

قوله: «إِذْ ظَلَمْتُمْ» قد استشكل المُعربون هذه الآية. ووجهه: أن قوله

(١) ديوان الخنساء ص ٨٤.

(٢) رسمها في الأصل موصولة: يا لَيْتَ بَيْنِي.

(٣) الأصل «تعليل» وهو سهو.

(٤) انظر: الدر المصون ١/٢١١ - ٢١٢.

«اليوم» ظرفٌ حالِيٌّ، و«إذ» ظرفٌ ماضٍ، و«يَنْفَعَكُم» مستقبلٌ؛ لاقتراحه بـ«لن» التي لنفي المستقبل. والظاهرُ أنه عاملٌ في الظرفين، وكيف يعملُ الحدثُ المستقبلُ الذي لم يَقَعْ بعدُ في ظرفٍ حاضرٍ أو ماضٍ؟ هذا ما لا يجوزُ. فأجيب عن إعماله في الظرفِ الحاليِّ على سبيلِ قُرْبِهِ منه؛ لأنَّ الحالَ قريبٌ من الاستقبالِ فيجوزُ في ذلك. قال تعالى: «فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ»^(١) وقال الشاعر^(٢):

..... ٣٩٩٧

سَأَسْعَى الْآنَ إِذْ بَلَغْتَ أَنَاهَا

وهو إقناعيٌّ، وإلا فالمتقبلُ يَسْتَحِيلُ وقوعه في الحالِ عقلاً. وأما قوله: «إذ» ففيها للناسِ أوجهٌ كثيرةٌ. قال ابن جني: «رَاجَعْتُ أبا عليٍّ فيها مراراً فأخبرُ ما حَصَلَتْ منه: أنَّ الدنيا والآخرةَ متصلتان، وهما سواءٌ في حُكْمِ اللَّهِ تعالى وعِلْمِهِ، ف«إذ» بدلٌ من «اليوم» حتى كأنَّه مستقبلٌ أو كأنَّ اليومَ ماضٍ. وإلى هذا نحا الزمخشريُّ قال^(٣): «وإذ بدلٌ من اليوم» وحَمَلَهُ الزمخشريُّ على معنى: إذ تَبَيَّنَ وَصَحَّ ظُلْمُكُمْ، ولم يَبْقَ لأحدٍ ولا لكم شبهةٌ في أنكم كنتم ظالمين. ونظيره^(٤):

(١) الآية ٩ من الجن.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في رصف المباني ص ٣٩٦، والجنى الداني ص ٥٩، وحاشية الدسوقي ١/١٤٩، وصدرة:

فإنِّي لَسْتُ خاذِلُكُمْ وَلَكِنْ
وصدرة في رصف المباني:

فلم أُنْكَلُ ولم أَجْبُنْ وَلَكِنْ
(٣) الكشاف ٣/٤٨٩.

(٤) البيت لزائد بن صعصعة الفقعسي. وهو في معاني القرآن للفراء ١/٦١، والمغني ص ٤٠، وحاشية الأمير عليه ١/٢٥، وعجزه:

٣٩٩٨- إذا ما انتَسَبْنَا لم تَلِدْنِي لثِيمةً

أي: تَبَيَّنَ أَنِّي وُلِدْتُ كَرِيمةً». وقال الشيخ^(١): «ولا يجوزُ البدلُ ما دامت «إذ» على موضوعها من المُضِيِّ، فَإِنْ جُعِلَتْ لمطلقِ الزمانِ جازاً». قلت: لم يُعْهَدَ في «إذ» أنها تكونُ لمطلقِ الزمان، بل هي موضوعةٌ لزمانٍ خاصٍ بالماضي كأمس. الثاني: أن في الكلام حَذْفَ مضافٍ تقديرُهُ: بعد إذ ظَلَمْتُمْ. الثالث: أنها للتعليل. وحينئذٍ تكونُ حرفاً للتعليلِ كاللام. الرابع: أن العاملَ في «إذ» هو ذلك الفاعلُ المقدَّرُ لا ضميرُهُ. والتقدير: ولن ينفعكم ظلمكم أو جَحْدُكم إذ ظَلَمْتُمْ. الخامس: أن العاملَ في «إذ» ما دَلَّ عليه المعنى. كأنه قال: ولكن لن ينفعكم اجتماعكم إذ ظَلَمْتُمْ؛ قاله الحوفي، ثم قال: «وفاعلُ «يُنْفَعُكم» الاشتراكُ» انتهى. فظاهرُ هذا متناقضٌ؛ لأنه جعلَ الفاعلَ أولاً اجتماعكم، ثم جعله آخرَ الاشتراك. ومنع أن تكونَ «إذ» بدلاً من اليوم لتغايرهما في الدلالة. وفي كتاب أبي البقاء^(٢): «وقيل: إذ بمعنى «أن» أي: أن ظَلَمْتُمْ». ولم يُقَيِّدْها بكونها أن^(٣) بالفتح أو الكسر، ولكن قال الشيخ^(٤): «وقيل: إذ للتعليلِ حرفاً بمعنى «أن» يعني بالفتح؛ وكأنه أراد ما ذكره أبو البقاء، إلا أن تَسَمِيته «أن» للتعليلِ مجازٌ، فإنها على حَذْفِ حرفِ العلةِ أي: لِأَنَّ، فلمصاحبتِها لها، والاستغناء بها عنها سَمَّاها

ولم تجدي من أن تُقَرِّي بها بدأ

فالجزاء للمستقبل والولادة قد مضت.

(١) البحر ١٧/٨.

(٢) الإملاء ٢٢٨/٢.

(٣) في المطبوعة: بالفتح.

(٤) البحر ١٧/٨.

باسمِها. ولا ينبغي أن يُعتَقَدَ أنها في كتابِ أبي البقاء بالكسرِ على الشرطية؛ لأنَّ معناه بعيدٌ.

وَقُرِيءَ^(١) «إنكم» بالكسرِ على الاستثنافِ المفيدِ للعلّةِ. وحيثُ يُدْرِكُ يكونُ الفاعلُ مضمراً على أحدِ التقاديرِ المذكورةِ.

آ. (٤١) قوله: ﴿فِيمَا نَذهَيْنَ﴾: قد تقدّم الكلامُ عليه قريباً.

آ. (٤٢) وَقُرِيءَ^(٢) «نُرَيْنَكَ»: بالنونِ الخفيفةِ. والعامّةُ على «أَوْحِي»^(٣) مبنياً للمفعولِ مفتوحِ الياءِ، وبعضُ قُرَّاءِ الشامِ^(٤) سَكَّنَها تخفيفاً. والضحَّاكُ «أَوْحَى» مبنياً للفاعلِ وهو اللهُ تعالى.

آ. (٤٥) قوله: ﴿مَنْ أَرْسَلْنَا﴾: فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أظهرُها: أنَّ «مَنْ» موصولةٌ، وهي مفعولةٌ للسؤالِ. كأنه قيل: واسأل الذي أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ عَمَّا أَرْسَلُوا بِهِ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يُرْسَلُوا إِلَّا بِالتَّوْحِيدِ. الثاني: أنه على حَذْفِ حَرْفِ الجُرِّ على أنه المسؤولُ عنه. والمسؤولُ الذي هو المفعولُ الأوَّلُ محذوفٌ، تقديره: واسألنا عن مَنْ أَرْسَلْنَا. الثالث: أنَّ «مَنْ» استفهاميةٌ مرفوعةٌ بالابتداءِ، و«أَرْسَلَ» خبره. والجملةُ مُعَلَّقةٌ للسؤالِ، فتكونُ في محلِّ نصبٍ على إسقاطِ الخافضِ، وهذا ليس بظاهرٍ، بل الظاهرُ أنَّ المُعَلَّقَ للسؤالِ إنما هو الجملةُ الاستفهاميةُ مِنْ قَوْلِهِ «أَجْعَلْنَا».

(١) وهي رواية عن ابن عامر. انظر: السبعة ٥٨٦، والبحر ١٧/٨، والقرطبي ٩١/١٦.

(٢) وهي قراءة رؤس. انظر: الإتحاف ٤٥٧/٢، والبحر ١٨/٨، والنشر ٢٤٦/٢.

(٣) في الآية ٤٣.

(٤) انظر في قراءتها: البحر ١٨/٨.

آ. (٤٧) قوله: ﴿إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ﴾: قال الزمخشري^(١): «فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ جَازَ أَنْ تُجَابَ «لَمَّا» بِ «إِذَا» الْمَفَاجِئَةِ؟ قُلْتَ: لِأَنَّ فِعْلَ الْمَفَاجِئَةِ مَعَهَا مَقْدَرٌ، وَهُوَ عَامِلُ النَّصْبِ فِي مَحَلِّهَا، كَأَنَّهُ قِيلَ: فَلَمَّا جَاءَهُمْ بَيَاتِنَا فَاجِئُوا وَقَدْ ضَحِكَهُمْ». قال الشيخ^(٢): «وَلَا نَعْلَمُ نَحْوَمَا ذَهَبَ إِلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ «إِذَا» الْفَجَائِيَّةَ تَكُونُ مَنْصُوبَةً بِفِعْلِ مَقْدَرٍ تَقْدِيرُهُ: فَاجِئًا، بَلِ الْمَذَاهِبُ ثَلَاثَةٌ^(٣): إِمَّا حَرْفٌ فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى عَامِلٍ، أَوْ ظَرْفٌ مَكَانٍ، أَوْ ظَرْفٌ زَمَانٍ. فَإِنَّ ذُكِرَ بَعْدَ الْاسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَهَا خَيْرٌ كَانَتْ مَنْصُوبَةً عَلَى الظَّرْفِ، وَالْعَامِلُ فِيهَا ذَلِكَ الْخَبْرُ نَحْوُ: «خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ» تَقْدِيرُهُ: خَرَجْتُ فِي الْمَكَانِ الَّذِي خَرَجْتُ فِيهِ زَيْدٌ قَائِمٌ، أَوْ فِي الْوَقْتِ الَّذِي خَرَجْتُ فِيهِ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَإِنْ لَمْ يُدْكَرْ بَعْدَ الْاسْمِ خَيْرٌ، أَوْ ذُكِرَ اسْمٌ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ: فَإِنْ كَانَ الْاسْمُ جِثَّةً وَقُلْنَا: إِنَّهَا ظَرْفٌ مَكَانٍ كَانَ الْأَمْرُ وَاضِحاً نَحْوُ: خَرَجْتُ إِذَا الْأَسَدُ أَي: فَبِالْحَضْرَةِ الْأَسَدِ، أَوْ إِذَا الْأَسَدُ رَابِضاً. وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهَا ظَرْفٌ زَمَانٍ كَانَ عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ لِثَلَاثَةِ خَبَرٍ بِالزَّمَانِ عَنِ الْجِثَّةِ نَحْوُ: «خَرَجْتُ إِذَا الْأَسَدُ» أَي: فِي الزَّمَانِ حُضُورِ الْأَسَدِ، وَإِنْ كَانَ الْاسْمُ حَدَثًا جَازَ أَنْ يَكُونَ مَكَانًا أَوْ زَمَانًا. وَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ مِضَافٍ نَحْوُ: «خَرَجْتُ إِذَا الْقِتَالُ» إِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَ فَبِالْحَضْرَةِ الْقِتَالِ، أَوْ فِي الزَّمَانِ الْقِتَالِ». وَفِيهِ تَلْخِيصٌ وَزِيَادَةٌ كَبِيرَةٌ فِي الْأَمْثَلِ رَأَيْتُ تَرْكَهَا مُجَلًّا.

آ. (٤٨) قوله: ﴿إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ﴾: جملة واقعة صفة لقوله: «مِنْ آيَةٍ» فَيُحْكَمُ عَلَى مَوْضِعِهَا بِالْجَرِّ اعْتِبَارًا بِاللَّفْظِ، وَبِالنَّصْبِ اعْتِبَارًا بِالْمَحَلِّ،

(١) الكشاف ٣/٤٩٠، ٤٩١.

(٢) البحر ٨/٢٠.

(٣) انظر في «إذا» الفجائية: مغني اللبيب ١٢٠، ووصف المباني ٦١، والجنى الداني

وفي معنى قوله: «أكبرُ من أختها» أوجه، أحدها: - قاله ابن عطية^(١) - وهو أنهم يستعظمون الآية التي تأتي، لجدّة أمرها وحُدوثه؛ لأنهم أنسوا بتلك الآية السابقة فيعظم أمر الثانية ويكبر، وهذا كما قال^(٢):

٣٩٩٩- على أنها تعفو الكُلوم، وإنما
نوكّل بالأذنى وإن جَلَّ ما يَمْضي

الثاني: ما ذكره بعضهم: من أن المعنى: إلا هي أكبر من أختها السابقة، فحذفت الصفة للعلم بها. الثالث: قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: هو كلام متناقض؛ لأن معناه: ما من آية من التسع إلا وهي أكبر من كل واحدة منها، فتكون كل واحدة منها فاضلة ومفضولة في حالة واحدة. قلت: الغرض بهذا الكلام وصفهن بالكبر لا يكذن يتفاوتن فيه، وكذلك العادة في الأشياء التي تتقارب في الفضل التقارب اليسير، تختلف آراء الناس في تفضيلها، فبعضهم يفضل هذا، وبعضهم يفضل هذا، وربما اختلفت آراء الواحد فيها، كقول الحماسي^(٤):

(١) المحرر ١٤/٢٦٤.

(٢) البيت لأبي خراش الهذلي. وهو في ديوان الهذليين ١٥٨/٢، والخصائص ١٧٠/٢، وابن يعيش ٣/١١٧، والخزانة ٢/٤٥٨. وتعفو: تذهب وتبرأ. والكُلوم: الجروح أي: أننا نحزن على الأقرب، ومن مضى على رزته زمن نسيناه ولو عظم خطبه.

(٣) الكشاف ٣/٤٩١.

(٤) البيت للعرندس أحد بني أبي بكر بن كلاب، وهو في الحماسة ٢/٢٦٨ برواية «يسري».

٤٠٠٠- مَنْ تَلَقَّ مِنْهُمْ تَقَلَّ لَأَقْبِتُ سَيِّدَهُمْ

مثل النجوم التي يَهْدِي بها السَّاري

وقالت الأنمارية في الجملة من أبنائها: نَكَلْتُهُمْ إِنْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَهْمُ أَفْضَلُ، هم كالحلقة المُفْرَعَةَ لَا يُدْرَى أَيْنَ طَرَفَاها انتهى كلامه. وأوله فظيغُ جداً كان العبارات ضاقت عليه حتى قال ما قال، وإن كان جوابه حسناً فسؤاله فظيغ. وقد تقدّم الخلاف في «يا أيها الساحر» في النور^(١).

آ. (٥٠) وقرأ^(٢) أبو حيوة «يَنْكُتُونَ» بكسر الكاف. وهي لغة.

آ. (٥١) قوله: ﴿وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ﴾: يجوز في «وهذه» وجهان، أحدهما: أَنْ تَكُونَ مبتدأة، والواو للحال. والأنهارُ صفةٌ لاسم الإشارة، أو عطْفٌ بيانٍ. و«تجري» الخبر. والجملةُ حالٌ مِنْ ياء «لي». والثاني: أَنْ «هذه» معطوفةٌ على «مُلْكٍ مِصْرَ»، و«تجري» على هذا حالٌ أي: أليس مُلْكُ مِصْرَ وهذه الأنهارُ جاريةٌ أي: الشيطان.

قوله: «تُبْصِرُونَ» العامَّةُ على الخطابِ لِمَنْ ناداه. وقرأ^(٣) عيسى بكسر النون أي: تَبْصِرُونِي. وفي قراءة العامَّةِ المفعولُ محذوفٌ أي: تَبْصِرُونَ مُلْكِي وَعَظْمَتِي. وقرأ فهد بن الصقر^(٤) «يُبْصِرُونَ» بياء الغيبة: إمَّا على الالتفاتِ من الخطابِ إلى الغيبة، وإمَّا ردًّا على قوم موسى.

(١) انظر إعرابه للآية ٢١ من النور.

(٢) البحر ٢٢/٨.

(٣) البحر ٢٢/٨، والشواذ ١٣٥.

(٤) فهد بن الصقر، روى القراءة عرضاً عن يعقوب الحضرمي وهو من جلة أصحابه وأيوب بن المتوكل، وروى عنه ابن أخته إبراهيم. طبقات القراء ١٣/٢.

- الزخرف -

آ. (٥٢) قوله: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾: في «أم» أقوال، أحدها: أنها منقطعة، فتقدّر بـ بل التي لإضراب الانتقال، وبالهمزة التي للإنكار. والثاني: أنها بمعنى بل فقط، كقوله^(١):

٤٠٠١- بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى

وصورتها أم أنت في العين أمْلَحُ

أي: بل أنت. الثالث: أنها منقطعة لفظاً، متصلة معنى. قال أبو البقاء^(٢): «أم هنا منقطعة في اللفظ لوقوع الجملة بعدها في اللفظ، وهي في المعنى متصلة معادلة؛ إذ المعنى: أنا خيرٌ منه أم لا، وأينا خيرٌ»^(٣) وهذه عبارة غريبة: أن تكون منقطعة لفظاً، متصلة معنى، وذلك أنهما معنيان مختلفان؛ فإن الانقطاع يقتضي إضراباً: إمّا بإطالاً، وإمّا انتقالاً. الرابع: أنها متصلة، والمعادلُ محذوفٌ تقديره: أم تُبصرون. وهذا لا يجوزُ إلا إذا كانت «لا» بعد أم نحو: أتقومُ أم لا؟ أي: أم لا تقوم. وأزيدُ عندك أم لا؟ أي: أم لا هو عندك. أمّا حذُفُه دون «لا» فلا يجوزُ، وقد جاء حذُفُ «أم» مع المعادلِ وهو قليلٌ جداً. قال الشاعر^(٤):

٤٠٠٢- دعاني إليها القلبُ إنني لأمرها

سميعٌ فلا أدري أُرشدُ طلابُها

أي: أم عي. وكان الشيخ^(٥) قد نقل عن سيويه^(٦) أن هذه هي «أم»

(١) تقدم برقم ٢٢٦.

(٢) الإملاء ٢/٢٢٨.

(٣) الإملاء: «أو أيّنا».

(٤) تقدم برقم ٧٣٤.

(٥) البحر ٨/٢٢ - ٢٣.

(٦) الكتاب ١/٤٨٤. قال: «كان فرعون قال: أفلا تبصرون أم أنتم بصراء».

المعادلة أي: أم تُبْصِرُونَ الأمر الذي هو حقيقٌ أن يُبْصَرَ عنده، وهو أنه خيرٌ من موسى. قال: «وهذا القولُ بدأ به الزمخشري^(١) فقال: «أم/ هذه متصلةٌ لأنَّ المعنى: أفلا تُبْصِرُونَ أم تُبْصِرُونَ، إلا أنه وَضَعَ قولَه: «أنا خيرٌ» موضع «تُبْصِرُونَ»؛ لأنهم إذا قالوا: أنت خيرٌ، فهم عنده بُصْرَاءُ، وهذا من إنزال السبب منزلة المسبب». قال الشيخ^(٢): «وهذا متكلَّفٌ جداً؛ إذ المعادلُ إنما يكونُ مقابلاً للسابق. فإن كان المعادلُ جملةً فعليةً كان السابقُ جملةً فعليةً أو جملةً اسميةً يتقدَّرُ منها فعليةً، كقوله: «أَدْعَوْهُمْ أم أنتم صامتون»^(٣) لأنَّ معناه: أم صمَّتم، وهنا لا تتقدَّرُ منها جملةً فعليةً؛ لأنَّ قولَه: «أم أنا خيرٌ» ليس مقابلاً لقوله: «أفلا تُبْصِرُونَ». وإن كان السابقُ اسماً كان المعادلُ اسماً، أو جملةً فعليةً يتقدَّرُ منها اسمٌ نحو قوله^(٤):

٤٠٠٣- أُمَخِّدُجُ الْيَدَيْنِ أَمِ أْتَمَّتِ

ف «أْتَمَّتِ» معادلٌ للاسم، فالتقديرُ: أم مُتِمًّا^(٥) قلت: وهذا الذي رَدَّه على الزمخشريُّ رَدُّه على سيبويه؛ لأنه هو السابقُ به، وكذا قولُه أيضاً: إنه لا يُحَدِّفُ المعادلُ بعد «أم» إلاَّ وبعدها «لا» فيه نظرٌ؛ من حيث تجويزُ سيبويه حَذْفَ المعادلِ دون «لا» فهو رَدُّه على سيبويه أيضاً.

(١) الكشاف ٤٩٢/٣.

(٢) البحر ٢٢/٨.

(٣) الآية ١٩٣ من الأعراف.

(٤) البيت لجحدر وقبله:

إذا الكُماةُ بالكُماةِ التفتت

وهو في الارتشاف ٦٥٣/٢، وابن يعيش ٩٦/٤. والمخدج: الولد يولد ناقصاً وإن

تمت أيام حملة. والكماة: جمع كمي وهو الفارسُ التام السلاح وهو الشجاع.

(٥) لعل الأنسب: متم.

- الزخرف -

[قوله: «ولا يكادُ يُبين» هذه الجملةُ يجوزُ أن تكونَ معطوفةً على الصلة، وأن تكونَ مستأنفةً، وأن تكونَ حالاً^(١). والعامَّة على «يُبين» من أبان، والباقر^(٢) «يُبين» بفتحها من بان أي: ظهر.

آ. (٥٣) قوله: ﴿أَسْوِرَةٌ﴾: قرأ^(٣) حفص «أَسْوِرَةٌ» كأخيرة. والباقون «أساورة». فأسورة جمع سوار كجمار وأخيرة، وهو جمع قلة، وأساورة جمع إسوار بمعنى سوار. يقال: سوار المرأة وإسوارها، والأصل: أساوير بالياء، فعوض من حرف المد تاء التانيث كزنادقة. وقيل: بل هي جمع أسورة فهي جمع الجمع. وقرأ أبي والأعمش - ويروى عن أبي عمرو - «أساور» دون تاء. وروى عن أبي أيضاً وعبد الله أساوير. وقرأ^(٤) الضحاك «ألقي» مبنياً للفاعل أي الله. و«وأساورة» نصباً على المنعولية. و«من ذهب» صفة لأساورة. ويجوزُ أن تكونَ «من» الداخلة على التمييز.

آ. (٥٥) قوله: ﴿أَسْفُونًا﴾: منقولٌ بهمزة التعدية من أسف بمعنى غضب، والمعنى: أغضبونا بمخالفتهم أمرنا. وفي التفسير: أحزنوا أوليائنا يعني السحرة.

آ. (٥٦) قوله: ﴿سَلَفًا﴾: قرأ^(٥) الأخوان بضميتين، والباقون

(١) ما بين معقوفين أثبتناه من ش، ولم يظهر في المصورة عن الأصل.

(٢) البحر ٢٣/٨.

(٣) انظر في قراءاته: التيسير ١٩٧، والبحر ٢٣/٨، والقرطبي ١٦/١٠٠، والنشر ٣٦٩/٢، والحجة ٦٥١، والسبعة ٥٨٧، والشواذ ١٣٧.

(٤) البحر ٢٣/٨.

(٥) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٨٧، والنشر ٣٦٩/٢، والقرطبي ١٦/١١٢، والحجة ٦٥١، والتيسير ١٩٧، والبحر ٢٣/٨، والتيسير ١٩٧.

بفتحيتين . فأما الأولى فتحتمل ثلاثة أوجه، أحدها: أنها جمع سليف كرغيف ورغف . وسمع القاسم بن معن من العرب: «مضى سليف من الناس» . والسليف من الناس كالفریق منهم . والثاني: أنها جمع سالف كصابر وضبر . والثالث: أنها جمع سلف كأسد وأسد . والثانية^(١) تحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون جمعاً لسالف كحارس وحرس، وخادم وخدم . وهذا في الحقيقة اسم جمع لا جمع تكسير؛ إذ ليس في أبنية التكسير صيغة فعل . والثاني: أنه مصدرٌ يُطلق على الجماعة تقول: سلف الرجل يسلف سلفاً أي: تقدم . وسلف الرجل أباه المتقدمون، والجمع أسلاف وسلاف . وقال طفيل^(٢):

٤٠٠٤- مَضُوا سَلْفًا قَصْدُ السَّيْلِ عَلَيْهِمْ

صُرُوفُ الْمَنَائِبِ بِالرِّجَالِ تَقَلَّبُ

وقرأ علي كرم الله وجهه ومجاهد «سلفاً» بضم السين وفتح اللام . وفيها وجهان، أشهرهما: أنه جمع سلفة كعرفة وعرف، والسلفة الأمة . وقيل: الأصل «سلفاً» بضمين، وإنما أبدل من الضمة فتحةً .

آ . (٥٧) قوله: ﴿مَثَلًا﴾: إما مفعول ثانٍ إن كانت بمعنى صير، وإلا حالاً .

قوله: «يصدون» قرأ^(٣) نافع وابن عامر والكسائي «يصدون» بضم الصاد . والباقون بكسرها . فقيل: هما بمعنى واحد، وهو الصحيح، واللفظ يُقال: صد يصد ويصد كعكف يعكف ويعكف، ويعرش ويعرش . وقيل: الضم

(١) أي: سلفاً .

(٢) طفيل الغنوي يرثي قومه . والبيت في اللسان (سلف) .

(٣) السبعة ٥٨٧، والبحر ٢٥/٨، والقرطبي ١٠٣/١٦، والحجة ٦٥٢، والنشر ٣٦٩/٢، والتيسير ١٩٧ .

- الزخرف -

مِن الصُّدُودِ، وهو الإِعْرَاضُ. وقد أنكر ابنُ عباسٍ الضَّمَّ، وقد رُوِيَ له عن علي رضي الله عنهما - والله أعلم - قبل بلوغه تواتره.

آ. (٥٨) قوله: ﴿وَقَالُوا أَأَلْهَتُنَا خَيْرٌ﴾: قرأ^(١) أهلُ الكوفة^(٢)

بتحقيق الهمزة الثانية، والباقون بتسهيلها بينَ بينَ، ولم يُدخِلْ أحدٌ مِنَ القراء الذين من قاعدتهم الفصلُ بين الهمزتين بالفاءِ، ألفاً، كراهةً لتوالي أربعة مُتشابهات، وأبدل الجميع الهمزة الثالثة^(٣) ألفاً. ولا بُدُّ/ مِن زيادة بيان: وذلك [أ/٧٩٣] أن «ألِهة» جمعُ إله كعِمَادٍ وأَعِمْدَةٍ، فالأصلُ أَلْهَةٌ بهمزتين: الأولى زائدة، والثانية فاء الكلمة وقعت الثانية ساكنةً بعد مفتوحةٍ وَجَبَ قلبُها ألفاً كَأَمِنَ وبابِه، ثم دَخَلَتْ همزةُ الاستفهامِ على الكلمة، فالتقى همزتان في اللفظ: الأولى للاستفهامِ والثانية همزةُ أفعلة. والكوفيون^(٤) لم يَعتدُوا باجتماعِهما فأبَقُوهُما على حالِهما. وغيرُهم استقلَّ فخَفَّفَ الثانيةً بالتسهيلِ بينَ بينَ، والثالثةُ بألفٍ محضةٍ لم تُغَيِّرِ البتةَ. وأكثرُ أهلِ العصرِ يَقْرَؤُنَ هذا الحرفَ بهمزةٍ واحدةٍ بعدها ألفٌ على لفظِ الخبرِ ولم يقرأ به أحدٌ من السبعة فيما قرأتُ به، إلا أنه رُوِيَ أنَّ وَرْشاً قرأ كذلك في رواية أبي الأزهر^(٥)، وهي تحتملُ الاستفهامَ كالعامةِ، وإنما حَذَفَ أداةَ الاستفهامِ للدلالةِ «أم» عليها وهو كثيرٌ. وتَحْتَمِلُ أنه قرأه خبراً مَحْضاً وحينئذٍ تكون «أم» منقطعةً فُتَقَدَّرُ بـ بل والهمزة.

(١) السبعة ٥٨٧، والبحر ٢٥/٨، والقرطبي ١٠٤/١٦، والحجة ٦٥٣، والنشر ٣٦٤/١ - ٣٦٥، والتيسير ١٩٧.

(٢) وهم عاصم وحمزة والكسائي.

(٣) وهي همزة ألِهة الثانية.

(٤) أي من القراء عندما قرؤوا ألِهة بالتحقيق.

(٥) عبد الصمد بن عبد الرحمن أبو الأزهر العتقي، أخذ عن ورش وروى عنه بكر الدمياطي توفي سنة ٢٣١. طبقات القراء ٣٨٩/١.

- الزخرف -

وأما الجماعة فهي عندهم متصلة. فقوله: «أم هو» على قراءة العامة عطف على «آلهتنا» وهو من عطف المفردات. التقدير: آلهتنا أم هو خير أي: أيهما خير. وعلى قراءة ورش يكون «هو» مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: بل هو خير، وليست «أم» حينئذ عاطفة.

قوله: «جدلاً» مفعول من أجله أي: لأجل الجدل والمراء لا لإظهار الحق. وقيل: هو مصدر في موضع الحال أي: إلا مجادلين.

وقرأ ابن مقسم «جدالاً» والوجهان جاريان فيه. والظاهر أن «هو» لعيسى كغيره من الضمائر. وقيل: هو للنبي صلى الله عليه وسلم.

أ. (٦٠) قوله: ﴿لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً﴾: في «من» هذه أقوال، أحدها: أنها بمعنى بدل أي: لَجَعَلْنَا بِدَلِكُمْ. ومنه أيضاً «أَرْضِيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ»^(١) أي بدلها. وأنشد^(٢):

٤٠٠٥ - أَخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلْبَةً

ظُلْمًا وَيُكْتَبُ لِلْأَمِيرِ إِفْلَا

وقال آخر^(٣):

٤٠٠٦ - جَارِيَةٌ لَمْ تَأْكُلِ الْمُرْقَقَا

وَلَمْ تَذُقْ مِنَ الْبُقُولِ الْفُسْتَقَا

والثاني: - وهو المشهور - أنها تبيضية. وتأويل الآية عندهم: لو لدنا

منكم يا رجال ملائكة في الأرض يخلفونكم كما يخلفكم أولادكم، كما ولدنا

(١) الآية ٣٨ من التوبة.

(٢) تقدم برقم ١١٨٣.

(٣) تقدم برقم ١١٨٢.

عيسى مِنْ أَنثَى دُونَ ذَكَرٍ، ذَكَرَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ^(١). وَالثَّالِثُ: أَنَّهَا تَبْعِيضِيَّةٌ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢): «وَقِيلَ: الْمَعْنَى: لَحَوْنَا بَعْضَكُمْ مَلَائِكَةً». وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ^(٣): «لَجَعَلْنَا بَدَلًا مِنْكُمْ».

آ. (٦١) قَوْلُهُ: ﴿وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ﴾: الْمَشْهُورُ أَنَّ الضَّمِيرَ لِعَيْسَى، يَعْنِي نَزْوَلَهُ آخِرَ الزَّمَانِ. وَقِيلَ الضَّمِيرُ لِلْقُرْآنِ أَيْ: فِيهِ عِلْمُ السَّاعَةِ وَأَهْوَالِهَا، أَوْ هُوَ عِلْمٌ عَلَى قُرْبِهَا. وَفِيهِ «اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ»^(٤) «اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ»^(٥). وَقِيلَ: لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَمِنْهُ «بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ»^(٦).

وَالْعَامَّةُ عَلَى «عِلْمٍ» مُصَدَّرًا، جُعِلَ عِلْمًا مَبَالِغَةً لَمَّا كَانَ بِهِ يَحْصُلُ الْعِلْمُ، أَوْ لَمَّا كَانَ شَرْطًا يُعْلَمُ بِهِ ذَلِكَ أُطْلِقَ عَلَيْهِ عِلْمٌ. وَابْنُ عَبَّاسٍ^(٧) وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَأَبُو مَالِكٍ الْغَفَّارِيُّ^(٨) وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ «لَعَلَّمٌ» بِفَتْحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ أَيْ: لَشَرَطٌ وَعِلْمَةٌ، وَقَرَأَ أَبُو نُزَيْرَةَ^(٩) وَعِكْرَمَةُ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُمَا عَرَفَا بِاللَّامِ، فَقَرَأَ «لَلْعَلَّمِ» أَيْ: لِلْعِلْمَةِ الْمَعْرُوفَةِ.

(١) الكشاف ٤٩٤/٣.

(٢) الإملاء ٢٢٨/٢.

(٣) المحرر ٢٧٠/١٤.

(٤) الآية ١ من الأنبياء.

(٥) الآية ١ من القمر.

(٦) رواه البخاري. انظر: الفتح ٣٤٧/١١، ٣٩ باب قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ٨١ كتاب الرقاق.

(٧) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٤٥٨/٢، والقرطبي ١٠٥/١٦، والبحر ٢٦/٨.

(٨) غروان أبو مالك الغفاري الكوفي. روى عن البراء بن عازب وعبد الله بن عباس، وعنه إسماعيل بن سميع، ثقة، وروى له أبو داود وغيره. انظر: تهذيب الكمال ١٨٩/٢.

(٩) المنذر بن مالك العبدي البصري أدرك طلحة بن عبيد الله، وروى عن ابن عباس. وعنه حميد الطويل. ثقة. توفي سنة ١٠٨. انظر: تهذيب الكمال ١٣٧٣/٣.

آ. (٦٧) قوله: ﴿الْأَحِلَاءُ يَوْمئِذٍ﴾: مبتدأ، وخبره «عَدُوٌّ». والتنوين في «يومئذٍ» عَوْضٌ عن جملة تقديره: يَوْمٌ إِذْ تَأْتِيهِمُ السَّاعَةُ. والعامل في «يومئذٍ» لفظ «عَدُوٌّ» أي: عداوتهم في ذلك اليوم.

آ. (٦٨) قوله: ﴿يَا عِبَادِي﴾: قرأ^(١) أبو بكر عن عاصم «يا عبادي، لا خَوْفٌ» بفتح الياء. والأخوان وابن كثير وحفص بحذفها وصلًا ووقفًا. والباقون بإثباتها ساكنة. وقرأ العامة «لا خوفٌ» بالرفع والتنوين: إمَّا مبتدأ، وإمَّا اسمًا لها، وهو قليل. وابن محيصن^(٢) دون تنوين على حذف مضافٍ وانتظاره: لا خوفٌ شيء^(٣). والحسن وابن أبي إسحاق بالفتح على «لا» التبرئة، وهي عندهم أبلغ.

آ. (٦٩) قوله: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾: يجوزُ أن يكون نعتاً لـ «عبادي» أو بدلاً منه، أو عطف بيان له، أو مقطوعاً منصوباً أو مرفوعاً.

آ. (٧١) قوله: ﴿يُطَافُ﴾: قبله محذوفٌ أي: يَدْخُلُونَ يُطَافُ. والصَّحَافُ: جمعُ صَحْفَةٍ كَجَفْنَةٍ وَجِفَانٍ. قال الجوهري^(٤): «الصَّحْفَةُ كَالْقَصْعَةِ». وقال الكسائي: أعظمُ القِصَاعِ الجَفْنَةُ، ثم القَصْعَةُ تُشْبِعُ العَشْرَةَ، ثم الصَّحْفَةُ تُشْبِعُ الخمسةَ، ثم المِثْكَلَةُ تُشْبِعُ / الرجلين والثلاثة^(٥). [ب/٧٩٣] والصَّحِيفَةُ: الكتابُ، والجمعُ: صُحُفٌ وَصَحَائِفٌ. وأمال^(٦) الكسائي في

(١) انظر في قراءتها: السبعة ٥٨٨، والحجة ٦٥٣، والتيسير ١٩٧، والبحر ٢٦/٨، والقرطبي ١١١/١٦.

(٢) انظر في قراءتها: الإتحاف ٤٥٩/٢، والبحر ٢٦/٨.

(٣) وتقدير «لا» نافية لغير الجنس.

(٤) الصحاح (صحف) ١٣٨٤/٤.

(٥) ثم الصحيفة تشبع الرجل. اهـ.

(٦) البحر ٢٦/٨.

- الزخرف -

رواية^(١) «بصحاف». والأكواب جمع. فقيل: هو كالإبريق إلا أنه لا عروة له. وقيل: إلا أنه لا خرطوم له. وقيل: إلا أنه لا عروة له ولا خرطوم معاً. قال الجواليقي^(٢): «ليتمكن الشارب من أين شاء، فإن العروة تمنع من ذلك». وقال عدي^(٣):

٤٠٠٧- مُتَكَيِّئاً تَصَفِّقُ أَبْوَابَهُ
يَسْعَى عَلَيْهِ الْعَبْدُ بِالْكُوبِ

والتقدير: وأكواب من ذهب أو لم يرد تقييدها.

قوله: «ما تشتهي النفس» قرأ^(٤) نافع وابن عامر وحفص «تشتهي» بإثبات العائد على الموصول كقوله: «الذي يتخبطه الشيطان»^(٥) والباقون بحذفه كقوله: «أهذا الذي بعث الله رسولا»^(٦) وهذه القراءة شبيهة بقوله: «وما عملته أيديهم»^(٧) وتقدم ذلك في يس،

وهذه الهاء في هذه السورة رُسمت في مصاحف المدينة والشام، وحذفت من غيرها. وقد وقع لأبي عبد الله الفاسي^(٨) شارح القصيد وهم فسبق قلمه فكتب: «والهاء منه محذوفة في مصاحف المدينة والشام ثابتة في

(١) في رواية أبي الحارث.

(٢) انظر: البحر ٤/٨.

(٣) ديوانه ٦٧، والبحر ٤/٨، واللسان (كوب)، والقرطبي ١١٤/١٦.

(٤) السبعة ٥٨٨، والنشر ٣٧٠/٢، والحجة ٦٥٤، والبحر ٢٦/٨، والتيسير ١٩٧.

(٥) الآية ٢٧٥ من البقرة.

(٦) الآية ٤١ من الفرقان.

(٧) الآية ٣٥ من يس.

(٨) شرح الشاطبية للفاسي (خ) ١٦٤/٣.

غيرهما». أراد أن يكتب «ثابتة في مصاحف المدينة والشام محذوفة من غيرهما»
فَعكَسَ . وفي مصحف عبد الله (١) «تَشْتَهيه الأَنْفُسُ وتَلذُّه الأَعْيُنُ» بالهاء فيهما .

آ . (٧٣) قوله : ﴿ مِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ : « مِنْ » تَبْعِيضِيَّةٌ أَوْ ابْتِدَائِيَّةٌ ،
وَقَدَّمَ الْجَارَ لِأَجْلِ الْفَاصِلَةِ .

آ . (٧٥) قوله : ﴿ لَا يُفْتَرُ عَلَيْهِمْ ﴾ : جَمَلَةٌ حَالِيَّةٌ ، وَكَذَلِكَ « وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ » : وَقَرَأَ (٢) عَبْدُ اللَّهِ « وَهُمْ فِيهَا » أَي : فِي النَّارِ لِدَلَالَةِ الْعَذَابِ عَلَيْهَا .

آ . (٧٦) قوله : ﴿ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾ : الْعَامَّةُ عَلَى
الْيَاءِ خَيْرًا لـ « كَانِ » ، وَ « هُمْ » إِمَّا فَضْلٌ وَإِمَّا تَوْكِيدٌ . وَقَرَأَ (٣) عَبْدُ اللَّهِ وَأَبُو زَيْدٍ
النَّحْوِيَانِ « الظَّالِمُونَ » عَلَى أَنَّ « هُوَ » مَبْتَدَأٌ ، وَ « الظَّالِمُونَ » خَبْرُهُ . وَالجَمَلَةُ خَبْرُ
كَانَ ، وَهِيَ لُغَةٌ تَمِيمٌ . قَالَ أَبُو زَيْدٍ : « سَمِعْتُهُمْ يَقْرَؤُونَ « تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ
وَأَعْظَمُ أَجْرًا » (٤) بِالرَّفْعِ . وَقَالَ قَيْسُ بْنُ ذَرِيحٍ (٥) :

٤٠٠٨- تَجِنُّ إِلَى لَيْلَى وَأَنْتِ تَرْكُتْهَا

وَكَانَتْ عَلَيْهَا بِالْمَلَا أَنْتِ أَقْدَرُ

بِرْفَعِ « أَقْدَرُ » وَ « أَنْتِ » فَضْلٌ أَوْ تَوْكِيدٌ . قَالَ سَيِّبِيهِ (٦) : « بَلَّغْنَا أَنَّ رُؤْيَةَ كَانَ
يَقُولُ : أَظُنُّ زَيْدًا هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ » يَعْنِي بِالرَّفْعِ .

(١) البحر ٢٦/٨ .

(٢) البحر ٢٧/٨ .

(٣) الشواذ ١٣٦ ، والقرطبي ١١٥/١٦ ، ٢٧/٨ . ولعل الأول عبد الله ابن
أبي إسحاق ، والثاني أبو زيد الأنصاري .

(٤) الآية ٢٠ من المزمّل وهي قراءة أبي السمال وابن السميع . انظر : البحر ٣٦٧/٨ .

(٥) تقدم برقم ١٨٥٧ .

(٦) الكتاب ٣٩٥/١ .

آ. (٧٧) قوله: ﴿يَا مَالِكُ﴾: العَامَّةُ مِنْ غيرِ ترخيمٍ .
وعلي^(١) بن أبي طالب وعبدُ الله وابنُ وثاب والأعمش «يا مالٍ» مرخماً على
لغة مَنْ ينتظر. وأبو السَّوار العَنَوِيُّ «يا مالُ» مبنياً على الضم على لغة مَنْ
لا يَنْوي .

آ. (٧٩) قوله: ﴿أُمُّ أَبْرَمَوْا﴾: أم منقطعةً. والإبرام: الإِتْقَانُ،
وأصله في الفتلِ . يقال: أَبْرَمَ الحَبْلَ أي: اتقنَ قَتْلَهُ، وهو الفتلُ الثاني، والأولُ
يُقال له: سَجِيلٌ . قال زهير^(٢):

٤٠٠٩- لَعَمْرِي لِنِعْمِ السَّيِّدانِ وَجِدْتُمَا
على كل حالٍ مِنْ سَجِيلٍ ومُبْرَمٍ .

آ. (٨١) قوله: ﴿إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ﴾: قيل: هي شرطيةٌ على
بابها . واخْتَلَفَ في تأويله فقيل: إِنْ صَحَّ ذلك فإنا أولُ مَنْ يَعْبُدُهُ لكنه لم يَصِحَّ
البتةً بالدليلِ القاطعِ ، وذلك أنه عَلَّقَ العبادةَ بكيونة الوليدِ، وهي مُحالٌ في
نفسها، فكان المُعَلَّقُ بها مُحالاً مثلها، فهو في صورة إثباتِ الكيونةِ والعبادةِ،
وفي معنى نفيهما على أبلغِ الوجوهِ وأقواها، ذكره الزمخشري^(٣) . وقيل: إِنْ
كان له ولدٌ في زَعْمِكُمْ . وقيل: العابدين بمعنى: الأنفين . مِنْ عِبْدٍ يَعْبُدُ إذا
اشتدَّ أنْفَهُ فهو عِبْدٌ وعابِدٌ . ويؤيِّدُه قراءةُ السُّلَمِيِّ^(٤) واليماني «العَبْدِينَ» دون ألفٍ .
وحكى الخليل قراءةً غريبةً وهي «العَبْدِينَ» بسكون الباءِ، وهي تخفيفُ قراءةِ

(١) انظر في قراءاتها: المحاسب ٢/٢٥٧، والقرطبي ١٦/١١٦، والبحر ٨/٢٨ .

(٢) تقدم برقم ٣٨١٦ .

(٣) الكشاف ٣/٤٩٧ .

(٤) انظر في قراءاتها: الشواذ ١٣٧، والمحاسب ٢/٢٥٧، والقرطبي ١٦/١٢٠،

والبحر ٨/٢٨ .

السُّلَمِي فَأَصْلُهَا الْكَسْرُ. قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ: «يُقَالُ: عَبْدٌ بِالْكَسْرِ يَعْْبُدُ بِالْفَتْحِ فَهُوَ عَبْدٌ، وَقَلَّمَا يُقَالُ: عَابِدٌ، وَالْقُرْآنُ لَا يَجِيءُ عَلَى الْقَلِيلِ وَلَا الشَّادِّ». قُلْتُ: يَعْنِي فَتَخْرِيجَ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْعَابِدِينَ بِمَعْنَى الْآفِنِينَ لَا يَصِحُّ، ثُمَّ قَالَ (١) كَقَوْلِ مُجَاهِدٍ (٢). وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ (٣):

٤٠١٠- أَوْلَتْكَ أَبَائِي فَجِئْتَنِي بِمَثَلِهِمْ
وَأَعْبَدُ أَنْ أَهْجُو كُتَيْبًا بَسْدَارِمَ

أَي: أَنْفُ. وَقَالَ آخِرُ (٤):

٤٠١١- مَتَى مَا يَشَأْ ذُو الْوُدِّ يَضْرِمُ خَلِيلَهُ
وَيَعْبُدُ عَلَيْهِ لَا مَحَالَةَ ظَالِمًا

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ (٥): «مَعْنَاهُ الْجَاغِدِينَ». يُقَالُ: عَبَدَنِي حَقِّي أَي: جَعَدَنِي. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «الْعَبْدُ بِكَسْرِ الْبَاءِ: الشَّدِيدُ الْغَضَبِ»، وَهُوَ مَعْنَى حَسَنٍ أَي: إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ عَلَى رَعْمِكُمْ فَأَنَا أَوْلُ مَنْ يَغْضَبُ لَذَلِكَ.

وَقِيلَ: «إِنْ» نَافِيَةٌ أَي: مَا كَانَ، ثُمَّ أَخْبَرَ بِقَوْلِهِ: «فَأَنَا أَوْلُ الْعَابِدِينَ»

-
- (١) أَي قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ.
 - (٢) قَوْلُ مُجَاهِدٍ ذَكَرَهُ فِي الْبَحْرِ ٢٨/٨، وَهُوَ تَفْسِيرُهُ الْآيَةَ: «إِنْ كَانَ لِلَّهِ وَلَدٌ فِي رَعْمِكُمْ».
 - (٣) لَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ، وَهُوَ فِي الْبَحْرِ ٢٨/٨، وَاللِّسَانُ (عَبْدٌ) وَصَدْرُهُ فِيهِ:
أَوْلَتْكَ قَوْمٌ إِنْ هَجَوْنِي هَجَوْتَهُمْ
وَتَفْسِيرُ غَرِيبِ الْقُرْآنِ ٤٠١، وَمَجَازُ الْقُرْآنِ ٢٠٦/٢.
 - (٤) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى قَائِلِهِ، وَهُوَ فِي الْبَحْرِ ٢٩/٨، وَالْمَحْرَرُ ٢٧٨/١٤.
 - (٥) مَجَازُ الْقُرْآنِ ٢٠٧/٢.

وتكون الفاء سببيةً. ومنع مكي^(١) أن تكون نافيةً قال: «لأنه يؤهم أنك إنما نقيت عن الله الولد فيما مضى دون ما هو آتٍ، وهذا مُحالٌ».

وقد ردَّ الناسُ على مكي، وقالوا: كان قد تدلُّ على الدوامِ كقوله: «وكان الله غفوراً رحيماً»^(٢) إلى ما لا يُحصى، والصحيحُ من مذاهب النحاة: أنها لا تدلُّ على الانقطاع، والقائلُ بذلك يقول: ما لم يكن قرينةً كالأياتِ المذكورة. وتقدّم الخلافُ في قراءتي: ولَدَ ووُلِدَ في مريم^(٣).

آ. (٨٣) قوله: ﴿يُلَاقُوا﴾: العامةُ من المُلاقة. وابنُ محيصة^(٤) - وتروى عن أبي عمرو - «يَلْقُوا» مِنْ لَقِيَ.

آ. (٨٤) قوله: ﴿وهو الذي في السماءِ إلهٌ﴾: «في السماء» متعلِّقٌ بـ «إله» لأنه بمعنى معبودٍ أي: معبودٌ في السماء ومعبودٌ في الأرض، وحينئذٍ فيقال: الصلة لا تكونُ إلا جملةً أو ما في تقديرها وهو الظرفُ وعديلُهُ، ولا شيءٌ منها هنا. والجوابُ: أن المبتدأ حُذِفَ لدلالة المعنى عليه، وذلك المحذوفُ هو العائدُ تقديره: وهو الذي هو في السماءِ إلهٌ، وهو في الأرضِ إلهٌ، وإنما حُذِفَ لطولِ الصلةِ بالمعمولِ فإنَّ الجارَّ متعلِّقٌ بـ إله. ومثله «ما أنا [٧٩٤/أ] بالذي قائلٌ لك سوءاً»^(٥).

وقال الشيخ^(٦): «وحسنه طولُه بالعطفِ عليه، كما حسنَ في قولهم: قائل

(١) مذهبه في مشكل إعراب القرآن ٢/٢٨٤ أنها نافية بمعنى ما. وقد نقل أبو حيان عن مكي في البحر ٨/٢٩ ما أثبتته السمين هنا وردَّ عليه.

(٢) الآية ٩٦ من النساء.

(٣) انظر: الدر المصون ٧/٦٣٥.

(٤) البحر ٨/٢٩، والقرطبي ١٦/١٢١، والنشر ٢/٣٧٠.

(٥) انظر: الكتاب ١/٢٧٠، ٣٩٩.

(٦) البحر ٨/٢٩.

[لك] (١) شيئاً طوله بالمعمول. قلت: حصوله في الآية وفيما حكاها سواء؛ فإن الصلة طالت بالمعمول في كليهما، والعطف أمر زائد على ذلك فهو زيادة في تحسين الحذف. ولا يجوز أن يكون الجار خبراً مقدماً، و«إله» مبتدأ مؤخر لثلاثاً تعرّى الجملة من رابط، إذ يصير نظير «جاء الذي في الدار زيد». فإن جعلت الجار صلةً وفيه ضميرٌ عائِدٌ على الموصولِ وجعلت «إله» بدلاً منه. قال أبو البقاء (٢): «جاز على ضعف؛ لأن الغرض الكلي إثبات الإلهية لا كونه في السماء والأرض، فكان يفسد أيضاً من وجه آخر وهو قوله: «وفي الأرض إله» لأنه معطوفٌ على ما قبله، وإذا لم تُقدّر ما ذكرنا صار منقطعاً عنه وكان المعنى: أن في الأرض إلهاً» انتهى. وقال الشيخ (٣): «ويجوز أن تكون الصلة الجار والمجرور، والمعنى: أنه فيهما بالوهيته وربوبيته، إذ يستحيل حملُه على الاستقرار».

وقرأ (٤) عمرٌ وعليٌ وعبد الله في جماعة «وهو الذي في السماء الله» ضمّن العَلَمُ أيضاً معنى المشتق، فيتعلّق به الجار. ومثله «هوحاتم في طيّء» أي: الجواد فيهم. ومثله: فرعون العذاب.

آ. (٨٥) قوله: ﴿وإليه تُرجعون﴾: الأخوان (٥) وابن كثير بـالياء من تحت، والباقون بالتاء من فوق، وهو في كليهما مبني للمفعول. وقرئ بالخطاب مبنياً للفاعل.

(١) من البحر.

(٢) الإملاء ٢/٢٢٩.

(٣) البحر ٨/٢٩.

(٤) القرطبي ١٦/١٢١، والبحر ٨/٢٩.

(٥) السبعة ٥٨٩، والنشر ٢/٣٧٠، والحجة ٦٥٥، والتيسير ١٩٧، والبحر ٨/٢٩.

والقرطبي ١٦/١٢١.

- الزخرف -

وقرأ العامة أيضاً «يَدْعُونَ» بياء الغيبة والضمير للموصول. والسلمي^(١) وابن وثاب بناء الخطاب، والأسود بن يزيد^(٢) بتشديد الدال^(٣)، ونُقل عنه القراءة مع ذلك بالتاء والياء.

آ. (٨٦) قوله: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ﴾: فيه قولان، أحدهما: أنه متصل والمعنى: إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ كَعَزَّيْرٍ وَالْمَلَائِكَةِ، فإنهم يملكون الشفاعة بتمليك الله إياهم لها. وقيل: هو منقطع بمعنى: أَنْ هَؤُلَاءِ لَا يَشْفَعُونَ إِلَّا فِيمَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ، أي: لكن مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ يَشْفَعُ فِيهِ هَؤُلَاءِ، كذا قدره. وهذا التقدير يجوز فيه أَنْ يَكُونَ الاستثناء متصلاً على حذف المفعول، تقديره: ولا يملكون الذين يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشفاعة في أحدٍ إِلَّا فِيمَنْ شَهِدَ.

آ. (٨٧) وقرأ العامة «فَأَنِّي يُؤْفَكُونَ» بالغيبة. وروى^(٤) عن أبي عمرو بالخطاب.

آ. (٨٨) قوله: ﴿وَقِيلَهُ﴾: قرأ^(٥) حمزة وعاصم بالجر. والباقون بالنصب. فأما الجر فعلى وجهين، أحدهما: أنه عطف على «الساعة» أي: عنده علم قيله، أي: قول محمد أو عيسى عليهما السلام. والقول والقال والقبيل بمعنى واحد جاءت المصادر على هذه الأوزان. والثاني: أن الواو

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٢٩/٨، والشواذ ١٣٦.

(٢) الأسود بن يزيد النخعي، أبو عبد الرحمن الكوفي، روى عن بلال بن رباح وحذيفة وسلمان، وروى عنه إبراهيم النخعي، ثقة توفي سنة ٧٥. انظر: التهذيب ١/١١٢.

(٣) «يَدْعُونَ».

(٤) من رواية عبد الوارث عنه. انظر: البحر ٣٠/٨.

(٥) انظر في قراءات «وقيله»: السبعة ٥٨٩، والنشر ٣٧٠/٢، والبحر ٣٠/٨، والقرطبي ١٦/١٢٣، والحجة ٦٥٥، والمحاسب ٣٥٨/٢، والتيسير ١٩٧.

- الزخرف -

للقسم . والجواب : إِمَّا محذوف تقديره : لِنُصَرُّنَّ أو لِأَفْعَلْنَ بهم ما أريد ، وإمَّا مذکور وهو قوله : « إن هؤلاء قوم لا يؤمنون » ذكره الزمخشري^(١) .

وأمَّا قراءة النصب ففيها ثمانية أوجه ، أحدها : أنه منصوب على محلّ «الساعة» . كأنه قيل : إنه يَعْلَمُ الساعةَ وَيَعْلَمُ قَيْلَهُ كذا . الثاني : أنه معطوف على «سِرِّهم ونجواهم» أي : لا نعلم سِرِّهم ونجواهم ولا نعلم قَيْلَهُ . الثالث : عطفت على مفعول «يكتبون» المحذوف أي : يكتبون ذلك ويكتبون قَيْلَهُ كذا أيضاً . الرابع : أنه معطوف على مفعول «يعلمون» المحذوف أي : يعلمون ذلك ويعلمون قَيْلَهُ . الخامس : أنه مصدرُ أي : قال قَيْلَهُ . السادس : أن ينتصب بإضمار فعلٍ أي : اللّهُ يَعْلَمُ قَيْلَ رسوله وهو محمدٌ صَلَّى اللهُ عليه وسلّم . السابع : أن ينتصب على محلّ «بالحق» أي : شهد بالحقِّ وبِقَيْلِهِ . الثامن : أن ينتصب على حَذْفِ حرفِ القسمِ كقوله^(٢) :

٤٠١٢ -

فذاك أمانة اللّهِ الثَّريدُ

وقرأ الأعرجُ وأبو قلابَةَ ومجاهدٌ والحسنُ بالرفع ، وفيه أوجه [أحدها :] الرفع عطفاً على «علمُ الساعة» بتقدير مضافٍ أي : وعنده عِلْمُ قَيْلِهِ ، ثم حُذِفَ وأقيم هذا مقامه . الثاني : أنه مرفوعٌ بالابتداء ، والجملةُ مِنْ قَوْلِهِ : «يا رب» إلى آخره هي الخبر . الثالث : أنه مبتدأٌ وخبره محذوفٌ تقديره : وقيلهُ كَيْتٌ وكَيْتٌ مَسْمُوعٌ أو مُتَقَبَّلٌ . الرابع : أنه مبتدأٌ وأصله القسمُ كقولهم : «ايمنُ الله» و«لَعَمْرُ الله» فيكونُ خبره محذوفاً . والجوابُ كما تقدّم ، ذكره الزمخشري^(٣) أيضاً .

(١) الكشاف ٣/٤٩٨ .

(٢) تقدم برقم ٩٣ .

(٣) الكشاف ٣/٤٩٨ .

- الزخرف -

واختار القراءة بالنصب جماعةً. قال النحاس^(١): «القراءة البينة بالنصب من جهتين، إحداهما: أن التفرقة بين المنصوب وما عطف عليه مُعْتَفَرَةٌ بخلافها بين المخفوض وما عطف عليه. والثانية تفسير أهل التأويل بمعنى النصب». قلت: وكأنه يُريد ما قال أبو عبيدة^(٢) قال: «إنما هي في التفسير: أم يَحْسَبُونَ أَنَا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَلَا نَسْمَعُ قَوْلَهُ يَا رَبِّ. وَلَمْ يَرْتَضِ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣) مِنْ الْأَوْجِهِ الْمُتَقَدِّمَةِ شَيْئًا، وَإِنَّمَا اخْتَارَ أَنْ تَكُونَ قَسَمًا فِي الْقِرَاءَاتِ الثَّلَاثِ، وَتَقَدَّمَ تَحْقِيقُهَا.

وقرأ^(٤) أبو قلابة «يَا رَبِّ» بفتح الباء على قلب الباء ألفاً ثم حَذَفَهَا مُجْتَرِئًا عنها بالفتحة كقوله^(٥):

..... -٤٠١٣

..... بَلَّهْفَ وَلَا يَلَيْتَ

والأخفش يَطْرُدُهَا.

آ. (٨٩) قوله: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾: قرأ^(٦) نافع وابن عامر «تَعْلَمُونَ» بالخطاب التفاتاً، والباقون بالغيبة نظراً لما تقدم.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الزَّخْرَفِ]

(١) إعراب القرآن ٣/١٠٤.

(٢) مجاز القرآن ٢/٢٠٧.

(٣) الكشاف ٣/٤٩٨.

(٤) القرطبي ١٦/١٢٤، والبحر ٨/٣٠.

(٥) تقدم برقم ٤٦٨.

(٦) السبعة ٥٨٩، والبحر ٨/٣٠، والتيسير ١٩٧، والقرطبي ١٦/١٢٥، والحجة

سورة الدخان /

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٣) قوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾: يجوز أن يكون جواب القسم، وأن يكون اعتراضاً، والجواب قوله: «إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ»، واختاره ابن عطية^(١). وقيل: «إِنَّا كُنَّا» مستأنف، أو جواب ثانٍ من غير عاطفٍ.

آ. (٤) قوله: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ﴾: يجوز أن تكون مُسْتَأْنَفَةً، وأن تكون صفةً لـ «ليلة» وما بينهما اعتراضٌ. قال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ، فيها يُفْرَقُ، ما موقع هاتين الجملتين؟ قلت: هما جملتان مستأنفتان مَلْفُوفَتَانِ، فسُرَّ بهما جواب القسم الذي هو «أَنْزَلْنَاهُ» كأنه قيل: أَنْزَلْنَاهُ؛ لَأَنَّ مِنْ شَأْنِنَا الْإِنذَارَ وَالتَّحذِيرَ، وكان إنزالنا إياه في هذه الليلة خصوصاً؛ لَأَنَّ إِنْزَالَ الْقُرْآنِ مِنَ الْأُمُورِ الْحَكِيمَةِ، وهذه الليلة يُفْرَقُ فيها كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ». قلت: وهذا من محاسن هذا الرجل.

وقرأ^(٣) الحسن والأعرج والأعمش «يُفْرَقُ» بفتح الياء وضمّ الراء، «كُلٌّ» بالنصب أي: يُفْرَقُ اللَّهُ كُلُّ أَمْرٍ. وزيد بن علي «نُفْرَقُ» بنون العظمة، «كُلٌّ»

(١) المحرر ٢٨٣/١٤.

(٢) الكشاف ٥٠٠/٣.

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٣٣/٨، والقرطبي ١٦/١٢٨، والشواذ ١٣٧.

بالنصب، كذا نقله الزمخشري^(١)، ونَقَلَ عنه الأهوازي «يُفَرِّق» بفتح الياء وكسر
الراء، «كُلُّ» بالنصب، «حكيمٌ» بالرفع على أنه فاعل «يُفَرِّق»، وعن الحسن
والأعمش أيضاً «يُفَرِّقُ» كالعامة، إلا أنه بالتشديد.

آ. (٥) قوله: ﴿أَمْرًا﴾: فيه اثنا عشر^(٢) وجهاً، أحدها: أن
ينتصبَ حالاً مِنْ فاعل «أَنْزَلْنَاهُ». الثاني: أنه حالٌ مِنْ مفعوله أي: أنزلناه
أمرين، أو مأموراً به. الثالث: أن يكونَ مفعولاً له، وناصبُه: إمَّا «أَنْزَلْنَاهُ» وإمَّا
«مُنذِرِينَ» وإمَّا «يُفَرِّقُ». الرابع: أنه مصدرٌ مِنْ معنى يُفَرِّقُ أي: فَرَّقاً.
الخامس^(٣): أنه مصدرٌ لـ «أَمَرْنَا» محذوفاً. السادس: أن يكونَ «يُفَرِّقُ» بمعنى
يَأْمُرُ. والفرق بين هذا وما تقدَّم: أنك رَدَدْتَ في هذا بالعامل إلى المصدرِ وفيما
تقدَّم بالعكس. السابع: أنه حالٌ مِنْ «كُلُّ». الثامن: أنه حالٌ مِنْ «أَمْرٍ» وجاز
ذلك لأنه وُصِفَ. إلا أن فيه شيئين: مجيء الحال من المضاف إليه في غير
المواضع المذكورة. والثاني: أنها مؤكدة. التاسع: أنه مصدرٌ لـ «أَنْزَلَ» أي:
إنا أنزلناه إنزالاً، قاله الأخفش^(٤). العاشر: أنه مصدرٌ، لكن بتأويل العامل فيه
إلى معناه أي: أمرنا به أمراً بسبب الإنزال، كما قالوا ذلك في وجهي فيها يُفَرِّقُ
فَرَّقاً أو يُنَزِّلُ إنزالاً. الحادي عشر: أنه منصوبٌ على الاختصاص، قاله
الزمخشري^(٥)، ولا يَعْني بذلك الاختصاص الاصطلاحي فإنه لا يكون نكرةً.
الثاني عشر: أن يكونَ حالاً من الضمير في «حكيم». الثالث عشر: أن ينتصبَ

(١) الكشاف ٣/٥٠٠.

(٢) بل عدد ثلاثة عشر وجهاً.

(٣) كرر المصنف لفظة الرابع، والتصحيح من (ش).

(٤) لم يشير إلى هذا الإعزاب في كتابه «معاني القرآن».

(٥) الكشاف ٣/٥٠٠، وعبارته «أعني بهذا الأمر أمراً حاصلاً من عندنا كائناً مِنْ لَدُنَّا».

مفعولاً به بـ «مُنذِرِينَ» كقولهِ: «لِيُنذِرَ بَأْساً شَدِيداً»^(١) ويكونُ المفعولُ الأولُ محذوفاً أي: مُنذِرِينَ النَّاسَ أَمْرًا. والحاصلُ أنَّ انتصابَهُ يَرْجِعُ إلى أربعة أشياء: المفعولِ به، والمفعولِ له، والمصدرية، والحالية، وإنما التَّكثِيرُ بِحَسَبِ المحالِّ، وقد عَرَفْتَهَا بما قَدَّمْتَهُ لك.

وقرأ^(٢) زيد بن علي «أَمْرًا» بالرفع. قال الزمخشري^(٣): «وهي تَقْوِي النَّصَبَ على الاختصاصِ».

قوله: «مِنْ عِنْدِنَا» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ «يُفْرَقُ» أي: مِنْ جِهَتِنَا، وهي لا ابتداءً الغاية مجازاً. ويجوزُ أَنْ يكونَ صفةً لـ أَمْرًا.

قوله: «إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ» جوابُ ثالثٍ أو مستأنف، أو بدلٌ من قوله: «إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ».

آ. (٦) قوله: ﴿رَحْمَةً﴾: فيها خمسةُ أوجهٍ [أحدها]: المفعولُ له. والعامِلُ فيه: إِمَّا «أَنْزَلْنَاهُ» وإِمَّا «أَمْرًا» وإِمَّا «يُفْرَقُ» وإِمَّا «مُنذِرِينَ». الثاني: مصدرٌ بفعلٍ مقدرٍ أي: رَحِمْنَا رَحْمَةً. الثالث: مفعولٌ بـ مُرْسِلِينَ. الرابع: حالٌ من ضميرِ «مُرْسِلِينَ» أي: ذوي رحمة. الخامس: أنها بدلٌ مِنْ «أَمْرًا» فيجيءُ فيها ما تقدَّم، وتكثرُ الأوجهُ فيها حينئذٍ.

و«مِنْ رَبِّكَ» يتعلَّقُ بِرَحْمَةٍ، أو بمحذوفٍ على أنها صفة. وفي «مِنْ رَبِّكَ» التفاتٌ من التكلُّمِ إلى الغيبة، ولو جَرَى على مِثَالِ ما تقدَّم لقال: رحمةٌ منا.

(١) الآية ٢ من الكهف.

(٢) القرطبي ١٦/١٢٩، والكشاف ٣/٥٠١.

(٣) الكشاف ٣/٥٠١.

آ. (٧) قوله: ﴿رَبِّ السَّمَاوَاتِ﴾: قرأ^(١) الكوفيون بخفض «رَبِّ»، والباقون برفعه. فالجُرُّ على البدل، أو البيان، أو النعت. والرفع على إضمار مبتدأ، أو على أنه مبتدأ، خبره «لا إله إلا هو».

آ. (٨) قوله: ﴿رَبِّكُمْ وَرَبِّ آبَائِكُمْ﴾: العامة على الرفع بدلاً أو بياناً أو نعتاً لـ «رَبِّ السَّمَاوَاتِ» فيمن رَفَعَهُ، أو على أنه مبتدأ، والخبر «لا إله إلا هو» أو خبرٌ بعد خبرٍ لقوله: «إنه هو السميع» أو خبرٌ مبتدأ مضميرٌ عند الجميع، أعني قُرَاءَةَ الجُرِّ والرفع^(٢)، أو فاعلٌ لقوله: «يُميت». وفي «يُحيي» ضميرٌ يَرْجِعُ إلى ما قبله أي: يُحيي هو، أي: ربُّ السَّمَاوَاتِ ويميتُ هو، فأوَقَعَ الظاهرَ مَوْقِعَ المضميرِ، ويجوزُ أن يكونَ «يُحيي ويُميت» من التنازع. ويجوزُ أن يُنسَبَ الرفعُ إلى الأولِ أو الثاني نحو: يَقوم وَيَقعد زيد، وهذا عنى أبو البقاء^(٣) بقوله: «أو على شريطة التفسير».

وقرأ^(٤) ابنُ محيِصن وابنُ أبي إسحاق وأبو حيوة والحسن بالجُرِّ/ على [أ/٧٩٥] البدلِ أو البيانِ أو النعتِ لـ «رَبِّ السَّمَاوَاتِ»، وهذا يُوجِبُ أن يكونوا يَقْرؤون «رَبِّ السَّمَاوَاتِ» بالجُرِّ. والأنطاكِي^(٥) بالنصبِ على المدح.

(١) السبعة ٥٩٢، والبحر ٣٣/٨، والنشر ٣٧١/٢، والحجة ٦٥٦، والقُرطبي ١٢٩/١٦.

(٢) كرَّر في الأصل ما قاله قبل «أو خبر بعد خبر لقوله: إنه هو السميع».

(٣) الإملاء ٢٣٠/٢.

(٤) والكسائي في رواية الحجازي. انظر: الشواذ ١٣٧، والإنحاف ٤٦٢/٢، والبحر ٣٣/٨.

(٥) وهو أحمد بن جبير، من أئمة القراء، أخذ من الكسائي والبيهقي وشعبة، ثقة ضابط. توفي سنة ٢٥٨. انظر: طبقات القراء ٤٢/١.

آ . (١٠) قوله : ﴿يَوْمَ تَأْتِي﴾ : منصوبٌ بـ «ارتقب» على الظرف .
والمفعول محذوفٌ أي : ارتقب وَعَدَّ اللهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ . ويجوزُ أَنْ يَكُونَ هُوَ
المفعولُ المرتقبُ .

آ . (١١) قوله : ﴿يَغْشَى النَّاسَ﴾ : صفةٌ ثانيةٌ أي : بدخان مُبين
غاشٍ .

قوله : «هذا عذابٌ» في محلِّ نصبٍ بالقول . وذلك القولُ حالٌ أي :
قائلين ذلك ، ويجوزُ أَنْ لَا يَكُونَ معمولاً لقولِ البتة ، بل هو مجردٌ إخبارٍ .

آ . (١٣) قوله : ﴿أَنْ لَّهُمُ الذُّكْرَى﴾ : يجوزُ أَنْ يَكُونَ «أَنْ»
خبراً لـ «ذكري» و «لهم» تبيينٌ . ويجوزُ أَنْ يَكُونَ «أَنْ» منصوباً على الظرفِ
بالاستقرار في «لهم» ، فإن «لهم» وَقَعَ خبراً لـ «ذكري» .

قوله : «وقد جاءهم» حالٌ مِنْ «لهم» . وقرأ^(١) زيد بن علي «مُعَلَّم» بكسر
اللام .

آ . (١٥) قوله : ﴿قَلِيلاً﴾ : نعتٌ لزمانٍ أو لمصدرٍ محذوفٍ ، أي :
كَشْفًا قَلِيلاً أو زماناً قَلِيلاً .

آ . (١٦) قوله : ﴿يَوْمَ نَبِطِشُ﴾ قيل : هو بدلٌ مِنْ «يَوْمَ تَأْتِي» .
وقيل : منصوبٌ بإضمارِ اذْكَر . وقيل : بـ مُتَّقِمُونَ . وقيل : بما دَلَّ عليه
«مُتَّقِمُونَ» وهو يَنْتَقِم . ورُدَّ هذا : بأنَّ ما بعد «إِنَّ»^(٢) لَا يَعْملُ فيما قبلها ، وبأنه
لَا يُفسَّرُ إِلَّا ما يَصِحُّ أَنْ يَعْملَ .

(١) من الآية ١٤ . ونسب أبو حيان هذه القراءة إلى زرين حبيش . البحر ٣٤/٨ .

(٢) في قوله : «إنا منتقمون» .

قوله: «تَبِطِشُ» العامَّةُ على فتح النون وكسر الطاء أي: تَبِطِشُ بهم .
وقرأ^(١) الحسن وأبو جعفر بضم الطاء، وهي لغةٌ في مضارع بَطَشَ . والحسن
وأبورجاء وطلحة بضمَّ النون وكسرِ الطاء، وهو منقولٌ مِنْ بَطَشَ أي: تَبِطِشُ
بهم الملائكةُ . والبَطِشَةُ على هذا يجوز أن تكونَ منصوبةً بِتَبِطِشُ على حَذْفِ
الزائد نحو: «أَنْبَيْتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا»^(٢) وَأَنْ يَنْتَصِبَ بفعلٍ مقدر أي: تَبِطِشُ
الملائكةُ بهم فَيَبِطِشُونَ البطِشَةَ .

آ . (١٧) قوله: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا﴾ : قُرِئَ^(٣) «فَتْنَا» بالشدِيدِ على
المبالغة أو التكرير لكثرة متعلِّقِهِ . و «جاءهم رسولٌ» يحتمل الاستثنافَ والحالَ .

آ . (١٨) قوله: ﴿أَنْ أَدُّوا﴾ : يجوزُ أَنْ تكونَ المفسِّرةُ؛ لتقدُّمِ
ما هو بمعنى القول، وَأَنْ تكونَ المخفِّفةُ، وَأَنْ تكونَ الناصبةُ للمضارع، وهي
تُوَصَّلُ بالأمر . وفي جَعَلَهَا مخففةً إشكالٌ تقدُّمٌ : وهو أَنَّ الخبرَ في هذا البابِ
لا يقع طلباً، وعلى جَعَلَهَا مصدريةً تكون على حَذْفِ الجرِّ أي: جاءهم بأنْ
أدُّوا . و «عبادَ الله» يُحتملُ أَنْ يكونَ مفعولاً به . وفي التفسير: أَنَّهُ طلبٌ منهم أَنْ
يُودُّوا إليه بني إسرائيل، وَيَدُلُّ عليه «فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ»، وَأَنْ يكونَ
منادئاً، والمفعولُ محذوفٌ أي: أَعْطُونِي الطاعةَ يا عبادَ الله .

آ . (١٩) قوله: ﴿وَأَنْ لَا تَعْلُوا﴾ : عطفتُ على «أَنْ» الأولى .
والعامَّةُ على كسرِ الهمزة مِنْ قوله: «إِنِّي آتِيكُمْ» على الاستثنافِ . وقُرِئَ^(٤)
بافتح على تقديرِ اللامِ أي: وَأَنْ لَا تَعْلُوا لِأَنِّي آتِيكُمْ .

(١) انظر في قراءتها: الإنحاف ٤٦٣/٢، والنشر ٢٧٤/٢، والبحر ٣٥/٨ .

(٢) الآية ١٧ من نوح .

(٣) البحر ٣٥/٨ .

(٤) البحر ٣٥/٨ .

آ. (٢٠) قوله: ﴿أَنْ تَرْجُمُونَ﴾: أي: مِنْ أَنْ تَرْجُمُونَ.

وقوله: «إِنِّي عُدْتُ» مستأنف. وأدغم الذال في التاء أبو عمرو^(١) والأخوان. وقد مَضَى توجيهُه في طه عند قوله: «فَبَدَّتْهَا»^(٢).

آ. (٢٢) قوله: ﴿أَنْ هَوْلَاءَ﴾: العامةُ على الفتح بإضمارِ حرفِ الجرِّ أي: دعاه بأن هَوْلَاءَ. وابنُ أبي إسحاق^(٣) وعيسى والحسن بالكسرِ على إضمارِ القولِ عند البصريين، وعلى إجراءِ «دَعَا» مُجرى القولِ عند الكوفيين.

آ. (٢٣) قوله: ﴿فَأَسْرٍ بَعَادِي﴾: قد تقدّم قراءةُ الوصل والقطع^(٤). وقال الزمخشري^(٥): «وفيه وجهان: إضمارُ القولِ بعد الفاء: فقال أسْرٍ بَعَادِي، وجوابُ شرطٍ مقدرٍ، كأنه قال: إن كان الأمرُ - كما تقول - فَأَسْرٍ بَعَادِي». قال الشيخ^(٦): «وكثيراً ما يدَّعي حَذْفُ الشرطِ^(٧) ولا يجوزُ إلاً لدليلٍ واضحٍ كَأَنْ يَتَقَدَّمَ الأمرُ أو ما أشبهه».

آ. (٢٤) قوله: ﴿رَهْوًا﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ مفعولاً ثانياً على أَنْ تَرَكَ» بمعنى صَبْرٍ، وَأَنْ يَكُونَ حالاً على أَنَّهَا لَيْسَتْ بِمعناها. والرَّهْوُ قَيْلٌ:

(١) النشر ١٦/٢، والقرطبي ١٦/١٣٥، والبحر ٨/٣٥، والإتحاف ٢/٤٦٣.

(٢) الآية ٩٦ من طه.

(٣) البحر ٨/٣٥.

(٤) انظر: الدر المصون ٦/٣٦٤.

(٥) الكشاف ٣/٥٠٣.

(٦) البحر ٨/٣٥.

(٧) وإبقاء جوابه.

السكون، فالمعنى : أتركه ساكناً. يقال: رَهَا يَرَهُو رَهُوًا. ومنه جاءت الخيل رَهُوًا. قال النابغة^(١):

٤٠١٤- والخيل تَمزَعُ رَهُوًا في أَعْنَتِهَا
كالطير تَنجُو مِنَ الشُّبُوبِ ذِي البَرْدِ

ورَهَا يَرَهُو في سيره. أي: تَرَفَّقَ. قال القطامي^(٢):

٤٠١٥- يَمَشِينِ رَهُوًا فلا الأَعْجَازُ خَاذِلَةٌ
ولا الصدورُ على الأَعْجَازِ تَتَكَلَّمُ

عن أبي عبيدة^(٣): رَهُوًا: أي اتركه مُنْفَتِحًا فُرْجًا على ما تركته.

وفي التفسير: أنه لما انفلق البحر لموسى وطلّعه منه خاف أن يتبعه فرعون فأراد أن يضربه ليعود حتى لا يلحقوه. فأمر أن يتركه فُرْجًا. وأصله من قولهم: / رَهَا الرجلُ يَرَهُو رَهُوًا فتح ما بين رِجْلَيْهِ، والرَهُو والرَهُوةُ: المكان المرتفع والمنخفض يجتمع فيه فهو من الأضداد. والرَهُوةُ^(٤) المرأة الواسعة الهن. والرَهُو: طائر يقال هو الكُرْكِي. وقد تقدّم الكلام في الشعراء^(٥) على نظير «كم تركوا من جنات».

(١) ديوانه ١٨ ورواية صدره فيه:

والخيل تَمزَعُ غَرِبًا في أَعْنَتِهَا

ونصب الخيل عطفًا على ما قبلها. وتمزَع مَزَعًا: تُسرِع. والشُّبُوب: السحابة العظيمة القطر.

(٢) اللسان (رها)، والبحر ٣١/٨.

(٣) لم يرد في «المجاز».

(٤) أثبتتها في (اللسان) بحذف التاء: «وامرأة رَهُو».

(٥) انظر إعرابه للآية ٧ من الشعراء.

آ. (٢٦) قوله: ﴿وَمَقَامٌ﴾: العَامَةُ على فتح الميم وهو اسم مكان القيام. وابن هرمز^(١) وقناة وابن السَّمِينِغ ونافع في روايةٍ خارجةٍ بضمها اسمُ مكانٍ مِنْ أَمَامٍ.

آ. (٢٧) والنَّعْمَةُ بالفتح: نَصَارَةُ العِيشِ وَلِذَاذَتْهُ. والجمهور على جَرُّهَا. وَنَصَبَهَا أَبُو رَجَاءٍ^(٢) عَطْفًا عَلَى «كَمْ» أَي: تَرَكَوا كَثِيرًا مِنْ كَذَا، وَتَرَكَوا نَعْمَةً.

قوله: «فَاكِهِينَ» العَامَةُ عَلَى الألفِ أَي: طَيِّبِي الأَنْفُسِ أَوْ أَصْحَابُ فَاكِهِةِ كِ لَابِنِ وَتَامِرِ. وَقِيلَ: فَاكِهِينَ لَاهِينِ. وَقُرَأَ^(٣) الحِسنَ وَأَبُو رَجَاءٍ «فَكِهِينَ» أَي: مُسْتَعِجِّينَ مُسْتَهْزِئِينَ. قَالَ الجَوْهَرِيُّ^(٤): «يُقَالُ: فِكِهَةَ الرَّجُلُ بِالكِسْرِ فَهُوَ فِكِهَةٌ إِذَا كَانَ مَرَّاحًا وَالفِكِهَةُ أَيضًا: الأَشْرُ».

آ. (٢٨) قوله: ﴿كَذَلِكَ﴾: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الكَافُ مَرْفُوعَةً المَحَلَّ خَبْرًا لِمَبْتَدَأِ مَضْمَرِ أَي: الأَمْرُ كَذَلِكَ، وَإِلَيْهِ نَحَا الرَّجَّاجِ^(٥). وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً المَحَلَّ، فَقدَّرَهَا الحَوفِيُّ: أَهْلَكْنَا إِهْلَاكًا وَانْتَقَمْنَا انْتِقَامًا كَذَلِكَ. وَقَالَ الكَلْبِيُّ: «كَذَلِكَ أَفْعَلُ بِمَنْ عَصَانِي». وَقِيلَ: تَقْدِيرُهُ: يَفْعَلُ فِعْلًا كَذَلِكَ. وَقَالَ أَبُو البَقَاءِ^(٦): «تَرَكَأُ كَذَلِكَ» فَجَعَلَهُ نَعْتًا لِلتَّرِكِ المَحذُوفِ. وَعَلَى هَذِهِ الأَوْجِهِ كُلِّهَا يُوقَفُ عَلَى «كَذَلِكَ» وَيُبْتَدَأُ «وَأَوْرَثْنَاها». وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٧):

(١) البحر ٣٦/٨.

(٢) البحر ٣٦/٨.

(٣) النشر ٣٥٤/٢، والإتحاف ٤٦٣/٢، والقرطبي ١٦/١٣٩، والبحر ٣٦/٨.

(٤) الصحاح (فكه) ٢٢٤٣/٦.

(٥) معاني القرآن ٤٢٦/٤.

(٦) الإملاء ٢٣٠/٢.

(٧) الكشاف ٥٠٣/٣.

«الكاف منصوبة على معنى: مثل ذلك الإخراج أَخْرَجْنَاهُمْ مِنْهَا وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمًا آخِرِينَ لَيْسُوا مِنْهُمْ»، فعلى هذا يكون «وأورثناها» معطوفاً على تلك الجملة الناصبة للكاف، فلا يجوز الوقف على «كذلك» حينئذٍ.

آ. (٢٩) قوله: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ﴾: يجوز أن تكون استعارة كقول الفرزدق^(١):

٤٠١٦- الشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ

تَبْكِي عَلَيْكَ نَجُومَ اللَّيْلِ وَالْقَمَرَا

وقال جرير^(٢):

٤٠١٧- لَمَّا أَتَى حَبْرَ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ

سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَعُ

وقال النابغة^(٣):

٤٠١٨- بَكَى حَارِثُ الْجَوْلَانِ مِنْ فَقْدِ رَبِّهِ

وَحَوْرَانُ مِنْهُ خَاشِعٌ مُتَضَائِلُ

آ. (٣١) قوله: ﴿مِنْ فِرْعَوْنَ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه بدلٌ

من العذاب: إمّا على حذفٍ مضافٍ أي: مِنْ عَذَابِ فِرْعَوْنَ، وإمّا على المبالغة جعله نفس العذاب فأبدله منه. والثاني: أنه حالٌ من العذابٍ تقديره: صادراً مِنْ فِرْعَوْنَ.

(١) البيت لجرير وليس للفرزدق، وهو في ديوانه ٧٣٦، وشرح شواهد الشافية ٢٦، واللسان كسف والصحاح كسف. و«تبكي» هنا للمغالبة فإن الشمس غلبت النجوم بكثرة البكاء. وفي البيت أقوال كثيرة انظرها في: شرح شواهد الشافية ٢٦.

(٢) تقدم برقم ٥٥٢.

(٣) ديوانه ١٢٠.

وقرأ^(١) عبد الله «مِنْ عَذَابِ الْمُهْمِينِ» وهي مِنْ إِضَافَةِ الْمُوصُوفِ لَصِفَتِهِ؛
إِذِ الْأَصْلُ: الْعَذَابُ الْمُهْمِينِ، كَالْقِرَاءَةِ الْمَشْهُورَةِ.

وقرأ^(٢) ابن عباس «مَنْ فَرَعُونَ» بفتح ميم «مَنْ» ورفع «فَرَعُونَ» على
الابتداء والخبر، وهو استفهامٌ تحقيرٌ كقولك: مَنْ أَنْتَ وَزَيْدًا. ثُمَّ بَيَّنَّ حَالَهُ
بِالْجُمْلَةِ بَعْدُ فِي قَوْلِهِ: «إِنَّهُ كَانَ عَالِيًّا مِنَ الْمُسْرِفِينَ».

آ. (٣٢) قوله: ﴿عَلَى عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾: «على» الأولى
متعلِّقةٌ بِمَحذُوفٍ لِأَنَّهَا حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ فِي «اخْتَرْنَاهُمْ». وَالثَّانِيَّةُ مُتَعَلِّقَةٌ
بِ«اخْتَرْنَاهُمْ». وَفِي عِبَارَةِ الشَّيْخِ^(٣): أَنَّهُ لَمَّا اخْتَلَفَ مَدْلُولُهَا جَازَ تَعَلُّقُهُمَا
بِ«اخْتَرْنَا». وَأَنْشَدَ الشَّيْخُ نَظِيرَ ذَلِكَ^(٤):

٤٠١٩- وَيَوْمًا عَلَى ظَهْرِ الْكَثِيبِ تَعَدَّرْتُ

عَلِيٍّ وَأَلْتُ حَلْفَةَ لَمْ تَحَلَّلِ

ثُمَّ قَالَ: «ف» «عَلَى عِلْمٍ» حَالٌ: إِمَّا مِنَ الْفَاعِلِ أَوْ مِنَ الْمَفْعُولِ. وَ«عَلَى
ظَهْرٍ» حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ فِي «تَعَدَّرْتُ». وَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ هُوَ الْعَامِلُ فِي
صَاحِبِهَا. وَفِيهِ نَظْرٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ أَوْلَى: «وَلِذَلِكَ تَعَلَّقَا بِفَعْلٍ وَاحِدٍ لَمَّا اخْتَلَفَ
الْمَدْلُولُ» يَنَافِي جَعَلَ الْأَوْلَى حَالًا؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَتَعَلَّقْ بِهِ. وَقَوْلُهُ: «وَالْعَامِلُ فِي
الْحَالِ هُوَ الْعَامِلُ فِي صَاحِبِهَا» لَا يَنْفَعُ فِي ذَلِكَ.

(١) البحر ٣٧/٨، وتفسير الفخر للرازي ٢٧/٢٤٨.

(٢) البحر ٣٧/٨، والكشاف ٣/٥٠٤.

(٣) البحر ٣٨/٨.

(٤) البيت لامرئ القيس من معلقته، في ديوانه ١٢. الكتيب: رمل مرتفع. تعدَّرت
تَصَعَّبَتْ. لم تحلل: لم تَسْتَشِنْ مِنْ يَمِينِهَا.

آ. (٣٧) قوله: ﴿وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾: يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أن يكونَ معظوماً على «قومٌ تبعٌ». الثاني: أن يكونَ مبتدأً، وخبرُه ما بعده مِنْ «أهلَكناهم»، وأما على الأول فـ «أهلَكناهم»: إمَّا مستأنفٌ، وإمَّا حالٌ من الضمير الذي استكنَّ في الصلة. الثالث: أن يكونَ منصوباً بفعلٍ مقدرٍ يُفسره «أهلَكناهم». ولا محلٌّ لـ «أهلَكنا» حينئذٍ.

آ. (٣٨) قوله: ﴿لَا عِيبَ﴾: حال. وقرأ^(١) عمرو بن عبيد «وما بينهنَّ» لأنَّ السمواتِ والأرضَ جمعٌ. والعامَّةُ «بينهما» باعتبار النوعين.

آ. (٣٩) قوله: ﴿إِلَّا بِالْحَقِّ﴾: حالٌ: إمَّا من الفاعلِ، وهو الظاهرُ، وإمَّا من المفعولِ أي: إلا مُحقِّقٍ أو مُلتبسٍ / بالحق. [٧٩٦/أ]

آ. (٤٠) قوله: ﴿إِنَّ يَوْمَ الْفِصْلِ مِيقَاتُهُمْ﴾: العامَّةُ على رَفَعٍ «مِيقَاتُهُمْ» خبراً لـ «إِنَّ». وقرأ^(٢) بنصبه على أنه اسمٌ «إِنَّ» و«يَوْمَ الْفِصْلِ» خبره. و«أجمعين» تأكيدٌ للضميرِ المجرورِ.

آ. (٤١) قوله: ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي﴾: يجوزُ أن يكونَ بدلاً من «يَوْمَ الْفِصْلِ» أو بياناً عند مَنْ لا يشترطُ المطابقةَ تعريفاً وتنكيراً، وأن يكونَ منصوباً بإضمارِ أعني، وأن يكونَ صفةً لـ «مِيقَاتُهُمْ» ولكنه بُني. قاله أبو البقاء^(٣). وهذا لا يتأتَّى عند البصريين^(٤) لإضافته إلى مُعَرَّبٍ. وقد تقدَّم آخرُ المائدة^(٥)، وأن

(١) البحر ٣٩/٨.

(٢) وهي قراءة عبيد بن عمير. انظر: الكشاف ٥٠٥/٣، والبحر ٣٩/٨.

(٣) الإملاء ٢٣١/٢.

(٤) انظر: الارتشاف ٥٥٢/٢.

(٥) انظر: الدر المصون ٥٢٠/٤.

يَنْتَصِبَ بِفَعْلٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ «يَوْمَ الْفَضْلِ» أَي: يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ لَا يُغْنِي. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ بِالْفَضْلِ نَفْسِهِ لِمَا يَلْزَمُ مِنَ الْفَضْلِ بَيْنَهُمَا بِأَجْنَبِيٍّ وَهُوَ «مِيقَاتُهُمْ»، وَ«الْفَضْلُ» مُصَدَّرٌ لَا يَجُوزُ فِيهِ ذَلِكَ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(١): «لَأَنَّهُ قَدْ أُخْبِرَ عَنْهُ»، وَفِيهِ تَجَوُّزٌ فَإِنَّ الْإِحْبَارَ عَمَّا أُضِيفَ إِلَى الْفَضْلِ لِأَعْيِ الْفَضْلِ.

قوله: «ولا هم» جُمِعَ الضميرُ عائداً به على «مَوْلَى»، وَإِنْ كَانَ مُفْرَداً لِأَنَّهُ قَصَدَ مَعْنَاهُ فَجُمِعَ، وَهُوَ نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ فَعَمَّ.

آ. (٤٢) قوله: ﴿إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ﴾ يَجُوزُ فِيهِ أَرْبَعَةٌ أَوْجِهٌ، أَحَدُهَا: - وَهُوَ قَوْلُ الْكَسَائِيِّ - أَنَّهُ مُنْقَطِعٌ. الثَّانِي: أَنَّهُ مُتَّصِلٌ تَقْدِيرُهُ: لَا يُغْنِي قَرِيبٌ عَنِ قَرِيبٍ إِلَّا الْمُؤْمِنِينَ فَإِنَّهُمْ يُؤَدُّنَ لَهُمْ فِي الشَّفَاعَةِ فَيُشْفَعُونَ فِي بَعْضِهِمْ. الثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً عَلَى الْبَدَلِيَّةِ مِنَ «مَوْلَى» الْأَوَّلِ، وَيَكُونُ «يُغْنِي» بِمَعْنَى يَنْفَعُ، قَالَهُ الْحَوْفِيُّ. الرَّابِعُ: أَنَّهُ مَرْفُوعٌ الْمَحَلُّ أَيْضاً عَلَى الْبَدَلِ مِنْ وَاوٍ «يُنْصَرُونَ» أَي: لَا يَمْنَعُ مِنَ الْعَذَابِ إِلَّا مَنْ رَحِمَهُ اللَّهُ.

آ. (٤٥) قوله: ﴿كَالْمُهْلِ﴾: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبِراً ثَانِياً، وَأَنْ يَكُونَ خَبِراً مُبْتَدَأً مَضْمُورٌ أَي: هُوَ كَالْمُهْلِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنَ «طَعَامِ الْأَثِيمِ». قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢): «لَأَنَّهُ لَا عَامِلَ إِذْ ذَاكَ»^(٣). وَفِيهِ نَظْرٌ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالاً، وَالْعَامِلُ فِيهِ مَعْنَى التَّشْبِيهِ، كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ أَخُوكَ شَجَاعاً.

وَالْأَثِيمُ^(٤) صِفَةٌ مَبَالِغَةٌ. وَيُقَالُ: الْأَثِيمُ كَالصُّبُورِ وَالشُّكُورِ. وَالْمُهْلُ: قَيْلٌ دُرْدِيُّ الزَّيْتِ. وَقَيْلٌ عَكْرُ الْقَطِرَانِ. وَقَيْلٌ: مَا أُذِيبَ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ. وَقَيْلٌ:

(١) الإملاء ٢٣١/٢.

(٢) الإملاء ٢٣١/٢.

(٣) قوله: «إذ ذاك» غير واضح في الأصل.

(٤) عاد إلى الآية ٤٤.

ما أُذِيبَ منهما وَمِنْ كُلِّ ما فِي معنهما مِنَ المُنْطَبَعاتِ كالحديدِ والنحاسِ والرصاصِ. والمَهْلُ بالفتح: التُّؤدَةُ والرُّقُوقُ. ومنه «فَمَهْلُ الكافِرِينَ»^(١). وقرأ^(٢) الحسن «كالمَهْل» بفتح الميم فقط، وهي لَعَةٌ فِي المَهْلِ بالضم.

قوله: «يَغْلِي» قرأ^(٣) ابن كثير وحفصُ بالياءِ مِنْ تحتِ. والفاعلُ ضميرُ يعودُ على طعامِ. وَجَوَّزَ أبو البقاء^(٤) أَنْ يعودَ على الرُّقُومِ. وقيل: يعودُ على المَهْلِ نَفْسِهِ، و«يَغْلِي» حالٌ مِنَ الضميرِ المستترِ في الجارِ أَي: مُشَبَّهاً المَهْلُ غالباً. ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً مِنَ المَهْلِ نَفْسِهِ. وَجَوَّزَ أبو البقاء^(٥) أَنْ يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ أَي: هو يَغْلِي أَي: الرُّقُومُ أو الطعامُ. والباقون «تَغْلِي» بالشاءِ مِنْ فوقِ، على أَنَّ الفاعلَ ضميرُ الشجرةِ، والجملةُ خبرٌ ثانٍ أو حالٌ على رأيٍ، أو خبرٌ مبتدأٌ مضمرةٌ أَي: هي تَغْلِي.

آ. (٤٦) قوله: ﴿كَغَلِي الحَمِيمِ﴾: نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، أو حالٌ مِنْ ضميرِهِ أَي: تَغْلِي غَلِيًّا مِثْلَ غَلِي الحَمِيمِ أو يَغْلِيهِ مُشَبَّهاً غَلِي الحَمِيمِ.

آ. (٤٧) قوله: ﴿فَاعْتَلَوْهُ﴾: قرأ^(١) نافعٌ وابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ بضمِّ عينِ «اعتلوه». والباقون بكسرها، وهما لغتانِ في مضارعِ عَتَلَهُ أَي: ساقَهُ بجفائٍ وغلظةٍ كعَرَشٍ يَعْرِشُ وَيَعْرِشُ. والعُتْلُ: الجافي الغليظُ.

(١) الآية ١٧ من الطارق.

(٢) الإتحاف ٤٦٣/٢، والبحر ٣٩/٨.

(٣) السبعة ٥٩٢، والبحر ٣٩/٨، والقرطبي ١٥٠/١٦، والحجة ٦٥٧، والنشر ٣٧١/٢.

(٤) الإملاء ٢٣١/٢.

(٥) الإملاء ٢٣١/٢.

(٦) السبعة ٥٩٢، والنشر ٣٧١/٢، والبحر ٤٠/٨، والتيسير ١٩٨، والقرطبي ١٥٠/١٦.

آ. (٤٩) قوله: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ﴾ : قرأه الكسائي بالفتح على معنى العلة أي: لأنك. وقيل: تقديره: دُقَّ عذابُك أنت العزيزُ. والباقون بالكسر على الاستثاف المفيد للعلة، فتحدُّ القراءتان معنى. وهذا الكلام على سبيل التهكم، وهو أغبطُّ للمستهزأ به، ومثله قولُ جريرٍ لشاعرٍ سمى نفسه زهرة اليمن^(١):

٤٠٢٠- أَلَمْ يَكُنْ فِي وُسُومٍ قَدْ وَسَمْتُ بِهَا
مَنْ كَانَ مَوْعِظَةً يَا زَهْرَةَ الْيَمَنِ

وكان هذا الشاعرُ قد قال^(٢):

٤٠٢١- أَبْلِغْ كَلِيبًا وَأَبْلِغْ عَنْكَ شَاعِرَهَا
أَنْي الْأَعْرُ وَأَنْي زَهْرَةَ الْيَمَنِ

آ. (٥٢) قوله: ﴿فِي جَنَاتٍ﴾ : / يجوزُ أن يكونَ بدلاً مِنْ قوله: [ب/٧٩٦] «في مقام» بتكرير العامل، ويجوزُ أن يكونَ خبراً ثانياً.

آ. (٥٣) قوله: ﴿يَلْبَسُونَ﴾ : يجوزُ أن يكونَ حالاً من الضميرِ المستكنِّ في الجارِّ، وأن يكونَ خبراً لـ «إِنَّ» فيتعلَّق الجارُّ به، وأن يكونَ مُستأنفاً.

(١) ديوانه ٥٦٩، وروايته فيه:

ألم يكن في وسومٍ قد وسمتُ بها من حان موعظةً يا حارثَ اليمن
وهو في المحرر ٣٠٠/١٤.

(٢) البيت في الخصائص ٤٦١/٢، والمحرر ٣٠٠/١٤ والوسوم: ج وسم وهو أثر الكبي. ويعني أذى هجائه.

قوله: «مُتْقَابِلِينَ» حالٌ مِنْ فاعلِ «يَلْبَسُونَ» وقد تقدّم تفسيرُ هذه الألفاظِ:
السُّنْدُسُ (١) والإسْتَبْرَقُ (٢) والمِقَامُ (٣).

آ. (٥٤) قوله: ﴿كَذَلِكَ﴾: في هذه الكاف وجهان، أحدهما:
النصبُ نعتاً لمصدرٍ أي: نفعلُ بالمتقين فعلاً كذلك أي: مثل ذلك
الفعل. والثاني: الرفعُ على خبرِ ابتداءٍ مضميرٍ أي: الأمرُ كذلك. وقدّر أبو(٤)
البقاء قبله جملةً حاليةً فقال: «تقديره: فَعَلْنَا ذَلِكَ وَالْأَمْرُ كَذَلِكَ»، ولا حاجة
إليه. والوقفُ على «كذلك»، والابتداءُ بقوله «وَرَوَّجْنَاهُمْ».

قوله: «بِحُورٍ عَيْنِينَ» العامةُ على تنوين «حور» مَوْصُوفِينَ بِـ «عَيْنِينَ»
وعكرمة (٥) لم يُنَوِّنْ، أضافهنَّ لأنهنَّ ينقسمنَّ إلى عَيْنِينَ وَغَيْرِ عَيْنِينَ. وتقدّم تفسيرُ
الحُورِ العَيْنِ (٦).

آ. (٥٥) قوله: ﴿يَدْعُونَ﴾: حالٌ مِنْ مفعولِ «رَوَّجْنَاهُمْ»،
ومفعوله محذوفٌ أي: يَدْعُونَ الخَدَمَ بِكُلِّ فَاكِهَةٍ.

قوله: «أَمِينِينَ» يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً ثانية، وَأَنْ يكونَ حالاً مِنْ فاعلِ
«يَدْعُونَ» فتكونُ حالاً متداخلةً.

آ. (٥٦) قوله: ﴿لَا يَدْعُونَ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً مِنْ
الضميرِ في «أَمِينِينَ»، وَأَنْ يكونَ حالاً ثالثةً أو ثانيةً مِنْ مفعولِ «رَوَّجْنَاهُمْ»

(١) انظر: الدر المصون ٤٨٤/٧.

(٢) انظر: الدر المصون ٤٨٤/٧.

(٣) انظر: الدر المصون ١٠٦/٢.

(٤) الإملاء ٢٣١/٢.

(٥) القرطبي ١٥٤/١٦، والمحتسب ٢٦١/٢.

(٦) انظر إعرابه للآية ٤٨ من الصفات.

و «أمينين» حالٌ مِنْ فاعلٍ «يَدْعُونَ» كما تقدّم، أو صفةٌ لـ «أمينين» أو مستأنفٌ .
وقرأ^(١) عمرو بن عبيد «لا يُدْأِقُونَ» مبنياً للمفعول .

قوله : «إِلَّا المَوْتَةَ الأُولَى» فيه أوجهٌ، أحدها : أنه منقطعٌ أي : لكنّ الموتةَ الأولى قد ذاقوها . الثاني : أنه متصلٌ وتأوّلوه : بأنّ المؤمنَ عند موته في الدنيا بمنزلته في الجنة لمعاينة ما يُعطاه منها، أو لما يتيقّنه مِنْ نعيمها . الثالث : أنّ «إِلَّا» بمعنى سوى نقله الطبري^(٢) وَضَعَفَهُ . قال ابن عطية^(٣) : «وليس تَضْعِيفُهُ بصحيحٍ ، بل هو كونها بمعنى سوى مستقيمٌ مُتَّسِقٌ» . الرابع : أن «إِلَّا» بمعنى بَعْدَ . واختاره الطبري^(٤) ، وأباه الجمهورُ ؛ لأنّ «إِلَّا» بمعنى بعد لم يَثْبُتْ . وقال الزمخشري^(٥) : «فإن قلت : كيف اسْتُنِيَتْ المَوْتَةُ الأُولَى المَذُوقَةُ قَبْلَ دخول الجنة مِنَ المَوْتِ المنفِيِّ ذَوْقُهُ ؟ قلت : أريدُ أن يُقالَ : لا يَذُوقُونَ فيها المَوْتِ البتّةَ ، فوضع قوله «إِلَّا المَوْتَةَ الأُولَى» مَوْضِعَ ذلك ؛ لأنّ المَوْتَةَ الماضِيَةَ مُحالٌ ذَوْقُهَا في المستقبلِ فهو من بابِ التعليلِ بِالْمُحالِ : كأنّه قيل : إن كانت المَوْتَةُ الأُولَى يَسْتَقِيمُ ذَوْقُهَا في المستقبلِ ؛ فإنَّهُمْ يَذُوقُونَهَا في الجنة» . قلت : وهذا عند علماء البيانِ يُسَمَّى نَفْيَ الشَّيْءِ بدليله . ومثله قولُ النابغة^(٦) :

٤٠٢٢ - لا عَيْبَ فيهم غيرَ أنْ سيوفُهُمْ

بهنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الكَتائِبِ

يعني : إن كان أحدٌ يَعدُّ فُلُولَ السيوفِ مِنْ قِرَاعِ الكَتائِبِ عَيْباً فهذا

(١) البحر ٤٠/٨ .

(٢) تفسير الطبري ١٣٧/٢٥ .

(٣) المحرر ٣٠٢/١٤ .

(٤) تفسير الطبري ١٣٧/٢٥ .

(٥) الكشاف ٥٠٧/٣ .

(٦) تقدم برقم ١٥٦١ .

عيبهم، لكنَّ عَدَهُ من العيوبِ مُحَالٌ، فانْتفى عنهم العيبُ بدليلِ تعلقِ الأمرِ على مُحالٍ. وقال ابن عطية^(١) بعد ما قَدَّمْتُ حكايته عن الطبري: «فَبَيَّنَّ أَنَّهُ نَفَى عَنْهُمْ ذَوْقَ الْمَوْتِ، وَأَنَّهُ لَا يَنَالُهُمْ مِنْ ذَلِكَ غَيْرُ مَا تَقَدَّمَ فِي الدُّنْيَا». يعني أنه كلامٌ محمولٌ على معناه.

قوله: «وَوَقَاهُمْ» الجمهورُ على التخفيف. وقرأ^(٢) أبو حيوة «وَوَقَاهُمْ» بالتشديد على المبالغة، ولا يكونُ للتعدي فإنه متعدُّ إلى اثنين قبل ذلك.

آ. (٥٧) قوله: ﴿فَضَلًّا﴾: هذا مفعولٌ مِنْ أَجَلِهِ، وهو مُرادٌ مكِّي حيث قال^(٣): «مصدرٌ عَمِلَ فِيهِ «يَذْعُونَ». وقيل: العاملُ فِيهِ «وَوَقَاهُمْ» وقيل: آمِنِينَ» فهذا إنما يظهر على كونه مفعولاً مِنْ أَجَلِهِ. على أَنَّهُ يجوزُ أَنْ يَكُونَ مصدرًا لِأَنَّ يَذْعُونَ وما بعده من باب التفضُّلِ، فهو مصدرٌ مُلاقٍ لعاملِهِ في المعنى. وجعله أبو البقاء^(٤) منصوباً بمقدر أي: تَفَضَّلْنَا بِذَلِكَ فَضَلًّا أَي: تَفَضَّلًا.

آ. (٥٨) قوله: ﴿يَسْرَنَاهُ﴾: أي: القرآن بلسانك أي بلغتك.

[١/٧٩٧] والباءُ للمصاحبة/.

آ. (٥٩) قوله: ﴿فَارْتَقِبْ إِنْهُمْ مُرْتَقِبُونَ﴾: مفعولا الارتقاب محذوفان أي: فارتقبا النصرَ مِنْ رَبِّكَ إِنْهُمْ مُرْتَقِبُونَ بك ما يتمنونه من الدوائر والغوائل ولن يَضِيرَكَ ذلك.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الدُّخَانِ]

(٣) إعراب المشكل ٢/٢٩٢.

(١) المحرر ١٤/٣٠٢.

(٤) الإملاء ٢/٢٣١.

(٢) البحر ٨/٤٠، والفجر الرازي ٢٧/٢٥٤.

سورة الجائية

بسم الله الرحمن الرحيم

آ . (٢) قوله : ﴿تَنْزِيلُ﴾ : قد تقدّم مثله أول غافر^(١) . وقال أبو عبد الله الرازي : «العزير الحكيم إن كانا صفةً لله كان حقيقةً، وإن كانا صفةً للكتاب كان مجازاً» . وقد ردّ عليه الشيخ^(٢) جَعَلَهُ إِيَاهُمَا صِفَةً لِلْكِتَابِ قَالَ : «إذ لو كان كذلك لَوَلِيَتِ الصِّفَةُ مَوْصُوفَهَا فَكَانَ يُقَالُ : تَنْزِيلُ الْكِتَابِ الْعَزِيرِ الْحَكِيمِ مِنْ اللَّهِ» قال : «لأنَّ «من الله» إن تَعَلَّقَ بِـ «تَنْزِيلِ» وتَنْزِيلُ خَيْرٌ لِحَمٍ أَوْ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ لَزِمَ الْفَضْلُ بِهِ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ ، وَلَا يَجُوزُ ، كَمَا لَا يَجُوزُ «أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ بِسُوطِ الْفَاضِلِ ؛ أَوْ فِي مَوْضِعِ الْخَبْرِ ، وَ«تَنْزِيلُ» مَبْتَدَأٌ ، فَلَا يَجُوزُ الْفَضْلُ بِهِ أَيْضًا لَا يَجُوزُ : ضَرْبُ زَيْدٍ شَدِيدُ الْفَاضِلِ» .

آ . (٤) قوله : ﴿وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ﴾ : فيه وجهان ، أظهرهما : أنه معطوفٌ على «خَلَقَكُمْ» المجرورِ بـ «في» والتقديرُ : وفي ما يَبُتُّ . والثاني : أنه معطوفٌ على الضميرِ المخفوضِ بِالْخَلْقِ ، وذلك على مذهبٍ مَنْ يَرَى الْعَطْفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ دُونَ إِعَادَةِ الْجَارِ^(٣) واستقبحة الزمخشري^(٤) وإن

(١) انظر إعرابه للآية ٢ من غافر .

(٢) البحر ٤٢/٨ .

(٣) وهم الكوفيون . انظر : الإنصاف ٤٦٣ .

(٤) الكشف ٥٠٨/٣ .

أُكِّد نحو: «مررت بك أنت وزيد» يُشير بذلك إلى مذهب الجرمي فإنه يقول: إن أُكِّد جازاً، وإلاً فلا، فقولُه مذهبُ ثالث.

قوله: «آيات لقوم يُوقنون» و«آيات لقوم يعقلون»^(١) قرأ^(٢) «آيات» بالكسر في الموضعين الأخوان، والباقون برفعهما. ولا خلاف في كسر الأولى لأنها اسم «إن». فأما «آيات لقوم يُوقنون» بالكسر فيجوزُ فيها وجهان، أحدهما: أنها معطوفة على اسم «إن»، والخبرُ قوله: «وفي خَلْقِكُمْ». كأنه قيل: وإن في خَلْقِكُمْ وما يَبُتُّ مِنْ دابة آيات. والثاني: أن تكون كُرِّرَتْ تأكيداً لآيات الأولى، ويكون «في خَلْقِكُمْ» معطوفاً على «في السموات» كُرِّرَ معه حرفُ الجرِّ تأكيداً. ونظيره أن تقول: «إن في بيتك زيداً وفي السوق زيداً» فزيداً الثاني تأكيداً للأول، كأنك قلت: إن زيداً زيداً في بيتك وفي السوق، وليس في هذه عطفٌ على معمولي عاملين البتة.

وقد وهم أبو البقاء^(٣) فجعلها من ذلك فقال: «آيات لقوم يُوقنون» يُقرأ بكسر التاء، وفيه وجهان، أحدهما: أن «إن» مضمرةٌ حُدِفَتْ لدلالة «إن» الأولى عليها، وليست «آيات» معطوفة على «آيات» الأولى لِمَا فِيهِ مِنَ العطفِ على معمولي^(٤) عاملين. والثاني: أن تكون كُرِّرَتْ للتأكيد لأنها من لفظ «آيات» الأولى، وإعرابها كقولك: «إن بشوبك دماً وبشوب زيد دماً» ف«دم» الثاني مكرر؛ لأنك مُستغنٍ عن ذكره» انتهى.

(١) الآية ٥.

(٢) السبعة ٥٩٤، والبحر ٤٤/٨، والنشر ٣٧١/٢، والحجة ٦٥٨، والقرطبي

١٥٧/١٦، والتيسير ١٩٨.

(٣) الإملاء ٢٣٢/٢.

(٤) سقط «معمولي» من الإملاء.

- الجائية -

فقوله: «وليسَتْ معطوفةٌ على آياتِ الأولى لِمَا فيه من العطفِ على عامِلين» وهَمَّ؛ أين معمولُ العاملِ الآخر؟ وكأنه توهمَ أن «في» ساقطةٌ من قوله: «وفي خَلْقِكُمْ» أو اختلطت عليه «آياتُ لقومٍ يَعْقِلون» بهذه؛ لأنَّ تِيكَ فيها ما يُؤهَمُ العطفَ على عامِلين وقد ذكره هو أيضاً.

وأما الرفعُ^(١) فمن وجهين أيضاً، أحدهما: أن يكونَ «في خَلْقِكُمْ» خبراً مقدّماً، و«آيات» مبتدأً مؤخراً، وهي جملةٌ معطوفةٌ على جملةٍ مؤكدةٍ. بـ «إن». والثاني: أن تكونَ معطوفةٌ على «آيات» الأولى باعتبار المحلِّ عند مَنْ يُجيزُ ذلك، لا سيما عند مَنْ يقولُ: إنه يجوز ذلك بعد الخبرِ بإجماعٍ.

وأما قوله: «واختلافِ الليلِ والنهارِ» الآية فقد عرَفَتْ أَنَّ الأخوينِ يقرآن «آيات» بالكسر، وهي تحتاج إلى إيضاحٍ، فإن الناسَ قد تكلموا فيها كلاماً كثيراً، وخرَّجوها على أوجهٍ مختلفةٍ، وبها استدلُّ على جوازِ العطفِ على عامِلين. قلت: والعطفُ على عامِلين لا يختصُّ بقراءةِ الأخوين بل يجوز أن يُستدلَّ عليه أيضاً بقراءةِ الباقين، كما ستقف عليه إن شاء الله تعالى. فأما قراءةُ الأخوين ففيها أوجهٌ، أحدها: أن يكونَ «اختلافِ الليلِ» مجروراً بـ «في» مضمرةً، وإنما حُذِفَتْ لتقدُّمِ ذكرها مرَّتين، وحرَفُ الجرِّ إذا دَلَّ عليه دليلٌ / جاز [٧٩٧/ب] حَذْفُهُ وإبقاءُ عمله. وأنشدَ سيويه^(٢):

٤٠٢٣ - الآنَ قَرَّبَتْ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا

فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

تقديره: وبالأيام لتقدُّمِ الباءِ في «بك» ولا يجوزُ عَطْفُهُ على الكافِ لأنه ليس من مذهبه - كما عرَفَتْ - العطفُ على الضميرِ المجرورِ دونَ إعادةِ

(١) أي رفع آيات.

(٢) تقدم برقم ٩٣٨.

الجارُّ، فالتقديرُ في هذه الآية: «وفي اختلافِ آياتِ» ف «آياتِ» على ما تقدّم من الوجهين في «آياتِ» قبلها: العطفُ أو التأكيد. قالوا: ويدلُّ على ذلك قراءة عبد الله^(١) «وفي اختلافِ» تصريحاً بـ «في». فهذان وجهان.

الثالث: أن يُعطفَ «اختلافِ» على المجرورِ بـ «في» وآياتِ على المنصوبِ بـ «إنَّ». وهذا هو العطفُ على عاملين، وتحقيقه على معموليَّ عاملين: وذلك أنك عطفْتَ «اختلافِ» على خَلقٍ وهو مجرورٌ بـ «في» فهو معمولٌ عاملٌ، وعطفْتَ «آياتِ» على اسمِ «إنَّ» وهو معمولٌ عاملٌ آخر، فقد عطفْتَ بحرفٍ واحدٍ وهو الواوُ معمولين وهما «اختلافِ» و «آياتِ» على معمولين قبلهما وهما: خَلقٍ وآياتِ. وبظاهرها استدلالٌ مَنْ جَوَزَ ذلك كالأخفش. وفي المسألة أربعة مذاهب^(٢): المَنعُ مطلقاً، وهو مذهبُ سيبويه^(٣) وجمهور البصريين. قالوا: لأنه يُؤدِّي إلى إقامة حرفِ العطفِ مقامَ عاملين وهو لا يجوز؛ لأنه لو جاز في عاملين لجاز في ثلاثة، ولا قائل به، ولأنَّ حرفَ العطفِ ضعيفٌ فلا يَقْوَى أن ينوبَ عن عاملين ولأنَّ القائلَ بجوازِ ذلك يَسْتَضِعُّه، والأحسنُ عنده أن لا يجوزَ، فلا ينبغي أن يُحمَلَ عليه كتابُ اللّهِ، ولأنه بمنزلة التعديتين بمعدِّ واحد، وهو غيرُ جائزٍ.

قال ابن السراج^(٤): «العطفُ على عاملين خطأ في القياسِ، غيرُ مسموعٍ من العرب» ثم حمَلَ ما في هذه الآية على التكرارِ للتأكيد. قال الرّماني: «هو كقولك: «إنَّ في الدارِ زيدا والبيتِ زيدا» فهذا جائزٌ بإجماعٍ فتدبّر هذا الوجه

(١) البحر ٤٣/٨.

(٢) انظر المسألة في: شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٧/١، ٣٧٨/٣، والارتشاف ٦٥٩/٢، والمقتضب ١٩٥/٤.

(٣) الكتاب ٣١/١.

(٤) الأصول ٧٥/٢.

- الجانية -

الذي ذكره ابن السراج فإنه حسنٌ جداً، لا يجوزُ أن يُحمَلَ كتابُ اللهِ إلاً عليه .
وقد بيَّنتُ القراءةَ بالكسرِ ولا عيبَ فيها في القرآنِ على وجهِ، والعطفُ على
عامليْنِ عيبٌ عند مَنْ أجازَه وَمَنْ لم يُجزِه، فقد تناهى في العيبِ، فلا يجوزُ
حمْلُ هذه الآيةِ إلاً على ما ذكره ابنُ السراجِ دون ما ذهبَ إليه غيرهُ . قلتُ :
وهذا الحصرُ منه غيرُ مُسلمٍ فإنَّ في الآيةِ تخريجاتٍ أُخرَ غيرَ ما ذكره
ابن السراجِ يجوزُ الحملُ عليها . وقال الزجاج^(١) : «ومثله في الشعر^(٢) :

٤٠٢٤- أَكَلُ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً
وَنَارٍ تَوَقُّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

وأُشدُّ الفارسيُّ للفرزدق^(٣) :

٤٠٢٥- وَبِأَشْرَاعِهَا الصَّلَا بِلْبَانِهِ
وَجَنَّبِيهِ حَرَّ النَّارِ مَا يَتَحَرَّقُ

وقول الآخر^(٤) :

٤٠٢٦- أَوْصَيْتُ مِنْ رُبْدَةِ قَلْبًا حُرًّا
بِالْكَلْبِ خَيْرًا وَالْحَمَاةِ شَرًّا

قلتُ : أمَّا البيتُ الأولُ فظاهرُه أنه عَطَفَ و «نارٍ» على «امرئٍ» المخفوض
بـ «كلٍ» و «ناراً» الثانية على «امرأ» الثاني . والتقدير : وتحسبن كلَّ نارٍ ناراً ،
فقد عطف على معموليْ عامليْنِ . والبيتُ الثاني عَطَفَ فِيهِ «جَنَّبِيهِ» على «بلبانه»
وعَطَفَ «حَرَّ النَّارِ» على «الصلَا» ، والتقدير : وبأشْر بجَنَّبِيهِ حَرَّ النَّارِ ، والبيتُ

(١) معاني القرآن للزجاج ٤/٤٣١ .

(٢) تقدم برقم ٢٤٤٣ .

(٣) الحجة للفارسي (خ) ٤/٢٩٦ ، ليس في ديوانه .

(٤) تقدم برقم ٢٥٨٦ .

الثالث عَطَفَ فِيهِ «الْحَمَاة» عَلَى «الْكَلْب» و«شَرًّا» عَلَى «خَيْرًا»، تَقْدِيرُهُ وَأَوْصِيَتْ بِالْحَمَاةِ شَرًّا. وَسَيُؤَيِّدُهُ (١) فِي جَمِيعِ ذَلِكَ يَرَى الْجَرَّ بِخَافِضٍ مُقَدِّرٍ لَكِنِّهِ عُورِضٌ: بِأَنَّ إِعْمَالَ حَرْفِ الْجَرِّ مُضْمَرًا ضَعِيفٌ جَدًّا، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ «مَرَّتُ زَيْدٍ» بِخَفْضِ «زَيْدٍ» إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ كَقَوْلِهِ (٢):

٤٠٢٧- إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ

أَشَارَتْ كَلِيبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ

يُرِيدُ: إِلَى كَلِيبٍ، وَقَوْلِ الْآخِرِ (٣):

..... ٤٠٢٨-

حَتَّى تَبَدَّخَ فَارْتَقَى الْأَعْلَامِ

أَي إِلَى الْأَعْلَامِ، فَقَدْ فَرَّ مِنْ شَيْءٍ فَوْقَ فِي أَوْجَعٍ مِنْهُ. وَأَجِيبُ عَنْ ذَلِكَ: بِأَنَّهُ لَمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُ الْحَرْفِ فِي اللَّفْظِ قَوَّيْتُ الدَّلَالََةَ عَلَيْهِ، فَكَأَنَّهُ مَلْفُوظٌ بِهِ بِخِلَافِ مَا أَوْرَدْتُمُوهُ فِي الْمَثَالِ وَالشَّعْرِ.

وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي: التَّفْصِيلُ - وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ - وَذَلِكَ أَنَّهُ يَجُوزُ بِشَرْطَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْعَامِلَيْنِ جَارًّا. وَالثَّانِي: أَنْ يَتَّصَلَ الْمَعْطُوفُ بِالْعَاطِفِ أَوْ يُفْصَلَ بِلا، مِثَالُ الْأَوَّلِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ وَالْأَبْيَاتُ الَّتِي قَدَّمْتُهَا. وَلِذَلِكَ اسْتَصَوَّبَ الْمَبْرَدُ (٤) اسْتِشْهَادَهُ بِالْآيَةِ. وَمِثَالُ الْفَصْلِ بِلا قَوْلِكَ: «مَا فِي الدَّارِ

(١) لَيْسَ فِي كِتَابِهِ نَصٌّ صَرِيحٌ يَفِيدُ ذَلِكَ، وَلَكِنَّهُ فِي مَسْأَلَةِ «لَيْكَ أَنْ الْحَمْدُ لَكَ» بَفَتْحِ أَنْ قَالَ: «أَنَّ» فِي مَوْضِعِ جَرِّ كَمَا حَذَفُوا «رَبِّ» فِي قَوْلِهِمْ: «وَبِلْدٍ» انظُرْ: الْكِتَابُ/ص ٤٦٤ - ٤٦٥.

(٢) تَقَدَّمَ بِرَقْمِ ٢٩٢.

(٣) تَقَدَّمَ بِرَقْمِ ٢٩٣.

(٤) أَشَارَ الْمَبْرَدُ فِي «الْمَقْتَضِبِ» إِلَى هَذِهِ الْآيَةِ فِي قِرَاءَةِ الْأَخْوِينِ، وَإِلَى إِجَازَةِ الْأَخْفَشِ لِهَذَا الْعَطْفِ ثُمَّ قَالَ: «فَعَطَفَ عَلَى إِنْ وَعَلَى فِي، وَهَذَا عِنْدَنَا غَيْرُ جَائِزٍ» الْمَقْتَضِبِ . ١٩٥/٤

زيدٌ ولا الحجرة عمروٌ، فلو فُقدَ الشرطان نحو: إن/ زيداً شتمَ بشراً، واللّه [أ/٧٩٨]
خالداً هنداً، أو فُقدَ أحدهما نحو: إن زيداً ضربَ بكراً، وخالداً بشراً. فقد نقلَ
ابنُ مالكٍ^(١) الامتناعَ عند الجميع. وفيه نظرٌ لما ستعرفه من الخلاف.

الثالث: أنه يجوزُ بشرطِ أن يكونَ أحدُ العَامِلَيْنِ جازاً، وأن يكونَ
متقدماً، نحو الآية الكريمة، فلو لم يتقدّم نحو: «إن زيداً في الدار، وعمراً
السوق» لم يَجُزْ، وكذا لو لم يكن حرف جرّ كما تقدّم تمثيلاً.

الرابع: الجوازُ، ويُعزى للفرّاء.

الوجهُ الرابع من أوجه تخريجِ القراءة المذكورة: أن تتصبَّ «آيات»
على الاختصاص. قاله الزمخشري^(٢)، وسيأتي فيما أحكيه عنه.

وأما قراءة الرفعِ ففيها أوجهٌ، أحدها: أن يكونَ الأول والثاني ما تقدّم في
«آيات لقومٍ يُوقنون». الثالث: أن تكونَ تأكيداً لآيات التي قبلها، كما كانت
كذلك في قراءة النصبِ. الرابع: أن تكونَ المسألة من بابِ العطفِ على
عامليْن؛ وذلك أن «اختلاف» عطفٌ على «خَلَقَكُمْ» وهو معمولٌ لـ «في»
و «آيات» معطوفةٌ على «آيات» قبلها، وهي معمولَةٌ للابتداءِ فقد عطفَ على
معموليْ عامليْن في هذه القراءة أيضاً. قال الزمخشري^(٣): «قُرِيءَ «آيات لقومٍ
يُوقنون» بالرفع والنصبِ على قولك: «إن زيداً في الدار وعمراً في السوق،
أو وعمرو في السوق». وأما قوله: «آيات لقومٍ يَعْقِلُونَ» فمن العطفِ على
عامليْن سواءً نَصَبَتْ أم رَفَعَتْ فالعاملان في النصبِ هما: «إن»، و «في» أُقيمت
الواوُ مقامهما فَعَمِلَتْ الجرُّ في و «اختلافِ الليل والنهار» والنصبِ في «آيات».

(١) انظر: شرح التسهيل له ٣/٣٧٨.

(٢) الكشف ٣/٥٠٩.

(٣) الكشف ٣/٥٠٨.

وإذا رَفَعَتْ فالعاملان: الابتداء، و«في» عملت الرفع في «آيات» والجرُّ في «اختلاف». ثم قال في توجيه النصب: «والثاني أن ينتصب على الاختصاص بعد انقضاء المجرور».

الوجه الخامس أن يرتفع «آيات» على خبر ابتداءٍ مضمرة أي: هي آيات. وناقشه الشيخ^(١) فقال: «ونسبة الجرِّ والرفع، والجرُّ والنصب للواو ليس بصحيح؛ لأنَّ الصحيح من المذاهب أن حرفَ العطف لا يعمل» قلت: وقد ناقشه الشيخ شهاب الدين أبو شامة^(٢) أيضاً فقال: «فمنهم من يقول: هو على هذه القراءة أيضاً - يعني قراءة الرفع - عطفٌ على عاملين وهما حرفُ «في»، والابتداء المقتضي للرفع. ومنهم من لا يُطلق هذه العبارة في هذه القراءة؛ لأنَّ الابتداء ليس بعاملٍ لفظي».

وُقِرء «واختلاف»^(٣) بالرفع «آية» بالرفع والتوحيد على الابتداء والخبر، وكذلك قُرء^(٤) «وما يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَةٌ» بالتوحيد. وقرأ^(٥) زيد بن علي وطلحة وعيسى «وتصريف الريح» كذا قال الشيخ^(٦). قلت وقد قرأ بهذه القراءة حمزة والكسائي أيضاً، وقد تقدّم ذلك في سورة البقرة^(٧).

آ. (٦) قوله: ﴿تَتْلُوهَا﴾: يجوز أن يكون خبيراً له «تلك» و«آيات الله» بدل أو عطف بيان. ويجوز أن تكون «تلك آيات» مبتدأ أو خبيراً،

(١) البحر ٤٣/٨، وحدث سقط في مطبوعة البحر من هذا النص.

(٢) إبراز المعاني له ٦٨٣.

(٣) القرطبي ١٦/١٥٨، والبحر ٤٣/٨.

(٤) وهي قراءة زيد بن علي، انظر: البحر ٤٢/٨.

(٥) الإتحاف ٢/٤٦٦، والتيسير ١٩٨، والنشر ٣٧١/٢.

(٦) البحر ٤٣/٨.

(٧) انظر: الدر المصون ٢/٢٠٧.

و«تَلُوها» حال. قال الزمخشري^(١): «والعاملُ ما دَلَّ عليه «تلك» مِنْ معنى الإشارة ونحوه: «وهذا بَعلي شَيْخاً»^(٢). قال الشيخ^(٣): «وليس نحوه؛ لأنَّ في «وهذا بَعلي شَيْخاً» حرفَ تنبيه. وقيل: العاملُ في الحالِ ما دَلَّ عليه حرفُ التنبيه أي: تَنَبَّه. وأمَّا «تلك» فليس فيها حرفُ تنبيه؛ فإذا كان حرفُ التنبيه عاملاً بما فيه مِنْ معنى التنبيه، لأنَّ الحرفَ قد يَعْمَلُ في الحال، فالمعنى: تَنَبَّه لزيدٍ في حالِ شيخه أو في حالِ قيامه. وقيل: العاملُ في مثل هذا التركيبِ فعلٌ محذوفٌ يَدُلُّ عليه المعنى، أي: انظرُ إليه في حالِ شيخه، ولا يكون اسمُ الإشارةِ عاملاً ولا حرفُ التنبيه إن كان هناك.

قلت: بل الآيةُ نحو «هذا بَعلي شَيْخاً» من حيثية نسبة العملِ لاسم الإشارة. غاية ما ثمَّ أنَّ في الآيةِ الأخرى ما يَصْلُحُ أَنْ يكونَ عاملاً، وهذا لا يَقْدَحُ في التنظيرِ إذا قَصَدَتْ جهةً مشتركةً. وأمَّا إضمارُ الفعلِ فهو مشتركٌ في الموضعين عند مَنْ يَرَى ذلك. قال ابنُ عطية^(٤): «وفي «تَلُوها» حَذْفُ مضافٍ أي: تَتَلَوُ شَأْنَهَا وَشَرَحَ العِبْرَةَ فِيهَا. ويُحتملُ أَنْ يريدَ بآياتِ الله القرآنَ المنزَّلَ في هذا المعنى، فلا يكونُ فيها حَذْفُ مضافٍ// وقرأ^(٥) بعضهم «يَتَلُوها» بياء [ب/٧٩٨]

الغيبية عائداً على الباري تعالى. و«بالحق» حالٌ من الفاعلِ أي: مُلْتَبِسِينَ بالحق، أو من المفعولِ أي: مُلْتَبِسَةً بالحق. ويجوزُ أَنْ تكونَ للسببية فتعلَّقَ بنفس «تَلُوها».

قوله: «بعدَ اللَّهِ وآياته». قال الزمخشري^(٦): «أي: بعد آياتِ اللَّهِ فهو

(١) الكشاف ٥٠٩/٣.

(٢) الآية ٧٢ من هود.

(٣) البحر ٤٣/٨.

(٤) المحرر ٣٠٦/١٤.

(٥) القرطبي ١٥٨/١٦، والبحر ٤٣/٨.

(٦) الكشاف ٥٠٩/٣.

كقولك: أعجبنى زيد وكرمه تريد كرم زيد». وردَّ عليه الشيخ^(١): بأنه ليس مُراداً، بل المراد إعجابان، وبأن فيه إقحام الأسماء من غير ضرورة. قال: «وهذا قلبٌ لحقائق النحو».

وقرأ^(٢) الحرميان وأبو عمرو وعاصم في رواية «يؤمنون» بياء الغيبة. والباقون بتاء الخطاب. وقوله: «فبأيّ» متعلّق به، قدّم لأنّ له صدر الكلام.

آ. (٨) قوله: ﴿يَسْمَعُ﴾: يجوز فيه أن يكون مستانفاً أي: هو يَسْمَعُ، أو دون إضمار «هو»، وأن يكون حالاً من الضمير في «أثيم» وأن يكون صفةً.

قوله: «تتلى عليه» حالٌ من «آيات الله» ولا يجيء في الخلاف: وهو أنه يجوز أن يكون في محلّ نصب مفعولاً ثانياً؛ لأن شرط ذلك أن يقع بعدها ما لا يَسْمَعُ نحو: «سمعت زيدا يقرأ». أمّا إذا وقع بعدها ما يَسْمَعُ نحو: «سمعت قراءة زيد يترنّم بها» فهي متعدية لواحدٍ فقط، والآيات مما يَسْمَعُ.

قوله: «ثم يُصِرُّ» قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: ما معنى «ثم» في قوله: «ثم يُصِرُّ مستكبراً»؟ قلت: كمعناه في قول القائل^(٤)»:

— ٤٠٢٩ —

يرى غمرات الموت ثم يزورها

وذلك أن غمرات الموت حقيقة بأنّ ينجوراثيها بنفسه ويطلب الفرار

(١) البحر ٤٤/٨.

(٢) السبعة ٥٩٤، والحجة ٦٥٩، والتيسير ١٩٨، والقرطبي ١٦/١٥٨، والنشر ٣٧١/٢.

(٣) الكشاف ٥٠٩/٣.

(٤) تقدم برقم ٣٦٧٤.

- الجائية -

منها، وأما زورأتها والإقدام على مزاولتها فأمرٌ مُسْتَبَعَدٌ. فمعنى «ثم» الإيدان بأنَّ فِعْلَ الْمُقَدِّمِ عليها بعدما رآها وعابنها شيءٌ يُسْتَبَعَدُ في العاداتِ والطباعِ ، وكذلك آياتُ اللَّهِ الواضحةُ الناطقةُ بالحق. فَمَنْ تَلَيْتَ عليه وَسَمِعَهَا كان مُسْتَبَعَدًا في القولِ إصراره على الضلالةِ عندها واستكباره عن الإيمان بها.

قوله: «كَأَنَّ لَمْ يَسْمَعَهَا» هذه الجملةُ يجوزُ أَنْ تكونَ مستأنفةً، وَأَنْ تكونَ حالاً.

آ. (٩) قوله: ﴿وَإِذَا عَلِمَ﴾: العائمةُ على فتح العينِ وكسرِ اللامِ خفيفةً مبنياً للفاعلِ. وقتادة^(١) ومطر الوراق^(٢) «عُلِمَ» مبنياً للمفعول مشدداً.

قوله: «اتَّخَذَهَا» الضميرُ المؤنثُ فيه وجهان، أحدهما: أنه عائد على «آياتنا». والثاني: أنه يعودُ على «شيئاً» وإن كان مذكراً؛ لأنه بمعنى الآية كقول أبي العتاهية^(٣):

٤٠٣٠- نَفْسِي بِشَيْءٍ مِنَ الدُّنْيَا مُعَلَّقَةٌ
اللَّهُ وَالْقَائِمُ الْمَهْدِيُّ يَقْضِيهَا

لأنه أراد بـ «شيء» جاريةً يقال لها: عُبَّة.

قوله: «وأولئك» إشارةٌ إلى معنى «كُلُّ أَفَّاكٍ» حُجِلَ أولاً على لفظها فأفرد، ثم على معناها فجمَعَ كقوله: «كُلُّ جِرْبٍ بما لديهم فِرْحُونٌ»^(٤).

قوله: «ولا ما اتَّخَذُوا» عطف على «ما كَسَبُوا»، و«ما» فيهما: إمَّا

(١) البحر ٤٤/٨.

(٢) مطر بن طهمان الوراق أبو رجاء الخراساني، روى عن أنس بن مالك والحسن البصري. لا بأس به. توفي سنة ١٢٥. انظر: تهذيب الكمال ٣/١٣٣٤.

(٣) ديوانه ٦٦٨، والكشاف ٣/٥١٠.

(٤) الآية ٥٣ من المؤمنين.

مصدرية أو بمعنى الذي أي : لا يُغني كَسْبُهُمْ ولا اتَّخَذَهُمْ ، أو الذي كَسَبُوهُ ولا الذي اتَّخَذُوهُ .

آ . (١١) وقوله : ﴿ مِنْ رَجَزِ أَلِيمٍ ﴾ : قد ذُكِرَ في سبأ^(١) .

آ . (١٣) قوله : ﴿ جَمِيعاً مِنْهُ ﴾ : « جميعاً » حالٌ مِنْ « ما في السموات وما في الأرض » أو توكيدٌ . وقد عدّها ابنُ مالك^(٢) في ألفاظه . و « منه » يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ صفةً لـ « جميعاً » ، وَأَنْ يتعلَّقَ بـ « سَخَّرَ » أي : هو صادِرٌ مِنْ جهته ومن عنده . وجوزَ الزمخشريُّ^(٣) في « منه » أَنْ يكونَ خبرَ ابتداءٍ مضمِرٍ أي : هي جميعاً منه ، وَأَنْ تكونَ « وما في الأرض » مبتدأً ، و « منه » خبره . قال الشيخ^(٤) : « وهذان لا يجوزان إلا على رأي الأخفش مِنْ حيث إنَّ الحالَ تَقَدَّمَتْ بمعنى جميعاً ، فُقِدَّتْ على عاملها المعنويِّ ، يعني الجارَّ ، فهي نظيرُ : « زيد قائماً في الدار » . والعامَّةُ على « مِنْهُ » جاراً ومجروراً . [وقرأ^(٥) ابن عباس بكسر الميم وتشديد النون ونصب التاء ، جعله مصدراً مِنْ : مَنْ يَمُنُّ مِنْهُ ، فانتصابه عنده على المصدر المؤكَّد : إمَّا بعاملٍ مضمِرٍ ، وإمَّا بسَخَّرَ ؛ لأنَّه بمعناه . قال أبو حاتم : « سَنَدُ هذه القراءة إلى ابن عباسٍ مَظْلَمٌ » . قلت : قد رُوِيَ أيضاً عن جماعةٍ جَلَّةٍ غيرِ ابنِ عباسٍ ، فنقلها ابنُ خالويه^(٦) عنه وعن

(١) انظر إعرابه للآية ٥ من سبأ .

(٢) انظر : عمدة الحفاظ له ٥٥٣ ، وشرح الكافية الشافية ١١٧١/٣ ، ولكنه نص على إضافتها إلى ضمير المؤكَّد نحو : جاءت النساء جميعهن وقول الشاعر :

فذاك حسيّ خولانٍ جميعُهُم وهَمَدانٍ

(٣) الكشف ٥١٠/٣ .

(٤) البحر ٤٥/٨ .

(٥) الإتحاف ٤٦٦/٢ ، والمحتسب ٢٦٢/٢ ، والبحر ٤٤/٨ ، والقرطبي ١٦٠/١٦ .

وقوله « قرأ » زيادة من ش .

(٦) الشواذ ١٣٨ .

عبيد بن عمير، ونقلها صاحب «اللوامح» وابن جني^(١)، عن ابن عباس
وعبد الله بن عمرو والجحدري وعبد الله بن عبيد بن عمير^(٢).

وقرأ مسلمة بن محارب كذلك، إلا أنه رفع التاء جعلها خبراً ابتداءً مضمراً
أي: هي منه. وقرأ أيضاً في رواية أخرى بفتح الميم وتشديد النون وهاء كناية
مضمومة، جعله مصدراً مضافاً لضمير الله تعالى.

ورُفِعَ من وجهين، أحدهما بالفاعلية بـ «سَخَر» أي: سَخَر لَكُمْ هذه
الأشياء مِنْهُ عليكم. والثاني: أَنْ يَكُونَ خبراً مبتدأً مضمراً أي: هو، أو ذلك مِنْهُ
عليكم.

آ. (١٤) قوله: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا﴾: قد تقدّم نظيره
في سورة إبراهيم^(٣).

قوله: «لِيَجْزِيَ» قرأ^(٤) ابن عامر والأخوان «لنجزى» بنون العظمة أي:
لنجزى نحن. وباقي السبعة «ليجزى» بالياء من تحت مبنياً للفاعل أي:
ليجزى الله. وأبو جعفر بخلاف عنه وشيبة وعاصم في رواية كذلك، إلا أنه
مبنى للمفعول. هذا مع نصب «قوماً». / وفي القائم مقام الفاعل ثلاثة أوجه، [٧٩٩/أ]
أحدها: ضمير المفعول الثاني عاد الضمير عليه لدلالة السياق تقديره: لِيَجْزِيَ
هو أي: الخير قوماً. والمفعول الثاني من باب «أعطى» يقوم مقام الفاعل بلا

(١) المحتسب ٢/٢٦٢.

(٢) عبد الله بن عبيد بن عمير، أبو هاشم المكي، روى عن ثابت البناني وعبد الله بن
عباس وعبد الله بن عمر. قال النسائي: ليس به بأس. توفي سنة ١١٣. انظر:
تهذيب الكمال ٢/٧٠٨.

(٣) انظر: الدر المصون ٧/١٠٤.

(٤) انظر في قراءتها: السبعة ٥٩٥، والحجة ٦٦٠، والنشر ٢/٣٧٢، والقرطبي
١٦/١٦٢، والبحر ٨/٤٥، والتيسير ١٩٨.

- الجنائية -

خلاف^(١). ونظيره: «الدرهمُ أُعطي زيداً». الثاني: أن القائم مقامه ضميرُ المصدرِ المدلولِ عليه بالفعلِ أي: لِيُجْزَى الجِزَاءُ. وفيه نظر؛ لأنه لا يُتْرَكُ المفعولُ به ويُقام المصدرُ ولا سيما مع عَدَمِ التصريحِ به. الثالث: أن القائم مقامه الجارُ والمجرورُ. وفيه حُجَّةٌ للأخفشِ والكوفيين^(٢)، حيث يُجيزون نيابةً غيرِ المفعولِ به مع وجوده وأنشدوا^(٣):

..... ٤٠٣١ -

لَسُبِّ بِذَلِكَ الْجَرِّ وَالْكِلاِبِ

[وقوله]^(٤):

٤٠٣٢ - لَمْ يُعْنَ بِالْعِلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدَا

والبصريون لا يجيزونه.

آ. (١٨) قوله: ﴿عَلَى شَرِيعَةٍ﴾: هو المفعول الثاني لـ «جَعَلْنَاكَ». والشريعةُ في الأصل: ما يَرُدُّه النَّاسُ مِنَ المِياهِ فِي الأَنْهَارِ. يقال

(١) بل هناك خلاف انظره في: الارتشاف ١٨٦/٢.

(٢) انظر: الارتشاف ٢٩٤/٢.

(٣) البيت لجريبر وصدوره.

وَلَوْ وُلِدَتْ قَفِيرَةٌ جَرَّوْا كَلْبَ

وليس في ديوانه. وهو في الخزانة ١٦٣/١، والهمع ١٦٢/١، والدرر ١٤٤/١،

والخصائص ٣٩٧/١، وأمالي الشجري ٢١٥/٢.

(٤) بعده:

وَلَا شَفَى ذَا النِّعَى إِلَّا ذُو هُدَى

يُنسب البيت لرؤية وهو في ملحق ديوانه ١٧٣، ويُنسب للعجاج، وهو في الهمع

١٦٢/١، والدرر ١٤٤/١، والعيني ٥٢١/٢.

لذلك الموضع: شريعة. والجمع شرائع قال^(١):

٤٠٣٣- وفي الشرائع من جيلان مُقْتَنِصٌ
رَثُ الثيابِ خَفِيُّ الشخصِ مُنْسَرِبٌ
فاستعير ذلك للدين لأن العبادَ يَرُدُّونَ ما تَحيا به نفوسهم.

آ. (٢٠) قوله: ﴿هَذَا بَصَائِرُ﴾: أي: هذا القرآن. جمعُ
«بصيرة» باعتبار ما فيه. وقُرِئ^(٢) «هذه» رجوعاً إلى الآيات؛ ولأن القرآن
بمعناها كقوله^(٣):

٤٠٣٤-

سائِلُ بني أسدٍ ما هذه الصَّوْتُ

لأنه بمعنى الصيحة.

آ. (٢١) قوله: ﴿أَمْ حَسِبَ﴾: «أم» منقطعة، فتقدَّر بـ بل
والهمزة، أو بـ بل وحدها، أو بالهمزة وحدها. وتقدم تحقيق هذا^(٤).

آ. (٢١) قوله: ﴿كَالَّذِينَ آمَنُوا﴾: هو المفعول الثاني للجعل
أي: أن نجعلهم كائنين كالذين آمنوا أي: لا يحسبون ذلك، وقد تقدَّم في
سورة الحج^(٥): أَنَّ الْأَخْوَيْنِ وَحَفْصاً^(٦) قرؤوا هنا «سواء» بالنصب، والباقون

(١) تقدم برقم ١٧٣٥.

(٢) القرطبي ١٦/١٦٥، والكشاف ٣/٥١١.

(٣) تقدم برقم ٩١٧.

(٤) انظر: الدر المصون ١/٤٥٥.

(٥) انظر: إعرابه للآية ٢٥.

(٦) التيسير ١٩٨، والحجة ٦٦١، والنشر ٢/٣٧٢، والقرطبي ١٦/١٦٥.

بالرفع، ووَعدتُ بالكلام عليه هنا، فأقول وبالله التوفيق: أمّا قراءةُ النصبِ فيها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أَنْ تَنْصِبَ على الحالِ من الضميرِ المستترِ في الجارِ والمجرورِ وهما: «كالذين آمنوا»، ويكونُ المفعولُ الثاني للَجْعَلِ «كالذين آمنوا» أي: أَحسبوا أَنْ نَجْعَلَهُمْ مثلَهُمْ في حالِ استواءِ مَحياهم ومماتِهِمْ ليس الأمرُ كذلك. الثاني: أَنْ يَكُونَ «سواءً» هو المفعولُ الثاني للَجْعَلِ، و«كالذين» في محلِّ نصبٍ على الحالِ أي: لن نَجْعَلَهُمْ حالَ كونِهِمْ مثلَهُمْ سواءً، وليس معناه بذلك. الثالث: أَنْ يَكُونَ «سواءً» مفعولاً ثانياً لـ «حَسِبَ».

وهذا الوجهُ نحا إليه أبو البقاء^(١)، وأظنه غَلطاً لِمَا سَيَظْهَرُ لك فَإِنَّه قال: «ويُقرأُ بالنصب. وفيه وجهان، أحدهما: هو حالٌ من الضميرِ في الكافِ أي: نَجْعَلَهُمْ مثلَ المؤمنِينَ في هذه الحالِ. والثاني: أَنْ يَكُونَ مفعولاً ثانياً لـ «حَسِبَ» والكافُ حالٌ، وقد دَخَلَ استواءُ مَحياهم ومماتِهِمْ في الحُسبانِ، وعلى هذا الوجهِ مَحياهم ومماتِهِمْ مرفوعانِ بـ «سواءً»^(٢)؛ لأنَّه قد قَوِيَ باعتماده» انتهى. فقد صرَّحَ بأنَّه مفعولٌ ثانٍ للحُسبانِ. وهذا لا يَصِحُّ البتَّة؛ لأنَّ «حَسِبَ» وأخواتها إذا وَقَعَ بعدها «أَنَّ» المشددةُ أو «أَنَّ» المخففةُ أو الناصبةُ سَدَّتْ مَسَدَّ المفعولينِ، وهنا قد وَقَعَ بعد الحُسبانِ «أَنَّ» الناصبةُ فهي سادَّةٌ مَسَدَّ المفعولينِ، فَمِنْ أين يَكُونُ «سواءً» مفعولاً ثانياً لـ حَسِبَ؟

فإن قلت: هذا الذي قُلْتَهُ رأيُ الجمهورِ سيبويه^(٣) وغيره، وأمّا غيرُهُم كالأخفش فيدعي أنها تَسُدُّ مَسَدَّ واحدٍ. إذا تَقَرَّرَ هذا فقد يجوزُ أَنْ أبنا البقاءِ ذَهَبَ هذا المذهبَ، فأعرب «أَنَّ نَجْعَلَهُمْ» مفعولاً أولً و«سواءً» مفعولاً ثانياً.

(١) الإملاء ٢/٢٣٢ - ٢٣٣.

(٢) قال: «لأنه بمعنى مستو».

(٣) انظر: الكتاب ١/٦٤.

فالجواب: أن الأخفض صرّح بأن المفعول الثاني حيثُ يكون محذوفاً. ولئن سلّمنا أنه لا يُحذف امتنع من وجه آخر: وهو أنه قد رفع به «محيّاهم ومماتّهم» لأنه بمعنى مُستو كما تقدّم، ولا ضمير يَرُجِع من مرفوعه إلى المفعول الأول، بل رَفَعَ أجنبياً من المفعول الأول. وهو نظير: «حَسِبْتُ قِيَامَكَ مُستوياً ذهابك وعدّمه».

ومن قرأ بالرفع^(١) فتحتمل قراءته وجهين، أحدهما: أن يكون «سواء» خبراً^(٢) مقدماً. و «محيّاهم» مبتدأ مؤخرًا/ ويكون «سواء» مبتدأ و «محيّاهم» [ب/٧٩٩] خبره. كذا أعربوه. وفيه نظرٌ تقدّم في سورة الحج^(٣) وهو: أنه نكرة لا مسوّغ فيها، وأنه متى اجتمع معرفة ونكرة جعلت النكرة خبراً لا مبتدأ. ثم في هذه الجملة ثلاثة أوجه، أحدها: أنها استثنائية. والثاني: أنها بدلٌ من الكاف الواقعة مفعولاً ثانياً. قال الزمخشري^(٤): «لأن الجملة تقع مفعولاً ثانياً فكانت في حكم المفرد. ألا تراك لو قلت: أن نجعلهم سواءً محيّاهم ومماتّهم، كان سديداً، كما تقول: ظننتُ زيداً أبوه منطلقاً». قال الشيخ^(٥): «وهذا - أعني إبدال الجملة من المفرد^(٦) - أجازه ابن جني^(٧) وابن مالك^(٨)، ومنعه

(١) أي: رفع سواء.

(٢) الأصل «خبر مقدم» وهو سهر.

(٣) انظر: إعرابه للآية ٢٥.

(٤) الكشاف ٥١٢/٣.

(٥) البحر ٤٧/٨.

(٦) انظر: المغني ٥٥٦.

(٧) واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان
قال: «كيف يلتقيان» بدل من حاجة كأنه قال: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعدُّ التقائهما.

(٨) انظر: شرح التسهيل له ٣/٣٤٠.

ابن العَلجِ»، ثم ذكر عنه كلاماً كثيراً في تقرير ذلك ثم قال: «والذي يَظْهَرُ أنه لا يجوزُ»، يعني ما جَوَزَهُ الزمخشريُّ قال: «لأنها بمعنى التصييرِ ولا يجوزُ: «صَيَّرْتُ زيدا أبوه قائمٌ» لأن التصييرَ انتقالٌ من ذاتٍ إلى ذاتٍ، أو من وصفٍ في الذاتِ إلى وصفٍ فيها. وتلك الجملةُ الواقعةُ بعد مفعولِ «صَيَّرْتُ» المقدرةُ مفعولاً ثانياً ليس فيها انتقالٌ مما ذَكَرْنَا فلا يجوزُ». قلت: ولقائل أن يقول: بل فيها انتقالٌ مِنْ وصفٍ في الذاتِ إلى وصفٍ فيها؛ لأنَّ النحاةَ نَصُّوا على جوازِ وقوعِ الجملةِ صفةً وحالاً نحو: مررتُ برجلٍ أبوه قائمٌ، وجاء زيدٌ أبوه قائمٌ. فالذي حكموا عليه بالوصفيَّةِ والحاليةِ يجوزُ أن يقعَ في حَيِّزِ التَّصْيِيرِ؛ إذ لا فرقُ بين صفةٍ وصفيةٍ من هذه الحيثيةِ.

الثالث: أن تكونَ الجملةُ حالاً، التقدير: أم حَسِبَ الكفارَ أن نُصَيِّرَهم مثلَ المؤمنين في حالِ استواءِ محياهم ومماتهم، ليسوا كذلك بل هم مُفترقون. وهذا هو الظاهر عند الشيخ. وعلى الوجهين الأخيرين تكونُ الجملةُ داخلَةً في حَيِّزِ الحُسبانِ. وإلى ذلك نحا ابن عطية^(١) فإنه قال: «يَقْتَضِي هذا الكلامُ أن لفظَ الآيةِ خبرٌ، ويظهرُ أن قوله: «سواءٌ محياهم ومماتهم» داخلٌ في المَحْسَبَةِ المُنكَرَةِ السَيِّئَةِ، وهذا احتمالٌ حسن والأولُ جيدٌ انتهى. ولم يبين كيفيةَ دخوله في الحُسبانِ، وكيفيةُ أحدِ الوجهين الأخيرين: إما البدلِ وإما الحاليةِ كما عَرَفْتَهُ.

وقرأ^(٢) الأعمشُ «سواءٌ» نصباً «مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتَهُمْ» بالنصبِ أيضاً. فأما «سواءٌ» فمفعولٌ ثانٍ أو حالٌ كما تقدَّم. وأما نصب «مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتَهُمْ» ففيه وجهان، أحدهما: أن يكونا ظَرْفِيَّيَ زمانٍ، وانتصبا على البدلِ مِنْ مفعولِ

(١) المحرر ٣١٤/١٤.

(٢) البحر ٤٧/٨، والقرطبي ١٦٦/١٦.

«نَجَعَلَهُمْ» بدلِ اشتمال، ويكون «سواءً» على هذا هو المفعول الثاني .
والتقدير: أن نجعلَ محياهم ومماتهم سواءً . والثاني : أن ينتصبا على الظرف
الزمني . والعاملُ : إما الجعلُ أو سواء . والتقدير: أن نجعلَهُم في هَذَيْنِ الوَقْتَيْنِ
سواءً، أو نجعلَهُم مُستَوين في هَذَيْنِ الوَقْتَيْنِ .

قال الزمخشري^(١) مقدراً لهذا الوجه : «وَمَنْ قرأ بالنصبِ جَعَلَ «مَحْيَاهُمْ
ومماتهم» ظَرْفَيْنِ كَمَقْدَمِ الحَاجِّ وَخُفُوقِ النجم» . قال الشيخ^(٢) : «وتمثلهُ
بِخُفُوقِ النجم ليس بجيدٍ ؛ لأنَّ «خُفُوقَ» مصدرٌ ليس على مَفْعَلٍ فهو في الحقيقةِ
على حَذْفِ مضافٍ أي : وقتَ خُفُوقِ بخلافِ مَحْيَا ومَمَاتِ ومَقْدَمِ فإنها موضوعةٌ
على الاشتراكِ بين ثلاثةِ معاني : المصدرية والزمانية والمكانية . فإذا اسْتَعْمَلْتَ^(٣)
مصدرًا كان ذلك بطريقِ الوَضْعِ لا على حَذْفِ مضافٍ كخُفُوقٍ ؛ فإنه لا بُدَّ مِنْ
حَذْفِ مضافٍ لكونه موضوعاً للمصدرية» . وهذا أمرٌ قريبٌ لأنه إنما أراد أنه وَقَعَ
هذا اللفظُ مُراداً به الزمانُ . أمَّا كونه بطريقِ الأصالةِ أو الفرعيةِ فلا يَضُرُّ ذلك .

والضميرُ في «مَحْيَاهُمْ ومماتهم» يجوزُ أن يعودَ على القَبِيلَيْنِ بمعنى : أن
مَحْيَا المؤمنين ومماتهم سواءً عند الله في الكرامةِ، ومَحْيَا المجترحين ومماتهم
سواءً في الإهانةِ عنده، فَلَفَّ الكلامُ اتِّكالاَ على ذَهْنِ السَّامِعِ وفهيمه . ويجوزُ أن
يعودَ على المُجترحين فقط . أَخْبَرَ أن حالَهُم في الزمانينِ سواءً .

قال أبو البقاء^(٤) : «ويُقْرَأُ «مَمَاتَهُمْ» بالنصبِ أي : في مَحْيَاهُمْ ومماتهم .

(١) الكشاف ٥١٢/٣ .

(٢) البحر ٤٨/٨ .

(٣) عبارة البحر : «فإذا اسْتَعْمَلْتَ اسمَ مكانٍ أو زمانٍ لم يكن ذلك على حذفِ مضافٍ
قامت هذه مقامه، لأنها موضوعةٌ للزمانِ وللمكانِ كما وُضِعَتْ للمصدرِ، فهي مشتركة
بين هذه المدلولاتِ الثلاثةِ بخلافِ : خُفُوقِ النجم فإنه وُضِعَ للمصدرِ فقط» .

(٤) الإملاء ٢٣٣/٢ .

والعاملُ «نَجْعَلُ» أو سواء. وقيل: هو ظرفٌ». قلت: قوله: «وقيل» هو القولُ الأولُ بعينه^(١).

قوله: «ساء ما يَحْكُمُونَ» قد تقدّم إعرابه^(٢). وقال ابنُ عطية^(٣) هنا: «ما» مصدريةٌ أي: ساء الحكمُ حُكْمُهُمْ.

آ. (٢٢) قوله: ﴿بِالْحَقِّ﴾: فيه ثلاثة أوجهٍ: حالٌ من الفاعلِ أو من المفعولِ أو الباءُ للسببية.

قوله: «وَلتُجْزَى» فيه ثلاثة أوجهٍ: أَنْ يكونَ عطفاً على «بِالْحَقِّ» في المعنى؛ لأنَّ كلاً منهما سببٌ / فعطفَ العلةَ على مثلها. الثاني: أنها معطوفةٌ على مُعَلَّلٍ محذوفٍ تقديره: لِيَدُلَّ بها على الدلالةِ على قُدْرَتِهِ «وَلتُجْزَى». الثالث: أَنْ تكونَ لامَ الصيرورةِ أي: وصار الأمرُ منها مِنْ حيثِ اهتدى بها قومٌ وَضَلَّ عنها آخرون.

آ. (٢٣) قوله: ﴿أَفَرَأَيْتَ﴾: بمعنى: أخبرني، وتقدّم حكمها مشروحاً^(٤). والمفعولُ الأولُ «مَنْ اتَّخَذَ»، والثاني محذوف، تقديره بعد غشاوة: أيهتدي، ودلَّ عليه قوله: «فَمَنْ يَهْدِيهِ» وإنما قُدْرَتَهُ بعد غشاوة لأجلِ صلَاتِ الموصولِ.

قوله: «على عِلْمٍ» حالٌ من الجلالةِ أي: كائناً على علمٍ منه فيه أنه أهلٌ لذلك. وقيل: حالٌ من المفعولِ أي: أضلَّهُ وهو عالمٌ، وهذا أشنعُ له.

(١) لأنَّ الظرفَ بتقدير «في».

(٢) انظر: الدر المصون ٣٤٨/٤.

(٣) المحرر ٣١٥/١٤.

(٤) انظر: الدر المصون ٦١٥/٤.

وقرأ^(١) الأعرجُ «آلهة» على الجمع، وعنه كذلك مضافة لضميره: «آلهته هواه».

قوله: «غشاوة» قرأ الأخوان^(٢) «غَشَوَة» بفتح الغين وسكونِ الشين. والأعمشُ وابنُ مصرف كذلك إلا أنهما كسرا الغين. وباقِي السبعة «غِشاوة» بكسر الغين. وابنُ مسعود والأعمشُ أيضاً بفتحها، وهي لغة ربيعة. والحسن وعكرمة وعبد الله أيضاً بضمها، وهي لغة عكّلية. وتقدّم الكلامُ في ذلك أولَ البقرة^(٣)، وأنه قُرئ هناك بالعين المهملة^(٤). والعامّة: «تَدكُّرون» بالتشديد والجحدري^(٥) بتخفيفها. والأعمشُ بتاءين «تَدكُّرون».

قوله: «مِنْ بَعْدِ اللَّهِ» أي: مِنْ بَعْدِ إِضْلَالِ اللَّهِ إِيَّاهُ.

آ. (٢٤) قوله: ﴿وَقَالُوا مَا (٦) هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا﴾: تقدّم نظيرُ هذه الآياتِ كلّها. وقرأ^(٧) زيد بن علي «نُحيا» بضمّ النون.

آ. (٢٥) قوله: ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾: العامّة على نصب الحجّة. وزيد بن علي^(٨) وعمرو بن عبيد وعبيد بن عمير بالرفع وتقدّم تأويلُ

(١) البحر ٤٨/٨، والشواذ ١٣٨.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٥٩٥، والنشر ٣٧٢/٢، والتيسير ١٩٩، والقرطبي ١٦٩/١٦، والحجة ٦٦١، والبحر ٤٩/٨، والشواذ ١٣٨.

(٣) انظر: الدر المصون ١١٣/١.

(٤) وهي قراءة طاوس انظر: الشواذ ٢.

(٥) البحر ٤٩/٨، والكشاف ٥١٢/٣.

(٦) الأصل: «إن هي» وهو سهو.

(٧) القرطبي ١٦/١٧٠، والبحر ٤٩/٨.

(٨) الإتحاف ٤٦٧/٢، والبحر ٤٩/٨، والنشر ٣٧٢/٢.

ذلك، و«ما كان» جواب «إذا» الشرطية. وجعله الشيخ^(١) دليلاً على عدم إعمال جواب «إذا» فيها؛ لأن «ما» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها قال: «وخالفت غيرها من أدوات الشرط، حيث لم تفترن الفاء بجوابها إذا نُفي بـ «ما»^(٢).

آ. (٢٧) قوله: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ﴾: في عاملة وجهان، أحدهما: أنه «يُخْسَرُ» ويومئذٍ بدلٌ من «يومَ تقومُ»، التنوينُ على هذا تنوينُ عوضٍ من جملةٍ مقدرةٍ، ولم يتقدم من الجمل إلا «تقومُ الساعةُ» فيصير التقدير: ويومَ تقومُ الساعةُ يومئذٍ تقومُ الساعةُ. وهذا الذي قدره ليس فيه مزيدٌ فائدةٍ، فيكونُ بدلاً توكيدياً. والثاني: أن العاملَ فيه مقدرٌ. قالوا: لأن يومَ القيامةِ حالةٌ ثالثةٌ ليست بالسماءِ ولا بالأرضِ؛ لأنهما يتبدلان فكأنه قيل: والله مُلْكُ السمواتِ والأرضِ، والمُلْكُ يومَ تقومُ. ويكون قوله «يومئذٍ» معمولاً ليخسرُ. والجملةُ مستأنفةٌ من حيث اللفظُ، وإن كان لها تعلقٌ بما قبلها من حيث المعنى.

آ. (٢٨) قوله: ﴿جَائِيَةً﴾: حالٌ؛ لأن الظاهر أن الرؤيةَ بصريَّةً. والجائيةُ أي: على الرُكْبِ؛ لأنها خائفةٌ والمدنَّبُ مُستوفِزٌ. وقيل: مجتمعةٌ، ومنه: الجُثُوَّةُ للقبرِ لاجتماعِ الأحجارِ عليه. قال^(٣):

٤٠٣٥- تَرَى جُثُوتَيْنِ مِنْ تُرَابٍ عَلَيْهِمَا

صَفَائِحُ صُمٍّ مِنْ صَفِيحٍ مُنْضَدٍ

وقرىء^(٤) «جاذيةً» بالذال المعجمة، وهو أشدُّ استيفازاً من الجائي.

(١) البحر ٤٩/٨.

(٢) قال: «بخلاف أدوات الشرط فلا بد من الفاء تقول: إن تَزُرْنَا فما جَفَوْنَا».

(٣) البيت لطرفة وهو في ديوانه ٣٦، وشرح القصائد للأنباري ٢٠٠. والصفائح: صخور عراض صلاب. والصفائح: الحجارة العراض. المنضد: الذي نضد على القبر.

(٤) البحر ٥٠/٨.

- الجائية -

قوله: «كُلُّ أُمَّةٍ الْعَامَّةُ عَلَى الرَّفْعِ بِالْإِبْتِدَاءِ. وَ«تُدْعَى» خَيْرُهَا. ويعقوب^(١) بالنصبِ على البدلِ مِنْ «كُلُّ أُمَّةٍ» الأولى بدلِ نكرةٍ موصوفةٍ مِنْ مثْلِهَا.

قوله: «الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ» هذه الجملةُ معمولَةٌ لقولِ مضميرِ التقديرِ: يُقَالُ لَهُمْ: الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ. واليومَ معمولٌ لِمَا بَعْدَهُ «وَمَا كُنْتُمْ» هو المفعولُ الثاني.

آ. (٢٩) قوله: ﴿يَنْطِقُ﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا، وَأَنْ يَكُونَ خَيْرًا ثَانِيًا، وَأَنْ يَكُونَ «كِتَابْنَا» بَدَلًا وَ«يَنْطِقُ» خَيْرٌ وَحْدَهُ. وَ«بِالْحَقِّ» حَالٌ.

آ. (٣١) قوله: ﴿أَفَلَمْ﴾: هو على إضمارِ القولِ أيضًا. وقَدَّرَ الزمخشريُّ^(٢) على عَادَتِهِ جَمَلَةً بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْفَاءِ أَي: أَلَمْ تَأْتِكُمْ رُسُلِي فَلِمَ تَكُنْ آيَاتِي.

آ. (٣٢) قوله: ﴿إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ﴾: الْعَامَّةُ عَلَى كَسْرِ الْهَمْزَةِ: لَأَنَّهَا مَحْكِيَّةٌ بِالْقَوْلِ. وَالْأَعْرَجُ^(٣) وَعَمْرُو بْنُ فَائِدٍ بَفَتْحِهَا. وَذَلِكَ مُخَرَّجٌ عَلَى لُغَةِ سُلَيْمٍ: يُجْرُونَ الْقَوْلَ مُجْرَى الظَّنِّ مَطْلَقًا. وَفِيهِ قَوْلُهُ^(٤):

٤٠٣٦- إِذَا قُلْتُ أَنِّي آيِبٌ أَهْلَ بِلَدَةٍ

(١) الشواذ ١٣٨، والإتحاف ٤٦٧/٢، والنشر ٣٧٢/٢، والمحتسب ٢٦٢/٢، والقرطبي ١٧٥/١٦.

(٢) الكشاف ٥١٣/٣.

(٣) البحر ٥١/٨.

(٤) تقدم برقم ٣٣٣.

قوله: «والساعة» قرأ حمزة^(١) بنصبها عطفاً على «وعد الله». والباقون برفعها، وفيه ثلاثة أوجه: الابتداء وما بعدها من الجملة المنفية خبرها. الثاني: العطف على محل اسم «إن» لأنه / قبل دخولها مرفوع بالابتداء. الثالث^(٢): أنه عطف على محل «إن» واسمها معاً؛ لأن بعضهم كالفارسي والزمخشري^(٣) يرون أن لـ «إن» واسمها موضعاً، وهو الرفع بالابتداء.

قوله: «الإظنا» هذه الآية لا بد فيها من تأويل: وذلك أنه يجوز تفرغ العامل لما بعده من جميع معمولاته، مرفوعاً كان أو غير مرفوع، إلا المفعول المطلق فإنه لا يُفَرِّغُ له. لا يجوز «ما ضربت إلا ضرباً» كأنه لا فائدة فيه؛ وذلك أنه بمنزلة تكرير الفعل فكأنه في قوة «ما ضربت إلا ضربت». وكانت هذه العلة حطرت لي حتى رأيت مكياً^(٤) وأبا البقاء^(٥) نحوا إليها فلله الحمد.

وقال الزمخشري^(٦): «فإن قلت: ما معنى «إن نطن إلا ظناً»؟ قلت: أصله نطن ظناً. ومعناه إثبات الظن فحسب. فأدخل حرف النفي والاستثناء ليفاد إثبات الظن ونفي ما سواه؛ وزيد نفي ما سوى الظن توكيداً بقوله: «وما نحن بمُستيقنين». فظاهر كلامه أنه لا يتأول الآية بل حملها على ظاهرها؛ ولذلك قال الشيخ^(٧): «وهذا كلام من لا شعور له بالقاعدة النحوية: من أن التفرغ

(١) السبعة ٥٩٥، والحجة ٦٦٢، والبحر ٥١/٨، والتيسير ١٩٩، والقرطبي ١٧٦/١٦.

(٢) الأصل «الثاني» وهو سهو.

(٣) الكشاف ٥١٣/٣.

(٤) مشكل الإعراب ٢٩٨/٢.

(٥) الإملاء ٢٣٣/٢.

(٦) الكشاف ٥١٣/٣ - ٥١٤.

(٧) البحر ٥٢/٨.

يكون في جميع المعمولاتِ مِنْ فاعلٍ ومفعولٍ وغيرهما إلا المصدرَ المؤكَّدَ فإنه لا يكونُ فيه».

وقد اختلفَ الناسُ في تأويلها على أوجهٍ، أحدها: ما قاله المبردُ وهو: أنَّ الأصلَ: إنَّ نحنُ إلا نَظَنُّ ظناً. قال: «ونظيرُهُ ما حكاه أبو عمرو «ليس الطَّيْبُ إلاَّ المِسْكُ»^(١) تقديره: ليس إلاَّ الطَّيْبُ المِسْكُ» قلتُ: يعني أن اسمَ «ليس» ضميرُ الشأنِ مستترٌ فيها، وإلاَّ الطَّيْبُ المِسْكُ في محل نصب خبرها، وكأنه خفي عليه أن لغةَ تميمٍ إبطالُ عملِ «ليس» إذا انتقض نفيها بـ «إلاَّ» قياساً على «ما» الحجازية، والمسألةُ طويلةٌ مذكورةٌ في كتابي «شرح التسهيل» وعليها حكايةُ جَرَّتْ بين أبي عمرو وعيسى بن عمر. الثاني: أنَّ «ظناً» له صفةٌ محذوفةٌ تقديره: إلاَّ ظناً بيّناً، فهو مختصٌّ لا مؤكَّد. الثالث: أنَّ يُضْمَنَ «نظنُّ» معنى نَعْتَدُ، فينتصبُ «ظناً» مفعولاً به لا مصدرًا. الرابع: أنَّ الأصلَ: إنَّ نظنُّ إلاَّ أنكم تظنون ظناً، فحذف هذا كله، وهو معزُّو للمبرد أيضاً. وقد ردَّوه عليه: من حيثُ إنه حذَفَ أنَّ واسمها وخبرها وأبقى المصدرَ. وهذا لا يجوز. الخامس: أنَّ الظنَّ يكونُ بمعنى العِلْمِ والشكِّ فاستثنى الشكُّ كأنه قيل: ما لنا اعتقادٌ إلاَّ الشكُّ. ومثلُ الآية قولُ الأعشى^(٢):

٤٠٣٧- وحلَّ به الشَّيبُ أثقاله

وما اعترَّه الشَّيبُ إلاَّ اعتراراً

يريد اعتراراً بيّناً.

آ. (٣٤) قوله: ﴿لِقَاءِ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾: من التوسُّعِ في

(١) انظر: الكتاب ٧٣/١، ومجالس العلماء ٣١٤.

(٢) ديوانه ٤٥. واعتره: عرض له.

- الجائية -

الظرف؛ حيث أضاف إليه ما هو واقع فيه كقوله: «بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ»^(١).
وتقدّم الخلاف في قوله: «لَا يُخْرَجُونَ» في أول الأعراف^(٢). وتقدّم معنى
الاستعتاب^(٣).

آ. (٣٦) قوله: ﴿رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَرَبِّ الْأَرْضِ وَرَبِّ
الْعَالَمِينَ﴾: قرأ العامة «رَبِّ» في الثلاثة بالجرّ تبعاً للجلالة بيانا أو بدلاً
أو نعتاً. وابن محيصر^(٤) برفع الثلاثة على المدح بإضمار «هو».

آ. (٣٧) قوله: ﴿وَلَهُ الْكِبْرِيَاءُ فِي السَّمَاوَاتِ﴾: يجوز أن
يكون «في السموات» متعلقاً بمحذوف حالاً من «الكبرياء»، وأن يتعلّق بما تعلّق
به الظرف الأول لوقوعه خبراً. ويجوز أن يتعلّق بنفس «الكبرياء» لأنها مصدر.
وقال أبو البقاء^(٥): «وَأَنْ يَكُونَ - يعني في السموات - ظرفاً، والعامل فيه
الظرف الأول والكبرياء؛ لأنها بمعنى العظمة» ولا حاجة إلى تأويل الكبرياء
بمعنى العظمة فإنها ثابتة المصدرية.

[تَمَّتْ بِعَوْنِ تَعَالَى سُورَةِ الْجَائِيَةِ]

(١) الآية ٣٣ من سبأ.

(٢) انظر: الدر المصون ٢٨٥/٥.

(٣) انظر: إعرابه للآية ٢٤ من فصلت.

(٤) القرطبي ١٦/١٧٨، والبحر ٨/٥٢.

(٥) الإملاء ٢/٢٣٣.

سورة الأحقاف

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٣) قوله: ﴿عَمَّا أَنْذِرُوا﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ «ما» مصدريةً أي: عن إنذارهم، أو بمعنى الذي أي: عن الذي أُنذِرُوهُ. و«عن» متعلقةٌ بالإعراض و«مُعْرِضُونَ» خبرُ الموصول.

آ. (٤) قوله: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾: تقدّم حُكْمُهَا^(١). ووقع بعدها «أرؤني» فاحتملت وجهين، أحدهما: أَنْ تكونَ توكيداً لها لأنَّهما بمعنى أخبروني، وعلى هذا يكونُ المفعولُ الثاني لـ «أَرَأَيْتُمْ» قوله: «ماذا خَلَقُوا» لأنه استفهامٌ، والمفعولُ الأولُ هو قوله: «ما تَدْعُونَ». والوجه الثاني: أَنْ لا تكونَ مؤكدةً لها، وعلى هذا تكونُ المسألةُ من بابِ التنازعِ لأنَّ «أَرَأَيْتُمْ» يطلب ثانياً، و«أرؤني» كذلك، وقوله: «ماذا خَلَقُوا» هو المتنازِعُ فيه، وتكونُ المسألةُ من إعمالِ الثاني والحذفِ من الأولِ. وجوزَ ابنُ عطية^(٢) في «أَرَأَيْتُمْ» أَنْ لا يتعدى. وجعل «ما تَدْعُونَ» استفهاماً معناه التوبيخُ. قال: «وتَدْعُونَ» معناه «تَعْبِدُونَ» قلت: وهذا رأيُ الأخفشِ وقد قال بذلك في قوله: «قال أَرَأَيْتَ إذْ أَوْينَا إلى الصخرة»^(٣) وقد مضى ذلك.

(٢) المحرر ٨/١٥.

(١) انظر: الدر ٤/٦١٥.

(٣) الآية ٦٣ من الكهف. وانظر: الدر المصون ٧/٥٢١، ومعاني القرآن للأخفش

- الأحفاف -

قوله: «من الأرض» هذا بيان الإبهام الذي في قوله: «ماذا خلَقُوا».

قوله: «أم لهم» هذه «أم» المنقطعة. والشُّرك: المشاركة.

قوله: «مِنْ قَبْلِ هَذَا» صفة لـ «كتاب» أي: بكتاب مُنَزَّلٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا

[أ/٨٠١] كذا قَدَّرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(١). وَالْأَحْسَنُ أَنْ يُقَدَّرَ/ كَوْنُ^(٢) مُطْلَقٌ أَيْ: كَائِنٌ مِنْ قَبْلِ

هَذَا^(٣).

قوله: «أو أَثَارَةٍ الْعَامَةِ عَلَى «أثارة» وهي مصدر^(٤) عَلَى فَعَالَةٍ كَالسَّمَاخَةِ

وَالغَوَايَةِ وَالضَّلَالَةِ، وَمَعْنَاهَا الْبَقِيَّةُ مِنْ قَوْلِهِمْ: سَمِنَتِ النَّاقَةُ عَلَى أَثَارَةٍ مِنْ لَحْمٍ،

إِذَا كَانَتْ سَمِينَةً ثُمَّ هَزَلَتْ، وَبَقِيَتْ بَقِيَّةً مِنْ شَحْمِهَا ثُمَّ سَمِنَتْ. وَالْأَثَارَةُ غَلَبَ

اسْتِعْمَالُهَا فِي بَقِيَّةِ الشَّرَفِ. يُقَالُ: لِفُلَانٍ أَثَارَةٌ أَيْ: بَقِيَّةُ أَشْرَافٍ، وَيُسْتَعْمَلُ فِي

غَيْرِ ذَلِكَ. قَالَ الرَّاعِي^(٥):

٤٠٣٨- وَذَاتِ أَثَارَةٍ أَكَلْتُ عَلَيْهَا

نَبَاتًا فِي أَكْسَمِيهِ قِفَارًا

وقيل: اشتقاقها مِنْ أَثَرَ كَذَا أَيْ: أَسْنَدَهُ. وَمِنْهُ قَوْلُ عُمَرَ^(٦): «مَا خَلَقْتُ

(١) الإملاء ٢/٢٣٣.

(٢) هذه الصفحة أصابها حرم وطمس، أثبتنا معظمها من (ش).

(٣) لأن الكون المختص لا يحذف.

(٤) انظر: عمدة الحفاظ ص ٨.

(٥) ديوانه ٦٦، يصف ناقه ذات سمين لأن الأثارة هنا البقية من الشحم العتيق. الأكمة:

ج كمام وهو العلف. والقفار أي: خال من الناس فرعته وحدها. ونسب البيت في

اللسان (أثر) إلى الشماخ.

(٦) قال أبو عبيد في غريب الحديث ٥٨/٢: «وقال أبو عبيد في حديث النبي عليه

السلام: «أنه سمع عمر رضي الله عنه يحلف بأبيه فنهاه عن ذلك قال: «فما خلقتُ

بها ذاكراً ولا آثراً». أما قوله: «ذاكراً» فليس من الذكر بعد النسيان إنما أراد متكلماً =

ذاكراً ولا آثراً^(١) أي : مُسنداً له عن غيري . وقال الأعشى^(٢) :

٤٠٣٩- إن الذي فيه تَمَارَيْتُما
بَيْنَ لِسَامِعٍ وَالْأَثْرِ

وقيل فيها غيرُ ذلك . وقرأ^(٣) عليُّ وابنُ عباسٍ وزيد بن عليٍّ وعكرمة في آخرين «أثرة» دون ألفٍ، وهي الواحدة . ويُجمع على أثرٍ كَقَتْرَةٍ وَقَتْرٍ^(٤) . وقرأ الكسائيُّ «أثرة» و«إثرة» بضم الهمزة وكسرها مع سكونِ الشاء . وقتادةُ والسلميُّ بالفتح والسكون . والمعنى : بما يُؤثرُ ويُرَوَى . أي : ايتوني بخبرٍ واحدٍ يشهدُ بصحة قولكم . وهذا على سبيلِ التَّنْزِيلِ لِلْعِلْمِ بِكَذِبِ الْمُدَّعِي . و«مِنْ عِلْمٍ» صفةٌ لأثارة .

آ . (٥) قوله : ﴿وَمَنْ أَضَلُّ﴾ : مبتدأ وخبرٌ .

قوله : «مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ» «مَنْ» نكرةٌ موصوفةٌ أو موصولةٌ، وهي مفعولٌ بقوله : «يَدْعُو» .

قوله : «وهم عن دعائهم» يجوزُ أَنْ يَكُونَ الضميرانُ عائِدِينَ على «مَنْ» مِنْ قوله : «مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ» وهم الأصنامُ وتُوَقَّعُ عليهم «مَنْ» لمعاملتهم إياها معاملةً العقلاء، أو لأنه أراد جميعَ مَنْ عُبِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ . وَعَلَبَ العقلاء، ويكون

به كقولك ذكرت لفلان حديث كذا وكذا . وقوله : «ولا آثراً» يريد ولا مخبراً عن غيري أنه حلف به . يقول : لا أقول إن فلاناً قال وأبي لا أفعل كذا وكذا . وانظر : النهاية ٢٢/١ ، عمدة الحفاظ ص ٨ .

(١) ديوانه ١٤١ ، برواية «والناظر» بدل «والآثر» وغريب الحديث ٥٩/٢ .

(٢) انظر في قراءتها : المحتسب ٢/٢٦٤ ، والقرطبي ١٦/١٨٢ ، والبحر ٨/٥٥ ، والشواذ ١٣٩ .

(٣) القفرة : الغبرة .

قد راعى معنى «مَنْ» فلذلك جَمَعَ في قوله: «وهم» بعدما راعى لفظها فأفردَ في قوله: «يَسْتَجِيبُ» وقيل: يعود على «مَنْ» مِنْ قوله «وَمَنْ أَضَلُّ»، وَحُمِلَ أولاً على لفظها فَأفردَ في قوله: «يَدْعُو»، وثانياً على معناها فَجُمِعَ في قوله: «وهم» عن دعائهم غافلون».

آ. (٧) قوله: ﴿قال الذين كفروا لِلْحَقِّ﴾: هنا أقام ظاهرين مقام مضمريين؛ إذ الأصل: قالوا لها، أي لآيات، ولكنه أبرزهما ظاهرين لأجل الوصفين المذكورين. واللام في «للحق» للعلقة.

آ. (٩) قوله: ﴿يَدْعَا﴾: فيه وجهان، أحدهما: على حذف مضافٍ تقديره: ذا يدع، قاله أبو البقاء^(١). وهذا على أن يكونَ اليَدْعُ مصدرًا. والثاني: أن اليَدْعَ بنفسه صفةٌ على فعلٍ بمعنى بديع كالخِفِّ والخَفِيفِ. واليَدْعُ والبدِيعُ: ما لم يُرَله مِثْلٌ، وهو من الابتداع وهو الاختراع. أنشد قطرب^(٢):
٤٠٣٩ب - فما أنا يَدْعُ مِنْ حَوادِثَ تَعْتَرِي

رجالاً عَرَّتْ مِنْ بَعْدِ بُؤْسَى بِأَسْعَدِ
وقرأ^(٣) عكرمة وأبو حيوَةَ وابنُ أبي عبلَةَ «يَدْعَا» بفتح الدال جمع يَدْعَة أي: ما كنتَ ذا يَدْعٍ. وجَوَّزَ الزمخشري^(٤) أن يكونَ صفةً على فَعَل كـ «دِين قِيم» و«لحم زِيم»^(٥). قال الشيخ^(٦): «ولم يُثْبِتْ سيبويه صفةً على فَعَل إلا

(١) الإملاء ٢/٢٣٤.

(٢) البيت لعدي بن زيد، وهو في ديوانه ١٠٤، والبحر ٨/٥٦، وتفسير القرطبي ١٨٥/١٦.

(٣) المحتسب ٢/٢٦٤، والقرطبي ١٦/١٨٥، والبحر ٨/٥٦.

(٤) الكشف ٣/٥١٧.

(٥) لحم زيم: متفرق.

(٦) البحر ٨/٥٦.

- الأحقاف -

قوماً عِدًا^(١)، وقد استُدرك عليه «لحم زِيم» أي: متفروق، وهو صحيح. فأما «يَم» فمقصود من قيام، ولولا ذلك لصحَّت عينه كما صحَّت في جَوَل وِعَوْض. وأما قولُ العرب: «مكان سَوَى»^(٢) و«ماء رَوَى» ورجل رَضاً وماء صِرَى^(٣) فمتأوِّلة عند التَّصريفيين: قلت: تأويلها إمَّا بالمصدرية أو القَصْر كَيَم في قيام.

وقرأ أبو حيوة أيضاً ومجاهد «بَدَع» بفتح الباء وكسر الدال وهو وصف كحَلِيز.

وقوله: «يُفَعَلُ» العامة على بنائه للمفعول. وابنُ أبي عبله^(٤) وزيد ابن علي مبنياً للفاعل أي: الله تعالى. والظاهر أن «ما» في قوله: «ما يُفَعَلُ بي» استفهامية مرفوعة بالابتداء، وما بعدها الخبر، وهي معلقة لأذري عن العمل، فتكون سادةً مسدَّةً مفعوليتها. وجَوَز الزمخشري^(٥) أن تكون موصولة منصوبة يعني أنها متعدية لواحدٍ أي: لا أعرفُ الذي يفعله اللهُ تعالى.

قوله: «إِلَّا ما يُوْحَى» العامة على بناء «يُوْحَى» للمفعول. وقرأ^(٦) ابن عمير بكسر الحاء على البناء للفاعل، وهو اللهُ تعالى.

(١) الكتاب ٣١٥/٢.

(٢) قال ابن عصفور: «فأما يسوى من قوله تعالى: «مكاناً سَوَى» فهو اسم في الأصل للشيء المستوي وُصف به». الممتع ص ٦٣.

(٣) قال ابن عصفور: «وأما رَوَى وصِرَى فيوصف بهما الجمع والمفرد على صورة واحدة والصفة إذا كانت كذلك كانت محكوماً لها بحكم الأسماء» الممتع ص ٦٥. وماء صِرَى: فاسد.

(٤) البحر ٥٧/٨، والكشاف ٥١٧/٣.

(٥) الكشاف ٥١٨/٣.

(٦) البحر ٥٧/٨، والقرطبي ١٦/١٨٨.

آ. (١٠) قوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ﴾: مفعولها محذوفان تقديره: [٨٠١/ب] أَرَأَيْتُمْ حَالَكُمْ إِنْ كَانَ كَذَا أَلْسْتُمْ ظَالِمِينَ /، وجوابُ الشرطِ أيضاً محذوفٌ تقديره: فقد ظَلَمْتُمْ، ولهذا أتى بفعل الشرط ماضياً. وقَدَّره الزمخشريُّ^(١): أَلْسْتُمْ ظَالِمِينَ. ورَدَّ عليه الشيخ^(٢): «بأنه لو كان كذلك لَوَجِبَتْ الفاء؛ لأنَّ الجملة الاستفهامية متى وقعت جواباً للشرط لَزِمَتْ الفاء. ثم إنَّ كانت أداة الاستفهام همزةً تقدَّمت على الفاء نحو: «إِنْ تَزُرْنَا أَمَا نُكْرِمُكَ»، وإنَّ كانت غيرَها تقدَّمت الفاء عليها، نحو: «إِنْ تَزُرْنَا فَهَلْ تَرَى إِلَّا خَيْرًا». قلت: والزمخشريُّ ذكر أمراً تقديرياً فسرَّ به المعنى لا الإعراب.

وقال ابن عطية^(٣): «وَأَرَأَيْتُمْ تَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ مُنْبَهَةً، فهي لفظٌ موضوعٌ للسؤال لا يفتضي مفعولاً، وتحتمل أن تكون الجملة كان وما عملت فيه سادةً مسدِّد مفعولها». قال الشيخ^(٤): «وهذا خلاف ما قرَّره النحاة». قلت: قد تقدَّم تحقيق ما قرَّره^(٥). وقيل: جوابُ الشرط هو قوله: «فَأَمِّنْ وَاسْتَكْبِرْتُمْ» وقيل: هو محذوفٌ تقديره: فَمَنْ الْمُحِقُّ مِنَّا وَالْمُبْطِلُ. وقيل: فَمَنْ أَضَلُّ. قوله: «وَكَفَرْتُمْ بِهِ» الجملةُ حاليةٌ أي: وقد كَفَرْتُمْ. ومنهم من لا يُضْمِرُ «قد» في مثله.

آ. (١١) قوله: ﴿لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ لامُ العلةِ أي: لأجلهم، وَأَنْ تكونَ للتبليغ، ولو جَرَّوا على مقتضى الخطابِ لَقَالُوا:

(١) الكشاف ٥١٨/٣.

(٢) البحر ٥٧/٨.

(٣) المحرر ١٥/١٥.

(٤) البحر ٥٧/٨.

(٥) انظر: الدر المصون ٦١٥/٤.

ما سَبَقْتُمونا، ولكنهم التفتوا فقالوا: ما سَبَقُونَا. والضميرُ في «كان» وإليه عائدان على القرآن، أو ماجاء به الرسولُ.

قوله: «وإذ لم يَهْتَدُوا» العامل في «إذ» مقدرٌ أي: ظهر عنادهم وتَسَبَّب عنه قوله: «فَسَيَقُولُونَ». ولا يَعْمَل في «إذ» «فَسَيَقُولُونَ» لتضادَّ الزمانين ولأجل الفاء أيضاً.

آ. (١٢) قوله: ﴿وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى﴾: العائمة على كسر ميم «مِنْ» حرف جرٌّ. وهي مع مجرورها خبرٌ مقدَّمٌ. والجملةُ حاليةٌ أو خبرٌ مستأنفٌ.

وقرأ^(١) الكلبيُّ بنصبِ «الكتاب» تقديره: وَأَنْزَلَ مِنْ قَبْلِهِ كِتَابَ مُوسَى. وقرىء^(٢) «وَمِنْ» بفتح الميمِ «كتابِ موسى» بالنصبِ على أن «مِنْ» موصولةٌ، وهي مفعولٌ أولٌ لآتينا مقدرًا. وكتابِ موسى مفعوله الثاني. أي: وآتينا الذي قبله كتابِ موسى.

قوله: «إماماً وَرَحْمَةً» حالان مِنْ «كتابِ موسى». وقيل: منصوبان بمقدرٍ أي: أنزلناه إماماً. ولا حاجةٌ إليه. وعلى كونهما حالين هما منصوبان بما نُصِبَ به «مِنْ قبل» من الاستقرار.

قوله: «لِسَاناً» حالٌ مِنَ الضميرِ في «مُصَدِّقٌ». ويجوزُ أن يكونَ حالاً مِنْ «كتاب» والعاملُ التنبيةُ، أو معنى الإشارةِ و«عريباً» [صفةٌ]^(٣) لـ «لساناً»، وهو المُسَوِّغُ لوقوع هذا الجامدِ حالاً. [وجوز أبو البقاء]^(٤) أن يكونَ مفعولاً به ناصبُهُ

(١) البحر ٥٩/٨.

(٢) وهي قراءة الكلبي، كما في البحر ٥٩/٨.

(٣) ما بين معقوفين مخروم في الأصل أثبتناه من ش.

(٤) الإملاء ٢٣٤/٢، وما بين معقوفين مخروم في الأصل أثبتناه من (ش).

«مُصَدِّقٌ». وعلى هذا تكون الإشارة إلى غير القرآن؛ لأن المراد باللسان العربي القرآن وهو خلاف الظاهر. وقيل: هو على حذف مضاف أي: مُصَدِّقٌ ذا لسانٍ عربي، وهو النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وقيل: هو على إسقاط حرف الجرِّ أي: بلسانٍ. وهو ضعيفٌ.

قوله: «لِتُنذِرَ» متعلقٌ بمصدقٍ. و«بُشْرَى» عطفٌ على محله. تقديره: للإندار وللبشرى، ولما اختلفت العلة والمعلول وصلَّ العاملُ إليه باللام، [وهذا فيمن قرأ^(١) بقاء الخطاب. فأما مَنْ قرأ بقاء الغيبة. وقد تقدّم ذلك في يس^(٢) فإنهما متحذان. وقيل: بُشْرَى^(٣) عطفٌ على لفظ «لتنذِر» أي: فيكون مجروراً فقط. وقيل: هي مرفوعةٌ على خبر ابتداءٍ مضمرة. تقديره: هي بُشْرَى. وقيل: بل هي عطفٌ على «مُصَدِّقٌ» وقيل: هي منصوبةٌ بفعلٍ مقدرٍ أي: وبشْرُ بُشْرَى. ونقل الشيخ^(٤) وجه النصبِ عطفاً على محلِّ «لتنذِر» عن الزمخشري^(٥) وأبي البقاء^(٦). ثم قال: «وهذا لا يصحُّ على الصحيح من مذاهب النحويين لأنهم يشترطون في الحملِ على المحلِّ أن يكون^(٧) بحقِّ الأصلة، وأن يكون للموضعٍ مُحَرَّرٌ، وهنا المحلُّ ليس بحقِّ الأصلة، إذ الأصلُ في المفعول [له]^(٨) الجرُّ، والنصبُ ناشئٌ عنه^(٩)، لكن لما كثر بالشروط المذكورة وصلَّ إليه الفعلُ فنصبه» انتهى.

(١) قرأ نافع وابن عامر بالتاء والباقون بالياء، واختلفوا في الرواية عن ابن كثير: انظر: السبعة ٥٩٦، والحجّة ٦٦٢، والتيسير ١٩٩، والنشر ٣٧٢/٢، والقرطبي ١٩١/١٦.

(٢) انظر إعرابه للآية ٧٠ من يس.

(٣) ما بين معقوفين مخروم في الأصل أثبتناه من (ش).

(٤) البحر ٥٩/٨.

(٥) الإملاء ٢٣٤/٢.

(٦) الكشاف ٥٢٠/٣.

(٧) أي: المحل.

(٨) زيادة من البحر.

(٩) البحر: «عن إسقاط المخافض».

قوله: «الأصل في المفعول له الجرُّ بالحرف» ممنوعٌ بدليل قول النحويين: إنه يُنصبُ بشروطٍ ذكروها. ثم يقولون: ويجوزُ جرُّه بلامٍ، فقولهم «ويجوز» ظاهرٌ في أنه فرعٌ لا أصلٌ.

و«للمُحسِنين» متعلقٌ بـ «بُشْرَى» أو بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لها.

آ. (١٣) قوله: ﴿فلا خوفٌ﴾: الفاءُ زائدةٌ في خبرِ الموصولِ لما فيه من معنى الشرط، ولم تمنع «إن» من ذلك لبقاء معنى الابتداء بخلاف «ليت» و«لعل» و«كان».

آ. (١٤) قوله: ﴿خالدين﴾: منصوبٌ على الحالِّية. و«جزاء» منصوبٌ على المصدرِ: إمَّا بعاملٍ مضميرٍ أي: يُجزَوْنَ جزءاً، أو بما تقدَّم؛ لأنَّ معنى أولئك أصحاب الجنة معنى جازيناهم بذلك.

آ. (١٥) قوله: ﴿إحساناً﴾: قرأ^(١) الكوفيون «إحساناً» وباقي السبعة «حُسناً» بضمِّ الحاءِ وسكونِ السينِ، فالقراءةُ الأولى يكون «إحساناً» فيها منصوباً بفعلٍ مقدَّرٍ أي: وَصَّيْنَاهُ أَنْ يُحْسِنَ إِلَيْهِمَا إِحْسَاناً. وقيل: بل هو مفعولٌ به على تضمينِ وَصَّيْنَا معنى أَلزَمْنَا، فيكونُ مفعولاً ثانياً. وقيل: بل هو منصوبٌ على المفعولِ به أي: وَصَّيْنَاهُ بِهِمَا إِحْسَاناً مِنَّا إِلَيْهِمَا. وقيل: هو منصوبٌ على المصدرِ؛ لأنَّ معنى وَصَّيْنَا: أَحْسَنَّا فهو مصدرٌ صريحٌ. والمفعولُ الثاني / هو [٨٠٢/أ]

(١) السبعة ٥٩٦، والحجة ٦٦٣، والتيسير ١٩٩، والبحر ٦٠/٨، والنشر ٣٧٣/٢، والقرطبي ١٩٢/١٦.

المجروورُ بالبَاءِ. وقال ابن عطية^(١): «إنها^(٢) تتعلق: إمَّا بوَصَّيْنَا، وإمَّا بإحسانًا». وردَّ الشيخ^(٣): هذا الثاني بأنَّه مصدرٌ مؤوَّلٌ فلا يتقدَّم معموُّله عليه، ولأنَّ «أَحْسَنَ» لا يتعدَّى بالبَاءِ، وإنما يتعدَّى باللامِ. لا تقول: «أَحْسَنْتُ بزييدٍ» على معنى وصول الإحسان إليه. وقد ردَّ بعضهم هذا بقوله: «وقد أَحْسَنَ بي إذ أَخْرَجَنِي»^(٤) وقيل: هو بغير هذا المعنى. وقدَّر بعضهم: ووَصَّيْنَا الإنسانَ بوالديِّه ذَا إِحْسَانٍ، يعني فيكونُ حالًا. وأمَّا «حَسَنًا» فقليل فيه ما تقدَّم في إحسان.

وقرأ عيسى والسُّلَمي «حَسَنًا» بفتحهما. وقد تقدَّم معنى القراءتَيْنِ في البقرة^(٥) وفي لقمان^(٦).

قوله: «كُرْهًا» قد تقدَّم الخلافُ فيه في النساء^(٧). وهل هما بمعنى واحد أم لا؟ وقال أبو حاتم: «الْكُرْهُ بالفتح لا يَحْسُنُ لأنَّه بالفتح الغَضْبُ والغَلْبَةُ». ولا يَلْتَمَّتْ لِمَا قاله لتواترِ هذه القراءَةِ. وانتصابُها: إمَّا على الحالِ من الفاعلِ أي: ذَاتِ كُرْهٍ، وإمَّا على النعتِ لمصدرٍ مقدرٍ أي: حَمَلًا كُرْهًا.

قوله: «وَحَمَلُهُ» أي: مَدَّةُ حَمَلِهِ. وقرأ العامةُ «فِصَالُهُ» مصدرُ فَاصَلٍ، كأنَّ الأُمَّ فَاصَلَتْهُ وهو فَاصَلَهَا. والجحدري^(٨) والحسن وقتادة «فَضْلُهُ». قيل:

(١) المحرر ١٥/١٩.

(٢) أي الباء في «بوالديه».

(٣) البحر ٨/٦٠.

(٤) الآية ١٠٠ من يوسف.

(٥) الآية ٨٣. انظر: الدر ١/٤٦٦.

(٦) لم ترد في لقمان.

(٧) الآية ١٩. انظر: الدر ٣/٦٢٧.

(٨) النشر ٢/٣٧٣، والأحقاف ٢/٤٧٠، والبحر ٨/٦١، والقرطبي ١٦/١٩٣.

- الأحقاف -

وَالْفَضْلُ وَالْفِصَالُ بِمَعْنَى كَالْفِطْمِ وَالْفِطَامِ، وَالْقَطْفِ وَالْقِطَافِ. وَلَوْ نَصَبَ «ثلاثين» عَلَى الظرفِ الواقعِ موقعِ الخبرِ جاز، وهو الأصلُ. هذا إذا لم نُقَدِّرْ مضافاً، فإنَّ قَدَرْنَا أَي: مَدَّةَ حَمَلِهِ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ وَتَعَيَّنَ الرَّفْعُ، لِتَصَادُقِ الْخَبْرِ وَالْمُخْبِرِ عَنْهُ.

قوله: «حتى إذا بلغ» لا بُدَّ مِنْ جُمْلَةٍ مَحذُوفَةٍ تَكُونُ «حتى» غَايَةً لَهَا أَي: عَاشَ وَاسْتَمَرَّتْ حَيَاتُهُ حَتَّى إِذَا.

قوله: «أربعين» أَي: تَمَامُهَا فَـ «أربعين» مَفْعُولٌ بِهِ.

قوله: «وأصلح لي في ذريتي» أَصْلَحَ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ لِقَوْلِهِ: «وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ»^(١) وَإِنَّمَا تَعَدَّى بِـ فِي لَتَضْمِينِهِ مَعْنَى الطُّفِّ بِـ فِي ذُرِّيَّتِي، أَوْ لِأَنَّهُ جَعَلَ الذَّرِيَّةَ ظَرْفًا لِلصَّلَاحِ كَقَوْلِهِ^(٢):

..... -٤٠٤٠

..... يَجْرَحُ فِي عَرَاقِيهَا نَصْلِي

آ. (١٦) قوله: ﴿نَتَقَبَّلُ﴾: قرأ الأخوان^(٣) وحفص «نتقبل» بفتح النون مبيئاً للفاعلِ ونصبِ «أحسن» على المفعول به، وكذلك «ونتجاوز». والباقون بينائهما للمفعولِ ورفعِ «أحسن» لقيامه مقامِ الفاعلِ ومكانِ النونِ ياءً مضمومةً في الفعلين^(٤). والحسنُ والأعْمَشُ وعيسىُ بالياءِ مِنْ تَحْتُ، والفاعلُ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) الآية ٩٠ من الأنبياء.

(٢) تقدم برقم ٣٠٦٨.

(٣) انظر في قراءتها: السبعة ٥٩٧، والنشر ٣٧٣/٢، والبحر ٦١/٨، والقرطبي

١٩٦/١٦، والحجة ٦٦٤، والقرطبي ١٩٦/١٦.

(٤) يتقبل.

قوله: «في أصحاب الجنة» فيه أوجه، أحدها: - وهو الظاهر - أنه في محلّ حالٍ أي: كائنين في جملة أصحاب الجنة كقولك: أكرمني الأمير في أصحابه، أي: في جملتهم. والثاني: أن «في» بمعنى «مع». والثالث: أنها خبرٌ مبتدأ مضمّر أي: هم في أصحاب الجنة.

قوله: «وَعَدَ الصّدق» مصدرٌ مؤكّد لمضمون الجملة السابقة؛ لأنّ قوله «أولئك الذين نتقبّل عنهم» في معنى الوعد.

آ. (١٧) قوله: ﴿أَفَّ﴾: قد تقدّم الكلام على «أَفَّ» مستوفى^(١) و«لكما» بيان أي: التأفيفُ لكما نحو: «هَيْتَ لَكَ»^(٢).

قوله: «أتعداني» العامة على نونين مكسورتين: الأولى للرفع والثانية للوقاية، وهشام^(٣) بالإدغام، ونافع في رواية بنونٍ واحدة. وهذه مُشَبَّهَةٌ بقوله: «تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ»^(٤). وقرأ الحسن وشيبة وأبو جعفر وعبد الوارث عن أبي عمرو بفتح النون الأولى، كأنهم فرّوا من توالي مثليّن مكسورتين بعدهما ياءً. وقال أبو البقاء^(٥): «وهي لغة شاذة في فتح نون الاثنين» قلت: إن عني نون الاثنين في الأسماء نحو قوله^(٦):

٤٠٤١ - على أَحْوَذِيَيْنِ اسْتَقَلْتُ ...

(١) انظر: الدر المصون ٣٤١/٧.

(٢) الآية ٢٣ من يوسف.

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٦٢/٨، والتيسير ١٩٩، والقرطبي ١٦/١٩٧، والنشر ٣٧٣/٢.

(٤) الآية ٦٤ من الزمر.

(٥) الإملاء ٢٣٤/٢.

(٦) تقدم برقم ٣٦٠٤.

- الأحقاف -

فليس هذا منه . وإن عَنَى في الفعلِ فلم يَثْبُتْ ذلك لغةً، وإنما الفتحُ هنا لما ذَكَرْتُ .

قوله : «أَنْ أُخْرِجَ» هو الموعودُ به ، فيجوزُ أَنْ تُقَدَّرَ الباءُ قبلَ «أَنْ» وَأَنْ لا تُقَدَّرَها .

قوله : «وَقَدْ خَلْتُ» جملةٌ حاليةٌ . وكذلك «وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ اللَّهُ» أي : يَسْأَلَانِ اللَّهَ . واستغاثَ يتعدى بنفسه تارةً وبالباءِ أخرى ، وإن كان ابنُ مالكٍ^(١) زعمَ أَنَّهُ متعدِّ بنفسه فقط ، وعابَ قولَ النحاةِ «مستغاث به» قلت : لكنه لم يَرِدْ في القرآنِ إلا متعدياً بنفسه : «إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ»^(٢) «فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي»^(٣) «وَأِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا»^(٤) .

قوله : «وَيْلَكَ» منصوبٌ على المصدرِ بفعلٍ مُلاقٍ له في المعنى دونَ الاشتقاقِ . ومثله : وَيَحَهُ وَوَيْسَهُ وَوَيْبَهُ ، وأما على المفعولِ به بتقدير : الزمَكَ اللهُ وَيْلَكَ . وعلى كلا التقديرينِ^(٥) الجملةُ معمولةٌ لقولٍ مقدرٍ أي : يقولانِ وَيْلَكَ آمِينَ . والقولُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ أي : يَسْتَغِيثَانِ اللَّهُ قائلين ذلك .

قوله : «إِنَّ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا» العامةُ على كسرِ «إِنَّ» / استثناءً أو تعليلاً . [٨٠٢/ب] وقرأ^(٦) عمرو بن فائد والأعرج بفتحها على أنها معمولةٌ لِـ آمِنٌ على حذفِ الباءِ أي : آمِنٌ بأنَّ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا .

(١) انظر: عمدة الحفاظ له ص ٢٨٧ .

(٢) الآية ٩ من الأنفال .

(٣) الآية ١٥ من القصص .

(٤) الآية ٢٩ من الكهف .

(٥) الأصل : «التقدير» وهو سهو .

(٦) البحر ٦٢/٨ .

آ. (١٨) قوله: ﴿فِي أُمَّمٍ﴾: كقوله: «في أصحاب الجنة»^(١).
آ. (١٩) قوله: ﴿وَلِيُؤْفِقَهُمْ﴾: مُعَلَّلُهُ محذوفٌ تقديرُهُ: جازاهم
بذلك. وقرأ^(٢) ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وهشام بالياء مِنْ تحتُ. وباقي
السبعة بالنون. والسلمي بالتاء مِنْ فوقِ أَسَنَدَ التوفيةَ للدرجات مجازاً.
قوله: «وهم لا يُظلمون»: إمَّا استثناءً، وإمَّا حالٌ مؤكدة.

آ. (٢٠) قوله: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ﴾: اليَوْمَ منصوبٌ بقولٍ مقدرٍ
أي: يُقال لهم: أَدَّهَبْتُمْ في يومٍ عَرَضْتُمْ. وجَعَلَ الزمخشري^(٣) هذا مثل
«عَرَضْتُ الناقةَ على الحوضِ» فيكونُ قلباً. ورَدَّ الشيخ^(٤): بأنه ضرورةٌ.
وأيضاً العَرَضُ أمرٌ نسبيٌ فتصحُّ نسبته إلى الناقَةِ وإلى الحوضِ. وقد تقدّم
الكلامُ في القلبِ^(٥)، وأنَّ فيه ثلاثةَ مذاهبٍ.

قوله: «أَدَّهَبْتُمْ» قرأ^(٦) ابن كثير «أَدَّهَبْتُمْ» بهمزتين: الأولى مخففةً،
والثانية مُسهلةً بينَ يينٍ، ولم يُدخِلْ بينهما ألفاً، وهذا على قاعدته في
«أَأَنْذَرْتَهُمْ»^(٧) ونحوه. وابنُ عامرٍ قرأ أيضاً بهمزتين، لكن اختلفَ راوياه عنه:
فهشام سهَّلَ الثانيةَ وخَفَّفَها، وأدخَلَ ألفاً في الوجهين، وليس على أصله فإنه من

(١) في الآية ١٦.

(٢) التيسير ١٩٩، والسبعة ٥٩٨، والنشر ٣٧٣/٢، والحجة ٦٦٥، والقرطبي
١٦/١٩٩، والبحر ٦٢/٨.

(٣) الكشف ٥٢٣/٣.

(٤) البحر ٦٣/٨.

(٥) انظر: الدر المصون ٥٢٠/٣.

(٦) انظر في قراءتها: السبعة ٥٩٨، والحجة ٦٦٥، والقرطبي ١٦/١٩٩، والنشر
١/٣٦٦، والتيسير ١٩٩، والبحر ٦٣/٨.

(٧) الآية ٦ من البقرة.

- الأحقاف -

أهل التحقيق. وابن ذكوان بالتحقيق فقط دون إدخال ألف. والباقون بهمزة واحدة فيكون: إما خبراً، وإما استفهاماً، فأسقطت أداته للدلالة عليها، والاستفهام معناه التبريح والتوبيخ.

قوله: «في حياتكم» يجوز تعلقه بـ «أذهبتم» ويجوز تعلقه بمحذوف على أنه حال من «طيباتكم».

آ. (٢١) قوله: ﴿إِذْ أَنْذَرْنَا﴾: بدل من «أخا» بدل اشتمال، وتقدم تحقيقه^(١). والأحقاف: جمع حقف وهو الرمل المستطيل المعوج ومنه «أحقوق الهلال» قال امرؤ القيس^(٢):

٤٠٤٢- فلما أجزنا ساحة الحي وانحى

بنا بطن حقف ذي قفاف عقتل

قوله: «وقد خلت» يجوز أن يكون حالاً من الفاعل أو من المفعول، والرابط الواو. والنذر جمع نذير. ويجوز أن تكون معترضة بين «أنذر» وبين «أن لا تعبدوا» أي: أنذرهم بأن لا.

آ. (٢٤) قوله: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضاً﴾: في هاء «رأوه» قولان، أحدهما: أنه عائد على «ما تعبدنا». والثاني: أنه ضمير مبهم يفسره «عارضاً»: إما تمييزاً أو حالاً، قالهما الزمخشري^(٣). ورده الشيخ^(٤): بأن التمييز المفسر للضمير محصور في باب: رب وفي نعم وبئس، وبأن الحال لم يعهدوها أن توضح الضمير قبلها، وأن النحويين لا يعرفون ذلك.

(١) انظر: الدر المصون ٥٧٦/٧.

(٢) تقدم برقم ٤٥٠.

(٣) الكشاف ٥٢٤/٣.

(٤) البحر ٦٤/٨.

قوله: «مُسْتَقْبِلٌ أَوْ دِيَّتِهِمْ» صفة لـ «عَارِضاً» وإضافته غيرُ مَحْضِيَّةٍ، فَمِنْ ثَمَّ
سَاغَ أَنْ يَكُونَ نَعْتاً لِنَكْرَةٍ وَكَذَلِكَ «مُطْرِنَا» وَقَعَ نَعْتاً لـ «عَارِضٍ» وَمِثْلُهُ (١):

٤٠٤٣- يَارُبُّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ

لَأَقَى مِسَاعِدَةً مِنْكُمْ وَجِرْمَانَا

وَالْعَارِضُ: الْمُعْتَرِضُ مِنَ السَّحَابِ فِي الْجَوِّ. قَالَ (٢):

٤٠٤٤- يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أَرَقْتُ لَهُ

بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْبَهَةِ الْأَسَدِ

وَقَدْ تَقَدَّمَ: أَنَّ أَوْدِيَّةَ جَمْعُ «وَادٍ»، وَأَنَّ أَفْعَلَةَ شَذَتْ جَمْعاً لـ فَاعِلٍ فِي
الْفَاطِ: كَوَادٍ وَأَوْدِيَّةٍ، وَنَادٍ وَأَنْدِيَّةٍ، وَجَائِزٍ وَأَجُوزَةٍ (٣).

قوله: «رِيحٌ» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرٌ مُبْتَدَأً مِضْمَرٍ أَي: هُوَ رِيحٌ. وَيَجُوزُ أَنْ
يَكُونَ بَدَلاً مِنْ «هُوَ» (٤). وَقُرِئَ (٥) «مَا اسْتَعْجَلْتُمْ» مَبْنِياً لِلْمَفْعُولِ «وَفِيهَا عَذَابٌ»
صِفَةً لـ «رِيحٌ» وَكَذَلِكَ «تُدْمَرُ». وَقُرِئَ (٦) «يُدْمَرُ كُلُّ شَيْءٍ» بِالْيَاءِ مِنْ تَحْتِ
وَسُكُونِ الدَّالِ وَضَمِّ الْمِيمِ «كُلُّ» بِالرَّفْعِ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ أَي: يَهْلِكُ كُلُّ شَيْءٍ.
وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ بِالتَّاءِ مِنْ فَوْقٍ وَنَصَبِ «كُلِّ»، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرُ الرِّيحِ،
وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ دَمْرُ الثَّلَاثِي لَازِماً وَمَتَعَدِياً.

(١) تقدم برقم ١٨١٠.

(٢) تقدم برقم ٣٦٤٤.

(٣) الجائز من البيت: الخشبة التي تحمل خشب البيت. وانظر: الدر المصون ٣٨/٧.

(٤) الأصل «هي» وهو سهو.

(٥) البحر ٦٤/٨.

(٦) البحر ٦٤/٨، والقرطبي ٢٠٦/١٦.

آ . (٢٥) قوله : ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾ :

قرأ^(١) حمزة وعاصم «لا يُرَى» بضم الياء مِنْ تحت مبنياً للمفعول، «مَسَاكِنُهُمْ» بالرفع لقيامه مقامَ الفاعل. والباقون من السبعة بفتح تاء الخطاب «مَسَاكِنُهُمْ» بالنصب مفعولاً به. والجحدري والأعمش وابن أبي إسحاق والسلمي وأبو رجاء بضم التاء مِنْ فوق مبنياً للمفعول. «مَسَاكِنُهُمْ» بالرفع لقيامه مقامَ الفاعل، إلا أن هذا عند الجمهور لا يجوز، أعني إذا كان الفاصل «إلا» فإنه يمتنع لحاق علامة التانيث في الفعل إلا في ضرورة كقوله^(٢) / [٨٠٣/أ]

..... ٤٠٤٥ -

وَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَاشِعُ

وقول الآخر^(٣) :

٤٠٤٦ - كَأَنَّهُ جَمَلٌ هَمٌّ وَمَا بَقِيَتْ

إِلَّا النَّجِيزَةُ وَالْأَلْوَاخُ وَالْعَصَبُ

وعيسى الهمداني «لا يُرَى» بالياء مِنْ تحت مبنياً للمفعول، «مَسَاكِنُهُمْ» بالتوحيد. ونصر بن عاصم بتاء الخطاب «مَسَاكِنُهُمْ» بالتوحيد أيضاً منصوباً، واجتزىء بالواحد عن الجمع.

آ . (٢٦) قوله : ﴿مَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾ : «ما» موصولة

أو موصوفة. وفي «إن» ثلاثة أوجه: شرطية وجوابها محذوف. والجملة الشرطية

(١) انظر في قراءتها: السبعة ٥٩٨، والبحر ٦٥/٨، والتيسير ٢٠٠، والقرطبي

٢٠٧/١٦، والحجة ٦٦٦، والنشر ٣٥/٢، والشواذ ١٣٩.

(٢) تقدم برقم ٣٤٣٣.

(٣) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه: ٤٣، برواية «وَهُمْ» بدل «هَمٌّ» وشرح الوهم

بالضخم. والنحيزة: الطبيعة. وألواحها عظامها. فما بقي من الناقة بقية حيث فئت

من السير والتعب.

- الأحقاف -

صلة ما والتقدير: في الذي إن مكنّاكم فيه طَغَيْتُمْ. والثاني: أنها مزيدة تشبيهاً للموصولة بـ «ما» النافية والتوقيتية. وهو كقوله^(١):

٤٠٤٧- يُرَجِّي المرء ما إن لا يراه
وتَعْرِضُ دونَ أذناه الخُطوبُ

والثالث: - وهو الصحيح - أنها نافية بمعنى: مكنّاهم في الذي ما مكنّاكم فيه من القوة والبسطة وسعة الأرزاق. وبدل له قوله تعالى في مواضع: «كانوا أشدّ منهم قوة»^(٢) وأمثاله. وإنما عدل عن لفظ «ما» النافية إلى «إن» كراهيةً لاجتماع متماثلين لفظاً. قال الزمخشري^(٣): «وقد أغتّ أبو الطيب في قوله^(٤)»:

٤٠٤٨- لَعَمْرُكَ ما ما بان منك لضاربٍ

وما ضره لو اقتدى بَعْدُوبَةِ لَفْظِ التَنْزِيلِ فقال: «ما إن بان منك».

قوله: «فما أغنى» يجوز أن تكون «ما» نفيًا، وهو الظاهر أو استفهامًا للتقرير. واستبعده الشيخ^(٥) لأجل قوله: «من شيء» قال: «إذ يصيرُ التقديرُ:

(١) البيت لجابر بن رالان أو إياس بن الأرت، وهو في نوادر أبي زيد ٦٠، والخزانة ٥٦٧/٣، والدرر ٩٧/١، والهمع ١٢٥/١، والمغني ٣٨.

(٢) الآية ٩ من الروم.

(٣) الكشاف ٥٢٥/٣.

(٤) ديوانه بشرح العكبري ١٥٨/١. برواية:

يرى أن ما بان منك لضاربٍ بأقتل مما بان منك لعائب
قال الشارح: يريد أنه ما الذي بان منك لضاربٍ بأقتل من الذي بان لعائب يعيبك،
يريد أن العيب أشد من القتل.

(٥) البحر ٦٥/٨.

أي شيء أغنى عنهم من شيء، فزاد «من» في الواجب، وهو لا يجوزُ على الصحيح». قلت: قالوا تجوزُ زيادتها في غير الموجبِ وفَسَّرُوا غيرَ الموجبِ بالنفي والنهي والاستفهام، وهذا استفهامٌ.

قوله: «إذ كانوا» معمولٌ لـ «أغنى» وهي مُشْرَبَةٌ معنى التعليلِ أي: لأنهم كانوا يَجْحَدُونَ.

آ. (٢٨) قوله: ﴿قُرْبَانًا آلِهَةً﴾: فيه أربعة أوجه، أوجهها: أن المفعولَ الأولَ لـ «اتخذوا» محذوفٌ هو عائِدُ الموصولِ. و«قُرْبَانًا» نُصِبَ على الحالِ و«آلهة» هو المفعولُ الثاني لاتخاذ. والتقدير: فَهَلَّا نَصَرَهُم الَّذِينَ اتَّخَذُوهُمْ مُتَقَرِّبًا بِهِمْ آلِهَةً. الثاني: أن المفعولَ الأولَ محذوفٌ، كما تقدَّم تقريرُهُ، و«قُرْبَانًا» مفعولاً ثانياً و«آلهة» بدلٌ منه. وإليه نحا ابنُ عطية^(١) والحوفيُّ وأبو البقاء^(٢). إلا أن الزمخشري^(٣) مَنَعَ هذا الوجهَ قال: «لفسادِ المعنى»، ولم يبيِّنْ جهةَ الفسادِ. قال الشيخ^(٤): «وَيَظْهَرُ أَنَّ الْمَعْنَى صَحِيحٌ عَلَى ذَلِكَ الْإِعْرَابِ» قلت: ووجهُ الفسادِ - والله أعلم - أن القُرْبَانَ اسْمٌ لِمَا يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى الْإِلَهِ، فَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَفْعُولًا ثَانِيًا، وَآلِهَةً بَدَلًا مِنْهُ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ الْمَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى الْإِلَهِ، وَالْفَرَضُ أَنَّهُ غَيْرُ الْآلِهَةِ، بَلْ هُوَ شَيْءٌ يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَيْهَا فَهُوَ غَيْرُهَا، فَكَيْفَ تَكُونُ الْآلِهَةُ بَدَلًا مِنْهُ؟ هَذَا مَا لَا يَجُوزُ. الثالثُ: أَنَّ «قُرْبَانًا» مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ، وَعِزَاهُ الشَّيْخُ^(٥) لِلْحَوْفِيِّ. قلت: وإليه ذهب أبو البقاء^(٦)

(١) المحرر ٣٦/١٥.

(٢) الإملاء ٢٣٥/٢.

(٣) الكشف ٥٢٦/٣.

(٤) البحر ٦٦/٨.

(٥) البحر ٦٦/٨.

(٦) عبارته في الإملاء ٢٣٥/٢: «مصدر».

- الأحقاف -

أيضاً، وعلى هذا فـ «آلهة» مفعول ثانٍ والأول محذوف كما تقدّم. الرابع: أن يكون مصدرأ، نقله مكّي^(١). ولولا أنه ذكر وجهاً ثانياً وهو المفعول من أجله لأولت كلامه: أنه أراد بالمصدر المفعول من أجله لبعده معنى المصدر.

قوله: «إفكهم» العامة على كسر الهمزة وسكون الفاء، مصدرُ أَفَكَ يَأْفِكُ إِنْكَأً أَي: كَذِبُهُمْ. وابن عباس^(٢) بالفتح وهو مصدر له أيضاً. وابن عباس أيضاً وعكرمة والصباح بن العلاء^(٣) «أَفَكَهُمْ» بثلاث فتحات فعلاً ماضياً. أي: صَرَفَهُمْ. وأبو عياض^(٤) وعكرمة أيضاً، كذلك إلا أنه بتشديد الفاء للتكثير. وابن الزبير وابن عباس أيضاً «أَفَكَهُمْ» بالمدّ فعلاً ماضياً أيضاً، وهو يحتمل أن يكون بزنة فاعل، فالهمزة أصلية، وأن يكون بزنة أفعل، فالهمزة زائدة والثانية بدل من همزة. وإذا قلنا: إنه أفعل فهمزته تحتمل أن تكون للتعدي، وأن يكون أفعل بمعنى المجرد. وابن عباس أيضاً: «أَفَكَهُمْ» بالمدّ وكسر الفاء ورفع الكاف، جعله اسم فاعل بمعنى صارفهم. وقريء «أَفَكَهُمْ» بفتحتين ورفع الكاف على أنه مصدر لأفك أيضاً فتكون له ثلاثة مصادر: الأفك والإفك بفتح الهمزة وكسرها مع سكون الفاء، وفتح الهمزة والفاء^(٥). وزاد أبو البقاء^(٦) أنه

(١) مشكل إعراب القرآن ٣٠٣/٢.

(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٦٦/٨، والمحتسب ٢٦٧/٢، والقرطبي ٢٠٩/١٦، والشواذ ١٣٩.

(٣) لم أقف على ترجمته.

(٤) عمرو بن الأسود العنسي الشامي سكن داريا. روى عن عبد الله بن عباس وعبادة بن الصامت. مات في خلافة معاوية، روى له الجماعة سوى الترمذي. انظر: تهذيب الكمال ١٠٢٦/٢.

(٥) الأفك.

(٦) الإملاء ٢٣٥/٢.

قُرِءَ «أَفْكَهْم» بالمدِّ وفتحِ الفاءِ ورفعِ الكافِ. قال: «بمعنى أكذبُهم» فجعله أَفْعَلَ تفضيلٍ.

قوله: «وما كانوا يفترون» / يجوزُ أَنْ تكونَ «ما» مصدريةً وهو الأحسنُ [ب/٨٠٣] لِيُعْطَفَ على مثله، وَأَنْ تكونَ بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ أي: يفترونه. والمصدرُ مِنْ قوله: «إفكهم» يجوزُ أَنْ يكونَ مضافاً إلى الفاعلِ بمعنى كذبهم، وإلى المفعولِ بمعنى صرّفهم.

آ. (٢٩) قوله: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا﴾: منصوبٌ بـ اذْكَرْ مقدراً. وقُرِءَ^(١) «صَرَفْنَا» بالتشديدِ للتكثيرِ. «من الجنِّ» صفةٌ لـ «نَفَرًا»، ويجوزُ أَنْ يتعلّقَ بـ «صَرَفْنَا»، و«مِنْ» لابتداءِ الغايةِ.

قوله: «يَسْتَمِعُونَ» صفةٌ أيضاً لـ «نَفَرًا» أو حالٌ لتخصّصه بالصفة، إن قلنا: إنَّ «مِنَ الجنِّ» صفةٌ له، وراعى معنى النَّفَرِ، فأعاد عليه الضميرَ جمعاً، ولوراعى لفظه وقال: «يَسْمَعُ» لجاز.

قوله: «فَلَمَّا حَضَرُوهُ» يجوزُ أَنْ تكونَ الهاءُ للقرآنِ، وهو الظاهرُ، وَأَنْ تكونَ للرسولِ عليه السلام، وحينئذٍ يكونُ في الكلامِ التفاتٌ مِنْ قوله: «إليك» إلى الغيبةِ في قوله: «حَضَرُوهُ».

قوله: «قُضِيَ» العامةُ على بنائه للمفعولِ أي: فَرَعَ [مِنْ] قراءةِ القرآنِ، وهو يُؤَيِّدُ عَوْدَ هاءِ «حَضَرُوهُ» على القرآنِ. وأبو مجلز^(٢). وحبيب بن عبد الله^(٣)

(١) البحر ٦٧/٨.

(٢) البحر ٦٧/٨، والقرطبي ٢١٦/١٦.

(٣) حبيب بن عبد الله الأزدي البصري، روى عنه ابنه عبد الصمد، روى له أبو داود حديثاً واحداً. انظر: تهذيب الكمال ٢٢٨/١.

«قَضَى» مبنياً للفاعل أي: أتمَّ الرسولُ قراءته، وهي تؤيِّدُ عَوْدَهَا على الرسول عليه السلام.

آ. (٣١) قوله: ﴿مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾: يجوزُ أن تكونَ تبعيضيَّةً، وأن تكونَ مزيدةً عند مَنْ يرى ذلك^(١).

آ. (٣٣) قوله: ﴿وَلَمْ يَعِيَ﴾: العَامَّةُ على سكونِ العينِ وفتحِ الياءِ مضارعٌ عَيِيَ بالكسرِ يَعِيًا بالفتحِ، فلَمَّا دَخَلَ الجازمُ حَذَفَ الألفَ. وقرأ^(٢) الحسن «يَعِي» بكسرِ العينِ وسكونِ الياءِ. قالوا: وأصلُهَا عَيِيَ بالكسرِ، فجعلَ الكسرةُ فتحةً على لغَةِ طَيْبِءِ فصارَ «عِيًا» كما قالوا في بَقِي: بَقَا. ولَمَّا بُنِيَ الماضي على فَعَلٍ بالفتحِ جاء بمضارعه على يَفْعَلُ بالكسرِ، فصارَ يَعِي مثل: يَرْمِي. فلَمَّا دَخَلَ الجازمُ حَذَفَ الياءَ الثانيةَ فصارَ «لم يَعِيَ» بعين ساكنة وياء مكسورة ثم نَقَلَ حركةَ الياءِ إلى العينِ فصارَ اللفظُ كما ترى. وقد تَقَدَّمَ أن عَيِيَ وحيي فيهما لغتان: الفكُّ والإدغامُ، فأما «حيي» فتَقَدَّمَ في الأنفال^(٣). وعَيَّ فكقولُه^(٤):

٤٠٤٩- عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا
عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا الْحَمَامَةُ

والعِيُّ: عَدَمُ الإِهْتِدَاءِ إلى جِهَةٍ. ومنه العِيُّ في الكلامِ، وعَيِّي بالأمرِ: إذا لم يَهْتَدِ لَوَجْهِهِ.

(١) وهو الأخص حيث لا يشترط دخولها على نكرة. انظر: أمثلة من كتاب «معاني

القرآن» ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤، ٢٧٤، ٢٩٠.

(٢) انظر في قراءتها: الإتحاف ٤٧٣/٢، والقرطبي ٢١٩/١٦، والمحتسب ٢/٢٦٩، والشواذ ١٣٩.

(٣) انظر: الدر المصون ٦١٣/٥.

(٤) تقدم برقم ٢٤٢٦.

قوله: «بقادير» الباء زائدة. وحسن زيادتها كون الكلام في قوة «ليس الله بقادير» وقاس الزجاج^(١) «ما ظننت أن أحداً بقائم» عليها، والصحيح التوقف. وقرأ^(٢) عيسى وزيد بن علي والجحدري «يقدر» مضارع قدر، والرسم يحتمله. وقوله: «بلى» إيجاب لما تضمنه الكلام من النفي في قوله: «أولم يروا».

آ. (٣٤) قوله: ﴿أليس هذا﴾: معمول لقول مضمير هو حال، كما تقدم في نظيره.

آ. (٣٥) قوله: ﴿فاصبر﴾: الفاء عاطفة هذه الجملة على ما تقدم، والسببية فيها ظاهرة.

قوله: «من الرسل» يجوز أن تكون تبيضية، وعلى هذا فالرسل أولو عزم وغير أولي عزم. ويجوز أن تكون للبيان، فكلهم على هذا أولو عزم.

قوله: «بلاغ» العامة على رفعه. وفيه وجهان، أحدهما: أنه خبر مبتدأ محذوف، فقدّره بعضهم: تلك الساعة بلاغ، لدلالة قوله: «إلا ساعة من نهار» وقيل: تقديره هذا أي: القرآن والشرع بلاغ. والثاني: أنه مبتدأ، والخبر قوله: «لهم» الواقع بعد قوله: «ولا تستعجل» أي: لهم بلاغ، فيوقف على «فلا تستعجل». وهو ضعيف جداً للفصل بالجملة التشبيهية، لأن الظاهر تعلق «لهم» بالاستعجال، فهو يشبه التهيئة والقطع. وقرأ^(٣) زيد بن علي والحسن وعيسى «بلاغاً» نصباً على المصدر أي: بلغ بلاغاً، ويؤيده قراءة أبي مجلز «بلغ» أمراً. وقرأ أيضاً «بلغ» فعلاً ماضياً.

(١) معاني القرآن له ٤/٤٤٧.

(٢) الإتحاف ٢/٤٧٣، والقرطبي ١٦/٢١٩، والنشر ٢/٣٥٥.

(٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٤٧٣، والمحتسب ٢/٢٦٨، والبحر ٨/٦٩، والقرطبي ١٦/٢٢٢.

- الأحقاف -

ويؤخذ من كلام مكِّي^(١) أنه يجوزُ نصبه نعتاً لـ «ساعة» فإنه قال: «ولو قرئ «بلاغاً» بالنصب على المصدر أو على النعت لـ «ساعة» جاز». قلت: قد قرئ به وكأنه لم يُطْلَع على ذلك.

وقرأ «الحسن» أيضاً «بلاغ» بالجر. وخرَّج على الوصف لـ «نهار» على حذفٍ مضافٍ أي: من نهارٍ ذي بلاغ، أو وُصِف الزمانُ بالبلاغ مبالغةً.

قوله: «يُهْلِكُ» العامةُ على بنائه للمفعول. وابن محيصن^(٢) «يُهْلِكُ» بفتح الياء وكسر اللام مبنياً للفاعل. وعنه أيضاً فتح اللام وهي لغة. والماضي هَلِكَ بالكسر. قال ابن جنِّي^(٣): «كُلُّ مرغوبٍ عنها». وزيد بن ثابت بضم الياء وكسر اللام/ والفاعلُ اللهُ تعالى. «القومُ الفاسقين» نصباً على المفعول به. و«نُهْلِكُ» بالنون ونصب «القوم».

[تمت بعونه تعالى سورة الأحقاف]

(١) مشكل الإعراب ٢/٣٠٤.

(٢) الشواذ ١٤٠، والإتحاف ٢/٤٧٤، والبحر ٨/٦٩، والقُرطبي ١٦/٢٢٢، والمحتسب ٢/٢٦٨.

(٣) عبارته في المحتسب ٢/٢٦٨ «وأما يَهْلِكُ بفتح الياء واللام جميعاً فشاذة ومرغوب عنها؛ لأن الماضي هَلِكَ فَعَلَ مفتوحة العين ولا يأتي يَقَعْلُ بفتح العين فيهما جميعاً إلا الشاذ».

سورة محمد ﷺ

بسم الله الرحمن الرحيم

آ . (١) قوله: ﴿الذين كفروا﴾: يجوز فيه الرفع على الابتداء. والخبر الجملة من قوله: «أضل أعمالهم»، ويجوز نصبه على الاشتغال بفعلٍ مقدرٍ يُفسره «أضل» من حيث المعنى أي: خيب الذين كفروا.

آ . (٢) قوله: ﴿والذين آمنوا﴾: يجوز فيه الوجهان المتقدمان. وتقدير الفعل: «رجم الذين آمنوا».

قوله: «بما نزل على محمد» العامة على بنائه للمفعول مشدداً. وزيد ابن علي^(١) وابن مقسم «نزل» مبنياً للفاعل، وهو الله تعالى. والأعمش «أنزل» بهمزة التعدي مبنياً للمفعول. وقرئ «نزل» ثلاثياً مبنياً للفاعل.

قوله: «وهو الحق» جملة معترضة بين المبتدأ والخبر، أو بين المفسر والمفسر. وتقدم تفسير البال في طه^(٢).

آ . (٣) قوله: ﴿ذلك﴾: فيه وجهان، أظهرهما: أنه مبتدأ.

(١) انظر في قراءتها: البحر ٧٣/٨، والمحرر ٤٩/١٥.

(٢) في الآية ٥١.

والخبرُ الجارُّ بعده. والثاني: قاله الزمخشري^(١) أنه خبرٌ مبتدأ مضمرة أي: الأمرُ ذلك بسببِ كذا. فالجارُّ في محلِّ نصبٍ. قال الشيخ^(٢): «ولا حاجةٌ إليه».

قوله: «كذلك يَضْرِبُ» خرَّجه الزمخشريُّ^(٣) على: مثل ذلك الضربِ يَضْرِبُ اللهُ للناسِ أمثالهم. والضميرُ راجعٌ إلى الفريقين أو إلى الناسِ، على معنى: أنه يَضْرِبُ أمثالهم لأجلِ الناسِ ليعتبروا.

آ. (٤) قوله: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ﴾: العاملُ في هذا الظرفِ فعلٌ مقدرٌ هو العاملُ في «ضَرْبِ الرِّقَابِ» تقديرُه: فاضربوا الرقابَ وقتَ ملاقاتِكُم العدوَّ. ومنع أبو البقاء^(٤) أن يكونَ المصدرُ نفسه عاملاً قال: «لأنه مؤكَّد». وهذا أحدُ القولين في المصدرِ النائبِ عن الفعلِ نحو: «ضَرْباً زِيداً» هل العملُ منسوبٌ إليه أم إلى عامِله؟ ومنه^(٥):

٤٠٥٠- على حينِ ألهى الناسَ جُلَّ أمورهم

فندلاً زريقَ المالِ ندلاً الثعالبِ

فالمالُ منصوبٌ: إمَّا بـ «اندلُّ» أو بـ «ندلاً»، والمصدرُ هنا أضيفَ إلى معموله. وبه استدلَّ على أن العملَ للمصدرِ لإضافته إلى ما بعده، ولو لم يكن عاملاً لما أضيفَ إلى ما بعده.

(١) الكشاف ٥٣٠/٣.

(٢) البحر ٧٣/٨.

(٣) الكشاف ٥٣٠/٣.

(٤) الإملاء ٢٣٦/٢.

(٥) تقدم برقم ٢.

قوله: «حتى إذا» هذه غايَةٌ للأمرِ بَضْرِبِ الرقابِ. وقرأ^(١) السُّلَمِيُّ
«فَشِدُّوا» بكسر الشين. وهي ضعيفةٌ جداً. والوَثاقُ بالفتح - وفيه الكسر - اسمٌ
ما يُوثَقُ به.

قوله: «فإِما مَنَّا بَعْدُ وإِما فِداءً» فيهما وجهان، أشهرهما: أنهما منصوبان
على المصدرِ بفعلٍ لا يجوزُ إظهارُهُ؛ لأنَّ المصدرَ متى سَبَقَ تفصيلاً لعاقبتهِ
جملةٌ وَجَبَ نَصْبُهُ بإضمارِ فِعْلٍ لا يجوزُ إظهارُهُ والتقديرُ: فإِما أَنْ تَمُنُّوا مَنَّا،
وإِما تُفادُوا فِداءً. ومثله^(٢):

٤٠٥١- لِأَجْهَدَنَّ فِإِما دَرَّةٌ وإِيعَةَ
تُخَشِي وإِما بِلَوْغِ السُّؤْلِ والأَمَلِ

والثاني: - قاله أبو البقاء^(٣) - أنهما مفعولان بهما لعاملٍ مقدرٍ تقديره:
«أَوَّلُوهُم مَنَّا، وأقبلوا منهم فداءً». قال الشيخ^(٤): «وليس بإعرابٍ نحوي». وقرأ^(٥)
ابن كثير «فَدَى» بالقصر. قال أبو حاتم: «لا يجوزُ؛ لأنه مصدرٌ فادَيْتُهُ»
ولا يُلتفت إليه؛ لأنَّ الفراء^(٦) حكى فيه أربع لغاتٍ: المشهورةُ المدُّ والإعرابُ:
فداءً لك، وفداءً بالمد أيضاً والبناء على الكسر والتنوين، وهو غريبٌ جداً.
وهذا يُشبهه قولٌ بعضهم «هؤلاء» بالتنوين، وفدى بالكسر مع القصر، وفدى
بالفتح مع القصر أيضاً.

(١) البحر ٧٤/٨.

(٢) لم أمتد إلى قائله، وهو في البحر ٧٥/٨، والهمع ١٩٢/١، والدرر ١٦٥/١.

(٣) الإملاء ٢٣٦/٢.

(٤) البحر ٧٥/٨.

(٥) انظر في قراءتها: الإنحاف ٤٧٥/٢، والبحر ٧٥/٨، والقرطبي ٢٢٦/١٦.

(٦) لم ترد في «معاني القرآن».

والأوزارُ هنا: الأثقال، وهو مجازٌ. قيل: هو من مجاز الحذف أي: أهل الحرب. والأوزار عبارة عن آلات الحرب. قال الشاعر^(١):

٤٠٥٢- وأعددت للحرب أوزارها

رماحاً طوالاً وخيلاً ذكوراً

و«حتى» الأولى غاية لضرب الرقاب، والثانية لـ «شدوا». ويجوز أن يكونا غايتين لضرب الرقاب، على أن الثانية توكيد أو بدل.

قوله: «ذلك» يجوز أن يكون خبر مبتدأ مضمير أي: الأمر ذلك، وأن ينتصب بإضمار أفعلوا.

قوله: «ليئلو بعضكم» أي: ولكن أمركم بالقتال ليئلو.

قوله: «قتلوا» قرأ العامة «قاتلوا» وأبو عمرو^(٢) وحفص «قتلوا» مبنياً للمفعول على معنى: أنهم قتلوا وماتوا، أصاب القتل بعضهم كقوله: «قتل معه ربيون»^(٣). وقرأ الجحدري «قتلوا» بفتح القاف والتاء خفيفةً، ومفعوله محذوف. وزيد بن ثابت والحسن وعيسى «قتلوا» بتشديد التاء مبنياً للمفعول. / [ب/٨٠٤]

وقرأ^(٤) أمير المؤمنين علي «تضل» مبنياً للمفعول «أعمالهم» بالرفع لقيامه مقام الفاعل. وقرىء «تضل» بفتح التاء، «أعمالهم» بالرفع فاعلاً.

آ. (٦) قوله: ﴿عَرَفَهَا﴾: يجوز فيها وجهان، أحدهما: أن تكون مستأنفة. والثاني: أن تكون حالاً فيجوز أن تضمير «قد» وأن لا تضمير.

(١) تقدم برقم ١٨٩٩.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٠٠، والنشر ٣٧٤/٢، والحجة ٦٦٦، والتيسير ٢٠٠، والبحر ٧٥/٨، والقرطبي ٢٣٠/١٦.

(٣) الآية ١٤٦ من آل عمران. وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو. الدرر ٤٢٨/٣.

(٤) البحر ٧٥/٨، والكشاف ٥٣١/٣، حيث ذكر الأول بالياء والثاني بالتاء.

و«عَرَفَهَا»: من التعريف الذي هو ضدُّ الجهل. وقيل: من الرُّفْع. وقيل: من العَرَف وهو الطَّيْب. وقرأ^(١) أبو عمرو في رواية «وَيُدْخِلُهُمْ» بسكون اللام. وكذا ميمُ «نُطْعِمُكُمْ»^(٢) وعين «يَجْمَعُكُمْ»^(٣) كأنه يَسْتَقْبِلُ الحركات. وقد قرأتُ له بذلك في «يُشْعِرُكُمْ»^(٤) و«يَنْصُرُكُمْ»^(٥) وبابه.

آ. (٧) قوله: ﴿وَيُثَبِّتُ﴾: قرأه العامة مُشَدِّدًا. وروى^(٦) عن عاصم تخفيفه مِنْ أَثْبَتَ.

آ. (٨) قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾: يجوز أن يكون مبتدأ، والخبرُ محذوفٌ. تقديره: فَتَعَسُوا وَأَتَعَسُوا، يَدُلُّ عليه «فَتَعَسَا» فتعسا منصوبٌ بالخبرِ. وَدَخَلَتِ الفاءُ تشبيهاً للمبتدأ بالشرط. وَقَدَّرَ الزمخشري^(٧) الفعلَ الناصبَ لـ «تَعَسَا» فقال: «لأنَّ المعنى: فقال تعسا أي^(٨): ففضي تعسا لهم». قال الشيخ^(٩): «وإضمارُ ما هو من لفظ المصدرِ أَوْلَى». والثاني: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ يُفَسِّرُهُ «فَتَعَسَا لَهُمْ» كما تقول: زيدا جَدَعَا له، كذا قال الشيخ^(١٠) تابعاً للزمخشري^(١١). وهذا لا يجوزُ لأنَّ «لَهُمْ» لا يتعلَّقُ بـ «تَعَسَا»، إنما هو

(١) وهي رواية العباس بن الفضل عنه، كما في المحرر ٥٤/١٥.

(٢) الآية ٩ من الإنسان.

(٣) الآية ٩ من التغابن.

(٤) الآية ١٠٩ من الأنعام.

(٥) الآية ٢٠ من الملك.

(٦) في رواية المفضل عنه كما في البحر ٧٦/٧.

(٧) الكشاف ٥٣٢/٣.

(٨) الكشاف: أو.

(٩) البحر ٧٦/٨.

(١٠) البحر ٧٦/٨.

(١١) الكشاف ٥٢٣/٣.

متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه بيانٌ أي: أعني لهم: وقد تقدّم تحقيقُ هذا والاستدلالُ عليه. فإنّ عنياً إضماراً من حيث مطلق الدلالة لا من جهة الاشتغال فمُسَلَّمٌ، ولكنّ تأباه عبارتهما وهي قولهما: منصوبٌ بفعلٍ مضميرٍ يُفسره «فَتَعَسَّأَ لَهُمْ»، و«أَضَلَّ» عطفٌ على ذلك الفعل المقدّر أي: أتعسَّهُم وأضلَّ أعمالهم. والتعسُّ: ضدُّ السعدِ يقال: تعسَّ الرجلُ بالفتح تعسّاً وأتعسَّه اللهُ. قال مجمّع^(١):

٤٠٥٣- تقول وقد أفردتها من حليلها

تَعِسْتَ كَمَا أَتَعَسْتَنِي يَا مُجْمَعُ

وقيل: تعس بالكسر، عن أبي الهيثم وشمر وغيرهما. وعن أبي عبيدة^(٢): تَعَسَّه وَأَتَعَسَّه متعديان فهما مما اتفق فيهما فَعَلَ وَأَفْعَلَ وقيل: التَّعَسُّ ضدُّ الانتعاش. قال الزمخشري^(٣): «وتعسأ له نقيض لعأ له» يعني أنّ كلمة «لعأ» بمعنى انتعش. قال الأعشى^(٤):

٤٠٥٤- بَذَاتِ لَوْثٍ عَفْرُنَاةٍ، إِذَا عَثَرَتْ

فَالتَّعَسُّ أَدْنَى لَهَا مِنْ أَنْ أَقُولَ لَعَا

وقيل: التَّعَسُّ الهلاك. وقيل: التَّعَسُّ الجُرُّ على الوجه، والتَّعَسُّ الجُرُّ على الرأس.

آ. (٩) قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ «ذَلِكَ» مبتدأ، والخبرُ الجارُّ بعده، أو خبرٌ مبتدأ مضميرٌ. أي: الأمرُ ذلك بسبب أنهم كرهوا،

(١) البيت لمجمّع بن هلال وهو في اللسان (تعس)، والبحر ٧٠/٨.

(٢) لم يرد في «المجاز».

(٣) الكشاف ٥٣٢/٣.

(٤) ديوانه ١٣. اللوث: القوة. العفرناة: الغول شبه ناقته بها.

أو منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ أي: فَعَلَّ بِهِمْ ذَلِكَ بِسَبَبِ أَنَّهُمْ كَرِهُوا، فَالْجَارُ فِي
الْوَجْهَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ مَنْصُوبٌ الْمَحَلُّ.

آ. (١٠) قوله: ﴿دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ حَذْفُ
مَفْعُولِهِ أَي: أَهْلَكَ اللَّهُ بَيْوتَهُمْ وَخَرَّبَهَا عَلَيْهِمْ، أَوْ يُضْمَنُ «دَمَّرَ» مَعْنَى: سَخِطَ
اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِالتَّدْمِيرِ.

قوله: «أَمْثَالُهَا» أَي: أَمْثَالُ الْعَاقِبَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ. وَقِيلَ: أَمْثَالُ الْعُقُوبَةِ.
وَقِيلَ: التَّدْمِيرُ. وَقِيلَ: الْهَلَكَةُ. وَالْأَوَّلُ أَوْلَى لِتَقَدُّمِ مَا يَعُودُ عَلَيْهِ الضَّمِيرُ
صَرِيحاً مَعَ صِحَّةِ مَعْنَاهُ.

آ. (١١) قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ﴾: كَقَوْلِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ^(١). وَالْوَلِيُّ هُنَا:
النَّاصِرُ.

آ. (١٢) قوله: ﴿كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ﴾: إِمَّا حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ
المَصْدَرِ أَي: يَأْكُلُوا^(٢) الْأَكْلَ مُشَبَّهًا أَكَلَ الْأَنْعَامِ، وَإِمَّا نَعْتٌ لِمَصْدَرٍ أَي: أَكَلًا
مِثْلَ أَكَلَ الْأَنْعَامِ.

قوله: «وَالنَّارُ مَثْوَى لَهُمْ» يجوزُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ اسْتِثْنَاءً. وَيَجوزُ أَنْ
تَكُونَ حَالًا، وَلَكِنَّهَا مَقْدَرَةٌ أَي: يَأْكُلُونَ مُقَدَّرًا ثَوْبُهُمْ فِي النَّارِ.

آ. (١٣) قوله: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ﴾ يريدُ أَهْلَ قَرْيَةٍ، وَلِذَلِكَ
رَاعَى هَذَا الْمَقْدَرَةَ فِي «أَهْلَكْنَا هُمْ» «فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ» بَعْدَ مَا رَاعَى الْمُضَافَ فِي
قَوْلِهِ: «هِيَ أَشَدُّ» وَالْجُمْلَةُ مِنْ «هِيَ أَشَدُّ» صِفَةٌ لِقَرْيَةٍ. وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ^(٣):

(١) الآية ٩.

(٢) لا وجه لحذف النون.

(٣) المحرر ٥٨/١٥.

«نَسَبَ الإِخْرَاجَ لِلْقَرْيَةِ، حَمَلًا عَلَى اللَّفْظِ، وَقَالَ: «أَهْلَكُنَاهُمْ» حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى». قَالَ الشَّيْخُ^(١): «وظَاهِرُ هَذَا الْكَلَامِ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي «أَهْلَكُنَاهُمْ» لَيْسَ عَائِدًا عَلَى الْمِضَافِ إِلَى الْقَرْيَةِ الَّتِي أَسْنَدَ إِلَيْهَا الإِخْرَاجَ، بَلْ عَلَى أَهْلِ الْقَرْيَةِ، فِي قَوْلِهِ: «وَكَأَيُّنَ مِنْ قَرْيَةٍ» [فَإِنْ كَانَ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى» أَي: مَعْنَى الْقَرْيَةِ مِنْ قَوْلِهِ: «وَكَأَيُّنَ مِنْ قَرْيَةٍ»]^(٢) فَهُوَ صَحِيحٌ، لَكِنُّ ظَاهِرٌ/ قَوْلُهُ: «حَمَلًا عَلَى اللَّفْظِ» وَ«حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى» أَنْ يَكُونَ فِي مَدْلُولٍ وَاحِدٍ، وَكَانَ عَلَى هَذَا يَبْقَى «كَأَيُّنَ» مُفْلَتًا غَيْرَ مُحَدَّثٍ عَنْهُ بِشَيْءٍ، إِلَّا أَنْ يُتَخَيَّلَ أَنَّ «هِيَ أَشَدُّ» خَبِرَ عَنْهُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ صِفَةٌ لِقَرْيَةٍ. قُلْتُ: وَابْنُ عَطِيَّةٍ إِنَّمَا أَرَادَ لَفْظَ الْقَرْيَةِ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ لَا مِنْ حَيْثُ التَّعْيِينُ.

آ. (١٤) قَوْلُهُ: ﴿أَفَمَنْ كَانَ﴾: مَبْتَدَأٌ، وَالْخَبَرُ «كَمَنْ زَيْنٌ»، وَحُمِلَ عَلَى لَفْظِ «مَنْ» فَأَقْرَدَ فِي قَوْلِهِ: «لَهُ سُوءٌ عَمَلِهِ» وَعَلَى الْمَعْنَى فَجُمِعَ فِي قَوْلِهِ: «وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ»، وَالْجُمْلَةُ مِنْ «اتَّبَعُوا» عَطْفٌ عَلَى «زَيْنٌ» فَهُوَ صَلَةٌ.

آ. (١٥) قَوْلُهُ: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ﴾: فِيهِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ، وَخَبْرُهُ مَقْدَرٌ. فَقَدَّرَهُ النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ: مَثَلُ الْجَنَّةِ مَا تَسْمَعُونَ، ف «مَا تَسْمَعُونَ» خَبْرُهُ، وَ«فِيهَا أَنْهَارٌ» مُفَسَّرٌ لَهُ. وَقَدَّرَهُ سَيُوبَةُ^(٣): «فِيمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ مَثَلُ الْجَنَّةِ»، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا أَيْضًا مُفَسَّرَةٌ لِلْمَثَلِ. الثَّانِي: أَنْ «مَثَلُ» زَائِدَةٌ تَقْدِيرُهُ: الْجَنَّةُ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارًا. وَنَظِيرُ زِيَادَةِ «مَثَلُ» هُنَا زِيَادَةُ «اسْمُ» فِي قَوْلِهِ^(٤):

(١) البحر ٧٨/٨.

(٢) ما بين معقوفين سقط من مطبوعة البحر.

(٣) الكتاب ٧١/١.

(٤) تقدم برقم ١٨.

٤٠٥٥— إلى الحَوْلِ ثم اسْمُ السَّلَامِ عليكما

الثالث: أن «مَثَلِ الجنة» مبتدأ، والخبر قوله: «فيها أنهار»، وهذا ينبغي أن يمتنع؛ إذ لا عائد من الجملة إلى المبتدأ، ولا يَنْفَعُ كَوْنُ الضميرِ عائداً على ما أُضيف إليه المبتدأ. الرابع: أن «مَثَلِ الجنة» مبتدأ، خبره «كَمَنْ هو خالِدٌ في النار»، فقدَّره ابنُ عطية^(١): «أمثَلُ أهلِ الجنة كَمَنْ هو خالِدٌ»، فقدَّر حرفَ الإنكارِ ومضافاً ليَصِحَّ. وقدَّره الزمخشري^(٢): «أمثَلُ الجنة كَمَثَلِ جزاءٍ مَنْ هو خالِدٌ». والجملةُ مِنْ قوله: «فيها أنهار» على هذا فيها ثلاثة أوجه، أحدها: هي حالٌ من الجنة أي: مستقرَّةٌ فيها أنهارٌ. الثاني: أنها خبرٌ لمبتدأٍ مضمرةٍ أي: هي فيها أنهارٌ، كأنَّ قائلاً قال: ما مثَلُها؟ فقيل: فيها أنهار. الثالث: أن تكونَ تكريراً للصلة؛ لأنها في حكمها ألا ترى إلى أنه يَصِحُّ قولك: التي فيها أنهار، وإنما عَرِيَ قوله: «مَثَلُ الجنة» من حرفِ الإنكارِ تصويراً لمكابرةٍ مَنْ يُسَوِّي بين المُسْتَمْسِكِ بالبيئَةِ وبين التابعِ هوام كَمَنْ يُسَوِّي بين الجنة التي صفتها كَيْتٌ وكَيْتٌ، وبين النار التي صفتها أن يُسْقَى أهلها الحميم. ونظيره قولُ القائل^(٣):

٤٠٥٦— أَفَرِحُ أَنْ أُرْزَأَ الكِرَامَ وَأَنْ
أُورَثَ دَوْدًا شَصَائِماً نَبِلاً

هو كلامٌ مُنْكَرٌ للفرحِ برُزْئِهِ الكِرَامِ ووراثَةِ الدَّوْدِ، مع تَعَرِّيهِ من حرفِ الإنكارِ، ذكر ذلك كلُّهُ الزمخشريُّ^(٤) بأطولٍ مِنْ هذه العبارة.

(١) المحرر ٦٠/١٥.

(٢) الكشاف ٥٣٣/٣.

(٣) تقدم برقم ٣٤٠.

(٤) الكشاف ٥٣٣/٣.

وقرأ^(١) علي بن أبي طالب «مثال الجنة». وعنه أيضاً وعن ابن عباس وابن مسعود «أمثال» بالجمع.

قوله: «أسين» قرأ^(٢) ابن كثير «أسين» بزنة حَذِرٍ وهو اسمُ فاعلٍ مِنْ أَسِينٍ بالكسْرِ يَأْسِنُ^(٣)، فهو أَسِينٌ كـ حَذِرٍ يَحْذِرُ فهو حَذِرٌ. والباقون «أسين» بزنة ضاربٍ مِنْ أَسَنَ بالفتح يَأْسِنُ، يقال: أَسَنَ الماءُ بالفتح يَأْسِنُ ويَأْسِنُ بالكسْرِ والضمُّ أُسُوناً، كذا ذكره ثعلب في «فصيحته». وقال اليزيدي: «يقال: أَسِنَ بالكسْرِ يَأْسِنُ بالفتح أَسِناً أي: تَغَيَّرَ طَعْمُهُ. وأمَّا أَسِينُ الرجلِ - إذا دَخَلَ بشراً فأصابه مِنْ رِيحِها ما جعل في رأسِهِ دُواراً - فأَسِنَ بالكسْرِ فقط. قال الشاعر^(٤):

٤٠٥٧ - قد أتركَ القِرْنَ مُصْفَراً أنامله

يميد في الرُمحِ مَيْدَ المائِحِ الأَسِينِ

وقرئ «يسين» بالياء بدلَ الهمزة. قال أبو علي^(٥): «هو تخفيفُ أَسِينٍ» وهو تخفيفٌ غريبٌ.

قوله: «لَمْ يَتَغَيَّرَ طَعْمُهُ» صفةٌ لـ «لبين». قوله: «لذة» يجوز أن يكونَ تأنيثَ

(١) انظر في قراءتها: القرطبي ٢٣٦/١٦، والمحتسب ٢٧٠/٢، والشواذ ١٤٠.

(٢) السبعة ٦٠٠، والنشر ٣٧٤/٢، والتيسير ٢٠٠، والقرطبي ٢٣٦/١٦، والحجة

٦٦٧، والبحر ٧٩/٨.

(٣) اللازم، لأن المتعدي يأتي على فاعل نحو عليم فهو عالم. انظر: الارتشاف

٢٣٣/١.

(٤) البيت لزهير وهو في ديوانه ١٢١، وروايته:

يُغَادِرُ القِرْنَ مُصْفَراً أنامله يميل في الرمح مَيْلَ المائِحِ الأَسِينِ
وهو في اللسان (أسن). ومصفراً أنامله: أي دنا موته. والمائِح: الذي يمدُّ من فوق.

(٥) الحجة (خ) ٣١٢/٤.

لَذٌّ، وَلَذُّ بِمَعْنَى لَذِيذٍ، وَلَا تَأْوِيلَ عَلَى هَذَا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرًا وَصِفَ بِهِ .
وفيه التاويلات المشهورة . والعامَّة على جرّ «لَذَّةٍ» صفة لـ «خَمِرٍ» وقُرِيء^(١)
بالنصب على المفعول له ، وهي تؤيِّد المصدرية في قراءة العامَّة ، وبالرفع صفة
لـ «أنهارٍ» ، ولم تُجَمَّع لأنها مصدرٌ إن قيلَ به ، وإن لا فلأنَّها صفةٌ لجمعٍ غيرِ
عاقلٍ ، وهو يُعامَلُ معاملةً المؤنثة الواحدة .

قوله : « مِنْ عَسَلٍ » نقلوا في «عَسَلٍ» التذكير والتأنيث^(٢) ، وجاء القرآن
على التذكير في قوله : «مُصَفًى» . والعَسَلان : العَدُو . وأكثر استعماله في
الذئب ، يقال : عَسَل الذئبُ والثعلبُ ، وأصله مِنْ عَسَلانِ الرُّمَح وهو اهتزازُه ،
فكان العادي يهزُّ أعضاءه ويحرِّكها قال الشاعر^(٣) : /

[ب/٨٠٥]

٤٠٥٨ - لَدُنْ بِهِزِّ الكِفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ

فيه كما عَسَل الطريقُ الشعبُ

وكُنِيَ بالعُسَيْلَةَ عن الجماعِ لِمَا بينهما . قال عليه السلام : «حتى تَذوقِي
عُسَيْلَتَهُ ويذوق عُسَيْلَتَكَ»^(٤) .

قوله : « مِنْ كُلِّ الثمراتِ » فيها وجهان ، أحدهما : أن هذا الجارُّ صفةٌ
لمقدِّرٍ ، ذلك المقدِّرُ مبتدأ ، وخبرُه الجارُّ قبله وهو «لهم» . و «فيها» متعلِّقٌ بما
تعلَّقَ به . والتقديرُ : ولهم فيها زوجان مِنْ كُلِّ الثمراتِ ، كأنه انتزَعَه مِنْ قوله

(١) البحر ٧٩/٨ .

(٢) ممن نقل تأنيثه ابن فارس في كتابه : المذكر والمؤنث ص ٥٣ ، ونقل في اللسان
اللغتين (عسل) .

(٣) تقدم برقم ٢١٥٣ .

(٤) رواه البخاري . انظر : الفتح ٢٨٤/٩ ، وكتاب الطلاق ، ٧ ، باب من قال لامراته :
أنت عليٌّ حرام .

تعالى: «فيهما مِنْ كُلِّ فَاكِهَةٍ زَوْجَانِ»^(١) وَقَدَّرَهُ بَعْضُهُمْ: صِنْفٌ، وَالأَوَّلُ أَلْيَقُ.
وَالثَّانِي: أَنْ: «مِنْ» مَزِيدَةٌ فِي الْمَبْتَدَأِ^(٢).

قوله: «وَمَغْفِرَةٌ» فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى ذَلِكَ الْمَقْدَرِ
لَا بِقَيِّدِ كَوْنِهِ فِي الْجَنَّةِ أَي: وَلَهُمْ مَغْفِرَةٌ، لِأَنَّ الْمَغْفِرَةَ تَكُونُ قَبْلَ دُخُولِ الْجَنَّةِ
أَوْ بُعِيدَ ذَلِكَ. وَلَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مُضَافٍ حَيْثُذِي أَي: وَنَعِيمٌ مَغْفِرَةٌ؛ لِأَنَّهُ نَاشِئٌ
عَنِ الْمَغْفِرَةِ، وَهُوَ فِي الْجَنَّةِ.

وَالثَّانِي: أَنْ يُجْعَلَ خَيْرُهَا مَقْدَرًا أَي: وَلَهُمْ مَغْفِرَةٌ. وَالْجُمْلَةُ مُسْتَأْنَفَةٌ.
وَالفَرْقُ بَيْنَ الْوَجْهَيْنِ: أَنَّ الْوَجْهَ الَّذِي قَبْلَ هَذَا فِيهِ الْإِخْبَارُ بِـ «لَهُمْ» الْمَلْفُوظُ بِهِ
عَنْ سَنَنِ ذَلِكَ الْمَحذُوفِ، وَ«مَغْفِرَةٌ»، وَفِي الْوَجْهِ الْآخِرِ الْخَبْرُ جَارٌّ آخَرَ، حُذِفَ
لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ.

قوله: «كَمَنْ هُوَ» قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَيْرًا عَنْ «مَثَلِ الْجَنَّةِ»
بِالتَّأْوِيلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ عَنْ ابْنِ عَطِيَّةٍ وَالزَّمْخَشَرِيِّ. وَأَمَّا إِذَا لَمْ نَجْعَلْهُ خَيْرًا عَنْ
«مَثَلِ» فَفِيهِ أَرْبَعَةٌ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ خَيْرٌ مَبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: أَحْسَالُ هَؤُلَاءِ
الْمُتَّقِينَ كَحَالِ مَنْ هُوَ خَالِدٌ. وَهَذَا تَأْوِيلٌ صَحِيحٌ. وَذَكَرَ فِيهِ أَبُو الْبَقَاءِ^(٣) الأَوْجَةَ
الْبَاقِيَةَ وَقَالَ: «وَهُوَ فِي مَوْضِعِ رَفْعِ أَي: حَالُهُمْ كَحَالِ مَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ.
وَقِيلَ: هُوَ اسْتِهْزَاءٌ بِهِمْ. وَقِيلَ: هُوَ عَلَى مَعْنَى الاسْتِفْهَامِ، أَي: أَكَمَنْ هُوَ
خَالِدٌ. وَقِيلَ: فِي مَوْضِعِ نَصْبِ أَي: يُشْبِهُونَ حَالَ مَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ»
انْتَهَى. مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَقِيلَ هُوَ اسْتِهْزَاءٌ» أَي: إِنْ الْإِخْبَارُ بِقَوْلِكَ: حَالُهُمْ كَحَالِ
مَنْ، عَلَى سَبِيلِ الاسْتِهْزَاءِ وَالتَّهْكُمِ.

(١) الآية ٥٢ من الرحمن.

(٢) وهذا مذهب مَنْ لَا يَشْتَرِطُ دُخُولَهَا عَلَى نَكْرَةِ وَهُوَ الْأَخْفَشُ.

(٣) الإملاء ٢/٢٣٧.

قوله: «وسُقُوا» عطفٌ على الصلّة، عَطَفَ فعليةٌ على اسمية، لكنه راعى في الأول لفظ «مَنْ» فأفرد، وفي الثانية معناها فجمع.
والأمعاء: جمع معى بالقصر، وهو المَصْرَانُ الذي في البطن وقد وُصِفَ بالجمع في قوله^(١):

..... -٤٠٥٩

ومعى جياعا

على إرادة الجنس. وألفه عن ياءٍ بدليل قولهم: مِعْيَان.

آ. (١٦) قوله: ﴿أَنفًا﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على الحال، فقدّره أبو البقاء^(٢): «ماذا قال مُؤْتِنَا». وقدّره غيره: مُبْتَدِئاً أي: ما القول الذي ائْتَنَفَه الآن قبل انفصاليه عنه. والثاني: أنه منصوبٌ على الظرف أي: ماذا قال الساعة، قاله الزمخشري^(٣). وأنكره الشيخ^(٤) قال: «لأننا لم نعلم أحداً عدّه من الظروف». واختلقت عبارتهم في معناه: فظاهرُ عبارة الزمخشري أنه ظرفٌ حالٌّ ك الآن، ولذلك فسّره بالساعة. وقال ابن عطية^(٥): «والمفسّرون يقولون: آنفاً معناه الساعةُ الماضيةُ القريبةُ منّا وهذا تفسيرٌ بالمعنى».

وقرأ^(٦) البزّي بخلافٍ عنه «أنفًا» بالقصر. والباقون بالمد، وهما لغتان

(١) تقدم برقم ٣٣٠٧، والأصل: «جياع» ورواية البيت بالنصب.

(٢) الإملاء ٢/٢٣٧.

(٣) الكشاف ٣/٥٣٤.

(٤) البحر ٨/٧٩.

(٥) المحرر ١٥/٦٢.

(٦) السبعة ٦٠٠، والتيسير ٢٠٠، والبحر ٨/٧٩، والنشر ٢/٣٧٤.

بمعنى واحد، وهما اسما فاعل ك حاذِر وحاذِر، وآسِن وآسِن، إلا أنه لم يُستعمل لهما فعلٌ مجرد، بل المستعمل ائْتَفَ يَأْتِفُ، وَاِسْتَأْفَ يَسْتَأْفُ. والائْتِنَافُ والاسْتِئْتِنَافُ: الابتداء. قال الزجاج^(١): «هُوَ مِنْ اسْتَأْفَتْ الشَّيْءَ إِذَا ابْتَدَأْتَهُ أَي: مَاذَا قَالَ^(٢) فِي أَوَّلِ وَقْتٍ يَقْرُبُ مِنْهُ».

آ. (١٧) قوله: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا﴾: يجوزُ فيه الرفعُ بالابتداء، والنصبُ على الاشتغال. و«تقواهم» مصدرٌ مضافٌ لفاعله. والضميرُ في «آتاهم» يعودُ على الله أو على قولِ المنافقين؛ لأنَّ قولهم ذلك ممَّا يزيدُ المؤمنين تقوى، أو على الرسول.

آ. (١٨) قوله: ﴿أَنْ تَأْتِيَهُمْ﴾: بدلٌ من الساعة بدلُ اشتمالٍ. وقرأ^(٣) أبو جعفر الرُّؤاسي: «إِنْ تَأْتِيَهُمْ» بدلُ الشَّرْطِيَّةِ، وجزم ما بعدها. وفي جوابها وجهان، أحدهما: أنه قوله: «فَأَنْتِي لَهُمْ» قاله الزمخشري^(٤). ثم قال: «فَإِنْ قُلْتَ: بِمَ يَتَّصَلُ قَوْلُهُ: «فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا» عَلَى الْقِرَاءَتَيْنِ؟ قُلْتَ: بِإِيْتِيَانِ السَّاعَةِ، اتِّصَالَ الْعَلَةِ بِالْمَعْلُولِ كَقَوْلِكَ: إِنْ أَكْرَمَنِي زَيْدٌ فَأَنَا حَقِيقٌ بِالْإِكْرَامِ أَكْرَمَهُ». والثاني: أنَّ الجوابَ قوله: «فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا»، وإيْتِيَانُ السَّاعَةِ، وإنَّ كانَ متحققاً، إلا أنَّهم عُوْمِلُوا مُعَامَلَةَ الشَّاكِّ، وحالهم كانت كذا.

والأشراط: جمع شرط بسكون/ الراء وفتحها. قال أبو الأسود^(٥): [أ/٨٠٦]

٤٠٦٠- فإن كنت قد أزمعت بالصَّرمِ بَيْنَنَا

فقد جعلت أشراط أوله تبدو

(١) معاني القرآن له ١٠/٥.

(٢) المطبوعة: «مِنْ».

(٣) المحاسب ٢/٢٧٠، والقرطبي ١٦/٢٤١، والبحر ٨/٧٩.

(٤) الكشف ٣/٥٣٤.

(٥) ديوانه ٦٦، والقرطبي ١٦/٢٤٠.

والأشراطُ: العلاماتُ، ومنه أشراط الساعة. وأشراطُ الرجلُ نفسه أي: ألزمها أموراً. قال أوس^(١):

٤٠٦١- فأشراطُ فيها نفسه وهو مُعصِمٌ
فألقيَ بأسبابٍ له وتوَكَّلا

والشُرطُ: القَطْعُ أيضاً، مصدرُ شَرَطَ الجلدُ يَشْرِطُه شَرطاً.

قوله: «فَأَتَى لَهُمْ» «أَتَى» خبرٌ مقدمٌ و«ذَكَرَهُمْ» مبتدأٌ مؤخرٌ أي: أُنِيَ لَهُمْ التذكيرُ. وإذا وما بعدها معترضٌ وجوابها محذوفٌ أي: كيف لهم التذكيرُ إذا جاءتهم الساعةُ؟ فكيف يتذكرون؟ ويجوز أن يكونَ المبتدأُ محذوفاً أي: أُنِيَ لَهُمُ الْخَلَاصُ، ويكونُ «ذَكَرَهُمْ» فاعلاً بـ «جاءتهم».

وقرأ^(٢) أبو عمرو في رواية «بَعْتَةٌ» بفتح الغين وتشديد التاء، وهي صفةٌ، فنصبها على الحال، ولا نظيرَ لها في الصفات ولا في المصادر، وإنما هي في الأسماء نحو: الجربة للجماعة، والشربة للمكان. قال الزمخشري^(٣): «ما أخوفني أن تكون غلظة من الراوي عن أبي عمرو، وأن يكون الصواب «بَعْتَةٌ» بالفتح دون تشديد».

آ. (٢٠) قوله: ﴿لَوْلَا نُزِّلَتْ﴾: هذه بمعنى: هَلَا، ولا التفات إلى قول بعضهم: إنَّ «لا» زائدة والأصل: لو نُزِّلَتْ. والعامَّةُ على رفع «سورة مُحَكَّمَةٌ» لقيامها مقامَ الفاعل. وزيد بن علي^(٤) بالنصبِ فيهما على الحالِ

(١) ديوانه ٨٧، واللسان (شرط). والمعصم: المتعلق بحبل.

(٢) المحتسب ٢/٢٧٠، البحر ٨/٨٠، والقرطبي ١٦/٢٤١.

(٣) الكشاف ٣/٥٣٥.

(٤) البحر ٨/٨١.

والقائم مقام الفاعل ضميرُ السورة المتقدمة، وسوغ وقوع الحال كذا وصفها كقولك: الرجل جاءني رجلاً صالحاً. وقرأ^(١): «فإذا نزلت سورة». وقرأ^(٢) زيد بن علي وابن عمير «ودكر» مبنياً للفاعل أي: الله تعالى. «القتال» نصباً. قوله: «نظر المغشي» الأصل: نظراً مثل نظر المغشي.

قوله: «فأولى لهم طاعة» اختلف اللغويون والمُعربون في هذه اللفظة، فقال الأصمعي^(٣): إنها فعل ماضٍ بمعنى: قارب ما يهلكه وأنشد^(٤):

٤٠٦٢ - فعادى بين هاديتين منها

وأولى أن يزيد على الثلاث

أي: قارب أن يزيد. قال نعلب: «لم يقل أحد في «أولى» أحسن من قول الأصمعي»، ولكن الأكثرون على أنه اسم. ثم اختلف هؤلاء فقيل: هو مشتق من الولي وهو القرب كقوله^(٥):

٤٠٦٣ - يُكلِّفني ليلي وقد شطَّ وليها

وعادت عوادٍ بيننا وحطوب

وقيل: هو مشتق من الويل. والأصل: فيه أويل فقلبت العين إلى ما بعد اللام فصار وزنه أفعل. وإلى هذا نحا الجرجاني. والأصل عدم القلب. وأما معناها فقيل: هي تهديدٌ ووعيدٌ كقوله^(٦):

(١) البحر ٨/٨١، والكشاف ٣/٥٣٥، ذكر الأول قراءة «نزلت»، وذكر الثاني «نزلت».

(٢) القرطبي ١٦/٢٤٣، والبحر ٨/٨١.

(٣) انظر: اللسان (ثلث).

(٤) لم أهد إلى قائله، وهو في اللسان (ولي).

(٥) البيت لعلمة بن عبدة. وهو في ديوانه ١٣١، والمفضليات ٣٩١. والعوادي هنا: العوائق.

(٦) لم أهد إلى قائله، وهو في الصحاح واللسان (ولي).

٤٠٦٤- فَأَوْلَىٰ ثُمَّ أَوْلَىٰ ثُمَّ أَوْلَىٰ
وَهَلْ لِّلدَّرِ يُحَلَّبُ مِنْ مَّرَدٍّ

وقال المبرد: يُقال لَمَنْ هَمَّ بِالغُضَبِ: أَوْلَىٰ لَكَ، كقولِ أعرابي كان يُوالي رَمِي الصيِّدِ فَيَقْلُتُ مِنْهُ فيقول: أَوْلَىٰ لَكَ، ثم رمى صيداَ فقاَرَبَه فأقْلَتَ مِنْهُ، فقال^(١):

٤٠٦٥- فلو كان أَوْلَىٰ يُطْعِمُ القومَ صِدْتَهُمْ
ولكنَّ أَوْلَىٰ يَتْرُكُ القومَ جُوعاً

هذا ما يتعلَّقُ بِاشتقاقِه ومعناه. أمَّا الإعرابُ: فإن قلنا بقول الجمهور ففيه أوجهٌ، أحدها: أن «أَوْلَىٰ» مبتدأ، و«لَهُمْ» خبره، تقديره: فالهلاكَ لَهُمْ. وَسَوْغُ الابتداء بالنكرة كونه دعاءً نحو: «وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ»^(٢). الثاني: أنه خبرٌ مبتدأ مضميرٌ تقديره العقابُ أو الهلاكُ أَوْلَىٰ لَهُمْ، أي: أقربُ وأذنى. ويجوز أن تكون اللامُ بمعنى الباءِ أي: أَوْلَىٰ وَأَحَقُّ بِهِمْ. الثالث: أنه مبتدأ، و«لَهُمْ» متعلِّقٌ به، واللامُ بمعنى الباءِ. و«طاعةٌ» خبره، والتقدير: أَوْلَىٰ بِهِمْ طاعةٌ دونَ غيرها. وإن قلنا بقول الأصمعيِّ فيكون فعلاً ماضياً وفاعله مضمير، يَدُلُّ عليه السِّياقُ كأنه قيل: فَأَوْلَىٰ هو أي: الهلاكُ، وهذا ظاهرُ عبارة الزمخشري حيث قال^(٣):

«ومعناه الدعاءُ عليهم بأنَّ يَلِيَهُم المَكْرُوهُ». وقال ابن عطية^(٤): / «المشهورُ من [ب/٨٠٦] استعمالِ العربِ أنك تقول: هذا أَوْلَىٰ بِكَ مِنْ هذا أي: أَحَقُّ. وقد تَسْتَعْمَلُ العربُ «أَوْلَىٰ» فقط على جهةِ الحذفِ والاختصارِ لِمَا معها من القولِ فتقول:

(١) لم أهدت إلى قائله وهو في اللسان (ولي) والبحر ٧١/٨.

(٢) الآية ١ من الهمزة.

(٣) الكشف ٥٣٦/٣.

(٤) المحرر ٦٧/١٥.

أَوْلَى لَكَ يَا فُلَانٌ عَلَى جِهَةِ الزُّجْرِ وَالْوَعِيدِ» انتهى . وقال أبو البقاء^(١) : «أَوْلَى مؤنثة أُولَات» وفيه نظر لأن ذلك إنما يكون في التذكير والتأنيث الحقيقيين ، أما التأنيث اللفظي فلا يُقال فيه ذلك . وسيأتي له مزيدُ بيانٍ في سورة القيامة إن شاء الله .

آ . (٢١) قوله : ﴿طَاعَةٌ﴾ : فيه أوجهٌ ، أحدها : أنه خبرُ «أَوْلَى لهم» على ما تقدّم . الثاني : أنها صفةٌ لـ «سورة» أي : فإذا أنزلت سورةً مُحْكَمَةً طاعةً أي : ذات طاعةٍ أو مُطاعةً . ذكره مكِّي^(٢) وأبو البقاء^(٣) وفيه بُعدٌ لكثرة الفواصل . الثالث : أنها مبتدأٌ و«قولٌ» عطفٌ عليها ، والخبرُ محذوفٌ تقديره : أمثلُ بكم من غيرهما . وقدره مكِّي^(٤) : مِنَّا طاعةً ، فقدره مقدماً . الرابع : أن يكون خبرُ مبتدأ محذوفٍ أي : أمرنا طاعةً . الخامس : أن «لهم» خبرٌ مقدمٌ ، و«طاعةً» مبتدأٌ مؤخرٌ ، والوقف والابتداء يُعرفان مما قدّمته فتأملهُ .

قوله : «فإذا عَزَمَ» في جوابها ثلاثة أوجهٍ ، أحدها : قوله : «فلو صدّقوا» نحو : «إذا جاءني طعامٌ فلو جِئْتَنِي أطعمتُك» . الثاني : أنه محذوفٌ تقديره : فاصدّق ، كذا قدره أبو البقاء^(٥) . الثالث : أن تقديره : فاقضُوا^(٦) . وقيل : تقديره : كرهوا ذلك و«عَزَمَ الأمر» على سبيل الإسنادِ المجازي كقوله^(٧) :

(١) الإملاء ٢٣٧/٢ .

(٢) مشكل الإعراب ٣٠٨/٢ .

(٣) الإملاء ٢٣٧/٢ .

(٤) المشكل ٣٠٧/٢ .

(٥) الإملاء ٢٣٧/٢ .

(٦) وهو تقدير ابن عطية في المحرر ٦٨/١٥ .

(٧) البيت لرويشد بن رميض العبيري ، وقد تمثل به الحجاج في خطبته على أهل

الكوفة . وهو في الكامل ٢٦٣/١ ، والمحرر ٦٨/١٥ . وقبله :

قد شمرت عن ساقها فشدوا

٤٠٦٦- قد جَدَّتِ الحربُ بكم فَجُدُّوا

.....

أو يكونُ على حَذْفِ مضافٍ أي: عَزَمَ أهلُ الأمرِ.

آ. (٢٢) قوله: ﴿أَنْ تُفْسِدُوا﴾: خبرُ «عسى»، والشرطُ معترضٌ بينهما، وجوابه محذوفٌ لدلالة «فهل عَسَيْتُمْ» عليه أو هو يُفسِّره «فهل عَسَيْتُمْ» عند مَنْ يرى تقديمه. وقرأ علي^(١) «إِنْ تُؤَلِّتُمْ» بضم التاءِ والواوِ وكسر اللامِ مبنياً للمفعولِ مِنَ الْوِلَايَةِ أَي: إِنْ وَلَّيْتُمْ أُمُورَ النَّاسِ. وقرئ «وَلَّيْتُمْ» مِنَ الْوِلَايَةِ أَيضاً. وهاتان تَدْلَانِ عَلَى أَنَّ «تَوَلَّيْتُمْ» فِي الْعَامَّةِ مِنْ ذَلِكَ. ويجوز أن يكونَ مِنَ الْإِعْرَاضِ وَهُوَ الظَّاهِرُ. وفي قوله: «عَسَيْتُمْ» إِلَى آخِرِهِ التَّفَاتُ مِنْ غَيْبَةِ فِي قَوْلِهِ: «الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ» إِلَى خُطَابِهِمْ بِذَلِكَ زِيَادَةً فِي تَوْبِيخِهِمْ.

وقرأ العائمةُ «وَتَقَطَّعُوا» بالتشديد على التكاثير. وأبو عمرو^(٢) في روايةٍ وسلام ويعقوب بالتخفيف، مضارعٌ قَطَعَ. والحسن بفتح التاء والطاءِ مشددةً. وأصلها تَقَطَّعُوا بَتَاءَيْنِ حُدِّقَتْ إِحْدَاهُمَا. وانتصابُ «أَرْحَامِكُمْ» عَلَى هَذَا عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ أَي: فِي أَرْحَامِكُمْ.

آ. (٢٣) قوله: ﴿أَوْلَيْتُكَ﴾: مبتدأ، والموصولُ خبره. والتقدير: أَوْلَيْتُكَ الْمُفْسِدُونَ، يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا تَقَدَّمَ. وقوله: «فَأَصَمَّهُمْ». ولم يَقُلْ: فَأَصَمَّ آذَانَهُمْ، و«أَعْمَى أَبْصَارَهُمْ» ولم يَقُلْ: أَعْمَاهُمْ. قيل: لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ ذَهَابِ الْأُذُنِ ذَهَابُ السَّمَاعِ فَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهَا، وَالْأَبْصَارُ - وَهِيَ الْأَعْيُنُ - يَلْزَمُ مِنْ

(١) انظر في قراءتها: الإنحاف ٤٧٧/٢، والبحر ٨٢/٨، والنشر ٣٧٤/٢، والمحتسب ٢٧٢/٢، والقرطبي ٢٤٥/١٦.

(٢) الإنحاف ٤٧٨/٢، والبحر ٨٢/٨، والنشر ٣٧٤/٢، والقرطبي ٢٤٦/١٦.

ذهابها ذهبُ الإبصارِ ولا يرد عليك «في آذانهم وقر»^(١) ونحوه لأنه دون الصَّممِ، والصَّممُ أعظمُ منه.

آ. (٢٤) قوله: ﴿أَمْ عَلَى قُلُوبٍ﴾: أم منقطعة. وقد عرّفت ما فيها. والعامّة «على أفعالها» بالجمع على أفعال. وقرىء^(٢) «أفقلها» على أفعل. وقرىء «إفقالها» بكسر الهمزة مصدراً كالأقبال. وهذا الكلام استعارة بليغة جعل ذلك عبارة عن عدم وصول الحق إليها.

آ. (٢٥) قوله: ﴿الشَّيْطَانُ سَوَّلَ﴾: هذه الجملة خبر «إن» الذين ارتدوا». وقد تقدّم الكلام على «سَوَّلَ»^(٣) معنى واشتقاقاً. وقال الزمخشري^(٤): هنا: «وقد اشتقّه من السُّؤْلِ مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ بِالتَّصْرِيفِ وَالاِشْتِقَاقِ جَمِيعاً» كأنه يُشير إلى ما قاله ابن بحر: مِنْ أَنْ الْمَعْنَى: أَعْطَاهُمْ سُؤْلَهُمْ. وَوَجْهُ الْغَلْطِ فِيهِ أَنَّ مَادَةَ السُّؤْلِ مِنَ السُّؤَالِ بِالْهَمْزِ، وَمَادَةٌ هَذَا بِالْوَاوِ فَافْتَرَقَا، فَلَوْ كَانَ عَلَى مَا قِيلَ لَقِيلَ: سَأَلَ بِتَشْدِيدِ الْهَمْزَةِ لَا بِالْوَاوِ. وَفِيمَا قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ السُّؤَالَ لَهُ مَادَتَانِ: سَأَلَ بِالْهَمْزِ، وَسَأَلَ بِالْأَلْفِ الْمُنْقَلِبَةِ عَنِ الْوَاوِ، وَعَلَيْهِ قِرَاءَةُ «سَأَلَ سَائِلٌ»^(٥) وقوله^(٦):

٤٠٦٧- سَأَلْتُ هُدَيْلُ رَسُولَ اللَّهِ فَاحِشَةً
ضَلَّتْ هُدَيْلُ بِمَا سَأَلَتْ وَلَمْ تُصِبْ

(١) الآية ٤٤ من فصلت.

(٢) انظر في قراءاتها: الشواذ ١٤٠، والبحر ٨/٨٣.

(٣) انظر: الدر المصون ٤٥٧/٦.

(٤) الكشاف ٥٣٧/٣.

(٥) الآية ١ من المعارج. وهي قراءة ابن عباس. انظر: البحر ٨/٣٣٢.

(٦) تقدم برقم ٥٠٤.

وقد تقدّم هذا في البقرة مُستوفى^(١).

قوله: «وَأَمَلِي» العامةُ على «أَمَلِي» مبنياً للفاعل، وهو ضمير الشيطان. وقيل: هو للباري تعالى. قال أبو البقاء^(٢): «على الأول يكون معطوفاً على الخير، وعلى الثاني يكون مُستأنفاً». ولا يُلزَم ما قاله بل هو معطوفٌ على الخبر في كلا التقديرين، أخبر عنهم بهذا وبهذا. وقرأ^(٣) أبو عمرو في آخرين «أَمَلِي» مبنياً للمفعول، والقائم مقامَ الفاعلِ الجارِ. وقيل: القائم مقامه ضميرُ الشيطان، ذكره أبو البقاء^(٤)، ولا معنى لذلك. وقرأ يَعْقُوبُ وسلام ومجاهد / [أ/٨٠٧] «وَأَمَلِي» بضمِ الهمزة وكسرِ اللام وسكونِ الياء. فاحتملت وجهين، أحدهما: أن يكون مضارعاً مُسنّداً لضمير المتكلم أي: وأَمَلِي أنا لهم، وأن يكون ماضياً كقراءة أبي عمرو سَكَنْتَ ياؤه تخفيفاً. وقد مضى منه جملةٌ.

آ. (٢٦) قوله: ﴿إِسْرَارَهُمْ﴾: قرأ^(٥) الأخوان وحفص بكسرِ الهمزة مصدراً، والباقون بفتحها جمع «سِر».

آ. (٢٧) قوله: ﴿فَكَيْفَ﴾: إمّا خبرٌ مقدّمٌ أي: فكيف علّمه بإسْرَارَهُمْ إذا توفّتهم؟ وإمّا منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ أي: فكيف يصنعون؟ وإمّا خبرٌ لـ «كان» مقدرةٌ أي: فكيف يكونون؟ والظرفُ معمولٌ لذلك المقدّر.

(١) انظر: الدر المصون ١/٣٩٦.

(٢) الإملاء ٢/٢٣٧.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٠٠، والتيسير ٢٠١، والبحر ٨/٨٣، والنشر ٢/٣٧٤، والقرطبي ١٦/٢٤٩، والحجة ٦٦٧.

(٤) الإملاء ٢/٢٣٧.

(٥) السبعة ٦٠١، والبحر ٨/٨٣، والقرطبي ١٦/٢٥٠، والنشر ٢/٣٧٤، والحجة ٦٦٩، والتيسير ٢٠١.

وقرأ^(١) الأعمش «تَوَفَّاهُم» دون تاءٍ فاحتملت وجهين: أن يكون ماضياً كالعامة، وأن يكون مضارعاً حذفت إحدى ياءيه.

قوله: «يَضْرِبُونَ» حال: إما من الفاعل، وهو الأظهر، أو من المفعول.

آ. (٢٩) قوله: ﴿أَنْ لَنْ يُخْرِجَ﴾: «أَنْ» هذه مخففة و«لَنْ» وما بعدها خبرها، واسمها ضمير الشأن. والأضغان: جمع ضغن، وهي الأحقاد والضغينة كذلك قال^(٢).

٤٠٦٨- وذِي ضِغْنٍ كَفَفْتُ الْوُدَّ عَنْهُ
وَكُنْتُ عَلَى إِسَاءَتِهِ مُقِيَّتًا

وقال عمرو بن كلثوم^(٣):

٤٠٦٩- فَإِنَّ الضُّغْنَ بَعْدَ الضُّغْنِ يَغْشُو
عَلَيْكَ وَيُخْرِجُ الدَّاءَ الدَّفِينَا

وقيل: الضُّغْنُ العداوة. وأنشد^(٤):

٤٠٧٠- قُلْ لَابِنِ هِنْدٍ مَا أَرَدْتَ بِمَنْطِقِ
سَاءِ الصَّدِيقِ وَشَيْدِ الْأَضْغَانَا

يقال: ضَغِنَ بالكسر يَضْغَنُ بالفتح وقد ضَغِنَ عليه. واضْطَغَنَ القوم وتضاغنوا، وأصل المادة من الالتواء في قوائم الدابة والقناة قال^(٥):

(١) الإتحاف ٤٧٨/٢، والبحر ٨٤/٨.

(٢) تقدم برقم ١٦٢٧.

(٣) ديوانه ٧٥، وشرح القصائد السبع ٣٩٢، والدفين: المستتر في القلوب.

(٤) لم أهدت إلى قائله، وهو في القرطبي ٢٥١/١٦، والبحر ٧١/٨.

(٥) لم أهدت إلى قائله، وهو في اللسان (ضغن).

٤٠٧١- إنَّ قَنَاتِي مِنْ صَلِيبَاتِ الْقَنَا
مَا زَادَهَا التَّثْقِيفُ إِلَّا ضَغْنَا
وقال آخر^(١) :

٤٠٧٢-
كَذَاتِ الضُّغْنِ تَمْشِي فِي الرَّفَاقِ
وَالأَضْطَغَانُ: الاحْتَوَاءُ عَلَى الشَّيْءِ أَيْضاً. وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: أَضْطَغَنْتُ
الصَّبِيَّ أَي: اخْتَصَمْتُهُ وَأَنْشَدَ^(٢) :
٤٠٧٣- كَأَنَّهُ مُضْطَغِنٌ صَبِيًّا

وقال آخر^(٣) :
٤٠٧٤- وَمَا أَضْطَغَنْتُ سِلَاحِي عِنْدَ مَغْرَضِهَا
.....

وَفَرَسٌ ضَاغِنٌ: لَا يَجْرِي إِلَّا بِالضَّرْبِ.

(١) البيت لبشر بن أبي خازم وصدده:

فإنك والشكاة من آل لأم

وهو في ديوانه ١٦٣، واللسان (ضغن).

(٢) البيت للعامرية، وهو في اللسان (ضغن)، والقرطبي ٢٥٢/١٦. وقبله:

يَمْشِي وَرَاءَ الْقَوْمِ سَيْتَهَيَّا

(٣) البيت لابن مقبل. وعجزه:

وَمِرْفَقِي كَرْنِاسِ السَّيْفِ إِذْ تَسَفَا

وهو في ديوانه ١٨٦، واللسان (ضغن)، والقرطبي ٢٥٢/١٦. والمغرض: جانب

البطن أسفل الأضلاع. ورتاسه: مقبضه والشاسف: اليابس. ورواية الديوان
أَضْطَبَنْتُ.

آ. (٣٠) قوله: ﴿لَأَرِيْنَاكُمْ﴾: مِنْ رُؤْيَا الْبَصْرِ. وَجَاءَ عَلِيّ الْأَفْصَحُ مِنْ اتِّصَالِ الضَّمِيرَيْنِ، وَلَوْ جَاءَ عَلِيّ: أَرَيْنَاكَ إِيَّاهُمْ جَازًا.
قوله: «فَلَعَرَفْتَهُمْ» عَطَفَ عَلَيَّ جَوَابِ لَوْ. وَقوله: «وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ» جَوَابِ قَسْمٍ مَحذُوفٍ.

قوله: «فِي لَحْنِ الْقَوْلِ» اللَّحْنُ يُقَالُ بِاعْتِبَارَيْنِ، أَحَدُهُمَا: الْكِنَايَةُ بِالْكَلَامِ حَتَّى لَا يَفْهَمَهُ غَيْرُ مَخَاطَبِكَ. وَمِنْهُ قَوْلُ الْقَتَّالِ الْكَلَابِيِّ فِي حِكَايَةِ لَهُ^(١):

٤٠٧٥- وَلَقَدْ وَحَيْتُ لَكُمْ لَكَيْمًا تَفْهَمُوا
وَلَحَنْتُ لَحْنًا لَيْسَ بِالْمُزْتَابِ
وقال آخر^(٢):

٤٠٧٦- مَنْطِقٌ صَائِبٌ وَتَلَحَّنُ أَحْيَا
نَاً وَخَيْرُ الْحَدِيثِ مَا كَانَ لَحْنًا
وَاللَّحْنُ: صَرَفُ الْكَلَامِ مِنَ الْإِعْرَابِ إِلَى الْخَطَأِ. وَقِيلَ: يَجْمَعُهُ هُوَ وَالْأَوَّلُ صَرَفُ الْكَلَامِ عَنْ وَجْهِهِ، يُقَالُ مِنَ الْأَوَّلِ: لَحَنْتُ بِفَتْحِ الْحَاءِ أَلْحَنُ لَهُ فَإِنَّا لَأَحْنُ، وَالْحَنْتُهُ الْكَلَامَ: أَفْهَمْتُهُ إِيَّاهُ فَلَحَّنَهُ بِالْكَسْرِ أَيُّ: فَهَمَهُ فَهُوَ لَأَحْنُ. وَيُقَالُ مِنَ الثَّانِي: لَحِنَ بِالْكَسْرِ إِذَا لَمْ يُعْرَبْ فَهُوَ لَحْنٌ.

آ. (٣١) قوله: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى﴾: قَرَأَ^(٣) «وَلَيَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى يَتَّعَلَّمَ وَيَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ» أَبُو بَكْرٍ الثَّلَاثَةَ بِالْبَيَاءِ مِنْ أَسْفَلَ يَعْنِي اللَّهُ تَعَالَى. وَالْأَعْمَشُ

(١) دِيوَانُهُ ٣٦، وَاللِّسَانُ (لَحْنٌ).

(٢) الْبَيْتُ لِمَالِكِ بْنِ أَسْمَاءِ الْفَزَارِيِّ، وَهُوَ فِي الْأَمْثَالِ لِلْقَالِي ٥/١، وَاللِّسَانُ (لَحْنٌ).

(٣) السَّبْعَةُ ٦٠١، وَالنَّشْرُ ٣٧٥/٢، وَالْحِجَّةُ ٦٧٠، وَالْبَحْرُ ٨/٨٥، وَالتَّيْسِيرُ ٢٠١، وَالْقُرْطُبِيُّ ٢٥٤/١٦.

كذلك وتسكين الواو والباقون بنون العظمة، ورؤيس كذلك وتسكين الواو. والظاهرُ قَطْعُهُ عن الأول في قراءة تسكين الواو. ويجوزُ أَنْ يكونَ سَكَنَ الواو تخفيفاً كقراءة الحسن «أو يَغْفُو الذي»^(١) بسكون الواو.

آ. (٣٥) قوله: ﴿وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ﴾: يجوزُ جَزْمُهُ عطفاً على فعل النهي. ونصبه بإضمار «أَنْ» في جواب النهي. وقرأ^(٢) أبو عبد الرحمن بتشديد الدال. وقال الزمخشري^(٣): «مِنْ أَدْعَى الْقَوْمَ وَتَدَاعَوْا مثل: ارتَمَوْا إِلَى الصَّيْدِ وَتَرَامَوْا». وقال غيره: بمعنى تَغْتَرُّوا يعني تَتَسَبَّهوا. وتقدّم الخلافُ في «السَّلْمِ»^(٤).

قوله: «وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ» جملةٌ حاليةٌ. وكذلك «والله معكم» وأصلُ الْأَعْلَوْنَ: الْأَعْلِيُونَ فَاعِلٌ^(٥).

قوله: «يَبْرُكُمُ» أي: يُنْقِصُكُمْ، أو يُفْرِدُكُمْ عنها فهو مِنْ: وَتَرْتُ الرَّجُلَ إِذَا قَتَلْتَ لَهُ قَتِيلًا، أو نَهَبْتَ مَالَهُ، أو من الوتر وهو الانفراد. وقيل: كلا المعنيين يَرْجِعُ إِلَى الْإِفْرَادِ؛ لِأَنَّ مَنْ قَتَلَ لَهُ قَتِيلًا أو نَهَبَ لَهُ مَالًا/ فقد أُفْرِدَ عَنْهُ.

[ب/٨٠٧]

آ. (٣٧) قوله: ﴿فِيحْفِكُمْ﴾: عطفٌ على الشرط و «تَبَخَّلُوا» جوابُ الشرط.

قوله: «وَيُخْرِجُ أَضْغَانَكُمْ» العامةُ على إسنادِ الفعلِ إلى ضميرِ فاعلٍ: إمَّا

(١) الآية ٢٣٧ من البقرة. وانظر: الدر المصون ٤٩٤/٢.

(٢) الشواذ ١٤١، والمحتسب ٢٧٣/٢، والبحر ٨٥/٨.

(٣) الكشاف ٥٣٩/٣.

(٤) انظر: الدر المصون ٣٥٨/٢.

(٥) أصله الْأَعْلَوْنَ وقعت الواو لأمًا رابعة فقلبت ياء فصار الْأَعْلِيُونَ. تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، ثم التقى ساكنان: الألف والواو فحذفت الألف. انظر: معجم مفردات الإعلال ص ١٩٠.

اللَّهُ تعالى أو الرسول أو السؤال ؛ لأنه سبب وهو مجزوم عطفاً على جواب الشرط . وزوي عن أبي عمرو رفعه على الاستئناف^(١) . وقرأ أيضاً بفتح الياء وضمّ الراء ورفع «أضغانكم» فاعلاً بفعله . وابن عباس في آخرين «وتُخْرَجُ» بالتاء من فوق وضم الراء «أضغانكم» فاعلٌ به . ويعقوب «وتُخْرَجُ» بنون العظمة وكسر الراء «أضغانكم» نصباً .

وقرئ «يُخْرَجُ» بالياء على البناء للمفعول «أضغانكم» رفعاً به . وعيسى كذلك إلا أنه نصبه بإضمار «أن» عطفاً على مصدر متوهم أي : يَكُنْ يُخْلِكُمْ وإخراج أضغانكم .

آ . (٣٨) قوله : ﴿ها أنتم هؤلاء﴾ : قال الزمخشري^(٢) : «هؤلاء» موصولٌ صلته «تَدْعُونَ» أي : أنتم الذين تَدْعُونَ ، أو أنتم يا مخاطبون هؤلاء الموصوفون ، ثم استأنف وصفهم كأنهم قالوا : وما وصفنا؟ ف قيل : تَدْعُونَ . قلت : قد تقدّم الكلام على ذلك مُشْبَعاً في سورة آل عمران^(٣) .

قوله : «يَبْخُلُ عن نفسه» بَخَلَ وضمّ يتعديان بـ على تارة وبـ عن أخرى والأجودُ أن يكونا^(٤) حال تعديهما بـ «عن» مضمّنين معنى الإمساك .

قوله : «وإن تتولّوا» هذه الشرطية عطفٌ على الشرطية قبلها ، و«ثم لا يكونوا» عطفٌ على «يَسْتَبْدِلُ» .

[تَمَّتْ بعونه تعالى سورة محمد ﷺ]

(١) ويُخْرَجُ . انظر في أوجه قراءتها : البحر ٨/٨٦ ، والمحتسب ٢/٢٧٣ ، والقرطبي

١٦/٢٥٧ ، والإتحاف ٢/٤٧٩ .

(٢) الكشف ٣/٥٣٩ .

(٣) انظر : الدر المصون ٣/٢٣٥ .

(٤) الأصل «يكون» .

سورة الفتح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

آ. (٢) قوله: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾: متعلقٌ بفتحنا، وهي لامُ العلة. وقال الزمخشري^(١): «فإن قلت: كيف جعل فتح مكة علةً للمغفرة؟ قلت: لم يُجعل علةً للمغفرة، ولكن لما عدّد من الأمور الأربعة وهي: المغفرة، وإتمام النعمة، وهداية الصراط المستقيم، والنصر العزيز؛ كأنه قال: يسّرنا لك فتح مكة ونصرناك على عدوك؛ لنجمع لك بين عزّ الدارين وأغراض العاجل والأجل. ويجوز أن يكون فتح مكة من حيث إنه جهادٌ للعدو سبباً للغفران والثواب». وهذا الذي قاله مخالفٌ لظاهر الآية؛ فإن اللامَ داخلَةً على المغفرة، فتكون المغفرة علةً للفتح، والفتح مُعلّلٌ بها، فكان ينبغي أن يقول: كيف جعل فتح مكة مُعللاً بالمغفرة؟ ثم يقول: لم يُجعل مُعللاً. وقال ابن عطية^(٢): «المراد هنا أن الله تعالى فتح لك لكي يجعل الفتح علامةً لغفرانه لك، فكانها لامٌ صيرورة» وهذا كلامٌ ماشٍ على الظاهر. وقال بعضهم: إن هذه اللامَ لامٌ القسم والأصل: لِيَغْفِرَنَّ فَكُسِرَتْ اللامُ تشبيهاً بلام كي، وحذفت النون. وردّ هذا: بأن اللامَ لا تُكسر، وبأنها لا تنصب المضارع. وقد

(١) الكشاف ٥٤١/٣.

(٢) المحرر ٨٧/١٥.

- الفتح -

يقال: إنَّ هذا ليس بنصب، وإنما هو بقاء الفتح الذي كان قبل نون التوكيد، بقي ليدلَّ عليها، ولكنه قولٌ مردودٌ.

آ. (٥) قوله: ﴿لِيَدْخُلَ﴾: في متعلق هذه اللام أربعة أوجه، أحدها: محذوفٌ تقديره: يبتلي بتلك الجنود مَنْ شاء فيقبلُ الخيرَ ممَّنْ أهله له، والشرُّ ممَّنْ قضى له به لِيَدْخُلَ وَيُعَذَّبَ. الثاني: أنها متعلقة بقوله: «إِنَّا فَتَحْنَا». الثالث: أنها متعلقة بـ «يُنْصَرِّكُ». الرابع: أنها متعلقة بـ «يَزِدَادُوا». واشتُكِلَ هذا: بأنَّ قوله تعالى: «وَيُعَذَّبُ» عطفٌ عليه، وازديادهم الإيمانَ ليس مُسَبِّباً عن تعذيبِ الله الكفارَ. وأجيب: بأنَّ اعتقادهم أنَّ الله يُعَذِّبُ الكفارَ يزيدُ في إيمانهم لا محالة. وقال الشيخ^(١): «والازديادُ لا يكونُ سبباً لتعذيبِ الكفارِ. وأجيب: بأنَّه ذِكرٌ لكونه مقصوداً للمؤمن. كأنه قيل: بسببِ ازديادكم في الإيمان يُدْخِلُكم الجنة، ويُعَذِّبُ الكفارَ بأيديكم في الدنيا». وفيه نظر؛ كان ينبغي أن يقول: لا يكونُ مُسَبِّباً عن تعذيبِ الكفارِ، وهذا يُشبهُ ما تقدَّم في «ليغفرَ لك اللهُ»^(٢).

قوله: «عندَ الله» متعلقٌ بمحذوفٍ، على أنه حالٌ من «فوزاً» لأنَّه صفتُه في الأصل. وجوز أبو البقاء^(٣) أن يكونَ ظرفاً لمكان، وفيه خلافٌ، وأن يكونَ ظرفاً لمحذوفٍ دلَّ عليه الفوز أي: يفوزون عندَ الله. ولا يتعلَّقُ بـ «فوزاً» لأنَّه مصدرٌ؛ فلا يتقدَّمُ معمولُه عليه. ومَنْ اغْتَفَرَ ذلك في الظرفِ جَوَّزَه.

(١) البحر ٨/٩٠.

(٢) الآية ٢.

(٣) الإملاء ٢/٢٣٨.

- الفتح -

آ. (٦) قوله: ﴿الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ﴾: صفةٌ للفريقين. وتقدّم الخلاف في «السوء» في التوبة^(١). وقرأ الحسن^(٢) «السوء» بالضم فيهما.

آ. (٩) قوله: ﴿لِتُؤْمِنُوا﴾: قرأ^(٣) «ليؤمنوا» وما بعده بالياء من تحت ابن كثير وأبو عمرو رجوعاً إلى قوله: «المؤمنين والمؤمنات». والباقون بناءً الخطاب. وقرأ^(٤) الجحدري «تَعَزُّوهُ» بفتح التاء وضمّ الزاي. وهو أيضاً وجعفر بن محمد كذلك إلا أنهما كسرا الزاي. وابن عباس واليماني «ويُعزُّوهُ» كالعامة، إلا أنه بزاءين من العزة. والضمائر المنصوبة راجعة إلى الله تعالى. / [٨٠٨/أ] وقيل: على الرسول إلا الأخير.

آ. (١٠) قوله: ﴿إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾: خبرٌ «إن الذين». و«يدُّ الله فوق أيديهم» جملةٌ حاليةٌ، أو خبرٌ ثانٍ. وهو ترشيحٌ للمجاز في مبايعة الله. وقرأ^(٥) تمام بن العباس «يُبَايِعُونَ الله». والمفعول محذوفٌ أي: إنما يبايعونك لأجل الله.

قوله: «يُنَكِّتُ» قرأ^(٦) زيد بن علي «يُنَكِّتُ» بكسر الكاف. والعامة على نصب الجلالة المعظمة^(٧). ورفَعَهَا ابنُ أبي إسحاق^(٨) على أنه تعالى

(١) انظر: الدر ١٠٥/٦ - ١٠٦.

(٢) القرطبي ٢٦٥/١٦، والبحر ٩١/٨.

(٣) السبعة ٦٠٣، والنشر ٣٧٥/٢، والبحر ٩١/٨، والتيسير ٢٠١، والقرطبي ٢٦٦/١٦، والحجة ٦٧١.

(٤) انظر في قراءتها: المحتسب ٢٧٥/٢، والبحر ٩١/٨.

(٥) المحتسب ٢٧٥/٢، والبحر ٩١/٨، ولم أقف على ترجمة تمام بن العباس.

(٦) البحر ٩٢/٨.

(٧) في قوله تعالى: «بما عاهد عليه الله».

(٨) المحرر ٩٦/١٥. ولم يذكر المصنف هنا أن حرفاً وحده ضم هاء عليه. انظر: السبعة ٦٠٣.

- الفتح -

عاهدهم . وقرأ^(١) نافع وابن كثير وابن عامر «فَسَوُّتِيهِ» بنون العظمة . والباقون
بالياء مِنْ تحت . وقرئ^(٢) «عَهْدٌ عَلَيْهِ» ثلاثياً .

آ . (١١) قوله : ﴿شَغَلْتَنَا﴾ : حكى^(٣) الكسائي عن ابن نُوح^(٤)
أنه قرأ «شَغَلْتَنَا» بالتشديد .

قوله : «صَرَّأً» قرأ^(٥) الأخوان بضم الضاد . والباقون بفتحها فقيلاً : لغتان
بمعنى كالْفَقْرَ والفَقْرَ، والضَّعْفَ والضَّعْفَ . وقيل : بالفتح ضد النفع، وبالضم
سوء الحال .

آ . (١٢) وقرأ عبد الله^(٦) «إلى أهلهم» دون ياءٍ، بل أضاف الأهل
مفرداً . وقرئ^(٧) «وَزَيْنٌ» مبنياً للفاعل أي : الشيطان أو فعْلُكُمْ . و«كنتم قوماً
بُوراً» أي : صرتم . وقيل : على بابها من الإخبار بكونهم في الماضي كذا .
والبُورُ : الهلاك . وهو يَحْتَمَلُ أن يكون هنا مصدرًا أُخْبِرَ به عن الجمع كقوله^(٨) :

٤٠٧٧- يا رسولَ الإلهِ إنَّ لِسَانِي
رَاتِقٌ مَا فَتَّقْتُ إِذْ أَنَا بُورٌ

(١) السبعة ٦٠٣، والنشر ٣٧٥/٢، والبحر ٩٢/٨، والتيسير ٢٠١، والقرطبي
٢٦٨/١٦، والحجة ٦٧٢ .

(٢) البحر ٩٢/٨ .

(٣) الشواذ ١٤١، والبحر ٩٣/٨ .

(٤) في البحر إبراهيم بن نوح بن باذان . وفي طبقات القراء ١٤/١ «إبراهيم بن زاذان
روى عن الكسائي، وفي التقريب ٦٠٨ «ابن شنبوذ عن قتيبة، عن الكسائي» .

(٥) السبعة ٦٠٤، والنشر ٣٧٥/٢، والحجة ٦٧٢، والتيسير ٢٠١، والقرطبي
٢٦٨/١٦ .

(٦) عبد الله بن مسعود . انظر : البحر ٩٣/٨، ومعاني القرآن للفراء ٦٥/٣ .

(٧) البحر ٩٣/٨ .

(٨) تقدم برقم ٢٨٨٩ .

- الفتح -

ولذلك يَسْتَوِي فِيهِ الْمَفْرُودُ وَالْمَذْكُورُ وَضِدُّهُمَا . ويجوز أن يكون جمع بائر كحائل وحول في المعتل، وبازل وبزل في الصحيح .

آ . (١٣) قوله : ﴿ وَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ ﴾ : يجوز أن تكون شرطية أو موصولة . والظاهر قائم مقام العائد على كلا التقديرين أي : فإننا أَعْتَدْنَا لَهُمْ .

آ . (١٥) قوله : ﴿ يُرِيدُونَ ﴾ : يجوز أن يكون مستأنفاً ، وأن يكون حالاً من «المخلفون» ، وأن يكون حالاً من مفعول «ذرونا» .

قوله : «كلام الله» قرأ^(١) الأخوان «كَلِمَ» جمع كلمة . والباقون «كلام» .
وقرأ^(٢) أبو حيوَةَ «تَحْسِدُونَنَا» بكسر السين .

آ . (١٦) قوله : ﴿ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ : العائمة على رَفْعِهِ بِإِثْبَاتِ النُّونِ عَطْفًا عَلَى «تُقَاتِلُونَهُمْ» أَوْ عَلَى الْإِسْتِنَافِ أَي : أَوْ هُمْ يُسْلِمُونَ . وقرأ^(٣) أبيُّ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ بِحَذْفِ النُّونِ نَصْبًا بِحَذْفِهَا . وَالنَّصْبُ بِإِضْمَارِ «أَنْ» عِنْدَ جُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ وَبِ«أَوْ» نَفْسِهَا عِنْدَ الْجَرْمِيِّ وَالْكَسَائِيِّ ، وَيَكُونُ قَدْ عَطَفَ مُصَدَّرًا مُؤَوَّلًا عَلَى مُصَدَّرِ مَتَوَهَّمٍ . كَأَنَّهُ قِيلَ : يَكُنْ قِتَالٌ أَوْ إِسْلَامٌ . وَمِثْلُهُ فِي النَّصْبِ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ^(٤) :

٤٠٧٨ - فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبِكْ عَيْنُكَ إِنَّمَا

نُحَاقِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتُ فَنُعْذَرَا

(١) السبعة ٦٠٤ ، والحجة ٦٧٣ ، والتيسير ٢٠١ ، والبحر ٩٤/٨ ، والنشر ٣٧٥/٢ ،
والقرطبي ٢٧١/١٦ .

(٢) البحر ٩٤/٨ .

(٣) القرطبي ٢٧٣/١٦ ، والبحر ٩٤/٨ ، والمحزر ١٠٢/١٥ .

(٤) تقدم برقم ١٣٣٥ .

وقال أبو البقاء^(١): «أو بمعنى: إلا^(٢) أن، أو حتى».

آ. (١٨) قوله: ﴿إذ يُبَايِعُونَكَ﴾: منصوبٌ بـ «رَضِي» و«تحت الشجرة» يجوزُ أن يكونَ متعلِّقاً بـ «بُيَايَعُونَكَ»، وأن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من المفعول. وفي التفسير: أنه عليه السلام كان جالساً تحتها.

آ. (١٩) قوله: ﴿وَمَغَانِمَ كَثِيرَةً﴾: أي: وآتاكم مغانم، أو آتاهم مغانم، أو آتاهم مغانم، أو آتاكم مغانم، وإنما قَدَّرْتُ الخطابَ والغَيْبَةَ؛ لأنه يُقْرَأُ «يَأْخُذُونَهَا» بالغيبة - وهي قراءة العامة - «وتَأْخُذُونَهَا» بالخطاب، وهي^(٣) قراءةُ الأعمشِ وطلحةٍ ونافعٍ في رواية سقلاب^(٤).

آ. (٢٠) قوله: ﴿وَلتَكُونَ﴾: يجوزُ فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه متعلِّقٌ بفعلٍ مقدرٍ بعده، تقديرُه: وَلتَكُونَ فَعَلَ ذلك. الثاني: أنه معطوفٌ على علةٍ محذوفةٍ، تقديرُه: وَعَدَ فَعَجَلَ وَكَفَّ لَتَتَنَفَّعُوا وَلتَكُونَ، أو لِتَشْكُرُوهُ وَلتَكُونَ. الثالث: أن الواو مزيدةٌ، والتعليلُ لما قبله أي: وَكَفَّ لَتَكُونَ.

آ. (٢١) قوله: ﴿وَأُخْرَى﴾: يجوزُ فيها أوجهٌ، أحدها: أن تكونَ مرفوعةٌ بالابتداء، و«لم تَقْدِرُوا عليها» صفتُها. و«قد أحاط اللهُ بها» خبرُها. الثاني: أن الخبرَ محذوفٌ، مقدرٌ قبلها أي: وثُمَّ أُخْرَى لم تَقْدِرُوا عليها. الثالث: أن تكونَ منصوبةً بفعلٍ مضمَّرٍ على شريطةِ التفسير، فيُقَدَّرُ الفعلُ مِنْ معنى المتأخَّر، وهو قد أحاط اللهُ بها أي: وَقَضَى اللهُ أُخْرَى.

(١) الإملاء ٢٣٨/٢.

(٢) في المطبوعة «إلى».

(٣) البحر ٩٦/٨، والمحزر ١٠٧/١٥.

(٤) سقلاب بن شيبه أبو سعيد المصري قرأ على نافع، وروى عنه كتاب التمام، وروى عنه الأزرق. توفي سنة ١٩١. انظر: طبقات القراء ٣٠٨/١.

الرابع: أن تكون منصوبةً بفعلٍ مضميرٍ لا على شريطة التفسير، بل لدلالة السياق أي: ووعَدَ أخرى، أو وآتاكم أخرى. الخامس: أن تكون مجرورةً بـ «رُبُّ» مقدرةً، وتكون الواوُ واوُ «رُبُّ»، ذكره الزمخشري^(١). وفي المجرور بعد الواوِ المذكورة خلافٌ مشهورٌ: هو رُبُّ مضمرةٌ أم بنفسِ الواوِ. إلا أن الشيخ^(٢) قال: «ولم تأتِ رُبُّ جارةً في القرآنِ على كثرةِ دَوْرِها» يعني جارةً لفظاً، وإلا فقد قيل: إنها جارةٌ تقديراً هنا وفي قوله: «رُبَّما»^(٣) على قولنا: إن «ما» نكرةٌ موصوفةٌ.

قوله: «قد أحاط الله بها» / يجوزُ أن يكونَ خبراً لـ «أخرى» كما تقدّم، [ب/٨٠٨] أو صفةً ثانيةً إذا قيل: بأن «أخرى» مبتدأ، وخبرها مضمراً أو حال أيضاً.

آ. (٢٣) قوله: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ﴾: مصدرٌ مؤكّد لمضمون الجملة المتقدمة أي: سنَّ الله ذلك سنةً.

آ. (٢٤) قوله: ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ﴾: قرأ^(٤) أبو عمرو «يَعْلَمُونَ» بالياء مِنْ تحتُ، رجوعاً إلى الغيبة في «أيديهم» و«عنهم» والباقون بالخطاب، رجوعاً إلى الخطاب في قوله: «أيديكم» و«عنكم».

آ. (٢٥) قوله: ﴿وَالْهَدْيِ﴾: العامةُ على نصبه. والمشهورُ أنه نسقٌ على الضميرِ المنصوبِ في «صَدُّوكم». وقيل: نُصِبَ على المعية. وفيه ضَعْفٌ لإمكان العطفِ. وقرأ^(٥) أبو عمرو في روايةٍ بجره عطفاً على «المسجد

(١) الكشاف ٥٤٧/٣.

(٢) البحر ٩٧/٨.

(٣) الآية ٢ من الحجر.

(٤) السبعة ٦٠٤، والحجة ٦٧٤، والنشر ٣٧٥/٢، والتيسير ٢٠١.

(٥) انظر في قراءته: الشواذ ١٤٢، والبحر ٩٨/٨، والقرطبي ٢٨٤/١٦.

- الفتح -

الحرام»، ولا بُدُّ مِنْ حَذْفِ مِضَافِ أَي: وَعَنْ نَحْرِ الْهَدْيِ. وَقَرِيءٌ بِرَفْعِهِ عَلَى أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِفِعْلِ مَقْدَرٍ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ أَي: وَصَدَّ الْهَدْيُ. وَالْعَامَةُ عَلَى فَتْحِ الْهَاءِ وَسُكُونِ الدَّالِ وَرُوزِي عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَعَاصِمٍ وَغَيْرِهِمَا كَسْرُ الدَّالِ وَتَشْدِيدُ الْيَاءِ. وَحَكِي ابْنُ خَالَوَيْهِ^(١) ثَلَاثَ لُغَاتٍ: الْهَدْيُ - وَهِيَ الشَّهِيرَةُ لُغَةُ قَرِيشٍ - وَالْهَدْيِيُّ وَالْهَدْيَى.

قوله: «مَعَكُوفًا» حَالٌ مِنَ الْهَدْيِ أَي: مَحْبُوسًا يُقَالُ: عَكَفْتُ الرَّجُلَ عَنِ حَاجَتِهِ. وَأَنْكَرَ الْفَارَسِيُّ تَعْدِيَةَ «عَكَفَ» بِنَفْسِهِ وَأَثْبَتَهَا ابْنُ سَيْدِهِ^(٢) وَالْأَزْهَرِيُّ^(٣) وَغَيْرُهُمَا، وَهُوَ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ لِبِنَاءِ اسْمِ الْمَفْعُولِ مِنْهُ.

قوله: «أَنْ يَبْلُغَ» فِيهِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ أَي: عَنِ أَنْ، أَوْ مِنْ أَنْ. وَحِينَئِذٍ يَجُوزُ فِي هَذَا الْجَارِ الْمَقْدَرِ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ «صَدُّوكُمْ»، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَعَكُوفًا أَي: مَحْبُوسًا عَنِ بُلُوغِ مَحَلِّهِ أَوْ مِنْ بُلُوغِ مَحَلِّهِ. الثَّانِي: أَنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ أَجَلِهِ، وَحِينَئِذٍ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً لِلصَّدِّ، وَالتَّقْدِيرُ: صَدُّوا الْهَدْيَ كِرَاهَةً أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ، وَأَنْ يَكُونَ عِلَّةً لِمَعَكُوفًا أَي: لِأَجْلِ أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ، وَيَكُونَ الْحَبْسُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ. الثَّلَاثُ: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْهَدْيِ بَدَلُ اشْتِمَالِ أَي: صَدُّوا بُلُوغَ الْهَدْيِ مَحَلَّهُ.

قوله: «لَمْ تَعْلَمُوهُمْ» صِفَةٌ لِلصَّنْفَيْنِ وَغَلَبَ الذُّكُورَ.

قوله: «أَنْ تَطَّوُّوهُمْ» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ رِجَالٍ وَنِسَاءً، وَغَلَبَ الذُّكُورَ كَمَا تَقَدَّمَ، وَأَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ مَفْعُولِ «تَعْلَمُوهُمْ» فَالتَّقْدِيرُ عَلَى الْأَوَّلِ: وَلَوْلَا

(١) الشواذ ١٤٣.

(٢) المحكم لابن سيده ١٦٩/١. قال: عكفه عن حاجته يعكفه ويعكفه عكفًا: صرفه وحبسه.

(٣) تهذيب اللغة ٣٢١/١.

- الفتح -

وَطءُ رجالٍ ونساءٍ غيرِ معلومين، وتقدير الثاني: لم تعلموا وَطأهم، والخبرُ محذوفٌ تقديره: ولولا رجالٌ ونساءٌ موجودون أو بالحضرة. وأمَّا جوابُ «لولا» ففيه ثلاثة أوجهٍ، أحدها: أنه محذوفٌ لدلالةِ جوابِ لو عليه. والثاني: أنه مذکورٌ. وهو «لَعَدَّبْنَا»، وجوابُ «لو» هو المحذوفُ، فَحَذَفَ من الأولِ لدلالةِ الثاني، ومن الثاني لدلالةِ الأولِ. والثالث: أنَّ «لَعَدَّبْنَا» جوابُهُما معاً وهو بعيدٌ إن أرادَ حقيقة ذلك. وقال الزمخشري^(١) قريباً مِنْ هذا، فإنه قال: «ويجوزُ أن يكونَ «لو تَزَيَّلُوا» كالتكرير لـ «لولا رجالٌ مؤمنون» لمرجعِهِما إلى معنى واحدٍ، ويكونَ «لَعَدَّبْنَا» هو الجوابُ». ومنع الشيخ^(٢) مرجعَهُما لمعنى واحدٍ قال: «لأنَّ ما تعلقَ به الأولُ غيرُ ما تعلقَ به الثاني»^(٣).

قوله: «فَتَصِيْبِكُمْ» نَسَقَ على «أَنْ تَطَّوُّوْهُمْ». وقرأ^(٤) ابن أبي عبيدة وأبو حيوة وابنُ عوفٍ «لو تَزَايَلُوا» على تفاعلوا. والضميرُ في «تَزَيَّلُوا» يجوزُ أن يعودَ على المؤمنين فقط، أو على الكافرين أو على الفريقين أي: لو تَمَيَّزَ هؤلاء مِنْ هؤلاء لَعَدَّبْنَا.

والوَطءُ هنا: عبارةٌ عن القتلِ والدَّوسِ. قال عليه السلام: «اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ على مُضَرٍّ»^(٥)، وأنشدوا^(٦):

(١) الكشاف ٥٤٨/٣.

(٢) البحر ٩٨/٨.

(٣) المطبوعة: «لأن ما تعلق به لولا الأولى غير ما تعلق به الثانية...».

(٤) البحر ٩٩/٨، والقرطبي ٢٨٨/١٦.

(٥) رواه البخاري. انظر: فتح الباري ٣٣٩/٢، ١٠ كتاب الأذان، ١٢٨ باب: يهوي بالتكبير حين يسجد.

(٦) البيت لزهير. وليس في ديوانه، وهو في البحر ٩٨/٨، واللسان (وطأ)، والمحزر

١١٣/١٥، وشواهد الكشاف ٥٤٠/٤.

٤٠٧٩- وَوَطَّئْنَا وَطْأً عَلَى حَنْقٍ
وَطْءَ الْمُقَيَّدِ ثَابِتَ الْهَرَمِ
وَالْمَعْرَةَ: الإثم.

قوله: «بغير علم» يجوز أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «مَعْرَةٍ»،
أو أن يكونَ حالاً مِنْ مفعولٍ «تُصَيِّبُكُمْ». وقال أبو البقاء^(١): «من الضمير
المجرور» يعني في «منهم» ولا يظهر معناه، أو أن يتعلّق بـ «يُصَيِّبُكُمْ»، أو أن
يتعلّق بـ «تَطْوُوهُمْ».

قوله: «لِيُدْخِلَ اللَّهُ» متعلّق بمقدرٍ أي: كان انتفاءً التسليطِ على أهل
مكة وانتفاءً العذابِ لِيُدْخِلَ اللَّهُ.

آ. (٢٦) قوله: ﴿إِذْ جَعَلَ﴾: العاملُ في الظرفِ: إما «لَعَدْنَا»
أو «صَدُّوكم» أو اذْكَرُ، فيكونُ مفعولاً به.

قوله: «في قلوبهم» يجوز أن يتعلّق بـ جَعَلَ على أنها بمعنى ألقى فتتعدّى
لواحدٍ أي: إذ ألقى الكافرونَ في قلوبهم الحميةَ، وأن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه
مفعولٌ ثانٍ قُدِّمَ على أنها بمعنى صَبَّرَ.

قوله: «حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ» بدلٌ مِنْ «الحمية» قبلها. والحميةُ: الأنفةُ من
الشيءِ. وأنشد للمتلّمس^(٢):

٤٠٨٠- أَلَا إِنْسِي مِنْهُمْ وَعِرْضِي عِرْضُهُمْ
كَذَا الرَّأْسُ يَحْمِي أَنْفَهُ أَنْ يُهَشَّمَا

(١) الإملاء ٢/٢٣٩.

(٢) ديوانه ٢١، والبحر ٨/٩٩، ورواية العجز في الديوان:
كذي الأنفِ يحمي أنفه أن يكشّما

- الفتح -

وهي المنع، ووزنها فعيلة، وهي مصدرٌ يقال: حَمَيْتُ عن كذا حَمِيَةً.

قوله: «وكانوا أَحَقَّ» الضميرُ يجوزُ أن يعودَ على المؤمنين، وهو الظاهر
أي: أَحَقَّ بكلمةِ التقوى من الكفار. وقيل: يعودُ على الكفار/ أي: كانت [أ/٨٠٩]
قَرِيْشُ أَحَقَّ بها لولا جِرْمَانُهُمْ.

آ. (٢٧) قوله: ﴿لَقَدْ صَدَقَ﴾: صَدَقَ يتعدى لاثنين ثانيهما
بحرفِ الجرِّ يقال: صَدَقْتُكَ في كذا. وقد يُحذفُ كهذه الآية.

قوله: «بالحقِّ» فيه أوجهٌ، أحدها: أن يتعلَّقَ بـ «صدق». الثاني: أن
يكونَ صفةً لمصدرٍ محذوفٍ أي: صِدْقًا مُلتبساً بالحق. الثالث: أن يتعلَّقَ
بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «الرؤيا» أي: مُلتبساً بالحق. الرابع: أنه قسمٌ
وجوابه «لَتَدْخُلَنَّ» فعلى هذا يُوقف على «الرؤيا» ويُبتدأ بما بعدها.

قوله: «لَتَدْخُلَنَّ» جوابُ قسمٍ مضميرٍ، أو لقوله: «بالحق» على ذلك
القول. وقال أبو البقاء^(١): «و «لَتَدْخُلَنَّ» تفسيرٌ للرؤيا أو مستأنفٌ أي: والله
لَتَدْخُلَنَّ»، فجعل كونه جوابَ قسمٍ قسيماً لكونه تفسيراً للرؤيا. وهذا لا يصحُّ
البتة، وهو أن يكونَ تفسيراً للرؤيا غيرَ جوابٍ لقسم، إلا أن يريدَ أنه جوابُ
قسمٍ، لكنه يجوزُ أن يكونَ هو مع القسم تفسيراً، وأن يكونَ مستأنفاً غيرَ تفسيرٍ
وهو بعيدٌ من عبارته.

قوله: «آمنين» حالٌ مِنْ فاعلِ «لَتَدْخُلَنَّ» وكذا «مُحَلِّقِينَ وَمُقَصِّرِينَ»،
ويجوزُ أن يكونَ «مُحَلِّقِينَ» حالاً مِنْ «آمنين» فتكونَ متداخلةً.

قوله: «لا تخافون» يجوزُ أن يكونَ مستأنفاً، وأن يكونَ حالاً ثالثةً، وأن
يكونَ حالاً: إمَّا مِنْ فاعلِ «لَتَدْخُلَنَّ» أو مِنْ ضميرِ «آمنين» أو «مُحَلِّقِينَ»

(١) الإملاء ٢/٢٣٩.

أو «مقصرين». فإن كانت حالاً من «أمينين» أو حالاً من فاعل «لَتَدْخُلَنَّ» فهي حالٌ للتوكيد و«أمينين» حالٌ مقارنة، وما بعدها حالٌ مقدرَةٌ لإقوله: «لا تخافون» إذا جُعِلَ حالاً فإنها مقارنة أيضاً.

آ. (٢٩) قوله: ﴿مَحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾: يجوز أن يكون خبر مبتدأ مضمّر، لأنه لما تقدّم: «هو الذي أَرْسَلَ رَسُولَهُ» دلّ على ذلك المقدّر أي: هو أي: الرسول بالهدى محمد، و«رسولٌ» بدلٌ أو بيانٌ أُنعت، وأن يكون مبتدأً أو خبراً، وأن يكون مبتدأً و«رسولُ الله» على ما تقدّم من البديل والبيان والنعت. و«الذين معه» عطفٌ على «محمدٌ» والخبرُ عنهم قوله: «أشداء على الكفار». وابن عامر^(١) في رواية «رسولُ الله» بالنصب على الاختصاص، وهي تؤيّد كونه تابعاً لا خبراً حالة الرفع. ويجوز أن يكون «والذين» على هذا الوجه^(٢) مجروراً عطفاً على الجلالة أي: ورسولُ الذين آمنوا معه؛ لأنه لما أُرسِلَ إليهم أضيف إليهم فهو رسولُ الله بمعنى: أن الله أرسله، ورسولُ أمته بمعنى: أنه مرسلٌ إليهم، ويكون «أشداء» حينئذٍ خبر مبتدأ مضمّر أي: هم أشداء. ويجوز أن يكون تمّ الكلام على «رسولُ الله» و«الذين معه» مبتدأ و«أشداء» خبره.

وقرأ الحسن^(٣) «أشداء، رحماء» بالنصب: إمّا على المدح، وإمّا على الحال من الضمير المستكنّ في «معه» لوقوعه صلة، والخبرُ حينئذٍ عن المبتدأ. قوله: «تراهم رُكعاً سُجّداً» حالان؛ لأنّ الرؤية بصريّة، وكذلك «يبتغون»

(١) البحر ١٠١/٨، والكشاف ٥٥٠/٣، وأورد السمين هذه القراءة على هيئة جملة اعتراضية في الحاشية وليس موضعها هنا.

(٢) أي: وجه كون «والذين» عطفاً على «محمدٌ».

(٣) الإتحاف ٤٨٣/٢، والمحتسب ٢٧٦/٢، والبحر ١٠٢/٨، والقرطبي ٢٩٣/١٦.

- الفتح -

يجوزُ أن يكونَ مستأنفاً، وإذا كانتَ حالاً فيجوزُ أن تكونَ حالاً ثالثةً مِنْ مفعول «تَراهم» وأن تكونَ مِنَ الضميرِ المستترِ في «رُكعاً سجداً». وجوزَ أبو البقاء^(١) أن يكونَ «سُجداً» حالاً مِنَ الضميرِ في «رُكعاً» حالاً مقدره. فعلى هذا يكونُ «يَتَغفون» حالاً مِنَ الضميرِ في «سُجداً» فتكونُ حالاً مِنَ حال، وتلك الحالُ الأولى حالٌ مِنَ حالٍ أخرى.

وقرأ^(٢) ابن يعمر «أشيداً» بالقصر، والقصرُ مِنْ ضرائرِ الأشعار كقوله^(٣):

٤٠٨١ - لا بدُّ مِنْ صَنعنا وإن طالَ السَّفَرُ

فلذلك كانتَ شاذَّةً. قال الشيخ^(٤): «وقرأ عمرو بن عبيد «ورُضوانا» بضم الراء». قلت: هذه قراءة متواترة قرأها عاصمٌ في رواية أبي بكرٍ عنه قَدَّمْتُها في سورة آل عمران^(٥)، واستثنيتُ له حرفاً واحداً وهو ثاني المائدة.

وقرئ^(٦) «سَيِّمِياؤهم» بياء بعد الميمِ والمدِّ، وهي لغةٌ فصيحَةٌ وأنشيد^(٧):

٤٠٨٢ - غلامٌ رَماه اللّهُ بالحُسْنِ يافِعاً

له سَيِّمِياؤ لا تَشُقُّ على البَصَرِ

(١) الإملاء ٢/٢٣٩.

(٢) البحر ٨/١٠٢.

(٣) لم أهتمد إلى قائله، وهو في العيني ٤/٥١١، والهمع ٢/١٥٦، والدرر ٢/٢١١.

(٤) البحر ٨/١٠٢.

(٥) انظر: الدر المصون ٣/٦٨.

(٦) البحر ٨/١٠٢، والشواذ ١٤٢.

(٧) تقدم برقم ١٠٨٧.

- الفتح -

وتقدّم الكلام عليها وعلى اشتقاقها في آخر البقرة^(١). و«في وجوههم» خبر «سببهم».

قوله: «مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ» حال من الضمير المستتر في الجار، وهو «في وجوههم». والعامّة «مِنْ أَثَرٍ» بفتحين، وابن هرمز^(٢) بكسر وسكون، وفتادة «مِنْ أَثَرٍ» جمعاً.

قوله: «ذَلِكَ مَثَلُهُمْ» «ذَلِكَ» إشارة إلى ما تقدّم من وَصْفِهِمْ بكونهم أشدّاء رَحَمَاءَ لَهُمْ سَبباً فِي وَجُوهِهِمْ، وهو مبتدأ خبره «مَثَلُهُمْ» و«في التوراة» حالٌ مِنْ «مَثَلُهُمْ» والعامل معنى الإشارة.

قوله: «وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ» يجوزُ فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ «كَزْرَعٍ» فَيُوقَفُ عَلَى قَوْلِهِ: «فِي التوراة» فهما مثلاًن. وإليه ذهب ابن عباس. والثاني: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى «مَثَلُهُمْ» الْأَوَّلِ، فَيَكُونُ مَثَلًا/ وَاحِدًا فِي الْكُتَابَيْنِ، وَيُوقَفُ حِينَئِذٍ عَلَى «الْإِنْجِيلِ» وَإِلَيْهِ نَحْوُ مَجَاهِدٍ وَالْفَرَاءِ^(٣)، وَيَكُونُ قَوْلُهُ عَلَى هَذَا: «كَزْرَعٍ» فِيهِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ خَبْرٌ مَبْتَدَأٌ مضمِرٌ أَي: مَثَلُهُمْ كَزْرَعٍ، فَسَّرَ بِهَا الْمَثَلِ الْمَذْكُورِ. الثَّانِي: أَنَّهُ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي «مَثَلُهُمْ» أَي: مُمَائِلِينَ زَرْعًا هَذِهِ صِفَتُهُ. الثَّالِثُ: أَنَّهَا نَعْتٌ مَصْدَرٌ مَحذُوفٌ أَي: تَمَثِيلًا كَزْرَعٍ، ذَكَرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(٤). وَليْسَ بِذَلِكَ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥): «وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «ذَلِكَ» إِشَارَةً مُبْهَمَةً أَوْضَحَتْ بِقَوْلِهِ: «كَزْرَعٍ» كَقَوْلِهِ: «وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنْ دَابَرَ»^(٦).

(١) انظر: الدر المصون ٦٢٢/٢.

(٢) انظر في قراءتها: الشواذ ١٤٢، والبحر ١٠٢/٨، والإتحاف ٤٨٤/٢.

(٣) معاني القرآن ٦٩/٣.

(٤) الإملاء ٢٣٩/٢.

(٥) الكشف ٥٥١/٣.

(٦) الآية ٦٦ من الحجر.

- الفتح -

قوله: «أَخْرَجَ شَطَاءَهُ» صفةٌ لزراع. وقرأ^(١) ابن كثير وابن ذكوان بفتح الطاء، والباقون بإسكانها، وهما لغتان. وفي الحرف لغاتٌ أخرى قُرِئَ بها في الشاذِّ: فقرأ أبو حيوة «شَطَاءَهُ» بالمدِّ، وزيد بن علي «شَطَاهُ» بألفٍ صريحةٍ بعد الطاء، فاحتملتُ أن تكونَ بدلاً من الهمزة بعد نقلِ حركتها إلى الساكنِ قبلها على لغةٍ مَنْ يقولُ^(٢): المَرأةُ والكَمأةُ بعد النقلِ، وهو مقيسٌ عند الكوفيين، واحتملُ أن يكونَ مقصوراً من الممدود. وأبو جعفر ونافعٌ في روايةٍ «شَطَهُ» بالنقل والحذف وهو القياس. والجحدري «شَطُوهُ» أبدل الهمزة واواً، إذ تكونُ لغةً مستقلةً. وهذه كلها لغاتٌ في فراخِ الزُّرع. يقال: شَطَأَ الزُّرْعُ وأشَطَأَ أي: أخرج فراخه. وهل يختصُّ ذلك بالحنطة فقط، أو بها وبالشعير فقط، أو لا يختصُّ؟ خلاف مشهور قال^(٣):

٤٠٨٣- أخرج الشُّطَاءَ على وجهِ الثُّرى
ومن الأشجارِ أفنانَ الثُّمرِ

قوله: «فَأَزَرَهُ» العامَّةُ على المدِّ وهو على أفعل. وَعَلَّطُوا مَنْ قال: إنه فاعلٌ كمجاهدٍ وغيره بأنَّه لم يُسمَعِ في مضارعهِ يُؤَازِرُ بل يُؤَزِرُ. وقرأ^(٤) ابن ذكوان «فَأَزَرَهُ» مقصوراً جعله ثلاثياً. وقُرِئَ «فَأَزَرَهُ» بالتشديد والمعنى في الكلِّ: قَوَاهُ.

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٠٤، والحجة ٦٧٤، والتيسير ٢٠٢، والنشر ٣٧٥/٢،
والقرطبي ٢٩٥/١٦.

(٢) انظر: الممتع ٤٠٥.

(٣) لم أهدئ إلى قائله وهو في القرطبي ٢٩٤/١٦، والبحر ١٠٢/٨.

(٤) السبعة ٦٠٥، والتيسير ٢٠٢، والحجة ٦٧٤، والنشر ٢٧٥/٢، والقرطبي
٢٩٥/١٦.

وقيل : ساواه . وأنشد^(١) :

٤٠٨٤ - بِمَحْنِيَّةٍ قَدْ آزَرَ الضَّالُّ نَبْتَهَا

مَجْرَجُوشٍ غَانِمِينَ وَخَيْبٍ

قوله : «على سُوقِهِ» متعلِّقٌ بـ «أَسْتَوِي»، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ حَالاً أَي : كائناً على سُوقِهِ أَي : قائماً عليها . وقد تقدّم في النمل أن قنبلاً^(٢) يقرأ «سُوقِهِ» بالهمزة الساكنة كقوله^(٣) :

٤٠٨٥ - أَحَبُّ الْمُؤَقِدِينَ إِلَيَّ مُوسَى

وبهمزة مضمومة بعدها واو^(٤) كقُرُوحٍ ، وتوجيه ذلك . والسُوقُ : جمع

ساق .

قوله : «يُعْجِبُ الزَّرَاعَ» حالٌ أَي : مُعْجِباً ، وهناتَم المَثَلُ .

قوله : «لِيَغِيظَ» فيه أوجهٌ ، أحدها : أنه متعلِّقٌ بـ «وَعَدَ» ؛ لأنَّ الكفارَ إذا سَمِعُوا بعِزِّ المؤمنين في الدنيا وما أُعِدَّ لهم في الآخرة غاظهم ذلك . الثاني : أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ دلَّ عليه تشبيههم بالزَّرْعِ في نمائهم وتقويتهم . قاله

(١) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ٤٥ . والمحنية : حيث ينحني الوادي وهو أخصب موضع فيه . والضال : شجر . فقد لحق النبت بالشجر في هذه المحنية . وهذه المحنية في موضع مرور الجيوش من غانم وخائب ، فلا ينزلها أحد ليرعاها خوفاً من الجيوش وهذا أوفر لخصبها .

(٢) انظر إعرابه للآية ٤٤ .

(٣) تقدم برقم ١٢٨ .

(٤) «سُوقِهِ» وانظر في قراءتها : السبعة ٦٠٥ ، والحجة ٦٧٥ ، والنشر ٣٣٨/٢ ،

والتيسير ١٦٨ ، والبحر ١٠٣/٨ .

- الفتح -

الزمخشري^(١) أي : شَبَّهَمُ اللَّهُ بِذَلِكَ لِيَغِيظَ . الثالث : أنه متعلِّقٌ بما دَلَّ عليه قوله : «أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ» إلى آخره أي : جعلهم بهذه الصفات لِيَغِيظَ .

قوله : «مِنْهُمْ» «مِنْ» هذه للبيان لا للتبعيض ؛ لأنَّ كُلَّهُمْ كذلك فهي كقوله : «فاجْتَنَبُوا الرَّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ»^(٢) . وقال الطبري^(٣) : «منهم أي : من الشُّطْءِ الذي أخرجهُ الزَّرْعُ ، وهم الداخِلون في الإسلامِ إلى يومِ القيامة» ، فأعاد الضميرَ على معنى الشُّطْءِ ، لا على لفظه ، وهو معنى حسنٌ .

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الْفَتْحِ]

(١) الكشاف ٥٥١/٣ .

(٢) الآية ٣٠ من الحج .

(٣) الطبري ١١٥/٢٦ . ولم يرد قوله : «إلى يوم القيامة» في مطبوعة الطبري .

الكتاب المصون

في علوم الكتاب المكنون

تأليف

أحمد بن يوسف المعروف بالسَّمِينِ الجَلْبِي

المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

تحقيق

الدكتور أحمد محمد الخراط

الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المعهد العالي للدعوة الإسلامية - المدينة المنورة

اعتمد فيه على نسخة بخط المؤلف

الجزء العاشر

دار الفقه

دمشق

سورة الحجرات

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿لَا تُقَدِّمُوا﴾: العائمة على ضمّ التاء وفتح القاف وتشديد الدال مكسورة، وفيها وجهان، أحدهما: أنه متعّد، وحُذِفَ مفعولُه: إمّا اختصاراً كقولهم: هو يعطي ويمنع، «وكلوا واشربوا»^(١)، وإمّا اختصاراً للدلالة عليه أي: لا تُقَدِّمُوا ما لا يَصْلُحُ. والثاني: أنه لازمٌ نحو: وَجَّهَ وتَوَجَّهَ، وَيَعْضُدُهُ قراءه^(٢) ابن عباس والضحاك «لَا تَقَدِّمُوا» بالفتح في الثلاثة، والأصل: لا تَقَدِّمُوا فحذف إحدى التائين. وبعضُ المكيين «لَا تَقَدِّمُوا» كذلك، / إلا أنه بتشديد التاء [١/٨١٠] كتاءات البزي. والمتوصلُ إليه بحرف الجرِّ في هاتين القراءتين أيضاً محذوفٌ أي: لا تَقَدِّمُوا إلى أمرٍ من الأمور. وقُرِئَ «لَا تُقَدِّمُوا» بضمّ التاء وكسرِ الدال من أقدَمَ أي: لا تُقَدِّمُوا على شيءٍ.

آ. (٢) قوله: ﴿أَنْ تَحْبِطَ﴾: مفعولٌ من أجله. والمسألة من التنازع لأنَّ كلاً من قوله: «لَا تَرْفَعُوا» و «لَا تَجْهَرُوا لَهُ» يطلُّبه من حيث

(١) الآية ١٨٧ من البقرة.

(٢) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٢٧٨، والإتحاف ٢/٤٨٥، والقرطبي

٣٠٠/١٦، والبحر ٨/١٠٥، والنشر ٢/٣٧٥.

— الحجرات —

المعنى، فيكون معمولاً للثاني عند البصريين في اختيارهم، وللأول عند الكوفيين. والأول أصحُّ للحذف من الأول أي: لِأَن تَحْبِطَ. وقال أبو البقاء^(١): «إنها لامُ الصيرورة» ولا حاجة إليه. «وأنتم لا تشعرون حالاً».

آ. (٣) قوله: ﴿أُولَئِكَ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ «أولئك» مبتدأ، و«الذين» خبره. والجملةُ خبر «إِنَّ» ويكونُ «لهم مغفرةٌ» جملةً أخرى: إمَّا مستأنفةٌ وهو الظاهرُ، وإمَّا حاليةٌ. ويجوزُ أَنْ يكونَ «الذين امتحنَ» صفةً لـ «أولئك» أو بدلاً منه أو بياناً، و«لهم مغفرةٌ» جملةٌ خبريةٌ. ويجوزُ أَنْ يكونَ «لهم» هو الخبرَ وحده، و«مغفرةٌ» فاعلٌ به.

آ. (٤) قوله: ﴿مِنْ وِرَاءِ﴾: «مِنْ» لابتداء الغاية. وفي كلام الزمخشري^(٢) ما يمنعُ أَنْ «مِنْ» تكونَ لابتداء الغاية وانتهائها. قال: «لأنَّ الشيءَ الواحدَ لا يكونُ مَبْدَأً للفعلِ ومتهى له» وهذا أثبتَه بعضُ الناسِ^(٣)، وزعم أنها تدلُّ على ابتداء الفعل وانتهائه في جهةٍ واحدةٍ نحو: «أَخَذْتُ الدرهمَ من الكيسِ»^(٤). والعامَّةُ على «الحجرات» بضمّتين. وأبو جعفر^(٥) وشيئةٌ بفتحها^(٦). وابنُ أبي عبيدةٍ بإسكانها وهي ثلاثُ لغاتٍ تقدِّمُ تحقُّقها

(١) الإملاء ٢/٢٤٠.

(٢) الكشاف ٣/٥٥٨.

(٣) انظر: البحر ٨/١٠٨.

(٤) قالوا: فالكيس محلُّ لابتداء الأخذ منه وانتهائه معاً.

(٥) انظر في قراءتها: الإنحاف ٢/٤٨٥، والنشر ٢/٣٧٦، والقرطبي ١٦/٣١٠،

والبحر ٨/١٠٨.

(٦) الحجرات.

في البقرة في قوله: «في ظلمات»^(١). والحُجْرَةُ فُعْلَةٌ بمعنى مَفْعُولَةٌ كَعُرْفَةٌ بمعنى مَعْرُوفَةٌ.

آ. (٥) قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾: قد تقدّم مثله. وجعله الزمخشري^(٢) فاعلاً بفعلٍ مقدرٍ أي: ولو ثَبَّتَ صَبْرُهُمْ، وجعل اسمَ كان ضميراً عائداً على هذا الفاعلِ. وقد تقدّم أنّ مذهب سيبويه^(٣) أنها في محلِّ رفع بالابتداء، وحيثُ يُدْخِلُ اسمُ كان ضميراً عائداً على صبرِهِم المفهومِ من الفعلِ.

آ. (٦) قوله: ﴿أَنْ تُصِيبُوا﴾: مفعولٌ له، كقولهِ: «أَنْ تَخِطَّ»^(٤).

آ. (٧) قوله: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ حالاً: إمّا من الضميرِ المجرورِ مِنْ «فيكم»، وإمّا من المرفوعِ المستترِ في «فيكم» لوقوعِهِ خبراً. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ مستأنفاً، إلّا أنّ الزمخشري^(٥) منع هذا لأدائه إلى تنافرِ النَّظْمِ. ولا يَظْهَرُ ما قاله بل الاستئناف واضحٌ أيضاً. وأتى بالمضارعِ بعد «لو» دلالةً على أنه كان في إرادتهم استمرارُ عملِهِ على ما يتقوّلون.

قوله: «ولكنَّ اللّه» الاستدراكُ هنا من حيث المعنى لا من حيث

(١) الآية ١٧ من البقرة. ولم يتقدم شيء.

(٢) الكشاف ٥٥٩/٣.

(٣) الكتاب ٤١٠/١، وانظر: الدر المصون ٤٨/٢.

(٤) الآية ٢ من الحجرات.

(٥) الكشاف ٥٦٠/٣.

اللفظ؛ لأنَّ مَنْ حُبِّبَ إليه الإيمانُ غَايَرَتْ صفتهُ صفةً مَنْ تقدَّمَ ذكرُهُ.

وقوله: «أولئك هم» التفاتٌ من الخطاب إلى الغيبة.

آ. (٨) قوله: ﴿فَضَلًا﴾: يجوز أن ينتصب على المفعول من أجله. وفيما ينصبه وجهان، أحدهما: قوله: «ولكنَّ اللهَ حَبَّبَ إليكم»، وعلى هذا فما بينهما اعتراضٌ من قوله: «أولئك هم الراشدون». والثاني: أنه الراشدون. وعلى هذا فكيف جازَ مع اختلافِ الفاعلِ لأنَّ فاعلَ الرُّشدِ غيرُ فاعلِ الفضلِ؟ فأجاب الزمخشريُّ^(١): بأنَّ الرُّشدَ لَمَّا وقع عبارةً عن التحييب والتزيين والتكريه مسندةً إلى أسمائه صار الرُّشدُ كأنه فعلُهُ. وجَوَّزَ أيضاً أنَّ ينتصبَ بفعلٍ مقدرٍ أي: جرى ذلك أو كان ذلك. قال الشيخ^(٢): «وليس من مواضع إضمارِ «كان»، وجعلَ كلامه الأولَ اعتراضاً. وليس كذلك؛ لأنه أراد الفعلَ المسندَ إلى فاعله لفظاً، وإلاً فالتحقيقُ أنَّ الأفعالَ كُلَّها مخلوقةٌ لله تعالى، وإنَّ كان الزمخشريُّ غيرَ موافقٍ عليه. ويجوزُ أنَّ ينتصبَ على المصدرِ المؤكِّدِ لمضمونِ الجملةِ السابقةِ لأنها فضلٌ أيضاً. إلا أنَّ ابنَ عطية^(٣) جعله من المصدرِ المؤكِّدِ لنفسه. وجَوَّزَ الحوفيُّ أنَّ ينتصبَ على الحالِ وليس بظاهرٍ، ويكون التقديرُ: مُتَّفَضِّلاً مُنْعَماً، أو ذا فضلٍ وِنعمة.

آ. (٩) قوله: ﴿اقْتَتَلُوا﴾: عائدٌ على أفرادِ الطائفتين، كقوله:

(١) الكشاف ٥٦٢/٣.

(٢) البحر ١١١/٨.

(٣) المحرر ١٣٩/١٥.

— الحجرات —

«هذان خَصْمَانِ اخْتَصِمُوا»^(١) وفي «بينهما» على اللفظ. وقرأ^(٢) ابن أبي عبله «اقتلتنا» مراعيًا لِلْفَظ. وزيد بن علي وعبيد بن عمير «اقتتلا» أيضاً، إلا أنه ذَكَرَ الفعلَ باعتبارَ الفريقين، أو لأنه تأنيثٌ مجازيٌّ.

قوله: «حتى تَفِيءَ» العائمةُ على همزِهِ مِنْ فاءِ يَفِيءُ أي: رَجَعَ كجاء يَجِيءُ. والزهري^(٣) بياءٍ مفتوحةٍ كمضارعٍ وَفِي، وهذا على لغةٍ مَنْ يَقْصُرُ فيقول: جاء، يَجِي، دونَ همزٍ، وحيثُ فَتَحَ الياءَ لأنها صارتَ حرفَ الإعرابِ./

[٨١٠/ب]

آ. (١٠) قوله: «بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ»: العائمةُ على التثنية، وزيد بن ثابت^(٤) وعبد الله والحسن وحماد بن سلمة وابن سيرين «إخوانكم» جمعاً على فِغْلَان. وقد تقدّم أنّ «الإخوان» تَغْلِبُ في الصداقة، والإخوة في النَّسَب. وقد يُعكس كهذه الآية. ورُوي عن أبي عمرو وجماعةٍ «إخوتكم» بالتاء مِنْ فوق. وقد رُوي عن أبي عمرو أيضاً القراءاتُ الثلاثُ.

وتقدّم الخلاف^(٥) في «القوم». وجَعَلَهُ الزمخشريُّ^(٦) هنا جمعاً

(١) الآية ١٩ من الحج.

(٢) البحر ١١٢/٨، والقرطبي ٣١٦/١٦.

(٣) انظر في قراءاتها: النشر ٣٨٦/١، والقرطبي ٣١٦/١٦، والبحر ١١٢/٨، والشواذ ١٤٣.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٦٠، والحجة ٦٧٥، والنشر ٣٧٦/٢، والبحر ١١٢/٨، والقرطبي ٣٢٣/١٦، والمحتسب ٢٧٨/٢.

(٥) انظر: الدر المصون ٣٦٠/١.

(٦) الكشاف ٥٦٥/٣.

لـ «قائم» قال: «كَصَوْمٌ وَزَوْرٌ جمع صائم وزائر» وفعل ليس من أبنية التكسير إلا عند الأخفش^(١) نحو: رَكِبَ وَصَحِبَ.

وقرأ^(٢) أَبِي وعبد الله «عَسَوًا» و«عَسَيْنَ» جعلها ناقصةً وهي لغة تميم. وقرأ العامة لغة الحجاز. وقرأ^(٣) الحسن والأعرج «ولا تَلْمُزُوا» بالضم. واللَّمْزُ بالقول وغيره، والهَمْزُ باللسانِ فقط.

قوله: «ولا تَنَابِرُوا» التَنَابُرُ: تفاعلٌ من التَّبَرُّ، وهو التداعي بالتَّبَرُّ والتَّبَرُّ، وهو مقلوبٌ منه لقلّة هذا وكثرة ذاك ويُقال: تَنَابَرُوا وتَنَابَرُوا إذا دعا بعضهم بعضاً بلبقٍ سوءٍ. وأصله من الرِّفْعِ كأنَّ التَّبَرُّ يَرْفَعُ صاحبه فيشاهدُ، واللَّقْبُ: ما أشعرَ بضعة المسمّى كقَفَّةٍ وَبِطَّةٍ، أو رَفَعَتْه كالصِّدِّيقِ وعتيق والفاروق وأسدِ الله وأسدِ رسوله، وله مع الاسم والكنية أحكامٌ ذكَّرتُها في النحو^(٤).

آ. (١٢) قوله: ﴿إِثْمٌ﴾: جعلَ الزمخشري^(٥) همزه بدلاً من واوٍ. قال: «لأنه يَثْمُ الأعمال أي: يكسرها»^(٦) وهذا غيرُ مُسَلِّمٍ بل تلك مادةٌ أخرى. ولا تَجَسَّسُوا: التجسُّسُ: التتبعُ، ومنه الجاسوسُ والجَسَّاسَةُ. وَجَوَّاسُ الإنسانِ وحواسُّه: مشاعره، وقد قرأ^(٧) هنا بالحاء الحسنُ وأبو رجاء وابن سيرين.

(١) انظر: معاني القرآن له ٥٠٤.

(٢) البحر ١١٣/٨، ومعاني القرآن للفراء ٧٢/٣.

(٣) الإنحاف ٤٨٦/٢، والقرطبي ٣٢٧/١٦، والنشر ٢٨٠/٢، والبحر ١١٣/٨.

(٤) انظر: الارتشاف ٤٩٨/١.

(٥) الكشف ٥٦٨/٣.

(٦) قال: «بإحباطه» ووَثِمَ الشيء: كسره.

(٧) الإنحاف ٤٨٦/٢، والبحر ١١٤/٨، والقرطبي ٣٣٢/١٦.

قوله: «مَيْتًا» نصبٌ على الحالِ من «لحم» أو «أخيه» وتقدّم الخلافُ في «مَيْتًا»^(١).

قوله: «فَكَرِهْتُمُوهُ» قال الفراء^(٢): «تقديرُهُ: فقد كرهتموه فلا تَفْعَلُوهُ». وقال أبو البقاء^(٣): «المعطوفُ عليه محذوفٌ تقديره: عَرَضَ عليكم ذلك فكرِهْتُمُوهُ، والمعنى: يُعْرَضُ عليكم فتكرهونه. وقيل: إنَّ صَحَّ ذلك عندكم فأنتم تكْرهونه» وقيل: هو خبرٌ بمعنى الأمرِ كقولهم: «اتقى اللّه امرؤٌ فَعَلَ خيراً يُثَبُّ عليه». وقرأ^(٤) أبو حيوةَ والجحدري «فَكَرِهْتُمُوهُ» بضمِّ الكاف وتشديدِ الراءِ عُدِّي بالتضعيفِ إلى ثانٍ، بخلافِ قوله أولاً: «وَكَرِهَ إليكم الكفر»^(٥)، فإنه وإن كان مُضَعَّفًا لم يَتَعَدَّ إِلَّا لواحدٍ لتضمُّنِهِ معنى بَعْضٍ.

آ. (١٣) قوله: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ﴾: الشُّعُوبُ: جمع شُعْب وهو أعلى طبقاتِ الأنسابِ، وذلك أن طبقاتِ النَّسَبِ التي عليها العربُ ستٌّ: الشُّعْبُ والقبيلةُ والعِمارةُ والبَطْنُ والفَخْدُ والفَصِيلَةُ، وكلُّ واحدٍ يَدْخُلُ فيما قبله، فالفصيلةُ تَدْخُلُ في الفَخْدِ، والفَخْدُ في البطنِ. وزاد بعضُ الناسِ بعد الفَخْدِ العشيرةُ، فجعلها سبعاً وسُمِّيَ الشُّعْبُ شعباً لتَشَعُّبِ القبائلِ منه، والقبائلُ سُمِّيَتْ بذلك لتقابُلها، شُبِّهَتْ بقبائلِ الرأسِ وهي قطعٌ متقابلةٌ. وقيل: الشُّعُوبُ في العجم، والقبائلُ في

(١) انظر: الدر المصون ١٠٣/٣.

(٢) معاني القرآن له ٧٣/٣.

(٣) الإملاء ٢٤٠/٢.

(٤) الشواذ ١٤٣، والبحر ١١٥/٨.

(٥) في الآية ٧.

العرب، والأسباطُ في بني إسرائيل^(١). وقيل: الشعبُ النَّسَبُ الأبعدُ،
والقبيلةُ الأقرُبُ. وأنشد^(٢):

٤٠٨٦- قبائلٌ من شعوبٍ ليس فيهم

كريمٌ قد يُعدُّ ولا نجيبُ

والنسبُ إلى الشعبِ «شعوبية» بفتح الشين^(٣)، وهم جيلٌ يتغضون
العرب.

قوله: «لِتَعَارَفُوا» العامةُ على تخفيفِ التاء، والأصلُ: لتتعارفوا
فحذفَ إحدى التائينِ. والبرزئ^(٤) بتشديدها. وقد تقدّم ذلك في البقرة^(٥).
واللام متعلقةٌ بجعلناكم. وقرأ الأعمش بتاءين وهو الأصلُ الذي أذغمه
البرزئ وحذفَ منه الجمهورُ. وابن عباس: «لِتَعْرِفُوا» مضارعٌ عَرَفَ.
والعامةُ على كسرٍ «إِنَّ أكرمكم». وابن عباس^(٦) على فتحها: فَإِنْ جَعَلْتَ
اللامَ لامَ الأمرِ - وفيه بُعْدٌ - اتَّضَحَ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: «أَنَّ أكرمكم» بالفتح
مفعولُ العِرفانِ، أمرهم أَنْ يَعْرِفُوا ذلك، وَإِنْ جَعَلْتَهَا للعلّةِ لم يظهرْ أَنْ
يَكُونَ مفعولاً؛ لأنه لم يجعلهم شعوباً وقبائلَ ليعرفوا ذلك، فينبغي أن
يُجْعَلَ المفعولُ محذوفاً واللامُ للعلّةِ أي: لِتَعْرِفُوا الحقَّ؛ لأنَّ أكرمكم.

(١) انظر: المحرر ١٥٤/١٥.

(٢) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ١١٦/٨، والقرطبي ٣٤٤/١٦.

(٣) كذا في الأصل. وفيه نظر فالذي يُصغّر من شأن العرب يقال له شعوبي بضم
الشين انظر: اللسان (شعب).

(٤) انظر في قراءتها: التيسير ٨٣، والنشر ٢٢٢/٢، والبحر ١١٦/٨، والشواذ
١٤٤، والمحتسب ٢٨٠/٢.

(٥) انظر: الدر المصون ٦٠٠/٢.

(٦) القرطبي ٣٤٥/١٦، والبحر ١١٦/٨.

آ. (١٤) قوله: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلُ﴾: هذه الجملة مستأنفة أخبر تعالى بذلك. وجعلها الزمخشري^(١) حالاً من الضمير في «قولوا». وقد تقدّم^(٢) الكلام في «لَمَّا» وما تدلُّ عليه والفرق بينها وبين «لم». وقال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: هو^(٤) بعد قوله: «لم تؤمنوا» يُشبه التكرير من غير استقلالٍ بفائدة مُتجدِّدة. قلت: ليس كذلك فإنَّ فائدة قوله: «لم تؤمنوا» هو تكذيبُ دَعْوَاهُمْ. و«لَمَّا يَدْخُلُ» توقيتٌ لما أمرُوا به أن يقولوه» ثم قال: «وما في «لَمَّا» من معنى التوقع دليلٌ على أنَّ هؤلاء قد آمنوا فيما بعد». قال الشيخ^(٥): «ولا أدري من أيِّ وجه يكون المنفيُّ بـ «لَمَّا» يقعُ بعدُ؟ قلت: لأنها لنفيٍّ قد فَعَلَ، و «قد» للتوقع.

قوله: «لا يَلْتَكُمُ» قرأ^(٦) أبو عمرو و «لا يَأْتِكُمْ» بالهمز من أَلَتْه يَأْتِيهِ بالفتح في الماضي، والكسرِ والضم في المضارع، والسوسيُّ يُبدل الهمزة ألفاً على أصله. والباقون «يَلْتَكُمُ» من لاته يَلِيْتُهُ كباعه يبيعه، وهي لغة الحجاز، والأولى لغة غطفانٍ وأسدٍ. وقيل: هي من وَلَتْه يَلْتُهُ كَوَعَدَهُ يَعِدُهُ، فالمحذوفُ على القولِ الأولِ عينُ الكلمةِ ووزنُها يَفْعَلُكُمْ، وعلى الثاني فاؤها ووزنُها يَفْعَلُكُمْ. ويقال أيضاً: أَلَتْه يَلِيْتُهُ/ كَأَبَاعَهُ يَبِيْعُهُ، وأَلَتْه يُوْلِيْتُهُ كَأَمَنَ يُؤْمِنُ. وكلُّها لغاتٌ في معنى: نَقَصَهُ حَقَّهُ. قال الحطّيئة^(٧):

(١) الكشاف ٥٧٠/٣.

(٢) انظر: الدر المصون ٣٨١/٢.

(٣) الكشاف ٥٧٠/٣.

(٤) أي قوله: «وَلَمَّا يَدْخُلُ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ».

(٥) البحر ١١٧/٨.

(٦) السبعة ٦٠٦، والبحر ١١٧/٨، والتيسير ٢٠٢، والفرطبي ٣٤٨/١٦، والحجة ٦٧٦.

(٧) ديوانه ١٣٥، واللسان (ألت). والمغلغلة: الرسالة. جهد: حقّ.

٤٠٨٧- أَبْلَغُ سَرَاةَ بَنِي سَعْدِ مُغْلَغَلَةً
جَهْدَ الرِّسَالَةِ لَا أَلْتَأُ وَلَا كَذِبًا
وقال رؤبة^(١):

٤٠٨٨- وَلَيْلَةَ ذَاتِ نَدَى سَسْرَيْتُ
وَلَمْ يَلْتَنِي عَنْ سُرَاهَا لَيْتُ
أي: لم يَمْنَعْنِي وَيَحْسِنِي.

آ. (١٦) قوله: ﴿أَتَعَلَّمُونَ﴾: هذه منقولة بالتضعيف من
عَلِمْتُ به بمعنى شَعَرْتُ به، فلذلك تَعَدَّتْ لواحدٍ بنفسِها ولآخرَ بالباء.

آ. (١٧) قوله: ﴿أَنْ أَسْلَمُوا﴾: يجوز فيه وجهان، أحدهما:
أنه مفعولٌ به؛ لأنه ضَمَّنَ «يَمْتُون» معنى يَعْتَدُونَ، كأنه قيل: يَعْتَدُونَ
عليك إسلامهم مائتِينَ به عليك؛ ولهذا صَرَّحَ بالمفعولِ به في قوله:
«لَا تَمْتُوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ» أي: «لَا تَعْتَدُوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ» كذا استدَلَّ
الشيخ^(٢) بهذا. وفيه نظر؛ إذ لقائلٌ أن يقول: لا نَسَلَّمُ انتصابَ «إِسْلَامَكُمْ»
على المفعولِ به، بل يجوزُ فيه المفعولُ من أجله، كما يجوزُ في محلِّ
«أَنْ أَسْلَمُوا» وهو الوجهُ الثاني فيه، أي: يمتون عليك لأجلِ أَنْ أَسْلَمُوا،
فكذلك في قوله: «لَا تَمْتُوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ» وشروطُ النصبِ موجودةٌ،
والمفعولُ له متى كان مضافاً استوى جرُّه بالحرفِ ونصبه.

وقوله: «أَنْ هَذَاكُمْ» كقوله: «أَنْ أَسْلَمُوا». وقرأ^(٣) زيد بن علي

(١) ليس في ديوانه، وهو في اللسان (ليت).

(٢) البحر ٨/١١٧.

(٣) البحر ٨/١١٨، والقرطبي ١٦/٣٥٠.

— الحجرات —

«إِذْ هَدَاكُمْ» بـ «إِذْ» مَكَانَ «أَنْ» وهي تفيد التعليل. وجوابُ الشرطِ مقدرٌ أي: فهو المأْنُ عليكم لا أنتم عليه وعليّ.

آ. (١٨) قوله: ﴿وَاللَّهُ بِصَيْرٍ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾: ابن كثير^(١) بالغنية نظراً لقوله: «يَمْتُون» وما بعده، والباقون بالخطابِ نظراً إلى قوله: «لا تَمْتُوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ» إلى آخره.

[نَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الْحَجَرَاتِ]

(١) السبعة ٦٠٦، والحجة ٦٧٧، والنشر ٣٧٦/٢، والتيسير ٢٠٢، والقرطبي ٣٥٠/١٦، والبحر ١١٨/٨.

سورة ق

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿وَالْقُرْآنِ﴾: قَسَمٌ. وفي جوابه أوجهٌ، أحدها: أنه قوله: «قد عَلِمْنَا ما تَنْقُصُ الأرضُ». الثاني: «ما يُبَدِّلُ القولُ». الثالث: «ما يَلْفِظُ مِنْ قولٍ». الرابع: «إِنَّ في ذلك لَذِكْرٌ». الخامس: «بل عَجِبُوا» وهو قولٌ كوفيٌّ^(١). قالوا: لأنَّه بمعنى «قد عَجِبُوا». السادس: أنه محذوفٌ، فقدَّره الزَّجَّاجُ^(٢) والأخفش^(٣) والمبردُ «لَتَبْعُنَّ». وغيرهم: لقد جِئْتُمْ مُنْذِرًا. والعامَّةُ على سكونِ الفاءِ^(٤). وقد تقدَّم. وفتحها^(٥) عيسى، وكسرها الحسنُ وابن أبي إسحاق، وضمَّها هارونُ وابنُ السَّمِيعِ. وقد مضى توجيهُ ذلك كلِّه: وهو أنَّ الفتحَ يحتملُ البناءَ على الفتحِ للتخفيفِ، أو يكونُ منصوباً بفعلٍ مقدرٍ، ومُنْعَ الصرفِ، أو مجروراً بحرفِ قسمٍ مقدرٍ، وإنما مُنْعَ الصرفِ أيضاً. والضمُّ على أنه مبتدأٌ أو خبرٌ، ومُنْعَ الصرفِ أيضاً.

(١) مذهب الفراء أن الجواب مقدر بـ «لتبعنَّ». انظر: معاني القرآن ٣/ ٧٥.

(٢) مذهبه في معاني القرآن ١/ ٥ أن الجواب محذوف تقديره: إنكم مبعوثون.

(٣) مذهبه في معاني القرآن ٢/ ٤٨٣ أن جواب القسم «قد علمنا ما تنقص».

(٤) من قوله تعالى: «ق».

(٥) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/ ٢٨١، والقرطبي ١/ ١٧، والإنحاف ٢/ ٤٨٨،

والبحر ٨/ ١٢٠.

آ. (٣) قوله: ﴿إِذَا مِتْنَا﴾: قرأ العامة بالاستفهام، وابن عامر^(١) في رواية، وأبو جعفر والأعمش والأعرج بهمزة واحدة، فتحتمل الاستفهام كالجمهور، وإنما حذفت الأداة للدلالة، وتحتمل الإخبار بذلك. والناصب للظرف في قراءة الجمهور مقدر أي: أُنْبِئْتُ أَوْ أَنْزَجِعُ إِذَا مِتْنَا. وجواب «إذا» على قراءة الخبر محذوف أي: رَجَعْنَا. وقيل: قوله: «ذلك رَجَعُ» على حذف الفاء، وهذا رأي بعضهم. والجمهور لا يُجَوِّزُ ذلك إلا في شعر. وقال الزمخشري^(٢): «ويجوز أن يكون الرَّجْعُ بمعنى المَرْجُوعِ هو الجواب، ويكون من كلام الله تعالى، استبعاداً لإنكارهم ما أنذروا به من البعث. والوقف على ما قبله على هذا التفسير حسن». فإن قلت: فما ناصب الظرف إذا كان الرَّجْعُ بمعنى المَرْجُوعِ؟ قلت: ما دلَّ عليه المنذر من المنذر به وهو البعث وأنحى عليه الشيخ^(٣) في فهمه هذا الفهم.

آ. (٥) قوله: ﴿بَلْ كَذَّبُوا﴾: هذا إضراب ثانٍ. قال الزمخشري^(٤): «إضرابٌ أتبع الإضرابَ قبله للدلالة على أنهم جاؤوا بما هو أفظح من تعجبهم، وهو التكذيب بالحق». وقال الشيخ^(٥): «وكان هذا الإضراب الثاني بدلاً من الأول». قلت: وإطلاق مثل هذا في

(١) انظر في أوجه قراءاتها: الإتحاف ٤٨٨/٢، والبحر ١٢٠/٨، والمحتسب ٢٨١/٢، والنشر ٣٦٩/١.

(٢) الكشاف ٤/٤.

(٣) البحر ١٢١/٨.

(٤) الكشاف ٤/٤.

(٥) البحر ١٢١/٨.

- ق -

كتاب الله لا يجوزُ البتة. وقيل: قبل هذه الآية جملةٌ مُضَرَّبٌ عنها. تقديرُها: ما أجادوا النظرَ، بل كَذَّبوا. وما قاله الزمخشريُّ أحسنُ.

والعامةُ على تشديدِ «لَمَّا» وهي: إمَّا حرفٌ وجوبٌ لوجوب، أو ظرفٌ بمعنى حين، كما عَرَفْتَهُ^(١). وقرأ^(٢) الجحدريُّ بكسرِ اللام وتخفيفِ الميمِ على أنها لامُ الجرِّ دَخَلَتْ على «ما» المصدرية، وهي نظيرُ قولهم: «كُتِبَتْهُ لخمسٍ خَلَوْنَ» أي: عندها.

قوله: «مَرِيحٌ» أي: مُخْتَلِطٌ. قال أبو واقد^(٣):

٤٠٨٩- مَرِجَ الدَّيْنُ فَأَعْدَدْتُ لَهُ

مُشْرِفَ الْأَقْطَارِ مَجْبُوكَ الْكَتَدِ

وقال آخر^(٤):

٤٠٩٠- فَجَالَتْ وَالتَّمَسْتُ بِهِ حَشَاهَا

فَخَرَّ كَأَنَّهُ خُوطٌ مَرِيحُ

وأصله من الحركة والاضطراب/ ومنه: مَرَجَ الخاتمُ في إصبعه. [ب/٨١١]

(١) ذهب الفارسي إلى ظرفيتها، وذهب الجمهور إلى حرفيتها. انظر: الدر المصون ١٥٩/١.

(٢) المحتسب ٢٨٢/٢، والبحر ١٢١/٨.

(٣) نسب في اللسان (مرج) لأبي دُواد، وهو في القرطبي ٣٢/١٧. والبيت في وصف فرس. والكتد: مجتمع الكتفين.

(٤) البيت لعمر بن الداخِل الهذلي. وهو في ديوان الهذليين ١٠٣/٣، واللسان (مرج) ومجاز القرآن ٢٢٢/٢، والقرطبي ٥/١٧. والخوط: الغصن. والتمسّت: قصدت. خرّ: سقط. وبه: أي بالسهم. والحشا: حشوة الجوف.

آ. (٦) قوله: ﴿فَوْقَهُمْ﴾: حالٌ من «السماء» وهي مؤكدة. و«كيف» منصوبةٌ بما بعدها وهي معلقةٌ للنظرِ قبلها.

آ. (٨) قوله: ﴿تَبْصِرَةٌ﴾: العامةُ على نصبِها على المفعول من أجله أي: تبصيرَ أمثالهم وتذكيراً مئاً لهم. وقيل: منصوبان بفعلٍ من لفظِهما مقدرٍ أي: بَصَّرَهُم تَبْصِرَةً وَذَكَرَهُم تَذْكَرَةً. وقيل: حالان أي: مُبْصَّرِينَ مُذَكَّرِينَ. وقيل: حالٌ من المفعول أي: ذاتَ تَبْصِيرٍ وَتَذْكَرٍ لِمَنْ يَرَاهَا. وزيد بن علي^(١) بالرفع. وقرأ «وَذَكَرُ» أي: هي تبصرةٌ وَذَكَرُ. و«الكلُّ»: إمّا صفةٌ، وإمّا متعلِّقٌ بنفسِ المصدر.

آ. (٩) قوله: ﴿وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ حَذَفِ الموصوفِ للعلمِ به تقديرُهُ: وَحَبَّ الزَّرْعِ الحَصِيدِ نحو: مسجد الجامع وبابه. وهذا مذهبُ البصريين^(٢)؛ لثلاثِ تَلَزَمَ إضافةُ الشيءِ إلى نفسه. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ إضافةِ الموصوفِ إلى صفتِهِ؛ لأنَّ الأصلَ: وَالْحَبَّ الحَصِيدِ أي: المحصود.

آ. (١٠) قوله: ﴿وَالنَّخْلَ﴾: منصوبٌ عطفاً على مفعول «أَنْبَتْنَا» أي: وَأَنْبَتْنَا النخْلَ. و«بَاسِقَاتٍ» حالٌ. وهي حالٌ مقدرةٌ؛ لأنها وقتَ الإنباتِ لم تكن طَوَالاً. والبُسُوقُ: الطُّوْلُ. يُقال: بَسَقَ فلانٌ على أصحابِهِ أي: طَالَ عليهم في الفضلِ. ومنه قولُ ابنِ نوفلِ في ابنِ هبيرة^(٣):

(١) البحر ١٢١/٨.

(٢) انظر: الإنصاف ٤٣٦/٢.

(٣) اللسان (بسق)، ومجاز القرآن ٢٢٣/٢، والمحجر ١٦٥/١٥.

٤٠٩١- يا بنَ الذينَ بمَجْدِهِم
بَسَقْتُ عَلَى قَيْسِ فَرَازَةَ
وهو استعارة، والأصلُ استعماله في: بَسَقَتِ النخلةُ تَبْسُقُ بُسُوقاً
أي: طالَتْ. قال الشاعر^(١):

٤٠٩٢- لنا خَمْرٌ وليستَ خمرَ كَرَمٍ
ولكنَ مِنْ نِتاجِ الباسِقَاتِ
كِرَامٍ في السماءِ ذَهَبِنَ طُولاً
وفاتَ ثمارها أيدي الجُنَاةِ

وَبَسَقَتِ الشاةُ: وَلَدَتْ، وَأَبَسَقَتِ الناقةُ: وَقَعَ في ضَرْعِها اللَّبأُ قبلَ
التَّاجِ، ونوقٌ مَباسِيقٌ من ذلك. والعامَّةُ على السين. وقرأ^(٢) قطبة ابن
مالك - ويزويها عن النبي صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم - «باصِقَاتٍ» بالصاد،
وهي لغةٌ لبني العنبر، يُبدلون السينَ صاداً قبلَ القافِ والغينِ والخاءِ
والطاءِ إذا وَلِيَتْها، أو فُصِلَتْ منها بحرفٍ أو حَرْفَيْنِ.

قوله: «لها طَلَعُ نَضِيدٌ» يجوزُ أَنْ تكونَ الجملةُ حالاً من النخلِ
أو من الضميرِ في «باصِقَاتٍ»، ويجوزُ أَنْ يكونَ الحالُ وحدهُ لها،
و «طَلَعُ» فاعلٌ به، ونَضِيدٌ بمعنى مُنْضُودٍ.

آ. (١١) قوله: ﴿رِزْقاً﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً أي: مرزوقاً

(١) لم أهدت إلى قائلهما، وهما في البحر ١١٨/٨.

(٢) المحتسب ٢٨٢/٢، والبحر ١٢٢/٨، والقرطبي ٧/١٧. وقطبة بن مالك
الثعلبي له صحبة، سكن الكوفة روى عن النبي صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم وزيد ابن
أرقم. انظر: الإصابة ٢٣٨/٣، وتقريب التهذيب ٤٥٥.

- ق -

للعباد أي: ذا رزق، وأن يكون مصدرًا من معنى أنبئنا؛ لأن إنبات هذه رزق، ويجوز أن يكون مفعولاً له. و«للعباد» إمّا صفة، وإمّا متعلّق بالمصدر، وإمّا مفعولٌ للمصدر، واللام زائدة أي: رزقاً للعباد.

قوله: «به» أي: بالماء. و«ميتاً» صفة لـ «بلدة». ولم يؤنث حملاً على معنى المكان. والعامّة على التخفيف. وأبو جعفر^(١) وخالد^(٢) بالثقل.

آ. (١٤) قوله: ﴿الْأَيْكَةَ﴾: قد تقدّم الكلام عليها في الشعراء^(٣). وقرأ^(٤) ههنا «لَيْكَةَ» بزنة لئلا أبو جعفر وشيبة. وقال الشيخ^(٥): «وقرأ أبو جعفر وشيبة وطلحة ونافع «الْأَيْكَةَ» بلام التعريف، والجمهور «لَيْكَةَ» وهذا الذي نقله غفلة منه، بل الخلاف المشهور إنما هو في سورة الشعراء وص^(٦) كما حَقَّقْتُهُ ثَمَّة، وأمّا هنا فالجمهور على لام التعريف.

قوله: «كلُّ» التنوين عَوْضٌ من المضاف إليه. وكان بعض النحاة يُجيز حذف تنوينها وبناءها على الضم كالعامّة نحو: قبل وبعد.

آ. (١٥) قوله: ﴿أَفَعَيْنَا﴾: العامّة على ياء مكسورة بعدها

(١) الإتحاف ٤٨٨/٢، والنشر ٢٢٥/٢، والبحر ١٢٢/٨.

(٢) لعله خالد بن يزيد الأسدي الكوفي، من أصحاب حمزة الزيات. توفي سنة ٢١٥. انظر: طبقات القراء ١/٢٦٩.

(٣) انظر إعرابه للآية ١٧٦.

(٤) الإتحاف ٤٨٨/٢، والبحر ١٢٢/٨.

(٥) البحر ١٢٢/٨.

(٦) الآية ١٣.

ياءٌ ساكنةٌ. وقد مَضَىٰ معناه في الأحقاف^(١). وقرأ^(٢) ابنُ أبي عبلة «أَفَعَيْنَا» بتشديدِ الياءِ مِنْ غيرِ إشباع. وهذه القراءةُ على إشكالِها قرأ بها الوليد بن مسلم وأبو جعفر وشيبةٌ ونافعٌ في رواية، وروى ابنُ خالويه^(٣) عن ابنِ أبي عبلة «أَفَعَيْنَا» كذلك لكنه أتى بعد الياءِ المشددة بأخرى ساكنة. وخرَّجها الشيخ^(٤) على لغةٍ مَنْ يقولُ في عَيْيَ: عَيْيَ، وفي حَيْيَ: حَيْيَ بالإدغام. ثم لَمَّا أُسْنَدَ هذا الفعلَ وهو مُدْعَمٌ، واعتبر لغةَ بكر بن وائل: وهو أنهم لا يَفَكُّون الإدغامَ في مثلِ هذا إذا أُسْنَدُوا ذلك الفعلَ المدغمَ لتاءِ المتكلم، ولا إحدى أخواتها التي تُسَكَّنُ لها لامُ الفعل، فيقولون في رَدَّ: رَدَّتْ ورَدْنَا، قال: «وعلى هذه اللغة/ تكونُ [أ/٨١٢] الياءُ مفتوحةً». قلت: ولم يَذْكَرْ توجيةَ القراءةِ الأخرى^(٥). وتوجيهُها: أنها مِنْ عَيْيَا يُعَيْي كَحَلَّى يُحَلِّي.

آ. (١٦) قوله: ﴿وَنَعْلَمُ﴾: خبرٌ مبتدأ مضمِرٌ. تقديرُه: ونحن نعلمُ. والجملةُ الاسميَّةُ حينئذٍ حالٌ. ولا يجوزُ أَنْ يكونَ هو^(٦) حالاً بنفسه؛ لأنه مضارعٌ مثبتٌ بأشْرتهِ الواو. وكذلك^(٧) قوله: «ونحن أقربُ».

قوله: «مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ» هذا كقولهم: مسجد الجامع أي: حبلٍ

(١) انظر إعرابه للآية ٣٣.

(٢) البحر ١٢٣/٨.

(٣) الشواذ ١٤٤.

(٤) البحر ١٢٣/٨.

(٥) أي: قراءة «أَفَعَيْنَا».

(٦) أي: نعلم.

(٧) أي: جملة حالية.

العِرْقُ الوريْد، أو لأنَّ الحَبْلَ أعمُّ للبيان نحو: بغير سانية^(١)، أو يراد حَبْلُ العاتق فأضيف إلى الوريْد كما يضاف إلى العاتق، لأنهما في عضو واحد. والوريْد: إمَّا بمعنى الوارد، وإمَّا بمعنى المورود. والوريْد: عِرْقٌ كبير في العنق يقال: إنهما وريْدان. قال الزمخشري^(٢): «عِرْقَانِ مُكْتَفَانِ لصفحتي العنق في مُقَدِّمِهِمَا يتصلان بالوتين، يَرِدَانِ مِنَ الرَّأْسِ إِلَيْهِ. وَيَسْمَى وريْدًا؛ لأنَّ الرُّوحَ تَرَدُّ إِلَيْهِ». وأنشد^(٣):

٤٠٩٣- كَأَنَّ وَرِيْدَيْهِ رِشَاءُ خُلْبِ

وقال الأثرم^(٤): «هو نهرُ الجسدِ. هو في القلبِ الوتينُ، وفي الظهرِ الأبهرُ، وفي الذراعِ والفخذِ الأكلُ والنَّسَا، وفي الخنصرِ الأسلَمُ».

آ. (١٧) قوله: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى﴾: ظرفٌ لـ «أَقْرَبُ». ويجوزُ أَنْ يَكُونَ منصوباً بـ اذْكَرُ.

قوله: «عن اليمين وعن الشمال قعيد» يجوزُ أَنْ يَكُونَ مفرداً على بابِه، فيكون بمعنى مُفَاعِلٍ كخَلِيطٍ بمعنى مُخَالِطٍ، أو يَكُونَ عدَلٌ مِنْ فاعِلٍ إلى فاعِلٍ مبالغةً كـ عَلِيمٍ. وجوزَ الكوفيون^(٥) أَنْ يَكُونَ فاعِلٍ واقِعاً مَوْقِعَ

(١) بغير سانية: هي البعير التي تُعَدُّ للسقيا.

(٢) الكشاف ٦/٤.

(٣) تقدم برقم ٢٧١٥.

(٤) انظر: البحر ١١٩/٨. والأثرم: علي بن المنيرة أبو الحسن، عالم بالعربية والحديث. له النوادر، وغريب الحديث توفي سنة ٢٣٢. انظر: الإنباه ٣١٩/٢.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٧٧/٣ حيث أجاز أن يكون القعيد دالاً على الجمع =

الاثنين. وقال المبرد: «والأصل: عن اليمين قعيذ وعن الشمال، فأخَرَ عن موضعه» وهذا لا يُنجي مِنْ وقوع المفردِ موقعَ المثني. والأجودُ أَنْ يُدْعَى حَذْفُ: إمَّا من الأول أي: عن اليمين قعيذ وعن الشمال قعيذ، وإمَّا من الثاني، فيكون قعيذُ الملفوظُ به للأول. ومثله قول الآخر^(١):

٤٠٩٤- رَمَانِي بِأَمْرٍ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي

بَرِيثاً وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي

آ. (١٨) قوله: ﴿ مَا يَلْفِظُ ﴾ : العامةُ على كسرِ الفاء ومحمدُ بن أبي معدان^(٢) على فتحها^(٣). وريقيبُ عتيذُ قيل: هو بمعنى: رقيبان عتيدان.

آ. (١٩) قوله: ﴿ بِالْحَقِّ ﴾ : يجوزُ أَنْ تكونَ الباءُ للحال أي: ملتبسةً بالحقِّ، ويجوزُ أَنْ تكونَ للتعديّة. وقرأ^(٤) عبد الله «سَكَرَاتُ» وتَحييد: تميلُ، مِنْ حَادَ عن الشيءِ يَحِيدُ حَيْوِداً وَحَيْوِدةً وَحَيْداً.

آ. (٢١) قوله: ﴿ مَعَهَا سَائِقٌ ﴾ : جملةٌ في موضعِ جرِّ صفةٍ

= كما تجعل الرسول للثنين نحو «إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ»، وأجاز أن يكون القعيد واحداً اكتفى به من صاحبه.

(١) تقدم برقم ١٠٧٩.

(٢) محمد بن معدان أبو عبد الله الحراني. روى عن إبراهيم بن حمزة الزبيدي. ثقة. توفي سنة ٢٥٢. تهذيب الكمال ٣/١٢٧٤.

(٣) لم أقف على هذه القراءة عند غير المؤلف وفي شواذ ابن خالويه ١٤٤ لهذا القارئ «ما نَلْفِظُ» وأرجح أن يكون السمين ناقلاً عنه فاختلف الضبط في نسخ الشواذ.

(٤) البحر ٨/١٢٤.

لـ «نفس» أو رفع صفة لـ «كل»، أو نصبٍ حالاً من «كل». والعامَّةُ على عدم الإدغام في «معها»، وطلحة^(١) على الإدغام «مَحَا» بحاءٍ مشددةٍ؛ وذلك أنه أدغم العينَ في الهاء، ولا يمكنُ ذلك، فقلَّبَ الهاءَ حاءً، ثم أدغم فيها العينَ فقلبها حاءً. وسُمِعَ «ذَهَبَ مَحْمٌ» أي: معهم. قال الزمخشري^(٢): «ومحلُّ «معها سائقٌ» النصبُ على الحال من «كلُّ» لتعرفه بالإضافة إلى ما هو في حكم المعرفة. وأنحى عليه الشيخ^(٣) مُتَحَمَّلاً على عادته، وقال: «لا يقولُ هذا مبتدئٌ في النحو؛ لأنه لو نُعِتَ «كلُّ نفس» ما نُعِتَ إلاً بالنكرة». وهذا منه غيرُ مرْضِيٍّ؛ إذ يَعْلَمُ أنه لم يَرِدْ حقيقةً ما قاله^(٤).

آ. (٢٢) قوله: «لقد كُنْتُ»: أي: يُقال له: لقد كنتَ، والقولُ: إمَّا صفةٌ أو حالٌ. والعامَّةُ على فتح الناءِ والكافِ في «كنتَ» و«غِطَاءَكَ» و«فَبَصْرَكَ» حَمَلًا على لفظ «كلُّ» من التذكير. والجحدري^(٥) «كنتَ» بالكسرِ مخاطبةً للنفس، وهو^(٦) وطلحة بن مصرف «عنك»، «غِطَاءَكَ»، «فَبَصْرَكَ» بالكسرِ مراعاةً للنفس أيضاً. ولم ينقل صاحبُ «اللوامح» الكسرَ في الكافِ عن الجحدريِّ، وعلى الجملة فيكونُ قد راعى اللفظَ مرةً والمعنىَ أخرى.

(١) البحر ١٢٤/٨.

(٢) الكشاف ٧/٤.

(٣) البحر ١٢٤/٨.

(٤) كيف لم يَرِدْ وعبارة الزمخشري واضحة؟

(٥) القرطبي ١٥/١٧، والبحر ١٢٥/٨.

(٦) البحر ١٢٥/٨.

آ. (٢٣) قوله: ﴿هَذَا مَا لَدَيْ عَتِيدٍ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ «ما» نكرةً موصوفةً و«عتيدٌ» صفتُها و«لَدَيْ» متعلقٌ بـ«عتيدٌ» أي: هذا شيءٌ عَتِيدٌ لَدَيْ أي: حاضرٌ عندي. ويجوزُ على هذا أَنْ يكونَ «لَدَيْ» وصفاً لـ«ما»، و«عتيدٌ» صفةً ثانيةً، أو خبرٌ مبتدأً محذوفٍ أي: هو عَتِيدٌ. ويجوزُ أَنْ تكونَ موصولةً بمعنى الذي. و«لَدَيْ» صلْتُها و«عتيدٌ» خبرُ الموصولِ، والموصولُ وصلْتُها^(١) خبرُ الإشارةِ. ويجوزُ أَنْ تكونَ «ما» بدلاً مِنْ «هذا» موصولةً كانت أو موصوفةً بـ«لَدَيْ» و«عتيدٌ» خبرُ «هذا». وجَوَزَ الزمخشريُّ^(٢) في «عتيدٌ» أَنْ يكونَ بدلاً أو خبراً^(٣) بعد خبر أو خبرَ مبتدأً محذوفٍ /. والعامَّةُ على رفعِهِ، وعبدالله^(٤) نصبه حالاً. والأجودُ [٨١٢/ب] حينئذٍ أَنْ تكونَ «ما» موصولةً؛ لأنها معرفةٌ، والمعرفةُ يَكْثُرُ مجيءُ الحالِ منها. قال أبو البقاء^(٥): «ولو جاء ذلك في غيرِ القرآنِ لجاز نصبه على الحالِ». قلت: قد جاء ما وَدَّه اللهُ الحمدُ، وكأنَّه لم يَطَّلَعِ عليها قراءةً.

آ. (٢٤) قوله: ﴿أَلْقِيَا﴾: اختلفوا: هل المأمورُ واحدٌ أم اثنان؟ فقال بعضهم: واحد، وإنما أتى بضميرِ اثنين، دلالةً على تكريرِ الفعلِ كأنه قيل: أَلْقِ أَلْقِي. وقيل: أراد أَلْقَيْنِ بالنونِ الخفيفةِ فأبدلها ألفاً إجراءً لِلوَصْلِ مُجرى الوقفِ، ويؤيِّده قراءةُ^(٦) الحسنِ «أَلْقَيْنِ» بالنونِ.

(١) أي: صلة «ما».

(٢) الكشاف ٧/٤.

(٣) الأصل: «خبر»، ولعله سهو.

(٤) البحر ١٢٦/٨.

(٥) الإملاء ٢٤٢/٢.

(٦) المحتسب ٢٨٤/٢، والبحر ١٢٦/٨، والقرطبي ١٦/١٧.

وقيل: العرب تخاطب الواحد مخاطبة الاثنين تأكيداً كقوله^(١) :

٤٠٩٥- فَإِن تَزْجُرَانِي يَا بَنَ عَفَّانَ أَزْدَجِرْ

وإِن تَدَعَانِي أَحْمَ عِرْضاً مُّمْتَعاً

وقال آخر^(٢) :

٤٠٩٦- فَقُلْتُ لِمَ صَاحِبِي لَا تَخِيْسَانَا

البيت. وقال بعضهم: المأمور مثني. وهذا هو الحق لأن المراد ملكان يفعلان ذلك.

آ. (٢٦) قوله: ﴿الذِي جَعَلَ﴾: يجوز أن يكون منصوباً على الذم، أو على البدل من «كل»، وأن يكون مجروراً بدلاً من «كفار»، أو مرفوعاً بالابتداء، والخبر «فألقياه». قيل: ودخلت الفاء لشبهه بالشرط. ويجوز أن يكون خبر^(٣) مبتدأ مضمرة أي: هو الذي جعل، ويكون «فألقياه» تأكيداً. وجوز ابن عطية^(٤) أن يكون صفة للكفار قال: «من حيث يختص

(١) تقدم برقم ٩٧٨.

(٢) عجزه:

بتنزع أصوله واجدز شبحا

والبيت ليزيد بن الظيرية أو مضر بن ربيعي الفقعسي، وهو في معاني القرآن للفرأ ٧٨/٣، وابن يعيش ٤٩/١٠، واللسان جزز، وشرح شواهد الشافية ٤٨١. والضمير في أصوله راجع إلى الحطب. والجزز: القطع. واجدز أي:

اجتز فأبدل. يقول: لا تقلع أصول الحطب واكتف بقطع الشيح فهو أسهل.

(٣) الأصل «خبراً» وهو سهو.

(٤) المحرر ١٨٠/١٥.

«كَفَّار» بالأوصاف المذكورة، فجاز وَصَفَهُ بهذه المعرفة، وهذا مردودٌ.
وقرئ^(١) بفتح التنوين فراراً من توالي أربعة متجانسات^(٢).

آ. (٢٧) قوله: ﴿قَالَ قَرِينُهُ﴾: جاءت هذه بلا واو؛ لأنها قُصِدَ بها الاستئناف؛ كأنَّ الكافر قال: ربِّ هو أظناني. فقال قَرِينُهُ: ما أظنَّيته، بخلاف التي قبلها، فإنها عَطِفَتْ على ما قبلها للدلالة على الجمع بين معناها ومعنى ما قبلها في الحصول، أعني مجيء «كلُّ نفس» مع المَلَكَيْنِ وقول قَرِينِهِ ما قاله له.

آ. (٢٨) قوله: ﴿قَالَ: لَا تَخْتَصِمُوا﴾: استئناف أيضاً،
كان قائلاً قال: فماذا قال اللهُ له؟ فأجيب بـ «قال: لا تَخْتَصِمُوا».

قوله: «وقد قَدَّمْتُ» جملةٌ حاليةٌ. ولا بُدَّ من تأويلها: وذلك أنَّ النهيَ في الآخرة وتَقْدِمةُ الوعيدِ في الدنيا، فاختلف الزمان، فكيف يصحُّ جعلها حاليةً؟ وتأويلها^(٣): هو أن المعنى وقد صحَّ أني قَدَّمْتُ، وزمانُ الصحةِ وزمانُ النهيِّ واحدٌ، و«قَدَّمْتُ» يجوزُ أن يكونَ بمعنى تَقَدَّمْتُ، فتكون التاءُ للحال، ولا بُدَّ من حَذْفِ مضافٍ أي: وقد تقدَّم قولي لكم مُلتبساً بالوعيد. ويجوزُ أن يكونَ «قَدَّمْتُ» على حاله متعدياً، والباءُ مزيدةٌ في المفعولِ أي: قَدَّمْتُ إليكم الوعيدَ.

(١) الإملاء ٢٤٢/٢ «مُرِّيْبِنَ الَّذِي».

(٢) كسرة الراء، والياء، وكسرة الباء، والتنوين الذي كسر في الأصل للقاء الساكنين.

(٣) انظر: الكشاف ٩/٤.

آ. (٣٠) قوله: ﴿يَوْمَ نَقُولُ﴾: «يوم» منصوب: إمّا بظلام، ولا مفهوم لهذا؛ لأنه إذا لم يظلم في هذا اليوم فنفي الظلم عنه في غيره أحرى أو بقوله: «ونفتح في الصور»^(١) والإشارة بذلك إلى «يوم نقول» قاله الزمخشري^(٢)، واستبعده الشيخ^(٣) بكثرة الفواصل، أو بـ «اذكركم» مقدراً أو بآئدز، وهو على هذين الأخيرين مفعولٌ به لا ظرف.

قوله: «هل من مزيد» سؤالٌ تقريرٍ وتوقيفٍ. وقيل: معناه النفي. وقيل: السؤال لخزنتها، والجواب منهم، فلا بُدَّ من حذفٍ مضافٍ أي: نقول لخزنة جهنم ويقولون، ثم حذف. وقرأ^(٤) نافع وأبو بكر «يقول لجهنم» بياء الغيبة، والفاعلُ اللهُ تعالى لتقدم ذكره في قوله: «مع الله»، والباقون بنون المتكلم المعظم نفسه لتقدم ذكره في قوله: «لدي»، «وقد قدمت». والأعمش يُقال «مبنياً للمفعول. والمزيد يجوز أن يكون مصدرأ، وأن يكون اسم مفعولٍ أي: من شيء تزيدونيه أحرقه.

آ. (٣١) قوله: ﴿غَيْرَ بَعِيدٍ﴾: يجوز أن تكون حالاً من الجنة، ولم تؤنث لأنها بمعنى البستان، أو لأنَّ فعلاً لا يؤنث لأنه بزنة المصادر، قاله الزمخشري^(٥)، ولم يسلمه الشيخ^(٦)، وقد تقدم في قوله:

(١) الآية ٢٠.

(٢) الكشاف ٩/٤.

(٣) البحر ١٢٧/٨.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٠٧، والنشر ٣٧٦/٢، والحجة ٦٧٨، والتيسير

٢٠٢، والقرطبي ١٨/١٧، والبحر ١٢٧/٨.

(٥) الكشاف ١٠/٣.

(٦) البحر ١٢٧/٨.

«إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ»^(١) مَا يُعْنِيكَ عَنْ هَذَا. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الظرفِ المَكَانِيِّ أَي: مَكَانًا غَيْرَ بَعِيدٍ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لِمَصْدَرٍ مَحذُوفٍ أَي: إِزْلَافًا غَيْرَ بَعِيدٍ، وَهُوَ ظَاهِرٌ عِبَارَةَ الزَّمخَشَرِيِّ^(٢) فَإِنَّهُ قَالَ: «أَوْ شَيْئًا غَيْرَ بَعِيدٍ».

أ. (٣٢) قَوْلُهُ: ﴿هَذَا مَا تُوعَدُونَ﴾: هَذِهِ الْجُمْلَةُ يَجُوزُ فِيهَا وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ مَعْتَرِضَةً بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْمَبْدَلِ مِنْهُ؛ وَذَلِكَ أَنْ «لِكُلِّ أَوْأَبٍ» بَدَلٌ مِنَ «لِلْمَتَّقِينَ» بِإِعَادَةِ الْعَامِلِ. وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً بِقَوْلٍ مُضْمِرٍ، ذَلِكَ الْقَوْلُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ أَي: مَقُولًا لَهُمْ. وَقَدْ تَقَدَّمَ^(٣) فِي صَاحِبِ أَنَّهُ قُرِئَ «تُوعَدُونَ» بِالنَّاءِ وَالْيَاءِ. وَنَسَبَ الشَّيْخُ^(٤) قِرَاءَةَ الْيَاءِ مِنْ تَحْتِ هُنَا لِابْنِ كَثِيرٍ وَأَبِي عَمْرٍو، وَإِنَّمَا هِيَ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ وَحَدِّهِ^(٥).

أ. (٣٣) قَوْلُهُ: ﴿مَنْ خَشِيَ﴾: يَجُزُ أَنْ يَكُونَ مَجْرُورَ الْمَحَلِّ بَدَلًا أَوْ بَيَانًا لـ «كُلِّ». وَقَالَ الزَّمخَشَرِيُّ^(٦): «إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا بَعْدَ بَدَلٍ تَابِعًا لِكُلِّ» انْتَهَى. يَعْنِي أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ «كُلِّ» بَعْدَ أَنْ أُبْدِلَتْ «لِكُلِّ» مِنَ «لِلْمَتَّقِينَ» وَلَمْ يَجْعَلْهُ بَدَلًا آخَرَ مِنْ نَفْسِ «لِلْمَتَّقِينَ» لِأَنَّهُ لَا يَتَكَرَّرُ الْبَدَلُ وَالْمَبْدَلُ مِنْهُ وَاحِدًا. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا عَنْ مَوْصُوفِ أَوْأَبٍ وَحَفِيفِ، [١/٨١٣]

(١) الآية ٥٦ من الأعراف. وانظر: الدر المصون ٣٤٤/٥.

(٢) الكشاف ١٠/٤.

(٣) انظر إعرابه للآية ٥٣

(٤) البحر ١٢٧/٨.

(٥) انظر: التيسير ٢٠٢، والحجة ٦٧٨، والنشر ٣٧٦/٢، والقرطبي ٢٠/١٧.

(٦) الكشاف ١٠/٤.

قاله الزمخشري^(١)، يعني أن الأصل: لكل شخصٍ أوَّابٍ، فيكون «مَنْ خَشِيَ» بدلاً مِنْ شخص المقدر قال: «ولا يجوزُ أَنْ يكونَ في حُكْمِ أوَّابٍ وحفيظ لأنَّ «مَنْ» لا يُوصَفُ بها، ولا يُوصَفُ مِنْ بين الموصولاتِ إلَّا بـ«الذي». يعني بقوله: «في حُكْمِ أوَّابٍ» أن يُجْعَلَ «مَنْ» صفةً، وهذا كما قال لا يجوزُ. إلَّا أنَّ الشيخ^(٢) استَدْرَكَ عليه الحصرَ فقال: «بل يوصف بغير «الذي» من الموصولاتِ كوصفهم بما فيه آل الموصولة^(٣) نحو: الضارب والمضروب، وكوصفهم بذو وذات الطائيتين^(٤) نحو قولهم: «بالفضل ذو فضلکم اللّهُ به والكرامة ذاتُ أكرمکم اللّهُ به».

وجوّز ابنُ عطية^(٥) في «مَنْ خَشِيَ» أن يكونَ نعتاً لما تقدّم، وهو مردودٌ بما تقدّم، ويجوزُ أن يكونَ يرتفع «مَنْ خَشِيَ» على خبر ابتداءٍ مضميرٍ، أو يُنصَبُ بفعلٍ مضميرٍ، وكلاهما على القطع المُشعرِ بالمدح، وأن يكونَ مبتدأً خبره قولٌ مضميرٌ ناصبٌ لقوله: «ادخلوها» أي: مَنْ خَشِيَ الرحمنَ يُقال لهم: ادخلوها. وحِملُ أوَّلاً على اللفظ، وفي الثاني على المعنى، وقيل: «مَنْ خَشِيَ» منادى حُذِفَ منه حرفُ النداءِ أي: يا مَنْ خَشِيَ ادخلوها باعتبارِ الحَمَلَيْنِ المتقدِّمَيْنِ، وأن تكونَ شرطيةً، وجوابها محذوفٌ وهو ذلك القولُ، ولكن رُدَّ معه فاءٌ أي: فيقال لهم. و«بالغيب» حالٌ أي: غائباً عنه، فيُحتملُ أن يكونَ حالاً من الفاعل

(١) الكشاف ١٠/٤.

(٢) البحر ١٢٧/٨.

(٣) وتكون بمعنى الذي وفروعه، وصلتها عند القائلين بوصلها اسم الفاعل واسم المفعول. انظر: الارتشاف ٥٣١/١.

(٤) انظر: الارتشاف ٥٢٧/١.

(٥) المحرر ١٨٥/١٥ قال: «يحتمل أن يكون من نعت الأواب».

أو المفعول أو منهما. وقيل: الباء للسببية أي: خَشِيَةً بسبب الغيب الذي أُوْعِدَهُ مِنْ عَذَابِهِ. ويجوزُ أَنْ تكونَ صفةً لمصدرِ خشي أي: خَشِيَهُ خَشِيَةً ملتبسةً بالغيب.

آ. (٣٤) قوله: ﴿بِسَلَامٍ﴾: حالٌ من فاعلِ «ادخلوها»، أي: سالمين من الآفات، فهي حالٌ مقارِنةٌ أو مُسَلِّماً عليكم، فهي حالٌ مقدرةٌ كقوله: «فادخلوها خالدين»^(١) كذا قيل. وفيه نظر؛ إذ لا مانع من مقارنة تسليم الملائكة عليهم حالَ الدخولِ بِخِلَافِ «فادخلوها خالدين»^(٢) فإنه لا يُعَقَلُ الخلودُ إلا بعد الدخولِ.

قوله: «ذلك يومُ الخلودِ» قال أبو البقاء^(٣): «أي زمنُ ذلك يومُ الخلودِ» كأنه جعلَ ذلك إشارةً إلى ما تقدّم من إنعام اللّهِ عليهم بما ذُكِرَ. ولا حاجةً إلى ذلك؛ بل ذلك مُشارٌ به لما بعده من الزمانِ كقولك: «هذا زيدٌ».

قوله: «فيها» يجوزُ أَنْ يتعلّقَ بِـ يَشَاؤُونَ، ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً من الموصول، أو من عائده والأولُ أولى.

آ. (٣٦) قوله: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا﴾: «كم» نُصِبَ بما بعده. وقُدِّمَ: إمّا لأنه استفهامٌ، وإمّا لأنَّ الخبريّةَ تَجْرِي مَجْرَى الاستفهاميّةِ في التصدير. و«مِنْ قَرْنٍ» تمييزٌ، و«هم أشدُّ» صفةٌ: إمّا لـ«كم» وإمّا لـ«قرن».

قوله: «فَنَقَّبُوا» الفاءُ عاطفةٌ على المعنى كأنه قيل: اشتدَّ بَطْشُهُمْ

(١) الآية ٧٣ من الزمر.

(٢) الآية ٧٣ من الزمر.

(٣) الإملاء ٢/٢٤٢.

فَنَقَّبُوا. والضمير في «نَقَّبُوا»: إما للقرون المتقدمة وهو الظاهر، وإما لقريش، ويؤيده قراءة^(١) ابن عباس وابن يعمر وأبي العالية ونصر ابن سيار^(٢) وأبي حيوة والأصمعي عن أبي عمرو «فَنَقَّبُوا» بكسر القاف أمراً لهم بذلك. والتنقيب: التنقير والتفتيش، ومعناه التطواف في البلاد. قال الحارث بن حلزة^(٣):

٤٠٩٧- نَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ مِنْ حَذَرِ الْمَوْ

بِ وَجَالُوا فِي الْأَرْضِ كُلِّ مَجَالٍ

وقال امرؤ القيس^(٤):

٤٠٩٨- وَقَدْ نَقَّبْتُ فِي الْأَفَاقِ حَتَّى

رَضِيتُ مِنَ الْغَنِيمَةِ بِالْإِيَابِ

وقرأ ابن عباس وأبو عمرو أيضاً في رواية «نَقَّبُوا» بفتح القاف خفيفة. ومعناها ما تقدّم. وقرئ^(٥) «نَقَّبُوا» بكسرها خفيفة أي: تَعَبَتْ أقدامهم وأقدام إبلهم ودميت، فحذف المضاف، وذلك لكثرة تطوافهم.

قوله: «هل من مَحِيصٍ» مبتدأ، وخبره مضمّر تقدير: هل لمن

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٤٨٩/٢، والبحر ١٢٩/٨، والقرطبي ٢٢/١٧، والمحتسب ٢٨٥/٢، والشواذ ١٤٤.

(٢) نصر بن سيار الكناني. أمير خراسان، غزا ما وراء النهر، عُرف بحصافة الرأي والتدبير، كان والياً لهشام بن عبد الملك. انظر: ابن الأثير ١٤٨/٥، والخزانة ٣٢٦/١.

(٣) المحرر ١٨٨/١٥، والبحر ١٢٩/٨.

(٤) ديوانه ٩٩ برواية طوّفت، ومجاز القرآن ٢٢٤/٢، والإياب: الرجوع.

(٥) قراءة أبي العالية ويحيى بن يعمر. انظر: الشواذ ١٤٤.

سَلَكَ طَرِيقَتَهُمْ، أَوْ هَلْ لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ. وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ عَلَى إِضْمَارِ قَوْلٍ، وَأَنْ لَا تَكُونَ.

آ. (٣٧) قَوْلُهُ: ﴿أَوْ أَلْقَى﴾: الْعَامَّةُ عَلَى «أَلْقَى» مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ. وَالسَّلْمِيُّ^(١) وَطَلْحَةُ وَالسُّدِّيُّ وَأَبُو الْبَرَهْمِ «أَلْقَى» مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ «السَّمْعُ» رُفِعَ بِهِ، وَذُكِرَتْ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ لِعَاصِمٍ عَنِ السُّدِّيِّ فَمَقَّتَهُ وَقَالَ: أَلَيْسَ يَقُولُ: «يُلْقُونَ السَّمْعَ»^(٢).

آ. (٣٨) قَوْلُهُ: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ حَالًا، وَأَنْ تَكُونَ مُسْتَأْنَفَةً. وَالْعَامَّةُ عَلَى ضَمِّ لَامِ اللَّغُوبِ. وَعَلِي^(٣) وَطَلْحَةُ وَالسَّلْمِيُّ وَيَعْقُوبُ بِفَتْحِهَا، وَهُمَا مُصَدَّرَانِ بِمَعْنَى. وَيَنْبَغِي أَنْ يُضَمَّ هَذَا إِلَى مَا حَكَاهُ سَبِيوَيْهِ مِنَ الْمَصَادِرِ الْجَائِيَةِ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ وَهِيَ خَمْسَةٌ^(٤)، وَإِلَى مَا زَادَهُ الْكَسَائِيُّ وَهُوَ الْوَزُوعُ^(٥)، فَتَصِيرُ سَبْعَةً. وَقَدْ أَتَقَنْتُ هَذَا فِي الْبَقْرَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ: «وَقَوْدَهَا»^(٦).

[٨١٣/ب]

آ. (٤٠) قَوْلُهُ: ﴿وَأَدْبَارَ﴾: قَرَأَ^(٧) نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٌ وَحَمَزَةُ «إِدْبَارًا» بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ، عَلَى أَنَّهُ مُصَدَّرٌ قَامَ مَقَامَ ظَرْفِ الزَّمَانِ كَقَوْلِهِمْ:

- (١) المحتسب ٢/٢٨٥، والبحر ٨/١٢٩.
- (٢) الآية ٢٢٣ من الشعراء.
- (٣) المحتسب ٢/٢٨٥، والبحر ٨/١٢٩، ومعاني القرآن للقراء ٣/٨٠.
- (٤) الوفود، الولوع، والقبول، الوضوء، الطهور. انظر: الكتاب ٢/٢٢٨.
- (٥) الوزوع: الولوع.
- (٦) الآية ٢٤، وانظر: الدر المصون ١/٢٠٥.
- (٧) السبعة ٦٠٧، والنشر ٢/٣٧٦، والتيسير ٢٠٢، والقرطبي ١٧/٢٦، والحجة ٦٧٨، والبحر ٨/١٣٠.

«آتِكَ خُفُوقَ النُّجُومِ وَخِلَافَةَ الْحَجَّاجِ». والمعنى: وقت إدبار الصلاة أي: انقضاءها وتمامها. والباقون بالفتح جمع «دُبُر» وهو آخر الصلاة وَعَقِبُهَا، ومنه قولُ أوس^(١).

٤٠٩٩- على دُبُرِ الشَّهِرِ الْحَرَامِ فَأَرْضُنَا
وما حولها جَدْبٌ سِنُونَ تَلْمَعُ
ولم يختلفوا في «إدبار النجوم»^(٢).

أ. (٤١) قوله: ﴿وَاسْتَمِعْ﴾: هو استماعٌ على بابه. وقيل: بمعنى الانتظار، وهو بعيدٌ. فعلى الأولِ يجوزُ أَنْ يَكُونَ المفعولُ محذوفاً أي: استمع نداءَ المنادي أو نداءَ الكافر بالويلِ والثُّبورِ، فعلى هذا يكون «يومٌ ينادي» ظرفاً لـ «استمع» أي: استمع ذلك في يوم.

وقيل: استمع ما أقولُ لك. فعلى هذا يكون «يومٌ يُنادي». منصوباً بـ «يُخرجون» مقدراً مدلولاً عليه بقوله: «ذلك يومُ الخروج»^(٣)، وعلى الثاني يكون «يومٌ ينادي» مفعولاً به أي: انتظر ذلك اليوم.

ووقف^(٤) ابن كثير على «يُنادي» بالياء، والباقون دونها. ووجهُ إثباتها أنه لا مُقتَضٍ لحذفها، ووجهُ حذفها وَقْفاً اتِّبَاعَ الرِّسْمِ، وكان الوقْفُ مَحَلًّا تخفيفِ. وأمَّا «المنادي» فأثبت ابنُ كثير^(٥) أيضاً ياءه وصلأ

(١) ليس في ديوانه، وهو في المحرر ١٥/١٩٣، والبحر ٨/١٣٠.

(٢) الآية ٤٦ من الطور.

(٣) في الآية ٤٢.

(٤) السبعة ٦٠٧، والتيسير ٢٠٢، والنشر ٢/١٣٨.

(٥) السبعة ٦٠٧، والنشر ٢/٣٧٦، والتيسير ٢٠٢، والقرطبي ١٧/٢٧، والبحر

٨/١٣٠، والحجة ٦٧٨.

ووقفاً، ونافع وأبو عمرو بإثباتها وصلأ وحذفها وقفاً، وباقي السبعة بحذفها وصلأ ووقفاً. فمن أثبت فلأنه الأصل، ومن حذف فلا تبايع الرسم، ومن خصَّ الوقف بالحذف فلأنه محلُّ راحةٍ ومحلُّ تغيير.

آ. (٤٢) قوله: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ﴾: بدلٌ من «يومٍ ينادي» و«بالحق» حالٌ من الصيحة أي: ملتبسةً بالحق، أو من الفاعل أي: يسمعون مُلتبسِينَ بسماع حق.

قوله: «ذلك يومُ الخروجِ» يجوز أن يكون التقديرُ: ذلك الوقتُ أي: وقتُ النداءِ والسماعِ يومُ الخروجِ. ويجوز أن يكون «ذلك» إشارةً إلى النداء، ويكونُ قد اتَّسع في الظرف فأخبرَ به عن المصدر، أو يُقدَّرَ مضافٌ إلى ذلك النداءِ والاستماع: نداء يومِ الخروجِ واستماعه.

آ. (٤٤) قوله: ﴿يَوْمَ تَشَقَّقُ﴾: «يوم» يجوزُ أن يكونَ بدلاً من «يوم» قبله. وقال أبو البقاء^(١): «إنه أُبدل من «يوم» الأول» وفيه نظرٌ من حيث تعدُّد البدلِ والمبدلُ منه واحدٌ. وقد تقدَّم أن الزمخشري^(٢) منعه. ويجوزُ أن يكونَ اليومَ ظرفاً للمصير. وقيل: ظرفٌ للخروج. وقيل: منصوبٌ بـ «يخرُجون» مُقدَّراً. وتقدَّم الخلافُ في «يَشَقَّقُ» في الفرقان^(٣). وقرأ^(٤) زيد «تَشَقَّقُ» بفكِّ الإدغام.

قوله: «سِراعاً» حالٌ من الضمير في «عنهم»، والعامِلُ فيها «تَشَقَّقُ»

(١) الإملاء ٢/٢٤٣.

(٢) الكشاف ٤/١٠.

(٣) انظر إعرابه للآية ٢٥.

(٤) البحر ٨/١٣٠.

- ق -

وقيل: عاملها هو العامل في «يومَ تَشَقُّقُ» المقدر أي: يَخْرُجُونَ سِرَاعاً
يومَ تَشَقُّقُ.

قوله: «علينا» متعلق بـ «يسير» ففصل بمعمولِ الصفة بينها وبين
موصوفها، ولا يَصْرُ ذلك. ويجوزُ أن يتعلّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ منه.
لأنه في الأصلِ يجوزُ أن يكونَ نعتاً. وقال الزمخشري^(١): «التقديمُ
للاختصاصِ، أي: لا يتيسرُ ذلك إلا على الله وحده». وقد تقدّم الخلافُ
في ياء «وعيد» إثباتاً وحذفاً.

[تمت بعونه تعالى سورة ق]

(١) الكشاف ١٢/٤.

سورة الذاريات

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿ذَرَوْا﴾: منصوبٌ على المصدرِ المؤكَّد، العاملُ فيه فَرْعُهُ وهو اسمُ الفاعلِ. والمفعولُ محذوفٌ اقتصاراً؛ إذ لا نظيرَ لما يَذَرُوهُ هنا. وأدغم^(١) أبو عمروٍ وحمزةُ تاءَ «الذاريات» في ذال «ذَرَوْا».

آ. (٢) قوله: ﴿وَقَرَأَ﴾: مفعولٌ به بالحاملات. والوَقْرُ بالكسر: اسمٌ ما يُوقَرُ أي: يُحْمَلُ. وقُرِئ^(٢) «وقراً» بالفتح، وذلك على تسمية المفعول بالمصدر. ويجوز أن يكونَ مصدرًا على حاله، والعاملُ فيه معنى الفعلِ قبله؛ لأنَّ الحَمَلَ والوَقْرَ بمعنى واحد، وإن كان بينهما عمومٌ وخصوصٌ/.

[١/٨١٤]

آ. (٣) قوله: ﴿يُسْرًا﴾: يجوزُ أن يكونَ مصدرًا مِنْ معنى ما قبله أي: جَرياً يُسْرًا، وأن تكونَ حالاً أي: ذات يُسْرٍ أو مَيْسِرَةٍ أو جُعِلَتْ نفسُ اليُسْرِ مبالغةً.

آ. (٤) قوله: ﴿أَمْرًا﴾: يجوزُ أن يكونَ مفعولاً به، وهو

(١) النشر ١/٢٨٨، ٣٠٠، والبحر ٨/١٣٣، والإتحاف ٢/٤٩١.

(٢) البحر ٨/١٣٣.

- الذاريات -

الظاهر، وأن يكون حالاً أي: مأموره، وعلى هذا فيحتاج إلى حذف مفعول «المقسمات». وقد يقال: لا غرض لتقديره كما في «الذاريات». وهل هذه أشياء مختلفة فتكون الواو على بابها من عطف المتغيرات، فإن الذاريات هي الرياح، والحاملات الفلك، والجاريات الكواكب، والمقسمات الملائكة. وقال الزمخشري^(١): «ويجوز أن يراد الريح وحدها لأنها تنشيء السحاب وتقله وتصرفه، وتجري في الجو جرياً سهلاً». قلت: فعلى هذا يكون من عطف الصفات، والمراد واحداً كقوله^(٢):

٤١٠٠- يا لهف زياية للحارث الصا

بح فالغائم فالأيب

وقول الآخر^(٣):

٤١٠١- إلى المليك القرم وابن الهمام

وليك الكتيبة في المزدحم

وهذا قسم جوابه قوله: «إنما تُوعدون».

آ. (٥) و«ما» يجوز أن تكون اسمية، وعائدها محذوف أي:

تُوعدونه، ومصدرية فلا عائده على المشهور، وحينئذٍ يُحتمل أن يكون «تُوعدون» مبنياً من الوعد، وأن يكون مبنياً من الوعيد لأنه صالح أن يُقال: أوعدته فهو يُوعد، ووعدته فهو يُوعد لا يختلف، فالتقدير: إن

(١) الكشاف ١٣/٤.

(٢) تقدم برقم ١٢٢.

(٣) تقدم برقم ١٢١.

وَعَدَكُمْ، أَوْ إِنَّ وَعِيدَكُمْ. وَلَا حَاجَةَ إِلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّ قَوْلَهُ: «لَصَادِقٌ» وَقَعَ فِيهِ اسْمُ الْفَاعِلِ مَوْجِعَ الْمَصْدَرِ أَي: لَصِدْقٌ؛ لِأَنَّ لَفْظَ اسْمِ الْفَاعِلِ أَبْلَغُ إِذْ جُعِلَ الْوَعْدُ أَوْ الْوَعِيدُ صَادِقًا مَبَالِغَةً، وَإِنْ كَانَ الْوَصْفُ إِنَّمَا يَقُومُ بِمَنْ يَعِدُ أَوْ يُوعَدُ.

آ. (٧) قَوْلُهُ: ﴿ذَاتِ الْحُبُكِ﴾: الْعَامَّةُ عَلَى «الْحُبُكِ» بِضَمَّتَيْنِ وَهِيَ الطَّرَائِقُ نَحْوُ: طَرَائِقِ الرَّمْلِ وَالْمَاءِ إِذَا صَفَقْتَهُ الرِّيحُ، وَحُبُكِ الشَّعْرِ: آثَارُ تَنْبِيهِ وَتَكَسُّرِهِ. قَالَ زَهِيرٌ^(١):

٤١٠٢- مُكَلَّلٌ بِأَصُولِ النِّجْمِ تَنْسُجُهُ

رِيحٌ حَرِيقٌ لِمَاحِي مَائِهِ حُبُكٌ

وَالْحُبُكُ: جَمْعٌ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَفْرُودَهُ «حَبِيكَةً» كَطَرِيقَةٍ وَطُرُقٍ أَوْ حَبَاكٍ نَحْوُ: حِمَارٍ وَحُمْرٍ. قَالَ الرَّاجِزُ^(٢):

٤١٠٣- كَأَنَّمَا جَلَّلَهَا الْحُرُوكُ

طِنْفِسَةً فِي وَشِيهَا حِبَاكُ

وَأَصْلُ الْحَبُكِ: إِحْكَامُ الشَّيْءِ وَإِتْقَانُهُ، وَمِنْهُ يُقَالُ لِلدَّرْعِ: مَحْبُوكَةٌ. وَقِيلَ: الْحَبُكُ الشَّدُّ وَالتَّوْتُّقُ. قَالَ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ^(٣):

٤١٠٤- قَدْ غَدَا يَخْمِلُنِي فِي أَنْفِهِ

لَا حِقُّ الْإِطْلِينَ مَحْبُوكٌ مُمَرُّ

(١) تقدم برقم ٢٣٨٣.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر ١٣٢/٨، والقرطبي ٣٢/١٧، والمحرم ٢٠١/١٥.

(٣) ديوانه ١٤٦. أنف كل شيء: أوله. لاحق الإطلين: فرس ضامر الكشحين، والممر: المحكم الفتل.

وفي هذه اللفظة قراءات كثيرة^(١): فعن الحسن ست: الحُبْك بالضم كالعامَّة، الحُبْك بالضمِّ والسكون، وتُروى عن ابن عباس وأبي عمرو، الحُبْك بكسرهما، الحُبْك بالكسر والسكون، وهو تخفيف المكسور، الحُبْك بالكسر والفتح، الحُبْك بالكسر والضم. فهذه ست أقلُّها الأخيرة؛ لأنَّ هذه الزنَّة مهملةٌ في أبنية العرب. قال ابن عطية^(٢) وغيره: «هو من التداخل» يعني: أن فيها لغتين: الكسر في الحاء والباء والضمِّ فيهما، فأخذ هذا القارئ الكسر من لغةٍ والضمِّ من أخرى. واستبعدها الناس؛ لأن التداخل إنما يكون في كلمتين. وخرَّجها الشيخ^(٣) على أن الحاء أتبعَتْ لحركة التاء في «ذات» قال: «ولم يعتدَّ باللام فاصلةٌ لأنها ساكنةٌ فهي حاجزٌ غيرُ حصين». وقد وافق الحسن على هذه القراءة أبو مالك الغفاري. وقرأ عكرمة بالضمِّ والفتح جمع «حُبْكة» نحو: عُرفة وعُرف. وابن عباس وأبو مالك «الحُبْك» بفتحيتين جمع «حِبْكة» كعقبة وعقب، فهذه ثمان قراءات.

آ. (٨) قوله: ﴿إِنكُمْ﴾: هذا جوابُ القسم.

آ. (٩) قوله: ﴿يُؤْفَكُ عَنْهُ﴾: صفةٌ لقول. والضميرُ في «عنه» للقرآن، أو للرسول، أو للدين، أو لِمَا تُوعَدون أي: يُضْرَفُ عنه. وقيل: «عن» للسبب. والمأفوكُ عنه محذوفٌ، والضميرُ في «عنه» على هذا لـ «قولٍ مختلفٍ» أي: يُؤْفَكُ بسبب القولِ مَنْ أراد الإسلامَ بآن

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٤٩١/٢، والقرطبي ٣٢/١٧، والمحتسب

٢٨٦/٢، والبحر ١٣٤/٨، والمحرر ٢٠١/١٥.

(٢) المحرر ٢٠١/١٥.

(٣) البحر ١٣٤/٨.

يقول/ : هو سحرٌ، هو كِهَانَةٌ. والعامَّةُ على بناء الفعلين للمفعول. [٨١٤/ب] وفتادة^(١) وابن جبير «يُؤْفَكُ عنه مَنْ أْفَكَ» الأول للمفعول، والثاني للفاعل أي: يُصْرَفُ عنه مَنْ صَرَفَ النَّاسَ عنه. وزيد بن علي يَأْفَكُ مَبْنِيًّا للفاعل مِنْ أْفَكِ الشَّيْءِ أي: يَصْرِفُ النَّاسَ عنه مَنْ هُوَ مَأْفُوكٌ فِي نَفْسِهِ. وعنه أَيضاً: «يَأْفِكُ عنه مَنْ أْفَكَ» بالتشديد أي: مَنْ هُوَ أْفَاكٌ فِي نَفْسِهِ. وَقُرِيءَ «يُؤْفَنُ عنه مَنْ أْفَنَ» بالنون فيهما أي: يَحْرِمُهُ مَنْ حَرَمَهُ، مِنْ أْفَنَ الصَّرْعَ إِذَا نَهَكَه حَلْبًا.

آ. (١٠) وَقُرِيءَ^(٢) «قَتَلَ» مَبْنِيًّا للفاعل هُوَ اللّهُ تَعَالَى، «الْخِرَاصِينَ» مَفْعُولُهُ.

آ. (١٢) قَوْلُهُ: «أَيَّانَ يَوْمَ الدِّينِ»: مَبْتَدَأٌ وَخَبْرٌ. قِيلَ: وَهُمَا ظَرْفَانِ فَكَيْفَ يَقَعُ أَحَدُ الظَّرْفَيْنِ فِي الْآخَرِ؟ وَأَجِيبُ: بِأَنَّهُ عَلَى حَذْفِ حَدَثٍ، أَي: أَيَّانَ وَقَوْعُ يَوْمٍ، فَأَيَّانَ ظَرْفٌ لِلْوَقْعِ. وَتَقَدَّمَ قِرَاءَةُ «إَيَّانَ» بِالْكَسْرِ فِي الْأَعْرَافِ^(٣).

آ. (١٣) قَوْلُهُ: «يَوْمَ هَمٍّ»: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِمَضْمَرٍ أَي: الْجَزَاءُ كَائِنُ يَوْمٍ هَمٍّ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ «يَوْمَ الدِّينِ»، وَالْفَتْحَةُ لِلْبِنَاءِ عَلَى رَأْيٍ مَنْ يُجِيزُ بِنَاءَ الظَّرْفِ وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ حِكَايَةً لِمَعْنَى كَلَامِهِمْ قَالُوهُ عَلَى الْاسْتِهْزَاءِ، وَلَوْ جَاءَ عَلَى حِكَايَةِ لَفْظِهِمُ الْمَتَقَدِّمِ لَقِيلَ: يَوْمَ نَحْنُ عَلَى النَّارِ نُفْتَنُ. وَيَوْمَ

(١) انظر في قراءتها: الشواذ ١٤٥، والقرطبي ٣٣/١٧، والبحر ٨/١٣٥.

(٢) الكشف ١٥/٤.

(٣) وهي قراءة السلمي: انظر: الدر المصون ٥٣٠/٥.

منصوبٌ بالدين. وقيل: بمضمرِ أي: يَحَارُونَ. وقيل: هو مفعولٌ بـ أعني مقدرًا. وَعَدَى «يُفْتَنُونَ» بـ على لأنه بمعنى يُخْتَبَرُونَ. وقيل: على بمعنى في. وقيل «يَوْمَ هَم» خبرٌ مبتدأ مضمر أي: هو يَوْمَ هَم. والفتحُ لما تقدم، ويؤيد ذلك قراءة^(١) ابن أبي عبلة والزعفراني «يَوْمَ هَم» بالرفع، وكذلك يؤيد القولَ بالبدل. وتقدم الكلامُ في مثلِ هذا في غافر^(٢).

آ. (١٤) قوله: ﴿ذُوقُوا﴾: أي: يُقال لهم: ذُوقُوا. و«هذا الذي كنتم» مبتدأ وخبر، هذا هو الظاهرُ. وجَوَزَ الزمخشري^(٣) أن يكونَ «هذا» بدلًا من «فِتْنَتِكُمْ» لأنها بمعنى العذاب.

آ. (١٦) قوله: ﴿أَخْذِينَ﴾: حالٌ من الضمير في قوله: «جناتٍ..» و«ما آتاهم» يعني من ما في الجنة فتكونُ حالاً حقيقية. وقيل: ما آتاهم من أوامره ونواهيهِ في الدنيا، فتكونُ حالاً محكيّةً لاختلافِ الزمانين. وجعلَ الجارَ هنا خبراً، والصفة^(٤) فضلةً، وعكسَ هذا في قوله: «إنَّ المجرمين في عذابِ جهنم خالدين»^(٥). وقيل: لأنَ الخبرَ مقصودُ الجملة، والغرضُ هناك الإخبارُ عن تخليدهم؛ لأنَّ المؤمنَ قد يَدْخُلُ النارَ، ولكن لا بُدَّ من خروجه. وأمَّا آيةُ المتقين فجعلَ الظرفَ فيها خبراً لأمْنِهِم الخروجَ منها، فجعلَ لذلك مَحَطَّ الفائدةِ لتحصلَ لهم الطمأنينةُ فانصبَّتِ الصفةُ حالاً.

(١) القرطبي ٣٤/١٧، والبحر ١٣٥/٨.

(٢) انظر إعرابه للآية ٥٢.

(٣) الكشف ١٥/٤.

(٤) وهي «أخذين».

(٥) الآية ٧٤ من الزخرف.

آ. (١٧) قوله: ﴿كَانُوا قَلِيلًا﴾: فيه أوجه؛ أحدها: أنَّ الكلامَ تَمَّ على «قليلًا»، ولهذا وَقَفَ بعضهم على «قليلًا» لِيُوَاحِيَ بها قوله تعالى: «وَقَلِيلٌ مَا هُمْ»^(١) و«قليلٌ من عبادي الشَّكُورُ»^(٢) وَيَتَنَدَّى «مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ». أي: ما يَهْجَعُونَ مِنَ اللَّيْلِ، وهذا لا يَظْهَرُ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى وَلَا مِنْ حَيْثُ الصَّنَاعَةُ: أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَا بُدَّ أَنْ يَهْجَعُوا وَلَا يَتَصَوَّرُوا نَفْيَ هَجْوِهِمْ. وَأَمَّا الصَّنَاعَةُ فَلَأَنَّ مَا فِي حَيْزِ النَّفْيِ^(٣) لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، هَذَا إِنْ جَعَلْتَهَا نَافِيَةً، وَإِنْ جَعَلْتَهَا مُصَدَّرِيَةً صَارَ التَّقْدِيرُ: مِنَ اللَّيْلِ هَجْوُهُمْ. وَلَا فَائِدَةَ فِيهِ لِأَنَّ غَيْرَهُمْ مِنْ سَائِرِ النَّاسِ بِهَذِهِ الْمَثَابَةِ.

الثاني: أَنْ تَجْعَلَ «مَا» مُصَدَّرِيَةً فِي مَحَلِّ رَفْعٍ بِ«قَلِيلًا». وَالتَّقْدِيرُ: كَانُوا قَلِيلًا هَجْوُهُمْ.

الثالث: أَنْ تَجْعَلَ «مَا» الْمُصَدَّرِيَةَ بَدَلًا مِنْ اسْمٍ كَانَ بَدَلَ اشْتِمَالٍ، أَيْ: كَانَ هَجْوُهُمْ قَلِيلًا، وَ«مِنَ اللَّيْلِ» عَلَى هَذَيْنِ لَا يَتَعَلَّقُ بِ«يَهْجَعُونَ»؛ لِأَنَّ مَا فِي حَيْزِ الْمُصَدَّرِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ عَلَى الْمَشْهُورِ؛ وَبَعْضُ الْمَانِعِينَ اغْتَفَرَهُ فِي الظَّرْفِ، فَيَجُوزُ هَذَا عِنْدَهُ، وَالْمَانِعُ يُقَدَّرُ فِعْلًا يَدُلُّ عَلَيْهِ «يَهْجَعُونَ» أَيْ: يَهْجَعُونَ مِنَ اللَّيْلِ.

الرابع: أَنْ «مَا» مُزِيدَةٌ وَ«يَهْجَعُونَ» خَبَرٌ كَانَ. وَالتَّقْدِيرُ: كَانُوا يَهْجَعُونَ مِنَ اللَّيْلِ هُجْوَعًا أَوْ زَمَنًا قَلِيلًا؛ فَ«قَلِيلًا» نَعَتْ لِمُصَدَّرِ أَوْ ظَرْفٍ. الْخَامِسُ: أَنَّهَا بِمَعْنَى الَّذِي، وَعَائِدُهَا مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ الْوَقْتِ الَّذِي يَهْجَعُونَهُ، وَهَذَا فِيهِ تَكْلُفٌ.

(١) الآية ٢٤ من ص.

(٢) الآية ١٣ من سبأ.

(٣) وهو من الليل.

آ. (١٨) قوله: ﴿وَبِالْأَسْحَارِ﴾: متعلقٌ بـ «يَسْتَغْفِرُونَ». والباءُ بمعنى «في»، قُدِّمَ متعلِّقُ الخبرِ على المبتدأ لجواز تقديم العامل.

آ. (٢١) قوله: ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ﴾: نَسَقَ على «في الأرض» فهو خبر عن «آيات» أيضاً. والتقدير: وفي الأرض وفي أنفسكم آيات. وقال أبو البقاء^(١): «وَمَنْ رَفَعَ بِالظَّرْفِ جَعَلَ ضَمِيرَ الْآيَاتِ فِي الظَّرْفِ» يعني مَنْ يَرْفَعُ الْفَاعِلَ بِالظَّرْفِ مَطْلَقاً أَي: وَإِنْ لَمْ يَعْتمِدْ يَرْفَعُ بِهَذَا الْجَارِ فَاعِلاً هُوَ ضَمِيرُ «آيَاتٍ». وَجَوَّزَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ «تُبْصِرُونَ» وَهُوَ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ الاسْتِفْهَامَ وَالْفَاءَ يَمْنَعَانِ جَوَازَهُ. وَقَرَأَ قَتَادَةُ «آيَةً»^(٢) بِالْإِفْرَادِ. [١/٨١٥]

آ. (٢٢) قوله: ﴿رِزْقِكُمْ﴾: أَي: سَبَبُ رِزْقِكُمْ. وَقَرَأَ^(٣) حميد وابن محيصن «رَارِزِقِكُمْ» اسمَ فاعِلٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى مُتَعَالٍ عَنِ الْجَهَةِ.

آ. (٢٣) والضميرُ في «إِنَّهُ لِحَقٌّ»: إِمَّا لِلْقُرْآنِ، وَإِمَّا لِلدِّينِ، وَإِمَّا لِلْيَوْمِ فِي قَوْلِهِ: «وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ»^(٤) و «يَوْمٌ هُمْ»^(٥) و «يَوْمَ الدِّينِ»^(٦) وَإِمَّا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قوله «مِثْلَ مَا» الأَخْوَانُ^(٧) وَأَبُو بَكْرٍ «مِثْلُ» بِالرَّفْعِ، وَفِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٌ،

-
- (١) الإملاء ٢/٢٤٤.
 - (٢) في الآية ٢٠. وانظر: البحر ٨/١٣٦.
 - (٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٤٩٢، والقرطبي ١٧/٤١، والبحر ٨/١٣٦.
 - (٤) الآية ٦.
 - (٥) الآية ١٣.
 - (٦) الآية ١٢.
 - (٧) السبعة ٦٠٩، والنشر ٢/٣٧٧، والحجة ٦٧٩، والتيسير ٢٠٣، والبحر ٨/١٣٦، والقرطبي ١٧/٤٤.

أحدها: أنه خبرٌ ثانٍ مستقلٌّ كالأولِ. والثاني: أنه مع ما قبله خبرٌ واحدٌ نحو: هذا حُلُوٌّ حَامِضٌ، نقلهما أبو البقاء^(١). والثالث: أنه نعتٌ لـ «حق» و «ما» مزيدةٌ على ثلاثة الأوجه. و «أنكم» مضافٌ إليه أي: لِحَقِّ مثلُ نُطْقِكُمْ. ولا يَضُرُّ تقديرُ إضافتها لمعرفةٍ لأنها لا تتعرَّفُ بذلك لإبهامها.

والباقون بالنصبِ وفيه أوجه، أشهرها: أنه نعتٌ لـ «حَقٌّ» كما في القراءة الأولى، وإنما بُني الاسم لإضافته إلى غير متمكن، كما بناه الآخرُ في قوله^(٢):

٤١٠٥— فَتَدَاعَىٰ مَنْخِرَاهُ بِدَمٍ
مِثْلَ مَا أَثْمَرَ حَمَاضُ الْجَبَلِ

بفتح «مثل» مع أنها نعتٌ لـ «دم» وكما بُنِيَتْ «غير» في قوله^(٣):

٤١٠٦— لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ
حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالِ

«غير» فاعلٌ «يَمْنَعُ» فبناها على الفتح لإضافتها إلى «أَنْ نَطَقَتْ» وقد تقدّم في قراءة «لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ»^(٤) بالفتح ما يُغني عن تقريرِ مثل هذا.

الثاني: أَنْ «مثل» رُكِّبَ مع «ما» حتى صاراً شيئاً واحداً. قال

(١) الإملاء ٢/٢٤٤.

(٢) تقدم برقم ١٩٨٩.

(٣) تقدم برقم ١٩٩٠.

(٤) الآية ٩٤ من الأنعام. وهي قراءة حفص ونافع والكسائي. وانظر: الدر المصون

. ٤٨/٥.

المازني: «ومثله: وَيَحْمَا وَهَيْمًا وَأَيْتَمًا» وأنشد لحميد بن ثور^(١):

٤١٠٧- أَلَا هَيْمًا مِمَّا لَقَيْتُ وَهَيْمًا

وَوَيْحًا لِمَنْ لَمْ يَدْرِ مَا هُنَّ وَيَحْمَا

قال: فلولا البناء لكان منونًا. وأنشد أيضاً^(٢):

..... ٤١٠٨

فَأَكْرِمَ بِنَا أُمَّأَ وَأَكْرِمَ بِنَا ابْنَمَا

وهذا الذي ذكره ذهب إليه بعض التحوين، وأنشد^(٣):

٤١٠٩- أُنُورَ مَا أَصِينُكُمْ أُم ثُورَيْنِ

أُم هَذِهِ الْجَمَاءِ ذَاتِ الْقَرْنَيْنِ

وأما ما أنشده من قوله: «وأكرم بنا ابنما» فليس هذا من الباب لأن

هذا «ابن» زيدت عليه الميم. وإذا زيدت عليه الميم جعلت النون تابعة

للميم في الحركات على الفصيح، فتقول: هذا ابنم، ورأيت ابنمًا، ومررت

بإبنم، فتجري حركات الإعراب على الميم وتتبعها النون. «وابنما» في

البيت منصوب على التمييز، فالفتح لأجل النصب لا للبناء، وليس هذه

«ما» الزائدة، بل الميم وحدها زائدة، والألف بدل من التوين.

(١) ديوانه ٧، وينسب لحميد الأرقط، وهو في الخصائص ١٨١/٢، واللسان (هيا)، والبحر ١٣٧/٨، والمحرر ٢١٠/١٥.

(٢) البيت لحسان وصدوره:

وَلَدْنَا بَنِي الْعَقَاءِ وَابْنِي مُحَرَّقِ

وهو في ديوانه ٣٥، واللسان (بني).

(٣) لم أمتد إلى قائله، وهو في الخصائص ١٨٠/٢، وروصف الميباني ٣٣٦، واللسان (ثور). والجماء: التي لا قرنين لها، ويحمل البيت على الهزة.

الثالث: أنه منصوبٌ على الظرفِ، وهو قولُ الكوفيين، ويجيزون «زيدٌ مثلك» بالفتح. ونقله أبو البقاء^(١) عن أبي الحسن، ولكن بعبارةٍ مُشكِلةٍ فقال: «ويُقرأ بالفتح، وفيه وجهان، أحدهما: هو مُعْرَبٌ. ثم في نصبه أوجهٌ». ثم قال: «أو على أنه مرفوعُ الموضع، ولكنه فُتِحَ كما فُتِحَ الظرفُ في قوله: «لقد تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ»^(٢) على قولِ الأخفشِ». ثم قال: «والوجه الثاني هو مبنيٌّ». وقال أبو عبيد: «بعضُ العربِ يَجْعَلُ «مثلٌ» نصباً أبداً فيقولون: هذا رجلٌ مثلك».

الرابع: أنه منصوبٌ على إسقاطِ الجارِّ، وهو كافُ التشبيهِ. وقال الفراء^(٣): «العربُ تَنْصِبُهَا إذا رُفِعَ بِهَا الاسمُ، يعني المبتدأ، فيقولون: مثلٌ مَنْ عبدُ الله؟ وعبدُ الله مثلك، وأنت مثله؛ لأنَّ الكافَ قد تكونُ داخلةً عليها فتَنْصَبُ إذا أَلْقَيْتَ الكافَ». قلت: وفي هذا نظرٌ، أيُّ حاجةٍ إلى تقديرِ دخولِ الكافِ و «مثلٌ» تفيدهُ فائدتها؟ وكأنه لَمَّا رأى الكافَ قد دخلتَ عليها في قوله: «ليس كمثلِه شيءٌ»^(٤) قال ذلك.

الخامس: أنه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ أي: لِحَقِّ حقاً مثلَ نُطَقِكم. السادس: أنه حالٌ من الضميرِ في «لِحَقِّ» لأنه قد كَثُرَ الوصفُ بهذا المصدرِ، حتى جَرَى مَجْرَى الأوصافِ المشتقةِ، والعاملُ فيها «حَقٌّ». السابع: أنه حالٌ من نفسِ «حَقٌّ» وإن كان نكرةً. وقد نَصَّ سيبويه^(٥) في مواضعٍ من كتابه على جوازِهِ. وتابعه أبو عمرَ على ذلك.

(١) الإملاء ٢/٢٤٤.

(٢) الآية ٩٤ من الأنعام.

(٣) معاني القرآن ٢/٨٥.

(٤) الآية ١١ من الشورى.

(٥) الكتاب ١/٢٧٢.

- الذاريات -

و «ما» هذه في مثل هذا التركيب نحو قولهم: «هذا حقٌ كما أنك ههنا» لا يجوز حذفها فلا يُقال: «هذا حقٌ كأنك هنا». نصَّ على ذلك الخليل^(١) - رحمه الله تعالى - فإذا جعلت «مثل» معربةً كانت «ما» مزيدةً و «أنكم» في محلِّ خفضٍ بالإضافة كما تقدّم، وإذا جعلتها مبنيةً: إمّا للتركيب، وإمّا لإضافتها إلى غير متمكّنٍ جاز في «ما» هذه وجهان: الزيادة [ب/٨١٥] وأن تكون نكرةً موصوفةً/ كذا قال أبو البقاء^(٢). وفيه نظرٌ لعدم الوصف هنا. فإن قال: هو محذوفٌ فالأصلُ عدَمُه. وأيضاً فنصُّوا على أن هذه الصفة لا تُحذفُ لإبهام موصوفها، وأمّا «أنكم تنطقون» فيجوز أن يكون مجروراً بالإضافة إن كانت «ما» مزيدةً، وإن كانت نكرةً كان في موضع نصبٍ بإضمارٍ أعني أو رفعٍ بإضمارٍ مبتدأ.

أ. (٢٥) قوله: ﴿إِذْ دَخَلُوا﴾: في العاملِ في «إذ» أربعةٌ أوجه، أحدها: أنّه «حديثٌ» أي: هل أتاك حديثهم الواقع في وقت دخولهم عليه. الثاني: أنه منصوبٌ بما في «ضيف» من معنى الفعل؛ لأنه في الأصل مصدرٌ، ولذلك استوى فيه الواحدُ المذكورُ وغيره، كأنه قيل: الذي أضافهم في وقت دخولهم عليه. الثالث: أنه منصوبٌ بـ «المُكْرَمِينَ» إن أريد بإكرامهم أن إبراهيمَ أكرمهم بخدمته لهم. الرابع: أنه منصوبٌ بإضمارٍ اذْكُرْ، ولا يجوزُ نصبه بـ «أتاك» لاختلافِ الزمانين.

وقرأ العامةُ «المُكْرَمِينَ» بتخفيفِ الراءِ مِنْ أَكْرَم. وعكزته^(٣) بالتشديد.

(١) الكتاب ١/٤٧٠.

(٢) الإملاء ٢/٢٤٤.

(٣) البحر ٨/١٣٨.

آ. (٢٥) قوله: ﴿سَلاماً، قال: سَلام﴾: قد تقدّم تحريراً هذا في هود^(١). وقال ابن عطية^(٢): «ويتجه أن يعملَ في «سَلاماً» قالوا» على أن يُجعل «سَلاماً» في معنى قولاً، ويكون المعنى حينئذٍ: أنهم قالوا تحية وقولاً معناه سلاماً. وهذا قولٌ مجاهد». قلت: ولو جُعِلَ التقدير أنهم قالوا هذا اللفظَ بعينه لكان أولى، وتفسيرُ هذا اللفظِ هو التحية المعهودة. وتقدّم أيضاً خلافُ القراء^(٣) في «سَلاماً» بالنسبة إلى فتحِ سينه وكسرها وإلى سكونِ لامه وفتحها.

والعامةُ على نصب «سَلاماً» الأول ورفع الثاني، وقُرئاً^(٤) مرفوعين، وقُرئ^(٥) «سَلاماً قال: سَلاماً» بكسرِ سينِ الثاني ونصبه، ولا يخفى توجيهُ ذلك كلّه ممّا تقدّم في هود.

قوله: «قومٌ مُنكرون» خبرٌ مبتدأ مضمّرٍ فقدّروه: أنتم قومٌ، ولم يستحسنه بعضهم؛ لأنّ فيه عدَمَ أنسٍ فمثله لا يقعُ من إبراهيم عليه السلام، فالأولى أن يُقدَّر: هؤلاء قومٌ أو هم قومٌ، وتكون مقالته هذه مع أهل بيته وخاصّته لا لنفسِ الضيف؛ لأنّ ذلك يُوحِشهم.

آ. (٢٦) وقوله: ﴿فجاء﴾: عطفٌ على «فراغ»، وتَسبُّبه عنه واضحٌ. والهمزةُ في «ألا تأكلون» للإنكارِ عليهم في عدَمِ أكْلِهِمْ، أو للعرضِ أو للتحضيضِ.

(١) انظر: الدر المصون ٣٥١/٦.

(٢) المحرر ٢١٢/١٥.

(٣) انظر: الدر المصون ٣٥٢/٦.

(٤) البحر ١٣٩/٨.

(٥) وهي قراءة حمزة والكسائي وآخرين. انظر: التيسير ١٢٥، والنشر ٢/٢٩٠، والقرطبي ٤٥/١٧، والبحر ١٣٩/٨، والحجة ٦٧٩.

آ. (٢٩) قوله: ﴿فِي صَرَّةٍ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً من الفاعل أي: كائنةً في صَرَّةٍ. والصَّرَّةُ قيل: الصيحة. قال امرؤ القيس^(١):

٤١١٠— فَأَلْحَقْنَا بِالْهَادِيَاتِ وَدُونَهُ

جَوَاحِرُهَا فِي صَرَّةٍ لَمْ تَزَيَّلِ

قال الزمخشري^(٢): «مِنْ صَرٍّ الْجُنْدُبُ وَالْبَابُ وَالْقَلَمُ. وَمَحَلُّهُ النَّصْبُ عَلَى الْحَالِ أَي: فَجَاءَتْ صَارَّةٌ»، ويجوزُ أَنْ يكونَ متعلقاً بـ «أَقْبَلْتُ» أي: أَقْبَلْتُ فِي جَمَاعَةٍ نَسُوهُ كُنَّ مَعَهَا. وَالصَّرَّةُ: الْجَمَاعَةُ مِنَ النِّسَاءِ.

قوله: «فَصَكَّتْ» أي: لَطَمَتْ. وَاخْتَلَفَ فِيهِ، فَقِيلَ: هُوَ الضَّرْبُ بِالْيَدِ مَبْسُوطَةً. وَقِيلَ: بِلِ ضَرْبِ الْوَجْهِ بِأَطْرَافِ الْأَصَابِعِ فِعْلَ الْمُتَعَجِّبِ، وَهِيَ عَادَةُ النِّسَاءِ.

قوله: «عَجُوزٌ» خبرٌ مبتدأ مضميرٌ أي: أَنَا عَجُوزٌ عَقِيمٌ فَكَيْفَ أَلِدُ؟ نَفَسَرَهَا الْآيَةُ الْأُخْرَى.

آ. (٣٠) قوله: ﴿كَذَلِكَ﴾: مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ بِـ «قَالَ» الثَّانِيَةِ أَي: مِثْلَ ذَلِكَ الْقَوْلِ الَّذِي أَخْبَرْنَاكَ بِهِ قَالَ رَبُّكَ أَي: إِنَّهُ مِنْ جِهَةِ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا تَتَعَجَّبِي مِنْهُ.

آ. (٣٤) قوله: ﴿مُسَوِّمَةً﴾: فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجَهَ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى النَّعْتِ لِحِجَارَةٍ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَسْتَكْنَى فِي

(١) تقدم برقم ٦٧.

(٢) الكشاف ١٨/٤.

الجارَّ قبله. الثالث: أنه حالٌ مِنْ «حجارة» وحَسَّن ذلك كَوْنُ النكرة وُصِفَتْ بالجارَّ بعدها.

قوله: «عند ربِّك» ظرفٌ لـ «مُسَوِّمَةٌ» أي: مُعَلِّمَةٌ عنده.

آ. (٣٧) قوله: ﴿فِيهَا آيَةٌ﴾: يجوز أن يعود الضمير على القرية أي: تَرَكْنَا فِي القرية علامةً كالحجارةِ أو الماءِ المُثْنين، ويجوزُ أَنْ يعودَ على الإهلاكةِ المفهومةِ/ من السِّياق.

[١/٨١٦]

آ. (٣٨) قوله: ﴿وَفِي مُوسَى﴾: فيه أوجهٌ، أحدها: – وهو الظاهر – أنه عطْفٌ على قوله: «فيها» بإعادةِ الجارِّ؛ لأنَّ المعطوفَ عليه ضميرٌ مجرورٌ فيتعلَّقُ بـ «تَرَكْنَا» من حيث المعنى، ويكونُ التقديرُ: وتَرَكْنَا فِي قصةِ موسى آيةً. وهذا معنى واضحٌ. والثاني: أنه معطوفٌ على قوله: «وفي الأرضِ آياتٌ»^(١) أي: وفي الأرضِ وفي موسى آياتٌ للموقنين، قاله الزمخشري^(٢) وابن عطية^(٣). قال الشيخ^(٤): «وهذا بعيدٌ جداً يُنَزِّه القرآنُ عن مثله». قلت: ووجهٌ استبعاده له: بُعْدُ ما بينهما، وقد فعل أهلُ العلمِ هذا في أكثرَ من ذلك. الثالث: أنه متعلِّقٌ بـ «جَعَلْنَا» مقدرةً لدلالةِ «وتَرَكْنَا». قال الزمخشري^(٥): «أو على قوله – يعني أو يُعْطَفُ على قوله – وتَرَكْنَا فيها آيةً على معنى: وجَعَلْنَا فِي موسى آيةً كقوله^(٦)»:

(١) الآية ٢٠.

(٢) الكشاف ١٩/٤.

(٣) المحرر ٢١٨/١٥.

(٤) البحر ١٤٠/٨.

(٥) الكشاف ١٩/٤.

(٦) تقدم برقم ١٥٠.

٤١١١ — فَعَلَفَتْهَا تَبْنَاءً وَمَاءً بَارِدًا

قال الشيخ^(١): «ولا حاجة إلى إضمار «وَجَعَلْنَا» لأنه قد أمكن أن يكون العامل في المجرور «وَتَرَكْنَا». قلت: والزمخشري إنما أراد الوجه الأول بدليل قوله: «وفي موسى معطوف على «وفي الأرض» أو على قوله: «وَتَرَكْنَا فِيهَا». وإنما قال: «على معنى» من جهة تفسير المعنى لا الإعراب، وإنما أظهر الفعل تنبيهاً على مغايرة الفعلين، يعني: أن هذا الترك غير ذاك الترك، ولذلك أبرزه بمادة الجعل دون مادة الترك لتظهر المخالفة.

قوله: «إذ أَرْسَلْنَاهُ» يجوز في هذا الظرف ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون منصوباً بآية على الوجه الأول أي: تركنا في قصة موسى علامة في وقت إرسالنا إياه. والثاني: أنه متعلق بمحذوف لأنه نعت لآية أي: آية كائنة في وقت إرسالنا. الثالث: أنه منصوب بـ «تَرَكْنَا».

قوله: «بِسُلْطَانٍ» يجوز أن يتعلق بنفس الإرسال، وأن يتعلق بمحذوف على أنه حال: إِمَّا مِنْ مُوسَى، وَإِمَّا مِنْ ضَمِيرِهِ أَي: ملتبساً بسُلْطَانٍ، وهي الحُجَّةُ.

آ. (٣٩) قوله: ﴿بِرُكْنِهِ﴾: حال من فاعل «تَوَلَّى».

قوله: «ساحراً أو مجنوناً» أو «هنا على بابها من الإبهام على السامع أو للشك، نزل نفسه مع أنه يعرفه نبياً حقاً منزلة الشاك في أمره

(١) البحر ٨/١٤٠.

تَمُوبِهَا عَلَى قَوْمِهِ . وَقَالَ أَبُو عبيدة^(١) : «أَوْ بِمَعْنَى الْوَاوِ» . قَالَ : «لأنه قد قالهما، قال تعالى: «إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ»^(٢) . وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : «إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ»^(٣) . وَتَجَنَّبُ «أَوْ» بِمَعْنَى الْوَاوِ كَقَوْلِهِ^(٤) :

٤١١٢— أَنْعَلَبَةَ الْفَوَارِسَ أَوْ رِيَاحَا

عَدَلْتُ بِهِمْ طُهَيَّةً وَالْخِشَابَا

وَرَدَّ النَّاسُ عَلَيْهِ هَذَا وَقَالُوا: لَا ضَرُورَةَ تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ، وَأَمَّا الْآيَاتَانِ فَلَا تَدُلَّانِ عَلَى أَنَّهُ قَالَهُمَا مَعًا، وَإِنَّمَا تَفِيدَانِ أَنَّهُ قَالَهُمَا أَعَمَّ مِنْ أَنْ يَكُونَا مَعًا، أَوْ هَذِهِ فِي وَقْتٍ وَهَذِهِ فِي آخَرَ.

آ. (٤٠) قَوْلُهُ : ﴿وَجُنُودَهُ﴾ : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى

مَفْعُولِ «أَخَذْنَاهُ» وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَأَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا مَعَهُ.

قَوْلُهُ : «وَهُوَ مُلْتِمٌ» جَمَلَةٌ حَالِيَّةٌ، فَإِنْ كَانَتْ حَالًا مِنْ مَفْعُولِ «نَبَذْنَاهُمْ» فَالْوَاوُ لَازِمَةٌ إِذْ لَيْسَ فِيهَا ذِكْرٌ يَعُودُ عَلَى صَاحِبِ الْحَالِ، وَإِنْ كَانَتْ حَالًا مِنْ مَفْعُولِ «أَخَذْنَاهُ» فَالْوَاوُ لَيْسَتْ وَاجِبَةً؛ إِذْ فِي الْجَمَلَةِ ذِكْرٌ يَعُودُ عَلَيْهِ. وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ الضَّمِيرَ فِي «نَبَذْنَاهُمْ» يَعُودُ عَلَى فِرْعَوْنَ وَعَلَى جُنُودِهِ، فَصَارَ فِي الْحَالِ ذِكْرٌ يَعُودُ عَلَى بَعْضِ مَا شَمَلَهُ الضَّمِيرُ الْأَوَّلُ. وَفِيهِ نَظْرٌ؛ إِذْ يَصِيرُ نَظِيرَ قَوْلِكَ: «جَاءَ السُّلْطَانُ وَجُنُودُهُ فَأَكْرَمْتُهُمْ رَاكِبًا فَرَسَهُ» فَتَجْعَلُ «رَاكِبًا» حَالًا مِنْ بَعْضِ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ الضَّمِيرُ «أَكْرَمْتُهُمْ».

(١) مجاز القرآن ٢/٢٢٧.

(٢) الآية ١٠٩ من الأعراف.

(٣) الآية ٢٧ من الشعراء.

(٤) تقدم برقم ٧٧٢.

آ. (٤١) قوله: ﴿وَفِي عَادٍ، وَفِي ثَمُودَ، وَفِي مُوسَى﴾: تقدم مثله^(١).

آ. (٤٢) قوله: ﴿إِلَّا جَعَلْتَهُ كَالرَّمِيمِ﴾: هذه الجملة في موضع المفعول الثاني لـ «تَدْرُ» كأنه قيل: ما تترك من شيء إلا مجعولاً نحو: ما تركتُ زيدا إلا عالماً. وأعرَبها الشيخ^(٢) حالاً وليس بظاهر.

آ. (٤٤) قوله: ﴿الصَّاعِقَةُ﴾: هذه قراءة العائنة. وقرأ^(٣) الكسائي «الصَّعْقَةُ»، والحسن «الصَّاقِعَةُ». وتقدم ذكرُ هذا كله في البقرة^(٤).
قوله: «وهم يَنْظرون» جملةٌ حاليةٌ من المفعول. و«يَنْظرون» قيل: من النظر. وقيل: من الانتظار أي: ينتظرون ما وعدوه من العذاب.

آ. (٤٦) قوله: ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ﴾: قرأ^(٥) الأخوان وأبو عمرو بجرِّ الميم، والباقون/ بنصبها. وأبو السَّمَّال وابن مقسم وأبو عمرو في رواية الأصمعي «وقوم» بالرفع. فأما الخفضُ ففيه أربعة أوجه، أحدها: أنه معطوفٌ على «وفي الأرض». الثاني: أنه معطوفٌ على «وفي موسى». الثالث: أنه معطوفٌ على «وفي عاد». الرابع: أنه معطوفٌ على «وفي

(١) في الآية ٣٨.

(٢) البحر ١٤١/٨.

(٣) التيسير ٢٠٣، والنشر ٣٧٧/٢، والقرطبي ٥١/١٧، والسبعة ٦٠٩، والبحر ١٤١/٨، والحجة ٦٨٠.

(٤) لم يشر إلى ذلك في البقرة، وأشار إلى بعضه في النساء. انظر: الدر ١٤٠/٤.

(٥) التيسير ٢٠٣، والنشر ٣٧٧/٢، والقرطبي ٥٢/١٧، والسبعة ٦٠٩، والبحر ١٤١/٨، والحجة ٦٨١.

ثموداً، وهذا هو الظاهرُ لقرْبِهِ وَبُعْدِ غَيْرِهِ. ولم يذكرْ الزمخشريُّ^(١) غيرَه فإنه قال: «وقرئَ بالجرِّ على معنى «وفي قوم نوح». ويؤوِّيه قراءةُ عبد الله «وفي قوم نوح». ولم يذكُرْ أبو البقاء^(٢) غيرَ الوجهِ الأخيرِ لظهوره.

وأما النصبُ فيه ستةُ أوجهٍ، أحدها: أنه منصوبٌ بفعلٍ مضميرٍ أي: وأهلكنا قومَ نوحٍ؛ لأنَّ ما قبله يدلُّ عليه. الثاني: أنه منصوبٌ بـ «اذكُرْ مقدراً، ولم يذكُرْ الزمخشريُّ^(٣) غيرَهما. الثالث: أنه منصوبٌ عطفاً على مفعول «فأخذناه». الرابع: أنه معطوفٌ على مفعول «فنبذناهم في اليمِّ» وناسبَ ذلك أنَّ قومَ نوحٍ مُغرقون من قبل. لكنَّ يُشكِلُ أنَّهم لم يغرَقوا في اليمِّ. وأصلُ العطفِ أنَّ يقتضيَ التشريكِ في المتعلقات. الخامس: أنه معطوفٌ على مفعول «فأخذتهم الصاعقة». وفيه إشكالٌ؛ لأنهم لم تأخذهم الصاعقة، وإنما أهلكوا بالغرَقِ. إلاَّ أنَّ يُرادَ بالصاعقةِ الداهيةُ والنازلةُ العظيمةُ من أيِّ نوعٍ كانت، فيقربُ ذلك. السادس: أنه معطوفٌ على محلِّ «وفي موسى»، نقله أبو البقاء^(٤) وهو ضعيفٌ.

وأما الرفعُ فعلى الابتداءِ والخبرِ مقدَّرٌ أي: أهلكناهم. وقال أبو البقاء^(٥): «والخبرُ ما بعده» يعني من قوله: إنهم كانوا قوماً فاسقين. ولا يجوزُ أن يكونَ مرادُه قوله: «من قبل»؛ إذ الظرفُ ناقصٌ فلا يُخبرُ به.

(١) الكشاف ١٩/٤.

(٢) الإملاء ٢٤٥/٢.

(٣) الكشاف ١٩/٤.

(٤) الإملاء ٢٤٥/٢.

(٥) الإملاء ٢٤٥/٢.

آ. (٤٧) قوله: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا﴾: العامةُ على النصب على الاشتغال، وكذلك قوله: «وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا» والتقدير: وَبَنَيْنَا السَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا. وقال أبو البقاء^(١): «أي: ورفعنا السماء» فقَدَّرَ الناصبَ مِنْ غير لفظ الظاهر، وهذا إنما يُصار إليه عند تعدُّرِ التقديرِ الموافقِ لفظاً نحو: زيداً مررت به، وزيداً ضربتُ غلامه. وأمّا في نحو «زيداً ضربته» فلا يُقدَّر: إِلَّا ضربتُ زيداً. وقرأ^(٢) أبو السَّمَالِ وابن مقسم برفعهما على الابتداء، والخبرُ ما بعدهما. والنصبُ أرجحُ لعطفِ جملةِ الاشتغال على جملةٍ فعليةٍ قبلها.

قوله: «بأيدي» يجوز أن يتعلّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ. وفيها وجهان، أحدهما: أنها حالٌ من فاعلِ «بَنَيْنَاهَا» أي: ملتبسين بقوة. والثاني: أنها حالٌ مِنْ مفعوله أي: ملتبسةٌ بقوة. ويجوزُ أن تكونَ الباءُ للسببِ أي: بسببِ قدرتنا. ويجوزُ أن تكونَ الباءُ مُعَدِّيَةً مجازاً، على أن تجعلَ الأيدِ كالألّةِ المينيِّ بها كقولك: بَنَيْتُ بَيْتَكَ بِالْأَجْرِ.

قوله: «وإنّا لمُوسِعُونَ» يجوزُ أن تكونَ الجملةُ حالاً مِنْ فاعلِ «بَنَيْنَاهَا»، ويجوزُ أن تكونَ حالاً من مفعوله، ومفعولُ «مُوسِعُونَ» محذوفٌ أي: موسِعونُ بناءًها. ويجوزُ أن لا يُقدَّرَ له مفعولٌ؛ لأنَّ معناه «لِقَادِرُونَ»، مِنْ قولك: ما في وَسْعِي كذا أي: ما في طاقتي وقوتي.

آ. (٤٨) قوله: ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾: المخصوصُ بالمدح محذوفٌ لفهمِ المعنى أي: نحن كقوله: «نِعْمَ الْعَبْدُ»^(٣).

(١) الإملاء ٢/٢٤٥.

(٢) البحر ٨/١٤٢.

(٣) الآية ٤٤ من ص.

آ. (٤٩) قوله: ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾: يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ «خَلَقْنَا» أي: خَلَقْنَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ زَوْجَيْنِ، وَأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «زَوْجَيْنِ»؛ لأنه في الأصل صفةٌ له؛ إذ التقديرُ: خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ كائنين من كلِّ شيءٍ، والأولُ أقوى في المعنى.

آ. (٥٢) قوله: ﴿كَذَلِكَ﴾: فيه وجهان، أظهرهما: أنه خبرٌ مبتدأ محذوفٍ أي: الأمرُ مثلُ ذلك. والإشارةُ بـ «ذلك» قال الزمخشري^(١): «إلى تكذيبهم الرسولَ وتسميته ساحراً ومجنوناً» ثم فسَّر ما أجمل بقوله: «ما أتى». والثاني: أن الكاف في محلِّ نصبٍ نعتاً لمصدر محذوف، قاله مكي^(٢)، ولم يُبيِّنْ تقديره/ ولا يَصِحُّ أَنْ ينتصبَ بما بعده [٨١٧/أ] لأجل «ما» النافية. وأمَّا المعنى فلا يمتنع، ولذلك قال الزمخشري^(٣): «ولا يَصِحُّ أَنْ تكون الكافُ منصوبةً بـ «أتى» لأنَّ «ما» النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ولو قيل: لم يأتِ لكان صحيحاً يعني لو أتى في موضع «ما» بـ «لم» لجازَ أَنْ تنتصبَ الكافُ بـ «أتى» لأن المعنى يَسُوغُ عليه. والتقدير: كَذَّبَتْ قريشٌ تكديماً مثلَ تكذيبِ الأممِ السابقةِ رسالهم. ويدلُّ عليه قوله: «ما أتى الذين من قبلهم» الآية.

قوله: «إلَّا قالوا» الجملةُ القوليةُ في محلِّ نصبٍ على الحال من «الذين من قبلهم»، و«من رسولٍ» فاعلُ «أتى» كأنه قيل: ما أتى الأولين رسولٌ إلَّا في حالِ قولهم: هو ساحرٌ. والضميرُ في «به» يعودُ على القولِ المدلولِ عليه بـ «قالوا» أي: أتواصَى الأولون والآخرون بهذا القولِ المتضمَّنِ لساحرٍ أو مجنونٍ، والاستفهامُ للتعجب.

(١) الكشاف ٢٠/٤.

(٢) مشكل الإعراب ٣٢٦/٢.

(٣) الكشاف ٢٠/٤.

آ. (٥٦) قوله: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونَ﴾: متعلقٌ بـ «خَلَقْتُ». واختلف في الجن والإنس: هل المرادُ بهم العمومُ، والمعنى: إلا لأمرهم بالعبادة، وليقرؤا بها؟ وهذا منقولٌ عن عليٍّ، أو يكون المعنى: ليطيعون وينقادوا لقضائي، فالمؤمنُ يفعل ذلك طوعاً والكافرُ كرهاً، أو يكون المعنى: إلا مُعَدِّين للعبادة. ثم منهم من يتأتى منه ذلك، ومنهم من لا كقولك: هذا القلمُ برِيئته للكتابة، ثم قد تكتب به وقد لا تكتب، أو المرادُ بهم الخصوص. والمعنى: وما خلقتُ الجنَّ والإنسَ المؤمنين. وقيل: الطائمين. والأولُ أحسن.

آ. (٥٧) قوله: ﴿أَنْ يُطْعَمُونَ﴾: قيل: فيه حذفُ مضافٍ، أي: يُطعموا خَلْقِي. وقيل: المعنى أَنْ يَنْفَعُونَ، فعبّرَ ببعضِ وجوه الانتفاعات؛ لأنَّ عادةَ السادة أَنْ يَنْتَفِعُوا بعبِيدِهِمْ، واللَّهُ سبحانه وتعالى مُسْتَفْعٍ عن ذلك.

آ. (٥٨) قوله: ﴿الْمَتِينُ﴾: العائمةُ على رفيعه. وفيه أوجهٌ: إمَّا النعتُ للرزاق، وإمَّا النعتُ لـ «ذو»، وإمَّا النعتُ لاسم «إِنَّ» على الموضع، وهو مذهبُ الجَرَمِيِّ والفَرَاءِ^(١) وغيرهما، وإمَّا خبرٌ بعد خبرٍ، وإمَّا خبرٌ مبتدأ مضمير. وعلى كل تقدير فهو تأكيدٌ لأن «ذو القوة» يُفِيدُ فائدته. وقرأ^(٢) ابن محيِصن «الرازق» كما قرأ «وفي السماء رازقكم»^(٣) كما تقدّم. وقرأ يحيى بن وثاب والأعمش «المتين» بالجر فقيل: صفة

(١) مذهبه في معاني القرآن ٩٠/٣ أن المتين مرفوع من صفة الله.

(٢) الإنحاف ٤٩٤/٢، والقرطبي ٥٦/١٧، والبحر ١٤٣/٨.

(٣) الإنحاف ٤٩٤/٢، والبحر ١٤٣/٨، والمحتسب ٢٨٩/٢.

للقوة، وإنما ذَكَرَ وصفها لكونِ تأنِيثها غيرَ حقيقي. وقيل: لأنها في معنى الأيد. وقال ابن جنبي^(١): «هو خفضٌ على الجوارِ كقولهم: «هذا جُحْرٌ ضَبُّ خَرِبٍ» يعني أنه صفةٌ للمرفوع، وإنما جُرَّ لَمَّا جاور مجروراً. وهذا مرجوحٌ لإمكانِ غيره، والجوارُ لا يُصار إليه إلا عند الحاجة.

آ. (٥٩) قوله: ﴿ذَنُوبًا﴾: الذَّنُوبُ في الأصل: الدَّلُؤُ المَلَأَى ماءً. وفي الحديث^(٢): «فأتى بذنوبٍ من ماءٍ» فإن لم تكن مَلَأَى فهو دَلُؤٌ، ثم عُبرَ به عن النصيب. قال علقمة^(٣):

٤١١٣— وفي كلِّ حَيٍّ قد خَبَطْتُ بِنِعْمَةٍ

فَحُقَّ لَشَاسٍ مِنْ نَدَاكَ ذَنُوبٌ

ويُجمع في القلةِ على: أَذْنِبَةٌ، وفي الكثرةِ على: ذَنَائِب. وقال المَلِكُ لَمَّا أُشيد هذا البيت: نعم، وَأَذْنِبَةٌ. وقال الزمخشري^(٤): «الذَّنُوبُ: الدَّلُؤُ العظيمةُ. وهذا تمثيلٌ، أصلُه في الشَّقَاةِ يَتَسَمُونَ الماءَ، فيكونُ لهذا ذَّنُوبٌ، ولهذا ذَنُوبٌ. قال الراجز^(٥):

٤١١٤— لَنَا ذَنُوبٌ وَلَكُمْ ذَنُوبٌ

فَإِنْ أَيْبَيْتُمْ فَلَنَا الْقَلِيبُ

(١) المحتسب ٢/٢٨٩.

(٢) رواية البخاري «دعوه وهريقوا على بوله سجلاً من ماء — أو ذنوباً من ماء —». انظر: الفتح ١/٣٨٦، ٤ كتاب الوضوء، ٥٨ باب صب الماء على البول في المسجد.

(٣) تقدم برقم ١٠٩٧.

(٤) الكشاف ٤/٢١.

(٥) لم أهد إلى قائله، وهو في معاني القرآن للفراء ٣/٩٠، والبحر ٨/١٣٢، والكشاف ٤/٢١. والقليب: البشر.

— الذاريات —

وقال الراغب^(١): «الذَّنُوبُ: الدَّلُؤُ الذي له ذَنْبٌ» انتهى. فراعى
الاشتقاق، والذَّنُوبُ أيضاً: الفرسُ الطويلُ الذَّنْبِ وهو صفةٌ على فَعُولٍ،
والذَّنُوبُ: لحمٌ أسفلِ المَتْنِ. ويُقال: يومٌ ذَنْوبٌ أي: طويلُ الشرِّ استعارةً
من ذلك.

آ. (٦٠) قوله: ﴿الَّذِي يُوعَدُونَ﴾: حُذِفَ العائدُ لِاستكمالِ

[٨١٧/ب] شروطه أي: يُوعَدُونَهُ/.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الذَّارِيَّاتِ]

(١) المفردات ص ١٨١.

سورة الطور

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿وَالطُّورِ﴾: وما بعده أقسامٌ جوابُها: «إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ»^(١) والواو التي بعد الأولى عواطفٌ لا حروفٌ قسمٍ لِمَا قَدَّمْتُهُ فِي أَوَّلِ هَذَا الْمَوْضُوعِ عَنِ الْخَلِيلِ. وَنَكَّرَ الْكِتَابَ تَفْخِيمًا وَتَعْظِيمًا.

آ. (٣) قوله: ﴿فِي رَقٍّ﴾: يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَسْطُورِ أَي: مَكْتُوبٍ فِي رَقٍّ. وَجَوَّزَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢) أَنْ يَكُونَ نَعْتًا آخَرَ لـ «كِتَابٍ» وَفِيهِ نَظْرٌ؛ لِأَنَّهُ يُشْبِهُ تَهَيُّةَ الْعَامِلِ لِلْعَمَلِ وَقَطْعَهُ عَنْهُ. وَالرَّقُّ بِالْفَتْحِ: الْجِلْدُ الرَّقِيقُ يُكْتَبُ فِيهِ. وَقَالَ الرَّاعِبُ^(٣): «الرَّقُّ مَا يُكْتَبُ فِيهِ شِبْهُ كَاغْدٍ»^(٤) انْتَهَى. فَهُوَ أَعْمٌ مِنْ كَوْنِهِ جِلْدًا وَغَيْرَهُ. وَيُقَالُ فِيهِ «رِقٌّ» بِالْكَسْرِ، فَأَمَّا الْمَلِكُ لِلْعَبِيدِ فَلَا يُقَالُ إِلَّا «رِقٌّ» بِالْكَسْرِ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥): «وَالرَّقُّ: الصَّحِيفَةُ. وَقِيلَ: الْجِلْدُ الَّذِي تُكْتَبُ فِيهِ [الْأَعْمَالُ]»^(٦). انْتَهَى. وَقَدْ غَلَطَ

(١) فِي الْآيَةِ ٧.

(٢) الْإِمْلَاءُ ٢/٢٤٥.

(٣) الْمَفْرَدَاتُ ص ٢٠٠.

(٤) الْكَاغْدُ: الْقُرْطَاسُ.

(٥) الْكَشَافُ ٤/٢٢.

(٦) زِيَادَةٌ مِنْ «الْكَشَافِ».

بعضهم مَنْ يقول: كتبتُ في الرِّقِّ بالكسر، وليس بغلطٍ لثبوته لغةً بالكسر. وقد قرأ أبو السَّمَّال^(١) «في رِقِّ» بالكسر.

آ. (٦) قوله: ﴿المَسْجُورُ﴾: قيل: هو من الأضداد. ويقال: بحر مَسْجور أي: مملوء، وبحرٌ مَسْجور أي: فارغ. وروى^(٢) ذو الرمة الشاعرُ عن ابن عباس أنه قال: خَرَجَتْ أُمَّةٌ لَتَسْتَقِيَ فقالت: إن الحوضَ مَسْجور، أي فارغ. ويؤيد هذا أن البحارَ يذهب ماؤها يومَ القيامة. وقيل: المسجورُ المَمْسُوك، ومنه ساجورُ الكلب^(٣) لأنه يَمْسِكُه ويَحْبِسُه.

آ. (٧) وقرأ زيدُ بن علي^(٤) «إنَّ عذابَ ربِّك واقعٌ» بغير لام.

آ. (٨) قوله: ﴿ماله مِنْ دافعٍ﴾: يجوزُ أن تكونَ الجملةُ خبراً ثانياً، وأن تكونَ صفةً لـ «واقعٌ» أي: واقعٌ غيرُ مدفوع، قاله أبو البقاء^(٥). و«مِنْ دافعٍ» يجوزُ أن يكونَ فاعلاً، وأن يكونَ مبتدأً، و«مِنْ» مزيدةٌ على الوجهين.

آ. (٩) قوله: ﴿يومَ تَمورُ﴾: يجوزُ أن يكونَ العاملُ فيه «واقعٌ» أي: يقعُ في ذلك اليوم، وعلى هذا فتكونُ الجملةُ المنفيةُ

(١) البحر ١٤٦/٨.

(٢) انظر: البحر ١٤٦/٨.

(٣) وهي القلادة التي توضع في عنق الكلب، وهذه رواية عن ابن عباس أيضاً.

انظر: المحرر ٢٣٣/١٥.

(٤) البحر ١٤٧/٨.

(٥) الإملاء ٢٤٥/٢.

معتزضةً بين العاملِ ومعموله. ويجوزُ أَنْ يكونَ العاملُ فيه «دافعٌ» قاله الحوفي، وأبو البقاء^(١) ومنعه مكي^(٢). قال الشيخ^(٣): «ولم يذكر دليل المنع» وقلت: قد ذَكَرَ دليلَ المنع في «الكشف»^(٤) إلا أنه ربما يكونُ غَلَطاً عليه، فإنه وهمٌ وأنا أذكرُ لك عبارته. قال رحمه الله: «العامل فيه «واقعٌ» أي: إنَّ عذاب ربك لواقعٌ في»^(٥) يومِ تمورِ السماءِ مؤراً. ولا يعملُ فيه «دافعٌ» لأنَّ المنفِيَّ لا يعملُ فيما قبل النافي. لا تقول: «طعامك ما زيدٌ آكلًا»، رفعت «آكلًا» أو نصبتَه أو أذخلتَ عليه الباءَ. فإن رفعتَ الطعامَ بالابتداءِ وأوقعتَ «آكلًا» على هاءِ جازٍ، وما بعد الطعامِ خبرٌ انتهى. وهذا كلامٌ صحيحٌ في نفسه، إلا أنه ليس في الآية شيءٌ من ذلك؛ لأنَّ العاملَ وهو «دافعٌ» والمعمولُ وهو «يومٌ»، كلاهما بعد النافي وفي حَيِّره. وقوله: «وأوقعتَ «آكلًا» على هاء» أي على ضميرِ يعود على الطعامِ، فتقول: طعامك ما زيدٌ آكله.

وقد يقال: إنَّ وجهَ المنعِ من ذلك خَوْفُ الوهمِ: أنه يُفهمُ أن أحداً يدفعُ العذابَ في غيرِ ذلك اليومِ، والفرضُ أنَّ عذابَ اللَّهِ لا يُدفعُ في كل وقت. وهذا أمرٌ مناسبٌ قد ذُكرَ مثله كثيرٌ؛ ولذلك منَعَ بعضهم أن ينتصبَ «يومٌ تجد كلُّ نفسٍ» بقوله: «واللَّهُ على كلِّ شيءٍ قديرٌ»^(٦) لئلا يُفهمَ منه ما لا يليق، وهو أبعَدُ من هذا في الوهمِ بكثيرٍ. وقال

(١) الإملاء ٢/٢٤٥.

(٢) مشكل الإعراب ٢/٣٢٧.

(٣) البحر ٨/١٤٧.

(٤) بل في مشكل الإعراب.

(٥) لم ترد «في» في إعراب المشكل.

(٦) الآيتان ٢٩ - ٣٠ من آل عمران.

أبو البقاء^(١): «وقيل: يجوزُ أَنْ يكونَ ظرفاً لِمَا دَلَّ عليه «فَوَيْلٌ». انتهى وهو بعيد.

والمَوْزُ: الاضطرابُ والحركةُ يقال: مار الشيءُ أي: ذهب وجاء. وقال الأخفش^(٢) وأبو عبيدة^(٣): تَكَفَّأ. وأنشد للأعشى^(٤):

٤١١٥- كَأَن مِشِيَّتَهَا مِنْ بَيْتِ جَارَتِهَا

مَوْزُ السَّحَابَةِ لَا رَيْثٌ وَلَا عَجَلٌ

وقال الزمخشري^(٥): «وقيل هو تحرُّكٌ في تموج، وهو الشيءُ يتردُّ في عَرَضٍ كالداغِصَةِ». قلت: الداغِصَةُ: الجِلْدَةُ التي فوق قُفْلِ الرُّكْبَةِ^(٦). وقال الراغب^(٧): «المَوْزُ: الجريان السريع. ومار الدمُ على وجهه. والمَوْزُ بالضم: الترابُ المتردِّدُ به الريحُ». وأكَّد بالمصدرين رفعاً للمجازِ أي: هذان الجُرْمان العظيمان مع كثافتهما يقعُ ذلك منهما حقيقةً.

آ. (١١) قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾: منصوبٌ بـ «وَيْلٌ». والخبرُ «للمكذِّبين». والفاءُ في «فَوَيْلٌ» قال مكي^(٨): «جوابُ الجملةِ المتقدمة. وحسنُ ذلك لأن في الكلام معنى الشرط؛ لأنَّ المعنى: إذا كان ما ذُكِرَ فَوَيْلٌ».

(١) الإملاء ٢/٢٤٥.

(٢) لم يرد في كتابه «المعاني».

(٣) مجاز القرآن ٢/٢٣١.

(٤) ديوانه ٥٥ وروايته «مَرُّ السحابة».

(٥) الكشاف ٤/٢٣.

(٦) قال في اللسان (دغص): «عظم مدور يموج فوق رَضْفِ الرُّكْبَةِ».

(٧) المفردات ص ٤٧٨.

(٨) إعراب المشكل ٢/٣٢٥.

آ. (١٣) قوله: ﴿يَوْمَ يُدْعُونَ﴾: يجوز أن يكون ظرفاً

لـ «يُقَال» المقدره مع قوله: «هذه النار» أي: يقال لهم هذه النار يوم يُدْعُونَ. ويجوز أن يكون بدلاً من قوله «يوم تمور» أو من «يومئذ» قبله.

والعامة على / فتح الدال وتشديد العين من دَعَّه يَدْعُهُ أي: دفعه في صدره [١/٨١٨] بعنفٍ وشدّة. قال الراغب^(١): «وأصله أن يُقال للعائر: دَعَّ دَعَّ، كما يقال له: لَعَاً وهذا بعيدٌ من معنى هذه اللفظة.

وقرأ^(٢) علي والسلمي وأبو رجاء وزيد بن علي بسكونِ الدالِ وتخفيفِ العينِ مفتوحةً من الدعاء^(٣) أي: يُدْعُونَ إليها فيقال لهم: هلمُّوا فادخلوها. و«هذه النار» جملةٌ منصوبةٌ بقولٍ مضميرٍ أي: تقولُ لهم الخزنة: هذه النار.

آ. (١٥) قوله: ﴿أَفْسِحْرٌ﴾: خبرٌ مقدّمٌ. و«هذا» مبتدأ

مؤخرٌ. ودَخَلَتِ الفاءُ. قال الزمخشري^(٤): «يعني كتتم تقولون للوحي: هذا سحرٌ، فسحر هذا، يريد: أهذا المصداقُ أيضاً سِحْرٌ، ودَخَلَتِ الفاءُ لهذا المعنى».

آ. (١٦) قوله: ﴿سَوَاءٌ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه خبرٌ

مبتدأ محذوفٍ أي: صبرُكم وتَرْكُهُ سواءٌ، قاله أبو البقاء^(٥). والثاني: أنه

(١) المفردات ص ١٦٩.

(٢) البحر ١٤٧/٨، والقرطبي ٦٤/١٧، والشواذ ١٤٥ (وفيه تُدْعُونَ).

(٣) يُدْعُونَ.

(٤) الكشف ٢٣/٤.

(٥) الإملاء ٢٤٥/٢.

مبتدأ، والخبرُ محذوفٌ أي: سواء الصبرُ والجَزَعُ، قاله الشيخ^(١): والأولُ أحسنُ لأنَّ جَعَلَ النكرةَ خبراً أوْلى مِنْ جَعَلِهَا مبتدأً وجَعَلَ المعرفةَ خبراً. ونحا الزمخشري^(٢) مَنَحَى الوجهَ الثاني فقال: «سواء خيره محذوفٌ أي: سواءٌ عليكم الأمران: الصبرُ وعدمُهُ».

آ. (١٧) قوله: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً، أخبر تعالى بذلك بشارةً، ويجوزُ أَنْ يكونَ من جملة المقول للكفار زيادةً في عَمَّهُم وتَحَشُّرهم.

آ. (١٨) قوله: ﴿فَاكِهِينَ﴾: هذه قراءةُ العامَّةِ، نُصِبَ على الحال، والخبرُ الظرفُ. وصاحبُ الحالِ الضميرُ المستترُ في الظرف. وقرأ^(٣) خالد «فاكهون» بالرفع، فيجوزُ أَنْ يكونَ الظرفُ لغوياً متعلقاً بالخبر، ويجوزُ أَنْ يكونَ خبراً آخرَ عند مَنْ يُجيزُ تَعْدَادَ الخبر. وقرئ^(٤) «فَكِهينَ» مقصوراً. وسيأتي أنه قرأ به في المطففين في المتواتر حفصٌ عن عاصم^(٥).

قوله: «بما آتاهم» يجوزُ أَنْ تكونَ الباءُ على أصلها، وتكونَ «ما» حينئذٍ واقعةً على الفواكه التي في الجنة أي: مُتَلَذِّذِينَ بفاكهة الجنة. ويجوزُ أَنْ تكونَ بمعنى «في» أي: فيما آتاهم من الثمارِ وغيرِ ذلك. ويجوزُ أَنْ تكونَ «ما» مصدريةً أيضاً.

(١) البحر ١٤٨/٨.

(٢) الكشاف ٢٣/٤.

(٣) البحر ١٤٨/٨، والمحرر ٢٣٦/١٥.

(٤) وهي قراءة أبي جعفر. انظر: الإتحاف ٤٩٥/٢، والقرطبي ٦٥/١٧، والنشر

٣٥٤/٢.

(٥) في الآية ٣١، وانظر: السبعة ٦٧٦.

قوله: «وَوَقَاهُمْ» يجوزُ فيه أوجهٌ، أظهرها: أنه معطوفٌ على الصلة أي: فكهين بإيتائهم رثهم وبوقايته لهم عذابَ الجحيم. والثاني: أنَّ الجملةَ حالٌ، فتكونُ «قد» مقدرةً عند مَنْ يشترطُ اقترانها بالماضي الواقع حالاً. والثالث: أنَّ يكونَ معطوفاً على «في جنات»، قاله الزمخشريُّ^(١)، يعني فيكونُ مُخْبِراً به عن المتقين أيضاً. والعامَّةُ على تخفيفِ القاف من الوقاية. وأبو حيوة^(٢) بتشديدها.

آ. (١٩) قوله: ﴿كُلُوا﴾: على إضمارِ القولِ كقوله: «هذه النار» وشتان ما بين القولين.

قوله: «هَنِيئاً» قد تقدّم القولُ فيه وفي «مريئاً» مُشَبَّعاً في النساء^(٣). وقال الزمخشريُّ^(٤) هنا: «يُقال لهم: كُلُوا واشربوا أَكْلاً وشُرْباً هَنِيئاً، أو طعاماً وشرباً هَنِيئاً، وهو الذي لا تُنْغِصُ فيه. ويجوز أن يكونَ مثله في قوله^(٥)»:

٤١١٦- هَنِيئاً مَرِيئاً غَيْرَ دَاءٍ مُخَامِرٍ

لِعَزَّةٍ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحَلَّتْ

أعني صفةً اسْتُعْمِلَتْ استعمالَ المصدرِ القائمِ مقامَ الفعلِ مرتفعاً به «ما استحلَّت» كما يرتفع بالفعلِ كأنه قيل: هَنَأَ عَزَّةَ المُسْتَحَلِّ مِنْ أَعْرَاضِنَا، وكذلك معنى «هَنِيئاً» هنا: هَنَأَكُمْ الأَكْلُ والشَرْبُ، أو هَنَأَكُمْ

(١) الكشاف ٢٣/٤.

(٢) البحر ١٤٨/٨.

(٣) انظر: الدر المصون ٥٧٦/٣.

(٤) الكشاف ٢٣/٤.

(٥) تقدم برقم ١٥٤٣.

ما كنتم تعملون، أي: جزاء ما كنتم تعملون. والباء مزيدة كما في «كفى بالله»^(١) والباء متعلقة بـ «كلوا واشربوا» إذا جعلت الفاعل الأكل والشرب». قلت: وهذا من محاسن كلامه.

قال الشيخ^(٢): «أما تجويزه زيادة الباء فليست بمقيسة في الفاعل إلا في فاعل كفى على خلاف فيها، فتجويزها هنا لا يسوغ. وأما قوله: إنها تتعلق بـ «كلوا واشربوا» فلا يصح إلا على الأعمال فهي تتعلق بأحدهما». انتهى وهذا قريب.

آ. (٢٠) قوله: ﴿مُتَكِينٍ﴾: فيه أوجه، أحدها: أنه حال من فاعل «كلوا». الثاني: أنه حال من مفعول «آتاهم». الثالث: أنه حال من مفعول «وقاهم». الرابع: أنه حال من الضمير المستكن في الظرف. [٨١٨/ب] الخامس: أنه حال من الضمير/ في «فاكهين» وأحسنها أن يكون حالاً من ضمير الظرف لكونه عمدة. و«على سرر» متعلق بمتكئين، وقراءة العامة بضم الراء الأولى. وأبو السَّمَال^(٣) بفتحها. وقد تقدم أنها لغة لكَلْب في المضَعَف يَقْرُونَ من توالي ضمتين في المضَعَف. وقرأ^(٤) عكرمة «بحور عين» بإضافة الموصوف إلى صفته على التأويل المشهور.

آ. (٢١) قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مبتدأ، والخبر الجملة من قوله: «أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُ» والذُرِّيَّةُ هنا تصدق على الآباء وعلى الأبناء أي: إن المؤمن إذا كان عمله أكبر ألحق

(١) الآية ٤٥ من النساء.

(٢) البحر ١٤٨/٨.

(٣) البحر ١٤٨/٨، والمحزر ٢٣٧/١٥.

(٤) البحر ١٤٨/٨، وفي المحزر أنه قرأ «بعيس عين»، والمحزر ٢٣٨/١٥.

به مَنْ دونه في العمل، ابناً كان أو أباً، وهو منقولٌ عن ابن عباس وغيره.
والثاني: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ. قال أبو البقاء^(١): «على تقديرٍ وأكرمنا
الذين آمنوا». قلت: فيجوزُ أن يريدَ أنه من باب الاشتغالِ وأنَّ قوله:
«الحقنا بهم ذرَّيتهم» مُفسَّرٌ لذلك الفعلِ من حيث المعنى، وأنَّ يريدَ أنه
مضمَّرٌ لدلالةِ السياقِ عليه، فلا تكونُ المسألةُ من الاشتغالِ في شيء.

والثالث: أنه مجرورٌ عطفاً على «حورٍ عينٍ». قال الزمخشري^(٢):
«والذين آمنوا معطوفٌ على «حورٍ عينٍ» أي: قرَّبناهم بالحورِ وبالذين آمنوا
أي: بالرُّفقاءِ والجلُساءِ منهم، كقوله: «إخواناً على سُرُرٍ متقابلين»^(٣)
فيمتتعون تارةً بملاعبةِ الحورِ، وتارةً بمؤانسةِ الإخوانِ». ثم قال
الزمخشري: «ثم قال تعالى: «بإيمانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ» أي: بسببِ
إيمانٍ عظيمٍ رفيعِ المحلِّ وهو إيمانُ الآباءِ أَلْحَقْنَا بِدَرَجَتِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ، وإنَّ
كانوا لا يَسْتَأْهِلُونَهَا تَفْضُلاً عَلَيْهِمْ».

قال الشيخ^(٤): «ولا يتخيَّلُ أحدٌ أنَّ «والذين آمنوا» معطوفٌ على
«بحورٍ عينٍ» غيرُ هذا الرجلِ، وهو تخيُّلٌ أعجميٌّ مُخالفٌ لفهمِ العربيِّ
القُحِّ ابنِ عباسٍ وغيره». قلت: أمَّا ما ذكره أبو القاسمِ من المعنى فلا
شكَّ في حُسْنِهِ وَنَضَارَتِهِ، وليس في كلامِ العربيِّ القُحِّ ما يذْفَعُهُ، بل
لو عُرِضَ على ابنِ عباسٍ وغيره لأعجبهم. وأيُّ مانعٍ معنويٍّ أو صناعيٍّ
يمنعُه؟

(١) الإملاء ٢/٢٤٦.

(٢) الكشاف ٤/٢٤.

(٣) الآية ٤٧ من الحجر.

(٤) البحر ٨/١٤٩.

وقوله: «وَاتَّبَعْتَهُمْ» يجوزُ أَنْ يكونَ عطفاً على الصلوة، ويكونَ «والذين» مبتدأ، ويتعلق «بإيمان» بالاتباع بمعنى: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُلْحَقُ الأَوْلَادَ الصَّغَارَ، وَإِنْ لَمْ يَتَلَفُوا الإِيمَانَ، بِأَحْكَامِ الآبَاءِ الْمُؤْمِنِينَ. وَهَذَا الْمَعْنَى مَقْبُولٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالضَّحَّاكِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْتَرِضاً بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١). وَيَجُوزُ أَنْ يَتَلَقَّ «بإيمان» بِالْحَقِّنَا كَمَا تَقَدَّمَ. فَإِنْ قِيلَ: قَوْلُهُ: «اتَّبَعْتَهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ» يفيدُ فائدةَ قَوْلِهِ: «الْحَقِّنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ». فَالْجَوَابُ أَنَّ قَوْلَهُ: «الْحَقِّنَا بِهِمْ» أَي: فِي الدَّرَجَاتِ وَالْأَتْبَاعِ إِنَّمَا هُوَ فِي حُكْمِ الإِيمَانِ، وَإِنْ لَمْ يَتَلَفُوهُ كَمَا تَقَدَّمَ. وَقُرَأَ^(٢) أَبُو عَمْرٍو «وَأَتَّبَعْنَاهُمْ» بِإِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ الْمَعْظَمِ نَفْسَهُ. وَالْبَاقُونَ «وَاتَّبَعْتَهُمْ» بِإِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَى الذَّرِيَّةِ وَالْحَاقِ تَاءِ التَّانِيثِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ الْخِلَافُ^(٣) فِي إِفْرَادِ «ذُرِّيَّتَهُمْ» وَجَمْعِهِ فِي سُورَةِ الأَعْرَافِ مُحَرَّرًا بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى.

قوله: «أَلْتَنَاهُمْ» قرأ^(٤) ابن كثير «أَلْتَنَاهُمْ» بكسر اللام، والباقون بفتحها. فأما الأولى فمِنْ أَلْتِ يَأَلْتُ بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع كعَلِمَ يَعْلَمُ. وأما الثانية فتحتمل أَنْ تكونَ مِنْ أَلْتِ يَأَلْتُ كضَرَبَ يَضْرِبُ، وَأَنْ تكونَ مِنْ أَلَاتٍ يُلَيِّتُ كَأَمَاتٍ يُمَيِّتُ، فَأَلْتَنَاهُمْ كَأَمْتَنَاهُمْ.

(١) الكشاف ٤/٢٤.

(٢) السبعة ٦١٢، والنشر ٣٧٧/٢، والحجة ٦٨١، والبحر ١٤٩/٨، واليسير ٢٠٣، والقرطبي ٦٦/١٧.

(٣) انظر: الدر المصون ٥/٥١١.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٦١٢، والنشر ٣٧٧/٢، والحجة ٦٨٢، والبحر ١٤٩/٨، واليسير ٢٠٣، والقرطبي ٦٧/١٧، والشواذ ١٤٦، والمحتسب ٢٩٠/٢.

وقرأ ابن هرمز «الْتَنَاهُمْ» بِالْفِ بعد الهمزة، على وزنِ أَفْعَلْنَاهُمْ. يقال: **آلَتَ يُؤْلِتُ كَأَمَنَ يُؤْمِنُ**. وعبد الله وأبِيّ والأعمش وطلحة، وتزوي عن ابن كثير «لِنَاهُمْ» بكسر اللام كِبِغْنَاهُمْ يُقال: لَاتَه يَلِيته، كباعه يَبِيعه. / [٨١٩/١]

وقرأ طلحة والأعمش أيضاً «لِنَاهُمْ» بفتح اللام. قال سهل^(١): «لا يجوز فتح اللام من غير ألف بحال» ولذلك أنكر «الْتَنَاهُمْ» بالمد. وقال: «لا يَدْئُلُ عليها لغةٌ ولا تفسيرٌ». وليس كما زعم؛ بل نَقَلَ أهلُ اللغة: **آلَتَ يُؤْلِتُ**. وقَرِءَ «وَلِنَاهُمْ» بالواو كـ «وَعَدْنَاهُمْ» نَقَلها هارون. قال ابن خالويه^(٢): «فيكونُ هذا الحرفُ من لَات يَلِيته، وولت يَلِيته، وألت يَأْلِتُ، وألت يَأْلِتُ، وآلات يُلِيته. وكلُّها بمعنى نَقَص. ويقال: آلَتَ بمعنى غَلَطَ. وقام رجلٌ إلى عمر يَعْظُهُ فقال له رجل: لا تَأْلِتْ أميرَ المؤمنين أي: لا تُغْلِظْ عليه». قلت: ويجوزُ أن يكونَ هذا الأثرُ على حاله، والمعنى: لا تُنْقِصُ أميرَ المؤمنين حَقَّهُ، لأنه إذا غَلَطَ له القولُ نَقَصَه حَقَّهُ.

قوله: «مِنَ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ» «مِنَ شَيْءٍ» مفعولٌ ثانٍ لـ «الْتَنَاهُمْ» و«مِنَ» مزيدةٌ فيه. والأولى في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِنْ «شَيْءٍ» لأنها في الأصلِ صفةٌ له، فلَمَّا قُدِّمَتْ نُصِبَتْ حالاً. وجَوَزَ أبو البقاء^(٣) أن يتعلَّقَ بـ «الْتَنَاهُمْ» وليس بظاهرٍ. وفي الضميرِ في «الْتَنَاهُمْ» وجهان، أظهرهما: أنه عائِدٌ على المؤمنين. والثاني: أنه عائِدٌ على أبنائهم. قيل: وَيَقْوِيهِ قوله: «كُلُّ امرئٍ بما كَسَبَ رَهيناً»^(٤).

(١) وهو سهل بن محمد أبو حاتم السجستاني وتقدمت ترجمته.

(٢) الشواذ ١٤٦.

(٣) الإملاء ٢/٢٤٦.

(٤) الآية ٢١ من الطور.

آ. (٢٣) قوله: ﴿يَتَنَازَعُونَ﴾: في موضع نصبٍ على الحال مِنْ مفعول «أَمَدَدْنَاهُمْ»، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ مستأنفاً. وتقدّم الخلافُ في قوله: «لا لَعَوُ فِيهَا» في البقرة^(١). والجملةُ في موضع نصبٍ صفةً لـ «كأس» وقوله: «فيها» أي: في شُرْبِهَا.

آ. (٢٤) والجملةُ مِنْ قوله «كَأَنَّهُمْ لَوْلُوْ مَكْنُونٌ» صفةٌ ثانية لِعِلْمَانِ.

آ. (٢٥) قوله: ﴿يَتَسَاءَلُونَ﴾: جملةٌ حاليةٌ مِنْ «بعضُهُم» ومعنى يتنازعون: أي يتعاطونها بتجاذبٍ لأنه كمالُ اللذة قال^(٢):

٤١١٧- نازَعْتُهُ طَيْبَ الرَّاحِ الشَّمُولِ وَقَدْ

صَاحَ الدَّجَاجُ وَحَانَتْ وَقَعَةُ السَّارِي

آ. (٢٧) قوله: ﴿وَوَقَانَا﴾: العائمةُ على التخفيفِ، وأبو حيوَةَ بالتشديد وقد تقدّم^(٣). والسَّمُومُ في الأصل: الرِّيحُ الحَارَةُ الَّتِي تَتَخَلَّلُ المَسَامَ، والجمع سَمَائِمٌ. وَسُمَّ يَوْمُنَا أَي: اشْتَدَّ حَرُّهُ. وقال ثعلب: «السَّمُومُ شِدَّةُ الحَرِّ أَوْ شِدَّةُ البَرْدِ فِي النِّهَارِ». وقال أبو عبيدة^(٤): «السَّمُومُ بالنهار، وقد تكون بالليل، والحرور بالليل، وقد تكون بالنهار، وقد

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو «لا لَعَوُ فِيهَا ولا تَأْنِيمٌ»، وقرأ الباقون بالرفع والتنوين. انظر: السبعة ٦١٢. ولم ترد الآية في البقرة.

(٢) البيت للأخطل وهو في ديوانه ١٦٨، والمحرر ٢٤٢/١٥، ومجاز القرآن ٢٣٢/٢، والقرطبي ٦٨/١٧. نازعته: ناولته. والشمول: الطيبة الريح.

(٣) انظر إعرابه للآية ٥٦ من الدخان.

(٤) لم يرد هذا النص في المجاز، واكتفى فيه بالقول: «السموم: عذاب النار».

تُسْتَعْمَلُ السَّمُومُ فِي لَفْحِ الْبَرْدِ، وَهُوَ فِي لَفْحِ الْحَرِّ وَالشَّمْسِ أَكْثَرُ. وَقَدْ تَقَدَّمَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِي سُورَةِ فَاطِرٍ.

آ. (٢٨) قوله: ﴿إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ﴾: قرأ^(١) نافع والكسائي بفتح الهمزة على التعليل، أي: لأنه. والباقون بالكسر على الاستثناف الذي فيه معنى العلة فيتحدُّ معنى القراءتين.

آ. (٢٩) قوله: ﴿بِنِعْمَةِ رَبِّكَ﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مُقَسَّمٌ بِهِ مَتَوَسِّطٌ بَيْنَ اسْمِ «مَا» وَخَبَرِهَا، وَيَكُونُ الْجَوَابُ حَيْثُذُ مَحذُوفًا لِدَلَالَةِ هَذَا الْمَذْكُورِ عَلَيْهِ، التَّقْدِيرُ: وَنِعْمَةُ رَبِّكَ مَا أَنْتَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ. الثَّانِي: أَنَّ الْبَاءَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ، وَالْعَامِلُ فِيهَا «بِكَاهِنٍ» أَوْ «مَجْنُونٍ» وَالتَّقْدِيرُ: مَا أَنْتَ كَاهِنًا وَلَا مَجْنُونًا مَلْتَبَسًا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢)، وَعَلَى هَذَا فِيهِ حَالٌ لَازِمَةٌ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يُفَارِقْ هَذِهِ الْحَالِ. الثَّلَاثُ: أَنَّ الْبَاءَ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ، وَهُوَ اعْتِرَاضٌ بَيْنَ اسْمِ «مَا» وَخَبَرِهَا. وَالتَّقْدِيرُ: مَا أَنْتَ فِي حَالِ إِذْكَارِكَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ، قَالَ الْحَوْفِيُّ. وَيُظْهِرُ وَجْهٌ رَابِعٌ: وَهُوَ أَنَّ تَكُونَ الْبَاءَ سَبَبِيَّةً، وَتَتَعَلَّقُ حَيْثُذُ بِمُضْمُونِ الْجُمْلَةِ الْمُنْفِيَةِ، وَهَذَا هُوَ مَقْصُودُ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ. وَالْمَعْنَى: انْتَفَى عَنْكَ الْكِهَانَةُ وَالْمَجْنُونَةُ بِسَبَبِ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْكَ، كَمَا تَقُولُ: مَا أَنَا بِمُعْسِرٍ بِحَمْدِ اللَّهِ وَعَنَانِهِ.

آ. (٣٠) قوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ﴾: قال الثعلبي: «قال الخليل:

(١) السبعة ٦١٣، والنشر ٣٧٨/٢، والبحر ١٥٠/٨، والتيسير ٢٠٣، والقرطبي ٧٠/١٧، والحجة ٦٨٣.

(٢) الإملاء ٢٤٦/٢.

[٨١٩/ب] كلُّ ما في سورة الطور/ مِنْ «أم» فاستفهامٌ وليس بعطفٍ. وقال أبو البقاء^(١): «أم في هذه الآيات منقطعة». قلت: وتقدّم لك الخلاف^(٢) في المنقطعة: هل تتقدّر بـبل وحدها، أو بـبل والهمزة، أو بالهمزة وحدها، والصحيح الثاني. وقال مجاهد في قوله: «أم تأمرهم» تقديره: بل تأمرهم. وقرأ^(٣) «بل هم قومٌ طاغون» بدل «أم هم».

قوله: «تَرَبَّصُ» في موضع رفع صفة لشاعر. والعامّة على «تَرَبَّصُ» بإسناد الفعل لجماعة المتكلمين «رَيْبٌ» بالنصب. وزيد بن علي^(٤) «يتربّص» بالياء مِنْ تحت على البناء للمفعول «رَيْبٌ» بالرفع. ورَيْبُ المنون: حوادث الدهر وتقلّبات الزمان لأنها لا تدوم على حال كالرَيْب وهو الشكُّ، فإنه لا يبقى، بل هو متزلزل قال الشاعر^(٥):

٤١١٨- تَرَبَّصْ بِهَا رَيْبَ الْمَنُونِ لَعَلَّهَا

تُطَلِّقُ يَوْمًا أَوْ يَمُوتُ حَلِيلُهَا

وقال أبو ذؤيب^(٦):

٤١١٩- أَمِنَ الْمَنُونِ وَرَيْبِهِ تَتَوَجَّعُ

والدهرُ ليس بمُعْتَبٍ مَنْ يَجْزَعُ

والمنون في الأصل: الدهرُ. وقال الراغب^(٧): «المنون المنيّة، لأنها

(١) الإملاء ٢/٢٤٦.

(٢) انظر: الدر المصون ١/٤٥٥.

(٣) المحتسب ٢/٢٩١، والبحر ٨/١٥١.

(٤) البحر ٨/١٥١.

(٥) تقدم برقم ٩٦٧.

(٦) تقدم برقم ٣٩٥٧.

(٧) المفردات ٤٧٤.

تَنْقُصُ العَدَدَ وَتَقَطِّعُ المَدَدَ، وَجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلَهُ: «أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ»^(١)
أَي: غَيْرُ مَقْطُوعٍ. وَقَالَ الزَّمخَشَرِيُّ^(٢): «وَهُوَ فِي الْأَصْلِ فَعُولٌ مِنْ مَنَّهُ
إِذَا قَطَعَهُ لِأَنَّ المَوْتَ قَطَّوعٌ وَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ شُعُوبٌ». وَ«رَيْبٌ» مَفْعُولٌ بِهِ
أَي: نَتَنظَّرُ بِهِ حَوَادِثَ الدَّهْرِ أَوِ المَنِيَّةِ.

آ. (٣٤) قَوْلُهُ: ﴿بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ﴾: العَامَّةُ عَلَى تَنْوِينِ
«حَدِيثٍ» وَوَصْفِهِ بِمِثْلِهِ. وَالجَحْدَرِيُّ^(٣) وَأَبُو السَّمَّالِ «بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ»
بِإِضَافَةِ «حَدِيثٍ» إِلَى «مِثْلِهِ» عَلَى حَذْفِ مَوْصُوفٍ أَي: بِحَدِيثِ رَجُلٍ مِثْلِهِ
مِنْ جِنْسِهِ.

آ. (٣٥) قَوْلُهُ: ﴿مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ﴾: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ «مِنْ»
لِابْتِدَاءِ الغَايَةِ عَلَى مَعْنَى: أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ حَيٍّ كَالجَمَادِ، فَهَمَّ
لَا يُؤْمَرُونَ وَلَا يُنْهَوْنَ كَمَا الجَمَادَاتُ. وَقِيلَ: هِيَ لِلسَّبِيَةِ عَلَى مَعْنَى: مِنْ
غَيْرِ عِلَّةٍ وَلَا لَغَايَةِ ثَوَابٍ وَلَا عِقَابٍ.

آ. (٣٧) قَوْلُهُ: ﴿المُسَيِّطِرُونَ﴾: المُسَيِّطِرُ: القَاهِرُ الغَالِبُ.
مِنْ سَيَّطَرَ عَلَيْهِ إِذَا رَاقَبَهُ وَحَفِظَهُ أَوْ قَهَرَهُ. وَلَمْ يَأْتِ عَلَى مُفْعِلٍ إِلَّا خَمْسَةٌ
أَلْفَاظٍ، أَرْبَعَةٌ صِفَةٌ اسْمٌ فَاعِلٌ نَحْوُ: مُهَيِّمِينَ وَمُبَيِّتِرٍ^(٤) وَمُسَيِّطِرٍ وَمُبَيِّطِرٍ^(٥)
، وَوَاحِدٌ اسْمٌ جَبَلٍ وَهُوَ المُجَيِّمِرُ. قَالَ امْرؤُ القَيْسِ^(٦):

(١) الآية ٨ من فصلت.

(٢) الكشاف ٢٥/٤.

(٣) المحتسب ٢٩٢/٢، والقرطبي ٧٣/١٧، والبحر ١٥٢/٨.

(٤) المبيقر: المسرع في الفساد أو العذو، أو النازل.

(٥) المبيطر: مُعَالِجُ الدَّوَابِّ.

(٦) بياض في الأصل وأثبتنا البيت من (ش) والبيت تقدم برقم ٣٤١٧.

٤١٢٠- كأن ذراً رأسِ المُجَيِّمِ غُدُوَّةً

من السيلِ والغُثَاءِ فَلَكَّةٌ مَغْزَلٌ
والعامةُ «المُصَيِّطُونَ» بصادٍ خالصةٍ من غيرِ إشمائها زايًا لأجلِ
الطاءِ، لِمَا تقدَّم في «صراط»^(١). وقرأ^(٢) بالسين الخالصة التي هي الأصلُ
هشام وقنبل من غيرِ خلافٍ عنهما، وحفص بخلافٍ عنه. وقرأ خلادٌ
بصادٍ مُشَمَّةٍ زايًا من غيرِ خلافٍ عنه. وقرأ خلادٌ بالوجهين، أعني كخلفٍ
وكالعامةِ. وتوجيهُ هذه القراءاتِ كُلِّها واضحةٌ ممَّا تقدَّم لك أولَ الفاتحةِ.

آ. (٣٨) قوله: ﴿يَسْتَمْعُونَ فِيهِ﴾: صفةٌ لسُلم. «وفيه» على
بابها من الظرفيةِ. وقيل: هي بمعنى «على» ولا حاجةَ إليه. وقَدَّره
الزمخشري^(٣) متعلقاً بحالٍ محذوفةٍ تقديره: صاعدين فيه. ومفعول
«يَسْتَمْعُونَ» محذوفٌ، فقَدَّره الزمخشري^(٤): «يَسْتَمْعُونَ ما يُوحِي إلى
الملائكةِ مِنْ عِلْمِ الغيبِ». وقَدَّره غيره: يَسْتَمْعُونَ الخبرَ بصحةِ
ما يَدْعُونَ. والظاهر أنه لا يُقدَّر له مفعولٌ بل المعنى: يُوقِعُونَ الاستماعَ.

آ. (٤٢) قوله: ﴿فَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾: هذا مِنْ وقوعِ الظاهرِ
موقعِ المضميرِ تنبيهاً على اتِّصافِهِم بهذه الصفةِ القبيحةِ. والأصلُ: أم
يريدون كَيْدًا فهم المَكِيدُونَ، أو حَكَمَ على جنسٍ هم نوعٌ منه فيندرجون
اندراجاً أولياً لتوعُّلِهِم في هذه الصفةِ.

(١) انظر: الدر المصون ٦٤/١.

(٢) انظر في قراءاتها: النشر ٣٧٨/٢، والتيسير ٢٠٤، والقرطبي ٧٥/١٧،
والحجة ٦٨٤، والبحر ١٥٢/٨.

(٣) الكشاف ٢٦/٤. وعبارته: «يستمعون صاعدين فيه إلى كلام الملائكة وما يوحى
إليهم من علم الغيب».

(٤) نفس المصدر السابق.

آ. (٤٤) قوله: ﴿وَأِنْ يَرَوْا﴾: «إِنْ» هذه شرطية على بابها.

وقيل: هي بمعنى «لو» وليس بشيء.

قوله: «سَحَابٌ» خبرٌ مبتدأ مضميرٌ أي: هذا سحابٌ. والجملة نصبٌ

بالقول.

آ. (٤٥) قوله: ﴿يُلَاقُوا يَوْمَهُمْ﴾: «يَوْمَهُمْ» مفعولٌ به

لا ظرفٌ. وقرأ^(١) أبو حيوة «يَلْقُوا» مضارعٌ لقي. وَيَضَعُفُ أَنْ يَكُونَ

المفعولُ محذوفاً، و«يَوْمَهُمْ» ظرفٌ، أي: يُلَاقُوا — أو يَلْقُوا — جزاءً

أعمالهم في يَوْمِهِمْ.

/ قوله: «يُضَعِّقُونَ» قرأ^(٢) ابن عامر وعاصم بضم الياء مبنياً [٨٢٠/أ]

للمفعول. وباقِي السبعة بفتحها مبنياً للفاعل. وقرأ أبو عبد الرحمن بضم

الياء وكسر العين. فأما الأولى فيُحتمل أن تكونَ مِنْ صُعِقَ فهو مَضْعُوقٌ

مبنياً للمفعول، وهو ثلاثي، حكاة الأخص، فيكونُ مثلَ سَعِدُوا، وَأَنْ

يكونَ مِنْ أَضَعَقَ رباعياً. يقال: أَضَعَقَ فهو مُضَعَّقٌ، قاله الفارسي^(٣).

والمعنى: أَنْ غَيْرَهُمْ أَضَعَقَهُمْ. وقراءةُ السلمي^(٤) تُؤَدِّنُ أَنْ أَفْعَلَ بمعنى

فَعَلَ. وقوله: «يَوْمَ لَا يُغْنِي» بدلٌ مِنْ «يَوْمَهُمْ».

آ. (٤٧) قوله: ﴿وَأِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ مِنْ

إيقاعِ الظاهرِ موقعِ المضميرِ، وَأَنْ لَا يكونَ كما تقدَّم فيما قبلُ.

(١) الإتحاف ٤٩٧/٢، والنشر ٣٧٠/٢، والبحر ١٥٣/٨.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٦١٣، والنشر ٣٧٩/٢، والقرطبي ٧٧/١٧، والحجة

٦٨٤، والبحر ١٥٣/٨.

(٣) الحجة (خ) ٣٣٨/٤.

(٤) وهو أبو عبد الرحمن المتقدم ذكره.

آ. (٤٨) قوله: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾: قراءة العامة بالفك. وأبو السَّمَّال^(١) بإدغام النون فيما بعدها. وناسب جمع الضمير هنا جمع العين. ألا تراه أفردَ حيث أفردَها في قوله: «وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي»^(٢) قاله الزمخشري^(٣).

آ. (٤٩) قوله: ﴿وإِدْبَارَ النُّجُومِ﴾: العَامَّةُ على كسر الهمزة مصدرًا بخلاف التي في آخر قاف^(٤) كما تقدّم؛ فإن الفتح هناك لائقٌ لأنه يُراد به الجمعُ لدُبْرِ السجود أي: أعقابِه. على أنه قد قرأ^(٥) سالم الجعدي ويعقوب والمنهال بن عمرو بفتحها هنا أي: أعقاب النجوم. وإدبارها: إذا غرَبَتْ. والله أعلم.

[تَمَّتْ بَعُونَهُ تَعَالَى سُورَةُ الطُّورِ]

(١) الإتحاف ٤٩٨/٢، والبحر ١٥٣/٨.

(٢) الآية ٣٩ من طه.

(٣) الكشاف ٢٦/٤.

(٤) «ومن الليل فسبحه وأدبار السجود» الآية ٤٠ من سورة ق.

(٥) الشواذ ١٤٦، والإتحاف ٤٩٨/٢، والبحر ١٥٣/٨، والقرطبي ٨٠/١٧،

والمحتسب ٢٩٢/٢. وسالم الجعدي لعنه سالم بن أبي الجعد، رافع

الأشجعي الكوفي. روى عن أنس بن مالك وروى عنه ابنه الحسن توفي سنة

١٠٠. انظر: تهذيب الكمال ٤٥٩/١.

سورة والنجم

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿إِذَا هَوَىٰ﴾: في العاملِ في هذا الظرفِ أوجهٌ، وعلى كلِّ فيها إشكال. أحدُ الأوجهِ: أنه منصوبٌ بفعل القسمِ المحذوفِ تقديرُهُ: أُقسِمُ بالنجمِ وقتَ هَوِيَّه، قاله أبو البقاء^(١) وغيره. وهو مُشكِلٌ فإن فِعَلَ القسمِ إنشَاءً، والإنشَاءُ حالٌ، و«إذا» لما يُستقبل من الزمانِ فكيف يتلاقيان؟ الثاني: أنَّ العاملَ فيه مقدرٌ على أنه حالٌ من النجمِ أي: أُقسِمُ به حالَ كونه مستقراً في زمانِ هَوِيَّه. وهو مُشكِلٌ من وجهين، أحدهما: أن النجمَ جثةٌ، والزمانُ لا يكونُ حالاً عنها كما لا يكونُ خبراً عنها. والثاني: أنَّ «إذا» للمستقبلِ فكيف يكونُ حالاً؟ وقد أُجيب عن الأول: بأنَّ المرادَ بالنجمِ القطعةُ من القرآن، والقرآنُ قد نَزَلَ مُنَجَّمًا في عشرين سنةً. وهذا تفسيرُ ابن عباسٍ وغيره. وعن الثاني: بأنها حالٌ مقدرةٌ. الثالث: أنَّ العاملَ فيه نفسُ النجمِ إذا أُريدَ به القرآنُ، قاله أبو البقاء^(٢). وفيه نظرٌ؛ لأنَّ القرآنَ لا يَعْمَلُ في الظرفِ إذا أُريدَ به أنه اسمٌ لهذا الكتابِ المخصوص. وقد يُقال: إن النجمَ بمعنى المُنَجَّمِ كأنه قيل: والقرآنُ المنجَّمُ في هذا الوقتِ. وهذا البحثُ واردٌ في مواضع منها

(١) الإملاء ٢/٢٤٦.

(٢) الإملاء ٢/٢٤٦.

- النجم -

«والشمس وضحاها»^(١) وما بعده، وقوله: «والليل إذا يغشى»^(٢)،
«والضحى. والليل إذا سجا»^(٣). وسيأتي في الشمس بحثاً أخص من هذا
تقف عليه إن شاء الله تعالى. وقيل: المراد بالنجم هنا الجنس وأنشد^(٤):
٤١٢١- فبأنت تعدُّ النجمَ في مُستَحيرة

سريع بأيدي الآكلين جمودها

أي: تعدُّ النجوم، وقيل: بل المراد نجم معين. فقيل: الثريا.
وقيل: الشعري لذكرها في قوله: «وأنه هو ربُّ الشعري»^(٥). وقيل:
الزُّهرة لأنها كانت تُعبَدُ. والصحيح أنها الثريا، لأنَّ هذا صار علماً
بالغلبة. ومنه قولُ العرب: «إذا طلَّعَ النجمُ عشاءً ابتغى الراعي كساءً».
وقالوا أيضاً: «طلَّعَ النجمُ عُديَّةَ الراعي كُسيَّةً». وهوى يهوى هويًا
أي: سقط من علو، وهوي يهوى هويًا أي: صبا. وقال الراغب^(٦):
«الهويُّ سقوطٌ من علو». ثم قال: والهويُّ: ذهابٌ في انحدار. والهوى:
ذهابٌ في ارتفاع وأنشد^(٧) /:

٤١٢٢-

يهوى مخارمها هوي الأجدل

(١) الآية ١ من الشمس.

(٢) الآية ١ من الليل.

(٣) الآية ١ من الضحى.

(٤) البيت للراعي، وهو في ديوانه ١٩٤، ومجاز القرآن ٢٣٥/٢. والمستحيرة:
المتحيرة لامتلائها، فهي في كرمه أو قدر قد تحيرت، فهي من صفاتها وكثرة
دسمها ترى فيها نجوم السماء.

(٥) الآية ٤٩ من النجم.

(٦) المفردات ص ٥٤٨.

(٧) تقدم برقم ٢٨٩٧.

- النجم -

وقيل: هَوَى في اللغة خَرَقَ الهوى^(١)، وَمَقْصَدُهُ السُّفْلُ، أو مصيره إليه وإن لم يَقْصِدْهُ. قال^(٢) :

..... - ٤١٢٣ -

هُوَيِّ الدَّلْوِ أَسْلَمَهَا الرِّشَاءُ

وقد تقدّم الكلام في هذا مُشْبَعًا^(٣) .

آ. (٢ - ٣) وقوله: ﴿مَا ضَلَّ﴾ : هذا جوابُ القسم. و«عن الهوى» أي ما يَصْدُرُ عن الهوى نُطْقُهُ ف«عن» على بابها. وقيل: هي بمعنى الباء^(٤). وفي فاعِلٍ «يَنْطِقُ» وجهان، أحدهما: هو ضميرُ النبي عليه السلام، وهو الظاهرُ. والثاني: أنه ضميرُ القرآنِ كقوله: «هذا كتابنا يَنْطِقُ عليكم بالحقِّ»^(٥) .

آ. (٤) قوله: ﴿إِنْ هُوَ﴾ : أي: إن الذي يَنْطِقُ به، أو إن القرآنُ.

قوله: «يُوحَى» صفةٌ لـ «وَحْيٍ». وفائدةُ المجيءِ بهذا الوصفِ أنه

(١) كذا في الأصل لعلها: الهواء.

(٢) البيت لزهير، وصدرة:

فَشَجَّ بِهَا الْأَمَاعِزَ وَفِي تَهْوِي

وهو في ديوانه ٦٧، واللسان (هوا)، والبحر ٨/١٥٧، والمحرر ١٥/٢٥٦، وشج: علا، بها: بالأذن. والأماعز: ج الأمعز، المكان الغليظ الكثير الحصى. أسلمها خذلها. الرشاء: الحبل.

(٣) انظر: الدر المصون ١/٤٩٩، ٧/١١٥.

(٤) وهو مذهب أبي عبيدة في المجاز ٢/٢٣٦.

(٥) الآية ٢٩ من الجاثية.

يُنْفِي المجازَ أَي: هو وحيٌّ حَقِيقَةٌ لا بمجرّدِ تسميته، كما تقول: هذا قولٌ يُقال. وقيل: تقديرُه: يُوحى إليه، وفيه مزيدٌ فائدةً.

آ. (٥) قوله: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدٌ﴾: يجوز أن تكونَ هذه الهاءُ للرسول، وهو الظاهرُ، فيكونَ المفعولُ الثاني محذوفاً أَي: عَلَّمَ الرسولَ الوحيَ أَي: المُوحى، وأن تكونَ للقرآنِ والوحي، فيكونَ المفعولُ الأوّلُ محذوفاً أَي: عَلَّمَهُ الرسولَ. وشديدُ القُوَى: قيل: جبريلُ وهو الظاهرُ. وقيل: الباري تعالى لقوله: «الرحمنُ عَلَّمَ القرآنَ»^(١) وشديدُ القُوَى: من إضافة الصفة المشبهة لمرفوعها فهي غيرُ حَقِيقَةٍ.

آ. (٦) قوله: ﴿مِرَّةً﴾: المِرَّةُ: القوَّة والشدة. ومنه «أمرزتُ الحَبْلَ» إذا أَحْكَمْتَ قَتْلَهُ، والمَرِيرُ: الحَبْلُ، وكذلك المُمَرُّ، كأنه كُرِّرَ قَتْلُهُ مرةً بعد أخرى. وقال قطرب: «العربُ تقول لكلِّ جَزَلٍ الرأيِ حَصِيفِ العقلِ: ذومِرَّةٌ» وأنشد^(٢):

٤١٢٤- وإنسي لَذومِرَّةٍ مُرَّةً

إذا رَكِبَتْ خالَةَ خالِها

آ. (٧) قوله: ﴿وهو بالأفقِ﴾: فيه وجهان، أظهرهما: أنه مبتدأ، و«بالأفق» خبرُه، والضميرُ لجبريلَ أو للنبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ. ثم في هذه الجملةِ وجهان، أحدهما: أنَّ هذه الجملةَ حالٌ مِنْ فاعلِ «استوى» قاله مكي^(٣). والثاني: أنها مستأنفةٌ أخبر تعالى بذلك. والثاني:

(١) الآيتان ١ - ٢ من الرحمن.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر ١٥٤/٨.

(٣) إعراب المشكل ٣٣٠/٢ وقال: أي استوى عالياً.

— النجم —

أَنَّ «هو» معطوفٌ على الضميرِ المستترِ في «استوى». وضميرُ «استوى» و«هو»: إمَّا أن يكونا لله تعالى، وهو قولُ الحسن. وقيل: ضميرُ «استوى» لجبريل و«هو» لمحمد عليه السلام. وقيل: بالعكس. وهذا الوجهُ الثاني^(١) إنما يتمشُّ على قول الكوفيين؛ لأن فيه العطفَ على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد ولا فاصل^(٢). وهذا الوجهُ منقولٌ عن الفراء^(٣) والطبري^(٤).

آ. (٨) قوله: ﴿فَتَدَلَّى﴾: التدلَّى: الامتداد من علوٍّ إلى سُفل، فيُستعمل في القُرْب من العلوِّ، قاله الفراء^(٥) وابن الأعرابي. وقال الهذلي^(٦):

٤١٢٥— تَدَلَّى عَلَيْنَا وَهُوَ زَرَقُ حَمَامَةٍ

لَهُ طِحْلِبٌ فِي مُنْتَهَى الْقَيْظِ هَامِدٌ

وقال آخر^(٧):

- (١) أي عطف «هو» على الضمير المستتر في استوى.
- (٢) انظر: الإنصاف ٤٧٤/٢. والعطف هنا على الضمير المرفوع المستتر.
- (٣) معاني القرآن له ٩٥/٣.
- (٤) تفسير الطبري ٤٣/٢٧.
- (٥) لم يرد هذا التفسير في «معاني القرآن».
- (٦) البيت لأسامة الهذلي، وليس في ديوان الهذليين من شعر أسامة، واللسان (دلي).
- (٧) البيت لأبي ذؤيب وهو في ديوان الهذليين ٧٩، واللسان (خيطة). والسب: الحبل. والخيطة: الوتد. والوكف: بساط من أديم. والجرداء: الصخرة. وعجزه:

بِجَرْدَاءٍ مِثْلِ الْوَكْفِ يَخْبُو غَرَابُهَا

٤١٢٦- تَدَلَّى عَلَيْهَا بَيْنَ سِبِّ وَخَيْطَةٍ

ويقال: «هو كالقرلي»، إن رأى خيراً تدلَّى، وإن لم يره تولَّى»^(١).
واستوى قال مكي^(٢): «يقع للواحد، وأكثر ما يقع من اثنين، ولذلك جعل
الفراء^(٣) الضمير لاثنين».

آ. (٩) قوله: ﴿فَكَانَ قَابَ﴾: ههنا مضافاتٌ محذوفاتٌ
يُضْطَرُّ لتقديرها أي: فكان مقدارُ مسافةٍ قُرْبِهِ منه مثلَ مقدارِ مسافةِ قَابٍ.
وقد فَعَلَ أبو علي هذا في قولِ الشاعر^(٤):

٤١٢٧-

وقد جَعَلْتَنِي مِنْ حَزِيمَةٍ إصْبَعًا

أي: ذا مقدارٍ مسافةٍ إصبع. والقَابُ: القَدْرُ. تقول: هذا قَابٌ هذا
أي: قَدْرُهُ. ومثله: القَيْبُ والقَادُ والقَيْسُ قال الزمخشري^(٥): «وقد جاء
التقديرُ بالقوسِ والرُّمْحِ والسَّوْطِ والذَّرَاعِ والبَاعِ والخُطْوَةِ والشُّبْرِ والفِترِ
والإصبع، ومنه: لا صلاةَ إلى أن ترتفعَ الشمسُ مقدارَ رُمْحَيْنِ. وفي

(١) القرلي: طائر.

(٢) إعراب المشكل ٣٣٠/٢.

(٣) معاني القرآن ٩٥/٣.

(٤) البيت للكلمة العربي وصدرة:

فأذرك إبقاء العرادة ظلُّعُها

وهو في شرح الأبيات للفراسي ٤٩٥، والمفضليات ٣٢، والعرادة: فرسه،

الظلع: العرج.

(٥) الكشاف ٢٨/٤.

الحديث^(١): «لَقَابُ قَوْسٍ أَحَدِكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ وَمَوْضِعُ قِدِّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»، وَالْقِدُّ السَّوْطُ. وَالْفُ «قَاب» عَنْ وَائِلٍ. نَصَّ عَلَيْهِ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢). وَأَمَّا «قَيْبٌ» فَلَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى كَوْنِهَا يَاءً؛ لِأَنَّ الْوَاوَ إِذَا انْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا قُلِبَتْ يَاءً كَدَيْمَةٌ وَقِيَمَةٌ، وَذَكَرَهُ الرَّاعِبُ^(٣) أَيْضاً فِي مَادَةِ «قَوْبٍ» إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِي تَفْسِيرِهِ: «هُوَ مَا بَيْنَ الْمَقْبُضِ وَالسِّيَةِ مِنَ الْقَوْسِ» فَعَلَى هَذَا يَكُونُ مَقْدَارَ نَصْفِ الْقَوْسِ؛ لِأَنَّ الْمَقْبُضَ فِي نَصْفِهِ. وَالسِّيَةُ هِيَ الْفُرْضَةُ الَّتِي يُحِطُّ فِيهَا الْوَتْرُ. وَفِيمَا قَالَهُ نَظَرَ لَا يَخْفَى. وَيُرْوَى عَنْ مُجَاهِدٍ: أَنَّهُ مِنَ الْوَتْرِ إِلَى مَقْبُضِ الْقَوْسِ فِي وَسْطِهِ. وَقِيلَ: إِنَّ الْقَوْسَ ذِرَاعٌ يُقَاسُ بِهِ، نُقِلَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَنَّهُ لُغَةٌ لِلْحِجَازِيِّينَ.

وَالْقَوْسُ مَعْرُوفَةٌ، وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ، وَشَدُّوا فِي تَصْغِيرِهَا فَقَالُوا: قَوْسٍ مِنْ غَيْرِ تَأْنِيثِ كَعْرَيْبٍ وَحُرَيْبٍ، وَيُجْمَعُ عَلَى قِسِيٍّ، وَهُوَ مَقْلُوبٌ مِنْ قَوْسٍ، وَلِتَصْرِيفِهِ مَوْضِعٌ آخَرَ./

[٨٢١/أ]

قَوْلُهُ: «أَوْ أَدْنَى» هِيَ كَقَوْلِهِ: «أَوْ يَزِيدُونَ»^(٤) لِأَنَّ الْمَعْنَى: فَكَانَ بِأَحَدٍ هَذَيْنِ الْمَقْدَارَيْنِ فِي رَأْيِ الرَّائِي، أَي: لِتَقَارُبِ مَا بَيْنَهُمَا يَشُكُّ الرَّائِي فِي ذَلِكَ. وَأَدْنَى أَفْعَلُ تَفْضِيلٌ، وَالْمَفْضَلُ عَلَيْهِ مَحْذُوفٌ أَي: أَوْ أَدْنَى مِنْ قَابِ قَوْسَيْنِ.

آ. (١٠) قَوْلُهُ: ﴿فَأَوْحَى﴾: أَي اللّهُ، وَإِنْ لَمْ يَجْرِ لَهُ ذِكْرٌ

(١) رواه البخاري. انظر: فتح الباري ١٩/٥، ٥٦ كتاب الجهاد، ٦ باب الحور العين.

(٢) الإملاء ٢/٢٤٦.

(٣) المفردات ٤١٤.

(٤) الآية ١٤٧ من الصافات.

لعدم اللبس. وقوله «ما أوحى» أبهم تعظيماً له ورفعاً من شأنه، وبه استدل^(١) جمال الدين ابن مالك على أنه لا يُشترطُ في الصلة أن تكون معهودة عند المخاطب. ومثله «فَغَشِيَهُمْ من اليمِّ ما غَشِيَهُمْ»^(٢)، إلا أن هذا الشرط هو المشهور عند النحويين.

آ. (١١) قوله: ﴿ما كَذَبَ﴾: قرأ^(٣) هشامٌ بتشديد الدال. والباقون بتخفيفها. فأما [القراءة]^(٤) الأولى فإن معناها أن ما رآه محمدٌ صلى الله عليه وسلم بعينه صدقه قلبه، ولم يُنكره أي: لم يقل له: لم أعرفك و «ما» مفعولٌ به موصولةٌ، والعاثدٌ محذوفٌ. ففاعلٌ «رأى» ضميرٌ يعودُ على النبي صلى الله عليه وسلم. وأما قراءة التخفيفِ فقيل فيها كذلك. و «كذب» يتعدى بنفسه. وقيل: هو على إسقاطِ الخافضِ: أي: فيما رآه، قاله مكى^(٥) وغيره. وجوزَ في «ما» وجهين، أحدهما: أن يكونَ بمعنى الذي. والثاني: أن تكونَ مصدريةً، ويجوزُ أن يكونَ فاعلُ «رأى» ضميراً يعودُ على الفؤادِ أي: لم يشكَّ قلبه فيما رآه بعينه.

آ. (١٢) قوله: ﴿أفتمارونه﴾: قرأ^(٦) الأخوان «أفتمروونه» بفتح التاء وسكون الميم، والباقون «تمارونه». وعبد الله بن مسعود

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/١٨٧.

(٢) الآية ٧٨ من طه.

(٣) وهو الراوي عن ابن عامر. انظر: السبعة ٦١٤، والحجة ٦٨٥، والبحر ١٥٩/٨، والتيسير ٢٠٤.

(٤) زيادة من (ش).

(٥) إعراب المشكل ٣٣١/٢.

(٦) انظر في قراءاته: البحر ١٥٩/٨، والسبعة ٦١٤، والحجة ٦٨٥، والنشر

٣٧٩/٢، والقرطبي ٩٣/١٧، والتيسير ٢٠٤.

والشعبي «أَفْتَمُرُونَهُ» بضمّ التاء وسكون الميم. فأما الأولى ففيها وجهان، أحدهما: أنها مِنْ مَرَيْتِهِ حَقَّةٌ إِذَا غَلَبَتْهُ وَجَحَدَتْهُ إِياه. وَعُدِّي بِـ «على» لتضمُّنِهِ معنى الغلبة. وَأُنشِدُ^(١):

٤١٢٨ - لَيْسَ هَجَرْتَ أَخَا صَدِقٍ وَمَكْرُمَةٍ

لَقَدْ مَرَيْتَ أَخَا مَا كَانَ يَمْرِيكَ

لأنه إِذَا جَحَدَهُ حَقَّهُ فَقَدْ غَلَبَهُ عَلَيْهِ. والثاني: أنها مِنْ مَرَاهِ عَلَى كَذَا أَي: غَلَبَهُ عَلَيْهِ فَهُوَ مِنَ الْمِرَاءِ وَهُوَ الْجِدَالُ. وَأما الثانيةُ فهي مِنْ مَرَاهِ يُمَارِيهِ مِرَاةً أَي: جَادَلَهُ. واشتقاقُهُ مِنْ مَرِي الناقَةِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَجَادِلِينَ يَمْرِي مَا عِنْدَ صَاحِبِهِ. وَكَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَتَعَدَّى بِـ «في» كَقَوْلِكَ: جَادَلْتُهُ فِي كَذَا، وَإِنَّمَا ضُمِّنَ مَعْنَى الْغَلْبَةِ فَعُدِّي تَعَدِّيَّتَهَا. وَأما قِراءَةُ عَبْدِ اللَّهِ مِنْ أَمْرَاهِ رِبَاعِيًّا.

آ. (١٣) قوله: ﴿نَزَلَتْ أُخْرَى﴾: فيها ثلاثة أوجه، أحدها:

أنها منصوبةٌ على الظرفِ. قال الزمخشري^(٢): «نَصَبَ الظرفِ الَّذِي هُوَ مَرَّةٌ؛ لِأَنَّ الْفَعْلَةَ اسْمٌ لِلْمَرَّةِ مِنَ الْفَعْلِ فَكَانَتْ فِي حُكْمِهَا» قلت: وهذا ليس مذهبَ البصريين، وإنما هو مذهبُ الفراء^(٣)، نقله عنه مكِّي^(٤).
الثاني: أنها منصوبةٌ نَصَبَ الْمَصْدَرِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ الْحَالِ. قال مكِّي^(٥):

(١) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر ١٥٩/٨، والقرطبي ٩٣/١٧، والكشاف

٢٩/٤.

(٢) الكشاف ٢٩/٤.

(٣) معاني القرآن ٩٧/٣.

(٤) إعراب المشكل ٣٣١/٢.

(٥) إعراب المشكل ٣٣١/٢.

«أي: رآه نازلاً نَزَلَةً أُخْرَى»، وإليه ذهب الحوفي وابن عطية^(١). والثالث: أنه منصوبٌ على المصدرِ المؤكِّد، فقدَّره أبو البقاء^(٢): «مرةً أُخْرَى أَوْرُؤِيَّةً أُخْرَى». قلت: وفي تأويلِ «نَزَلَةً» برؤيةٍ نظراً. و«أُخْرَى» تدلُّ على سَبَقِ رُؤْيِهِ قَبْلَهَا.

آ. (١٤ - ١٥) قوله: ﴿عِنْدَ سِدْرَةِ﴾: ظرفٌ لِرَآه و«عِنْدَهَا جَنَّةٌ» جملةٌ ابتدائيةٌ في موضعِ الحالِ. والأحسنُ أَنْ يَكُونَ الحالُ الظرفُ، و«جَنَّةُ المَأْوَى» فاعلٌ به. والعامةُ على «جَنَّةٍ» اسمٌ مرفوعٌ. وقرأ^(٣) أمير المؤمنين وأبو الدرداء وأبو هريرة وابن الزبير وأنس وزر بن حبيش ومحمد بن كعب «جَنَّةٍ» فعلاً ماضياً. والهاء ضميرُ المفعول يعود للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. والمَأْوَى فاعلٌ بمعنى: سَتَرَهُ إِبْوَءُ اللهِ تَعَالَى. وقيل: المعنى: ضَمَّهُ المَبِيتُ واللَّيْلُ. وقيل: جَنَّةٌ بظلاله ودَخَلَ فِيهِ. وقد رَدَّتْ عائشةُ رضي اللهُ عنها هذه القراءةَ وتبعها جماعةٌ وقالوا: «أَجَنَّ اللهُ مَنْ قَرَأَهَا»، وإذا ثبتت قراءةٌ عن مثل هؤلاء فلا سبيلَ إلى رَدِّهَا، ولكنَّ [٨٢١/ب] المستعملُ إنما هو أَجَنَّهُ رباعياً، فإن استعمل ثلاثياً تَعَدَّى بِ «عَلَى» كقوله «فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ»^(٤). وقال أبو البقاء^(٥): «وهو شاذٌّ والمستعملُ أَجَنَّهُ». وقد تقدَّم الكلامُ على هذه المادةِ في الأنعام^(٦). و«إِذْ يَغْشَى» منصوبٌ بِرَآه. وقوله: «مَا يَغْشَى» كقوله: «مَا أَوْحَى»^(٧).

(١) المحرر ٢٦٢/١٥.

(٢) الإملاء ٢٤٧/٢.

(٣) المحتسب ٢٩٣/٢، والبحر ١٥٩/٨.

(٤) الآية ٧٦ من الأنعام.

(٥) الإملاء ٢٤٧/٢.

(٦) انظر: الدر المصون ٨/٥.

(٧) الآية ١٠.

آ. (١٨) قوله: ﴿الكبرى﴾: فيه وجهان، أحدهما: وهو الظاهرُ أنَّ «الكبرى» مفعولُ رأى، و«من آياتِ ربِّه» حالٌ مقدّمةٌ. والتقدير: لقد رأى الآياتِ الكبرى من آياتِ ربه. والثاني: أنَّ «من آياتِ ربِّه» وهو مفعولُ الرؤية والكبرى صفةٌ لآياتِ ربِّه. وهذا الجمعُ يجوزُ وَصْفُهُ بَوْصْفِ المؤنثةِ الواحدةِ، وَحَسَّنَهُ هنا كونهُ فاصلةً. وقد تقدّمَ مثلهُ في طه كقوله: «لِنُرِيكَ مِنْ آيَاتِنَا الكبرى»^(١).

آ. (٩) قوله: ﴿اللات﴾: اسمٌ صَنِم. قيل: كان لثقيفٍ بالطائف، قاله: قتادة. وقيل: بنخلة. وقيل: بَعُكَاظ. وَرَجَّحَ ابنُ عطية^(٢) الأولَ بقولِ الشاعر^(٣):

٤١٢٩- وَفَرَّتْ تَقِيْفٌ إِلَى لَاتِهَا

بِمُنْقَلَبِ الْخَائِبِ الْخَاسِرِ

والألِف واللام في «اللات» زائدةٌ لازمةٌ. فأما قوله: «إلى لَاتِهَا» فَحَدَفَ للإضافة. وهل هي والعُزَّى عَلَمان بالوَضْع، أو صفتان غالبتان؟ خِلافٌ وَيَتَرْتَبُ على ذلك جوازُ حَدْفِ أَلٍ وعدمه. فَإِنْ قلنا: إنهما ليسا وصفين في الأصلِ فلا تُحَدَفُ منهما أَل. وَإِنْ قلنا: إنهما صفتان، وَإِنْ أَلٍ لِلْمَحِ الصفةِ جاز، وبالتقديرين فأل زائدةٌ. وقال أبو البقاء^(٤): «وقيل: هما صفتان غالبتان مثل: الحارث والعباس فلا تكون أَل زائدة» انتهى.

(١) الآية ٢٣.

(٢) المحرر ٢٦٦/١٥.

(٣) البيت لضرار بن الخطاب، وهو في السيرة ٤٩/١، والمحرر ٢٦٦/١٥، والبحر ١٦٠/٨.

(٤) الإملاء ٢٤٧/٢.

وهو غَلَطٌ لأن التي لِلْمَحِ الصفةِ منصوصٌ على زيادتها، بمعنى أنها لم تؤثر تعريفًا.

واختلَفَ في تاء «اللات» فقليل: أصلٌ، وأصله من لات يلبتُ فالفُها عن ياءٍ، فإنَّ مادةَ ل ي ت موجودةٌ. وقيل: زائدة، وهي من لَوَى يَلْوِي لأنهم كانوا يَلْوُونَ أعناقهم إليها، أو يَلْتَوُونَ أي: يَعْكَفُونَ عليها، وأصلها لَوِيَّةٌ فحذفت لامُها، فألفُها على هذا من واوٍ. وقد اختلف القراء في الوقف على تائها^(١). فوقف الكسائيُّ عليها بالهاء والباقون بالتاء، وهو مبنيٌّ على القولين المتقدمين: فَمَنْ اعتقد تاءها أصليةً أقرها في الوقف كتاء بيت، ومَنْ اعتقد زيادتها وَقَفَ عليها هاءً. والعامَّةُ على تخفيف تائها. وقرأ ابن عباس ومجاهد ومنصور بن المعتمر وأبو الجوزاء وأبو صالح وابن كثير في روايةٍ بتشديد التاء. وقيل: هو رجلٌ كان يَلُتُّ السَّوِيْقَ وَيُطْعِمُ الحَاجَّ، فهو اسمٌ فاعلٍ في الأصل غَلَبَ على هذا الرجل، وكان يجلسُ عند حَجْرٍ، فلما مات سُمِّي الحَجْرُ باسمه وعُبدَ من دون الله تعالى.

والعُزَّى فُعْلَى من العِزِّ، وهي تانيثُ الأعزِّ كالفضلى والأفضل، وهي اسمٌ صنمٍ. وقيل: شجرةٌ كانت تُعْبَدُ.

آ. (٢٠) قوله: ﴿وَمَنَاةٌ﴾: قرأ^(٢) ابن كثير «مناة» بهمزة مفتوحة بعد الألف، والباقون بألفٍ وحدها، وهي صخرةٌ كانت تُعْبَدُ من

(١) انظر: القرطبي ١٧/١٠٠، والنشر ٢/١٣٢، ٣٧٩، والمحتسب ٢/٢٩٤، والبحر ٨/١٦٠، والإنحاف ٢/٥٠١.

(٢) السبعة ٦١٥، والنشر ٢/٣٧٩، والتيسير ٢٠٤، والقرطبي ١٧/١٠١، والحجة ٦٨٥، والبحر ٨/١٦١.

دونِ اللَّهِ . فأَمَّا قِراءَةُ ابنِ كَثِيرٍ فاشتقاقُها مِنَ التَّوءِ ، وَهُوَ المَطَرُ لِأنَّهُمْ يَسْتَمَطِرُونَ عِنْدَها الأَنْواءَ ، وَوزنُها حِينْتِذِ مَفْعَلَةٍ فَالْفُها عَنِ واوٍ ، وَهَمزُها أَصْلِيَّةٌ ، وَمِيمُها زائِدَةٌ . وَأَنشَدُوا عَلى ذَلكَ^(١) :

٤١٣٠ - أَلَا هَلْ أَتَى تَيْمَ بْنَ عَبدِ مَناءَ
عَلَى النَّأْيِ فِيمَا بَيْنَنا ابْنَ تَمِيمٍ
وَقد أَتَكَرَّ أبو عَبيدِ قِراءَةَ ابنِ كَثِيرٍ ، وَقالَ : «لَمِ أَسْمَعِ الهَمزَ» . قَلتُ :
قَدِ سَمِعَهُ غَيرُهُ ، وَالبيتُ حُجَّةٌ عَلَيهِ .

وَأمَّا قِراءَةُ العَامَّةِ فاشتقاقُها مِنْ مَنَى يَمْنِي أَي : صَبَّ ؛ لِأَنَّ دَماءَ
النَّسائِكِ كانَتْ تُصَبُّ عِنْدَها ، وَأَنشَدُوا لِجَريرِ^(٢) :

٤١٣١ - أَزِيدَ مَناءَ تُوعِدُ يا بْنَ تَيْمٍ
تَأَمَّلْ أَيْنَ ناءَ بِكَ الوَعِيدُ

وَقالَ أبو البَقاء^(٣) : «وَألفه مِنْ ياءٍ لِقَوْلِكَ : مَنَى يَمْنِي إِذا قَدَّرَ ،
وَيَجوزُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الواوِ ، وَمِنهُ مَنوانٌ» فوزنُها عَلى قِراءَةِ القِصرِ فَعْلَةٌ .

«وَالأُخْرَى» صِفَةٌ لِمَناءَ . قالَ أبو البَقاء^(٤) : «وَالأُخْرَى توكِيدٌ ؛ لِأَنَّ
الثالِثَةَ لا تَكُونُ إِلاَّ أُخْرَى» . وَقالَ الزَمخَشَرِيُّ^(٥) : «وَالأُخْرَى ذَمٌّ وَهِيَ
المُتأخِرَةُ الوَضِيعَةُ المَقْدارِ ، كَقولِهِ : «قالَتْ أُخْرَاهِمُ»^(٦) أَي : وَضَعَاؤُهُم

(١) البيت لهويز الحارثي، وهو في اللسان (مني) والبحر ١٦١/٨ .

(٢) ديوانه ١٦٥ ، والمححر ٢٦٧/١٥ ، والبحر ١٦١/٨ .

(٣) الإملاء ٢٤٧/٢ .

(٤) الإملاء ٢٤٧/٢ .

(٥) الكشاف ٣٠/٤ .

(٦) الآية ٣٨ من الأعراف .

لأشرافهم، ويجوزُ أَنْ تكونَ الأُولِيَّةُ والتقدُّمُ عندهم لِبِلَاتٍ والعُزَّى. انتهى. وفيه نظر؛ لأنَّ الأخرى إنما تدلُّ على الغَيْرِيَّةِ وليس فيها تعرُّضٌ لمدح ولا ذمٍّ، فإنَّ جاء شيءٌ مِنْ هذا فلقريئةٍ خارجيةٍ. وقيل: الأخرى صفةٌ للعُزَّى؛ لأنَّ الثانيةَ أُخرى بالنسبة إلى الأولى. وقال الحسين ابن الفضل: «فيه تقديمٌ وتأخيرٌ» أي: العُزَّى الأخرى ومناة الثالثة، ولا حاجة إلى ذلك لأنَّ الأصلَ عدُّه.

و «أرأيت» بمعنى أخبرني فيتعدى لاثنين، أو لهما: اللات وما عطف عليها. والثاني: الجملة الاستفهامية مِنْ قوله: «ألكم الذَّكْرُ» فإن قيل: لم يعد من هذه الجملة ضميرٌ على المفعول الأول. فالجواب: أن قوله: «وله الأنثى» في قوة «وله هذه الأصنام» وإن كان أصلُ التركيب: ألكم الذَّكْرُ وله هُنَّ، أي: تلك الأصنام، وإنما أُوتِرَ هذا الاسمُ الظاهرُ لوقوعه رأسَ فاصلةٍ. / [1/822]

وقد جَعَلَ الزَّجَّاجُ^(١) المفعولَ الثاني محذوفاً فإنه قال: «وجهٌ تَلْفِيحٍ هذه الآية مع ما قبلها فيقول: أخبروني عن ألّهتكم هل لها شيءٌ من القدرة والعظمة التي وُصِفَ بها ربُّ العزّة في الآي السالفة» انتهى. فعلى هذا يكونُ قوله: «ألكم الذَّكْرُ» متعلقاً بما قبله من حيث المعنى، لا من حيث الإعراب. وجَعَلَ ابنُ عطية^(٢) الروية هنا بَصْرِيَّةً فقال: «وهي من رؤية العين؛ لأنّه أحال على أجرام مرئية، ولو كانت «أرأيت» التي هي استفْتاءٌ لم تتعدَّ» وهذا كلامٌ مُشْبِجٌ^(٣)، وقد تقدّم لك الكلامُ عليها مُشْبِعاً في الأنعام^(٤) وغيرها.

(١) معاني القرآن له ٧٢/٥.

(٢) المحرر ٢٦٥/١٥.

(٣) الكلام المشبج: المضطرب المعنى غير البين.

(٤) انظر: الدر المصون ٦١٥/٤.

آ. (٢٢) قوله: ﴿ضَيْزَى﴾: قرأ^(١) ابن كثير «ضَيْزَى» بهمزة ساكنة، والباقون بياء مكانها. وزيد بن علي «ضَيْزَى» بفتح الصاد والياء الساكنة. فأما قراءة العامة فيُحتمل أن تكون من ضازه يَصِيْزه إذا ضامه وجازَ عليه. فمعنى ضَيْزَى أي: جائزة. قال الشاعر^(٢):

٤١٣٢- ضازت بنو أسدٍ بحكمهم

إذ يجعلون الرأس كالذنب

وعلى هذا فتحتمل وجهين، أحدهما: أن تكون صفة على فعلى بضم الفاء، وإنما كُسرت الفاء لتصح الياء كبيض^(٣). فإن قيل: وأي ضرورة إلى أن نقدر أصلها ضم الفاء؟ ولم لا قيل: بأنها فعلى بالكسر؟ فالجواب أن سيويه^(٤) حكى أنه لم يرد في الصفات فعلى بكسر الفاء إنما وردَ بضمها نحو: حُبلى وأُنثى ورُبى^(٥) وما أشبهه. إلا أنه قد حكى غيره في الصفات ذلك، حكى ثعلب: «مشية حيكى»^(٦)، ورجل كَيْصَى^(٧). وحكى غيره: امرأة عِزْهى^(٨)، وامرأة سِغلى^(٩)، وهذا لا يُنْقَضُ لأن

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٦١٥، والنشر ١/٣٩٥، والتيسير ٢٠٤، والبحر

١٦٢/٨، والقرطبي ١٧/١٠٣، والحجة ٦٨٥.

(٢) البيت في الشعر المنسوب إلى امرئ القيس، وهو في ملحق ديوانه ٤٥٧، والقرطبي ١٧/١٠٣.

(٣) قال ابن عصفور: «جمع أبيض أصله يبيض نحو: حُمُر ثم قلبت الضمة كسرة» الممتع ٤٥٨.

(٤) الكتاب ٢/٣٧١.

(٥) الرُبى: الشاة التي وضعت حديثاً.

(٦) حيكى: مشية فيها تبختر.

(٧) رجل كَيْصَى: لثيم.

(٨) امرأة عِزْهى، ورجل عِزْهى: لثيم، أو الذي لا يقرب النساء.

(٩) امرأة سِغلى: صحابة بذيئة.

- النجم -

سيبويه^(١) يقول: حِكِيْ وَكِيْصِيْ كَقَوْلِهِ فِي «ضِيْزِيْ» لَتَصِحَّ الْيَاءُ، وَأَمَّا عِزْهِيْ وَسِعْلِيْ فَالْمَشْهُورُ فِيهِمَا: سِعْلَاةٌ وَعِزْهَاءَةٌ.

والوجه الثاني: أَنْ تَكُونَ مُصَدَّرًا كَذِكْرِيْ، قَالَ الْكَسَائِيُّ: يُقَالُ: ضَاَزَ يَضِيْزُ ضِيْزِيْ، كَذَكَرَ يَذْكَرُ ذِكْرِيْ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ ضَاَزَهُ بِالْهَمْزِ كَقِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيْرٍ، إِلَّا أَنَّهُ خُفِّفَ هَمْزُهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَصُوْلِ الْقُرَّاءِ كُلِّهِمْ إِبْدَالُ مِثْلِ هَذِهِ الْهَمْزَةِ يَاءً لَكِنهَا لُغَةٌ التَّزِمَتْ فِقَرُوْا بِهَا، وَمَعْنَى ضَاَزَهُ يَضَاَزُهُ بِالْهَمْزِ: نَقَصَهُ ظُلْمًا وَجَوْرًا، وَهُوَ قَرِيْبٌ مِنَ الْأَوَّلِ. وَمِمَّنْ جَوَّزَ أَنْ تَكُونَ الْيَاءُ بَدَلًا مِنْ هَمْزَةِ أَبُو عَيْدٍ، وَأَنْ يَكُونَ أَصْلُهَا ضُوْزِيْ بِالْوَاوِ لِأَنَّهُ سَمِعَ ضَاَزَهُ يَضُوْزُهُ ضُوْزِيْ، وَضَاَزَهُ يَضِيْزُهُ ضِيْزِيْ، وَضَاَزَهُ يَضَاَزُهُ ضَاَزًا، حَكَى ذَلِكَ كُلَّهُ الْكَسَائِيُّ، وَحَكَى أَبُو عَيْدٍ ضِيْزَتَهُ وَضِيْزَتَهُ بِكَسْرِ الْفَاءِ وَضَمِّهَا. وَكُسِرَتِ الضَّادُ مِنْ ضُوْزِيْ لِأَنَّ الضَّمَّةَ ثَقِيْلَةً مَعَ الْوَاوِ، وَفَعَلُوا ذَلِكَ لِيَتَوَصَّلُوا بِهِ إِلَى قَلْبِ الْوَاوِ يَاءً، وَأَنشَدَ الْأَخْفَشُ عَلَى لُغَةِ الْهَمْزِ^(٢):

٤١٣٣- فَإِنْ تَنَأَّ عَنَّا نَتَقِصُّكَ وَإِنْ تَغَبَّ

فَسَهْمُكَ مَضُوْزٌ وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ

و«ضِيْزِيْ» فِي قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيْرٍ مُصَدَّرٌ وَصِفَ بِهِ، وَلَا يَكُونُ وَصْفًا أَصْلِيًّا لِمَا تَقَدَّمَ عَنْ سَيْبُوِيْهِ. فَإِنْ قِيلَ: لِمَ لَا قِيلَ فِي «ضِيْزِيْ» بِالْكَسْرِ وَالْهَمْزِ: إِنَّ أَصْلَهُ ضِيْزِيْ بِالضَّمِّ فَكُسِرَتِ الْفَاءُ كَمَا قِيلَ فِيهَا مَعَ الْيَاءِ؟ فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَا مُوْجِبَ هُنَا لِلتَّغْيِيْرِ؛ إِذِ الضَّمُّ مَعَ الْهَمْزِ لَا يُسْتَشْقَلُ

(١) الْكِتَابُ ٣٧١/٢.

(٢) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى قَائِلِهِ، وَهُوَ فِي اللِّسَانِ (ضَاَزَ)، وَالْقُرْطُبِيُّ ١٧/١٠٣.

استثقاله مع الياء الساكنة، وُسْمِعَ منهم «ضَوْزَى» بضم الضاد مع الواو أو الهمزة.

وأما قراءة زيد^(١) فَتَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ مُصَدَّرًا وَصِفَ بِهِ كَدَعُوِيٌّ، وَأَنْ تَكُونَ صِفَةً كَسَكْرَى وَعَطَشَى^(٢).

آ. (٢٣) قوله: ﴿إِنْ هِيَ﴾: في «هي» وجهان، أحدهما: أنها ضميرٌ للأصنام أي: وما هي إلا أسماءٌ ليس تحتها في الحقيقة مُسَمَّياتٌ في الحقيقة لأنكم تَدْعُونَ الإلهية لِمَا هُوَ أَعْدُّ شَيْءٍ مِنْهَا وَأَشَدُّ مَنَافَاةً لَهَا، كقوله: «مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا»^(٣). والثاني: أن تكون ضميرَ الأسماءِ، وهي اللاتُ والعزَّى ومناة، وهم يَقْصِدُونَ بِهَا أَسْمَاءَ الآلهة، يعني: وما هذه الأسماءُ إلا أسماءٌ سَمَّيْتُمُوهَا بهواكم وشهواتكم ليس لكم على صحة تَسْمِيَّتِهَا بُرْهَانٌ تَتَعَلَّقُونَ بِهِ، قاله الزمخشري^(٤). وقال أبو البقاء^(٥): «أسماء» يجب أن يكون المعنى: ذواتُ أسماءٍ: لقوله: «سَمَّيْتُمُوهَا» لأنَّ الاسمَ لَا يُسَمَّى».

قوله: «إِنْ يَتَّبِعُونَ» العامةُ على الغيبة التفاتاً من خطابهم إلى الغيبة عنهم تحقيراً لهم. وقرأ^(٦) عبد الله/ وابن عباس وطلحة وعيسى بن عمر [٨٢٢/ب] وابن وثاب بالخطاب، وهو حسنٌ موافقٌ.

(١) ضَيْرَى.

(٢) انظر في مسألة ضيرى: الأصول ٢٦٧/٣، وأدب الكاتب ٥٩٣، وابن يعيش ٩٧/١٠، والمنصف ١٦١/٢، والممتع ٤٩٣، وشرح الشافية ٨٥/٣.

(٣) الآية ٤٠ من يوسف.

(٤) الكشاف ٣١/٤.

(٥) الإملاء ٢٤٧/٢.

(٦) القرطبي ١٠٣/١٧، والبحر ١٦٢/٨.

قوله: «وما تَهَوَى الْأَنْفُسُ» نَسَقَ عَلَى الظَّنِّ، و «ما» مصدرية، أو بمعنى الذي.

قوله: «ولقد جاءهم مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى» يجوزُ أَنْ يَكُونَ حَالاً مِنْ فاعِلٍ «يَتَّبِعُونَ» أي: يَتَّبِعُونَ الظَّنَّ وَهَوَى النَّفْسِ فِي حَالِ تَنَافِي ذَلِكَ وَهِيَ مَجِيءُ الْهُدَى مِنْ عِنْدِ رَبِّهِمْ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اعْتِرَاضاً فَإِنَّ قَوْلَهُ: «أَمْ لِلْإِنْسَانِ» متصلٌ بقوله: «وما تَهَوَى الْأَنْفُسُ» وَهِيَ أَمْ الْمُنْقَطِعَةُ فَتَقَدَّرَ بِبَلِّ وَالْهَمْزَةُ عَلَى الصَّحِيحِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١): «وَمَعْنَى الْهَمْزَةِ فِيهَا الْإِنْكَارُ أَي: لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ مَا تَمَنَّى».

آ. (٢٦) قوله: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ﴾: كم هنا خبرية تفيد التكثير، ومحلها الرفع على الابتداء «ولا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ» هو الخبر. والعامَّةُ على إفراد الشفاعة وَجُمِعَ الضَّمِيرُ اعْتِبَاراً بِمَعْنَى مَلَكٍ وَبِمَعْنَى «كم». وزيد بن علي^(٢) «شفاعته» بإفرادها اعتبر لفظ «كم»، و «مَلَكٌ». وابن مقسم «شفاعاتهم» بجمعها. و «شيئاً» مصدرٌ أي: شيئاً من الإغناء.

آ. (٢٨) قوله: ﴿وما لهم به﴾: أي: بما يقولون أو بذلك. وقال مكي^(٣): «الهاءُ تعود على الاسم لأنَّ التسميةَ والاسمَ بمعنى». وقرأ^(٤) أُبَيُّ «بها» أي: بالملائكة أو بالتسمية، وهذا يَقْوِي قولَ مكي.

آ. (٣٠) قوله: ﴿ذَلِكَ مَبْلَغُهُمْ﴾: قال الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥): «هو

(١) الكشاف ٣١/٤.

(٢) انظر في قراءتها: البحر ١٦٣/٨.

(٣) مشكل الإعراب ٢٨/٢.

(٤) الكشاف ٣٢/٤.

(٥) الكشاف ٣٢/٤.

اعتراض أي: فأعرض عنه ولا تُقابله، إنَّ ربك هو أعلمُ [بالضالِّ]»^(١). قال الشيخ^(٢): «كأنه يقول: هو اعتراضٌ بين «فأعرضُ» وبين «إنَّ ربك»، ولا يظهر هذا الذي يقوله من الاعتراضِ». قلت: كيف يقول: كأنه يقول هو اعتراضٌ وما بمعنى التشبيه، وهو قد نصَّ عليه وصرَّح به فقال: أي فأعرضُ عنه ولا تقابله، إنَّ ربك؟ وقوله: «ولا يَظْهَرُ»، ما أدري عدم الظهورِ مع ظهور أنَّ هذا علةٌ لذلك، أي: قوله: «إنَّ ربَّك» علةٌ لقوله: «فأعرضُ» والاعتراضُ بين العلةِ والمعلولِ ظاهرٌ، وإذا كانوا يقولون: هذا معترضٌ فيما يجيءُ في أثناءِ قصةٍ فكيف بما بين علةٍ ومعلولٍ؟

وقوله: «أعلمُ بمنَّ ضلَّ» جوَّزَ مكي^(٣) أن يكونَ على بابِه من التفصيلِ أي: هو أعلمُ من كلِّ أحد، بهذين الوصفينِ وبغيرهما، وأنَّ يكونَ بمعنى عالمٍ وتقدَّم نظيرُ ذلك مراراً^(٤).

آ. (٣١) قوله: ﴿لِيَجْزِيَ﴾: في هذه اللامِ أوجهٌ، أحدها: أن تتعلَّقَ بقوله: «لا تُغني شفاعتُهم» ذكره مكي^(٥). وهو بعيدٌ من حيث اللفظُ ومن حيث المعنى. الثاني: أن تتعلَّقَ بما دلَّ عليه قوله: «ولله ما في السموات» أي: له ملكُهما يُضِلُّ من يشاء ويَهْدِي من يشاء ليجزي المحسنَ والمسيءَ. الثالث: أن تتعلَّقَ بقوله: «بمنَّ ضلَّ وبمنَّ اهتدى». واللامُ للضرورةِ أي: عاقبة أمرهم جميعاً للجزاءِ بما عملوا، قال معناه

(١) زيادة من «الكشاف».

(٢) البحر ١٦٤/٨.

(٣) إعراب المشكل ٣٣٢/٢.

(٤) نحو قوله تعالى: «وهو أعلمُ بمنَّ اهتدى».

(٥) إعراب المشكل ٣٣٢/٢، ولم يقل به وإنما نقله عن غيره.

الزمخشري^(١). الرابع: أن تتعلّق بما دلّ عليه قوله: «أعلمُ بمنّ ضلّ» أي: حفِظ ذلك ليجزي، قاله أبو البقاء^(٢). وقرأ^(٣) زيد بن علي «لنجزي، ونجزي» بنون العظمة، والباقون بياء الغيبة.

آ. (٣٢) قوله: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ﴾: يجوزُ أن يكون منصوباً بدلاً أو بياناً أو نعتاً للذين أحسنوا، وبإضمار أعني، وأن يكون خبر مبتدأ مضمّر أي: هم الذين، وقد تقدّم الخلاف في «كباثر» و«كبير الإثم»^(٤).

قوله: «إِلَّا اللَّمَمَ» فيه أوجه، أحدهما: أنه استثناءٌ منقطعٌ لأنَّ اللَّمَمَ الصغائرُ، فلم تندرج فيما قبلها، قاله جماعة^(٥) وهو المشهور. الثاني: أنه صفةٌ و«إِلَّا» بمنزلة «غير» كقوله: «لو كان فيهما آلهةٌ إِلَّا اللَّهُ»^(٦) أي: كباثر الإثم والفواحش غير اللمم. الثالث: أنه متصلٌ وهذا عند مَنْ يُفسّر اللمم بغير الصغائر، والخلاف مذکور في التفسير. وأصلُ اللَّمَمِ: ما قلَّ وصغُر، ومنه اللَّمَمُ وهو المَسُّ من الجنون، وألَمَّ بالمكان قلَّ لُبُّه به، ألَمَّ بالطعام أي: قلَّ أكله منه. وقال أبو العباس: «أصلُ اللَّمَمِ: أن يُلَمَّ بالشيء من غير أن يركبه يقال: ألَمَّ بكذا إذا قاربه، ولم يُخالطه». وقال الأزهري^(٧): «العربُ تستعمل الإلمامَ في معنى الدنوِّ والقرب». وقال جرير^(٨):

(١) الكشاف ٣٢/٤.

(٢) الإملاء ٢٤٧/٢.

(٣) الإتحاف ٥٠٢/٢، والبحر ١٦٤/٨.

(٤) انظر إعرابه للآية ٣٧ من الشورى.

(٥) وهو قول أبي عبيدة في المجاز ٢٣٧/٢، والنحاس في إعرابه ٢٧١/٣.

(٦) الآية ٢٢ من الأنبياء.

(٧) تهذيب اللغة ٣٤٨/١٥.

(٨) ديوانه ٥١٢، والبحر ١٥٥/٨.

- النجم -

٤١٣٤- بنفسِي مَنْ تَجِبُّهُ عَزِيْزٌ
عَلَيَّ وَمَنْ زِيَارَتُهُ لِمَامٌ
وقال آخر^(١):

٤١٣٥- مَتَى تَأْتِنَا تُلِمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا
تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأَجَّجَا
وقال آخر^(٢):

٤١٣٦- لِقَاءُ أَخِلَاءِ الصَّفَاءِ لِمَامٌ

.....

ومنه لَمَّةُ الشَّعْرِ لِمَا دُونَ الْوَفْرَةِ.

قوله: «أَجَنَّةٌ» جمع جَنِين، وهو الحَمْلُ فِي البَطْنِ لاسْتِتَارِهِ. وَجَنِين
وَأَجَنَّةٌ كَسْرِيرٍ وَأَسْرَةٍ.

آ. (٣٤) قوله: ﴿وَأَكْدَى﴾: أصله مِنْ أَكْدَى الحَافِرُ إِذَا حَفَرَ
شَيْئًا فَصَادَفَ كُذْبَةً مَنَعَتْهُ مِنَ الحَفْرِ، وَمِثْلُهُ أَجْبَلَ أَي: صَادَفَ جِبَلًا مَنَعَهُ
مِنَ الحَفْرِ، وَكُدَيْتٌ أَصَابِعُهُ: كَلَّتْ مِنَ الهِزِّ، ثُمَّ اسْتُعْمِلَ فِي كُلِّ مَنْ [١/٨٢٣]
طَلَبَ شَيْئًا، فَلَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ أَوْ لَمْ يُتَمِّمْهُ. وَأَرَأَيْتَ بِمَعْنَى أَخْبِرْنِي.

آ. (٣٥) و﴿أَعْنَدَهُ عِلْمٌ﴾: هُوَ المَفْعُولُ الثَّانِي. وَالمَفْعُولُ
الأوَّلُ مَحذُوفٌ اِقْتِصَارًا لِأَعْطَى.

(١) تقدم برقم ١٧٣.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في شواهد الكشاف ٥٤٠/٤، والبحر ١٥٥/٨، وعجزه:

وكلُّ وصالِ الغانِيَاتِ دِمَامٌ

قوله: «فهو يرئى» هذه الجملة مترتبة على ما قبلها ترتباً ظاهراً. وقال أبو البقاء^(١): «فهو يرئى» جملة اسمية واقعة موقع الفعلية. والأصل: أعنده علمُ الغيبِ فيرى. ولو جاء على ذلك لكان نصباً على جواب الاستفهام انتهى. وهذا لا حاجة إليه مع ظهور الترتب بالجملة الاسمية، وقد تقدّم له نظيرُ هذا الكلام في موضع آخر وتقدّم الردُّ عليه.

آ. (٣٧) قوله: ﴿وإبراهيمَ﴾: عطفٌ على «موسى»، وإنما خصَّ هذين النبيين عليهما السلام بالذكر؛ لأنه كان بين إبراهيم وموسى يُؤخذ الرجلُ بجريرة غيره، فأولُ مَنْ خالفهم إبراهيم عليه السلام. و«أم»^(٢) منقطعة أي: بل ألم يبتأ. والعامَّة على «وفى» بالتشديد. وقرأ^(٣) أبو أمامة الباهلي^(٤) وسعيد بن جبير وابن السَّمِيع «وفى» مخففاً. وقد تقدّم أن فيه ثلاث لغات^(٥)، وأطلق التوفية والوفاء ليتناولوا كلَّ ما وفى به.

آ. (٣٨) قوله: ﴿الآ تَزُرُ﴾: «أن» مخففة من الثقيلة، واسمها محذوفٌ هو ضميرُ الشأن. ولا تزرُ هو الخبرُ وجيءَ بالنفي لكون الخبر جملة فعلية متصرفة غير مقرونة بـ«قد»، كما تقدّم تحريره في المائدة. و«أن» وما في حيزها فيها قولان، أظهرهما: الجرُّ بدلاً من «ما» في قوله: «بما في صُحف». والثاني: الرفعُ خبراً لمبتدأ مضمرة أي: ذلك أن

(١) الإملاء ٢/٢٤٨.

(٢) في الآية ٣٦.

(٣) الإنحاف ٢/٥٠٢، والبحر ٨/١٦٧، والمحتسب ٢/٢٩٤، والقرطبي ١١٣/١٧.

(٤) صدي بن عجلان. صحابي، نزل حمص، روى له الجماعة. توفي سنة ٨٦. انظر: تهذيب الكمال ٢/٦٠٦.

(٥) انظر: الدر المصون ١/٣١٢. واللغات هي: أوفى، ووفى، ووفى.

لا تَرَرُ أو هو أن لا تَرَرُ، وهو جوابٌ لسؤالٍ مقدر كأنَّ قائلاً قال: وما في صُخْفهما؟ فأجيب بذلك. قلت: ويجوزُ أن يكونَ نصباً بإضمار أعني جواباً لذلك السائل. وكلُّ موضعٍ أُضْمِرَ فيه هذا المبتدأ لهذا المعنى أُضْمِرَ فيه هذا الفعل.

آ. (٣٩ - ٤٠) قوله: ﴿وَأَنْ لَيْسَ﴾: هي المخففة أيضاً. ولم يُفصلَ هنا بينها وبين الفعلِ لأنه لا يَتَصَرَّفُ. ومحلُّها الجرُّ أو الرفعُ أو النصبُ لعطفِها على أن قبلها، وكذلك محلُّ «وَأَنَّ سَعِيَه» و«يُرَى» مبني للمفعول فيجوزُ أن يكونَ من البصرية أي: يُبْصِرُ، وأن يكونَ من العِلْمِيَّةِ، فيكونُ الثاني محذوفاً أي: يُرَى حاضراً، والأوَّلُ أوضح. وقال مكي^(١): «وأجاز الزجاج^(٢) «يُرَى» بفتح الياء على إضمارِ الهاءِ أي: سوف يراه، ولم يُجزه الكوفيون لأنَّ سَعِيَه يَصِيرُ قد عملَ فيه «أَنَّ» و«يُرَى» وهو جائزٌ عند المبرد وغيره؛ لأن دخولَ «أَنَّ» على «سَعِيَه» وعملها فيه يدلُّ على أن الهاء المحذوفة من «يُرَى»، وعلى هذا جَوَزَ البصريون: «إنَّ زيدا ضربتُ» بغير هاء». قلت: وهو خلافٌ ضعيفٌ؛ توهموا أن الاسمَ تَوَجَّه عليه عاملان مختلفان في الجنسية، وإنما قلتُ في الجنسية لأنَّ رأيَ بعضهم أنه يُعْمَلُ فعلين في معمولٍ واحدٍ، ومنه بابُ التنازع في بعض صورهِ نحو: قام وقعد زيدٌ، وضربتُ وأكرمتُ عمراً، وأن يعملَ عاملٌ واحدٌ في اسمٍ وفي ضميره معاً نحو: «زيداً ضربته» في باب الاشتغال، وهذا توهمٌ باطلٌ لأنَّا نقولُ «سَعِيَه» منصوبٌ بـ «أَنَّ»، و«يُرَى» متسلِّطٌ على ضميره المقدر.

(١) إعراب المشكل ٣٣٣/٢.

(٢) معاني القرآن للزجاج ٧٦/٥.

قلت: فظاهرُ هذا أنه لم يُقرأ به^(١)، وقد حكى أبو البقاء^(٢) أنه قُرِيَ به شاذًّا، ولكنه ضَعَّفَهُ مِنْ جِهَةِ أُخْرَى فَقَالَ: «وَقُرِيَ بِفَتْحِ الْيَاءِ وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى اسْمِ «أَنَّ» وَهُوَ السَّعْيُ، وَالضَّمِيرُ الَّذِي فِيهِ لِلْهَاءِ، فَيَقِي الْأِسْمُ بِغَيْرِ خَبَرٍ، وَهُوَ كَقَوْلِكَ: «إِنَّ غَلَامَ زَيْدٍ قَامَ» وَأَنْتَ تَعْنِي: قَامَ زَيْدٌ، فَلَا خَبَرَ لْغَلَامٍ. وَقَدْ وُجِّهَ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: سَوْفَ يَرَاهُ فَتَعُودُ الْهَاءُ عَلَى السَّعْيِ وَفِيهِ بُعْدٌ» انتهى. وليت شعري كيف توهم المانع المذكور، وكيف نظره بما ذكر؟ ثم أيُّ بُعْدٍ في تقدير: سوف يرى سعي نفسه؟ وكأنه اطلع على مذهب الكوفيين في المنع إلا أن المُدْرَكَ غيرُ المُدْرَكِ.

آ. (٤١) قوله: ﴿ثُمَّ يُجْزَاهُ﴾: يجوزُ فيه وجهان، أظهرهما: أن الضميرَ المرفوعَ عائدٌ على الإنسان، والمنصوبَ عائدٌ على سعيه. والجزاء مصدرٌ مبينٌ للنوع. والثاني: قال الزمخشري^(٣): «ويجوزُ أن يكونَ الضميرُ للجزاء، ثم فسره بقوله «الجزاء»، أو أبدله عنه كقوله: «وَأَسْرُوا النَجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا»^(٤). قال الشيخ^(٥): «وإذا كان تفسيراً للضميرِ المنصوبِ في «يُجْزَاهُ» فعلى ماذا ينتصبُ، وأما إذا كان بدلاً فهو [٨٢٣/ب] مِنْ بَدَلِ الظَّاهِرِ/ مِنَ المَضْمَرِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ خِلَافٍ وَالصَّحِيحُ الْمَنْعُ».

قلت: العجبُ كيف يقولُ: فعلى ماذا ينتصبُ؟ وانتصابه من

(١) أي بـ «يَرَى».

(٢) الإملاء ٢/٢٤٨.

(٣) الكشاف ٤/٣٣.

(٤) الآية ٣ من الأنبياء

(٥) البحر ٨/١٦٨.

وجَهَيْن، أحدهما: - وهو الظاهرُ البين - أن يكونَ عطفَ بيانٍ، وعطفُ البيانِ يَصْدُقُ عليه أنه مُفسَّرٌ، وهي عبارةٌ سائغةٌ شائعةٌ. والثاني: أن يتصَبَّ بإضمارِ أعني، وهي عبارةٌ سائغةٌ أيضاً يُسْمَوْنَ مثلَ ذلك تفسيراً. وقد مَنَعَ أبو البقاء^(١) أن يتصَبَّ الجزاءُ الأوفى على المصدرِ، فقال: «الجزاءُ الأوفى هو مفعولٌ يُجزاه» وليس بمصدرٍ لأنَّه وَصَفَه بالأوفى، وذلك من صفةِ المَجْزِيِّ به لا من صفةِ الفعلِ». قلت: وهذا لا يَتَعَدُّ عن الغلطِ؛ لأنه يلزمُ أن يتعدَّى يُجزى إلى ثلاثةِ مفاعيلٍ. بيانه: أنَّ الأولَ قام مقامَ الفاعلِ، والثاني: الهاءُ التي هي ضميرُ السعي، والثالث: الجزاءُ الأوفى. وأيضاً فكيف يَنْتَظِمُ المعنى؟ وقد يُجاب عنه: بأنه أراد أنه بدلٌ من الهاءِ كما تقدَّم نقلُه عن الزمخشريِّ فيصِحُّ أن يُقالَ: هو مفعولٌ «يُجزاه»، فلا يتعدَّى لثلاثةٍ حينئذٍ، إلا أنه بعيدٌ من غرضه، ومثلُ هذا إلغازٌ. وأمَّا قوله: «والأوفى ليس من صفاتِ الفعلِ ممنوعٌ^(٢)»، بل هو من صفاته مجازٌ، كما يُوصفُ به المَجْزِيُّ به مجازاً، فإن الحقيقةَ في كليهما متفيةٌ، وإنما المُتَّصِفُ به حقيقةُ المُجَازِيِّ.

آ. (٤٢) قوله: ﴿وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ﴾: العائمةُ على فتح هذه الهمزة وما عطفَ عليها بمعنى: أن الجميعَ في صُحُفِ موسى وإبراهيمَ. وقرأ^(٣) أبو السَّمَّالِ بالكسرِ في الجميعِ على الابتداء. وقوله: «أضحك وأبكى» وما بعده: هذا يُسمِّيه البيانون الطباقةَ والتضادَّ، وهو نوعٌ من البديع، وهو أن يُذكَرَ ضدان أو نقيضان أو متنافيان بوجهٍ من الوجوه.

(١) الإملاء ٢/٢٤٨.

(٢) الألفصح: ممنوع.

(٣) البحر ٨/١٦٨.

آ. (٤٨) قوله: «أَقْنَى»: قال الزمخشري^(١): «أعطى القُنْيَةَ وهي المال الذي تَأْتَلْتَهُ^(٢) وَعَزَمْتَ أَنْ لَا يَخْرُجَ مِنْ يَدِكَ». قال الجوهري^(٣): «قَنِيَ الرَّجُلُ يَقْنِي قِنْيًا، مِثْلُ: غَنِيَ يَغْنِي غِنًى». ثم يتعدى بتغيير الحركة فيقال: قَنَيْتُ مَالًا أَي: كَسَبْتُهُ، وهو نظير: شَتَرْتُ عَيْنَهُ بِالْكَسْرِ وَشَتَرَهَا اللَّهُ بِالْفَتْحِ، فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْهَمْزَةُ أَوْ التَّضْعِيفُ اكْتَسَبَ مَفْعُولًا ثَانِيًا فيقال: أَقْنَاهُ اللَّهُ مَالًا، وَقَنَاهُ إِيَّاهُ أَي: أَكْسَبَهُ إِيَّاهُ، قال الشاعر^(٤):

٤١٣٧- كَمِ مِنْ غِنْيِي أَصَابَ الدَّهْرُ ثَرْوَتَهُ

وَمِنْ فَقِيرٍ تَقْنَى بَعْدَ إِقْلَالِ

أَي: تَقْنَى مَالًا، فَحَذَفَ الثَّانِي، وَحُذِفَ مَفْعُولًا أُغْنَى وَأَقْنَى؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ نِسْبَةَ هَذَيْنِ الْفَعْلَيْنِ إِلَيْهِ وَحَدَهُ وَكَذَلِكَ فِي بَاقِيهَا.

وَأَلْفُ «أَقْنَى» عَنْ يَاءٍ لِأَنَّهُ مِنَ الْقُنْيَةِ قَالَ^(٥):

٤١٣٨- أَلَا إِنَّ بَعْدَ الْعُدْمِ لِلْمَرْءِ قُنْيَةً

وقيل: أَقْنَى أَرْضَى. قال الراغب^(٦): «وتحقيقه: أَنَّهُ جَعَلَ لَهُ قُنْيَةً مِنَ الرِّضَا وَقُنْيْتُ كَذَا وَأَقْنَيْتُهُ قَالَ^(٧)».

(١) الكشاف ٣٤/٤.

(٢) تأتل: ثبت وادخره صاحبه.

(٣) الصحاح (قنا) ٦/٢٤٦٨.

(٤) لم أهدأ إلى قائله، وهو في البحر ٨/١٥٥، والمحزر ١٥/٢٨٣.

(٥) تقدم برقم ٤١٥. وضبط القاف بالضم والكسر.

(٦) المفردات ص ٤١٤.

(٧) البيت لحاتم وصدوره:

قَنَيْتُ حَيَّائِي عِفَّةً وَتَكْرُمًا

آ. (٤٩) قوله: ﴿رَبُّ الشُّعْرَى﴾: الشُّعْرَى في لسان العرب كوكبان يُسَمَّى أحدهما: الشُّعْرَى العَبُور، وهو المرادُ في الآيةِ الكريمةِ فَإِنَّ خُرَاعَةَ كانت تَعْبُدُهَا، وَسَنَّ عِبَادَتَهَا أبو كَبْشَةَ رجلٌ مِنْ ساداتِهِمْ، وكانت قريشٌ تقولُ لرسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أبو كَبْشَةَ تشبيهاً بذلك الرجل، في أنه أَخَذَتْ ديناً غيرَ دينهم. والشُّعْرَى العَبُور تَطْلُعُ بعد الجوزاءِ في شِدَّةِ الحرِّ، ويُقالُ لها: مِرْزَمُ الجَوْزَاءِ وَيُسَمَّى كَلْبَ الجَبَّارِ. والثاني: / الشُّعْرَى العُمَيْصَاءُ، وهي التي في الذَّرَاعِ. وسبب تسميتها [١/٨٢٤] بذلك ما زَعَمْتَهُ العربُ: مِنْ أَنَّهما كانا أُخْتَيْنِ أو زوجَيْنِ لسهيلٍ، فانحدر سهيلٌ إلى اليمنِ، فَاتَّبَعْتَهُ الشُّعْرَى العَبُورُ فَعَبَّرَتْ المَجْرَةَ فَسُمِّيَتْ العَبُورُ، وَأقامَتِ العُمَيْصَاءُ، وَبَكَتْ لِفَقْدِهِ حتى غَمَصَتْ عَيْنُها، ولذلك كانت أَخْفَى من العَبُورِ.

آ. (٥٠) قوله: ﴿عَاداً الْأُولَى﴾: اعْلَمْ أَنَّ هذه الآيةَ الكريمةَ مِنْ أَشْكَلِ الآياتِ نَقْلاً وتوجيهاً، وقد يَسَّرَ اللهُ تعالى تحريرَ ذلك كُلِّهِ بحولِهِ وقوته فأقول: إِنَّ القراءَ^(١) اختلفوا في ذلك على أربعِ رُتَبٍ، إحداها: قرأ ابن كثير وابن عامر والكوفيون «عاداً الأولى» بالتونين مكسوراً

= إذا قلَّ مالي أو نُكِبْتُ بِنَكْبَةٍ

وليس في ديوانه، وهو في المفردات ٤١٤، وعمدة الحفاظ ٤٧٠، وقنيت في البيت وردت بالكسر.

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٦١٥، والنشر ١/٤١٠، والحجة ٦٨٧، والقرطبي ١٢٠/١٧، والبحر ٨/١٦٩، والتيسير ٢٠٤.

وسكون اللام وتحقيق الهمزة بعدها، هذا كله في الوصل فإذا وقفوا على «عاداً» وابتدؤوا بـ «الأولى» فقياسهم أن يقولوا «الأولى» بهمزة الوصل وسكون اللام وتحقيق الهمزة.

الثانية: قرأ قالون «عاداً لُولِي» بإدغام التنوين في اللام، ونقل حركة الهمزة إلى لام التعريف، وهمز الواو، هذا في الوصل. وأمّا في الابتداء بالأولى فله ثلاثة أوجه، الأول: «لُولِي» بهمزة وصل، ثم بلام مضمومة، ثم بهمزة ساكنة. الثاني: «لُولِي» بلام مضمومة ثم بهمزة ساكنة. الثالث: كابتداء ابن كثير ومن معه.

الثالثة: قرأ ورش «عاداً لُولِي» بإدغام التنوين في اللام ونقل حركة الهمزة إليها كقالون، إلا أنه أبقى الواو على حالها غير مبدلة همزة هذا في الوصل. وأمّا في الابتداء بها فله وجهان: «لُولِي» بالهمزة والنقل، و«لُولِي» بالنقل دون همز وصل، والواو ساكنة على حالها في هذين الوجهين.

الرابعة: قرأ أبو عمرو كورشٍ وضلاً وابتداءً سواءً بسواء، إلا أنه يزيد عليه في الابتداء بوجه ثالث، وهو وجه ابن كثير ومن ذكر معه، فقد تحصّل أن لكل من قالون وأبي عمرو في الابتداء ثلاثة أوجه، وأن لورش وجهين. فتأمل ذلك فإن تحريره صعب المأخذ من كتب القراءات. هذا ما يتعلّق بالقراءات.

وأما توجيهها فيوقف على معرفة ثلاثة أصول، الأول: حكم التنوين إذا وقع بعده ساكن. الثاني: حكم حركة النقل. الثالث: أصل «لُولِي» ما هو؟ أمّا الأول فحكم التنوين الملاقي أن يُكسّر لالتقاء الساكنين نحو:

- النجم -

«قل هو الله أحد الله»^(١) أو يُحذف تشبيهاً بحرفِ العلةِ قراءةً «أحدُ الله الصمد»^(٢)، وكقولِ الشاعر^(٣):

..... ٤١٤٠ -

ولا ذاكَرَ اللّٰهَ إِلَّا قَلِيلاً

وهو قليلٌ جداً، وقد مضى تحقيقُه. وأمّا الثاني فإنَّ للعرب في الحركة المنقولة مذهبين: الاعتدادَ بالحركة، وعدمَ الاعتدادِ بها، وهي اللغةُ العالية. وأمّا الثالثُ^(٤) فأوّلِي تأنيثُ أوّل، وقد تقدّم الخلافُ في أصله مستوفى في أوّلِ هذا التصنيفِ فعليك باعتبارِه. إذا تقرّرتْ هذه الأصولُ الثلاثةُ فأقولُ:

أمّا قراءةَ ابنِ كثيرٍ ومنَ معه فإنهم صرفوا «عاداً»: إمّا لأنه اسمٌ للحَيِّ أو الأبِ فليس فيه ما يمنعه، وإمّا لأنّه وإن كان مؤنثاً اسماً للقبيلة أو الأمّ، إلّا أنّه مثلُ هِنْدٍ ودَعْدٍ فيجوزُ فيه الصرفُ وعدمُه فيكونُ كقوله^(٥):

٤١٤١ - لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِثْرَهِهَا

دَعْدٌ وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدٌ فِي الْعُلْبِ

فصرفها أولاً ومنعها ثانياً، ولم يتقلوا حركةَ الهمزةِ إلى لامِ التعريفِ فالتقى ساكنان، فكسروا التنوينَ لالتقائهما على ما هو المعروفُ من

(١) الآية ١ من الإخلاص.

(٢) وهي قراءة أبي عمرو في رواية هارون. انظر: السبعة ٧٠١.

(٣) تقدم برقم ١٥٠٤.

(٤) أي الأصل الثالث من الأصول الثلاثة التي أشار إليها.

(٥) تقدم برقم ٥٠٢.

اللغتين وحذفوا همزة الوصل من «الأولى» للاستغناء عنها بحركة التنوين
وَصَلًّا فإذا ابتدؤوا بها احتاجوا إلى همزة الوصل فأتوا بها فقالوا: الأولى
[ب/٨٢٤] كنظيرها/ من هَمَزَاتِ الوصلِ. وهذه قراءة واضحة لا إشكال فيها ومن ثم
اختارها الجَمُّ الغَفِيرُ.

وأما قراءة^(١) مَنْ أدغم التنوين في لام التعريف وهما نافع
وأبو عمرو مع اختلافهما في أشياء كما تقدّم بيانه فوجهه الاعتداد بحركة
النقل؛ وذلك أن مَنْ العرب مَنْ إذا نَقَلَ حركة الهمزة إلى ساكنٍ قبلها
كلام التعريف عاملها معاملة ساكنة، ولا يَعْتَدُّ بحركة النقل، فيكسرُ
الساكنَ الواقعَ قبلها، ولا يُدْغِمُ فيها التنوين، ويأتي قبلها بهمزة الوصلِ
فيقول: لم يَذْهَبِ لَحْمَرٌ، ورأيت زياداً لَعَجَمٌ، من غير إدغام التنوين،
وَالْحَمْرُ وَالْعَجَمُ بهمزة الوصل لأن اللام في حكم السكون، وهذه هي
اللغة المشهورة. ومنهم مَنْ يَعْتَدُّ بها، فلا يكسر الساكن الأول، ولا يأتي
بهمزة الوصلِ، ويُدْغِمُ التنوين في لام التعريف فيقول: لم يَذْهَبِ لَحْمَرٌ
بسكون الباء، وَلَحْمَرٌ وَلَعَجَمٌ من غير همزٍ، وزيادٌ لعجم بتشديد اللام،
وعلى هذه اللغة جاءت هذه القراءة، هذا من حيث الإجمال.

وأما من حيث التفصيل فأقول: أمّا قالون فإنه نَقَلَ حركة الهمزة إلى
لام التعريف، وإن لم يكن من أصله النقل لأجل قُضْدِهِ التَخْفِيفَ
بالإدغام، وَلَمَّا نَقَلَ الحركةَ اعْتَدَّ بها، إذ لا يمكن الإدغام في ساكنٍ ولا
ما هو في حُكْمِهِ.

وأما همزة الواو ففيه وجهان منقولان، أحدهما: أن تكون أولى
أصلها عنده وُوَلَّى مِنْ وَآلِ أَي: نجا، كما هو قول الكوفيين، ثم أَبْدَلَ

(١) «عاداً لُوَلَّى».

الواو همزة لأنها واوٌ مضمومةٌ، وقد تقدّم لك أنها لغةٌ مطردةٌ، فاجتمع همزتان ثانيتهما ساكنةٌ فَوَجَبَ قلبُها واواً نحو: «أُوْمِنُ»، فلمَّا حُدِفَتْ الهمزةُ الأولى بسببِ نَقْلِ حركتها رَجَعَتْ الثانيةُ إلى أصلها من الهمزة لأنها إنما قُلبت واواً من أجلِ الأولى، وقد زالت، وهذا كما رأيتَ تكَلَّفْتُ لا دليلَ عليه. والثاني: أنه لَمَّا نَقَلَ الحركةَ إلى اللامِ صارتِ الضمةُ قبل الواوِ كأنها عليها، لأنَّ حركةَ الحرفِ بين يديه، فأبدل الواوِ همزةً كقولهِ^(١):

٤١٤٢- أَحَبُّ الْمُؤَقِدِينَ إِلَيَّ مُوسَى

.....
وكقراءةِ «يُؤَقِنُونَ»^(٢) وهمزِ «السُّوقِ»^(٣) و«سُوقِهِ»^(٤) وقد تقدّم تحريراً ذلك^(٥)، وهذا بناءٌ منه على الاعتدادِ بالحركةِ أيضاً. وليس في هذا الوجه دليلٌ على أصلِ «أولى» عنده ما هو؟ فيحتمل الخلافُ المذكورُ جميعه. وأمّا ابتداءهُ الكلمة من غيرِ نَقْلِ فإنه الأصلُ، ولأنه إنما نَقَلَ في الوصلِ لِقَصْدِهِ التَخْفِيفَ بالإدغامِ، ولا إدغامَ في الابتداءِ فلا حاجةً إلى النقلِ. وأمّا الابتداءُ له بالنقلِ فلأنه محمولٌ على الوصلِ ليجريَ اللفظُ فيهما على سَنَنِ واحدٍ.

وعلةُ إثباتِ أَلِفِ الوصلِ مع النقلِ في أحدِ الوجهين: تَرَكُّ الاعتدادِ

(١) تقدم برقم ١٢٨.

(٢) الآية ٤ من البقرة وهي قراءة أبي حية النميري. انظر: البحر ٤٢/١، والشواذ ٢.

(٣) الآية ٣٣ من ص، وهي قراءة قبل. انظر: البحر ٣٩٧/٧.

(٤) الآية ٢٩ من الفتح، وهي قراءة قبل. انظر: البحر ١٠٣/٨.

(٥) انظر: الدرالمصون ١٠١/١.

بحركة اللام على ما عليه القراءة في نظائره ممّا وُجِدَ فيه النقل؛ إذ العَرَضُ إنما هو جَزْئِي اللَّفْظِ في الابتداءِ والوصلِ على سَنَنِ واحدٍ، وذلك يَخْصُلُ بمجرد النقلِ وإن اختلفا في تقديرِ الاعتدادِ بالحركةِ وتركه. وعلّةُ تَرْكِ الإتيانِ بالألفِ في الوجهِ الثاني حَمْلُ الابتداءِ على الوصلِ في النقلِ والاعتدادِ بالحركةِ جميعاً. وَيَقْوِي هذا الوجهَ رسمُ «الأولى» في هذا الموضوع بغيرِ أَلْفٍ. والكلامُ في همزِ الواوِ مع النقلِ في الابتداءِ كالكلامِ عليه في الوصلِ كما تقدّم.

وأما ورشٌ فإنَّ أصله أن ينقلَ حركةَ الهمزةِ على اللامِ في الوصلِ فنقل على أصله، إلا أنه اعتدَّ بالحركةِ ليصحَّ ما قصده من التخفيفِ بالإدغامِ، وليس من أصله الاعتدادُ بالحركةِ في نحو ذلك. ألا ترى أنه يَحْدِفُ الألفَ في «سيرتها الأولى»^(١) و«يتجنّبها الأشقي»^(٢) ولو اعتدَّ بالحركةِ لم يَحْدِفْها. وأما ما جاء عنه في بعضِ الرواياتِ: «قالوا لان جئت بالحق»^(٣) فإنه وجهٌ نادرٌ مُعَلَّلٌ باتِّباعِ الأثرِ والجمْعِ بين اللغتين. والابتداءُ له بالنقلِ على أصله في ذلك أيضاً، والابتداءُ له بألفِ الوصلِ على تَرْكِ الاعتدادِ بالحركةِ، إذ لا حاجةَ إلى قَصْدِ ذلك في / الابتداءِ، وتَرْكِ الإتيانِ له بالألفِ على الاعتدادِ له بالحركةِ حَمْلًا للابتداءِ على الوصلِ وموافقةَ الرسمِ أيضاً، ولا يُبْتَدَأُ له بالأصلِ، إذ ليس من أصله ذلك، و«الأولى» في قراءته تَحْتَمِلُ الخلافَ المذكورَ في أصلها.

[١/٨٢٥]

وأما أبو عمروٍ فالعلّةُ له في قراءته في الوصلِ والابتداءِ كالعلّةِ

(١) الآية ٢١ من طه.

(٢) الآية ١١ من الأعلى.

(٣) الآية ٧١ من البقرة. وانظر: الدر المصون ١/٤٣٣.

المتقدمة لقالون، إلا أنه يُخالفه في همزِ الواو لأنه لم يُعْطِها حَكمَ ما جاوزَها، وليست عنده منْ وأل بل من غيرِ هذا الوجه، كما تقدّم لك الخلافُ فيه أولَ هذا الموضوع، ويجوز أن يكون أصلُها عنده منْ وأل أيضاً إلا أنه أبدلَ في حالِ النقلِ مبالغةً في التخفيف، أو موافقةً لحالِ تَرَكَ النَّقْلِ، وقد عاب هذه القراءة - أعني قراءة الإدغام - أبو عثمان^(١)، وأبو العباس^(٢)، ذهاباً منهما إلى أن اللغةَ الفصيحةَ عدمُ الاعتدادِ بالعارض، ولكن لا التفاتَ إلى رُدُّهما لثبوتِ ذلك لغةً وقراءةً، وإن كان غيرها أفصحَ منها. وقد ثبتَ عن العرب أنهم يقولون: العَمرَ ولَحْمَـرَ بهمزةِ الوصلِ وعَدَمِها مع النقلِ، واللَّهُ أعلمُ.

وقرأ أُبَيٌّ - وهي في حَرْفِهِ - «عادَ الأولى»، غيرَ مصروفٍ ذهاباً إلى القبيلةِ أو الأمِّ كما تقدّم، ففيه العَلَمِيَّةُ والتأنيثُ، ويدلُّ على التأنيثِ قوله: «الأولى» فوصفها بوصفِ المؤنثِ.

آ. (٥١) وقد تقدّم الخلافُ في «ثمود» بالنسبة للصرَفِ وعَدَمِهِ في سورة هود^(٣)، وفي انتصابِهِ هنا وجهان، أحدهما: أنه معطوفٌ على «عاداً». والثاني: أنه منصوبٌ بالفعلِ المقدرِ، أي: وأهلك، قاله أبو البقاء^(٤)، وبه بدأ، ولا حاجةَ إليه، ولا يجوزُ أن يتصَبَّ بـ «أَبْقَى»؛ لأنَّ ما بعد «ما» النافية لا يعملُ فيما قبلها، والظاهرُ أن متعلِّقَ «أَبْقَى»

(١) وهو المازني في المنصف ٣١١/١.

(٢) وهو المبرد. وقد أشار إليها في المقتضب من غير أن يعيها. انظر: المقتضب:

٢٥٤/١.

(٣) انظر: الدر المصون ٣٤٦/٦، ٣٥٠.

(٤) الإملاء ٢٤٨/٢.

عائِدٌ عَلَى مَنْ تَقَدَّمَ مِنْ عَادٍ وَثُمُودَ، أَي: فَمَا أَبْقَى عَلَيْهِمْ، أَي: عَلَى عَادٍ وَثُمُودَ، أَوْ يَكُونُ التَّقْدِيرُ: فَمَا أَبْقَى مِنْهُمْ أَحَدًا وَلَا عَيْنًا تَطْرُفُ.

آ. (٥٢) و ﴿قَوْمَ نُوحٍ﴾: كَالَّذِي قَبْلَهُ. و «مِنْ قَبْلُ»، أَي: مِنْ قَبْلِ عَادٍ وَثُمُودَ.

وقوله: «إِنَّهُمْ» يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ لِقَوْمِ نُوحٍ خَاصَّةً، وَأَنْ يَكُونَ لِجَمِيعِ مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الْأُمَمِ الثَّلَاثَةِ.

وقوله: «كَانُوا هُمْ» يَجُوزُ فِي «هَمْ» أَنْ يَكُونَ تَأْكِيدًا، وَأَنْ يَكُونَ فَضْلًا، وَيَضَعُفُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا، وَالْمَفْضَلُ عَلَيْهِ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: مِنْ عَادٍ وَثُمُودَ، عَلَى قَوْلِنَا: إِنْ الضَّمِيرُ لِقَوْمِ نُوحٍ خَاصَّةً، وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الضَّمِيرَ لِلْكَلِّ يَكُونُ التَّقْدِيرُ: مِنْ غَيْرِهِمْ. و «الْمُؤْتَفِكَةَ» مَنْصُوبٌ بِـ «أَهْوَى» وَقُدِّمَ لِأَجْلِ الْفَوَاصِلِ.

آ. (٥٤) قوله: ﴿مَا غَشَى﴾: كَقَوْلِهِ «مَا أَوْحَى»^(١) فِي الْإِبْهَامِ وَهُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي، إِنْ قُلْنَا: إِنْ التَّضْعِيفَ لِلتَّعْدِيَةِ، وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ لِلْمَبَالِغَةِ وَالتَّكْثِيرِ فَتَكُونُ «مَا» فَاعِلَةً كَقَوْلِهِ: «فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ»^(٢).

آ. (٥٥) قوله: ﴿فَبِأَيِّ﴾: مُتَعَلِّقٌ بِـ «تَمَارَى» وَالبَاءُ ظَرْفِيَّةٌ بِمَعْنَى فِي. وَقُرَأَ^(٣) ابْنُ مَحِيصَنٍ وَيَعْقُوبُ «تَمَارَى» بِالْحَذْفِ كَقِرَاءَةِ «تَذَكَّرُونَ»^(٤).

(١) الآية ١٠ من النجم: «فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى».

(٢) الآية ٧٨ من طه.

(٣) قراءة يعقوب وابن محيصن بتشديد التاء كما في الإتحاف ٥٠٤/٢، والنشر

٣٧٩/٢، والشواذ ١٤٧، والبحر ١٧٠/٨.

(٤) الآية ١٥٢ من الأنعام. وانظر: السبعة ٢٧٢.

آ. (٥٦) و ﴿هَذَا﴾ : إشارة إلى ما تقدّم من الآي أو إلى القرآن، وإلى الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ونذير: يجوزُ أَنْ يكونَ مصدرًا، وَأَنْ يكونَ اسمَ فاعِلٍ، وكلاهما لا يَنْفَسُ، بل القياسُ في مصدره إنذار، وفي اسم فاعله مُنْذِر، والتُّدْرُ يجوزُ أَنْ يكونَ جمعاً لتذير بمعنيته المذكورين، و «الأُولَى» صفةٌ حملاً على معنى الجماعةِ كقوله: «مَارَبٌ أُخْرَى»^(١)، والآزفةُ، أي: الساعةُ الآزفةُ، كقوله: «اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ»^(٢)، ويجوزُ أَنْ تكونَ الآزفةُ عَلَماً للقيامةِ بِالْغَلْبَةِ.

آ. (٥٨) قوله: ﴿كَاشِفَةٌ﴾ : يجوزُ أَنْ يكونَ وصفاً، وَأَنْ يكونَ مصدرًا، فَإِنْ كَانَتْ وصفاً احتُملَ أَنْ يكونَ التَّائِيْتُ / لِأَجْلِ أَنَّهُ صِفَةٌ [٨٢٥/ب] لمؤنثٍ محذوفٍ وقيل: تقديره: نفسٌ كاشِفةٌ، أو حالٌ كاشِفةٌ، واحتُملَ أَنْ تكونَ التَّاءُ للمبالغةِ كعلامةٍ ونسابةٍ، أي ليس لها إنسانٌ كاشِفةٌ، أي: كثيرُ الكَشْفِ، وإن كان مصدرًا^(٣) فهو كالعافيةِ والعاقبةِ وخائنةِ الأَعْيُنِ، ومعنى الكَشْفِ هنا: إمَّا مِنْ كَشَفَ الشَّيْءَ، أي: عَرَفَ حَقِيقَتَهُ كقوله^(٤): «لَا يُجَلِّيْهَا لَوْقَتِهَا إِلَّا هُوَ»، وإمَّا مِنْ كَشَفَ الضَّرَّ، أي: أزاله، أي: ليس لها مَنْ يُزِيلُهَا وَيُنَجِّيْهَا غَيْرُ اللَّهِ تَعَالَى، وقد تقدّم الكلامُ على مادةِ «أزف» في سورةِ غافر^(٥).

آ. (٥٩) قوله: ﴿أَقَمِنُ هَذَا الْحَدِيثِ﴾ : متعلّقٌ بـ «تَعَجَّبُونَ»

(١) الآية ١٨ من طه.

(٢) الآية ١ من القمر.

(٣) الأصل «مصدر» وهو سهو.

(٤) الآية ١٨٧ من الأعراف.

(٥) انظر إعرابه للآية ١٨ من غافر.

ولا يجيء فيه الإعمال؛ لأنَّ مِنْ شرطِ الإعمالِ تأخَّرَ المعمولُ عن العواملِ، وهنا هو متقدِّمٌ. وفيه خلافٌ بعيدٌ، وعليه تَخَرَّجَ الآيةُ الكريمةُ. فَإِنَّ كَلَامَ مِنْ قَوْلِهِ: تَعْجَبُونَ، وَتَضْحَكُونَ وَلَا تَبْكُونَ يَطْلُبُ هَذَا الْجَازَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى.

والعامةُ على فتح التاءِ والجيمِ والحاءِ مِنْ تَعْجَبُونَ، تَضْحَكُونَ. والحسن^(١): بضم التاءِ وكسرِ الجيمِ والحاءِ مِنْ غَيْرِ وَاوٍ عاطفةٍ بين الفعلينِ، وهي أَبْلَغُ: مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمْ إِذَا أَضْحَكُوا غَيْرَهُمْ كَانَ تَجْرؤُهُمْ أَكْثَرَ. وقرأ^(٢) أَبِي وَعَبْدُ اللَّهِ كَالْجَمَاعَةِ، إِلَّا أَنَّهُمَا بِلَا وَاوٍ عاطفةٍ كَالْحَسَنِ، فَيَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ «تَضْحَكُونَ» حَالًا، وَأَنْ تَكُونَ اسْتِثْنَاءً كَالَّتِي قَبْلَهَا.

آ. (٦١) قَوْلُهُ: ﴿وَأَنْتُمْ سَامِدُونَ﴾: هَذِهِ الْجُمْلَةُ تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مَسْتَأْنَفَةً، أَحْبَبَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ بِذَلِكَ، وَتَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ حَالًا أَيْ: انْتَفَى عَنْكُمْ التَّبَاكِي^(٣) حَالٌ كَوْنِكُمْ «سَامِدُونَ»^(٤). وَالسُّمُودُ قِيلَ: الْإِعْرَاضُ. وَقِيلَ: اللَّهْوُ. وَقِيلَ: الْجُمُودُ. وَقِيلَ: الْاسْتِكْبَارُ. قَالَ الشَّاعِرُ^(٥):

٤١٤٣- رَمَى الْجِدْثَانَ نِسْوَةَ آلِ سَعْدِ

بِمَقْدَارِ سَمْدُنٍ لَهُ سُمُودَا

(١) البحر ١٧١/٨.

(٢) الكشاف ٣٥/٤.

(٣) الأصل: «التكابي» وهو سهو.

(٤) كذا على حكاية لفظ الآية.

(٥) تقدم برقم ٦٧٦.

فَرَدَّ شَعْوَرَهْنَ السُّودَ بِيَضًا
وَرَدَّ وَجُوَهَهْنَ الْبِيضَ سُودًا

فهذا بمعنى الجمود والخشوع، وقال آخر^(١):

٤١٤٤- أَلَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ سَامِدٌ
كَأَنَّكَ لَا تَفْقَهُ وَلَا أَنْتَ هَالِكٌ

فهذا بمعنى لاهٍ لاعبٌ، وقال أبو عبيدة^(٢): «السُّمُودُ»: الغناء بلغة حمير، يقولون: يا جارية اسْمُدِي لَنَا، أي: غَنِّي، وقال الراغب^(٣): «السَّامِدُ»: اللاهي الرافعُ رأسه، مِنْ قولهم: بَعِيرٌ سَامِدٌ فِي سَيْرِهِ، وقيل: سَمَدٌ رَأْسُهُ وَسَبَدُهُ، أي: استأصلَ شَعْرَهُ».

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ النَّجْمِ]

(١) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر ١٥٥/٨.

(٢) ليس في المجاز.

(٣) المفردات ٢٤١.

سورة القمر

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿وَأَنْشَقَّ الْقَمَرَ﴾: هذا ماضٍ على حقيقته وهو قولٌ عامٌّ للمسلمين، إلا مَنْ لا يُلتَمَتُ إلى قوله، وقد صحَّ في الأخبار أنه انشقَّ على عهدِ رسولِ الله ﷺ مرتين. وقيل: انشقَّ بمعنى: سينشقُّ يومَ القيامةِ، فأوقع الماضي موضع المستقبل لتحققه، وهو خلاف الإجماع. وقيل: انشقَّ بمعنى انفلق عنه الظلامُ عند طلوعه، كما يُسمَّى الصبحُ فلَقاً. وأنشد للنابغة^(١):

٤١٤٥- فَلَئِمَّا أَذْبَرُوا وَلَهُمْ دَوِيٌّ

دعانا عند شقِّ الصُّبحِ داعي

وإنما ذكرتُ لك تنبيهاً على ضَعْفِهِ وفساده.

آ. (٢) قوله: ﴿مُسْتَمِرًّا﴾: فيه أقوالٌ، أحدها: أنَّ معناه: دائمٌ مُطَرِّدٌ. وكلُّ شيءٍ قد انقادت طريقته ودامت حاله قيل فيه: استمرَّ. قاله الزمخشري^(٢). ومنه قوله^(٣):

(١) ليس في ديوانه، وهو في القرطبي ١٢٦/١٧، والبحر ١٧٣/٨.

(٢) الكشاف ٣٦/٤.

(٣) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ١٠٩.

٤١٤٦- ألا إنما الدنيا ليالٍ وأغصُر

وليس على شيءٍ قويمٍ بمُستَمِرٍّ

أي: بدائمٍ باقي. الثاني: أن معناه: مُؤثِقٌ مُحَكِّمٌ مِنْ قولهم: أَمَرَ الحبلَ، أي: أَحَكَمَ فُتْلَهُ. قال (١):

٤١٤٧- حتى استَمَرَّتْ على شَرِّ مَريرتِهِ

صِدْقُ العزيمةِ لا رثاً ولا ضَرعاً

الثالث: أن معناه مازاً ذاهباً مَثْواً أَنفَسَهُم بِذلك. الرابع: أن

معناه شديدُ المرارة. قال الزمخشري (٢): «أي: مُسْتَبْسَعٌ عندنا، مُرٌّ على

لهواتنا، لا نَقْدِرُ أَنْ نَسِيغَهُ كما لا نَسِيغُ المُرَّ المَقْرَ» (٣) انتهى. يقال: مَرَّ

الشيءُ بنفسِه ومَرَّ غيرُه، فيكون متعدياً ولازماً ويقال: أَمَرَهُ أيضاً.

الخامس: أن معناه/ مُشْبِهٌ بعضُه بعضاً، أي: استمرَّتْ أفعالُه على هذا [٢١/٨٢٦]

الحال. قاله الشيخ (٤)، وهو راجعٌ إلى المعنى الأول، أعني الدوامَ

والأطرادَ، وكان هو قد حكاه قبل ذلك. وأتى بهذه الجملة الشرطية

تنبيهاً على أن حالهم في المستقبل كحالهم في الماضي. وقُرئ

«يُرَوِّا» (٥) مبنياً للمفعول من أرى.

آ. (٣) قوله: ﴿وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقَرٌّ﴾: العامةُ على كسرِ القافِ

(١) البيت للقيط بن يعمر وهو في ديوانه ٤٩، والقرطبي ١٧/١٢٧. والشزر:

الذي يفتل مقلوباً وبذلك فُتِلَ فتلاً شديداً.

(٢) الكشاف ٤/٣٦.

(٣) المقر: المرُّ.

(٤) البحر ٨/١٧٤.

(٥) البحر ٨/١٧٣.

ورفع الرء اسم فاعلٍ ورفعه خيراً لـ «كل» الواقع مبتدأ. وقرأ^(١) شَيْبَةُ بفتح القاف، وتُرَوَّى عن نافع. قال أبو حاتم: «لا وجه لها» وقد وجَّهها غيره على حَذْفِ مضافٍ، أي: وكلُّ أمرٍ ذو استقرار، أو زمانَ استقرارٍ أو مكانَ استقرارٍ، فجاز أن يكونَ مصدرأ، وأن يكونَ ظرفاً زمانياً أو مكانياً، قال معناه الزمخشري^(٢).

وقرأ^(٣) أبو جعفر وزيد بن علي بكسر القاف وجَرَّ الرء وفيها أوجهٌ، أحدها: ولم يَذْكُرْ الزمخشري^(٤) غيره أن يكونَ صفةً لأمر. ويرتفعُ «كلُّ» حينئذٍ بالعطفِ على «الساعة»، فيكونُ فاعلاً، أي: اقتربتِ الساعةُ وكلُّ أمرٍ مستقرٍ. قال الشيخ^(٥): «وهذا بعيدٌ لوجودِ الفصلِ بجملِ ثلاثٍ، وبعيدٌ أن يوجدَ مثلُ هذا التركيبِ في كلامِ العربِ نحو: أكلتُ خبزاً، وضربتُ خالدأ، وإن يَجِيءُ زيدٌ أُكْرِمَهُ، ورَحَلَ إلى بني فلان، ولحمأ، فيكونُ «ولحمأ» معطوفاً على «خبزأ» بل لا يوجدُ مثله في كلامِ العربِ. انتهى». قلت: وإذا دلَّ دليلٌ على المعنى فلا نبالي بالفواصلِ. وأين فصاحةُ القرآنِ من هذا التركيبِ الذي ركبهُ هو حتى يقيسه عليه في المنع؟

الثاني^(٦): أن يكونَ «مُستقرٍ» خيراً لـ «كلُّ أمرٍ» وهو مرفوعٌ، إلا أنه

(١) وهي رواية محبوب عن أبي عمرو. انظر: الشواذ ١٤٨، والقُرطبي ١٢٨/١٧، والبحر ١٧٤/٨.

(٢) الكشاف ٣٦/٤

(٣) الإتحاف ٥٠٥/٢، والنشر ٣٨٠/٢، والمحتسب ٢٩٧/٢، والبحر ١٧٤/٨.

(٤) الكشاف ٣٦/٤

(٥) البحر ١٧٤/٨

(٦) في تخريج قراءة أبي جعفر.

خُفِضَ عَلَى الْجَوَارِ، قَالَ أَبُو الْفَضْلِ الرَّازِي. وَهَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْجَوَارَ إِنَّمَا جَاءَ فِي النَّعْتِ أَوْ الْعَطْفِ، عَلَى خِلَافٍ فِي إِثْبَاتِهِ، كَمَا قَدَّمْتُ لَكَ الْكَلَامَ فِيهِ مُسْتَوْفَى فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ^(١). فَكَيْفَ يُقَالُ فِي خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ: هَذَا مَا لَا يَجُوزُ؟ الثَّالِثُ: أَنَّ خَبَرَ الْمَبْتَدَأِ قَوْلُهُ «حِكْمَةٌ بِالغَةِ» أَخْبَرَ عَنْ كُلِّ أَمْرٍ مُسْتَقَرٍّ بِأَنَّهُ حِكْمَةٌ بِالغَةِ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ: «وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ» جُمْلَةً اعْتِرَاضٍ بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ. الرَّابِعُ: أَنَّ الْخَيْرَ مُقَدَّرٌ، فَقَدَّرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢): «مَعْمُولٌ بِهِ، أَوْ أَتَى. وَقَدَّرَهُ غَيْرُهُ: بِالغَوْهِ لِأَنَّ قَبْلَهُ «وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ»، أَي: وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقَرٍّ لَهُمْ فِي الْقَدَرِ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ بِالغَوْهِ.

آ. (٤) قَوْلُهُ: ﴿مُزْدَجَرٌ﴾: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا بِ «فِيهِ»؛ لِأَنَّ «فِيهِ» وَقَعَ صِلَةً، وَأَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً، وَ «فِيهِ» الْخَبَرُ. وَالِدَالُ بَدَلٌ مِنْ تَاءِ الْاِفْتِعَالِ^(٣). وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ تَاءَ الْاِفْتِعَالِ تُقَلَّبُ دَالًا بَعْدَ الزَّايِ وَالِدَالِ وَالذَّالِ؛ لِأَنَّ الزَّايَّ حَرْفٌ مَجْهُورٌ، وَالتَّاءُ حَرْفٌ مَهْمُوسٌ، فَأَبْدَلُوهَا إِلَى حَرْفٍ مَجْهُورٍ قَرِيبٍ مِنَ التَّاءِ، وَهُوَ الدَّالُ. وَمُزْدَجَرٌ هُنَا اسْمٌ^(٤) مُصَدَّرٌ، أَي: ازْدَجَارَ، أَوْ اسْمٌ مَكَانٍ، أَي: مَوْضِعَ ازْدَجَارِ. وَقُرِئَ^(٥) «مُزْجَرٌ» بِقَلْبِ تَاءِ الْاِفْتِعَالِ زَايَا ثُمَّ أُذْغِمَ. وَزَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ «مُزْجَرٌ» اسْمٌ فَاعِلٍ مِنْ أَزْجَرَ، أَي: صَارَ ذَا زَجْرٍ كَأَعْشَبَ، أَي: صَارَ ذَا عُسْبٍ.

آ. (٥) قَوْلُهُ: ﴿حِكْمَةٌ بِالغَةِ﴾: فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ «مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ» كَأَنَّهُ قِيلَ: وَلَقَدْ جَاءَهُمْ حِكْمَةٌ بِالغَةِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ،

(١) انظر: الدر المصون ٢١١/٤.

(٢) الإملاء ٢٤٩/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٣١٤/٢.

(٤) أي مصدر ميمي.

(٥) البحر ١٧٤/٨.

وحينئذ يكون بدل كل من كل، أو بدل اشتمال. الثاني: أن يكون خبر مبتدأ مضمّر، أي: هو حكمة، أي: ذلك الذي جاءهم. وقد تقدّم أنه يجوز على قراءة أبي جعفرٍ وزيد أن يكون خبراً لـ «كل أمرٍ مستقرٍ». وقرئ^(١) «حكمة» بالنصب حالاً من «ما» قال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: إن كانت «ما» موصولة ساغ لك أن تنصب «حكمة» حالاً، فكيف تعمل إن كانت موصوفة وهو الظاهر؟ قلت: تخصّصها بالصفة فيحسن نصب الحال عنها» انتهى. وهو سؤال واضح جداً.

قوله: «فما تُغنِ النُّذُرُ» يجوز في «ما» أن تكون استفهامية، وتكون في محلّ نصبٍ مفعولاً مقديماً، أي: أيُّ شيءٍ تُغني النُّذُرُ؟ وأن تكون نافية، أي: لم تُغنِ النُّذُرُ شيئاً. والنُّذُرُ: جمعٌ نذيرٍ المراد به المصدر أو اسمُ الفاعل، كما تقدّم في آخر النجم^(٣).

وكتب «تُغنِ» إبتاعاً للفظِ الوصلِ فإنها ساقطةٌ لالتقاء الساكنين: قال بعضُ النحويين: وإنما حذفتِ الياءُ من «تُغني» حملاً لـ «ما» على «لم» فجَزَمَتْ كما تَجَزِمُ «لم». قال مكي^(٤): «وهذا خطأ؛ لأنّ «لم» تنفي الماضي وتردُّ المستقبلَ ماضياً، و«ما» تنفي الحال، فلا يجوز أن تقع إحداهما موقع الأخرى لاختلاف معنييهما».

آ. (٦) قوله: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعُ﴾: منصوبٌ: إمّا بـ «اذكُرْ» مضمرةً وهو أقربها، وإليه ذهب الرُّمَّانِي والزمخشري^(٥)، وإمّا

(١) وهي قراءة اليماني. انظر: البحر ١٧٤/٨.

(٢) الكشاف ٣٦/٤.

(٣) انظر إعرابه لآية ٥٦.

(٤) إعراب المشكل ٣٣٦/٢.

(٥) الكشاف ٣٦/٤.

بـ «يَخْرُجُونَ» بعده وإليه ذهب الزمخشري أيضاً، وإمّا بقوله «فما تُغْنِي»، ويكون قوله «فَتَوَلَّ عَنْهُمْ» اعتراضاً، وإمّا منصوباً بقوله «يقول الكافرون»^(١) وفيه بُعْدٌ لُبُّغْدِهِ مِنْهُ، وإمّا بقوله «فَتَوَلَّ» وهو ضعيفٌ جداً؛ [ب/٨٢٦] لأنَّ المعنى ليس أمره/ بالتولية عنهم في يوم النسخ في الصُّور، وإمّا بحذف الخافض، أي: فتَوَلَّ عنهم إلى يوم؛ قاله الحسن. وضَعَفَ من حيث اللفظ، ومن حيث المعنى. أمّا اللفظ: فلأنَّ إسقاط الخافض غير مُنْقَاس. وأمّا المعنى: فليس تَوَلَّيَهُ عَنْهُمْ مُعَيَّنًا بِذَلِكَ الزمان، وإمّا بـ انتظر مضمراً. فهذه سبعة أوجه في ناصب «يوم». وحذفت الواو من «يَدْعُ» خطأً اتِّبَاعاً لِلْفِطْرِ، كما تقدّم في «يُغْنِي»^(٢) «وَيَمْنَحُ اللهُ الْبَاطِلَ»^(٣) وشبهه، والياء من «الداع»، مبالغة في التخفيف إجراءً لآل مُجْرئ ما عاقبها وهو التنوين فكما تُحذَفُ الياء مع التنوين كذلك مع ما عاقبها.

قوله: «نُكِرَ» العامّة على ضمّ الكاف وهو صفة على فُعْلٍ، وفُعْلٌ في الصفات عزيز، منه: أمرٌ نُكِرٌ، ورجلٌ شَلْلٌ^(٤)، وناقاةٌ أُجْدٌ^(٥)، وروضةٌ أَنْفٌ^(٦)، ومشيئةٌ سُجْحٌ^(٧). وابن كثير^(٨) بسكون الكاف فيحتمل أن يكون أصلاً، وأن يكون مخففاً من قراءة الجماعة. وقد تقدّم لك هذا محرراً

(١) الآية ٨.

(٢) الآية ٥ من القمر.

(٣) الآية ٢٤ من الشورى.

(٤) رجل شلل: خفيف سريع.

(٥) ناقاة أجد: قوية.

(٦) روضة أنف: لم يرعها أحد.

(٧) مشية سجح: سهلة.

(٨) انظر في قراءاتها: السبعة ٦١٧، والنشر ٢/٢١٦، والبحر ٨/١٧٥، والتيسير

٢٠٥، والقرطبي ١٧/١٢٩، والحجة ٦٨٨، والمحتسب ٢/٢٩٨.

في اليُسْر والعُسْر في المائة^(١). وسُمِّي الشيءُ الشديداً نُكْرًا لأن النفوس تُنْكِرُه قال مالك بن عوف^(٢):

٤١٤٨- اُقْدَمَ مَحَاجٍ إِنَّهُ يَوْمٌ نُكِرَ

مِثْلِي عَلَى مِثْلِكَ يَخْمِي وَيَكُرُّ

وقرأ زيد بن علي والجحدري وأبو قلابة «نُكِرَ» فعلاً ماضياً مبنياً

للمفعول؛ لأنَّ «نُكِرَ» يتعدى قال^(٣): «نُكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ».

آ. (٧) قوله: ﴿خُشَعًا﴾: قرأ^(٤) أبو عمر والأخوان «خاشِعاً»

وباقى السبعة «خُشَعًا». فالقراءة الأولى جارية على اللغة الفُضْحَى مِنْ

حيث إن الفعلَ وما جرى مجراه إذا قُدِّمَ على الفاعلِ وُحِدَ. تقول: تَخْشَعُ

أَبْصَارُهُمْ وَلَا تَقُولُ: تَخْشَعْنَ أَبْصَارَهُمْ، وأنشد قولَ الشاعر^(٥):

٤١٤٩- وَشَبَابٍ حَسَنٍ أَوْجُهُهُمْ

مِنْ إِيَادِ بْنِ نَزَارِ بْنِ مَعْدُ

وقال آخر^(٦):

-
- (١) بل في البقرة. انظر: الدر ٢/٢٨٥.
 - (٢) في الأصل «نجاح» وهو تصحيف؛ لأن «مَحَاجٍ» اسم فرس معروفة من خيل العرب كما في اللسان (مصح) والبيت في اللسان (مصح)، والمحزر ١٥/٢٩٥.
 - (٣) الآية ٧٠ من هود.
 - (٤) انظر في قراءاته: السبعة ٦١٨، والحجة ٦٨٨، والبحر ٨/١٧٥، والتيسير ٢٠٥، والقرطبي ١٧/١٢٩، والنشر ٢/٣٨٠.
 - (٥) البيت لأبي دواد وهو في ديوانه ٣٠٥، واللسان خشع، والمحزر ١٥/٢٩٦، وشرح الأبيات للفارسي ٣٩٨. والبيت شاهد على لغة الأفراد.
 - (٦) لم أهدت إلى قائله، وهو في معاني القرآن للفراء ٣/١٠٥، والبحر ٨/١٧٥. قال الفراء: «الجُدُلُ جمع الجديل وهو الزمام. فلو قال: معترضات أو معترضة لكان صواباً، مُرْخَاةٌ ومرخيات».

٤١٥٠- يَزْمِي الفِجَاجَ بِهَا الرُّكْبَانَ مَعْتَرِضاً

أَعْنَاقَ بُزْلَهَا مُرْخِي لَهَا الجُدُلُ

وأما الثانيةُ فجاءت على لغة طييء يقولون: أكلوني البراغيث.
وقد تقدّم القول في هذا مشبعاً في المائة^(١) والأنبياء^(٢). ومثله قول
الآخر^(٣):

٤١٥١- بِمُطَرِّدٍ لَذِنٍ صِحَاحٍ كُعُوبُهُ

وذي رَوْنَقِي عَضْبٍ يَفُذُّ القَوَانِسَا

وقيل: وجمع التفسير في اللغة في مثل هذا أكثر من الأفراد. وقرأ
أبيّ وعبد الله «خاشعة» على تَخْشَعُ هي. وقال الزمخشري^(٤): «وُخْشَعاً
على: تَخْشَعْنَ أَبْصَارَهُمْ، وهي لغة مَنْ يقول: أكلوني البراغيث وهم
طييء»، قال الشيخ^(٥): «ولا يَجْرِي جَمْعُ التَّكْسِيرِ مَجْرِي جَمْعِ السَّلَامَةِ،
فيكون على تلك اللغة النادرة القليلة. وقد نصّ سيبويه^(٦) على أن جمع
التفسير في كلام العرب أكثر، فكيف يكون أكثر، ويكون على تلك اللغة

(١) انظر: الدر المصون ٣٧٠/٤.

(٢) انظر إعرابه للآية ٣ من الأنبياء (الورقة ٦٢٦).

(٣) لم أهد إلى قائله، وهو في ابن يعيش ١٠٧/٦، والبحر ١٧٥/٨. والقوانس:
ج قونس وهو أعلى بيضة الحديد.

(٤) الكشاف ٣٦/٤.

(٥) البحر ١٧٥/٨.

(٦) قال سيبويه ٢٣٨/١: «واعلم أن ما كان يُجمع بغير الواو والنون نحو: حسن
وحسان فإن الأجود فيه أن تقول: مررت برجل حسانٍ قومه وما كان يجمع
بالواو والنون نحو منطلق ومنطلقين فإن الأجود فيه أن يجعل بمنزلة الفعل
المتقدم فتقول: مررت برجلٍ منطلقٍ قومه».

النادرة القليلة؟ وكذا قال الفراء^(١) حين ذكر الأفراد مذكراً ومؤنثاً وجمعَ التكسير، قال: «لأنَّ الصفةَ متى تقدَّمتْ على الجماعة جاز فيها جميعُ ذلك، والجمعُ موافقٌ للفظها فكان أشبه» قال الشيخ: «وإنما يُخرَجُ على تلك اللغةِ إذا كان الجمعُ جَمَعَ سلامةٍ نحو: «مَرَزْتُ بقومِ كريمينِ أبأؤهم» والزمخشريُّ قاسَ جَمَعَ التكسيرِ على جَمَعَ السلامةِ وهو قياسٌ فاسدٌ يرُدُّه الثَّقَلُ عن العربِ: أن جَمَعَ التكسيرِ أجودٌ من الأفرادِ، كما ذكره سيويهِ، ودلَّ عليه كلامُ الفراء». قلت: قد خرَّجَ الناسُ قولَ امرئ القيس^(٢):

٤١٥٢- وُقوفاً بها صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيئُهُمْ

يقولون: لا تَهْلِكُ أَسَى وَتَجَمَّلِ

على أنَّ «صحبي» فاعل بـ «وقوفاً» وهو جمعٌ واقِف في أحدِ القولين في «وقوفاً». وفي انتصابِ خاشعاً وخُشعاً وخاشعاً أوجهٌ، أحدها: أنه مفعولٌ به وناصبه «يذُعُ الداع» وهو في الحقيقة لموصوفٍ محذوفٍ تقديره: فريقاً خاشعاً، أو فوجاً خاشعاً. والثاني: أنه حالٌ من فاعل «يخرُجون» المتأخِرِ عنه. ولَمَّا كان العاملُ متصرفاً جاز تقدُّمُ الحالِ عليه، وهو رَدُّ على الجرميِّ حيث زعم أنه لا يجوزُ. ورُدَّ عليه أيضاً بقول العرب: «سَتَى تَوُوبِ الحَلْبَةِ»^(٣)، فـ «سَتَى» حالٌ من «الحَلْبَةِ» وقال الشاعر^(٤):

(١) معاني القرآن له ١٠٥/٣.

(٢) تقدم برقم ١٨٢٥.

(٣) مجمع الأمثال ٣٥٨/١ يُضرب في اختلاف الناس وتفرقهم في الأخلاق.

(٤) لم أهدت إلى قائله، وهو في شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٢/٢، والمساعد

. ٢٤/٢

٤١٥٣— سَرِيعاً يَهْوَن الصَّغْبُ عِنْدَ أَوْلِي الثَّهْيِ

إِذَا بَرَجَاءِ صَادِقٍ قَابَلُوا الْبَاسَا

[١/٨٢٧] الثالث: أنه حالٌ من الضمير في «عنهم» ولم يذكر/ مكّي^(١) غيره.
الرابع: أنه حالٌ مِنْ مفعولٍ «يَدْعُو» المحذوفٍ تقديره: يومَ يَدْعُوهم
الداعي خُشْعاً، فالعامل فيها «يَدْعُو»، قاله أبو البقاء^(٢). وهو تكلفٌ ما لا
حاجة إليه.

وارتفع «أبصارُهم» على وجهين: إمّا الفاعلية بالصفة قبله وهو
الظاهر، وإمّا على البدل من الضمير المستتر في «خُشْعاً» لأنَّ التقدير:
خُشْعاً هم. وهذا إنما يتأتى على قراءة «خُشْعاً» فقط.

وقرى^(٣) «خُشِعَ أبصارُهم» على أنَّ خُشْعاً خبرٌ مقدّمٌ و «أبصارُهم»
مبتدأ. والجملة في محلِّ نصبٍ على الحالِ وفيه الخلافُ المذكورُ من قبل
كقوله^(٤):

— ٤١٥٤ —

وَجَدْتُهُ حَاضِرَاهُ الْجُودُ وَالكَرْمُ

قوله: «يَخْرُجُونَ» يجوزُ أن يكونَ حالاً من الضمير في «أبصارُهم»،

(١) إعراب المشكل ٣٣٦/٢.

(٢) الإملاء ٢٤٩/٢.

(٣) البحر ١٧٦/٨، والقرطبي ١٣٠/١٧.

(٤) نسبة الأستاذ هارون في معجم الشواهد إلى الأخطل وليس في ديوانه، وهو في
دلائل الإعجاز ١٦٨، والقرطبي ١٣٠/١٧، وشواهد الكشاف ٥٤١/٤
وصدره:

إِنَّ الَّذِي كُنْتُ أَرْجُو فَضْلَ نَائِلِهِ

وَأَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا. والأجداث: القبور. وقد تقدّم ذكره في سورة يس^(١).

قوله: «كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ» هذه الجملة يجوزُ أَنْ تكونَ حالًا مِنْ فاعِلِ «يَخْرُجُونَ» أو مستأنفة. و«مُهْطِعِينَ» حالٌ أَيْضًا مِنْ اسم كان أو مِنْ فاعِلِ «يَخْرُجُونَ» عند مَنْ يرى تعدّدَ الحال. قال أبو البقاء^(٢): «وَمُهْطِعِينَ حالٌ من الضميرِ في «مُنْتَشِرٌ» عند قوم. وهو بعيدٌ؛ لأنَّ الضميرَ في «مُنْتَشِرٌ» للجراد، وإنما هو حالٌ مِنْ فاعِلِ «يَخْرُجُونَ» أو من الضمير المحذوف» انتهى. وهو اعتراضٌ حسنٌ على هذا القول.

والإهطاعُ: الإسراعُ وأنشد^(٣):

٤١٥٥- بِدِجْلَةٍ دَارُهُمْ وَلَقَدْ أَرَاهُمْ

بِدِجْلَةٍ مُهْطِعِينَ إِلَى السَّمَاعِ

وقيل: الإسراعُ مع مدِّ العُنُقِ. وقيل: النظر. وأنشد^(٤):

٤١٥٦- تَعَبَّدَنِي نِمْرُ بْنُ سَعْدٍ وَقَدْ أَرَى

وَنِمْرُ بْنُ سَعْدٍ لِي مُطِيعٌ وَمُهْطِعٌ

وقد تقدّم الكلامُ على هذه المادةِ في سورة إبراهيم^(٥).

(١) في الآية ٥١.

(٢) الإملاء ٢/٢٤٩.

(٣) تقدم برقم ٢٩٠٥.

(٤) لم أهد إلى قائله، وهو في اللسان (هطع)، والبحر ٨/١٧٦، والقرطبي

١٣٠/١٧.

(٥) الدر المصون ٧/١١٩.

قوله: «يقول الكافرون» قال أبو البقاء^(١): «حالٌ من الضمير في «مُهْطَعِينَ». وفيه نظرٌ من حيث خلوُ الجملةِ مِنْ رابِطٍ يَرْبُطُهَا بِذِي الْحَالِ. وقد يُجَابُ عنه: بأنَّ «الكافرون» هم الضميرُ في المعنى، فيكونُ من بابِ الرَبِطِ بِالِاسْمِ الظَّاهِرِ عِنْدَ مَنْ يَرَى ذَلِكَ، كَأَنَّهُ قِيلَ: يَقُولُونَ هَذَا. وَإِنَّمَا أَبْرَزَهُم تَشْنِيعاً عَلَيْهِمْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ الْقَبِيحَةِ.

آ. (٩) قوله: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ﴾: مفعوله محذوفٌ، أي: كَذَّبَتْ الرِّسْلَ الرَّسْلَ؛ لِأَنَّهُمْ لَمَّا كَذَّبُوا نوحاً عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَدْ كَذَّبُوا جَمِيعَ الرِّسْلِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْمَسْأَلَةُ مِنْ بَابِ التَّنَازُعِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ مِنْهُ لَكَانَ التَّقْدِيرُ: كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نوحٍ عَبْدَنَا فَكَذَّبُوهُ، وَلَوْ لُفِظَ بِهَذَا لَكَانَ تَأْكِيداً، إِذْ لَمْ يُفْعَدْ غَيْرَ الْأَوَّلِ. وَشَرَطَ التَّنَازُعَ أَنْ لَا يَكُونَ الثَّانِي تَأْكِيداً، لِذَلِكَ مَنَعُوا أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ^(٢):

—٤١٥٧—

أَتَاكَ أَتَاكَ الْإِلَاحِقُونَ أَحْبَسِ أَحْبَسِ

من ذلك. وفي كلام الزمخشري^(٣) ما يُجَوِّزُهُ فَإِنَّهُ أَخْرَجَهُ عَنِ التَّأْكِيدِ فَقَالَ: «فَإِنْ قُلْتَ مَا مَعْنَى قَوْلِهِ «فَكَذَّبُوا» بَعْدَ قَوْلِهِ «كَذَّبَتْ»؟ قُلْتَ: مَعْنَاهُ: كَذَّبُوا فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا أَي: كَذَّبُوهُ تَكْذِيباً عَقَبَ تَكْذِيبَ كُلِّمَا مَضَى مِنْهُمْ قَرْنٌ مُكْذَّبٌ تَبِعَهُ قَرْنٌ مَكْذَبٌ» فَهَذَا مَعْنَى حَسَنِ يَسُوعَ مَعَهُ التَّنَازُعُ. وَ«مَجْنُونٌ»

(١) الإملاء ٢/٢٤٩.

(٢) لم أهد إلى قائله مع شهرته، وصدرة:

فأين إلى أين النجاة بيغلتني

وهو في الخزانة ٢/٣٥٣، والعيني ٣/٩، والهمع ٢/١١١، والدرر ٢/١٤٥.

(٣) الكشف ٤/٣٧.

خبرُ ابتداءٍ مضمَرُ أي: هو مجنون. والِدالُ في «ازْدَجِر» بدلٌ مِنْ تاءِ كما تَقَدَّمَ^(١). وهل هو مِنْ مَقولِهِمْ، أي: قالوا: إنه اَزْدَجِر، أي: اَزْدَجَرْتَهُ الجُنُّ، وَذَهَبَتْ بِلَبِّهِ، قاله مجاهد، أو هو مِنْ كلامِ الله تعالى، أخبر عنه: بأنه انْتَهَرَ وَزَجَرَ بالسَّبِّ وأنواعِ الأذَى.

آ. (١٠) قوله: ﴿أَنْتِي مَغْلُوبٌ﴾: العامَّةُ على فتحِ الهمزة، أي: دعاه بأني مغلوبٌ وجاء هذا على حكاية المعنى ولو جاء على حكاية اللفظ لقال: إنه مغلوبٌ، وهما جائزان. وقرأ^(٢) ابنُ أبي إسحاق والأعمشُ ورُويت عن عاصمٍ بالكسر: إمَّا على إضمارِ القولِ، أي: فقال، فَسَّرَ به الدعاءَ، وهو مذهبُ البصريين، وإمَّا إجراءً للدعاءِ مُجرى القولِ وهو مذهبُ الكوفيين. وقد تقدَّمَ الخلافُ في «فَتَحْنَا» في الأنعام^(٣) والله الحمد.

آ. (١١) قوله: ﴿مُنْهَمِرٌ﴾: المنهمر: الغزيرُ النازلُ بقوة. وأنشد^(٤):

٤١٥٨ - راحَ تَمْرِينُهُ الصَّبائِمَ انتحى

فيه شَوْبُوبٌ جَنُوبٌ مُنْهَمِرٌ

/ واستُعير ذلك في قولهم: هَمَرَ الرَّجُلُ في كِلامِهِ، وفلانٌ يُهاِمِر [ب/٨٢٧] الشياءَ، أي: يَجْرِفُها، وَهَمَرَهُ مِنْ مالِهِ: أعطاهُ بكثرة.

(١) انظر إعرابه للآية ٤.

(٢) البحر ١٧٦/٨، والمحزر ٢٩٨/١٥.

(٣) انظر: الدر المصون ٦٣٤/٤.

(٤) البيت لامرئ القيس برواية «منفجر» وهو في ديوانه ١٤٥. وتمريه: تحركه وتديره. والصباء عندهم: رياح الخير. والشؤبوب: شدة المطر.

وفي الباء في «بماء» وجهان، أظهرهما: أنها للتعدية ويكون ذلك على المبالغة في أنه جعلَ الماءَ كآلةِ المُفْتَحِ بها كما تقول: فَتَحْتُ بالمفتاح. والثاني: أنها للحال، أي: فَتَحْنَاهَا مُلْتَبَسَةً بهذا الماء. وقرأ^(١) عبد الله وأبو حيوة وعاصم في رواية^(٢) «وَفَجَّرْنَا» مخففاً، والباقون مثقلاً.

آ. (١٢) قوله: ﴿عِيوناً﴾: فيه أوجهٌ، أشهرها: أنه تمييزٌ، أي: فَجَّرْنَا عِيونَ الأَرْضِ فنقله من المفعوليةِ إلى التمييز، كما يُنقل من الفاعلية.

ومنعه بعضهم، وتأوَّل هذه الآية على ما سيأتي. «وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عِيوناً» أبلغ من «فَجَّرْنَا عِيونَ الأَرْضِ» لما ذُكر في نظيره غير مرة. الثاني: أنه منصوبٌ على البدلِ من «الأرض». وَيُضَعِفُ هذا خُلُوهُ من الضميرِ فإنه بدلٌ بعضٍ من كل. ويُجاب عنه: بأنَّه محذوفٌ، أي: عِيوناً منها كقوله «الأخدودِ. النارِ»^(٣) فالنار بدلٌ اشتمالٍ. ولا ضميرٌ فهو مقدرٌ. الثالث: أنه مفعولٌ ثانٍ لأنه ضُمِّن «فَجَّرْنَا» معنى صَيَّرْنَاهَا بالتفجيرِ عِيوناً. الرابع: أنها حالٌ. وفيه تَجَوُّزان: حَذَفُ مضافٍ، أي: ذات عيون، وكونها حالاً مقدره لا مقارنةً.

قوله: «فالتقى الماءُ» لَمَّا كان المرادُ بالماءِ الجنسِ صَحَّ أَنْ يُقَالَ: فالتقى الماء، كأنه: فالتقى ماءُ السماءِ وماءُ الأرض. وهذه قراءة العاقمة. وقرأ^(٤) الحسن والجحدري ومحمد بن كعب، — وتروى عن أمير

(١) البحر ١٧٧/٨، والشواذ ١٤٧.

(٢) في رواية المفضل.

(٣) الآية ٤ — ٥ من البروج.

(٤) انظر في قراءتها: القرطبي ١٧/١٣٢، والبحر ١٧٧/٨.

المؤمنين^(١) أيضاً - «الماءان» بتثنية، والهمزة سالمة. وقرأ الحسن أيضاً «الماوان» بقلبها واوا. قال الزمخشري^(٢): كقولهم: عِلْبَاوان^(٣) يعني: أنه شَبَّهَ الهمزة المنقلبة عن هاء^(٤) بهمزة الإلحاق. ورؤي عنه أيضاً «المايان» بقلبها ياءً وهي أشدُّ ممَّا قبلها.

وقوله: «قد قُدِرَ» العامَّةُ على التخفيف. وقرأ^(٥) ابنُ مقسم وأبو حيوةً بالتشديد، وهما لغتان قُرِئَ بهما: قوله «قَدَّرَ فَهَدَى»^(٦)، «قُدِرَ» عليه رِزْقُهُ»^(٧) كما سيأتي.

آ. (١٣) قوله: ﴿ذَاتِ أَلْوَا حٍ وَدُسْرٍ﴾: ، أي: سفينة ذات ألواح. قال الزمخشري^(٨): وهي من الصفات التي تقوم مقام الموصوفات فتنبؤ مَنابها وتؤدي مُؤدَّاها، بحيث لا يُفصلُ بينها وبينها. ونحوه^(٩):

٤١٥٩ - ولكن

نَ قميصي مَسْرُودَةٌ مِن حديدِ

(١) علي رضي الله عنه.

(٢) الكشاف ٣/٣٧.

(٣) العلباء: عصب عنق البعير.

(٤) لأن أصل ماء: مَوَّه.

(٥) البحر ٨/١٧٧.

(٦) الآية ٣ من الأعلى.

(٧) الآية ٧ من الطلاق.

(٨) الكشاف ٤/٣٨.

(٩) صدره:

مَفْرَشِي صَهْوَةَ الحِصَانِ وَلَكِنْ

وهو للمتنبى في ديوانه ٣١٩/١.

أراد: ولكنَّ قميصي دَزَع. وكذلك^(١):

—٤١٦٠—

ولو في عيونِ النازياتِ بأَكْرِعِ

أراد: ولو في عينِ الجراد. ألا ترى أنَّك لو جَمَعْتَ بين السفينة وبين هذه الصفاتِ أو بين عيونِ الجراد والدَّرْع وهاتين الصفتين لم يَصِحَّ، وهذا من فصيحِ الكلام وبديعه». والدُّسْرُ: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه المساميرُ جمع دِسار نحو: كُتِبَ في جمعِ كتاب. وقال الزمخشري^(٢): «جمعُ دِسار وهو المِسمارُ فِعَال، مِنْ دَسَرَه إِذَا دَفَعَه؛ لِأَنَّهُ يُدَسَّرُ بِهِ مَنَفَذُهُ» وقال الراغب^(٣): «الواحدُ دَسْرٌ»^(٤) — يعني فيكونُ مثل: سَقَفٌ وَسُقْفٌ — وأصلُ الدُّسْرِ الدَّفْعُ الشَّدِيدُ بِقَهْرٍ، دَسَرَه بِالرُّمْحِ، وَمِدَسَّرٌ مِثْلُ مِطْعَنٍ وَرُوي: «ليس في العَنَبِ زكاةٌ إنما هو شيءٌ دَسَرَه البحرُ»^(٥)، أي: دفعه. الثاني: أنها الخيوطُ التي تُشَدُّ بها السفنُ. الثالث: أنها عوارضُ السفينة. الرابع: أنها أضلاعُها.

(١) لم أهتم إلى قائله، وصدده:

وإني لأستوفي حُقوقي جاهداً

وهو في شواهد الكشاف ٤/٤٥٤، وقال: «أراد: في عيون الجراد النازيات الواثبات». والأكريع: السوق الدقيقة. والنزو: الوثب. يصف هزال الإبل وأنها لضمورها ترى أشخاصها في عين ما يقابلها حتى في عين الجراد لأن النزو بالأكريع يختصُّ بها.

(٢) الكشاف ٤/٣٨.

(٣) المفردات ١٦٩.

(٤) في المطبوعة دِسار.

(٥) من حديث ابن عباس كما في النهاية ٢/١١٦.

آ. (١٤) قوله: ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾: أي: مُلْتَبَسَةً بِحِفْظِنَا وهو في المعنى كقوله تعالى: «وَلِتُضَنَّ عَلَى عَيْنِي»^(١). وقرأ^(٢) زيد بن علي وأبو السَّمَال «بِأَعْيُنًا» بالإدغام.

قوله: «جزاء» منصوبٌ على المفعولِ له ناصبه «فَفَتَحْنَا» وما بعده. وقيل: منصوب على المصدرِ: إمَّا بفعلٍ مقدرٍ، أي: جازَيْنَاهُمْ جِزَاءً، وإمَّا على التَّجَوُّزِ: / بِأَنَّ مَعْنَى الْأَفْعَالِ الْمُتَقَدِّمَةِ: [١/٨٢٨] جازَيْنَاهُمْ بِهَا جِزَاءً.

قوله: «لِمَنْ كَانَ كُفِرَ» العَامَّةُ على «كُفِرَ» مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ وَالْمَرَادُ بِمَنْ كُفِرَ نُوْحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَوِ الْبَارِي تَعَالَى. وقرأ^(٣) مسلمة به محارب «كُفِرَ» بِإِسْكَانِ الْفَاءِ كَقَوْلِهِ^(٤):

٤١٦١- لَوْ عَصَرَ مِنْهُ الْمِسْكُ وَالْبَانُ انْعَصَرَ

وقرأ يزيد بن رومان^(٥) وعيسى وقتادة «كُفِرَ» مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ. وَالْمَرَادُ بِ«مَنْ» حَيْثُ ذُوُّ نُوْحٍ. وَ«كُفِرَ» خَبْرٌ كَانَ. وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى وَقُوعِ خَبْرٍ كَانَ مَاضِيًّا مِنْ غَيْرِ «قَدْ» وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: لَا بُدَّ مِنْ «قَدْ» ظَاهِرَةً أَوْ مَضْمُرَةً. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ «كَانَ» مَزِيدَةً. وَضَمِيرُ «تَرَكْنَاهَا» إمَّا لِلْقِصَّةِ، أَوِ الْفَعْلَةِ، أَوِ السَّفِينَةِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ.

(١) الآية ٣٩ من طه.

(٢) الإتحاف ٥٠٦/٢، والبحر ١٧٨/٨.

(٣) انظر في قراءتها: البحر ١٧٨/٨، والمحتسب ٢٩٨/٢، والقرطبي ١٧٣/١٧.

(٤) تقدم برقم ١٧٦٢.

(٥) يزيد بن رومان أبو روح المدني مولى الزبير، ثقة قارىء محدث فقيه. روى عنه

نافع وأبو عمرو ومالك بن أنس توفي سنة ١٢٠. انظر طبقات القراء ٢/٣٨١.

آ. (١٥) قوله: ﴿مُذَكِّرٌ﴾: أصله مُذْتَكِرٌ، فأبدلت التاء دالاً مهملة، ثم أبدلت المعجمة مهملةً لمقاربتها وقد تقدّم هذا في قوله: «وادَّكَّرَ بعد أُمَّة^(١)». وقد قرئ^(٢) «مُذْتَكِرٌ» بهذا الأصلِ وقرأ قتادة - فيما نقل عنه أبو الفضل - «مُذَكَّرٌ» بفتح الدالِ مخففةً وتشديد القافِ مِنْ ذَكَرَ بالتشديد، أي: ذكر نفسه أو غيره بما مضى مِنْ قَصَصِ الأولين. ونقل عنه ابن عطية^(٣) كالجماعة، إلا أنه بالذال المعجمة وهو شاذٌّ، لأنَّ الأول يُقَلَّبُ للثاني، لا الثاني للأول.

آ. (١٦) قوله: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي﴾: «كان» الظاهرُ فيها أنها ناقصةٌ فـ «كيف» خبرٌ مقدمٌ. وقيل: يجوزُ أَنْ تكون تامة فتكون «كيف» في محلِّ نصبٍ: إمَّا على الظرف، وإمَّا على الحال، كما تقدّم تحقيقه في البقرة^(٤).

آ. (١٧) ومعنى يَسْرُنَا القرآن: هَيَّأَنَا للذِّكْرِ مِنْ قَوْلِهِمْ: يَسْرُ فَرَسَهُ، أي: هَيَّأَ للركوبِ بِإِلْجَامِهِ. قال الشاعر^(٥):
٤١٦٢- فَقُمْتُ إِلَيْهِ بِاللِّجَامِ مُسَيَّرًا
هنالك يَجْزِينِي الذي كنتُ أصنع

آ. (١٩) قوله: ﴿صَرَّصَرًا﴾: أي الشديدة الصوتِ مِنْ

(١) الآية ٤٥ من يوسف. انظر: الدر ٥٠٧/٦.

(٢) انظر في قراءتها: البحر ١٧٨/٨، والشواذ ١٤٨، والمحمر ٣٠١/١٥.

(٣) المحمر ٣٠١/١٥.

(٤) انظر: الدر المصون ٢٣٧/١.

(٥) البيت للأعرج المَعْنِي. وهذا في الحماسة ٢٠٤/١، وشواهد الكشاف ٤٥٤/٤ يقول: ساعةٌ يُهَيِّأُ هذا الفرس يجزي ما كنت أصنعه في شأنه.

صَرَّصَرَ البَابُ أو القَلْمُ إذا صَوَّت، أو الشديدة البرد مِنَ الصَّرِّ وهو البرد. وهو كله أصولٌ عند الجمهور. وقال مكي^(١): «أصله صَرَّرَ مِنْ صَرَ البَابُ إذا صَوَّتَ لَكِنْ أبدلوا من الرءاء المشددة^(٢) صاداً». قلت: وهذا قول الكوفيين^(٣). ومثله: كَبَّكَبَ وَكَفَّكَفَ، وتقدَّم هذا في فَصَلَتِ^(٤) وغيرها.

قوله: «يومٍ نَحْسٍ» العامةُ على إضافة «يومٍ» إلى «نَحْسٍ» بسكونِ الحاءِ. وفيه وجهان، أحدهما: أنَّه من إضافة الموصوفِ إلى صفتِهِ. والثاني: وهو قولُ البصريين أنه صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ، أي: يوم عذابٍ نحسٍ، وقرأ^(٥) الحسن بتنوينه ووَصَفِهِ بِنَحْسٍ، ولم يَقَيِّدْهُ الزمخشريُّ^(٦) بكسر الحاءِ، وقَيَّدَهُ الشيخ^(٧). وقد قُرِئَ قوله تعالى «في أيامِ نَحِساتٍ»^(٨) بسكونِ الحاءِ وكسرها. وتنوينِ «أيامٍ» عند الجميع كما تقدَّم تقريره «ومُستمر» صفةٌ لـ «يومٍ» أو «نَحْسٍ» ومعناه كما تقدَّم، أي: دامَ عليهم حتى أهلكهم أو مِنَ المرارة.

آ. (٢٠) و «تَنْزِعُ» في موضع نصبٍ إمَّا نعتاً لـ «ريحا»، وإمَّا حالاً منها لتخصُّصِها بالصفةِ ويجوزُ أن تكون مستأنفةً. وقال «الناس» لتَضُمُّ

(١) إعراب المشكل ٣٣٧/٢.

(٢) وهي الثانية.

(٣) انظر: شرح الشافية ٦١/١.

(٤) انظر إعراب للآية ١٦ من فصلت.

(٥) الإنحاف ٥٠٦/٢، والبحر ١٧٩/٨.

(٦) الكشف ٣٩/٤.

(٧) البحر ١٧٩/٨.

(٨) الآية ١٦ من فصلت. قرأ أبو عمرو ونافع وابن كثير بالسكون، والباقون

بالكسر. السبعة ٥٧٦.

ذَكَرَهُمْ وَأَنْشَاهُمْ، فَأَوْقَعَ الظَّاهِرَ مَوْقِعَ الْمُضْمَرِ لِذَلِكَ، وَإِلَّا فَالْأَصْلُ:
تَنْزِعُهُمْ.

قوله «كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ» حَالٌ مِنَ النَّاسِ مَقْدَرَةٌ. وَ«مُنْقَعِرٌ» صِفَةٌ
لِ«نَخْلٍ» بِاعْتِبَارِ الْجِنْسِ، وَلَوْ أَنَّكَ لَاعْتَبَرْتَ مَعْنَى الْجَمَاعَةِ، كَقَوْلِهِ «نَخْلٌ
خَاوِيَةٌ»^(١) وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُ اللَّغْتَيْنِ فِيهِ، وَإِنَّمَا ذَكَرْنَا هُنَا وَأَنْتَ فِي الْحَاقَةِ
مِرَاعَاةً لِلْفَوَاصِلِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ. وَقَرَأَ^(٢) أَبُو نَهْيِكَ «أَعْجَزُ» عَلَى وَزْنِ أَفْعُلُ
نَحْوِ: ضَبُعٌ وَأَضْبُعٌ، وَقِيلَ: الْكَافُ فِي مَوْضِعِ نَصْبِ بِفَعْلٍ مَقْدَرٍ تَقْدِيرُهُ:
فَتَرَكَهُمْ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ، قَالَهُ مَكِّي^(٣)، وَلَوْ جُعِلَ مَفْعُولًا ثَانِيًا عَلَى التَّضْمِينِ،
أَي: يُصَيِّرُهُم بِالنَّزْعِ كَأَنَّهُمْ، لَكَانَ أَقْرَبَ.

وَالْأَعْجَازُ: جَمْعُ عَجْزٍ وَهُوَ مُؤَخَّرُ الشَّيْءِ وَمِنْهُ «الْعَجْزُ» لِأَنَّهُ يُؤَدِّي
إِلَى تَأَخُّرِ الْأُمُورِ. وَالْمُنْقَعِرُ: الْمُنْقَلَعُ مِنْ أَصْلِهِ، فَعَرَّتْ النَّخْلَةَ: قَلَعَتْهَا مِنْ
أَصْلِهَا فَانْقَعَرَتْ. وَقَعَرَتْ الْبَثْرَ: وَصَلَتْ إِلَى قَعْرِهَا. وَقَعَرَتْ الْإِنَاءَ:
شَرِبَتْ مَا فِيهِ حَتَّى وَصَلَتْ إِلَى قَعْرِهِ، وَأَقَعَرَتْ الْبَثْرَ: أَي: جَعَلَتْ لَهَا
قَعْرًا، وَقَعَرْتُهَا: وَصَلْتُ إِلَى قَعْرِهَا.

آ. (٢٤) قوله: ﴿أَبَشْرًا﴾: منصوبٌ على الاشتغال، وهو
الراجح، لتقدم أداة هي بالفعل أولى، «ومئنا» نعتٌ له. و«واحدًا» فيه
وجهان، أظهرهما: أنه نعتٌ لـ «بشراً» إلا أنه يُشكَلُ عليه تقديم الصفة

(١) الآية ٧ من الحاقة «أعجاز نخل خاوية».

(٢) البحر ١٧٩/٨.

(٣) إعراب المشكل ٣٣٨/٢ وعبارته: «تقديره: فتركهم كأعجاز نخل، أو مثل
أعجاز نخل».

المؤولة على الصريحة. ويُجاب: بأنَّ «مِثًّا» حينئذٍ ليس وصفاً بل حالٌ من «واحداً»^(١) قُدِّمَ عليه. والثاني: أنه نصبٌ على الحالِ من هاء «نَتَّبِعُهُ» وهو تَخْلُصٌ من الإعرابِ^(٢) المتقدِّمِ. إلا أنَّ المُرجَّحَ لكونه صفةً قراءتهما مرفوعين: أبشَرُ مِنَّا واحدٌ نَتَّبِعُهُ على ما سيأتي فهذا يُرَجَّحُ كونُ «واحداً» [ب/٨٢٨] نعتاً لـ «بشراً» لا حالاً. وقرأ^(٣) أبو السَّمَّال - فيما نقل الهذلي^(٤) والداني - برفعهما على الابتداء، و «واحدٌ» صفته «ونَتَّبِعُهُ» خبره. وقرأ أبو السَّمَّال أيضاً، فيما نقل ابن خالويه^(٥) وأبو الفضل وابن عطية^(٦) برفع «بَشَرٌ» ونصب «واحداً» وفيه أوجهٌ، أحدها: أن يكونَ «أَبَشَرٌ» مبتدأً، وخبره مضمراً، تقديره: أبشَرُ مِنَّا، يُبَعَثُ إلينا أو يُرْسَلُ. وأمَّا انتصابُ «واحداً» ففيه وجهان، أحدهما: أنَّه حالٌ من هاء «نَتَّبِعُهُ». وهذا كلُّه تخريجُ أبي الفضل الرازي. الثاني^(٧): أنه مرفوعٌ بالابتداء أيضاً، والخبر «نَتَّبِعُهُ» و «واحداً» حالٌ على الوجهين المذكورين آنفاً. الثالث: أنه مرفوعٌ بفعل مضمراً مبني للمفعول تقديره: أَيْبَأُ بَشَرٌ و «مِثًّا» نعتٌ و «واحداً» حالٌ أيضاً على الوجهين المذكورين آنفاً. وإليه ذهب ابنُ عطية^(٨).

(١) الأصل «أحدًا» وهو سهو. والتصحيح من (ش).

(٢) الأصل «الإعراب» وهو سهو والتصحيح من (ش).

(٣) المحتسب ٢/٢٩٨، والبحر ٨/١٧٩، والقرطبي ١٧/١٣٧.

(٤) الكامل له (خ) ٢٤٠.

(٥) الذي في الشواذ لابن خالويه: أن أبا السَّمَّال قرأ «أبشَرُ مِنَّا» من غير تنوين،

ولم يذكر غير ذلك. الشواذ ١٤٨.

(٦) المحرر ١٥/٣٠٥.

(٧) في تخريج «أبشَرُ مِنَّا واحدًا».

(٨) المحرر ١٥/٣٠٥.

قوله: «سُعْرٍ» يجوزُ أن يكون مفرداً، أي: جنون. يقال: ناقةٌ مَسْعُورةٌ، أي: كالمجنونة في سَيْرِها. قال الشاعر^(١):

٤١٦٣- كأنَّ بها سُعْرًا إذا العَيْسُ هَزَّها

ذَمِيلٌ وإِزْخاءٌ من السيرِ متعبٌ

وَأَنَّ يَكُونُ جَمَعَ سَعِيرٍ، وهو النار، والاحتمالان منقولان.

آ. (٢٥) قوله: ﴿مِنْ بَيْنِنَا﴾: حالٌ من هاء «عليه»، أي: ألقى عليه مفرداً مِنْ بَيْنِنَا.

قوله: «أَشْرٍ» الأَشْرُ: البَطْرُ. يقال: أَشِرَ يَأْشِرُ أَشْرًا فهو أَشِيرٌ كَفَرِحٍ، وَأَشِرٌ كضاربٍ، وَأَشْرانٌ كسكرانٍ، وَأَشارِيٌّ كسكاريٍّ. وقرأ^(٢) أبو قلابَةَ «بل هو الكذَّابُ الأَشْرُ» «من الكذَّابِ الأَشْرُ» بفتح الشين وتشديد الراءِ، وجعلهما أَفْعَلٌ تفضيلٌ وهو شاذٌّ؛ لأنه تُحذَفُ الهمزة مِنْ لفظ الخَيْرِ والشرِ في أَفْعَلٍ التفضيلِ تقول: زيدٌ خَيْرٌ مِنْ عمروٍ وشرٌّ مِنْ بكرٍ. ولا تقول: أَخَيْرٌ ولا أَشْرٌ إلاَّ في نُدُورٍ كهذه القراءة وكقول رُوْبِيَّةَ^(٣):

٤١٦٤- بِلالٍ خَيْرُ النَّاسِ وإِبْنُ الأَخْيَرِ

وَبَيَّنَتْ فِيهِمَا فِي التَّعْجِبِ نَحْوُ: ما أَخْيَرَهُ وما أَشْرَهُ. ولا تُحذَفُ إلاَّ

(١) لم أمتد إلى قائله وهو في البحر ٨/ ١٨٠، والقرطبي ١٧/ ١٣٨. والعيس:

الإبل تضرب إلى الصفرة. والذميل: ضرب من سيرها.

(٢) انظر في قراءتها: المحتسب ٢/ ٢٩٩، والبحر ٨/ ١٨٠، والقرطبي ١٧/ ١٤٠،

والشواذ ١٤٨.

(٣) ليس في ديوانه ولم ينسبه أحد، وهو في الهمع ٢/ ١٦٦، والدر ٢/ ٢٢٤،

وشرح التصريح ٢/ ١٠١.

في نُدُورٍ عكسَ أفعالِ التفضيلِ. قالوا: «ما خَيْرَ اللَّبَنِ لِلصَّحِيحِ وما شَرَّهُ لِلْمَبْطُونِ» وهذا مِنْ محاسِنِ الصنّاعةِ. وقرأ أبو قيس الأودِيّ^(١)، ومجاهد الحرفَ الثاني «الأشُرُّ» ثلاثِ ضماتٍ. وتخرّجها: على أَنَّ فيه لغةً «أشُرُّ» بضمِ الشينِ كَحَدْرٍ وحَدِرٍ، ثم ضُمَّتِ الهمزةُ إتباعاً لضمِ الشينِ. ونقل الكسائي عن مجاهد ضمَّ الشينِ وفتح الهمزة على أصلِ تِيكَ اللّغةِ كَحَدْرٍ. آ. (٢٦) قوله: ﴿سَيَعْلَمُونَ﴾: قرأ^(٢) ابنُ عامرٍ وحمزةُ بالخطابِ. وفيه وجهان، أحدهما: أنه حكاية قول صالح لقومه. والثاني: أنه خطابُ اللهِ تعالى على جهة الالتفاتِ. والباقون بالياء غَيْبَةً، وهي ظاهرةٌ لجريانِ الغيبِ قَبْلَهُ في قوله: «فقالوا: أَبَشْرًا» واختارها مكِّي^(٣) لأنَّ عليها الأكثرُ. و«غداً» في قوله ليس المرادُ به الذي يلي يومَكَ بل الزمانُ المستقبَلُ، كقول الطرمّاح^(٤):

٤١٦٥- ألا عَلَّلاني قبل نوحِ النوائِحِ
وقبلِ اضطرابِ النَّفْسِ بينِ الجوانِحِ
وقبلَ غَدٍ يا لهفَ نفسي على غَدٍ
إذا راح أصحابي ولستُ برائحِ

(١) عبد الرحمن بن ثروان الكوفي روى عن شريح القاضي وروى عنه سفيان الثوري. ثقة ثبت. مات سنة ١٢٠، روى له الجماعة سوى مسلم. انظر: تهذيب الكمال ٧٧٩/٢.

(٢) السبعة ٦١٨، والنشر ٣٨٠/٢، والحجة ٦٨٩، والقرطبي ١٣٩/١٧، والبحر ١٨٠/٨، والتيسير ٢٠٦.

(٣) الكشف ٢٩٨/٢.

(٤) ليس في ديوانه، وإنما هما لأبي الطمّحان القيني، كما في الحماسة ٢٨/٢، وأمالِي الشجري ٢٨٦/١، كما ينسبان لهديبة بن خشرم في العقد الفريد ٢٤٨/٣.

آ. (٢٧) قوله: ﴿فَتَنَّةٌ﴾: مفعولٌ له أو مصدرٌ من معنى الأول، أو في موضع الحال.

آ. (٢٨) وقرأ العامة «قِسْمَةٌ» بكسر القاف. وروى^(١) عن أبي عمرو فتحها وهو قياس المرّة. والضمير في «بَيْنَهُمْ» لقوم صالح والناقة، فغلب العاقل.

آ. (٢٩) قوله: ﴿فَنَادَوْا﴾: قبله محذوف، أي: فنادوا على ذلك ثم ملؤهُ فعزّموا على عقرها فنادوا صاحبهم/ وتعاطى: مطاوع عايط، كأنهم كانوا يتدافعون ذلك حتى تولّاه أشقاها. [١/٨٢٩]

آ. (٣١) قوله: ﴿كَهَشِيمِ الْمُحْتَظِرِ﴾: العائنة على كسر الظاء اسم فاعل وهو الذي يتخذ حظيرة من حطب وغيره. وقرأ^(٢) أبو السّمّال وأبو حيوة وأبو رجاء وعمرو بن عبيد بفتحها. فقيل: هو مصدر، أي: كهشيم الاحتظار وقيل: هو مكان. وقيل هم اسم مفعول وهو الهشيم نفسه، ويكون من باب إضافة الموصوف لصفته كمسجد الجامع. والحظُر: المنع، وقد تقدّم تحريره في سبحان^(٣).

آ. (٣٤) قوله: ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه مُتصلٌ ويكون المعنى: أنه أرسل الحاصب على الجميع إلا أهله فإنه لم يرسل عليهم. والثاني: أنه منقطع، ولا أدري ما وجهه؟ فإنّ الانقطاع

(١) البحر ١٨١/٨.

(٢) المحتسب ٢٩٩/٢، والقرطبي ١٤٢/١٧، والإتحاف ٥٠٧/٢، والبحر

١٨١/٨.

(٣) انظر: الدر المصون ٣٣٢/٧.

وعدمه عبارة عن عدم دخول المستثنى في المستثنى منه، وهذا داخلٌ ليس إلا. وقال أبو البقاء^(١): «هو استثناءٌ منقطعٌ. وقيل: متصلٌ، لأنَّ الجميعَ أُزِيلَ عليهم الحاصِبُ فهَلَكُوا إِلَّا آلَ لوطٍ. وعلى الوجهِ الأولِ يكون الحاصِبُ لم يُزَسَلْ على آلِ لوطٍ انتهى. وهو كلامٌ مُشْكِلٌ.

وقوله «نَجَّيْنَاهُمْ» تفسيرٌ وجوابٌ لقائلٍ يقولُ: فما كان مِنْ شأنِ آلِ لوطٍ؟ كقوله «أبى» بعد قوله «إِلَّا إِبْلِيسَ»^(٢) وقد تقدَّم في البقرة.

«وبسَحَرِ» الباءُ حاليةٌ أو ظرفيةٌ. وانصرف «سَحَرٌ» لأنه نكرةٌ، ولو قُصِدَ به وقتٌ بعينه لُمُنِعَ للتعريفِ والعَدَلِ عن آلٍ، هذا هو المشهورُ. وزعم صدرُ الأفاضل^(٣) أنه مبنيٌّ على الفتحِ كأسِ مبنياً على الكسرِ.

آ. (٣٥) قوله: ﴿وَنِعْمَةٌ﴾: إمَّا مفعولٌ به، وإمَّا مصدرٌ بفعلٍ مِنْ لفظها، أو مِنْ معنى «نَجَّيْنَاهُمْ» لأنَّ تَنَجَّيْتَهُمْ إِنْعَامٌ، فالتأويلُ: إمَّا في العاملِ، وإمَّا في المصدرِ «وَمِنْ عِنْدِنَا»: إمَّا متعلقٌ بنعمة، وإمَّا بمحذوفٍ صفةٌ لها. والكاف في «كذلك» نعتٌ مصدرٍ محذوفٍ، أي: مثلَ ذلك الجزاءِ نَجَزِي. وقرأ العائِةُ «فَطَمَسْنَا» مخففاً. وابن مقسم^(٤) مُشَدِّداً على التكاثِيرِ لأجلِ المتعلِّقِ أو لِشِدَّةِ الفعلِ في نفسه.

آ. (٣٨) قوله: ﴿بُنُكْرَةٌ﴾: انصرفَ لأنه نكرةٌ، ولو قُصِدَ به

(١) الإملاء ٢/٢٥٠.

(٢) الآية ٣٤ من البقرة.

(٣) القاسم بن الحسين أبو محمد الخوارزمي الحنفي له: شرح المفصل، وشرح الأنموذج، وشرح سقط الزند. توفي سنة ٦١٧. انظر: معجم الأدباء ٢٣٨/١٦، والبغية ٢/٢٥٢.

(٤) البحر ٨/١٨٢.

وقت بعينه امتنع للتعريف والتأنيث. وهذا كما تقدّم في «عُدوة»^(١) ومنعها زيد بن علي^(٢) الصرف، ذهب بها إلى وقت بعينه.

آ. (٤٢) قوله: ﴿أَخَذَ عَزِيْزٌ﴾: مصدرٌ مضافٌ لفاعله.

آ. (٤٤) و: ﴿أَمْ يَقُوْلُوْنَ﴾: العامّةُ على الغيبة التفتاتاً.

وأبو حيوة^(٣) وأبو البرهسم وموسى الأسواري بالخطاب جزيّاً على ما تقدّم من قوله «أكفّاركم» إلى آخره.

آ. (٤٥) والعامّةُ على «سَيَهْزِمُ» مبنياً للمفعول. «والجمْعُ» مرفوعٌ

به. وقُرئ^(٤) «سَتَهْزِمُ» بفتح التاء خطاباً للرسول عليه السلام، «الجمْعُ»

مفعولٌ به، وأبو حيوة في روايةٍ ويعقوب «سَنَهْزِمُ» بنونِ المعظمِ نفسه،

و«الجمْعُ» منصوبٌ أيضاً، ورُوِيَ عن أبي حيوة أيضاً وابن أبي عملة

«سَيَهْزِمُ» بياء الغيبة مبنياً للفاعل، «الجمْعُ» منصوبٌ، أي: سَيَهْزِمُ اللهُ

الجمْعَ. «ويُوَلُّونَ» العامّةُ على الغيبة. وأبو حيوة^(٥) وأبو عمرو في روايةٍ

«وتُوَلُّونَ» بقاء الخطاب، وهي واضحةٌ.

والدُّبُرُ هنا: اسمُ جنس. وحسُنَ هنا لوقوعه فاصلةً بخلاف «لِيُوَلِّنَ

الأدبار»^(٦). وقال الزمخشري^(٧): «أي: الأدبار، كما قال^(٨)».

(١) على قراءة ابن عامر في الأنعام آية: ٥٢. انظر: الدر المصون ٦٣٩/٤.

(٢) البحر ١٨٢/٨.

(٣) البحر ١٨٣/٨، والشواذ ١٤٨.

(٤) انظر في قراءته: الشواذ ١٤٨، والقرطبي ١٤٥/١٧، والنشر ٣٨٠/٢، والبحر

١٨٣/٨.

(٥) البحر ١٨٣/٨، والقرطبي ١٤٥/١٧.

(٦) الآية ١٢ من الحشر.

(٧) الكشاف ٤١/٤.

(٨) تقدم برقم ١٥٣.

٤١٦٦- كَلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَقُّوا

وَقُرِءَ «الإِذْبَارُ»^(١). قَالَ الشَّيْخُ^(٢): «وَلَيْسَ مِثْلُ/ «بَعْضِ بَطْنِكُمْ» [٨٢٩/ب] لَأَنَّ الْإِفْرَادَ هُنَا لَهُ مُحَسَّنٌ وَلَا مُحَسَّنٌ لِإِفْرَادِ «بَطْنِكُمْ».

آ. (٤٨) قَوْلُهُ: «ذُوَّقُوا»: عَلَى إِرَادَةِ الْقَوْلِ، وَقُرِءَ^(٣) أَبُو عَمْرٍو فِي رَوَايَةٍ مَحْبُوبٍ عَنْهُ «مَسَّقَرٌ» وَخَطَّاهُ ابْنُ مَجَاهِدٍ. وَهُوَ مَعْدُورٌ لِأَنَّ السَّيْنَ الْآخِرَةَ مِنْ «مَسَّ» مُدْغَمٌ فِيهَا فَلَا تُدْغَمُ فِي غَيْرِهَا لِأَنَّهَا مَتَى أُدْغِمَ فِيهَا لَزِمَ تَحْرِيكُهَا، وَمَتَى أُدْغِمَتْ هِيَ لَزِمَ سَكُونُهَا فَتَنَافَسَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا. قَالَ الشَّيْخُ^(٤): «وَالظَّنُّ بِأَبِي عَمْرٍو أَنَّهُ لَمْ يُدْغِمَ حَتَّى حَذَفَ أَحَدَ الْحَرْفَيْنِ، لِاجْتِمَاعِ الْأَمْثَالِ ثُمَّ أُدْغِمَ» قُلْتُ: كَلَامُ ابْنِ مَجَاهِدٍ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا قَالُوهُ إِنَّهُ أُدْغِمَ، أَمَّا إِذَا حَذَفَ وَأُدْغِمَ فَلَا إِشْكَالَ.

«وَسَقَّرَ» عَلَّمَ لَجَهَنَّمَ - أَعَادَنَا اللَّهُ مِنْهَا - مُشْتَقَّةٌ مِنْ سَقَّرْتَهُ الشَّمْسُ وَالنَّارُ، أَي: لَوَّحْتَهُ وَيُقَالُ: صَقَّرْتَهُ بِالصَّادِ، وَهِيَ مُبَدَّلَةٌ مِنَ السَّيْنِ لِأَجْلِ الْقَافِ. قَالَ ذُو الرِّمَّةِ^(٥):

(١) ضَبَطْتُ فِي «الْكَشَافِ» بِكسرة الهمزة، وَفِي نَقْلِ أَبِي حِيَانَ عَنْهُ «الْبَحْرُ ٨/١٨٣» يَفْتَحُ الهمزة.

(٢) الْبَحْرُ ٨/١٨٣.

(٣) الْبَحْرُ ٨/١٨٣.

(٤) الْبَحْرُ ٨/١٨٣.

(٥) دِيوَانُهُ ١٤٥٨، وَالْبَحْرُ ٨/١٧٢، وَاللِّسَانُ «سَقَرٌ». وَذَابَتِ الشَّمْسُ، أَي: مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ. وَاتَّقَى: أَي الثَّوْرَ. وَالْأَفْنَانُ: الْأَغْصَانُ. وَالصَّرِيمَةُ: قِطْعَةٌ مِنَ الرَّمْلِ. وَمَرْبُوعٌ: أَصَابَهَا الرِّبْعُ فَاحْضُرَّتْ. أَعْبَلَتِ الشَّجَرَةَ: إِذَا خَرَجَ وَرَقُهَا.

٤١٦٧- إذا ذابتِ الشمسُ اتقى صقراتها

بأفنانِ مَرَبُوعِ الصَّرِيمَةِ مُعِيلِ

«وسَقَر» متحتم المنع؛ لأن حركة الوسطِ تنزَلتْ منزلة الحرفِ الرابعِ

كعقرب وزينب.

أ. (٤٩) قوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ﴾: العائمةُ على

نصب «كل» على الاشتغال وأبو السَّمَّال^(١) بالرفع. وقد رجَّح الناسُ، بل

بعضُهم أوجبَ النصبَ قال: لأن الرفعَ يُؤهِمُ ما لا يجوزُ على قواعد أهل

السُّنَّة. وذلك أنه إذا رُفِعَ «كل شيء» كان مبتدأً «وخلَقْنَاهُ» صفةً لـ «كل»

أو لشيء. و «بقَدَر» خبره. وحينئذٍ يكون له مفهومٌ لا يخفى على متأمِّله،

فيلزمُ أن يكون الشيءُ الذي ليس مخلوقاً لله تعالى لا بقَدَر، كذا قدَّره

بعضُهم. وقال أبو البقاء^(٢): «وإنما كان النصبُ أولى لدلالته على عموم

الخلقِ، والرفعُ لا يبدؤُ على عمومِهِ، بل يُفيدُ أنَّ كل شيءٍ مخلوقٌ فهو

بقدر». وقال مكِّي بن أبي طالب^(٣): «كان الاختيارُ على أصولِ البصريين

رفع «كل» كما أن الاختيارَ عندهم في قولك «زيدٌ ضربته» الرفعُ، والاختيارُ

عند الكوفيين النصبُ فيه بخلاف قولنا «زيدٌ أكرمته» لأنه قد تقدَّم في الآية

شيءٌ عمِلَ فيما بعده وهو «إن» والاختيارُ عندهم النصبُ فيه. وقد أجمع

القراءُ على النصبِ ف «كل» على الاختيارِ فيه عند الكوفيين ليدلَّ ذلك

على عمومِ الأشياءِ المخلوقاتِ أنها لله تعالى بخلاف ما قاله أهلُ الزينجِ من

أنَّ ثَمَّ مخلوقاتٍ لغيرِ الله تعالى^(٤)، وإنما دلَّ النصبُ في «كل» على

(١) المحتسب ٣٠٠/٢، والقرطبي ١٤٧/١٧، والبحر ١٨٣/٨.

(٢) الإملاء ٢٥٠/٢.

(٣) إعراب المشكل ٣٤٠/٢ - ٣٤١.

(٤) ثم قال: وقوله تعالى «الله خالقُ كلِّ شيءٍ» يرُدُّ قولهم.

العموم؛ لأن التقدير: إِنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَانَهُ بِقَدَرٍ، فَخَلَقْنَاهُ تَأْكِيدٌ وتفسيرٌ لـ «خَلَقْنَا» المضمرة الناصبِ لـ «كُلٌّ». وإذا حَذَفْتَهُ وَأَظْهَرْتَ الْأَوَّلَ صار التقديرُ: إِنَّا خَلَقْنَاهُ كُلَّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ^(١)، فهذا لفظٌ عامٌّ يعمُّ جميع المخلوقات. ولا يجوز أن يكون «خَلَقْنَاهُ» صفةً لـ «شَيْءٍ» لأنَّ الصفةَ والصلةَ لا يعملان فيما قبل الموصوفِ ولا الموصولِ، ولا يكونان تفسيراً لما يعملُ فيما قبلهما، فإذا لم يَبْقَ «خَلَقْنَاهُ» صفةً لم يَبْقَ إلا أنه تأكيدٌ وتفسيرٌ للمضمرة الناصبِ، وذلك يَدُلُّ على العموم. وأيضاً فإنَّ النصبَ هو الاختيارُ لأنَّ «إِنَّا» عندهم يَطْلُبُ الفِعْلَ فهو أَوْلَى به، فالنصبُ عندهم في «كُلٌّ» هو الاختيارُ، فإذا انضاف إليه معنى العموم والخروج عن الشبهِ كان النصبُ أَوْلَى من الرفع.

وقال ابن عطية^(٢): / «وقومٌ من أهلِ الشُّنَّةِ بالرفع». قال أبو الفتح^(٣): [١/٨٣٠] «هو الوجهُ في العربية، وقراءتنا بالنصب مع الجماعة». وقال الزمخشري^(٤): «كُلٌّ شَيْءٍ» منصوبٌ بفعلٍ مضمرة يُفسِّره الظاهرُ. وقُرِئَ «كُلٌّ شَيْءٍ» بالرفع. والقَدْرُ والقَدَرُ: التقديرُ، وقُرِئَ بهما، أي: خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ مُقَدَّرًا مُحْكَمًا مُرْتَبًّا عَلَى حَسَبِ مَا اقْتَضَتْهُ الْحِكْمَةُ أَوْ مُقَدَّرًا مَكْتُوبًا فِي اللَّوْحِ، معلوماً قبل كونه قد عَلِمْنَا حاله وزمانه» انتهى. وهو هنا لم يَتَعَصَّبَ للمعتزلة لضعف وجه الرفع.

وقال قومٌ: إذا كان الفعل يُتَوَهَّمُ فيه الوصفُ وأنَّ ما بعده يَصْلُحُ

(١) كرَّر في الأصل «فخلقناه» تأكيد وتفسير لـ خَلَقْنَا المضمرة الناصب لكل شيء.

(٢) المحرر ٣١٥/١٥.

(٣) المحتسب ٣٠٠/٢.

(٤) الكشاف ٤١/٤.

للخبر، وكان المعنى على أن يكون الفعل هو الخبرَ اختير النصبُ في الاسمِ الأولِ حتى يتضحَ أنَّ الفعلَ ليس بوصفٍ، ومنه هذا الموضعُ؛ لأنَّ قراءةَ الرفعِ تُخَيِّلُ أنَّ الفعلَ وصفٌ، وأنَّ الخبرَ «بقدَر». وقد تنازع أهلُ السنةِ والقَدَرِيَّةُ الاستدلالَ بهذه الآية: فأهلُ السُّنَّةِ يقولون: كلُّ شيءٍ مخلوقٌ لله تعالى بقَدَرٍ، ودليلُهُم قراءةَ النصبِ لأنه لا يُفسَّرُ في هذا التركيبِ إلَّا ما يَصِحُّ أن يكون خبراً لورُفَعِ الأوَّلِ على الابتداء. وقال القَدَرِيَّةُ: القراءةُ برفعِ «كل» و«خَلَقْنَاهُ» في موضعِ الصفةِ لـ «كل»، أي: إنَّ أمرنا أو شأننا: كلُّ شيءٍ خَلَقْنَاهُ فهو بقَدَرٍ أو بمقدار، وعلى حدِّ ما في هَيْتِهِ وزَمِنِهِ.

وقال بعضُ العلماء: في القَدَرِ هنا وجوهٌ، أحدها: أنه المقدارُ في ذاته وفي صفاته. والثاني: التقديرُ كقوله «فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ»^(١). وقال الشاعر^(٢):

..... -٤١٦٨

وَقَدَّ قَدَّرَ الرَّحْمَنُ مَا هُوَ قَادِرٌ

أي: ما هو مُقَدَّرٌ. والثالث: القَدَرُ الذي يُقالُ مع القضاءِ كقولك: كان بقضاءِ اللهِ وَقَدَّرَهُ فقوله «بقدَرٍ» على قراءةِ النصبِ متعلِّقٌ بالفعلِ الناصبِ وفي قراءةِ الرفعِ في محلِّ رفعٍ، لأنه خبرٌ لـ «كل» و«كل» وخبرُها في محلِّ رفعٍ خبراً لـ إنَّ.

آ. (٥٢) وسيأتي قريباً آيةٌ عكسَ هذه أعني في اختيارِ الرفعِ وهي

(١) الآية ٢٣ من المرسلات.

(٢) لم أهدت إلى قائله وتمامه، وهو في البحر ١٨٣/٨.

قوله «وكلُّ شيءٍ فعلوه في الزُّبرِ»^(١) فإنه لم يختلف في رفعه قالوا لأنَّ نصبه يُؤدِّي إلى فسادِ المعنى لأنَّ الواقعَ خلافُه، وذلك أنَّك لو نصَبته لكان التقديرُ: فعلوا كلَّ شيءٍ في الزُّبرِ، وهو خلافُ الواقعِ؛ إذ في الزُّبرِ أشياءٌ كثيرةٌ جداً لم يفعلوها. وأمَّا قراءةُ الرفعِ فتؤدِّي أن كلَّ شيءٍ فعلوه هم، ثابتٌ في الزُّبرِ وهو المقصودُ فلذلك اتَّفَقَ على رفعه، وهذان الموضعان من نكِّت المسائلِ العربيَّةِ التي اتَّفَقَ مجيئها في سورةٍ واحدةٍ في مكانين متقارِبين ومما يدُلُّ على جلالَةِ علمِ الإعرابِ وإفهامهِ المعانيِ الغامضةِ. والجاهلون لأهل العلمِ أعداءُ.

آ. (٥٣) وقرأ العامَّةُ «مُسْتَطَرٌّ» بتخفيف التاءِ من السَّطَرِ وهو الكَتَبُ، أي: مُكْتَتَبٌ. وقرأ^(٢) الأعمش وعمران بن حدير وتُروى عن عاصم^(٣) بتشديدها. وفيه وجهان. أحدهما: أنه مشتقٌّ من طَرَ الشاربُ والنبات، أي: ظهر ونَبَتَ، بمعنى: أن كلَّ شيءٍ قلَّ أو كثر ظاهرٌ في اللوح غيرُ خفي، فوزنه مُسْتَفْعَلٌ كَمُسْتَخْرَجٍ. والثاني: أنه من الاستطار، كالقراءةِ العامَّةِ وإنما شُدِّدَتِ الرَّاءُ من أجل الوقفِ كقولهم: «هذا جَعْفَرٌ وقرَجٌ» ثم أُجْرِي الوصلُ مُجْرَى الوقفِ فوزنه مُفْتَعَلٌ كقراءةِ الجمهورِ.

آ. (٥٤) قوله: ﴿نَهْرٌ﴾: العامَّةُ بالإفرادِ وهو اسمُ جنسٍ بدليلِ مقارنتِهِ للجمع، والهَاءُ مفتوحةٌ كما هو الفصيح، وسكَّنْها^(٤) مجاهد

(١) الآية ٥٢ من القمر.

(٢) البحر ١٨٤/٨. وعمران بن حدير السدوسي أبو عبيدة البصري. روى عن

أبي مجلز. وروى عنه شعبة. ثقة صدوق. توفي سنة ١٤٩.

(٣) وهي رواية عصمة عن أبي بكر عن عاصم.

(٤) انظر في قراءتها: المحتسب ٣٠٠/٢، والإتحاف ٥٠٧/٢، والبحر ١٨٤/٨.

والأعرج وأبو السَّمَال والفياض وهي لُغِيَّةٌ. وقد تقدّم الكلامُ عليها أولَ البقرة^(١). وقيل ليس المرادُ هنا نهرَ الماء، وإنما المرادُ به سَعَةُ الأرزاقِ [ب/٨٣٠] لأنَّ المادةَ تَدُلُّ على ذلك كقول قيس بن الخطيم^(٢): /

٤١٦٩ - مَلَكَتْ بِهَا كَفِّي فَأَنْهَرْتُ فَتَقَّهَا

يَرَى قَائِمٌ مِنْ دُونِهَا مَا وَرَاءَهَا

أي: وَسَعَتْ. وقرأ أبو نهيك وأبو مجلز والأعمش وزهير الفرقي «ونُهر» بضم النونِ والهاءِ، وهي تحتمل وجهين، أحدهما: أن يكونَ جمعَ نَهْرٍ بالتحريك وهو الأوْلَى نحو: أُسْدٌ فِي أَسَدٍ. والثاني: أن يكونَ جمعَ السَّاكِنِ نحو: سُقْفٌ فِي سَقْفٍ وَرُهْنٌ فِي رَهْنٍ، والجمع مناسبٌ للجمع قبله في «جنات» وقراءةُ العامة بإفراجه أبلُغٌ وقد تقدّم كلامُ ابن عباس^(٣) في قوله تعالى آخر البقرة «وملائكته وكتابه^(٤)» بالإفراد، وأنه أكثرُ من «الكتب». وتقدّم أيضاً تقديرُ الزمخشري^(٥) لذلك، فعليك^(٦)...

قوله تعالى «في مَقْعَدٍ» يجوزُ أن يكونَ خبراً ثانياً، وهو الظاهرُ وأن يكونَ حالاً من الضمير في الجارِّ لوقوعه خبراً. وجوزَ أبو البقاء^(٧) أن

(١) انظر: الدر المصون ٢١٣/١.

(٢) تقدم برقم ٤٥.

(٣) الدر المصون ٦٩٢/٢.

(٤) الآية ٢٨٥ وهي قراءة حمزة والكسائي. الدر ٦٩٢/٢.

(٥) الكشف ٤٠٧/١.

(٦) كلمة لم أتبينها لعلها «بقراءته».

(٧) الإملاء ٢٥٠/٢.

يكون بدلاً من قوله «في جنات» وحينئذ يجوز أن يكون بدل بعض، لأن المقعد بعضها، وأن يكون اشتمالاً لأنها مشتملة، والأول أظهر. والعامّة على إفراد «مقعد» مُراداً به الجنس كما تقدّم في «نهر». وقرأ^(١) عثمان البتي «مقاعد» وهو مناسب للجمع قبله. ومقعد صدق من باب رجل صدق: في أنه يجوز أن يكون من إضافة الموصوف لصفته. والصدق يجوز أن يراد به ضد الكذب، أي: صدّقوا في الإخبار به، وأن يراد به الجود والخير.

و«ملك» مثال مبالغة وهو مناسب هنا، ولا يتوهّم أن أصله ملك لأنه هو الوارد في غير موضع، وأن الكسرة أشبعت فتولّد منها ياء؛ لأنّ الإشباع لم يرد إلا ضرورة أو قليلاً، وإن كان قد وقع في قراءة هشام «أفئدة» في آخر إبراهيم^(٢)، وهناك يطالع ما ذكرته فيه.

[تمت بعونه تعالى سورة القمر]

(١) الشواذ ١٤٨، والبحر ١٨٤/٨، والقرطبي ١٧/١٥٠.

(٢) انظر: الدر المصون ٧/١١٢.

سورة الرحمن عز وجل

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿الرحمن﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه خبرٌ مبتدأ مضمِرٌ، أي: اللّهُ الرَّحْمَنُ. الثاني: أنه مبتدأ، وخبره مضمِرٌ، أي: الرحمنُ ربُّنا. وهذان الوجهان عند مَنْ يرى أنَّ «الرحمن» آيةٌ مع هذا المضمِرِ معه، فإنهم عدّوا «الرحمن» آيةً ولا يتصوّرُ ذلك إلا بانضمام خبرٍ أو مُخَبَّرٍ عنه إليه، إذ الآيةُ لا بُدَّ أن تكونَ مفيدةً، وسيأتي ذلك في قوله «مُذَاهِمَاتَان»^(١). الثالث أنه ليس بآيةٍ، وأنه مع ما بعده كلامٌ واحدٌ، وهو مبتدأٌ خبره «عَلَّمَ الْقُرْآنَ».

آ. (٢) قوله: ﴿عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾: فيه وجهان، أظهرهما: أنها عَلَّمَ المتعدية إلى اثنين أي: عَرَّفَ، من التعليم، فعلى هذا المفعولُ الأوَّلُ محذوفٌ فقيل: تقديره: عَلَّمَ جبريلَ القرآنَ. وقيل: عَلَّمَ محمداً. وقيل: عَلَّمَ الإنسانَ. وهذا أوَّلَى لعمومه، ولأنَّ قوله «خَلَقَ الْإِنْسَانَ» دالٌّ عليه. والثاني: أنها من العلامة. فالمعنى: جعله علامةً وآيةً يُعْتَنَى بها.

وهذه الجملة التي جيءَ بها من غيرِ عاطفٍ لأنها سبقت لتعديدِ نعمةٍ كقولك: فلانٌ أحسنَ إلى فلانٍ: أكرمهُ، أشاد^(٢) ذكْرَهُ، رَفَعَ مِنْ قَدْرِهِ،

(١) الآية ٦٤ من الرحمن.

(٢) أشاد به: رفع به صوته، وأشاد البناء: أعلاه.

- الرحمن -

فلشدة الوصلِ تَرَكَ العاطفَ . والظاهر أنها أخبارٌ . وقال أبو البقاء^(١) :
و «خَلَقَ الْإِنْسَانَ» مستأنفٌ وكذلك «عَلَّمَهُ» ويجوزُ أَنْ يَكُونَ حالاً من
الإنسانِ مقدرةً و «قد» معها مرادةٌ . انتهى . وهذا ليس بظاهرٍ بل الظاهرُ
ما قدَّمته ولم يذكرْ الرمخشريُّ^(٢) غيره . فإن قيل : لِمَ قَدَّمَ تعلِيمَ القرآنِ
للإنسانِ على خَلْقِهِ وهو متأخرٌ عنه في الوجودِ؟ قيل : لأنَّ التعلِيمَ هو
السببُ في إيجادهِ وخَلْقِهِ .

آ . (٥) قوله : ﴿بِحُسْبَانٍ﴾ : فيه ثلاثة أوجه ، أحدها : أن
«الشمس» مبتدأ و «بِحُسْبَانٍ» خبرها على حذفٍ مضافٍ تقديره : جَرِي
الشمس والقمر بحُسْبَانٍ ، أي : كائن أو مستقر أو استقرَّ بحُسْبَانٍ . الثاني :
أنَّ الخبرَ محذوفٌ يتعلَّقُ به هذا الجارُّ تقديره : يَجْرِيان بحسبان ، وعلى
هذين القولين فيجوز في الحُسبانِ وجهان ، أحدهما : أنه مصدرٌ مفردٌ
بمعنى الحُسبانِ ، فيكون كالشكران والكُفران . والثاني : أنه جمعُ حساب
كشهاب وشُهبان . / والثالث : أنَّ الحُسبانَ خبره ، والباءُ ظرفيةٌ بمعنى في ،
أي : كائنان في حُسبانٍ ، وحُسبان على هذا اسمٌ مفرد ، اسمٌ للفلكِ
المستدير ، شَبَّهه بحُسبانِ الرِّحى الذي باستدارته تستدير الرِّحى ، قاله
مجاهد^(٣) .

[١/٨٣١]

آ . (٧) قوله : ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا﴾ : العائَةُ على النصبِ على
الاشتغالِ مراعاةً لعَجْزِ الجملةِ التي يُسَمِّيها النحاةُ ذاتَ وجهين . وفيها

(١) الإملاء ٢/٢٥١ .

(٢) الكشاف ٢/٤٣ .

(٣) انظر : البحر ٨/١٨٨ .

دليلٌ لسيبويه^(١) حيث يُجَوِّزُ النصبَ، وإن لم يكن في جملة الاشتغالِ ضميراً عائد على المبتدأ الذي تَضَمَّنَتْهُ الجملةُ ذاتُ الوجهين. والأخفُّ يقول: لا بُدَّ من ضميرٍ، مثاله: «هند قامتُ وعمراً أكرمتُهُ لأجلها» قال: «لأنك راعيتِ الخبرَ، وعطفتِ عليه، والمعطوفُ على الخبرِ خبرٌ فيُشترطُ فيه ما يُشترطُ فيه، ولم يَشترطِ الجمهورُ ذلكَ وهذا دليلُهُم، قال الفراء: «كلهم نصبوا مع عدم الرابطِ إلَّا مَنْ شَدَّ منهم. وقد تقدَّمَ هذا محرراً في سورة يس عند قوله تعالى: «والقمرَ قدَرنا»^(٢) فهناك اختلف السبعةُ في نَصْبِهِ ورفعِهِ والله الحمدُ.

قوله: «وَوَضَعَ المِيزَانَ» العامةُ على «وَضَعَ» فعلاً ماضياً. و«المِيزانُ» نُصِبَ على المفعولِ به. وقرأ إبراهيم^(٣) «وَوَضَعَ المِيزانِ» بسكون الضاد وخفض «المِيزانِ». وتخريجُها: على أنه معطوفٌ على مفعولٍ «رَفَعَهَا»، أي: وَرَفَعَ وَضَعَ المِيزانَ، أي: جَعَلَ له مكانةً وَرَفَعَةً لَأَخِذِ الحقوقِ به، وهو مِنْ بَدِيعِ اللفظِ، حيث يصير التقديرُ: وَرَفَعَ وَضَعَ المِيزانَ.

وقال الزمخشري^(٤): «فإن قلت: كيف أَخَلَّ بالعاطفِ في الجملِ الأوَّلِ وجيءَ به بعدُ؟ قلت: بَكَتَ بالجملِ الأوَّلِ واردةٌ على سَنَنِ التعديدِ الذين أنكروا الرحمنَ والآءَهُ كما يُبَكَّتُ مُنْكَرُ أيادي المُنْعَمِ [عليه]^(٥) من

(١) الكتاب ٤٧/١.

(٢) الآية ٣٩ من يس. قرأ الكوفيون وابن عامر بالنصب والباقون بالرفع، انظر: السبعة ٥٤٠.

(٣) البحر ١٨٩/٨.

(٤) الكشاف ٤٤/٤.

(٥) من الكشاف.

الناس بتعدُّها عليه في المثال الذي قدَّمته^(١)، ثم ردَّ الكلام إلى منهاجه بعد التبكيت في وصل ما يجب وصله للتناسب والتقارب بالعاطف. فإن قلت: أيُّ تناسب بين هاتين الجملتين حتى وسَّط بينهما العاطف؟ قلت: إن الشمس والقمر سماويان، والنجم والشجر أرضيان فبينهما تناسب من حيث التقابل، وأن السماء والأرض لا تزالان قريبتين، وأن جزي الشمس والقمر بحسبان من جنس الانقياد لأمر الله، فهو مناسب لسجود النجم والشجر.

آ. (٨) قوله: ﴿أَنْ لَا تَطْغَوْا﴾: في «أن» هذه وجهان، أحدهما: أنها الناصبة، و«لا» بعدها نافية، و«تَطْغَوْا» منصوب بـ«أن»، وأن قبلها لام العلة مقدرة، تتعلق بقوله: «وَوَضَعَ الْمِيزَانَ» التقدير: لئلا تَطْغَوْا، وهذا بين. وأجاز الزمخشري^(٢) وابن عطية^(٣) أن تكون المفسرة، وعلى هذا تكون «لا» ناهية والفعل مجزوم بها. إلا أن الشيخ^(٤) ردَّه: بأن شرطها تقدُّم جملة متضمنة لمعنى القول، وليست موجودة. قلت: وإلى كونها مفسرة ذهب مكي^(٥) وأبو البقاء^(٦). إلا أن أبا البقاء كأنه تنبَّه للاعتراض فقال: «وَأَنْ بِمَعْنَى أَيْ، والقولُ مقدَّرٌ»، فجعل الشيء المفسر بـ«أن» مقدراً لا ملفوظاً بها، إلا أنه قد يُقال: قوله/ «والقولُ مقدَّرٌ» ليس

(١) مثاله: «زيد أغناك بعد فقر، أعزك بعد ذل، كثرك بعد قلة، فعل بك ما لم يفعل أحدٌ بأحد فما تُنكر من إحسانه».

(٢) الكشاف ٤/٤٤.

(٣) المحرر ١٥/٣٢٣.

(٤) البحر ٨/١٨٩.

(٥) إعراب المشكل ٢/٣٤٢.

(٦) الإملاء ٢/٢٥١.

بجيد، لأنها لا تُفسَّرُ القولَ الصريحَ، فكيف يُقدَّرُ ما لا يَصِحُّ تفسيرُه؟
فإصلاحُه أن يقول: وما هو بمعنى القول مقدرٌ.

آ. (٩) قوله: ﴿وَلَا تُخْسِرُوا﴾: العائمة على ضَمِّ التاءِ وكسْرِ
السينِ مِنْ أَخْسَرَ، أي: نَقَصَ كقولِه: «وإذا كَالُوهم أو وَزَنُوهم
يُخْسِرُونَ»^(١). وقرأ^(٢) زيد بن علي وبلال بن أبي بردة بفتح التاءِ وكسْرِ
السينِ فيكون فَعَلَ وأَفْعَلَ بمعنى. يقال: خَسِرَ الميزانَ وأخْسَرَه، بمعنى
واحدٍ نحو: جَبَرَ وأَجْبَرَ. ونقل أبو الفتح^(٣) وأبو الفضل عن بلال فتح التاءِ
والسينِ. وفيها وجهان، أحدهما: أنه على حَذْفِ حرفِ الجرِّ تقديره:
وَلَا تُخْسِرُوا فِي الميزانِ. ذكره الزمخشري^(٤) وأبو البقاء^(٥). إلا أنَّ
الشيخ^(٦) قال: «لا حاجةٌ إلى ذلك؛ لأنَّ «خَسِرَ» جاء متعدياً. قال تعالى:
«خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ»^(٧)، «خَسِرَ الدنيا والآخرة»^(٨). قلت: وهذا ليس مِنْ
ذاك. ألا ترى أنَّ «خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ» و«خَسِرَ الدنيا والآخرة» معناه: أنَّ
الخُسْرانَ واقعٌ بهما، وأنَّهما معدومان. وهذا المعنى ليس مُراداً في الآيةِ
قطعاً، وإنما المراد: لا تُخْسِرُوا الموزونَ في الميزانِ. وقُرِئ «تُخْسِرُوا»

(١) الآية ٣ من المطففين.

(٢) انظر في قراءتها: المحتسب ٣٠٣/٢، والشواذ ١٤٩، والبحر ١٨٩/٨،

والقرطبي ١٧/١٥٥.

(٣) المحتسب ٣٠٣/٢.

(٤) الكشاف ٤٤/٤.

(٥) تخريج أبي البقاء على حَذْفِ «في» متعلق بقراءة العامة «تُخْسِرُوا»، انظر:

الإملاء ٢/٢٥١.

(٦) البحر ١٨٩/٨.

(٧) الآية ١٢ من الأنعام.

(٨) الآية ١١ من الحج.

بفتح التاء وضم السين. قال الزمخشري^(١): «وَقُرِيءَ وَلَا تَخْسَرُوا بفتح التاء وضم السين وكسرهما وفتحها. يقال: خَسِرَ المِيزَانَ يَخْسِرُهُ وَيَخْسُرُهُ. وَأَمَّا الفَتْحُ: فعلى أَنَّ الأَصْلَ «في المِيزان» فحذف الجارَّ وأوصلَ الفعلَ إليه» وكَرَّرَ لفظَ المِيزان، ولم يُضْمِرْهُ في الجملتين بعده تقويةً لشأنه وهذا كقوله^(٢):

٤١٧٠- لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ

نَقَصَ الموتُ ذا الغنى والفقيرا

أ. (١٠) قوله: ﴿وَالأَرْضَ وَضَعَهَا﴾: كقوله: «والسَّمَاءَ رَفَعَهَا»^(٣). وقرأ أبو السَّمَّال^(٤) بالرفع مبتدأ. و«للأَنام» علةٌ لِلوَضْعِ. والأَنام: قيل: الحيوان. وقيل: بنو آدم خاصة. وقيل: هم الإنسُ والجنُّ، ووزنه فَعَالٌ كَقَدَّال، فيُجْمَعُ في القلَّةِ على أَنِمَّةَ بزنة: امرأةٌ أئِمَّةَ وفي الكثرة: على أَنَم، كَقَدَّالِ وأَقْدَلَّةَ وَقُدُل.

أ. (١١) قوله: ﴿فِيهَا فَاكِهَةٌ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ هذه الجملةُ حالاً من الأَرْضِ، إِلاَّ أَنَّها حالٌ مَقْدَرَةٌ. ويجوزُ وهو الأَحْسَنُ أَنْ يكونَ الجارُّ والمجرورُ هو الحال، و«فاكهَةٌ» رَفَعٌ بالفاعليَّةِ، وَنُكِّرَتْ؛ لأنَّ الانتفاعَ بها دونَ الانتفاعِ بما ذُكِرَ بعدها، وهو من بابِ الترقِّيِّ مِنَ الأذْنَى إلى الأَعْلَى. والأَكْمَامُ: جَمْعُ كِمٍّ بالكسر وهو وعاءُ الثمرة.

(١) الكشاف ٤/٤٤.

(٢) تقدم برقم ٤٩٠. وفي الأصل: كقول الآخر، وليست مناسبة.

(٣) الآية ٧ من الرحمن.

(٤) البحر ٨/١٩٠.

آ. (١٢) قوله: ﴿وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ﴾: قرأ^(١)

ابن عامر بنصب الثلاثة. وفيه ثلاثة أوجه: النصب على الاختصاص، أي: وأخض الحَبَّ، قاله الزمخشري^(٢). وفيه نظر؛ لأنه لم يَدْخُلْ في مُسَمَّى الفاكهة والنخل حتى يَخُصَّهُ مِنْ بَيْنِهَا، وإنما أراد إضمارَ فعلٍ وهو أَخْضَى، فليس هو الاختصاص الصناعي. الثاني: أنه معطوفٌ على الأرض. قال مكي^(٣): «لأنَّ قَوْلَهُ «وَالأَرْضَ وَضَعَهَا»، أي: خلقها، فعطف «الحَبَّ» على ذلك». الثالث: أنه منصوبٌ بـ «خَلَقَ» مضمراً، أي: وخلق الحَبَّ. قال مكي^(٤): «أو وَخَلَقَ الحَبَّ» وقرأ به موافقةً لرسم مصاحف بلده، فإنَّ مصاحفَ الشامِ «ذا» بالألف. وجَوَّزوا في «الرَّيْحَانِ» أن يكونَ على حَذْفِ مضاف، أي: وذا الريحانِ فُحِذِفَ/ المضافُ، وأقيم [١/٨٣٢] المضافُ إليه مُقامَه كـ «واسألِ القريةَ»^(٥).

وقرأ الأخوان برفع الأولين^(٦) وجرَّ «الرَّيْحَانِ» عطفاً على «العَصْفِ»، وهي تؤيِّدُ قولَ مَنْ حَذَفَ المضافَ في قراءةِ ابنِ عامرٍ. والباقون برفع الثلاثة عطفاً على فاكهة، أي: وفيها أيضاً هذه الأشياءُ. ذكر أولاً ما يتلذَّذون به من الفواكه، وثانياً الشيءَ الجامعَ بين التلذُّذِ والتغذِّي وهو ثَمَرُ النخْلِ، وثالثاً ما يتغذَّى به فقط، وهو أعظمها؛ لأنه قُوَّتُ غالبِ

(١) انظر في قراءتها: السبعة ٦١٩، والنشر ٣٨٠/٢، والتيسير ٢٠٦، والبحر ١٩٠/٨، والحجة ٦٩٠، والقرطبي ١٥٨/١٧.

(٢) الكشاف ٤٥/٤.

(٣) إعراب المشكل ٣٤٢/٢.

(٤) إعراب المشكل ٣٤٢/٢.

(٥) الآية ٨٢ من يوسف.

(٦) «والحبُّ ذو».

الناس. ويجوز في الرِّيحان على هذه القراءة أن يكون معطوفاً على ما قبله، أي: وفيها الرِّيحان أيضاً، وأن يكون مجروراً بالإضافة في الأصل، أي: وذو الرِّيحان ففعل به ما تقدم.

والعَصْفُ: وَرَقُ الزَّرْعِ. وقيل: التَّبْنُ. وأصله كما قال الراغب^(١): من «العَصْفِ والعَصِيفَةِ وهو ما يُعَصَفُ، أي: يُقَطَّعُ من الزَّرْعِ» وقيل: هو حطامُ النباتِ. والريحُ العاصفُ: التي تكسرُ ما تمرُّ عليه وقد مرَّ ذلك. والرِّيحان في الأصل: مصدرٌ ثم أُطلقَ على الرزق كقولهم: «سُبْحَانَ اللَّهِ وَرِيحَانَهُ»، أي: استرزاقه وقيل: الرِّيحان هنا هو المَشْمُومُ.

وفي الرِّيحان قولان، أحدهما: أنه على فَعْلان كَاللِّيَانِ^(٢) من ذواتِ الواوِ. والأصلُ: رَوْحان. قال أبو علي^(٣): «فأبدلت الواو ياءً، كما أبدلوا الياءَ واواً في «أشأوى»^(٤). والثاني: أن يكون أصله رِيَوْحان، على وزن فَيْعْلان، فأبدلت الواو ياءً، وأدغمت فيها الياءَ، ثم حُفِّفَ بحذف عينِ الكلمة كما قالوا: كَيْئُونَةٌ^(٥) وبيئُونَةٌ. والأصلُ تشديدُ الياءِ فحُفِّفَتْ كما حُفِّفَ هَيْنَ وَمَيْتَ. قال مكي^(٦): «ولزم تخفيفُه لطوله بلحاق الزيادةتين»، ثم ردَّ قولَ الفارسيِّ بأنه لا مُوجبَ لقلبها ياءً ثم قال: «وقال بعضُ الناسِ» فذكر ما قدَّمته عن أبي علي إلى آخره.

(١) المفردات ٣٣٦.

(٢) لواه دَيْتَه لِيَانًا: مَطَّلَه.

(٣) الحجَّة (خ) ٤/٣٥٢.

(٤) أشأوى جمع شيءٍ فهي في معنى أشياء. انظر: الممتع ٥١٦.

(٥) انظر: الممتع ٥٠٢.

(٦) إعراب المشكل ٢/٣٤٣.

آ. (١٣) قوله: ﴿فَبِأَيِّ﴾: متعلق بـ «تُكذِّبان» والعامَّة على إضافة «أَيِّ» إلى الآلاء. وقُرِئ^(١) في جميع السورة بتنوين «أَيِّ» وتخريجها: على أنه قَطَعَ أَيَّاً عن الإضافة إلى شيء مقدر، ثم أبدل منه «آلاءِ رَبِّكما» بدلَ معرفةٍ مِنْ نكرةٍ. وتقدَّم الكلام^(٢) في «الآلاء» وما مفردُها في الأعراف والله الحمد. والخطابُ في «رَبِّكما» قيل: للتثني من الإنس والجن؛ لأنَّ الأنامَ يتضمَّنهما على القول المشهور. وقيل: للذكر والأنثى. وقيل: هو مثنى مُرادٌ به الواحدُ، كقوله تعالى: «أَلْقيا في جهنم»^(٣) وقول الخبيث الثقيف: «يا حَرَسِيَّ^(٤) اضربا عُنُقَه» وقد تقدَّم ما فيه. و«كالفَخَّار» نعتٌ لصلصالٍ وتقدَّم تفسيرُه.

آ. (١٥) والجانُّ قيل: هو اسم جنس كالإنسان. وقيل: هو أبو الجنِّ إبليس. وقيل: هو أبوهم وليس بإبليس.

قوله: «مِنْ مَارِجٍ مِنْ نارٍ» الأولى لابتداء الغاية. وفي الثانية وجهان، أحدهما: أنها للبيان. والثاني: أنها للتبعيض. والمارِجُ قيل: ما اختلَطَ مِنْ أحمرٍ وأصفرٍ وأخضرٍ، وهذا مُشاهدٌ في النار، تُرى الألوانُ الثلاثةُ مختلطاً بعضها ببعض. وقيل: الخالصُ. وقيل: الأحمرُ. وقيل: الحُمْرَةُ في طرفِ النار. وقيل: المختلطُ بسواد. وقيل: الخالصُ. وقيل: اللهبُ المضطربُ. و«مِنْ نارٍ» نعتٌ لـ «مارجٍ». وقوله: «فَبِأَيِّ» إلى آخره

(١) نسبها ابن خالويه في شواذه ١٤٩ إلى أبي الدنيان الأعرابي، وذكرها في البحر ١٩٠/٨ مِنْ دُونِ نِسْبَةٍ.

(٢) انظر: الدر المصون ٣٦٠/٥.

(٣) الآية ٢٤ من ق.

(٤) الحَرَسِيَّ: واحد الحُرَّاس.

توكيداً وتكريراً، كما تقدّم في قوله: «ولقد يَسْرِنَا القرآن»^(١) وكقوله فيما سيأتي: «ويلٌ يومئذٍ للمكذّبين»^(٢). وذهب جماعةٌ منهم ابنُ قتيبة^(٣) إلى أنّ التكريرَ لاختلافِ النَّعَمِ، فلذلك كرّر التوقيفَ مع واحدةٍ واحدةٍ.

آ. (١٧) قوله: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ﴾: العامةُ على رَفْعِهِ. وفيه [ب/٨٣٢] وجهان^(٤)، أحدهما: أنه مبتدأ، خبره «مَرَجَ البحرَيْنِ» وما بينهما/ اعتراضٌ. والثاني: أنه خبرٌ مبتدأ مضميرٌ أي: هو رَبُّ أي: ذلك الذي فعلَ هذه الأشياء. والثالث: أنه بدلٌ من الضمير في «خَلَقَ». وابن أبي عبله^(٥) «رَبُّ» بالجر بدلاً أو بياناً لـ «رَبِّكَمَا». قال مكي^(٦): «ويجوزُ في الكلام الخفضُ على البَدَلِ مِنْ «رَبِّكَمَا» كأنه لم يَطَّلِعْ على أنها قراءةٌ منقولةٌ والمَشْرِقانِ، قيل: مَشْرِقُ الشِّتَاءِ والصيفِ ومَغْرِبَاهُما. وقيل: مَشْرِقا الشمسِ والقمرِ ومَغْرِبَاهُما. وقيل: مَشْرِقا الشمسِ فقط ومَغْرِبَاهُما. قال الشيخ^(٧): «وعن ابن عباس: للشمسِ مَشْرِقٌ في الصيفِ مُضْعِدٌ، ومَشْرِقٌ في الشِّتَاءِ مُنْحَدِرٌ، تنتقلُ فيهما مُضْعِدَةٌ ومُنْحَدِرَةٌ». قال الشيخ: «فالمشرقان والمغربان للشمس» قلت: وهذا هو القولُ الذي يقول: مَشْرِقُ الصيفِ ومَشْرِقُ الشِّتَاءِ فإنه إنّما يعني بهما شروقَ الشمسِ والقمرِ فيهما، أو شروقَ الشمسِ وحدّها فيهما، فهو داخلٌ في أحدِ القولينِ المذكورينِ ضرورةً.

(١) الآية ١٧ من القمر.

(٢) الآية ١٥ من المرسلات.

(٣) انظر: تأويل مشكل القرآن له ٢٣٩.

(٤) سوف يذكر ثلاثة أوجه.

(٥) البحر ١٩١/٨.

(٦) إعراب المشكل ٣٤٣/٢.

(٧) البحر ١٩١/٨.

آ. (١٩ - ٢٠) قوله: ﴿يَلْتَقِيَانِ﴾: حالٌ من «البحرَيْنِ» وهي قريبةٌ من الحال المقدره. ويجوز بتجوُّزِ أَنْ تكونَ مقارنَةً. و«بينهما بَرَزَخٌ» يجوز أن تكونَ جملةً مستأنفةً، وأن تكونَ حالاً، وأن يكونَ الظرفُ وحدَه هو الحال. والبرَزَخُ: فاعلٌ به وهو أحسنُ لقُربه من المفرد. وفي صاحبِ الحالِ وجهان، أحدهما: هو «البحرَيْنِ»، والثاني: هو فاعلُ «يَلْتَقِيَانِ» ولا «يَبْيَغِيَانِ» حالٌ أخرى كالتي قبلها أي: مَرَجَهُمَا غيرَ باغِيَيْنِ، أو يلتقيان غيرَ باغيين، أو بينهما بَرَزَخٌ في حالِ عَدَمِ بَغْيِهِمَا. وهذه الحالُ في قوة التعليل؛ إذ المعنى: لثلا يَبْيَغِيَانِ. وقد تَمَحَّلَ بعضهم وقال: أصلُ ذلك لثلا يَبْيَغِيَانِ، ثم حَذَفَ حرفَ العلة، وهو مُطَّرِدٌ مع «أَنْ»^(١) و«أَنَّ»^(٢)، ثم حُذِفَتْ «أَنْ» أيضاً وهو حَذَفٌ مُطَّرِدٌ كقولهِ تعالى^(٣): «ومن آياته يُريكم» فلَمَّا حُذِفَتْ «أَنْ» ارتفع الفعلُ، وهذا غيرُ ممنوع، إلا أنه يتكرَّرُ فيه الحَذَفُ، وله أَنْ يقولَ: قد جاء الحَذَفُ أكثرَ مِنْ ذلك فيما هو أَخْفَى من هذا، كما تقدَّم في «قَابَ قَوْسَيْنِ»^(٤)، وكما سيأتي في قوله: «وَتَجْعَلُونَ مِنْ رِزْقِكُمْ»^(٥).

آ. (٢٢) قوله: ﴿يُخْرِجُ﴾: قرأ^(٦) نافع وأبو عمرو «يُخْرِجُ» مبنياً للمفعول. والباقون مبنياً للفاعل على المجاز. قالوا: وثُمَّ مضافٌ

(١) كقوله تعالى: ﴿أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ...﴾ الأعراف الآية: ٦٣.

(٢) كقوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ...﴾ آل عمران الآية: ١٨.

(٣) الآية ٢٤ من الروم.

(٤) الآية ٩ من النجم.

(٥) الآية ٨٢ من الواقعة.

(٦) انظر في قراءاتها: السبعة ٦١٩، والنشر ٣٨٠/٢، والحجة ٦٩١، والتيسير

٢٠٦، والبحر ١٩١/٨، والقرطبي ١٦٣/١٧.

محذوف أي: من أحدهما؛ لأن ذلك لم يُؤخذ من البحر العذب، حتى عابوا قوله^(١):

٤١٧١— فجاءَ بها ما شئتَ مِن لَطِيبَةٍ

على وجهها ماءُ الفراتِ يموجُ

قال مكِّي^(٢): «كما قال تعالى: «على رجلٍ من القرينين»^(٣) أي: من إحدى القرينين، وحذف المضاف كثير شائع» وقيل: هو كقوله: «نسيًا حوتهما»^(٤) وإنما الناسي فتاه، ويُعزى هذا لأبي عبيدة^(٥). وقيل: يخرج من أحدهما اللؤلؤ، ومن الآخر المَرْجان. وقيل: بل يخرجان منهما جميعاً، ثم ذكروا تأويل منها: أنهما يخرجان من الملح في الموضع الذي يقع فيه العذب، وهذا مشاهدٌ عند الغواصين، وهو قول الجمهور فناسب ذلك إسناده إليهما. ومنها قول ابن عباس: تكون هذه الأشياء في البحر بتزول المطر، والصدف تفتح أفواهها للمطر وقد شاهده الناس. ومنها: أن العذب في الملح كاللقاح كما يقال: الولد يخرج من الذكر والأنثى. ومنها أنه قيل «منهما» من حيث هما نوعٌ واحدٌ، فخرجت هذه الأشياء إنما هي منهما، كما قال تعالى: «وجعل القمر فيهن نورا»^(٦) وإنما هو في واحدةٍ منهن.

(١) البيت لأبي ذؤيب وهو في ديوان الهذليين ٥٧/١، واللسان (فرت). قال في اللسان: «ليس هنالك فرات لأن الدر لا يكون في الماء العذب، وإنما يكون في البحر. وقوله: «ما شئت» أي كاملة الحسن. والإيل اللطمية: التي تحمل العطر.

(٢) إعراب المشكل ٣٤٤/٢.

(٣) الآية ٣١ من الزخرف.

(٤) الآية ٦١ من الكهف.

(٥) مجاز القرآن ٢٤٤/٢.

(٦) الآية ١٦ من نوح.

وقال الزمخشري^(١): «فإن قلت: لِمَ قال «منهما» وإنما يَخْرُجَانِ من المِلْح؟ قلت: لَمَّا التَّقْيَا وصارا كالشيء الواحدِ جاز أن يُقال: يَخْرُجَانِ منهما، كما يقال: يَخْرُجَانِ من البحر ولا يَخْرُجَانِ من جميع البحر، وإنما يَخْرُجَانِ مِنْ بَعْضِهِ. وتقول: خَرَجْتُ من البلد، وإنما خَرَجْتُ مِنْ مَحَلَّةٍ مِنْ مَحَالِّهِ، مِنْ دَارٍ وَاحِدَةٍ مِنْ دُورِهِ. وقيل: لا يَخْرُجَانِ إِلَّا مِنْ مِلْتَقَى المِلْحِ والعَدْبِ» انتهى. وقال بعضهم: كلامُ الله أَوْلَى بِالاعتبارِ من كلامِ بعضِ الناسِ فمن الجائزُ أَنَّهُ يَسُوقُهَا من البحرِ العَدْبِ إلى المِلْحِ، واتفقَ أَنَّهُمْ لَمْ يُخْرِجُوهَا إِلَّا من المِلْحِ، وإذا كان في البرِّ أَشْيَاءُ تَخْفَى على التجارِ المتردِّدينَ للقاطعينَ للمفاوِزِ، فكيف بما في قَعْرِ البحرِ؟ والجوابُ عن هذا: أَنَّ اللهَ تعالى لا يُخاطِبُ الناسَ ولا يَمْتَنُّ عليهم إِلَّا بما يَأْلُقُونَ ويشاهدُونَ.

واللؤلؤُ قيل: / كِبَارُ الجِوهرِ. والمَرْجَانُ صِغَارُهُ، وقيل بالعكس، [١/٨٣٣] وأنشدوا قولَ الأعشى^(٢):

٤١٧٢ - مِنْ كُلِّ مَرْجَانَةٍ فِي البَحْرِ أَخْرَزَهَا

تَيَارُهَا وَقَاهَا طِينَتِهَا الصَّدْفُ

أراد اللؤلؤة الكبيرة. وقيل: المَرْجَانُ حَجْرٌ أَحْمَرٌ. وقيل: حَجْرٌ شَدِيدُ البِياضِ، والمَرْجَانُ أَعْجَمِيٌّ. قال ابن دريد^(٣): «لم أَسْمَعْ فِيهِ فِعْلاً متصرفاً. واللؤلؤُ بِنَاءٍ غَرِيبٍ، لَمْ يَرِدْ عَلَى هَذِهِ الصِّيغَةِ إِلَّا خَمْسَةُ أَفْظَانٍ:

(١) الكشاف ٤٥/٤.

(٢) ديوانه ٣١١ وهو برواية «أَخْرَجَهَا غَوَاصُهَا» فالنسوة تلالاً وجوهن كالمرجانة التي صانتها الأصداف.

(٣) جمهرة اللغة ٣/٣٢٤ ورجح أن يكون مُعْرَباً.

- الرحمن -

اللؤلؤ، والجُؤجُؤ وهو الصّدر، والدُّؤدؤ^(١)، واليؤيؤ لطائر، واليؤيؤ^(٢) بالموحدتين، وهو الأصل. واللؤلؤ بضمّتين والهمز هو المشهور، وإبدال الهمزة واواً شائعٌ فصيحٌ وقد تقدّم ذلك.

وقرأ^(٣) طلحة «اللؤلؤء» بكسر اللام الثالثة، وهي لغةٌ محفوظةٌ. ونقل عنه أبو الفضل «اللؤلؤي» بقلب الهمزة الأخيرة ياءً ساكنةً كأنه لَمَّا كَسَرَ ما قبل الهمزة قلبها ياءً استثقلاً. وقرأ^(٤) أبو عمرو في رواية^(٥) «يُخْرِجُ» أي الله تعالى. ورؤي عنه أيضاً وعن ابن مقسم «نُخْرِجُ» بنون العظمة. واللؤلؤ والمرجان في هاتين القراءتين منصوبان.

آ. (٢٤) قوله: ﴿الْجَوَارِ﴾: العائمة على كسر الراء لأنه منقوصٌ على مفاعل^(٦)، والياء محذوفةٌ لفظاً لالتقاء الساكنين. وقرأ^(٧) عبد الله والحسن - وثروى عن أبي عمرو - «الجوار» برفع الراء تناسياً للمحذوف ومنه^(٨):

٤١٧٣ - لها ثنـايا أربـع حـسان

وأربـع فتنـغرُها ثـمان

(١) الدُّؤدؤ: آخر أيام الشهر.

(٢) يؤيؤ الرجل: أصله.

(٣) البحر ١٩٢/٨ وليس فيه شيء عن الهمزة الأولى، هل بقيت همزة أو أبدلت واواً؟

(٤) البحر ١٩١/٨.

(٥) في رواية حسين الجعفي عنه. انظر: المحرر ٣٣٢/١٥.

(٦) أي شبه مفاعل لأن وزنه فواعل.

(٧) الإتحاف ٥١٠/٢.

(٨) لم أهد إلى قائله، وهو في اللسان (ثمن) والخزانة ٣/٣٠٠، وشرح التصريح ٢٧٤/٢.

وهذا كما قالوا: «هذا شاكٌ»^(١) وقد تقدّم تقريرُ هذا في الأعراف عند قوله: «ومن فوقهم غواشٍ»^(٢).

قوله: «المُنشآت» قرأ^(٣) حمزةٌ وأبو بكر^(٤) بخلافٍ عنه بكسرِ الشينِ بمعنى: أنها تُنشئُ الموجَ بجريها، أو تُنشئُ السيرَ إقبالاً وإدباراً، أو التي رَفَعَتْ شُرْعَهَا أَي: قِلاعَها. والشُّراع: القَلع. وعن مجاهد^(٥): كلما رَفَعَتْ قِلعَها فهي من المُنشآت، وإلّا فليستَ منها. ونسبةُ الرِّفَعِ إليها مجازٌ كما يقال: أنشأتِ السحابةُ المطرَ. والباقون بالفتح وهو اسمٌ مفعولٌ أَي: أنشأها اللّهُ أو الناسُ، أو رفعوا شُرْعَها. وقرأ ابنُ أبي عبلة «المُنشآت» بتشديدِ الشينِ مبالغةً. والحسنُ «المُنشآت» بالإفراد، وإبدالِ الهمزة ألفاً وتاءً مجذوبة^(٦) خطأً فأفردَ الصفةَ ثقةً بإفهامِ الموصوفِ الجمعيّة، كقوله «أزواجٌ مُطَهَّرة»^(٧) وأمّا إبدالُ الهمزة ألفاً، وإن كان قياسُها بينَ بينَ مبالغةً في التخفيفِ، كقوله^(٨):

٤١٧٤- إنَّ السَّباعَ لَتَهْدَا في مَرايضِها

- (١) رجل شاكِي السلاح: إذا كان ذا شوكةٍ وحدّ في سلاحه فلامه ياءٌ فهو منقوصٌ.
- (٢) الآية ٤١ من الأعراف وانظر: الدر ٣٢٢/٥.
- (٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٢٠، والنشر ٣٨١/٢، والقرطبي ١٧/١٦٤، والبحر ٨/١٩٢، والحجة ٦٩١، والتيسير ٢٠٦.
- (٤) وهي رواية يحيى بن آدم عن أبي بكرٍ فتحاً وكسراً، أمّا حرمي عن حماد عن عاصمٍ فبالفتح انظر: السبعة ٦٢٠.
- (٥) انظر: المحرر ٣٣٣/١٥.
- (٦) أي مفتوحة.
- (٧) الآية ٢٥ من البقرة.
- (٨) تقدم برقم ٣٦٩١.

أي: لتهدأ. وأما كتبها بالتاء المجذوبة فإتباعاً للفظها في الوصل.
و«في البحر» متعلق بالْمُنْشَاتِ أو المنشآت، ورسمه بالياء بعد الشين في
مصاحف العراق يُقَوِّي قراءة الكسر ورسمه بدونها يُقَوِّي قراءة الفتح،
وحذفوا الألف كما تُحذف في سائر جمع المؤنث السالم. و«كالأعلام»
حال: إمّا من الضمير المستكن في «الْمُنْشَاتِ»، وإمّا من «الجوار»
وكلاهما بمعنى واحد. والأعلام: الجبال جمع عَلم. قال^(١):

٤١٧٥- رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلمِ

تَرْفَعَن ثُوبِي شِمَالَاتُ

آ. (٢٦) وقوله: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾: غَلَبَ مَنْ يَعْقِلُ
على غيره، وجميعهم مُراد. والضمير في «عليها» للأرض. قال بعضهم:
«وإن لم يَجْر لها ذِكْرٌ كقوله: «حتى توارث بالحجاب»^(٢). وقد رُدَّ على
هذا القائل وقالوا: بل تقدّم ذكرها في قوله: «والأرض وضعتها»^(٣).

آ. (٢٧) قوله: ﴿ذُو الْجَلَالِ﴾: العائمة على «ذو» بالواو صفة
للوجه. وأبي^(٤) وعبد الله «ذي» بالياء صفة لـ «ربك» وسيأتي خلاف بين
السبعة في آخر السورة إن شاء الله تعالى.

آ. (٢٩) قوله: ﴿يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾: فيه وجهان،
أحدهما: هو مستأنف. والثاني: أنه حال من «وجه» والعامل فيه «يَبْقَى»
أي: يَبْقَى مسؤولاً من أهل السموات والأرض.

(١) تقدم برقم ٤٠٥.

(٢) الآية ٣٢ من ص.

(٣) الآية ١٠ من الرحمن.

(٤) البحر ٨/١٩٢، والكشاف ٤/٤٦.

- الرحمن -

قوله: «كَلَّ يَوْمٌ» منصوبٌ بالاستقرارِ الذي تضمَّنه الخبرُ وهو قوله
«في شَأْنٍ والشَّأْنُ: الأمرُ».

آ. (٣١) قوله: ﴿سَنَفِرُغُ﴾: قرأ^(١) سَيَفِرُغُ بالياءِ الأخوانِ أي:

سَيَفِرُغُ اللَّهُ تعالى. والباقون من السبعة بنون العظمة، والراء مضمومةٌ في
القراءتين، وهي اللغةُ الفُضْحَى لغة الحجاز. وقرأها مفتوحة الراء مع
النونِ الأعرجُ، وتحتمل وجهين، أحدهما: أن تكونَ مِنْ فَرَغَ بفتح الراء
في الماضي، وفُتِحَتْ في المضارع لأجلِ حرفِ الحَلْقِ. والثاني: أنه
سُمِعَ فيه فِرْعٌ بكسرِ العينِ، فيكون هذا مضارعه / وهذه لغةٌ تميم. [٨٣٣/ب]
وعيسى بن عمر وأبو السَّمَّالِ «سَنَفِرُغُ» بكسر حرفِ المضارعةِ وفتحِ
الراء. وتوجيهُها واضحٌ ممَّا تقدَّم في الفاتحة^(٢) قال أبو حاتم: «وهي
لُغَةٌ سُفْلَى مُضَرَّ. والأعمش وأبو حيوة وإبراهيمُ «سَنَفِرُغُ» بضم الياءِ مِنْ
تحتُ مبنياً للمفعول. وعيسى أيضاً بفتح نونِ العظمةِ وكسرِ الراء.
والأعرجُ أيضاً بفتح الياءِ والراء. ورُوي عن أبي عمرو. وقد تقدَّم
قراءةُ «أيها» في النور^(٣). والفَرَاغُ هنا استعارةٌ. وقيل: هو القَصْدُ.
وأنشد لجري^(٤):

٤١٧٦- أَلَانَ وَقَدْ فَرَّغْتُ إِلَى نُمَيْرِ

فَهَذَا حِينَ كُنْتُ لَهُمْ عَذَاباً

(١) انظر في قراءاته: السبعة ٦٢٠، والنشر ٣٨١/٢، والحجة ٦٩٢، والبحر
١٩٤/٨، والتيسير ٢٠٦، والقرطبي ١٦٩/١٧، والمحاسب ٣٠٤/٢.

(٢) انظر: الدر المصون ٦٠/١.

(٣) انظر إعرابه للآية ٣١ من النور.

(٤) ليس في ديوانه وهو في البحر ١٩٤/٨، والقرطبي ١٦٩/١٧.

فَرَعْتُ إِلَى الْعَبْدِ الْمُقَيَّدِ فِي الْحِجْلِ
وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ أَبِي «سَتَفْرُغُ إِلَيْكُمْ» أَي: سَتَقْصِدُ إِلَيْكُمْ.
وَالثَّقْلَانِ: الْجِنُّ وَالْإِنْسُ لِأَنَّهُمَا ثَقَلَا الْأَرْضِ. وَقِيلَ: لِثِقَلِهِمْ بِالذَّنُوبِ.
وَقِيلَ: الثَّقَلُ: الْإِنْسُ لِشَرَفِهِمْ. وَسُمِّيَ الْجِنُّ بِذَلِكَ مَجَازاً لِلْمَجَاوِزَةِ.
وَالثَّقَلُ: الْعَظِيمُ الشَّرِيفُ. وَفِي الْحَدِيثِ^(٢): «إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ كِتَابَ
اللَّهِ وَعِثْرَتِي».

آ. (٣٣) قَوْلُهُ: ﴿فَانفُذُوا﴾: أَمْرٌ تَعْجِيزٌ. وَالثَّقُودُ: الْخُرُوجُ
بِسُرْعَةٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْبَقْرَةِ^(٣): «أَنْ مَا فَاؤُهُ نَوْنٌ وَعَيْنُهُ فَاءٌ يَدُلُّ عَلَى
الْخُرُوجِ كَنَفَقٍ وَنَفَرٍ. وَ«إِلَّا بِسُلْطَانٍ» حَالٌ أَوْ مَتَعَلِّقٌ بِالْفِعْلِ قَبْلَهُ. وَقُرَأَ^(٤)
زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ «إِنْ اسْتَطَعْتُمَا» خُطَاباً لِلثَّقَلَيْنِ، وَحَقُّهُ أَنْ يَمْشِيَ عَلَى سَنَنِ
وَاحِدٍ فَيَقْرَأَ «أَنْ تَنْفُذَا، لَا تَنْفُذَانِ» وَالْعَامَّةُ جَعَلُوهُ كَقَوْلِهِ: «وَأَنْ طَائِفَتَانِ
مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا»^(٥) إِذْ تَحْتَ كُلِّ وَاحِدٍ أَفْرَادٌ كَثِيرَةٌ وَقَدْ رُوِيَ لَفْظُ
الثَّنِيَّةِ فِي قَوْلِهِ بَعْدُ: «يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا» فَلَا تَبَعْدُ قِرَاءَةُ زَيْدٍ.

(١) البيت لجرير وصدرة:

وَلَمَّا اتَّقَى الْقَيْنُ الْعِرَاقِيَّ بِاسْتِهِ

وهو في ديوانه ٤٦٤، واللسان (فرغ)، والقين العراقي: البعث.

(٢) رواه مسلم بلفظ قريب: ٤٤ كتاب فضائل الصحابة، ورقم الحديث ٢٤٠٨،

١٨٧٣/٤.

(٣) انظر: الدر المصون ٩٦/١.

(٤) البحر ١٩٤/٨.

(٥) الآية ٩ من الحجرات.

- الرحمن -

آ. (٣٥) قوله: ﴿شُواظٌ﴾: قرأ^(١) ابن كثير بكسر الشين. والباقون بضمها، وهما لغتان بمعنى واحد. والشواظ: قيل: اللهب معه دُخانٌ. وقيل: بل هو اللهب الخالص. وقيل: اللهب الأحمر. وقيل: هو الدخان الخارج من اللهب. وقال رؤبة^(٢):

٤١٧٨- ونارَ حَرَبٍ تُسْعِرُ الشُّواظا

وقال حسان^(٣):

٤١٧٩- هَجَوْتُكَ فَاخْتَضَعْتَ لَهَا بَدْلًا

بِقَافِيَةِ تَأَجَّجٍ كَالشُّواظِ

و «يُرْسَلُ» مبني للمفعول؛ وهو قراءة العامة. وزيد^(٤) بن علي «نُرْسِلُ» بالنون، «شواظاً ونُحاساً» بالنصب. و «مِن نار» صفة لشواظ أو متعلق بـ «يُرْسَلُ».

(١) السبعة ٦٢١، والتيسير ٢٠٦، والنشر ٣٨١/٢، والحجة ٦٩٣، والبحر ١٩٥/٨، والقرطبي ١٧١/١٧.

(٢) قبله:

إِنَّ لَهُم مِّنْ وَفَعِنَا أَقْيَاطَا

وليس في ديوانه، وهو في اللسان (شوظ) ومجاز القرآن ٢٤٤/٢، وجمهرة اللغة ١٢٣/٣ منسوباً للعجاج.

(٣) ديوانه ١٥٣/١، وروايته فيه:

مُجَلَّلَةٌ تُعَمِّمُكُمْ شَنَاراً مَّضَرَّمَةً تَأَجَّجُ كَالشُّواظِ

وهو في القرطبي ١٧١/١٧.

(٤) البحر ١٩٥/٨.

قوله: «ونحاس» قرأ^(١) ابن كثير وأبو عمرو بجره عطفاً على «نار»، والباقون برفعه عطفاً على «شواظ». والنحاس قيل: هو الصُّفْرُ المعروف، يذيه الله تعالى ويُعَذِّبُهُمْ بِهِ. وقيل: الدخان الذي لا لهب معه. قال الخليل^(٢): وهو معروف في كلام العرب، وأنشد للأعشى^(٣):

٤١٨٠- يُضِيءُ كَضَوْءِ سِرَاجِ السَّلِيِّ

طِ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ فِيهِ نُحَاسًا

وتُضَمُّ نُونُهُ وَتُكْسَرُ، وبالكسر قرأ^(٤) مجاهد وطلحة والكلبي. وقرأ ابن جندب^(٥) «ونحس» كقولهِ: «في يوم نحس»^(٦) وابن أبي بكرة^(٧) وابن أبي إسحاق «ونحس» بضم الحاء والسين مشددةً من قوله: «إِذْ تَحْشُونَهُمْ»^(٨) أي: ونقتل بالعذاب. وقرأ ابن أبي إسحاق أيضاً «ونحس» بضم الحاء وفتحها وكسرهما، وجرَّ السين. والحسن والقاضي^(٩)

(١) السبعة ٦٢١، والنشر ٣٨١/٢، والبحر ١٩٥/٨، والتيسير ٢٠٦، والقرطبي

١٧١/١٧، والحجة ٦٩٣.

(٢) انظر: اللسان (نحس).

(٣) ليس للأعشى وإنما هو للنايعة الجعدي، ديوانه ٧٥، ومجاز القرآن ٢٤٥/٢،

واللسان (نحس)، ومعاني القراء ١١٧/٣، والقرطبي ١٧٢/١٧. والسليط:

الزيت أو دهن السمسم.

(٤) انظر في قراءته: القرطبي ١٧٢/١٧، والمحتسب ٣٠٤/٢، والبحر ١٩٥/٨.

(٥) وهو مسلم بن جندب وتقدمت ترجمته.

(٦) الآية ١٩ من القمر.

(٧) وهو عبد الرحمن بن أبي بكرة وتقدمت ترجمته.

(٨) الآية ١٥٢ من آل عمران.

(٩) لعله القاضي إسماعيل بن إسحاق أبو إسحاق الأزدي البغدادي، ثقة، روى عن

قالون، وروى عنه ابن مجاهد. توفي سنة ٢٨٢. انظر: طبقات القراء ١٦٢/١.

- الرحمن -

«وَنُحْسٍ» بضمّتين وجرّ السين. وتقدّمت قراءة زيدٍ «وَنُحَاساً» بالنصب لِعَطْفِهِ عَلَى «شِوَاظاً» فِي قِرَاءَتِهِ.

آ. (٣٧) قوله: ﴿فَإِذَا انشَقَّتْ﴾: جوابه مقدرٌ أي: رأيت هَوَلاً عَظِيماً، أَوْ كَانَ مَا كَانَ.

قوله: «وَزَدَةٌ» أي: مثل وَزْدَةٍ. فقيل: هي الزهرة المعروفة التي تُشَمُّ، شَبَّهَهَا بِهَا فِي الحُمْرَةِ، وَأَنشَدَ^(١):

٤١٨١- فَلَوْ كُنْتُ وَزْدًا لَوُنْهُ لَعَشِقْتَنِي

وَلَكِنْ رَبِّي شَانِنِي بِسَوَادِيَا

وقيل: هي من لَوْنِ الفَرَسِ الوَزْدِ، وَإِنَّمَا أُتَتْ لَكُونِ السَّمَاءِ مُؤَنَّثَةً. وقال الفراء^(٢): «أراد لونَ الفرسِ الوَزْدِ، يكون في الربيع إلى الصفرة، وفي الشتاء إلى الحُمْرَةِ، وفي اشتدادِ البَرْدِ إلى العُبْرَةِ، فَشَبَّهَ تَلَوُّنَ السَّمَاءِ بِتَلَوُّنِ الوَزْدَةِ من الخيل». وقرأ^(٣) عبيد بن عمير «وَزْدَةٌ» بالرفع. قال الزمخشري^(٤): «بمعنى: فَحَصَلَتْ سَمَاءٌ وَرْدَةٌ، وَهُوَ مِنَ الكَلَامِ الَّذِي يُسَمَّى التَّجْرِيدَ، كَقَوْلِهِ^(٥)»:

٤١٨٢- فَلَيْسَ بَقِيَّتٌ لِأَرْحَلَنَ بَغْزُوةٍ

تَحْوِي الغَنَائِمَ أَوْ يَمُوتُ كَرِيمٌ

(١) البيت لسحيم عبد بني الحسحاس وهو في ديوانه ٢٦، والماوردي ٤/١٥٥.

(٢) معاني القرآن له ٣/١١٧.

(٣) البحر ٨/١٩٥.

(٤) الكشاف ٤/٤٨.

(٥) البيت لقتادة بن مسلمة الحنفي وهو في الكشاف ٤/٤٨، والحماسة ١/٣٦٨.

قوله: «كالدهان» يجوز أن يكون خبراً ثانياً، وأن يكون نعتاً لوردة، وأن يكون حالاً من اسم «كانت». وفي «الدهان» قولان، أحدهما: أنه جمعُ دهن نحو: قُرْطٌ وقِراط، ورُمحٌ ورِماح، وهو في معنى قوله: «تكون السماءُ كالمُهْل»^(١).

وهو دُرْدِيّ الرِّيتِ. والثاني: أنه اسمٌ مفردٌ، فقال الزمخشري^(٢): «اسمٌ ما يُدهنُ به كالجِزام»^(٣) والإدام وأنشد^(٤):

٤١٨٣ — كَأَنَّهُمَا مَزَادَتَا مُتَعَجِّلِ

فَرِيَّانٍ لَمَّا تُذْهَبَانِ بِدِهَانِ

[٨٣٤] / وقال غيره: هو الأديمُ الأحمرُّ، وأنشد للأعشى^(٥):

٤١٨٤ — وَأَجْرَدَ مِنْ كِرَامِ الْخَيْلِ طِرْفِ

كَأَنَّ عَلَى شَوَاكِلِهِ دِهَانَا

أي: أديماً أحمرَّ، وهذا يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ جَمْعاً. ويؤيِّده ما أنشده منذرُ بنُ سعيد^(٦):

(١) الآية ٨ من المعارج.

(٢) الكشاف ٤٨/٤.

(٣) الجزام: صرام النخل.

(٤) لم أهدت إلى قائله، وهو في شرح شواهد الكشاف ٥٥٩/٤. والفريّ: الكبير الواسع. شَبَّهَ عَيْنِيهِ مِنْ كَثْرَةِ الْبُكَاءِ بِقَرِيَّتَيْنِ غَيْرِ مَدَهُونَتَيْنِ خَرَزُهُمَا مُتَعَجِّلِ فلم يُحْكَمْ خَرَزُهُمَا فَهَمَا يَذْرِفَانِ مَاءً.

(٥) ديوانه ١٨٧. الطرف: الكريم من الخيل. الشاكلة: الخصر، فهذا الجواد كأنه قد طُلِيَ بِدِهَانِ.

(٦) لم أهدت إلى قائله، وهو في المحرر ٣٤٠/١٥.

٤١٨٥- يَغْنِ الدَّهَانَ الحُمْرَ كُلَّ عَشِيَّةٍ

بموسمِ بَدْرِ أو بسُوقِ عَكَاظِ

فقوله «الحُمْرَ» يؤيدُ كونه جمعاً، وقد يُقال: هو كقولهم: «أهلك الناسَ الدينارُ الحُمْرُ والدرهمُ البِيضُ»، إلا أنَّه خِلافُ الأصلِ. وقيل: شُبِّهَتْ بالدَّهَانِ، وهو الزَيْتُ لَذَوْبِهَا ودَوْرَانِهَا. وقيل: لبريقِهَا.

آ. (٣٩) قوله: ﴿فَيَوْمِئِذٍ﴾: التنوينُ عَوْضٌ من الجملة، أي: فيومٍ إذ انشَقَّتِ السَّمَاءُ. والفاءُ في «فيومئذٍ» جوابُ الشرطِ. وقيل: هو محذوفٌ، أي: فإذا انشَقَّتِ السماءُ رَأَيْتَ أمراً مَهُولاً، ونحو ذلك. والهاءُ في «ذَنبِهِ» [تعودُ على أحدِ المذكورين] (١). وضميرُ الآخرِ مقدرٌ، أي: ولا يُسألُ عن ذنبِهِ جانٌّ أيضاً. وناصبُ الظرفِ «لا يُسألُ» و«لا» غيرُ مانعة. وقد تقدَّم خِلافُ الناسِ فيها في الفاتحة. وتقدَّمتْ قراءة «جَانٌّ» (٢) بالهمزِ فيها أيضاً.

آ. (٤١) وقرأ حماد بن أبي سليمان (٣) «بِسِيمَانِهِمْ» بالمدِّ. وتقدَّم الكلامُ على ذلك في آخر البقرة (٤).

قوله: «فَيُؤْخَذُ بالتَّوَّاصِي» «يُؤْخَذُ» متعدِّ، ومع ذلك تَعَدَّى بالباء؛

(١) ما بين معقوفين مخروم في الأصل أثبتناه من (ش).

(٢) وهي قراءة الحسن وعمرو بن عبيد. انظر: المحتسب ٣٠٥/٢، والشواذ ١٥٠، والقرطبي ١٧/١٨١، والبحر ٨/١٩٥.

(٣) البحر ٨/١٩٦، وحماد بن أبي سليمان، مسلم الأشعري أبو إسماعيل الكوفي الفقيه. روى عنه سفيان الثوري توفي سنة ١٢٠. انظر: تهذيب الكمال ٣٢٨/١.

(٤) الدر ٢/٦٢٢.

لأنه ضُمَّنَ معنى يُسْحَبُ، قاله الشيخ^(١). وسحب إنما يُعَدَّى بـ «على» قال تعالى: «يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وجوههم»^(٢) فكان يُبَغِي أَنْ يَقُولَ: ضُمَّنَ معنى يُدْعَوْنَ، أي: : يُدْفَعُونَ. وقال مكِّي^(٣): «إنما يُقال: أَخَذْتُ النَّاصِيَةَ وَأَخَذْتُ بِالنَّاصِيَةِ. ولو قلت: أَخَذْتُ الدَّابَّةَ بِالنَّاصِيَةِ لم يَجُزْ. وحُكي عن العرب: أَخَذْتُ الخِطَامَ، وَأَخَذْتُ بِالخِطَامِ بمعنى. وقد قيل: إِنَّ تَقْدِيرَهُ: فَيُؤْخَذُ كُلُّ وَاحِدٍ بِالنَّوَاصِي، وليس بصواب، لأنه لا يُتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ أَحَدُهُمَا بِالنَّاصِيَةِ، لِمَا ذَكَرْنَا. وقد يجوز أَنْ يُتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ أَحَدُهُمَا بِحَرْفِ جَرٍّ غَيْرِ البَاءِ نحو: أَخَذْتُ ثوباً مِنْ زَيْدٍ.

فهذا المعنى غيرُ الأولِ، فلا يَحْسُنُ مع الباءِ مفعولٌ آخِرٌ، إِلَّا أَنْ تَجْعَلَهَا بمعنى: مِنْ أَجْلِ، فيجوزُ أَنْ تقولَ: أَخَذْتُ زَيْدًا بِعَمْرٍو، أي: مِنْ أَجْلِهِ وَبِذَنِّهِ» انتهى. وفيما قاله نَظَرٌ، لأنك تقولُ: أَخَذْتُ الثوبَ بِدَرَاهِمٍ، فقد تُعَدَّى بِغَيْرِ «مِنْ» أيضاً بِغَيْرِ المعنى الذي ذكره.

وَأَل فِي النَّوَاصِيِ وَالْأَقْدَامِ لَيْسَتْ عَوْضاً مِنْ ضَمِيرٍ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ^(٤) فَالتَّقْدِيرُ: بِالنَّوَاصِيِ مِنْهُمْ، وَهِيَ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ عَوْضٌ. وَالنَّاصِيَةُ: مُقَدَّمُ الرَّأْسِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا مُسْتَوْفَى فِي هُودٍ^(٥). وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «مَالِكُمْ لَا تَنْصُونَ مَيْتِكُمْ»^(٦)، أي: لَا تَمُدُّونَ نَاصِيَتَهُ^(٧). وَالنَّصِيَّةُ

(١) البحر ١٩٦/٨.

(٢) الآية ٤٨ من القمر.

(٣) إعراب المشكل ٣٤٥/٢.

(٤) انظر: المغني ٧٧.

(٥) انظر: الدر المصون ٣٤٤/٦.

(٦) انظر: اللسان (نصاً) والنهاية ٦٨/٥ حين سُئِلَتْ عَنِ الْمَيْتِ يُسْرَخُ رَأْسُهُ.

(٧) الأصل: ناصيتكم والتصحيح من (ش).

مَرَعَى طيب. وقولهم: «فلان ناصية القوم» يُحتمل أن يكونَ من هذا، يَعْنُونَ أنه طيب مُتَّفَعٌ به، أو مثلَ قولهم: هو رأسُ القوم.

آ. (٤٣ - ٤٤) قوله: ﴿هذه جهنم﴾: أي: يُقال لهم و«أن» بمعنى: حار متناهٍ في الحرارة، وهو منقوصٌ كقاضٍ يُقال: أني يَأْنِي فهو آن كقضى يَقْضِي فهو قاضٍ. وقد تَقَدَّمَ في الأحزاب^(١). والعامَّةُ يَطوفون من طاف. وعلي بن أبي طالب^(٢) رضي الله عنه وأبو عبد الرحمن «يُطافون» مبنياً للمفعول، من أطافهم غيرهم. والأعمش وطلحة وابن مقسم «يُطوفون» بضم الياء وفتح الطاء وكسر الواو مشددة، أي: يُطوفون أنفسهم. وقرأت فرقة^(٣) «يَطُوفون» بتشديد الطاء والواو. والأصل: يتطوفون.

آ. (٤٦) قوله: ﴿مَقَامَ رَبِّهِ﴾: يجوزُ أن يكونَ مصدرًا، وأن يكونَ مكانًا. فإن كان مصدرًا، فيُحتمل أن يكونَ مضافًا لفاعله، أي: قيامَ رَبِّهِ عليه وحفظَه لأعماله من قوله: «أفمن هو قائمٌ على كلِّ نفسٍ بما كَسَبَتْ»^(٤) ويُرْوَى هذا المعنى عن مجاهد، وأن يكونَ مضافًا لمفعوله. والمعنى: القيام بحقوق الله فلا يُضَيِّعُهَا. وإن كان مكانًا فالإضافةُ بأذني مُلابسةٍ لَمَّا كان الناسُ يقومون بين يدي الله تعالى للحساب في عَرَصات^(٥) القيامة. قيل: فيه مقامُ الله. والظاهرُ أن الجنتين لخائفٍ واحدٍ. وقيل:

(١) انظر إعرابه للآية ٥٣.

(٢) انظر في قراءته: الشواذ ١٤٩، والبحر ١٩٦/٨، والإتحاف ٥١١/٢.

(٣) وهي قراءة الشنبوذي.

(٤) الآية ٣٣ من الرعد.

(٥) ج عَرَصَةٌ وهي: الساحة.

- الرحمن -

جنةٌ لخائفِ الناسِ، وأخرى لخائفِ الجنِّ، فيكون من بابِ التوزيعِ.
وقيل «مقام» هنا مُقَحَّمٌ^(١) والتقدير: ولمنْ خاف ربَّه وأنشد^(٢):

٤١٨٦- ونَفَيْتُ عنه

مَقَامَ الذُّئْبِ كَالرَّجُلِ اللَّعِينِ

أي: نَفَيْتُ الذُّئْبَ، وليس بجيدٍ؛ لأنَّ زيادةَ الاسمِ لَيْسَتْ بالسهلةِ.

آ. (٤٨) قوله: ﴿ذَوَاتَا﴾: صفةٌ لـ جَتَّانِ، أو خبيرٌ مبتدأ

محذوف، أي: هما ذواتا. وفي ثنية «ذات» لغتان: الردُّ إلى الأصلِ،
فإنَّ أصلها «ذَوِيَّة» فالعَيْنُ واوٌ، واللامُ ياءٌ، لأنَّها مؤنثةٌ ذو. والثانية:
الثنيةُ على اللفظِ فيقال: ذاتا.

والأفتان: فيه وجهان، أحدهما: أنه جمعٌ فنن كطلل وهو الغصنُ.

قال النابغة الذبياني^(٣):

٤١٨٧- بكاءَ حمامةٍ تَدْعُو هَدِيلاً

مُفَجَّعَةً عَلَى فَنَنِ تُغْنِي

وقال آخر^(٤):

٤١٨٨- رَبِّ وَرَقَاءَ هَتُوفٍ بِالضُّحَى

ذَاتِ شَجْوٍ صَدَحَتْ فِي فَنَنِ

(١) مثل هذا اللفظ لا يناسب الأدب مع القرآن الكريم.

(٢) تقدم برقم ٦٠٧.

(٣) ديوانه ١٩٧.

(٤) لم أقف عليه.

وقال آخر^(١):

..... -٤١٨٩-

على كل أفنان العِضَاهِ تَرُوقُ

والثاني: أنه جمعُ فَنَ كَدَنَ^(٢)، وإليه أشار ابنُ عباس. والمعنى:
ذواتا أنواعٍ وأشكالٍ. وأنشدوا^(٣):

٤١٩٠- وَمِنْ كُلِّ أَفْنَانِ اللَّذَاذَةِ وَالصَّبَا
لَهَوْتُ بِهِ وَالعَيْشُ أَخْضَرُ نَاضِرُ

إِلَّا أَنَّ الْكَثِيرَ فِي «فَنَ» أَنْ يُجْمَعَ عَلَى «فُنُون».

آ. (٥٤) قوله: ﴿مُتَّكِّينَ﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ «مَنْ»
فِي قَوْلِهِ: «وَلِمَنْ خَافَ»، وَإِنَّمَا جُمِعَ حَمَلًا عَلَى مَعْنَى «مَنْ» بَعْدَ الْإِفْرَادِ
حَمَلًا عَلَى لَفْظِهَا. وَقِيلَ: حَالٌ عَامِلٌهَا مَحذُوفٌ أَي: يَتَنَعَّمُونَ مُتَّكِّينَ.
وَقِيلَ: مَنْصُوبٌ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ. وَالْعَامَّةُ عَلَى «فُرُشٍ» بِضَمِّتَيْنِ.
وَأَبُو حَيوة^(٤) بِضَمَّةٍ وَسُكُونٍ وَهِيَ تَخْفِيفٌ مِنْهَا. /

[٨٣٤/ب]

قوله: «بَطَانَتُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ» هذه الجملةُ يجوزُ أَنْ تَكُونَ مَسْتَأْنَفَةً.
وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا صِفَةٌ لـ «فُرُشٍ». وَ«مِنْ إِسْتَبْرَقٍ» قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي
الْإِسْتَبْرَقِ وَمَا قِيلَ فِيهِ فِي سُورَةِ الْكَهْفِ^(٥). وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٦): هُنَا: «أَصْلُ

(١) تقدم برقم ٧٨.

(٢) الدن: وعاء الخمر.

(٣) لم أهد إلى قائله وهو في شرح شواهد الكشاف ٤/٤٢٣، والبحر ٨/١٨٥.

(٤) القرطبي ١٧/١٧٩، والبحر ٨/١٩٧.

(٥) انظر: الدر المصون ٧/٤٨٤.

(٦) الإملاء ٢/٢٥٢.

الكلمة فعلٌ على استَفْعَلَ فلَمَّا سُمِّيَ به قُطِعَتْ همزته. وقيل: هو أعجميٌّ. وقرئ^(١) بحذفِ الهمزة وكسرِ النونِ، وهو سَهْوٌ؛ لأنَّ ذلك لا يكون في الأسماءِ بل في المصادرِ والأفعالِ. انتهى. أمَّا قوله «وهو سهوٌ لأن ذلك لا يكون» إلى آخره، يعني أنَّ حذفَ الهمزة في الدَّرَجِ لا يكون إلَّا في الأفعالِ والمصادرِ، وأمَّا الأسماءُ فلا تُحذفُ همزاتها لأنَّها همزات قطع. وهذا الكلامُ أحقُّ بأن يكون سهواً؛ لأنَّها أولاً لا تُسَلَّمُ أنَّ هذه القراءة من حذفِ همزة القطع إجراء لها مُجرى همزة الوصلِ. وإنَّما ذلك من بابِ نَقْلِ حركةِ الهمزة إلى الساكنِ قبلها، وحركةِ الهمزة كانت كسرةً فحركةُ النونِ حركةٌ نَقَلِ لا حركةُ التقاءِ ساكنين. ثم قوله: «إلَّا في الأفعالِ والمصادرِ» ليس هذا الحصرُ بصحيحٍ اتفاقاً لوجود ذلك في أسماءِ عشرة ليست بمصادرٍ، ذكرتها في أولِ هذا الموضوع^(٢).

قوله: «وَجِنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانَ» مبتدأٌ وخبرٌ. ودان أصله دانو مثل غازٍ، فأعلَّ كإعلاله^(٣). وقرأ^(٤) عيسى بن عمر «وَجِنَى» بكسرِ النونِ. وتوجيهها: أن يكونَ أمالَ الفتحة لأجل الألفِ، ثم حذفِ الألفِ لالتقاءِ الساكنين، وأبقى إمالةَ التونِ فَطُنْتُ كسرةً. وقرئ «وَجِنَى» بكسرِ الجيمِ، وهي لغة. والجنَى: ما يُقَطَّفُ من الثمارِ. وهو فعلٌ بمعنى مَفْعُولٍ كَالْقَبْضِ^(٥) والنَقْصِ.

(١) وهي قراءة أبي جعفر وورش وآخرين. انظر: الإتحاف ٥١٢/٢، والنشر ٤٠٨/١، والمحتسب ٣٠٤/٢.

(٢) انظر: الدر المصون ٢١/١.

(٣) وقعت الواو لأمًا وانكسر ما قبلها فقلبت ياء فأصبح داني. استقلت الضمة على الياء فحذفت.

(٤) انظر في قراءتها: البحر ١٩٧/٨، والقرطبي ١٨٠/١٧، والشواذ ١٥٠.

(٥) القَبْضُ: ما جُمع من الغنائم. انظر: اللسان (قبض).

آ. (٥٦) قوله: ﴿فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ﴾: اختلف في هذا الضمير، فقيل: يعود على الجنات، فيقال: كيف تقدّم تثنية ثم أني بضمير جمع؟

فالجواب: أن أقل الجمع اثنان على قول، وله شواهد قد تقدّم أكثرها. وإما أن يقال: عائد على الجنات المدلول عليها بالجنتين، وإما أن يقال: إن كل فرد فرد له جنتان فصَحَّ أنها جنات كثيرة، وإما أن الجنة تشمل على مجالس وقصور ومنازل فأطلق على كل واحد منها جنة. وقيل: يعود على الفرش. وهذا قول حسن قليل الكلفة.

وقال الزمخشري^(١): «فيهِنَّ: في هذه الآلاء المعدودة من الجنّتين والعيّن والفاكهة والفرش والجنّ». قال الشيخ^(٢): «وفيه بُعد» وكان قد استحسن الوجه الذي قبله^(٣). وفيه نظر؛ لأن الاستعمال أن يقال: على الفراش كذا، ولا يقال: في الفراش كذا إلا بتكلف؛ فلذلك جمع الزمخشري مع الفرش غيرها حتى صحَّ له أن يقول: «فيهِنَّ» بحرف الظرفية، ولأن الحقيقة أن الفرش يكون الإنسان عليها؛ لأنه مُستعلٍ عليها. وإما كونه فيها فلا يقال إلا بمجاز. وقال الفراء^(٤): «كلّ موضع في الجنة جنة، فلذلك صحَّ أن يقال: فيهِنَّ. والقاصرات: الحابسات الطرف، أي: أعينهن عن غير أزواجهن. ومعناه: قصرن الحافظن على أزواجهن. قال امرؤ القيس^(٥):

(١) الكشاف ٤/٤٩.

(٢) البحر ٨/١٩٨.

(٣) وهو عود الضمير على الفرش.

(٤) لم يرد في «معاني القرآن».

(٥) تقدم برقم ١٥٨٥.

٤١٩١- مِنَ الْقَاصِرَاتِ الطَّرْفِ لَوْ دَبَّ مَحْوِلٌ

من الذَّرِّ فوق الإثب منها لأثرا

وقاصرات الطرف: من إضافة اسم الفاعل لمنصوبه تخفيفاً إذ يقال: قَصَرَ طَرْفَهُ عَلَى كَذَا. وَحُذِفَ مَتَعَلِّقُ الْقَضْرِ لِلْعَلْمِ بِهِ، أَي: عَلَى أَزْوَاجِهِنَّ، كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ. وَقِيلَ: الْمَعْنَى: قَاصِرَاتُ طَرْفٍ غَيْرِهِنَّ عَلَيْهِنَّ، أَي: إِذَا رَأَيْنَ أَحَدًا لَمْ يَتَجَاوَزْ طَرْفَهُ إِلَى غَيْرِهِنَّ.

قوله: «لَمْ يَطْمِئِنَّ» هذه الجملة يجوز أن تكون نعتاً لقاصرات؛ لأن إضافتها لفظية، كقوله «هذا عارضٌ مُمطرٌنا»^(١) و [وقوله]^(٢):

٤١٩٢- يَا رَبِّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ

وَأَنْ تَكُونَ حَالًا لِتَخْصُصَ النِّكَرَةَ بِالْإِضَافَةِ. وَاخْتَلَفَ فِي هَذَا الْحَرْفِ وَالَّذِي بَعْدَهُ عَنِ الْكَسَائِي^(٣): فَنَقَلَ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يُخَيَّرُ - فِي ضَمِّ أَيُّهُمَا^(٤) شَاءَ - الْقَارِيءَ. وَنَقَلَ عَنْهُ الدُّورِيُّ ضَمَّ الْأَوَّلِ فَقَطْ وَنَقَلَ عَنْهُ أَبُو الْحَارِثِ ضَمَّ الثَّانِي فَقَطْ، وَهَمَا لَعْنَان. يُقَالُ: طَمَّتْهَا يَطْمِئُهَا وَيَطْمِئُهَا إِذَا جَامَعَهَا. وَأَصْلُ الطَّمْتِ: الْجَمَاعُ الْمُوَدِّيُّ إِلَى خُرُوجِ دَمِ الْبِكْرِ، ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى كُلِّ جَمَاعٍ: طَمْتٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ دَمٌ. وَقِيلَ: الطَّمْتُ دَمُ الْحَيْضِ أَوْ دَمُ الْجَمَاعِ. وَقِيلَ: الطَّمْتُ الْمَسُّ الْخَاصِ. وَقَرَأَ الْجَحْدَرِيُّ «يَطْمِئِنَّ» بِفَتْحِ

(١) الآية ٢٤ من الأحقاف.

(٢) تقدم برقم ١٨١٠.

(٣) السبعة ٦٢١، والنشر ٣٨١/٢، والبحر ١٩٨/٨، والحجة ٦٩٤، والتيسير

٢٠٧، والقرطبي ١٨١/١٧.

(٤) الموضوع الثاني في الآية ٧٤.

- الرحمن -

الميم في الحرفين، وهو شاذٌّ إذ لَيْسَتْ عينُه ولا لامُه حرفَ حَلَقٍ .
والضميرُ في «قَبْلَهُمْ» عائدٌ على الأزواجِ الدالِّ عليهم قوله «قاصراتُ
الطَّرْفِ» أو الدالِّ عليه «مُتَكِّينَ» .

آ . (٥٨) قوله : ﴿كَأَنَّهُنَّ الْيَاقُوتُ﴾ : هذه الجملةُ يجوزُ أن
تكون نعتاً لقاصرات، وأن تكونَ حالاً منها . ولم يَدُكِّرْ مكِّي^(١) غيره .
والمَرْجانُ تقدَّم ما هو؟^(٢) والياقوتُ : جوهراً نفيساً . يُقالُ : إن النارَ لم
تُؤَثِّرْ فيه، ولذلك قال الحريري^(٣) :

٤١٩٣- وطالما أَصْلِي الْيَاقُوتُ جَمَرَ غَضَا

ثم انظفا الجمرُ والياقوتُ ياقوتُ

أي : باقٍ على حاله لم يتأثَّرَ بها . ووجهُ التشبيهِ كما قال الحَسَنُ :
في صفاءِ الياقوتِ / وبياضِ المَرْجانِ . وهذا على القول بأنه أبيضُ وقد [١/٨٣٥]
تقدَّم، وقيل : الوجهُ في^(٤) . . . ونفاستِهِما ولذلك سَمَّوا بِمَرْجانَةَ ودُرَّةَ
وشبه ذلك .

آ . (٦٠) وقرأ ابن أبي إسحاق^(٥) «إِلَّا الْحِسانُ»، أي : إِلَّا الحُورُ
الحِسان .

آ . (٦٢) قوله : ﴿وَمِنْ دُونِهِمَا﴾ : أي : مِنْ دُونِ تَيْنِكَ

(١) إعراب المشكل ٢/٣٤٦ .

(٢) انظر : الورقة ٨٣٣ (أ) .

(٣) البيت في البحر ٨/١٨٦ .

(٤) كلمة لم أتبيَّنْها .

(٥) الشواذ ١٥٠، والبحر ٨/١٩٨ .

- الرحمن -

الجَنَّتَيْنِ المتقدِّمتين: جَنَّتَانِ فِي الْمَنْزِلَةِ وَحُسْنِ الْمَنْظَرِ. وَهَذَا عَلَى الظَّاهِرِ مِنْ أَنَّ الْأَوْلَيْنِ أَفْضَلُ مِنَ الْأُخْرَيْنِ. وَقِيلَ بِالْعَكْسِ، وَرَجَّحَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١).

آ. (٦٦) وَالتَّضْحُ: فَوْقَ التَّضْحِ بِالْحَاءِ، لِأَنَّ التَّضْحَ بِالْحَاءِ: الرَّشْحُ وَالرَّشْحُ، وَالتَّضْحُ بِالْخَاءِ: فَوْرَانُ الْمَاءِ. وَالْأَذْهِمَامُ: السَّوَادُ وَشِدَّةُ الْخَضْرَاءِ، جُعِلَا مُذْهَابَتَيْنِ لَشِدَّةِ رِيْهِمَا، وَهَذَا مُشَاهِدٌ بِالنَّظَرِ، وَلِذَلِكَ قَالُوا: «سَوَادُ الْعِرَاقِ» لِكثْرَةِ شَجَرِهِ وَزُرُوعِهِ.

آ. (٦٨) قَوْلُهُ: «وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ»: اسْتَدَلَّ بَعْضُهُمْ بِهَا عَلَى أَنَّهُمَا لَيْسَا مِنَ الْفَاكِهِةِ لِاقْتِضَاءِ الْعَطْفِ الْمَغَايِرَةِ. فَلَوْ حَلَفَ: «لَا يَأْكُلُ فَاكِهِةً» لَمْ يَخْنَثْ بِأَكْلِهِمَا. وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: هُوَ مِنْ بَابِ ذِكْرِ الْخَاصِّ بَعْدَ الْعَامِّ تَفْصِيلاً لَهُ كَقَوْلِهِ: «وَمَلَأْتِكْتَهُ»^(٢) ثُمَّ قَالَ: «وَجَبْرِيلُ وَمِيكَالُ» وَهُوَ تَجَوُّزٌ؛ لِأَنَّ فَاكِهِةً لَيْسَ عَامَّاً؛ لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ الْإِبْتَاتِ، وَإِنَّمَا هُوَ مُطْلَقٌ، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ صَادِقاً عَلَى النَّخْلِ وَالرَّمَّانِ قِيلَ فِيهِ ذَلِكَ.

آ. (٧٠) قَوْلُهُ: «خَيْرَاتٌ»: فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ جَمْعُ «خَيْرَةٍ». بَزْنَةٌ فَعْلَةٌ بِسُكُونِ الْعَيْنِ. يُقَالُ: امْرَأَةٌ خَيْرَةٌ وَأُخْرَى شَرَّةٌ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ جَمْعُ خَيْرَةٍ الْمَخْفَفَةِ مِنْ خَيْرَةٍ. وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قِرَاءَةُ^(٣) ابْنِ مَقْسَمٍ وَالْيَزِيدِيِّ وَبَكْرِ بْنِ حَبِيبٍ «خَيْرَاتٌ» تَشْدِيدَ الْيَاءِ. وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو^(٤) «خَيْرَاتٌ» بِفَتْحِ الْيَاءِ جَمْعَ «خَيْرَةٍ» وَهِيَ شَادَّةٌ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ

(١) الكشاف ٥٠/٤.

(٢) الآية ٩٧ من البقرة.

(٣) انظر في قراءتها: المحرر ٣٤٩/١٥، والقرطبي ١٨٧/١٧، والبحر ١٩٨/٨.

(٤) في رواية عنه.

- الرحمن -

معتلةً، إلا أن بني هذيل تُعامله معاملة الصحيح فيقولون: جَوَزَات
وَبَيْضَات وَأُنْشِدُ^(١):

٤١٩٤- أَخَو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ
رَفِيقٌ بِمَسْنَحِ الْمَنَكِيِّينَ سَبُوحٌ

آ. (٧٢) ومَقْصُورَات، أي: مَحْبُوسَات، ومنه «الْقَصْر» لأنه
يَحْبِسُ مَنْ فِيهِ، ومنه قَوْلُ النِّحَاةِ «المَقْصُور» لأنه حُبِسَ عَنِ الْمَدِّ أَوْ حُبِسَ
عَنِ الْإِعْرَابِ، أَوْ حُبِسَ الْإِعْرَابُ فِيهِ، وَالنِّسَاءُ تُمَدِّحُ بِمَلَاذِمَتِهِنَّ الْبَيْوتَ
كَمَا قَالَ [أَبُو] قَيْسِ بْنِ الْأَسَلْتِ^(٢):

٤١٩٥- وَتَكْسَلُ عَنْ جِيرَانِهَا فَيَرْزُئُهَا
وَتَعْتَلُ عَنْ إِثْبَانِهِنَّ فَتُعْذَرُ
ويقال: امرأةٌ مَقْصُورَةٌ وَقَصِيرَةٌ وَقَصُورَةٌ، بِمَعْنَى وَاحِدٍ. قَالَ كَثِيرٌ
عِزَّةً^(٣):

٤١٩٦- وَأَنْتِ الَّتِي حَبَّيْتِ كُلَّ قَصِيرَةٍ
إِلَيَّ وَلَمْ تَعْلَمِ بِذَلِكَ الْقَصَائِرُ
عَنَيْتِ قَصِيرَاتِ الْحِجَالِ وَلَمْ أُرِدْ
قِصَارَ الْخُطَا شَرُّ النِّسَاءِ الْبَحَاتِرُ
وَالخِيَامُ: جَمْعُ خَيْمَةٍ وَهِيَ تَكُونُ مِنْ نَمَامٍ وَسَائِرِ الْحَشِيشِ، فَإِنْ

(١) تقدم برقم ٣٤٤٣.

(٢) المحرر ٣٤٩/١٥، والبحر ١٩٩/٨.

(٣) ديوانه ٣٦٩، واللسان (قصر). وقصيرات الحجال: النساء المقصورات في
القدر. والبحاتر: ج بحتر وهو القصير.

كَانَتْ مِنْ شَعْرِ فَلَ يُقَالُ لَهَا: خَيْمَةٌ بِلِ بَيْتٍ. وَقَالَ جَرِيرٌ^(١):

٤١٩٧- متى كان الخيامُ بذِي طُلُوحٍ

سُقِينَتِ الْغَيْثُ أَيُّهَا الْخِيَامُ

أ. (٧٦) قوله: ﴿رَفْرَفٌ﴾: الرَّفْرَفُ جمع رَفْرَفَةٍ فهو اسمُ

جنس. وقيل: بل هو اسمُ جمع، نقلهما معاً مكِّي^(٢)، وهي ما تَدَلَّى مِنَ الْأَسِرَّةِ مِنْ عَالِي الثِّيَابِ. وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ^(٣): «ثِيَابٌ خُضِرٌ يَتَّخِذُ مِنْهَا الْمَجَالِسُ^(٤)»، الْوَاحِدَةُ رَفْرَفَةٌ «وَاشْتِقَاقُهُ مِنْ رَفَّ الطَّائِرُ: أَي: ارْتَفَعَ فِي الْهَوَاءِ. وَرَفْرَفَ بِجَنَاحَيْهِ: إِذَا نَشَرَهُمَا لِلطَّيْرَانِ وَرَفْرَفَ السَّحَابُ هُبُوبُهُ، وَيَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ جَمْعاً وَصَفُهُ بِالْجَمْعِ. وَقَالَ الرَّاعِبُ^(٥): «رَفِيفٌ الشَّجَرُ: انْتِشَارُ أَغْصَانِهِ. وَرَفَّ الطَّائِرُ: نَشَرَ جَنَاحَهُ يَرَفُّ بِالْكَسْرِ. وَرَفَّ فَرَزَخَهُ يَرَفُّهُ بِالضَّمِّ تَفَقَّدَهُ، ثُمَّ اسْتَعْبِرَ لِلتَّفَقُّدِ. وَمِنْهُ «مَالَهُ حَافٌ وَلَا رَافٌ»، أَي: مَالَهُ مَنْ يَحْفُهُ وَيَتَفَقَّدُهُ. وَالرَّفْرَفُ: الْمَتَشِيرُ مِنَ الْأَوْرَاقِ. وَقَوْلُهُ «عَلَى رَفْرَفِ خُضْرٍ»: ضَرَبْتُ مِنَ الثِّيَابِ مُشَبَّهً بِالرِّيَاضِ. وَقِيلَ: الرَّفْرَفُ طَرَفُ الْفُسْطَاطِ وَالْخِيَابِ الْوَاقِعِ عَلَى الْأَرْضِ دُونَ الْأَطْنَابِ وَالْأَوْتَادِ. وَذَكَرَ الْحَسَنُ أَنَّهُ الْمَخَادُ» أَنْتَهَى. وَقَالَ ابْنُ جُبَيْرٍ: «رِيَاضُ الْجَنَّةِ، مِنْ رَفَّ الْبَيْتُ إِذَا تَنَعَّمَ وَحَسُنَ. وَعَنْ ابْنِ عَيْيُثَةَ هِيَ الزَّرَابِيُّ. وَنُعْتُ هُنَا بِخُضْرٍ لِأَنَّ اسْمَ الْجَنَسِ يُنْعَتُ بِالْجَمْعِ كَقَوْلِهِ: «وَالنَّخْلَ بِاسِقَاتٍ»^(٦) وَبِالْمَفْرَدِ. وَحَسَّنَ جَمْعَهُ هُنَا

(١) ديوانه ٥١٢.

(٢) إعراب المشكل ٣٤٧/٢.

(٣) الصحاح (رفف) ١٣٦٦/٤.

(٤) الصحاح: «المحابس».

(٥) المفردات ١٩٩.

(٦) الآية ١٠ من ق.

- الرحمن -

جَمْعُ حِسان. وقرأ العائمة «رَفَرَفِ» وقرأ^(١) عثمان بن عفان ونصر ابن عاصم وعاصم والجحدري والفرقي وغيرهم «رَفَارِفَ خُضْرٍ» بالجمع وسكون الضاد. وعنهم أيضاً «خُضْرٍ» بضم الضاد وهو إتباعٌ للخاء. وقيل: هي لغةٌ في جمع أَفْعَلَ الصفة. وأنشد لطفة^(٢):

٤١٩٨- أيها الفتيانُ في مَجْلِسِنَا

جَرْدُوا مِنْهَا وِرَاداً وشُقُّرُ

وقال آخر^(٣):

٤١٩٩- وما انْتَمَيْتُ إِلى خُورٍ ولا كُفِّ

ولا لثامِ غِداةِ الرُّوعِ أوزاعِ

وَقَرُّوا^(٤) «عَباقِرِيَّ» بكسر القاف وفتحها وتشديد الياء مفتوحة/ [٨٣٥/ب] على مَنْعِ الصرْفِ. وهي مُشْكَلَةٌ؛ إذ لا مانعَ من تنوينِ ياءِ النَّسَبِ، وكانَ هذا القاريءَ تَوَهَّمَ كَوْنَهَا في مَفَاعِلٍ فَمَنَعَهَا من الصرْفِ. وقد رَوَى عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وجماعةٍ «وعَباقِرِيَّ» منوناً ابنُ خالويه^(٥) ورُوِيَ عن عاصمِ «رَفَارِفِ» بالصرْفِ. وقد يُقالُ في مَنْ مَنْعَ «عَباقِرِيَّ»: إِنَّهُ لما جاوزَ «رَفَارِفَ» الممتنعَ امتنعَ مُشاكَلَةً. وفي مَنْ صَرَفَ رَفَارِفَ:

(١) القرطبي ١٧/١٩١، والإتحاف ٢/٥١٣، والبحر ٨/١٩٩، والمحتسب ٣٠٥/٢.

(٢) ديوانه ٦٩، والبحر ٨/١٩٩، جَرْدُوا: ألقوا عنها جلالها.

(٣) لم أهدت إلى قائله. وهو في البحر ٨/١٩٩. والخوَار من الرماح: ما ليس بصلب، والخُور من النساء الفاسدات ضعيفات العقول. وكسف الرجل: إذا نكس طرفه. والأوزاع: الجماعات المتفرقة.

(٤) الإتحاف ٢/٥١٣، والبحر ٨/١٩٩، والمحتسب ٣٠٥/٢.

(٥) الشواذ ١٥٠.

إنَّه لما جاوزَ عباقرياً المنصرفَ صرفَه للتناسُب كـ «سَلاسلًا وأَغلالًا»^(١) كما سيأتي.

وقرأ أبو محمد المروزي^(٢) وكان نحوياً «خَضَارٍ»^(٣) كضَرَابٍ بالتشديد. وأَفْعَلُ وفَعَّالٌ لا يُعْرَفُ.

والجمهورُ «وعَبْقَرِيٌّ» منسوب إلى عَبْقَرٍ، تَزَعُمُ العربُ أنه بلدُ الجن فكلُّ ما عَظَموه وتعَجَّبوا منه قالوا: هذا عَبْقَرِيٌّ. وفي الحديث^(٤): «فلم أَرِ عَبْقَرِيًّا يَقْرِي فَرِيَّةً» والمرادُ به هنا قيل: البُسُطُ التي فيها صُورٌ وتمائيلٌ. وقيل: هي الزَّرَابِيُّ. وقيل: الطَّنَافِسُ. وقيل: الدِّيَاج. وعَبْقَرِيٌّ جمع عَبْقَرِيَّةٍ، يعني فيكونُ اسمَ جنسٍ، كما تقدَّم في رَفْرَفٍ. وقيل: هو واحدٌ دالٌّ على الجمع، ولذلك وُصِفَ بحسان.

آ. (٧٨) قوله: ﴿ذِي الْجَلَالِ﴾: قرأ^(٥) ابن عامر «ذو الجلال» بالواو، وجَعَلَه تابعاً للاسم، وهكذا هي مرسومةٌ في مصحف الشاميين. والباقون بالياء صفةً للرَّبِّ، فإنه هو الموصوفُ بذلك، وأَجْمَعُوا على الواوِ في الأولِ إلا مَنْ ذَكَرْتُهُ فيما تقدَّم.

[تَمَّتْ بعونه تعالى سورة الرحمن]

- (١) الآية ٤ من الإنسان وهي من قراءة نافع وأبي بكر والكسائي. السبعة ٦٦٣.
- (٢) لم أقف على ترجمته.
- (٣) أوردها في الشواد والبحر غير ضبط، وأثبتنا ضبط المؤلف لها.
- (٤) رواه البخاري. انظر: ٦٢ كتاب فضائل الصحابة، ٦ باب مناقب عمر (الفتح ٤١/٧) وابن حنبل ٣٩/٢.
- (٥) السبعة ٦٢١، والحجة ٦٩٤، والبحر ١٩٩/٨، والنشر ٣٨٢/٢، والتيسير ٢٠٧.

سورة الواقعة

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿إِذَا وَقَعَتْ﴾: فيها أوجهٌ أحدها: أنها ظرفٌ محضٌ ليس فيه معنى الشرط والعامل فيها «ليس». والثاني: أنَّ العاملَ فيها اذْكَرُ مقدراً. قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: بم انتصبت «إذا»؟ قلت: بليس، كقولك: «يومَ الجمعة ليس لي شُغْلٌ» ثم قال: «أو بإضمارِ اذْكَرٍ». قال الشيخ^(٢): «ولا يقول هذا نَحْوِيٌّ، ولا مَنْ شدا شيئاً مِنْ صنَاعَةِ النَحْوِ». قال: «لأنَّ «لَيْسَ» مثل «ما» النافية، فلا حَدَثٌ فيها، فكيف يعملُ في الظرفِ مِنْ غيرِ حَدَثٍ؟ وتَسْمِيَتُهَا فِعْلاً مجازاً. فإنَّ حَدَّ الفِعلِ غيرِ مُنْطَبِقٍ عَلَيْهَا»، وكَثَرَ الشَيْخُ عَلَيْهِ من هذا المعنى. ثم قال: «وأما المثال الذي نَظَّرَ بِهِ فالظرف ليس معمولاً لـ «ليس» بل للخبر، وتَقَدَّمَ معمولُ خَبَرِهَا^(٣) عَلَيْهَا، وهي مسألةٌ خلافٌ انتهى. قلت: الظروفُ تعملُ فيها روائِحُ الأفعالِ. ومعنى كلامِ الزمخشريِّ: أنَّ النفي المفهومَ مِنْ «ليس» هو العاملُ في «إذا» كأنه قيل: ينفي كَذِبُ وقوعِها إذا

(١) الكشاف ٥١/٤.

(٢) البحر ٢٠٣/٨.

(٣) وهو «يوم».

وَقَعَتْ. ويدلُّ على ما قُلْتُهُ قولُ أبي البقاء^(١): «والثاني ظرفٌ لما دلَّ عليه» ليس لوقعتها كاذبةً، أي: إذا وقعت لم تكذب» فإن قيل فليجز ذلك في «ما» النافية أيضاً، فالجواب: أنَّ الفعلَ أقربُ إلى الدلالةِ على الحدِّثِ من الحرفِ.

الثالث: أنَّها شرطيةٌ. وجوابها مقدرٌ، أي: إذا وقعت كان كيت وكيت، وهو العاملُ فيها. والرابع: أنها شرطيةٌ، والعاملُ فيها الفعلُ الذي بعدها ويليها، وهو اختيارُ الشيخ^(٢)، وتبع في ذلك مكيًا^(٣). قال مكي: «والعاملُ فيها «وَقَعَتْ» لأنها^(٤) قد يُجازى بها، فعملٌ فيها الفعلُ الذي بعدها كما يعملُ في «ما» و«مَنْ» اللتين للشرط في قولك: ما تفعلُ أفعُل، ومَنْ تُكرِمُ أكرِم»، ثم ذكر كلاماً كثيراً. الخامس: أنها مبتدأ، و«إِذَا رَجَّتْ» خبرها، وهذا على قولنا: إنها تتصرفُ، وقد مضى القولُ فيه مُحَرَّرًا، إلا أن هذا الوجه إنما جَوَّزه الشيخُ، جمالُ الدين ابن مالك وابن جني^(٥) وأبو الفضل الرازي على قراءةٍ مَنْ نصب^(٦) «خافضةٌ رافعةٌ» على الحال. وحكاه بعضهم عن الأخفش، ولا أدري اختصاص ذلك بوجه النصب.

السادس: أنه ظرفٌ لـ «خافضة» أو «رافعة»، قاله أبو البقاء^(٧)، أي:

(١) الإملاء ٢/٢٥٣.

(٢) البحر ٨/٢٠٢ — ٢٠٣.

(٣) إعراب المشكل ٢/٣٤٨.

(٤) أي «إذا».

(٥) انظر: المغني ١٢٨.

(٦) سوف يشير إلى هذه القراءة بعد قليل.

(٧) الإملاء ٢/٢٥٣.

إِذَا وَقَعَتْ خَفَضَتْ وَرَفَعَتْ. السابع: أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا لـ «رُجِّتْ» «وَإِذَا» الثانيةُ على هذا إمَّا بَدَلٌ مِنَ الْأُولَى أَوْ تَكْرِيرٌ لَهَا. الثامن: أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ»، أَي: إِذَا وَقَعَتْ بَاتَتْ أَحْوَالُ النَّاسِ فِيهَا. التاسع: أَنَّ جَوَابَ الشَّرْطِ قَوْلُهُ: «فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ» إِلَى آخِرِهِ.

و «لَوْقَعَتْهَا» خَبْرٌ مُقَدَّمٌ وَ «كَاذِبَةٌ» اسْمٌ مُؤَخَّرٌ. وَ «كَاذِبَةٌ» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْمٌ فَاعِلٌ وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَهُوَ صِفَةٌ لِمَحذُوفٍ، فَقَدَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١): «نَفْسٌ كَاذِبَةٌ، أَي: إِنَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ لَا يَكْذِبُ عَلَى اللَّهِ أَحَدٌ، وَلَا يَكْذِبُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَحَدٌ» ثُمَّ قَالَ: «وَاللَّامُ مِثْلُهَا فِي قَوْلِهِ «قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي»^(٢) إِذْ لَيْسَ لَهَا نَفْسٌ تُكْذِبُهَا وَتَقُولُ: لَمْ تَكُونِي كَمَا لَهَا نَفْسٌ كَثِيرَةٌ يَكْذِبُهَا الْيَوْمَ يَقْلَنَ لَهَا: لَمْ^(٣) تَكُونِي، أَوْ هُوَ مِنْ قَوْلِهِمْ: كَذَّبَتْ فَلَانًا نَفْسُهُ فِي الْخَطَرِ الْعَظِيمِ إِذَا شَجَّعَتْهُ عَلَى مِبَاشَرَتِهِ وَقَالَتْ لَهُ: إِنَّكَ تُطِيقُهُ وَمَا فَوْقَهُ فَتَعَرَّضْ لَهُ، وَلَا تَبَالُ بِهِ عَلَى مَعْنَى أَنَّهَا وَقَعَةٌ لَا تُطَاقُ شِدَّةً وَفِطَاعَةً، وَأَنْ لَا نَفْسٌ حِينَئِذٍ تُحَدِّثُ صَاحِبَهَا بِمَا تُحَدِّثُهُ بِهِ عِنْدَ عِظَائِمِ الْأُمُورِ، وَتَزَيِّنُ لَهُ أَحْتِمَالَهَا وَإِطَاقَتَهَا؛ لِأَنَّهُمْ يَوْمَئِذٍ أَوْعَفُ مِنْ ذَلِكَ وَأَذَلُّ. أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى «كَالْفَرَاشِ الْمَبْتُوثِ»^(٤) وَالْفَرَاشُ مِثْلٌ فِي الضَّعْفِ وَقَدَّرَهُ ابْنُ عَطِيَّةَ^(٥): «حَالٌ كَاذِبَةٌ» قَالَ: «وَيَحْتَمِلُ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا مَعْنَيْنِ، أَحَدُهُمَا: كَاذِبَةٌ، أَي: مَكْذُوبَةٌ فِيمَا أُخْبِرَ بِهِ عَنْهَا فَسَمَّاها كَاذِبَةً لِهَذَا، كَمَا تَقُولُ: هَذِهِ قِصَّةٌ كَاذِبَةٌ، أَي: مَكْذُوبٌ فِيهَا. وَالثَّانِي^(٦):

(١) الكشاف ٥١/٤.

(٢) الآية ٢٤ من الفجر.

(٣) الكشاف: «لن».

(٤) الآية ٤ من القارعة.

(٥) المحرر ٣٥٥/١٥.

(٦) قال: والثاني حالة كاذبة أي.

[١/٨٣٦] أي: / لا يَمْضِي وقوعها كقولك: فلان إذا حَلَّ لم يكذب. والثاني: أن كاذبة مصدرٌ بمعنى التكذيب نحو: خائنة الأعين. قال الزمخشري^(١): «مِنْ قَوْلِكَ حَمَلَ فُلَانٌ عَلَى قَرْنِهِ فَمَا كَذَبَ، أَي: فَمَا جَبَنَ وَلَا تَثَبَطَ. وَحَقِيقَتُهُ فَمَا كَذَبَ نَفْسَهُ فِيمَا حَدَّثْتَهُ بِهِ مِنْ إِطَاقَتِهِ لَهُ وَإِقْدَامِهِ عَلَيْهِ وَأَنْشَدَ لَزْهِيرٍ^(٢)»:

٤٢٠٠- لَيْتُ بَعَثَرٍ يَضْطَاؤُ الرَّجَالَ إِذَا

مَا اللَّيْتُ كَذَّبَ عَنْ أَقْرَانِهِ صَدَقَا

أي: إِذَا وَقَعَتْ لَمْ يَكُنْ لَهَا رَجْعَةٌ وَلَا ارْتِدَادٌ، انتهى. وهو كلامٌ حسنٌ جداً.

ثم لك في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها لا محل لها من الإعراب: إمَّا لأنها ابتدائيةٌ ولا سيما على رأي الزمخشري، حيث جعلَ الظرفَ مُتَعَلِّقًا بِهَا وَإِمَّا لِأَنَّهَا اعْتِرَاضِيَةٌ بَيْنَ الشَّرْطِ وَجَوَابِهِ الْمَحذُوفِ. والثاني: أَنَّ مَحَلَّهَا النِّصْبُ عَلَى الْحَالِ، قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ^(٣)، وَلَمْ يُبَيِّنْ صَاحِبُ الْحَالِ مَاذَا؟ وَهُوَ وَاضِحٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَا إِلَّا الْوَاقِعَةُ، وَقَدْ صَرَّحَ أَبُو الْفَضْلِ بِذَلِكَ.

وقرأ العامة برفع «خافضة رافعة» على خبر ابتداءٍ مضمرة، أي: هي خافضةٌ قوماً إلى النار ورافعةٌ آخرين إلى الجنة، فالمفعولُ محذوفٌ لفهم المعنى، أو يكون المعنى: أنها ذاتُ خَفْضٍ وَرَفْعٍ كقولهِ: «يُخِيسِي

(١) الكشاف ٥١/٤.

(٢) تقدم برقم ١٦٨٤.

(٣) ليس في محرره إشارة إلى ذلك.

— الواقعة —

وَيُمِيتُ^(١) «وَكُلُّوا وَاشْرَبُوا»^(٢) وَقَرَأَ^(٣) زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَعَيْسَى وَالْحَسَنُ وَأَبُو حَيَّوَةَ وَابْنُ مَقْسَمٍ وَالْيَزِيدِيُّ بِنَصِبِهِمَا عَلَى الْحَالِ، وَيُرْوَى عَنِ الْكَسَائِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «لَوْلَا أَنَّ الْيَزِيدِيَّ سَبَقَنِي إِلَيْهِ لَقَرَأْتُ بِهِ» انْتَهَى. وَلَا أَظُنُّ مِثْلَ هَذَا يَصِحُّ عَنْ مِثْلِ هَذَا. وَاخْتَلَفَ فِي ذِي الْحَالِ، فَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٤): «مِنَ الضَّمِيرِ فِي «كَاذِبَةٌ» أَوْ فِي «وَقَعْتُ»، وَإِصْلَاحُهُ أَنْ يَقُولَ: أَوْ فَاعِلٌ «وَقَعْتُ» إِذْ لَا ضَمِيرَ فِي «وَقَعْتُ». وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ^(٥) وَأَبُو الْفَضْلِ مِنْ «الْوَاقِعَةِ»، ثُمَّ قَرَّرَا مَجِيءَ الْحَالِ مُتَعَدِّدَةً مِنْ ذِي حَالٍ وَاحِدَةٍ كَمَا تَجِيءُ الْأَخْبَارُ مُتَعَدِّدَةً. وَقَدْ بَيَّنْتُ لَكَ هَذَا فِيمَا تَقَدَّمَ فَاسْتَعْنَيْتَ عَنْ كِلَيْهِمَا. قَالَ أَبُو الْفَضْلِ: «وَإِذَا جُعِلَتْ هَذِهِ كُلُّهَا أَحْوَالًا كَانَ الْعَامِلُ فِي «إِذَا وَقَعْتُ» مَحذُوفًا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْفَحْوَى، أَيْ: إِذَا وَقَعْتُ يُحَاسِبُونَ.

آ. (٤) قوله: ﴿إِذَا رُجَّتْ﴾: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ «إِذَا» الْأُولَى، أَوْ تَأْكِيدًا لَهَا أَوْ خَبْرًا لَهَا عَلَى أَنَّهَا مُبْتَدَأَةٌ كَمَا تَقَدَّمَ تَحْرِيرُ هَذَا جَمِيعِهِ، وَأَنْ يَكُونَ شَرْطًا، وَالْعَامِلُ فِيهَا: إِمَّا مَقْدَرٌ وَإِمَّا فِعْلُهَا الَّذِي يَلِيهَا كَمَا تَقَدَّمَ فِي نَظِيرَتِهَا. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٦): «وَيَجُوزُ أَنْ تَنْصِبَ بِخَافِضَةٍ رَافِعَةٍ، أَيْ: تَخْفِضُ وَتَرْفَعُ وَقَتَ رَجَّ الْأَرْضَ وَبَسَّ الْجِبَالَ، لِأَنَّهُ عِنْدَ ذَلِكَ

(١) الآية ١٥٦ من آل عمران.

(٢) الآية ١٨٧ من البقرة.

(٣) المحتسب ٣٠٧/٢، والقمر طبري ١٧/١٩٦، والبحر ٨/٢٠٣،

والإنحاف ٥١٤/٢، والشواذ ١٥٠.

(٤) الإملاء ٢٥٣/٢.

(٥) عبارته في المحرر ١٥ / ٣٥٦ «على الحال بعد الحال التي هي لوقعتها كاذبة

ولك أن تتابع الأحوال».

(٦) الكشاف ٥٢/٤.

ينخفض ما هو مرتفع ويرتفع ما هو منخفض». قال الشيخ^(١): «ولا يجوز أن تتصّب بهما معاً بل بأحدهما، لأنه لا يجتمع مؤثران على أثر واحد». قلت: معنى كلامه أن كلا منهما متسلط عليه من جهة المعنى، وتكون المسألة من التنازع، وحينئذ تكون العبارة صحيحة إذ يصدق أن كلا منهما عامل فيه، وإن كان على التعاقب.

والرَّجُّ: التحريك الشديد بمعنى زلزلت. وبُسَّت الجبالُ: سُيرت من قولهم: بَسَّ الغنم، أي: ساقها أو بمعنى فُتتت كقوله: «يَنسُفُها ربي نَسْفًا»^(٢) يدلُّ عليه «فكانت هباءً مُنْبِتًا». وقرأ^(٣) زيد بن علي «رَجَّتْ» و «بَسَّتْ» مبنيين للفاعل على أن رَجَّ وبَسَّ يكونان لازمين ومُتَعَدِّيَّين، أي: أزيحت وذهبَّت. وقرأ^(٤) النخعي «مُنْبِتًا» بنقطتين من فوق، أي: متقطعاً من البَسِّ. ومعنى الآية يَنبُو عنه.

آ. (٨) قوله: «فأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة»: «أصحاب» الأولى مبتدأ، و«ما» استفهام فيه تعظيم مبتدأ ثانٍ، و«أصحاب» الثاني خبره والجملة خبر الأول، وتكرار المبتدأ هنا بلفظه مُغْنٍ عن الضمير ومثله «الحاقَّة ما الحاقَّة»^(٥) «القارعة ما القارعة»^(٦) ولا يكون ذلك إلا في مواضع التعظيم. وهنا سؤال: وهو أن «ما» نكرة وما بعده معرفة، فكان ينبغي أن يقال «ما» خبر مقدم، «وأصحاب» الثاني

(١) البحر ٢٠٤/٨.

(٢) الآية ١٠٥ من طه.

(٣) البحر ٢٠٤/٨.

(٤) القرطبي ١٧/١٩٧، والبحر ٢٠٤/٨.

(٥) الآية ١ - ٢ من الحاقَّة.

(٦) الآية ١ - ٢ من القارعة.

وشبهه مبتدأ؛ لأن المعرفة أحقُّ بالابتداء من النكرة. وهذا السؤال واردٌ على سيبويه من مثل هذا، وفي قولك: «كم مالك» و«مررتُ برجل خيرٍ منه أبوه»^(١)، فإنه يُعربُ ما الاستفهامية و«كم» و«أفعل» مبتدأ، وما بعدها خبرها. والجواب: أنه كثرَ وقوعُ النكرة^(٢) خبراً عن هذه الأشياء كثرةً متزايدةً، فاطَّردَ البابُ ليجري على سننٍ واحدٍ. هكذا أجابوا، وهذا لا ينهضُ مانعاً من جوازِ أن تكونَ «ما» و«كم» وأفعلُ خبراً مقدماً. ولو قيل به لم يكن خطأ بل أقربُ إلى الصواب.

والميمنة: مفعلةٌ من لفظِ اليُمنِ وكذلك المشامة من اليدِ الشؤمي وهي الشمالُ لتشاؤمِ العربِ بها، أو من الشؤم.

آ. (١٠) قوله: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾: فيه أوجهٌ، أحدها: أنهما مبتدأٌ وخبرٌ. وفي ذلك تأويلان، أحدهما: أنه بمعنى السابقون، هم الذين اشتهرتْ حالُّهم بذلك كقولهم: أنت أنت، والناسُ الناسُ، وقوله^(٣):

٤٢٠١— أنا أبو النجمِ وشِعْري شِعْري

وهذا يُقال في تعظيمِ الأمرِ وتفخيمِهِ، وهو مذهبُ سيبويه^(٤).

التأويل الثاني: أنَّ مُتعلِّقَ السَّبَقَتَيْنِ مختلفٌ، إذ التقدير: والسابقون

(١) الكتاب ١/٢٢٩ — ٢٣٠.

(٢) كذا في الأصل و«ش». ولعله سهو، والصواب «المعرفة».

(٣) تقدم برقم ١٧٦٨.

(٤) الكتاب ١/٣٨١ — ٣٨٢.

[٨٣٦/ب] إلى الإيمان السابقون إلى الجنة، / أو السابقون إلى طاعة الله السابقون إلى رحمته، أو السابقون إلى الخير السابقون إلى الجنة.

الوجه الثاني: أن يكون «السابقون» الثاني تأكيداً للأول تأكيداً لفظياً، و«أولئك المقربون» جملة ابتدائية في موضوع خبر الأول، والرباط اسم الإشارة، كقوله تعالى: «ولباس التقوى ذلك خير»^(١) في قراءة من قرأ برفع «لباس» في أحد الأوجه.

الثالث: أن يكون «السابقون» نعتاً للأول، والخبر الجملة المذكورة. وهذا ينبغي أن لا يعرَّج عليه، كيف يوصف الشيء بلفظه وأني فائدة في ذلك؟ والأقرب عندي — إن وردت هذه العبارة ممن يُعتبر — أن يكون سمي التأكيد صفةً، وقد فعل سيبويه^(٢) قريباً من هذا.

الرابع: أن يكون الوقف على قوله «والسابقون» ويكون قوله «السابقون، أولئك المقربون» ابتداءً وخبراً، وهذا يقتضي أن يعطف «والسابقون» على ما قبله، لكن لا يليق عطفه على ما قبله ويليه، وإنما يليق عطفه على «أصحاب الميمنة» كأنه قيل: وأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة، والسابقون، أي: ما السابقون تعظيماً لهم، فيكون شركاء لأصحاب الميمنة في التعظيم، ويكون قوله على هذا «وأصحاب المشامة»، ما أصحاب المشامة» اعتراضاً بين المتعاطفين. وفي هذا الوجه تكلف كثير جداً.

آ. (١٢) قوله: ﴿في جنات النعيم﴾: يجوز أن يكون خبراً

(١) الآية ٢٦ من الأعراف وهي قراءة ابن كثير وعاصم وأبي عمرو وحزمة. انظر: السبعة ٢٨٠.

(٢) الكتاب ٣٠١/١.

ثانياً، وأن يكون حالاً من الضمير في «المقرَّبون» وأن يكون متعلقاً به، أي: قَرُبُوا إلى رحمةِ الله في جنات، وَيَبْعُدُ أن تكون «في» بمعنى «إلى». وقرأ^(١) طلحة «في جنة» بالإنفراد.

آ. (١٢) قوله: ﴿ثَلَّةٌ﴾: خبرٌ مبتدأ مضمِرٌ، أي: هم. ويجوزُ أن يكونَ مبتدأً خبرُهُ مضمِرٌ، أي: منهم ثَلَّةٌ، أي: من السابقين يعني: أن التقسيم وقع في السابقين، وأن يكونَ مبتدأً خبرُهُ «في جنات النعيم» أو قوله «على سُرر» فهذه أربعةُ أوجهٍ.

والثَلَّةُ: الجماعةُ من الناس. وقَيِّدها الزمخشريُّ بالكثيرة وأنشد^(٢):

٤٢٠٢— وجاءت إليهم ثَلَّةٌ خنْدِيفِيَّةٌ

بجيشٍ كَتِيَّارٍ مِنَ الْبَحْرِ مُزِيدٍ

ولم يُقَيِّدها غيره، بل صرَّحَ بأنها الجماعة قَلَّتْ أو كَثُرَتْ. وقال الراغب^(٣): «الثَلَّةُ قطعةٌ مجتمعَةٌ من الصوف، ولذلك قيل للغنم^(٤): ثَلَّةٌ. قلت: يعني بفتح التاء، ومنه قوله^(٥):

٤٢٠٣— أَمْرَعَتِ الْأَرْضُ لَوْ أَنَّ مَالَا

لَوْ أَنَّ نُوقَا لَكَ أَوْ جِمَالَا

أَوْ ثَلَّةً مِنْ غَنَمٍ إِمَّا لَا

(١) البحر ٢٠٥/٨.

(٢) الكشاف ٥٢/٤. والبيت لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٢١٠/٨، وشرح شواهد الكشاف ٢٨٩/٤. والتيار: الموج. ومزيد: كثير الزيد.

(٣) المفردات ٨١.

(٤) في مطبوعة الراغب: «للمقيم» وهو تحريف.

(٥) لم ترد الأبيات في مطبوعة الراغب وهي في اللسان «مرع»، وعمدة الحفاظ ٨١ وأمرعت الأرض: أعشبت.

انتهى. ثم قال الراغب: «ولاعتبار الاجتماع قيل: «ثُلَّةٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ، وَثُلَّةٌ مِنَ الْآخِرِينَ»^(١)، أي: جماعة وثُلَّتْ كذا: تناولتْ ثُلَّةٌ منه. وثُلَّ عرشه: أسقط ثُلَّةٌ منه. والثَّلَلُ: قَصَرُ الْأَسْنَانِ لِسُقُوطِ ثُلَّةٍ مِنْهَا. وَأَثَلَّ فَمُه سَقَطَتْ أَسْنَانُهُ. وَتَثَلَّتِ الرَّكِيَّةُ: تَهَدَّمَتْ» انتهى. فقد أطلق أنها الجماعة من غير قَيْدٍ بِقِلَّةٍ وَلَا كَثْرَةٍ، والكثرة التي فهمها الزمخشري قد تكون من السِّياق. و«مِنِ الْأَوَّلِينَ» صفةٌ لثُلَّةٍ، وكذلك «مِنِ الْآخِرِينَ» صفةٌ لقليل.

آ. (١٥) وقرأ^(٢) زيد بن علي وأبو السَّمَّال «سُرَّر» بفتح الراء الأولى وقد تقدّم أنها لغةٌ لبعضِ كلبٍ وتميم. والمَوْضُونَةُ: المَنْسُوجَةُ وَأَصْلُهُ مِنْ: وَضَنْتُ الشَّيْءَ، أَي: رَكَبْتُ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ. وَمِنْهُ قِيلَ لِلدَّرْعِ: مَوْضُونَةٌ لِتَرَاكِبِ حِلَقِهَا. قَالَ الْأَعْمَشِيُّ^(٣):
٤٢٠٤— وَمِنْ نَسَجِ دَاوُدَ مَوْضُونَةٌ

تسيرُ مع الحَيِّ عَيْرًا فَعَيْرًا
ومنه أيضاً «وَضِيْنُ النَّاقَةِ، وَهُوَ حِزَامُهَا لِتَرَاكِبِ طَاقَاتِهِ قَالَ
الراجز^(٤):

٤٢٠٥— إِلَيْكَ تَعْدُو قَلْبًا وَضِيْنُهَا
مُعْتَرِضًا فِي بَطْنِهَا جِنِيْنُهَا
مُخَالَفًا دِيْنَ النَّصَارَى دِيْنُهَا

(١) الآية ٤٠ من الواقعة.

(٢) البحر ٢٠٥/٨.

(٣) ديوانة ٩٩، واللسان «وضن»، ومجاز القرآن ٢/٢٤٨.

(٤) لم أهدت إلى قائلها. وهي في مجاز القرآن ٢/٢٤٩، واللسان «وضن».

وقال الراغب^(١): «الْوَضْنُ: نَسِجُ الدَّرْعِ. وَيُسْتَعَارُ لِكُلِّ نَسِجٍ مُخَكَّمٍ»، فجعله أصلاً في نَسِجِ الدَّرْعِ. قال الشاعر^(٢):
٤٢٠٦- تقولُ وقد دَرَأْتُ لها وَضِينِي
أهَذَا دِينُهُ أَبْدَأُ وَدِينِي

أي: حِزَامِي.

آ. (١٦) قوله: ﴿مُتَكَبِّينَ، مُتَقَابِلِينَ﴾: حالان من الضمير في «على سُرُرٍ» ويجوز أن تكونَ حالاً متداخلةً، فيكون «متقابلين» حالاً من ضمير «متكئين».

آ. (١٧) قوله: ﴿يَطُوفُ﴾: يجوزُ أن يكونَ حالاً، وأن يكونَ استئنافاً.

آ. (١٨) و«بأكواب» متعلقٌ بـ«يَطُوفُ». والأباريق: / جمع [١/٨٣٧] إبريق، وهو من آنية الخمر قال^(٣):

٤٢٠٧- أفنى تِلَادِي وما جَمَعْتُ مِنْ نَشَبِ
قَرُوعِ القَوَاقِيْزِ أَقْوَاهِ الأَبَارِيْقِ
وقال عدي بن زيد^(٤):

٤٢٠٨- وتَدَاعَوْا إِلَى الصَّبُوحِ فَجَاءَتْ
قَيْنَةٌ فِي يَمِينِهَا إِبْرِيْقُ

وقال آخر^(٥):

(١) المفردات ٥٢٦.

(٢) تقدم برقم ٥٦.

(٣) تقدم برقم ١٣٦٠.

(٤) ديوان ٧٨ واللسان «برق».

(٥) البيت لعلقمة بن عبدة وهو في اللسان «برق»، والفِدام: مِصْفَاةُ الإِبْرِيْقِ.

٤٢٠٩- كأن إِبْرِيْقَهُمْ ظَبِيٌّ عَلَى شَرَفٍ
مُقَدَّمٌ بِسَبَا الْكَثَّانِ مَلْثُومٌ
ووزنه إفعيل لاشتقاقه من البريق والإبريق ما له خرطوم. قال
بعضهم: وأدُنُّ. وتقدّم تفسير الأكواب^(١).

آ. (١٩) قوله: ﴿لَا يُصَدَّعُونَ﴾: يجوز أن تكون مستأنفة
أخبر عنهم بذلك، وأن تكون حالاً من الضمير في «عليهم^(٢)» ومعنى
لَا يُصَدَّعُونَ عنها أي: بسببها. قال الزمخشري^(٣): «وحيقته: لَا يُصَدَّرُ
صُدَاعُهُمْ عنها» والصُدَاع: هو الداء المعروف الذي يلحق الإنسان في
رأسه، والخمر تؤثر فيه. قال علقمة بن عبدة في وصف الخمر^(٤):

٤٢١٠- تَشْفِي الصُّدَاعَ وَلَا يُؤْذِيكَ صَالِبُهَا
وَلَا يَخَالِطُهَا فِي الرَّأْسِ تَدْوِينٌ

ولما قرأت هذا الديوان على الشيخ أثير الدين أبي حيان^(٥)
رحمه الله قال لي: هذه صفة خمر الجنة. وقال لي: لَمَّا قرأته على الشيخ
أبي جعفر ابن الزبير^(٦) قال لي: هذه صفة خمر الجنة. وقيل:
لَا يُصَدَّعُونَ: لَا يُفَرِّقُونَ^(٧) كما يتفرّق الشرب عن الشراب للعوارض

(١) انظر إعرابه للآية ٧١ من الزخرف.

(٢) في الآية ١٧ «يطوف عليهم».

(٣) الكشاف ٥٣/٤ - ٥٤.

(٤) تقدم برقم ١٠٩.

(٥) وهو شيخه صاحب «البحر المحيط».

(٦) انظر: البحر ٢٠٥/٨.

(٧) كذا في الأصل وفي الكشاف: «لا يفرقون» (٥٤/٤).

الدينوية. ومن مجيء تَصَدَّعَ بمعنى تَفَرَّقَ قوله: «فتصدَّع السحابُ عن المدينة»^(١)، أي: تَفَرَّقَ. ويُرجَّح قراءة مجاهد^(٢) «لا يصدَّعون» بفتح الياء وتشديد الصاد. والأصل: يصدَّعون، أي: يتفرَّقون كقوله تعالى: «يومئذ يصدَّعون»^(٣). وحكى الزمخشري^(٤) قراءة وهي «لا يصدَّعون» بضم الياء وتخفيف الصاد وكسر الدال مشددة. قال: أي لا يصدَّع بعضهم بعضاً، أي: لا يفرِّقونهم. وتقدَّم الخلافُ بين السبعة في «يُنزفون»^(٥) وتفسير ذلك.

وقرأ ابن أبي إسحاق^(٦) بفتح الياء وكسر الزاي من نَزَفَ البئرُ، أي: استنقِيَ ما فيها. والمعنى: لا تنفدُ خمرهم. قال الشيخ^(٧): «وابن أبي إسحاق أيضاً، وعبد الله^(٨) والجحدريُّ والأعمش وطلحة وعيسى، بضمَّ الياء وكسر الزاي أي: لا ينفى لهم شراب». قلت: وهذا عجيبٌ منه فإنَّه قد تقدَّم في الصافات^(٩) أن الكوفيين يقرؤون في الواقعة بكسر الزاي، وقد نقل هو هذه القراءة في قصيدته^(١٠).

(١) انظر: البحر ٢٠٥/٨.

(٢) انظر في قراءتها البحر ٢٠٥/٨.

(٣) الآية ٤٣ من الروم.

(٤) الكشاف ٥٤/٤.

(٥) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر «يُنزفون» والباقون «يُنزفون». انظر: النشر ٣٥٧/٢، والتيسير ٢٠٧، وانظر إعرابه للآية ٤٧ من الصافات.

(٦) المحتسب ٣٠٨/٢، والبحر ٢٠٦/٨، والقرطبي ٢٠٣/١٧.

(٧) البحر ٢٠٦/٨.

(٨) بعده في البحر: «والسلمي».

(٩) الآية ٤٧.

(١٠) وهي المسماة «عقد اللآلئ في القراءات» على وزن الشاطبية وقافيتها. انظر: البنية ٢٨٢/١.

آ. (٢٠) قوله: ﴿وفاكهة﴾: العائنة على جرّ «فاكهة ولحم» نسقاً على «أكواب» أي: يطوفون عليهم بهذه الأشياء: المأكول والمشروب والمتفكّه به، وهذا كمالُ العيشة الراضية. وقرأ^(١) زيد بن علي وأبو عبد الرحمن برفعهما، على الابتداء، والخبرُ مقدّرٌ أي: ولهم كذا.

آ. (٢٢) قوله: ﴿وَحُورٌ﴾ قرأ^(٢) الأخوان بجرّ «حور عين». والباقون برفعهما والنخعيّ: «وحير عين» بقلب الواو ياءً وجرّهما، وأبيّ وعبد الله «حوراً عيناً» بنصبهما. فأما الجرّ فمن أوجه، أحدها: أنه عطفتُ على «جنات النعيم»^(٣) كأنه قيل: هم في جنات وفاكهة ولحم وحور، قاله الزمخشري^(٤). قال الشيخ^(٥): «وهذا فيه بُعدٌ وتفكيكٌ كلامٍ مرتبطٍ بعضه ببعض، وهو فهمٌ أعجمي». قلت: والذي ذهب إليه معنى حسنٌ جداً، وهو على حذفٍ مضافٍ أي: وفي مقاربة حور، وهذا هو الذي عناه الزمخشري. وقد صرح غيره بتقدير هذا المضاف. الثاني: أنه معطوفٌ على «بأكواب» وذلك بتجوّزٍ في قوله: «يطوفُ» إذ معناه: يُنعمون فيها بأكواب وبكذا وبحور، قاله الزمخشري^(٦). الثالث: أنه معطوفٌ عليه حقيقةً، وأن الولدانَ يطوفون عليهم بالحور أيضاً، فإن فيه لذةً لهم، طافوا عليهم بالمأكول والمشروب والمتفكّه بعد المنكوح، وإلى هذا ذهب أبو عمرو بن العلاء وقطرب. ولا التفات إلى قول

(١) البحر ٢٠٦/٨.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٢٢، والتيسير ٢٠٧، والنشر ٣٨٣/٢، والبحر ٢٠٦/٨، والحجة ٦٩٥، والقرطبي ٢٠٤/١٧.

(٣) الآية ١٢. البحر ٢٠٦/٨.

(٤) الكشاف ٥٤/٤. (٥) الكشاف ٥٤/٤.

أبى البقاء^(١): «عطفاً على أكواب في اللفظ دون المعنى؛ لأن الحور لا يُطاف بها».

وأما الرفعُ فمن أوجهٍ أيضاً، أحدها: عطفاً على «ولدان»، أي: إنَّ الحورَ يَطْفَنَ عليهم بذلك، كما الولاثةُ في الدنيا. وقال أبو البقاء^(٢): «أي: يَطْفَنَ عليهم للتنعم لا للخدمة» قلت: / وهو للخدمة أبلغ؛ لأنهم إذا خدمهم مثل أولئك، فما الظنُّ بالموَطوءات؟ الثاني: أن يُعطفَ على الضمير المستكنِّ في «مُتَكِين» وسَوَّغ ذلك الفصلُ بما بينهما. الثالث: أن يُعطفَ على مبتدأ وخبر حُذفاً معاً تقديره: لهم هذا كله وحورٌ عين، قاله الشيخ^(٣)، وفيه نظر؛ لأنه إنما عُطفَ على المبتدأ وحده، وذلك الخبرُ له ولما عُطفَ هو عليه.

الرابع: أن يكونَ مبتدأً، خبره مضمراً تقديره: ولهم، أو فيها، أو ثمَّ حورٌ. وقال الزمخشري^(٤) «على وفيها حورٌ كبيت الكتاب^(٥)»:

..... — ٤٢١١ —

إِلَّا رَوَاكِدَ جَمْرُهُنَّ هَبَاءً

الخامس: أن يكونَ خبراً لمبتدأ مضمراً، أي: نساؤهم حورٌ، قاله

(١) الإملاء ٢/٢٥٤.

(٢) الإملاء ٢/٢٥٤.

(٣) البحر ٨/٢٠٦.

(٤) الكشف ٤/٥٤.

(٥) لم أهدِ إلى قائله وصدرة: بادَتْ وَغَيْرَ أَيُّهُنَّ مع البلى. وبعده: وَمُشَجَّجٌ أَمَا سِوَاءُ قَدَالِهِ فَبَدَا وَغَيْرَ سَارِهِ الْمَعْرَاءُ وهما في الكتاب ٨٨/١. وبادت: بليت والآي: ج آية، وهي العلامة. والرواكِد: الأثافي، والجمر هباء لقدمه. والمشجج: الوند، والقذال: أعلاه. =

أبو البقاء^(١). وأمّا النصبُ ففيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ، أي: يُعْطُونَ، أو يَرْتُونَ حُوراً، والثاني: أن يكونَ محمولاً على معنى: يَطوفُ عليهم؛ لأن معناه يُعْطُونَ كذا وكذا فعطف عليه هذا. وقال مكي^(٢): «ويجوز النصبُ على أن يُحْمَلَ أيضاً على المعنى؛ لأنَّ معنى يَطوفُ ولِدَانُ بكذا وكذا يُعْطُونَ كذا وكذا، ثم عطف حوراً على معناه» فكانه لم يَطْلَعْ عليها قراءةً.

وأمّا قراءة «وَجِيرٍ» فلمجاورتها «عين» ولأنَّ الياءَ أخفُّ من الواو، ونظيره في التغيير للمجاورة: «أَخَذَهُ مَا قَدَّمَ وَمَا حَدَّثَ»^(٣) بضم ذال «حَدَّثَ» لأجل «قَدَّمَ» وإذا أُفْرِدَ منه فَتَحَتْ دالُه فقط، وقوله عليه السلام^(٤): «وَرَبُّ السَّمَاوَاتِ وَمَنْ أَظْلَلْنَ رَبُّ الشَّيَاطِينِ وَمَنْ أَضَلَّلْنَ» وقوله عليه السلام^(٥): «أَيْتَكَنَّ صَاحِبَةُ الْجَمَلِ الْأَرْيَبِ تَنْبَحُهَا كِلَابُ الْحَوَّابِ» فَكَ «الْأَرْيَبِ» لأجل «الْحَوَّابِ».

وقرأ قتادة «وَحورُ عَيْنٍ» بالرفع والإضافة لـ «عين» وابن مقسم بالنصب والإضافة وقد تقدّم توجيهُ الرفع والنصب. وأمّا الإضافةُ فَمِنْ

= وساره: سائرُه، أي: جميعه والمَعْرَاءُ: الأرض الغليظة. والشاهد رفع مشجج على المعنى، أي: كأنه قال وبها رواكد ومشجج.

(١) الإملاء ٢٠٤/٢.

(٢) إعراب المشكل ٣٥١/٢.

(٣) انظر: الصحاح واللسان «حدث» وفي اللسان: «وفي حديث ابن مسعود أنه سلّم عليه وهو يصلي قال: فأخذني ما قَدَّمَ وما حَدَّثَ» يعني همومه وأفكاره القديمة والحديثة.

(٤) رواه الترمذي في الدعوات «التحفة» ٥٠٦/٩. والأصل: أَضَلُّوا أو أَضَلَّتْ، لأنه جمع تكسير عاقل يُراد به مَخْضُ الذكور.

(٥) النهاية ٤٥٦/١. والحوَّاب: منزل بين مكة والبصرة.

إضافة الموصوف لصفته مؤولاً. وقرأ عكرمة «وَحَوْرَاءَ عَيْنَاءَ» بإفرادهما على إرادة الجنس. وهذه القراءة تحتمل وجهين: أحدهما: أَنْ تكون نصباً كقراءة أبيّ وعبدالله، وأن تكون جرّاً، كقراءة الأخوين؛ لأن هذين الاسمين لا ينصرفان فهما محتملان للوجهين. وتقدّم الكلام في اشتقاق العين^(١).

آ. (٢٣ — ٢٤): و «كأشال» صفةٌ أو حالٌ. و «جزاء» مفعول من أجله، أو مصدر، أي: يُجزّون جزاءً.

آ. (٢٦) قوله: ﴿إِلَّا قِيلاً﴾: فيه قولان، أحدهما: أنه استثناء منقطعٌ وهذا واضح؛ لأنه لم يندرج تحت اللغو والتأيم. والثاني: أنه متصلٌ وفيه بُعدٌ، وكان هذا رأى أن الأصل لا يسمعون فيها كلاماً فاندرج عنده فيه. وقال مكي^(٢): «وقيل: منصوبٌ بيسمعون» وكأنه أراد هذا القول.

قوله: «سلاماً سلاماً» فيه أوجهٌ، أحدها: أنه بدلٌ من «قيلاً» أي: لا يسمعون فيها إلا سلاماً سلاماً. الثاني: أنه نعتٌ لقيلاً. الثالث: أنه منصوبٌ بنفس «قيلاً» أي: إلا أن يقولوا: سلاماً سلاماً، هو قولُ الزجاج^(٣). الرابع: أن يكون منصوباً بفعلٍ مقدرٍ، ذلك الفعل محكيٌّ بـ «قيلاً» تقديره: إلا قِيلاً اسلموا سلاماً.

وقرئ^(٤) «سَلَامٌ» بالرفع قال الزمخشري^(٥): «على الحكاية». قال

(١) انظر إعراب لآية ٤٨ من الصفات.

(٢) إعراب المشكل ٢/٣٥٢.

(٣) معاني القرآن له ١١٢/٥.

(٤) لم أجد من أشار إليها غير الزمخشري في الكشاف ٥٤/٤.

(٥) الكشاف ٥٤/٤.

مكي^(١): «ويجوزُ في الكلام الرفعُ على معنى: سلامٌ عليكم، ابتداءً وخبرٌ» وكأنه لم يَعْرِفْهَا قراءةً.

آ. (٢٨) قوله: ﴿مَخْضُودٌ﴾: المخضودُ: الذي قُطِعَ شَوْكُهُ، مِنْ خَضَدْتَهُ أَي: قَطَعْتَهُ. وقيل المُوقِرُ من الحَمَلِ حتى لا يَبِينَنَّ ساقُهُ وتَشَنِّيَ أَغصَانُهُ مِنْ خَضَدْتَ الغصنَ أَي ثَبَيْتَهُ. قال أمية بن أبي الصلت^(٢):

٤٢١٢- إن الحَدَائِقَ فِي الجِنَانِ ظَلِيلَةٌ

فِيهَا الكَوَاعِبُ سِدْرُهَا مَخْضُودٌ

والطَّلْحُ: جمع الطلحةُ وهي العظيمةُ من العِضَاءِ. وقيل هي أم غَيْلان. قال مجاهد: ولكنَّ ثمرَها أَحلى من العسل. وقيل: هو المَوْزُ. ومعنى مَنضُود أَي: متراكبٌ. وفي التفسير: لا يُرى له ساقٌ مِنْ كثرةِ ثمرِهِ. وقرأ^(٣) علي رضي الله عنه وعبد الله وجعفر بن محمد «وطَّلَحَ» بالعين، ولَمَّا قرأها علي رضي الله عنه قال: وما شَأْنُ الطَّلْحِ؟ واستدلَّ بقوله: «لها طَّلَعٌ نضيدٌ»^(٤) فقول له: أَنَحْوُلُهَا؟ فقال: أَي القرآنِ لا تُهاجُ اليومَ ولا تُحَوَّلُ. ويُرَوى عن ابن عباس مثله. ومَسْكُوبٌ: أَي مَضْبُوبٌ بكثرةِ وقْرِيءٍ^(٥) برفع «فاكهة» أَي: وهناك، أولهم، أو فيها، أو ثَمَّ فاكهة.

آ. (٣٣) قوله: ﴿لا مَقْطُوعَةٍ﴾: فيه وجهان، أظهرهما: أنه

(١) إعراب المشكل ٣٥٢/٢.

(٢) ديوانه ٣٧٧.

(٣) البحر ٢٠٦/٨، والقرطبي ٢٠٨/١٧.

(٤) الآية ١٠ من ق، وانظر: القرطبي ٢٠٨/١٧.

(٥) البحر ٢٠٧/٨.

نعتُ لفاكهة «ولا» للنفي، كقولك: «مَرَزْتُ برجلي لا طويلٍ ولا قصير»
ولذلك لزم تكرارها. والثاني: هو معطوفٌ على فاكهة، / و«لا» عاطفةٌ [1/838]
قاله أبو البقاء^(١). وحينئذٍ لا بُدَّ مِنْ حَذْفِ موصوفِ أي: لفاكهةٍ
مقطوعةٍ؛ لثلاثِ تُعْطَفَ الصفةُ على موصوفِها.

آ. (٣٤) قوله: ﴿وَفُرُشٍ﴾: العامةُ على ضمِّ الراء جمع
فراش. وأبو حيوة^(٢) بسكونها وهي مخففةٌ من المشهورة. والفُرُشُ قيل:
هي القماشُ المعهودُ. ومرفوعة على الأَسْرَةِ. وقيل: هي كنايةٌ عن
النساء، كما كُنِيَ عنهنَّ باللباس، قاله أبو عبيدة^(٣) وغيره. قالوا: ولذلك
أعاد الضميرَ عليهنَّ في قوله: «إِنَّا أَنشَأْنَاهُنَّ». وأجاب غيرُهم: بأنه عائدٌ
على النساءِ الدالِّ عليهنَّ الفُرُشُ. وقيل: يعودُ على «حور» المتقدمة.
وعن الأَخْفَشِ^(٤): هُنَّ ضَمِيرٌ لِمَنْ لَمْ يَجْرِ لَهُ ذِكْرٌ، يعني يدلُّ عليه
السِّيَاقُ.

آ. (٣٧) قوله: ﴿عُرْبًا﴾: جمع عَرُوبٍ كصَبُورٍ وَصُبُورٍ.
والعَرُوبُ: المتحِبَّةُ إلى بَعْلِها. وقيل: الحسَناءُ. وقيل: الْمُحْسِنَةُ
لكلامها. وقرأ^(٥) حمزة وأبو بكر بسكونِ الراء، وهذا كرسُلٍ ورُسُلٍ،

(١) الإملاء ٢/٢٥٤.

(٢) البحر ٨/٢٠٧.

(٣) لم يرد في مجازه، مع أنه أعاد الضمير في «أنشأناهن» إلى النساء، ولكن يعني
بالنساء الحور العين كما قال. (المجاز ٢/٢٥١).

(٤) معاني القرآن له ٢/٤٩١.

(٥) السبعة ٦٢٢، والحجوة ٦٩٦، والنشر ٢/٢١٦، والتيسير ٢٠٧،
والقرطبي ١٧/٢١١، والبحر ٨/٢٠٧. وهذه القراءة رُوِيَتْ عن نافع
وأبي عمرو، وفصل في هذا الخلاف صاحب السبعة.

وفُرُش وفُرُش. وقال ابن عباس: «هي العواتق»^(١). وأنشد للبيد^(١):

٤٢١٣— وفي الخُدورِ عَرُوبٌ غَيْرُ فَاِحِشَةٍ

رِيًّا الرَّوَادِفِ يَعْشَى دُونَهَا البَصْرُ

قوله: «أتراباً» جمع تَرَب وهو المساوي لك في سِنِّكَ؛ لأنَّه يَمَسُّ جِلْدَهُمَا التَّرَابُ في وقتٍ واحد، وهو آكد في الائتلاف، وهو من الأسماء التي لا تتعرَّفُ بالإضافةِ لأنَّه في معنى الصفةِ، إذ معناه: مُساويك، ومثله «خِذْنُكَ» لأنَّه في معنى صاحبك.

آ. (٣٨) قوله: ﴿لأصحاب اليمين﴾: في هذه اللام وجهان؛ أحدهما: أنها متعلِّقةٌ بـ «أَنْشَأْنَا هُنَّ» أي: لأجل. والثاني: أنها متعلِّقةٌ بـ «أتراباً» كقولك: هذا تَرَبٌ لهذا أي: مُساوٍ له.

آ. (٤٣) واليَحْموم وزنه فيَعول. قال أبو البقاء^(٢): «من الحِمَم أو الحَمِيم» واليَحْموم قيل: هو الدُّخَان الأسود البهيم. وقيل: وادٍ في جهنم. وقيل: اسمٌ من أسمائها، والأولُ أظهرُ.

آ. (٤٤) قوله: ﴿لا بارد ولا كريم﴾: صفتان للظلِّ كقوله: «من يَحْموم». وفيه أنه قد قَدَّمَ غيرَ الصريحةِ على الصريحة، فالأوَّلَى أن يُجْعَلَ صفةً لِيَحْموم، وإن كان السياقُ يُرشدُ إلى الأول.

وقرأ^(٣) ابنُ أبي عُبلة «لا باردٌ ولا كريمٌ» برفعهما أي: هو لا باردٌ كقوله^(٤):

(١) ديوانه ٦١. رِيًّا الروادف: ضخمة العجيزة. يَعْشَى: يكلُّ البصر من نورها.

(٢) الإملاء ٢/٢٥٤.

(٣) البحر ٨/٢٠٩.

(٤) تقدم برقم ٣٢٤٩.

فَأَيْنْتُ لَا حَرَجٌ وَلَا مَخْرُومٌ

آ. (٤٦) قوله: ﴿الْحِنْثُ﴾: هو في أصلِ كلامهم العِدْلُ الثقيل، وسُمِّيَ به الذنبُ والإثمُ لثقلِهما، قاله الخطابي: وفلانٌ حنثٌ في يمينه أي: لم يقب بها؛ لأنه يَأْتُمُّ غالباً، ويُعَبَّرُ بالحنثِ عن البلوغِ ومنه «لم يَبْلُغُوا الحنثَ»^(١) وإنما قيل ذلك لأنَّ الإنسانَ عند بلوغه إياه يُؤَاخِذُ بالحنثِ أي بالذنب. وتَحَنَّثَ فلانٌ أي: جانبَ الحنثِ. وفي الحديث: «كَانَ يَتَحَنَّثُ بَغَارِ حِرَاءٍ»^(٢) أي يتعبَّد لمجانبته الإثمِ نحو: تَحَرَّجَ فَتَفَعَّلَ في هذه كَلَّمَا لِلسَّلْبِ.

آ. (٤٧) قوله: ﴿أِذَا مِتْنَا﴾: قد تقدَّم تقرير هذا كَلَّمَا في الصافات^(٣). وتقدَّم الكلامُ على الاستفهامين في سورة الرعد^(٤) فأغنى ذلك عن إعادة كلِّ ذلك والله الحمد.

آ. (٥٢) قوله: ﴿مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُقُومٍ﴾: فيه أوجه، أحدها: أن تكونَ «مِنْ» الأولى لابتداء الغاية، والثانية للبيان أي: مُبْتَدِئُونَ الأكلِ من شجرٍ هو زُقُوم. الثاني: أن تكونَ «مِنْ» الثانيةُ صفةً لشجرٍ، فتتعلَّقُ بمحذوفٍ أي: مستقرٍ. والثالث: أن تكونَ «مِنْ» الأولى مزيدةً أي:

(١) رواه البخاري ٣٥ باب: هل يُجعل للنساء يوم على حدة في العلم، ٣ كتاب العلم، الفتح ٢٣٧/١. من حديث أبي هريرة.

(٢) رواه البخاري ولفظه «وكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه» ١ كتاب بدء الوحي (الفتح ٢٢/١).

(٣) انظر إعرابه للآية ١٦.

(٤) انظر: الدر المصون ١٧/٧.

لآكلون شجراً، و «مِنْ» الثانيةُ على ما تقدّم فيها من الوجهين. الرابع: عكسُ هذا، وهو أن تكونَ الثانيةُ مزيدةً أي: لآكلون زَقُومًا، و «مِنْ» الأولى للابتداء، أو في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِنْ «زَقُوم» أي: كائناً مِنْ شجرٍ، ولو تأخّر لكان صفةً. الخامس: أن «مِنْ شجر» صفةٌ لمفعولٍ محذوفٍ أي: لآكلون شيئاً مِنْ شجرٍ، و «مِنْ زَقُوم» على هذا نعتٌ لشجرٍ، أو لشيءٍ المحذوفِ. السادس: أن الأولى للتبعيض، والثانيةُ بدلٌ منها، والضميرُ في «منها» عائدٌ على الشجر. وفي «عليه» للشجر أيضاً، وقد تقدّم أنه يجوزُ تذكيرُ اسم الجنس وتأنثُهُ، وأنهما لغتان. وقيل: في «عليه» عائدةٌ على الزقوم. وقال أبو البقاء^(١): «للمأكول». وقال ابن عطية^(٢): «للمأكول أو الأكل». انتهى وفي قوله: «الأكل» بُعدٌ. وقال الزمخشري^(٣): «وَأَنْتَ ضميرُ الشجر على المعنى، وذكره على اللفظ في «منها» و «عليه». و «مَنْ قرأ»^(٤) «مِنْ شجرةٍ من زَقُوم» فقد جعل الضميرين^(٥) للشجرة، وإنما ذكّر الثاني على تأويلِ الزَقُوم لأنه تفسيرُها»^(٦).

آ. (٥٤) قوله: ﴿شَرِبَ الْهَيْمِ﴾: قرأ^(٧) نافعٌ وعاصمٌ وحمزةٌ

(١) الإملاء ٢/٢٥٤.

(٢) المحرر ١٥/٣٧٦.

(٣) الكشاف ٤/٥٥.

(٤) قراءة عبد الله. انظر: الفراء ٣/١٢٧، والبحر ٨/٢١٠.

(٥) في «منها» و «عليه».

(٦) وقال: «وهي في معناه».

(٧) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٢٣، والنشر ٢/٣٨٣، والحجة ٦٩٦،

والبحر ٨/٢١٠، والتيسير ٢٠٧، والقرطبي ١٧/٢١٤.

بضم الشين، وباقي السبعة بفتحها، ومجاهد وأبو عثمان النهدي بكسرها
فقليل: الثلاث لغات في مصدر شرب، والمقيس منها إنما هو المفتوح.
وقيل: المصدر هو المفتوح والمضموم والمكسور اسمان لما يُشرب
كالرغي والطخن. / وقال الكسائي: يُقال شربتُ شرباً وشرباً. ويروى قول [ب/٨٣٨]
جعفر^(١): «أيام منى أيام أكل وشرب وبعال» بفتح الشين. والشرب في
غير هذا اسم للجماعة الشاربين قال^(٢):

٤٢١٥- كأنه خارج من جنب صفحته
سَقُودُ شَرِبِ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَادِ

والمعنى: مثل شرب الهيم. والهيم فيه أوجه، أحدها: أنه جمع
أهيم أو هيما، وهو الجمّل والناقة التي أصابها الهيام وهو داءٌ مُعْطِشٌ
تسرب الإبل منه إلى أن تموت أو تسقم سقماً شديداً، والأصل: هيم
بضم الهاء كأحمر وحمر، وحمرء وحمر، فقلبت الضمة كسرة لتصح
الياء، وذلك نحو: بيض في أبيض^(٣). وأنشد لذي الرمة^(٤):

٤٢١٦- فأصبحت كالهيماء لا الماء مُبرِدٌ
صداها ولا يقضي عليها هيامها

الثاني: أنه جمع هائم وهائمة من الهيام أيضاً، إلا أن جمع فاعل

(١) رواه مسلم بلفظ «أيام التشريق». انظر: ١٣ كتاب الصيام
برقم ١١٤١، ٢/٨٠٠.

(٢) البيت للنابغة. وهو في ديوانه ١١، والسفود: حديدة ذات شعب يُشوى به
اللحم. والمفتاد: المشتوى.

(٣) انظر: الممتع ٤٥٨.

(٤) ديوانه ١٠٠٠ وضبطها بضم الهاء، والكشاف ٥٦/٤، والصدى: العطش.

وفاعلة على فَعَلَ قَلِيلٌ نادرٌ نحو: بازل وبُزِلَ وعائِذٌ وعُوذٌ ومنه: العُوذُ المَطافيل^(١). وقيل: هو من الهَيَام وهو الذَّهابُ؛ لأنَّ الجملَ إذا أصابه ذلك هامَ على وَجْهه. الثالث: أنه جمع هَيَام بفتح الهاء وهو الرَّمْلُ غيرُ المتماسك الذي لا يُرَوَى من الماء أصلاً، فيكونُ مثلَ سَحَابٍ وَسُحْبٍ بضمّتين، ثم خُفِّفَ بإسكان عينه ثم كُسِرَتْ فاؤه لتصحَّ الياء، كما فَعَلَ بالذي قبله. الرابع: أنه جمع «هَيَام» بضم الهاء وهو الرَّمْلُ غيرُ المتماسك أيضاً لغةً في «الهَيَام» بالفتح، حكاها نعلب، إلا أن المشهورَ الفتحُ ثم جُمع على فَعَلَ نحو: قُرَادٌ وَقُرْدٌ^(٢)، ثم خُفِّفَ وكُسِرَتْ فاؤه لتصحَّ الياء والمعنى: أنه يُصيبهم من الجوع ما يُلجئهم إلى أكلِ الرِّقُومِ، ومن العطش ما يَضْطَرُّهم إلى شُرْبِ الحميمِ مثلَ شُرْبِ الهِيمِ. وقال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: كيف صحَّ عَطَفُ الشاربيين على الشاربيين، وهما لذواتٍ واحدة، وصفتان متفتقتان، فكان عطفاً للشيء على نفسه؟ قلت: ليستا بمتفتقتين من حيث إنَّ كونهم شاربيين — على ما هو عليه من تناهي الحرارة وقطع الأمعاء — أمرٌ عجيبٌ، وشُرْبُهُم له على ذلك كما تَشْرَبُ الهِيمُ أمرٌ عجيبٌ أيضاً، فكانتا صفتين مختلفتين» انتهى يعني قوله: «فشاربون عليه من الحميم، فشاربون» وهو سؤالٌ حسنٌ، وجوابه مثله.

وأجاب بعضهم عنه بجواب آخر: وهو أنَّ قوله: «فشاربون شُرْبُ الهِيمِ» تفسيرٌ للشُرْبِ قبله، ألا ترى أنَّ ما قبله يصلح أن يكونَ مثلَ شُرْبِ الهِيمِ ومثلَ شُرْبِ غيرها ففسره بأنه مثلُ شُرْبِ هؤلاء البهائم أو الرِّمالِ.

(١) العوذ المطافيل: النوق القربيات العهد بالتاج فسير مع أولادها.

(٢) القراد: دويبة تعصُّ الإبل.

(٣) الكشاف ٥٦/٤.

وفي ذلك فائدتان، إحداهما: التنبية على كثرة شربهم منه والثاني: عَدَمُ جَدْوَى الشُّرْبِ، وأن المشروبَ لا يَنْجَعُ فيهم كما لا يَنْجَعُ في الهِيمِ على التفسيرين.

وقال الشيخ^(١): «والفاءُ تقتضي التعقيبَ في الشُّرْبَيْنِ، وأنهم أولاً لَمَّا عَطَشُوا شَرَبُوا من الحميمِ، ظناً منهم أنه يُسَكِّنُ عَطَشَهُمْ، فإزداد^(٢) العطشُ بحرارةِ الحميمِ، فشرَبوا بعده شُرْباً لا يقع بعده رِيٌّ أبداً. وهو مِثْلُ شُرْبِ الهِيمِ فهما شُرْبانِ مِنَ الحميمِ لا شُرْبٌ واحدٌ، اختلفتْ صفتاه فَعَطَفَ. والمشروبُ مِنْهُ في «فشاربون شُرْبَ الهِيمِ» محذوفٌ لفَهْمِ المعنى تقديرُهُ: «فشاربون مِنْهُ» انتهى. والظاهرُ أنه شُرْبٌ واحدٌ بل الذي نعتقدُ هذا فقط، وكيف يُناسِبُ أَنْ تكونَ زيادَتُهُم العطشَ بِشُرْبِهِ مقتضيةً لشُرْبِهِم منه ثانياً؟

آ. (٥٦) وقرأ العامةُ «نُزِّلُهُمْ» بضمَّتَيْنِ. ورُوي عن أبي عمرو^(٣) من طُرُقٍ، وعن نافعٍ وابنِ محيصنٍ بضمِّه وسكونٍ، وهو تخفيفٌ. وقد تقدَّم^(٤) أن الثَّرْلَ ما يُعَدُّ للضيفِ. وقيل: هو أولُ ما يأكلُه فسُمِّيَ به هذا تَهَكُّماً بِمَنْ أُعِدَّ له، وهو في المعنى كقولِ أبي السَّعر الضَّبِّي^(٥):

٤٢١٧— وَكُنَّا إِذَا الْجَبَّارُ أَنْزَلَ جَيْشَهُ

جَعَلْنَا الْقَنَا وَالْمُرْهَقَاتِ لَهُ نُزْلاً

(١) البحر ٢١٠/٨.

(٢) الأصل: «فإزدادوا» والتصحيح من (ش) والبحر.

(٣) في رواية هارون واليزيدي. انظر: الشواذ ١٥١، والبحر ٢١٠/٨، والسبعة ٦٢٣، والقرطبي ٢١٥/١٧.

(٤) انظر: الدر المصون ٥٤٦/٣.

(٥) تقدم برقم ١٥٢٢.

آ. (٥٧) قوله: ﴿فَلَوْلَا تُصَدِّقُونَ﴾: تحضيضٌ. ومتعلقُ التصديقِ محذوفٌ تقديرُه: فلولا تُصَدِّقُونَ بِخَلْقِنَا.

آ. (٥٨) وقوله: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ﴾: هي بمعنى أَخْبِرْنِي. ومفعولُها الأولُ «ما تُمْنُون»، والثاني: الجملة الاستفهامية. وقد تقدّم تقريرُ هذا^(١).

آ. (٥٩) و﴿أَأَنْتُمْ﴾: يجوزُ فيه وجهان، أحدهما: أنه فاعل/ فعلٍ مقدرٍ أي: أتخلقونه، فلمَّا حُذِفَ الفعلُ للدلالة^(٢) ما بعده عليه انفصل الضميرُ، وهذا من بابِ الاشتغال. والثاني: أن «أنتم» مبتدأ، والجملة بعده خبره. والأولُ أرجحُ لأجلِ أداةِ الاستفهام.

[١/٨٣٩]

وقوله: «أم» يجوزُ فيها وجهان، أحدهما: أنها منقطعة؛ لأن بعدها جملة، وهي إنما تَعْطِفُ المفردات. والثاني: أنها متصلة. وأجابوا عن وقوع الجملة بعدها: بأنَّ مجيءَ الخبرِ بعد «نحن» أتى به على سبيلِ التوكيدِ إذ لو قال: «أم نحن» لاكتفيَ به دونَ الخبرِ. ونظير^(٣) ذلك جوابُ مَنْ قال: [مَنْ] ^(٤) في الدار؟ زيدٌ في الدار، أو زيدٌ فيها، ولو اقتصر على «زيد» لكان كافياً. قلت: ويؤيدُ كونها متصلةً أنَّ الكلامَ يَقْتَضِي تأويله: أيُّ الأمرين واقعٌ؟ وإذا صَلَحَ ذلك كانت متصلةً إذ الجملةُ بتأويلِ المفردِ ومفعولُ «الخالقون» محذوفٌ لفهم المعنى أي: الخالقوه.

وقرأ العامةُ «تُمنُون»^(٥) بضمِّ التاء من أمتي يُمني. وابن عباس

(١) انظر: الدر المصون ٦١٥/٤.

(٢) قوله «الدلالة» غير واضح في الأصل.

(٣) انظر: البحر ٢١١/٨.

(٤) زيادة يقتضيها السياق من البحر.

(٥) عاد إلى الآية ٥٨.

وأبو السَّمَال^(١) بفتحها مِنْ مَنَى يَمْنِي . وقال الزمخشري^(٢) : يقال : «أَمْنَى
الطُّفَّةَ وَمَنَاهَا . قال اللُّهُ تعالى : «مِنْ نُطْفَةٍ إِذَا تُمْنَى»^(٣) انتهى . فظاهرُ هذا
أنه استشهادٌ للثلاثي ، وليس فيه دليلٌ له ؛ إذ يُقال من الرباعي أيضاً
«تُمْنَى»^(٤) كقولك : «أنت تُكْرَم» وهو مِنْ أَكْرَم .

آ . (٦٠) وقرأ^(٥) ابن كثير «قَدَرْنَا» بتخفيفِ الدال . والباقون
بالتشديد هنا ، وهما لغتان بمعنى واحدٍ في التقدير الذي هو القضاء .

آ . (٦١) قوله : ﴿عَلَى أَنْ نُبَدِّلَ﴾ : يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ
بـ «مَسْبُوقِينَ» وهو الظاهرُ ، ولم يَسْبِقْنَا أَحَدٌ على تبدلنا أمثالكم أي :
يُعْجِزُنَا يُقال : سبقه على كذا أي : أعجزه عنه وغلبه عليه . والثاني : أنه
متعلِّقٌ بقوله : «قَدَرْنَا» أي : قَدَرْنَا بَيْنَكُمْ على أَنْ نُبَدِّلَ أي : نُمُوتُ طائفةً
ونُخْلُقُهَا طائفةً أخرى ، قال معناه الطبري^(٦) . فعلى هذا يكون قوله :
«وما نحن بمَسْبُوقِينَ» معترضاً ، وهو اعتراضٌ حسنٌ .

ويجوز في «أمثالكم» وجهان ، أحدهما : أنه جمعٌ «مثل» بكسر
الميم وسكون الثاء ، أي : نحن قادرون على أن نُعْدِمَكُمْ ونُخْلُقَ قوماً

(١) البحر ٢١١/٨ ، والقرطبي ٢١٦/١٧ .

(٢) الكشاف ٥٦/٤ .

(٣) الآية ٤٦ من النجم .

(٤) لأن الأصل تُوْمِنَى حذف همزة أفعل قياساً على حذفها من المضارع المتكلم
طرداً للباب .

(٥) السبعة ٦٢٣ ، والنشر ٣٨٣/٢ ، والبحر ٢١١/٨ ، والتيسير ٢٠٧ ،

والحجة ٦٩٦ ، والقرطبي ٢١٦/١٧ .

(٦) تفسير الطبري ١٩٧/٢٧ .

آخرين أمثالكم، ويؤيدُه: «إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ»^(١).
والثاني: أنه جمع «مثل» بفتحين، وهو الصفة أي: نُعَيِّرُ صِفَاتِكُمْ الَّتِي
أَنْتُمْ عَلَيْهَا خُلُقًا وَخُلُقًا، وَنُنْشِئُكُمْ فِي صِفَاتٍ غَيْرِهَا.

أ. (٦٢) وتقدّم قراءة «النشأة» في العنكبوت^(٢).

أ. (٦٣) قوله: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ﴾: وما بعده قد تقدّم نظيره^(٣).
وأُتِيَ هنا بجواب «لو» مقروناً باللام وهو الأكثر؛ لأنه مُبَيَّنٌّ وحُذِفَ في
قوله: «جَعَلْنَاهُ أَجَاغًا» لِأَنَّ الْمِنَّةَ بِالْمَأْكُولِ أَعْظَمُ مِنْهَا بِالْمَشْرُوبِ.
وقرأ^(٤) طلحة «تَذَكَّرُونَ» بسكون الذال وضمّ الكاف.

أ. (٦٥) قوله: ﴿فَظَلَلْتُمْ﴾: هذه قراءة العامة أعني فتح الظاء
مع لام واحدة. وقد تقدّم الكلام عليها مستوفى في طه^(٥). وأبو حيوة^(٦)
وأبو بكر في رواية بكسر الظاء. وعبد الله والجحدري «فَظَلَلْتُمْ» على
الأصل بلامين، أولاهما مكسورة. ورؤي عن الجحدري فتحها، وهي لغة
أيضاً.

والعامة «تَفَكَّهُونَ» بالهاء، ومعناه: تَنَدَّمُونَ، وَحَقِيقَتُهُ: تُثَلِّفُونَ
الْفُكَاهَةَ عَنْ أَنْفُسِكُمْ، وَلَا تُثَلِّفِي الْفُكَاهَةَ إِلَّا مِنَ الْخِزْيِ فَهُوَ مِنْ بَابِ:

-
- (١) الآية ١٣٣ من النساء.
(٢) راجع إعرابه للآية ٢٠ حيث قرأ ابن كثير وأبو عمرو «النشأة» والآخرون «النشأة»
السبعة ٤٩٨.
(٣) انظر: الدر المصون ٦١٥/٤.
(٤) انظر في قراءتها: الإتحاف ٥١٦/٢، والنشر ٢٦٦/٢، والبحر ٢١١/٨.
(٥) انظر إعرابه للآية ٩٧.
(٦) انظر في قراءتها: الإتحاف ٥١٦/٢، والقرطبي ٢١٩/١٧، والبحر ٢١١/٨.

تَحَرَّجَ وَتَأْتَمُّ وَتَحَوَّبٌ^(١). وقيل: تَفَكَّهون: تَعَجَّبون. وقيل: تَلَاومون.
وقيل: تَتَفَجَّعون، وهذا تفسيرٌ باللازم.

وقرأ^(٢) أبو حرام العكلي «تَفَكَّنون» بالنون مثل تَتَنَدَّمون. قال
ابن خالويه^(٣): «تَفَكَّكَ تَعَجَّبَ، وَتَفَكَّنَ تَنَدَّمَ». وفي الحديث^(٤): «مَثَلُ
العَالِمِ مَثَلُ الحَمَّةِ يَأْتِيهَا البُعْدَاءُ وَيَتْرُكُهَا القُرْبَاءُ. فبيناهُمْ إذ غَارَ ماؤُها
فانتفع بها قومٌ وبقي قومٌ يَتَفَكَّنون» أي: يَتَنَدَّمون.

آ. (٦٦) قوله: ﴿إِنَّا لَمُغْرَمُونَ﴾: قرأ^(٥) أبو بكر «إِنَّا»
بالاستفهام وهو على أصله في تحقيقِ الهمزتين وَعَدَمِ إِدْخَالِ أَلْفٍ بينهما
والباقون بالخبر. وقبلَ هذه الجملة قولٌ مقدرٌ على كلتا القراءتين، وذلك
في محلِّ نصبٍ على الحالِ تقديرُه: فَظَلُّتُمْ تَفَكَّهون قائلين أو تقولون: إِنَّا
لَمُغْرَمون أي: لَمُلْزَمون غَرَامَةً ما أَنْفَقْنَا أو مُهْلَكون لهلاكِ رِزْقِنَا، من
الغَرَام وهو الهلاكُ. قاله الزمخشري^(٦). ومن الغَرَام بمعنى الهلاكِ
قوله^(٧):

٤٢١٨— إِنْ يُعَذَّبُ يَكُنْ غَرَاماً وَإِنْ يُغْ

طِ جَزِيلاً فَلِئِنَّهُ لَا يُيَالِي

(١) الحُوبُ: الإثم.

(٢) الشواذ ١٥١، والبحر ٢١٢/٨. ولم أقف على أبي حرام العكلي.

(٣) الشواذ ١٥١.

(٤) انظر: غريب الحديث للهرودي ٤/٤٩٠، والنهاية ٣/٤٦٦، ١/٤٤٥. والحَمَّةُ:
عين ماء حار يستشفى بها المرضى.

(٥) السبعة ٦٢٤، والنشر ١/٣٧٢، والتيسير ٢٠٧، والقرطبي ١٧/٢١٩،
والحجة ٦٩٧، والبحر ٨/٢١٢.

(٦) الكشاف ٤/٥٧. (٧) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٩.

آ. (٦٩ - ٧٠) قوله: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾: / قد تقدم عدم دخول اللام في جواب «لو» هذه. وقال الزمخشري^(١): «فإن قلت: لِمَ أُدْخِلْتَ اللَّامُ فِي جَوَابِ «لَوْ» فِي قَوْلِهِ: «لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا»^(٢) وَنَزَعْتَ مِنْهُ هَهُنَا؟ قلت: إِنَّ «لَوْ» لَمَّا كَانَتْ دَاخِلَةً عَلَى جَمَلَتَيْنِ، مُعَلِّقَةً ثَانِيَتُهُمَا بِالْأُولَى تَعْلِيقَ الْجَزَاءِ بِالشَّرْطِ، وَلَمْ تَكُنْ مُخْلِصَةً لِلشَّرْطِ كـ «إِنَّ» وَلَا عَامِلَةً مِثْلَهَا، وَإِنَّمَا سَرَى فِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ اتِّفَاقًا، مِنْ حَيْثُ إِفَادَتُهَا فِي مِضْمُونِي جَمَلَتَيْهَا أَنَّ الثَّانِيَّ امْتَنَعَ لِامْتِنَاعِ الْأَوَّلِ، افْتَقَرَتْ فِي جَوَابِهَا إِلَى مَا يَنْصَبُ عَلَمًا عَلَى هَذَا التَّعْلِيقِ، فَرِيدَتْ هَذِهِ اللَّامُ لِتَكُونَ عَلَمًا عَلَى ذَلِكَ، فَإِذَا حُذِفَتْ بَعْدَمَا صَارَتْ عَلَمًا مَشْهُورًا مَكَانَهُ فَلِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا عُلِمَ وَشُهِرَ مَوْقِعُهُ وَصَارَ مَأْلُوفًا وَمَأْنُوسًا بِهِ لَمْ يُبَالِ بِإِسْقَاطِهِ عَنِ اللَّفْظِ، اسْتِغْنَاءً بِمَعْرِفَةِ السَّامِعِ. أَلَا تَرَى إِلَى مَا يُحْكِي عَنِ رُؤْيَا أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «خَيْرٌ لِمَنْ يَقُولُ لَهُ: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ فَحَذَفَ الْجَارَ لِإِعْلَامِ كُلِّ أَحَدٍ بِمَكَانِهِ وَتَسَاوِيِ حَالِي إِثْبَاتِهِ وَحَذْفِهِ لَشُهْرَةِ أَمْرِهِ. وَنَاهِيكَ بِقَوْلِ أَوْسٍ^(٣)»:

٤٢١٩- حتى إذا الكلابُ قال لها

كالـيومِ مَطْلُوبًا وَاوَّلًا طَلْبًا

فحذف «لم أر» فإذن حذفها اختصارًا لفظي، وهي ثابتة في المعنى، فاستوى الموضعان بلا فرق بينهما. على أن تقدم ذكرها والمسافة قصيرة مُغْنِي عَنْ ذِكْرِهَا ثَانِيَةً. وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ هَذِهِ اللَّامَ مُفِيدَةٌ مَعْنَى التَّوَكِيدِ لِأَمْحَالَةٍ، فَأُدْخِلْتُ فِي آيَةِ الْمَطْعُومِ دُونَ آيَةِ الْمَشْرُوبِ، لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ

(١) الكشاف ٥٧/٤.

(٢) الآية ٦٥.

(٣) تقدم برقم ٢٥١٣.

أَمَرَ الْمُطْعومَ مُقَدِّمًا عَلَى أَمْرِ المَشْرُوبِ، وَأَنَّ الوَعِيدَ بِفَقْدِهِ أَشَدُّ وَأصْعَبُ مِنْ قَبْلِ أَنْ المَشْرُوبَ إِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ تَبَعًا لِلْمَطْعومِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِنَّمَا تَسْقِي ضَيْفَكَ بَعْدَمَا تُطْعِمُهُ، وَلَوْ عَكَّسْتَ قَعَدْتَ تَحْتَ قَوْلِ أَبِي العَلَاءِ^(١):

٤٢٢٠— إِذَا سُقَيْتَ ضَيْوْفُ النَّاسِ مَخْضًا

سَقَوْا أَضْيَافَهُمْ شِيمًا زُلَالًا

وَسُقِيَ بَعْضُ العَرَبِ فَقَالَ: أَنَا لَا أَشْرَبُ إِلَّا عَلَى ثَمِيلَةٍ^(٢)، وَلِهَذَا قُدِّمَتْ آيَةُ المَطْعومِ عَلَى آيَةِ المَشْرُوبِ «انتهى».

قال الشيخ^(٣): «وقد طَوَّلَ الزمخشريُّ» فلم يَذْكُرْ هَذَا الكَلَامَ الحَسَنَ، ثُمَّ ذَكَرَ بَعْضَ كَلَامِهِ، وَوَاخَذَهُ فِي قَوْلِهِ: «إِنَّ الثَّانِيَّ امْتَنَعَ لِامْتِنَاعِ الأَوَّلِ» وَجَعَلَهَا عِبَارَةً بَعْضِ ضَعْفَاءِ المُعْرَبِينَ، ثُمَّ ذَكَرَ عِبَارَةَ سَيَبَوِيهِ^(٤)، وَهِيَ: حَرْفٌ لِمَا كَانَ سَيَقَعُ لَوْ قَوَّعَ غَيْرُهُ، وَذَكَرَ أَنَّ قَوْلَ مَنْ قَالَ: «امْتِنَاعٌ لِامْتِنَاعٍ» فَاسِدٌ بِقَوْلِكَ: لَوْ كَانَ هَذَا إِنْسَانًا لَكَانَ حَيوانًا، يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ امْتِنَاعِ الإِنْسَانِيَّةِ امْتِنَاعُ الحَيوانِيَّةِ. وَمِثْلُ هَذِهِ الإِيرَادَاتِ سَهْلَةٌ وَإِذَا تَبَعَ الرَّجُلُ^(٥) النَّاسَ فِي عِبَارَتِهِمْ لَا^(٦) عَلَيْهِ. عَلَى أَنَّهَا عِبَارَةٌ المَتَقَدِّمِينَ مِنَ النِّحَاةِ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ غَيْرٌ وَاحِدٍ.

وقوله: «مِنَ المَزْنِ» المَزْنُ: السَّحَابُ وَهُوَ اسْمُ جِنْسٍ وَاحِدُهُ مُزْنَةٌ.

قال الشاعر^(٧):

(١) سقط الزند ١/ ٨٤.

(٢) الثميلة: البقية من الطعام والشراب تبقى في البطن.

(٣) البحر ٨/ ٢١٢.

(٤) الكتاب ٢/ ٣٠٧.

(٦) الأصح: «فلا عليه».

(٧) تقدم برقم ٢٨٣.

(٥) أي الزمخشري.

٤٢٢١- فلا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا

ولا أرضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

وقال الآخر^(١):

٤٢٢٢- ونحن كماءِ المُزَنِ ما في نِصابِنا

كَهَامٍ ولا فينا يُعَدُّ بِخَيْلٍ

آ. (٧١) قوله: ﴿تُورُونَ﴾: مِنْ أَوْرَيْتَ الزَّنْدَ أَي: قَدَحْتَهُ

فاستخرجت ناره، وورِي الزَّنْدُ يَرِي أَي: خَرَجَتْ نَارُهُ. وأصلُ تُورُونَ
تُورِيُونَ^(٢).

آ. (٧٣) قوله: ﴿لِلْمُقْوِينَ﴾: يُقال: أَقْوَى الرَّجُلُ: إِذا حَلَّ

في الأَرْضِ القِواءِ، وهي القَفْرُ، كأَصْحَرَ: دَخَلَ في الصَّحراءِ وَأَقْوَتِ
الدار: حَلَّتْ، مِنْ ذلك لَأَنَّها تصير قَفْراً. قال النابغة^(٣):

٤٢٢٣- يا دارمِيَّةَ بالَعَلِياءِ فالسَّنَدِ

أَقْوَتِ وطالَ عليها سالِفُ الأَبْدِ

آ. (٧٥) قوله: ﴿فلا أَقْسِمُ﴾: قرأه العامَّةُ «فلا»، لامَ أَلِفٍ،

وفيها أوجهٌ، أحدها: أنها حرفُ نفي، وأنَّ المنفِيَّ بها محذوفٌ، وهو
كلامُ الكافرِ الجاحِدِ تقديره: فلا حُجَّةَ لِمَا يقولُ الكافرُ، ثم ابتداءً قَسَمًا
بما ذَكَرَ، وإليه ذهب جماعةٌ من المفسِّرين والنَّحويين. وَضَعَّفَ هذا: بأنَّ

(١) البيت للسموئل وهو في الحماسة ٨١/١. والكهام: البطيء الثقيل الكليل.

(٢) أصله تُورِيُونَ حذفَ الهمزة، ثم أعلَّ بحذف الياء ووزنه تُعَوْنَ. انظر: معجم

المفردات الإعلال والإبدال ٤٨٦.

(٣) تقدم برقم ١٢١٩.

فيه حَذَفَ اسْمِ «لا» وخبرها. قال الشيخ^(١): «ولا يجوز» ولا ينبغي^(٢)؛ فإن القائلَ بذلك مثلُ سعيدِ بنِ جبير تلميذِ حَبْرِ القرآنِ وبحره عبدِ اللّهِ ابنِ عباس رضي الله عنهما، وَيَبْعُدُ أَنْ يَقُولَهُ سعيدٌ إِلَّا بِتَوْقِيفٍ.

الثاني: أنها زائدةٌ للتوكيد، مثلُها في قولهِ تعالى: «لثَلَا يَعْلَمَ»^(٣) والتقدير: فأَقْسِمُ، وَلِيَعْلَمَ، وكقولهِ^(٤):

..... ٤٢٢٤ -

فلا وأبي أعدائها لاأخوتُها

الثالث: أنها لامُ الابتداءِ. والأصلُ: فَلَأُقْسِمُ فَأُشْبِعْتُ الفَتْحَةَ فتولَّدَ منها أَلْفٌ، كقولهِ^(٥):

٤٢٢٥ - أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعَقْرَابِ

قاله الشيخ^(٦)، واستشهدَ بقراءةِ هشامِ «أَفْنِيْدَةَ»^(٧). قلت: وهذا ضعيفٌ جداً، واستند أيضاً لقراءة^(٨) الحسنِ وعيسى/ «فَلَأُقْسِمُ» بلامٍ [١/٨٤٠] واحدة. قلت: وفي هذه القراءةِ تخريجان أحدهما: أن اللامَ لامُ الابتداءِ،

(١) البحر ٢١٣/٨.

(٢) أي لا ينبغي الأخذ بهذا التضعيف.

(٣) الآية ٢٩ من الحديد.

(٤) لم أهدئ إلى تمامه وقائله وهو في المحرر ٣٨٤/١٥، والبحر ٢١٣/٨.

(٥) تقدم برقم ١٤٦٢.

(٦) البحر ٢١٣/٨.

(٧) الآية ٣٧ من إبراهيم. وانظر: الدر ١١٢/٧.

(٨) المحتسب ٣٠٩/٢، والبحر ٢١٣/٨، والقرطبي ١٢٣/١٧.

وبعدها مبتدأ محذوف، والفعل خبره، فلما حُذِفَ المبتدأ اتصلت اللام بخبره وتقديره: فلأنا أقسمُ نحو: لزيدٌ منطلقٌ، قاله الزمخشري^(١) وابن جني^(٢). والثاني: أنها لامُ القسم دخلت على الفعل الحالي. ويجوز أن يكون القسم جواباً للقسم كقوله: «ولِيَحْلِفَنَّ إِنْ أَرَدْنَا»^(٣) فنفسُ «لِيَحْلِفَنَّ» قسمٌ جوابه «إِنْ أَرَدْنَا» وهو جوابٌ لقسمٍ مقدر، كذلك هذا، وهو قولُ الكوفيين: يُجيزون أن يُقسَمَ على فعلِ الحالِ. والبصريون يَأْبُونَهُ وَيُخْرِجُونَ ما يُوهِمُ ذلك على إضمار مبتدأ فيعود القسم على جملة اسمية. ومنع الزمخشري^(٤) أن تكون لامُ القسم قال: «لأمرين، أحدهما: أَنَّ حَقَّهَا أَنْ تُقَرَّنَ بالنونِ المؤكدة، والإخلاقُ بها ضعيفٌ قبيحٌ. والثاني: أَنَّ لأفعلنَ في جواب القسم للاستقبال، وفعلُ القسمِ يجب أن يكون للحال» وهذا كما تقدَّم أنه يرى مذهبَ البصريين، ومعنى قوله: «وفعلُ القسمِ يجبُ أن يكون للحال» يعني أن فعلَ القسمِ إنشاءٌ والإنشاءُ حالٌ. وأمَّا قوله: «أَنَّ يُقَرَّنَ بها النونُ» هذا مذهبُ البصريين. وأمَّا الكوفيون فيجيزون التعاقبَ بين اللام والنونِ نحو: واللَّهِ لأضربُ زيدا كقوله^(٥):

٤٢٢٦- لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم

ليعلم ربي أن بيتي واسع

ووالله اضربن زيدا كقوله^(٦):

(١) الكشف ٥٨/٤.

(٢) المحتسب ٣٠٩/٢.

(٣) الآية ١٠٧ من التوبة.

(٤) الكشف ٥٨/٤.

(٥) تقدم برقم ٦٦٣.

(٦) تمامه:

٤٢٢٧— وقتيلُ مُرَّةً أَنَارَنَ
.....

وقد تقدّم قريبٌ من هذه الآية في قوله تعالى: «فلا وربك لا يؤمنون حتى يُحكّموك»^(١) ولكن هناك ما لا يُمكن القولُ به هنا كما أنّ هنا ما لا يمكن القولُ به هناك، وسيأتي قريبٌ منه في القيامةِ في قراءة ابن كثير «لأقسّمُ بيوم القيامة»^(٢).

وقرأ العامةُ «بمواقع» جمعاً، والأخوان^(٣) «بموقع» مفرداً بمعنى الجمع لأنه مصدرٌ فوَحَدَ. ومواقعُها: مساقطُها ومغاربُها. وقيل: سُقوطُها يوم تَنكَدِرُ. وقيل: النجومُ للقرآن، ويؤيِّدُه «وإنّه لقسَمٌ»، و«إنّه لقرآن كريم» والمُقَسَّمُ عليه قوله: «إنه لقرآن كريم» وعلى هذا فيكونُ في الكلام اعتراضان، أحدهما: الاعتراضُ بقوله: «وإنّه لقسَمٌ» بين القسمِ والمُقَسَّمِ عليه، والثاني: الاعتراضُ بقوله: «لو تعلمون» بين الصفةِ والموصوفِ. وأبى ابن عطية^(٤) أن يُجعلَ قوله: «وإنّه لقسَمٌ» اعتراضاً فقال: «وإنه لقسَمٌ» تأكيدٌ للأمرِ وتنبيةُ المُقسَمِ به، وليس هذا باعتراضٍ بين الكلامين،

..... فإنه فسرغ وإن أخاكم لم يُنارٍ =
وهو لعامر بن الطفيل في المفضليات ٣٦٤، والأصمعيات ٢٥٢،
والخزاة ٢١٦/٤، وشرح الشافية الكافية ٨٣٨. وقتيل مرة: أخوه. فرغ: هدر
وباطل.

(١) الآية ٦٥ من النساء.

(٢) الآية ١ من القيامة. وانظر: السبعة ٦٦١.

(٣) السبعة ٦٢٤، والبحر ٢١٣/٨، والنشر ٣٨٣/٢، والتيسير ٢٠٧،
والقرطبي ٢٢٤/١٧، والحجة ٦٩٧.

(٤) المحرر ٣٨٥/١٥.

بل هذا معنى قُصِدَ التَّهَمُّمُ به، وإنما الاعتراضُ قوله: «لو تعلمون». قلت: وكونه تأكيداً ومُتَّبِعاً على تعظيم المُتَّسِمِ به لا يُنافي الاعتراضَ بل هذا معنى الاعتراضِ وفائدته.

أ. (٧٩) قوله: ﴿لَا يَمَسُّهُ﴾: في «لا» هذه وجهان، أحدهما: أنها نافية فالضمة في «لَا يَمَسُّهُ» ضمة إعرابٍ، وعلى هذا القولُ ففي الجملةِ وجهان، أحدهما: أن محلَّها الجرُّ صفةٌ لـ «كتاب» والمرادُ بـ «كتاب»: إمَّا اللوحُ المحفوظُ، والمُطَهَّرُونَ حينئذٍ الملائكةُ أو المرادُ به المصاحفُ، والمرادُ بالمُطَهَّرِينَ المكَلَّفُونَ كُلَّهُمْ. والثاني: أن محلَّها الرفعُ صفةٌ لقرآن، والمرادُ بالمُطَهَّرِينَ الملائكةُ فقط أي: لا يَطَّلَعُ عَلَيْهِ أَوْ لَا يَمَسُّ لَوْحَهُ. لا بُدَّ من أحدِ هَذَيْنِ التَّجَوُّزَيْنِ؛ لأنَّ نسبةَ المسِّ إلى المعاني حقيقةً متعذِّرٌ. ويؤيِّدُ كونَ هذه نفيًا قراءةُ عبد الله^(١) «مَا يَمَسُّهُ» بـ «ما» النافية.

والثاني من الوجهين الأوَّلَيْنِ: أنها ناهيةٌ، والفعلُ بعدها مجزومٌ؛ لأنه لَوْفَكَ عن الإِدْغَامِ لظَهَرَ ذلك فيه كقولهِ: «لَمْ يَمَسُّهُمْ سُوءٌ»^(٢) ولكنه أَدْغَمَ، وَلَمَّا أَدْغَمَ حُرِّكَ آخِرُهُ بِالضَّمِّ لِأَجْلِ هَاءِ ضَمِيرِ الْمَذْكَرِ الْغَائِبِ، وَلَمْ يَحْفَظْ سَبِيوِيهِ^(٣) فِي نَحْوِ هَذَا إِلَّا الضَّمُّ. وَفِي الْحَدِيثِ^(٤): «إِنَّا

(١) انظر: المحرر الوجيز ٣٨٨/١٥.

(٢) الآية ١٧٤ من آل عمران.

(٣) مذهب سيبويه أنه يحرك بحركة أقرب حرف إليه. قال: «ألا ترى أن المضاعف إذا أَدْغَمَ فِي مَوْضِعِ الْجَزْمِ حُرِّكَ آخِرُ الْحَرْفَيْنِ لِأَنَّهُ لَا يَلْتَقِي سَاكِنَانِ، وَجُعِلَ حَرَكَتُهُ كَحَرَكَةِ أَقْرَبِ الْمُتَحَرِّكَاتِ مِنْهُ وَذَلِكَ قَوْلُكَ لَمْ يَزِدْ، وَلَمْ يَرْتَدَّ، وَلَمْ يَفِرَّ» الكتاب ٣٤٠/١.

(٤) رواه البخاري. انظر: الفتح ٣٨/٤، (٢٨) كتاب جزاء الصيد، ٦ باب إذا أهدي للمحرم). وروايته بفتح الدال.

لم نَرُدُّه عليك إلا أنا حُرْمٌ» وإن كان القياسُ يَقْتَضِي جوازَ فَتْحِهِ تخفيفاً، وبهذا الذي ذكرته يظهر فسادُ رَدِّ / مَنْ رَدَّ: بأنَّ هذا لو كان نَهْيًا لكان [ب/٨٤٠] يُقال: «لا يَمَسُّه» بالفتح؛ لأنه خَفِيَ عليه جوازُ ضَمِّ ما قبل الهاءِ في هذا النحو، لا سيما على رأيِ سيبويه فإنه لا يُجيزُ غيره. وقد ضَعَّفَ ابنُ عطية^(١) كونه نهيًا: بأنه إذا كان خبراً فهو في موضعِ الصفةِ، وقوله بعد ذلك «تنزيلٌ» صفةٌ فإذا جعلناه^(٢) نَهْيًا كان أجنبيًّا معترضاً بين الصفاتِ وذلك لا يَحْسُنُ في رَضْفِ الكلامِ فتدبَّرْه. وفي حرف ابن مسعود «ما يمسه» انتهى.

وليس فيما ذكره ضَعَّفَ لهذا القول؛ لأنَّ لا نُسَلِّمُ أَنَّ «تنزيل» صفةٌ، بل هو خبرٌ مبتدأ محذوف، أي: هو تنزيلٌ فلا يَلْزَمُ ما ذكره من الاعتراضِ. وَلَئِنْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ صفةٌ ف «لا يَمَسُّه» صفةٌ أيضاً، فيُعْتَرِضُ علينا: بأنه طلبٌ. فيُجاب: بأنه على إضمارِ القولِ أي: مقولٌ فيه: لا يمسه، كما قالوا ذلك في قوله^(٣): «فتنةٌ لا تصيبنَّ» على أَنَّ «لا تصيبنَّ» نَهْيٌ وهو كقوله^(٤):

٤٢٢٨ — جاؤوا بمَذْقٍ هل رأيتَ الذئبَ قَطُّ

وقد تقدَّم تحقيقُه في الأنفال^(٥)، وهذه المسألةُ يتعلَّقُ بها خلافُ

(١) المحرر ٣٨٨/١٥.

(٢) الأصل «جعلنا»، والتصحيح من ابن عطية.

(٣) الآية ٢٥ من الأنفال.

(٤) تقدم برقم ٢٤٠١.

(٥) انظر: الدر المصون ٥/٥٨٩.

العلماء في مَسِّ المُحَدِّثِ المصحفَ، وهو مبنيٌّ على هذا، وسيأتي تحقيقُه^(١) بأشبعٍ مِنْ هذا في كتاب «أحكام القرآن» إن شاء الله تعالى إتمامه.

وقرأ العامةُ «المُطَهَّرُونَ» بتخفيف الطاء وتشديد الهاء مفتوحة اسمَ مفعول، وعن سلمان الفارسي^(٢) كذلك، إلا أنه بكسرِ الهاء اسمَ فاعلٍ أي: المُطَهَّرُونَ أَنفُسَهُمْ، فحذف مفعولَه. ونافع وأبو عمرو في روايةٍ عنهما وعيسى بسكون الطاء وفتح الهاء خفيفة اسمَ مفعولٍ من أظهر^(٣). وزيد والحسن وعبد الله بن عون وسلمان أيضاً «المُطَهَّرُونَ» بتشديد^(٤) الطاء والهاء المكسورة، وأصله المتطهَّرون فأذغم. وقد قرئَ بهذا الأصل أيضاً.

آ. (٨٠) وقرئ^(٥) «تنزيلاً» بالنصب على أنه حال من النكرة^(٦). وجاز ذلك لتخصُّصِها بالصفة، أو أنَّ يكونَ مصدرًا لعاملٍ مقدرٍ أي: نزل تنزيلاً، وغلبَ التنزيلُ على القرآن.

و «من رَبِّ» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ به على الأول^(٧) لا الثاني؛ لأنَّ المؤكِّد لا يعملُ، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ له، وأمَّا على قراءةٍ «تنزيل» بالرفع فيجوزُ الوجهان^(٨).

(١) انظر أقوال العلماء في المحرر الوجيز ٣٨٦/١٥.

(٢) انظر في قراءاته: الشواذ ١٥١، والبحر ٢١٤/٨.

(٣) «المُطَهَّرُونَ».

(٤) الأصل «بشد» والتصحيح من (ش).

(٥) البحر ٢٥١/٨.

(٦) وهي «كتاب».

(٧) أي على وجه الحال. (٨) أي أن تعلقه بتنزيل أو بصفة منه.

آ. (٨١) قوله: ﴿أَفْبَهَذَا﴾: متعلّق بالخبر، وجازَ تقديمه على المبتدأ؛ لأنَّ عامله يجوزُ فيه ذلك. والأصل: أفأنتم مُذهِنون بهذا الحديث وهو القرآن. ومعنى «مُذهِنون»: مُتْهَوِنون كمن يُذهِنُ في الأمر أي: يُليِّنُ جانبَه ولا يتصلَّب فيه تهاوُنًا به يقال: أذهِن فلانٌ أي: لا يَن وهاوَدَ فيما لا يُحْمَلُ عند المُذهِن. قال الشاعر^(١):

٤٢٢٩- الحَزْمُ والقُوَّةُ خَيْرٌ من الـ

إذْهَانِ والفَهْمَةُ والهَاعِ

وقال الراغب^(٢): «والإدهانُ في الأصل مثلُ التدهين لكن جُعِلَ عبارةً عن المُداراة والمُلاينة وتَرَكَ الجِدُّ، كما جُعِلَ التقرُّيدُ وهو نَزْعُ القُرَادِ^(٣)، عبارةً عن ذلك».

آ. (٨٢) قوله: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ﴾: فيه أوجهٌ، أحدها: أنَّه على التهكُّم بهم؛ لأنهم وَضَعُوا الشَّيْءَ غيرَ موضِعِه كقولك: «شَتَمَنِي حيث أَحَسَّنْتُ إليه» أي: عَكَسَ قَضِيَةَ الإِحْسَانِ ومنه^(٤):

٤٢٣٠- كَأَنَّ شُكْرَ القَوْمِ عِنْدَ المِنَنِ

كَيُّ الصَّحِيحَاتِ وَفَوْءُ الأَعْيُنِ

أي: شُكْرَ رِزْقِكُمْ تَكْذِيبِكُمْ. الثاني: أَنَّ ثَمَّ مَضَافَيْنِ مَحْذُوفَيْنِ،

(١) البيت لأبي قيس بن الأسلمت من قصيدته في المفضليات ٢٨٥، وجمهرة أشعار العرب ٦٦٨، والفهية: العي. والهاع: شدة الحرص.

(٢) المفردات ١٧٣.

(٣) أي: عن البعير.

(٤) لم أهدت إلى قائله، وهو في البحر ٢١٥/٨، والمحرر ٣٨٩/١٥.

أي: بَدَلْ شُكْرٍ رَزَقَكُمْ لِيَصِحَّ الْمَعْنَى قَالَه جَمَالُ الدِّينِ بْنِ مَالِكٍ^(١)، وَقَدْ تَقَدَّمَ لَكَ فِي قَوْلِهِ: «فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ»^(٢) أَكْثَرُ مِنْ هَذَا. الثَّالِثُ: أَنَّ الرِّزْقَ هُوَ الشُّكْرُ فِي لُغَةِ أَزْدٍ شَنْوَاءَ: مَا رَزَقَ فُلَانٌ فُلَانًا أَي: مَا شَكَرَهُ، فَعَلَى هَذَا لَا حَذْفَ الْبِتَّةِ، وَيُؤَيِّدُهُ قِرَاءَةُ^(٣) عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَتَلْمِيذِهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ^(٤) «وَتَجْعَلُونَ شُكْرَكُمْ» مَكَانَ «رَزَقَكُمْ». وَقَرَأَ الْعَامَّةُ «تُكْذِبُونَ» مِنَ التَّكْذِيبِ. وَعَلِيِّ^(٥) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ الْمَفْضَلِ عَنْهُ «تُكْذِبُونَ» مَخْفِضًا مِنَ الْكُذِبِ.

آ. (٨٣) قَوْلُهُ: «فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتْ الْحُلُقُومَ»: تَرْتِيبُ الْآيَةِ / الْكَرِيمَةِ: فَلَوْلَا تَرْجِعُونَهَا — أَيِ النَّفْسِ — إِذَا بَلَغَتْ الْحُلُقُومَ إِنْ كُتِمَ غَيْرَ مَدِينِينَ. وَ«فَلَوْلَا» الثَّانِيَةُ مَكْرَرَةٌ لِلتَّوَكِيدِ. قَالَه الزَّمَخْشَرِيُّ^(٦). قُلْتُ: فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: فَلَوْلَا فَلَوْلَا تَرْجِعُونَهَا، مِنْ بَابِ التَّوَكِيدِ اللَّفْظِيِّ، وَتَكُونُ «إِذَا بَلَغَتْ» ظَرْفًا لـ «تَرْجِعُونَهَا» مَقْدَمًا عَلَيْهِ؛ إِذْ لَا مَانِعَ مِنْهُ، أَي: فَلَوْلَا تَرْجِعُونَ النَّفْسَ فِي وَقْتِ بُلُوغِهَا الْحُلُقُومَ. وَقَوْلُهُ: «وَأَنْتُمْ حِينْتُمْ تَنْظُرُونَ» جُمْلَةٌ حَالِيَةٌ مِنْ فَاعِلٍ بَلَغَتْ، وَالتَّنْوِينُ فِي «حِينْتُمْ» عَوْضٌ مِنَ الْجُمْلَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهَا «إِذَا»، أَي: إِذَا بَلَغَتْ الْحُلُقُومَ خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ حَيْثُ زَعَمَ أَنَّ التَّنْوِينَ لِلصَّرْفِ وَالْكَسْرِ لِلْإِعْرَابِ، وَقَدْ مَضَى تَحْقِيقُهُ^(٧).

(١) شرح الكافية الشافية ٩٧١/٢.

(٢) الآية ٩ من النجم.

(٣) سقطت التاء سهواً من الأصل.

(٤) المحتسب ٣١٠/٢، والقرطبي ٢٢٨/١٧، والبحر ٢١٥/٨.

(٥) السبعة ٦٢٤، والقرطبي ٢٣٠/١٧، والبحر ٢١٥/٨.

(٦) الكشف ٩٥/٤.

(٧) انظر: الدر المصون ٢٤٨/١.

آ. (٨٤) وقرأ العامةُ بفتح نونٍ «حينئذٍ» لأنه منصوبٌ على الظرفِ ناصبُهُ «تَنْظُرُونَ». وعيسى^(١) بكسرِها، وهي مُشكَلَةٌ لا تَبْعُدُ عن الغَلَطِ عليه، وخُرِجَتْ على الإِتياعِ لحركة الهمزة. ولا غَرْوٌ في ذلك فليستْ بأبعدَ من قراءةِ «الحمدِ لله»^(٢) بكسرِ الدالِ لتلازُمِ المتضايقيْنِ ولكثرةِ دَوْرِهما على الخصوصِ.

آ. (٨٥) قوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً أي: تَنْظُرُونَ في هذه الحالِ التي تَخْفَى عليكم، وأن تكونَ مستأنفةً، فتكونُ اعتراضاً، والاستدراكُ ظاهرٌ. والبَصْرُ: يجوزُ أَنْ يكونَ من البصيرة، وَأَنْ يكونَ من البَصْرِ أي: لا تَنْظُرُونَ أعوانَ مَلِكِ الموتِ.

آ. (٨٦) و ﴿إِنْ كُنْتُمْ﴾: شرطٌ جوابُهُ محذوفٌ عند البَصْرَيْنِ لدلالةِ «فلولا» عليه أو مقدَّمٌ عند مَنْ يرى ذلك، كما تقدَّمَ تقريرُهُ. والحُلُقُومُ^(٣): مجرى الطعامِ. و «مَدِينَيْنِ» أي: مَسُوسَيْنِ، أو محاسِبَيْنِ، أو مجازَيْنِ. وقد تقدَّمَ ذلك أولَ الفاتحةِ^(٤) والله الحمدُ. وهذا ما تلخص في الآيةِ الكريمةِ محرراً. وقال أبو البقاء^(٥): «وترجعونها جوابُ «لولا» الأولى، وأغنى ذلك عن جوابِ الثانيةِ وقيل عكسُ ذلك. وقيل: لولا الثانيةُ تكريرٌ» انتهى. وتسميةُ مثلِ هذا جواباً ليس بصحيحِ البتَّة؛ لأنَّ هذه تحضيضيةٌ لا جوابٌ لها، إنما الجوابُ للامتناعيةِ لوجودِ نحو: «ولولا فَضَّلُ اللهُ»^(٦).

(١) البحر ٢١٥/٨، والمحزر ٣٩٠/١٥.

(٢) الآية ١ من الفاتحة. وانظر في هذه القراءة الدر ٤١/١.

(٣) عاد إلى الآية ٨٣.

(٤) انظر: الدر ٥٣/١.

(٥) الآية ٨٣ من النساء.

(٦) الإملاء ٢٥٤/٢.

وقال ابن عطية^(١): «وقوله: «تَرْجِعُونَهَا» سَدَّ مَسَدَ الْأَجْوِبَةِ وَالْبَيِّنَاتِ الَّتِي تَقْتَضِيهَا التَّخْضِيعَاتُ، وَ «إِذَا» مِنْ قَوْلِهِ: «فَلَوْلَا إِذَا» وَ «إِنْ» الْمَكْرُورَةَ، وَحَمَلَ بَعْضُ الْقَوْلِ بَعْضًا إِجْزَاءً وَاقْتِضَابًا» انتهى. فجعل «إِذَا» شَرْطِيَّةً. وَقَوْلُهُ: «الْأَجْوِبَةُ» يَعْنِي لـ «إِذَا» وَ «إِنْ» وَ «إِنْ» فِي قَوْلِهِ: «إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ»، «إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ». وَالْبَيِّنَاتُ يَعْنِي الْأَفْعَالَ الَّتِي حَضَّضَ عَلَيْهَا، وَهِيَ عِبَارَةٌ قَلِقَةٌ، وَلِذَلِكَ فَسَّرْتُهَا.

قال الشيخ^(٢): «وَإِذَا لَيْسَتْ شَرْطًا؛ بَلْ ظَرْفًا^(٣) يَعْمَلُ فِيهَا «تَرْجِعُونَهَا» الْمَحْذُوفُ بَعْدَ «لَوْلَا» لِدَلَالَةِ «تَرْجِعُونَهَا» فِي التَّخْضِيعِ الثَّانِي عَلَيْهِ، فَجَاءَ التَّخْضِيعُ الْأَوَّلُ مَقِيدًا بِوَقْتِ بَلُوغِ الْحُلُقُومِ. وَجَاءَ التَّخْضِيعُ الثَّانِي مُعَلِّقًا عَلَى انْتِفَاءِ مَرْبُوبِيَّتِهِمْ وَهُمْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى رَجْعِهَا إِذْ مَرْبُوبِيَّتُهُمْ مَوْجُودَةٌ، فَهَمَّ مَقْهُورُونَ لَا قُدْرَةَ لَهُمْ» انتهى. فَجَعَلَ «تَرْجِعُونَهَا» الْمَذْكُورَ لـ «لَوْلَا» الثَّانِيَةَ، وَهُوَ دَالٌّ عَلَى مَحْذُوفٍ بَعْدَ الْأُولَى، وَهُوَ أَحَدُ الْأَقْوَالِ الَّتِي نَقَلَهَا أَبُو الْبَقَاءِ^(٤) فِيمَا تَقَدَّمَ.

آ. (٨٧) قَوْلُهُ: «إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ»: شَرْطٌ آخَرٌ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ اعْتِرَاضِ الشَّرْطِ عَلَى الشَّرْطِ نَحْوِ: «إِنْ رَكِبْتَ إِنْ لَيْسَتْ فَأَنْتِ طَالِقٌ» حَتَّى يَجِيءَ فِيهِ مَا قَدَّمْتُهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ هُنَا: إِنْ وُجِدَ الشَّرْطَانِ كَيْفَ كَانَا فَهَلَا رَجَعْتُمْ بِنَفْسِ الْمَيْتِ.

قَوْلُهُ: «فَأَمَّا إِنْ كَانَ» قَدْ تَقَدَّمَ^(٥) الْكَلَامُ فِي «أَمَّا» فِي أَوَّلِ هَذَا

(١) المحرر ٣٩١/١٥.

(٢) البحر ٢١٥/٨.

(٣) الأولى أن يقول: «بل ظرف» أي: بل هي ظرف كما ورد في «البحر».

(٤) الإملاء ٢٥٤/٢.

(٥) انظر: الدر المصون ٢٢٦/١.

الموضوع مستوفى والله الحمد. وهنا أمرٌ زائد^(١) وهو وقوع شرطٍ آخرٍ بعدها. واختلف النحاة في الجواب المذكور بعدها: هل هو لـ «أما» أو لـ «إن»، وجواب الأخرى محذوفٌ لدلالة المنطوق عليه، أو الجواب لهما معاً؟ ثلاثة أقوال، الأول لسيبويه^(٢) والثاني للفارسي في أحد قوليه، وله قولٌ آخرٌ كسيبويه، والثالث للأخفش، وهذا كما تقدّم في الجواب بعد الشرطين المتواردين. وقال مكّي^(٣): «ومعنى «أما» عند أبي إسحاق الخروجُ من شيءٍ إلى شيءٍ، أي: دَعَّ ما كُنَّا فيه وخذُ في غيره». قلت: وعلى هذا فيكون الجواب لـ «إن» فقط لأنَّ «أما» ليست شرطاً. ورجَّح بعضهم أنَّ الجواب لـ «أما»؛ لأنَّ^(٤) «إن» كُثِرَ حَذْفُ جوابِها/ منفردةً، [٨٤١/ب] فادَّعاهُ ذلك^(٥) مع شرطٍ آخرٍ أوَّلِي. والضميرُ في «كان» و«كان» للمتوفى لدلالة قوله: «فلولا تَرَجَعُونَهَا».

آ. (٨٩) والرَّوْحُ: الاستراحةُ، وقد تقدّم ذلك في يوسف^(٦). وقرأ^(٧) ابن عباس وعائشة والحسن وقتادة في جماعة كثيرة بضمِّ الراء، وتزوَّى عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قال الحسن: الرَّوْحُ: الرحمة؛ لأنها كالحياة للمرحوم. وعنه أيضاً: رُوْحُهُ تَخْرُجُ فِي رِيْحَانٍ. وقد تقدّم

(١) الأصل «زائدة» وهو سهو.

(٢) الكتاب ٤٤٢/١.

(٣) إعراب المشكل ٣٥٥/٢.

(٤) سقطت اللام من «لأن» في الأصل، والتصويب من (ش).

(٥) أي حذف الجواب.

(٦) انظر: الدر المصون ٥٤٩/٦.

(٧) الإتحاف ٥١٧/٢، والبحر ٢١٥/٨، والنشر ٢٨٣/٢، والقرطبي ٢٣٢/١٧،

والمحتسب ٣١٠/٢.

الكلام على «رَيْحَان»^(١) والخلاف فيه وكيفية تصريفه في السورة قبلها.

و[قوله]: «فَرَوْحٌ» مبتدأ، خبره مقدر قبله أي: فله رَوْحٌ. ويجوزُ أن يُقدَّر بعده لاعتماده على فاءِ الجزاءِ.

آ. (٩١) قوله: ﴿فَسَلَامٌ لَّكَ﴾: مبتدأ وخبرٌ. و«مِنْ أصحابِ» قال الزمخشري^(٢): «فَسَلَامٌ لَّكَ يَا صَاحِبَ الْيَمِينِ مِنْ إِخْوَانِكَ أَصْحَابِ الْيَمِينِ، أَي: يُسَلِّمُونَ عَلَيْكَ». وقال ابن جرير^(٣): «معناه فسلامٌ لَكَ أَنْتَ مِنْ أَصْحَابِ». وهذا يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ كَقَوْلِ الزَّمَخْشَرِيِّ، وَيَكُونُ «أَنْتَ» تَأْكِيداً لِلْكَافِ فِي «لَكَ»، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ أَنْ «أَنْتَ» مَبْتَدَأٌ وَ«مِنْ أَصْحَابِ» خَبْرُهُ، وَيُوَيِّدُ هَذَا مَا حَكَاهُ قَوْمٌ مِنْ أَنْ الْمَعْنَى: فَيُقَالُ لَهُمْ: سَلَامٌ لَكَ إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ. وَأَوَّلُ هَذِهِ الْأَقْوَالِ هُوَ الْوَاضِحُ الْبَيِّنُ؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يُعْرَجْ أَبُو الْقَاسِمِ عَلَى غَيْرِهِ.

آ. (٩٤) قوله: ﴿وَتَصْلِيَةٌ﴾: عطْفٌ عَلَى «فُنُزُلٍ» أَي: فله نُزُلٌ وَتَصْلِيَةٌ. وقرأ^(٤) أبو عمرو في رواية اللؤلؤي عنه وأحمد بن موسى والمنقري بجرِّ التاءِ عَطْفاً عَلَى «مِنْ حَمِيمٍ».

آ. (٩٥) قوله: ﴿حَقَّ الْيَقِينِ﴾: فيه وجهان، أحدهما: هو من إضافة الموصوف لصفته. والثاني: أنه من باب إضافة المترادفين على سبيلِ المبالغة. وسهّل ذلك تخالفٌ لفظهما. وإذا كانوا فعلوا ذلك في

(١) انظر إعرابه للآية ١٢ من الرحمن.

(٢) الكشاف ٦٠/٤.

(٣) تفسير الطبري ٢٧/٢١٣.

(٤) القرطبي ١٧/٢٣٤، والبحر ٨/٢١٦.

— الواقعة —

اللفظ الواحد فقالوا: صواب الصواب، ونفس النفس، مبالغة فلأن يفعلوه عند اختلاف اللفظ أولى.

آ. (٩٦) قوله: ﴿بِاسْمِ رَبِّكَ﴾: يجوز أن تكون الباء للحال أي: فسبح مُلتبساً باسم ربك على سبيل التبرُّك كقوله: «ونحن نُسَبِّحُ بحمدك»^(١)، وأن تكون للتعديّة، على أن «سَبَّحَ» يتعدّى بنفسه تارة كقوله: «سَبَّحَ اسمَ ربِّك»^(٢) وبحرف الجرّ تارة كهذه الآية، وادعاء زيادتها خلاف الأصل.

و «العظيم» يجوز أن يكون صفةً للاسم، وأن يكون لربك؛ لأنّ كلاً منهما مجرورٌ. وقد وُصِفَ كلُّ منهما في قوله: «تبارك اسم ربك ذو الجلال»^(٣) و «ذي الجلال». ولتغاير المتضايقين في الإعراب ظهر الفرق في الوصف.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الْوَاقِعَةِ]

(١) الآية ٣٠ من البقرة.

(٢) الآية ١ من الأعلى.

(٣) الآية ٧٨ من الرحمن. وقراءة «ذو» لابن عامر. انظر: السبعة ٦٢١.

سورة الحديد

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿لِلَّهِ﴾: يجوزُ في هذه اللامِ وجهان، أحدهما: أنها مزيدةٌ كهي في «نَصَحْتُ لزيدٍ» و«شكُرْتُ له» إذ يقال: سَبَّخْتُ الله تعالى. قال تعالى: «وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ»^(١). والثاني: أَنْ تكونَ للتعليلِ، أي: أَخَذْتُ التَّسْبِيحَ لِأَجْلِ اللَّهِ تَعَالَى.

آ. (٢) قوله: ﴿لَهُ مُلْكٌ﴾: جملةٌ مستأنفةٌ لا محلَّ لها من الإعرابِ.

قوله: «يُخَيِّي وَيُمِيتُ» يجوزُ في هذه الجملةِ ثلاثةٌ أوجهٍ، أحدها: أنها لا محلَّ لها كالتي قبلها. والثاني: أنها خبرٌ مبتدأٌ مضمِرٌ، أي: هو له مُلكٌ. والثالث: أنها حالٌ من الضميرِ في «له» فالعامل فيها الاستقراءُ، ولم يُذكَرْ مفعولاً الإحياءِ والإماتةِ؛ إذ الغرضُ ذِكرُ الفعلينِ فقط.

آ. (٣) قوله: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾: قال الزمخشري^(٢): «فإن قلتَ: ما معنى الواوِ؟ قلتَ: الواوُ الأولى معناها الدلالةُ على أنه الجامعُ بين الصفتينِ الأولىَّةِ والآخريَّةِ، والثالثةُ على أنه الجامعُ بين

(١) الآية ٢٠٦ من الأعراف.

(٢) الكشاف ٦١/٤.

الظهورِ والخَفَاءِ، وأمَّا الوُسْطَى فعلى أنه الجامعُ بين مجموع الصفتينِ الأوليينِ ومجموع الصفتينِ الأخيرينِ»^(١).

آ. (٥) قوله: ﴿تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾: قد تقدّم في البقرة^(٢) أن الأخوينِ وابنَ عامرٍ يقرؤون بفتح التاء وكسر الجيم مبنياً للفاعل، والباقون مبنياً للمفعول في جميع القرآن. وقال الشيخ^(٣) هنا: «وقرأ الجمهور «تُرْجَعُ» مبنياً للمفعول. والحسن وابن أبي إسحاق والأعرج مبنياً للفاعل» وهذا عجيبٌ منه، وقد وقع له مثلُ ذلك كما نبّهتُ عليه. / [٨٤٢/١]

وقوله: «يَعْلَمُ مَا يَلِجُ» قد تقدّم مثله في سورة سبأ^(٤).

آ. (٨) قوله: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ﴾: مبتدأ وخبرٌ، وحالٌ، أي: أيُّ شيءٍ استقر لكم غيرَ مؤمنين؟

وقوله: «والرسولُ يَدْعُوكُمْ» جملةٌ حاليةٌ من «يُؤْمِنُونَ». قال الزمخشري^(٥): «فهما حالان متداخلتان^(٦) و«لِئُؤْمِنُوا» متعلّقٌ بـ«يَدْعُو»، أي: يدعوكم للإيمان كقولك: دَعَوْتُهُ لكذا. ويجوزُ أن تكون اللامُ للعلّة، أي: يدعوكم إلى الجنةِ وغفرانِ اللهِ لأجلِ الإيمانِ. وفيه بُعْدٌ. قوله: «وقد أَخَذَ» حالٌ أيضاً. وقرأ العامةُ «أَخَذَ» مبنياً للفاعل،

(١) قال: «فهو المستمر الوجود في جميع الأوقات الماضية والآتية».

(٢) في الآية ٢١٠. وانظر: الدر المصون ٢/٣٦٥.

(٣) البحر ٨/٢١٧.

(٤) انظر إعرابه للآية ٢ من سبأ.

(٥) الكشاف ٤/٦٢.

(٦) الكشاف: «متداخلتان» وهو أفصح.

وهو الله تعالى لتقدم ذكره. وأبو عمرو^(١) «أخذ» مبنياً للمفعول، حُذِفَ الفاعلُ للعلم به. و «ميثاقكم» منصوبٌ في قراءة العامة، مرفوعٌ في قراءة أبي عمرو. و «إن كنتم» جوابه محذوفٌ تقديره: فما يمنعكم من الإيمان. وقيل: تقديره: إن كنتم مؤمنين لموجب ما، فهذا هو الموجب. وقدّرهُ ابنُ عطية^(٢): «إن كنتم مؤمنين فأنتم في رتبة شريفة». وقد تقدّمت قراءة «يُنزَلُ» تخفيفاً وتشديداً في البقرة^(٣). وزيد بن علي^(٤) «أنزل» ماضياً.

آ. (١٠) قوله: ﴿أَنْ لَا تُنْفِقُوا﴾ كقوله «ومالنا أن لا نقاتل»^(٥) فالأصل: في أن لا تُنْفِقُوا، فلَمَّا حُذِفَ حرفُ الجرِّ جَرَى الخلافُ المشهورُ. وأبو الحسن^(٦) يرى زيادتها كما تقدّم تقريره في البقرة^(٧).

قوله: «ولله ميراث» جملةٌ حاليةٌ من فاعل الاستقرار ومفعوله، أي: وأي شيء يمنعكم من الإنفاق في سبيل الله والحال أن ميراث السموات والأرض له، فهذه حالٌ منافيةٌ لبُخلكم.

قوله: «لا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ» في فاعل «يَسْتَوِي» وجهان،

(١) السبعة ٦٢٥، والبحر ٢١٨/٨، والتيسير ٢٠٨، والقرطبي ٢٣٨/١٧،

والحجة ٦٩٧، والنشر ٣٨٤/٢.

(٢) المحرر ٤٠٣/١٥.

(٣) انظر: الدر ٥١١/١.

(٤) البحر ٢١٨/٨.

(٥) الآية ٢٤٦ من البقرة.

(٦) معاني القرآن له ١٨٠/١.

(٧) انظر: الدر المصون ٥١٧/٢.

أظهرهما: أنه مِنْ أَنْفَقَ، وعلى هذا فلا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مَعْطُوفٍ يَتَمُّ بِهِ الْكَلَامُ، فَقَدَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١): «لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ وَقُوَّةِ الْإِسْلَامِ وَمَنْ أَنْفَقَ مِنْ بَعْدِ الْفَتْحِ، فَحَذَفَ لَوْضُوحِ الدَّلَالَةِ» وَقَدَّرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢) «وَمَنْ لَمْ يُنْفِقْ» قَالَ: «وَدَلَّ عَلَى الْمَحذُوفِ قَوْلُهُ: «مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ» وَالْأَوَّلُ أَحْسَنُ لِأَنَّ السِّيَاقَ إِنَّمَا جِيءَ بِالْآيَةِ لِيُفَرِّقَ بَيْنَ الْمُتَّفِقِينَ فِي زَمَانَيْنِ. وَالثَّانِي: أَنَّ فَاعِلَهُ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْإِنْفَاقِ، أَي: لَا يَسْتَوِي جِنْسُ الْإِنْفَاقِ إِذْ مِنْهُ مَا وَقَعَ قَبْلَ الْفَتْحِ، وَمِنْهُ مَا وَقَعَ بَعْدَهُ، فَهَذَانِ النَّوْعَانِ مُتَّفَاوَتَانِ. وَعَلَى هَذَا فَتَكُونُ «مَنْ» مُبْتَدَأً وَ«أُولَئِكَ» مُبْتَدَأً ثَانٍ وَ«أَعْظَمُ» خَبْرُهُ، وَالْجُمْلَةُ خَبْرٌ «مَنْ» وَهَذَا يَنْبَغِي أَنْ لَا يَجُوزَ الْبِنْتَةُ، وَكَأَنَّ هَذَا الْمُعْرَبَ غَفَلَ عَنْ قَوْلِهِ: «مِنْكُمْ» وَلَوْ أَعْرَبَ هَذَا الْقَائِلُ «مِنْكُمْ» خَبْرًا مُقَدِّمًا، وَ«مَنْ» مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا. وَالتَّقْدِيرُ: مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ، وَمِنْكُمْ مَنْ لَمْ يُنْفِقْ قَبْلَهُ وَلَمْ يِقَاتِلْ، وَحُذِفَ هَذَا لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ لِكَانِ سَدِيدًا، وَلَكِنَّهُ سَهَا عَنْ لَفْظَةِ «مِنْكُمْ».

قوله: «وَكَلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى» قِرَاءَةُ الْعَامَّةِ بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُقَدِّمٌ، وَهِيَ مَرْسُومَةٌ فِي مَصَاحِفِهِمْ «وَكَلًّا» بِالْفِ، وَابْنُ عَامِرٍ^(٣) بَرَفِعِهِ، وَفِيهِ وَجْهَانِ، أَظْهَرُهُمَا: أَنَّهُ ارْتَفَعَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبْرٌ، وَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ، أَي: وَعَدَّهُ اللَّهُ. وَمِثْلُهُ^(٤):

(١) الكشاف ٦٢/٤.

(٢) الإملاء ٢٥٥/٢.

(٣) السبعة ٦٢٥، والنشر ٣٨٤/٢، والقرطبي ٢٤١/١٧، والبحر ٢١٩/٨.

والتيسير ٢٠٨، والحجة ٦٩٨.

(٤) تقدم برقم ١٧٣٩.

٤٢٣١- قد أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي
عَلَيَّ ذَنْباً كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ
برفع «كله»، أي: لم أصنعه. والبصريون لا يُجيزون هذا إلا في
شعرٍ كقوله^(١):

٤٢٣٢- وَخَالِدٌ يَحْمَدُ سَادَاتِنَا
بِالْحَقِّ لَا يُحْمَدُ بِالْبَاطِلِ

وقد نقل ابن مالك^(٢) الإجماع من البصريين والكوفيين على جواز ذلك إن كان المبتدأ «كلًا» أو ما أشبهها في الافتقار والعموم، وهذا لم أره لغيره. وقد تقدّم نحو من ذلك في سورة المائدة عند قوله: «أَفْحَكَمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَنَغُونَ»^(٣) ولم يُرَوْ قَوْلُهُ: «كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ» إِلَّا بِالرَّفْعِ مَعَ إِمْكَانِ أَنْ يَنْصَبَهُ فَيَقُولُ: «كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ» مَفْعُولًا مَقْدَمًا. قال أهل البيان: لأنه قصد عموم السلب لا سلب العموم، فإن الأول أبلغ، وجعلوا من ذلك قوله عليه السلام: «كل ذلك لم يكن»^(٤) ولو قال: «لم يكن كلُّ ذلك» لكان سلبًا للعموم، والمقصود عموم السلب.

والثاني: أن يكون «كل» خبر مبتدأ محذوف، و«وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى» صفة لما قبله، والعائد محذوف، أي: وأولئك كلُّ وعده الله الحسنَى. فإن قيل: الحذف موجودٌ أيضاً وقد عُدتم لِمَا فَرَزْتُمْ مِنْهُ. فالجواب: أن

(١) تقدم برقم ٦٨٤.

(٢) انظر: شرح التسهيل له ٣١٢/١.

(٣) الآية ٥٠ من المائدة. وانظر: الدر المصون ٢٩٦/٤.

(٤) رواه البخاري في الفتح: الصلاة ٥٦٦/١، ومسلم: المساجد ٤٠٣/١،

وأبو داود: الصلاة ٦١٧/١.

حَذَفَ العائد من الصفة كثيرًا بخلاف حَذَفِهِ من الخبر. وَمِنْ حَذَفِهِ من الصفة قوله^(١):

٤٢٣٣— وما أذري أَعْيَرَهُم تَنَاءٍ

وطول العَهْدِ أم مالٌ أصابوا

أي أصابوه، ومثله كثيرٌ. وهي في مصاحفِ الشام مرسومةٌ «وكلُّ» بدون ألف، فقد وافق كلُّ مصحفه. و«الحُسْنَى» مفعولٌ ثانٍ، والأوّلُ محذوفٌ على قراءةِ الرفع، وأمّا النصبُ فالأوّلُ مقدّمٌ/ على عامِله. [ب/٨٤٢]

آ. (١١) قوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ﴾: قد تقدّم بحمدِ الله هذا وما بعده مستوفى، واختلافُ القراءِ فيه في سورة البقرة^(٢). وقال ابن عطية^(٣) هنا: «الرفعُ على العطفِ أو القطعِ والاستئنافِ». وقرأ عاصم^(٤) «فيضاعِفُه» بالنصبِ بالفاء على جوابِ الاستفهام. وفي ذلك فُلُقٌ، قال أبو علي^(٥): «لأنَّ السؤالَ لم يَقَعْ عن القْرِضِ، وإنما وقع عن فاعلِ القْرِضِ، وإنما تَنَصَّبَ الفاءُ فعلاً مردوداً على فعلِ مُسْتَفْهِمٍ عنه، لكن هذه الفِرْقَةُ حَمَلَتْ ذلك على المعنى، كأنَّ قوله «مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ» بمنزلةِ قوله أيقْرِضُ اللهَ أحدٌ» انتهى. وهذا الذي قاله أبو علي ممنوعٌ، ألا ترى أنه يُنصَّبُ بعد الفاءِ في جوابِ الاستفهامِ بالأسماءِ، وإن لم يتقدّم فعلٌ

(١) تقدم برقم ٤٣٦.

(٢) انظر: الدر المصون ٥٠٩/٢.

(٣) المحرر ٤٠٦/١٥.

(٤) السبعة ٦٢٥، والتيسير ٨١، والقُرطبي ٢٤٣/١٧، والنشر ٢٢٨/٢،

والحجة ٦٩٩، والبحر ٢١٩/٨.

(٥) الحجة (خ) ٣٦٨/٤.

نحو: «أين بيثك فأزورك» ومثل ذلك: «مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ»^(١) و«متى تسير فأرافك» و«كيف تكون فأضحبك». فلاستفهام إنما وقع عن ذاتِ الداعي وعن ظرفِ الزمان وعن الحال، لا عن الفعل. وقد حكى ابنُ كيسان عن العرب: أين ذهب زيدٌ فتتبعه، ومن أبوك فنكرمه.

آ. (١٢) قوله: ﴿يَوْمَ تَرَى﴾: فيه أوجه، أحدها: أنه معمولٌ للاستقرار العاملِ في «لهم أجرٌ»، أي: استقرَّ لهم أجرٌ في ذلك اليوم. الثاني: أنه مضمَّر، أي: اذكر فيكون مفعولاً به. الثالث: أنه يُؤجرون يومَ ترى فهو ظرفٌ على أصله. الرابع: أنَّ العاملَ فيه «يسعى»، أي: يسعى نورُ المؤمنين والمؤمناتِ يومَ تراهم، هذا أصله. الخامس: أنَّ العاملَ فيه «فيضاعفه» قالهما أبو البقاء^(٢).

قوله: «يسعى» حالٌ، لأنَّ الرؤيةَ بصريَّة، وهذا إذا لم يجعله عاملاً في «يوم» و«بين أيديهم» ظرفٌ للسَّعي. ويجوزُ أن يكونَ حالاً من «نورهم».

قوله: «وبأيمانهم»، أي: وفي جهةِ أيمانهم. وهذه قراءةُ العامَّةِ أعني بفتح الهمزة جمعَ يمين. وقيل: الباءُ بمعنى «عن»، أي: عن جميع جهاتهم، وإنما خصَّ الأيمانَ لأنها أشرفُ الجهات. وقرأ^(٣) أبو حيوه وسهلُ بن شعيب بكسرها. وهذا المصدرُ معطوفٌ على الظرفِ قبله.

(١) قطعة من حديث رواه البخاري ١٤٠ باب الدعاء والصلاة من آخر الليل، ١٩

كتاب التهجد، الفتح ٣/٣٦.

(٢) الإملاء ٢/٢٥٥.

(٣) الشواذ ١٥٢، والمحتسب ٢/٣١١، والبحر ٨/٢٢١، والقرطبي ١٧/٢٤٣.

والباء سببية، أي: يسعى كائناً وكائناً بسبب إيمانهم. وقال أبو البقاء^(١) تقديره: وبإيمانهم استحقَّوه، أو بإيمانهم يُقال لهم: بُشراكم.

قوله: «بُشراكم» مبتدأ، و«اليوم» ظرف. و«جنات» خبره على حذف مضاف، أي: دخول جنات. وهذه الجملة في محل نصب بقول مقدر، وهو العامل في الظرف كما تقدَّم. وقال مكي^(٢): «وأجاز الفراء^(٣) نصب «جنات» على الحال ويكون «اليوم» خبر «بُشراكم» قال: وكون «جنات» حالاً لا معنى له؛ إذ ليس فيها معنى فعل. وأجاز أن يكون «بُشراكم» في موضع نصب على: يُبشرونهم بالبشرى، وتُنصب «جنات» بالبشرى. وكله بعيداً لأنه لا يفصل بين الصلة والموصول باليوم انتهى. وعجيب من الفراء كيف يصدُر عنه ما لا يتعقل، ولا يجوز صناعة، كيف تكون «جنات» حالاً وماذا صاحب الحال؟

آ. (١٣) وقوله: ﴿يَوْمَ يَقُولُ﴾: بدل من «يوم ترى» أو معمول لـ «أذكر». وقال ابن عطية^(٤): «ويظهر لي أن العامل فيه ذلك هو الفوز العظيم» ويجيء معنى الفوز أفخم، كأنه يقول: إن المؤمنين يفوزون بالرحمة يوم يغتري المنافقين كذا وكذا؛ لأنَّ ظهور المرء يوم خمول عدوه ومُضادّه أبدع وأفخم». قال الشيخ^(٥): «وظاهر كلامه وتقديره أن «يوم» معمول للفوز. وهو لا يجوز، لأنه مصدر قد وُصف

(١) الإملاء ٢/٢٥٥.

(٢) إعراب المشكل ٢/٣٥٨.

(٣) معاني القرآن ٣/١٣٢.

(٤) المحرر ١٥/٤٠٦.

(٥) البحر ٨/٢٢١.

قَبْلَ أَخْذِ مَتَعَلِّقَاتِهِ فَلَا يَجُوزُ إِعْمَالُهُ، فَلَوْ أُعْمِلَ وَصَفُهُ^(١) لَجَازَ، أَي: الَّذِي عَظُمَ قَدْرُهُ يَوْمَ». قَلْتُ: وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ صَرَّحَ بِهِ مَكِّي^(٢) فَقَالَ: «وَيَوْمَ ظَرَفَ الْعَامِلُ فِيهِ ذَلِكَ الْفَوْزَ، أَوْ هُوَ بَدَلٌ مِنْ «الْيَوْمِ» الْأَوَّلِ».

قَوْلُهُ: «خَالِدِينَ»^(٣) نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ الْعَامِلُ فِيهَا الْمُضَافُ الْمَحْذُوفُ إِذِ التَّقْدِيرُ: بُشْرَاكُمْ دَخُولُكُمْ جَنَاتِ خَالِدِينَ فِيهَا، فَحَذَفَ الْفَاعِلَ وَهُوَ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ، وَأُضِيفَ الْمَصْدَرُ لِمَفْعُولِهِ فَصَارَ: دَخُولُ جَنَاتٍ، ثُمَّ حُذِفَ الْمُضَافُ وَقَامَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ فِي الْإِعْرَابِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «بُشْرَاكُمْ» هُوَ الْعَامِلُ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ قَدْ أُخْبِرَ عَنْهُ قَبْلَ ذِكْرِ مَتَعَلِّقَاتِهِ، فَيَلْزِمُ الْفَصْلُ بِأَجْنَبِيٍّ. وَظَاهِرُ كَلَامِ مَكِّي^(٤) أَنَّهُ عَامِلٌ فِي الْحَالِ فَإِنَّهُ قَالَ: «خَالِدِينَ نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْكَافِ وَالْمِيمِ» وَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ هُوَ الْعَامِلُ فِي صَاحِبِهَا فَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ «بُشْرَاكُمْ» هُوَ الْعَامِلُ، وَفِيهِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْفَصْلِ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَمَعْمُولِهِ.

قَوْلُهُ: «لِلَّذِينَ آمَنُوا» اللَّامُ لِلتَّبْلِيغِ. وَ«أَنْظَرُونَا» قِرَاءَةُ الْعَامَّةِ «أَنْظَرُونَا» أَمْرًا مِنَ النَّظَرِ. وَحَمِزَةٌ^(٥) «أَنْظَرُونَا» بَقَطْعِ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِ الظَّاءِ مِنَ الْإِنْظَارِ بِمَعْنَى الْإِنْتَظَارِ، أَي: انْتَظَرُونَا لِتَلْحَقَ بِكُمْ فَتَسْتَضِيءَ بِنُورِكُمْ. وَالْقِرَاءَةُ الْأُولَى يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى هَذِهِ إِذْ يُقَالُ: نَظَرَهُ بِمَعْنَى انْتَظَرَهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يُسْرَعُ بِالْخُلُوصِ إِلَى الْجَنَّةِ عَلَى نُجْبٍ^(٦)، فَيَقُولُ الْمُنَافِقُونَ:

(١) وهو العظيم.

(٢) إعراب المشكل ٣٥٩/٢.

(٣) عاد إلى الآية ١٢.

(٤) إعراب المشكل ٣٥٨/٢.

(٥) السبعة ٦٢٥، والحجة ٦٩٩، والنشر ٣٨٤/٢، والبحر ٢٢١/٨،

والتيسير ٢٠٨، والقرطبي ٢٤٥/١٧.

(٦) النجبية من الإبل: خيارها.

انتظرونا لأننا مُشاة لا نستطيع لحوقكم. ويجوز أن يكون من النظر وهو الإبصار لأنهم إذا نظروا إليهم استقبلوهم بوجوههم فيضيء لهم المكان، وهذا أليق بقوله «نقتبس من نوركم» قال معناه الزمخشري^(١). إلا أن الشيخ^(٢) قال: إن النظر بمعنى الإبصار لا يتعدى بنفسه إلا في الشعر، إنما يتعدى بـ «إلى»/«(٣). [١/٨٤٣]

قوله: «وراءكم» فيه وجهان، أظهرهما: أنه منصوب بـ ارجعوا على معنى^(٤): ارجعوا إلى الموقف، إلى حيث أُعطينا هذا النور فالتمسوه هناك ممن نقتبس^(٥)، أو ارجعوا إلى الدنيا فالتمسوا نوراً بتحصيل سببه وهو الإيمان، أو ارجعوا خائبين وتنعخوا عنا فالتمسوا نوراً آخر، فلا سبيل لكم إلى هذا النور. والثاني: أن «وراءكم» اسم للفعل فيه ضمير فاعل، أي: ارجعوا ارجعوا، قاله أبو البقاء^(٦)، ومنع أن يكون ظرفاً لـ ارجعوا قال: لقلّة فائدته لأن الرجوع لا يكون إلا إلى وراء. وهذا فاسد؛ لأنّ الفائدة جليلة كما تقدّم شرحها.

قوله: «فضرب بينهم بسور» العاقمة على بنائه للمفعول. والقائم مقام الفاعل يجوز أن يكون «بسور» وهو الظاهر، وأن يكون الظرف. وقال مكي^(٧): «الباء مزيدة، أي: ضرب سور» ثم قال: «والباء متعلّقة

(١) الكشاف ٦٣/٤.

(٢) البحر ٢٢١/٨.

(٣) سقطت هذه الورقة من الأصل، وأثبتناها من (ش).

(٤) انظر: الكشاف ٦٣/٤.

(٥) الكشاف: «فمن ثم يقتبس».

(٦) الإملاء ٢٥٥/٢.

(٧) إعراب المشكل ٣٥٩/٢.

بالمصدر، أي: ضرباً بسُور» وهذا متناقضٌ، إلا أن يكونَ قد غُلِطَ عليه من التَّسَاخِ، والأصل «أو الباءُ متعلِّقةٌ بالمصدر»، والقائمُ مقامَ الفاعلِ الظرفُ. وعلى الجملةِ هو ضعيفٌ.

والسُّور: البناءُ المحيطُ. وتقدَّمَ اشتقاقُه أولَ البقرة^(١).

قوله: «له بابٌ» مبتدأ وخبرٌ في موضعٍ جرٌّ صفةٌ لـ سُور.

قوله: «باطنه فيه الرحمةُ» هذه الجملةُ يجوزُ أن تكونَ في موضعٍ جرٍّ صفةً ثانيةً لـ «سُور»، ويجوزُ أن تكونَ في موضعٍ رفعٍ صفةً لـ «بابٌ»، وهو أولُ لقرْبِهِ. والضميرُ إنما يعودُ على الأقربِ إلَّا بقرينةٍ.

وقرأ^(٢) زيد بن علي وعبيد بن عمير «فَصَرَبَ» مبنياً للفاعل وهو اللهُ أو المَلَكُ.

آ. (١٤) قوله: ﴿يُنَادُونَهُمْ﴾: يجوزُ أن يكونَ حالاً من الضميرِ في «بَيْنَهُمْ» قاله أبو البقاء^(٣)، وهو ضعيفٌ لمجيءِ الحالِ من المضافِ إليه في غيرِ المواضعِ المستثناةِ، وأن تكونَ مستأنفةً، وهو الظاهرُ.

قوله: «ألم نكنْ» يجوزُ أن يكونَ تفسيراً للنداءِ، وأن يكونَ منصوباً بقولٍ مقدرٍ.

قوله: «الغَرورُ» قراءةُ العائمةِ بفتحِ الغَيْنِ، وهو صفةٌ على فَعولٍ،

(١) انظر: الدرر المصون ١/٢٠٠.

(٢) البحر ٨/٢٢١.

(٣) الإملاء ٢/٢٥٦ ومن المعروف أن أبا البقاء يتوسَّع في الحال من المضاف إليه.

والمرادُ به الشيطانُ. وقرأ^(١) سماك بن حرب «الغرور» بالضم، وهو مصدرٌ، وتقدّم نظيره^(٢).

آ. (١٥) قوله: ﴿فَالْيَوْمَ﴾: منصوبٌ بـ «يُؤَخِّدُ». ولا يُبَالِي بـ «لا» النافية، وهو قولُ الجمهورِ. وقد تقدّم أولُ هذا الموضوعِ آخرَ الفاتحةِ أنّ فيها ثلاثةَ أقوالٍ^(٣). وقرأ^(٤) ابن عامر «تُؤَخِّدُ» بالتأنيثِ للفظِ الفِديةِ. والباقون بالياء من تحت؛ لأنّ التأنيثَ مجازيٌّ وللفضلِ.

قوله: «هي مَوْلَاكُمْ» يجوزُ أن يكونَ مصدرًا، أي: ولايتكم، أي: ذاتُ ولايتكم. وأن يكونَ مكانًا، أي: مكانَ ولايتكم، وأن يكونَ بمعنى أولَى بكم، كقولك: هو مَوْلَاهُ. وبئس المصيرُ، أي: هي.

آ. (١٦) قوله: ﴿أَنْ تَخْشَعَ﴾: فاعلُ «يَأْنِ»، أي: ألم يقربُ خشوعُ قلوبهم. واللامُ قال أبو البقاء^(٥): «للتبيين» فعلى هذا تتعلّقُ بمحذوفٍ، أي: أعني الذين، ولا حاجةَ إليه. والعامّةُ «أَلَمْ». والحسن^(٦) وأبو السَّمال «أَلَمَّا» وقد عرّفتَ الفرقَ بين الحرفين ممّا تقدّم. والعامّةُ أيضاً «يَأْنِ» مضارعٌ أتى، أي: حان وقربَ مثل: رمى يرمى. والحسن^(٧) «يَيْئِنُ» مضارعٌ أن بمعنى حان أيضاً مثل: باع يبيع.

(١) المحتسب ٣١١/٢، والبحر ٢٢٢/٨، والقرطبي ٢٤٧/١٧.

(٢) انظر إعرابه للآية ٣٣ من لقمان.

(٣) انظر: الدر ٧٢/١.

(٤) السبعة ٦٢٦، والتيسير ٢٠٨، والقرطبي ٢٤٧/١٧، والحجة ٧٠٠،

والبحر ٢٢٢/٨، والنشر ٣٨٤/٢.

(٥) الإملاء ٢٥٦/٢.

(٦) المحتسب ٣١٢/٢، والبحر ٢٢٢/٨، والقرطبي ٢٤٨/١٧.

(٧) البحر ٢٢٢/٨.

قوله: «وما نَزَلَ» قرأ نافع وحفص «نَزَلَ» مخففاً مبنياً للفاعل.
وباقى السبعة^(١) كذلك إلا أنه مشدّد. والجحدري وأبو جعفر والأعمش
وأبو عمرو في رواية «نُزِلَ» مشدّداً مبنياً للمفعول. وعبد الله «أَنْزَلَ» مبنياً
للفاعل هو الله تعالى. و«ما» في «ما نَزَلَ» مخففاً يتعيّن أن تكون اسمية.
ولا يجوزُ أن تكون مصدرية؛ لثلاثي يَخْلُو الفعل من الفاعل، وما عداها
يجوزُ أن تكون مصدرية، وأن تكون بمعنى الذي. فإن قلت: وقراءة
الجحدريِّ ومن معه ينبغي أن تكون فيها اسمية، لثلاثي يَخْلُو الفعل من
مرفوع. فالجواب: أن الجارَّ وهو قوله «من الحق» يقوم مقامَ الفاعل.

والعامةُ على الغيبة في «ولا يكونوا». جرّياً على ما تقدّم.
وأبو حيوة^(٢) وابن أبي عبله بالتاء من فوق على سبيل الالتفات. ثم هذا
يُحتمل أن يكون منصوباً عطفاً على «تَخَشَع» كما في قراءة الغيبة وأن
يكون نهياً، فتكون «لا» ناهيةً والفعل مجزومٌ بها. ويجوزُ أن يكون نهياً
في قراءة الغيبة أيضاً، ويكون ذلك انتقالاً إلى نهْي أولئك المؤمنين عن
كونهم مُشبهين لمن تقدّمهم نحو: لا يَقُمْ زيدٌ.

قوله: «الأمْدُ» العامةُ على تخفيف الدال بمعنى العامة كقولك: أمْدُ
فلان، أي: غايته. وابن كثير^(٣) في رواية بتشديدِها وهو الزمن الطويلُ.

آ. (١٨) قوله: ﴿المُصَدِّقِينَ والمُصَدِّقَاتِ﴾: خَفَّفَ الصاد

(١) انظر في قراءتها: السبعة ٦٢٦، والبحر ٢٢٣/٨، والتيسير ٢٠٨،

والنشر ٣٨٤/٢، والحجة ٧٠٠.

(٢) النشر ٣٨٤/٢، الإتحاف ٥٢٢/٢، والبحر ٢٢٣/٨، والقرطبي ٢٤٩/١٧.

(٣) البحر ٢٢٣/٨.

منها ابن كثير^(١) وأبو بكر، وثقلها باقي السبعة. فقراءة ابن كثير من التصديق، أي: صدَّقوا رسول الله صل الله عليه وسلم فيما جاء به كقوله تعالى: «والذي جاء بالصدِّقِ وصدِّق^(٢) به»، وقراءة الباقي من الصدقة وهو مناسب لقوله «وأقرضوا» والأصل: المُتصدِّقين والمُتصدِّقات فأدغم، وبها قرأ أبي. وقد يرجَّح الأول. بأنَّ الإقراض مُعْنٍ عن ذِكْرِ الصدقة.

قوله «وأقرضوا» فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه معطوفٌ على اسم الفاعلِ في «المُصدِّقين» لأنَّه لَمَّا وقع صلةٌ لآلِ حَلِّ محلِّ الفعلِ، فكأنَّه قيل: إن الذين صدَّقوا وأقرضوا، وعليه جمهورُ المُعربين. وإليه ذهب الفارسيُّ والزمخشري^(٣) وأبو البقاء^(٤). وهو فاسدٌ لأنه يَلزِمُ الفصلُ بين أبعاضِ الصلةِ بأجنبي. ألا ترى أنَّ «المُصدِّقات» عطفتُ على «المُصدِّقين» قبل تمامِ الصلةِ، ولا يجوز أن يكونَ عطفاً على المُصدِّقاتِ لتغايرِ الضمائرِ تذكيراً وتأنيثاً.

الثاني: أنه معترضٌ بين اسم «إنَّ» وخبرها وهو «يُضَاعَفُ». قال أبو البقاء^(٥): «وإنما قيل ذلك لئلاً يُعطفَ الماضي على اسمِ الفاعلِ» ولا أدري ما هذا المانعُ؟ لأنَّ اسمَ الفاعلِ متى وقع صلةٌ لآلِ صلَحٍ للأزمنةِ الثلاثة، ولو مَنَعَ بما ذكَّرته من الفصلِ بالأجنبي لأصاب، ولكن خفي عليه كما خفي على مَنْ هو أكبرُ منه: الفارسيُّ والزمخشريُّ.

(١) انظر في قراءتها السبعة ٦٢٦، والحجة ٧٠١، والنشر ٢/٣٨٤، والبحر ٨/٢٢٣، والتيسير ٢٠٨، والقرطبي ١٧/٢٥٢.

(٢) الآية ٣٣ من الزمر.

(٣) الكشف ٤/٦٥.

(٤) الإملاء ٢/٢٥٦.

(٥) الإملاء ٢/٢٥٦.

الثالث: أنه صلة لموصولٍ محذوفٍ لدلالة الأول عليه كأنه قيل: والذين أقرضوا كقوله^(١):

٤٢٣٤- أَمَنْ يَهْجُورَ رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ
وَيَمْدَحْهُ وَيَنْصُرْهُ سَوَاءٌ

أي: ومن ينصره واختاره الشيخ^(٢): وهذا قد عرفت ما فيه في أوائل هذا التصنيف^(٣).

قوله «يُضَاعَفُ لَهُمُ» القائم مقام الفاعل فيه وجهان، أحدهما: وهو الظاهر أنه الجازء بعده. والثاني: أنه ضمير التصديق، ولا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مضاف، أي: ثواب التصديق.

آ. (١٩) قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾: [مبتدأ] و «أولئك» مبتدأ ثان و «هم» يجوز أن يكون مبتدأ ثالثاً و «الصَّادِقُونَ» خبره، وهو مع خبره خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول. ويجوز أن يكون «هم» فصلاً فأولئك وخبره خبر الأول.

قوله «والشهداء» يجوز فيه وجهان: أنه معطوف على ما قبله، ويكون الوقف على الشهداء تاماً. أخبر عن الذين آمنوا أنهم صديقون شهداء. فإن قيل: الشهداء مخصوصون بأوصافٍ أُخِرَ زائدة على ذلك كالسبعة المذكورين. أجيب^(٤): بأن تَخْصِيصَهُم بِالذِّكْرِ لَشَرْفِهِمْ عَلَى غَيْرِهِمْ لَا لِلْحَضَرِ.

(١) تقدم برقم ٧٩٠.

(٢) البحر ٢٢٣/٨.

(٣) انظر: الدر المصون ٢/٢٠٣.

(٤) انظر: المحرر ١٥/٤١٩، والبحر ٨/٢٢٣.

والثاني: أنه مبتدأ، وفي خبره وجهان، أحدهما: أنه الظرفُ بعده.
والثاني: أنه قوله «لهم أجرهم» إمَّا الجملة، وإمَّا الجارُّ وحده، والمرفوع
فاعلٌ به. والوقف لا يخفى على ما ذكرته من الإعراب.

والصديق: مثالٌ مبالغية، ولا يجيء إلا من ثلاثي غالباً. قال
بعضهم: وقد جاء «مسيك» من أمسك. وهو غلطٌ لأنه يقال: مسك ثلاثياً
فمسيك منه.

أ. (٢٠) قوله: ﴿وتفاخرُ بينكم﴾: العائمة على تنوين
«تفاخر» موصوفٌ بالظرفِ أو عاملٌ فيه، والسلمى^(١) أضافه إليه.

قوله «كمثل غيثٍ» يجوزُ أن يكونَ في موضع نصبٍ حالاً من
الضمير في «لعب» لأنه بمعنى الوصف، وأن يكونَ خبراً لمبتدأ محذوف،
أي: ذلك كمثل. وجوزَ ابن عطية^(٢) أن يكونَ في موضع رفع صفةٍ لما
تقدم. ولم يُبينه مكي^(٣) فقال: «نعت لتفاخر». وفيه نظرٌ لتخصيصه له
من بين ما تقدم. وجوزَ أن يكونَ خبراً بعد خبر للحياة الدنيا.

وقرىء^(٤) «مُصفاً» من اصفارٍ وهي أبلغٌ من اصفراً.

قوله: «وفي الآخرة» خبرٌ مقدمٌ وما بعده مبتدأ. أخبر أن في الآخرة
عذاباً شديداً، ومغفرةً منه ورضواناً، وهذا معنى حسنٌ، وهو أنه قابلٌ

(١) البحر ٢٢٤/٨.

(٢) المحرر ٤٢٢/١٥.

(٣) إعراب المشكل ٣٦٠/٢.

(٤) البحر ٢٢٤/٨.

العذاب بشيئين: بالمغفرة والرضوان فهو من باب «لن يَغْلِبَ عُسْرُ يُسْرَيْنِ»^(١).

آ. (٢١) قوله: ﴿عَرَضُهَا كَعَرَضِ﴾: مبتدأ وخبرٌ. والجملةُ صفةٌ لجنّةٍ وكذلك «أَعِدَّتْ». ويجوزُ أَنْ يَكُونَ «أَعِدَّتْ» مستأنفةً.

آ. (٢٢) قوله: ﴿مِنْ مُصِيبَةٍ﴾: فاعلٌ «أصاب». و«مِنْ» مزيدةٌ لوجودِ الشرطين^(٢). وَذَكَرَ فَعْلَهَا لِأَنَّ التَّائِيثَ مَجَازِيٌّ.

[1/٨٤٤]

قوله «في الأرض» يجوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِأَصَابِ، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِنَفْسِ «مُصِيبَةٍ»، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لِمُصِيبَةٍ وَعَلَى هَذَا فَيُصْلِحُ أَنْ يُحْكَمَ عَلَى مَوْضِعِهِ بِالْجَرِّ نَظْرًا إِلَى لَفْظِ مَوْصُوفِهِ وَبِالرَّفْعِ نَظْرًا إِلَى مَحَلِّهِ، إِذْ هُوَ فَاعِلٌ. وَالمُصِيبَةُ غَلَبَتْ فِي الشَّرِّ. وَقِيلَ: المَرَادُ بِهَا جَمِيعُ الحَوَادِثِ مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ، وَعَلَى الأَوَّلِ يُقَالُ: لِمَ ذُكِرَتْ دُونَ الخَيْرِ؟ وَأَجِيبُ: بِأَنَّهُ إِنَّمَا خَصَّصَهَا بِالذِّكْرِ لِأَنَّهَا أَهْمُ عَلَى البَشَرِ.

قوله «إِلَّا فِي كِتَابٍ» حَالٌ مِنَ «مُصِيبَةٍ»، وَجَازَ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَتْ نَكْرَةً لِتَخْصُصِهَا: إِمَّا بِالعَمَلِ أَوْ بِالصِّفَةِ، أَي: إِلاَّ مَكْتُوبَةٌ.

قوله «مِنْ قَبْلِ» نَعَتْ لِكِتَابِ، وَيجوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ قَالَهُ أَبُو البَقَاءِ^(٣)؛ لِأَنَّهُ هُنَا اسْمٌ لِلْمَكْتُوبِ، وَلَيْسَ بِمَصْدَرٍ. وَالضَّمِيرُ فِي «نَبَرَأَهَا» الظَّاهِرُ عَوْدُهُ عَلَى المُصِيبَةِ. وَقِيلَ: عَلَى الأَنْفُسِ. وَقِيلَ: عَلَى الأَرْضِ أَوْ عَلَى جَمِيعِ ذَلِكَ، قَالَ المَهْدَوِيُّ، وَهُوَ حَسَنٌ.

(١) رواه مالك في الموطأ: باب الترغيب في الجهاد ٤٤٦/٢. وانظر: الدر المنثور ٣٦٤/٦.

(٢) وهما: سَبَقُهَا بِنَفْيِ، وَدخولها على نكرة.

(٣) الإملاء ٢٥٦/٢.

آ. (٢٣) قوله: ﴿لَكَيْلًا﴾: هذه اللام متعلقة بقوله «ما أصاب»، أي: أخبرناكم بذلك لكيلاً ليحصل لكم الحزن المُفْنِط أو الفرخ المُطغني، فأما دون ذلك فالإنسان غير مؤاخذ به. و«كي» هنا ناصبة بنفسها فهي مصدرية فقط لدخول لام الجبر عليها، وقرأ^(١) أبو عمرو «بما أتاكم» مقصوراً من الإتيان، أي: بما جاءكم. وباقى السبعة «أتاكم» ممدوداً من الإيتاء أي: بما أعطاكم الله إياه. وقرأ عبد الله «أؤتيتم».

آ. (٢٤) قوله: ﴿الَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾: قد تقدّم مثل هذا في سورة النساء^(٢)، وتكلمت عليه بما يكفي، فلا معنى لإعادته.

قوله «فإن الله هو الغني» قرأ^(٣) نافع وابن عامر «فإن الله الغني» بإسقاط «هو» وهو ساقط في مصاحف المدينة والشام. والباقون بإثباته وهو ثابت في مصاحفهم، فقد وافق كل مصحفه. قال أبو علي^(٤): «مَنْ أثبت «هو» يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ فَصْلاً، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ ابْتِدَاءً؛ لِأَنَّ الْابْتِدَاءَ لَا يَسُوغُ حَذْفَهُ» يعني أنه تُرَجِّحُ فَصْلِيَّتَهُ بِحَذْفِهِ فِي الْقِرَاءَةِ الْآخَرَى، إِذْ لَوْ كَانَ مَبْتَدَأً لَضَعُفَ حَذْفُهُ، لِأَسِيْمَا إِذَا صَلَحَ مَا بَعْدَهُ أَنْ يَكُونَ خَبِيراً لِمَا قَبْلَهُ، أَلَا تَرَكَ لَوْ قُلْتَ: «إِنَّ زَيْدًا هُوَ الْقَائِمُ» لَمْ يَحْسُنْ

(١) السبعة ٦٢٦، والنشر ٣٨٤/٢، والبحر ٢٢٥/٨، والقرطبي ٢٥٨/١٧،

والحجة ٧٠١، والتيسير ٢٠٨.

(٢) انظر الدر المصون ٦٧٦/٣.

(٣) السبعة ٦٢٧، والنشر ٣٨٤/٢، والبحر ٢٢٦/٨، والقرطبي ٢٦٠/١٧،

والحجة ٧٠٢، والتيسير ٢٠٨.

(٤) الحجة (خ) ٣٧٤/٤.

حَذَفُ «هو» لصلاحية «القائم» خبراً لـ «إن» وهذا كما قالوا في الصلة: إنه يُحذَفُ العائدُ المرفوعُ بالابتداء بشروطٍ منها: أن لا يكونَ ما بعده صالحاً للصلة نحو: «جاء الذي هو في الدار» أو «هو قائم أبوه» لعدم الدلالة. إلا أن للمنازع أن ينازعَ أبا علي ويقول: لا ألزم تركيب إحدى القراءتين على الأخرى، وكم من قراءتين تغاير معناه كقراءتي: «والله أعلم بما وضعت»^(١) و«وضعت»، إلا أن توافق القراءتين في معنى واحدٍ أولى، هذا ما لا نزاع فيه.

آ. (٢٥) قوله: ﴿فيه بأسٌ شديدٌ﴾: جملةٌ حاليةٌ من «الحديد».

قوله: «معهم» حالٌ مقدرة، أي: صائراً معهم، وإنما احتجنا إلى ذلك لأنَّ الرسلَ لم يُنزلوا، ومقتضى الكلام أن يضحوا الكتاب في النزول. وأما الزمخشري^(٢) فإنه فسّر الرسلَ بالملائكة الذين يجيئون بالوحي إلى الأنبياء فالمعنى متحقق.

قوله: «وليعلم» عطفٌ على قوله «ليقوم الناس»، أي: لقد أرسلنا رُسُلنا وفعلنا كيت وكيت ليقوم الناس وليعلم الله. وقال الشيخ^(٣): «علةٌ لإنزال الكتاب والميزان والحديد»، والأول أظهرٌ لأنَّ نصرَةَ الله ورسله مناسبة للإرسال.

قوله «ورُسُلُه» عطفٌ على مفعولٍ «يُنصُرُه»، أي: وينصُرُ رُسُلَه. قال

(١) الآية ٣٦ من آل عمران. قرأ أبو بكر وابن عامر: وضعت، والباقون بالإسكان. السبعة ٢٠٤.

(٢) الكشف ٦٦/٤.

(٣) البحر ٢٢٧/٨.

أبو البقاء^(١): «ولا يجوزُ أَنْ يكونَ معطوفاً على «مَنْ» لثلاثِ يُفصَلُ به بين الجارِّ وهو «بالغيب» وبينَ ما يتعلَّقُ به وهو «يَنْصُرُ». قلت: وجَعَلُهُ العلةَ ما ذكره من الفصلِ بين الجارِّ وما يتعلَّقُ به مَنْ يُؤهِمُ أَنْ معناه صحيحٌ لولا هذا المانع، وليس كذلك إذ يصيرُ التقديرُ: وليعلمَ اللهُ مَنْ ينصره بالغيب. وليَعْلَمَ رَسَلَهُ. وهذا معنى لا يَصِحُّ البتة فلا حاجةَ إلى ذِكْرِ ذلك. و«بالغيب» حالٌ وقد تقدم مثله أولَ البقرة^(٢).

آ. (٢٦) قوله: ﴿فَمِنْهُمْ مُهْتَدٍ﴾: الضميرُ يجوزُ عَوْدَهُ على الدَّرَجَةِ، وهو أَوْلَى لتقدم ذكره لفظاً. وقيل: يعودُ على المرسل إليهم لدلالة «أرسلنا» والمرسلين عليهم.

آ. (٢٧) قوله: ﴿الْإِنْجِيلَ﴾: قد تقدّم^(٣) أَنَّ الحسنَ قرأه بفتح الهمزة في أول آل عمران. قال الزمخشري^(٤): «أمره أهون/ مِنْ أمرِ البرطيل^(٥) والسكّين^(٦) فيمن رَوَاهما بفتح الفاء لأنَّ الكلمةَ أعجمية لا يلزمُ فيها حفظُ أبنية العرب». وقال أبو الفتح^(٧): «هو مثلاً لا نظير له».

قوله: «ورهبانيةً ابتدعوها» في انتصابها وجهان، أحدهما: أنها

(١) الإملاء ٢٥٦/٢ - ٢٥٧.

(٢) انظر: الدر المصون ٩٢/١.

(٣) انظر: الدر ٢٠/٣.

(٤) الكشاف ٦٧/٤.

(٥) البرطيل: الرشوة أو حجر الرحي.

(٦) في مطبوعة الكشاف: «السكّينة» وهي لغة في «السكّين».

(٧) المحتسب ٣١٣/٢.

معطوفة على «رأفة ورحمة». و«جعل» إمّا بمعنى خلق أو بمعنى صير، و«ابتدعوها» على هذا صفة لـ «رهبانية» وإنما خصت بذكر الابتداع لأن الرأفة والرحمة في القلب أمرٌ غريزة لا تكسب للإنسان فيها بخلاف الرهبانية فإنها أفعالُ البدن، وللإنسان فيها تكسب. إلا أن أبا البقاء^(١) منع هذا الوجه بأن ما جعله الله لا يتدعون. وجوابه ما تقدّم: من أنه لما كانت مكتسبة صحّ ذلك فيها. وقال أيضاً: «وقيل: هو معطوف عليها، وابتدعوها نعتٌ له. والمعنى: فرَضَ عليهم لزوم رهبانية ابتدعوها، ولهذا قال: «ما كتبتناها عليهم إلا ابتغاء رضوان الله».

والوجه الثاني: أنه منصوبة بفعلٍ مقدرٍ يُفسره الظاهرُ وتكون المسألة من الاشتغال. وإليه نحا الفارسيُّ والزمخشريُّ^(٢) وأبو البقاء^(٣) وجماعةٌ إلا أن هذا يقولون إنه إعرابُ المعتزلة؛ وذلك أنهم يقولون: ما كان من فعلِ الإنسان فهو مخلوقٌ له، فالرحمةُ والرأفةُ لما كانت من فعلِ الله تعالى نسبَ خلقهما إليه. والرهبانيةُ لما لم تكن من فعلِ الله تعالى بل من فعلِ العبدِ يستعملُ بفعلها نسبَ ابتداعها إليه، وللدُّرِّ عليهم موضعٌ آخرٌ هو أليقُّ به من هذا الموضع، وسأبيته إن شاء الله في «الأحكام».

وردَّ الشيخُ^(٤) عليهم هذا الإعرابُ من حيث الصناعةُ وذلك أنه من حقِّ اسمِ المُشْتَعَلِ عنه أن يصلح للرفع بالابتداءِ و«رهبانية» نكرةٌ لا مُسَوِّغٌ للابتداءِ بها، فلا يصلحُ نصبُها على الاشتغال. وفيه نظرٌ؛ لأننا لا نُسلِّمُ

(١) الإملاء ٢٥٧/٢.

(٢) الكشاف ٦٧/٤ تقديره: وابتدعوا.

(٣) الإملاء ٢٥٧/٢.

(٤) البحر ٢٢٨/٨.

أولاً اشتراط ذلك، ويدلُّ عليه قراءة مَنْ قرأ^(١) «سورة أنزلناها» بالنصب على الاشتغال كما قدَّمتُ تحقيقه في موضعه. ولئن سلَّمنا ذلك فثمَّ مُسَوِّغٌ وهو العطفُ. ومن ذلك قوله^(٢):

٤٢٣٥— عندي اضطِبارٌ وشكوى عند قاتلتني

فهل بأعجبٍ من هذا امرؤٍ سمعاً

وقوله^(٣):

٤٢٣٦— تعشَى ونجمٌ قد أضاء فمذٌ بدا

مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ

ذكر ذلك الشيخ جمال الدين بن مالك^(٤). وقرأ^(٥) الحسن «رأفة» بزنة فعالة. والرهبانية منسوبة إلى الرهبان فهو فعلان من رهب كقولهم: «الحشيان» من حشي. وقد تقدَّم معنى هذه المادة في المائدة مستوفى^(٦). وقرئ^(٧) بضمِّ الراء. قال الزمخشري^(٨): «كأنها نسبة إلى الرهبان وهو جمعُ راهبٍ كراكبٍ ورُكبانٍ». قال الشيخ^(٩): «والأولى أن يكون منسوباً

(١) الآية ١ من النور. وهي قراءة مجاهد وعيسى وآخرين. البحر ٦/٤٢٧.

(٢) تقدم برقم ١٦٧٧.

(٣) تقدم برقم ١٤٧٣ وقوله «تعشَى» كذا في الأصل ومعناه قصد، والمشهور «سرينا» والواو فيه ليست للعطف بل هي للحال.

(٤) انظر: شرح التسهيل له ١/٢٩١ واستشهد بالبيت الأول فحسب.

(٥) الإتحاف ٢/٥٢٣، والنشر ٢/٢٣٠، والبحر ٨/٢٢٨.

(٦) انظر: الدر المصون ٤/٣٩١.

(٧) البحر ٨/٢٢٨، والقرطبي ١٧/٢٦٣.

(٨) البحر ٨/٢٢٨.

(٩) الكشاف ٤/٦٧.

إلى رَهْبَانٍ يعني بالفتح وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ النِّسْبَ بَابُ تَغْيِيرٍ، وَلَوْ كَانَ مَنْسُوبًا
لرَهْبَانِ الجَمْعِ لُرُدُّ إِلَى مَفْرَدِهِ^(١)، إِلَّا إِنْ كَانَ قَدْ صَارَ كَالْعَلَمِ فَإِنَّهُ يُنْسَبُ
إِلَيْهِ كَالْأَنْصَارِ.

قوله: «مَا كَتَبْنَاهَا» صِفَةٌ لـ «رَهْبَانِيَّةً»، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءً
إِخْبَارٍ بِذَلِكَ.

قوله: «إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ» فِيهِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مُتَّصِلٌ
مِمَّا هُوَ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ. وَالْمَعْنَى: مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ لَشَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ
إِلَّا لِابْتِغَاءِ مَرْضَاتِ اللَّهِ، وَيَكُونُ «كَتَبَ» بِمَعْنَى قَضَى، فَصَارَ: كَتَبْنَاهَا
عَلَيْهِمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ، وَهَذَا قَوْلٌ مُجَاهِدٌ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مُنْقَطِعٌ. قَالَ
الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢): — وَلَمْ يَذْكَرْ غَيْرَهُ —، أَي: وَلَكِنْهُمْ ابْتَدَعُوهَا. وَإِلَى هَذَا
ذَهَبَ قِتَادَةُ وَجَمَاعَةٌ، قَالُوا: مَعْنَاهُ لَمْ يَقْرَضْهَا عَلَيْهِمْ وَلَكِنْهُمْ ابْتَدَعُوهَا.
الثَّلَاثُ: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ فِي «كَتَبْنَاهَا» قَالَهُ مَكِّي^(٣) وَهُوَ
مُشْكِلٌ: كَيْفَ يَكُونُ بَدَلًا، وَلَيْسَ هُوَ الْأَوَّلُ وَلَا بَعْضُهُ وَلَا مُشْتَمَلًا عَلَيْهِ؟
وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ بَدَلٌ اشْتِمَالٍ، لِأَنَّ الرَّهْبَانِيَّةَ الْخَالِصَةَ الْمَرْعِيَّةَ حَقَّ الرَّعَايَةِ
قَدْ يَكُونُ فِيهَا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ، وَيَصِيرُ نَظِيرَ قَوْلِكَ «الْجَارِيَةُ مَا أَحْبَبْتُهَا
إِلَّا أَدْبَهَا» فَإِلَّا أَدْبَهَا بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي «أَحْبَبْتُهَا» بَدَلٌ اشْتِمَالٍ. وَهَذَا
نَهَايَةُ التَّمَحُّلِ لِصِحَّةِ هَذَا الْقَوْلِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ فِي «رَعَوْهَا» عَائِدٌ عَلَى مَنْ تَقَدَّمَ. وَالْمَعْنَى: أَنَّهُمْ
لَمْ يَدُومُوا كُلَّهُمْ عَلَى رِعَايَتِهَا، وَإِنْ كَانَ وَجِدَ هَذَا فِي بَعْضِهِمْ. وَقِيلَ:

(١) فيقال: راهبية.

(٢) الكشاف ٦٧/٤.

(٣) إعراب المشكل ٣٦١/٢.

يعودُ على الملوكِ الذين حاربوهم. وقيل: على أحلافهم. و «حَقَّ» نصبٌ على المصدر.

آ. (٢٩) قوله: ﴿لثَلَا يَعْلَمَ﴾: هذه اللامُ متعلّقةٌ بمعنى الجملةِ الطلييةِ المتضمّنةِ لمعنى الشرطِ، إذ التقدير: إن تتقوا اللهَ وآمنتم برسليهِ يُؤتِكُم كذا وكذا، لثَلَا يعلمَ. وفي «لا» هذه وجهان، أحدهما: / [١/٨٤٥] وهو المشهورُ عند النحاةِ والمفسّرين والمُعَرِّبين أنها مزيدةٌ كهي في «ما مَنَعَكَ أَنْ لا تَسْجُدَ»^(١)، و «أنهم إليهم لا يرجعون»^(٢) على خلافٍ في هاتين الآيتين. والتقدير: أَعْلَمَكُم اللهُ بذلك، ليعلمَ أهلُ الكتابِ عدمَ قدرتهم على شيءٍ مِنْ فضلِ اللهِ وثبوتَ أَنَّ الفَضْلَ بيدِ الله، وهذا واضحٌ بَيِّنٌ، وليس فيه إلا زيادةٌ ما ثبتتْ زيادتهُ شائعاً ذائعاً.

والثاني: أنها غيرُ مزيدةٍ. والمعنى لثَلَا يعلمَ أهلُ الكتابِ عَجَزَ المؤمنين، نقل ذلك أبو البقاء^(٣) وهذا لفظُهُ، وكان قد قال قبلَ ذلك: «لا» زائدةٌ والمعنى: ليعلمَ أهلُ الكتابِ عَجَزَهُمْ وهذا غيرُ مستقيم؛ لأنَّ المؤمنين عاجزون أيضاً عن شيءٍ مِنْ فضلِ اللهِ وكيف يعملُ هذا القائلُ بقوله «وَأَنَّ الفَضْلَ بيدِ الله»؛ فإنه معطوفٌ على مفعولِ العِلْمِ المنفيِّ فيصيرُ التقدير: ولثَلَا يعلمَ أهلُ الكتابِ أَنَّ الفَضْلَ بيدِ الله؟ هذا لا يستقيمُ نَفْيُ العِلْمِ به البتة، فلا جرم كان قولاً مُطَّرَحاً ذَكَرْتُهُ تنبيهاً على فساده.

وقراءةُ العاقبةِ «لثَلَا» بكسر لامِ كي وبعدها همزةٌ مفتوحةٌ مخففةٌ.

(١) الآية ١٢ من الأعراف.

(٢) الآية ٣١ من يس.

(٣) الإملاء ٢٥٧/٢.

وورش^(١) يُبدلها ياءً مَحْضَةً^(٢) وهو تخفيفٌ قياسيٌّ نحو: مِيةٌ وَفِيةٌ، في: مئةٌ وفتة. ويدلُّ على زيادتها قراءةُ عبد الله وابن عباس وعكرمة والجحدري وعبد الله بن سلمة «لِيَعْلَمَ» بإسقاطها، وقراءةُ حطان ابن عبد الله^(٣) «لَأَنْ يَعْلَمَ» بإظهار «أَنْ». والجحدري أيضاً والحسن «لِيَتَعْلَمَ» وأصلها كالتي قبلها لأنَّ يعلم، فأبدل الهمزة ياءً لانفتاحها بعد كسرة، وقد تقدم أنه قياسٌ كقراءة ورش «لِيلًا» ثم أَدْعَمَ النون في الياء. قال الشيخ^(٤): «بغير غُنةٍ كقراءة خلف «أَنْ يَضْرِبَ»^(٥) بغير غُنةٍ انتهى. فصار اللفظ لِيَتَعْلَمَ. وقوله: «بغير غُنةٍ» ليس عَدَمُ الغُنةِ شرطاً في صحة هذه المسألة، بل جاء على سبيل الاتفاق ولو أَدْعَمَ بُعْثَةً لجاز ذلك فسقوطها في هذه القراءاتِ يؤيِّد زيادتها في المشهورة.

وقرأ الحسن أيضاً فيما رَوَى عنه أبو بكر ابن مجاهد «لِيلًا يَعْلَمَ» بلام مفتوحةٍ وياءٍ ساكنةٍ كاسم المرأة ورفع الفعل بعدها. وتخريجها: على أنَّ أصلها: لأنَّ لا، على أنها لامٌ الجرِّ ولكنْ فُتِحَتْ على لغةٍ معروفة، وأنشدوا^(٦):

٤٢٣٧ — أريدُ لأنَّسى ذِكْرَها...

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٥٢٤/٢، والبحر ٢٢٩/٨، والقرطبي ٢٦٨/١٧، والمحتسب ٣١٣/٢، والشواذ ١٥٣.

(٢) لِيلًا.

(٣) حطان بن عبد الله الرقاشي قرأ على أبي موسى الأشعري، وقرأ عليه الحسن البصري توفي سنة نيف وسبعين. طبقات القراء ٢٥٤/١.

(٤) البحر ٢٢٩/٨.

(٥) تقدم برقم ٨٥٠.

(٦) الآية ٢٦ من البقرة.

بفتح اللام، وحُذِفَتِ الهمزةُ اعتباطاً، وأدغمتِ النونُ في اللام فاجتمع ثلاثة أمثالٍ فنقلَ النطقُ به فأبدلَ الوسطَ ياءً تخفيفاً، فصار اللفظُ «لَيْلًا» - كما ترى - ورفِعَ الفعلُ؛ لأنَّ «أَنَّ» هي المخففةُ لا الناصبةُ، واسمُها على ما تقرَّرَ ضميرُ الشانِ، وفُصِّلَ بينها وبين الفعلِ الذي هو خبرُها بحرفِ النفي.

وقرأ الحسن أيضاً - فيما روى عنه قطرب - «لَيْلًا» بلام مكسورة وياءٍ ساكنةٍ ورفعَ الفعلَ، وهي كالتي قبلها في التخريج. غايةُ ما في الباب أنه جاء بلام مكسورة كما في اللغة الشهيرة. ورُوي عن ابن عباس «لكي يعلم»، و«كي يعلم» وعن عبد الله «لكيلاً» وهذه كلها مخالفةٌ للسوادِ الأعظمِ ولسوادِ المصحف.

وقرأ العامةُ «أَنَّ لا يَقْدِرُونَ» بثبوتِ النونِ على أَنَّ «أَنَّ» هي المخففةُ وعبد الله^(١) بحذفِها على أَنَّ «أَنَّ» هي الناصبةُ وهذا شاذٌّ جداً؛ لأنَّ العِلْمَ لا تقعُ بعده الناصبةُ.

وقوله: «يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ» الظاهرُ أنه مستأنف. وقيل: هو خبرٌ ثانٍ عن الفضل. وقيل: هو الخبرُ وحده، والجارُّ قبله حالٌ وهي حالٌ لازمةٌ؛ لأنَّ كونه بيدِ الله تعالى لا ينتقلُ البتة.

[تَمَّتْ بعونه تعالى سورة الحديد]

سورة المجادلة

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾: «قد» هنا للتوقع. قال الزمخشري^(١): «لأنه عليه السلام والمجادلة كانا يتوقعان أن يسمع الله مجادلتها وشكواها، وَيُنزَلُ في ذلك ما يُفْرَجُ عنها. وإظهارُ الدالِ عند السينِ قراءةُ الجماعةِ إلَّا أبا عمرو^(٢) والأخوين. ويُنْقَلُ عن الكسائي أنه قال: «مَنْ بَيَّنَّ الدالَّ عند السينِ فلسانُهُ أعجميٌّ وليس بعربيٌّ» وهذا غيرُ مُعَرَّجٍ عليه. و«في زَوْجِها» أي في شأنِها من ظَهَارِها إياها.

قوله: «وتشتكي إلى الله» يجوزُ فيه وجهان، أظهرُهما: أنها عطفُ على «تُجادِلُكَ» فهي صلةٌ أيضاً. والثاني: أنها في موضع نصبٍ على الحالِ أي: تُجادِلُكَ شاكيةً حالها إلى الله، وكذا الجملةُ مِنْ قوله: «والله يَسْمَعُ تَحَاوِرَكما» والحاليةُ فيها أَبْعَدُ. /

[٨٤٥/ب]

آ. (٢) قوله: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ﴾: قد تقدّم الخلافُ في «يُظَاهِرُونَ» في سورة الأحزاب^(٣) وكذا في «اللائي»^(٤) فأغنى عن إعادته

(١) الكشاف ٧٠/٤.

(٢) الإنحاف ٥٢٥/٢، والنشر ٤٠٣/٢، والقرطبي ٢٧٢/١٧، والبحر ٢٣٢/٨.

(٣) الآية ٤ من الأحزاب. وانظر: السبعة ٥١٩.

(٤) الآية ٤ من الأحزاب. وانظر: السبعة ٥١٩.

هنا وأبي^(١) هنا «يَتَظَاهَرُونَ» وعنه أيضاً «يَتَطَهَّرُونَ». وفي «الدين»
وجهان، أحدهما: أنه مبتدأ، وخبره قوله: «ما هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ». والثاني:
أنه منصوبٌ بـ «بصير» على مذهب سيويه^(٢) في جوازِ إعمالِ فَعِيلٍ، قاله
مكي^(٣)، يعني أن سيويه يُعملُ فَعِيلاً من أمثلةِ المبالغةِ، وهو مذهبُ
مَطْعُونٍ فيه على سيويه؛ لأنه استدَلَّ على إعماله بقولِ الشاعر^(٤):

٤٢٣٨ — حتى شأها كليلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ

بَاتَتْ طِرَاباً وِباتِ اللَّيْلِ لَمْ يَنَمْ
وَرَدَّ عَلَيْهِ: بَأَنَّ «مَوْهِناً» ظَرْفُ زَمَانٍ، وَالظَّرُوفُ تَعْمَلُ فِيهَا رَوَائِحُ
الْأَفْعَالِ. وَلِلْكَلامِ فِي الْمَسْأَلَةِ مَوْضِعٌ هُوَ أَلْيَقُ بِهِ مِنْ هُنَا وَلَكِنَّ الْمَعْنَى
يَأْبَى مَا قَالَهُ مَكِّيٌّ.

وَقَرَأَ الْعَامَّةُ «أُمَّهَاتِهِمْ» بِالنَّصْبِ عَلَى اللُّغَةِ الْحِجَازِيَةِ الْفَصْحَى
كَقَوْلِهِ: «مَا هَذَا بَشِراً»^(٥) وَعَاصِمٌ^(٦) فِي رِوَايَةٍ^(٧) بِالرَّفْعِ عَلَى اللُّغَةِ

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٢٣٢/٨، والسبعة ٦٢٨، والنشر ٣٨٥/٢،

والحجة ٧٠٣، والتيسير ٢٠٨.

(٢) الكتاب ٥٨/١ — ٥٩.

(٣) إعراب المشكل ٣٦٢/٢.

(٤) البيت لساعدة بن جؤبة. وهو في ديوان الهذليين ١٩٨/١، والكتاب ٥٨/١،
واللسان (شأبي). وشأها: ساقها وأزعجها من موضعها. والموهن: وقت من
الليل. وكليل أي: إن البرق ضعيف الهبوب. والعَمِل: كثير العمل فالحمار
والأتن نظرت إلى بَرَقٍ مُنْبِئٍ بِالغَيْثِ فَطَرِبَتْ لِلْبَرَقِ وَانْسَاقَتْ إِلَيْهِ فِي أَمَاكِنِهِ
وَاسْتَمَرَ الْبَرَقُ فِي لِمَعَانِهِ.

(٥) الآية ٣١ من يوسف.

(٦) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٢٨، والبحر ٢٣٢/٨، والقرطبي ٢٧٩/١٧.

(٧) في رواية المفضل.

التميية، وإن كانت هي القياس لعدم اختصاص الحرف^(١). وقرأ عبد الله «بأمهاتهم» بزيادة الباء، وهي تحتمل اللغتين. وقال الزمخشري^(٢): «وزيادة الباء في لغة مَنْ يَنْصِبُ». قلت: هذا هو مذهب أبي علي، يرى أَنَّ الباءَ لا تُزادُ إلَّا إذا كانت «ما» عاملةً فلا تُزادُ في التميية ولا في الحجازية إذا مَنَعَ مِنْ عملها مانعٌ نحو: «ما إن زيد بقائم». وهذا مردودٌ بقول الفرزدق وهو تميمي^(٣):

٤٢٣٩— لَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ بِتَارِكِ حَقِّهِ

وَلَا مُنْسِيءٌ مَعْنُ وَلَا مُنْسِيءٌ

ويقول الآخر^(٤):

٤٢٤٠— لَعَمْرُكَ مَا إِنْ أَبُو مَالِكِ

بِوَاهٍ وَلَا بضعيفٍ قِوَاهُ

فزادها مع «ما» الواقع بعدها «إن».

قوله: «مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا» نعتان لمصدر محذوف أي: قولاً منكراً، وزوراً^(٥) أي: كذباً ويُهْتَاناً قاله مكِّي^(٦) وفيه نظر؛ إذ يصيرُ

(١) أي لأن الحرف المختص عادة بالأسماء نحو إن، أو بالأفعال نحو لن، هو الذي يعمل: أما «ما» فلا تختص فالقياس أن لا تعمل.

(٢) الكشف ٧٠/٢.

(٣) تقدم برقم ١٧٠.

(٤) البيت للمتخل الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٢٩/٢، والهمع ١٢٧/١، والدرر ١٠٠/١.

(٥) المشكل: «وقولاً زوراً».

(٦) إعراب المشكل ٣٦٣/٢.

التقدير: ليقولون قولاً منكراً من القول، فيصير قوله «من القول» لا فائدة فيه. والأوّلَى أَنْ يُقَالَ: نعتان لمفعولٍ محذوفٍ لفهم المعنى أي: ليقولون شيئاً مُنْكَراً من القول لتفيد الصفة غير ما أفاده الموصوف.

آ. (٣) قوله: «والذين يُظَاهِرُونَ»: مبتدأ. وقوله: «فتحريرُ رقية» مبتدأ، وخبره مقدرٌ أي: فعلیهم. أو فاعلٌ بفعلٍ مقدرٍ أي: فيلزمهم تحريرٌ، أو خبرٌ مبتدأ مضمرةٌ أي: فالواجبُ علیهم تحريرٌ. وعلى التقادير الثلاثة فالجملة خبرُ المبتدأ، ودخلتِ الفاءُ لما تضمنته المبتدأ من معنى الشرط.

قوله: «لَمَّا قالوا» في هذه اللام أوجهٌ، أحدها: أنّها متعلقةٌ بـ «يعودون». وفيه معانٍ، أحدها: والذين مِنْ عَادَتِهِمْ أَنَّهُمْ كانوا يقولون هذا القول في الجاهلية، ثم يعودون لمثله في الإسلام. الثاني: ثم يتداركون ما قالوا؛ لأن المتداركَ للأمرِ عائدٌ إليه ومنه: «عادَ غَيْثٌ على ما أفسد»^(١) أي: تداركه بالإصلاح. والمعنى: أن تداركَ هذا القول وتلافیه، بأن يكفرَ حتى ترجعَ حالهما كما كانت قبل الظَّهَار. الثالث: أن يُرادَ بما قالوا ما حَرَموه على أنفسهم بلفظِ الظَّهَار، تنزيلاً للقول منزلةَ المقول فيه نحو ما ذُكِر في قوله تعالى: «وَنَرِيْهُ مَا يَقُولُ»^(٢) والمعنى: ثم يريدون العودَ للتَّماسُّ، قال ذلك الزمخشريُّ^(٣). قلت: وهذا الثالث هو معنى ما روي عن مالك والحسن والزهري: ثم يعودون للوطء أي: يعودون لما قالوا إنهم لا يعودون إليه، فإذا ظاهرَ ثم وطيءَ لَرَمْتَهُ الكفارة

(١) مثل عربي. انظر: مجمع الأمثال ١٨/٢.

(٢) الآية ٨٠ من مريم.

(٣) الكشف ٧٠/٤ - ٧١.

عند هؤلاء. الرابع: «لما قالوا» أي: يقولونه ثانياً فلو قال: «أنتِ عليّ كظهر أمي» مرة واحدة لم يلزمه كفارة؛ لأنه لم يعد لما قال. وهذا منقول عن بكير بن عبد الله الأشج^(١) وأبي حنيفة وأبي العالية والفراء^(٢) في آخرين، وهو مذهب الفقهاء الظاهريين. الخامس: أن المعنى: أن يعزم على إمساكها فلا يطلقها بعد الظهار، حتى يمضي زمنٌ يمكن أن يطلقها فيه، فهذا هو العود لما قال، وهو مذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة أيضاً. وقال: / العود هنا ليس تكرير القول، بل بمعنى العزم على الوطء.

وقال مكي^(٣): «اللام متعلقة بـ «يعودون» أي: يعودون لوطء المقول فيه الظهار، وهنّ الأزواج، فـ «ما» والفعل مصدر أي: لمقولهم، والمصدر في موضع المفعول به نحو: «هذا دزهم ضرب الأمير» أي: مضروب، فيصير معنى «لقولهم» للمقول فيه الظهار أي: لوطئه». قلت: وهذا معنى قول الزمخشري في الوجه الثالث الذي تقدّم تقريره عن الحسن والزهري ومالك، إلا أن مكياً قيّد ذلك بكون «ما» مصدرية حتى يقع المصدر المؤول موضع اسم مفعول.

وفيه نظر؛ إذ يجوز ذلك، وإن كانت «ما» غير مصدرية، لكونها بمعنى الذي أو نكرة موصوفة، بل جعلها غير مصدرية أولى؛ لأن المصدر المؤول فرغ المصدر الصريح، إذ الصريح أصل للمؤول به

(١) بكير بن عبد الله بن الأشج، أبو عبد الله القرشي، من صغار التابعين. روى عنه يزيد بن أبي حبيب. قال عنه أحمد بن حنبل: ثقة صالح. توفي سنة ١٢٧.

انظر: سير الأعلام ٦/ ١٧٠.

(٢) معاني القرآن له ٣/ ١٣٩.

(٣) إعراب المشكل ٢/ ٣٦٣.

وَوَضَعَ الْمَصْدَرِ مَوْضِعَ اسْمِ الْمَفْعُولِ خِلافَ الْأَصْلِ، فَيَلْزِمُ الْخُرُوجُ عَنِ الْأَصْلِ بِشَيْئِينَ: بِالْمَصْدَرِ الْمُؤُولِ ثُمَّ وَقوعِهِ مَوْضِعَ اسْمِ الْمَفْعُولِ، وَالْمَحْفُوظُ مِنْ لِسَانِهِمْ إِنَّمَا هُوَ وَضَعُ الْمَصْدَرِ الصَّرِيحِ مَوْضِعَ الْمَفْعُولِ لَا الْمَصْدَرِ الْمُؤُولِ فَاعْرِفْهُ. لَا يُقَالُ: إِنَّ جَعَلَهَا غَيْرَ مَصْدَرِيَّةٍ يُخَوِّجُ إِلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ مِضَافٍ لِيَصِحَّ الْمَعْنَى بِهِ أَي: يَعُودُونَ لَوَطْءِ الَّتِي ظَاهَرَ مِنْهَا، أَوْ امْرَأَةٍ ظَاهَرَ مِنْهَا، أَوْ يَعُودُونَ لِإِمْسَاكِهَا، وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْحَذْفِ؛ لِأَنَّ هَذَا مُشْتَرِكُ الْإِلْزَامِ لَنَا وَلَكُمْ، فَإِنَّكُمْ تَقُولُونَ أَيْضًا: لَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ مِضَافٍ أَي: يَعُودُونَ لَوَطْءِ أَوْ لِإِمْسَاكِ الْمَقُولِ فِيهِ الظَّهَارُ. وَيَدُلُّ عَلَى جَوَازِ كَوْنِ «مَا» فِي هَذَا الْوَجْهِ غَيْرَ مَصْدَرِيَّةٍ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ أَبُو الْبَقَاءِ^(١)، فَإِنَّهُ قَالَ: «يَتَعَلَّقُ بِ«يَعُودُونَ» بِمَعْنَى: يَعُودُونَ لِلْمَقُولِ فِيهِ. هَذَا إِنْ جَعَلْتَ «مَا» مَصْدَرِيَّةً، وَيَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَهَا بِمَعْنَى الَّذِي وَنَكْرَةً مَوْصُوفَةً».

الثاني: أَنَّ اللَّامَ تَتَعَلَّقُ بِ«تَحْرِيرِ». وَفِي الْكَلَامِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ. وَالتَّقْدِيرُ: وَالَّذِينَ يُظَاهَرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ فَعَلَيْهِمْ تَحْرِيرٌ رَقَبَةٍ؛ لِمَا نَطَقُوا بِهِ مِنَ الظَّهَارِ ثُمَّ يَعُودُونَ لِلَوَطْءِ بَعْدَ ذَلِكَ. وَهَذَا مَا نَقَلَهُ مَكِّي^(٢) وَغَيْرُهُ عَنِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ^(٣). قَالَ الشَّيْخُ^(٤): «وَلَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّهُ يُفْسِدُ نَظْمَ الْآيَةِ». وَفِيهِ نَظْرٌ. لَا تُسَلِّمُ فَسَادَ النِّظْمِ مَعَ دَلَالَةِ الْمَعْنَى عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، وَلَكِنْ تُسَلِّمُ أَنَّ ادْعَاءَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ خِلافُ الْأَصْلِ.

(١) الإملاء ٢/٢٥٧.

(٢) إعراب المشكل ٢/٣٦٣.

(٣) مذهبه في «معاني القرآن» غير ذلك فقد علقها بـ يعودون قال: «ثم يعودون لما قالوا أن لا نفعه في فعلونه، هذا الظهار». معاني القرآن ٢/٤٩٦.

(٤) البحر ٨/٢٣٣.

الثالث: أن اللامَ بمعنى «إلى». الرابع: أنها بمعنى «في» نقلهما أبو البقاء^(١)، وهما ضعيفان جداً، ومع ذلك فهي متعلّقة بـ «يَعُودُونَ». الخامس: أنها متعلّقة بـ «يقولون». قال مكي^(٢): «وقال قتادة: ثم يعودون لما قالوا من التحريم فيُحلُّونه، فاللامُ على هذا تتعلّق بـ «يقولون»^(٣). قلتُ: ولا أدري ما هذا الذي قاله مكي، وكيف فهم تعلّقها بـ «يقولون» على تفسيرِ قتادة، بل تفسيرُ قتادة نصٌّ في تعلّقها بـ «يَعُودُونَ»، وليس لتعلّقها بـ «يقولون» وجهٌ.

آ. (٤) قوله: ﴿فَصِيَامٌ﴾ و «فإِطْعَامٌ» كقوله: «فتحريز»^(٤) في ثلاثة الأوجهِ المتقدمة. و «مِنْ قَبْلِ» متعلّقٌ بالفعل أو الاستقرارِ المتقدّم أي: فيلزمه تحريزٌ أو صيام، أو فعلية كذا مِنْ قَبْلِ تَمَاسُّهُمَا. والضميرُ في «يَتَمَاسُّ» للمُظَاهِرِ والمُظَاهَرِ منها لدلالة ما تقدّم عليهما.

آ. (٦) قوله: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمْ﴾: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه منصوبٌ بـ «عذابٌ مُهِينٌ». الثاني: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ. فقدّره أبو البقاء^(٥) «يُهانون أو يُعذَّبون»^(٦)، أو استقرَّ لهم ذلك يومَ يَبْعَثُهُمْ. وقدّره الزمخشري^(٧) بـ اذكُرُ قال: «تعظيماً لليوم». الثالث: أنه منصوبٌ

(١) الإملاء ٢٥٧/٢.

(٢) إعراب المشكل ٣٦٤/٢.

(٣) في مطبوعة مكي: «متعلقة بـ يعودون» وعلى هذا فلا محلّ لإشكال المؤلف.

(٤) الآية ٣ قبلها.

(٥) الإملاء ٢٥٧/٢.

(٦) الإملاء: «واستقر».

(٧) الكشاف ٧٣/٤.

بـ «لهم»، قاله الزمخشري^(١). أي: بالاستقرار الذي تَضَمَّنَه لوقوعه خبراً.
الرابع: أنه منصوبٌ بـ «أحصاه» قاله أبو البقاء^(٢). وفيه قَلَقٌ؛ لأنَّ الضميرَ
في «أحصاه» يعود على ما عملوا.

آ. (٧) قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى﴾: «يكونُ» تامةٌ و «من»
نَجْوَى» فاعلُها. و «من» مزيدةٌ فيه. ونجوى في الأصل مصدرٌ فيجوزُ أنْ
يكونَ باقياً على أصله، ويكون مضافاً لفاعله، أي: ما يوجدُ من تناجي
ثلاثة. ويجوز أن يكونَ على حذفِ مضافٍ أي: من ذوي نَجْوَى. ويجوزُ
أنْ يكونَ أطلق على الأشخاصِ المتناجينِ مبالغةً، فعلى هذين الوجهين
ينخفضُ «ثلاثة» على أحدِ وجهين: إمَّا البدلِ من ذوي المحذوفة، وإمَّا
الوصفِ لها على التقدير الثاني، وإمَّا البدلِ أو الصفةِ لـ «نَجْوَى» على
التقدير الثالث.

وقرأ^(٣) ابن أبي عبله «ثلاثة» و «خمسة» نصباً على الحال. وفي
صاحبها وجهان، أحدهما: أنه محذوفٌ مع رافعه، تقديره: يتناجون
ثلاثة، وحذف لدلالة «نجوى» عليه. والثاني: أنه الضميرُ المستكنُّ / في
«نجوى» إذا جعلناها بمعنى المتناجين، قاله الزمخشري^(٤). قال مكي^(٥):
«ويجوز في الكلام رفعُ «ثلاثة» على البدلِ من موضع «نَجْوَى»، لأنَّ
موضعها رفعٌ و «من» زائدةٌ، ولو نصبت «ثلاثة» على الحال من الضمير

(١) الكشاف ٧٣/٤.

(٢) الإملاء ٢٥٧/٢.

(٣) القرطبي ٢٨٩/١٧، والبحر ٢٣٥/٨.

(٤) الكشاف ٧٣/٤.

(٥) إعراب المشكل ٣٦٤/٢.

المرفوع^(١) إذا جَعَلْتَ «نجوى» بمعنى المتناجين جازَ في الكلام». قلت: أمّا الرفع فلم يُقرأ به فيما عَلِمْتُ، وهو جائزٌ في غير القرآن كما قال. وأمّا النصبُ فقد عَرَفْتَ مَنْ قرأ به فكأنه لم يَطَّلِعْ عليه.

قوله: «إلّا هو رابعهم» «إلّا هو خامسهم» «إلّا هو معهم» كلُّ هذه الجملِ بعد «إلّا» في موضع نصبٍ على الحالِ أي: ما يوجدُ شيءٌ من هذه الأشياءِ إلّا في حالٍ مِنْ هذه الأحوالِ، فالاستثناءُ مفرَّغٌ من الأحوالِ العامة^(٢).

وقرأ أبو جعفر: «ما تكونُ» بقاءِ التأنيثِ لتأنيثِ النجوى. قال أبو الفضل: إلّا أنْ الأكثرُ في هذا البابِ التذكيرُ على ما في العامة؛ لأنه مُسنَدٌ إلى «مِنْ نجوى»، وهو اسمٌ جنسٍ مذكَّرٌ.

قوله: «ولا أكثرَ» العائمةُ على الجرِّ عطفاً على لفظِ «نجوى». وقرأ^(٣) الحسن والأعمش وابن أبي إسحاق وأبو حيوة ويعقوبُ «ولا أكثرُ» بالرفع. وفيه وجهان، أحدهما: أنه معطوفٌ على موضعِ «نجوى» لأنه مرفوعٌ، و«مِنْ» مزيدةٌ فيه. فإن كان مصدرًا كان على حَذْفِ مضافٍ كما تقدّمَ أي: مِنْ ذوي نجوى، وإن كان بمعنى المتناجين فلا حاجةَ إلى ذلك. والثاني: أن يكونَ «أذنى» مبتدأ، و«إلّا هو معهم» خبره، فيكونَ «ولا أكثرُ» عطفاً على المبتدأ، وحيثُذ يكونَ «ولا أذنى» من بابِ عطفِ الجملِ لا المفرداتِ.

(١) قال: «في نجوى».

(٢) الإتحاف ٥٢٦/٢، والنشر ٣٨٥/٢، والبحر ٢٣٤/٨، والقرطبي ٢٧٩/١٧، والمحتسب ٣١٥/٢.

(٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٥٢٦/٢، والنشر ٣٨٥/٢، والبحر ٢٣٥/٨، والقرطبي ٢٩٠/١٧.

وقرأ الحسن ويعقوب أيضاً ومجاهد والخليل «ولا أكبر» بالباء الموحدة والرفع على ما تقدم. وزيد بن علي^(١) «يُنْبِهِمْ» مِنْ أَنْبَاءٍ؛ إِلَّا أَنَّهُ حَذَفَ الْهَمْزَةَ وَكَسَرَ الْهَاءَ، وَقُرِئَ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ بِإثْبَاتِ الْهَمْزَةِ وَضَمِّ الْهَاءِ. وَالْعَامَّةُ بِالتَّشْدِيدِ مِنْ نَبَأٍ.

آ. (٨) قوله: ﴿وَيَتَنَاجَوْنَ﴾: قرأ^(٢) حمزة «يَتَنَجُّونَ» من الانتجاع من النجوى. والناقون «يتناجون» من التناجي من النجوى أيضاً. قال أبو علي^(٣): «والافتعال والتفاعل يجريان مَجْرِيَّ واحداً، وَمِنْ ثَمَّ صَحَّحُوا: اذْدَجُوا وَاَعْتَوَرُوا لَمَّا كَانَا فِي مَعْنَى: تَرَاوَجُوا وَتَعَاوَنُوا^(٤). وجاء «حتى إذا أَدْرَكُوا» و «أَدْرَكُوا»^(٥) قلت: ويؤيد قراءة العامة الإجماع على «تَنَاجَيْتُمْ» و «فَلَا تَتَنَاجَوْا»، و«تَنَاجَوْا»^(٦)، فهذه مِنَ التَّفَاعُلِ لَا غَيْرُ، إِلَّا مَا رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَرَأَ «إِذَا انْتَجَيْتُمْ فَلَا تَتَجُّوا». ونقل الشيخ^(٧) عن الكوفيين والأعمش «فَلَا تَتَنَجُّوا» كقراءة عبد الله. وأصل تَتَنَجُّونَ: تَتَجَّيُونُ. وَيَتَنَاجَوْنَ يَتَنَاجِيُونَ فَاسْتَثْقَلَتِ الضَّمَّةُ عَلَى الْيَاءِ فَحُذِفَتْ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ فَحُذِفَتْ الْيَاءُ لِالتَّقَائِمِهِمَا. أَوْ نَقُولُ: تَحَرَّكَ حَرْفُ الْعِلَّةِ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُ فَقَلِبَ الْفَاءُ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ فَحُذِفَ أَوَّلُهُمَا وَبَقِيَ الْفَتْحَةُ دَالَّةً عَلَى الْأَلْفِ.

(١) البحر ٢٣٥/٨.

(٢) السبعة ٦٢٨، والنشر ٣٨٥/٢، والحجة ٧٠٤، والبحر ٢٣٦/٨، والتيسير ٢٠٩، والقرطبي ٢٩١/١٧.

(٣) لم أجد هذا النص في «الحجة» في النسخة المخطوطة.

(٤) انظر: الممتع ٤٧٣.

(٥) الآية ٣٨ من الأعراف. وأدركوا قراءة حميد. انظر: الدرر ٣١٤/٥.

(٦) الآية ٩.

(٧) البحر ٢٣٦/٨.

[وقراً] ^(١) أبو حيوة «بالعدوان» بكسر العين ^(٢).

آ. (١٠) وقد تقدّم قراءتا «ليحزن» بالضم والفتح في آل عمران ^(٣). وقُرِيء ^(٤) بفتح الياء والزاي على أنه مسندٌ إلى الموصولِ بعده فيكونُ فاعلاً.

وقوله: «ليس بضارّهم» يجوزُ أن يكونَ اسمُ «ليس» ضميراً عائداً على الشيطان، وأن يكونَ عائداً على الحزنِ المفهومِ من «ليحزن» قاله الزمخشري ^(٥). والأولُ أولىٌ للتصريحِ بما يعودُ عليه. [وقراً] الضحاك ^(٦) «ومعصيات» جمعاً.

قوله: «لولا يُعدُّبنا» ^(٧) هذه الجملةُ التحضيضيةُ في موضعِ نصبٍ بالقول.

آ. (١١) وقرأ نافع وابن عامر وحفص وأبو بكر ^(٨) بخلافِ عنه بضم شين «انشروا» في الحرفَيْن، والباقون بكسرها، وهما لغتان بمعنى واحد. يُقال: نَشَرَ أَي ارتفع يَنْشُرُ وَيَنْشُرُ كَعَرَشَ يَعْرِشُ وَيَعْرِشُ ^(٩)،

(١) زيادة من (ش).

(٢) البحر ٢٣٦/٨.

(٣) انظر: الدر المصون ٤٩٤/٣.

(٤) البحر ٢٣٦/٨.

(٥) الكشف ٧٥/٤.

(٦) القرطبي ٢٩١/١٧، والبحر ٢٣٦/٨.

(٧) عاد إلى الآية ٨.

(٨) السبعة ٦٢٩، والحجّة ٧٠٥، والتيسير ٢٠٩، والبحر ٢٣٧/٨،

والنشر ٣٨٥/٢، والقرطبي ٢٩٩/١٧.

(٩) عرش الكرم: عمل له عَرَشاً.

وَعَكَفَ يَعْكِفُ وَيَعْكُفُ . وقد تقدّم الكلام على هذه المادة في البقرة^(١) .

قوله: «في المجالس» قرأ^(٢) عاصم «المجالس» جمعاً اعتباراً بأن لكل واحد منهم مجلساً. والباقون بالإفراد، إذ المراد مجلس الرسول ﷺ، وهو أحسن من كونه واحداً أريد به الجمع. وقُرئ «في المجالس» بفتح اللام وهو المصدر أي: تَفَسَّحُوا في جلوسكم ولا تتضايقوا. وقرأ^(٣) الحسن وداود بن أبي هند وعيسى وقتادة «تَفَاسَّحُوا» والفُسْحَةُ: السَّعَةُ. وفسَّح له أي: وسَّع له.

قوله: «والذين أُوتُوا» يجوز أن يكون معطوفاً على «الذين آمنوا» فهو من عطف الخاص على العام؛ لأن الذين أُوتوا العلم بعض المؤمنين منهم. ويجوز أن يكون «والذين أُوتُوا» من عطف الصفات أي: تكون الصفات لذات واحدة، كأنه قيل: يرفع الله المؤمنين العلماء. و«درجات» مفعول ثانٍ، وقد تقدّم الكلام على نحو ذلك في الأنعام. وقال ابن عباس: تمّ الكلام عند قوله «منكم» ويتصبّب «الذين أُوتُوا» بفعلٍ مضمرٍ أي: ويخصّ الذين أُوتوا العلم بدرجات /، أو ويرفعهم درجاتٍ. [١/٨٤٧]

آ. (١٣) قوله: ﴿فَإِذَا لَمْ تَفْعَلُوا﴾ في «إذا» هذه ثلاثة أقوال، أحدها: أنها على بابها من المضي. والمعنى: أنكم تركتم ذلك فيما مضى فتداركوه بإقامة الصلاة، قاله أبو البقاء^(٤). الثاني: أنها بمعنى «إذا»

(١) انظر: الدر المصون ٥٦٧/٢.

(٢) انظر في قراءتها: السبعة ٦٢٩، والنشر ٣٨٥/٢، والبحر ٢٣٦/٨، والتيسير ٢٠٩، والقرطبي ٢٩٧/١٧، والحجة ٧٠٤.

(٣) الإتحاف ٥٢٧/٢، والقرطبي ٢٩٧/١٧، والمحتسب ٣١٥/٢، والبحر ٢٣٦/٨. (٤) الإملاء ٢٥٨/٢.

كقوله: «إذ الأغلال»^(١) وقد تقدّم الكلام فيه. الثالث: أنها بمعنى «إن» الشرطية وهو قريبٌ ممّا قبله، إلا أنّ الفرقَ بين «إن» و«إذا» معروفٌ. ورُوي عن أبي عمرو^(٢) «خبيرٌ بما يعملون» بالياءِ مِنْ تحتُ. والمشهورُ عنه بناءُ الخطابِ كالجماعة.

آ. (١٤) قوله: ﴿ما هم منكم ولا منهم﴾: يجوزُ في هذه الجملةِ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنها مستأنفةٌ لا موضعٌ لها من الإعراب. أخبر عنهم بأنهم ليسوا من المؤمنين الخُلصِ، ولا من الكافرين الخُلصِ، بل كقوله: «مُذَبِّذِينَ بين ذلك، لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء»^(٣). فالضميرُ في «ما هم» عائِدٌ على الذين تَوَلَّوْا، وهم المنافقون. وفي «منهم» عائِدٌ على اليهود أي: الكافرين الخُلصِ. والثاني: أنها حالٌ مِنْ فاعلِ «تَوَلَّوْا» والمعنى: على ما تقدّم أيضاً. والثالث: أنها صفةٌ ثانيةٌ لـ «قوماً»، فعلى هذا يكون الضميرُ في «ما هم» عائِداً على «قوماً»، وهم اليهودُ. والضميرُ في «منهم» عائِدٌ على الذين تَوَلَّوْا يعني: اليهودُ ليسوا منكم أيها المؤمنون، ولا من المنافقين، ومع ذلك تولّاهم المنافقون، قاله ابن عطية^(٤). إلا أنّ فيه تنافرَ الضمائرِ؛ فإن الضميرَ في «ويخلفون» عائِدٌ على الذين تَوَلَّوْا، فعلى الوجهين الأوّلين تتحد الضمائرُ لَعَوْدِها على الذين تَوَلَّوْا، وعلى الثالث تختلفُ كما عرَفْتِ تحقيقه.

قوله: «وهم يَعلمون» جملةٌ حاليةٌ أي: يعلمون أنه كذِبٌ فيمِئْتهم يمينٌ غموسٌ لا عُذرَ لهم فيها.

(١) الآية ٧١ من غافر.

(٢) الشواذ ١٥٤. وهي رواية عباس عنه.

(٣) الآية ١٤٣ من النساء.

(٤) المحرر ٤٥٤/١٥.

آ. (١٦) قوله: ﴿أَيْمَانَهُمْ جُنَّةٌ﴾: مفعولان لـ «اتَّخَذُوا». وقرأ العامة «أَيْمَانَهُمْ» بفتح الهمزة جمع يمين. والحسن^(١) يكسرها مصدرأ. وقوله: «لن تغني عنهم» قد تقدّم في آل عمران^(٢).

آ. (١٩) قوله: ﴿اسْتَحْوَذَ﴾: جاء به على الأصل، وهو فصيح استعمالاً، وإن شدّ قياساً^(٣). وقد أخرج عمرُ رضي الله عنه على القياس فقرأ «استحاذ»^(٤) كاستقام، وتقدّمت هذه المادة في سورة النساء عند قوله: «ألم نستحوذ»^(٥).

آ. (٢١) قوله: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لِأَغْلِبَنَّ﴾: يجوز أن يكون «كَتَبَ» جرى مجرى القسم فأجيب بما يُجاب به. وقال أبو البقاء^(٦): «وقيل: هي جوابُ «كَتَبَ» لأنه بمعنى قال». وهذا ليس بشيء لأنّ «قال» لا يقتضي جواباً فصوابه ما قدّمته. ويجوز أن يكون «لأغلبَنَّ» جواب قسم مقدر، وليس بظاهر.

آ. (٢٢) قوله: ﴿يُؤَادُّونَ﴾: هو المفعول الثاني لـ «تَجِدُ». ويجوز أن تكون المتعدية لواحدٍ بمعنى صادفَ ولقي، فيكون «يؤادُّون» حالاً أو صفة لـ «قوماً». والواو في «ولو كانوا» حاليةٌ وتقدم تحريره غير

(١) القرطبي ٣٠٤/١٧، والبحر ٢٣٨/٨، والمحاسب ٣١٥/٢.

(٢) انظر: الدر المصون ٣٤/٣.

(٣) انظر: الممتع ٤٨٢/٢.

(٤) البحر ٢٣٨/٨.

(٥) الآية ١٤١ من النساء. وانظر: الدر ١٢٤/٤.

(٦) الإملاء ٢٥٨/٢.

- المجادلة -

مرة^(١). وقدّم أولاً الآباء لأنهم تجب طاعتهم على أبنائهم، ثم نثى بالأبناء لأنهم أعلق بالقلوب وهم حباؤها^(٢):

٤٢٤١- فلإنما أولادنا بيننا

أكبادنا تمشي على الأرض

الآيات المشهورة في الحماسة، ثلث بالإخوان لأنهم هم الناصرون بمنزلة العضد من الذراع. قال^(٣):

٤٢٤٢- أخاك أخاك إن من لا أخاله

كساع إلى الهيجا بغير سلاح

وإن ابن عم المرء فاعلم جناحه

وهل ينهض البازي بغير جناح؟

ثم ربّع بالعشيرة، لأن بها يستغاث، وعليها يعتمد. قال^(٤):

٤٢٤٣- لا يسألون أخاهم حين يندبهم

في النائبات على ما قال برهانا

وقرأ^(٥) أبو رجاء «عشيراتهم» بالجمع، كما قرأها أبو بكر في التوبة^(٦) كذلك. وقرأ العامة «كتب» مبنياً للفاعل وهو الله تعالى،

(١) انظر: الدر ٤١٧/٢، ٣٠٧/٣.

(٢) البيت لحطّان بن المعلّى، وهو في الحماسة ١٦٦/١.

(٣) البيتان لمسكين السدارمي، وهما في ديوانه ٢٩، والكتاب ١/١٢٩، والخصائص ٢/٤٨٠، والخزانة ١/٤٦٥، ونسبان لإبراهيم بن هرمة.

(٤) البيت لقريط بن أنيف وهو في الحماسة ٥٨.

(٥) البحر ٨/٢٣٩، والقرطبي ١٧/٣٠٨.

(٦) انظر: الدر ٣٤/٦.

— المجادلة —

«الإيمان» نصباً وأبو حيوة^(١) وعاصمٌ في رواية المفضل «كُتِبَ» مبنياً للمفعول، «الإيمانُ» رفعٌ به. والضميرُ في «منه» لله تعالى. وقيل: يعودُ على الإيمان؛ لأنه رُوحٌ يحيى به المؤمنون في الدارين.

[تَمَّتْ بَعُونَهُ تَعَالَى سُورَةُ الْمَجَادِلَةِ]

(١) البحر ٢٣٩/٨، والسبعة ٦٣٠، والقرطبي ٣٠٨/١٧.

سورة الحشر

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله: ﴿مِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾: «مِنْ» يجوزُ أَنْ تكونَ للبيانِ، فتعلّقُ بمحذوفٍ، أي: أعني من أهل الكتاب. والثاني: أنها حالٌ من «الذين كفروا».

قوله: «مِنْ ديارِهِمْ» متعلقٌ بـ «أَخْرَجَ» ومعناها ابتداءُ الغايةِ. وصَحَّحَتْ إضافةُ الديارِ إليهم لأنهم أنشؤوها.

قوله: «الْأُولِ الْحَشْرِ» هذه / اللامُ تتعلّقُ بـ «أَخْرَجَ» وهي لامُ التوكيدِ [٨٤٧/ب] كقوله: «لِذُلُوكِ الشَّمْسِ»^(١)، أي: عند أول الحشر. قال الزمخشري^(٢): «وهي اللامُ في قوله تعالى: «يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي»^(٣) وقولك «جئْتُ لَوْفَتِ كَذَا». قلت: سيأتي الكلامُ على هذه اللامِ في الفجرِ، إن شاء الله تعالى.

قوله: «مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ» فيه وجهان، أحدهما: أَنْ يكونَ «حُصُونُهُمْ» مبتدأً، و«مَانِعَتُهُمْ» خبرٌ مقدّمٌ. والجملةُ خبر «أَنَّهُمْ» لا يُقال: لم لا يُقال: «مَانِعَتُهُمْ» مبتدأً؛ لأنه معرفةٌ و«حُصُونُهُمْ» خبره. ولا حاجة

(١) الآية ٧٨ من الأسراء.

(٢) الكشاف ٨٠/٤.

(٣) الآية ٢٤ من الفجر.

لتقديم ولا تأخير؛ لأنَّ القصد الإخبار عن الحصون، ولأنَّ الإضافة غيرُ
مَحْضَةٌ^(١)، فهي نكرة. والثاني: أن يكون «مانعتهم» خبراً «أنهم»
و «حصونهم» فاعلٌ به. نحو: إنَّ زيداً قائمٌ أبوه، وإنَّ عمراً قائمٌ
جاريته. وجعله الشيخ^(٢) «أولى؛ لأنَّ في نحو: قائمٌ زيد - على أن يكون
خبراً مقدماً ومبتدأ مؤخرأ - خلافاً والكوفيون يمنعونه فمحلُّ الوفاق
أولى.

وقال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: أي فرّق بين قولك «وظنّوا أن
حصونهم تمنعهم، أو مانعتهم، وبين النظم الذي جاء عليه؟ قلت:
[في]^(٤) تقديم الخبر على المبتدأ دليلٌ على فرطٍ وثوقهم بحصانتها ومنعها
إياهم، وفي تصيير ضميرهم اسماً لـ «أن» وإسناد الجملة إليه دليلٌ على
اعتقادهم في أنفسهم أنهم في عزّة ومنعة لا يبالي معها بأحد يتعرّض
لهم، وليس ذلك في قولك «حصونهم تمنعهم» انتهى. وهذا الذي ذكره
إنما يتأتى على الإعراب الأول، وقد تقدّم أنه مرجوح، وتسلطّ الظنُّ هنا
على «أن» المشددة، والقاعدة أنه لا يعمل فيها ولا في المخففة منها إلا
فعلٌ علمٌ ويقين، إجراءً له مجرى اليقين لشدّته وقوته وأنه بمنزلة العلم.
قوله: «يُخربون» يجوزُ أن يكون مستأنفاً للإخبار به، وأن يكون
حالا من ضمير «قلوبهم» وليس بذاك. وقرأ^(٥) أبو عمرو «يُخربون»

(١) في «مانعتهم».

(٢) البحر ٢٤٣/٨.

(٣) الكشف ٨٠/٤.

(٤) من الكشف.

(٥) السبعة ٦٣٢، والتيسير ٢٠٩، والقرطبي ٤/١٨، والحجة ٧٠٥،

والنشر ٣٨٦/٢، والبحر ٢٤٣/٨.

بالتشديد وبقهيم بالتخفيف وهما بمعنى واحد؛ لأن خَرَّبَ عَدَاهُ أَبُو عَمْرٍو بالتضعيف، وهم بالهمزة. وعن أَبِي عَمْرٍو أَنَّهُ فَرَّقَ بِمَعْنَى آخَرَ فَقَالَ: «خَرَّبَ بِالتَّشْدِيدِ: هَدَمَ وَأَفْسَدَ، وَأَخْرَبَ بِالْهَمْزَةِ: تَرَكَ الْمَوْضِعَ خَرَاباً وَذَهَبَ عَنْهُ. وَاخْتَارَ الْهَذَلِيُّ^(١) قِرَاءَةَ أَبِي عَمْرٍو لِأَجْلِ التَّكْثِيرِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «يُخْرِبُونَ» تَفْسِيراً لِلرَّعْبِ فَلَا مَحَلَّ لَهُ أَيْضاً.

آ. (٣) قَوْلُهُ: ﴿الْجَلَاءَ﴾: الْعَامَّةُ عَلَى مَدَّهِ وَهُوَ الْإِخْرَاجُ. أَجَلَيْتُ الْقَوْمَ إِجْلَاءً، وَجَلَا هُوَ جَلَاءٌ. وَقَالَ الْمَوَارِدِيُّ^(٢): «الْجَلَاءُ أَخْصُ مِنْ الْخُرُوجِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ إِلَّا لِجَمَاعَةٍ، وَالْإِخْرَاجُ يَكُونُ لِلْجَمَاعَةِ وَالْوَاحِدِ» وَقَالَ غَيْرُهُ: الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْجَلَاءَ مَا كَانَ مَعَ الْأَهْلِ وَالْوَالِدِ بِخِلَافِ الْإِخْرَاجِ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَلْزِمُ ذَلِكَ.

وَقَرَأَ^(٣) الْحَسَنُ وَعَلِي ابْنَا صَالِحِ «الْجَلَا» بِالْأَلْفِ فَقَطْ. وَطَلْحَةَ مَهْمُوزاً مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ كَالنَّبَأِ. وَقَرَأَ طَلْحَةَ^(٤) «وَمَنْ يُشَاقِقِ» بِالْفُكِّ كَالْمَتَفَقِّ عَلَيْهِ فِي الْأَنْفَالِ^(٥).

آ. (٥) قَوْلُهُ: ﴿مَا قَطَعْتُمْ﴾: «مَا» شَرْطِيَّةٌ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِـ «قَطَعْتُمْ» وَ «مِنْ لِيْنَةٍ» بَيَانٌ لَهُ. وَ «فَبِإِذْنِ اللَّهِ» جَزَاءُ الشَّرْطِ. وَلَا بُدَّ مِنْ

(١) الكامل له (خ) ٢٤٢.

(٢) تفسيره ٢٠٨/٤، والقول التالي للمواردي أيضاً.

(٣) انظر في قراءاته: الإتحاف ٥٣٠/٢، والبحر ٢٤٤/٨. والحسن بن صالح أبو محمد الواسطي. عرض على أبي عون والجَمَّال وروى عنه عبد الله بن الحسين. طبقات القراء ٢١٦/١.

(٤) البحر ٢٤٤/٨، والقرطبي ٦/١٨.

(٥) الآية ١٣ «وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ...».

حذف، أي: فَقَطَعُهَا بِإِذْنِ اللَّهِ، فيكون «بِإِذْنِ اللَّهِ» الخبرَ لذلك المبتدأ.
واللينةُ فيها خلافٌ كثير، قيل: هي النخلةُ مطلقاً، وأنشد^(١):

٤٢٤٤- كأن قُتُودِي فوقها عُشُّ طَائِرٍ
على لِينَةٍ سَوَاقَاءَ تَهْفُو جُنُوبِهَا
وقال آخر^(٢):

٤٢٤٥- طِرَاقُ الخَوَافِي واقِعٌ فوقَ لِينَةٍ
نَدَى لَيْلِهِ في ريشه يَتَرَقَّرَقُ
وقيل: هي النخلة ما لم تكن عَجْوَةً. وقيل: ما لم تكن عَجْوَةً
ولا بَرْنِيَّةً^(٣). وقيل: هي النخلةُ الكريمة. وقيل: ما تَمَرُّهَا لُونٌ^(٤)، وهو
نوعٌ من التمر، قال سفيان: هو شديدُ الصُّفْرَةِ يَشْفُ عن نَوَاةٍ. وقيل: هي
العَجْوَةُ. وقيل: هي الفُسلان^(٥) وأنشد^(٦):

٤٢٤٦- عَرسُوا لِينَةً بِمَجْرَى مَعِينٍ
ثم حُفَّ النخيلُ بالأجامِ

(١) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ٦٩٩. القتود: عيدان الرحل، أي: إن الناقة
طويلة يصغر الرِّحْلُ عليها وسوقاء: طويلة الساق. تهفو: تميل. جنوبها:
جوانبها.

(٢) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ٤٨٨ برواية «رَيْعَةٌ» بدل «لينة». وطراق: بعضه
على بعض. والخوافي: ما دون القوادم من جناح الطائر. يترقرق: يجيء
ويذهب.

(٣) البرني: ضرب من التمر أحمر مشرب بصفرة.

(٤) اللون: مفردة لينة، وهو ضربٌ من النخل ليس بعجوة.

(٥) الفسلان: ج فسيلة.

(٦) البيت في القرطبي ٩/١٨، والماوردي ٢٠٩/٤.

وقال آخر^(١):

٤٢٤٧- قد جفاني الأخباب حين تغنوا
بفراق الأخباب من فوق لينة

وقيل هي أغصان الشجر للينة.

وفي عين «لينة» قولان، أحدهما: أنها واوٌ لأنه من اللون، وإنما قُلبت ياءٌ لسكونها وانكسار ما قبلها كدائمة وقيمة. الثاني: أنها ياءٌ لأنها من اللين. وجمعُ اللينة لينٌ لأنه من بابِ اسم الجنس كتمرة وتمر. وقد كُسر على «ليان» وهو شاذٌ؛ لأنَّ تكسير ما يُفَرَّقُ بتاءِ التانيث شاذٌ كرطوبة ورطب وأرطاب. وأنشد^(٢):

٤٢٤٨- وسالفة كسحوقِ الليا

ن أضرمَ فيه الغويُّ الشعز

/ والضميرُ في «تركتموها» عائِدٌ على معنى «ما» وقرأ^(٣) عبد الله [أ/٨٤٨]

والأعمش وزيد بن علي «قوماً» على وزنِ ضَرْبٍ؛ جمع «قائم» مراعاةً لمعنى «ما» فإنه جمعٌ. وقرئ «قائماً» مفرداً مذكراً. وقرئ^(٤) «أصلها» بغير واو. وفيه وجهان، أحدهما: أنه جمعٌ «أصل» نحو: رهن ورهن. والثاني: أن يكونَ حَذَفَ الواوِ استثقلاً لها.

(١) لم أهد إلى قائله وهو في القرطبي ٩/١٨.

(٢) البيت لامرئ القيس وهو في ديوانه ١٦٥ واللسان (لون).

والسالفة: العنق. والسحوق: الطويلة. وفي الديوان «اللبان» بالياء وهو ضربٌ من الشجر. والغويُّ: الغاوي. والسعر: ج سعيير هو شدةُ الوقود. وأراد أنها شقراء.

(٣) انظر في قراءتها: القرطبي ١٠/١٨، والبحر ٨/٢٤٤.

(٤) القرطبي ١٠/١٨، والبحر ٨/٢٤٤.

- الحشر -

قوله: «وَلِيُخْزِي» اللام متعلقة بمحذوف، أي: وليُخْزِي أذن في قطعها، أو لِيُسِرَّ المؤمنين ويُعِزَّهُم وليُخْزِي.

آ. (٦) قوله: ﴿فَمَا أَوْجَفْتُمْ﴾: الفاء جوابُ الشرط، أو زائدة، على أنها موصولة مضمَّنة معنى الشرط. و«ما» نافية. والإيجاف: حَمَلُ البعيرِ على السيرِ السريعِ يقال: وَجَفَ البعيرُ يَجِفُ وَجْفًا وَوَجِيفًا وَوَجَفَانًا. وَأَوْجَفْتُهُ أَنَا إيجافًا. قال العجاج^(١):

٤٢٤٩- نَجِ طَوَاهِ الْأَيْنِ مِمَّا وَجَفَا

وقال نضيب^(٢):

٤٢٥٠- أَلَا رَبِّ رَكْبٍ قَدْ قَطَعْتُ وَجِفَهُم

إليك ولولا أنت لم تُوجِفِ الرِّكْبُ

قوله: «من خيلٍ» «مِنْ» زائدة، أي: خَيْلًا. والرِّكَاب: الإبلُ.

آ. (٧) قوله: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ﴾: قال الزمخشري^(٣): «لم يُدْخِلِ العاطفَ على هذه الجملةِ لأنها بيانٌ للأولى، فهي منها غيرُ أجنبية».

-
- (١) البيت للعجاج وهو في ديوانه ٢/٢٣٢، والكتاب ١/١٨٠. وهو في وصف بعير أضمه السير حتى اعوجَّ من الهزال كما يرجع البدر بمرور الليالي هلالاً معوجاً. والناجي: السريع. والأين: الإعياء. والوجيف سير سريع. وبعده:
طَيِّ اللَّيَالِي زُلْفًا فَزُلْفًا سَمَاوَةَ الْهَلَالِ حَتَّى اخْقَوْقَا
- (٢) ليس في ديوانه. وهو في تفسير الماوردي ٤/٢١٠، والبحر ٨/٢٤.
- (٣) الكشف ٤/٨٢.

قوله: «يَكُونُ دُوْلَةً» قرأ^(١) هشام «تكون» بالياء والياء^(٢) «دُوْلَةً» بالرفع فقط، والباقون بالياء مِنْ تَحْتُ ونصب دُوْلَةً. فَأَمَّا الرَّفْعُ فعلى أَنْ «كان» التامة. وَأَمَّا التذكيرُ والتأنيثُ فواضحان لأنه تأنيثٌ مجازيٌّ. وَأَمَّا النَّصْبُ فعلى أنها الناقصة. واسمُها ضميرٌ عائِدٌ على الفَيءِ، والتذكيرُ واجبٌ لتذكيرِ المرفوع. و«دولة» خبرها. وقيل: عائِد على «ما» اعتباراً بلفظها. وقرأ العامةُ «دولة» بضم الدال. وعلي^(٣) بن أبي طالب والسلميُّ بفتحها. فقيل: هما بمعنَى وهما ما يَدُول للإنسان، أي: يدور من الجِدِّ والعناء والغلبة. وقال الحُدائقُ من البصريين والكسائيُّ: الدَّوْلَةُ بالفتح: من المَلِكِ بضم الميم، وبالضم من المَلِكِ بكسرها، أو بالضمِّ في المال، وبالفتح في النَّصْرَةِ وهذا يَرُدُّه القراءة المرويَّةُ عن علي والسلمي؛ فَإِنَّ النَّصْرَةَ غيرُ مرادةٍ هنا قطعاً. و«كيلا» علةٌ لقوله: «فَللَّهِ وَلِلرَّسُولِ»، أي: استقرارُهُ لكذا لهذه العلةِ.

آ. (٨) قوله: ﴿لِلْفُقَرَاءِ﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه بدلٌ مِنْ «لِذِي الْقُرْبَى» قاله أبو البقاء^(٤) والزمخشري^(٥). قال أبو البقاء: «قيل هو بدلٌ مِنْ «لِذِي الْقُرْبَى» وما بعده». وقال الزمخشري: «بدلٌ مِنْ قوله «ولذي القُرْبَى» وما عَطِفَ عليه. والذي مَنَعَ الإبدالَ مِنْ «لِلرَّسُولِ»

(١) التيسير ٢٠٩، والنشر ٣٨٦/٢، والقرطبي ١٦/١٨، والبحر ٢٤٥/٨، الإتحاف ٥٣٠/٢، والمحاسب ٣١٦/٢.

(٢) الجمال والداجوني عنه بالتذكير، وأكثر طرق الحلواني عنه بالتأنيث. انظر: الإتحاف ٥٣٠/٢.

(٣) البحر ٢٤٥/٨، والقرطبي ١٦/١٨.

(٤) الإملاء ٢٥٨/٢.

(٥) الكشاف ٨٣/٣.

- الحشر -

والمعطوف عليهما وإن كان المعنى لرسول الله أن الله عز وجل أخرج رسوله من الفقراء في قوله: «وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» وأنه تعالى يترفع برسوله عن تسميته بالفقير، وأن الإبدال على ظاهر اللفظ من خلاف الواجب في تعظيم الله عز وجل يعني لو قيل: بأنه بدل من «الله» وما بعده لزم فيه ما ذكر: من أن البدل على ظاهر اللفظ يكون من الجلالة فيقال: «للفقراء» بدل من «الله» ومن «رسوله» وهو قبيح لفظاً، وإن كان المعنى على خلاف هذا الظاهر، كما قال: إن معناه لرسول الله، وإنما ذكر الله عز وجل تفخيماً، وإلا فالله تعالى غني عن الفيء وغيره، وإنما جعله بدلاً من «الذي القربى» لأنه حنفي، والحنفية يشترطون الفقر في إعطاء ذوي القربى من الفيء.

الثاني: أنه بيان لقوله «والمساكين وابن السبيل» وكُرِّثَ لأم الجبر لما كانت الأولى مجرورة باللام؛ ليبيّن أن البدل إنما هو منها، قاله ابن عطية^(١)، وهي عبارة قلقة جداً. الثالث: أن «للفقراء» خبر لمبتدأ محذوف، أي: ولكن الفيء للفقراء. وقيل: تقديره: ولكن يكون «للفقراء». وقيل: تقديره: اعجبوا للفقراء.

قوله: «يَبْتَغُونَ» يجوز أن يكون حالاً. وفي صاحبها قولان، أحدهما: للفقراء. والثاني: واو «أخرجوا» قالهما مكي^(٢).

آ. (٩) قوله: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا﴾: يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه عطف على الفقراء، فيكون مجروراً، ويكون من عطف

(١) المحرر ٤٦٨/١٥

(٢) إعراب المشكل ٣٦٧/٢

المفردات، ويكون «يُحِبُّونَ» حالاً. والثاني: أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً، خُبْرَهُ «يُحِبُّونَ»، ويكون حينئذٍ مِنْ عَطْفِ الْجُمْلِ.

قوله: «وَالْإِيمَانَ» فِيهِ أَوْجَةٌ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ ضَمَّنَ «تَبَوَّؤُوا» مَعْنَى لَزِمُوا، فَيَصِحُّ عَطْفُ الْإِيمَانِ عَلَيْهِ؛ إِذِ الْإِيمَانُ لَا يُتَبَوَّأُ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِمَقْدَرٍ، أَي: وَاعْتَقِدُوا، أَوْ وَالْفِئْوَاءَ، أَوْ وَأَحْبَبُوا. الثَّلَاثُ: أَنَّ يُتَجَوَّزُ فِي الْإِيمَانِ فَيُجْعَلُ لِاخْتِلَاطِهِ بِهِمْ وَثَبَاتِهِمْ عَلَيْهِ كَالْمَكَانِ الْمُحِيطِ بِهِمْ، فَكَأَنَّهُمْ نَزَلُوهُ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ جَمَعَ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَفِيهِ خِلَافٌ مَشْهُورٌ. الرَّابِعُ: أَنَّ يَكُونُ الْأَصْلُ: / دَارَ [٨٤٨/ب] الْهَجْرَةِ وَدَارَ الْإِيمَانِ، فَأَقَامَ لَامَ التَّعْرِيفِ فِي الدَّارِ مَقَامَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَحَذَفَ الْمُضَافَ مِنْ دَارِ الْإِيمَانِ، وَوَضَعَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ. الْخَامِسُ: أَنَّ يَكُونُ سَمَى الْمَدِينَةِ لِأَنَّهَا دَارُ الْهَجْرَةِ وَمَكَانُ ظَهْوَرِ الْإِيمَانِ بِالْإِيمَانِ، قَالَ هَذِينَ الْوَجْهَيْنِ الزَّمْخَشَرِيُّ^(١)، وَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا قِيَامُ أَلِ مَقَامِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَهُوَ مَحَلُّ نَظَرٍ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ الْخِلَافُ: هَلْ تَقُومُ أَلِ مَقَامِ الضَّمِيرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ؟ الْكُوفِيُّونَ^(٢) يُجِيزُونَهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى»^(٣)، أَي: مَأْوَاهُ، وَالْبَصْرِيُّونَ يَمْنَعُونَهُ وَيَقُولُونَ: الضَّمِيرُ مَحْذُوفٌ، أَي: الْمَأْوَى لَهُ وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْرِيرُهُ هَذَا. أَمَّا كَوْنُهَا عِوَضاً مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فَلَا نَعْرِفُ فِيهِ خِلَافاً.

السادس: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ، أَي: مَعَ الْإِيمَانِ مَعاً، قَالَه ابْنُ عَطِيَّةٍ^(٤)، وَقَالَ: «وَبِهَذَا الْاِقْتِرَانِ يَصِحُّ مَعْنَى قَوْلِهِ «مِنْ قَبْلِهِمْ»

(١) الكشاف ٨٣/٤.

(٢) انظر: المغني ٧٧.

(٣) الآية ٣٩ من سورة النازعات.

(٤) المحرر ٤٦٩/١٥.

فتأمله» قلت: وقد شَرَطُوا في المفعول معه أَنَّهُ يجوز^(١) عَطْفُهُ على ما قبله حتى جَعَلُوا قَوْلَهُ «فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وشركاءكم»^(٢) مِنْ بَابِ إِضْمَارِ الْفِعْلِ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ: أَجْمَعْتُ شِرْكَائِي إِنَّمَا يُقَالُ جَمَعْتُ، وقد تقدَّم القولُ في ذلك - والله الحمد - مشبعاً^(٣).

قوله: «حاجةٌ ممَّا أُوتُوا» فيه وجهان، أحدهما: أَنَّ الحاجةَ هنا على بابها من الاحتياج، إِلاَّ أَنها واقعةٌ مَوْقَعِ المحتاجِ إليه، والمعنى: ولا يجدون طَلَبَ محتاجٍ إليه ممَّا أُوتِي المهاجرون من الفِئءِ وغيره، والمُحتاجِ إليه يُسَمَّى حاجةً تقول: خُذْ مِنْهُ حاجتك، وأعطاه مِنْ مَالِهِ حاجته، قاله الزمخشري^(٤). فعلى هذا يكون الضميرُ الأولُ للجائين مِنْ بعدِ المهاجرين، وفي «أوتوا» للمهاجرين. والثاني: أَنَّ الحاجةَ هنا مِنْ الحَسَدِ، قاله بعضهم، والضميران على ما تقدَّم قبلُ. وقال أبو البقاء^(٥): مَسَّ حاجةً، أَي: إِنَّهُ حُذِفَ المضافُ للعلم به، وعلى هذا فالضميران للذين تَبَوَّؤُوا الدارَ والِإيمانَ.

قوله: «ولو كان بهم» وأو الحال وقد تقدَّم الكلامُ عليها^(٦).

(١) كذا في الأصل. والصواب «لا يجوز» قال ابن مالك في الكافية الشافية ٦٩٣/٢، والنصب إن لم يُجْزِ العطف يجب. وإذا ضعف العطف رجح النصب على المعية.

(٢) الآية ٧١ من سورة يونس.

(٣) انظر: الدر المصون ٦/٢٤٠.

(٤) الكشاف ٨٤/٤ قال: «يعني أن نفوسهم لم تتبع ما أعطوا ولم تطمح إلى شيء منه يُحتاج إليه».

(٥) الإملاء ٢/٢٥٩.

(٦) انظر: الدر ٢/٤١٧، ٣/٣٠٧.

والخِصَاصَةُ: الحاجةُ، وأصلُها مِنْ خِصَاصِ البيتِ، وهي فُرُوجُهُ، وحالُ
الفقيرِ يَتَخَلَّلُها التَّقْصُصُ، فاستُعيرَ لها ذلك.

قوله: «وَمَنْ يُؤَقِّ» العامَّةُ على سكونِ الواوِ وتخفيفِ القافِ مِنْ
الوِقَايةِ. وابنُ أبي عَبلَةَ^(١) وأبو حيوَةَ بفتحِ الواوِ وشدِّ القافِ. والعامَّةُ
بضمِّ الشينِ مِنْ «شُحَّ» وابنُ أبي عَبلَةَ^(٢) وابنُ عمرٍ بكسرِها.

آ. (١٠) قوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا﴾: يحتملُ الوجهينِ
المتقدِّمينِ في «الذين» قبله، فإن كان معطوفاً على المهاجرينِ فـ «يقولون»
حالٌ كـ «يُحِبُّون» أو مستأنفٌ، وإن كان مبتدأً فـ «يقولون» خبره.

آ. (١١) قوله: ﴿لَا إِخْوَانِهِمْ﴾: اللامُ هنا للتبليغِ فقط بخلافِ
قوله: «وقال الذين كفروا للذين آمنوا» فإنَّها تحتملُ ذلك وتحتملُ العلةَ،
وقوله: «ولا نُطِيعُ فيكم»، أي: في قتالِكُم، أو في خِذْلانِكُم.

وقوله: «وإن قُوتِلْتُم لَنَنْصُرَنَّكُمْ» أُجيبَ القسمُ المقدَّرُ لأنَّ قبلَ «إن»
لاماً^(٣) موطَّئةٌ حُذِفَتْ للعِلْمِ بمكانِها، فإنَّ الأكثرَ الإتيانُ بها. ومثله قولُه:
«وإن لم يَنْتَهوا عَمَّا يقولون لَيَمَسَّنَّ»^(٤) وقد تقدَّم.

آ. (١٢) قوله: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ﴾: إلى آخره
أُجيبَ القسمُ لسببِهِ، ولذلك رُفِعَتِ الأفعالُ ولم تُجَزَمْ، وحُذِفَ جوابُ
الشرطِ لدلالةِ جوابِ القسمِ عليه، ولذلك كان فعلُ الشرطِ ماضياً. وقال

(١) الشواذ ١٥٤، والكشاف ٨٤/٤.

(٢) البحر ٢٤٧/٨.

(٣) الأصل «لام» وهو سهو.

(٤) الآية ٧٣ من المائدة.

أبو البقاء^(١): «قوله: «لا يَنْصُرُونَهُمْ» لَمَّا كَانَ الشَّرْطُ مَاضِيًا تُرِكَ جَزْمُ الجَوَابِ» انتهى. وهو غَلَطٌ؛ لِأَنَّ «لا يَنْصُرُونَهُمْ» ليس جواباً للشَّرْطِ، بل هو جوابٌ للقسم، وجواب الشرط محذوفٌ كما تقدّمَ تقريرُهُ، وكأنه توهم أنه من بابِ قوله^(٢):

٤٢٥١- وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ

يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حرمُ
وقد سبقَ أبا البقاء ابنُ عطية^(٣) إلى ما يُؤهِمُ شيئاً من ذلك، ولكنه صرَّحَ بأنَّه جوابُ القسم، وقال: «جاءت الأفعالُ غيرُ مجزومةٍ في «لا يَخْرُجُونَ» ولا «يَنْصُرُونَ» لأنها راجعةٌ على حكم القسم لا على حكم الشرط. وفي هذا نظرٌ» وقوله: «وفي هذا نظرٌ» مُؤهِمٌ أنه جاء على خلافِ ما يقتضيه القياسُ، وليس كذلك، بل جاء على ما يقتضيه القياسُ. وفي هذه الضمائرِ قولان، أحدهما: أنها كلها للمنافقين. والثاني: أنها مختلفةٌ، بعضها لهؤلاء وبعضها لهؤلاء.

آ. (١٣) قوله: ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهَبَةً﴾: «رهبةٌ» مصدرٌ من رُهِبَ المَبْنِيِّ للمفعولِ، فالرهبةُ واقعةٌ من المنافقين لا من المخاطبين، كأنه قيل: لأنتم أشدُّ مرهوبيةً في صدورهم من اللهِ فالمخاطبون مرهوبون، وهو كقولِ كعبِ بنِ زهير - رضي الله عنه - في مدحِ رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٤):

(١) الإملاء ٢٥٩/٢.

(٢) تقدم برقم ١٢٣١.

(٣) المحرر ٤٧٣/١٥.

(٤) ديوانه ٢١، وجمهرة أشعار العرب ٧٩٧/٢. والغيل: الشجر الملتفت. مخدره:

مكان خدره، أي: إقامته.

٤٢٥٢- فَلَهُوَ أَخْوَفُ عِنْدِي إِذْ أَكَلْمُهُ

وقيل: إنك محبوسٌ ومقتولٌ

مِنْ ضَيْغَمٍ بَرَاءِ الْأَرْضِ مُخَذَّرُهُ

بِبَطْنِ عَثْرٍ غَيْلٌ دُونَهُ غَيْلٌ

و«رَهْبَةٌ» تمييز.

آ. (١٤) قوله: ﴿جميعاً﴾: حالٌ و«إِلَّا فِي قُرَى» متعلقٌ

بـ «يُقَاتِلُونَكُمْ».

وقوله: «جُدْر» قرأ^(١) ابنُ كثير وأبو عمرو «جدار» بالإفراد. وفيه أوجهٌ، أحدها: أنه أرادَ به السُّورَ، والسُّورُ الواحدُ يَعُمُّ الجميعَ من المقاتلةِ وَيَسْتُرُهُمْ. والثاني: أنه واحدٌ في معنى الجمعِ لدلالة السِّيَاقِ عليه. والثالث: أَنَّ كُلَّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ وَرَاءَ جِدَارٍ، لَا أَنَّهُمْ كُلُّهُمْ وَرَاءَ جِدَارٍ. والباقونَ قَرَّوْا جُدْرًا بضمِّين / اعتباراً بأنَّ كُلَّ فِرْقَةٍ وَرَاءَ جِدَارٍ، فَجُمِعَ [١/٨٤٩] لذلك. وقرأ الحسن وأبو رجاء وابن وثاب والأعمش، ويُرْوَى عن ابن كثير وعاصم بضمِّه وسكونٍ، وهي تخفيفُ الأولى. وقرأ ابن كثير أيضاً في رواية هارونَ عنه، وهي قراءةٌ كثيرٍ من المكيين «جُدْر» بفتحة وسكون فقيلاً: هي لغةٌ في الجِدَارِ. وقال ابن عطية^(٢): «معناه أصلُ بنيانٍ كالسُّورِ ونحوه» قال^(٣): «ويُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ جُدْرِ النَّخِيلِ، أَي: أَوْ مِنْ

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٣٢، والبحر ٢٤٩/٨، والتيسير ٢٠٩،
والحجة ٧٠٥، والنشر ٣٨٦/٢، والقرطبي ٣٥/١٨، والشواذ ١٥٤،
والمحرر ٤٧٤/١٥.

(٢) المحرر ٤٧٤/١٥.

(٣) قال هذا بعد أن نقل قراءة جُدْر.

وراء نخيلهم. وقُرِيء «جَدَر» بفتحين حكاها الزمخشري^(١)، وهي لغة في الجدار أيضاً.

قوله: «بَيْنَهُمْ» متعلقٌ بشديد و«جميعاً» مفعولٌ ثانٍ، أي: مجتمعين و«قلوبُهُمْ شَتَّى» جملةٌ حاليةٌ أو مستأنفةٌ للإخبار بذلك. والعامَّةُ على «شتى» بلا تنوينٍ لأنَّها ألفٌ تانيثٌ. ومن كلامهم: «شتى تؤوب الحَلْبَةُ»^(٢)، أي: متفرقين. وقال آخر^(٣):

٤٢٥٣- إلى الله أشكو فتنَّةَ شَقَّتِ العِصَا

هي اليومَ شَتَّى وهي أمسٍ جميعٌ

وقرأ^(٤) مبشر بن عبيد «شتى» منونة، كأنه جعلها ألفَ الإلحاق.

آ. (١٥) قوله: ﴿كَمَثَلِ الَّذِينَ﴾: خيرٌ مبتدأ مضمير، أي: مثلهم مثل هؤلاء. و«قريباً» فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ بالتشبيه المتقدم، أي: يُشَبَّهونهم في زمنٍ قريبٍ سيقع لا يتأخر، ثم بيَّن ذلك بقوله: «ذاقوا وبأل أمرهم». والثاني: أنه منصوبٌ بـ«ذاقوا»، أي: ذاقوه في زمنٍ قريبٍ سيقع ولم يتأخر. وانتصابه في وجهيه على ظرف الزمان. وقوله: «كمثل الشيطان»^(٥) كالبيان لقوله: «كمثل الذين من قبلهم».

آ. (١٧) قوله: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا﴾: العامَّةُ على نصب

(١) الكشاف ٨٥/٤.

(٢) مثل عربي. انظر: مجمع الأمثال ٣٥٨/١.

(٣) لم أهدت إلى قائله وهو في الماوردي ٢١٥/٤، والقرطبي ٣٦/١٨.

(٤) البحر ٢٤٩/٨.

(٥) في الآية ١٦.

«عاقبتُهُمَا» بجَعَلِه خبيراً، والاسمُ «أَنَّ» وما في حَيِّرِهَا؛ لأنَّ الاسمَ أَعْرَفُ مِنْ «عاقبتُهُمَا». وقد تقدّم تحريراً هذا في آل عمران^(١) والأنعام^(٢). وقرأ^(٣) الحسن وعمر بن عبيد وابن أرقم^(٤) برفعها على جَعَلِهَا اسماً، و«أَنَّ» وما في حَيِّرِهَا خبيراً كقراءة «ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا»^(٥).

قوله: «خالدين» العامة على نَصْبِه حالاً من الضمير المستكن في الجارِّ لوقوعه خبيراً. وعبد الله^(٦) وزيد بن علي والأعمش وابن أبي عبيدة برفعه خبيراً، والظرفُ مُلغى فيتعلّق بالخبر، وعلى هذا فيكون تأكيداً لفظياً للحرفِ وأُعيد معه ضميرٌ ما دلَّ عليه كقوله: «ففي الجنة خالدين فيها»^(٧) وهذا على مذهب سيبويه^(٨) فإنه يُجيزُ إلغاءَ الظرفِ وإنْ أُكِّد، والكوفيون يَمْنَعُونَهُ وهذا حُجَّةٌ عليهم. وقد يُجيبون: بأننا لا نَسَلُّمُ أَنَّ الظرفَ في هذه القراءة مُلغى، بل نجعله خبيراً لـ «أَنَّ» وخالدان خبرٌ ثانٍ، وهو مُحْتَمِلٌ لما قالوه إلا أنَّ الظاهرَ خلافه.

آ. (١٨) قوله: ﴿وَلْتَنْظُرْ﴾: العامة على سكونِ لامِ الأمرِ. وأبو حيوة^(٩) ويحيى بن الحارث بكسرها على الأصل. والحسنُ بكسرها

(١) انظر: الدر المصون ٣/٤٣٣.

(٢) انظر: الدر المصون ٤/٥٧٢.

(٣) الإنحاف ٢/٥٣١، والبحر ٨/٢٥٠، والقرطبي ١٨/٤٢، والشواذ ١٥٤.

(٤) سليمان بن أرقم أبو معاذ البصري، روى قراءة الحسن البصري وهو ضعيف مجمع على ضعفه. انظر: طبقات القراء ١/٣١٢.

(٥) الآية ٢٣ من الأنعام وهي قراءة قنبل وابن عامر وحفص. انظر: السبعة ٢٥٤.

(٦) الإنحاف ٢/٥٣١، والبحر ٨/٢٥٠، والقرطبي ١٨/٤٢.

(٧) الآية ١٠٨ من هود.

(٨) انظر: الكتاب ١/٢٧٨.

(٩) البحر ٨/٢٥٠، والمحرر ١٥/٤٧٧.

ونصبِ الفعل، جَعَلَهَا لَامَ كَي، وَيَكُونُ الْمُعَلَّلُ مَقْدَرًا، أَي: وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ حَذْرَكُمْ وَأَعْلَمَكُمْ. وَتَنْكِيرُ النَّفْسِ وَالْغَدِ: قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ^(١): «أَمَّا تَنْكِيرُ النَّفْسِ فَلِاسْتِقْلَالِ الْأَنْفُسِ^(٢) النَّوَاطِرِ فِيمَا قَدَّمْنَ لِلْآخِرَةِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: فَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ وَاحِدَةً. وَأَمَّا تَنْكِيرُ الْغَدِ فَلْتَعْظِيمِهِ وَإِبْهَامِ أَمْرِهِ كَأَنَّهُ قِيلَ: لِغَدٍ لَا يُعْرَفُ كُنْهَهُ لِعِظَمِهِ».

وقوله: «واتقوا الله» تأكيدٌ. وقيل: كُرِّرَ لِتَغَايُرِ مَتَعَلِّقِ التَّقْوِيَيْنِ فَمَتَعَلَّقُ الْأُولَى أَدَاءً الْفَرَائِضِ لِاقْتِرَانِهِ بِالْعَمَلِ، وَالثَّانِيَةِ تَرْكِ الْمَعَاصِي لِاقْتِرَانِهِ بِالتَّهْدِيدِ وَالْوَعِيدِ، قَالَ مَعْنَاهُ الزَّمْخَشَرِيُّ^(٣).

آ. (١٩) قوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا﴾: الْعَامَّةُ عَلَى الْخَطَابِ وَأَبُو حَيَّةٍ^(٤) بِالْغَيْبَةِ عَلَى الْإِلْتِفَاتِ.

آ. (٢٠) قوله: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾: كَالْتَفْسِيرِ لِنَفْيِ تَسَاوِيهِمَا. وَ«هُمْ» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَضْلًا، وَأَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً، فَعَلَى الْأَوَّلِ الْإِخْبَارُ بِمَفْرَدٍ، وَعَلَى الثَّانِي بِجَمَلَةٍ.

آ. (٢١) قوله: ﴿خَاشِعَاتٌ﴾: حَالٌ؛ لِأَنَّ الرُّؤْيَا بَصْرِيَّةٌ. وَقَرَأَ^(٥) طَلْحَةُ «مُضْذَعَاتٌ» بِإِدْغَامِ التَّاءِ فِي الصَّادِ.

وَأَبُو ذَرٍّ وَأَبُو السَّمَّالِ^(٦) «الْقُدُّوسُ» بِفَتْحِ الْقَافِ. وَقَرَأَ الْعَامَّةُ

(١) الكشاف ٨٦/٤.

(٢) مطبوعة الكشاف: «فاستقلال للأنفس».

(٣) الكشاف ٨٦/٤.

(٤) البحر ٢٥٠/٨.

(٥) البحر ٢٥/٨.

(٦) المحتسب ٣١٧/٢، والقرطبي ٤٥/١٨، والبحر ٢٥١/٨.

«المؤمن» بكسر الميم اسم فاعل من آمن بمعنى آمن^(١). وأبو جعفر^(٢) محمد بن الحسين - وقيل ابن القعقاع - : بفتحها. فقال الزمخشري^(٣) : «بمعنى المؤمن به على حذف حرف الجر، كما تقول في قوم موسى من قوله «واختار موسى قومه»^(٤) المختارون». وقال أبو حاتم: «لا يجوز ذلك، أي: هذه القراءة؛ لأنه لو كان كذلك لكان «المؤمن به» وكان جازاً، لكن المؤمن المطلق بلا حرف جر / يكون من كان خائفاً فأمن» [ب/٨٤٩] فقد رد ما قاله الزمخشري.

آ. (٢٣) قوله: ﴿الجبَّارُ﴾: استدلَّ به من يقول: إن أمثلة المبالغة تأتي من المزيد على الثلاثة، فإنه من أجبره على كذا، أي: قهره. قال الفراء^(٥): «ولم أسمع فعلاً من أفعل إلا في جبَّار ودراك من أدرك» انتهى. واستدرك عليه: أسار فهو سار. وقيل: هو من الجبر وهو الإصلاح. وقيل: من قولهم نخلة جبارة، إذا لم تنلها الجنة. قال امرؤ القيس^(٦):

٤٢٥٤ - سوامقُ جبَّارٍ أثيبُ فروعه

وعالينَ قنواناً من البسر أحمرأ

(١) من معانيها: يؤمن أولياءه من عذابه ويؤمن عباده من ظلمه، والمصدق لرسله بإظهار معجزاته عليهم ومصدق المؤمنين ما وعدهم به من الثواب ومصدق الكافرين ما أوعده من العقاب، والذي وحّد نفسه... انظر: القرطبي ٤٦/١٨. وقال الزمخشري (٨٧/٤): «واهب الأمن».

(٢) البحر ٨٧/٤، والشواذ ١٥٤.

(٣) الكشف ٨٧/٤.

(٤) الآية ١٥٥ من الأعراف.

(٥) تقدم برقم ٣١٢.

(٦) معاني القرآن ٨١/٣.

آ. (٢٤) قوله: ﴿المُصَوِّرُ﴾: العَامَّةُ على كسرِ الواوِ ورفعِ الراءِ: إمَّا صفةً، وإمَّا خبراً. وقرأ^(١) أمير المؤمنين علي بن أبي طالب والحسن وابن السَّمِينِغ وحاطب بن أبي بلتعة^(٢) بفتح الواو ونصب الراء. وتخريجهما: على أن يكون منصوباً بالباري والمُصَوِّرُ هو الإنسان: إمَّا آدم، وإمَّا هو وبنوه. وعلى هذه القراءة يَحْرُمُ الوقْفُ على «المُصَوِّر» بل يجب الوصلُ ليظهرَ النصبُ في الراء، وإلاً فقد يُتَوَهَّمُ منه في الوقفِ ما لا يجوزُ. ورُوي عن أمير المؤمنين أيضاً فَتَحَ الواوِ وَجَزَّ الراءِ. وهي كالأولى في المعنى، إلا أنه أضاف اسمَ الفاعلِ لمعموله تخفيفاً نحو: الضاربُ الرجلِ. والوقف على المُصَوِّر في هذه القراءة أيضاً حرامٌ. وقد نبه عليه بعضهم. وقال مكي^(٣): «ويجوز نصبه في الكلام، ولا بدُّ من فتح الواوِ، فتنبه بالباري، أي: هو الله الخالقُ المُصَوِّر، يعني آدم عليه السلام وبنيه» انتهى. قلت: قد قُرئَ بذلك كما تقدَّم، وكأنه لم يَطَّلِعْ عليه. وقال أيضاً: «ولا يجوز نصبه مع كسرِ الواوِ، ويُروى عن علي رضي الله عنه»^(٤) يعني أنه إذا كُسِرَت الواوُ كان من صفاتِ الله تعالى، وحينئذٍ لا يَسْتَقِيمُ نصبه عنده؛ لأنَّ نَصْبَهُ باسمِ الفاعلِ قبله. وقوله: «ويُروى»، أي^(٥): كسرُ الواوِ ونصبُ الراءِ. وإذا صحَّ هذا عن أمير

(١) البحر ٢٥١/٨، والمححر ٤٨١/٨.

(٢) عمرو بن عُمَيْرِ المكي. شهد بدرًا، وكان رسولَ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى المقوقس صاحب مصر توفي سنة ٣٠. انظر: سير أعلام النبلاء ٤٣/٢، وأسد الغاية ٤٣١/١.

(٣) إعراب المشكل ٣٦٩/٢.

(٤) نص مكي: «أنه قرأ بفتح الواو وكسر الراء على التشبيه بالحسن الوجه».

وواضح أن السمين لم يكمل نص مكي.

(٥) تبين من الحاشية السابقة أنه لا صحة لهذا التفسير.

المؤمنين فَيَتَخَرَّجُ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْقَطْعِ . كَأَنَّهُ قِيلَ : أَمَدَحُ الْمَصَوِّرَ كَقَوْلِهِمْ :
«الْحَمْدُ لِلَّهِ أَهْلَ الْحَمْدِ» بِنَصْبِ أَهْلِ ، وَقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ «لِلَّهِ رَبُّ الْعَالَمِينَ»^(١)
بِنَصْبِ «رَبِّ» قَالَ مَكِّي^(٢) : «وَالْمَصَوِّرُ : مُفَعَّلٌ مِنْ صَوَّرَ يُصَوِّرُ ،
وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ صَارَ يَصِيرُ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَقَالَ : الْمُصَيِّرُ
بِالْيَاءِ» وَمِثْلُ هَذَا مِنَ الْوَاضِحَاتِ وَلَا يَقْبَلُهُ الْمَعْنَى أَيْضًا .

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الْحَشْرِ]

(١) الآية ١ من الفاتحة وهي قراءة زيد بن علي . انظر : الدر المصون ٤٥ / ١ .

(٢) إعراب المشكل ٣٦٨ / ٢ .

سورة الممتحنة

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾: هذان مفعولا
الاتخاذ. والعدوُّ لَمَّا كان بزنة المصادر وقع على الواحدِ فما فوقه،
وأضاف العدوَّ لنفسه تعالى تغليظاً في جُزْمِهِم.

قوله: «تُلْقُونَ» فيه أربعة أوجه، أحدها: أنه تفسيرٌ لمواليتهم
إياهم. الثاني: أنه استئنافٌ إخبارٍ بذلك فلا يكون للجمله على هذين
الوجهين محلٌّ من الإعراب. الثالث: أنها حالٌ مِنْ فاعلِ «تَتَّخِذُوا» أي:
لا تتخذوا مُلْقِينَ المودة. الرابع: أنها صفةٌ لـ «أولياء». قال الزمخشري^(١):
«فإن قلت: إذا جَعَلْتَهُ صفةً لأولياء، وقد جَرَى على غير مَنْ هوله، فأين
الضميرُ البارزُ، وهو قولك: تُلْقُونَ إليهم أنتم بالمودة؟ قلت: ذاك إنما
اشتروطه في الأسماءِ دونَ الأفعالِ لو قيل: أولياءٌ مُلْقِينَ إليهم بالمودة
على الوصفِ لَمَّا كان بُدُّ مِنْ الضميرِ البارزِ» قلت: قد تقدَّمت هذه
المسألةُ مستوفاةً، وفيها كلامٌ لمكي وغيره. إلا أن الشيخ^(٢) اعترضَ على
كونها صفةً أو حالاً بأنهم نُهوا عن اتخاذهم أولياءً مطلقاً في قوله:
«لا تتخذوا اليهودَ والنصارى أولياءً»^(٣) والتقييدُ بالحالِ والوصفِ يُوهم

(١) الكشاف ٨٩/٤.

(٢) البحر ٢٥٢/٨.

(٣) الآية ٥١ من المائدة.

جواز اتّخاذهم أولياء إذا انتفى الحال أو الوصف. ولا يُلزَم ما قال لأنه معلوم من القواعد الشرعية فلا مفهوم لهما البتة. وقال الفراء^(١): «تلقون من صلة أولياء»^(٢) وهذا على أصولهم من أن النكرة تُوصَلُ كغيرها من الموصولات.

قوله: «بالمودة» في الباء ثلاثة أوجه، أحدها: أن الباء مزيدة في المفعول به كقوله: «ولا تلقوا بأيديكم»^(٣). والثاني: أنها غير مزيدة والمفعول محذوف، ويكون معنى الباء السبب. كأنه قيل: تلقون إليهم أسرار رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأخباره بسبب المودة التي بينكم. / والثالث: أنها متعلقة بالمصدر الدالّ عليه «تلقون» أي: إلقاءهم بالمودة، نقله الحوفي عن البصريين، وجعل القول بزيادة الباء قول الكوفيين^(٤). إلا أن هذا الذي نقله عن البصريين لا يوافق أصولهم؛ إذ يُلزَم منه حذف المصدر وإبقاء معموله، وهو لا يجوز عندهم. وأيضاً فإن فيه حذف الجملة برأسها، فإنّ «الإلقاء» مبتدأ و«بالمودة» متعلق به، والخبر أيضاً محذوف. وهذا إجحاف.

[١/٨٥٠]

قوله: «وقد كفروا» فيه أوجه: الاستئناف، والحال من فاعل «تتخذوا» والحال من فاعل «تلقون» أي: لا تتولّوهم ولا توادّوهم وهذه حالهم. والعامّة «بما» بالباء، والجحدري^(٥) وعاصم في رواية «لما» باللام

(١) معاني القرآن ١٤٩/٣.

(٢) قال: «كقولك: لا تتخذنه رجلاً تلقي إليه كل ما عندك».

وقال أبو حيان ٢٥٢/٨: «وعند البصريين لا توصل بل توصف».

(٣) الآية ١٩٥ من سورة البقرة.

(٤) وهو قول الفراء في معاني القرآن ١٤٧/٣.

(٥) البحر ٢٥٣/٨، والقرطبي ٥٣/١٨.

أي: لأجل ما جاءكم، فعلى هذا الشيء المكفور غيرُ مذكور، تقديره: كفروا بالله ورسوله.

قوله: «يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ» يجوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا، وَأَنْ يَكُونَ تَفْسِيرًا لَكُفْرِهِمْ، فَلَا مَحَلَّ لَهُ عَلَى هَذَيْنِ، وَأَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ فَاعِلٍ «كفروا».

قوله: «وإياكم» عطفٌ على الرسول. وقُدِّمَ عليهم تَشْرِيفًا لَهُ. وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِهِ مَنْ يُجَوِّزُ انفصالَ الضميرِ مع القدرةِ على اتصاله، إِذْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: يُخْرِجُونَكَ وَالرَّسُولَ، فِيَجُوزُ: «يُخْرِجُونَ إِيَّاكُمْ وَالرَّسُولَ» فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ حَالَةَ تَقْدِيمِ الرَّسُولِ دَلَالَةٌ عَلَى شَرْفِهِ. لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ يُقَدَّرُ عَلَى اتِّصَالِهِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ لَكَ الْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ» فِي سُورَةِ النِّسَاءِ^(١) فَعَلَيْكَ بِاعْتِبَارِهِ.

قوله: «أَنْ تُؤْمِنُوا» مفعولٌ له. وَنَاصِبُهُ: «يُخْرِجُونَ» أَي: يُخْرِجُونَكَ لِإِيمَانِكُمْ أَوْ كِرَاهَاةِ إِيمَانِكُمْ.

قوله: «إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ» جَوَابُهُ مَحذُوفٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ لِتَقَدُّمِ «لَا تَتَّخِذُوا»، وَمَقْدَمٌ وَهُوَ «لَا تَتَّخِذُوا» عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ وَمَنْ تَابِعَهُمْ. وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْرِيرُهُ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢): «و إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ» مُتَعَلِّقٌ بِ «لَا تَتَّخِذُوا». يَعْنِي: لَا تَتَوَلَّوْا أَعْدَائِي إِنْ كُنْتُمْ أَوْلِيَائِي. وَقَوْلُ النُّحَوِيِّينَ فِي مِثْلِهِ: هُوَ شَرْطٌ، جَوَابُهُ مَحذُوفٌ لِدَلَالَةِ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ» انْتَهَى. يَرِيدُ أَنَّهُ

(١) الآية ١٣١ من النساء. وانظر: الدر المصون ٤/١١١.

(٢) الكشف ٤/٨٩.

متعلّق به من حيث المعنى. وأمّا من حيث الإعراب فكما قال جمهور النّحويين.

قوله: «جهاداً وابتغاء» يجوزُ أن يُنصبَ على المفعول له أي: خَرَجْتُمْ لأجلِ هذين، أو على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ أي: تُجاهِدون، وتبتَغون، أو على أنهما في موضع الحال.

قوله: «تُسْرُونَ» يجوزُ أن يكونَ مستأنفاً، ولم يذكر الزمخشري^(١) غيره، وأن يكونَ حالاً ثانيةٍ من ما انتصب عنه «تُلْقُونَ» حالاً، وأن يكونَ بدلاً من «تُلْقُونَ»، قاله ابن عطية^(٢). ويُشبه أن يكونَ بدلَ اشتمالٍ لأنَّ إلقاء المودة يكون سراً وجَهراً، فأبدل منه هذا للبيانِ بأيّ نوع وقع الإلقاء، وأن يكونَ خبرَ مبتدأٍ مضميرٍ أي: أنتم تُسْرُونَ، قاله ابن عطية^(٣)، ولا يخرجُ عن معنى الاستئناف. وقال أبو البقاء^(٤): «هو توكيدٌ لـ «تُلْقُونَ» بتكرير معناه» وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الإلقاءَ أعمُّ من أن يكونَ سراً أو جَهراً.

وقوله: «بالمودة» الكلامُ في الباء هنا كالكلامِ عليها بعد «تُلْقُونَ»^(٥).

قوله: «وأنا أعلمُ» هذه الجملةُ حالٌ من فاعل «تُسْرُونَ» أي: وأني طائل لكم في إسراركم وقد علمتم أن الإسرارَ والإعلانَ سيان في علمي؟ و«أعلمُ» يجوز أن يكونَ أفعلَ تفضيل وهو الظاهرُ، وأن يكونَ فعلاً

(١) الكشاف ٨٩/٤.

(٢) المحرر ٤٨٤/١٥.

(٣) المحرر ٤٨٤/١٥.

(٤) الإملاء ٢٥٩/٢.

(٥) في أول الآية: «تُلْقُونَ إليهم بالمودة».

مضارعاً. قال ابن عطية^(١): «وَعُدِّي بالباء لأنك تقول: علمتُ بكذا».

قوله: «ومن يَفْعَلُهُ» في الضمير وجهان، أظهرهما: أنه يعودُ على الإسرار؛ لأنه أقربُ مذكورٍ. والثاني: أنه يعودُ على الاتخاذ، قاله ابنُ عطية^(٢).

قوله: «سواء السبيل» يجوزُ أن يكونَ منصوباً على الظرفِ إن قلنا: «ضلَّ» قاصراً، وأن يكونَ مفعولاً به إن قلنا: هو متعدُّ.

آ. (٢) قوله: ﴿وَوَدُّوا لو تكفرون﴾: في «وَدُّوا» وجهان، أحدهما: أنه معطوفٌ على جواب الشرط وهو قوله: «يكونوا» و«يَسْطُوا»، قاله الزمخشري^(٣). ثم رتب عليه سؤالاً وجواباً فقال: «فإن قلت: كيف أوردَ جوابَ الشرط مضارعاً مثله ثم قال: «وَدُّوا» بلفظ الماضي؟ قلت: الماضي وإن كان يجري في باب الشرط مجرى المضارع في علم الإعراب، فإن فيه نكتة، كأنه قيل: وودُّوا قبل كلِّ شيءٍ كُفركم وارتدادكم، يعني: أنهم يريدون أن يُلْحِقُوا بكم مضارَّ الدنيا والآخرة جميعاً». والثاني: أنه معطوفٌ على جملة الشرط والجزاء، ويكون تعالي قد أخبر بخبرين: بما تَضَمَّنَتْهُ الجملةُ الشرطيةُ، وبودادتهم كُفَرَ المؤمنين. وجعل الشيخ^(٤) هذا راجحاً، وأسقط به سؤالَ الزمخشريِّ وجوابه فقال: «وكان الزمخشريُّ فهمَ مِنْ قوله: «وَوَدُّوا» أنه معطوفٌ على جواب الشرط. والذي يظهرُ أنه ليس معطوفاً عليه لأنَّ / ودادتهم كفرهم ليست [ب/٨٥٠]

(١) المحرر ٤٨٥/١٥.

(٢) المحرر ٤٨٥/١٥.

(٣) الكشاف ٩٠/٤.

(٤) البحر ٢٥٣/٨.

مرتبةً على الظفر بهم والتسليط عليهم، بل هم وأدون كفرهم على كلِّ حال، سواء ظفروا بهم أم لم يظفروا بهم» انتهى.

قلت: والظاهر أنه عطف على الجواب. وقوله: هم وأدون ذلك مُطلقاً مُسَلَّمٌ، ولكن ودادتهم له عند الظفر والتسليط أقرب وأطمع لهم فيه.

وقوله: «لو تكفرون» يجوز أن تكون لما سيقع لوقوع [غيره]، وأن تكون المصدرية عند من يرى ذلك، وقد تقدّم تحريرهما في البقرة^(١).

آ. (٣) قوله: ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾: يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلّق بما قبله أي: لن ينفَعكم يوم القيامة فيوقف عليه ويبتدأ «يَفْصِلُ بينكم». والثاني: أن يتعلّق بما بعده أي: يَفْصِلُ بينكم يوم القيامة، فيوقف على «أولادكم» ويبتدأ «يوم القيامة».

والقرء^(٢) في «يَفْصِلُ» بينكم على أربع مراتب، الأولى: لابن عامر بضم الياء وفتح الفاء والصاد مثقلاً. الثانية: كذلك إلا أنه بكسر الصاد للأخوين. الثالثة: بفتح الياء وسكون الفاء وكسر الصاد مخففة لعاصم. الرابعة: بضم الياء وسكون الفاء وفتح الصاد مخففة للباقيين، وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو هذا في السبعة. وقرأ ابن أبي عبله وأبو حيوة بضم الياء وسكون الفاء وكسر الصاد مخففة، من أفصل. وأبو حيوة أيضاً «نُفْصِلُ» بضم النون من أفصل. والنخعي وظلحة «نُفْصِلُ» بضم النون

(١) انظر: الدر المصون ١٣/٢.

(٢) السبعة ٦٣٣، والبحر ٢٥٤/٨، والتيسير ٢١٠، والقرطبي ٥٥/١٨،

والحجة ٧٠٦، والنشر ٣٨٧/٢، والشواذ ١٥٥، والمحجر ٤٨٦/١٥.

وفتح الفاء وكسر الصاد مشددةً. وقرأ أيضاً زيد بن علي «نَفْصِلُ» بفتح النون وسكون الفاء وكسر الصاد مخففةً. فهذه أربعُ فصارت ثمانِ قراءاتٍ.

فَمَنْ بناه للمفعولِ فالقائمُ مقامِ الفاعلِ: إمَّا ضميرُ المصدرِ أي: يُفْصَلُ الفصلُ أو الظرفُ، ويُني على الفتح لإضافته إلى غير متمكن كقوله: «لقد تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ»^(١) في أحدِ الأوجهِ، أو الظرفُ وهو باقٍ على نصبه كقولك: «جُلسَ عندك».

آ. (٤) قوله: ﴿فِي إِبْرَاهِيمَ﴾: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه متعلقٌ بـ «أُسْوَةٌ» تقول: «لي أُسْوَةٌ في فلان». وقد منع أبو البقاء^(٢) أَنْ يتعلَّقَ بها. قال: «لأنها قد وُصِفَتْ» وهذا لا يُبَالِي به لأنه يُغْتَفَرُ في الظرفِ ما لا يُغْتَفَرُ في غيره. الثاني: أنه متعلقٌ بحسنة تعلَّقَ الظرفُ بالعامل. الثالث: أنه نعتٌ ثانٍ لِأُسْوَةٍ. الرابع: أنه حالٌ من الضميرِ المستترِ في «حسنةً». الخامس: أن يكونَ خبرَ كان، و«لكم» تبيينٌ. وقد تقدَّم لك قراءتا «أُسْوَةٌ» في الأحزاب^(٣)، والكلامُ على مادتها.

قوله: «إِذْ قَالُوا» فيه وجهان، أحدهما: أنه خبرٌ كان. والثاني: أنه متعلقٌ بخبرها، قالهما أبو البقاء^(٤). وَمَنْ جَوَّزَ في «كان» أَنْ تعملَ في الظرفِ علَّقه بها.

قوله: «بُرَاءً» هذه قراءةُ العامَّةِ بضمِّ الباءِ وفتحِ الراءِ وألفِ بين

(١) الآية ٩٤ من الأنعام.

(٢) الإملاء ٢/٢٥٩.

(٣) انظر إعرابه للآية ٢١.

(٤) الإملاء ٢/٢٥٩.

همزتين، جمع بريء، نحو: كرماء في جمع كريم. وعيسى^(١) الهمداني بكسر الباء وهمزة واحدة بعد ألف^(٢) نحو: كرام في جمع كريم. وعيسى أيضاً، وأبو جعفر، يضم الباء وهمزة بعد ألف^(٣). وفيه أوجه، أحدها: أنه جمع برّيء أيضاً، والأصل كسر الباء، وإنما أبدل من الكسرة ضمة، كـرُحال^(٤) ورُبَاب^(٥) قاله الزمخشري^(٦). الثاني: أنه جمع أيضاً لـبريء، وأصله برآء كالقراءة المشهورة، إلا أنه حذف الهمزة الأولى تخفيفاً، قاله أبو البقاء^(٧). الثالث: أنه اسم جمع لـبريء نحو: تُوَام وظَوَار اسمي جمع لتوأم وظئر. وقرأ عيسى أيضاً: «براء» بفتح الباء. وهمزة بعد ألف كالتّي في الزخرف^(٨)، وصحّ ذلك لأنه مصدر والمصدر يقع على الجمع كوقوعه على الواحد. قال الزمخشري^(٩): «والبراء والبراءة كالظماء والظماءة». وقال مكي^(١٠): «وأجاز أبو عمرو وعيسى ابن عمر «براء» بكسر الباء جعله ككريم وكرام. وأجاز الفراء^(١١) «براء» بفتح

(١) انظر في قراءتها: الإتحاف ٥٣٤/٢، والبحر ٢٥٤/٨، والقرطبي ٥٦/١٨،

والمحتسب ٣١٩/٢.

(٢) «براء».

(٣) برّاء.

(٤) رُحال: مفردة رُحْل، وهو الأنثى من أولاد الضأن.

(٥) رُبَاب: مفردة رُبَى وهو الشاة.

(٦) الكشف ٩١/٤.

(٧) الإملاء ٢٥٩/٢.

(٨) «إنني براءٌ ممّا تعبدون» الآية ٢٦.

(٩) الكشف ٩١/٤.

(١٠) إعراب المشكل ٣٧١/٢.

(١١) أشار الفراء — حينما ضبطه المحقق — إلى ضم الباء وكسرها. انظر: معاني

القرآن ١٥٠/٣.

الباء» ثم قال: «وبراء في الأصل مصدر» كأنه لم يَطْلِعْ عليها قراءة منقولة.

قوله: «إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ» فيه أوجه، أحدها: أنه استثناء متصل من قوله: «في إبراهيم» ولكن لا بُدَّ مِنْ حذفِ مضافٍ ليصحَّ الكلامُ، تقديرُه: في مقالات إبراهيم/ إلَّا قَوْلَهُ كَيْتَ وَكَيْتَ. الثاني: أنه مستثنى من «أسوة [١/٨٥١] حسنة» وجاز ذلك لأن القول أيضاً من جملة الأسوة؛ لأن الأسوة الاقتداء بالشخص في أقواله وأفعاله، فكانه قيل لكم: فيه أسوة في جميع أحواله من قولٍ وفِعْلٍ إلَّا قَوْلَهُ كَذَا. وهذا عندي واضحٌ غيرُ مُخَوِّجٍ إلى تقدير مضافٍ وغيرٍ مُخْرِجٍ الاستثناء من الاتصال الذي هو أصله إلى الانقطاع، ولذلك لم يذكر الزمخشري غيره قال^(١): «فإن قلتَ مِمَّ استثنى قوله: «إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ»؟ قلتَ مِنْ قَوْلِهِ: «أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ» لأنه أرادَ بِالْأُسْوَةِ الْحَسَنَةِ قولهم الذي حَقَّ عليهم أَنْ يَأْتَسُوا بِهِ ويتخذوه سنةً يَسْتَتُونُ بِهَا. فإن قلتَ: فَإِنَّ كَانَ قَوْلُهُ: «الْأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ» مستثنى من القول الذي هو أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فما بالُ قَوْلِهِ: «وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ»، وهو غيرُ حقيقي بالاستثناء. ألا ترى إلى قوله: «قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً؟»^(٢) قلتَ: أَرَادَ اسْتِثْنَاءَ جَمَلَةِ قَوْلِهِ لِأَبِيهِ، وَالْقَصْدُ إِلَى مَوْعِدِ الْاسْتِغْفَارِ لَهُ وَمَا بَعْدَهُ مَبْنِيٌّ عَلَيْهِ وَتَابِعٌ لَهُ. كأنه قال: أَنَا أَسْتَغْفِرُ لَكَ وَمَا فِي طَاقَتِي إِلَّا الْاسْتِغْفَارُ». الثالث: قال ابن عطية^(٣): «ويحتمل أن يكون الاستثناء من التبرُّؤِ وَالْقَطِيعَةِ الَّتِي ذُكِرَتْ أَي: لَمْ تُبَقِّ صِلَةً إِلَّا كَذَا». الرابع: أنه استثناء

(١) الكشاف ٩٠/٤ - ٩١.

(٢) الآية ١١ من الفتح.

(٣) المحرر ٤٨٨/١٥.

منقطع أي: لكن قول إبراهيم. وهذا بناء من قائله على أن القول لم يندرج تحت قوله: «أسوة» وهو ممنوع.

آ. (٥) قوله: ﴿رَبَّنَا﴾: يجوز أن يكون من مقول إبراهيم والذين معه فهو من جملة الأسوة الحسنة، وفصل بينهما بالاستثناء ويجوز أن يكون منقطعاً ممّا قبله على إضمار قول، وهو تعليم من الله تعالى لعباده كأنه قال لهم: قولوا ربنا عليك توكّلنا. والأول أظهر.

آ. (٦) قوله: ﴿لِمَنْ كَانَ يَرْجُو﴾: بدل من الضمير في «لكم» بدل بعض من كل. وقد تقدّم مثله في الأحزاب^(١). والضمير في «فيهم» عائذ على إبراهيم ومن معه وكُرِّرتُ الأسوة تأكيداً.

آ. (٨ - ٩) قوله: ﴿أَنْ تَبَرُّوهُمْ، أَنْ تَوَلَّوْهُمْ﴾: بدلان من «الذين» قبلهما بدل اشتمال. والمعنى: لا ينهاكم الله تعالى عن مبرّة هؤلاء، إنما ينهاكم عن تولّي هؤلاء.

آ. (١٠) قوله: ﴿وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾: قيل: هو تأكيد للأول لتلازمهما. وقيل: أراد استمرار الحكم بينهم فيما يستقبل، كما هو في الحال ما داموا مشركين وهنّ مؤمنات. وقوله: «المؤمنات» تسمية للشيء بما يقاربه ويشارفه أو في الظاهر. وقريء^(٢) «مهاجرات» بالرفع وخُرِّجَتْ على البدل. والجملة من قوله: «اللّه أعلم بإيمانهنّ» فائدتها: بيان أنه لا سبيل لكم إلى ما تطمئنّ به النفس ويثلج الصدر من الإحاطة

(١) الآية ٢١.

(٢) البحر ٨/٢٥٦.

بحقيقة إيمانهنَّ، فإنَّ ذلك ممَّا استأثر اللُّهُ به. قاله الزمخشري^(١): وسُمِّي الظنُّ الغالبُ في قوله: «عَلِمْتُمُوهُنَّ» علماً لما بينهما من القُرب، كما يقع الظنُّ موقعه. وتقدّم ذلك في البقرة.

وقوله: «أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ» أي: في أَنْ. وقوله: «إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ» يجوزُ أَنْ يكونَ ظرفاً مَحْضاً، وَأَنْ يكونَ شرطاً، جوابه مقدّرٌ أي: فلا جُنَاحَ عليكم.

قوله: «وَلَا تُمْسِكُوا» قرأ^(٢) أبو عمرو في آخرين بضم التاء وفتح الميم وشدّ السين، وباقي السبعة بتخفيفها مِنْ مَسَكٍ وَأَمْسَكَ بمعنى واحد. يقال: أَمْسَكَتُ الحَبْلَ إمساكاً وَمَسَكْتُهُ تَمْسِكاً. وفي التشديد مبالغة، والمخفَّفُ صالحٌ لها أيضاً. وقرأ الحسن وابنُ أبي ليلى وأبو عمرو وابنُ عامرٍ في روايةٍ عنهما «تَمَسَّكُوا» بالفتح في الجميع وتشديد السين. والأصل: تَمَسَّكُوا بتاءين، فحُذِفَتْ إحداهما. وعن الحسن أيضاً «تَمَسَّكُوا» مضارع مَسَكَ ثلاثياً. والعِصْمُ: جمع عِصْمَةٍ، والكوافر: جمع كافرة كضوارب في ضاربة. ويُحكى عن الكَرْخِيِّ^(٣) الفقيه المعتزليّ أنه قال: الكوافرُ يشملُ الرجالَ والنساء. قال الفارسي: / [٨٥١/ب] «فقلت له: النَّحْوِيُّونَ لَا يَرَوْنَ هَذَا إِلَّا فِي النِّسَاءِ جَمَعَ «كَافِرَةٌ» فَقَالَ: أَلَيْسَ يُقَالُ: طَائِفَةٌ كَافِرَةٌ، وَفِرْقَةٌ كَافِرَةٌ. قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: فَبُهِتُّ وَقُلْتُ: هَذَا

(١) الكشاف ٩٣/٤.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٣٤، والحجة ٧٠٧، والبحر ٢٥٧/٨، والتيسير ٢١٠، والنشر ٣٨٧/٢، والقرطبي ٦٥/١٨.

(٣) محمد بن أحمد، أبو علي الكرخي رأس المعتزلة وداعيتهم. توفي سنة ٤٧٨. انظر: سير الأعلام ٤٨٩/١٨.

تأييداً إلهياً» قلت: وإنما أعجب بقوله لكونه معتزلياً مثله. والحق أنه لا يجوز «كافرة» وصفاً للرجال، إلا أن يكون الموصوف مذكوراً نحو: هذه طائفة كافرة، أو في قوة المذكور. أمّا أنه يقال: «كافرة» باعتبار الطائفة غير المذكورة، ولا في قوة المذكورة بل لمجرد الاحتمال، ويُجمع جمع فاعلة، فهذا لا يجوز. وقول الفارسي: «لا يروُن هذا إلا في النساء» صحيح ولكنه الغالب. وقد يُجمع فاعل وصف المذكور العاقل على فواعل وهو محفوظ نحو: فوارس ونواكس.

قوله: «يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ» فيه وجهان، أحدهما: أنه مستأنف لا محلّ له. والثاني: أنه حالٌ من «حُكْمٍ». والراجع: إمّا مستترٌ أي: يحكم هو أي: الحكم على المبالغة، وإمّا محذوفٌ أي: يحكمه. وهو الظاهر.

آ. (١١) قوله: ﴿شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ﴾: يجوز أن يتعلّق «مِنْ أَزْوَاجِكُمْ» بـ «فَاتِكُمْ» أي: مِنْ جِهَةِ أَزْوَاجِكُمْ. ويُراد بالشيء المهرُ الذي غرّمه الزوج؛ لأنّ التفسيرَ وَرَدَ: أَنَّ الرَّجُلَ الْمُسْلِمَ إِذَا فَرَّتْ زَوْجَتُهُ إِلَى الْكُفَّارِ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يُعْطُوهُ مَا غَرَّمَهُ، وَفَعَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، مَذْكُورُونَ^(١) فِي التَّفْسِيرِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لشيء، ثم يجوز في «شيء» أن يُرادَ به ما تقدّم من المهور، ولكن على هذا لا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ أي: مِنْ مُهُورِ أَزْوَاجِكُمْ لِيَتطابَقَ الموصوفُ وصفته، ويجوزُ أَنْ يُرادَ بشيء النساءُ أي: شيءٌ من النساءِ أي: نوعٌ وصفٌ منهنّ، وهو ظاهرٌ، وصفه بقوله: «مِنْ أَزْوَاجِكُمْ».

(١) على تقدير: هم مذكورون، والأقرب «مذكورين» على الصفة لجمع.

وقد صرَّح الزمخشري^(١) بذلك فإنه قال: «وإن سبقكم وانفَلت منكم شيءٌ من أزواجكم، أحدٌ منهن إلى الكفار وفي قراءة ابن مسعود^(٢) «أحد» فهذا تصريحٌ بأنَّ المرادُ بشيء النساءِ الفارَّاتُ. ثم قال^(٣): «فإن قلت: هل لإيقاع «شيء» في هذا الموقع فائدة؟ قلت: نعم الفائدةُ فيه: أن لا يُغادرَ شيئاً من هذا الجنس، وإن قلَّ وحَقَّر، غيرَ مُعوِّضٍ منه، تغليظاً في هذا الحكم وتشديداً فيه» ولولا نَصُّه على أن المرادُ بـ«شيء» «أحد» كما تقدَّم لكان قوله^(٤): «أن لا يغادرَ شيئاً من هذا الجنس وإن قلَّ وحَقَّر» ظاهراً في أن المرادُ بـ«شيء» المَهْرُ؛ لأنه يُوصَفُ بالقلة والحقارة وصفاً شائعاً. وقوله: «تغليظاً وتشديداً» فيه نظرٌ؛ لأنَّ المسلمين ليس [لهم]^(٥) تَسَبُّبٌ في فرار النساءِ إلى الكفار، حتى يُغلَّظَ عليهم الحكمُ بذلك. وعدَّى «فات» بـ«إلى» لأنه ضُمِّن معنى الفرار والذَّهابِ والسَّبِقِ ونحو ذلك.

قوله: «فعاقِبْتُم» عطفٌ على «فاتكم». وقرأ العامةُ «عاقِبْتُم» وفيه وجهان، أحدهما: أنه من العقوبة. قال الزجاج^(٦): «فعاقِبْتُم: فأصَبْتُموهم في القتالِ بعقوبةٍ حتى غَنِمْتُم». والثاني: أنه من العُقبة وهي التَّوبَةُ، شبه ما حَكَمَ به على المسلمين والكافرين من أداءِ هؤلاء مهوَرٍ نساءٍ أولئك تارةً، وأولئك مهوَرٍ نساءٍ هؤلاء أخرى، بأمرٍ يتعاقبون فيه كما يتعاقبُ في

(١) الكشاف ٩٤/٤.

(٢) معاني القرآن، للفراء ١٥١/٣.

(٣) الكشاف ٩٤/٤.

(٤) الأصل «أو» والتصحيح من الكشاف.

(٥) زيادة من (ش).

(٦) معاني القرآن ١٦٠/٥.

الرُّكُوب وغيره، ومعناه: فجاءتْ عَقَبْتُكُمْ مِنْ أَدَاءِ الْمَهْرِ انتهى^(١)

وقرأ^(٢) مجاهدٌ والأعرجُ والزهرِيُّ وأبو حيوةَ وعكرمةٌ وحميدٌ بشدِّ القاف، دونَ ألفٍ، ففسَّرها الزمخشريُّ^(٣) على أصله بعَقَبَه إذا قفاه؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ من المتعاقِبِينَ يَقْفِي صاحبه وكذلك «عَقَبْتُمْ» بالتخفيف يقال: «عَقَبَهُ يَعْقُبُهُ» انتهى. قلت: والذي قرأه بالتخفيف وفتح القافِ النخعيُّ وابن وثاب والزهرى والأعرج أيضاً، وبالتخفيف وكسر القافِ مسروقٌ والزهرِيُّ والنخعيُّ أيضاً.

وقرأ مجاهد «أَعَقَبْتُمْ». قال الزمخشريُّ^(٤) معناه: «دَخَلْتُمْ فِي الْعُقْبَةِ».

وأما الزَجَّاجُ^(٥) ففسَّر القراءاتِ الباقيةَ: فكانت العُقْبَى لَكُمْ أَي: كانت الغلبةُ لَكُمْ حتى غَنِمْتُمْ. والظاهرُ أنه كما قال الزمخشريُّ من المعاقبة بمعنى المناوئة. يقال: عاقَبَ الرجلُ صاحبه في كذا أَي: جاء فِعْلٌ كلٌّ واحدٍ منهما بعَقِبِ فِعْلِ الآخِرِ ويُقال: أَعَقَبَ أيضاً، وأنشِد^(٦):

(١) اقتبس المؤلف هذا النص من الكشاف ٩٤/٤ مع أنه لم ينصَّ عليه.

(٢) انظر في قراءاتها: المحتسب ٣١٩/٢، والإتحاف ٥٣٥/٢، والبحر ٢٥٧/٨، والقرطبي ٦٩/١٨، والشواذ ١٥٥.

(٣) الكشاف ٩٤/٤.

(٤) الكشاف ٩٤/٤.

(٥) معاني القرآن ١٦٠/٥.

(٦) البيت للكُميت وهو في اللسان (عقب). وحارَدت الإبل: انقطعت ألبانها أو قَلَّتْ. والنكد: التي ماتت أولادها. والجلاد: الغلاظ الجلود القصار الشعور. وعقبة القدر: ما الترق بأسفلها.

٤٢٥٥- وحازَدَتِ التُّكْدُ الجِلَادُ ولم يُكُنْ

لِعُقْبَةِ قَدْرِ المُسْتَعِيرِينَ مُعَقَّبٌ

آ. (١٢) قوله: ﴿يُبَايِعُنكَ﴾: حالٌ. وشيئاً مصدرٌ أي: شيئاً من الإِشْرَاك. وقرأ^(١) علي والسُّلَمي والحسن «يَمْتَلِن» بالتشديد و«يَفْتَرِيَنَّهُ» صفةٌ لِبُهْتَان، أو حالٌ مِنْ فاعل «يَأْتِينَ».

آ. (١٣) وقوله: ﴿غَضِبَ اللَّهُ﴾: صفةٌ لـ «قَوْمًا» وكذلك

«قد يَسُؤا».

قوله: «من الآخرة» «مِنْ» لابتداء الغاية أي: إنهم لا يُوقنون بالآخرة البتة. و«من أصحاب القبور» فيه وجهان، أحدهما: أنها لابتداء الغاية أيضاً، كالأولى، والمعنى: أنهم لا يُوقنون ببُعْثِ الموتى البتة، فيأسهم من الآخرة كيأسهم مِنْ مَوْتَاهُمْ لاعتقادهم عَدَمَ بَعْثِهِمْ. والثاني: أنها لبيان الجنس، يعني / أن الكفار هم أصحاب القبور. والمعنى: أن هؤلاء [٨٥٢/أ] يسؤوا من الآخرة كما يس الكفار، الذين هم أصحاب القبور، مِنْ خَيْرِ الآخرة، فيكون متعلقٌ «يَسُؤا» الثاني محذوفاً. وقرأ^(٢) ابنُ أبي الزناد «الكافر» بالإفراد. والله أعلم.

[تَمَّتْ بعونه تعالى سورة الممتحنة]

(١) البحر ٨/٢٥٨.

(٢) البحر ٨/٢٥٩.

سورة الصف

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٣) قوله: ﴿كَبِيرٌ مَّقْتَاتٌ﴾: فيه أوجه، أحدها: أن يكون من باب نِعْمَ وَبِئْسَ، فيكون في «كَبِيرٌ» ضميرٌ مبهمٌ مفسَّرٌ بالنكرة بعده. «وأن تقولوا» هو المخصوصُ بالذمِّ فيجيء فيه الخلافُ المشهورُ: هل رَفَعَهُ بالابتداء، وخبرُه الجملةُ مقدّمةٌ عليه، أو خبرُه محذوفٌ، أو هو خبرٌ مبتدأ محذوفٌ، كما تقدّم تحريره. وهذه قاعدةٌ مُطَّرَدَةٌ: كلُّ فعلٍ يجوز التعجبُ منه يجوزُ أن يُنْتَى على فَعَلٍ بضم العين وَيَجْرِي مَجْرَى نِعْمَ وَبِئْسَ في جميع الأحكام. والثاني: أنه من أمثلة التعجبِ. وقد عدّه ابنُ عصفور^(١) في التعجبِ المبوبِ له في النحو فقال: «صيغة ما أفعلَه وأفعلَ به ولَفَعَل نحو: لَرَمُوَ الرجلَ». وإليه نحا الزمخشري^(٢) فقال: «هذا من أفصح كلام وأبلغه في معناه. قَصَدَ في «كَبِيرٌ» التعجبَ من غير لفظه كقوله^(٣)»:

(١) شرح الجمل له ٥٧١/١.

(٢) الكشاف ٩٧/٤.

(٣) تمامه:

وجارةُ جَسَّاسٍ أَبَانَا بنايها كُنْيَا

وهو في شواهد الكشاف ٥٦١/٤. وجساس: قاتل كليب. وأبانا: قابلنا من البواء وهو التساوي في القصاص. والناب: الناقة ومعناه: ما أعلى ناباً بواؤها كليب.

..... غَلَّتْ نَابٌ كُلَيْبٌ بَوَاؤُهَا

ثم قال: «وَأَسْنَدٌ إِلَى «أَنْ تَقُولُوا» وَنَصَبٌ «مَقْتًا» عَلَى تَفْسِيرِهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُمْ مَا لَا يَفْعَلُونَ مَقْتٌ خَالِصٌ لَا شَوْبَ فِيهِ». الثالث: أَنَّ كَبْرَ لَيْسَ لِلتَّعَجُّبِ وَلَا لِلدَّمِّ، بَلْ هُوَ مُسْنَدٌ إِلَى «أَنْ تَقُولُوا» وَ«مَقْتًا» تَمْيِيزٌ مَحْوَلٌ مِنَ الْفَاعِلِيَّةِ، وَالْأَصْلُ: كَبْرَ مَقْتٌ أَنْ يَقُولُوا أَي: مَقْتٌ قَوْلِكُمْ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مَضْمَرًا عَائِدًا عَلَى الْمَصْدَرِ الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ: «لِمَ تَقُولُونَ» أَي: كَبْرَ هُوَ أَي: الْقَوْلُ مَقْتًا، وَ«أَنْ تَقُولُوا» عَلَى هَذَا: إِذَا بَدَلٌ مِنْ ذَلِكَ الضَّمِيرِ، أَوْ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ أَي: هُوَ أَنْ تَقُولُوا: وَقَرَأَ^(١) زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ «يُقَاتِلُونَ» بِفَتْحِ التَّاءِ عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ. وَقَرِءَ «يُقَاتِلُونَ» بِالتَّشْدِيدِ.

آ. (٤) قَوْلُهُ: ﴿صَفًّا﴾: نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ أَي: صَافِينَ، أَوْ مَصْفُوفِينَ.

قَوْلُهُ: «كَأَنَّهُمْ» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا ثَانِيَةً مِنْ فَاعِلِ «يُقَاتِلُونَ»، وَأَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي «صَفًّا» فَتَكُونُ حَالًا مُتَدَاخِلَةً، قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢)، وَأَنْ يَكُونَ نَعْتًا لَصَفًّا، قَالَهُ الْحَوْفِيُّ: وَعَادَ الضَّمِيرُ عَلَى «صَفًّا» جَمْعًا لِأَنَّهُ جَمْعٌ فِي الْمَعْنَى كَقَوْلِهِ: «وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا»^(٣) وَالْمَرْصُوصُ قِيلَ: الْمُتَلَائِمُ الْأَجْزَاءِ الْمُسْتَوِيهَا. وَقِيلَ: الْمَعْقُودُ

(١) انظر في قراءتها: البحر ٢٦١/٨.

(٢) الكشف ٩٧/٤.

(٣) الآية من ٩ من الحجرات.

بالرصاص. وقيل: هو من التضام، من تراص الأسنان. وقال الراعي^(١):

٤٢٥٧- ما لقي البيض من الحرقوص

يفتح باب المغلق المرصوص

الحرقوص: دويبة تولع بالنساء الأبتكار.

آ. (٥) قوله: و ﴿قد تعلمون﴾: جملة حالية.

آ. (٦) قوله: ﴿مصدقاً﴾: حال وكذلك «مبشراً» والعامل

«رسول» لأنه بمعنى المرسل. قال الزمخشري^(٢): «فإن قلت بم انتصب مصدقاً مبشراً، أبما في الرسول من معنى الإرسال أم بإليكم؟ قلت: بمعنى الإرسال؛ لأن «إليكم» صلة للرسول، فلا يجوز أن تعمل شيئاً، لأن حروف الجر لا تعمل بأنفسها، ولكن بما فيها من معنى الفعل، فإذا وقعت صلوات لم تتضمن معنى فعل فمن أين تعمل» انتهى. يعني بقوله: «صلوات» أنها متعلقة برسول صلة له، أي: متصل معناها به، لا الصلة الصناعية. و «يأتي من بعدي» و «اسمه أحمد» جملتان في موضع جر نعتاً لرسول أو «اسمه أحمد» في موضع نصب على الحال من فاعل «يأتي» أو تكون الأولى نعتاً، والثانية حالاً. وكونهما حالين ضعيف لإتيانهما من النكرة، وإن كان سيبويه^(٣) يجوزه. و «أحمد» يحتمل النقل من الفعل المضارع، أو من أفعل التفضيل، والظاهر الثاني، وعلى كلا الوجهين فمنعه من الصرف للعلمية والوزن الغالب، إلا أنه على الأول يمتنع معرفة

(١) ليس في ديوانه. وهو في اللسان (حرقص) منسوباً لأعرابية، والبحر ٨/٢٦٠.

(٢) الكشاف ٩٩/٤.

(٣) انظر: الكتاب ١/٢٧٢، ٢٤٣،

وينصرف نكرةً، وعلى الثاني يمتنع تعريفاً وتكثيراً، لأنه تَخَلَّفَ العلمية الصفة. وإذا نُكِّرَ بعد كونه عَلَمًا جَرَى فيه خلافُ سيبويه^(١) والأخفش، وهي مسألة مشهورة بين النحاة. وأنشد حسان رضي الله عنه يمدح النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصَّرَفَهُ^(٢):

٤٢٥٨ - صَلَّى إِلَاهُ وَمَنْ يَحُفُّ بِعَرْشِهِ
وَالطَّيِّبُونَ عَلَى الْمُبَارِكِ أَحْمَدِ

«أحمد» بدل أو بيان للمبارك.

قوله: «هذا سِحْرٌ» قد تقدّم خلافُ القراء فيها في المائة^(٣).

وقال الشيخ^(٤) هنا: «وقرأ الجمهور «سِحْرٌ» وعبد الله وطلحة والأعمش وابن وثاب «ساحر»، وترك ذكر الأخوين.

آ. (٧) قوله: ﴿وَهُوَ يُدْعَى إِلَى الْإِسْلَامِ﴾: جملةٌ حاليةٌ مِنْ فاعِلٍ «افتري»، وهذه قراءةُ العامّةِ. وقرأ^(٥) طلحة «يَدْعِي» بفتح الياء والبدال مشددة مبنياً للفاعل، وفيها تأويلان، أحدهما - قاله الزمخشري^(٦) - وهو أن يكونَ يَفْتَعِلُ بمعنى يَفْعَلُ نحو: لَمَسَهُ والتَمَسَهُ. والضميران أعني «هو» والمستتر في «يَدْعِي» الله تعالى، وحيثُ تكون القراءتان / بمعنى واحدٍ، كأنه قيل: واللَّهُ يدعو إلى الإسلام. وفي [٨٥٢/ب]

(١) انظر: الكتاب ٥/٢.

(٢) ديوانه ٢٧٠، والبحر ٢٦٢/٨.

(٣) انظر: الدر المصون ٤٩٧/٤.

(٤) البحر ٢٦٢/٨.

(٥) القرطبي ٨٤/١٨، والمحاسب ٣٢١/٢، والبحر ٢٦٢/٨.

(٦) الكشف ٩٩/٤.

القراءة الأولى يكون الضميران عائدَيْن على «مَنْ». والثاني: أنه مِنْ ادَّعَى كذا دَعَوَى، ولكنه لَمَّا ضُمِّن «يَدَّعِي» معنى يَنْتَمِي وينتسبُ عُدِّي بـ «إلى» وإلَّا فهو متعدي بنفسه، وعلى هذا الوجه فالضميران لـ «مَنْ» أيضاً، كما هي في القراءة المشهورة.

وعن طلحة أيضاً «يَدَّعَى» مشدد الدال مبنياً للمفعول. وخرَّجَهَا الزمخشري^(١) على ما تقدَّم مِنْ: ادَّعاه ودَّعاه بمعنى نحو: لَمَسه والتمسه. والضميران عائدان على «مَنْ» عكس ما تقدَّم عنده في تخريج القراءة الأولى فَإِنَّ الضميرَيْن لله تعالى، كما تقدَّم تحريره.

آ. (٨) قوله: ﴿لِيُطْفِئُوا﴾: في هذه اللام أوجه، أحدها: أنها مزيدة في مفعول الإرادة. قال الزمخشري^(٢): «أصله: يُريدون أَنْ يُطْفِئُوا، كما جاء في سورة التوبة^(٣). وكأنَّ هذه اللام زِيدَتْ مع فعل الإرادة توكيداً له لِمَا فيها من معنى الإرادة في قولك: «جِئْتُ لأَكْرِمَكَ» كما زِيدَتْ اللام في «لا أبالك» تأكيداً لمعنى الإضافة في «لا أباك». وقال ابن عطية^(٤): «واللام في «لِيُطْفِئُوا» لامٌ مؤكِّدة دخلت على المفعول لأنَّ التقدير: يُريدون أَنْ يُطْفِئُوا. وأكثر ما تَلَزَمُ هذه اللامُ المفعول إذا تقدَّم. تقول: «لزيدِ ضَرَبْتُ، ولرؤيتكِ قَصَدْتُ» انتهى. وهذا ليس مذهب سيبويه وجمهور الناس^(٥). ثم قولُ أبي محمد^(٦): «وأكثرُ ما تَلَزَمُ» إلى آخره

(١) الكشاف ٩٩/٤.

(٢) الكشاف ٩٩/٤.

(٣) الآية ٣٢.

(٤) المحرر ٥٠٧/١٥.

(٥) انظر: الإنصاف ٥٧٥، والدر المصون ٦٦٠/٣.

(٦) أي ابن عطية.

ليس بظاهرٍ لأنه لا قولَ بلزومِها البتة، بل هي جائزة الزيادة، وليس الأكثرُ أيضاً زيادتها جوازاً، بل الأكثرُ عدتها.

الثاني: أنها لامُ العلة والمفعولُ محذوفٌ أي: يُريدون إبطالَ القرآنِ أو دَفَعَ الإسلامَ أو هلاكَ الرسولِ عليه السلام لِيطْفئوا.

الثالث: أنها بمعنى «أن» الناصبة، وأنها ناصبةٌ للفعل بنفسها. قال الفراء^(١): «العربُ تجعلُ لامَ كي في موضع «أن» في أرادَ وأمر» وإليه ذهب الكسائيُّ أيضاً. وقد تقدّم لك نحوٌ من هذا في قوله: «يُريدُ اللهُ لِيبيّنَ لكم» في سورة النساء^(٢).

قوله: «مُنَّمٌ نُورَه» قرأ^(٣) الأخوان وحفص وابن كثير بإضافة «مُنَّمٌ» لـ «نورَه» والباقون بتثوينه ونصبِ «نورَه» فالإضافةُ تخفيفٌ، والتثوينُ هو الأصلُ. والشيخُ ينانُغ في كونه الأصلَ وقد تقدّم. وقوله: «واللهُ مَنَّمٌ» جملةٌ حاليةٌ من فاعلٍ «يُريدون» أو «يطفئوا» وقوله: «ولو كره» حالٌ من هذه الحالِ فهما متداخِلان. وجوابُ «لو» محذوفٌ أي: أتمّه وأظهره، وكذلك «ولو كره المُشركون».

آ. (١٠) قوله: ﴿تُنَجِّكُمْ﴾: الجملةُ صفةٌ لـ «تجارة». وقرأ^(٤) ابن عامر «تُنَجِّكُمْ» بالتشديد. والباقون بالتخفيف. من أنجى، وهما بمعنى واحد؛ لأن التضعيفَ والهمزة مُعدّيان.

(١) معاني القرآن له ١/٢٦١.

(٢) الآية ٢٦.

(٣) السبعة ٦٣٥، والحجة ٧٠٧، والبحر ٢٦٣/٨، والتيسير ٢١٠، والنشر ٣٨٧/٢، والقرطبي ٨٥/١٨.

(٤) السبعة ٦٣٥، والحجة ٧٠٨، والبحر ٢٦٣/٨، والتيسير ٢١٠، والنشر ٢٥٩/٢، والقرطبي ٨٧/١٨.

آ. (١١) قوله: ﴿تُؤْمِنُونَ﴾: لا محلّ له لأنه تفسير لتجارة. ويجوز أن يكون محلّها الرفع خبراً لمبتدأ مضمّر أي: تلك التجارة تُؤْمِنُونَ، والخبرُ نفسُ المبتدأ فلا حاجة إلى رابط، وأن تكون منصوبة المحلّ بإضمارِ فعلٍ أي: أعني تُؤْمِنُونَ. وجاز ذلك على تقديرِ «أن» وفيه تَعَسُّفٌ. والعامّةُ على «تُؤْمِنُونَ» خبراً لفظاً ثابتَ النون. وعبد الله^(١) «آمنوا» و«جاهدوا» أمرين. وزيد بن علي «تؤمنوا» و«تجاهدوا» بحذف نونِ الرفع. فأما قراءةُ العامّةِ فالخبرُ بمعنى الأمرِ يَدُلُّ عليه القراءتان الشاذتان؛ فإن قراءةَ زيد بن علي على حذفِ لامِ الأمرِ أي: لتؤمنوا ولتجاهدوا كقوله^(٢):

٤٢٥٩ - محمدٌ تقدِ نفسَكَ كلِّ نفسٍ

وقوله: «قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا»^(٣) في وجهٍ أي: لتقدِّ، وليقيموا، ولذلك جُزِمَ الفعلُ في جوابه في قوله: «يَغْفِرْ» وكذلك قولهم^(٤): «اتقى اللهَ امرؤُ فَعَلَ خيراً يُثَبُّ عليه» تقديرُه: ليتقِ اللهَ. وقال الأخفش^(٥): «إنَّ «تؤمنون» عطفٌ بيان لتجارة» وهذا لا يُتَخَيَّلُ إلَّا بتأويل أن يكون الأصلُ: أن تؤمنوا فلَمَّا حَذَفَ «أن» ارتفع الفعلُ كقوله^(٦):

(١) انظر في قراءتها: القرطبي ٨٧/١٨، والبحر ٢٦٣/٨، والشواذ ١٥٦.

(٢) تقدم برقم ٢٢٨٩.

(٣) الآية ٣١ من إبراهيم.

(٤) انظر: الكتاب ٤٥٢/١.

(٥) لم يرد هذا الإعراب في كتابه معاني القرآن.

(٦) تقدم برقم ٥٢١.

٤٢٦٠- ألا أيُّ هذا الزَّاجِرِي أَحْضَرُ الوَعَى

الأصل: أن أَحْضَرَ. وكأنه قيل: هل أدلُّكم على تجارة مُنْجِيَةٍ:
إيمانٍ وجهاد. وهو معنى حسنٌ لولا ما فيه من التأويل. وعلى هذا
فيجوزُ أن يكونَ بدلاً من تجارة. وقال الفراء^(١): «هو مجزومٌ على جوابِ
الاستفهام وهو قوله: «هل أدلُّكم» واختلف الناسُ في تصحيح هذا
القول: فبعضُهم / غلَّطه. قال الزجاج^(٢): «ليسوا إذا دلَّهم على ما ينفعهم
يَغْفِرُ لهم، إنما يغفر لهم إذا آمنوا وجاهدوا»^(٣) يعني أنه ليس مرتباً على
مجرد الاستفهام ولا على مجرد الدلالة. وقال المهدوي: «إنما يَصِحُّ
حَمَلًا على المعنى: وهو أن يكونَ «يؤمنون» ويُجاهدون عطفَ بيانٍ على
قوله: «هل أدلُّكم» كأنَّ التجارة لم يُدرَ ما هي؟ فبيَّنتُ بالإيمان والجهاد،
فهي هما في المعنى فكأنه قيل: هل تُؤمنون وتجاهدون؟ قال: فإن
لم تقدِّر هذا التقدير لم يَصِحَّ؛ لأنه يصيرُ: إن دُلِّتُمْ يَغْفِرُ لكم والغفرانُ
إنما يجبُ بالقبول والإيمان لا بالدلالة. وقال الزمخشري قريباً^(٤) منه
أيضاً. وقال أيضاً: «إنَّ «تؤمنون» استئنافٌ، كأنهم قالوا: كيف نعملُ؟
فقال: تؤمنون». وقال ابن عطية^(٥): «تؤمنون فعلٌ مرفوعٌ، تقديره: ذلك

[١/٨٥٣]

(١) لم يذكر مسألة الجزم في معاني القرآن (٣/١٥٤) وإنما أجاز تقدير «أن»
وطرحها: «تقول للرجل: هل لك في خير تقوم بنا إلى المسجد فنصلي وإن
قلت: «أن تقوم إلى المسجد» كان صواباً».

(٢) معاني القرآن له ١٦٦/٥.

(٣) قال: «إنما هو جواب «تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون يغفر لكم».

(٤) الكشاف ٩٩/٤ - ١٠٠.

(٥) المحرر ٥٠٩/١٥.

أنه تُؤمنون»، فجعله خبراً لـ «أن»، وهي وما في حيزها خبرٌ لمبتدأ محذوف. وهذا محمولٌ على تفسيرِ المعنى لا تفسيرِ الإعراب، فإنه لا حاجةٌ إليه.

أ. (١٢) قوله: ﴿يَغْفِرُ﴾: فيه أوجه، أحدها: أنه مجزومٌ على جوابِ الخبرِ بمعنى الأمر، كما تقدّم تقريره. والثاني: أنه مجزومٌ على جوابِ الاستفهام، كما قاله الفراء، وتقدّم تأويله. الثالث: أنه مجزومٌ بشرطٍ مقدّرٍ أي: إن تُؤمنوا يَغْفِرُ لكم.

آ. (١٣) قوله: ﴿وَأُخْرَى﴾: فيها خمسةٌ أوجه، أحدها: أنها في موضع رفع على الابتداء، وخبرها مقدّرٌ أي: ولكم أو ثمّ، أو عنده خَصْلَةٌ أُخْرَى، أو مَثُوبَةٌ أُخْرَى. و«تُحِبُّونها» نعتٌ لها. الثاني: أن الخبرَ جملةٌ حُذِفَ مبتدؤها تقديره: هي نصرٌ، والجملةُ خبرٌ «أُخْرَى»، قاله أبو البقاء^(١)، وفيه بُعدٌ كثيرٌ؛ لأنه تقديرٌ لا حاجةٌ إليه. والثالث: أنها منصوبةٌ بفعلٍ محذوفٍ للدلالةِ عليه بالسّياق، أي: وَيُعْطِكُمْ، أو يَمْنَحُكُمْ مَثُوبَةً أُخْرَى. و«تُحِبُّونها» نعتٌ لها أيضاً.

والرابع: أنها منصوبةٌ بفعلٍ مضميرٍ يُفسّره «تُحِبُّونها» فيكونُ من الاشتغال، وحيثُ لا يكونُ «تُحِبُّونها» نعتاً؛ لأنه مفسّرٌ للعاملِ قبله. الخامس: أنها مجرورةٌ عطفاً على «تجارة». وضَعَفَ هذا: بأنها ليستِ ممّا دَلَّ عليه، إنما هي ثوابٌ مِنْ عندِ الله. وهذا الوجهُ منقولٌ عن الأَخْفَشِ^(٢).

(١) الإملاء ٢/٢٦١.

(٢) معاني القرآن ٤٩٩ وعبارته «يقول: وتجارة أُخرى» وضبطت في المطبوعة بالضم ولعله سهو.

قوله: «نَصَرَ مِنَ اللَّهِ» خبرٌ مبتدأ مضمِرٌ أي: «تلك النعمةُ - أو الخَلَّةُ الأخرى - نَصَرَ». و«من الله» نعتٌ له، أو متعلِّقٌ به، أي: ابتداءه منه. ورفَعُ «نَصَرَ وَفَتَحَ» قراءةُ العامَّةِ، ونَصَبَ^(١) ابنُ أبي عبلَةَ الثلاثة. وفيه أوجهٌ، ذكرها الزمخشري^(٢)، أحدها: أنها منصوبةٌ على الاختصاص. الثاني: أن يتصبنَ على المصدريةِ أي: يُنصرون نَصْرًا، ويُفتح لهم فتحاً قريباً. الثالث: أن يتصبنَ على البدلِ مِنْ «أخرى» و«أخرى» منصوبٌ بمقدَّرٍ كما تقدَّم أي: يَغْفِرُ لكم، ويُدخِلُكم جناتٍ، ويؤتِكُم أُخرى، ثم أبدل منها «نَصْرًا وَفَتَحًا قريباً».

آ. (١٤) قوله: ﴿أَنْصَارَ اللَّهِ﴾: قرأ^(٣) نافع وابن كثير وأبو عمرو «أنصاراً» منوناً، «الله» جاراً ومجروراً. والباقون «أنصار» غير منونٍ بل مضافاً للجلالة الكريمة، والرسمُ يحتمل القراءتين معاً. واللامُ يُحتمل أن تكونَ مزيدةً في المفعولِ للتقوية لكونِ العاملِ فَرَعاً، إذ الأصلُ: أنصاراً اللهُ، وأن تكونَ غيرَ مزيدةٍ، ويكونَ الجارُ والمجرورُ نعتاً لـ «أنصاراً» والأوَّلُ أظهرُ. وأمَّا قراءةُ الإضافةِ ففرعُ الأصلِ المذكور. ويؤيِّدُ قراءةَ الإضافةِ الإجماعُ عليها في قوله: «نحن أنصارُ اللهِ»^(٤). ولم يَتصوَّرْ جَرِيانُ الخلافِ هنا لأنه مرسومٌ بالألفِ.

قوله: «كما قال عيسى» فيه أوجهٌ، أحدها: أن الكافَ في موضع

(١) البحر ٢٦٤/٨.

(٢) الكشف ١٠١/٤.

(٣) السبعة ٦٣٥، والنشر ٣٨٧/٢، والقرطبي ٨٩/١٨، والحجة ٧٠٨،

والتيسير ٢١٠، والبحر ٢٦٤/٨.

(٤) الآية ١٤ من الصف.

نصبٍ على إضمارِ القولِ أي: قُلْنَا لَهُمْ ذَلِكَ، كما قال عيسى. الثاني: أنها نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ تقديرُهُ: كونوا كَوْنًا، قاله مكِّي^(١) وفيه نظرٌ؛ إذ لا يُؤمَرُونَ^(٢) بأن يكونوا كَوْنًا. الثالث: أنه كلامٌ محمولٌ على معناه دون لفظه، وإليه نحا الزمخشريُّ، فإنه قال^(٣): «فإن قلت ما وجهُ صحته التشبيه، وظاهره تشبيهُ كونهم أنصاراً بقولِ عيسى صلوات الله عليه مَنْ أنصاري؟ قلت: التشبيهُ محمولٌ على المعنى، وعليه يَصِحُّ، والمراد: كونوا أنصارَ الله كما كان الحواريُّون / أنصارَ عيسى، حين قال لهم: «مَنْ [٨٥٣/ب] أنصاري إلى الله».

وتقدّم في آل عمران^(٤) تَعَدِّي «أنصاري» بـ «إلى»، واختلافُ الناس في ذلك. وقال الزمخشري^(٥) هنا: «فإن قلت: ما معنى قوله: «مَنْ أنصاري إلى الله؟ قلت: يجبُ أن يكونَ معناه مطابقاً لجوابِ الحواريين: نحن أنصارُ الله. والذي يطابقُه أن يكونَ المعنى: مَنْ جُنْدِيٍّ متوجّهاً إلى نصرته الله؟ وإضافةُ «أنصاري» خلافُ إضافةِ «أنصار الله»؛ فإنَّ معنى «نحن أنصارُ الله»: نحن الذين يَنْصُرُونَ الله، ومعنى «مَنْ أنصاري»: مَنْ الأنصارُ الذين يختصُّونَ بي، ويكونونَ معي في نُصْرَةِ اللَّهِ. ولا يَصِحُّ أن يكونَ معناه مَنْ يَنْصُرُنِي مع الله؛ لأنه لا يطابقُ الجواب. والدليل عليه قراءةُ مَنْ قرأ «أنصارَ الله» انتهى. قلت: يعني أن بعضهم يدَّعي أن «إلى» بمعنى

(١) لم يرد في إعراب المشكل.

(٢) الأصل: «لا يؤمروا» ولعله سهو.

(٣) الكشاف ١٠١/٤.

(٤) انظر: الدر المصون ٢٠٧/٣.

(٥) الكشاف ١٠١/٤.

- الصف -

مع^(١) أي: مَنْ أنصاري مع الله؟ وقوله: «قراءةٌ مَنْ قرأ أنصارَ الله» أي: لو كانت بمعنى «مع» لَمَا صَحَّ سُقُوطُهَا فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ. وَهَذَا غَيْرُ لَازِمٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ قِرَاءَةٍ لَهَا مَعْنَى يَخُصُّهَا، إِلَّا أَنْ الْأَوَّلَى تَوَافَقُ الْقِرَاءَتَيْنِ.

قوله: «فَأَيُّدُنَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَى عَدُوِّهِمْ» مِنْ إِيقَاعِ الظَّاهِرِ مَوْجِعِ الْمَضْمَرِ فِيهِمَا، تَبْيِيحاً عَلَى عِدَاوَةِ الْكَافِرِ لِلْمُؤْمِنِ؛ إِذَا الْأَصْلُ: فَأَيُّدُنَاهُمْ عَلَيْهِمْ، أَي: أَيُّدُنَا الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ.

[نَمَّتْ بَعُونَهُ تَعَالَى سُورَةُ الصَّف]

(١) نسب صاحب المغني ١٠٤ هذا القول إلى الكوفيين وجماعة من البصريين.

سورة الجمعة

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿الْمَلِكِ﴾: هذه قراءة العامة أعني جرَّ «الملك» وما بعده نعتاً له والبدلُ ضعيفٌ لاشتقاقها. وقرأ^(١) أبو وائل ومسلمة ابن محارب ورؤيةً بالرفع على إضمار مبتدأ مُفْتَضِلٍ للمدح. قال الزمخشري^(٢): «ولو قرئ بالنصب على قولهم «الحمدُ اللهُ أهلُ الحمد» لكان وجهاً». وقرأ^(٣) زيد بن علي «القُدُّوس» بفتح القاف. وتقدّم الكلامُ عليه^(٤) وعلى الأُمِّيِّ والأُمِّيِّين^(٥) جَمَعَهُ. و«يَتْلُو» وما بعده صفاتٌ لرسول.

آ. (٣) قوله: ﴿وآخِرِينَ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه مجرورٌ عطفاً على الأُمِّيِّينَ، أي: وَبَعَثَ فِي آخِرِينَ مِنَ الأُمِّيِّينَ. و«لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ» صفةٌ لـ «آخِرِينَ» قبل^(٦). والثاني: أنه منصوبٌ عطفاً على الضمير المنصوبِ في «يُعَلِّمُهُمْ»، أي: وَيُعَلِّمُ آخِرِينَ لِمَ يَلْحَقُوا بِهِمْ وَسَيَلْحَقُونَ، وَكُلُّ مَنْ يَعْلَمُ شَرِيعَةَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى آخِرِ

(١) البحر ٢٦٦/٨، والشواذ ١٥٦، والقرطبي ٩١/١٨.

(٢) الكشاف ١٠٢/٤.

(٣) البحر ٢٦٦/٨.

(٤) انظر إعرابه للآية ٢٣ من الحشر.

(٥) انظر: الدر المصون ١/٤٤٥.

(٦) لعله يعني قبل الجار والمجرور «منهم».

الزمان فرسولاً لله صلى الله عليه وسلم معلّمه بالقوة؛ لأنه أصل ذلك
الخير العظيم والفضل الجسيم.

آ. (٥) قوله: ﴿حَمَلُوا التَّوْرَةَ﴾: هذه قراءة العامّة. وقرأ^(١)
زيد بن علي ويحيى بن يعمر «حَمَلُوا» مخففاً مبنياً للفاعل.

قوله «كَمَثَلِ الْحِمَارِ» هذه قراءة العامّة. وقرأ عبد الله^(٢) «حِمَارِ»
منكراً. وهو في قوة قراءة الباقيين؛ لأنّ المراد بالحمار الجنس. ولهذا
وُصِفَ بالجملة بعده كما سيأتي. وقرأ^(٣) المأمون ابن هارون الرشيد
«يُحَمَلُ» مشدداً مبنياً للمفعول. والجملة من «يُحَمَلُ» أو «يُحَمَلُ» فيها
وجهان، أحدهما: — وهو المشهور — أنّها في موضع الحال من «الحمار»
والثاني: أنّها في موضع الصفة للحمار لجريانه مجرى النكرة؛ إذ المراد
به الجنس. قال الزمخشري^(٤): «أو الجرّ على الوصف؛ لأنّ الحمَارَ
كاللثيم في قوله^(٥)»:

٤٢٦١ — وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّثِيمِ يَسْتَبِي

وقد تقدّم تحريراً هذا، وأنّ منه عند بعضهم «وآيةٌ لهم الليلُ
نَسَلَخُ»^(٦) وأنّ «نَسَلَخُ» نعتٌ لـ الليل. والجمهور يجعلونه حالاً للتعريف

(١) البحر ٢٦٦/٨.

(٢) البحر ٢٦٦/٨، والشواذ ١٥٦.

(٣) البحر ٢٦٦/٨، المحرر ٩/١٦. والمأمون هو الخليفة عبد الله بن هارون
الرشيد، عالمٌ فصيح، توفي سنة ٢١٨. انظر: سير الأعلام ١٠/٢٧٢.

(٤) الكشف ١٠٣/٤.

(٥) تقدم برقم ٦٩٧.

(٦) الآية ٣٧ من يس. وانظر: الدر المصون ٢/٢٦٨.

اللفظي. وأمّا على قراءة عبد الله^(١) فالجملة وصف فقط، ولا يمتنع أن تكون حالاً عند سيبويه^(٢).

والأسفار: جمع سفرٍ، وهو الكتابُ المجتمعُ الأوراقِ.

قوله «بئسَ مثلُ القومِ» فيه أوجهٌ، أحدها: — وهو الظاهرُ المشهور — أن «مثلُ القومِ» فاعلُ «بئسَ». والمخصوصُ بالذمِّ الموصولُ بعده فيشكّلُ؛ لأنه / لا بُدَّ من تصادُقِ فاعلِ نِعَمٍ وبئسَ والمخصوصِ، [٨٥٤/أ] وهنا المثلُ ليس القومِ^(٣) المكذّبين. والجواب: أنّه على حذفِ مضافٍ، أي: بئسَ مثلُ القومِ مثلُ الذين كذّبوا. الثاني: أن «الذين» صفةٌ للقومِ فيكونُ مجرورَ المحلِّ، والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ لفهْم المعنى تقديره: بئسَ مثلُ القومِ المكذّبين مثلُ هؤلاء، وهو قريبٌ من الأولِ. الثالث: أن الفاعلَ محذوفٌ، وأنّ مثلُ القومِ هو المخصوصُ بالذمِّ، تقديره: بئسَ المثلُ مثلُ القومِ، ويكونُ الموصولُ نعتاً للقومِ أيضاً، وإليه ينحو كلامُ ابنِ عطية، فإنه قال^(٤): «والتقديرُ: بئسَ المثلُ مثلُ القومِ. وهذا فاسدٌ؛ لأنّه لا يُحذفُ الفاعلُ عند البصريين، إلّا في مواضع ثلاثة^(٥)، ليس هذا منها، اللهم إلّا أن يقولَ بقولِ الكوفيين. الرابع: أن يكونَ التمييزُ محذوفاً، والفاعلُ المُفسَّرُ به مستترٌ تقديره: بئسَ مثلاً مثلُ القومِ، وإليه ينحو كلامُ الزمخشري^(٦) فإنه قال: «بئسَ مثلاً مثلُ القومِ» فيكونُ الفاعلُ

(١) «حمار».

(٢) لأن سيبويه يجيز الحال من النكرة. انظر: الكتاب ١/٢٤٣، ٢٧٢.

(٣) الأصل «القوم الذين» بإقحام «الذين».

(٤) لم يرد نص ابن عطية هذا في مطبوعة «المحرر».

(٥) انظر: الارتشاف ٢/١٨٢.

(٦) الكشاف ٤/١٠٣.

مستتراً، مُفسَّرٌ بـ «مَثَلًا» و «مَثَلُ الْقَوْمِ» هو المخصوصُ بالذمِّ والموصولُ صفةٌ له، وحُذِفَ التَّمييزُ، وهذا لا يُجيزُه سبويه وأصحابُه البتَّة، نَصُّوا على امتناعِ حَذْفِ التَّمييزِ^(١)، وكيف يُحذفُ وهو مُبَيَّنٌّ؟

آ. (٦) قوله: ﴿أَنْتُمْ أَوْلِيَاءُ﴾: ساءَ مَسَدُ المَفْعُولَيْنِ، أو المَفْعُولِ، على الخِلافِ^(٢). و«الله» متعلِّقٌ بـ «أَوْلِيَاءَ» أو بمحذوفٍ نعتاً لـ «أَوْلِيَاءَ» و«مِنْ دُونِ النَّاسِ» كذلك.

وقوله «فَتَمَمُّوا المَوْتَ» جوابُ الشرطِ. والعامةُ بضمِّ الواوِ، وهو الأصلُ في واو الضميرِ. وابن السَّمِيعِ^(٣) وابن يعمرِ وابن أبي إسحاق بكسرهما، وهو أصلُ التقاء الساكنين. وابن السَّمِيعِ أيضاً بفتحها، وهذا طَلَبٌ للتخفيفِ، وتقدَّم نحوُه في قوله «اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ»^(٤) وحكى الكسائيُّ إبدالَ الواوِ همزةً.

آ. (٧) قوله: ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ﴾: وقال في البقرة^(٥) «ولن يتمنَّوه» قال الزمخشري^(٦): «لا فرقَ بين «لا» و«لن» في أنَّ كَلَّ واحدٍ منهما نفياً للمستقبلِ، إلَّا أنَّ في «لن» تأكيداً وتشديداً ليس في «لا»، فأتى مرةً بلفظ التأكيدِ «ولن يتمنَّوه»، ومرةً بغير لفظه «ولا يتمنَّونه». قال

(١) قال في الارتشاف ٢/٢٨٦: «ويجوز حذف التمييز إذا قصد إبقاء الإبهام أو كان في الكلام ما يدل عليه».

(٢) انظر الدر ١/٢٢٨.

(٣) انظر في قراءته: الشواذ ١٥٦، والبحر ٨/٢٦٧، والإتحاف ٢/٥٣٨.

(٤) الآية ١٦ من البقرة وانظر: الدر المصون ١/١٥١.

(٥) الآية ٩٥.

(٦) الكشاف ٤/١٠٣.

الشيخ^(١): «وهذا رجوعٌ منه عن مذهبه: وهو أن «لن» تقتضي النفي على التأييد إلى مذهب الجماعة وهو أنها لا تقتضيه» قلت: وليس فيه رجوعٌ، غاية ما فيه أنه سكت عنه، وتشريكه بين «لا» و«لن» في نفي المستقبل لا ينفى اختصاص «لن» بمعنى آخر. وقد تقدّم الكلام على هذا بأشبع منه هنا في البقرة^(٢).

أ. (٨) قوله: ﴿فإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾: في الفاء وجهان أحدهما: أنها داخلة لما تَضَمَّنَه الاسمُ مِنْ معنى الشرط، وحُكْمُ الموصوفِ بالموصولِ حكمُ الموصولِ في ذلك. والثاني: أنها مزيدةٌ مَحْضَةٌ لا للتضمين المذكور. وأفسد هؤلاء القول الأول بوجهين^(٣)، أحدهما أن ذلك إنما يجوز إذا كان المبتدأ أو اسمُ «إنَّ» موصولاً، واسمُ «إنَّ» هنا ليس بموصولٍ، بل موصوفٌ^(٤) بالموصول. والثاني: أن الفرارَ مِنَ الموتِ لا يُنجي منه، فلم يُشبه الشرطَ، يعنى أنه متحققٌ فلم يُشبه الشرطَ الذي هو مِنْ شأنه الاحتمالُ.

وأجيب عن الأول: بأن الموصوفَ مع صفته كالشيء الواحد، ولأن «الذي» لا يكون إلا صفةً. فإذا لم يُذكر الموصوفُ دخلتِ الفاءُ، والموصوفُ مرادٌ، فكذا ذلك إذا صرَّح بها. وعن الثاني: بأن خلقاً كثيراً يظنون أن الفرارَ مِنْ أسبابِ الموتِ يُنجيهم إلى وقتٍ آخر. وجوزَ مكِّي^(٥)

(١) البحر ٢٦٧/٨.

(٢) انظر: الدر ٩/٢.

(٣) انظر: الإملاء ٢/٢٦١.

(٤) الأصل: «موصوفاً».

(٥) إعراب المشكل ٣٧٧/٢.

أَنْ يَكُونَ الْخَبِرُ قَوْلَهُ «الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ»، وَتَكُونُ الْفَاءُ جَوَابَ الْجُمْلَةِ. قَالَ: «كَمَا تَقُولُ: زَيْدٌ مَنْطَلِقٌ فَقُمِّ إِلَيْهِ» وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا تَرْتَبَ بَيْنَ قَوْلِهِ: «إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ» وَبَيْنَ قَوْلِهِ: «فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ» فَلَيْسَ نَظِيرًا لِمَا مَثَّلَهُ.

وَقَرَأَ^(١) زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ «إِنَّهُ» دُونَ فَاءٍ وَفِيهَا أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مُسْتَأْنَفٌ، وَحَيْثُ يُدْرِكُ الْخَبِرُ نَفْسَ الْمَوْصُولِ كَأَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ الْمَوْتَ هُوَ الشَّيْءُ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ، قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢). الثَّانِي: أَنَّ الْخَبَرَ الْجُمْلَةُ: «إِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ». وَحَيْثُ يُدْرِكُ الْمَوْصُولُ نَعْتًا لِلْمَوْتِ. الثَّلَاثُ: أَنَّ يَكُونُ «إِنَّهُ» تَأْكِيدًا^(٣)؛ لِأَنَّ الْمَوْتَ لَمَّا طَالَ الْكَلَامُ أَكَّدَ الْحَرْفُ تَوْكِيدًا لَفْظِيًّا، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُ لَا يُؤَكَّدُ كَذَلِكَ إِلَّا بِإِعَادَةِ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ. أَوْ بِإِعَادَةِ ضَمِيرِهِ، فَأَكَّدَ بِإِعَادَةِ ضَمِيرِ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ «إِنَّ» وَحَيْثُ يَكُونُ الْمَوْصُولُ نَعْتًا لِلْمَوْتِ، وَ«مُلَاقِيكُمْ» خَبْرُهُ كَأَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ الْمَوْتَ إِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ.

آ. (٩) قَوْلُهُ: ﴿مَنْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ﴾: «مَنْ» هَذِهِ بَيَانٌ لـ «إِذَا» وَتَفْسِيرٌ لَهَا قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤). وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٥): «إِنَّهَا بِمَعْنَى «فِي»، أَي: فِي يَوْمٍ. وَقَرَأَ الْعَامَّةُ «الْجُمُعَةَ» بِضَمَّتَيْنِ. وَقَرَأَ^(٦) ابْنُ الزُّبَيْرِ وَزَيْدُ ابْنِ عَلِيٍّ وَأَبُو حَيَوَةَ وَأَبُو عَمْرٍو فِي رِوَايَةٍ بِسُكُونِ الْمِيمِ. فَقِيلَ: هِيَ لُغَةٌ فِي الْأُولَى وَشُكِّنَتْ تَخْفِيفًا، وَهِيَ لُغَةٌ تَمِيمٌ. وَقِيلَ: / هُوَ مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٢٦٧/٨، معاني القرآن للفراء ١٥٦/٣.

(٢) الكشاف ١٠٤/٤.

(٣) الأصل: «تأكيد».

(٤) الكشاف ١٠٤/٤.

(٥) الإملاء ٢٦٢/٢.

(٦) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٥٣٨/٢، والقرطبي ٩٧/١٨، والبحر ٢٦٧/٨.

الاجتماع. وقيل: لَمَّا كان بمعنى الفعل صار كرجل هُزَأَ، أي: يُهْزَأُ^(١) به، فلمَّا كان في الجمعة معنى التجمُّع أُسْكِنَ؛ لأنه مفعولٌ به في المعنى، أو يُشَبَّهه فصارَ كهُزَأَ الذي يُهْزَأُ به. قاله مكِّي^(٢)، وكذا قال أبو البقاء^(٣): «هو بمعنى المُجْتَمَع فيه مثل: رجل ضُحِكَة، أي: يُضْحِك منه» وقال مكِّي^(٤): «يجوزُ إسكان الميم استخفافاً. وقيل: هي لغة». قلت: قد تقدَّم أنها قراءةٌ، وأنها لغةٌ تميم. وقال الشيخ^(٥): «ولغةٌ بفتحها لم يُقرأ بها» قلت: قد نقلها قراءة أبو البقاء^(٦) فقال: «ويقرأ بفتح الميم بمعنى الفاعِل، أي: يومَ المكان الجامع. مثل: رجلٌ ضُحِكَة، أي: كثيرُ الضَّحِك» وقال مكِّي قريباً منه، فإنه قال^(٧): «وفيه لغةٌ ثالثةٌ بفتح الميم على نسبة الفعل إليها، كأنها تَجْمَع الناسَ كما يُقال: رجلٌ لُحْنَة، إذا كان يُلْحِن الناسَ، وقراءةٌ، إذا كان يُقْرِئُ الناسَ»، ونقلها قراءةً أيضاً الزمخشري^(٨)، إلا أنه جعلَ الجُمُعَة بالسكون هو الأصل، وبالمضموم مخففاً منه فقال: «يومَ الجُمُعَة: يوم الفوجِ المجموعِ كقولهم: ضُحِكَة للمضحوك منه. ويومُ الجُمُعَة بفتح الميم: يومُ الوقتِ الجامعِ كقولهم: ضُحِكَة ولُعبَة، ويومُ الجُمُعَة تثقيلاً للجُمُعَة كما قيل: عُسرةٌ في عُسرة

(١) قوله يهزأ غير واضح في الأصل.

(٢) إعراب المشكل ٣٧٨/٢.

(٣) الإملاء ٢٦٢/٢.

(٤) إعراب المشكل ٣٧٨/٢.

(٥) البحر ٢٦٧/٨.

(٦) الإملاء ٢٦٢/٢.

(٧) إعراب المشكل ٣٧٨/٢.

(٨) الكشاف ١٠٤/٤.

وَقَرِيءٌ بِهِنَ جَمِيعًا» وَتَقْدِيرُهُ: يَوْمَ الْوَقْتِ الْجَامِعِ أَحْسَنُ مِنْ تَقْدِيرِ أَبِي الْبَقَاءِ: يَوْمَ الْمَكَانِ الْجَامِعِ؛ لِأَنَّ نِسْبَةَ الْجَمْعِ إِلَى الظَّرْفَيْنِ مَجَازٌ فَالْأَوْلَىٰ بِإِبْقَاؤِهِ زَمَانًا عَلَىٰ حَالِهِ.

آ. (١١) قَوْلُهُ: ﴿انْفَضُّوا إِلَيْهَا﴾: أَعَادَ الضَّمِيرَ عَلَى التَّجَارَةِ دُونَ اللَّهِو؛ لِأَنَّهَا الْأَهْمُ فِي السَّبَبِ. قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ^(١): «وَقَالَ: إِلَيْهَا وَلَمْ يَقُلْ: إِلَيْهِمَا تَهْتُمًّا بِالْأَهْمِ، إِذْ كَانَتْ هِيَ سَبَبَ اللَّهِو وَلَمْ يَكُنِ اللَّهُو سَبَبًا. وَتَأَمَّلْ أَنْ قُدِّمَتْ التَّجَارَةُ عَلَى اللَّهِو فِي الرَّوْيَةِ؛ لِأَنَّهَا أَهْمٌ وَأُخِّرَتْ مَعَ التَّفْضِيلِ^(٢)، لِتَقَعِ النَّفْسُ أَوْلَىٰ عَلَى الْأَبْيَنِ» انْتَهَى. وَفِي قَوْلِهِ «لَمْ يَقُلْ إِلَيْهِمَا» ثُمَّ أَجَابَ بِمَا ذَكَرَ نَظَرَ لَا يَخْفَى؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ بـ «أَوْ» لَا يَثْبُتُ مَعَهُ الضَّمِيرُ وَلَا الْخَبْرُ وَلَا الْحَالُ وَلَا الْوَصْفُ؛ لِأَنَّهَا لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ، وَلِذَلِكَ تَأَوَّلَ النَّاسُ «إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا^(٣)» كَمَا قَدَّمْتُهُ فِي مَوْضِعِهِ، وَإِنَّمَا الْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّهُ وَحَدَّ الضَّمِيرَ لِأَنَّ الْعَطْفَ بـ «أَوْ» وَإِنَّمَا جِيءَ بِضَمِيرِ التَّجَارَةِ دُونَ ضَمِيرِ اللَّهِو وَإِنْ كَانَ جَائِزًا لِمَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ مِنَ الْجَوَابِ، وَهُوَ الْإِهْتِمَامُ كَمَا قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ. وَقَدْ قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤) قَرِيبًا مِمَّا قَالَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ فَإِنَّهُ قَالَ: «كَيْفَ قَالَ: إِلَيْهَا، وَقَدْ ذَكَرَ شَيْئَيْنِ؟ قُلْتُ: تَقْدِيرُهُ: إِذَا رَأَوُا تِجَارَةً انْفَضُّوا إِلَيْهَا أَوْ لَهَا انْفَضُّوا إِلَيْهِ، فَحَذَفَ أَحَدَهُمَا لِدَلَالَةِ الْمَذْكُورِ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ قِرَاءَةٌ مِنْ قَرَأَ «انْفَضُّوا إِلَيْهِ» انْتَهَى. فَقَوْلُهُ: قُلْتُ تَقْدِيرُهُ إِلَى آخِرِهِ، يُشْعِرُ بِأَنَّهُ كَانَ حَقُّ الْكَلَامِ أَنْ

(١) المحرر ١٤/١٦.

(٢) فقال: «خيرٌ من اللّهُ ومن التجارة».

(٣) الآية ١٣٥ من النساء. وانظر: الدر المصون ٤/١١٥.

(٤) الكشاف ٤/١٠٦.

— الجمعة —

يُنْتَى الضمير، ولكنه حُذِف. وفيه ما قَدَّمْتُهُ لك: مِنْ أَنَّ المانعَ مِنْ ذلك أمرٌ صناعيٌّ وهو العطفُ بـ «أو».

وقرأ^(١) ابن أبي عبلة «إليه» أعاد الضميرَ إلى اللهو وقد نصَّ على جوازِ ذلك الأَخفش^(٢) سَماعاً من العرب نحو: «إذا جاءك زيد أو هند فأكرمها» وإن شئتَ «فأكرمها». وقرأ بعضهم «إليهما» بالثنية. وتخريجُها كتخريج «إِنْ يَكُنْ غنياً أو فقيراً^(٣)» وقد تقدّم تحريره^(٤).

قوله: «وتركوك» جملةٌ حاليةٌ مِنْ فاعلٍ «انفضوا» و«قد» مقدرةٌ عند بعضهم وقوله «ما عند الله خيرٌ» «ما» موصولةٌ مبتدأ، و«خيرٌ» خبرُها.

[تَمَّتْ بعونه تعالى سورة الجمعة]

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٢٦٨/٨، ومعاني القرآن للفراء ١٥٧/٣.

(٢) لم يرد هذا النص في معاني القرآن.

(٣) الآية ١٣٥ من النساء.

(٤) انظر: الدر المصون ١١٥/٤.

سورة المنافقين

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿إِذَا جَاءَكَ﴾ : شرطٌ. قيل: جوابه قالوا. وقيل: محذوفٌ. و«قالوا» حالٌ، أي: جاؤوك قائلين كَيْتَ وَكَيْتَ، فلا تقبلُ منهم. وقيل: الجوابُ «اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً» وهو بعيدٌ، و«قالوا» أيضاً حالٌ.

قوله: «قالوا نَشَهُدُ» جرى مجرى القسم كفعل العِلمِ واليقين، ولذلك تُلْقِيَتْ بما يُتَلَقَّى به القسمُ في قوله: «إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ» وفي قوله^(١):

٤٢٦٢- ولقد عَلِمْتُ لَأْتِيَنَّ مَنِيَّ

إِنَّ الْمَنِيَّ لَا تَطِيئُ سِهَامُهَا

وقد تقدّم خلافُ الناسِ في الصدقِ والكذبِ واستدلُّوا بهم بهذه الآية، والجوابُ عنها، أولُ البقرة.

قوله: «والله يعلمُ» جملةٌ معترضةٌ بين قوله: «نشهدُ إنك لرسولٌ» وبين قوله: «والله يشهدُ» لفائدة، قال الزمخشري^(٢): «لو قال: قالوا نشهدُ

(١) تقدم برقم ٢٨١٠.

(٢) الكشاف ١٠٧/٤.

إنك لرسول الله، والله يشهد إنهم لكاذبون، لكان يؤهم أن قولهم هذا كذب، فوسط بينهما قوله: «والله يعلم إنك لرسوله» ليميط هذا الإبهام.

آ. (٢) قوله: «اتخذوا»: قد تقدم أنه يجوز أن يكون جواباً

للشرط، ويجوز أن يكون مستأنفاً، جيء به لبيان كذبهم وحلفهم عليه،

أي: إنَّ الحاملَ لهم على الإيمان / اتقاؤهم بها عن أنفسهم. والعامَّة [١/٨٥٥]

على فتح الهمزة جمع «يمين» والحسن^(١) بكسرِها مصدراً. وتقدم مثله في

المجادلة^(٢). والجنت: الثرس ونحوه، وكل ما يقيك سوءاً. ومن كلام

الفصحاء: «جبة البرد جنة البرد» وقال أعشى همدان^(٣):

٤٢٦٣ - إذا أنت لم تجعل لعرضك جنة

من المال سار الدُّم كل مسير

قوله: «ساء ما كانوا» يجوز أن تكون الجارية مجرئ بس، وأن

تكون على بابها، والأول أظهر، وقد تقدم حكم كل منهما^(٤) والله الحمد،

وقوله: «فطبع» هذه قراءة العامة أعني بناءً للمفعول. والقائم مقام الفاعل

الجار بعده. وزيد بن علي^(٥) «وطبع» مبنياً للفاعل. وفي الفاعل وجهان،

أحدهما: أنه ضميرٌ عائِدٌ على الله تعالى، ويَدُلُّ عليه قراءة الأعمش،

وقراءته هو في روايةٍ عنه «فطبع الله» مُصَرَّحاً بالجلالة. والثاني: أن

الفاعل ضميرٌ يعودُ على المصدرِ المفهومِ ممَّا قبله، أي: فطبع هو، أي:

تلعبهم بالدين.

(١) الإتخاف ٢/٥٣٩، والمحتسب ٢/٣٢٢، والبحر ٨/٢٧١.

(٢) الآية ١٦.

(٣) تفسير الماوردي ٤/٢٤١، والبحر ٨/٢٧١.

(٤) انظر: الدر ٣/٦٣٨.

(٥) انظر في قراءتها: القرطبي ١٨/١٢٤، والبحر ٨/٢٧٢.

آ. (٤) قوله: ﴿تَسْمَعُ﴾: العائمة بالخطاب، و «لِقَوْلِهِمْ» متعلقٌ به وضمَّن «تَسْمَعُ» معنى تُصْغِي وتميلُ، فلذلك عُدِّي باللام. وقيل: بل هي مزيدة، أي: تسمعُ قولَهُمْ. وليس بشيء؛ لنصاعةٍ معنى الأول. وقرأ^(١) عطية العوفيُّ وعكرمةُ بالياء من تحت مبنياً للمفعول، والقائم مقامَ الفاعلِ الجارُّ لأجلِ التضمينِ المتقدم. ومن اعتقد زيادة اللام أولاً لم يجز أن يعتقدها هنا، أي: تسمعُ قولَهُمْ؛ لأنَّ اللامَ لا تُزادُ في الفاعلِ ولا فيما أشبهه.

قوله: «كَأَنَّهُمْ خُشِبٌ» في هذه الجملةِ ثلاثةٌ أوجه، أحدها: أنها مستأنفة. والثاني: أنها خبرٌ مبتدأ مضمير، أي: هم كأنَّهُمْ، قالهما الزمخشري^(٢). والثالث: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال، وصاحبُ الحالِ الضميرُ في «قولِهِمْ» قاله أبو البقاء^(٣). وقرأ^(٤) أبو عمرو والكسائيُّ وقنبلٌ «خُشِبٌ» بضمِّ وسكونٍ، وباقي السبعةِ بضميتين. وقرأ السعيدان: ابنُ جبير وابنُ المسيَّب بفتحيتين، ونسبها الزمخشريُّ^(٥) لابن عباس ولم يذكر غيرَه. فأما القراءةُ بضمّتين فقليل: يجوزُ أن تكونَ جمعُ خشبةٍ نحو: ثَمرةٌ وثمرٌ، قاله الزمخشريُّ^(٦)، وفيه نظرٌ؛ لأن هذه الصيغةَ محفوظةٌ في فعلةٍ لا تنقاس نحو: ثَمرةٌ وثمرٌ. ونقل الفاسيُّ عن الزبيدي

(١) البحر ٢٧٢/٨، والشواذ ١٥٧.

(٢) الكشاف ١٠٩/٤.

(٣) الإملاء ٢٦٢/٢.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٣٦، والنشر ٢١٦/٢، والبحر ٢٧٢/٨،

والتيسير ٢١١، والقرطبي ١٨/١٢٥، والحجة ٧٠٩.

(٥) الكشاف ١٠٩/٤.

(٦) الكشاف ١٠٩/٤.

أنه جمعُ خَشْبَاءَ، وَأَخْسَبُهُ غَلِطَ عَلَيْهِ لَأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ قَالَ «خَشْب» بِالسُّكُونِ جَمْعُ خَشْبَاءَ نَحْوُ: حَمْرَاءَ وَحُمْرٍ؛ لِأَنَّ فَعْلَاءَ الصِّفَةِ لَا تُجْمَعُ عَلَى فُعْلٍ بَضْمَتَيْنِ بَلْ بِضَمَّةٍ وَسُكُونٍ. وَقَوْلُهُ «الزُّبَيْدِيُّ» تَصْحِيفٌ: إِمَّا مِنْهُ وَإِمَّا مِنْ النَّاسِخِ، إِنَّمَا هُوَ الْيَزِيدِيُّ تَلْمِيزُ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ، نَقَلَ ذَلِكَ الزُّمَخْشَرِيُّ^(١). وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢): «وَأَخْسَبُ بِالضَّمِّ وَالْإِسْكَانِ جَمْعُ خَشْبٍ مِثْلُ: أَسَدٌ وَأُسْدٌ» انْتَهَى. فَهَذَا يُؤْهِمُ أَنَّهُ يُقَالُ: أُسِدُّ بَضْمَتَيْنِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ^(٣).

وَأَمَّا الْقِرَاءَةُ بِضَمَّةٍ وَسُكُونٍ فَقِيلَ: هِيَ تَخْفِيفُ الْأُولَى. وَقِيلَ: هِيَ جَمْعُ خَشْبَاءَ وَهِيَ الْخَشْبَةُ الَّتِي تُخْرِجُ جَوْفَهَا، أَي: فُرْعٌ، شُبَّهَوا بِهَا لِفِرَاقِ بَوَاطِنِهِمْ مِمَّا يُتَنَفَّعُ بِهِ. وَقِيلَ: هِيَ جَمْعُ خَشْبَةٍ نَحْوُ بَدَنَّةٍ وَبُدْنٍ، قَالَهُ الزُّمَخْشَرِيُّ^(٤).

وَأَمَّا الْقِرَاءَةُ بِفَتْحَتَيْنِ فَهِيَ اسْمٌ جَنْسٍ، وَأُنْثَتْ صِفَتُهُ كَقَوْلِهِ: «نَحْلٌ خَاوِيَةٌ»^(٥) وَهُوَ أَحَدُ الْجَائِزَيْنِ.

وَقَوْلُهُ: «مُسْنَدَةٌ» تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّهَا لَا يُتَنَفَّعُ بِهَا، كَمَا يُتَنَفَّعُ بِالْخَشْبِ فِي سَقْفٍ وَغَيْرِهِ، أَوْ شَبَّهَوا بِالْأَصْنَامِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُسْنِدُونَهَا إِلَى الْحِيطَانِ. وَقَوْلُهُ: «يَخْسَبُونَ كُلَّ صِيحَةٍ عَلَيْهِمْ» فِيهِ وَجْهَانِ، أَظْهَرُهُمَا: أَنَّ

(١) الكشاف ١٠٩/٤

(٢) الإملاء ٢٦٢/٢

(٣) لا غبار على كلام أبي البقاء فهو يُخْرِجُ قِرَاءَةَ «خَشْب» فَيَرَى أَنَّهَا جَمْعُ خَشْبٍ مِثْلُ أَسَدٌ وَأُسْدٌ وَمِنْ جَمْعِ أُسْدٍ: أُسْدٌ كَمَا فِي مَعَاجِمِ اللُّغَةِ: الصَّحَاحِ وَاللِّسَانِ.

(٤) الكشاف ١٠٩/٤

(٥) الآية ٧ من الحاقة.

«عليهم» هو المفعول الثاني للحُسبان، أي: واقعةً وكائنةً عليهم، ويكون قوله: «هم العدو» جملةً مستأنفةً، أخبر تعالى بذلك. والثاني: أن يكون «عليهم» متعلقاً بصيحة، و «هم العدو» الجملة في موضع المفعول الثاني للحُسبان. قال الزمخشري^(١): «ويجوز أن يكون «هم العدو» هو المفعول الثاني، كما لو طرَحَت الضمير. فإن قلت: فحُقه أن يُقال: هي العدو قلت: منظورٌ فيه إلى الخبر، كما ذُكر في قوله: «هذا ربي»^(٢)، وأن يُقدَّر مضافٌ محذوفٌ على «يَحْسُبُونَ كُلَّ أَهْلِ صِيحَةٍ» انتهى. وفي الثاني بُعدٌ بعيدٌ.

قوله: «أَنْتَى يُؤْفَكُونَ» «أَنْتَى» بمعنى كيف. وقال ابن عطية^(٣): وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ «أَنْتَى» ظَرْفًا لـ «قَاتَلَهُمْ» كَأَنَّهُ قَالَ: قَاتَلَهُمُ اللَّهُ كَيْفَ انصَرَفُوا، أَوْ صُرِفُوا؟ فَلَا يَكُونُ فِي الْقَوْلِ اسْتِفْهَامٌ عَلَى هَذَا» انتهى. وهذا لا يجوز؛ لأنَّ «أَنْتَى» إنما هي بمعنى كيف، أو بمعنى أين الشرطية أو الاستفهامية، وعلى التقادير الثلاثة فلا تَمَحَّضُ للظرفِ فلا يعملُ فيها ما قبلها البتة، كما لا تعمل في أسماء الشرط والاستفهام.

آ. (٥) قوله: ﴿يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ﴾: هذه المسألة عَدَّهَا النحاة من الإعمال، وذلك أنَّ «تعالوا» يطلبُ «رسولُ الله» مجروراً بـإلى، أي: تعالوا إلى رسولِ الله، و «يَسْتَغْفِرُ» يَطْلُبُهُ فاعلاً، فأعمل الثاني، ولذلك رفعه، وحذف من الأول؛ إذ التقدير: تعالوا إليه، ولو أعمل الأول لقليل: إلى رسولِ الله / يَسْتَغْفِرُ، فيُضْمَرُ فِي «يَسْتَغْفِرُ» [ب/٨٥٥]

(١) الكشاف ١٠٩/٤.

(٢) الآية ٧٧ من الأنعام.

(٣) المحرر ١٨/١٦.

فاعلٌ ويمكن أن يقال: لَيْسَتْ هذه من الأعمال في شيء لأنَّ قوله: «تعالوا» أمرٌ بالإقبال من حيث هو، لا بالنظر إلى مُقْبِلٍ عليه.

قوله: «لَوَّوا» هذا جوابٌ «إذا». وقرأ^(١) نافع «لَوَّوا» مخففاً، والباقون مشدداً على التكثير و«يَصُدُّون» حال لأنَّ الرؤيةَ بَصْرِيَّةٌ، وكذا قوله «وهم مُسْتَكْبِرُونَ» حالٌ أيضاً: إمَّا من صاحب الحالِ الأولى، وإمَّا من فاعلِ «يَصُدُّون» فتكون متداخلةً. وأتى بـ «يَصُدُّون» مضارعاً دلالةً على التجددِ والاستمرار. وقرئ^(٢) «يَصِدُّون» بالكسر وقد تقدَّمتا في الزخرف^(٣).

آ. (٦) قوله: ﴿اسْتَغْفَرْتَ﴾: قراءةُ العامَّةُ بهمزة مفتوحةٍ من غير مدٍّ، وهي همزةُ التسويةِ التي أصلها الاستفهامُ. وقرأ^(٤) يزيد ابن القعقاع «اسْتَغْفَرْتَ» بهمزة ثم ألفٍ، فاختلف الناس في تأويلها، فقال الزمخشري^(٥): «إشباعاً لهمزة الاستفهام للإظهار والبيان، لا قلباً لهمزة الوصل كما في «السحر»^(٦) و«الله»^(٧) يعني أنه أشبع فتحة همزة التسوية فتولَّد منها ألفٌ، وقصده بذلك إظهارُ همزة وبيانها، لأنه قلبُ الوصل

(١) السبعة ٦٣٦، والنشر ٣٨٨/٢، والقرطبي ١٢٧/١٨، والحجة ٧٠٩،

والبحر ٢٧٣/٨.

(٢) البحر ٢٧٣/٨.

(٣) انظر إعرابه للآية ٥٧ من الزخرف.

(٤) انظر في قراءتها: النشر ٣٨٨/٢، الإتحاف ٥٤٠/٢، والمحتسب ٣٢٢/٢،

والبحر ٢٧٣/٨.

(٥) الكشاف ١١١/٤.

(٦) الآية ٨١ من يونس وهي قراءة أبي عمرو. انظر: الدر ٢٤٩/٦.

(٧) الآية ٥٩ من يونس.

ألفاً كما قلبها في قوله: «السحر» «اللهُ أذن لكم» لأن هذه الهمزة للوصل، فهي تسقط في الدّرج. وأيضاً فهي مكسورة فلا يلتبس معها الاستفهام بالخبر: بخلاف «السحر» و«الله». وقال آخرون: هي عوض من همزة الوصل. كما في «الذّكرين»^(١) وهذا ليس بشيء؛ لأن هذه مكسورة فكيف تُبدل ألفاً؟ وأيضاً فإنما قلبناها هناك ألفاً ولم نحذفها، وإن كان حذفها مستحقاً، لثلا يلتبس الاستفهام بالخبر، وهنا لا لئس.

وقال ابن عطية^(٢): «قرأ أبو جعفر — يعني يزيد بن القعقاع — «استغفرت» بمدّة على الهمزة. وهي ألف التسوية. وقرأ أيضاً بوصل الألف دون همز على الخبر، وفي هذا كله ضعف؛ لأنه في الأولى أثبت همزة الوصل، وقد أغنت عنها همزة الاستفهام، وفي الثانية حذف همزة الاستفهام، وهو يُريدها، وهذا ممّا لا يُستعمل إلا في الشعر». قلت: أمّا قراءته «استغفرت» بوصل الهمزة فرويّت أيضاً عن أبي عمرو، إلا أنه هو يضمّ ميم «عليهم» عند وصل الهمزة؛ لأن أصلها الضمّ، وأبو عمرو يكرها على أصل التقاء الساكنين. وأمّا قوله: «وهذا ممّا لا يُستعمل إلا في شعر» فإن أراد بهذا مدّ هذه الهمزة في هذا المكان فصحيح، بل لا نجده أيضاً، وإن أراد حذف همزة الاستفهام فليس بصحيح لأنه يجوز حذفها إجماعاً قبل «أم» نثراً ونظماً، وأمّا دون «أم» ففيه خلاف، والأخفش^(٣) يُجوّزه ويجعل منه «وتلك نعمة»^(٤) وقوله^(٥):

(١) الآية ١٤٣ من الأنعام.

(٢) المحرر ٢١/١٦.

(٣) انظر: معاني القرآن ٤٢٦/٢.

(٤) الآية ٢٢ من الشعراء.

(٥) تقدم برقم ٣٣٩. والأصل «كقول الآخر» وليست مناسبة.

٤٢٦٤- طَرِبْتُ وما شَوْقاً إلى البيضِ أَطْرَبْتُ
ولا لِعِباً مني وذو الشَّيبِ يَلْعَبُ
وقول الآخر^(١):

٤٢٦٥- أَفَرِحُ أَنْ أُرْزَأَ الكرامَ وَأَنْ
أُزْرَتَ ذُوذاً شصائِصاً نَبِلاً
وأما قبل «أم» فكثير كقوله^(٢):

٤٢٦٦- لَعَمْرُكَ ما أَذْرِي وإن كنتُ دارياً
بَسْبِيعِ رَمَيْنِ الجَمْرِ أم بثمانٍ
وقد مرَّت هذه المسألة مستوفاة^(٣) والله الحمد.

آ. (٧) قوله: ﴿يُنْفَضُوا﴾: قرأ العامة من الانقضاض وهو التفرُّق. وقرأ^(٤) الفضل بن عيسى الرقاشي «يُنْفَضُوا» مِنْ أَنْفَضَ القومُ: فَنِي زادهم. ويقال: نَفَضَ الرجلُ وعاءه من الزاد، فَأَنْفَضَ، فيتعدَّى دونَ الهمزة ولا يتعدَّى معها، فهو من باب: كَبَيْتُهُ فَأَكَبْتُ. قال الزمخشري^(٥): «وَحَقِيقَتُهُ: حَانَ لَهُمْ أَنْ يُنْفَضُوا مَزَاوِدَهُمْ».

آ. (٨) قوله: ﴿لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ﴾: قراءةُ العامة بضمِّ الياءِ وكسرِ الراءِ، مُسْتَنْدِداً إلى «الأعزُّ»، و«الأذلُّ» مفعولٌ به، والأعزُّ بعض

(١) تقدم برقم ٣٤٠.

(٢) تقدم برقم ٣٤١.

(٣) انظر: الدر المصون ٢٥٨/١.

(٤) البحر ٢٧٤/٨، والشواذ ١٥٧.

(٥) الكشاف ١١١/٤.

المنافيين على زعمه. وقرأ^(١) الحسن وابن أبي عبله والمسيبي
«لنُخْرِجَنَّ» بنون العظمة وينصب «الأعزَّ» على المفعول به ونصب الأذلَّ
على الحال، وبه استشهد مَنْ جَوَّز تعريفها. والجمهور جعلوا آل مزيدة
على حدِّ^(٢):

٤٢٦٧- فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكُ

وادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ. وجَوَّز أبو البقاء^(٣) أَنْ يَكُونَ منصوباً على
المفعول به، وناصبه حالٌ محذوفة، أي: مُشْبِهاً الأذَلَ. وقد خَرَجَ
الزمخشري^(٤) على حَذْفِ مضافٍ، أي: خروج الأذَلَ، أو إخراج الأذَلَ،
يعني بحسبِ القراءتين: مِنْ خَرَجَ وَأَخْرَجَ. فعلى هذا ينتصب على
المصدر لا على الحال. ونَقَلَ الداني عن الحسن أيضاً / «لنُخْرِجَنَّ» بفتح
نونِ العظمة وضمِّ الراء ونصبِ «الأعزَّ» على الاختصاص كقولهم: «نحن
العربُ أقرئُ الناسَ للضيف»، و«الأذَلَ» نصبٌ على الحال أيضاً، قاله
الشيخ^(٥)، وفيه نظرٌ كيف يُخبرون عن أنفسهم بأنهم يَخْرِجون في حالِ
الذُلِّ مع قولهم الأعزَّ، أي: أَخَصُّ الأعزَّ، وَيَعْنُونَ بالأعزَّ أنفسهم؟ وقد
حكى هذه القراءة أيضاً أبو حاتم، وحكى الكسائي والفاء^(٦) أَنْ قوماً
قرؤوا «لِيُخْرِجَنَّ» بفتح الياء وضمِّ الراء ورفعِ «الأعزَّ» فاعلاً ونصبِ الأوَّلِ

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٥٤٠، والبحر ٨/٢٧٤، والمحرم ١٦/٢٢.

(٢) تقدم برقم ٣١١٥.

(٣) الإملاء ٢/٢٦٢.

(٤) الكشاف ٤/١١١.

(٥) البحر ٨/٢٧٤.

(٦) لم ترد في كتابه «معاني القرآن».

حالاً وهي واضحة. وقرىء^(١) لِيُخْرِجَنَّ بالياء مبنياً للمفعول «الأعرز» قائماً مقام الفاعل، «الأذل» حال أيضاً.

آ. (١٠) قوله: ﴿وَأُكِّنْ﴾: قرأ^(٢) أبو عمرو «وأكون» بنصب الفعل عطفاً على «فأصّدق» و«فأصّدق» منصوبٌ على جوابِ التمني في قوله: «لولا أخرتني» والباقون «وأكن» مجزوماً، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين. واختلفت عبارات الناس في ذلك، فقال الزمخشري^(٣): «عطفاً على محلّ «فأصّدق» كأنه قيل: إن أخرتني أصّدق وأكن». وقال ابن عطية^(٤): «عطفاً على الموضع؛ لأنّ التقدير: إن أخرتني أصّدق وأكن، هذا مذهب أبي علي الفارسي^(٥): فأما ما حكاه سيويه^(٦) عن الخليل فهو غيرُ هذا وهو أنه جزم على توهم الشرط الذي يدُلُّ عليه التمني، ولا موضع هنا لأن الشرط ليس بظاهر، وإنما يُعطفُ على الموضع حيث يظهُر الشرط كقوله: «مَنْ يُضِلِّ اللهُ فلا هادي له ويذرهم»^(٧) فمَنْ جَزَمَ عَطَفَهُ على موضع «فلا هادي له» لأنه لو وقع موقعه ففعلٌ لانجزم» انتهى. وهذا الذي نقله عن سيويه هو المشهور عند النحويين. ونظر سيويه ذلك بقول زهير^(٨):

(١) حكاه الفراء في المعاني ٣/١٦٠.

(٢) انظر في قراءتها: السبعة ٦٣٧، والنشر ٢/٣٨٨، والبحر ٨/٢٧٥، والتيسير ٢١١، والقرطبي ١٨/١٣١، والحجة ٧١٠.

(٣) الكشف ٤/١١٢.

(٤) المحرر ١٦/٢٣.

(٥) الحجة (خ) ٤/٣٨٦، وتقديره فيه: «إن توخرتني أصّدق».

(٦) الكتاب ١/٤٥٢.

(٧) آية ١٨٦ من الأعراف وانظر: الدر المصون ٥/٥٢٧.

(٨) تقدم برقم ١٧٠٩.

٤٢٦٨ — بَدَالِي أَنِي لَسْتُ مُدْرِكٌ مَا مَضَى

ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

فخفَضَ «ولا سابق» عطفاً على «مُدْرِكٌ» الذي هو خبر ليس على توهُمِ زيادةِ الباءِ فيه؛ لأنه قد كَثُرَ جَرُّ خبرِها بالباءِ المزيِدة، وهو عكسُ الآيةِ الكريمةِ؛ لأنه في الآيةِ جُزِمَ على توهُمِ سقوطِ الفاءِ، وهنا خُفِضَ على توهُمِ وجودِ الباءِ، ولكنَّ الجامعَ توهُمُ ما يَفْتَضِي جوازَ ذلك، ولكني لا أَحِبُّ هذا اللفظَ مستعملاً في القرآن، فلا يُقال: جُزِمَ على التوهُمِ، لِقُبْحِهِ لفظاً. وقال أبو عبيد: «رأيتُهُ في مصحفِ عثمان «وأَكُنْ» بغيرِ واوٍ. وقد فَرَّقَ الشيخ^(١) بين العطفِ على الموضعِ والعطفِ على التوهُمِ بشيءٍ فقال: «الفرقُ بينهما: أنَّ العاملَ في العطفِ على الموضعِ موجودٌ، وأثرُهُ^(٢) مفقودٌ، والعاملُ في العطفِ على التوهُمِ مفقودٌ، وأثرُهُ موجودٌ» انتهى. قلت: مثالُ الأول: «هذا ضاربٌ زيدٌ وعمراً» فهذا من العطفِ على الموضعِ، فالعاملُ وهو «ضاربٌ» موجودٌ، وأثرُهُ وهو النصبُ مفقودٌ. ومثالُ الثاني ما نحن فيه؛ فإنَّ العاملَ للجزمِ مفقودٌ، وأثرُهُ موجودٌ. وأصْرَحُ منه بيتُ زهيرٍ فإنَّ الباءَ مفقودةٌ وأثرُها موجودٌ، ولكن أثرُها إنما ظهر في المعطوفِ لا في المعطوفِ عليه، وكذلك في الآيةِ الكريمةِ. ومن ذلك بيتُ امرئِ القيسِ^(٣):

٤٢٦٩ — فَظَلَّ طُهَاءُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ

صَفِيفٍ سِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ

(١) البحر ٢٧٥/٨.

(٢) البحر: «ومؤثره».

(٣) تقدم برقم ١٣٥٥.

— المنافقين —

فإنهم جعلوه من العطفِ على التوهم؛ وذلك: أنه توهم أنه أضاف
«منضج» إلى «صفيف»، وهو لو أضافه إليه لجره فعطف «قدير» على
«صفيف» بالجرّ توهما لجره بالإضافة. / [٨٥٦/ب]

وقرأ عبيد بن عمير «وأكون» برفع الفعل على الاستئناف، أي: وأنا
أكون، وهذا عِدَّةٌ منه بالصَّلاح.

آ. (١١) وقرأ أبو بكر^(١) «بما يعملون» بالغيبة، والباقون
بالخطاب، وهما واضحتان. وقرأ^(٢) أبي وعبد الله وابن جبير «فَأَنْصَدَقَ»
وهي أصلُ قراءةِ العامةِ ولكنْ أُدْغِمَتِ التاءُ في الصاد.

[تَمَّتْ بَعُونَهُ تَعَالَى سُورَةُ الْمُنَافِقِينَ]

(١) القرطبي ١٣١/١٨، والحجة ٧١١، والسبعة ٦٣٧، والنشر ٣٨٨/٢،

والبحر ٢٧٥/٨، والتيسير ٢١١.

(٢) البحر ٢٧٥/٨.

سورة التغابن

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿لَهُ الْمُلْكُ﴾: مبتدأ وخبرٌ. وقدّم الخبر ليفيد اختصاصَ المُلْكِ والحمدِ بالله، إذ المُلْكُ والحمدُ لله حقيقةٌ.

آ. (٣) قوله: ﴿صَوَّرَكُم﴾: قرأه العامةُ بضم الصادِ، وهو القياسُ في فُعْلَةٍ. وقرأ^(١) زيدُ بن علي والأعمش وأبو زيد بكسرها، وليس بقياسٍ، وهو عكسُ «لِحَى» بالضمِّ، والقياسُ لِحَى^(٢) بالكسر.

آ. (٤) قوله: ﴿مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾: العامةُ على الخطابِ في الحرفَيْنِ. ورُوِيَ^(٣) عن أبي عمروٍ وعاصمٍ بياء الغَيْبَةِ، فتحتملُ الالتفاتَ وتحتملُ الإخبارَ عن الغائبين.

آ. (٦) قوله: ﴿بِأَنَّهُ﴾: الهاءُ للشأنِ والحديثِ، و«كَانَتْ تَأْتِيهِمْ رُسُلُهُمْ» خبرُها و«استغنى» بمعنى المجرّد. وقال الزمخشري^(٤): «ظَهَرَ غِنَاهُ فَالسِّينُ لَيْسَتْ لِلطَّلَبِ».

(١) البحر ٢٧٧/٨، والإتحاف ٥٤٢/٢.

(٢) جمعُ اللَّحْيَةِ: لِحَى وَلِحَى.

(٣) البحر ٢٧٧/٨.

(٤) الكشاف ١١٤/٤.

قوله: «أَبَشْرٌ يَهْدُونَنَا» يجوزُ أَنْ يرتفعَ على الفاعلية، ويكونَ من الاشتغال، وهو الأرجحُ لأنَّ الأداةَ تطلبُ الفعلَ، وأن يكونَ مبتدأً وخبراً. وجمعُ الضميرِ في «يَهْدُونَنَا» إذ البشرُ اسمُ جنسٍ.

آ. (٧) قوله: ﴿أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا﴾: «أَنْ» مخففةٌ، لا ناصبةٌ لثلاثِ يَدْخُلُ ناصبٌ على مثله، و«أَنْ» وما في حيزها سادةٌ مسدَّةُ المفعولينِ للزعمِ أو المفعول. و«بلى» إيجابٌ للنفي، و«لَتُبْعَثُنَّ». جوابٌ قسم مقدرٍ.

آ. (٩) قوله: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ﴾: منصوبٌ بقوله: «لَتُبْعَثُنَّ» عند النحاس^(١) وب«خبير» عند الحوفي، وب«اذكر» مضمراً عند الرمخشري^(٢)، فيكون مفعولاً به، وبما دلَّ عليه الكلامُ، أي: تتفاوتون يومَ يجمعُكم، قاله أبو البقاء^(٣). والعامَّةُ بفتح الياءِ وضمِّ العينِ. ورؤي^(٤) سكونها وإشمامها عن أبي عمرو^(٥). وهذا منقولٌ عنه في الرأء نحو «يُنْصِرُكُمْ»^(٦) وبأيه كما تقدَّم في البقرة^(٧). وقرأ^(٨) يعقوب وسلام وزيد بن علي والشعبي «نجمكم» بنونِ العظمة.

(١) إعراب القرآن ٤٤٦/٣.

(٢) الكشاف ١١٥/٤.

(٣) الإملاء ٢٦٣/٢.

(٤) السبعة ٦٣٨، والبحر ٢٧٨/٨.

(٥) رواية عبيد وعلي بن نصر عنه الإسكان وإشمام الضم، ورواية عباس عنه بالإسكان. انظر: السبعة ٦٣٨.

(٦) الآية ٢٠ من الملك وانظر: الإتحاف ٥٥١/٢.

(٧) انظر: الدر المصون ٣٦٣/١.

(٨) الإتحاف ٥٤٢/٢، والنشر ٣٨٨/٢، والقرطبي ١٣٦/١٨، والبحر ٢٧٨/٨.

والتَّغْبَانُ: تفاعلٌ من الغَبْنِ في البيع والشراء على الاستعارة وهو أخذُ الشيء بدون قيمته. وقيل: الغَبْنُ: الإخفاءُ ومنه: غَبْنُ البيعِ لاستخفائه. والتفاعلُ هنا من واحدٍ لا من اثنين ويقال: غَبَنْتُ الثوبَ وَخَبَنْتُهُ، أي: أَخَذْتُ ما طَالَ منه عن مقدارِكَ فهو نقصٌ وإخفاءٌ. وفي التفسير: هو أن يكتسبَ الرجلُ مالاً مِنْ غيرِ وجهه، فَيَرْتَه غيرُهُ فيعملَ فيه بطاعةِ الله، فيَدْحَلُ الأولُ النارَ والثاني الجنةَ بذلكِ المالِ، فذلك هو الغَبْنُ البينُّ.

آ. (١١) قوله: ﴿يَهْدِ قَلْبَهُ﴾: بالياءِ مجزوماً جواباً للشرط قراءةُ العامَّة. وابن جبير^(١) وابن هرمز وطلحة والأزرق بالنون والضحاك وأبو جعفر وأبو عبد الرحمن «يُهْدَ» مبنياً للمفعولِ «قلْبُهُ» قائم مقامِ الفاعلِ. ومالك بن دينار وعمرو بن دينار «يَهْدَأُ» بهمزة ساكنة، «قلْبُهُ» فاعلٌ به بمعنى يطمئنُّ وَيَسْكُنُ. وعمرو بن فائد «يَهْدَأُ» بألفٍ مبدلة من الهمزة كالتي قبلها، ولم يَحذفْها نظراً إلى الأصل وهي أفصح اللغتين. وعكرمة ومالك بن دينار أيضاً يَهْدَ بحذفِ هذه الألفِ إجراءً لها مُجرى الألفِ الأصليَّة كقولِ زهير^(٢):

٤٢٧٠- جَرِيٌّ مَتَى يُظْلَمَ يُعاقِبُ بِظُلْمِهِ

سريعاً وإن لا يُبَدَّ بِالظلمِ يُظْلَمِ

وقد تقدَّم إعرابُ ما قبلَ هذه الآيةِ وما بعدها.

(١) انظر في قراءاته: البحر ٢٧٩/٨، والقرطبي ١٣٩/١٨، والمحتسب ٣٢٣/٢،

والشواذ ١٥٧.

(٢) تقدم برقم ٣٥٣.

آ. (١٦) قوله: ﴿خَيْرًا لَّأَنْفُسِكُمْ﴾: فيه أوجه، أحدها: — وهو قولُ سيبويه^(١) — أنه مفعولٌ بفعلٍ مقدرٍ، أي: وَأَتُوا خَيْرًا كقولهِ: «انتهوا خيراً لكم»^(٢). الثاني: تقديرُهُ: يَكُنِ الْإِنْفَاقُ خَيْرًا، فهو خبرٌ كان المضمرة، وهو قولُ أبي عبيد. الثالث: أنه نعتٌ مصدرٍ محذوفٍ، وهو قولُ الكسائيِّ والفراء^(٣)، أي: إنفاقاً خيراً. الرابع: أنه حالٌ وهو قولُ الكوفيين. الخامس: أنه مفعولٌ بقوله: «أنفقوا»، أي: أنفقوا مالاً خيراً. وقد تقدّم الخلافُ في قراءة «يُضَاعِفُهُ»^(٤) و«يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ»^(٥).

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ التَّغَابِنِ]

-
- (١) الكتاب ١/١٤٣.
 - (٢) الآية ١٧١ من النساء.
 - (٣) معاني القرآن ١/٢٩٥.
 - (٤) انظر إعرابه للآية ١١ من الحديد.
 - (٥) انظر إعرابه للآية ٩ من الحشر.

سورة الطلاق

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمْ﴾: فيه أوجه، أحدها: أنه خطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم بلفظ الجمع تعظيماً كقوله^(١):

٤٢٧١- فَإِنْ شِئْتَ حَرَّمْتُ النِّسَاءَ سِوَاكُمْ

وإن شئت لم أطعمن ثقاخاً ولا بزداً

/ الثاني: أنه خطاب له ولأمته والتقدير: يا أيها النبي وأمته إذا [٨٥٧/١] طَلَّقْتُمْ فحذف المعطوف لدلالة ما بعده عليه، كقوله^(٢):

٤٢٧٢-

إِذَا حَذَفْتَهُ رِجْلُهَا

أي، ويدها، وتقدم هذا في سورة النحل عند «تَقِيكُمْ الْحَرَّ»^(٣).
الثالث: أنه خطاب لأمته فقط بعد ندائه عليه السلام، وهو من تلوين الخطابِ خاطبِ أمته بعد أن خاطبه. الرابع: أنه على إضمارِ قول، أي: يا أيها النبي قُلْ لَأَمْتِكَ: إذا طَلَّقْتُمْ. الخامس: قال الزمخشري^(٤):

(١) تقدم برقم ١٠٢٤.

(٢) تقدم برقم ٦٨٨.

(٣) الآية ٨١ من النحل. وانظر: الدر المصون ٧/٢٧٦.

(٤) الكشاف ٤/١١٧.

- الطلاق -

«خَصَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالنِّدَاءِ وَعَمَّ بِالْخُطَابِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ إِمَامٌ أُمَّتُهُ وَقُدُوتُهُمْ، كَمَا يُقَالُ لِرَئِيسِ الْقَوْمِ وَكَبِيرِهِمْ: يَا فُلَانُ افْعَلُوا كَيْتَ وَكَيْتَ اعْتِبَارًا بِتَقَدُّمِهِ وَإِظْهَارًا لِتَرْوُسِهِ» فِي كَلَامِ حَسَنِ، وَهَذَا هُوَ مَعْنَى الْقَوْلِ الثَّلَاثِ الَّذِي قَدَّمْتُهُ.

وقوله: «إِذَا طَلَّقْتُمْ»، أَي: إِذَا أَرَدْتُمْ كَقَوْلِهِ: «إِذَا قُتِمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ»^(١) «فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ»^(٢) وَتَقَدَّمَ تَحْقِيقُ ذَلِكَ^(٣).

قوله: «لِعِدَّتِهِنَّ» قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ^(٤): «مُسْتَقْبَلَاتٍ لِعِدَّتِهِنَّ، كَقَوْلِكَ: «أَتَيْتُهُ لِلَّيْلَةِ بَقِيَّتٍ مِنَ الْمَحْرَمِ»، أَي: مُسْتَقْبَلًا لَهَا، وَفِي قِرَاءَةِ^(٥) رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «فِي قُبُلِ عِدَّتِهِنَّ» انْتَهَى. وَنَاقَشَهُ الشَّيْخُ^(٦) فِي تَقْدِيرِهِ الْحَالِ الَّتِي تَعَلَّقَ بِهَا الْجَارُ كَوْنًا خَاصًّا. وَقَالَ: «الْجَارُ إِذَا وَقَعَ حَالًا إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِكَوْنٍ مُطْلَقٍ» وَفِي مَنَاقَشَتِهِ نَظَرٌ لِأَنَّ الزَّمْخَشَرِيَّ لَمْ يَجْعَلِ الْجَارَ حَالًا بَلْ جَعَلَهُ مُتَعَلِّقًا بِمَحذُوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ مَعْنَى الْكَلَامِ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٧): «لِعِدَّتِهِنَّ»، أَي: عِنْدَ أَوَّلِ مَا يُعْتَدُّ لِهِنَّ بِهِ، وَهُنَّ فِي قُبُلِ الطُّهْرِ» وَهَذَا مِنْهُ تَفْسِيرٌ مَعْنَى لَا تَفْسِيرٌ إِعْرَابٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ^(٨): «هُوَ عَلَى

(١) الآية ٦ من المائدة.

(٢) الآية ٩٨ من النحل.

(٣) انظر: الدر المصون ٢٠٧/٤.

(٤) الكشاف ١١٧/٤.

(٥) المحتسب ٣٢٣/٢، والكشاف ١١٨/٤، قال أبو حيان (٢٨١/٨): «على سبيل التفسير».

(٦) البحر ٢٨١/٨.

(٧) الإملاء ٢٦٣/٢.

(٨) البحر ٢٨١/٨.

حَذَفِ مِضَافٍ، أَي: لِاسْتِقْبَالِ عِدَّتِهِنَّ، وَاللَّامُ لِلتَّوْقِيتِ نَحْو: لَقِيْتُهُ لِلْيَلَةِ بَقِيَّتٍ مِنْ شَهْرٍ كَذَا» انْتَهَى. فَعَلَى هَذَا تَتَعَلَّقُ اللَّامُ بِ«طَلَّقُوهُنَّ».

قَوْلُهُ: «لَعَلَّ اللَّهَ» هَذِهِ الْجُمْلَةُ مُسْتَأْنَفَةٌ لَا تَتَعَلَّقُ لَهَا بِمَا قَبْلَهَا؛ لِأَنَّ النِّحَاةَ لَمْ يَعُدُّوْهَا فِي الْمُعْلَقَاتِ. وَقَدْ جَعَلَهَا الشَّيْخُ^(١). مِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُعَدَّ فِيهِنَّ، وَقَرَّرَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: «وَإِنْ أَذْرِي لَعَلَّةٌ فَتَنَةٌ لَكُمْ»^(٢) فَهِنَاكَ يُطْلَبُ تَحْرِيرُهُ.

أ. (٢) وَقَرَأَ الْعَامَّةُ: ﴿أَجَلُهُنَّ﴾: لِأَنَّ الْأَجَلَ - مِنْ حَيْثُ هُوَ - وَاحِدٌ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُعْتَدَاتِ. وَالضَّحَّاكُ^(٣) وَابْنُ سِيرِينَ «أَجَالَهُنَّ» جَمَعَ تَكْسِيرًا، اعْتِبَارًا بِأَنَّ أَجَلَ هَذِهِ غَيْرُ أَجْلِ نَيْكَ.

أ. (٣) قَوْلُهُ: ﴿بَالِغُ أَمْرِهِ﴾: قَرَأَ^(٤) حَفْصٌ «بَالِغٌ» مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، «أَمْرِهِ» مِضَافٌ إِلَيْهِ عَلَى التَّخْفِيفِ. وَالْبَاقُونَ بِالتَّنْوِينِ وَالنَّصْبِ وَهُوَ الْأَصْلُ خِلَافًا لِلشَّيْخِ. وَقَرَأَ ابْنُ أَبِي عِبْلَةَ وَدَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ وَأَبُو عَمْرٍو فِي رِوَايَةٍ «بَالِغُ أَمْرِهِ» بِتَنْوِينِ «بَالِغٌ» وَرَفْعِ «أَمْرِهِ» وَفِيهِ وَجْهَانٌ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ يَكُونُ «بَالِغٌ» خَبْرًا مُقَدِّمًا، وَ«أَمْرُهُ» مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ. وَالْجُمْلَةُ خَبْرٌ «إِنَّ». وَالثَّانِي: أَنَّ يَكُونُ «بَالِغٌ» خَبْرَ «إِنَّ» وَ«أَمْرُهُ» فَاعِلٌ بِهِ. وَقَرَأَ الْمُفَضَّلُ «بَالِغًا» بِالنَّصْبِ، «أَمْرُهُ» بِالرَّفْعِ. وَفِيهِ وَجْهَانٌ، أَظْهَرُهُمَا: وَهُوَ تَخْرِيجُ

(١) البحر ٣٤٥/٦.

(٢) الآية ١١١ من الأنبياء.

(٣) البحر ٢٨٢/٨.

(٤) انظر في أوجه قراءاتها: القرطبي ١٨/١٦١، والسبعة ٦٣٩، والبحر ٨/٢٨٣،

والتيسير ٢١١، والنشر ٢/٣٨٨، والحجة ٧١٢.

الزمخشري^(١) أن يكون «بالغاً» نصباً على الحال، و«قد جعل الله» هو خبر «إن» تقديره: إن الله قد جعل لكل شيء قدراً بالغاً أمره. والثاني: أن يكون على لغة من ينصب الاسم والخبر بها، كقوله^(٢):

— ٤٢٧٣ —

..... إن حُرَّاسَنَا أُسِّدَا

ويكون «قد جعل» مستأنفاً كما في القراءة الشهيرة. ومن رفع «أمره» مفعول «بالغ» محذوف تقديره: ما شاء. وجناح^(٣) بن حبيش «قدراً» بفتح الدال.

آ. (٤) قوله: «واللائي يئسن»: قد تقدم الخلاف فيه، وأبو عمرو^(٤) يقرأ هنا «واللائي يئسن» بالإظهار، وقاعدته في مثله الإدغام، إلا أن الياء لما كانت عنده عارضة لكونها بدلاً من همزة، فكانه لم يجتمع مثلاً. وأيضاً فإن سكونها عارض، فكان ياء «اللائي» محرّكة، والحرف ما دام متحركاً لا يُدغم في غيره / وقرأ^(٥) «يئسن» فعلاً ماضياً، [ب/٨٥٧] وقرئ^(٦) «يئسن» مضارعاً. و«من المحيض من نسائك» «من» الأولى لا بتداء الغاية، وهي متعلّقة بالفعل قبلها، والثانية للبيان، متعلّقة بمحذوف و«اللائي» مبتدأ، و«فعدتهن» مبتدأ ثانٍ، «وثلاثة أشهر» خبره،

(١) الكشاف ٤/١٢١

(٢) تقدم برقم ١٨٣٨

(٣) البحر ٨/٢٨٣

(٤) انظر في أوجه قراءاتها: الإنحاف ٢/٥٤٥، والتيسير ١٧٨، والنشر ١/٤٠٤

(٥) أي: الجماعة.

(٦) البحر ٨/٢٨٤

والجملة خبرُ الأولِ، والشرطُ معترضٌ، وجوابه محذوف. ويجوزُ أن يكونَ «إِنْ ارْتَبْتُمْ» جوابه «فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ»، والجملةُ الشرطيةُ خبرُ المبتدأ، ومتعلِّقُ الارتبابِ محذوفٌ فقيل: تقديره: إِنْ ارْتَبْتُمْ فِي أَنَّهَا يَسَسَتْ أَمْ لَا لِإِمْكَانِ ظَهْوَرِ حَمَلٍ. وَإِنْ كَانَ انْقَطَعَ دَمُهَا. وقيل: إِنْ ارْتَبْتُمْ فِي دَمِ الْبَالِغَاتِ مَبْلَغِ الْيَأْسِ: أهُوَ دَمٌ حَيْضٍ أَمْ اسْتِحَاضَةٍ؟ وَإِذَا كَانَ هَذَا عِدَّةَ الْمَرَاتِبِ فِيهَا فَغَيْرُ الْمَرَاتِبِ فِيهَا أَوْلَى. وَأَغْرَبُ مَا قِيلَ: إِنْ «إِنْ ارْتَبْتُمْ» بِمَعْنَى تَيَقَّنْتُمْ فَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ.

قوله: «واللائي لم يحضن» مبتدأ، خبره محذوف. فقدروه جملة كالأول، أي: فعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ أَيْضاً، وَالْأَوْلَى أَنْ يَقْدَرَ مُفْرَداً، أَي: فَكَذَلِكَ، أَوْ مِثْلَهُنَّ وَلَوْ قِيلَ: بِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى «اللائي يسسن» عطفَ المفردات، وأخبر عن الجميع بقوله «فَعِدَّتُهُنَّ» لكانَ وَجْهًا حَسَنًا. وَأَكْثَرُ مَا فِيهِ تَوَسُّطُ الْخَبْرِ بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ قَوْلِ الشَّيْخِ^(١): «واللائي لم يحضن» معطوفٌ على قوله «واللائي يسسن» فأعرابه مبتدأ كإعراب «واللائي».

قوله: «وأولات الأحمال» مبتدأ و «أَجَلُهُنَّ» مبتدأ ثانٍ و «أَنْ يَضَعْنَ» خبره والجملة خبر الأول، أي: وَضَعَ حَمْلَهُنَّ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «أَجَلُهُنَّ» بَدَلَ اشْتِمَالِ مِنْ أَوْلَاتٍ و «أَنْ يَضَعْنَ» خَبَرَ الْمَبْتَدَأِ. وَالْعَامَّةُ عَلَى إِفْرَادِ «حَمْلَهُنَّ» وَالضَّحَّاكُ^(٢) «أَجَالُهُنَّ» جَمْعَ تَكْسِيرٍ.

آ. (٥) قوله: ﴿وَيُعْظِمُ﴾: هذه قراءة العامة مضارع أعظم،

(١) البحر ٢٨٤/٨.

(٢) البحر ٢٨٤/٨، والمحرر ٤١/١٦، والشواذ ١٥٨.

وابن مقسم^(١) «يُعْظَمُ» بالتشديد مضارع عَظَمَ مشدداً. والأعْمَشُ «نُعْظَمُ» مضارع أعْظَمَ، وهو التفتُّ مِنْ غَيْبَةٍ إِلَى تَكَلُّمٍ.

آ. (٦) قوله: «مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ»: فيه وجهان، أحدهما: أن «مِنْ» للتبويض. قال الزمخشري^(٢): «مُبْعَضُهَا محذوفٌ معناه: أَسْكَنُوهُمْ مَكَاناً مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ، أي: بعضَ مَكَانِ سَكْنِكُمْ، كقوله تعالى^(٣): «يَعْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ»، أي: بعضَ أَبْصَارِهِمْ. قال قتادة: «إن لم يكن إلاَّ بَيْتٌ واحداً أَسْكَنَهَا فِي بعضِ جَوَانِبِهِ». والثاني: أنها لا ابتداء الغاية قاله الحوفي وأبو البقاء^(٤). قال أبو البقاء: «والمعنى: تَسَبَّبُوا إِلَى^(٥) إِسْكَانِهِمْ مِنْ الوجه الذي تُسْكِنُونَ أَنْفُسَكُمْ. ودلَّ عليه قوله مِنْ وَجْدِكُمْ، والوَجْدُ: الغِنَى».

قوله: «مِنْ وَجْدِكُمْ» فيه وجهان، أحدهما: أنه بدلٌ مِنْ قوله «مِنْ حَيْثُ» بتكرير العامل، وإليه ذهب أبو البقاء^(٦) كأنه قيل: أَسْكَنُوهُمْ مِنْ سَعَتِكُمْ. والثاني: أنه عطف بيان لقوله «مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ»، وإليه ذهب الزمخشري^(٧)، فإنه قال بعد أن أعرب «مِنْ حَيْثُ» تبعيضاً كما تقدّم: «فإن قلت: وقوله «مِنْ وَجْدِكُمْ»؟ قلت: هو عطف بيانٍ لقوله: «مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ» ومفسَّرٌ له كأنه قيل: أَسْكَنُوهُمْ مَكَاناً مِنْ مَسَاكِنِكُمْ مِمَّا تُطِيقُونَهُ.

(١) انظر في قراءتها: البحر ٢٨٤/٨، والشواذ ١٥٨.

(٢) الكشاف ١٢١/٤

(٣) الآية ٣٠ من النور.

(٤) الإملاء ٢٦٣/٢.

(٥) الإملاء: «في».

(٦) الإملاء ٢٦٣/٢.

(٧) الكشاف ١٢١/٤

- الطلاق -

وَالْوُجْدُ الْوُسْعُ وَالطَّاقَةُ». وناقشه الشيخ^(١): بأنه لم يُعْهَدَ في عطفِ البيان إعادةَ العاملِ، إنما عُهدَ هذا في البدلِ، ولذلك أعربه أبو البقاء بدلاً. والعامَّةُ «وُجِدِكُمْ» بضمِّ الواو، والحسن^(٢) والأعرج وأبو حيوةَ بفتحِها، والفياضُ بن غزوان وعمرو بن ميمون ويعقوب بكسرِها، وهي لغاتٌ بمعنى. والوَجْدُ بفتح الواو: الحُزْنُ أيضاً، والحُبُّ، والغَضَبُ.

قوله: «وَأْتَمَرُوا» افْتَعَلُوا مِنَ الْأَمْرِ يُقَالُ: ائْتَمَرَ الْقَوْمُ وَتَأَمَرُوا، أَي: أَمَرَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا. وقال الكسائيُّ: ائتمروا: تَشَاوَرُوا وتَلَا قَوْلَهُ تَعَالَى: «إِنَّ الْمَلَكَ يَأْتِمُرُونَ بِكَ»^(٣) وَأَنْشَدَ قَوْلَ امْرِئِ الْقَيْسِ^(٤):

..... ٤٢٧٤ -

وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِمُرُ

/ قوله: «فَسْتَرْضِعُ» قيل: هو خبرٌ في معنى الأمر. والضمير في [٨٥٨/أ] «له» للآبِ كقوله: «فَإِنْ أَرْضَعْنِي لَكُمْ»، والمفعولُ محذوفٌ لِلْعِلْمِ بِهِ، أَي: فسترضعُ الولدَ لوالدهِ امرأةً أخرى. والظاهرُ أنه خبرٌ على بابِه.

آ. (٧) قوله: ﴿لِيُنْفِقَ﴾ هذه قراءةُ العامَّةِ، أعني كَسَرَ اللامِ وجَزَمَ المضارعَ بِهَا. وحكى أبو معاذ القاري^(٥) «لِيُنْفِقَ» بنصب الفعلِ على أنها لامٌ كي نَصَبَ الفعلَ بعدها بإضمار «أَنْ» وتعلَّقَ الحرفُ حيثنَدِ

(١) البحر ٢٨٥/٨.

(٢) انظر في قراءتها: النشر ٣٨٨/٢، والإتحاف ٥٤٥/٢، والبحر ٢٨٥/٨، والقرطبي ١٦٨/١٨، والشواذ ١٥٨.

(٣) الآية ٢٠ من القصص.

(٤) تقدم برقم ١٨٤٢.

(٥) البحر ٢٨٥/٨، والشواذ ١٥٨.

بمحدوف، أي: شرعنا ذلك ليُنْفَقَ. وقرأ العامة «قَدِر» مخففاً. وابن أبي عبله^(١) «قَدَّر» مشدداً.

آ. (٨) قوله: ﴿عَتَّتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا﴾: ضَمَّنْ معنى أَعْرَضَ، كأنه قيل: أَعْرَضَتْ بسببِ عُنُوتِهَا. وقوله «فحاسبناها» إلى آخره كله في الآخرة، وأتى به على لفظِ الْمُضِيِّ لتحقُّقه. وقيل: العذاب في الدنيا فيكون على حقيقته و«أعد الله» تكريرٌ للوعيدِ وتوكيداً. وجوزَ الزمخشري^(٢) أن يكون «عَتَّتْ» وما عَطَفَ عليه صفةً لـ «قرية» ويكون الخبرُ لـ «كأئن» الجملة من قوله «أعد الله» فعلى الأول يكون الخبرُ «عَتَّتْ» وما عَطَفَ عليه.

آ. (١٠) قوله: ﴿الذين آمنوا﴾: منصوبٌ بإضمارِ أَعْنِي بياناً للمنادي، أو يكون عطفاً بياناً للمنادي أو نعتاً له، ويضعفُ كونه بدلاً لعدم حُلُولِهِ محلَّ المبدلِ منه.

آ. (١١) قوله: ﴿رسولاً﴾: فيه أوجهٌ، أحدها - وإليه ذهب الزجاج^(٣) والفارسي - أنه منصوبٌ بالمصدرِ المنونِ قبله^(٤)؛ لأنه يَنْحَلُّ لحرفِ مصدرِي وفعلٍ، كأنه قيل: أن ذَكَرَ رسولاً، والمصدرُ المنونُ عاملٌ كقوله تعالى: «أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبةٍ يتيماً»^(٥) وقوله^(٦):

(١) البحر ٢٨٦/٨، والكشاف ١٢٣/٤.

(٢) الكشاف ١٢٣/٤.

(٣) معاني القرآن ١٨٨/٥.

(٤) وهو قوله «ذَكَرَ».

(٥) الآية ١٤ من البلد.

(٦) تقدم برقم ١٥٧٤. والأصل «وقول الآخر» ولعلها غير مناسبة.

٤٢٧٥- بضربِ بالسيوفِ رؤوسَ قومٍ

أزلنا هامهُنَّ عن المَقِيلِ

الثاني: أنه جُعِلَ نفسُ الذِّكْرِ مبالغةً فأبْدِلَ منه. الثالث: أنه بدلٌ منه على حَذْفِ مضافٍ مِنَ الأولِ تقديرُهُ: أنزلَ ذا ذِكْرٍ رسولاً. الرابع: كذلك، إلاَّ أنَّ «رسولاً» نعتٌ^(١) لذلك المحذوف. الخامس: أنه بدلٌ منه على حَذْفِ مضافٍ مِنَ الثاني، أي: ذِكْرًا ذِكْرَ رسول. السادس: أن يكونَ «رسولاً» نعتاً لَذِكْرًا على حَذْفِ مضاف، أي: ذِكْرًا ذا رسول، ف «ذا رسول» نعتٌ لَذِكْرٍ. السابع: أن يكونَ «رسولاً» بمعنى رسالة، فيكونَ «رسولاً» بدلاً صريحاً من غير تأويل، أو بياناً عند مَنْ يرى جَرِيانَهُ في التكراتِ كالفارسيِّ، إلاَّ أنَّ هذا يُبْعِدُهُ قولُهُ: «يَتَلَوْا عَلَيْكُمْ»، لأنَّ الرسالة لا تَتَلَوْ إلاَّ بمجازٍ، الثامن: أن يكونَ «رسولاً» منصوباً بفعلٍ مقدر، أي: أرسل رسولاً لدلالة ما تقدَّم عليه. التاسع: أن يكونَ منصوباً على الإغراء، أي: اتبعوا والزَّمُوا رسولاً هذه صفته.

واختلف الناس في «رسولاً» هل هو النبيُّ صلى الله عليه وسلم، أو القرآنُ نفسه، أو جبريلُ؟ قال الزمخشري^(٢): «هو جبريلُ عليه السلام، أُبْدِلَ مِنْ «ذِكْرًا» لأنه وُصِفَ بتلاوةِ آياتِ اللَّهِ، فكأنَّ إنزالَهُ في معنى إنزالِ الذِّكْرِ فَصَحَّ إبدالُهُ منه». قال الشيخ^(٣): «ولا يَصِحُّ لتبائُنِ المدلولَيْنِ بالحقيقة، ولكونه لا يكونَ بدلًا بعضٍ ولا بدلًا اشتمالًا انتهى. وهذا الذي قاله الزمخشريُّ سبقه إليه الكلبيُّ. وأمَّا اعتراضُهُ عليه فغيرُ لازمٍ لأنه

(١) الأصل «نعتاً» وهو سهو.

(٢) الكشاف ٤/١٢٣.

(٣) البحر ٨/٢٨٦.

إذا^(١) بُوْلَغَ فِيهِ حَتَّى جُعِلَ نَفْسَ الذَّكْرِ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ. وَقُرِئَ^(٢) «رَسُولٌ» عَلَى إِضْمَارٍ مُبْتَدَأً، أَي: هُوَ رَسُولٌ.

قوله: «لِيُخْرِجَ» متعلقٌ إمَّا بـ «أَنْزَلَ»، وإمَّا بـ «يَتَلَوُ» وَفَاعِلٌ يُخْرِجُ: إمَّا ضَمِيرُ الْبَارِي تَعَالَى الْمَنْزَلُ، أَوْ ضَمِيرُ الرَّسُولِ، أَوِ الذَّكْرِ، وَ «مَنْ يُؤْمِنُ» هَذَا أَحَدُ الْمَوَاضِعِ الَّتِي رُوِيَ فِيهَا اللَّفْظُ أَوَّلًا، ثُمَّ الْمَعْنَى ثَانِيًا، ثُمَّ اللَّفْظُ آخِرًا، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي الْمَائِدَةِ. وَقَدْ تَأَوَّلَ بَعْضُهُمْ هَذِهِ الْآيَةَ [وَقَالَ: لَيْسَ قَوْلُهُ «خَالِدِينَ» فِيهِ ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى «مَنْ» إِنَّمَا يَعُودُ عَلَى مَفْعُولِ «يُدْخِلُهُ»، وَ «خَالِدِينَ» حَالٌ مِنْهُ، وَالْعَامِلُ فِيهَا «يُدْخِلُهُ» لَا فِعْلٌ الشَّرْطِ].^(٣) هَذِهِ عِبَارَةُ الشَّيْخِ، وَفِيهَا نَظَرٌ؛ لِأَنَّ «خَالِدِينَ» حَالٌ مِنْ مَفْعُولِ «يُدْخِلُهُ» عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِالْقَوْلِ الْأَوَّلِ، وَكَأَنَّ إِصْلَاحَ الْعِبَارَةِ أَنْ يُقَالَ: حَالٌ مِنْ مَفْعُولِ «يُدْخِلُهُ» الثَّانِي، وَهُوَ «جَنَاتٍ» وَالْخُلُودُ فِي الْحَقِيقَةِ لِأَصْحَابِهَا، وَكَانَ يَنْبَغِي عَلَى رَأْيِ الْبَصْرِيِّينَ أَنْ يُقَالَ: خَالِدِينَ هُمْ فِيهَا، لِحَرِيانِ الْوَصْفِ عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ.

قوله: «قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ» حَالٌ ثَانِيَةٌ، أَوْ حَالٌ مِنْ الضَّمِيرِ فِي [ب/٨٥٨] «خَالِدِينَ» فَتَكُونُ مُتَدَاخِلَةً. /

آ. (١٢) قوله: ﴿مِثْلَهُنَّ﴾: الْعَامَّةُ بِالنَّصْبِ، وَفِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى «سَبَّحَ سَمَوَاتٍ» قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤). وَاعْتَرَضَ

(١) لعل «إذا» هنا مقحمة، أو يكون جوابها محذوفاً تقديره: جاز.

(٢) البحر ٨/٢٨٧.

(٣) ما بين معقوفين لم يظهر بوضوح بسبب التصوير أثبتناه من (ش).

(٤) الكشف ٤/١٢٤.

الشيخ^(١) بلزوم الفضل بين حرف العطف، وهو على حرف واحد، وبين المعطوف بالجار والمجرور، وهو مختص بالضرورة عند أبي علي. قلت: وهذا نظير قوله: «آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة^(٢)» عند ابن مالك^(٣)، وقد تقدّم تحرير هذا الخلاف في البقرة^(٤) والنساء^(٥) وهود^(٦) عند قوله: «وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ^(٧)»، «وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ^(٨)».

والثاني: أنه منصوب بمقدّر بعد الواو، أي: وَخَلَقَ مِثْلَهُنَّ مِنَ الْأَرْضِ. واختلف الناس في المِثْلِيَّةِ، فقيل: مِثْلُهَا فِي الْعَدَدِ. وقيل: فِي بَعْضِ الْأَوْصَافِ فَإِنَّ الْمِثْلِيَّةَ تَصْدُقُ بِذَلِكَ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَشْهُورُ. وقرأ^(٩) عاصم في رواية «مِثْلَهُنَّ» بالرفع على الابتداء والجار قبله خبره.

قوله «يُنزَّلُ» يجوز أن يكون مستأنفاً، وأن يكون نعتاً لما قبله، وقاله أبو البقاء^(١٠). وقرأ^(١١) أبو عمرو في رواية وعيسى «يُنزَّلُ» بالتشديد،

(١) البحر ٢٨٧/٨.

(٢) الآية ٢٠١ من البقرة.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٨٤.

(٤) انظر: الدر المصون ٢/٣٤٢.

(٥) انظر: الدر المصون ٤/١٠.

(٦) انظر: الدر المصون ٦/٣٥٦.

(٧) الآية ٥٨ من النساء.

(٨) الآية ٧١ من هود.

(٩) البحر ٢٨٧/٨، ومعاني القرآن للفراء ٣/١٦٥، والشواذ ١٥٨.

(١٠) الإملاء ٢/٢٦٤.

(١١) البحر ٢٨٧/٨.

— الطلاق —

أي: الله، «الأمر» مفعولٌ به، والضميرُ في «بينهنَّ» عائد على السموات والأرضين عند الجمهور، أو على السموات والأرض عند مَنْ يقولُ: إنها أرضٌ واحدة.

قوله: «لتعلموا» متعلقٌ بـ «خَلَقَ» أو بـ «يتنزلُ» والعامَّةُ «لتعلموا» خطاباً، وبعضهم^(١) بياء الغيبة.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الطَّلَاقِ]

(١) البحر ٨/٢٨٧.

سورة التحريم

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿تَبْتَغِي﴾: يجوز أن يكونَ حالاً مِنْ فاعلِ «تُحَرِّمُ» أي: لِمَ تُحَرِّمُ مُبْتَغِيًّا بِهِ مَرْضَاتِ أَزْوَاجِكَ. ويجوز أن يكونَ تفسيراً لِتُحَرِّمُ، ويجوز أن يكونَ مستأنفاً، فهو جوابٌ للسؤال. و«مَرْضَاةٌ» اسمٌ مصدر، وهو الرِّضَا، وأصلُهُ مَرْضُوءَةٌ، وقد تقدَّمَ ذلك^(١) والمصدرُ هنا مضافٌ: إمَّا للمفعولِ أو للفاعلِ أي: أن تُرَضِّيَ أنتِ أَزْوَاجَكَ، أو أن يَرْضَيْنَ.

آ. (٢) قوله: ﴿تَحِلَّةٌ﴾: مصدرٌ تَحَلَّلَ مضعُفاً وهي نحو: تَكْرِمَةٌ، وهذانِ ليسا مقيسين؛ فإنَّ قياسَ مصدرِ فَعَلٍ: التفعيل، إذا كانَ صحيحاً غيرَ مهموزٍ، فأما المَعْتَلُّ اللامِ نحو: زَكَّى، والمهموزُها نحو: نَبَأٌ فمصدرُهما تَفَعَّلَ نحو: تَزَكَّى وتَنَبَّأ، على أنه قد جاء التفعيلُ كاملاً في المَعْتَلِّ نحو قوله^(٢):

٤٢٧٦- بَاتَتْ تُسْرِي دَلَّوْهَا تَنْزِيًّا

(١) انظر: الدر ٣٥٧/٢.

(٢) تقدم برقم ١٦٣١.

وأصلها تَحْلِلَةٌ كَتَكْرِمَةٌ فَأُدْغِمَتْ، وانتصابها على المفعول به.

آ. (٣) قوله: ﴿وَإِذَا أَسْرًا﴾: العاملُ فيه اذْكُرْ، فهو مفعولٌ به لا ظرف.

قوله: «فَلَمَّا نَبَأَتْ بِهِ» أصلُ نَبَأَ وَأَنْبَأَ وَأَخْبَرَ وَخَبَّرَ وَحَدَّثَ أَنْ يَتَعَدَّى لاثنين إلى الأول بنفسها، والثاني بحرف الجر، وقد يُحذفُ الجارُّ تخفيفاً، وقد يُحذفُ الأولُ للدلالة عليه. وقد جاءت الاستعمالاتُ الثلاثةُ في هذه الآياتِ، فقوله: «فَلَمَّا نَبَأَتْ بِهِ» تعدَّى لاثنين حُذِفَ أَوْلُهُمَا، والثاني مجرورٌ بالياء، أي: نَبَأَتْ بِهِ غَيْرَهَا، وقوله: «فَلَمَّا نَبَأَهَا بِهِ» ذكرهما، وقوله: «مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا» ذَكَرَهُمَا وَحَذَفَ الْجَارَ.

قوله: «عَرَفَ بَعْضَهُ» قرأ^(١) الكسائي بتخفيف الراء، والباقون بتثقيلها. فالتثقيلُ يكون المفعولُ الأولُ معه محذوفاً أي: عَرَفَهَا بَعْضَهُ أَي: وَقَفَّهَا عَلَيْهِ عَلَى سَبِيلِ الْغَيْبِ، وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضِ تَكْرُمًا مِنْهُ وَحِلْمًا. وَأَمَّا التَّخْفِيفُ فَمَعْنَاهُ: جَارَى عَلَى بَعْضِهِ، وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ. وَفِي التَّفْسِيرِ: أَنَّهُ أَسْرًا إِلَى حَفْصَةَ شَيْئًا فَحَدَّثَتْ بِهِ غَيْرَهَا فَطَلَّقَهَا، مَجَازَاةً عَلَى بَعْضِهِ، وَلَمْ يُؤَاخِذْهَا بِالْبَاقِي، وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ قَوْلِهِ: «وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ»^(٢) أَي: يُجَازِيكُمْ عَلَيْهِ، وَقَوْلِهِ: «أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ»^(٣) وَإِنَّمَا اضْطُرَرْنَا إِلَى هَذَا التَّأْوِيلِ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَطْلَعَهُ عَلَى

(١) السبعة ٦٤٠، والنشر ٣٨٨/٢، والتيسير ٢١٢، والقرطبي ١٨٧/١٨،
والحجة ٧١٣، والبحر ٢٩٠/٨.

(٢) الآية ١٩٧ من البقرة.

(٣) الآية ٦٣ من النساء.

جميع ما أنبأت به غيرها لقوله تعالى: «وأظهره الله عليه». وقرأ^(١) عكرمة «عَرَّافٌ» بألفٍ بعد الراء، وخُرِّجَتْ على الإشباعِ كقوله^(٢):

٤٢٧٧ - من العُقْرَابِ

الشائِلَاتِ عَقَدَ الأذْنَابِ

وقيل: هي لغةٌ يمانيةٌ، يقولون: «عَرَّافٌ زيدٌ عمراً» أي: عَرَفَهُ. وإذا ضُمَّنت هذه الأفعالُ الخمسةُ معنى أَعْلَمَ تعدَّتْ لثلاثيةٍ. وقال الفارسي: «تعدَّتْ بالهمزة أو التضعيف، وهو غَلَطٌ؛ إذ يقتضي ذلك أنها قبل التضعيفِ والهمزة كانت متعديةً لاثنين، فاكْتَسَبَتْ بالهمزة أو التضعيفِ ثالثاً، والأمرُ ليس كذلك اتفاقاً.

آ. (٤) قوله: ﴿إِنْ تَتُوبَا﴾: شرطٌ وفي جوابه وجهان،

أحدهما: هو قوله «فقد صَغَتْ» والمعنى: إن تتوبا فقد وُجِدَ منكم ما يُوجِبُ التوبةَ، وهو مَيْلُ قلوبِكما عن الواجِبِ في مخالفةِ رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حُبِّ ما يُحِبُّه وكرَاهيةِ / ما يكرهه. وصَغَتْ: [٨/٨٥٩] مالت، ويَدُلُّ له قراءةُ ابنِ مسعودٍ^(٣) «فقد راعَتْ». والثاني: أن الجوابَ محذوفٌ تقديرُه: فذلك واجبٌ عليكما، أو فتابَ اللهُ عليكما، قاله أبو البقاء^(٤). وقال: «ودلَّ على المحذوفِ فقد صَغَتْ؛ لأنَّ إصغاءَ القلبِ إلى ذلك ذنبٌ». وهذا الذي قاله لا حاجةَ إليه، وكأنَّه زَعَمَ أنَّ مَيْلَ القلبِ ذنبٌ فكيف يَحْسُنُ أَنْ يكونَ جواباً؟ وغَفَلَ عن المعنى الذي ذكرته في

(١) البحر ٢٩٠/٨، والشواذ ١٥٨.

(٢) تقدم برقم ١٤٦٢.

(٣) البحر ٢٩٠/٨.

(٤) الإملاء ٢/٢٦٤.

صحة كونه جواباً. و «قلوبكما» من أفصح الكلام حيث أوقع الجمع موقع المثنى، استثقلاً لمجيء تثنيتين لوقيل: قلبكما. وقد تقدّم تحريراً هذا في آية السرقة في المائة^(١)، وشروط المسألة وما اختلف الناس فيه. ومن مجيء التثنية قوله^(٢):

٤٢٧٨- فتخالسا نفسيهما بنوافذ

كنوافذ العبط التي لا ترقع

والأحسن في هذا الباب الجمع، ثم الأفراد، ثم التثنية، وقال

ابن عصفور^(٣): «لا يجوز الأفراد إلا في ضرورة كقوله^(٤)»:

٤٢٧٩- حمامة بطن الواديين ترتمي

سقاك من الغر الغواذي مطبرها

وتبعه الشيخ^(٥)، وغلط ابن مالك^(٦) في كونه جعله أحسن من التثنية.

وليس بغلط للعلة التي ذكرها، وهي كراهة توالي تثنيتين مع أمن اللبس.

(١) الآية ٣٨. وانظر: الدر المصون ٤/٢٦٢.

(٢) البيت من مرثية أبي ذؤيب الهذلي وهو في ديوان الهذليين ٢٠/١، وجمهرة أشعار العرب ٦٩٧، واللسان (خلس) والأصل «لم ترقع» والقصيدة مرفوعة. تخالسا: أي: يخلص أحدهما من الآخر الطعنة. والنوافذ: ج نافذة وهي الطعنة التي تنفذ. والعبط: ج عبيط وهو شق الجلد الصحيح ونحر البعير. يقول: إن كلاً من هذين الظلمين قد اختلس نفس صاحبه بطعنات نافذة تشبه في اتساعها شقوقاً في ثياب جدد.

(٣) المقرب ٢/١٢٨.

(٤) تقدم برقم ١٧٢٩.

(٥) البحر ٨/٢٩١.

(٦) انظر: شرح التسهيل له ١/١٠٧.

وقوله: «إِنْ تَتُوبَا» فيه التفاتٌ من الغيبة إلى الخطاب، والمرادُ أمَّا المؤمنين بنتا الشيخين عائشةُ وحفصةُ رضي الله عنهما وعن أبويهما.

قوله: «وإن تظاهرا» أصله تتظاهرا فأذغم، وهذه قراءة العامة، وعكرمة^(١) «تظاهرا» على الأصل، والحسن وأبو رجاء ونافع وعاصم في روايةٍ عنهما بتشديد الظاء والهاء دون ألف وأبو عمرو في روايةٍ «تظاهرا» بتخفيف الظاء والهاء^(٢)، حذَفَ إحدى التاءين وكلَّها بمعنى المعاونة من الظهر لأنه أقوى أعضاء الإنسان وأجلُّها.

قوله: «هو مَوْلَاهُ» يجوزُ أَنْ يكونَ «هو» فصلاً، و«مَوْلَاهُ» الخبر، وأن يكونَ مبتدأً، و«مَوْلَاهُ» خبره، والجملَةُ خبرٌ «إِنْ».

قوله: «وجبريلُ» يجوزُ أَنْ يكونَ عطفاً على اسم الله تعالى ورُفِعَ نظراً إلى محلِّ اسمِها، وذلك بعد استكمالِها خبرها، وقد عرَفَت مذاهبُ الناس فيه، ويكونُ «جبريلُ» وما بعده داخلين في الولاية لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويكونُ جبريلُ ظهيراً له بدخوله في عموم الملائكة، ويكونُ «الملائكة» مبتدأً و«ظهيرٌ» خبره، وأُفْرِدَ لأنه بزنة فعيل. ويجوزُ أَنْ يكونَ الكلامُ تمَّ عند قوله: «مَوْلَاهُ» ويكونُ «جبريلُ» مبتدأً، وما بعده عطفٌ عليه. و«ظهيرٌ» خبرُ الجميع، فتختصُّ الولاية بالله، ويكونُ «جبريلُ» قد ذُكِرَ في المعاونةِ مرَّتين: مرةً بالتنصيصِ عليه، ومرةً بدخوله في عموم الملائكة، وهذا عكس ما في البقرة من قوله^(٣):

(١) انظر في قراءتها: النشر ٢/٢١٨، والحجة ٧١٤، والبحر ٨/٢٩١، والشواذ ١٥٨.

(٢) هذه القراءة بهذه الصفة هي قراءة الجمهور لعله يعني ما ذكره ابن خالويه عن أبي عمرو برواية عبد الوارث «تَظَهَّرَا».

(٣) الآية ٩٨ من البقرة.

«مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ» فإنه ذكر الخاص بعد العام تشريفاً له، وهنا ذكر العام بعد الخاص، ولم يذكر الناس إلا القسم الأول.

وقوله: «وصالح المؤمنين» الظاهر أنه مفرد، ولذلك كُتِبَ بالحاء دون واو الجمع. وجوّزوا أن يكون جمعاً بالواو والنون، حُدِفَتِ النون للإضافة، وكُتِبَ دون واو اعتباراً بلفظه لأنّ الواو ساقطة لالتقاء الساكنين نحو: «وَيَمْنَعُ اللَّهُ الْبَاطِلَ»^(١) و«يَذْعُ الدَاع»^(٢) «سَدَّعُ الزَيَانِيَةَ»^(٣) إلى غير ذلك، ومثل هذا ما جاء في الحديث: «أهل القرآن أهل الله وخاصته»^(٤) قالوا: يجوز أن يكون مفرداً، وأن يكون جمعاً كقوله: «شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا»^(٥) وحُدِفَتِ الواو لالتقاء الساكنين لفظاً، فإذا كُتِبَ هذا فالأحسن أن يُكْتَبَ بالواو لهذا الغرض، وليس ثمَّ ضرورةٌ لحذفها كما مرَّ في مرسوم الخط.

وجوّز أبو البقاء^(٦) في «جبريل» أن يكون معطوفاً على الضمير في «مؤلاه» يعني المستتر، وحينئذ يكون الفصل بالضمير المجرور كافياً في تجويز العطف عليه. وجوّز أيضاً أن يكون مبتدأ و«صالح» عطف عليه. والخبر محذوف أي: مؤاليه.

آ. (٥) قوله: «إِنْ طَلَّقَكُنَّ»: شرطٌ معترضٌ بين اسمِ عسى

(١) الآية ٢٤ من الشورى.

(٢) الآية ٦ من القمر.

(٣) الآية ١٨ من العلق.

(٤) رواه ابن ماجه: المقدمة ١٦ (٧٨/١)، وابن حنبل ١٢٨/٣.

(٥) الآية ١١ من الفتح.

(٦) الإملاء ٢٦٤/٢.

وخبرها، وجوابه محذوفٌ أو متقدمٌ / أي: إن طَلَّقَكَنَّ فعسى. وأدغم [ب/٨٥٩] أبو عمرو^(١) القافَ في الكاف على رأي بعضهم قال: «وهو أَوْلَى مِنْ «يَرْزُقُكُمْ»^(٢) ونحوه لِثِقَلِ التَّائِيثِ».

«مُسْلِمَاتٍ» إلى آخره: إمَّا نَعَتْ أو حَالٌ أو منصوبٌ على الاختصاص، وتقدَّمتَ قراءة «يُبْدِلُهُ»^(٣) تخفيفاً وتشديداً في الكهف. وقرأ^(٤) عمرو بن فائد «سَيِّحَاتٍ»، وإنما وَسَّطَتِ الواوُ بين «يَبَّاتِ» لأنه اسمٌ جنسٍ مؤنثٌ فلا يُقال: نساء حَوْدَاتٍ^(٥)، ولا رأيت عِينَاتِ.

والتَّيِّبُ: وزنها فيعمل من ثاب يثوب أي: رَجَعَ كأنها ثابَتْ بعد زوالِ عُدْرَتِها، وأصلها ثَيِّبٌ كسَيِّدٍ ومَيِّتٍ، أصلهما سَيِّودٌ ومَيِّوَةٌ فأعلَّ الإعلالَ المشهورَ.

آ. (٦) قوله: ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ﴾: أمرٌ من الوِقَايةِ فوزنه «عُوا» لأن الفاءَ حُدِفَتْ لوقوعها في المضارع بين ياءٍ وكسرةٍ، وهذا محمولٌ عليه، واللامُ حُدِفَتْ حَمَلًا له على المجزوم، بيانه أنَّ أصله إوْقِيُوا كاضربوا فحُدِفَتِ الواوُ التي هي فاءٌ لما تقدَّم، واستثقلتِ الضمةُ على الياءِ

(١) في رواية عباس. انظر: الإتحاف ٥٤٨، والبحر ٢٩١/٨، والسبعة ٦٤٠، والنشر ٢٨٦/١.

(٢) الآية ٣١ من يونس.

(٣) انظر: الدر المصون ٥٣٨/٧.

(٤) البحر ٢٩٢/٨.

(٥) الحَوْدُ: الشابة الناعمة الحسنة الحلق. وجمعها حَوْدٌ وحَوْدَاتٍ، ففي ما قاله المؤلف نظر.

فَحُدِّفَتْ، فالتقى ساكنان، فحُدِّفَتْ الياءُ وضُمَّ ما قبل الواوِ لتصحَّ. وهذا تعليلُ البصريين. ونقل مكِّي^(١) عن الكوفيين: أَنَّ الحذفَ عندهم فرقا بين المتعدي والقاصر فحُدِّفَتْ الواوُ التي هي فاءٌ في يَمِي وَيَعُدُّ لتعديهما، ولم تُحذفْ من يَوْجَلْ لقصوره. قال: «وَيَرِدُ عليهم نحو: يَرِمُ^(٢) فإنه قاصرٌ ومع ذلك فقد حذفوا فاءه». قلت: وفي هذا نظرٌ؛ لأنَّ يَوْجَلْ لم تَقَعْ فيه الواوُ بين ياءٍ وكسرةٍ لا ظاهرةٍ ولا مضمرةٍ. فقلت: «ولا مضمرة» تحرُّراً من يَضَعُ وَيَسَعُ وَيَهَبُ^(٣).

و «ناراً» مفعولٌ ثانٍ. و «وقودها الناسُ» صفةٌ لـ «ناراً» وكذلك «عليها ملائكةٌ». ويجوزُ أن يكونَ الوصفُ وحده عليها و «ملائكةٌ» فاعلٌ به. ويجوزُ أن تكونَ حالاً لتخصُّصِها بالصفة الأولى وكذلك «لا يعصون الله».

وقرأ^(٤) بعضهم «وأهلوكم» وخرَّجَتْ على العطفِ على الضمير المرفوع بـ «قوا» وجوزَ ذلك الفصلُ بالمفعولِ. قال الزمخشري^(٥) - بعد ذكره القراءةَ وتخريجها - : «فإن قلت: أليس التقديرُ: قُوا أنفسكم، وليتِ أهلوكم أنفسكم؟^(٦) قلت: لا. ولكن المعطوفُ في التقديرِ مقارنٌ للواو، و «أنفسكم» واقعٌ بعده كأنه قيل: قُوا أنتم وأهلوكم أنفسكم لما جمعت

(١) إعراب المشكل ٣٨٩/٢.

(٢) ويتق.

(٣) قالوا: إن فتح هذه الأفعال بسبب حرف الحلق.

(٤) البحر ٢٩٢/٨.

(٥) الكشاف ١٢٨/٤.

(٦) الكشاف: «أنفسهم».

- التحريم -

مع المخاطبِ الغائبِ غَلَبَتْهُ [عليه] ^(١) فجَعَلَتْ ضميرَهما معاً على لفظِ
المخاطبِ. وتقدّم الخلافُ في واو «وَقود» ^(٢) ضمّاً وفتحاً في البقرة.

قوله: «ما أمرهم» يجوز أن تكونَ «ما» بمعنى الذي، والعائدُ
محذوفٌ أي ما أمرهموه، والأصلُ: به. لا يُقال: كيف حَذَفَ العائدُ
المجرورَ ولم يَجُرَّ الموصولَ بمثله؟ لأنه يَطْرُدُ حَذْفُ هذا الحرفِ
فلم يُحذفْ إلاّ منصوباً، وأن تكونَ مصدريةً، ويكونَ محلُّها بدلاً من
اسمِ الله بدلَ اشتمالٍ، كأنه قيل: لا يَعْصُونَ أمره.

وقوله: «ويَقْعَلون» قال الزمخشري ^(٣): «فإن قلتَ: أليسَتِ الجملتانِ
في معنى واحدٍ؟ قلت: لا؛ لأن الأولى معناها: أنهم يتقبَّلون أوامره
ويلتزمونها، والثانية معناها: أنهم يُؤدُّون ما يؤمرون به، لا يتناقلون عنه
ولا يتوانون فيه».

آ. (٨) قوله: ﴿نُصوحاً﴾: قرأ الجمهور بفتح النون، وهي
صيغةٌ مبالغةٌ، أسند النصحَ إليها مجازاً، وهي مِنْ نَصَحَ الثوبَ أي:
خاطه، وكأنَّ التائبَ يُرَقِّع ما خرقه بالمعصية. وقيل: مِنْ قولهم: «عسلُّ
ناصح» أي خالص. وأبو بكر ^(٤) بضم النون وهو مصدرٌ لِنَصَحَ يقال:
نَصَحَ نُصْحاً ونُصوحاً نحو: كَفَرَ كُفْراً وكُفوراً، وشَكَرَ شُكْراً وشُكوراً.
وفي انتصابه أوجهٌ، أحدها: أنه مفعولٌ له أي: لأجلِ النصحِ الحاصلِ

(١) من الكشاف.

(٢) انظر: الدر المصون ٢٠٥/١.

(٣) الكشاف ١٢٩/٤.

(٤) السبعة ٦٤١، والتيسير ٢١٢، والقرطبي ١٨/١٩٩، والبحر ٨/٢٩٣،

والنشر ٢/٣٨٨، والحجة ٧١٤.

نفعه عليكم. والثاني: أنه مصدرٌ مؤكِّدٌ لفعلٍ محذوفٍ أي: ينصحبهم
نُصْحًا. الثالث: أنه صفةٌ لها: إمَّا على المبالغةِ على أنها نفسُ المصدرِ
أو على حَذْفِ مضافٍ أي ذاتِ نَصوحِ.

وقرأ^(١) زيد بن علي «توباً» دونَ تاءِ.

قوله: «وَيُدْخِلَكُم» قراءةُ العامةِ بالنصبِ عطفاً على «يُكْفِّرُ»
وابنُ أبي عميرة^(٢) بسكونِ الراءِ، فاحتملُ أن يكونَ من إجراءِ المنفصلِ
مُجْرَى المتصلِ، فسكنتِ الكسرةُ؛ لأنه يُتخيلُ من مجموعِ «يُكْفِّرُ عنكم»
مثل: نَطَعٌ^(٣) وقِمَعٌ^(٤) فيقالُ فيهما: نَطَعٌ وقِمَعٌ. ويُحتملُ أن يكونَ عطفاً
على محلِّ «عسى أن يُكْفِّرَ» كأنه قيل: توبوا يُوجبُ تكفيرَ سيئاتكم
ويُدْخِلَكُم، قاله الزمخشري^(٥)، يعني أن «عسى» في محلِّ جزمِ جواباً
للأمر؛ لأنه لو وقع^(٦) موقعها مضارعٌ لانجزم كما مثَّلَ به الزمخشري.
وفيه نظرٌ؛ لأنَّا لا سَلَّمُ أن «عسى» جوابٌ^(٧)، ولا تقعُ جواباً لأنها
للإنشاء^(٨).

قوله: «يَوْمَ لَا يُخْزِي» منصوبٌ بـ «يُدْخِلَكُم» أو بإضمارِ اذْكُرْ.

قوله: «والذين آمنوا» يجوز فيه وجهان أحدهما: / أن يكونَ

[1/860]

(١) البحر ٢٩٣/٨.

(٢) البحر ٢٩٣/٨، والقرطبي ٢٠٠/١٨.

(٣) النَّطْعُ والنَّطْعُ: ما ظهر من غارِ الفمِ الأعلى.

(٤) القِمَعُ والقِمَعُ: ما يوضع في فمِ السَّقَاءِ والزُّقِ ثم يُصَبُّ فيه الماءُ.

(٥) الكشاف ١٣٠/٤.

(٦) الأصل «أقع».

(٧) الأصل «جواباً» وهو سهو.

(٨) عبارة الزمخشري على المحل المعنوي وليس نفس اللفظ.

— التحريم —

مَنْسُوقاً عَلَى النَّبِيِّ [أَي] (١): وَلَا يُخْزِي الَّذِينَ آمَنُوا. فعلى هذا يكون «نُورُهُمْ يَسْعَى» مستأنفاً أو حالاً (٢). والثاني: أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً، وخبره «نُورُهُمْ يَسْعَى» و«يقولون» خبرٌ ثانٍ أو حال. وتقدّم إعرابٌ مثل هذه الجملي في الحديد فعليك باعتبارِه. وتقدّم إعرابٌ ما بعدها في براءة.

وقرأ أبو حَيَوَةَ وسهل الفهمي (٣) «ويأيمانهم» بكسر الهمزة، وتقدّم ذلك في الحديد (٤).

آ. (١٠) قوله: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا﴾: إلى آخره قد تقدّم الكلامُ على «ضَرَبَ» مع المثل (٥). وهل هي بمعنى صَيَّرَ أم لا؟ وكيف يتصَبُّ ما بعدها؟ في سورة النحلِ فأغنى ذلك عن إعادته هنا.

قوله: «كانتا تحت عبدين» جملةٌ مستأنفة كأنها مفسّرةٌ لَضَرَبِ المَثَلِ، ولم يأتِ بضميرها، فيقال: تحتَهما أي: تحتَ نوحٍ ولوطٍ، لما قُصِدَ مِنْ تَشْرِيفِهِمَا بهذه الأوصافِ الشريفةِ (٦):

٤٢٨٠— لَا تَدْعُنِي إِلَّا بِ «يَا عَبْدَهَا»

فلأنّه أشرفُ أسمائي

(١) زيادة من (ش).

(٢) الأصل «حال» وهو سهو.

(٣) هذا القارئ هو سهل بن شعيب وتقدمت ترجمته، وقوله الفهمي قد يردُّ بالنهي أو البهيمى. وورد في الأصل «أبو سهل» وهو سهو.

(٤) انظر إعرابه للآية ١٢. وانظر في تخريج هذا الموضع: المحتسب ٣٢٤/٢، والبحر ٢٩٤/٨.

(٥) انظر: الدرر ٩٩/٧، والموضع في إبراهيم.

(٦) تقدم برقم ٢٧١.

وليصِفَهُمَا بِأَجْلِ الصِّفَاتِ وَهُوَ الصَّلَاحُ.

قوله: «فَلَمْ يُغْنِيَا» الْعَامَّةُ بِالْيَاءِ مِنْ تَحْتِ أَي: لَمْ يُغْنِ نُوْحٌ وَلَوْطٌ عَنْ امْرَأَتَيْهِمَا شَيْئاً مِنَ الْإِغْنَاءِ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ.

وقرأ^(١) مبشر بن عبيد «تُغْنِيَا» بِالتَّاءِ مِنْ فَوْقِ أَي: فَلَمْ تُغْنِ الْمَرْأَتَانِ عَنْ أَنْفُسِهِمَا. وَفِيهَا إِشْكَالٌ: إِذْ يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ تَعَدِّي فِعْلِ الْمَضْمَرِ الْمُتَّصِلِ إِلَى ضَمِيرِهِ الْمُتَّصِلِ فِي غَيْرِ الْمَوَاضِعِ الْمُسْتَثْنَاءِ^(٢) وَجَوَابُهُ: أَنَّ «عَنْ» هُنَا اسْمُ كَهَيِّ فِي قَوْلِهِ^(٣).

٤٢٨١- دَعَّ عَنْكَ تَهْبَأُ صَبِيحَ فِي حَجْرَاتِهِ

وقد تقدّم لك هذا والاعتراض عليه بقوله: «وَهُزِّي إِلَيْكَ»^(٤) «وَأَضْمُمُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ»^(٥) وما أُجِيبَ بِهِ ثَمَّةً.

آ. (١١) قوله: ﴿إِذْ قَالَتْ﴾: مَنْصُوبٌ بِ«ضَرَبَ» وَإِنْ تَأَخَّرَ ظَهورُ الضَّرْبِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَنْصَبَ بِالْمَثَلِ.

قوله: «عِنْدَكَ» يَجُوزُ تَعَلُّقُهُ بِ«ابْنِ»، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ «بَيْتاً»، كَانَ نَعْتَهُ، فَلَمَّا قُدِّمَ نُصِبَ حَالاً. وَ«فِي الْجَنَّةِ»: إِمَّا مُتَعَلِّقٌ بِ«ابْنِ» وَإِمَّا بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ نَعْتُ لـ«بَيْتاً».

(١) البحر ٢٩٤/٨، والمحور ٥٧/١٦.

(٢) انظر المسألة في: الدرر المصون ٥٨٥/٧، ٥٨٣/٥.

(٣) تقدم برقم ٢١٧٧.

(٤) الآية ٢٥ من مريم.

(٥) الآية ٢٢ من طه.

آ. (١٢) قوله: ﴿ومريم﴾: عطفٌ على «امرأة فرعون» ضربَ الله تعالى المثل للكافرين بامراتين وللمؤمنين بامراتين. وقال أبو البقاء^(١): «ومريم أي: واذكر مريم. وقيل: ومثل مريم» انتهى. وهذا لا حاجة إليه مع ظهور المعنى الذي ذكرته.

وقرأ العامة «ابنة» بنصب التاء. وأيوب السُّخْتِيَانِي^(٢) بسكون الهاء وَضَلًا، أَجْرَى الوصلَ مُجْرَى الوقفِ. والعامةُ أيضاً «فَنَفَخْنَا فِيهِ» أي: في الفَرْجِ. وعبد الله^(٣) «فيها» أي: في الجملة. وتقدّم في الأنبياء مثله^(٤).

والعامةُ أيضاً «وَصَدَقْتُ» بتشديد الدال. ويعقوب^(٥) وفتادةُ وأبو مجلز وعاصمٌ في روايةٍ بتخفيفِها أي: صَدَقْتُ فيما أُخْبِرْتُ به من أمرِ عيسى عليه السلام. والعامةُ على «بكلمات» جمعاً. والحسن^(٦) ومجاهد والجحدري «بكلمة» بالإفراد. فقيل: المرادُ بها عيسى لأنه كلمة الله. وتقدّم الخلافُ في كتابة «وكتبه» في أواخر البقرة^(٧). وقرأ^(٨) أبو رجاء «وكتبه» بسكون التاء وهو تخفيفٌ حسنٌ، ورُوي عنه «وكتبه» بفتح الكاف. قال أبو الفضل: مصدرٌ وُضِعَ مَوْضِعَ الاسمِ يعني: ومكتوبه.

(١) الإملاء ٢/٢٦٥.

(٢) البحر ٨/٢٩٥.

(٣) البحر ٨/٢٩٥.

(٤) انظر إعرابه للآية ٩١.

(٥) القرطبي ١٨/٢٠٤، والبحر ٨/٢٩٥.

(٦) القرطبي ١٨/٢٠٤، والبحر ٨/٢٩٥.

(٧) انظر: الدر المصون ٢/٦٩٢.

(٨) المحتسب ٢/٣٢٤، والبحر ٨/٢٩٥، والقرطبي ١٨/٢٠٤.

— التحريم —

قوله: «من القانتين» يجوزُ في «من» وجهان، أحدهما: أنها لا ابتداء الغاية. والثاني: أنها للتبعيض، وقد ذكرهما الزمخشري^(١) فقال: «ومن للتبعيض. ويجوزُ أَنْ تكونَ لا ابتداء الغاية، على أَنَّها وُلِدَتْ من القانتين؛ لأنها من أعقابِ هارونَ أخي موسى عليهما السلام». قال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: لم قيل: «من القانتين» على التذكير؟ قلت: لأنَّ القنوتَ صفةٌ تشملُ مَنْ قَتَّتْ من القبيلَيْن، فغلبَ ذكوره على إناثه».

[تمت بعونه تعالى سورة التحريم]

(١) الكشاف ٤/١٣٢

(٢) الكشاف ٤/١٣٢

سورة الملك

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله: ﴿لِيَلُوكُمْ﴾: متعلق بـ «خَلَقَ» وقوله: «أَيْكُمْ أحسن» قد تقدّم مثله في أول هود^(١). وقال الزمخشري^(٢) هنا: «فإن قلت: من أين تعلق قوله: «أَيْكُمْ أحسن عملاً» بفعلِ الْبَلَوَى؟ قلت: من حيث إنه تضمّن معنى العلم، فكأنه قيل: ليُعَلِّمَكُم أَيُّكُمْ أحسن عملاً. وإذا قلت: عَلِمْتُهُ: أزيدُ أحسن عملاً أم هو؟ كانت هذه الجملة واقعةً موقعَ الثاني من مفعوليّه، كما تقول: عَلِمْتُهُ هو أحسن عملاً. فإن قلت: أَتَسْمِي هذا تعليقا؟ قلت: لا، إنما / التعليقُ: أَنْ يَقَعَ بعده ما يَسُدُّ مَسَدَّ [٨٦٠/ب] المفعولين جميعاً، كقولك: عَلِمْتُ أَيُّهُمَا عمروً، وَعَلِمْتُ أزيداً منطلقاً؟ ألا ترى أنه لا فصلَ بعد سَبَقِ أَحَدِ المفعولين بين أَنْ يَقَعَ ما بعده مُصَدِّراً بحرف الاستفهام وغيرِ مُصَدِّرٍ به. ولو كان تعليقا لافترقتِ الحالتان كما افترقتا في قولك: عَلِمْتُ أزيداً منطلقاً، وَعَلِمْتُ زيدا منطلقاً.

قلت: وهذا الذي مَعَّ تسميته تعليقا سَمَاهُ به غيره، ويجعلون تلك الجملة في محلّ ذلك الاسم الذي يتعدّى إليه ذلك الفعل، فيقولون في «عَرَفْتُ أَيُّهُمْ منطلقاً»: إنّ الجملة الاستفهامية في محلّ نصبٍ لسدّها مَسَدَّ

(١) الآية ٧.

(٢) الكشاف ٤/١٣٤.

مفعولٍ «عَرَفْتُ» وفي «نَظَرْتُ أَيُّهُمْ منطلقٌ»: إن الجملة في محلِّ نصبٍ على إسقاطِ الخافضِ؛ لأنَّ «نظر» يتعدَّى به.

آ. (٣) قوله: ﴿الَّذِي خَلَقَ﴾: يجوزُ أن يكونَ تابعاً للعزيرِ الغفورِ نعتاً أو بياناً أو بدلاً، وأن يكونَ منقطعاً عنه خبرَ مبتدأ، أو مفعولٍ فعليٍّ مقدرٍ.

قوله: «طَباقاً» صفةٌ لـ «سِع»؛ وفيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه جمعُ طَبَقٍ نحو: جَبَلٍ وجِبَالٍ. والثاني: أنه جمعُ طَبَقَةٍ نحو: رَقَبَةٍ ورِقَابٍ. والثالث: أنه مصدرٌ طابَقَ يقال: طابَقَ مُطابِقَةً وطَباقاً. ثم: إمَّا أن يجعلَ نفسَ المصدرِ مبالغةً، وإمَّا على حَذْفِ مضافٍ أي: ذاتِ طباقٍ، وإمَّا أن يتنصَّبَ على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ أي: طُوِّبَتْ طَباقاً مِنْ قولِهِمْ: طابَقَ النعلُ أي: جعله طبقةً فوقَ أخرى.

قوله: «مِنْ تَفَاوُتٍ» هو مفعولٌ «تَرَى» و«مِنْ» مزيدةٌ فيه. وقرأ^(١) الأخوان «تَفَوُّتٍ» بتشديدِ الواوِ دون ألفٍ. والباقون بتخفيفها بعد ألفٍ، وهما لغتان بمعنى واحدٍ كالتعهدِ والتعاهدِ، والتظهُرِ والتظَاهُرِ. وحكى أبو زيد «تَفَاوُتَ الشَّيْءِ تَفَاوُتاً بضم الواوِ وفتحها وكسرِها، والقياسُ الضمُّ كالتقابلِ، والفتحُ والكسرُ شاذان. والتفَاوُتُ: عدمُ التناسُبِ؛ لأنَّ بعضَ الأجزاءِ يَفُوتُ الآخرَ. وهذه الجملةُ المنفيةُ صفةٌ مُشايعةٌ لقوله: «طَباقاً» وأصلُها: ما ترى فيهنَّ، فوضع مكانَ الضميرِ قوله: «خَلَقِ الرَّحْمَنُ» تعظيماً لخلقهنَّ وتنبهاً على سببِ سلامتهنَّ، وهو أنه خَلَقَ الرَّحْمَنُ، قاله

(١) السبعة ٦٤٤، والنشر ٣٨٩/٢، والبحر ٢٩٨/٨، والتيسير ٢١٢،
والقرطبي ٢٠٨/١٨، والحجة ٧١٥.

الزمخشري^(١)، وظاهر هذا: أنها صفة لـ «طباقا»، وقام الظاهر فيها مقام المضمير، وهذا إنما نعرفه في خبر المبتدأ، وفي الصلة، على خلاف فيهما وتفصيل.

وقال الشيخ^(٢): «الظاهر أنه مستأنف» وليس بظاهر لانفلات الكلام بعضه من بعض.

و «خَلَقَ» مصدرٌ مضافٌ لفاعله، والمفعولُ محذوفٌ أي: في خَلَقِ الرحمنِ السمواتِ، أو كَلَّ مخلوقٍ، وهو أَوْلَى ليعْمَ، وإن كان السياقُ مُرشِداً للأول.

قوله: «فازجِع» مُتَسَبِّبٌ عن قوله: «ما تَرَى» و «كَرَّتَيْنِ» نصبٌ على المصدرِ كمرَّتَيْنِ، وهو مثنى لا يُراد به حقيقته، بل التكريرُ، بدليلِ قوله: «ينقلبُ إليك البصرُ خاسئاً وهو حَسِيرٌ» أي: مُزدجراً وهو كليلٌ، وهذان الوصفان لا يأتیان بنظرتَيْنِ ولا ثلاثٍ، وإنما المعنى كراتٍ، وهذا كقولهم: لَبَّيْكَ وَسَعْدِيكَ وَحَنَانِيكَ وَدَوَالِيكَ وهذاذِيكَ^(٣) لا يُريدون بهذه التثنية شَفَعَ الواحدِ، إنما يريدون التكريرَ أي: إجابةً لك بعد أخرى، وإلَّا تناقضَ الغرضِ، والتثنيةُ تفيدُ التكريرَ لقريئة كما يُفيده أصلُها، وهو العطفُ لقريئة كقوله^(٤):

(١) الكشاف ٤/١٣٤.

(٢) البحر ٨/٢٩٨.

(٣) هذا ذيك: الأمر بأن يقطع أمر القوم.

(٤) عجزه:

مَبِيئًا وَأَبْعَدَهُمْ مِنْ مَنَزِلِ الدَّامِ

وهو لعصام بن عبيد الزماني أو همام الرقاشي، وهو في الحماسة ١/٥٦٠،

والخزانة ٣/٣٤٥، والارتشاف ١/٢٥٤، والمقرب ٢/٤١.

٤٢٨٢- لو عُدَّ قَبْرٌ وَقَبْرٌ كُنْتَ أَكْرَمَهُمْ

أي: قبور كثيرة لَيْتَمَ المَدْحُ. وقال ابن عطية^(١): «كَرَّيْنِ معناه مَرَّتَيْنِ، ونصبها على المصدرِ». وقيل: الأُولَى ليرى حُسْنُهَا واستواؤها، والثانية لَتُبْصَرَ كواكبها في سَيْرِهَا وانتهائها، وهذا تظاهرٌ يُفهِمُ التثنية فقط. قوله: «هل ترى مِنْ فُطورٍ» هذه الجملةُ يجوزُ أن تكونَ مُعَلِّقَةً لفعلٍ محذوفٍ يَدُلُّ عليه «فارجع البصر» أي: فارجع البصرَ فانظر: هل ترى، وأن يكونَ «فارجع البصر» مضمناً معنى انظر؛ لأنه بمعناه، فيكونُ هو المعلق. وأدغم أبو عمرو^(٢) لامَ «هل» في التاء هنا، وفي الحاقه^(٣) وأظهرها الباقون، وهو المشهورُ في اللغة. والفطور: الصُدوع والشقوق قال^(٤):

٤٢٨٣- شَقَّقْتُ القَلْبَ ثُمَّ ذَرَزْتُ فِيهِ

هُوَكَ فَلَيطُ فَالتَّامُ الفُطُورُ

آ. (٤) قوله: ﴿يَنْقَلِبُ﴾: العامةُ بجزمه على جوابِ الأمرِ، والكسائي^(٥) / في روايةٍ برفعِهِ، وفيه وجهان، أحدهما: أَنْ تكونَ حالاً مقدره. والثاني: أنه على حذفِ الفاءِ أي: فينقلب. وخاسناً: حال

(١) المحرر ٦١/١٦.

(٢) الإتحاف ٥٥٠/٢، والنشر ٧/٢.

(٣) الآية ٨.

(٤) البيت لعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، الفقيه، وهو في الحماسة ١٠٥/٢، واللسان (فطر). ويط: التصق.

(٥) البحر ٢٩٩/٨.

وقوله: «وهو حسير» حال: إمّا مِنْ صاحبِ الأولى، وإمّا من الضمير المستتر في الحالِ قبلها، فتكونُ متداخلةً. وقد تقدّم مادتا «خاسئاً»^(١) و«حسير»^(٢) في المؤمنين^(٣) والأنبياء^(٤).

آ. (٥) قوله: ﴿الدنيا﴾: [يعني]^(٥) منكم؛ لأنها فعلَى تَأْنِيثُ أَفْعَلِ التفضيل. و«جَعَلْنَاهَا» يجوزُ في الضميرِ وجهان، أحدهما: أنه عائِدٌ على «مَصَابِيحَ» وهو الظاهر. قيل: وكيفيةُ الرَّجْمِ: أَنْ يُؤَخَذَ نارٌ من ضوءِ الكوكبِ، يُرْمَى به الشيطانُ والكوكبُ في مكانه لا يُرْجَمُ به. والثاني: أَنْ الضميرَ يعودُ على السماءِ والمعنى: منها، لأنَّ السماءَ ذاتها ليست للرُّجوم، قاله الشيخ^(٦). وفيه نظرٌ لعدمِ ظهورِ عَوْدِ الضميرِ على السماءِ. والرُّجوم: جمعُ رَجْمٍ وهو مصدرٌ في الأصل، أُطْلِقَ على المَرْجومِ به كضربِ الأميرِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ باقياً على مصدريته، ويُقَدَّرُ مُضَافٌ أَي: ذاتُ رُجوم. وَجَمْعُ المصدرِ باعتبارِ أنواعه، فعلى الأولِ يتعلَّقُ قوله: «للشياطين» بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـرُجوماً، وعلى الثاني لا تعلَّقُ له لأنَّ اللامَ مزيدةٌ في المفعول به، وفيه دلالةٌ حيثُذِ على إعمالِ المصدرِ منوناً مجموعاً. ويجوزُ أَنْ يكونَ صفةً له أيضاً كالأولِ فيتعلَّقُ بمحذوفٍ. وقيل: الرُّجومُ هنا: الظنونُ والشياطينُ شياطينُ الإنسِ، كما قال^(٧):

(١) انظر: الدر المصون ١/٤١٥.

(٢) انظر: الدر المصون ٢/٢٢١.

(٣) الآية ١٠٨ ووردت المادة قبلاً.

(٤) الآية ١٩ ووردت المادة قبلاً.

(٥) زيادة من (ش).

(٦) البحر ٨/٢٩٩.

(٧) تقدم برقم ٥.

وما هو عنها بالحديث المُرَجَّم

آ. (٦) قوله: ﴿وللذين كفروا﴾: خبرٌ مقدَّمٌ في قراءةِ العامَّةِ، و«عذابُ جهنم» مبتدؤه. وفي قراءة^(١) الحسن والضحاك والأعرج بنصه متعلِّقٌ بـ «أَعْتَدْنَا» عطفاً على «لهم»، و«عذابُ جهنم» عطفٌ على «عذابُ السعير» فَعَطَفَ منصوباً على منصوب، ومجروراً على مجرور، وأعاد الخافض؛ لأنَّ المعطوفَ عليه ضميرٌ. والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ أي: وبشئٍ المصيرُ مصيرُهم، أو عذابُ جهنم، أو عذابُ السعير.

آ. (٧) قوله: ﴿لها﴾: متعلِّقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «شهيقتاً» لأنه في الأصلِ صفتُه. ويجوزُ أن يكونَ على حذفِ مضافٍ أي: سمعوا لأهلها. «وهي تفور» جملةٌ حاليةٌ.

آ. (٨) قوله: ﴿تَمَيَّزُ﴾: هذه قراءةُ العامَّةِ بتاءٍ واحدةٍ مخففةٍ. والأصلُ: تَمَيَّزُ بتاءينِ وبها^(٢) قرأ طلحةُ والبيهقيُّ عن ابنِ كثيرٍ بتشديدها، أدغم إحدى التاءينِ في الأخرى، وهي قراءةٌ حسنةٌ لعدم التقاء ساكنين، بخلافِ قراءته «إِذ تَلَقَّوْهُ»^(٣) و«نَاراً تَلْظَى»^(٤) وبابه. وأبو عمرو^(٥) يُدْغِمُ الدالَّ في التاءِ على أصلِهِ في المتقاربتين. وقرأ الضحاك «تَمَايَزُ» والأصل:

(١) البحر ٢٩٩/٨، والمحرر ٦٢/١٦.

(٢) انظر في قراءتها: البحر ٢٩٩/٨، والإتحاف ٥٥٠/٢، والنشر ٢٣٢/٢، والمحرر ٦٣/١٦.

(٣) الآية ١٥ من النور. وانظر: الإتحاف ٢٩٤/٢.

(٤) الآية ١٤ من الليل. وانظر: الإتحاف ٦١٤/٢.

(٥) البحر ٢٩٩/٨.

تَمَايَزُ بِنَاءَيْنِ فَحَدَفَ إِحْدَاهُمَا. وزيد بن علي «تَمَيَّزُ» مِنْ مَاز، وَهَذَا كُلُّهُ اسْتِعَارَةٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: تَمَيَّزَ فُلَانٌ مِنَ الْغَيْظِ أَي: انفصلَ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ مِنَ الْغَيْظِ فـ «مِنْ» سَبَبِيَّةٌ أَي: بِسَبَبِ الْغَيْظِ. ومثله [قولُ الرَّاجِزِ]^(١) فِي وَصْفِ كَلْبٍ اشْتَدَّ عَدُوَّهُ^(٢):

٤٢٨٥- يَكَادُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ إِهَابِهِ

قوله: «كلما أَلْقِي» قد تقدَّم الكلامُ على «كلما»^(٣) وهذه الجملةُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ حَالًا مِنْ ضَمِيرِ جَهَنَّمَ.

آ. (٩) قوله: ﴿بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ﴾: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْجَمْعِ بَيْنِ حُرُوفِ الْجَوَابِ وَنَفْسِ الْجُمْلَةِ الْمَجَابِ بِهَا، إِذْ لَوْ قَالُوا: بَلَى لَفُهِمَ الْمَعْنَى، وَلَكِنَّهُمْ أَظْهَرُوهُ تَحَسُّرًا وَزِيَادَةً فِي تَعَمُّمِهِمْ عَلَى تَفْرِيطِهِمْ فِي قَبُولِ قَوْلِ النَّذِيرِ وَلِيَعْطِفُوا عَلَيْهِ قَوْلَهُمْ: «فَكَذَّبْنَا» إِلَى آخِرِهِ.

وقوله: «إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ» ظَاهِرُهُ أَنَّهُ مِنْ مَقُولِ الْكُفَّارِ لِلنَّذِيرِ. وَجَوْزُ الزَّمْخَشَرِيِّ^(٤) أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ الرِّسْلِ لِلْكَفْرَةِ، وَحِكَاةِ الْكُفْرَةِ لِلْحَزَنَةِ أَي: قَالُوا لَنَا هَذَا فَلَمْ نَقْبَلْهُ.

(١) زيادة من (ش).

(٢) البيت لأبي نواس وقبله:

تراه في الحُضْرِ إِذَا هَاهَا بِهِ

وهو في ديوانه ٢٤٩، والحيوان ٩٧/٢، والمحزر ٩٣/١٦. والحُضْرُ: شدة العَدُوِّ.

وهاها به: زجره.

(٣) انظر: الدر المصون ١/١٨٠.

(٤) الكشف ٤/١٣٦.

آ. (١١) وقوله: ﴿بِذُنُبِهِمْ﴾: وحده لأنه مصدرٌ في الأصل، ولم يقصد التنويع بخلاف «بذنوبهم»^(١) في مواضع.

قوله: «فُسْحَقًا» فيه وجهان أحدهما: أنه منصوبٌ على المفعول به أي: أَلَزَمَهُمُ اللَّهُ سُحُقًا. والثاني: أنه منصوبٌ على المصدرِ تقديرُهُ: سَحَقَهُمُ اللَّهُ سُحُقًا، فتاب المصدرُ عن عامله في الدُّعَاءِ نحو: جَدَعًا له وَعَقْرًا، فلا يجوزُ إظهارُ عامله. / واختلف النحاة: هل هو مصدرٌ لفعل ثلاثي أم لفعل رباعي فجاء على حَذْفِ الزوائد؟ فذهب الفارسي^(٢) والزجاج^(٣) إلى أنه مصدرٌ أسحَقَهُ اللَّهُ أي: أبعَدَهُ. قال الفارسي: «فكان القياسُ إسحاقًا، فجاء المصدرُ على الحذفِ كقوله^(٤)»:

٤٢٨٦- فَإِنْ أَهْلِكَ فَذَلِكَ كَانَ قَدْرِي

أي تقديري. والظاهرُ أنه لا يُحتاج لذلك؛ لأنه سُمِعَ: سَحَقَهُ اللَّهُ ثلاثياً. وفيه قولُ الشاعر^(٥):

٤٢٨٧- يَجُولُ بِأَطْرَافِ الْبِلَادِ مُغَرَّبًا

وَتَسَحَقُهُ رِيحُ الصَّبَا كُلِّ مَسْحَقِ

والذي يظهرُ أنَّ الزجاجَ والفارسيَّ إنما قالا ذلك فيمن يقولُ من العربِ أسحَقَهُ اللهُ سُحُقًا.

(١) الآية ١١ من آل عمران.

(٢) الحجة (خ) ٤/٣٩٨.

(٣) معاني القرآن له ٥/١٩٩.

(٤) لم أهد إلى قائله وتمامه، وهو في الحجة ٤/٣٩٨، والبحر ٨/٣٠٠.

(٥) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ١٧١.

وقرأ العامة بضمه وسكون، والكسائي^(١) في آخرين بضمين، وهما لغتان. والأحسن أن يكون المثلُّ أصلاً للخفيف. و[قوله]^(٢) «لأصحاب» بيان كـ «هَيْتَ لَكَ»^(٣) وسقياً لك. وقال مكِّي^(٤): «والرفعُ يجوز في الكلام على الابتداء» أي: لوقيل: «فَسُحِقُ» جاز لا على أنه تلاوة بل من حيث الصناعة، إلا أن ابن عطية قد قال ما يُضَعِّفه، فإنه قال^(٥): «فَسُحِقاً نصباً على جهة الدعاء عليهم، وجاز ذلك فيه وهو من قبل الله تعالى من حيث هذا القول، فيهم مستقرٌّ أولاً^(٦)، ووجوده لم يَقَعْ، ولا يَقَعُ إلا في الآخرة، فكأنه لذلك في حيزِ المتوقع الذي يُدْعَى فيه كما تقول: «سُحِقاً لزيد، وبعداً له» والنصب في هذا كله بإضمار فعل، وأما ما وَقَعَ وَتَبَّتْ فالوجه فيه الرفع، كما قال تعالى: «وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ»^(٧) و«سَلَامٌ عَلَيْكُمْ»^(٨) وغيرُ هذا من الأمثلة» انتهى. فضَعَّفَ الرفع كما ترى لأنه لم يَقَعْ بل هو متوقَّع في الآخرة.

آ. (١٢) قوله: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾: الأحسن أن يكون الخبر «لهم» و«مغفرة» فاعلٌ به؛ لأن الخبر المفرد أصلٌ، والجارُّ من قبيل المفردات أو أقربُ إليها.

(١) السبعة ٦٤٤، والتيسير ٢١٢، والبحر ٣٠٠/٨، والنشر ٢١٧/٢،
والحجة ٧١٦، والتيسير ٢١٢، والقرطبي ٢١٣/١٨.

(٢) زيادة من (ش).

(٣) الآية ٢٣ من يوسف.

(٤) إعراب المشكل ٣٩٢/٢.

(٥) المحرر ٦٥/١٦.

(٦) المحرر: أزلًا.

(٧) الآية ١ من المطففين.

(٨) الآية ٢٤ من الرعد.

آ. (١٤) قوله: ﴿مَنْ خَلَقَ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه فاعل «يَعْلَمُ» والمفعول محذوف تقديره: ألا يعلم الخالقُ خَلَقَهُ، وهذا هو الذي عليه جمهورُ الناس وبه بدأ الزمخشري^(١). والثاني: أنَّ الفاعل مضمَّر يعود على الباري سبحانه وتعالى، و«مَنْ» مفعولٌ به أي: ألا يعلم الله مَنْ خَلَقَهُ. قال الشيخ^(٢): «والظاهر أن «مَنْ» مفعولٌ، والمعنى: أينتهي علمه بمن خَلَقَهُ، وهو الذي لَطَفَ عِلْمُهُ وَدَقَّ» ثم قال: «وأجاز بعضُ النحويين أن يكون «مَنْ» فاعلاً والمفعول محذوفٌ، كأنه قال: ألا يعلم الخالقُ سِرِّكُمْ وجهركم، وهو استفهامٌ، معناه الإنكار». قلت: وهذا الوجهُ الذي جَعَلَهُ هو الظاهر يَعْزِيهِ^(٣) النَّاسُ لِأَهْلِ الزَّيْبِغِ وَالبِدْعِ الدَّافِعِينَ لعمومِ الخَلْقِ لله تعالى.

وقد أَطْنَبَ مكِّي^(٤) في ذلك، وأنكر على القائلِ به ونسبه إلى ما ذكرتُ فقال: «وقد قال بعضُ أهلِ الزَّيْبِغِ: إن «مَنْ» في موضع نصب اسمٌ للمُسْرِينِ والجاهرين ليُخْرِجَ الكلامَ عن عمومِهِ ويُدْفَعَ عمومُ الخَلْقِ عن الله تعالى، ولو كان كما زعم لقال: ألا يعلم ما خلق لأنه إنما تقدَّم ذِكْرُ ما تُكْرَهُ الصدورُ فهو في موضع «ما» ولو أتت «ما» في موضع «مَنْ» لكان فيه أيضاً بيانُ العموم: أنَّ اللهَ خالقُ كلِّ شيءٍ مِنْ أقوالِ الخلقِ أسْرُوها أو أظهرُوها خيراً كانت أو شراً، وَيَقْوِي ذلك «إنَّه عليمٌ بذاتِ الصدور»، ولم يقل: عليمٌ بالمُسْرِينِ والمجاهرين وتكون «ما» في موضع

(١) الكشاف ٤/١٣٧.

(٢) البحر ٨/٣٠٠.

(٣) لغةٌ في العزْو. يقال: عَزَوْتُهُ وَعَزَيْتُهُ. انظر: اللسان (عزأ).

(٤) إعراب المشكل ٢/٣٩٢.

نصب، وإنما يُخْرِجُ الآيَةَ مِنْ هَذَا الْعَمُومِ إِذَا جَعَلْتَ «مَنْ»^(١) فِي مَوْضِعِ نَصْبِ اسْمًا لِلْأُنَاسِ الْمُخَاطَبِينَ قَبْلَ هَذِهِ الآيَةِ، وَقَوْلُهُ: «بِذَاتِ الصَّدُورِ» يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ «انْتَهَى». وَلَا أُدْرِي كَيْفَ يَلْزَمُ مَا قَالَهُ مَكِّيٌّ بِالْإِعْرَابِ الَّذِي ذَكَرَهُ وَالْمَعْنَى الَّذِي أَبْدَاهُ؟ وَقَدْ قَالَ بِهَذَا الْقَوْلِ أَعْنِي الْإِعْرَابَ الثَّانِي جَمَاعَةً مِنَ الْمُحَقِّقِينَ وَلَمْ يُبَالُوا بِمَا ذَكَرَهُ لِعَدَمِ إِفْهَامِ الآيَةِ إِيَاهُ.

وقال الزمخشري^(٢) بعد كلام ذكره: «ثم أنكر ألا يُحِيطُ علماً بالمُضْمَرِ والمُسَرِّ والمُجَهَّرِ مَنْ خَلَقَ الْأَشْيَاءَ، وَحَالَهُ أَنَّهُ / اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ [١/٨٦٢] المتوصلُ علَّمَهُ إِلَى مَا ظَهَرَ وَمَا بَطَّنَ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «مَنْ خَلَقَ» مَنْصُوبًا بِمَعْنَى: أَلَا يَعْلَمُ مَخْلُوقَهُ، وَهَذِهِ حَالُهُ» ثم قال: «فإن قلت: فذرت في «ألا يَعْلَمُ» مفعولاً على معنى: أَلَا يَعْلَمُ ذَلِكَ الْمَذْكُورَ مِمَّا أُضْمِرَ فِي الْقَلْبِ وَأُظْهِرَ بِاللِّسَانِ مَنْ خَلَقَ؟ فَهَلَا جَعَلْتَهُ مِثْلَ قَوْلِهِمْ: «هُوَ يُعْطِي وَيَمْنَعُ»، وَهَلَا كَانَ الْمَعْنَى: أَلَا يَكُونُ عَالِمًا مَنْ هُوَ خَالِقٌ لِأَنَّ الْخَالِقَ لَا يَصِحُّ إِلَّا مَعَ الْعِلْمِ؟ قُلْتُ: أَبَتَ ذَلِكَ الْحَالُ الَّتِي هِيَ قَوْلُهُ: «وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ» لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: أَلَا يَكُونُ عَالِمًا مَنْ هُوَ خَالِقٌ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ لَمْ يَكُنْ مَعْنَى صَحِيحًا؛ لِأَنَّ «أَلَا يَعْلَمُ» مُعْتَمِدٌ عَلَى الْحَالِ وَالشَّيْءُ لَا يُوقَّتُ بِنَفْسِهِ، فَلَا يَقَالُ: «أَلَا يَعْلَمُ وَهُوَ عَالِمٌ»، وَلَكِنْ أَلَا يَعْلَمُ كَذَا، وَهُوَ عَالِمٌ بِكُلِّ شَيْءٍ».

آ. (١٥) قوله: ﴿ذَلُولًا﴾: مفعول ثانٍ، أو حال. وذلول فَعُولٌ لِلْمَبَالِغَةِ مِنْ ذَلٍّ يَدِلُّ فَهُوَ ذَالٌ كَقَوْلِهِ: دَابَّةٌ ذَلُولٌ بَيِّنَةُ الذَّلِّ بِالْكَسْرِ،

(١) الأصل «ما» والتصحيح من مكِّي.

(٢) الكشاف ٤/١٣٧.

ورجلٌ ذَلُولٌ بَيْنَ الذُّلِّ بِالضَّمِّ. وقال ابن عطية^(١): «ذلولُ فَعُولٌ بمعنى مَفْعُولٍ أي: مَذْلُولَةٌ، فهي كَرَكُوبٌ وَحَلُوبٌ». قال الشيخ^(٢): «وليس بمعنى مَفْعُولٍ لَأَنَّ فِعْلَهُ قَاصِرٌ، وإنما يُعَدَّى بالهمزة كقوله تعالى: «وَتَذَلُّ مَنْ تَشَاءُ»^(٣) أو بالتضعيف كقوله: «وذللناها لهم»^(٤)، وقوله: «أي مَذْلُولَةٌ» يظهر أنه خطأ». انتهى يعني: حيث استعمل اسم المفعول تاماً من فِعْلِ قَاصِرٍ، وهي مناقشةٌ لفظيةٌ.

قوله: «مناكبها» استعارةٌ حسنةٌ جداً. وقال الزمخشري^(٥): «مثلُ لِفَرَطِ التذليلِ ومجاوِزَتِهِ الغاية؛ لأنَّ المَنَكِبَيْنِ وملتقاهما من الغارِبِ»^(٦) أرقُّ شيءٍ من البعيرِ وأنبأه عن أن يطأه الراكبُ بقدمه ويعتمد عليه، فإذا جعلها في الذُّلِّ بحيث يُمشى في مناكبها لم يترك»^(٧).

آ. (١٦) قوله: ﴿أَأَمِنْتُمْ﴾: قد تقدّم اختلافُ القراءِ في الهمزَتَيْنِ المفتوحَتَيْنِ نحو «أَأَنْذَرْتَهُمْ»^(٨) تحقيقاً وتخفيفاً وإدخالِ ألفٍ بينهما وعدمه في البقرة، وأن قُبلاً يقرأ هنا بإبدالِ الهمزة الأولى واواً

(١) المحرر ١٦/٦٦

(٢) البحر ٣٠٠/٨ - ٣٠١

(٣) الآية ٢٦ من آل عمران

(٤) الآية ٧٢ من يس

(٥) الكشاف ١٣٨/٤

(٦) الغارب: ما بين السنام والعنق

(٧) هذه اللفظة مشروحة في حاشية الكشاف بقوله: «أي لم يترك بقية من التذليل».

(٨) الآية ٦ من البقرة. وانظر الدر المصون ١/١٠٩. وانظر في قراءات هذه الآية:

السبعة ٦٤٤، والبحر ٣٠٢/٨، والتبشير ٢١٢، والقرطبي ١٨/٢١٦،

والحجة ٧١٦، والنشر ١/٣٦٣.

في الوصل. فيقول: «وإليه التُّشورُ وَأَمِنْتُمْ» وهو على أصله مِنْ تَسْهِيلِ الثانيةِ بَيْنَ بَيْنَ وَعَدَمِ أَلْفٍ بَيْنَهُمَا، وَأَمَّا إِذَا ابْتَدَأَ فَيُحَقِّقُ الْأُولَى وَيُسَهِّلُ الثانيةَ بَيْنَ بَيْنَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَلَمْ يُبَدِّلِ الْأُولَى وَأَوَّأَ لِرِزَالِ مُوجِبِهِ وَهُوَ انْضِمَامُ مَا قَبْلَهَا وَهِيَ مَفْتُوحَةٌ نَحْوُ: مُوجِّلٌ وَيُواخِذُكُمْ، وَهَذَا قَدْ مَضَى فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ عِنْدَ قَوْلِهِ: «قَالَ فِرْعَوْنُ آمِنْتُمْ»^(١) وَإِنَّمَا أَعَدَّهُ بَيَانًا وَتَذْكَيرًا.

قوله: «مَنْ فِي السَّمَاءِ» مَفْعُولٌ «أَمِنْتُمْ»، وَفِي الْكَلَامِ حَذْفُ مَضَافٍ أَي: أَمِنْتُمْ خَالِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ. وَقِيلَ: «فِي» بِمَعْنَى عَلَى أَي: عَلَى السَّمَاءِ، وَإِنَّمَا احْتِجَاجُ الْقَائِلِ بِهَذَيْنِ إِلَى ذَلِكَ لِأَنَّهُ اعْتَقَدَ أَنَّ «مَنْ» وَاقِعَةٌ عَلَى الْبَارِي تَعَالَى وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَبَيَّنَّ بِالذَّلِيلِ الْقَطْعِيِّ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَتَحَرِّرٍ لِثَلَا يَلْزَمَ التَّجْسِيمُ^(٢). وَلَا حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ فَإِنَّ «مَنْ» هُنَا الْمُرَادُ بِهَا الْمَلَائِكَةُ^(٣) سَكَانُ السَّمَاءِ، وَهُمْ الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَ الرَّحْمَةَ وَالنَّقْمَةَ. وَقِيلَ: خُوطِبُوا بِذَلِكَ عَلَى اعْتِقَادِهِمْ، فَإِنَّ الْقَوْمَ كَانُوا مُجَسِّمَةً مُشَبَّهَةً، وَالَّذِي تَقَدَّمَ أَحْسَنُ.

وقوله: «أَنْ يَخْصِفَ» وَ «أَنْ يَرْسَلَ» فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمَا بَدَلَانِ مِنْ «مَنْ فِي السَّمَاءِ» بَدَلُ اشْتِمَالِ، أَي: أَمِنْتُمْ خَسَفَهُ وَإِرْسَالَهُ، كَذَا قَالَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(٤). وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِ «مِنْ» أَي: أَمِنْتُمْ مِنْ

(١) الآية ١٢٣. وانظر: الدرر المصون ٥/٤٢٠.

(٢) قال في شرح الطحاوية ٢٣١: «ومن سمع أحاديث الرسول ﷺ وكلام السلف وجد منه في إثبات الفوقية ما لا ينحصر».

(٣) وهو رأي ابن بحر. ومذهب ابن عباس أنه الله تعالى. انظر:

المواردي ٤/٢٧٤. وتقدير خالق مَنْ فِي السَّمَاءِ هُوَ تَقْدِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ١٨/٢١٦.

(٤) الإملاء ٢/٢٦٦.

الْخَسْفِ وَالْإِرْسَالِ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ. وَقَدْ تَقَدَّمَ^(١) أَنَّ «نَذِيرًا» وَ«نَكِيرًا» مُصَدَّرَانِ بِمَعْنَى الْإِنْكَارِ وَالْإِنْذَارِ. وَأُثْبِتَ^(٢) وَرَشَّ يَاءَ «نَذِيرِي» وَقَفًّا وَحَدَفَهَا وَضَلًّا، وَحَدَفَهَا الْبَاقُونَ فِي الْحَالَيْنِ.

آ. (١٩) قَوْلُهُ: «صَاقَاتٍ»: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ «الطَيْرِ» وَأَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ ضَمِيرِ «فَوْقَهُمْ» إِذَا جَعَلْنَاهُ حَالًا فَتَكُونُ مُتَدَاخِلَةً. وَ«فَوْقَهُمْ» ظَرْفٌ لَصَاقَاتٍ عَلَى الْأُولَى أَوْ لـ «يَرَوُا».

قَوْلُهُ: «وَيَقْبِضْنَ» عَطَفَ الْفِعْلَ عَلَى الْأِسْمِ لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ أَي: وَقَابِضَاتٍ، فَالْفِعْلُ هُنَا مَوْوَلٌ بِالْأِسْمِ عَكْسَ قَوْلِهِ: «إِنَّ الْمَصْدُقَيْنِ وَالْمَصْدُقَاتِ وَأَقْرَضُوا»^(٣) فَإِنَّ الْأِسْمَ هُنَاكَ مَوْوَلٌ بِالْفِعْلِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ الْإِعْتِرَاضُ عَلَى ذَلِكَ. وَقَوْلُ أَبِي الْبَقَاءِ^(٤): «مَعْطُوفٌ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ، حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى أَي: يَصْفِقْنَ وَيَقْبِضْنَ أَي: صَاقَاتٍ وَقَابِضَاتٍ» لَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِهِ: يَصْفِقْنَ وَيَقْبِضْنَ؛ لِأَنَّ الْمَوْضِعَ لِلْأِسْمِ فَلَا نُوْوَلُهُ بِالْفِعْلِ. وَقَالَ الشَّيْخُ^(٥): «وَعَطَفَ الْفِعْلَ عَلَى الْأِسْمِ / لَمَّا كَانَ فِي مَعْنَاهُ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرُنَّ»^(٦) عَطَفَ الْفِعْلَ عَلَى الْأِسْمِ لَمَّا كَانَ الْمَعْنَى: فَاللاتِي أَغْرُنَ فَأَثَرُنَّ، وَمِثْلُ هَذَا الْعَطْفِ فَصِيحٌ وَكَذَا عَكْسُهُ، إِلَّا عِنْدَ السَّهْلِيِّ فَإِنَّهُ قَبِيحٌ نَحْوَ قَوْلِهِ^(٧):

[٨٦٢/ب]

(١) انظر إعرابه للآية ٤٤ من الحج.

(٢) الإتحاف ٥٥١/٢، والتيسير ٢١٣، والنشر ٣٨٩/٢.

(٣) الآية ١٨ من الحديد.

(٤) الإملاء ٢٦٦/٢.

(٥) البحر ٣٠٢/٨.

(٦) الآية ٣ - ٤ من العاديات.

(٧) تقدم برقم ١٢٨٩.

٤٢٨٨- بات يُعْشِيهَا بَعْضُ بِاتِرٍ

يَقْصِدُ فِي أَسْوِقِهَا وَجَائِرُ

أي: قاصدٌ في أسواقِها وجائرٌ انتهى، هو مثله في عطفِ الفعلِ على اسمٍ، إلا أن الاسمَ فيه مؤوّلٌ بالفعلِ عكسَ هذه الآيَةِ. ومفعولُ «يَقْبِضَنَّ» محذوفٌ أي: وَيَقْبِضَنَّ أجنحتَهنَّ، قاله أبو البقاء^(١) ولم يَقْدِرْ لـ «صافّاتٍ» مفعولاً كأنه زَعَمَ أن الاصطَفافَ في أنفسِها أي: مصطفةً. والظاهرُ أن المعنى: صافّاتٍ أجنحتَها وقابضتَها، فالصَفُّ والقَبْضُ منها لأجنحتِها.

وكذلك قال الزمخشري^(٢): «صافّاتٍ باسِطاتٍ أجنحتَهنَّ» ثم قال: «فإن قلتَ لِمَ قال: ويقبضَنَّ ولم يَقُلْ: وقابضاتٍ؟ قلت: لأنَّ الطيرانَ هو صَفُّ الأجنحةِ؛ لأنَّ الطيرانَ في الهواءِ كالسباحةِ في الماءِ، والأصلُ في السباحةِ مَدُّ الأطرافِ وبَسْطُها، وأمّا القَبْضُ فطارِيٌّ على البَسْطِ للاستظهارِ به على التحرُّكِ، فجيءَ بما هو طاريٌّ غيرُ أصلٍ بلفظِ الفعلِ على معنى أنَّهنَّ صافّاتٌ، ويكونُ منهنَّ القَبْضُ تارةً بعد تارةً، كما يكون من السابحِ».

قوله: «ما يُمَسِّكُهُنَّ» يجوزُ أن تكونَ الجملةُ مستأنفةً، وأن تكونَ حالاً من الضميرِ في «يَقْبِضَنَّ» قاله أبو البقاء^(٣)، والأوّلُ هو الظاهرُ. وقرأ الزهري^(٤) بتشديدِ السينِ.

(١) الإملاء ٢/٢٦٦.

(٢) الكشف ٤/١٣٨.

(٣) الإملاء ٢/٢٦٦.

(٤) البحر ٨/٣٠٣.

آ. (٢٠) قوله: ﴿أَمَّنْ﴾: العائمة بتشديد الميم على إدغام ميم «أم» في ميم «مَن»، و «أم» بمعنى بل؛ لأنَّ بعدها اسم استفهام، وهو مبتدأ، خبره اسم الإشارة. وقرأ طلحة^(١) بتخفيف الأول وتثقيب الثاني قال أبو الفضل: «معناه أهذا الذي هو جندٌ لكم أم الذي يَرزُقكم». و «يَنْصُرُكُمْ» صفةٌ لجند.

آ. (٢١) قوله: ﴿إِنْ أَمْسَكَ﴾: شرطٌ جوابه محذوفٌ للدلالة عليه أي: فَمَنْ يَرزُقُكُمْ غيره؟ وقدّر الزمخشري^(٢) شرطاً بعد قوله: «أَمَّنْ هذا الذي هو جندٌ لكم، تقديره: إن أَرْسَلَ عليكم عذابه. ولا حاجة له صناعة.

آ. (٢٢) قوله: ﴿مُكَبَّأً﴾: حالٌ مِنْ فاعلٍ «يَمْشِي». و «أَكَبَّ» مطاوعٌ كَبَّهُ يقال: كَبَيْتُهُ فَأَكَبَّ. قال الزمخشري^(٣): «هو من الغرائب والشواذ ونحوه: فَشَعَتِ الرِّيحُ السَّحَابَ فَأَقْشَع، ولا شيء من بناءِ أَفْعَلَ مطاوعاً، ولا يَتَّقِنُ نحوَ هذا إِلاَّ حَمَلَةُ كِتَابِ سَبْيويه، وإنما أَكَبَّ، مِنْ بابِ أَنْفَضَ وَأَلَام، ومعناه: دَخَلَ فِي الكَبِّ وَصَارَ ذَا كَبِّ، وكذلك أَقْشَعَ السَّحَابُ: دَخَلَ فِي القَشَعِ، ومطاوعٌ كَبَّ وَقْشَعَ انكَبَّ وانقَشَعَ».

قال الشيخ^(٤): «ومُكَبَّأً حالٌ مِنْ «أَكَبَّ» وهو لا يتعدَّى، وكَبَّ متعدٍ قال تعالى: «فَكُبِّتْ وجوههم في النار»^(٥). والهمزة للدخول في الشيء

(١) البحر ٣٠٣/٨

(٢) الكشاف ١٣٩/٤

(٣) الكشاف ١٣٩/٤

(٤) البحر ٣٠٣/٨

(٥) الآية ٩٠ من النمل.

أو للصيرورة ومطاوع كَبَّ: انكَبَّ. تقول: كَبَّبْتُهُ فَاِنْكَبَّ. قال الزمخشري: «ولا شيء مِنْ بِنَاءِ أَفْعَلَ» إلى قوله: كتاب سيبويه» انتهى، وهذا الرجلُ كثيرُ التَّبَجُّحِ بكتاب سيبويه، وكم مِنْ نَصِّ فِي كِتَابِ سِيبَوِيهِ عَمِي بَصْرُهُ وَبَصِيرَتُهُ عَنْهُ، حَتَّى إِنْ الإِمَامَ أَبَا الْحِجَّاجِ يَوْسُفَ بْنَ مَعْرُوزٍ (١) صَنَّفَ كِتَابًا، يَذْكَرُ فِيهِ مَا غَلِطَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِيهِ وَمَا جَهِلَهُ مِنْ كِتَابِ سِيبَوِيهِ». انتهى ما قاله الشيخُ.

وانظر إلى هذا الرجل: كَيْفَ أَخَذَ كَلَامَهُ الَّذِي أَسْلَفْتُهُ عَنْهُ، طَرَزَ بِهِ عِبَارَتَهُ حَرْفًا بِحَرْفٍ، ثُمَّ أَخَذَ يُنْحِي عَلَيْهِ بِإِسَاءَةِ الأَدَبِ، جَزَاءً مَا لَقَّنَهُ تِلْكَ الكَلِمَاتِ الرَّائِعَةَ وَجَعَلَهُ يَقُولُ: إِنْ مَطَاوَعُ كَبَّ انْكَبَّ لَا أَكَبُّ وَإِنْ الهمزة فِي أَكَبَّ لِلصِيرورة، أَوْ لِلدخولِ فِي الشَّيْءِ، وَبِاللَّهِ لَوْ بَقِيَ دَهْرَهُ غَيْرَ مُلَقَّنٍ إِيَّاهَا لَمَا قَالَهَا أَبَدًا، ثُمَّ أَخَذَ يَذْكَرُ عَنِ إِنْسَانٍ مَعَ أَبِي القَاسِمِ كَالشُّهَاءِ (٢) مَعَ القَمَرِ أَنَّهُ غَلِطَ فِي نِصُوصِ كِتَابِ سِيبَوِيهِ، اللَّهُ أَعْلَمُ بِصَحَّتِهَا. [قال الشاعر: (٣)]

٤٢٨٩- وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحًا
وَأَقْتَهُ مِنَ الفَهْمِ السَّقِيمِ
وعلى تقديرِ التَّسْلِيمِ فَالْفَاضِلُ مَنْ عُدَّتْ سَقَطَاتُهُ.

(١) يوسف بن معزوز القيسي، متقدم في علم العربية، أخذ عن ابن ملكون والسهيلي، له: شرح الإيضاح، والرد على الزمخشري في مفصله. قال السيوطي: «وتأليفه مفيدة حسنة وإن كان في أغراضه حدة» توفي سنة ٦٢٥. انظر: البغية ٣٦٢/٢.

(٢) الشها: كوكب صغير خفي الضوء.

(٣) تقدم برقم ٣٩١٢.

وقوله: «أَمَّنْ يَمْشِي» هو المعادل لـ «أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا». وقال أبو البقاء^(١): «و «أَهْدَى» خبر «مَنْ يَمْشِي»، وخبر «مَنْ» الثانية محذوف» يعني: أن الأصل: أَمَّنْ يَمْشِي سَوِيًّا أَهْدَى، ولا حاجة إلى ذلك، لأنَّ قوله: «أَزِيدُ قَائِمٌ أَمْ عَمْرُو» لا يُحْتَاجُ فِيهِ مِنْ حَيْثُ الصَّنَاعَةُ إِلَى حَذْفِ الْخَبَرِ، بَلْ تَقْوِيلٌ: هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى «زَيْدٍ» عَطْفَ الْمَفْرَدَاتِ، وَوَحْدَ الْخَبَرِ لِأَنَّ «أَمْ» لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ.

آ. (٢٣) قوله: ﴿قَلِيلًا﴾: نعتٌ مصدرٍ محذوفٍ أو حالٌ من ضميرِ المصدرِ كما هو رأيُ سيبويه^(٢) و «ما» مزيدةٌ أي: تَشْكُرُونَ قَلِيلًا. والجملةُ من «تَشْكُرُونَ»: إمَّا مستأنفةٌ، وهو الظاهرُ، وإمَّا حالٌ مقدرةٌ لأنهم حالُ الجعلِ غيرِ شاكرين. والمرادُ بالقلةُ / العدمُ أو حقيقتها. [١/٨٦٣]

آ. (٢٧) قوله: ﴿رَأَوْهُ﴾: أي: الموعودَ أو العذابَ زُلْفَةً أَي: قريباً، فهو حالٌ ولا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مِضَافٍ أَي: ذَا زُلْفَةٍ، أَوْ جُعِلَ نَفْسَ الزُّلْفَةِ مِبالغةً. وقيل: «زُلْفَةٌ» تقديرُه: مكاناً ذَا زُلْفَةٍ فَيَنْصَبُ انْتِصَابَ الْمَصْدَرِ.

قوله: «سَيِّئَتْ» الأصلُ: ساءَ أَي: أَحْزَنَ وَجْهَهُمُ الْعَذَابُ وَرَوَيْتُهُ، ثُمَّ بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ. و «ساءَ» هنا لَيْسَتْ الْمَرادِفَةُ لـ «بَسَسَ» كَمَا عَرَفْتَهُ فِيمَا تَقَدَّمَ غَيْرَ مَرَّةٍ^(٣). وَأَشَمَّ كَسْرَةَ السَّيْنِ الضَّمُّ نَافِعٌ^(٤) وَابْنُ عَامِرٍ وَالْكَسَائِيُّ،

(١) الإملاء ٢/٢٦٦.

(٢) انظر: الكتاب ١/١١٦.

(٣) انظر: الدر المصون ٣/٦٧٩.

(٤) الإتحاف ٢/٥٥١، والنشر ٢/٢٠٨، والقرطبي ١٨/٢٢٠، والبحر ٨/٣٠٣، والتيسير ١٢٥.

كما فعلوا ذلك في «سِيءَ بِهِمْ»^(١) في هود، وقد تقدّم، والباقون بإخلاص الكسر، وقد تقدّم في أول البقرة تحقيق هذا وتصريفه، وأنّ فيه لغات، عند قوله: «وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ»^(٢).

قوله: «تَدْعُونَ» العامّة على تشديد الدال مفتوحة. فقيل: من الدَّعْوَى أي: تَدْعُونَ أنه لا جنة ولا نار، قاله الحسن. وقيل: من الدعاء أي: تَطْلِبُونَهُ وتَسْتَعِجِلُونَهُ. وقرأ^(٣) الحسن وقتادة وأبو رجاء والضحاك ويعقوبُ وأبو زيدُ وابنُ أبي عبلَةَ ونافعٌ في رواية الأصمعيّ بسكون الدال، وهي مؤيَّدة للقول: إنّها من الدعاء في قراءة العامّة.

آ. (٢٩) قوله: ﴿أَمَنَّا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا﴾: تقدّم: لِمَ أُخِّرَ مُتَعَلِّقُ الْإِيمَانِ، وَقُدِّمَ مُتَعَلِّقُ التَّوَكُّلِ؟ وَأَنَّ التَّقْدِيمَ يُفِيدُ الْاِخْتِصَاصَ. وقرأ^(٤) الكسائيُّ «فَسَيَعْلَمُونَ» بياء الغيبة نظراً إلى قوله: «الكافرين». والباقون بالخطاب: إمّا على الوعيد، وإمّا على الالتفات من الغيبة المرادة في قراءة الكسائيّ.

آ. (٣٠) قوله: ﴿غَوْرًا﴾: خبرُ «أصبح» وجوّز أبو البقاء^(٥) أن

(١) الآية ٧٧ من هود. وانظر: النشر ٢/٢٠٨.

(٢) الآية ١١ من البقرة. وانظر: الدر المصون ١/١٣٤.

(٣) المحتسب ٢/٣٢٥، والإتحاف ٢/٥٥٢، والنشر ٢/٣٨٩، والقرطبي ١٨/٢٢١، والبحر ٨/٣٠٤.

(٤) السبعة ٦٤٤، والحجة ٧١٦، والنشر ٢/٣٨٩، والتيسير ٢١٢، والبحر ٨/٣٠٤، والقرطبي ١٨/٢٢١.

(٥) الإملاء ٢/٢٦٦.

- الملك -

يكونَ حالاً على تمامٍ «أصبح»، ولكنه استبعده، وحكى أنه قرىء «عُذُوراً»
بضم الغين وهمزة مضمومة، ثم واو ساكنة على فُعُول، وجعلَ الهمزة
منقلبةً عن واوٍ مضمومة.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الْمَلِكِ]

سورة ن

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿ن﴾ : كقوله: «ص والقرآن»^(١) وجواب القسم الجملة المنفية بعدها. وزعم قوم أنه اسم لِحوتِ وأنه واحد التينان. وقوم أنه اسم الدَّوَاةِ، وقوم أنه اسم لوح مكتوب فيه. قال الزمخشري^(٢): «وأما قولهم هو الدَّوَاةُ فما أدري: أهو وَضَعُ لغويٍّ أم^(٣) شرعيٍّ، ولا يخلو إذا كان اسماً للدَّوَاةِ مِنْ أَنْ يَكُونَ جنساً أو علماً، فإن كان جنساً فأين الإعرابُ والتنوينُ؟ وإن كان علماً فأين الإعرابُ؟ وأيها كان فلا بُدَّ له مِنْ مَوْقعٍ في تَأليفِ الكلام؛ لأنَّك إذا جَعَلْتَهُ مُقسِّماً به وَجَبَ إنْ كان جنساً أَنْ تَجْرَهُ وتَنَوَّنَهُ، ويكونُ القَسَمُ بدوَاةٍ مُنكَرَةً مجهولةً، كأنه قيل: ودَوَاةٍ والقلم، وإنْ كان علماً أَنْ تَصْرِفَهُ وتَجْرَهُ، أو لا تَصْرِفَهُ وتفتحه للعلمية والتانيث، وكذلك التفسيرُ بالِحوتِ: إمَّا أَنْ يُرادَ به نونٌ من التينانِ، أو يُجَعَلَ علماً للبهَموتِ الذي يَزْعُمون، والتفسيرُ باللُّوحِ مِنْ نورٍ أو ذَهَبٍ والنهرِ في الجنةِ نحو ذلك». وهذا الذي أوردَه أبو القاسم مِنْ محاسِنِ علمِ الإعرابِ، وَقَلَّ مَنْ يُتَقَنُّهُ.

(١) الآية ١ من سورة ص .

(٢) الكشاف ٤/١٤٠ - ١٤١ .

(٣) الأصل «أو» والتصحيح من الكشاف .

وقرأ العامة: « ن » ساكنَ النونِ كظائره. وأدغم^(١) ابنُ عامرٍ والكسائيُّ وأبو بكرٍ عن عاصمٍ بلا خلافٍ، وورشٌ بخلافٍ عنه النونَ في الواو، وأظهرها الباقون، ونُقِلَ عَمَّنْ أدغمَ الغنَّةُ وعدَمُها. وقرأ ابنُ عباسٍ والحسنُ وأبو السَّمَّالِ وابنُ أبي إسحاقٍ بكسرِ النونِ وسعيد بن جبيرٍ وعيسى بخلافٍ عنه بفتحها، فالأولى على النقاء الساكنين. ولا يجوزُ أَنْ يكونَ مجروراً على القسم، حَذَفَ حرفَ الجرِّ وبقي عمله كقولهم: «اللَّهِ لأفعلنَّ» لوجهين، أحدهما: أَنَّهُ مختصٌّ بالجلالةِ المعظمة، نادرٌ فيما عداها. والثاني: أَنَّهُ كان ينبغي أَنْ يُنَوَّنَ. ولا يَحْسُنُ أَنْ يُقالَ: هو ممنوعٌ الصَّرفِ اعتباراً بتأنيثِ السورة، لأنه كان ينبغي أَنْ لا يَظْهَرَ فيه الجرُّ بالكسرة البتَّة.

وأما الفتح^(٢) فيحتمل ثلاثة أوجه، أحدها: أَنْ يكونَ بناءً، وأوثر على الأصلِ للحنَّةِ كآينٍ وكيف. الثاني: أَنْ يكونَ مجروراً بحرف القسم المقدر / على لغةٍ ضعيفة. وقد تقدَّم ذلك في قراءة «الفحوق والحقوق^(٣)» بجرِّ «الحقوق»، ومُنِعَتِ الصَّرفِ، اعتباراً^(٤) بالسورة، والثالث: أَنْ يكونَ منصوباً بفعلٍ محذوفٍ، أي: اقرؤوا نونَ، ثم ابتداءً قَسَمًا بقوله «والقلم»، أو يكونَ منصوباً بعد حَذَفِ حرفِ القسم كقوله^(٥):

(١) انظر في قراءتها: النشر ١٨/٢، والبحر ٣٠٧/٨، والقرطبي ١٨/٢٢٣، والتيسير ١٨٣.

(٢) أي فتح « ن » فيقرأ: نون.

(٣) الآية ٨٤ من ص وهي قراءة الحسن وعيسى انظر: البحر ٤١١/٧.

(٤) أي: وهذا، أو وهو.

(٥) تقدم برقم ٩٣.

فذاك أمانة الله الثريدُ

ومُنِعَ الصَّرْفَ لِمَا تَقَدَّمَ، وهذا أحسنُ لِعَطْفِ «والقلم» على مَحَلِّهِ.

قوله: «وما يَسْطُرُونَ» «ما» موصولةٌ اسميةٌ أو حرفيةٌ، أي: والذي يَسْطُرُونَهُ مِنَ الكُتُبِ، وهم: الكُتَّابُ أو الحَفَظَةُ من الملائكة وَسَطَرِهِمْ. والضميرُ عائدٌ على مَنْ يَسْطُرُ لدلالةِ السياقِ عليه. ولذِكْرِ الآلةِ المُكْتَتَبِ بها. وقال الزمخشري^(١): «يجوزُ أَنْ يُرَادَ بالقلمِ أصحابُهُ، فيكون الضميرُ في «يَسْطُرُونَ» لهم» يعني فيصيرُ كقولهِ: «أو كَطُلُمَاتٍ في بَحْرِ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ»^(٢) «تقديرُهُ: أو كذِي طُلُمَاتٍ، فالضميرُ في «يَغْشَاهُ» يعود على «ذِي» المحذوف.

آ. (٢) قوله: ﴿بِنِعْمَةِ رَبِّكَ﴾: قد تقدّم نظيرُ هذا في الطور في قوله «فذكرُ فما أنتَ بنعمةِ ربِّك بكاهنٍ»^(٣) «وتقدّم تحقيقُهُ. إلا أن الزمخشري^(٤) قال هنا: «فإن قلت: بِمَ تَتعلَّقُ الباءُ في «بنعمة ربك» وما محلُّه؟ قلت: تتعلَّقُ بمجنونٍ منفيًا، كما تتعلَّقُ بعاقلٍ مثبتًا كقولك: «أنت بنعمةِ الله عاقلٌ»، مستويًا في ذلك الإثباتُ والنفيُّ استواءَهُما في قولك: «ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا» و«ما ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا» تُعْمَلُ الفعلُ منفيًا ومثبتًا إعمالًا واحدًا. ومحلُّه النصبُ على الحالِ، كأنه قال: ما أنتَ مجنونٌ مُنْعِمًا عليكَ بذلك، ولم تَمْنَعِ الباءُ أَنْ يعمَلَ «مجنون» فيما قبلَهُ لأنها زائدةٌ لتأكيدِ النفيِ».

(١) الكشاف ١٤١/٤.

(٢) الآية ٤٠ من النور.

(٣) الآية ٢٩ من الطور.

(٤) الكشاف ١٤١/٤.

قال الشيخ^(١): «وما ذهب إليه الزمخشري من أن الباء تتعلّق بمجنون، وأنه في موضع الحال يحتاج إلى تأثّل، وذلك أنه إذا تسلّط النفي على محكوم به، وذلك له معمول، ففي ذلك طريقان، أحدهما: أن النفي تسلّط على ذلك المعمول فقط، والآخر: أن يسلّط النفي على المحكوم به، فينتفي معموله لانتفائه. بيان ذلك: تقول: «مازید قائم مُسرِعاً» فالمتبادر إلى الذهن أنه مُنتفٍ إسرأه دون قيامه فيكون قد قام غير مُسرِع. والوجه الآخر: أنه انتفي قيامه فانتنى إسرأه، أي: لا قيام فلا إسرأ. وهذا الذي قرّزناه لا يتأتى معه قول الزمخشري بوجه، بل يؤدي إلى ما لا يجوز النطق به في حقّ المعصوم» انتهى.

واختار الشيخ^(٢) أن يكون «بنعمة» قسماً مُعترضاً به بين المحكوم عليه والحكم على سبيل التأكيد والتشديد والمبالغة في انتفاء الوصف الذمّيم. وقال ابن عطية^(٣): «بنعمة ربك» اعتراض كما تقول للإنسان: «أنت بحمد الله فاضل» قال^(٤): «ولم يبيّن ما تتعلّق به الباء في «بنعمة». قلت: والذي تتعلّق به الباء في هذا النحو معنى مضمون الجملة نفياً وإثباتاً، كأنه قيل: انتفى عنك ذلك بحمد الله، والباء سببية، وثبت لك الفضل بحمد الله تعالى، وأمّا المثال الذي ذكره فالباء تتعلّق فيه بلفظ «فاضل». وقد نحا صاحب «المنتخب» إلى هذا فقال: «المعنى: انتفى عنك الجنون بنعمة ربك. وقيل: معناه: ما أنت بمجنون، والنعمة لربك،

(١) البحر ٣٠٨/٨.

(٢) البحر ٣٠٧/٨.

(٣) المحرر ٧٤/١٦.

(٤) «قال» هنا مقحمة.

كقولهم: «سبحانَكَ اللهُمَّ وبحمديكَ»، أي: والحمدُ لله. ومنه قولُ
ليبيد^(١):

٤٢٩١- وأفردتُ في الدنيا بققدِ عشيرتي
وفارقني جارٌ بأزبدَ نافعُ

أي: وهو أزبدٌ. وهذا ليس بتفسير إعرابٍ بل تفسيرٌ معنى.

آ. (٦) قوله: ﴿بأيكم المفتون﴾: فيه أربع أوجه، أحدها:
أنَّ الباءَ مزيدةٌ في المبتدأ، والتقديرُ: أيكم المفتون فزيدتُ كزيادتها، في
نحو: بحسبك زيدٌ، وإلى هذا ذهب قتادةٌ وأبو عبيدة^(٢) معمرُ بن المثنى،
إلا أنه ضعيفٌ من حيث إنَّ الباءَ لا تُزاد في المبتدأ إلا في «حسبك»
فقط. الثاني: أنَّ الباءَ بمعنى «في»، فهي ظرفيةٌ، كقولك: «زيدٌ
بالبصرة»، أي: فيها، والمعنى: في أيِّ فرقةٍ وطائفةٍ منكم المفتون. وإليه
ذهب مجاهدٌ والفراء^(٣)، وتؤيِّده قراءة^(٤) ابن أبي عبلَةَ «في أيكم».
الثالث: أنَّه على حذفٍ مضافٍ، أي: بأيكم فتنُ المفتون فحذفَ
المضافُ، وأقيم المضافُ إليه مقامه، وإليه ذهب الأخفش^(٥)، وتكونُ
الباءُ سببيةً. والرابع أنَّ «المفتون» مصدرٌ جاء على مفعول كالمعقول
والميسور والتقدير: بأيكم الفتون. فعلى القول الأولِ يكونُ الكلامُ تامًّا

(١) ديوانه ١٦٨ وروايته فيه:

وقد كنتُ في أكنافِ جارٍ مَضِيَّةٍ

وجارٍ مضنة: جارٍ يُضنُّ به. وأريد: الجار الذي فقدته وهو أخوه.

(٢) مجاز القرآن ٢/٢٦٤.

(٣) معاني القرآن له ٣/١٧٣.

(٤) البحر ٨/٣٠٩.

(٥) مذهبه في معاني القرآن ٢/٥٠٥ أن الباء زائدة.

[١/٨٦٤] عند قوله «ويُنصرون» ويبتدأ قوله «بأيكم المفتون» وعلى الأوجه بعده / تكون الباء متعلقة بما قبلها، ولا يُزَقَفُ على «يُنصرون» وعلى الأوجه الأولِ الثلاثة يكون «المفتون» اسم مفعولٍ على أصله، وعلى الوجه الرابع يكون مصدراً. وينبغي أن يُقال: إنَّ الكلامَ إنما يَتَمُّ على قوله «المفتون» سواء قيل بأنَّ الباءَ مزيدةٌ أم لا؛ لأنَّ قوله «فَسْتَبْصِرُ وَيُنصِرُونَ» مُعَلَّقٌ بالاستفهامِ بعده؛ لأنه فِعْلٌ بمعنى الرؤية، والرؤية البصرية تُعَلَّقُ على الصحيح بدليل قولهم^(١): «أما ترى أيُّ بَرَقٍ ههنا»، فكَذلك الإبصارُ لأنه هو الرؤية بالعين. فعلى القول بزيادة الباء تكون الجملة الاستفهامية في محلِّ نَصْبٍ لأنها واقعةٌ موقعَ مفعولِ الإبصارِ.

آ. (٩) قوله: ﴿فَيُذْهِنُونَ﴾: المشهورُ في قراءةِ الناسِ ومصاحفهم «فَيُذْهِنُونَ» بثبوتِ نونِ الرفع. وفيه وجهان، أحدهما: أنه عطفٌ على «تُذْهِنُ» فيكون داخلاً في حيزِ «لو». والثاني: أنه خبرٌ مبتدأ مضمَرٌ، أي: فهم يُذْهِنُونَ. وقال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: لِمَ رُفِعَ «فَيُذْهِنُونَ» ولم يُنصَبْ بإضمارِ «أن» وهو جوابُ التمني؟ قلت: قد عدلَ به إلى طريقِ آخر: وهو أنْ جُعِلَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: فهم يُذْهِنُونَ كقوله^(٣): «فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا» على معنى: وَذُوا لَوْ تُذْهِنُ فهم يُذْهِنُونَ حيثُذ، أو وَذُوا إِذْهَانِكَ فهم الآن يُذْهِنُونَ لَطَمَعِهِمْ فِي إِذْهَانِكَ. قال سيبويه^(٤): «وزعم هارون أنها في بعضِ المصاحف: «وَذُوا لَوْ تُذْهِنُ فَيُذْهِنُوا» انتهى.

(١) انظر: شرح التسهيل ٨٩/٢.

(٢) الكشف ١٤٢/٤.

(٣) الآية ١٣ من الجن.

(٤) الكتاب ٤٢٢/١، وهارون بن موسى الأزدي البصري، روى عن أبي عمرو ابن =

وفي نصبه على ما وُجد في بعض المصاحف وجهان، أحدهما: أنه عطفتُ على التوهُم، كأنه توهُمٌ أن نطقَ بـ «أن» فَصَبَّ الفعلَ على هذا التوهُم، وهذا إنما يجيءُ على القولِ بمصدرية «لو» وفيه خلافٌ مرَّ محققاً في البقرة^(١). والثاني: أنه نُصِبَ على جوابِ التمني المفهومِ مِنْ «وَدَّ» والظاهرُ أنَّ «لو» هنا حرفٌ لما كان سيقعُ لوقوعِ غيره، وأن جوابها محذوفٌ، ومفعولُ الودادةِ أيضاً محذوفٌ تقديره: وَدُّوا إدهانَكَ، فحذِفَ «إدهانَكَ» لدلالةِ «لو» وما بعدها عليه. وتقديرُ الجوابِ لسُرُّوا بذلك.

آ. (١٠ - ١١) قوله: ﴿مَهِينٌ هَمَّازٌ﴾: تقدّم تفسيرُ مهينٍ في الزخرف^(٢). والهمَّازُ: مثالُ مبالغَةٍ مِنْ الهمزِ وهو في اللغةِ الضَّرْبُ طعناً باليدِ والعَصَا ونحوها، واستُعيِرَ للعيابِ الذي يعيبُ على الناسِ كأنه يَضْرِبُهُمْ. والنَّمِيمُ قيل: مصدرٌ كالنميمة. وقيل: هو جَمْعُها، أي: اسمُ جنسِ كتمرةٍ وتَمَرٍ. وهو نَقْلُ الكلامِ الذي يسوءُ سامعَه ويُحَرِّشُ بين الناسِ. وقال الزمخشري^(٣): «والنمِيمُ والنَّمِيمَةُ السُّعَايَةُ وأنشدني بعضُ العرب^(٤)»:

٤٢٩٢ - تَشْبِيِي تَشْبُوبِ النَّمِيمَةِ

تَمْشِي بِهَا زَهْرًا إِلَى تَمِيمَةِ

= العلاء وابن إسحاق والخليل. وروى عنه شعبة ووكيع. توفي قبل المثبتين.
انظر: طبقات القراء ٣٤٨/٢.

(١) الدر المصون ١٣/٢.

(٢) انظر إعرابه للآية ٥٢.

(٣) الكشاف ١٤٢/٤.

(٤) لا يُعرف قائله وهو في الكشاف ١٤٢/٤ وتيممة: قبيلة تميم. وزهر: اسم نمامة. والقريب في زهر أن تكون فاعلاً ولكن روايتها بالنصب.

والمشَاء: مثال مبالغَةٍ مِنَ المَشْيِ، أي: يَكْثُرُ السَّعَايَةَ بَيْنَ النَّاسِ.
وَالعُتْلُ: الَّذِي يَعْتَلُ النَّاسَ، أي: يَحْمِلُهُمْ وَيَجْرُهُمْ إِلَى مَا يَكْرَهُونَ مِنْ
حَسْبٍ وَضَرْبٍ. وَمِنْهُ «خُدُوهُ فَاغْتَلَوْهُ»^(١). وَقِيلَ: العُتْلُ: الشَّدِيدُ
الْخُصُومَةِ. وَقَالَ أَبُو عِيْبَةَ^(٢): «هُوَ الْفَاحِشُ اللَّئِيمُ، وَأَنْشَدَ^(٣):

٤٢٩٣- بَعْتُ لِّ مَنْ الرِّجَالِ زَيْنِمْ

غَيْرِ ذِي نَجْدَةٍ وَغَيْرِ كَرِيمِ

وَقِيلَ: الغَلِيظُ الجَافِي. وَيُقَالُ: عَتَلْتَهُ وَعَتَلْتُهُ بِاللَّامِ وَالنُّونِ، نَقَلَهُ
يَعْقُوبُ^(٤). وَالزَّيْنِمْ: الدَّعِيُّ يُنْسَبُ إِلَى قَوْمٍ لَيْسَ مِنْهُمْ. قَالَ حَسَانُ^(٥):

٤٢٩٤- زَيْنِمْ تَدَاعَاهُ الرِّجَالُ زِيَادَةً

كَمَا زَيْدٌ فِي عَرَضِ الأَدِيمِ الأَكَارِعِ

وَقَالَ أَيْضاً^(٦):

٤٢٩٥- وَأَنْتَ زَيْنِمْ نَيْطٌ فِي آلِ هَاشِمِ

كَمَا نَيْطٌ خَلْفَ الرَّاكِبِ القَدْحِ القَرْدُ

(١) الآية ٤٧ من الدخان.

(٢) عبارة مجاز القرآن ٢/٢٦٥: الزينيم: المعلق في القوم منهم.

(٣) لم يرد في مجاز القرآن، ولا يُعرف قائله، وهو في القرطبي ١٨/٢٣٣،
والبحر ٨/٣٠٥.

(٤) ليس في إصلاح المنطق.

(٥) ديوانه ٤٩١، ونسبه في اللسان «زنم» إلى الخطيم التميمي - وهو جاهلي -،
والمحرر ١٦/٧٩.

(٦) ديوانه ٣٩٨، ومجاز القرآن ٢/٢٦٥، والمفردات ٢١٥، والقرطبي ١٨/٢٣٤،
والمحرر ١٦/٧٩، ونيط: أخر. يقول له: أنت زينم مؤخر في آل هاشم كما
يؤخر الراكب القدح خلفه.

وأصله^(١) مِنَ الزَّنَمَةِ: وهي ما بقي من جلدِ الماعزِ مُعَلَّقاً في حَلِقِهَا يَتْرَكَ عندَ القَطْعِ فاستعير للدَّعِيّ لآنه كالمُعَلَّقِ بما ليس منه. وقرأ^(٢) الحسنُ «عُتْلٌ» بالرفعِ على: هو عُتْلٌ. وحُثُّهُ أَنْ يُقْرَأَ ما بعده بالرفعِ أيضاً، لأنهم قالوا في القَطْعِ: إنه يبدأ بالإتباعِ ثم بالقطعِ من غيرِ عكسٍ. وقوله «بعد ذلك»، أي: بعدما وَصَفناه به. قال ابن عطية^(٣): «فهذا الترتيبُ إنما هو في قولِ الواصفِ لا في حصولِ تلكِ الصفاتِ في الموصوفِ، وإلَّا فكونُهُ عُتْلاً هو قبلُ/ كونه صاحبَ خيرٍ يمنعه» وقال الزمخشري^(٤): «بعد [ب/٨٦٤] ذلك، بعد ما عُدَّ له مِنَ المثالبِ والنقائصِ»، ثم قال: «جَعَلَ جفَاءه ودَعَوْتَه أَشدَّ مُعَابِيَةً؛ لأنه إِذَا غَلُظَ وجفا طَبْعُه قَسَا قلبُه واجْتَرَأَ على كُلِّ معصية».

آ. (١٤) قوله: ﴿أَنْ كَانَ﴾: العامةُ على فتحِ همزةِ «أَنْ» ثم اختلفوا بعدُ: فقرأ^(٥) ابنُ عامرٍ وحمزةُ وأبو بكرٌ بالاستفهامِ، وباقِي السبعةِ بالخبرِ. والقارئون بالاستفهامِ على أصولهم: مِنْ تحقيقِ وتسهيلِ وإدخالِ ألفِ بينِ الهمزتينِ وعدمِهِ. ولا بُدَّ مِنْ بيانهِ لكِ تَسْهِيلاً للأمرِ عليكِ فأقولُ وباللهِ التوفيقِ: قرأ حمزةُ وأبو بكرٌ بتحقيقِ الهمزتينِ وعدمِ إدخالِ ألفِ بينهما، وهذا وهو أصلهما.

وقرأ ابنُ ذكوانٍ بتسهيلِ الثانيةِ وعدمِ إدخالِ ألفِ، وهشامٌ بالتسهيلِ

(١) انظر الصحاح واللسان «زنم».

(٢) الإتحاف ٥٥٤/٢، والبحر ٣١٠/٨.

(٣) المحرر ٧٨/١٦.

(٤) الكشف ١٤٢/٤.

(٥) السبعة ٦٤٦، والنشر ٣٦٧/١، والتبشير ٢١٣، والقرطبي ٣٣٦/١٨،

والحجة ٧١٧، والبحر ٣١٠/٨، والشواذ ١٥٩.

المذكور، إلا أنه أدخل ألفاً بينهما فقد خالف كل منهما أصله: أمّا ابنُ ذكوان فإنه يُحَقِّقُ الهمزَيْنِ فقد سهّل الثانية هنا. وأمّا هشامٌ: فإنَّ أصله أن يُجْري في الثانية من هذا النحوِ وجهَيْنِ: التحقيقَ كرفيقه، والتسهيلَ. وقد التزمَ التسهيلَ هنا. وأمّا إدخالُ الألفِ فإنه فيه على أصله كما تقدّم أول البقرة^(١).

وقرأ نافع في رواية الزبيدي^(٢) عنه: «إن كان» بكسر الهمزة على الشرط.

فأمّا قراءة «أن كان» بالفتح على الخيرِ ففيه أربعةٌ أوجهٍ، أحدها: أنها «أن» المصدريةُ في موضع المفعولِ له مجرورةٌ بلامٍ مقدره. واللامُ متعلّقةٌ بفعلِ النهي، أي: ولا تُطعْ مَنْ هذه صفاته؛ لأنَّ كانَ مُتَمَوِّلاً وصاحبَ بنين. الثاني: أنها متعلّقةٌ بـ «عُتِلَّ»، وإن كان قد وُصِفَ، قاله الفارسي، وهذا لا يجوزُ عند البصريين، وكان الفارسيُّ اغتفره في الجارِّ. الثالث: أن يتعلّقَ بـ «زَنِمَ» ولا سيما عند مَنْ يُفسِّره بقبیح الأفعال. الرابع: أن يتعلّقَ بمحذوفٍ يدلُّ عليه ما بعده من الجملةِ الشرطيةِ، تقديره: لكونه متموّلاً مُسْتَظْهِراً بالبنين كدَبَ بآياتنا، قاله الزمخشري^(٣)، قال: «ولا يَعْمَلُ فيه» قال الذي هو جوابُ «إذا» لأنَّ ما بعد الشرطِ لا يعملُ فيما قبله، ولكن ما دكَّتْ عليه الجملةُ من معنى التّكذيبِ. وقال مكي^(٤) - وتبعه أبو البقاء^(٥) - : «لا يجوزُ أن يكونَ العاملُ «تتلى» لأنَّ

(١) انظر: الدر المصون ١/١١٠.

(٢) كذا في الأصل، وفي البحر: «الزبيدي»، وفي شواذ ابن خالوية «الزهري».

(٣) الكشف ٤/١٤٣.

(٤) الكشف ٢/٣٣١.

(٥) الإملاء ٢/٢٦٦ - ٢٦٧.

ما بعد «إذا» لا يعمل فيما قبلها؛ لأنه «إذا» تُضَافُ إلى الجمل، ولا يعملُ المضافُ إليه فيما قبل المضافِ انتهى. وهذا يُوهَمُ أَنَّ المانعَ من ذلك ما ذكره فقط، والمانعُ أمرٌ معنويٌّ، حتى لو فُقدَ هذا المانعُ الذي ذكره لا مَنعَ مِنْ جِهَةِ المعنى: وهو أنه لا يَصْلُحُ أَنْ يُعَلَّلَ تلاوةَ آيَاتِ اللَّهِ عليه بكونه ذا مالٍ وبنين.

وأما قراءةُ «أَنَّ كان» على الاستفهام، ففيها وجهان، أحدهما: أَنَّ يتعلَّقَ بمقدَّرٍ يَدُلُّ عليه ما قبله، أي: أَتَطيعه لَأَنَّ كان أو أَتَكونُ طواعيةً لَأَنَّ كان. والثاني: أَنَّ يتعلَّقَ بمقدَّرٍ يَدُلُّ عليه ما بعده أي: لَأَنَّ كان كذا كَذَبَ وَجَحَدَ.

وأما قراءةُ إِنْ بالكسر فعلى الشرط، وجوابه مقدرٌ. تقديره: إِنْ كان كذا يَكْفُرُ وَيَجْحَدُ. دَلَّ عليه ما بعده. وقال الزمخشري^(١): «والشرطُ للمخاطبِ، أي: لا تُطعُ كُلَّ حَلَّافٍ شارطاً يسارَه، لأنه إذا أطاع الكافرَ لِيغناهُ فكأنه اشترط في الطاعة الغنى، ونحوُ صرفِ الشرطِ للمخاطبِ صَرَفُ التَّرجِييِّ إليه في قوله: «لعله يَتَذَكَّرُ»^(٢). وجعله الشيخ^(٣) مِنْ دخولِ شرطٍ على شرطٍ، يعني إِنْ وإذا؛ إِلاَّ أنه قال: «ليسا من الشروط المترتبة الوقوع^(٤)، وجعله نظيرَ قولِ ابنِ دريد^(٥)»:

٤٢٩٦- فَإِنْ عَثَرْتُ بَعْدَهَا إِنْ وَالَّتْ

نَفْسِي مِنْ هَاتَا فَقُولَا لَا لَعَا

(١) الكشاف ٤/١٤٣.

(٢) الآية ٤٤ من طه.

(٣) البحر ٨/٣١٠.

(٤) قال: «فالمأخر لفظاً هو المتقدم والمتقدم لفظاً هو شرط في الثاني».

(٥) شرح مقصورته للتبريزي ٥٢. وألت: نَجَتْ وَخَلَصَتْ. ولالعَا: لا تَتَعَشَّنْ.

قال: «لأنَّ الحَامِلَ على تدبُّرِ آيَاتِ اللَّهِ كونه ذا مالٍ وبنين، وهو مشغول القلبِ بذلك غافلٌ عن النظرِ قد استولت عليه الدنيا وأبْطَرَتْه.

وقرأ^(١) الحسن بالاستفهام وهو استفهامٌ تَقْرِيعٌ وتوبيخٌ على قوله: القرآنُ أساطيرُ الأولين لَمَّا تُلِيَتْ عليه آيَاتُ اللَّهِ.

آ. (١٦) قوله: ﴿سَنَسِمْهُ﴾: أي: نجعل له سِمَةً، أي: علامة يُعْرَفُ بها. قال جرير^(٢):

٤٢٩٧- لَمَّا وَضَعْتُ على الفِرْزَدِ مِيسَمِي

وعلى البَعِيثِ جَدَعْتُ أَنْفَ الأَخْطَلِ

/ والخُرْطُومُ: الأنْفُ، وهو هنا عبارةٌ عن الوجهِ كُلِّهِ من [باب] ^(٣) التعبيرِ عن الكلِّ بالجزءِ؛ لأنه أظهرُ ما فيه وأَعْلَاهُ. والخُرْطُومُ أيضاً: الخمرُ وكأنه استعارةٌ لها؛ لأنَّ الشْتَمَرِيَّ قال: «هي الخمرُ أولُ ما تَخْرُجُ من الدَّنِّ»، فَجُعِلَتْ كالأنفِ؛ لأنه أولُ ما يَبْدُو مِنَ الوجهِ، فليست الخُرْطُومُ الخمرُ مطلقاً. ومن مجيء الخُرْطُومِ بمعنى الخمرِ قولُ علقمة ابنِ عبدة^(٤):

٤٢٩٨- قد أَشْهَدُ الشَّرْبِ، فيهم مُزْهَرُّ زَيْمٍ

والقومُ تصرَعُهم صَهْبَاءُ خُرْطُومٍ

(١) الشواذ ١٥٩، والبحر ٣١١/٨. وفي الأصل «الحسن بن ابري» ولعل «ابن ابري» مقحم فقد اكتفى صاحبنا الشواذ والبحر بالحسن. ولم أقف على علم بهذه الكنية.

(٢) ديوانه ٤٤٣، تأويل المشكل لابن قتيبة ١٥٦.

(٣) زيادة من (ش).

(٤) البحر ٣٠٥/٨. والزئمة من الزأمة وهي شدة الأكل والشرب. والمزهر: النير.

وأشد النضر بن شميل^(١) :

٤٢٩٩- تَظَلُّ يَوْمَكَ فِي لَهْوٍ وَفِي لَعِبٍ
وَأَنْتَ بِاللَّيْلِ شَرَّابُ الْخَرَاطِيمِ

قال النَّضِرُ: «والخراطومُ في الآية: هي الخمرُ، والمرادُ: سَنَحْدُهُ على شربها. وقد استبعدَ الناسُ هذا التفسيرَ.

آ. (١٧) قوله: ﴿مُضِحِينَ﴾: هذا حالٌ مِنْ فاعِلٍ «لَيَضِرُّمُئْتَهَا» وهو مِنْ «أصبح» التامة، أي: داخلين في الصباح. كقوله تعالى: «وإنكم لتمرّون عليهم مُضِحِينَ»^(٢) وقولهم^(٣): «إِذَا سَمِعْتَ بُسْرَى الْقَيْنِ فَاعْلَمْ أَنَّهُ مُضِحٌّ». والكاف في «كما» في موضع نصبٍ نعتاً لمصدرٍ محذوف، أي: بَلَوْنَاهُمْ ابتلاءً كما بَلَوْنَا. و«ما» مصدريةٌ أو بمعنى الذي. و«إِذَا» منصوبةٌ بـ «بَلَوْنَا» و«لَيَضِرُّمُئْتَهَا» جوابٌ للقسم، وجاء على خلافٍ منطوقهم، ولو جاء عليه لقليل: لَنَضْرِمُئْتَهَا بنونِ التكلم.

آ. (١٨) وقوله: ﴿وَلَا يَسْتَثْنُونَ﴾: هذه مستأنفةٌ. وَيَضْعُفُ كونها حالاً من حيث إنّ المضارع المنفيّ بـ «لا» كالمثبت في عَدَمِ دخولِ الواوِ عليه، وإضمارٌ مبتدأ قبله، كقولهم: «قَمْتُ وَأَصْلُكَ عَيْنَهُ» مُسْتغْنَى عنه. ومعنى «لَا يَسْتَثْنُونَ» لا يَكنون عزمهم على الحِرْمانِ، وقيل: لا يقولون: إن شاء الله. وسُمِّي استثناءً، وهو شرطٌ؛ لأنَّ معنى «لَا أُخْرِجَنَّ» إن شاء الله «وَلَا أُخْرِجُ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ» واحدٌ، قاله الزمخشري^(٤).

(١) البيت للأعرج المعني، وهو في القرطبي ٣٣٨/١٨، والبحر ٣٠٥/٨.

(٢) الآية ١٣٧ من الصافات.

(٣) مجمع الأمثال ٤١/١، واللسان (قين).

(٤) الكشاف ١٤٤/٤.

آ. (١٩) قوله: ﴿طَائِفٌ﴾: أي: هلاك، أو بلاء، طائفت. والطائفتُ غَلَبَ في الشرِّ. قال الفراء^(١): «هو الأمر الذي يأتي ليلاً. ورُدَّ عليه بقوله: «إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ»^(٢)، وذلك لا يختصُّ بلَيْلٍ ولا نهارٍ. وقرأ^(٣) النخعي «طَيْفٌ». وقد تقدَّم في الأعراف^(٤) الكلامُ على هذين الوصفين. و«مَنْ رَبَّكَ» يجوزُ أن يتعلَّقَ بـ «طاف»، وأن يتعلَّقَ بمحذوفٍ صفةٌ لـ طائف. والصَّرامُ: جُذادُ النخلِ. وأصلُ المادةِ الدلالةُ على القَطْعِ، ومنه الصَّرْمُ والصَّرْمُ بالضم والفتح، وهو القطيعةُ. قال امرؤ القيس^(٥):

٤٣٠٠- أَفَاطِمٌ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ
وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَرَمْتِ صَرْمِي فَأَجْمَلِي
ومنه الصَّرِيمَةُ، وهي قطعةٌ مُنْصَرَمَةٌ عن الرمل. قال^(٦):

٤٣٠١- وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلِيقٌ
عَافٍ تَغْيِرُ إِلَّا النَّوْئِيَّ وَالْوَتْدُ

والصَّارمُ: القاطعُ الماضي، وناقيةٌ مُصَرَّمَةٌ، أي: انقطع لبنها. وانصَرَمَ الشهرُ والسنةُ، أي: قَرَّبَ انفصالهما. وأصْرَمَ: ساءت حاله، كأنه انقطع سعده. وقوله «كالصريم» قيل: هي الأشجارُ المُنْصَرِمُ حَمْلُهَا.

(١) معاني القرآن ١٧٥/٣.

(٢) الآية ٢٠١ من سورة الأعراف.

(٣) البحر ٣١٢/٨، الشواذ ١٦٠.

(٤) انظر: الدر المصون ٥٤٥/٥.

(٥) ديوانه ١٢، وهو من معلقته.

(٦) تقدم برقم ٥٨٢.

وقيل: كالليل لأنه يُقال له الصَّريمُ لسواده. والصَّريمُ أيضاً: النهارُ. وقيل: الصبحُ، فهو من الأضداد^(١). وقال شمر: الصَّريمُ الليلُ، والصَّريمُ النهارُ؛ لانصرامِ هذا عن ذاك وذاك عن هذا. وقيل: هو الرَّمادُ بلغة خزيمَةَ، قاله ابنُ عباس. وقيل: الصَّريمُ رَمْلَةٌ معروفةٌ باليمن لا تُنبِتُ شيئاً. وفي التفسير: أَنَّ جَنَّتَهُم صارت كذلك. ويُروى أنها اُقْتَلَعَتْ ووُضِعَتْ^(٢) حيث الطائفُ اليوم؛ ولذلك سُمِّيَ به «الطائفُ» الذي هو بالحجازِ اليوم.

آ. (٢٢) قوله: ﴿أَنْ اغْدُوا﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ المصدريةً، أي: تنادَوْا بهذا الكلام، وَأَنْ تكونَ المنسرة؛ لأنَّه تقدَّمها ما هو بمعنى القول. قال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: هلا قيل: اغدوا إلى حَزَنِكُمْ وما معنى «على»؟ قلت: لَمَّا كان الغدُوُّ إليه ليَصْرِمُوهُ وَيَقْطَعُوهُ كان غَدُوًّا عليه، كما تقول: غدا عليهم العدوُّ. ويجوزُ أَنْ يُضْمَنَ الغدُوُّ معنى الإقبالِ كقولهم: «يُعْدَى عليهم بالجفنة»^(٤) ويُراخُ انتهى. فجعل «غدا» متعدياً في الأصل بـ «إلى» فاحتاج إلى تأويل تعدّيه بـ «على». وفيه نظرٌ لورود تعدّيه بـ «على» في غير موضع كقوله^(٥):

٤٣٠٢ - وقد أَعْدُو على بُبَّةٍ كرامِ
نشاوي وإجدين لِمَا نشاء

(١) ذكره الأنباري في كتابه الأضداد ٨٤.

(٢) الأصل «وضعت» وما أثبتناه من (ش).

(٣) الكشف ٤/١٤٤.

(٤) الجفنة: القدر الكبير.

(٥) البيت لزهير وهو في ديوانه ٧٢، واللسان (ثبا). والثبة: الجماعة.

[ب/٨٦٥] / وإذا كانوا قد عَدَّوْا مرادفَه بـ«على» فَلْيَعُدُّوْه بها، ومرادفُه «بَكَرَ»
تقول: بَكَرْتُ عَلَيْهِ، وَعَدَّوْتُ عَلَيْهِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ. قال (١):

٤٣٠٣- بَكَرْتُ عَلَيْهِ عُذْوَةً فَارَأَيْتُهُ

فَعُوداً لَدَيْهِ بِالصَّرِيمِ عَوَاذِلُهُ

و «إِنْ كُنْتُمْ صَارِمِينَ» جوابُه محذوفٌ، أي: فاغْدُوا. وصارمين:
قاطعين جادِّين. وقيل: ماضين في العزم، مِنْ قَوْلِكَ: سَيْفٌ صَارِمٌ.

آ. (٢٣) قوله: ﴿وَهُمْ يَتَخَفَتُونَ﴾: جملةٌ حاليةٌ مِنْ فاعِلٍ
«انطلقوا».

آ. (٢٤) قوله: ﴿أَنْ لَا يَدْخُلْنَهَا﴾: يجوزُ أَنْ تَكُونَ

المصدرية، أي: يتخافتون بهذا الكلام، أي: يقوله بعضهم لبعض، وَأَنْ
تَكُونَ المفسرة. وقرأ (٢) عبد الله وابنُ أبي عبلَةَ «لَا يَدْخُلُهَا» بِإِسْقَاطِ «أَنْ»
إمَّا عَلَى إِضْمَارِ الْقَوْلِ، كما هو مذهبُ البصريين، وإمَّا عَلَى إِجْرَاءِ
«يتخافتون» مُجْرَاهُ كما هو قولُ الكوفيين.

آ. (٢٥) قوله: ﴿عَلَى حَرْدٍ قَادِرِينَ﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ

«قادرين» حالاً مِنْ فاعِلِ «عَدَّوْا». و «عَلَى حَرْدٍ» متعلِّقٌ بِهِ، وَأَنْ يَكُونَ
«عَلَى حَرْدٍ» هُوَ الْحَالُ، و «قادرين»: إمَّا حَالٌ ثَانِيَةٌ، وإمَّا حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ
الْحَالِ الْأُولَى.

(١) البيت لزهير، وهو في ديوانه ١٤٠، واللسان (صرم).

(٢) معاني القرآن للفراء ٣/١٧٥، والبحر ٨/٣١٢.

والْحَرْدُ فِيهِ أَقْوَالٌ كَثِيرَةٌ، قِيلَ: الْغَضَبُ وَالْحَقُّقُ. وَأُنْشِدُ لِلْأَشْهَبِ ابْنَ رُمَيْلَةَ^(١):

٤٣٠٤- أُسْوَدُ شَرِيٍّ لَأَقْتُ أُسْوَدَ خَفِيَّةٍ
تَسَاقَوْا عَلَى حَرْدٍ دَمَاءَ الْأَسَاوِدِ
قِيلَ: وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْآخِرِ^(٢):

٤٣٠٥- إِذَا جِيَادُ الْخَيْلِ جَاءَتْ تَرْذِي
مَمْلُوءَةً مِنْ غَضَبٍ وَحَرْدٍ
عَطَفَ لَمَّا تَغَايَرَ اللَّفْظَانِ كَقَوْلِهِ^(٣):

٤٣٠٦-
وَأَلْفِي قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيْنَا

وقيل: المَنْعُ. مِنْ حَارَدَتِ الْإِبِلُ: قَلَّ لَبْنُهَا، وَالسَّنَةُ: قَلَّ مَطَرُهَا،
قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ وَالْقُتَيْبِيُّ^(٤). وَيُقَالُ: حَرَدَ بِالْكَسْرِ يَحْرُدُ حَرْدًا، وَقَدْ تُفْتَحُ
فَيُقَالُ: حَرَدًا، فَهُوَ حَرْدَانٌ وَحَارِدٌ. يُقَالُ: أَسَدٌ حَارِدٌ، وَلِيُوْثٌ حَوَارِدٌ.
وقيل: الْحَرْدُ وَالْحَرْدُ الْإِنْفِرَادُ. يُقَالُ: حَرَدَ بِالْفَتْحِ، يَحْرُدُ بِالضَّمِّ، حُرُودًا
وَحَرْدًا وَحَرْدًا: انْعَزَلَ، وَمِنْهُ كَوَكَبٌ حَارِدٌ، أَي: مَنْفَرِدٌ. قَالَ الْأَصْمَعِيُّ:
«هِيَ لُغَةٌ هُدَيْلٌ». وَقِيلَ: الْحَرْدُ الْقَصْدُ. يُقَالُ: حَرَدَ يَحْرُدُ حَرْدَكَ، أَي:
قَصَدَ قَصْدَكَ، وَمِنْهُ^(٥):

(١) تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ٤٨٠، والبحر ٣٠٥/٨، واللسان (حرد).

(٢) البيت للأعرج المعني. وهو في اللسان (حرد)، والقرطبي ٢٤٣/١٨.

(٣) تقدم برقم ٤٦٥.

(٤) تفسير غريب القرآن له ٤٧٩.

(٥) تقدم برقم ٢٨. وواضح أن للفعل أكثر من ضبط في الماضي والمضارع. انظر:

اللسان (حرد).

يَحْرُدُ حَرْدَ الْجِنَّةِ الْمُغَلَّاةِ

وقد فُسِّرَت الآيةُ الكريمةُ بجميعِ ما ذَكَرْتُ. وقيل: الحَرْدُ اسمُ جَنَّتِهِم بعينِها، قاله السُّدي. وقيل: اسمُ قَرِيَّتِهِم، قاله الأزهري^(١). وفيهما بُعْدٌ بعيدٌ. و«قادرين»: إمَّا مِنَ الْقُدْرَةِ، وهو الظاهرُ، وإمَّا مِنَ التَّقْدِيرِ وهو التَّضْيِيقُ، أي: مُضَيِّقِينَ عَلَى الْمَسَاكِينِ. وفي التفسيرِ قصةٌ توضحُ ما ذَكَرْتُ^(٢).

آ. (٣٣) قوله: ﴿كَذَلِكَ الْعَذَابُ﴾: مبتدأ، وخبره مقدم، أي: مثل ذلك العذابِ عذابِ الدنيا، وأمَّا عذابُ الآخرةِ فأكْبَرُ منها.

آ. (٣٤) قوله: ﴿عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِالِاسْتِقْرَارِ، وَأَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ «جَنَّاتٍ».

آ. (٣٨) قوله: ﴿إِنَّ لَكُمْ فِيهِ﴾: العائمةُ على كسرِ الهمزة. وفيها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنها معمولةٌ لـ «تَدْرُسُونَ»، أي: تدرسون في الكتابِ أَنْ لَكُمْ ما تختارونه، فلمَّا دخلت اللامُ كُسِرَت الهمزةُ. والثاني: أَنْ تَكُونَ عَلَى الْحِكَايَةِ لِلْمَدْرُوسِ كما هو، كقوله^(٣): «وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ سَلَامٌ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ» قالهما الزمخشري^(٤)، وفي الفرقِ بين الوجهين عُسْرٌ قال: «وَتَخَيَّرَ الشَّيْءَ وَاخْتَارَهُ: أَخَذَ خَيْرَهُ كَتَنَخَّلَهُ

(١) تهذيب اللغة ٤/٤١٤.

(٢) انظر: القرطبي ١٨/٢٤٠.

(٣) الآية ٧٩ من الصفات.

(٤) الكشاف ٤/١٤٦.

وانتَحَلَه أَحَدٌ مَنْخُولَه». والثالث: أنها على الاستثنافِ على معنى: إن كان لكم كتابٌ فلكم فيه مُخَيَّرٌ. وقرأ^(١) طلحةٌ والضحاك «أَنَّ لَكُمْ» بفتح الهمزة، وهو منصوبٌ بـ «تَذْرُسُونَ»، إلا أنَّ فيه زيادةَ لامِ التأكيد، وهي نظيرُ قراءةِ «إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ»^(٢) بالفتح. وقرأ الأعرج «أَنَّ لَكُمْ» في الموضوعين بالاستفهام.

آ. (٣٩) قوله: ﴿بِالْغَةِ﴾: العامةُ على رفعِها نعتاً لـ «أَيْمَانٌ» و «إلى يومٍ» متعلِّقٌ بما تَعَلَّقَ به «لكم» من الاستقرار، أي: ثابتةٌ لكم إلى يومٍ، أو بالغَةِ، أي: تَبْلُغُ إلى ذلك اليومِ وتنتهي إليه.

وقرأ^(٣) زيد بن علي والحسن بنصبيها فقيلاً: على الحال من «أَيْمَانٌ» لأنها تَخَصَّصَتْ بالعملِ أو بالوصفِ. وقيل: من الضمير في «علينا» إن جعلناه صفةً لـ «أَيْمَانٌ».

وقوله: «إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ» جوابُ القسمِ في قوله: «أَيْمَانٌ» لأنها بمعنى أقسام. و «أَيُّهُمْ» مَعْلُقٌ لِسَلْمُهم و «بذلك» متعلقٌ بـ «زَعِيمٌ»، أي: ضميرٌ وكفيل. وقد تقدَّم أنَّ «سَأَلَ» يُعَلِّقُ لكونه سبباً في العِلْمِ. وأصلُه أن يتعدَّى بـ عن أو بالباء، كقوله: «فاسْأَلْ به خبيراً»^(٤). [وقوله: ^(٥)]

(١) انظر في قراءتها: البحر ٣١٥/٨، والقرطبي ٢٤٧/١٨.

(٢) الآية ٢٠ من الفرقان. انظر: البحر ٤٩٠/٦.

(٣) الإتحاف ٥٥٥/٢، والمحتسب ٣٢٥/٢، والبحر ٣١٥/٨، والقرطبي

٢٤٧/١٨.

(٤) الآية ٥٩ من الفرقان.

(٥) تقدم برقم ١٠.

٤٣٠٨- فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ

فالجملَةُ في موضعِ نصبٍ بعدِ إسقاطِ الخافِضِ، كما عرَفَتْ تَقْرِيرَهُ
غَيْرَ مَرَّةٍ. وقرأ^(١) عبدُ اللهِ: «أَمْ لَكُمْ شِرْكٌ، فَلْيَأْتُوا بِشِرْكِهِمْ». بلفظِ
المصدرِ.

أ. (٤٢) قوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ﴾: منصوبٌ بقوله «فَلْيَأْتُوا»
أو بإضمارِ أَذْكَرُ، فيكونُ مفعولاً بهِ أو بمحذوفٍ، وهو ظرفٌ، أي: يَوْمَ
يُكْشَفُ يكونُ كَيْتَ وَكَيْتَ، أو بخاشعةٍ، قاله أبو البقاء^(٢). وفيه بُعْدُ
و«عن ساقٍ» قائمٌ مقامَ الفاعلِ، وابنُ مسعود^(٣) وابنُ أبي عَبلَةَ «يُكْشَفُ»
بالياءِ مِنْ تَحْتِ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ وهو اللهُ. وقرأ ابنُ عباسٍ وعبدُ اللهِ أيضاً
«نُكْشِفُ» بكسرِ النونِ. وعن ابنِ عباسٍ «تُكْشِفُ» بالتاءِ مِنْ فَوْقِ مَبْنِيًّا
لِلْفَاعِلِ، أي: الشَّدَّةُ والسَّاعَةُ. وعنه كذلك أيضاً مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ وهي/
مُشْكِلَةٌ؛ لِأَنَّ التَّائِيثَ لَا مَعْنَى لَهُ هُنَا، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمَفْعُولَ^(٤)
مُسْتَرٌّ، أي: تُكْشِفُ هي، أي: الشَّدَّةُ.

قوله: «عن ساقٍ»، أي: تُكْشِفُ عَنْ سَاقِهَا؛ وَلِذَلِكَ قَالَ
الزَّمَخْشَرِيُّ^(٥): «وَتُكْشِفُ بِالتَّاءِ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ جَمِيعاً. وَالْفِعْلُ

(١) معاني القرآن للفراء ١٧٧/٣.

(٢) الإملاء ٢٦٧/٢.

(٣) انظر في قراءاته: البحر ٣١٦/٨، والقرطبي ٢٤٧/١٨، والإتحاف ٥٥٥/٢،
والمحتسب ٣٢٦/٢.

(٤) أي نائب الفاعل.

(٥) الكشاف ١٤٧/٤.

للساعة، أو للحال، أي: تَشْتَدُّ الحالُ أو الساعةُ». وقُرِيءَ «يُكْشِفُ» بضمِّ الياء أو التاء وكسرِ الشين، مِنْ «أَكْشَفَ» إِذَا دَخَلَ فِي الكَشْفِ. وَأَكْشَفَ الرجلُ: إِذَا انْقَلَبَتْ شَفْتُهُ العُلْيَا لَانْكَشَافِ مَا تَحْتَهَا. وَكَشَفُ السَّاقِ كِنَايَةٌ عَنِ الشُّدَّةِ، لَا يَمْتَرِي فِي ذَلِكَ مَنْ ذَاقَ طَعْمَ الكَلَامِ، وَسَمِعَ قَوْلَ العَرَبِ فِي نَظْمِهَا وَنَثَرِهَا^(١). قَالَ الرَّاجِزُ^(٢):

٤٣٠٩- عَجِبْتُ مِنْ نَفْسِي وَمِنْ إِشْفَاقِهَا
وَمِنْ طِرَادِي الطِيرَ عَنْ أَرْزَاقِهَا
فِي سَنَةٍ قَدْ كَشَفْتُ عَنْ سَاقِهَا
حَمْرَاءَ تَبْرِي اللَّحْمَ عَنْ عُراقِهَا
وقال حاتم الطائي^(٣):

٤٣١٠- أَخُو الحَرْبِ إِنْ عَضَّتْ بِهِ الحَرْبُ عَضًّا
وَإِنْ شَمَّرَتْ عَنْ سَاقِهَا الحَرْبُ شَمْرًا
وقال آخر^(٤):

٤٣١١- كَشَفْتُ لَهُمَ عَنْ سَاقِهَا
وَيَدَا مِنَ الشَّرِّ الصُّرَاحُ

(١) أخرج البخاري عن أبي سعيد عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يكشف ربنا عن ساقه فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة ويبقى مَنْ كان يسجد في الدنيا رثاء وسمعة فيذهب ليسجد فيعود ظهره طبقاً واحداً» كتاب التفسير الفتح ٥٣١/٨.

(٢) لم أهدت إلى قائلهما، وهما في القرطبي ٢٤٧/١٨، والماوردي ٢٨٦/٤، واللسان (عرق)، والمحمر ٨٧/١٦، والعراق: العظم بغير لحم.

(٣) ديوانه ٥٠، والكشاف ١٤٦/٤.

(٤) البيت لسعد بن مالك، وهو في الحماسة ٢٦٥/١، واللسان (سوق)، والمحمر ٨٧/١٦ وفي الأصل «البوارح» ولا يستقيم الوزن.

وقال آخر (١):

٤٣١٢- قد شَمَّرَتْ عن ساقِها فَشُدُّوا
وَجَدَّت الحربُ بكم فُجُدُّوا

وقال آخر (٢):

٤٣١٣- صبراً أُمَامُ إِنَّه شرُّ باقٍ
وقامتِ الحربُ بنا على ساقٍ

قال الزمخشري (٣): «الكَشْفُ عن الساق والإبْداء عن الخِدام (٤) مَثَلٌ في شدة الأمرِ وصُعوبة الخُطْبِ. وأصلُه في الرُّوعِ والهزيمةِ وتشميرِ المُخَدَّرَاتِ عن سُوقِهِنَّ في الحربِ، وإبْداءِ خِدَامِهِنَّ عند ذلك.

وقال ابن قيس الرقيات (٥):

٤٣١٤- تُذْهِلُ الشَيْخَ عن بنيه وتُبْدي
عن خِدامِ العَقِيلَةِ العَذْرَاءُ

انتهى وما أحسن ما أبدى أبو القاسم وجه علاقة هذا المجاز فلله
دَرُه. وما أوردَه أهلُ التفسيرِ فإنَّه مؤولٌ وكذلك حديثُ ابنِ مسعود (٦)

(١) تقدم برقم ٤٠٦٦.

(٢) لم أهد إلى قائله وهو في البحر ٣١٦/٨.

(٣) الكشاف ١٤٦/٤.

(٤) الخَدَمَة: الخَلْخال. ج خِدام وخَدَم.

(٥) ديوانه ٩٦. والعقيلة: السيدة المخدرة.

(٦) أخرجه عبد الرزاق وعبد بن حميد وابن مندة عن ابن مسعود في الآية قال:

«يكشف عن ساقه تبارك وتعالى». انظر: فتح القدير ٢٧٨/٥ قال: «وذلك

لا يستلزم تجسيماً ولا تشبيهاً فليس كمثله شيء».

ونحوه. قال الزمخشري^(١): «وَمَنْ أَحْسَرَ بِمُضَارٍّ فَقَدْ هَذَا الْعِلْمَ عَلِمَ مَقْدَارَ عَظَمِ مَنَافِعِهِ» انتهى. ويعني عِلْمَ الْبَيَانِ.

آ. (٤٣) قوله: ﴿خَاشِعَةً﴾: حَالٌ مِنْ مَرْفُوعٍ «يُدْعَوْنَ» و«أَبْصَارُهُمْ» فاعلٌ به وَنَسَبَ الْخُشُوعَ لِلْأَبْصَارِ، وَإِنْ كَانَتْ الْأَعْضَاءُ كُلُّهَا كَذَلِكَ لظُهُورِ أَثَرِهِ فِيهَا.

وقوله: «وَهُمْ سَالِمُونَ» حَالٌ مِنْ مَرْفُوعٍ «يُدْعَوْنَ» الثَّانِيَةِ.

آ. (٤٤) قوله: ﴿وَمَنْ يُكَذِّبُ﴾: مَنْصُوبٌ: إِمَّا نَسَقًا عَلَى الْيَاءِ، وَإِمَّا عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ وَهُوَ مَرْجُوحٌ لِإِمْكَانِ النَّسَقِ مِنْ غَيْرِ ضَعْفٍ. وَمَا بَعْدَهَا تَقَدَّمَ إِعْرَابٌ مِثْلِهِ.

آ. (٤٨) قوله: ﴿إِذْ نَادَى﴾: «إِذْ» مَنْصُوبٌ بِمُضَافٍ مَحْذُوفٍ، أَي: وَلَا تَكُنْ حَالُكَ كَحَالِهِ، أَوْ قِصَّتُكَ كَقِصَّتِهِ، فِي وَقْتِ نَدَائِهِ. وَيَدُلُّ عَلَى الْمَحْذُوفِ أَنَّ الذَّوَاتِ لَا يَنْصَبُ عَلَيْهَا النَّهْيُ، إِنَّمَا يَنْصَبُ عَلَى أَحْوَالِهَا وَصِفَاتِهَا.

قوله: «وَهُوَ مَكْظُومٌ» جُمْلَةٌ حَالِيَةٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي «نَادَى» وَالْمَكْظُومُ: الْمُتَمَتِّلِيُّ حُزْنًا وَعَظْمًا. قَالَ ذُو الرِّمَّةِ^(٢):

٤٣١٥- وَأَنْتَ مِنْ حُبِّ مَيِّ مُضْمِرٌ حُزْنًا
عَانِي الْفؤَادِ قَرِيحُ الْقَلْبِ مَكْظُومٌ

وَتَقَدَّمَتْ مَادَتُهُ فِي آلِ عِمْرَانَ^(٣).

(١) الكشاف ٤/١٤٧.

(٢) ليس في ديوانه وهو في المحرر ١٦/٩٠، والبحر ٨/٣١٧.

(٣) انظر: الدر المصون ٣/٣٩٥.

أ. (٤٩) قوله: ﴿تَدَارِكُهُ﴾: قرأ^(١) أبي عبد الله وابن عباس «تَدَارَكْتُهُ» بقاء التانيث لأجل اللفظ به، والحسن وابن هرمز والأعمش «تَدَارَكُهُ» بتشديد الدال وخُرِجَتْ على أَنَّ الأصل «تَدَارَكُهُ» بقاءين مضارعاً فأدغم^(٢)، وهو شاذ؛ لأنَّ الساكن الأول غير حرف لين وهي كقراءة البرزي «إِذْ تَلَقَّوْنَهُ»^(٣) و«نَارًا تَلَطَّى»^(٤) وهذا على حكاية الحال؛ لأنَّ القصة ماضية فإيقاع المضارع هنا للحكاية.

أ. (٥١) قوله: ﴿لِيُزَلِّقُونَكَ﴾: قرأها^(٥) نافع بفتح الباء، والباقون بضمها. فأما قراءة الجماعة فَمِنْ أَزْلَقَهُ، أي: أَزَلَّ رِجْلَهُ، فالتعدية بالهمزة مِنْ زَلَقَ يَزْلُقُ. وأما قراءة نافع فالتعدية بالحركة يقال: زَلَقَ بالكسر وزَلَقْتُهُ بالفتح. ونظيره: شَتَرَتْ عَيْنُهُ^(٦) بالكسر، وشَتَرَهَا اللهُ بالفتح، وقد تقدّم لذلك أخوات. وقيل: زَلَقَهُ وَأَزْلَقَهُ بمعنى واحد. ومعنى الآية في الاصابة بالعين. وفي التفسير قصة^(٧). والباء: إمَّا للتعدية كالدخلة على الآلة، أي: جعلوا أبصارهم كآلة المزلقة لك، كعمِلْتُ بالقدوم، وإمَّا للسببية، أي: بسبب عيونهم. [ب/٨٦٦]

(١) انظر في قراءته: الإتحاف ٥٥٥/٢، والقرطبي ٢٥٣/١٨،

والمحتسب ٣٢٦/٢، والبحر ٣١٧/٨.

(٢) أي: بعد قلب التاء دالاً.

(٣) الآية ١٥ من النور. وانظر: الإتحاف ٢٩٤/٢.

(٤) الآية ١٤ من الليل. وانظر: الإتحاف ٦١٤/٢.

(٥) السبعة ٦٤٧، والنشر ٣٨٩/٢، والبحر ٣١٧/٨، والتهذيب ٢١٣،

والحجة ٧١٨، والقرطبي ٢٥٥/١٨.

(٦) شتت عينه: انقلب جفن عينه.

(٧) انظر: القرطبي ٢٥٦/١٨.

قوله: «لَمَّا سَمِعُوا الذُّكْرَ» مَنْ جَعَلَهَا ظَرْفِيَّةً^(١) جَعَلَهَا مَنْصُوبَةً
بِ «يُزْلِقُونَكَ»، وَمَنْ جَعَلَهَا حَرْفًا جَعَلَ جَوَابَهَا مَحذُوفًا لِلدَّلَالَةِ، أَي: لَمَّا
سَمِعُوا الذُّكْرَ كَادُوا يُزْلِقُونَكَ، وَمَنْ جَوَّزَ تَقْدِيمَ الْجَوَابِ قَالَ: هُوَ هُنَا
مَتَقَدِّمٌ.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ نَّ]

(١) يرى الجمهور أنها حرف، ويرى الفارسي أنها ظرف. انظر: الإيضاح
العضدي ٣١٩، والدر المصون ١/١٥٩.

سورة الحاقة

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿الْحَاقَّةُ﴾: مبتدأ و «ما» مبتدأ ثانٍ، و «الْحَاقَّةُ» خبره، والجملة خبرُ الأول، وقد تقدّم تحريراً هذا في الواقعة^(١). وهناك سؤالٌ حسنٌ وجوابٌ مثله فعليك باعتبارِه. والْحَاقَّةُ فيها وجهان، أحدهما: أنه وصفٌ اسمٌ فاعلٍ بمعنى: أنها تُبدي حقائق الأشياء. وقيل: لأنَّ الأمرَ يَحِقُّ فيها فهي من باب: ليلٌ نائمٌ ونهارٌ صائمٌ. وقيل: مِنْ حَقِّ الشَّيْءِ: ثَبَتَ فِيهِ ثَابِتَةٌ كائِنَةً. وقيل: لَأَنَّهَا تَحُقُّ كُلَّ مُحَاقٍ فِي دِينِ اللَّهِ، أَي: تَغْلِبُهُ. مِنْ حَاقَقْتُهُ فَحَقَّقْتُهُ أَحَقَّهُ، أَي: غَلَبْتُهُ. والثاني: أنها مصدرٌ كالعاقبة والعافية.

آ. (٢) قوله: ﴿مَا الْحَاقَّةُ﴾: في موضع نصبٍ على إسقاطِ الخافض؛ لأنَّ أَدْرَى بِالْهَمْزَةِ، وَيَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ، الْأَوَّلُ بِنَفْسِهِ. والثاني: بالباءِ، قال تعالى: «وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ^(٢)» فَلَمَّا وَقَعَتْ جَمَلَةُ الاسْتِفْهَامِ مُعَلَّقَةً لَهَا كَانَتْ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، وَدُونَ الْهَمْزَةِ تَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ بِالْبَاءِ نَحْو: دَرَيْتُ بِكَذَا، وَيَكُونُ بِمَعْنَى عَلِمَ فَيَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ.

(١) انظر إعرابه للآية ٢٧.

(٢) الآية ١٦ من يونس.

آ. (٥) قوله: ﴿فَاهْلِكُوا﴾: هذه قراءةُ العامّةِ. وقرأ^(١) زيدُ ابنِ عليّ «فَهْلَكُوا» مبنياً للفاعلِ مِنْ هَلَكَ ثلاثياً.

قوله: «بالطّاغية»، أي: بالصيحة المتجاوزة للحدّ. وقيل: بالفعلِ الطّاغية. وقيل: بالرجلِ الطّاغية، وهو عاقِرُ النّاقةِ، والهاء للمبالغة، فالطّاغيةُ على هذه الأوجه صفةٌ. وقيل: الطّاغيةُ مصدرٌ ويُوَضِّحُه «كَذَّبَتْ ثمودُ بطغواها»^(٢) «والباءُ للسببية على الأقوالِ كلّها، إلّا القولَ الأوّلَ فإنها فيه للاستعانة كـ «عَمِلْتُ بِالْقُدُومِ»

آ. (٧) قوله: ﴿حُسُوماً﴾: فيه أوجهٌ، أحدها: أَنْ يَنْتَصِبَ نعتاً لما قبلها. والثاني: أَنْ يَنْتَصِبَ على المصدرِ بفعلٍ مِنْ لفظها، أي: تَحْسِمُهُمْ حُسُوماً. الثالث: أَنْ يَنْتَصِبَ على الحال، أي: ذاتِ حُسُومٍ. الرابع: أَنْ يَكُونَ مفعولاً له، وَيُضَيِّحُ ذلك بقول الزمخشري^(٣): «الحُسُوم: لا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ جَمْعَ حاسِمٍ كَشاهِدٍ وشُهودٍ، أو مصدرًا كالشُّكُور والكُفُور. فإنْ كَانَتْ جَمْعاً فمعنى قوله «حُسُوماً»: نَحِسات حَسَمَتْ كُلَّ خَيْرٍ، واستأصَلَتْ كُلَّ بركةٍ، أو متتابعةٌ هبوبِ الرّيح، ما خَفَّتْ ساعةً، تمثيلاً لتتابعِها بتتابعِ فِعْلِ الحاسِمِ في إعادةِ الكيِّ على الدّاءِ كَرَّةً بعد أخرى حتى يَنْحَسِمَ. وإنْ كان مصدرًا: فإمّا أَنْ يَنْتَصِبَ بفعله مضمراً، أي: تَحْسِمُ حُسُوماً، بمعنى: تَسْتَأصِلُ استتصالاً، أو يَكُونَ صفةً كقولك: ذاتِ حُسُومٍ، أو يَكُونَ مفعولاً له، أي: سَخَّرَها عليهم للاستتصال. وقال عبد العزيز بن زُرارة الكلابي^(٤):

(١) البحر ٣٢١/٨.

(٢) الآية ١١ من الشمس.

(٣) الكشاف ١٥٠/٤.

(٤) شواهد الكشاف ٥٤٣/٤، وتفسير القرطبي ٢٥٩/١٨. وعبد العزيز بن زُرارة =

٤٣١٦ — ففرّق بين بينهُمُ زماناً

تتابع فيه أعوامٌ حُسومٌ

انتهى . وقال المبرد^(١) : الحُسوم : الفصلُ حَسَمْتُ الشيء من الشيء

فَصَلْتُهُ منه ومنه الحُسام . وقال الشاعر^(٢) :

٤٣١٧ — فأرسلت ريحاً دُبوراً عقيماً

فدارت عليهم فكانت حُسوماً

وقال الليث : «هي الشُّؤمُ . يقال : هذه ليالي الحُسومِ ، أي : تخسِم

الخيرَ عن أهلها . وعندني أنّ هذين القولين يَرِجَعانِ إلى القول الأول ؛

لأنّ الفصلَ قَطَعُ ، وكذلك الشُّؤمُ لأنّه يقطعُ الخيرَ . والجملةُ مِنْ قولهِ

«سَخَرها» يجوزُ أَنْ تكونَ صفةً لـ «ريح» ، وأن تكونَ حالاً منها لتخصُّصِها

بالصفة ، أو من الضميرِ في «عاتية» ، وأن تكونَ مستأنفةً .

قوله : «فيها صرعى» صرعى حالٌ ، جمعُ صريع نحو : قتل وقَتلى ،

وجريح وجرحى . والضمير في «فيها» للأيام والليالي ، أو للبيوت ،

أو للريح ، أظهرها الأولُ لقُرْبِهِ ، ولأنّه مذكورٌ .

وقوله : «كانهم أعجازُ نخيلٍ» حالٌ من القوم ، أو مستأنفةً . وقرأ^(٣)

أبو نهيك «أعجزُ» على أفعل نحو : ضَبِعَ وأَضْبِعَ . وقُرئ^(٤) «نخيل» حكاة

الأخفش ، وقد تقدّم أنّ اسمَ الجنس يُذَكَّرُ ويؤنَّثُ ، واختير هنا تأنيثُهُ

= الكلابي قائد لمعاوية في قتال الروم ، استشهد في معركة معهم سنة ٥٠ . انظر :

الأعلام ١٧/٤ .

(١) انظر : القرطبي ٢٥٩/١٨ ، والماوردي ٢٩٢/٤ .

(٢) لم أهدت إلى قائله . وهو في الماوردي ٢٩٢/٤ .

(٣) البحر ٣٢١/٨ .

(٤) البحر ٣٢١/٨ ، والشواذ ١٦٠ .

للفواصل ، كما اختير تذكيره لها في سورة القمر^(١) كما تقدّم التنبؤ عليه .

آ . (٨) قوله : ﴿فَهَلْ تَرَى﴾ : أدغم^(٢) اللام في التاء أبو عمرو وحده ، وتقدم في الملك^(٣) . و «مِنْ بَاقِيَةٍ» مفعولُهُ و «مِنْ» مزيدة ، والتاء في «بَاقِيَةٍ» قيل : للمبالغة ، أي : مِنْ بَاقٍ ، والأحسنُ أَنْ تكونَ صفةً لفرقة أو طائفة ونحو ذلك .

آ . (٩) قوله : ﴿وَمَنْ قَبْلَهُ﴾ : قرأ^(٤) بكسر القاف وفتح الباء^(٥) أبو عمرو والكسائي ، أي : وَمَنْ هو في جهته ، ويؤيدُه قراءة أبي موسى و «مَنْ تِلْقَاءَهُ» وقرأه أُبَيُّ «وَمَنْ تَبِعَهُ»^(٦) ، والباقون بالفتح والسكون على أنّه ظرفٌ ، أي : وَمَنْ تقدّمه .

قوله : «بِالْخَاطِئَةِ» إمَّا أَنْ يكونَ صفةً / ، أي : بِالْفَعْلَةِ أو الفَعَلَاتِ الخاطئة ، وإمَّا أَنْ يكونَ مصدرًا كَالْخَطَأِ فيكون كالعافية والكاذبة . [١/٨٦٧]

آ . (١١) قوله : ﴿فِي الْجَارِيَةِ﴾ : غَلَبَ استعمالُ «الجارية» في السفينة كقوله^(٧) :

-
- (١) الآية ٢٠ «كأنهم أعجاز نخل منقعر» .
 - (٢) النشر ٧/٢ ، والإتحاف ٥٥٧/٢ .
 - (٣) الآية ٣ «هل ترى من فطور» .
 - (٤) انظر في قراءاتها : والسبعة ٦٤٨ ، والنشر ٣٨٩/٢ ، والقرطبي ٢٦١/١٨ ، والحجة ٧١٨ ، والتيسير ٢١٣ ، والبحر ٣٢١/٨ .
 - (٥) «وَمَنْ قَبْلَهُ» .
 - (٦) المشهور عن أُبَيِّ «وَمَنْ مَعَهُ» .
 - (٧) لا يُعرف قائله وتمامه ، وهو في البحر ٣٢٢/٨ .

٤٣١٨- تَسْعُونَ جَارِيَةً فِي بَطْنِ جَارِيَةٍ

وهو من الألفاظ، قال تعالى: «وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِي»^(١).

آ. (١٢) قوله: ﴿وَتَعِيَهَا﴾: العامة على كسر العين وتخفيف الياء، وهو مضارعٌ وَعَى منصوبٌ عطفاً على «لِنَجْعَلَهَا». وابن مصرف^(٢) وأبو عمرو في رواية هارون عنه وقنبل^(٣) بإسكانها^(٤) تشبيهاً له بـ «رَحْم» و«شَهْد»، وإن لم يكن منه، ولكن صار في اللفظ بمنزلة فعل الحلقِي العين. ورُوِيَ عن حمزة إخفاء الكسرة. ورُوِيَ عن عاصم وحمزة أيضاً تشديد الياء^(٥). وهو غَلَطٌ عليهما، وإنما سَمِعَهما الراوي يُبَيِّنَان حركة الياء فظنَّها شَدَّةً. وقيل: أَجْرِيَا الوصل مُجْرِي الوقفِ فَضَعَّفَا الحرف. وهذا لا ينبغي أَنْ يُلْتَقَتَ إليه. ورُوِيَ عن حمزة أيضاً وموسى بن عبد الله العبسي^(٦) «وَتَعِيَهَا» بسكون الياء، وفيها وجهان: الاستئناف والعطف على المنصوب، وإنما سَكَّنَا الياء استثقلاً للحركة على حرف العلة كقراءة «تُطْعِمُونَ أَهَالِيَكُمْ»^(٧) وقد مرَّ.

(١) الآية ٣٢ من الشورى.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٤٨، والقرطبي ٢٦٣/١٨، والبحر ٣٢٢/٨، والإتحاف ٥٥٧/٢، والشواذ ١٦١، والمحزر ٩٦/١٦.

(٣) رواية أبي ربيعة عن قنبل، والحلواني عن ابن كثير انظر: السبعة ٦٤٨.

(٤) «وَتَعِيَهَا».

(٥) «وَتَعِيَهَا».

(٦) لم أقف على ترجمته. وترجم ابن الجزري في طبقاته لعبيد الله بن موسى العبسي، وكذلك تهذيب الكمال.

(٧) الآية ٨٩ من المائدة وهي قراءة جعفر الصادق. انظر: الدر المصون ٤٠٧/٤.

آ. (١٣) قوله: ﴿واحدة﴾: تأكيدٌ ونفخةٌ مصدرٌ قام مقامَ الفاعلِ. وقال ابن عطية^(١): «لَمَّا نُعِتَ صَحَّ رَفَعُهُ» انتهى. ولو لم يُنْعَتْ لَصَحَّ رَفَعُهُ لَأَنَّهُ مَصْدَرٌ مَخْتَصٌّ لِدَلَالَتِهِ عَلَى الْوَحْدَةِ، وَالْمَمْنُوعُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ إِنَّمَا هُوَ إِقَامَةُ الْمَبْهَمِ نَحْو: ضَرَبَ ضَرْبٌ. وَالْعَامَّةُ عَلَى الرَّفْعِ فِيهِمَا، وَقَرَأَ^(٢) أَبُو السَّمَّالِ بِنَصْبِهِمَا كَأَنَّهُ أَقَامَ الْجَارَ مَقَامَ الْفَاعِلِ، فَتَرَكَ الْمَصْدَرَ عَلَى أَصْلِهِ، وَلَمْ يُوْنِّثِ الْفِعْلَ وَهُوَ «نَفَخَ» لِأَنَّ التَّائِيثَ مُجَازِيٌّ، وَحَسَنَ الْفَضْلُ.

آ. (١٤) [قوله:] ﴿وَحَمَلَتِ الْأَرْضُ﴾: قرأه العامّةُ بتخفيف الميم، أي: وَحَمَلَتْهَا الرِّيحُ أَوْ الْمَلَائِكَةُ أَوْ الْقُدْرَةُ ثُمَّ بُي. وَقَرَأَ^(٣) ابْنُ عَامِرٍ فِي رِوَايَةٍ وَالْأَعْمَشُ وَابْنُ أَبِي عِبْلَةَ وَابْنُ مَقْسَمٍ بِتَشْدِيدِهَا، فَجَازَ أَنْ يَكُونَ التَّشْدِيدُ لِلتَّكْثِيرِ، فَلَمْ يُكْسِبِ الْفِعْلَ مَفْعُولًا آخَرَ، وَجَازَ أَنْ يَكُونَ لِلتَّعْدِيَةِ، فَيُكْسَبُهُ مَفْعُولًا آخَرَ، فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي مَحْذُوفًا، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ تَقْدِيرُهُ: وَحَمَلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ رِيحًا تُفْتَتِّهَا؛ لِقَوْلِهِ «فَقَلَّ يَسْفُهَا رَبِّي نَسْفًا»^(٤). وَقِيلَ: التَّقْدِيرُ حَمَلْنَا مَلَائِكَةً. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ هُوَ الْمَحْذُوفُ، وَالثَّانِي هُوَ الْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ.

آ. (١٤) قوله: ﴿فَدُكَّتَا﴾: أي: الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ الشَّيْثَانَ الْمُتَقَدِّمَانَ، كَقَوْلِهِ: «وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا»^(٥).

(١) المحرر ٩٧/١٦.

(٢) القرطبي ٢٦٤/١٨، والبحر ٣٢٣/٨.

(٣) الإتحاف ٥٥٧/٢، المختص ٣٢٨/٢، والبحر ٣٢٣/٨، القرطبي ٢٦٥/١٨.

(٤) الآية ١٠٥ من طه.

(٥) الآية ٩ من الحجرات.

آ. (١٥) قوله: ﴿فَيَوْمَئِذٍ﴾ منصوبٌ بـ «وَقَعَتْ». و «وقعتِ الواقعةُ» لا بُدَّ فيه مِنْ تأويلٍ: وهو أَنْ تكونَ «الواقعةُ» صَارَتْ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ عَلَى الْقِيَامَةِ أَوِ الْوَاقِعَةِ الْعَظِيمَةِ، وَإِلَّا فَـ «قَامَ الْقَائِمُ» لا يَجُوزُ، إِذْ لا فَائِدَةَ فِيهِ، وَتَقَدَّمَ هَذَا فِي قَوْلِهِ «إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ»^(١). وَالتَّنْوِينُ فِي «يَوْمَئِذٍ» لِلْعَوَاضِ مِنَ الْجُمْلَةِ، تَقْدِيرُهُ: يَوْمَ إِذْ نُفِخَ فِي الصُّورِ.

آ. (١٧) قوله: ﴿عَلَى أَرْجَائِهَا﴾: خبرُ المبتدأ. والضميرُ للسماء. وقيل: للأرض. قال الزمخشري^(٢): «فَإِنْ قُلْتَ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ قَوْلِهِ «وَالْمَلَكُ» وَبَيْنَ أَنْ يُقَالَ: وَالْمَلَائِكَةُ؟ قُلْتَ: الْمَلَكُ أَعَمُّ مِنَ الْمَلَائِكَةِ؛ أَلَا تَرَى أَنْ قَوْلَكَ «مَا مِنْ مَلِكٍ إِلَّا وَهُوَ شَاهِدٌ» أَعَمُّ مِنْ قَوْلِكَ: «مَا مِنْ مَلَائِكَةٍ» انْتَهَى. قَالَ الشَّيْخُ^(٣): «وَلَا يَظْهَرُ أَنَّ الْمَلَكَ أَعَمُّ مِنَ الْمَلَائِكَةِ؛ لِأَنَّ الْمَفْرَدَ الْمُحَلِّيَّ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ [الجنسية]^(٤) قُصَّارَاهُ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا بِهِ الْجَمْعُ الْمُحَلِّيُّ [بهما]^(٥) وَلِذَلِكَ صَحَّ الْإِسْتِثْنَاءُ مِنْهُ، فَقُصَّارَاهُ أَنْ يَكُونَ كَالْجَمْعِ الْمُحَلِّيِّ بِهِمَا، وَأَمَّا دَعْوَاهُ أَنَّهُ أَعَمُّ مِنْهُ بِقَوْلِهِ: «أَلَا تَرَى إِلَى آخِرِهِ» فَلَيْسَ دَلِيلًا عَلَى دَعْوَاهُ؛ لِأَنَّ «مِنْ مَلِكٍ» نَكْرَةٌ مُفْرَدَةٌ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ قَدْ دَخَلَتْ عَلَيْهَا «مِنْ» الْمُخْلِصَةُ لِلِاسْتِغْرَاقِ. فَشَمَلَتْ كُلَّ مَلِكٍ، فَانْدَرَجَ تَحْتَهَا الْجَمْعُ لَوْجُودِ الْفَرْدِ فِيهِ، فَانْتَفَى كُلُّ فَرْدٍ بِخِلَافِ «مِنْ مَلَائِكَةٍ» فَإِنَّ «مِنْ» دَخَلَتْ عَلَى جَمْعٍ مُنْكَرٍ، فَعَمَّ فِي كُلِّ جَمْعٍ جَمْعٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ انْتِفَاءُ كُلِّ فَرْدٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ. لَوْ قُلْتَ:

(١) الآية ١ من الواقعة.

(٢) الكشاف ١٥١/٤.

(٣) البحر ٣٢٣/٨.

(٤) زيادة من البحر.

(٥) زيادة من البحر.

«ما في الدارِ مِنْ رجالٍ» جاز أن يكونَ فيها واحداً؛ لأنَّ النفيَ إنما انسحب على جمعٍ، ولا يلزَمُ مِنْ انتفاءِ الجمعِ أن ينتفيَ المفرد، والمَلَكُ في الآية ليس في سياقِ نفيٍ دَخَلَتْ عليه «مِنْ» وإنما جيء به مفرداً لأنه أَخْفُ، ولأنَّ قولَه «على أَرْجائِها» يَدُلُّ على الجَمْعِ؛ لأنَّ الواحدَ بما هو واحدٌ لا يمكنُ أن يكونَ «على أَرْجائِها» في وقتٍ واحدٍ، بل في أوقاتٍ. والمرادُ - واللهُ أعلمُ - أنَّ الملائكةَ على أَرْجائِها، لأنه مَلَكٌ / واحدٌ ينتقلُ على أَرْجائِها في أوقاتٍ.

[ب/٨٦٧]

قلت: الزمخشريُّ مَزَعَهُ في هذا ما قدَّمته عنه في أواخرِ سورةِ البقرة عند قوله «وكتبه ورسله»^(١) فليُراجَعُ ثمة. وأمَّا قولُ الشيخ: «ما [في الدارِ]^(٢) مِنْ رجالٍ، إنَّ النفيَ مَنسَحِبٌ على رُتَبِ الجمعِ» ففيه خلافٌ للناسِ ونظَرٌ. والتحقيقُ ما ذكره. والضميرُ في «فوقهم» يجوزُ أن يعودَ على المَلَكِ؛ لأنه بمعنى الجمعِ كما تقدَّم، وأنَّ يعودَ على الحاملين الثمانية. وقيل: يعودُ على جمعِ العالمِ، أي: إن الملائكةَ تحملُ عَرشَ اللَّهِ تعالى فوق العالمِ كلِّه.

قوله: «ثمانيةٌ» أبهمُ اللَّهُ تعالى هذا العددَ، فلم يذكُرْ له تمييزاً فقيل: تقديرُه ثمانية أشخاصٍ. وقيل: ثمانية صنوفٍ.

آ. (١٨) قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ﴾: «تُعْرَضُونَ» هو جوابُ «إذا» مِنْ قولِه «فإذا نُفِخَ»، قاله الشيخ^(٣). وفيه نظَرٌ، بل جوابُها ما تقدَّم مِنْ قولِه «وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ» و«تُعْرَضُونَ» على هذا مستأنفٌ.

(١) الآية ٢٨٥ من البقرة. وانظر: الدر المصون ٢/٦٩٢.

(٢) زيادة من (ش).

(٣) البحر ٨/٣٢٤.

قوله: «لا تَخْفَى» قرأ^(١) الأخوان بالياءِ مِنْ تحتُ؛ لأن التانيث مجازيٌّ، وللِفصل أيضاً، وهما على أصلهما في إمالة الألف. والباقون «لا تَخْفَى» بالتاءِ مِنْ فوقُ للتانيثِ اللفظيِّ، والفتحُ وهو الأصلُ.

قوله^(٢): «واهيّة»، أي: ضعيفة. يقال: وهى الشيءُ يَهِي وهياً، أي: ضَعْفٌ ووهى السَّقَاءُ: انخرق. قال^(٣):

٤٣١٩— خَلَّ سَبِيلَ مَنْ وَهَى سِقَاؤُهُ

وَمَنْ هُرَيْتَ بِالْفَلَاةِ مَاؤُهُ

وقوله^(٤): «أرجائها»، أي: جوانبها ونواحيها. واجدُها: رجا بالقصر، يُكتب بالألفِ عكسَ رمي، لقولهم رَجَوَانِ قال^(٥):

٤٣٢٠— فَلَ يُرْمَى بِبِي الرَّجَوَانِ أَنِي

أَقْلُ الْقَوْمِ، مَنْ يُغْنِي مَكَانِي

وقال الآخر^(٦):

٤٣٢١— كَأَنْ لَمْ تَرَيْ قَبْلِي أُسِيرًا مُقَيِّدًا

وَلَا رَجلاً يُرْمَى بِهِ الرَّجَوَانِ

(١) السبعة ٦٤٨، والبحر ٣٢٤/٨، والتيسير ٢١٣، والقرطبي ٢٦٨/١٨، والحجة ٧١٨، والنشر ٣٨٩/٢.

(٢) عاد إلى الآية ١٦.

(٣) لم أهد إلى قائله، وهو في اللسان «وهى»، والقرطبي ٢٦٥/١٨، والبحر ٣١٩/٨.

(٤) الآية ١٧.

(٥) لم أهد إلى قائله، وهو في اللسان «رجا». القرطبي ٢٦٥/١٨، والبحر ٣١٩/٨.

(٦) نسه في اللسان إلى المرادي «رجا»، وهو في المحرر ٩٨/١٦، والبحر ٣١٩/٨.

آ. (١٩) قوله: ﴿هاؤم﴾: أي: خذوا. وفيها لغات، وذلك
أنها تكون فعلاً صريحاً، وتكون اسم فعل، ومعناها في الحالين خذ. فإن
كانت اسم فعل وهي المذكورة في الآية الكريمة ففيها لغتان: المد
والقصر تقول: ها درهماً يا زيد، وهاء درهماً. ويكونان كذلك في
الأحوال كلها من أفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث، وتتصل بهما كاف
الخطاب اتصالها باسم الإشارة، فتطابق مخاطبك بحسب الواقع، مطابقتها
وهي ضميره^(١)، نحو: هاك هاءك، هاك هاءك إلى آخره، وتختلف كاف
الخطاب همزة «هاء» مصرية تصرف كاف الخطاب، فتقول: هاء يا زيد،
وهاء يا هند، هاؤما، هاؤم، هاؤن، وهي لغة القرآن.

وإذا كانت فعلاً صريحاً لاتصال الضمائر البارزة المرفوعة بها كان
فيها ثلاث لغات، أحداها: أن تكون مثل: عاطي يعاطي. فيقال: هاء
يا زيد، هائي يا هند، هائي يا زيدان، أو يا هندان، هاؤوا يا زيدون،
هائين يا هندات. الثانية: أن تكون مثل «هَب» فتقول: هأ، هبي، هأ،
هؤوا، هأن. مثل: هَب، هبي، هبا، هبوا، هبن.

الثالثة: أن يكون مثل: خَفَ أمراً من الخوف فيقال: هأ، هائي،
هاء، هاؤوا، هأن، مثل: خَفَ، خافي، خافا، خافوا، خفن.

واختلف في مدلولها: فالمشهور أنها بمعنى خذوا. وقيل: معناها:
تعالوا، فيتعدى بـ «إلى». وقيل: هي كلمة وضعت لإجابة الداعي عند
الفرح والنشاط. وفي الحديث: أنه ناداه أعرابي بصوت عالٍ، فجأوبه

(١) أي: كمطابقة الإشارة حال كون الإشارة ضمير الخطاب.

النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: هَاؤُم بِصَوْلَةٍ صَوْتُهُ. وَمِنْ كَوْنِهَا بِمَعْنَى «خُذْ» الْحَدِيثُ فِي الرَّبَا^(١): «إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ» أَي: يَقُولُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَبَايَعِينَ: خُذْ. وَقِيلَ مَعْنَاهَا اقْصِدُوا. وَزَعَمَ هَؤُلَاءُ أَنَّهَا مَرْكَبَةٌ مِنْ هَا التَّنْبِيهِ وَأُمُوَا مِنْ الْأَمِّ، وَهُوَ الْقَصْدُ فَصَيَّرَهُ التَّخْفِيفُ وَالِاسْتِعْمَالُ إِلَى هَاؤُم. وَقِيلَ الْمِيمُ ضَمِيرُ جَمَاعَةِ الذَّكُورِ. وَزَعَمَ الْقُتَيْبِيُّ^(٢) أَنَّ الْهَمْزَةَ بَدَلٌ مِنَ الْكَافِ، فَإِنَّ عَنَى أَنَّهَا تَحُلُّ مَحَلَّهَا فَصَحِيحٌ. وَإِنْ عَنَى الْبَدَلَ الصَّنَاعِيُّ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.

وقوله: «هاؤُم» يطلبُ مفعولاً يتعدى إليه بنفسه، إن كان بمعنى خُذْ أو اقصد، وبـ «إلى» إن كان بمعنى تعالوا، و «أقروا» يطلبُ أيضاً فقد تنازعا في «كتايبه» وأعمل الثاني للحدف من الأول. وقد تقدّم تحقيق هذا في سورة الكهف^(٣) وفي غيرها. والهاءُ في «كتايبه وحسابيه وسلطانيته وماليته» للسكت، وكان حَقُّها أَنْ تُحْدَفَ وَضَلًّا، وَتَثْبُتَ وَقَفًّا، وَإِنَّمَا أُجْرِيَ الْوَصْلُ مُجْرَى الْوَقْفِ، أَوْ وُصِلَ بِنَيْةِ الْوَقْفِ فِي «كِتَابِيهِ وَحِسَابِيهِ» اتِّفَاقًا فَاتَّبَتِ الْهَاءُ، وَكَذَلِكَ فِي «مَالِيهِ وَسُلْطَانِيَّتِهِ»، وَ «مَا هِيَةَ» فِي «الْقَارِعَةِ»^(٤) عِنْدَ الْقُرَّاءِ كُلِّهِمْ إِلَّا حَمْزَةَ رَحْمَةِ اللَّهِ^(٥) فَإِنَّهُ حُدْفَ الْهَاءِ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمِ الثَّلَاثِ وَضَلًّا وَأَثْبَتَهَا وَقَفًّا؛ لِأَنَّهَا فِي الْوَقْفِ يُحْتَاجُ إِلَيْهَا لِتَحْصِينِ حَرَكَةِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ، وَفِي الْوَصْلِ يُسْتَعْنَى عَنْهَا. فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فِي «كِتَابِيهِ / وَحِسَابِيهِ» فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ،

[1/٨٦٨]

(١) نص الحديث: «الذهب بالورق ربا إلا هاء وهاء» رواه البخاري ٣٤ كتاب البيوع، ٥٤ باب ما يذكر في بيع الطعام. الفتح ٤٠٨/٤.

(٢) تفسير غريب القرآن له ٤٨٤.

(٣) انظر: الدرر ٥٤٩/٧.

(٤) الآية ١٠.

(٥) انظر: الإتحاق ٦٢٥/٢.

هذا في القراءات السبع. وقرأ^(١) ابن محيضر بحذفها في الكلم كلها
وَصَلًّا وَوَقْفًا، إِلَّا فِي «القارعة»، فإنه لم يَتَحَقَّقْ عنه فيها نَقْلٌ. وقرأ
الأعمشُ وابنُ أبي إسحاق بحذفها فيهنَّ وَصَلًّا، وإبائِها وَقْفًا.
وابن محيضر يُسَكِّنُ الياءَ في الكَلِمِ المذكورةِ وَصَلًّا. والحقُّ أنها قراءةٌ
صحيحةٌ أعني ثبوتُ هاءِ السكِّتِ وَصَلًّا، لثبوتِها في خَطِّ المصحفِ
الكرِيمِ، فلا يُلْتَفَتُ إلى قولِ الزهراوي: «إِنَّ إبائِها في الوصلِ لَحَنٌ،
لا أعلَمُ أحداً يُجيزُه». وقد تقدّم الكلامُ على هاءِ السكِّتِ في البقرة^(٢)
والأنعام بأشبعٍ مِنْ هذا فعليك باعْتباره.

آ. (٢١) قوله: ﴿راضية﴾: فيها ثلاثة أوجه، أحدها: أنه
على المجاز، جُعِلَتِ العِيشَةُ راضيةً لمحلِّها وحُصولِها في مُستحقِّها،
أو أنها لا حالَ أكملٍ مِنْ حالِها. الثاني: أنه على النَّسَبِ أي: ذاتِ رضا
نحو: لابنٍ وتامِرٍ. الثالث: أنها ممَّا جاءَ فيه فاعِلٌ بمعنى مَفْعولٍ نحو:
«مِنْ ماءٍ دافِقٍ»^(٣) أي: مَدْفوقٍ، كما جاءَ مَفْعولٌ بمعنى فاعِلٍ كقولِه:
«حجاباً مَسْتورا»^(٤) أي: ساتِراً، وقد تقدّم ذلك.

آ. (٢٣) والقُطوف: جمعُ قِطْفٍ، وهو فِعْلٌ بمعنى مَفْعولٍ كالرُّعي
والذَّبْح وهو ما يَجْتَنِيهِ الجاني مِنَ الثمار.

آ. (٢٤) قوله: ﴿كلوا﴾: أي: يُقال لهم: كلوا. و«هنيئاً»

(١) انظر: الإتحاف ٢/٦٢٥، والقرطبي ١٨/٢٦٩، والنشر ٢/١٤٢،
والبحر ٨/٣٢٥.

(٢) انظر: الدر المصون ٢/٥٦٣.

(٣) الآية ٦ من الطارق.

(٤) الآية ٤٥ من الإسراء. وانظر: الدر ٧/٣٦٢.

قد تقدّم في أولِ النساء^(١). وجَوَزَ الزمخشري^(٢) فيه هنا أن ينتصبَ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ أي: أَكَلًا هَنِيئًا، وشُرْبًا هَنِيئًا، وأنَّ ينتصبَ على المصدرِ بعاملٍ مِنْ لفظه مقدرٍ أي: هَنَيْتُمْ بذلك هَنِيئًا. و «بما أسَلَفْتُمْ» الباءُ سببيةٌ، و «ما» مصدريةٌ أو اسميةٌ.

آ. (٢٨) قوله: ﴿مَا أَغْنَى﴾: يجوز أن يكونَ نفيًا، وأنَّ يكونَ استفهامَ توبيخٍ لنفسه.

آ. (٣٠) وقوله: ﴿خُذُوهُ﴾ كقوله: «كُلُوا»^(٣) في إضمارِ القولِ. وقوله: «ثم الجحيمَ صَلَّوْهُ» تقديمُ المفعولِ يُفيدُ الاختصاصَ عند بعضهم؛ ولذلك قال الزمخشري^(٤): «ثم لا تَصَلُّوْهُ إِلَّا الجحيمَ». قال الشيخ^(٥): «وليس ما قاله مذهباً لسيبويه ولا لحُدَّاقِ النحاة». قلت: قد تقدّمت هذه المسألةُ مُتَقَنَّةً، وأنَّ كلامَ النحاةِ لا يَأْبَى ما قاله.

آ. (٣٢) قوله: ﴿ذَرَعُهَا سَبْعُونَ﴾: في محلِّ جرِّ صفةٍ لـ «سِلْسِلَةٍ» و «في سِلْسِلَةٍ» متعلِّقٌ بـ «اسلُكُوْهُ» والفاءُ لا تمنعُ من ذلك. والذَّرَاعُ مؤنثٌ، ولذلك يُجْمَعُ على أَفْعُلٍ وَسَقَطَتْ التاءُ مِنْ عددهِ قال^(٦):

(١) انظر: الدر المصون ٥٧٦/٣.

(٢) الكشاف ١٥٣/٤.

(٣) في الآية ٢٤.

(٤) الكشاف ١٥٣/٤.

(٥) البحر ٣٢٥/٨.

(٦) البيت لحميد الأرقط. وهو في الكتاب ٣٠٨/٢، والخصائص ٣٠٧/٢، واللسان (رمى)، والعيني ٥٠٤/٤. والفرع: غير المشقوقة.

٤٣٢٢- أزمي عليها وهي فَرْعُ أَجْمَعِ

وهي ثلاثُ أَذْرُعٍ وإصْبَعُ

وزعم بعضهم أَنَّ في قوله: «في سِلْسِلَةٍ» «فاسلكوه» قلباً، قال: لأنه نَقَلَ في التفسير أَنَّ السِّلْسِلَةَ تَدْخُلُ مِنْ فِيهِ، وتَخْرُجُ مِنْ دُبْرِهِ، فهي المَسْلُوكَةُ فِيهِ، لا هو مَسْلُوكٌ فِيهَا. والظاهرُ أَنَّهُ لا يُحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ لِأَنَّهُ رُوي أَنَّهَا لَطُولُهَا تُجْعَلُ فِي عِنَقِهِ وتَلْتَوِي عَلَيْهِ، حتى تُحِيطَ بِهِ مِنْ جَمِيعِ جِهَاتِهِ، فهو المَسْلُوكُ فِيهَا لِإِحَاطَتِهَا بِهِ.

وقال الزمخشري^(١): «والمعنى في تقديم السِّلْسِلَةِ عَلَى السِّلْكِ مِثْلُهُ فِي تَقْدِيمِ الْجَحِيمِ عَلَى التَّصْلِيَةِ أَي: لا تَسْلُكُوهُ إِلَّا فِي هَذِهِ السِّلْسِلَةِ. وَ«ثُمَّ» لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّفَاوُتِ لِمَا بَيْنَ الْعَلِّ وَالتَّصْلِيَةِ بِالْجَحِيمِ، وَمَا قَبْلَهَا، وَبَيْنَ السِّلْكِ فِي السِّلْسِلَةِ لِأَعْلَى تَرَاحِي الْمُدَّةِ». وَنَازَعَهُ الشَّيْخُ فِي إِفَادَةِ التَّقْدِيمِ الْإِخْتِصَاصَ كَعَادَتِهِ، وَجَوَابُهُ مَا تَقَدَّمَ، وَنَازَعَهُ أَيْضاً فِي أَنَّ «ثُمَّ» لِلدَّلَالَةِ عَلَى تَرَاحِي الرِّبَةِ. وَقَالَ^(٢): «يَمَكُنُ التَّرَاحِي الزَّمَانِي: بِأَنَّ يَصَلِّي بَعْدَ أَنْ يُسَلِّكَ، وَيُسَلِّكَ بَعْدَ أَنْ يُؤْخَذَ وَيُعَلَّ بِمَهْلَةٍ بَيْنَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ». انْتَهَى. وَفِيهِ نَظْرٌ: مِنْ حَيْثُ إِنْ التَّوَعَّدَ بِتَوَالِي الْعَذَابِ أَكَّدَ وَأَقْطَعُ مِنَ التَّوَعَّدِ بِتَفْرِيقِهِ.

آ. (٣٤) قوله: ﴿وَلَا يَحْضُ﴾: الْحَضُّ: الْبَعْثُ عَلَى الْفِعْلِ وَالْحِرْضُ عَلَى وَقْوَعِهِ، وَمِنْهُ حُرُوفُ التَّحْضِيضِ الْمُبَوَّبُ لَهَا فِي النَحْوِ؛ لِأَنَّهُ يُطَلَّبُ بِهَا وَقُوعُ الْفِعْلِ وَإِبْجَادُهُ.

آ. (٣٥) قوله: ﴿فَلَيْسَ لَهُ الْيَوْمَ هَهُنَا حَمِيمٌ﴾: فِي خَبَرِ

(١) الكشاف ٤/١٥٤.

(٢) البحر ٨/٣٢٦.

«ليس» وجهان، أحدهما: «له»، والثاني: «ههنا»، وأيهما كان خبراً تعلق به الآخر، أو كان حالاً من «حميم». ولا يجوز أن يكون «اليوم» خبراً البتة لأنه زمان، والمُخْبَرُ عنه جثة. ومنع المهدوي أن يكون «ههنا» خبراً، ولم يذكر المانع. وقد ذكره القرطبي^(١) فقال: «لأنه يصيرُ المعنى: ليس ههنا طعامٌ إلا من غسّلين / ولا يصحُّ ذلك لأنَّ ثمَّ طعاماً [٨٦٨/ب] غيره». انتهى. وفي هذا نظر؛ لأننا لا نسلّم أولاً أنَّ ثمَّ طعاماً غيره. فإنَّ أوردَ قوله: «ليس لهم طعامٌ إلا من ضريع»^(٢) فهذا طعامٌ آخرٌ غيرُ الغسّلين. فالجواب: أنَّ بعضهم ذهب إلى أن الغسّلين هو الضريع بعينه فسماه في آية غسّلينا، وفي أخرى ضريعاً. ولئن سلّمنا أنهما طعامان فالحصْرُ باعتبار الآكلين. يعني أن هذا الآكل انحصر طعامه في الغسّلين، فلا يُنافي أن يكون في النار طعامٌ آخر. وإذا قلنا: إنَّ «له» الخبر، وإن «اليوم» و«ههنا» متعلقان بما تعلق هو به فلا إشكال. وكذلك إذا جعلنا «ههنا» هو الخبر، وعلقنا به الجارَّ والظرف ولا يضرُّ كون العامل معنوياً للاتساع في الظروف وحروف الجرِّ.

آ. (٣٦) قوله: ﴿إِلَّا مِنْ غَسِّلِينَ﴾: صفة لـ «طعام» دخل الحصرُ على الصفة، كقولك: «ليس عندي رجلٌ إلا من بني تميم» والمراد بالحميم الصديق، فعلى هذا الصفة مختصة بالطعام أي: ليس له صديق ينفعه ولا طعامٌ إلا من كذا. وقيل: التقدير: ليس له حميمٌ إلا من غسّلين ولا طعامٌ، قاله أبو البقاء^(٣)، فجعل «من غسّلين» صفة للحميم،

(١) تفسيره ٢٧٤/١٨.

(٢) الآية ٦ من الغاشية.

(٣) الإملاء ٢/٢٦٨.

كأنّه أرادَ به الشيءَ الذي يُحَمُّ به البدنُ من صديدِ النارِ. ثم قال: «وقيل^(١): من الطعامِ والشرابِ؛ لأنَّ الجميعَ يُطعمُ بدليلِ قوله: «ومن لم يطعمه»^(٢) فعلى هذا يكونُ «إلا من غسّلين» صفةً لـ «حميم» ولد «طعام»، والمرادُ بالحميم ما يُشربُ. والظاهرُ أنّ خبرَ «ليس» هو قوله: «من غسّلين» إذا أُريدَ بالحميم ما يُشربُ أي: ليس له شرابٌ ولا طعامٌ إلا غسّليناً. أمّا إذا أُريدَ بالحميم الصديقُ فلا يتأتّى ذلك. وعلى هذا الذي ذكرته فيسألُ عمّا يُعلّقُ به الجارُّ والظرفان؟ والجوابُ: أنها تتعلّقُ بما تعلّقُ به الخبرُ، أو يُجعلُ «له» أو «ههنا» حالاً من «حميم»، ويتعلّقُ «اليوم» بما تعلّقُ به الحالُ. ولا يجوزُ أن يكونَ «اليوم» حالاً من «حميم»، و«له» و«ههنا» متعلّقان بما تعلّقُ به الحالُ؛ لأنه ظرفُ زمانٍ، وصاحبُ الحالِ جثّةٌ. وهذا الموضعُ موضعٌ حسنٌ مفيدٌ فتأمّله.

والغسّلين: فعّلين من الغسالة، فنونه وياؤه زائدتان. قال أهلُ اللغة: هو ما يجري من الجراح إذا غسّلت. وفي التفسير: هو صديدُ أهلِ النار. وقيل: شجرٌ يأكلونه.

آ. (٣٧) قوله: ﴿لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ﴾: صفةٌ لـ «غسّلين». والعامّةُ يَهْمَزُونَ «الخاطِئُونَ» وهو اسمٌ فاعلٍ من خَطِيءٍ يَخْطَأُ، إذا فعَلَ غيرَ الصوابِ متعمّداً، والمُخْطِئُ مَنْ يَفْعَلُهُ غَيْرَ مُتَعَمِّدٍ. وقرأ^(٣) الزُّهْرِيُّ والعَتَكِيُّ وطلحةٌ والحسنُ «الخاطِئُونَ» بياءٍ مضمومةٍ

(١) أي الاستثناء.

(٢) «إن الله مبتليكم بنهر فمن شرب منه فليس مني ومن لم يطعمه فإنه مني». الآية ٢٤٩ من البقرة.

(٣) المحتسب ٣٢٩/٢، والبحر ٣٢٧/٨، والقرطبي ٢٧٤/١٨، والشواذ ١٦١.

بدلَ الهمزة. وقد تقدّم مثله في «مُسْتَهْزِئُونَ»^(١) أولَ هذا الموضوع. وقرأ نافعٌ في رواية، وشيخُه^(٢) وشيْبَةُ بطاءٍ مضمومةٍ دونَ همزٍ. وفيها وجهان، أحدهما: أنه كقراءة الجماعة، إلا أنه خُفِّفَ بالحدفِ. والثاني: أنه اسمٌ فاعلٍ من خطأ يخطو إذا اتَّبَعَ خطواتٍ غيره، فيكونُ من قولِه: «لا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشيطان»^(٣) قاله الزمخشري^(٤)، وقد مرَّ في أولَ هذا الموضوع أن نافعاً يقرأ «الصائبين»^(٥) بدونِ همزٍ، وتقدّم ما نقلَ الناسُ فيها، وعن ابن عباس: ما الخاطون كلُّنا نخطو. وروى عنه أبو الأسود الدؤلي: «ما الخاطون، إنما هو الخاطئون وما الصابون، إنما هو الصابئون».

آ. (٣٨) وقوله: ﴿فلا أقسم﴾: قد تقدّم مثله في آخرِ الواقعة^(٦)، وأشبعتُ القولَ ثَمَّةً إلا أنه قيل ههنا: إن «لا» نافيةٌ لفعلِ القسم، وكأنه قيل: لا أحتاجُ أن أقسمَ على هذا؛ لأنه حقٌّ ظاهرٌ مُستغْنٍ عن القسم، ولو قيل به في الواقعة لكان حسناً.

آ. (٤٠) قوله: ﴿إنه لقول﴾: هو جوابُ القسم.

آ. (٤١) قوله: ﴿وما هو بقول﴾: معطوفٌ على الجوابِ فهو جواب. أقسمَ على شيئين، أحدهما مُبْتَثٌّ، والآخرُ منفيٌّ وهو من البلاغةِ الرائعة.

(١) انظر: الدر المصون ١/١٤٧.

(٢) وهو أبو جعفر.

(٣) الآية ٢١ من النور.

(٤) الكشف ٤/١٥٤.

(٥) الآية ٦٢ من البقرة. وانظر: الدر المصون ١/٤٠٧. وفي الأصل «الصايون»

وهو سهو.

(٦) انظر إعرابه للآية ٧٥ من الواقعة.

قوله: «قليلًا ما تُؤْمِنُونَ» «قليلًا ما تَدْكُرُونَ» انتصب «قليلًا» في
الموضعيْن نعتاً لمصدر أو زمانٍ محذوفٍ أي: إيماناً قليلاً أو زماناً قليلاً.
[1/869] والناصب تُؤْمِنُونَ وتَدْكُرُونَ، و«ما» مزيدةٌ / للتوكيد. وقال ابنُ عطية^(١):
«وَنُصِبَ «قليلًا» بفعلٍ مضمرٍ، يَدُلُّ عليه «تُؤْمِنُونَ». وما يُحتملُ أن تكونَ
نافيةً فينتهي إيمانهم البتة، ويُحتملُ أن تكونَ مصدريةً، ويتصف بالقلّة،
فهو الإيمان اللغوي؛ لأنهم قد صدّقوا بأشياء يسيرة، لا تُغني عنهم شيئاً؛
إذ كانوا يُصدّقون بأنّ الخيرَ والصّلةَ والعفافَ الذي يأمرُ به رسولُ الله
صلى الله عليه وسلّم هو حقٌّ وصوابٌ». قال الشيخ^(٢): أمّا قوله: «قليلًا»
نُصِبَ بفعلٍ إلى آخره فلا يصحُّ؛ لأن ذلك الفعل الدالُّ عليه «تُؤْمِنُونَ»:
إمّا أن تكونَ «ما» نافيةً [أو مصدريةً]^(٣) كما ذهب إليه. فإن كانت نافيةً
فذلك الفعلُ المضمرُ الدالُّ عليه «تُؤْمِنُونَ» المنفيُّ بـ «ما» يكونُ منفيّاً،
فيكون التقدير: ما تُؤْمِنُونَ قليلاً ما تُؤْمِنُونَ، والفعلُ المنفيُّ بـ «ما»
لا يجوزُ حذفُه ولا حذفُ «ما»، لا يجوز: «زيداً ما أضربُه» على تقدير:
ما أضربُ زيداً ما أضربُه. وإن كانت مصدريةً كانت: إمّا في موضع رفعٍ
بـ «قليلًا» على الفاعلية أي: قليلاً إيمانكم، ويبقى «قليلًا» لا يتقدّمه
مَا يَعْتَمِدُ عليه حتى يعمل، ولا ناصبَ له، وإمّا في موضع رفعٍ على
الابتداء فيكونُ مبتدأً لا خبرَ له، لأنّ ما قبله منصوبٌ».

قلت: لا يريدُ ابنُ عطيةً بدلالةِ «تُؤْمِنُونَ» على الفعلِ المحذوفِ
الدلالةَ المذكورةَ في بابِ الاشتغالِ، حتى يكونَ العاملُ الظاهرُ مفسراً

(١) المحرر ١٠٤/١٦

(٢) البحر ٣٢٨/٨

(٣) من البحر.

للعاملِ المضمرِ، بل يريدُ مجردَ الدلالةِ اللفظيةِ، فليس ما أورده الشيخُ عليه من تمثيله بقوله: «زيداً ما أضربه» أي: ما أضربُ زيداً ما أضربه بوارِد.

وأما الردُّ الثاني^(١) فظاهرٌ. وقد تقدّم لابنِ عطيةَ هذا القولُ في أولِ سورةِ الأعرافِ وتكلّمتُ معه ثَمّةً^(٢). وقال الزمخشريُّ^(٣): «والقلّةُ في معنى العَدَمِ أي: لا تُؤمنون ولا تذكّرون البتة». قال الشيخُ^(٤): «ولا يُرادُ بـ «قليلاً» هنا النفيُّ المُخصّصُ، كما زعم، وذلك لا يكونُ إلّا في «أقلّ» نحو: «أقلُّ رجلٍ يقولُ ذلك إلّا زيدٌ» وفي «قلّ» نحو: «قلّ رجلٌ يقولُ ذلك إلّا زيدٌ» وقد يُستعملُ في قليلٍ وقليلةٍ، أمّا إذا كانا مرفوعينِ، نحو ما جَوّزوا في قوله^(٥):

..... — ٤٣٢٣ —

قليلٌ بها الأصواتُ إلّا بُعْثُها
أمّا إذا كان منصوباً نحو: «قليلاً ضربتُ» أو «قليلاً ما ضربتُ» على
أن تكونَ «ما» مصدريةً فإنّ ذلك لا يجوزُ؛ لأنّه في «قليلاً ضربتُ»
منصوبٌ بـ «ضربتُ». ولم تستعملِ العربُ «قليلاً» إذا انتصبَ بالفعلِ نفيّاً،
بل مقابلاً لكثيرٍ، وأمّا في «قليلاً ما ضربتُ» على أن تكونَ «ما» مصدريةً
فتحتاج إلى رفعٍ «قليلٍ» لأنّ «ما» المصدريةَ في موضعِ رفعٍ على الابتداءِ
انتهى ما ردّ به، وهو مجردُ دعوى.

(١) على تقدير «ما» المصدرية.

(٢) «قليلاً ما تذكّرون» الآية ٣. وانظر: الدر المصون ٢٤٦/٥.

(٣) الكشاف ١٥٤/٤.

(٤) البحر ٣٢٨/٨.

(٥) تقدم برقم ٥٧٨.

وقرأ^(١) ابن كثير وابن عامر بخلاف ابن ذكوان بالغيبة في «يؤمنون» و«يذكرون» حملاً على قوله: «الخاطئون»، والباقون بالخطاب حملاً على «بما تُبصرون وما لا تُبصرون». وأبيّ «تذكرون» بتاءين.

آ. (٤٣) قوله: ﴿تَنْزِيلٌ﴾: هذه قراءة العامة، أعني الرفع على إضمار مبتدأ، أي: هو تنزيلٌ، وتقدم مثله^(٢). وأبو السَّمال^(٣) «تنزيلاً» بالنصب على إضمار فعل أي: نَزَلَ تنزيلاً.

آ. (٤٤) قوله: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ﴾: هذه قراءة العامة. تَفَعَّلَ من القول مبنياً للفاعل. وقال الزمخشري^(٤): «التَقَوَّلُ افتعال القول؛ لأن فيه تكلفاً من المُفْتَعِلِ». وقرأ^(٥) بعضهم «تُقَوِّلُ» مبنياً للمفعول. فإن كان هذا القارئُ رفع «بعضُ الأقاويل» فذاك، وإلاً فالقائمُ مقامَ الفاعلِ الجارِّ، وهذا عند مَنْ يرى قيامَ غيرِ المفعول به مع وجوده^(٦). وقرأ ذكوان^(٧) وابنه محمد «يقوِّلُ» مضارعُ «قال». والأقاويلُ: جمعُ أقوالٍ، وأقوالُ جمع قول، فهو نظير «أباييت» جمعُ أبيات جمعُ بيت. وقال الزمخشري^(٨):

(١) السبعة ٦٤٨، والبحر ٣٢٩/٨، والنشر ٣٩٠/٢، والحجة ٧٢٠، والتيسير ٢١٤.

(٢) الآية ٢ من السجدة، ٥ من يس.

(٣) البحر ٣٢٩/٨.

(٤) الكشاف ١٥٤/٤ - ١٥٥.

(٥) القرطبي ٢٧٥/١٨، والبحر ٣٢٩/٨.

(٦) وهم الأخفش والكوفيون. انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٢٨/٢.

(٧) لم يتضح لي أمر هذين الرجلين. راجع مثل هذه الأسماء في تهذيب

الكمال ٣٩٦/١، ١١٩٦/٣.

(٨) الكشاف ١٥٥/٤.

«وَسَمَى الْأَقْوَالَ الْمُتَقَوَّلَةَ أَقَاوِيلَ تَصْغِيرًا لَهَا وَتَحْقِيرًا، كَقَوْلِكَ: أَعْجِيبْ، وَأَضَاحِيكَ، كَأَنَّهَا جُمِعَ أَفْعُولَةٌ مِنَ الْقَوْلِ».

آ. (٤٥) قوله: ﴿بِالْيَمِينِ﴾: يجوزُ أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ عَلَى أَصْلِهَا غَيْرَ مَزِيدَةٍ وَالْمَعْنَى: لِأَخَذْنَاهُ بِقُوَّةٍ مِثًّا، فَالْبَاءُ حَالِيَّةٌ، وَالْحَالُ مِنَ الْفَاعِلِ، وَتَكُونُ فِي حَكْمِ الزَّائِدَةِ. وَالْيَمِينُ هُنَا مَجَازٌ عَنِ الْقُوَّةِ وَالْغَلْبَةِ، وَأَنْ تَكُونَ مَزِيدَةً^(١)، وَالْمَعْنَى: لِأَخَذْنَا مِنْهُ يَمِينَهُ، وَالْمَرَادُ بِالْيَمِينِ الْجَارِحَةُ، كَمَا يُفْعَلُ بِالْمَقْتُولِ صَبْرًا يُؤْخَذُ بِيَمِينِهِ، وَيُضْرَبُ بِالسِّيفِ فِي جِيدِهِ مُوَاجِهَةً، وَهُوَ أَشَدُّ عَلَيْهِ. وَالْوَتِينُ نِيَاطُ الْقَلْبِ، إِذَا انْقَطَعَ مَاتَ صَاحِبُهُ. وَقَالَ الْكَلْبِيُّ: «هُوَ عِرْقٌ بَيْنَ الْعِلْبَاءِ وَالْحُلُقُومِ، وَهُمَا عِلْبَاوَانٌ، بَيْنَهُمَا الْعِرْقُ، وَالْعِلْبَاءُ: / عَصَبُ الْعُنُقِ». وَقِيلَ: عِرْقٌ غَلِيظٌ تَصَادِفُهُ شَفْرَةُ النَّاجِرِ. قَالَ [٨٦٩/ب] الشَّمَاخُ^(٢):

٤٣٢٤- إِذَا بَلَّغْتَنِي وَحَمَلْتِ رَحْلِي

عَرَابَةٌ فَاشْرَقِي بَدْمِ السُّوتَيْنِ

آ. (٤٧) قوله: ﴿حَاجِزِينَ﴾: فِيهِ وَجْهَانٌ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ نَعَتْ لـ «أَحَدٍ» عَلَى اللَّفْظِ، وَإِنَّمَا جُمِعَ عَلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ «أَحَدًا» يَعْطُ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ كَسَائِرِ النِّكَرَاتِ الْوَاقِعَةِ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ، قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ^(٣) وَالْحَوْفِيُّ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ «مِنْكُمْ» خَبْرًا لِلْمَبْتَدَأِ، وَالْمَبْتَدَأُ «مِنْ أَحَدٍ»

(١) قوله: «مزيدة» غير واضح في نسخة الأصل.

(٢) ديوانه ٣٢٣، ومجاز القرآن ٢/٢٦٨، والخزانة ٢/٢٢٢. وشرق: غص. يقول:

إذا بلغتنى هذا الممدوح فلن أبالي بهلكتك.

(٣) الكشاف ٤/١٥٥.

— الحاقّة —

زِيدَتْ فِيهِ «مِنْ» لوجود شرطِهَا. وَضَعَفَهُ الشَّيْخُ^(١): بِأَنَّ النِّفْيَ يَتَسَلَّطُ عَلَى^(٢) كَيْنُونَتِهِ مِنْكُمْ، وَالْمَعْنَى إِنَّمَا هُوَ عَلَى نِفْيِ الْحَجْزِ عَمَّا يُرَادُ بِهِ. وَالثَّانِي: أَنَّ يَكُونُ خَبْرًا لـ «مَا» الْحِجَازِيَّةِ وَ «مِنْ أَحَدٍ» اسْمُهَا، وَإِنَّمَا جُمِعَ الْخَبْرُ لِمَا تَقَدَّمَ، وَ «مِنْكُمْ» عَلَى هَذَا حَالٌ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ لـ «أَحَدٍ» أَوْ يَتَعَلَّقُ بِـ «حَاجِزِينَ». وَلَا يَضُرُّ ذَلِكَ؛ لَكُونِ مَعْمُولِ الْخَبْرِ جَارًّا، وَلَوْ كَانَ مَفْعُولًا صَرِيحًا لَا مَتْنَع. لَا يَجُوزُ: «مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ آكَلًا» أَوْ يَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ عَلَى سَبِيلِ الْبَيَانِ. وَ «عَنْهُ» مُتَعَلِّقٌ بِـ «حَاجِزِينَ» عَلَى الْقَوْلَيْنِ، وَالضَّمِيرُ لِلْمَتَقَوْلِ أَوْ لِلْقَتْلِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «لَأَخْذَنَا»، «لَقَطَعْنَا».

آ. (٤٨) قَوْلُهُ: ﴿وَإِنَّهُ لَتَذْكَرَةٌ﴾: أَي: الْقُرْآنَ، وَكَذَلِكَ «إِنَّهُ لَحَسْرَةٌ». وَقِيلَ: إِنَّ التَّكْذِيبَ^(٣) بِهِ، لِدَلَالَةِ «مَكْذُوبِينَ» عَلَى الْمَصْدَرِ دَلَالَةَ السَّفِيهِ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ^(٤):

٤٣٢٥— إِذَا نَهَى السَّفِيْهُ جَرَى إِلَيْهِ

وَحَالَفَ وَالسَّفِيْهُ إِلَى خِلَافِ

أَي إِلَى السَّفِيْهِ

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الْحَاقَّةِ]

(١) البحر ٣٢٩/٨.

(٢) البحر: «على الخبر وهو كينونته منكم فلا يتسلط على الحجز، وإذا كان حاجزين خبراً تسلط النفي عليه وصار المعنى: ما أحد منكم يحجزه عمّا يريد به».

(٣) أي إن الضمير في «إنه» يعود على التكذيب.

(٤) تقدم برقم ١٣٨٧.

سورة المعارج

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿سَأَلٌ﴾: قرأ^(١) نافع وابنُ عامرُ بألفٍ مَحْضَةٍ. والباقون بهمزة مُحَقَّقَةٍ، وهي الأَصْلُ، وهي اللغَةُ الفاشيةُ. ثم لك في «سَأَلٌ» وجهان أحدهما: أن يكونَ قد ضُمِّنَ معنى دعا؛ فلذلك تعدَّى بالباء، كما تقول: دعوت بكذا. والمعنى: دعا داعٍ بعذابٍ. والثاني: أن يكونَ على أصلِهِ. والباءُ بمعنى عن، كقوله^(٢):

٤٣٢٦- فإن تسألوني بالنساء

«فأسأل بن خبيرا»^(٣)، وقد تقدّم تحقيقه. والأولُ أولى؛ لأن التجوُّزَ في الفعلِ أولى منه في الحرفِ لقوته.

وأما القراءةُ بالألفِ ففيها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنها بمعنى قراءةِ الهمزة، وإنما خُفِّفَتْ بِقَلْبِهَا أَلْفًا، وليس بقياسٍ تخفيفٍ مثلها، بل قياسٌ تخفيفِها جَعْلُهَا بَيْنَ بَيْنٍ. والباءُ على هذا الوجهِ كما في الوجهِ الذي

(١) السبعة ٦٥٠، والنشر ٣٩٠/٢، والبحر ٣٣٢/٨، والحجة ٧٢٠، والتيسير ٢١٤، والقرطبي ٢٧٨/١٨.

(٢) تقدم برقم ١٠.

(٣) الآية ٥٩ من الفرقان.

تقدّم. الثاني: أنها من سال يسأل مثلُ خاف يخاف. وعينُ الكلمةِ واوٌ. قال الزمخشري^(١): «وهي لغةُ قريش يقولون: سَلتَ تَسألُ، وهما يتسايلان». قال الشيخ^(٢): «وينبغي أن يُثَبَّتَ في قوله: إنها لغةُ قريش، لأنَّ ما جاء في القرآن من باب السؤالِ هو مهموزٌ، أو أصلُه الهمزُ، كقراءة مَنْ قرأ «وَسَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ»^(٣) إذ لا جائزُ أن يكونَ مِنْ «سأل» التي عينُها واوٌ، إذ كان يكون ذلك «وَسألوا اللَّهَ» مثل «خافوا»، فيبَعُدُ أن يجيءَ ذلك كُلُّه على لغةٍ غيرِ قريش، وهم الذين نزلَ القرآنُ بلغتهم إلاَّ سيرا، فيه لغةٌ غيرهم. ثم في كلامِ الزمخشري «وهما يتسايلان» بالياء، وهو وهمٌ من النَّسَّاح، إنما الصوابُ: يتساولان بالواو، لأنه صرَّحَ أولاً أنه من السُّؤال يعني بالواو الصريحة، وقد حكى أبو زيد عن العرب: «هما يتساولان». الثالث: أنها من السَّيْلان. والمعنى: سألَ وادٍ في جهنم بعذابٍ، فالعينُ ياءٌ، ويؤيِّدُه قراءةُ ابن عباس «سألَ سَيْلٌ». قال الزمخشري^(٤): «والسَّيْلُ مصدرٌ في معنى السائلِ كالغُورِ بمعنى الغائر. والمعنى: اندفع عليهم وادي عذابٍ» انتهى. والظاهرُ الوجهُ الأوَّلُ لثبوتِ ذلك لغةً مشهورةً قال^(٥):

٤٣٢٧- سَأَلْتُ هُذَيْلُ رَسولَ اللَّهِ فَاحْشَةَ
ضَلَّتْ هُذَيْلُ بِمَا سَأَلَتْ وَلَمْ تُصِيبِ

(١) الكشاف ١٥٦/٤.

(٢) البحر ٣٣٢/٨.

(٣) الآية ٣٢ من النساء وهي قراءة ابن كثير والكسائي. انظر:

الدرالمصون ٦٦٦/٣.

(٤) الكشاف ١٥٦/٤.

(٥) تقدم برقم ٥٠٤.

وقرأ أبيّ وعبد الله «سال سأل» مثل «مال» وتخريجُها: أن الأصل «سائل» فحذفت عين الكلمة وهي الهمزة، واللام محل الإعراب وهذا كما قيل: «هذا شاك» في شائك السلاح وقد تقدّم الكلام على مادة السؤال في أول البقرة^(١)، / فعليك باعتباره.

[١/٨٧٠]

والباء تتعلّق بـ «سال» من السيلان تعلّقها بـ «سال الماء بزيد». وجعل بعضهم الباء متعلّقة بمصدرٍ دلّ عليه فعل السؤال، كأنه قيل: ما سؤالهم؟ فقيل: سؤالهم بعذاب، كذا حكاه الشيخ^(٢) عن الإمام فخر الدين^(٣)، ولم يعترضه. وهذا عجب؛ فإنّ قوله أولاً «إنه متعلّق بمصدرٍ دلّ عليه فعل السؤال» يُنافي تقديره بقوله: «سؤالهم بعذاب»؛ لأنّ الباء في هذا التركيب المقدّر تتعلّق بمحذوفٍ لأنها خبرُ المبتدأ، لا بالسؤال.

وقال الزمخشري^(٤): «وعن قتادة: سأل سائل عن عذاب الله بمن ينزل وعلى من يقع؟ فنزلت، و«سأل» على هذا الوجه مُضمّنٌ معنى عني واهتم».

آ. (٢) قوله: ﴿للكافرين﴾: فيه أوجه، أحدها: أن يتعلّق بـ «سأل» مضمناً معنى «دعا» كما تقدّم، أي: دعا لهم بعذاب واقع. الثاني: أن يتعلّق بـ «واقع» واللام للعلّة، أي: نازلٌ لأجلهم. الثالث: أن يتعلّق بمحذوفٍ صفةً ثانيةً لـ «عذاب»، أي: كائنٌ للكافرين. الرابع: أن

(١) انظر: الدر المصون ١/٣٩٦.

(٢) البحر ٨/٣٣٢.

(٣) في البحر «أبو عبد الله الرازي».

(٤) الكشاف ٤/١٥٦.

يكون جواباً للسائل، فيكون خبراً^(١) مبتدأ مضمراً، أي: هو للكافرين.
الخامس: أن تكون اللام بمعنى على، أي: واقع على الكافرين، ويؤيده
قراءة أبي^(٢) «على الكافرين»، وعلى هذا فهي متعلقة بـ «واقع» لا على
الوجه الذي تقدّم قبله.

وقال الزمخشري^(٣): «فإن قلت: بم يتصل قوله «للكافرين»؟ قلت:
هو على القول الأول^(٤) متصلٌ بعذاب صفةً له، أي: بعذاب واقع كائن
للكافرين، أو بالفعل، أي: دعا للكافرين بعذاب واقع، أو بواقع، أي:
بعذاب نازل لأجلهم. وعلى الثاني^(٥): هو كلامٌ مبتدأ، جواباً للسائل،
أي: هو للكافرين» انتهى.

قال الشيخ^(٦): «وقال الزمخشري: «أو بالفعل، أي: دعا للكافرين،
ثم قال: وعلى الثاني - وهو ثاني ما ذكر في توجيهه للكافرين - قال^(٧):
هو كلامٌ مبتدأ جواباً للسائل، أي: هو للكافرين. وكان قد قرّر أن «سأل»
ضمّن معنى «دعا» فعُدّي تعديته، كأنه قال: دعا داع بعذاب، من قولك:
دعا بكذا إذا استدعاه وطلبه، ومنه قوله تعالى: «يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ
فَاكِهَةٍ»^(٨) انتهى^(٩) فعلى ما قرّره أنه متعلقٌ بـ «دعا» يعني بـ «سأل»،

(١) الأصل «خبراً» وهو سهو.

(٢) البحر ٣٣٢/٨.

(٣) الكشف ١٥٦/٤.

(٤) أي: على أن يضمّن «سأل» معنى دعا.

(٥) أي: على أن يضمّن «سأل» معنى عُني واهتم.

(٦) البحر ٣٣٢/٨ - ٣٣٣.

(٧) أي الزمخشري.

(٨) الآية ٥٥ من سورة الدخان.

(٩) أي انتهى كلام الزمخشري ويتابع أبو حيان كلامه.

فكيف يكون كلاماً مبتدأً جواباً للسائل، أي: هو للكافرين؟ هذا لا يصح.

هذا كلامُ الشيخِ برُمته، وقد غلطَ على أبي القاسمِ في فهمه عنه قوله: «وعلى الثاني إلى آخره» فمن ثمَّ جاء التَّخْيِيطُ الذي ذكره. والزمخشريُّ إنما عني بالثاني قوله: «وعن قتادة سأل سائلٌ عن عذابِ الله على مَنْ يَنْزِلُ وبمَنْ يقع، فنزلت، وسألَ على هذا الوجهِ مُضْمَنٌ معني عني واهتم» فهذا هو الوجهُ الثاني المقابلُ للوجهِ الأولِ: وهو أنَّ «سألَ» مُضْمَنٌ معني «دعا»، ولا أدري كيف تَخَبَّطُ^(١) على الشيخِ حتى وقع فيما وَقَعَ، ونَسَبَ الزمخشريُّ إلى الغلطِ، وأنه أخذ قولَ قتادة والحسينِ وأفسده؟ والترتيبُ الذي رَبَّه الزمخشريُّ في تعلقِ اللامِ مِنْ أحسنِ ما يكونُ صناعةً ومعنى.

قوله: «ليس له دافعٌ» يجوزُ أَنْ يكونَ نعتاً آخرَ لـ «عذابٍ»، وَأَنْ يكونَ مستأنفاً، والأوَّلُ أظهرُ، وَأَنْ يكونَ حالاً مِنْ «عذابٍ» لتخصُّصه: إمَّا بالعملِ، وإمَّا بالصفة، وَأَنْ يكونَ حالاً من الضميرِ في «للكافرين» إنَّ جَعَلناه نعتاً لـ «عذابٍ».

آ. (٣) قوله: ﴿مِنَ اللَّهِ﴾: يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ «دافعٍ» بمعنى: ليس له دافعٌ مِنْ جهته إذا جاء وقته، وَأَنْ يتعلَّقَ بـ «واقعٍ» وبه بدأ الزمخشريُّ^(٢)، أي: واقعٌ من عنده. وقال أبو البقاء^(٣): «ولم يَمْنَعِ النفيُّ من ذلك؛ لأنَّ «ليس» فعلٌ»، كأنه استشعرَ أَنَّ ما قبلَ النفيِّ لا يعملُ فيما بعده، فأجاب: بأنَّ النفيَّ لَمَّا كانَ فعلاً ساغَ ذلك.

(١) «على» هنا مقحمة.

(٢) الكشاف ١٥٦/٤.

(٣) الإملاء ٢٦٨/٢.

وقال الشيخ^(١): «والأجودُ أَنْ يكونَ «من الله» متعلقاً بـ «واقع»، و«ليس له دافع» جملةٌ اعتراضٍ بين العاملِ ومعموله» انتهى. وهذا إنما يأتي على القولِ بأنَّ الجملةَ مستأنفةٌ، لا صفةً لـ «عذاب» وهو غيرُ الظاهرِ، كما تقدّم لأخذِ الكلامِ بعضه بحُجزةٍ بعض^(٢).
قوله: «ذي» صفةٌ لـ «الله». والعامَّةُ «تَعْرُجُ» بالتاء «من فوق». والكسائيُّ^(٣) بالياءِ مِنْ تحتُ وهما كقراءتَي «فناداه الملائكة»، و«فنادته»^(٤) و«توفاه» و«توفَّته»^(٥). وأدغم^(٦) أبو عمرو الجيمَ في التاء^(٧)، واستضعفها بعضهم: من حيث إنَّ مَخْرَجَ الجيمِ بعيدٌ / مِنْ مَخْرَجِ التاءِ. وأجيب عن ذلك: بأنَّها قريبةٌ من الشينِ؛ لأنَّ النَّفْسَ الذي في الشينِ يُقَرِّبُهَا مِنْ مَخْرَجِ التاءِ، والجيمُ تُدْغَمُ في الشينِ لما بينهما من التقاربِ في المَخْرَجِ والصفةِ، كما تقدّم في «أَخْرَجَ شَطَاءَهُ»^(٨) فَحْمِلَ الإِدْغَامُ في التاءِ على الإِدْغَامِ في الشينِ؛ لما بينَ الشينِ والتاءِ من التقاربِ. وأجيب أيضاً: بأنَّ الإِدْغَامَ يكونُ لمجرّدِ الصفاتِ، وإن لم يتقارباً في المَخْرَجِ، والجيمُ تُشَارِكُ التاءَ في الاستفالِ والانفتاحِ والشدَّةِ. وتقدّم الكلامُ على المعارجِ في الزخرف^(٩).

[٨٧٠/ب]

(١) البحر ٨/٣٣٣.

(٢) أي: فيصبح متناسقاً متكاملًا.

(٣) السبعة ٦٥٠، والنشر ٢/٣٩٠، والقرطبي ١٨/٢٨١، والبحر ٨/٣٣٣، والتيسير ٢١٤، والحجة ٧٢١.

(٤) الآية ٣٩ من آل عمران. قرأ الأخوان «فناداه» أنظر: الدر ٣/١٥٠.

(٥) الآية ٦١ من الأنعام. قرأ حمزة «توفاه» الدر ٤/٦٦٧.

(٦) انظر: الإقناع في القراءات لابن البادش ١/٢٠٨.

(٧) «المعارج تَعْرُجُ».

(٨) الآية ٢٩ من الفتح. (٩) انظر إعرابه للآية ٣٣.

آ. (٤) قوله: ﴿وَالرُّوحُ﴾: مِنْ بَابِ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ، إِنَّ أُرِيدَ بِالرُّوحِ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَوْ مَلَكٌ آخَرٌ مِنْ جِنْسِهِمْ، وَأَخْرَجْنَا هُنَا، وَقَدَّمْنَا فِي قَوْلِهِ: «يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا»^(١) لِأَنَّ الْمَقَامَ هُنَا يَقْتَضِي تَقَدُّمَ الْجَمْعِ عَلَى الْوَاحِدِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَقَامٌ تَخْوِيفٍ وَتَهْوِيلٍ. وَ«كَانَ مِقْدَارُهُ» صِفَةً لـ «يَوْمٍ»، وَالْجُمْلَةُ مِنْ «تَعْرُجُ» مُسْتَأْنَفَةٌ.

قوله: «في يومٍ» فيه وجهان، أظهرهما: تَعَلَّقَهُ بِ«تَعْرُجُ». وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِ«دَافِعُ» وَعَلَى هَذَا فَالْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ «تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ» مُعْتَرِضَةٌ، وَالضَّمِيرُ فِي «إِلَيْهِ» الظَّاهِرُ عَوْدُهُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى. قِيلَ: يَعُودُ عَلَى الْمَكَانِ لِلدَّلَالَةِ الْحَالِ وَالسِّيَاقِ عَلَيْهِ. وَالضَّمِيرُ فِي «يَرُونَهُ» وَ«نَرَاهُ» لِلْيَوْمِ إِنْ أُرِيدَ بِهِ يَوْمُ الْقِيَامَةِ. وَقِيلَ: لِلْعَذَابِ.

آ. (٨) قوله: ﴿يَوْمَ تَكُونُ﴾: فِيهِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِ«قَرِيبًا»، وَهَذَا - إِذَا كَانَ الضَّمِيرُ فِي «نَرَاهُ» لِلْعَذَابِ - ظَاهِرٌ. الثَّانِي: أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ «وَاقِعٌ»، أَي: يَقَعُ يَوْمَ يَكُونُ. الثَّلَاثُ: [أَنْ يَتَعَلَّقَ]^(٢) بِمَحذُوفٍ مَقْدَرٍ بَعْدَهُ، أَي: يَوْمَ يَكُونُ كَانَ كَيْتَ وَكَيْتَ. الرَّابِعُ: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي «نَرَاهُ» إِذَا كَانَ عَائِدًا عَلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. الْخَامِسُ: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ «فِي يَوْمٍ» فَيَمَنْ عَلَّقَ بِ«وَاقِعٍ». قَالَه الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣)، وَإِنَّمَا قَالَ فَيَمَنْ عَلَّقَهُ بِ«وَاقِعٍ» لِأَنَّهُ إِذَا عُلِّقَ بِ«تَعْرُجُ» كَمَا تَقَدَّمَ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ اسْتِحَالُ أَنْ يُبَدَلَ عَنْهُ هَذَا؛ لِأَنَّ عُرُوجَ الْمَلَائِكَةِ لَيْسَ هُوَ فِي هَذَا الْيَوْمِ الَّذِي تَكُونُ السَّمَاءُ فِيهِ كَالْمُهَلِّ وَالْجِبَالِ

(١) الآية ٣٨ من النبأ.

(٢) زيادة من (ش).

(٣) الكشاف ١٥٧/٤.

كَالْعِهْنِ، وَيَشْتَغِلُ كُلُّ حَمِيمٍ عَنْ حَمِيمِهِ. قال الشيخ^(١): «ولا يجوزُ هذا» يعني إبداله من «في يوم». قال: «لأنَّ في يوم» وإن كان في موضع نصب لا يُبدلُ منه منصوبٌ؛ لأنَّ مثلَ هذا^(٢) ليس بزائدٍ ولا محكومٍ له بحكم الزائد كـ «رَبُّ»، وإنما يجوزُ مراعاةُ الموضعِ في حرفِ الجرِّ الزائدِ كقوله^(٣):

٤٣٢٨- أَبْنِي لُبَيْتِي لَسْتُ مَا يَبِيدُ
إِلَّا يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَضُدُ

وكذلك لا يجوزُ «مَرَزْتُ بزيدي الخياط» على موضع «بزيدي» ولا «مَرَزْتُ بزيدي وعمراً» ولا «عَضِبْتُ على زيد وجعفرًا» ولا «مَرَزْتُ بعمرو أخاك» على مراعاةِ الموضعِ. قلت: قد تقدّم أن قراءة «فامسحوا برؤوسكم وأرجلكم»^(٤) من هذا البابِ فيمن نصب الأرجل فليكن هذا مثله، وقد تقدّم فلا تُعيده^(٥).

ثم قال الشيخ^(٦): «فإن قلت: الحركة في «يوم تكون» حركة بناء لا حركة إعراب فهو مجرورٌ مثلُ «في يوم» قلت: لا يجوزُ بناؤه على

(١) البحر ٣٣٤/٨.

(٢) عبارته: «لأن مثل هذا ليس من المواضع التي تراعى في التوابع لأن حرف الجر فيها ليس...».

(٣) البيت لأوس بن حجر، وهو في ديوانه ٢١، والكتاب ١/٣٦٢، وابن يعيش ٢/٩٠، والمقتضب ٤/٤٢١. وقد يُنسب لطفة وليس في ديوانه. والشاعر يعيرونهم بأنهم أبناء أمة.

(٤) الآية ٦ من المائة.

(٥) انظر: الدر المصون ٤/٢١٠.

(٦) البحر ٣٣٤/٨.

مذهب البصريين؛ لأنه أضيف إلى مُعَرَّبٍ، لكنه يجوزُ على مذهب الكوفيين^(١)، فيتمشى كلامُ الزمخشري على مذهبه إن كان استَحْضَرَهُ وَقَصَدَهُ». انتهى. قوله: «إن كان استَحْضَرَهُ» فيه تحاملٌ على الرجلِ. وأيُّ كبيرِ أمرٍ في هذا حتى لا يَسْتَحْضِرَ مثلَ هذا؟ والتبجُّحُ بمثلِ هذا لا يليقُ ببعضِ الطلبةِ، فإنها من الخِلافِيَّاتِ المشهورةِ شهرةً^(٢):

٤٣٢٩- قِفَا نَبِّكَ

وتقدّم الكلامُ على المُهَلِّ في الدخان^(٣). وأمّا العَهْنُ فقليل: الصوفُ مطلقاً. وقيل: بقيدِ كونه أحمر. وقيل: بقيدِ كونه مَصْبُوغاً. وقيل: بقيدِ كونه مَصْبُوغاً ألواناً، وهذا أَلْيَقُ بالتشبيه؛ لأنَّ الجبالَ متلوّنةٌ، كما قال تعالى: «جُدَدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ»^(٤).

آ. (٩) قوله: «وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ»: قرأ العامةُ «يَسْأَلُ» مبنياً للفاعل. والمفعولُ الثاني محذوفٌ قليل: تقديره لا يَسْأَلُهُ نَصْرَهُ ولا شفاعته لِعِلْمِهِ أَنَّ ذلك مفقودٌ. وقيل: لا يَسْأَلُهُ شيئاً مِنْ حَمَلِ أَوْزَارِهِ. وقيل: «حميماً» منصوبٌ على إسقاطِ الخافضِ، أي: عن حميمٍ لَشُغْلِهِ عنه. وقرأ^(٥) أبو جعفر وأبو حيوة وشيبة وابنُ كثير^(٦) في روايةٍ «يُسْأَلُ»

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/٢٥٥، والارتشاف ٢/٥٥٢.

(٢) تقدم برقم ٢٧٩٢.

(٣) انظر إعرابه للآية ٤٥.

(٤) الآية ٢٧ من فاطر.

(٥) السبعة ٦٥٠، والنشر ٢/٣٩٠، والحجة ٧٢٢، والقرطبي ١٨/٢٨٥، والبحر ٨/٣٣٤.

(٦) في رواية مضر عن البري عن ابن كثير كما في السبعة ٦٥٠.

مبنيًا للمفعول. فقليل: «حميماً» مفعولٌ ثانٍ، لا على إسقاطِ حرفٍ،
والمعنى: لا يُسألُ إحضاره. وقيل: بل هو على إسقاطِ «عن»، أي: عن
حميم.

آ. (١١) قوله: ﴿يُبَصِّرُونَهُمْ﴾: عُدِّي بالتضعيفِ إلى ثانٍ
وقام الأولُ مقامَ الفاعلِ. وفي محلِّ هذه الجملةِ وجهان، / أحدهما:
[١/٨٧١] أنها في موضعِ الصفةِ لحميم. والثاني: أنها مستأنفة. قال الزمخشري^(١):
«فإن قلت: ما موقعُ «يُبَصِّرُونَهُمْ»؟ قلت: هو كلامٌ مستأنفٌ، كأنه لَمَّا
قال: لا يسألُ حميمٌ حميماً قيل: لعله لا يُبَصِّرُهُ. فقليل: يُبَصِّرُونَهُمْ». ثم
قال: «ويجوزُ أن يكونَ «يُبَصِّرُونَهُمْ» صفةً، أي: حميماً مُبَصِّرِينَ مُعْرِفِينَ
إياهم» انتهى. وإنما جُمِعَ الضميران في «يُبَصِّرُونَهُمْ» وهما للحميمينِ
حَمَلًا على معنى العموم لأنهما نكرتان في سياقِ نفي. وقرأ^(٢) قتادةُ
«يُبَصِّرُونَهُمْ» مبنيًا للفاعلِ مِنْ أَبْصَرَ، أي: يُبَصِّرُ الْمُؤْمِنُ الْكَافِرَ فِي النَّارِ.
وتقدَّمتُ القراءةُ في «يومئذٍ»^(٣) فتحاً وجرّاً في هود. والعامَّةُ على إضافة
«عذابٍ» لـ «يومئذٍ»، وأبو حيوة^(٤) بتنوينِ العذاب، ونصبِ «يومئذٍ» على
الظرف. وقال الشيخ^(٥) هنا: «الجمهورُ بكسرها، أي: ميمِ يومئذٍ،
والأعرج^(٦) وأبو حيوة بفتحها» انتهى. وقد تقدَّم أنَّ الفتحَ قراءةٌ نافعٌ
والكسائيُّ.

(١) الكشاف ١٥٧/٤.

(٢) البحر ٣٣٤/٨، والشواذ ١٦١.

(٣) انظر: الدر المصون ٣٤٩/٦.

(٤) الشواذ ١٦١.

(٥) البحر ٣٣٤/٨.

(٦) التيسير ٢١٤، والنشر ٢٨٩/٢، والحجة ٧٢٣، والإتحاف ٥٦١/٢.

آ. (١٣) قوله: ﴿وَفَصِيْلَتِهِ﴾: قال ثعلب: «الفَصِيْلَةُ: الآباء الأذَنُون». وقال أبو عبيدة^(١): «الفَخْدُ». وقيل: عشيرته الأقربون. وقد تقدّم ذكر ذلك عند قوله: «شعوباً وقبائل»^(٢). و«تؤويه» لم يُبدله السوسي عن أبي عمرو^(٣) قالوا: لأنه يُؤدّي إلى لفظٍ هو أثقل منه، والإبدال للتخفيف. وقرأ^(٤) الزُّهريُّ «تؤويه» و«تُنْجِيه» بضمِّ هاءِ الكناية، وهو الأصلُ و«ثم يُنْجِيه» عطفٌ على «يُفتدي» فهو داخلٌ في حيزِ «لو» وتقدّم الكلام^(٥) فيها: هل هي مصدرية أم شرطية في الماضي؟ ومفعولُ «يؤدّ» محذوفٌ، أي: يؤدّ النجاة. وقيل: إنها هنا بمعنى «إن»، وليس بشيء. وفاعلُ «يُنْجِيه»: إمّا ضميرُ الافتداءِ الدالُّ عليه «يُفتدي»، أو ضميرُ مَنْ تقدّم ذكرهم، وهو قوله «ومَنْ في الأرض». و«مَنْ في الأرض» مجرورٌ عطفاً على «بنيه» وما بعده، أي: يؤدّ الافتداءَ بـ «مَنْ في الأرض» أيضاً. و«جميعاً» إمّا حالٌ، وإمّا تأكيدٌ، ووُحِدَ باعتبارِ اللفظِ. و«كلّاً» رذعٌ وزجرٌ عن اعتقادِ ذلك.

آ. (١٥) قوله: ﴿إِنَّهَا لَظَى، نَزَاعَةٌ﴾: في الضميرِ ثلاثةٌ أوجهٍ، أحدها: أنه ضميرُ النار، وإن لم يجر لها ذكرٌ لدلالة لفظِ «عذاب» عليها. والثاني: أنه ضميرُ القصة. الثالث: أنه ضميرٌ مبهمٌ يترجمُ عنه

(١) مجاز القرآن ٢/٢٦٩.

(٢) الآية ١٣ من الحجرات.

(٣) أبدل أبو جعفر الهمزة واواً ساكنة فجمع بين الواوين بلا إدغام. الإتحاف ٢/٥٦١.

(٤) البحر ٨/٣٣٤.

(٥) انظر: الدر المصون ٢/١٣.

الخبر، قاله الزمخشري^(١). وقد تقدّم تحقيق ذلك في قوله تعالى^(٢): «إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا». فعلى الأولِ يجوزُ في «لَطَى نَزَاعَةً»^(٣) أوجهٌ: أَنْ يَكُونَ «لَطَى» خبرَ «إِنْ»، أي: إِنَّ النَّارَ لَطَى، و«نَزَاعَةً» خبرٌ ثانٍ، أو خبرٌ مبتدأٌ مضميرٌ، أي: هي نَزَاعَةٌ، أو يَكُونُ «لَطَى» بدلاً من الضميرِ المنصوبِ، و«نَزَاعَةً» خبرٌ إنَّ، وعلى الثاني يَكُونُ «لَطَى نَزَاعَةً» جملةً من مبتدأٍ وخبرٍ، في محلِّ الرفعِ خبراً لـ «إِنْ» مفسّرةً لضميرِ القصة، وكذا على الوجهِ الثالثِ. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ «نَزَاعَةً» صفةً لـ «لَطَى» إذا لم تجعلها علماً؛ بل بمعنى اللهبِ، وإنما أُتتِ النعتُ فقيل: «نَزَاعَةً» لأنَّ اللهبَ بمعنى النارِ، قاله الزمخشري^(٤) وفيه نظرٌ لأنَّ «لَطَى» ممنوعةٌ من الصِّرفِ اتفاقاً.

قال الشيخ^(٥) بعد حكايته الثالثَ عن الزمخشري: «ولا أدري ما هذا المضميرُ الذي تَرَجَّمَ عنه الخبرُ؟ وليس هذا من المواضع التي يُفسَّرُ فيها المفردُ الضميرَ، ولولا أنه ذَكَرَ بعد هذا «أو ضميرِ القصة» لَحَمَلْتُ كلامه عليه». قلت: متى جعله ضميراً مُبْتَدَأً لِمَنْ أَنْ يَكُونَ مفسّراً بمفردٍ، وهو إمَّا «لَطَى»، على أَنْ يَكُونَ «نَزَاعَةً» خبرَ مبتدأٍ مضميرٍ، وإمَّا «نَزَاعَةً» على أَنْ يَكُونَ «لَطَى» بدلاً من الضميرِ، وهذا أقربُ. ولا يجوزُ أَنْ يَكُونَ «لَطَى نَزَاعَةً» مبتدأً وخبراً، والجملةُ خبرٌ لـ «إِنْ» على أَنْ يَكُونَ الضميرُ مبهماً لثلاثِ يَتَّحَدُ القولانِ، أعني هذا القولَ وقولَ إنها ضميرُ القصة، ولم يُعْهَدْ ضميرٌ مُفسَّرٌ بجملةٍ إِلَّا ضميرُ الشَّانِ والقصة.

(١) الكشاف ١٥٨/٤

(٢) الآية ٢٩ من الأنعام. وانظر: الدر ٥٩٣/٤

(٣) على قراءة الرفع

(٤) الكشاف ١٥٨/٤

(٥) البحر ٣٣٤/٨

وقراءةُ الرفعِ في «نَزَاعَةٌ» هي قراءةُ العامَّةِ. وقرأ^(١) حفص وأبو حيوة والزعفرانيُّ واليزيديُّ وابنُ مقسم «نَزَاعَةٌ» بالنصب. وفيها وجهان، أحدهما: أن يتنصبَ على الحالِ. وفي صاحبها أوجهٌ، أحدها: أنه الضميرُ المُستَكِنُ في «لَطَى» لأنها، وإن كانتَ علماً، فهي جاريةٌ مَجْرِيُ المشتقاتِ كالحارثِ والعبَّاسِ، وذلك لأنها بمعنى التَّلَطَّى، وإذا عمِلَ العَلَمُ الصريحُ والكُنْيَةُ في الظروفِ فلأنَّ يعملَ العَلَمُ الجاري مَجْرِيُ المشتقاتِ في الأحوالِ أَوْلَى وأخرى. ومن مجيء ذلك قوله^(٢):

٤٣٣٠- أنا أبو المنهالِ بعضَ الأخيانِ

ضَمَّنَه معنى «أنا المشهورُ في بعض الأخيانِ». الثاني: أنه فاعلُ «تَدَعُو» وَقُدِّمَتْ حالُه عليه، أي: تدعو / حالَ كونها نَزَاعَةٌ. ويجوز أن [٨٧١/ب] تكونَ هذه الحالُ مؤكِّدةً، لأنَّ «لَطَى» هذا شأنها، وهو معروفٌ من أمرها، وأن تكونَ منتقلةً؛ لأنه أمرٌ توقيفيٌّ. الثالث: أنه محذوفٌ هو والعامِلُ، تقديرُه: تَلَطَّى نَزَاعَةٌ. ودلَّ عليه «لَطَى».

الثاني من الوجهين الأوَّلين: أنَّها منصوبةٌ على الاختصاصِ. وعَبَّرَ عنه الزمخشريُّ^(٣) بالتهويلِ، كما عَبَّرَ عن وجهِ رَفْعِها على خبرِ ابتداءٍ مضمِرٍ، والتقدير: أعني نَزَاعَةٌ، وأخصُّها. وقد مَنَعَ المبرِّدُ نصبَ «نَزَاعَةٌ» قال: «لأنَّ الحالَ إنما يكونُ فيما يجوزُ أن يكونَ وأن لا يكونَ، و«لَطَى»

(١) السبعة ٦٥١، والنشر ٣٩٠/٢، والقرطبي ٢٨٧/١٨، والتيسير ٢١٤، والبحر ٣٣٤/٨، والحجة ٧٢٣.

(٢) تقدم برقم ١٨٦٣.

(٣) الكشف ١٥٨/٤.

لا تكونُ إلا نَزَّاعَةً، قاله عنه مكي^(١)، وَرَدَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا»^(٢)، «وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا»^(٣) قال: «فَالْحَقُّ لَا يَكُونُ إِلَّا مُصَدِّقًا، وَصِرَاطُ رَبِّكَ لَا يَكُونُ إِلَّا مُسْتَقِيمًا». قلت: المبردُ بنى الأمرَ على الحالِ المبيَّنة، وليس ذلك بلازم؛ إذ قد وَرَدَتِ الحالُ مؤكِّدةً، كما أورده مكيٌّ وإن كان خلافَ الأصلِ.

واللَّظِي فِي الْأَصْلِ: اللَّهَبُ. وَنُقِلَ عَلَمًا لَجَهَنَّمَ، وَلِذَلِكَ مُنِعَ مِنَ الصَّرْفِ. وَالشَّوِيُّ: الْأَطْرَافُ جَمْعُ شَوَاةٍ كَنَوَى وَنَوَاة. وَقِيلَ: الشَّوِيُّ: الْأَعْضَاءُ الَّتِي لَيْسَتْ بِمَقْتَلٍ، وَمِنْهُ: رَمَاهُ فَأَشْوَاهُ، أَي: لَمْ يُصِيبْ مَقْتَلَهُ. وَقِيلَ: الشَّوِيُّ: جَمْعُ شَوَاةٍ، وَهِيَ جِلْدَةُ الرَّأْسِ، وَأَنْشَدَ لِلأَعَشِيِّ^(٤):

٤٣٣١- قَالَتْ قُتَيْلَةُ مَالَهُ

قَدْ جُلِّلَتْ شَيْبًا شَوَاتَهُ

وقيل: هو جلدُ الإنسانِ. والشَّوِيُّ أيضاً: رُدَّالُ المَالِ، والشَّيْءُ الَّيْسِرُ. و«تَدْعُو» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا لِأَنَّ، أَوْ خَبْرًا لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، أَوْ حَالٌ^(٥) مِنْ «لَظِي»، أَوْ مِنْ «نَزَّاعَةٍ» عَلَى الْقِرَاءَتَيْنِ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا تَتَحَمَّلُ ضَمِيرًا.

آ. (١٩) قَوْلُهُ: ﴿هَلُوعًا﴾: حَالٌ مَقْدَرَةٌ. وَهَلَّعٌ مُفَسَّرٌ بِمَا

(١) إعراب المشكل ٤٠٧/٢.

(٢) الآية ٩١ من البقرة.

(٣) الآية ١٢٦ من الأنعام.

(٤) ليس في ديوانه. وهو في مجاز القرآن ٢٦٩/٢، واللسان شوي،

والقرطبي ٢٨٨/١٨، ومعاني القرآن للزجاج ٢٢١/٥.

(٥) أي: أو هو حال.

بعده، وهو قوله: «إذا» و«إذا». قال ثعلب: «سألني محمد بن عبد الله ابن طاهر^(١) ما الهلَعُ؟ فقلت: قد فسره الله، ولا يكون أبين من تفسيره، وهو الذي إذا ناله شرٌّ أظهرَ شِدَّةَ الجَزَعِ، وإذا ناله خيرٌ بَخِلَ به ومنَعَه الناسُ» انتهى. وأصله في اللغة - على ما قال أبو عبيد - أَشَدُّ الحِرْصِ وأَسْوَأُ الجَزَعِ. وقيل: هو الفَزَعُ والاضطرابُ السريعُ عند مَسِّ المكروه، والمنعُ السريعُ عند مَسِّ الخيرِ، مِنْ قولهم: ناقةٌ هُلُوعٌ، أي: سريعةُ السَّيرِ.

آ. (٢٠ - ٢١) قوله: ﴿جَزُوعاً﴾: و«منوعاً» فيهما ثلاثة أوجه، أحدها: أنهما منصوبان على الحال من الضمير في «هُلُوعاً» وهو العاملُ فيهما، والتقدير: هُلُوعاً حالٌ كونه جَزُوعاً وقتَ مَسِّ الشرِّ، ومنوعاً وقتَ مَسِّ الخيرِ. والظرفان معمولان لهاتين الحالين. وعَبَّرَ أبو البقاء^(٢) عن هذا الوجهِ بعبارةٍ مُؤهِمَةٍ، وهو يريدُ ما ذَكَرْتُهُ فقال: «جَزُوعاً حالٌ أخرى، والعاملُ فيها هُلُوعاً». فقوله: «أخرى» يُوهم أنها حالٌ ثانية وليستَ متداخلةً، لولا قوله: «والعاملُ فيها هُلُوعاً». الثاني: أن يكونا خبرين لـ كان - أو صار - مضمرة، أي: إذا مَسَّ الشرُّ كان - أو صار - جزوعاً، وإذا مَسَّ الخيرُ كان - أو صار - منوعاً قاله مكي^(٣). وعلى هذا فإذا شرطيةٌ، وعلى الأولِ ظرفٌ مَخْصُصٌ، العاملُ فيه ما بعده، كما تقدَّم. الثالث: أنهما نعتٌ لـ «هُلُوعاً» قاله مكي^(٤). إلاَّ أنَّه

(١) أبو العباس محمد بن عبد الله بن طاهر الخزاعي الأديب الأمير، ولي بغداد أيام المتوكل. توفي سنة ٢٥٣. انظر: وفيات الأعيان ٩٢/٥.

(٢) الإملاء ٢٦٩/٢.

(٣) إعراب المشكل ٤٠٨/٢.

(٤) إعراب المشكل ٤٠٨/٢.

قال: «وفيه بُعد؛ لأنك تنوي به التقديم قبل^(١) «إذا». انتهى. وهذا الاستبعاد ليس بشيء، فإنه غاية ما فيه تقديم الظرف على عامله، وإنما المحذور تقديم معمول النعت على المنعوت.

آ. (٢٢) قوله: ﴿إِلَّا الْمُصَلِّينَ﴾: استثناء من «الإنسان» إذ المراد به الجنس. ومثله^(٢): «إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا». وقرأ حفص^(٣): «بشهاداتهم» جمعاً، اعتباراً بتعدد الأنواع. والباقون بالإفراد، إذ المراد الجنس.

آ. (٣٧) قوله: ﴿عَزِيزِينَ﴾: حال من «للذين كفروا» وقيل: حال من الضمير في «مُهْطِعِينَ»، فتكون حالاً متداخلة. و«عن اليمين» يجوز أن يتعلّق بـ «عزّين» لأنه بمعنى متفرّقين، قاله أبو البقاء^(٤)، وأن يتعلّق بمُهْطِعِينَ، أي: مُسْرِعِينَ عن هاتين الجهتين، وأن يتعلّق بمحذوف على أنه حال، أي: كائنين عن اليمين، قاله أبو البقاء^(٥). وعزّين جمع «عِزَّة» والعِزَّة: الجماعة، قال مكي^(٦): «وإنما جُمع بالواو / والنون لأنه مؤنث لا يعقل؛ ليكون ذلك عوضاً ممّا حُذِفَ منه. قيل: إن أصله

[١/٨٧٢]

(١) الأصل «بعد» وهو سهو والتصحيح من إعراب المشكل لأن التقدير: هلوعاً جزوعاً إذا، فهي قبل إذا.

(٢) الآيات ٢ - ٣ من العصر.

(٣) السبعة ٦٥١، والحجّة ٧٢٤، والنشر ٣٩١/٢، والبحر ٣٣٥/٨، والقرطبي ٢٩٢/١٨، والتيسير ٢١٤.

(٤) الإملاء ٢٦٩/٢.

(٥) الإملاء ٢٦٩/٢.

(٦) إعراب المشكل ٤٠٩/٢.

- المعارج -

عِزَّة، كما أن أصلَ سَنَّة سَنَهَةٌ ثم حُذِفَتِ الهاءُ^(١) انتهى. قوله: «لا يَعْقِلُ» سهوٌ لأنَّ الاعتبارَ بالمدلولِ، ومدلولُه بلا شك عقلاءٌ.

واختلفوا في لام «عِزَّة» على ثلاثة أقوالٍ، أحدها: أنَّها واوٌ مِنْ عَزَوْتُهُ أَعَزُّوهُ، أي: نَسَبْتُهُ؛ وذلك أنَّ المنسوبَ مضمومٌ إلى المنسوبِ إليه، كما أنَّ كلَّ جماعةٍ مضمومٌ بعضها إلى بعضٍ. الثاني: أنَّها ياءٌ، إذ يُقال: عَزَيْتُهُ بالياءِ، أَعَزَيْتُهُ بمعنى: عَزَوْتُهُ، فعلى هذا في لامها لغتان. الثالث: أنَّها هاءٌ، ويُجمَعُ تكسيراً على عِزَى نحو: كِسْرَةٌ^(٢) وكِسْرٌ، واستُغْنِيَ بهذا التفسيرِ عن جمعها بالألفِ والتاءِ، فلم يقولوا: عِزات كما لم يقولوا في شَفَّةٍ وأُمَّةٍ: شِفَاتٍ ولا إِماتٍ استغناءً بِشِفاهِ وإماءِ، وقد كَثُرَ ورودُه مجموعاً بالواوِ والنونِ. قال الراعي^(٣):

٤٣٣٢- أَخْلِيفَةَ الرَّحْمَنِ إِنَّ عَشِيرَتِي

أَمَسَوْا سَوَامُهُمْ عِزِينَ فُلُؤُلا

وقال الكمي^(٤):

٤٣٣٣- وَنَحْنُ وَجَنْدَلٌ بَاغٌ تَرَكْنَا

كَتَائِبَ جَنْدَلٍ شَتَّى عِزِينَا

(١) قال: «فجعل جمعه بالواو والنون عوضاً من الحذف».

(٢) حسب الأصل: عِزْوَةٌ وَعِزْهَةٌ.

(٣) ديوانه ٥٥، وروايته «أمسى» وكذا في القرطبي ٢٩٣/١٨، ومجاز القرآن ٢٧٠/٢، ورواية المؤلف على لغة أكلوني البراغيث. والسوام: الإبل الراحية.

(٤) القرطبي ٢٩٣/١٨، واللسان (عزا) والكشاف ١٦٠/٤. وجملة جندل باغ حالية.

وقال عنترة^(١):

٤٣٣٤- وَقِرْنٍ قَدْ تَرَكْتُ لِنَدِي وَلِيٍّ
عَلَيْهِ الطَّيْرُ كَالْعُصْبِ الْعِزِينَ

وقال آخر^(٢):

٤٣٣٥- تَرَانَا عِنْدَهُ وَاللَّيْلُ دَاجٍ
عَلَى أَبْوَابِهِ حِلَقًا عِزِينَا

وقال آخر^(٣):

٤٣٣٦- فَلَمَّا أَنْ أَتَيْتَنَ عَلَيَّ أُضَاخٍ
تَرَكْنَ حَصَاهُ أَشْتَاتَا عِزِينَا

والعِزَّةُ لغةٌ: الجماعةُ في تَفْرِقَةٍ. هذا قولُ أبي عبيدة^(٤). وقال الأصمعيُّ: «العِزُونُ: الأصناف. يقال: في الدارِ عِزُونٌ، أي: أصناف». وقال غيره: الجماعةُ اليسيرةُ كالثلاثةِ والأربعةِ. وقال الراغب^(٥): «وقيل: هو مِنْ قولهم: عَزَى عَزَاءً فهو عَزٍ إذا صَبَرَ، وَتَعَزَّى: تَصَبَّرَ، فكانها اسمٌ للجماعة التي يتأسَّى بعضهم ببعض».

(١) ديوانه ٢٩٥ برواية:

وَقِرْنٍ قَدْ تَرَكْتُ لَدَى مَكْرٍ عَلَيْهِ سَبَائِبُ كَالْأَزْجُوانِ

والقرطبي ٢٩٤/١٨.

(٢) لم أهد إلى قائله وهو في القرطبي ٢٩٣/١٨، والماوردي ٣٠٧/٤.

(٣) لم أهد إلى قائله وهو في القرطبي ٢٩٣/١٨، واللسان (عزأ). وأضاح: اسم جبل أو موضع كما في اللسان (أضخ).

(٤) مجاز القرآن ٢/٢٧٠.

(٥) المفردات ٣٣٤.

آ. (٣٨) قوله: ﴿أَنْ يُدْخَلَ﴾: العامة على بناءه للمفعول. وزيد بن علي^(١) والحسن وابن يعمر وأبو رجاء وعاصم - في رواية -^(٢) على بناءه للفاعل.

آ. (٤٠) قوله: ﴿فَلَا أُقْسِمُ﴾: قد تقدّم غير مرة^(٣). وقرأ جماعة^(٤) «فَلَا أُقْسِمُ» دون ألف. والعامة على جمع المشارق والمغرب. والجحدري^(٥) وابن محيصن بإفرادهما.

و «إِنَّا لَقَادِرُونَ» جواب القسم. وقرأ العامة «يُلَاقُوا»، وأبو جعفر^(٦) وابن محيصن «يَلْقُوا» مضارع لقي.

آ. (٤٣) قوله: ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ﴾: يجوز أن يكون بدلاً من «يَوْمَهُم» أو منصوباً بإضمار أعني. ويجوز - على رأي الكوفيين^(٧) - أن يكون خبر ابتداء مضمّر، وبني على الفتح، وإن أضيف إلى مُعْرَب، أي: هو يوم يَخْرُجُونَ، كقوله: «هذا يومٌ يَنْفَعُ»^(٨) وقد مرّ الكلام فيه مُشْبِعاً^(٩). والعامة على بناء «يَخْرُجُونَ» للفاعل، ورؤي عن عاصم^(١٠)

(١) السبعة ٦٥١، والقرطبي ٢٩٤/١٨، والبحر ٣٣٦/٨.

(٢) في رواية المفضل كما في السبعة.

(٣) انظر إعرابه للآية ٧٥ من الواقعة.

(٤) البحر ٣٣٦/٨.

(٥) الإتحاف ٥٦٢/٢، والقرطبي ٢٩٥/١٨، والبحر ٣٣٦/٨.

(٦) الإتحاف ٥٦٢/٢، والقرطبي ٢٩٦/١٨، والبحر ٣٣٦/٨، والنشر ٣٧٠/٢.

والشواذ ١٦١.

(٧) انظر: شرح التسهيل ٢٥٥/٣. الارتشاف ٥٥٢/٢.

(٨) الآية ١١٩ من المائدة وهي قراءة نافع.

(٩) انظر: الدر المصون ٥٢٠/٤.

(١٠) الشواذ ١٦١، والبحر ٣٣٦/٨، والقرطبي ٢٩٦/١٨.

بناؤه للمفعول.

قوله: «سِراعاً» حالٌ مِنْ فاعلٍ «يَخْرُجون» جمعٌ سريعٍ كظُرَافٍ في ظريف. و«كأنهم» حالٌ مِنْ ضميرِ الحالِ فتكونُ متداخلةً.

قوله: «إلى نُصْبٍ» متعلِّقٌ بالخبرِ. والعامَّةُ على «نُصْبٍ» بالفتح والإسكان، وابنُ عامرٍ^(١) وحفصٌ بضمّتين، وأبو عمران الجوني ومجاهدٌ بفتحَين، والحسنُ وفتادةٌ بضمّةٍ وسكون. فالأولى^(٢) هو اسمٌ مفردٌ بمعنى العَلمِ المنصوبِ الذي يُسرِّعُ الشخْصُ نحوه. وقال أبو عمرو: «هو شَبَكَةُ الصائِدِ يُسرِّعُ إليها عند وقوعِ الصيْدِ فيها مخافةً انفلاتِهِ». وأمّا الثانية^(٣) فتحتملُ ثلاثةَ أوجهٍ. أحدها: / أنه اسمٌ مفردٌ بمعنى الصنمِ المنصوبِ للعبادة، وأنشد للأعشى^(٤):

٤٣٣٧- وذا النَّصْبِ الْمَنْصُوبِ لا تَعْبُدْنَهُ

لعاقبةٍ واللّهَ رَبَّكَ فاعْبُدَا

الثاني: أنه جمعُ نِصابٍ ككُتُبٍ في كتاب. الثالث: أنه جمعُ نَصْبٍ نحو: رَهْنٍ في رُهْنٍ، وسَقْفٍ في سَقْفٍ، وهذا قولُ أبي الحسن. وجمعُ النِصابِ نَصَابٌ. وأمّا الثالثة^(٥) ففَعَلٌ بمعنى مَفْعُولٍ، أي: مَنْصُوبٌ كالقَبْضِ والنَّقْضِ. والرابعة^(٦) تخفيفٌ من الثانية.

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٥١، والنشر ٣٩١/٢، والحجة ٧٢٥، والقرطبي ٢٩٦/١٨، والتيسير ٢١٤، والبحر ٣٣٦/٨.

(٢) «نُصْبٍ».

(٣) «نُصْبٍ».

(٤) تقدم برقم ١٦٩٤ برواية قريية.

(٥) «نُصْبٍ».

(٦) «نُصْبٍ».

ويُوفِضُونَ، أي: يُسرعون. وقيل: يَسْتَبِقُونَ. وقيل: يَسْعَوْنَ.
وقيل: يَنْطَلِقُونَ. وهي متقاربةٌ. وأنشد^(١).

٤٣٣٨- فَوَارِسُ ذُبْيَانَ تَحْتَ الْحَدِيدِ

بِدِ كَالجِنِّ تُوفِضُ مِنْ عَبَقِرِ

وقال آخر^(٢):

٤٣٣٩- لَأَنْعَتِنَ نَعَامَةً مِيفَاضَا

خَرْجَاءَ [تَعْدُو] تَطْلُبُ الْإِضَاضَا

أي مُسرعة.

أ. (٤٤) قوله: ﴿خَاشِعَةً﴾: حالٌ: إِمَّا مِنْ فاعِلِ «يُوفِضُونَ»،
وهو أَقْرَبُ أَوْ مِنْ فاعِلِ «يَخْرُجُونَ»، وفيه بُعْدٌ مِنْهُ، وفيه تَعَدُّ الْحَالِ لِذِي
حَالٍ وَاحِدَةٍ وَفِيهِ الْخِلَافُ. و«أَبْصَارُهُمْ» فاعِلٌ. وقراءةُ الْعَامَّةِ عَلَى تَنْوِينِ
«ذِلَّةٌ» وَالْإِبْتِدَاءُ بِ«ذَلِكَ الْيَوْمِ»، وَخَبْرُهُ «الَّذِي كَانُوا». وَقَرَأَ^(٣) يَعْقُوبُ
وَالْتِمَارُ بِإِضَافَةِ «ذِلَّةٌ» إِلَى «ذَلِكَ» وَجَرَّ «الْيَوْمَ» لِأَنَّهُ صِفَةٌ^(٤) لـ «ذَلِكَ». وَ
«الَّذِي» نَعْتٌ لـ «الْيَوْمِ». وَ«تَرَهَّقَهُمْ»: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءً، وَأَنْ
يَكُونَ حَالًا مِنْ فاعِلِ «يُوفِضُونَ»، أَوْ «يَخْرُجُونَ»، وَلَمْ يَذْكَرْ مَكِّي^(٥)
غَيْرَهُ.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الْمَعَارِجِ]

(١) لم أهد إلى قائله، وهو في القرطبي ٢٩٧/١٨. وعبقر: موضع تزعم العرب أنه من أرض الجن.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في اللسان (وفض) والمحرر ١١٩/١٦، ومعاني القرآن للزجاج ٢٢٤/٥، والإيضاض: الملجأ. والخرجاء: في لونها سواد وبياض.

(٣) البحر ٣٣٦/٨.

(٤) إعراب المشكل ٤٠٩/٢.

(٥) الصواب بدل أو عطف بيان.

سورة نوح عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿أَنْ أَنْذِرُ﴾: يجوز أن تكون المفسرة، وأن تكون المصدرية أي: أرسلناه بالإنذار. وقال الزمخشري^(١): «والمعنى: أرسلناه بأن قلنا له: أنذر أي: أرسلناه بالأمر بالإنذار» انتهى. وهذا الذي قدره حسنٌ جداً، وهو جوابٌ عن سؤال قدمته في هذا الموضوع: وهو أن قولهم: «إنَّ «أَنْ» المصدرية يجوز أن تتوصل بالأمر» مُشكَلٌ؛ لأنه يَنسَبُ منها ومما بعدها مصدرٌ، وحينئذ فتفوت الدلالة على الأمر. ألا ترى أنك إذا قَدَرْتَ [في] كَتَبْتُ إليه بأن قُم: كَتَبْتُ إليه القيام، تفوت الدلالة على الأمر حال التصريح بالأمر، فينبغي أن يُقَدَّرَ - كما قاله الزمخشري - أي: كَتَبْتُ إليه بأن قلت له: قُم، أي: كَتَبْتُ إليه بالأمر بالقيام.

آ. (٣) قوله: ﴿أَنْ اغْبُدُوا﴾: إمَّا أن تكون تفسيرية لـ «نذير»، أو مصدرية، والكلام فيها كما تقدَّم في أختها.

آ. (٤) قوله: ﴿مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾: في «مِنْ» هذه أوجهٌ، أحدها: أنها تبعيضية. والثاني: أنها لابتداء الغاية. والثالث: أنها لبيان

(١) الكشاف ٤/١٦١.

الجنس وهو مردودٌ لعدم تقدّم ما تبيّنه. الرابع: أنها مزيدة. قال ابن عطية^(١): «وهو مذهبٌ كوفيٌّ» قلت: ليس مذهبهم ذلك؛ لأنهم يشترطون تنكيرَ مجزورها ولا يشترطون غيره^(٢). والأخفش^(٣) لا يشترط شيئاً، فزيادتها هنا ما شى على قوله، لا على قولهم.

قوله: «ويؤخركم إلى أجل» قال الزمخشري^(٤): «فإن قلت: كيف قال: «ويؤخركم» مع إخباره بامتناع تأخيرِه؟ قلت: قضى الله أن قوم نوح إن آمنوا عمّرتهم ألف سنة، وإن بقوا على كفرهم أهلّكهم على رأس تسعمئة. فقبل لهم: إن آمنتُم أُخّرتُم إلى الأجلِ الأطولِ، ثم أخبرهم أنه إذا جاء ذلك الأجلُ الأمدُّ لا يؤخّرُ» انتهى. وقد تعلّق بهذه الآية من يقول بالأجلين. وتقدّم جوابه. وقوله: «لو كنتم تعلمون» جوابها محذوفٌ أي: لبادرتُم إلى ما أمركم به.

آ. (٧) قوله: ﴿لَتَغْفِرَ﴾: يجوزُ أن تكونَ للتعليل، والمدعُو إليه محذوفٌ أي: دَعَوْتُهُم لِلإِيمَانِ بِكَ لِأَجْلِ مَغْفِرَتِكَ لَهُمْ، وَأَنْ تَكُونَ لِأَمْ التَّعْدِيَةِ وَيَكُونُ قَدْ عَبَّرَ عَنِ السَّبَبِ بِالسَّبَبِ الَّذِي هُوَ جَعَلَهُمْ. وَالأَصْلُ: دَعَوْتُهُم لِلتَّوْبَةِ الَّتِي هِيَ سَبَبٌ فِي العُفْرَانِ. وَ «جَعَلُوا» هُوَ العَامِلُ فِي «كَلِمَا» وَهُوَ خَيْرٌ «إِنِّي».

قوله^(٥): «ليلاً ونهاراً» ظرفان لـ «دَعَوْتُ» والمرادُ الإخبارُ باتصالِ

(١) المحرر ١٦/١٢١.

(٢) وهو أن تسبق بنفي أو استفهام أو نهي.

(٣) انظر أمثلة على مذهبه في معاني القرآن: ٩٨، ٢٥٤.

(٤) الكشاف ٤/١٦١.

(٥) عاد إلى الآية ٥.

الدعاء، وأنه / لا يَقْتَرُّ عن ذلك. و «إِلَّا فِرَاراً» مفعولٌ ثانٍ وهو استثناءٌ [٨٧٣/أ] مُفْرَعٌ.

آ. (٨) قوله: ﴿جِهَاراً﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ مصدرًا من المعنى؛ لأنَّ الدعاءَ يكونُ جِهَاراً وغيره، فهو من باب: قَعَدَ القُرْفُصَاءَ، وَأَنْ يكونَ المرادُ بـ «دَعَوْتُهُمْ»: جَاهَرْتُهُمْ، وَأَنْ يكونَ نعتَ مصدرٍ محذوفٍ أي: دعاءَ جِهَاراً، وَأَنْ يكونَ مصدرًا في موضعِ الحالِ أي: مُجَاهِرًا، أو ذا جِهَارٍ، أو جُعِلَ نفسَ المصدرِ مبالغةً. قال الزمخشريُّ^(١): «فإن قلت: ذَكَرَ أَنَّهُ دَعَاهُمْ لَيْلًا ونَهَارًا، ثم دَعَاهُمْ جِهَارًا، ثم دَعَاهُمْ فِي السِّرِّ والعَلَنِ فيجب أن تكونَ ثلاثَ دَعَوَاتٍ مختلفاتٍ حتى يَصِحَّ العطفُ» قلت: قد فَعَلَ عليه السلامُ كما يَفْعَلُ الذي يَأْمُرُ بالمعروفِ وَيَنْهَى عن المنكرِ في الابتداءِ بِالْأَهْوَنِ، والترقي في الأَشَدِّ فالأَشَدِّ، فافتتح في المناصحةِ بالسِّرِّ، فلمَّا لم يَقْبَلُوا نَتَى بالمجاهرة، فلمَّا لم يَقْبَلُوا ثَلَّثَ بالجمعِ بين الإسرارِ والإعلانِ. ومعنى «ثم» الدلالةُ على تباعدِ الأحوالِ، لأنَّ الجِهَارَ أَغْلَظُ من الإسرارِ، والجمعُ بين الأمرينِ أَغْلَظُ من إفرادِ أحدهما». قال الشيخ^(٢): «وتكرَّرَ كثيرًا له أنَّ «ثمَّ» للاستبعادِ ولا نَعْلَمُهُ لغيره». قلت: هذا القولُ بعدما سَمِعْتَ من أَلْفَاظِ الزمخشريِّ تحامُلٌ عليه.

آ. (١١) قوله: ﴿مِدْرَاراً﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ حالًا من «السماء»، ولم يُوْنِّثْ لأنَّ مِفْعَالًا لا يُوْنِّثُ. تقول: امرأةٌ مِثْنَاتٌ ومِذْكَارٌ، ولا يُوْنِّثُ بالناءِ إِلَّا نادراً، وحينئذٍ يَسْتَوِي فِيهِ المذْكَرُ والمؤنثُ فتقول:

(١) الكشاف ٤/١٦٢.

(٢) البحر ٨/٣٣٩.

رجلٌ مِجْدَامَةٌ^(١) ومِطْرَابَةٌ^(٢)، وامرأة مِجْدَامَةٌ ومِطْرَابَةٌ، وأن تكون نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ أي: إرسالاً مِذْرَاراً. وتقدّم الكلامُ عليه في الأنعام^(٣).

أ. (١٣) قوله: ﴿وَقَارًا﴾: يجوزُ أن يكونَ مفعولاً به على

معانٍ، منها: مالكم لا تأمُلُون له تَوْقِيراً أي: تعظيماً. قال الزمخشري^(٤): «والمعنى: ما لكم لا تكونون على حال تأمُلون فيها تعظيمَ الله إياكم في دارِ الثواب؟ و«الله» بيانٌ للموقِّر، ولو تأخَّر لكان صلةً^(٥) انتهى. أي: لو تأخَّر «الله» عن «وقارا» لكان متعلقاً به، فيكونُ التوقيرُ منهم لله تعالى، وهو عكسُ المعنى الذي قصده. ومنها^(٦): لا تخافون لله حِلْماً وتَرْكٌ معاجلةً بالعقابِ فتؤمنوا. ومنها: لا تخافون الله عظمةً. وعلى الأول^(٧) يكونُ الرجاءُ على بابه، وقد تقدّم أن استعماله بمعنى الخوفِ مجازٌ أو مشتركٌ. وأن^(٨) يكونُ حالاً من فاعل «تَرْجُون» أي: موقِّرين الله تعالى، أي: تُعظِّمونه، ف«الله» متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «وقارا»، أو تكونُ اللامُ زائدةً في المفعول به، وحسنه هنا أمران: كونُ العاملِ فَرْعاً، وكونُ المفعولِ مقدِّماً، و«لا تَرْجُون» حالٌ. وتقدّم نظيره في المائدة.

(١) رجل مِجْدَامٌ ومِجْدَامَةٌ: قاطعٌ للأمور، وقاطعٌ لهواه، وقاطعٌ للمودة. اللسان(جذم).

(٢) رجل طروب ومِطْرَابٌ ومِطْرَابَةٌ: كثير الطرب. انظر: اللسان طرب.

(٣) انظر: الدر المصون ٥٤١/٤.

(٤) الكشف ١٦٣/٤.

(٥) الكشف: «صلة للوقار».

(٦) من المعاني الواردة في تفسير الآية.

(٧) وهو المعنى الذي ساقه الزمخشري.

(٨) معطوف على الإعراب الذي ذكره أول إعرابه للآية.

- نوح -

آ. (١٤) قوله: ﴿وَقَدْ خَلَقَكُمْ﴾: جملةٌ حاليةٌ مِنْ فاعلٍ
«تَرْجُون». والأطوارُ: الأحوالُ المختلفةُ. قال الشاعر^(١):
٤٣٤٠- فَإِنْ أَفَاقَ فَقَدْ طَارَتْ عَمَائِيْه

والمَرءُ يُخَلِّقُ طَوْرًا بَعْدَ أَطْوَارِ

وانتصابه على الحالِ أي: مُتَنَقِّلِينَ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، أو مُخْتَلِفِينَ
مِنْ بَيْنِ مُسَيِّئٍ وَمُحْسِنٍ، وَصَالِحٍ وَطَالِحٍ.

آ. (١٥) قوله: ﴿طَبَاقًا﴾: تقدّم الكلامُ عليه في سورة
المُلِكِ^(٢). وقال مكي^(٣): «وأجاز الفراء^(٤) في غير القرآنِ جَرَّ «طَبَاقٍ»
على النعتِ لـ «سموات»، يعني أنه يجوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِلْعَدَدِ تَارَةً
وَلِلْمَعْدُودِ أُخْرَى.

آ. (١٦) قوله: ﴿فِيهِنَّ﴾: أي: في السمواتِ، والقمرُ إنما
هو في سماءٍ واحدةٍ منهنَّ. قيل: هو في السماءِ الدنيا، وإنَّما جازَ ذلك؛
لأن بين السمواتِ ملابسةً فصَحَّ ذلك. وتقولُ: «زيدٌ في المدينة» وإنما
هو في زاويةٍ من زواياها.

وقوله: «وَجَعَلَ الشَّمْسَ سِرَاجًا» يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: وَجَعَلَ
الشَّمْسَ فِيهِنَّ، كَمَا تَقَدَّمَ. والشَّمْسُ قِيلَ: فِي الرَّابِعَةِ. وقيلَ: فِي
الخَامِسَةِ. وقيلَ: فِي الشِّتَاءِ فِي الرَّابِعَةِ، وَفِي الصَّيْفِ فِي السَّابِعَةِ. وَاللَّهُ
أَعْلَمُ: أَيُّ ذَلِكَ صَحِيحٌ.

(١) البيت للنابعة وهو في ديوانه ٢٣٤.

(٢) انظر إعرابه للآية ٣.

(٣) مشكل الإعراب ٤١١/٢.

(٤) معاني القرآن ١٨٨/٣.

آ. (١٧) قوله: ﴿نباتا﴾: إمّا أَنْ يكونَ مصدرًا لـ أَثَبْتَ على حَذْفِ الزوائد، ويُسمّى اسم / مصدر، وإمّا بـ «نَبْتُمْ» مقدراً أي: فَنَبْتُمْ نباتاً فيكونُ منصوباً بالمُطَاوَعِ المَقْدَرِ. قال الزمخشري^(١): «أو نُصِبَ بـ «أُنْبِتْكُمْ» لتضمُّنِهِ معنى نَبْتُمْ» قال الشيخ^(٢): «ولا أَعْقِلُ معنى هذا الوجه الثاني»^(٣). قلت: هذا الوجه هو الذي قدَّمته: وهو أنه منصوبٌ بـ «أُنْبِتْكُمْ» على حَذْفِ الزوائد. ومعنى قوله: «لتضمُّنِهِ معنى نَبْتُمْ» أي: إنه مُشتمَلٌ عليه، غايةٌ ما فيه أنه حُدِفَت زوائده، والإنباتُ هنا استعارةٌ بليغةٌ.

آ. (٢٠) قوله: ﴿سُبُلًا فِجَاجًا﴾ وفي الأنبياء^(٤) تقدّم الفِجَاجُ لِتَنَاسُبِ الفَوَاصِلِ هنا. وقد تقدّم نَحْوُ مِنْ هذا.

آ. (٢١) قوله: ﴿وَوَلَدِهِ﴾: قد تقدّم خِلافُ القُرَاءِ^(٥) في «وَلَدِهِ» وتقدّم أنهما لغتان كُبِخِلَ وَيَخَل. قال أبو حاتم: يمكن أن يكون المضمومُ جمعَ المَفْتُوحِ كَخَشَبٍ وَخُشْبٍ. وأشدُّ لِحْسَانِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ^(٦).

٤٣٤١- يَا بَكَرَ أَمَنَةَ الْمَبَارِكِ وَلَدُهَا
مِنْ وُلْدِ مُخَصَّنَةٍ بَسَعِدِ الْأَسْعَدِ

(١) الكشاف ٤/١٦٣.

(٢) البحر ٨/٣٤٠.

(٣) الأول: قال الزمخشري: المعنى أنبتكم فنبتكم.

(٤) «وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا» الآية ٣١.

(٥) انظر إعرابه للآية ٣٣ من لقمان.

(٦) ديوانه ١/٢٦٩، والبحر ٨/٣٤١، والمحور ١٦/١٢٦.

- نوح -

آ. (٢٢) قوله: ﴿وَمَكْرُؤًا﴾: عطفٌ على صلةِ «مَنْ» وإنما جُمعَ الضميرُ حَمَلًا على المعنى، بعد حَمَلِهِ على لفظها في «لم يَزِدْهُ مَالُهُ وولَدُهُ»، ويجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفًا إخباراً عن الكفارِ.

قوله: «كُبَّارًا» العائمةُ على ضَمِّ الكافِ وتشديدِ الباءِ، وهو بناءٌ مبالغةٌ أبلغُ مِنْ «كُبار» بالضمِّ والتخفيفِ. قال عيسى: هي لغةٌ يمانيةٌ، وأنشد^(١):

٤٣٤٢- والمرءُ يُلْحِقُهُ بِفَتِيانِ النَّسَدِي
خُلُقُ الكَرِيمِ وليسَ بِالوُضَاءِ
وقول الآخر^(٢):

٤٣٤٣- بِيضَاءِ تَصْطَادُ القُلُوبَ وَتَسْتَبِي
بِالحَسَنِ قَلْبَ المُسْلِمِ القُرَاءِ
يقال: رجلٌ طَوَّالٌ وَحُمَّالٌ وَحُسَّانٌ. وقرأ^(٣) عيسى وأبو السَّمالِ وابنُ محيِصنٍ بالضمِّ والتخفيفِ، وهو بناءٌ مبالغةٌ أيضاً دونَ الأولِ، وقرأ زيدُ بنُ عليٍّ وابنُ محيِصنٍ أيضاً بكسرِ الكافِ وتخفيفِ الباءِ. قال أبو بكر^(٤): هو جمعُ «كبير»، كأنه جعل «مَكْرَأً» مكانَ «ذنوب»

(١) البيت لأبي صَدَقَةَ الدُّبَيْرِي وهو في اللسان (وضاً)، والمحرر ١٦/١٢٦، والبحر ٨/٣٤١.

(٢) البيت أيضاً لأبي صَدَقَةَ الدُّبَيْرِي، وهو في اللسان (قرأ)، والبحر ٨/٣٤١، ورجل قراء: ناسك.

(٣) انظر في قراءتها: القرطبي ١٨/٣٠٧، والبحر ٨/٣٤١، والإتحاف ٢/٥٦٤، والشواذ ١٦٢.

(٤) وهو ابن الأنباري، وورد قوله في البحر ٨/٣٤١.

أو «أفاعيل» يعني فلذلك وصفه بالجمع.

آ. (٢٣) قوله: «وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا»: يجوز أن يكون من عطف الخاص على العام إن قيل: إن هذه الأسماء لأصنام، وأن لا يكون إن قيل: إنها أسماء رجال صالحين على ما ذكر في التفسير. وقرأ^(١) نافع «وُدًّا» بضم الواو، والباقون بفتحها، وأنشد بالوجهين قول الشاعر^(٢):

٤٣٤٤- حَيَّاكَ وَدًّا فَإِنَّا لَا يَحِلُّ لَنَا

لَهُوُ النِّسَاءِ وَإِنَّ الدِّينَ قَدْ عَزَمَا

وقول الآخر^(٣):

٤٣٤٥- فَحَيَّاكَ وَدًّا مِنْ هُدَاكِ لِفَتِيَّةٍ

وْخُوصٍ بِأَعْلَى ذِي فَضَالَةٍ مُنْجِدٍ

قوله: «وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ» قرأهما العامةً بغير تنوين. فإن كانا عربيين فالمنع من الصرف للعلمية والوزن^(٤)، وإن كانا أعجميين فللعلمية والعجمة. وقرأ^(٥) الأعمش: «وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا» مصروفين. قال ابن عطية^(٦): «وذلك وهم: لأنَّ التعريفَ لازمٌ ووزنَ الفعل» انتهى.

(١) السبعة ٦٥٣، والبحر ٣٤٢/٨، والتيسير ٢١٥، والقرطبي ٣٠٩/١٨،
والحجة ٧٢٦، والنشر ٣٩١/٢.

(٢) البيت للنابغة وهو في ديوانه ١٠٦.

(٣) البيت للحطيئة وهو في ديوانه ١٤٨، والمحزر ١٢٧/١٦، واللسان (هجد)
والبحر ٣٤٢/٨. والخوص: الإبل الغائرة العيون.

(٤) أي وزن الفعل.

(٥) الإنحاف ٥٦٤/٢، والبحر ٣٤٢/٨، والمحزر ١٢٧/١٦.

(٦) المحزر ١٢٧/١٦.

- نوح -

وليس بوهيمٍ لأمرين، أحدهما: أنه صَرَفَهُمَا للتَّنَاسُبِ، إذ قبله اسمان منصرفان، وبعده اسمٌ منصرفٌ، كما صُرِفَ «سلاسل»^(١). والثاني: أنه جاء على لغةٍ مَنْ يَصْرِفُ غيرَ المنصَرِفِ مطلقاً، وهي لغةٌ حكاها الكسائيُّ.

ونقل أبو الفضل^(٢) الصَّرْفَ فيهما عن الأشهبِ العُقَيْليِّ ثم قال: «جَعَلَهُمَا فَعُولاً؛ فلذلك صرفهما، فأما في العامة فإنهما صفتان من الغوثِ والعوقِ». قلت: وهذا كلامٌ مُشْكِلٌ. أمَّا قوله: «فَعُولاً» فليس بصحيح، إذ مادةُ «يغث» و«يعق»^(٣) مفقودةٌ. وأمَّا قوله: «صفتان من الغوثِ والعوقِ» فليس في الصفاتِ ولا في الأسماءِ «يَفْعُلُ» والصحيح ما قَدَّمْتُهُ. وقال الزمخشري^(٤): «وهذه قراءةٌ مُشْكِلَةٌ؛ لأنهما إن كانا عَرَبِيَّيْنِ أو أعجميَّيْنِ ففيهما مَنَعُ الصَّرْفِ^(٥)، ولعله قصدَ الازدواجَ فصرفهما، لمصادفته أخواتهما منصرفاتٍ: وَدَأَّ وَسُوعَاً وَنَسْرَأً». قال الشيخ^(٦): «كأنه لم يَطَّلِعْ على أَنَّ صَرَفَ ما لا ينصرفُ لغةٌ».

آ. (٢٤) قوله: ﴿وَقَدْ أَضَلُّوا﴾: أي: الرؤساءُ

أو الأصنامُ، / وَجَمَعَهُمْ جَمَعَ العُقلاءِ معاملةً لهم معاملةً العُقلاءِ. [١/٨٧٤]

(١) «إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلْسَلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا». الآية ٤ من الإنسان، وهي قراءة

نافع وأبي بكر والكسائي. السبعة ٦٦٣.

(٢) وهو أبو الفضل الرازي صاحب «اللوامح في شاذ القراءات». انظر:

البحر ٣٤٢/٨.

(٣) أي اللتان يؤولهما أصليتان.

(٤) الكشاف ١٦٤/٤.

(٥) قال: «إما التعريف ووزن الفعل، وإما التعريف والعجمة».

(٦) البحر ٣٤٢/٨.

قوله: «ولا تَزِدْ» عطفٌ على قوله: «رَبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي»^(١) على حكاية كلام نوحٍ بعدَ «قال» وبعد الواوِ النائيةِ عنه، أي: قال: إنهم عَصَوْنِي، وقال: لا تَزِدْ، أي: قال هذَيْنِ القولَيْنِ، فهما في محلِّ النصبِ، قاله الزمخشريُّ^(٢). قال: «كقولك: قال زيدٌ: نودي للصلاة وصلَّ في المسجدِ، تحكي قوليه معطوفاً أحدهما على صاحبه». وقال الشيخ^(٣): «ولا تَزِدْ» معطوفٌ على «قد أَصَلُوا» لأنها محكيَّةٌ بـ «قال» مضمرةً، ولا يُشترطُ التناسُبُ في الجملِ المتعاطفةِ، بل تُعطفُ خبراً على طلبِ، وبالعكس، خلافاً لمن اشترطه.

آ. (٢٥) قوله: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾: «ما» مزيدةٌ بين الجارِّ ومجروره توكيداً. ومن لم يرَ زيادتها جعلها نكرةً، وجعل «خطيئاتهم» بدلاً، وفيه تعسفٌ. وتقدّم الخلافُ في قراءة «خَطِيئَاتِهِمْ» في الأعراف^(٤). وقرأ^(٥) أبو رجاء «خَطِيَّاتِهِمْ» جمعَ سلامةٍ، إلّا أنّه أدغم الياءَ في الياءِ المنقلبةِ عن الهمزة. والجحدريُّ - وتروى عن أبيّ - «خطيئتهم» بالإنفراد والهمز. وقرأ عبد الله «مِنْ خَطِيئَاتِهِمْ ما أُغْرِقُوا» فجعل «ما» المزيّدةَ بين الفعلِ وما يتعلّقُ به. و «مِنْ» للسببيّةِ تتعلّقُ بـ «أُغْرِقُوا». وقال ابن عطية^(٦): «لابتداء الغاية»، وليس بواضح. وقرأ العائمةُ «أُغْرِقُوا» مِنْ

(١) الآية ٢١.

(٢) الكشاف ٤/١٦٤.

(٣) البحر ٨/٣٤٢.

(٤) انظر: الدر المصون ٥/٤٩٠.

(٥) انظر في قراءتها الشاذة: القرطبي ١٨/٣١٠، والبحر ٨/٣٤٣، والشواذ ١٦٢،

والمحرر ١٦/١٢٨، ومعاني القرآن للفراء ٣/١٨١.

(٦) المحرر ١٦/١٢٨.

أَغْرَقَ. وزيد بن علي^(١) «غَرَّقُوا» بالتشديد، وكلاهما للنَّقْلِ. تقول: أَغْرَقْتُ زِيدًا فِي الْمَاءِ، وَغَرَّقْتُهُ فِيهِ.

قوله: «فَأَدْخِلُوا» يجوز أَنْ يَكُونَ مِنَ التَّعْبِيرِ عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ بِالْمَاضِي، لِتَحَقُّقِ وَقُوعِهِ، نَحْوُ: «أَتَى أَمْرُ اللَّهِ»^(٢)، وَأَنْ يَكُونَ عَلَى بَابِهِ، وَالْمِرَادُ عَرَضُهُمْ عَلَى النَّارِ فِي قُبُورِهِمْ، كَقَوْلِهِ فِي آلِ فِرْعَوْنَ: «النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا»^(٣).

آ. (٢٦) قوله: ﴿دَيَّارًا﴾: قال الزمخشري^(٤): «دَيَّارٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي النَّفْيِ الْعَامِّ. يُقَالُ: «مَا بِالْدارِ دَيَّارٌ وَدَيُّورٌ»، كَقِيَّامٍ وَقِيَّومٍ. وَهُوَ فِعْعَالٌ مِنَ الدُّورِ أَوْ مِنَ الدَّارِ. أَصْلُهُ دَيُّوَارٌ ففُعِلَ بِهِ مَا يُفْعَلُ بِأَصْلِ سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ، وَلَوْ كَانَ فَعَّالًا لَكَانَ دَوَّارًا» انتهى. يعني أنه كان ينبغي أَنْ تَصِحَّ وَاوُهُ وَلَا تُقَلَّبَ يَاءً. وَهَذَا نَظِيرٌ مَا تَقَدَّمَ لَهُ مِنَ الْبَحْثِ فِي «مُتَحَيِّرٍ»، وَأَنَّ أَصْلَهُ مُتَحَيِّوَزٌ مُتَفَعِّلٌ، لَا مُتَفَعَّلٌ، إِذْ كَانَ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مُتَحَوِّزًا، لِأَنَّهُ مِنَ الْحَوِّزِ. وَيُقَالُ أَيْضًا. فِيهِ دَوَّارٌ نَحْوُ: قِيَّامٌ وَقَوَّامٌ.

وقال مكِّي^(٥): «وَأَصْلُهُ دَيُّوَارٌ، ثُمَّ أَدْغَمُوا الْوَاوَ فِي الْيَاءِ مِثْلَ «مَيِّتٍ» أَصْلُهُ مَيِّوَتٌ، ثُمَّ أَدْغَمُوا الثَّانِي فِي الْأَوَّلِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَبْدَلُوا مِنَ الْوَاوِ يَاءً، ثُمَّ أَدْغَمُوا الْيَاءَ الْأَوَّلَى فِي الثَّانِيَةِ». قلت: قوله: «أَدْغَمُوا الثَّانِي فِي الْأَوَّلِ» هَذَا لَا يَجُوزُ؛ إِذْ الْقَاعِدَةُ الْمُسْتَقْرَءُ فِي الْمُتَفَارِقِينَ قَلْبُ

(١) البحر ٣٤٣/٨.

(٢) الآية ١ من النحل.

(٣) الآية ٤٦ من غافر.

(٤) الكشاف ١٦٥/٤.

(٥) إعراب المشكل ٤١٢/٢.

الأول للثاني، ولا يجوز العكس إلا شذوذاً، أو لضرورة صناعية. أمّا الشذوذُ فكقراءة: «واذْكَرَ»^(١) بالذالِ المعجمةِ و «فهل مِنْ مُذْكَرٍ»^(٢) بالمعجمةِ أيضاً. وقد مَضَى تحقيقُهُ. وأمّا الضرورةُ الصناعيةُ فنحو: «امدح هِلالاً» بقلبِ الهاءِ حاءً؛ لثلاثِ يَدَغَمِ الأقوى في الأضعفِ، وهذا يَعْرِفُهُ مَنْ عانى التصريفَ.

آ. (٢٨) قوله: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ﴾: العامةُ على فتحِ الدالِ على أنه تثنيةُ «والِد» يريد أبويَه. وقرأ^(٣) الحسن بن علي رضي الله عنهما ويحيى بن يعمر والنخعي «ولوَلَدَيَّ» تثنيةُ «وَلَد» يعني ابنيَه ساماً وحاماً. وقرأ ابن جبير والجحدريُّ «ولوَالِدَيَّ» بكسرِ الدالِ يعني أباه، فيجوزُ أن يكونَ أزادَ أباه الأقربَ الذي وَلَدَه، وخصّه بالذكرَ لأنه أشرفُ من الأم، وأنَّ يريدَ جميعَ مَنْ وَلَدَه مِنْ لَدُنْ آدمَ عليه السلام إلى مَنْ وَلَدَه. و «مؤمناً» حالٌ و «تَبَاراً» مفعولٌ ثانٍ، والاستثناءُ مفرغٌ. والتبار: الهلاكُ، وأصلُه من التكسُّر والتفتُّت. وقد تقدّم تحقيق ذلك ولله [٨٧٤/ب] الحمدُ والمِنَّةُ. /

[تمت بعونه تعالى سورة نوح]

(١) الآية ٤٥ من يوسف، وهي قراءة الحسن البصري. انظر: الدر ٥٠٧/٦.

(٢) الآية ١٥ من القمر، وهي قراءة قتادة. انظر: البحر ١٧٨/٨.

(٣) انظر في قراءاته: القرطبي ٣١٤/١٨، والبحر ٣٤٣/٨، والمحزر ١٢٩/١٦.

سورة الجن

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿أُوْحِي﴾: هذه قراءة العامة أعني كونها مِنْ أُوْحَى رباعياً. وقرأ^(١) العَتَكِيُّ عن أبي عمرو وابن أبي عبلة وأبو إياس^(٢) «وُحِي» ثلاثياً، وهما لغتان، يقال: وحي إليه كذا، وأوحاه إليه بمعنى واحد. وأنشد للعجاج^(٣):

٤٣٤٦- وَحَىٰ لَهَا الْقَرَارَ فَاسْتَقَرَّتْ

وقرأ زيد بن علي والكسائي في رواية وابن أبي عبلة أيضاً «أُحِي» بهمزة مضمومة لا واو بعدها. وخرَّجَتْ على أن الهمزة بدلٌ من الواو المضمومة نحو: «أُعِدَّ» في «وُعِدَّ» فهذه فرغ قراءة «وُحِي» ثلاثياً. قال الزمخشري^(٤): «وهو من القلبِ المطلقِ جوازه في كلِّ واوٍ مضمومة، وقد أطلقه المازني^(٥) في المكسورة أيضاً كإشاح وإسادة وإعاء

(١) انظر في قراءتها: البحر ٣٤٦/٨، والشواذ ١٦٢، والمحاسب ٣٣١/٢، ومعاني القرآن للفراء ١٩٠/٣.

(٢) وهو هارون بن علي الكوفي، ولد الكسائي. انظر: طبقات القراء ٣٤٦/٢.

(٣) بعده: وشدّها بالرّاسياتِ الثُّبَّتِ، وهو في ديوانه ٤٠٨/١، واللسان «وحي».

(٤) الكشاف ١٦٦/٤.

(٥) انظر مذهب المازني في المنصف ٢٢٨/١.

أخيه»^(١)، قال الشيخ^(٢): «وليس كما ذَكَر، بل في ذلك تفصيل: وذلك أنَّ الواوَ المضمومة قد تكونُ أولاً وحشواً وآخرًا، ولكلٍ منها أحكام. وفي بعض ذلك خلافٌ وتفصيلٌ مذكورٌ في النحو». قلت: قد تقدّم القولُ في ذلك مُشبعًا في أولِ هذا الموضوعِ والله الحمد. ثم قال الشيخ: ^(٣) — بعد أن حكى عنه ما قدّمته عن المازني — «وهذا كثيرٌ وتبيحُ. وكان يذكُر ذلك في سورة يوسف عند قوله «وعاءِ أخيه»^(٤). وعن المازني في ذلك قولان، أحدهما: القياسُ كما ذكر، والثاني: قَصُرُ ذلك على السَّماع»^(٥). قلت: لم يَبْرَحِ العلماءُ يذكرون النظرَ مع نظيره، ولَمَّا ذَكَرَ قَلْبَ الهمزةِ باطرادٍ عند الجميعِ ذَكَرَ قَلْبَهَا بخلافِ.

قوله: «أنه استمع» هذا هو القائمُ مقامَ الفاعلِ؛ لأنَّه هو المفعولُ الصريحُ، وعند الكوفيين والأخفش^(٦) يجوزُ أن يكونَ القائمُ مقامه الجارَّ والمجرورَ، فيكونَ هذا باقياً على نصبه. والتقدير: أُوحي إليَّ استماعَ نَفَرٍ. و«مِنَ الجنِّ» صفةٌ لـ «نَفَرٍ». ووَصَفُ القرآنِ بعَجَبٍ: إمَّا على المبالغةِ، وإمَّا على حَذْفِ مضافٍ، أي: ذا عَجَبٍ، وإمَّا بمعنى اسمِ الفاعلِ، أي: مُعْجَبٍ. و«يَهْدِي» صفةٌ أخرى.

آ. (٢) وقرأ العامةُ: ﴿الرُّشْدِ﴾: بضمة وسكونٍ.

(١) الآية ٧٦ من يوسف على قراءة سعيد بن جبير. انظر: الدر ٥٣٢/٦.

(٢) البحر ٣٤٦/٨.

(٣) البحر ٣٤٦/٨.

(٤) الآية ٧٦ من يوسف.

(٥) انظر: الممتع ٣٣٢.

(٦) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٢٨/٢.

وابن عمر^(١) بضمّهما، وعنه أيضاً فَتَحُهما، وتَقَدَّمَ هذا في الأعراف^(٢).

آ. (٣) قوله: ﴿وَأَنَّهُ تَعَالَىٰ جَدُّ رَبِّنَا﴾: قرأ الأخوان^(٣)

وابن عامر وحفص بفتح «أَنَّ» وما عَطِفَ عليها بالواو في اثنتي عشرة كلمة، والباقون بالكسرة. وقرأ ابنُ عامر وأبو بكر «وإنه لَمَّا قام» بالكسرة، والباقون بالفتح، واتفقوا على الفتح في قوله^(٤) «وَأَنَّ المساجدَ لِلَّهِ» وتلخيص هذا: أن «أَنَّ» المشددة في هذه السورة على ثلاثة أقسام: قسم ليس معه واو العطف، فهذا لا خلاف بين القراء في فتحه أو كسره. على حسب ما جاءت به التلاوة واقتضته العربية، كقوله^(٥): «قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ» لا خلاف في فتحه لوقوعه موقع المصدر وكقوله: «إِنَّا سَمِعْنَا قرآنًا»^(٦) لا خلاف في كسره لأنه محكي بالقول.

القسم الثاني أن يقترن بالواو، وهو أربع عشرة كلمة، إحداها: لا خلاف في فتحها وهي: قوله تعالى «وَأَنَّ المساجدَ لِلَّهِ»^(٧) — وهذا هو القسم الثالث — والثانية: «وأنه لَمَّا قام»^(٨) كسرها ابنُ عامر وأبو بكر، وفتحها الباقون. والاثنتا عشرة الباقية: فتحها الأخوان وابن عامر

(١) البحر ٣٤٧/٨. والقارىء عيسى بن عمر.

(٢) انظر: الدر المصون ٤٥٧/٥.

(٣) السبعة ٦٥٦، والتيسير ٢١٥، والقرطبي ٧/١٩، والنشر ٣٩١/٢، والحجة ٧٢٧، والبحر ٣٤٧/٨.

(٤) الآية ١٨.

(٥) الآية ١.

(٦) الآية ١.

(٧) الآية ١٨.

(٨) الآية ١٩.

وحفص، وكسرهما الباقون، كما تقدّم تحريراً ذلك كلّه. والاثنتا عشرة هي قوله: «وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا»^(١)، «وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ»^(٢) «وَأَنَا ظَنَّنَا»^(٣) «وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ»^(٤) «وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا»^(٥) «وَأَنَا لَمَسْنَا»^(٦) «وَأَنَا كُنَّا»^(٧) «وَأَنَا لَا نَذْرِي»^(٨) «وَأَنَا مِنَّا الصَّالِحُونَ»^(٩) «وَأَنَا ظَنَّنَا»^(١٠) «وَأَنَا لَمَّا سَمِعْنَا»^(١١) «وَأَنَا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ»^(١٢). وإذا عَرَفْتَ ضَبْطَهَا مِنْ حَيْثُ الْقِرَاءَاتُ فَالْتَفِتْ إِلَى تَوْجِيهِ ذَلِكَ.

وقد اختلف الناس / في ذلك فقال أبو حاتم في الفتح: «هو معطوف على مرفوع «أَوْحِي» فتكون كلها في موضع رفع لما لم يُسَمَّ فاعله». وهذا الذي قاله قد رَدَّه الناس عليه: مِنْ حَيْثُ إِنَّ أَكْثَرَهَا لَا يَصِحُّ دَخُولُهُ تَحْتَ مَعْمُولِ «أَوْحِي» أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قِيلَ: أَوْحِي إِلَيَّ أَنَا لَمَسْنَا السَّمَاءَ، وَأَنَا كُنَّا، وَأَنَا لَا نَذْرِي، وَأَنَا مِنَّا الصَّالِحُونَ، وَأَنَا لَمَّا سَمِعْنَا، وَأَنَا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ لَمْ يَسْتَقِمْ مَعْنَاهُ. وَقَالَ مَكِّي^(١٣): «وَعَطْفُ «أَنَّ» عَلَى

[١/٨٧٥]

(١) الآية ٣.

(٢) الآية ٤.

(٣) الآية ٥.

(٤) الآية ٦.

(٥) الآية ٧.

(٦) الآية ٨.

(٧) الآية ٩.

(٨) الآية ١٠.

(٩) الآية ١١.

(١٠) الآية ١٢.

(١١) الآية ١٣.

(١٢) الآية ١٤.

(١٣) إعراب المشكل ٢/٤١٣.

«أَمَّنَّا بِهِ»^(١) أَتَمَّ فِي الْمَعْنَى مِنَ الْعَطْفِ عَلَى «أَنَّهُ اسْتَمَعَ» لِأَنَّكَ لَوْ عَطَفْتَ «وَأَنَا ظَنَّنَا»^(٢) «وَأَنَا لَمَّا سَمِعْنَا»^(٣) «وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنْسِ»^(٤) «وَأَنَا لَمَسْنَا»^(٥)، وَشِبْهَ ذَلِكَ عَلَى «أَنَّهُ اسْتَمَعَ»^(٦) لَمْ يَجْزُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا أُوحِيَ إِلَيْهِ، إِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ أَوْ خَبْرٌ، وَأَنَّهُ عَنِ أَنْفُسِهِمْ^(٧)، وَالْكَسْرُ فِي هَذَا أَبْيَنُ، وَعَلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْقُرَّاءِ.

الثاني^(٨): أَنَّ الْفَتْحَ فِي ذَلِكَ عَطْفٌ عَلَى مَحَلِّ «بِهِ» مِنْ «أَمَّنَّا بِهِ»^(٩). قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١٠): «كَأَنَّهُ قَالَ: صَدَّقْنَا وَصَدَّقْنَاهُ أَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا، وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا، وَكَذَلِكَ الْبَوَاقِي»، إِلَّا أَنَّ مَكِّيًّا^(١١) ضَعَّفَ هَذَا الْوَجْهَ فَقَالَ: وَالْفَتْحُ فِي ذَلِكَ عَلَى الْحَمَلِ عَلَى مَعْنَى «أَمَّنَّا بِهِ» وَفِيهِ بُعْدٌ فِي الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُخْبِرُوا أَنَّهُمْ آمَنُوا بِأَنَّهُمْ لَمَّا سَمِعُوا الْهَدْيَ آمَنُوا بِهِ، وَلَمْ يُخْبِرُوا أَنَّهُمْ آمَنُوا أَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ، إِنَّمَا حَكَى اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ قَالُوا ذَلِكَ مُخْبِرِينَ بِهِ عَنِ أَنْفُسِهِمْ لِأَصْحَابِهِمْ، فَالْكَسْرُ أَوْلَى بِذَلِكَ» وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ غَيْرُ لَازِمٍ؛ فَإِنَّ الْمَعْنَى عَلَى ذَلِكَ صَحِيحٌ.

(١) الآية ٢.

(٢) الآية ٥.

(٣) الآية ١٣.

(٤) الآية ٦.

(٥) الآية ٨.

(٦) الآية ١.

(٧) مكي: «أمرٌ أخبروا به عن أنفسهم» وهو أنسب.

(٨) الأول ما ذكره أبو حاتم في الفتح.

(٩) الآية ٢.

(١٠) الكشاف ٤/١٦٦.

(١١) إعراب المشكل ٢/٤١٤.

وقد سَبَقَ الزمخشريُّ إلى هذا التخريجِ الفراءُ^(١) والزجاجُ^(٢). إلا أنَّ الفراءَ استشعر إشكالاً وانفصل عنه، فإنه قال: «فَتَحَّتْ «أَنَّ» لوقوع الإيمانِ عليها، وأنت تجدُ الإيمانَ يَحْسُنُ في بعضِ ما فُتِحَ دونَ بعضِ، فلا يُمنَعُ من إمضاءهنَّ على الفتح، فإنه يَحْسُنُ فيه ما يُوجِبُ فَتَحَ «أَنَّ» نحو: صَدَقْنَا وشَهِدْنَا، كما قالت العربُ^(٣)».

٤٣٤٧ -

وزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعِوَنَا

فنصَّبَ «العِوَنَ» لِإِتْبَاعِهَا الحَوَاجِبَ، وهي لا تُزَجَّجُ. إِنَّمَا تُكْحَلُ، فأضمر لها الكُحْلَ» انتهى. فأشار إلى شيءٍ ممَّا ذكره مكِّي وأجاب عنه. وقال الزجاج: «لكنَّ وجهه أَنَّ يكونَ محمولاً على معنى «أَمَّنَّا به»؛ لأنَّ معنى «أَمَّنَّا به» صَدَّقْنَاهُ وَعَلِمْنَاهُ، فيكون المعنى: صَدَّقْنَا أَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبَّنَا».

الثالث^(٤): أَنَّهُ معطوفٌ على الهاءِ في «به»^(٥)، أي: أَمَّنَّا به وبأنه تَعَالَى جَدُّ رَبَّنَا، وبأنه كان يقولُ، إلى آخره، وهو مذهب الكوفيين^(٦). وهو وإن كان قوياً من حيث المعنى إلا أَنَّهُ ممنوعٌ من حيث الصنعةُ، لِما عَرَفَتْ مِنْ أَنَّهُ لا يُعْطَفُ على الضميرِ المجرورِ إلا بإعادةِ الجارِّ. وقد تقدَّم تحقيقُ هَذَيْنِ القولَيْنِ مستوفىً في سورةِ البقرةِ عند قوله: «وَكُفِّرْ به

(١) معاني القرآن ٣/١٩١.

(٢) معاني القرآن ٥/٢٣٤.

(٣) تقدم برقم ١٢٩٥.

(٤) أي: في: تخريج الفتح.

(٥) الآية ٢.

(٦) أي بالعطف على الضمير المجرور بدون إعادة الخافض. انظر: الإنصاف ٤٦٣.

والمسجد الحرام»^(١) على أن مكّيًّا^(٢) قد قَوَّيْ هذا لَمَذْرِكِ آخَرَ وهو حَسَنٌ جداً، قال رحمه الله: «وهو - يعني العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار - في «أن» أجودُّ منه في غيرها، لكثرة حَذْفِ حرفِ الجرِّ مع «أن»» .

ووجهُ الكسرِ العطفُ على قوله: «إِنَّا سَمِعْنَا»^(٣) فيكون الجميعُ معمولاً للقول، أي: فقالوا: إِنَّا سَمِعْنَا، وقالوا: إِنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا إِلَى آخِرِهِ. وقال بعضهم: الجملتان مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ»^(٤) «وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا»^(٥) معترضتان بين قولِ الجنِّ، وهما مِنْ كَلَامِ الْبَارِي تَعَالَى، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُمَا مِنْ كَلَامِهِمْ، قَالَهُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ. وَوَجْهُ الْكَسْرِ وَالْفَتْحِ فِي قَوْلِهِ: «وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ»^(٦) مَا تَقَدَّمَ. وَوَجْهُ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى فَتْحِ «وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ»^(٧) وَجِهَانَ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى «أَنَّهُ اسْتَمَعَ»^(٨) فَيَكُونُ مُوْحَى أَيْضاً. وَالثَّانِي: أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ، وَذَلِكَ الْحَرْفُ مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلِ النَّهْيِ، أَي: فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا؛ لِأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ، ذَكَرَهُمَا أَبُو الْبَقَاءِ^(٩).

(١) الآية ٢١٧ من البقرة. وانظر: الدر المصون ٣٩٣/٢.

(٢) إعراب المشكل.

(٣) الآية ١، وقوله «إنا سمعنا» معمول «قالوا».

(٤) الآية ٦.

(٥) الآية ٧.

(٦) الآية ١٩.

(٧) الآية ١٨.

(٨) الآية ١.

(٩) الإملاء ٢٧٠/٢.

قال الزمخشري^(١): «أنه استمع» بالفتح؛ لأنه فاعلُ «أوحى» و «إِنَّا سَمِعْنَا»^(٢) بالكسر؛ لأنه مبتدأٌ مَحْكِيٌّ بعد القول، ثم تحملُ عليهما البواقي، فما كان مِنَ الوحي فُتِحَ، وما كان مِنْ قَوْلِ الجِنِّ كُسِرَ، وكلُّهُنَّ مِنْ قَوْلِهِمْ إِلَّا/ الثُّنَيْنِ الْأُخْرَيْنِ وهما: «وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ»^(٣) «وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ»^(٤). وَمَنْ فَتِحَ كُلُّهُنَّ فَعَطْفًا عَلَى مَحَلِّ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ فِي «أَمَّا بِهِ»^(٥)، أَي: صَدَّقْنَاهُ، وَصَدَّقْنَا أَنَّهُ.

وقرأ العامةُ: «جَدُّ رَبِّنَا» بالفتح مضافاً لـ «رَبِّنَا»، والمرادُ به هنا العظمةُ. وقيل: قُدْرَتُهُ وأمرُهُ. وقيل: ذِكْرُهُ. والجَدُّ أيضاً: الحِطُّ، ومنه قوله عليه السلام: «وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ»^(٦) والجَدُّ أيضاً: أبو الأب، والجَدُّ بالكسرِ ضِدُّ التَّوَانِي فِي الْأَمْرِ.

وقرأ^(٧) عكرمةٌ بضمِّ باءِ «رَبِّنَا» وتنوينِ «جَدِّ» على أَنْ يَكُونَ «رَبِّنَا» بدلاً مِنْ «جَدِّ»، والجَدُّ: العظيم. كأنه قيل: وَأَنَّهُ تَعَالَى عَظِيمٌ رَبِّنَا، فَأَبْدَلَ الْمَعْرِفَةَ مِنَ النُّكْرَةِ، وَعَنْهُ أَيْضاً «جَدًّا» مَنْصُوباً مَنْوِناً، «رَبِّنَا» مَرْفُوعٌ. وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنْ يَنْتَصِبَ «جَدًّا» عَلَى التَّمْيِيزِ، «وَرَبِّنَا» فَاعِلٌ بـ «تَعَالَى» وَهُوَ

(١) الكشاف ٤/١٦٦.

(٢) الآية ١.

(٣) الآية ١٨.

(٤) الآية ١٩.

(٥) الآية ٢.

(٦) من دعاء مأثور رواه البخاري. الأذان «الفتح» ٣٢٥/٢. مسلم: الصلاة ٤١٤/١، وأحمد ٣/٨٧.

(٧) انظر في قراءاتها: المحتسب ٣٣٢/٢، والقرطبي ٩/١٩، والبحر ٣٤٧/٨، والشواذ ١٦٢، والمحزر ١٦/١٣٢.

المنقول من الفاعلية، إذ التقدير: تعالى جَدُّ رَبِّنَا، ثم صار تعالى رَبَّنَا جَدًّا، أي: عَظْمَةٌ نحو: تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا، أي: عَرَقُ زَيْدٍ. وعنه أيضاً وعن فتادة كذلك، إلا أنه بكسر الجيم، وفيه وجهان، أحدهما: أنه نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، و«رَبَّنَا» فاعلٌ بـ«تعالى» والتقدير: تعالى رَبَّنَا تعالياً جَدًّا، أي: حقاً لا باطلاً. والثاني: أنه منصوبٌ على الحال، أي: تعالى رَبَّنَا حقيقةً وتمكناً قاله ابنُ عطية^(١).

وقرأ حميد بن قيس «جُدُّ رَبَّنَا» بضم الجيم مضافاً لـ«رَبَّنَا» وهو بمعنى العظيم، حكاه سيويه^(٢)، وهو في الأصل من إضافة الصفة لموصوفها؛ إذ الأصل: رَبَّنَا العَظِيمُ نحو: «جَرْدُ قَطِيفَةٍ»^(٣) الأصل قَطِيفَةٌ جَرْدٌ، وهو مؤول عند البصريين^(٤) وقرأ ابن السَّمِيعِ «جَدَى رَبَّنَا» بالفتح بعد الدال مضافاً لـ«رَبَّنَا». والجَدَى والجَدْوَى: النَّعْجُ والعَطَاءُ، أي: تعالى عَطَاءُ رَبَّنَا ونَفْعُهُ.

والهاءُ في «أَنَّهُ اسْتَمَعَ» و«أَنَّهُ تَعَالَى» وما بعد ذلك ضميرُ الأمرِ والشأنِ، وما بعده خبرٌ «أَنَّ» وقوله «مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً» مستأنفٌ فيه تقريرٌ لتعالَى جَدَّهُ.

آ. (٤) قوله: ﴿سَفِيهُنَا﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ اسمَ كانٍ، «ويقول» الخبرُ، ولو كان مثلُ هذه الجملةِ غيرَ واقعةٍ خبراً لـ«كان» لامتنع تقديمُ الخبرِ حيثُذِ نحو: سَفِيهُنَا يقول، لو قلت: «يقولُ سَفِيهُنَا»

(١) المحرر ١٦/١٣٣.

(٢) الكتاب ٢/٣١٥.

(٣) أي قטיפه بالية.

(٤) انظر: الإنصاف ٢/٤٣٦.

على التقديم والتأخير لم يَجُز. والفرق: أنه في غير باب «كان» يُلبَسُ بالفعل والفاعل، وفي باب «كان» يُؤمَّن ذلك. والثاني: أن «سَفِيهَنَا» فاعلُ «يقولُ» والجملةُ خبرُ «كان» واسمُها ضميرُ الأمرِ مستترٌ فيها. وقد تقدَّم هذا في قوله: «ما كان يصنعُ فرعونُ وقومه»^(١). وقوله «شَطَطًا» تقدَّم مثله في الكهف^(٢).

آ. (٥) قوله: ﴿ظَنَّنَا أَنْ لَنْ﴾: مخففة، واسمُها مضميرٌ، والجملة المنفية خبرُها، والفاصلُ هنا حرفُ النفي. و«كذِبًا» مفعولٌ به، أو نعتٌ مصدرٍ محذوفٍ. وقرأ^(٣) الحسنُ والجحدريُّ وأبو عبد الرحمن^(٤) ويعقوبُ «تَقَوَّلَ» بفتح القافِ والواوِ المشدَّدة، وهو مضارعُ «تَقَوَّلَ»، أي: كَذَّب. والأصلُ تَتَقَوَّلُ، فحذف إحدى التاءين نحو: «تَذَكَّرُونَ»^(٥). وانتصب «كذِبًا» في هذه القراءة على المصدرِ؛ لأنَّ التَقَوَّلَ كَذِبٌ نحو قولهم: فعدتُ جُلوسًا.

آ. (٦) قوله: ﴿مَنْ الْإِنْسِ﴾: صفةٌ لرجال، وكذلك قوله «من الجن».

آ. (٧) قوله: ﴿أَنْ لَنْ يَبْعَثَ﴾: كقوله: «أَنْ لَنْ تَقُولَ»^(٦) وَأَنْ

(١) الآية ١٣٧ من الأعراف. وانظر: الدر المصون ٤٣٩/٥.

(٢) الآية ١٤. وانظر: الدر ٤٥٣/٧.

(٣) الإنحاف ٥٦٦/٢، والنشر ٣٩٢/٢، والبحر ٣٤٨/٨، والقرطبي ١٠/١٩.

(٤) في البحر: «عبد الرحمن بن أبي بكر». وأبو عبد الرحمن هو السلمي، وكلاهما تقدمت ترجمته.

(٥) الآية ١٥٢ من الأنعام.

(٦) الآية ٥.

- الجن -

ومافي حَيْرَها سادَّةٌ مَسَدًا مفعولِي الظَّنِّ، والمسألةُ من بابِ الإعمالِ لأنَّ «ظَنُّوا» يَطْلُبُ مفعولَيْنِ، و«ظَنَنْتُمْ» كذلك، وهو من إعمالِ الثاني للحذفِ مِنْ الأوَّلِ، والضميرُ في «أنهم ظَنُّوا» لِلإنسِ، وفي «ظَنَنْتُمْ» لِلجنِّ، ويجوزُ العكسُ. وبكلِّ قد قيل.

آ. (٨) قوله: ﴿فَوَجَدْنَاهَا﴾: فيها وجهان، أظهرهما: أنَّها متعدِّيةٌ لواحدٍ؛ لأنَّ معناها أَصَبْنَا، وصادَفْنَا، وعلى هذا فالجملةُ مِنْ قوله «مُثِّلَتْ» في موضعِ نصبٍ على الحال. والثاني: أنَّها متعدِّيةٌ لاثنتين، فتكونُ الجملةُ في موضعِ المفعولِ الثاني.

«وَحَرَسًا» منصوبٌ على التمييزِ نحو: «امتلاً الإناءَ ماءً». والحرَسُ

اسمُ جمع^(١) لـ حارسٍ نحو: خَدَمَ لخدِمْ، وَغَيَّبَ / لغائبٍ، وَيُجْمَعُ [١/٨٧٦] تكسيراً على أحراسٍ، كقولِ امرئِ القيسِ^(٢):

٤٣٤٨- تجاوزتُ أحراساً وأهوالَ مَعَشِرِ

عليَّ حِراسٍ لو يُسِرُّونَ مَقْتَلِي

والحارس: الحافظُ الرقيبُ، والمصدرُ الحِراسةُ. و«شديداً» صفةٌ

لـ حَرَسَ على اللفظِ، كقوله^(٣):

٤٣٤٩- أخشى رُجَيْلاً ورُكَيْباً عادِيّاً

(١) اسم الجمع هنا مادَّةٌ على جمع وله واحدٌ من لفظه ولم يكن على وزنٍ مِنْ أوزانِ الجموع. انظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٨٨٤.

(٢) من معلقته، في ديوانه ١٣. يُسرون: يُظهرون ويُروى «يُسرون» أي يكتمون مقتلي.

(٣) تقدم برقم ٢٤٢٤.

ولو جاءَ على المعنى لقليل: شِدَاداً بالجمع.

وقوله: «وشُهبا» جمعُ شِهَابٍ ككتابٍ وكُتِبَ. وهل المرادُ النجومُ أو الحَرَسُ أنفسهم؟ وإنما عَطَفَ بعضَ الصفاتِ على بعضٍ عند تغايرِ اللفظِ كقوله^(١):

— ٤٣٥٠ —

..... أتى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبُعْدُ

وقرأ^(٢) الأعرج «مِلَيْتٌ» بياءٍ صرِيحَةٍ دُونَ هَمْزَةٍ. ومقَاعِدُ جمعُ مَقْعَدٍ اسمٌ مكان.

آ. (٩) قوله: ﴿الآن﴾: هو ظرفٌ حالِيٌّ. واستعيرَ هنا للاستقبالِ كقوله^(٣):

— ٤٣٥١ —

سَأَسْعَى الْآنَ إِذْ بَلَغَتْ أَنَاهَا

فافتَرَنَ بحرفِ التنفيسِ، وقد تقدَّمَ هذا في البقرة عند قوله «فَالآنَ بِأَشْرُوهُنَّ»^(٤) ورَصَدًا: إمَّا مفعولٌ له، وإمَّا صفةٌ لشِهَابًا، أي: ذا رَصَدٍ. وجعلَ الرَّمْخَشْرِيَّ^(٥) الرِّصْدَ اسمَ جمعِ كَحَرَسٍ، فقال: «والرِّصْدُ: اسمٌ جَمْعٌ للرَّاصِدِ كَحَرَسٍ على معنى: ذوي شِهَابٍ راصِدِينَ بِالرَّجْمِ، وهم الملائكةُ. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِلشُّهَابِ، بمعنى الرَّاصِدِ، أو كقوله^(٦):

(١) تقدم برقم ٤٦٦.

(٢) الإنحاف ٥٦٦/٢، والبحر ٣٤٩/٨، والنشر ٣٩٦/١.

(٣) تقدم برقم ٣٩٩٧.

(٤) الآية ١٨٧، وانظر: الدر المصون ٤٣١/١، ٢٩٥/٢.

(٥) الكشف ١٦٨/٤.

(٦) تقدم برقم ٣٣٠٧.

وَمَعَى جِيَاعًا

آ. (١٠) قوله: ﴿أَشْرًا أُرِيدَ﴾: يجوزُ فيه وجهان، أحسنهما: الرفعُ بفعلٍ مضميرٍ على الاشتغال، وإنما كان أحسنَ لتقدّم طالبِ الفعلِ، وهو أداةُ الاستفهامِ. والثاني: الرفعُ على الابتداء. ولقائلٍ أن يقولَ: يتعيّنُ هنا الرفعُ بإضمارِ فعلٍ لمذكّرٍ آخر: وهو أنّه قد عَطَفَ بـ «أم» فعلٌ^(١)، فإذا أضمرنا الفعلَ رافعاً كُنَّا قد عَطَفْنَا جملةً فعليةً على مثلها بخلافِ رفعه بالابتداء، فإنّه حينئذٍ يُخْرِجُ «أم» عن كونها عاطفةً إلى كونها منقطعةً، إلّا بتأويلٍ بعيدٍ: وهو أنّ الأصلَ: أشْرٌ أُرِيدُ بهم أم خيرٌ، فوضَعَ قوله «أم أراد بهم» موضعَ «خيرٌ» وقوله «أشْرٌ» سادّاً مسدّداً مفعولَي «ندري» بمعنى أنه مُعلّقٌ له، وراعى معنى «مَنْ» في قوله «بهم ربُّهم» فجمَعَ.

آ. (١١) قوله: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنّ «دون» بمعنى «غير»، أي: ومِنَّا غيرُ الصالحين، وهو مبتدأ، وإنما فُتِحَ لإضافته إلى غيرِ متمكّنٍ، كقوله: «لقد تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ»^(٢) فيمنَ نَصَبَ على أحدِ الأقوالِ، وإلى هذا نحا الأَخْفَشُ. والثاني: أنّ «دون» على بابها من الظرفية، وأنها صفةٌ لمحدوفٍ تقديره: ومنا فريقٌ - أو فوجٌ - دونَ ذلك وحذفُ الموصوفِ مع «مِن» التبعيضيةً يكثرُ كقولهم: منا ظعنٌ ومنا أقام، أي: مِنَّا فريقٌ. والمعنى: ومِنَّا صالحون دونَ أولئك في الصّلاح.

(١) وهو الفعل أراد «أم أراد بهم».

(٢) الآية ٩٤ من الأنعام. وانظر: الدر المصون ٤٨/٥ وهي قراءة حفص ونافع والكسائي.

- الجن -

قوله: «كُنَّا طرائق» فيه أوجه، أحدها: أنَّ التقدير: كُنَّا ذوي طرائق، أي: ذوي مذاهبٍ مختلفة. الثاني: أنَّ التقدير: كُنَّا في اختلافِ أحوالنا مثلَ الطرائقِ المختلفةِ. الثالث: أنَّ التقدير: كُنَّا في طرائقٍ مختلفةٍ كقوله^(١):

—٤٣٥٣—

كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

الرابع: أنَّ التقدير: كَانَتْ طرائقُنَا قَدَدًا، على حَذْفِ المضافِ الذي هو الطرائقُ، وإقامةِ الضميرِ المضافِ إليه مقامه، قاله الزمخشري^(٢)، فقد جَعَلَ في ثلاثة أوجهٍ مضافاً محذوفاً؛ لأنَّه قَدَّرَ في الأول: ذوي، وفي الثاني: مثلٌ، وفي الثالث: طرائقنا. وردَّ عليه الشيخ^(٣) قوله: كُنَّا في طرائق كقوله:

كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

بأنَّ هذا لا يجوزُ إلا في ضرورةٍ أو نُدُورٍ، فلا يُخْرَجُ القرآنُ عليه، يعني تَعَدَّى الفعلُ بنفسِه إلى ظرفِ المكانِ المختصِّ.

والقِدْدُ: جمعُ قِدَّةٍ، والمرادُ بها الطريقةُ، وأصلُها السيرةُ يُقال: قِدَّةُ

فلانٍ حسنةٌ أي: سيرتهُ وهو من قَدَّ السَّيْرَ أي: قَطَعَهُ على استواءٍ / [٨٧٦ب] فاستُعيرَ للسَّيرةِ المعتدلةِ قال^(٤):

(١) تقدم برقم ٢١٥٣.

(٢) الكشاف ١٦٩/٤ وتقديره: «كانت طرائقنا طرائق قِدداً».

(٣) البحر ٣٥٠/٨.

(٤) البيت للراعي، وهو في ديوانه ٨٩، والقرطبي ١٥/١٩، والبحر ٣٤٤/٨.

٤٣٥٤- القَابِضُ البَاسِطُ الهَادِي بِطَاعَتِهِ
فِي فِتْنَةِ النَّاسِ إِذْ أَهْوَأُوهُمْ قَدَدُ
وقال آخر^(١):

٤٣٥٥- جَمَعْتَ بالرَّأْيِ مِنْهُمْ كُلَّ رَافِضَةٍ
إِذْ هُمْ طَرَائِقُ فِي أَهْوَائِهِمْ قَدَدُ
آ. (١٢) قوله: ﴿فِي الْأَرْضِ﴾: حالٌ، وكذلك «هَرَبًا»
مصدرٌ في موضع الحالِ تَقْدِيرُهُ: لَنْ نُعْجِزَهُ كَاتِنِينَ فِي الْأَرْضِ أَيْنَمَا كُنَّا
فِيهَا، وَلَنْ نُعْجِزَهُ هَارِبِينَ مِنْهَا إِلَى السَّمَاءِ.

آ. (١٣) قوله: ﴿فَلَا يَخَافُ﴾: أي: فهو لا يخافُ، أي فهو
غيرُ خائفٍ؛ ولأنَّ الكلامَ في تَقْدِيرِ مَبْتَدَأٍ وَخَبْرٍ، دَخَلَتِ الفَاءُ، وَلَوْلَا ذَلِكَ
لَقِيلَ: لَا يَخْفُ، قاله الزمخشري^(٢)، ثم قال: «فَإِنْ قَلَّتْ: أَيُّ فَائِدَةٍ فِي
رَفْعِ الفِعْلِ وَتَقْدِيرِ مَبْتَدَأٍ قَبْلَهُ، حَتَّى يَقَعَ خَبْرًا لَهُ، وَوَجوبِ إِدْخَالِ الفَاءِ،
وَكَانَ كُلُّ ذَلِكَ مُسْتَعْنَى عَنْهُ بِأَنْ يُقَالَ لَا يَخْفُ؟ قَلَّتْ: الفَائِدَةُ أَنَّهُ إِذَا فَعَلَ
ذَلِكَ فَكَأَنَّهُ قِيلَ: فهو لا يَخَافُ، فَكَانَ دَالًّا عَلَى تَحْقِيقِ أَنَّ المَوْمِنَ نَاجٍ
لَا مَحَالَةَ، وَأَنَّهُ هُوَ المَخْتَصُّ بِذَلِكَ دُونَ غَيْرِهِ». قَلَّتْ: سَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ
الجُمْلَةَ تَكُونُ اسْمِيَّةً حَيْثُذِ، وَالاسْمِيَّةُ أَدَلُّ عَلَى التَّحْقِيقِ وَالثَّبُوتِ مِنَ
الفِعْلِيَّةِ. وَقَرَأَ^(٣) ابْنُ وَثَابٍ وَالأَعْمَشُ «فَلَا يَخْفُ» بِالْجَزْمِ، وَفِيهَا وَجْهَانِ،
أَحَدُهُمَا: وَلَمْ يَذْكَرِ الزَّمْخَشَرِيُّ^(٤) غَيْرَهُ أَنَّ «لَا» نَاهِيَّةٌ، وَالفَاءُ حَيْثُذِ

(١) البيت للكُمَيْتِ، وَهُوَ فِي البَحْرِ ٣٤٤/٨، وَالمَحْرَرِ ١٦/١٣٧.

(٢) الكَشَافُ ٤/١٦٩.

(٣) البَحْرِ ٨/٣٥٠، وَالقُرْطُبِيُّ ١٩/١٧، وَالمَحْرَرِ ١٦/١٣٧.

(٤) الكَشَافُ ٤/١٦٩.

واجبة. والثاني: أنها نافية، والفاء حينئذ زائدة، وهذا ضعيف.

وقوله: «بَخْسًا» فيه حذف مضاف أي: جزاء بَخْسٍ، كذا قدره الزمخشري^(١)، وهو مُسْتَعْنَى عنه. وقرأ^(٢) ابن وثاب «بَخْسًا» بفتح الخاء.

آ. (١٤) قوله: «القَاسِطُونَ»: قد تقدّم في أول النساء^(٣):
أَنَّ قَسَطَ الثَّلَاثِيَّ بِمَعْنَى جَارٍ، وَأَقْسَطَ الرَّبَاعِيَّ بِمَعْنَى عَدَلٍ، وَأَنَّ الْحَجَّاجَ
قَالَ لِسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ: مَا تَقُولُ فِيَّ قَالَ: إِنَّكَ قَاسِطٌ عَادِلٌ. فَقَالَ
الْحَاضِرُونَ: مَا أَحْسَنَ مَا قَالَ!! فَقَالَ: يَا جَهْلَةٌ جَعَلَنِي جَائِرًا كَافِرًا، وَتَلَا
«وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا»^(٤) «ثم الذين كفروا بربهم
يَعْدِلُونَ»^(٥).

قوله: «تَحَرَّوْا رَشَدًا» أي: قَصِدُوا ذَلِكَ، وَطَلَّبُوهُ بِاجْتِهَادٍ، وَمِنْهُ:
التَحَرِّيُّ فِي الشَّيْءِ. قَالَ الرَّابِعُ^(٦): «حَرَى الشَّيْءَ يَحْرِيهِ أَي: قَصَدَ حَرَاهُ
أَي جَانِبَهُ، وَتَحَرَّاهُ كَذَلِكَ، وَحَرَى الشَّيْءُ يَحْرِي: نَقَصَ، كَأَنَّهُ لَزِمَ الْحَرَى
وَلَمْ يَمْتَدَّ قَالَ^(٧)».

(١) الكشف ١٦٩/٤

(٢) الشواذ ١٦٣.

(٣) انظر: الدر المصون ٥٦٠/٣.

(٤) الآية ١٥ من الجن.

(٥) الآية ١ من الأنعام.

(٦) المفردات ١١٥.

(٧) البيت لسلمى بن عوية الضبي، وصدده:

حتى كأنني خاتل قنصا

وهو في مجالس ثعلب ٢٤٦/١، والفائق ٢٧٥/١، والمفردات ١١٥.

والمَرزءُ بعد تَمَامِهِ يَخْرِي
ويقال: رَمَاهُ اللهُ بِأَفْعَى حَارِيَةٍ أَيْ: [نَاقِصَةً] ^(١) شَدِيدَةً انتَهَى، وَكَأَنَّ
أَصْلَهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: هُوَ حَرٌّ بِكَذَا أَيْ: حَقِيقٌ بِهِ قِمْنٌ. وَ«رَشْدًا» مَفْعُولٌ بِهِ.
وَالْعَامَّةُ «رَشْدًا» بَفَتْحَتَيْنِ. وَالْأَعْرَجُ ^(٢) بِضَمِّهِ وَسُكُونِ.

آ. (١٦) قَوْلُهُ: «وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا»: «أَنْ» هِيَ الْمَخْفُفَةُ.
وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يُكْتَفَى بِ«لَوْ» فَاصِلَةً بَيْنَ «أَنْ» الْخَفِيفَةِ وَخَبَرِهَا، إِذَا كَانَ
جُمْلَةً فَعَلِيَّةً فِي سُورَةِ سَبَأٍ ^(٣). وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ ^(٤) هُنَا: وَ«لَوْ» عَوْضٌ
كَالسَيْنِ وَسُوفَ. وَقِيلَ: «لَوْ» ^(٥) بِمَعْنَى «إِنْ» وَ«أَنْ» ^(٦) بِمَعْنَى اللَّامِ،
وَلَيْسَتْ بِلَازِمَةٍ كَقَوْلِهِ: «لَئِنْ لَمْ تَنْتَهَ» ^(٧) وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «وَإِنْ
لَمْ يَنْتَهَوْا» ^(٨) ذَكَرَهُ ابْنُ فَضَّالٍ ^(٩) فِي «الْبَرْهَانِ». قُلْتُ: هَذَا شَأْدٌ لَا يُلْتَفَتُ
إِلَيْهِ الْبَتَّةَ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ النَّحْوِيِّينَ. وَقَرَأَ الْعَامَّةُ بِكَسْرِ وَاوِ «لَوْ» عَلَى
الْأَصْلِ. وَابْنُ ^(١٠) وَثَابُ وَالْأَعْمَشُ بَضَمُّهَا تَشْبِيهًا بِوَاوِ الضَّمِيرِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ
تَحْقِيقُهُ فِي الْبَقْرَةِ.

(١) زيادة من المفردات.

(٢) البحر ٣٥٠/٨.

(٣) انظر إعرابه للآية ١٤.

(٤) الإملاء ٢٧٠/٢.

(٥) في لو استقاموا.

(٦) في أن لو.

(٧) الآية ١٦ من الشعراء.

(٨) الآية ٧٣ من المائدة.

(٩) علي بن فضال أبو الحسن المجاشعي له البرهان في التفسير، توفي سنة ٤٧٩.

البغية ١٨٣/٢.

(١٠) المحتسب ٣٣٣/٢، والقرطبي ١٨/١٩، والبحر ٣٥٢/٨.

وقوله: «غَدَقًا» الغَدَقُ بفتح الدال وكسرها: لغتان في الماء الغزير، ومنه الغَيْدَاقُ: الماءُ الكثيرُ، وللرجلِ الكثيرِ العَدْوِ، والكثيرِ النطقِ. ويقال: غَدَقَتْ عَيْنُهُ تَغْدُقُ أَي: هَطَلَ دَمْعُهَا غَدَقًا. وقرأ العامةُ «غَدَقًا» بفتححتين. وعاصم^(١) - فيما رَوَى عنه الأعمشُ - بفتحِ الغينِ وكسْرِ الدالِ، وتقدّم أنهما لغتان.

آ. (١٧) قوله: ﴿يَسْلُكُهُ﴾: الكوفيون^(٢) بياءِ الغيبةِ، وهي واضحةٌ، لإعادةِ الضميرِ على الربِّ تعالى. وياقي السبعةِ بنونِ العظمةِ على الالتفاتِ، هذا كما تقدّم في قوله: «سبحانَ الذي أسرى»^(٣) ثم قال: «باركنا حوله لئريه من آياتنا». وقرأ ابن جندب «سُئِلِكُهُ» بنونِ مضمومةٍ من أسلِكَه. وبعضُهم بالياءِ من تحتِ مضمومةٍ، وهما لغتان. يُقال: سَلَكَه وأسَلِكُهُ. وأنشد^(٤):

٣٤٥٧- حتى إذا أسلكوهم في قُتائِدَةٍ

وَسَلَّكَ وَأَسَلَّكَ يَجُوزُ فِيهِمَا أَنْ يَكُونَا ضَمَّنًا مَعْنَى / الإِدْخَالِ فَكَذَلِكَ [١/٨٧٧] يتعدَّيانِ لاثنين. وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: يتعدَّيانِ إلى أَحَدِ المَفْعُولَيْنِ بِإِسْقَاطِ الخافِضِ، كقوله: «واختار موسى قومه»^(٥)، فالمعنى: يُدْخِلُهُ عَذَابًا،

(١) الشواذ ١٦٣، والكشاف ٤/١٧٠.

(٢) انظر في قراءتها: السبعة ٦٥٦، والنشر ٢/٣٩٢، والبحر ٨/٣٥٢.

والتيسير ٢١٥، والقرطبي ١٩/١٩، والحجة ٧٢٩.

(٣) الآية ١ من الإسراء. وانظر: الدر ٧/٣٠٧.

(٤) تقدم برقم ٢٩٣٦.

(٥) الآية ١٥٥ من الأعراف.

أو يَسْلُكُه في عذاب، هذا إذا قلنا: إِنَّ «صَعْدًا» مصدرٌ. قال الزمخشري^(١): «يقال: صَعِدَ صَعْدًا وَصُعُودًا، فوصف به العذاب؛ لأنه يَتَّصَعِدُ الْمُعَذَّبُ أَي يَعْلوهُ وَيَغْلِبُهُ، فلا يُطِيقُه. ومنه قولُ عمرَ رضي اللهُ عنه^(٢): «ما تَصَعَّدَنِي شيءٌ ما تَصَعَّدْتَنِي خطبةُ النكاحِ» يريد: ما شقَّ عليَّ ولا غَلَبَنِي». وأمَّا إذا جَعَلْنَاهُ اسْمًا لَصَخْرَةٍ في جهنم، كما قاله ابنُ عباسٍ وغيرُهُ، فيجوزُ فيه وجهان، أحدهما: أَنْ يَكُونَ «صَعْدًا» مفعولًا به أي: يَسْلُكُه في هذا الموضع، ويكون «عذابًا» مفعولًا مِنْ أَجْلِهِ. والثاني: أَنْ يَكُونَ «عذابًا» مفعولًا ثانيًا، كما تَقَدَّمَ، و«صَعْدًا» بدلًا مِنْ عذاب، ولكن على حَذْفِ مضافٍ أي: عذابَ صَعِدٍ.

و«صَعْدًا» بفتحِين هو قراءةُ العامَّة. وقرأ^(٣) ابنُ عباسٍ والحسنُ بضمِّ الصاد وفتحِ العين، وهو صفةٌ تقتضي المبالغة كحُطْمٍ^(٤) ولُبْدٍ، وقُرْيَةٍ بضمِّتين وهو وصفٌ أيضًا كجُنُبٍ^(٥) وسُلُلٍ.

آ. (١٨) قوله: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ﴾: قد تقدّم أنّ السبعة أجمعت على الفتح، وأنّ فيه وجهين: حَذْفَ الجارِّ ويتعلّقُ بقوله: «فلا تَدْعُوا» وهو رأيُ الخليل، وجعله كقوله: «لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ»^(٦) فإنّه

(١) الكشاف ٤/١٧٠.

(٢) انظر: النهاية ٣/٣٠.

(٣) انظر في قراءتها: البحر ٨/٣٥٢، والمحور ١٦/١٣٩.

(٤) الحطم: الأكل، والعنيف.

(٥) الجنب: البعيد والقريب.

(٦) الآية ١ من قريش.

متعلقٌ بقوله: «فَلْيَعْبُدُوا»^(١)، وكقوله: «وَأَنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ»^(٢) أي: ولأنَّ.
والثاني: أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى «أَنَّهُ اسْتَمَعَ» فيكون مُوْحَى. وقرأ^(٣) ابن هرزمز.
وطلحة «وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ» بالكسر، وهو مُخْتَمَلٌ للاستئنافِ والتعليلِ،
فيكونُ في المعنى كتقديرِ الخليلِ. والمساجد قيل: هي جَمْعُ «مَسْجِدٍ»
بالكسر وهو مَوْضِعُ السُّجُودِ، وتَقَدَّمَ أَنَّ قِيَاسَهُ الْفَتْحُ. وقيل: هو جمع
مَسْجِدٍ بِالْفَتْحِ مُرَاداً بِهِ الْآرَابُ^(٤) الواردةُ في الحديث^(٥): الجبهةُ والأنفُ
والركبتانِ واليدانِ والقَدَمَانِ. وقيل: بل جمعُ مَسْجِدٍ، وهو مصدرٌ بمعنى
السُّجُودِ، ويكونُ الجمعُ لاختلافِ الأنواعِ.

آ. (١٩) قوله: ﴿يَدْعُوهُ﴾: في موضع الحالِ أي: داعياً،
أي: مُوَحِّداً له.

قوله: «لِبُدَا»^(٦) قرأ^(٦) هشام بضمِّ اللامِ، والباقون بكسرها. فالأولى:
جمعُ بُدَّةٍ بضمِّ اللامِ نحو: غُرْفَةٌ وَغُرْفٌ. وقيل: بل هو اسمٌ مفردٌ صفةٌ
من الصفاتِ نحو: «حُطَمٌ»، وعليه قوله تعالى: «مَالاً لُبْدًا»^(٧). وأمَّا

-
- (١) الآية ٢ من قريش.
 - (٢) الآية ٥٢ من «المؤمنون» وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو.
السبعة ٤٤٦.
 - (٣) البحر ٣٥٢/٨.
 - (٤) الإزب: العضو، جمع آراب.
 - (٥) رواه ابن ماجه برقم ٨٨٥ في كتاب إقامة الصلاة ١٩، ٢٨٦/١،
وأحمد ٢٠٦/١.
 - (٦) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٥٦، والنشر ٣٩٢/٢، والقرطبي ٢٤/١٩،
والبحر ٣٥٣/٨، والحجة ٧٢٩، والتيسير ٢١٥، والمحتسب ٣٣٤/٢،
والشواذ ١٦٣.
 - (٧) الآية ٦ من البلد.

الثانية^(١): فجمع «لِبْدَة» بالكسر نحو: قِرْبَة وقِرَب. واللَّبْدَة واللُّبْدَة:
الشيء المتلبّد أي: المتراكب بعضه على بعض، ومنه لبْدَة الأسد
كقوله^(٢):

..... — ٤٣٥٨

له لبْدَة أظفاره لم تُقلَّم
ومنه «اللَّبْد» لتلبّد بعضه فوق بعض، ولبّد^(٣): اسم نسر لقمان ابن
عاد، عاش مئتي سنة حتى قالوا: «طال الأمد على لبّد» والمعنى: كادت
الجن يكونون عليه جماعات متراكمة مُزْدَحِمِينَ عليه كاللبّد^(٤).

وقرأ الحسنُ والجحدريُّ «لبّداً» بضمّتين، ورواها جماعة عن
أبي عمرو، وهي تحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون جمع لبّد نحو:
«رهن» جمع «رهن». والثاني: أنه جمع «لبود» نحو: صبورٌ وصُبرٌ، وهو
بناءٌ مبالغةٌ أيضاً. وقرأ ابن مُحَيِّصٍ بضمّة وسكون، فيجوز أن تكون هذه
مخففة من القراءة التي قبلها، ويجوز أن تكون وصفاً برأسه. وقرأ الحسن
والجحدريُّ أيضاً «لبّداً» بضم اللام وتشديد الباء، وهو جمع «لابد»
كساجدٍ وسُجّد، وراكَع ورُكّع. وقرأ أبو رجاء بكسر / اللام وتشديد الباء [٨٧٧/ب]
وهي غريبةٌ جداً.

آ. (٢٠) قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدْعُو﴾: قرأ^(٥) عاصمٌ وحمزةُ

(١) «لِبْدَة».

(٢) تقدم برقم ١٢٧٩.

(٣) في اللسان (لبد) ولبّد يتصرف لأنه ليس بمعدول.

(٤) اللبّد من الرجال: اللازم لرحله لا يفارقه، أو تضبط: كاللبّد.

(٥) السبعة ٦٥٧، والنشر ٣٩٢/٢، والحجة ٧٢٩، والقرطبي ٢٥/١٩،

والتيسير ١٢٥، والبحر ٣٥٣/٨.

«قُلْ» بلفظ الأمر التفاتاً أي: قُلْ يا محمدُ. والباقون «قال» إخباراً عن عبد الله وهو محمدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قال الجحدري: وهي في المصحف كذلك، وقد تقدّم لذلك نظائرٌ في «قل سبحان ربي»^(١) آخر الإسراء، وكذا في أول الأنبياء^(٢)، وآخر «المؤمنون»^(٣).

آ. (٢١) قوله: ﴿ضَرًّا وَلَا رَشْدًا﴾: قرأ^(٤) الأعرجُ «رُشْدًا» بضمّتين. وجعل الضّرّ عبارةً عن الغيِّ؛ لأنّ الضّرّ سببٌ عن الغيِّ وثمرته، فأقام المسبّب مقامَ سببه. والأصل: لا أَمْلِكُ غَيًّا وَلَا رَشْدًا، فذكر الأهمّ. وقيل: بل في الكلام حذفان، والأصل: لا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا غَيًّا وَلَا رَشْدًا، فحذف من كلّ واحدٍ ما يَدُلُّ مقابلته عليه.

آ. (٢٢) قوله: ﴿مُلْتَحِدًا﴾: مفعولٌ «أَجِدُ» لأنّها بمعنى: أُصِيبُ وَالْقَى. وَالْمُلْتَحِدُ هُنَا: الْمَسْلُوكُ وَالْمَذْهَبُ قَالَ^(٥):

٤٣٥٩ — يَا لَهْفَ نَفْسِي وَلَهْفِي غَيْرُ مُجْدِيَّةٍ
عَنِّي وَمَا مِنْ قَضَاءِ اللَّهِ مُلْتَحِدُ

أي: مَهْرَبٌ وَمَذْهَبٌ.

آ. (٢٣) قوله: ﴿إِلَّا بِلَاغًا﴾: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه استثناءٌ

(١) الآية ٩٣ من الإسراء. انظر: السبعة ٣٨٥.

(٢) الآية ٤. انظر: السبعة ٤٢٨.

(٣) الآية ١١٢، ١١٤. انظر: السبعة ٤٤٩.

(٤) البحر ٣٥٣/٨. ونقل في الشواذ ١٦٣ قراءة رُشْدًا.

(٥) لم أهد إلى قبائله، وهو في القرطبي ٢٧/١٩، والماوردي ٣٢٨/٤، والبحر ٣٥٣/٨.

منقطع. أي: لكن إن بَلَغْتَ عن اللَّهِ رَحِمَنِي؛ لأنَّ البلاغَ من الله لا يكونُ داخلاً تحت قوله: «ولن أجدَ من دونه مُلتَحِداً»، لأنه لا يكونُ من دونِ اللَّهِ، بل يكونُ من اللَّهِ وِبِإِيعَانِهِ وتوفيقِهِ. الثاني: أنه متصلٌ. وتأويلُهُ: أَنَّ الإِجَارَةَ مستعارةٌ للبلاغِ، إذ هو سببُها، وسببُ رَحْمَتِهِ تعالى، والمعنى: لن أجدَ سبباً أميلُ إليه وأعتصمُ به، إِلَّا أَنْ أُبَلِّغَ وَأَطِيعَ، فَيُجِيرَنِي. وإذا كان متصلاً جاز نصبُهُ من وجهين، أحدهما: وهو الأرجح أن يكونَ بدلاً مِنْ «مُلتَحِداً»؛ لأنَّ الكلامَ غيرُ موجِبٍ. والثاني: أنه منصوبٌ على الاستثناءِ، وإلى البدليةِ ذهب أبو إسحاق^(١). الثالث: أنه مستثنى مِنْ قوله: «لا أملكُ لكم ضراً» قال قتادة: أي لا أملكُ لكم إلاً بلاغاً إليكم.

وقرَّره الزمخشري^(٢) فقال: «أي: لا أملكُ إلاً بلاغاً من اللَّهِ، و«قل: إنِّي لن يُجِيرَنِي» جملةٌ معترضةٌ اعترضَ بها لتأكيدِ نَفْيِ الاستطاعةِ». قال الشيخ^(٣): «وفيه بُعدٌ لطولِ الفِضْلِ بينهما». قلت: وأين الطولُ وقد وقع الفِضْلُ بأكثرَ مِنْ هذا؟ وعلى هذا فالاستثناءُ منقطعٌ. الرابع: أنَّ الكلامَ ليس استثناءً بل شرطاً^(٤). والأصل: إن لا فادغم فـ «إن» شرطيةٌ، وفعلُها محذوفٌ لدلالةِ مصدرِها والكلامِ الأولِ عليه، و«لا» نافيةٌ والتقدير: إن لا أُبَلِّغَ بلاغاً من اللَّهِ فلن يُجِيرَنِي منه أحدٌ. وجَعَلُوا هذا كقولِ الشاعر^(٥):

(١) وهو الزجَّاج في معاني القرآن ٢٣٧/٥.

(٢) الكشاف ١٧١/٤.

(٣) البحر ٣٥٤/٨.

(٤) الأنسب أن يقول: «بل شرط» أي: بل هو شرط.

(٥) تقدم برقم ٢٩٨٢.

٤٣٦٠- فَطَلَّقَهَا فَلَسَّتْ لَهَا بِكُفٍّ

وَالْأَيُّعُلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ

أي: وإن لا تطلقها يعل، حذف الشرط وأبقى الجواب. وفي هذا الوجه ضعف من وجهين، أحدهما: أن حذف الشرط دون أداته قليل جداً. والثاني: أنه حذف الجزآن معاً أعني الشرط والجزاء، فيكون كقوله^(١):

٤٣٦١- قَالَتْ بِنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ

كَانَ فَقِيْرًا مُعْدِمًا قَالَتْ: وَإِنْ

أي: قالت: وإن كان فقيراً فقد رضيته. وقد يقال: إن الجواب: إمّا مذكور عند من يرى جواز تقديمه، وإمّا في قوة المنطوق به للدلالة ما قبله عليه.

قوله: «مِنَ اللَّهِ» فيه وجهان، أحدهما: أن «مِنَ» بمعنى عَن؛ لأنَّ بَلَّغَ يَتَعَدَّى بِهَا، ومنه قوله عليه السلام: «أَلَا بَلَّغُوا عَنِّي»^(٢). والثاني: أنه متعلق بمحذوف على أنه صفة لـ «بلاغ». قال الزمخشري^(٣): «مِنَ» ليست صلةً للتبليغ، إنما هي بمنزلة «مِنَ» في قوله: «براءة من الله»^(٤) بمعنى: بلاغاً كائناً من الله.

قوله: «وَرِسَالَاتِهِ» فيه وجهان، أحدهما: أنها منصوبة نسقاً على

(١) تقدم برقم ٢٧٠.

(٢) رواه البخاري ٦٠ كتاب الأنبياء، ٥٠ باب ما ذكر عن بني إسرائيل،

الفتح ٥٧٢/٦.

(٣) الكشاف ١٧٢/٤.

(٤) الآية ١ من التوبة.

«بلاغاً» كأنه قيل: لا أملك لكم إلا التبليغ والرسالات، ولم يقل
الزمخشري^(١) غيره. والثاني: أنها مجرورة نسقاً على الجلالة أي: إلا
بلاغاً / عن الله وعن رسالاته، كذا قدره الشيخ^(٢). وجعله هو الظاهر. [١/٨٧٨]
وتجوّز في جعله «مِنْ» بمعنى عن، والتجوّز في الحروف رأيتُ كوفيّ،
ومع ذلك فغير منقاس عندهم.

قوله: «فإن له نار» العامة على كسرها، جعلوها جملة مستقلة بعد
فاء الجزاء. وقرأ^(٣) طلحة بفتحها، على أنها مع ما في حيزها في تأويل
مصدر واقع خبراً لمبتدأ مضمير تقديره: فجزاؤه أن له نار جهنم،
أو فحكّمه: أن له نار جهنم. قال ابن خالويه^(٤): «سمعتُ ابن مجاهد
يقول: لم يقرأ به أحدٌ، وهو لحن؛ لأنه بعد فاء الشرط». قال:
«وسمعتُ ابن الأنباري يقول: هو صوابٌ ومعناه: فجزاؤه أن له نار
جهنم». قلت: ابن مجاهد وإن كان إماماً في القراءات، إلا أنه خفي عليه
وجهاها، وهو عجيبٌ جداً. كيف غفل عن قراءتي «فأنه غفورٌ رحيم»^(٥)
في الأنعام، لا جرم أن ابن الأنباري استصوب القراءة لطول باعه في
العربية.

قوله: «خالدين» حالٌ من الهاء في «له»، والعامل الاستقرار الذي
تعلّق به هذا الجارُّ، وحمل على معنى «مَنْ» فلذلك جمّع.

(١) الكشف ١٧١/٤.

(٢) البحر ٣٥٤/٨ تقديره: إلا أن أبلغ عن الله وعن رسالاته.

(٣) الشواذ ١٦٣، والبحر ٣٥٤/٨.

(٤) الشواذ ١٦٣.

(٥) الآية ٥٤ من الأنعام والفتح قراءة ابن عامر وعاصم. انظر: الدر ٦٥٠/٤.

آ. (٢٤) قوله: ﴿حتى إذا﴾: قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: بِمَ تَعَلَّقَ «حتى» وجعل ما بعده غاية له؟ قلت: بقوله: «يكونون عليه لِبَدَأً»^(٢) على أنهم يتظاهرون عليه بالعداوة ويستضعفون أنصاره، ويستقلون عدده، حتى إذا رأوا ما يُوعَدون من يوم بدر، وإظهار الله عليهم، أو من يوم القيامة فسيعلمون حينئذ من أضعف ناصراً. قال: «ويجوز أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ دلَّت عليه الحال: من استضعاف الكفار واستقلالهم لعدده، كأنه [قال: لا يزالون على ما هم عليه، حتى إذا رأوا ما يُوعَدون قال المشركون: متى هذا الموعود؟ إنكاراً له. فقال: قل إنه كائن لا ريب فيه. قال الشيخ^(٣): «قوله: بِمَ تَعَلَّقَ؟ إن عَنَى تَعَلَّقَ حرف الجرِّ فليس بصحيح لأنها حرف ابتداء فما بعدها ليس في موضع جرِّ خلافاً للزجاج وابن دُرستويه فإنهما زعما أنها إذا كانت حرف ابتداء فالجملة الابتدائية بعدها في موضع جرِّ. وإن عَنَى بالتعلُّق اتصال ما بعدها بما قبلها وكون ما بعدها غاية لما قبلها فهو صحيح. وأما تقديره أنها تتعلَّقُ بقوله: «يكونون عليه لِبَدَأً» فهو بعيد جداً لطول الفصل بينهما بالجمال الكثيرة. وقدَّر بعضهم ذلك المحذوف المغنياً، فقال: تقديره: دَعَهُمْ حتى إذا. وقال التبريزي: «جاز أن تكون غايةً لمحذوف» ولم يبيِّن ما هو؟ وقال الشيخ^(٤): «والذي يَظْهَرُ أنها غايةٌ لما تَصَمَّتْهُ الجملة التي قبلها من الحُكْمِ بكيئونة النار لهم. كأنه قيل: إنَّ العاصيَ يُحَكِّمُ له بكيئونة النار، والحُكْمُ بذلك هو وعيدٌ، حتى إذا رأوا ما حَكَمَ بكيئونته لهم فسيعلمون».

(١) الكشاف ١٧٢/٤.

(٢) الآية ١٩.

(٣) البحر ٣٥٤/٨ - ٣٥٥.

(٤) البحر ٣٥٥/٨.

قوله: «مَنْ أضعَفُ» يجوزُ في «مَنْ» أن تكونَ استفهاميةً فترتفعُ بالابتداء، و«أضعَفُ» خبرُهُ. والجملةُ في موضعِ نصبٍ ساذةٌ مَسَدٌ المفعولَينِ لأنها مُعَلَّقةٌ للعلمِ قبلها، وأن تكونَ موصولةً، و«أضعَفُ» خبرٌ مبتدأ مضمِرٍ. أي: هو أضعَفُ. والجملةُ صلةٌ وعائِدٌ. وحَسَنَ الحَذْفَ طولُ الصلةِ بالتمييزِ. والموصولُ مفعولٌ للعلمِ بمعنى العِرْزانِ.

آ. (٢٥) قوله: ﴿أَقْرَبُ﴾: خبرٌ مقدَّمٌ و«ما تُوعَدون» [مبتدأ]^(١). ويجوز أن يكون «قريبٌ» مبتدأ لاعتماده على الاستفهام. و«ما تُوعَدون» فاعلٌ به أي: أقربُ الذي تُوعَدون، نحو: أفأنتم أبواك. و«ما» يجوزُ أن تكونَ موصولةً، فالعائِدُ محذوفٌ، وأن تكونَ مصدريةً فلا عائِدٌ / و«أم»: الظاهرُ أنها متصلةٌ. وقال الزمخشري^(٢): «فإن قلتَ [٨٧٨/ب] ما معنى «أم يَجْعَلُ له ربي أمدًا» والأمدُ يكونُ قريباً وبعيداً؟ ألا ترى إلى قوله: «تَوَدُّ لو أنَّ بينها وبينه أمدًا بعيداً»^(٣) قلت: كان النبيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ يَسْتَقْرِبُ المَوْعِدَ فكانه قال: ما أذري أهو حالٌ متوقِّعٌ في كلِّ ساعةٍ أم مُؤَجَّلٌ ضَرِبَتْ له غايةٌ».

آ. (٢٦) قوله: ﴿عَالِمُ الغَيْبِ﴾: العائمةُ على رفعِهِ: إمَّا بدلاً مِنْ «رَبِّي»، وإمَّا بياناً له، وإمَّا خبراً لمبتدأ مضمِرٍ أي: هو عالمٌ. وقُرِيءَ^(٤) بالنصبِ على المدحِ. وقرأ الشَّدْيِي «عَلِمَ الغَيْبِ» فعلاً ماضياً ناصباً للغيبِ.

(١) زيادة من (ش).

(٢) الكشاف ١٧٢/٤.

(٣) الآية ٣٠ من آل عمران.

(٤) انظر في قراءتها: البحر ٣٥٥/٨، والشواذ ١٦٣.

قوله: «فلا يُظهِرُ» العامة على كونه من أظهر. و«أحدًا» مفعول به. وقرأ^(١) الحسن «يُظهِرُ» بفتح الياء والهاء، من ظهر ثلاثياً، «أحدًا» فاعل به.

آ. (٢٧) قوله: «إِلَّا مَنْ ارْتَضَى»: يجوز أن يكون منقطعاً أي: لكن من ارتضاه فإنه يُظهِرُهُ على ما يشاء من غيبه بالوحي. وقوله: «من رسول» بيان للمرتضين.

وقوله: «فإنه يسئلك» بيان لذلك. وقيل: هو متصل. و«رصدًا» قد تقدم الكلام عليه^(٢). ويجوز أن تكون «من» شرطية أو موصولة متضمنة معنى الشرط. وقوله: «فإنه» خبر المبتدأ على القولين. وهو من الاستثناء المنقطع أيضاً، أي: لكن. والمعنى: لكن من ارتضاه من الرسل فإنه يجعل له ملائكة رصداً يحفظونه.

آ. (٢٨) قوله: «لِيَعْلَمَ»: متعلق بـ «يسئلك». والعامة على بنائه للفاعل. وفيه خلاف أي: ليعلم محمد صلى الله عليه وسلم. وقيل: ليعلم أي: ليظهر علمه للناس. وقيل: ليعلم إبليس. وقيل: ليعلم المشركون. وقيل: ليعلم الملائكة، وهما ضعيفان لإفراد الضمير. والضمير في «أبلغوا» عائد على «من» من قوله: «من ارتضى» راعى لفظها أولاً، فأفرد في قوله: «من بين يديه ومن خلفه»، ومعناها ثانياً فجمع في قوله: «أبلغوا» إلى آخره.

(١) البحر ٣٥٥/٨.

(٢) الآية ٩.

وقرأ^(١) ابن عباس وزيد بن علي «لِيُعْلَمَ» مبنياً للمفعول. وقرأ ابن أبي عبلة والزُّهري «لِيُعْلَمَ» بضم الياء وكسر اللام أي: لِيُعْلَمَ اللَّهُ ورسوله بذلك. وقرأ^(٢) أبو حيوة «رسالة» بالإنفراد، والمراد الجمع. وابن أبي عبلة «وَأَحِيظُ وَأُحْصِي» مبنين للمفعول، «كُلُّ» رفعٌ بأُحْصِي.

قوله: «عَدَدًا» يجوزُ أَنْ يكونَ تمييزاً منقولاً من المفعولِ به. والأصل: أحصى عددَ كلِّ شيءٍ كقوله تعالى: «وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عَيْونًا»^(٣) أي: عيونَ الأرض، على خلافِ سَبَقَ في ذلك. ويجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً على المصدرِ من المعنى؛ لأنَّ «أَحْصَى» بمعنى عَدَّ، فكأنه قيل: وَعَدَّ كُلَّ شيءٍ عَدَدًا، ويكونُ التقديرُ: وَأَحْصَى كُلَّ شيءٍ إحصاءً، فِيرُدُّ المصدرُ إلى الفعل، والفعلُ إلى المصدر. وَمَنَعَ مكي^(٤) كونه مصدرًا للإظهار فقال: «عَدَدًا» نَصَبٌ على البيان^(٥)، ولو كان مصدرًا لأدغم^(٦) قلت: يعني: أَنْ قياسه أَنْ يكونَ على فَعَلٍ بسكونِ العين، لكنه غيرُ لازم فجاء مصدره بفتح العين. ولمَّا كان «لِيُعْلَمَ» مضمَّنًا معنى: قد عَلِمَ ذلك، جازَ عَطْفُ «وأحاط» على ذلك المقدَّر.

[تَمَّتْ بعونه تعالى سورة الجن]

-
- (١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٥٦٧/٢، والبحر ٣٥٧/٨، والقرطبي ٣٠/١٩، والنشر ٣٩٢/٢.
 - (٢) البحر ٣٥٧/٨.
 - (٣) الآية ١٢ من القمر.
 - (٤) إعراب المشكل ٤١٧/٢.
 - (٥) أي على التمييز.
 - (٦) المصدرُ عَدَّ.

سورة المزمل

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿المزمل﴾: أصله المتزمل، فأدغمت التاء في الزاي يقال: تزمل يتزمل تزملاً. فإذا أريد الإدغام اجتلبت همزة الوصل^(١)، وبهذا الأصل^(٢) قرأ أبي بن كعب. وقرأ عكرمة «المزمل» بتخفيف الزاي وتشديد الميم، اسم فاعل، وعلى هذا فيكون فيه وجهان، أحدهما: أن أصله المزمّل على مُفْتَعِلٍ فَأُبْدِلَتِ التاء ميماً وأدغمت، قاله أبو البقاء^(٣)، وهو ضعيف. والثاني: أنه اسم فاعلٍ مِنْ زَمَلٍ مشدداً، وعلى هذا فيكون المفعول محذوفاً، أي: المزمّل جسمه. وقرئ كذلك، إلا أنه بفتح الميم اسم مفعولٍ منه، أي: الملقف. والتزمّل: التلقف. يقال: تزمل زيد بكساء، أي: التف به قال ذو الرمة^(٤):

٤٣٦٢- وكائن تخطت ناقتي من مفازة

ومن نائم عن ليها متزمل

-
- (١) ازمل. قلبت التاء زايًا وأدغمت الزاي في الزاي فسكن أول المثلين.
- (٢) المزمّل. وانظر في قراءتها: البحر ٣٦٠/٨، والقرطبي ٣١/١٩، والمحتسب ٣٣٥/٢، والشواذ ١٦٣.
- (٣) الإملاء ٢٧١/٢.
- (٤) ديوانه ١٤٨٧/٣. وكائن أي: كم، أي: كم من نائم عن ليل تلك المفازة وغافل عنها غير عارف بها.

وقال امرؤ القيس^(١):

٤٣٦٣- كأنّ ثبيراً في أفانين ودّقه

كبيراً أناس في بجادٍ مُزْمَلٍ

وهو كقراءة بعضهم المتقدّمة. وفي التفسير: أنه نُودي بذلك

لالتفافه في كساء.

آ. (٢) قوله: ﴿قَمِ اللَّيْلَ﴾: العَامَّةُ على كسر الميم لالتقاء

السَّاكِنَيْنِ. وأبو السَّمَالِ^(٢) بضمها إتباعاً لحركة القاف. وقُرِئَ بفتحها

طَبْأً لِلخِفَّةِ. قال أبو الفتح^(٣): «الغَرَضُ الهَرَبُ من التقاء الساكِنَيْنِ، فبأيّ

حركة حُرِّكَ الأوَّلُ حَصَلَ الغَرَضُ». قلت: إلاّ أنّ الأصل الكسر^(٤) للدليل

ذكره النحويون. و«اللَّيْلُ» ظرفٌ للقيام، وإن استغرقه الحدُّثُ الواقعُ فيه.

هذا قولُ البصريين، وأمّا الكوفيّون فيجعلون هذا النوعَ مفعولاً به. / [١/٨٧٩]

آ. (٣) قوله: ﴿إِلَّا قَلِيلاً نِصْفَهُ﴾: للناس في هذا كلامٌ

كثيرٌ، واستدلالٌ على جواز استثناء الأكثر والنصف، واعتراضاتٌ وأجوبةٌ

عنها. وها أنا أذكرُ ذلك مُحرِّراً له بعون الله تعالى.

اعلم أنّ في هذه الآية ثمانية أوجهٍ أحدها: أنّ «نصفه» بدلٌ من

«اللَّيْلَ» بدلٌ بعضٍ من كلي. و«إلَّا قليلاً» استثناءٌ من النصفِ كأنه قيل:

قُمْ أَقَلَّ مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ. والضميرُ في «منه» و«عليه» عائدٌ على النصفِ.

(١) تقدم برقم ١٧٠٣.

(٢) انظر: المحتسب ٣٣٥/٢، والبحر ٣٦٠/٨، والقرطبي ٣٣/١٩.

(٣) المحتسب ٣٣٥/٢.

(٤) انظر: الارتشاف ٣٤٢/١، وشرح الشافية ٢٣٥/٢.

والمعنى: التخييرُ بين أمرين: بين أن يقومَ أقلَّ من نصفِ الليلِ على البتِّ، وبين أن يختارَ أحدَ الأمرين، وهما: التَّقْصَانُ من النصفِ والزيادةُ عليه، قاله الزمخشريُّ^(١). وقد ناقشه الشيخ^(٢): بأنه يلزمُه تكرارٌ في اللفظ؛ إذ يصير التقديرُ: قُم نصفَ الليلِ إلَّا قليلاً من نصفِ الليلِ، أو انقُص من نصفِ الليلِ. قال: «وهذا تركيبٌ يترتّبُ القرآنُ عنه». قلت: الوجهُ فيه إشكالٌ، لا من هذه الحثية فإنَّ الأمرَ فيها سهلٌ، بل لمعنى آخرَ [سأذكرُه قريباً إن شاء الله]^(٣).

وقد جعل أبو البقاء^(٤) هذا الوجهَ مرجوحاً فإنه قال: «والثاني هو بدلٌ من قليلاً — يعني النصف —^(٥) قال: «وهو أشبهُ بظاهرِ الآيةِ لأنه قال: «أو انقُص منه أو زدِ عليه»، والهاءُ فيهما للنَّصْفِ. فلو كان الاستثناءُ من النصفِ لصار التقديرُ: قُم نصفَ الليلِ إلَّا قليلاً أو انقُص منه قليلاً، والقليلُ المستثنى غيرُ مقدَّر، فالنقصانُ منه لا يُعقلُ». قلت: الجوابُ عنه: أنَّ بعضهم قد عيّنَ هذا القليلَ: فعن الكلبيِّ ومقاتلٍ: هو الثلثُ، فلم يكن القليلُ غيرَ مقدَّر. ثم إنَّ في قوله تناقضاً لأنه قال: «والقليلُ المستثنى غيرُ مقدَّر، فالنقصانُ منه [لا يُعقلُ]^(٦) فأعاد الضميرَ على القليلِ، وفي الأولِ أعاده على النصفِ.

(١) الكشاف ١٧٥/٤.

(٢) البحر ٣٦١/٨.

(٣) ما بين معقوفين مخروم في الأصل أثبتناه من (ش).

(٤) الإملاء ٢٧١/٢.

(٥) أي: إن إعراب «نصفه» بدل من «قليلاً».

(٦) من (ش) وأبي البقاء.

ولقائل أن يقول: قد يَنقَدِحُ هذا الوجهُ بإشكالٍ قويٍّ: وهو أنه يَلزَمُ منه تكرارُ المعنى الواحدِ: وذلك أن قولَه «قُمْ نِصْفَ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلاً» بمعنى: انقُصْ مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ؛ لأنَّ ذلك القليل هو بمعنى النقصانِ، وأنت إذا قلت: قُمْ نِصْفَ اللَّيْلِ إِلَّا القليلَ مِنَ النِصْفِ، وقُمْ نِصْفَ اللَّيْلِ، أو انقُصْ مِنَ النِصْفِ، وجدتهما بمعنى. وفيه دقةٌ فتأملُه، ولم يَذْكُرِ الحوفيُّ غيرَ هذا الوجهِ المتقدِّم، فقد عَرَفْتَ ما فيه.

وَمِمَّنْ ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو إِسْحَاقَ^(١) فَإِنَّهُ قَالَ: «نِصْفَهُ» بَدَلًا مِنْ «اللَّيْلِ»^(٢) وَ«إِلَّا قَلِيلاً» اسْتِثْنَاءً مِنَ النِصْفِ. وَالضَّمِيرُ فِي «مِنْهُ» وَ«عَلَيْهِ» عَائِدٌ لِلنِّصْفِ. الْمَعْنَى: قُمْ نِصْفَ اللَّيْلِ أَوْ انقُصْ مِنَ النِّصْفِ قَلِيلاً إِلَى الثَّلَاثِ، أَوْ زِدْ عَلَيْهِ قَلِيلاً إِلَى الثَّلَاثِينَ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: قُمْ ثَلَاثِي اللَّيْلِ أَوْ نِصْفَهُ أَوْ ثَلَاثَهُ. قُلْتُ: وَالتَّقْدِيرَاتُ الَّتِي يُبْرَزُونَهَا ظَاهِرَةٌ حَسَنَةٌ، إِلَّا أَنَّ التَّرْكِيبَ لَا يُسَاعِدُ عَلَيْهَا، لِمَا عَرَفْتَ مِنَ الْإِشْكَالِ الَّذِي ذَكَرْتَهُ لَكَ آنِفًا.

الثاني: أن يكون «نصفه» بدلاً من «قليلاً»، وإليه ذهب الزمخشري^(٣) وأبو البقاء^(٤) وابن عطية^(٥). قال الزمخشري: «وإن شئت جعلت «نصفه» بدلاً من «قليلاً»، وكان تخييراً بين ثلاث: بين قيام النصف بتمامه، وبين قيام الناقص منه، وبين قيام الزائد عليه، وإنما

(١) معاني القرآن ٢٣٩/٥. وتصرف في النص.

(٢) قال: «كما تقول: ضربت زيداً رأسه».

(٣) الكشف ١٧٥/٤.

(٤) الإملاء ٢٧١/٢.

(٥) المحرر ١٤٥/١٦.

وَصَفَ النِّصْفَ بِالْقِلَّةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْكُلِّ». قلت: وهذا هو الذي جعله أبو البقاء أَشْبَهَ مِنْ جَعَلِهِ بَدَلًا مِنْ «الليل» كما تقدّم.

إِلَّا أَنَّ الشَّيْخَ^(١) اعترض هذا فقال: «وإذا كان «نصفه» بدلًا مِنْ «إِلَّا قليلاً» فالضميرُ في «نصفه»: إمَّا أَنْ يَعودَ على المبدلِ منه أو على المستثنى منه، وهو «الليل»، لا جائزٌ أَنْ يَعودَ على المبدلِ منه؛ لأنّه يَصيرُ استثناءً مجهولٍ مِنْ مجهولٍ؛ إذ التقديرُ: «إِلَّا قليلاً نصفَ القليل، وهذا لا يَصِحُّ له معنى البتّة، وإن عاد الضميرُ على الليل فلا فائدة في الاستثناء من «الليل»، إذ كان يكونُ أَخْصَرَ وَأَوْضَحَ وَأَبْعَدَ عن الإلباس^(٢): قُمِ اللَّيْلُ نِصْفَهُ. وقد أَبْطَلْنَا قَوْلَ مَنْ قَالَ: «إِلَّا قليلاً» استثناءً من البدلِ، وهو «نصفه»، وأنَّ التقديرَ: قُمِ اللَّيْلُ نِصْفَهُ إِلَّا قليلاً منه، أي: من النصفِ. وأيضاً: ففي دَعْوَى أَنْ «نصفه» بدلٌ مِنْ «إِلَّا قليلاً»، والضميرُ في «نصفه» عائِدٌ على «الليل»، إطلاقُ القليلِ على النصفِ، وَيَلْزَمُ أيضاً أَنْ يَصيرَ التقديرُ: إِلَّا نِصْفَهُ فلا تَقْمَهُ / ، أو انقُصْ من [٨٧٩/ب] النصفِ الذي لا تقومه^(٣) وهذا معنى لا يَصِحُّ وليس المراد من الآية قطعاً».

قلت: نقولُ بجواز عَوْدِهِ على كلِّ منهما، ولا يَلْزَمُ محذورٌ. أمّا ما ذكره: مِنْ أنه يكونُ استثناءً مجهولٍ مِنْ مجهولٍ فممنوعٌ، بل هو استثناءٌ معلومٍ مِنْ معلومٍ، لأنّنا قد بيّنا أَنَّ القليلَ قَدْرٌ معيّنٌ وهو الثلثُ،

(١) البحر ٨/٣٦١.

(٢) البحر: «أن يكون التركيب».

(٣) الأصل «لا تقمه» والتصحيح من البحر وقال بعدها: «أوزد عليه النصف الذي لا تقومه».

والليل، فليس بمجهول. وأيضاً فاستثناء المُبهم قد وَرَدَ. قال تعالى: «ما فعلوه إلّا قليلاً منهم»^(١) وقال تعالى: «فشربوا منه إلّا قليلاً منهم»^(٢) وكان حقّه أن يقول: لأنه بدلُ مجهولٍ من مجهول. وأمّا ما ذكره من أن أخصر منه وأوضح كيت وكيت: أمّا الأخصر فمُسلّم. وأمّا أنه مُليس فممنوع، وإنما عدل عن اللفظ الذي ذكره لأنه أبلغ.

وبهذا الوجه استدلّ من قال بجواز استثناء النصفِ والأكثر. ووجه الدلالة على الأول: أنّه جعلَ «قليلاً» مستثنى من «الليل»، ثم فسّر ذلك القليل بالنصفِ فكأنه قيل: قُم الليلُ إلّا نصفه. ووجهُ الدلالة على الثاني^(٣): أنّه عطّف «أوزد عليه» على «انقُص منه» فيكون قد استثنى الزائد على النصف؛ لأنّ الضمير في «منه»، وفي «عليه» عائِدٌ على النصف. وهو استدلالٌ ضعيفٌ؛ لأنّ الكثرة إنما جاءت بالعطف، وهو نظيرُ أن تقول: «له عندي عشرةٌ إلّا خمسةً ودرهماً ودرهماً» فالزيادة على النصفِ بطريقِ العطف لا بطريقِ أن الاستثناء أخرجَ الأكثرَ بنفسه.

الثالث: أنّ «نصفه» بدلٌ من «الليل» أيضاً كما تقدّم في الوجه الأول، إلّا أنّ الضمير في «منه» و«عليه» عائِدٌ على الأقلّ من النصف. وإليه ذهب الزمخشري^(٤) فإنه قال: «وإن شئت قلت: لَمّا كان معنى «قُم الليلُ إلّا قليلاً نصفه» إذا أبدلتَ النصفَ من «الليل»: قُم أقلّ من نصفِ الليل، رجّع الضمير في «منه» و«عليه» إلى الأقلّ من النصف، فكأنه

(١) الآية ٦٦ من النساء وهي قراءة ابن عامر. السبعة ٢٣٥.

(٢) الآية ٢٤٩ من البقرة.

(٣) وهو الأكثر.

(٤) الكشاف ١٧٥/٤.

قيل: قُمْ أَقَلَّ مِنْ نَصْفِ اللَّيْلِ أَوْ قُمْ أَنْقَصَ مِنْ ذَلِكَ الْأَقَلِّ أَوْ أزيدَ مِنْهُ قليلاً، فيكون التخييرُ فيما وراءَ النصفِ بينه وبينَ الثُّلثِ». الرابع: أَنْ يَكُونَ «نصفه» بدلاً مِنْ «قليلاً» كما تقدّم، إلاَّ أَنَّكَ تجعلُ القليلَ الثاني رُبْعَ الليلِ. وقد أوضح الزمخشريُّ^(١) هذا أيضاً فقال: «ويجوزُ إذا أَبْدَلْتَ «نصفه» مِنْ «قليلاً» وَفَسَّرْتَهُ بِهِ أَنْ تجعلَ «قليلاً» الثاني بمعنى نصفِ النصفِ، بمعنى الربع، كأنه قيل: أو انقص منه قليلاً نصفه، وتجعلُ المزيدَ على هذا القليل - أعني الربع - نصفَ الربع، كأنه قيل: أو زدْ عليه قليلاً نصفه. ويجوزُ أَنْ تجعلَ الزيادةَ لكونها مُطلقَةً تتمّةَ الثلثِ فيكون تخييراً بين النصفِ والثلثِ والرُّبْعِ» انتهى. وهذه الأوجهُ التي حَكَيْتُهَا عن أبي القاسمِ مِمَّا يَشْهَدُ لَهُ بِاتِّسَاعِ عِلْمِهِ فِي كِتَابِ اللَّهِ. وَلَمَّا اتَّسَعَتْ عِبَارَتُهُ عَلَى الشَّيْخِ قَالَ^(٢): «وما أوسعَ خيالَ هذا الرجلِ!! فإنه يُجَوِّزُ ما يَقرُبُ وما يَبْعُدُ». قلت: وما ضَرَّ الشَّيْخَ لو قال: وما أوسعَ عِلْمَ هذا الرجلِ!!

الخامس: أَنْ يَكُونَ «إلاَّ قليلاً» استثناءً مِنَ الْقِيَامِ، فتجعلُ الليلَ اسمَ جنسٍ ثم قال: «إلاَّ قليلاً، أي: إلاَّ اللَّيَالِي التي تَتَرَكُ قِيَامَهَا عِنْدَ الْعُدْرِ البَيْنِ وَنَحْوِهِ. وَهَذَا النَّظَرُ يَحْسُنُ مَعَ الْقَوْلِ بِالنَّدْبِ، قاله ابنُ عطية^(٣)، احتمالاً مِنْ عِنْدِهِ. وفي عبارته: «التي تُخَلُّ بِقِيَامِهَا» فَأَبْدَلْتُهَا: «التي تَتَرَكُ قِيَامَهَا». وفي الجملة فهذا خلافُ الظاهرِ، وتأويلٌ بعيدٌ. السادس: قال الأَخْفَشُ^(٤): «إِنَّ الْأَصْلَ: قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلاً

(١) الكشاف ١٧٥/٤.

(٢) البحر ٣٦٢/٨.

(٣) المحرر ١٤٦/١٦.

(٤) معاني القرآن له ٥١٢.

أو نصفه، قال: «كقولك: «أعطه درهماً درهمين ثلاثة»، أي: أو درهمين أو ثلاثة». وهذا ضعيف جداً؛ لأن فيه حذف حرف العطف، وهو ممنوع لم يرد منه إلا شيء شاذ يمكن تأويله كقولهم: «أكلت لحماً سمكاً تمراً» وقول الآخر^(١):

٤٣٦٤- كيف أصبحت كيف أمسيت ممّا

يَزْرَعُ الوُدَّ في فؤادِ الكريم

أي: لحماً وسمكاً وتمراً، وكذا كيف أصبحت وكيف أمسيت. وقد خرّج الناس هذا على بدل البداء.

السابع: قال التبريزي: «الأمر بالقيام والتخيير في الزيادة والنقصان، وقع على الثلثين من آخر الليل؛ لأن الثالث الأول وقت العتمة، والاستثناء وارد على المأمور به، فكأنه قال: قُم ثلثي الليل إلا قليلاً، أي: ما دون نصفه، أو زد عليه، أي: على الثلثين، فكان التخيير في الزيادة والنقصان واقعاً على الثلثين» وهو كلام غريب لا يظهر من هذا التركيب.

الثامن: أن «نصفه» منصوب على إضمارِ فعلٍ /، أي: قُم نصفه، حكاة مكّي^(٢) عن غيره، فإنه قال: «نصفه بدل من «الليل» وقيل: انتصب على إضمار: قُم نصفه». قلت: وهذا في التحقيق هو وجه البديل الذي ذكره أولاً؛ لأن البديل على نية تكرار العامل.

[١/٨٨٠]

آ. (٥) قوله: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي﴾: هذه الجملة مستأنفة. وقال

(١) تقدم برقم ١٢٨٥.

(٢) إعراب المشكل ٤١٨/٢.

الزمخشري^(١): «وهذه الآية اعتراضٌ». ثم قال: «وأراد بهذا الاعتراض أن ما كُلفه من قيام الليل من جملة التكليف الثقيلة الصعبة التي ورد بها القرآن؛ لأنّ الليل وقت السبات والراحة والهدوء، فلا بُدّ لمن أحياه من مُضادةٍ لطبيعته ومجاهدةٍ لنفسه». انتهى. يعني بالاعتراض من حيث المعنى لا من حيث الصناعة؛ وذلك أن قوله: «إنّ ناشئة الليل هي أشدُّ» مطابقٌ لقوله: «قم الليل» فكأنه شابه الاعتراض من حيث دخوله بين هذين المتناسبتين.

آ. (٦) قوله: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ﴾: في الناشئة أوجه، أحدها: أنها صفةٌ لمحدوفٍ، أي: النفس الناشئة بالليل التي تنشأ من مضجعيها، للعبادة، أي: تنهض وترتفع. من نشأت السحابة: إذا ارتفعت. ونشأ من مكانه ونشز: إذا نهض قال^(٢):

٤٣٦٥- نشأنا إلى حوصٍ برى نبيها السرى

وأشرف منها مشرفات القماحد

والثاني: أنها مصدرٌ بمعنى قيام الليل، على أنها مصدرٌ من نشأ: إذا قام ونهض، فتكون كالعافية، قالهما الزمخشري^(٣).

الثالث: أنها بلغة الحبشة، نشأ الرجل: أي قام من الليل. قال الشيخ^(٤): «فعلى هذا هي جمع ناشيء، أي: قائم». قلت: يعني أنها صفة.

(١) الكشف ١٧٥/٤.

(٢) لم أهد إلى قائله وهو في شواهد الكشف ٣٨٩/٤، والبحر ٣٦٣/٨، والخوص: ج حوصاء وهي الناقة المرتفعة، الضخمة الأسفل. الثي: الشحم. السرى: سير الليل. والقماحد: ج القمحدوة وهو مؤخر القدال أو أعلاه.

(٣) الكشف ١٧٦/٤.

(٤) البحر ٣٦٢/٨.

- المزمّل -

لشي يُفهِمُ الجَمْعَ، أي: طائفةٌ أو فرقةٌ ناشئةٌ، وإلّا ففاعلٌ لا يُجْمَعُ على فاعلة.

الرابع: أن «ناشئة الليل» ساعاته؛ لأنها تنشأ شيئاً بعد شيء^(١). وقيدَها ابنُ عباسٍ والحسنُ بما كان بعد العشاء، وما كان قبلها فليس بناشئة. وخصّصَها عائشةٌ - رضي الله عنها - بمعنى آخر: وهو أن يكون بعد النوم، فلو لم يتقدّمها نومٌ لم تكن ناشئة.

قوله: «ووطناً» قرأ^(٢) أبو عمرو وابنُ عامرٍ بكسرِ الواو وفتحِ الطاء بعدها ألف^(٣). والباقون بفتح الواو وسكون الطاء. وقرأ قتادةٌ وشبلٌ عن أهل مكة «ووطناً». وظاهرُ كلامِ أبي البقاء^(٤) يؤدّن أنه قرئ بفتح الواو مع المد^(٥) فإنه قال: «وِطاء - بكسرِ الواو - بمعنى: مواطاةٌ، وفتحها اسمٌ للمصدر، و«وِطناً» على فعل، وهو مصدرٌ وِطِيءَ» فالوِطاءُ مصدرٌ واطأً كقتالٍ مصدرٍ قاتل. والمعنى: أنها أشدُّ مواطاةً، أي: يواطىءُ قلبُها لسانها، إن أرذت النفس، أو يواطىء فيها قلبُ القائم لسانه، إن أرذت القيام أو العبادة أو الساعات، أو أشدُّ موافقةً لما يراد من الخشوع والإخلاص. والوِطاءُ - بالفتح أو الكسر - على معنى: أشدُّ ثباتٍ قدّم وأبعد من الزلّل، أو أثقل وأغلظ من صلاة النهار على المصلّي، من قوله

(١) وهو ما ذهب إليه أبو عبيدة في مجاز القرآن ٢/٢٧٣.

(٢) انظر في قراءتها: السبعة ٦٥٨، والنشر ٢/٣٩٣، والبحر ٨/٣٦٣، والتيسير ٢١٦، والحجة ٧٣٠، والقرطبي ١٩/٤٠، والشواذ ١٦٤، والإنحاف ٢/٥٦٩.

(٣) «وِطاء».

(٤) الإملاء ٢/٢٧١.

(٥) وهي قراءة ابن مجيّن كما في الإنحاف ٢/٥٦٩، والشواذ ١٦٤.

عليه السلام: «اللهم اشدّد وطأتك على مُضَرٍّ»^(١) وعلى كلّ تقدير فانتصابه على التمييز.

قوله: «وأقوم» حكى الزمخشري^(٢): «أَنَّ أَنَسًا قرأ «وَأَصُوبٌ قِيلاً» فقليل له: يا أبا حمزة إنما هي: وأقوم!!» فقال: «إِنَّ أَقْوَمَ وَأَصُوبٌ وَأَهْيَأُ وَاحِدٌ» وَأَنَّ أبا سرار الغنويّ قرأ «فحاسوا»^(٣) خلال الديار بالحاء المهملة فقليل له: هي بالجيم. فقال: حاسوا وجاسوا واحداً. قلت: له غرض في هاتين الحكايتين، وهو جواز قراءة القرآن بالمعنى، وليس في هذا دليل؛ لأنه تفسير معنى. وأيضاً فما بين أيدينا قرآن متواتر، وهذه الحكاية آحاد. وقد تقدّم أنّ أبا الدرداء كان يُقرئ رجلاً «إِنَّ شجرة الزقوم طعام الأثيم»^(٤) فجعل الرجل يقول: اليتيم. فلما تبرّم به قال: طعام الفاجر يا هذا. فاستدلّ به على ذلك من يرى جوازه. وليس فيه دليل؛ لأنّ مقصود/ أبي الدرداء بيان المعنى، فجاء بلفظ ميبين.

[ب/٨٨٠]

آ. (٧) قوله: ﴿سَبَّحًا﴾: العائمة على الحاء المهملة وهو مصدر سَبَّحَ، وهو استعارة، استعار للتصرف في الحوائج السباحة في الماء، وهي البُعْدُ فيه. وقرأ^(٥) يحيى بن يعمر وعكرمة وابن أبي عبله سَبَّخًا بالحاء المعجمة. واختلفوا في تفسيرها، فقال الزمخشري^(٦):

(١) رواه البخاري في: ١٠ كتاب الأذان، ١٢٨ باب يهوى بالتكبير حين يسجد. الفتح ٣٣٩/٢.

(٢) الكشاف ١٧٦/٤.

(٣) الآية ٥ من الإسراء وانظر: الدر المصون ٣١٤/٧.

(٤) الآية ٤٤ من الدخان.

(٥) البحر ٣٦٣/٨، والقرطبي ٤٢/١٩، والشواذ ١٦٤.

(٦) الكشاف ١٧٦/٤.

«استعارة من سَبَخِ الصُّوفِ: وهو نَفْسه ونَشْرُ أجزائه لانتشارِ الهَمِّ وتفرُّقِ القلبِ بالشواغل. وقيل: التَّسْبِيحُ: التخفيفُ، حكى الأصمعيُّ: سَبَخَ اللهُ عَنكَ الحُمَى، أي: خَفَّفَهَا عنك. قال الشاعر^(١):

٤٣٦٦- فَسَبِّخْ عَلَيْكَ الهَمَّ واعلَمْ بأنَّه

إذا قَدَّرَ الرحمنُ شيئاً فكائنُ

أي: خَفَّفَ. ومنه «لا تُسَبِّخِي بدُعائك»^(٢)، أي: لا تُخَفِّفِي. وقيل:

التَّسْبِيحُ: المدُّ. يقال: سَبَّخِي قُطْنَكَ، أي: مُدِّيهِ، والسَّبِيخَةُ: قطعة من القطن. والجمعُ سَبَائِخُ. قال الأخطل^(٣) يصف صائداً وكلاباً:

٤٣٦٧- فَأَرْسَلُوهُنَّ يُذْرِينَ الترابَ كما

يُذْرِينِ سَبَائِخَ قُطْنِ نَدْفٍ أوتارِ

وقال أبو الفضل الرازي: «وقرأ ابن يعمرَ وعكرمة «سَبَّخَا» بالخاء

معجمةً وقالوا: معناه نَوْمًا، أي: يَنَامُ بالنهار لِيَسْتَعِينَ به على قيام الليل. وقد تحتملُ هذه القراءةُ غيرَ هذا المعنى، لكنهما فسَّراها فلا تَجَاوَزَ عنه». قلت: في هذا نظرٌ؛ لأنهما غايةُ ما في البابِ أنهما نقلتا هذه القراءةَ، وظَهَرَ لهما تفسيرُها بما ذكرا، ولا يُلْزَمُ من ذلك أَنَّهُ لا يجوزُ غيرُ ما ذكرا من تفسيرِ اللفظة.

آ. (٨) قوله: ﴿تَبْتِيلاً﴾: مصدرٌ على غيرِ الصدرِ وهو واقعٌ

(١) لم أهد إلى قائله، وهو في اللسان (سبخ)، والقرطبي ٤٣/١٩.

(٢) رواه أحمد عن عائشة قالت: سرق سارق، فدعت عليه فقال لها رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لا تُسَبِّخِي عنه. المسند ٤٥/٦. وانظر: النهاية ٣٣٢/٢.

(٣) ديوانه ١٦٦/١، واللسان (سبخ) والقرطبي ٤٣/١٩. يذرين: يُثْرِن.

موقع التَّبْثُل؛ لأنَّ مصدرَ تَفَعَّلَ: تَفَعَّلَ نحو: تَصَرَّفَ تَصَرُّفًا، وتَكْرَمَ تَكْرُمًا. وأمَّا التفعيلُ فمصدرُ فَعَّلَ نحو: صَرَّفَ تَصَرِّفًا. ومثله قولُ الشاعر^(١):

٤٣٦٧- وقد تَطَوَّيْتُ انْطِواءَ الحِضْبِ

فأوقع الانفعالَ مَوْعَ التَّفَعُّلِ. قال الزمخشري^(٢): «لأنَّ معنى تَبَثَّلَ: بَثَلَ نفسه، فجيءَ به على معناه مراعاةً لحقِّ الفواصل». والتبثُّل: الانقطاعُ. ومنه «امرأة بتول»، أي: انقطعت عن النكاح، وبثلت الحبل: قطعتُه. قال الليث: التَّبَثُلُ: تمييزُ الشيء من الشيء. وقالوا: «طَلَقَةُ بَثْلَةً»، و«هَبَّةٌ بَثْلَةٌ» يعنون انقطاعها عن صاحبها، فالتبثُّلُ تَرْكُ النكاحِ، والزهدُ فيه. والمرادُ به في الآيةِ الكريمة الانقطاعُ إلى عبادةِ الله تعالى دونَ تَرْكِ النكاحِ. وفي الحديث^(٣): «أَنَّهُ نَهَى عَنِ التَّبَثُّلِ»، أي: الانقطاع عن النكاحِ، ومنه سُمِّيَ الراهبُ «مُتَبَثِّلًا» لانقطاعه عن النكاحِ. قال امرؤ القيس^(٤):

٤٣٦٨- تُضِيءُ الظلامَ بالعِشِيِّ كأنها

منارةٌ مُنْسِي رَاهِبٍ مُتَبَثِّلِ

آ. (٩) قوله: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ﴾: قرأ^(٥) الأخوان وأبو بكر

(١) تقدم برقم ١٢٢٧. والأصل «قول الآخر» وفيها نظر.

(٢) الكشاف ١٧٧/٤.

(٣) رواه أحمد في المسند ١٧/٥.

(٤) ديوانه ١٧. ومسى: وقت إسماء الراهب.

(٥) السبعة ٦٥٨، والحجة ٧٣١، والقرطبي ٤٥/١٩، والبحر ٣٦٣/٨،

والتيسير ٢١٦، والنشر ٣٩٣/٢.

وابن عامر بجرّ «ربّ المشرق» على النعت لـ «ربّك» أو البدل منه أو البيان له. وقال الزمخشري^(١): «وعن ابن عباس على القسم بإضمار حرف القسم كقولك: «اللّه لأفعلن»، وجوابه «لا إله إلا هو» كما تقول: «واللّه لا أحد في الدار إلا زيد» قال الشيخ^(٢): «لعلّ هذا التخرّيج لا يصحّ عن ابن عباس؛ لأنّ فيه إضمار الجارّ، ولا يُجيزه البصريون إلاّ مع لفظ الجلالة المعظمة خاصة، ولأنّ الجملة المنفية في جواب القسم إذا كانت اسمية فإنما تُنقى بـ «ما» وحدها، ولا تُنقى بـ «لا» إلاّ الجملة المصدرية بمضارع كثير، أو بماضٍ في معناه قليلاً، نحو قوله^(٣):

٤٣٦٩- رِدُوا فَوَاللّهِ لَا ذُنَاكُمُ أَبَدًا

ما دام في مائنا ورّد لورّاد

والزمخشريّ أورد ذلك على سبيل التجويز والتسليم، والذي ذكره

النحويون هو نفيها بـ «ما» كقوله^(٤):

٤٣٧٠- لَعْمَرُكَ مَا سَعَدُ بِخُلَّةِ آئِم

ولا نأناً يوم الحفاظ ولا حصّر

قلت: قد أطلق الشيخ جمال الدين بن مالك^(٥) أنّ الجملة المنفية

سواء كانت اسمية أم فعلية تُتلقّى بـ «ما» أو «لا» أو «إن» بمعنى «ما»،

وهذا هو الظاهر.

(١) الكشاف ٤/١٧٧.

(٢) البحر ٨/٣٦٤.

(٣) لم أهد إلى قائله، وهو في الهمع ٩/١، والدرر ٤/١.

(٤) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ١١٢، واللسان (نأناً). النأناً: الضعيف

المقصر. الخُلَّة: المودة. والحصّر: الضيق الصّدُر.

(٥) شرح التسهيل له ٣/٢٠٦.

وباقى السبعة برفعه^(١) على الابتداء، وخبره الجملة من قوله:
«لا إله إلا هو» أو على خبر ابتداءٍ مضمّر، أي: هو رَبُّ. وهذا أحسنُ
لارتباط الكلامِ بعضه ببعضٍ. / وقرأ زيدُ بن عليٍّ «رَبِّ» بالنصبِ على
المدح. وقرأ العامةُ «المَشْرِقِ والمَغْرِبِ» موحدتين. وعبّد الله^(٢)
وابن عباس «المَشَارِقِ والمَغَارِبِ» ويجوزُ أن يتصّب «رَبِّ» في قراءة زيد
من وجهين آخرين، أحدهما: أنه بدلٌ من «اسم ربك» أو بيانٌ له،
أو نعتٌ له، قاله أبو البقاء^(٣)، وهذا يَجِيءُ على أن الاسمَ هو المُسمّى.
والثاني: أنه منصوبٌ على الاشتغالِ بفعلٍ مقدّر، أي: فَاتَّخَذَ رَبَّ المَشْرِقِ
فَاتَّخَذَهُ، وما بينهما اعتراضٌ.

آ. (١١) قوله: ﴿والمُكذِّبِينَ﴾: يجوزُ نصبه على المعية،
وهو الظاهرُ، ويجوزُ على النسقِ، وهو أوفقٌ للصناعة^(٤).
قوله: «أُولَى النُّعْمَةِ» نعتٌ للمكذّبين. والنُّعْمَةُ بالفتح: التَّعْمُّ،
وبالكسر: الإِنْعَامُ، وبالضمِّ: المَسْرَةُ. يقال: نُعِمْتُ ونُعمَةٌ عَيْنٍ^(٥).
قوله: «قَلِيلاً» نعتٌ لمصدرٍ، أي: تَمَهَيْلاً، أو لظرفِ زمانٍ
محذوفٍ، أي: زماناً قليلاً.

آ. (١٢) قوله: ﴿أَنكَالاً﴾: جمعُ نَكَلٍ. وفيه قولان،
أشهرهما: أنه القَيْدُ. وقيل: الغُلُّ، والأوّلُ أَعْرَفُ. وقالت الخنساء^(٦):

(١) أي: رفع «رَبِّ المَشْرِقِينَ».

(٢) البحر ٣٦٣/٨.

(٣) الإملاء ٢٧١/٢.

(٤) لأن النسق مقدم على المعية حال جوازهما.

(٥) انظر: الصحاح (نعم).

(٦) ديوانها ٩٢، والقرطبي ٤٦/١٩، والبحر ٣٦٤/٨.

٤٣٧١- دَعَاكَ فَقَطَّعْتَ أَنْكَالَهُ

وَقَدْ كُنَّ مِنْ قَبْلُ لَا تُقْطَعُ

آ. (١٣) قوله: ﴿ذَا غُصَّيْ﴾: الغُصَّةُ: الشَّجِي، وهو ما يَنْشَبُ في الحَلْقِ فلا يَنْسَأُ. ويُقال: غَصَصْتَ بالكسر، فأنتَ غاصٌّ وغَصَانٌ قال^(١):

٤٣٧٢- لو بغيرِ الماءِ حَلَقِي شَرِقُ

كُنْتُ كَالغَصَّانِ بِالماءِ اعتصاري

آ. (١٤) قوله: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ﴾: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه منصوبٌ بـ «ذَرْنِي»، وفيه بُعدٌ. والثاني: أنه منصوبٌ بالاستقرارِ المتعلِّقِ به «لَدَيْنَا». والثالث: أنه صفةٌ لـ «عذاباً» فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، أي: عذاباً واقعاً يومَ تَرْجُفُ. والرابع: أنه منصوبٌ بـ «أليم». والعامَّةُ «تَرْجُفُ» بفتح التاءِ وضَمِّ الجيمِ مبنياً للفاعلِ. وزيدُ بنُ علي^(٢) يقرؤه مبنياً للمفعولِ مِنْ أَرْجَفَهَا^(٣).

قوله: «مَهَيْلاً» أصلُه مَهْيُولٌ كَمَضْرُوبٍ، فاستثقلتِ الضمةُ على الياءِ فثقلتْ إلى الساكنِ قبلها، وهو الهاءُ، فالتقى ساكنان. فاختلَفَ النحاةُ في العملِ في ذلك^(٤): فسيويوه وأتباعه حذفوا الواو، وكانتْ أُولَى بالحذفِ؛

(١) تقدم برقم ٢٨٠١.

(٢) البحر ٣٦٤/٨.

(٣) تحتمل هذه القراءة أن تكون من فعل وأفعل؛ لأن المبنى للمجهول منهما واحد.

(٤) انظر: الكتاب ٣٦٣/٢، الممتع ٤٥٧، شرح الشافية ١٤٧/٣، والأصول ٢٨٤/٣، والمنصف ٢٨٧/١.

لأنها زائدة، وإن كانت القاعدة أن ما يُحذفُ للتقاء الساكنين الأول، ثم كَسَرُوا الهاءَ لِتَصِحَّ الياءُ، ووزنه حينئذٍ مَفْعَل. والكسائيُّ والفراء والأخفش حذفوا الياءَ؛ لأنَّ القاعدةَ في التّقاءِ الساكّنين إذا احتيجَ إلى حذفِ أحدهما حُذِفَ الأوّلُ وكان ينبغي على قولهم أن يُقال: فيه: مَهُول، إلاّ أنّهم كَسَرُوا الهاءَ لأجلِ الياءِ التي كانت، فقلبت الواوُ ياءً، ووزنه حينئذٍ مَفُولا على الأصل، ومَفِيلاً بعد القلب.

قال مكّي^(١): «وقد أجازوا كلهم أن يأتي على أصله في الكلام فتقول: مَهْيُولٌ ومَبْيُوعٌ، وما أشبه ذلك من ذواتِ الياءِ. فإن كان من ذواتِ الواوِ لم يَجْزُ أن يأتي على أصله عند البصريين، وأجازه الكوفيون نحو: مَقُورٌ ومَصُورٌ، وأجازوا كلهم مَهُولٌ ومَبُوعٌ على لغةٍ من قال: بُوعَ المتاعُ، وقول القول، ويكون الاختلافُ في المحذوفِ منه على ما تقدّم». قلت: التّميمُ في مَبْيُوعٍ ومَهْيُولٍ وبابه لغةٌ تميم، والحذفُ لغةٌ سائرِ العرب. ويُقال: هَلْتُ الترابَ أهيلُه هَيْلاً فهو مَهِيلٌ. وفيه لغةٌ: أهْلَتْه - رباعياً - إهالةٌ فهو مُهالٌ نحو: أبغته إباعةٌ فهو مُباعٌ.

والكثيبُ: ما اجتمع من الرَّمْلِ / والجمعُ في القلّة: أكثبة، وفي [٨٨١/ب] الكثرة: كُتبانٌ وكُتّب، كرغيفٍ وأرغفةٍ ورُغفانٍ ورُغفٌ. قال ذو الرمة^(٢):

٤٣٧٣ - فقلت لها: لا إن أهلي جيرةٌ

لأكثبةِ الدّهْنا جميعاً وماليا

والمهيلُ: ما انهالَ تحتِ القَدَمِ، أي: انصبَّ، من هَلْتُ الترابَ،

(١) إعراب المشكل ٤١٩/٢.

(٢) ديوانه ١٣١٢/٢.

أي: طَرَحْتُهُ. قال الزمخشري^(١): «مِنْ كَثَبْتُ الشَّيْءَ إِذَا جَمَعْتَهُ، وَمِنْهُ الكُتْبَةُ مِنَ اللَّبَنِ»^(٢). قالت الضائنة^(٣): «أَجْزُ جُفَالًا وَأُحْلَبُ كُتْبًا عِجَالًا».

آ. (١٦) قوله: ﴿فَعَصَى فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ﴾: إنما عَرَفَهُ لَتَقْدُمَ ذِكْرَهُ، وهذه آل العهديّة، والعربُ إِذَا قَدَّمَتْ اسْمًا ثُمَّ حَكَتْ عَنْهُ ثَانِيًا أَتَوْا بِهِ مُعَرَّفًا بِأَلٍ، أَوْ أَتَوْا بِضَمِيرِهِ لِثَلَا يُلَبَسَ بِغَيْرِهِ نَحْوُ: «رَأَيْتُ رَجُلًا فَأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ» أَوْ فَأَكْرَمْتُهُ، وَلَوْ قُلْتَ: «فَأَكْرَمْتُ رَجُلًا» لَتَوَهَّم أَنَّهُ غَيْرُ الْأَوَّلِ، وَسِيَّاتِي تَحْقِيقُ هَذَا عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا»^(٤) وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ»^(٥).

آ. (١٧) قوله: ﴿يَوْمًا﴾: منصوبٌ إمَّا بِـ «تَتَّقُونَ» عَلَى سَبِيلِ الْمَفْعُولِ بِهِ تَجَوُّزًا. وقال الزمخشري^(٦): «يَوْمًا» مَفْعُولٌ بِهِ، أَي: فَكَيْفَ تَقُونَ أَنْفُسَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهَوْلَهُ إِنْ بَعَيْتُمْ عَلَى الْكُفْرِ؟». وناقشه الشيخ^(٧) فقال: «وَتَتَّقُونَ مَضَارِعُ اتَّقَى، وَاتَّقَى لَيْسَ بِمَعْنَى وَقَى حَتَّى يُفْسِرَهُ بِهِ، وَاتَّقَى يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ، وَوَقَى يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ. قَالَ تَعَالَى: «وَوَقَاهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ»^(٨). وَلِذَلِكَ قَدَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ بِـ تَقُونَ أَنْفُسَكُمْ، لَكِنَّهُ لَيْسَ «تَتَّقُونَ» بِمَعْنَى يَقُونَ، فَلَا يُعَدَّى تَعَدِيَّتَهُ» انتهى.

(١) الكشاف ١٧٧/٤.

(٢) أي القليل منه.

(٣) في بعض ما تضعه على السنة البهائم. انظر: اللسان (كتب). والضائنة:

أثنى الضأن وهو ذو الصوف من الغنم. والجُفال: ما يجزُّ من الصوف.

(٤) الآية ٦ من الشرح.

(٥) رواه مالك في الموطأ. انظر: ٢١ كتاب الجهاد ٦، ٤٤٦/٢.

(٦) الكشاف ١٧٨/٤.

(٨) الآية ٥٦ من الدخان.

(٧) البحر ٣٦٥/٨.

ويجوزُ أَنْ ينتصبَ على الظرفِ، أي: فكيف لكم بالتقوى يومَ القيامة، إنْ كَفَرْتُمْ في الدنيا؟ قاله الزمخشريُّ^(١). ويجوزُ أَنْ ينتصبَ مفعولاً به بـ «كَفَرْتُمْ» إذا جُعِلَ «كَفَرْتُمْ» بمعنى جَحَدْتُمْ، أي: فكيف تتقون اللهَ وتخشونه إنْ جَحَدْتُمْ يومَ القيامة؟ ولا يجوزُ أَنْ ينتصبَ ظرفاً؛ لأنهم لا يكفرون ذلك اليومَ؛ بل يُؤْمِنون لا محالة. ويجوزُ أَنْ ينتصبَ على إسقاطِ الجارِّ، أي: إنْ كَفَرْتُمْ بيومَ القيامةِ. والعامَّةُ على تنوين «يوماً» وجعلِ الجملةِ بعده نعتاً له. والعائدُ محذوفٌ، أي: يَجْعَلُ الْوَلَدَانَ فيه. قاله أبو البقاء^(٢) ولم يتعرَّضْ للفاعلِ في «يَجْعَلُ»، وهو على هذا ضميرُ الباري تعالى، أي: يوماً يجعلُ اللهُ فيه. وأحسنُ من هذا أَنْ يُجْعَلَ العائدُ مضمراً في «يَجْعَلُ» هو فاعله، وتكون نسبةُ الجَعْلِ إلى اليومِ من بابِ المبالغةِ، أي: نفسُ اليومِ يَجْعَلُ الْوَلَدَانَ شيئاً.

وقرأ^(٣) زيدُ بنُ عليّ «يومَ يَجْعَلُ» بإضافةِ الظرفِ للجملة. والفاعلُ على هذا هو ضميرُ الباري تعالى. والجَعْلُ هنا بمعنى التصيير فـ «شيئاً» مفعولٌ ثانٍ، وهو جمعُ أشيب. وأصلُ الشينِ الضمُّ فكسرت لتصحَّ الياءُ نحو: أحمرٌ وحُمُر. قال الشاعر^(٤):

٤٣٧٤- مِمَّا الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طُرَّ شَارِبُهُ

وَالْعَانِسُونَ وَمِنَا الْمُرْدُ وَالشَّيْبُ

(١) الكشاف ١٧٨/٤.

(٢) الإملاء ٢٧٢/٢. (٣) البحر ٣٦٥/٨.

(٤) البيت لأبي قيس بن رفاعة، وهو في المغني ٤٠٠، وأمالي الشجري ٢٣٨/٢، والعيني ١٦٧/١، والهمع ٤٥/١، والدرر ١٩/١، واللسان (عسر) و «إن» في البيت زائدة، و «ما» نافية. والعانس شدُّ إطلاقها على المذكر والأشهر استعمالها في المؤنث. وانظر في إعراب البيت: المغني ٤٠١.

وقال آخر (١)

—٤٣٧٥—

لَعِبْنَ بِنَا شَيْئاً وَشَيَّئْنَا مُرْزَا

أ. (١٨) قوله: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾: صفةٌ أُخرى، أي: مُتَشَقِّقَةٌ بسببِ هَوَلِهِ. وإنما لم تُؤنَّثِ الصِّفَةُ لِأَحَدٍ وَجْهٍ مِنْهَا: تَأْوِيلُهَا بِمَعْنَى السَّقْفِ. وَمِنْهَا: أَنَّهَا عَلَى النَّسَبِ أَي: ذَاتِ انْفِطَارٍ نَحْو: مُرْضِعٍ وَحَائِضٍ. وَمِنْهَا: أَنَّهَا تُذَكَّرُ وَتُؤنَّثُ. أَنشَدَ الْفَرَاءَ (٢):

—٤٣٧٦— وَلَوْ رَفَعَ السَّمَاءَ إِلَيْهِ قَوْمًا

لَحَقْنَا بِالسَّمَاءِ وَبِالسَّحَابِ

وَمِنْهَا: أَنَّهَا اسْمُ جِنْسٍ يُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدِهِ بِالتَّاءِ فَيَقَالُ: سَمَاءَةٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ فِي اسْمِ / الْجِنْسِ التَّذْكِيرَ وَالتَّأْنِيثَ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْفَارْسِيُّ: «هُوَ كَقَوْلِهِ: «جَرَادٌ مُتَشِيرٌ» (٣) و«الشَّجَرُ الْأَخْضَرُ» (٤) و«أَعْجَازُ نَخْلٍ مُتَفَعِّرٍ» (٥) يَعْنِي فِجَاءً عَلَى أَحَدِ الْجَائِزَيْنِ. وَالبَاءُ فِيهِ سَبِيئَةٌ كَمَا تَقَدَّمَ. وَجَوَزَ الزَّمْخَشَرِيُّ (٦) أَنَّ تَكُونَ لِلِاسْتِعَانَةِ، فَإِنَّهُ قَالَ: «وَالْبَاءُ فِي «بِهِ» مِثْلُهَا فِي قَوْلِكَ: «فَطَرْتُ الْعُودَ بِالْقَدُومِ فَانْفَطَرَ بِهِ».

قوله: «وَعُدَّهُ» يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ لِلَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ لَمْ يَجْرِ لَهُ

(١) تقدم برقم ١٧٧٩.

(٢) تقدم برقم ٢٣١. وانظر معاني القرآن للفراء ١٩٩/٣.

(٣) الآية ٧ من القمر.

(٤) الآية ٨٠ من يس.

(٥) الآية ٢٠ من القمر.

(٦) الكشاف ١٧٨/٤.

ذَكَرْتُ لِلْعَلَمِ بِهِ، فَيَكُونُ الْمَصْدَرُ مِضَافًا لِفَاعِلِهِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلْيَوْمِ،
فَيَكُونُ مِضَافًا لِمَفْعُولِهِ. وَالْفَاعِلُ - وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى - مُقَدَّرٌ.

آ. (٢٠) قَوْلُهُ: ﴿مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ﴾: الْعَامَّةُ عَلَى ضَمِّ اللَّامِ،
وَهُوَ الْأَصْلُ كَالرُّبْعِ وَالسُّدُسِ. وَقَرَأَ هِشَامٌ^(١) بِإِسْكَانِهَا تَخْفِيفًا.

قَوْلُهُ: «وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ» قَرَأَ^(٢) الْكُوفِيُّونَ وَابْنُ كَثِيرٍ بِنَصْبِهِمَا، وَالْبَاقُونَ
بِجَرِّهِمَا. وَفِي الْجَرِّ إِشْكَالٌ كَمَا سَيَأْتِي. فَالِنَصْبُ نَسَقٌ عَلَى «أَدْنَى» لِأَنَّهُ
بِمَعْنَى: وَقْتُ أَدْنَى، أَي: أَقْرَبُ. اسْتُعِيرَ الدُّنُوُّ لِقُرْبِ الْمَسَافَةِ فِي الزَّمَانِ
وَهَذَا مُطَابِقٌ لِمَا فِي أَوَّلِ السُّورَةِ مِنَ التَّقْسِيمِ: وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا قَامَ أَدْنَى مِنْ
ثُلُثِي اللَّيْلِ صَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَامَ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا؛ لِأَنَّ الزَّمَانَ الَّذِي لَمْ يَقُمْ فِيهِ
يَكُونُ الثَّلَاثُ وَشَيْئًا مِنَ الثَّلَاثِينَ، فَيَصْدُقُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «إِلَّا قَلِيلًا». وَأَمَّا قَوْلُهُ
«وَنِصْفَهُ» فَهُوَ مُطَابِقٌ لِقَوْلِهِ أَوْلًا «نِصْفَهُ» وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَتُلُثَهُ» فَإِنَّ قَوْلَهُ:
«أَوْ انْقُصْ مِنْهُ» قَدْ يَنْتَهِي التَّقْصُ فِي الْقَلِيلِ إِلَى أَنْ يَكُونَ الْوَقْتُ ثُلُثِي
اللَّيْلِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: «أَوْ زِدْ عَلَيْهِ» فَإِنَّهُ إِذَا زَادَ عَلَى النِّصْفِ قَلِيلًا كَانَ الْوَقْتُ
أَقْلَ مِنْ الثَّلَاثِينَ، فَيَكُونُ قَدْ طَابَقَ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ
تَعَالَى: «نِصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا» شَرْحًا لِمُبَهِّمِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «قُمْ
اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا». وَعَلَى قِرَاءَةِ النَّصْبِ فَسَّرَ الْحَسَنُ «تَخْصُوه» بِمَعْنَى
تَطْيِقُوهُ.

وَأَمَّا قِرَاءَةُ الْجَرِّ فَمَعْنَاهَا: أَنَّهُ قِيَامٌ مُخْتَلِفٌ: مَرَّةً أَدْنَى مِنَ الثَّلَاثِينَ،

(١) السبعة ٦٥٨، والنشر ٢/٢١٧، والقرطبي ١٩/٥٢، والتيسير ٢١٦،
والبحر ٨/٣٦٦.

(٢) السبعة ٦٥٨، والنشر ٢/٣٩٣، والقرطبي ١٩/٥٢، والتيسير ٢١٦،
والبحر ٨/٣٦٦، والحجة ٧٣١.

ومرةً أدنى من النصف، ومرةً أدنى من الثلث؛ وذلك لتعدّر معرفة البشر بمقدار الزمان مع عُذر النوم. وقد أوضح هذا كلّهُ الزمخشري^(١) فقال: «وقرئ نصفه وثلثه بالنصب على أنك تقوم أقل من الثلثين، وتقوم النصف والثلث وهذا مطابق لما مرّ في أول السورة من التخيير: بين قيام النصف بتمامه، وبين قيام الناقص منه، وهو الثلث، وبين قيام الزائد عليه، وهو الأذنى من الثلثين. وقرئ بالجرّ، أي: تقوم أقل من الثلثين وأقل من النصف والثلث، وهو مطابق للتخيير بين النصف — وهو أدنى من الثلثين — والثلث — وهو أدنى من النصف — والرُّبع — وهو أدنى من الثلث — وهو الوجه الأخير» انتهى. يعني بالوجه الأخير ما قدّمه أول السورة من التأويلات.

وقال أبو عبد الله الفاسي: «وفي قراءة نصب إشكال، إلا أن يُقدّر: نصفه تارة، وثلثه تارة، وأقل من النصف والثلث تارة، فيصح المعنى».

قوله: «وطائفة» رُفِعَ بالعطف على الضمير في «يقوم»، وجوّز ذلك الفصل بالظرف وما عطفَ عليه.

قوله: «والله يُقدّر الليل». قال الزمخشري^(٢): «وتقديم اسمه عزّ وجلّ مبتدأً مبنياً عليه «يُقدّر» هو الدالُّ على معنى الاختصاص بالتقدير»^(٣). ونازعه الشيخ^(٤) في ذلك فقال^(٥): «لوقيل: زيدٌ يحفظُ

(١) الكشاف ١٧٨/٤.

(٢) الكشاف ١٧٨/٤ — ١٧٩.

(٣) قال: «والمعنى إنكم لا تقدرون عليه».

(٤) البحر ٣٦٧/٨.

(٥) قال: «إنما استفيد الاختصاص من سياق الكلام لا من تقديم المبتدأ».

القرآن» لم يَدُلْ ذلك على اختصاصه». وجَعَلَ الاختصاصَ في الآية مفهوماً من السِّياقِ لا ممّا ذكره.

قوله: «أَنْ لَنْ» و «أَنْ سَيَكُونُ» كلاهما مخففةٌ من الثقيلة، والفاصلُ النفيُّ وحرفُ التنفيسِ.

قوله: «وآخرون» / عطفٌ على «مَرَضَى»، أي: عَلِمَ أَنْ سَيُوجَدُ [ب/٨٨٢] منكم قومٌ مَرَضَى وقومٌ آخرون مسافرون. فـ «يَضْرِبُونَ» نعتٌ لـ «آخرون»، وكذلك «يَبْتَغُونَ». ويجوزُ أَنْ يَكُونَ «يَبْتَغُونَ» حالاً مِنْ فاعلٍ «يَضْرِبُونَ»، و «آخرون» عطفٌ على «آخرون» و «يقاتلون» صفته.

قوله: «هو خيراً» العامةُ على نصب الخير، مفعولاً ثانياً. وهو: إمّا تأكيدٌ للمفعولِ الأولِ أو فَضْلٌ. وَجَوَزَ أبو البقاء^(١) أَنْ يَكُونَ بدلاً، وهو غَلَطٌ؛ لأنّه كان يَلْزَمُ أَنْ يَطابِقَ ما قبله في الإعرابِ فيقال: إياه. وقرأ^(٢) أبو السَّمّالِ وابن السَّمِينِ «خيراً» على أَنْ يَكُونَ «هو» مبتدأ، و «خيراً» خبره. والجملةُ مفعولٌ ثانٍ لـ «تَجِدُوهُ». قال أبو زيد^(٣): «هي لغةُ تميم، يرفعون ما بعد الفصل» وأنشد سيبويه^(٤):

٤٣٧٧- تَحِنُّ إِلَى لَيْلَى وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا
وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَا أَنْتَ أَقْدَرُ
وَالقَوافِي مرفوعةٌ. وَيُؤَوَّى «أَقْدَرًا» بالنصب. قال الزمخشري^(٥):

(١) الإملاء ٢/٢٧٢.

(٢) البحر ٨/٣٦٧، والشواذ ١٦٤.

(٣) انظر: الكتاب ١/٣٩٥، والهمع ١/٢٤١.

(٤) تقدم برقم ١٨٥٧. وانظر: الكتاب ١/٣٩٥.

(٥) الكشف ٤/١٧٩.

— المزمّل —

و «هو فضلٌ» و جاز وإن لم يَقَعْ بَيْنَ معرفتَيْنِ لَأَنَّ «أَفْعَلَ مِنْ» أَشْبَهَ فِي امْتِنَاعِهِ مِنْ حَرْفِ التَّعْرِيفِ الْمَعْرِفَةَ. قلت: هذا هو المشهورُ. وبعضهم يُجَوِّزُهُ فِي غَيْرِ أَفْعَلَ مِنَ النِّكَرَاتِ (١).

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الْمَزْمَلِ]

(١) انظر: شرح التسهيل ١/١٦٨.

سورة المدثر

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿الْمُدَّثِّرُ﴾: العَامَّةُ على تشديد الدالِ وكسرِ الثاءِ، اسمٌ فاعِلٌ من تَدَثَّرَ. وأصلُه الْمُتَدَثَّرُ، فأدْغِمَ كالمُزْمَلِ. وفي حرفِ أَبِي (١) «الْمُتَدَثِّرُ» على الأصلِ المُشَارِ إليه. وقرأ عكرمةٌ بتخفيفِ الدالِ اسمٌ فاعِلٌ، مِنْ دَثَّرَ بالتشديد، ويكون المفعولُ محذوفاً أي: المُدَثِّرُ نفسه كما تقدَّم في «المُزْمَلِ». وعنه أيضاً فَتَحُ الثاءِ لأنه اسمٌ مفعولٍ. قال الزمخشري (٢): «مِنْ دَثَّرَهُ. يُقال: دَثَّرْتُ هذا الأمرَ، وَعَصَبَ بك كما قال في المُزْمَلِ» (٣) انتهى. ومعنى «تَدَثَّرَ» لَبَسَ الدَّنَارَ، وهو الثوبُ الذي فوق الدنارِ، والشُّعَارُ ما يلي الجسدَ. وفي الحديث: «الأنصارُ شعارٌ والناسُ دنارٌ» (٤) وسيفٌ دائرٌ: بعيد العَهْدِ بالصِّقال. ومنه: قيل للمنزِلِ الدارسِ: «دائرٌ» لذهابِ أعلامِهِ. وفلانٌ دَثَّرُ المالِ أي: حَسَنُ القيامِ به.

آ. (٢) قوله: ﴿قُمْ﴾: إمَّا أَنْ يكونَ من القيامِ المعهودِ، وإمَّا مِنْ قامَ بمعنى: الأَخْذِ في القيامِ، كقوله (٥):

(١) انظر في قراءتها: القرطبي ٥٩/١٩، والبحر ٣٧٠/٨، والمحاسب ٢٣٥/٢.

(٢) الكشاف ١٨٠/٤.

(٣) قرأ عكرمة «المُزْمَلِ». انظر: البحر ٣٦٠/٨.

(٤) رواه البخاري في كتاب المغازي. الفتح ٤٧/٨.

(٥) تقدم برقم ٩٤.

٤٣٧٨— فقام يَذُوذُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ

وقول الآخر^(١):

٤٣٧٩— على ما قام يَشْتُمُنِي لَيْمٌ

في أحد القولين. والقول الآخر: أن «قام» مزيدة وفي جعلها بمعنى الأخذ في القيام نظراً؛ لأنه حيثئذ يصير من أخوات «عسى» فلا بُدَّ له من خبر يكون فعلاً مضارعاً مجرداً من «أن». قوله: «فأنذِرْ» مفعوله محذوف. أي: أنذِرْ قومك عذاب الله. والأحسن أن لا يُقدَّرَ له مفعولٌ أي: أوقع الإنذار.

آ. (٣) قوله: ﴿وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ﴾: قَدَّمَ المفعول وكذا ما بعده إيداناً بالاختصاص عند مَنْ يرى ذلك، أو لالاهتمام به. قال الزمخشري^(٢): «واختصَّ «ربك» بالتكبير» ثم قال: ودخلت الفاء لمعنى الشرط. كأنه قيل: وما كان فلا تدع تكبيره». قلت: قد تقدّم الكلام في مثل هذه الفاء عند قوله: «وإيأي فارهبون»^(٣) أول البقرة. قال الشيخ^(٤): «وهو قريبٌ ممَّا قدَّره النحاة في قولك: «زيداً فاضرب» قالوا: تقديره: تنبّه فاضرب زيداً. والفاء هي جواب الأمر. وهذا الأمر: إمَّا مُضْمَنٌ معنى الشرط، وإمَّا الشرط محذوفٌ على الخلاف الذي فيه عند النحاة».

(١) تقدم برقم ٦١٦.

(٢) الكشاف ٤/١٨٠.

(٣) الآية ٤٠ من البقرة. وانظر: الدر المصون ١/٣١٤.

(٤) البحر ٨/٣٧١.

آ. (٥) وقرأ^(١) حفص «والرُّجْزَ» بضمِّ الراء، والباقون بكسرها. فقيل: لغتان بمعنى. وعن أبي عبيدة: «الضمُّ أفسى اللغتين، وأكثرهما». وقال مجاهد: «هو بالضمِّ اسمُ صنمٍ، ويُعزَى للحسنِ البصري أيضاً، وبالكسر اسمٌ للعذاب. وعلى تقديرِ كونه العذاب فلا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ أي: اهْجُرْ أسبابَ العذابِ المؤدِّيةِ إليه، أو لإقامةِ المُسبِّبِ مُقامَ سببه، وهو مجازٌ شائع.

آ. (٦) قوله: ﴿وَلَا تَمُنُّن﴾: العائمةُ على فكِّ الإدغام. والحسن^(٢) وأبو السَّمَّالِ بالإدغام. قد تقدَّم أنَّ المجزومَ / والموقوفَ من [٨٨٣/أ] هذا النوعِ يجوزُ فيهما الوجهانِ، وقد تقدَّم تحقيقُهُ في المائةِ عند «مَنْ يَرْتَدُّ مِنْكُمْ»^(٣). والمشهورُ أنه من المَنْ، وهو الاعتدَادُ على المُعْطِي بما أعطاه. وقيل: «لا تَضَعُفٌ» مِنْ قَوْلِهِمْ: حَبْلٌ مَنِينٌ أَي: ضعيفٌ.

قوله: «تَسْتَكْبِرُ» العائمةُ على رِفْعِهِ، وفيه وجهان، أحدهما: أنه في موضعِ الحالِ أي: لا تَمُنُّنْ مُسْتَكْبِرًا ما أعطيت. وقيل: معناه: لِنَأْخُذْ أَكْثَرَ مِمَّا أُعْطِيت. والثاني: أنه على حَذْفِ «أَنَّ» يعني أنَّ الأصل: ولا تَمُنُّنْ أَنْ تَسْتَكْبِرَ، فلَمَّا حُذِفَتْ «أَنَّ» ارتفع الفعلُ كقوله^(٤):

٤٣٨٠- ألا أيُّ هذا الرَّاجِرِي أَحْضُرُ الوغِي

(١) السبعة ٦٥٩، والحجة ٧٣٣، والبحر ٣٧١/٨، والنشر ٣٩٣/٢،

والحجة ٧٣٣، والتيسير ٢١٦.

(٢) البحر ٣٧١/٨، والقرطبي ٦٨/١٩.

(٣) الآية ٥٤ من المائة. وانظر: الدر المصون ٣٠٦/٤.

(٤) تقدم برقم ٥٢١.

في إحدى الروايتين، قاله الزمخشري^(١)، ولم يُبين: ما محلُّ «أن» وما في حَيِّرها. وفيه وجهان، أظهرهما - وهو الذي يُريده - هو أنها في محلَّ نصبٍ أو جرٍّ على الخلاف^(٢) فيها بعد حذف حرف الجر، وهو هنا لامُ العلة تقديره: ولا تَمُنُّنَ لَأَنَّ تَسْتَكْثِرَنَّ. والثاني: أنها في محلَّ نصبٍ فقط مفعولاً بها أي: لا تَضَعُفُ أَنْ تَسْتَكْثِرَنَّ. من الخير، قاله مكي^(٣)، وقد تقدّم لك أن «تَمُنُّنَ» بمعنى تَضَعُفُ، وهو قولُ مجاهدٍ، إلا أن الشيخ^(٤) قال بعد كلام الزمخشري: «وهذا لا يجوزُ أن يُحملَ القرآنُ عليه؛ لأنَّ ذلك لا يجوزُ إلا في الشعر، ولنا مندوحة عنه مع صحة معنى الحال» قلت: قد سبقه مكي وغيره إلى هذا. وأيضاً فقوله: «في الشعر» ممنوعٌ؛ هؤلاء الكوفيون يُجيزون ذلك أيضاً فقد قرأ^(٥) الحسن والأعمش «تَسْتَكْثِرَنَّ» نصباً، وهو على إضمار «أَنَّ» كقولهم: «مُرُهُ يَحْفَرُهَا» وأبْلَغُ مِنْ ذَلِكَ التصریحُ بأن في قراءة عبد الله: «ولا تَمُنُّنَ أَنْ تَسْتَكْثِرَنَّ».

وقرأ الحسنُ أيضاً وابنُ أبي عبله «تَسْتَكْثِرَنَّ» جزمًا، وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون بدلاً من الفعل قبله، كقوله تعالى: «يَلْقَى أَنَامًا يُضَاعَفُ»^(٦) فـ «يُضَاعَفُ» بدلٌ مِنْ «يَلْقَى» وكقوله^(٧):

(١) الكشاف ١٨١/٤.

(٢) يرى سيويه أن المحلَّ هو الجر، ويرى الخليل النصب. انظر: الدر المصون ٢١١/١.

(٣) إعراب المشكل ٤٢٣/٢.

(٤) البحر ٣٧٢/٨.

(٥) انظر في قراءاتها: المحتسب ٣٣٧/٢، والإتحاف ٥٧١/٢، والبحر ٣٧٢/٨، والقرطبي ٦٩/١٩.

(٦) الآية ٦٩ من الفرقان.

(٧) تقدم برقم ١٧٣.

٤٣٨١— مَتَى تَأْتِنَا نُلْمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا

تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأَجَّجَا

ويكونُ من المَنِّ الذي في قوله: «لَا تُبْطِلُوا صِدْقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى»^(١) الثاني: أن يُشَبَّهَ (ثِرْوًا) بـ «عَضُدٍ» فَيُسَكَّنَ تخفيفاً، قاله الزمخشري^(٢)، يعني أنه تأخُذُ من مجموع «تَسْتَكْثِرُ» ومن الكلمة بعده وهو الواوُ ما يكون فيه شبيهاً بـ «عَضُدٍ». ألا ترى أنه قال: «أَنْ يُشَبَّهَ ثِرْوًا» فأخذ بعض «تَسْتَكْثِرُ» وهو الثاءُ والراءُ وحرفُ العطفِ مِنْ قوله: «ولربنك فاصبرٍ». وهذا كما قالوا في قول امرئ القيس^(٣):

٤٣٨٢— فَايَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ

إِثْمًا مِّنَ اللَّهِ وَلَا وَاغْلٍ

بتسكين «أَشْرَبَ»: إنهم أخذوا من الكلمتين (رَبَعَ)^(٤) كـ عَضُدٍ، ثم سُكِّنَ. وقد تقدَّم في سورة يوسف في قراءة قنبل «مَنْ يَتَّقِي»^(٥) بثبوت الياءِ أَنْ «مَنْ» موصولةٌ، فاعْتُرِضَ بجزم «يَصْبِرُ» فأجيب: بأنه شبه (بِرْفٍ)^(٦) أخذوا الباءَ والراءَ مِنْ «يَصْبِرُ»، والفاءَ مِنْ «فِيَّانَ» وهذه نظيرُ تينكِ سواءً. الوجه الثالث أن يُعْتَبَرَ حالُ الوقفِ ويُجْرَى الوصلُ مُجْرَاهُ، قاله الزمخشري^(٧) أيضاً، يعني أنه مرفوعٌ، وإنما سُكِّنَ تخفيفاً، أو أُجْرِيَ

(١) الآية ٢٦٤ من البقرة.

(٢) الكشاف ١٨١/٤.

(٣) تقدم برقم ٤٧٠.

(٤) مِنْ: «أشرب غير».

(٥) الآية ٩٠ من يوسف. وانظر: الدر المصون ٥٥٢/٦.

(٦) مِنْ: «يصبر فإن».

(٧) الكشاف ١٨١/٤.

الوصلُ مُجْرَى الوقف. قال الشيخ^(١): «وهذان لا يجوزُ أَنْ يُحْمَلَ عليهما مع وجودِ أرجحِ منهما، وهو البدل». قلت: الحقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ، كيف يُعَدَّلُ إلى هَذَيْنِ الوجهَيْنِ مع ظهورِ البدلِ معنىً وصحةً وصناعةً؟

آ. (٧) قوله: ﴿وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ﴾: التقديمُ على ما تقدَّم، وحسنه كونه رأسَ فاصلةٍ مُؤاخياً لما تقدَّمه. و«لربِّك» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أَنْ تكونَ لامُ العلةِ أي: لوجهِ ربِّك فاصبرِ على أذى الكفارِ وعلى عبادةِ ربِّك، وعن كلِّ ما لا يليقُ، فتركِ المصبورُ عليه والمصبورُ عنه للعلمِ بهما. والأحسنُ أَنْ لا يُقدَّرَ شيءٌ خاصٌّ بل شيءٌ عامٌّ. والثاني: أَنْ يُضْمَنَ «اصبرِ» معنى: اذعنْ لربِّك وسلِّم له أمرَك صابراً، كقوله: «فاصبرِ لحُكْمِ ربِّك»^(٢).

آ. (٨ — ٩) قوله: ﴿فَإِذَا نُقِرَ﴾: قال الزمخشري^(٣): «والفاءُ / في قوله: «فَإِذَا نُقِرَ» للتسبيب، كأنه قيل: اصبرِ على أذاهم، فينبأ أيديهم يومَ عسيرٍ يلقون فيه [عاقبة]^(٤) أذاهم، وتلقَى فيه عاقبةَ صبرِك عليه. والفاءُ في «فذلك» للجزاء». قلت: يعني أَنَّ الفاءَ في «فذلك» جزاءٌ للشرطِ في قوله: «فَإِذَا نُقِرَ». وفي العاملِ في «إذا» أوجهٌ، أحدها: أَنَّها متعلِّقةٌ بـ «أُنذِرُ» أي: أُنذِرهم إذا نُقِرَ في النَّاقورِ، قاله الحوفيُّ. وفيه نظرٌ: من حيثِ إِنَّ الفاءَ تمنعُ من ذلك، ولو أرادَ تفسيرَ المعنى لكان سهلاً، لكنه في مَعْرِضِ تفسيرِ الإعرابِ لا تفسيرِ المعنى.

[٨٨٣/ب]

(١) البحر ٣٧٢/٨.

(٢) الآية ٤٨ من القلم.

(٣) الكشاف ١٨١/٤.

(٤) من الكشاف.

الثاني: أن ينتصب بما دلَّ عليه قوله: «فذلك يومٌ عسيرٌ». قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: بم انتصب «إذا»، وكيف صحَّ أن يقع «يومئذ» ظرفاً لـ «يومٌ عسير»؟ قلت: انتصب «إذا» بما دلَّ عليه الجزاء؛ لأنَّ المعنى: فإذا نُقِرَ في النَّاقورِ عَسَرَ الأمرُ على الكافرين. والذي أجاز وقوع يومئذٍ ظرفاً لـ «يومٌ عسيرٌ» أنَّ المعنى: فذلك يومٌ^(٢) النَّقْرِ وقوع يوم عسير؛ لأنَّ يومَ القيامةِ يقعُ ويأتي حين يُنقَرُ في الناقورِ انتهى. ولا يجوزُ أن يعملَ فيه نفسُ «عسير»؛ لأنَّ الصفةَ لا تعملُ فيما قبلَ موصوفها عند البصريين؛ ولذلك رُدَّ على الزمخشريِّ قوله: إنَّ في أنفسهم متعلِّقٌ بـ «بليغاً» في قوله تعالى في سورة النساءِ «وقلْ لهم في أنفسهم قَوْلًا بليغاً»^(٣). والكوفيون يُجَوِّزون ذلك وتقدِّم تحريره^(٤).

الثالث: أن ينتصب بما دلَّ عليه «فذلك» لأنه إشارةٌ إلى النَّقْرِ، قاله أبو البقاء^(٥). ثم قال: «ويومئذٍ بدلٌ من «إذا» و «ذلك مبتدأ» والخبرُ «يومٌ عسيرٌ» أي: نُقِرَ يوم. الرابع: أن يكونَ «إذا» مبتدأً، و «فذلك» خبره. والفاءُ مزيدةٌ فيه، وهو رأيُ الأخفش^(٦).

وأما «يومئذٍ» ففيه أوجهٌ، أحدها: أن يكونَ بدلاً من «إذا» وقد تقدَّم ذلك في الوجهِ الثالث. والثاني: أن يكونَ ظرفاً لـ «يومٌ عسيرٌ» كما تقدَّم

(١) الكشاف ٤/١٨١.

(٢) الكشاف: وقت.

(٣) الآية ٦٣.

(٤) انظر: الدر المصون ٤/١٦، والكشاف ١/٥٣٧.

(٥) الإملاء ٢/٢٧٢.

(٦) لم يشر الأخفش هنا إلى كون «إذا» مبتدأً. ومن المعروف أنه يجيز زيادة الفاء في الخبر، انظر أمثلة على ذلك في معانيه ١٢٤ - ١٢٥، ٢٢٢.

في الوجه الثاني. الثالث: أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا لـ «ذلك» لِأَنَّهُ مُشَارٌ بِهِ إِلَى التَّنْقِرِ. الرابع: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ «فذلك»، وَلَكِنَّهُ مَبْنِيٌّ لِإِضَافَتِهِ إِلَى غَيْرِ مَتَمَكِّنٍ. الخامس: أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً «ويومٌ عسيرٌ» خَبْرَهُ، وَالْجُمْلَةُ خَبْرُ «فذلك».

آ. (١٠) قوله: ﴿على الكافرين﴾: فيه خمسة أوجه، أحدها: أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ «عسير». الثاني: أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ نَعْتٌ لـ عسير. الثالث: أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَسْتَكِنِّ فِي «عسير». الرابع: أَنْ يَتَعَلَّقَ بِـ «يسير» أَي: غَيْرُ يَسِيرٍ عَلَى الْكَافِرِينَ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(١)، إِلَّا أَنَّ فِيهِ تَقْدِيمَ مَعْمُولِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى الْمُضَافِ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ، وَقَدْ جَوَّزَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ إِذَا كَانَ الْمُضَافُ «غير» بِمَعْنَى النِّفْيِ كَقَوْلِهِ^(٢):

٤٣٨٣- إِنَّ امْرَأً خَصَّنِي عَمْدًا مَوَدَّتَهُ

على التنائي لعندي غير مكفور

وتقدّم تحريرُ هذا آخر الفاتحة مُشَبَّعًا، فَعَلَيْكَ بِاعْتِبَارِهِ ثَمَّةً. الخامس: أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ «غيرُ يسير» أَي: لَا يَسْهُلُ عَلَى الْكَافِرِينَ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣): «فَإِنْ قُلْتَ فَمَا فَائِدَةُ قَوْلِهِ: «غَيْرُ يَسِيرٍ» وَ«عَسِيرٌ» مُغْنٍ عَنْهُ؟ قُلْتَ: لَمَّا قَالَ «على الكافرين» فَقَصَرَ الْعُسْرَ عَلَيْهِمْ قَالَ: «غَيْرُ يَسِيرٍ» لِيُؤَدَّنَ بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ عَلَيْهِمْ كَمَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ يَسِيرًا هَيَّأَ لِيَجْمَعَ بَيْنَ وَعِيدِ الْكَافِرِينَ وَزِيَادَةِ غَيْظِهِمْ وَتَبْشِيرِ الْمُؤْمِنِينَ

(١) الإملاء ٢/٢٧٣.

(٢) تقدم برقم ٨١.

(٣) الكشاف ٤/١٨١.

وتسليتهم. ويجوز أن يُراد: عسيرٌ لا يُرجى أن يرجع يسيراً، كما يُرجى تيسيرُ العسيرِ من أمورِ الدنيا.

وقوله: «نُقِرَّ في الناقورِ» أي صُوتَ يقال: نَقَرْتُ الرجلَ إذا صَوَّتَ له بلسانك وذلك بأن تُلصقَ لسانك بنُقرة حَنَكِكَ. ونَقَرْتُ الرجلَ: إذا خَصَصْتَهُ بالدعوة، كأنك نَقَرْتَ له بلسانك مُشيراً إليه، وتلك الدعوة يُقال لها النَّقْرَى، وهي ضدُّ الدعوة الجفلى. قال الشاعر^(١):

٤٣٨٤- نحن في المَشْتاةِ نَدْعُو الجَفَلَى

لا تَرَى الآدِبَ فِينا يَنْتَقِرُ

[١/٨٨٤]

/ وقال امرؤ القيس^(٢):

٤٣٨٥- أنا ابنُ ماوِيَةَ إذْ جَدَّ النَّقْرُ

يريد: «النَّقْرُ»^(٣) أي: الصوتُ. وقال أيضاً^(٤):

٤٣٨٦- أْخَفُّضْهُ بِالنَّقْرِ لَمَّا عَلَوْتُهُ

وَبَرَّقَ طَرْفًا غَيْرَ جَافٍ غَضِيضُ

وَالنَّاقُورُ: فاعُولٌ منه كالجاسوسِ مِنَ التَّجَسُّسِ، وهو الشيءُ

(١) البيت لطرفة وهو في ديوانه ٦٥. والجفلى: العامة.

(٢) تقدم برقم ٣٨٠. ونسبته لامرئ القيس فيها نظر. لأنه لعبد الله بن ماوية الطائي أو فدكي بن عبد الله المنقري.

(٣) قال في اللسان (نقر) أراد النُقْر، فلما وقف نقل حركة الراء إلى القاف وهي لغة لبعض العرب تقول: «هذا بكْرُ».

(٤) ديوانه ٧٥. يصف فرسه، فقد أبدى شدة الحركة والنشاط فجعلت أسكنه بهذا الصوت، وهو لا يجفو نظره عن شخص ولا يغيضه عنه.

المُصَوِّثُ فِيهِ: وفي التفسير: إِنَّهُ الصُّورُ الَّذِي يَنْفَخُ فِيهِ الْمَلَكُ. وَالنَّقْرُ أَيْضاً: قَرَعُ الشَّيْءِ الصُّلْبِ. وَالْمِنْقَارُ: الْحَدِيدَةُ الَّتِي يُنْقَرُ بِهَا. وَنَقَرْتُ عَنْهُ: بَحَثْتُ عَنْ أَخْبَارِهِ، اسْتَعَارَةً مِنْ ذَلِكَ. وَنَقَرْتُهُ: أَعْبَتُهُ، وَمِنْهُ قَوْلُ امْرَأَةٍ لَزَوْجِهَا^(١): «مَرَّ بِي عَلَى بَنِي نَظْرٍ، وَلَا تَمَرَّ بِي عَلَى بَنَاتِ نَقْرٍ» أَرَادَتْ بِبَنِي نَظْرٍ الرِّجَالَ؛ لِأَنَّهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْهَا، وَبَنَاتِ نَقْرٍ النِّسَاءَ لِأَنَّهُنَّ يُعْبَنُهَا وَيُنْقَرْنَ عَنْ أَحْوَالِهَا.

آ. (١١) قَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ خَلَقْتُ﴾: كَقَوْلِهِ: «وَالْمَكْذِبِينَ»^(٢)

فِي الْوَجْهَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ فِي السُّورَةِ قَبْلَهَا.

قَوْلُهُ: «وَحِيداً» فِيهِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ حَالٌ مِنَ الْيَأْسِ فِي «ذَرْنِي» أَي: ذَرْنِي وَحَدِي مَعَهُ فَأَنَا أَكْفِيكَ فِي الْإِنْتِقَامِ مِنْهُ. الثَّانِي: أَنَّهُ حَالٌ مِنَ التَّوْبَةِ فِي «خَلَقْتُ» أَي: خَلَقْتُهُ وَحَدِي لَمْ يُشْرِكْنِي فِي خَلْقِهِ أَحَدٌ، فَأَنَا أَمْلِكُهُ. الثَّلَاثُ: أَنَّهُ حَالٌ مِنْ «مَنْ». الرَّابِعُ: أَنَّهُ حَالٌ مِنْ عَائِدِ الْمَحْذُوفِ أَي: خَلَقْتُهُ وَحِيداً. الْخَامِسُ: أَنْ يَنْتَصِبَ عَلَى الدَّمِّ. وَ«وَحِيداً» كَانَ لِقَباً لِلْوَلِيدِ بْنِ الْمُغِيرَةِ. وَمَعْنَى «وَحِيداً»: ذَلِيلاً قَلِيلاً. وَقِيلَ: كَانَ يَزْعُمُ أَنَّهُ وَحِيدٌ فِي فَضْلِهِ وَمَالِهِ. وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ مَا يَقْتَضِي صِدْقَ مَقَالَتِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا لِقَبٌ لَهُ شَهْرٌ بِهِ، وَقَدْ يُلَقَّبُ الْإِنْسَانُ بِمَا لَا يَنْصِفُ بِهِ، وَإِذَا كَانَ لِقَباً تَعَيَّنَ نَصْبُهُ عَلَى الدَّمِّ.

آ. (١٦) قَوْلُهُ: ﴿إِنَّهُ كَانَ لآيَاتِنَا عَنِيداً﴾: اسْتِثْنَاءٌ، جَوَابٌ

لِسَائِلِ سَأَلَ: لِمَ لَا يَزِدَادُ مَا لَمْ يَزِدَادُ مَا لَمْ يَزِدَادُ؟ وَمَا بِالْهُ رُدْعَ عَنْ طَمَعِهِ فِي ذَلِكَ؟ فَاجِيبْ بِقَوْلِهِ: «إِنَّهُ كَانَ لآيَاتِنَا عَنِيداً».

(١) اللسان (نقر) وروايته: «بني نظري، وبنات نقري».

(٢) الآية ١١ من المزمل: «وذرنني والمكذبين».

آ. (١٨) قوله: ﴿إِنَّهُ فَكَّرٌ﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ استئنافَ تعليلٍ لقوله «سَأَزْهِقُهُ». ويجوزُ أَنْ يَكُونَ بدلاً مِنْ «إِنَّهُ كَانَ لآيَاتِنَا عَنِيداً».

آ. (٢٢) قوله: ﴿ثُمَّ عَبَسَ﴾: يُقال: عَبَسَ يَعْبِسُ عَبَساً وَعُبُوساً أَي: قَطَّبَ وَجْهَهُ. وَالْعَبَسُ: مَا يَبْسُ فِي أذْنَابِ الْإِبْلِ مِنَ الْبَعْرِ وَالْبَوْلِ. قال أبو النجم^(١):

٤٣٨٧— كَأَنَّ فِي أذْنَابِهِنَّ الشُّوْلَ

مِنْ عَبَسِ الصَّنِيفِ قُرُونِ الْأَيْلِ

قوله «وَبَسَّرَ» يُقال: بَسَّرَ يَبْسُرُ بَسْراً وَبُسُوراً: إِذَا قَبَضَ مَا بَيْنَ عَيْنَيْهِ كِرَاهَةً لِلشَّيْءِ، وَاسْوَدَّ وَجْهَهُ مِنْهُ. يُقال: وَجْهُ بَاسِرٌ أَي: مُنْقَبِضٌ أَسْوَدٌ. قال^(٢):

٤٣٨٨— صَبَخْنَا تَمِيمًا غَدَاةَ الْجِفَارِ

بشهباء مَلْمُومَةٍ بِاسِرَةٍ

وأهل اليمن يقولون: بَسَّرَ المَرْكَبُ وَأَبْسَرَ: إِذَا وَقَفَ. وَأَبْسَرْنَا أَي: صَرْنَا إِلَى البُسُورِ. وقال الراغب^(٣): «البَسْرُ: الاستعجالُ بالشَّيْءِ قَبْلَ أَوَانِهِ نحو: بَسَّرَ الرَّجُلُ الحَاجَةَ: طَلَبَهَا فِي غَيْرِ أَوَانِهَا، وَبَسَّرَ الفَحْلُ النَّاقَةَ: ضَرَبَهَا قَبْلَ الضَّبْعَةِ^(٤). وَماءُ بَسْرٍ: مُتَنَاولٌ مِنْ غَدِيرِهِ قَبْلَ سُكُونِهِ، وَمَنه قِيلَ لِلذِّي لَمْ يُدْرِكْ مِنَ الثَّمَرِ: بُسْرٌ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ» أَي:

(١) ديوانه ١٩١، واللسان (عبس) والبحر ٣٦٨/٨.

(٢) لم أهدت إلى قائله، وهو في القرطبي ٧٥/١٩، والبحر ٣٦٨/٨. والجفار: اسم موضع.

(٣) المفردات ٤٦.

(٤) الضبعة: شدة شهوة الفحل للناقاة.

أظهر العُبوس قبل أوّانه، وفي غير وقته. فإن قيل: فقوله عزّ وجلّ: «وجوه يومئذٍ باسرة»^(١) ليس يفعلون ذلك قبل الوقت. وقد قلت: إن ذلك يُقال فيما كان قبل وقته. قلت: إن ذلك إشارة إلى حالهم قبل الانتهاء بهم إلى النار فخصّ لفظ البُسر تنبيهاً أن ذلك مع ما ينالهم من بُعدٍ يجري مجرى التكلف، ومجرى ما يُفعل قبل وقته. ويدلُّ على ذلك قوله: «تظنُّ أن يُفعل بها فاقرة»^(٢) انتهى كلامُ الراغب.

وقد عطفَ في هذه الجملة بحروفٍ مختلفةٍ ولكلٍ منها مناسبةٌ. أمّا ما عطفَ بـ «ثمّ» فلأنّ بين الأفعال مهلةً، وثانياً لأنّ بين النَّظرِ والعُبوسِ وبين العُبوسِ والإدبار تراخياً. قال الزمخشري^(٣) / : و«ثمّ نظر» عطفٌ على «فكّر وقدر» والدعاء اعتراضٌ بينهما. قلت: يعني بالدعاء قوله: «فقتل». ثم قال: «فإن قلت ما معنى «ثم» الداخلة على تكرير الدعاء؟ قلت: الدلالة على أنّ الكرة الثانية أبلغ من الأولى، ونحوه قوله^(٤):

٤٣٨٩ - ألا يا اسلمي ثمّ اسلمي ثمّت اسلمي

فإن قلت: فما معنى^(٥) المتوسّطة بين الأفعال التي بعدها؟ قلت: للدلالة على أنه تأتى في التأمل، وتمهّل، وكان بين الأفعال المتناسقة تراخٍ وبُعدٌ. فإن قلت: فلم قال: «فقال» بالفاء بعد عطف ما قبله بـ ثمّ؟

(١) الآية ٢٤ من القيامة.

(٢) الآية ٢٥ من القيامة.

(٣) الكشاف ١٨٣/٤.

(٤) تقدم برقم ٣٥٦١.

(٥) الأصل: «فمعنى» وهو سهو والتصحيح من الكشاف.

قلت: لأنَّ الكلمةَ لَمَّا خَطَرَتْ بِبَالِهِ بعد التطلُّبِ لِمَ يتمالكُ أَنْ نَطَقَ بها مِنْ غيرِ تَبَيُّتٍ. فَإِنْ قلتَ: فَلِمَ لَمْ يَتَوَسَّطْ حرفُ العطفِ بينَ الجملتينِ؟ قلتَ: لأنَّ الأخرى جَرَتْ مِنَ الأولى مَجْرَى التوكيدِ مِنَ المؤكِّدِ.

آ. (٢٦) قوله: ﴿سَأْصِلِيهِ سَقَرًا﴾: هذا بدلٌ مِنْ قوله: «سَأَرْهِقُهُ صَعُودًا» قاله الزمخشري^(١). فَإِنْ كان المرادُ بالصَّعودِ المشقةَ فالبدلُ واضحٌ، وإنَّ كان المرادُ صخرةً في جهنم، كما جاء في بعض التفاسير، فيعسرُ البدلُ، ويكون فيه شبهةٌ مِنْ بدَلِ الاشتمالِ؛ لأنَّ جهنمَ مُشتملةٌ على تلك الصخرة.

آ. (٢٨) قوله: ﴿لَا تُبْقِي﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال^(٢)، والعامل فيها معنى التعظيم، قاله أبو البقاء^(٣)، يعني أنَّ الاستفهامَ في قوله ما سَقَرُ؟ للتعظيم فالمعنى: استعظموا سَقَرًا في هذه الحال. ومفعول «تُبْقِي» و«تَذَرُ» محذوفٌ، أي: لَا تُبْقِي ما أُلْقِي فيها، وَلَا تَذَرُهُ، بل تُهْلِكُهُ. وقيل: تقديره لَا تُبْقِي على مَنْ أُلْقِي فيها، وَلَا تَذَرُ غايةَ العذابِ إِلَّا وَصَلْتَهُ إليه. والثاني: أنها مستأنفة.

آ. (٢٩) قوله: ﴿لَوْاحَةٌ﴾: قرأ العائمةُ بالرفعِ خبرَ مبتدأٍ مضمرة، أي: هي لَوْاحَةٌ. وهذه مُقَوِّيةٌ للاستئنافِ في «لَا تُبْقِي». وقرأ^(٤) الحسنُ وابنُ أبي عبلَةَ وزيدُ بنُ عليٍّ وعطيَّةُ العوفيُّ بنصِّها على الحال،

(١) الكشاف ١٨٣/٤.

(٢) من «سقر».

(٣) الإملاء ٢٧٣/٢.

(٤) البحر ٣٧٥/٨، والقرطبي ٧٧/١٩، والشواذ ١٦٤.

وفيها ثلاثة أوجه، أحدها: أنها حالٌ من «سقر» والعامِلُ معنى التعظيم كما تقدّم. والثاني: أنها حالٌ من «لا تُبقي». والثالث: من «لا تذر». وجعلَ الزمخشري^(١) نَصَبَهَا على الاختصاصِ للتهويل، وجعلها الشيخ^(٢) حالاً مؤكدة قال: «لأنَّ النارَ التي لا تُبقي ولا تذرُ لا تكونُ إلا مُغيَّرةً للإبشارِ» «ولوَّاحَةٌ» بناءً مبالغةً، وفيها معنيان، أحدهما: من لاج يَلُوح، أي: ظهر، أي: إنها تظهر للبشرِ وهم الناسُ، وإليه ذهب الحسن وابن كيسان. والثاني: - وإليه ذهب جمهورُ الناس - أنها من لَوْح، أي: غيَّره وسوّده. قال الشاعر^(٣):

٤٣٩٠- وتَعَجَّبُ هَندٌ أَنْ رَأَتْني شاحِباً

تقول: لَشَيْءٍ لَوْحَتْهُ السَّمائِمُ

ويقال: لآحه يَلُوحه: إذا غيَّرَ حِلْيَتَيْه، وأنشد^(٤):

٤٣٩١- تقول: ما لاحك يا مسافرُ

يا بنة عمِّي لاحني الهواجرُ

وقيل: اللُّوحُ شِدَّةُ العَطَشِ. يقال: لآحه العطشَ وَلَوْحَه، أي:

غيَّره، وأنشد^(٥):

(١) الكشف ١٨٣/٤.

(٢) البحر ٣٧٥.

(٣) لم أهد إلى قائله، وهو في القرطبي ٨١/١٩، والبحر ٣٦٨/٨. والسمايم: (ج) سموم وهي الريح الحارة.

(٤) لم أهد إلى قائله، وهو في الكشف ١٨٣/٤، والقرطبي ٨١/١٩، ومجاز القرآن ٢/٢٧٥، والبحر ٣٦٨/٨. والهواجر: ج هاجرة وهي شدة الحر في منتصف النهار.

(٥) لم أهد إلى قائله، وهو في القرطبي ٨١/١٩، والبحر ٣٦٩/٨. والرهام: (ج) رهمة وهي المطرة الضعيفة.

٤٣٩٢— سَقَّنِي عَلَى لَوْحٍ مِنْ الْمَاءِ شَرِبَةً

سَقَّاهَا بِهِ اللَّهُ الرَّهَامَ الْغَوَادِيَا

وَاللُّوْحُ بِالضَّمِّ: الْهَوَاءُ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَالْبَشْرُ: إِمَّا جَمْعُ بَشْرَةٍ، أَيْ: مُغَيَّرَةٌ لِلْجُلُودِ، [وَإِمَّا الْمُرَادُ بِهِ الْإِنْسُ] ^(١) وَاللَّامُ فِي «لِلْبَشْرِ» مُقَوِّبَةٌ كَهِيَ فِي «لِلرُّوْيَا تَعْبُرُونَ» ^(٢)، وَقِرَاءَةُ النَّصْبِ فِي «لِوَاحَةٍ» مُقَوِّبَةٌ لِكُونَ «لَا تَبْقَى» فِي مَحَلِّ الْحَالِ.

آ. (٣٠) قوله: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾: هذه الجملة فيها

وجهان — أعني: الحالية والاستئناف — وفي هذه الكلمة قراءات شاذة ^(٣)، وتوجيهات تُشَاكِلُهَا. وقرأ أبو جعفر وطلحة «تسعة عشر» بسكون العين ^(٤)

من «عشر» تخفيفاً لتوالي خمس حركاتٍ من جنسٍ واحدٍ / وهذه كقراءة [٨٨٥/أ] «أَحَدَ عَشَرَ كوكباً» ^(٥)، وقد تقدَّمت.

وقرأ أنسٌ وابنُ عباسٍ «تسعة» بضمِّ التاء، «عشر» بالفتح، وهذه حركةُ بناءٍ، ولا يجوزُ أَنْ يُتَوَهَّمَ كونُهَا إعراباً؛ إِذَا لَوْ كَانَتْ لِلإِعْرَابِ لَجُعِلَتْ فِي الْاسْمِ الْأَخِيرِ لِتَنْزِيلِ الْكَلِمَتَيْنِ مَنْزِلَةَ الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ، وَإِنَّمَا عُدِلَ إِلَى الضَّمِّ كِرَاهَةً لِتَوَالِي خَمْسِ حَرَكَاتٍ. وَعَنْ الْمَهْدَوِيِّ: «مَنْ قَرَأَ «تِسْعَةَ عَشَرَ» فَكَأَنَّهُ مِنَ التَّدَاخُلِ كَأَنَّهُ أَرَادَ الْعَطْفَ فَتَرَكَ التَّرْكِيبَ وَرَفَعَ هَاءَ

(١) هذه الزيادة من (ش).

(٢) الآية ٤٣ من سورة يوسف.

(٣) انظر: المحتسب ٣٣٨/٢، والبحر ٣٧٥/٨، والشواذ ١٦٥، والقرطبي ٨١/١٩.

(٤) أثبت ابن خالويه في شواذه ١٦٥. همزة وصل «تسعة أعشر».

(٥) الآية ٤ من يوسف وهي قراءة الحسن. الدر المصون ٤٣٦/٦.

التأنيث، ثم راجع البناء وأسكن» انتهى. فجعل الحركة للإعراب. ويعني بقوله «أسكن»، أي: أسكن راء «عشر» فإنه في هذه القراءة كذلك^(١).

وعن أنس أيضاً «تسعة أعشر» بضم «تسعة» وأعشر بهمزة مفتوحة ثم عين ساكنة ثم شين مضمومة. وفيها وجهان، قال أبو الفضل: «يجوز أن يكون جمع العشرة على أعشر ثم أجراه مجرى تسعة عشر». وقال الزمخشري^(٢): «جمع عشير، مثل يمين وأيمن. وعن أنس أيضاً «تسعة وعشر» بضم التاء وسكون العين وضمّ الشين وواو مفتوحة بدل الهمزة. وتخريجها كتخريج ما قبلها، إلا أنه قلب الهمزة واواً مبالغة في التخفيف، والضمّة كما تقدّم للبناء لا للإعراب. ونقل المهدوي أنه قرئ^(٣) «تسعة وعشر» قال: «فجاء به على الأصل قبل التركيب وعطف عشرًا على تسعة» وحذف التنوين لكثرة الاستعمال، وسكن الراء من عشر على نية الوقف.

وقرأ سليمان بن قته بضمّ التاء، وهمزة مفتوحة، وسكون العين، وضمّ الشين وجرّ الراء من أعشر، والضمّة على هذا ضمة إعراب، لأنه أضاف الاسم لما بعده، فأعربهما إعراب المتضايقين، وهي لغة لبعض العرب يُقوّن تركيب الأعداد ويُعربونها كالمضايقين كقول الراجز^(٤):

٤٣٩٣ - كَلَّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِفْوَتِهِ

بَنَتْ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ

(١) ولكن المؤلف سبق أن ضبط الراء بالفتح.

(٢) الكشف ١٨٤/٤

(٣) وهي قراءة مروية عن أنس.

(٤) تقدم برقم ٣٤٣٠

قال أبو الفضل: «ويُخْبَرُ على هذه القراءة - وهي قراءة مَنْ قرأ
«أَعْشُر» مبنياً أو معرباً من حيث هو جمعٌ - أن الملائكة الذين هم على
سَقَرٍ تسعون ملكاً.

آ. (٣١) قوله: ﴿إِلَّا فِتْنَةً﴾: مفعولٌ ثانٍ على حذفٍ مضافٍ،
أي: إلا سببَ فتنة، و «للذين» صفةٌ لـ «فتنة» وليست «فتنة» مفعولاً له.
قوله: «لِيسْتَيْقِنَ الذين» متعلقٌ بـ «جَعَلْنَا» لا بـ «فتنة». وقيل: بفعلٍ
مضمر، أي: فَعَلْنَا ذلك لِيَسْتَيْقِنَ. وللزمخشري^(١) هنا كلامٌ متعلقٌ
بالإعرابِ ليُجْرَهُ إلى غرضِهِ مِنَ الاعتزال.

قوله: «كذلك» نعتٌ لمصدرٍ أو حالٍ منه على ما عُرِفَ غيرَ مرة.
و «ذلك» إشارةٌ إلى ما تقدّمَ مِنَ الإضلالِ والهدى، أي: مثلَ ذلك
الإضلالِ والهدى يُضِلُّ وَيُهْدِي. و «مثلاً» تمييزٌ أو حالٌ. وتسميةُ هذا مثلاً
على سبيلِ الاستعارةِ لغرابته.

قوله: «جنودٌ ربك» مفعولٌ واجبٌ التقديمِ لحَضْرٍ فاعِلِهِ، ولعَوْدِ
الضميرِ على ما اتَّصلَ بالمفعول.

قوله: «وما هي» يجوزُ أَنْ يعودَ الضميرُ على «سقر»، أي:
وما سَقَرٌ إلا تذكرةٌ. وَأَنْ يعودَ على الآياتِ المذكورةِ فيها، أو النارِ
لتقدّمِها أو الجنودِ، أو نارِ الدنيا، وإن لم يَجْرِ لها ذِكْرٌ أو العُدَّة.
و «للبشر» مفعولٌ بـ «ذكري» واللامُ فيه مزيدةٌ.

آ. (٣٣ - ٣٤) قوله: ﴿إِذْ أَدْبَرَ﴾: قرأ^(٢) نافعٌ وحمزةٌ

(١) الكشاف ٤/١٨٤.

(٢) السبعة ٦٥٩، والنشر ٢/٣٩٣، والبحر ٨/٣٧٨، والتيسير ٢١٦،

والقرطبي ١٩/٨٤، والحجة ٧٣٣.

وحفص «إذ» ظرفاً لما مضى من الزمان، «أدبر» بزنة أكرم. والباقون «إذا» ظرفاً لما يُستقبل، «دبر» بزنة ضرب، والرسم محتمل لكليهما^(١)، فالصورة الخطيئة لا تختلف. واختار أبو عبيد قراءة «إذا» قال: لأن بعده «إذا أسفر» قال: «وكذلك هي في حرف عبد الله» قلت: يعني أنه مكتوب بالفين بعد الدال أحدهما ألف «إذا» والأخرى همزة «أدبر». واختار ابن عباس أيضاً «إذا»^(٢) ويحكى عنه أنه لما سمع «أدبر»^(٣) قال: «إنما يُدبر ظهر البعير».

واختلفوا: هل دبر وأدبر، بمعنى أم لا؟ فقيل: هما بمعنى واحد / [٨٨٥/ب] يقال: دبر الليل والنهار وأدبر، وقبل وأقبل. ومنه قولهم «أمس الدابر» فهذا من دبر، وأمس المدبر قال^(٤):

— ٤٣٩٤ —

ذهبوا كأمس الدابر
وأما أدبر الزاكب وأقبل فرباعي لا غير. هذا قول الفراء^(٥)
والزجاج^(٦). وقال يونس: «دبر انقضى، وأدبر تولى ففرق بينهما. وقال
الزمخشري^(٧): «ودبر بمعنى أدبر كقبل بمعنى أقبل. قيل: ومنه صاروا
كأمس الدابر، وقيل: هو من دبر الليل النهار إذا خلفه».

(١) الأصل: «لكلتاهما».

(٢) «إذا دبر».

(٣) الأصل «دبر» وهو سهو والتصحيح من الفراء ٢٠٤/٣.

(٤) في اللسان «دبر» لصخر بن عمرو الشريد السلمي:

ولقد قتلتكم ثناءً وموحداً وتركت مرةً مثل أمس الدابر

(٥) معاني القرآن ٢٠٤/٤.

(٦) معاني القرآن ٢٤٨/٥.

(٧) الكشاف ١٨٦/٤.

وقرأ العامة «أسفر» بالألف، وعيسى بن الفضل^(١) وابن السَّمِيع «سَفَر» ثلاثياً. والمعنى: طَرَحَ الظلمة عن وجهه، على وجه الاستعارة.

آ. (٣٥) قوله: ﴿إِنَّهَا﴾: أي: إِنَّ النارَ. وقيل: إِنَّ قيام الساعةِ كذا حكاه الشيخ^(٢)، وفيه شيثان: عَوْدُهُ على غير مذكور، وكونُ المضافِ اكتسَبَ تأنيثاً. وقيل: إن النُّذارة. وقيل: هيَ ضميرُ القصةِ. وقرأ العامةُ «لِإِحْدَى» بهمزة مفتوحة، وأصلها واوٌ، من الوَحْدَةِ. وقرأ^(٣) نصرُ بنُ عاصمٍ وابنُ محيَسن، - وتروى عن ابنِ كثيرٍ - «لِحْدَى» بحذفِ الهمزة، وهذا من الشُّذوذِ بحيث لا يُقاسُ عليه. وتوجيهه: أَنْ يكونَ أبْدلها ألفاً، ثم حُذِفَتِ الألفُ لالتقاء الساكنين، وقياسُ تخفيفِ مثلِ هذهَ بينها وبين الألفِ. ومعنى «إِحْدَى الكُبْرِ»، أي: إِحْدَى الدَّوَاهِي قال^(٤):

٤٣٩٥- يا بنَ المُعلَّى نَزَلَتْ إِحْدَى الكُبْرِ

داهيةُ الدهرِ وصمَاءُ الغَيْرِ

ومثله: هو أَحَدُ الرجالِ و[هي]^(٥) إِحْدَى النساءِ لِمَنْ يَسْتَعظَمونه. والكُبْرُ: جمعُ كُبْرَى كالفُضْل جمعُ فُضلى. وقال ابنُ عطية^(٦): «جمع كبيرة» وأظنه وهماً عليه. وفي هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها جوابُ القسمِ في قوله: «والقمر». والثاني: أنها تعليلٌ لـ «كَلَّا» والقسمُ معترضٌ

(١) القرطبي ٨٤/١٩، والبحر ٣٧٨/٨، ولم أقف على ترجمة عيسى بن الفضل.

(٢) البحر ٣٧٨/٨.

(٣) السبعة ٦٥٩، والبحر ٣٧٨/٨، والقرطبي ٨٥/١٩.

(٤) لم أهدت إلى قائله، وهو في القرطبي ٨٥/١٩، والماوردي ٣٥١/٤، والبحر ٣٧٨/٨. وغير الدهر: أحداثه المتغيرة.

(٥) زيادة من (ش).

(٦) المحرر ١٦٤/١٦.

للتوكيد، قاله الزمخشري^(١). قلت: وحيثنذ فيحتاج إلى تقدير جواب، وفيه تكلفٌ وخروجٌ عن الظاهر.

آ. (٣٦) قوله: ﴿نذيراً﴾: فيه أوجه، أحدها: أنه تمييزٌ عن «إحدى»، كما ضُمَّت معنى التعظيم، كأنه قيل: أعظم الكُبرِ إنذاراً، فـ «نذير» بمعنى الإنذارِ كالتكبيرِ بمعنى الإنكار، ومثله «هي إحدى النساءِ عفاً». الثاني: أنه مصدرٌ بمعنى الإنذارِ أيضاً، ولكنه نُصِبَ بفعلٍ مقدَّر، قاله الفراء^(٢). الثالث: أنه فعيلٌ بمعنى مُفْعِل، وهو حالٌ من الضميرِ في «إنها» قاله الزجاج^(٣). الرابع: أنه حالٌ من الضميرِ في «إحدى» لتأولها بمعنى العظيم. الخامس: أنه حالٌ من فاعلِ «قم»^(٤) أولِ السورة. السادس: أنه مصدرٌ منصوبٌ بـ «أنذِرُ أولِ السورة». السابع: هو حالٌ من «الكُبرِ». الثامن: حالٌ من ضميرِ الكُبرِ. التاسع: هو حالٌ من «إحدى»، قاله ابن عطية^(٥). العاشر: أنه منصوبٌ بإضمارِ أعني. الحادي عشر: أنه منصوبٌ بـ ادْعُ مُقدَّراً؛ إذ المرادُ به اللهُ تعالى. الثاني عشر: أنه منصوبٌ بـ نادِ أو بـ يَلْعُ؛ إذ المرادُ به الرسولُ صلى الله عليه وسلم. الثالث عشر: أنه منصوبٌ بما دلَّت عليه الجملة، تقديره: عظُمتْ نذيراً. الرابع عشر: هو حالٌ من الضميرِ في «الكُبرِ». الخامس عشر: أنها حالٌ من «هو» في قوله وما يعلمُ جنودَ ربِّك إلا هو. السادس عشر: أنها مفعولٌ من أجله،

(١) الكشاف ١٨٦/٤.

(٢) معاني القرآن ٢٠٥/٣.

(٣) معاني القرآن ٢٤٩/٥.

(٤) الآية ٢.

(٥) المحرر ١٦٥/١٦.

الناصبُ لها ما في «الكُبر» مِنْ معنى الفعل. قال أبو البقاء^(١): «أو إنَّها لإحدى الكُبر لإندارِ البشر» فظاهرُ هذا أنه مفعولٌ مِنْ أَجْلِهِ. وفيه بُعْدٌ وإذا جُعِلَتْ حالاً مِنْ مؤنثٍ فإنَّما لم تُؤنَّثْ لأنَّها بمعنى ذاتِ إندارٍ على معنى النَّسَبِ. قال معناه أبو جعفر^(٢).

والنَّصبُ قراءةُ العامَّةِ، وابن أبي عبلة^(٣) وأبيُّ بن كعبٍ بالرفع. فإنَّ كان المرادُ النارَ جاز لك وجهان: أَنْ يكونَ خبراً بعد خبر، وأنَّ يكونَ خبرَ مبتدأ مضميرٍ، أي: هي نذيرٌ، والتذكيرُ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ معنى النَّسَبِ، وإنَّ كان المرادُ البارئِ تعالى أو رسوله عليه السلام كان على خبر مبتدأ مضميرٍ، أي: هو نذيرٌ. «وللبشر» إمَّا صفةٌ. وإمَّا مفعولٌ لنذيرٍ، واللامُ مزيدةٌ لتقويةِ العاملِ.

آ. (٣٧) قوله: ﴿لَمَنْ شَاءَ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه بدلٌ من «للبشر» بإعادةِ العاملِ كقوله: «لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيَبْتَغِيَهُمْ»^(٤) و«للذين اسْتَضَعِفُوا لِمَنْ آمَنَ»^(٥). وأنَّ يتقدَّم مفعولُ «شاء»، أي: نذيرٌ لِمَنْ شاءَ التقدُّمَ أو التأخُّرَ، وفيه ذُكِرَ مفعولُ «شاء» وقد تقدَّم أنه لا يُذكَرُ إلَّا إذا كان فيه غرابةٌ. والثاني: وإليه نحا الزمخشري^(٦) — وبه بدأ — أنَّ يكونَ «لِمَنْ شاءَ» خبراً مقدِّماً، و«أنَّ يتقدَّم» مبتدأ مؤخراً قال: «كقولك: لِمَنْ تَوْضِئاً أَنْ يُصَلِّيَ، ومعناه مطلقٌ لِمَنْ شاءَ التقدُّمَ أو التأخُّرَ أنَّ يتقدَّم

(١) الإملاء ٢/٢٧٣.

(٢) وهو النحاس في إعراب القرآن ٣/٥٤٨.

(٣) القرطبي ١٩/٨٦، والبحر ٨/٣٧٩، ومعاني القرآن للفراء ٣/٢٠١.

(٤) الآية ٣٣ من الزخرف.

(٥) الآية ٧٥ من الأعراف.

(٦) الكشاف ٤/١٨٦.

أو يتأخَّر» انتهى. فقوله «التقدُّم والتأخَّر» هو مفعولُ «شاء» المقدر، وقوله «أَنْ يتقدَّمَ» هو المبتدأ. قال الشيخ^(١): «وهو معنى لا يتبادرُ الذهنُ إليه وفيه حذفٌ».

آ. (٣٨) قوله: ﴿رَهِينَةٌ﴾: فيه أوجه، أحدها: أَنَّ «رهينة» بمعنى «رهن» كالتئيمة بمعنى الشتم. قال الزمخشري^(٢): «ليست بتأنيث «رهين» في قوله «كلُّ امرئ» / لتأنيث النفس؛ لأنه لو قُصِدَت الصفة لقيل: «رهين»؛ لأنَّ فِعِيلاً بمعنى مفعول يَسْتَوِي فيه المذكرُ والمؤنثُ، وإنما هي اسمٌ بمعنى الرَّهْن كالتئيمة بمعنى الشتم، كأنه قيل: كلُّ نفسٍ بما كَسَبَتْ رَهْنٌ، ومنه بيتُ الحماسة^(٣):

٤٣٩٦- أبعَدَ الذي بالتَّعْفِ نَعْفِ كُويَكِبِ

رَهِينَةٌ رَمَسِ ذِي تُرَابٍ وَجَنَدِلِ

كأنه قال: رَهْنِ رَمَسِ. الثاني: أَنَّ الهاءَ للمبالغة. والثالث: أَنَّ التَّأنيثَ لأجلِ اللفظ. واختارَ الشيخ^(٤) أَنَّها بمعنى مفعول وأنها كالتَّطِيحَةِ. قال: «ويَدُلُّ على ذلك: أَنَّهُ لَمَّا كَانَ خَبيراً عَنِ الْمَذْكَرِ كَانَ بغيرِ هاءٍ، قال تعالى: «كلُّ امرئٍ بما كَسَبَ رَهِينٌ»^(٥) فأنت ترى حيث كان خَبيراً عَنِ

(١) البحر ٣٧٩/٨.

(٢) الكشاف ١٨٦/٤.

(٣) البيت لمِسْوَرِ بْنِ زِيَادَةَ الْحَارِثِيِّ - إِسْلَامِي عَاشَ زَمَنَ مَعَاوِيَةَ - وَهُوَ فِي الْحِمَاسَةِ ١٣٩/١ وَيَعْدُهُ:

أَذْكَرُ بِالْبُعْيَا عَلَى مَنْ أَصَابَنِي وَبُعْيَايَ أَنِّي جَاهِدُ غَيْرَ مُؤْتَلِّ

(٤) البحر ٣٧٩/٨.

(٥) الآية ٢١ من الطور.

المذكر أتى بغير تاء، وحيث كان خبراً عن المؤنث أتى بالتاء. فأما الذي^(١) في البيت فَأَنْتُ على معنى النفس

آ. (٣٩) قوله: ﴿إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمَنِ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنها استثناء متصل؛ إذ المراد بهم المسلمون الخالصون الصالحون. والثاني: أنه منقطع؛ إذ المراد بهم الأطفال أو الملائكة.

آ. (٤٠) قوله: ﴿فِي جَنَاتٍ﴾: يجوز أن يكون خبر مبتدأ مضمير، أي: هم في جنات، وأن يكون حالاً من «أصحاب اليمين»، وأن يكون حالاً من فاعل «يتساءلون» ذكرهما أبو البقاء^(٢). ويجوز أن يكون ظرفاً لـ «يتساءلون» وهو أظهر من الحالية من فاعله. و«يتساءلون» يجوز أن يكون على باب، أي: يسألون غيرهم، نحو: دَعَوْتُهُ وَتَدَاعَيْتُهُ.

آ. (٤٣) قوله: ﴿لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ﴾: هذا هو الدالُّ على فاعل سَلَكْنَا كذا الواقع جواباً لقول المؤمنين لهم: ما سلككم؟ التقدير: سَلَكْنَا عَدَمَ صَلَاتِنَا وَكَذَا وَكَذَا. وقال أبو البقاء^(٣): «هذه الجملة سَدَّتْ مَسَدَّ الْفَاعِلِ وَهُوَ جَوَابُ مَا سَلَكَكُمْ» ومراده ما قَدَّمْتُهُ، وإن كان في عبارته عُسْرٌ.

وأدغم^(٤) أبو عمرو «سَلَكَكُمْ» وهو نظير «مَنَاسِكِكُمْ»^(٥) وقد تقدّم

(١) الأصل: «التي» والتصحيح من البحر.

(٢) الإملاء ٢/٢٧٣.

(٣) الإملاء ٢/٢٧٣.

(٤) انظر: الإقناع في القراءات السبع ١/٢٢٢.

(٥) الآية ٢٠٠ من البقرة.

ذلك في البقرة^(١). وقوله «ما سَلَكَكُمْ» يجوزُ أَنْ يكونَ على إضمار القول، وذلك القولُ في موضع الحال، أي: يتساءلون عنهم، قائلين لهم: ما سَلَكَكُمْ؟ وقال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: كيف طابَقَ قولُه «ما سَلَكَكُمْ» وهو سؤالُ المجرمين قولَه «يتساءلون عن المجرمين» وهو سؤالٌ عنهم، وإنما كان يتطابق ذلك لو قيل: يتساءلون المجرمين ما سَلَكَكُمْ؟ قلت: قولُه «ما سَلَكَكُمْ» ليس بيانٍ للتساؤلِ عنهم، وإنما هي حكاية قولِ المسؤولين عنهم؛ لأن المسؤولين يُلقون إلى السائلين ما جرى بينهم وبين المجرمين فيقولون: قلنا لهم ما سَلَكَكُمْ؟

آ. (٤٨) قوله: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةٌ﴾: كقولِه^(٣)

٤٣٩٧- على لاجِبٍ لا يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ

في أحدِ وجهَيْه^(٤)، أي: لا شفاعَةَ لهم، فلا انتفاعَ بها، وليس المرادُ أَنْ تَمَّ شفاعَةٌ غيرَ نافعةٍ كقولِه: «ولا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَى»^(٥)

آ. (٤٩) قوله: ﴿مُعْرِضِينَ﴾: حالٌ من الضمير في الجارِّ الواقع خبراً عن «ما» الاستفهامية، وقد تقدّم أَنَّ مِثْلَ هذه الحالِ تُسَمَّى حالاً لازمةً وقد تقدّم فيها بحثٌ حسنٌ. «وعن التذكرة» متعلقٌ به.

آ. (٥٠) قوله: ﴿كَأَنَّهُمْ﴾ هذه الجملةُ يجوزُ أَنْ تكونَ حالاً

(١) انظر: الدر المصنوع ٢/٣٣٧.

(٢) الكشاف ٤/١٨٧.

(٣) تقدم برقم ١٠٨٨.

(٤) انظر: الدر المصنوع ٢/٦٢٣.

(٥) الآية ٢٨ من الأنبياء.

من الضمير في الجارِّ، وتكون بدلاً مِنْ «مُعْرِضِينَ» قاله أبو البقاء^(١)،
يعني أنها كالمشتملة عليها، وَأَنْ تَكُونَ حَالاً من الضمير في «مُعْرِضِينَ»
فتكون حَالاً متداخلة.

وقرأ العائمة «حُمُرٌ» بضمِّ الميم، والأعمش^(٢) بإسكانها. وقرأ^(٣)
نافع وابن عامر بفتح الفاء مِنْ «مُسْتَنْفَرَةٌ» على أنه اسمٌ مفعولٍ، أي: نَفَّرَهَا
القَتَاصُ. والباقون بالكسرِ بمعنى: نافرَةٌ. يُقال: استنفر ونفَّرَ بمعنى نحو:
عَجِبَ واستعجب، وسخِرَ واستسخِرَ. قال الشاعر^(٤):

٤٣٩٨ — أَمْسِكْ حِمَارَكَ إِنَّهُ مُسْتَنْفَرٌ

فِي إِثْرِ أَحْمِرَةٍ عَمَدَنْ لُغْرَبٍ

وقال الزمخشري^(٥): «كَأَنَّهَا تَطْلُبُ النَّفَارَ مِنْ نَفْسِهَا فِي جَمْعِهَا لَهُ
وَحَمْلِهَا عَلَيْهِ» انتهى. فأبقى السينَ على بابِها من الطَّلَبِ، وهو معنى
حسن.

وَرَجَّحَ بَعْضُهُم الكسَرَ لقوله «فَرَّتْ» للتناسُبِ. وحكى محمد ابنُ
سَلَّامٍ^(٦) قال^(٧): «سَأَلْتُ أَبَا سَوَّارَ الْغَنَوِيِّ وَكَانَ عَرِيباً فَصِيحاً، فَقُلْتُ:

(١) الإملاء ٢/٢٧٣.

(٢) البحر ٨/٣٨٠.

(٣) السبعة ٦٦٠، والنشر ٢/٣٩٣، والبحر ٨/٣٨٠، والتيسير ٢١٦،
والقرطبي ١٩/٨٩، والحجة ٧٣٤.

(٤) لم أهدت إلى قائله وهو في معاني القرآن للفراء ٣/٢٠٦، واللسان «نفر»،
والقرطبي ١٩/٨٩. وغُرَّبَ: جبل لكلب دون الشام.

(٥) الكشاف ٤/١٨٧.

(٦) محمد بن سَلَّامٍ الجمحي، إمام في الأدب من أهل البصرة له طبقات الشعراء،
توفي سنة ٢٣٢. انظر: إرشاد الأريب ٧/١٣، وتاريخ بغداد ٥/٣٢٧.

(٧) انظر: البحر ٨/٣٨٠.

[٨٨٦/ب] كأنهم / حُمْرٌ ماذا؟ فقال: مُسْتَنْفَرَةٌ طَرَدَهَا قَسُورَةٌ. فقلت: إنما هو «فَرَّتْ مِنْ قَسُورَةٍ» فقال: أفرَّت؟ قلت: نعم. قال: «فمُسْتَنْفَرَةٌ إِذْ» انتهى. يعني أنها مع قوله «طَرَدَهَا» تُنَاسِبُ الْفَتْحَ لِأَنَّهَا اسْمٌ مَفْعُولٌ فَلَمَّا أُخْبِرَ بِأَنَّ التَّلَاوَةَ «فَرَّتْ مِنْ قَسُورَةٍ» رَجَعَ إِلَى الْكَسْرِ لِلتَّنَاسُبِ، إِلَّا أَنَّ^(١) بمثل هذه الحكاية لا تُرَدُّ الْقِرَاءَةُ الْمُتَوَاتِرَةُ.

وَالْقَسُورَةُ: قَيْلٌ: الصَّائِدُ. وَقَيْلٌ: ظِلْمَةُ اللَّيْلِ. وَقَيْلٌ: الْأَسَدُ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٢):

٤٣٩٩- مُضَمَّـرٌ تَخَذَرُهُ الْأَبْطَالُ

كَأَنَّهُ الْقَسُورَةُ الرَّئِيسُ

أي: الأسد، إِلَّا أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَنْكَرَهُ، وَقَالَ: لَا أَعْرِفُ الْقَسُورَةَ: الْأَسَدَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، وَإِنَّمَا الْقَسُورَةُ: عَصَبُ الرَّجَالِ، وَأَنْشَدَ^(٣):

٤٤٠٠- يَا بِنْتُ، كُونِي خَيْرَةَ لَخَيْرَةِ

أَخْوَالِهَا الْجِنُّ وَأَهْلُ الْقَسُورَةِ

وقيل: هم الرُّمَاءُ، وَأَنْشَدُوا لِلْبَيْدِ بْنِ رَبِيعَةَ^(٤):

٤٤٠١- إِذَا مَا هَتَفْنَا هَتَفَةً فِي نَدِينَا

أَتَانَا الرَّجَالُ الْعَانِدُونَ الْقَسَاوِرُ

(١) اسم أن هنا ضمير الشأن.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر ٣٦٩/٨، والمحزر ١٦٨/١٦. والرئيل من أسماء الأسد.

(٣) لم أهد إلى قائله، وهو في القرطبي ٩٠/١٩، والبحر ٢٩٦/٨.

(٤) من زيادات ديوانه ٣٥١ وفيه «الصائدون» بدلاً من «العائدون»، وهو في البحر ٣٦٩/٨، والمحزر ١٦٨/١٦.

والجملة مِنْ قَوْلِهِ «فَرَّتْ» يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ صِفَةً لـ «حُمُر» مِثْلَ «مُسْتَنْفَرَةً»، وَأَنْ تَكُونَ حَالًا، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ (١).

آ. (٥٢) قَوْلُهُ: ﴿مُنْشَرَةٌ﴾: الْعَامَّةُ عَلَى التَّشْدِيدِ مِنْ «نَشْرِهِ» بِالتَّضْعِيفِ. وَابْنُ جَبْرِ (٢) «مُنْشَرَةٌ» بِالتَّخْفِيفِ. وَنَشَرَ وَأَنْشَرَ مِثْلَ: نَزَلَ وَأَنْزَلَ. وَالْعَامَّةُ أَيْضًا عَلَى ضَمِّ الْحَاءِ مِنْ «صُحْفٍ»، وَابْنُ جَبْرِ (٣) عَلَى تَسْكِينِهَا. قَالَ الشَّيْخُ (٤): «وَالْمَحْفُوظُ فِي الصَّحِيفَةِ وَالشُّوبِ نَشَرَ مَخْفَفًا ثَلَاثِيًّا» قُلْتُ: وَهَذَا مَرْدُودٌ بِالْقِرْآنِ الْمُتَوَاتِرِ. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ (٥) فِي قِرَاءَةِ ابْنِ جُبَيْرٍ: «مِنْ أَنْشَرْتُ: إِمَّا بِمَعْنَى أَمَرَ بِنَشْرِهَا مِثْلَ: «أَلْحَمْتُكَ عِرْضَ فُلَانٍ»، أَوْ بِمَعْنَى مَنْشُورَةٍ مِثْلَ: أَحَمَدْتُ الرَّجُلَ أَوْ بِمَعْنَى: أَنْشَرَ اللَّهُ الْمَيِّتَ، أَي: أَحْيَاهُ، فَكَأَنَّهُ أَحْيَا مَا فِيهَا بِذِكْرِهِ.

آ. (٥٦) قَوْلُهُ: ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ﴾: قَرَأَ (٦) نَافِعٌ بِالخَطَابِ، وَهُوَ التَّفَاتُّ مِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى الْخَطَابِ، وَالباقون بِالغَيْبَةِ حَمَلًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ «كُلُّ أَمْرٍ مِنْهُمْ» (٧) وَلَمْ يُؤَثِّرُوا الْاِلْتِفَاتَ، وَالْهَاءُ فِي «إِنَّهُ» لِلْقِرْآنِ أَوْ لِلْوَعِيدِ.

قَوْلُهُ: «إِلَّا أَنْ يَشَاءَ» بِمَعْنَى: إِلَّا وَقْتَ مَشِيئَتِهِ لَا عَلَى أَنْ «أَنْ» تَنُوبُ عَنِ الزَّمَانِ بَلْ عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الْمَدَثْرِ]

(١) الإملاء ٢٧٣/٢.

(٢) والبحر ٣٨١/٨، القرطبي ٩٠/١٩.

(٣) المحتسب ٣٤٠/٢، والبحر ٣٨١/٨.

(٤) الإملاء ٢٧٣/٢.

(٥) البحر ٣٨١/٨.

(٦) السبعة ٦٦٠، والقرطبي ٩٠/١٩، والبحر ٣٨١/٨، والتيسير ٢١٦،

(٧) الآية ٥٢.

والحجة ٧٣٥، والنشر ٣٩٣/٢.

سورة القيامة

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿لَا أُقْسِمُ﴾: العامة على «لا» النافية. واختلفوا حينئذٍ فيها على أوجه، أحدها: أنها نافية لكلام متقدم، كأنَّ الكفارَ ذكروا شيئاً. فقيل لهم: لا، ثم ابتداءً اللهُ تعالى قَسَمًا. الثاني: أنها مزيدة. قال الزمخشري^(١): «وقالوا إنها مزيدة، مثلها في: «لئلاً يعلم أهل الكتاب»^(٢) وفي قوله^(٣)»:

٤٤٠٢- في بئرٍ لآحورٍ سرى وما شَعَرَ

واعترضوا عليه: بأنها إنما تُزاد في وسط الكلام لا في أوله. وأجابوا: بأنَّ القرآنَ في حُكْمِ سورةٍ واحدةٍ متصلٍ بعضه ببعضٍ. والاعتراضُ صحيحٌ؛ لأنها لم تقمُ مزيدةً إلا في وسط الكلام، لكن الجوابَ غيرُ سديدٍ. ألا ترى إلى امرئ القيسِ كيف زادها في مستهلِّ قصيدته؟ قلت: يعني قوله^(٤):

(١) الكشاف ٤/١٨٩.

(٢) الآية ٢٩ من الحديد.

(٣) البيت للعجاج وهو في ديوانه ٢٠، ومعاني القرآن للفراء ٨/٨، وابن يعيش ٨/١٣٦، والخزانة ٢/٩٥، والخصائص ٢/٤٧٧. والحدود: النقص.

(٤) ديوانه ١٥٤ ونمامه:

٤٤٠٣ — لا وأبيك ابنة العامري

ي

كما سيأتي، وهذا الوجه والاعتراض عليه والجواب نقله مكّي^(١) وغيره. الوجه الثالث: قال الزمخشري^(٢): «إدخال» «لا» النافية على فعل القسم مستفيض في كلامهم وأشعارهم. قال امرؤ القيس:

— لا وأبيك ابنة العامري

ي لا يدعي القوم أنني أفر

وقال غويّة بن سلمى^(٣):

٤٤٠٤ — ألا نادت أمامة باحتمال

لتحزنتني فلايك ما أبالي

وفائدتها توكيد القسم ثم قال — بعد أن حكى وجه الزيادة والاعتراض والجواب كما تقدّم —: «والوجه أن يقال: هي للنفي، والمعنى في ذلك: أنه لا يُقسّم بالشيء إلا إعظاماً له يدلُّك عليه قوله تعالى: «فلا أقسم بمواقع النجوم، وإنه لقسّم لو تعلمون عظيم»^(٤) فكانه بإدخال حرف النفي يقول: إنَّ إعظامي له بإقسامي به كإعظام، يعني أنه يستأهلُّ فوق ذلك. وقيل: إنَّ «لا» نفيّ لكلامٍ وردَّ قبل ذلك» انتهى.

لا يدعي القوم أنني أفر

وحذف حركة من التفعيلة الأولى، ورواية المغني ٣٢٩ «فلا».

(١) إعراب المشكل ٤٢٨/٢.

(٢) الكشف ١٨٩/٤.

(٣) البيت في الحماسة ٤٩٧/١، وروصف المبانى ١٤٦، والخصائص ١٩/٢،

واللسان ظلل، وابن يعيش ١٠١/٩، والاحتمال: الارتحال.

(٤) الآيتان ٧٥ — ٧٦ من الواقعة.

فقوله: «والوجهُ أن يُقال» إلى قوله: «يعني أنه يستأهلُ فوق ذلك» تقريرٌ لقوله: «إدخالُ «لا» النافيةِ على فعلٍ / القسمِ مستفيضٌ» إلى آخره. [١/٨٨٧]

وحاصلُ كلامه يَرْجِعُ إلى أَنَّها نافيةٌ، وأنَّ النفيَ مُتَسَلِّطٌ على فعلِ القسمِ بالمعنى الذي شَرَحَهُ، وليس فيه مَنعٌ لفظاً ولا معنىً ثم قال: فإن قلت: قوله تعالى: «فلا وربك لا يؤمنون»^(١) والأبيات التي أنشدتها المُقسِّمُ عليه فيها منفيٌّ، فهلا زَعَمْتَ أن «لا» التي قبلَ القسمِ زِيدَتْ موطنهُ للنفيِ بعده ومؤكِّدةٌ له، وَقَدَّرْتَ المُقسِّمِ عليه المحذوفَ ههنا منفيّاً، كقولك: لا أقسمُ بيومِ القيامةِ لا تُتركون سُدى؟ قلت: لو قَصَرُوا الأمرَ على النفيِ دونَ الإثباتِ لكان لهذا القولُ مَساعُجٌ، ولكنه لم يُقَصِّرْ. ألا ترى كيف لُقيَ «لا أقسمُ بهذا البلدِ»^(٢) بقوله: «لقد خَلَقْنَا الإنسانَ» وكذلك قوله: «فلا أقسمُ بمواقعِ النجومِ»^(٣) بقوله: «إنَّه لقرآنٌ كريمٌ» وهذا من محاسنِ كلامه فتأمَّلْه. وقد تقدَّم الكلامُ على هذا النحوِ في سورةِ النساءِ^(٤)، وفي آخر الواقعة^(٥)، ولكن هنا مزيدٌ هذه الفوائدِ.

وقرأ^(٦) قنبل والبرزي بخلافِ عنه «لأُقْسِمُ بيومٍ» بلامٍ بعدها همزةٌ دونَ ألفٍ. وفيها أربعةٌ أوجهٍ، أحدها: أنها جوابٌ لقسمٍ مقدرٍ، تقديرُه: واللَّهِ لأُقْسِمُ، والفعلُ للحالِ؛ فلذلك لم تأتِ نونُ التوكيدِ، وهذا مذهبُ

(١) الآية ٦٥ من النساء.

(٢) الآية ١ من البلد.

(٣) الآية ٧٥ من الواقعة.

(٤) انظر: الدر المصون ١٩/٤.

(٥) انظر إعرابه للآية ٧٥.

(٦) السبعة ٦٦١، والنشر ٢/٢٨٢، والحجة ٧٣٥، والقمرطبي ٩٢/١٩،

والبحر ٨/٣٨٤، والتيسير ٢١٦.

الكوفيين. وأما البصريون فلا يُجيزون أن يقع فعلُ الحالِ جواباً للقسم، فإنَّ وَرَدَ ما ظاهره ذلك يُجعلُ الفعلَ خيراً لمبتدأ مضمراً، فيعودُ الجوابُ جملةً اسميةً قُدِّرَ أحدُ جزأَيْها، وهذا عند بعضهم من ذلك، التقديرُ: واللَّهِ لَأَنَا أَقْسِمُ. الثاني: أنه فعلٌ مستقبلٌ، وإنما لم يُؤْتِ بنونِ التوكيد؛ لأنَّ أفعالَ اللّهِ حقٌّ وصدقٌ فهي غنية عن التأكيدِ بخلافِ أفعالِ غيره. على أنَّ سيبويه^(١) حكى حَذْفَ النونِ إلَّا أَنَّهُ قَلِيلٌ، والكوفيون يُجيزون ذلك مِنْ غيرِ قلةٍ إذ مِنْ مذهبهم جوازُ تعاقبِ اللامِ والنونِ فَمِنْ حَذْفِ اللامِ قولُ الشاعر^(٢):

٤٤٥- وَقَتِيلٍ مَرَّةً أَثَارَنَّ فَإِنَّهُ

فَرَعُ وَإِنَّ أَحَاكِمَ لَمْ يُثَارِ

أي: لِأَثَارَنَّ. وَمِنْ حَذْفِ النونِ - وهو نظيرُ الآيةِ - قوله^(٣):

٤٤٦- لَيْسَ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بِيوتِكُمْ

لَيَعْلَمُ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعٌ

الثالث: أنها لامُ الابتداءِ، وليست بلامِ القسمِ. قال أبو البقاء^(٤):

«نحو: وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ»^(٥) والمعروفُ أَنَّ لامَ الابتداءِ لا تَدْخُلُ على

المضارعِ إلَّا في خبرِ «إِنَّ» نحو: «وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ» وهذه الآيةُ نظيرُ

الآيةِ التي في يونس «وَلَأَدْرَأَكُم بِهِ»^(٦) فإنهما قرأها. بقصر الألف،

(١) لم أقف على هذه الحكاية في كتابه وإنما نصوصه تفيد وجوب النون.

الكتاب ١/٤٥٥.

(٢) تقدم برقم ١٤٨٠.

(٣) تقدم برقم ٦٦٣.

(٤) الإملاء ٢/٢٧٤.

(٥) الآية ١٢٤ من النحل.

(٦) الآية ١٦ من يونس. وانظر: الدر المصون ٦/١٦٤.

والكلامُ فيها قد تقدّم. ولم يُخْتَلَفَ في قوله: «ولا أُقْسِمُ» أنه بألفٍ بعد «لا»؛ لأنه لم يُرْسَمَ إلاّ كذا، بخلاف الأولِ فإنه رُسِمَ بدون ألفٍ بعد «لا»، وكذلك في قوله: «لا أُقْسِمُ بهذا البلدِ» لم يُخْتَلَفَ فيه أنه بألفٍ بعد «لا».

وجوابُ القسمِ محذوفٌ تقديرُهُ: لَتُبْعَثُنَّ، دلّ عليه قوله: «أَيْحَسَبُ الإنسانُ». وقيل: الجوابُ أَيْحَسَبُ. وقيل: هو «بلى قادرين» ويُرَوَى عن الحسن البصري. وقيل: المعنى على نَفْيِ القسم، والمعنى: إني لا أُقْسِمُ على شيء، ولكن أسألك: أَيْحَسَبُ الإنسانُ. وهذه الأقوالُ شاذّةٌ مُنْكَرَةٌ لا تَصِحُّ عن قائلها لخروجها عن لسانِ العرب، وإنما ذكرتها للتنبية على ضَعْفِها كعادتي.

آ. (٣) قوله: ﴿أَنْ لَنْ﴾: هذه هي المخففة، وحكمها معروفٌ ممّا تقدّم في المائدة وغيرها. و«لن» وما في حيزها في موضع الخبر^(١)، والفاصلُ هنا حرفُ النفي، وهي وما في حيزها ساذّةٌ مَسَدٌّ مفعولِي «حَسِبَ» أو مفعوله على الخلاف. والعامّةُ على «نجم» بنونِ العظمة / [ب/٨٨٧] و«عظامه» نصبٌ مفعولاً به. وقتادة^(٢) «تُجْمَعُ» بناءً مِنْ فوقٍ مضمومةٌ على ما لم يُسَمَّ فاعله، «عظامه» رفعٌ لقيامه مقامَ الفاعلِ.

آ. (٤) قوله: ﴿بلى﴾ إيجابٌ لِمَا بعد النفي المنسحبِ عليه الاستفهامُ. والعامّةُ على نصبِ «قادرين». وفيه قولان، أشهرهما: أنّه منصوبٌ على الحالِ مِنْ فاعلِ الفعلِ المقدّرِ المدلولِ عليه بحرفِ الجواب، أي: بلى نجمعها قادرين، والثاني: أنه منصوبٌ على خبرِ

(١) أي خبر أن المخففة من الثقبلة واسمها ضمير الشأن.

(٢) البحر ٣٨٥/٨.

«كان» مضمرة أي: بلى كُنَّا قادرين في الابتداء، وهذا ليس بواضح.
وقرأ^(١) ابن أبي عبلة وابن السَّمِيفَع «قادرون» رفعاً على خبر ابتداءٍ مضمرة
أي: بلى نحن قادرون.

آ. (٥) قوله: ﴿بَل يُرِيدُ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أَنْ تَكُونَ
«بلى» لمجرد الإضراب الانتقالي مِنْ غَيْرِ عَطْفٍ، أَضْرَبَ عَنِ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ
وَأَخَذَ فِي آخَرَ. والثاني: أنها عاطفةٌ. قال الزمخشري^(٢): «بل يريد»
عطفٌ على «أَيْحَسَبُ» فيجوز أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ اسْتِفْهَامًا، وَأَنْ يَكُونَ إِجَابًا
عَلَى أَنْ يَضْرِبَ عَنْ مُسْتَفْهَمٍ عَنْهُ إِلَى آخَرَ، أَوْ يَضْرِبَ عَنْ مُسْتَفْهَمٍ عَنْهُ
إِلَى مُوجِبٍ. قال الشيخ^(٣) بعد ما حَكَى عَنِ الزَّمْخَشَرِيِّ: «وهذه التقاديرُ
الثلاثة متكلفةٌ لا تظهر». قلت: وليس هنا إلاّ تقديران.

ومفعول «يريد» محذوفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ التعليلُ في قوله: «لَيَفْجُرَ أَمَامَهُ»
والتقدير: يريد شهواته ومعاصيه ليمضي فيها أبداً دائماً و«أمامه» منصوبٌ
على الظرف، وأصله مكانٌ فاستُعيرَ هذا للزمان. والضميرُ في «أمامه»
الظاهر عَوْدُهُ عَلَى الْإِنْسَانِ. وقال ابن عباس: «يعودُ على يومِ القيامةِ
بمعنى: أنه يريد شهواته لَيَفْجُرَ فِي تَكْذِيبِهِ بِالْبَعْثِ بَيْنَ يَدَيْ يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

آ. (٦) قوله: ﴿يَسْأَلُ﴾: هذه جملةٌ مستأنفةٌ. وقال
أبو البقاء^(٤): «تفسيرُ لَيَفْجُرَ» فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا مُفَسَّرًا، وَأَنْ يَكُونَ

(١) البحر ٣٨٥/٨، والقرطبي ٩٢/١٩.

(٢) الكشاف ١٩٠/٤.

(٣) البحر ٣٨٥/٨.

(٤) الإملاء ٢٧٤/٢.

بدلاً من الجملة قبلها؛ لأن التفسير يكون بالاستئناف وبالبدل، إلا أن الثاني منع منه رفع الفعل، ولو كان بدلاً لُنصِبَ. وقد يُقال: إنه أبدل الجملة من الجملة لا خصوصية الفعل من الفعل وحده. وفيه بحثٌ وتقدّم نظيرُ هذا في الذاريات وغيرها.

آ. (٧) قوله: ﴿بَرْقَ﴾: قرأ^(١) نافع «بَرْقَ» بفتح الراء، والباقون بالكسرِ فقليل: لغتان في التحيرِ والدّهشة. وقيل: بَرْقَ بالكسر تحيّرَ فزعاً. قال الزمخشري^(٢): «وأصله مِنْ بَرْقَ الرجلُ: إذا نَظَرَ إلى البرقِ فَدُهَشَ بَصَرُهُ». قال غيره: كما يقال: أَسَدَ وبَقَرَ، إذا رأى أسداً وبَقَرًا كثيرةً فتحيرَ من ذلك. قال ذو الرمة^(٣):

٤٤٠٧- ولو أن لُفْمانَ الحكيمَ تَعَرَّضْتُ

لِعَيْنَيْهِ مَيِّ سَافِراً كَادَ يَبْرِقُ

وقال الأعشى^(٤):

٤٤٠٨- وكنْتُ أَرَى في وجهِ مَيِّةٍ لَمَحَّةً

فَأَبْرِقُ مَغشِيّاً عَلَيَّ مَكَانِيَا

وأنشد الفراء^(٥):

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٦١، والحجة ٧٣٦، والبحر ٣٨٥/٨، والتيسير ٢١٦، والشواذ ١٦٥، والنشر ٣٩٣/٢، والقرطبي ٩٥/١٩.

(٢) الكشاف ١٩٠/٤.

(٣) ديوانه ٤٦١، واللسان (برق).

(٤) ليس في ديوانه وإنما هو لذي الرمة في ديوانه ١٣٠٨، وهو في البحر ٣٨٢/٨، والماوردي ٣٥٨/٤.

(٥) معاني القرآن له ٢٠٩/٣، والبيت لطرفة في ديوانه ١٨٢، واللسان (برق). والكولوم: الجروح.

٤٤٠٩- فَتَفْسَكِ فَنَانَعٌ وَلَا تَتَعَنِّي

وداوِ الكُلومَ وَلَا تَبْرِقِ

وَبْرِقٌ بِالْفَتْحِ مِنَ الْبَرِيقِ أَي: لَمَعَ مِنْ شِدَّةِ شَخْوصِهِ. وَقَرَأَ أَبُو السَّمَّالِ «بَلَقَ» بِاللَّامِ. قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ إِلَّا الْفَرَاءَ: مَعْنَاهُ فَتَحَ. يُقَالُ: بَلَقْتُ الْبَابَ وَأَبْلَقْتُهُ أَي: فَتَحْتُهُ وَفَرَجْتُهُ. وَقَالَ الْفَرَاءُ^(١): «بِمَعْنَى أَغْلَقْتُهُ». قَالَ ثَعْلَبُ: «أَخْطَأَ الْفَرَاءُ فِي ذَلِكَ» ثُمَّ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «بَلَقَ» غَيْرَ مَادَّةِ بَرَقَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَادَّةً وَاحِدَةً، أُبْدِلَ فِيهَا حَرْفٌ مِنْ آخَرَ، وَقَدْ جَاءَ إِبْدَالُ اللَّامِ مِنَ الرَّاءِ فِي أَحْرَفٍ، قَالُوا: نَثَرَ كِنَانَتَهُ وَنَثَلَهَا. وَقَالُوا: وَجَلَّ وَوَجِرَّ، فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْهُ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ بَرَقَ قَدْ أَتَى بِمَعْنَى: شَقَّ عَيْنَيْهِ وَفَتَحَهَا، قَالَهُ أَبُو عَيْبَةَ^(٢). وَأَنْشَدَ^(٣):

٤٤١٠- لَمَّا أَتَانِي مِنْ عُمَيْرٍ رَاغِباً

أَعْطَيْتُهُ عَيْساً صِهَاباً فَبْرِقَ

أَي: فَفَتَحَ عَيْنَيْهِ، فَهَذَا مُنَاسِبٌ لَهُ «بَلَقَ» فِي الْمَعْنَى.

آ. (٨) قَوْلُهُ: ﴿وَحَسَفَ﴾: الْعَامَّةُ عَلَى بِنَائِهِ لِلْفَاعِلِ.

وَأَبُو حِيوةَ^(٤) وَابْنُ أَبِي عُبَيْلَةَ وَيزِيدُ بْنُ قَطِيبٍ «حُسِفَ» مَبْنِياً لِلْمَفْعُولِ؛ وَهَذَا لِأَنَّ حَسَفَ يُسْتَعْمَلُ لِأَزْمًا وَمَتَعَدِيًّا يُقَالُ: حَسَفَ الْقَمَرُ وَحَسَفَهُ اللَّهُ، وَقَدْ اشْتَهَرَ أَنَّ الْحُسُوفَ لِلْقَمَرِ وَالْكُسُوفَ لِلشَّمْسِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلَّ

(١) لم يشر إليها في معاني القرآن وعدّها في اللسان (بلق) من الأضداد.

(٢) مجاز القرآن ٢/٢٧٧.

(٣) نسبه في المجاز للكلابي وهو في القرطبي ٩٥/١٩. والعيسُ الصهاب: الإبل التي خالط بياضها حمرة.

(٤) البحر ٨/٣٨٦، والقرطبي ٩٦/١٩.

يكونان فيهما، يُقال: خَسَفَتِ الشَّمْسُ وَكَسَفَتْ، وَخَسَفَ الْقَمَرُ وَكَسَفَ. وتأيد بعضهم بالحديث^(١): «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يُخْسَفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ». فاستعمل الخُسُوفَ فيهما. وعندني فيه نظر؛ لاحتمالِ التَّغْلِيْبِ وهل هما بمعنَى واحدٍ أم لا؟ فقال أبو عبيدٍ وجماعةٌ: هما بمعنَى واحدٍ. وقال ابن أبي أويس^(٢): «الخُسُوفُ ذَهَابُ كُلِّ ضَوْئِهِمَا، وَالْكَسُوفُ ذَهَابُ بَعْضِهِ».

آ. (٩ - ١٠) قوله: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾: لم تَلَحَقْ علامةُ تَأْنِيْثٍ؛ لِأَنَّ التَّأْنِيْثَ مَجَازِيٌّ. وقيل: لتغليبِ التذكير. وفيه نظر؛ لو قلت: «قام هندٌ وزيدٌ» لم يَجُزْ عند الجمهورِ من العربِ. وقال الكسائيُّ: «حُمِلَ عَلَى مَعْنَى: جُمِعَ النَّيْرَانُ». و«يَقُولُ الْإِنْسَانُ» جَوَابُ «إِذَا» مِنْ قَوْلِهِ: «فَإِذَا بَرِقَ الْبَصْرُ». و«أَيْنَ الْمَفْرُ» مَنْصُوبٌ الْمَحَلُّ بِالْقَوْلِ. وَالْمَفْرُ: مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْفِرَارِ. وَهَذِهِ هِيَ الْقِرَاءَةُ الْمَشْهُورَةُ.

وقرأ^(٣) الحَسَنَانِ ابْنَا عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَابْنُ عَبَّاسٍ وَالْحَسَنُ ابْنُ زَيْدٍ^(٤) فِي آخِرِينَ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِ الْفَاءِ، وَهُوَ اسْمٌ مَكَانِ الْفِرَارِ أَي: أَيْنَ

(١) رواه البخاري في كتاب الكسوف، ٢ باب الصدقة في الكسوف، والفتح ٦١٥/٢.

(٢) إسماعيل بن أبي أويس، هو عبد الله بن عبد الله الحافظ، المدني، قرأ على نافع. وحَدَّثَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. تَوَفِّيَ سَنَةَ ٢٢٦. انظر: سير أعلام النبلاء ٣٩١/١٠، طبقات القراء ١٦٢/١.

(٣) انظر في قراءتها: المحتسب ٣٤١/٢، الإتحاف ٥٧٤/٢، والبحر ٣٨٦/٨، والقرطبي ٩٧/١٩.

(٤) الحسن بن زيد من أولاد علي رضي الله عنه توفي سنة ٢٧٠. انظر: سير الأعلام ١٣٦/١٣.

مكان الفرار؟ وجَوَزَ الزمخشري^(١) أن يكون مصدراً. قال: «كالمزجج». وقرأ الحسن عكس هذا أي: بكسر الميم وفتح الفاء، وهو الرجل الكثير الفرار، وهذا كقول امرئ القيس يصف جواده^(٢):

٤٤١١- مِغْرٌ مِقْرٌ مُقْبِلٌ مُذْبِرٌ مَعَا
كجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّه السَّيْلُ مِنْ عِلٍ
وأكثر استعمال هذا الوزن في الآلات.

آ. (١١) قوله: ﴿كَلَا لَا وَزَرَ﴾: تقدم الكلام في «كلا»^(٣) وخبر «لا» محذوف أي لا وَزَرَ له. وهل هذه الجملة مَحْكِيَةٌ بقول الإنسان فتكون منصوبة المحل، أو هي مستأنفة إخباراً من الله تعالى بذلك؟ والوَزَرُ: المَلْجَأُ مِنْ حِضْنِ أَوْ جَبَلٍ أَوْ سِلَاحٍ. قال^(٤):

٤٤١٢- لَعَمْرُكَ مَا لِلْفَتَى مِنْ وَزَرَ
من الموت يُذْرِكُهُ والكِبَرُ
آ. (١٢) قوله: ﴿المُسْتَقَرُّ﴾: مبتدأ، خبره الجار قبله. ويجوز أن يكون مصدراً بمعنى الاستقرار، وأن يكون مكان الاستقرار. «ويومئذٍ منصوبٌ بفعلٍ مقدر، ولا ينتصبُ بمُستقر؛ لأنه إن كان مصدراً فلتقدمه عليه، وإن كان مكاناً فلا عمل له البتة.

آ. (١٤) قوله: ﴿بَصِيرَةٌ﴾: يجوز فيها أوجه، أحدها: أنها

(١) الكشف ٤/١٩١.

(٢) من معلقته في ديوانه ١٩.

(٣) انظر: الدر المصون ٧/٦٣٧.

(٤) لم أهد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٩/٩٧، والبحر ٨/٣٨٢.

خبرٌ عن «الإنسان» و«على نفسه» متعلّق بـ «بصيرة» والمعنى: بل الإنسانُ بصيرةٌ على نفسه، وعلى هذا فلايُّ شيءٍ أنثُ الخبرُ؟ وقد اختلف النّحويون في ذلك، فقال بعضهم: الهاءُ فيه للمبالغة. وقال الأخفش^(١): «هو كقولك: فلانٌ عِبْرَةٌ وَحُجَّةٌ». وقيل: المرادُ بالإنسان الجوارحُ، فكأنّه قال: بل جوارحُه بصيرةٌ أي: شاهدةٌ. والثاني: أنها مبتدأ، و«على نفسه» خبرُها. والجملةُ خبرٌ عن «الإنسان»، وعلى هذا ففيها تأويلاتٌ أحدها: أن يكونَ «بصيرة» صفةً لمحذوفٍ أي: عينٌ بصيرةٌ، قاله الفراء^(٢). وأنشد^(٣):

٤٤١٣- كأن على ذي العقل عينا بصيرة

بمقَعِدِه أو منظرٍ هو ناظره

يُحاذِرُ حتى يَحسَبَ الناسَ كلَّهم

من الخوف لا تخفى عليهم سرائره

الثاني: أن المعنى: جوارح بصيرة. الثالث: أن المعنى: ملائكةٌ بصيرة، والتاءُ على هذا للتأنيث. وقال الزمخشري^(٤): «بصيرة: حُجَّةٌ بيّنة، وُصِفَتْ بالبصارة على المجاز كما وُصِفَتْ الآياتُ بالإبصار في قوله: «فلَمَّا جاءَتْهُمُ آياتنا مُبْصِرَةً»^(٥). قلت: هذا إذا لم تجعَلِ الحُجَّةَ عبارةً عن الإنسان، أو تجعَلِ دخولَ التاءِ للمبالغة. أمّا إذا كانت للمبالغة

(١) معاني القرآن له ٥١٧/٢.

(٢) معاني القرآن له ٢١١/٣.

(٣) لم أهدد إلى قائله، وهو في الفراء ٢١١/٣، والقرطبي ١٠٠/١٩، واللسان (بصر).

(٤) الكشاف ١٩١/٤.

(٥) الآية ١٣ من النمل.

فنسبة الإبصار إليها حقيقة. الثالث من الأوجه السابقة: أن يكون الخبر الجارَّ والمجرور، و«بصيرة» فاعلٌ به، وهو أرجحُ ممَّا قبله لأنَّ الأصل في الإخبارِ الأفرادُ.

آ. (١٥) قوله: ﴿ولو ألقى﴾: هذه الجملةُ حاليةٌ. وقد تقدّم

نظيرُها غيرَ مرة^(١). والمعاذيرُ / : جمعُ مَعْدِرَةٍ على غيرِ قياس، كملاقيح [ب/٨٨٨] ومذاكير جمع لَقْحَةٍ وذَكَر. وللتَّحويين في مثل هذا قولان، أحدهما: أنه جمعٌ لمفوضٍ به، وهو لَقْحَةٌ وذَكَر. والثاني: أنه جمعٌ لغيرِ ملفوظٍ به بل لمقدرٍ أي: مَلْقَحَةٌ ومِذْكَار. وقال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: أليس قياسُ المَعْدِرَةِ أن يُجمَعَ معاذِرَ لا معاذير؟ قلت: المعاذيرُ ليستُ بجمعِ مَعْدِرَةٍ، بل اسمٌ جمعٍ لها، ونحوه: المَنَاكِرُ في المُنْكَر». قال الشيخ^(٣): «وليس هذا البناءُ من أبْنِيَةِ أسماءِ الجُموع، وإنما هو من أبْنِيَةِ جُموعِ التَّكْسِيرِ» انتهى، وهو صحيحٌ. وقيل: مَعَاذِيرُ: جمعُ مَعْدَار، وهو السُّتْرُ، فالمعنى: ولو أرخى سُتُورَه. والمعاذيرُ: السُّتُورُ بلغةِ اليمن، قاله الضحاك والسُّدِّي وأُنشد على ذلك^(٤):

٤٤١٤ - ولكنَّها ضنَّتُ بمنزلِ ساعةٍ

علينا وأطَّت فوقها بالمعاذيرِ

وقد حذَفَ الباءَ من «المعاذير» ضرورةً. وقال الزمخشري^(٥): «فإن

(١) انظر: الدر المصون ٤١٧/٢.

(٢) الكشف ١٩١/٤.

(٣) البحر ٣٨٦/٨ - ٣٨٧.

(٤) لم أهدئ إلى قائله، وهو في القرطبي ١٠٠/١٩، والبحر ٣٨٧/٨،

والماوردي ٣٦٠/٤، وأطَّت بالمعاذير: اعتذرت.

(٥) الكشف ١٩١/٤.

صَحَّحَ — يعني أَنَّ المعاذير الشُّتُورَ — فَلأَنَّهُ يَمْنَعُ رُؤْيَةَ الْمُخْتَجِبِ كَمَا تَمْنَعُ
المعذرةُ عقوبةَ المُذْنِبِ». قلت: هذا القولُ منه يُحتملُ أَنَّ يكونَ بياناً
للمعنى الجامع بين كَوْنِ المعاذيرِ الشُّتُورِ، أو الاعتذاراتِ، وَأَنَّ يكونَ بياناً
للإفلاحةِ المُسَوِّغَةِ في التجوُّزِ.

آ. (١٧) قوله: ﴿وَقُرْآنَهُ﴾: أي: قراءته، فهو مصدرٌ مضافٌ
للمفعولِ. وأمَّا الفاعلُ فمحذوفٌ. والأصلُ: وقراءتك إياه، والقرآنُ:
مصدرٌ بمعنى القراءة. قال حَسَّانُ رضي الله عنه^(١):

— ٤٤١٥ —

يُقَطِّعُ اللَّيْلَ تَسْبِيحاً وَقُرْآنًا

وقال ابن عطية^(٢): «قال^(٣) أبو العالية: «إِنَّ عَلَيْنَا جَمَعَهُ وَقُرْآنَهُ.
فإذا قرَّته فاتَّبِعَ قُرْآنَهُ» بفتح القافِ والراءِ والتاءِ، مِنْ غيرِ همزٍ
ولا ألفٍ^(٤). قلت: ولم يَذْكُرْ توجيهاً. فأما توجيهُ قوله: «جَمَعَهُ
وقُرْآنَهُ»، وقوله: «فاتَّبِعَ قُرْآنَهُ» فواضحٌ ممَّا تقدَّمَ في قراءةِ ابن كثيرٍ في
البقرة^(٥)، وأنه هل هو نقلٌ، أو مِنْ مادةِ قرَنَ، وتحقيقُ القولينِ مذكورٌ
ثمَّةً فعليك بالالتفاتِ إليه. وأمَّا قوله: «بفتحِ القافِ والراءِ والتاءِ» فيعني
في قوله: «فإذا قرَّته» يُشيرُ إلى أنه قُرِئَ شاذاً هكذا، وتوجيهُها: أَنَّ

(١) تقدم برقم ٨٤٧.

(٢) المحرر ١٧٦/١٦.

(٣) انظر في قراءتها: الإتحاف ٥٧٤/٤، والبحر ٣٨٧/٨.

(٤) في ابن عطية: «قرأ».

(٥) أي: في «قرآته».

(٥) انظر: الدر المصون ٢/٢٨١.

الأصل: «قَرَأْتَهُ» فعلاً ماضياً مُسنداً لضمير المخاطبِ أي: فإذا أَرَدْتَ قراءته، ثم أبدلَ الهمزة ألفاً لسكونها بعد فتحة، ثم حَذَفَ الألفَ تخفيفاً كقولهم: «ولو تَرَ ما الصبيانَ» أي: ولو تَرَى الصبيانَ و«ما» مزيدة، فصار اللفظُ «قَرَأْتَهُ» كما ترى.

آ. (٢٠) قوله: ﴿بَلْ تُحِبُّونَ﴾: قرأ^(١) ابن كثير وأبو عمرو و«يُحِبُّونَ» و«يَذَرُونَ» بياء الغيبة حملاً على لفظِ الإنسانِ المذكور. أولاً؛ لأنَّ المرادَ به الجنسُ، والباقون بالخطابِ فيهما: إمَّا خطاباً لكفارِ قريش، وإمَّا التفاتاً عن الإخبارِ عن الجنسِ المتقدمِّ والإقبالِ عليه بالخطابِ.

آ. (٢٢) قوله: ﴿وَجِوَةٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾: فيه أوجهٌ أحدها: أن يكون «وجوه» مبتدأ، و«ناضرة» نعتٌ له، و«يومئذٍ» منصوبٌ ب«ناضرة» و«ناظرة» خبره، و«إلى ربِّها» متعلِّقٌ بالخبر، والمعنى: أنَّ الوجوهَ الحسنةَ يومَ القيامةِ ناظرةٌ إلى اللَّهِ تعالى، وهذا معنىٌ صحيحٌ وتخريجٌ سهلٌ. والناضرة: من النَّضْرَةِ وهي: التنعُّمُ، ومنه عُصْنٌ ناضِرٌ. الثاني: أن يكون «وجوه» مبتدأً أيضاً، و«ناضرة» خبره، و«يومئذٍ» منصوبٌ بالخبرِ كما تقدَّم. وسَوَّغَ الابتداءَ هنا بالنكرةِ كَوْنُ الموضوعِ موضعَ تفصيلٍ كقولهِ^(٢):

—٤٤١٦—

فثوبٌ لِسْتٌ وثوبٌ أَجْرٌ

(١) السبعة ٦٦١، والبحر ٣٨٨/٨، والنشر ٣٩٣/٢، والقرطبي ١٠٧/١٩، والتيسير ٢١٧، والحجة ٧٣٦.

(٢) تقدم برقم ١٦٧٨.

ويكون «ناظرة» نعتاً لوجوه، أو خبراً ثانياً، أو خبراً لمبتدأ محذوف. و «إلى ربها» متعلق بـ «ناظرة» كما تقدّم. وقال ابن عطية^(١): «وابتداء بالنكرة / لأنها تخصّصت بقوله «يومئذ». وقال أبو البقاء^(٢): [١/٨٨٩] «وجاز الابتداء هنا بالنكرة لحصول الفائدة». قلت: أمّا قول ابن عطية ففيه نظر؛ لأنّ قوله: «تخصّصت بقوله: «يومئذ» هذا التخصيص: إمّا لكونها عاملة فيه، وهو مُحال؛ لأنها جامدة، وإمّا لأنها موصوفة به وهو مُحال أيضاً؛ لأنّ الجُثث لا تُوصف بالزمان كما لا يُخبرُ به عنها. وأمّا قول أبي البقاء فإنّ أراد بحصول الفائدة ما قدّمته من التفصيل فصحيح، وإنّ عني ما عناه ابن عطية فليس بصحيحٍ لما عرّفته.

الثالث: أنّ يكون «وجوه» مبتدأ، و «يومئذ» خبره، قاله أبو البقاء^(٣). وهذا غلطٌ محضٌ من حيث المعنى، ومن حيث الصناعة. أمّا المعنى فلا فائدة في الإخبار عنها بذلك. وأمّا الصناعة فلأنّه لا يُخبرُ بالزمان عن الجُثث، وإنّ وردَ ما ظاهره ذلك تُؤوّل نحو: «الليلة الهلال». الرابع: أنّ يكون «وجوه» مبتدأ و «ناظرة» خبره، و «إلى ربها ناظرة» جملة في موضع خبر ثانٍ، قاله ابن عطية^(٤). وفيه نظر؛ لأنّه لا يُنْعَدُ منهما كلامٌ، إذ الظاهرُ تعلُّقُ «إلى» بـ «ناظرة»، اللهمّ إلاّ أنّ يعني أنّ «ناظرة» خبرٌ لمبتدأ مضمّر، أي: هي ناظرةٌ إلى ربها، وهذه الجملة خبرٌ ثانٍ. وفيه تعسفٌ.

(١) المحرر ١٦/١٧٧.

(٢) الإملاء ٢/٢٧٤.

(٣) لم يقل أبو البقاء هذا وإنما قال: إن الخبر ناظرة أو الخبر محذوف، أي: ثمّ وجوه» الإملاء ٢/٢٧٤.

(٤) المحرر ١٦/١٧٧.

الخامس: أن يكون الخبر لوجوه مقدرًا، أي: وجوه يومئذٍ ثم، و«ناصرة» صفة، وكذلك «ناظرة»، قاله أبو البقاء^(١). وهو بعيد لعدم الحاجة إلى ذلك. ولا أدري ما الذي حملهم على هذا مع ظهور الوجه الأول وخُلوصه من هذه التعشُّفات؟ وكون «إلى» حرف جرٍّ، و«ربِّها» مجروراً بها هو المتبادر للذهن. وقد خرَّجه بعض المعتزلة: على أن تكون «إلى» اسماً مفرداً بمعنى النعمة مضافاً إلى الربِّ، ويُجمع على «آلاء» نحو: «فبأيِّ آلاءِ ربكما تكذِّبان»^(٢) وقد تقدّم أن فيه لغاتٍ أربعماء، و«ربِّها» خفضٌ بالإضافة، و«إلى» مفعولٌ مقدمٌ ناصبه «ناظرة» بمعنى مُنتظرة. والتقدير: وجوهٌ ناصرةٌ منتظرةٌ نعمة ربِّها. وهذا فراغٌ من إثبات النظر لله تعالى على مُعتقدهم.

والزمخشري^(٣) تمحلّ لمذهب المعتزلة بطريقٍ أخرى من جهة الصناعة النحوية فقال - بعد أن جعلَ التقديم في «إلى ربِّها» مؤذناً بالاختصاص - «والذي يصحُّ معه أن يكون من قول الناس: «أنا إلى فلان ناظرٌ ما يصنعُ بي» يريد معنى التوقع والرجاء. ومنه قولُ القائل^(٤):

٤٤١٧- وإذا نظرتُ إليك مِن ملكِ

والبحرُ دونك زدّنتي نعمًا

وسمعتُ سرّويّةً^(٥) مُستجديّةً بمكة وقت الظهر حين يُغلقُ الناسُ

(١) الإملاء ٢/ ٢٧٤.

(٢) الآية ١٣ من سورة الرحمن.

(٣) الكشاف ٤/ ١٩٢.

(٤) لم أهدت إلى قائله، وهو في الكشاف ٤/ ١٩٢ يقول: إذا رجوت عطاءك، والبحر أقل جوداً منك، زدّنتي عطاءً.

(٥) السروية: النسبة إلى بلدة بطبرستان يقال لها: سارية. انظر: القاموس (سري).

أبوابهم ويأوؤن إلى مقابيلهم تقول: «عَيَّنْتِي نَاطِرَةً إِلَى اللَّهِ وَإِلَيْكُمْ» والمعنى: أنهم لا يتوقعون النعمة والكرامة إلا مِنْ رَبِّهِمْ» قلت: وهذا كَالْحَوْمِ عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ «ناظرة» بمعنى مُنْتَظِرَةٌ. إِلَّا أَنَّ مَكِّيًّا^(١) قَدْ رَدَّ هَذَا الْقَوْلَ فَقَالَ: «وَدَخُولُ «إِلَى» مَعَ النَّظَرِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ نَظَرٌ الْعَيْنِ، وَلَيْسَ مِنَ الْإِنْتِظَارِ، وَلَوْ كَانَ مِنَ الْإِنْتِظَارِ لَمْ تَدْخُلْ مَعَهُ «إِلَى»؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ: أَنْتَظَرْتُ إِلَى زَيْدٍ، وَتَقُولُ: نَظَرْتُ إِلَى زَيْدٍ، فَ «إِلَى» تَصَحَّبُ نَظَرَ الْعَيْنِ وَلَا تَصَحَّبُ نَظَرَ الْإِنْتِظَارِ، فَمَنْ قَالَ: إِنَّ «ناظرة» بمعنى مُنْتَظِرَةٌ فَقَدْ أَخْطَأَ فِي الْمَعْنَى وَفِي الْإِعْرَابِ، وَوَضَعَ الْكَلَامَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ».

وَالنُّضْرَةُ: طَرَاوَةُ الْبَشْرَةِ وَجَمَالُهَا، وَذَلِكَ مِنْ أَثْرِ الثُّعْمَةِ يُقَالُ: نَضَرَ وَجْهُهُ فَهُوَ / نَاضِرٌ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مُسَلَّمٌ أَنَّهُ مِنْ نَظَرِ الْعَيْنِ، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ [ب/٨٨٩] عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أَي: ثَوَابَ رَبِّهَا، وَنَحْوَهُ. قَالَ مَكِّي^(٢): «لَوْ جَازَ هَذَا لَجَازَ: نَظَرْتُ إِلَى زَيْدٍ، أَي: إِلَى عَطَاءِ زَيْدٍ. وَفِي هَذَا نَقْضٌ لِكَلَامِ الْعَرَبِ وَتَخْلِيْطٌ فِي الْمَعَانِي». وَنَضَرَ اللَّهُ وَنَضَرَهُ مَخْفِئًا وَمَثْقَلًا، أَي: حَسَنَةً وَنَعْمَةً، وَفِي الْحَدِيثِ^(٣): «نَضَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاها، فَأَدَاها كَمَا سَمِعَهَا» يُرْوَى بِالْوَجْهَيْنِ. وَقِيلَ لِلذَّهَبِ: «نُضَارٌ» مِنْ ذَلِكَ. وَيُقَالُ لَهُ: النَّضْرُ أَيْضًا، وَأَخْضَرُ نَاضِرٌ، كَأَسْوَدُ حَالِكٌ، وَقَدَحٌ نُضَارٌ وَنُضَارٌ، يُرْوَى بِالْإِتْبَاعِ وَالْإِضَافَةِ. وَالْعَامَّةُ عَلَى «نَاضِرَةٌ» بِالْفِ. وَقَرَأَ^(٤) زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ «نَضِرَةٌ» بِدُونِهَا، كَفَرِحَ فَهُوَ فَرِحٌ.

(١) إعراب المشكل ٤٣١/٢.

(٢) إعراب المشكل ٤٣٢/٢.

(٣) رواه ابن ماجة في المقدمة ١٨، باب من بلغ علماً، ٨٤/١.

(٤) البحر ٣٨٨/٨.

آ. (٢٥) قوله: ﴿فَاقِرَةٌ﴾: هي الداهية العظيمة، سُمِّيَتْ بذلك لأنها تكسِرُ فقارَ الظَّهْرِ. قال النابغة^(١):

٤٤١٨- أَبَى لِي قَبْرٌ لَا يَزَالُ مُقَابِلِي

وَضَرْبَةٌ فَأَسِ فَوْقَ رَأْسِي فَاقِرَةٌ

أي: داهيةٌ مُؤَثِّرَةٌ، ومنه سُمِّيَ الفقيرُ لانكسارِ فقارِهِ من القُلِّ^(٢)، وقد تقدّم في البقرة^(٣).

آ. (٢٦) قوله: ﴿التَّرَاقِي﴾: مفعولٌ «بَلَّغْتَ»، والفاعلُ مضمَرٌ

[يعود] على النفسِ، وإن لم يَجْر لها ذِكْرٌ، كقولِ حاتم^(٤):

٤٤١٩- أَمَاوِيٌّ مَا يُغْنِي الثَّرَاءُ عَنِ الْفَتَى

إِذَا حَشْرَجَتْ يَوْمًا وَضَاقَ بِهَا الصَّدْرُ

أي: حَشْرَجَتْ النفسُ. وقيل في البيت: إِنَّ الدالَّ على النفسِ ذِكْرُ جُمْلَةٍ ما اشتملَ عليها، وهو الغنى، فكذلك هنا ذِكْرُ الإنسانِ دالٌّ على النفسِ. والتَّرَاقِي: جمع تَرْقُوةٍ، أصلُها تَرَاقَوْ، قُلِبَتْ وأوْها ياءٌ لانكسارِ ما قبلها. والتَّرْقُوةُ إحدى عِظامِ الصِّدْرِ، كذا قال الشيخ^(٥)، والمعروفُ غيرُ ذلك. قال الزمخشري^(٦): «ولكلِّ إنسانٍ تَرْقُوتان» فعلى هذا تكونُ

(١) الديوان ٢١٠.

(٢) القُلُّ: القِلَّةُ.

(٣) انظر: الدر ٦١٧/٢.

(٤) تقدم برقم ٢٨١٤.

(٥) البحر ٣٨٢/٨.

(٦) لم ترد هذه الجملة في «الكشاف» وإنما فيه «التراقي: العظام المكتنفة للثغرة النحر عن يمين وشمال» الكشاف ١٩٣/٤.

مِنْ باب: غليظِ الحواجبِ وعريضِ المناكبِ. والتراقي: موضعُ الحَشْرَجَةِ. قال^(١):

٤٤٢٠- ورُبَّ عَظِيمَةٍ دافَعَتْ عنها

وقد بلغَتْ نفوسُهُمُ التراقي

وقال الراغب^(٢): «التَّرْقُوءُ عَظْمٌ وُصِلَ ما بين ثُغْرَةِ النحرِ والعاتقِ»

انتهى. وقال الزمخشري^(٣): «العِظَامُ المَكْتَنِفَةُ لثُغْرَةِ النَّحْرِ عن يمينِ

وشِمالِ» ووزنها فَعْلُوءَةٌ، فالتاءُ أصلٌ والواوُ زائدةٌ، يَدُلُّ عليه إدخالُ أهلِ

اللغةِ إياها في مادة «ترق». وقال أبو البقاء^(٤): «والتراقي: جمع تَرْقُوءَةٍ»

وهي فَعْلُوءَةٌ، وليست تَفْعَلَةٌ، إذ ليس في الكلام «رقو»^(٥)، وقُرِئ^(٦)

«التراقي» بسكونِ الياء، وهي كقراءةِ زيدٍ «تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ»^(٧) وقد تقدَّم

توجيهُها.

آ. (٢٧) قوله: ﴿مَنْ راقٍ﴾: مبتدأٌ وخبرٌ. وهذه الجملة هي

القائمةُ مقامَ الفاعلِ، وأصولُ البصريين تَقْتَضِي أَنْ لا تكونَ؛ لأنَّ الفاعلَ

عندهم لا يكونُ جملةً؛ بل القائمُ مقامَه ضميرُ المصدرِ، وقد تقدَّم تحقيقُ

هذا أولَ البقرة^(٨)، وهذا الاستفهامُ يجوزُ أن يكونَ على بابِه، وأن يكونَ

(١) البيت لدريد بن الصمة، وهو في البحر ٣٨٢/٨.

(٢) المفردات ٧٤.

(٣) الكشف ١٩٣/٤.

(٤) الإملاء ٢٧٤/٢.

(٥) في الأصل «ترق» وهو تحريف. وهناك رفو ولكن على معنى آخر كما في

اللسان (رقا).

(٦) لم أقف على هذه القراءة.

(٧) الآية ٨٩ من المائدة. وانظر: الدر المصون ٤٠٧/٤.

(٨) انظر: الدر المصون ١٣٦/١.

استبعاداً وإنكاراً. وراقٍ اسمٌ فاعلٍ: إمّا من رَقِيَ يَرَقِي من الرُقِيّة وهو كلامٌ مُعَدُّ للاستشفاء، يُرَقَى به المريضُ لِيُشْفَى. وفي الحديث^(١): «وما أدراك أنها رُقِيّة؟» يعني الفاتحة وهو من أسمائها، وإمّا من رَقِيَ يَرَقِي، من الرُقِيّ وهو الصعود، أي: إنّ الملائكة لِكراهيتها في رُوحه تقول: مَنْ يَصْعَدُ بهذه الروح؟ يقال: رَقِيَ بالفتح من الرُقِيّة، وبالكسر من الرُقِيّ. ووقف^(٢) حفص على نون «مَنْ» سكتةً لطيفةً، وتقدّم هذا في أول الكهف^(٣) وتحقيقه. وذكر سيبويه^(٤) إنّ النون تُدغمُ في الراءِ وجوباً بغيّةً وبغيرها نحو: مَنْ راشدٌ.

والعاملُ في «إذا بلغت» معنى^(٥) قوله: «إلى ربك يومئذ المساق»، أي: إذا بلغتِ الحُلُومَ رُفَعَتْ إلى الله» ويكونُ قوله: «وقيل: مَنْ راقٍ معطوفاً على «بَلَّغْتَ».

والمساقُ: مَفْعَلٌ من السَّوْقِ وهو اسمٌ مصدرٍ.

آ. (٣١) قوله: ﴿فَلَا صَدَقَ﴾: «لا» هنا دَخَلَتْ على الماضي، وهو مُسْتَفِيضٌ في كلامهم بمعنى: لم يُصَدَّقْ ولم يُصَلِّ. قال^(٦):

(١) رواه البخاري ٣٧ كتاب الإجارة، ١٦ باب يُعطى في الرقية. الفتح ٥٢٩/٤.

(٢) السبعة ٦٦١، والبحر ٣٨٩/٨، والقرطبي ١١٢/١٩، والحجة ٧٣٧.

(٣) «عوجاً، قيماً» الآيتان ١ - ٢، وقف حفص على عوجاً، ويسكت سكتة لطيفة.

انظر: الدر المصون ٤٣٤/٧.

(٤) الكتاب ٤١٤/٢.

(٥) قوله: «معنى» خير «والعامل».

(٦) البيت لأبي خراش الهذلي أو أمية بن أبي الصلت، وهو في أمالي =

٤٤٢١- إن تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا
وأَيُّ عِبْدٍ لَكَ لا أَلْمَا

وقال آخر^(١):

٤٤٢٢- وأَيُّ حَمِيسٍ لا أَفأنا نِهَابَه
وأسيافنا مِنْ كَبِشِه تَقْطُرِ الدِّمَا

واستدلَّ بعضهم أيضاً على ذلك بقولِ امرئ القيس^(٢):

٤٤٢٣- كَأَنَّ دِثَاراً حَلَّقَتْ بَلْبُونَه
عُقَابٌ تُنَوِّفِي لا عُقَابُ القِوَاعِلِ

/ فقولُه: «لا عُقَابُ» عطفٌ على «عُقَابُ تُنَوِّفِي» وهو مرفوعٌ [١/٨٩٠] بحلَّقَتْ، وفي البيتينِ الأَوَّلَيْنِ غُنِيَّةٌ عن هذا.

وقال مكي^(٣): «لا» الثانيةُ نفيٌّ، وليستْ بعاطفةٍ، ومعناه: فلم يُصَدِّقْ ولم يُصَلِّ. قلت: كيف يُتَوَهَّمُ العطفُ حتى يَنْفِيَه؟ وجعل الزمخشريُّ^(٤) «فلا صَدِّقٌ ولا صَلَّى» عطفاً على الجملةِ مِنْ قولِه: «يَسْأَلُ

= الشجري ١/١٤٤، والإصناف ٧٦، والمغني ٣٢١، والخزانة ٧٦/٢، واللسان لم.

(١) البيت لطرفة وهو في ديوانه ١٩٥ ومجاز القرآن ٢/٢٧٨، وأمالى الشجري ٢/٢٢٨، والبحر ٨/٣٩٠، والمحزر ١٦/١٨٠. وأفأنا: جعلناه فيثاً، أي: غنيمة.

(٢) ديوانه ٩٤. ودثار: راعي إبله. اللبون: ذوات اللبن. تنوفى: جبل وكذلك القواعل.

(٣) إعراب المشكل ٢/٤٣٢.

(٤) الكشاف ٤/١٩٣.

أَيَّانَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ قَالَ: «وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «يَسْأَلُ أَيَّانَ»، أَي: لَا يُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ فَلَا صَدَقَ بِالرَّسُولِ وَالْقُرْآنِ»، وَاسْتَبَعْدَهُ الشَّيْخُ^(١)

آ. (٣٢) قَوْلُهُ: ﴿وَلَكِنْ كَذَّبَ﴾: الْاسْتِدْرَاكُ هُنَا وَاضِحٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ التَّصَدُّقِ وَالصَّلَاةِ التَّكْذِيبَ وَالتَّوَلَّى؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَذَلِكَ، فَاسْتَدْرَكَ ذَلِكَ: بِأَنَّ سَبِيهَ التَّكْذِيبِ وَالتَّوَلَّى، وَلِهَذَا يَضَعُفُ أَنْ يُحْمَلَ نَفْيُ التَّصَدِّقِ عَلَى نَفْيِ تَصَدِّقِ الرَّسُولِ؛ لِثَلَاثِ يَلْزَمُ التَّكْرَارُ، فَتَقَعُ «لَكِنْ» بَيْنَ مُتَوَافِقَيْنِ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ.

آ. (٣٣) قَوْلُهُ: ﴿يَتَمَطَّى﴾: جَمَلَةٌ حَالِيَةٌ مِنْ فَاعِلٍ «ذَهَبَ»، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى: شَرَعَ فِي التَّمَطِّي، كَقَوْلِهِ^(٢):

٤٤٢٤- فِقَامَ يَدُوذُ النَّاسُ عَنْهَا.....

وَتَمَطَّى فِيهِ قَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا^(٣): أَنَّهُ مِنَ الْمَطَا، وَالْمَطَا: الظَّهْرُ، وَمَعْنَاهُ: يَتَبَخَّرُ، أَي: يَمُدُّ مَطَاهُ وَيَلْوِيهِ تَبَخُّرًا فِي مَشِيَّتِهِ. وَالثَّانِي^(٤): أَنْ أَصْلَهُ: يَتَمَطَّطُ، مِنْ تَمَطَّطَ، أَي: تَمَدَّدَ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ يَتَمَدَّدُ فِي مَشِيَّتِهِ

(١) البحر ٨ / ٣٩٠.

(٢) تقدم برقم ٩٤.

(٣) وهو قول الفراء في معاني القرآن ٣ / ٢١٢، فأصله على هذا: يَتَمَطَّوُ وَقَعَتْ الْوَاوُ لِأَمَّا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ فَعَلِبَتْ يَاءٌ ثُمَّ تَحَرَّكَتِ الْيَاءُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَعَلِبَتْ أَلْفًا وَوَزَنُهُ يَتَفَعَّلُ.

(٤) وهو قول الزمخشري في كشافه ٢ / ٤١٧، فالأصل يتمطط اجتمع ثلاث حروف من جنس واحد فعلبت الطاء ياء ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. وانظر: معجم مفردات الإعلال والإبدال ٤٧٠.

تَبَخَّرُوا، وَمِنْ لَازِمِ التَّبَخُّرِ ذَلِكَ، فَهُوَ يَقْرُبُ مِنْ مَعْنَى الْأَوَّلِ وَيَفَارِقُهُ فِي مَادَتِهِ؛ إِذْ مَادَةُ الْمَطَا: م ط و، وَمَادَةُ الثَّانِي: م ط ط، وَإِنَّمَا أُبْدِلَتِ الطَّاءُ الثَّلَاثَةُ يَاءً كِرَاهَةً أَحْتِمَالِ الْأَمْثَالِ نَحْو: تَنْظَّيْتُ وَقَصَّيْتُ أَظْفَارِي، وَقَوْلُهُ (١):

٤٤٢٥- تَقْضَى الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرَ

وَالْمُطَيِّطَاءُ: التَّبَخُّرُ وَمَدُّ الْيَدَيْنِ فِي الْمَشْيِ، وَالْمَطِيطَةُ: الْمَاءُ الْخَائِرُ أَسْفَلَ الْحَوْضِ؛ لِأَنَّهُ يَتَمَطَّطُ، أَي: يَمْتَدُّ فِيهِ.

آ. (٣٤) وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى قَوْلِهِ: «أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى» فِي آخِرِ سُورَةِ الْقِتَالِ (٢) مُشْبَعًا، وَإِنَّمَا كُرِّرَ هُنَا مِبَالِغَةً فِي التَّهْدِيدِ وَالْوَعِيدِ. وَقَالَتِ الْخَنَسَاءُ (٣):

٤٤٢٦- هَمَمْتُ بِنَفْسِي كُلَّ الْهَمُومِ

فَأَوْلَى لِنَفْسِي أَوْلَى لَهَا

وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ (٤) هُنَا: «وَزُنُ أَوْلَى فِيهِ قَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا: فَعَلَى، وَالْأَلْفُ فِيهِ لِلِلْحَاقِ لِالتَّأْنِيثِ. وَالثَّانِي: هُوَ أَفْعَلٌ، وَهُوَ عَلَى الْقَوْلَيْنِ هُنَا [عَلِمَ] (٥) وَلِذَلِكَ لَمْ يُتَوَّنْ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ مَا حَكَى أَبُو زَيْدٍ فِي

(١) تقدم برقم ٥١٩.

(٢) انظر إعرابه للآية ٢٠ من سورة القتال (محمد صلى الله عليه وسلم).

(٣) ديوانها ١٢١، واللسان (ولي)، والمحرر ١٦/١٨١.

(٤) الإملاء ٢/٢٧٥.

(٥) زيادة من الإملاء. والعلمية هنا للوعيد فصار كرجل اسمه أحمد.

القرطبي ١٩/١١٦.

«النوادر»^(١): «هي أولاء» بالتاء غير مَصْرُوفٍ، فعلى هذا يكون «أولى» مبتدأ، و «لك» الخبر. والثاني: أن يكون اسماً للفعل مبنياً ومعناه: وَلِيكَ شَرًّا بعد شَرٍّ، و «لك» تبيينٌ.

آ. (٣٦) قوله: ﴿سُدَى﴾: حالٌ مِنْ فاعِلِ «يُتْرَكُ» ومعناه: مُهْمَلًا يقال: إِبِلٌ سُدَى، أي: مُهْمَلَةٌ. قال الشاعر^(٢):

٤٤٢٧- وَأَقْسِمُ بِاللَّهِ جَهْدَ اليمينِ
مَا خَلَقَ اللَّهُ شَيْئاً سُدَى

أي: مُهْمَلًا. وَأَسْدَيْتُ حاجتي، أي: ضيَعْتُها. ومعنى «أَسْدَى إليه معروفًا»، أي: جعله بمنزلة الضائع عند المُسْدَى إليه لا يذكره ولا يَمُنُّ به عليه^(٣).

آ. (٣٧) قوله: ﴿أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً﴾: العامَّةُ على الياءِ مِنْ تحُتُ في «يكُ» رجوعاً لِلإنسان. والحسن^(٤) بتاءِ الخطابِ على الالتفاتِ إليه توبيخاً له.

قوله: «يُمْنِي» قرأ^(٥) حفص «يُمْنِي» بالياءِ مِنْ تحُتُ، وفيه وجهان:

-
- (١) النوادر ٢٦٠.
 - (٢) لم أهد إلى قائله، وهو في الماوردي ٣٦٤/٤، والبحر ٣٨٢/٨، والقرطبي ١١٦/١٩.
 - (٣) لعل هذا التوجيه بعيد، الأقرب منه أن تكون من أسدى، أي: نسج فأسدى إليه معروفًا، أي: نسج وعمل وصنع.
 - (٤) البحر ٣٩١/٨.
 - (٥) السبعة ٦٦٢، والنشر ٣٩٤/٢، والبحر ٣٩١/٨، والتيسير ٢١٧، والحجة ٧٣٧، والقرطبي ١١٧/١٩.

أحدهما: أَنَّ الضميرَ عائِدٌ على المنى، أي: يُصَبُّ، فتكونُ الجملةُ في محلِّ جر. والثاني: أنه يعودُ للطفة؛ لأنَّ تأنيثها مجازيٌّ، ولأنَّها في معنى الماء، قاله أبو البقاء^(١)، وهذا إنما يتمشى على قولِ ابنِ كيسان. وأمَّا النحاةُ فيجعلونه ضرورةً كقوله^(٢):

..... — ٤٤٢٨ —

ولا أرضَ أبَقَلْ إِبْقَالَهَا

وقرأ الباقون «تُمْنَى» بالتاءِ مِنْ فَوْقُ على أَنَّ الضميرَ للطفة. فعلى هذه القراءةِ وعلى الوجهِ المذكورِ قبلها تكونُ الجملةُ في محلِّ نصبٍ؛ لأنها صفةٌ لمنصوبٍ. /

[ب/٨٩٠]

آ. (٣٩) قوله: ﴿الذَكَرَ وَالْأُنْثَى﴾: يجوزُ أَنْ يكونا بَدَلَيْنِ مِنْ «الزَّوْجَيْنِ»، وَأَنْ يكونا منصوبَيْنِ بإضمارِ «أعني» على القطع، والأصلُ عَدَمُهُ. وقرأ العائمةُ «الزَّوْجَيْنِ»، وزيدُ بنُ علي^(٣) «الزَّوْجَانِ» على لغة مَنْ يُجْري المشنى إجراءً المقصورِ، وقد تقدَّم تحقيقُهُ في طه^(٤)، وَمَنْ تُنْسَبُ إليه هذه اللغةُ، والاستشهادُ على ذلك.

آ. (٤٠) وقرأ العائمةُ أيضاً «بقادِرٍ» اسمَ فاعلٍ مجروراً بباءِ زائدةٍ في خبرِ «ليس». وزيدُ بنُ علي^(٥) «يَقْدِرُ» فعلاً مضارعاً. والعائمةُ على

(١) الإملاء ٢/٢٧٥.

(٢) تقدم برقم ٢٨٣.

(٣) البحر ٨/٣٩١.

(٤) انظر إعرابه للآية ٦٣ من طه.

(٥) البحر ٨/٣٩١.

نصب «يُحْيِي» بـ «أَنَّ» لأنَّ الفتحة خفيفةٌ على حرفِ العلةِ. وقرأ^(١) طلحةُ بن سليمان والفياض بن غزوان بسكونها: فإمَّا أَنْ يكونَ خَفَّفَ حرفَ العلةِ بِحَذْفِ حركةِ الإعرابِ، وإمَّا أَنْ يكونَ أجرى الوصلَ مُجرى الوقفِ.

وجمهورُ الناسِ على وجوبِ فَكِّ الإِدغامِ. قال أبو البقاء^(٢): «لثلا يُجمَعُ بين ساكتين لفظاً أو تقديراً». قلت: يعني أنَّ الحاءَ ساكنةٌ، فلو أَدغمنا لَسَكَنَّا الياءَ الأولى أيضاً للإِدغامِ فيَلتقي ساكنان لفظاً، وهو مُعَدَّرُ النطقِ، فهذان ساكنان لفظاً. وأمَّا قوله: «تقديراً» فإنَّ بعضَ الناسِ جوَّزَ الإِدغامَ في ذلك، وقراءته «أَنَّ يُحْيِي» وذلك أنه لَمَّا أراد الإِدغامَ نَقَلَ حركةَ الياءِ الأولى إلى الحاءِ، وأدغمها، فالتقى ساكنان: الحاءُ - لأنها ساكنةٌ في التقدير قبل النقل إليها - والياءُ؛ لأنَّ حركتها نُقِلتْ مِنْ عليها إلى الحاءِ، واستشهد الفراء^(٣) لهذه القراءة: بقوله^(٤):

-٤٤٢٩-

تَمْشِي لِسُدَّةِ بَيْتِهَا فَتَعِي

(١) انظر: المحتسب ٣٤٢/٢، والبحر ٣٩١/٨، والشواذ ١٦٥.

(٢) الإملاء ٢٧٥/٢.

(٣) معاني القرآن ٢١٣/٣.

(٤) لم أهد إلى قائله، وصدده:

وكأنها بين النساء سبيكة

وهو في الفراء ٢١٣/٣، والمحتسب ٢٦٩/٢، والمنصف ٢٠٦/٢، والهمع ٥٣/١، والدرر ٣١/١، واللسان (عبي)، وروايات إنشاد الشاهد كثيرة، وما أثبتناه هو مقصود الفراء من تشبيه البيت بهذه القراءة الشاذة. والفعل مضارع أعيا فهو يُعَيِّي.

وأما أهل البصرة فلا يُدغمونه البتة، قالوا: لأنَّ حركة الياءِ عارضةٌ؛ إذ هي للإعرابِ. وقال مكِّي^(١): «وقد أجمعوا على عَدَمِ الإدغامِ في حالِ الرفعِ. فأما في حالِ النصبِ فقد أجازهُ الفراءُ لأجلِ تحرُّكِ الياءِ الثانيةِ، وهو لا يجوزُ عندَ البصريينِ؛ لأنَّ الحركةَ عارضةً» قلت: ادعأؤه الإجماعُ مردودٌ بالبيتِ الذي قدَّمْتُ إنشاده عن الفراءِ، وهو قوله: «فَتَعِيٌّ» فهذا مرفوعٌ وقد أُدغمَ. ولا يَبْعُدُ ذلك؛ لأنَّه لَمَّا أُدغمَ ظهرتْ تلكَ الحركةُ لسكونِ ما قبلَ الياءِ بالإدغامِ.

[تَمَّتْ بعونه تعالى سورة القيامة]

(١) إعراب المشكل ٤٣٣/٢.

سورة الإنسان

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿هَلْ أَتَى﴾: في «هل» هذه وجهان، أحدهما: أنها على بابها من الاستفهام المَحْضِ، أي: هو مِمَّنْ يُسْأَلُ عنه لغرابته: أتى عليه حين من الدهر لم يكن كذا، فإنه يكون الجواب: أتى عليه ذلك، وهو بالحال المذكورة، كذا قاله الشيخ^(١)، وهو مدخولٌ كما ستعرفه قريباً. وقال مكي^(٢) في تقرير كونها على بابها من الاستفهام: «والأحسنُ أنْ تكونَ على بابها للاستفهام الذي معناه التقرير، وإنما هو تقرير لمن أنكر البعث، فلا بُدَّ أنْ يقولَ: نعم قد مضى دهر طويل لا إنسانَ فيه. فيقال له: مَنْ أَخَذْتَهُ بعد أن لم يَكُنْ وَكَوَنَهُ بعد عَدَمِهِ كيف يمتنع عليه بَعْثُهُ وإحياؤه بعد مَوْتِهِ؟ وهو معنى قوله: «ولقد عَلِمْتُمُ النُّشْأَةَ الأولى فلولاً تَذَكَّرُونَ»^(٣)، أي: فهلاً تَذَكَّرُونَ فتعلمون أنْ مَنْ أَنشَأَ شيئاً بعد أن لم يَكُنْ - قادرٌ على إعادته بعد مَوْتِهِ وَعَدَمِهِ انتهى. فقد جَعَلَهَا لاستفهام التقرير للاستفهام المَحْضِ، وهذا هو الذي يجبُ أنْ يكونَ؛ لأنَّ الاستفهامَ لا يَبْرُدُ مِنَ الباري تعالى إلا على هذا النحو

(١) البحر ٣٩٣/٨.

(٢) إعراب المشكل ٤٣٤/٢.

(٣) الآية ٦٢ من الواقعة

وما أشبهه. والثاني: أنها بمعنى «قد» قال الزمخشري^(١): «هل بمعنى «قد» في الاستفهام خاصة. والأصل: أهل بدليل قوله^(٢):

٤٤٣٠- سَائِلٌ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنَا

أَهْلٌ رَأُونَا بَوَادِي الْقُفِّ ذِي الْأَكَمِ

فالمعنى: أفد أتى، على التقرير والتقريب جميعاً، أي: أتى على الإنسان قبل زمان قريب حين من الدهر لم يكن فيه شيئاً مذكوراً، أي: كان شيئاً منسياً غير مذكور» انتهى. فقوله: «على التقرير» يعني المفهوم من الاستفهام، وهو الذي فهم مكّي من نفس «هل». وقوله: «والتقريب» يعني المفهوم من «قد» التي وقع موقعها «هل». ومعنى قوله «في الاستفهام خاصة» أن «هل» لا تكون بمعنى «قد» إلا ومعها استفهام / لفظاً كالبيت المتقدم، أو تقديراً كآلية الكريمة. فلو قلت: «هل جاء زيداً» تعني: قد جاء^(٣)، من غير استفهام لم يجر، وغيره جعلها بمعنى «قد» من غير هذا القيد. وبعضهم لا يميزه البتة، ويتأول البيت: على أنه مما جمع فيه بين حرفي معنى للتأكيد، وحسن ذلك اختلاف لفظهما كقول الشاعر^(٤):

٤٣٣١- فَأَصْبَحَنْ لَا يَسْأَلُنِّي عَنْ بَمَا بِهِ

(١) الكشاف ٤/١٩٤.

(٢) تقدم برقم ٢٨٥٠.

(٣) الأصل «قام» وهو سهو، والتصحيح من (ش).

(٤) تقدم برقم ٩١٦.

فالباء بمعنى «عن»، وهي مؤكدة لها. وإذا كانوا قد أكدوا مع اتفاق اللفظ كقوله^(١):

٤٤٣٢- فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي

ولا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً
فَلَأَنْ يُؤَكَّدُوا مَعَ اخْتِلَافِهِ أُخْرَى. ولم يَذْكَرِ الزمخشريُّ غيرَ كونها
بمعنى «قد»^(٢)، وبقي على الزمخشريُّ قيدٌ آخر: وهو أَنْ يقول: في
الجملة الفعلية؛ لأنَّه متى دخلت «هل» على جملة اسمية استحالَ كونها
بمعنى «قد» لأنَّ «قد» مختصةٌ بالأفعال. وعندني أنَّ هذا لا يَرِدُ؛ لأنَّه تفرَّرَ
أَنَّ «قد» لا تباشرُ الأسماء.

قوله: «لم يَكُنْ» في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنَّها في موضع
نصبٍ على الحالِ من «الإنسان»، أي: هل أتى عليه حينٌ في هذه
الحالة. والثاني: أنَّها في موضع رفعٍ نعتاً لـ «حينٌ» بعد نعتٍ. وعلى هذا
فالعائدُ محذوفٌ تقديره: حينٌ لم يَكُنْ فيه شيئاً مذكوراً، والأولُ أظهرُ
لفظاً ومعنى.

آ. (٢) قوله: ﴿أَمْشَاجٌ﴾: نعتٌ لـ «نُظْفَةٍ» ووقَعَ الجمعُ صفةً
لمفردٍ؛ لأنَّه في معنى الجمع، كقوله تعالى: «رَفْرَفٍ خُضْرٍ»^(٣) أو جُعِلَ
كلُّ جزءٍ من النُظْفَةِ نُظْفَةً، فاعتبر ذلك فوصِفَ بالجمع، وقال
الزمخشري^(٤): «أَمْشَاجٌ كِبْرَمَةٌ أَعْشَارٌ»^(٥)، ويزيدُ أكْيَاشٌ^(٦) وهي ألفاظٌ

(١) تقدم برقم ١٣٨٣.

(٢) الكشاف ٤/١٩٤.

(٣) الآية ٧٦ من الرحمن. (٤) الكشاف ٤/١٩٤.

(٥) برمة أعشار: إذا انكسرت قطعاً قطعاً.

(٦) الأكياش: ضرب من برود اليمن. انظر: الكتاب ١٧/٢.

مفردةٌ غيرُ جموعٍ؛ ولذلك تقع صفاتٍ للأفرادِ ويقال: نُظْفَةُ مَشْجٍ، قال
الشماع^(١):

٤٤٣٣- طَوَتْ أَحْشَاءَ مُرْتَجَةٍ لَوْقَتِ

على مَشْجٍ سُلَالَتِهِ مَهِينُ

ولا يَصِحُّ «أَمْشَاجٌ» أَنْ يَكُونَ تَكْسِيرًا لَهُ^(٢)، بل هما مثلان في
الإفرادِ لوصفِ المفردِ بهما». فقد مَنَعَ أَنْ يَكُونَ أَمْشَاجًا جَمْعَ «مَشْجٍ»
بالكسر. قال الشيخ^(٣): «وقوله مخالفٌ لنصِّ سيبويه والنَّحْوِيِّينَ على أنْ
أَفْعَالًا لا يَكُونُ مَفْرَدًا. قال سيبويه^(٤): «وليس في الكلامِ «أَفْعَالٌ» إِلَّا أَنْ
يُكْسَرَ عَلَيْهِ اسْمًا لِلْجَمِيعِ، وما وَرَدَ مِنْ وَصْفِ الْمَفْرَدِ بِأَفْعَالٍ تَأَوَّلُوهُ»
انتهى. قلت: هو لم يَجْعَلِ أَفْعَالًا مَفْرَدًا، إنما قال: يُوصَفُ بِهِ الْمَفْرَدُ^(٥)،
يعنى بالتأويلِ الَّذِي ذَكَرْتُهُ مِنْ أَنَّهُمْ جَعَلُوا كُلَّ قِطْعَةٍ مِنَ الْبُرْمَةِ بُرْمَةً، وكلَّ
قِطْعَةٍ مِنَ الْبُرْدِ بُرْدًا، فوصفوهما بالجمع. وقال الشيخ^(٦): «الأمشاج:

(١) ديوانه ٣٢٨، ومرتجة من رتج إذا أغلق. والوقت وقت الولادة. يصف أنثى
قبلت ماء الفحل وحملت منه. وضبط مشج بفتحيتين، وعند السمين أنها مشج
وهو يتابع في هذا أبا حيان ولم أره في معاجم اللغة، وفي مطبوعة الكشاف من
غير ضبط، والذي منعه الزمخشري هو اعتقاد تكسير المفرد وإنما اللفظان عنده
مفردان.

(٢) أي: لـ مشج.

(٣) البحر ٣٩٤/٨.

(٤) تحدث سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه عن بناء أفعال وأوجه استعماله ولكنه
أقرَّ أنه يكون للواحد قال: «وأما أفعال فقد يقع للواحد» وضرب مثلاً على ذلك
بأكياش وأنعام. انظر: الكتاب ١٧/٢.

(٥) انظر صدر عبارة الزمخشري.

(٦) البحر ٣٩١/٨.

الأخلاق، واحدها مَشَج بفتحتين، أو مَشَج^(١) كعِذَل وأغْدال أو مَشِيج
كشريف وأشرف، قاله ابن الأعرابي. وقال رؤبة^(٢):

٤٤٣٤ - يَطْرَحْنَ كُلَّ مُعْجَلٍ نَشَّاجٍ
لَمْ يُكْسَ جِلْدًا مِنْ دَمِ أَمْشَاجٍ

وقال الهذلي^(٣):

٤٤٣٥ - كَانَ الرَّيْشَ وَالْفُوقَيْنِ مِنْهَا
خِلَافَ النَّصْلِ سَيْطَ بِهِ مَشِيجُ

وقال الشماخ^(٤):

٤٤٣٦ - طَوَتْ أَحْشَاءَ مُرْتَجَةٍ

البيت. ويقال: «مَشَجٌ يَمْشُجُ مَشْجًا إِذَا خَلَطَ، وَمَشِيجٌ كَخَلِيطٍ
وَمَمْشُوجٌ كَمَخْلُوطٍ» انتهى. فجوِّزَ أَنْ يَكُونَ جَمْعًا لِمَشِيجٍ كَعِذَلٍ، وَقَدْ
تَقَدَّمَ أَنَّ الزَّمخَشَرِيَّ^(٥): «مَنَّعَ ذَلِكَ. وَقَالَ الزَّمخَشَرِيُّ: «وَمَشَجَهُ وَمَزَجَهُ
بِمَعْنَى، وَالْمَعْنَى: مِنْ نُظْفَةٍ امْتَزَجَ فِيهَا الْمَاءَانِ.»

(١) لم أقف على هذا الضبط في معاجم اللغة التي نصت على: المَشِيج والمَشِيج
والمَشِيج والمَشِيج.

(٢) ديوانه ٣٢.

(٣) البيت لعمر بن الداحل، وهو في ديوان الهذليين ١٠٤/٣، واللسان «مشج»،
والقرطبي ١١٨/١٩. ويقول: كان السهم خلط بدم لما خرج من الرمية، فقد
دمي الريش والفوقان.

(٤) تقدم برقم ٤٤٣٣.

(٥) الكشاف ١٩٤/٤ والزَّمخَشَرِيُّ لم يمنع هذا اللفظ بعينه - ولم أجده في
المعاجم - وإنما منع اعتقاد تكسير المفرد.

قوله: «نَبِّئْهِ» يجوزُ في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها حالٌ مِنْ فاعلِ «خَلَقْنَا»، أي: خَلَقْنَا حَالَ كَوْنِنَا مُبْتَلِينَ لَهُ. والثاني: أنها حالٌ مِنْ «الإنسان»، وَصَحَّ ذَلِكَ لِأَنَّ فِي الْجُمْلَةِ ضَمِيرَيْنِ كُلُّ مِنْهُمَا يَعُودُ عَلَى ذِي الْحَالِ. ثُمَّ هَذِهِ الْحَالُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَقَارِنَةً إِنْ كَانَ الْمَعْنَى بِـ «نَبِّئْهِ»: نُصَرِّفُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ نُطْفَةً ثُمَّ عَلَقَةً، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَنْ تَكُونَ مَقْدَرَةً إِنْ كَانَ الْمَعْنَى بِـ «نَبِّئْهِ»: نَخْتَبِرُهُ بِالتَّكْلِيفِ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ خَلْقِهِ غَيْرُ مَكْلُوفٍ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(١): «وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ: نَاقِلِينَ لَهُ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، فَسُمِّيَ ذَلِكَ ابْتِلَاءً عَلَى طَرِيقِ الْإِسْتِعَارَةِ». قُلْتُ: هَذَا هُوَ مَعْنَى قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَتَقَدِّمِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: «فِي الْكَلَامِ تَقْدِيمٌ وَتَأخِيرٌ. وَالْأَصْلُ: إِنَّا جَعَلْنَاهُ سَمِيعاً بَصِيراً نَبِّئْهُ، أَي: جَعَلْنَا / لَهُ ذَلِكَ لِلْإِبْتِلَاءِ» وَهَذَا لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ.

[٨٩١/ب]

آ. (٣) قوله: ﴿إِمَّا شَاكِرًا﴾: «شَاكِرًا» نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ، وَفِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ حَالٌ مِنْ مَفْعُولِ «هَدَيْنَاهُ»، أَي: هَدَيْنَاهُ مُبَيَّنًّا لَهُ كَلْنَا حَالَتِهِ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢): «وَقِيلَ: هِيَ حَالٌ مَقْدَرَةٌ». قُلْتُ: لِأَنَّهُ حَمَلَ الْهَدَايَةَ عَلَى أَوَّلِ الْبَيَانِ لَهُ، وَ[هُوَ]^(٣) فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ غَيْرُ مُتَّصِفٍ بِأَحَدِي الصَّفَتَيْنِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ حَالٌ مِنْ «السَّبِيلِ» عَلَى الْمَجَازِ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤): «وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالَيْنِ مِنْ «السَّبِيلِ»، أَي: عَرَفْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا سَبِيلاً شَاكِرًا، وَإِمَّا سَبِيلاً كَفُورًا كَقَوْلِهِ: «وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ»^(٥) فَوَصَفَ السَّبِيلَ بِالشُّكْرِ وَالْكَفْرِ مَجَازًا.

(١) الكشاف ٤/١٩٤ - ١٩٥.

(٢) الإملاء ٢/٢٧٥ وليس في المطبوعة غير لفظة: «حالان».

(٣) زيادة من (ش).

(٥) الآية ١٠ من البلد.

(٤) الكشاف ٤/١٩٥.

والعامة على كسر همزة «إمّا» وهي المرادفة لـ «أو» وتقدّم خلافُ
التّخوين فيها^(١). ونقل مكّي^(٢) عن الكوفيين أنها هنا «إن» الشرطية
زِيدَتْ بعدها «ما» ثم قال: «وهذا لا يُجيزه البصريّون؛ لأن «إن» الشرطية
لا تَدْخُلُ على الأسماء، إلّا أن يُضَمَرَ فعلٌ نحو: «وإن أحدٌ»^(٣)،
ولا يَصِحُّ إضمارُ الفعلِ هنا؛ لأنه كان يلزَمُ رَفْعُ «شاكراً» وأيضاً فإنّه
لا دليل على الفعلِ انتهى. قلت: لا نُسَلِّمُ أنه يلزَمُ رَفْعُ «شاكراً» مع
إضمارِ الفعلِ، ويُمْكِنُ أن يُضَمَرَ فعلٌ يَنْصِبُ «شاكراً» تقديره: إن خَلَقْنَا
شاكراً فشكورٌ، وإن خَلَقْنَاه كافراً فكفورٌ^(٤).

وقرأ^(٥) أبو السّمّال وأبو العجاج^(٦) بفتحها. وفيها وجهان، أحدهما:
أنّها العاطفة، وإنما لغة بعضهم فَتَحُ همزتها، وأنشدوا على ذلك^(٧):

٤٤٣٧- يَلْفَحُهَا أَمَّا شَمَالٌ عَرِيَّةٌ

وَأَمَّا صَبَاً جِنْحَ الْعَشِيِّ هَبُوبٌ

(١) انظر: الدر المصون ٢/٤١٥، ووصف المباني ١٠٠، الأزهية ١٤٨،
المغني ٧٩.

(٢) إعراب المشكل ٢/٤٣٥.

(٣) الآية ٦ من التوبة.

(٤) وأضمر ابن الشجري هنا كان نحو:

قد قيل ما قيل إن حقاً وإن كذباً

انظر: الأمالي ٢/٣٤٦.

(٥) البحر ٨/٣٩٤.

(٦) في البحر: «أبو العجاج وهو كثير بن عبد الله السلمي شامي ولي البصرة لهشام ابن
عبد الملك».

(٧) نسبه في الخزانة ٢/٤٣٢ إلى أبي القمقام، وهو في وصف المباني ١٠١،
والمقرب ١/٢٣١، والهمع ٢/١٣٥، والدر ٢/١٨٢، وقد حذف الشاعر حركة
من التفعيلة الأولى من فعولن.

بفتحِ الهمزة. ويجوزُ مع فتحِ الهمزة إبدالُ مِيمِهَا الأولى ياءً.
قال^(١):

— ٤٤٣٨ —

أَيُّمَا إِلَى جَنَّةٍ أَيُّمَا إِلَى النَّارِ

وَحَدَفَ الواوَ بينهما. والثاني: أنها أمَّا التفصيلية، وجوابها مقدرٌ.
قال الزمخشري^(٢): «وهي قراءةٌ حسنةٌ والمعنى: أمَّا شاكِرًا فَبِتَوْفِيقِنَا، وأمَّا
كفورًا فَبِسُوءِ اخْتِيَارِهِ» انتهى. ولم يذكر غيرَه.

آ. (٤) قوله: ﴿سَلَسِلَ﴾: قرأ^(٣) نافعٌ والكسائيُّ وهشامٌ
وأبو بكرٌ بالتنوين، والباقون بغير تنوين، ووقفَ هؤلاءِ وحمزةٌ وقنبلٌ عليه
بالألفِ بلا خلافٍ. وابنُ ذكوانٌ والبيزِّيُّ وحفصٌ بالألفِ وبدونها، فعن
ثلاثتهم الخلافُ، والباقون وقفوا بدون ألفٍ بلا خلافٍ. فقد تحصَّل لك
من هذا أن القراءَ على [أربع^(٤)] مراتب: منهم مَنْ يُتَوَّنُ وصلًا، ويقفُ
بالألفِ وقفًا بلا خلافٍ وهم نافعٌ والكسائيُّ وهشامٌ وأبو بكرٌ، ومنهم مَنْ
لا يُتَوَّنُ ولا يأتي بالألفِ وقفًا بلا خلافٍ، وهما حمزةٌ وقنبلٌ، ومنهم مَنْ
لم يُتَوَّنْ، ويقف بالألفِ بلا خلافٍ، وهو أبو عمروٌ وحده، ومنهم مَنْ
لم يُتَوَّنْ، ويقفُ بالألفِ تارةً وبدونها أخرى، وهم ابنُ ذكوانٍ وحفصٌ
والبيزِّيُّ، فهذا نهايةُ الضبطِ في ذلك.

(١) تقدم برقم ٢٤٦٦.

(٢) الكشاف ١٩٥/٤، وهو يتحدث عن قراءة أبي السمال.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٦٣، والبحر ٣٩٤/٨، والتيسير ٢١٧،

والنشر ٣٩٤/٢، والإتحاف ٥٧٦/٢، والحجة ٧٣٧.

(٤) زيادة من (ش).

فأما التنوينُ في «سلاسل» فذكرُوا له أوجهاً منها: أنه قَصَدَ بذلك التناسُبَ؛ لأنَّ ما قبله وما بعده منونٌ منصوبٌ. ومنها: أن الكسائيَّ وغيره من أهل الكوفةِ حَكَّوا عن بعض العربِ أنهم يَصْرِفُونَ جميعَ ما لا يَنْصَرِفُ، إلَّا أفعالَ منك. قال الأخفش: «سَمِعْنَا من العربِ مَنْ يَصْرِفُ كُلَّ ما لا يَنْصَرِفُ؛ لأنَّ الأصلَ في الأسماءِ الصرفُ، وتُرِكَ الصرفُ لعارضٍ فيها، وأنَّ الجمعَ قد جُمِعَ وإن كان قليلاً. قالوا: صواحبٌ وصواحيبات. وفي الحديث^(١): «إنكن لصواحيبات يوسف». وقال الشاعر^(٢):

٤٤٣٩ - قَد جَرَّتِ الطيْرُ أَيامِنَا

.....

فجمع «أيامِن» جَمَعَ تصحيحَ المذكور. وأنشدوا^(٣):

(١) رواه البخاري في ٦٠ كتاب الأنبياء، ١٩ باب قول الله تعالى: «لقد كان في يوسف وإخوته». الفتح ٤٨١/٦.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في الإملاء ٢٧٦/٢، واللسان «يمن»، وبعده: قالت وكنت رجلاً فطيناً هذا لعمرُ الله إسرائيننا وفي اللسان: «قال ابن سيده: «عندي أنه جمع يميناً على أيّمان ثم جمع أيّمان على أيّامين ثم أراد جمعاً آخر فلم يجد جمعاً من جموع التكسير أكثر من هذا فرجع إلى الجمع بالواو والنون».

(٣) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٣٧٦، والكتاب ٢٠٧/٢، وابن يعيش ٥٦/٥، والخزانة ٩٩/١، وشرح شواهد الشافية ١٤٢. خضع: جمع خَضوع وهو المتواضع. وقال مكّي في مشكله ٤٣٧/٢: «فحذف النون للإضافة والياء لالتقاء الساكنين فدل جمعه على أنه يجمع كسائر الجموع والجموع كلها منصرفة فصرف هذا أيضاً على ذلك».

٤٤٤٠- وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم

خُضِعَ الرَّقَابِ نَوَاسِي الْأَبْصَارِ

بكسر السين من نواكس، وبعدها ياءٌ تَظْهَرُ خطأً لا لفظاً لذهابها^(١) لالتقاء الساكنين، والأصل: «نواكسين» فحُدِفَتِ النونُ للإضافة، والياءُ لالتقاء الساكنين. وهذا على رواية كسر السين، والأشهرُ فيها نصبُ السينِ فلماً جُمِعَ شابهةُ المفرداتِ فانصرفت. ومنها أنه مرسومٌ في إمامِ الحجازِ والكوفةِ بالألفِ، رواه^(٢) أبو عبيد، ورواه قالون عن نافع. وروى بعضهم ذلك عن مصاحفِ البصرةِ أيضاً،

وقال الزمخشري^(٣): «وفيه وجهان، أحدهما: أن تكونَ هذه النونُ بدلاً من حرفِ الإِطْلَاقِ وَيَجْرِي الوصل مَجْرَى الوقفِ. والثاني: أن يكونَ صاحبُ هذه القراءةِ مَمَّنْ ضَرِي^(٤) بروايةِ الشُّعْرَى، ومَرَنَ لسانُهُ على صَرَفٍ ما لا ينصرف». قلت: وفي هذه العبارةِ فِطْاطَةٌ وِغْلُظَةٌ، لا سيما على مَشِيخَةٍ^(٥) الإسلامِ وأئمةِ العلماءِ الأعلامِ.

وَوَقَّفَ هُوَلاءُ بِالْألفِ ظاهراً. وَأَمَّا مَنْ لَمْ يُنَوِّنْهُ / فظاهراً؛ لأنَّه على صيغةِ منتهىِ الجموعِ. وقولهم: قد جُمِعَ، نحو: صَواحباتِ وأيامينِ لا يقدحُ؛ لأنَّ المَحذُورَ جَمْعُ التَكسيرِ، وهذا جَمْعُ تَصحيحِ، وَعَدَمُ وقوفهم بِالْألفِ واضحٌ أيضاً. وَأَمَّا مَنْ لَمْ يُنَوِّنْ وَوَقَّفَ بِالْألفِ فإتباعاً

[1/٨٩٢]

(١) الأصل: «لذهبا».

(٢) الأصل: «راه».

(٣) الكشاف ٤/١٩٥، وهو يُخْرِجُ قراءةَ التنوينِ.

(٤) ضري به: أولع به واعتاده.

(٥) (ج) شَنِخ.

لِلرَّسْمِ الْكَرِيمِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَأَيْضاً فَإِنَّ الرَّوْمَ فِي الْمَفْتُوحِ لَا يُجَوِّزُهُ الْقُرَاءُ،
وَالْقَارِئُ قَدْ يُبَيِّنُ الْحَرَكَةَ فِي وَقْفِهِ فَأَتَوْا بِالْأَلْفِ لَتَبَيَّنَ بِهَا الْفَتْحَةُ. وَرُوِيَ
عَنْ بَعْضِ مَنْ يَقُولُ: «رَأَيْتُ عُمْرًا» بِالْأَلْفِ يَعْنِي عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ.
وَالسَّلْسِلُ: جَمْعُ سِلْسِلَةٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهَا^(١).

آ. (٦) قَوْلُهُ: ﴿عَيْنًا﴾: فِي نَصْبِهَا أَوْجَهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ
«كَافُورًا» لِأَنَّ مَاءَهَا فِي بِيَاضِ الْكَافُورِ، وَفِي رَائِحَتِهِ وَبَرْدِهِ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا
بَدَلٌ مِنْ مَحَلِّ «مِنْ كَأْسٍ»، قَالَهُ مَكِّي^(٢)، وَلَمْ يُقَدِّرْ حَذْفَ مُضَافٍ. وَقَدَّرَ
الزَّمْخَشَرِيُّ^(٣) عَلَى هَذَا الْوَجْهِ حَذْفَ مُضَافٍ. قَالَ: «كَأَنَّهُ قِيلَ: يَشْرَبُونَ
خَمْرًا خَمَرَ عَيْنٍ» وَأَمَّا أَبُو الْبَقَاءِ^(٤) فَجَعَلَ الْمُضَافَ مُقَدَّرًا عَلَى وَجْهِ الْبَدَلِ
مِنْ «كَافُورًا» فَقَالَ: «وَالثَّانِي: بَدَلٌ مِنْ «كَافُورًا»، أَي: مَاءَ عَيْنٍ أَوْ خَمْرَ
عَيْنٍ» وَهُوَ مَعْنَى حَسَنٌ. الثَّلَاثُ: أَنَّهَا مَفْعُولٌ بِ«يَشْرَبُونَ»، أَي: يَشْرَبُونَ
عَيْنًا مِنْ كَأْسٍ. الرَّابِعُ: أَنَّ يَنْتَصِبَ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ. الْخَامِسُ: بِإِضْمَارِ
«يَشْرَبُونَ» يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ، قَالَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(٥). وَفِيهِ نَظْرٌ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ
صِفَةٌ لِعَيْنٍ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُفَسَّرَ. السَّادِسُ: بِإِضْمَارِ «يُعْطُونَ». السَّابِعُ:
عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي «مِزَاجُهَا»، قَالَهُ مَكِّي^(٦).
وَالْمِزَاجُ: مَا يُمَزَّجُ بِهِ، أَي: يُخْلَطُ. يُقَالُ: مَزَجَهُ يَمَزُجُهُ مَزْجًا،
أَي: خَلَطَهُ يَخْلِطُهُ خَلْطًا. قَالَ حَسَانُ^(٧):

(١) انظر إعرابه لآية ٧١ من غافر.

(٢) إعراب المشكل ٤٣٧/٢.

(٣) الكشاف ١٩٦/٤.

(٤) الإملاء ٢٧٦/٢.

(٥) الإملاء ٢٧٦/٢.

(٧) تقدم برقم ١٨٢٩.

(٦) إعراب المشكل ٤٣٧/٢.

٤٤٤١- كَأَنَّ سَيِّئَةً مَسْنُ بَيْتِ رَأْسٍ

يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ
فَالْمِزَاجُ كَالْقَوَامِ، اسْمٌ لِمَا يَقَامُ بِهِ الشَّيْءُ. وَالْكَافُورُ: طَيِّبٌ
مَعْرُوفٌ، وَكَأَنَّ اسْتِثْقَاةَ مِنَ الْكُفْرِ وَهُوَ السُّتْرُ؛ لِأَنَّهُ يُغَطِّي الْأَشْيَاءَ بِرَائِحَتِهِ.
وَالْكَافُورُ أَيْضاً: كِمَامُ الشَّجَرِ الَّتِي تُغَطِّي ثَمَرَتَهَا. وَمَفْعُولٌ «يَشْرَبُونَ»: إِمَّا
مَحذُوفٌ، أَيْ: يَعْنِي: يَشْرَبُونَ مَاءً أَوْ خَمِراً مِنْ كَأْسٍ، وَإِمَّا مَذْكَورٌ وَهُوَ
«عَيْنًا» كَمَا تَقَدَّمَ، وَإِمَّا «مِنْ كَأْسٍ» وَ«مِنْ» مَزِيدَةٌ فِيهِ، وَهَذَا يَتَمَشَّى عِنْدَ
الْكُوفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِ (١).

وقال الزمخشري (٢): «فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ وُصِلَ فِعْلُ الشُّرْبِ بِحَرْفِ
الْإِبْتِدَاءِ أَوَّلًا وَبِحَرْفِ الْإِلْصَاقِ آخِرًا؟ قُلْتَ: لِأَنَّ الْكَأْسَ مَبْدَأَ شُرْبِهِ وَأَوَّلُ
غَايَتِهِ، وَأَمَّا الْعَيْنُ فِيهَا يَمْزُجُونَ شَرَابَهُمْ، فَكَأَنَّ الْمَعْنَى: يَشْرَبُ عِبَادُ اللَّهِ
بِهَا الْخَمَرَ كَمَا تَقُولُ: شَرِبْتُ الْمَاءَ بِالْعَسَلِ».

قوله: «يَشْرَبُ بِهَا» فِي الْبَاءِ أَوْجَهُ، أَحَدُهَا: أَنَّهَا مَزِيدَةٌ، أَيْ:
يَشْرَبُهَا، وَيَدُلُّ لَهُ قِرَاءَةُ (٣) ابْنِ أَبِي عُبَلَةَ «يَشْرَبُهَا» مُعَدَّى إِلَى الضَّمِيرِ
بِنَفْسِهِ. الثَّانِي: أَنَّهَا بِمَعْنَى «مِنْ». الثَّلَاثُ: أَنَّهَا حَالِيَةٌ، أَيْ: مَمْرُوجَةٌ بِهَا.
الرَّابِعُ: أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِ«يَشْرَبُ». وَالضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الْكَأْسِ، أَيْ:
يَشْرَبُونَ الْعَيْنَ بِتِلْكَ الْكَأْسِ، وَالْبَاءُ لِلْإِلْصَاقِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِ
الزَّمَخْشَرِيِّ. الْخَامِسُ: أَنَّهُ عَلَى تَضْمِينِ «يَشْرَبُونَ» مَعْنَى: يَلْتَدُونَ بِهَا
شَارِبِينَ. السَّادِسُ: عَلَى تَضْمِينِهِ مَعْنَى «يَرَوَى»، أَيْ: يَرَوَى بِهَا عِبَادُ اللَّهِ.
وَكِهْذَةُ الْآيَةِ فِي بَعْضِ الْأَوْجِهِ قَوْلُ الْهَدْلِيِّ (٤):

(١) حَيْثُ لَا يَشْتَرِطُونَ، تَقَدَّمَ كَلَامٌ غَيْرُ مُوجِبٍ.

(٢) الْكِشَافُ ١٩٦/٤.

(٣) الْبَحْرُ ٣٩٥/٨، وَالْمَحْرَرُ ١٨٥/١٦.

(٤) تَقَدَّمَ بِرَقْمِ ٩.

٤٤٤٢ — شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعَتْ

مَتَى لُجَجٍ خُضِرٍ لَهْنٌ نَثِيحٌ

فهذه تحتملُ الزيادة، وتحتملُ أَنْ تكونَ بمعنى «مِنْ». والجملة مِنْ قوله «يَشْرَبُ بِهَا» في محلِّ نصبٍ صفةً لـ «عَيْنًا» إِنْ جَعَلْنَا الضميرَ في «بِهَا» عائداً على «عَيْنًا» ولم نجعله مُفسِّراً لناصبٍ، كما قاله أبو البقاء. وقرأ^(١) عبد الله «قافوراً» بالقاف بدلَ الكافِ، وهذا مِنْ التعاقبِ بين الحرفينِ كقولهم: عربيٌّ فُحٌّ وكُحٌّ. و«يُفَجِّرُونَهَا» في موضع الحال.

آ. (٧) قوله: ﴿يُؤْفُونُ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً لا محلَّ له البتَّة، ويجوزُ أَنْ يكونَ خبراً لكان مضمرةً. قال الفراء^(٢): «التقديرُ: كانوا يُؤْفُونُ بالنَّذرِ في الدنيا، وكانوا يخافون» انتهى. وهذا ما لا حاجةَ إليه. الثالث: أنه جوابٌ لَمَنْ قال: ما لهم يُرْزَقون ذلك؟. قال الزمخشري^(٣): «يُؤْفُونُ» جوابٌ مَنْ عَسَى يقول: ما لهم يُرْزَقون ذلك؟ قال الشيخ^(٤): «واستعمل «عَسَى» صلةً لَمَنْ وهو لا يجوزُ^(٥)، وأتى بالمضارع بعد «عَسَى» غيرَ مقروين بـ «أَنْ» / وهو قليلٌ أو في الشعر».

[٨٩٢/ب]

قوله: «كان شَرُّهُ» في موضع نصبٍ صفةً لـ «يَوْمٍ». والمُسْتَطِير: المنتشر يُقال: استطار يَسْتَطِير استِطَارَةً فهو مُسْتَطِير، وهو استفعل من الطَّيْران قال الشاعر^(٦):

(١) البحر ٣٩٥/٨.

(٢) معاني القرآن له ٢١٦/٣.

(٣) الكشاف ١٩٦/٤.

(٤) البحر ٣٩٥/٨.

(٥) لأن صلة الموصول جملة خبرية و«عَسَى» إنشاء.

(٦) تقدم برقم ٢٧٤.

٤٤٤٣- فَبَاتَتْ وَقَدْ أَسَارَتْ فِي الْفَوْأِ

دِصْدَعًا عَلَّ نَأْيَهَا مُسْتَطِيرًا

وقال الفراء^(١): «المُسْتَطِيرُ: المُسْتَطِيلُ». قلت كأنه يريد أنه مثله في المعنى، لا أنه أبدل من اللام راء. والفجرُ فجران: مستطيلٌ كذئبِ السَّرْحَانِ وهو الكاذبُ، ومُسْتَطِيرٌ وهو الصادقُ لانتشاره في الأفق.

آ. (٨) قوله: ﴿حُبَّه﴾: حالٌ: إمَّا من الطعام، أي: كائنين حلَى حُبَّهم الطعامَ، وإمَّا من الفاعلِ. والضمير في «حُبَّه» لله تعالى، أي: على حُبِّ الله. وعلى التقديرين فهو مصدرٌ مضافٌ للمفعول.

آ. (١٠) قوله: ﴿قَمَطَرِيرًا﴾: القَمَطَرِيرُ: الشديدُ. وأصله كما قال الزجاج^(٢): «مُشْتَقٌّ من أَمَطَرَتِ الناقَةُ: إذا رَفَعَتْ ذَنبَهَا، وَجَمَعَتْ قَطْرِيهَا، وَزَمَّتْ^(٣) بِأَنْفِهَا. قال الزمخشري^(٤): «فاشَقَّه من القَطْرِ، وجعل الميمَ مزيدةً. قال أسد بن ناعصة^(٥)».

٤٤٤٤- وَاضْطَلَيْتُ الْحُرُوبُ فِي كُلِّ يَوْمٍ

بِاسِلِ الشَّرِّ قَمَطَرِيرِ الصَّبَاحِ

قال الشيخ^(٦): «واختلف النحاة في هذا الوزن، والأكثرُ لا يُثْبِتُ

(١) معاني القرآن له ٢١٦/٣.

(٢) معاني القرآن له ٢٥٩/٥.

(٣) المطبوعة: «وَرَمَّتْ» والتصحیح من اللسان «قمطر».

(٤) الكشاف ١٩٧/٤.

(٥) القرطبي ١٣٦/١٩، والبحر ٣٩٢/٨، والكشاف ١٩٧/٤. وأسد بن ناعصة

شاعر جاهلي نصراني.

(٦) البحر ٣٩٢/٨.

- الإنسان -

افْمَعَلَّ فِي أَوْزَانِ الْأَفْعَالِ» ويقال: اقْمَطَرَّ يَقْمَطِرُّ فهو مُقْمَطِرٌّ، قال الشاعر^(١):

٤٤٤٥- تَلَزَبُ الْعَقْرُبُ تَزْبِيرُ
تَكْسُو اسْتَهَا لِحْمًا وَتَقْمَطِرُّ

ويومٌ قَمَطِيرٌ وقَمَاطِرٌ بمعنى: شديد. قال الشاعر^(٢):

٤٤٤٦- فَفِرُّوا إِذَا مَا الْحَرْبُ ثَارَ غِبَارُهَا
وَلَجَّ بِهَا الْيَوْمُ الشَّدِيدُ الْقَمَاطِرُ
وقال الزَّجَّاجُ^(٣): «الْقَمَطِيرُ: الَّذِي يَعْبَسُ حَتَّى يَجْتَمَعَ مَا بَيْنَ عَيْنَيْهِ» انتهى. فعلى هذا استعماله في اليوم مجازاً. وفي بعض كلام الزمخشري^(٤) أنه جَعَلَهُ مِنَ الْقَمَطِ، فعلى هذا تكون الراءان فيه مزيدتين.

آ. (١٢) قوله: ﴿بِمَا صَبَرُوا﴾: «ما» مصدرية. و«جنة» مفعول ثانٍ أي: جَزَاهُمْ جَنَّةً بِصَبْرِهِمْ. وقدَّر مكي^(٥) مضافاً فقال: «تقديره: دخول جنة ولبس حرير».

آ. (١٣) قوله: ﴿مُتَّكِنِينَ﴾: حال من مفعول «جَزَاهُمْ».

(١) رواية البيت الأول في اللسان «قمطر»:

قَد جَعَلَتْ شَبُوءَ تَزْبِيرُ

وكذا في البحر ٣٩٢/٨. ولزب: صَلَبٌ ودخل بعضه في بعض. وازبأراً للشر: تهباً. وتقمطر: انتشر وتقبَّض، من الأضداد.

(٢) لم أهدت إلى قائله، وهو في البحر ٣٩٢/٨، والقرطبي ١٣٥/١٩.

(٣) معاني القرآن ٢٥٩/٥.

(٤) ليس في الكشاف في هذا الموضع إشارة إلى هذا الاشتقاق.

(٥) إعراب المشكل ٤٣٧/٢.

وقرأ^(١) علي رضي الله عنه «وجازاهم» وجوز أبو البقاء^(٢) أن يكون «مُتَكِنِينَ» صفةً لـ «جَنَّةً». وهذا لا يجوزُ عند البصريين^(٣)؛ لأنه كان يلزم بروز الضمير فيقال: مُتَكِنِينَ هم فيها، لجريانِ الصفةِ على غير مَنْ هي له. وقد منع مكي^(٤) أن يكون «مُتَكِنِينَ» صفةً لـ «جَنَّةً» لما ذكرته من عدم بروز الضمير. وممن ذهب إلى كون «مُتَكِنِينَ» صفةً لـ «جَنَّةً» الرّمخسري^(٥) فإنه قال: «ويجوزُ أن تكونَ «مُتَكِنِينَ» و«لا يَرُونَ» و«دانيةً» كلها صفاتٍ لـ «جَنَّةً» وهو مردودٌ بما ذكرته. ولا يجوزُ أن يكون «مُتَكِنِينَ» حالاً من فاعل «صَبَرُوا»؛ لأنَّ الصَّبَرَ كان في الدنيا واتكأهم إنما هو في الآخرة، قال معناه مكي^(٦). ولقائل أن يقول: إن لم يكن المانعُ إلا هذا فاجعلها حالاً مقدرةً؛ لأن مآلهم - بسبب صبرهم - إلى هذه الحال. وله نظائرُ.

وقوله^(٧): «إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ» إمّا على إضمارِ القولِ أي: قائلين ذلك.

وقرأ^(٨) أبو جعفر «فوقَّاهم» بتشديد القافِ على المبالغة.

قوله: «لا يَرُونَ فيها» فيه أوجهٌ، أحدها: أنها حالٌ ثانيةٌ من مفعولِ

«جَازاهم». الثاني: أنها حالٌ من الضميرِ المرفوعِ المستكنِّ في «مُتَكِنِينَ»،

(١) البحر ٣٩٦/٨، والمححر ١٦/١٨٧.

(٢) الإملاء ٢/٢٧٦.

(٣) انظر: الإنصاف ١/٥٧.

(٤) إعراب المشكل ٢/٤٣٨.

(٥) الكشاف ٤/١٩٨.

(٦) إعراب المشكل ٢/٤٣٨.

(٧) عاد إلى الآية ٩.

(٨) البحر ٣٩٦/٨، والمححر ١٦/١٨٧.

فتكونُ حالاً متداخلةً. الثالث: أن تكونَ صفةً لـ جنةٍ كمتكئين عند مَنْ يرى ذلك وقد تقدّم أنه قولُ الزمخشريِّ.

والزَّمْهَرِيرُ: أشدُّ البردِ. هذا هو المعروفُ. وقال ثعلب: هو القمرُ بلغة طيِّء وأنشد^(١):

٤٤٤٧- في ليلةٍ ظلامُها قد اعتكزُ

قَطَعْتُهَا وَالزَّمْهَرِيرُ مَا زَهَرُ

والمعنى: أن الجنةَ لا تحتاجُ إلى شمسٍ ولا إلى قمرٍ ووزنه

فَعَلَّلِيلِ.

آ. (١٤) قوله: ﴿وَدَانِيَةٌ﴾: العامة على نصبها وفيها أوجهٌ،

أحدها: أنها عطفٌ على محلِّ «لا يَرَوْنَ». الثاني: أنها معطوفة على

«مُتَكَيِّينَ»، فيكونُ فيها ما فيها. قال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: ودانيةٌ

عليهم ظلالُها علامٌ عطفٌ؟ قلت: على الجملة التي قبلها، لأنها في

موضع الحال من المَجْزِيَّينَ، وهذه حالٌ مثلُها عنهم، لرجوعِ الضميرِ منها

إليهم في «عليهم» إلا أنها اسمٌ مفردٌ، وتلك جماعةٌ في حكمِ مفردٍ،

تقديره: غيرَ راثين فيها شمساً ولا زَمْهَرِيرًا ودانية. ودخلت الواوُ للدلالة

على أن الأمرين مجتمعان لهم. كأنه قيل: وجزاهم / جنةٌ جامعينَ فيها: [١/٨٩٣]

بين البُعْدِ عن الحَرِّ والقُرِّ ودُنُوِّ الظلالِ عليهم. الثالث: أنها صفةٌ

لمحذوفٍ أي: وجنةٌ دانيةٌ، قاله أبو البقاء^(٣). الرابع: أنها صفةٌ لـ «جنةٌ»

الملفوظِ بها، قاله الزجاج^(٤).

(١) لم أهد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٣٨/١٩، والبحر ٣٩٢/٨،

والكشاف ١٩٧/٤. واعتكر الليل: اشتد ظلامه.

(٢) الكشاف ١٩٧/٤.

(٣) الإماء ٢٧٦/٢.

(٤) معاني القرآن ٢٥٩/٥.

وقرأ^(١) أبو حيوة «ودانية» بالرفع. وفيها وجهان، أظهرهما: أن يكون «ظلالها» مبتدأ و «دانية» خبرٌ مقدّم. والجملة في موضع الحال. قال الزمخشري^(٢): «والمعنى: لا يروّن فيها شمساً ولا زمهيراً، والحال أن ظلالها دانية عليهم». والثاني: أن ترتفع «دانية» بالابتداء، و «ظلالها» فاعلٌ به، وبها استدلالٌ الأخفش على جوازِ إعمالِ اسمِ الفاعلِ، وإن لم يعتمدَ نحو: «قائم الزيدون»، فإن «دانية» لم يعتمدَ على شيءٍ ممّا ذكره النحويّون، ومع ذلك فقد رُفِعَتْ «ظلالها» وهذا لا حجة له فيه؛ لجوازِ أن يكون مبتدأً وخبراً مقدّماً كما تقدّم.

وقال أبو البقاء^(٣): «وحكي بالجرّ أي: في جنة دانية. وهو ضعيف؛ لأنه عطفٌ على الضميرِ المجرورِ من غيرِ إعادةِ الجارِّ». قلت: يعني أنه قرئ شاذاً «ودانية» بالجرّ على أنها صفةٌ لمحذوفٍ، ويكون حينئذٍ نسقاً على الضميرِ المجرورِ من قوله: «لا يروّن فيها» أي: ولا في جنة دانية. وهو رأي الكوفيين: حيث يُجوزون العطفَ على الضميرِ المجرورِ من غيرِ إعادةِ الجارِّ؛ ولذلك ضَعَفَهُ، وقد تقدّم الكلامُ في ذلك مُشبعاً في البقرة^(٤).

وأما رَفَعُ «ظلالها» فيجوزُ أن يكونَ مبتدأً و «عليهم» خبرٌ مقدّم، ولا يرتفع ب «دانية»؛ لأنّ «دنا» يتعدّى ب «إلى» لا ب «على». والثاني: أنها مرفوعةٌ ب «دانية» على أن تُضمَّن معنى «مُشرِّفة» لأنّ «دنا» و «أشرف»

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٣٩٦/٨، والقرطبي ١٣٩/١٩، والشواذ ١٦٦.

(٢) الكشف ١٩٧/٤ - ١٩٨.

(٣) الإملاء ٢٧٦/٢.

(٤) انظر: الدر المصون ٣٩٤/٢.

يتقاربان، قال معناه أبو البقاء^(١)، وهذان الوجهان جاريان في قراءة مَنْ نصبَ «دانية» أيضاً.

وقرأ الأعمش «ودانياً» بالتذكير للفضلِ بين الوَصْفِ وبين مرفوعه بـ «عليهم»، أو لأنَّ الجمعَ مذكراً. وقرأ أُبَيُّ «ودانٍ عليهم» بالتذكير مرفوعاً، وهي شاهدةٌ لمذهب الأَخْفَشِ، حيث يرفع باسمِ الفاعلِ وإن لم يَعْتَمِد. ولا جائزٌ أَنْ يُعْرَبَا مبتدأ وخبراً مقدَّماً لعدمِ المطابقة. وقال مكي^(٢): «وقرئ «دانياً» ثم قال: «ويجوزُ «ودانية» بالرفع، ويجوزُ «دانٍ» بالرفع والتذكير» ولم يُصرِّح بأنهما قرئتا، وقد تقدَّم أنهما مقروءٌ بهما فكأنَّه لم يطلِّع على ذلك.

قوله: «وذُلَّتْ» يجوزُ أَنْ يكونَ في موضعِ نصبٍ على الحالِ عطفاً على «دانية» فَيَمَنْ نَصَبَهَا أَي: ومُذَلَّلَةٌ. ويجوزُ أَنْ تكونَ حالاً من الضميرِ في «عليهم» سواءً نَصَبَتْ «دانية» أو رَفَعَتْهَا، أم جَرَرَتْهَا. ويجوزُ أَنْ تكونَ مستأنفةً. وأمَّا على قراءةِ رفعِ «ودانية» فتكونُ جملةً فعليةً عُطِفَتْ على اسميةٍ. ويجوزُ أَنْ تكونَ حالاً كما تقدَّم.

آ. (١٥) قوله: ﴿بَانِيَّةٌ﴾: هذا هو القائمُ مقامَ الفاعلِ؛ لأنَّه هو المفعولُ به في المعنى. ويجوزُ أَنْ يكونَ «عليهم». وآنِيَّةٌ: جمعُ «إناء» والأصلُ: آنِيَّةٌ بهمزيْنِ الأولى مزيدةٌ للجمع، والثانيةُ فاءُ الكلمة فقلِّبَتِ الثانيةُ ألفاً وُجوباً، وهذا نظيرُ: كِسَاءٍ وَأَكْسِيَّةٍ وَغِطَاءٍ وَأَغْطِيَّةٍ، ونظيره في الصحيح اللام: حِمَارٌ وَأَحْمِرَةٌ. و«مِنْ فِضَّةٍ» نعتٌ لـ «آنِيَّة».

(١) الإملاء ٢/٢٧٦.

(٢) إعراب المشكل ٢/٤٣٨.

آ. (١٦) قوله: ﴿قَوَارِيرَ قَوَارِيرَ﴾: اختلف القراء^(١) في هذين الحرفين بالنسبة إلى التنوين وعدمه، وفي الوقوف بالألف وعدمها كما تقدم خلافهم في «سلاسل»^(٢). واعلم أن القراء فيهما على خمس مراتب، إحداها: تنوينهما معاً، والوقف عليهما: بالألف، لنافع والكسائي وأبي بكر. الثانية: مقابلة هذه، وهي عدم تنوينهما وعدم الوقف عليهما بالألف، لحمزة وحده. الثالثة: عدم تنوينهما، والوقف عليهما بالألف، لهشام وحده. الرابعة: تنوين الأول دون الثاني، والوقف على الأول بالألف، وعلى الثاني بدونها، لابن كثير وحده. الخامسة: عدم تنوينهما معاً، والوقف على الأول بالألف، وعلى الثاني بدونها، لأبي عمرو وابن ذكوان وحفص.

فأما من نوتنهما فلما مر في تنوين سلاسل؛ لأنهما صيغة منتهى الجمع، ذاك على مفاعل، وذا على مفاعيل. والوقف بالألف التي هي بدل من التنوين، وفيه موافقة المصاحف المذكورة فإنهما مرسومان فيها بالألف على ما نقل أبو عبيد. وأما عدم تنوينهما وعدم الوقف بالألف فظاهر جداً^(٣). وأما من نون الأول دون الثاني، فإنه / ناسب بين الأول وبين رؤوس الآي. ولم يناسب بين الثاني وبين الأول. والوجه في وقفه على الأول بالألف وعلى الثاني بغير ألف ظاهر. وقد روى أبو عبيد أنه كذلك في مصاحف أهل البصرة.

وأما من لم يوتنهما، ووقف على الأول بالألف، وعلى الثاني

(١) السبعة ٦٦٣، والحجة ٧٣٨، والبحر ٣٩٧/٨، والتيسير ٢١٧،

والقرطبي ١٢٣/١٩، والنشر ٣٩٥/٢.

(٢) انظر إعرابه للآية ٤.

(٣) لأنهما ممنوعان من التنوين بسبب صيغة منتهى الجموع.

بدونها؛ فلأنَّ الأولَ رأسُ آيةٍ فَنَاسَبَ بينه وبين رؤوسِ الآيِ في الوقفِ بالألفِ. وفَرَّقَ بينه وبين الثاني؛ لأنه ليسَ برأسِ آيةٍ. وأمَّا مَنْ لم يُنَوِّنْهُمَا ووقف عليهما بالألفِ فلأنَّه نَاسَبَ بين الأولِ وبين رؤوسِ الآيِ ونَاسَبَ بين الثاني وبين الأولِ. وَحَصَلَ مِمَّا تَقَدَّمَ في «سلاسل» وفي هذَيْنِ الحرفَيْنِ أَنَّ القُرَّاءَ مِنْهُم مَّن وافقَ مَصَحَفَه، وَمِنْهُم مَّن خالفَه لِاتِّبَاعِ الأَثَرِ. وتَقَدَّمَ الكلامُ على «قوارير» في سورةِ النملِ^(١) واللهُ الحمدُ.

وقال الزمخشري^(٢): «وهذا التنوين بدلٌ مِنْ حرفِ الإِطلاقِ لأنَّه فاصلةٌ، وفي الثاني لِاتِّبَاعِهِ الأولِ» يعني أَنَّهُم يَأْتُونَ بِالتَّنوينِ بدلاً مِنْ حرفِ الإِطلاقِ الذي للترنم، كقولِه^(٣):

٤٤٤٨- يا صاحِ ما هاجَ الدُّموعَ الدُّرْفَنَ

وفي انتصابِ «قوارير» وجهان، أحدهما - وهو الظاهرُ - أَنَّهُ خبرُ كان. والثاني: أَنها حالٌ، و«كان» تامَّةٌ أَي: كُوتِنَتْ فَكانَتْ. قال أبو البقاء^(٤): «وَحَسُنَ التَّكريرُ لِمَا اتَّصَلَ بِهِ مِنْ بَيانِ أَصْلِها، ولولا التَّكريرُ لَمْ يَحْسُنْ أَنَّ يَكُونُ الأوَّلُ رَأْسَ آيَةٍ لِشَدَّةِ اتِّصالِ الصِّفَةِ بِالموصوفِ. وقرأ الأعمش «قوارير» بالرفعِ على إِضمارِ مبتدأٍ أَي: هي قوارير. و«مِنْ فِضَّةٍ» صِفَةٌ لـ «قوارير».

(١) انظر إعرابه للآية ٤٤٤٤ من النمل.

(٢) الكشف ١٩٨/٤.

(٣) البيت للعجاج، وهو في ديوانه ٢١٩/٢، والكتاب ٢٩٩/٢، والخصائص ١٧١/١، والعيني ٢٦/١. الدُّرْفَنُ: ج ذارفة، أَي: قاطرة. وبعده:

مِنْ طَلَلِ أَمْسِي تَخالُ المُصَحِّفا

(٤) الإملاء ٢٧٦/٢.

قوله: «قَدَّرُوها» صفةٌ لـ «قوارير». والواو في «قَدَّرُوها» فيه وجهان، أحدهما: أنه للمُطافِ عليهم. ومعنى تقديرهم إياها: أنهم قَدَّرُوها في أنفسهم أَنْ تكونَ على مقاديرِ وأشكالِ على حَسَبِ شَهَوَاتِهِمْ، فجاءتْ كما قَدَّرُوا. والثاني: أن الواو للطائفتين للدلالةِ عليهم، مِنْ قَوْلِهِ تعالى: «وَيُطَافُ» والمعنى: أنهم قَدَّرُوا شرابها على قَدْرِ رِيِّ الشَّارِبِ، وهو ألدُّ الشرابِ لكونه على مقدارِ حاجته لا يَفْضَلُ عنها ولا يَعْجِزُ، قاله الزمخشري^(١). وجَوَّزَ أبو البقاء^(٢) أَنْ تكونَ الجملةُ مستأنفةً.

وقرأ^(٣) عليٌّ وابنُ عباسٍ والسُّلمِيُّ والشَّعْبِيُّ وزيدُ بنُ عليٍّ وأبو عمرو — في روايةِ الأصمعيِّ — «قَدَّرُوها» مبنياً للمفعول. وجعله الفارسيُّ^(٤) مِنْ بابِ المَقْلُوبِ قال: «كَأَنَّ اللَّفْظَ: قَدَّرُوا عَلَيْهَا. وفي المعنى قَلْبٌ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ المعنى أن يقال: قُدِّرَتْ عَلَيْهِمْ^(٥)، فهي مثلُ قَوْلِهِ: «لَتَنْوَأَ بِالْعُضْبَةِ أُولِي القُوَّةِ»^(٦) ومثلُ قولِ العربِ: «إِذَا طَلَعَتِ الجَوْزَاءُ أُلْقِيَ العُودُ على الحِرْبَاءِ». وقال الزمخشري^(٨): «ووجهه أَنْ يكونَ مِنْ قَدَّرَ منقولاً مِنْ قَدَّرَ. تقول: قُدِّرْتُ [الشيء]»^(٩) وقَدَّرَنِيه فلان،

(١) الكشاف ١٩٨/٤.

(٢) الإملاء ٢٧٦/٢.

(٣) القرطبي ١٩/١٤١، والبحر ٨/٣٩٧، والشواذ ١٦٦.

(٤) الحجة ٤/٤٣٦ (خ).

(٥) قال: «أي: على رِيِّهِمْ».

(٦) الآية ٧٦ مِنْ القُضْصِ.

(٧) الحجة: «أَوْقَى» وفي اللسان: «انْتَصَبَ» قال: «وإنما هو: انتصب الحِرْبَاءِ في

العود وذلك أَنْ الحِرْبَاءِ ينتصب على الحجارة يستقبل الشمس فإذا زالت زال معها مقابلاً لها».

(٨) من الكشاف.

(٩) الكشاف ١٩٨/٤.

إذا جعلك قادراً له ومعناه: جُعِلُوا قَادِرِينَ لَهَا كَمَا شَاءُوا، وَأُطْلِقَ لَهُمْ أَنْ يُقَدِّرُوا عَلَى حَسَبِ مَا اشْتَهَوْا». وقال أبو حاتم: «قُدِّرَتْ الْأَوَانِي عَلَى قَدْرِ رِيْهِمْ» فَفَسَّرَ بَعْضُهُمْ قَوْلَ أَبِي حَاتِمٍ هَذَا قَالَ: «فِيهِ حَذْفٌ عَلَى حَذْفٍ: وَهُوَ أَنَّهُ كَانَ: «قُدِّرَ عَلَى قَدْرِ رِيْهِمْ إِيَّاهَا» ثُمَّ حُذِفَ «عَلَى» فَصَارَ: «قُدِّرُ رِيْهِمْ» عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، ثُمَّ حُذِفَ «قُدِّرُ» فَصَارَ «رِيْهِمْ» مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ^(١)، فَحُذِفَ الرَّيُّ فَصَارَتِ الْوَاوُ مَكَانَ الْهَاءِ وَالْمِيمِ، لَمَّا حُذِفَ الْمُضَافُ مِمَّا قَبْلَهَا، وَصَارَتِ الْوَاوُ مَفْعُولَ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَاتَّصَلَ ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ الثَّانِي فِي تَقْدِيرِ النَّصْبِ بِالْفِعْلِ بَعْدَ الْوَاوِ الَّتِي تَحَوَّلَتْ مِنَ الْهَاءِ وَالْمِيمِ، حَتَّى أُقِيمَتْ مَقَامَ الْفَاعِلِ». قلت: وفي هذا التخريج من التكلُّف ما لا يخفى مع عَجْرَقَةِ الْفَاطِهَةِ.

وقال الشيخ^(٢): «وَالْأَقْرَبُ فِي تَخْرِيجِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ: «قُدِّرَ رِيْهِمْ مِنْهَا تَقْدِيرًا» فَحُذِفَ الْمُضَافُ وَهُوَ الرَّيُّ، وَأُقِيمَ الضَّمِيرُ مَقَامَهُ، فَصَارَ التَّقْدِيرُ: قُدِّرُوا مِنْهَا، ثُمَّ اتَّسَعَ فِي الْفِعْلِ فَحُذِفَتْ «مِنْ» وَوَصَلَ الْفِعْلُ إِلَى الضَّمِيرِ بِنَفْسِهِ فَصَارَ: «قُدِّرُوهَا» فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا حَذْفُ مُضَافٍ وَاتَّسَاعٌ فِي الْفِعْلِ»^(٣). قلت: وهذا مُتَنَزَّعٌ مِنْ تَفْسِيرِ كَلَامِ أَبِي حَاتِمٍ.

آ. (١٧) قوله: ﴿زَنْجَبِيلًا﴾: الزَّنْجَبِيلُ: نَبْتُ مَعْرُوفٍ، وَسُمِّيَتْ الْكَأْسُ بِذَلِكَ لِوُجُودِ طَعْمِ الزَّنْجَبِيلِ فِيهَا. وَالْعَرَبُ تَسْتَلِدُّهُ. وَأَشَدُّ الزَّمْخَشَرِيِّ^(٤) لِلْأَعْشَى^(٥):

(١) أي: قائماً مقامه.

(٢) البحر ٣٩٨/٨.

(٣) البحر: في المجرور.

(٤) الكشاف ١٩٨/٤.

(٥) ديوانه ٩٣، واللسان (زنجبيل) والأزلي: العسل وشار العسل: جمعه.

٤٤٤٩- كَأَنَّ الْقُرْفُوقَ وَالزَّنْجَبِيَّ

— لَ بَاتَا بَيْنَهَا وَأَزِيأَ مَشُورَا

/ وأنشد للمسيب بن علس^(١) :

[١/٨٩٤]

٤٤٥٠- وكان طغم الزنجبيل به

إذا ذُقَّتْهُ وَسُلَافَةَ الْخَمْرِ

و «عَيْنًا» فيها من الوجوه ما تقدم.

آ. (١٨) قوله: ﴿سَلْسَبِيلًا﴾: السَّلْسَبِيلُ: ما سهّل انحداره

في الحلق. قال الزجاج^(٢): «هو في اللغة صفة لما كان في غاية

السَّلَاسَةِ». وقال الزمخشري^(٣): «يقال: شَرَابٌ سَلْسَلٌ وَسَلْسَالٌ

وسَلْسَبِيلٌ، وقد زيدت الباء في التركيب حتى صارت الكلمة خماسية،

وذلك على غاية السَّلَاسَةِ». قال الشيخ^(٤): «فإن كان عنى أنه زيدت

حقيقة فليس بجيد؛ لأن الباء ليست من حروف الزيادة المعهودة في علم

النحو، وإن عنى أنها حرف جاء في سنخ^(٥) الكلمة، وليس في سَلْسَلٍ

ولا سَلْسَالٍ فَبَصِحَّ، ويكون مما اتفق معناه، وكان مختلفاً في المادة».

وقال ابن الأعرابي: «لم أسمع السَّلْسَبِيلَ إلا في القرآن». وقال مكي^(٦):

«هو اسم أعجمي نكرة، فلذلك صرف».

(١) الكشاف ١٩٨/٤، والمحزر ١٩٠/١٦، والبحر ٣٩٢/٨. وسلافة الخمر: أول

ما يخرج من عصرها. والشاعر يصف رضاب محبوبته.

(٢) معاني القرآن ٢٦١/٥.

(٣) الكشاف ١٩٨/٤.

(٤) البحر ٣٩٨/٨.

(٥) السنخ: الأصل.

(٦) إعراب المشكل ٤٣٩/٢.

ووزن سَلْسَبِيل: فَعْلَلِيلٌ مثل «دَرْدَبَيْس»^(١). وقيل: فَعْفَلِيلٌ؛ لأنَّ الفَاءَ مكررةٌ. وقرأ^(٢) طلحةُ «سَلْسَبِيلَ» دونَ تنوينٍ ومُنِعَتْ من الصرفِ للعلميةِ والتأنيثِ؛ لأنها اسمٌ لعَيْنٍ بعينها، وعلى هذا فكيف صُرِفَتْ في قراءةِ العامةِ؟ فيُجاب: بأنَّه سُمِّيَتْ بذلك لا على جهةِ العَلَمِيَّةِ بل على جهةِ الإِطْلَاقِ المجرَّدِ، أو يَكُونُ مِنْ بابِ تنوينِ «سلاسل»^(٣) و«قوارير»^(٤) وقد تقدَّم. وأغربُ ما قيل في هذا الحرف أنه مركَّبٌ من كلمَتَيْنِ: مِنْ فَعَلٍ أمرٍ وفاعلٍ مستترٍ ومفعولٍ. والتقدير: سَلَّ أَنْتَ سَبِيلاً إِلَيْهَا. قال الزمخشري^(٥): «وقد عَزَّوَا إِلَى عَلِيٍّ رضي الله عنه أنَّ معناه: سَلَّ سَبِيلاً إِلَيْهَا». قال: «وهذا غيرُ مستقيمٍ على ظاهره، إلاَّ أن يُرَادَ أنَّ جَمَلَةَ قَوْلِ القائلِ «سَلَّ سَبِيلاً» جُعِلَتْ عَلَماً للعَيْنِ، كما قيل: تَأَبَّطُ شَرًّا وَذَرَّى حَبًّا»^(٦). وسُمِّيَتْ بذلك لأنه لا يَشْرَبُ مِنْهَا إلاَّ مَنْ سألَ سَبِيلاً إِلَيْهَا بالعملِ الصالحِ، وهو مع استقامته في العربية تكَلَّفُ وابتدأ عَزَّوهُ إِلَى مثلِ عَلِيٍّ عليه السلام أَبْدَعُ. وفي شعرِ بعضِ المُحدِّثين^(٧):

٤٤٥١ - سَلَّ سَبِيلاً فِيهَا إِلَى رَاحَةِ النَّفِّ

سِ بِرَاحِ كَأَنَّهَا سَلْسَبِيلُ

(١) الدردبيس: العجوز.

(٢) الشواذ ١٦٦، والكشاف ٤/١٩٨.

(٣) الآية ٤ من الإنسان.

(٤) الآية ١٥ من الإنسان.

(٥) الكشاف ٤/١٩٨.

(٦) اسم رجل ورد في الشاهد رقم ١٨٧٦:

كأنه جبهة ذرَّى حَبًّا

(٧) لم أهدت إلى قائله، وهو في الكشاف ٤/١٩٩.

قال الشيخ^(١) بعد تعجبه من هذا القول: «وَأَعْجَبَ مِنْ ذَلِكَ تَوْجِيهُ الزمخشري له واشتغاله بحكايته». قلت: ولو تأمل ما قاله الزمخشري لم يُلَمِّه، ولم يتعجب منه؛ لأنَّ الزمخشري هو الذي شَنَعَ على هذا القول غاية التشنيع. وقال أبو البقاء^(٢): «والسلسيلُ كلمةٌ واحدة». وفي قوله: «كلمة واحدة» تلويحٌ وإيماءٌ إلى هذا الوجه المذكور.

أ. (٢٠) قوله: ﴿ثُمَّ﴾: هذا ظرفٌ مكانٍ وهو مختصٌّ بالبُعدِ. وفي انتصابه هنا وجهان، أظهرهما: أنه منصوبٌ على الظرفِ. ومفعولُ الرؤيةِ غيرُ مذكورٍ؛ لأنَّ القصد: وإذا صَدَرَتْ منك رؤيةٌ في ذلك المكانِ رَأَيْتَ كَيْتَ وكَيْتَ، فـ «رَأَيْتَ» الثاني جوابٌ لـ «إذا». وقال الفراء^(٣): «ثُمَّ» مفعولٌ به لـ «رَأَيْتَ». وقال الفراء أيضاً: «وإذا رَأَيْتَ تقديره: «ما ثُمَّ»، فـ «ما» مفعولٌ فحذفتُ «ما» وقامت «ثُمَّ» مقامَ «ما». قال الزمخشري^(٤) تابعاً لأبي إسحاق^(٥): «ومَنْ قال: معناه «ما ثُمَّ» فقد أخطأ؛ لأنَّ «ثُمَّ» صلةٌ لـ «ما»، ولا يجوزُ إسقاطُ الموصولِ وتركُ الصلةِ». وفي هذا نظرٌ؛ لأنَّ الكوفيين يُجَوِّزونَ مثلَ هذا، واستدلُّوا عليه بأبياتٍ وآياتٍ، تقدَّم الكلامُ عليها مُستوفى في أوائل هذا الموضوع^(٦).

وقال ابن عطية^(٧): «وِثْمٌ ظرفٌ. والعاملُ فيه «رَأَيْتَ» أو معناه^(٨)،

(١) البحر ٣٩٨/٨.

(٢) معاني القرآن له ٢٦١/٥.

(٣) الإملاء ٢٧٦/٢.

(٤) انظر: الدر المصون ٤٧٧/١.

(٥) معاني القرآن ٢١٨/٣.

(٦) المحرر ١٩١/١٦.

(٧) الكشف ١٩٩/٤.

(٨) قال بعد ذلك: «وقال الفراء...»، فابن عطية إذا يذكر وجهين لا وجهاً واحداً،

ولكن سقطت من نسخة أبي حيان هذه الجملة.

والتقدير: رأيت ما ثم، فحذفت ما. قال الشيخ^(١): «وهو فاسد؛ لأنه من حيث جعله معمولاً لـ «رأيت» لا يكون صلة لـ «ما»؛ لأن العامل فيه إذ ذاك محذوف أي: ما استقر ثم». قلت: ويمكن أن يجاب عنه: بأن قوله: «أو معناه» هو القول بأنه صلة لموصول، فيكونان وجهين لا وجهاً واحداً، حتى يلزمه الفساد، ولولا ذلك لكان قوله: «أو معناه» لا معنى له. ويعني بمعناه أي: معنى الفعل من حيث الجملة، وهو الاستقرار المقدر.

والعامة على فتح الثاء من «ثم» كما تقدم. وقرأ^(٢) حميد الأعرج بضمها على أنها العاطفة، وتكون قد عطفت «رأيت» الثاني على الأول، ويكون فعل الجواب محذوفاً، ويكون فعل الجواب المحذوف هو الناصب لقوله: «نعيماً»، والتقدير: وإذا صدر منك رؤية، ثم صدرت رؤية / أخرى رأيت نعيماً وملكاً. فرأيت هذا هو الجواب.

[٨٩٤/ب]

آ. (٢١) قوله: ﴿عَالِيَهُمْ﴾: قرأ^(٣) نافع وحمزة بسكون الياء وكسر الهاء، والباقون بفتح الياء وضم الهاء. لَمَّا سَكَنَتِ الْيَاءُ كُسِرَتْ الْهَاءُ، وَلَمَّا تَحَرَّكَتْ ضُمَّتْ عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي هَاءِ الْكِنَايَةِ أَوْلَ هَذَا الْمَوْضُوعِ. فَأَمَّا قِرَاءَةُ نَافِعٍ وَحَمْزَةَ فِيهَا أَوْجُهُ، أَظْهَرُهَا: أَنْ تَكُونَ خَبِراً مَقْدِماً. و«ثِيَابُ» مبتدأ مؤخر. والثاني: أَنْ «عَالِيَهُمْ» مبتدأ و«ثِيَابُ» مرفوع على جهة الفاعلية، وإن لم يعتمد الوصف، وهذا قول الأخفش.

(١) البحر ٣٩٩/٨.

(٢) البحر ٣٩٩/٨، والمحور ١٦/١٩١.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٦٤، والنشر ٣٩٦/٢، والحجة ٧٣٩، والبحر ٣٩٩/٨، والقرطبي ١٤٥/١٩، والتيسير ٢١٨، والشواذ ١٦٦.

والثالث: أن «عاليهم» منصوبٌ، وإنما سَكُنَ تخفيفاً، قاله أبو البقاء^(١). وإذا كان منصوباً فسيأتي فيه أوجهٌ، وهي وإردة هنا؛ إلا أن تقدير الفتحة من المنقوص لا يجوز إلا في ضرورة أو شذوذ، وهذه القراءة متواترة فلا ينبغي أن يقال به فيها.

وأما قراءة مَنْ نَصَبَ ففيه أوجهٌ، أحدها: أنه ظرفٌ خبراً مقدماً، و«ثيابٌ» مبتدأٌ مؤخرٌ كأنه قيل: فوقهم ثيابٌ. قال أبو البقاء^(٢): «لأنَّ عاليهم بمعنى فوقهم». وقال ابن عطية^(٣): «ويجوز في النصب أن تكون على الظرف لأنه بمعنى فوقهم». قال الشيخ^(٤): «وعالٍ وعالية اسمٌ فاعلٍ، فيحتاج في [إثبات]»^(٥) كونهما ظرفين إلى أن يكون منقولاً من كلام العرب: عاليك أو عاليتك ثوبٌ». قلت: قد وردت ألفاظٌ من صيغة أسماء الفاعلين ظرفاً نحو: خارج الدار وداخلها وباطنها وظاهرها. تقول: جلستُ خارج الدار، وكذلك البواقي فكذلك هذا.

الثاني: أنه حالٌ من الضمير في «عليهم»^(٦). الثالث: أنه حالٌ من مفعولٍ «حسبتهم»^(٧). الرابع: أنه حالٌ من مضافٍ مقدرٍ، أي: رأيت أهلَ نعيمٍ ومُلكٍ كبيرٍ عاليهم. ف«عاليهم» حالٌ من «أهل» المقدر. ذكر هذه الأوجه الثلاثة الزمخشري فإنه قال^(٨): «وعاليهم بالنصب على أنه حالٌ من

(١) الإملاء ٢٧٧/٢.

(٢) الإملاء ٢٧٧/٢ ووقع في المطبوعة تحريف.

(٣) المحرر ١٦/١٩٢.

(٤) البحر ٨/٣٩٩.

(٥) من البحر.

(٦) من قوله «ويطوفُ عليهم» الآية ١٩.

(٨) الكشاف ٤/١٩٩.

الضمير في «يَطوف عليهم» أو في «حَسِبْتَهُم»، أي: يطوفُ عليهم وُلدانٌ عالياً للمَطوفِ عليهم ثيابٌ، أو حَسِبْتَهُم لَوْلَوْا عَلَيْهِم ثيابٌ. ويجوزُ أَنْ يراد: [رأيتُ] (١) أهلَ نعيمٍ (٢). قال الشيخ (٣): «أما أَنْ يكونَ حالاً من الضمير في «حَسِبْتَهُم» فإنه لا يعني إلَّا ضمير المفعول، وهو لا يعودُ إلَّا على «وُلدانٌ» ولذلك قدَّر «عاليهم» بقوله: «عالياً لهم»، أي: للوُلدان. وهذا لا يَصْلُحُ؛ لأنَّ الضمائر الآتية بعد ذلك تَدُلُّ على أنها للمَطوفِ عليهم مِنْ قوله: «وحُلُّوا» و«سَقاهم» و«إِنَّ هذا كان لكم جِزاءً» وفكُّ الضمائر وجَعْلُ (٤) هذا لذا، وهذا لذا، مع عدم الاحتياج والاضطرارِ إلى ذلك، لا يجوزُ. وأما جَعْلُهُ حالاً مِنْ محذوفٍ وتقديرُهُ: أهلَ نعيمٍ فلا حاجةً إلى ادِّعاء الحذفِ مع صحة الكلامِ وبراعته دونَ تقدير ذلك المحذوفِ». قلت: جَعْلُ أَحَدِ الضمائر لشيءٍ والآخرِ لشيءٍ آخرَ لا يمنعُ صحةَ ذلك مع ما يميِّزُ عَوْدَ كُلِّ واحدٍ إلى ما يليقُ به، وكذلك تقديرُ المحذوفِ غيرُ ممنوعٍ أيضاً، وإن كان الأحسنُ أَنْ تتفقَ الضمائرُ، وأن لا يُقدَّرَ محذوفٌ، والزمخشريُّ إنما ذَكَرَ ذلك على سبيل التجويزِ، لا على أنَّه أولى أو مساوٍ، فَيَرُدُّ عليه بما ذكره.

الخامس: أنه حالٌ مِنْ مفعول «لَقَّاهم». السادس: أنه حالٌ مِنْ مفعول «جَزَّاهُمْ» ذكرهما مكِّي (٥). وعلى هذه الأوجه التي انتصبَ فيها على الحالِ يرتفعُ به «ثيابٌ» على الفاعلية، ولا تُضَرُّ إضافته إلى معرفة في

(١) من الكشاف.

(٢) تمام العبارة: «وملكِ عاليهم ثيابٌ».

(٣) البحر ٣٩٩/٨.

(٤) البحر: «يجعل هذا».

(٥) إعراب المشكل ٤٣٩/٢.

وقوعه حالاً؛ لأنَّ الإضافة لفظية، كقوله تعالى: «عَارِضٌ مُّطِرُنَا»^(١)
[وقوله: (٢)]

٤٤٥٢ - يَا رَبِّ غَايِبِنَا

ولم يؤنث «عالياً» لأنَّ مرفوعه غير حقيقي التانيث. السابع: أن
ينتصب «عاليهم» على الظرفية، ويرتفع «ثياب» به على جهة الفاعلية.
وهذا ما شى على قول الأخفش والكوفيين حيث يعملون الظرف وعديله
وإن لم يعتمد، كما تقدّم ذلك في الوصف. وإذا رُفِعَ «عاليهم» بالابتداء
و«ثياب» على أنه فاعلٌ به كان مفرداً على بابِه لوقوعه موقعَ الفعل، وإذا
جُعِلَ خبراً مقدّماً كان مفرداً مُراداً به الجمع، فيكونُ كقوله تعالى: «فَقَطَعَ
دَابِرُ الْقَوْمِ»^(٣)، أي: أدبار، قاله مكّي^(٤).

وقرأ^(٥) ابن مسعود وزيد بن علي «عاليهم» مؤنثاً بالتاء مرفوعاً.
والأعمش وأبان عن عاصم كذلك، إلّا أنه منصوبٌ، وقد عرّفت الرفعَ
والنصبَ ممّا تقدّم، فلا حاجة لإعادتهما. وقرأت عائشة رضي الله عنها
«عَلَيْتِهِمْ» فعلاً ماضياً متصلاً بتاء التانيث الساكنة، و«ثياب» فاعلٌ به،
وهي مقويّة للأوجه المذكورة في رفع «ثياب» بالصفة في قراءة الباقيين كما
تقدّم تفصيله.

(١) الآية ٢٤ من الأحقاف.

(٢) تقدم برقم ١٨١٠.

(٣) الآية ٤٥ من الأنعام.

(٤) إعراب المشكل ٢/٤٤٠.

(٥) البحر ٨/٣٩٩.

وقرأ ابن سيرين ومجاهد وأبو حيوه وابن أبي عبله وخلائق «عليهم»، جازاً ومجروراً، وإعرابه كإعراب «عليهم» ظرفاً في جواز كونه خبراً مقدماً، أو حالاً ممّا تقدّم، وارتفاع «ثياب» به على التفصيل المذكور آنفاً.

وقرأ العامة / «ثياب سُندُس» بإضافة الثياب لما بعدها. وأبو حيوه [1/895] وابن أبي عبله «ثياب» منونة «سندس خضر وإستبرق» برفع الجميع، فـ «سندس» نعت لـ «ثياب» لأنّ السندس نوع، و «خضر» نعت لـ «سندس»؛ إذ السندس يكون أخضر وغير أخضر، كما أنّ الثياب يكون سُندساً وغيره. و «إستبرق» نسق على ما قبله، أي: وثياب إستبرق.

واعلم أنّ القراء السبعة في «خضر وإستبرق» على أربع مراتب^(١)، الأولى: رَفَعَهُمَا، لِنَافِعٍ وَحَفِصٍ فَقَط. الثانية: حَفِضُهُمَا، لِلأَخْوَيْنِ^(٢) فَقَط. الثالثة: رَفَعُ الأَوَّلِ وَحَفِضُ الثَّانِي لِأَبِي عَمْرٍو وَابْنِ عَامِرٍ فَقَط. الرابعة عَكْسُ الثَّالِثَةِ، لِابْنِ كَثِيرٍ وَأَبِي بَكْرِ فَقَط. فأَمَّا القِراءَةُ الأُولَى^(٣): فَإِنَّ رَفَعَ «خُضْرًا» عَلَى النِّعْتِ لِثِيَابٍ، وَرَفَعَ «إِسْتَبْرَقًا» نَسَقًا عَلَى الثِّيَابِ، وَلَكِنْ عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ، أَي: وَثِيَابُ إِسْتَبْرَقٍ. ومثله: «على زيد ثوب خزر وكنان» أي: وَثوبُ كُنَّانٍ. وَأَمَّا القِراءَةُ الثَّانِيَةُ^(٤) فَيَكُونُ جَرُّ «خُضْرٍ» عَلَى النِّعْتِ لِلسُّنْدُسِ. ثم اسْتَشْكَلَ عَلَى هَذَا وَصَفُ المِفرَدِ بِالجَمْعِ فَقَالَ

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٦٤، واليسير ٢١٨، والقرطبي ١٩/١٤٦، والحنة ٧٤٠، والبحر ٨/٤٠٠، والنشر ٢/٣٩٦، والمحتسب ٢/٣٤٤، والإتحاف ٢/٥٧٨.

(٢) وهما حمزة والكسائي.

(٣) خضر وإستبرق.

(٤) خضر وإستبرق.

مكي^(١): «هو اسمٌ للجمع. وقيل: هو جمعُ سُنْدَسَةٍ كَتَمَرٌ وَتَمْرَةٌ، واسمُ الجنسِ وَصْفُهُ بالجمعِ سَائِعٌ فَصِيحٌ. قال تعالى: «وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثَّقَالَ»^(٢). وإذا كانوا قد وَصَفُوا المَفْرَدَ المُحَلَّى لكونه مُراداً به الجنسُ بالجمعِ في قولهم: «أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ الحُمْرُ والدَّرْهَمُ البِيضُ»، وفي التنزيل: «أو الطِّفْلُ الذِّين»^(٣) فَلأنَّ يُوجَدُ ذلك في أسماءِ الجُمُوعِ أو أسماءِ الأجناسِ الفارقِ بينها وبين واحدِها تاءُ التانيثِ بطريقِ الأولى. وَجَرُّ «إِسْتَبْرَقٍ» نَسَقاً على «سُنْدَسٍ» لأنَّ المعنى: ثيابٌ مِنْ سُنْدَسٍ وَثيابٌ مِنْ إِسْتَبْرَقٍ.

وأما القراءةُ الثالثةُ^(٤) فَرَفَعُ «خُضِرٌ» نعتاً لـ «ثيابٍ» وَجَرُّ «إِسْتَبْرَقٍ» نَسَقاً على «سُنْدَسٍ»، أي: ثيابٌ خُضِرٌ مِنْ سُنْدَسٍ وَمِنْ إِسْتَبْرَقٍ، فعلى هذا يكونُ الإِسْتَبْرَقُ أيضاً أَخْضَرَ.

وأما القراءةُ الرابعةُ^(٥) فَجَرُّ «خُضِرٍ» على أنه نعتٌ لِسُنْدَسٍ، وَرَفَعُ «إِسْتَبْرَقٍ» على النَّسَقِ على «ثيابٍ» بِحَذْفِ مضافٍ، أي: وَثيابٌ إِسْتَبْرَقٍ. وتقدّم الكلامُ على مادةِ السُّنْدَسِ والإِسْتَبْرَقِ^(٦) وما قيل فيهما في سورة الكهف.

وقرأ ابنُ مُحَيِّصِينِ «وَإِسْتَبْرَقٍ» بفتحِ القافِ. ثم اضطرب النَّقْلُ عنه في الهمزة: فبعضُهم يَنْقُلُ عنه أنه قَطَعَهَا، وبعضُهم يَنْقُلُ عنه أنه وَصَلَهَا.

(١) إعراب المشكل ٤٤١/٢.

(٢) الآية ١٢ من الرعد.

(٣) الآية ٣١ من النور.

(٤) خُضِرٌ وَإِسْتَبْرَقٍ.

(٥) خُضِرٌ وَإِسْتَبْرَقٍ.

(٦) انظر الدر المصون ٤٨٣/٧.

فقال الزمخشري^(١): «وَقُرِيءَ «وَاسْتَبْرَقَ» نَصْباً فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ عَلَى مَنَعِ الصَّرْفِ؛ لِأَنَّهُ أَعْجَمِيٌّ وَهُوَ غَلَطٌ؛ لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ يَدْخُلُهُ حَرْفُ التَّعْرِيفِ. تَقُولُ: «الِاسْتَبْرَقَ» إِلَّا أَنَّ يَزْعَمَ ابْنُ مُحَيْصِنٍ أَنَّهُ يُجْعَلُ عَلَماً لِهَذَا الضَّرْبِ مِنَ الثِّيَابِ. وَقُرِيءَ «وَاسْتَبْرَقَ» بِوَضَلِ الْهَمْزَةِ وَالْفَتْحِ، عَلَى أَنَّهُ مُسَمَّى بِاسْتَفْعَلٍ مِنَ الْبَرِيقِ، لَيْسَ بِصَحِيحٍ أَيْضاً؛ لِأَنَّهُ مُعَرَّبٌ مَشْهُورٌ تَعْرِيبُهُ، وَأَنَّ أَصْلَهُ اسْتَبْرَهَ^(٢). وَقَالَ الشَّيْخُ^(٣): «وَدَلَّ قَوْلُهُ «إِلَّا أَنَّ يَزْعَمَ ابْنُ مُحَيْصِنٍ» وَقَوْلُهُ بَعْدُ: «وَقُرِيءَ «وَاسْتَبْرَقَ» بِوَضَلِ الْأَلْفِ وَالْفَتْحِ أَنَّ قِرَاءَةَ ابْنِ مُحَيْصِنٍ هِيَ بِقَطْعِ الْهَمْزَةِ مَعَ فَتْحِ الْقَافِ. وَالْمَنْقُولُ عَنْهُ فِي كِتَابِ الْقِرَاءَاتِ أَنَّهُ قَرَأَ بِوَضَلِ الْأَلْفِ وَفَتْحِ الْقَافِ». قُلْتُ: قَدْ سَبَقَ الزَّمَخْشَرِيُّ إِلَى هَذَا مَكِّي^(٤) فَقَالَ: «وَقَدْ قَرَأَ ابْنُ مُحَيْصِنٍ بِغَيْرِ صَرَفٍ، وَهُوَ وَهْمٌ إِنْ جَعَلَهُ اسْمًا لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ مَنْصَرَفَةٌ. وَقِيلَ: بَلْ جَعَلَهُ فِعْلاً مَاضِياً مِنْ بَرِقَ فَهُوَ جَائِزٌ فِي اللَّفْظِ، بَعِيدٌ فِي الْمَعْنَى. وَقِيلَ: إِنَّهُ فِي الْأَصْلِ فِعْلٌ مَاضٍ عَلَى اسْتَفْعَلٍ مِنْ بَرِقَ، فَهُوَ عَرَبِيٌّ مِنَ الْبَرِيقِ، فَلَمَّا سُمِّيَ بِهِ قُطِعَتْ أَلْفُهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَصْلِ الْأَسْمَاءِ أَنْ يَدْخُلَهَا أَلْفُ الْوَصْلِ، وَإِنَّمَا دَخَلَتْ فِي أَسْمَاءِ مَعْتَلَةٍ مُغَيَّرَةٍ عَنْ أَصْلِهَا مَعْدُودَةٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا» انْتَهَى. فَدَلَّ قَوْلُهُ: «قُطِعَتْ أَلْفُهُ» / إِلَى [٨٩٥/ب] آخِرِهِ أَنَّهُ قَرَأَ بِقَطْعِ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِ الْقَافِ. وَدَلَّ قَوْلُهُ أَوْلَى: «وَقِيلَ: بَلْ جَعَلَهُ فِعْلاً مَاضِياً مِنْ بَرِقَ» أَنَّهُ قَرَأَ بِوَضَلِ الْأَلْفِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ أَنَّ يُحْكَمَ عَلَيْهِ بِالْفِعْلِيَّةِ غَيْرِ مَنْقُولٍ إِلَى الْأَسْمَاءِ، وَبِتَرْكِ أَلْفِهِ أَلْفَ قَطْعِ الْبِتَّةِ، فَهَذَا جَهْلٌ بِاللُّغَةِ، فَيَكُونُ قَدْ رُوِيَ عَنْهُ قِرَاءَتَانِ: قَطْعُ الْأَلْفِ وَوَضَلُهَا. فَظَهَرَ أَنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ لَمْ يَنْفَرِدْ بِالنَّقْلِ عَنِ ابْنِ مُحَيْصِنٍ بِقَطْعِ الْهَمْزَةِ.

(١) الكشاف ٤/١٩٩.

(٢) المعرّب ١٠٨ وذكر أن أصله إستفّره.

(٣) البحر ٨/٤٠٠.

(٤) إعراب المشكل ٢/٤٤١.

وقال أبو حاتم في قراءة ابن محيصن: «لا يجوز. والصواب أنه اسمُ جنس لا ينبغي أن يَحْمَلَ ضميراً. ويؤيد ذلك دخولُ المعرفةِ عليه. والصوابُ قَطْعُ الألفِ وإجراؤه على قراءة الجماعة». قال الشيخ^(١): «ونقول: إن ابن محيصن قارئٌ جليلٌ مشهورٌ بمعرفةِ العربيةِ، وقد أخذَ عن أكابرِ العلماءِ فَيَسْأَلُ لِقراءتهِ وَجْهً، وذلك أنه يَجْعَلُ استفعال من البريق تقول: بَرِقَ واستَبْرَقَ كَعَجِبَ واستعجب، ولمَّا كان قوله: «خُضِرَ» يدل على الخُضْرَةِ، وهي لَوْنُ ذلك السُّنْدُسِ، وكانت الخُضْرَةُ مِمَّا يكونُ فيها لشدتها دُهْمَةٌ وغَبَشٌ أخبرَ أنَّ في ذلك بَرِيقاً وحُسناً يُزِيلُ غُبْشَتَهُ فاستبرقَ فعلاً ماضٍ، والضميرُ فيه عائدٌ على السندس، أو على الأخضرِ الدالُّ عليه «خُضِرَ». وهذا التخريجُ أَوْلَى مِنْ تَلْحِينِ مَنْ يَعْرِفُ العربيةَ وتوهيمِ ضابطِ ثِقَةٍ». قلت: هذا هو الذي ذكره مكِّيُّ كما حَكَيْتُهُ عنه، وهذه القراءةُ قد تقدَّمتُ في سورة الكهف^(٢)، وإنما أعدتُ ذلك لزيادةِ هذه الفائدةِ.

قوله: «وحُلُوا» عطفٌ على «ويطوف»، عطفَ ماضياً لفظاً، مستقبلاً معنًى، وأبرزه بلفظِ الماضي لتحققه. وقال الزمخشري^(٣) بعد سؤالٍ وجوابٍ مِنْ حيثِ المعنى: «وما أحسنَ بالمِعْصَمِ أَنْ يكونَ فيه سواران: سِوَارٌ مِنْ ذهبٍ وسِوَارٌ مِنْ فضةٍ»، فناقشه الشيخ^(٤) في قوله «بالمِعْصَمِ» فقال: «قوله بالمِعْصَمِ: إمَّا أَنْ يكونَ مفعولٌ «أحسن»، و «أَنْ يكونَ»^(٥)

(١) البحر ٤٠٠/٨

(٢) انظر: الدر المصون ٤٨٤/٤.

(٣) الكشف ٢٠٠/٤

(٤) البحر ٤٠٠/٨

(٥) من قول الزمخشري: «أن يكون فيه سواران».

بدلاً منه، وأمّا «أن يكون» مفعول أحسن وقد فصل بينهما بالجاء والمجرور: فإن كان الأول فلا يجوز؛ لأنه لم تُعْهَدْ زيادة الباء في مفعول أَفْعَلِ التعجب. لا تقول: ما أحسنَ بزيدٍ تريدُ: «ما أحسنَ زيداً». وإن كان الثاني^(١) ففي مثل هذا الفصل خلافٌ، والمنقولُ عن بعضهم لا يجوزُ، والمؤلّدُ منّا ينبغي إذا تكلم أن يتحرّزَ في كلامه ممّا فيه خلافٌ. قلت: وأيُّ عَرَضٍ له في تنبُّعِ كلامِ هذا الرجل، حتى في هذا الشيءِ اليسيرِ؟ على أنَّ الصحيحَ جوازُه، وهو المسموعُ من العربِ نثراً. قال عمروُ ابنُ معديكرب^(٢): «للهِ دُرٌّ بني فلانٍ ما أشدَّ في الهيجاءِ لقاءَها، وأثبت في المكرّماتِ بقاءَها، وأحسنَ في اللزّياتِ^(٣) عطاءَها» والتشاغلُ بغير هذا أولى.

آ. (٢٣) قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا﴾: يجوزُ أن يكونَ «نحن» توكيداً لاسمِ «إن»، وأن يكونَ فصلاً و«نزلنا» على هذين الوجهين هو خبرُ «إن»، ويجوزُ أن يكونَ «نحن» مبتدأ و«نزلنا» خبرُه، والجملةُ خبرُ «إن». وقال مكي^(٤): «نحن» في موضع نصبٍ على الصفةِ لاسمِ «إن»، لأنَّ المضمَرَ يُوصَفُ بالمضمَر؛ إذ هو بمعنى التأكيدِ لا بمعنى التّحلية، ولا يُوصَفُ بالمُظهِر؛ لأنه بمعنى التّحلية، والمضمَرُ مُسْتَعْنٍ عن التّحلية؛ لأنّه لم يُضمَرَ إلّا بعد أن عُرِفَ تَحْلِيَّتُهُ وعينه فهو محتاجٌ إلى التأكيدِ لتأكيدِ

(١) أي: إن «أن يكون فيه» هو المفعول وفصل بين أحسن ومفعولها بالجاء والمجرور.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٤٠/٣ وقال ابن مالك: «لم يمتنع ولم يضعف لثبوت ذلك نثراً ونظماً وقياساً».

(٣) اللزّية: الشدة.

(٤) إعراب المشكل ٤٤٢/٢.

الخبر عنه». قلت: وهذه عبارة غريبة جداً؛ كيف يُجعل المضمّر موصوفاً بمثله؟ ولا نعلمُ خلافاً في عدم جواز وصف المضمّر إلا ما نُقل عن الكسائي أنه جوّزَ وَصَفَ ضمير الغائب بالمُظهِر. تقول: «مَرَرْتُ بِهِ العاقل» على أَنْ يَكُونَ «العاقل» نعتاً. أمّا وَصَفَ ضمير غير الغائب بضمير آخر فلا خلافَ في عَدَمِ جوازِهِ، ثم كلامُهُ يُوَوِّلُ إلى التأكيدِ فلا حاجةَ إلى العُدُولِ عنه.

آ. (٢٤) قوله: ﴿أَوْ كَفُوراً﴾: في «أو» هذه أوجهٌ، أحدها:

أنها على بابها، وهو قولُ سيويه^(١). قال أبو البقاء^(٢): «وتُفيد في النهي [المنع]^(٣) عن الجميع؛ لأنك إذا قلت في الإباحة: «جالس الحسن أو ابن سيرين» كان التقدير: جالس أحدهما. فإذا نهى فقال: «لا تُكَلِّمُ زيداً أو عمرواً» فالتقدير: لا تُكَلِّمُ أحدهما، فأيهما / كَلَّمَهُ كان أحدهما، فيكون ممنوعاً منه، فكذلك في الآية، ويؤول المعنى: إلى تقدير: ولا تُطْعِ منهما أتماً ولا كفوراً». وقال الزمخشري^(٤): «فإن قلت: معنى «أو»: ولا تُطْعِ أحدهما، فهلا جيءَ بالواو ليكون نهياً عن طاعتيهما جميعاً. قلت: لو قيل: «لا تُطْعِهما» لجازَ أَنْ يُطْعِ أحدهما. وإذا قيل: لا تُطْعِ أحدهما عُلِمَ أَنَّ الناهيَ عن طاعةِ أحدهما، عن طاعتيهما جميعاً أنهى، كما إذا نهى أَنْ يقولَ لأبويه: «أف» عُلِمَ أَنَّهُ مَنَّهُيٌّ عن ضربهما على طريقِ الأوَّلِيِّ». الثاني: أنها بمعنى «لا»، أي: لا تُطْعِ مَنْ أَمَّ

[١/٨٩٦]

(١) الكتاب ١/٤٨٩، ٤٩١.

(٢) الإملاء ٢/٢٧٧.

(٣) من الإملاء.

(٤) الكشاف ٤/٢٠٠.

ولا مَنْ كَفَرَ. قال مكي^(١): «وهو قولُ الفراء^(٢)، وهو بمعنى الإباحة التي ذكرنا». الثالث: أنها بمعنى الواو، وقد تقدّم أنّ ذلك قولُ الكوفيين^(٣) وتقدّمت أدلّتهم.

والكفور، وإن كان يستلزم الإثم، إلّا أنه عطف لأحد شيئين: إمّا أن يكونا شخصين بعينهما. وفي التفسير: الآثم عُتْبَةٌ، والكفور الوليد، وإمّا لما قاله الزمخشري^(٤) قال: «فإن قلت: كانوا كلّهم كفرًا فما معنى القسمة في قوله آثمًا أو كفورًا؟ قلت: معناه لا تُطع منهم ركبًا لما هو إثمٌ داعياً لك إليه، أو فاعلاً لما هو كفرٌ داعياً لك إليه؛ لأنهم إمّا أن يدعوه إلى مساعدتهم على فعلٍ هو إثمٌ أو كفرٌ، أو غيرُ إثمٍ ولا كفرٍ، فنهي أنّ يساعدهم على الاثنين دون الثالث».

آ. (٢٦) قوله: ﴿وَسَبَّحْهُ﴾: فيه دليلٌ على عدم ما قال بعض أهل علم المعاني والبيان: إنّ الجمع بين الحاءِ والهاءِ مثلاً يُخرِجُ الكلمة عن فصاحتها وجعلوا من ذلك قولَ الشاعر^(٥):

٤٤٥٣ - كرىمٌ متى أمدّحه أمدّحه والورى

معي وإذا ما لُمّته لُمّته وخدي

البيت لأبي تمام. ويُمكن أن يُفَرَّقَ بين ما أنشده وبين الآية الكريمة بأن التكرار في البيت هو المُخرِجُ له عن الفصاحة بخلاف الآية الكريمة فإنه لا تكرر فيها.

(١) إعراب المشكل ٤٤٢/٢.

(٢) معاني القرآن ٢١٩/٣.

(٣) انظر: المغني ٨٨.

(٤) وهو أبو تمام في ديوانه ١١٦/٢.

(٥) الكشاف ٢٠٠/٤.

آ. (٢٧) قوله: ﴿يَوْمًا﴾: مفعولٌ بـ «يَذَرُونَ» لا ظرفٌ، ووَضَفَهُ
بِالثَّقَلِ عَلَى المَجَازِ؛ لَأَنَّهُ مِنْ صِفَاتِ الأَعْيَانِ لا المَعَانِي. ووراء هُنا
بمعنى قُدَّام. قال مكي^(١): «سُمِّيَ وراء لتواريه عنك» فظاهرُ هذا أَنه
حَقِيقَةٌ، والصحيحُ أَنه استُعِيرَ لـ قُدَّام. وقيل: بل هو على بابِه، أي: :
وراء ظهورهم لا يَعْبُرُونَ به. وفيه تجوُّزٌ.

آ. (٢٨) قوله: ﴿وَإِذَا شِئْنَا﴾: قال الزمخشري^(٢): «وَحَقُّهُ أَنْ
يَجِيءَ بـ «إِنْ» لا بـ «إِذَا» كقولِه: «وإن تَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قوماً غيركم»^(٣) «إِنْ
يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ»^(٤) يعني أَنَّ «إِذَا» للمَحَقِّقِ، و«إِنْ» للمَحْتَمَلِ، وهو تعالى
لم يَشَأْ ذلك. وجوابُه أَنَّ «إِذَا» قد تقع موقعَ «إِنْ» كالعكس^(٥).

آ. (٣٠) قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾: فيه وجهان، أحدهما:
أَنَّهُ حَالٌ، أي: إلَّا فِي حَالِ مَشِيئَةِ اللَّهِ، قاله أبو البقاء^(٦). وفيه نظرٌ؛ لأنَّ
هذا مقدَّرٌ بالمعرفة. إلَّا أَنْ يريدُ تفسيرَ المعنى. والثاني: أَنه ظرفٌ. قال
الزمخشري^(٧): «فإن قلت: ما محلُّ «أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ»؟ قلت: النصبُ على
الظرفِ، وأصلُه إلَّا وقتَ مَشِيئَةِ اللَّهِ، وكذلك قرأ ابنُ مسعود^(٨) «إِلَّا
ما يَشَاءُ اللَّهُ» لأنَّ «ما» مع الفعلِ كـ «أَنْ». ورَدَّ الشيخُ^(٩): بأنه لا يقومُ
مَقَامَ الظرفِ إلَّا المصدِرُ الصريحُ. لو قلت: «أجيبُكَ أَنْ يَصِيحَ الديكُ»
أو «ما يَصيحُ» لم يَجُزْ». قلت: وقد تقدَّم الكلامُ معه في ذلك غيرَ مرةٍ.

(١) إعراب المشكل ٤٤٢/٢.

(٢) الكشاف ٢٠١/٤.

(٣) الآية ٣٨ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.

(٤) الآية ١٣٣ من النساء.

(٧) الكشاف ٢٠١/٤.

(٨) البحر ٤٠١/٨.

(٥) كقولِه تعالى: «أفإن منَّ فهم الخالدون».

(٩) البحر ٤٠٢/٨.

(٦) الإملاء ٢٧٧/٢.

وقرأ^(١) نافع والكوفيون «تشاؤون» خطاباً لسائر الخلق أو على الالتفات من الغيبة في قوله: «نحن خلقناهم». والباقون بالغيبة جزيماً على قوله: «خلقناهم» وما بعده.

آ. (٣١) قوله: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ﴾: منصوبٌ على الاشتغال بفعل يُفسَّرُه «أعدَّ لهم» من حيث المعنى لا من حيث اللفظ، تقديره: وعَدَّبَ الظالمين، ونحوه: «زيداً مررتُ به»، أي: جاوَزْتُ ولابَسْتُ. وكان النصبُ هنا مُختاراً لِعَطْفِ جُمْلَةِ الاشتغالِ على جُمْلَةِ فعليةٍ قبلها، وهي قوله: «يُدْخِلُ». وقرأ^(٢) الزبير^(٣) وأبان بن عثمان وابن أبي عبيدة «والظَّالمون» رَفَعاً على الابتداء، وما بعده الخبر، وهو مرجوح لعدم المناسبة. وقرأ ابن مسعود «وللظالمين» بلام الجر. وفيه وجهان، المشهور: أن يكونَ «للظَّالمين» متعلقاً بـ «أعدَّ» بعده / ويكونَ «لهم» [ب/٨٩٦] تأكيداً. والثاني: - وهو ضعيفٌ جداً - أن يكونَ مِنْ بابِ الاشتغال، على أن نُقَدِّرَ فعلاً مثلَ الظاهرِ، ويُجَرَّ الاسمُ بحرفِ جرٍّ. فنقول: «زيدٌ مررتُ به»، أي: مررتُ بزيدٍ مررتُ به. والمعروفُ في لغة العربِ مذهبُ الجمهورِ، وهو إضمارُ فِعْلِ ناصبٍ موافقٍ للفعلِ الظاهرِ في المعنى. فإن وَرَدَ نحوُ «زيدٍ مررتُ به» عُدَّ من التوكيدِ، لا من الاشتغالِ.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الْإِنْسَانِ]

(١) السبعة ٦٦٥، والتيسير ٢١٨، والنشر ٣٩٦/٢، والقرطبي ١٥٢/١٩، والبحر ٤٠١/٨، والحجة ٧٤١.

(٢) انظر في قراءتها: المحتسب ٣٤٤/٢، والبحر ٤٠٢/٨، والقرطبي ١٥٣/١٩، والشواذ ١٦٦.

(٣) في المظان: ابن الزبير.

سورة والمرسلات

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿عُرْفًا﴾: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مفعولٌ من أجله، أي: لأجل العُرفِ وهو ضدُّ التُّكْرِ. والمرادُ بالمرسلاتِ: إمَّا الملائكةُ، وإمَّا الأنبياءُ، وإمَّا الرِّياحُ أي: والملائكةُ المرسلاتُ، أو والأنبياء المرسلات، أو والرياحُ المرسلات. والعُرفُ: المعروف والإحسانُ. قال الشاعر^(١):

٤٤٥٤- مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ لَا يَغْدَمُ جَوَازِيَهُ

لَا يَذْهَبُ الْعُرْفُ بَيْنَ اللَّهِ وَالنَّاسِ

وقد يُقال: كيف جَمَعَ صفةَ المذكَرِ العاقلِ بالألفِ والتاءِ، وحقُّه أن يُجَمَعَ بالواوِ والنونِ؟ تقول: الأنبياءُ المرسلونَ، ولا تقول: المرسلات. والجوابُ: أن المرسلات جَمْعُ مُرْسَلَةٍ، ومُرْسَلَةٌ صفةٌ لجماعةٍ من الأنبياء، فالمرسلات جمعُ «مُرْسَلَةٍ» الواقعةِ صفةً لجماعةٍ، لا جمعُ «مُرْسَلٍ» المفردِ. الثاني: أن ينتصبَ على الحالِ بمعنى: متتابعةٍ، من قولهم: جاؤوا كعُرفِ الفرسِ، وهم على فلانٍ كعُرفِ الضَّبِّ، إذا تألَّبوا عليه. الثالث: أن ينتصبَ على إسقاطِ الخافضِ أي: المرسلاتِ بالعرفِ.

(١) البيت للحطيئة وهو في ديوانه ٢٨٤.

وفيه ضَعْفٌ، وقد تقدّم الكلام على العُرْفِ في الأعراف^(١). والعامّة على تسكين رائه، وعيسى^(٢) بضمّها، وهو على تثقيلِ المخففِ نحو: «بُكْر» في بُكْر. ويُحتملُ أن يكونَ هو الأصلُ، والمشهورُ مخففةً منه، ويُحتملُ أن يكونا وزنينِ مستقلّين.

آ. (٢) قوله: ﴿عَصْفًا﴾: مصدرٌ مؤكّدٌ لاسمِ الفاعلِ، والمرادُ بالعاصفات: الرياحُ أو الملائكةُ، شُبّهت بسُرعةِ جريها في أمرِ الله تعالى بالرياح، وكذلك «نُشْرًا» و«فَرْقًا» انتصبا على المصدرِ أيضاً.

آ. (٥) قوله: ﴿ذِكْرًا﴾: مفعولٌ به، ناصبه «المُلَقِيَاتُ». وقرأ العامّةُ «فالمُلَقِيَاتُ» بسكون اللامِ وتخفيفِ القافِ اسمِ فاعلٍ. وابن عباس^(٣) بفتح اللامِ وتشديدِ القافِ، من التَلْقِيَةِ، وهي إيصالُ الكلامِ إلى المخاطبِ. وروى عنه المهدويُّ أيضاً فتحَ القافِ اسمَ مفعولٍ أي: مُلْقِيَةٌ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ تَعَالَى.

آ. (٦) قوله: ﴿عُذْرًا أَوْ نَذْرًا﴾: فيهما أوجهٌ، أحدها: أنّهما بدلانِ مِنْ «ذِكْرًا». الثاني: أنّهما منصوبانِ به على المفعوليةِ، وإعمالُ المصدرِ المنونِ جائزٌ. ومنه «أو إطعامٌ في يومٍ ذي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا»^(٤). الثالث: أنّهما مفعولانِ مِنْ أَجْلِهِمَا، والعاملُ فيه: إمّا «المُلَقِيَاتُ»، وإمّا «ذِكْرًا»؛ لأنَّ كلاًّ منهما يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مَعْلُولًا بِأَحَدِهِمَا، وحيثُ يَجُوزُ

(١) مرّ في الآية ١٩٩، ولكنه لم يتحدث عنها.

(٢) الإتحاف ٥٨٠/٢، والبحر ٤٠٤/٨.

(٣) انظر في قراءته: المحتسب ٣٤٥/٢، والبحر ٤٠٤/٨، والقرطبي ١٥٦/١٩.

(٤) الآية ١٤ من البلد.

في «عُذْرًا» و«نُذْرًا» وجهان، أحدهما: أن يكونا مصدرين بسكون العين كالشكر والكفر. والثاني: أن يكونا جمع عَذِيرٍ ونَذِيرٍ، المراد بهما المصدرُ بمعنى: الإِعْذارِ والإِنْذارِ، كالتكثير بمعنى الإنكار. الرابع: أنهما منصوبان على الحالِ من «المُلْقِيَاتِ»، أو من الضمير فيها، وحينئذٍ يجوزُ أن يكونا مصدرين واقعين مَوْقِعَ الحالِ بالتأويلِ المعروفِ في أمثاله، وأن يكونا جمعَ عَذِيرٍ ونَذِيرٍ مُراداً بهما المصدرُ، أو مراداً بهما اسمُ الفاعلِ بمعنى: المُعْذِرِ والمُنْذِرِ، أي: مُعْذِرِينَ أو مُنْذِرِينَ.

وقرأ العائمة بسكونِ الذالِ مِنْ «عُذْرًا» و«نُذْرًا». وقرأ^(١) زيدُ ابن ثابت وابن خارِجة وطلحةُ بضمِّها والحَرَمِيَّانِ وابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ بسكونِها في «عُذْرًا» وضمِّها في «نُذْرًا». والسكُونُ والضمُّ — كما تقدَّم — في أنه يجوزُ أن يكونَ كلُّ منهما أصلاً للآخر، وأن يكونا أصلين، ويجوز في كلِّ من المثقلِ والمخفَّفِ أن يكونَ مصدرًا، وأن يكونَ جمعاً سَكَنَتْ عينُه تخفيفاً. وقرأ^(٢) إبراهيم التيمي «عُذْرًا ونُذْرًا» بواو العطفِ موضعَ «أو»، وهي تدلُّ على أن «أو» بمعنى الواو.

آ. (٧) قوله: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ﴾: هذا جوابُ القسمِ في قوله «والمُرْسَلَاتِ»، وما بعده معطوفٌ عليه، وليس قَسَمًا مستقلاً، لما تقدَّم في أولِ هذا الموضوع، ولوقوعِ الفاءِ عاطفةً؛ لأنها لا تكونُ للقَسَمِ. و«ما» موصولةٌ بمعنى الذي — هي اسمُ «إِنَّ» و«تُوعَدُونَ» صلَّتْها،

(١) النشر ٢/٢١٧، والحجة ٧٤٢، والقرطبي ١٩/١٥٦، والإتحاف ٢/٥٨٠، والبحر ٨/٤٠٥.

(٢) القرطبي ١٩/١٥٦، والبحر ٨/٤٠٥، وإبراهيم بن يزيد التيمي الكوفي، قرأ على الأعمش. توفي سنة ٩٢. طبقات القراء ١/٢٩.

والعائدُ محذوفٌ أي: إنَّ الذي تُوعَدُونَه. و«لِوَأَقَعُ» خبرُها. وكان مِنْ حَقِّ «إِنَّ» أَنْ تُكْتَبَ منفصلةً من «ما» الموصولة، ولكنهم كتبوها متصلةً بها.

آ. (٨) قوله: ﴿فَإِذَا التَّجُومُ طُمِسَتْ﴾: «النجومُ» مرتفعةٌ بفعلٍ مضمرٍ يُفسَّرُه ما بعده عند البصريين غيرِ الأَخْفَشِ^(١)، وبالابتداء عند الكوفيين والأَخْفَشِ. وفي جواب «إِذَا» قولان: أحدهما محذوفٌ تقديرُه: / فَإِذَا طُمِسَتْ النجومُ وَقَعَ ما تُوعَدُونَ، لدلالة قولِه: «إِنَّ ما تُوعَدُونَ لِوَأَقَعُ»، أو بَانَ الأمرُ. والثاني: أَنَّهُ «لَأَيَّ يَوْمٍ أُجِلَّتْ» على إضمارِ القولِ، أي: يُقال: لأَيَّ يَوْمٍ، فالفعلُ في الحقيقة هو الجوابُ. وقيل: الجوابُ: «وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ» نقله مكي^(٢)، وهو غَلَطٌ؛ لأنَّه لو كان جواباً لَزِمَتْه الفاءُ لكونه جملةً اسميةً.

آ. (١١) قوله: ﴿أَقْتَتَّ﴾: قرأ^(٣) أبو عمرو «وُقْتَتَّ» بالواو، والباقون «أَقْتَتَّ» بهمزة بدلِ الواو. قالوا: وهي الأصلُ؛ لأنَّه من الوَقْتِ، والهمزة بدلٌ منها؛ لأنَّها مضمومةٌ ضمةً لازمةً^(٤). وقد تقدَّم ذِكْرُ ذلك في أولِ هذا الموضوع.

(١) أشار في معاني القرآن إلى نظيرها وهي إن فاجاز أن يكون الاسم بعدها مبتدأ وفاعلاً. معاني القرآن ٣٢٧.

(٢) إعراب المشكل ٤٤٧/٢.

(٣) السبعة ٦٦٦، والنشر ٣٩٦/٢، والتيسير ٢١٨، القرطبي ١٥٨/١٩، والحجة ٧٤٢، والبحر ٤٠٥/٨.

(٤) انظر: الممتع ٣٣٢.

آ. (١٢) قوله: ﴿لَأَيِّ يَوْمٍ﴾ متعلّق بـ «أَجَلَتْ» وهذه الجملة معمولّة لقولٍ مضمّرٍ. أي: يُقال. وهذا القول المضمّرُ يجوزُ أن يكون جواباً لـ «إذا»، كما تقدّم، وأن يكون حالاً من مرفوعِ «أَقْتَتُ» أي: مَقُولاً فيها: لَأَيِّ يَوْمٍ أُجَلَّتْ.

آ. (١٣) قوله: ﴿لِيَوْمِ الْفَصْلِ﴾: بدلٌ من «لَأَيِّ يَوْمٍ» بإعادة العاملِ. وقيل: بل تتعلّق بفعلٍ مقدّرٍ أي: أُجَلَّتْ ليومِ الْفَصْلِ. وقيل: اللامُ بمعنى «إلى» ذكرهما مكّي^(١).

آ. (١٥) قوله: ﴿وَيْلٌ﴾: مبتدأ، سَوَّغَ الابتداءَ به كونه دعاءً. وقال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: كيف وقعتِ النكرةُ مبتدأً في قوله: «وَيْلٌ»؟ قلت: هو في أصلِهِ مصدرٌ منصوبٌ سادُّ مَسَدٌ فِعْلُهُ، ولكنه عُدِلَ به إلى الرفعِ للدلالةِ على ثباتِ معنى الهلاكِ ودوامِهِ للمدعُوِّ عليهم. ونحوهُ «سَلامٌ عليكم»^(٣) ويجوز: وَيلاً له بالنصبِ، ولكن لم يُقرأ به». قلت: هذا الذي ذكره ليس من المُسَوِّغَاتِ التي عَدَّها النُّحويون، وإنما المُسَوِّغُ ما ذكّرته لك من كونه دعاءً. وفائدةُ العُدولِ إلى الرفعِ ما ذكره. و«يومئذٍ» ظرفٌ للوَيْلِ. وجَوَّزَ أبو البقاء^(٤) أن يكونَ صفةً لـ «وَيْلٌ» و«للمكذّبين» خبرُهُ.

(١) إعراب المشكل ٤٤٧/٢.

(٢) الكشف ٢٠٣/٤.

(٣) الآية ٥٤ من الأنعام.

(٤) الإملاء ٢٧٨/٢.

آ. (١٦) قوله: ﴿أَلَمْ نُهْلِكْ﴾: العامةُ على ضمِّ حرفِ المضارعةِ مِنْ «أَهْلَكْ» رباعياً. وقتادة^(١) بفتحِه. قال الزمخشري^(٢): «مِنْ هَلَكَةٍ بِمَعْنَى: أَهْلَكَهُ. قَالَ الْعَجَّاجُ^(٣)»:

٤٤٥٥ — وَمَهْمَهُ هَالِكٍ مَنْ تَعَرَّجَا

قلت: فـ «مَنْ» معمولٌ لـ «هالك»، وهو مِنْ هَلَكَ. إِلَّا أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ جَعَلَ هَذَا دَلِيلًا عَلَى إِعْمَالِ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ فِي الْمَوْصُولِ، وَجَعَلَهَا مِنْ اللَّازِمِ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ أَنْ تَكُونَ مِنْ فِعْلِ لَازِمٍ، فَعَلَى هَذَا لَا دَلِيلَ فِيهِ.

آ. (١٧) قوله: ﴿ثُمَّ تَتَّبِعُهُمْ﴾: العامةُ على رَفْعِ الْعَيْنِ اسْتِثْنَاءً أَي: ثُمَّ نَحْنُ تَتَّبِعُهُمْ، كَذَا قَدَّرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(٤). وَقَالَ: «وَلَيْسَ بِمَعْطُوفٍ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ يَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: أَهْلَكْنَا الْأَوَّلِينَ، ثُمَّ اتَّبَعْنَاهُمُ الْآخِرِينَ فِي الْهَلَاكِ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَلَاكَ الْآخِرِينَ لَمْ يَقَعْ بَعْدُ». قُلْتُ: وَلَا حَاجَةَ فِي وَجْهِ الْاسْتِثْنَاءِ إِلَى تَقْدِيرِ مَبْتَدَأٍ قَبْلَ الْفِعْلِ، بَلْ يُجْعَلُ الْفِعْلُ مَعْطُوفًا عَلَى مَجْمُوعِ الْجُمْلَةِ مِنْ قَوْلِهِ: «أَلَمْ نُهْلِكْ»، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا الْاسْتِثْنَاءِ قِرَاءَةُ^(٥) عَبْدِ اللَّهِ «ثُمَّ سَتَتَّبِعُهُمْ» بِسِينِ التَّنْفِيسِ.

(١) البحر ٤٠٥/٨.

(٢) الكشاف ٢٠٣/٤.

(٣) تقدم برقم ٣١٧٤.

(٤) الإملاء ٢٧٨/٢.

(٥) انظر في قراءاتها: الشواذ ١٦٧، والبحر ٤٠٥/٨، والقرطبي ١٥٩/١٩،

والمحتسب ٣٤٦/٢.

وقرأ الأعرج والعباس عن أبي عمرو بتسكينها^(١). وفيها وجهان، أحدهما: أنه تسكين للمرفوع فهو مستأنف كالمرفوع لفظاً. والثاني: أنه معطوف^(٢) على مجزوم. والمعني بالآخرين حيثئذ قوم شعيب ولو ط موسى، وبالأولين قوم نوح وعاد وثمود.

آ. (١٨) قوله: ﴿كَذَلِكَ نَفْعَلُ﴾: أي: مثل ذلك الفعلِ الشنيعِ نَفْعَلُ بكلِّ مَنْ أَجْرَمَ.

آ. (٢٣) قوله: ﴿فَقَدَرْنَا﴾: قرأ^(٣) نافع والكسائي بالتشديد من التقدير، وهو موافق لقوله: «مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَرَهُ»^(٤) والباقون بالتخفيف من القُدرة. ويدلُّ عليه قوله: «فِنِعْمَ الْقَادِرُونَ». ويجوز أن يكون المعنى على القراءة الأولى: فِنِعْمَ الْقَادِرُونَ على تقديره، وإن جعلت «القادرون» بمعنى «المقدرون» كان جمعاً بين اللفظين، ومعناها واحد، ومنه قوله تعالى: «فَمَهَّلِ الْكَافِرِينَ أَمَهَّلَهُمْ رُؤَيْدًا»^(٥) وقول الأعمش^(٦):

٤٤٥٦— وَأَنْكَرْتَنِي وَمَا كَانَ الَّذِي نَكِرْتِ

من الحوادثِ إِلَّا الشَّيْبَ وَالصَّلْعَا

(١) تُبْعُهُمْ.

(٢) مطموس في الأصل، أثبتناه من (ش).

(٣) السبعة ٦٦٦، والنشر ٣٩٧/٢، والبحر ٤٠٦/٨، والحجة ٧٤٣، والتيسير ٢١٨، والقرطبي ١٦٠/١٩.

(٤) الآية ١٩ من عبس.

(٥) الآية ١٧ من الطارق.

(٦) تقدم برقم ٢٦٧٨.

آ. (٢٥) قوله: ﴿كِفَاتًا﴾: الكِفَاتُ: اسمٌ للوِعاءِ الذي يُكفَتُ فيه أي: يُجمَعُ، قاله أبو عبيدة^(١). يقال: كَفَتَهُ يَكْفِتُهُ أي: جَمَعَهُ وَضَمَّهُ. وفي الحديث «اَكْفِتُوا صِبْيَانَكُمْ»^(٢) وقال الصمصامة بن الطَّرِمَاح^(٣):

٤٤٥٧- وَأَنْتَ الْيَوْمَ فَوْقَ الْأَرْضِ حَيًّا

وَأَنْتَ غَدًا تَضُمُّكَ فِي كِفَاتٍ

وقيل: الكِفَاتُ اسمٌ لِمَا يَكْفِتُ كالضَّمَامِ والجِمَاعِ. يقال: هذا البَابُ جِمَاعُ الْأَبْوَابِ. وفي انتصابه وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ ثانٍ لـ «نَجَعَلْ» لأنها للتصيير. والثاني: أنه منصوبٌ على الحالِ من «الأَرْضِ»، والمفعول الثاني «أحياءٌ وأمواتاً» بمعنى: أَلَمْ نُصَيِّرْهَا/ أحياءٌ بالنباتِ وأمواتاً بغيرِ نباتٍ أي: بعضها كذا، وبعضها كذا. وقيل: كِفَاتٌ جمعُ كَافٍ كَصِيَامٍ وَقِيَامٍ في جمعِ صائِمٍ وقائِمٍ. وقيل: بل هو مصدرٌ كالكتابِ والحسابِ.

[٨٩٧/ب]

آ. (٢٦) قوله: ﴿أَحْيَاءَ﴾: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه منصوبٌ بِكِفَاتٍ، قاله مكي^(٤)، والزمخشري^(٥) وبدأ به، بعد أن جعل «كِفَاتًا» اسمًا ما يَكْفِتُ كقولهم: الضَّمَامُ والجِمَاعُ، وهذا يمنعُ أَنْ يَكُونَ «كِفَاتًا» ناصبًا لـ «أَحْيَاءَ» لأنه ليس من الأسماءِ العاملةِ، وكذلك إذا جعلناه بمعنى

(١) المجاز ٢/٢٨١.

(٢) رواه البخاري في كتاب بدء الخلق ٥٩، باب ١٦ إذا وقع الذباب. الفتح ٤٠٩/٦.

(٣) القرطبي ١٩/١٦١، والماوردي ٤/٣٨٠.

(٤) إعراب المشكل ٢/٤٤٧ وعبارته: «أي تكفت الأحياء والأموات، أي: تضمهم أحياء على ظهرها، وأمواتاً على بطنها».

(٥) الكشاف ٤/٢٠٣.

الوعاء، على قول أبي عبيدة، فإنه لا يعمل أيضاً، وقد نصَّ النحاة على أن أسماء الأمكنة والأزمنة والآلات، وإن كانت مشتقة جارية على الأفعال لا تعمل، نحو: مرمى ومنجل، وفي اسم المصدر خلاف مشهور، ولكن إنما يتمشى نصبهما بكفات على قول أبي البقاء^(١)، فإنه لم يجوز إلا أن يكون جمعاً لاسم فاعل، أو مصدرأ، وكلاهما من الأسماء العاملة.

الوجه الثاني: أن ينتصب بفعلٍ مقدرٍ يدُلُّ عليه «كفات» أي: يَكْفِتُهُمْ أحياءٌ على ظهرها، وأمواتاً في بطنها، وبه ثنى الزمخشري^(٢).

الثالث: أن ينتصبا على الحالِ من «الأرض» على حذفٍ مضافٍ أي: ذات أحياء وأموات.

الرابع: أن ينتصبا على الحالِ من محذوفٍ أي: تَكْفِتُكُمْ أحياءٌ وأمواتاً؛ لأنه قد عُلِمَ أنها كفاتٌ للإنس، قاله الزمخشري^(٣)، وإليه نحا مكِّي^(٤)؛ إلا أنه قدَّره غائباً أي: تَجْمَعُهُم الأرضُ في هاتينِ الحاليتينِ.

الخامس: أن ينتصبا مفعولاً ثانياً لـ «نَجْعَلُ» وكفاتاً حالٌ كما تقدّم تقريره. وتنكيرُ «أحياء وأمواتاً»: إمّا للتفخيمِ أي: تَجْمَعُ أحياءٌ لا يُقَدَّرُونَ وأمواتاً لا يُحْصَوْنَ، وإمّا للتبعيضِ؛ لأنَّ أحياءَ الإنس وأمواتهم ليسوا بجميع الأحياء ولا الأموات، وكذلك التنكيرُ في «ماءُ فُرَاتاً» يحتمل المعنيين أيضاً: إمّا التفخيمِ فواضحٌ لعِظَمِ المِنَّةِ به عليهم، وأمّا التبعيضُ

(١) الإملاء ٢/٢٧٨، قال: «جمع كافت مثل صائم وصيام، وقيل: هو مصدر مثل كتاب وحساب والتقدير: ذات كفت أي جمع».

(٢) الكشاف ٤/٢٠٤.

(٣) الكشاف ٤/٢٠٤.

(٤) إعراب المشكل ٢/٤٤٧.

فكقوله تعالى: «وَنُزِّلَ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ»^(١) فهذا مُفهِمٌ للتبعيض، والقرآن يُقَسِّرُ بعضه بعضاً.

والشَّامَخَاتُ: جمعُ «شامخ»، وهو المرتفعُ جداً ومنه: «شَمَخَ بِأَنفِهِ» إذا تكَبَّرَ، جُعِلَ كِنَايَةً عن ذلك كَثْنِي العِطْفِ^(٢) وصَغَرَ الحَدَّ، وإن لم يَخْضُلْ شيءٌ من ذلك.

آ. (٢٩) قوله: ﴿انطَلِقُوا﴾: أي: يُقال لهم ذلك. وقرأ العامةُ «انطَلِقُوا» الثاني كالأول بصيغة الأمر على التأكيد. ورُوِيَ^(٣) عن يعقوب «انطَلِقُوا» بفتح اللام فعلاً ماضياً على الخبر أي: لَمَّا أُمرُوا امْتثلُوا ذلك. وهذا موضعُ الفاءِ فكان يَنْبَغِي أَنْ يكونَ التركيبُ: فانطَلِقُوا نحو قولك: قلت اذهب فذهب، وعدَمَ الفاءِ هنا ليس بالواضح.

آ. (٣١) قوله: ﴿لا ظليل﴾: صفةٌ لـ «ظِلٌّ» و«لا» تتوسَّطُ بين الصفةِ والموصوفِ لإفادَةِ النفي، وجرىءٌ بالصفةِ الأولى اسماً، وبالثانية فعلاً، دلالةً على نفي ثبوتِ هذه الصفةِ واستقرارِها للظلِّ، ونفي التجدُّدِ والحدوثِ للإغناءِ عن اللهبِ.

آ. (٣٢) قوله: ﴿إنها﴾: أي: إنَّ جهنَّمَ؛ لأنَّ السياقَ كلُّه لأجلِها. وقرأ العامةُ: «بشَرَرٍ» بفتح الشينِ وعدَمِ الألفِ بين الراءين. وورش^(٤) يَرْقُقُ الراءَ الأولى لكسرِ التي بعدها. وقرأ ابن عباسٍ وابن مقسمٍ

(١) الآية ٤٣ من النور.

(٢) ثني العطف: الإغراض.

(٣) النشر ٣٩٧/٢، والبحر ٤٠٦/٨، والإتحاف ٥٨١/٢.

(٤) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٥٨١/٢، والبحر ٤٠٧/٨، والمحور ٢٠٢/١٦.

بكسرِ الشينِ وألفِ بينِ الرائيينِ. وعيسى كذلك، إلا أنه فتح الشين. فقراءةُ ابنِ عباسٍ^(١) يجوزُ أن تكونَ جمعاً لشررة، وفَعَلَةٌ تُجْمَعُ على فِعَال نحو: رَقَبَةٌ وِرْقَابٌ وِرْحَابٌ^(٢) وِرْحَابٌ، وأن تكونَ جمعاً لشرٌّ، لا يُراد به أَفْعَلُ التفضيلِ. يقال: رجلٌ شرٌّ ورجالٌ شرارٌ، ورجلٌ خيرٌ ورجالٌ خيارٌ، ويؤنثان فيقال: امرأةٌ شرَّةٌ، وامرأةٌ خيرَةٌ. فإن أُريدَ بهما التفضيلُ امتنعَ ذلكُ فيهما، واختصاً بأحكامِ مذكورةٍ في كتبِ النحويينِ أي: ترمي بشرارٍ من العذابِ أو بشرارٍ من الخلقِ.

وأما قراءةُ عيسى^(٣) / فهي جمعُ شرارةٍ بالألفِ وهي لغةٌ تميمٍ. [١/٨٩٨]

والشَّرَرَةُ والشَّرَارَةُ: ما تطايرَ من النارِ متفرقاً.

قوله: «كالقَصْرِ» العائمةُ على فتحِ القافِ وسكونِ الصادِ، وهو القَصْرُ المعروف، شُبِّهَتْ به في كِبَرِهِ وَعِظَمِهِ. وابنُ عباسٍ^(٤) وتلميذاه ابنُ جُبَيْرٍ وابنُ جَبْرِ^(٥)، والحسنُ، بفتحِ القافِ والصادِ، وهي جمعُ قَصْرَةٍ بالفتحِ والقَصْرَةُ: أعناقُ الإبلِ والنخلِ، وأصولُ الشجرِ. وقرأ ابنُ جبيرٍ والحسنُ أيضاً بكسرِ القافِ وفتحِ الصادِ جمعَ «قَصْرَةٍ» يعني بفتحِ القافِ. قال الزمخشريُّ^(٦): «كحاجَةِ وِجِجٍ» وقال الشيخُ^(٧): «كحَلَقَةِ»^(٨) من الحديدِ

(١) شرار.

(٢) الرَّحْبَةُ: الأرضُ الواسعةُ، بسكونِ الحاءِ وفتحها.

(٣) «شرار».

(٤) انظر في قراءاتها: المحتسب ٤٤٦/٢، والقرطبي ١٦٤/١٩، والبحر ٤٠٧/٨.

(٥) وهو الإمام مجاهد.

(٦) الكشاف ٢٠٤/٤.

(٧) البحر ٤٠٣/٨.

(٨) في ضبط هذه اللفظة قال أبو عبيد — كما في اللسان (حلق) — «أختار في حَلَقَةِ

الحديد فتح اللام ويجوز الجزم، وأختار في حَلَقَةِ القومِ الجزم ويجوز التثقيل».

وَحَلَقَ». وقُرئ «كَالْقَصْرِ» بفتح القاف وكسر الصاد، ولم أرَ لها توجيهاً. ويظهرُ أن ذلك من بابِ الإتياع، والأصلُ: كَالْقَصْرِ بِسكونِ الصاد، ثم أتبع الصاد حركةَ الراءِ فكسرها، وإذا كانوا قد فعلوا ذلك في المشغولِ بحركة نحو: كَتَفَ وَكَبَدَ، فَلأنَّ يَفْعَلُوهُ في الخالي منها أَوْلَى. ويجوزُ أن يكونَ ذلك للنقلِ بمعنى: أنه وَقَفَ على الكلمةِ فنقلَ كسرةَ الراءِ إلى الساكنِ قبلها، ثم أَجْرَى الوَصَلَ مُجْرَى الوقفِ، وهو بابُ شائعٌ عند القراءِ والنحاة. وقرأ عبدُ الله بضمِّهما. وفيها وجهان، أحدهما: أَنَّهُ جمعُ قَصْرٍ كَرَهْنٍ وَرُهْنٍ، قاله الزمخشريُّ^(١). والثاني: أَنَّهُ مقصورٌ من قُصور كقولهِ^(٢):

٤٤٥٨— فِيهَا عَيَانِيْلُ أَسْوَدٍ وَتُمْرُ

يريد: وتُمور. فقصر. وكقولهِ: «الثُّجْم» يريد النجوم. وتخريجُ الزمخشريِّ أَوْلَى؛ لأنَّ محلَّ الثاني: إمَّا الضرورة، وإمَّا التُّدور.

آ. (٣٣) قوله: ﴿جَمَالَةٌ﴾: قرأ^(٣) الأخوان وحفصُ «جَمَالَةٌ». والباقون «جَمالات». فالجَمَالَةُ فيها وجهان، أحدهما: أَنَّهُ جمعُ صرِيحٍ، والتاءُ لتأنيثِ الجمعِ. يُقال: جَمَلٌ وَجِمَالٌ وَجَمَالَةٌ نحو: ذَكَرَ وَذِكَارٌ وَذِكارة، وَحَجَرٌ وَحِجارة. والثاني: أَنَّهُ اسمُ جمعٍ كالذِّكارة والحِجارة،

(١) الكشاف ٢٠٤/٤

(٢) تقدم برقم ١٩٣٩

(٣) انظر في قراءتها: السبعة ٦٦٦، والبحر ٤٠٧/٨، والقرطبي ١٦٥/١٩، والتيسير ٢١٨، والحجة ٧٤٤، والنشر ٣٩٧/٢، والمحتسب ٣٤٧/٢، والشواد

قاله أبو البقاء^(١)، والأول قولُ الثُّحَاةِ. وأمَّا جِمالات فيجوزُ أن يكونَ جمعاً لـ «جِمالة» هذه، وأن يكونَ جمعاً لـ جِمال، فيكون جمعُ الجمعِ. ويجوزُ أن يكونَ جمعاً لـ جَمَلِ المفردِ كقولهم: «رِجالات قريش» كذا قالوه. وفيه نظرٌ؛ لأنَّهم نَصُّوا على أنَّ الأسماءَ الجامدةَ غيرَ العاقلةِ لا تُجمَعُ بالألفِ والتاءِ، إلَّا إذا لم تُكسَّرْ. فإنَّ كُسِّرَتْ لَمْ تُجمَعِ. قالوا: ولذلك لُحِّنَ المتنبيُّ في قوله^(٢):

٤٤٥٩- إذا كان بعضُ الناسِ سَيْفاً لدولةِ

ففي الناسِ بُوقاتٌ لها وطَبوولُ

فجمع «بُوقاً» على «بُوقات» مع قولهم: «أَبواق»، فكذلك جِمالات مع قولهم: جَمَلٌ وجِمال. على أنَّ بعضَهم لا يُجيزُ ذلك، ويَجْعَلُ نحو: حَمَّاماتٍ وسِجِّلاتٍ شاذًّا، وإن لم يُكسَّرْ.

وقرأ ابنُ عباسٍ والحسنُ وابنُ جبیرٍ وقتادةٌ وأبو رجاءٍ، بخلافِ عنهم، كذلك، إلَّا أنَّهم ضَمُّوا الجِیمَ^(٣) وهي جِبالُ السفنِ. وقيل: قُلوس^(٤) الجسورِ، الواحدةُ «جُملة» لاشتغالها على طاقاتِ الجِبالِ. وفيها وجهان، أحدهما: أن تكونَ «جُمالات» جمعُ جُمال، وجُمالُ جمعِ جُملة، كذا قال الشيخ^(٥)، ويحتاجُ في إثباتِ أنَّ جُمالاً بالضمِّ جمعُ جُملة بالضمِّ إلى نقلٍ. والثاني: أنَّ «جُمالات» جمعُ جُمالة قاله الزمخشري^(٦)،

(١) الإملاء ٢٧٨/٢.

(٢) تقدم يرقم ٢٨١٠.

(٣) «جُمالات».

(٤) القلس: حبلٌ غليظٌ من جبالِ السفنِ.

(٥) البحر ٤٠٧/٨.

(٦) الكشف ٢٠٤/٤.

- المرسلات -

وهو ظاهرٌ. وقرأ ابنُ عباسٍ والسُّلَمِيُّ وأبو حيوةَ «جُمالة» بضمِّ الجيم، وهي دالَّةٌ لما قاله الزمخشريُّ آنفاً.

قوله: «صُفْرٌ» صفةٌ لجمالٍ أو لجمالة؛ لأنه: إمَّا جمعٌ أو اسمٌ جمع. والعامَّةُ على سكونِ الفاءِ جمعٌ صُفراء. والحسنُ بضمِّها، وكأنَّه إتباعٌ. ووقَّع التشبيهُ هنا في غايةِ الفصاحةِ. قال الزمخشريُّ^(١): «وقيل: صُفْرٌ سُودٌ تَضْرِبُ إلى الصُّفرة. وفي شعرِ عمرانَ بنِ حِطَّانَ الخارجيِّ^(٢)»:

٤٤٦٠- دَعَتْهُمُ بِأَعْلَى صَوْتِهَا وَرَمَتْهُمُ

بمثل الجمال الصفر نزعاً الشوى

وقال أبو العلاء المعري^(٣):

٤٤٦١- حمراءُ سناطعةُ الذوائبِ في الدجى

تَرْمِي بِكُلِّ شَرَارَةٍ كَطِرَافِ

فشيَّها/ بالطِّراف، وهو بيت الأدم^(٤) في العِظَمِ والحُمرةِ، وكأنَّه قَصَدَ بِحُبِّهِ أَنْ يَزِيدَ على تشبيهِ القرآن. ولتُبجِّحه بما سَوَّلَ له مِنْ تَوَهُمِ الزيادةِ جاءَ في صَدْرِ بَيْتِهِ بقوله: «حمراءُ» توطئةٌ لها ومناداةٌ عليها، وتشيهاً للسامعين على مكانِها. ولقد عمي - جمع الله له عمى الدارين - عن قوله عزَّ وجلَّ: «كانه جمالةٌ صُفْرٌ» فإنه بمنزلةِ قوله كبيتِ أحمر. وعلى أن في

[٨٩٨/ب]

(١) الكشاف ٢٠٤/٤.

(٢) الكشاف ٢٠٤/٤، يصف جهنم ودعاءها الكفار إلى قعرها. والشوى: الأطراف أو الجوارح.

(٣) سقط الزند ١٣٠٧، والمعنى أن نيرانهم عظيمة فشَرارها على مقدار عظمها.

(٤) بيت من آدم: من بيوت الأعراب.

التشبيه بالقصر وهو الحِصْنُ تشبيهاً من جهتين: من جهة العِظَم، ومن جهة الطول في الهواء، وفي التشبيه بالجمالات - وهي القُلُوسُ - تشبيه من ثلاث جهات: الطُولِ والعِظَمِ والصُّفْرَةَ انتهى. وكان قد قال قبل ذلك بقليل: «شُبِّهَتْ بالقصور ثم بالجمال لبيان التشبيه، ألا ترى أَنَّهُمْ يُشَبِّهُونَ الإِبِلَ بالأفدان» قلت: الأفدان: القصور، وكأنه يُشيرُ إلى قولِ عترة^(١):

٤٤٦٢ - فَوَقَّفْتُ فِيهَا نَاقَتِي وَكَأَنَّهَا

فَدَنْ لَأَقْضِي حَاجَةَ الْمُتَلَوِّمِ

آ. (٣٥) قوله: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾: العامةُ على رفع «يومٌ» خبراً لـ «هذا». وزيد بنُ علي^(٢) والأعرجُ والأعمشُ وأبو حيوَةَ وعاصمٌ في بعضِ طرقه بالفتح. وفيه وجهان، أحدهما: أَنَّ الفتحَةَ فتحَةٌ بناءً وهو خبرٌ لـ «هذا» كما تقدّم. والثاني: أَنَّهُ منصوبٌ على الظرفِ واقعاً خبراً لـ «هذا» على أَن يُشارَ به لِمَا تقدّم من الوعيدِ كأنه قيل: هذا العذابُ المذكورُ كائنٌ يومَ لا يَنْطِقُونَ. وقد تقدّم آخِرَ المائدة ما يُشبهه هذا في قوله: «هذا يومٌ يَنْفَعُ»^(٣) إلاَّ أَنَّ النصبَ هناك متواترٌ.

آ. (٣٦) قوله: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ﴾: العامةُ على عَدَمِ تَسْمِيَةِ الفاعِلِ. وحكى الأهوَزِيُّ عن زيدِ بنِ علي^(٤) «وَلَا يَأْذَنُ» سَمَّى الفاعِلِ، وهو اللهُ تعالى. «فيعتذرون» في رفعه وجهان، أحدهما: أَنَّهُ مستأنفٌ

(١) ديوانه ١٨٤، وشرح القصائد السبع ٢٩٧. المتلوم: المتمكث.

(٢) الإتحاف ٥٨٢/٢، والبحر ٤٠٧/٨، والقرطبي ١٦٦/١٩.

(٣) انظر: الدر ٥٢٠/٤.

(٤) البحر ٤٠٨/٨.

أي: فهم يَعْتَدِرُونَ. قال أبو البقاء^(١): «ويكون المعنى: أنهم لا يَنْطِقُونَ نطقاً يَنْفَعُهُمْ، أو يَنْطِقُونَ في بعضِ المواقِفِ ولا يَنْطِقُونَ في بعضها». والثاني: أنه معطوفٌ على «يُؤذَنُ» فيكونُ مَنفِيّاً، ولو نُصِبَ لكان مُتَسَبِّباً عنه». وقال ابن عطية^(٢): «ولم يُنصَبِ في جوابِ النفي لتشابهِ رؤوسِ الآي، والوجهانِ جائزان». انتهى فقد جعل امتناعِ النصبِ مجردَ المناسبةِ اللفظيةِ، وظاهرُ هذا مع قوله: «والوجهانِ جائزان» أنهما بمعنى واحدٍ، وليس كذلك، بل المرفوعُ له معنى غيرُ معنى المنصوبِ. وإلى مثلِ هذا ذهب الأعلَمُ فيرفعُ الفعلُ، ويكونُ معناه النصبُ. وردَّ عليه ابنُ عصفورٍ.

آ. (٤١) قوله: ﴿فِي ظِلَالٍ﴾: هذه قراءةُ العامَّةِ، جمعُ ظَلٍ. والأعمش^(٣) «ظَلَلٍ» جمعُ ظَلَّةٍ. وتقدَّم في يس^(٤) مثله، إلا أنهما متواترتان.

آ. (٤٣) قوله: ﴿كُلُّوا﴾: معمولاً^(٥) لقول، ذلك القولُ منصوبٌ على الحالِ من الضميرِ المستكنِّ في الظرفِ أي: كائنين في ظلال، مَقُولاً لهم ذلك، وكذلك «كُلُّوا وَتَمَتَّعُوا قَلِيلاً» فإن كان ذلك مَقُولاً لهم في الدنيا فواضحٌ، وإن كان مَقُولاً في الآخرة فيكون تذكيراً بحالهم أي: هم أَحِقَّاءُ بَأَن يُقَالَ لهم في دنياهم كذا. ومثله^(٦):

(١) الإملاء ٢/٢٧٩.

(٢) المحرر ١٦/٢٠٣.

(٣) الإنحاف ٢/٥٨٢، والبحر ٨/٤٠٨، والقرطبي ١٩/١٦٧.

(٤) الآية ٥٦.

(٥) حال من فعل مقدر بنحو: جاء.

(٦) البيت من المديد لفاطمة بنت الأحجم الخزاعية، وهو في الكشاف ٤/٢٠٥،

والحماسة ٤٤٦.

٤٤٦٣- إِنْخَوْتِي لَا تَبْعَدُوا أَبَدًا
وَيَلَسِي وَاللَّهِ قَدْ بَعَدُوا
أي: هم أهلٌ أَنْ يُدْعَى لهم بذلك.

آ. (٥٠) قوله: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ﴾: متعلق بقوله: «يؤمنون»
أي: إن لم يؤمنوا بهذا القرآنِ فبأيِّ شيءٍ يؤمنون؟ والعامةُ على الغيبة.
وقرأ^(١) ابن عامر في روايةٍ ويعقوبُ بالخطاب على الالتفات أو على
الانتقال.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الْمُرْسَلَاتِ]

(١) البحر ٨/٤٠٨.

سورة عم يتساءلون

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿عَمَّ﴾: قد تقدّم أن البريِّ^(١) يُدخل هاء السكتِ عوضاً من ألف «ما» الاستفهامية في الوقف. ونُقِلَ عن ابن كثير أنه يقرأ «عَمَّه» بالهاء وضلاً، أجرئ الوصل مُجرئ الوقف. وقرأ عبد الله وأبَي وعكرمة «عَمَّا» بإثبات الألف. وقد تقدّم أنه يجوزُ ضرورةً أو في قليل من الكلام. ومنه^(٢):

٤٤٦٤- على ما قامَ يَشْتُمُنِي لَيْثِمٌ

كخُنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ

/وتقدم أن الزمخشريَّ جعلَ منه «بما غَفَرَ لى رَبِّي» في يس^(٣). [١/٨٩٩]
و«عَمَّ» فيه قولان، أحدهما: - وهو الظاهرُ - أنه متعلِّقٌ بـ «يتساءلون» هذا الظاهرِ. قال أبو إسحاق^(٤): «الكلامُ تامٌّ في قوله: «عَمَّ يتساءلون»،

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٣٤٧/٢، والبحر ٤١٠/٨، الإتحاف ٥٨٣/٢، والنشر ١٣٤/٢.

(٢) تقدم برقم ٦١٦.

(٣) الآية ٢٧ من يس.

(٤) لم يرد هذا النص في مطبوعة «معاني القرآن» للزجاج، وانظر: البحر ٤١١/٨، والمحزر ٢٠٧/١٦.

ثم كان مقتضى القول أن يُجيبَ مُجيبٌ، فيقول: يتساءلون عن النبا العظيم، فافتضى إيجاز القرآن وبلاغته أن يبادر المحتجّ بالجواب الذي تقتضيه الحال والمحاورة اقتضاباً للحجّة، وإسراعاً إلى موضع قطعهم.
والثاني: أنه متعلّق بفعلٍ مقدرٍ ويتعلّق «عن النبا العظيم» بهذا الفعل الظاهر. قال الزمخشري^(١): «وعن ابن كثير أنه قرأ «عمّة» بهاء السكت. ولا يخلو: إمّا أن يجري الوصل مجرى الوقف، وإمّا أن يقف ويتبدّى «يتساءلون عن النبا العظيم» على أن يُضمَرَ «يتساءلون»؛ لأن ما بعده يُفسّره كشيء يُبهم ثم يُفسّر».

آ. (٢) قوله: ﴿عن النبا﴾: يجوز فيه ما جاز في قوله «لأيّ يوم أُجِّلَتْ»^(٢) في البدلية والتعلّق بفعلٍ مقدرٍ. ويزيد عليه هنا أنه يتعلّق بالفعل الظاهر، ويتعلّق ما قبله بمضمّر، كما تقدّم عن الزمخشري. وقال ابن عطية^(٣): «قال أكثر النحاة: قوله: «عن النبا العظيم» متعلّق بـ «يتساءلون» الظاهر، كأنه قال: لم يتساءلون عن النبا؟ وقوله: «عمّ» هو استفهامٌ تفخيمٌ وتعظيمٌ.

آ. (٣) قوله: ﴿الذي هم مُختلفون﴾: «مُختلفون» خبرٌ «هم» والجارُّ متعلّقٌ به. والموصولُ يحتملُ الحركاتِ الثلاثِ إنباعاً وقطعاً رفعاً ونصباً.

(١) الكشاف ٢٠٦/٤.

(٢) الآية ١٣ من المرسلات.

(٣) المحرر ٢٠٧/١٦.

آ. (٤) قوله: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ، ثم كلا سيعلمون﴾: التكرارُ للتوكيد. وقد زعمَ الشيخُ جمالُ الدين ابنُ مالك^(١) أَنَّهُ مِنْ بَابِ التوكيدِ اللفظيِّ. ولا يَضُرُّ تَوْسُطُ حَرْفِ العطفِ. والنَّحْوِيُّونَ يَأْبَوْنَ هَذَا. ولا يُسْمَوْنَ إِلَّا عَطْفًا، وَإِنْ أَفَادَ التَّأْكِدَ. والعائِةُ على الغَيْبَةِ فِي الفَعْلَيْنِ. والحسنُ^(٢) وابنُ دينارٍ وابنُ عامرٍ^(٣) بخلافِ عَنه بِنَاءِ الخُطَابِ فِيهِمَا. والضحاكُ: الأوَّلُ كالحسنِ، والثاني كالعائِةِ. والغَيْبَةُ والخُطَابُ واضِحانِ.

آ. (٦) قوله: ﴿مِهَادًا﴾: مفعولٌ ثانٍ لِأَنَّ الجَعْلَ بِمعْنَى التَّصْيِيرِ. ويجوزُ أَنْ يَكُونَ بِمعْنَى الخَلْقِ، فيكونُ «مِهَادًا» حالًا مقدرةً، و«أوتادًا» كذلك ولا بُدَّ مِنْ تَأْوِيلِهَا بِمَشْتَقٍ أَيضًا، أَي: مُثَبَّاتٍ. وَأَمَّا «سُبَاتًا» فالظاهرُ كونهُ مفعولًا ثانيًا. و«لباسًا» فيه استعارةٌ حسنةٌ وعليه قوله^(٤):

٤٤٦٥- وَكَمْ لظَلَامِ اللَّيْلِ عِنْدَكَ مِنْ يَدِ
تُخَبِّرُ أَنَّ المَانَوِيَّةَ تَكْذِبُ
وقرأ العائِةُ «مِهَادًا»، ومجاهد^(٥) وعيسى وبعضُ الكوفيين «مَهْدًا»

(١) شرح التسهيل ٣/٣٠٥.

(٢) السبعة ٦٦٨، والبحر ٤١١/٨، والمحزر ٢٠٧/١٦.

(٣) ابن ذكوان عنه بالتاء، وهشام عنه بالياء.

(٤) البيت للمتنبى. وهو في ديوانه ١٧٨/١، والكشاف ٢٠٧/٤. وتزعم المانوية أن الخير منسوب إلى النور والشر إلى الظلام، فكذبهم أبو الطيب بأن نعمته حَصَلَتْ مِنَ الظلامِ، وَبَيَّنَ تِلْكَ النعمة بِقوله:

وقاك رَدَى الأعداءِ تَسْرِي إليهم وَزارك فِيهِ ذُو الدلالِ المحجَّبِ

(٥) القرطبي ١٧/١٩، والبحر ٤١١/٨، والمحزر ٢٠٧/١٦.

وقد تقدّم هاتان القراءتان في سورة طه^(١)، وأنّ الكوفيين قرؤوا «مهذأ» في طه والزخرف^(٢) فقط. وتقدّم الفرق بينهما ثمّة.

آ. (١٣) قوله: ﴿وَهَاجًا﴾: الوهّاجُ: المُضِيءُ المُتَلألِئُ، مِنْ قولهم: وَهَجَ الجَوْهَرُ، أي: تَلألأ. ويُقال: وَهَجَ يُوهِجُ كَوَجَلِ يُوَجِّلُ، وَوَهَجَ يَهْجُ كَوَعَدَ يَعُدُّ.

آ. (١٤) قوله: ﴿مِنَ الْمُعْصِرَاتِ﴾: يجوزُ في «مِنَ» أن تكونَ على بابها مِنْ ابتداءِ الغايةِ، وأن تكونَ للسببيةِ. ويَدُلُّ قراءةُ^(٣) عبدِ الله بنِ يزيدٍ وعكرمةٍ وقتادةٍ «بالمُعْصِرَاتِ» بالباءِ بدلَ «مِنَ» وهذا على خلافٍ في «المُعْصِرَاتِ» ما المرادُ بها؟ فقليلُ: السحابُ. يقال: أَعْصَرَتْ السَّحَابُ^(٤)، أي: شارَفَتْ أَنْ تُعْصِرَها الرِّياحُ فُتَمْطِرَ كقولك: «أَجَزَّ الزَّرْعُ» إذا حانَ له أن يُجَزَّ. ومنه «أَعْصَرَتْ الجارِيَّةُ» إذا حانَ لها أن تحيضَ. قاله الزمخشريُّ. وأنشد ابنُ قتيبةٍ^(٥) لأبي النجم^(٦):

٤٤٦٦- تَمْشِي الهُوَيْنِيُّ ساقِطاً خِمارُها

قد أَعْصَرَتْ أَوْ قَدْ دَنَا إِعْصارُها

(١) الآية ٥٣.

(٢) الآية ١٠.

(٣) القرطبي ١٩/١٧٤، المحتسب ٢/٣٤٧، البحر ٨/٤١١.

(٤) الأصل «السحاب». والمؤلف ينقل عن الكشاف ٤/٢٠٧، والتصحيح منه.

(٥) لم يرد في تفسير الغريب وتأويل المشكل.

(٦) البيت لمنصور بن مرثد الأسدي. وهو في اللسان «عصر»، وليس في ديوان

أبي النجم. وفي الأصل «بلا» بدلاً من «ساقطاً» والتصحيح من اللسان وفي رواية «مائلًا».

قلت: ولولا تأويلُ «أَعَصَرَتْ» بذلك لكان ينبغي أن تكونَ
المُعَصِرَاتِ بفتح الصادِ اسمَ مفعول؛ لأنَّ الرِّيحَ تُعَصِرُهَا.

وقال الزمخشري^(١): «وقرأ عكرمةُ «بالمُعَصِرَاتِ». وفيه وجهان: أن يُراد الرِّيحُ التي حانَ لها أن تُعَصِرَ السحابَ، وأن يُرادَ السحابُ؛ لأنَّه إذا كان الإنزالُ منها فهو بها/ كما تقول: أعطى من يده درهماً، وأعطى بيده. وعن مجاهد: المُعَصِرَاتِ: الرِّيحُ ذواتُ الأعاصيرِ. وعن الحسن وقتادة: هي السمواتُ. وتأويلُه: أنَّ الماءَ يَنْزِلُ من السماءِ إلى السحابِ فكانَ السمواتِ يَعَصِرُنَّ، أي: يَحْمِلُنَّ على العَصْرِ ويُمكنُ منه. فإن قلت: فما وَجُهُ مَنْ قرأ «من المُعَصِرَاتِ» وفسرها بالرِّيحِ ذواتِ الأعاصيرِ، والمطرُ لا يَنْزِلُ من الرِّيحِ؟ قلت: الرِّيحُ هي التي تُنْشِئُ السحابَ وتَدِرُّ أخلافه^(٢)، فيصْحُ أن تُجْعَلَ مَبْدَأً لِلإنزالِ. وقد جاء: إنَّ اللّهَ يَبْعَثُ الرِّيحَ فتحمِلُ الماءَ من السماء، فإن صَحَّ ذلك فالإنزالُ منها ظاهرٌ. فإن قلت: ذكر ابن كيسان: أنه جعلَ المُعَصِرَاتِ بمعنى المُغِيثَاتِ، والعاصِرُ هو المُغِيثُ لا المُعَصِرُ. يقال: عَصَرَهُ فاعْتَصَرَ. قلت: وَجْهُه أن يُرادَ: اللاتِي أعَصَرُنَّ، أي: حانَ لها أن تُعَصِرَ، أي: تُغِيثَ». قلت: يعني أنَّ «عَصَرَ» بمعنى الإغاثةِ ثلاثِيٌّ، فكيف قيل هنا: مُعَصِرَاتِ بهذا المعنى، وهو من الرُّبَاعِي؟ فأجاب عنه بما تقدّم، يعني أنَّ الهمزةَ بمعنى الدُّخُولِ في الشيءِ.

قوله: «ثَجَّاجاً» التَّجُّجُ: الانصبابُ بكثرةٍ وشِدَّةٍ. وفي الحديث^(٣):

(١) الكشاف ٢٠٧/٤.

(٢) الخِلفُ: ضرع الناقة، الجمع أخلاف.

(٣) رواه ابن ماجه في كتاب المناسك ٦.

«أَحَبُّ الْعَمَلِ إِلَى اللَّهِ الْعَجُّ وَالشُّجُّ». فَالْعَجُّ: رَفَعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ، وَالشُّجُّ: إِزَاقَةُ دَمَاءِ الْهَدْيِ. يُقَالُ: نَجَّحَ الْمَاءُ بِنَفْسِهِ، أَي: انصَبَّ وَتَجَجَّتْهُ أَنَا، أَي: صَبَبْتُهُ تَجًّا وَتُجُوجًا، فَيَكُونُ لَازِمًا وَمَتَعْدِيًا. وَقَالَ الشَّاعِرُ (١):

٤٤٦٧- إِذَا رَجَفْتَ فِيهَا رَحَى مُرْجِحَةً

تَبَعَّجَ تَجًّا جَاءَ غَزِيرَ الْحَوَافِلِ

وقرأ (٢) الأعرج «تَجَّاحًا» بالحاء المهملة أخيراً. وقال الزمخشري (٣): «وَمَتَّاجُ الْمَاءِ مَصَابُهُ، وَالْمَاءُ يَنْتَجِحُ فِي الْوَادِي».

آ. (١٦) قوله: ﴿الْفَافَا﴾: فِيهِ أَوْجَةٌ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ لَا وَاحِدَ لَهُ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ (٤): «الْفَافَا: مَلْتَفَةٌ لَا وَاحِدَ لَهُ كَالْأَوْزَاعِ وَالْأَخْيَافِ» (٥). وَالثَّانِي: أَنَّهُ جَمْعُ «لِف» بِكسْرِ اللامِ، فَيَكُونُ نَحْو: سِرٌّ وَأَسْرَارٌ. وَأَنشَدَ أَبُو عَلِيٍّ الطُّوسِيُّ (٦):

٤٤٦٨- جَنَّةٌ لِفٌ وَعَيْشٌ مُغْلِدِقٌ

وَنَدَامَى كُلَّهُمْ بِيَضُّ زُهْرٌ

وهذا قول أكثر أهل اللغة. الثالث: أنه جمع لفيف، قاله الكسائي.

(١) البيت للناطقة، وهو في ديوانه ٦٦، واللسان «رجحن». ومرجحة: ثقيلة كثيفة الغيم. وتبعج: تشقق. الحوافل: السحاب الكثير الماء. ورحى الغيث: معظمه. ورجفت: اضطربت. والشاعر يصف الغيث.

(٢) الشواذ ١٦٧، والبحر ٤١٢/٨.

(٣) الكشاف ٢٠٨/٤.

(٤) الكشاف ٢٠٨/٤.

(٥) الأخياف من الناس: الضروب المختلفة الأخلاق والأشكال. وكذلك الأوزاع.

(٦) لم أهد إلى قائله، وهو في الكشاف ٢٠٨/٤، والبحر ٤١٢/٨.

ومثله: شريف وأشرف، وشهيد وأشهد. وقال الشاعر^(١):

٤٤٦٩- أَحَابِيشُ أَلْفًا تَبَايَنَ فَرَعُهُمْ
وَجِذْمُهُمْ عَنِ نَسَبَةِ الْمُتَعَرِّفِ

الرابع: أنه جمعُ الجمع؛ وذلك أَنَّ الأصلَ «أَلْفٌ» في المذكور، و«أَلْفَاءٌ» في المؤنث كأحمر وحمراء، ثم جُمِعَا على لُفٍّ كحُمُرٍ، ثم جُمِعَ لُفٌّ على أَلْفَاءٍ، إذا صار لُفٌّ بزنة قُفْلٍ فُجِمِعَ جَمَعَهُ، قاله ابن قتيبة^(٢). إلا أن الزمخشري^(٣)، قال: «وما أظنُّه واجداً له نظيراً^(٤)» من نحو: خُضِرَ وأخضار، وحُمِرَ وأحمار. قلت كأنه يَسْتَبَعِدُّ هذا القولَ من حيث إن نَظَائِرَهُ لا تُجَمَعُ على أفعال؛ إذ لا يُقال: خُضِرَ وأخضار، ولا حُمِرَ وأحمار، وإن كانا جمعين لأخضَرَ وخضراء، وأحمرَ وحمراء. وهذا غيرُ لازم؛ لأنَّ جمعَ الجمع لا يَنْقَاسُ، ويكفي أن يكونَ له نظيرٌ في المفردات كما رأيتَ مِنْ أَنَّ لُفًّا صَارَ يَضَارِعُ قُفْلًا؛ ولهذا امتنعوا مِنْ تَكْسِيرِ مَفَاعِلِ وَمَفَاعِيلِ لِعَدَمِ نَظِيرِ فِي الْمَفْرَدَاتِ يُحْمَلَانِ عَلَيْهِ. الخامس: قال الزمخشري^(٥): «ولو قيل: هو جمعٌ مُلْتَفَّةٌ بِتَقْدِيرِ حَذْفِ الزَوَائِدِ لَكَانَ قَوْلًا وَجِيهًا». قلت: وفيه تَكَلُّفٌ لا حَاجَةَ إِلَيْهِ، وأيضاً فَعَالِبُ عِبَارَاتِ النَحَاةِ

(١) لم أهدد إلى قائله، وهو في المحرر ٢٠٩/١٦، وفيه «المتقرب» بدلاً من المتعرف».

(٢) تفسير غريب القرآن ٥٠٩.

(٣) الكشاف ٢٠٨/٤.

(٤) الأصل «نظير» وهو سهو.

(٥) الكشاف ٢٠٨/٤.

في حَذْفِ الزوائد إنما هو في التصغير. تقول: تصغيرُ الترخيم بحذفِ الزوائد، وفي المصادر يقولون: هذا المصدرُ على حَذْفِ الزوائد^(١).

آ. (١٨) قوله: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً من «يومِ الفصل» أو عطفَ بيانٍ له، أو منصوباً بإضمار «أعني» و «أفواجاً» حالٌ من فاعل «تأتون». وتقدّم «فُرَاتاً»^(٢). و «فُتِحَتْ»^(٣) بالتخفيف والتشديد في الزمّر.

آ. (٢٢) قوله: ﴿لِلطَّاغِينِ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ صفةً لمِرْصاداً، وأن يكونَ حالاً من «مآباً» كان صفته فلما تقدّم نُصِبَ على الحال. وعلى هذين الوجهين فيتعلّق بمحذوفٍ. ويجوزُ أَنْ يكونَ متعلقاً بنفسِ «مِرْصاداً» أو بنفسِ «مآباً» لأنه بمعنى مَرَجِع. وقرأ^(٤) ابن يعمر وأبو عمرو المنقري «أَنَّ جَهَنَّمَ» بفتح «أَنَّ». قال الزمخشري^(٥): «على تعليل قيام الساعةِ بأنَّ جهنَّمَ كانت مِرْصاداً للطاغين، كأنه قيل: كان ذلك لإقامة الجزاء». قلت: يعني أنه علةٌ لقوله «يومَ يُنْفَخُ» إلى آخره.

وقرأ^(٦) أبو عياض «في الصُّور»^(٧) بفتح الواو. وتقدّم مثله.

(١) نحو: حَمَيْدٌ في تصغير أحمد، ونبات مصدر أنبت.

(٢) انظر إعرابه للآية ٥٣ من الفرقان.

(٣) الآية ٧١.

(٤) الشواذ ١٦٧، والبحر ٤١٣/٨.

(٥) الكشف ٢٠٩/٤.

(٦) البحر ٤١٢/٨. وأبو عياض لعله عمرو بن الأسود الحمضي، حدّث عن عمر

وإبن مسعود، وعنه مجاهد. توفي في خلافة عبد الملك. انظر: سير الأعلام

٧٩/٤.

(٧) عاد إلى الآية ١٨.

آ. (٢٣) قوله: ﴿لَا يَثِينَنَّ﴾: منصوبٌ على الحالِ من [٩٠٠/١] الضميرِ المستترِ في «للطَّاعِينَ» وهي حالٌ مقدرةٌ. وقرأ^(١) حمزة «لَيْثِينَ» دونَ ألفٍ، والباقون «لا يَثِينَنَّ» بها. وضَعَفَ مكِّي^(٢) قراءةَ حمزة، قال: «ومَنْ قرأ «لَيْثِينَ»، شَبَّهه بما هو خِلْقَةٌ في الإنسان نحو: حَذِرَ وفَرِقَ، وهو بعيدٌ؛ لأنَّ اللَّبْثَ ليس مِمَّا يَكُونُ خِلْقَةً في الإنسان، وبابُ فَعِلٍ إنما هو لما يَكُونُ خِلْقَةً في الإنسان، وليس اللَّبْثُ بِخِلْقَةٍ». ورجَّح الزمخشري^(٣) قراءةَ حمزة فقال: «قُرِئَ: لا يَثِينَنَّ ولَيْثِينَ. وَاللَّبْثُ أَقْوَى؛ لأنَّ اللَّابِثَ يُقالُ لِمَنْ وُجِدَ مِنْهُ اللَّبْثُ، ولا يُقالُ: لِبِثٍّ إِلاَّ لِمَنْ شَأْنُهُ اللَّبْثُ كالذي يَجْتُمُّ بالمكانِ، لا يكاد يُنْفَكُ مِنْهُ». قلت: وما قاله الزمخشريُّ أَصَوَّبٌ. وأما قولُ مكِّي: اللَّبْثُ ليس خِلْقَةً فمُسَلَّمٌ؛ لكنه بُوذِعَ في ذلك فُجِعِلَ بمنزلةِ الأشياءِ الخِلْقِيَّةِ.

قوله: «أَحْقَابًا» منصوبٌ على الظرفِ، وناصبه «لا يَثِينَنَّ»، هذا هو المشهورُ. وقيل: هو منصوبٌ بقوله «لا يَذُوقُونَ» وهذا عند مَنْ يرى تقديمَ معمولٍ ما بعد «لا» عليها، وهو أحدُ الأوجه، وقد تقدَّم هذا مستوفى في أواخر الفاتحة^(٤). وجَوَّزَ الزمخشريُّ^(٥) أَنْ يَنْتَصِبَ على الحالِ، قال: «وفيه وجهٌ آخر: وهو أَنْ يَكُونَ مِنْ حَقَبَ عامُنا: إِذا قَلَّ

(١) السبعة ٦٦٨، والتيسير ٢١٩، والنشر ٣٩٧/٢، والحجة ٧٤٥، والبحر

٤١٣/٨، القرطبي ١٧٨/١٩.

(٢) إعراب المشكل ٤٥١/٢.

(٣) الكشاف ٢٠٩/٤.

(٤) انظر: الدرر المصون ٧٤/١.

(٥) الكشاف ٢٠٩/٤.

مطره وخيره، وحب فلان: إذا أخطأه الرزق فهو حَبٌّ، وجمعه أحقاب، فينتصب حالاً عنهم بمعنى: لا بثين فيها حَبَّين جَدِيدين. وقد تقدّم الكلام على «الحُقْب»، وما قيل فيه في سورة الكهف^(١).

آ. (٢٤) قوله: ﴿لَا يَذُوقُونَ﴾: فيه أوجه، أحدها: أنه مستأنفٌ أخبر عنهم بذلك. الثاني: أنه حالٌ من الضمير في «لا بثين»، أي: لا بثين غيرَ ذائقين، فهي حالٌ متداخلة. الثالث: أنه صفةٌ لأحقاب. قال مكي^(٢): «واحتمل الضمير لأنه فعلٌ، فلم يجب إظهاره، وإن كان قد جرى صفةً على غير مَنْ هوَ له، وإنما جاز أن يكون نعتاً لـ «أحقاب» لأجل الضمير العائد على الأحقاب في «فيها» ولو كان في موضع «يذوقون» اسمٌ فاعلٍ لكان لا بُدَّ من إظهار الضمير إذا جعلته وصفاً لأحقاب». الرابع: أنه تفسيرٌ لقوله «أحقاباً» إذا جعلته منصوباً على الحال بالتأويل الذي تقدّم ذكره عن الزمخشري^(٣) فإنه قال: «وقوله: لا يذوقون فيها بزداً ولا شرباً تفسيرٌ له. الخامس: أنه حالٌ أخرى من «للطّاغين» كـ «لا بثين»

آ. (٢٥) قوله: ﴿إِلَّا حَمِيماً﴾: يجوز أن يكون استثناءً متصلاً من قوله «شرباً» وهذا واضح. والثاني: أنه منقطع. قال الزمخشري^(٤): «يعني لا يذوقون فيها بزداً ولا رَوْحاً يُنْفَس عنهم حرّ النار، ولا شرباً يُسَكَّن من عطشهم، ولكن يذوقون فيها حميماً وغساقاً».

(١) انظر: الدر المصون ٥١٩/٧.

(٢) إعراب المشكل ٤٥١/٤.

(٣) الكشف ٢٠٩/٤.

(٤) الكشف ٢٠٩/٤.

- النبا -

قلت: ومكيّ لَمَّا جَعَلَهُ منقطعاً جعل البَرْدَ عبارةً عن النوم، قال (١): «فإن جَعَلْتَهُ النومَ كان «حميماً» استثناءً ليس من الأول». وإنما الذي حَمَلَ الزمخشريُّ على الانقطاع مع صِدْقِ اسمِ الشرابِ على الحميمِ والغساقِ وَضَفَهُ له بقوله «ولا شَراباً يُسَكِّنُ مِنْ عَطَشِهِمْ» فهذا القَيْدُ صار الحميمُ ليس من جنسِ هذا الشرابِ. وإطلاقُ البَرْدِ على النومِ لغةٌ هُذَيْلِيٌّ. وأنشد (٢):

٤٤٧٠- فإن شِئْتَ حَرَمْتُ النِّسَاءَ سِوَاكُمْ

وإن شِئْتَ لَمْ أَطْعَمْ نُقَاخاً وَلَا بَرْدَا

وفي كلامِ بعضِ الأعرابِ «مَنَعَ البَرْدُ البَرْدَ» قيل: وَسُمِّيَ بذلك لأنه يقطعُ سَوْرَةَ العَطَشِ. والدُّوقُ على هذين القولين - أعني كونه رَوْحاً يُنْفَسُ عنهم الحَرُّ، وكونه النومَ - مجازٌ. وأما على قولِ مَنْ جعله اسماً للشرابِ الباردِ المُسْتَلْدُ، ويُعزَى لابنِ عباس، وأنشد قولَ حَسَّانَ رضي الله عنه (٣):

٤٤٧١- يَنْقُوسُونَ مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عَلَيْهِمْ

بَرْدَا يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

وقول الآخر (٤):

٤٤٧٢- أَمَانِي مِنْ سَعْدِي حِسَانُ كَأَنَّمَا

سَقَّتَكَ بِهَا سَعْدِي عَلَى ظَمَأِ بَرْدَا

(١) إعراب المشكل ٤٥١/٢.

(٢) تقدم برقم ١٠٢٤. وانظر: لغات القبائل لأبي عبيد ٣٠٨.

(٣) تقدم برقم ٣٤٩١، وثمة رواية ثانية «بَرْدِي».

(٤) البيت لابن ميادة وهو في ديوانه ٢٤٥، والمحزر ٢١٢/١٦، والبحر ٤١٤/٨.

- النبا -

فالدُّوقُ حقيقةً، إلا أنه يصير فيه تَكَرُّارٌ بقوله بعد ذلك:
«ولا شراباً».

الثالث: أنه بدلٌ مِنْ قولِهِ «ولا شراباً»، وهو الأحسنُ لأنَّ الكلامَ
غيرُ موجِبٍ. وتقدَّم خلافُ القراء في «عَسَاقاً»^(١) تخفيفاً وتثقيلاً، والكلامُ
عليه وعلى حميم^(٢).

آ. (٢٦) قوله: ﴿جِزَاءً﴾: منصوبٌ على المصدر/ وعامله:
إمَّا قوله «لا يذوقون» إلى آخره: لأنَّه في قوة: جُوزوا بذلك، وإمَّا
محذوفٌ. ووفقاً نعتٌ له على المبالغة، أو على حَذْفِ مضافٍ، أي:
ذا موافقة. وقرأ أبو حيوه^(٣) وابنُ أبي عبلة بتشديد الفاء مِنْ وفقه لكذا.

آ. (٢٨) قوله: ﴿كِذَاباً﴾: قرأ العامة كِذَاباً بتشديد الدالِ.
وكان مِنْ حَقِّ مصدرٍ فَعَلَّ أَنْ يَأْتِيَ على التفعيل نحو: صَرَفَ تَصْرِيْفاً. قال
الزمخشري^(٤): «وَفِعَّالٌ في باب فَعَّلَ كُلَّهُ فاشٍ في كلام فصحاء مِنْ
العرب، لا يقولون غيره. وَسَمِعَنِي بعضهم أفسرُ آية، فقال: «لقد فسرتُها
فَسَّاراً ما سَمِعَ بِمِثْلِهِ». قال غيره^(٥): وهي لغةٌ بعضِ العرب يمانية،
وأنشد^(٦):

(١) انظر إعرابه للآية ٥٧ من ص.

(٢) وردت في الآية ٧٠ من الأنعام و ٤ من يونس، ولم يتحدث عنها في الدر
المصون.

(٣) البحر ٤١٤/٨.

(٤) الكشف ٢٠٩/٤.

(٥) وهو قول ابن عطية في المحرر ٢١٣/١٦.

(٦) لم أهدت إلى قائله، وهو في معاني الفراء ٢٢٩/٣، واللسان «قضي»، والبحر
٤١٤/٨، والمحرر ٢١٤/١٦.

٤٤٧٣- لقد طَالَ مَا ثَبَّتَنِي عَنْ صَحَابَتِي
وعن حاجةِ قضاؤهما مِنْ شَفَائِيَا

يريد: تَقْضِيئِهَا. والأصلُ على التَّفْعِيلِ، وإِنَّمَا هو مثلُ: زَكَّى تَزْكِيَةً.
وسَمِعَ^(١) بَعْضُهُمْ يَسْتَفْتِي فِي حَجِّهِ، فقال: «أَلْخَلَقُ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ الْقِصَّارُ»
يريد التَّقْصِيرَ.

وقرأ^(٢) علي رضي الله عنه والأعمش وأبو رجاء وعيسى البصرة
بالتخفيف، وهو مصدرٌ: إِمَّا لِهَذَا الْفِعْلِ الظَّاهِرِ عَلَى حَذْفِ الزَّوَائِدِ، وَإِمَّا
لِفِعْلِ مَقْدَرٍ كـ «أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا»^(٣). قال الزمخشري^(٤): وهو مثلُ
قوله: «أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا» يعني: وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَكَذَّبُوا كِذَابًا،
أَوْ تَنْصِبُهُ بِـ «كَذَّبُوا»؛ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ مَعْنَى كَذَّبُوا؛ لِأَنَّ كُلَّ مُكَذِّبٍ بِالْحَقِّ
كَاذِبٌ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ بِمَعْنَى الْمَكَادِبَةِ فَمَعْنَاهُ: وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَكَادَّبُوا مُكَادَّبَةً،
أَوْ كَذَّبُوا بِهَا مُكَادِّبِينَ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا كَانُوا عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ كَازِبِينَ، وَكَانَ
الْمُسْلِمُونَ عِنْدَهُمْ كَازِبِينَ، فَبَيْنَهُمْ مَكَادِبَةٌ، أَوْ لِأَنَّهُمْ يَتَكَلَّمُونَ بِمَا هُوَ
إِفْرَاطٌ فِي الْكُذْبِ، فِعْلٌ مَنْ يَغَالِبُ فِي أَمْرٍ فَيَبْلُغُ فِيهِ أَقْصَى جُهْدِهِ، وَقَالَ
أَبُو الْفَضْلِ: «وَذَلِكَ لُغَةٌ لِلْيَمَنِ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَجْعَلُوا مَصْدَرَ «كَذَّبَ» مُخَفَّفًا
«كِذَابًا» بِالتَّخْفِيفِ، مِثْلُ: كَتَبَ كِتَابًا، فَصَارَ الْمَصْدَرُ هُنَا مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ
دُونَ لَفْظِهِ مِثْلَ: أَعْطَيْتَهُ عَطَاءً. قلت: أَمَّا كَذَّبَ كِذَابًا بِالتَّخْفِيفِ فِيهِمَا

(١) انظر الرواية في معاني القرآن للقراء ٢٢٩/٣.

(٢) المحتسب ٣٤٨/٢، والبحر ٤١٤/٨، والقرطبي ١٨١/١٩.

(٣) الآية ١٧ من نوح.

(٤) الكشاف ٢٠٩/٤.

فمشهورٌ، ومنه قولُ الأعشى^(١):

٤٤٧٤ - فَصَدَّقْتُهُمَا وَكَذَّبْتُهُمَا

والمَرءُ يَنْفَعُهُ كِذَابُهُ

وقرأ عمر بن عبد العزيز والماجنون «كُذَّابًا» بضم الكاف وشد الذال، وفيها وجهان، أحدها: أنه جمع كاذب نحر: ضراب في ضارب. وانتصابه على هذا على الحال المؤكدة، أي: وكذَّبوا في حال كونهم كاذبين. والثاني: أن الكُذَّاب بمعنى الواحد البليغ في الكذب. يقال: رجلٌ كُذَّابٌ كقولك: «حُسان» فيجعلُ وصفاً لمصدر كذَّبوا، أي: تكذَّباً كُذَّاباً مُفْرَطاً كذِّبه، قالهما الزمخشري^(٢).

آ. (٢٩) قوله: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ﴾: العامةُ على

النصبِ على الاشتغال، وهذا الراجحُ لتقدمِ جملةِ فعليةٍ. وقرأ^(٣) أبو السَّمال برفعه على الابتداء وما بعده الخبرُ. وهذه الجملةُ مُعْتَرِضٌ بها بين السببِ والمُسَبَّبِ؛ لأنَّ الأصل: وكذَّبوا بآياتنا كُذَّاباً فذوقوا. فقوله «فذوقوا» مُتَسَبَّبٌ عن تكذيبهم.

قوله: «كتاباً» فيه أوجهٌ، أحدها: أنه مصدرٌ من معنى «أحصينا»، أي: إحصاء. فالتجوُّزُ في نفس المصدرِ. الثاني: أنه مصدرٌ لـ «أحصينا» لأنَّه في معنى «كتبتنا» فالتجوُّزُ في نفس الفعلِ. قال الزمخشري^(٤):

(١) ليس في ديوانه، وهو في مجاز القرآن ٢/٢٨٣، والكشاف ٤/٢٠٩، والمنحر

١٨٤/١٩، واللسان «صدق»، والقرطبي ١٩/١٨٤.

(٢) الكشاف ٤/٢٠٩.

(٣) القرطبي ١٩/١٨٢، والبحر ٨/٤١٥.

(٤) الكشاف ٤/٢١٠.

- النبا -

«لالتقاء الإحصاء والكتب في معنى الضبط والتحصيل». الثالث: أن يكون منصوباً على الحال بمعنى: مكتوباً في اللوح.

آ. (٣٢) قوله: ﴿حَدَائِقَ﴾: يجوز أن يكون بدلاً من «مَفَازًا» بدل اشتمال، أو بدل كل من كل مبالغة: في أن جعلت نفس هذه الأشياء مفازاً. ويجوز أن يكون منصوباً بإضمار «أعني». وقيل: «مَفَازًا» بمعنى الفوز فيقدر مضاف، أي: فوز حدائق.

آ. (٣٣) قوله: ﴿وَكَوَاعِبَ﴾: الكواعب: جمع كاعب، وهي من كعب تذبها، أي: استدار. قال^(١):

٤٤٧٥- وكان مجني دون من كنت أتقي
ثلاث شخص كاعبان ومُعَصِرُ

وقال قيس بن عاصم المِنْقَرِي^(٢):

٤٤٧٦- وكم من حصانٍ قد حَوَيْنَا كَرِيمَةَ
ومن كاعبٍ لم تَدْرِمَا البؤسُ مُعَصِرِ

والأتراب تقدم ذكرهن^(٣):

(١) تقدم برقم ٢١٣٥.

(٢) شاعر مخضرم، سيد قومه في الجاهلية وهو ممن حرّم الخمر على نفسه. قال عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم: «هذا سيد أهل الوبر». انظر في ترجمته: الإصابة ٤٨٣/٥. والبيت في القرطبي ١٨٤/١٩، والبحر ٤٠٩/٨.

(٣) انظر إعرابه للآية ٥٢ من ص.

آ. (٣٤) قوله: ﴿دِهَاقًا﴾: صفةٌ لكأس. والدِّهَاقُ: المَلَأِيُّ
المُتْرَعَةُ. قيل: هو مأخوذٌ مِنْ دَهَقَه، أي: ضَغَطَهُ وشَدَّه بيده، كأنه مَلَأَ
اليَدَ فانضَغَطَ. قال الشاعر^(١):

٤٤٧٧- لَأَنْتِ إِلَى الْفَوَادِ أَحَبُّ قُرْبًا

من الصَّادِي إِلَى الْكَأْسِ الدِّهَاقِ

/ وقيل: الدِّهَاقُ: المتتابعَة. وأنشد^(٢):

[١/٩٠١]

٤٤٧٨- أَنَا عَامِرٌ يَبْغِي قِرَانًا

فَأَتَرَعْنَا لَهُ كَأْسًا دِهَاقًا

آ. (٣٥) قوله: ﴿وَلَا كِذَّابًا﴾: الكسائي^(٣) بالتخفيف.
والباقون بالثقل، وإنما وافق الكسائي الجماعة في الأولِ للتصريحِ بفعله
المشددِ المقنضي لعدم التخفيفِ في «كِذَّابًا» وهذا ما تقدّم في قوله «فَتَفَجَّرَ
الأنهار»^(٤) حيث لم يُخْتَلَفْ فيه، للتصريحِ معه بفعله، بخلاف الأول.
وقال مكِّي^(٥) «مَنْ شَدَّدَ جَعَلَهُ مَصْدَرَ «كَدَّبَ» زِيدَتْ فِيهِ الْأَلْفُ كَمَا زِيدَتْ
فِي «إِكْرَامًا»، وقولهم «تَكْذِيبًا» جعلوا التاءَ عوضاً مِنْ تَشْدِيدِ الْعَيْنِ، وَالْيَاءَ

(١) لم أهدت إلى قائله، وهو في القرطبي ١٨٤/١٩، والبحر ٤٠٩/٨، والصادي:
العطشان.

(٢) البيت لخدّاش بن زهير، وهو في اللسان «دهق»، والبحر ٤٠٩/٨، والقرطبي
١٨٤/١٩.

(٣) السبعة ٦٦٩، والنشر ٣٩٧/٢، والتيسير ٢١٩، والقرطبي ١٨٤/١٩، والحجة
٧٤٦، والبحر ٤١٥/٨.

(٤) الآية ٩١ من الإسراء.

(٥) إعراب المشكل ٤٥٢/٢.

- النبا -

بدلاً من الألف، غَيَّرُوا أَوْلَهُ كما غَيَّرُوا آخِرَهُ. وأصلُ مصدرِ الرباعي أَنْ يَأْتِيَ على عَدَدِ حروفِ الماضي بزيادةِ أَلِفٍ، مع تغيُّرِ الحركات. وقد قالوا «تَكَلَّمُوا» فأتى المصدرُ على عددِ حروفِ الماضي بغيرِ زيادةِ أَلِفٍ؛ لكثرةِ حروفِهِ، وَضُمَّتِ اللامُ، ولم تُكسَرْ لَأَنَّهُ ليسَ اسمٌ على تَفَعَّلَ، ولم تُفْتَحْ لئلا يَشْتَبَهَ بالماضي» وقراءةُ الكسائيِّ «كِذَاباً» بالتخفيفِ، جعله مصدرَ: كَذَبَ كِذَاباً. وقيل: هو مصدرُ «كَذَبَ» كقولك: كَتَبَ كِتَاباً.

آ. (٣٦) قوله: ﴿جَزَاءً﴾: مصدرٌ مؤكَّدٌ منصوبٌ بمعنى: إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازاً، كأنه قيل: جازى المتقين بمَفَازٍ.

قوله: «عَطَاءً» بدلٌ مِنْ «جَزَاءً» وهو اسمٌ مصدرٍ. قال^(١):

..... — ٤٤٧٩

وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِئَةَ السَّرْتَاعَا

وجعله الزمخشري^(٢) منصوباً بـ «جَزَاءً» نَصَبَ المفعولِ به. ورَدَّهُ الشيخ^(٣): «بأنه جَعَلَ «جَزَاءً» مصدرًا مؤكِّدًا لمضمونِ الجملةِ التي هي « إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ [مَفَازًا] ». قال: «والمصدرُ المؤكِّد لا يعمل؛ لأنه لا ينحلُّ لحرفِ مصدرِي والفعلِ، ولا نعلَمُ في ذلك خلافاً».

قوله: «حَسَاباً» صفةٌ لـ «عَطَاءً» والمعنى: كافياً، فهو مصدرٌ أُقيم مُقَامَ الوصفِ، أو يُؤلِّغُ فيه، أو على حَذْفِ مضافٍ مِنْ قولهم: أَحْسَبِي

(١) تقدم برقم ٣١٧.

(٢) الكشاف ٤/٢١٠.

(٣) البحر ٨/٤١٥.

الشيء، أي: كفاني. وقرأ^(١) أبو البرهسم وشريح بن يزيد الحمصي^(٢) بتشديد السين مع بقاء الحاء على كسرها^(٣). وتخريجها أنه مصدرٌ مثل كذاب، أقيم مقام الوصف، أي: عطاءٌ مُحسباً، أي: كافياً. وابن قطيب كذلك إلا أنه فتح الحاء، قال أبو الفتح^(٤): «بنى فعلاً من أفعل كذراك من أدرك» يعني أنه صفةٌ مبالغية، من أحسب بمعنى كافي كذا. وابن عباس «حَسَنًا» بالنون من الحُسن. وسراج^(٥) «حَسَبًا» بفتح الحاء وسكون السين والباء الموحدة، أي: عطاءٌ كافياً، من قولك: حَسَبُكَ كذا، أي: كافيك.

آ. (٣٧) قوله: ﴿رَبِّ السَّمَاوَاتِ﴾: قرأ^(٦) نافع وابن كثير وأبو عمرو برفع «رَبِّ السَّمَاوَاتِ» و«الرحمن». وابن عامر وعاصم بخفضها، والأخوان بخفض الأول ورفع الثاني. فأما رَفَعُهما فيجوزُ من أوجه، أحدها: أن يكون «رَبِّ» خبرٌ مبتدأ مضمرة، أي: هو رَبُّ. و«الرحمن» كذلك، أو مبتدأ خبره «لا يَمْلِكُونَ». الثاني: أن يُجْعَلَ «رَبِّ»

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٣٤٩/٢، البحر ٤١٥/٨، والقرطبي ١٨٥/١٩، والشواذ ١٦٨.

(٢) وهو أبو حيوة المتوفى سنة ٢٠٣ وتقدمت ترجمته. انظر: طبقات القراء ٣٢٥/١.

(٣) «حَسَبًا».

(٤) المحتسب ٣٤٩/٢.

(٥) لعله محمد بن إسحاق أبو العباس الثقفي الثقة، وحدث عنه البخاري ومسلم، توفي سنة ٣١٣. انظر: سير أعلام النبلاء ٣٨٨/١٤.

(٦) السبعة ٦٦٩، والنشر ٣٩٧/٢، والحجة ٧٤٧، والتيسير ٢١٩، والبحر ٤١٥/٨، القرطبي ١٨٥/١٩.

مبتدأ، و «الرحمن» خبره، و «لا يَمْلِكُونَ» خبر ثانٍ، أو مستأنف. الثالث: أن يكون «رَبُّ» مبتدأ أيضاً و «الرحمن» نعته، و «لا يَمْلِكُونَ» خبر «رَبُّ». الرابع: أن يكون «رَبُّ» مبتدأ، و «الرحمن» مبتدأ ثانٍ، و «لا يَمْلِكُونَ» خبره، والجملة خبر الأول. وحصل الرَبْطُ بتكرير المبتدأ بمعناه، وهو رأي الأخفش. ويجوز أن يكون «لا يَمْلِكُونَ» حالاً، وتكون لازمة.

وأما جَرُّهُما فعلى البدل، أو البيان، أو النعت، كلاهما للأول، إلا أن تكرير البدل فيه نظير، وقد نبّهت على ذلك^(١) في أواخر هذا الموضوع، آخر الفاتحة، أو يُجَعَلُ «رَبُّ السَّمَوَاتِ» تابِعاً للأول، و «الرحمن» تابِعاً للثاني على ما تقدّم. وأما جَرُّ الأولِ فعلى التبعيّة للأول، ورفع الثاني فعلى الابتداء، والخبرُ الجملةُ الفعليةُ، أو على أنه خبرُ مبتدأ مضمير، و «لا يَمْلِكُونَ» على ما تقدّم من الاستثناف، أو الخبرِ الثاني، أو الحالِ اللازمة.

آ. (٣٨) قوله: ﴿يَوْمَ تَقُومُ﴾: منصوبٌ: إمّا بـ «لا يتكلمون» بعده، وإمّا بـ «لا يَمْلِكُونَ» و «صَفَاءً» حالٌ، أي: مُصْطَفَيْنَ، و «لا يتكلمون»: إمّا حالٌ وإمّا مستأنف.

قوله: «إِلَّا مَنْ أَدِنَ» يجوزُ أن يكونَ بدلاً مِنْ وَاوِ «يتكلمون»، وهو الأَرْجَحُ لكونه غيرَ موجبٍ، وأن يكونَ منصوباً على أصلِ الاستثناء.

آ. (٤٠) قوله: ﴿يَوْمَ يَنْظُرُ﴾: يجوزُ أن يكونَ/ بدلاً مِنْ [ب/٩٠١] «يَوْمَ» قبله، وأن يكونَ منصوباً بـ «عذاباً»، أي: العذابُ واقعٌ في ذلك

(١) انظر: الدر المصون ٧٤/١. وقوله «في أواخر هذا الموضوع» لعله مقحم.

- النبا -

اليوم. وجَوَّزَ أبو البقاء^(١) أَنْ يكونَ نعتاً لـ «قريباً»، ولو جعله نعتاً لـ «عذاباً» لكانَ أولى. والعامَّةُ بفتح ميم «المَرءُ»، وهي العالِيَةُ. وابنُ أبي إسحاق^(٢) بضمِّها وهي لغةٌ: يُتبعون الفاءَ اللامَ. وخطأً أبو حاتمِ هذه القراءة، وليس بصوابٍ لثبوتها لغةً.

قوله: «ما قَدَّمْتُ» يجوزُ أَنْ تكونَ استفهاميةً مُعلَّقةً لـ «يَنْظُرُ» على أَنَّهُ من النظر، فتكونُ الجملةُ في موضعِ نصبٍ على إسقاطِ الخافِضِ، وأنَّ تكونَ موصولةً مفعولاً بها، والنظرُ بمعنى الانتظار، أي: ينتظرُ الذي قَدَّمته يداه. والعامَّةُ لا يُدغمون تاءَ «كُنْتُ» في «تُراباً» قالوا: لأنَّ الفاعلَ لا يُحذفُ، والإدغامُ يُشبه الحذفَ. وفي قوله «ويقولُ الكافرُ» وَضِعَ ظاهرُ موضعٍ مضميرٍ شهادةً عليه بذلك.

[تَمَّتْ بعونه تعالى سورة عم يتساءلون]

(١) الإملاء ٢/٢٨٠.

(٢) البحر ٨/٤١٦.

سورة والنازعات

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: «غَرَقًا»: يجوزُ فيه أن يكونَ مصدرًا على حَذْفِ الزوائد بمعنى: إغراقًا، وانتصابه بما قبله لملاقاته له في المعنى، وإمَّا^(١) على الحال، أي: ذوات إغراقٍ. يُقال: أغرَقَ في الشيءِ يُغْرِقُ فيه إذا أوغَلَ وبلَغَ أقصى غايته. ومنه: أغرَقَ النازِعُ في القوسِ، أي: بلغَ غايةَ المدِّ.

آ. (٢ - ٤) ونَشِطًا وَسَبِحًا وَسَبَقًا كُلُّهَا مَصَادِرُ. والنَّشِطُ: الرَّبْطُ، والإنشَاطُ: الحَلُّ. يُقال: نَشِطَ البعيرُ: رَبَطَهُ، وأنشَطَهُ: حَلَّهُ، ومنه: «كأنما أنشط من عقال» فالهمزة للسُّلبِ. ونَشِطَ: ذَهَبَ بِسُرْعَةٍ. ومنه قيل لبقر الوَحْشِ: نَوَاشِط. قال هِميان بن قُحافة^(٢):

٤٤٨٠- أرى همومي تَنَشِطُ المَنَاشِطَا

الشَّامَ بي طَوْرًا وطَوْرًا واسِطَا

(١) الأنسب للسياق أن يقول: «أو».

(٢) مجاز القرآن ٢/٢٨٤، واللسان (نشيط)، والقرطبي ١٩/١٩٢، والمحزر ٢١٩/١٦. والشاعر راجز إسلامي من بني عامر. ترجمته في المؤلف ١٩٧.

وَنَشَطْتُ الْحَبْلَ أَنْشَطُهُ أَنْشُوطَةً: عَقَدْتُهُ، وَأَنْشَطْتُهُ مَدَدْتُهُ، وَنَشَطَ كَأَنْشَطَ. قال الزمخشري^(١): «تَنْشِطُ الْأَرْوَاحَ، أَي: تُخْرِجُهَا، مِنْ نَشَاطِ الدَّلْوِ مِنَ الْبَيْرِ إِذَا أَخْرَجَهَا».

و «أَمْرًا» مفعولٌ بالمُدْبِرَاتِ. وقيل: حال: تُدَبِّرُهُ مَأْمُورَاتٍ، وهو بعيدٌ. والمرادُ بهؤلاء: إِمَّا طَوَائِفُ الْمَلَائِكَةِ، وَإِمَّا طَوَائِفُ حَيْلِ الْغَزَاةِ، وَإِمَّا النُّجُومَ، وَإِمَّا الْمَنِيَا، وَإِمَّا بَقَرُ الْوَحْشِ، وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا لِسُرْعَتِهَا، وَإِمَّا أَرْوَاحَ الْمُؤْمِنِينَ.

آ. (٦) قوله: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ﴾: منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ، هو جوابُ القسمِ تقديره: لَتُبْعَثَنَّ، لدلالة ما بعده عليه، قال الزمخشري^(٢): «إِن قُلْتَ: كَيْفَ جَعَلْتَ «يَوْمَ تَرْجُفُ» ظَرْفًا لِلْمُضْمَرِ الَّذِي هُوَ لَتُبْعَثَنَّ، وَلَا يُبْعَثُونَ عِنْدَ التَّفْخِخِ الْأُولَى؟ قُلْتَ: الْمَعْنَى: لَتُبْعَثَنَّ فِي الْوَقْتِ الْوَاسِعِ الَّذِي تَقَعُ فِيهِ التَّفْخِخَانِ، وَهَم يُبْعَثُونَ فِي بَعْضِ ذَلِكَ الْوَقْتِ الْوَاسِعِ، وَهُوَ وَقْتُ التَّفْخِخِ الْأُخْرَى^(٣)، وَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ: «تَتَّبِعُهَا الرَّادِفَةُ» جُعِلَ حَالًا عَنِ «الرَّاجِفَةِ». وقيل: العاملُ مقدرٌ غيرُ جوابٍ، أي: اذْكَرُ يَوْمَ تَرْجُفُ. وفي الجوابِ على هذا أوجهٌ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ قَوْلُهُ: «إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً»^(٤). وَاسْتَقْبَحَهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْأَنْبَارِيِّ لَطُولَ الْفَضْلِ. الثَّانِي: أَنَّهُ قَوْلُهُ: «هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى»^(٥) لِأَنَّ «هَلْ» بِمَعْنَى «قَدْ». وَهَذَا غَلَطٌ؛ لِأَنَّهُ كَمَا

(١) الكشاف ٢١٢/٤.

(٢) الكشاف ٢١٢/٤.

(٣) كذا في «الكشاف»، وتحتل في الأصل كذلك وتحتل «الأولى».

(٤) الآية ٢٦.

(٥) الآية ١٥.

قَدَّمْتُ لَكَ فِي «هَلْ أَتَى»^(١) أَنَّهَا لَا تَكُونُ بِمَعْنَى «قَدْ»، إِلَّا فِي الْاسْتِفْهَامِ، عَلَى مَا قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ. الثَّالِثُ: أَنَّ الْجَوَابَ «تَتَّبَعُهَا»^(٢) وَإِنَّمَا حُدِفَتِ اللَّامُ، وَالْأَصْلُ: لَيَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ تَتَّبَعُهَا، فَحُدِفَتِ اللَّامُ، وَلَمْ تَدْخُلْ نُونُ التَّوَكِيدِ عَلَى «تَتَّبَعُهَا» لِلْفَضْلِ بَيْنَ اللَّامِ الْمَقْدَرَةِ وَبَيْنَ الْفِعْلِ الْمُقْسَمِ عَلَيْهِ بِالظَّرْفِ. وَمِثْلُهُ «لِإِلَى اللَّهِ تُخْشَرُونَ»^(٣). وَقِيلَ: فِي الْكَلَامِ تَقْدِيمٌ وَتَأخِيرٌ، أَي: يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ تَتَّبَعُهَا الرَّادِفَةُ وَالنَّازَعَاتِ.

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «هُوَ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ كَأَنَّهُ قَالَ: فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ وَالتَّازَعَاتِ». قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: «هَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّ الْفَاءَ لَا يُفْتَتَحُ بِهَا الْكَلَامُ». وَقِيلَ: «يَوْمٌ» مَنْصُوبٌ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ «وَاجِفَةٌ»، أَي: يَوْمَ تَرْجُفُ وَجِفَتْ. وَقِيلَ: بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ خَاشِعٌ، أَي: يَوْمَ تَرْجُفُ خَشَعَتْ.

آ. (٧) قَوْلُهُ: ﴿تَتَّبَعُهَا الرَّادِفَةُ﴾: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ حَالًا مِنْ الرَّاجِفَةِ، وَأَنْ تَكُونَ مَسْتَأْنَفَةً.

آ. (٨) قَوْلُهُ: ﴿قَلُوبٌ﴾: مَبْتَدَأٌ، وَ«يَوْمئِذٍ» مَنْصُوبٌ بِ«وَاجِفَةٌ»، وَوَاجِفَةٌ صِفَةُ الْقُلُوبِ، وَهُوَ الْمُسَوِّغُ لِلْإِبْتِدَاءِ بِالنُّكْرَةِ وَ«أَبْصَارُهَا» مَبْتَدَأٌ ثَانٍ، وَ«خَاشِعَةٌ» خَبْرُهُ، وَهُوَ وَخْبَرُهُ خَبْرُ الْأَوَّلِ. وَفِي الْكَلَامِ حَذْفُ مُضَافٍ تَقْدِيرُهُ: أَبْصَارُ أَصْحَابِ الْقُلُوبِ. وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ^(٤): «وَجَازَ ذَلِكَ، أَي: الْإِبْتِدَاءُ بِقُلُوبٍ لِأَنَّهَا تَخَصَّصَتْ بِقَوْلِهِ: «يَوْمئِذٍ». وَرَدَّ

(١) الآية ١ من الإنسان.

(٢) الآية ٧.

(٣) الآية ١٥٨ من آل عمران «وَلَمَّا قُتِلْتُمْ لِإِلَى اللَّهِ تُخْشَرُونَ».

(٤) المحرر ٢٢٠/١٦.

عليه الشيخ^(١): بَأَنَّ ظَرْفَ الزَّمَانِ لَا يُخَصِّصُ الْجِثْثَ^(٢)، يعني لا تُوصَفُ به الجِثْثُ. والواجفةُ: الخائفةُ. يقال: وَجَفَ يَجِفُ وَجِيفًا، وأصلُه اضطرابُ القَلْبِ وَقَلَّقَهُ. قال قيسُ بن الخطيمِ^(٣):

٤٤٨١- إِنَّ بَنِي جَجَجَبِيٍّ وَأَسْرَثَهُمْ

أَكْبَادُنَا مِنْ وراثِهِمْ تَجِيفُ

/ وعن ابن عباس: واجفةٌ: خائفةٌ، بلغة همدان^(٤). ويقال: وَجَبَ وَجِيبًا، بالباءِ الموحدةِ بدلَ الفاءِ.

[١/٩٠٢]

آ. (١٠) قوله: ﴿فِي الْحَافِرَةِ﴾: الحافرةُ: الطريقةُ التي يَرْجِعُ الإنسانُ فيها من حيث جاء. يقال: رَجَعَ في حافرتِه، وعلى حافرتِه. ثم يُعَبِّرُ بها عن الرجوعِ بالأحوالِ مِنْ آخِرِ الأَمْرِ إلى أَوَّلِهِ. قال^(٥):

٤٤٨٢- أَحَافِرَةٌ عَلَى صَلَعٍ وَشَيْبٍ

مَعَاذَ اللَّهِ مِنْ سَفَاهٍ وَعَارٍ

وأصلُه: أَنَّ الإنسانَ إذا رَجَعَ في طريقِه أَثَرَتْ قَدَمَاهُ فِيهَا حَفْرًا. وقال الراغب^(٦): «وقولُه في الحافرةِ مَثَلٌ لِمَنْ يُرَدُّ مِنْ حَيْثُ جَاءَ، أَي:

(١) البحر ٤٢٠/٨.

(٢) قال: «وإنما تخصصت بقوله واجفة».

(٣) ديوانه ٦٤، والبحر ٤٢٠/٨، والمحزر ٢٢٠/١٦، وجحججى: حي من الأنصار. والبيت من المنسرح وصدرة في الديوان: إنا ولو قَدَمُوا التي عَلِمُوا.

(٤) انظر: لغات القبائل لأبي عبيد ٣١٠.

(٥) لم أهدد إلى قبائله، وهو في اللسان (حفر)، والبحر ٤١٧/٨، والمحزر ٢٢١/١٦.

(٦) المفردات ١٢٤.

أَنْحِيَا بَعْدَ أَنْ نَمُوتَ؟ وَقِيلَ: الْحَافِرَةُ: الْأَرْضُ الَّتِي [جُعِلَتْ] ^(١) قُبُورُهُمْ فِيهَا وَمَعْنَاهُ: إِنَّا لَمَرْدُودُونَ وَنَحْنُ فِي الْحَافِرَةِ؟ أَي: فِي الْقُبُورِ. وَقَوْلُهُ: «فِي الْحَافِرَةِ» عَلَى هَذَا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ. وَقِيلَ: رَجَعَ فَلَانٌ عَلَى حَافِرَتِهِ ^(٢)، وَرَجَعَ الشَّيْخُ إِلَى حَافِرَتِهِ، أَي: هَرَمَ، كَقَوْلِهِ: «وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمْرِ» ^(٣). وَقَوْلُهُمْ ^(٤): «الْتَّقُدُّ عِنْدَ الْحَافِرَةِ» لِمَا يُبَاعُ تَقْدَاً. وَأَصْلُهُ فِي الْفَرَسِ إِذَا بِنِعَ، فَيُقَالُ: لَا يَزُولُ حَافِرُهُ أَوْ يُتَّقَدُ ثَمَنُهُ. وَالْحَفْرُ: تَأْكُلُ الْأَسْنَانُ. وَقَدْ حَفَرَ فُوهَ، وَقَدْ أَحْفَرَ الْمُهْرُ لِلِإِثْنَاءِ وَالِإِزْبَاعِ، أَي: دَنَا لِأَن يَكُونَ ثَنِيًّا أَوْ رُبَاعِيًّا أَنْتَهَى. وَالْحَافِرَةُ قِيلَ: فَاعِلَةٌ بِمَعْنَى مَفْعُولَةٌ. وَقِيلَ: عَلَى النَّسَبِ، أَي: ذَاتِ حَفْرٍ، وَالْمَرَادُ: الْأَرْضُ. وَالْمَعْنَى: إِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي قُبُورِنَا أَحْيَاءَ. وَقِيلَ: الْحَافِرَةُ: جَمْعُ حَافِرٍ بِمَعْنَى الْقَدَمِ، أَي: نَمَشِي أَحْيَاءَ عَلَى أَقْدَامِنَا، وَنَطَأُ بِهَا الْأَرْضَ. وَقِيلَ: هِيَ أَوَّلُ الْأَمْرِ. وَتَقُولُ التَّجَارُ: «الْتَّقُدُّ فِي الْحَافِرَةِ»، أَي: أَوَّلُ السَّوْمِ. وَقَالَ الشَّاعِرُ ^(٥):

٤٤٨٣- أَلَيْتُ لَا أَنْسَاكُمْ فَاغْلَمُوا

حَتَّى تُرَدَّ النَّاسُ فِي الْحَافِرَةِ

وَقَرَأَ ^(٦) أَبُو حَيَوَةَ وَابْنُ أَبِي عُبَلَةَ «فِي الْحَفِرَةِ» بِدُونِ أَلْفٍ. فَقِيلَ: هُمَا بِمَعْنَى. وَقِيلَ: هِيَ الْأَرْضُ الَّتِي تَغَيَّرَتْ وَأُنْتَبَتْ بِمَوَاتِهَا وَأَجْسَادِهِمْ،

(١) من المفردات.

(٢) انظر: مجمع الأمثال ٣٠٨/١.

(٣) الآية ٧٠ من النحل.

(٤) انظر: مجمع الأمثال ٣٣٧/٢.

(٥) لم أمتد إلى قائله وهو في البحر ٤٢٠/٨، والقرطبي ١٩٧/١٩.

(٦) البحر ٤٢٠/٨، والقرطبي ١٩٧/١٩، والمحتسب ٣٥٠/٢.

مِنْ قَوْلِهِمْ: حَفَرْتُ أَسْنَانَهُ، أَي: تَأَكَّلْتُ وَتَغَيَّرْتُ. وَقَدْ تَقَدَّمَ خِلافُ الْقِرَاءِ فِي هَذَيْنِ الْاسْتِفْهَامَيْنِ فِي سُورَةِ الرَّعْدِ^(١). وَقَوْلُهُ: «فِي الْحَافِرَةِ» يَجُوزُ تَعَلُّقُهُ بِمَرْدُودُونَ، أَوْ بِمَحْدُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ كَمَا تَقَدَّمَ.

آ. (١١) قَوْلُهُ: «نَخِرَةٌ»: قَرَأَ^(٢) الْأَخْوَانُ وَأَبُو بَكْرٍ «نَاخِرَةً» بِالْفِ، وَالْبَاقُونَ «نَخِرَةً» بِدُونِهَا وَهِيَ كَحَاذِرٍ وَحَذِرٍ، فَاعِلٌ لِمَنْ صَدَرَ مِنْهُ الْفِعْلُ، وَفِعْلٌ لِمَنْ كَانَ فِيهِ غَرِيزَةٌ، أَوْ كَالْغَرِيزَةِ. وَقِيلَ: نَاخِرَةٌ وَنَخِرَةٌ بِمَعْنَى بَالِيَةٍ. وَقِيلَ: نَاخِرَةٌ، أَي: صَارَتِ الرِّيحُ تَنخِرُ فِيهَا، أَي: تُصَوِّتُ، وَنَخِرَةٌ، أَي: تَنخِرُ فِيهَا دَائِمًا. وَقِيلَ: نَاخِرَةٌ: بَالِيَةٌ، وَنَخِرَةٌ: مِتَّالِكَةٌ. وَعَنْ أَبِي عَمْرٍو: النَّاخِرَةُ: الَّتِي لَمْ تَنخَرْ بَعْدُ، وَالنَّخِرَةُ: الْبَالِيَةُ. وَقِيلَ: النَّاخِرَةُ: الْمُصَوِّتَةُ فِيهَا الرِّيحُ، وَالنَّخِرَةُ: الْبَالِيَةُ الَّتِي تَعَفَّنَتْ. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣): «يُقَالُ: نَخَرَ الْعَظْمُ، فَهُوَ نَخْرٌ وَنَاخِرٌ، كَقَوْلِكَ: طَمَعُ فَهُوَ طَمَعٌ وَطَامِعٌ، وَفِعْلٌ أَبْلَغُ مِنْ فَاعِلٍ، وَقَدْ قُرِيَءَ بِهِمَا، وَهُوَ الْبَالِي الْأَجُوفُ الَّذِي تَمُرُّ فِيهِ الرِّيحُ فَيُسْمَعُ لَهُ نَخِيرٌ». قُلْتُ: وَمِنْ قَوْلِهِ^(٤):

٤٤٨٤— وَأَخْلَيْتُهَا مِنْ مُخِّهَا فَكَأَنَّهَا

قَوَارِيرٌ فِي أَجْوَافِهَا الرِّيحُ تَنخِرُ

وَقَالَ الرَّاجِزُ لِقَرَسِهِ^(٥):

(١) انظر: الدر ١٧/٧.

(٢) السبعة ٦٧٠، والنشر ٣٩٧/٢، والبحر ٤٢٠/٨، والتيسير ٢١٩، والقرطبي ١٩٧/١٩، والحجة ٧٤٨.

(٣) الكشاف ٢١٣/٤.

(٤) لم أهد إلى قائله، وهو في المحرر ٢٢١/١٦، والبحر ٤١٧/٨.

(٥) نسه في اللسان (نخر) إلى الهمداني يوم القادسية، وهو في البحر ٤١٧/٨.

ونجاح: اسم فرسه.

٤٤٨٥— أَقْدِمِ نَجَاحٍ إِنَّهَا الْأَسَاوِرَةُ
وَلَا يَهُؤُلُوكَ رَحْلٌ نَادِرَةٌ
فَإِنَّمَا قَصْرُكَ تُرْبُ السَّاهِرَةِ
ثُمَّ تَعُودُ بَعْدَهَا فِي الْحَافِرَةِ
مِنْ بَعْدِ مَا كُنْتَ عِظَامًا نَاخِرَةً

وَنُخْرَةُ الرِّيحِ بضمَّ النون: شِدَّةٌ هبوبها، والنُّخْرَةُ أَيضاً: مُقَدَّمُ أَنْفِ
الْفَرَسِ وَالْحِمَارِ وَالخَيْرِيزِ. يقال: هَشَمَ نُخْرَتَهُ، أي: مُقَدَّمِ أَنْفِهِ. و«إِذَا»
منصوبٌ بمضمر، أي: إِذَا كُنَّا كَذَا نُرَدُّ وَنُبْعَثُ.

آ. (١٢) قوله: ﴿تِلْكَ﴾: مبتدأٌ مُشَارٌ بها إلى الرَّجْفَةِ والرَّذَّةِ
فِي الْحَافِرَةِ. و«كَرَّةٌ» خبرها. و«خَاسِرَةٌ» صفةٌ، أي: ذاتُ خُسْرَانٍ،
أَوْ أُسْنِدَ إِلَيْهَا الخَسَارُ، والمرادُ: أصحابها، مجازاً. والمعنى: إِنْ كَانَ
رَجُوعُنَا إِلَى الْقِيَامَةِ حَقًّا فَتِلْكَ الرَّجْعَةُ رَجْعَةٌ خَاسِرَةٌ، وَهَذَا أَفَادَتُهُ «إِذَنْ»
فإنها حرفُ جوابٍ وجزاءٍ عند الجمهور. وقيل: قد لا تكونُ جواباً. وعن
الحسن: إِنْ «خَاسِرَةٌ» بِمعنى كاذبة.

آ. (١٣) قوله: ﴿فَإِنَّمَا هِيَ﴾: «هي» ضميرُ الكَرَّةِ، أي:
لَا تَحْسَبُوا تِلْكَ الْكَرَّةَ صَعْبَةً عَلَى اللَّهِ تَعَالَى. وقال الزمخشري^(١): «فَإِنْ»
قُلْتُ: بِمَ تَعَلَّقَ قَوْلُهُ «فَإِنَّمَا هِيَ»؟ قلت: بِمَحذُوفٍ مَعْنَاهُ: لَا تَسْتَضَعِبُوهَا،
فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ». قلت: يعنى بالتعلُّقِ من حيث المعنى، وهو العطفُ.

آ. (١٤) قوله: ﴿فَإِذَا هُمْ﴾: المفاجأةُ والسَّبَبُ هنا واضحان
وَالسَّاهِرَةُ قِيلٌ: وَجْهُ الْأَرْضِ، وَالْفَلَاةُ، وَصِفَتْ بِمَا يَقَعُ فِيهَا، وَهُوَ السَّهْرُ

(١) الكشاف ٤/٢١٣.

لأجلِ الخوفِ. وقيل: لأنَّ السَّرَابَ يَجْرِي فِيهَا، مِنْ قَوْلِهِمْ: عَيْنٌ سَاهِرَةٌ.
قال الزمخشري^(١): «السَّاهِرَةُ: الأَرْضُ البِيضَاءُ المُسْتَوِيَّةُ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛
لأنَّ السَّرَابَ يَجْرِي فِيهَا، مِنْ قَوْلِهِمْ/ عَيْنٌ سَاهِرَةٌ جَارِيَةٌ المَاءِ، وَفِي
ضِدِّهَا نَائِمَةٌ. قال الأشعث بن قيس^(٢):

[ب/٩٠٢]

٤٤٨٦— وَسَاهِرَةٌ يُضْحِي السَّرَابُ مُجَلَّلًا

لأَقْطَارِهَا قَدْ جُبَّتْهَا مُتَلَثِّمًا

أَوْ لِأَنَّ سَاكِنَهَا لَا يَنَامُ، خَوْفَ الهَلَكَةِ» انتهى. وقال أمية^(٣):

٤٤٨٧— وَفِيهَا لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَبَحْرٍ

وَمَا فَاهُوا لَهُمْ فِيهَا مُقِيمٌ

يريد: لَحْمٌ جِيوانِ أَرْضِ سَاهِرَةٍ. وقال أبو كبير الهذلي^(٤):

٤٤٨٨— يَزْتَدَنَّ سَاهِرَةٌ كَأَنَّ جَمِيمَهَا

وَعَمِيمَهَا أَسْدَافُ لَيْلٍ مُظْلِمِ

قال الراغب^(٥): «هِيَ وَجْهُ الأَرْضِ. وقيل: أَرْضُ القِيَامَةِ. وَحَقِيقَتُهَا

(١) الكشاف ٢١٣/٤.

(٢) الكشاف ٢١٣/٤. ومجلاً: مغطياً.

(٣) ديوانه ٤٧٥، واللسان (سهر).

(٤) ديوان الهذليين ١١١/٢، واللسان (سهر). والجميم: النبات الذي لم يتم،

والعميم: التام.

(٥) المفردات ٢٤٥.

التي يَكْثُرُ الوَطْءُ بها، كأنَّها سَهَرَتْ مِنْ ذلك، إشارةً إلى نحو قولِ
الشاعر^(١):

..... ٤٤٨٩ —

تَحَرَّكَ يَقْظَانُ الترابِ ونائِمُهُ

والأَسْهَرانُ: عِرْقان في الأنفِ انتهى. والسَّاهُورُ: غلافُ القَمَرِ
الذي يَدْخُلُ فيه عند كُسُوفِهِ. قال^(٢):

..... ٤٤٩٠ —

أو شُقَّةٌ أُخْرِجَتْ مِنْ بَطْنِ سَاهُورِ

أي: هذه المرأةُ بمنزلةِ قطعةِ القَمَرِ. وقال أُمَيَّةُ^(٣):

..... ٤٤٩١ —

قَمَرٌ وَسَاهُورٌ يُسَلُّ وَيُغَمَدُ

(١) صدره:

إذا نحن سِرْنَا بين شَرْقٍ وَمَغْرِبِ

وهو لحريث بن عَناب الطائي. والبيت في أساس البلاغة (يقظ) والحماسة

البصرية ٨/١، والمفردات ٢٤٥.

(٢) لم أهد إلى قائله، وأورد في اللسان (سهر) بيتين فيهما هذا العجز، الصدر

الأول:

كأنَّها عِرْقُ سامٍ عند ضارِبِهِ

والصدر الثاني:

كأنَّها بُهَّةٌ تَزَعَى بِأَقْرِبَةِ

والبيت الأول في القرطبي ١٩/١٩٩. والبهثة: البقرة.

(٣) ليس في ديوانه، وصدره:

لا نَقَصَ فِيهِ غَيْرَ أَنَّ خَيْبَتَهُ

وهو في القرطبي ١٩/١٩٩.

آ. (١٦) قوله: ﴿إِذْ نَادَاهُ﴾: «إِذْ» منصوبٌ بـ «حديث» لا بـ «أناك» لاختلافِ وقتيهما. وتقدّم الكلامُ في «طوى» في طه^(١).

آ. (١٧) قوله: ﴿أَذْهَبْ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ تفسيراً للنداءِ. ويجوزُ أَنْ يكونَ على إضمارِ القولِ. وقيل: هو على حذفِ «أَنْ»، أي: أَنْ أَذْهَبْ. ويدلُّ له قراءةُ عبد الله^(٢): «أَنْ أَذْهَبْ». و«أَنْ» هذه الظاهرةُ أو المقدرَةُ يُحتملُ أَنْ تكونَ تفسيريةً، وَأَنْ تكونَ مصدريةً، أي: ناداهُ بكذا.

آ. (١٨) قوله: ﴿هَلْ لَكَ﴾: خبرٌ مبتدأ مضمير. و«إلى أَنْ» متعلقٌ بذلك المبتدأ، وهو حذفٌ شائعٌ. والتقدير: هل لك سبيلٌ إلى التزكية ومثله: «هل لك في الخير» يريدون: هل لك رغبةً في الخير. وقال الشاعر^(٣):

٤٤٩٢— فهل لكم فيها إليّ فإئنني

بصيرٌ بما أغيأ النطاسي حذيماً

وقال أبو البقاء^(٤): «لَمَّا كَانَ الْمَعْنَى: أَدْعُوكُ جَاءَ بِـ إِلَى». وهذا لا يُفيدُ شيئاً في الإعراب. وقرأ^(٥) نافعٌ وابنُ كثيرٍ بتشديدِ الزاي مِنْ

(١) انظر إعرابه للآية ١٢ من طه.

(٢) الكشف ٢١٣/٤.

(٣) البيت لأوس بن حجر، وهو في ديوانه ١١١ واللسان (نطس). والنطاسي: الحاذق بالطب والأمور.

(٤) الإملاء ٢٨٠/٢.

(٥) السبعة ٦٧١، والبحر ٤٢١/٨، والتيسير ٢١٩، والقرطبي ٢٠١/١٩، والحجة

«تَزَكَّى» والصادِ مِنْ «تَصَدَّى» في السورةِ تحتها^(١). والأصلُ: تَزَكَّى وتَصَدَّى، فالْحَرَمِيَّانِ أدغما، والباقون حَذَفُوا نحو: «تَنَزَّلُ»^(٢). وتقدَّم الخلافُ في أَيَّتَهُما المحذوفِ.

آ. (٢٣) قوله: ﴿فَحَشَرَ فَنَادَى﴾: لم يُذَكَّرْ مفعولاهما؛ إذ المرادُ فَعَلَ ذلك، أو يكونُ التقدير: فَحَشَرَ قَوْمَهُ فناداهم. وقوله «فقال» تفسيرٌ للنداء.

آ. (٢٥) قوله: ﴿نَكَالَ الآخِرَةَ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ مصدراً لـ «أَخَذَ»، والتجوُّزُ: إمَّا في الفعل، أي: نَكَّلَ بالأخذِ نَكَالَ الآخِرَةَ، وإمَّا في المصدر، أي: أَخَذَهُ أَخَذَ نَكَالٍ. ويجوزُ أَنْ يكونَ مفعولاً له، أي: لأجلِ نَكَالِهِ. وَيَضَعُفُ جَعْلُهُ حالاً لتعريفِهِ، وتأويلُهُ كتابيلِ جَهْدِكَ وطاقتك غيرُ مقيس. ويجوزُ أَنْ يكونَ مصدراً مؤكِّداً لمضمونِ الجملةِ المتقدِّمةِ، أي: نَكَّلَ اللهُ به نَكَالَ الآخِرَةَ، قاله الزمخشري^(٣)، وجعله كـ «وَعَدَ اللهُ»^(٤) و «صَبَّغَةَ اللهُ»^(٥). والنكَّالُ: بمنزلةِ التَّنْكِيلِ، كالسَّلَامِ بمعنى التَّسْلِيمِ. والآخرةُ والأولى: إمَّا الداران، وإمَّا الكلمتان. فالآخرةُ قوله: «أنا ربُّكم الأعلى»^(٦)، والأولى: «ما عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي»^(٧) فحذفَ الموصوفُ للعِلمِ به.

(١) وهي الآية ٦ من سورة عبس التي تتلو هذه السورة. وانظر: السبعة ٦٧٢.

(٢) الآية ٤ من القدر.

(٣) الكشاف ٢١٤/٤.

(٤) الآية ١٢٢ من النساء.

(٥) الآية ١٣٨ من البقرة.

(٦) الآية ٢٤ من النازعات.

آ. (٢٧) قوله: ﴿أَمِ السَّمَاءُ﴾: عطفٌ على «أنتم» وقوله: «بناها» بيانٌ لكيفية خلقه إياها. فالوقفُ على «السماء»، والابتداءُ بما بعدها. ونظيره ما مرَّ في الزخرف^(١) «ألّهتنا خيرٌ أم هو».

آ. (٢٨) قوله: ﴿رَفَعَ سَمَكَهَا﴾: جملةٌ مفسرةٌ لكيفية البناء. والسَّمَكُ: الارتفاعُ. ومعناه في الآية كما قال الزمخشري^(٢): «جعلَ مقدارَ ذهابها في سَمَتِ العُلُوِّ مديداً رفيعاً». وَسَمَكْتُ الشيءَ: رَفَعْتُهُ في الهواءِ. وَسَمَكٌ هو، أي: ارتفعَ سُمُوكاً فهو قاصِرٌ ومتعدِّ. وَسَنَامٌ سَامِكٌ تَامِكٌ، أي: عالٍ مرتفعٌ. وَسِمَاكُ البيت ما سَمَكْتُهُ به. والسَّمَاكُ: نجمٌ معروفٌ، وهما^(٣) اثنان: رَامِحٌ وَأَعَزْلٌ. قال الشاعر^(٤):

٤٤٩٣- إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا

بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

آ. (٢٩) قوله: ﴿وَأَغَطَّشَ﴾: أي: أظلمَ بِلِغَةِ أُنْمَارٍ^(٥) وأشعر. يقال: غَطَّشَ اللَّيْلُ وَغَطَّشْتُهُ أَنَا، وَأَغَطَّشْتُهُ قَالَ^(٦):

٤٤٩٤- عَقَرْتُ لَهُمْ نَاقَتِي مَوْهِنَاً

فَلَيْلُهُمْ مُذَلِّهِمْ غَطَّشَ

(١) الآية ٥٨ من الزخرف.

(٢) الكشاف ٢١٤/٤.

(٣) انظر: اللسان (سمك).

(٤) تقدم برقم ٢٢٩١.

(٥) انظر: لغات القبائل لأبي عبيد ٣١١.

(٦) البيت للأعشى وليس في ديوانه، وهو في القرطبي ٢٠٤/١٩ برواية قريبة، والماوردي ٣٩٦/٤.

وليلٍ أغطسُ و ليلةٌ غَطْشاءُ. قال الراغب^(١): «وأصله من الأَغطسِ، وهو الذي في عينه عَمَشٌ. ومنه فَلَاةٌ غَطْشِي لا يُهْتَدِي فيها. والتَغطُشُ: التَّعامي» انتهى. ويقال: أَغطسَ الليلُ، قاصراً كأظلم، فأفَعَلَ فيه متعدُّ/ [٩٠٣/أ] ولازمٌ.

وقوله: «وأَخْرَجَ ضُحاهَا» فيه حَذْفٌ، أي: ضُحِي شَمِسِهَا، أو أَضَافَ اللَّيْلَ وَالضُّحَى لَهَا لِلْمَلابِسةِ الَّتِي بَيْنَها وَبَيْنَها.

آ. (٣٠) قوله: ﴿بَعْدَ ذَلِكَ﴾: «بعد» على بابِها من التَّأخِيرِ. ولا مُعَارَضَةً بَيْنَها وَبَيْنَ آيَةِ فَصَّلَتْ^(٢)؛ لِأَنَّهُ خَلَقَ الأَرْضَ غَيْرَ مَدْحُوءَةٍ، ثُمَّ خَلَقَ السَّمَاءَ، ثُمَّ دَحَا الأَرْضَ. وقولُ أَبِي عبيدَةَ^(٣): «إنها بمعنى قَبْلٍ» مُنْكَرٌ عِنْدَ العُلَماءِ. ويقال: دَحَا يَدْحُو دَحْواً وَدَحَى يَدْحِي دَحِياً، أي: بَسَطَ، فَهُوَ مِنْ ذَوَاتِ الوَاوِ وَالْيَاءِ، فَيَكْتَبُ بِالْأَلْفِ وَالْيَاءِ، وَمِنْهُ قِيلَ لِعُشِّ النَّعَامَةِ: أُذْحُو، وَأُدْحِي، لِانْبِساطِهِ فِي الأَرْضِ. وقال أمية^(٤):

٤٤٩٥— وَبَثَّ الخَلْقَ فِيها إِذْ دَحاهَا
فَهُمْ قُطَّانُها حَتى التَّنَادِي

وقيل: دَحَى بِمعنى سَوَّى. قال زيد بن نُفَيْلٍ^(٥):

(١) المفردات ٣٦٢.

(٢) الآيات من ٩ — ١٢ «خلق الأرض في يومين... ثم استوى إلى السماء وهي دخانٌ فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرهاً... فقضاهن سبع سموات».

(٣) لم يرد قوله هذا في كتابه «مجاز القرآن».

(٤) تقدم برقم ٣٩٣٢.

(٥) اللسان (دحا)، والماوردي ٣٩٦/٤، والقرطبي ٢٠٥/١٩. وزيد بن عمرو ابن نفيل القرشي العدوي، حكيم لم يدرك الإسلام، من الحنفاء الذين كرهوا الأوثان. توفي سنة ١٧ قبل الهجرة. انظر: الخزانة ٩٩/٣.

٤٤٩٦- وَأَسْلَمْتُ وَجْهِي لِمَنْ أَسْلَمْتُ

له الأرض تَحْمِلُ صَخْرًا ثَقَالًا
دَحَاهَا فَلَمَّا اسْتَوَتْ شَدَّهَا
بَأْيَدٍ وَأَرْسَىٰ عَلَيْهَا الْجِبَالَ

والعائمة على نصب «الأرض» و «الجبال» على إضمار فعلٍ مفسرٍ بما بعده، وهو المختارُ لتقدم جملة فعلية. ورفعهما^(١) الحسن وابن أبي عبلة وأبو حيوة وأبو السَّمَّال وعمرُ بن عبيد، على الابتداء، وعيسى برفع «الأرض» فقط.

آ. (٣١) قوله: ﴿أَخْرَجَ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أَنْ يكون تفسيراً. والثاني: أَنْ يكون حالاً. قال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: فهلاً أدخل حرف العطف على «أخرج». قلت: فيه وجهان، أحدهما: أَنْ يكون «دحاهها» بمعنى بسطها ومهدّها للشكني، ثم فسّر التمهيد بما لا بُدّ منه في تأتي سُكْنَاهَا مِنْ تَسْوِيَةِ أَمْرِ الْمَأْكَلِ وَالْمَشْرَبِ وَإِمْكَانِ الْقَرَارِ عَلَيْهَا. والثاني: أَنْ يكون «أخرج» حالاً بإضمار «قد» كقوله: «أو جاؤوكم حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ»^(٣). قلت: إضمار «قد» هو قول الجمهور، وخالف الكوفيون والأخفش^(٤).

آ. (٣٣) قوله: ﴿مَتَاعًا﴾: العائمة على النصب مفعولاً له، أو مصدرًا لعاملٍ مقدرٍ، أي: مَتَّعَكُمْ. والمَرْعَى في الأصل: مكانٌ

(١) الإتخاف ٥٨٧/٢، والبحر ٤٢٣/٨، والقرطبي ٢٠٥/١٩.

(٢) الكشاف ٢١٥/٤.

(٣) الآية ٩٠ من النساء.

(٤) انظر: الارتشاف ٣٦٤/٢.

أو زمانٌ أو مصدرٌ، وهو هنا مصدرٌ بمعنى المفعولِ، وهو في حق الأدميين استعارةٌ.

آ. (٣٤) قوله: ﴿فَإِذَا جَاءَتْ﴾: في جوابها أوجهٌ، أحدها: قوله: «فَأَمَّا مَنْ ظَنَى» نحو: «إذا جاءك بنو تميم فأما العاصي فأهنته، وأما الطائع فأكرمته». وقيل: محذوفٌ، فقدّره الزمخشري^(١): فَإِنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ، أي: فَإِنَّ الْجَحِيمَ مَأْوَاهُ. وقدّره غيره انقسم الراؤون قسمين. وقيل: عاينوا أو علموا. وقال أبو البقاء^(٢): «العاملُ فيها جوابُها، وهو معنى قوله: يَوْمَ يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ». والظامة: الدّاهية تَطْمُ على غيرها من الدّواهي لعظمتها. والظَّمُّ: الدّفنُ. ومنه: طَمَّ السَّيْلُ الرِّكِيَّةَ. وفي المثل^(٣): «جرى الوادي فطمّ على القرى» والمرادُ بها في القرآن النفخةُ الثانيةُ لأنَّ بها يَحْصُلُ ذلك.

آ. (٣٥) قوله: ﴿يَوْمَ يَتَذَكَّرُ﴾: بدلٌ مِنْ «إِذَا»، أو منصوبٌ بإضمار فعلٍ، أي: أعني يومٌ، أو يومٌ يتذكّرُ يجري كَيْتَ وكَيْتَ.

آ. (٣٦) قوله: ﴿وَبُرِّزَتِ﴾: العائمةُ على بنائه للمفعولِ مشدداً، و «لِمَنْ يَرَى» بياء الغيبة. وزيد بن علي^(٤) وعائشةٌ وعكرمةٌ مبنياً للفاعلِ مخففاً، و «ترى» بقاءٍ مِنْ فَوْقُ فَجَوَّزُوا فِي تَاءِ «تَرَى» أَنْ تَكُونَ

(١) الكشاف ٤/٢١٥.

(٢) الإملاء ٢/٢٨٠.

(٣) مجمع الأمثال ١/١٥٩، وجمهرة الأمثال ١/٢٩٧.

(٤) انظر في قراءتها: القرطبي ١٩/٢٠٧، والبحر ٨/٤٢٣، والنشر ٢/٣٧،

والمحتسب ٢/٤٥١.

للتأنيث، وفي «تري» ضمير الجحيم كقوله: «إذا رأتهم من مكان بعيد»^(١)، وأن تكون للخطاب، أي: ترى أنت يا محمد. وقرأ عبد الله «لمن رأى» فعلاً ماضياً.

آ. (٣٩) قوله: ﴿هي المأوى﴾: إمّا: هي المأوى له، أو هي مأواه، وقامت آل مقام الضمير، وهو رأي الكوفيين^(٢). وقد تقدّم لك تحقيق هذا الخلاف والردّ على قائله بقوله^(٣):

٤٤٩٧- رَحِيبٌ قِطَابُ الْجَيْبِ مِنْهَا رَفِيقَةٌ

بَجَسِّ النَّدَامَى بَضَّةُ الْمُتَجَرِّدِ

إذا لو كانت آل عوصاً من الضمير لما جمع بينهما في هذا البيت. ولا بُدَّ مِنْ أَحَدِ هَذَيْنِ التَّأْوِيلَيْنِ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ لِأَجْلِ الْعَائِدِ مِنَ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ خَبِراً إِلَى الْمَبْتَدَأِ. وَالَّذِي حَسَّنَ عَدَمَ ذِكْرِ الْعَائِدِ كَوْنُ الْكَلِمَةِ وَقَعَتْ رَأْسَ فَاصِلَةٍ. وَقَالَ الزَّمخَشَرِيُّ^(٤): «والمعنى: فَإِنَّ الْجَحِيمَ مَأْوَاهُ، كَمَا تَقُولُ لِلرَّجُلِ: / «غُضُّ الطَّرْفِ»^(٥) وَلَيْسَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ بَدَلاً مِنَ الْإِضَافَةِ، وَلَكِنْ لَمَّا عَلِمَ أَنَّ الطَّاعِيَّ هُوَ صَاحِبُ الْمَأْوَى، وَأَنَّهُ لَا يَغُضُّ الرَّجُلُ طَرْفَهُ غَيْرَهُ، تُرِكَتِ الْإِضَافَةُ، وَدَخُولُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ فِي «الْمَأْوَى» وَالطَّرْفِ لِلتَّعْرِيفِ لِأَنَّهُمَا مَعْرُوفَانِ».

[٩٠٣/ب]

(١) الآية ١٢ من الفرقان.

(٢) انظر: المغني ٥٥، الدر المصون ١/٢١٥.

(٣) تقدم برقم ٢٩٦.

(٤) الكشف ٤/٢١٥.

(٥) قال: «تريد طرفك».

قال الشيخ^(١): «وهو كلامٌ لا يَتَحَصَّلُ منه الرابِطُ العائدُ على المبتدأ، إذ قد نَفَى مذهبَ الكوفيين، ولم يُقَدِّرْ ضميراً كما قَدَّرَهُ البصريُّون، فرامَ حصولَ الرابِطِ بلا رابِطٍ». قلت: قوله^(٢): «ولكنَّ لَمَّا عَلِمَ» إلى آخره هو عينُ قولِ البصريين، ولا أذري كيف خَفِيَ عليه هذا؟

أ. (٤٣) قوله: ﴿فِيمَ أَنْتَ﴾: «فيم» خبرٌ مقدَّم، و«أنت» مبتدأ مؤخرٌ و«مِنْ ذِكْرَاهَا» متعلِّقٌ بما تعلَّقَ به الخبرُ، والمعنى: أنت في أيِّ شيءٍ مِنْ ذِكْرَاهَا، أي: ما أنت مِنْ ذِكْرَاهَا لهم وتبيينِ وقتِها في شيءٍ. وقال الزمخشريُّ^(٣) عن عائشة رضي الله عنها: «لم يَزَلْ عليه السلامُ يَذْكُرُ السَّاعَةَ، وَيُسْأَلُ عنها حتى نَزَلَتْ». قال: فعلى هذا هو تَعَجُّبٌ مِنْ كَثْرَةِ ذِكْرِهَا لها، كأنَّه قيل: في أيِّ شُغْلٍ واهتمامٍ أنا مِنْ ذِكْرَاهَا والسؤال عنها». وقيل: الوقفُ على قوله: «فيم» وهو خبرٌ مبتدأ مضمِر، أي: فيم هذا السؤالُ، ثم يُبتدأ بقوله: «أنت مِنْ ذِكْرَاهَا»، أي: إرسالكِ وأنتِ خاتمُ الأنبياءِ، وآخرُ الرسلِ، والمبعوثُ في نَسَمِ^(٤) السَّاعَةِ، ذِكْرٌ مِنْ ذِكْرَاهَا وعلامةٌ مِنْ علاماتها، فكفاهم بذلك دليلاً على دُنُوها ومشارفتِها والاستعدادِ لها، ولا معنى لسؤالهم عنها، قاله الزمخشري^(٥)، وهو كلامٌ حسنٌ لولا أنه يُخالفُ الظاهرَ ومُقكِّكُ لِنَظْمِ الكلامِ.

(١) البحر ٤٢٣/٨.

(٢) أي قول الزمخشري السابق.

(٣) الكشاف ٢١٦/٤.

(٤) نَسَمَ لي خبر أو أثر نَسَمًا: تبيَّن.

(٥) الكشاف ٢١٦/٤.

آ. (٤٥) قوله: ﴿مُنذِرٌ مِّنْ﴾: العائمة على إضافة الصفة لمعمولها تخفيفاً. وقرأ^(١) عمر بن عبد العزيز وأبو جعفر وطلحة وابن محيصن بالتنوين. قال الزمخشري^(٢): «وهو الأصل، والإضافة تخفيفٌ، وكلاهما يصلح للحال والاستقبال. فإذا أريد الماضي فليس إلاّ الإضافة كقولك: هو مُنذِرٌ زيدٍ أمس». قال الشيخ^(٣): «قوله: «هو الأصل» يعنى التنوين هو قولٌ قاله غيره، ثم اختار الشيخ أنّ الأصل الإضافة. قال: «لأنّ العمل إنما هو بالشبه، والإضافة أصلٌ في الأسماء». ثم قال: «وقوله فليس إلاّ الإضافة فيه تفصيلٌ وخلافٌ مذكورٌ في النحو». قلت: لا يلزمه أن يذكّر محلّ الوفاق، بل هذان اللذان ذكرهما مذهب جماهير الناس.

آ. (٤٦) قوله: ﴿أَوْ ضُحَاهَا﴾: أي: ضُحَى العَشِيَّةِ، أضاف الظرف إلى ضمير الظرف الآخر تجوّزاً واتساعاً، وذكرهما لأنهما طرفا النهار، وحسّن هذه الإضافة وقوْع الكلمة فاصلةً.

[تمت بمونه تعالى سورة والنازعات]

(١) وهي رواية عباس عن أبي عمرو. وانظر: السبعة ٦٧١، والنشر ٣٩٨/٢،

والقرطبي ٢١٠/١٩، والبحر ٤٢٤/٨، والإتحاف ٥٨٧/٢.

(٢) الكشف ٢١٦/٤.

(٣) البحر ٤٢٤/٨.

سورة عبس

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله: ﴿أَنْ جَاءَهُ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ من أجله، وناصبه: إمَّا «تَوَلَّى» وهو قولُ البصريين، وإمَّا «عَبَسَ» وهو قولُ الكوفيين. والمختارُ مذهبُ البصريين لعدَمِ الإضمارِ في الثاني، وقد عَرَفَتِ تحقيقَ هذا فيما تقدَّم من مسائلِ التنازع. والتقدير: لِأَنَّ جَاءَهُ الأعمى فَعَلَّ هَذَيْنِ الفِعْلَيْنِ. والخلافُ في موضعِ «أَنَّ» بعدَ حَذْفِ الجارِّ مشهورٌ. وقيل: «أَنَّ» بمعنى «إِذ» نقله مكِّي^(١).

وقرأ^(٢) زيدُ بنُ عليّ «عَبَسَ» بالتحديد. والعامَّةُ على «أَنَّ» بهمزةٍ واحدةٍ. وزيد بن علي^(٣) وعيسى وأبو عمران الجوني بهمزتين. وقال الزمخشري^(٤): «وَقُرِئَ أَنَّ» بهمزتين وبألفٍ بينهما، وَقِفَ على «عَبَسَ» وتَوَلَّى» ثم ابْتَدِءَ على معنى: أَلِأَنَّ جَاءَهُ الأعمى فَعَلَّ ذَلِكَ».

- (١) إعراب المشكل ٤٥٧/٢ وهو في إعراب القرآن للنحاس ٦٢٦/٣. ووجهها الإعراب في «أَنَّ جَاءَهُ» المفعول من أجله ونزع الخافض، والثاني هو الصواب.
- (٢) البحر ٤٢٧/٨.
- (٣) انظر في قراءات «أَنَّ»: الإتحاف ٥٨٨/٢، والمحتسب ٣٥٢/٢، والقرطبي ٢١٤/١٩، والبحر ٤٢٧/٨، والشواذ ١٦٨.
- (٤) الكشاف ٢١٨/٤.

آ. (٣) قوله: ﴿لَعَلَّه يَزَكِّي﴾: الظاهر إجراء الترجي مجرى الاستفهام لما بينهما من معنى الطلب في التعليق؛ لأنَّ المعنى منصَّبٌ على تَسَلُّطِ الدَّرَايَةِ على الترجي؛ إذ التقدير: لا يذري ما هو مترجى منه التزكية أو التذكُّر. وقيل: الوقفُّ على «يذري» والابتداء بما بعده على معنى: وما يُطلِّعُك على أمره وعاقبة حاله، ثم ابتداء فقال: «لَعَلَّه يَزَكِّي».

آ. (٤) قوله: ﴿فَتَنْفَعَهُ﴾: قرأ^(١) عاصم بنصبه، والباقون برفعه. فأما نصبه فعلى جواب الترجي كقوله: «فَأَطَّلِعَ»^(٢) في سورة المؤمن وهو مذهب كوفي^(٣)، وقد تقدَّم الكلام في ذلك. وقال ابن عطية^(٤): «في جواب التمني؛ لأنَّ قوله «أَوْ يَذَّكَّرُ» في حكم قوله «لَعَلَّه يَزَكِّي». قال الشيخ^(٥): «وهذا ليس تمنياً إنما هو ترَجُّحٌ». قلت: إنما يريد التمني المفهوم من الكلام، ويدلُّ له ما قال أبو البقاء^(٦): «وبالنصب على جواب التمني في المعنى» وإلَّا فالفرق بين التمني والترجى لا يجهله أبو محمد. وقال مكي^(٧): «مَنْ نصبه جَعَلَهُ جواب «لَعَلَّ» بالفاء لأنه غيرٌ موجبٍ فأشبهه التمني والاستفهام، وهو^(٨) غيرٌ معروفٍ عند البصريين».

(١) السبعة ٦٧٢، والنشر ٣٩٨/٢، والحجة ٧٤٩، والتيسير ٢٢٠، والقرطبي

٢١٤/١٩، والبحر ٤٢٧/٨.

(٢) الآية ٣٧ «لعلِّي أبلغ الأسباب... فأطَّلِعَ» وانظر: السبعة ٥٧٠.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣٤/٤.

(٤) المحرر ٢٣٠/١٦.

(٥) البحر ٤٢٧/٨.

(٦) الإملاء ٢٨١/٢.

(٧) إعراب المشكل ٤٥٧/٢.

(٨) قوله «هو» ورد في مكي «والنصب».

وقرأ^(١) عاصمٌ في روايةٍ والأعرجُ «أو يذُكُرُ» بسكونِ الذالِ وتخفيفِ الكافِ مضمومةً مضارعَ ذَكَرَ.

آ. (٦) قوله: ﴿تَصَدَّيْ﴾ تقدَّمتْ/ فيه قراءتا^(٢) التثقيبِ [١/٩٠٤]
والتخفيفِ، ومعناه تتعرَّضُ. يُقال: تَصَدَّيْ، أي: تَعَرَّضَ وأصلُه تَصَدَّدَ
من الصَّدَدِ، وهو ما استقبلك وصار قبالتك، فأبدلَ أحدَ الأمثالِ حرفَ
علةٍ نحو: تَطَيَّبْتُ وَقَصَّيْتُ أَظْفَارِي و^(٣):

٤٤٩٨- تَقْضَى الْبَازِي

قال الشاعر^(٤):

٤٤٩٩- تَصَدَّيْ لِوَضَّاحٍ كَانَ جَيْنَه

سِرَاجُ الدُّجَى تُجَبِّي إِلَيْهِ الْأَسَاوِرُ

وقيل: هو من الصَّدَى، وهو الصوتُ المسموعُ في الأماكنِ الخاليةِ
والأجرامِ الصُّلْبَةِ. وقيل: من الصَّدَى وهو العطشُ، والمعنى على
التعرضِ، وَيُتَمَخَّلُ لذلك إذا قلنا: أصلُه من الصوتِ أو العطشِ.

وقرأ^(٥) أبو جعفر «تَصَدَّيْ» بضمِّ التاءِ وتخفيفِ الصادِ، أي:

(١) البحر ٤٢٧/٨.

(٢) قرأ نافع وابن كثير «تَصَدَّيْ». وانظر في قراءاتها: السبعة ٦٧٢، والتيسير ٢٢٠،
والقرطبي ٢١٥/١٩، والحجة ٧٤٩، والبحر ٤٢١/٨، والمحتسب ٣٥٢/٢.

(٣) تقدم برقم ٥١٩.

(٤) البيت للراعي وهو في ديوانه ١٣٩، والبحر ٤٢٥/٨، والقرطبي ٢١٤/١٩،
وفيه «تُجَبِّي إِلَيْهِ الْأَسَاوِرُ» والإسوار قائد الفرس.

(٥) سبق تخريج قراءاتها.

تَصَدِّكَ يُحَرِّضُكَ عَلَى إِسْلَامِهِ . يقال: تَصَدَّي الرَّجُلِ وَتَصَدَيْتُهُ . وقال الزمخشري^(١): «وَقُرِيءَ «تَصَدَّى» بضم التاء، أي: تَعَرَّضُ، ومعناه: يَدْعُوكَ دَاعٍ إِلَى التَّصَدِّي لَهُ مِنَ الْحَرِصِ وَالتَّهَالُكِ عَلَى إِسْلَامِهِ» .

آ . (٧) قوله: ﴿أَنْ لَا يَزَكِّي﴾ : مبتدأ خبره عليك، أي: ليس عليك عَدَمُ تَزَكِيَّتِهِ .

آ . (٨) قوله: ﴿يَسْعَى﴾ : حالٌ مِنْ فاعلِ «جاءك» وقوله: «وهو يَخْشَى» جملةٌ حاليةٌ مِنْ فاعلِ «يَسْعَى»، فهو حالٌ مِنْ حالٍ . وجعلها حالاً ثانية معطوفةً على الأولى ليس بالقوي .

آ . (١٠) قوله: ﴿تَلَهَّى﴾ : أصله تَتَلَهَّى مِنْ لَهِيَ يَلْهَى بكذا، أي: اشتغل، وليس هو من اللهو في شيء . وقال الشيخ^(٢): «ويمكن أن يكون منه؛ لأنَّ ما يُبْنَى على فِعْلٍ من ذواتِ الواو تَنْقَلِبُ واؤه^(٣) ياءً لانكسارٍ ما قبلها نحو: شَقِي يَشْقَى . فإن كان مصدره جاء بالياء فيكون مِنْ مادةٍ غيرِ مادةِ اللهو» . قلت: الناس إنما لم يجعلوه من اللهو لأجل أنه مُسْتَنَدٌ إلى ضمير النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا يليقُ بِمَنْصِبِهِ الكَرِيمِ أَنْ يُنْسَبَ اللهُ تَعَالَى إِلَيْهِ التَّفَعُّلُ مِنَ اللّهُو بِخِلافِ الاشتغال، فإنه يجوزُ أَنْ يَصْدُرَ مِنْهُ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْتَقَدَ غَيْرُ هَذَا، وَإِنَّمَا سَقَطَ الشَّيْخُ .

(١) الكشاف ٤/٢١٨ .

(٢) البحر ٨/٤٢٨ .

(٣) الأصل: «تقلب واو» . والتصحيح من البحر .

وقرأ^(١) ابن كثير في رواية البزّي عنه «عَنهُو تَلَّهَى» بواوِ هي صلة لهاية الكناية وتشديد التاء، والأصل تَلَّهَى فادغم، وجاز الجَمْعُ بين ساكِنين لوجود حرفِ علةٍ وإدغام، وليس لهذه الآيةِ نظيرٌ: وهو أنه إذا لقي صلة هاء الكناية ساكنٌ آخرُ ثَبَتَتِ الصلَةُ بل يجبُ الحَذْفُ. وقرأ أبو جعفر «تَلَّهَى» بضم التاء مبنياً للمفعول، أي: يُلْهِيكَ شَأْنُ الصَّنَادِيدِ. وقرأ طلحة «تَلَّهَى» بتاءين وهي الأصلُ، وعنه بتاءٍ واحدةٍ وسكونِ اللام.

آ. (١١) قوله: ﴿إِنهَا﴾: الضمير للسورة أو للآيات.

آ. (١٢) قوله: ﴿ذَكَرَهُ﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ الضميرُ لله تعالى؛ لأنه مُتْرَلُّ التذكرة، وأن تكونَ للتذكرة، وذَكَرَ ضميرها لأنها بمعنى الذَّكْر والوَعْظ.

آ. (١٣) قوله: ﴿فِي صُحُفٍ﴾: صفةٌ لـ «تَذَكَّرَهُ» فقوله «فَمَنْ شَاءَ ذَكَرَهُ» جملةٌ معترضةٌ بين الصفةِ وموصوفِها. ونحوها^(٢): «فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلًا» ويجوزُ أَنْ يَكُونَ «فِي صُحُفٍ» خبراً ثانياً لـ «إِنَّهَا»، والجملةُ معترضةٌ بين الخبرين.

آ. (١٥) قوله: ﴿سَفَرَةٌ﴾: جمعُ سافرٍ وهو الكاتبُ، ومثلهُ كاتبٌ وكتبةٌ. وسَفَرْتُ بين القومِ أسْفِرَ سِفَارَةً^(٣): أَصْلَحْتُ بينهم. قال^(٤):

(١) انظر في قراءاتها: الإنحاف ٥٨٩/٢، والسبعة ٦٧٢، والنشر ٣٩٨/٢، والبحر ٤٢٨/٨، والمحتسب ٣٥٢/٢.

(٢) الآية ٢٩ من الإنسان.

(٣) المصدر سَفَرًا وسِفَارَةً.

(٤) لم أهدت إلى قائله، وهو في معاني القرآن للفراء ٢٣٦/٣، والقرطبي ٢١٦/١٩، والماوردي ٤٠٠/٤، والبحر ٤٢٥/٨.

٤٥٠٠- فما أَدْعُ السَّفَّارَةَ بَيْنَ قَوْمِي

وَمَا أَسْعَىٰ بِغِشٍّ إِنْ مَشَيْتُ

وَأَسْفَرَتِ الْمَرْأَةُ: كَشَفَتْ نِقَابَهَا.

آ. (١٧) قوله: ﴿مَا أَكْفَرَهُ﴾: إِمَّا تَعْجِبُ، وَإِمَّا اسْتِفْهَامُ

تَعْجِبٍ.

آ. (٢٠) قوله: ﴿ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ﴾: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ

الضَّمِيرُ لِلإِنْسَانِ. وَالسَّبِيلُ ظَرْفٌ، أَي: يَسَّرَ لِلإِنْسَانِ الطَّرِيقَ، أَي: طَرِيقَ
الْخَيْرِ وَالشَّرِّ كَقَوْلِهِ: «وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ»^(١). وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢): «وَيَجُوزُ أَنْ

يَنْتَصِبَ بِأَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ لِيَسَّرَهُ، وَالْهَاءُ لِلإِنْسَانِ، أَي: يَسَّرَهُ السَّبِيلَ، أَي:

هَدَاهُ لَهُ». قُلْتُ: فَلَا بُدَّ مِنْ تَضْمِينِهِ مَعْنَى أَعْطَى حَتَّى يَنْصِبَ اثْنَيْنِ،

أَوْ يُحَذَفُ حَرْفُ الْجَرِّ، أَي: يَسَّرَهُ لِلسَّبِيلِ، وَلِذَلِكَ قَدَّرَهُ بِقَوْلِهِ: هَدَاهُ لَهُ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «السَّبِيلَ» مَنْصُوبًا عَلَى الْإِسْتِغَالِ بِفِعْلِ مَقْدَرٍ، وَالضَّمِيرُ

لَهُ، تَقْدِيرُهُ: ثُمَّ يَسَّرَ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ، أَي: سَهَّلَهُ لِلنَّاسِ كَقَوْلِهِ: «أَعْطَى كُلَّ

شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى»^(٣)، وَتَقَدَّمَ مِثْلُهُ فِي قَوْلِهِ: «إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ»^(٤).

/ (٥) آ. (٢١) قوله: ﴿فَأَقْبِرَہُ﴾: أَي: جَعَلَ لَهُ قَبْرًا. يُقَالُ:

[٩٠٤/ب]

(١) الآية ١٠ من البلد.

(٢) الإملاء ٢/٢٨١.

(٣) الآية ٥٠ من طه.

(٤) الآية ٣ من الإنسان.

(٥) سقط من مخطوطة الأصل عشر ورقات، ثم كتبت بخط مغاير، فحدث تصحيف

وتحريف، لذلك أثبتنا نص نسخة (ش) مع المقابلة على الأصل ونسخة مكتبة

عارف حكمت.

قَبْرَهُ إِذَا دَفَنَهُ وَأَقْبَرَهُ، أَي: جَعَلَهُ (١) بَحِيثٌ يُقْبَرُ، وَجَعَلَ لَهُ قَبْرًا، وَالْقَابِرُ: الدَّافِنُ بِيَدِهِ. قَالَ الْأَعْمَشِيُّ (٢):

٤٥٠١- لَسُو أَسْنَدَتْ مَيْتًا إِلَى نَحْرِهَا

عَاشَ وَلَمْ يُنْقَلْ إِلَى قَابِرِ

آ. (٢٢) قَوْلُهُ: ﴿شَاءَ﴾: مَفْعُولُهُ مَحْذُوفٌ، أَي: شَاءَ إِنْشَارَهُ. وَأَنْشَرَهُ: جَوَّابٌ «إِذَا». وَقَرَأَ (٣) شَعِيبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ نَشَرَهُ ثَلَاثِيًّا، وَنَقَلَهَا أَبُو الْفَضْلِ أَيْضًا وَقَالَ: «هُمَا لُغَتَانِ بِمَعْنَى الْإِحْيَاءِ».

آ. (٢٣) قَوْلُهُ: ﴿مَا أَمْرَهُ﴾: «مَا» مُوصُولَةٌ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ (٤): «بِمَعْنَى الَّذِي، وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ، أَي: مَا أَمْرُهُ بِهِ». قُلْتُ: وَفِيهِ نَظْرٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ قَدَّرَ الْعَائِدَ مَجْرُورًا بِحَرْفٍ لَمْ يَجْرَ الْمُوصُولَ: وَلَا أَمْرَهُ (٥) بِهِ. فَإِنْ قُلْتُ: «أَمْرٌ» يَتَعَدَّى إِلَيْهِ بِحَذْفِ الْحَرْفِ فَأَقْدَرُهُ غَيْرَ مَجْرُورٍ. قُلْتُ: إِذَا قَدَّرْتَهُ غَيْرَ مَجْرُورٍ: فَإِمَّا أَنْ تَقْدَرَهُ مُتَّصِلًا أَوْ مُنْفَصِلًا، وَكِلَاهُمَا مُشْكِلٌ؛ لِمَا قَدَّمْتُ فِي أَوَّلِ الْبَقْرَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ» (٦).

(١) الأصل وش: يجعله.

(٢) ديوانه ١٣٩.

(٣) القرطبي ٢١٩/١٩، والبحر ٤٢٩/٨، والمحزر ٢٣٣/١٦.

(٤) الإملاء ٢٨١/٢.

(٥) الأصل وحكمت: «ولا كفوّه به». وتقدير أبي البقاء «ما» وليس «لا». وشرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يدخل على الموصول حرف مثله لفظاً ومعنى واتفق العامل فيهما مادة نحو: «مررتُ بالذي مررتُ به».

(٦) الآية ٣ من البقرة. وانظر: الدر المصون ٩٥/١.

آ. (٢٥) قوله: ﴿أَنَا صَبِينَا﴾: قرأ^(١) الكوفيون «أنا» بفتح الهمزة غير مماله الألف. والباقون بالكسر. والحسن بن علي بالفتح والإمالة. فأما القراءة الأولى^(٢) ففيها ثلاثة أوجه، أحدها: أنها بدلٌ من «طعامه» فتكون في محل جر. واستشكل بعضهم هذا الوجه، ورَدَّه: «بأنه ليس الأول فيبدل منه؛ لأنَّ الطعام ليس صبَّ الماء. ورَدَّ على هذا بوجهين، أحدهما: أنه بدلٌ كلِّ من كلِّ بتأويل: وهو أنَّ المعنى: فَلْيَنْظُرِ الإنسانُ إلى إنعامنا في طعامه فصَحَّ البدلُ، وهذا ليس بواضح. والثاني: أنه من بدل الاشتمالِ بمعنى: أنَّ صبَّ الماء سببٌ في إخراج الطعام فهو مشتملٌ عليه بهذا التقدير. وقد نحا مكي^(٣) إلى هذا فقال: «لأنَّ هذه الأشياء مشتملةٌ على الطعام، ومنها يتكوَّن؛ لأنَّ معنى «إلى طعامه»: إلى حدوثِ طعامه كيف يتأتَّى؟ فلاشتمالٌ على هذا إنما هو من الثاني على الأول؛ لأنَّ الاعتبارَ إنما هو في الأشياء التي يتكوَّن منها الطعامُ لا في الطعام نفسه».

والوجه الثاني^(٤): أنَّها على تقدير لامِ العلة، أي: فلينظرُ لأنَّ، ثم حُدِفَ الخافضُ فجرى الخلافُ المشهورُ في محلِّها. والوجه الثالث: أنَّها في محلِّ رفع خبراً لمبتدأ محذوف، أي: هو أنا صَبِينَا، وفيه ذلك النظرُ المتقدِّم؛ لأنَّ الضميرَ إنَّ عاد على الطعام فالطعامُ ليس هو نفس الصَّبِّ، وإنَّ عاد على غيره فهو غيرُ معلوم، وجوابه ما تقدَّم.

(١) السبعة ٦٧٢، والنشر ٣٩٨/٢، والحجة ٧٥٠، والبحر ٢٤٩/٨، والتيسير

٢٢٠، والقرطبي ٢٢١/١٩.

(٢) «أنا».

(٣) إعراب المشكل ٤٥٨/٢.

(٤) من أوجه تخريج قراءة «أنا».

وأما القراءة الثانية^(١) فعلى الاستئناف تعديداً لِنَعْمِهِ عَلَيْهِ . وَأَمَّا
القراءة الثالثة^(٢) فهي «أَنْئِي» التي بمعنى «كيف» وفيها معنى التعجبِ، فهي
على هذه القراءة كلمةٌ واحدةٌ، وعلى غيرها كلمتان^(٣).

آ . (٢٨) قوله: ﴿وَقَضِبًا﴾: الْقَضِبُ هنا قيل: الرُّطْبُ لأنه
يُقَضَّبُ من النخلِ، أي: يُقَطَّعُ. وَرَجَّحَهُ بَعْضُهُمْ بِذِكْرِهِ بعد قوله: «وَعِنْبًا»
وكثيراً ما يَقْتَرِنَانِ. وقيل^(٤): الْقَثُّ، كذا يُسَمِّيهِ أهلُ مكة. وقيل: كلُّ
ما يُقَضَّبُ من البقولِ لبني آدم. وقيل^(٥): هو الرُّطْبَةُ. والمقاضِبُ: الأرضُ
التي تُنْبِتُهَا. قال الراغب^(٦): «والقَضِيبُ كَالْقَضِبِ»^(٧)، لكنَّ القَضِيبَ من
فروع الشجرِ، والقَضِبُ في البَقْلِ. والقَضِبُ - أي: بالفتح - قَطَّعُ
القَضِيبِ والقَضِيبِ، وعنه عليه السلام^(٨): «أنه كان إذا رأى في ثوبٍ
تَصْلِيئاً قَضِبَهُ». وسيفٌ قاضِبٌ وقَضِيبٌ، أي: قاطعٌ، فقَضِيبٌ هنا بمعنى
فَاعِلٍ، وفي الأولِ بمعنى مَفْعُولٍ، وناقاةٌ قَضِيبٌ لما يُؤْخَذُ من بين الإبلِ
ولم تُرَضَّ^(٩)، وكلُّ ما لم يُهَدَّبْ فهو مَقْتَضِبٌ، ومنه «اقتضابُ الحديثِ»

(١) «إِنَّا».

(٢) بالفتح وإمالة الألف.

(٣) من الحرف الناسخ واسمه الضمير.

(٤) انظر: اللسان (قضب).

(٥) وهو قول الفراء في المعاني ٢٣٨/٣.

(٦) المفردات ٤٠٦.

(٧) عارف: لا القضب.

(٨) انظر غريب الحديث لأبي عبيد ٣٢/١. وفي البخاري عن عائشة: «أن النبيَّ
لم يكن يترك في بيته شيئاً فيه تصاليب إلا نقضه» انظر: الفتح باب: نقض
الصور ٣٨٥/١٠.

(٩) قال في اللسان (قضب): «واقتضب فلان بكراً إذا ركبهُ لِيُذَلَّهُ قبل أن يُراض».

لِما لم يَتَرَوْ فِيهِ وَيُهَدَّبُ. وقال الخليل: «الفضيب: أغصانُ الشجرِ لِيَتَّخِذَ منها قِسيًّا/ أو سِهامًا» [1/٩٠٥]

آ. (٣٠) قوله: ﴿غُلْبًا﴾: جمعُ أَغْلَبَ وغُلْبَاءِ كَحُمُرٍ في أَحْمَرٍ وحَمْرَاءِ. يقال: يقال: حديدَةٌ غُلْبَاءُ، أي: غليظةُ الشجرِ ملتفتَةٌ، وأغْلُوْبُ العُشْبُ، أي: غَلُظٌ. وأصلُه في وصفِ الرِّقابِ. يقال: رجلٌ أَغْلَبُ، وامرأةٌ غُلْبَاءُ، أي: غليظا الرِّقَبَةِ. قال عمرو بن معدي كرب^(١):

٤٥٠٢- يَسْعَى بِها غُلْبُ الرِّقابِ كَأَنَّهُمْ
بُزْلٌ كُسِينٌ مِنَ الكَحِيلِ جِلالاً

والغَلْبَةُ: القَهْرُ^(٢)، أن تَنالَ وتُصِيبَ غَلْبَةً رِقْبَتَهُ، هذا أصلُه^(٣).

آ. (٣١) قوله: ﴿وَأَبًا﴾: الأبُّ للبهائمِ بمنزلةِ الفاكهةِ للناسِ. وقيل: هو مُطَلَّقُ المَرَعَى. قال بعضهم يمدح النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٤):

٤٥٠٣- له دَعْوَةٌ مِمْوَنَةٌ رِيحُها الصِّبا
بِها يُنْبِتُ اللُّهُ الحَصِيدَةَ والأَبْيا

(١) البحر ٤٢٥/٨، والقرطبي ٢٢٢/١٩. والكحيل: ضرب من القطران تظلى به الإبل. والجلال: كساؤها. والبزل: ج بازل وهو ما فطر نأبه في تاسع سنة.

(٢) الأصل وعارف: «والقهر».

(٣) انظر: المفردات ٣٦٤.

(٤) لم أمتد إلى قائله، وهو في القرطبي ٢٢٢/١٩. والحصيد: المزرعة إذا حُصِدَتْ.

وقيل: الأبُّ يابسُ الفاكهة، وسُمِّي المرعى أباً لأنه يُؤمُّ ويُنتَجحُ،
والأبُّ والأمُّ بمعنى. قال^(١):

٤٥٠٤ - جِذْمُنَا قَيْسٌ وَنَجْدٌ دَارُنَا

ولنا الأبُّ بها والمكْرَعُ

وَأَبٌّ لَكَذَا، أَي: تَهَيَّأ، يُوْثِبُ أَباً وَأَبَابَةً وَأَبَاباً. وَأَبٌّ إِلَى وَطْنِهِ، إِذَا
نَزَعَ إِلَيْهِ نُزُوعاً، تَهَيَّأً لِقَضِيهِ، وَكَذَا أَبٌ لِسَيْفِهِ، أَي: تَهَيَّأً لِسَلْطَنِهِ. وَقَوْلُهُمْ:
«إِبَّانَ ذَلِكَ» هُوَ فِعْلَانٌ مِنْهُ، وَهُوَ الزَّمَانُ^(٢) الْمُهَيَّأُ لِفِعْلِهِ وَمَجِيئِهِ.

آ. (٣٣) قوله: ﴿الصَّاحَّةُ﴾: الصَّيْحَةُ الَّتِي تَصُحُّ الْآذَانَ،

أَي: تَصُحُّهَا لِشِدَّةِ وَقَعَتِهَا. وَقِيلَ: هِيَ مَأخُودَةٌ مِنْ صَحَّهَ بِالْحَجَرِ، أَي:
صَكَّهَ بِهِ. وَقَالَ الزَّمخَشَرِيُّ^(٣): «صَحَّ لِحَدِيثِهِ مِثْلَ أَصَاخٍ فُوصِفَتْ النَّفْخَةُ
بِالصَّاحَّةِ مَجَازاً؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَصِحُّونَ لَهَا». وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ^(٤):
«الصَّاحَّةُ: الَّتِي تُؤْرَثُ الصَّمَمَ، وَإِنَّمَا لُتَمِيعَةٌ، وَهَذَا مِنْ بَدِيعِ الْفَصَاحَةِ
كَقَوْلِهِ^(٥)»:

٤٥٠٥ - أَصَمُّهُمْ سِرُّهُمْ أَيَّامَ فُرْقَتِهِمْ

فَهَلْ سَمِعْتُمْ بِسِرِّ يُورِثُ الصَّمَمَا

(١) لم أمتد إلى قائله، وهو في اللسان (أب) والماوردي ٤/٤٠٣، والقرطبي ١٩/٢٢٢. والجذم: الأصل. والمكراع: الماء الصافي.

(٢) في هذا نظر؛ لأن إِبَّانَ كَذَا مِنْ (أَبِن) قَالَ فِي اللِّسَانِ: «إِبَّانُ كُلِّ شَيْءٍ وَقْتَهُ وَحِينُهُ». انظر: اللسان (أبن). والمؤلف يسير على هدى الراغب في المفردات في مادة (أب).

(٣) الكشف ٤/٢٢٠.

(٤) انظر: القرطبي ١٩/٢٢٤.

(٥) لم أمتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٩/٢٢٤، والبحر ٨/٤٢٩.

وقال^(١):

٤٥٠٦- أَصَمَّ بِكَ النَّاعِي وَإِنْ كَانَ أَسْمَعَا

وجوابُ «إِذَا» محذوفٌ، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ «لِكُلِّ امْرِيءٍ مِنْهُمْ يَوْمٌ إِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ»، أَي: التَّقْدِيرُ: فَإِذَا جَاءَتِ الصَّاحَةُ اشْتَغَلَ كُلُّ أَحَدٍ بِنَفْسِهِ.

آ. (٣٤) قَوْلُهُ: «يَوْمَ يَصْرُؤُ»: بَدَلٌ مِنْ «إِذَا»، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «يُغْنِيهِ» عَامِلًا فِي «إِذَا» وَلَا فِي «يَوْمٍ» لِأَنَّهُ صِفَةٌ لِشَأْنٍ، وَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُ الصِّفَةِ عَلَى مَوْصُوفِهَا. وَالْعَامَّةُ عَلَى «يُغْنِيهِ» مِنَ الْإِغْنَاءِ، وَابْنُ مَحِيصَنٍ^(٢) وَالزُّهْرِيُّ وَابْنُ أَبِي عُبَلَةَ وَحَمِيدٌ وَابْنُ السَّمِينِ «يُغْنِيهِ» بَفَتْحِ الْيَاءِ وَبِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ، مِنْ قَوْلِهِمْ: عَنَانِي الْأَمْرُ، أَي: قَصَدَنِي.

آ. (٤٠) قَوْلُهُ: «غَبْرَةٌ»: «الغَبْرَةُ: الغُبَارُ، وَالْقَتْرَةُ: سَوَادُ كَالدُّخَانِ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ^(٣): «الْقَتْرُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ: الغِبَارُ جَمْعُ الْقَتْرَةِ». قَالَ الْفَرَزْدَقُ^(٤):

٤٥٠٧- مَوْجٌ بِرِذَاءِ الْمَلِكِ يَتَّبِعُهُ

مَوْجٌ تَرَى فَوْقَهُ الرِّيَاطِ وَالْقَتْرَا

(١) البيت لأبي تمام وهو في ديوانه ٩٩/٤، وعجزه:

وأصبح معنَى الجُودِ بعدك بَلَقَعَا

وهي في رثاء محمد بن حميد.

(٢) الإتحاف ٥٨٩/٢، والمحاسب ٤٥٣/٢، والقرطبي ٢٢٥/١٩، والبحر

٤٣٠/٨، والشواذ ١٦٩.

(٣) مجاز القرآن ٢٨٦/٢.

(٤) تقدم برقم ٢٥٨٣.

- عبس -

قلت: وفي عطفه على العبرة ما يردُّ هذا^(١)، إلا أن يقول: لَمَّا
اختلفَ اللفظانِ حَسُنَ العطفُ كقولهِ^(٢):

..... -٤٥٠٨

..... كَذِباً وَمِينَا

وقوله^(٣):

..... -٤٥٠٩

..... النَّأْيِ وَالْبُعْدُ

وهو خلافُ الأصلِ. والعامَّةُ على فتحِ التاءِ مِنْ «فَتْرَةَ»، وأسكنها
ابنُ أبي عبلة^(٤).

[نَمَّتْ بعونه تعالى سورة عبس]

(١) هذا وهم فليس ثمة عطف في الآية.

(٢) تقدم برقم ٤٦٥.

(٣) تقدم برقم ٤٦٦.

(٤) البحر ٤٣٠/٨.

سورة التكوير

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿إِذَا الشَّمْسُ﴾: في ارتفاع «الشمس» وجهان، أصحُّهما: أنها مرفوعةٌ بفعلٍ مقدرٍ مبنيٍّ للمفعول، حُذِفَ وفسَّرَه ما بعده على الاشتغالِ. والرفعُ على هذا الوجهِ - أعني إضمارَ الفعلِ - واجبٌ عند البصريين؛ لأنهم لا يُجيزون أن يَلِيهَا غيرُه، ويتأوَّلون ما أوْهَمَ خلافَ ذلك،. والثاني: أنها مرفوعةٌ بالابتداء، وهو قول الكوفيين والأخفش^(١) لظواهرٍ قد جاءت في الشعر، وانتصر له ابنُ مالك^(٢) وهناك^(٣) أظهرتُ معه البحثُ. وقال الزمخشري^(٤): «ارتفاعُ الشمسِ على الابتداءِ أو الفاعليةِ. قلت: بل على الفاعليةِ» ثم ذكرَ نحوَ ما تقدم. ويعني بالفاعليةِ ارتفاعَها بفعلٍ في الجملةِ، وقد مرَّ أنه يُسمَّى مفعولٌ ما لم يُسمَّ

(١) انظر: الجنى الداني ٣٦٨.

(٢) نقل هذا عنه صاحب الجنى الداني ٣٦٨ وذكر في شرح التسهيل اختصاصها بالجملة الفعلية ٨١/٤.

(٣) كذا في النسخ.

(٤) الكشاف ٢٢١/٤.

- التكوير -

فاعله فاعلاً. وتقدّم تفسير التكوير في أول «تنزيل»^(١). وارتفاع «النجوم» وما بعدها كما تقدّم في «الشمس».

آ. (٢) والآنكدار: الانتشار، أي: انصبّت^(٢) كما ينصبُّ العُقَابُ إذا كُسِرَتْ. قال العجاج يصفُ صقراً^(٣):

٤٥١٠- أَبْصَرَ خِرْبَانَ الْفَلَاحِ فَاكَدَرَ

تَقْضِي الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرَ

آ. (٤) والعِشَارُ: جمع عُشْرَاءَ، وهي الناقةُ التي مرَّ لِحْمِلُهَا عَشْرَةَ أَشْهُرٍ، ثم هو اسمُهَا إِلَى أَنْ تَضَعَ فِي تَمَامِ السَّنَةِ، وكذلك «نِفَاس» فِي جَمْعِ نَفْسَاءَ. وقيل: العِشَارُ: السَّحَابُ. وَعُطِلَتْ، أَي: لَا تُمَطَّرُ. وقيل: الأَرْضُ الَّتِي تَعَطَّلَ زَرْعُهَا. وَالتَّعْطِيلُ: الإِهْمَالُ. وَمِنْهُ قِيلَ لِلْمَرْأَةِ: «عَاطِلٌ» إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا حُلِيٌّ. وَتَقَدَّمَ/ فِي «بَثْرٍ مُعْطَلَةٍ»^(٤). وَقَالَ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ^(٥):

[٩٠٥/ب]

٤٥١١- وَجِيْدٌ كَجِيْدِ الرَّثِمِ لَيْسَ بِفَاحِشٍ
إِذَا هِيَ نَصَّتُهُ وَلَا بِمُعْطَلٍ

(١) وهي سورة الزمر، انظر إعرابه للآية ٥.

(٢) وهو تفسير أبي عبيدة في المجاز ٢/٢٨٧.

(٣) تقدم برقم ٥١٩

(٤) انظر إعراب للآية ٤٥ من الحج.

(٥) تقدم برقم ٨١١.

وقرأ ابنُ كثير^(١) في روايةٍ «عَطِلْتُ» بتخفيفِ الطاءِ. قال الرازي: «هو غَطَطٌ، إنما هو «عَطَلْتُ» بفتحِينِ بمعنى تَعَطَّلْتُ؛ لأنَّ التشديدَ فيه للتعدي. يُقال: عَطَلْتُ الشيءَ وَأَعَطَلْتُهُ فَعَطَلًا».

والوحوش: ما لم يتأنس من حيوانِ البرِّ. والوَخْشُ أيضاً: المكانُ الذي لا أنسَ فيه، ومنه لَفَيْتُهُ بِوَخْشٍ إِضْمِتَ^(٢)، أي: بيلدٍ قفر. والوَخْشُ: الذي يبیت جوفه خالياً من الطعام، وجمعه أَوْحاش، ويُسمَى المنسوبُ إلى المكانِ الوَخْشِ: وَخْشِيَّ. وعَبَّرَ بالوَخْشِيَّ عن الجانبِ الذي يُضادُ الإنسيَّ، والإنسيُّ ما يُقبَلُ من الإنسان^(٣)، وعلى هذا وحشيُّ الفرس^(٤) وإنسيُّه. وقرأ^(٥) الحسن وابن ميمون^(٦) بتشديد الشينِ مِنْ حُشْرَتٍ.

آ. (٦) قوله: ﴿سُجِّرَتْ﴾: قرأ^(٧) ابن كثير وأبو عمرو «سُجِّرَتْ» بتخفيف الجيم، والباقون بثقلها على المبالغة والتكثير. وتقدّم^(٨) اشتقاق هذه المادة.

(١) البحر ٤٣٢/٨، والشواذ ١٦٩.

(٢) انظر: المفردات ٥١٥.

(٣) في المفردات: «ما يُقبَلُ منهما على الإنسان».

(٤) في المفردات: «القوس».

(٥) البحر ٤٣٢/٨، والشواذ ١٦٩.

(٦) وهو عمرو بن ميمون أبو عثمان الكوفي، أخذ عن حمزة، ولم تُذكر وفاته، انظر: طبقات القراء ٦٠٣/١، وترجم الذهبي في سير الأعلام ١٥٨/٤ لعمرو بن ميمون الأودي أبي عبد الله، قدم الشام مع معاذ بن جبل، وحدث عن عمر وعلي توفي سنة ٧٥.

(٧) السبعة ٦٧٣، والنشر ٣٩٨/٢، القرطبي ٢٣١/١٩، والتيسير ٢٢٠، والبحر

٤٣٢/٨، والحجة ٧٥٠. (٨) انظر إعرابه لآية ٧٢ من غافر، ٦ من الطور.

آ. (٧) قوله: ﴿زُوجَتْ﴾: العامةُ على تشديد الواوِ من التزويج، وزوي عن عاصم^(١) «زُوجَتْ» على فُوعِلَتْ. قال الشيخ^(٢): «والمُفَاعَلَةُ تكون بين اثنين» انتهى. قلت: وهي قراءةٌ مُشْكَلَةٌ: لأنه ينبغي أن يُلْفَظَ بواوٍ ساكنةٍ ثم أخرى مكسورة. وقد تقدّم لك أنه اجتمع مثلاًن، وسَكَنَ أوُلُهُمَا وَجَبَ الإِدْغَامَ حتى في كلمتين، ففي كلمةٍ واحدةٍ بطريق الأولى.

آ. (٨) قوله: ﴿المَوْءُودَةُ﴾: هي البنتُ تُذْفَنُ حِيَةً مِنَ الوَادِ، وهو الثَّقَلُ؛ لأنها تُثَقَّلُ بالترابِ والجَنْدَلِ. يقال: وَادَهُ يَبْدُهُ كَوَعَدَهُ يَبْعُدُهُ. وقال الزمخشري^(٣): «وَأَدَّ يَبْدُ، مَقْلُوبٌ مِنْ آدٍ يُوُودُ إِذَا أَثْقَلَ». قال الله تعالى: «وَلَا يُوُودُهُ حِفْظُهُمَا»^(٤) لأنه إِنْقَالٌ بالترابِ. قال الشيخ^(٥): «وَلَا يُدْعَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ كِلَا مِنْهُمَا كَامِلُ التَّصْرِيفِ فِي الْمَاضِي وَالْأَمْرِ وَالْمَضَارِعِ وَالْمَصْدَرِ وَاسْمِ الْفَاعِلِ وَاسْمِ الْمَفْعُولِ، وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ مَسْوُغَاتِ ادِّعَاءِ الْقَلْبِ. وَالَّذِي يُعْلَمُ بِهِ الْأَصَالَةُ مِنَ الْقَلْبِ: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ النَّظْمَيْنِ فِيهِ حُكْمٌ يَشْهَدُ لَهُ بِالْأَصَالَةِ، وَالْآخَرُ لَيْسَ كَذَلِكَ أَوْ كَوْنُهُ مَجْرَداً مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ وَالْآخِرِ فِيهِ مَزِيداً، وَكَوْنُهُ أَكْثَرَ تَصْرِفاً وَالْآخِرُ لَيْسَ كَذَلِكَ، أَوْ أَكْثَرَ اسْتِعْمَالاً مِنَ الْآخِرِ، وَهَذَا عَلَى مَا قُرِّرَ وَأُحْكِمَ فِي عِلْمِ التَّصْرِيفِ. فَالْأَوَّلُ: كَيْسٌ وَأَيْسٌ. وَالثَّانِي: كَطَّامُنٌ وَاطْمَانٌ. وَالثَّلَاثُ:

(١) البحر ٤٣٣/٨.

(٢) البحر ٤٣٣/٨.

(٣) الكشف ٢٢٢/٤.

(٤) الآية ٢٥٥ من البقرة.

(٥) البحر ٤٣٣/٨.

كشوايع وشوايعي^(١). والرابع: كَلَعَمْرِي ورَعَمَلِي.

وقرأ العامة: «المَوْوُودَة» بهمزة بينَ واوَيْن ساكنتين كالمَوْعودة. وقرأ^(٢) البزِّي في رواية^(٣) بهمزة مضمومة ثم واو ساكنة. وفيها وجهان، أحدهما: أَنْ تكونَ كقراءة الجماعة ثم نَقَلَ حركةَ الهَمْزَةِ إلى الواوِ قبلها، وحُذِفَتِ الهَمْزَةُ، فصار اللفظُ المَوْوُودَة: واوٌ مضمومةٌ ثم أخرى ساكنة، فقلبت الواوُ المضمومةُ همزةً نحو: «أجوه» في وُجوه، فصار اللفظُ كما ترى، ووزنها الآن المَقُولَة؛ لأنَّ المحذوفَ عينُ الكلمة. والثاني: أَنْ تكونَ الكلمةُ اسمَ مفعولٍ مِنْ آدِه يَؤُودُه مثل: قاده يَؤُودُه. والأصلُ: مأوودة، مثل مَقوُودَة، ثم حَذَفَ إحدى الواوين على الخلاف المشهور في الحَذَفِ مِنْ نحو: مَقُولٌ وَمَصُونٌ^(٤) فوزنها الآن: إمَّا مَقْعَلَةٌ إن قلنا: إنَّ المحذوفَ الواوَ الزائدة، وإمَّا مَقُولَةٌ إن قلنا: إنَّ المحذوفَ عينُ الكلمة، وهذا يُظهِرُ فَضْلَ عِلْمِ التَصْرِيفِ.

وقرئَ «المَوْوُودَة» بضمِّ الواوِ الأولى على أنه نَقَلَ حركةَ الهَمْزَةِ بعد حَذَفِهَا ولم يَنْقَلِبِ الواوَ همزةً. وقرأ الأعمش «المَوْدَة» بزنة المَوْزَة. وتوجيهه: أنه حَذَفَ الهَمْزَةَ اعتباطاً، فالتقى ساكنان، فحَذَفَ ثانيهما،

(١) جاءت الخيل شوائع، أي: متفرقة، وعلى القلب: شواعي. انظر: الممتع

٦١٥، واللسان «شيع».

(٢) انظر في قراءاتها: الإنحاف ٥٩١/٢، البحر ٤٣٣/٨.

(٣) «المَوْوُودَة».

(٤) يحذف سيبويه الثانية دون الأولى مِنْ نحو مَقُولِ التي أصلها مَقوُولٌ وأصبحت

بالنقل مَقوُولٌ، ويحذف الأخفش الساكن الأول. انظر: الكتاب ٣٤٨/١، وشرح

الشافعية ١٤٧/٣، ومعجم مفردات الإعلال ٧٥.

ووزنُها المَفْلَةُ؛ لأنَّ الهمزةَ عَيْنُ الكلمةِ، وقد حُدِفَتْ. وقال مكِّي^(١): «بل هو تخفيفٌ قياسيٌّ؛ وذلك أَنَّهُ لَمَّا نَقَلَ حركةَ الهمزةِ إلى الواوِ لم يَهْمِزْها، فاستثقلَ الضمَّةُ عليها، فسكَّنَها، فالتقى ساكنانِ فَحُدِفَ الثاني، وهذا كلُّه خروجٌ عن الظاهرِ، وإنما يظهر في ذلك ما نَقَلَهُ القراءُ في وقفِ حمزة: أَنَّهُ يَقِفُ عليها كالمؤزَّة. قالوا: لأجل الخطِّ لأنها رُسِمَتْ كذلك، والرسمُ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ.»

والعامةُ على «سُئِلَتْ» مبنياً للمفعولِ مضمومِ السينِ. والحسنُ^(٢) بكسرها^(٣) مِنْ سَالٍ يَسَالٍ كَمَا تَقَدَّمَ. وقرأ أبو جعفر «قُتِلَتْ»^(٤) بتشديد التاءِ على التثنيةِ؛ لأنَّ المراد اسمُ الجنسِ، فناسبه التثنيةُ.

وقرأ عليٌّ وابن مسعود وابن عباس «سَأَلْتُ» مبنياً للفاعلِ، «قُتِلْتُ» بضمِّ التاءِ الأخيرة التي للمتكلم حكايةً لكلامِها. وعن أبيّ وابن مسعود أيضاً وابن يعمر «سَأَلْتُ» مبنياً للفاعلِ، «قُتِلْتُ» بتاءِ التانيثِ الساكنةِ كقراءةِ العامةِ.

آ. (١٠) قوله: ﴿نُشِرَتْ﴾: قرأ^(٥) الأخوان وابن كثير

(١) انظر: التبصرة له ١٥٨.

(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٤٣٣/٨، والإتحاف ٥٩١/٢، والقرطبي ٢٣٣/١٩، والشواذ ١٦٩.

(٣) سِيلَتْ.

(٤) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٥٩٢/٢، والبحر ٤٣٣/٨، والقرطبي ٣٣٤/١٩، والنشر ٣٩٨/٢.

(٥) السبعة ٦٧٢، والحجة ٧٥١، والنشر ٣٩٨/٢، والبحر ٤٣٤/٨، القرطبي ٢٣٥/١٩.

وأبو عمرو بالثقل. والباقون بالتخفيف. ونافع^(١) وحفص وابنُ ذكوان / [١/٩٠٦]
«سُعْرَتْ» بالثقل، والباقون بالتخفيف.

آ. (١٤) قوله: ﴿عَلِمَتْ﴾: هذا جوابُ «إذا» أولِ السورةِ
وما عَطَفَ عليها.

قوله: «كُشِطَتْ»^(٢)، أي: قُشِرَتْ، مِنْ قولهم: كَشَطَ جِلْدَ الشاةِ،
أي: سَلَحَهَا. وقرأ^(٣) عبد الله «قُشِطَتْ» بالقاف، وقد تقدّم أنهما يتعقبان
كثيراً، وأنه قُرِء «كافوراً»^(٤) و«كافوراً» في «هل أتى على الإنسان».

آ. (١٥) قوله: ﴿بِالْخُنَّسِ﴾: جمعُ خانِس، والخُنُوس:
الانتباضُ. يقال: خَنَّسَ من القومِ وانخَنَّسَ. وفي الحديث^(٥):
«فانخَنَّسْتُ»، أي: استخَفَيْتُ. والخَنَّسُ: تأخُرُ الأنفِ عن الشَّفَةِ مع ارتفاعِ
الأزْبَةِ قليلاً. ويقال: رجلٌ أخَنَّسُ وامرأةٌ خَنَّساءُ. ومنه الخَنَّساءُ
الشاعرة^(٦). والخَنَّسُ في القرآن قيل: كواكبُ سبعة: القمرانِ وزُحَلُ
والزهرةُ والمُشْتَرِي والمَرِيخُ وعُطارد. والكُنَّسُ: الدَّاخِلَةُ في الكِناسِ وهو

(١) السبعة ٦٧٣، والنشر ٣٩٨/٢، والتيسير ٢٢٠، والحجة ٧٥١، والقرطبي
٢٣٥/١٩، والبحر ٤٣٤/٨.

(٢) عاد إلى الآية ١١.

(٣) القرطبي ٢٣٥/١٩، والبحر ٤٣٤/٨.

(٤) وهي الآية ٥ من الإنسان، قراءة ابن مسعود كما في البحر ٣٩٥.

(٥) من حديث رواه البخاري في ٥ من كتاب الغسل، ٢٣ باب عَرَقَ الجنب. الفتح
٣٩٠/١.

(٦) ثماضر بنت عمرو السلمية من بني سليم شاعرة مخضمة. توفيت سنة ٢٤هـ.
خزاعة الأدب ٢٠٨/١.

بيت الوحش. والجواري: جمع جارية. وقيل: هي بقرة الوحش؛ لأن هذه صفتها وقيل: الطباء، قالوا: لأن الخنس يكون فيها.
آ. (١٧) قوله: ﴿عَسَسَ﴾: يقال: عَسَسَ وَسَعَسَ أَقْبِل. قال العجاج^(١):

٤٥١٢- حتى إذا الصُّبْحُ لها تَنَفَّسَا

وانجابَ عنها ليلها وعَسَسَا

أي^(٢): أدبَر^(٣). وقيل^(٤): هو لهما على طريق الاشتراك. وقيل: أدبَرَ بلغه قريش خاصة. وقيل: أقبل ظلامه، ويُرجَّحُه مقابلته بقوله «والصُّبْحُ إذا تَنَفَّسَ» وهذا هو قريب من إدباره.

آ. (٢٠) قوله: ﴿عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ نَعْنَا لـ «رسول»، وأن يكونَ حالاً مِنْ «مَكِين»، وأصلُه الوصفُ، فلمَّا قُدِّمَ نُصِبَ حالاً.

آ. (٢١) قوله: ﴿ثُمَّ أَمِينٌ﴾: العامَّةُ على فَتْحِ الشَّاءِ؛ لأنَّه ظرْفُ مكانٍ للبعيدِ. والعاملُ فيه «مُطَاع». وأبو البرهسم^(٥) وأبو جعفر

(١) ورد البيت الأول في ديوانه ١٩٨/١ ولم يرد الثاني، ومجاز القرآن ٢٨٧/٢ منسوباً إلى علقمة بن قُرْط، والقرطبي ٢٣٦/١٩، والماوردي ٤١١/٤.

(٢) قوله: «أي» في الأصل وعارف «وقيل».

(٣) قال الفراء: «اجتمع المفسرون على أن معنى عسس: أدبر، وكان بعض أصحابنا يزعم أن عسس: دنا من أوله وأظلم» معاني الفراء ٢٤٢/٢، وأورد الأتباري في الأضداد ٣٢ عسس من الأضداد: أقبل وأدبر.

(٤) سقط قوله «وقيل» من الأصل..

(٥) البحر ٤٣٤/٨.

وأبو حيوة بضمها جعلوها عاطفةً، والتراخي هنا في الرتبة؛ لأنَّ الثانية أعظمُ من الأولى.

آ. (٢٤) قوله: ﴿بِضْنَيْنِ﴾: قرأ^(١) ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بالظاء بمعنى مُتَّهَم، مِنْ ظَنَّ بِمَعْنَى اتَّهَم فِيتَعَدَّى لَوَاحِدٍ. وقيل: معناه بضعيفِ القوةِ عن التبليغِ مِنْ قولهم: «بِثْرُ ظَنُونٌ»، أي: قليلةُ الماءِ. وفي مصحفِ عبد الله كذلك، والباقون بالضاد بمعنى: ببخيلٍ بما يأتيه من قَبْلِ رَبِّهِ، إِلَّا أَنَّ الطبريَّ^(٢) نَقَلَ أَنَّ الضَادَ خَطُوطُ المصاحفِ كُلِّهَا، وليس كذلك لِمَا مرَّ، وكان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم يقرأُ بها^(٣)، وهذا دليلٌ على التمييز بين الحرفين، خِلافًا لِمَنْ يقول: إنه لو وقع أحدهما مَوْقِعَ الآخرِ لجاز، لِعُسْرِ معرفته. وقد شَتَّعَ الزمخشري^(٤) على مَنْ يقول ذلك، وذكر بعضَ المخارجِ وبعضَ الصفاتِ، بما لا يليقُ التَّطْوِيلُ فيه. و«على الغيب» متعلِّقٌ بـ «ظنين» أو «بضنين».

آ. (٢٦) قوله: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾: «أين» منصوبٌ بـ «تَذْهَبُونَ» لأنه ظرفٌ مُبْهَمٌ. وقال أبو البقاء^(٥): «أي: إلى أين، فحذف حرفَ الجر كقولك: ذهبْتُ الشامَ. ويجوزُ أَنْ يُحْمَلَ على المعنى كأنه قال: أين تؤمنون». يعني أنه على الحذفِ، أو على التضمين. وإليه نحا

(١) السبعة ٦٧٣، والنشر ٣٩٨/٢، والقرطبي ٢٤٢/١٩، والبحر ٤٣٥/٨، والتيسير ٢٢٠.

(٢) تفسير الطبري ٨٣/٣٠.

(٣) في الأصل وعارف «بهما»، وكذا في الكشف ٢٢٥/٤.

(٤) الكشف ٢٢٥/٤.

(٥) الإملاء ٢٨٢/٢.

مكي^(١) أيضاً، ولا حاجة إلى ذلك البتة؛ لأنه ظرف مكانٍ مبهم لا مُخْتَصٌّ.

آ. (٢٨) قوله: ﴿لِمَنْ شَاءَ﴾: بدلٌ من «العالمين» بإعادة العامل، وعلى هذا فقوله «أَنْ يَسْتَقِيمَ» مفعولٌ «شاء»، أي: لِمَنْ شَاءَ الاستقامة، ويجوزُ أَنْ يكونَ «لِمَنْ شَاءَ» خبراً مقدماً، ومفعول «شاء» محذوف، و«أَنْ يَسْتَقِيمَ» مبتدأ. وقد مرَّ له نظيرٌ.

آ. (٢٩) قوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ﴾: أي: إلَّا وقتَ مشيئةِ الله، وقال مكي^(٢): «وَأَنْ فِي مَوْضِعِ خَفْضِ بِيَاضِمَارِ الْبَاءِ، أَوْ فِي مَوْضِعِ نَصْبِ بِحَذْفِ الْخَافِضِ» يعني أَنَّ الْأَصْلَ: إِلَّا بَأَنْ، وَحِينَئِذٍ تَكُونُ لِلْمَصَاحِبَةِ.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ التَّكْوِيرِ]

(١) إعراب المشكل ٢/٤٦٠.

(٢) إعراب المشكل ٢/٤٦٠.

سورة الانفطار

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٣) قوله: ﴿فُجِّرَتْ﴾: العامةُ على بنائه للمفعول مثقلاً. وقرأ^(١) مجاهد مبنياً للفاعل مخففاً، من الفُجور، نظراً إلى قوله: «بينهما بَرَزَخٌ لا يَبِغِيان»،^(٢) فلَمَّا زال البَرَزَخُ بَغِيَا. وقرأ مجاهد أيضاً والربيع ابن خُثَيْم^(٣) والزعفراني والثوري مبنياً للمفعول مخففاً.

آ. (٤) قوله: ﴿بُعِثَتْ﴾: أي: قُلِبَتْ. يقال: بَعَثَهُ وَبَعَثَهُ بِالْعَيْنِ وَالْحَاءِ. قال الزمخشري^(٤): «وهما مركبان من البَعَثِ والبَحْثِ مضموماً إليهما راءٌ» يعني: أنهما ممَّا اتَّفَقَ معناهما^(٥)؛ لأنَّ^(٦) الراءَ مزيدةٌ

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٨/٤٣٦، والشواذ ١٧٠.

(٢) الآية ٢٠ من الرحمن.

(٣) الربيع بن خُثَيْم الثوري الكوفي - روى عن أبي أيوب الأنصاري، وعنه الشعبي. توفي سنة ٦٥. انظر: سير الأعلام ٤/٢٥٨.

(٤) الكشاف ٤/٢٢٧.

(٥) الأصل وعارف: معناه.

(٦) الأصل وعارف: «إلا أنَّ» والأوضح للسياق: لا أنَّ.

فيهما إذ لَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ، وَهَذَا كـ «دَمِثٌ وَدِمَثِرٌ»^(١)، وَسَبِطٌ وَسَبْطَرٌ. وَ«عَلِمْتُ» جَوَابُ «إِذَا».

آ. (٦) قَوْلُهُ: ﴿مَا غَرَّكَ﴾: الْعَامَّةُ عَلَى «غَرَّكَ» ثَلَاثِيًّا وَ«مَا» اسْتِفْهَامِيَّةٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ. وَقَرَأَ^(٢) ابْنُ جَبْرِ وَالْأَعْمَشُ «مَا أَعْرَكَ» فَاحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَامِيَّةً، وَأَنْ تَكُونَ تَعْجِيبِيَّةً. وَمَعْنَى أَعْرَهُ: أَدْخَلَهُ فِي الْغَرَّةِ أَوْ جَعَلَهُ غَارًّا.

آ. (٧) قَوْلُهُ: ﴿الَّذِي خَلَقَكَ﴾: يَحْتَمَلُ الْإِتْبَاعَ عَلَى الْبَدَلِ وَالْبَيَانَ وَالنَّعْتَ، وَالْقَطْعَ إِلَى الرَّفْعِ أَوْ النَّصْبِ.

قَوْلُهُ: «فَعَدَّلَكَ» قَرَأَ^(٣) الْكُوفِيُّونَ «عَدَّلَكَ» مُخَفَّفًا. وَالْبَاقُونَ/ مُثَقَّلًا. فَالْتَّثْقِيلُ بِمَعْنَى: جَعَلَكَ مُتَنَاسِبَ الْأَطْرَافِ، فَلَمْ يَجْعَلْ إِحْدَى يَدَيْكَ أَوْ رِجْلَيْكَ أَطْوَلَ، وَلَا إِحْدَى عَيْنَيْكَ أَوْسَعَ، فَهُوَ مِنَ التَّعْدِيلِ. وَقِرَاءَةُ التَّخْفِيفِ تَحْتَمَلُ هَذَا، أَي: عَدَّلَ بَعْضَ أَعْضَائِكَ بِبَعْضٍ. وَتَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْعُدُولِ، أَي: صَرَفَكَ إِلَى مَا شَاءَ مِنَ الْهَيْئَاتِ وَالْأَشْكَالِ وَالْأَشْبَاهِ.

آ. (٨) قَوْلُهُ: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ﴾: يَجُوزُ فِيهِ أَوْجُهُ، أَحَدُهَا: أَنْ يَتَعَلَّقَ بِ«رَكَّبَكَ» وَ«مَا» مَزِيدَةٌ عَلَى هَذَا، وَ«شَاءَ» صِفَةٌ لـ«صُورَةٍ»،

(١) مَكَانُ دَمِثٌ: لَيْنُ الْمَوْطِيِّ، وَأَرْضُ دِمَثَرٌ: سَهْلَةٌ.

(٢) الْمَحْتَسَبُ ٣٥٣/٢، وَالْبَحْرُ ٤٣٦/٨.

(٣) السَّبْعَةُ ٦٧٤، وَالتَّيْسِيرُ ٢٢٠، وَالْحَجَّةُ ٧٥٣، وَالْبَحْرُ ٤٣٧/٨، وَالْقُرْطُبِيُّ

٢٤٦/١٩، وَالنَّشْرُ ٣٩٩/٢.

ولم يَعْطِفَ «رَكَّبَكَ» على ما قبله بالفاء، كما عَطَفَ ما قبله بها؛ لأنه بيانٌ لقوله: «فَعَدَّلَكَ». والتقدير: فَعَدَّلَكَ: رَكَّبَكَ في أيِّ صورةٍ من الصورِ العجيبةِ الحسنةِ التي شاءها. والمعنى: وَضَعَكَ في صورةٍ اقتَضَتْها مَشِيئَتُهُ: مِنْ حُسْنٍ وَفُتْحٍ وَطُولٍ وَقِصَرٍ وَذُكُورَةٍ وَأُنُوثَةٍ. الثاني: أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ على أنه حالٌ، أي: رَكَّبَكَ حاصلاً في بعض الصور. الثالث: أنه يَتَعَلَّقُ بِعَدَّلَكَ، نقله الشيخ^(١) عن بعض المتأولين، ولم يَعْترِضْ عليه، وهو مُعْتَرِضٌ: بأنَّ في «أيِّ» معنى الاستفهام، فلها صدرُ الكلام فكيف يعمل فيها ما تقدَّمها؟

وكأنَّ الزمخشري^(٢) استشعر هذا فقال: «ويكونُ في «أيِّ» معنى التعجبِ، أي: فَعَدَّلَكَ في أيِّ^(٣) صورةٍ عجيبةٍ». وهذا لا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ مُجَوِّزاً لِتَقَدُّمِ العاملِ على اسمِ الاستفهامِ، وإنْ دَخَلَ معنى التعجبِ. ألا ترى أنَّ كَيْفَ وَأَنْتَى وإنْ دَخَلَهُما معنى التعجبِ لا يَتَقَدَّمُ عامِلُهُما عليهما. وقد اختلف النحويون في اسمِ الاستفهامِ إذا قَصِدَ به الاستثباتُ^(٤): هل يجوزُ تَقْدِيمُ عامِلِهِ أم لا؟ والصحيحُ أنه لا يجوزُ، وكذلك لا يجوزُ أن يَتَقَدَّمَ عامِلُ «كم» الخبريةِ عليها لِشَبْهِها في اللفظِ بالاستفهاميةِ فهذا أولَى، وعلى تَعَلُّقِها بـ «عَدَّلَكَ» تكونُ «ما» منصوبةً بـ «شاء»، أي: رَكَّبَكَ ما شاء من التركيبِ، أي: تركيباً حَسَناً، قاله الزمخشري^(٥)، فظاهرُه أنها منصوبةٌ على المصدرِ.

(١) البحر ٤٣٧/٨ قال: «أي: فعدلك في صورة أي صورة».

(٢) الكشاف ٢٢٨/٤ وبدأ كلامه بقوله: «ويجوز أن يتعلق بـ عدلك...».

(٣) سقط قوله «أي» من الكشاف.

(٤) (ش): الاستئناف.

(٥) الكشاف ٢٢٨/٤.

وقال أبو البقاء^(١): «ويجوز أن تكون «ما» زائدة، وأن تكون شرطية، وعلى الأمرين: الجملة نعت لـ «صورة»، والعائد محذوف، أي: رَكِبَ عليها. و«في» تتعلق بـ «رَكِبَ». وقيل: لا موضع للجملة؛ لأن «في» تتعلق بأحد الفعلين، والجميع كلام واحد، وإنما تقدم الاستفهام على «ما» هو حقه. قوله: «بأحد الفعلين» يعني: شاء وركب. وتحصل في «ما» ثلاثة أوجه: الزيادة، وكونها شرطية، وحينئذ جوابها محذوف، والنصب على المصدرية، أي: واقعة موقع مصدر.

آ. (٩) والعامّة: «يُكذِّبون» خطاباً. والحسن^(٢) وأبو جعفر وشيبة بياء الغيبة.

آ. (١٠) قوله: «وإنَّ عليكم»: يجوز أن تكون الجملة حالاً من فاعل تُكذِّبون، أي: تُكذِّبون والحالة هذه، ويجوز أن تكون مستأنفة، أخبرهم بذلك ليتزجروا.

آ. (١٢) قوله: «يَعْلَمُونَ»: يجوز أن يكون نعتاً، وأن يكون حالاً من ضمير «كاتبين»، وأن يكون نعتاً لـ «جحيم»، وأن يكون مستأنفاً.

آ. (١٥) قوله: «يَصْلَوْنَهَا»: يجوز فيه أن يكون حالاً من الضمير في الجار لوقوعه خبراً، وأن يكون مستأنفاً. وقرأ العامّة

(١) الإملاء ٢/٢٨٢.

(٢) النشر ٢/٣٩٩، والإنحاف ٢/٥٩٤، والبحر ٨/٤٣٧.

«يَصْلَوْنَهَا» مخففاً مبنياً للفاعل. وابن مقسم^(١) مشدداً مبنياً للمفعول،
وتقدّم مثله.

آ. (١٩) قوله: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾: قرأ^(٢) ابن كثير وأبو عمرو
برفع «يوم» على أنه خبرٌ مبتدأ مضمّر، أي: هو يومٌ. وجوّز
الزمخشري^(٣) أن يكون بدلاً ممّا قبله، يعني قوله: «يوم الدين». وقرأ
أبو عمرو في رواية «يومٌ» مرفوعاً منوناً على قطعِهِ عن الإضافة، وجعلَ
الجملة نعتاً له، والعائدُ محذوفٌ، أي: لا يَمْلِكُ فيه. وقرأ الباقر «يومٌ»
بالفتح. وقيل: هي فتحةٌ إعرابٍ، ونصبُهُ بإضمار أعني أو يتجاوزون،
أو بإضمار اذكُرْ، فيكونُ مفعولاً به، وعلى رأي الكوفيين^(٤) يكون خبراً
لمبتدأ مضمّر، وإنما بُني لإضافته للفعل، وإن كان معرباً، كقوله «هذا
يوم ينفع»^(٥) وقد تقدّم.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الْإِنْفِطَارِ]

(١) البحر ٤٣٧/٨.

(٢) السبعة ٦٧٤، والنشر ٣٩٩/٢، والحجة ٧٥٣، والبحر ٤٣٧/٨، والقرطبي
٢٤٩/١٩، والتيسير ٢٢٠. وفي نسخة عارف «ابن كثير وأبو جعفر».

(٣) الكشف ٢٢٩/٤.

(٤) انظر: الدر المصون ٥٢٠/٤، والارتشاف ٥٥٢/٢.

(٥) الآية ١١٩ من المائة.

سورة التطفيف

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿وَيْلٌ﴾: مبتدأ، وسَوْغُ الابتداء به كونه دعاءً. ولو نُصِبَ لجاز. وقال مكي^(١): «والمختارُ في «وَيْلٌ» وشبهه إذا كان غير مضافِ الرفع. ويجوزُ النصبُ، فإن كان مضافاً أو مُعَرَّفاً كان الاختيارُ/ [١/٩٠٧] فيه النصبُ نحو: «وَيْلُكُمْ لا تَفْتَرُوا»^(٢). و«لِلْمُطَفِّينَ» خبرُهُ.

والمُطَفِّفُ: المُنْقِصُ. وحقيقته: الأخذُ في كيلٍ، أو وَزْنٍ، شيئاً طفيفاً، أي: نَزْراً حقيراً، ومنه قولهم: «دُونَ الطَّفِيفِ»، أي: الشيء التافه لقلته.

آ. (٢) قوله: ﴿عَلَى النَّاسِ﴾: فيه أوجهٌ: أحدها: أنه متعلِّقٌ بـ «اكتالوا» و«على» و«مِنْ» تَعْتَبَانِ هنا. قال الفراء^(٣): «يقال: اكَتَلْتُ عَلَى النَّاسِ: اسْتَوْفَيْتُ مِنْهُمْ، وَاكْتَلْتُ مِنْهُمْ: أَخَذْتُ مَا عَلَيْهِمْ» وقيل:

(١) إعراب المشكل ٢/٤٦٢.

(٢) الآية ٦١ من طه.

(٣) معاني القرآن ٣/٢٤٦. وسقط قول الفراء كله من نسخة الأصل.

«على» بمعنى «من». يقال: اِكْتَلْتُ عليه ومنه، بمعنى، والأول أوضح^(١). وقيل: «على» تتعلّق بـ «يَسْتَوْفُونَ». قال الزمخشري^(٢): «لَمَّا كَانَ اِكْتِيَالُهُمْ اِكْتِيَالًا يَضُرُّهُمْ وَيَتَحَامَلُ فِيهِ عَلَيْهِمْ اُبْدَلَ «على» مكانَ «من» للدلالة على ذلك. ويجوزُ أن تتعلّق بـ «يَسْتَوْفُونَ»، وقَدَّمَ المفعولَ على الفعل لإفادَةِ الخصوصيةِ، أي: يَسْتَوْفُونَ على الناسِ خاصةً، فأَمَّا أَنفُسُهُمْ فَيَسْتَوْفُونَ لها» انتهى. وهو حسنٌ.

آ. (٣) قوله: ﴿كَأَلُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ﴾: رُسِمَا فِي المصحفِ بغيرِ ألفٍ بعدِ الواوِ في الفعلينِ، فَمِنْ ثَمَّ اِخْتَلَفَ النَّاسُ فِي «هم» على وجهين، أحدهما: هو ضميرُ نصبٍ، فيكونُ مفعولاً به، ويعودُ على الناسِ، أي: وإذا كَالُوا النَّاسَ، أَوْ وَزَنُوا النَّاسَ. وعلى هذا فالأصلُ فِي هَذَيْنِ الفَعْلَيْنِ التَّعَدِّي لاثْنينِ، لأحدهما بِنَفْسِهِ بلا خِلافٍ، وللآخرِ بحرفِ الجَرِّ، ويجوزُ حَذْفُهُ. وهل كلُّ منهما أصلٌ بِنَفْسِهِ، أو أحدهما أصلٌ للآخر؟ خلافٌ مشهورٌ. والتقدير: وإذا كَالُوا لَهُمْ طَعَامًا أَوْ وَزَنُوهُ لَهُمْ، فَحَذَفِ الحَرْفُ^(٣) والمفعولُ المُسَرَّحُ^(٤). وأنشد الزمخشري^(٥):

٤٥١٣- ولقد جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِيًّا

ولقد نَهَيْتُكَ عَن بِنَاتِ الأَوْبَرِ

(١) عارف: «أصح».

(٢) الكشاف ٢٣٠/٤.

(٣) أي: اللام.

(٤) أي: طعاماً.

(٥) الكشاف ٢٣٠/٤. والبيت لا يُعْرَفُ قائله. وهو في المقتضب ٤٨/٤،

والخصائص ٥٨/٣، والإنصاف ٣١٩، وابن يعيش ٧١/٥.

أي: جَنَيْتُ لك. والثاني: أنه ضميرُ رفعٍ مؤكِّدٍ للواو. والضميرُ عائِدٌ على المطففين^(١)، ويكونُ على هذا قد حَذَفَ المَكِيلَ والمَكِيلَ له والموزونَ والموزونَ له. إلاَّ أنَّ الزمخشريَّ رَدَّ هذا، فقال^(٢): «ولا يَصِحُّ أَنْ يكونَ ضميراً مرفوعاً للمطففين؛ لأنَّ الكلامَ يَخْرُجُ به إلى نَظْمٍ فاسِدٍ، وذلك أنَّ المعنى: إذا أخذوا من الناس استوفوا، وإذا أعطوهم أخسروا. فإنَّ جَعَلْتَ الضميرَ للمطففين انقلبَ إلى قولك: إذا أخذوا من الناس استوفوا، وإذا تولَّوا الكيلَ أو الوزنَ هم على الخصوص أخسروا، وهو كلامٌ مُتَنَافِرٌ؛ لأنَّ الحديثَ واقعٌ في الفعل لا في المباشر».

قال الشيخ^(٣): «ولا تنافرٌ فيه بوجه، ولا فرقٌ بين أن يؤكِّد الضميرُ أو لا يؤكِّد، والحديثُ واقعٌ في الفعل. غايةُ ما في هذا أنَّ متعلِّق الاستيفاء - وهو على الناس - مذكورٌ، وهو في «كالوهم أو وزنوهم» محذوفٌ للعلم به؛ لأنَّه من المعلوم أنهم لا يُخسرون ذلك لأنفسهم». قلت: الزمخشريُّ يريدُ أن يُحافظَ على أنَّ المعنى مرتبطٌ بشيئين: إذا أخذوا من غيرهم، وإذا أعطوا غيرهم، وهذا إنما يَتِمُّ على تقديرِ أنَّ يكونَ الضميرُ منصوباً عائداً على الناس، لا على كونه ضميرَ رفعٍ عائداً على المطففين، ولا شكَّ أن هذا المعنى الذي ذكره الزمخشريُّ وأرادَه أتمُّ وأحسنُ من المعنى الثاني. ورجَّح الأولَ سقوطَ الألفِ بعد الواو، ولأنَّه دالٌّ على اتصالِ الضميرِ، إلاَّ أنَّ الزمخشريَّ^(٤) استدركه^(٥) فقال: «والتعلُّقُ

(١) أي: كالوا - هم - أي: المطففون.

(٢) الكشاف ٢٣٠/٤.

(٣) البحر ٤٣٩/٨.

(٤) الكشاف ٢٣٠/٤.

(٥) الأصل وعارف: اشتركه.

في إبطاله بخط المصحف وأن الألف التي تكتب بعد واو الجمع غير ثابتة فيه، ركيك لأن خطأ المصحف لم يُراعَ في كثيرٍ منه حدَّ المصطلح عليه في علم الخطِّ، على أني رأيتُ في الكتب المخطوطة بأيدي الأئمة المُتقنين هذه الألفَ مرفوضةً لكونها غيرَ ثابتة في اللفظ والمعنى جميعاً؛ لأنَّ الواوَ وحدها مُعطيةٌ معنى الجمع، وإنما كُتبت هذه الألفُ تفرقةً بين واوِ الجمع وغيرها في نحو قولك: «هم [لم] ^(١) يدْعُوا»، و«هو يدْعُو»، فمن لم يُثبتها قال: المعنى كافٍ في التفرقة بينهما، وعن عيسى بنِ عمرَ وحمزة أنها يرتكبان ذلك، أي: يجعلان الضميرين للمطففين، ويقفان عند الواوَيْن وُقيفةً يبينان بها ما أرادا.

ولم يدُكرَ فعلَ الوزنِ أولاً؛ بل اقتصر على الكيل، فقال: «إذا اکتالوا» ولم يقل: أو اتزنوا، كما قال ثانياً: أو وزنواهم. قال الزمخشري ^(٢): «كأن المطففين كانوا لا يأخذون ما يُكال ويوزن إلا بالمكاييل دون الموازين لتمكُّنهم بالاكتيال من الاستيفاء والسرقه؛ لأنهم يدغدعون ويختالون في الملاء، وإذا أعطوا/ كالوا ووزنوا لتمكُّنهم من البُخس في النوعين جميعاً».

[ب/٩٠٧]

قوله: «يُخسرون» جوابُ «إذا» وهو مُعدَّى بالهمزة. يقال: خسِرَ الرجلُ، وأخسرتُه أنا، فمفعولُه محذوفٌ، أي: يُخسرون الناسَ متاعهم.

آ. (٤) قوله: ﴿أَلَا يَظُنُّ﴾: الظاهرُ أنها «ألا» التحضيضية، حَضَّهم على ذلك، ويكونُ الظنُّ بمعنى اليقين. وقيل: هي لا النافية دخلتُ عليها همزةُ الاستفهام.

(١) زيادة من الكشاف.

(٢) الكشاف ٢٣١/٤.

آ. (٦) قوله: ﴿يَوْمَ يَقُومُ﴾: يجوزُ نصبُه بـ «مَبْعُوثُونَ»، قاله الزمخشري^(١)، أو بـ يُبْعَثُونَ» مقدراً، أو على البدلِ مِنْ محلِّ «يوم»، أو بإضمارِ «أعني»، أو هو مرفوعُ المحلِّ خبراً لمبتدأ مضمير، أو مجرورٌ بدلاً من «ليومٍ عظيم»، وإنما بُني في هذَيْن الوجهَيْن على الفتح لإضافته للفعل، وإن كان مضارعاً، كما هو رأي الكوفيين^(٢)، ويَدُلُّ على صحة هذَيْن الوجهَيْن قراءةُ زيدِ بنِ علي^(٣) «يومُ يقومُ» بالرفع، وما حكاه أبو معاذٍ القاريُّ «يوم» بالجرِّ على ما تقدّم.

آ. (٧) قوله: ﴿لَفِي سَجِّينَ﴾: اختلفوا في نونِ «سَجِّينَ». فقيل: هي أصليةٌ. واشتقاقه من السَّجْنِ وهو الحَبْسُ، وهو بناءٌ مبالغةٌ، فسَجِّينَ من السَّجْنِ كسَكِّيرٍ من السُّكْرِ. وقيل: بل هي بدلٌ من اللام، والأصل: سَجِّيلٌ، مشتقاً من السَّجَلِ وهو الكتابُ. واختلفوا فيه أيضاً: هل هو اسمٌ مَوْضِعٍ، أو اسمٌ كتابٍ مَخْصُوصٍ؟ وهل هو صفةٌ أو عَلَمٌ منقولٌ مِنْ وصفِ كَحَاتِمٍ. وهو مصروفٌ إذ ليس فيه إلَّا سببٌ واحدٌ وهو العَلَمِيَّةُ، وإذا كان اسمَ مكانٍ، فقوله «كتابٌ مَرْقُومٌ»: إمَّا بدلٌ منه، أو خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، وهو ضميرٌ يعودُ عليه، وعلى التقديرَيْن فهو مُشْكِلٌ؛ لأنَّ الكتابَ ليس هو المكانَ فقيل: التقدير: هو مَحَلُّ كتابٍ، ثم حُذِفَ المضافُ. وقيل: التقديرُ: وما أدراك ما كتابٌ سَجِّينٌ؟ فالحذفُ: إمَّا مِنَ الأوَّلِ، وإمَّا مِنَ الثاني. وأمَّا إذا قُلْنَا: إنه اسمٌ لـ «كتاب» فلا إشكال.

(١) الكشاف ٢٣١/٤.

(٢) انظر: الارتشاف ٥٥٢/٢، والدر المصون ٥٢٠/٤.

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٤٤٠/٨، والشواذ ١٧٠.

وقال ابن عطية^(١): «مَنْ قَالَ: إِنَّ سَجِينًا مَوْضِعُ فِكْتَابٍ مَرْفُوعٌ، عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ «إِنَّ» وَالظَّرْفُ الَّذِي هُوَ «لَفِي سَجِينٍ» مُلْغَى، وَمَنْ جَعَلَهُ عِبَارَةً عَنِ الْخَسَارَةِ، فِكْتَابٌ خَيْرٌ مَبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ، التَّقْدِيرُ: هُوَ كِتَابٌ، وَيَكُونُ هَذَا الْكَلَامُ مَفْسَّرًا لِسَجِينٍ مَا هُوَ؟» انتهى، وهذا لَا يَصِحُّ الْبَتَّةُ؛ إِذَا دَخَلَ اللَّامُ يُعَيَّنُ كَوْنَهُ خَيْرًا فَلَا يَكُونُ مُلْغَى. لَا يَقَالُ: اللَّامُ تَدْخُلُ عَلَى مَعْمُولِ الْخَيْرِ فَهَذَا مِنْهُ فَيَكُونُ مُلْغَى؛ لِأَنَّهُ لَوْ فُرِضَ الْخَيْرُ وَهُوَ «كِتَابٌ» عَامِلًا أَوْ صِفْتُهُ عَامِلَةٌ وَهُوَ «مَرْقُومٌ»^(٢) لَا مَتْنَعَ ذَلِكَ. أَمَّا مَتْنَعُ عَمَلِ «كِتَابٌ» فَلِأَنَّهُ مَوْصُوفٌ، وَالْمَصْدَرُ الْمَوْصُوفُ لَا يَعْمَلُ. وَأَمَّا اِمْتِنَاعُ عَمَلِ «مَرْقُومٌ» فَلِأَنَّهُ صِفَةٌ، وَمَعْمُولُ الصِّفَةِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى مَوْصُوفِهَا. وَأَيْضًا فَالْلامُ إِنَّمَا تَدْخُلُ عَلَى مَعْمُولِ الْخَيْرِ بِشَرْطِهِ، وَهَذَا لَيْسَ مَعْمُولًا لِلْخَيْرِ، فَتَعَيَّنَ أَنَّ يَكُونُ الْجَارُ هُوَ الْخَيْرُ، وَلَيْسَ بِمُلْغَى. وَأَمَّا قَوْلُهُ ثَانِيًا «وَيَكُونُ هَذَا الْكَلَامُ مَفْسَّرًا لِسَجِينٍ مَا هُوَ» فَمُشْكِلٌ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ لَيْسَ هُوَ الْخَسَارَ الَّذِي جُعِلَ الضَّمِيرُ عَائِدًا عَلَيْهِ مُخْبِرًا عَنْهُ بِـ «كِتَابٌ».

وقال الزمخشري^(٣): «فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ كِتَابِ الْفُجَّارِ بِأَنَّهُ فِي سَجِينٍ وَفَسَّرَ سَجِينًا بِـ «كِتَابِ مَرْقُومٍ» فَكَأَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ كِتَابَهُمْ فِي كِتَابِ مَرْقُومٍ فَمَا مَعْنَاهُ؟ قُلْتَ: «سَجِينٌ» كِتَابٌ جَامِعٌ، هُوَ دِيْوَانُ الشَّرِّ دَوْنِ اللَّهِ فِيهِ أَعْمَالُ الشَّيَاطِينِ وَأَعْمَالُ الْكُفْرَةِ وَالْفَسَقَةِ مِنَ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ، وَهُوَ كِتَابٌ مَسْطُورٌ بَيْنَ الْكِتَابَةِ، أَوْ مَعْلَمٌ يَعْلَمُ مَنْ رَأَاهُ أَنَّهُ لَا خَيْرَ فِيهِ فَالْمَعْنَى: أَنَّ مَا كُتِبَ مِنْ أَعْمَالِ الْفُجَّارِ مُثَبَّتٌ فِي ذَلِكَ الدِّيْوَانِ،

(١) المحرر ٢٥٣/١٦

(٢) الأصل وعارف: مرفوع.

(٣) الكشاف ٢٣١/٤

وَيُسَمَّى سَجِيلاً فِعْيَالاً مِنَ السَّجَلِ وَهُوَ الْحَبْسُ وَالتَّضْيِيقُ؛ لِأَنَّهُ سَبَبُ الْحَبْسِ وَالتَّضْيِيقِ فِي جَهَنَّمَ أَنْتَهَى.

آ. (٩) وَالرَّقْمُ: الْخَطُّ. وَقِيلَ: الْحَتْمُ بِلُغَةِ حَمِيرٍ^(١)، وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ. قَالَ^(٢): /

[١/٩٠٨]

٤٥١٤ — سَأَرْقُمُ فِي الْمَاءِ الْقَرَّاحِ إِلَيْكُمْ
عَلَى بُعْدِكُمْ إِنْ كَانَ لِلْمَاءِ رَاقِمٌ
وَتَقَدَّمَتْ هَذِهِ الْمَادَّةُ فِي الْكَهْفِ^(٣).

آ. (١١) قَوْلُهُ: ﴿الَّذِينَ يُكَذِّبُونَ﴾: يَجُوزُ فِيهِ الْإِتْبَاعُ نَعْتاً
وَبَدَلاً وَبَيَاناً، وَالْقَطْعُ رَفْعاً وَنَصْباً.

آ. (١٣) قَوْلُهُ: ﴿إِذَا﴾: الْعَامَّةُ عَلَى الْخَيْرِ. وَالْحَسَنُ^(٤) «أِذَا»
عَلَى الْاسْتِفْهَامِ الْإِنْكَارِيِّ. وَالْعَامَّةُ «تَتْلَى» بِنَاءِ بِنِ^(٥) مِنْ فَوْقُ، وَأَبُو حَيَوَةَ
وَابْنُ مَقْسَمٍ بِأَلْيَاءٍ مِنْ تَحْتُ؛ لِأَنَّ التَّأْنِيثَ مَجَازِيًّا.

آ. (١٤) قَوْلُهُ: ﴿بَلْ رَانَ﴾: قَدْ تَقَدَّمَ وَقَفَّ حَفْصٌ عَلَى «بَلْ»
فِي الْكَهْفِ^(٦). وَالرَّيْنُ وَالرَّانُ الْغِشَاوَةُ عَلَى الْقَلْبِ، كَالصَّدَأِ عَلَى الشَّيْءِ

(١) انظر: لغات القبائل لأبي عبيد ٣١٨.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في اللسان (رقم) والقرطبي ٢٥٨/١٩.

(٣) انظر: الدر المصون ٤٤٥/٧.

(٤) البحر ٤٤١/٨، والإتحاف ٥٩٦/٢.

(٥) الإتحاف ٢/٢٩٦، والبحر ٤٤١/٨، والقرطبي ٢٥٩/١٩.

(٦) انظر: السبعة ٦٧٥ وليس لحفص وقف على «بل» في الكهف.

الصقيل من سيفٍ ومِرْآةٍ ونحوهما. قال الشاعر^(١):

٤٥١٥ — وكم رانٍ من ذنبٍ على قلبٍ فاجرٍ

فتابٍ من الذنبِ الذي رانٍ وانجلى

وأصلُ الرَيْنِ: الغلبةُ، ومنه: رانتِ الخمرُ على عقلٍ شاربها. وران
الغشِيُّ على عقلٍ المريض. قال^(٢):

٤٥١٦ — رانتُ به الخمُّ

رُ

وقال الزمخشري^(٣): «يقال: ران عليه الذنبُ وغان، رَيْنًا وغَيْنًا.
والغَيْنُ الغَيْمُ. ويقال: ران فيه النومُ: رَسَخَ فيه، ورانتُ به الخمرُ: ذهبتُ
به». وحكى أبو زيد^(٤): «رَيْنَ بالرجل رَيْنًا: إذا وقع في أمرٍ لم يستطع
الخروجَ منه». قلت: ويقال: ران رانًا ورَيْنًا. فجاء مصدره مفتوح العين
وساكنها. و«ما كانوا» هو الفاعلُ. و«ما» يُحتملُ أَنْ تكونَ مصدريةً، وأنْ
تكونَ بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ. وأمِيلتُ ألفُ «ران» وفُحِّمْتُ،

(١) لم أهدئ إلى قائله، وهو في القرطبي ٢٦٠/١٩، والماوردي ٤٢٠/٤.

(٢) تمامه:

ثم لَمَّا رآه رانتُ به الخمُّ — رُ وأن لا تَرِينَهُ بِاتِّصَاءِ

وهو لأبي زَيْدٍ، في اللسان «رين» والقرطبي ٢٦٠/١٩، ومجاز القرآن

٢٨٩/٢.

(٣) الكشف ٢٣٢/٤.

(٤) انظر: اللسان «رين».

فأمالها^(١) الأخوان وأبو بكر وفخّمها الباقون، وأدغم لام «بل» في الراء وأظهرت^(٢).

آ. (١٥) قوله: ﴿عن ربهم﴾: متعلّق بالخبر، وكذلك «يومئذ». والتنوين عوض من جملة تقديرها: يوم إذ يقوم الناس؛ لأنه لم يناسب إلاّ تقديرها.

آ. (١٧) قوله: ﴿يُقَالُ﴾: يجوز أن يكون القائم مقام الفاعل ما دلّت عليه جملة قوله «هذا الذي كنتم». ويجوز أن يكون الجملة نفسها، ويجوز أن يكون المصدر، وقد تقدّم تحريره أول البقرة^(٣).

آ. (١٨) قوله: ﴿لَفِي عَلِيّين﴾: هو خبر «إن». وقال ابن عطية^(٤) هنا كما قال هناك، ويردّ عليه بما تقدّم. وعليّون جمع عليّ، أو هو اسم مكان في أعلى الجنة، وجريّ مجرّئ جمع العقلاء فرُفع بالواو ونُصب وجرّ بالياء مع فوات شرط العقل. وقال أبو البقاء^(٥): «واحدهم عليّ وهو الملك. وقيل: هي صيغة الجمع مثل عشرين» ثم ذكر نحواً ممّا ذكره في «سجين» من الحذف المتقدّم^(٦). وقال الزمخشري^(٧):

(١) انظر: السبعة ٦٧٥، والقرطبي ٢٦١/١٩، والنشر ٦٠/٢، والحجة ٧٥٤، والبحر ٤٤١/٨.

(٢) انظر: السبعة ٦٧٥، والتيسير ١٤٢، والحجة ٧٥٤، والبحر ٤٤١/٨.

(٣) انظر: الدر المصون ١٣٦/١.

(٤) المحرر ٢٥٦/١٦ حيث قال: «الظرف ملغى» وراجع إعرابه للآية ٧.

(٥) الإملاء ٢٨٣/٢.

(٦) قال: «وقيل التقدير: ما كتاب عليين».

(٧) الكشاف ٢٣٢/٤.

«عَلِيُّونَ: عَلِمَ لِدِيَوَانَ الْخَبْرِ الَّذِي دُونَ فِيهِ كُلُّ مَا عَمِلَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَصَلَحَاءُ الثَّقَلَيْنِ، مَنْقُولٌ مِنْ جَمْعِ «عَلِيٍّ» فِعْلٌ مِنَ الْعُلُوِّ كـ «سَجَّينَ» مِنْ السَّجْنِ»، سُمِّيَ بِذَلِكَ: إِمَّا لِأَنَّهُ سَبَبُ الْارْتِفَاعِ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ مَرْفُوعٌ فِي السَّمَاءِ السَّابِعَةِ». قلت: وتلك الأقوالُ الماضيةُ في «سَجَّينَ» كلُّها عائدةٌ هنا^(١).

آ. (٢١) قوله: ﴿يَشْهَدُهُ﴾: جملةٌ يجوزُ أَنْ تكونَ صفةً ثانيةً، وَأَنْ تكونَ مستأنفةً.

آ. (٢٤) قوله: ﴿تَعْرِفُ﴾: العائمةُ على إسنادِ الفعلِ إلى المخاطبِ، أي: تَعْرِفُ أَنْتَ يَا مُحَمَّدُ، أَوْ كُلُّ مَنْ صَحَّ مِنْهُ الْمَعْرِفَةُ.

وقرأ^(٢) أبو جعفر وابن أبي إسحاق وشيبة وطلحة ويعقوب والزعفراني «تُعْرِفُ» مبنياً للمفعول، «نَضْرَةٌ» رَفَعُ عَلَى قِيَامِهَا مَقَامَ الْفَاعِلِ. وعلي بن زيد^(٣) كذلك إلا أَنَّهُ بِالْيَاءِ أَسْفَلَ لِأَنَّ التَّائِيثَ مُجَازِي.

[وقوله^(٤): «يَنْظُرُونَ» حالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْنِ فِي الْخَبْرِ أَوْ مُسْتَأْنَفٌ^(٥)] و «على الأرائك» متعلق بـ «يَنْظُرُونَ» أَوْ حَالٌ مِنْ ضَمِيرِهِ، أَوْ حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ الْمُسْتَكْنِ فِي الْخَبْرِ^(٦)].

(١) راجع الآية ٧.

(٢) النشر ٣٩٩/٢، والإتحاف ٥٩٧/٢، والبحر ٤٤٢/٨، والقرطبي ٢٦٤/١٩.

(٣) في البحر: زيد بن علي.

(٤) عاد إلى الآية ٢٣.

(٥) ما بين معقوفين سقط من نسخة ش.

(٦) ما بين معقوفين من نسخة عارف.

آ. (٢٥) قوله: ﴿مِنْ رَحِيقٍ﴾: الرحيق: الشراب الذي لا غش فيه. وقيل: أجود الخمر. وقال حسان^(١):

..... -٤٥١٧

بَرَدَى يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

آ. (٢٦) قوله: ﴿خِتَامَهُ﴾: قرأ الكسائي^(٢) «خَاتَمَهُ» بفتح التاء بعد الألف. والباقون بتقديمها على الألف، فوجه قراءة الكسائي أنه جعله اسماً لما تُخْتَمُ به الكأسُ بدليل قوله «مَخْتوم»، ثم بيّن الخاتم ما هو؟ ورؤي عن الكسائي أيضاً كسرُ التاء، فيكون كقولهِ تعالى: «خَاتَمَ النَّبِيِّينَ»^(٣) والمعنى: خاتم رانحته مسك، ووجه قراءة الجماعة أن الختام هو الطين الذي يُخْتَمُ به الشيء، فجعل بدله المسك. قال الشاعر^(٤):

-٤٥١٨- كَأَنَّ مُشْغَسِعاً مِنْ خَمْرٍ بَضْرَى

..... الْبُخْتُ مَسْدُودَ الْخِتَامِ

وقيل: خلطه ومزاجه. وقيل: خاتمته، أي: مقطع شربه يجد فيه الإنسان ریح المسك. والتنافس: المغالبة في الشيء النفيس. يقال: نفستُ به نفاسةً، أي: بخلتُ به، وأصله من النفس لعزتها.

(١) تقدم برقم ٣٤٩١.

(٢) السبعة ٦٧٦، والبحر ٤٤٢/٨، والتيسير ٢١١، والحجة ٧٥٤، والنشر

٣٩٩/٢، والقرطبي ٢٦٥/١٩.

(٣) الآية ٤٠ من الأحزاب.

(٤) لم أهدت إلى قائله، وهو في البحر ٤٤٢/٨. وقبل قوله «البخت» لفظة غير

واضحة في النسخ، رسمت في البحر «نمته». والبخت: الإبل.

آ. (٢٧) قوله: ﴿مِنْ تَسْنِيمٍ﴾: التَّسْنِيم اسمٌ لَعَيْنٍ فِي الْجَنَّةِ. قال الزمخشري^(١): «تَسْنِيمٌ عَلَّمَ لَعَيْنٍ بَعِينَهَا، سُمِّيَتْ بِالتَّسْنِيمِ الَّذِي هُوَ مَصْدَرٌ سَنَمَهُ: إِذَا رَفَعَهُ». قلت: وفيه نظرٌ؛ لأنه كان مِنْ حَقِّهِ أَنْ يُمْنَعَ الصَّرْفَ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالتَّائِيثِ، وَإِنْ كَانَ مَجَازِيًّا. وَلَا يَقْدَحُ فِي ذَلِكَ كَوْنُهُ مَذْكَرُ الْأَصْلِ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ بِحَالِ الْعَلَمِيَّةِ. أَلَا تَرَى نَصَّهُمْ عَلَى أَنَّهُ لَوْ سُمِّيَ بِزَيْدِ امْرَأَةٍ وَجَبَ الْمَنْعُ، وَإِنْ كَانَ فِي «هِنْدٍ» وَجِهَانٍ. اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تَقُولَ: ذَهَبَ بِهَا مَذْهَبَ الْهِنْدِ وَنَحْوِهِ، فَيَكُونُ كَوَاسِطَ وَدَائِقِ.

آ. (٢٨) قوله: ﴿عَيْنًا﴾: فِيهِ أَوْجَةٌ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ حَالٌ، قَالَهُ الرِّجَاجُ^(٢)، يَعْنِي مِنْ «تَسْنِيمٍ» لِأَنَّهُ عَلَّمَ لَشَيْءٍ بَعِينَهُ، إِلَّا أَنَّهُ يُشْكَلُ بِكَوْنِهِ جَامِدًا. الثَّانِي: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَدْحِ، قَالَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٣). الثَّلَاثُ: أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ بِمُقَدَّرٍ، قَالَهُ الْأَخْفَشُ^(٤). وَقَوْلُهُ: «يَشْرَبُ» بِهَا، أَي: مِنْهَا، أَوْ الْبَاءُ زَائِدَةٌ، أَوْ ضَمَّنَ «يَشْرَبُ» مَعْنَى يَرُوي. وَتَقَدَّمَ هَذَا مُشْبَعًا فِي سُورَةِ الْإِنْسَانِ^(٥).

آ. (٢٩) قوله: ﴿مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾: مُتَعَلِّقٌ بِ«يَضْحَكُونَ»، أَي: مِنْ أَجْلِهِمْ، وَقُدِّمَ لِأَجْلِ الْفَوَاصِلِ. وَالتَّغَامُزُ: الرَّمُزُ بِالْعَيْنِ وَالْحَاجِبِ.

(١) الكشاف ٢٣٣/٤.

(٢) معاني القرآن ٣٠١/٥.

(٣) الكشاف ٢٣٣/٤.

(٤) معاني القرآن ٥٣٢/٢، وأجاز أيضاً النصب على المدح.

(٥) انظر إعرابه للآية ٦.

آ. (٣١) قوله: ﴿فَاكِهَيْنِ﴾: قرأ^(١) حفص «فَكِهَيْنِ» دون ألف. والباقون بها. فقليل: هما بمعنى. وقيل: فكهين: أشرين، وفاكهين: مِنْ التَّفْكِهِ. وقيل: فكهين: فَرِحِين، وفاكهين ناعمين. وقيل: فاكهين أصحابُ فاكهةٍ ومِزاج.

آ. (٣٢) قوله: ﴿وَإِذَا رَأَوْهُمْ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ المرفوعُ للكفار، والمنصوبُ للمؤمنين، ويجوزُ العكسُ، وكذلك الضميران^(٢) في «أرسلوا عليهم».

آ. (٣٤) قوله: ﴿فَالْيَوْمَ﴾: منصوبٌ بـ «يَضْحَكُونَ». ولا يَضْرُؤُ تقديمه على المبتدأ؛ لأنَّه لو تقدَّم العاملُ هنا لجاز؛ إذا لا لَبَسَ، بخلاف «زيدٌ قام في الدار» لا يجوز: في الدار زيدٌ قام.

آ. (٣٥) قوله: ﴿عَلَى الْأَرَائِكِ يَنْظُرُونَ﴾: كما تقدَّم في نظيره^(٣).

آ. (٣٦) قوله: ﴿هَلْ تُؤِيبُ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ الجملةُ الاستفهاميةُ معلَّقةً للنظرِ قبلها، فتكونُ في محلِّ نصبٍ بعد إسقاطِ الخافض. ويجوزُ أَنْ تكونَ على إضمارِ القول، أي: يقولون: هل تُؤِيبُ. وتُؤِيبُ، أي: جُوزِي. يُقال: تَوَّبه وأثابه. قال الشاعر^(٤):

(١) السبعة ٦٧٦، والتيسير ٢٢١، والقرطبي ٢٦٧/١٩، والنشر ٣٥٤/٢، والبحر

٤٤٣/٨، والحجة ٧٥٥.

(٢) في الأصل: الضمير.

(٣) انظر إعرابه للآية ٢٣.

(٤) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر ٤٤٣/٨.

— التطفيف —

٤٥١٩— سَأَجْزِيكَ أَوْ يَجْزِيكَ عَنِي مُثَوِّبٌ
وَحَسْبُكَ أَنْ يُثَنِّيَ عَلَيْكَ وَتُحَمِّدَا
وأدغم^(١) أبو عمرو والكسائي وحمزة لَامَ «هل» في الشاء. وقوله
«ما كانوا» فيه حَذْفٌ، أي: ثواب ما كانوا. و«ما» موصولٌ اسميٌّ
أو حرفيٌّ.

[نَمَّتْ بَعُونَهُ نَعَالِي سُوْرَةِ التُّطْفِيفِ]

(١) السبعة ٦٧٦، والنشر ٦/٢، والبحر ٤٤٣/٨، والإتحاف ٥٩٨/٢.

سورة الانشقاق

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ﴾: كقوله: «إذا الشمس كُوِّرَتْ»^(١) في إضمارِ الفعلِ وَعَدَمِهِ. وفي «إذا» هذه احتمالان، أحدهما: أَنْ تَكُونَ شرطيةً. والثاني: أَنْ تَكُونَ غيرَ شرطيةٍ. فعلى الأول في جوابها خمسة أوجه، أحدها: أنه «أَذْنَتْ»، والواوُ مزيدةٌ. الثاني: أنه «فَمُلَاقِيهِ»، أي: فأنت مُلَاقِيهِ. وإليه ذهب الأخفش^(٢). الثالث: أنه «يا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ» على حَذْفِ الفاء. الرابع: أنه «يا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ» أيضاً، ولكن على إضمارِ القولِ، أي: يقال: يا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ. الخامس: أنه مقدرٌ تقديرُهُ: بُعِثْتُمْ. وقيل: تقديرُهُ: لاقى كلُّ إنسانٍ كَذَحَهُ. وقيل: هو ما صرَّح به في سورتي التكوير والانفطار، وهو قوله: «عَلِمْتَ نَفْسٌ»^(٣) قاله الزمخشري^(٤)، وهو حسنٌ.

وعلى الاحتمال الثاني فيها وجهان، أحدهما: أنها منصوبةٌ مفعولاً

(١) الآية ١ من التكوير.

(٢) معاني القرآن ٢/٥٣٤.

(٣) الآية ١٤ من التكوير، والآية ٥ من الانفطار.

(٤) الكشاف ٤/٢٣٤.

— الانشقاق —

بها، بإضمار اذكر. والثاني: أنها مبتدأ، وخبرها «إذا» الثانية، والواو مزيدة، تقديره: وقت انشقاق السماء وقت مد الأرض، أي: يقع الأمران في وقت واحد، قاله الأخفش^(١) أيضاً. والعامل فيها إذا كانت ظرفاً عند الجمهور جوابها: إما الملفوظ به، وإما المقدّر. وقال مكي^(٢): «وقيل: العامل «انشقت». وقال ابن عطية^(٣): «قال بعض النحاة: العامل «انشقت»، وأبى ذلك كثير من أئمتهم؛ لأن «إذا» مضافة إلى «انشقت»، ومن يُجز ذلك تضعف عنده الإضافة ويقوى معنى الجزاء.

وقرأ العامة «انشقت» بقاء التانيث ساكنة، وكذلك ما بعده. وقرأ^(٤) أبو عمرو في رواية عبيد بن عقيل^(٥) بإشمام الكسر في الوقف خاصة، وفي الوصل بالسكون المحض. قال أبو الفضل^(٦): «وهذا من التغييرات التي تلحق الروي في القوافي. وفي هذا الإشمام بيان أن هذه التاء من علامة تانيث^(٧) الفعل للإناث، وليست مما تنقلب في الأسماء، فصار ذلك فارقاً بين الاسم والفعل فيمن وقف على ما في الأسماء بالتاء، وذلك لغة طييء، وقد حيل في المصاحف بعض التاءات على ذلك».

(١) ذكر الأخفش في معاني القرآن جواز زيادة الواو ص ٤٥٧، ولكنه في هذا الموضوع لم يذكر شيئاً.

(٢) إعراب المشكل ٢/٤٦٥.

(٣) المحرر ١٦/٢٦١ - ٢٦٢.

(٤) السبعة ٦٧٧، والبحر ٨/٤٤٥.

(٥) عبيد بن عقيل البصري راو ضابط. روى عن أبي عمرو، وروى عنه الجهضمي توفي سنة ٢٠٧. طبقات القراء ١/٤٩٦.

(٦) انظر: البحر ٨/٤٤٥.

(٧) البحر: ترتيب.

وقال ابن عطية^(١): «وقرأ أبو عمرو «انْشَقَّتْ» يقف على التاء كأنه يُشْمِئُهَا شيئاً من الجرِّ، وكذلك في أخواتها. قال أبو حاتم: «سمعتُ أعرابياً فصيحاً في بلادِ قيسٍ يكسِرُ هذه التاءات». وقال ابن خالويه^(٢): «انْشَقَّتْ» بكسر التاء عُبَيْدٌ عن أبي عمرو. قلت: كأنه يريدُ إشمَامَ الكسر، وأنه في الوقفِ دونَ الوصلِ لأنه مُطْلَقٌ، وغيره مقيَّدٌ، والمقيَّدُ يَقْضِي على المطلق. وقال الشيخ^(٣): «وذلك أنَّ الفواصلَ تجري مجرى القوافي، فكما أن هذه التاءَ تُكسر في القوافي تُكسَرُ في الفواصل. ومثالُ كسرِها في القوافي قولٌ كثيرٌ عَزَّة^(٤)»:

٤٥٢٠- وما أنا بالدَّاعِي لِعَزَّةٍ بِالرَّدَى

ولا شَامِتٍ إِنْ نَعَلُ عَزَّةً زَلَّتِ

وكذلك باقي القصيدة، / وإجراء الفواصل في الوقف مُجْرَى القوافي [١/٩٠٩] مَهْبِغ^(٥) معروفٌ، كقوله تعالى: «الظُّنُونَا»^(٦) و«الرسولَا»^(٧) في الأحزاب، وَحَمَلُ الوصلِ على الوقفِ موجودٌ أيضاً.

آ. (٢) قوله: ﴿وَأَذْنَتْ﴾: عَطَفَ على «انْشَقَّتْ»، وقد تقدَّم أنه جوابٌ على زيادةِ الواو، ومعنى «أَذْنَتْ»، أي: استمعتُ أمره. يُقال:

(١) المحرر ١٦/٢٦٠.

(٢) الشواذ ١٧٠.

(٣) البحر ٨/٤٤٥.

(٤) ديوانه ١٠٢.

(٥) المهيب: الطريق البين.

(٦) الآية ١٠ من الأحزاب.

(٧) الآية ٦٦ من الأحزاب.

— الانشقاق —

أَذِنْتُ لَكَ، أَي: اسْتَمَعْتُ كَلَامَكَ. وَفِي الْحَدِيثِ^(١): «مَا أَدِنَ اللَّهُ لَشَيْءٍ إِذْنَهُ لِنَبِيِّ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ». وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٢):

٤٥٢١— صُمٌّ إِذَا سَمِعُوا خَيْرًا ذُكِرْتُ بِهِ

وَإِنْ ذُكِرْتُ بِسُوءٍ عِنْدَهُمْ أَذِنُوا

وَقَالَ آخَرُ^(٣):

٤٥٢٢— إِنْ يَأْذِنُوا رِيْبَةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا

وَمَا هُمْ أَذِنُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

وَقَالَ الْجَحَافُ بْنُ حَكِيمٍ^(٤):

٤٥٢٣— أَدِنْتُ لَكُمْ لَمَّا سَمِعْتُ هَرِيرَكُمْ

والاستعارة المذكورة في قوله تعالى: «قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ»^(٥)

أو الحقيقة عائد^(٦) ههنا.

(١) رواه البخاري في كتاب التوحيد ٩٧، باب قول الله تعالى: «ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له». انظر: الفتح ٤٥٣/١٣.

(٢) نسبه صاحب مجاز القرآن ٢/٢٩١ إلى رؤية، ونسبه في اللسان (أذن) إلى قَعْنَبِ بْنِ أُمِّ صَاحِبٍ وَهُوَ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلزَّجَّاجِ ٥/٣٠٣.

(٣) تقدم برقم ١٧١٧.

(٤) الجحاف بن حكيم السلمي شاعر معاصر لعبد الملك، حيث أهدى دمه، ذكره الأخطل في شعره توفي نحواً من سنة ٩٠. انظر: طبقات فحول الشعراء ١/٤٧٩، والأعلام ٢/١١٣. والبيت لم أهد إلى تمامه، وهو في البحر ٨/٤٤٥.

(٥) الآية ١١ من فصلت.

(٦) أي: الكلام فيها عائد ههنا.

قوله: «وَحُقَّتْ» الفاعلُ في الأصلِ هو اللهُ تعالى، أي: حَقَّ اللهُ عليها ذلك، أي: بِسَمْعِهِ وطَاعَتِهِ. يُقال: هو حَقِيقٌ بكذا وَتَحَقَّقَ به، والمعنى: وَحُقَّ لها أَنْ تَفْعَلَ.

آ. (٣) قوله: «وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ»: كالأولِ، وقد تقدَّم أنه يجوزُ أَنْ يَكُونَ خبرَ «إِذَا» الأولى على زيادةِ الواوِ.

آ. (٦) قوله: «كَادَحٌ»: الكَدْحُ: قال الزمخشري^(١): «جَهْدُ النفسِ [في العملِ]^(٢) والكَدُّ فيه، حتى يُؤَثَّرَ فيها، ومنه كَدَحَ جِلْدَهُ إِذَا خَدَشَهُ. ومعنى «كَادَحٌ»، أي: جَاهِدٌ إِلَى لِقَاءِ رِيكٍ وهو الموتُ». انتهى. وقال ابن مقبل^(٣):

٤٥٢٤— وما الدَّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا
أَمُوتُ وَأُخْرَى أَبْتَغِي الْعَيْشَ أَكْدَحُ
وقال آخر^(٤):

٤٥٢٥— وَمَضَّتْ بِشَاشَةً كُلُّ عَيْشٍ صَالِحٍ
وَبَقِيَتْ أَكْدَحُ لِلْحَيَاةِ وَأَنْصَبُ
وقال الراغب^(٥): «وقد يُستعمل الكَدْحُ استعمالَ الكَدَمِ بالأسنان.
قال الخليل: الكَدْحُ دُونَ الكَدَمِ».

(١) الكشاف ٢٣٤/٤ - ٢٣٥.

(٢) من الكشاف.

(٣) تقدم برقم ١٥٩٠.

(٤) لم أمتد إلى قائله، وهو في القرطبي ٢٧١/١٩، والبحر ٤٤٤/٨.

(٥) المفردات ٤٢٦.

قوله: «فمُلاقِيه» يجوزُ أَنْ يكونَ عطفاً على كادح. والتسيبُ فيه ظاهرٌ. ويجوزُ أَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ مضمِرٍ، أي: فأنت مُلاقِيه. وقد تقدّم أنه يجوزُ أَنْ يكونَ جواباً للشرط. وقال ابنُ عطية^(١): «فالفاءُ على هذا عاطفةٌ جملةُ الكلامِ على التي قبلها. والتقدير: فأنت مُلاقِيه» يعني بقوله: «على هذا»، أي: على عَوْدِ الضميرِ على كَذْحِكَ. قال الشيخ^(٢): «ولا يَتَعَيَّنُ ما قاله، بل يجوزُ أَنْ يكونَ مِنْ عَطْفِ المفردات»^(٣). والضمير: إمّا للربِّ، وإمّا للكذح، أي: مُلاقِي جزاء كَذْحِكَ.

آ. (٩) قوله: ﴿مَسْرُورًا﴾: حالٌ مِنْ فاعلِ «يُنْقَلَبُ». وقرأ^(٤) زيد بن علي «ويُنْقَلَبُ» مبنياً للمفعول مِنْ قلبه ثلاثياً.

آ. (١٢) قوله: ﴿ويُصَلِّي﴾: قرأ^(٥) أبو عمرو وحمزة وعاصمُ بفتح الياء وسكونِ الصادِ وتخفيفِ اللام، والباقون بالضم والفتح والثقل^(٦). وقد تقدّم تخريجُ القراءتين في النساء عند قوله: «وسَيُصَلُّونَ سعيراً»^(٧) وأبو الأشهب ونافع^(٨) وعاصم^(٩) وأبو عمرو في روايةٍ عنهم «يُصَلِّي» بضمِّ الياء وسكونِ الصادِ مِنْ «أصلِّي».

(١) المحرر ٢٦٢/١٦.

(٢) البحر ٤٤٦/٨.

(٣) قال: «معطوفاً على كادح عَطْفَ المفردات».

(٤) البحر ٤٤٦/٨.

(٥) انظر في قراءتها: السبعة ٦٧٧، والنشر ٣٩٩/٢، والحجة ٧٥٦، والبحر

٤٤٧/٨، والتيسير ٢٢١، والقرطبي ٢٧٢/١٩.

(٦) «ويُصَلِّي».

(٧) الآية ١٠ من النساء. وانظر: الدر المصون ٥٩٥/٣.

(٨) رواية عباس عن خارجة عن نافع. (٩) رواية عباس عن أبان عن عاصم.

آ. (١٤) قوله: ﴿أَنْ لَنْ﴾: هذه «أَنْ» المخففة كالتي في أول القيامة^(١)، وهي ساذةٌ مَسَدٌ المفعولَين أو أحدهما على الخلاف. و«يَحُورُ» معناه يَرْجِعُ. يقال: حارَ يَحُورُ حَوْرًا. قال لبيد^(٢):
٤٥٢٦— وما المرءُ إلا كالشهابِ وضوءه

يَحُورُ رَمَادًا بعد إذ هو ساطعٌ
ويُستعمل بمعنى صار فيرفع الاسمَ وينصبُ الخبرَ عند بعضهم، وبهذا البيتِ يَسْتَدِلُّ قائلُه. وَمَنْ منع نَصَبَ «رماداً» على الحال. وقال الراغب^(٣): «الْحَوْرُ التَّرْدُّدُ: إمَّا بالذاتِ وإمَّا بالفكرة^(٤)». وقوله تعالى: «إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ»، أي: لَنْ يُبْعَثَ. وحرار الماء في الغدير: تَرَدَّدَ فيه. وحرار في أمره وتَحَيَّرَ، ومنه «المِحْوَرُ» للعود الذي تجري عليه البكرة لتردده. وقيل^(٥): «نعوذُ بالله من الحَوْرِ بعد الكَوْرِ»، أي: مِنَ التَّرَدُّدِ في الأمر بعد المُضِيِّ فيه، ومحاورَةُ الكلام: مراجعتهُ.

آ. (١٥) قوله: ﴿بلى﴾: جوابٌ للنفي في «لَنْ»، و«إِنَّ» جوابٌ قسمٍ مقديرٍ.

آ. (١٦) قوله: ﴿بالشفق﴾: قال الراغب^(٦): «الشَّفَقُ: اختلاطُ ضوءِ النهارِ بسوادِ الليلِ عند غروبِ الشمسِ. والإشفاقُ: عنايةٌ

(١) الآية ٣ «أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ».

(٢) تقدم برقم ٣١٦٠.

(٣) المفردات ١٣٤.

(٤) الراغب: الفكر.

(٥) حديث شريف أخرجه مسلم في الحج برقم ١٣٤٣، وابن ماجه ١٢٧٩/٢.

(٦) المفردات ٢٦٣.

- الانشاق -

مختلطةً بخوفٍ؛ لأنَّ المُشْفِقَ يحبُّ المُشْفَقَ عليه، ويخاف ما يلحقه، فإذا عُدِّيَ بـ «مِنْ» فمعنى الخوفِ فيه أظهرُ، وإذا عُدِّيَ بـ «على»^(١) فمعنى العنايةِ فيه أظهرُ». وقال الزمخشري^(٢): «الشَّفَقُ: الحُمْرَةُ التي تُرَى في الغرب»^(٣) بعد سقوطِ الشمسِ، وبسقوطه يخرجُ وقتُ المغربِ ويدخلُ وقتُ العَتَمَةِ عندِ عَامَةِ العلماءِ، إلَّا ما يُروى عن أبي حنيفةَ في إحدى الروايتين أنه البياضُ وروى أسدُ بن عمرو أنه رجَعَ عنه^(٤). سُمِّيَ شَفَقًا لِرِقَّتِهِ، ومنه الشَّفَقَةُ على الإنسان: رِقَّةُ القلبِ عليه. انتهى. والشَّفَقُ شفقان: الشَّفَقُ الأحمرُ، والآخِرُ الأبيضُ، والشَّفَقُ والشَّفَقَةُ اسمان للانشقاق. قال الشاعر^(٥):

٤٥٢٧- تَهَوَّى حَيَاتِي وَأَهْوَى مَوْتَهَا شَفَقًا

والموتُ أَكْرَمُ نَزَالٍ عَلَى الْحَرَمِ

آ. (١٧) قوله: ﴿وَمَا وَسَقَ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ موصولةً اسميةً أو حرفيةً، أو نكرةً. ووسق، أي: جَمَعَ. ومنه «الوسق» لجماعة الأَصْع وهو ستون صاعاً. والوسق بالكسر الاسمُ، وبالفتح المصدرُ. وطعامٌ مَوْسوقٌ، أي: مجموعٌ. ويقال: وَسَقَهُ فَاتَّسَقَ وَاسْتَوْسَقَ. ونظيرُ

(١) المفردات «بـ في».

(٢) الكشف ٢٣٥/٤.

(٣) عارف حكمت: «المغرب».

(٤) انظر: القرطبي ٢٧٥/١٩. وأسد بن عمرو أبو المنذر البجلي الكوفي صاحب

أبي حنيفة. روى عنه أحمد بن حنبل، ولي القضاء توفي سنة ١٨٨. انظر:

تاريخ بغداد ١٦/٧.

(٥) البيت لإسحاق بن خلف من حماسيته ١٦٤/١، والقرطبي ٢٧٥/١٩.

وقوع افتعل واستفعل مطاوعين اتسع واستوسع. وقيل: وسق، أي: عمِلَ فيه. قال الشاعر^(١):

٤٥٢٨ - فيوماً ترانا صالحين وتارة

تقوم بنا كالواسق المتلبب

وإبل مستوسقة. قال الراجز^(٢):/

[٩٠٩/ب]

٤٥٢٩ - إن لنا قلائصاً حقايقاً

مستوسقات لو تجذن سائيقاً

قوله: «إذا اتسق»، أي: امتلاً. قال الفراء^(٣): «وهو امتلاؤه واستواؤه ليالي البدر» وهو افتعل من الوسق وهو الضم والجمع كما تقدم. وأمر فلان متسق، أي: مجتمع على ما يستر.

آ. (١٩) قوله: ﴿لَتَرْكَبَنَّ﴾: هذا جواب القسم. وقرأ^(٤)

الأخوان وابن كثير بفتح التاء على خطاب الواحد، والباقون بضمها على خطاب الجمع. وتقدم تصريف مثله. فالقراءة الأولى روعي فيها: إمّا خطاب الإنسان المتقدم الذكر في قوله: «يا أيُّها الإنسان»^(٥)، وإمّا خطاب

(١) لم أهد إلى قائله، وهو في القرطبي ٢٧٧/١٩، واللسان (وسق)، والبحر ٤٤٧/٨.

(٢) البيت للعجاج، وهو في ملحق ديوانه ٣٠٧/٢، واللسان (وسق)، والقرطبي ٢٧٧/١٩.

(٣) معاني القرآن ٣/٢٥١ ولم ينص على غير امتلائه.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٧٧، والحجة ٧٥٦، والنشر ٣٩٩/٢، والتيسير ٢٢١، والبحر ٤٤٧/٨، والقرطبي ٢٧٨/١٩.

(٥) الآية ٦.

— الانشقاق —

غيره. وقيل: هو خطابٌ للرسول، أي: لترَكِبَنَّ مع الكفارِ وجهادهم.
وقيل: التاءُ للتأنيثِ والفعلُ مسندٌ لضميرِ السماء، أي: لترَكِبَنَّ السماءَ
حالاً بعد حال: تكونُ كالمُهَلِّ وكالدَّهَانِ، وتَنفَطِرُ وتَنشَقُ. وهذا قولُ
ابنِ مسعود. والقراءةُ الثانيةُ رُوِعي فيها معنىُ الإنسانِ إذ المرادُ به الجنسُ.
وقرأ عمر «لَيَرَكِبَنَّ» بياءِ الغيبةِ وضمِّ الباءِ على الإخبارِ عن الكفارِ.
وقرأ عمر أيضاً وابن عباسٍ بالغيبةِ وفتحِ الباءِ، أي: ليرَكِبَنَّ الإنسانُ.
وقيل: ليرَكِبَنَّ القمرُ أحوالاً مِنْ سَرَارٍ^(١) واستهلالٍ وإبدارٍ. وقرأ عبد الله
وابن عباسٍ «لَتَرَكِبَنَّ» بكسرِ حَرَفِ المضارعةِ وقد تقدَّم تحقيقُه في
الفتاحه^(٢). وقرأ بعضهم بفتحِ حرفِ المضارعةِ وكسرِ الباءِ على إسنادِ
الفعلِ للنفسِ، أي: لترَكِبَنَّ أنتِ يا نفسُ.

قوله: «طَبَقًا» مفعولٌ به، أو حالٌ كما سيأتي بيانه. والطَّبَقُ: قال
الزمخشري^(٣): « ما طابَقَ غيره. يُقال: ما هذا طَبَقِي لذا، أي: لا يطابقُه.
ومنه قيل للغِطاءِ: الطَّبَقُ. وأطباقُ الثرى: ما تَطابَقَ منه، ثم قيل للحالِ
المطابِقَةِ لغيرِها: طَبَقٌ. ومنه قولُه تعالى: «طَبَقًا عن طَبَقِي»، أي: حالاً
بعد حال، كلُّ واحدةٍ مطابِقَةٌ لأختها في الشدَّةِ والهَوَلِ. ويجوزُ أن يكونَ
جمعَ «طبقة» وهي المرتبةُ، مِنْ قولهم: هم على طبقاتٍ، ومنه
«طبقات»^(٤) الظهر» لفِقارِه، الواحدةُ طَبَقَةٌ، على معنى: لترَكِبَنَّ أحوالاً بعد
أحوالٍ هي طبقاتٌ في الشدَّةِ، بعضها أرفعُ من بعضٍ، وهي الموتُ

(١) سراره: آخر ليلة فيه.

(٢) انظر: الدر المصون ٦٠/١.

(٣) الكشاف ٢٣٦/٤.

(٤) الكشاف: «طبق».

وما بعده من مواطنِ القيامة» انتهى. وقيل: المعنى: لتركبُنَّ هذه الأحوال
أمةً بعد أمةٍ. ومنه قولُ العباس فيه عليه السلام^(١):

٤٥٣٠ — وَأَنْتَ لَمَّا وُلِدْتَ أَشْرَقْتَ الـ

أَرْضُ وَضَاءَتْ بِنُورِكَ الطُّرُقُ

تُنْقَلُ مِنْ صَالِبِ إِلَى رَحِمِ

إِذَا مَضَى عَالَمٌ بَدَا طَبَقُ

يريد: بدا عالمٌ آخرُ. فعلى هذا التفسير يكون «طبقاً» حالاً
لا مفعولاً به. كأنه قيل: متتابعين أمةً بعد أمةٍ. وأمّا قولُ الأقرع^(٢):

٤٥٣١ — إِنِّي امْرُؤٌ قَدْ حَلَبْتُ الدَّهْرَ أَشْطُرَهُ

وَسَاقَنِي طَبَقاً مِنْهُ إِلَى طَبَقِ

فيحتملُ الأمرين، أي: ساقني من حالةٍ إلى أخرى، أو ساقني من
أمةٍ وناسٍ إلى أمةٍ وناسٍ آخرين، ويكون نصبُ «طبقاً» على المعنيين على
التشبيه بالظرف، أو الحال، أي: منتقلاً. والطَّبَقُ أيضاً: ما طابَقَ الشيءَ،
أي: ساواه، ومنه دلالةُ المطابقةِ. وقال امرؤ القيس^(٣):

٤٥٣٢ — دِيْمَةٌ هَطْلَاءُ فِيهَا وَطَفُ

طَبَقُ الأَرْضِ تَحَرَّى وَتَدْرُ

(١) من المنسرح، في المحرر ٢٥٦/١٦، والبحر ٤٤٨/٨.

(٢) الأقرع بن جابس وهو في المحرر ٢٥٦/١٦. قال في اللسان (شطر): «حَلَبُ
فلان الدهر أشطره، أي: خيّر ضروبه تشبيهاً بحلب جميع أخلاف الناقة».

(٣) ديوانه ١٤٤. والديمة: المطر الدائم والهطلاء: الغزيرة. والوظف: الدنو من
الأرض وهذه السحابة تطبّق الأرض وتعمّها. وتحرّى: تثبت في المكان، وتدّر:
يكثر ماؤها.

قوله: «عن طبّق» في «عن» وجهان، أحدهما: أنها على بابها. والثاني: أنها بمعنى «بَعَدَ». وفي محلّها وجهان، أحدهما: أنها في محلّ نصبٍ على الحالِ مِنْ فاعلٍ «تَرَكِبْنَ». والثاني: أنها صفةٌ لـ «طبّقاً». قال الرمخشري^(١): «فإن قلت: ما محلُّ «عن طبّق»؟ قلت: النصبُ على أنه صفةٌ لـ «طبّقاً»، أي: طبّقاً مجاوزاً لطبّق، أو حالٌ من الضمير في «لترَكِبْنَ»، أي: لترَكِبْنَ طبّقاً مجاوزين لطبّق أو مجاوزاً أو مجاوزةً على حَسَبِ القراءة».

وقال أبو البقاء^(٢): «وعن بمعنى بَعَدَ. والصحيح أنها على بابها، وهي صفةٌ، أي: طبّقاً حاصلًا عن طبّق، أي: حالاً عن حال. وقيل: جيلاً عن جيل» انتهى. يعني الخلاف المتقدّم في الطبّق ما المرادُ به؟ هل هو الحالُ أو الجيلُ أو الأمةُ؟ كما تقدّم نقله، وحينئذٍ فلا يُعْرَبُ «طبّقاً» مفعولاً به بل حالاً، كما تقدّم، لكنه لم يذكُر في «طبّقاً» غير المفعولِ به. وفيه نظرٌ لما تقدّم من استحالته معنى، إذ يصير التقديرُ: لترَكِبْنَ أمةٌ بعد أمةٍ، فتكون الأمةُ مركوبةً لهم، وإن كان يصحُّ على تأويلٍ بعيدٍ جداً وهو حَذَفُ مضافٍ، أي: لترَكِبْنَ سَنَنْ أو طريقةً طبّق بعد طبّق.

أ. (٢٠) قوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾: حالٌ، وقد تقدّم مثله.

أ. (٢١) قوله: ﴿وَإِذَا قُرِئَ﴾: شرطٌ، و«لَا يَسْجُدُونَ» جوابه. وهذه الجملةُ الشرطيةُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ أيضاً نَسَقاً على ما قبلها، أي: فمالهم إذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون؟

(١) الكشاف ٤/٢٣٦.

(٢) الإملاء ٢/٢٨٤.

آ. (٢٢) قوله: ﴿يُكَذِّبُونَ﴾: العامةُ على ضمِّ الياءِ وفتحِ الكافِ وتشديدِ الدالِ. والضَّحَّاكُ وابنُ أبي عبلَةَ بالفتحِ والإسكانِ والتخفيفِ/. وتقدَّمت هاتان القراءتان أولَ البقرة^(١).

[١/٩١٠]

آ. (٢٣) قوله: ﴿يُؤْعُونَ﴾: هذه هي العامةُ مِنْ أَوْعَى يُوعِي. وأبو رجاء^(٢) «يُعُونَ» مِنْ وَعَى يَعِي.

آ. (٢٥) قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ متصلاً، وأن يكونَ منقطعاً. هذا إذا كانت الجملةُ مِنْ قوله: «لهم أَجْرٌ» مستأنفةً أو حاليةً. أمَّا إذا كان الموصولُ مبتدأً، والجملةُ خبره، فالاستثناء وليس مِنْ قبيلِ استثناءِ المفرداتِ، ويكونُ من قسمِ المنقطعِ، أي: لِكِنِ الَّذِينَ آمَنُوا لهم كَيْتَ وكَيْتَ. وتقدَّم معنى «المَمَّنُونَ» في حمِ السجدة^(٣).

[تمَّت بعونه تعالى سورة الانشقاق]

(١) انظر: الدر المصون ١/١٣١.

(٢) البحر ٤/٤٤٨.

(٣) انظر إعرابه للآية ٨.

سورة البروج

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٤) قوله: ﴿قَتِلَ﴾: هذا جوابُ القسمِ على المختارِ، وإنما حذفتِ اللامُ، والأصلُ: لَقَتِلَ، كقولِ الشاعر^(١):

٤٥٣٣- حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ

لَنَامُوا فَمَا إِنَّ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ

وإنما حَسُنَ حَذْفُهَا لِلطُّوْلِ، كما سيأتي إن شاء اللهُ تعالى في قوله: «قد أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا»^(٢). وقيل: تقديرُه: لقد قَتِلَ، فحذفتِ اللامَ وقد، وعلى هذا فقوله: «قَتِلَ» خبرٌ لا دُعاء. وقيل: بل هي دعاءٌ فلا يكونُ جواباً. وفي الجواب حيتنُذِ أوجهٌ، أحدها: أَنَّهُ قَوْلُهُ: «إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا». الثاني: قَوْلُهُ: «إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ» قاله المبرد. الثالث: أَنَّهُ مقدرٌ. فقال الزمخشري^(٣): - ولم يذُكِرْ غيرَه - «هو محذوفٌ يدلُّ عليه «قَتِلَ أصحابُ الأُخْدودِ»، كأنه قيل: أُقسِمُ بهذه الأشياءِ إِنَّ كَفَّارَ قَرِيشٍ مَلْعُونُونَ كما لُعِنَ

(١) تقدم برقم ٢٢٢٤.

(٢) الآية ٩ من الشمس.

(٣) الكشاف ٢٣٧/٤.

أصحاب الأُخْدُوْدِ» ثم قال: «وَقُتِلَ دَعَاءٌ عَلَيْهِمْ، كَقَوْلِهِ: «قُتِلَ الْإِنْسَانُ»^(١)، وقيل: التقدير: لَتَبْعُنَّ.

وقرأ^(٢) الحسن وابن مقسم «قُتِلَ» بتشديد التاء مبالغة أو تكثيراً. وقوله: «الموعود»، أي: الموعود به. قال مكي^(٣): «الموعود نعتٌ لليوم. وثم ضميرٌ محذوفٌ يتمُّ الموعودُ به^(٤). ولولا ذلك لَمَا صَحَّتِ الصفةُ؛ إذ لا ضميرَ يعوْدُ على الموصوفِ مِنْ صفتِهِ» انتهى. وكأنَّه يعني أن اليومَ موعودٌ به غيرُه من الناس، فلا بُدَّ مِنْ ضميرٍ يَرْجِعُ إليه، لأنه موعودٌ به لا موعودٌ. وهذا لا يُحتاجُ إليه؛ إذ يجوزُ أَنْ يكونَ قد تَجَوَّزَ بأنَّ اليومَ وَعَدَ بكذا فيصِحُّ ذلك، ويكونُ فيه ضميرٌ^(٥) عائِدٌ عليه، كأنَّه قيل: واليوم الذي وَعَدَ أَنْ يُفْضَى فيه بين الخلائقِ.

والأُخْدُوْدُ: الشَّقُّ في الأرضِ. قال الزمخشري^(٦): «والأُخْدُوْدُ: الحَدُّ في الأرضِ، وهو الشَّقُّ. ونحوهما بناءٌ ومعنى: الحَقُّ والأَحْقُوقُ، ومنه^(٧): «فساخَتْ قوائمه في أحاقيقِ جردان» انتهى. فالحَدُّ في الأصلِ مصدرٌ، وقد يقعُ على المفعولِ وهو الشَّقُّ نفسه، وأمَّا الأُخْدُوْدُ فاسمٌ له فقط. وقال الراغب^(٨): «الحَدُّ والأُخْدُوْدُ شَقٌّ في أرضٍ، مستطيلٌ غائِصٌ.

(١) الآية ١٧ من عبس

(٢) البحر ٤٥٠/٨، والإنحاف ٦٠١/٢.

(٣) إعراب المشكل ٤٦٧/٢.

(٤) مكي: «به تتم الصفة تقديره: الموعود به، ولولا ذلك لَمَا صَحَّتِ الصفة».

(٥) في النسخ «ضميراً عائداً».

(٦) الكشف ٢٣٧/٤.

(٧) حديث شريف. انظر: النهاية ٥٧/٢، واللسان (حقق).

(٨) المفردات ١٤٣.

وجمع الأخدود: أخاديدٌ. وأصل ذلك من خَدَيْ الإنسان، وهما ما اكتنفا الأنف عن اليمين والشمال، والخَدُّ يُستعار للأرض ولغيرها كاستعارة الوجه، وتخدُّ اللحم زواله عن وجه الجسم^(١) ثم يُعبَّرُ بالمتخدِّدِ عن المهزول، والخِدادُ مِيسَمٌ في الخَدِّ. وقال غيره: سُمِّيَ الخَدُّ خَدًّا لأنَّ الدموعَ تَحُدُّ فيه أخاديدًا، أي: مجاري.

آ. (٥) قوله: ﴿النار﴾: العامة على جرِّها، وفيه أوجهٌ، أحدها: أنه بدلٌ من «الأخدود» بدلٌ اشتمالٍ؛ لأنَّ الأخدودَ مشتملٌ عليها، وحينئذٍ فلا بُدَّ فيه من الضمير، فقال البصريون: هو مقدَّرٌ، تقديره: النارِ فيه. وقال الكوفيون^(٢): أَل قائمةٌ مقامَ الضميرِ، تقديره: ناره^(٣) ثم حُذِفَ الضميرُ، وعُوِّضَ عنه أَل. وتقدَّم البحثُ معهم في ذلك. الثاني: أنه بدلٌ كُلٌّ مِنْ كُلِّ، ولا بدَّ حينئذٍ مِنْ حَذْفِ مضافٍ تقديره: أخدودِ النارِ. الثالث: أنَّ التقديرَ: ذي النارِ؛ لأنَّ الأخدودَ هو الشَّقُّ في الأرض، حكاه أبو البقاء^(٤)، وهذا يُفهِمُ أَنَّ النارَ خفصٌ بالإضافة لتلك الصفة المحذوفة، فلمَّا حُذِفَ المضافُ قام المضافُ إليه مقامه في الإعراب، واتَّفَقَ أَنَّ المحذوفَ كان مجروراً، وقولُه: «لأنَّ الأخدودَ هو الشَّقُّ» تعليلٌ لصحة كونه صاحبَ نارٍ، وهذا ضعيفٌ جداً. الرابع: أنَّ «النار» خفصٌ على الجوارِ، نقله مكِّي^(٥) عن الكوفيين، وهذا

(١) هنا تنتهي عبارة الراغب في المطبوعة.

(٢) انظر: المغني ص ٧٧، وإعراب المشكل ٤٦٧/٢.

(٣) في الأصل وعارف حكمت: «ناره فيه».

(٤) الإملاء ٢٨٤/٢.

(٥) إعراب المشكل ٤٦٧/٢.

يقتضي أن «النار» كانت مستحقة لغير الجرِّ فعدَلَّ عنه إلى الجرِّ للجوار. والذي يقتضي الحال أنه عدَلَّ عن الرفع، ويدلُّ على ذلك أنه قد قرئ^(١) في الشاذَّ «النارُ» رفَعاً، والرفْعُ على خبرِ ابتداءٍ مضميرٍ تقديره: قَتَلْتَهُم النارُ. وقيل: بل هي مرفوعةٌ على الفاعليةِ تقديره: قَتَلْتَهُم النارُ، أي: أحرقتهم، والمرادُ حينئذٍ بأصحابِ الأخدودِ المؤمنون.

وقرأ العامةُ «الوقود» بفتح الواو، والحسن^(٢) وأبورجاء وأبو حيوة وعيسى بضمِّها، وتقدَّمت القراءتان^(٣) وقولُ الناسِ فيهما في أولِ البقرة.

آ. (٦) قوله: ﴿إِذْ هُمْ﴾: العاملُ في «إِذْ» إمَّا «قَتَلَ أَصْحَابُ»، أي: قَتَلُوا في هذا الوقتِ. وقيل: «اذكُر» مقدَّراً، فيكونُ مفعولاً به. ومعنى قُعودهم عليها: / أي: على ما يقربُ منها كحافَّتِها، ومنه قولُ الأَعشى^(٤):

— ٤٥٣٤ —

وبات على النارِ النَّدى والمُحلَّقُ

والضميرُ في «هم» يجوزُ أن يكونَ للمؤمنين، وأن يكونَ للكافرين.

(١) وهي قراءة السلمي وأبي السَّمَّالِ وآخرين. انظر: القرطبي ٢٨٧/١٩، والبحر ٤٥٠/٨.

(٢) الإتحاف ٦٠١/٢، والبحر ٤٥٠/٨، والقرطبي ٢٨٧/١٩.

(٣) انظر: الدر المصون ٢٠٥/١.

(٤) صدره:

تُشَبُّ لِمَقْرُورَيْنِ يَضْطَلِيَانِهَا

وهو في ديوانه ٢٢٥. والمقرور: مَنْ أصابه البرد. وتُشَبُّ: أي النار. والمُحلَّقُ: ممدوحه.

آ. (٨) قوله: ﴿وَمَا نَقَمُوا﴾: العامةُ على فتح القاف،
وزيد بن علي^(١) وأبو حيوة وابن أبي عجلة بكسرها. وقد تقدّم معنى ذلك
في المائة^(٢).

وقوله: «إِلَّا أَنْ يُؤْمِنُوا» كقوله في المعنى^(٣):

٤٥٣٥- وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ شُكْلَةٍ عَيْنِهَا
كَذَاكَ عِتَاقُ الطَّيْرِ شُكْلٌ عُيُونِهَا

وكقول قيس الرقيات^(٤):

٤٥٣٦- مَا نَقَمُوا مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ إِلَّا
أَنَّهُمْ يَخْلُؤُونَ إِنْ غَضِبُوا

يعني: أنهم جعلوا أحسن الأشياء قبيحاً. وتقدّم الكلام على محلّ
«أَنْ» أيضاً في سورة المائة^(٥).

وقوله: «أَنْ يُؤْمِنُوا» أتى بالفعلِ المستقبلِ تنبيهاً على أَنْ التعذيب
إنما كان لأجل إيمانهم في المستقبل، ولو كفروا في المستقبل لم يُعذبوا
على ما مضى من الإيمان.

آ. (١٠) قوله: ﴿فَلَهُمْ عَذَابٌ﴾: هو خبرٌ «إِنَّ الَّذِينَ»
ودخلت الفاء لما تضمّنته المبتدأ من معنى الشرط، ولا يَضُرُّ نَسْخُهُ بـ «إِنَّ»

(١) القرطبي ٢٩٤/١٩، والبحر ٤٥١/٨.

(٢) انظر: الدر ٣١٧/٤.

(٣) لم أهد إلى قائله، وهو في اللسان (شكل)، والبحر ٤٥١/٨. والشكلة: كهيئة
الحمرة تكون في بياض العين. وعتاق الطير: الصقور والبزاة.

(٤) تقدم برقم ٢٥١٨.

(٥) انظر: الدر المصون ٣١٧/٤.

خلافاً للأخفش. وارتفاع «عذاب» يجوزُ على الفاعليَّةِ بالجارِّ قبله لوقوعه خبراً، وهو الأحسنُ، وأن يرتفع بالابتداء.

آ. (١٤) قوله: ﴿الْوَدُودُ﴾: مبالغةٌ في الوُدِّ. قال ابن عباس: «هو المتودِّدُ لعباده بالمغفرة»، وعن المبرد: «هو الذي لا وُدَّ له»، وأنشد^(١):

٤٥٣٧- وَأَزْكَبُ فِي الرَّوْعِ خَيْفَانَةً
ذَلَّوَلِ الْجِمَاحِ لِقَاحاً وَدُوداً

أي: لا ولد لها تحنُّ إليه. وقيل: هو فعول بمعنى مفعول كالركوب والحلُّوب، أي: يودُّه عباده الصالحون.

آ. (١٥) قوله: ﴿الْمَجِيدُ﴾: قرأ^(٢) الأخوان بالجرِّ ف قيل: نعتاً للعرش. وقيل: نعتاً لـ «ربِّك» في قوله: «إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ»^(٣). قال مكي^(٤): «وقيل: لا يجوزُ أن يكونَ نعتاً للعرش؛ لأنه من صفاتِ اللَّهِ تعالى». والباقون بالرفع على أنه خبرٌ بعد خبرٍ. وقيل: هو نعتٌ لـ «ذو». واستدلَّ بعضهم على تعدُّد الخبرِ بهذه الآية. ومن منَعَ قال: لأنهما في

(١) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر ٤٥٢/٨، والقرطبي ٢٩٦/١٩، واللسان (ودد). والخيفانة: الجرادة شبه الناقة بها في خفتها. واللِّقَاح: ذواتُ الألبان من النوق، وأحدها: لُقُوح. وورد صدر البيت لامرئ القيس في ديوانه ١٦٣.

(٢) السبعة ٦٧٨، والحجة ٦٥٧، والبحر ٤٥٢/٨، والقرطبي ٢٩٦/١٩، والنشر ٣٩٩/٢، والتيسير ٢٢١.

(٣) في الآية ١٢.

(٤) إعراب المشكل ٤٦٨/٢.

معنى خير واحد، أي: جامع بين هذه الأوصاف الشريفة، أو كلٌ منها خيرٌ لمبتدأ مضمير.

آ. (١٨) قوله: ﴿فِرْعَوْنَ وَثَمُودَ﴾: يجوزُ أن يكونَ بدلاً من «الجنود»، وحينئذٍ فكان ينبغي أن يأتيَ البدلُ مطابقاً للمبدلِ منه في الجمعية فقيلاً: هو على حَذْفِ مضافٍ، أي: جنودِ فرعون. وقيل: المرادُ فرعونُ وقومُه، واستغنى بِذِكْرِهِ عن ذِكْرِهِمْ؛ لأنهم أتباعُه. ويجوزُ أن يكونَ منصوباً بإضمار أعني؛ لأنَّه لَمَّالٌ يُطابِقُ ما قبله وجب قَطْعُه.

آ. (٢١) قوله: ﴿قِرْآنٌ مَجِيدٌ﴾: العائمةُ على تبعيةٍ «مَجِيدٌ» لـ «قِرْآنٍ». وقرأ^(١) ابن السمينع بإضافة «قِرْآنٍ» لـ «مَجِيدٌ» فقيلاً: على حَذْفِ مضافٍ، أي: قِرْآنٌ رَبِّ مَجِيدٌ كقوله^(٢):

..... -٤٥٣٨

ولكنَّ الغِنَى رُبُّ غفورٌ

أي: غنى رُبُّ غفورٍ. وقيل: بل هو من إضافة الموصوف لصفته فتتحدُ القراءتان، ولكن البصريون لا يُجيزون هذا لثلاثين يلزم إضافة الشيء إلى نفسه، ويتأولون ما ورد^(٣).

(١) الشواذ ١٧١، والبحر ٤٥٢/٨، والقرطبي ٢٩٩/١٩.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في الشواذ ١٧١، والبحر ٤٥٢/٨، والإنصاف ٦٤ وصدرة:

قَلِيلٌ عَيْبُهُ وَالْعَيْبُ جَمٌّ

والجم: الكثير.

(٣) انظر: الإنصاف ٤٣٦/٢.

آ. (٢٢) قوله: ﴿مَحْفُوظٌ﴾: قرأ^(١) نافعٌ بالرفع نعتاً لـ «قرآن»، والباقون بالجرّ نعتاً لـ «لوح». والعامّةُ على فتح اللام، وقرأ^(٢) ابن السّمّيع وابن يعمر بضمّها. قال الزمخشري^(٣): «يعني اللوح فوق السماء السابعة الذي فيه اللوحُ محفوظٌ من وصول الشياطين إليه». وقال أبو الفضل: «اللّوح: الهواء» وتفسيرُ الزمخشري أمسّ بالمعنى، وهو الذي أراده ابن خالويه^(٤).

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الْبُرُوجِ]

-
- (١) السبعة ٦٧٨، والتيسير ٢٢١، والبحر ٤٥٣/٨، والقرطبي ٢٩٩/١٩، والحجة ٦٥٧، والنشر ٣٩٩/٢.
- (٢) القرطبي ٢٩٩/١٩، والبحر ٤٥٢/٨، والشواذ ١٧١.
- (٣) الكشف ٢٤٠/٤.
- (٤) الشواذ ١٧١ ولكن عبارته «هو الهواء».

سورة الطارق

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿وَالطَّارِقُ﴾: الطارقُ في الأصل اسمُ فاعلٍ مِنْ طَرَقَ يَطْرُقُ طَرُوقًا، أي: جاء ليلاً قال^(١):

٤٥٣٩- فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعًا

فَأَلْهَيْتُهَا عَنِ ذِي تَمَائِمٍ مُحْوِلِ

وأصله من الضَّرْبِ. والطارقُ بالحصي الضارِبُ به. قال^(٢):

٤٥٤٠- لَعْمَرُكَ مَا تَذْرِي الضَّوَارِبُ بِالْحَصَى

ولا زاجراتُ الطيرِ ما اللُّهُ صَانِعُ

ثم أُنسِعَ فِقِيلٍ لِكُلِّ جَاءَ لَيْلًا: طَارِقٌ.

آ. (٤) قوله: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا﴾: قد تقدّم في سورة^(٣) هود التخفيفُ والتشديدُ في «لَمَّا». فَمَنْ^(٤) خَفَّفَهَا هُنَا كَانَتْ «إِنْ»

(١) لامرئ القيس من معلقته، في ديوانه ١٢.

(٢) البيت للبيد، وهو في ديوانه ١٧٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٥/١.

(٣) انظر: الدر المصون ٣٩٧/٦.

(٤) قرأ أبو عمرو ونافع والكسائي وابن كثير بالتخفيف، والباقون بالتخفيف. انظر:

السبعة ٦٧٨.

هنا مخففة من الثقيلة، و «كلُّ» مبتدأ، واللامُ فارقةٌ، و «عليها» خبرٌ مقدَّمٌ و «حافظٌ» مبتدأ مؤخرٌ، والجملةُ خبرٌ «كلِّ» و «ما» مزيدةٌ بعد اللامِ الفارقة. ويجوزُ أن يكونَ «عليها» هو الخبرَ وحده، و «حافظٌ» فاعلٌ به، وهو أحسنُ. ويجوزُ أن يكونَ «كلُّ» مبتدأ، و «حافظٌ» خبره، و «عليها» متعلِّقٌ به و «ما» مزيدةٌ أيضاً، هذا كلُّه تفرُّيعٌ على قولِ البصريين. وقال الكوفيون: «إن هنا نافيةٌ، واللامُ بمعنى «إلا»^(١) إيجاباً بعد النفي، و «ما» مزيدةٌ. وتقدَّم الكلامُ في هذا مُستوفى^(٢).

وأما قراءةُ التشديدِ فإن نافيةٌ، و «لَمَّا» بمعنى «إلا»، وتقدَّمتْ شواهدُ ذلك مستوفاةً في هود. وحكى هارونُ أنه قرىءَ هنا «إن» بالتشديدِ، «كلُّ» بالنصبِ على أنه اسمُها، واللامُ هي الداخلةُ في الخبرِ، و «ما» مزيدةٌ و «حافظٌ» خبرُها، وعلى كلِّ تقديرٍ فإن وما في حيزِها جوابُ القسمِ سواءً جعلها مخففةً أو نافيةً. وقيل: الجوابُ «إنَّه على رَجْعِهِ»، وما بينهما اعتراضٌ. وفيه بُعدٌ.

آ. (٦) قوله: ﴿دَافِقٌ﴾: قيل: فاعلٌ بمعنى مفعولٍ كعكسه في قولهم: «سَيْلٌ مُفْعَمٌ»، وقوله تعالى: «حجَاباً مُسْتَوِراً»^(٣) على وجه. وقيل: دافقٌ على النسبِ، أي: ذي دَفْقٍ أو اندفاق. وقال ابن عطية^(٤): «يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْمَاءُ دَافِقًا؛ لِأَنَّ بَعْضَهُ يَدْفُقُ بَعْضًا، أَي: يَدْفَعُهُ فَمِنْهُ

(١) سَمَّاهَا الْفَرَاءُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ٢/٢٥٥ لَامَ جَوَابٍ لِإِنْ.

(٢) انظر: الدر المصون ٦/٣٩٧.

(٣) آيَةٌ ٤٥ مِنْ الْإِسْرَاءِ.

(٤) المحرر ١٦/٢٧٦.

دافق، ومنه مَدْفُوقٌ انتهى. والدَّفَقُ: الصَّبُّ/ ففِعْلُهُ متعدّدٌ. وقرأ^(١) زيدابنُ [أ/٩١١] علي «مَدْفُوقٍ» وكأنه فسّر المعنى.

آ. (٧) قوله: ﴿والترائبِ﴾: جمع تَريبَةٍ، وهي مَوْضِعُ القِلَادَةِ من عظامِ الصدر؛ لأنَّ الولدَ مخلوقٌ مِنْ مائهما، فمَاءُ الرجلِ في صُلْبِهِ، والمرأةُ في ترائبِها، وهو معنى قوله: «مِنْ نُظْفَةِ أَمْشَاجٍ»^(٢). وقال الشاعر^(٣):

٤٥٤٠- مَهْفَهْفَةٌ بِيضَاءُ غَيْرُ مَفَاضَةٍ
تَرَائِبُهَا مَضْفُولَةٌ كَالسَّجْنَجَلِ
وقال^(٤):

٤٥٤١- وَالزَّغْفَرَانُ عَلَي تَرَائِبِهَا
شَرِقَتْ بِهِ اللَّبَاتُ وَالنَّحْرُ
وقال أبو عبيدة^(٥): «جمع التَّريبَةِ تريب». قال^(٦).

٤٥٤٢- وَمِنْ ذَهَبٍ يَدُوبُ عَلَي تَرِيبِ
كَلَوْنِ العَاجِ لَيْسَ بِذِي غُضُونِ

(١) البحر ٤٥٥/٨.

(٢) الآية ٢ من الإنسان.

(٣) لامرئ القيس من معلقته، في ديوانه ١٥، واللسان (ترب). والمهفهفة: الخفيفة اللحم. والمفاضة: الضخمة البطن. والسجنجل: المرأة.

(٤) البيت للمخيل، وهو في اللسان (شرق) و(ترب). واللبة: موضع النحر.

(٥) لم يرد هذا النص في مجازة، واكتفى بمعناها.

(٦) البيت للمثقب العبدي، وهو في اللسان (ترب) ومجاز القرآن ٢/٢٩٤، والقرطبي ٦/٢٠، والمفضليات ٢٨٩. والغضون: تنني الجلد.

وقيل: الترائب: التراقي. وقيل: أضلاع الرجل التي أسفل الصُّلب.
وقيل: ما بين المنكبين والصدر. وعن ابن عباس: هي أطراف المرء يده
ورجله وعينه. وقيل: عصارَةُ القلب. قال ابن عطية^(١): «وفي هذه
الأقوال تحكُّم^(٢) في اللغة».

وقرأ العامة «يَخْرُجُ» مبنياً للفاعل. وابن أبي عبيدة^(٣) وابن مقسم
مبنياً للمفعول. وقرأ^(٤) أيضاً وأهل مكة «الصُّلب» بضم الصاد واللام،
واليمانيُّ بفتحهما، وعليه قول العجاج^(٥):

٤٥٤٣- في صَلْبٍ مِثْلِ العِنَانِ المُؤَدَمِ

وَتَقَدَّمَتْ لُغَاتُهُ فِي سُورَةِ النِّسَاءِ^(٦). وَأَغْرَبُهَا^(٧) «صَالِبٌ» كقوله^(٨):

٤٥٤٤- مِنْ صَالِبٍ إِلَى رَحِمِ

آ. (٨) قوله: ﴿إِنَّهُ﴾: الضميرُ للخالقِ المدلولِ عليه بقوله:
«خُلِقَ» لأنه معلومٌ أن لا خالقَ سواه.

قوله: «على رَجْعِهِ» في الهاء وجهان، أحدهما: أنه ضميرُ الإنسانِ،

(١) المحرر ٢٧٧/١٦.

(٢) المحرر: «على».

(٣) البحر ٤٥٥/٨، والشواذ ١٧١.

(٤) انظر في قراءته: البحر ٤٥٥/٨، والقرطبي ٧/٢٠، والشواذ ١٧١.

(٥) تقدم برقم ١٥٦٨.

(٦) انظر: الدر المصون ٦٤٤/٣.

(٧) في الأصل: «وأعرفها» وما أثبتناه من عارف حكمت.

(٨) تقدم برقم ٤٥٣٠.

أي: على بَعْنِهِ بعد موته. والثاني: أنه ضميرُ الماءِ، أي: يُرْجَعُ المنيُّ في الإحليلِ أو الصُّلْبِ.

آ. (٩) قوله: ﴿يَوْمَ تُبْلَى﴾: فيه أوجهٌ. وقد رتّبها أبو البقاء^(١) على الخلافِ في الضميرِ فقال على القولِ بكونِ الضميرِ للإنسان: «فيه أوجهٌ، أحدها: أنه معمولٌ لـ «قادر». إلا أن ابنَ عطية^(٢) قال بعد أن حكى أوجهاً عن النحاة قال: «وكل هذه الفِرَقِ فَرَّتْ من أن يكونَ العاملُ «لِقَادِرٍ» لثلا يظهرَ من ذلك تخصيصُ القدرةِ بذلك اليومِ وحده» ثم قال: «وإذا تُؤمَلُ المعنى وما يفتضيه فصيحُ كلامِ العربِ جازاً أن يكونَ العاملُ «لِقَادِرٍ» لأنه إذا قَدَرَ على ذلك في هذا الوقتِ كان في غيره أفدرَ بطريقِ الأولى. الثاني: أن العاملَ مضمراً على التبيين، أي: يَرْجِعُهُ يَوْمَ تُبْلَى. الثالث: تقديره: اذْكُرْ، فيكونُ مفعولاً به. وعلى عَوْدِهِ على الماءِ يكونُ العاملُ فيه اذْكُرْ» انتهى ملخصاً.

وَجَوَزَ بعضهم أن يكونَ العاملُ فيه «ناصرٍ». وهو فاسدٌ لأنَّ ما بعد «ما» النافية وما بعد الفاءِ لا يعملُ فيما قبلهما. وقيل: العاملُ فيه «رَجِعِهِ». وهو فاسدٌ لأنه قد فصل بين المصدرِ ومعموله بأجنبيٍّ وهو الخبرُ، وبعضهم يَغْتَفِرُهُ في الظرف.

آ. (١١) قوله: ﴿ذَاتِ الرَّجْعِ﴾: قيل: هو مصدرٌ بمعنى: رجوعِ الشمسِ والقمرِ إليها. وقيل: المطرُ كقولهِ يصفُ سيفاً^(٣).

(١) الإملاء ٢/٢٨٥.

(٢) المحرر ١٦/٢٧٧.

(٣) عجزه:

= ما شاخ في مُخْتَلِلٍ يَخْتَلِسِي

٤٥٤٥— أبيض كالرَّجْعِ رَسوبٌ إذا

كما سُمِّيَ أَوْباً كقوله^(١):

٤٥٤٦— رَبَّاءٌ شَمَّاءٌ لا يَأوي لِقَلَّتِها
إِلَّا السَّحَابُ وإِلَّا الأَوْبُ والسَّبَلُ

آ. (١٣) قوله: ﴿إِنَّه﴾: جوابُ القسمِ في قوله: «والسَّماءِ».
والهَزَلُ: ضدُّ الجَدِّ والتشْمِيرِ في الأمر. قال الكُمَيْتُ^(٢):

٤٥٤٧—

يُجَدُّ بِنافِي كُلِّ يَوْمٍ وَنَهَزِلُ
والضْمِيرُ في «إِنَّه» للقرآن. وقيل: للكلامِ المتقدِّمِ الدالُّ على البعث
والنشور.

آ. (١٧) قوله: ﴿أَمْهَلُهُمْ﴾: هذه قراءةُ العامَّةِ، لَمَّا كَرَّرَ الأمرَ

= وهو للمتخَلُّ الهذلي، في ديوانه الهذليين ١٢/٢، والمجاز ٢٩٤/٢، واللسان
(رجع). الرسوب: الذي إذا وقع غَمُضَ مكانه لسرعة قطعته. وثاخ: ساخ.
والمحتفل: معظم الشيء. يختلي: يقطع.

(١) البيت للمتخَلُّ الهذلي، في ديوان الهذليين ٣٧/٢، واللسان «أوب». وربَّاءُ:
يُرَبِّأُ فوقها. والقلة: رأسها فلا يعلو هذه الهضبة من طولها إلاَّ السحاب.
والسبل: القطر حين يسيل. وشرح الأوب في اللسان بقوله: النحل.
(٢) صدره:

أرانا على حُبِّ الحِياةِ وطولِها

وضُبطَ في اللسان (هزل) على وجهٍ آخر: «تَجِدُّ»، وهو في القرطبي ١١/٢٠.

توكيداً خالفَ بين اللفظين. وعن ابن عباس^(١) «مَهْلُهُمْ» كالأول. والإمهالُ والتمهيلُ الانتظارُ. يقال: أمهلْتُكَ كذا، أي: انتظرْتُكَ لِتَفْعَلَهُ. والمَهْلُ: الرِّفْقُ والثُّوَدَةُ.

قوله: «رُوَيْدًا» مصدرٌ مؤكَّدٌ لمعنى العامل، وهو تصغيرُ إزوادِ على الترخيم. وقيل: بل هو تصغيرُ «رُوْدٍ»، وأنشد^(٢):

٤٥٤٨ - تَكَادُ لَا تَثَلِمُ الْبَطْحَاءُ وَطَأْتَهُ

كَأَنَّهُ نَمِلٌ يَمْشِي عَلَى رُوْدٍ

واعلمَ أَنَّ رُوَيْدًا يُسْتَعْمَلُ مصدرًا بدلًا من اللفظِ بفعله، فيُضَافُ تارةً كقوله: «فَضْرَبَ الرَّقَابَ»^(٣) ولا يُضَافُ أخرى نحو: رويداً زيداً [ويُستعمل اسمَ فعلٍ فلا يُنَوَّن، بل يبنى على الفتح نحو: رُوَيْدًا زيداً]^(٤) ويقع حالاً نحو: ساروا رُوَيْدًا، أي: متمهلين، ونعتاً لمصدر محذوف نحو: «ساروا رُوَيْدًا»، أي: سيراً رويداً. وهذه الأحكامُ لها موضوعٌ هو أَلْيَقُ بها.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الطَّارِقِ]

(١) المحتسب ٣٤٥/٢، والبحر ٤٥٦/٨.

(٢) البيت للجموح الظفري وهو في اللسان (رود)، ونقل عن أبي عبيد أن تكبير رويد: رُوْد. وثمة أقوال أخرى. والبيت في القرطبي ١٢/٢٠.

(٣) الآية ٤ من محمد صلى الله عليه وسلم.

(٤) ما بين معقوفين سقط من (ش).

سورة الأعلى

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿الأعلى﴾: يجوزُ جَرُّهُ صفةً لـ «ربِّك»، ونصبه صفةً لاسم. إلا أن هذا يمنعُ أن يكونَ «الذي» صفةً لـ «ربِّك»، بل يتعيَّنُ جَعْلُهُ^(١) نعتاً لـ «اسم»، أو مقطوعاً، لثلا يلزمُ الفصلُ بين الصفة والموصوفِ بصفةٍ غيره؛ إذ يصيرُ التركيبُ مثلَ قولك: «جاءني غلامٌ هندي العاقلُ الحسنُ» فيفصلُ بالعاقلِ بين «هند» وبين صفتها^(٢). وتقدّمُ الكلامُ في إضافةِ الاسمِ إلى المُسمَّى.

آ. (٣) قوله: ﴿قَدَّرَ﴾: قرأ^(٣) الكسائيُّ بتخفيفِ الدالِ، والباقون بالتشديد. وقد تقدّمتِ القراءتان في المرسلات^(٤).

(١) أي: جعل «الذي».

(٢) فالممنوع أن يكونَ «الذي» صفةً لـ «ربك»، و«الأعلى» صفةً لـ «اسم» لثلا يلزمُ المحذور المذكور، ولكن ثمة فرق؛ لأن الغلام وهند متغايران، أمّا الصفتان المذكورتان «الأعلى - الذي» فتعودان إلى ذات واحدة.

(٣) السبعة ٦٨٠، والنشر ٣٩٩/٢، والقرطبي ١٥/٢٠، والتيسير ٢٢١، والحجة ٧٥٨ والبحر ٤٥٨/٨.

(٤) انظر إعرابه للآية ٢٣ «فَقَدَرْنَا» قرأ نافع والكسائي بالتشديد، السبعة ٦٦٦.

آ. (٥) قوله: ﴿غُثَاءٌ﴾: إمَّا مفعولٌ ثانٍ، وإمَّا حالٌ. والغُثَاءُ [ب/٩١١] بتشديد الثاء وتخفيفِها - وهو الفصيحُ - / ما يُقدِّمه السَّيْلُ على جوانبِ الوادي من النباتِ ونحوه. قال امرؤ القيس (١):

٤٥٤٩- كَأَنَّ ذُرًّا رَأْسِ الْمُجَيْمِرِ غُدْوَةٌ
مِنَ السَّيْلِ وَالغُثَاءِ فَلَكَّةٌ مِغْزَلٌ

ورواه الفراءُ «والأغثاء» على الجمع. وفيه غرابةٌ من حيث جَمَعَ فعلاً على أفعال.

قوله: «أَحْوَى» فيه وجهان، أظهرهما: أَنَّهُ نَعَتْ لـ «غُثَاءٍ». والثاني: أَنَّهُ حَالٌ مِنْ «المرعى». قال أبو البقاء (٢): «قَدَّمَ بعضَ الصلَّةِ». قلت: يعني أَنَّ الأصلَ أَخْرَجَ المرعى أَحْوَى فجعله غُثَاءً، ولا يُسمَّى هذا تقديمًا لبعضِ الصلَّةِ. والأحوى: أَفْعَلُ مِنَ الحُوَّةِ وهي سَوَادٌ يَضْرِبُ إلى الحُضْرَةِ. قال ذو الرمة (٣):

٤٥٥٠- لَمِيَاءٌ فِي شَفْتَيْهَا حُسْوَةٌ لَعَسٌ
وَفِي اللِّثَاتِ وَفِي أَنْيَابِهَا شَنْبٌ

وقد تقدَّم لك (٤) أَنَّ بعضَ النحاةِ اسْتَدَلَّ على وجودِ بدلِ الغَلَطِ بهذا البيتِ. وقيل: حُضْرَةٌ عليها سوادٌ. والأحوى: الطَّبِيُّ؛ لأنَّ في ظهره

(١) تقدم برقم ٣٤١٧.

(٢) الإملاء ٢/٢٨٥.

(٣) تقدم برقم ٧٢.

(٤) انظر: الدر ١/٦٦.

خُطِّتَيْنِ . قال (١):

٤٥٥١- وفي الحَيِّ أَحْوَى يَنْفُضُ الْمَرَدَ شَادِنٌ
مُظَاهِرٌ سِمَطِي لَوْلُؤٍ وَزَبَزٍ جَدٍ

ويقال: رجلٌ أَحْوَى وامرأةٌ حَوَاءٌ . وَجَمَعَهُمَا حُوٌّ، نحو: أحمر
وحمرأٌ وحُمرٌ .

آ. (٦) قوله: ﴿فَلَا تَنْسَى﴾: قيل: هو نَفْيٌ، أخبر تعالى أَنَّ
نَبِيَّهَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَنْسَى . وقيل: نَهْيٌ، والألفُ إِشْبَاعٌ، وقد تَقَدَّمَ نَحْوُ
مِنْ هَذَا فِي يَوْسُفَ (٢) وَطِه . ومنع مكي (٣) أَنَّ يَكُونُ نَهْيًا لِأَنَّهُ لَا يُنْهَى عَمَّا
لَيْسَ بِاخْتِيَارِهِ . وهذا غَيْرُ لَازِمٍ؛ إذ المَعْنَى: النَّهْيُ عَنِ تَعَاطِي أَسْبَابِ
النَّسْيَانِ، وَهُوَ شَائِعٌ .

آ. (٧) قوله: ﴿إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾: فِيهِ أَوْجَةٌ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ
مَفْرُغٌ، أَي: إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يُنْسِيكَ فَإِنَّكَ تَنْسَاهُ . وَالْمَرَادُ رَفْعُ تَلَاوِثِهِ .
وَفِي الْحَدِيثِ: «أَنَّهُ كَانَ يُصْبِحُ فَيَنْسَى الْآيَاتِ لِقَوْلِهِ: «مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ
أَوْ نُنْسِيهَا» (٤) .» وَقِيلَ: إِنَّ الْمَعْنَى بِذَلِكَ الْقِلَّةُ وَالنُّذْرَةُ، كَمَا رُوِيَ أَنَّهُ عَلَيْهِ
السَّلَامُ أَسْقَطَ آيَةَ فِي صَلَاتِهِ، فَحَسِبَ أَبِيُّ أَنَّهَا نُسِخَتْ، فَسَأَلَهُ فَقَالَ:

(١) البيت لطرفه من معلقته، وهو في ديوانه ٨ وشرح القصائد ١٣٩ . والنفض: كل
ما سقط من الورق . والمرد: ثمر الأراك، فهو يتناول منه . والشادن: الطبي
الذي كاد يستغني عن أمه . والسمط: الخيط من اللؤلؤ .

(٢) انظر: الدر المصون ٥٥٢/٦ .

(٣) إعراب المشكل ٤٧٠/٢ .

(٤) الآية ١٠٦ من البقرة .

«نَسِيْتُهَا». وقال الزمخشري^(١): «الغَرَضُ نَفْيُ النِّسْيَانِ رَأْسًا، كما يقول الرجل لصاحبه: أنت سَهَيْمِي فيما أَمْلِكُ إِلَّا ما شاء اللّهُ، ولم يَقْصِدْ استثناءَ شيءٍ، وهو مِنْ استعمالِ القلَّةِ في معنى النفي» انتهى. وهذا القولُ سبقه إليه الفراء^(٢) ومكي^(٣). قال الفراء وجماعة معه: «هذا الاستثناءُ صلةٌ في الكلام على سنةِ الله تعالى في الاستثناء، وليس [ثم]^(٤) شيءٌ أُبيح استثناءؤه». قال الشيخ^(٥): «هذا لا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ في كلامِ اللّهِ تعالى ولا في كلامِ فصيحٍ، وكذلك القولُ بأنَّ «لا» للنهي^(٦)، والألفُ فاصلةٌ» انتهى. وهذا الذي قاله الشيخُ لم يَقْصِدْهُ القائلُ بكونه صلةً، أي: زائداً مَحْضاً بل المعنى الذي ذكره، وهو المبالغةُ في نَفْيِ النسيانِ أو النهي عنه.

وقال مكي^(٧): «وقيل: معنى ذلك، إِلَّا ما شاء الله، وليس يشاءُ اللّهُ أَنْ يَنْسَى مِنْهُ شيئاً، فهو بمنزلةِ قوله في هود في الموضعين: خالِدِينَ فيها ما دامتِ السمواتُ والأرضُ إِلَّا ما شاء ربُّك»^(٨) وليس جَلَّ ذِكْرُهُ تَرَكَ شيئاً من الخلودِ لتَقْدِيمِ مَشِيئَتِهِ بِخُلُودِهِمْ». وقيل: هو استثناءٌ مِنْ قوله «فَجْعَلْهُ غُثَاءً أَحْوَى». نقله مكي^(٩). وهذا يَنْبَغِي أَنْ لا يجوزَ البتةُ.

(١) الكشاف ٤/٢٤٣.

(٢) معاني القرآن ٣/٢٥٦.

(٣) إعراب المشكل ٢/٤٧١.

(٤) من البحر.

(٥) البحر ٨/٤٥٩.

(٦) عارف حكمت: «للنفي».

(٧) إعراب المشكل ٢/٤٧١.

(٨) الآية ١٠٧.

(٩) إعراب المشكل ٢/٤٧١.

قوله: «وما يَخْفَى» «ما» اسمية. ولا يجوزُ أَنْ تكونَ مصدريةً لثلا يَلْزَمُ خُلُوَ الفعلِ مِنْ فاعلٍ. ولولا ذلك لكان المصدريةُ أحسنَ لِيُعْطَفَ مصدرٌ مؤوَّلٌ على مثله صريح.

آ. (٨) قوله: ﴿وَيْسُرُّكَ﴾: عَطَفَ على «سَنُقَرِّتُكَ» فهو داخلٌ في حَيِّزِ التنفيسِ، وما بينهما مِنَ الجملةِ اعتراض.

آ. (٩) قوله: ﴿إِنْ نَفَعْتُ﴾: «إِنْ» شرطيةٌ. وفيه استبعادٌ لتذكُّرهم. ومنه^(١):

٤٥٥٢- لقد أَسْمَعْتَ لَو نادَيْتَ حَيًّا

ولكنْ لا حِياةَ لَمَنْ تُنادِي

وقيل: «إِنْ» بمعنى إذ كقوله: «وأنتم الأعلىون إن كنتم»^(٢). وقيل: هي بمعنى «قد» ذكره ابنُ خالويه^(٣)، وهو بعيدٌ جداً. وقيل: بعده شيءٌ محذوفٌ تقديره: إنْ نَفَعْتَ الذكرى وإنْ لم تنفَعْ، قاله الفراء^(٤) والنحاس^(٥) والجرجاني والزهرابي.

آ. (١١) قوله: ﴿وَيَتَجَنَّبُهَا﴾: أي: الذكرى.

آ. (١٣) قوله: ﴿ثُمَّ لا يَمُوتُ﴾: «ثم» للتراخي بين الرُّتْبِ في الشدة.

(١) البيت لعمر بن معد يكرب، وهو في ديوانه ٩٩، والمحرر ٢٨٣/١٦، والبحر ٤٥٩/٨.

(٢) الآية ١٣٩ من آل عمران.

(٣) وهو معنى أثبت لها قطرب. انظر: المغني ٣٩.

(٤) لم يذكره في معانيه.

(٥) إعراب القرآن ٦٨١/٣.

آ. (١٦) قوله: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ﴾: قرأ^(١) أبو عمرو بالغيبة،
والباقون بالخطاب، وهما واضحتان.

آ. (١٧) قوله: ﴿وَأَبْقَى﴾: أي: من الدنيا.

آ. (١٨) قوله: ﴿لَفِي الصَّحَفِ﴾: قرأ^(٢) أبو عمرو في
رواية الأعمش وهارون بسكون الحاء في الحرفين، وهو واضح أيضاً.

آ. (١٩) قوله: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾: قرأ العامة^(٣) بـألفٍ بعد الراء
وباءٍ بعد الهاء، وأبو رجاء بحذفهما، والهاء مفتوحة أو مكسورة فعنه
قراءتان. وأبو موسى^(٤) وابن الزبير بـألفين وكذا في كلِّ القرآن، ومالك ابن
دينار بـألفٍ بعد الراء فقط، والهاء مفتوحة، وعبد الرحمن بن أبي بكر
«وإبراهيم» بحذف الألفِ وكسرِ الهاء. وقال ابنُ خالويه^(٥): «وقد جاء
«إبراهيم» يعني بـألفٍ وضمِّ الهاء. وقد تقدّم الكلامُ على هذا الاسمِ الكريمِ
ولغاته مستوفى في البقرة^(٦).

[تَمَّتْ بَعُونَهُ تَعَالَى سُورَةَ الْأَعْلَى]

(١) السبعة ٦٨٠، والنشر ٤٠٠/٢، والتيسير ٢٢١، والبحر ٤٦٠/٨، والحجة
٧٥٩، والقرطبي ٢٣/٢٠.

(٢) البحر ٤٦٠/٨.

(٣) انظر في قراءتها: الإتحاف ٦٠٤/٢، والنشر ٣٧/٢، والبحر ٤٦٠/٨، والشواذ
١٧٢.

(٤) الأشعري.

(٥) انظر: الدر المصون ٩٧/٢.

(٦) الشواذ ١٧٢.

سورة الغاشية

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿هَلْ أَتَاكَ﴾: هو استفهامٌ على بابِه، ويُسمِّيهِ أهلُ البيانِ «التشويق». وقيل: / بمعنى قد، وقد تقدّم شرحُ هذا في «هل» [١/٩١٢] أتى على الإنسان^(١).

آ. (٢ - ٤) قوله: ﴿وَجِوهُ يَوْمَئِذٍ﴾: قد تقدّم نظيره في القيامة^(٢) وفي النازعات^(٣). والتنوينُ في «يومئذٍ» عوضٌ من جملةٍ مدلولٍ عليها باسم الفاعلِ من الغاشية تقديره: يومَ إِذْ غَشِيَتْ النَّاسَ؛ إِذْ لَا تَقْدَمُ جملةٌ مُصَرَّحٌ بها. و«خاشعة» وما بعده صفةٌ، و«تصلّى» هو الخبرُ. وقرأ^(٤) أبو عمروٍ وأبو بكرٍ بضمِّ التاءِ مِنْ «تصلّى» على ما لم يُسمَّ فاعلهُ. والباقون بالفتح على تسميةِ الفاعلِ. والضمير على كلتا القراءتين للوجوه. وقرأ أبو رجاءٍ بضمِّ التاءِ وفتح الصادِ وتشديدِ اللام^(٥). وقد تقدّم معنى

(١) انظر إعرابه للآية ١ من الإنسان.

(٢) في الآية ٢٢.

(٣) في الآية ٨.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٨١، والنشر ٤٠٠/٢، والحجة ٧٥٩، واليسير

١٢١، والقرطبي ٢٠/٢٨، والبحر ٨/٤٦٢.

(٥) تُصَلَّى.

ذلك كله في الانشقاق^(١) والنساء^(٢).

وقرأ^(٣) ابن كثير في رواية وابن محيصن «عاملة ناصبة» بالنصب:
إمّا على الحال، وإمّا على الذمّ.

آ. (٥) قوله: ﴿أَنِية﴾: صفة لـ «عين» أي: حارة، أي: التي
حرّها مُتناه^(٤) في الحرّ كقوله: «وبين حميم أن»^(٥). وأمالها^(٦) هشام؛
لأنّ الألف غير منقلبة عن غيرها، بل هي أصل بنفسها، وهذا بخلاف
«أنية» في سورة الإنسان،^(٧) فإنّ الألف هناك بدل من همزة، إذ هو جمع
إناء، فوزنّها هنا فاعلة، وهناك أفعلّة، فاتّحد اللفظ واختلّف التصريف،
وهذا من محاسن علم التصريف.

آ. (٦) قوله: ﴿ضريع﴾: هو شجر في النار. وقيل: حجارة.
وقيل: هو الزقوم. وقال أبو حنيفة^(٨): «هو الشبرق، وهو مزعى سوء،
لا تعقد عليه السائمة سخماً ولا لهماً. قال الهذلي^(٩):

(١) انظر إعرابه للآية ١٢.

(٢) انظر: الدر المصون ٥٩٥/٣.

(٣) المحتسب ٣٥٦/٢، والبحر ٤٦٢/٨، والقرطبي ٢٧/٢٠.

(٤) الأصل وعارف وحكمت: «أي: انتهى حرها».

(٥) الآية ٤٤ من الرحمن.

(٦) النشر ٦٥/٢، والتيسير ٥٢.

(٧) الآية ١٥ «بأنية من فضة» والأصل أنية.

(٨) انظر هذه الأقوال في اللسان «ضرع».

(٩) البيت لقيس بن عيزارة الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٧٢/٣، واللسان «ضرع»
والهزم: ما تكسر منه. وحرود: لا تكاد تدرك.

٤٥٥٣- وَحُبِسْنَ فِي هَزْمِ الضَّرِيحِ فَكَلَّهَا
حَدْبَاءُ دَامِيَةَ الضُّلُوعِ حَرُودُ

وقال أبو ذؤيب^(١):

٤٥٥٤- رَعَى الشُّبْرُقَ الرِّيَّانَ حَتَّى إِذَا ذَوَى
وَعَادَ ضَرِيحاً نَازَعَتْهُ النَّحَائِصُ

وقيل: هو يبيس العرفج إذا تحطم. وقال الخليل: «نبت أخضر
مُتِنُّ الرِّيحِ يَزْمِي بِهِ الْبَحْرُ». وقيل: نبت يشبه العوسج. والضراعة: الدلة
والاستكانة من ذلك.

آ. (٧) قوله: ﴿لَا يُسْمِنُ﴾: قال الزمخشري^(٢): «مرفوع
المحل أو مجروره على وصف طعام أو ضريع». قال الشيخ^(٣): «أما
وصفه لضريع، فيصح؛ لأنه مثبت نفى عنه السمن والإغناء من الجوع.
وأما رفعه على وصفه لطعام فلا يصح؛ لأن الطعام منفي و«يسمن» منفي
فلا يصح تركيبه؛ لأنه يصير التقدير: ليس لهم طعام لا يسمن ولا يغني
من جوع إلا من ضريع، فيصير المعنى: أن لهم طعاماً يسمن ويغني من
جوع إلا من غير الضريع، كما تقول: «ليس لزيد مال لا ينتفع به إلا من
مال عمرو» فمعناه: أن له مالا ينتفع به من غير مال عمرو». قلت: وهذا
لا يرد لأنه على تقدير تسليم القول بالمفهوم مانع وهو السياق،
وليس كل مفهوم معمولاً به. وأما المثال الذي نظر به فصحيح، لكنه

(١) ليس في ديوان الهذليين، وهو في الماوردي ٤/٤٤٤، والمحرر ١٦/٢٨٨،

والنحائص: (ج) نحوص وهي الأتان أو التي في بطنها ولد.

(٢) الكشاف ٤/٢٤٦.

(٣) البحر ٨/٤٦٣.

لا يمنع منه مانعٌ كالسِّيَاقِ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ. ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ: «وَلَوْ قِيلَ: الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ رَفْعِ صِفَةٍ لِّلْمَحذُوفِ الْمَقْدَّرِ فِي «إِلَّا مِنْ ضَرِيحٍ» كَانَ صَحِيحًا؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، عَلَيَّ أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ اسْمٍ لَيْسَ، أَي: لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا كَانَتْ مِنْ ضَرِيحٍ، أَوْ إِلَّا طَعَامٌ مِنْ ضَرِيحٍ غَيْرِ مُسَمَّنٍ وَلَا مُغْنٍ مِنْ جَوْعٍ، وَهَذَا تَرْكِيْبٌ صَحِيْحٌ وَمَعْنَى وَاضِحٌ».

وَقَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ^(١) أَيْضًا: «أَوْ أُرِيدَ أَنَّ لَا طَعَامَ لَهُمْ أَصْلًا؛ لِأَنَّ الضَّرِيحَ لَيْسَ بِطَعَامٍ لِلْبَهَائِمِ فَضْلًا عَنِ الْإِنْسِ؛ لِأَنَّ الطَّعَامَ مَا أَشْبَعَ أَوْ أَسَمَّنَ، وَهُوَ عَنْهُمَا بِمَعْرُوفٍ كَمَا تَقُولُ: «لَيْسَ لِفُلَانٍ ظِلٌّ إِلَّا الشَّمْسُ» تَرِيدُ نَفْيَ الظِّلِّ عَلَى التَّوَكِيدِ». قَالَ الشَّيْخُ^(٢): «فَعَلَى هَذَا يَكُونُ اسْتِثْنَاءٌ مَنْقُطَعًا، إِذْ لَمْ يَنْدَرِجْ الْكَائِنُ مِنَ الضَّرِيحِ تَحْتَ لَفْظِ «طَعَامٍ» إِذْ لَيْسَ بِطَعَامٍ، وَالظَّاهِرُ الْإِتِّصَالُ فِيهِ وَفِي قَوْلِهِ «وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غَسْلِينَ»^(٣) قُلْتُ: وَعَلَى قَوْلِ الزَّمْخَشَرِيِّ الْمَتَقَدِّمِ لَا يَلْزَمُ أَنَّ يَكُونَ مَنْقُطَعًا؛ إِذْ الْمُرَادُ نَفْيُ الشَّيْءِ بِدَلِيلِهِ، أَي: إِنْ كَانَ لَهُمْ طَعَامٌ فَلَيْسَ إِلَّا هَذَا الَّذِي لَا يَعْذُهُ أَحَدٌ طَعَامًا وَمِثْلُهُ «لَيْسَ لَهُ ظِلٌّ إِلَّا الشَّمْسُ» وَقَدْ مَضَى تَحْقِيقُ هَذَا عِنْدَ قَوْلِهِ: «لَا يَدُوْقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى»^(٤) وَقَوْلِهِ^(٥):

٤٥٥٥- وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سَيَوْفَهُمْ

ومثله كثيرٌ.

(١) الكشاف ٢٤٦/٤.

(٢) البحر ٤٦٣/٨.

(٣) الآية ٣٦ من الحاققة.

(٤) الآية ٥٦ من الدخان.

(٥) تقدم برقم ١٥٦١.

آ. (١١) قوله: ﴿لَا تَسْمَعُ﴾: قرأ^(١) ابن كثير وأبو عمرو
بالياء/ من تحت مضمومة على ما لم يُسَمَّ فاعله، «لاغية» رفعا لقيامه [ب/٩١٢]
مقام الفاعل. وقرأ نافع كذلك، إلا أنه بالتاء من فوق، والتذكير والتأنيث
واضحان؛ لأنَّ التأنيث مجازيٌّ. وقرأ الباقون بفتح التاء من فوق ونصب
«لاغية»، فيجوز أن تكون التاء للخطاب، أي: لا تسمع أنت، وأن تكون
للتأنيث، أي: لا تسمع الوجوه. وقرأ المفضل والجحدري «لا يسمع» بياء
الغية مفتوحة، «لاغية» نصباً، أي: لا يسمع فيها أحد.

ولاغية يجوز أن تكون صفة ل كلمة على معنى النسب، أي: ذات
لغو أو على إسناد اللغو إليها مجازاً، وأن تكون صفة لجماعة، أي:
جماعة لاغية، وأن تكون مصدراً كالعافية والعاقبة كقوله: «لا يسمعون فيه
لغواً ولا تأنيماً»^(٢).

آ. (١٥) قوله: ﴿وَنَمَارِقُ﴾: جمع نمرقة، وهي الوسادة.
قالت^(٣):

٤٥٥٦- نَحْنُ بَنَاتِ طَارِقِ
نَمَشِي عَلَى النَّمَارِقِ

وقال زهير^(٤):

-
- (١) السبعة (٦٨١)، والبحر ٤٦٣/٨، والقرطبي ٣٣/٢٠، والتيسير ٢٢٢، والحجة
٧٦٠، والنشر ٤٠٠/٢.
- (٢) الآية ٢٥ من الواقعة.
- (٣) تقدم برقم ٣٦٩٧.
- (٤) ليس في ديوانه، والبحر ٤٦١/٨، والقرطبي ٣٤/٢٠.

٤٥٥٧- كَهولًا وشُبَانًا حِسَانٌ وجوهُهُم

لهم سُرُرٌ مَصْفُوفَةٌ ونَمَارِقُ

والتَّمْرُوقَةُ بضمُّ النونِ والراءِ وكسرهما، لغتان أشهرهما الأولى.

آ. (١٦) قوله: ﴿وزرَابِي﴾: جمع زَرِيْبَةٍ بفتح الزاي وكسرها لغتان مشهورتان وهي البُسْطُ العِرَاضُ. وقيل: ما له منها خَمْلَةٌ^(١). ومَبْثُوثَةٌ: مفرقة.

آ. (١٧) قوله: ﴿الإِبِلُ﴾: اسمُ جمعٍ واحدُه: بعير وناقة وجمل. وهو مؤنثٌ، ولذلك تَدْخُلُ عليه تاءُ التأنِيثِ حالَ تصغيره، فيقال: أُبَيْلَةٌ ويُجمع أبال، واشتقوا مِنْ لفظه. فقالوا: «تَأَبَّلَ زيدٌ»، أي: كَثُرَتْ إِبِلُهُ، وتَعَجَّبُوا مِنْ هذا فقالوا: «ما أَبَلَهُ»، أي: ما أَكْثَرَ إِبِلَهُ. وتقدَّم في الأنعام^(٢)

قوله: «كيف» منصوبٌ بـ «خُلِقْتُ» على حَدِّ نَصْبِهَا في قوله «كيف تكفرون»^(٣) والجملةُ بدلٌ من «الإِبِلِ» بدلُ اشتمالٍ، فتكونُ في محلِّ جرٍّ، وهي في الحقيقة مُعَلِّقَةٌ للنظر، وقد دخلتُ «إلى» على «كيف» في قولهم: «انظرْ إلى كيف يصنعُ»، وقد تُبَدَّلُ الجملةُ المشتَمَلَةُ على استفهامٍ من اسمٍ ليس فيه استفهامٌ كقولهم: عَرَفْتُ زيداَ أبو مَنْ هو؟ على خلافٍ في هذا مقررٍ في علم النحو.

وقرأ العامةُ: خُلِقْتُ ورُفِعْتُ ونُصِبْتُ وسُطِحَتْ مبنياً للمفعول،

(١) الخملة: القطيفة. والخمْلُ: هُذْبُ القطيفة.

(٢) انظر: الدر المصون ١٩٤/٥.

(٣) الآية ٢٨ من البقرة.

والتاء ساكنة للتأنيث. وقرأ^(١) أمير المؤمنين وابن أبي عمير وأبو حنيفة «خَلَقْتُ» وما بعده بتاء المتكلم مبنياً للفاعل. والعامَّة على «سَطِحَتْ» مخففاً، والحسن^(٢) بتشديدها.

أ. (٢٢) قوله: ﴿بِمُسَيِّطِرٍ﴾: العامَّة على الصاد، وقيل^(٣) في بعض طُرُقِهِ، وهشام بالسين وخلف بإشمام الصاد زائياً بلا خلاف، وعن خلاد وجهان. وقرأ هارون «بِمُسَيِّطِرٍ» بفتح الطاء^(٤) اسم مفعول؛ لأنَّ «سَيَّطَرَ» عندهم متعد، يَدُلُّ على ذلك فعلُ مطاوعه وهو تَسَيَّطَرَ^(٥)، ولم يَجِءْ اسمُ فاعلٍ على مُفَعِّلٍ إِلَّا: مُسَيِّطِرٌ ومُبَيِّقِرٌ ومُهَيِّمِنٌ ومُبَيِّطِرٌ مِنْ سَيَّطَرَ ومُبَيِّقَرَ ومُهَيِّمِنَ ومُبَيِّطَرَ. وقد جاء مُجَيِّمِرٌ اسمٌ واد، ومُدَيِّبِرٌ. قيل: ويمكنُ أَنْ يكونَ أصلهما «مُجَمِّرٌ» و«مُدَبِّرٌ» فصُغِرَا. قلت: وقد تقدَّم لك أَنَّ بعضهم جَوَّزَ «مُهَيِّمِنَاً» مُصَغَّرَاً، وتقدَّم أنه خطأ عظيم^(٦)، وذلك في سورة المائدة وغيرها.

أ. (٢٣) قوله: ﴿إِلَّا مَنْ تَوَلَّى﴾: العامَّة على «إِلَّا» حرف استثناء، وفيه قولان، أحدهما: أنه منقطع لأنه مشتق من ضمير «عليهم». والثاني: أنه متصل لأنه مشتق من مفعول «فَدَكَّرَ»، أي: فَدَكَّرَ

(١) المحتسب ٣٥٦/٢، البحر ٤٦٤/٨، والقرطبي ٣٦/٢٠.

(٢) الشواذ ١٧٢، والبحر ٤٦٤/٨، والقرطبي ٣٦/٢٠.

(٣) انظر في قراءتها: السبعة ٦٨٢، والتيسير ٢٢٢، والنشر ٣٧٨/٢، والبحر ٤٦٤/٨.

(٤) في الأصل: «بفتح الصاد» ورسما بالصاد.

(٥) في (ش) سيطر.

(٦) انظر: الدر المصون ٢٨٨/٤.

عبادي إلا مَنْ تولى. وقيل: «مَنْ» في محلّ خفض بدلاً من ضمير «عليهم»، قاله مكي^(١). ولا يتأتى هذا عند الحجازيين، إلا أن يكون متصلاً، فإن كان منقطعاً جاز عند تميم؛ لأنهم يُجروونه مُجرى المتصل، والمتصل يُختار فيه الإبتاع لأنه غير موجب. هذا كله إذا لم يُجعل «مَنْ تولى» شرطاً وما بعده جزاؤه، فإن جعلته كذلك كان منقطعاً، وقد تقدّم تحقيقه، وعلى القول بكونه مستثنى من مفعول «فذكر» المقدر تكون جملة النفي اعتراضاً.

وقرأ زيد بن علي^(٢) وزيد بن أسلم وقتادة «ألا» حرف استفتاح، وبعده جملة شرطية أو موصول مضمّن^(٣) معناه.

آ. (٢٥) قوله: ﴿إِيَابَهُمْ﴾: العائمة على تخفيف الياء، مصدر أب يؤوب إياباً [والأصل: أوب يأوب إواباً]^(٤)، أي: رجّع كقام يقوم قياماً. وقرأ^(٥) شيبه وأبو جعفر بتشديدها. وقد اضطربت فيها أقوال التصريفيين، فقليل: هو مصدر لـ أَيْبَ على وزن فَيْعَل كَبَيْطَرَ^(٦)، يقال منه: أَيْبُ يُوَيْبُ إِيَاباً، والأصل/ أَيُوبَ يُوَيُوبُ إِيُوباً كَبَيْطَرَ يَبَيْطُرُ، فاجتمعت الياء والواو في جميع ذلك، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو

[١/٩١٣]

(١) إعراب المشكل ٤٧٣/٢.

(٢) القرطبي ٣٧/٢٠، والمحتسب ٣٥٧/٢، والبحر ٤٦٥/٨.

(٣) في النسخ: «مضمّر» وهو تحريف.

(٤) ما بين معقوفين سقط من (ش) وعارف حكمت.

(٥) الإتحاف ٦٠٦/٢، والبحر ٤٦٥/٨، والقرطبي ٣٨/٢٠، المحتسب ٣٥٧/٢،

والنشر ٤٠٠/٢.

(٦) بيطر: عالج الدواب.

ياءً، وأدغمت الياءُ المزيدهُ فيها، فإِيَابُ على هذا فيعال. وقيل: بل هو مصدرٌ لـ أَوَّبَ بزنةِ فَوَعَلَ كَحَوَّقَلَ، والأصل: إِيَوَابُ بواوَيْنِ، الأولى زائدةٌ، والثانيةُ عينُ الكلمةِ، فسكنتِ الأولى بعد كسرةٍ، فقلبت ياءً، فصار إِيَوَاباً، فاجتمعت ياءٌ وواوٌ، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواوُ ياءً، وأدغمت في الياءِ بعدها، فوزنه فيعال كحيتقال، والأصل: حِيَوَالُ. وقيل: بل هو مصدرٌ لـ أَوَّبَ على وزن فَعَوَلَ كجَهْوَرَ^(١)، والأصل: إِيَوَابُ على وزن فِعْوَالٍ، كـ «جِهْوَار» الأولى عينُ الكلمةِ، والثانيةُ زائدةٌ، وفُعِلَ به ما فُعِلَ بما قبله مِنْ القلبِ والإدغامِ للعللِ المتقدمةِ، وهي مفهومةٌ ممَّا مرَّ، فإن قيل: الإدغامُ مانعٌ مِنْ قلبِ الواوِ ياءً. قيل إنما يمنع إذا كانت الواوُ والياءُ عيناً وقد عرَفْتَ أَنَّ الياءَ في فَيَعَلُ والواوُ في فَوَعَلَ وفَعَوَلَ زائدتان. وقيل: بل هو مصدرٌ لـ أَوَّبَ بزنةِ فَعَلَ نحو: كِذَاباً والأصلُ إِيَوَابُ، ثم قلبت الواوُ الأولى ياءً لانكسارِ ما قبلها فقلبت: إِيَوَاباً^(٢). قال الزمخشري^(٣): «كِدْيُونُ في دِيَوَانَ، ثم فَعَلَ به ما فَعَلَ بسَيِّدٍ» يعني أَنَّ أصله سَيِّوِدُ، فقلبت وأدغمت، وإلى هذا نحا أبو الفضل أيضاً.

إلّا أن الشيخ^(٤) قد ردَّ ما قالاه: بأنهم نَصُّوا: على أَنَّ الواوُ الموضوعَةَ على الإدغامِ لا تَقْلِبُ الأولى ياءً، وإن انكسرَ ما قبلها قال:

(١) جَهْوَرَ: رفع الصوت.

(٢) ثم اجتمعت الياءُ والواوُ وسبقت الأولى بالسكون، فقلبت الواوُ ياءً، وأدغمت الياءُ في الياءِ.

(٣) الكشاف ٤/٢٤٨.

(٤) البحر ٨/٤٦٥.

«وَمَثَلُوا بِنَفْسِ «إِوَابٍ» مَصْدَرَ أَوْبٍ مُشَدِّدًا، وَبِاخْرَوَاطٍ مَصْدَرَ اخْرَوَاطٍ^(١). قَالَ: «وَأَمَّا تَشْبِيهُ الزَّمْخَشَرِيِّ بَدِيَوَانَ فَلَيْسَ بِجَيِّدٍ؛ لِأَنَّهَمْ لَمْ يَنْطِقُوا بِهَا فِي الْوَضْعِ مُذْغَمَةً، وَلَمْ يَقُولُوا: دِيَوَانَ، وَلَوْلَا الْجَمْعُ عَلَى «دَوَاوِينَ» لَمْ يُعْلَمَ أَنَّ أَصْلَ هَذِهِ الْيَاءِ وَآوٌ، وَقَدْ نَصُّوا عَلَى شَدُوذِ «دِيَوَانَ» فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ».

قلت: أمَّا كونهم لم ينطقوا بديوان فلا يلزم منه ردُّ ما قاله الزمخشري، ونصَّ النحاة على أنَّ أصل «ديوان» ديوان، و «قيراط»: قِراط، بدليل الجمع على دواوين وقرايط، وكونه شاذًّا لا يقدح؛ لأنه لم يذكره مقيسًا عليه بل منظرًا به.

وقد ذهب مكي^(٢) إلى نحوٍ من هذا فقال: «وأصلُ الياءِ واوٌ، ولكن انقلبت ياءً لانكسار ما قبلها، وكان يلزم من شدد أن يقول: إوابهم لأنه من الواو، أو^(٣) يقول: إيوابهم، فيبدل من أول المشدد ياءً كما قالوا: «ديوان» والأصل: ديوان» انتهى. وقيل: هو مصدرٌ لأوب^(٤) بزنة أكرم من الأوب، والأصل: إواب كإكرام، فأبدلت الهمزة الثانية لإواب ياءً لسكونها بعد همزة مكسورة فصار اللفظ إيواباً فاجتمعت الياءُ والواو على ما تقدّم، فقلبت وأذغم، ووزنه إفعال، وهذا واضح.

وقال ابن عطية^(٥) في هذا الوجه: «سهلت الهمزة وكان الواجب في

(١) اخْرَوَاطُ البعير في سيره: أسرع.

(٢) إعراب المشكل ٢/٤٧٣.

(٣) في الأصل و (ش) و (و) وما أثبتناه من المشكل.

(٤) الأصل: «أوب».

(٥) المحرر ١٦/٢٩١.

الإدغامِ برَدِّها إَوَّاباً، لكن استُخْسِنَتْ فيه الياءُ على غير قياسٍ» انتهى .
وهذا ليس بجيدٍ لِمَا عَرَفَتْ أَنَّهُ لَمَّا قُلِبَتِ الهمزةُ ياءً فالقياسُ أن يُفَعَلَ
ما تقدَّمَ مِنْ قَلْبِ الواوِ إلى الياءِ مِنْ دُونِ عكسٍ، وإنما ذَكَرْتُ هذه الأوجهَ
مشروحةً لصعوبتها مع عَدَمِ مَنْ يُمَعِنُ النَّظَرَ مِنَ الْمُعَرِّبِينَ في مثل هذه
المواضعِ القَلِيَّةِ الاستعمالِ . وقدَّم الخبِرَ في قوله «إلينا» و«علينا»
مبالغةً في التشديد^(١) والوعيدِ .

[تمت بعونه تعالى سورة الغاشية]

(١) الأصل: «مبالغة وتشديداً في الوعيد» .

سورة والفجر

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿وَالْفَجْرِ﴾: جوابُ هذا القَسَمِ قيل: مذكورٌ وهو قوله «إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ»^(١) قاله ابن الأنباري. وقيل: محذوفٌ لدلالة المعنى عليه، أي: لَنَجَازِيَنَّ كُلَّ أَحَدٍ بِمَا عَمِلَ بِدَلِيلِ تَعْدِيدِهِ مَا فَعَلَ بِالْقُرُونِ الْخَالِيَةِ. وقَدَّرَ الزمخشري^(٢): «لِيُعَذِّبَنَّ» قال: «يَدُلُّ عَلَيْهِ «أَلَمْ تَرَ»^(٣) إِلَى قَوْلِهِ: / «فَصَبَّ»^(٤). وقَدَّرَهُ الشَّيْخُ^(٥) بِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ خَاتَمَةُ [ب/٩١٣]

السورة قبله، أي: لِأَيَابُهُمْ إِلَيْنَا وَحِسَابُهُمْ عَلَيْنَا.

آ. (٤) وقال مقاتل: «هل هنا في موضع «إِنَّ» تقديره: إِنَّ فِي ذَلِكَ قَسَمًا لَدِي حَجْرٍ، فـ«هل» على هذا في موضع جواب القسم» انتهى. وهذا قولٌ باطلٌ؛ لأنه لا يَضْلُحُ أَنْ يَكُونَ مُقْسَمًا عَلَيْهِ، على تقدير

(١) في الآية ١٤.

(٢) الكشاف ٤/٢٤٩.

(٣) الآية ٦

(٤) الآية ١٣.

(٥) البحر ٨/٤٦٨.

تسليم أن التركيب هكذا، وإنما ذكرته للتنبيه على سقوطه. وقيل: ثم مضاف محذوف، أي: وصلاة الفجر أو وربّ الفجر.

والعامة على عدم التنوين في «الفجر» و«الوتر» و«يسر». وأبو الدينار الأعرابي^(١) بتنوين الثلاثة. قال ابن خالويه^(٢): «هذا ما روي عن بعض العرب أنه يقف على أواخر القوافي بالتنوين، وإن كان فعلاً، وإن كان فيه الألف واللام. قال الشاعر^(٣):

٤٥٥٨ - أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعَتَابِنَ

وَقُولِي إِن أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابِنَ

يعني بهذا تنوين الترم، وهو أن العربي إذا أراد ترك الترنم وهو مد الصوت نون الكلمة، وإنما يكون في الروي المطلق. وقد عاب بعضهم قول التحوين «تنوين الترنم» وقال: بل ينبغي أن يُسمّوه بتنوين ترك الترم، ولهذا التنوين قسيم آخر يُسمّى «التنوين الغالي»، وهو ما يلحق الروي المقيّد كقوله^(٤):

٤٥٥٩ - خاوي المخترقن

(١) البحر ٤٦٧/٨، والشواذ ١٧٣ ولم أقف على ترجمته.

(٢) الشواذ ١٧٣.

(٣) تقدم برقم ٣٦٧٧.

(٤) البيت لرؤية، وتامة:

وقاتم الأعماق خاوي المخترقن

وهو في ديوانه ١٠٤، والكتاب ٣٠١/٢، والخصائص ٢٢٨/١، والمحاسب

٨٦/١، والخزانة ٣٨/١.

على أن بعض العروضيين أنكروا وجوده. ولهذين التوثيقين (١) أحكام مخالفة لحكم التنوين حَقَّقْتُهَا فِي «شرح التسهيل» والله الحمد. والحاصل أن هذا القارئ أجري الفواصل مُجْرَى القوافي ففَعَلَ فِيهَا مَا يَفْعَل فِيهَا. وله نظائرٌ مَرَّ مِنْهَا: «الرسول» (٢) و«السبيل» (٣) و«الظنون» (٤) فِي الْأَحْزَابِ. و«المتعال» (٥) فِي الرِّعْدِ و«يسر» هنا، كما سَأَبَيْتُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ (٦): «فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا بِأَلْهَا (٧) مُنْكَرَةً مِنْ بَيْنِ مَا أَقْسَمَ بِهِ؟ قُلْتَ: لِأَنَّهَا لِيَالٍ مَخْصُوصَةٌ مِنْ بَيْنِ جِنْسِ اللَّيَالِيِّ الْعَشْرِ بَعْضُ مِنْهَا، أَوْ مَخْصُوصَةٌ بِفَضِيلَةٍ لَيْسَتْ فِي غَيْرِهَا. فَإِنْ قُلْتَ: هَلَّا عُرِفَتْ بِلَامِ الْعَهْدِ لِأَنَّهَا لِيَالٍ مَعْلُومَةٌ. قُلْتَ: لَوْ قِيلَ ذَلِكَ لَمْ تَسْتَقِلَّ بِمَعْنَى الْفَضِيلَةِ الَّتِي فِي التَّنْكِيرِ، وَلِأَنَّ الْأَحْسَنَ أَنْ تَكُونَ اللَّامَاتُ مُتَجَانِسَةً لِيَكُونَ الْكَلَامُ أَعْدَمَ مِنَ الْإِلْفَازِ وَالتَّعْمِيمَةِ». قُلْتَ: يَعْنِي بِتَجَانُسِ اللَّامَاتِ (٨) أَنْ تَكُونَ كُلُّهَا إِمَّا لِلجِنْسِ، وَإِمَّا لِلْعَهْدِ، وَالْفَرَضُ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ اللَّامَاتِ فِي الْفَجْرِ وَمَا مَعَهُ لِلجِنْسِ، فَلَوْ جِيءَ بِاللِّيَالِيِّ مَعْرِفَةً بِلَامِ الْعَهْدِ لَفَاتَ التَّجَانُسُ.

آ. (٢) وَالْعَامَّةُ عَلَى «لِيَالٍ» بِالتَّنْوِينِ، «عَشْرِ» صِفَةٌ لَهَا. وَقُرَأَ (٩)

(١) الْأَصْلُ: وَلِهَذَا التَّنْوِينُ.

(٢) الْآيَةُ ٦٦.

(٣) الْآيَةُ ٦٧.

(٤) الْآيَةُ ١٠.

(٥) الْآيَةُ ٩.

(٦) الْكِشَافُ ٢٤٩/٤.

(٧) أَي: «لِيَالٍ عَشْرٍ».

(٨) (ش): «اللغات» وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٩) الْبَحْرُ ٤٦٧/٨، وَالْقُرْطُبِيُّ ٣٩/٢٠. وَنَسَبَهَا فِي الشُّوَاذِ ١٧٣ إِلَى ابْنِ عَامِرٍ.

ابن عباس «وليامِ عَشْرٍ» بالإضافة. فبعضهم يكتب^(١) «ليالٍ» في هذه القراءة دون ياءٍ، وبعضهم قال: «وليالي» بالياء، وهو القياس. قيل: والمراد: وليالي أيام عشرٍ، وكان من حَقِّه على هذا أن يُقال: عشرة؛ لأنَّ المعدودَ مذكَّرٌ. ويُجاب عنه: بأنَّه إذا حُذِفَ المعدودُ جاز الوجهان، ومنه «وأتبعه بسِتُّ من شوالٍ»^(٢) وسمِعَ الكسائي: «صُمنا من الشهر خمساً».

آ. (٣) قوله: ﴿وَالْوَتْرِ﴾: قرأ^(٣) الأخوان بكسر الواو، والباقون بفتحها وهما لغتان كالحَبْرِ والحَبْرِ^(٤)، والفتحُ لغةٌ قريشٍ ومنَ والاهاء، والكسرُ لغةٌ تميم. وهاتان اللغتان في «الوتر» مقابل الشَّفْع. فأما في الوتر بمعنى التَّرَّة، أي: الدَّخْلُ^(٥) فبالكسرِ وحده، قاله الزمخشري^(٦). ونقل الأصمعيُّ فيه اللغتين أيضاً. وقرأ أبو عمرو في رواية يونس عنه بفتح الواو وكسر التاء، فيحتمل أن يكونَ لغةً ثالثة، وأن يكونَ نقلَ كسرةِ الراءِ إلى التاء إجراءً للموصل مُجرى الوقفِ/.

[١/٩١٤]

آ. (٤) قوله: ﴿إِذَا يَسْرِ﴾: منصوبٌ بمحذوفٍ هو فعلُ القسم، أي: أقسم به وقت سراه. وحذَفَ ياءُ «يسري» وقفاً، وأثبتها

(١) (ش): قال.

(٢) أبواب الصوم في مسلم ٨٢٢/٢، وأبي داود ٨١٢/٢.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٨٣، والنشر ٤٠٠/٢، والبحر ٤٦٧/٨، والتيسير

٢٢٢، والقرطبي ٤١/٢٠، والحجة ٧٦١.

(٤) الحبر بفتح الحاء وكسرها: العالم.

(٥) الدَّخْلُ: الحقد والتأر.

(٦) الكشاف ٢٤٩/٤.

وصلاً، نافع^(١) وأبو عمرو، وأثبتها في الحالين ابن كثير، وحذفها في
الحالين الباقيون لسقوطها في خط المصحف الكريم، وإثباتها هو الأصل
لأنها لام فعل مضارع مرفوع، وحذفها لموافقة المصحف وموافقة رؤوس
الآي، وجزياً بالفواصل مجزئ القوافي. ومن فرق بين حالتي الوقف
والوصل فلأن الوقف محل استراحة. ونسب الشرى إلى الليل مجازاً؛ إذ
المراد: يسرى فيه، قاله الأخفش^(٢). وقال غيره: المراد ينقص كقوله:
«إذ أدبر»^(٣)، «إذا عسعس»^(٤).

آ. (٥) قوله: ﴿لذي حجر﴾: الحجر: العقل. وتقدم الكلام
عليه^(٥).

آ. (٦ - ٧) قوله: ﴿بعاد إرم﴾: قرأ العامة «بعاد» مصروفاً
«إرم» بكسر الهمزة وفتح الراء والميم، ف«عاد» اسم لرجل في الأصل،
ثم أطلق على القبيلة أو الحي، وقد تقدم الكلام عليه^(٦). وأما «إرم»
فقليل: هو اسم قبيلة. وقيل: اسم مدينة. واختلف في التفسير في
تعيينها. فإن كانت اسم قبيلة كانت بدلاً أو عطف بيان، أو منصوبة
بإضمار «أعني»، وإن كانت اسم مدينة فيقلق الإعراب من عاد^(٧)،

(١) انظر في قراءتها: السبعة ٦٨٣، والحجة ٧٦١، والقرطبي ٤٢/٢٠، والتيسير
٢٢٢، والبحر ٤٦٨/٨.

(٢) لم يشر إلى ذلك في كتابه «المعاني».

(٣) الآية ٣٣ من المدثر.

(٤) الآية ١٧ من التكوير.

(٥) انظر: الدر المصون ١٨٠/٥.

(٦) انظر: الدر المصون ٣٥٨/٥.

(٧) قوله من عاد سقط من الأصل.

وتخريجه على حذف مضاف، كأنه قيل: بعادِ أهلِ إرمَ، قاله
الزمخشري^(١)، وهو حسنٌ ويَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ «عاد» بدلَ اشتمالِ إذ
لا ضميرَ، وتقديرُه قَلْبٌ. وقد يقال: إنه لَمَّا كَانَ الْمَعْنَى بِعَادِ مَدِينَتِهِمْ؛
لأنَّ إِرْمَ قَائِمَةٌ مَقَامَ ذَلِكَ صَحَّ الْبَدَلُ. وإِرْمُ اسْمٌ جَدُّ عَادِ^(٢)، وهو
عَادُ بْنُ عَوْضِ بْنِ إِرْمَ بْنِ سَامِ بْنِ نُوحٍ. قال زهير^(٣):

[ب/٩١٤]

٤٥٦٠ - وَأَخْرِبِينَ تَرَى الْمَاضِي عِدَّتَهُمْ

مِنْ نَسَجِ دَاوُدَ أَوْ مَا أُوْرَثْتَ إِرْمُ

وقال قيس الرقيات^(٤):

٤٥٦١ - مَجْدًا تَلِيدًا بِنَاهِ أَوْلَاهُ لَهُ

أَدْرَكَ عَادًا وَسَامًا قَبْلَهُ إِرْمَا

وقرأ^(٥) الحسن «بعاد» غير مصروف. قال الشيخ^(٦): «مُضَافًا إِلَى
إِرْمَ، فَجَازَ أَنْ يَكُونَ «إِرْمُ» أَبَا أَوْ جَدًّا أَوْ مَدِينَةً». قلت: يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ
فِي قِرَاءَةِ الْحَسَنِ غَيْرَ مَضَافٍ، بَلْ يَكُونُ كَمَا كَانَ مَنُونًا، وَيَكُونُ «إِرْمُ»

(١) الكشاف ٤/٢٥٠.

(٢) ينتهي الآن هذا السقط الطويل من نسخة المؤلف.

(٣) تقدم برقم ١٨٢٦.

(٤) ديوانه ١٥٥، برواية:

مَجْدًا تَلِيدًا بِنَاهِ أَوْلَاهُ أَدْرَكَ عَادًا وَقَبْلَهَا إِرْمَا

والمحرر ١٦/٢٩٤، والقرطبي ٢٠/٤٥.

(٥) انظر في قراءاتها: القرطبي ٢٠/٤٤، والبحر ٨/٤٦٩، والإتحاف ٢/٦٠٨،

والمحتسب ٢/٣٥٩، والشواذ ١٧٣.

(٦) البحر ٨/٤٦٩.

بدلاً أو بياناً أو منصوباً بإضمارِ أعني [ولو كان مضافاً لوجبَ صَرْفُهُ] (١).
وإنما مُنَع «عاد» اعتباراً بمعنى القبيلة أو جاء على أحدِ الجائزَيْنِ في «هند»
وبابه. وقرأ الضحاك في رواية «بعادِ إرم» ممنوعَ الصرفِ وفتحَ الهمزة مِنْ
«أرَمَ». وعنه أيضاً «أزَمَ» بفتحِ الهمزة وسكونِ الراءِ، وهو تخفيفُ «أرَمَ»
بكسرِ الراءِ، وهي لغةٌ في اسمِ المدينة، وهي قراءةُ ابنِ الزُّبَيْرِ. وعنه في
«عاد» مع هذه القراءة الصَّرْفُ وتَرْكُهُ.

وعنه أيضاً وعن ابن عباس «أرَمَ» بفتحِ الهمزة والراءِ، والميمُ مشددةٌ
جعلاه فعلاً ماضياً. يقال: «أرَمَ العَظْمُ»، أي: بَلِيَ. ورَمَ أيضاً وأرَمَهُ
غيرُهُ، فأفَعَلَ يكون لازماً ومتعدياً في هذا. و«ذات» على هذه القراءة
مجرورةٌ صفةً لـ «عاد»، ويكونُ قد راعى لفظها تارةً في قوله: «أرَمَ»،
فلم يُلْحِقْ علامةَ تانيثٍ، ويكونُ «أرَمَ» معترضاً بين الصفةِ والموصوفِ،
أي: أرَمْتُ هي بمعنى: رَمْتُ وَبَلَيْتُ، وهو دعاءٌ عليهم. ويجوزُ أن يكونَ
فاعلُ «أرَمَ» ضميرَ الباري تعالى، والمفعولُ محذوفٌ، أي: أرَمَّها اللهُ.
والجملةُ الدعائيةُ معترضةٌ أيضاً. ومعناها (٢) أخرى في «ذات» فأنث.
وزُوي عن ابن عباس «ذات» بالنصب على أنها مفعولٌ بـ «أرَمَ». وفاعلُ
«أرَمَ» ضميرٌ يعودُ على الله تعالى، أي: أرَمَّها اللهُ تعالى ويكونُ «أرَمَ»
بدلاً مِنْ «فَعَلَ رَبُّكَ» أو تبييناً له.

وقرأ ابن الزبير «بعادِ إرِمَ» بإضافةِ «عاد» إلى «إرِمَ» مفتوحِ الهمزة
مكسورِ الراءِ، وقد تقدَّم أنه اسمُ المدينة. وقُرىء «أرِمَ ذاتِ» بإضافةِ

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل، أثبتناه من (ش).

(٢) معطوف على «لفظها» والتقدير: ويكون قد راعى معناها.

«أرم» إلى «ذات». ورؤي عن مجاهد «أرم» بفتحيتين مصدرَ أرمَ يَأرمُ، أي: هلك، فعلى هذا يكونُ منصوباً بـ «فَعَلَ رَبُّكَ» نَصَبَ المصدرِ التشبيهيِّ، والتقدير: كيف أهلك ربُّك إهلاكَ ذاتِ العِمَادِ؟ وهذا أغربُ الأقوالِ.

و «ذاتِ العِمَادِ» إن كان صفةً لقبيلةٍ فمعناه: أنهم أصحابُ خيامٍ لها أعمدةٌ يَظَعنونُ بها، أو هو كنايةٌ عن طولِ أبدانهم كقوله^(١):
٤٥٦٢- رَفِيعُ العِمَادِ طَوِيلُ النَّجَا

د

قاله ابن عباس، وإن كان صفةً للمدينة فمعناه: أنها ذاتُ عُمُدٍ من الحجارة.

آ. (٨) قوله: ﴿التي لم يُخْلَقْ﴾: يجوز أن يكونَ تابعاً، وأن يكونَ مَقْطوعاً رفعاً أو نصباً. والعامَّةُ على «يُخْلَقُ» مبنياً للمفعول، «مثلها» مرفوعٌ على ما لم يُسَمَّ فاعله. وعن ابن الزبير^(٢) «يُخْلَقُ» مبنياً للفاعل «مثلها» منصوبٌ به. وعنه أيضاً «تَخْلُقُ» بنونِ العظمة.

آ. (٩) قوله: ﴿وئمود﴾: قرأ العامَّةُ بَمَنعِ الصرفِ، وابنُ وثَّاب^(٣) بصرفه. وقد تقدَّم الكلامُ على ذلك مُشبعاً^(٤). و «الذين»

(١) تمامه:

رفيع العِمَادِ طَوِيلُ النَّجَا د ساد عَشِيرَتُهُ أَمْرَدَا

ديوان الخنساء (بشرح ثعلب) ١٤٣.

(٢) البحر ٤٦٩/٨، والشواذ ١٧٣.

(٣) البحر ٤٦٩/٨.

(٤) انظر: الدر المصون ٣٦١/٥.

يجوزُ فيه ما تقدّم في «التي لم يُخلَق». وجاب الشيءَ بجوبه قطعَه وخرقه جوباً. وجُبْتُ البلادَ: قطعْتُها سيراً. قال الشاعر^(١):

٤٥٦٣- وَلَا رَأَيْتُ قَلِوصاً قَبْلَهَا حَمَلَتْ

سِتِّينَ وَسَقاً وَلَا جَابَتْ بِهَا بِلداً

قوله: «بالواد» متعلقٌ: إمّا بـ «جابوا»، أي: فيه، وإمّا بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «الصخر»، أو من الفاعلين. وأثبت^(٢) ياءَ «الوادي» في الحالين ابنُ كثيرٍ وورشٌ، بخلافٍ عن قنبلٍ فرُوي عنه إثباتُها في الحالين، ورُوي عنه إثباتُها في الوصلِ خاصةً، وحذفها الباقون في الحالين، موافقةً لخطِّ المصحفِ ومراعاةً للفواصل كما تقدّم في «يسر»^(٣).

آ. (١١) قوله: ﴿الَّذِينَ طَغَوْا﴾: يجوزُ فيه ما جاز في

«الذين» قبله من الإتيانِ والقطع على الذمِّ.

قوله: «سوط» هو الآلةُ المعروفةُ. قيل: وسُمِّيَ سوطاً لأنه يُسَاط به اللحمُ عند الضربِ، أي: يَخْتَلط. قال كعب بن زهير^(٤):

٤٥٦٤- وَيَلْمُهَا خُلَّةً قَدْ سَيْطَ مِنْ دِمِهَا

فَجَعٌ وَوَلَعٌ وَإِخْلَافٌ وَتَبْدِيلُ

(١) لم أهدت إلى قائله، وهو في القرطبي ٤٨/٢٠، والبحر ٤٦٦/٨.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٨٣، والنشر ٤٠٠/٢، والتيسير ٢٢٢، والحجة ٧٦٣.

(٣) الآية ٤ من الفجر.

(٤) تقدم برقم ٣٩.

وقال آخر^(١):

٤٥٦٥- أَحَارِثُ إِنَّا لَوْ تُسَاطُ دِمَاؤُنَا

تَزَايَلْنَ حَتَّى لَا يَمَسَّ دَمٌ دَمَا

وقيل: هو في الأصل مصدرُ ساطه يسُوطه سَوَاطًا، ثم سُمِّيَتْ به الآلة. وقال أبو زيد: «أموالهم بينهم سَوِيطة»، أي: مختلطة. واستعمال الصَّبِّ في السَّوْطِ استعارةٌ بليغة، وهي شائعةٌ في كلامهم. [١/٩١٥]

آ. (١٤) قوله: ﴿لِبِالْمِرْصَادِ﴾: المِرْصَادُ كالمِرْصَدِ، وهو المكانُ يترتبُ [فيه]^(٢) الرِّصْدُ جمعُ راصِدٍ كحَرَسٍ، فالْمِرْصَادُ مِفْعَالٌ مِنَ رَصَدِهِ كَمِيقَاتٍ مِنْ وَقْتِهِ، قاله الزمخشري^(٣). وجوزَ ابنُ عطية^(٤) في «المِرْصَادِ» أَنْ يَكُونَ اسْمَ فاعِلٍ قال: «كأنه قيل: لِبِالْراصِدِ، فعبَّرَ ببناء المبالغة». وردَّ عليه الشيخ^(٥): بأنَّه لو كان كذلك لم تَدْخُلْ عليه الباءُ إذ ليس هو في موضعِ دخولِها لا زائدةٌ ولا غيرُ زائدةٍ. قلت: قد وردتْ زيادتها في خبرٍ «إِنَّ» كهذه الآية، في قولِ امرئ القيس^(٦):

..... ٤٥٦٦

فإِنَّكَ مِمَّا أَحَدَّثْتَ بِالْمُجَرَّبِ

(١) البيت للمتلمس وهو في ديوانه ١٦ برواية تُشاط، واللسان (شيط) وروى البيت كذلك برواية «تشاط»، والماوردي ٤/٤٥٣، والبحر ٨/٤٦٦.

(٢) زيادة من «الكشاف» حيث ينقل عنه.

(٣) الكشاف ٤/٢٥١.

(٤) المحرر ١٦/٢٩٧.

(٥) البحر ٨/٤٧٠.

(٦) تقدم برقم ١٧.

إلَّا أَنْ هَذَا ضَرُورَةٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ الْكَلَامُ فَضْلاً عَنْ أَفْصَحِهِ .

آ. (١٥) قوله: ﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ﴾: مبتدأ، وفي خبره وجهان، أحدهما: - وهو الصحيح - أنه الجملة مِنْ قوله «فيقول» كقوله: «فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ»^(١) كما تقدّم بيانه، والظرف حينئذٍ منصوبٌ بالخبر؛ لأنه في نية التأخير، ولا تمنع الفاء من ذلك، قاله الزمخشري^(٢) وغيره. والثاني: أَنَّ «إِذَا» شرطيةٌ وجوابها «فيقول»، وقوله «فَأَكْرَمَهُ» معطوفٌ على «ابتلاه»، والجملة الشرطيةٌ خبرٌ «الإنسان»، قاله أبو البقاء^(٣). وفيه نظر؛ لأنَّ «إِذَا» تَلْزِمُ الفاءَ في الجملة الواقعة خبراً عمّا بعدها، ولا تُحذفُ إلَّا مع قولٍ مضمّر، كقوله تعالى: «وَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ»^(٤) كما تقدّم بيانه، إلَّا في ضرورة.

قال الزمخشري^(٥): «فَإِنْ قُلْتَ بِمِ اتَّصَلَ قَوْلُهُ «فَأَمَّا الْإِنْسَانُ»؟ قُلْتَ: بقوله: «إِنَّ رَبَّكَ لِبِالْمِرْصَادِ» فكأنه قيل: إِنَّ اللَّهَ لَا يَرِيدُ مِنَ الْإِنْسَانِ إِلَّا الطَّاعَةَ، فَأَمَّا الْإِنْسَانُ فَلَا يَرِيدُ ذَلِكَ وَلَا يَهْتُمُّ إِلَّا الْعَاجِلَةَ انتهى. يعني بالتحلقِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، وَكَيْفَ عَطَفْتَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ التَّفْصِيلِيَّةَ عَلَى مَا قَبْلَهَا مَرْتَبَةً عَلَيْهِ؟ وَقَوْلُهُ: «لَا يَرِيدُ إِلَّا الطَّاعَةَ» عَلَى مَذْهَبِهِ، وَمَذْهَبُنَا أَنَّ اللَّهَ يَرِيدُ الطَّاعَةَ وَغَيْرَهَا، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَقَعْ، فَسُبْحَانَ مَنْ لَا يُدْخِلُ فِي مُلْكِهِ مَا لَا يُرِيدُ. وَإِصْلَاحُ الْعِبَارَةِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ اللَّهَ يَرِيدُ مِنَ الْعَبْدِ

(١) الآية ٢٦ من البقرة.

(٢) الكشاف ٤/٢٥١.

(٣) الإملاء ٢/٢٨٦.

(٤) الآية ١٠٦ من آل عمران «فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم».

(٥) الكشاف ٤/٢٥١.

أو الإنسان من غير حَصْرِ. ثم قال^(١): «فَإِنْ قُلْتَ: فكيف توازنَ قوله: «أَمَّا الإنسانُ إذا ما ابتلاه ربُّه» وقوله: «وأما إذا ما ابتلاه»، وحقُّ التوازنِ أن يتقابلَ الواقعان بعد «أَمَّا» و«أَمَّا». تقول: «أَمَّا الإنسانُ فكفورٌ، وأَمَّا المَلِكُ فشكورٌ»، «أَمَّا إذا أَحَسَّنْتَ إلى زيدٍ فهو مُحَسِّنٌ إليك، وأَمَّا إذا أَسَأْتَ إليه فهو مُسِيءٌ إليك»؟ قلت: هما متوازنان من حيث إنَّ التقديرَ: وأَمَّا هو إذا ما ابتلاه ربُّه وذلك أنَّ قوله: «فيقولُ ربي أَكْرَمَنِي» خبرُ المبتدأ الذي هو الإنسانُ. ودخولُ الفاءِ لِمَا في «أَمَّا» مِنْ معنى الشرطِ، والظرفُ المتوسطُ بين المبتدأ والخبرِ في نيةِ التأخيرِ، كأنه قال: فأَمَّا الإنسانُ فقائلُ ربي أَكْرَمَنِي وقتَ الابتلاءِ فَوَجَبَ أَنْ يكونَ «فيقولُ» الثاني خبرَ المبتدأ واجبٌ تقديرُه.

آ. (١٦) قوله: «فَقَدَّرَ عَلَيْهِ»: قرأ^(٢) ابنُ عامرٍ بتشديدِ الدالِ، والباقون بتخفيفِها، وهما لغتان بمعنى واحد، ومعناهما التضييقُ. ومن التخفيفِ قوله: «اللهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ»^(٣) «ومَنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ»^(٤).

قوله: «أَكْرَمَنِي» «أَهَانَنِي» قرأ^(٥) نافعٌ بإثباتِ ياءِيهما وصلًا وحذفِهما وقفًا، مِنْ غيرِ خلافٍ عنه، والبزِّيُّ عن ابنِ كثيرٍ يُثْبِتُهُمَا فِي الْحَالَيْنِ،

(١) الكشاف ٢٥١/٤.

(٢) البحر ٤٧٠/٨، والنشر ٤٠٠/٢.

(٣) الآية ٢٦ من الرعد.

(٤) الآية ٧ من الطلاق.

(٥) انظر في قراءاتها: البحر ٤٧٠/٨، والسبعة ٦٨٤، والنشر ٤٠٠/٢، والحجة

٧٦٤، والقرطبي ٥٢/٢٠، والتيسير ٢٢٣.

وأبو عمروٍ اختلفَ عنه في الوصلِ فرُوي عنه الإثباتُ والحذفُ، والباقون
يُحذفونهما في الحالتين، وعلى الحذفِ قولُ الشاعر^(١):

٤٥٦٧- وَمِنْ كاشِحٍ طَاهِرٍ عُمُرُهُ
إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنَ

يريد: أنكرني. وقال الزمخشري^(٢): «فإن قلت: هلاً قال: فأهانَه
وقَدَرَ عليه رِزْقَه، كما قال: فأكرمَه ونعمه. قلت: لأنَّ البسَطَ إكرامٌ
من الله تعالى لعبده بإنعامه عليه مُتَفَضِّلاً مِنْ غيرِ سابقَةٍ. وأمَّا التقديرُ فليس
بإهانةٍ له؛ لأنَّ الإخلالَ بالفضل لا يكونُ إهانةً^(٣)، كما إذا أهدى لك زيدٌ
هديةً تقول: أكرمني، فإذا لم يَهْدِ لك شيئاً لا يكونُ مُهيناً لك».

آ. (١٧) قوله: ﴿تُكْرِمُونَ﴾: قرأ^(٤) أبو عمرو هذا والثلاثة

بعده بياء الغيبة حملاً على معنى الإنسان المتقدم / إذ المرادُ به الجنسُ، [ب/٩١٥]
والجنسُ في معنى الجَمْعِ، والباقون بالتاء في الجميع خطاباً للإنسانِ
المرادِ به الجنسُ على طريقِ الالتفاتِ. وقرأ^(٥) الكوفيون «تَحَاضُّونَ»

(١) تقدم برقم ١٢٠٩. وصدده المشهور:

وَمِنْ شَانِيءٍ كَاسِفٍ وَجْهُهُ

(٢) الكشاف ٤/٢٥١.

(٣) تنمة العبارة في الكشاف: «ولكن تركاً للكرامة، وقد يكون المولى مكرماً لعبده
ومُهيناً له وغير مكرم ولا مهين».

(٤) السبعة ٦٨٥، والنشر ٤٠٠/٢، والحجة ٧٦٢، والقرطبي ٥٢/٢٠، والتيسير
٢٢٢، والبحر ٤٧١/٨.

(٥) انظر في قراءتها: السبعة ٦٨٥، والنشر ٤٠٠/٢، والتيسير ٢٢٢، والبحر
٤٧١/٨، والقرطبي ٥٢/٢٠، والحجة ٧٦٣.

والأصلُ: تتحاضُّون، فحذف إحدى التاءين، أي: لا يحضُّ بعضكم بعضاً. ورُوي عن الكسائي «تحاضُّون» بضم التاء، وهي قراءة زيد ابن علي وعلقمة، أي: تحاضُّون أنفسكم. والباقون «تحضُّون» من حضه على كذا، أي: أغراه به. ومفعوله محذوف، أي: لا تحضُّون أنفسكم ولا غيرها. ويجوز أن لا يُقدَّر، أي: لا تُوقعون الحَضَّ.

آ. (١٨) قوله: ﴿على طعام﴾: متعلِّقٌ بتحاضُّون. و«طعام» يجوزُ أن يكونَ على أصله من كونه اسماً للمطعم. ويكون على حذفٍ مضافٍ، أي: على بدلٍ، أو على إعطاءِ طعام، وأن يكونَ اسمَ مصدرٍ بمعنى الإطعام، كالإعطاء بمعنى الإعطاء، فلا حذفٌ حينئذٍ. والتاءُ^(١) في «التراث» بدلٌ من الواو، لأنه من الوراثة. ومثله: تَوَلَّج^(٢) وتَوَرَّاة وتُخَمَّة، وقد تقدَّم ذلك^(٣). و«لَمَّمًا» بمعنى مجموع. يقال: لَمَّمْتُ الشيءَ لَمَّمًا، أي: جَمَعْتُهُ جَمْعًا. قال الحطَّيئة^(٤):

٤٥٦٨- إذا كانَ اللَّمَّاءُ يَتَّبِعُ الدَّمَ رَبَّه
فلا قَدَّسَ الرَّحْمَنُ تلكَ الطَّواحِنا

ولَمَّمْتُ شَعْبَهُ من ذلك. قال النابغة^(٥):

٤٥٦٩- وَلَسْتُ بِمُسْتَبْتِقٍ أَحَا لَا تَلُمَّه
على شَعْبِ، أيُّ الرَّجَالِ المَهْدَبِ

(١) انظر: الممتع ٣٨٣.

(٢) التولج: كناس الوحش.

(٣) انظر: الدر المصون ١٦/٣.

(٤) ليس في ديوانه، وهو في القرطبي ٥٣/٢٠.

(٥) ديوانه ٧٨.

والجَمُّ: الكثيرُ. ومنه «جُمَّةُ الماء». قال زهير^(١):

٤٥٧٠ - فَلَماً وَرَدْنَ المَاءَ زُرْقاً جِماًهُ

ومنه: الجُمَّةُ للشَّعرِ، وقولُهم «جاؤوا الجَمَّاءَ الغَفيرَ»^(٢) من ذلك.

آ. (٢١) قوله: ﴿دَكَّأَ دَكَّأً﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه مصدرٌ مؤكَّد، و«دكأ» الثاني تأكيدٌ للأول تأكيداً لفظياً، كذا قاله ابنُ عُصفور^(٣)، وليس المعنى على ذلك. والثاني: أنه نصبٌ على الحالِ والمعنى: مكرِّراً عليه الدُّكُّ كَعَلَّمْتُهُ الحِسابَ باباً باباً، وهذا ظاهرٌ قولِ الزمخشري^(٤)، وكذلك «صَفَّأَ صَفَّأً» حالٌ أيضاً، أي: مُصَطَفِّينَ أو ذوي صفوفٍ كثيرة.

آ. (٢٣) قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾: منصوبٌ بـ«جيء» والقائمُ مقامَ الفاعلِ «بجهنم». وجَوَّزَ مكي^(٥) أن يكونَ «يَوْمَئِذٍ» قائماً مقامَ الفاعلِ. وأمَّا «يَوْمَئِذٍ» الثاني فقليل: بدلٌ من «إِذَا دُكَّتْ»، والعاملُ فيهما «يَتَذَكَّرُ»

(١) ديوانه ١٣، وشرح القصائد ٢٥١. وعجزه:

وَضَعْنَ عِصِيَّ الحَاضِرِ المُتَخَيِّمِ

وزرقاً: أي صافياً. المتخيم: هو الذي يتخذ خيمة.

(٢) انظر: مجمع الأمثال ٢٧١/٢.

(٣) انظر شرح الجمل له ٢٦٢/١.

(٤) الكشاف ٢٥٣/٤.

(٥) إعراب المشكل ٤٧٥/٢.

قاله الزمخشري^(١)، وهذا هو مذهب سيبويه^(٢)، وهو أنَّ العاملَ في المبدلِ منه عاملٌ في البدلِ، ومذهبٌ غيره أنَّ البدلَ على نية تكرارِ العاملِ. وقيل: إنَّ العاملَ في «إِذَا دُكَّتْ» «يقولُ»، والعاملُ في «يَوْمِئِذٍ» «يتذكَّرُ» قاله أبو البقاء^(٣).

قوله: «وَأَتَىٰ لَهُ الذُّكْرَىٰ» «أَتَىٰ» خبرٌ مقدَّمٌ، و«الذُّكْرَىٰ» مبتدأٌ مؤخَّرٌ، و«له» متعلِّقٌ بما تَعَلَّقَ به الظرفُ.

آ. (٢٥ - ٢٦) قوله: ﴿لَا يُعَذَّبُ﴾: قرأ الكسائي^(٤) «لَا يُعَذَّبُ» و«لَا يُؤْتَقُ» مبنيين للمفعولِ. والباقون قرؤوهما مبنيين للفاعلِ. فأما قراءة الكسائي فأسند الفعل فيها إلى «أحد» وحذف الفاعلِ للعلمِ به وهو الله تعالى أو الزبانية المتوكلون العذاب بأمر الله تعالى. وأما عذابه ووثاقه فيجوزُ أن يكونَ المصدران مضافين للفاعلِ والضميرُ لله تعالى، ومضافين للمفعولِ، والضميرُ للإنسانِ، ويكون «عذاب» واقعاً موقع تعذيب. والمعنى: لا يُعَذَّبُ أحدٌ تعديباً مثل تعذيبِ الله تعالى هذا الكافرَ، ولا يُؤْتَقُ أحدٌ توثيقاً مثل إيثاقِ الله إياه بالسَّلاسلِ والأغلالِ، أو لا يُعَذَّبُ أحدٌ مثل تعذيبِ الكافرِ، ولا يُؤْتَقُ مثل إيثاقه، لكفره وعناده، فالوِثاقُ بمعنى الإيثاقِ كالعطاءِ بمعنى الإِعطاءِ. إلا أن في إعمالِ اسمِ المصدرِ عملَ مُسَمَّاهُ خلافاً مضطرباً^(٥) فنقل عن البصريين المنعُ، وعن

(١) الكشاف ٤/٢٥٣.

(٢) الكتاب ١/٣٦٩.

(٣) الإملاء ٢/٢٨٧.

(٤) السبعة ٦٨٥، والنشر ٢/٤٠٠، والحجة ٣٦٣، والبحر ٨/٤٧٢، والتيسير

٢٢٢، والقرطبي ٢٠/٥٦.

(٥) انظر: الإرشاد ٣/١٧٩.

- الفجر -

الكوفيين الجواز، ونقل العكس عن الفريقين. ومن الأعمال قوله^(١):

٤٥٧١- أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي

وبعد عَطَائِكَ الْمِئَةَ الرَّتَاعَا

وَمَنْ مَنَعَ نَصَبَ «الْمِئَةِ» بفعلٍ مضمَر. وَأَصْرَحَ من هذا قول
الآخر^(٢):

..... ٤٥٧٢ -

فإنَّ كَلَامَهَا شَفَاءٌ لِمَا بِيَا

وقيل: المعنى ولا يَحْمِلُ عَذَابَ الْإِنْسَانِ أَحَدٌ كَقَوْلِهِ: «وَلَا تَزِرُ
وِازِرَةً وِزْرَ أُخْرَى»^(٣) قاله الزمخشري^(٤). وَأَمَّا قِرَاءَةُ الْبَاقِينَ فَإِنَّهُ أَسْتَدَّ
الْفِعْلَ لِفَاعِلِهِ. /

[١/٩١٦]

والضميرُ في «عَذَابِهِ» و«وَتَأَقَّه» يُحْتَمَلُ عَوْدُهُ عَلَى الْبَارِي تَعَالَى،
بمعنى: أَنَّهُ لَا يُعَذَّبُ فِي الدُّنْيَا مِثْلَ عَذَابِ اللَّهِ تَعَالَى يَوْمَئِذٍ أَحَدٌ، أَي: إِنَّ
عَذَابَ مَنْ يُعَذَّبُ فِي الدُّنْيَا لَيْسَ كَعَذَابِ اللَّهِ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَذَا قَالَ
أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^(٥)، وَفِيهِ نَظْرٌ: مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ «يَوْمَئِذٍ» مَعْمُولًا
لِلْمَصْدَرِ التَّشْبِيهِيِّ، وَهُوَ مَمْتَنَعٌ لِتَقْدِمِهِ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: يُتَوَسَّعُ فِيهِ.

وقيل: المعنى لا يَكِلُ عَذَابَهُ وَلَا وَتَأَقَّه لِأَحَدٍ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ لِلَّهِ وَحْدَهُ

(١) تقدم برقم ٣١٧.

(٢) تقدم برقم ٢٢٨٨.

(٣) الآية ١٦٤ من الأنعام.

(٤) الكشاف ٤/٢٥٤.

(٥) وهو القرطبي في تفسيره ٢٠/٥٦.

في ذلك. وقيل: المعنى أنه في الشدة والفظاعة في حَيْرٍ لم يُعَذَّب أحدٌ قط في الدنيا مثله. ورُدَّ هذا: بأنَّ «لا» إذا دَخَلَتْ على المضارع صَيَّرَتْه مستقبلاً، وإذا كان مستقبلاً لم يطابق هذا المعنى، ولا يُطْلَقُ على الماضي إلاً بمجازٍ بعيدٍ، وبأنَّ «يَوْمئِذٍ» المرادُ به يومُ القيامة لا دارُ الدنيا. وقيل: المعنى أنه لا يُعَذَّبُ أحدٌ في الدنيا مثلَ عذابِ اللَّهِ الكافرِ فيها، إلاً أن هذا مردودٌ بما رُدَّ به ما قبله. ويُحتمل عَوْدُه على الإنسان بمعنى: لا يُعَذَّبُ أحدٌ من زبانية العذابِ مثلَ ما يُعَذَّبون هذا الكافر، أو يكون المعنى: لا يَحْمِلُ أحدٌ عذابَ الإنسانِ كقوله: «ولا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى»^(١). وهذه الأوجهُ صَعْبَةٌ المَرَامِ على طالبها من غيرِ هذا الموضوع لتفرُّقها في غيره وعُسْرِ استخراجها منه.

وقرأ^(٢) نافعٌ في روايةٍ وأبو جعفر وشيبة بخلافِ عنهما^(٣) «وثاقه» بكسر الواو.

آ. (٢٧) قوله: ﴿يا أَيُّهَا﴾: هذه قراءةُ العائِةِ «يا أَيُّهَا» بتاءِ التانيث. وقرأ^(٤) زيدٌ بن علي «يا أَيُّهَا» كنداءِ المذكرِ، ولم يُجَوِّز ذلك أحدٌ، إلاً صاحبُ «البدیع»^(٥)، وهذه شاهدةٌ له. وله وجه: وهو أنها كما

(١) الآية ١٨ من فاطر.

(٢) البحر ٤٧٢/٨.

(٣) في البحر «عنهم» وهي أنسب.

(٤) البحر ٤٧٢/٨.

(٥) ثمة كتابان في النحو بهذا الاسم: الأول لأبي السعادات مبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري المتوفى سنة ٦٠٦. والثاني لمحمد بن مسعود الغزي المتوفى سنة ٤٢١. انظر: كشف الظنون ٢٣٦/١.

لم تطابق صفتها تشيةً وجمعاً جاز أن لا تطابقها تأنيثاً. تقول: يا أيُّها الرجلان يا أيُّها الرجال. و«راضية» و«مرضية» حالان، أي: جامعة بين الوصفين؛ لأنه لا يلزم من أحدهما الآخر.

آ. (٢٩) قوله: ﴿في عبادي﴾: يجوز أن يكون: في جسد عبادي ويجوز أن يكون المعنى: في زمرة عبادي. وقرأ^(١) ابن عباس وعكرمة وجماعة «في عبدي» والمراد الجنس، وتعدى الفعل الأول^(٢) بـ «في» لأنَّ الظرف ليس بحقيقي نحو: «دخلت في غمار الناس»، وتعدى الثاني^(٣) بنفسه لأنَّ الظرفية متحققة، كذا قيل، وهذا إنما يتأتى على أحد الوجهين، وهو أن المراد بالنفس بعض المؤمنين، وأنه أمرٌ بالدخول في زمرة عباده، وأمَّا إذا كان المراد بالنفس الروح، وأنها مأمورةٌ بدخولها في الأجساد فالظرفية فيه متحققة أيضاً.

[تمت بعونه تعالى سورة والفجر]

(١) المحتسب ٣٦٠/٢، والقرطبي ٥٨/٢٠، والبحر ٤٧٢/٨.

(٢) «فادخلي في عبادي».

(٣) «وادخلي جنتي».

الكتاب المصون

في علوم الكتاب المكنون

تأليف

أحمد بن يوسف المعروف بالسَّمِينِ الْجَلْبِيّ
المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

تحقيق

الدكتور أحمد محمد الخراط
الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المعهد العالي للدعوة الإسلامية - المدينة المنورة

اعتمد فيه على نسخة بخط المؤلف

الجزء الحادي عشر

دار الفقه
دمشق

سورة البلد

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله: ﴿وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾: فيه وجهان، أحدهما: أَنَّ الْجُمْلَةَ اعْتِرَاضِيَّةٌ عَلَى أَحَدٍ مَعْنِيَيْنِ: إمَّا عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ تَعَالَى أَقْسَمَ بِهَذَا الْبَلَدِ وَمَا بَعْدَهُ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ فِي كَبَدٍ. وَاعْتَرَضَ بَيْنَهُمَا بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ، يَعْنِي وَمِنَ الْمَكَابِدَةِ أَنَّ مِثْلَكَ عَلَى عِظَمِ حُرْمَتِكَ يُسْتَحَلُّ بِهَذَا الْبَلَدِ كَمَا يُسْتَحَلُّ الصَّيْدُ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ، وَإِمَّا عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ أَقْسَمَ بِلَدِّهِ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَخْلُو مِنْ مَقَاسَةِ الشَّدَائِدِ. وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ وَعَدَهُ فَتَحَ مَكَّةَ تَتْمِيمًا لِلتَّسْلِيَةِ، فَقَالَ: وَأَنْتَ حِلٌّ بِهِ فِيمَا تَسْتَقْبِلُ تَصْنَعُ فِيهِ مَا تَرِيدُ مِنَ الْقَتْلِ وَالْأَسْرِ، فَ«حِلٌّ» بِمَعْنَى حَلَالٍ، قَالَ مَعْنَى ذَلِكَ الزَّمْخَشَرِيُّ^(١). ثُمَّ قَالَ: «فَإِنْ قُلْتَ أَيْنَ نَظِيرُ قَوْلِهِ «وَأَنْتَ حِلٌّ» فِي مَعْنَى الْإِسْتِقْبَالِ؟ قُلْتَ: قَوْلُهُ تَعَالَى «إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ»^(٢) وَمِثْلُهُ وَاسِعٌ فِي كَلَامِ الْعِبَادِ تَقُولُ لِمَنْ تَعِدُّهُ الْإِكْرَامَ وَالْحِبَاءَ: أَنْتَ مُكْرَمٌ مَحْبُوبٌ، وَهُوَ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْسَعُ؛ لِأَنَّ الْأَحْوَالَ الْمُسْتَقْبَلَةَ عِنْدَهُ كَالْحَاضِرَةِ الْمَشَاهِدَةَ،

(١) الكشاف ٢٥٥/٤.

(٢) الآية ٣٠ من الزمر.

— البلد —

وكفأك دليلاً قاطعاً على أنه للاستقبال، وأن تفسيره بالحال مُحالٌ، أنَّ السورةَ بالاتفاقِ مكيةٌ، وأين الهجرةُ عن وقتِ نزولها فما بالُ الفتح؟ وقد ناقشه الشيخ^(١) بما لا يتَّجِه، وردَّ عليه قوله الإجماع على نزولها بمكة بخلاف حكاه ابن عطية^(٢).

الثاني من الوجهين الأولين: أنَّ الجملةَ حاليةٌ، أي: لا أُقسِمُ بهذا البلدِ وأنت حالٌ بها لعِظَمِ قَدْرِكَ، أي: لا يُقسِمُ بشيءٍ وأنت أَحَقُّ بالإقسامِ بك منه. وقيل: المعنى لا أُقسِمُ به وأنت مُستَحَلٌّ فيه، أي: مُستَحَلٌّ أذاك. وتقدّم الكلام في مثل «لا» هذه المتقدّمة فِعْلَ القسمِ^(٣).

آ. (٣) قوله: ﴿وَمَا وَلَدٌ﴾: قيل: «ما» بمعنى «مَنْ». وقيل: مصدريةٌ. أقسم بالشخص وفِعْلِهِ. وقال الزمخشري^(٤): «فإن قلت: هَلَّا قيل: وَمَنْ وَلَدٌ. قلت: فيه ما في قوله «والله أعلم بما وَضَعَتْ»^(٥)، أي: بأي شيء وَضَعَتْ، أي: موضوعاً عجيب الشأن». وقيل: «ما» نافيةٌ فتحتاج إلى إضمارٍ موصولٍ، به يَصِحُّ الكلامُ تقديره: والذي ما وَلَدٌ؛ إذ المرادُ بالوالدِ مَنْ يُوَلِّدُ له، وبالذي لم يَلِدْ العاقِرُ، قال: معناه ابنُ عباسٍ وتلميذُه ابنُ جُبَيْرٍ وعكرمة.

آ. (٤) قوله: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا﴾: هذا هو المُقسَمُ عليه/ والكَبْدُ: المَشَقَّةُ. قال الزمخشري^(٦): «وأصله مِنْ كَبَدَ الرَّجُلُ كَبْدًا فَهُوَ أَكْبَدُ، إِذَا

(١) البحر ٤٧٤/٨.

(٢) المحرر ٣٠٣/١٦.

(٣) انظر إعرابه للآية ١ من القيامة.

(٤) الكشاف ٢٥٥/٤.

(٥) الآية ٣٦ من آل عمران.

(٦) الكشاف ٢٥٥/٤.

- البلد -

وَجِعَتْ كَبِدُهُ وَاِنْتَفَخَتْ، فَاتَّسَعَ فِيهِ حَتَّى اسْتُعْمِلَ فِي كُلِّ نَصَبٍ وَمَشَقَةٍ، وَمِنْهُ اسْتَشَقَّتِ الْمَكَابِدَةُ، كَمَا قِيلَ: كَبَتَهُ، بِمَعْنَى أَهْلَكَهُ، وَأَصْلُهُ كَبَدَهُ، أَي: أَصَابَ كَبِدَهُ. قَالَ لَيْبِدٌ^(١):

٤٥٧٣- يَا عَيْنُ هَلَّا بَكَيْتِ أَرْبَدًا إِذْ

قُمْنَا وَقَامَ الْخُصُومُ فِي كَبِدِ

أَي: فِي شِدَّةِ الْأَمْرِ وَصَعُوبَةِ الْخَطْبِ. وَقَالَ ذُو الْإِصْبَعِ^(٢):

٤٥٧٤- لِي ابْنُ عَمِّ لَوْ أَنَّ النَّاسَ فِي كَبِدِ

لِظَلِّ مُخْتَجِرًا بِالنَّبْلِ يَرْزُمِينِي

آ. (٦) قَوْلُهُ: ﴿يَقُولُ أَهْلَكْتُ﴾: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَسْتَأْنَفَةً،

وَأَنْ تَكُونَ حَالًا. وَقَرَأَ الْعَامَّةُ «لُبْدًا» بِضَمِّ اللَّامِ وَفَتْحِ الْبَاءِ. وَشَدَّدَ^(٣) أَبُو جَعْفَرِ الْبَاءِ، وَعَنْهُ أَيْضًا سَكُونُهَا. وَمَجَاهِدٌ وَابْنُ أَبِي الزِّنَادِ بِضَمَّتَيْنِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ^(٤) وَالْإِخْتِلَافُ فِيهَا فِي الْجِنِّ.

آ. (٩) قَوْلُهُ: ﴿شَفَّتَيْنِ﴾: الشَّفَّةُ مَحْذُوفَةُ اللَّامِ، وَالْأَصْلُ

شَفَهَةٌ^(٥)، بِدَلِيلِ تَصْغِيرِهَا عَلَى شَفِيهَةٍ، وَجَمْعِهَا عَلَى شِفَاهٍ، وَنَظِيرُهُ سَنَةٌ

(١) ديوانه ١٦٠، واللسان «كبد» برواية قريبة.

(٢) البيت في المحرر ٣٠٤/١٦، والبحر ٤٧٣/٨، والأصل «أبو الإصبع» ولعل ما أثبتاه هو الصواب، لأنه ذو الإصبع العدواني حُرثان بن الحارث الحكيم. انظر في ترجمته: الخزانة ٤٠٨/٢.

(٣) انظر في قراءاتها: النشر ٤٠١/٢، والإتحاف ٦١٠/٢، والقرطبي ٦٤/٢٠، والمحتسب ٣٦١/٢، والبحر ٤٧٦/٨.

(٤) انظر إعرابه للآية ١٩ من الجن.

(٥) قال في اللسان «شفه»: «وزعم قوم أن الناقص من الشفة واو، لأنه يقال في الجمع شفوات».

- البلد -

في إحدى اللغتين^(١). وشافهته، أي: كلمته من غير واسطة، ولا يُجمع بالألف والتاء استغناءً بتكسيروها عن تصحيحها.

آ. (١٠) قوله: ﴿النَّجْدَيْنِ﴾: إمّا ظرف، وإمّا على حذف الجارّ إن أُريدَ بهما الثَّدْيَانِ^(٢)، والنَّجْدُ في الأصل: العُنُقُ لارتفاعه. وقيل: الطريقُ العالِي، كقولِ امرئِ القيسِ^(٣):

٤٥٧٥- فريقيانٍ منهم قاطعٌ بطنَ نَخْلَةٍ

وأخرُ منهم جازعٌ نَجْدَ كَبْكِبِ

ومنه «نَجْدٌ» لارتفاعها عن تهامة.

آ. (١١) قوله: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ﴾: قال الفراء^(٤) والزجاج^(٥): «ذَكَرَ «لا» مرةً واحدةً، والعربُ لا تكادُ تُفَرِّدُ «لا» مع الفعل الماضي حتى تُعَيِّدَ، كقوله تعالى: «فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى»^(٦)، وإنما أفردَها لدلالةِ آخرِ الكلامِ على معناه فيجوزُ أن يكونَ قوله: «ثم كان من الذين آمنوا»^(٧) قائماً مقام التكرير^(٨)، كأنه قال: فلا اقتحم العقبة ولا آمن». وقال

(١) اللغة الثانية: سنو.

(٢) انظر: اللسان «نجد» والقرطبي ٦٥/٢٠.

(٣) ديوانه ٤٣. ككبك: اسم جبل.

(٤) معاني القرآن له ٢٦٤/٣.

(٥) معاني القرآن له ٣٢٩/٥.

(٦) الآية ٣١ من القيامة.

(٧) في الآية ١٧.

(٨) قال الفراء: «فكانه كان في أول الكلام: فلا فعل ذو ولاذا ولاذا».

- البلد -

الزمخشري^(١): «هي متكررة في المعنى؛ لأنَّ معنى «فلا اقتحم العقبة»: فلا فَكَّ رَقَبَةً ولا أَطْعَمَ مِسْكِيناً، ألا ترى أنه فسَّر اقتحامَ العقبةِ بذلك». قال الشيخ^(٢): «ولا يَتِمُّ له هذا إلاَّ على قراءةِ «فَكَّ» فعلاً ماضياً».

آ. (١٣) وقرأ أبو عمرو وابن كثير والكسائي «فَكَّ» فعلاً ماضياً^(٣)، «ورقبة» نصباً، «أو أطعم» فعلاً ماضياً أيضاً. والباقون «فَكَّ» برفع الكاف اسماً، «رقبة» خَفَصٌ بالإضافة، «أو إطعم» اسمٌ مرفوعٌ أيضاً. فالقراءة الأولى الفعلُ فيها بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ «اقتحم» فهو بيانٌ له، كأنه قيل: فلا فَكَّ رَقَبَةً ولا أَطْعَمَ، والثانيةُ يرتفع فيها «فَكَّ» على إضمار مبتدأ، أي: هو فَكُّ رَقَبَةٍ أو إطعم، على معنى الإباحة. وفي الكلامِ حَذْفُ مضافٍ دَلَّ عليه «فلا اقتحم» تقديره: وما أدراك ما اقتحامُ العقبة؟ فالتقدير: اقتحامُ العقبةِ فَكُّ رَقَبَةٍ أو إطعم، وإنما احتجج إلى تقديرِ هذا المضافِ ليتطابق المفسِّر والمفسَّر. ألا ترى أنَّ المفسَّر - بكسر السين - مصدرٌ، والمفسَّر - بفتح السين - وهو العقبةُ غيرُ مصدر، فلو لم نُقَدِّرْ مضافاً لكان المصدرُ وهو «فَكُّ» مُفسِّراً للعين، وهو العقبةُ.

وقرأ أميرُ المؤمنين وأبو رجاء «فَكَّ أو أطعم» فعلين كما تقدَّم، إلاَّ أنهما نصباً «ذا» بالألف. وقرأ الحسن «إطعم» و«ذا» بالألف أيضاً وهو على هاتينِ القراءتينِ مفعولٌ «أطعم» أو «إطعم»، و«يتيماً» حينئذٍ بدلٌ منه أو نعتٌ له. وهو في قراءةِ العامةِ «ذي» بالياءِ نعتاً لـ «يوم» على سبيل

(١) الكشاف ٢٥٦/٤.

(٢) البحر ٤٧٦/٨.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٨٦، والقرطبي ٧٠/٢٠، والنشر ٤٠١/٢، والتيسير ٢٢٣، والبحر ٤٧٦/٨، والحجة ٧٦٤.

- البلد -

المجاز، وُصِفَ اليومُ بالجوعِ مبالغةً كقولهم: «ليلك قائمٌ ونهارك صائمٌ»
والفاعلُ لإطعامٍ محذوفٌ، وهذا أحدُ المواضع التي يَطْرُدُ فيها حَذْفُ
الفاعلِ وحده عند البصريين وقد بَيَّنَّتها مُستوفاةً ولله الحمدُ.

والمَسْغَبَةُ: الجوعُ مع التعبِ، وربما قيل في العطش مع التعبِ،
قاله الراغب^(١). يُقال منه: سَغِبَ الرجلُ يَسْغَبُ سَغْبًا وسُغُوبًا فهو
ساعِبٌ وسَغْبَانٌ والمَسْغَبَةُ مَفْعَلَةٌ منه، وكذلك المَتْرَبَةُ من التراب. يقال:
تَرَبَ، أي: افتقر حتى لَصِقَ جِلْدُهُ بالترابِ. فأما أَتْرَبَ بالألف فبمعنى
استغنى نحو: أَثْرَى، أي: صار ماله كالترابِ وكالثَرَى والمَقْرَبَةُ أيضاً:
مَفْعَلَةٌ من القَرابةِ. وللزمخشري^(٢) هنا عبارةٌ حلوةٌ قال: «والمَسْغَبَةُ
والمَقْرَبَةُ والمَتْرَبَةُ مَفْعَلَاتٌ مِنْ سَغِبَ إِذَا جَاعَ وَقَرَّبَ فِي النَّسَبِ وَتَرَبَ
إِذَا افْتَقَرَ».

[١/٩١٧] أ. (١٧) قوله: ﴿ثُمَّ كَانَ﴾: لتراخي الإيمان وتباعده في/
الرتبة والفضيلة عن العتق والصدقة، لا في الوقت، لأنَّ الإيمانَ هو
السَّابِقُ ولا يَتَّبِعُ عَمَلٌ إِلَّا بِهِ، قاله الزمخشري^(٣). وقيل^(٤): المعنى على:
ثم كان في عاقبة أمره من الذين أوفوا الموت على الإيمان لأنَّ الموافاةَ
عليه شرطٌ في الانتفاع بالطاعات. وقيل: التراخي في الذِّكْرِ^(٥). وتقدَّم
تفسيره.

(١) المفردات ٢٣٣.

(٢) الكشاف ٤/٢٥٦.

(٣) الكشاف ٤/٢٥٧.

(٤) انظر: البحر ٨/٤٧٦.

(٥) قال أبو حيان: «كانه قيل: ثم اذكر أنه كان من الذين آمنوا...».

- البلد -

آ. (٢٠) قوله: ﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾: قرأ أبو عمرو وحمة وحفص^(١) بالهمز، والباقون بالواو، وكذا في «الهمزة»^(٢) فالقراءة الأولى من آصَدْتُ الباب، أي: أغلقتُه أو صَدُّه فهو مُؤَصَّدٌ. قيل: ويُحتمل أن يكون من أو صَدْتُ، ولكنه هَمَزَ الواو الساكنة لضمه ما قبلها كما هَمَزَ «بالشُّوقِ والأعناق»^(٣) كما تقدّم. والقراءة الثانية أيضاً تحتمل المادتين، ويكون قد خُفِّفَتِ الهمزة لسكونها بعد ضمة. وقد نُقِلَ الفراء^(٤) عن السوسي الذي قاعدته إبدال مثل هذه الهمزة أنه لا يُبدل هذه بعد ضمة، وعَلَّلوا ذلك بالالتباس. واتفق أنه قد قرأ «مُؤَصَّدَةٌ» بالواو من قاعدته تحقيق الهمزة، والظاهر أن القراءتين من مادتين: الأولى من آصَدَ يُؤَصِّدُ كَأَكْرَمَ يُكْرِمُ، والثانية من أو صَدَ يُؤَصِّدُ، مثل أو صَلَ يُؤَصِّلُ. قال الشاعر^(٥):

٤٥٧٦- تَحِنُّ إِلَى أَجْبَالِ مَكَّةَ نَاقَتِي

وَمِنْ دُونِهَا أَبْوَابُ صِنْعَاءَ مُؤَصَّدَةٌ

أي: مُغْلَقَةٌ. وقال آخر^(٦):

٤٥٧٧- قَوْمًا يُعَالِجُ قَمَلًا أَبْنَاؤُهُمْ

وَسَلَسِلًا حَلَقًا وَبَابًا مُؤَصَّدًا

(١) السبعة ٦٨٦، والنشر ١/٣٩٠، والحجة ٧٦٦، والبحر ٨/٤٧٦، والتيسير

٢٢٣، والقرطبي ٢٠/٧٢.

(٢) الآية ٨ «إنها عليهم مُؤَصَّدَةٌ».

(٣) الآية ٣٣ من ص وهي قراءة والهمز قراءة ابن كثير. السبعة ٥٥٣.

(٤) لم يزد في معاني القرآن على رواية الهمز وغير الهمز.

(٥) لم أهد إلى قائله، وهو في القرطبي ٢٠/٧٢، والبحر ٨/٤٧٣.

(٦) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ٢٣١. واللسان «قمل»، والبيت في هجاء قبيلة

إياد.

— البلد —

وكان أبو بكرٍ راوي عاصمٍ يكره الهمزة في هذا الحرفِ، وقال رحمه الله: «لنا إمامٌ يَهْمز «مؤصدة» فأشتهي أن أسدَّ أذني إذا سمعته». قلت: وكأنه لم يَحْفَظْ عن شيخه إلا تَرَكَ الهمزَ مع حِفْظِ حِفْصِ إياه عنه، وهو أَضْبَطُ لحرفه من أبي بكرٍ على ما نقله القراء، وإن كان أبو بكرٍ أكبرَ وأتقنَ وأوثقَ عند أهل الحديث.

وقوله: «عليهم نارٌ» يجوزُ أن تكونَ جملةً مستأنفةً، وأن تكونَ خبراً ثانياً، وأن يكونَ الخبرُ وحده «عليهم» و«نارٌ» فاعلاً به، وهو الأحسنُ.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الْبَلَدِ]

سورة الشمس

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿وَضَحَاهَا﴾: قد تقدّم في «طه» الكلام على هذه المادة^(١). وقال المبرد: «إن الضحى والضخوة مشتقان من الضحّ وهو النور، فأبدلت الألف والواو من الحاء». هذا يكاد يكون اختلافاً على مثل أبي العباس لجلالته.

آ. (٣) قوله: ﴿جَلَّاهَا﴾: الفاعل ضميرُ النهار. وقيل: عائذٌ على الله تعالى. والضميرُ المنصوبُ: إمّا للشمس، وإمّا للظلمة، وإمّا للدنيا، وإمّا للأرض.

قوله: «إذا تلاها»^(٢) وما بعده فيه إشكالٌ؛ لأنه إن جعل شرطاً اقتضى جواباً، ولا جوابَ لفظاً، وتقديره غيرُ صالح، وإن جعل ظرفاً مخضاً استدعى عاملاً، وليس هنا عاملٌ إلا فعلُ القسم، وإعماله مُشكَلٌ؛ لأنَّ فعلَ القسم حالٌ لأنه إنشاءٌ، و«إذا» ظرفٌ مستقبلٌ، والحال لا يعملُ

(١) انظر إعرابه للآية ٢٠.

(٢) عاد إلى الآية ٢.

في المستقبل. وسيأتي جوابُ هذا وتحقيقه عند ذكري سببه وتقسيمه قريباً إن شاء الله تعالى.

ويخصُّ «إذا» الثانية وما بعدها إشكالاً آخرُ ذكره الزمخشري^(١) فيه غموضٌ فتنبّه له قال: «فإن قلت: الأمرُ في نصبِ «إذا» مُغضِلٌ؛ لأنك لا تخلو: إمّا أن تجعلَ الواوَاتِ عاطفةً فتنصبَ بها وتجرَّ فتقعَ في العطفِ على عاملين، وفي نحو قولك: «مررتُ أمسَ بزيدٍ واليومَ عمرو»، وإمّا أن تجعلهنَّ للقسم فتقعَ فيما اتَّفَقَ الخليلُ وسيبويه على استكراهه. قلت: الجوابُ فيه أن واوَ القسمِ مُطَّرَحٌ معها إبرازُ الفعلِ أطراحاً كلياً، فكان لها شأنٌ خلافَ شأنِ الباءِ حيثُ أُبرزَ معها الفعلُ وأضمرَ، فكانت الواوُ قائمةً مقامَ الفعلِ، والباءُ ساذةٌ مسدّهما معاً، والواوَاتِ العواطفُ نوابِغٌ عن هذه الواوِ فحققن^(٢) أن يَكُنَّ عواملَ عملِ الفعلِ والجارُّ جميعاً كما تقول: «ضربَ زيدٌ عمراً وبكرٌ خالداً» فترفعُ بالواوِ وتنصبُ، لقيامها مقامَ «ضرب» الذي هو عاملُهما» انتهى.

قال الشيخ^(٣): «أمّا قوله: «في واوَاتِ العطفِ: فتنصبُ بها وتجرَّ» فليس هذا بالمختار، أعني أن يكونَ حرفُ العطفِ عاملاً لقيامه مقامَ العاملِ، بل المختارُ أن العملَ إنما هو للعاملِ في المعطوفِ عليه، ثم إنا [٩١٧/ب] لا نُشأحه^(٤) في ذلك. وقوله: «فتقعُ / في العطفِ على عاملين» ليس

(١) الكشاف ٢٥٨/٤.

(٢) كذا في الأصل والكشاف، وفي نقل أبي حيان عن الكشاف «فحققن» وهي الأنسب للسياق.

(٣) البحر ٤٨٠/٨.

(٤) شأخ فلان فلاناً: خاصمه.

- الشمس -

ما في الآية من العطفِ على عاملين، وإنما هو مِنْ بابِ عطفِ اسمين: مجرورٍ ومنصوبٍ، على اسمين: مجرورٍ ومنصوبٍ، فحرفُ العطفِ لم يَنْبُ مَنَابَ عاملين، وذلك نحو قولك: «امرؤُ بزيد قائماً وعمرو جالساً» وأنشد سيبويه في كتابه^(١):

٤٥٧٨ - وليس بمعروفٍ لنا أن نَرُدَّها

صِحاحاً ولا مُستَكراً أن نُعَقِّرا

فهذا مِنْ عطفِ مجرورٍ ومرفوعٍ، على مجرورٍ ومرفوعٍ، والعطفُ على عاملين فيه أربعةٌ مذاهبٍ، ونُسِبَ الجوازُ إلى سيبويه. وقوله: وفي قولك: «مررتُ أمس بزيد واليوم عمرو» هذا المثالُ مُخالفٌ لما في الآية، بل وزانٌ ما في الآية: «مررتُ بزيد أمس وعمرو اليوم» ونحن نُجيز هذا. وأمَّا قوله «على استكراه»^(٢) فليس كما ذَكَر، بل كلامُ الخليلِ يَدُلُّ على المنع. قال الخليل^(٣) في قوله عزَّ وجلَّ: «والليل إذا يغشى»^(٤)، والنهار إذا تجلَّى، وما خَلَقَ الذَكَرَ والأنثى». الواوان الأخيرتان ليستا بمنزلةِ الأولى، ولكنهما الواوانِ اللتان تَصُمَّانِ الأسماءَ إلى الأسماءِ في قولك: «مررتُ بزيد وعمرو»، والأولى^(٥) بمنزلةِ التاءِ والباءِ. وأمَّا قوله: إِنَّ وَاوَ القَسَمِ مُطَرِّحٌ معها إبرازُ الفعلِ أطراحاً كلياً فليس هذا الحكمُ

(١) الكتاب ٣٢/١ برواية جر «مستكر». وهو للنابعة الجعدي في ديوانه ٥٠، والمقتضب ١٩٤/٤.

(٢) عبارة الزمخشري «فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه».

(٣) الكتاب ١٤٥/٢ - ١٤٦.

(٤) الآيات ١ - ٢ - ٣ - من الليل.

(٥) في قوله «والليل».

— الشمس —

مُجْمَعاً عَلَيْهِ؛ بَلْ أَجَازَ ابْنُ كَيْسَانَ التَّصْرِيحَ بِفِعْلِ الْقِسْمِ مَعَ الْوَاوِ. فَتَقُولُ:
أَقْسِمُ — أَوْ أَحْلِفُ — وَاللَّهِ لَزَيْدٍ قَائِمٌ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَالْوَاوَاتِ الْعَوَاطِفُ
نَوَائِبُ عَنْ هَذِهِ» إِلَى آخِرِهِ فَمَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ حَرْفَ الْعَطْفِ عَامِلٌ لِنِيَابَتِهِ مَنَابِ
الْعَامِلِ وَلَيْسَ هَذَا بِالْمَخْتَارِ قَالَ: «وَالَّذِي نَقَوْلُهُ: إِنَّ الْمُعْضَلَ هُوَ تَقْدِيرُ
الْعَامِلِ فِي «إِذَا» بَعْدَ الْأَقْسَامِ، كَقَوْلِهِ: «وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَى»^(١) «وَاللَّيْلِ إِذَا
أَدْبَرَ»^(٢) «وَالصَّبْحُ إِذَا أَسْفَرَ»^(٣) «وَالْقَمَرُ إِذَا تَلَاهَا»^(٤) «وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى»^(٥)
وَمَا أَشْبَهَهَا، فَإِذَا ظَرَفُ مُسْتَقْبَلٌ، لَا جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِيهِ فِعْلُ الْقِسْمِ
الْمَحذُوفِ لِأَنَّهُ فِعْلٌ إِنْشَائِيٌّ فَهُوَ فِي الْحَالِ يَنَافِي أَنْ يَعْْمَلَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ
لِاخْتِلَافِ زَمَانِ الْعَامِلِ وَزَمَانِ الْمَعْمُولِ. وَلَا جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ ثُمَّ مُضَافٌ
مَحذُوفٌ، أُقِيمَ الْمُقْسَمُ بِهِ مَقَامَهُ، أَي: وَطُلُوعِ النَّجْمِ وَمَجِيءِ اللَّيْلِ؛ لِأَنَّهُ
مَعْمُولٌ لِذَلِكَ الْفِعْلِ، فَالطُّلُوعُ حَالٌ وَلَا يَعْْمَلُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ^(٦) ضَرُورَةً أَنْ
زَمَانِ الْعَامِلِ زَمَانُ الْمَعْمُولِ. وَلَا جَائِزٌ أَنْ يَعْْمَلَ فِيهِ نَفْسُ الْمُقْسَمِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ
لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ مَا يَعْْمَلُ، لَا سِيَّمَا إِنْ كَانَ جُرْمًا. وَلَا جَائِزٌ أَنْ يُقَدَّرَ
مَحذُوفٌ قَبْلَ الظَّرْفِ فَيَكُونَ قَدْ عَمَلَ فِيهِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ الْعَامِلُ فِي مَوْضِعِ
الْحَالِ وَتَقْدِيرُهُ: وَالنَّجْمُ كَائِنًا إِذَا هَوَى، وَاللَّيْلِ كَائِنًا إِذَا يَغْشَى؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ
«كَائِنًا» أَنْ لَا يَكُونَ مَنْصُوبًا بِعَامِلٍ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَعْمُولًا لِشَيْءٍ مِمَّا
فَرَضْنَاهُ أَنْ يَكُونَ عَامِلًا. وَأَيْضًا فَقَدْ يَكُونُ الْمُقْسَمُ بِهِ جِثَّةً، وَظُرُوفُ

- (١) الآية ١ من النجم.
- (٢) الآية ٣٣ من المدثر.
- (٣) الآية ٣٤ من المدثر.
- (٤) الآية ٢ من الشمس.
- (٥) الآية ١ من الليل.
- (٦) البحر: فيه.

- الشمس -

الزمان لا تكون أحوالاً عن العجث، كما لا تكون أخباراً انتهى ما ردّ به الشيخ وما استشكله من أمر العامل في «إذا»، وأنا بحمد الله أتبع قوله وأبين ما فيه.

فقوله: «إن المختار أن حرف العطف لا يعمل لقيامه مقام العامل فلا يلزم أبا القاسم؛ لأنه يختار القول الآخر. وقوله: «ليس ما في الآية من العطف على عاملين» ممنوع بل فيه العطف على عاملين ولكن فيه غموض، وبيان أنه من العطف على عاملين: أن قوله: «والنهار إذا جلاًها» هنا معمولان أحدهما مجرور وهو «النهار»، والآخر منصوب وهو الظرف، عطفاً على معمولي عاملين، والعاملان هما: فعل القسم الناصب لـ «إذا» الأولى، وواو القسم الجارّة، فقد تحقّق معك عاملان لهما معمولان، فإذا عطفت مجروراً على مجرور، وظرفاً على ظرف، معمولين لعاملين لزم ما قاله أبو القاسم. وكيف يُجهل هذا مع التأمل والتحقيق؟

وأما قوله: «وأشدّ سبويه إلى آخره» فهو اعتراف منه بأنّه من العطف على عاملين، غاية ما في الباب أنه استند إلى جاه سبويه. وأما قوله «أجاز ابن كيسان / فلا يلزمه مذهبه. وأما قوله: «فالمثال كآلية، [1/918] بل وزانها إلى آخره» فصحيح لما فيه من تقديم الظرف الثاني على المجرور المعطوف، والآية الظرف فيها متأخر، وإنما مراد الزمخشري وجود معمولي عاملين، وهو موجود في المثال المذكور. إلا أن فيه إشكالاً آخر: وهو أنه كالتكرير للمسألة.

وأما قوله «بل كلام الخليل يدلُّ على المنع إلى آخره» فليس فيه ردّ عليه بالنسبة إلى ما قصدّه، بل فيه تقوية لما قاله. غاية ما في الباب أنه عبّر بالاستكراه عن المنع، أو لم يفهم المنع. وقوله: «ولا جائز أن يكون

- الشمس -

ثُمَّ مضافٌ محذوفٌ إلى آخره، فأقول: بل يجوزُ تقديرُهُ، وهو العاملُ، ولا يَلْزَمُ ما قال من اختلاف الزمانين؛ لأنه يجوزُ أن يُقسِمَ الآن بطلوع النجم في المستقبل، فالقسَمُ في الحالِ والطلوعُ في المستقبل، ويجوزُ أن يُقسِمَ بالشيء الذي سيوجدُ. وقوله: «ولا جائزٌ أن يُقدَّرَ محذوفٌ قبل الظرفِ، فيكون قد عمل فيه» إلى آخره ليس بممنوع بل يجوزُ ذلك، وتكون حالاً مقدرةً. قوله: «يَلْزَمُ أن لا يكون له عاملٌ» ليس كذلك بل له عاملٌ وهو فعلُ القسم، ولا يَضُرُّ كونه إنشائياً؛ لأنَّ الحالَ مقدرةٌ كما تقدَّم. قوله: «وقد يكونُ المُقسَمُ به جنَّةً» جوابه: يُقدَّرُ حينئذٍ حدثٌ يكون الظرفُ الزمانيُّ حالاً عنه، وهذه المسألة سئل عنها الشيخُ أبو عمرو ابنُ الحاجبِ ونقَّحَ فيها السؤالَ وأجابَ بنحو ما ذكرته واللَّه أعلمُ، ولا يخلو الكلامُ فيها من نزاعٍ وبحثٍ طويلٍ معه.

آ. (٤) قوله: ﴿يَغْشَاهَا﴾: المفعولُ للشمسِ. وقيل:
للأرضِ، وجيءَ بـ «يَغْشَاهَا» مضارعاً دونَ ما قبله وما بعده مراعاةً
للفواصلِ؛ إذ لو أتى به ماضياً لكان التركيبُ «إذا غَشِيَهَا» فتفوتُ المناسبةُ
اللفظيةُ بين الفواصلِ والمقاطع.

آ. (٥) قوله: ﴿وَمَا بَنَاهَا﴾: وما بعده، فيه وجهان، أحدهما:
أنَّ «ما» موصولةٌ بمعنى الذي، وبه استشهد من يُجوزُ وقوعها على أحادِ
أولي العلم؛ لأنَّ المرادَ به الباري تعالى، وإليه ذهب الحسنُ ومجاهدُ
وأبو عبيدة^(١)، واختاره ابن جرير^(٢). والثاني: أنها مصدريةٌ، أي: وبناءِ

(١) لم يرد في مجازة. *بني* *بني* *بني*

(٢) تفسير الطبري ٢٠٩/٣٠ وأجاز فيها المصدرية.

— الشمس —

السماء، وإليه ذهب الزجاج^(١) والمبرد، وهذا بناءٌ منهما على أنها مختصةٌ بغير العقلاء. واعتراضٌ على هذا القول: بأنه يلزم أن يكون القسم بنفس المصادر: بناء السماء وطحو الأرض وتسوية النفس، وليس المقصود إلا القسم بفاعل هذه الأشياء وهو الربُّ تبارك وتعالى. وأجيب عنه بوجهين، أحدهما: يكون على حذف مضاف، أي: وربُّ — أو باني — بناء السماء ونحوه. والثاني: أنه لا غرور في الإقسام بهذه الأشياء كما أقسم تعالى بالصبح ونحوه.

وقال الزمخشري^(٢): «جُعِلَتْ مصدريةٌ وليس بالوجه لقوله «فألهمها» وما يؤدي إليه من فسادِ النظم. والوجه أن تكون موصولةً، وإنما أوثرت على «من» لإرادة معنى الوصفية كأنه قيل: والسماء والقادر العظيم الذي بناها، ونفس والحكيم الباهر الحكمة الذي سواها. وفي كلامهم: «سبحان ما سخركن لنا» انتهى. يعني أن الفاعل في «فألهمها» عائدٌ على الله تعالى فليكن في «بناها» كذلك، وحينئذ يلزم عوده على شيء، وليس هنا ما يمكن عوده عليه غير «ما» فتعين أن تكون موصولةً.

وقال الشيخ^(٣): «أما قوله: «وليس بالوجه لقوله «فألهمها» يعني من عود الضمير في «فألهمها» على الله تعالى، فيكون قد عاد على مذكور وهو «ما» المراد به الذي. قال: «ولا يلزم ذلك؛ لأننا إذا جعلناها مصدريةً عاد الضمير على ما يفهم من سياق الكلام، ففي «بناها» ضميرٌ عائدٌ على الله تعالى، أي: وبناها هو، أي: الله تعالى، كما إذا رأيت زيدا قد

(١) معاني القرآن ٣٣٢/٥.

(٢) الكشاف ٢٥٨/٤.

(٣) البحر ٤٧٩/٨.

— الشمس —

ضربَ عَمْرًا فتقول: «عجبتُ ممَّا ضَرَبَ عَمْرًا» تقديره: مِنْ ضَرْبِ عَمْرٍو هو، كان حسناً فصيحاً جائزاً، وَعَوْدُ الضمير على ما يُفهمُ مِنْ سياقِ الكلامِ كثيرٌ. وقوله: «وما يُؤدِّي إليه مِنْ فسادِ النظم» ليس كذلك، ولا يُؤدِّي جَعْلُها مصدريةً إلى ما ذُكِرَ. وقوله: «وإنما أُؤثِرَتْ» إلى آخره لا يُراد بما ولا بمن الموصولتين معنى الوصفية؛ لأنهما لا يُوصَفُ بهما بخلاف «الذي» فاشترَكهما في أنَّهما لا يُؤدِّيان معنى الوصفية موجودٌ بينهما/ فلا تنفردُ به «ما» دون «مَنْ». وقوله: «وفي كلامهم» إلى آخره تأوَّله أصحابنا على أن «سبحان» عَلمٌ و «ما» مصدريةٌ ظرفيةٌ انتهى.

[ب/٩١٨]

أمَّا ما رَدَّ به عليه مِنْ كونه يعود على ما يُفهمُ من السِّياقِ فليس يَصْلُحُ رَدًّا، لأنه إذا دار الأمرُ بين عَوْدِهِ على ملفوظٍ به وبين غيرِ ملفوظٍ به فعَوْدُهُ على الملفوظِ به أَوْلَى لَأَنَّهُ الأَصْلُ. وأمَّا قوله: فلا تنفردُ به «ما» دون «مَنْ» فليس مرادُ الزمخشري أنها تُوصَفُ بها وصفًا صريحاً، بل مُرادُه أنها تقعُ على نوعٍ مَنْ يَعْقِلُ، وعلى صفته، ولذلك مَثَلُ التَّحْوِيونَ ذلك بقوله: «فانكحوا ما طاب»^(١)، وقالوا: تقديره: فانكحوا الطيبَ مِنَ النساءِ، ولا شكَّ أن هذا الحكمَ تَنفَرَدُ به «ما» دون مَنْ. والتنكيرُ في «نفس»: إمَّا لتعظيمها، أي: نفس عظيمة، وهي نفسُ آدمَ، وإمَّا للتكثيرِ كقوله: «عَلِمَتْ نفسٌ»^(٢).

آ. (٩) قوله: ﴿قد أفلح﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه جوابُ القسم، والأصل: لقد، وإنما حُدِفَتْ لَطولِ الكلامِ. والثاني: أنه ليس

(١) الآية ٣ من النساء.

(٢) «علمت نفس ما قدّمت وأخرت» الآية ٥ من الانفطار.

— الشمس —

بجواب، وإنما جيءَ به تابِعاً لقوله «فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا»^(١) على سبيل الاستطراد، وليس مِنْ جوابِ القسم في شيء، فالجوابُ محذوفٌ تقديرُهُ: لِيَدْمُدَّ مِنَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، أي: على أهلِ مكةَ لتكذيبِهِم رسولَ الله صلى الله عليه، كما دَمَّمْ على ثمودَ لتكذيبِهِم صالحاً صلى الله عليه وسلم، قال معناه الزمخشري^(٢)، وقَدَّرَهُ غيرُهُ: لَتُبْعَثَنَّ.

وقوله: «طحاها»^(٣)، أي: دَحَاها، وقد تقدَّم معناه^(٤). وفيه لغتان، يقال: طحا يطحو وطحى يطحى. ويجيءُ طحا بمعنى ذهب، قال علقمة^(٥):

٤٥٧٩ — طحابتك قلب في الحسانِ طروب

بُعَيْدَ الشَّبَابِ عَضَرَ حَانَ مَشِيبُ

ويقال: طحا بمعنى ارتفع. وفي أقسامِهِم: «لا والقمر الطَّاحِي»، أي: المرتفع. وفاعلُ «زكَّأها» و«دَسَّأها» الظاهرُ أنه ضميرُ «مَنْ». وقيل: ضميرُ الباري تعالى، أي: مَنْ زكَّأها اللهُ، وَمَنْ دَسَّأها اللهُ، أي: مَنْ زكَّى اللهُ نفسه. وأنحى الزمخشري^(٦) على صاحبِ هذا القولِ لمنافرتَه مذهبه، والحقُّ أنَّه خلافُ الظاهرِ، لا لما قال الزمخشريُّ، بل لمنافرةِ نظمه للاحتياجِ إلى عَوْدِ الضميرِ على النفسِ مقيدةً بإضافتها إلى ضميرِ «مَنْ».

(١) الآية ٨.

(٢) الكشاف ٢٥٩/٤.

(٣) عاد إلى الآية ٦.

(٤) لم يسبق له أن فصل في هذا الفعل.

(٥) ديوانه ١٣١، والمفضليات ٣٩١، وأمالي الشجري ٢٦٧/٢.

(٦) الكشاف ٢٥٩/٤.

- الشمس -

آ. (١٠) قوله: «دَسَّاهَا» أصله دَسَّسَهَا فَكَثُرَتْ الْأَمْثَالُ فَأُبْدِلَ مِنْ
ثَالِثِهَا حَرْفَ عِلَّةٍ كَمَا قَالُوا: قَصَّيْتُ [أَظْفَارِي] (١) و [قَوْلِهِ] (٢):

٤٥٨٠- تَقْضَى الْبَازِي

والتَّدْسِيَةُ: الْإِخْفَاءُ بِمَعْنَى أَخْفَاهَا بِالْفَجْوَرِ، وَقَدْ نَطَقَ بِالْأَصْلِ مَنْ
قَالَ (٣):

٤٥٨١- وَأَنْتَ الَّذِي دَسَّسْتَ عَمْرًا فَأَصْبَحَتْ
حَلَالُوهُ مِنْهُ أَرَامِلَ ضِيَعًا
ومن قال (٤):

٤٥٨٢- وَدَسَّسْتَ عَمْرًا فِي التَّرَابِ فَأَصْبَحَتْ

.....

البيت.

آ. (١١) قوله: ﴿بَطَّغُواهَا﴾: فِي هَذِهِ الْبَاءِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٌ،
أَحَدُهَا: أَنَّهَا لِلِاسْتِعَانَةِ مَجَازًا، كَقَوْلِهِ: «كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ»، وَبِهِ بَدَأَ
الزَّمَخْشَرِيُّ (٥)، وَيَعْنِي فَعَلَّتِ التَّكْذِيبَ بَطُّغْيَانِهَا، كَقَوْلِكَ: «ظَلَمَنِي بِجُرْأَتِهِ

(١) زيادة من (ش).

(٢) تقدم برقم ٥١٩.

(٣) البيت لرجل من طيء وهو في اللسان (دسا) برواية «دَسَّيْتُ»، والمحرر
٣١٢/١٦، والقرطبي ٧٧/٢٠.

(٤) هذه رواية ابن عطية للبيت في المحرر ٣١٢/١٦ ويبدو أنه نفس البيت السابق
برواية ثانية.

(٥) الكشاف ٢٥٩/٤.

- الشمس -

على الله تعالى». الثاني: أنها للتعدية، أي: كَذَّبَتْ بما أُوْعِدَتْ به مِنْ عذابها ذي الطُّغْيَانِ، كقوله تعالى: «فَأَهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ»^(١). والثالث: أنها للسببية، أي: بسبب طُغْيَانِهَا.

وقرأ العامة «طَغَوْهَا» بفتح الطاء وهو مصدرٌ بمعنى الطُّغْيَانِ، وإنما قَلِبَتْ الياءُ واوًا^(٢) فَرَقًا بين الاسم والصفة، يعني: أنهم يُقْرُونَ ياءَ فَعَلَى بالفتح صفةً نحو: خَزْيًا وَصَدْيًا، وَيَقْلِبُونَهَا فِي الاسم نحو: تَقْوَى وَشُرْوَى^(٣)، وكان الإقرارُ في الوصفِ لأنه أثقلُ مِنْ الاسمِ، والياءُ أخفُ من الواوِ، فلذلك جُعِلَتْ فِي الأثقلِ.

وقرأ^(٤) الحسن ومحمد بن كعب وحماد بضم الطاء، وهو أيضاً مصدرٌ كالرُّجْعَى وَالْحُسْنَى، إِلَّا أَنَّ هَذَا شَاذٌ إِذْ كَانَ مِنْ حَقِّهِ بَقَاءُ الْيَاءِ عَلَى حَالِهَا كَالسُّقْيَا وَبَابِهَا، هَذَا كُلُّهُ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ: طَغَيْتُ طُغْيَانًا بِالْيَاءِ، فَأَمَّا مَنْ يَقُولُ: طَغَوْتُ بِالْوَاوِ فَالْوَاوُ أَصْلٌ عِنْدَهُ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٥)، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى اللَّغْتَيْنِ فِي الْبَقْرَةِ^(٦) وَاللَّهُ الْحَمْدُ.

آ. (١٢) قوله: ﴿إِذْ انبَعَثَ﴾: «إِذْ» يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ يَكُونُ ظَرْفًا لـ «كَذَّبَتْ». والثاني: أَنَّ يَكُونُ ظَرْفًا لِلطُّغْوَى.

(١) الآية ٥ من الحاقة.

(٢) انظر: الممتع ٥٤٢.

(٣) الشروى: المثل.

(٤) انظر: الشواذ ١٧٤، والمحتسب ٣٦٣/٢، والبحر ٤٨/٨، والقرطبي

٧٨/٢٠، والإتحاف ٦١٢/٢.

(٥) الإملاء ٢٨٨/٢.

(٦) انظر: الدر المصون ٥٤٨/٢.

— الشمس —

و«أشقاها» فاعلٌ «انبعث». وفيه وجهان، أحدهما: أن يُراد به شخصٌ واحد بعينه. وفي التفسير أنه رجل يُسمى قُدار بن سالف. والثاني: أن يُراد به جماعة، قال الزمخشري^(١): «ويجوز أن يكونوا جماعة [والتوحيد]^(٢) / لتسويتك في أفعال التفضيل إذا أضفته، بين الواحد والجمع والمذكر والمؤنث، وكان يجوز أن يقول: أشقوها^(٣) انتهى. وكان ينبغي أن يُقيد فيقول: إذا أضفته إلى معرفة؛ لأن المضاف إلى النكرة حكمه الأفراد والتذكير مطلقاً كالمقترن بـ «من».

آ. (١٣) قوله: ﴿فقال لهم﴾: إن كان المراد بـ «أشقاها» جماعة فعوذ الضمير من «لهم» عليهم واضح، وإن كان المراد به علماً بعينه فالضمير من «لهم» يعود على ثمود.

قوله: «ناقة الله» منصوبٌ على التحذير، أي: احدروا ناقة الله فلا تقرُّوها، وإضمارُ الناصب هنا واجبٌ لمكان العطف، فإنَّ إضمارَ الناصبِ يجبُ في ثلاثة مواضع، أحدها: أن يكون المحذَّر نحو: «إياك» وبابه. الثاني: أن يوجد فيه عطف. الثالث: أن يوجد فيه تكرارٌ نحو: «الأسد الأسد». وقرأ^(٤) زيد بن علي «ناقة الله» رفعاً على خبر ابتداء مضمير، أي: هذه ناقة الله فلا تتعرضوا لها.

آ. (١٤) قوله: ﴿فَدَمَدَمَ﴾: الدَّمَدَمَةُ. قيل: الإطباق يُقال: دَمَدَمْتُ عليه القبر، أي: أطبقتُه عليه. وقيل: الإلزامُ بالأرض. وقيل:

(١) الكشاف ٢٥٩/٤.

(٢) من الكشاف.

(٣) قال: «كما تقول أفاضلهم».

(٤) انظر: الدر المصون ٤٥١/٤.

— الشمس —

الإهلاك باستتصال. وقيل: الدَّمْدَمَةُ حكاية صوت الهذّة ومنه: دَمْدَمَ في كلامه. ودَمْدَمْتُ الثوب: طَلَيْتُهُ بالصَّنِغ. والباء في «بذَنبهم» للسببية.

قوله: «فَسَوَّاهَا» الضمير المنصوبُ يجوزُ عَوْدُهُ على ثمودَ باعتبار القبيلة كما أعاده في قوله «بَطَغُواها». ويجوزُ عَوْدُهُ على الدَّمْدَمَةِ والعقوبة، أي: سَوَّاهَا بينهم، فلم يَفَلَّتْ منهم أحدٌ. وقرأ^(١) ابن الزبير «فَدَهْدَمَ» بهاءٍ بين الدالّين بدل الميم، وهي بمعنى القراءة المشهورة.

أ. (١٥) قوله: ﴿وَلَا يَخَافُ﴾: قرأ^(٢) نافعٌ وابنُ عامر «فلا» بالفاء، والباقون بالواو، ورُسِمَتْ في مصاحف المدينة والشام بالفاء وفي غيرها بالواو، فقد قرأ كلُّ بما يوافقُ رَسْمَ مُصْحَفِهِ. ورُوِيَ أَنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ «ولم يَخَفْ» وهي مُؤَيَّدَةٌ لقراءة الواو، ذكره الزمخشري^(٣)، فالفاء تقتضي التعقيب، وهو ظاهرٌ. والواو يجوزُ أَنْ تكونَ للحال، وأن تكونَ لاستئناف الأخبار، وضميرُ الفاعل في «يَخاف» يحتملُ عَوْدُهُ على الرَّبِّ، وهو الأظهرُ، لكونه أقربَ مذكورٍ. والثاني: أنه يعودُ على رسولِ الله، أي: ولا يخاف عُقْبَى هذه العقوبة لإنذاره إياهم. والثالث: أنه يعودُ على «أشقاها»، أي: انبَعَثَ لعقْرها، والحالُ أنه غيرُ خائفٍ عاقبةً هذه الفعلةِ الشنعاء. وعُقْبَى الشيء خاتمته.

[تَمَّتْ بعونه تعالى سورة الشمس]

(١) الشواذ ١٧٤، والبحر ٨/٤٨٢، والقرطبي ٧٩/٢٠.

(٢) السبعة ٦٨٩، والحجة ٧٦٦، والبحر ٨/٤٨٢، والقرطبي ٨٠/٢٠، والنشر

٤٠١/٢

(٣) الكشاف ٢٦٠/٤

سورة والليل

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٣) قوله: ﴿وَمَا خَلَقَ﴾: يجوزُ في «ما» أَنْ تكونَ بمعنى «مَنْ»، وهو رأيُ جماعةٍ تقدّم ذكرُهُم في السورةِ قبلها. وقيل: هي مصدريةٌ. وقال الزمخشري^(١): «والقادرُ: العظيمُ القدرةُ الذي قدّرَ على خَلْقِ الذَكَرِ والأنثى من ماءٍ واحدٍ». قلت: قد تقدّم تقريرُ قوله هذا وما اعتُرضَ به عليه، وما أُجيبَ عنه، في السورةِ قبلها. وقرأ^(٢) أبو الدرداء «والذَكَرِ والأنثى». وقرأ عبد الله «والذي خَلَقَ»، والكسائي - ونقلها ثعلبٌ عن بعض السلف - «وما خَلَقَ الذَكَرِ» بجرِّ «الذَكَرِ». قال الزمخشري^(٣): «على أنه بدلٌ من محلِّ «ما خَلَقَ» بمعنى «وما خَلَقَهُ، أي: ومخلوقِ اللَّهِ الذَكَرِ، وجازَ إضمارُ «الله» لأنه معلومٌ بانفراذه بالخَلْقِ». وقال الشيخ^(٤): «وقد يُخرَجُ على توهُمِ المصدرِ، أي: وخَلَقِ الذَكَرِ،

(١) الكشاف ٤/٢٦٠.

(٢) انظر في قراءاتها: الشواذ ١٧٤، والمحتسب ٢/٣٦٤، والقرطبي ٢٠/٨١، والبحر ٨/٤٨٣.

(٣) الكشاف ٤/٢٦٠ - ٢٦١.

(٤) البحر ٨/٤٨٣.

كقوله^(١):

٤٥٨٣- تَطُوفُ العُفَاةُ بِأَبْوَابِهِ

كما طاف بالبيعة الراهب

بجرّ «الراهب» على توهم النطق بالمصدر، أي: كطواف الراهب، انتهى. والذي يظهر في تخريج البيت أنّ أصله «الراهبي» بياء النسب، نسبة إلى الصفة، ثم حُفِّفَ، وهو قليلٌ كقولهم: أحمرى ودوّاري، وهذا التخريج بعينه في قول امرئ القيس^(٢):

..... ٤٥٨٤-

فَقِيلَ فِي مَقِيلٍ نَحْسُهُ مُتَغَيَّبٍ

استشهد به الكوفيون^(٣) على تقديم الفاعل. وقرأ العامة «تَجَلَّى» فعلاً ماضياً، وفاعله ضميرٌ عائِدٌ على النهار. وعبد الله^(٤) بن عبيد بن عمير «تَتَجَلَّى» بتاءين، أي: الشمس. وقرأ «تُجَلِّي» بضمّ التاء وسكون

(١) ورد البيت برقم ٣٣٨٧ برواية:

يطوف العفاة بأبوابه كطوف النصارى ببيت الوثن

ولم أجد الرواية التي أثبتها المؤلف عند غير أبي حيان في البحر ٤٨٣/٨.

(٢) ليس في ديوانه، وصدوره:

فظلّ لنا يومٌ لذيذٌ بنعمة

وهو في مجالس العلماء ٣١٩، وشرح التسهيل ١٠٨/٢، وشرح التسهيل

لابن مالك ١٦٠/١. والمقيل: اسم مكان من القيلولة.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٠٨/٢. قالوا: التقدير: في مقيل متغيب نحسه.

(٤) انظر: البحر ٤٨٣/٨.

- الليل -

الجيم، أي: الشمس أيضاً، ولا بُدَّ من عائدٍ على النهارٍ محذوفٍ، أي:
تتجلَّى أو تُجَلِّي فيه / . [٩١٩/ب]

آ. (٤) قوله: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ﴾: هذا جوابُ القسمِ. ويجوزُ أن
يكونَ محذوفاً، كما قيلَ في نظائره المتقدمة.

آ. (٥) قوله: ﴿أَعْطَى﴾: حَذَفَ مفعولِي «أعطى» ومفعولَ
«اتَّقَى» ومفعولَ «صَدَّقَ» المجرور بـ «على»؛ لأنَّ الغرضَ ذِكْرُ هذه
الأحداثِ دونَ متعلقاتها، وكذلك مُتَعَلِّقَا البخلِ والاستغناء. وقوله:
«فَسَيُسِّرُهُ لِلْعُسْرَى» إمَّا من بابِ المقابلةِ لقوله: «فَسَيُسِّرُهُ لِلْيُسْرَى»، وإمَّا
لأنَّ نيسره بمعنى نُهَيْئُهُ، والتهيئةُ تكونُ في اليُسْرِ والعُسْرِ.

آ. (١١) قوله: ﴿وَمَا يُغْنِي﴾: يجوزُ أن تكونَ «ما» نفيّاً،
وأن تكونَ استفهاماً إنكارياً.

قوله: «تَرَدَّى»: إمَّا من الهلاكِ، أو مِنْ تَرَدَّى بِأَكْفَانِهِ، وهو كنايةٌ
عن الموتِ كقوله^(١):

٤٥٨٥ - وَخُطَا بِأَطْرَافِ الْأَسِنَّةِ مَضْجَعِي

وَرَدًّا عَلَيَّ عَيْنِي فَضَلَّ رِدَائِيَا

وقول الآخر^(٢):

(١) البيت لمالك بن الريب من مرثيته المشهورة، وهو في جمهرة أشعار العرب

.٧٦٢

(٢) لم أهدد إلى قائله، وهو في البحر ٤٨٤/٨. الحنوط: ما يُخلط من الطيب

لأكفان الموتى.

- الليل -

٤٥٨٦- نصيبك مما تجمع الدهر كله

رداء ان تلوئ فيهما وحسوط

آ. (١٤) قوله: ﴿نَارًا تَلْظَى﴾: قد تقدم في البقرة^(١) ان البري يثدد مثل هذه التاء، والتشديد فيها عسر لالتقاء الساكنين فيها على غير حدهما، وهو نظير قوله: «إذ تلقونه»^(٢). وقد تقدم. وقال أبو البقاء^(٣): يقرأ بكسر التنوين وتشديد التاء، وقد ذكر وجهه عند «ولا تيمموا الخبيث»^(٤) انتهى. وهذه قراءة غريبة، ولكنها موافقة للقياس من حيث إنه لم يلتق فيها ساكنان. وقوله: «وقد ذكر وجهه الذي قاله في البقرة لا يفيد هنا شيئاً البتة، فإنه قال هناك^(٥): «ويقرأ بتشديد التاء، وقبله ألف، وهو جمع بين ساكنين، وإنما سوغ ذلك المد الذي في الألف».

وقرأ^(٦) ابن الزبير وسفيان وزيد بن علي وطلحة «تَلْظَى» بتاءين وهو الأصل.

آ. (١٥) قوله: ﴿إِلَّا الْأَشْقَى﴾: قيل: الأشقى والأشقى بمعنى الشقي والتقي ولا تفضيل فيهما؛ لأن النار ليست مختصة بالأكثر

(١) انظر: الدر المصون ٢/٦٠٠، والسبعة ٦٩٠، والنشر ٢/٤٠١، والإتحاف ٦١٤/٢.

(٢) الآية ١٥ من النور.

(٣) الإملاء ٢/٢٨٨.

(٤) الآية ٢٦٧ من البقرة.

(٥) الإملاء ١/١١٤.

(٦) الكشاف ٤/٢٦٢، ومعاني القرآن للفراء ٣/٢٧٢.

- الليل -

شقاء، وتجنبها ليس مختصاً بالأكثر تقوى. وقيل: بل هما على بابهما، وإليه ذهب الزمخشري^(١) قال: «فإن قلت: كيف قال: «لا يصلها إلا الأشقى» «وسيجنبها الأتقى» وقد علم أن كل شقي يصلها، وكل تقى يجنبها، لا يختص بالصلي أشقى الأتقى، ولا بالنجاة أتقى الأتقى، وإن زعمت أنه نكر النار فأراد ناراً بعينها مخصوصة بالأشقى، فما تصنع بقوله «وسيجنبها الأتقى»؟ فقد علم أن أفسق المسلمين يجنب تلك النار المخصوصة لا الأتقى منهم خاصة. قلت: الآية واردة في الموازنة بين حالتين عظيم من المشركين وعظيم من المؤمنين، فأريد أن يُبالغ في صفتيهما المتناقضتين فقيل: الأشقى، وجعل مختصاً بالصلي، كأن النار لم تُخلق إلا له. وقيل: الأتقى. وجعل مختصاً بالنجاة، كأن الجنة لم تُخلق إلا له. وقيل: هما أبو جهل - أو أمية بن خلف - وأبو بكر الصديق رضي الله عنه» انتهى، فال جوابه إلى أن المراد بهما شخصان معيَّنان.

آ. (١٨) قوله: ﴿يَتَزَكَّى﴾: قرأ العامة «يَتَزَكَّى» مضارع تزكَّى، والحسن^(٢) بن علي بن الحسن بن علي أمير المؤمنين يزكَّى بإدغام التاء في الزاي. وفي هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها في موضع الحال من فاعل «يؤتي»، أي: يؤتيه متزكياً به. والثاني: أنها لا موضع لها من الإعراب، على أنها بدلٌ من صلة «الذي»، ذكرهما الزمخشري^(٣). وجعل الشيخ^(٤) الثاني متكلفاً.

(١) الكشاف ٤/٢٦١ - ٢٦٢.

(٢) الشواذ ١٧٤، والبحر ٨/٤٨٤.

(٣) الكشاف ٤/٢٦٢.

(٤) البحر ٨/٤٨٤.

- الليل -

آ. (١٩) قوله: ﴿تُجْزَى﴾: صفةٌ لنعمة، أي: تُجْزَى الإنسان، وإنما جيء به مضارعاً مبنياً للمفعول لأجل الفواصل؛ إذ الأصل: يُجْزِيهَا إِيَّاهُ أَوْ يُجْزِيهِ إِيَّاهَا.

آ. (٢٠) قوله: ﴿إِلَّا ابْتِغَاءً﴾: في نصبه وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ له. قال الزمخشري^(١): «ويجوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولاً لَهْ عَلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: لَا يُؤْتِي مَالَهُ إِلَّا ابْتِغَاءً وَجْهٍ رَبِّهِ لَا لِمُكَافَأَةِ نِعْمَةٍ»، وهذا أَخَذَهُ مِنْ قَوْلِ الْفَرَّاءِ^(٢) فَإِنَّهُ قَالَ: «وَنُصِبَ عَلَى تَأْوِيلٍ: مَا أَعْطَيْتُكَ ابْتِغَاءً جَزَائِكَ، بَلْ ابْتِغَاءً وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَنْقُطِ، إِذْ لَمْ يَنْدَرِجْ تَحْتَ جِنْسِ «مِنْ نِعْمَةٍ». وَهَذِهِ قِرَاءَةُ الْعَامَّةِ، أَعْنِي النَّصْبَ وَالْمَدَّ. وَقَرَأَ^(٣) يَحْيَى بَرْفِعُهُ مَمْدُوداً عَلَى الْبَدَلِ مِنْ مَحَلِّ «مِنْ نِعْمَةٍ» لِأَنَّ مَحَلَّهَا الرَّفْعُ: إِمَّا عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، وَإِمَّا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ. وَ«مِنْ» مَزِيدَةٌ فِي الْوَجْهَيْنِ، وَالْبَدَلُ لُغَةٌ تَمِيمٌ، لِأَنَّهُمْ يُجْرُونَ الْمَنْقُطَ فِي غَيْرِ الْإِيجَابِ مُجْرَى الْمُتَّصِلِ. وَأَنْشَدَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٤) بِالْوَجْهَيْنِ: النَّصْبِ وَالْبَدَلِ/ قَوْلَ بَشْرِ بْنِ أَبِي خَازِمٍ^(٥):

٤٥٨٧- أَضَحَّتْ خَلَاءَ قِفَاراً لَا أُنَيْسَ بِهَا

إِلَّا الْجَاذِرُ وَالظَّلْمَانُ تَخْتَلِفُ

- (١) الكشاف ٤/٢٦٢.
- (٢) معاني القرآن ٣/٢٧٢.
- (٣) القرطبي ٢٠/٨٩، والبحر ٨/٤٨٤.
- (٤) الكشاف ٤/٢٦٢.
- (٥) ديوانه ١٣٨، والبحر المحيط ٨/٤٨٤، والقرطبي ٢٠/٨٩. والجاذر: ج جوزر وهو ولد المها. والظلمان: ج ظليم وهو النعام. تختلف: تتردد. ورواية الديوان: إلا الجوازي.

- الليل -

وقولَ القائلِ في الرفع^(١):

٤٥٨٨- وبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ

إِلَّا الْيَعْفَا فَيُرُّ وَالْأُ الْيَعْنِسُ

وقال مكي^(٢): «وأجاز الفراء^(٣) الرفعَ في «ابتغاء» على البدلِ مِنْ موضعِ «نِعْمَةٍ» وهو بعيدٌ» قلت: كأنه لم يَطَّلِعْ عليها قراءةً، واستبعاده هو البعيدُ، فإنَّها لغةٌ فاشيةٌ. وقرأ^(٤) ابنُ أبي عبلة «ابْتِغَا» بالقصر.

آ. (٢١) قوله: ﴿وَلَسَوْفَ يَرْضَى﴾: هذا جوابُ قَسَمِ مضمرٍ. والعامَّةُ على «يَرْضَى» مبنياً للفاعلِ. وقُرِئ^(٥) ببنائه للمفعولِ مِنْ أَرْضَاهُ اللهُ، وهو قريبٌ مِنْ قوله في آخرِ سورةِ طه «لَعَلَّكَ تَرْضَى» و«تَرْضَى»^(٦).

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ اللَّيْلِ]

- (١) البيت لجران العود، وهو في ديوانه ٥٣، والكتاب ١/١٣٣، ومعاني القرآن للفراء ١/٤٧٩، والمقتضب ٢/٣١٩، والإنصاف ٢٧١، وابن يعيش ٢/٨٠.
- (٢) مشكل الإعراب ٢/٤٨٠.
- (٣) معاني القرآن ٣/٢٧٣ قال: «ولو رفع «إلا ابتغاء» رافع لم يكن خطأ، لأنك لو أقيمت من النعمة لقلت: ما لأحد عنده نعمة تجزى إلا ابتغاء، فيكون الرفع على إتباع المعنى، كما تقول: ما أتاني من أحد إلا أبوك».
- (٤) البحر ٨/٤٨٤، والشواذ ١٧٤.
- (٥) البحر ٨/٤٨٤.
- (٦) الآية ١٣٠ من طه وقراءة المبني للمجهول قراءة الكسائي وشعبة وآخرين. انظر: السبعة ٤٢٥.

سورة الضحى

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله: ﴿سَجَا﴾: قيل: معناه سَبَكَن، ومنه: سجا البحر يَسْجُو سَجْوًا، أي: سَكَنْتُ أمواجه، وطَرَفُ سَاجٍ، أي: فاتر، ومنه اسْتُعِيرَ تَسْجِيَةً المِيتِ، أي: تَغَطَّيْتُهُ بالشوبِ، قاله الراغب^(١). وقال الأعرشي^(٢):

٤٥٨٩- وما ذُنُبْنَا إِنْ جَاشَ بَحْرُ ابْنِ عَمَّكُم

وَبَخْرُكَ سَاجٍ لَا يُوَارِي الدَّعَامِصَا

وقيل: سجا، أي: أذْبَرَ، وقيل بعكسه. وقال الفراء^(٣): «أظلم».

وقال ابن الأعرابي: «اشتدَّ ظلامه». وقال الشاعر^(٤):

(١) المفردات ٢٢٥.

(٢) ديوانه ١٥١. جاش البحر: اضطرب بالماء. الدعامص: ج دُعْمُوص وهي دودة سوداء تكون في الغدير إذا قل ماؤه.

(٣) معاني القرآن ٣/٢٧٣.

(٤) نسيه في اللسان (سجا) إلى الحارثي، وهو في القرطبي ٩١/٢٠، ومجاز القرآن ٣٠٢/٢.

- الضحى -

٤٥٩٠- يا جَبْذا القَمَراءِ والليلُ السَّاجِ
وطُرُقٌ مِثْلُ مُلَاءِ النَّسَّاجِ
وهو من ذواتِ الواوِ، وإنما أُمِيلُ لموافقَةِ رِؤوسِ الآيِ، كالضُّحى
فإنه من ذواتِ الواوِ أيضاً.

آ. (٣) قوله: ﴿ما ودَّعك﴾: هذا هو الجوابُ. والعامَّةُ على
تشديد الدالِ من التَّوَدِيعِ. [وقرأ] ^(١) عروة بن الزبير وابنه هشام وأبو حيوة
وابن أبي عبلَةَ بتخفيفِها مِنْ قولِهِم: ودَّعَه، أي: تركَه. والمشهورُ في
اللغةِ الاستغناءُ عن ودَّعٍ وودَّزَ واسمِ فاعِلِهما واسمِ مفعولِهما ومصدرِهما
بـ «تَرَكَ» وما تصرفَ منه، وقد جاء ودَّعَ وودَّزَ. قال الشاعر ^(٢):

٤٥٩١- سَلَّ أَميرِي ما الَّذي غَيَّرَ
عنِ وِصالي اليَومَ حتّى ودَّعَته
وقال الشاعر ^(٣):

٤٥٩٢- وثُمَّ ودَّعنا آلَ عمروٍ وعامِرِ
فرائِسَ أطرافِ المُثَقِّفَةِ السُّمْرِ
قيل: والتوديعُ مبالغةٌ في الودع؛ لأنَّ مَنْ ودَّعَكَ مفارقاً فقد بالغَ
في تَرَكَكَ.

قوله: «وما قلَى»، أي: ما أبغضَكَ، قلاه يَقلِيه بكسر العينِ في

(١) البحر ٤٨٥/٨، والمحتسب ٣٦٤/٢، والقرطبي ٩٤/٢٠.

(٢) تقدم برقم ٢٩٢٩.

(٣) لم أهدد إلى قائله، وهو في القرطبي ٩٤/٢٠، والبحر ٤٨٥/٨. والمثقفه السمر: الرماح.

- الضحى -

المضارع، وطِيء تقول: قلاه يقلاه بالفتح. قال الشاعر^(١):

٤٥٩٣- أَيَا مَنْ لَسْتُ أَنْسَاهُ

وَلَا وَاللَّهِ أَقْلَاهُ

لَكَ اللَّهُ عَلَى ذَاكَ

لَكَ اللَّهُ [لَكَ اللَّهُ]^(٢)

وحذف مفعول «قلى» مراعاةً للفواصل مع العلم به وكذا بعد

«فاوى» وما بعده.

آ. (٤) قوله: ﴿وَلَلْآخِرَةُ﴾: الظاهر في هذه اللام أنها جواب

القسم، وكذلك في «ولسوف» أقسم تعالى على أربعة أشياء: اثنان منفيان وهما توديعه وقلاه، واثنان مثبتان مؤكدان، وهما كون الآخرة خيراً له من الدنيا، وأنه سوف يُعْطيه ما يُرضيه. وقال الزمخشري^(٣): «فإن قلت:

ما هذه اللام الداخلة على «سوف»؟ قلت: هي لامُ الابتداءِ المؤكدةُ لمضمون الجملة، والمبتدأ محذوفٌ تقديره: ولأنت سوف يُعطيك، كما ذكرنا في «لأقسم»^(٤) أن المعنى: لأننا أقسم. وذلك أنها لا تخلو: من أن تكون لام قسم أو ابتداء. فلأم القسم لا تدخل على المضارع إلا مع نون التوكيد، فبقي أن تكون لام ابتداء، ولأم الابتداء لا تدخل إلا على الجملة من المبتدأ والخبر فلا بُدَّ من تقدير [مبتدأ]^(٥) وخبر، وأصله:

(١) لم أقف على هذه الأبيات.

(٢) زيادة من (ش).

(٣) الكشاف ٢٦٤/٤.

(٤) الآية ١ من القيامة وهي قراءة ابن كثير. انظر: السبعة ٦٦١.

(٥) زيادة من الكشاف.

- الضحى -

ولأنت سوف يعطيك». ونقل الشيخ^(١) عنه أنه قال: «وخلع من اللام دلالتها على الحال» انتهى. وهذا الذي رَدَّده الزمخشري يُختار منه أنها لامُ القسم^(٢).

قوله: «لا تَدْخُلُ على المضارع إلاَّ مع نونِ التوكيد» هذا استثنى النحاة منه صورتين، إحداهما: أَنْ لا يُفْصَلَ بينها وبين الفعل حرفُ تنفيس كهذه الآية، كقولك: وَاللَّهِ لَسَأُعْطِيكَ. والثانية: أَنْ لا يُفْصَلَ بينهما بمعمولِ الفعل كقوله تعالى: «إِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ»^(٣). وَيَذُلُّ لِمَا قُلْتُهُ مَا قَالَ الْفَارِسِيُّ: «لَيْسَتْ هَذِهِ اللَّامُ هِيَ الَّتِي فِي قَوْلِكَ: «إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ، بَلْ هِيَ الَّتِي فِي قَوْلِكَ: «لَأَقُومَنَّ» وَنَابَتْ «سَوْفَ» عَنْ إِحْدَى نَوْنِي التوكيد، فَكَأَنَّهُ قَالَ: وَلِيُعْطِيَنَّكَ.

وقوله: «خلع منها دلالتها على الحال» يعني أَنَّ لامَ الابتداءِ الداخلة [ب/٩٢٠] على المضارع تُخَلِّصُهُ للحال، وهنا/ لا يُمَكِّنُ ذلك لأجلِ حَرْفِ التَّنْفِيسِ، فَلِذَلِكَ خُلِعَتِ الْحَالِيَةُ مِنْهَا.

وقال الشيخ^(٤): «واللامُ في «وَلِلْآخِرَةِ» لامُ ابتداءٍ وَكَدَّتْ مضمونَ الجملةِ»، ثم حكى بعض ما ذَكَرْتَهُ عن الزمخشري وأبي علي ثم قال^(٥): «ويجوز عندي أَنْ تكونَ اللامُ في «وَلِلْآخِرَةِ خَيْرٌ»، وفي «وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ»

(١) لم يرد هذا النقل في مطبوعتي البحر والكشاف.

(٢) سوف يشبث المؤلف هذا بالمناقشة التالية.

(٣) الآية ١٥٨ من آل عمران.

(٤) البحر ٤٨٦/٨.

(٥) لم يرد هذا النقل في مطبوعة «البحر المحيط».

- الضحى -

اللامَ التي يُتَلَقَّى بها القسمُ، عَطَفَهما على جوابِ القسمِ، وهو قوله: «ما وَدَعَكَ» فيكون قد أقسم على هذه الثلاثة» انتهى. فظاهره أن اللامَ في «وللآخرة» لامٌ ابتداء غيرُ مُتَلَقَّى بها القسمُ، بدليلِ قوله ثانياً: «ويجوز عندي» ولا يظهرُ انقطاعُ هذه الجملةِ عن جوابِ القسمِ البتَّة، وكذلك في «ولسوف» وتقديرُ الزمخشري مبتدأً بعدها لا يُنافي كونها جواباً للقسمِ، إنما مَنَعَ أن تكونَ جواباً داخلةً على المضارع لفظاً وتقديراً.

آ. (٦) قوله: ﴿فَأَوَى﴾: العائمة على «أوى» بألفٍ بعد الهمزة رباعياً، من آواه يُؤوئهِ. وأبو الأشهب^(١) «فَأَوَى» ثلاثياً. قال الزمخشري^(٢): «وهو على معنيين: إمَّا من «آواه» بمعنى آواه. سُمِعَ بعضُ الرعاة يقول: «أين أوي هذه»، وإمَّا من أَوَى له إذا رحمه» انتهى. وعلى الثاني قوله^(٣):

٤٥٩٤- أراني - ولا كفرانَ لله - أَيْةً

لنفسي لقد طالبتُ غيرَ مُنيل

أي: رحمةً لنفسي. ووجهُ الدلالةِ مِنْ قوله: «يقول: أين أوي هذه»؟ أنه لو كان من الرباعي لقال: «أُووي» بضم الهمزة الأولى وسكونِ الثانية؛ لأنه مضارعُ «أوى» مثل أكرَمَ، وهذه الهمزة المضمومة هي حرفُ المضارعة، والثانية هي فاءُ الكلمة، وأمَّا همزةُ أفعل فمحدوفةٌ على القاعدة، ولم تُبدَلْ هذه الهمزة كما أُبدِلتْ في «أومِنُ أنا» لثلاثيَّة

(١) البحر ٤٨٦/٨، والكشاف ٢٦٤/٤.

(٢) الكشاف ٢٦٤/٤.

(٣) تقدم برقم ٢٥٥٤.

- الضحى -

بالإدغام، ولذلك نصَّ القراء على أن «تُؤويه» من قوله «وفصيلته التي تُؤويه»^(١) لا يجوزُ إبدالها للثقل.

آ. (٨) قوله: ﴿عائلاً﴾: أي: فقيراً. وهذه قراءةُ العامة. يقال: عال زيدٌ، أي: افتقر. قال جرير^(٢):

٤٥٩٥- الله نَزَلَ في الكتابِ فريضةً

لابنِ السبيلِ وللفقيرِ العائلِ

وأعال: كثرَ عياله قال^(٣):

٤٥٩٦- وما يَذري الفقيرُ متى غناه

وما يَذري الغنيُّ متى يُعيلُ

وقرأ^(٤) اليماني «عَيْلاً» بكسر الياء المشددة كسَيِّد.

آ. (٩) قوله: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ﴾: منصوبٌ بـتَقَهَّرَ. وبه استدل الشيخ ابن مالك^(٥) - رحمه الله - على أنه لا يَلزَمُ من تقديم المعمولِ تقديمَ العاملِ. ألا ترى أن «اليتيم» منصوبٌ بالمجزوم، وقد تقدّم على العازم، ولو قدَّمت «تَقَهَّرَ» على «لا» لامتنع؛ لأنَّ المجزومَ لا يتقدّم على جازمِهِ، كالمجرورِ لا يتقدّم على جازمِهِ، وتقدّم ذلك في سورة هود عند

(١) الآية ١٣ من المعارج.

(٢) ديوانه ٤١٥، والقرطبي ٩٩/٢٠.

(٣) تقدم برقم ١٥٣٨.

(٤) البحر ٤٨٦/٨، والقرطبي ١٠٠/٢٠، والشواذ ١٧٥.

(٥) انظر: شرح التسهيل له ٣٥٤/١.

— الضحى —

قوله تعالى^(١): «ألا يومَ يأتيهم ليس مَضرُوفاً عنهم». وقراءةُ العامَّةِ «تَقَهَّرَ»
بالقاف من الغلبةِ. وابن^(٢) مسعود والشعبي وإبراهيم التيمي بالكاف.
يقال: كَهَرَ في وجهه، أي: عَبَسَ. وفلان ذو كَهْرُورَةٍ^(٣)، أي: عابسُ
الوجه. ومنه الحديث^(٤): «فبأبي وأمي هو ما كَهَرَنِي» قاله الزمخشري^(٥).
وقال الشيخ^(٦): «وهي لغةٌ بمعنى قراءةِ الجمهور» انتهى. والكَهْرُ في
الأصل: ارتفاعُ النهارِ مع شدَّةِ الحرِّ.

آ. (١١) قوله: ﴿بِنِعْمَةِ رَبِّكَ﴾: متعلقٌ بِحَدَّثِ، والفاءُ غيرُ
مانعةٍ من ذلك. وقد تقدَّم هذا.

[تَمَّتْ بَعُونَهُ تَعَالَى سُورَةُ الضُّحَى]

-
- (١) الآية ٨ من هود. وانظر: الدر المصون ٢٩٢/٦.
 - (٢) البحر ٤٨٦/٨، ومعاني القرآن للفراء ٢٧٤/٣، والشواذ ١٧٥.
 - (٣) غير واضح في الأصل، والتصويب من اللسان (كهر) والكشاف.
 - (٤) رواه مسلم في المساجد برقم ٥٣٧ (٣٨١/١)، وابن حنبل ٤٤٧/٥.
 - (٥) الكشاف ٢٦٥/٤.
 - (٦) البحر ٤٨٦/٨.

سورة الشرح

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾: الاستفهامُ إذا دخل على النفي قرَّره، فصار المعنى: قد شَرَحْنَا، ولذلك عَطَفَ عليه الماضي. ومثله «أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا، وَلَبِثْتَ»^(١). والعامَّةُ على جزمِ الحاءِ بـ«لم». وقرأ أبو جعفر^(٢) بفتحها. وقال الزمخشري^(٣): «وقالوا: لعله بيِّن الحاءَ وأشبعها في مَخْرَجِهَا، فظنَّ السامعُ أنه فتحها». وقال ابن عطية^(٤): «إنَّ الأصلَ: أَلَمْ نَشْرَحَنَّ» بالنونِ الخفيفةِ، ثم أبدلها ألفًا، ثم حذَفَها تخفيفًا، كما أنشد أبو زيد^(٥):

٤٥٩٧- مِنْ أَيِّ يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَفِرُّ

أَيُّومَ لَمْ يُقَدَّرْ أَمْ يَوْمَ قُدِرَ

(١) الآية ١٨ من الشعراء.

(٢) البحر ٨/٤٨٧، والمحتسب ٢/٣٦٦، والقرطبي ٢٠/١٠٩.

(٣) الكشاف ٤/٢٦٦.

(٤) المحرر ١٦/٣٢٥.

(٥) تقدم برقم ١٤٤٩.

- الشرح -

بفتح راء «لم يُقدَّر»، وكفوله^(١):

٤٥٩٨- اضْرِبْ عَنْكَ الهمومَ طَارِقَهَا

ضَرَبَكَ بِالسيفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ

بفتح باء «اضرب» انتهى. وهذا مبني على جواز توكيد المعزوم بـلم، وهو قليل جداً، كقوله^(٢):

٤٥٩٩- يَخْبِيهِ الجاهلُ ما لم يَعْلَمَا

شِخاً على كُرْسِيِّه مُعَمَّما

فتركب هذه القراءة من ثلاثة أصولٍ كلها ضعيفة؛ لأنَّ توكيد المعزوم بـ«لم» ضعيفٌ، وإبدالها ألفاً إنما هو في الوقف، وإجراء [١/٩٢١] الوصلِ مُجرى / الوقفِ خلاف الأصل، وحذف الألفِ ضعيفٌ، لأنه خلاف الأصل. وخرَّجه الشيخ^(٣) على لغة حكاها اللحياني في «نوادره» عن بعض العرب وهو الجزم بـ«الن»، والنصب بـ«لم»، عكس المعروف عند الناس، وجعله أحسن ممَّا تقدَّم. وأنشد قولَ عائشة بنتِ الأعجم تمدح المختار^(٤) وهو القائمُ بطلبِ ثارِ الحسين بن علي رضي الله عنهما^(٥):

(١) تقدم برقم ٣٨٦٢

(٢) تقدم برقم ١٤٤٧.

(٣) البحر ٤٨٨/٨.

(٤) المختار بن أبي عبيد الثقفي، ثار على بني أمية وطلب الثار من قتلة الحسين، شاعت أخبار عنه بأنه ادَّعى النبوة. قُتل سنة ٦٧هـ. انظر: الكامل لابن الأثير ٢٦٧/٤، والأعلام ١٩٢/٧.

(٥) لم أجد هذه الأبيات عند غير أبي حيان في البحر ٤٨٨/٨.

- الشرح -

٤٦٠٠- قد كَادَ سَمَكَ الْهُدَىٰ يَنْهَدُ قَائِمُهُ

حتى أتىح له المختارُ فأنعمدا

في كلِّ ما همَّ أمضى رأيه قُدماً

ولم يُشاوِرَ في إقدامه أحدا

بنصبِ راء «يُشاوِر» وجعله محتملاً للتخريجين.

آ. (٣) قوله: ﴿أَنْقَضَ ظَهْرَكَ﴾: أي: حمّله على النقيض

وهو صوتُ الانتقاضِ والانفكاكِ لِثِقَلِهِ، مَثَلٌ لِمَا كَانَ يُثْقَلُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ

وسلّم. قال أهل اللغة: أَنْقَضَ الْحِمْلُ ظَهْرَ الناقَةِ إِذَا سَمِعَتْ لَهُ صَريراً مِنْ

شِدَّةِ الْحِمْلِ. وَسَمِعْتُ نَقِيضَ الرَّحْلِ، أَي: صريره. قال العباس

ابن مرداس^(١):

٤٦٠١- وَأَنْقَضَ ظَهْرِي مَا تَطَوَّيْتُ مِنْهُمْ

وكنتُ عليهم مُشْفِقاً مُتَحَنِّناً

وقال جميل^(٢):

٤٦٠٢- وحتى تداعَتْ بِالنَّقِيضِ حِبَالُهُ

.....

(١) ليس في ديوانه، وهو في البحر ٤٨٨/٨، والمحرر ٣٢٦/١٦.

(٢) عجزه:

وَهَمَّتْ بَوَانِي زَوْرِهِ أَنْ تَحْطَمَا

ليس في ديوانه، وهو في القرطبي ١٠٦/٢٠، وبواني زوره: أصول صدره.

ج بانية.

- النسخ -

آ. (٥) قوله: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾: العامة على سكن السين في الكلم الأربع، وابن وثاب^(١) وأبو جعفر وعيسى بضمها. وفيه خلاف: هل هو أصل، أو مثقل من المسكن؟ والألف واللام في «العسر» الأول لتعريف الجنس، وفي الثاني للعهد؛ ولذلك روي عن ابن عباس: «لن يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ». وروي أيضاً مرفوعاً أنه عليه السلام خرج يضحك يقول^(٢): «لن يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ» والسبب فيه: أَنَّ العَرَبَ إِذَا أَتَتْ بِاسْمٍ ثُمَّ أَعَادَتْهُ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ كَانَ هُوَ الْأَوَّلَ نَحْوُ: «جَاءَ رَجُلٌ فَأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ» وكقوله تعالى: «كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ»^(٣) ولو أعادته بغير ألف ولام كان غير الأول. فقوله: «إن مع العسر يسراً» لَمَّا أعاد العسرَ الثاني أعاده بآل، وَلَمَّا كَانَ الْيُسْرُ الثَّانِي غَيْرَ الْأَوَّلِ لَمْ يُعِدْهُ بِأَل.

وقال الزمخشري^(٤): «فإن قلت ما معنى قول ابن عباس؟ وذكر ما تقدّم. قلت: هذا عمَلٌ على الظاهر وبناءً على قوة الرجاء، وأن موعداً لله لا يُحْمَلُ إِلَّا على أَوْفَى ما يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ وَأَبْلَغُهُ. والقول فيه: أنه يحتمل أن تكون الجملة الثانية تكررراً للأولى، كما كرّر قوله: «وَيُلِّقُ يَوْمئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ»^(٥) لتقرير معناها في النفوس وتمكينها في القلوب، وكما يُكْرَرُ الْمَفْرَدُ فِي قَوْلِكَ: «جَاءَ زَيْدٌ زَيْدًا»، وَأَنَّ تَكُونَ الْأَوَّلَى عِدَّةً بَأَنَّ

(١) الإنحاف ٢/٦١٧، والبحر ٨/٤٨٨، والنشر ٢/٢١٦.

(٢) رواه مالك في الموطأ، كتاب الجهاد ٦.

(٣) الآية ١٥ - ١٦ من المزمل.

(٤) الكشف ٤/٢٦٧.

(٥) الآية ١٥ من المرسلات.

- الشرح -

العُسْرُ مُرَدَّفٌ^(١) يُسْرٍ لَا مَحَالَّةَ، وَالثَّانِيَةُ عِدَّةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ بِأَنَّ الْعُسْرَ مُتَّبِعٌ بِسْرٍ، فَهِيَ يُسْرَانِ عَلَى تَقْدِيرِ الْإِسْتِنَافِ، وَإِنَّمَا كَانَ الْعُسْرُ وَاحِدًا لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ تَعْرِيفُهُ لِلْعَهْدِ وَهُوَ الْعُسْرُ الَّذِي كَانُوا فِيهِ فَهُوَ هُوَ؛ لِأَنَّ حَكْمَهُ حَكْمُ «زَيْدٍ» فِي قَوْلِكَ: «إِنَّ مَعَ زَيْدٍ مَالًا، إِنَّ مَعَ زَيْدٍ مَالًا»، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ لِلجِنْسِ الَّذِي يَعْلَمُهُ كُلُّ أَحَدٍ فَهُوَ هُوَ أَيْضًا، وَأَمَّا الْيُسْرُ فَمَنْكَّرٌ مُتَنَاوَلٌ لِبَعْضِ الْجِنْسِ، وَإِذَا كَانَ الْكَلَامُ الثَّانِي مُسْتَأْنَفًا غَيْرَ مَكْرَرٍ فَقَدْ تَنَاوَلَ بَعْضًا غَيْرَ الْبَعْضِ الْأَوَّلِ بِغَيْرِ إِشْكَالٍ.

وقال أبو البقاء^(٢): «العُسْرُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَاحِدٌ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ تَوْجِبُ تَكَرُّرِ الْأَوَّلِ^(٣)، وَأَمَّا «يُسْرًا» فِي الْمَوْضِعَيْنِ فَاثْنَانِ؛ لِأَنَّ النُّكْرَةَ إِذَا أُرِيدَ تَكَرُّرُهَا^(٤) جِيءَ بِضَمِيرِهَا أَوْ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَمِنْ هُنَا قِيلَ: «لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ». وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ أَيْضًا^(٥): «فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّ «مَعَ» لِلصَّحْبَةِ، فَمَا مَعْنَى اصْطِحَابِ الْيُسْرِ وَالْعُسْرِ؟ قُلْتَ: أَرَادَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُصِيبُهُمْ بِسْرٍ بَعْدَ الْعُسْرِ الَّذِي كَانُوا فِيهِ بِزَمَانٍ قَرِيبٍ، فَقَرَّبَ الْيُسْرُ الْمَتَرَقَّبُ حَتَّى جَعَلَهُ كَأَنَّهُ كَالْمَقَارِنِ لِلْعُسْرِ، زِيَادَةً فِي التَّسْلِيَةِ وَتَقْوِيَةً لِلْقُلُوبِ». وَقَالَ أَيْضًا: فَإِنْ قُلْتَ مَا مَعْنَى هَذَا التَّنْكِيرِ؟ قُلْتَ: التَّفْخِيمُ كَأَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا عَظِيمًا وَأَيُّ يُسْرٍ؟ وَهُوَ فِي مُصْحَفِ

(١) الكشاف: مردوف.

(٢) الإملاء ٢٨٩/٢.

(٣) أي: والمعنى المراد منه واحد مع تكرره.

(٤) أي: والنكرة «يسرًا» في الآية لم يُجَأْ بِضَمِيرِهَا أَوْ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، فَتَكَرَّرَ هُنَا

ليس المراد منه واحدًا.

(٥) الكشاف ٢٦٧/٤.

- الشرح -

ابن مسعود مرةً واحدٌ. فإن قلت: فإذا ثَبَّتَ في قراءته غير مكررٍ فلم قال: «والذي نفسي بيده لو كان العُسْرُ في جُحْرٍ لَطَلَبَهُ اليُسْرُ حتى يَدْخُلَ عليه، لن يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ». قلت: «كأنه قَصَدَ باليُسْرَيْنِ ما في قوله «يُسْرًا» من معنى التفخيم، فتأوَّله بـ «يُسْرِ الدارين» وذلك يُسران في الحقيقة».

آ. (٧) قوله: ﴿فَإِذَا فَرَعْتَ﴾: العامة على فتح الراءِ من «فَرَعْتَ» وهي الشهيرة، وقرأها^(١) أبو السَّمَالِ مكسورة، وهي لُغِيَّةٌ. قال الزمخشري^(٢): «ليست بالفصيحة». وقال الزمخشري^(٣): «فإن قلت فكيف تعلق قوله «فإذا فرغت فانصب» / بما قبله؟ قلت: لَمَّا عَدَّدَ نِعَمَهُ السَّالِفَةَ ووَعَدَهُ^(٤) الآنفَ بعثه على الشكر والاجتهاد في العبادة. عن ابن عباس: فإذا فرغت من صلاتك فانصب^(٥) في الدعاء».

والعامة على فتح الصادِ وسكونِ الباءِ أمراً من النَّصْبِ. وقُرِئ^(٦) بتشديدِ الباءِ مفتوحةً أمراً من الأنصباب، وكذا قُرِئَ بكسر الصادِ ساكنةِ الباءِ أمراً من النَّصْبِ بسكونِ الصادِ، ولا أظن الأولى إلا تصحيفاً ولا الثانيةً إلا تحريفاً فإنها تُروى عن الإمامية. وتفسيرها: فإذا فرغت من النبوة فانصب الخليفة. قال ابن عطية^(٧): «وهي قراءة ضعيفة شاذة»

(١) البحر ٤٨٨/٨، والقرطبي ١٠٩/٢٠.

(٢) الكشاف ٢٦٧/٤.

(٣) الكشاف ٢٦٧/٤.

(٤) هذا الجمع لم أظف عليه. قالوا: الوعود، وهناك «عِدَّة» و«عِدَى».

(٥) الكشاف: «فاجتهد».

(٦) انظر في قراءتها: البحر ٤٨٩/٨، والشواذ ١٧٥.

(٧) المحرر ٣٢٨/١٦.

- الشرح -

لم تَبُتْ عن عالم». قال الزمخشري^(١): «ومن البدع ما رُوِيَ عن بعضِ الرافضةِ أنه قرأ «فانصب»، أي: انصبَ علياً للإمامة، ولو صحَّ هذا للرافضيِّ لصحَّ للناصبيِّ أن يقرأ هكذا، ويجعله أمراً بالنصب الذي هو بُغْضُ علي رضي الله عنه وعداوته».

آ. (٨) قوله: ﴿فَارغَبْ﴾: مِنَ الرَّغْبَةِ. وقرأ^(٢) زيد بن علي وابن أبي عبلة «فَرغَب» بتشديد العين. أمراً مِنْ رَغْبَةٍ بالتشديد، أي: فَرغَبِ الناسَ إلى طلبِ ما عنده.

[تَمَّتْ بعونه تعالى سورة الشرح]

(١) الكشاف ٤/٢٦٧.

(٢) البحر ٨/٤٨٩، والقرطبي ٢٠/١٠٩.

سورة التين

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله: ﴿وَطُورِ سَيْنِينَ﴾: الطُّورُ جَبَلٌ. وسينين: اسم مكانٍ فأضيف الجبل للمكان الذي هو به. قال الزمخشري^(١): «ونحو سينون يَبْرُؤن في جواز الإعرابِ بالواو والياء والإقرارِ على الياءِ وتحريكِ النونِ بحركات الإعرابِ». وقال أبو البقاء^(٢): «هو لغةٌ في سَيْنَاء» انتهى. وقرأ العاصمُ بكسرِ السين. وابنُ أبي إسحاق^(٣) وعمر بن ميمون وأبو رجاءٍ بفتحها، وهي لغةٌ بكرٍ وتميم. وقرأ عمر بن الخطاب وعبد الله والحسن وطلحة «سَيْنَاء» بالكسر والمد، وعمرٌ أيضاً وزيدُ بن علي بفتحها والمدُّ، وقد ذُكِرَ في المؤمنين^(٤)، وهذه لغاتٌ اختلفت في هذا الاسمِ الشُّرْيَانِيَّ على عادةِ العرب في تلاعبها بالأسماءِ الأعجمية. وقال الأخفش^(٥): «سينين شجرٌ، الواحدةُ سَيْنِينَةٌ» وهو غريبٌ جداً غيرٌ معروفٍ عند أهلِ التفسير.

(١) الكشاف ٤/٢٦٨.

(٢) الإملاء ٢/٢٨٩.

(٣) انظر في قراءتها: القرطبي ٢٠/١١٣، والبحر ٨/٤٩٠، والشواذ ١٧٦.

(٤) انظر إعرابه للآية ٢٠ من المؤمنين «وشجرةٌ تخرج من طور سيناء».

(٥) معاني القرآن له ٢/٥٤٠.

آ. (٣) قوله: ﴿الأمين﴾: هذا فعيل للمبالغة، أي: أمين من فيه، ومن دخله من إنسي وطير وحيوان. ويجوز أن يكون من أمن الرجل بضم الميم أمانة فهو أمين، وأمانته: حفظه من دخله كما يحفظ الأمين ما يؤتمن عليه. ويجوز أن يكون بمعنى مفعول، من آمنه لأنه مأمون الغوائل.

آ. (٤) قوله: ﴿لقد خلقنا﴾: هذا هو المُقسَّم عليه.

قوله: «في أحسن تقويم» صفة لمحدوف، أي: في تقويم أحسن تقويم. وقال أبو البقاء^(١): في أحسن تقويم في موضع الحال من «الإنسان»، وأراد بالتقويم القوام لأن التقويم فعلٌ وذاك وصفٌ للمخلوق لا للمخلوق. ويجوز أن يكون التقدير: في أحسن قوام التقويم، فحذف المضاف. ويجوز أن تكون «في» زائدة، أي: «قومناه أحسن تقويم». انتهى، ولا حاجة إلى هذه التكلفات.

آ. (٥) قوله: ﴿أسفل سافلين﴾: يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه حالٌ من المفعول. والثاني: أنه صفة لمكانٍ محدوف، أي: مكاناً أسفل سافلين. وقرأ^(٢) عبد الله «السافلين» معرفاً.

آ. (٦) قوله: ﴿إلا الذين آمنوا﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه متصلٌ على أن المعنى: ردذناه أسفل من سفلى خلقاً وتركيباً يعني: أقبح من خلقه وأشوهه صورة، وهم أهل النار فالإتصال على هذا واضح. والثاني: أنه منقطع على أن المعنى: ثم ردذناه بعد ذلك التقويم

(١) الإملاء ٢/٢٨٩.

(٢) القرطبي ٢٠/١١٥، والبحر ٨/٤٩٠.

- التين -

والتحسين أسفل من سفّل في أحسن الصورة والشكل حيث نكّسناه في خلقه، فقوّس ظهره وضعّف بصره وسنّعه. والمعنى: ولكن الذين كانوا صالحين من الهزّميّ فلهم ثواب دائم، قاله الزمخشري^(١) ملخصاً.

آ. (٧) قوله: ﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ﴾: «ما» استفهامية في محلّ رفع بالابتداء. والخبرُ الفعلُ بعدها، والمخاطبُ الإنسانُ على طريقة الالتفات وقيل: المخاطبُ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم، فعلى الأول يكون المعنى: فما يجعلك كاذباً بسبب الدّين وإنكاره بعد هذا الدليل، يعني أنك تُكذّب إذا كذّبت بالجزاء؛ لأنّ كلّ مكذّب بالحق فهو كاذبٌ فأئّي شيء يَضْطَرُّكَ إلى أن تكون كاذباً بسبب الجزاء؟ والباءُ مثلها في قوله تعالى: «على الذين يتولّونه والذين هم به مُشركون»^(٢). وعلى الثاني يكون المعنى: فماذا الذي يُكذّبك فيما تُخبرُ به من الجزاء والبعث وهو الدّين بعد هذه العبر التي يُوجبُ النظرُ فيها صحّة ما قلت؟ قاله الفراء^(٣) والأخفش^(٤).

[١/٩٢٢]

[تمّت بعونه تعالى سورة التين]

(١) الكشاف ٢٦٩/٤.

(٢) الآية ١٠٠ من النحل.

(٣) معاني القرآن له ٢٧٧/٣.

(٤) مذهبه في معاني القرآن ٥٤٠/٢ أن المخاطب الإنسان.

سورة القلم (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿اقْرَأْ﴾: العائمة على سكونِ الهمزةِ أمراً من القراءة. وقرأ^(٢) عاصم في روايةِ الأعشى براءً مفتوحةً، وكأنه قلب الهمزة ألفاً كقولهم: قرا يقرأ نحو: سعى يسعى، فلما أمر منه حذف الألف على حدّ حذفها من اسع، وهذا كقول زهير^(٣):

..... -٤٦٠٣

وَالْأَيْدِ بِالظُّلْمِ يُظْلَمِ

وقد تقدّم تحريره^(٤).

قوله: «باسم ربك» يجوز فيه أوجهٌ، أحدها: أن تكون الباء للحال، أي: اقرأ مُفْتَتِحاً باسم ربك، قل باسم الله، ثم اقرأ، قاله

(١) كذا في الأصل، واسمها المعروف العلق.

(٢) الشواذ ١٧٦.

(٣) تقدم برقم ٣٥٣.

(٤) انظر: الدر المصون ١/٢٦٩.

- العلق -

الزمخشري^(١). الثاني: أَنَّ الباءَ مزيدةٌ والتقدير: اقرأ اسمَ رَبِّكَ، كقوله^(٢):

— ٤٦٠٤ —

سُوْدُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالشُّوْرِ

وقيل: الاسمُ صلَّةٌ، أي: اذْكُرْ رَبِّكَ، قالهما أبو عبيدة^(٣). الثالث:
أَنَّ الباءَ للاستعانةِ والمفعولُ محذوفٌ تقديره: اقرأ ما يُوحَىٰ إليك مُسْتَعِينًا
باسمِ رَبِّكَ. الرابع: أنها بمعنى «على»، أي: اقرأ على اسمِ رَبِّكَ كما في
قوله: «وقال اذْكَبُوا فيها باسمِ اللَّهِ»^(٤) قاله الأخفش^(٥)، وقد تقدَّم أولُ
هذا الموضوع^(٦): كيف قدَّمَ هذا الفعلَ على الجارِّ، وقدَّر متأخراً في
بسمِ الله الرحمن الرحيم وتخريجُ الناسِ له، فأغنى عن إعادته.

قوله: «الذي خَلَقَ». خلقَ الإنسانَ يجوزُ أَنْ يكونَ «خَلَقَ» الثاني
تفسيراً له «خَلَقَ» الأولُ يعني أنه أَنهَمه أولاً، ثم فسَّره ثانياً بخَلَقِ الإنسانِ
تفخيماً لَخَلَقِ الإنسانِ. ويجوزُ أَنْ يكونَ حَذَفَ المفعولَ مِنَ الأولِ،
تقديره: خَلَقَ كُلَّ شيءٍ لَأَنَّهُ مُطْلَقٌ فيتناوَلُ كُلَّ مخلوقٍ.

آ. (٢) وقوله: ﴿خَلَقَ الإنسانَ﴾: تخصيصٌ له بالذِّكْرِ مِنَ
بَيْنِ ما يتناولُهُ الخَلْقُ؛ لأنَّ التزْييلَ إليه. ويجوزُ أَنْ يكونَ تأكيداً لفظياً،

(١) الكشاف ٤/٢٧٠.

(٢) تقدم برقم ٧٤٧.

(٣) مذهبه في المجاز ٢/٣٠٤ أن الباء زائدة ولم يشر إلى زيادة الاسم، ولكنه في
إعراب البسملة ١/١٦ قدَّر زيادة الاسم.

(٤) الآية ٤١ من هود.

(٥) لم يشر إلى ذلك في معانيه.

(٦) انظر: الدر المصون ١/٢٢.

- العلق -

فيكونُ قد أكَّد الصلَّةَ وحدَّها، كقولك: «الذي قام قام زيدٌ» والمرادُ بالإنسانِ الجنسُ ولذلك قال: «مِنْ عَلْتِي» جمعَ عَلَقَةٍ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ مخلوقٌ مِنْ عَلَقَةٍ كما في الآية الأخرى.

آ. (٤ - ٥) وقوله: «الذي عَلَّم بالقلم، عَلَّم الإنسانَ ما لم يَعْلَمْ»: قريبٌ مِنْ قوله: «خَلَقَ، خَلَقَ الإنسانَ» فلكَ أَنْ تُعَيَّدَ فيه ما تقدَّم.

آ. (٧) قوله: «أَنْ رَأَاهُ»: «أَنْ» مفعولٌ له، أي: لرؤيته نفسه مُسْتَعْنِيًا. وتعدَّى الفعلُ هنا إلى ضميرِهِ المتصلين؛ لأنَّ هذا مِنْ خواصِّ هذا الباب. قال الزمخشري^(١): «ومعنى الرؤية العِلْمُ، ولو كانتَ بمعنى الإبصارِ لامتنعَ في فعلِها الجمعُ بين الضميرين، و«استغنى» هو المفعول الثاني». قلت: والمسألةُ فيها خلافٌ: ذهب جماعةٌ إلى أنَّ «رأى» البَصْرِيَّةُ تُعْطِي حُكْمَ العِلْمِيَّةِ، وجَعَلَ مِنْ ذلك قولَ عائشةَ - رضي الله عنها -^(٢): «لقد رأيتُنا مع رسولِ الله صلى الله عليه وسلم وما لنا طعامٌ إلَّا الأسودان» وأنشد^(٣):

٤٦٠٥ - ولقد أراني للرمَّاحِ دَرِيئَةً

مِنْ عَن يميني تارةً وأمَامي

(١) الكشاف ٢٧١/٤.

(٢) رواه أبو داود في الأدب ١٢٤.

(٣) البيت لقطري بن الفجاءة، وهو في المعنى ١٩٩، والخزانة ٢٥٨/٤، والهمع

١٥٦/١، والدرر ١٣٨/١، وشرح التصريح ١٩/٢.

- العلق -

وتقدّم تحقيقه . وقرأ^(١) قنبل بخلافِ عنه «رَأَه» دون ألفٍ بعد الهمزة وهو مقصورٌ من «رَأَه» في قراءةِ العامّةِ، ولا شكَّ أن الحذفَ في مثله جاء قليلاً كقولهم: «أصابَ الناسَ جهْدٌ، ولو ترَّ أهلَ مكةَ بحذفِ لامِ «ترى»، وقولِ الآخرِ^(٢).

٤٦٠٦- وَصَّانِي الْعَجَّاجِ فِيمَا وَصَّنِي

يريد: وصّاني. ولمّا روى ابن مجاهد^(٣) هذه القراءةَ عن قنبل وقال: «قرأتُ بها عليه» نسبه فيها إلى الغلط. ولا ينبغي ذلك لأنه إذا ثبتت قراءةٌ ولها وجهٌ وإن كان غيره أشهرَ منه فلا ينبغي أن يُقدّم على تغليطه.

آ. (٩) قوله: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي﴾: قد تقدّم لك الكلامُ على هذا الحرفِ مُستوفى^(٤)، وللزمخشريّ هنا كلامٌ رأيتُ ذكره لخصوصيّةِ تَعَلَّقُ به قال^(٥): «فإن قلت: ما متعلّقُ «أَرَأَيْتَ»؟ قلت: «الذي يَنْهَى» مع الجملةِ الشرطيّةِ وهما في موضعِ المفعولين. فإن قلت: فأين جوابُ الشرطِ؟ قلت: هو محذوفٌ تقديره: إن كان على الهدى أو أمرٌ بالتقوى ألم يعلمَ بأنّ اللّهَ يرى، وإنما حُذِفَ لدلالةِ ذكره في جوابِ الشرطِ الثاني. فإن قلت: كيف صحَّ أن يكونَ «ألم يعلمَ» جواباً للشرطِ؟ قلت: كما صحَّ في قولك: إن أكرمتك أتكرمني، وإن أحسنَ إليك زيدٌ هل تُحسنُ إليه؟ فإن قلت: فما رأيتَ الثانيةُ وتوسطها بين مفعولي «أَرَأَيْتَ»؟

(١) السبعة ٦٩٢، والنشر ٤٠٢/١، والتيسير ٢٢٤، والإتحاف ٦١٩، والبحر

٤٩٣/٨، والقروطي ١٢٣/٢٠، والحجة ٧٦٧، والبحر ٤٩٣/٨.

(٢) تقدم برقم ٢٧٨٦. وانظر: الدر المصون ٤٨٥/٦.

(٣) السبعة ٦٩٢.

(٤) انظر: الدر المصون ٦١٥/٤.

(٥) الكشاف ٢٧١/٤.

- العلق -

قلت: هي زائدة مكررة للتوكيد. قلت: وإذ قد تعرّض للكلام في هذه الآية فلنَجْرٍ معه:

أَعْلَمَ أَنْ «أَرَأَيْتَ» - كَمَا عَلِمْتَ - لَا يَكُونُ مَفْعُولُهَا الثَّانِي إِلَّا جُمْلَةً اسْتِفْهَامِيَّةً كَقَوْلِهِ^(١): «أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنَاكُمْ عَذَابُهُ»^(٢) إِلَى آخِرِهَا. وَمِثْلُهُ كَثِيرٌ، وَهَذَا «أَرَأَيْتَ» ثَلَاثَ مَرَاتٍ، وَقَدْ صَرَّحَ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ مِنْهَا بِجُمْلَةٍ اسْتِفْهَامِيَّةٍ فَتَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي لَهَا، وَمَفْعُولُهَا الْأَوَّلُ مَحذُوفٌ، وَهُوَ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى «الَّذِي يَنْهَى» الْوَاقِعِ مَفْعُولًا أَوَّلًا لـ «أَرَأَيْتَ» الْأُولَى، وَمَفْعُولُ «أَرَأَيْتَ» الْأُولَى الَّذِي هُوَ الثَّانِي مَحذُوفٌ، وَهُوَ جُمْلَةٌ اسْتِفْهَامِيَّةٌ، كَالجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ «أَرَأَيْتَ» الثَّلَاثَةِ / وَأَمَّا «أَرَأَيْتَ» الثَّانِيَةَ فَلَمْ يُذَكَّرْ لَهَا [ب/٩٢٢] مَفْعُولٌ لَا أَوَّلَ وَلَا ثَانٍ، حُذِفَ الْأَوَّلُ لِدَلَالَةِ الْمَفْعُولِ مِنْ «أَرَأَيْتَ» الْأُولَى عَلَيْهِ، وَحُذِفَ الثَّانِي لِدَلَالَةِ مَفْعُولِ «أَرَأَيْتَ» الثَّلَاثَةِ عَلَيْهِ، فَقَدْ حُذِفَ الثَّانِي مِنْ الْأُولَى، وَالْأَوَّلُ مِنَ الثَّلَاثَةِ، وَالِاثْنَانِ مِنَ الثَّانِيَةِ. وَلَيْسَ طَلَبُ كُلِّ مَنْ «أَرَأَيْتَ» لِلجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ عَلَى سَبِيلِ التَّنَازُعِ لِأَنَّهُ يَسْتَدْعِي إِضْمَارًا، وَالجَمْلُ لَا تُضْمَرُ، إِنَّمَا تُضْمَرُ الْمَفْرَدَاتُ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْحَذْفِ لِلدَّلَالَةِ. وَأَمَّا الْكَلَامُ عَلَى الشَّرْطِ مَعَ «أَرَأَيْتَ» هَذِهِ فَقَدْ عَرَفْتَهُ مِمَّا فِي الْأَنْعَامِ^(٣) فَلَا نُطِيلُ الْكَلَامَ بِإِعَادَتِهِ. وَتَجْوِيزُ الزَّمْخَشَرِيِّ وَقَوْعُ جَوَابِ الشَّرْطِ اسْتِفْهَامًا بِنَفْسِهِ لَا يَجُوزُ، بَلْ نَصُّوا عَلَى وَجوبِ ذِكْرِ الْفَاءِ فِي مِثْلِهِ، وَإِنْ وَرَدَ شَيْءٌ فَهُوَ ضَرُورَةٌ.

(١) «قل أرأيتم إن أناكم عذابه بيانا أو نهارا ماذا يستعجل منه المجرمون». الآية ٥٠ من يونس.

(٢) الأصل: «عذاب الله» وهو سهو.

(٣) انظر الدر ٤/٦١٥.

- العلق -

آ. (١٥) قوله: ﴿لَنْسَفَعَنَّ﴾: الوقفُ على هذه النونِ بالألفِ، تشبيهاً لها بالتونين، وكذلك يُحذفُ بعد الضمة والكسرة وقفاً. وتكتب ههنا ألفاً إتباعاً للوقف. ورُوي^(١) عن أبي عمرو «لَنْسَفَعَنَّ» بالنونِ الثقيلة. والسَّفْعُ: الأخذُ والقَبْضُ على الشيءِ بشدةٍ وجذبه. وقال عمرو بن معد يكرب^(٢):

٤٦٠٧- قومٌ إذا سمِعُوا الصَّريخَ رأيتَهُم

ما بين مُلجَمٍ مُهْرِهِ أو سافِعٍ
وقيل: هو الأخذُ بِلِغَةِ قريشٍ. وقال الراغب^(٣): «السَّفْعُ: الأخذُ بسُفْعَةِ الفرسِ، أي: بسوادِ ناصيته، وباعتبارِ السوادِ قِبلَ للأثافي: «سُفْعٌ» وبه سُفْعَةٌ غَضَبٍ، اعتباراً بما يعلو من اللونِ الدُّخاني وَجَهَ مَنْ اشتدَّ به الغضبُ. وقيل: للصفْر: «أسْفَعٌ» لما فيه من لَمَعِ السَّوادِ، وامرأةٌ سَفَعَاءُ اللونِ» انتهى. وفي الحديث: «فقامتِ امرأةٌ سَفَعَاءُ الخدين»^(٤).

آ. (١٦) قوله: ﴿نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾: بدلٌ من الناصية بدلُ نكرةٍ من معرفة. قال الزمخشري^(٥): «وجازَ بَدَلُهَا عن المعرفةِ وهي نكرةٌ لأنَّها وُصِفَتْ فاستقلَّتْ بفائدةٍ». قلت: هذا مذهبُ الكوفيين لا يُجيزون إبدالَ نكرةٍ من غيرها إلا بشرطِ وُصْفِها أو كونها بلفظِ الأولِ، ومذهبُ البصريين لا يَشْتَرِطُ شيئاً، وأنشدوا^(٦):

- (١) البحر ٨/٤٩٥، والشواذ ١٧٦ وهو رواية محبوب وهارون عنه.
- (٢) تقدم برقم ٦٣٥ والبيت لحميد بن ثور.
- (٣) المفردات ٢٣٤.
- (٤) رواه مسلم برقم ٨٨٥ في ٨ كتاب صلاة العيدين ٢/٦٠٣.
- (٥) الكشف ٤/٢٧٢.
- (٦) تقدم برقم ٧٣٨. وانظر في المسألة شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٤١.

- العلق -

٤٦٠٨- فلا وأبيك خيرٍ منك إنني

لِيُوذِنَنِي التَّحْمُحُمُ والصَّهِيلُ

وقرأ^(١) أبو حيوة وابنُ أبي عبلةَ وزيدُ بن علي بنصبِ «ناصيةَ كاذبةَ خاطئةَ» على الشتم. وقرأ الكسائي في روايةٍ بالرفع على إضمار: هي ناصية. ونَسَبَ الكَذِبَ والْحَطَأَ إليها مجازاً. والألفُ واللامُ في الناصية قيل: عَوْضٌ من الإضافة، أي: بناصيته. وقيل: الضميرُ محذوفٌ، أي: الناصية منه.

آ. (١٧) قوله: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾: إمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِ

مضاف، أي: أهل ناديه أو على التجوُّز في نداءِ النادي لاشتماله على الناس كقوله: «واسألِ القريةَ»^(٢). والنادي والنَدِيُّ: المَجْلِسُ المُنْتَهَذُ للحديث. قال زهير^(٣):

٤٦٠٩- وفيهم مقاماتٌ حسانٌ وجوهُهُم

وَأَنْدِيَةٌ يَنْتَابُهَا القَوْلُ والفِعْلُ

وقالت اعرابية: «هو سَيْدُ ناديه وثمان^(٤) عافية».

آ. (١٨) قوله: ﴿الزَّبَانِيَةَ﴾: قال الزمخشري^(٥): «الزَّبَانِيَةُ فِي

كلامِ العربِ: الشَّرْطُ، الواحدُ زَبْنِيَّةٌ كعَفْرِيَّةٍ، مِنَ الزَّبْنِ وهو الدَّفْعُ. وقيل: زَبْنِيٌّ وكأَنَّهُ نُسِبَ إِلَى الزَّبْنِ، ثُمَّ غُيِّرَ لِلنَّسَبِ، كقولهم: إِمْسِي

(١) انظر في قراءتها: البحر ٤٩٥/٨، والشواذ ١٧٦.

(٢) الآية ٨٢ من يوسف.

(٣) تقدم برقم ٧١٤.

(٤) الشمال: الغيث الذي يقوم بأمر قومه. والعافية كل طالب رزق.

(٥) الكشف ٢٧٢/٤.

- العلق -

وأصله زباني ف قيل: زبانية على التعويض». وقال عيسى بن عمر والأخفش^(١): «واحدهم زابن. وقيل: لا واحد له من لفظه كعباديد وشماطيط». والحاصل أن المادة تدلُّ على الدَفْع قال^(٢):

٤٦١٠- مطاعيمُ في القُصوى مطاعينُ في الوغَى

زبانيةٌ غُلِبَّ عِظامُ حُلومِها

وقال آخر^(٣):

٤٦١١- ومُستَغِيبٍ مِمَّا يَرى مِنْ أَناتِنَا

ولو زبنته الحربُ لم يترَمِرمِ

وقال عتبة^(٤): «وقد زبنتنا الحربُ وزبناها» ومنه الزَّبون لأنه يُدفع

من بائع إلى آخر. وقرأ العامة «سندع» بنون العظمة ولم تُرسم بالواو، وقد تقدّم نظيره نحو: «يدع الداع»^(٥). وقرأ^(٦) ابنُ أبي عبلة «سَيُدعى الزبانية» مبنياً للمفعولِ ورفَع الزبانية لقيامها مقامَ الفاعل.

[تَمَّتْ بَعُونَهُ تَعَالَى سُورَةُ الْعَلَقِ]

- (١) معاني القرآن ٥٤١/٢ وأجاز كذلك الزباني والزبينة.
- (٢) لم أهد إلى قائله، وهو في الماوردي ٤٨٦/٤، والقرطبي ١٢٦/٢٠. والأغلب: الغليظ الرقة وهو من أوصاف السادة. والحلم: العقل.
- (٣) البيت لأوس بن حجر، وهو في ديوانه ١٢١ واللسان «رمم». وترمم: حرَّك فاه للكلام.
- (٤) عتبة بن أبي سفيان أمير مصر، فصيح من فحول بني أمية. توفي سنة ٤٤. انظر: الأعلام ٢٠٠/٤.
- (٥) الآية ٦ من القمر.
- (٦) البحر ٤٩٥/٨.

سورة القدر

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾: أي: القرآن، أُضْمِرَ لِلْعِلْمِ بِهِ. و«في ليلة القدر» يجوزُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا لِلْإِنزَالِ. وفي التفسير: أنه أَنْزَلَهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ، ثُمَّ نَزَلَ مُتَّجِمًا إِلَى الْأَرْضِ فِي عَشْرِينَ سَنَةً. وقيل: المعنى: أَنْزَلَ فِي شَأْنِهَا وَفَضَّلَهَا. فليست / ظرفاً، وإنما هو [٩٢٣/١] كقولِ عُمَرَ: «خَشِيتُ أَنْ يَنْزَلَ فِيَّ قُرْآنٌ»، وقولِ عائشة: «لَأَنَا أَحَقُّرُ فِي نَفْسِي أَنْ يَنْزَلَ فِيَّ قُرْآنٌ». وَسُمِّيَتْ لَيْلَةُ الْقَدْرِ: إمَّا لِتَقْدِيرِ الْأُمُورِ فِيهَا، وَإِمَّا لِضَبْقِهَا بِالْمَلَائِكَةِ.

آ. (٤) قوله: ﴿وَالرُّوحُ فِيهَا﴾: يجوزُ أَنْ يَرْتَفَعَ «الرُّوحُ» بِالْإِبْتِدَاءِ، وَالْجَارُ بَعْدَهُ الْخَبْرُ، وَأَنْ يَرْتَفَعَ بِالْفَاعِلِيَّةِ عَطْفًا عَلَى الْمَلَائِكَةِ، وَ«فِيهَا» مَتَعَلِّقٌ بـ «تَنْزَلُ».

قوله: «يَاذُنِ رَبِّهِمْ» يجوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بـ «تَنْزَلُ»، وَأَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنَ الْمَرْفُوعِ بـ «تَنْزَلُ»، أَي: مَلْتَبَسًا^(١) يَأْذُنُ رَبِّهِمْ.

قوله: «مِنْ كُلِّ أَمْرٍ»، يجوزُ فِي «مِنْ» وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا

(١) الأصل: «ملتبس» وهو سهو.

بمعنى اللام. ويتعلّق بـ «تَنَزَّلُ»، أي: تَنَزَّلُ مِنْ أَجْلِ كُلِّ أَمْرٍ قُضِيَ إِلَى الْعَامِ الْقَابِلِ. والثاني: أَنَّهَا بِمَعْنَى الْبَاءِ، أي: تَنَزَّلُ بِكُلِّ أَمْرٍ، فَهِيَ لِلتَّعْدِيَةِ، قَالَه أَبُو حَاتِمٍ. وَقَرَأَ الْعَامَّةُ «أَمْرٍ»، وَاحِدُ الْأُمُورِ. وَابْنُ عَبَّاسٍ^(١) وَعِكْرَمَةُ وَالْكَلْبِيُّ «أَمْرِيَّةً» مُذَكَّرُ امْرَأَةٍ، أي: مِنْ أَجْلِ كُلِّ إِنْسَانٍ. وَقِيلَ: مِنْ أَجْلِ كُلِّ مَلِكٍ، وَهُوَ بَعِيدٌ. وَقِيلَ: «مِنْ كُلِّ أَمْرٍ» لَيْسَ مُتَعَلِّقًا بِ«تَنَزَّلُ» إِنَّمَا هُوَ مُتَعَلِّقٌ بِمَا بَعْدَهُ، أي: هِيَ سَلَامٌ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ مَخُوفٍ، وَهَذَا لَا يَتِمُّ عَلَى ظَاهِرِهِ لِأَنَّ «سَلَامًا» مُصَدَّرٌ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ مَعْمُولُهُ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ هَذَا الْمَصْدَرُ.

آ. (٥) قوله: ﴿سَلَامٌ هِيَ﴾: فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ «هِيَ» ضَمِيرُ الْمَلَائِكَةِ، وَ«سَلَامٌ» بِمَعْنَى التَّسْلِيمِ، أي: الْمَلَائِكَةُ ذَاتُ تَسْلِيمٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ. وَفِي التَّفْسِيرِ: أَنَّهُمْ يُسَلِّمُونَ تِلْكَ اللَّيْلَةَ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ بِالتَّحِيَّةِ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا ضَمِيرُ لَيْلَةِ الْقَدْرِ، وَسَلَامٌ بِمَعْنَى سَلَامَةٍ، أي: لَيْلَةُ الْقَدْرِ ذَاتُ سَلَامَةٍ مِنْ شَيْءٍ مَخُوفٍ. وَيَجُوزُ عَلَى كُلِّ مَنْ التَّقْدِيرَيْنِ أَنْ يَرْتَفِعَ «سَلَامٌ» عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ مُقَدَّمٌ، وَ«هِيَ» مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ، وَأَنْ يَرْتَفِعَ بِالْإِبْتِدَاءِ وَ«هِيَ» فَاعِلٌ بِهِ عِنْدَ الْأَخْفَشِ، لِأَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ الْاعْتِمَادَ فِي عَمَلِ الْوَصْفِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ بَعْضَهُمْ يَجْعَلُ الْكَلَامَ تَامًّا عَلَى قَوْلِهِ «بِإِذْنِ رَبِّهِمْ» وَيُعَلِّقُ «مِنْ كُلِّ أَمْرٍ» بِمَا بَعْدَهُ، وَتَقَدَّمَ تَأْوِيلُهُ.

وقال أبو الفضل^(٢): «وقيل: معناه: هي سلامٌ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ

(١) المحتسب ٣٦٨/٢، والقرطبي ١٣٥/٢٠، والبحر ٤٩٧/٨.

(٢) وهو الرازي صاحب «اللوامح في شاذ القراءات» انظر: البحر ٤٩٧/٨.

— القدر —

أو امرئ، أي: سالمة أو مُسَلِّمة منه. ولا يجوزُ أن يكونَ «سلامٌ» — هذه اللفظةُ الظاهرةُ التي هي المصدرُ — عاملاً فيما قبله لامتناع تقدُّمِ معمولِ المصدرِ على المصدرِ، كما أنَّ الصلةَ كذلك، لا يجوزُ تقديمُها على الموصولِ انتهى. وقد تقدَّم أنَّ معنى ذلك عند هذا القائلِ أنَّ تتعلَّقَ بمحذوفٍ مَذلولٍ عليه بـ «سلامٍ» فهو تفسيرٌ معنى لا تفسيرٌ إعرابٍ. وما يُروى عن ابن عباس أنَّ الكلامَ تمَّ على قوله تعالى «سلامٌ» ويبتدأ بـ «هي» على أنها خبرٌ مبتدأ، والإشارةُ بـ «ذلك» إلى أنها ليلةُ السابعِ والعشرين، لأن لفظَ «هي» سابعةٌ وعشرون من كَلِمِ هذه السورة، وكأنَّه قيل: ليلةُ القدرِ الموافقةُ في العددِ لفظَ «هي» من كَلِمِ هذه السورة، فلا ينبغي أن يُعتدَّ صحته لأنه إلغازٌ وتبثيرٌ لنظمِ فصيحِ الكلامِ.

قوله: «هي حتى مَطَّلَعٌ متعلِّقٌ بـ «تَنَزَّلُ» أو بـ «سَلَامٌ». وفيه إشكالٌ للفضْلِ بين المصدرِ ومعموله بالمبتدأ، إلَّا أن يُتوسَّعَ في الجازِ. وفي التفسير: أنهم لا يزالون يُحَيِّونَ الناسَ المؤمنين حتى يَطَّلُعَ الفجرُ. وقرأ^(١) الكسائي «مَطَّلَعٌ» بكسر اللام، والباقون بفتحها، والفتح هو القياسُ والكسرُ سماعٌ، وله أخوات^(٢) يُحَفِّظُ فيها الكسرُ ممَّا ضُمَّ مضارعُه أو فُتِح نحو: المَشْرِقِ والمَجْزِرِ. وهل هما مصدران أو المفتوحُ مصدرٌ والمكسور مكانٌ؟ خلافٌ. وعلى كلِّ تقديرٍ فالقياسُ في المَفْعِلِ مطلقاً ممَّا ضُمَّتْ

(١) السبعة ٦٩٣، والنشر ٤٠٣/٢، والبحر ٤٩٧/٨، والتيسير ٢٢٤، والقرطبي ١٣٤/٢٠، والحجة ٧٦٨.

(٢) المَنَسِكِ والمُنَيْتِ والمَغْرِبِ... انظر: شرح الشافية ١/١٨١.

- القدر -

عَيْنُ مَضَارِعِهِ أَوْ فُتِحَتْ فَتَحُ الْعَيْنِ، وَإِنَّمَا يَقَعُ الْفَرْقُ فِي الْمَكْسُورِ الْعَيْنِ
الصَّحِيحِ نَحْو: يَضْرِبُ^(١).

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الْقَدْرِ]

(١) القاعدة في أسماء الزمان والمكان مما مضارعه مفتوح العين أو مضمومها ومن
المنقوص على مَفْعَل، ومن مكسورها والمثال على مَفْعِل. انظر: شرح الشافية

سورة البرية^(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿مِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾: متعلقٌ بمحذوفٍ، لأنه حالٌ من فاعل «كفروا».

قوله: «والمشركين» العامةُ على قراءة «المشركين» بالياء عطفاً على «أهل». قَسَمَ الكافرين إلى صِنْفَيْنِ: أهلِ كتابٍ ومشركين. وقرئ^(٢) «والمشركون» بالواو نَسَقاً على «الذين كفروا».

قوله: «مُنْفَكِّينَ» خبرٌ يكون. وَمُنْفَكِّينَ اسمُ فاعِلٍ مِنْ انْفَكَّ. وهي هنا التامةُ، فلذلك لم يَحْتَجْ إلى خبرٍ. وزعم بعضهم أنها هنا ناقصةٌ وأنَّ الخبرَ مقدرٌ تقديره: منفكِّينَ عارفينَ أمرَ محمدٍ صلى الله عليه وسلم. / [٩٢٣ب] قال الشيخ^(٣): «وَحَذَفُ خَيْرٍ كَانَ [وَأَخَوَاتِهَا]^(٤) لا يجوزُ اقتصاراً ولا اختصاراً، وجعلوا قوله^(٥)»:

(١) وهي سورة البيّنة.

(٢) وهي قراءة الأعمش وإبراهيم. القرطبي ١٤٢/٢٠، والبحر ٤٩٨/٨.

(٣) البحر ٤٩٨/٨.

(٤) من البحر.

(٥) تقدم برقم ١١١٦.

يَبْغِي جَوَارِكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرٌ

أي: في الدنيا، ضرورة». قلت: وَجْهُ مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ: صَارَ الْخَبْرُ مَطْلُوباً مِنْ جِهَتَيْنِ: مِنْ جِهَةٍ كَوْنِهِ مُخْبِراً بِهِ فَهُوَ أَحَدُ جُزْأَيِ الْإِسْنَادِ، وَمِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مَنْصُوباً بِالْفِعْلِ. وَهَذَا مُتَّفَقٌ بِمَفْعُولِي «ظَنَّ» فَإِنَّ كِلَيْهِمَا فِيهِ الْمَعْنَيَانِ الْمَذْكُورَانِ، وَمَعَ ذَلِكَ يُحَذَفَانِ - أَوْ أَحَدُهُمَا - اخْتِصَاراً، وَأَمَّا الْاِقْتِصَارُ فَفِيهِ خِلَافٌ وَتَفْصِيلٌ مَرَّةً تَفْصِيلُهُ فِي غُضُونِ هَذَا التَّصْنِيفِ.

قوله: «حَتَّى تَأْتِيَهُمْ»: متعلقة بـ «لَمْ يَكُنْ» أو بـ «مُنْفَكِّينَ».

آ. (٢) قوله: «رَسُولٌ»: العائنة على رفعه بدلاً من «البيئنة»:

إمَّا بَدَلٌ اشْتِمَالٍ، وَإِمَّا كُلٌّ مِنْ كُلِّ عَلَى سَبِيلِ الْمَبَالِغَةِ، جَعَلَ الرَّسُولَ نَفْسَ الْبَيْئَةِ، أَوْ عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ، أَي: بَيْئَةُ رَسُولٍ. وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى خَبَرِ ابْتِدَاءٍ مِضْمِرٍ، أَي: هِيَ رَسُولٌ. وَقَرَأَ^(١) عَبْدُ اللَّهِ وَأَبِي «رَسُولاً» عَلَى الْحَالِ مِنَ الْبَيْئَةِ. وَالْكَلَامُ فِيهَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْمَبَالِغَةِ أَوْ حَذْفِ الْمِضَافِ.

قوله: «مَنْ اللَّهُ» يَجُوزُ تَعَلُّقُهُ بِنَفْسِ «رَسُولٌ» أَوْ بِمَحذُوفٍ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لـ «رَسُولٍ». وَجَوْزُ أَبُو الْبَقَاءِ^(٢) وَجِهًا ثَالِثًا وَهُوَ: أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ «صُحُفًا» وَالتَّقْدِيرُ: يَتْلُو صُحُفًا مَطْهَرَةً مَنْزَلَةً مِنَ اللَّهِ، يَعْنِي كَانَتْ فِي الْأَصْلِ صِفَةً لِلنِّكَرَةِ فَلَمَّا تَقَدَّمَتْ عَلَيْهَا نُصِبَتْ حَالًا.

(١) البحر ٤٩٨/٨، والقرطبي ١٤٢/٢٠، ومعاني القرآن للفراء ٢٨٢/٣.

(٢) الإملاء ٢٩١/٢.

- البينة -

قوله: «يَتَلَوُ» يجوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لـ «رسول»، وَأَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ الضمير في الجارِّ قَبْلَهُ إِذَا جَعَلْتَهُ صِفَةً لـ «رسول».

آ. (٣) قوله: «فِيهَا كُتِبَ»: يجوزُ أَنْ تَكُونَ جَمَلَةً صِفَةً لـ «صُحُفًا»، أَوْ حَالًا مِنْ ضمير «مُطَهَّرَةً»، وَأَنْ يَكُونَ الوصفُ أَوْ الحَالُ الجارِّ والمجرورَ فقط، و«كُتِبَ» فاعلٌ به، وهو الأحسنُ.

آ. (٥) قوله: «مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ»: العائِةُ على كَسْرِ اللامِ اسمٌ فاعِلٍ، وانتصب به «الدِّينَ». والحسن^(١) بفتحها على معنى: أَنَّهُمْ يُخْلِصُونَ هُم أَنفُسَهُمْ فِي نِيَاتِهِمْ، وانتصب «الدِّينَ» على أَحَدِ وَجْهَيْنِ: إمَّا إسقاطِ الخافِضِ، أي: فِي الدِّينِ، وإمَّا على المصدرِ من معنى: لِيَعْبُدُوا، كأنه قيل: لِيَدِينُوا الدِّينَ، أَوْ لِيَعْبُدُوا العِبَادَةَ، فالتجوُّزُ: إمَّا فِي الفِعْلِ، وإمَّا فِي المصدرِ، وانتصابُ «مُخْلِصِينَ» على الحَالِ مِنْ فاعِلِ «يعبدون».

قوله: «حُنَفَاءَ» حَالٌ ثَانِيَةٌ أَوْ حَالٌ مِنَ الحَالِ قَبْلَهَا، أي: مِنَ الضميرِ المُستَكْنِ فِيهَا. وقوله: «وَمَا أَمَرُوا»، أي: وَمَا أَمَرُوا بِمَا أَمَرُوا بِهِ إِلَّا لَكِذَا. وقرأ^(٢) عبد الله «وَمَا أَمَرُوا إِلَّا أَنْ يَعْبُدُوا»، أي: بِأَنْ يَعْبُدُوا. وتحريرٌ مِثْلُهَا فِي قَوْلِهِ «وَأَمْرُنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ» فِي الْأَنْعَامِ^(٣).

وقوله: «وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ»، أي: الْأُمَّةُ أَوْ الْمِلَّةُ الْقِيَمَةُ، أي: الْمُسْتَقِيمَةُ. وقيل: الْكُتُبُ الْقِيَمَةُ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَقَدَّمَتْ فِي الذِّكْرِ. قَالَ

(١) الإتخاف ٦٢٢/٢، والبحر ٤٩٩/٨.

(٢) القرطبي ١٤٤/٢٠.

(٣) الآية ٧١ من الأنعام.

- البينة -

تعالى: «فيها كُتِبَ قِيَمَةٌ»^(١)، فلما أعادها أعادها مع آل العهديّة كقوله: «فعضى فرعونُ الرَّسُولِ»^(٢) وهو حسنٌ، قاله محمد بن الأشعث الطالقاني^(٣). وقرأ عبد الله^(٤): «وذلك الدِّينُ القِيَمَةُ»، والتأنيثُ حيثُذ: إمّا على تأويلِ الدِّينِ بالمِلة كقوله^(٥):

—٤٦١٣—

سائلُ بني أسدٍ ما هذه الصَّوْثُ

بتأويلِ الصَّيحة، وإمّا على أنها تاءُ المبالغةِ كعلامة.

آ. (٦) قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾: كما مرَّ في أولِ السورة^(٦). وقوله: «في نارٍ» هذا هو الخبرُ، و«خالدين» حالٌ من الضميرِ المستكنِّ في الخبرِ.

آ. (٧) قوله: ﴿الْبَرِيَّةَ﴾: قرأ^(٧) نافعٌ وابنُ ذَكْوَان «الْبَرِيَّةَ» بالهمزِ في الحرفَيْنِ، والباقون بياءٍ مشدَّدةٍ. واخْتَلَفَ في ذلك الهمزُ، فقيل: هو الأصلُ، مِنْ بَرَأَ اللَّهُ الخَلْقَ ابتداءً واخترعه فهي فعيلةٌ بمعنى

(١) الآية ٣.

(٢) الآية ١٦ من المزمل.

(٣) لم أقف على ترجمته.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٣/٧٥٠، معاني القرآن للفراء ٣/٢٨٢.

(٥) تقدم برقم ٩١٧.

(٦) الآية ١.

(٧) السبعة ٦٩٣، والنشر ١/٤٠٧، والقرطبي ٢٠/١٤٥، والحجة ٧٦٩، والتيسير ٢٢٤، والبحر ٨/٤٩٩.

— البينة —

مَفْعُولَةٌ، وإنما خُفِّفَتْ، والتَّرْمَ تخفيفُها عند عامَّةِ العربِ. وقد ذَكَرْتُ^(١) أَنَّ العربَ التَزَمَتْ غالباً تخفيفَ ألفاظِ منها: النبيِّ والخابيةِ والدُّرِّيَّةِ والبرِّيَّةِ. وقيل: بل البرِّيَّةُ دونَ همزةٍ مشتقةٍ مِنَ البرِّ، وهو الترابُ، فهي أصلٌ بنفسِها، فالقراءتان مختلفتا الأصلِ متفتقتا المعنى. إلاَّ أَنَّ ابنَ عطية^(٢) غَضَّ مِنْ هذا فقال: «وهذا الاشتقاقُ يَجْعَلُ الهمزةَ خطأً وهو اشتقاقٌ غيرُ مرصِيٍّ» انتهى. يعني أَنَّهُ إذا قيلَ بِأَنَّها مشتقةٌ مِنَ البرِّ — وهو الترابُ — فَمَنْ أينَ يجيءُ في القراءةِ الأخرى؟ وهذا غيرُ لازمٍ لأنهما قراءتان / [١/٩٢٤]

مُسْتَقْلَتَانِ، لكلٍ منهما أصلٌ مستقلٌّ، فقيل: مِنَ برِّاً، أي: خَلَقَ، وهذه مِنَ البرِّ؛ لأنَّهم خُلِقُوا مِنْه، والمعنى بالقراءتين شيءٌ واحدٌ، وهو جميعُ الخَلْقِ. ولا يُلْتَمَسُ إلى مَنْ ضَعَّفَ الهمزَ من النحاةِ والقُرَّاءِ لثبوتِهِ متواتراً.

وقرأ العامةُ «خيرُ البرِّيَّةِ» مقابلاً لشرِّ. وعامر بن عبد الواحد^(٣) «خيارٌ» وهو جمعُ خَيْرٍ نحو: جِيادٍ وطِيابٍ في جمعِ جَيْدٍ وطَيْبٍ، قاله الزمخشري^(٤).

آ. (٨) قوله: ﴿خالدين﴾: حالٌ عاملةٌ محذوفٌ، أي: دَخَلُوهَا أو أُعْطُوهَا. ولا يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً مِنْ «هم» في «جزاؤهم»

(١) انظر: الدر المصون ١/٤٠٠.

(٢) المحرر ١٦/٣٤٥.

(٣) المحتسب ٢/٣٦٩، والبحر ٨/٤٩٩. وفي المحتسب أن عامراً سمع إماماً لأهل مكة يقرأ هكذا. وعامر بن عبد الواحد الأحول البصري. روى عن شهر ابن حوشب ونافع مولى ابن عمر. ذكره ابن جبان في الثقات وروى له البخاري. انظر: تهذيب الكمال ٢/٦٤٦.

(٤) الكشاف ٤/٢٧٥.

— البيئـة —

لثلا يلزَمَ الفصلُ بين المصدرِ ومعموله بأجنبي. على أن بعضهم أجازَه منهم، واعتذروا: بأن المصدرَ هنا غيرُ مقدَّرٍ بحرفِ مصدرِي. قال أبو البقاء^(١): «وهو بعيد» وأما «عند» فيجوز أن يكونَ حالاً من «جزاؤهم»، وأن يكونَ ظرفاً له. و«أبدأ» ظرفُ زمانٍ منصوبٌ بخالدين.

قوله «رَضِيَ اللهُ عنهم» يجوزُ أن يكونَ دعاءً مستأنفاً، وأن يكونَ خبراً ثانياً، وأن يكونَ حالاً بإضمار «قد» عند مَنْ يلتزمُ ذلك.

قوله: «ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ»، أي: ذلك المذكورُ من استقرارِ الجنةِ مع الخلودِ ورضا الله عنه لِمَنْ خَشِيَ به.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الْبَيْئَةِ]

(١) الإملاء ٢/٢٩١.

سورة الزلزلة

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿إِذَا زُلْزِلَتْ﴾: «إذا» شرط، وجوابها «تُحَدَّثُ» وهو الناصب لها عند الجمهور. وجوّز أبو البقاء^(١) أن يكون العامل فيها «يُضَدَّرُ». وغيرهم يجعل العامل فيها ما بعدها ويليهما، وإن كان معمولاً لها بالإضافة تقديرًا، واختاره مكي^(٢)، وجعل ذلك نظير «مَنْ» و«مَا» يعني أنهما يعملان فيما بعدهما الجزم، وما بعدهما يعمل فيهما النصب. ولو مثل بأيّ لكان أوضح. وقيل: العامل فيها مقدر، أي: يُخْشَرُونَ. وقيل: اذكُرْ، وحينئذٍ تَخْرُجُ عن الظرفية والشرط.

قوله: «زِلْزَالَهَا» مصدرٌ مضافٌ لفاعلِهِ. والمعنى: زِلْزَالَهَا الذي تَسْتَحِقُّه وَيَقْتَضِيهِ جِرْمُهَا وَعِظْمُهَا. قال الزمخشري^(٣): «ونحوه: أَكْرِمَ التَّقِيَّ إِكْرَامَهُ، وَأَهِنَ الْفَاسِقَ إِهَانَتَهُ، أَوْ زِلْزَالَهَا كَلَّهُ». والعامَّةُ بكسر الزاي.

(١) الإملاء ٢/٢٩١.

(٢) إعراب المشكل ٢/٤٩١. وقال: «جاز ذلك لأنها بمعنى الشرط يعمل فيها ما بعدها وتعمل هي فيه أيضاً».

(٣) الكشاف ٤/٢٧٦.

— الزلزلة —

والجحدري^(١) وعيسى بفتحها. فقيل: هما مصدران بمعنى. وقيل:
المكسورُ مصدرٌ، والمفتوحُ اسمٌ. قال الزمخشري^(٢): «وليس في الأبنية
فَعْلَالٌ بالفتح إلا في المضاعفِ». قلت: وقد جعل بعضهم المفتوحَ
بمعنى اسمِ الفاعلِ نحو: صَلَّصَالٌ بمعنى مُصَلِّصِلٍ، وقد تقدّم ذلك.
وقوله: «ليس في الأبنية فَعْلَالٌ» يعني غالباً، وإلا فقد وردَ: «ناقةٌ
خَزَعَالٌ»^(٣).

آ. (٣) قوله: ﴿مَا لَهَا﴾: ابتداءٌ وخبرٌ، وهذا يرُدُّ قولَ مَنْ
قال: إِنَّ الحَالَ فِي نَحْوِ «فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُغْرَضِينَ»^(٤) لِأَزْمَةٍ لِكَلا
يَصِيرَ الكَلَامُ غَيْرَ مُفِيدٍ، فَإِنَّهُ لَا حَالَ هُنَا.

آ. (٤) قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾: أي: يَوْمَ إِذْ زُلْزِلَتْ. والعامِلُ فِي
«يَوْمَئِذٍ»: «تُحَدِّثُ» إِنْ جَعَلْتَ «إِذَا» مَنْصُوبَةً بِمَا بَعْدَهَا أَوْ بِمَحذُوفٍ، وَإِنْ
جَعَلْتَ العَامِلَ فِيهَا «تُحَدِّثُ» كَانَ «يَوْمَئِذٍ» بَدَلًا مِنْهَا، فَالعَامِلُ فِيهَا العَامِلُ
فِيهَا، أَوْ شَيْءٌ آخَرٌ لِأَنَّهُ عَلَى نِيَّةِ تَكَرُّرِ العَامِلِ. خِلَافٌ مَشْهُورٌ.

آ. (٥) قوله: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ﴾: متعلِّقٌ بـ «تُحَدِّثُ»، أي:
تُحَدِّثُ. وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِنَفْسِ «أَخْبَارَهَا» وَقِيلَ: البَاءُ زَائِدَةٌ، وَأَنَّ
وَمَا فِي حَيْرِهَا بَدَلٌ مِنْ «أَخْبَارَهَا». وَقِيلَ: البَاءُ سَبِيئَةٌ، أَي: بِسَبَبِ إِحْيَاءِ
اللَّهِ تَعَالَى إِلَيْهَا. وَقَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ^(٥): «فَإِنْ قُلْتَ: أَيْنَ مَفْعُولًا

(١) القرطبي ١٤٧/٢٠، والبحر ٥٠٠/٨.

(٢) الكشاف ٢٧٥/٤.

(٣) ناقة خَزَعَال: فِيهَا ظَلْعٌ وَثْمَةٌ أَلْفَاظٌ فِي اللِّسَانِ «خَزَعَلٌ».

(٤) الآية ٤٩ من المدثر

(٥) الكشاف ٢٧٦/٤.

— الزلزلة —

«تُحَدِّثُ»؟ قلت: حُدِفَ أَوْلُهُمَا، والثاني: «أَخْبَارَهَا»، وأصله: تُحَدِّثُ الخلقَ أَخْبَارَهَا. إِلَّا أَنَّ المقصودَ ذِكْرُ تَحْدِيثِهَا الْأَخْبَارَ لَا ذِكْرُ الخَلْقِ تعظيماً لليوم. فَإِنِ قُلْتُ: بِمَ تَعَلَّقَتِ البَاءُ فِي قَوْلِهِ «بِأَنَّ رَبَّكَ»؟ قلت: بِتُحَدِّثُ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ: تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا بِسَبَبِ إِحْيَاءِ رَبِّكَ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ المَعْنَى: تُحَدِّثُ رَبَّكَ بِتَحْدِيثِ أَنْ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا أَخْبَارَهَا، عَلَى أَنَّ تَحْدِيثَهَا بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا تَحْدِيثُ بِأَخْبَارِهَا، كَمَا تَقُولُ: نَصَحْتَنِي كُلَّ نَصِيحَةٍ بِأَنَّ نَصَحْتَنِي فِي الدِّينِ». قَالَ الشَّيْخُ^(١): «وَهُوَ كَلَامٌ فِيهِ عَفْشٌ يُنَزَّهُ الْقُرْآنُ عَنْهُ». قلت: وَأَيُّ عَفْشٍ فِيهِ مَعَ صِحَّتِهِ وَفِصَاحَتِهِ؟ وَلَكِنْ لَمَّا طَالَ تَقْدِيرُهُ مِنْ جِهَةِ إِفَادَتِهِ هَذَا المَعْنَى المَحْسَنَ جَعَلَهُ عَفْشاً وَحَاشَاهُ.

ثم قال الزمخشري^(٢): «ويجوزُ أَنْ يَكُونَ «بِأَنَّ رَبَّكَ» بَدَلًا مِنْ «أَخْبَارَهَا»، كَأَنَّهُ قِيلَ: يَوْمئِذٍ تُحَدِّثُ بِأَخْبَارِهَا بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: حَدَّثْتُهُ / كَذَا، وَحَدَّثْتُهُ بِكَذَا». قَالَ الشَّيْخُ^(٣): «وَإِذَا كَانَ الفِعْلُ [٩٢٤/ب] يَتَعَدَّى تَارَةً بِحَرْفِ جَرٍّ، وَتَارَةً يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ، وَحَرْفُ الجَرِّ لَيْسَ بِزَائِدٍ، فَلَا يَجُوزُ فِي تَابِعِهِ إِلَّا المَوَافِقَةُ فِي الإِعْرَابِ فَلَا يَجُوزُ: «اسْتَغْفَرْتُ الذَّنْبَ العَظِيمَ» بِنَصْبِ «الذَّنْبِ» وَجَرِّ «العَظِيمِ»، لِجَوَازِ أَنَّكَ تَقُولُ «مِنَ الذَّنْبِ»، وَلَا «اخْتَرْتُ زَيْدًا الرِّجَالَ الكِرَامِ» بِنَصْبِ «الرِّجَالَ» وَخَفْضِ «الکِرَامِ»^(٤)، وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: «اسْتَغْفَرْتُ مِنَ الذَّنْبِ العَظِيمِ» بِنَصْبِ «العَظِيمِ»، وَكَذَلِكَ فِي «اخْتَرْتُ»، فَلَوْ كَانَ حَرْفُ الجَرِّ زَائِدًا جَازَ الإِتْبَاعُ

(١) البحر ٥٠١/٨

(٢) الكشاف ٢٧٦/٤

(٣) البحر ٥٠١/٨

(٤) لأن الأصل: اخترت زيدا من الرجال الكرام.

— الزلزلة —

على موضع الاسم بشروطه المحررة في علم النحو تقول: «ما رأيتُ من رجلٍ عاقلاً» لأنَّ «من» زائدة، و«من رجل عاقلٍ» على اللفظ، ولا يجوز نصبُ «رجلٍ» وجرُّ «عاقلٍ» على جوازِ مراعاةِ دخولِ «من»، وإنَّ وردَ شيءٌ من ذلك فبابه الشُّعْرُ. انتهى. ولا أدري كيف يُلزمُ الزمخشريُّ ما ألزمه به من جميع المسائل التي ذكرها، فإنَّ الزمخشريُّ يقول: إنَّ هذا بدلٌ ممَّا قبله، ثم ذكرَ مُسَوِّغَ دخولِ الباءِ في البديلِ: وهو أنَّ المُبدلَ منه يجوزُ دخولُ الباءِ عليه، فلو حلَّ البديلُ محلَّ المبدلِ منه ومعه الباءُ، لكان جائزاً؛ لأنَّ العاملَ يتعدَّى به، وذكرَ مُسَوِّغاً لخلوِّ المبدلِ منه من الباءِ فقال: «لأنَّك تقول: حدَّثته كذا وحدَّثته بكذا». وأمَّا كونه يمتنعُ أن تقول: «استغفرتُ الذنبَ العظيمَ» بنصبِ «الذنب» وجرِّ «العظيم» إلى آخره، فليس في كلام الزمخشريِّ شيءٌ منه البتة. ونظيرُ ما قاله الزمخشريُّ في بابِ «استغفر» أنَّ تقولَ «استغفرتُ اللهَ ذنباً من شتْمي زيداً» فقولك: «من شتْمي» بدلٌ من «الذنب»، وهذا جائزٌ لا محالة.

قوله: «أوحى لها» في هذه اللام أوجهٌ، أحدها: أنها بمعنى إلى، وإنما أُوتِرتُ على «إلى» لموافقةِ الفواصل. وقال العجاج في وصف الأرض^(١):

٤٦١٤ — أوحى لها القرارَ فاستقرتِ

وشدَّها بالرَّاسياتِ الثُّبَّتِ

الثاني: أنها على أصلها، و«أوحى» يتعدَّى باللام تارةً وب«إلى» أخرى، ومنه البيتُ المتقدمُ. الثالث: أنَّ اللامَ على بابها من العلة،

(١) تقدم برقم ٤٣٤٦.

— الزلزلة —

والمُوحى إليه محذوف، وهو الملائكة، تقديره: أُوْحِيَ إِلَى الملائكة لِأَجْلِ الأَرْضِ، أَي: لِأَجْلِ مَا يَفْعَلُونَ فِيهَا.

آ. (٦) قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾: إمَّا بَدَلٌ مِنْ «يَوْمَئِذٍ» قَبْلَهُ، وَإِمَّا مَنْصُوبٌ بِ«يَضْرُؤُا»، وَإِمَّا مَنْصُوبٌ بِ«أَذْكُرُ» مَقْدَرًا.

قوله: «أَشْتَاتَا» حَالٌ مِنْ «النَّاسِ» وَهُوَ جَمْعُ شَتَّ، أَي: مَتَفَرِّقِينَ فِي الأَمْنِ وَالخَوْفِ وَالبَيَاضِ وَالسَّوَادِ.

قوله: «لِيُرَوْا» مَتَعَلِّقٌ بِ«يَضْرُؤُا». وَقِيلَ: بِ«أُوْحِيَ» وَمَا بَيْنَهُمَا عِتْرَاضٌ. وَالعَامَّةُ عَلَى بِنَائِهِ لِلْمَفْعُولِ. وَهُوَ مِنْ رُؤْيَةِ البَصْرِ فَتَعَدَّى بِالهِمزةِ إِلَى ثَانٍ، وَهُوَ «أَعْمَالُهُمْ». وَقَرَأَ^(١) الحَسَنُ وَالأَعْرَجُ وَقتَادَةُ وَحمَادُ بنِ سَلْمَةَ — وَتُرْوَى عَنْ نَافِعٍ، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٢): «وَهِيَ قِرَاءَةُ رَسولِ اللهِ صَلَّى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» — مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ وَالمَعْنَى: جِزَاءَ أَعْمَالِهِمْ.

آ. (٧ — ٨) قوله: ﴿خَيْرًا، شَرًّا﴾: فِي نَصْبِهِمَا وَجِهَانِ، أَظْهَرُهُمَا: أَنَّهُمَا تَمييزٌ لِلْمِثْقَالِ فَإِنَّهُ مَقْدَرٌ. وَالثَّانِي: أَنَّهُمَا بَدَلَانِ مِنْ «مِثْقَالٍ».

قوله: «يَرَّةٌ» جَوَابُ الشَّرْطِ فِي المَوْضِعَيْنِ. وَقَرَأَ^(٣) هِشَامٌ بِسُكُونِ هَاءِ «يَرَّةٌ» وَضَلًّا فِي الحَرْفَيْنِ. وَبَاقِي السَّبْعَةِ بِضَمِّهَا مَوْصُولَةٌ بِوَاوٍ وَضَلًّا،

(١) البحر ٥٠١/٨، والقرطبي ١٥٠/٢٠، ومعاني القرآن للفراء ٢٨٤/٣.

(٢) الكشاف ٢٧٦/٤.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٩٤، والقرطبي ١٥١/٢٠، والتيسير ٢٢٤، والبحر

٥٠٢/٨، والحجة ٧٦٩، والنشر ٣١١/١.

-الزلزلة-

وساكنةً وَقَفَا كسائرِ هاءِ الكنايةِ، هذا ما قرأتُ به. ونَقَلَ الشيخُ^(١) عن هشام وأبي بكرِ سكونِها، وعن أبي عمرو ضمُّها مُشْبَعَة، وباقِي السبعةِ بإشباعِ الأولى وسكونِ الثانيةِ. انتهى. وكان ذلك لأجلِ الوقفِ على آخرِ السورةِ غالباً. أمّا لو وَصَلُوا آخرَها بأولِ «العاديات» كان الحكمُ الإشباعِ هذا مقتضى أصولهم كما قَدَّمْتُهُ وهو المنقولُ.

وقرأ العامةُ «يَرَهُ» مبنياً للفاعل. وقرأ^(٢) ابن عباس والحسين بن علي وزيد بن علي وأبو حيوة وعاصم^(٣) والكسائي^(٤) في رواية «يَرَهُ» مبنياً للمفعول. وعكرمة «يَرَاهُ» بالالف: إمّا على تقديرِ الجزمِ بحذفِ الحركةِ المقدرَة، وإمّا على تَوَهُّمِ أَنَّ «مَنْ» موصولةٌ، وتحقيقِ هذا مذكورٌ في أواخرِ يوسف^(٥). وحكى الزمخشري^(٦) أن أعرابياً آخر «خيراً يَرَهُ» فقليل له: قَدَّمْتِ وَأَخْرَجْتِ، فأنشد^(٧):

٤٦١٥- خذا بطنَ هَرَشِي أوقفاها فإِنَّهُ

كِلَا جَانِبِي هَرَشِي لَهْنٌ طَرِيقُ

(١) البحر ٥٠٢/٨

(٢) السبعة ٦٩٤، القرطبي ١٥١/٢٠، البحر ٥٠٢/٨.

(٣) وهي رواية أبان عنه.

(٤) وهي رواية حميد بن الربيع عنه.

(٥) انظر: الدر المصون ٥٥٢/٦.

(٦) الكشاف ٢٧٦/٤.

(٧) لم أهدت إلى قائله، وهو في الصحاح واللسان «هرش». وهرشي: ثنية في طريق

مكة قريبة من الجحفة يُرى منها البحر ولها طريقان فكل من سلكتها كان مصيباً.

— الزلزلة —

انتهى. يريدُ أنَّ التقديمَ والتأخيرَ سواءٌ، وهذا لا يجوزُ البتةَ فإنه خطأً لا يُعْتَقَدُ به قراءةً.

والذَّرَّةُ قيل: النملةُ الصغيرةُ. وأصغرُ ما تكونُ إذا قضى عليها حَوْلٌ. قال امرؤ القيس^(١):

٤٦١٦— من القاصراتِ الطَرْفِ لو دَبَّ مُخَوِّلٌ
من الذَّرِّ فوقِ الإنْبِ منها لأثْرا

[تَمَّتْ بعونه تعالى سورة الزلزلة]

(١) تقدم برقم ١٥٨٥.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

آ. (١) قوله: ﴿العَادِيَاتِ﴾: جمعُ «عَادِيَةٍ»، وهي الجَارِيَةُ بِسُرْعَةٍ، من العَدْوِ، وهو المَشْيُ بِسُرْعَةٍ. والياءُ عن واوٍ لِكَسْرِ ما قبلها نحو: الغَازِيَاتِ من الغَزْوِ. يُقال: عَدَا يَعْدُو عَدْوًا، فهو عَادٍ، وهي عَادِيَةٌ، وقد تقدّمَ هذا في المؤمنين^(١).

قوله: «ضَبْحًا» فيه أوجهٌ. أحدها: أنه مصدرٌ مؤكَّدٌ لاسمِ الفاعلِ؛ فإنَّ الضَّبْحَ نوعٌ من السيرِ والعَدْوِ كالضَّبْعِ. يقال: ضَبَحَ الفَرَسُ وضَبَعَ، إذا عدا بشدةٍ، أخذًا من الضَّبْعِ، وهو الدَّرَاعُ لأنه يَمُدُّه عند العَدْوِ، وكان الحاءَ بدلًا من العينِ. وإلى هذا ذهب أبو عبيدة^(٢) والمبردُ. قالوا: الضَّبْحُ من إضباعِها في السَّيرِ. وقال عنترة^(٣):

٤٦١٧- والخيلُ تَعْلَمُ حَيْثُ تَضُ

بَسْحُ فِي حِيَاضِ الْمَوْتِ ضَبْحًا

(١) انظر إعرابه للآية ٧.

(٢) مجاز القرآن ٣٠٧/٢.

(٣) ديوانه ٣٣٣، واللسان (ضبح).

—العاديات—

الثاني: أنه مصدرٌ في موضع الحال، أي: ضابحات، أو ذوي ضَبْح. والضَّبْحُ: صوتٌ يُسْمَعُ مِنْ صدورِ الخيلِ عند العَدْوِ، ليس بصَهيلٍ. وعن ابن عباس: أنه حكاة فقال: أخ أخ. ونُقل عنه: أنه لم يَضْبَحْ من الحيوانِ غيرُ الخيلِ والكلبِ والثعلبِ. وهذا يُنبغي أن لا يَصِحَّ عنه، فإنه رُوي أنه قال: سئلتُ عنها ففسَّرتها بالخيل. وكان عليٌّ رضي الله عنه تحت سقاية زمزم فسأله، وذكر له ما قلتُ. فدعاني فلما وقفتُ على رأسه قال: «تفتي الناسَ بغيرِ علمٍ، إنها لأولُ غزوةٍ في الإسلام وهي بدرٌ، ولم يكن معنا إلا فرسان: فرسٌ للمقداد، وفرسٌ للزبير. والعاديات ضَبْحاً: الإبلُ من عرفة إلى المزدلفة، ومن المزدلفة إلى منى». إلا أن الزمخشري^(١) قال بعد ذلك: «فإن صحَّت الروايةُ فقد استُعيِر الضَّبْحُ للإبلِ، كما استُعيِر المَشافِرُ والحافرُ للإنسان، والشفتان للمُهر». ونُقِلَ^(٢) غيره أن الضَّبْحَ يكونُ في الإبلِ والأسودِ من الحياتِ والبومِ والصدى والأرنبِ والثعلبِ والقوسِ. وأنشد أبو حنيفةً في صفة قوس^(٣):

٤٦١٨— حَيَّانَةٌ مِنْ نَشْمٍ أَوْ تَالِبٍ

تَضْبَحُ فِي الكَفِّ ضَبَّاحَ الثعلبِ

وعندي أن هذا من الاستعارة. ونُقِلَ أهلُ اللغةِ أن أصلَ الضَّبْحِ في

(١) الكشاف ٢٧٨/٤.

(٢) انظر: اللسان (ضبح).

(٣) لم أهدت إلى قائله، وهو في اللسان (ضبح)، والمحرر ٣٥٣/١٦، والبحر

٥٠٢/٨. والنشم: شجر جبلي تتخذ منه القسي.

— العاديات —

الثعلبِ فاستُعير للخيل، وهو مِنْ ضَبَحْتَهُ النارُ: أي غَيَّرت لونه ولم تُبالِغ فيه. والضَّبْحُ لونٌ يُغَيَّرُ إلى السواد قليلاً.

الثالث من الأوجه: أَنْ يكونَ منصوباً بفعلٍ مقدرٍ، أي: تَضْبِحُ ضَبْحاً. وهذا الفعلُ حالٌ من «العاديات».

الرابع: أَنَّهُ منصوبٌ بالعاديات، وإن كان المرادُ به الصوت. قال الزمخشري^(١): «كَأَنَّهُ قِيلَ: والضَّابِحَاتِ لِأَنَّ الضَّبْحَ يكونُ مع العَدْوِ». قال الشيخ^(٢): «وَإِذَا كَانَ الضَّبْحُ مع العَدْوِ فلا يكونُ معنى «والعاديات»: والضَّابِحَاتِ فلا ينبغي أن يُفَسَّرَ به». قلت: لم يَقُلْ الزمخشريُّ أَنَّهُ بمعناه، وإنما جعله منصوباً به؛ لأنه لازمٌ له لا يُفَارِقُهُ فكأنَّهُ ملفوظٌ به. وقوله: «كَأَنَّهُ قِيلَ» تفسيرٌ للتلازم، لا أَنَّهُ هو هو.

آ. (٢) قوله: ﴿قَدَحًا﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ مصدرًا مؤكِّدًا؛ لِأَنَّ الإِبراءَ^(٣) من القَدَحِ يقال: قَدَحَ فَأَوْرَى. وَقَدَحَ فَأَصْلَدَ. ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً فالمعنى: قَادِحَاتٍ، أي: صَاكَّاتٍ بحوافِرِها ما يُؤرِي النارَ يُقال: «قَدَحْتُ الحَجَرَ بالحَجْرِ»، أي: صَكَّكْتُهُ به. وقال الزمخشري^(٤): «انْتَصَبَ بما انتَصَبَ به ضَبْحًا». وكان جَوَزَ في نَصْبِهِ ثلاثةَ أوجهٍ: النصبُ بإضمارِ فعلٍ، والنصبُ باسمِ الفاعلِ قبله، لأنه مُلازِمُهُ، والنصبُ على الحال. وتُسَمَّى تلك النارُ التي تَخْرُجُ من الحوافِرِ نارَ الحُباجِبِ. قال^(٥):

(١) الكشاف ٢٧٧/٤.

(٢) البحر ٥٠٤/٨.

(٣) الإبراء: مصدر أورى.

(٤) الكشاف ٢٧٧/٤ — ٢٧٨.

(٥) تقدم برقم ٢٧٦٦.

- العاديات -

٤٦١٩- تَقْدُّ الشُّلُوقِيَّ الْمُضَاعَفَ نَسْجُهُ

وَتُوْقِدُ بِالصَّفَّاحِ نَارَ الْجَبَابِ

آ. (٣) قوله: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾: صُبْحًا: ظرف، أي: التي تُغَيِّرُ وقتَ الصبحِ يقال: أَغَارَ يُغَيِّرُ إِغَارَةً إِذَا بَاعَتْ عَدُوَّهُ لِنَهْبِ أَوْ قَتْلِ أَوْ أَسْرِ قَالَ^(١):

٤٦٢٠- فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكَبُوا

شَتُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا

و «غار» لُغِيَّةٌ، وَأَغَارَ وَغَارَ أَيضًا: نَزَلَ الْغَوْرَ وَهُوَ الْمُتَهَبِّطُ مِنَ الْأَرْضِ. وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي مَوْصُوفَاتِ هَذِهِ الصِّفَاتِ أَعْنِي الْعَادِيَاتِ وَمَا بَعْدَهَا فَقِيلَ: الْخَيْلُ، أَيْ: وَالْخَيْلِ الْعَادِيَاتِ، فَالْمُورِيَّاتِ، فَالْمُغِيرَاتِ. وَنَظِيرُ الْعَطْفِ هُنَا كَالْعَطْفِ فِي قَوْلِهِ^(٢):

٤٦٢١- يَا لَهْفَ زَيْبَةَ لِلْحَارِثِ الـ

صَابِحِ فَالْغَانِمِ فَالْأَيْبِ

[٩٢٥/ب] وتقدّم تقريره أول البقرة^(٣). وقيل: / التقدير: والإبل العاديات من عرفة إلى مزدلفة، ومن مزدلفة إلى منى، كما تقدّم عن أمير المؤمنين. ويَدُلُّ له قولُ صَفِيَّةَ بِنْتِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ^(٤):

(١) تقدم برقم ٨.

(٢) تقدم برقم ١٢٢.

(٣) انظر: الدر المصون ٩٧/١.

(٤) تفسير الماوردي ٤/٥٠٠، والبحر ٨/٥٠٣.

- العاديات -

٤٦٢٢- أما والعاديات غداة جَمْع
بأيديها إذا سَطَعَ الغُبارُ
وقيل: «فالموريات»، أي: الجماعةُ التي تَمُكُرُ في الحرب. تقول
العرب: لأُؤرِينَّ لك، أي: لأَمُكُرَنَّ بك.

آ. (٤) قوله: ﴿فَأَثَرْنَ﴾: عَطَفَ الفعلَ على الاسمِ؛ لأنَّ
الاسمَ في تأويل الفعلِ لوقوعِهِ صلةً لـ آل. قال الزمخشري^(١): «معطوفٌ
على الفعلِ الذي وُضِعَ اسمُ الفاعلِ موضِعَهُ» يعني في الأصل، إذ الأصلُ:
واللاتي عَدَوْنَ فَأَوْرَيْنَ فَأَغْرَنَ فَأَثَرْنَ.

قوله: «به» في الهاء أوجهٌ. أحدها: أنها ضميرُ الصُّبحِ، أي: فَأَثَرْنَ
في وقتِ الصُّبحِ غُبَاراً. وهذا حَسَنٌ؛ لأنه مذكورٌ بالصَّرِيحِ. الثاني: أنه
عائدٌ على المكانِ، وإن لم يَجْرِ له ذِكْرٌ؛ لأنَّ الإثارةَ لا بُدَّ لها من مكانِ،
فالسِّيَاقُ والفعلُ يَدُلُّانِ عليه. وفي عبارةِ الزمخشري^(٢): «وقيل: الضميرُ
لمكانِ الغارةِ». هذا على تلك اللُّغِيَّةِ، وإلَّا فالفصيحُ أنْ يقولَ:
الإغارة^(٣). الثالث: أنه ضميرُ العَدُوِّ الذي دَلَّ عليه «والعاديات».

وقرأ العامةُ بتخفيفِ الشاءِ، مِنْ أثار كذا: إذا نَشَرَهُ وفَرَّقَهُ مع
ارتفاعِ. وقرأ^(٤) أبو حَيَوَةَ وابن أبي عبلَةَ بتشديدها، وخرَّجَه الزمخشريُّ^(٥)

(١) الكشف ٢٧٨/٤.

(٢) الكشف ٢٧٨/٤.

(٣) لأن المؤلف سبق أن أثبت «أغار» فمصدرها الإغارة، وحكم على «غار» بأنها
ليست فصيحة، ومصدرها الغارة.

(٤) المحتسب ٣٧٠/٢، والبحر ٥٠٤/٨.

(٥) الكشف ٢٧٨/٤.

- العاديات -

على وجهين: الأول بمعنى فأظهَرَ نَ به غباراً؛ لأنَّ التأثيرَ فيه معنى الإظهارِ. والثاني: أنه قَلَبَ «ثَوَزَنَ» إلى «وَثَرَنَ» وقَلَبَ الواوَ همزةً. انتهى. قلت: يعني أنَّ الأصلَ: ثَوَزَنَ، مِنْ ثَوَّرَ يُثَوِّرُ بالتشديدِ. عَدَاهُ بالتضعيفِ كما يُعَدَّى بالهمزة في قولك: أثاره، ثم قَلَبَ الكلمةَ: بأنَّ جَعَلَ العينَ وهي الواوُ موضعَ الفاءِ، وهي الثاءُ، فصارت وَثَرَنَ، ووزنُها حينئذٍ عَقَلَنَ، ثم قَلَبَ الواوَ همزةً، فصار «أَثَرَنَ». وهذا بعيدٌ جداً. وعلى تقديرِ التسليمِ فَقَلَبُ الواوِ المفتوحةِ همزةً لا يُنْقاسُ إنما جاءت منه أَلْيَفاً: كَأَحَدٍ وَأَنَاةٍ^(١). وَالتَّفْعُ: الغبارُ. وَأُنشِدُ^(٢):

٤٦٢٣- يَخْرُجَنَ مِنْ مُسْتَطَارِ النَّفْعِ دَامِيَةً

كَأَنَّ أَذَانَهَا أَطْرَافُ أَقْلَامٍ

وقال ابن رَوَاحَةَ^(٣):

٤٦٢٤- عَدِمْتُ بَنِيَّ إِنْ لَمْ تَرَوْهَا

تُثِيرُ النَّفْعَ مِنْ كَنَفِي كَدَاءٍ

وقال أبو عبيد: «النَّفْعُ رَفْعُ الصَّوْتِ» وَأُنشِدُ^(٤):

(١) انظر: الممتع ٣٣٥.

(٢) لم أهدت إلى قائله، وهو في البحر ٥٠٣/٨، والمحزر ٣٥٤/١٦.

(٣) ديوانه ١٥٥، والقرطبي ١٥٨/٢٠.

(٤) البيت للبيد وهو في ديوانه ١٩١. ويحلبوه: يمدوه ويعينوه بحلاب الخيل.

والجرس: الصوت. والزجل: الصوت فيه تطريب. أراد كتيبة ذات جرس

وزجل. والمعنى: أنهم إذا ارتفع صوت الصرير هبوا للنجدة بكتيبة هذا حالها.

والهاء في «يحلبوها» للحرب. ورواية الديوان «يحلبوه».

٤٦٥- فَمَتَى يَنْفَعُ صُورَاخُ صَادِقٍ

يُخْلِبُوهَا ذَاتَ جَرَسٍ وَزَجَلٍ

قال الزمخشري^(١): «ويجوزُ أَنْ يُرَادَ بِالنَّفْعِ الصِّيَاحُ، من قوله عليه

السلام: «ما لم يكن نَفْعٌ وَلَا لَقْلَقَةٌ»^(٢). وقولٌ لبيد:

فَمَتَى يَنْفَعُ صُورَاخُ صَادِقٍ

.....

أي: هَيَّجَنَ فِي الْمَغَارِ عَلَيْهِمْ صَبَاحًا انتهى. فعلى هذا تكون الباءُ

بمعنى «في»، ويعودُ الضمير على المكانِ الذي فيه الإغارةُ، كما تقدّم.

آ. (٥) قوله: ﴿فَوَسَطْنَ﴾: العَامَّةُ على تخفيفِ السينِ، أي:

تَوَسَّطْنَ. وفي الهاءِ في «به» أوجهٌ، أحدها: أنها للصبحِ، كما تقدّم.

والثاني: أنها للنَّفْعِ، أي: وَسَطْنَ بِالنَّفْعِ الْجَمْعَ، أي: جَعَلْنَ الْغِبَارَ وَسَطَ

الجمعِ، فالباءُ للتعدية، وعلى الأولِ هي ظرفيةٌ. الثالث: أَنَّ الْبَاءَ

لِلْحَالِيَةِ، أي: فتَوَسَّطْنَ مُلْتَبَسَاتٍ بِالنَّفْعِ، أي: بِالْغِبَارِ جَمْعًا مِنْ جَمُوعِ

الأعداءِ. وقيل: الباءُ مزيدةٌ، نقله أبو البقاء^(٣). و«جَمْعًا» على هذه

الأوجهِ مفعولٌ به. الرابع: أَنَّ الْمَرَادَ بِجَمْعِ الْمَزْدَلْفَةِ وَهِيَ تُسَمَّى جَمْعًا.

والمرادُ أَنَّ الْإِبِلَ تَتَوَسَّطُ جَمْعًا الَّذِي هُوَ الْمَزْدَلْفَةُ، كما مرَّ عن أمير

(١) الكشاف ٤/٢٧٨.

(٢) قولٌ لعمر رضي الله عنه ورد في ترجمة باب ما يُكره من النياحة على الميت

٣٣، من كتاب الجنائز في صحيح البخاري. انظر: الفتح ٣/١٩١. واللقلة:

الصوت. ونص القول: «دَعَهُنَّ يَبْكِينَ عَلَى أَبِي سَلِيمَانَ...».

(٣) الإملاء ٢/٢٩٢.

المؤمنين رضي الله عنه، فالمراد بالجمع مكان لا جماعة الناس، كقول صفية^(١):

٤٦٢٦— والعاديات غداة جمع

وقول بشر بن أبي خازم^(٢):

٤٦٢٧— فَوَسَطْنَ جَمْعَهُمْ وَأَفَلَّتْ حَاجِبٌ

تحت العجاجة في الغبار الأقم

و «جمعاً» على هذا منصوبٌ على الظرف، وعلى هذا فيكون الضمير في «به»: إما للوقت، أي: في وقت الصباح، وإما للتفع، وتكون الباء للحال، أي: مُنتسباتٍ بالتفع. إلا أنه يُشكَلُ نَصْبُ الظرفِ المَخْتَصِّ إذ كان حَقُّهُ أَنْ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ بِ «في». وقال أبو البقاء^(٣): «إِنَّ جَمْعاً حَالٌ» وسبقه إليه مكي^(٤). وفيه بُعْدٌ؛ إذ المعنى: على أَنَّ الخيلَ تَوَسَّطَتْ جَمْعَ الناسِ.

وقرأ^(٥) علي بن زيد بن علي وقتادة وابن أبي ليلى بتشديد السين، وهما لغتان بمعنى واحدٍ أعني التثقيب والتخفيف. وقال الزمخشري^(٦):

(١) تقدم برقم ٤٦٢٢.

(٢) ديوانه ١٨٢، والبحر ٥٠٤/٨، والمحرر ٣٥٤/١٦. وحاجب بن زرارة رئيس تميم. والأقم: الأسود.

(٣) الإملاء ٢/٢٩٢.

(٤) إعراب المشكل ٢/٤٩٣.

(٥) المحتسب ٢/٣٧٠، والبحر ٥٠٤/٨، والقرطبي ١٦٠/٢٠.

(٦) الكشف ٤/٢٧٨.

- المعاديات -

«التشديدُ للتعديةِ والباءُ مزيدةٌ للتأكيدِ كقوله^(١): «وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا» وهي مبالغةٌ في «وَسَطَنَ» انتهى. وقوله: «وهي مبالغةٌ» يناقضُ قوله أولاً «للتعدية»؛ لأن التشديدَ للمبالغة لا يُكسِبُ الفعلَ مفعولاً آخر تقول: «ذَبَحْتُ الغنمَ» مخففاً ثم تبالغُ فتقول: «ذَبَحْتُهَا» مثقلاً، وهذا على رأيه قد جعله متعدياً بنفسه بدليلِ جعلِ الباءِ مزيدةً فلا يكون للمبالغة.

آ. (٦) قوله: «إِنَّ الْإِنْسَانَ» : هذا هو المُقَسَمُ عليه / [١/٩٢٦] و«لِرَبِّهِ» متعلقٌ بالخبر، وَقَدَّمَ للفواصلِ. وَالكَنُودُ: الجحود. وقيل: الكفورُ النعمةِ وأنشد^(٢):

٤٦٢٨- كَنُودٌ لِنَعْمَاءِ الرِّجَالِ وَمَنْ يَكُنْ

كُنُوداً لِنَعْمَاءِ الرِّجَالِ يُعْعِدْ

وعن ابن عباس: هو بلسانِ كِنْدَةَ وَحَضْرَمَوْتَ العاصي، وبلسانِ ربيعةَ ومُضَرَ الكفورُ، وبلسانِ كِنانةِ البخيل. وأنشد أبو زيد^(٣):

٤٦٢٩- إِنْ تَفْتَنِي فَلَمْ أَطِبْ عَنْكَ نَفْساً

غَيْرَ أُنِّي أَمْنِي بَدِينِ كُنُودِ

آ. (٨) قوله: «لِحُبِّ» : اللامُ متعلِّقةٌ بـ «شديدٌ». وفيه وجهان، أحدهما: أنها المعديةُ. والمعنى: وإِنَّ لَقَوِيَّ مُطِيقٌ لِحُبِّ

(١) الآية ٢٥ من البقرة.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر ٥٠٣/٨، والقرطبي ١٦٠/٢٠. وفي لغات القبائل لأبي عبيد ٣٣١ أنها لغة كنانة.

(٣) البيت لأبي زيد الطائي من مراثيه المشهورة، وهو في البحر ٥٠٣/٨، وجمهرة أشعار العرب ٧٤٣/٢. وأمنى: أبلَى.

— العاديات —

الخير. يقال: هو شديد لهذا الأمر، أي: مُطِيقٌ له. والثاني: أنها للعلّة، أي: وإنّه لأجل حبّ المالِ لبخيلٌ. وقيل: اللامُ بمعنى «على». ولا حاجةَ إليه، وقد يُعَبَّرُ بالشديدِ والمتشدّدِ عن البخيلِ قال^(١):
٤٦٣٠ — [أرى] الموتَ يَعتامُ الكرامَ ويَضطّفي

عَقيلَةً مالِ الفاحشِ المتشدّدِ

وقال الفراء^(٢): «أصلُ نَظْمِ الآيةِ أنْ يُقالَ: وإنّه لشديدُ الحُبِّ للخيرِ، فلما قدّم «الحُبَّ» قال: لشديد، وحذَفَ مِنْ آخِرِهِ ذِكْرَ «الحُبِّ»؛ لأنه قد جرى ذِكْرُهُ، ولرؤوسِ الآيِ كقولهِ: «في يومِ عاصِفٍ»^(٣) والعُصُوفُ للريحِ لا لليومِ، كأنه قال: في يومِ عاصِفِ الريحِ».

آ. (٩) قوله: ﴿إِذَا بُعْثِرَ﴾: في العاملِ فيها أوجهٌ أحدها: «بُعثِرَ» نقله مكي^(٤) عن المبرد. وتقدّم تحريرُ هذا قريباً في السورةِ قبلها. والثاني: أنه ما دلّ عليه خبرُ «إنَّ»، أي: إذا بُعثِرَ جُوزوا. والثالث: أنه «يَعْلَمُ»، وإليه ذهب الحوفيُّ وأبو البقاء^(٥). ورَدّه مكي^(٦) قال: «لأنَّ الإنسانَ لا يُرادُ منه العِلْمُ والاعتبارُ ذلك الوقتَ، وإنما يُعْتَبَرُ في الدنيا ويعْلَمُ». وقال الشيخ^(٧): «وليس بمتّضحٍ لأنَّ المعنى: أفلا يَعْلَمُ الآنَ».

- (١) البيت لطفة. وهو في ديوانه ٣٦، وجمهرة أشعار العرب ٤٤١. ويعتام: يختار. والعقيلة: الكريمة.
- (٢) معاني القرآن ٣/٢٨٥ — ٢٨٦.
- (٣) الآية ١٨ من إبراهيم.
- (٤) إعراب المشكل ٢/٤٩٤.
- (٥) الإملاء ٢/٢٩٢.
- (٦) إعراب المشكل ٢/٤٩٤.
- (٧) البحر ٨/٥٠٥.

— العاديات —

وكان قد قال قبل ذلك: «ومفعولُ يَعْلَمُ محذوفٌ وهو العاملُ في الظرفِ، أي: أفلا يعلم مآله إذا بُعِثَ» انتهى. فجعلها متعديةً في ظاهرِ قوله إلى واحدٍ، وعلى هذا فقد يُقال: إنها عاملةٌ في «إذا» على سبيلِ أَنْ «إذا» مفعولٌ به لا ظرفٌ إذ التقديرُ: أفلا يَعْرِفُ وقتَ بَعَثَةِ القبورِ. يعني أَنْ يُعْرَى بالبعثِ ووقته، و«إذا» قد تصرفَتْ وخرَجَتْ عن الظرفيةِ، ولذلك شواهدُ تقدّمِ ذِكْرُها في غضونِ هذا التصنيفِ. الرابع: أَنَّ العاملَ فيها محذوفٌ، وهو مفعولُ «يَعْلَمُ»، كما تقدّمَ تقريرُهُ، أي: يعلمُ مآله إذا بُعِثَ. ولا يجوزُ أن يعملَ فيه «الخبيرُ» لأنَّ ما في حَيْزِ «إن» لا يتقدّمُ عليها.

وقرأ العامةُ «بُعِثَ» بالعين مبنياً للمفعولِ. والموصولُ قائمٌ مقامَ الفاعلِ. وابن مسعود^(١) بالحاء. وقرأ الأسود بن يزيد^(٢) ومحمد بن معدان^(٣) «بُحِثَ» من البحث. ونصر بن عاصم «بُعِثَ» مبنياً للفاعل وهو اللّهُ تعالى أو المَلَكُ. والعامةُ «حُصِّلَ» مبنياً للمفعولِ كالذي قبله. ويحيى بن يعمر^(٤) ونصر بن عاصم وابن معدان «حَصَّلَ» مبنياً للفاعل. ورؤي عن ابن يعمر ونصر أيضاً «حَصَّلَ» خفيفةُ الصادِ مبنياً للفاعل بمعنى: جَمَعَ ما في الصحفِ تحَصُّلاً، والتحصيلُ: جَمْعُ الشيء، والحُصُولُ اجتماعه. وقيل: التحصيلُ التمييزُ. ومنه قيل للمُنخُلِ: مُحَصِّلٌ. وحَصَلَ الشيءُ مخفِّفاً: ظَهَرَ واستبانَ، وعليه القراءةُ الأخيرةُ.

- (١) انظر في قراءتها: البحر ٥٠٥/٨، والقرطبي ١٦٣/٢٠، والشواذ ١٧٨.
- (٢) الأسود بن يزيد النخعي الكوفي. قرأ على عبد الله بن مسعود. وقرأ عليه إبراهيم النخعي. توفي سنة ٧٥. انظر: طبقات القراء ١/١٧١.
- (٣) محمد بن معدان بن عيسى. روى عن إبراهيم بن حمزة الزبيدي ذكره ابن حبان في كتاب الثقات. توفي سنة ٢٥٢. انظر: تهذيب الكمال ٣/١٢٧٤.
- (٤) انظر في قراءتها: البحر ٥٠٥/٨، والقرطبي ١٦٣/٢٠، والشواذ ١٧٨.

آ. (١١) قوله: ﴿إِنَّ رَبَّهُمْ﴾: العائمة على كسر الهمزة لوجود اللام في خبرها. والظاهر أنها معلقة لـ «يَعْلَمُ» فهي في محل نصب، ولكن لا يَعْمَلُ في «إذا» خبرها^(١) لما تقدم؛ بل يَقْدَرُ له عاملٌ من معناه كما تقدم. ويدلُّ على أنها مُعَلِّقَةٌ لِلْعِلْمِ لا مستأنفة قراءة أبي السَّمَّالِ^(٢) وغيره «أَنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمئِذٍ خَيْرٌ» بالفتح وإسقاط اللام، فإنها في هذه القراءة سادةٌ مسدَّةٌ مفعوليها. ويحكى عن الخبيث الروح الحجاج أنه لما فتح همزة «أَنَّ» استدرك على نفسه فتعمد سقوط اللام. وهذا إن صحَّ كُفِّرَ / . ولا يُقَالُ: إنها قراءة ثابتة، كما نقلتها عن أبي السَّمَّالِ، فلا يكفر، لأنه لو قرأها كذلك ناقلًا لها لم يُمنع منه، ولكنه أسقط اللام عمدًا إصلاحًا للسانه. وأجمع الأمة على أن مَنْ زاد حرفًا في القرآن أو نقصه عمدًا فهو كافرٌ، وإنما قلت ذلك لأنِّي رأيتُ الشيخَ قال^(٣): «وقرأ أبو السَّمَّالِ والحجاج»، ولا يُحفظُ عن الحجاج إلا هذا الأثرُ السَّوُّءُ، والناسُ يُنقلونه عنه كذلك، وهو أقلُّ من أن يُنقلَ عنه.

و «بهم» و «يومئذ» متعلقان بالخبر، واللام غيرُ مانعةٍ من ذلك، وقدَّما لأجلِ الفاصلةِ.

[تمت بعونه تعالى سورة العاديات]

(١) أي خير إن وهو «خير» لاقرانه باللام التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

(٢) البحر ٥٠٥/٨، والقرطبي ١٦٣/٢٠.

(٣) البحر ٥٠٥/٨.

سورة القارعة

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله: ﴿القَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ﴾: كقوله تعالى: «الحاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ»^(١) وكقوله: «وأصحابُ اليمينِ ما أصحابُ اليمينِ»^(٢) وقد تقدّمًا وقد عرّفتِ ممّا نقله مكّي^(٣) أنه يجوزُ رَفْعُ «القارعة» بفعلٍ مضمّرٍ ناصبٍ لـ «يومٍ». وقيل: معنى الكلامِ على التحذير. قال الزجاج^(٤): «والعربُ تُحَدِّرُ وتُغْرِي بالرفعِ كالنصبِ. وأنشد^(٥):

٤٦٣١- لَجَدِيرُونَ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَا

لَ أَخُو النَّجْدَةِ السَّلَاحُ السَّلَاحُ

قلت: وقد تقدّم ذلك في قوله: «ناقةُ الله»^(٦) فيمنّ رفعه. ويدلُّ

(١) الآية ١ - ٢ من الحاقّة.

(٢) الآية ٢٧ من الواقعة.

(٣) إعراب المشكل ٢/٤٩٥.

(٤) لم يرد هذا النص في «معاني القرآن» له.

(٥) لم أهد إلى قائله، وهو في العيني ٤/٣٠٦، والهمع ١/١٧٠، والدرر

١٤٦/١.

(٦) الآية ١٣ من الشمس.

- القارعة -

على ذلك قراءة عيسى^(١) «القارعة ما القارعة» بالنصب، وهو بإضمار فعل، أي: احذروا القارعة و«ما» زائدة. والقارعة الثانية تأكيدٌ للأولى تأكيداً لفظياً.

آ. (٤) قوله: ﴿يَوْمَ يَكُونُ﴾: في ناصبه أوجه، أحدها: مضمراً يَدُلُّ عليه «القارعة»، أي: تَقْرَعُهُمْ يَوْمَ يَكُون. وقيل: تقديره: تأتي القارعة يوم. الثاني: أنه «أذْكَرُ» مقدراً فهو مفعولٌ به لا ظرف. الثالث: أنه «القارعة» قاله ابن عطية^(٢) وأبو البقاء^(٣) ومكي^(٤). قال الشيخ^(٥): «فإن كان يعني^(٦) ابن عطية - عنى - اللفظ الأول فلا يجوز للفضل بين العامل، وهو في صلة آل، والمعمول بأجنبي وهو الخبر، وإن جعل القارعة علماً للقيامة فلا يعمل أيضاً، وإن عنى الثاني والثالث فلا يَلْتَمِمْ معنى الظرفية معه». الرابع: أنه فعلٌ مقدرٌ رافعٌ للقارعة الأولى، كأنه قيل: تأتي القارعة يوم يكون، قاله مكي^(٧). وعلى هذا فيكون ما بينهما اعتراضاً وهو بعيدٌ جداً منافراً لنظم الكلام. وقرأ^(٨) زيد بن علي «يوم» بالرفع خبراً لمبتدأ محذوف، أي: وقتها يوم يكون.

قوله: «كالفراش» يجوز أن يكون خبراً للناقصة، وأن يكون حالاً

(١) البحر ٥٠٦/٨، والمحزر ٣٥٦/١٦.

(٢) المحزر ٣٥٦/١٦.

(٣) الإملاء ٢٩٣/٢.

(٤) إعراب المشكل ٤٩٥/٢.

(٥) البحر ٥٠٦/٨.

(٦) «يعني» هنا مقحمة.

(٧) إعراب المشكل ٤٩٥/٢.

(٨) البحر ٥٠٦/٨.

- القارعة -

مِنْ فاعِلِ النَّامَةِ، أَي: يُوجَدُونَ وَيُحْشَرُونَ شِبْهَ الْفَرَّاشِ، وَهُوَ طَائِرٌ مَعْرُوفٌ. وَقِيلَ: هُوَ الْهَمَجُ^(١) مِنَ الْبَعُوضِ وَالْجَرَادِ وَغَيْرِهِمَا. وَبِهِ يُضْرَبُ الْمَثَلُ فِي الطَّيِّشِ وَالْهَوَجِ. يَقَالُ^(٢): «أَطْيَشُ مِنْ فَرَّاشَةٍ» وَأُنشِدُ^(٣):

٤٦٣٢- فَرَّاشَةُ الْحُلْمِ فِرْعَوْنُ الْعَذَابِ وَإِنْ
يُطَلَّبُ نَدَاهُ فَكَلْبٌ دُونَهُ كَلْبٌ
وقال آخر^(٤):

٤٦٣٣- وَقَدْ كَانَ أَقْوَامٌ رَدَدَتْ قُلُوبُهُمْ
عَلَيْهِمْ وَكَانُوا كَالْفَرَّاشِ مِنَ الْجَهْلِ
وَالْفَرَّاشَةُ: الْمَاءُ الْقَلِيلُ فِي الْإِنَاءِ، وَفَرَّاشَةُ الْقُفْلِ لَشَبْهِهَا بِالْفَرَّاشَةِ.
وَفِي تَشْبِيهِ النَّاسِ بِالْفَرَّاشِ مَبَالِغَاتٌ شَتَّى مِنْهَا: الطَّيِّشُ الَّذِي يَلْحَقُهُمْ،
وَانْتِشَارُهُمْ فِي الْأَرْضِ، وَرُكُوبُ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وَالكَثْرَةُ وَالضَّعْفُ وَالذَّلَّةُ
وَالْمَجِيءُ مِنْ غَيْرِ ذَهَابٍ، وَالْقَصْدُ إِلَى الدَّاعِي مِنْ كُلِّ جِهَةٍ، وَالتَّطَايُرُ إِلَى
النَّارِ. قَالَ جَرِيرٌ^(٥):

٤٦٣٤- إِنَّ الْفِرْزَدِقَ مَا عَلِمْتَ وَقَوْمَهُ
مَثَلُ الْفَرَّاشِ غَشِيْنَ نَارَ الْمُضْطَلِّي

(١) الهمج: جمع هَمَجَةٌ وهي ذباب صغير كالبعوض يسقط على وجوه الماشية.

(٢) مثل عربي. انظر: مجمع الأمثال ٤٣٨/١.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) لم أهدت إلى قائله وهو في القرطبي ١٦٥/٢٠، والبحر ٥٠٦/٨.

(٥) ديوانه ٤٤٧ ورواية صدره فيه:

أَزْرَى بِحَلْمِكُمْ الْفِيَّاشُ فَأَنْتُمْ

وهو في البحر ٥٠٦/٨، والفيَّاش: المفخرة.

والعِهنُ تقدّم في سأل^(١).

آ. (٩) قوله: ﴿فَأَمَّهٗ هَاوِيَةٌ﴾: أي: هالكة، وهذا مثل^(٢).
يقولون لمن هلك: «هوت أمه» لأنه إذا هلك سقطت أمه نُكلاً وحزناً.
وعليه قول الشاعر^(٣):

٤٦٣٥- هَوَتْ أُمَّه مَا يَبْعَثُ الصَّبْحُ غَادِيَا

وماذا يَرُدُّ اللَّيْلُ حِينَ يَوُؤُبُ

وقرأ^(٤) طلحة «فأُمَّه» بكسر الهمزة. نقل ابن خالويه عن ابن دريد^(٥)
أنها لغة. والنحويون لا يُجيزون ذلك إلا إذا تقدّمتا كسرة أو ياء. وقد
تقدّم تحقيق هذا في سورة النساء^(٦)، واختلاف القراء فيه.

آ. (١٠) قوله: ﴿مَاهِيَةٌ﴾: مبتدأ وخبرٌ سادان مسدّ المفعولين

لـ «أدراك» وهو من التعليق و«هي» ضميرُ الهاوية، إن كانت الهاوية كما
قيل اسماً لـ دَرَكَةٍ مِنْ دَرَكَاتِ النَّارِ، وإلا عادت على الداهية المفهومة من
الهاوية. وأسقط^(٧) هاء السكت حمزةً وضلاً. وقد تقدّم تحقيق هذا في
الحاقة^(٨). و«نارٌ» خبرٌ مبتدأ مضمير، أي: هي نارٌ.

[تَمَّتْ بَعُونَهُ تَعَالَى سُورَةُ الْقَارِعَةِ]

- (١) انظر إعرابه للآية ٩ من المعارج.
- (٢) مجمع الأمثال ٢/٣٩٠.
- (٣) البيت من مرثية محمد بن كعب الغنوي. وهو في الأصمعيات ٩٥، وجمهرة أشعار العرب ٧٠١.
- (٤) البحر ٨/٥٠٧.
- (٥) الجمهرة له ٢٠/١ (أم).
- (٦) انظر: الدر المصون ٣/٦٠١.
- (٧) السبعة ٦٩٥، والنشر ٢/١٤٢، والقرطبي ٢٠/١٦٧، والحجة ٧٧٠، والبحر ٨/٥٠٧، والتيسير ٢٢٥.
- (٨) انظر إعرابه للآية ٢٨ من الحاقة.

سورة التكاثر

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) قوله: ﴿حَتَّى زُرْتُمُ﴾: «حتى»: غاية لقوله «أَلْهَاكُم» وهو عَطَفٌ عليه.

آ. (٤) قوله: ﴿ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾: جعله الشيخ جمال الدين بن مالك^(١) من التوكيد اللفظي مع توسُّط/ حرفِ العطفِ. [١/٩٢٧] وقال الزمخشري^(٢): «والتكثيرُ تأكيدٌ للرَّدْعِ والرَّدِّ عليهم، و«ثم» دالَّةٌ على أنَّ الإنذارَ الثاني أبلغُ من الأولِ وأشدُّ، كما تقولُ للمنصوح: أقولُ لك ثم أقولُ لك لا تفعلْ» انتهى. ونُقِلَ عن عليِّ كَرَمَ اللّهُ وجهَهُ: «كلَّا سوف تعلمون في الدنيا، ثم كلَّا سوف تعلمون في الآخرة» فعلى هذا يكونُ غيرَ مكرَّرٍ لحصولِ التغيُّرِ بينهما لأجلِ تغيُّرِ المتعلِّقين. و«ثُمَّ» على بابها من المُهْملة. وحُذِفَ متعلِّقُ العِلْمِ في الأفعالِ الثلاثةِ لأنَّ الغَرَضَ الفِعْلُ لا متعلِّقه. وقال الزمخشري^(٣): «والمعنى: لو^(٤) تعلمون الخطأ فيما أنتم

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١١٨٣.

(٢) الكشاف ٤/٢٨١.

(٣) الكشاف ٤/٢٨١.

(٤) الكشاف: «سوف» بدل «لو».

— التكاثر —

عليه إذا عَانَيْتُمْ مَا تَنْقَلِبُونَ إِلَيْهِ». فَقَدَّرَ لَهُ مَفْعُولًا وَاحِدًا كَأَنَّهُ جَعَلَهُ بِمَعْنَى عَرَفَ.

آ. (٥) قوله: ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ﴾: جوابه محذوف، أي: لَفَعَلْتُمْ ما لا يُوصَف. وقيل: التقدير: لَرَجَعْتُمْ عَن كُفْرِكُمْ. وعلم اليقين: مصدر. قيل: وأصله: العلم اليقين، فأضيف الموصوف إلى صفته. وقيل: لا حاجة إلى ذلك؛ لأن العلم يكون يقيناً وغير يقين، فأضيف إليه إضافة العام للخاص. وهذا يدلُّ على أن اليقين أخص.

وقرأ^(١) ابن عباس «ألهاكم» على استفهام التقرير والإنكار. ونُقل في هذا: المدُّ مع التسهيل، ونُقل فيه تحقيق الهمزتين من غير مد.

آ. (٦) قوله: ﴿لَتَرَوُنَّ﴾: هذا جوابُ قَسَمٍ مَقْدَرٍ. وقرأ^(٢) ابن عامر والكسائي «لَتَرَوُنَّ» مبنياً للمفعول. وهو منقولٌ من «رَأَى» الثلاثي إلى «أرى» فاكْتَسَبَ مَفْعُولًا آخَرَ فقام الأولُ مقامَ الفاعلِ. وبقي الثاني منصوباً. والباقون مبنياً للفاعل جعلوه غير منقول، فتعدى لواحد فقط، فإنَّ الرُّؤيةَ بَصَرِيَّةً. وأمير المؤمنين^(٣)، وعاصم وابن كثير في روايةٍ عنهما بالفتح في الأولى والضمُّ في الثانية، يعني «لَتَرَوُنَّهَا». ومجاهد وابن أبي عمير والأشهب بضمها فيهما. والعامَّةُ على أن الواوَيْنِ لا يُهْمَزَانِ؛ لأنَّ

(١) البحر ٥٠٨/٨.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٩٥، والحجة ٧٧١، والتيسير ٢٢٥، والبحر

٥٠٨/٨، والنشر ٤٠٣/٢، والقرطبي ١٧٤/٢٠، والمحتسب ٣٧١/٢.

(٣) علي رضي الله عنه.

- التكاثر -

حركتهما عارضةً، نَصَّ على عدم جوازه مكِّي^(١) وأبو البقاء^(٢)، وَعَدَّلا بعروض الحركة^(٣).

وقرأ الحسن وأبو عمرو بخلافِ عنهما بهمزِ الواوَيْنِ استثقَالاً لضمّةِ الواوِ. قال الزمخشري^(٤): «وهي مستكرهَةٌ» يعني لعروض الحركةِ عليها، إِلَّا أَنَّهُمْ قَدْ هَمَزُوا مَا هُوَ أَوْلَى بِعَدَمِ الْهَمْزِ مِنْ هَذِهِ الْوَاوِ نَحْوُ: «اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ»^(٥)، هَمَزَ وَاوَ «اشْتَرَوْا» بَعْضُهُمْ، مَعَ أَنَّهَا حَرَكَةٌ عَارِضَةٌ وَتَزُولُ فِي الْوَقْفِ، وَحَرَكَةُ هَذِهِ الْوَاوِ، وَإِنْ كَانَتْ عَارِضَةً، إِلَّا أَنَّهَا غَيْرُ زَائِلَةٍ فِي الْوَقْفِ فَهِيَ أَوْلَى بِهَمْزِهَا.

آ. (٧) قوله: ﴿عَيْنَ الْيَقِينِ﴾: مصدرٌ مؤكَّدٌ. كأنه قيل: رؤية العين، نفيًا لتوهّمِ المجازِ في الرؤيةِ الأولى. وقال أبو البقاء^(٦): «لأنَّ رأى وعاین بمعنى».

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ التَّكَاثُرِ]

(١) إعراب المشكل ٤٩٧/٢.

(٢) الإملاء ٢٩٣/٢.

(٣) تصريف هذا الفعل ورد في معجم مفردات الإعلال والإبدال ص ٣٨٣: «أصله قبل التأكيد لَتَرَأُونُ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فالتقى ساكنان فحذفت الياء فصار: لَتَرَأُونُ، نقلت حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت الهمزة فصار لَتَرَوْنَ. ثم أكد فاجتمع ثلاثة أمثال فحذفت نون الرفع، فصار لَتَرَوْنَ، فالتقى ساكنان: الواو والنون الأولى، فحركت الواو بحركة تجانسها وهي الضم فصار: لَتَرَوْنَ».

(٤) الكشف ٢٨١/٤.

(٥) الآية ١٦ من البقرة. وانظر: الدر ١٥١/١.

(٦) الإملاء ٢٩٣/٢.

سورة العصر

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿وَالْعَصْرِ﴾: العائمة على سكون الصادِ وسلام^(١) «وَالْعَصْرِ» و«الصَّبْرِ» بكسر الصادِ والباء. قال ابنُ عطية^(٢): ولا يجوزُ إلّا في الوقفِ على نقلِ الحركة. ورُوِيَ عن أبي عمروٍ «بالصَّبْرِ» بكسرِ الباءِ إشماماً، وهذا أيضاً لا يجوزُ إلّا في الوقفِ انتهى. ونقل هذه القراءة جماعةٌ كالهذلي^(٣) وأبي الفضل الرازيّ وابنِ خالويه^(٤). قال الهذليّ: «وَالْعَصْرِ وَالصَّبْرِ، وَالْفَجْرِ»^(٥)، والوَرْتِزِ^(٦)، بكسرِ ما قبل الساكنِ في هذه كلّها هارونُ وابنُ موسى^(٧) عن أبي عمروٍ والباقون بالإسكانِ كالجماعةِ انتهى. فهذا إطلاقٌ منه لهذه القراءةِ في حالتي

(١) البحر ٥٠٩/٨، والقرطبي ١٨٠/٢٠، والمحرر ٣٦٢/١٦، والشواذ ١٧٩.

(٢) المحرر ٣٦٢/١٦.

(٣) الكامل له (خ) ٢٥٠.

(٤) الشواذ ١٧٩.

(٥) الآية ١ من الفجر.

(٦) الآية ٣ من الفجر.

(٧) وهو أحمد بن موسى اللؤلؤي كما في طبقات القراء ٢٨٩/١.

- العصر -

الوقفِ والوصلِ. وقال ابن خالويه^(١): «والصَّبْرُ» بتقل الحركة عن أبي عمرو» فأطلق أيضاً. وقال أبو الفضل^(٢): «عيسى البصرة بالصَّبْر» بتقل حركة الراء إلى الباء لثلاثي يُحتاج إلى أن يأتي ببعض الحركة في الوقف، ولا إلى أن يُسكَّن فيُجمَع بين ساكنتين، وذلك لغة شائعة وليست بشاذة، بل مُستفيضة، وذلك دلالة على الإعراب، وانفصالاً من التقاء الساكنتين، وتأدية حق الموقوف عليه من السكون انتهى. فهذا يُؤدّن بما ذكّر ابن عطية أنه كان ينبغي^(٣). وأنشدوا على ذلك^(٤):

٤٦٣٦- واضطفاقاً بالرجل

يريد بالرجل. وقال آخر^(٥):

٤٦٣٧- أنا جريراً كُنيتي أبو عمز

أضرب بالسيف وسعد في القصر

والنقل جائراً في الضمة أيضاً كقوله^(٦):

٤٦٣٨- إذ جدّ الثُقُر

(١) الشواذ ١٧٩.

(٢) انظر: البحر ٥٠٩/٨، وأبو الفضل هو الرازي في لوامحه.

(٣) كذا في الأصل والنسخ. لعله يريد: ينبغي أن تكون هذه القراءة في الوقف فحسب.

(٤) لم أهد إلى قائله. وتماه:

عَلَّمْنَا إِخْوَانَنَا بِنَوْعِجِلِّ شُرْبِ النَّبِيدِ

وهو في النوادر ٣٠، والإنصاف ٧٣٤، واللسان (عجل)، والعيني ٥٦٧/٤ والاصطفاق: الرقص.

(٥) لم أهد إلى قائله، وهو في الإنصاف ٧٣٣، وشواذ ابن خالويه ١٧٩.

(٦) تقدم برقم ٣٨٠.

- العصر -

والعَصْرُ: الليلة واليوم. قال^(١):

٤٦٣٩- ولن يَلْبَثَ العَصْرانِ يَوْمٌ وليلةٌ
إذا طلبا أن يُذركا ما تَيَمَّما

آ. (٢) قوله: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ﴾: المرادُ به العمومُ بدليلِ
الاستثناءِ منه، وهو مِنْ جملةِ أدلةِ العمومِ. وقرأ العامةُ «لَفِي خُسْرٍ»
بسكونِ السينِ. وزيد بن علي^(٢) وابنُ هرمز وعاصم في روايةٍ بضمِّها،
وهي كالعُسْرِ واليُسْرِ، وقد تقدَّما أولَ هذا التصنيفِ في البقرة^(٣).

[نَمَّتْ بعونه تعالى سورة العصر]

(١) البيت لحميد بن ثور. وهو في ديوانه ٨، واللسان (عصر).
(٢) القرطبي ١٨٠/٢٠، والبحر ٥٠٩/٨.
(٣) انظر: الدر المصون ٢٨٥/٢.

سورة الهمزة

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿هُمَزَةٌ﴾: أي: كثيرُ الهمزِ، وكذلك «اللمزة» الكثيرُ اللَّمَزِ. وتقدّم معنى الهمزِ في ن^(١)، واللّمز^(٢) في براءة. والعامّةُ على فتح ميمها على أنّ المرادَ الشخصُ الذي كثرَ منه ذلك الفعلُ. قال زياد الأعجم^(٣):

٤٦٤٠- تُذلي بِوُدِّي إذا لا قِئني كَذِباً

وإن أُعَيَّبَ فانتِ الهامِزُ اللَّمَزَةُ

/ وقرأ^(٤) الباقر بالسكون، وهو الذي يهَمَزُ وَيَلْمِزُ، أي: يأتي بما [٩٢٧/ب] يَهْمِزُ به وَيَلْمِزُ كالضُّحْكَةِ لِمَنْ يَكْثُرُ ضَحْكَه، والضُّحْكَةُ لِمَنْ يَأْتِي بما

(١) انظر إعرابه للآية ١١ من القلم .

(٢) انظر إعرابه للآية ٥٨ من التوبة، وانظر: الدر المصون ٦/٧١.

(٣) رواية اللسان (همز):

إذا لَقَيْتُكَ عن شَخِطِ تُكاشِرُنِي وإن تَغَيَّبْتُ كُنْتَ الهامِزُ اللَّمَزَةُ

والبيت في الماوردي ٤/٥١٢، ومجاز القرآن ٢/٣١١، والقرطبي ٢٠/١٨٢.

(٤) القرطبي ٢٠/١٨٢، والبحر ٨/٥١٠.

- الهمزة -

يُضْحَكُ مِنْهُ. وَهُوَ مُطْرِدٌ، أَعْنِي أَنَّ فُعْلَةَ بفتح العين لَمَنْ يَكْتُرُ مِنْهُ الْفِعْلُ،
وَبسكونها لَمَنْ يَكُونُ الْفِعْلُ بِسببِهِ.

آ. (٢) قوله: ﴿الَّذِي جَمَعَ﴾: يجوزُ جرُّهُ بدلاً، ونصبُهُ
ورفعُهُ على القطع. ولا يجوزُ جرُّهُ نعتاً ولا بياناً لتغايرِهما تعريفاً وتكثيراً.
وقوله: «جَمَعَ» قرأ الأخوان وابن عامر بتشديد الميم على المبالغة
والتكثير، ولأنَّهُ يوافقُ «عَدَّدَه». والباقون «جَمَعَ» مخففاً وهي محتملةٌ
للتكثيرِ وعدمِهِ^(١).

قوله: «وَعَدَّدَه» العامَّةُ على تثقيل الدالِ الأولى، وهو أيضاً
للمبالغة. وقرأ^(٢) الحسن والكلبي بتخفيفها. وفيه أوجهٌ، أحدها: أنَّ
المعنى: جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَ ذَلِكَ الْمَالَ، أي: وَجَمَعَ عَدَّدَه، أي: أحصاه.
والثاني: أنَّ المعنى: وَجَمَعَ عَدَّدَ نَفْسِهِ مِنْ عَشِيرَتِهِ وَأَقَارِبِهِ، و«عَدَّدَه»
على هَذَيْنِ التَّأْوِيلَيْنِ اسْمٌ مَعْطُوفٌ عَلَى «مَالاً»، أي: وَجَمَعَ عَدَّدَ الْمَالَ
أَوْ عَدَّدَ نَفْسَهُ. الثالث: أنَّ «عَدَّدَه» فِعْلٌ ماضٍ بِمَعْنَى عَدَّه، إِلَّا أَنَّهُ شَدَّ فِي
إظهاره كما شَدَّ فِي قَوْلِهِ^(٣):

(١) السبعة ٦٩٧، والحجة ٧٧٢، والتيسير ٢٢٥، والقرطبي ١٨٣/٢٠، والنشر

٤٠٣/٢، والبحر ٥١٠/٨.

(٢) القرطبي ١٨٣/٢٠، والبحر ٥١٠/٨، والإتحاف ٦٢٩/٢.

(٣) البيت لقعب بن أم صاحب، وصدرة:

مَهْلًا أَعَادَلْ قَدْ جَرَّيْتِ مِنْ خَلْقِي

وهو شرح الشافية ٢٤١/٣، والكتاب ١١/١، ١٦١/٢، والمقتضب ١٤٢/١،

والخصائص ١٦٠/١، واللسان (ضمن).

إني أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِنْتُوَا

آ. (٣) قوله: ﴿أَيْحَسَبُ﴾: يجوزُ أَنْ تَكُونَ مُسْتَأْنَفَةً، وَأَنْ تَكُونَ حَالًا مِنْ فاعِلٍ «جَمَعَ»^(١). و«أَخْلَدَهُ» يَعْنِي يُخْلِدُهُ، فَأَوْقَعَ الْمَاضِي مَوْقَعَ الْمَضَارِعِ. وَقِيلَ: هُوَ عَلَى أَصْلِهِ، أَي: أَطَالَ عُمُرَهُ.

آ. (٤) قوله: ﴿لِيُنْبَذَنَّ﴾: جَوَابٌ قَسَمٍ مُقَدِّرٍ. وَقَرَأَ^(٢) عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالْحَسَنُ بِخِلَافٍ عَنْهُ وَابْنُ مِحْصَنٍ وَأَبُو عَمْرٍو فِي رِوَايَةٍ «لِيُنْبَذَانَّ» بِالْفِ التَّثْنِيَّةِ، أَي: لِيُنْبَذَانَّ، أَي: هُوَ وَمَالُهُ. وَعَنِ الْحَسَنِ أَيْضًا: «لِيُنْبَذَنَّ» بِضَمِّ الذَّالِ، وَهُوَ مُسْتَدٌّ لِمُضْمِرِ جَمَاعَةٍ، أَي: لِنَطْرَحَنَّ الْهَمْزَةَ وَأَنْصَارَهُ.

وَالْحُطَمَةُ: الْكَثِيرُ الْحَطْمِ. يُقَالُ: رَجُلٌ حُطَمَةٌ، أَي: أَكُولٌ^(٣). وَحَطَمْتُهُ: كَسَرْتُهُ. وَالْحُطَامُ مِنْهُ قَالَ^(٤):

٤٦٤٢ - قَدْ لَقَّيْنَا اللَّيْلُ بِسَوَاقِ حُطْمِ

وَقَالَ آخِرُ^(٥):

٤٦٤٣ - إِنَّا حَطَمْنَا بِالْقَضِيْبِ مُضْعَبًا

يَوْمَ كَسَرْنَا أَنْفَهُ لِيَغْضِبَا

(١) على تأويل بعيد فيه نظر؛ لأن جملة الحال لا تكون إنشائية.

(٢) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٦٢٩، والقرطبي ٢٠/١٨٤، والبحر ٨/٥١٠.

(٣) ومن يكثر منه الحطم.

(٤) تقدم برقم ٣٥٤٨.

(٥) لم أهد إلى قائله، وهو في القرطبي ٢٠/١٨٤، والماوردي ٤/٥١٣.

قوله: «نَارُ اللَّهِ»، أي: هي نَارُ اللَّهِ.

آ. (٧) قوله: ﴿الَّتِي تَطَّلِعُ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ تابعةً لـ «نَارُ اللَّهِ»، وَأَنْ تكونَ مقطوعةً..

آ. (٩) قوله: ﴿فِي عَمَدٍ﴾: قرأ الأخوان^(١) وأبو بكر بضميتين جمع «عمود» نحو: «رَسُولٌ وَرُسُلٌ». وقيل: جمعُ عماد نحو: كتابٌ وَكُتُبٌ. ورُوي عن أبي عمرو الضمُّ والسكون، وهو تخفيفٌ لهذه القراءة. والباقون «عمد» بفتحيتين. فقيل: اسمُ جمعٍ لعمود. وقيل: بل هو جمعٌ له، قال الفراء^(٢): «كَأَدِيمٍ وَأَدَمٍ». وقال أبو عبيدة^(٣): «هو جمعُ عماد». و«فِي عَمَدٍ» يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً مِنَ الضميرِ فِي «عليهم»، أي: مُؤثِّقين، وَأَنْ يكونَ خبراً لمبتدأ مُضمَّر، أي: هم فِي عَمَدٍ، وَأَنْ يكونَ صفةً لمؤصَّدة، قال أبو البقاء^(٤) «يعني: فتكون النارُ داخلَ العمَدِ».

[نَمَّتْ بَعُونَهُ تَعَالَى سُورَةُ الْهُمَزَةِ]

-
- (١) انظر في قراءاتها: السبعة ٦٩٧، والحجة ٧٧٣، والتيسير ٢٢٥، والبحر ٥١٠/٨، والقرطبي ١٨٦/٢٠، والنشر ٤٠٣/٢.
(٢) معاني القرآن ٢٩١/٣.
(٣) مجاز القرآن ٣١١/٢.
(٤) الإملاء ٢٩٤/٢.

سورة الفيل

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) يُجْمَعُ عَلَى فُيُولٍ وَفَيْلَةٍ فِي الْكثْرَةِ، وَأَفْيَالٍ فِي الْقَلَّةِ.

قوله: «ألم تر» هذه قراءة الجمهور، أعني فتح الراء، وحذف الألف للجزم. وقرأ^(١) السلمي «تر» بسكون الراء كأنه لم يعتد بحذف الألف كقولهم: «لم أبله»^(٢). وقرأ أيضاً «ترء» بسكون الراء وهمزة مفتوحة وهو الأصل و«كيف» مُعَلِّقَةٌ لِلرُّؤْيَةِ، وهي منصوبة بفعل بعدها.

آ. (٣) قوله: ﴿أَبَابِيلَ﴾: نعت لطير، لأنه اسم جمع. وأبابيل قيل: لا واحد له كأساطير وعباديد^(٣)، وقيل: واحده إِبْوَلٌ كَعَجْوَلٍ^(٤). وقيل: إِبَالٌ. وقيل: إِبْيَلٌ مِثْلَ سَكِينٍ. وحكى الرقاشي^(٥) أنه سُمِعَ إِبَالَةٌ

(١) المحتسب ٣٧٣/٢، والبحر ٥١٢/٨.

(٢) الأصل: أبالي، ثم انجزم فحذفت ياؤه: أبال، ثم سكن اللام فالتقى ساكنان فحذفت الألف.

(٣) العباديد: الخيل المتفرقة في ذهابها ومجيئها.

(٤) العجول: ولد البقرة.

(٥) في معاني القرآن للفراء ٢٩٢/٣: «وزعم لي الرقاشي أنه سمع واحداً إبالة».

- الفيل -

بالتشديد. وحكى الفراء^(١) إبالة مخففة. والأبائل: الجماعات شيئاً بعد شيء. وقال الشاعر^(٢):

٤٦٤٤- طَرِيقٌ وَجَبَّارٌ رِوَاءُ أَصْوَلُهُ

عليه أبيائلٌ من الطيرِ تَنْعَبُ

وقد يُستعارُ لغيرِ الطيرِ كقولهِ^(٣):

٤٦٤٥- كَادَتْ تُهَدُّ مِنْ الْأَصْوَاتِ رَاحِلَتِي

إِذ سَأَلْتِ الْأَرْضَ بِالْجُرْدِ الْأَبَائِلِ

آ. (٤) قوله: ﴿تَرْمِيهِمْ﴾: صفةٌ لطير. والعامَّةُ «تَرْمِيهِمْ»

بالتأنيث. وأبو حنيفة^(٤) وابن يعمر وعيسى وطلحةُ بالياءِ مِنْ أَسْفَلُ، وهما واضحتان؛ لأنَّ اسمَ الجمعِ يُذَكَّرُ وَيؤنَّثُ. وَمِنْ التَّأْنِيثِ قَوْلُهُ^(٥):

٤٦٤٦-

كَالطَّيْرِ تَنْجُو مِنَ الشُّؤْبِوبِ ذِي الْبَرْدِ

وقيل: الضميرُ لـ «رَبُّكَ» أي: يَرْمِيهِمْ رَبُّكَ. و«مِنْ سَجِيلٍ» صفةٌ

لِحجارة. و«كَعَصْفٍ» هو المفعولُ الثاني لِلجَعْلِ بمعنى التَّصْيِيرِ. وفيه مبالغةٌ حسنةٌ. لم يَكْفِهِ أَنْ جَعَلَهُ أَهْوَنَ شَيْءٍ فِي الزَّرْعِ، وهو ما لا يُجْدِي طائلاً، حتى جَعَلَهُ رَجِيعاً.

[تَمَّتْ بَعُونَهُ تَعَالَى سُورَةُ الْفِيلِ]

(١) مذهبه في معاني القرآن أنها لا مفرد لها أو مفردا إبالة.

(٢) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ٢٠١، واللسان (جبر) والطريق والجبار: من النخل الطويل.

(٣) لم أهدت إلى قائله، وهو في القرطبي ١٩٧/٢٠، والبحر ٥١١/٨.

(٤) القرطبي ١٩٨/٢٠، والبحر ٥١٢/٨.

(٥) تقدم برقم ٤٠١٤.

سورة قريش

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١ - ٢) قوله: ﴿لَا يَلَا فِ قُرَيْشٍ﴾: في متعلق هذه اللام، أوجه، أحدها: أنه ما في السورة قبلها من قوله «فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ»^(١). قال الزمخشري^(٢): «وهذا بمنزلة التضمين في الشعر»، وهو أن يتعلق معنى البيت بالذي قبله تعلقاً لا يصح إلا به، وهما في مصحف أبي سورة واحدة بلا فصل. وعن عمر أنه قرأهما في الثانية من صلاة المغرب وفي الأولى بسورة «والتين» انتهى. وإلى هذا ذهب أبو الحسن الأخفش^(٣)، إلا أن / الحوفي قال: «ورد هذا القول جماعة: بأنه لو كان [٩٢٨/أ] كذا لكان «لإيلاف» بعض سورة «ألم تر». وفي إجماع الجميع على الفصل بينهما ما يدل على عدم ذلك».

الثاني: أنه مضمّر تقديره: فعَلْنَا ذلك، أي: إهلاك أصحاب الفيل لإيلاف قريش. وقيل: تقديره اعجبوا. الثالث: أنه قوله «فَلْيَعْبُدُوا».

(١) الآية ٥.

(٢) الكشاف ٢٨٧/٤.

(٣) معاني القرآن له ٥٤٥/٢.

- قريش -

وإنما دَخَلَتْ الفاءُ لِمَا فِي الكَلَامِ مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ، أَي: فَإِنْ لَمْ يَعْْبُدُوهُ لَسَاتِرِ نِعْمِهِ فَلْيَعْْبُدُوهُ لِإِيْلَافِهِمْ فَإِنَّهَا أَظْهَرُ نِعْمِهِ عَلَيْهِمْ، قَالَه الزَّمَخْشَرِيُّ^(١)، وَهُوَ قَوْلُ الخَلِيلِ قَبْلَهُ^(٢).

وقرأ^(٣) ابن عامر «لِإِلَافٍ» دُونَ يَاءِ قَبْلِ اللَّامِ الثَّانِيَةِ، وَالباقون «لِإِيْلَافٍ» بِيَاءِ قَبْلِهَا، وَأَجْمَعَ الكُلُّ عَلَى إِثْبَاتِ اليَاءِ فِي الثَّانِي، وَهُوَ «إِيْلَافِهِمْ». وَمِنْ غَرِيبِ مَا اتَّفَقَ فِي هَذَيْنِ الحَرْفَيْنِ أَنَّ القُرَّاءَ اِخْتَلَفُوا فِي سِقُوطِ اليَاءِ وَثبُوتِهَا فِي الأَوَّلِ، مَعَ اتِّفَاقِ المِصْحَافِ عَلَى إِثْبَاتِهَا خَطَأً، وَاتَّفَقُوا عَلَى إِثْبَاتِ اليَاءِ فِي الثَّانِي مَعَ اتِّفَاقِ المِصْحَافِ عَلَى سِقُوطِهَا فِيهِ خَطَأً، فَهُوَ أَدَلُّ دَلِيلٍ عَلَى أَنَّ القُرَّاءَ مُتَّبِعُونَ الأَثَرَ وَالرِوَايَةَ لَا مِجْرَدَ الخَطِّ.

فَأَمَّا قِراءَةُ ابنِ عامرٍ فِيها وَجْهان، أَحَدُهُما: أَنَّهُ مِصدرٌ لِألفٍ ثَلَاثِيًّا. يُقال: أَلَفْتُهُ إِلافاً، نَحْو: كَتَبْتُهُ كِتاباً. يُقال: أَلَفْتُهُ إِلافاً وَإِلافاً. وَقَدْ جَمَعَ الشاعِرُ بَيْنَهُما فِي قولِهِ^(٤):

٤٦٤٧- زَعَمْتُمْ أَنَّ إِخْوَتَكُمْ قُرَيْشٌ

لَهُم إِلفٌ وَليْسَ لَكُمْ إِلافاً

وَالثَّانِي: أَنَّهُ مِصدرٌ رِباعِيًّا نَحْو: قاتَلَ قِتاباً. وَقال

(١) الكشاف ٢٨٧/٤.

(٢) الكتاب ٤٦٤/١.

(٣) انظر في قراءتها السبعة ٦٩٨، والنشر ٤٠٣/٢، والتيسير ٢٢٥، والبحر ٥١٤/٨، والقرطبي ٢٠١/٢٠، والشواذ ١٨٠.

(٤) البيت لمساور بن هند يهجو بني أسد، وهو في الحماسة ١٦٩/٢، واللسان (ألف).

الزمخشري^(١): «أي: لمؤالفة قريش».

وأما قراءة الباقي فمصدر ألف رباعياً بزنة أكرم يقال: آفته أولفه
إيلافاً. قال الشاعر^(٢):

٤٦٤٨- مِنَ الْمُؤَلَّفَاتِ الرَّمْلِ أَدْمَاءُ حُرَّةِ

شِعَاعِ الضُّحَى فِي مَتْنِهَا يَتَوَضَّحُ

وقرأ عاصم في رواية^(٣) «إلأفهم» بهمزتين: الأولى مكسورة والثانية
ساكنة، وهي شاذة، لأنه يجب في مثله إبدال الثانية حرفاً مجانساً
كإيمان. ورؤي^(٤) عنه أيضاً بهمزتين مكسورتين بعدهما ياء ساكنة.
وخرجت على أنه أشبع كسرة الهمزة الثانية فتولد منها ياء، وهذه أشد من
الأولى. ونقل أبو البقاء^(٥) أشد منها فقال: «بهمزة مكسورة بعدها ياء
ساكنة؛ بعدها همزة مكسورة. وهو بعيد. ووجهها أنه أشبع الكسرة
فنشأت الياء، وقصد بذلك الفصل بين الهمزتين كالألف في
«أأندرتهم»^(٦).

(١) لم يرد هذا النقل عنه في كشفه.

(٢) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ١١٩٧، واللسان (ألف). والمؤلفات: اللواتي
اتخذن الرمل إلفاً. يتوضح: يبرق في متنها. والأدم من الظباء: البيض البطون،
والسمر الظهور.

(٣) وهي رواية أبي بكر. قال في السبعة ٦٩٨: «ثم رجع عنه».

(٤) وهي رواية محمد بن داود النخعي عنه كما في البحر ٥١٤/٨.

(٥) الإملاء ٢٩٥/٢.

(٦) الآية ٦ من البقرة وهي قراءة كما في الدر المصون ١١٠/١.

- قریش -

وقرأ أبو جعفر «لِإِلْفِ قُرَيْشٍ» بزنة قِرْد. وقد تقدّم أنه مصدرٌ لِإِلْفٍ كقوله^(١):

— ٤٦٤٩ —

لهم إلفٌ وليس لكم إلافٌ

وعنه أيضاً وعن ابن كثير «إلفهم». وعنه أيضاً وعن ابن عامر «الإفهم» مثل: كتابهم. وعنه أيضاً «لِإِلْفِ» بياء ساكنة بعد اللام؛ وذلك أنه لمّا أبدل الثانية حَذَفَ الأولى على غير قياس. وقرأ عكرمة «لِتَأْلَفَ قُرَيْشٌ» فعلاً مضارعاً. وعنه «لِإِلْفِ عَلَى الْأَمْرِ» واللامُ مكسورةٌ، وعنه فَتَحَهَا مع الأمر^(٢)، وهي لُغِيَّةٌ.

وقُرَيْشٌ اسمٌ لقبيلةٍ. قيل: هم وَلَدُ النَّضْرِ بْنِ كِنَانَةَ، وَكُلُّ مَنْ وَلَدَهُ النَّضْرُ فَهُوَ قُرَشِيٌّ دُونَ كِنَانَةَ، وَهُوَ الصَّحِيحُ. وقيل: هم وَلَدُ فَهْرِ بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّضْرِ بْنِ كِنَانَةَ. فَمَنْ لَمْ يَلِدْهُ فَهْرٌ فَلَيْسَ بِقُرَشِيٍّ، فَوْقَ الْوِفَاقِ عَلَى أَنَّ بَنِي فَهْرِ قُرَشِيُونَ. وَعَلَى أَنَّ كِنَانَةَ لَيْسُوا بِقُرَشِيِّينَ. وَوَقَعَ الْخِلَافُ فِي النَّضْرِ وَمَالِكِ.

وَاخْتَلَفَ فِي اسْتِقَافِهِ عَلَى أَوْجِهِ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ مِنَ التَّقْرِشِ وَهُوَ التَّجْمُوعُ سُمُّوا بِذَلِكَ لِاجْتِمَاعِهِمْ بَعْدَ افْتِرَاقِهِمْ. قَالَ الشَّاعِرُ^(٣):

— ٤٦٥٠ — أَبُونَا قُصَيٌّ كَانَ يُدْعَى مُجْمَعاً

بِهِ جَمَعَ اللَّهَ الْقَبَائِلَ مِنْ فَهْرِ

(١) تقدم برقم ٤٦٤٧.

(٢) «لتألف».

(٣) لم أهد إلى قائله، وهو في اللسان (جمع)، والبحر ٥١٣/٨، والقراطي

٢٠٢/٢٠.

- قريش -

والثاني: أنه من القَرَشِ وهو الكَسْبُ. وكانت قريش تُجَارَأ. يقال: قَرَشَ يَقْرِشُ أي: اكتسب. والثالث: أنه من التفتيش. يقال: قَرَشَ يَقْرِشُ عني، أي: فَتَش. وكانت قريشُ يُفْتَشُونَ على ذوي الخُلَانِ^(١) لِيَسُدُّوا خُلَّتَهُمْ. قال الشاعر^(٢):

٤٦٥١- أَيُّهَا الشَامِتُ الْمُقَرَّشُ عَنَا

عند عمروٍ فَهَلْ لَهُ إِبْقَاءُ

وقد سأل معاويةُ ابنَ عباس. فقال: سُمِّيَتْ بدابةً في البحرِ يقال لها: القَرَشُ، تَأْكُلُ وَلَا تُؤْكَلُ، وَتَعْلُو وَلَا تُعْلَى. وأنشد قولَ بُعَيْع^(٣):

٤٦٥٢- وَقَرَيْشٌ هِيَ الَّتِي تَسْكُنُ الْبَحْرَ

رَبِّهِ سُمِّيَتْ قُرَيْشٌ قُرَيْشًا

تَأْكُلُ الْغَنَاءَ وَالسَّمِينَ وَلَا تَدَّ

رُكُّ فِيهَا لذي جَنَاحَيْنِ رِيشَا

هكذا في البلادِ حَيٌّ قُرَيْشِ

يَأْكُلُونَ الْبِلَادَ أَكْلًا كَمِيشَا

ولهم آخِرَ الزَّمَانِ نَبِيٌّ

يُكْثِرُ الْقَتْلَ فِيهِمُ وَالْخُمُوشَا

(١) الخلان: (ج خليل) وهو الفقير.

(٢) من معلقة الحارث بن حلزة، وهو في شرح القصائد السبع ٤٥٣ وروايته فيه:

أيها الناطقُ المُقَرَّشُ عَنَا عند عمروٍ وهل لذاك بقاءُ
واللسان (قرش).

(٣) اللسان (قرش)، والقرطبي ٢٠٣/٢٠، وفي الأصل «وبه» بإقحام الواو.

وكميشاً: سريعاً. والخُمُوش: (ج) الخُمُش، وهو الخدش، يكون في البدن والوجه.

- قریش -

ثم قریش: إمّا أن يكون مصغراً من مزيد على الثلاثة، فيكون تصغيره تصغير ترخيم. فقيل: الأصل: مُقْرِش^(١). وقيل: قارش، وإمّا أن يكون مُصَغَّرًا / من ثلاثي نحو القَرَشِ. وأجمعوا على صرّفه هنا مراداً به الحي ولو أريد به القبيلة لامتنع من الصرف كقول الشاعر^(٢):

٤٦٥٣- غَلَبَ الْمَسَامِيحَ الْوَلِيدُ سَمَاحَةً

وكفى قُرَيْشَ الْمُعْضَلَاتِ وَسَادَهَا

قال سيبويه^(٣) في مَعَدَّ وَقُرَيْشٍ وَثَقِيفٍ وَكِنَانَةَ^(٤): «هذه للأحياء» وإن جعلتها اسماً للقبائل فهو جائز حسن.

قوله: «إيلافهم» مُؤَكَّدٌ لِلأولِ تَأْكِيداً لَفْظِيّاً؛ ولذلك اتَّصَلَ بِضَمِيرِ مَا أَضِيفَ إِلَيْهِ الأَوَّلُ كَمَا تَقُولَ: لِقِيَامِ زَيْدٍ لِقِيَامِهِ أَكْرَمْتُهُ. وأعربه أبو البقاء^(٥) بدلاً، والأول أولي.

قوله: «رَحَلَةٌ» مَفْعُولٌ بِهِ بِالمَصْدَرِ، وَالمَصْدَرُ مُضَافٌ لِفَاعِلِهِ، أَي: لَأَنَّ أَلْفَوْا رَحَلَةً. وَالأَصْلُ: رَحَلْتِي الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ، وَلَكِنَّهُ أُفْرِدَ لِأَمْنِ اللَّبْسِ كَقَوْلِهِ^(٦):

- (١) أقرش بين القوم فهو مقْرِش: حرّش، واكتسب..
- (٢) البيت لعدي بن الرقاع، وهو في الكتاب ٢/٢٦، والإنصاف ٥٠٦، واللسان (سمح). والمساميح: (ج) مسماح أو سمح، والمعضلات: الشدائد. والبيت في مدح الوليد بن عبد الملك.
- (٣) الكتاب ٢/٢٦ - ٢٧.
- (٤) الأصل: كينونة وهو تحريف، والتصحيح من (ش).
- (٥) الإملاء ٢/٢٩٥.
- (٦) تقدم برقم ١٥٣.

- فريش -

٤٦٥٤- كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعْفُوا

.....

قاله الزمخشري^(١) وفيه نظر؛ لأنَّ سيويهِ^(٢) يجعلُ هذا ضرورةً كقولهِ^(٣):

٤٦٥٥- حَمَامَةٌ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرْتَمِي

.....

وقيل: «رِحْلَةٌ» اسمُ جنس. وكانت لهم أربع رِحَلٍ. وجعلهُ بعضهم غَلَطًا وليس كذلك. وقرأ العائمةُ بكسرِ الراءِ وهي مصدرٌ. وأبو السَّمَّالِ^(٤) بضمِّها، وهي الجهةُ التي يُرْحَلُ إليها.

والشتاءُ لأمه واوٌ لقولهم: الشَّنْوَةُ وشتا يَشْتُو. وشَدُّوا في النسبِ إليه فقالوا فيه: شَتَوِي. والقياس: شَتَائِي أو شِتَاوِي كِكِسَائِي وكِسَاوِي.

آ. (٤) قوله: ﴿مِنْ جُوعٍ﴾: و ﴿مِنْ خَوْفٍ﴾: للتعليل، أي: مِنْ أَجْلِ جُوعٍ وَخَوْفٍ. والتَّنْكِيرُ للتعظيم، أي: مِنْ جُوعٍ عَظِيمٍ وَخَوْفٍ عَظِيمٍ. وقال أبو البقاء^(٥): «ويجوزُ أَنْ يَكُونَ في مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْ

(١) الكشاف ٢٨٨/٤.

(٢) لم يعدّه ضرورة. قال: «ومما جاء في الشعر على لفظ الواحد يراد به الجميع قوله «كلوا»، ومثل ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿فَإِنْ طَبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾» الكتاب ١٠٨/١.

(٣) تقدم برقم ١٧٢٩.

(٤) البحر ٥١٤/٨.

(٥) الإملاء ٢٩٥/٢.

— قريش —

مفعولٍ أظعمهم». وأخفى^(١) نونَ «مِنْ» في الخاء نافعٌ في رواية، وكذلك في الغين، وهي لغةٌ حكاها سيويه^(٢).

[تمَّت بعونه تعالى سورة قريش]

(١) البحر ٨/٥١٥.

(٢) الكتاب ٢/٤١٥.

سورة أُرَيْتَ (١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أ. (١) قرأ^(٢) الكسائي «أُرَيْتَ» بسقوطِ الهمزة. وقد تقدّم تحقيقه في سورة الأنعام^(٣). وقال الزمخشري^(٤): «وليس بالاختيار؛ لأنَّ حَذْفَهَا مختصٌّ بالمضارع، ولم يَصِحَّ عن العرب «رَيْتَ». والذي سَهَّلَ مِنْ أَمْرِهَا وقوعُ حرفِ الاستفهامِ في أولِ الكلامِ. ونحوه^(٥)»:

٤٦٥٦- صاحِ هل رَيْتَ أو سَمِعْتَ براعِ

رَدَّ في الضَّرْعِ ما قرئ في العِلابِ

وفي «أُرَيْتَ» هذه وجهان، أحدهما: أَنَّهَا بَصْرِيَّةٌ فتعدَّى لواحدٍ

(١) وهي سورة الماعون.

(٢) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٦٣٢، والنشر ١/٣٩٨، والبحر ٨/٥١٧، والشواذ ١٨١.

(٣) انظر: الدر المصون ٤/٦١٥.

(٤) الكشاف ٤/٢٨٨.

(٥) لم أهدت إلى قائله وهو في الكشاف ٤/٢٨٨، واللسان (علب) برواية صدره:

صاحِ يا صاحِ هل سمعتَ براعِ

والعِلابِ: جفانٌ تُحَلَبُ فيها الناقة.

— الماعون —

وهو الموصول، كأنه [قال] ^(١): أَبْصَرْتَ الْمَكْذُوبَ. والثاني: أَنَّهَا بِمَعْنَى: أَخْبِرْنِي، فَتَعَدَّى لِاثْنَيْنِ، فَقَدَّرَهُ الْحَوْفِيُّ: «أَلَيْسَ مُسْتَحِقًّا لِلْعَذَابِ». وَالزَّمْخَشَرِيُّ ^(٢) «مَنْ هُوَ». وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قِرَاءَةُ عَبْدِ اللَّهِ «أَرَأَيْتَكَ» بِكَافِ الْخَطَابِ، وَالْكَافُ لَا تَلْحَقُ الْبَصَرِيَّةَ.

آ. (٢) قوله: ﴿فَذَلِكَ﴾: فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْفَاءَ جَوَابٌ شَرْطٍ مُقَدَّرٍ، أَي: إِنْ تَأَمَّلْتَهُ، أَوْ إِنْ طَلَبْتَ عِلْمَهُ فَذَلِكَ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا عَاطِفَةٌ «فَذَلِكَ» عَلَى «الَّذِي يُكْذِبُ»: إِمَّا عَطَفَتْ ذَاتِ عَلَى ذَاتِ ^(٣)، أَوْ صِفَةٍ عَلَى صِفَةٍ. وَيَكُونُ جَوَابُ «أَرَأَيْتَ» مَحذُوفًا لِلدَّلَالَةِ مَا بَعْدَهُ عَلَيْهِ. كَأَنَّهُ قِيلَ: أَخْبِرْنِي، وَمَا تَقُولُ فِيمَنْ يُكْذِبُ بِالْجَزَاءِ وَفِيمَنْ يُؤْذِي الْيَتِيمَ وَلَا يُطْعِمُ الْمَسْكِينِ أَنْعَمَ مَا يَصْنَعُ؟ فَعَلَى الْأَوَّلِ يَكُونُ اسْمُ الْإِشَارَةِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَالْخَيْرُ الْمَوْصُولُ بَعْدَهُ، وَإِمَّا عَلَى أَنَّهُ خَبْرٌ لِمَبْتَدَأٍ مُضْمَرٍ، أَي: فَهُوَ ذَاكَ وَالْمَوْصُولُ نَعْتُهُ. وَعَلَى الثَّانِي يَكُونُ مَنْصُوبًا لِنَسَقِهِ عَلَى مَا هُوَ مَنْصُوبٌ.

إِلَّا أَنَّ الشَّيْخَ رَدَّ الثَّانِي فَقَالَ ^(٤): «فَجَعَلَ «ذَلِكَ» فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَطْفًا عَلَى الْمَفْعُولِ، وَهُوَ تَرْكِيْبٌ غَرِيبٌ كَقَوْلِكَ: «أَكْرَمْتُ الَّذِي يَزُورُنَا فَذَلِكَ الَّذِي يُحْسِنُ إِلَيْنَا» فَالْمَتَبَادَرُ إِلَى الذَّهْنِ أَنَّ «فَذَلِكَ» مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ. وَعَلَى تَقْدِيرِ النَّصْبِ يَكُونُ التَّقْدِيرُ: أَكْرَمْتُ الَّذِي يَزُورُنَا فَأَكْرَمْتُ ذَلِكَ الَّذِي يُحْسِنُ إِلَيْنَا. فَاسْمُ الْإِشَارَةِ فِي هَذَا التَّقْدِيرِ غَيْرُ مُتِمِّكِنٍ

(١) من (ش).

(٢) الكشاف ٢٨٩/٤.

(٣) انظر: الكشاف ٢٨٩/٤.

(٤) البحر ٥١٧/٨، وهو يرد على الزمخشري.

- الماعون -

تَمَكَّنَ ما هو فصيحٌ؛ إذ لا حاجةَ أَنْ يُشارَ إلى الذي يزورنا؛ بل الفصيحُ: أكرمتُ الذي يزورنا، فالذي يُحسِنُ إلينا، أو أكرمتُ الذي يزورنا فيُحسِنُ إلينا. وأمَّا قوله «إمَّا عَطَفَ ذاتِ على ذاتِ» فلا يصحُّ لأنَّ «فذلك» إشارةٌ إلى الذي يُكذِّبُ فليسا بذاتين؛ لأنَّ المشارَ إليه بـ «ذلك» واحدٌ. وأمَّا قوله: «ويكونُ جوابُ رأيتَ محذوفاً» فهذا لا يُسمَّى جواباً بل هو في موضعِ المفعولِ الثاني لـ «أرأيتَ». وأمَّا تقديره «أنعمَ ما يصنعُ»؟ فهمزةُ الاستفهامِ لا نعلمُ دخولها على نِعَمٍ ولا بئسَ؛ لأنهما إنشاءٌ، والاستفهامُ لا يدخلُ إلَّا على الخبرِ انتهى.

والجوابُ عن قوله: «فاسمُ الإشارةِ غيرُ متمكِّنٍ» إلى آخره: أنَّ الفرقَ بينهما أنَّ في الآيةِ الكريمةِ استفهاماً وهو «أرأيتَ» فحسُنَ أَنْ يُسَرَّ ذلكَ المُستفهمَ عنه، بخلافِ المثالِ الذي مثَّلَ به، فمنَّ حَسُنَ التركيبُ المذكورُ. وعن قوله: «لأنَّ «فذلك» إشارةٌ إلى «الذي يُكذِّبُ» بالمنع، بل مُشارٌ به إلى ما بعده كقولك: «اضربْ زيداً، فذلك القائمُ» إشارةٌ إلى القائمِ لا إلى زيد، وإن كان يجوزُ أَنْ يكونَ إشارةً إليه. وعن قوله: «فلا يُسمَّى جواباً» أنَّ النحاةَ يقولون: جوابُ الاستفهامِ، وهذا قد تقدَّمه استفهامٌ فحسُنَ ذلك. وعن قوله: «والاستفهامُ لا يدخلُ إلَّا على الخبرِ»؛ بالمعارضةِ بقوله تعالى: «فهل عَسَيْتُمْ^(١) فَإِنَّ عَسَىٰ» إنشاءً، فما كان جواباً له فهو جوابٌ لنا.

وقرأ العامةُ بضمِّ الدالِ وتشديدِ العينِ مِنْ دَعَّه، أي: دَفَعَه. وأمير^(٢) المؤمنين والحسن وأبورجاء «يَدْعُ» بفتحِ الدالِ وتخفيفِ العينِ،

(١) الآية ٢٢ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.

(٢) المحتسب ٣٧٤/٢، والبحر ٥١٧/٨، والشواذ ١٨١.

- الماعون -

أي: يَتْرُكُ وَيُهْمِلُ. وزيدُ بنُ عليٍّ^(١) «ولا يُحَاضُ» مِنَ الْمَحَاضَةِ وتَقَدَّمَ فِي

[١/٩٢٩] الفجر^(٢) /.

آ. (٤) قوله: ﴿لِلْمُصَلِّينَ﴾: خبرٌ لقوله: «فَوَيْلٌ». والفاءُ

للتسبُّبِ، أي: تَسَبَّبَ عَنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ الدَّمِيمَةِ الدُّعَاءُ عَلَيْهِم بِالْوَيْلِ لَهُمْ. قال الزمخشري بعد قوله: «كَأَنَّهُ قِيلَ: أَخْبِرْنِي، وَمَا تَقُولُ فَيَمْنُ يَكْذِبُ بِالَّذِينَ إِلَى قَوْلِهِ: أَنْعَمَ مَا يَصْنَعُ؟ ثُمَّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ»، أَي: إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ مُسَيِّءٌ فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ عَلَى مَعْنَى فَوَيْلٌ لَهُمْ، إِلَّا أَنَّهُ وَضَعَ صِفَتَهُمْ مَوْضِعَ ضَمِيرِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا - مَعَ التَّكْذِيبِ وَمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ - سَاهِينَ عَنِ الصَّلَاةِ مُرَائِينَ غَيْرَ مُرَكِّبِينَ أَمْوَالَهُمْ. فَإِنَّ قُلْتَ: كَيْفَ جَعَلْتَ الْمُصَلِّينَ قَائِمًا مَقَامَ ضَمِيرِ الَّذِي يَكْذِبُ وَهُوَ وَاحِدٌ؟ قُلْتَ: لِأَنَّ مَعْنَاهُ الْجَمْعُ، لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْجِنْسُ».

قال الشيخ^(٣): «وَأَمَّا وَضَعُهُ الْمُصَلِّينَ مَوْضِعَ الضَّمِيرِ، وَأَنَّ الْمُصَلِّينَ

جَمْعٌ؛ لِأَنَّ ضَمِيرَ الَّذِي يَكْذِبُ مَعْنَاهُ الْجَمْعُ فَتَكَلَّفَ وَاضِحٌ. وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ الْقُرْآنُ إِلَّا عَلَى مَا عَلَيْهِ الظَّاهِرُ. وَعَادَةُ هَذَا الرَّجُلِ تَكَلَّفُ أَشْيَاءَ فِي فَهْمِ الْقُرْآنِ لَيْسَتْ بِوَاضِحَةٍ» انتهى. قلت: وعادة شيخنا - رحمه الله - التَّحَاوُلُ عَلَى الزَّمْخَشَرِيِّ حَتَّى يَجْعَلَ حَسَنَهُ قَبِيحًا. وَكَيْفَ يُرَدُّ مَا قَالَهُ وَفِيهِ ارْتِبَاطُ الْكَلَامِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، وَجَعَلَهُ شَيْئًا وَاحِدًا، وَمَا تَضَمَّنَتْهُ مِنَ الْمَبَالِغَةِ فِي الْوَعِيدِ فِي إِبْرَازِ وَضْفِهِمُ الشَّنِيعِ؟ وَلَا يُشْكُ أَنْ الظَّاهِرَ مِنَ الْكَلَامِ أَنْ

(١) البحر ٥١٧/٨.

(٢) انظر إعرابه للآية ١٨.

(٣) البحر ٥١٨/٨.

— الماعون —

السورة كلها في وصف قوم جمَعوا بين هذه الأوصاف كلها: من التكذيب بالذِّين ودَفَع البيتِ وَعَدَمِ الحَضِّ على طعامه، والسَّهْوِ في الصلاة، والمُراءاةِ وَمَنَعَ الخَيْرِ.

آ. (٥) قوله: ﴿الذِّينَ هُمْ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ مرفوعَ المَحَلِّ، وَأَنْ يكونَ منصوبه، وَأَنْ يكونَ مجروره تابعا: نعتاً أو بدلاً أو بياناً، وكذلك الموصولُ الثاني، إلاَّ أَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يكونَ تابعا للمُصَلِّينَ، وَأَنْ يكونَ تابعا للموصولِ الأوَّلِ. وقوله: «يُرَاؤُونَ» أصله يُرَائِيُونَ كَيُقَاتِلُونَ^(١). ومعنى المُراءاة: أَنَّ المُرائِيَّ يُرِي النَّاسَ عملَه، وهم يُرُونَه الشَّاءَ عليه، فالمفاعلةُ فيها واضحةٌ. وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك^(٢).

آ. (٧) قوله: ﴿الْمَاعُونَ﴾: فيه أوجهٌ، أحدها: أَنه فاعول من المَعْنِ^(٣) وهو الشيءُ القليل. يُقال: «ماله مَعْنَةٌ»، أي: قليلٌ، قاله قطرب. الثاني: أَنه اسمُ مفعولٍ مِنْ أعانه يُعِينه. والأصل: مَعُوذٌ. وكان مِنْ حَقِّه على هذا أَنْ يُقال: مَعُونٌ كَمَقُولٍ وَمَصُونٌ اسمي مفعولٍ مِنْ قال وصان، ولكنه قَلِبَتِ الكلمةُ: بأنْ قُدِّمَتِ عَيْنُها قبلَ فائِها^(٤) فصار مَوْعُونٌ، ثم قَلِبَتِ الواوُ الأوَّلَى ألفاً كقولهم: «تابَةٌ» و«صامَةٌ» في تَوْبَةٍ وَصَوْمَةٍ، فوزنُه الآنَ مَعْفُونٌ. وفي هذا الوجه شدوؤٌ من ثلاثة أوجهٍ، أوَّلُها: كَوْنُ

(١) استقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت اللام، ثم ضُمَّ ما قبل الواو لكيلا تنقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فيلبس الجمع بالمفرد.

انظر: معجم مفردات الإعلال والإبدال ٣٨٥.

(٢) انظر: الدر المصون ١٢٦/٤.

(٣) وهو قول الزجاج وقطرب. انظر: اللسان معن، ومعجم المفردات ٢٤٧.

(٤) وهو مذهب ابن جني في المبهج ١١١.

- الماعون -

مفعول جاء من أفعل^(١)، وحقه أن يكون على مفعّل كمكرم فيقال: معان كمكان. وأما مفعول فاسم مفعول الثلاثي. الثاني: القلب وهو خلاف الأصل. الثالث: قلب حرف العلة ألفاً، وإن لم يتحرك، وقياسه على تابة وصامة بعيداً لشذوذ المقيس عليه. وقد يُجاب عن الثالث: بأن الواو متحركة في الأصل قبل القلب فإنه بزنة معوون.

الثالث من الأوجه الأول: أن أصله معونة والألف عوض من الهاء، ووزنه مفعّل^(٢) كملوم ووزنه بعد الزيادة: ما فُعَل. واختلفت عبارات أهل التفسير فيه، وأحسنها: أنه كل ما يُستعان به ويُنتفع به كالفأس والدُّلو والمقدحة. وأنشد قول الأعشى^(٣):

٤٦٥٧- بأجود منه بماعونه

إذا ما ساءوا هم لم قهم

ولم يذكر المفعول الأول للمنع: إمّا للعلم به، أي: يمنعون الناس أو الطالبين، وإمّا لأن الغرض ذكر ما يمنعونه لا من يمنعون، تنبيهاً على حساستهم وضئهم بالأشياء التافهة المستتبح منعها عند كل أحد.

[تمت بعونه تعالى سورة أرايت]

(١) من أعانه.

(٢) هذا وزنه بعد النقل، ووزنه قبل النقل مفعّل حيث تحركت الواو وقبلها حرف صحيح ساكن فنقلت حركة الواو.

(٣) ديوانه ٣٩. وغامت السماء: أظبق بها السحاب، فهو وجود وقت الجذب.

سورة الكوثر

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿أَعْطَيْنَاكَ﴾: قرأ^(١) الحسن/ وابنُ محيِصن [٩٢٩/ب] وطلحة والزعفراني «أَنْطَيْنَاكَ» قال الرازي^(٢) والتبريزي: «أبدل من العين نوناً، فإن عَنِيَا البدل الصنَاعِيّ فليس بِمُسَلِّمٍ؛ لأنَّ كلاً من المادتين مستقلّةٌ بنفسها بدليل كمال تَضْرِيْفِهِمَا، وإنَّ عَنِيَا بِالْبَدْلِ أَنَّ هَذِهِ وَقَعَتْ مَوْقِعَ هَذِهِ لُغَةً فَقَرِيبٌ، وَلَا شَكَّ أَنَّهَا لُغَةٌ ثَابِتَةٌ. قال التبريزي: «هي لغة العرب العاربة من أولي قُرَيْشٍ». وفي الحديث^(٣) عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اليدُ العليا المُنْطِيَّةُ، واليدُ السُّفْلَى المُنْطَاةُ». وقال الشاعر - هو الأعشى^(٤) - :

(١) الشواذ ١٨١، والبحر ٥١٩/٨، والقرطبي ٢٠/٢١٦.

(٢) لعله يعني صاحب اللوامح وليس الفخر لأن هذا النص لم يرد عند الفخر.

(٣) انظر: النهاية ٧٦/٥.

(٤) ديوانه ٩٩ برواية:

جِادُكَ فِي الصِّيفِ فِي نِعْمَةٍ نَصَانِ الْجِلَالِ وَتَعْطَى الشَّعِيرَا
وهو برواية السمين في المحرر ٣٧٢/١٦، والبحر ٥١٩/٨. والجلال: ج جُلٌّ وهو ما تلبسه الدابة.

- الكوثر -

٤٦٥٨- جِيَادُكَ خَيْرُ جِيَادِ الْمَلُوكِ

تُصَانُ الْجِلَالُ وَتُنْطَى الشَّعِيرَا

والكوثر: فَوَعَلَ من الكثرة، وصف مبالغة في المُفْرِطِ الكثرة. قال الشاعر^(١):

٤٦٥٩- وَأَنْتَ كَثِيرٌ يَا بَنَ مِرْوَانَ طَيِّبٌ

وكان أبوك ابنَ العُقائِلِ كَوْثَرَا

وَسُئِلْتُ أَعْرَابِيَّةٌ عَنْ ابْنِهَا: بِمِ آبِ ابْنِكَ؟ فَقَالَتْ: «آبُ بَكْوَثِرٍ»، أَي: بخير كثير.

آ. (٢) قوله: ﴿وَانْحَرُ﴾: أمرٌ من النَّحَرَ وهو في الإِبِلِ بمنزلة الذَّبْحِ في البقر والغنم. وقيل: اجعلْ يديك عند نَحْرِكَ أو تحت نَحْرِكَ في الصلاة. والشانِيَةُ: المُبْغِضُ. يُقَالُ: شَنَاهُ يَشْنُوهُ، أَي: أَبْغَضَهُ. وقد تقدّم في المائة^(٢).

آ. (٣) قوله: ﴿هُوَ الْأَبْتَرُ﴾: يجوزُ أَنْ يَكُونَ «هُوَ» مُتَدَاً، و«الْأَبْتَرُ» خَبْرُهُ. وَالْجُمْلَةُ خَبْرُ «إِنَّ»، وَأَنْ يَكُونَ فَصْلًا. وَقَالَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٣): «أَوْ تَوَكِيدٌ» وَهُوَ غَلَطٌ مِنْهُ لِأَنَّ الْمُظْهَرَ لَا يُؤَكِّدُ بِالْمُضْمَرِ. وَالْأَبْتَرُ: الَّذِي لَا عَقِبَ لَهُ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ الشَّيْءُ الْمُقْطُوعُ، مِنْ بَتَرَهُ،

(١) البيت للكُمَيْتِ، وَهُوَ فِي اللِّسَانِ (كثر)، وَالْبَحْرُ ٥٢٠/٨.

(٢) الدر المصون ١٨٩/٤.

(٣) الإملاء ٢٩٥/٢.

- الكوثر -

أي: قطعه. وحمارٌ أبتُر: لا ذنب له. ورجلٌ أباتِرٌ بضم الهمزة: قاطع رَحِمِهِ قال^(١):

٤٦٦٠- لَيْمٌ نَزَتْ فِي أَنْفِهِ خُنْزُوانَةٌ
على قَطْعِ ذِي الْقَرْبِيِّ أَحَدُ أَباتِرِ
وبتِر هو بالكسر: انقطع ذنبه.

وقرأ العامة «شاننك» بالألف اسمُ فاعلٍ بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ أو الماضي. وقرأ^(٢) ابن عباس «شَنَنِكَ» بغيرِ ألفٍ. فقليل: يجوزُ أَنْ يَكُونَ بناءً مبالغةً كَفَعَالٍ وَمِفْعَالٍ. وقد أثبتته سيبويه^(٣)، وأنشد^(٤):

٤٦٦١- حَذِرُ أُمُوراً لَا تَضِيرُ وَأَمِنُ
ما لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ
وقال زيد الخيل^(٥):

٤٦٦٢- أُنْسانِي أَنهَم مَزِقُونَ عِرْضِي
جِحاشُ الْكِرْمَلَيْنِ لَهَا فَديدُ
فإن كانَ بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ^(٦) فإضافته لمفعوله مِنْ نصبٍ.

(١) البيت لعبادة بن طهفة يهجو أبا حصن السلمي. وهو في الصحاح واللسان (بتِر). والخُنْزُوانة: الكبر.

(٢) البحر ٥٢٠/٨ ولم تتضح قراءته هل هي بالهمزة أو تخفيفه بالياء: شَنَنِكَ، شَنِينِكَ.

(٣) الكتاب ٥٨/١.

(٤) تقدم برقم ٢٥١١.

(٥) تقدم برقم ٣٧١٩.

(٦) انظر: البحر ٥٢٠/٨.

- الكوثر -

وإن كان بمعنى المضي فهي لا من نصب. وقيل^(١): يجوز أن يكون مقصوراً من فاعل كقولهم: برّ وبارّ، وبرّد وبارّد.

قوله: «فصل»^(٢) الفاء للتعقيب والتسبيب، أي: تسبّب عن هذه المنة العظيمة وعقبها أمرك بالتخلّي لعبادة المُنعم عليك وفصّدك إليه بالتّخر، لا كما تفعل قريش من صلاتها ونحرها لأصنامها.

وقال أهل العلم^(٣): قد احتوت هذه السورة، على كونها أقصر سورة في القرآن، على معانٍ بليغة وأساليبٍ بديعة وهي اثنان وعشرون. الأول: دلالة استهلال السورة على أنه إعطاءٌ كثيرٌ من كثير. الثاني: إسناد الفعل للمتكلم المعظم نفسه. الثالث: إيرادُه بصيغة الماضي تحقيقاً لوقوعه كـ «أتى أمر الله»^(٤). الرابع: تأكيد الجملة بإن. الخامس: بناء الفعل على الاسم ليُفيد الإسنادَ مرتين. السادس: الإتيانُ بصيغة تذكُّر على مبالغة الكثرة. السابع: حذفُ الموصوفِ بالكوثر؛ لأنّ في حذفه من فَرْط الشّياخ والإبهام ما ليس في إثباته. الثامن: تعريفُه بأل الجنسية الدالّة على الاستغراق. التاسع: فاءُ التّعقيب، فإنّها كما تقدّم دالّةٌ على التّسبيب، فإنّ الإنعام سببٌ للشُّكر والعبادة. العاشر: التّعريضُ بمن كانت صلاته ونحرُه لغير الله تعالى. الحادي عشر: أنّ الأمرَ بالصلاة إشارةً إلى الأعمال الدينية التي الصلاة قوامها وأفضلها، والأمرُ بالتّخر إشارةً إلى الأعمال البدنية التي التّخر أسناها. الثاني عشر: حذفُ متعلّقٍ «انحر» إذ التقدير:

(١) في قراءة ابن عباس السابقة.

(٢) عاد إلى الآية الثانية.

(٣) انظر: تفسير الفخر الرازي ١٢١/٣٢.

(٤) الآية ١ من النحل.

- الكوثر -

فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ لَهُ. الثالث عشر: مراعاة السَّجْعِ فَإِنَّهُ مِنْ صِنَاعَةِ الْبَدِيعِ الْعَارِي عَنِ التَّكْلِيفِ. الرابع عشر/ قوله: «رَبِّكَ» فِي الْإِتْيَانِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ [١/٩٣٠] دُونَ سَائِرِ صِفَاتِهِ الْحُسْنَى دَلَالَةً عَلَى أَنَّهُ هُوَ الْمُصْلِحُ لَهُ الْمُرَبِّي لِنِعْمِهِ فَلَا تَلْتَمِسُ كُلَّ خَيْرٍ إِلَّا مِنْهُ. الخامس عشر: الالتفاتُ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ إِلَى الْغَائِبِ فِي قَوْلِهِ: «لِرَبِّكَ». السادس عشر: جَعَلَ الْأَمْرَ بِتَرْكِ الْاهْتِبَالِ^(١) بِشَانِيهِ لِلِاسْتِنَافِ، وَجَعَلَهُ خَاتِمَةً لِلْإِعْرَاضِ عَنِ الشَّانِيءِ، وَلَمْ يُسَمِّهِ لِيَشْمَلَ كُلَّ مَنْ اتَّصَفَ - وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ - بِهَذِهِ الصِّفَةِ الْقَبِيحَةِ، وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ شَخْصًا مَعْنِيًّا. السابع عشر: التَّنْبِيهُ بِذِكْرِ هَذِهِ الصِّفَةِ الْقَبِيحَةِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَتَّصِفْ إِلَّا بِمَجْرَدِ قِيَامِ الصِّفَةِ بِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُؤَثَّرَ فِي مَنْ يَشْنُوهُ شَيْئًا الْبَتَّةَ؛ لِأَنَّ مَنْ يَشْنَأُ شَخْصًا قَدْ يُؤَثَّرُ فِيهِ شَتَائُهُ شَيْئًا. الثامن عشر: تَأْكِيدُ الْجُمْلَةِ بِـ «إِنَّ» الْمُؤْذِنَةَ بِتَأْكِيدِ الْخَبَرِ، وَلِذَلِكَ يُتَلَقَّى بِهَا الْقِسْمُ، وَتَقْدِيرُ الْقِسْمِ يَصْلُحُ هُنَا. التاسع عشر: الْإِتْيَانُ بِضَمِيرِ الْفَضْلِ الْمُؤْذِنِ بِالِاخْتِصَاصِ وَالتَّأْكِيدِ إِنْ جَعَلْنَا «هُوَ» فَصْلًا، وَإِنْ جَعَلْنَاهُ مَبْتَدَأً فَكَذَلِكَ يُفِيدُ التَّأْكِيدَ، إِذْ يَصِيرُ الْإِسْنَادُ مَرَّتَيْنِ. العشرون: تَعْرِيفُ الْأَبْتَرِ بِـ أَلِ الْمُؤْذِنَةِ بِالْخُصُوصِيَّةِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: الْكَامِلُ فِي هَذِهِ الصِّفَةِ. الحادي والعشرون: الْإِتْيَانُ بِصِيغَةِ أَفْعَلِ الدَّالَّةِ عَلَى التَّنَاهِي فِي هَذِهِ الصِّفَةِ. الثاني والعشرون: إِقْبَالُهُ عَلَى رَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْخُطَابِ مِنْ أَوَّلِ السُّورَةِ إِلَى آخِرِهَا.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الْكُوثْرِ]

(١) اهتبل: حزن، أو أسرع.

سورة الكافرون

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢) [قوله]: ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾: «ما» في هذه السورة يجوزُ فيها وجهان، أحدهما: أنها بمعنى الذي. فإن كان المراد الأصنامَ - كما في الأولى والثالثة - فالأمرُ واضحٌ لأنهم غيرُ عقلاء. و«ما» أصلها أن تكونَ لغيرِ العقلاء. وإذا أُريدَ بها الباري تعالى، كما في الثانية والرابعة، فاستدلَّ به مَنْ جَوَّزَ وقوعها على أولي العلم. وَمَنْ مَنَعَ جَعَلَهَا مصدريةً. والتقديرُ: ولا أنتم عابدون عبادتي، أي: مثلَ عبادتي. وقال أبو مسلم^(١): «ما» في الأوَّلَيْنِ^(٢) بمعنى الذي، والمقصودُ المعبودُ، و«ما» في الأخيرَيْنِ^(٣) مصدريةٌ، أي: لا أَعْبُدُ عبادتكم المبنيةً على الشكِّ وتركِ النظرِ، ولا أنتم تعبدون مثلَ عبادتي المبنية على اليقين. فتحصَّلَ مِنْ مجموع ذلك ثلاثة أقوالٍ: أنها كلُّها بمعنى الذي أو مصدريةٌ، أو الأوَّلَيانِ بمعنى الذي، والأخيرتانِ مصدريةتان. ولِقائلٍ أن يقولَ: لو قيلَ: بأنَّ الأولى والثالثةَ بمعنى الذي، والثانيةَ والرابعةَ مصدريةً، لكان

(١) انظر: البحر ٥٢١/٨.

(٢) الآية ٢ - ٣.

(٣) الآية ٤ - ٥.

— الكافرون —

حسناً حتى لا يُلزَمَ وقوعُ «ما» على أولي العلم، وهو مقتضى قولٍ مَنْ يمنعُ وقوعها على أولي العلم كما تقدّم.

واختلف الناس: هل التكرارُ في هذه السورةِ للتأكيد أم لا؟ وإذا لم يكن للتأكيدِ فبأيِّ طريقٍ حصَلَتِ المغايرةُ حتى انتفى التأكيدُ؟ ولا بُدَّ مِنْ إيرادِ أقوالهم في ذلك. فقال جماعة: هو للتوكيد. فقوله «ولا أنا عابدٌ ما عبدتُم» تأكيدٌ لقوله «لا أعبدُ ما تعبدون» وقوله: «ولا أنتم عابدون ما أعبد» ثانياً توكيدٌ لقوله «ولا أنتم عابدون ما أعبد» أولاً. ومثله قوله «فبأيِّ آلاءِ ربكما تكذبان»^(١) و «ويلٌ يومئذٍ للمكذّبين»^(٢) في سورتيهما، و «كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون»^(٣) و «كلا سيعلمون، ثم كلا سيعلمون»^(٤). وفي الحديث: «فلا آذنُ ثم لا آذنُ، إنما فاطمةُ بضعةٌ مني»^(٥) قال الشاعر^(٦):

٤٦٦٣ — هَلَّا سَأَلْتِ جَنُودَ كِنْدٍ

— لِدَّةَ يَوْمٍ وَلَوْ أَيْبَنَ أَيْنَا

وقال آخر^(٧):

- (١) الآية ١٣ من الرحمن.
- (٢) الآية ١٥ من المرسلات.
- (٣) الآية ٣ — ٤ من التكاثر.
- (٤) الآية ٤ من النبأ.
- (٥) رواه البخاري في: ٦٧ من كتاب النكاح، ١٠٩ باب ذب الرجل عن ابنته، الفتح ٢٣٨/٩.
- (٦) البيت لعبيد بن الأبرص. وهو في ديوانه ١٣٦.
- (٧) لم أهدئ إلى قائله. وهو في القرطبي ٢٠/٢٩٧.

— الكافرون —

٤٦٦٤— يا علقمَةَ يا علقمَةَ يا علقمَةَ

خيرَ نَمِيمٍ كُلِّهَا وأكرمَـهُ

وقال آخر^(١):

٤٦٦٥— يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ

إنك إن يضرَّعَ أخوكَ تُضرَّعُ

وقال آخر^(٢):

٤٦٦٦— ألا يا اسلمي ثمَّ اسلمي ثمَّت اسلمي

ثلاثُ تحيَّاتٍ وإن لم تكلمِ

وقال آخر^(٣):

٤٦٦٧— يا لبكراً أنشروا لي كليباً

يا لبكراً أينَ أينَ الفِراؤُ

قالوا: والقرآنُ جاء على أساليبِ كلامِ العربِ. وفائدةُ التوكيدِ هنا قَطْعُ أطماعِ الكفارِ وتحقيقُ الإخبارِ بموافاتهمِ على الكفرِ، وأنهم لا يُسلمونَ إبدأً.

وقال جماعةٌ: ليس للتوكيدِ. فقال الأخفش^(٤): «لا أعبد الساعةَ

ما تعبدون، ولا أنتم عابِدون السنةَ ما أعبدُ، ولا أنا عابِدٌ في المستقبلِ

(١) تقدم برقم ١٢٢٩ .

(٢) تقدم برقم ٣٥٦١ .

(٣) البيت لمهلل وهو في الكتاب ٣١٨/١، والخصائص ٢٢٩/٣، والخزانة ٣٠٠/١ .

(٤) لم يرد في كتابه المعاني .

- الكافرون -

ما عَبَدْتُمْ، ولا أَنْتُمْ عابِدُونَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ما أَعْبُد، فزال التوكيد، إذ قد تَقَيَّدَتْ كُلُّ جَمَلَةٍ بِزَمَانٍ غَيْرِ الزَمَانِ الْآخِرِ انتهى. وفيه نظرٌ كَيْفَ يُقَيَّدُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَفْيَ عِبَادَتِهِ لِمَا يَعْبُدُونَ بِزَمَانٍ، هَذَا لَا يَصِحُّ. وفي الأسباب^(١): أَنَّهُمْ سَأَلُوهُ أَنْ يَعْبُدَ إِلَهُتَهُمْ سَنَةً وَيَعْبُدُونَ إِلَهَهُ سَنَةً، فَتَرَكْتُ فَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ هَذَا؟ وَجَعَلَ أَبُو مُسْلِمٍ التَّغَايُرَ بِمَا قَدَّمْتُهُ عَنْهُ: وَهُوَ كَوْنُ «مَا» فِي الْأَوَّلَيْنِ بِمَعْنَى الَّذِي، وَفِي الْآخِرَيْنِ مُصَدَّرِيَّةً. وفيه نظرٌ أَيْضاً: مِنْ حَيْثُ إِنَّ التَّكَرَّارَ إِنَّمَا هُوَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى وَهَذَا مَوْجُودٌ كَيْفَ قَدَّرْتُ «مَا». وقال ابن عطية^(٢): / «لَمَّا كَانَ قَوْلُهُ «لَا أَعْبُدُ» مُحْتَمِلاً أَنْ يُرَادَ بِهِ الْآنَ وَيَبْقَى الْمُسْتَقْبَلُ»^(٣) مُنْتَظِراً مَا يَكُونُ فِيهِ جَاءَ الْبَيَانُ بِقَوْلِهِ «وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ»، أَي: أبدأً وَمَا حَيِّتُ، ثُمَّ جَاءَ قَوْلُهُ «وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ» الثَّانِي حَتْمًا عَلَيْهِمْ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ أَبَدًا كَالَّذِي كَشَفَ الْغَيْبَ، كَمَا قِيلَ لِنُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنْتَ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ»^(٤) فَهَذَا مَعْنَى التَّرْدِيدِ فِي هَذِهِ السُّورَةِ وَهُوَ بَارِعٌ الْفَصَاحَةِ، وَلَيْسَ بِتَكَرَّرٍ فَقَطْ، بَلْ فِيهِ مَا ذَكَرْتُهُ.

وقال الزمخشري^(٥): «لَا أَعْبُدُ أُرِيدُ بِهِ الْعِبَادَةَ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ؛ لِأَنَّ

«لَا» لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى مُضَارِعٍ فِي مَعْنَى الْاِسْتِقْبَالِ، كَمَا أَنَّ «مَا» لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى مُضَارِعٍ فِي مَعْنَى الْحَالِ. وَالْمَعْنَى: لَا أَفْعَلُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ

(١) أي: في أسباب النزول. انظر: فتح القدير ٥٠٨/٥.

(٢) المحرر ٣٧٤/١٦.

(٣) المحرر: «المستأنف» وهو تحريف.

(٤) الآية ٣٦ من سورة هود.

(٥) الكشاف ٢٩٢/٤.

— الكافرون —

ما تَطْلُبُونَهُ مِنِّي مِنْ عِبَادَةِ آلِهَتِكُمْ، وَلَا أَنْتُمْ فَاعْلَوْنَ فِيهِ مَا أَطْلُبُهُ مِنْكُمْ مِنْ عِبَادَةِ إِلَهِي، وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ، أَي: وَمَا كُنْتُ قَطُّ عَابِداً فِيَمَا سَلَفَ مَا عَبَدْتُمْ فِيهِ، يَعْنِي مَا عَهَدَ مِنِّي قَطُّ عِبَادَةُ صَنَمٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ. فَكَيْفَ تُرْجَى مِنِّي فِي الْإِسْلَامِ؟ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبَدُ، أَي: وَمَا عَبَدْتُمْ فِي وَقْتِ مَا أَنَا عَلَى عِبَادَتِهِ. فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلَّا قِيلَ: مَا عَبَدْتُ كَمَا قِيلَ مَا عَبَدْتُمْ. قُلْتَ: لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَعْْبُدُونَ الْأَصْنَامَ قَبْلَ الْمَبْعُوثِ، وَهُوَ لَمْ يَكُنْ يَعْبُدُ اللَّهَ تَعَالَى فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ. فَإِنْ قُلْتَ: فَلِمَ جَاءَ عَلَى «مَا» دُونَ مَنْ؟ قُلْتَ: لِأَنَّ الْمَرَادَ الصِّفَةَ كَأَنَّهُ قِيلَ: لَا أَعْبُدُ الْبَاطِلَ، وَلَا تَعْبُدُونَ الْحَقَّ. وَقِيلَ: إِنْ «مَا» مَصْدَرِيَّةٌ، أَي: لَا أَعْبُدُ عِبَادَتِكُمْ وَلَا تَعْبُدُونَ عِبَادَتِي» انْتَهَى. يَعْنِي بِقَوْلِهِ «لِأَنَّ الْمَرَادَ الصِّفَةَ» يَعْنِي أَنَّهُ أَرِيدُ بِ«مَا» الْوَصْفُ، وَقَدْ قَدَّمْتُ تَحْقِيقَ هَذَا قَرِيباً فِي سُورَةِ وَالشَّمْسِ وَضَحَاهَا، وَاعْتِرَاضَ الشَّيْخِ عَلَيْهِ، وَالْجَوَابَ عَنْهُ، وَأَصْلُهُ فِي سُورَةِ النَّسَاءِ عِنْدَ قَوْلِهِ: «فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النَّسَاءِ»^(١).

وَنَاقَشَهُ الشَّيْخُ^(٢) هُنَا فَقَالَ: «أَمَّا حَاضِرُهُ فِي قَوْلِهِ: «لِأَنَّ «لَا» لَا تَدْخُلُ» إِلَى آخِرِهِ. وَفِي قَوْلِهِ: «كَمَا أَنَّ «مَا» لَا تَدْخُلُ» إِلَى آخِرِهِ؛ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، بَلْ ذَلِكَ غَالِبٌ فِيهِمَا لَا مُتَحَتِّمٌ. وَقَدْ ذَكَرَ النَّحَاةُ دَخُولَ «لَا» عَلَى الْمُضَارِعِ يُرَادُ بِهِ الْحَالُ، وَدَخُولَ «مَا» عَلَى الْمُضَارِعِ يُرَادُ بِهِ الْاسْتِقْبَالُ. وَذَلِكَ مَذْكُورٌ فِي الْمَبْسُوطَاتِ مِنْ كِتَابِ النَّحْوِ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَذْكَرْ سَيُوبِيَّةُ^(٣) ذَلِكَ بِأَدَاةِ الْحَصْرِ إِنْمَا قَالَ: «وَتَكُونُ «لَا» نَفِيًّا لِقَوْلِهِ

(١) الآية ٣ من النساء. وانظر: الدرر المصون ٥٦١/٣.

(٢) البحر ٥٢٢/٨.

(٣) الكتاب ٣٠٦/٢.

— الكافرون —

يَفْعَلُ ولم يقع الفعلُ» وقال^(١): «وَأَمَّا «ما» فهي نفي لقوله: هو يفعل إذا كان في حالِ الفعلِ»، فذكر الغالبَ فيهما. وأمَّا قوله، في قوله: «ولا أنا عابد ما عبدتُم»، أي: وما كنت قطُ عابداً فيما سلفَ ما عبدتُم فيه، فلا يَسْتَقِيم لأنَّ عابداً اسمُ فاعلٍ قد عَمَلَ في «ما عبدتُم» فلا يُفسَّر بالماضي إنما يُفسَّر بالحالِ أو الاستقبالِ، وليس مذهبه في اسمِ الفاعلِ مذهب الكسائي وهشامٍ من جوازِ إعماله ماضياً^(٢). وأمَّا قوله: «ولا أنتم عابدون ما أعبد»، أي: وما عبدتُم في وقتِ ما أنا على عبادته فعايدون قد أعمله في «ما أعبد» فلا يُفسَّر بالماضي.

وَأَمَّا قوله «وهو لم يكن» إلى آخره فسوءُ أدبٍ على منصبِ النبوة، وغيرُ صحيح؛ لأنه صلى الله عليه وسلم لم يَزَلْ مُوحِّداً لله تعالى، مُتْرَهاً عن كلِّ ما لا يليقُ بجلاله، مُجْتَنِباً لأصنامِهِم، يقفُ على مشاعرِ أبيه إبراهيمَ عليه السلام ويحجُّ البيتَ، وهذه عبادةٌ، وأيُّ عبادةٍ أعظمُ من توحيدِ الله تعالى وتبذِّدِ أصنامِهِم؟ ومعرفةُ الله تعالى أعظمُ العباداتِ. قال تعالى: «وما خلقتُ الجنَّ والإنسَ إلاَّ ليعبدون»^(٣). قال المفسِّرون: إلاَّ ليعرفون، فسَمِّيَ المَعْرِفَةُ بالله تعالى عبادةً. انتهى ما ناقشه به وردُّه عليه.

ويُجابُ عن الأولِ: أنه بَنَى أمره على الغالبِ فلذلك أتى بالحَضْرِ وَأَمَّا ما حكاه عن سيبويه فظاهره معه حتى يقومَ دليلٌ على غيره. وعن إعماله اسمِ الفاعلِ مُفسِّراً له بالماضي بأنه على حكايةِ الحالِ كقوله

(١) الكتاب ١/٤٦٠.

(٢) انظر: الارتشاف ٣/١٨٤ - ١٨٥.

(٣) الآية ٥٦ من الذاريات.

— الكافرون —

تعالى: «وكلبهم باسِطٌ ذِرَاعَيْهِ»^(١) وقوله: «واللَّهُ مُخْرِجٌ ما كُنتُمْ تَكْتُمُونَ»^(٢) ونحوه.

وأما/ قوله: «كان مَوْحِداً مُنْزَهاً» فمُسَلَّمٌ. وقوله: «وهذه أعظمُ [١/٩٣١] العباداتِ» مُسَلَّمٌ أيضاً. ولكنَّ المرادُ في الآيةِ عبادةً مخصوصةً، وهي الصلاةُ المخصوصةُ؛ لأنَّها يُقابِلُ بها ما كان المشركون يَفْعَلُونَهُ من سجودِهِم لأصنامِهِم وصلاتِهِم لها، فقابِلَ هذا صلى الله عليه وسلم بصَلاتِهِ لِلَّهِ تباركُ تعالى. ولكنَّ نَفْيَ كِلامِ الزمخشري يُفهِمُ أَنَّهُ صلى الله عليه وسلم لم يَكُنْ مُتَعَبِّداً قَبْلَ المَبْعَثِ، وهو مذهبٌ مرجوحٌ جداً ساقطُ الاعتبارِ؛ لأنَّ الأحاديثَ الصحيحةَ تُرَدُّه وهي: كان يتحنَّثُ، كان يتعبَّدُ، كان يصومُ، كان يطوفُ، كان يقفُ، ولم يقلُ بخلافه إلا شذوذاً من الناسِ. وفي الجملةِ فالمسألةُ خلافيةٌ. وإذا كان متعبِّداً فبأيِّ شَرِيعَةٍ كان يتعبَّدُ؟ قيل: بشرِيعَةِ نوحٍ. وقيل: إبراهيمَ. وقيل: موسىَ. وقيل: عيسىَ، ودلائلُ هذه في الأصولِ فلا نتعرَّضُ لها.

ثم قال الشيخ^(٣): «والذي أختارُ في هذه الجملةِ أَنَّهُ نَفَى عبادتَهُ في المستقبلِ؛ لأنَّ الغالبَ في «لا» أن تنفي المستقبلَ، ثم عَطَفَ عليه «ولا أنتم عابدونَ ما أعبدُ» نَفْياً للمستقبلِ، على سبيلِ المِقابِلَةِ. ثم قال: «ولا أنا عابدٌ ما عبدتُم» نَفْياً للحالِ؛ لأنَّ اسمَ الفاعِلِ العاملِ الحقيقَةَ فيه دلالتُهُ على الحالِ، ثم عَطَفَ عليه «ولا أنتم عابدونَ ما أعبدُ» نَفْياً للحالِ على سبيلِ المِقابِلَةِ، فانظَّم المعنى أَنَّهُ عليه السلام لا يَعْبُدُ ما يعبدونَ

(١) الآية ١٨ من الكهف.

(٢) الآية ٧٢ من البقرة.

(٣) البحر ٨/٥٢٢.

- الكافرون -

حالاً ولا مستقبلاً. وهم كذلك إذ حَتَمَ اللهُ تعالى موافقاتهم على الكفر. ولَمَّا قال: «لا أعبد ما تعبدون» فأطلق «ما» على الأصنام قَابِلَ الكلام بـ «ما» في قوله «ما أعبد» وإن كان المرادُ بها اللّهُ تعالى؛ لأنَّ المقابلةَ يسوغُ فيها ما لا يسوغُ في الانفرادِ. وهذا على مذهبٍ مَنْ يقول: إنَّ «ما» لا تقع على آحادِ أولي العلم. أمَّا مَنْ يُجَوِّزُ ذلك - وهو مذهبُ سيويه -^(١) فلا يَخْتاجُ إلى الاستعدادِ بالتقابلِ.

آ. (٦) قوله: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾: أتى بهاتينِ الجملتينِ الإثباتيّتينِ بعد جملٍ منفيّةٍ؛ لأنّه لَمَّا كان الأهمُّ انتفاءه عليه السلام من دينهم بدأ بالنفي في الجملِ السابقةِ بالمنسوبِ إليه، فلمَّا تحقّقَ النفي رَجَعَ إلى خطابهم بقوله «لکم دینکم ولی دین» مهاندةً لهم، ثم نَسَخَ ذلك بالأمرِ بالقتال.

وفتح الياءَ مِنْ «لي» نافع^(٢) وهشامٌ وحفصٌ والبرزئُ بخلافِ عنه، وأسكنها الباقون، وحَدَفَ ياءَ الإضافةِ مِنْ «ديني» وقفاً ووضلاً السبعةُ وجمهور القراء، وأثبتها في الحالينِ سلام^(٣) ويعقوب، وأمرها واضحٌ ممَّا تقدّم.

[تمت بعونه تعالى سورة الكافرون]

(١) الكتاب ٣٠٩/٢.

(٢) السبعة ٦٩٩، واليسير ٢٢٥، والإتحاف ٦٣٤/٢.

(٣) النشر ٤٠٤/٢، والإتحاف ٦٣٤/٢، والقرطبي ٢٠/٢٢٩، والبحر ٨/٥٢٢.

سورة النصر

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿نَصْرُ اللَّهِ﴾: مصدرٌ مضافٌ لفاعله، ومفعولُه محذوفٌ لفَهْم المعنى، أي: نَصْرُ اللَّهِ إِيَّاكَ وَالْمُؤْمِنِينَ. وكذلك مفعولِي^(١) «الفتح» وَمُتَعَلِّقُهُ. والفتح، أي: فَتْحُ الْبِلَادِ عَلَيْكَ وَعَلَى أَمْتِكَ. أو المقصود: إذا جاء هذان الفعلان، مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى مُتَعَلِّقَيْهِمَا كَقَوْلِهِ: «أَمَاتَ وَأَخْيَا»^(٢). وَأَلْ فِي الْفَتْحِ عَوَاضٌ مِنَ الْإِضَافَةِ، أَي: وَفَتْحُهُ، عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، أَي: وَالْفَتْحُ مِنْهُ، لِلدَّلَالَةِ عَلَى ذَلِكَ. وَالْعَامِلُ فِي «إِذَا»: «إِمَّا جَاءَ» وَهُوَ قَوْلُ مَكِّي^(٣)، وَإِلَيْهِ نَحَا الشَّيْخُ^(٤) وَنَصَّرَهُ فِي مَوَاضِعَ. وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ كَمَا نَقَلْتُهُ عَنْ مَكِّي وَعَنهُ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ «فَسِيحٌ»، وَإِلَيْهِ نَحَا الزَّمْخَشَرِيُّ^(٥) وَالْحَوْفِيُّ. وَقَدْ رَدَّ الشَّيْخُ^(٦) عَلَيْهِمَا: بِأَنَّ مَا بَعْدَ فَاءِ الْجَوَابِ / لَا يَعْمَلُ فِيهَا قَبْلَهَا. وَفِيهِ بَحْثٌ تَقَدَّمَ [٩٣١/ب] بَعْضُهُ فِي سُورَةِ «الضُّحَى».

(١) أي: حَذَفَ.

(٢) الآية ٤٤ من النجم.

(٣) إعراب المشكل ٥٠٦/٢.

(٤) البحر ٥٢٣/٨.

(٥) الكشاف ٢٩٣/٤.

(٦) البحر ٥٢٣/٨.

آ. (٢) قوله: ﴿يَدْخُلُونَ﴾: إمّا حالٌ إن كان «رَأَيْتَ» بَصْرِيَّةً وفي عبارة الزمخشري^(١): «إن كَانَتْ بمعنى أَبْصَرْتَ أو عَرَفْتَ». وناقشه الشيخ^(٢): بأنَّ رَأَيْتَ لا يُعْرَفُ كونها بمعنى عَرَفْتَ. قال: «فِيحْتَاجُ فِي ذَلِكَ إِلَى اسْتِثْبَاتٍ، وَإِمَّا مَفْعُولٌ ثَانٍ إِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى عَلِمْتَ الْمُتَعَدِيَةَ لِاثْنَيْنِ. وَهَذِهِ قِرَاءَةُ الْعَامَّةِ أَعْنِي: يَدْخُلُونَ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ. وَابْنُ كَثِيرٍ^(٣) فِي رِوَايَةِ «يَدْخُلُونَ» مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ وَ«فِي دِينٍ» ظَرْفٌ مُجَازِيٌّ، وَهُوَ مُجَازٌ فَصِيحٌ بَلِيغٌ هُنَا.

قوله: «أَفْوَاجًا» حالٌ مِنْ فاعل «يَدْخُلُونَ». قال مكي^(٤): «وَقِيَاسُهُ أَفْوَاجٌ. إِلَّا أَنَّ الضَّمَّةَ تُسْتَثْقَلُ فِي الْوَاوِ، فَشَبَّهُوا فَعَلًا يَعْنِي بِالسُّكُونِ بِفَعَلٍ يَعْنِي بِالْفَتْحِ، فَجَمَعُوهُ جَمْعَهُ» انتهى. أي: إِنَّ فَعَلًا بِالسُّكُونِ قِيَاسُهُ أَفْعَلٌ كَفَلَسٌ وَأَفْلَسٌ، إِلَّا أَنَّهُ اسْتِثْقَلَتْ الضَّمَّةُ عَلَى الْوَاوِ فَجَمَعُوهُ جَمْعَ فَعَلٍ بِالتَّحْرِيكِ نَحْو: جَمَلٌ وَأَجْمَالٌ؛ لِأَنَّ فَعَلًا بِالسُّكُونِ عَلَى أَفْعَالٍ لَيْسَ بِقِيَاسٍ إِذَا كَانَ فَعَلٌ صَحِيحًا نَحْو: فَرَخٌ وَأَفْرَاخٌ، وَرَزْدٌ وَأَرْزَادٌ، وَوَرَدَتْ مِنْهُ أَلْفَاظٌ كَثِيرَةٌ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَمْ يَقْيِسُوهُ، وَقَدْ قَالَ الْحَوْفِيُّ شَيْئًا مِنْ هَذَا.

قوله: «بِحَمْدِ رَبِّكَ» حالٌ، أي: مُلْتَبَسًا بِحَمْدِهِ، وَتَقَدَّمَ تَحْقِيقُ هَذَا فِي الْبَقْرَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ: «وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ»^(٥).

[تمت بعونه تعالى سورة النصر]

(١) الكشاف ٢٩٤/٤.

(٢) البحر ٥٢٣/٨.

(٣) البحر ٥٢٣/٨.

(٤) إعراب المشكل ٥٠٦/٢.

(٥) الآية ٣٠ من البقرة. وانظر: الدر المصون ٢٥٦/١.

سورة تَبَّتْ

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿تَبَّتْ يدا أَبِي لَهَبٍ﴾: أي: خَسِرَتْ،
وتقدّم تفسيرُ هذه المادةِ في سورة غافر في قوله: «إِلَّا فِي تَبَابٍ»^(١)،
وأسند الفعلِ إلى اليَدَيْنِ مجازاً لأنَّ أكثرَ الأفعالِ تُزَاوَلُ بهما، وإنَّ كانَ
المرادُ جملةَ المدْعُوِّ عليه. وقوله: «تَبَّتْ» دعاءٌ، و«تَبَّ» إخبارٌ، أي: قد
وقع ما دُعِيَ به عليه. كقول الشاعر^(٢):

٤٦٦٨- جَزَانِي جَزَاهُ اللَّهْ شَرٌّ جَزَائِهِ

جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلُ

(١) الآية ٢٧ من غافر.

(٢) البيت بهذا الصدر لم أهدت إلى قائله، وهو في الكشاف ٤/٢٩٦، والبحر
٥٢٥/٨، ولأبي الأسود الدؤلي:

جَزَى رَبُّهُ عَنِي عَدِيٌّ بِنِ حَاتِمِ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلُ
وَلِلنَّابِغَةِ:

جَزَى اللَّهْ عَبْسًا عَبَسَ آلِ بُعَيْضِ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلُ

انظر: الخزانة ١/١٣٤، وابن يعيش ١/٧٦.

ويؤيده قراءة عبد الله^(١) «وقد تبَّ» والظاهر أن كليهما دعاء، ويكون في هذا شبهة من مجيء العام بعد الخاص؛ لأنَّ اليدين بعض، وإن كان حقيقة اليدين غير مراد، وإنما عبَّر باليدين؛ لأن الأعمال غالباً تراوُل بهما.

وقرأ العامة «لَهَبٍ» بفتح الهاء. وابن كثير^(٢) بإسكانها. فقيل: لغتان بمعنى، نحو النَّهْر والنَّهْر، والشَّعْر والشَّعْر، والنَّفْر والنَّفْر^(٣)، والضَّجْر والضَّجْر. وقال الزمخشري^(٤): «وهو من تغيير الأعلام كقوله: «شُمس ابن مالك» بالضم، يعني أن الأصل شمس بفتح الشين فغيَّرت إلى الضم، ويُشير بذلك لقول الشاعر^(٥)»:

٤٦٦٩- وإني لمُهْدٍ مِنْ ثَنَائِي فَقَاصِدٌ بِهِ

لابن عمِّ الصَّدَقِ شُمسِ بْنِ مَالِكِ

وجَوَّزَ الشَّيْخُ^(٦) فِي «شُمس» أَنْ يَكُونَ مَنْقُولًا مِنْ «شُمس» الْجَمْعِ مِنْ قَوْلِهِ: «أَذْنَابُ خَيْلِ شُمسٍ»^(٧) فَلَا يَكُونُ مِنَ التَّغْيِيرِ فِي شَيْءٍ. وَكُنِيَ

(١) القرطبي ٢٣٤/٢٠، ومعاني القرآن للقراء ٢٩٨/٣.

(٢) السبعة ٧٠٠، والنشر ٤٠٤/٢، والقرطبي ٢٣٧/٢٠، والحجة ٧٧٦، والبحر ٥٢٥/٨، والتيسير ٢٢٥.

(٣) نَفَرِ النَّاسِ مِنْ مَنَى نَفَرًا وَنَفَرًا.

(٤) الكشاف ٢٩٦/٤.

(٥) البيت لتأبط شراً، وهو في الحماسة ٧٥/١، والخزانة ٩٧/١، والبحر ٥٢٥/٨.

(٦) البحر ٥٢٥/٨.

(٧) حديث شريف: «مالي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذنان خيل شُمس» جمع شمس وهو النفور من الدواب. والحديث رواه مسلم في ٤ - كتاب الصلاة برقم ١١٩، ٣٢٢/١، وابن حنبل ٨٦/٥.

بذلك: إمّا لالتهابٍ وجنتيه، وكان مُشْرِقَ الوجهِ أحمره، وإمّا لما يُؤول إليه مِنْ لَهَبِ جهنم، كقولهم: أبو الخيرِ وأبو الشرِّ لصدورهما منه، وإمّا لأنَّ الكُنيةَ أغلبُ من الاسم، أو لأنها أنقصُ منه، ولذلك ذَكَرَ الأنبياءُ بأسمائهم دون كُناهم، أو لُقِّبَ اسمُه، فإنَّ اسمَه «عبد العزى» فعَدَلَ إلى الكُنية. وقال الزمخشري^(١): «فإن قلت: لِمَ كناه والكُنيةُ تَكْرُمَةٌ؟ ثم ذَكَرَ ثلاثةَ أجوبةٍ: إمّا لشُهْرته بكُنيته، وإمّا لُقِّبَ اسمُه كما تقدّم، وإمّا لأنَّ ماله إلى لهبِ جهنم». انتهى. وهذا يقتضي أنَّ الكُنيةَ أشرفُ وأكملُ لا أنقصُ، وهو عكسُ قولٍ تقدّمَ آنفاً.

وقرى^(٢): «يدا أبو لهبٍ» بالواوِ في مكانِ الجرِّ. قال الزمخشري^(٣): «كما قيل: عليُّ بنُ أبو طالب، ومعاويةُ بنُ أبو سفيان، لثلاثِ يتغيَّرُ منه شيءٌ فيشكِلُ على السامعِ ولـ فليتهُ بنِ قاسمٍ^(٤) أميرِ مكة ابنان، أحدهما: عبد الله بالجرِّ /، والآخرُ عبد الله بالنصب». ولم يَخْتَلَفِ القُرَاءُ [١/٩٣٢] في قوله: «ذاتُ لهبٍ» أنها بالفتح. والفرقُ أنها فاصلةٌ فلو سَكَنَتْ زالَ التَّشاكُلُ.

آ. (٢) قوله: ﴿مَا أَغْنَى﴾^(٥): يجوزُ في «ما» النفيُّ والاستفهامُ، وعلى الثاني تكونُ منصوبةً المحلُّ بما بعدها التقدير: أيُّ شيءٍ أغنى المالُ؟ وقُدِّمَ لكونه له صَدْرُ الكلامِ.

(١) الكشاف ٢٩٦/٤.

(٢) الشواذ ١٨٢ وقال: حكاه أبو معاذ، والكشاف ٢٩٦/٤.

(٣) الكشاف ٢٩٦/٤.

(٤) فليتهُ بنِ القاسمِ شريفِ حَسَنِي من أمراء مكة استمر في ولاية مكة إلى أن توفي ٥٢٧. انظر: الأعلام ١٥٦/٥.

(٥) عاد إلى الآية ٢.

قوله: «وما كَسَبَ» يجوز في «ما» هذه أَنْ تكونَ بمعنى الذي، فالعائد محذوفٌ، وَأَنْ تكونَ مصدريةً، أي: وكَسَبُهُ، وَأَنْ تكونَ استفهاميةً يعني: وأَيُّ شيءٍ كَسَبَ؟ أي: لم يَكْسَبْ شيئاً، قاله الشيخ^(١)، فجعل الاستفهامَ بمعنى النفي، فعلى هذا يجوزُ أَنْ تكونَ نافيةً، ويكونَ المعنى على ما ذَكَرَ، وهو غيرُ ظاهرٍ. وقرأ عبد الله^(٢): «وما اِكْتَسَبَ».

آ. (٣) قوله: ﴿سَيَصْلَى﴾: العامةُ على فتح الياءِ وإسكانِ الصادِ وتخفيفِ اللامِ، أي: يَصْلَى هو بنفسِه. وأبو حيوه^(٣) وابنُ مقسمٍ وعباس^(٤) في اختياره بالضمِّ والفتحِ والتشديدِ. والحسنُ وابنُ أبي إسحاقٍ بالضمِّ والسكونِ.

آ. (٤) قوله: ﴿وامراته حمالة الحطب﴾: قراءةُ العامةِ بالرفعِ على أنهما جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ سيقَتُ للإخبارِ بذلكِ. وقيل: «وامراته» عطفٌ على الضميرِ في «سَيَصْلَى»، سَوَّغَهُ الفصلُ بالمفعولِ و«حمالة الحطب» على هذا فيه أوجهٌ: كونُها نعتاً لـ «امراته». وجاز ذلكُ لأن الإضافةَ حقيقيَّةً؛ إذ المرادُ المضيُّ، أو كونُها بياناً أو كونُها بدلاً لأنها قريبٌ من الجوامدِ لِتَمَحُّضِ إضافتها، أو كونُها خبراً لمبتدأٍ مضميرٍ، أي: هي حمالةٌ. وقرأ^(٥) ابنُ عباسٍ «ومرئته» و«مرئته» على التصغيرِ، إلا أنه

(١) البحر ٥٢٥/٨.

(٢) القرطبي ٢٣٨/٢٠، والبحر ٥٢٥/٨.

(٣) انظر في قراءاته: القرطبي ٢٣٨/٢٠، والبحر ٥٢٥/٨.

(٤) لعلة العباس بن الفضل المتوفى سنة ١٨٦ انظر تراجم العباس في طبقات القراء ٣٥٣/١.

(٥) البحر ٥٢٥/٨، والمجتنب ٣٧٥/٢ منسوبة لابن مسعود.

أقرَّ الهمزة تارةً وأبدلها ياءً، وأدغم فيها أخرى.

وقرأ العامة «حَمَّالَةٌ» بالرفع. وعاصم^(١) بالنصبِ فقيل: على الشَّتم، وقد أتى بجميلٍ مَنْ سَبَّ أُمَّ جَمِيلٍ. قاله الزمخشري^(٢)، وكانت تُكْنَى بِأُمَّ جَمِيلٍ. وقيل: نصبٌ على الحالِ مِنْ «امرأته» إذا جَعَلْنَاهَا مرفوعةً بالعطفِ على الضَّميرِ. وَيَضَعُفُ جَعْلُهَا حَالاً عند الجمهور من الضمير في الجارِّ بعدها إذا جَعَلْنَاهُ خِبراً لـ «امرأته»، لتقدُّمها على العاملِ المعنويِّ. واستشكل بعضهم الحالية لما تقدَّم من أنَّ المرادَ به المُضِيِّ، فيتعرَّفُ بالإضافة، فكيف يكونُ حَالاً عند الجمهور؟ ثم أجابَ بأنَّ المرادَ الاستقبال^(٣) لأنَّه وَرَدَ في التفسير: أنها تحملُ يومَ القيامةِ حُزْمَةً مِنْ حَطَبِ النارِ، كما كانت تحملُ الحطبَ في الدنيا.

وفي قوله: «حَمَّالَةَ الحَطَبِ» قولان. أحدهما: هو حقيقة. والثاني: أنه مجازٌ عن المَشْيِ بالنميمةِ ورَمِي الفِتْنِ بين الناس. قال الشاعر^(٤):

٤٦٧٠- إنَّ بني الأذرمِ حَمَّالو الحَطَبِ

هُمُ الوشاةُ في الرِّضا وفي الغضبِ

(١) انظر في قراءتها: السبعة ٧٠٠، والنشر ٤٠٤/٢، والحجة ٧٧٧، والبحر

٥٢٦/٨، والتيسير ٢٢٥، والمحتسب ٣٧٥/٢، والقرطبي ٢٣٨/٢٠.

(٢) الكشاف ٢٩٧/٤.

(٣) أي: فتصبح إضافة لفظية، والإضافة اللفظية نكرة.

(٤) لم أمتد إلى قائله. وهو في البحر ٥٢٦/٨، والقرطبي ٢٣٩/٢٠، والماوردي

٥٤٢/٤.

وقال آخر^(١):

٤٦٧١- مِنْ الْبَيْضِ لَمْ تُضْطَظْ عَلَى ظَهْرِ لَأْمَةٍ

ولم تَمْسُ بَيْنَ الْحَيِّ بِالْحَطْبِ الرَّطْبِ

جَعَلَهُ رَطْبًا تَنْبِيهَا عَلَى تَذْخِينِهِ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ تَرْشِيحِ الْمَجَازِ. وَقَرَأَ أَبُو قَلَابَةَ «حَامِلَةَ الْحَطْبِ»^(٢) عَلَى وَزْنِ فَاعِلَةٍ. وَهِيَ مُحْتَمَلَةٌ لِقِرَاءَةِ الْعَامَّةِ. وَعَبَّاسٌ «حَمَّالَةٌ لِلْحَطْبِ» بِالتَّنْوِينِ وَجَرَّ الْمَفْعُولِ بِلَامٍ زَائِدَةٍ تَقْوِيَةٌ لِلْعَامِلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ»^(٣) وَأَبُو عَمْرٍو^(٤) فِي رِوَايَةٍ «وَأَمْرَأَتُهُ» بِاخْتِلَاسِ الْهَاءِ دُونَ إِشْبَاعِ.

آ. (٥) قوله: ﴿فِي جِيْدِهَا حَبْلٌ﴾: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «فِي جِيْدِهَا» خَبْرًا لـ «أَمْرَأَتُهُ»^(٥) وَ«حَبْلٌ» فَاعِلٌ بِهِ، وَأَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ «أَمْرَأَتُهُ» عَلَى كَوْنِهَا فَاعِلَةٌ^(٦). وَ«حَبْلٌ» مَرْفُوعٌ بِهِ أَيْضًا، وَأَنْ يَكُونَ خَبْرًا مُقَدِّمًا. وَ«حَبْلٌ» مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ. وَالْجُمْلَةُ حَالِيَةٌ أَوْ خَبَرٌ ثَانٍ، وَالْجِيْدُ:

(١) لم أهد إلى قائله، وهو في الكشاف ٢٩٧/٤، والبحر ٥٢٦/٨، والقرطبي ٢٣٩/٢٠، والماوردي ٥٤٢/٤، والسلامة: أداة الحرب، أي: لم تقع في السبي.

(٢) ضبطها ابن خالوية حاملة، ولم تضبطها المظان الأخرى.

(٣) الآية ١٠٧ من هود.

(٤) البحر ٥٢٦/٨.

(٥) على قراءة «حاملة» فمن أوجه «أمرأته» الابتداء.

(٦) أي: وأمرأته استقرَّ حبلٌ في جيدها. فالفعل استقرَّ خبر لـ أمرأته، وهو الذي رفع «حبلٌ» بالفاعلية كذا في الأصل، ولعله سهو، لأن أمرأته لا تكون فاعلاً بأي وجه، لأنها إمَّا مبتدأ أو معطوفة.

— المسد —

العُنُق، وَيُجْمَعُ عَلَى أَجْيَادُ. قَالَ امْرؤُ الْقَيْسِ^(١):

٤٦٧٢— وَجِينِدٍ كَجِينِدِ الرَّثَمِ لَيْسَ بِفَاحِشٍ
إِذَا هِيَ نَصَّتْهُ وَلَا بِمُعْطَلٍ

و«مِنْ مَسَدٍ» صِفَةٌ لـ «حَبَلٍ». وَالْمَسَدُ: لَيْفُ الْمُقْلِ. وَقِيلَ: اللَّيْفُ
مَطْلَقًا. وَقِيلَ: هُوَ لِحَاءُ شَجَرٍ بِالْيَمَنِ. قَالَ النَّابِغَةُ^(٢):

٤٦٧٣— مَقْدُوفَةٌ بِدَخِينِ النَّحْضِ بَازِلُهَا
لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفُ الْقَعْوِ بِالْمَسَدِ

وَقَدْ يَكُونُ مِنْ جُلُودِ الْإِبِلِ وَأَوْبَارِهَا. وَأَنْشَدَ^(٣):

٤٦٧٤— وَمَسَدٍ أَمْرًا مِنْ أَيَانِقِ

وَيَقَالُ: رَجُلٌ / مَمْسُودُ الْخَلْقِ، أَي: شَدِيدُهُ.

[٩٣٢/ب]

[تمت بعونه تعالى سورة المسد]

(١) برقم ٨١١.

(٢) ديوانه ٦. مقذوفة: مرمية باللحم. والدخيس: الذي أدمج بعضه في بعض من كثرته وصلابته. والنحص: اللحم. بازلهما: سبها الذي انشق، والناب ينشق في السنة الثامنة. صريف: صرير. القعو: البكرة.

(٣) البيت لعمارة بن طارق أو عقبه الهجيمي، وهو في اللسان (مسد) ومجاز القرآن ٣١٥/٢، والقرطبي ٢٠/٢٤١. وأمر الحبل: قتله فتلاً شديداً. والأياتق: (ج) ناقة. وبعده:

صُهَيْبِ عِتَاقِي ذَاتِ مُخِّ زَاهِنِي

سورة الإخلاص

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾: في «هو» وجهان، أحدهما: أنه ضميرٌ عائِدٌ على ما يُفهم من السياق، فإنه يُرَوَى في الأسباب^(١): أَنَّهُمْ قَالُوا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: صِفْ لَنَا رَبَّكَ وَأَنْسُبْهُ. وقيل: قالوا له: أَمِنْ نُحَاسٍ هُوَ أَمْ مِنْ حَدِيدٍ؟ فَتَرَكْتُ. وحينئذٍ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «اللَّهُ» مَبْتَدَأً، و«أَحَدٌ» خَبْرُهُ. وَالجُمْلَةُ خَبْرُ الْأَوَّلِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «اللَّهُ» بَدَلًا، و«أَحَدٌ» الْخَبْرُ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «اللَّهُ» خَبْرًا أَوَّلًا، و«أَحَدٌ» خَبْرًا ثَانِيًا. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «أَحَدٌ» خَبْرَ مَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، أَي: هُوَ أَحَدٌ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ ضَمِيرُ الشَّانِ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ تَعْظِيمٍ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبْرُهُ مَفْسَّرَةٌ.

وهمزة «أحد» بدلٌ من واو، لأنَّه من الوَحْدَةِ، وإبدالُ الهمزة من الواوِ المَفْتُوحَةِ. وقيل: منه «امرأةٌ أناة»^(٢) من الوَنَى وهو الفُتُورُ. وتقدَّم الفرقُ بين «أحد» هذا و«أحد» المرادِ به العمومُ، فإنَّ همزةَ ذلك أصلٌ

(١) أسباب النزول. انظر: فتح القدير ٥/٥١٣.

(٢) انظر: الممتع ٣٣٥.

- الإخلاق -

بنفسها. ونقل أبو البقاء^(١) أنّ همزة «أحد» هذا غير مقلوبة، بل أصل
بنفسها كالمراد به العموم، والمعروف الأول. وفرّق ثعلب^(٢) بين «واحد»
وبين «أحد»: بأنّ الواحد يدخله العد^(٣) والجمع والاثنان، و«أحد»
لا يدخله ذلك. ويقال: اللّهُ أحدٌ، ولا يقال: زيدٌ أحدٌ؛ لأنّ لله تعالى
هذه الخصوصية، وزيدٌ له حالات شتى. وردّ عليه الشيخ^(٤): بأنّه يُقال:
أحد وعشرون ونحوه فقد دخله العدّ انتهى. وقال مكي^(٥): «إنّ أحدًا
أصله وأحد، فأبدلت الواو همزة فاجتمع ألفان، لأنّ الهمزة تُشبه الألف،
فحذفت إحداهما تخفيفاً».

وقرأ^(٦) عبد الله وأبّي «اللّهُ أحدٌ» دون «قل». وقرأ النبي صلّى الله
عليه وسلّم «أحدٌ» بغير «قل هو». وقرأ الأعمش: قل هو اللّهُ
الواحد.

وقرأ العائمة بنتون «أحدٌ» وهو الأصل. وزيد بن علي^(٧) وأبان
ابن عثمان وابن أبي إسحاق والحسن وأبو السّمّال وأبو عمرو^(٨) في رواية
في عددٍ كثيرٍ بحذف التنوين لالتقاء الساكنين كقوله^(٩):

(١) الإملاء ٢/٢٩٧.

(٢) البحر ٨/٥٢٨.

(٣) البحر: العدد.

(٤) البحر ٨/٥٢٨.

(٥) إعراب المشكل ٢/٥١٠.

(٦) انظر في هذه الأوجه الشاذة: الشواذ ١٨٢، والكشاف ٤/٢٩٨.

(٧) السبعة ٧٠١، والبحر ٨/٥٢٨، والقرطبي ٢٠/٢٤٤، ومعاني الفراء ٣/٣٠٠.

(٨) في رواية الخزاز عن محمد بن يحيى عن عبيد عن هارون عنه كما في السبعة.

(٩) تقدم برقم ٢٢٦٨.

- الإخلاص -

٤٦٧٥- عمرو الذي هَسَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ
ورجالُ مكة مُسْتَبِثُونَ عِجَافُ

وقال آخر^(١):

٤٦٧٦- فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ
ولا ذَاكَرَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلاً

آ. (٢) قوله: ﴿الصَّمَدُ﴾: فَعَلَ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ كَالْقَبْضِ
وَالنَّقْضِ. وَهُوَ السَّيِّدُ الَّذِي يُصَمَّدُ إِلَيْهِ فِي الْحَوَائِجِ، أَي: يُقْصَدُ وَلَا يُقَدَّرُ
عَلَى قَضَائِهَا إِلَّا هُوَ. وَأَنْشَدَ^(٢):

٤٦٧٧- أَلَا بَكَّرَ النَّاعِي بِخَيْرِ بَنِي أَسَدٍ
بَعَمْرٍو بِنِ مَسْعُودٍ وَبِالسَّيِّدِ الصَّمَدِ

وقال الآخر^(٣):

٤٦٧٨- عَلَوْتُهُ بِحُسَامٍ ثُمَّ قُلْتُ لَهُ
خُذْهَا حُدَيْفُ فَأَنْتَ السَّيِّدُ الصَّمَدُ

وقيل: الصَّمَدُ: هُوَ الَّذِي لَا جَوْفَ لَهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ^(٤):

-
- (١) تقدم برقم ١٥٠٤.
(٢) البيت لسيرة بن عمرو الأسدي وهو في اللسان (صمد) ومجاز القرآن ٣١٦/٢،
والخزانة ٥٠٩/٤.
(٣) لم أهدت إلى قائله، وهو في اللسان (صمد) والصحاح (صمد).
(٤) لم أهدت إلى قائله، وهو في القرطبي ٢٤٥/٢٠، والماوردي ٥٤٥/٤.
والشكيم: الحديدية المعترضة في فم الفرس. وفي الماوردي: أنه قول الحسن
وعكرمة وآخرين.

٤٦٧٩- شهابُ حُرُوبٍ لا تَزَالُ جِإدُهُ

عَوَابِسَ يَغْلُكُنَ الشَّكِيمَ الْمُصَمِّدًا

وقال ابن كعب: تفسيره ما بعده من قوله: «لم يلد ولم يؤلد» وهذا يُشبه ما قالوه في تفسير الهلوع^(١). والأحسن في هذه الجملة أن تكون مستقلة بفائدة هذا الخبر. ويجوز أن يكون «الصمّد» صفة. والخبر في الجملة بعده. كذا قيل: وهو ضعيف، من حيث السياق، فإن السياق يقتضي الاستقلال بأخبار كل جملة.

آ. (٤) قوله: ﴿كُفُوا أَحَدٌ﴾: في نصبه وجهان، أحدهما: أنه خبر «يكن» و«أحد» اسمها و«له» متعلق بالخبر، أي: ولم يكن أحد كُفواً له. وقد ردّ المبرد على سيبويه^(٢) بهذه الآية، من حيث إنه يزعم أنه إذا تقدّم الظرف كان هو الخبر، وهنا لم يجعله خبراً مع تقدّمه.

وقد ردّ على المبرد بوجهين، أحدهما: أن سيبويه لم يحتّم ذلك بل جوّزه. والثاني: أننا لا نسلم أن الظرف هنا ليس بخبر بل هو خبر، ونصب «كُفواً» على الحال على ما سيأتي بيانه. وقال الزمخشري^(٣): «الكلام العربيّ الفصيح أن يؤخّر الظرف الذي هو لغو غير مستقر ولا يُقدّم. وقد نصّ سيبويه في «كتابه» على ذلك، فما باله مقدّم في أفصح كلام وأغريه؟ قلت: هذا الكلام إنما سبقَ لَنبيّ المكافاة عن ذات

(١) من قوله تعالى: «إنّ الإنسان خلق هلوعاً. إذا مسّه الشرّ جزوعاً». الآية ١٩ من المعارج.

(٢) نص سيبويه في الكتاب ٢٧/١.

(٣) الكشاف ٢٩٩/٤.

- الإخلاص -

الباري تعالى، وهذا المعنى مَصَبُّهُ وَمَرْكَزُهُ هو هذا الظرف، فكان لذلك أهمَّ شيءٍ وأغناه وأحقَّه بالتقديمِ وأخراه.

والثاني^(١): أَنْ يُنْصَبَ عَلَى الْحَالِ مِنْ «أحد» لِأَنَّهُ كَانَ صِفَتَهُ فَلَمَّا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ نُصِبَ حَالًا، وَ«له» هُوَ الْخَبْرُ. قَالَهُ مَكِّي^(٢) وَأَبُو الْبَقَاءِ^(٣) وَغَيْرُهُمَا. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِّ فِي الْجَارِ لَوْجُوهُ خَيْرًا. قَالَ الشَّيْخُ^(٤) بَعْدَ أَنْ حَكَى كَلَامَ الزَّمْخَشَرِيِّ وَمَكِّي: «وهذه الجملة لَيْسَتْ/ مِنْ هَذَا الْبَابِ وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ: «ولم يكن له كُفُوًا أحدٌ» لَيْسَ [١/٩٣٣] الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ فِيهِ تَامًّا، إِنَّمَا نَاقِصٌ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لـ «كان» بَلْ هُوَ مُتَعَلِّقٌ بِـ «كُفُوًا» وَقَدَّمَ عَلَيْهِ. التَّقْدِيرُ: وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مَكَافِئًا لَهُ، فَهُوَ فِي مَعْنَى الْمَفْعُولِ مُتَعَلِّقٌ بِـ «كُفُوًا»، وَتَقَدَّمَ عَلَى «كُفُوًا» لِلْإِهْتِمَامِ بِهِ، إِذْ فِيهِ ضَمِيرُ الْبَارِيِّ تَعَالَى، وَتَوَسَّطَ الْخَبْرُ وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ التَّأْخِيرَ؛ لِأَنَّ تَأْخِيرَ الْأِسْمِ هُوَ فَاصِلَةٌ فَحَسَنَ ذَلِكَ.

وعلى هذا الذي قَرَّرْنَاهُ يَبْطُلُ إِعْرَابُ مَكِّي وَغَيْرِهِ أَنَّ «له» الْخَبْرُ، وَ«كُفُوًا» حَالٌ مِنْ «أحد» لِأَنَّهُ ظَرْفٌ نَاقِصٌ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ خَيْرًا. وَبِذَلِكَ يَبْطُلُ سَوْأَلُ الزَّمْخَشَرِيِّ وَجَوَابُهُ. وَسَيُوبِيهِ إِنَّمَا تَكَلَّمَ فِي الظَّرْفِ الَّذِي يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ خَيْرًا وَأَنْ لَا يَكُونَ. قَالَ سَيُوبِيهِ^(٥): «وتقول: مَا كَانَ فِيهَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ، وَمَا كَانَ [أحدٌ]^(٦) مِثْلَكَ فِيهَا، وَلَيْسَ أَحَدٌ

(١) فِي إِعْرَابِ «كُفُوًا».

(٢) إِعْرَابِ الْمَشْكَلِ ٥١٠/٢.

(٣) الْإِمْلَاءُ ٢٩٧/٢.

(٤) الْبَحْرُ ٥٢٩/٨.

(٥) الْكِتَابُ ٢٧/١.

(٦) زِيَادَةٌ مِنَ الْكِتَابِ.

- الإخلاص -

فيها خيراً منك، إذا جعلت «فيها» مستقراً^(١)، ولم تجعله على قولك: فيها زيد قائم أجرى الصفة على الاسم. فإن جعلته على «فيها زيد قائم» نصبت فتقول: ما كان فيها أحد خيراً منك، وما كان أحد خيراً منك فيها، إلا أنك إذا أردت الإلغاء فكلما أخزت المُلغى فهو أحسن، وإذا أردت أن يكون مستقراً فكلما قدّمته كان أحسن، والتقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربي جيد كثير قال تعالى: «ولم يكن له كفواً أحد». وقال الشاعر^(٢):

٤٦٨٠- ما دام فيهنّ فصيلٌ حياً

انتهى كلام سيويه. قال الشيخ^(٣): «فأنت ترى كلامه وتمثيله بالظرف الذي يصلح أن يكون خبراً. ومعنى قوله «مستقراً»، أي: خبراً للمبتدأ أو لكان. فإن قلت: فقد مثل بالآية. قلت: هذا الذي أوقع مكيًا والزمخشري وغيرهما فيما وقعوا فيه، وإنما أراد سيويه أن الظرف التام وهو في قوله:

ما دام فيهنّ فصيلٌ حياً

أجرى فضلة لا خبراً كما أن «له» في الآية أجرى فضلة فجعل الظرف القابل أن يكون خبراً كالظرف الناقص في كونه لم يستعمل خبراً، ولا يشك من له ذهن صحيح أنه لا ينعقد كلام من «له أحد» بل لو تأخر

(١) أي: خبراً.

(٢) البيت لابن ميادة، وهو في الكتاب ٢٨/١، والخزانة ٦٠/٤، واللسان (جلد). والضمير في «فيهن» يعود للإبل. والفصيل: ولد الناقة. والشاهد تقديم «فيهن» وهو لغو.

(٣) البحر ٥٢٩/٨

- الإخلاص -

«كُفُو» وارتفع على الصفة وقد جَعَلَ له «خبراً لم ينعقد منه كلامٌ. بل أنت ترى أن النفي لم يتسلط إلا على الخبر الذي هو «كُفُوًا». والمعنى: لم يكن أحدٌ مكافئته» انتهى ما قاله الشيخ.

وقوله: «ولا يَشْكُ أحدٌ» إلى آخره تَهْوِيلٌ على الناظر. وإلاً فقوله: «هذا الظرف ناقصٌ ممنوعٌ؛ لأنَّ الظرفَ الناقصَ عبارةٌ عمَّا لم يكن في الإخبارِ به فائدةٌ، كالمقطوعِ عن الإضافة، ونحو «في دارِ رجلٍ». وقد نَقَلَ عن سيبويه الأمثلةَ المتقدمةَ نحو: «ما كان فيها أحدٌ خيراً منك»، وما الفرق بين هذا وبين الآيةِ الكريمة؟ وكيف يقول هذا وقد قال سيبويه في آخرِ كلامه: «والتقديمُ والتأخيرُ والإلغاءُ والاستقرارُ عربيٌّ جيدٌ كثيرٌ؟» وقرأ^(١) العائمةُ بضمِّ الكافِ والفاء. وسَهَّلَ الهمزةَ الأعرجُ وشبيهةٌ ونافعٌ في رواية. وأسكنَ الفاءَ حمزةً، وأبدلَ الهمزةَ واواً وقفاً خاصة. وأبدلها حفصٌ واواً مطلقاً. والباقون بالهمزِ مطلقاً. وقد تقدَّم الكلامُ على هذا في أوائلِ البقرةِ في قوله: «هُزُؤًا»^(٢).

وقرأ سليمان بن علي^(٣) بن عبد الله بن عباس «كِفَاءً» بالكسر والمد، أي: لا مِثْلَ له. وأنشِدَ للنابغة^(٤):

- (١) انظر في قراءات «كُفُوًا»: السبعة ٧٠١، والتيسير ٢٢٦، والبحر ٥٢٨/٨، والنشر ٢/٢١٥، والشواذ ١٨٢، والحجة ٧٧٧، والقرطبي ٢٠/٢٤٦.
- (٢) الآية ٦٧ من البقرة. وانظر: الدر المصون ٤١٨/١.
- (٣) الهاشمي. قال في تقريب التهذيب: مقبول. توفي سنة ١٤٢، وهو عم الخليفة المنصور. انظر: سير الأعلام ٦/١٦٢، والتقريب ٢٥٣.
- (٤) عجزه:

وإن تَأْتَفَكَ الأعداءُ بالرَّفْدِ

وهو في ديوانه ٢١. تأتفك: اجتمعوا حولك مثل الأثافي من القدر. الرُفْد: ج رِفْدَةٌ وهي الإعانة.

٤٦٨١- لا تَقْدِفْنِي بِرُكْنٍ لَا كِفَاءَ لَهُ

ونافعٌ في رواية «كِفًا» بالكسر وفتح الفاء مِنْ غير مَدٍّ، كأنه نَقَلَ حركةَ الهمزةِ وحَذَفَهَا. والكُفَاءُ: النظيرُ. وهذا كِفَاءٌ لكَ، أي: نظيرُكَ والاسم الكِفَاءَةُ بالفتح.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الْإِخْلَاصِ]

سورة الفلق

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿الْفَلَقِ﴾: هو الصُّبْحُ. وهو فَعَلَ بمعنى مَفْعُول كالقَبْضِ، أي: مَفْلُوق. وفي الحديث^(١): «الرُّؤْيَا مِثْلُ فَلَاقِ الصُّبْحِ». قال الشاعر^(٢):

٤٦٨٢- يا ليلةً لم أنمها بتُّ مُرتقباً
أزعى النجومَ إلى أن تَوَرَ الفَلَقُ

وقال ذو الرمة^(٣):

٤٦٨٣- حتى إذا ما انجلى عن وجهه فلقٌ
هاديه في أخريات الليل مُتصّبٌ
وقيل: هو جُبٌّ في جهنّم. وقيل: المطمئنُّ من الأرض. وجمعه
فُلُقَان. وقيل: كلُّ ما فُلِقَ كالحبِّ والأرضِ عن النبات.

(١) حديث البخاري: «فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح» ١ كتاب بدء الوحي من فتح الباري ١/٣٠.

(٢) لم أهد إلى قائله، وهو في القرطبي ٢٠/٢٥٤، والبحر ٨/٥٣٠، والماوردي ٥٤٨/٤.

(٣) ديوانه ٩٢/١ برواية: «حتى إذا ما جلا»، واللسان (فلق).

أ. (٢) قوله: ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾: متعلق بـ «أعوذُ».
والعامَّة على إضافة «شرِّ» إلى «ما». وقرأ^(١) عمرو بن فائد بتنوينه. وقال
ابن عطية^(٢): «عمرو بن عبيد وبعض المعتزلة الذين يرون أنَّ الله لم يخلق
الشرَّ: «مِنْ شَرِّ» بالتنوين «ما خلق» على النفي، وهي قراءة مردودة مبنية
على مذهب باطل انتهى. ولا يتعيَّن^(٣) أنَّ تكون «ما» نافية، بل يجوز أن
تكون موصولة بدلاً مِنْ «شر» على حذف مضاف، أي: مِنْ شَرِّ شَرِّ
ما خلق. عمَّ أولاً [ثم خصَّص ثانياً]^(٤). وقال أبو البقاء^(٥): «وما على
هذا بدلٌ مِنْ «شرِّ» أو زائدة. ولا يجوز أن تكون نافية؛ لأنَّ النافية
لا يتقدَّم عليها ما في حيزها. فلذلك لم يجز أن يكون التقدير: ما خلق
مِنْ شر، ثم هو فاسدُ المعنى». قلت: وهو ردُّ حسنٍ صناعيٍّ. ولا يقال:
إنَّ «مِنْ شَرِّ» متعلقٌ بـ «أعوذُ». وحذف مفعول «خلق» لأنه خلافُ
الأصل. وقد أنحى مكِّي^(٦) على هذا القائل، وردَّه بما تقدَّم أقبح ردِّ.
[و «ما» مصدرية، أو بمعنى الذي]^(٧).

أ. (٣) قوله: ﴿وَقَبَّ﴾: وَقَبَّ الليلُ: أظلم، والعذابُ: حلٌّ،
[ب/٩٣٣] والشَّمْسُ: [عَرَبَتْ] وقيل: وَقَبَّ، أي: دَخَلَ^(٨). قال الشاعر^(٩): /

- (١) البحر ٥٣٠/٨.
- (٢) المحرر ٣٨٥/١٦ وبدأ بقوله: «وقرأ...».
- (٣) قوله: «ولا يتعيَّن» مخروم في الأصل. أثبتناه من (ش).
- (٤) مخروم في الأصل. أثبتناه من (ش).
- (٥) الإملاء ٢٩٧/٢.
- (٦) إعراب المشكل ٥١١/٢.
- (٧) ما بين معقوفين مخروم في الأصل. أثبتناه من (ش).
- (٨) ما بين معقوفين مخروم في الأصل. أثبتناه من (ش).
- (٩) لعله لامية وليس في ديوانه. وهو في البحر ٥٢٩/٨، والقرطبي ٢٥٦/٢٠.

- الفلق -

٤٦٨٤- وَقَبَّ الْعَذَابُ عَلَيْهِمْ فَكَأَنَّهُمْ
لَحِقْتَهُمْ نَارُ السَّمُومِ فَأُخْصِدُوا
والغاسقُ قيل: الليلُ. وقيل: القمر. سُمِّيَ الليلُ غاسِقاً لبرودته. وقد
تقدّم الكلامُ على هذه المادةِ في سورة ص^(١). واستُعِيدَ من الليلِ لِمَا بَيَّنَّتْ
فيه من الآفاتِ. قال الشاعر^(٢):

٤٦٨٥- يا طيفَ هندی لقد أبقيتَ لي أرقاً
إذ جئنا طارقاً والليلُ قد غَسَقَا
أي: أظلمَ واعتكَرَ. و«إذا» منصوبٌ بـ«أعوذُ»، أي: أعوذُ باللَّهِ مِنْ
هذا في وقتِ كذا.

آ. (٤) قوله: ﴿التَّفَائِتِ﴾: جمع نَفَاةٍ مثالُ مبالغةٍ. من
نَفَتْ، أي: نَفَخَ. واختلَفَ فيه فقال أبو الفضل: شَبَّهَ التَّفَخَ من الفمِ في
الرُّقِيَّةِ ولا شيءَ معه. فإذا كان بریقٍ فهو التَّفُلُّ. وأنشد^(٣):

٤٦٨٦- فَإِنْ يَبْرَأَ فَلَمْ أَنْفِثْ عَلَيْهِ
وإنْ يَفْقَظْ فَحَقَّقْ لَهُ الْفَقُودُ
وقال الزمخشري^(٤): «نَفَخَ معه رِيْقٌ». وقرأ^(٥) الحسن «التَّفَائِتِ»

(١) انظر إعرابه للآية ٥٧.

(٢) لم أهدت إلى قائله، وهو في القرطبي ٢٥٦/٢٠، والبحر ٥٣١/٨، والماوردي
٥٤٩/٤.

(٣) البيت لعترة. وهو في ديوانه ٢٨٣، والقرطبي ٢٥٧/٢٠، والبحر ٥٣٠/٨.

(٤) الكشاف ٣٠١/٤.

(٥) انظر في قراءتها: الإتحاف ٦٣٨/٢، والبحر ٥٣١/٨، والقرطبي ٢٥٩/٢٠،
والنشر ٤٠٤/٢، والشواذ ١٨٢.

- الفلق -

بضم النون، وهي اسم كالتَّفَاخَةِ. ويعقوب وعبدُ الله بن القاسم^(١)
«النافثات». وهي محتملة لقراءة العامة، والحسن أيضاً وأبو الربيع^(٢)
«التَّفَثَات» دون ألف كحاذِرٍ وحَذِرٍ. ونَكَرَ غَاسِقاً وحَاسِداً لأنه قد يَتَخَلَفُ
الضَّرَرُ فيهما. فالتنكيرُ يفيد التبعضَ. وعَرَفَ «النافثات»: إمَّا للعهدِ كما
يُرَوَى في التفسير، وإمَّا للمبالغة في الشرِّ.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ الْفَلَقِ]

(١) عبد الله بن القاسم بن يسار المدني مولى أبي بكر رضي الله عنه. روى عنه
قرة بن خالد. وأشار إلى هذه القراءة في ترجمته. انظر: طبقات القراء
٤٤١/٢.

(٢) لعله سليمان بن داود أبو الربيع المهري. ثقة إمام. عرض على ورش. توفي
سنة ٢٥٣. انظر: طبقات القراء ٣١٣/٢.

سورة الناس

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢ - ٣) قوله: ﴿مَلِكِ النَّاسِ . إِلَهِ النَّاسِ﴾: يجوزُ أَنْ يكونا وصفين لـ «ربِّ الناس» وَأَنْ يكونا بدليين، وَأَنْ يكونا عطفَ بيانٍ. قال الزمخشري^(١): «فإن قلت: مَلِكِ النَّاسِ، إِلَهِ النَّاسِ، ما هما مَنْ رَبُّ النَّاسِ؟ قلت: عطفُ بيانٍ كقولك: سيرةُ أبي حفصٍ عمرَ الفاروقِ، بَيَّنَّ بِمَلِكِ النَّاسِ، ثم زِيدَ بياناً؛ لأنه قد يُقال لغيره «رَبُّ النَّاسِ» كقوله: «اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ»^(٢). وقد يُقال: مَلِكُ النَّاسِ، وَأَمَّا إِلَهُ النَّاسِ فخاصٌّ لا شِرْكَةَ فيه، فَجُعِلَ غَايَةَ الْبَيَانِ». واعترض الشيخ^(٣) بأنَّ البيانَ بالجوامدِ. ويُجابُ عنه: بأنَّ هذا جارٍ مَجْرَى الْجَوَامِدِ. وقد تقدَّم في «الرحمن الرحيم» أولَ الفاتحةِ^(٤) تقريرُهُ. وقال الزمخشري^(٥): «فإن قلتَ لِمَ قيل: «بِرَبِّ النَّاسِ» مضافاً إليهم

(١) الكشاف ٣٠٢/٤.

(٢) الآية ٣١ من التوبة.

(٣) البحر ٥٣٢/٨.

(٤) انظر: الدر المصون ٣٠/١.

(٥) الكشاف ٣٠٢/٤.

- الناس -

خاصة؟ قلت: لأن الاستعاذة وقعت من شرِّ الموشوس في صدور الناس فكانه قيل: أعود من شرِّ الموشوس إلى الناس بريهم الذي يملك أمرهم» ثم قال: «فإن قلت: فهلاً اكتفي بإظهار المضاف إليه مرة واحدة. قلت: لأن عطف البيان للبيان فكان مَظِنَّة للإظهار»^(١).

آ. (٤) قوله: ﴿الْوَسْوَاسِ﴾: قال الزمخشري^(٢): «اسمٌ بمعنى الوسوسة كالزُّلزال بمعنى الزَّلزلة، وأمَّا المصدرُ فوسواسٌ بالكسر كالزُّلزال، والمرادُ به الشيطانُ سُمِّيَ بالمصدرِ كأنه وسوسةٌ في نفسه، لأنها صنعتُه وشغلُه، أو أريد ذو الوسواس» انتهى. وقد مضى الكلامُ معه في أنَّ المكسورَ مصدرٌ، والمفتوح اسمٌ في الزلزلة^(٣) فليراجع.

قوله «الخناس»، أي: الرجاء؛ لأنه إذا ذكرَ اللهُ تعالى خَسَّ وهو مثالٌ مبالغٍ من الخُنوس. وقد تقدّم اشتقاقُ هذه المادةِ في سورة التكويد^(٤).

آ. (٥) قوله: ﴿الَّذِي يُوسُّوسُ﴾: يجوز جرُّه نعتاً وبدلاً وبياناً لجرَّيانه مجرى الجوامد، ونصبه ورفعُه على القطع.

آ. (٦) قوله: ﴿مِنَ الْجِنَّةِ﴾: فيه أوجه، أحدها: أنه بدلٌ من «شرِّ» بإعادة العامل، أي: من شرِّ الجنة. الثاني: أنه بدلٌ من ذي

(١) الكشاف: «دون الإضمار».

(٢) الكشاف ٣٠٢/٤.

(٣) راجع إعرابه للآية ١.

(٤) انظر إعرابه للآية ١٥.

- الناس -

الْوَسْوَاسُ؛ لِأَنَّ الْمُوسَّوِسَ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ. الثالث: أَنَّهُ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي «يُوسَّوِسُ»، أَي: يُوسَّوِسُ حَالَ كَوْنِهِ مِنْ هَذَيْنِ الْجَنْسَيْنِ. الرابع: أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ «النَّاسِ»، وَجَعَلَ «مِنْ» تَبْيِينًا. وَأَطْلَقَ عَلَى الْجِنِّ اسْمَ النَّاسِ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَحَرَّكُونَ فِي مُرَادَاتِهِمْ، قَالَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(١). إِلَّا أَنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ^(٢) أَبْطَلَ فَقَالَ بَعْدَ أَنْ حَكَاهُ: «وَاسْتَدَلُّوا بِـ «نَفَرٍ»^(٣) وَ «رَجَالٍ»^(٤) وَمَا أَحَقَّهُ؛ لِأَنَّ الْجِنَّ سُمُّوا جِنًّا لِاجْتِنَانِهِمْ وَالنَّاسَ نَاسًا لِظَهْوَرِهِمْ، مِنَ الْإِنْسَانِ وَهُوَ الْإِبْصَارُ، كَمَا سُمُّوا بَشَرًا. وَلَوْ كَانَ يَقَعُ النَّاسُ عَلَى الْقَبِيلَيْنِ وَصَحَّ وَثَبَتَ لَمْ يَكُنْ مَنَاسِبًا لِفَصَاحَةِ الْقُرْآنِ وَبَعْدَهُ مِنَ النَّصِّحِ، وَأَجْوَدَ مِنْ أَنْ يِرَادَ بِالنَّاسِ النَّاسِيَّ كَقَوْلِهِ: «يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ»^(٥) وَكَمَا قَرِئَ «مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسِيَّ»^(٦). ثُمَّ بَيَّنَّ بِالْجِنَّةِ وَالنَّاسِ؛ لِأَنَّ الثَّقَلَيْنِ هُمَا النَّوعَانِ الْمَوْصُوفَانِ بِنِسْيَانِ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى. قُلْتُ: يَعْنِي أَنَّهُ اجْتَرَىءَ بِالْكَسْرِ عَنِ الْيَاءِ، وَالْمُرَادُ اسْمُ الْفَاعِلِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقَ هَذَا فِي الْبَقْرَةِ^(٧)، وَأَنْشَدْتُ عَلَيْهِ هُنَاكَ شَيْئًا مِنَ الشُّوَاهِدِ.

الخامس: أَنَّهُ بَيَانٌ لِلَّذِي يُوسَّوِسُ، عَلَى أَنَّ الشَّيْطَانَ ضَرْبَانِ: إِنْسِيٌّ وَجِنِّيٌّ، كَمَا قَالَ «شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ»^(٨). وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ: أَنَّهُ قَالَ

(١) الإِمْلاء ٢/٢٩٨.

(٢) الْكِشَافُ ٤/٣٠٣.

(٣) الْآيَةُ ١ مِنَ الْجِنِّ.

(٤) الْآيَةُ ٦ مِنَ الْجِنِّ.

(٥) الْآيَةُ ٦ مِنَ الْقَمَرِ.

(٦) الْآيَةُ ١٩٩ مِنَ الْبَقْرَةِ وَهِيَ قِرَاءَةُ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ. انظُرْ: الدَّرُ الْمَصُونُ ٢/٣٣٥.

(٧) انظُرْ: الدَّرُ الْمَصُونُ ٢/٣٣٦. وَلَمْ يَنْشُدْ عَلَيْهِ شَيْئًا.

(٨) الْآيَةُ ١١٢ مِنَ الْأَنْعَامِ. وَالْأَصْلُ «الْجِنِّ وَالْإِنْسِ».

- الناس -

لرجل: هل اشتَعَدْتُ من شياطينِ الإنس؟ السادس: أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِـ «يُوسُوسِ»، و «مِنْ» لابتداءِ الغاية، أي: يُوسُوسُ فِي صَدْرِهِمْ مِنْ جِهَةِ الْجَنِّ وَمِنْ جِهَةِ الْإِنْسِ. السابع^(١): أَنَّ «وَالنَّاسِ» عَطْفٌ عَلَى «الْوَسْوَاسِ»، أي: مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ وَالنَّاسِ. وَلَا يَجُوزُ عَطْفُهُ عَلَى الْجَنَّةِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ لَا يُوسُوسُونَ فِي صَدْرِ النَّاسِ إِنَّمَا يُوسُوسِ الْجَنُّ، فَلَمَّا اسْتَحَالَ الْمَعْنَى حُمِلَ عَلَى الْعَطْفِ عَلَى الْوَسْوَاسِ، قَالَه مَكِّي^(٢) وَفِيهِ بُعْدٌ كَبِيرٌ لِلنَّبْسِ الْحَاصِلِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ النَّاسَ يُوسُوسُونَ أَيْضاً بِمَعْنَى يَلِيقُ بِهِمْ.

الثامن: أَنَّ «مِنَ الْجِنَّةِ» حَالٌّ مِنْ «النَّاسِ»، أي: كائِنِينَ مِنْ الْقَبِيلِينَ، قَالَه أَبُو الْبَقَاءِ^(٣)، وَلَمْ يُبَيَّنْ: أَيُّ النَّاسِ الْمَتَقَدِّمُ أَنَّهُ صَاحِبُ الْحَالِ؟ وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ فَلَا يَصِحُّ مَعْنَى الْحَالِيَةِ [فِي شَيْءٍ مِنْهَا]^(٤)، لِأَنَّ الْأَوَّلَ وَلَا مَا بَعْدَهُ. ثُمَّ قَالَ: «وَقِيلَ هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى الْجِنَّةِ» يَرِيدُ «وَالنَّاسِ» الْأَخِيرَ مَعْطُوفٌ عَلَى «الْجِنَّةِ». وَهَذَا الْكَلَامُ يَسْتَدْعِي تَقَدُّمَ شَيْءٍ قَبْلَهُ: وَهُوَ أَنَّ يَكُونَ «النَّاسِ» عَطْفاً عَلَى غَيْرِ الْجِنَّةِ كَمَا قَالَ بِهِ مَكِّي ثُمَّ يَقُولُ: «وَقِيلَ هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى «الْجِنَّةِ». وَفِي الْجُمْلَةِ فَهُوَ كَلَامٌ مُتَسَامِحٌ فِيهِ [سَامَحَنَا اللَّهُ]^(٥) وَإِيَاهُ وَجَمِيعَ خَلْقِهِ بِمَنْتِهِ وَكَرَمِهِ وَخَتَمَ لَنَا مِنْهُ بِخَيْرٍ، وَخَتَمَ لَنَا رِضَاهُ عَنَّا وَعَنْ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ.

(١) الأصل السادس وهو سهو. والتصحيح من (ش).

(٢) إعراب المشكل ٥١٢/٢.

(٣) الإملاء ٢٩٨/٢.

(٤) خرم في الأصل وأثبتناه من (ش).

(٥) خرم في الأصل وأثبتناه من (ش).

- الناس -

وهذا آخرُ ما تيسَّر لي من إملاءِ هذا الموضوعِ وحَضْرٍ ما في هذا المجموعِ متوسِّلاً إليه بكلامِهِ متشفِّعاً لديه برسولِهِ محمدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أن يجعلَهُ خالصاً لوجهِهِ مُوجِباً للفوزِ لديه، فإنه حسبِي ونِعَمَ الوكيلُ. ووافقَ الفراغُ منه تصنيفاً وكتابةً في العُشْرِ الأوسطِ من شهرِ رجبِ الفردِ من شهورِ سنةٍ أربعٍ وثلاثينِ وسبعمئةٍ أحسنَ اللهُ تَقْضِيَهَا بِمَنَّةٍ وَكَرَمِهِ. قاله وكتبه أفقرُ عبِيدِهِ إليه أحمدُ بنُ يوسفَ بنِ محمدِ بنِ مسعودِ الشافعيِّ الحلبيِّ حامداً اللهُ ربَّ العالمينِ ومُصَلِّياً على رسولِهِ الأمينِ وآلِهِ وصحبِهِ أجمعينِ وسلِّم.

[تَمَّتْ بِعَوْنِهِ تَعَالَى سُورَةُ النَّاسِ]

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير العميق إلى زوجي الفاضلة السيدة أم بلال، فقد ساعدتني في إعداد هذه الفهارس التفصيلية التي احتاجت مني ومنها إلى صبر ودأب ومتابعة وتنظيم، أدعو الله عزَّ وجلَّ أن يشيها ويجزيها خير الجزاء.

ويسرني أن أتقدم بالشكر كذلك إلى ولدي البارِّ حذيفة، حيث بذل معنا جهوداً طيبة في رحلة الفهارس الفنية، أدعو الله له بالتوفيق والتسديد.



الفهارس العامة، وتشمل :

- (١) فهرس القرآن الكريم .
- (٢) فهرس الحديث والأثر .
- (٣) فهرس الشعر .
- (٤) فهرس الأعلام .
- (٥) فهرس أقوال العرب .
- (٦) فهرس مسائل رسم المصحف والإملاء .
- (٧) فهرس المعرّب والمولّد .
- (٨) فهرس العقائد .
- (٩) فهرس الإشارات البلاغية .
- (١٠) فهرس الكتب .
- (١١) فهرس مفردات اللغة .
- (١٢) فهرس مسائل فقه اللغة .
- (١٣) فهرس لغات القبائل .
- (١٤) فهرس مباحث النحو .
- (١٥) فهرس الأدوات .
- (١٦) فهرس مباحث الأفعال .

- (١٧) فهرس إعراب الجمل .
(١٨) فهرس أصول النحو .
(١٩) فهرس المفردات الصرفية .
(٢٠) فهرس مباحث الصرف .
(٢١) فهرس المذاهب النحوية .
(٢٢) فهرس الأمثال .
(٢٣) فهرس الحكايات .
(٢٤) فهرس الدراسة .
(٢٥) فهرس السور الكريمة .
(٢٦) فهرس المصادر والمراجع .
(٢٧) فهرس الفهارس .



(١)

فهرس القرآن الكريم

		﴿الفاتحة﴾		
		ص	آية	
٤٣٦ ، ٣٢٦ ، ١٠٠ ، ٩٧ ، ٦٥/١	٣			
٥١٧/٣ ، ٥٣٨ ، ٤٧٥ ، ٤٤٦/٢				
٦٠٩ ، ٤٩١ ، ٤١٧/٤ ، ٦٣٠		٩٥/٧	١٠٤/٦ ، ٢٧٢/١	١
١١١/١٠ ، ٢٩٩/٣	٤		٢٩٥ ، ٢٢٩/١٠	
١٨٧/٢ ، ٢٣٦/١	٥		١٧١/٤ ، ٤٠٨/٢	٣
٢٣٨/٣ ، ٦٠٧ ، ٥٧٤ ، ٣٧٤/٢	٦	٦٣/٥	١٢٤/٤ ، ٣٣٠/١	٤
٥١٧ ، ٤٩٠/٥ ، ٦١٦/٤ ، ٣٥٤			٦٠٢ ، ٤٧٩/٧	
١١٣/١١ ، ٦٧٢/٩		٤٤٨/٦ ، ٣٦٢ ، ٥٩/٤ ، ١٥٣/٢	١٥٣/٢ ، ١٧٣/٢	٥
٢٥/٣ ، ١٣٠ ، ١٢٩ ، ١٢١/١	٧		٢٣٦/٧	
٣٢٤/٨ ، ٢٣٠/٧		٧٦/٤ ، ٥١٢/٢ ، ٩٣ ، ٨٧/١	١٠٣/٢ ، ١١٥/٢	٦
٣٤٧/٢ ، ٤٤٠ ، ٤٠٨/١	٨	١٠٥/٥ ، ٤٧٩ ، ٤٧٥/٤ ، ٨٣/١	١٠٥/٥ ، ٤٧٩ ، ٤٧٥/٤ ، ٨٣/١	٧
٢٥٠ ، ١٢٥ ، ١٠١/٤ ، ٢١٢/٣	٩	٥٧٧/٨ ، ٤٥٨ ، ٣٥٤/٧ ، ١٧٩/٦	٥٧٧/٨ ، ٤٥٨ ، ٣٥٤/٧ ، ١٧٩/٦	
٤٤٠/٥ ، ٥٠٦/٣ ، ١٢٩/١	١٠		٤٥٥ ، ٢٣٠/٩	
٦٢٢/٣ ، ١٤٧ ، ١٤١ ، ١٣٥/١	١١	﴿البقرة﴾		
٣٩٥/١٠			٤٥١/٩	١
١٨١/٢ ، ١٤٣/١	١٢	٣٢٦/٢ ، ٢٦٦ ، ١٩١ ، ١٣٩/١	٣٢٦/٢ ، ٢٦٦ ، ١٩١ ، ١٣٩/١	٢
٣٣٩/٦	١٣	٣١٦/٣ ، ٥٤٩ ، ٥٤٦ ، ٥٣٥	٣١٦/٣ ، ٥٤٩ ، ٥٤٦ ، ٥٣٥	
٤٦٩/٥ ، ٥١٤/٤ ، ٤٤٢ ، ٢٦٠/١	١٤	٣٩٨/٥ ، ٥٥١ ، ٩١ ، ٥٨/٤	٣٩٨/٥ ، ٥٥١ ، ٩١ ، ٥٨/٤	
٥١٤/٤	١٥		٢٧٨/٦	

271/0.133/1. 33
 299/0. 233/3. 3.9/1 30
 179/8. 333/3. 3.0/7
 0.0/7. 207/2 37
 3.1/1 37
 3.1. 28. 17/2. 0.7/1 38
 3.8/0. 7.7/3. 390. 331/3
 277/9. 37. 7. 037. 331
 172/3. 3.1/2. 308/1 39
 398/7
 139/3. 299/2. 398. 32. 1 40
 082. 223/0. 393/3. 33. 0
 388/9. 339/8. 390/7
 033/1. 0
 008/3. 11/2. 303/1. 318/1 41
 373/9. 090/0 42
 379/1 43
 331/3. 333/1 44
 082/9. 107/2. 128/1 45
 111/1 46
 382. 021. 383/3. 383/3 48
 379. 49
 27. 0. 7. 3 49
 331/0. 303/1 50
 398/2 51
 090. 20/0 52
 272/3. 217/2. 317/1 53
 231/9. 233/1. 111/7
 13. 3/3. 119/2. 28/1 55

00. 0/3. 397/2. 328/1 17
 99/11. 328/1. 03/7. 30/3
 088. 303. 3.9/2. 131/1 18
 7/1. 0. 3.7/7. 1.8/7
 713/3. 308/2 18
 1.8/7. 332/0. 337. 97/1 19
 332/9
 88/3. 303/2. 333. 312/1 20
 327. 271/8. 3.7/7. 2.0/7
 273/9
 321/2. 278/2. 3.3. 330/1 21
 399. 120/8
 333/3. 2.9/2 22
 1.7/3. 129/2 23
 398/9. 372/8. 339/3 24
 333. 199/2. 3.3. 223/1 25
 177/1. 0. 8/0. 78/3. 027
 89/11
 0.8. 0.7. 3.9. 333. 283/2 26
 797/8. 299/7. 088. 228/0
 209/1. 28
 97. 233/3. 097. 053. 333/2 28
 89/0. 050/3. 333. 3. 0
 77. 1/1. 332/9. 317/7. 377
 3.7/0. 093/3 29
 233/1. 333/3. 333/1. 30
 11/11
 012. 383/3. 297/1 32
 311/0 33

13/9, 100, 133/2	81	388/1	07
1023, 113/3, 134, 133/1	82	133/2, 117/8, 101, 100/6	08
333/1, 1008/6, 118/0, 134		200/0, 100	
188, 133/3, 100, 102/2	80	100/3, 111/2	09
191, 188/8, 100/1		111/3, 128/2, 100, 111/1	10
190, 188/3, 111/3	87	188/0, 133/0, 120/3, 133	
133/0	88	100/8, 111/6, 188	
098, 188, 100/3, 133, 111/2	90	188/2, 133, 129, 111/1	11
133/8, 111/3	91	133, 188/3, 100, 133/3, 133	
100/1		188/0, 133/3, 133/2	12
188/3, 180/3, 111/2	96	133/1	
133/1, 133/0		111/2	13
188/1, 100/2	97	133/8, 111/3	14
133, 100/2, 100, 111/1	98	133/3, 100, 133/2, 133/1	15
100/0, 111/3, 133, 133/3		111/1, 100/6, 100, 111/0	
133/9, 100/8, 133/6		100/11, 111/8	
133/1		133, 133/3, 100/3, 133/2	16
133, 118/3, 133/2, 111/1, 133/1	102	133, 133/6, 133/0, 133	
100/3, 100/0, 111/3		133/9, 111/9, 133/1	
133, 100/3	103	133/6, 133/3, 100/2	17
133/1		111/1	
100, 133, 133, 111/2	107	100/2, 111/1	18
133/3, 100/3, 133/3		133/1, 133/6, 100/0	19
111/9, 100/1, 133/0		133/11	
133/1		133/8, 133/3, 100/1	20
133/3, 100	108	100/3, 133/1	21
133/3, 100	108	133/1	22
100/3, 100	109	133/3, 133/2	23

231/7, 052/0, 70/8, 883/1 100
 308/1 102
 399/8 103
 327/1 100
 150/0, 194/2 107
 270, 272/2 108
 800/9, 308/3, 321/2 171
 82/3 172
 898/9, 227/2 170
 019/8, 878, 850/8 170
 309/3, 079, 380/2 171
 297/7 172
 21/8, 103/3, 813, 308/2 173
 080, 018, 199, 190
 098/3 174
 300, 208, 207/2, 69/1 177
 070/7
 050/8, 279/8, 289, 277/2 178
 083/9, 289/2, 88/1 179
 277/2 180
 200/8 182
 303/3 183
 333/2, 69/1 180
 731/8, 038/3 187
 308/8, 290/7, 832/1 187
 890, 193, 00/1
 891/8, 323/2, 821/2 189
 007, 221, 13/0
 387/2, 100/1 198

820/2 110
 337/9, 187, 130, 78/2 111
 92/2 112
 79/8 114
 308/7, 899/2, 308/1 117
 187/8
 898/8, 182/3, 87/2 117
 282/3 119
 168/2 120
 108/0 123
 231/9, 001/2 124
 300/0, 238, 123/2, 808/1 126
 111/7, 282/7
 380/3 127
 072/2 128
 872/3, 188/2 129
 207/8, 397, 300/3, 787/2 130
 787/8
 192/8, 332/3, 278/2 132
 382/9 133
 200/0, 98/8, 313/3, 70/2 135
 139/8, 299, 298/3 136
 310/7, 820/8, 088/3 137
 088/9, 009/7
 777/1, 88/9, 181/2 138
 800/0, 812, 181/2 138
 703/3 144
 080/9 150
 223/3 157

٥٥١/٤ ٩
 ٣٨٤/١٠ ٠٥١٠/٦ ٠٦١٩ ٠٢٥٧/٥ ١١
 ٣٤٧/٨ ٠٤٩٨/٧ ٠٣٧٨ ٠٥٧/٣ ١٣
 ٢٧١/٦ ٠١٧٧/٤ ١٤
 ٥٧٣/٣ ١٥
 ٥٣١/٢ ١٨
 ٤٠٤/١ ٢٠
 ٤٥٦ ٠١٥٤/٣ ٠٢١٠ ٠١٤٩/١ ٢١
 ٥٥٣/٧ ٠٥٤٨ ٠٣٢٤/٤
 ١٦/٦ ٢٥
 ٣٨٨/١٠ ٠٥٠/١ ٢٦
 ٢٣٦/٢ ٢٧
 ٣١٦/٤ ٢٨
 ٦٥/٩ ٢٩
 ٥٠٥/١٠ ٠٦٥/٩ ٠٨٠/٦ ٣٠
 ٦/١١ ٠٢٥٣/١٠ ٣٦
 ٤٧٣/٣ ٠٤٢٤/٢ ٣٧
 ٢١٢/٧ ٣٨
 ٤٥٠/١٠ ٠٥٣٢/٥ ٠١٦٩/٣ ٣٩
 ١٨٣ ٠١٨١/٣ ٤٠
 ١٥٠/٣ ٤٢
 ٣٨٤ ٠٣٤٠/٦ ٤٤
 ٥٢٢/٣ ٤٥
 ١٦٧/٤ ٠٨٨/٢ ٤٧
 ٤٩٦/٤ ٤٩
 ٢٠٣/٣ ٥٠
 ٤٩٩/٤ ٠٣٤٠/١ ٥٢
 ٣٩٣/٥ ٠٥١٤ ٠٥٠٠/٤ ٥٤
 ٥١٧ ٠٤٨٠/٥ ٠١٩١/٣ ٠٨٨/٢ ٥٩

٥٣٧/١٠ ٢٦٤
 ١٥/٧ ٢٦٥
 ١٣/٢ ٢٦٦
 ٠١٩٥/٤ ٠٤١٢ ٠٣٣٣/٣ ٠٢١٨/٢ ٢٦٧
 ٠٥٦٥/٨ ٠٣٩٠/٨ ٠٤١٦/٥
 ٣٠/١١
 ٩٣/٩ ٢٦٩
 ٥٢٨/٥ ٠٦١٦/٢ ٢٧١
 ٣١٠ ٠٦٠/٣ ٢٧٢
 ٨/٧ ٠٤٨/٥ ٠٣١٤/٢ ٢٧٣
 ١٥١/١ ٢٧٤
 ٦٠٥/٩ ٢٧٥
 ١٩٢/٨ ٠٥٠٨/٣ ٢٧٨
 ٢١٦/٨ ٢٧٩
 ٢٢٢/٩ ٠١١٧/٤ ٢٨٠
 ١٩٣/٧ ٢٨١
 ٠١٠٦/٣ ٠٣٠٠/٢ ٠٢٤٦ ٠٧٦/١ ٢٨٢
 ٤٥٧ ٠٣٨١/٨ ٠٣٧٦/٥ ٠٦٣٤
 ٤٨١/٩ ٢٨٣
 ٠٥٦٨/٦ ٠١١٤/٣ ٠٦١٢/٢ ٢٨٤
 ٥٥٨/٩
 ٤٣٠ ٠١٥٠/١٠ ٢٨٥
 ٢٩٤/٣ ٠٣٤٠/١ ٢٨٦
 ﴿آل عمران﴾
 ٢٤٣/٩ ٠٣٥/١ ١
 ٣٥/١ ٢
 ٢٨٥/٤ ٠٢١/٣ ٣
 ٣٤٦/٤ ٦

0V1 .06V/0 120
 209/3 10A
 2.8/1 131
 12V/8 .2318/2 133
 33V/2 130
 763/1. 139
 102/8 .203 .378/2 .228/3 122
 32/0 .272 .260/3 .0.6/2 120
 687/9 .023/3 .3.0/2 127
 172/1. .272/0 102
 1.1/1 103
 28V/9 102
 193/1. .20/8 .200/7 107
 38/11 .679/1. 108
 323/8 .121/2 109
 .028 .223 .1.0 .1V/0 17.
 067.111/8 .003/7
 228/3 171
 392.29. /8 .201/1 17V
 09V/2 178
 02V/3 179
 200/7 .101/3 173
 222/1. .062/2 172
 7.3 .277/2 177
 02V/3 178
 12. /2 .277/3 .107/2 179
 02. /8 .127/0 .679/2 180
 237/8 .620/2 188
 067/9 191

10/2 .227/3 71
 107/3 .297/1 72
 12V/2 70
 278/1 77
 230/3 .238/1 7.
 299/3 .0.2/1 72
 231/8 .633/3 .0.6/2 .10/1 70
 277/2 77
 22. /3 78
 31. /7 8.
 2.3/7 .022/3 .7.2 .92/2 81
 02/1 82
 220/7 .02/1 80
 729/3 9.
 31/8 .272/2 .677 .3.0/2 9V
 278.382 .199/9
 79/7 .378/0 99
 91/2 100
 112/3 102
 .337/2 .110/2 .371 .227/1 107
 787/1.
 2.2/3 108
 307.302/3 110
 373/0 112
 287/9 117
 392/8 118
 712/2 120
 20/9 .208/7 .97/1 121
 071/0 .129/1 122

٢٥٧/٤ ٢٨
 ١٧٥/٦، ٦١٧/٢ ٢٩
 ٤٥٧/٢ ٣٠
 ٣٣١/٨ ٣١
 ٤٤٦/١٠، ٦٦٦/٣ ٣٢
 ٤٠٥/٤ ٣٣
 ٣٦٠/١ ٣٤
 ٧٠٢/٣ ٤٠
 ٤٩٢/٩، ٣٧١/٨، ١٦٦/٦ ٤١
 ٤٧٢/٩، ٤٦٣/٤، ٤٧٤/٣ ٤٢
 ٧٠/٩ ٤٥
 ٢٩٨، ٢٦٨، ٢٢٤، ٤٠٤/٤ ٤٦
 ٩١/٤ ٤٨
 ٤٢/٤ ٤٩
 ٦/٤، ١٠٥١/٢ ٥٥
 ٣٠/٦، ٥٥٧٨/٤، ٦٠٨، ٣٤٢/٢ ٥٧
 ٣٦١/١٠، ٢٠٠
 ٦٠٩/٤ ٦١
 ٥٣٩، ٣٦٤/١٠ ٦٣
 ٢٢٣/١٠، ٢٠٣/٦، ٤٥٢/٤ ٦٥
 ٥٦٣/١٠
 ٣٦٨/٦، ٢٢٥/٤، ٢٧٤/١ ٦٦
 ٥١٤/١٠، ٤٢٤/٦ ٦٦
 ٤١٢/٦ ٧٢
 ٥٩٨/٨، ١٦١/٦، ٢١٨/٢ ٧٣
 ٥٤/٤، ١٥٢/١ ٧٤
 ٣/٤ ٧٥
 ٥٤/٤ ٧٦
 ٢٨٨/٨، ١٠٠٦/٧، ٤٤٨/٦ ٧٨

١٤٦/١ ١٩٣
 ٩٧/٤، ٢٩١/٢ ١٩٥
 ١٦٠/٢ ١٩٦
 ١٥٠/٤ ١٩٩

النساء

١٠٢/٤، ٣٩٤/٢، ٢٤٩/١ ١
 ٦٨٩/٨، ٤٥٨/٧
 ٢٠٨/٣، ٤٠٧/٢، ١٤٥، ٩٨/١ ٢
 ٤٧٣/٧، ٤٩٦/٦، ٢٠٨، ١٠٧/٤
 ٦٧٦، ٦٤٨، ٦٣٥/٣، ٣٢١/٢ ٣
 ٣٩٣/٦، ١٥١/٥، ٣٧٩/٤، ١٠٠٠/٤
 ١٣٥، ٢٠/١١، ٤١٢، ٣٩٩
 ٤٣٣/٤ ٥
 ١٠٦٣/٤، ٦٩٣، ٦٢٦/٣، ١٥/١ ٦
 ٤٥٧/٥
 ٤٦٦/٤، ١٩٤/٣ ٨
 ٤١٨/٢، ١٨٣/١ ٩
 ٧٣٤/١٠ ١٠
 ١٠٦/٤، ٥٨٨/٣ ١١
 ١٧٢/٤ ١٢
 ٣٠٠/٢ ١٤
 ٦١٩، ٣٤٧/٣ ١٦
 ٢٩٦/٣ ١٩
 ٢٤٤/٦ ٢١
 ٣٩٤/٦، ١٧٩/٢ ٢٢
 ٥٨٢/٥، ٤٢٩/٤، ٤١٩/٣، ٨٥/١ ٢٤
 ٦٩/٣ ٢٥
 ٣١٨/١٠، ٦٨٦، ٢١٦/٤ ٢٦

٣٤٩/٤.٤٠٤/٢ ١٣٦	٤٥٨/٨
١٧٢/٤ ١٣٨	١٨٨/٩.٥١٨/٨ ٧٩
٢٧٤/١٠ ١٤١	٢٨٩/٩ ٨١
٢٧٣/١٠ ١٤٣	٢٢٩/١٠ ٨٣
٤٠٧/٩ ١٤٦	١٤٠/١ ٨٦
٢٣١/٦ ١٤٨	٦٨٠/١٠.٤٩٩/٦ ٩٠
١١٨/٩ ١٥٢	٦٢/٤ ٩١
٤٤٣/٤.١١٨/٢ ١٥٣	٥١٥/٦.٤٤١٠/٤.٣٥٣/٣ ٩٢
٥١١.٥٠٩.٤٩٢/٥ ١٥٤	٣٦٨/٢.٤٧٠/١ ٩٥
١٧٦/٥.٢٢٢.١٥٢/٤.٤٦١/٣ ١٥٥	٦٠٩/٩.٥٩٤/٧ ٩٦
٤٤٦/١ ١٥٧	١٠١/٥ ١٠١
٣٣٩/٩.١٧٦/٥ ١٥٩	٥٧٤/٢ ١٠٣
٢٦٩.١٤٢/٤.١٤/١ ١٦٠	٦٠/١ ١٠٤
١٢٠/٦ ١٦٢	٤٢/١ ١٠٥
١٦٢/٤.٥١٩/٣ ١٦٣	٢٥/٢ ١١٢
٤٥١/٥ ١٦٤	٤٥٧/٢ ١١٤
٦٨٢/٨ ١٦٥	٩٢/٧.٣٢/٥.٢٦٥/٣.٥٠٦/٢ ١١٥
٥٧٦/٧.٣١١/٥.٥٦٩.٣٨١/٤ ١٧١	١١٣/٦ ١١٧
٣٥٠/١٠	١٧٦/٩ ١١٩
١٣٣/٣.٦٥٥.٥٦٩.٤٢٦/٢ ١٧٦	١٣٥.١٢٧/٩.٥٤٣.٤١٩/٣ ١٢٢
١٣/٦.٦١٣.١٩/٥.٢٤١/٤	٦٧٧/١٠
	١٤١/٨.٥٤/١ ١٢٥
﴿المائة﴾	٣٩٤/٢ ١٢٧
٠٩٣/٣.٧٨/١ ٢	٥٦٦/٣ ١٢٩
٢١٨/٤	٠٤٢٨/٩.٤٧٦/٥.٢٨٢/٤ ١٣١
٠٤٤٥.٤١٢.٢١٧/٤.٥٥٢/٣ ٣	٢٩٩/١٠
٣٣٧/٩	٦٢٦.٢١٦/١٠ ١٣٣
٣٨٤/٢ ٤	٠٦١٠/٣.٠٦٠٧/٢.٢١٨/١ ١٣٥
٠٤٣٢/٤.٠٦٩٣.٠٦٧٥.٠٥٥٧/٣ ٦	٣٣٣.٣٣٣/١٠.٢١٨/٤

332/A	03	200/V	306/6	229/0	
27/0	31V/3	26A	28E/2	0E	27V/9
030/10	27A/9	23V/6	229		202, 202/10
202/2	08	260	201/3	610/2	230/1
282/A	09				011, 28A
71/9	609	20E	280	21V	28/2
002/1	71	09/9	208/A	22/6	052/0
230/2	2E	280/0	191/3	287/1	9
027/9				297/3	13
20V/0	7V			28/3	16
02V/2	79			071/3	18
22E/V	1V			80/9	19
008/2				173/0	22
31E/A					
01/6	280/0	27V/2	2E/2	28/2	28
290	28V/10			000/1	30
389/2	40			27V, 200/2	32
130/0	47			22V/2	33
273/2	48			202/3	34
200/6	099/0	018/2	8E	208/3	36
111/A	066/V	06V/6	89	102/6	28
079	22V/10	222/9		288/9	279/A, 120
210/A	27V/2	293/3	91		232/2
270	121/3	212	09E/2	99V/3	21
	273/6	230/0	222/2	060/3	22
	082/3	9V		299/3	28
	182/0	101		208	210/0
	228/3	100		239/10	
02/0	271/2	107		297/10	01
	29E/2	112		270/2	02

٣٠٨/٩، ١٣٠/٧		٦٤٣، ٥٥٤/٤، ٧٠٠/٢	١٦٤
٥٧٥/٧	٤٦		٢٧/٥ ١٦٥
٢٤١، ٢٣٩/٢	٤٩		
٣٠٨/٩، ١٣٠/٧، ٢١٥/٢	٥٠	﴿الأعراف﴾	
٢٤٦/٤	٥٣	٤١٩/٦، ٢٩١/٥	٢
٦٣١/٤	٥٥	٤٢٨/٦، ٢٦٠/٥، ٥٠٢/١	٣
٣١/١٠، ٢٣٤/٦، ٤٠٣/٢، ٦٣/١	٥٦	٢٥٦/٦، ٢٩٧/٤، ١٧٢/١	٤
١٠٣/٣، ٢٠٨/٢	٥٧	٣٦٧/٨، ٢٥٩/٧	
٣٤١/٦، ٢٨٨/٥	٥٩	٩/١	٩
٣٥٣/٤	٦٢	٥٠٢، ٢٥١/١	١٠
٣٣٢/٨، ١٤٢/٢	٦٦	١٠٥، ١٠٤/٥، ١٩٠/٢، ٧٣/١	١٢
٣٥٨/٥، ٥٨/٢	٧٣	٢٥٨/١٠، ٣٩٨/٩، ١٩٨/٨، ٢١٥	
٦٢١/٨، ٥٣٩/٣، ١٧٩/٢	٧٥	٢٥/٩، ٤٤٣/٦	١٦
٥٥٣/١٠، ١٠٩/٩		٢٧٦/٥	١٧
٦٢/٦، ٣٦١/٣	٧٧	٢٦٥/٥، ٢٨٧/٣، ٩٤/٢	١٨
٣٥٣/٤	٧٩	١١٤/٨	٢٠
٣٥٨/٥	٨٠	٥٤٣/٨، ٥٨٧/٧، ٣٦١/٥	٢١
٤٦/٣	٨١	١٧١/٨	٢٢
٣٥٨/٥	٨٥	١٣٣/٥، ٣٧٦/٤	٢٣
٤٠٢/٥	٨٦	١٦٦/١٠	٢٦
٣٨٣/٥	٨٧	١٠٢/٣	٢٧
٤٧٠/٧	٨٩	٣٢٨/٧	٢٨
٣٨٦/٥	٩٠	٣٢٨/٧	٢٩
٦٣٤/٤	٩٦	٣٦٣/٩	٣٤
٤١٤/٨	٩٨	٣٩٣/٧، ٦٦٧/٢، ٨٨/١	٣٨
٢١٢/٣	٩٩	٢٧٠، ٩٣/١٠	
١٦٨/٩، ٤٧٥/٥	١٠٠	١٦٧/١٠، ٥٥٥، ٣٣٨/٩	٤١
٢٤٦/٦	١٠١	٣٦٥/٥، ٤٦٧/٣، ٥٥٨/٢	٤٣
١٠/٢	١٠٢	٥٠٠، ٣٢٩، ٤٤/٥، ٢١٥/٢	٤٤

٢٨٢/١ ١٨٢
 ٣٦٨/٤ ١٨٥
 ١٤٠/٧ ، ٣٤٥/٦ ، ٦١٢ ، ٦١١/٢ ١٨٦
 ٣٤٤/١٠ ، ١١٦/٨ ، ٢١٨
 ١٥٥/١٠ ، ١٦٤/٨ ١٨٧
 ٥٢٣/٤ ١٨٩
 ٥٩٨/٩ ، ٥٦٥/٨ ١٩٣
 ٢٠٤/٧ ١٩٥
 ٣٢٤/٣ ١٩٧
 ٥٣١/٢ ١٩٩
 ٤١٠/١٠ ٢٠١
 ٤٤٩/١ ٢٠٣
 ٦٦٩/٤ ٢٠٥
 ٢٣٥/١٠ ٢٠٦

﴿الأنفال﴾

٥٧٧ ، ٥٧٣ ، ٥٧٢/٥ ، ٣٥٢/١ ٧
 ٧٨/٧ ، ٥٧٢ ، ٥٦٢/٥ ، ٤٢/١ ٩
 ٦٧١/٩
 ٥٧٣/٥ ، ٣٩٠/٣ ١٠
 ٥٦٦/٤ ١٢
 ١٩١/٦ ١٦
 ٢٠٣/٦ ١٧
 ٧٨/٧ ١٩
 ٥٥٢/٩ ٢٤
 ٢٢٥/١٠ ، ٢٦٢/٦ ٢٥
 ٦١٦/٥ ٢٧
 ١٢٥/٧ ، ٤٦٩/٥ ٣٠
 ٢٠٢/١ ٣١

٤٥/٨ ، ٦٩/١ ١٠٥
 ٥٥/١٠ ١٠٩
 ٤٣١/٨ ، ٣٢/٥ ١١١
 ٧٠/٨/٨ ١١٥
 ٣٨٩/١٠ ١٢٣
 ٤٢٥/٥ ، ٢٥/١ ١٢٧
 ١٢٤/٨ ، ٥٤٨/٤ ١٢٨
 ٤٦٦/٤ ، ٣٨١/١ ١٣٣
 ٥٢٧/٥ ، ٦٠٨/٤ ، ٤٩٨/٣ ١٣٧
 ٤٨٨/١٠ ، ٥٠٤ ، ١٩٧/٩ ، ١٣٥/٦
 ٤٤٣/٤ ، ٢٩٨/٢ ، ٣٤٣/٤ ، ٣٤٣
 ٤٢٤/٥ ، ٤٧٢/١ ١٤١
 ٥٥٣ ، ٣٦٣ ، ١١٨/٢ ١٤٣
 ٢٨٠/١ ١٤٥
 ٦٥٥/٤ ١٤٦
 ٩٠/٨ ، ٣٦٣/٥ ١٤٨

٣١١/٦ ، ٣٦٣/٥ ، ٢٤٤/١ ١٥٥
 ٤٩٦ ، ٢٩٣/١٠ ، ٤٥٥/٨
 ٣٥٦/٤ ، ٤٠٥/١ ١٥٦
 ٧٠٢/٢ ، ٦٠١/٢ ١٥٧
 ٢٣٧/٥ ، ٣٨٥/١ ١٦٠
 ٣٨٢/١ ١٦٢
 ١٧٦/٨ ١٦٤
 ٤٢٥/٦ ١٦٥
 ١٧/٦ ١٦٩
 ٢٩٩/٨ ، ٣٢٦/٥ ، ٤٥٦/١ ١٧٢
 ١٦٠/٥ ١٧٧
 ٥٢٤/٥ ، ١٠٣/١ ١٧٩
 ٥٦٩/٤ ١٨٠

٢٩/٦ ١٩
 ١٥٣/٣ ٢١
 ٥٢/٣، ٣٨٩/١ ٢٥
 ٤١٢/٤ ٢٨
 ٣٨/٦ ٣٠
 ١٦١/١١ ٣١
 ٥٨٢/٩، ٢٤٤/٥، ٢٧٧، ١٢٨/١ ٣٢
 ٣١٧/١٠
 ٨٨/٤، ٦٠٨/٢ ٣٤
 ٣٣٧/٢ ٣٥
 ١٧١/٨، ٣٢٣/٢ ٣٦
 ٥٤٥/٦، ٣٦/٣، ٩٦، ٨٨/١ ٣٨
 ٦٠٢/٩، ٧٥/٧
 ٣٦٨/٤ ٤٠
 ٨/٢ ٤٢
 ٥٩٢/٨، ٥٦/٦، ١٨٣/٤ ٤٧
 ٩٠/٦، ٦٢٧/٣ ٥٣
 ٩٤/٦ ٥٤
 ٩٤/٦ ٥٥
 ٢٥١/٣ ٦١
 ٤١٢/٤، ٢٤٣/٣، ١٢٦/١ ٦٢
 ٥٦٠، ١٥٣/٦، ٥٨٩، ٧٩/٥
 ١٨٣/٩، ٤٢٦، ٢٩٣، ١٩٥/٨
 ٥٦٨
 ٦٥١/٤ ٦٣
 ٨٥/٦، ٦٤٣/٣، ٣٢٨/١ ٦٧
 ٣٠٧/٨ ٦٨
 ٤٨٧/٤، ٤٢٣، ٣١٢، ١٥٧/١ ٦٩
 ٥٤٩، ٤٢٧/٩

٩٨/٣ ٣٢
 ٥٠٩/٣ ٣٧
 ٤١/٣ ٣٨
 ٩٤/٣ ٤١
 ٤٩٦/٦ ٤٣
 ٥٠/٣، ٤٨/٣ ٤٤
 ٣٥٧/٨ ٤٨
 ١٥٠/٣ ٥٠
 ٦٠/٣ ٦٠
 ٣٥٨/٢ ٦١
 ٦٣٣/٥ ٦٢
 ٤٩/٣ ٦٥
 ٤٩/٣ ٦٦
 ٣٥٤/٩، ٤٩٠، ٤٣٧، ٢٤٨/١ ٦٧
 ٣٦٨/٤، ١٧٧/٢، ٢٠٣/١ ٧٣
 ٢٦٢/٢ ٧٤
 ١١١/٦ ٧٥

﴿التوبة﴾

٥٠٢/١٠، ٧/٦، ١٤٨/٢ ١
 ١٠/٦ ٢
 ٢٧٦، ٢٧٥/٤ ٣
 ٤١٦، ٢٣٨/٧، ٤٦٢، ١٠٧/٤ ٦
 ٥٩٥/١٠
 ٢٣٧/١ ٨
 ٤٦٧/٤ ٩
 ٢٠/٢ ١٠
 ٦٥٩/٤ ١١
 ١٢٦/٩، ٧٦/٦ ١٣

٤٩/٣ ٢٠٧ ٢٠٠/٢ ٥٧/١ ٢٢
 ٨٨/٧ ٢٢٦ ١٢٧
 ١٧٠/٧ ٢٣٨/٦ ٢٣
 ٣١/٤ ٢٤
 ٣٠٤/٥ ٢٧
 ٤٥١/٤ ٢٨
 ٣٦٩/١٠ ١٩٧ ١٩٦/٦ ٣١
 ١٢٤/٥ ٣٣
 ٥١٢/٦ ٢٨٤/٥ ٢٠٨/٣ ٣٥
 ٢٧٤/٩ ٥٨٩/٨ ٣٠٩/٧
 ٣٥/٣ ٣٦
 ٤١٤/٧ ٥٧٦ ٥٧٤/٤ ٤٢
 ٤٧٤/١ ٤٦
 ٣٠٧/٥ ٤٩
 ٦٢٦/٤ ٥٠
 ٣٢٨/١ ٥١
 ٩/٥ ٥٤
 ١٩٦/٦ ٥٧
 ٢٨٧/٢ ٥٨
 ٣٤٠/١٠ ٢٣٢/٦ ٥٩
 ٦٢٦/٤ ٦١
 ٥٣٠/٢ ٦٣
 ٢٨٦/١٠ ٧١
 ٤١٧/٩ ٧٢
 ٣٩٩/٥ ٧٣
 ٣٩٩ ٣٩٨/٥ ٧٤
 ٤٠٧/٥ ٧٩
 ٤١٨/٥ ٨٠
 ٣٤٠/١٠ ٨١

٣٩١/٦ ٤٥٨/٣ ٥٠٠/٢ ٧٢
 ٢٨٥/٧ ٧٤
 ٦٥/٦ ٨٠
 ٣٩٥/٧ ٨١
 ١٩٠/٩ ١٠١/٦ ٣٦٥/٢ ٨٣
 ٢٧/٧ ٩٠
 ٣٩٥/٤ ٩٢
 ١٠٠/٦ ٩٣
 ٢٧٠/١ ٩٤
 ٤١٥/٥ ١٠٦
 ٢٢٢/١٠ ٢٨٥/٧ ١٠٧
 ٣٣٦/٣ ١٠٩
 ١٢٩/٦ ١١٠
 ٥٤٣/٣ ٣١٣/١ ١١١
 ٣٤٢/٦ ١١٤
 ٣١٠/٣ ١٢٠
 ٤٠/٩ ١٢٥
 ١٣٤/١ ١٢٨

﴿يونس﴾

٤١٥/١ ٢
 ٢٧٠ ٢٤٢/٩ ٥
 ٤٠٣/٢ ٧
 ٢٢٥/٥ ٣٦٧ ٢٧٧/٤ ١٠
 ٣٩٤/٥ ١١
 ٢٤٤/٥ ٥٣١/٣ ١٢
 ١٤٦/٧ ٣٧٤/١ ١٥
 ٥٦٤ ٤٢٣/١٠ ١٦
 ٥٧/٧ ١٨

٢٩٩/٤ ، ٤٦٢/٢ ، ٤٣/١ ٢٢
 ٦٧٠/٩ ، ٣٣٥ ، ١٨٠ ، ١٠٣/٨
 ٣٨٥/١٠
 ٦٥٤/٨ ٢٤
 ٤٧٥ ، ٤٠٤/٣ ، ١٧/٢ ، ١٩٧/١ ٢٦
 ٦٠٩ ، ٥١٣/٤
 ٥١٤/٤ ، ٦٧٩/٣ ٢٧
 ٦٩٧/٤ ، ٣٣٦/٢ ، ١٨٥/١ ٢٩
 ٤٤٨/٥
 ٥٥٢ ، ١٥٠ ، ١٣١/٣ ٣٠
 ١٤/٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٢ ، ١٢٣/١ ٣١
 ٤٩٨/٦ ، ٥٧٣/٣ ، ٢٤٠ ، ٢٣٩
 ٢٦٢/١٠ ، ٢٤/٨
 ٥٣٧/٦ ، ٥٦٠/٥ ٣٢
 ٩٨/١ ٣٣
 ٥٧٤/٨ ، ١٢٥/٧ ٣٥
 ١٩٠/٧ ٣٦
 ٤٩٨/٦ ٣٨
 ٩٧/١٠ ، ٣٢٨/٧ ٤٠
 ٦٧٥/٤ ٤٢
 ٣٥٠ ، ٢٥٢/٣ ، ٦١٥/٢ ، ٤٣/١ ٤٣
 ٥٤٧/١٠
 ٣٨٢/٩ ٤٤
 ٤٧٨ ، ١٣٦/١٠ ، ٣٠١/٨ ، ٥٢٦/٢ ٤٥
 ٣٠١/٨ ، ٥٨٠ ، ٥٢٦/٢ ٤٦
 ٤٢٧/٥ ، ٣٩/٣ ٤٧
 ٤٢٧/٥ ٤٨
 ٤٢٧/٥ ٤٩
 ٤٥/١ ٥٠

٤١٠/٦ ١٠٥
 ٦٩٠/٦ ١٠٦
 ٦١٥/٢ ، ٤١٦ ، ٢٤٧ ، ٤٣/١ ١٠٧
 ٤٧٢/٥ ، ٢٦٦/٤ ، ٣٤٧ ، ١٦/٣
 ٧٦٢/١٠ ، ٤٠٤ ، ٣٩١/٦ ١٠٧
 ١٤٦/١١
 ٢٩١/١٠ ، ٤٠٩/٨ ، ٣٩١/٦ ١٠٨
 ٣٩٨/٦ ١٠٩
 ٢٦٧/٦ ١١٠
 ٥٤٠/٥ ، ٢٨٧/٣ ١١١
 ٥٩٨/٥ ١١٢

﴿يوسف﴾

٦٥٨/٤ ٣
 ١٠١١ ، ١٥٣/٨ ، ٣٥٣/٧ ، ٤١٥/١ ٤
 ٥٤٧/١٠ ، ٥١٢ ، ٤٦٧/٩
 ٦٣٠/٢ ٨
 ٢٩٩/٣ ٩
 ٢٣٨ ، ٢٣٢/٥ ، ٤٢٥/١ ١٠
 ٤٣٨/٧ ، ٢٦٦ ، ٢٦١/٣ ، ١٣٥/١ ١١
 ٥٣٢
 ٥٥٣/٦ ، ١٢١/٥ ١٢
 ٧٥ ، ٧٤/٦ ، ٢٥١/٣ ، ٩٢/١ ١٧
 ٥٥٥/٧ ، ٣١٣/٣ ، ٥٠٠/١ ١٨
 ٤٣٢/٨
 ٢٨٠/٥ ، ٢٠٧ ، ٣٥/٤ ، ٣٥٧/٢ ٢٠
 ٥٠٥/٦
 ٥٣٧/٤ ٢١
 ٦٥٠/٢ ٢٢

٣٤١/٥	٣	٤٦٥/٦	٥٢
٢١٥/٨، ٦٣/١	٧	٥٠٠، ٤٠٢/١	٥٣
٤٢٣/٩		٢٦٦/٣	٦٤
٣٣٣/٦	٨	٥٨/٧، ٥١١/١	٦٥
٧٧٩/١٠، ٤٦٤/٩	٩	٤٩٢/٢	٦٦
٤٢٣/٩، ٨٦/٨، ٢١/٧، ٦٤/٢	١١	١٤/٤	٧٢
٦٧/٥	١٢	٤٨٠/١٠، ٢٦/٥	٧٦
٣٤٣/٨، ٤٨٩/٢	١٧	٣٨٤/٥	٧٩
٢١٤/٩، ٥٦/٧	١٩	١٢٧/٣، ٣٧٧، ٣٣٦، ٢١٤/١	٨٢
٤٤٦٦/٤، ٣٤٠/٣، ٣٧٠/١	٢٣	٢٠٥، ١١٣، ٣٩/٥، ٣٦٠، ٥٨/٤	
٤٧١/٨، ٩٩/٧، ١٥٥/٦، ٤٢/٥		٦٥٩/١٠، ٤٤٨/٨، ٢٦٩/٦	
٦٨، ٥٧٥/٧، ٤٤٩، ٣٧٤/١	٢٤	٦١/١١	
٣٨٥/١٠		٦٧٤/٣	٨٣
٢٥٠/٨	٢٥	٤٨٠/٨، ٤٨/٧	٨٤
٧٨٨/١٠	٢٦	٢٦/٧، ٥٢٨، ٤٠٩/٦، ٥٥/٤	٨٥
٥٠/٧	٢٧	٢٤٢/٩، ٥٣٧/٦	٨٧
٢٥٥/٨	٢٨	٥٣٧/١٠، ٥٥٧/٩، ١٢١/٥	٩٠
٣٣١/٨	٣٠	٤٠٠/٢	٩٦
٨٦/٨، ٥٣٧، ٣٦٣/٦، ٥٨٣/٤	٣١	٣٣٥/٧، ٣٤٠/٥، ١٣٠/٢	١٠٠
٣٩٦		٦٦٨/٩	
١٧٧/١٠، ١٦٣/٤	٣٣	١٧١/٣	١٠٢
٢١/٧	٣٤	٦٥٥/٤، ٣٢٩/٣، ٦٦/٢	١٠٨
٥٤٦/٩، ٢٢١/٣	٣٥	١٩٦/٧، ٤٥٧، ٣٧٨/٥	
١٦٨/٢	٣٦	٥٦٣/٦، ٦٠١/٤، ٣٤٢/٣	١٠٩
١٦٨/٢	٣٧	١٣٥/٨، ٣٤/٧	
		٥٣٧/٦	١١٠

﴿إبراهيم﴾

١٣٤/٧	١
٣٤٦/٦	٩

﴿الرحمة﴾

١٣٧/٧	١
-------	---

٤١٤٥/٧ ٤٦٦١/٤ ٤٥٥٨ ٤٣٨٨/٢ ٤
 ٥٥٩/٨ ٤٤٦٧
 ١٨٦/١ ٦
 ٤٩٣ ٤١٤٥/٧ ٤٢٨٩/٤ ٩
 ١٥١/٧ ١٦
 ٣٩٤/٢ ٢٠
 ٤٠٠/٣ ٥٦٣/٢ ٢٦
 ٤١٥/٦ ٤٢٧٥/٥ ٣٠
 ١١٢/٨ ٥١١/١ ٣١
 ١٧٦/٩ ٣٩
 ٦٥٩/٢ ٤١
 ٢٧٥/٥ ٤٣
 ٥١٢/٨ ٤٢٦٥/٤ ٤٣٦/٢ ٤٧
 ٧١/١٠
 ١٥٣/٣ ٥٣
 ٢١١/٧ ٤٦/٥ ٤١٥٣/٣ ٥٤
 ١٦٧/٧ ٥٥
 ٥٥٣/٩ ٥٦
 ١٨٠/٤ ٥٨
 ٢٠/٩ ٥٩
 ٦٢٨/٨ ٦٠
 ٤٨٧/٤ ٦٤
 ٣٦٦/٦ ٦٥
 ٥٧٢/٧ ٤٢٢٤/٦ ٤١٥٥/٥ ٦٦
 ٧٢٢ ٢٦٩/٩ ٤١٨/٨
 ٤٠٢/٩ ٧٢
 ٣٧٥/٥ ٧٤
 ٥٤٨ ٥٤٤/٨ ٧٨
 ٤٧٠/٩ ٨٢

٤٠١/٧ ١٠
 ٧٦/٧ ١٢
 ٤٥٣٧/٧ ٤٤٢٥/٤ ٤٣٠/٣ ١٦
 ٤٠٨/٨
 ١٠٣/٣ ٢٣٦/٢ ١٧
 ٤٣٧٥/٥ ٤٢١٣/٤ ٤٥٣٠/٢ ١٨
 ٩٠/١١
 ٤٩٠/٥ ٢١
 ٣٩٨/٩ ٤٣٧٥/٥ ٤٣٥٢/١ ٢٢
 ١٠٠/٧ ٤٣٨٤/٤ ٢٤
 ٢٤١ ٢٣٩/٢ ٢٦
 ١١٠/٧ ٤٣٧١/٢ ٢٨
 ١١٠/٧ ٣٠
 ٣١٩/١٠ ٣١
 ٦٩٣/٢ ٤٣١٢/١ ٣٤
 ٦٧٦/٣ ٣٥
 ٢٣٦/٥ ٤١٠٨/٣ ٣٦
 ٤٦٢٢/٨ ٤٥٥١/٤ ٤٩٩/١ ٣٧
 ٢٢١/١٠
 ٤٦٧/٩ ٤٢
 ١٢٩/٧ ٤٤
 ١١٧/٨ ٤٥٥٣/٤ ٤٥
 ١٣٤/٧ ٤٣١٤/٦ ٤٦٧/٥ ٤٧
 ٥٣٩/٧ ٤٨
 ٣٨٠/٩ ٤٩
 ﴿الحجر﴾
 ٥٦٩/٨ ١
 ٧١٥/٩ ٤٦٤٥/٨ ٤١٣٠/٧ ٢

١٧/٧ ٤٩
 ٣٨٩/٧ ٥١
 ٣٨٩/٧ ٥٢
 ٢٣٦/٦ ٥٧
 ٣٢٢/٧ ١٠٤/٥ ٣٠٥/٤ ٥٩
 ٥٢٠/٩
 ٣٠٥/١ ٦٠
 ٦٤/٥ ٦١
 ٥٢٥/٩ ٦٤١/٨ ١٠٤/٢ ٦٣
 ٣٨٥/٧ ٦٦
 ٣٦٣/٨ ٣٩٣/٧ ٧٣
 ٤٢٢/٦ ٧٤
 ٢٧٧/١٠ ٤٤٩/٥ ٤٣/١ ٧٨
 ٣٠٥/٧ ٥٩٦/٤ ٧٩
 ٦٦٥/٣ ٨٠
 ٥١١/١ ٨٢
 ٨٤/٢ ٨٤
 ٦٠/٢ ٨٦
 ٤٢٤/٧ ٨٨
 ٤١٦/٣ ٨٩
 ٦٦٢/١٠ ٩١
 ١١٣/٥ ٩٢
 ٥٠٠/١٠ ٥١١/١ ٩٣
 ١٩٨/١ ٩٥
 ٥٢٠/٥ ٩٧
 ٤٢٥/٧ ١٠١
 ٣٣٦/٥ ٢٧٨/٣ ١٠٦
 ٤٢٨/٧ ٤٣/١ ١٠٩
 ٢٤٠ ٢٣٩ ١٦٢ ٥٥/٢ ٣٤/١ ١١٠

٧٧/٦ ١١٩
 ٥٦٤/١٠ ٣٢٥/٨ ١٢٤
 ١٤١/٥ ١٢٧
 ﴿الإسراء﴾
 ٣٦٤/٦ ١
 ١٧٢/٧ ٨٦/٢ ٤
 ٥١٩/١٠ ٥
 ١٧٥/٦ ٣٤٨/٤ ٧
 ٢١٩/٤ ١٠٥٢ ٢٢/٣ ٦٢/١ ٩
 ٢١٩/٤ ١٠
 ٦٤١/٨ ١١
 ٦٤٤/٨ ١٢
 ٣٢٢/٧ ١٩٣/٦ ٦١٢/٤ ١٣
 ٢٣٩/٢ ٢٠
 ٢٣٩/٢ ٢١
 ٣٥٧/٧ ٣٨٠/٣ ٢٢
 ٨٦/٢ ٢٣
 ٢١٩/٥ ٣١
 ٣٤٧/٣ ٣٢
 ٢٨١/٤ ٣٦
 ٣٧٣ ٣٥٧/٧ ٣٧
 ١٨٥/٥ ٣٨
 ٣٦١/٧ ٤١
 ١١٢/٢ ٤٢
 ٣٦١/٧ ٤٣
 ٢٦/١ ٤٤
 ٧٥٢ ٤٣٤/١٠ ٤٥
 ٥٣٨/٦ ٩٠/٤ ٤٧

٥٠٣/٧ ، ١٩٣/٦ ، ٤٤٦/٤ ٤٩
 ٢٧٣/١ ٥٠
 ٩/٥ ٥٣
 ٣١٩/٦ ٥٤
 ٤٥٥ ، ٥٢/٥ ، ٤٥٢ ، ٣٤٥/٢ ٦١
 ١٦٤/١٠ ، ٥٥٣/٩
 ٦٥٩/٩ ، ٦٧٥ ، ٦٢٣/٤ ، ٨٨/١ ٦٣
 ٥٢٠/٦ ، ٤٠٠/٢ ٦٤
 ٤٥٧/٥ ٦٦
 ٣٣٧/٦ ٧٠
 ٣٥٥/١ ٧٧
 ٥٥ ، ٥٢/٥ ، ٤٥٩/٤ ٧٨
 ٤٦٦/١ ٧٩
 ٣٧٠/٤ ٨٠
 ٤٣٤/٨ ، ٣٨٠/١ ٨١
 ٥٣٧/٤ ٨٤
 ٥٩/٩ ٨٨
 ١٣٩/٣ ، ٥٦٩/٢ ٩٦
 ٦٩٤/٤ ٩٩
 ٤٧٠/٧ ١٠٣
 ٢٣٦/٩ ، ٥٤٥/٦ ، ٥٨١/٤ ١٠٤
 ٤٧٨/٨ ١٠٥
 ٩/٩ ، ٢١٥/٨ ١١٠

﴿مريم﴾

١٤٣/٦ ١
 ٤٠٤/٢ ٢
 ٣٣٦/٦ ، ٣٦٤/٣ ٣
 ٤٠١/٣ ، ٢٦٣ ، ٢١٥ ، ١٠٦/١ ٤

٢٩ ، ٢٦/٨ ، ٦٣١/٤

﴿الكهف﴾

٤٢٤/٩ ١
 ٦١٧/٩ ، ١٥٢ ، ٣٣/٣ ٢
 ٤٣٧/٧ ٤
 ٤٦٤/٧ ٧
 ١٢٧/٥ ، ٦٧١/٢ ١٢
 ٤٧١/٧ ، ١٢٩/١ ١٣
 ١٩٣/٣ ١٦
 ٣٤٦/٣ ١٧
 ١٣٧/١١ ، ٤٢٧/٣ ، ٤٣٥/١ ١٨
 ٤٧١/٤ ٢١
 ٥٥٩/٨ ، ١٣٠/٦ ، ٣٩٤ ، ٣٩٠/٣ ٢٢
 ٥٦٠
 ٥٨/٢ ٢٤
 ٦٣٩/٤ ٢٨
 ٦٧١/٩ ٢٩
 ٢٨٥/٣ ٣٠
 ٤٨٠/٧ ٣١
 ١٤/٧ ٣٢
 ٢١١/٣ ٣٤
 ١٨٢/٦ ، ٣٦٠/٢ ٣٧
 ٤٠٣/٦ ، ٥٥٣ ، ١١٨/٢ ، ٢٤٦/١ ٣٨
 ٥٠١/٧ ، ٣٧١/٦ ، ٤٦٣/٥ ٤٢
 ٦٤٠/٥ ٤٤
 ٥٠٠/٧ ٤٦
 ٥٠٥/٧ ٤٧
 ٥٠٣/٧ ٤٨

89/2	05	2382	21/0	670	052
051/1	08			222/8	208/7
97/2	70				211/1
231/2	72			262/0	002/2
030/2	70				102/2
77/8	2222/1	267/0	602/2	79	212/1
282/9	051/1	70		282/9	270/8
128/2	71				20/9
051/1	72				160/2
100/9	73			097/1	202/7
238/7	22				702027/1
70/7	70				058/1
129/1	79				22/0
272/10	620/1	80		060/9	630/1
730/1	81				208/2
720/1	82	2222/1	282/0	120/2	20
730/1	88			272/10	127/9
722/1	87			272/8	267/2
029/9	90				100107/7
82/2	92				738/1
702/1	181/1	90		719/1	202/7
102/2	97				002/9
					80/7
					21/1
					021/0
					722/1
					270/7
					028/7
					212/1
					02
					712/1
					07

٦٢١/٩	٩٦		٤٧٧/١	١٧	
٦٩٨/٢	٩٨	٤٣٩/٥	٢٧١/٢	١٨	
١١٠/٨	٩٩		١١٥/١٠	٢٩/٨	
٤٨٠	٤٧٩/٢	١٠٣	٨١/١	٢٠	
٤٧٩/٢	١٠٤		١١٢/١٠	٢١	
٤٢٨	١٩٤/١٠	١٠٥	٣٧٤/١٠	٢٢	
٣٢٧/٣	١٠٧		٨٠/١٠	٥٧٦/٤	٣٩
١٤/٨	١١٠		٤٠٧/١٠	١٨٩/١	٤٤
٣٣٦/٢	١١٥		٥١٦/٨	٥٩٧/٧	٤٧
٣٩٢/٥	٥٦٥/٤	١١٩	٥١٨/٨	٤٩	
٢٧٨/٥	١٢٠		٨٢/٩	٦٣/١	٥٠
٥٤٧/٢	١٢١		١٨١/٣	٥٣	
٥٣٧/٥	١٢٣		٢٧٩/١	٥٨	
٣٩١/٧	١٢٤		٢٤٢/٦	٦٠	
٣٣/١١	١٣٩/٩	٣٦٠/٥	٧١٥/١٠	٦٤٦/٤	٦١
			٢٦٩/٤	٦٢	

﴿الأنبياء﴾

٦٠٩/٩	١		٢١٥/٨	٥٢١/٣	١٣٨/١	٦٩	
٣٠٩/٤	٢		٤١٩/٥			٧٠	
٢٠٥/٨	٦٤٤/٧	٣٧٢	٤٧٨/٤	٢٥١/٣	٨٨/١	٧١	
١٠٤/١٠	٣١٤	٣		٤٦٣	٤٣٢	٤١٩/٥	
٣٢٤/٧	٦			٣٦٤/٦	١٢١/٥	٧٧	
٢٣٢/٤	١٢			١٤٤	٨٨/١٠	٣٤/٨	٧٨
١٣٥/٣	١٣			٦٠٧/٧		٨٠	
٢٥٤/٥	١٥			٨٥/٨	٢٢٣/٢	٢٨٦/١	٨١
٥٣٣/٣	١٦		١٥٥/٥	٣٦٨/٤	١٦٤/٣	٤٧٣/٥	٨٩
٢٠١/٩	١٨			٣٨٨/٨			
١٥٥/٤	٢٠			٨٣/٨		٩٠	
١٠٠/١٠	٦٩١/٣	٤٧٠		٦٦٢/٨		٩٥	
	٢٤/١	٢٢					

٣٧١/٧ ١٠٥
 ١٩٨/٦.٦٤٠/٢ ١٠٩
 ٣٥٣/١٠.٢١٦/٨ ١١١
 ٤٣٤.٣٤١/٦.٣٦٠/١ ١١٢

﴿الحج﴾

٤٥/٥ ٢
 ٦٥١/٤ ٤
 ٦٦/٨ ٦
 ٦٦/٩ ٩
 ٤٦٣/٥ ١٠
 ١٥٧/١٠ ١١
 ٦٣/٦ ١٥
 ١٣١/٣ ١٨
 ٩/١٠.٣٦٦/٩.٦٢٢/٣ ١٩
 ٥٤٥.٥٢٣/٥.١٣٥/٣ ٢٥
 ٢٥/٩.٣٨١.٣٧٩/٣ ٢٦
 ٥٠٠/٢ ٢٧
 ٤١٥.٣٧٦/٤.٦٢٠/٢.٩٦/١ ٣٠
 ٧٢٥/٩.٣٢١/٨.٣٧٦/٧
 ٣٠٤/٨ ٣٤
 ٧٥.٥٩/٥ ٣٥
 ٥٣٤/٢ ٣٨
 ٣٢٤/٨ ٣٩
 ٥٣٣/٢ ٤٠
 ٦٦/٨.٤٥١/٣ ٤٦
 ٦٢/٢.٤٤٧/١ ٥٢
 ٣٠٦/٦ ٥٤
 ٦٦٥/٣ ٥٩

٢٧٣/٣.٨٣/٢ ٢٦
 ٥٥٦/١٠ ٢٨
 ٤٢٥/٨ ٣٠
 ٥٠٢/٤ ٣١
 ٦٥٢/٧.٨٤/٢ ٣٣
 ٢٦٧/٦.٤١٧/٣.٤٥٤/٢ ٣٤
 ٩٢/٦.٣٤٧/١ ٣٥
 ٩/٥ ٣٦
 ١٣٥/١٠ ٣٩
 ٥٥٥/٢ ٤٠
 ٤٣/١ ٤٧
 ٣٥٩/١ ٤٨
 ٣٨.٣٧/٥ ٥٠
 ٣٢٠/٩ ٥٧
 ٢٤٧/٦ ٦٠
 ٤٢٩/٤.٥٧٦/٣ ٧٢
 ٣٠/٩.٣٣٦/٤ ٧٣
 ١٨٩/٨ ٧٦
 ٣١٧/٨.٣٩٦/٣.٣٤٠.٩٧/١ ٧٧
 ١٣٠/٩.١٨٤/٨.١٥٦/٦ ٧٨
 ٢٩٠/٥ ٨٠
 ٢٩١/٢ ٨٤
 ١٨٩/٨ ٨٧
 ٥٦٧/٦ ٨٨
 ٦٦٩/٩ ٩٠
 ١٠٥/٥.٣١١/٣ ٩٥
 ٥٤٦/٧.٦٣٤/٤.٣٥٣/٢ ٩٦
 ٤٩٥/٣ ١٠٣
 ٢٠٧/٤ ١٠٤

٢٩٦/١ ١٠٠
 ٢٥٣/٢ ١٠١
 ٥٤٧/٤ ١١٠
 ٣٧٢/٨ ١١٣
 ٢٤/١ ١١٧

٢١٥/٩ ٦٣
 ٢٤٥/١ ٦٤
 ٥٠٩/٥ ٦٥
 ٢٧٨/٧ ٧٢
 ٦٥/٣ ، ٢٢٥/١ ٧٣

﴿النور﴾

٢٥٦/١٠ ١
 ٣٨١/٨ ، ٦١٧/٣ ، ٤٧٨/٢ ، ٥٤٤/١ ٢
 ٢٣٩/٤ ، ٦٤٨ ، ١٩٧/٣ ، ٢٧٥/٢ ٤
 ٣٤٩/٢ ٦
 ٣٤٩/٢ ٧
 ٣٨٦/٨ ٨
 ، ٣٣٣/٧ ، ٥٢٦/٥ ، ٣٦٨/٤ ٩
 ٥٧٣ ، ٣٨٦/٨
 ٨٩/٤ ١٠
 ٣٩٢/٨ ١٢
 ٣٠/١١ ، ٤٢٠ ، ٣٨٢/١٠ ، ٦٠٠/٢ ١٥
 ٤٣٩/١٠ ٢١
 ٣٦٥/٣ ٢٢
 ٤٠٠/٩ ، ٣٦٩/٤ ٢٥
 ٦٠١/٢ ٢٦
 ٣٥٦/١٠ ، ٤٢/٣ ٣٠
 ، ١٨٦ ، ٣٨/٤ ، ٢٣٧/٣ ، ١٨٦/١ ٣١
 ٦٢٠/١٠ ، ٢٦٦ ، ١٢٢/٩
 ١٠٥/٤ ٣٢
 ٦٣١/٣ ٣٤
 ٨١/٧ ، ٤٢٥/٤ ، ٣٢٠/٣ ٣٥
 ، ١٧٧/٥ ، ٤٥٧/٤ ، ٦١٢/٣ ٣٦

﴿المؤمنون﴾

٧/٣ ، ٢٨٠/٢ ١
 ٦٩/١ ٥
 ٤٤١/٤ ١٢
 ٤٢٤/٨ ، ٤٥٢/٦ ، ٣٤٠/٤ ٢٠
 ٣٢٤/٦ ٢٧
 ٢٤٢/١ ٢٨
 ٤٤٤/٦ ٢٩
 ٤٣٧/٦ ، ٦٥١/٤ ٣٥
 ٤٩٣/١ ٤٤
 ٢٩٥/٦ ، ١٢٣/٤ ٤٧
 ٤٢٨/٩ ٤٩
 ١٧٠/٩ ، ٢٥٠/٣ ٥٠
 ٣٣٦/٦ ٥١
 ٤٩٨/١٠ ، ٢٢٤/٥ ٥٢
 ٦٤٣/٩ ، ١٩٦/٨ ٥٣
 ٣٥٣/٨ ٥٧
 ٣٣٠/٨ ٦٦
 ١٧/٧ ، ١٧٤/١ ٨٢
 ٦٣٨/٨ ٨٣
 ٣٦٥/٨ ٩٠
 ٨٣/٢ ٩١
 ٣٦٥/٨ ٩٦

	١٩١/٨		٥٣٨/٩ ، ٤٣٣/٨
	٤٧٥/٨	٢٦	٥٧/٦ ٣٧
	٤٦٣/٥ ، ٣٧٠/٣	٢٧	٦١٤/٤ ، ٢٧٢/٣ ، ١٧٦/١ ٤٠
	١٩٨/١	٣٢	٨١/٧ ، ٦٧١ ، ١٣٥/٦ ، ١٨٨/٥
	٣٥٠/٦	٣٨	٣٩٩/١٠
	٦٠٥ ، ٢٦٨/٩ ، ٢٩٨/٤	٤١	٢٩٠/٩ ٤١
	٢٤/١	٤٣	٦٣٨/١٠ ، ٥٥٠/٦ ٤٣
	٣٥١/٥	٤٨	٨٥/٧ ، ٢٠٦/٢ ٤٥
	٣٥٩/٧	٥٠	٤٣٨/٧ ٥٢
	٣٣١/٨	٥١	٤٣٥/٨ ، ٥٣٧/٣ ٥٤
	٦٥٤/١٠ ، ١٨٠/٥	٥٣	١١٥/٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٢/١ ٥٥
٥٣١/٥	٣٦٩/٢ ، ١٥/١	٥٩	٦٢٢/٥ ٥٧
	٤٤٥ ، ٤١٥/١٠		٤٦/٤ ٦٠
	٣٠/١	٦٠	٦٤١ ، ٦٠١ ، ٣٣٦/٣ ٦١
	٥١٠/٨	٦١	١١٢/٢ ٦٢
	٣٩/٨ ، ١٩٩/٢	٦٢	
	١٠٥ ، ٧٣/٦	٦٥	﴿الفرقان﴾
	١٨٣/٦	٦٧	٥٥١/٥ ٤
	٦٨٨ ، ٤٥٧/٢ ، ٣٤٦/١	٦٨	٩٦/٥ ، ٦٥٣/٢ ٥
٢٣٧/٨	٥٢٣/٧ ، ٦٨٨/٢	٦٩	١٣٥/٨ ، ٤٦٣/٤ ٧
	٥٣٦/١٠		٣٩٤/٥ ١٠
	٥٣٩/٧ ، ٣٧١/٢	٧٠	٦٨٢/١٠ ، ٩/٥ ، ٣٧٢/٣ ١٢
	٤٣١/٢	٧٢	٤٢٣/٧ ١٤
	١٩٥/٩ ، ٤٩٧/٨	٧٥	١٩٨/٦ ١٥
	٤٧٦/٨	٨٥	٤٦٦/٨ ١٧
			٤١٥/١٠ ، ١٧٦/٧ ٢٠
			٥٧٠/٧ ، ٣٦٧/٥ ٢١
﴿الشعراء﴾	٤٦٧/٩	٤	٢٥٣/٥ ، ٦٠١/٤ ، ٦٩٣ ، ٥٠/٢ ٢٤
	٣٠٩/٤	٥	١٤٤/٧ ، ٥٣١/٥ ، ١١٥/١ ٢٥

٣٦٠/١	١٦٠	٤٩٥/١٠	٦٠٤/٤	١٨٦/٣	١٦		
٦٧٩/٨	٢٨٠/٥	٢٠٧/٤	١٦٨	٤٣/١١	٢٣٧/٩	١٨	
١٤٥/٧	٥٤٤/٥	٢٠/٢	١٩٣		٦٦٢/٢	٢٠	
	٦٢٦/٤	٢٠٥	٤٤٤	١٣/٥	٤٨/٤	٢٥٨/١	٢٢
١٤١/٧	٣٨٩/٢	٢٠٨			٣٤١/١٠	٤٥٧/٨	
	١٤٦/١	٢١٠			٥٥/١٠	٢٧	
	٤٦٠/٧	٢١٩			٤٥/٨	٣٠	
	٣٥/١٠	٢٢٣			٤٠٨	٢٣٢/٥	٣٥
	٦٠٨/٨	٢٢٧			٤٠٩/٥	٣٦	

﴿النمل﴾

١٤٣/٦	١	٧٤/٦	٤٢٢	٤١٩/٥	٤٩		
١٣٤/٥	٤	٦٣٤/٤	٤	٥٤١/٧	٦٠		
٤٥٦/٩	٦	٤٥٦/٩	٦	٨٠/٨	٢٨٨/٦	٢٧٠/٢	٦٣
٣٨٣/٩	٧	٣٨٣/٩	٧	٤٢١/٦	٦٤		
٣٨٧	٢٣٣/٨	٣١٦/٣	٨	٥٣٥/٣	٧٢		
	٩/٥	١٠		٢٩١/١	٧٧		
٤٠٩/٨	٢٣٢/٢	١٢		٦٩٢/٣	١٠٢/٣	٨٠	
	٥٧١/١٠	١٣		٣٣٠/٥	٣٧٠/٤	٨٢	
	٢٥٧/٥	١٤		١١٨/٧	٨٦		
	٥٩١/٥	١٨		٦٣/٤	١٨٣/١	١٠٢	
٦١/٦	١٨٣/٤	٢١	٦٧٣	٦٠٤/٤	٤٩٨/٣	٣٦٠/١	١٠٥
	٥٤٥/٦	٢٢		٦٢٤/٥			
	١١٠/٧	٢٣		٧٤/٦	١١١		
	١٦/٤	٢٤		٥٥٣/٢	١١٥		
٣٤/٤	١٨٥/١	٢٥		٤٩٨/١	١١٦		
٣٢/٥	٢٦٥/٣	٢٨		٢٠٠/٢	١١٩		
	٩٨/١	٣٣		١٠٩/٨	١٤٨		
	٣٩/١	٤٠		٥٥٠	٤٥/٨	١٥٤	

٤٦٩/٦	١٠	٣٤٠/٥	٤٩
٢٢٩/٣	١١	٦٢٧/٨	٤٥
٦٧١/٩.٢٦/٣	١٥	٣٥٦/٥.٣٤٩/٣.٢٨٩/٢	٤٧
٣٥٧/١٠	٢٠	٥٧٥/٢	٤٨
٣٨٢/٦	٢٣	٦٢٦/٨.١٧٩/٧	٤٩
٤٣٠/٧.٤٢٣/١	٢٨	٣٩٧.٣٢٥.٢٤/٥.٤٩١/٣	٥٢
٣١٢/٧.٨٦/٢	٢٩	٣٤٩/٣.٢٨٩/٢	٥٥
١٢٦/٩.٥٨٦.٢٤٤/٧.٢٨٤/٥	٣٢	٣٧٣/٥	٥٦
٤٦/٨.٢٤٠/٧	٣٤	٢٧٢/٣	٦٠
٣٦٦/٩.٥٠٩/٧	٣٥	٥٧/٥	٦١
٦٧٧/١٠.٤٠/٧.٢٦٥/٦	٣٨	١٣٦/٤	٦٥
٥٣١/٢	٣٩	١٧/٧	٦٧
٥٤٠/٧	٤٢	١٤١/٥	٧٠
١٧١/٣	٤٦	٢٥٢.٢٥٠/٣.٦١٥/٢.٤٤/١	٧٢
٢٤٧/٣	٤٨	١٨/٨.٥٠٤.٤٣٩/٦.٤٧٣/٥	
٥٣٧/٤	٥٧	٢٤٠	
٦٨٦/٢	٥٨	١٦٢/٨	٨٠
٦٠١/٣	٥٩	١٩٥/٦	٨٤
٦٥٥/٢.٢٤٥/١	٦١	٦٥٢/٧.٦٩٣.٨٤/٢.١٨١/١	٨٧
٥٧٧/٤	٦٩	١٢٧.٨٢.٤٤/٩.٥٤٣.٤١٩/٣	٨٨
١٥١/٦.٦٢٦/٤	٧١	٥٧٣	
٦٢٦/٤	٧٢	٣٥٠/٦	٨٩
٦١٠/١٠.٦٧٣/٣	٧٦	٣٩٢/١٠.٥١٤/٤.٦٧٩/٣	٩٠
٥٥٨/٦	٧٧	٦٢٩/٨	٩٣
٣٨٤/٧	٨١		
٦٩٨/٨	٨٢		
٨٢/٢	٨٨		
		٦٤٧/٤.٦٦٠.٤٥٥/٣.٤٣/١	٨
		٢٠٧/٧.٢٥٩/٦.٩٣/٥	
		١٣٢/٣	٩

﴿القصر﴾

٥٤٨/٤	١٠	﴿المنكيات﴾	
٥٢/٩	١١	٣٦٨/٤	٢
٣٣٣/٣	١٧	٢١/٩	٣
٢٨٥/٥	١٩	٢٨/٩	٧
١٦٣/١٠، ٣٦٣، ١٨١/٦، ٦٢٣/٥	٢٤	٣١٧/٧	١٢
٢٢٠/٧، ٢٨٦/٥	٢٥	١٩/٩	١٦
٣٢١/٨	٢٧	٤٥٤/٨	١٧
٤٠/٩	٢٨	١٧/٩، ٢٩٨/٥	١٩
٥٥٦/٤	٣٠	١٥/٩، ٢٩٨/٥، ١٠١/١	٢٠
٢٠٣/٨	٣٦	٣٧٣/٥	٢٤
٣٤٧/٢	٣٨	١٧/٧	٢٨
٤٧٤/٢	٣٩	١٧/٧	٢٩
١٦٦/٦	٤٠	١٦٩/٧	٣٢
٢٠١/١٠	٤٣	١٧٠/٧	٣٣
٣٥١/٥	٤٦	٧٠/٧	٣٥
٤٠٤/٢	٥٠	٣٥٠/٦، ٥٥٦، ١٣٤/٥	٣٨
١٦٢/٨	٥٢	٤٣٠، ٨٤/٢، ١٨١/١	٤٠
٦٤١/٨	٥٣	٣٧/٩	٤٣
		٣٢٨/٤، ٢٠٤/٢	٤٦
﴿لقمان﴾		٢٩٨/٣	٥١
٢٧٨/٦	٢	١٩٦/٩، ٢٦١/٨	٥٨
١٨٦/٥، ١٢١/١	٦	١٨١/١	٦٤
٢٧٩/٤	٧	٥٧٦/٩، ١٦٠/١	٦٥
٦٠٤/٨، ٦٥٦/٣، ٦٨١/٢	١١	٦٨٦/٨، ١٠٥/٢	٦٧
٦٠٤/٨، ٣٣٠/٦، ٤٠٠/٥	١٣	٥٤٢/٣	٦٩
١٦٥/٨	١٦	﴿الروم﴾	
٣٣٠/٦	١٧	٥٠٧/٥	٣
١٦٠/٩	٢٠	١٢٢/٦، ٤١٢/٤، ٩٩/١	٤
٢٩٧/٨	٣٠	٢٤٢/٩، ٤٣١/١	٩

٣١٧/٨	٣١٢/٧			
	١٤٣/٩	٣٨		
٧٢٥/١٠	٢٠٢/٦	٤٠		
	١١٦/٢	٤٣		
	٤٩٢/٩	٤٥		
٣١٩/٦	٤٠٠/١	٥٠		
	١١٨/٦	٥١		
٤١٠/٥	٦١٥/٣	٤٠٠/١	٥٣	
	١٤٢/٩			
	٨١/٣	٥٦		
	١٢٦/١	٥٧		
	٣٧٦/٤	٦٠		
	٣٤٦/٥	٦٣		
٨٩/٩	٨٣/٨	٥٠٦/٢	٦٦	
	٧٧٩	٧٣١/١٠		
٩٨/٩	٨٣/٨	١٥٨/٣	٥٠٦/٢	٦٧
	٧٧٩/١٠			
↔				
	٢٢٩/٦	٣		
	٤٥٧/٨	٤٥٣/١	٨	
	١١٢/٢	٣٢٩/١	٩	
٤٥/١٠	٤١٥/٣	٣٦/١	١٣	
٣٦٧/٤	٦٥٦/٢	٧٥/١	١٤	
	٦٢٠/٨	٢١٧/٨		
	٥٩٤/٨	١٥		
	٥٠٤/٨	١٦		
	١٨٥/٦	١٧		
٦٢/٨	٤١٥/٣	١٣١/٣	١٩	

٤٣٧/٣	٣٢			
٣٦/٩	٥٧١/٤	٣٣		
٥١٢/١	٣٤			
﴿السجدة﴾				
٢٢٦/٢	٣			
١٧/٧	٦٥٦/٤	٧٦/١	١٠	
٥١١/٨	١١			
٥٣٦/٩	١٢			
٤٠١/٤	١٦			
٧/٢	٢٢			
﴿الأحزاب﴾				
٣٤٩/٤	١			
٢٦١/١٠	٩٩/٩	٤		
٩١/٩	٩			
٧٣/١٠	٨٣/٨	٥٠٦/٢	١٠	
٧٧٩/١٠				
١٩٣/٦	٤١٨/٥	١٤٨/٣	١١	
	٣٤٨/٩			
	١٠٣/٩	١٦		
	٥٢٤/٩	٢١		
٢٢٢/٥	٣١٣	١١٧/١	٢٣	
	٤٩١/٣	٢٥		
	٢٢٤/٣	٢٨		
	٢٤/٤	٦٨٢/٣	٣٠	
	٥٩٠/٧	٥٣٤/٥	٣٣	
	٦٥٧/٣	٣٥		
٤٧٤/٥	٣٥٢	١٩٩/٤	٣٣٣/٣	٣٧

١٧٦/٤	٤١	١٧٩/٩	٢٠
١٦٠/١	٤٢	١٧٩/٩	٢٣
٢١٢/٣، ٣٦٤/١	٤٣	٤٥٥، ٤٣٦/١	٢٤
		١٠٢/٤، ٦٧٤/٣، ٥٢/١	٣٣
﴿يس﴾		٦٥٨/٩، ٢٦٠/٨	
٣٤٥/٩، ١٤٣/٦	١	١٠٨/٦، ٣١٦/٥، ٦٧٢، ٣٥/٣	٣٧
٣٤٥/٩	٢	٢٩٨/٦	٤٠
٧٩/٩	٦	٣٥٨/٤	٤٨
١٠/٤	٩	١٣٥/١	٥٤
٥٤٠/٨	٢١		
٥١٥/٦	٢٣	﴿فاطر﴾	
٦٤٧/١٠	٢٧	٥٦٤/٣	١
٢٩٢/٨، ٤٥٩، ٤٢٢/٦، ٢٤٥/٤	٣٠	٤٥١، ٣٧٥/٧، ١٥/٦، ٥٧/٢	٢
٢٥٨/١٠	٣١	٦٠٦، ١٤١/٢	٤
٤١٤، ٣٩٨/٦، ٢١٦/٢، ٤٣٨/١	٣٢	٤٤٥/٣	٥
٦٣٠/٧		٢٩٩/٦، ١٧٨/٥	٨
٢٦٩/٩، ١٠٣/٣	٣٣	٣٥١/٥، ١٠٣/٣	٩
٦٠٥/٩	٣٥	١٧٤/٤، ٤٥٢/٣	١١
٦٠٢/٥، ٤٧٥/٤، ٢٦٨، ٢٠٠/٢	٣٧	٤٩١/٨	١٢
٢٢٦/١٠		٤٣/١	١٣
١٥٥/١٠، ١٥٣/٦	٣٩	٩٧/٧، ٢٣٣/٥	١٤
٥٦١/٢	٤٠	٧٩٤/١٠، ٣١٥/٥	١٨
٥١٢/٥، ١٢٨/٣، ١٠٣/٢	٤١	٤٩٣/٩	١٩
٩٦/٧	٤٣	٥٢٧/٩	٢١
٢٠٠/٦، ٢٨٤/٥	٤٩	١٩٨، ٧٩/٩	٢٤
٤٣٥/٧	٥٢	٤٥٣/١٠	٢٧
٤٤٦/٢	٥٤	٣٠/١	٢٨
٦٠٣/٥	٥٩	٩٧/٤	٣٣
٣١٣/١	٦٠	٤٢٢/٢، ٩٧/١	٤٠

٤٥٣/١ ١٥٣
 ٢٧٤/١ ١٥٨
 ٣١٥/٨ ١٦٣
 ٢٦٠/٧ ، ١٤٨/٤ ، ٥٩٦ ، ١٢/٢ ١٦٤
 ٧٩٩/١ ١٧٧
 ٣٦٢/٧ ١٨٠

﴿ض﴾

٣٩٧/١٠ ، ٨٠/١ ١
 ٨٠/١ ٢
 ٢٤١/٢ ٦
 ٦٣/٣ ٨
 ٢٢/١٠ ، ٥٤٤/٨ ١٣
 ٣٤٥/٩ ١٤
 ٣٨٠/٩ ١٧
 ٢٤٧/٨ ٢١
 ٣٦٦/٩ ٢٢
 ٢٥١/٩ ، ١٢٠/٢ ٢٣
 ٤٥/١٠ ، ١٤٤/٨ ، ٢٣٣/١ ٢٤
 ١٣٠/٥ ٢٦
 ٣٧٣/٩ ٢٨
 ٢٧٨/٨ ، ٦٤١/٤ ٣١
 ١٣٠/٤ ، ٢٥٦/٢ ، ١٣٦/١ ٣٢
 ١٦٨/١٠
 ١١١/١٠ ، ٦١٩/٨ ، ١٠١/١ ٣٣
 ١١/١١
 ٥٨/١٠ ، ٥٠٦/٦ ٤٤
 ١٨٣/٥ ٤٦
 ٥٠٧/٥ ٥٠
 ٣٨٤/٩ ٥٥

٥٥٠/٨ ٦١
 ٧٠١/٣ ٦٦
 ٣٨٨/١٠ ٧٢
 ٢٨٦/٩ ٧٦
 ٥٦٨/٢ ٧٨
 ٥٢٨/١٠ ٨٠
 ٨٨/٢ ٨٢

﴿الصفات﴾

٥٦٥/٢ ٢
 ٢٧٢/٥ ٩
 ٨٤/٨ ، ٥٤١/٧ ١٠
 ٥٧١/٤ ٢٢
 ٥٩/٥ ٣٨
 ٨٩/١ ٤٧
 ٥٧٧/٤ ٤٩
 ٩/٥ ، ٦٦/٢ ٥٥
 ١٤٨/١ ٦٦
 ٤١٤/١٠ ، ١١٨/٨ ، ٢١٩/٤ ٧٩
 ٣١٨/٩ ٨٠
 ١٧٣/٨ ٩٠
 ٨٧/٥ ٩٥
 ٤٥٣/٦ ١٠٣
 ٣١٦/٣ ١١٣
 ٣٢٩/٩ ١٢٣
 ٣٢٦/٩ ١٣٠
 ٣٧٤/٥ ١٣٥
 ٤٠٩/١٠ ١٣٧
 ٤٢٢/٦ ١٤٣

٤٣٩/٩ ٦١
 ١٨٩/١ ٦٢
 ،١٦/٥ ،٥٥٤/٤ ،١٤٥/٢ ٦٤
 ٦٧٠/٩ ،٦١٢/٨ ،٢١١ ،١٦٦/٧
 ٤١٢/٦ ٦٥
 ،٩٤ ،٤٨/٨ ،٤٠٣/٧ ،٤٢٨/٦ ٦٧
 ٤٨٨/٩
 ،١٣٠/٦ ،٦٣٤/٤ ،١٣٥ ،١٣٣/١ ٧١

٦٥٤/١٠ ،٤٥٣
 ،٣٩١/٦ ،١٨٧/٥ ،١٨٧/٣ ٧٣
 ،٦٤٠ ،٥٧٥ ،٤٦٨ ،١٤٣/٧
 ٣٣/١٠ ،٣٨٥ ،٣٢٥ ،٢٦٠/٩
 ٢٦/٣ ٧٥

﴿غافر﴾

٤٥١/٩ ١
 ٤٣٦/٧ ،١٢٤/٥ ٦
 ٤٣٦/٧ ٧
 ٥٥٢/٩ ،١٣٣/٤ ٩
 ٧٥/٧ ١٠
 ٤٦٨/٩ ،٢٦/٥ ١٥
 ٤٦٩/٩ ،٦٩٢/٤ ١٦
 ٤٦٩/٩ ١٧
 ٤٨٦/٩ ١٨
 ٦٤٦/٢ ١٩
 ٦٤١/٨ ٢٠
 ١٤١/١١ ٢٧
 ٣٠٨/٤ ،٣١٧ ،٣٠٠/٣ ٢٨
 ٦٩٦/٣ ٢٩

٤٧٢/٨ ٥٩
 ٣٧١/٨ ٦٣
 ٣٤٤/٩ ٦٤
 ٢٦٢/٥ ٧٥
 ٣٧٨/٧ ٧٦
 ٣٩٨/١٠ ٨٤
 ٤٠٥/٩ ٨٧

﴿الزمر﴾

٣٤٠/٣ ،٣٧١/١ ٣
 ١٨٣/١ ٤
 ،٢٩٠ ،٢٨٩/٥ ،٦٠١ ،٢٢٠/٣ ٦
 ٢٢٧
 ٤٢١/٣ ،٢٦٥/٣ ٧
 ٥٢٣/٨ ،٢٩٩/٦ ،١٨٥/١ ٩
 ٣٣١/٤ ،٥٤٨/٢ ١٧
 ٤٢١/٩ ١٩
 ٥٥/٧ ،٥/٣ ٢٢
 ٤٢١/٩ ٢٤
 ٥/١١ ،٢٠٥/٧ ،١٠٤ ،١٠٣/٣ ٣٠
 ٧٧/٢ ٣٢
 ٢٤٨/١٠ ،٦٥١/٧ ٣٣
 ٥٠٥ ،٦٢/٢ ،١٦/١ ٣٦
 ٨٦/٨ ٤٠
 ٤٣٣/٩ ٤٧
 ٥٥٣/٩ ،٢٧٣/٣ ٥٣
 ٤٨٠/٨ ،٥٤٥ ،٤٥٩/٦ ،٢٤٥/٤ ٥٦
 ٢٦٠/٩
 ٥٩٠/٤ ٥٨

١٢١/١١	٠٥١٥/٢	٢٢
	٣٧٣/٤	٢٣
	٣/١	٢٤
	٣٥٨/٢	٢٥
	٢١٥/٨	٢٦
٢٩٥/٦	٠١٢٣/٤	٢٨
	٢٢٦/١٠	٢٨
	٠٣٥٢/٣	٢٨
	٠٧٤٧/٨	٢٨

﴿الفتح﴾

	٧١٠/٩	٢
	١٠٦/٦	٦
	٢٢١/٤	٩
	٢٥٠/٤	١٠
	٠٣٥٢	١٠
	٠٣١٣	١٠
	٠٨٨/١	١٠
٠٥٢٣/٧	٠٧٥/٦	١٠
	٠٦٠٤	١٠
	٠٤٠٤/٤	١٠
	١٤١/٩	١١
	٣٠٥/١٠	١١
	٠٤٠٧/٤	١١
	١٠٣/٧	١٢
	٦١٦/٣	١٧
	٤٢٢	٢٥
	٠١٩١/٦	٢٥
	٠٣٩٧/٢	٢٥
٠٣٠٩/٤	٠٤٨٨/٣	٢٩
	٠١٠١/١	٢٩
	٠١١١/١٠	٢٩
	٠٦١٩/٨	٢٩

﴿الحجرات﴾

	٨/٨	٢
	٦٦/٩	٣
٠١٧٠/١٠	٠٢٤٧/٨	٩
	٠٦٢٢/٣	٩
	٤٢٨	١٤
	٣١٤	١٤
	٩٠/٤	١٠

١١٠	٠١٩٣/٨	٤٢/٣	١٤
	٢٥٧/٨	٠٣٥٦/٣	٢١
		٥٦٠/٩	٢٢
		١١١/١	٢٣
	١٥٥/٨	٠٥٧٤/٤	٢٥
	٨٣/١٠	٠٣٧٦/٢	٢٩
		٣٤١/٣	٣١
	٥٦/٩	٠٢٨٥/٥	٣٥

﴿الأحقاف﴾

	١٠٨/٨	٠٦٠٤/٥	١١
	٢٨٢/٦	٠٥٨٣/٢	١٣
	٠٢٢١/٥	٠٦٢٨	١٥
		٠٢٢٢/٣	١٥
		٠٣٢٢/٣	١٥
		٣٥٩/٧	١٥
	٦٧٢/٩	٠٥٩٨/٧	١٦
		٠٣١٢/٥	١٦
		٥٢٠/٣	٢٠
	٠٢٣٦/٨	٠٣٧٥/٥	٢٤
		٠٥٥٦	٢٤
		٠٤٣٤/٤	٢٤
		٠٤٣٤/٧	٢٤
		٦١٨	١٠
		٠١٨٢/١٠	١٠
	٢٥٨/٩	٠٣٨٥/٨	٢٥
		٠٤٧٥/٤	٢٦
	٥٤/٢	٠١٧/١	٣٣

﴿محمد﴾

	٠٢٨٢/٦	٠٦٣٧/٥	٠٢٥٤/٢	٠٩/١	٤
			٧٥٧/١٠	٠٤٣٢/٨	
			٣٤٤/٨	٠٤١/١	٨
			٢١٥/١		١٢
			٢٤٨/٨		١٦
			١٠٦/٩	٠٤٣٣/٨	٢٠

٢٤٦/٥،٥٠٣/١	١٧
٥٣/١٠	٢٠
٣٧٧/٦،٤٩/٥،١٢٢/٤،٢٢٤/٣	٢٣
٣٦٦/٩	٢٤
٤٩/٢	٢٥
٥١٧/٩	٢٩
١٧٣/١	٤٤
٦٧٢/٤	٤٨
١٣٦/١١،٥٢٠/٥	٥٦
٥٥٧/٤	٥٧
٢١١/٤	٥٨

﴿الطور﴾

٦٣/١٠	٧
١٠٨/١	١٦
٩٤/٤	١٩
٥٥٤،٧٣/١٠،٥١٢/٥	٢١
١٤٩/١	٢٢
٣٩٩/١٠	٢٩
٣٧٩/٥	٣١
٣٢٨/٧	٣٢
٦٠٣/٥	٤٤
٣٦/١٠	٤٦

﴿النجم﴾

١٦/١١	١
٢٢٨،١٦٣/١٠	٩
١١٤،٩٠/١٠	١٠
٩١/٥	١٧

٣٨٠/٧،١٧٥/٦،٣٦٠/١	١١
٥٤٩/٦،١٠٤/٣	١٢
٤٥٥/١٠،٥٦٥/٩	١٣

﴿ق﴾

٣٤٤/٩،٨٠/١	١
٨٠/١	٢
٢٠٦،١٨٦/١٠	١٠
٥٤٤/٨،٧٨/٧	١٤
٢٩٠/٨،٤٩٦/٢	١٦
٢٧٦/٥	١٦
٣٠/١٠	٢٠
١٦١،٣٥/١٠،٣٦٧/٨	٢٤
٢٧٥/٣	٢٩
٢٤/٩،٣٠٦/٨	٣٠
٢٢٠/٤	٣٦
٢٠٦/١	٣٨
٣٦/١٠	٤٢
٤٧٦،٤٧٥/٨	٤٤
٧٨/٧،٦٧٩/٤	٤٥

﴿الذاريات﴾

٢٨٩/٩	١
٥٧٨/٤	٢
٤٦/١٠	٦
٦٠٧/٥	٧
٨٥/٦	٩
٤٦/١٠	١٢
٤٦/١٠،٤٦٦/٩	١٣

٢٩٢/٥ ٢٠٨/٢ ٤٢٦/١ ٢٠
 ٥٢٨/١٠ ٢٨٦/٩
 ٦٣/٣ ٢٥
 ٤١١/٥ ٢٨
 ٦٧٣/٤ ٣٣
 ٦٣٠/٧ ٤٢٩/٣ ٢١٦/٢ ٤٤
 ٢٦٥/٩
 ٢٣٠/٧ ٤٢٩/٣ ٤٥
 ١٧٦/١٠ ٤٨
 ١٤٩/١٠ ٥٢
 ٤١/٢ ٥٣
 ٤٥٦/٩ ٥٦٩/٨ ٥٥

﴿الرحمن﴾

٨٤/١٠ ٣٠/١ ١
 ٨٤/١٠ ٣٠/١ ٢
 ٣٣٢/٩ ٦
 ١٥٨/١٠ ٢٧٠/٩ ٧
 ١٦٨/١٠ ١٠
 ١٣٢/١١ ٥٧٦/١٠ ١٣
 ٢٩١/٩ ١٧
 ٧٠٩/١٠ ٢٠
 ٥٢٠/٧ ١٥٤/٥ ٤٥٢ ٣٤٥/٢ ٢٢
 ٥٥٣/٩
 ٣٣٨/٩ ٣٢٣/٥ ٢٤
 ١٣٠/٤ ٢٦
 ٣٩٩/٨ ٢٣٧/٣ ٣١
 ١٦/٩ ٣٣
 ٦٦٦/٤ ٣٥

٤٣٩/٥ ١٨
 ٩١/١٠ ٢٣
 ١٧٩/٩ ٢٦
 ٥٦١/٩ ٦٠١ ١٦٠/٣ ٢٤٧/١ ٣٢
 ١٠٢/١٠ ٣٦
 ٣١٣/١ ٣٧
 ٥٢٦/٥ ٣٦٨/٤ ٣٥٢/٢ ٣٩
 ٣٨٨/٨
 ٦٣٦ ٣٤٥ ٢٥٧/٢ ٤٣
 ١٣٩/١١ ٥٣٦/٣ ٤٤
 ٢١٥/١٠ ٤٦
 ١٦/٩ ٤٧
 ٣٠٩/٥ ٤٨

٤٣٨/٦ ٤٧٠/٤ ٤٣٤/١ ٥٠
 ٣٥١/٦ ٥١
 ١٨٧/٢ ٥٧

﴿القمم﴾

١١٥/١٠ ٦٠٣/٩ ١
 ١٢٤/١٠ ٦٥٧/٤ ٥
 ١٦٣ ٦٢/١١ ٣٦٨/١٠ ٦
 ٥٢٨/١٠ ٧
 ١٢٤/١٠ ٨
 ٦٣٤/٤ ١١
 ٥٠٧/١٠ ٢٧/٥ ٣٦٣/٣ ١٢
 ٤٧٨/١٠ ٥٠٧/٦ ١٥
 ٤٥٣/٨ ١٦
 ١١٢/١٠ ١٧
 ١٧٢/١٠ ١٩

٥١٦/٩	٤٤٧٥	٣٩٤/٥	١١٨٣/١	٧٠
			١٧/٣	٧١
	٥٦٣	٥٥٦٢/١٠		٧٥
			٣٠٨/٤	٧٦
			٥٧٧/٤	٧٨
١٠١/٧	٥٥٠/٢	٩٦/١		٨٢
			١٦٣/١٠	
		٤٦٠/٩	٢٤٨/١	٨٤
			٣٠١/١	٨٨
			٥٧٧/٧	٨٩
			٥٤٦/٣	٩٣
			٦٨/٥	٩٥
			٢٩٦/٩	٩٧

﴿الحديد﴾

			٢٤٧/١	٦
			٤٧٦/٢	٧
٤٠٢/٩	٢٩٧	٧٧/٤	١٢٣/٣	١٠
			٣٥٠/١٠	١١
			٦٠٧/٨	١٣
٣٩٠/١٠	٤٤٨٤	٣٠٢/٣	٢٥/٢	١٨
			٤١٨/٢	٢١
			٤٤٣/١	٢٣
			٢٢٧/٦	٢٥
			٣٨٠/٨	٢٧
١٩/٤	٥٦٠/٣	٤٤٣/١		٢٩
٦٠٢/٨	٢٦٢	٢١٥	١٠٥/٥	
			٥٦١	٢٢١/١٠

٢٣٠/٩	٤٥٥٨/٧	١١٧٩/٦	٤٨/٣	٣٩
			١٣٣/٧	٤٤
			٧٨/٧	٤٦
			٦٩٤/٩	٥٢
			٣٣٨/٩	٥٤
		١٥٣/١٠	٦٩/٥	٦٤
			٢٣/٢	٦٨
		٩٦/٦	٣٦٦/١	٧٠
			٣٦٤/٥	٧٢
			٥٩١/١٠	٧٦
			٢٣٣/١٠	٧٨

﴿الواقعة﴾

٤٢٩/١٠	١١٨٧/٢	١٣٣/١		١		
			٦٤٦/٢	٢		
			١٣٣/١	٤		
			٢٠٢/١٠	١٢		
			٣٠٥/٩	١٩		
			٢١٢	١٢٣/٤	٢٢	
			٧٦٩/١٠	٢٥		
			٩٣/١١	٢٧		
			٣٧٠/٦	٢٩		
			٢٩٥/٦	٣٣		
			١٩٨/١٠	٤٠		
			١٧/٧	٤٧		
			٢٩٦/٩	٤٨		
			٥٦٦/٨	٥٥		
			٥٨٩/١٠	٦٢		
			٢١٨/١٠	٥١٦	٢٧٣/٩	٦٥

٣٠٦/١٠ ٢١

٥٠/١ ٢٤

«الصف»

٦٠٢/٤ ٥

٣٩٠/٧، ٤٩٧/٤ ٦

٢٤٤/٥ ٨

٥٠٩، ١٢٨/٦ ١١

٣٢٢/١٠ ١٤

«الجمعة»

١١٩/٢ ٢

٩/٢ ٧

٢٧٦/٢ ٨

٤٢٢/٢ ٩

٤٩٤/٩، ٨٨/٤، ٦٠٧/٢، ٣٣٠/١ ١١

«المنافقون»

١١٨/٢، ٢٩١/١ ٤

٥٣٠/٨، ٨١/٥

١٧٢/٤، ٥٦٩/٢ ٥

٣٥٤/٢ ٨

٤٥٧/٢ ٩

٣٠٤، ٢١٦/٤، ٣٠٢، ٢٠٢/٣ ١٠

٣٨٠/٧، ٤٢٣/٥

«التغابن»

٧٦/٧ ٦

٦٨٧/٩، ٦١٦/٣، ١٢٢/١ ٩

«المجادلة»

٢١١/٣ ١

١٤/٢، ١٢٣/١ ٢

٩٣/٩ ٣

٣٩١/٧ ٧

١٢٠/١ ٨

٢٧٠/١٠ ٩

٣٧٠/٤ ١٣

٥٠٥/٢ ١٤

١٢٤/٤ ١٩

«الحشر»

٢٢٧/٧، ٤٠٥/٣ ٧

٣٣٥/٥، ٨٥/٤، ٥٤٤، ١٨٧/٣ ٩

٣٥٠/١٠، ٢٥٠/٨، ٢٤١/٦

١١٠/٦ ١٠

١٤٤/١٠ ١٢

٢٧٩/١٠ ١٣

٤٢٨/٤ ١٥

٤٥٨/٤ ١٧

١٨٨/١ ٢٤

«المتحنة»

٤٢٨/٩، ٢٩٠/٨، ٢٨٢، ١١١/٤ ١

٤٨/٥ ٣

٦٩/٥ ٦

٤٧٦/٥ ٨

٣١١، ٥٤/٣، ٤٥٥/٢، ٢٣٢/١ ١٠

٦٦٦

﴿القلم﴾

٣٤٤/٩، ٢٤٣/٩، ٨٠/١، ٢٣/١	١
١٦/١	١٦
٢٦٣/٧	١٥
٥٤٧/٥، ٤٣٣/٥	١٩
٥٣٨/٧، ٣٨٠/١	٣٢
٣٦٩/٢	٤٠
٦١٩/٨	٤٢
٥٣٨/١٠، ٥٤٥/٦	٤٨
٤٢٢/٦	٤٩

٣٠٦/١ ١٠

﴿الطلاق﴾

٣٢٦، ٤٥/٩، ٩٤/٨، ١١٤/٥	١
٣٧٣/٢	٣
٦٦١/٨	٦
٧٨٨، ١٣٣/١٠، ١٩٠/٨	٧
١٨٦/٥، ١٠/٤، ٦١٦/٣، ٣٤٢/٢	١١
١٠/٤، ٣٤٢/٢	١٢

﴿التحريم﴾

٤٧٤/٥، ٢٦٤/١	٣
٢٧٨، ٢٠٣/٥، ٣٨٢، ٢٦٢/٤	٤
٥٣٨/٧، ١١٩/٥، ٣٨٨/٢	٥
٤٠٧/٤، ٢١٦/٣، ٢٠٥/١	٦
٢٨١/٥	٨
١٣٢/٣	١٠
٢٧٨/٥، ٦٩٢/٢	١٢

﴿الحاقه﴾

١٩٤/١٠، ٣٨١/١	١
٩٣/١١	
٩٣/١١، ١٩٤/١٠	٢
٢٣/١١، ٣٦٩/٥	٥
٢٨٦/٩، ٢٠٨/٢، ٤٢٦/١	٧
٣٢٨، ١٣٨/١٠	
٣٤١/١	١١
٤٤٥/٩، ٥٩٤/٤، ١١١/١	١٣
٤٣١/١٠	١٧
٣١/٥، ١٧٢/٤، ٥٦٩/٢	١٩
٣١/٥، ٢٣٢/١	٢٠
٢٥٧/٥	٢١
٣١/٥	٢٨
٣١/٥	٢٩
٧٦٨/١٠	٣٦
٢٠/٤	٣٨
٢٩/٢	٤٤

﴿الملك﴾

٤٧٠/٨	٢
١١٤/٦	٤
٤٢١/٥، ٣٤٧/٥	١٥
٤٢١/٥	١٦
٦٦٥/٤، ٤٨٤/٣، ١٧٨/٣	١٩
١٥٣/٩	
٣٤٨/١٠، ٦٨٧/٩، ٣٦٤/١	٢٠
٣٤٨/٤، ١٣٥/١	٢٧
٦٨٥/٨	٢٩

﴿الجن﴾

١٦٣/١١، ٤٨٥، ٤٨٣، ٤٨١/١٠	١
٤٨٦، ٤٨٤، ٤٨٣/١٠	٢
٤٨٢/١٠	٣
٤٨٢/١٠، ١٣٥/٦، ٦٠٨/٤	٤
٤٨٨، ٤٨٢/١٠	٥
١٦٣/١١، ٤٨٥، ٤٨٢/١٠	٦
٤٨٥، ٤٨٢/١٠	٧
٤٨٣، ٤٨٢، ٤٨١/١٠	٨
٥٠٦، ٤٨٢/١٠، ٥٩١/٩، ٤٣٢/١	٩
٤٨٢/١٠	١٠
٤٨٢/١٠، ٤٩/٥، ٢٠٢/١	١١
٤٨٢/١٠، ٢٢٠/٦	١٢
٤٨٣، ٤٨٢، ٤٠٢/١٠، ١٨٢/٦	١٣
٤٨٢/١٠، ٤٥٧/٥	١٤
٤٩٤/١٠، ٥٦٠/٣، ٦٧٠/٢	١٥
١٦٨/٩، ٣٦٧/٤	١٦
١٠٩/٣	١٧
٤٨١/١٠، ٦٠٠/٧، ٢٢٣، ٢١٦/٥	١٨
٤٨٦، ٤٨٥	
٥٠٤، ٤٨٦، ٤٨٥/١٠	١٩
٦٥١/٤	٢٣
١٣/٦	٢٧
٤٨/٥	٣٣

﴿المزمل﴾

٢٤٠، ٢٣٩/٢	٣
٤٨/٦	٦
٤٧٧/٨، ١١٠/٣، ٥٩٠/٢	٨

٢٥٦/٣، ٦٩٥، ٣٨/٢ ٤٧

﴿المارج﴾

٦٥/٢	١
٥٠٥/٧، ١٥٠/٣	٤
١٧٤/١٠	٨
٧٠٢/١	٩
٣٤٩/٦	١١
٤٠/١١	١٣
٥٤٩/٢	١٦
٣١٩/٨	٣٢
٤٦/٤	٣٦
٦٠/٦	٤٣

﴿نوح﴾

١١٢/٢	٤
٢٨٩/٦	٧
١٤٩/١	١٢
٥١٨/٢	١٣
١٦٤/١٠، ١٥٤/٥	١٦
٧٠٣، ٥٠٨، ٤٩٠، ٢٤٧/٢	١٧
٢٨٣/٦، ٦٨/٥، ١٥/٤، ٦٦٦/٣	
٤٠١، ٣٦٢، ٩٦، ٣٢/٧، ٣٩٥	
٦٢٠/٩، ٥٩٢، ٣٣١/٨، ٥٥٨	
١/٦٥٩	
١٥١/٨	١٩
١٥٠/٨	٢٠
٤٧٦/١٠	٢١
٣٥٨/٩	٢٢
٣٤٢/٨، ٤٩١/٥	٢٥

﴿عيس﴾

٤٨٢/٩، ٢١٨/٨، ١٠٣/٥	٣
٤٨٢/٩، ٣٠٢/٤	٤
٦٧٧/١٠	٦
٤١١/٥	١٠
٢٥٦/٧	١١
٧٤٤/١٠، ٣٠٥/٤	١٧
٦٣٥/١٠	١٩
٥٩٨/٥	٢٤
٤٧٧/٩	٣٤
٣٠٥/٨، ٣٧٤/٥	٤٠

﴿التكوير﴾

٧٢٩/١٠، ٤٦٢/٤	١
٣٥٠/٧	٨
٧٢٩/١٠	١٤
٧٨١/١٠	١٧

﴿الانقطار﴾

٧٢٩/١٠	٥
٦٦٦/٤	١٠
٦٩٢/٤، ٣٠/٣، ٣٣٦/١	١٩

﴿المطففين﴾

٣٨٥/١٠	١
٤٧٩/٤	٢
١٥٧/١٠	٣
٥٩/٤	٦
٤٣٦/٧	١٤

١٤٨/١٠	٢٣
٤٢٥/١	٣٣
٤٨/٣	٣٥
٢٣٤/٩	٣٦
٥٤٢/٥	٣٩

﴿النبا﴾

١٣٢/١١	٤
٢٥٨/٥	١١
٦٣٤/٤	١٩
٥٠٣/٧	٢٠
٣٨٩/٩	٢٥
١٧٩/٩	٢٨
٢٩٩/٧	٣٥
٤٥١/١٠، ٥٠٥/٧	٣٨
٢٤٦/٩، ٤٣٧، ٣٨٨/٧	٤٠

﴿النازعات﴾

٢٩٢/٥	١
٣٦٨/٥	٦
٦٦٩/١٠، ٥٧٠/٥	٧
١٧/٧	١١
٦٦٨/١٠	١٥
٦٧٧/١٠، ٤٩٩/٥	٢٤
٦٦٨/١٠	٢٦
٢٨٥/١٠، ٣٨٦/٩	٣٩
٣٢٧/٢	٤٠
٢٧٣/٨، ٥٠٧، ٤٥٢/٥	٤١

﴿الغاشية﴾

٤٣٧/١٠	٦
٣٦٣/٢	١٧
٢٩٤/٩، ٥٩/٤	٢٢
٢٩٣/٨	٢٣

﴿الفجر﴾

١٠١/١١	١
١٠١/١١	٣
٧٨٥/١٠، ٣٦٤/٦	٤
٧٧٧/١٠	٦
٥٨٣/٨	٩
٧٧٧/١٠	١٣
٧٧٧/١٠	١٤
٩٢/٣	١٥
١٩٠/٨، ٩٢/٣	١٦
٤١٥، ٤١٤/٦	١٩
٥٠٥/٧	٢٢
٢٧٧، ١٩١/١٠	٢٤
٥٠٢/٩	٢٧

﴿البلد﴾

٥٦٣/١٠	١
٤٩٨/١٠	٦
٥٩٤/١٠	١٠
٦٥٤، ٥٨٥/٣، ٣١٨، ١٩٦/٢	١٤
١٤٥/٨، ٢٥٧/٦، ٤٢٠/٤	
٦٣٠، ٣٥٨/١٠	

﴿الانشقاق﴾

٥٦٢، ٤٦٤/٩	١
٧٣٧/١٠	٦
٤٨٧/٧، ٢١٠/٣	١٤

﴿البروج﴾

١٣٢/١٠، ٣١٢/٤	٤
١٣٢/١٠	٥
٣١٧/٤	٨
٦٠٥/٥	١٠
٧٤٨/١٠	١٢
٣١٨/٣	١٧

﴿الطارق﴾

٤٠٩، ٤٠٧، ٣٩٧/٦	٤
٤٣٤/١٠	٦
١٦٦/١	٨
٩٢/٦	١١
٦٥٩/٤	١٣
١٧٨/١	١٥
٤٧٩/٧، ٦٦٩/٤، ٦٩٩/٢	١٧
٦٣٥/١٠، ٦٢٨/٩	

﴿الأعلى﴾

٢٣٣/١٠	١
١٣٣/١٠	٣
٨٣/٨، ٥٣٧، ١٢١/٥، ٥٨/٢	٦
٥٠٢	

﴿الشرح﴾
 ٥٧٣ ، ٥٠٥ ، ٦٢/٢ ، ٢٧٠/١ ١
 ٣٧١/٩ ، ٢٣٧/٩ ، ١٢٤/٤

٣٧١/٩ ٢
 ٥٢٦/١٠ ٦

﴿الملق﴾
 ٥٦٧ ، ٢١١/٧ ، ٦٢٢/٤ ٧
 ٤٣٧/٩

٦٢٦ ، ٦١٨/٤ ١٣
 ١٣١/١ ١٥

٦٢٨/٧ ١٧

٣١٨/١٠ ، ٥٥٢/٩ ، ٦٥٨/٤ ١٨

﴿القدر﴾

٢٢٤/٧ ١

٢٧٧ ، ١٤٥/٧ ، ٢٣٠/٣ ، ٨١/٢ ٤

١٤/٩ ، ٣٩٠ ، ٧٣/٨ ، ٥٨٧

٦٧٧/١٠

﴿الينة﴾

٦٨١/٣ ، ٥٣/٢ ١

٧٠/١١ ٣

﴿الزلزلة﴾

٢٢١/٨ ، ٣٨٤ ، ٣٦٨/٥ ١

٥٨٧/٢ ، ٤٦٦/١ ١٦

٨/١١ ١٧

﴿الشمس﴾

٨٢/١٠ ، ٣٩١/٥ ١

١٦/١١ ، ٣٢٨/١ ٢

٥٦٠/٥ ، ١٤١/٢ ٥

٢١/١١ ٨

٧٤٣/١٠ ، ٣٤٥/٩ ٩

٤٢٤/١٠ ، ٣٦٩/٥ ١١

٩٣/١١ ، ٤٥١/٤ ١٣

﴿الليل﴾

١٦/١١ ، ٨٢/١٠ ١

٥٦٠/٥ ٣

٢٤٠/٤ ٥

٣٠/٨ ٧

١٤٩/١ ١٠

٤٢٠ ، ٣٨٢/١٠ ، ٦٠٠/٢ ١٤

٣٠٥٥/٣ ١٥

﴿الضحى﴾

٨٢/١٠ ، ٣٩١/٥ ١

٦٠١/٤ ، ٤٦٠/٣ ، ٦٨١/٢ ٤

١٢٢/٨ ٥

١٧/٤ ٨

٨٠/٦ ، ٥١٩/٥ ، ١٧/٤ ، ٢٢٧/١ ٩

٣٤٥٧/٧ ، ٢٩٢/٦

٢٩٢/٦ ، ٨٠/٦ ١٠

				﴿العاديات﴾			
	٣٥/٣	٤			٢٨٩/٩	١	
	١١/١١	٥			١٧/٣	٢	
					٣٩٠/١٠	٣	
﴿الكافرون﴾					٣٩٠/١٠، ٤١٥/١	٤	
	١٣١/١١	٢		﴿القارعة﴾			
	١٣١/١١	٣			١٩٤/١٠	١	
	١٣١/١١	٤			١٩٤/١٠	٢	
	١٣١/١١	٥			١٨٦/٨	٤	
					١٨٦/٨	٥	
﴿المسد﴾					٤٣٣/١٠، ٣١/٥	١٠	
	٣٨٥/٦، ٤٥٢/١	١		﴿التكاثر﴾			
	١٦٦/١	٤			١٣٢/١١، ٤١٦/٤	٣	
					١٣٢/١١، ٤١٦/٤	٤	
﴿الإخلاص﴾					٣٦٤/٨، ٥٩١/٧	٦	
	١٠٩/١٠، ٣٠٢/٩، ٣٨/٦	١		﴿المصر﴾			
	٣٠٢/٩، ٣٨/٦	٢			٢٦٦/٩	١	
	١٠٦/١	٣	٢٦٦/٩	٥١٤/٦	٦٩٢/٢	٢	
١٤٦/٤، ٤٤٨/٣، ٨/٢، ٤١٨/١		٤			٤٦٠/١٠		
	٣١/٨				٤٦٠/١٠، ٢٦٦/٩، ٥١٤/٦	٣	
﴿الفلق﴾				﴿الهجرة﴾			
	٥٧/٥	١			٦٩٩/٩	١	
	٣٢١/٩	٢			٩/٧	٩	
	٣٨٩/٩، ٣٩٨/٧	٣		﴿القييل﴾			
﴿الناس﴾					٢٤٥/٩، ٦٦٦/٤	٣	
	٣٥٢/٩	١		﴿قريش﴾			
	٥٣٠/٢، ٤٠٤/١	٤	٢٢٤/٥	٣٦٢/٤	٢٠٦/٣	١	
	٥٢٥/٥	٦			٤٩٧/١٠		
• • •					٤٩٨/١٠	٢	

(٢)

فهرس الحديث والأثر

الصفحة	الحديث
٥٦٨/٣، ٢١٦/٣	ابدأ بنفسك ثم بمن تعول
٢٠٩/٣	ابن عمتي وحواري من أمتي
٣٩٧/١	أبوء بنعمتك علي
٧٦/١	اتقوا الغضب فإنه جمرة توقد في قلب ابن آدم
١٢٨/٤	اتبعوا دبة قريش
٥٠٦/٤	أتينا النبي في نفر من الأشعرين
٤٣١/١	أثيروا القرآن فإنه علم الأولين والآخرين
٦٦٥/٨	أجركم الله ورحمكم
٣١٠/٦، ١٣٧/٥	أحاسنكم أخلاقاً
٦٥٢/١٠	أحب العمل إلى الله المعج والنج
٣٤٤/١	أخذنا فرعون هذه الأمة
٣٩٠/١	إذا استطعتمكم الإمام فاطعموه
٤٢٧/٢	إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها
٥٥٦/٦	إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها ولا يثرب
٣٧٣/٣	إذا لم تستح فاصنع ما شئت
٣٨٩/٥	إذا عفا الوبر وبرأ الدبر فقد حلت العمرة لمن اعتمر

٢٠٤/٤	إذا أرسلت كلبك وذكرت اسم الله
١٤٢/١١	أذنان خيل شمس
٣١٥/٦، ٦١٥/٥	أراهمني الباطل شيطاناً
٢١٣/٤	ارجعن مأزورات غير مأجورات
١٨٢/٦	أرهقوا القبلة
٤٢٢/٦	ازدلفوا إلى الله بركعتين
٢٠١/١	أسأروا في الإناء
٤٣٨/٨	الاستئذان ثلاث
٢٠١/٧	استمخروا الريح وأعدوا النبل
٢٣٠/٦	أصبحنا بأرض عزية صحراء
٢٣١/٣، ٢٩٦/١	أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد
٣٦٧/٨، ٤٨٣/٥	
١٧٢/٨	أطت السماء وحق لها أن تظ
٣٠٧/٣، ٢٢٧/٢	أعطوا السائل ولو جاء على فرس
٤٦٨، ٤٥/٤	
٤٠٨/٧، ١٣٠/٦	
٢٩٦/٤	أقصر الصلاة أم نسيت
٦٣٦/١٠	اكفروا صبيانكم
٥٠٢/١٠	ألا بلغوا عني
٤٣٢/١٠	إلأهأ وهاء
٢٤/٤	اللهم ألحقني بالرفيق الأعلى
١٦١/١	اللهم حوالينا
٢٠٧/٢	اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها رياحاً
٤٢٦/٥، ٣٦١/٤	اللهم اجعلها عليهم سنيئاً كسنيئ يوسف
٥١٩/١٠، ٧١٧/٩	اللهم اشدد وطأتك على مضر
٢٦/٥	اللهم ارفع درجته في عليين
٤٠١/٨	اللهم إننا نعوذ بك من العيمة والغيمة
٢٠٢/٤	اللهم سلط عليه كلباً من كلابك
١٠٨/٦	اللهم صل على آل أبي أوفى

٢٧٢/٨	ألق هذا الوثن عنك
٥٥٨/٣	إليك أرفع حوبتي
٣١/١	إن الله رفيق يحب الرفق ويعطي عليه ما لا يعطي على العتف
٢٥٢/٢ ، ٨٨/١	إن امرأة دخلت النار في هرة
٣٥٧/٥ ، ٤١٣/٤	
٣٦٩/١	إنه ليغان على قلبي
١٩٢/٥ ، ٦٥/١	إن الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها
٤٠٥/١	إنما الصبر عند الصدمة الأولى
٤١٦/١	إن الله يحب الرجل النكل
٤٣١/٤	إن لكل امرئ جوائياً وبرانياً
٢٩٧/٢	إن وسادك لعريض
٤٠٧/٤	إن لله أهلين
٢٩٧/٢	إنك لعريض القفا
٥٩٦/٤	إنه يمثل له عمله بصورة قبيحة منتنة الريح
٥٥٥/٢	إن اليهود قوم بهت
٨٢/٥	إن ولدته أحمر مثل البينة
٢٠٩/٣	إن لكل نبي حوارياً وحواريّ الزبير
١١٢/٥	أنبياء كان آدم
١١٦/٥	إن رسول الله ﷺ لم يدخل الكعبة حتى أمر بالزخرف
٣٤٩/٣	إنك امرؤ فيك جاهلية
٣٦٢/٣	إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون
٤٦٨/٣	إن أحدهم يأتي بالشيء الذي أخذه على رقبته
٥٥٨/٣	إن طلاق أم أيوب لحوب
٦١/٤	إنهاركس
٣٥٢/٤	إن كتمت آية لم تبلغ رسالاتي
٤٧٨/٥	إن أمة أمية لا نكتب ولا نحسب
٦/٨	أنه قام حتى تورمت قدماه
٥٦٩/١٠	إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله
٥٩٧/١٠	إنكن لصواحبات يوسف

٥٠٦/٦	أنه أتى بمريض وجب عليه حد ففعل به ذلك
٧٦١/١٠	إنه كان يصبح فينسى الآيات
١٧٠/١٠	إني تارك فيكم ثقلين : كتاب الله وعترتي
٤٠/٨	إن فيك خصلتين يحبهما الله : الحلم والأناة
٢٢٤/١٠	إنَّ لم نردّه عليك ، إلا أنا حرم
٤٣/٨ ، ٢٤٨/٧	أنا فرطكم على الحوض
٥٢١/١٠	أنه نهى عن التبتُّل
٥٣٣/١٠	الأنصار شعار والناس دثار
٥٢١/٨	إن كان رسول الله ﷺ يحب العسل
٤١٤/٤	انتهينا يا رب
٥٠٥/٧	أهل الجنة مئة وعشرون صفًا
٣٦٨/١٠	أهل القرآن أهل الله وخاصته
٣٩٨/٥	أولئك الملا من قريش
٣٠٩/٩	أو مخرجي هم
٣٩٠/١	أو صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير
٢١١/١٠	أيام منى أكل وشرب وبعمال
٦٩/٥	إياكم وخضراء الدمن
٢٠٤/١٠	إيتكنن صاحبة الجمل الأربب
٣٨٤/٥	أينقص الرطب إذا جفَّ
٥٥٦/٩	أين باتت يده؟
١٤/٤	بش مطية الرجل زعموا
١١٠/٩	بش مطية القوم أنت
٤٤٢/٧	بخع الأرض
٢٧٦/٨	البدنة عن سبعة
٣٥٢/٤	بعثني الله برسالاته فضقت بها ذرعاً
٦٠٣/٩	بعثت أنا والساعة كهاتين
١٨/٦	بيت أبي زرعة وفيّ الإل
٧٤/٤	التبين من الله والعجلة من الشيطان
٣٨٧/٣	تسوموا فإن الملائكة قد سوّمت

٢٥/١	تفكروا في آلاء الله ولا تنفكروا في الله
٣٦٩/٨	تقلص شفته العليا حتى تبلغ وسط رأسه
٩١/١	التقي ملجم
٢٤٧/٤	ثم أصبحت بنو أسد تعذرني على الإسلام
٣٢٨/٣	ثم عاج رأسه إليها
٤٦٤/٣	ثم عزم الله لي
٤٠٦/٥	جاء يوم القيامة وجرحه يشعب دماً
٥٥٥/٨	جرح المعجماء جبار
٩٦/٣	جعل في الجبين غرة عبداً أو أمة
٣١٩/٣	حبب إليّ من دنياكم ثلاث
٦٩٣/٩	حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك
١١٠/٩	حتى يكون الله ورسوله أحبّ إليه مما سواهما
١٠/١	الحسد شيطان والغضب شيطان
٤٥٢/٩	الحواميم دبيج القرآن
٦٣/١١	خشيت أن يتزل فيّ قرآناً
٩٣/٦	خلف فم الصائم
٤٠٥ ، ٤٠٤/٢	خمروا آئيتكم
٤٥٧/٣	خير من طلاع الأرض ذهبه حمراء
٥٤٠ ، ٥٣٩/٤	خير القرون قرني
٣٢٩/٧	خير المال سكة مابورة ومهرة مأمورة
٥٩٥/٨ ، ٥٨١/٤	الخيال معقود في نواصيها الخير
٨٦/١	دع ما يريبك إلى ما لا يريبك
١٤٠/٧	ذروا الحبشة ما وذرتكم
١٥٧/١١	الرؤيا مثل قلق الصبح
٤٠٨/٨	ردوا السائل ولو على فرس
٢٢٧/٢	ردوا السائل ولو بشق تمره
٣٠٧/٣ ، ٤١٧/٢	ردوا السائل ولو بظلف محرق
٣٨١/٥	
٢٣٣/٨	ستل عن أطفال المشركين

٥٥٤/٦	ستكون بعدي أثرة
٢٠٤/٤	سَمَّ الله وكل مما يليك
٢٨٨/٧	صلاة النهار عجماء
٥٦٤/٣	صلاة الليل مثني مثني
٢٠/٦	عجب ربكم من ألكم وقنوطكم
٦٠/٣	عفوت لكم عن صدقة الخيل
٥٠٩/٥	عليكم بزواج الأبكار
١٤/٧	عم الرجل صنو أبيه
٣٦٣/٩	العيادة قدر فواق ناقة
٣٩/٧	غفرت له ذنوبه وإن كانت مثل زبد البحر
٦١٨/٢	فأشار إلى فقر في أنفه
٤٨٣/١	فاديت نفسي وفاديت عقيلاً
٣٥٠/٤	فأوحى الله إليّ إن لم تبلغ رسالاتي عذبتك
٧٠٥/١٠	فانخنست
٢٧٢/٨	فأقول سحقاً سحقاً
٦١/١٠	فأتى بدنوب من ماء
١٠٨/٨	فإنهن عوان
١٢٠، ١١٩/٥	فأصغى لها الإناء
٤١/١١	فبابي وأمي هو ما كهرني
٣٧٤/٧	فبات الناس يدوكون أيهم يعطاها
٢٨٢/٥	فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً
٤٩٠/٧	فخرج ورأسه ينطف
٥٢٤/٩	فقد لغوت
٦٠/١١	فقامت امرأة سفعاء الخذّين
٦٤١/٧	فكان له أزيز
١٣٢/١١	فلا آذن ثم لا آذن، إنما فاطمة بضعة مني
١٨٨/١٠، ٥٩٢/٧	فلم أر عبقرياً يفري فريه
٧١/٦	فلما أذلقته الحجارة جمز
٣٥٣/٤	فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله

٤٣٢/١	فهو يهوي في قعرها الآن حين انتهى
٤٩٩/١	فهوي رسول الله ﷺ ما قال أبو بكر
٥٤١/٤	في أثر سماء كانت من الليل
٤٦٣/٧	في الرقة ربيع العشر
٥٠١/٤	فعد فلان يتهكم بي
٢٢٥/٦	قوموا فلاصل لكم
٢٠٩/١٠	كان يتحنث بغار حراء
١٣/٤	كان رسول الله ﷺ مما يحرك شفتيه
١٦٧/٥	كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم أصح منه
٢٠٨/٧	كان عليه وزرها ووزر من عمل بها
٦٦٧/١٠	كأنما أنشط من عقال
٦٩٣/١٠	كان إذا رأى في ثوب تصلياً تفضبه
٣٩٩/٧	كان يتحنث في غار حراء
١٢١/٢	الكبر أن تسفه الحق وتغمض الناس
٣٨٨/٨	الكبر الكبر
٤١٠/٧	كسف عراقبيها
٥٥٦/٤	كل مولود يولد على الفطرة
٢٣٩/١٠	كل ذلك لم يكن
٣١١/٣	كنت أطييه لحله ولحرمة
٥١٥/١	كنت خليلاً من وراء وراء
٦٩٣/٤	كيف أنعم وصاحب القرن قد التقمه
٦٣/١١	لأننا أحقر أن ينزل في قرآناً
٥٢٠/١٠	لا تسبخي بدعائك
٦٨٣/٨، ٣٨٩/٧	لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا
٨٦/١	لا يره أحد
١٢/١	لا ترجموا قبري
١٨٣/٧	لا تعضية في ميراث
٨٣/١	لا فريش بعد اليوم إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده
١٦٧/١	لا ترجعوا بعدي كفاراً

٣٢٠/٢	لا نكتب ولا نحسب
٢٦٧/٣	لا يبولن أحدكم في الماء الدائم
٣١٥/٣	لا تمككوا على غرمانكم
٣٣٠/٣	لا يدخل الجنة منهن إلا كالغراب الأعصم
٦٢٤/٣	لا يزيني الزاني حين يزيني وهو مؤمن
١٧٦/٤	لا يدعون أحدكم على ولده أن وافق من الله إجابة
٢٤١/٤	لا تقتل نفس ظلماً إلا كان على ابن آدم الأول كفل من دمها
٢٤/٤	لا نبي بعدي
١٩٨/٧	لا تأكلوا الشجر فإنه سحت
٥٨٢/٨	لا بد للقاضي من وزعة
٥٧٦/٩ ، ٢٢٥/٦	لتأخذوا مصافكم
٥٠٤/٥ ، ٣٦٨/٣	لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك
٤٠٠/١	لست نبيء الله
١٥٧/٨	لست من اللد ولا اللد مني
٤٠٧/٢	لعن رسول الله ﷺ الخمر ولعن معها عشرة
٢٧٧/٥	لعلي أذهب موار
١٨٢/٧	لعن العاضة والمستعضة
٨٧/١٠	لقاب قوس أحدكم من الجنة وموضع قده خير من الدنيا وما فيها
٥٧/١١	لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ وما لنا طعام إلا الأسودان
٦٨٣/١٠	لم يزل عليه السلام يذكر الساعة ويسأل عنها حتى نزلت
٥٢٦ ، ٢٥١/١٠	لن يغلب عسر يسرين
٤٨ ، ٤٧/١١	
٤١١/١	لولا قومك حديثو عهد بكفر
٣٧٨/٣	لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير
١٣٤/١٠	ليس في العنبر زكاة
٢٧٦/٣	مات اليوم رباني هذه الأمة
٦١/٣	ما تركت بعدي فتنة أضرم على الرجال من النساء
٦١/٣	ما رأيت من ناقصات عقل ودين أسلب للرجل منكن
٧١/٣	مات بين سحري ونحري

٢٧٢/٣	ما كان لأبي قحافة أن يتقدم فيصلني بين يدي رسول الله
٦٩٥/٢	ما أحلت الغنائم لأحدٍ سود الرؤوس غيركم
٤٩٢/٢	ما بلغ مدّ أحدهم ولا نصيفه
٤٤٨/١	ما تمنيت ولا تمنيت منذ أسلمت
١٤/١	ما يسرني بها حمر النعم
٥٤٣/٢	ما نقص علمي وعلمك من علمه إلا كما نقص هذا العصفور من هذا البحر
٤٩٧/١٠	ما تصعدني شيء ما تصعدني خطبة النكاح
٨٧/١١	ما لم يكن نفع ولا لقلقة
٨٧/٩	ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر
٦٦٠/٩	ما حلفت ذاكراً ولا آثراً
٥٨٠/١٠	ما أدراك أنها رقية
٥٨٢/٨	ما يزع السلطان أكثر مما يزع القرآن
١٧٦/١٠	ما لكم لا تنصون ميتكم
٤٨٨/٥	ما مثلاً إلا رجل له أمة يجسها الظفر غير رجلين
٣٦٦/٥	ما غزي قوم في عقر دارهم إلا ذلوا
٥٢٦/٤	ما من مولود يولد إلا ويذرع على النطقة من تراب حفرة
٦٤٣/٣	ما أنا من دد ولا دد مني
٧٣٢/١٠	ما أذن الله لشيء إذنه لنبي يتغنّى بالقرآن
٥٤/٤	ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالرقمة البيضاء في الثور الأسود
٤٥٢/٩	مثل الحواميم في القرآن مثل الحبرات في الثياب
٢١٧/١٠	مثل العالم مثل الحمة يأتيها البعداء ويتركها القرباء
٢٧٨/٥	مسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما
٥٦٣/٦	معاذ الله لم يكن الرسل لتظن ذلك بربها
٥٤١/٤	معترك المنايا ما بين الستين إلى السبعين
٣٥١/٤	من زعم أن رسول الله ﷺ كتم شيئاً من الوحي
٤٣١/١	من أراد العلم فليثور القرآن
٣٢٦/٢	من حج فلم يرفث ولم يفسق
٦٠١/٢	من الخبث والخبائث
٦٢٦/٢	من سأل وله أربعون فقد ألحف

٤٥٢/٩	من أراد أن يرتع في رياض موقفة من القرآن فليقرأ الحواميم
٦٥٠/٧	من ادعى إلى غير مواليه
١٠٨/٣	من غشنا فليس منا
٢٤٨/٤	من جرّاي
٥١٠/٢	من يستغفري فأغفر له
٤٢/٥	من بات وفيه يديه عمر
١٠٤/٨	من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال
٦٢٥/٧	من مات وله ثلاث من الولد لم تمسه النار إلا تحلة القسم
٢٤١/١٠	من يدعوني فأستجيب له
٢٢٩/٦	من قرأ القرآن في أربعين فقد عزب
٣٧٥/٩	من سره أن يقوم الناس له صفوف فليتبوأ مقعده من النار
٣٦٦/٣	من شرب الخمر ثلاثاً كان حقه على الله أن يسقيه من طينة الخبال
٦٩٣/٢	منعت العراق درهمها وقفيزها
٣٦٢/٣	الناس دنثار والأنصار شعار
٦٥٦/٣	الناس من جهة التمثيل أكفأ أبوهم آدم والام حواء
٧٨، ٤٦/٣، ٤٧٧/١	نحن معاشر الأنبياء لا نورث
١٢٣/١٠، ١٤٩/٥	
٥٧٧/١٠	نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها
١٨٢/١	نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه
٦٠٩/٢	نعما المال الصالح مع الرجل الصالح
٧٣٥/١٠، ٢١١/٣	نعوذ بالله من الحور بعد الكور
٤٠٦/٤، ٢١١/٢	نهى رسول الله ﷺ عن قتل الأبر و ذو الطفيتين
٢٥٧/٢	نهى رسول الله ﷺ عن تقصيص القبور
١٦٠/٨	نهى رسول الله ﷺ عن بيع الكالئء بالكالئء
٣٢٨/٣	ها أنتم عائجون
٤٣٢/١٠	هاؤم بصولة صوته
٤٩٢/٣	هجيرى أبى بكر لا إله إلا الله
٢٩٦/٧	هذه أيام طعم ونعم
١٦٧/٥	هل أنتم تاركو لي صاحبي

٥٦٥/٦
٢٩٠/٢
٣٣٢/٣
٤٨٠، ٣١٩/٢
٧٨٠/١٠
١٢٧/٩
١٧/٥، ٢٤٧/٣
٢٥٣/٢، ٣٥٦/١
٤٣٣/١
٢٦٥/٧
٤٩٩/١
٢١٩/١
٢٠٤/١٠، ٥٩٧/٣
٤٧٠/٥
٢٢٩/٦
٦٢/١١
٣٣١/١
١٩٩/٣
٤٨٦/١٠، ٣٥/٣
٦٣٤/٨
٣٧٧/٧، ٦٢/٣
٢٧٤/٣
٦٤١/٧
٤٠١/٣
٢١٤/٨
٦٠/٣
٣٣٢/٣
٣٤٢/١
٣٩٠/٤

هم أتباع الأنبياء الذين آمنوا
هو بينكم وبين أعناق رواحلكم
هو جبل الله المتين
وأتبعه بست من شوال
والأ فعليه بالصوم
والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا
وأعفوا للحي
وأنهاكم عن قيل وقال
وإليك نسعى ونحفد
والله ما أرى ربك إلا يسارع في هواك
والله إنني لأعلم أنها زوجته في الدنيا والآخرة
ورب السموات ومن أظللن
وسمّت عليهما
والشاء عازب حيال
وقد زيتنا الحرب وزبناها
وكانت خشعة على الماء ثم دحيت بعد
وكان بها وضح
ولا ينفع ذا الجد منك الجد
ومن يعصهما فقد غوى
الولد مبخلة مجبنة
وهل أنتم إلا عبيد أبي
وهم يد على من سواهم
وهنتهم حمى يثرب
يا أيها الناس إنما أنا رحمة مهداة
يا خيل الله اركبي
يا رسول الله إن بيننا وبين القوم حبالاً
يا رسول الله من آلك؟
يبعث أمة وحده

٣٧١/٤	يتعاقبون فيكم ملائكة
٥٠٥/٧	يجمع الله الأولين والآخرين في صعيد واحد صفوفاً
٣٥/٩	يخرج من النار رجل ذهب حبره وسبره
١٢٥/١١	اليد العليا المنطية واليد السفلى المنطاة
٥٤٠/٤	يعيش قرناً



(٣)

فهرس الشواهد الشعرية

رقم الشاهد	القافية	رقم الشاهد	القافية
٦٦٩	الظباء	الهمزة المفتوحة	
٧٢٦	ظمتوا	٤١٦٩ ، ٢٩٤ ، ٤٥	ما وراءها
١١٤٩ ، ٧٩٠	سواء	٣٢٩٩ ، ٢٤١٧ ، ١٣٩٥	ظباء
٤٢٣٤ ، ٣٦٣٧		٣٣٩٠	راده
٨٦٠	خلاء	٣٧٦٣	جزءاً
٨٧٨	العشاء، داء		
٩٥٧	اللقاء		
٣٩٦١ ، ٣٣٦٧ ، ١١١٤	الثواء	الهمزة المضمومة	
١٣٥١	شعواء	٤٤	بلاء
٢٧٨٣ ، ١٦٠٣ ، ١٣٨٣	دواء	١٠١	الغراء
٤٤٣٢ ، ٣٥٦٠		١٣٢١ ، ٦٧٥ ، ١٤٢	السواء
١٣٩٩	أساقوا	٣٧٤٠ ، ٧٥١ ، ٢٦٦	الفداء
٣٢٧٥ ، ١٥٤٨	الإمساء	٢٧٩٣ ، ٣٥٤	بداء
٢٢٦٥ ، ١٦٦٦	الإخاء	٣٦٣	الإباء
٢٢٥٩ ، ٢٤١٣ ، ١٨٢٩	وماء	٢٥٢٦ ، ٤٦٩	نساء
٤٤٤١ ، ٣٥٣٤ ، ٣٢٣٤ ، ٢٥٧١		٦٢٧ ، ٦٠٤	كفء
٣٧٤٥ ، ٢٧٥٦ ، ١٩٤٤	إبء	٦١٤	وراء

٢٥٨	ورائها	٢٠٣٧	إصغاء
٤٢٨٠ ، ٢٧١	الرائي ، أسمائي	٢٢٥٠	عفاء
٢٣٠٤ ، ١١٥٣	الأعداء	٢٥٢٦	هداء
١٢٢٢	الأحياء ، الرجاء	٢٦٠٧	ضوضاء
١٧١٦	السواء	٢٦١٨	كبرياء
٢٩٨٨ ، ١٧٥٥	بالفناء	٢٧٨٧ ، ٢٧٨٠	الدلاء
١٩٥٨	أسمائي	٢٩١٠	هواء
٢٠٣١	شوائه	٢٩١١	هواء
٢٩٣٩	ماء	٣١٤٠	والفتاء
٣٠٥٢	بكائي	٣١٦٣	لواء
٣٢٧٤	بالثراء	٣٢٢٠	الرجاء
٣٢٩١	ارعواء	٣٢٨٥	عداء
٣٣١٨	الإماء	٣٣٤٢	يرزؤها
٣٨٤٣ ، ٣٨٣٠	بقاء	٣٤١٦	هيبهاؤه
٤٣١٣	العدراء	٣٥٤٠	الفتاء
٤٣٤٢	بالوضاء	٣٦٧١	داء
٤٣٤٣	القراء	٣٧٩٣	سراء
٤٥١٦	باتقاء	٤١٢٣	الرشاء
٤٦٢٤	كداء	٤٢١١	هباء
		٤٢٥٦	بواؤها
	الباء الساكنة	٤٣٠٢	نشاء
٢٤٩٦	والصيب	٤٣١٩	ماؤه
٤٦٧٠	الغضب	٤٣١٤	العدراء
		٤٦٥١	إبقاء
	الباء المفتوحة		
٣٤	المحجبا		الهمزة المكسورة
٣٧٣٠ ، ٨٨	وثبا	٥٩	سماء
٢٠٩	وثابا	٦٠	أرمدائه
٢٦٣٣ ، ٣٥٠	أغضبا	٣٣٤٤ ، ١٠٨٤ ، ٢٣٦	الأعداء

٢٦٤٧	صليبا	٢١٢٣، ٤٥٤	والترينا
٢٦٧٤	عذابا	٣٢١٨، ٢٢٨٤	
٢٦٧٥	فأجابها	١٤٥٢، ٥٩٧	معذبا
٢٧٢٢	القصبا	٦٠٦	الطنبا
٢٨٥٦	أدبا	٦٩٥	جالبا
٢٩٨٠	واصبا	٧٢٧	الرقابا
٣٢٩٨	الرقبة	٧٦٥	الحقبا
٣٣٦٤	شعوبا	٤١١٢، ٢١٨٥، ٧٧٢	الخشابا
٤٥٥٨، ٣٦٧٧	أصبا	٢٧٨٤، ١٣٨٤، ٩١٦	تصوبا
٣٨٩٨	مغصبا	٤٤٣١، ٣٥٥٩، ٣١١٩	
٤٠٣١	الكلابا	١٠٠٨	أبا
٤٠٨٧	كذبا	١٠٥٧	وصبا
٤١٧٦	عذابا	١١٣٣	أشهبيا
٤٥٠٣	الأيابا	١١٦٧	فأصحبيا
٤٦٤٣	ليغصبا	٣٧١٨، ٢٦٣٦، ١٢٤٠	اجتلابا
		٣٤٤١، ١٤١٦	كلابا
	الباء المضمومة	١٤٥٧	المصابا
٣٤٩٠، ٩١٤، ١٠	طيبب، نصيبب	١٥٢٩	حابا
٤٣٢٦، ٤٣٠٨		١٥٤٢	تحلبا
٣٨	مطلوب	١٦٠١	ديببا
٤٢	الثعالب	٣٨٨٧، ٢١٨٠، ١٨٦٨	غضابا
٦٦	المغلب	١٨٧٦	حببا
٧١	ساكبه	٣٨٨٥، ٢٩٦٤، ٢١٧٩	ربابيه
٤٥٥٠، ١٥٧٧، ٧٢	شنب	٢٢٨٠	الائتابا
١٨٦٩، ١٢٥٦، ١٠٠	كتابها	٢٢٩٩	مخضبيا
١٠٢	الكتب	٤٢١٩، ٢٥١٣	طلبيا
١٠٥، ١٠٤	الكذوب	٢٥٥٧	ذهابا
١٠٦	مريب	٢٥٩٤	الذيبيا
١١٩	نايبها	٢٦١٦	رعبا

٥٩٢	مُشيب، مغيب	١٦٣٢، ١٢٣	أجرب
، ١٧٧٠، ١٧٢٢، ٦٢٥	لغريب	١٣٦	الأريب
٣١٠٧، ١٧٧٤		١٥٢	كذب
٦٣٦	جوابها	، ١٣٢٠، ١١٦٤، ١٥٤	فصليب
، ١٥٠٨، ٧٢٤	وتحسب	، ٣٢٠٨، ٣٠٦٠، ٣٠٣٥	
٣٩٤٥، ٢٠٠١		٣٨٦٩، ٣٤٠٧، ٣٣٣٣	
، ١٣٩٠، ٧٣٤	طلابها	١٦١	يتقلب
٤٠٠٢، ٣٨٩٠		، ١٨١٤، ١٦٨٢، ١٦٣	سارب
٧٥٧	يُصاب	٣٧٦٢، ٢٨٤٥	
٧٦٩	جالب	٣٣٠٥، ٢٢٨٥، ١٩٢	ذاهب
١٩٧٨، ٧٧١	ذيب	، ١٨٤٤، ٨٥٤، ٢١٥	مجيب
٧٩٤	عقربُ	٣٩٧٣، ٣٦٢٠	
٧٩٥	دييب	٢١٨	ثاقبه
١٦٤٩، ٨٩٣	أضرئة	، ٣٣١، ٢٢٧	يصوب
٢٨٧١، ٩٢٨	قريب	٣٢٢٤، ٣٠٠٩	
١٧٤٨، ٩٨٣	راكب	٢٢٨	تصوب
١٠٣٥	تنوبُ	٢٤٥	أخاطبه، وملاعه
١٠٤٠	مذنب	١٦٦٩، ٢٧٣	يتذبذب
، ١٧٦٠، ١٠٥٦	كليب	٢٧٥	قطوب
٢٣٣٩، ٢١٠٣		٢٩٠	طالبه
٤١١٣، ١٠٩٧	ذنوب	٣٢١	نجيب
٢٢٤٦، ١٢٦٦، ١١٠٤	غاربه	، ٢١٠٨، ١٩٦٥، ٣٣٩	يلعب
١١٢٤	رقوب	٤٢٦٤، ٢٢٦١	
١١٤١	ساكب	٤٢٣٣، ٤٣٦	أصابوا
١١٥١	يكتسب	٤٥٥	العذب
١٢٤٩	ريب	٤٥٨	سلوبها
١٢٧٣	حاجبه	٣٣٢٤، ٤٧١	العرب
٢٤٥٤، ٣٥٢	ضارب	٥٨١	الجنوب
، ١٧٠٨، ١٣٥٣	غرابها	٢٦٨٥، ٥٥٧	الضباب

٤٥٣٦، ٢٥١٨	غضبوا، العرب	٣٩٤١، ٢٦٨٣	
٢٥٤٧	أكله	١٥١١، ١٣٨٠	يتذبذب
٢٥٦٧، ٢٥٦٦	رقيب	١٤٩٧	الأدب
٢٥٧٨	كواكبه	١٥٢٨	حبيب
٢٦٠٤	عازيه	١٥٤١	تطيب
٢٦٣٨	شحوبها	١٥٨٨، ١٥٨٠	غريب
٢٦٩٨	يفضبوا	١٦٠٤	اكتئابها
٢٧٠٦	التييب	٣٨٠٢، ١٦١٥	ذهب
٢٧٥٢	ثعاله	١٦٢٤	قطوب
٢٨١٣	ألب	١٦٢٥	غاربه
٢٨٢٣	يؤوب	٢٧٣٠، ١٦٤٨	حوب
٢٨٦٩	أرغب	١٦٨٧	ليب
٢٨٩٥	تريب	٤٠٣٣، ١٧٣٥	منزرب
٢٩٠٤	مشذب	١٧٨٨	أقاربه
٢٩٢٧	سيؤوب	٢١٥١، ١٨٣٤	يقشب
٢٩٤٠	نذب	١٨٦٧	غريب
٢٩٧٩	واصب	٣٨١٧، ١٨٧٤	مشعب
٣٠٤٣	الجلياب، لعاب	٢٧٥٥، ١٩٤٥	لحبيب
٣٠٤٨	صاحبه	٢٠٠٩	ينسكب
٣٠٥٧	راسب	٢٠٣٨	تتب
٣١١٠	تخيو، الرطب	٢٠٤٢	لراهب
٣١٨٥	منكذب	٢١٤٦	متقب
٣٢٠٠	طالبه	٢٧٤١، ٢٤٤٩، ٢١٥٣	الثعلب
٣٢٥٠	جانبه	٤٣٥٣، ٤٠٥٨، ٣٧٨٧	
٣٣١٣	حذب	٢١٧٣	قريب
٣٣٨٤	شاحب	٢٢٣٦	طيب
٣٤١٩	لعب	٢٢٤٦	شاربه
٣٤٤٦	كوكب	٢٤٥٦	كثيب
٣٤٧٩	ركوب	٢٤٥٩	يكذب

٤٦٣٥	يؤوب	٣٥٣٩	أشيب
٤٥٧٩	مشيب	٣٥٧٠	منقضب
٤٦٤٤	تنعب	٣٥٩٢	تغرب
٤٦٨٣	متنصب	٣٦٠٣	التهابها
		٤٠٤١ ، ٣٦٠٤	تغيب
	الباء المكسورة	٣٦١١	يقاربه
٤٠٥٠ ، ١٨٢٣ ، ٢	الحقائب، الثعالب	٣٨٢٢	ذنب
١٣	قارب	٣٨٩٩	جنب
، ٢٥٨٨ ، ١٧	بالمجرب	٣٩١٠ ، ٣٩٠٨	معرب
٤٥٦٦ ، ٣١٧٨		٤٠٠٤	تقلب
٢٧٦٤ ، ٢٦	ريرب	٤٠٤٦	العصب
، ٢٦٥٣ ، ٢٦٥١ ، ١٢٢	فالآتب	٤٠٤٧	الخطوب
٤٦٢١ ، ٤١٠٠ ، ٣٧٩٠		٤٠٦٣	خطوب
١٤٧	الأرانب	٤٠٨٦	نجيب
١٨٤	فضارب	٤١١٤	القليب
١٨٥	يضرِب	٤١٢٦	غرابها
٣٣٠٦ ، ١٩٣	الكلب	٤١٦٣	متعب
٢١٩	الركائب	٤٢٤٤	جنوبها
، ٢٣٠٩ ، ٤٢٣ ، ٢٢١	نشِب	٤٢٥٠	الركب
، ٢٩٥٦ ، ٢٧٩٠ ، ٢٦٣٢		٤٢٥٥	معقب
٣١٦٩ ، ٣٠٤٢		٤٣٧٤	الشيِب
٤٣٧٦ ، ٢٣١	السحاب	٤٤٣٧	هبوب
١٣١٣ ، ٢٤٩	أشيب	٤٤٦٥	تكذب
١٣٧٨ ، ٣٠٨	المواكب	٤٤٧٤	كذابه
٢٧٢٠ ، ٣٢٨	ملكذب	٤٥٢٥	وأنصب
٣٥٨ ، ٣٥٧	لأربابها	٤٥٦٩	المهذب
٣٠٦٧ ، ١٥٧٨ ، ٣٩٠	بها	٤٥٧٩	مشيب
٤١٤١ ، ٥٠٢	العلب	٤٥٨٤	متغيب
٤٣٢٧ ، ٤٠٦٧ ، ٥٠٤	تصب	٤٦٣٢	كلب

١٣٠٨	الجلابيب	٥١١	الكاتب
١٣٩٦	قريب	٥٤٣	كالزبيب
١٤٤٤	العصب	٥٤٧	النصابي
٢٨٩٦، ٢٧٧٤، ١٤٦٢	الأذنان	٥٥٦	بصاحب
٤٢٧٧، ٤٢٢٥		٣٠٦٩، ٢٤٩٠، ٦٤٣	بالشراب
١٤٩٢	تغيبي	١٤٧٢، ٦٤٩	الأعضب
١٥٤٤	النقب	٩١٢، ٦٦٨	جندب
٣٢٤٣، ١٥٦١	الكتائب	٦٧١	فانعب
٤٥٥٥، ٤٠٢٢		٦٨١	تؤنب
١٥٦٤	أبي	٦٨٦	الخراب
٢٩٦٠، ١٥٨٩	الخاضب	٧٠٠	تغرب
١٦٢٢	بثقوب	٧٩١	مقارب
١٨١١، ١٦٥٩	الغرائب	٩٠٢	غراب
١٦٦٣	عقاب	٤٠٢٣، ٩٣٨	عجب
١٦٧٠	المذبذب	٩٦٨	المخضب
١٧٠٥	الذنب	٩٧٧	عائبي
١٧٠٦	مجنوب	١٠٠٦	أب
١٧٣٣	الألياب	١٠٠٧	عوازب
١٨٥٩	شبابي	١٠١٢	تطيب
١٨٨٧	قريبي	١٠٢٢	لغائب
٢٣٤٤، ٢٠٢٦، ١٩٣٢	ذهاب	١٠٤٧	مغلب
٢٩٧٠، ٢٦٢٢		٢٢١٣، ١٠٤٩	شهاب
٢٠٨٤	السحاب	١٠٨٠	الهبوب
٢٠٩١	طالب	١١٧٩	الذوائب
٢١١٥	العقارب	١١٨١	لغروب
٢١٤٤	مناقب، حاجب	٤٣٦٧، ٣٤٨٢، ١٢٢٧	الخصب
٢١٩٧	الحليب	١٢٧٢	بالحواجب
٢٣٢٤	الأجرب	١٩٧٥، ١٨٧٩، ١٢٧٥	الأحزاب
٢٤١٨	الخطوب	١٢٩٧	إسلاب

٣٦٨٩	نحب	٢٤٢٠	بالإياب
٣٧٥٧	تدرّب	٢٤٣٩	غالب
٣٧٩٢	منها بها	٢٥٢٢	الصاب، أحقاب
٣٨٢٣	ثيابي	٢٥٣١	الكرب
٣٨٢٤	والتراب	٢٥٤٤	التجارب
٣٨٧٣	متطيّب	٢٤٩٣	فالغيب
٣٨٩٣	مكذوب	٣٩٥١، ٣٤٣٤، ٢٥٦٠	للشيب
٤٠٠٧	بالكوب	٢٦٦٤	الأراكيب
٤٠٤٨	لعائب	٢٦٨٦	الشراب
٤٠٧٥	بالمرباب	٢٩٣٥، ٢٦٩٢	عصيب
٤٠٨٤	خيّب	٤٠٩٣، ٢٧١٥	خلب
٤٠٩٨	بالإياب	٢٩٤٢، ٢٧٣٩	الكواكب
٤١٣٢	كالذنب	٤٦١٩، ٢٧٦٦	الحجاب
٤٢٨٥	إهابه	٢٨٤٤	قريب
٤٣٩٨	لغزب	٣٢١٣، ٢٨٨١	عقارب
٤٥٢٨	المتلب	٢٨٨٥	الظنايب
٤٥٧٥	كبكب	٢٩٢٤	عطبه
٤٥٨٣	الراهب	٢٩٦١	دؤوب
٤٥٨٤	متغيّب	٣٠٥٠	رابي
٤٦١٨	الثعلب	٣٠٨١	بأصحابي
٤٦٥٦	العلاب	٣٢٤٠	المحب
٤٦٧١	الرطب	٣٢٤٦	ناصر
		٣٢٨١	مجلب
		٣٣٦٢	كعب
		٣٣٩١	الواجب
	التاء الساكنة	٣٤٥٣	السحاب
٩٠٥	الجحفت	٣٥٦٧	أصيبي
١٢٤١	بعدمت	٣٦٠١	الحجاب، شاحب
٣٠٧٧	أجحفت، فأضعفت، جلفت	٣٦٧٩	بيثرب

٢٩٧	فمّلت	الناء المفتوحة	
٣٧٣	شيرات	٣٥١	أنا، جعنا، أسانا
٣٨٩	خلتي	٤٠٦٨ ، ١٦٢٧	مقيتا
٥٥٠	بالترهات	٣٤٨٧	عراتا، الفرانا
٥٩٨ ، ٥٧٧	مدّت	٣٥٠٧	هيتا
٣١٤٤ ، ١٠٥٢ ، ٦٥٣	فانهلت		
٦٦١	تولت	الناء المضمومة	
٦٧٧	مّلت	٣٤٨٠ ، ٢٧٢٤ ، ٨٨٤ ، ٩٥	نييت
٩٦٦	برّت	٣٨٤٥ ، ٣٨٤٠	
٩٩٦	حلّت	١٨٦	فاشتريت
١٠٥١	سلّت	٢٤٠	مستميت
٣٨٤١ ، ١٥٩٤ ، ١٠٦٥	أكيات	٤١٧٥ ، ٤٠٥	شمالات
١١٠٥	منكسرات	٧٣٥	ألموت
١١٤٢	مجمراتها، سراتها	٤٠٣٤ ، ١٩٠٨ ، ٩١٧	الصوت
٣٠٤٥ ، ١٥١٩ ، ١١٩١ ب	فشلّت	٤٦١٣	دعيت
٣٨٣٣ ، ١٢٥٣	أجّنت	١٦٢٨	مقيت
١٢٨٦	مشّتي	٣٤٠١ ، ٣٠٣١ ، ٢١٢٦	الأساة
١٣٩٢	المحلّات	٢٦٤٨	الختيت
١٤٣١	أصرت	٣٣٩٥	طويت
٤١١٦ ، ١٥٤٣	استحلت	٣٧٣٤	يموت
١٨٩٣	ذلّت	٤٠٨٨	ليت
١٨٩٨	بفتات	٤١٩٣	ياقوت
١٩٣٣	مرّت	٤٣٣١	شواته
٢٢٣٨	واسبكرت	٤٥٠٠	مشيت
٢٤١٢	الحمرات		
٢٥١٩ ، ٢٤٩٩	تقلّت	الناء المكسورة	
٣٠٤٥ ، ٢٨٣٤		١٥٧٩ ، ٧٣	الطلحات
٢٥٢٨	الملكات	٨٦	فادهامت
٢٦٣٥ ، ٢٥٧٩	احمارت	١٤٧٩ ، ٢٣٨	تماتي

٣٦٠٧	مسرّجا	٢٨٠٩	العيرات
٤٤٤٢، ١٨٠٤، ١٧٠٠، ٩	تبيج	٣٤٠٢	للزكوات
٤٢٠	تعتلج	٤٣٩٣، ٣٤٣٠	حجته
١٧٣٦	نهج	٣٥٨٦، ٣٢٢٠	فقرت
٢٧١٠	مخسرج	٣٧٣١	منسأته
٣٥٨٣	تھملج	٣٧٧٨	كرت
٤٠٩٠	مريج	٣٨٣٩، ٣٨٣٦	أذاتي
٤١٧١	يموج	٤٠٠٣	أتمت
٤٤٣٥	مشیج	٤٠٩٢	الباسقات، الجناة
٢٢٣١، ٥٠	الساج	٤٦١٤، ٤٣٤٦	فاستقرت
٤٨٩	الأوداج	٤٣٩٣	حجته
١١٩٣	المخارج	٤٤٥٧	كفات
١٧٠١	محلوج	٤٥٢٠	زلت
٢٠٠٣	دارج		
٢٠٧٦	الفراريج		الناء
٢٠٨٠	المخالج	٨٥٨	الرفث
٢٥٣٤	حجاج	١٦٥١	أنيث
٢٨٢٥	الحاج	٢٨٠٥	تغيث
٣٣٩٧	سراج، محاج، أدراجي، بناجي	٤٠٦٢	الثلاث
٣٤٥٦	الحسرج		
٤٤٣٤	أمشاج		الجبيم
	الحاء الساكنة	٣٧٢	بيج
١٤٨٧	كسج	٣١٠٨	العرج
٢٤٤٧	تسيج	٣٤١١	بالفرخ
	الحاء المفتوحة	٤٥٩٠	النساج
٧٥	ملحاحا	٣٥٠٠، ١١٤٥، ٤٤٩، ١٧٣	تأججا
٢٦١٠، ٢٢٠٧، ١٢٩٣، ١٤٩	رمحا	٤٣٨١، ٤١٣٥، ٣٧٧٠	الفتزجا
٣٩٢٤، ٣٦٨٣، ٣٤٧٦		٧١٨	تعرّجا
		٤٤٥٥، ٣١٧٤	

٤٥٢٤ ، ٣٦٤٨

١٩١٩

٢١٠٧

٢٢١٩

٢٤٣٨

٢٧٠١ ، ٢٦٦٨

٢٦٧٧

٢٨٥٥ ، ٢٧٠٠

٢٧٧٥

٣١٥١

٣٢٧٩

٣٦٩٤ ، ٣٣٥٦

٤١٩٤ ، ٣٤٦٧ ، ٣٤٤٣

٣٦٠٦

٣٨٢٨

٣٨٦٠

٤٣١١

٤٦٣١

٤٦٤٨

الحاء المكسورة

٦٨

٩٦

٣٦٤٢ ، ١٤٤٠ ، ١٢٥٠

١٣٣

١٠٦١ ، ٣٣٤

٣٦٤١ ، ٣٤٦٠

٦٣٩

متزخزح

يسفح

أستريح

جنح

الصفائح

اللوائح

فاستراحو

الوقاح

مذبوح

أنجح

تصوح

سبوح

الفصيح

السوح

الجناح

الصراح

السلامح

يتوضح

الواضح

الجوانح

القرايح

الرماح

راح

سابع ، ذبائح

٥٤٩ ، ٢٤٢

١٦٤٣ ، ١٣٢٨ ، ٦٩٨

٣٩٧٨ ، ٣٣٣٢

١٧٩٦

٢٣٤٢

٢٨٩٣

٢٩٢١

٣٩٣٣

٤٠٩٦

٤٦١٧

الحاء المضمومة

١٣٢

٤٠٠١ ، ٩٢٢ ، ٦٣٤ ، ٢٢٦

٣٤٥٠ ، ١٨٨٥ ، ٢٤٤

٢٥٣

٣٨٤٤ ، ٣٢٧

٦٢٣

٧٠٤

٧٦٦

٨٨٠

٩٧١

١١٧٨

١٩٢٧ ، ١٨٢٠ ، ١٢٠١

٢٩٣٧ ، ٢٠٩٥ ، ١٩٥٧

٣٩٦٤ ، ٣٤٤٨

١٣٠٩

١٤٤١

١٧٤١ ، ١٥٩٠

يمصحا

فأستريحا

ييوحا

السريحا

واضح

المسوحا

فنتسريحا

شيحا

ضبحا

لا يقلح

أملح

يبح

صفائح ، صائح

صحيح

لا يتوضح

والمراح

المجدح

لا براح

الرياح

جنوح

الطوايح

النوايح

قرحوا

أكدح

١٨٤٦	الممتاد	٣٨٠٦، ٧١٠	شراحي
٣٢٠١	الخرد	٩٣٣	الفوادح
٣٢٠٢	الجرد	٩٨٤	النكاح
٤٠٨٩	الكتد	١٧٨٣، ٩٨٩	الرزاح، الطلاح
٤١٤٩	معدّ	١٠٥٣	الجوائح
٤٦٧٧	الصمد	٢٧٧٢، ١٤٢٤	بمتراح

الذال المفتوحة

٩٢	بعدا	٢٠٠٦	الأصباح
٢٧٨٩، ١٧١	أقوادها، أولادها	٢١٦٤	الصفيح
٢٧٩	الجدودا	٢٣٨٨	المشيح
٢٨٤	علندئى	٢٥٩٠	تستريحي
٣٥٩	فأسجدا	٢٧٤٢	مطرح
٥٦٤	اليدا	٢٩٩٨	صاحي
٤١٤٣، ١٣٦٩، ٦٧٦	سمودا، سودا	٣٠٩١	راح
٢٠٢٧، ٧٢٥	مخلدا	٣٢٦٤	نصيح
١٥٩٦، ٧٢٩	أجلدا	٣٥٥٢	أفاح
٢٦٦٩، ٢١٦٦		٣٧٧٦	قماح
١٠٠١، ٩٤٧	تأبدا	٣٧٧٥	القماح
١٧٨٢، ٩٩٠	رشدا، أحدا	٤١٦٥	الجوائح، برائح
٢٦٤٤، ٢٥٠٩، ١٠٢٤	بردا	٤٢٤٢	سلاح، جناح
٣٦٧٥، ٣٤٢٥، ٣٣١٤		٤٤٤٤	الصباح

الذال الساكنة

١٠٥٩	المسهدا	٣٦٦	رغد
١١٣٦	أفسدا	٥٣٤	عضد
١٢١٨	الجوادا	٣١٤٦، ١٨٤١، ١٢١٧	ممدود
١٢٥٥	بأدردا	١٥٢٥	نواهد
٣٣٨٢، ١٤١٩	لحدا	٢٩٩٥، ١٧٩٨، ١٥٣٩	برد
١٤٦٦	موعدا	١٧٥٤	عبد

٣٣١٦	موعدا	٣٤٨٨ ، ٢٥٢٤ ، ١٥٣٤	بردا
٣٣٧٢	همدا	١٥٥٥	محمدا
٣٣٨١	الأجردا	١٦٠٢	عوّدا
٣٦١٢	لتجمدا	١٦٩٠	فئدا
٣٦٢٩	موجودا	٤٣٣٧ ، ٢٧٩١ ، ١٦٩٤	فاعبدا
٤١٧٤ ، ٣٦٩١	أبدا	١٧٢٤	تقندا
٣٨٥٤	المواعدا	١٧٥٧	العبادا
٤٠٣٢	سيدا	١٧٥٨	صرخدا
٣٩٩٨	بدا	٤٣٧٥ ، ٢٢٦٦ ، ١٧٧٩	مردا
٤٤٢٧	سدى	٢٢٤٤ ، ١٨٠٠	قمودا، سجودا
٤٤٧٢	بردا	٢٦٠٣ ، ١٨٣٣	رقدا
٤٥١٩	تحمدا	، ٢٢٠٩ ، ١٨٣٨	أسدا
٤٥٣٧	ودودا	٤٢٧٣ ٢٣٦١	
٤٥٦٢	أمردا	١٨٩٤	رغدا
٤٥٦٣	بلدا	١٩٢٠ ، ١٩١٨ ، ١٩١١	البرودا، الشهودا
٤٥٧٦	موصده	٢٠٧٨ ، ٢٠٦٨ ، ٢٠٦٥	مزاده
٤٥٧٧	موصدا	٢٢٢٣	نكدا
٤٦٠٠	فانعمدا، أحدا	٢٢٢٥	أبدا
٤٦٥٣	وسادها	٢٢٨١	بردا
٤٦٧٩	المصمدا	٢٣٤٠	زادا
		٢٣٥٧	أصعبدا
	الذال المضمومة	٢٣٩٦	بدا
، ٣٨٨١ ، ٣٨٢٩ ، ٣٧٧٤ ، ٩٣	الثريد	٢٨٣٢	أفندا
٤٢٩٠ ، ٤٠١٢		٢٨٧٤	حديدا
، ٣٥٧٤ ، ١٦٧٦ ، ١٢٨	الوقود	٢٩٣٣	غدا
٤١٤٢ ، ٤٠٨٥		٤٣٥٧ ، ٢٩٣٦	الشردا
٢٥٢٥ ، ٢٥٠	أبترد	٢٩٧٣	مملودا
٢٦٨	نديد	٣٠٤٧	واحدة
٢٦٦٧ ، ٣٤٩	الجمد	٣٢٥٣	ولدا

٢٢٠٨	يا هند	٠١٧٣٧ ، ٠٧٧٩ ، ٠٤٦٦	البيعد
٢٢١٦	بعيد	٠٢٤٦٨ ، ٢٠٥٥ ، ٠١٨٨٦	
٢٣١٣	هائد	٤٥٠٩ ، ٤٣٥٠ ، ٣٠١٣	
٢٣٣٨	فأخلدوا	٢٤٤٢ ، ٤٩٤	مهند
٢٣٤٥	يخلد	٢٣١٤ ، ٥١٢	هائد
٢٣٨٧	شروذ	٥٧٥	سبد
٢٤٥٧	قذوا	٤٣٠١ ، ٥٨٢	الرتد
٢٤٧٠ ، ٢٤٦٩	المعاهد	٨١٨	يسجد
٢٥٤١	فديد	٨٤١	الرفد
٢٨٠٨	الرتد	٨٦٥	جديد
٢٨١٧	شهود	١٠٠٢ ، ٩٦٩	يسود
٣٠٠١	حفدوا	١٧٨٦ ، ٩٩١ ، ٩٨٠	أحد
٣٠٥٥	المرشد	١٠١٩	سديدها
٣٠٩٦	تجود	١٠٣٧	يؤودها
٣٠٩٧	يعود	٢٤٨٨ ، ١٧٥٩ ، ١١٢٠	وعدوا
٣١٢٥	همد	١١٣٠	ليبد
٣١٦٦	لعميد	١١٧٣	يعود
٣٢٠٦	يخلد	٣٨٧٤ ، ١١٨٩	محصود
٣٣٤٧	فاقد	١٣١١	جذء
٣٤٠٤	سنعود	١٤٤٥	محاتد
٣٤٣٩	مفائد	١٥٣١	موحد
٣٤٦٩	وفود	٣٣٢١ ، ١٧٣٤	تسجد
٤٦٦٢ ، ٣٧١٩	فديد	١٧٥٠	عبد
٣٧٤٢	شديد	١٧٦٦	روهاده
٣٧٤٩	ولا يعيد	١٨٤٧	عيدها
٣٨٥١	أوتاد	١٨٤٩	تسهد
٤٠٦٠	تبدو	٢٠٥٦	أذود
٤٣١٢ ، ٤٣١١ ، ٤٠٦٦	فجذوا	٢٠٥٧	عادوا
٤١٢١	جمودها	٢٠٨٩	قصيدها

١٦٩	الأعادي	٤١٢٥	هامد
١٧٥	الأيد، تكد	٤١٣١	الوعيد
١٨٢	تقد	٤٢١٢	مخضود
١٤٧٧، ١٨٩	فقد	٤٢٩٥	الفرد
٣٠١٧، ١٥٠٢، ١٩٠	أرفد	٤٣٢٨	عضد
٣٤٥١، ٢٤٤٣	وئمود، جحود	٤٣٥٤	قدد
٢٩١٩، ٢٧٨	بالصفد	٤٣٥٥	قدد
٢٨٥	بئتمد	٤٣٥٩	ملتحد
٤٤٩٧، ٣٢١٠، ٢٩٦	المتجرد	٤٤٦٣	بعدوا
٢٩٩	بمخلد	٤٤٩١	يفمد
٣٠٢	الورد	٤٥١٩	تحمد
٣٣٨	الحسد	٤٥٥٣	حرد
٣٦٠	الأسجاد	٤٦٧٨	الصمد
٣٧٥	الجلد	٤٦٨٤	فأحصدا
١٩٤١، ٤١٦	يدي	٤٦٨٦	الفقود
١٤٧٥، ٩٧٥، ٤٣١	المسرد		
٢٥٥٣، ١٥٣٠			
٢١٥٢، ٤٨١	معبد	١٦	بقعدد
٥١٣	المهود	٣٥	المحمد
١٦١١، ٥٦٨، ٥٢١	مخلدي	٣٦	أحمدي
٢٥٨٢، ٢٤٣٤، ١٧٤٢		٦٢	بئتمد
٣٩٠٤، ٣٦٤٧		٦٣	معبد
١٩٠٣، ٧٦١، ٥٢٥	بفرصاد	٣٠٢٥، ١٠٦٠، ٦٤	ترقد، الأرمد، الأسود
٣٨٢٠، ٥٢٦	قدي	٣٨٩٦، ٢١١، ٧٦	خالد
٣٩١٩، ٢٧٢٥، ٥٢٧	قد	٣٥٩٦، ١٣١٧، ٩٤	هند
٥٤٦	الفرد	٤٤٢٤، ٤٣٧٨، ٣٨٤٦	
٥٥٣	اليد	٩٧	البلاد
٥٧٣	المهند	٣٦٩٦، ١١٠	باليد
٥٧٤	أشهد	١٤٣	بأسعد

الذال المكسورة

٣٠٠٧	شديد	٢٤٢٨	للعادي
٣٠٢٤	واحد	٢٤٣٠	عدد
٣٠٩٥	مجرد	٢٤٥٢	بالمرصد
٣١٢٧	بالأسداد	٢٤٥٣	يزيد
٣١٤٢	أجد	٢٥٠٠	الود
٣٩٠٦، ٣١٥٨	الرمد	٢٥٠٢	الموقد
٣١٩٥	حرمه	٢٥٢١	قد
٣٢٥٢	غد	٢٦٠٠	المنادي
٣٢٨٢	لا تقعد	٣٦٢٤، ٢٦١٤	بسرمد
٣٩٣٠، ٣٢٨٣	الردى	٢٦٢٨	القياد
٣٣٣٦	سوادى	٢٨٢٦، ٢٧٤٩، ٢٦٤٠	زياد
٣٤٤٠	وحد	٢٦٧١	ينادى
٣٤٩٨	البلد	٢٦٨٠	مندد
٣٥٠٥	مشهود	٢٦٨٩	صرد
٣٥٥١	ندى	٢٦٩٦	الصعيد
٣٥٦٣	الجمد	٢٧٠٢	البعد
٤٠٤٤، ٣٧١١، ٣٦٤٤	الأسد	٢٧٢١	خالد
٣٦٩٠	الممدد	٣٤٦٤، ٢٧٥٧	أعود
٣٧٤٣	عندى	٢٧٦٠	يدى
٤٤٩٥، ٣٩٣٢	التنادى	٢٧٨٥	أحد
٣٩٣٦	بعيد	٢٨٠٠	المنجود
٣٩٥٢	مرثد	٢٨٣١	بمردود
٣٩٧٠	أحد	٢٨٣٣	الفند
٣٩٩٥	موقد	٢٨٤١	والعمد
٤٦٤٦، ٤٠١٤	البرد	٢٨٥٢	بالزبد
٤٠٣٥	منضد	٣٧٦٦، ٢٨٦٥	السند
٤٠٣٩	بأسعد	٢٩٥٢	بالإثم
٤٠٦٤	مرد	٢٩٦٢	يهتدى
٤١٥٩	حديد	٣٢٩٢، ٢٩٨٩	لوراد

٧٦٠	الدثر	٤٢٠٢	مزید
٧٨٠	المشفت	٤٢١٥	مفتاد
٧٨٦	بالنهر	٤٢٥٨	أحمد
٨١٧	المعتمر	٤٣٠٤	الأساود
٩٠١	الضجر	٤٣٠٥	حرد
٩٤٢	الخمير	٤٣٤١	الأسعد
٩٥٠	الزوافر	٤٣٤٥	منجد
٩٨٨	بالنظر	٤٣٦٥	القماطر
٩٩٢	متشر	٤٣٦٩	لوراد
٤٠٨٢ ، ١٠٨٧	البصر	٤٤٥٣	وحدی
١٤٦٤ ، ١٠٨٩	ينجحر	٤٥٤٨	رود
١٠٩٣	الأزر	٤٥٥١	زبرجد
١١٥٤	الأواصر	٤٥٥٢	تنادي
١١٩٦	دبر	٤٥٧٣	كبد
١١٩٩	المستحر	٤٦٢٨	يبعد
١٢٢١	الإير	٤٦٢٩	كنود
٤٥٩٧ ، ١٤٤٩	قدر	٤٦٣٠	المتشدد
١٥٣٢	بالجزر	٤٦٧٣	المسد
٠٢٣٩٨ ، ١٦٧٨	أجر	٤٦٨١	بالرفد
٤٤١٦ ، ٣٩٦٥			
١٦٨٦	حجر	الراء الساكنة	
٤١٦١ ، ١٧٦٢	انعصر	٤٠٥٥ ، ٢٨١٢ ، ١٨	اعتذر
٤٢٧٤ ، ١٨٤٢	يأتمر	٢٠٦	بالشرد
١٨٦٦ ، ١٨٦٥	بصائر	٤٦٣٨ ، ٤٣٨٥ ، ٣٨٠	التقر
٤٤٥٨ ، ١٩٣٩	نمر	٠٠٤٤٢٥ ، ٢١٧٢ ، ٥١٩	كسر
٠٢٥٣٩ ، ٢١٠٩	البشر	٤٥٨٠ ، ٤٥١٠ ، ٤٤٩٨	
٣٨٢٧ ، ٢٩٩٦		٣١٥٤ ، ٥٣٧	سور
٢٢٧٩	المطر	٧١٣	الوطر
٢٣٧٥	بقر	٧٤٥	نسر

٤٤١٢	والكبر	٢٧٤٠	حمر
٤٤٤٧	زهر	٣٨٦٦، ٢٨٥٣	الشطرنج
٤٤٦٨	زهر	٢٩٦٥	الشجر
٤٥٣٢	تدرّ	٣٣٥٤	التجر
٤٦٣٧	القصر	٣٣٧٧	ينصهر
		٣٤٢٠	البشر
	الراء المفتوحة	٣٤٤٢	الخمر
٧٨٢، ٨٣	تسخرا، القفندرا	٣٥١٦	أخر
١٢٤	أحمرا	٣٥٥٦	والمحاجر
٣٦٤٣، ١٢٦	خمرا	٣٥٩٥	يؤتمر
٣٩٥٣، ٢١٤	مشمخرا	٣٧٢٤	الصنبر، للمحتضر
٤٤٤٣، ٢٧٤	مستطيرا	٣٨٥٣	تشتكر
٢٠١٦، ١٢٠٥، ٣١٢	أحمرا	٣٨٥٩	هكر
٤٢٥٤، ٢٠١٧		٣٨٦٣	قدر
٣٥٢٠، ٣٢٥٩، ٣١٤	متررا	٣٨٨٠، ٣٨٧٦	تنظر
٣١٥	جواترا	٣٩٠٥	زمر
١٩٨٣، ٦٤٦، ٣٧٠	انحسارا	٤٠٨١	السفر
١٣٤٢، ١٣٣٨، ٣٨٦	اعتمرا	٤٠٨٣	الشمرا
١٢٨٧، ٤٠٩	تنصرا	٤١٠٤	ممر
٣٧٦٧، ٢٨٦٦		٤١٤٦	بمستمر
٤٤٣	نصرا	٤١٤٨	يكرّ
٤٨٦	مغفورا	٤١٥٨	منهمر
٧٦٨، ٦٤٠، ٤٩٠	الفقيرا	٤١٩٨	شقر
١٢٠٦، ٨٨٥، ٨٤٣		٤٢٤٨	السعر
٤١٧٠، ٣٦٨٧، ٣١٨٤		٤٣٧٠	حصر
٥١٧	جارا	٤٣٨٤	يتنقر
٢٢١٧، ٥٦٢	يشكرا	٤٣٩٥	الغير
٥٦٥	تقهرا	٤٤٠٢	شعر
٥٨٣	أصبرا	٤٤٠٣	أفرّ

٤٦١٦ ، ٤١٩١		٥٩١	الحمارا
١٦٣٣	الزورا	، ١٨٧٢ ، ١٢٢٠ ، ٦٨٨	أعسرا
١٦٥٧	بيقرا	٤٢٧٢ ، ٣٠١٤ ، ٢٦١٩	
٤٠٥٢ ، ١٨٩٩	ذكورا	٧١٦	تحيرا
٢٠٩٣	سارا، الكفارا	٨١٤	قفرا
٢١٠٠	طائرا	٨٧٤	حصورا
٢١٢٧	ضرازا	٩٤٨	البقرا
٢١٦١	مدحورا	٩٦٣	الحوارا
٢١٨٧	الوزرا	٩٦٥	يكدرا
٢٥٣٣ ، ٢٣٢٩	صبيرا	٩٩٨	تجارا
٢٣٥٣	حذرا	١٠٣٠	المسترا
٢٣٧٦	فعرعرا	١٠٤١	عارا
٢٣٩٠	عذارا	، ١٨٥٠ ، ١٤٦٥ ، ١٠٨٨	جرجرا
٣١٥٥ ، ٢٤٣٣	مفقرا	٤٣٩٧ ، ٣٩٢١ ، ٣٥٢٢ ، ٢٨٤٠	
٢٤٤٠	أوزارها	١١١٢	الآباعر
، ٢٦١٣ ، ٢٥٨٥ ، ٢٤٤٣	نارا	١١٦٨	تغيرا
٤٠٢٤ ، ٣٨٤٧		١٢٠٠	أسحرا
٢٤٤٥	كفرا	١٢٢٦	احتفارا
٢٤٧٨	نارا	١٢٧٤	تستطازا
٢٥٢٠	حصيرا	١٢٧٧	الأوطارا
٢٥٥٠	حميرا	، ١٩٤٠ ، ١٢٨٨	المعابرا
٤٥٠٧ ، ٢٥٨٣	القترا	٣٧١٥ ، ٢٠٠٢	
٤٠٢٦ ، ٣٦٣٥ ، ٢٥٨٦	شرا	٤٠٧٨ ، ١٤٢٥ ، ١٣٣٥	فنعدرا
٢٥٩٩	أضمرا	١٣٦٣	حمارا
٢٦٣٠	قتيرا	٣١٦٧ ، ١٧١٨ ، ١٣٧٤	نقرا
٢٦٤٩	بشرا	١٤٦٨	تعذرا
٢٧٧٦	مستعرا	٢٤١٠ ، ١٤٦٩	سمرا
٢٧٧٩	إكبارا	١٥٥٩	فتعذرا
٢٧٩٦	عبارا	، ٣٨٠٠ ، ١٥٨٥	لائرا

٤٤٨٥	نادره، نخره	٢٨٤٧	حرائرا
٤٥٧٨	تعقرا	٣٤٢١ ، ٢٩٨٦	جؤارا
٤٦٥٨	الشعيرا	٢٩٩٩	سكرا
٤٦٥٩	كوثرا	٣٠٢٩	نفيرا
		٣٠٣٨	مخبرا
	الراء المضمومة	٣٠٥٨	مسكرا
١٢١٣ ، ٢٩	الكبار	٣٠٨٩	حصيرا
٦١	مصادره	٣١٨٠	أمرأ
٢١٧٦ ، ١٨٠	مقاديرها	٣٢٠٥	صبرا
٣٦٩٩ ، ٣٢٢٦		٣٢٥٦	وعورا
٨٢	عمر	٣٤٦٨	تكسرا
٣٩٢٣ ، ٨٩	ساروا	٣٦٨٠	أعورا
١٤٤ ، ١٤١	عورها	٣٦٩٣	ما قدرا
١٤٥	عمرو	٣٧٠٢	وطرا
٤٢٣٩ ، ١٧٠	مئيسر	٣٧٥٩	صدورا
١٧٦	يطورها	٣٧٩٧	أبجرا
١٧٨	قمر	٣٨٦٧	كسيرا
١٨٠	يسير	٣٩٢٥	ظاهراً، مصادرا
٢١٣	عامر	٤٠١٦	والقمرا
٢٤١	تصفر	٤٠٣٧	اعترا
٣٧١٢ ، ٢٥٩	عمر	٤٠٣٨	قفارا
٢٨٨	الحشر	٤٠٩١	فزاره
٣١٣	كثروا	٤٢٠٤	فعيرا
١٤٥٤ ، ١٣٤٠ ، ٣٨٥	زمير	٤٣١٠	شمرا
٨١٢ ، ٤٧٩ ، ٣٩٧	القطر	٤٣٨٨	باسره
٤٢٥	وأومره	٤٤٠٠	القسوره
٤٦٢	يستعيرها	٤٤١٨	فاقره
٢١٦٥ ، ٤٨٠	نشورها	٤٤٤٩	مشورا
٤٩٣	المسافر	٤٤٨٣	الحافره

٤٢٨٨ ، ٢٠٠٤ ، ١٢٨٩	جائر	٥٤٨	عصر
١٣٧٣	الديبور	١٤٨٨ ، ٦١٩	يسير، سرور، يطير
١٣٧٩	فيكبير	٦٤١	تننظر
١٤٣٠	الجرر	٦٤٢	سحر
٣٢٨٦ ، ٢٥٧٥ ، ١٤٣٣	يسيرها	٦٤٨	الثبور
١٦١٦	وكور	٦٦٠	يضيرها
٣٨٨٤ ، ١٦٦٥	بشر	٧٠٧	سمنار
٤٢٧٩ ، ٢٢٤٣ ، ١٧٢٩	مطيرها	٧٣٧	الصدور
(انظر : أحد)	بشر	٧٦٧	محسور
١٧٩٥	الزير	٢٣٦٧ ، ٧٩٣	قادره
١٨٠٥	غافره	٨٣٢	لزور
١٨١٥	البحائر	٨٥٧	نفار
١٩٠١ ، ١٨٤٣	إديار	٨٦٨	السمر
٢٤٠٩ ، ١٨٥٧	أقدر	٩٢٧	أمر
٤٣٧٧ ، ٤٠٠٨		٩٩٧	تُعار
٣٦٠٥ ، ١٨٨٠	الغدر	١٠٦٣	تنصار
١٩١٢	حضر	٢١٢٥ ، ٢٥١٤ ، ١٠٦٧	نصروا
١٩٢٨	انتصروا	١٠٧٢	الأعاصير
١٩٣٥	الحذر	١٠٩١	الصفير
١٩٤٨	تننصر	٤٦١٢ ، ٣١٧٧ ، ١١٦١	مجير
١٩٥٦	الصور	١١٣٩	الدنانير
١٩٨٢	الفرار	٢٠١٢ ، ١١٥٠	يا عمر
٢٠١٣	ضميرها	١١٧١	تدائر
٢٠٢٠	الخمير	١١٨٧	لمغرور
٢٠٢٥	لمغرور	١٢٣٤	لا تنفروا
٢٠٣٩	مستور	١٢٥٧	أمير
٤٤٧٥ ، ٢١٣٧ ، ٢١٣٥	معصر	٣٠٩٩ ، ١٢٦١	عافر
٢١٩٦	البعير	١٥٠٥ ، ١٢٦٤	هجر
٢٢٠١	الخضير	١٢٧٦	فمهجر

٣١٣٥	ازرار	٢٢٤٩ ب	الدهر
٣١٥٣	النهار	٢٢٥١	زاهره
٣١٧٥	الأزر	٢٢٦٣	الساحر
٣١٨٦	جبور	٢٢٦٩	ضريها
٣١٩٧	المنفر	٢٢٩٢	صور، أنظور
٣٢٣٦	التشاير	٢٤٥١	القدور
٣٢٨٧	وزر، بشر	٢٥٠٣	مغار
٣٣٢٦	فيخصر	(انظر: تباع)	تعار
٣٣٣٤	الذكر	٢٥١٢	تعتذر
٣٤٢٢	سامر	٢٦٥٦	هصور
٣٤٣١	سخر	٢٦٥٧	الصغير
٣٤٨١	حجر	٢٧١٧	مصادره
٣٤٨٦	طهور	٢٧٦٣	ستر، العمر
٣٥١٧	حادر	٢٧٩٨	القبور
٣٥٥٨	قصار	٢٨٠٧	صغيرها
٣٥٦٢	القطر	٤٤١٩، ٣٢٧٣، ٢٨١٤	الصدور
٣٥٧١	المناظر - صاير	٢٨٦٢	ظاهر
٣٦٠٠	مواطره	٢٨٨٤	نصر
٣٦١٠	قبر	٢٨٨٨	البوار
٣٦٢٦	فتبهر	٤٠٧٧، ٢٨٨٩	بور
٣٦٥٢	زير	٢٨٩٢	جارها
٤٠٢٩، ٣٦٧٤	يزورها	٣٤٥٧، ٢٩٦٩	جدير، أطيير
٣٦٨٨	هوبر	٢٩٩٧	السكر
٣٧٠٦	أزورها	٣٠٠٤	كثير، قذور
٣٧٥٣	أمور	٣٠٧٣	القناطر
٣٧٥٤	الخير	٣١٠٩	ينير
٣٨٧٨	سخر	٣١١٦	مثور
٣٩٧٥	نار	٣١٢٢	المقادير
٣٩٨٥	الهجر	٣١٣٣	أزور

٢٢٤	زور	٣٩٩٠	الآخر
٣٣٧٠ ، ٣٢٨٨ ، ٢٢٥	قدر	٣٩٩٤	القدر
٢٤٦	السكر، الشجر	٤١٦٨	قادر
٣٥٦٩ ، ٢٥٧	جار	٤١٩٠	ناصر
٣٤٧١ ، ٣٢٣٣ ، ١٢٩٦ ، ٢٦١	يفري	٤١٩٥	فتعذر
٢٨٧	بشير	٤١٩٦	القصاصات، البحاطر
٣٨٥٠ ، ٢٦٤٣ ، ٣٠٤	قصره	٤٢١٣	البصر
١٠٣٨ ، ٣٢٤	كاسر	٤٢٨٣	القطور
١١١٩ ، ٣٣٠	انتظاري	٤٣٩١	الهواجر
٤٠٣٦ ، ٣٣٣	بالحجر	٤٤٠١	القساوير
٦٩١ ، ٣٤٨ ، ٣٤٢	الفاخر	٤٤٤٥	تقمطر
٣٥٥	أجر	٤٤٤٦	القماطر
٣٥٦	للحوافر	٤٤٦٦	إعصارها
٣٥٨ ، ٣٥٧	لأخبارها	٤٤٨٤	تنخر
٩١٩ ، ٤٢٦	الأعاصر	٤٤٩٩	الأساور
٤٤٢	عامر	٤٥٣٨	غفور
٤٤٤	بكر	٤٥٤١	النحر
٤٧٢	المثزر	٤٦٢٢	الغبار
٤٧٩	القطر	٤٦٦٠	أباتر
٢٩٣٢ ، ٥٢٤	عوري	٤٦٦٧	الفرار
٥٣٠	المكر		
١٢٧١ ، ٥٥٤	البوادر		الراء المكسورة
٥٥٩	المقادر	٤٣٨٣ ، ٣٧٤٨ ، ١٨١٩ ، ٨١	مكفور
٦٠٩	فاخر	١٠٣	بأسيار
٦١٠	السمر	١٣٤	حمير
١١٥٨ ، ٦١٥	عار	١٣٧	كفر
٦٢٢ ، ٦٢١	النار	١٣٨	كافر
١١٦٦ ، ٦٧٩	الجاتر	١٩١	القدر
١٦٩٩ ، ١٤٩٥ ، ٨٧٢ ، ٧٤٧	بالسور	٢٠٤	صدري

١٤٣٢	ختار	٣٣١٢، ٣٢٢٢، ٣٠٨٢، ٢٢٩٠	
١٥٥٢	بأطهار	٤٦٠٤، ٣٤١٠، ٣٣٨٠	
١٥٨٧	بالسكر	٣٦٧٢، ٨٠٦	زور
١٦٦٠	الأعصر	٨٠٧	القبور
٢٨٣٨، ١٦٧٤	الجزر، الأزرق	٨٢١	النشر
١٧٢٠	وإزار	٨٣٩	الأخضر
٤٢٠١، ١٧٦٨	شعري	٨٤٥	الظفر
١٨٠١	الفادر	٩١٣، ٨٥٢	الآباهر
٢٨٧٠، ١٩٢٦	مسور	١٥٥٣، ٩٣٥	سعيها
١٩٦٧	الزاري	٩٣٧	حشور
١٩٧٧	قصورها	٩٤٩	بالعار
١٩٨٤	لا يدري	٩٥١	طاهر
١٩٩٥	جرور	١٤٦٠، ١٠٢٧	عسر
٢٠٠٨	نهار	٢٢١٨، ١٠٥٤	الناشر
٢٠٨٥، ٢٠٧٧	صدورها	٣٦١٥، ١٠٩٤	العشر
٢٠٨٨	سقر	١١٢٦	وبار
٢١١٠	أظفور	١١٥٦	عامر
٢١١١	العواور	١١٥٩	المشهر
٢١١٤	مجعار	١١٦٩	دوار
٢٣١٩، ٢٣١٧، ٢١٣٤	العشر	١١٨٠، ١١٧٥	العصير
٢١٦٢	فخر	١١٧٧	كالنسر
٢١٧٠	بالفرور	٣٩٧١، ١٢٣٢	توغير
٢١٩٣	النشر	١٢٣٦	المنتظر
٢١٩٥	العصافير	١٢٣٨	أخبار
٢٢٤١	الغابر	١٢٦٣	بسار
٢٢٥٥	الحمر	١٢٧٠	محضر
٢٢٥٦	عمار	١٢٧١	البوادر
٢٣٣١	مذكار	١٣٣١	نهار
٢٣٣٥	بالغدر	١٣٩٣	صرصر

٣٢٥١	خزر	٢٣٣٧	بالانكار
٣٢٥٤	حمار	٢٣٥٩	عامر
٣٢٧٢	مشري	٤٤٣٨ ، ٢٤٦٦	نار
٣٢٧٧	الخبر	٤٦٦١ ، ٣٥١٤ ، ٢٥١١	الأقدار
٣٢٩٠	الغمر	٢٥٣٢	بالنار
٣٢٩٥	والفزر	٢٥٥١	صفر
٣٣٥١	منقر	٢٥٦٢	البحر
٣٣٥٩	صخر	٢٥٨٤	قتره
٣٣٧١	أسرارها	٢٧٠٥	الذعر
٣٣٩٤	مجزري	، ٣١٠٠ ، ٢٧٣٢	حذار
٣٤٥٩	الدهر	٣٩٣٥ ، ٣٢٩٤	
٣٤٨٥	مطوري	، ٣٦٦٠ ، ٣١١٤ ، ٢٨٠١	اعتصاري
٣٥٠٤	فجار	٤٣٧٢ ، ٣٩١٦	
٣٥٦٤	الدهر	٢٨٤٢	بالفهر
٣٥٦٥	ندري	٢٩٠٢	حمار
٣٦٠٢	دعر	٣٦٣٨ ، ٢٩١٢	الدار
٣٦٢٨	ضّر	٢٩٤٤	الظفر
٣٦٥٨	المتصعر	٢٩٥٠	البصر
٣٦٦٧	ختار	٢٩٧١	بالنار
٣٦٦٨	ختر	٢٩٧٦	حجر
٣٧٠١	معمر	٣٠٢١	بكر، بشطر
٣٧١٤	للكاثر	٣٠٢٦	العساكر
٣٧٦٤	قطمير	٣٠٧٠	المسحر
٣٨٠٣	قدر	٣٠٨٣	منثور
٣٩٢٩	مكور	٣١٣٨	منكر
٣٩٨٥	الهجر	٣٧٠٣ ، ٣١٦٥	المشافر
٤٠٠٠	الساري	٣١٨٢	بشاعر
٤٠٣٩ أ	والآثر	٣١٩٨	كاسر
٤١١٧	الساري	٣٢٣٢	بالجار

٣٠٧٩	الهزاهز	٤١٢٩	الخاسر
٢٥٠٥، ١٩٤٩، ٣٩٢	جمزي	٤١٦٤	الأخير
٢٤٨١	أوفاز	(انظر: يقصد)	يثار
٣٥٨٩	بالتكز	٤٢٦٣	مسير
		٤٣٣٨	عبر
	السين الساكنة	٤٣٤٠	أطوار
٣٦١	الأخماس، إبلاس	٤٣٥٦	يحري
		٤٣٦٧	أوتار
	السين المفتوحة	٤٣٩٤	الدابر
١١٣١، ٣٤٥	فوارسا، القوانسا	٤٤١٤	بالمعادر
٣١٢٩، ٢٠٤٧		٤٤٤٠	الأبصار
٣٦٤٥، ١٠٣٣، ٣٦٢	ألبسا	٤٤٥٠	الخمير
٣٩١	فأنعسا	٤٤٧٦	معصر
٤١٢	التبسا، ما لبسا	٤٤٨٢	عار
٤١٣٨، ٤١٥	مليسا	٤٤٩٠	سأهور
٢١١٦، ٥٨٥	نسيسا	٤٥٠١	قابر
٣٣١٩، ٨٥٩	لميسا	٤٥١٣	الأوبر
٣٠٢٢، ٨٦١	لباسا	٤٥٩٢	السمير
١٩٤٢، ٨٦٢	أناسا	٤٦٥٠	فهر
١٤٣٩	أبؤسا		
١٨٠٩	الرجسا		الزاي
١٨٩١	أنفسا	٤٨٨	غمزا
١٩٤٣	كؤوسا	٣١٢٤، ٢٢١٠، ١٨٣٧	جروزا
٢٣٢٠	القونسا	٤٦٤٠	اللمزه
٢٣٢١	بثيسا	٣٦٥٠، ٥٨٠	معارز
٢٨١٥	البائسا	٢٠٤٩	النواحر
٣٠٧٢	الرأسا	٢٢٠٣	راكر
٣١٩٤	إبليسا	٢٤٨٠	مكنوز
٣٢٠٣	منافسا	٢٥٠٤	جمزوا

		٣٣٥٥	بوسها
	السين المكسورة	٣٤٦٢	تكردسا
١٦٥	الناس	٣٥٩١	أمسا
١٦٦	ناسي	٣٦٣٩	تيسا
٣٤٣	المقدس	٣٩٥٤	نحسا
٢٨٧٧ ، ١٥٨٢ ، ٤٧٦	القناعيس	٤١٥١	القوانسا
٣٩٨٧ ، ٣٥٣١ ، ٢٩١٦		٤١٥٣	الباسا
٥٤٥	مخمس	٤١٨٠	نحاسا
٧٨١	برنس	٤٥١٢	عسعسا
٢٢٤٧ ، ١٨٨٤ ، ٨٠٣	عبوس ، نفوس		
١٠٣٤	الكرسي		السين المضمومة
١٠٤٨	ملس	٣٣٥٢ ، ٤٠	الآس
١٥٦٩	الوقس	٢٩٥	المجلس
١٧٩٤	مندس ، الطيس	٥١٥	شامس
٢٠٧٩	الدائس	١٠٦٤	السوس
٢٣٢٣	بأس	١٠٩٥	أعراس
٢٤٨٩	الكاسي	١١٠٢	الحنادس
٢٥٢٩	إيأس	١٥٤٧ ، ١٣٠٧	شوس
٢٨٩٩	كانجاسها	٣٨٦١ ، ٣٣١٧	
٣٢٣١	مؤوس	١٧٧٧ ، ١٧٧٣	أنيس
٣٣١٥	مساس	٣٥٧٩ ، ٣٥٧٨	
٣٧٣٦ ، ٣٥٥٥	الجواميس	١٩٦٦	شموسها
٤٥٩٨ ، ٣٩٨١ ، ٣٨٦٢	الفرس	٢٤٢٥	المتملس
٣٩٣١	نفسى	٣١٣٦	الفوارس
٣٩٥٦	النحس	٣١٥٦	لباسها
٣٩٩٦	نفسى ، بالتاسي	٣٢٧٨	يتنفس
٤١٥٧	احبس	٣٣٦٣	راس
٤٤٥٤	الناس	٣٤١٥	الأوانس
		٤٥٨٨	العيس

٣٢٦٠	ما مضى		الشبين	
٤٣٣٩	الإضاضا	٤٤٩٤		غطش
١٣٨٥ ، ١٢٩٩ ، ٣٦٤	بيوضها	٢٠٩٧		مَّأَّ
٣٨٠٤ ، ٣٢٣٧ ، ١٧١٥		٢٠٩٩		الفرشا
٥٣٢	فَرَض	٢٧٣٦		عائشا
٢٣٦٦	قابض	٣٧٥٥		انتياشا
٣٩٨٠	إغريض	٤٦٥٢		قريشا
٩٧٤ ، ٥٣٣	الحائض	٢١٤١ ، ٩٥٣		ريشي
٣٢١٦ ، ١٣٠٥	بعض	٣٣٢٨		كباش
١٣٧٧	عرضي			
١٤٠٦	للمعضي		الصاد	
٢٠٣٣	بغضي	١٥٠٩		القلائصا
٢٨٢١	مريض	١٦٩٧		خمائصا
٣١٧١	الدحض	٤٥٨٩		الدعامصا
٣١٧٢	الدحض	١٦٩٨ ، ١١٦٣ ، ١٥٣		خميص
٣٤٥٥	نهوض	٣٤٠٥ ، ٣٢٠٩ ، ٣٠٣٣		
٣٩٩٩	يمضي	٤١٦٦ ، ٣٨٧٠ ، ٣٧٣٥		
٤٢٤١	الأرض	٦١٢ ، ٣١٩		تبوص
٤٣٨٦	غضيض	٤٦٥٤ ، ٣٨٤٨		
		١٦٥٤		محاص
	الطاء	٤٥٥٤		النحائص
٣٣٠٨ ، ٣١٣٠ ، ٢٤٠١	قط	١٥٢١		مناص
٤٢٢٨ ، ٣٨٧٧		٣٠٠٨		القراميص
٧٥٤	وسطا	٤٢٥٧		المرصوص
٢٧٤٦	التقاطا			
٣٩٤٤	الشوحطا		الضاد	
٤٤٨٠	واسطا	٣٠٧		بعض
٤٥٨٦	حنوط	١١٢١		بعضا
٧٠	الصرراط	٢٩٥٤		بالمعضي

٣٦٧	ساطما	٢٣٩٩	السياط
٢٤٣٥ ، ١٤٤٨ ، ٤٢٢	رفعة	٣٤٥٨	فرطه
٥٩٣	اجتماعا		الظاء
(انظر: انحسارا)	انقشعا	٤١٧٨	الشواظ
٢٩٣٠ ، ٢٦٣١ ، ٧٠٢	المقنعا	٤١٧٩	كالشواظ
٧٦٤	قطعا	٤١٨٥	عكاظ
٣٤٩٣ ، ٧٨٨	جمعا ، بيعا		
١٨٩٠ ، ٨٠١	مدفعا		العين الساكنة
٤٠٩٥ ، ٩٧٨	ممنعا	٣٢٦٦ ، ١٥٨	يطغ
١٥٧٦ ، ١١٣٤	أشنعنا	١٧٤	خدع
١٢٤٤ ، ١٢٢٥	اتباعا	٤٠٨	الجزع
١٣٣٣	خدوعا	٧٠٦	بصاع
١٤٥٨	مقنعا	١٣٠١	نزع
٢٤٩٧ ، ١٩١٤ ، ١٥٦٠	برقعا	٢٢٥٩ ، ١٣٣٩	فالطجع
٤٢٣٥ ، ١٨٦٠ ، ١٦٧٧	سمعا	٢٢٩٦	صلع
٢٣٣٤ ، ١٦٨٣	تباعا	٢٤٩١	أضع
١٨١٦	مجاشعا	٢٧٤٧	رتع
٢٠٢٣	ينعا	٣٦٨٤	أربع
٢٠٣٤	أجمعا	٣٩٩٣	تقع ، صنع
٢٠٤٣	وضعه		
٢٠٤٨	مولعا		العين المفتوحة
٢١١٣	الضوعا	١١٣	جميعا
٢١٢٠	اجتماعا	١١٥	الوجعا ، مضطجعا
٢٢٧٤	أجمعا	١٣٥	معه
٢٣٦٢	رواجعا	٣٧٧١ ، ٢٤٨٧ ، ١٧٢	طائعا
٢٤٠٨	وجعا	١٩٨	معا
٢٤٥٥	أجمعا	١٠١٧ ، ٦٨٥ ، ٣١٧	الرتاعا
٣٥٣٣ ، ٣٢٣٥ ، ٢٥٧٠	الودعا	١٧٢١ ، ١٢٢٤ ، ١١٥٥	
٤٤٥٦ ، ٢٦٨٧	الصلعا	٤٥٧١ ، ٤٤٧٩ ، ٢٧٥١	

٢٢٣	هاجع	٢٦٨٧	أروعا
١٩٧٤ ، ٢٥٤	أوسع	٢٦٩١	ذرعا
٢٦٠	قققوا	٢٧٢٨	مصرعا
٤٠٢٧ ، ٢٠٤٤ ، ٩٣٩ ، ٢٩٢	الأصابع	٢٧٦٨	صنعا
٢١٣٨ ، ٣٩٤	مصرع	٢٨٠٦	مجمعا
١١٩٠ ، ٨٧٦ ، ٣٩٨	سابع	٢٨٧٦	مجزعا
٣٣٤٥ ، ١٣٥٨ ، ١٣٤٩		٢٨٨٧	سمعا
١٨٦٤ ، ٤٢١	راكع	٤٥٩١ ، ٢٩٢٩	ودعه
١٣٥٨ ، ١١٩٠ ، ٤٣٠	خاشع	٣٠٠٦	مسمعا
٤٨٢	يفزع	٣٠٧١	أطمعا
٣٦٣٦ ، ٣٢٧١ ، ٥٠١	المرتع	٣٠٩٠	معا
٥٢٩	فاجع	٣٣٠٤	بأجداعا
٤٠١٧ ، ١٧٠٧ ، ٥٥٢	الخشع	٤٣٥٢ ، ٤٠٥٩ ، ٣٣٠٧	جياعا
٥٥٧	البلاقع	٣٩٤٨ ، ٣٣٣٧	انقطاعا
١٢٠٤ ، ٦٤٤	تجادع	٣٥٤٦	ينضعا
٢٠٣٥ ، ١٤٨١ ، ٦٦٣	واسع	٣٥٤٧	تمنعا
٤٤٠٦ ، ٤٢٢٦		٣٦٥٦	سمعا
١٤٧٠ ، ٩٠٣ ، ٦٦٥	وجيع	٣٧٢٦	مترعه
٣٥٢١ ، ٣١٩٨ ، ٣١٥٠ ، ١٧٤٩		٣٧٩٤	سراعا
١٢٠٧ ، ٦٩٢	هجع	٤٠٥٤	لعا
٣٩٤٩ ، ١٩٣٦ ، ٦٩٣	تبع	٤٠٦٥	جوعا
٣٩١٧ ، ٧٠٣	شفيعها	٤١٢٧	أصبعها
٣٤٢٤ ، ٢١٩٢ ، ٧٣٣	مجاشع	٤١٤٧	ضرعها
٨٢٨	شوارع؛ أواقع	٤٢٩٦	لعا
٨٦٤	صريع	٤٥٠٦	بلقعا
٢٤٤١ ، ٩٠٨	جرع	٤٥٨٢ ، ٤٥٨١	ضبيعا
١٠٢٨	تدفع		
١٨٦٢ ، ١٠٧٦	يقطع		
٢٦٧٣ ، ١٨٥٨ ، ١١٧٢	وازع	٤٣	مقزَع

العين المضمومة

٢٧٦٩	الأصابع	٣٩١٨ ، ٣٥٨٧	
٢٨١٨	ترفع	٤٢٤٧٦ ، ١١٨٨	أصنع
٢٨١٩	تقطع	٣٣٦٥ ، ٣١٩٢	
٢٨٧٣	الأصابع	١٢٣٥	لجازع
٢٩٠٨	مقانع	١٤١٣ ، ١٢٣٩	تصرع
٢٩١٣	أجمع	٤٦٦٥ ، ١٦١٢	
٢٩٣٤	ما تفلح	٤٢٥٩٣ ، ٢٢٦٤ ، ١٢٥٢	المفزع
٢٩٤٨	الأقارع	٣٨٣٤ ، ٣٦٧٨	
٢٩٥٥	صديع	١٣٢٧	خداع
٣٠٣٦	رافع	١٣٤٨	أطمع
٣٠٨٧	تبيع	٣٢٨٩ ، ١٤٩٦	سرع
٣١١٣	الضبيع	١٦٨١	مدمع
٤٥٢٦ ، ٣١٦٠	ساطع	١٨٨٩	واسع
٣١٦١	تدمع	١٩٢٢	التقيع
٣١٩٠	الأصابع	١٩٩١	المسامع ، رائع
٣٣٤٦	تبع	٢٠١٤	الودائع
٤٠٤٥ ، ٣٧٨٠ ، ٣٤٣٣	الجرائح	٢٢٣٩	مستبيع
٣٥١٨	أجزع	٢٢٤٥	شعاعه
٣٥٤٤	وازع	٣٤٧٢ ، ٢٣٠٨	الزواعز
٣٦٧٣	المضاجع	٢٣٢٧	تابع
٣٧٦٥	أربع	٢٤٣٧	أجزع
٣٩٠١	تقطع	٢٤٧١	ضائع
٤١١٩ ، ٣٩٥٧	يجزع	٢٥١٠	تباع
٣٩٨٢	المنقطع	٢٥٣٠	يوشع
٤٠٥٣	مجمع	٢٥٧٧	صادع
٤٠٩٩	تلمع	٢٦١٢ ، ٢٦٠٨	مجمع
٤١٥٦	مهطع	٢٦٥٤	أجمع
٤١٦٢	أصنع	٣١٤١ ، ٢٦٦١	تطلع
٤١٩٩	أوزاع	٢٦٧٩	جرشع

١٩٢٣	لكاع	٤٢٥٣	جميع
٢٢٧٦	يسمع	٤٢٧٨	ترقع
٢٣٠٢	امعجمي	٤٢٩١	نافع
(انظر: عاد)	تبع	٤٢٩٤	الأكارع
٣٠٦٤ ، ٢٨٢٧ ، ٢٣٥٨	تدع	٤٣٢٢	إصبع
٢٨٠٣	تهجاع	٤٣٧١	تقطع
٤١٥٥ ، ٢٩٠٥	السماع	٤٥٠٤	المكرع
٢٩٠٦	الوقيع	٤٥٤٠	صانع
٣٣٩٢ ، ٢٩٠٧	القنوع		
٣٠٨٦	التببع		العين المكسورة
٣٤٢٩	الراقع	٢٣٣	الصواقع
٣٥١٥	منبع	٢٣٤	بالصواقع
٣٥٥٧	بسررع	٣٣٥	الملسوع
٤١٤٥	داعي	٣٧٦	المقلع
٤١٦٠	بأكرع	٤٠٧	جياع
٤١٩٩	أوزاع	٤٢٨	بمستطاع
٤٢٢٩	الهاع	٤٤٠	بالكراع
	الفاء الساكنة	٦٣٥ ، ١٥٢٠ ، ٢٨٨٦	سافع
٣٦٢٧ ، ٢٣٢٨	وقف	٤٦٠٧ ، ٣٧٤١	
	الفاء المفتوحة	٨٩٨	ساع
١٠٧	السيوفا	٩٢٥	المصنع
٢٧٢٩ ، ٢٣٠	احقوقفا	١٠٠٠	القصاع
٦١٧	انصرافا	١٤٤٢	سماع
٧١٧	عكوففا	١٤٩٤	باعي
٧٥٢	طرفا	١٥١٠	فاجزعي
٨٢٢	إكافا	١٧١٣	الإصبع
١٣٧٥	دنفا	٤٢٣١ ، ٣٨٨٣ ، ١٧٣٩	أصنع
١٤٠٤	وفا	١٨١٣	شواعي
		١٨٨٨	بالأصابع

٢٢٣٥	ترجف	١٤٠٨	الوظيفا
، ٢٧٩٤ ، ٢٢٦٨	عجاف	١٨٤٠	محرفا
٤٦٧٥		٢٣٢٥	التلفا
٢٣٧١	شعوف	٣٩٢٠	خلقا
٢٣٩٧	تجدف	٤٠٧٤	شسفا
٢٤٥٨	الشرف	٤٢٤٩	وجفا
٢٤٧٤	يتخوف		
٢٩٠١	الكف		الفاء المضمومة
٢٩٤٣	مزعف	، ١٨٩٧ ، ١٨٨	يعنف
٣١١٨	تنتف	٢٨٦٣ ، ٢٥٩٦	
٣١٧٦	الملاحف	١٦٨٠ ، ٢٠٣	المطارف
٣٢١٧	عارف	٥١٨	تخلفوا
٣٣٥٣	طرف	٩٥٤ ، ٨٤٠	عارف
٣٦٢٣	معروف	٨٦٣	عكف
٣٨١٣	أعرف	٨٩٩	يرجف
٣٩١١	ترحف ، يتزف	٩٣١	نقائف
٤١٧٢	الصدف	٩٥٨	تقاذف
٤٤٨١	تجف	، ١٤١١ ، ١٠٢٥	مجلف
٤٥٨٧	تختلف	٣٢٩٦ ، ١٧٣٠	
٤٦٤٩ ، ٤٦٤٧	إلاف	٢٥٠٨ ، ١٧٦٩ ، ١٠٧٨	مختلف
		١١١١	جنف
	الفاء المكسورة	١٣١٠	تراحف
٢٥٩٨ ، ٣٩٣	شافف	١٧١٢	زائف
٥١٤	تحنف	١٧٧٥	نأائف
، ١٦٥٥ ، ٦٨٧	الصيارف	١٩٢٩	صدف
٢٠٧٠ ، ١٩٣٨		١٩٦٠	عاطف ، واكف ، خائف
، ١٠١٤ ، ٨٠٥ ، ٧٠١	الشفوف	٢٠٥٢	عنيف
، ١٤٢٧ ، ١٣٥٤ ، ١٠١٥		٢٠٩٤	الرصف
، ١٨٢ ، ١٧٤٣ ، ١٦٣٧		٢١٤٣	خليف

٢٢٨٢	نقائق	٣٩٤٧	نزقا
٢٤٢٩	لقوا	٣٩٦٣	الأفقا
٢٥٤٥	أبلق	٤٤٧٨	دهانا
٢٦٢٧	فيتق	٤٥٢٩	سائقا
٢٧٧٧	العواتق	٤٦٨٥	غسقا
٢٨٤٦	الصواعق		
٢٩١٤	يذوق	القاف المضمومة	
٢٩٧٤	تذوق	٤١٨٩ ، ٢٩٥٨ ، ٧٨	تروق
٣٠٩٤	الغسق	٤٩٢	مشبرق
٣٢٧٦	الموثوق	٣٢٨٤ ، ٥٨٦	طلیق
٤٢٤٥ ، ٣٥٢٤	يتفرق	٢٤٢٣ ، ٥٩٩	يتفرق
٣٥٨٠	تعنق	٩٧٦ ، ٨٣٠	عروقها ، أذوقها
٣٧٢٥	تفهق	٣٨١١ ، ٢٠٤٠ ، ١٠٧٥	رواهقه
٣٧٥١	تشقق	٢٣٧٢ ، ١١٠٠	أولق
٣٨٠٩	صديق	١١٠٦	ينمحق
٣٨٥٥	يأفق	١١٠٧	ما حقه
٣٨٥٧	تحرق	١١٥٢	عرقوا
٤٠٢٥	ما يتحرق	١٣٥٠	نتفرق
٤٢٠٨	إبريق	١٣٨٨	فروق
٤٤٠٧	يريق	١٦١٧	فريق
٤٥٤٤ ، ٤٥٣٠	الطرق ، طبق	٢٧١٣ ، ١٦٦٢	صديق
٤٥٣٤	المحلّق	١٧٦٣	تنفق
٤٥٥٧	نمارق	٣٤٦٥ ، ١٨٢٢	العواتق
٤٦١٥	طريق	٣٠٨٤ ، ٣٠٦١ ، ١٨٢٧	فيغرق
٤٦٨٢	الغلق	١٨٧١	حائق
		١٩٥٠	أفوق
	القاف المكسورة	٢١٧٥	الورق
٢٠٨	ترتقي	٢٢٥٧	موفق
٣٤٤٩ ، ٢٦٢	موثق ، متألّق	٢٢٥٨	محقوق

٢٠١١	مخراق	٣١٨	المياثق
٢٧٦٧	الأواقي	٣٢٣	مهراق
٣٩٧٦ ، ٢١١٢	المتفرق	٣٧٤	فتزلق
٣٣١٠ ، ٢٨٢٨	تملّق	٤٥٦	غارق
٣٠٩٨	يزهق	٤٦٠	المطرق
٣١٣١	مرفق	٦٦٦	خلاق
٣١٤٧	مسردق	٦٨٩	للتلاقي
٣٣٧٣	ويتقي	٦٩٤	تفتق
٣٧٢٠	أمزق	٢٣٣٦ ، ٦٩٦	الحقي
٤٠٧٢	الرفاق	١٥٧٥ ، ٨٥٠	طريق
٤٢٨٧	مسحق	٤٢٣٧ ، ١٩٥٤	
٤٣٠٩	أرزاقها، أعراقها	٨٩٥	مغلاق
٤٣١٣	ساق	٩٣٢	المحرق
٤٤٠٩	تبرق	٣٧٢٣ ، ٩٤١	الطريق
٤٤٢٠	التراقي	١٥٧١ ، ٩٦١	تطلق
٤٤٧٧	الدهاق	١٠٣٦	مخلوق
٤٥٣١	طبق	١٠٩٩	يخنق
٤٦٧٤	أياتق	١١٠٨	متأق
		١١٦١ ، ١١٠٩	يباق
	الكاف الساكنة	٤٢٠٧ ، ٣٦٤٩ ، ١٣٦٠	الأباريق
٤٤٥	حلالك، آلك	١٣٨٦	جوالق
٨١٠	لك	٤٢٣٦ ، ٣٦٦٥ ، ١٤٧٣	شارق
١٢١٦	عبد الملك	١٤٧٨	سوابق
٢٨٤٨	محالك	١٦٤٥	يزلق
		٢٩٨٥ ، ١٦٦١	الساقى
	الكاف المفتوحة	١٧٧٦ ، ١٧٧١ ، ١٧٣١	شقاق
٢٨٢٩ ، ٢٢	إيثاركا	١٧٨٩	بثفروق
٦٥	إليكا	١٨٤٨	طراق
٩٩	ذلكا	١٩٥٣	مُراق

٢٨٩٨ ، ١٦٥٢	بتك	١٣٠	أولالكا
١٩٦٢	هنادك	٢١٧	حوالكا
٢٣٨٣	البرك	٣٤٧	عليكا
٤١٠٢	حبك	، ١٣٣٨ ، ٨٩٤ ، ٦١٣ ، ٤١٩	مالكا
٣٠٨٠	الحشك	١٨٩٦ ، ١٧٤٥ ، ١٤٥٠	
٣٩٥٨	أفكوا	٣٧١٦ ، ٣٥٨٤ ، ١٣٠٩	
٤١٠٣	حباك	٤٢٤	يفجرونكا
٤١٤٤	هالك	٤٤٦	آلكا
		٥٠٩	هداكا
	الكاف المكسورة	٦٣٨	بشمالكا، نعالكا
		٢٩٧٨ ، ٨١٥	إياكا
٣٠٨٨ ، ١٩٦٩ ، ١٣٢٩	الذكي	٨٣١	لسوائكا
١٥٨١	الممالك	٩٧٣	عزائكا، نسانكا
١٥٩٢	المسالك	١١٤٦	رأوكا
٢١٥٥	شمالك	١١٧٤	هالكا
٣٠٩٢	الدوالك	١٢١٥	بلادكا
٢١٦٩	المواعك	١٥٦٣	بأاماتكا
٤٦٦٩	مالك	١٥٧٢	يحمدونكا
	اللام الساكنة	٢٣٨٥	شাকা
		٢٧٣٧ ، ٢٧٣٤	عساكا
٣٣٦٨ ، ٤٩	الكسل	٢٧٦٥	ذاكا
١٠٤٦ ، ٧٤٨ ، ٢١٠	مأكول	٤١٢٨	يمريكا
٢٥١	خصل		
٢٦٧	فعل		الكاف المضمومة
٣٢٩	سأل	٥٨	فدك
٥٣٨ ، ٤٥٣	قبل	١٨٧	تشاك
٣٠٤٩ ، ٢٦٠١		٣٣٢	الملائك
٥٤٠	أجمل	٢٦٩٠ ، ١٣٢٢ ، ٦٤٥	تنسلك
٨٣٦	فتزل	٩٤٥	ذلك

١٩٦٤ ، ١٦١٩ ، ٣٤٠	نبلا	١٦٤١ ، ١١١٥	الجميل
٣٥٠٩ ، ٣٤٧٣ ، ٢٢٦٠		١٢٤٣	الجميل
٤٢٦٥ ، ٤٠٥٦		١٣١٥ ، ١٣١٤	فابتهل
٣٦٥	رملا	١٧٩٧	نزل
٣٩٩	المطافلا	١٧٩٩	الجميل
٤١٤	فاشتملا	٤١٠٥ ، ١٩٨٩	الجميل
٥٠٣	فصلا	٢١٢٨	اكتهل
٥٢٢	لسالا	٢٣٨٠	عجل
٥٥٥	دليلا	٢٥٢٣	الطلب
١٣٢٦ ، ٥٨٤	مخذولا	٣٠٠٥ ، ٢٦٩٧	الأجل
٦٣٣ ، ٦٣٠	ميكالا	٢٩٥٧	بالجمال
٦٨٠	زلالا	٢٩٨٤	تمل
١٥٩٥ ، ٧٢٢	نغلا	٣٠٠٣	ذئ
٨١٣	ضلالا	٣٣٦١	فنسل
٨٢٧	أكحلا	٣٦٠٩	فعل
٨٨٦	بالجدالة	٣٦٨٥	بالثلل
٩١٨	فعلا	٣٦٩٨	المسل
١٧٨٠ ، ١٤٩١ ، ٩٢٣	ثاقلا	٤٦٢٥	زجل
٩٥٢	مقيلا	٤٦٣٦	بالرجل
١٠١٠	رجالا	٤٦٦٨	فعل
٣٩٤٢ ، ١٠٤٥	ذمولا ، حمولا		
١٠٥٥	سربالا		اللام المفتوحة
١١٠٣	قذالا	٤٣٠٧ ، ٢٨	المغلّة
٢٠٦١ ، ١١٢٧	كميلا ، هديلا	١٠٨	عقلا
٢٠٨٧ ، ١١٦٢	نجالا	١٩٩	لا مال له
٤٠٠٥ ، ١١٨٣	أقيلا	١١٩٢ ، ٥٤٤٤ ، ٢٨٣	إبقالها
١٢٢٩	سؤالها	٣١٣٧ ، ٣٠٦٦ ، ٢٢١٥	
٣٩٢٨ ، ١٣٠٦	خللا	٣٧١٠ ، ٣٤٩٢ ، ٣٤٥٢	
١٣٦٨	السيلا	٤٤٢٨ ، ٤٢٢١ ، ٣٧٣٢	

٣٢١٤	رجال	١٣٧٠	الأوعالا
٣٢٣٩	تسريلا	٢٦٢٦، ١٣٨١	حبائها
٣٢٦٩	موائلا	١٤٢٩	حقيلا
٣٥٣٢	الجيله	١٤٥٣	نكالا
٣٥٤٢	منزلا	، ١٧٥٦، ١٧٥١، ١٥٠٤	قليلا
٣٥٥٣	هديلا	، ٢٠٠٧، ١٩٨٠، ١٨٢٤	
٣٦٧٦	الرجلا	، ٣١٩٦، ٢٤٧٥، ٢٣٦٣	
٣٦٨١	مرسلا	، ٣٧٥٨، ٣٣٧٤، ٣٣٣٠	
٣٧٢٧	أحبلا	٤٦٧٦، ٤١٤٠، ٣٧٩١	
٣٧٥٢	الفللا	٣٦٨٦، ١٨٥٣، ١٥١٧	ضليلا
٣٨١٠	أملا	٤٢١٧، ١٥٢٢	نزلا
٣٨٩٥	الأغلا	١٥٣٧	عالا
٣٩٥٥	الزلا	١٦٥٨	خليلا
٤٠٦١	توكلا	١٧٩٣	بهاالا
٤١٢٤	خالها	١٨١٧	الوصايلا
٤٢٠٣	مالا، جمالا	١٩١٣	خليلا
٤٢٢٠	زلا	١٩٣٤	يالا
٤٣٣٢	فلولا	١٩٨٦	لها
٤٤٢٦	لها	٢٢٥٤	أبوالا
٤٤٩٦	ثقالا، الجبالا	، ٢٣٣٢، ٢٢٨٩	تبالا
٤٥٠٢	جلالا	٤٢٥٩، ٣٨٦٤	
	اللام المضمومة	٢٤١٦	وجلا
٧	المبسل	٢٤٦٤	السَّنة
١٤	أعجل	٢٥٥٨	قالها
٣٧٦٨، ٣٠	الوعل	٢٦٨٢	يحملا
٤٥٦٤، ١٩١٦، ٣٩	تبديل	٢٨٢٤	أرملا
٢١٤٥، ٢٠٣٢، ٨٥	ناثله	٢٨٩٠	مهلا
١٦٤	الأنامل	٣١٥٧	نالها
٢٠٧	القتل	٣٢١٥	مقالا

٢٣١٠، ٨٩٠، ٦٩٠	العمل	١٩٨٧، ٢٣٥	صوامله
٧١٢	الذوامل	٣١٨٧، ١٢٢٨، ٢٨٠	تتلو
٤٦٠٩، ٢٥٥٥، ٧١٤	الفاعل	٢٩٨	يستبيلها
٨٥٣، ٧٢٣	سلول	٣٠٥	تصل
٧٣٢	ويفصل	٣٠٩	باطل
٤٦٠٨، ٧٣٨	الصهيل	٣٤٤	أول
٧٣٩	تضليل	١٢٥٩، ٤١٧، ٣٨٤	زائل
٠، ١١٤٧، ٨٠٢، ٧٤٦	قلائل	٣٤٢٨، ٣٠١٦، ١٣١٩	
٣٦٩٥، ١٨٧٣، ١٦٦٧		٣٨٧	أتعمل
٧٨٤	الفضل	٠، ٢٦٧٢، ١٨٥٦، ٤٣٥	نوافله
٨٠٠	القتل	٠، ٣٣٩٨، ٢٧٤٩، ٢٧٠٧	
٨١٩	يستهل	٣٤٠٠، ٣٧٠٨	
٢٣٧٩، ٨٢٣	جهول	٢٤٠٠، ٤٥٢	يبلو
٨٢٤	معول	٤٥٧	القوابل
٨٢٦	سائله	٣١٢٨، ٩٢١، ٥٠٥	المنزل
٨٤٦	نحيل	٥١٠	منسحل
٨٧١	يحلو	٢٩٣٨، ٥٣٦	عصل
٨٧٣	شغول	٣١١١، ٦٠٠	سبيل
٣٩٢٧، ٨٩٢	الزلزل	٦٠١	جبل
٩٠٧	خبل	٣٣٣٨، ٨٩١، ٦٠٨	خلل
١٥٩٣، ٩٥٥	مجهول	٦١٨	شغل
٤١١٨، ٢٥٣٦، ٩٦٧	حليلها	٦٢٦	منزل
٩٨٥	عاضل	٦٣٢	جبريل
٩٩٤	قبيل	٣١٤٣، ٦٥٢	تنهل
١٠٥٨	الرجل	٦٥٥	قليل
١٠٦٨	هواطله	٢١٩١، ١٥٤٥، ٦٥٦	أشكل
٠، ٢٤٧٢، ١٠٧٣	معاقله	٠، ٢٠٦٣، ٦٥٩	يزيل
٣٤٨٣، ٢٦١٥		٢٠٧٢، ٢٠٦٧	
٢٥٣٥، ١١٠١	فيستعلوا	٦٦٤	أغلل

١٩٧٦	كاهله	١١٣٧	أقول
٢٠١٩	النخيل	١١٤٠	نهلوا
٢٥٦٥ ، ٢٠٦٢	بلايله	١١٧٠	قليل
٢١١٧	قليل	١١٨٥	طفل
٢١١٩	تنيل	١١٩٧	يتخيل
٢١٨٨	خبيل	١٢٤٥	القبول
٢٢١٢	النعل	٣٨٨٨ ، ١٤٠١ ، ١٢٥١	يغلوا
٢٢٢١	زجل	١٢٥٤	الكمال
٤٤٩٣ ، ٢٢٩١	أطول	١٢٩٠	مكتهل
٢٣٠٦	السؤل	١٣٣٤	ثعل
٢٣٣٠	الغرايل	١٣٩١	متضائل
٢٣٥٦	سؤالها	١٣٩٧	يالو
٢٤٠٢	محول	٣٥٤٥ ، ١٤١٢	منمل
٢٤١٥	العويل	١٤٩٣	الأقاويل
٢٤٤٦	البذل	١٥٠٦	القتل
٢٤٦٥	الفضل	١٥٠٧	يفعل
٢٥٠١	تندخل	٢٢٦٢ ، ١٦٤٧ ، ١٥٢٣	نزول
٢٥٠٦	نالوا	٤٥٩٦ ، ١٥٣٨	يعيل
٢٥٩١	نزايله	١٦٥٣	متطاول
٢٥٩٢	يزايله	١٦٨٥	حبايله
٢٧٣٣	الحلاحل	١٦٩٢	تستقل
٤٤٥٩ ، ٢٨١٠	طبول	١٧١٩	آجله
٣٤٠٩ ، ٢٩٦٦	البقل	١٧٦٤	أنامله
٢٩٩٤	حواصله	١٧٨١	تنويل
٣١٠١	كاهله	٢٠٥٩ ، ١٧٨٥	ينتعل
٣١٠٤	نتنفل	٢٥٧٣ ، ٢١٢٢	
٣٢٤٨ ، ٣١٢٣	أفضل	١٨١٨	الفحل
٣١٦٢	يوهل	٣٩٣٤ ، ١٨٣٩	الأول
٣١٧٣	مايثل	٣٤٧٠ ، ١٩٠٢	نائله

٤٤٥١	سلسيل	٣٢٠٤	حول
٤٥٤٦	السبل	٣٢٠٧	البصل
٤٥٤٧	نهزل	٣٢٢٨	قبل
٤٥٩٦	يعيل	٣٢٤٧	يفعل
		٣٢٨٠	حلائله
	اللام المكسورة	٣٢٩٣	يعاليل
٤	الأكبال	٣٣٤٣	يواصله
١١٨٤ ، ٥٥	بمأسل	٣٤١٣	نواصله
٤١١٠ ، ٦٧	تزئيل	٣٥٢٥	سحل
٧٤	حنظل	٣٥٩٨	مقبول
٣٢٢٧ ، ٧٩	مجهل	٣٦٢١	يوصل
٨٤	غافل	٣٦٤٦	هطل
١١٧	صالي	٣٦٧٠	نائل
١٥١	تحويل	٣٧٢٨	الغزل
١٨٣	فتجمل	٣٧٣٣	طبالها
١٩٥	الجاهل	٣٧٤٤	سبيل
٣٧٨ ، ٢٢٠	بالمترول	٣٧٥٠	سبيل
١٦٧٩ ، ١٤٧٤ ، ٧٤٩ ، ٢٢٢	يحول	٣٧٩٨	غول
٣٨٩٤ ، ٢٦٧٠ ، ١٨٦١		٣٩٠٧	نائل
٢٢٩	التقالي ، تبالي	٣٩٥٩	عدل
١٦٠٩ ، ٢٥٦	آجال	٣٩٨٩	زحل
٢٥٦٩ ، ٢٨٦	معول	٤٠١٥	تتكلم
٣٥٢٦ ، ٣٠٠	الخالي ، بأوجال	٤٠١٨	متضائل
٣٠٣	المنزل	٤١١٥	عجل
٣٤٦	بمثال	٤١٥٠	الجدل
٣٧١	سبيل	٤٢٢٢	بخيل
٣٧٩	المثقل	٤٢٥٢	مقتول ، غيل
٤٠٢	إسرا	٤٣٠٣	عواذله
١٩٤٦ ، ٤٠٦	حبال	٤٣٩٩	الربائل

٧٧٣	مائل	٣٥٨٥ ، ٢٧٥٤	
٧٩٦	منهل	١٥٩٩ ، ٤١٠	بالجهول
٤٦٧٢ ، ٤٥١١ ، ٨١١	بمعطل	١٠٢٩ ، ٤٣٤	الفصيل
٨٣٧	جندل	٤٣٩	كامل
٣٨٨٢ ، ٨٤٢	أوصالي	، ٢١٣٦ ، ١٥٢٤ ، ١٠٦٢ ، ٤٤١	عيالي
٨٦٦	المتهلل	٣٥٧٦ ، ٣٠٤٠ ، ٢٣١٦	
٨٨٧	عالي	٤٠٤٢ ، ٢٧٥٣ ، ٤٥٠	عقنقل
٨٩٧	المال ، أمثالي	٤٦١	شمال
٢٥٥٢ ، ١٩٠٦ ، ٩٠٠	تنسل	٤٦٣	تقاتل
٩١٠	مرحل	، ٢٦٥٥ ، ١٩٧٠ ، ٧٢٠ ، ٤٧٠	واغل
٩٤٠	عواسل	٤٣٨٢ ، ٣٧٦٩ ، ٣٣٢٣	
١٠١٨ ، ٩٤٦	بالأصائل	٣١٩٣ ، ٤٨٥	المبديل
١٠٠٤	نبلي ، قبلي	٤٨٧	الشمال
١٠٣٩	زلال	٢٩٩٠ ، ٤٩١	هلال
١٠٩٠	رال	٤٩٥	حنظل
١٦٧٥ ، ١٢٠٣	السَّعالي	٢٩٣١ ، ٥٢٠	احتمالي
١٢٤٦	أقيال	٥٢٨	بمنكل
٢٢٣٣ ، ١٢٦٨	فانزل	٥٣١	رجل
١٢٩٢	بعسجل	٥٥٨	رسل
١٣١٢	تعالي	٥٦٣	مرجلي
١٩٦٨ ، ١٣٣٠	باهل	٥٧٢	الأفاضل
١٣٤١	لمجتلي	٢١٨٩ ، ٥٩٠	بالعقول
١٣٤٦	الباسل	، ١٢٩١ ، ٦٠٥	برسول
٤٢٦٩ ، ١٣٥٥	معجل	٣٥٠٨ ، ١٦٢١	
١٣٧٦	الهلال	، ٩١٥ ، ٦٨٤	بالباطل
٣٤٣٨ ، ٢٨٠٢ ، ١٣٩٨	آل	٤٢٣٢ ، ١٧٤٠	
١٤٠٠	مؤتل	٧٤٠	الباطل
١٤٠٧	بالأنامل	١٦٥٦ ، ٧٤١	عزل
١٤٢٣	مجال	٧٤٢	مثله

٢١٥٤	أشمل	١٤٨٢	الخالى
٢١٥٦	الشمائل	١٤٨٤	الإبل
٢١٥٧	قفال	١٤٨٩	السيول
٢١٦٨	ساتلي	١٨٥٢ ، ١٥١٨	المدجّل
٢٢٢٩٤ ، ٢١٧٧	الرواحل	١٥٢٦	المتبدل
٤٢٨١ ، ٣٢٢٥		١٥٣٦	عائل
٢١٨٦	بحبالي	١٥٧٠	الغوافل
٤٥٣٣ ، ٢٢٢٤	صال	٤٢٧٥ ، ١٥٧٤	المقبل
٢٢٣٢	المتحمل	٢١٦٧ ، ١٥٩٧	تسالي
٢٢٤٠	معضل	١٦٦٨	المرعبل
٣٥١٠ ، ٢٣١٥	نهشل	٤٣٦٣ ، ٢٦٣٤ ، ١٧٠٣	مزمل
٢٣٥٤	تنزل	١٧٠٤	المرمل
٢٣٧٧	قاتل	٣٠١٠ ، ٢٠١٥ ، ١٧٤٦	المتعشكّل
٢٣٨١	الأنفال	١٧٨٤	سؤل
٢٤٢٢	بأقبال	١٨٠٢	محملي
٢٤٣٢	الإسل	١٨٠٦	نائلي
٢٤٤٨	إهلالي	٤١٥٢ ، ٣٠٤٤ ، ١٨٢٥	تجمل
٢٤٦٣	الحبل	١٨٧٥	خلخال، إجمال
٢٤٧٧	الأبطال	١٩٢١	بجهول
٢٤٨٤	يتحول	١٩٥١	إسحل
٢٤٩٢	مستعجل	١٩٧٣	مالي
٢٥١٧	النمل	٣٨٨٩ ، ١٩٨٨	المخول
٢٥٢٧	الذيول	٤١٠٦ ، ٢٦٩٩ ، ١٩٩٠	أوقال
٤٥٩٤ ، ٢٨٣٠ ، ٢٥٥٤	منيل	٢٠٠٥	بأمثل
٢٥٦٣	الأجل، الزلل	٣٨٠١ ، ٢٠١٨	محلل
٣٦٢٥ ، ٢٦٥٢ ، ٢٦٠٦	ينحل، مهبل، البالي	٢٠٧١	بعسيل
٢٦٥٩	البال	٢٠٩٨	الحججال
٢٧٢٣	عيهل	٢١٠٥	المتربل
٢٧٤٣	الأهل	٣٢٦٢ ، ٢١١٨	تجمل

٣٥٦٦	آجال	٢٧٥٠	الرتال
٣٥٩٠	الجبالي	٢٧٧٠	الطالي
٣٦٠٨	الأجلل	٢٧٧١	قلله
٣٦١٣	فلول	٣٤٢٧ ، ٢٧٩٢	فحومل
٣٦١٤	مال	٤٣٢٩ ، ٣٥٩٩	
٣٦١٨	الحرمل	٢٧٩٧	شمال
٣٦٦١	هيكل	٢٨٤٩	المحال
٣٧٩٩	الأول	٣٥٣٠ ، ٢٨٩٤	قال
٣٨٠١	معجل	٤١٢٢ ، ٢٩٠٠ ، ٢٨٩٧	الأجلد
٣٨٠٨	ابن حمال	٣٣٤٩ ، ٢٩٢٢	تمثال
٣٨١٥	أغوال	٢٩٦٣	دخل
٣٨٤٩	المسحل	٣٠٠٢	الأجمال
٣٨٧٢	المفصل	٣٠٢٠	المال
٣٩٦٩	الفضائل	٣٠٥٦	يعجل
٤٠٥١	الأملى	٤٠٤٠ ، ٣٢٢٤ ، ٣٠٦٨	نصلي
٤٠٩٧	مجال	٣١٠٢	شكلي
٤١٣٧	إقلال	٤٢٦٧ ، ٣١١٥	الدخال
٤١٦٧	معيل	٣٥٢٨ ، ٣١٦٤	أقلي
٤١٧٧	الحجل	٣١٦٨	مرسل
٤٢١٨	يبالي	٣١٨٩	أهلي
٤٢٩٧	الأخطل	٣٣٤١	العجل
٤٣٠٠	فأجملي	٣٣٩٩	وييل
٤٣٤٨	مقتلي	٤٥٤٩ ، ٤١٢٠ ، ٣٤١٧	مغزل
٤٣٦٢	متزمل	٣٤٨٤ ، ٣٤٢٣	فل
٤٣٦٨	متبئل	٤٠١٩ ، ٣٤٣٧	تحلل
٤٣٨٧	الأيلى	٣٤٥٤	المفتل
٤٣٩٦	جندل	٤٥١٧ ، ٤٤٧١ ، ٣٤٩١	السلسل
٤٤٠٤	أبالي	٣٤٩٧	يبالي
٤٤١١	عل	٣٥١٣	التعال

الميم المفتوحة		٤٤٢٣	القواعل
٢٣	الإسما	٤٤٦٧	الحوافل
١١٢	يؤكرما	٤٥٣٩	محول
١١٦	زمزما	٤٥٤٠	كالسجنجل
١٣١	مذمما	٤٥٤٥	يختلي
١٥٧	البرما	٤٥٩٥	العائل
١٦٧	قاسما	٤٦٣٣	الجهل
٢١٧٨ ، ١٩٧	لاما	٤٦٣٤	المصطلي
٢٣٧	تكرما	٤٦٤٥	الأبايل
٢٢٥٣ ، ١٥٥١ ، ٢٥٥	عديما		
٣٦٦٦ ، ٢٦٥	دما		
٢٦٩	عماعما	٤٤٥١ ، ١٢١ ، ٤٤٦٤ ، ٢٦٥٠	المزدحم
٣٢٥	متيما	٤١٠١ ، ٣٥١٩ ، ٣٠٠٠ ، ٢٨٣٩	
٣٣٧	عدما ، دما	٣٧٧	ظلم
٤٩٧	صيما	٧٠٩	ابرهـم
٦٢٩	أمامها	١٩١٠ ، ٨٤٩	ظلم
٦٣٧	المحرما	٩٩٩	أمـ
١٤٩٨ ، ٦٥١	تهدما	١٥٥٨	بالكنم
٦٥٨	قدعاهما	٢٧١٢ ، ١٦٠٦	السلم
٣٨٢٥ ، ٦٧٨	نيما	١٦٠٨	نمـ
١٦٤٤ ، ٦٩٩	فيعصما	٢٢١٤	لحم
١٠٧٤ ، ١٠٠٥ ، ٧١١	معظما	٢٣٧٣	المنام
٣٨٠٧ ، ٢٠٤١		٢٤٦٢ ، ٢٤٦٠	الرحم
٧٥٨	الرحيما	٢٥٦٤	قدم
٨٢٠	مفعما ، الدما	٢٧٣٥	نخترم
٨٣٥	اللجما	٢٩٦٧	النجم
٨٤٧	ختعما	٤٦٤٢ ، ٣٥٤٨	غنم ، وضم
٢٧٦١ ، ٩٠٤	هامه	٣٦٥٩	الغنم
١٠٢٠ ، ٩٢٦	صائما	٤٦٥٧	تغمـ

٣٠٢٢	الدِّمَا	٩٩٥	يتنَّدَمَا
٣١١٢	ميسما	٢٦٩٣ ، ١٤٢٦ ، ١٠١٦	علقما
٣٢١٩	ظلاما	٣٩٥٠ ، ٣٤٣٥ ، ٢٥٦١ ، ١٠٢١	ناما
٣٢٥٨	الما	٣٩٣٩ ، ١٨٥١ ، ١٠٤٢	السَّنَامَا
٣٣٠٠	لصمما	١١٨٦	الشَّامَا
٣٤٩٦	غراما	١٢١٢	يا اللهم ما، مسلما
٣٥٠٣	لزاما	١٢٤٧	سلما
٣٥٤٣	الطعاما	١٢٦٠	هماما
٣٧٣٧ ، ٣٥٥٤	العرما	١٢٦٩	تساما
٣٦١٦	دارما	١٢٩٨	الفحما
٣٦٦٢	أزنا	٤٥٩٩ ، ٢٤٩٥ ، ١١٤٧	معما
٣٧٧٧	تحرما	١٤٨٥	زيما
٣٨١٢	الحزما	١٥٣٣	يستقيما
٤٠١١	ظالما	١٥٥٧	أقصما
٤٠٨٠	يهشما	١٦٠٧	أَلْمَا
٤١٠٧	ويحما	١٦٤٦	هضما
٤١٠٨	ابنما	١٩٠٧	سلما
٤١٣٩	تكرُّمًا	٢٠١٠	اللحما
٤٢٩٢	تميمه	٢٠٣٦	المحرَّمَا
٤٣١٧	حسوما	٢٠٥٨	خشما
٤٣٤٤	عزما	٢٠٧٣ ، ٢٠٦٦	لامها
٤٤١٧	نعما	٢٠٧٤	فدعاهما
٤٤٢١	أَلْمَا	٢١٦٠	مذوما
٤٤٨٦	مثلما	٢٣٠٣	الذَّمَا
٤٤٩٢	حذيما	٤٠٤٩ ، ٢٤٢٦	الحمامة
٤٥٠٥	الصمما	٢٤٨٣	حراما
٤٥٦١	إرما	٢٥٤٣	مسوَمَا
٤٥٦٥	دما	٢٧٠٨	الدِّمَا
٤٦٠٢	تحطما	٢٨٠٤	صمما

٥٨٨	مذكوم	٤٦٣٩	تيمما
٦٠٢	مريمه	٤٦٦٤	أكرمة
١٨٧٩ ، ٦٢٠	يرحمه		
٧٠٨	راغم		الميم المضمومة
٣٩٧٧ ، ٣٤٧٥ ، ١١٤٤ ، ٧٢٨	سنام	١٩	مبغوم
٢٣٨٢ ، ٧٧٦	تشتم	٢٠	سمه ، يلحمه
٨٨٩ ، ٧٧٧	الحليم	٢١	سنه
٨٣٣	خصوم	٢٤	كريم
٣٦١٧ ، ١٧٤٤ ، ٨٤٤	سائم	٣١	رحيم
٨٧٠	ظلامها	٤٨	علامها
٣٠٣٧ ، ٨٧٥	قيام	٨٠ ب	الحكام
٣٣٦٦ ، ٢٢٨٦ ، ٨٨٨	جارم	٤٢١٠ ، ١٣٤٤ ، ١٠٩	تدويم
١٢٦٧ ، ٩٠٩	حجم	١٣٩	غمامها
٩٢٩	البهم ، لثيم	١٣٦٤ ، ٧٨٣ ، ٢٩١ ، ١٧٧ ، ١٤٨	حرام
٩٤٣	مفروم	٢٠٤٦ ، ١٩٣٧ ، ١٨٣٦	
٩٦٤	الأديم	٣٥٧٣ ، ٢٥٩٥ ، ٢١٤٩	
٩٩٣	عشوم	٢١٥٨ ، ١٥٦	ألومها
١٠٣١	يعوم ، النعيم ، عظيم	١٧٩	أليم
٣١٠٣ ، ١٦١٣ ، ١٤١٤ ، ١٢٣١	حرم	٢٠٠	جئم
٤٢٥١ ، ٣٤٧٤ ، ٣٣٦٠ ، ٣١٠٥		٢٤٧	يتيم
١٢٨٢	سلامها	٢٦٣	شريم
٣٩٢٦ ، ١٣٠٤	حمامها	٢٣٦٥ ، ٧٩٢ ، ٣٢٠	علقم
١٣٤٣	تدويم	٣٢٦	حلم
٣٣٣١ ، ١٣٨٩	ألوم	٣٦٩	قدمه
١٤٠٢	مصلوم	٣٨ ، ٣٨٣٥	المطمم
١٤٠٣	فئه	٢٤٠٤ ، ١٨٩٥ ، ٤١١	عظيم
١٤٠٥	مقيم	٤٢٧	مدوم
١٤٢٨	كظم	٥٠٨	كرامها
١٤٣٥	إمامها	٤٣٢٣ ، ٧١٩ ، ٥٧٨	بنامها

٢٤١٩	محروم	١٤٥٦	كرام
٢٤٣١	لحموا	١٥٨٤	الكلوم
٢٥٤٦	يهدم	١٦١٨	هم هم
٢٦٢٥	راغم	٢٨٢٠ ، ٢٤٤٤ ، ١٦٢٦	السقم
٢٦٣٧	أقدم ^ف	٣٥٧٧ ، ١٦٧٢	المصمم
٤٢٦٢ ، ٢٨١١	سهامها	٣٠٥١ ، ١٧٦٥	زامها
٢٨٥١	مصرور، مشكور	١٧٦٧	ذم
٣٥٩٤ ، ٢٨٥٨	مظلم	٣٠٤٦ ، ١٧٨٧	حميم
٢٨٦١	أحصامها	١٨٠٣	فيفعم
٢٨٦٤	المظلوم	٤٥٦٠ ، ١٨٢٦	ضخم، إرم
٢٩١٥	تعلم	٢٦٠٢ ، ١٨٢٨	الجراضم
٢٩٤٩	يتوسم	٣٩٤٣ ، ١٨٥٤	السلام
٢٩٧٧	الكلام	١٨٧٠	القلم
٤٣٦٠ ، ٢٩٨٢	الحسام	٣٥٣٥ ، ١٨٨١	إقدامها
٣٣٧٥ ، ٣١٥٢	الخوانيم	١٨٨٣	غيومها
٣٢٢١	أقلامها	١٩٦١	الأدهم
٤٢١٤ ، ٣٢٤٩	محروم	٢٧٧٨ ، ١٩٧٩	سقم
٣٢٦٨	سقامها	٣١٨٨ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٢	سالم
٣٣٢٢	المظلوم	١٩٩٩	أمامها
٣٣٣٩	مستديم	٢٠٢٤	شام
٣٧٢١ ، ٣٣٥٠	لثيم	٢٠٥٣	نعمه
٣٣٥٨	نائم	٢٠٨٢	حرام
٣٣٩٦	القديم	٢٠٨٣	حرام
٣٤٤٤	يتيم	٣٩٧٦ ، ٢١١٢	نجومها
٣٤٤٥	أتايم	٢١٤٢	يقومها
٣٤٩٩	أثام	٢١٥٩	مذؤوم
٣٦٣٠	النعيم	٢١٧١	الحليم
٣٦٥٧	فيقوم	٢٢٨٣	الروم
٣٦٦٣	ملموم	٢٣٧٤	قدم

١٦٧٣ ، ٦٨٣ ، ١٢٩	لحم	٣٧٦٠	سقام
١٣٢٥ ، ١٤٦	سالم	٣٨١٤	زرم
٣١٢٠ ، ١٦٠	تحريم	٣٨٣١	وخيم
١٩٤	تميم	٣٨٥٦	القلم
٢٠٥	الكرام، التوام	٣٩٠٣	يتموا
٢٣٩	يوم	٣٩١٥	خصوم، لدميم
٣٠١٩ ، ٣٨١ ، ٢٤٨	كالدرهم	٤١٣٣	راغم
٣٦٥١ ، ٣٣٨٣		٤١٣٤	لمام
٢٧٢	بالجرائم	٤١٣٦	ذمام
٢٨١	غرام	٤١٥٤	الكرم
٢٨٢	بالتميم	٤١٨٢	كريم
٤٠٢٨ ، ٢٠٤٥ ، ٢٩٣	الأعلام	٤١٩٧	الخيام
٥٠٧ ، ٣٠١	بالدم	٤٢٠٩	ملثوم
٣٠٦	الكرم	٤٢١٦	هيامها
٣٦٩٢ ، ٣١٢٦ ، ٣٥٣	يظلم	٤٢٩٨	خرطوم
٤٦٠٣ ، ٤٢٧٠		٤٣١٥	مكظوم
٣٦٨	العمائم	٤٣١٦	حسوم
٣٨٨	شيمي	٤٣٩٠	السمائم
٣٥٣٦ ، ٢٨٥٤ ، ٤٠٠	لأقوام	٤٤٨٧	مقيم
٤١٨	سامي	٤٤٨٩	نائمه
٤٤٧	عرامه	٤٥١٤	راقم
٤٦٧	الهيثم	٤٦١٠	حلومها
٤٧٤	العموم		
٤٧٧	بالدم		الميم المكسورة
٤٩٦	بالطعم، طعم	٤٢٨٤ ، ٣١٣٩ ، ٣٠٧٥ ، ٥	المرجم
٥٠٠	قوم	٦٩	مستقيم
٥١٦	صوام	٣٧٢٩ ، ٣٥٧٥ ، ٨٧	العالم
٥٢٣	أتلعثم	١١١	معصم
٢١٣٣ ، ٢١٣٠ ، ٥٤١	النواسم	١١٨	كمستديم

١١٢٩	يسام	٠٣٢٢٩ ، ٢١٣٢ ، ٢١٢٩ ، ٥٤٢	الدم
١١٦٠	الكرم	٣٥٠٦ ، ٣٤٤٨ ، ٣٣٠٢	
١١٧٦	مسلم	٥٦٦	جهنم
١٢٧٨ ، ١١٩٨	للقم	٠١٤٩٠ ، ١٢٤٢ ، ٥٩٦	حاتم
١٢١٤	دسم	٣٢٦١ ، ١٩٥٢	
٤٣٥٨ ، ٢٣٨٤ ، ١٢٧٩	تقلم	٦٠٣	الأشرم
١٢٨١	الأصم	٦٥٧	نسالم
٤٣٦٤ ، ٢١٠٢ ، ١٢٨٥	الكريم	٦٨٢	صمام
٢٥٦٨ ، ٢٣٦٤ ، ١٨٣٠ ، ١٣٥٧	الخضارم	٧٥٣	بمعظم
٣٦٣٢ ، ١٣٦٢	المخارم	٣٢٣٨ ، ١٥٠٠ ، ٧٥٦	كرام
٢٠٢٨ ، ١٣٦٥	حذام	٧٥٩	الرحيم
١٣٦٦	وشم	٧٦٣	تميم
٢٠٢٩ ، ١٣٦٧	الخيام	٧٨٧	مجثم
١٤٠٩	الأباهم	٣٤٦٦ ، ٢٢٩٣ ، ١٤٥١ ، ٧٩٩	المكرم
١٤١٠	الأباهيم	٢٦٣٩ ، ٨٠٤	بسلم
١٤١٨	المحرم	٩٦٢ ، ٨٥٦	التكلم
٢٧٧٣ ، ٢٢٣٠ ، ١٤٢٢	المكدم	٨٧٧	شمام
١٤٦١	منعم	٢٨٦٠ ، ٩٤٤	زهدم
١٧٢٨ ، ١٤٦٣	رجام	٩٥٦	عزائمي
١٤٨٣	الكلم	٩٦٠	العزائم
١٥٥٤	هاشم	٩٨٦	عرمم
٤٥٤٣ ، ١٥٦٨	المؤدم	١٠٠٣	المطعم
١٥٨٣	ضيغم	١٠٣٢	بنائم
١٥٩٨	القم	١٠٥٠	الأهاتم
١٦١٤	بسلم	١٠٧٧	دمي
٣٩٨٣ ، ١٦٩١	خازم	١٠٨٦	المغتم
١٦٩٥	جذم	١٠٩٨	فيهرم
٣٢٤٥ ، ٢٥٨١ ، ٢٢٢٦ ، ١٦٩٦	عم	١١١٧	مكرم
٣٣٠٣ ، ٢٩٥٩ ، ١٨٣٢	بتوعم	١١٢٣	العالم

٢٧٠٤	هشام، لجام	١٨٩٢	سوامي
٢٧١٩	إلقادم	١٩٣١	بمحرم
٢٧٤٥	اليتيم	١٩٩٧، ١٩٩٣	الروم
٢٧٨١	الشتم	١٩٩٤	مصلم
٢٧٨٢	فدم، الشتم	٢٠٥١	قشعم
٢٨٣٦	مأثم، خضرم	٢٠٨٢	دام
٤٤٣٠، ٣٥٨٢، ٢٨٥٠	الأكم	٢٠٨٦	العزم
٢٩٥١	هاشم	٢٠٩٠	باللجام
٢٩٧٥	طامي	٢٠٩٢	مقسم
٢٩٩٢	أقيمي	٢٦٨٨، ٢١٠١	الخمخم
٣١١٧، ٣٠٣٠	للقم	٢٧٦٢، ٢٣٩١، ٢١٢١	بالعظم
٣٠٥٤	بالظلام	٢١٤٠	بالأياهم
٣٠٥٩	الرجم	٢٣١٨، ٢٢٢٠	الأسحم
٣٠٦٥	الأيام	٢٢٣٧	الجنوم
٣٠٧٦	المنعم	٢٢٥٢	كوم
٣٠٧٨	يشتم	٢٢٧٢	للغلام
٣٠٨٥	بالرزم	٢٢٧٧	يندم
٣١٣٤	تححم	٢٢٧٨	تعلم
٣٦٥٥، ٣١٤٩	بالصيلم	٢٣٤١	تهامي
٣٢١٢	المضيم	٢٧٤٤، ٢٣٤٩	بسلم، ملجم
٣٣٧٦	الذام	٢٣٩٤	البنام
٣٣٩٣	المتهضم	٢٤١١	الأعلم
٣٤١٢	إقحام	٢٤٦١	النعام
٣٤١٤	الأيام	٣٨٦٥، ٢٤٩٤	مسلم
٣٥٥٠	تبسم	٢٥٣٧	الدم
٤٦٦٦، ٤٣٨٩، ٣٥٦١	تكلم	٢٥٤٩	تميم
٣٥٦٨	سسم	٢٥٥٦	رسوم
٣٦٣١	أقدم	٢٥٨٩	بهميم
٣٦٣٢	المعصم	٢٦٠٥	بناتم

النون الساكنة	٣٧٠٩	كلام
٤٣٦١ ، ٢٩٨٣ ، ١٧٥٣ ، ٢٧٠	وإن	العمّ
٦١١	الألوان	بالغنم
٧٧٠	ارجحن	المنام
١٠٨٢	شيطان	المدام
١٢٠٨	يأتين	مبرم
٤٥٦٧ ، ١٢٠٩	أنكرن	مندم
١٣٨٢	بقرن	فخاصم
١٦٠٠	اليمن	التقدم
١٦٣٦	فتن	السقيم
٣٣٢٩ ، ١٧٢٦	الترسين	سقم
٤٣٣٠ ، ١٨٦٣	الأحيان	بدارم
١٩٥٥	التقعين ، الصورين	الهرم
٢٥١٦	عدن	تعمم
٢٥٨٠	التغن	ينم
٣٣٨٧	الوثن	بالآجام
٣٥٠١	لونين ، عينين	الذام
٣٨٨٦	العيدان	كريم
٣٩٦٦	يؤثفين	الخراطيم
٤١٠٩	القرنين	السمائم
٤٤٤٨	الذرفن	المتلوم
النون المفتوحة	٤٤٨٨	مظلم
٤٦٢٠ ، ٣٥٠٢ ، ٨	ركبانا	الختام
١٥٩ ، ١٢	إيانا	الحرم
١٦٢ ، ٢٧	الآمنينا	المتخيم
٣٢	رحمانا	أمامي
١٥٤٩ ، ٣٣	ضمرانا ، قربانا	يترمرم
، ٢٣٠٥ ، ١٣٣٢ ، ٤١	فارتميننا	أقلام
٣٥٨١ ، ٢٧٩٥		الأقتم

٨٨٢	جيرانا	٢٨٦٧ ، ٤٧	ندينا
٩٠٦	مدبرينا	٥٣	يقروضونا
٩٥٩	لارتحلنا	٩٠	آمينا
٩٧٢	جنينا	٩١	آمينا
١٠٤٣	أنه	٣٨٧١ ، ٣٠٣٤ ، ١٥٥	شعينا
١٠٩٢	ثخيننا	٧١٥ ، ٤٠٣ ، ١٦٨	إسرائيئنا
١١٢٥	تشمونا	٣٦٨٢ ، ١٨١	إلاً أنا
١١٥٧	عثمانا	٣٤٩٥ ، ٢٠١	الجاهليئنا
٣٢٦٥ ، ١٢٠٢	يشرينا	٢٠٢	العينا
١٢٥٠	هنه	٢٧٢٦ ، ٢١٨٣ ، ٩٢٤ ، ٢١٦	يُجِبْنِه
١٦٣٨ ، ١٢٦٢	ضنيننا	٢٥٢	شيبانا
٢٦١١ ، ٢٢٠٦ ، ٢٠٢١ ، ١٢٩٥	العيونا	٣١٠	تحنانا
٤٣٤٧ ، ٣٣٧٩		٣١٦	أقنّه
١٣٢٤	جفانا	٤٢٩	جنونا
١٣٤٥	الليانا	٤٤٨	فينا
١٦١٠	كانا	٢٠٥٤ ، ١٧٣٨ ، ٧٧٨ ، ٤٦٥	مينا
١٦٣٤	العنا	٤٥٠٨ ، ٤٣٠٦ ، ٣٠١٢ ، ٢٤٦٧	
٣٢٩٧ ، ١٧٧٢	ألومهنّه ، إنه	٤٨٣	الليئا
٤٠٤٣ ، ١٩٨١ ، ١٨١٠	حرمانا	٢٩١٨ ، ٥٠٦	مصفديئا
٤٤٥٢ ، ٤١٩٢		١٩٢٥ ، ٥٧٦	فادعينا
١٩٠٠	عيلانا	٦٢٨	مأمونا
١٩٠٩	وحدانا	٦٦٧	وطنا
١٩٧١	تقلونا	٦٧٠	اليقيننا
٢٠٧٥	نيرانا	٧٣٠	سبعينا
٢٢٦٧	الظييننا	٧٣١	عريانا
٢٣٥٢	إيانا	٧٣٦	بالأبيننا
٢٣٨٦	الظنوننا	١٦٤٠ ، ٧٧٥	مروانا
٢٤٠٥	فرقانا	١١٦٥ ، ٨٠٨	كينونّه
		٤٤١٥ ، ٨٤٨	قرّانا

٣٩٨٨	أحيانا	٢٤٢٧	سكونا
٤٠٦٩	الدفينا	٢٤٨٢	يمينا
٤٠٧٠	الأضغانا	٢٥١٥	كانا
٤٠٧١	ضغنا	٢٦٢٤	عمرانا
٤٠٧٦	لحنا	٢٦٢٩	الحصينا
٤١٨٤	دهانا	٢٦٤٦	اعتدينا
٤٢٤٣	برهانا	٢٩٨١ ، ٢٦٦٦	فاتنا
٤٢٤٧	ليه	٢٧١٨	لقينا
٤٣٣٣	عزينا	٢٩٠٣	ساقونا
٤٣٣٥	عزينا	٢٩٤٦	امطلينا
٤٣٣٦	عزينا	٢٩٩١	يتنجونه
٤٤٣٩	أيامينا	٣٠٢٧	موثقينا
٤٥٦٨	الطواحنا	٣٠٥٣	طيرانا
٤٦٠١	متحننا	٣٠٦٣	قفينا
٤٦٦٣	أين أيننا	٣٢١١	مدفونا
		٣٣٤٠	المقدينا
		٣٤١٨	معينا
	التون المضمومة		
٣	رهين	٣٦٥٤ ، ٣٤٧٨	خراسانا
٣٥٧٢ ، ٣٧	كائن	٣٥٣٧	أحمرينا
٥١	دانوا	٣٥٣٨	الأشعرينا
٥٢	تدان	٣٥٨٨	قطينا
٥٤	دائن	٣٦٣٤	يوصينا ، جافونا
٢٠٠٠ ، ٢٧٦	دوئها	٣٦٦٩	شقيننا
٣٨٢	حينها	٣٨٣٧	القرينا
١٧٧٨ ، ٤٠١	بنين	٣٨٥٨	ههه
٨٥٥	إذعان	٣٨٩٧	زبوننا
١١٣٥	الرهين	٣٩٢٢	فاسقيننا
٣٥٢٩ ، ١٢١٠	يكون	٣٩٨٤	المسلمينا
١٢١١	غران	٣٩٨٦	بمقرينا

١١٤	طعان	١٤٣٧	القرون
١١١٠ ، ٤٧٥ ، ١٢٧	بجلجلان	١٤٥٩	مداهن
٣٣٥٧ ، ٢٨٣٥		١٥٥٦	قحطان
١٤١٥ ، ١٢٤٨ ، ٨٢٩ ، ١٤٠	سيان	٤٥٢٢ ، ٢٢٧١ ، ١٧١٧	دفتوا
٣٦٢٢ ، ٣٤٣٢ ، ٢١٤٨		٢٠٥٠	أمان
٣٩٧٩ ، ٣٩٧٤ ، ٣٩٦٢		٢١٣٩	فتهون
٨٥١ ، ١٩٦	عني	٢٦٢٣ ، ٢٣٤٦	المساكن
٢٨٩	تأيني	٢٣٥٥	يتواسن
٣١١	نبيني	٢٤٠٦	بانوا
٣٣٦	اليقين	٢٤٠٧	فرقان
٣٢٥٥ ، ١٩٦٣ ، ١٦٢٠ ، ٣٤١	بثمان	٢٤٢١	زبون
٤٢٦٦ ، ٣٩٦٠ ، ٣٨٧٩		٢٤٧٣	يعمين
٤١٣	مني	٢٩٧٢	السفن
٤٣٢	بظنون	٣٠٧٤	أسنانها
٤٣٣	فتخزوني	٣١٧٩	السفين
٣٧٤٦ ، ٤٣٧	حجتان	٣٨٦٨	الصوافن
٤٥٩	الأربعين	٤١٧٣	حسان
٤٠١٣ ، ٣٧٨٣ ، ٢٧٣٨ ، ٢٤٦٥ ، ٤٦٨	لوني	٤٢٠٥	جنيها، دينها
٣٢٦٣ ، ٣١٢١ ، ٢٣١١ ، ٤٩٨	بليان	٤٢٢٤	أخونها
٥٣٥	عون	٤٣٦٦	فكائن
٥٦٠	الماني	٤٤٣٦ ، ٤٤٣٣	مهين
٣٨٥٤ ، ٢٣٦٠ ، ٥٦١	المجانين	٤٥٢١	أذنوا
٢٣٣٣ ، ٢٢٠٠ ، ٥٦٧	تداني، علاني	٤٥٣٥	عيونها
٣٤٦٣ ، ٥٦٩	أبوان	٤٦٤١	ضننوا
١٠٢٦ ، ٧٧٤ ، ٥٧٩	الفرقدان		
٣٣٣٥ ، ١٦٣٩			النون المكسورة
٤١٨٦ ، ٦٠٧	اللعين		
٦٢٤	تراني	١	فيطغوني
٦٥٤	تكفان	٤٢٠٦ ، ٥٦	ديني

١٦٨٩	الأيان	١٨٣١ ، ١٦٤٢ ، ٨٣٨ ، ٦٩٧	يعيني
١٧١٤	اثنين	٤٢٦١ ، ٣٧٨٤ ، ٢٤١٤	
١٧٢٧	عرين	٧٤٤	دين
١٨١٢	دين	٢٤٣٦ ، ١٩٧٢ ، ٧٥٠	فليني
٣٧٠٧ ، ٢٤٥٠ ، ٢١٥٠ ، ١٨٣٥	لقضاني	٧٨٩	يستويان
١٩٨٥	الهنون	٣٠٤١ ، ٨٣٤	يليني
٢٠٨١ ، ٢٠٦٩ ، ٢٠٦٤	الكنائن	٨٧٩	حجنان
٢٠٩٦	بمؤتمن	٩٨١	أركان
٢١٠٦	الحنان	٢١٣١ ، ١٥٦٥ ، ١٢٢٣ ، ١٠٢٣	مني
٢١٢٤	المحملجين	١٥١٤ ، ١٠٧١	بشن
٢٢٠٤	يقيني	٢٥٧٢ ، ٢٠٢٢ ، ١٠٧٩	رمانى
٢٢٩٧	الحزن	٤٠٩٤ ، ٣١٠٦	
٢٣٦٨	يחסدوني	١١١٨	معون
٢٣٦٩	خوان	١١٢٢	الملوان
٢٣٩٢	بالهندواني	١١٤٨	يستويان
٢٣٩٣	يدان	١١٩٤	يدان
٣١٣٢ ، ٢٤٨٦	طهيان	١٢٣٠	الأماني
٣٨٢٦ ، ٢٥٤٠ ، ٢٥٣٨	تعرفوني	٣٩٧٢ ، ٢٨٤٣ ، ١٨٨٢ ، ١٢٣٣	يصطحبان
٢٥٤٢	أسكنتي	١٣١٨	رمانى ، هجاني
٢٥٤٨	الحزين	٢٨٨٣ ، ٢٦٦٣ ، ١٣٣٧	أرقان
٣٧٠٤ ، ٢٥٩٧	العوان	١٤٣٦	السنن
٢٦٢١	يدان	١٤٧٦	أخوان
٢٦٥٨	لساني	١٤٩٩	يختلفان
٢٦٩٥	الأركان	١٥٠٣	يماني
٤٦٠٦ ، ٢٧٨٦	وصني	٢١٩٠ ، ١٥٤٦	بأرسان
٢٧٨٨	يماني	١٥٨٦	سكران
٣٥٩٣ ، ٢٨٥٧	القمنين	٢٧١٤ ، ٢٧١١ ، ٢٥٧٤ ، ١٦٠٥	حقان
٢٩٢٦	البنان	١٦٥٠	المغابن
٢٩٤٥	يلتقيان	١٦٨٨	العدوان

الهاء			
		٣٠٤١	يبتغيهني
٥٧١	ذروه	٣١٨٣	مني
٧٨٥	ليلاه	٣٢٢٣	الشهبان
٤٢٤٠	قواه	٣٢٧٠	الملاعين
٩٢٠ ، ١٥	متهاها	٣٣٢٠	فقداني
٢٩٤٧ ، ٧٠٥ ، ٧٧	رضاها	٣٣٨٨	الوثن
٢٢٠٥ ، ١٥٣٥ ، ١٢٩٤ ، ١٥٠	عينها	٣٤٠٣	حصين
٤١١١ ، ٣٧٠٥ ، ٣٤٧٧ ، ٣٣٧٨		٣٩٩٢ ، ٣٥١١	المعادن
٤٠٤	حاديها	٣٥٤١	الزيتون
٥٧٠	ذوها	٣٦٦٤	العدوان
٦٧٢	منسيها	٣٧٥٦	التزوان
٩٣٠ ، ٨٠٩	سواها	٣٧٦١	بطان، للجران
٩٣٦	يعاديها	٣٧٧٣	بلين
٣١٨١ ، ١٢٦٥ ، ٩٨٧	شفاها	٣٧٩٥	الحدثان
١٣٠٢	أرائها	٣٩٤٦	بممنون
٢٦٦٢ ، ١٤٥٥ ، ١٣٣٦	واديها	٤٠٢٠	اليمن
١٣٥٩	مواليها	٤٠٢١	اليمن
١٥٦٧	أغشاها	٤٠٧٥	الأسن
١٧٩٢	وافيها	٤١٨٣	بدهان
٣٧٣٩ ، ١٨٧٧	يراها	٤١٨٧	تغني
٣٥٩٧ ، ٢٤٩٨ ، ١٩١٥	الدها	٤١٨٨	فنن
٢٦٤٥	ساقها	٤٢٣٠	الأيمن
٢٩٠٩	مأواها	٤٣٢٠	مكاني
٣٣٠١	غايها	٤٣٢١	الرجوان
٣٦٤٠	ابتناها	٤٣٢٤	الوتين
٤٣٥١ ، ٣٩٩٧	أناها	٤٣٣٤	العزين
٤٠٣٠	يقضيها	٤٥٤٢	غضون
٤٥٩٣	أقلاهُ، اللُّهُ	٤٥٧٤	يرميني
٢٥	تألهي		

١٠٦٦ ، ٢٣٢	سمائيا	١٣٠٠	الأكمه
٣٧٨٢ ، ٣٥٢	تلاقيا	٢٩٥٣	المعضه
٣٧٨٦ ، ٨٨١ ، ٣٩٥	واقيا		
١٠٩٦ ، ٨٨٣ ، ٣٩٦	متراخيا		الواو
٥٥١	عليا	٢٧٥٩	دلوا، غدوا
٦٣١	ماليا	٤٦	العفو
٢٣١٢ ، ٦٦٢	باديا	٣٧٤٧ ، ٢٤٧٩	منهوي
١٠٠٩	حافيا		
١١١٣	كفانيا		الألف اللينة
١٢٣٧	راضيا	٣٣٢	فاستوى
١٢٥٨	تحيا	٤٣٨	العلا
١٢٨٤	باديا	٢٧٥٨ ، ٤٨٤	مبتلى
١٣٨١	غاديا	٤٩٩	غلا
١٤٣٤	التأسيا	١٠٨١	بكى
١٤٤٣	ليا	١٣١٦	سدى
٣٩٤٠ ، ١٨٥٥ ، ١٥١٦	المنائيا	١٣٧٢	نجا
١٦٣٠	التحيّة	١٤٤٦	السوى
٤٢٧٦ ، ١٦٣١	صبيا	١٦٢٣	الثرى
٤٢٦٨ ، ١٧٠٩	جائيا	١٦٣٥	للجدا
٣٨٧٥ ، ٣٤٨٩ ، ٢٣٩٥ ، ١٧٢٥	هيا	٢٢٢٨	إلى
١٩٠٤	واديا	٢٩٢٨ ، ٢٩٢٣ ، ٢٢٨٧	المهارى
١٩١٧	المطيّة	٢٣٠٧	الحيا
٢١٩٤	ورائيا	٢٤٠٣	أبى، اشتكى
٢١٩٨	مواليا	٤٤٦٠	الشوى
٢١٩٩	مقلوليا	٤٥١٥	انجلى
٢٢١١	ساديا		
٢٩٢٠ ، ٢٢٧٣	سرالياه		الياء المفتوحة
٤٥٧٢ ، ٢٢٨٨	بيا	٣٣١١ ، ٢٦٨٤ ، ٦	يمانيا
٢٣٥١	نويّا	٣٠٣٩ ، ١١	ناهايا

٤٣٩٢	الغوايا	٤٣٤٩ ، ٣٢٥٧ ، ٢٤٢٤	غاديا
٤٤٠٨	مكانيا	٢٦١٧	كبريا
٤٤٧٣	شفانيا	٢٧٠٣	مكانيا
٤٥٨٥	ردائيا	٢٧٩٩	ها
٤٦٨٠	حيًا	٢٨١٦	أنجيه
		٢٨٥٩	نائيا
	الياء المضمومة	٢٨٧٢	ورائيا
٢١٠٤ ، ١٠٦٩	العصي	٢٨٨٢	الرميه
٢٥٧٦ ، ١٣٤٧	دواري	٢٩٢٥	معاويه
٢٢٤٨	غني	٣٠١١	خرثيا
٣٦١٩	النوي	٣٠١٥	وعائيا
٤٤٢٩	فتعي	٣٠٦٢	التقافيا
		٣١٩١	ورائيا
	الياء المكسورة	٣٢٤١	مليا
١٣٥٦ ، ٩٨	للمطي	٣٢٤٢	عاديا
٢١٢	للذئي ، للقصي	٣٩٠٠	بيا
١٧٠٢	بسي	٣٩٦٨	طاونيا
٢٨٧٩ ، ٢٨٧٨	في	٤٠٧٣	صبيا
٢٨٨٠	العشي	٤١٨١	بسواديا
٣٠٢٨	بالمطي	٤٣٧٣	ماليا

فهرس أنصاف الأبيات

رقمه	البيت	رقمه	البيت
٢٥٥١	إذا جاء يوماً وارثي يتغني الغنى	٢٥٦	ألا يا اسقياني قبل غارة سنجال
٢٨٧٥	إذا جاء يوم مظلم الشمس كاسف	٥٠٨	أنكرت باطلها وبوت بحقها
٣٩٩٨	إذا ما انتسبنا لم تلدني لثيمة	٥٤٧	إلى الآن لا يبين ارعواء
٣٠٣٢	إذا ما الناس جاع وأجدبوا	٦٨٩	أين تضرب بنا العداة تجدنا
٣٠٩٦	ألا طرقتنا والرفاق هجود	٧١٦	أطافت به جيلان عند قطاعه
٣٢٠٣	أصخ فالذي تدعى به أنت مفلح	٧٢١	اضطرك الحرز من سلمى إلى أجا
٣٢١٤	إذا رأى غير شيء ظنّه رجلا	١٠٧٦	إذا حارب الحجاج أيّ منافق
٣٤٢٦	ألا فارحموني يا إله محمد	١١٥٠	ألقيت كاسبهم في قعر مظلمة
٣٩٨٢	أتجزع أن بان الخليط المودّع	١١٧٣	ألا ليت أيام الصفاء جديد
٤٥٢٣	أذنت لكم لما سمعت هريركم	١٢٠٢	إنّا بني نهشل لا ندّعي لأب
٣٦٩١	إن السباع لتهدا في مرابطها	١٢٧٦	أمن آل نعم أنت غاد فمبكر
٤١٥	ألا إن بعد العدم للمرء قنية	١٢٧٧	أيها الرائح المجدد ابتكارا
١١٠١	بخيل عليها جنة عبقرية	١٢٩٢	أبلغ أبا سلمى رسولا تروجه
٢٢٥٠	بمستأسد القرين عاف نباته	١٣٦٢	أناس أصدوا الناس بالسيف عنهم
٤٣١٨	تسعون جارية في بطن جارية	١٦٩١	أتفضب إن أذنا قتيبة حزننا
٢٩٤٠	تريك سنة وجه غير مقرفة	١٧٢٠	أجل إن الله قد فضلكم
٢٩٤١	تأويني همّ مع الليل منصب	١٩٤٨	إما يصبك عدو في منأوة
٣٨٣٧	تذكر حب ليلى لات حينا	٢١٦٩	أحييت جبا خالطه نصاحة
٦١٨	جرى جها مجرى دمي في مفاصلي	٢٣٢٦	إلى ذلك الخلف الأعور

١٠٧٠ ولما نزلنا منزلاً طَلَّه الندى
 ٢٢٩٥ ونشوة سقطت منها في يدي
 ٢٣٤٧ ولا يجزون من حسنى بسوء
 ٢٤٩٣ والراقصات إلى منى فالغيب
 ٢٥٧٠ ولايك موقف منك الوداعا
 ١٨٨ وما حل من جهل جبا حلماتنا
 ٣٩٩١ وهل يستوي ذو إمسة وكفور
 ٣٣٥٦ وإن من النسوان مَنْ هي روضة
 ٢٨٢٢ وفي غير مَنْ قد وارت الأرض فاطم
 ٢٨٢٥ وحاجة غير مزجاة من الحاج
 ٣٣٩٠ وكسوت عارٍ لحمه
 ٣٠٩٥ ويرك هجود قد أثار مخافتي
 ٢٩١٧ والخير والشر ملزوزان في قرن
 ٢٩٠٤ وبمقطع سرح كأن عنانه
 ٢٨٦٨ وأيامنا مشهورة في عدونا
 ١٧١ وأنا النذير بحرة مسودة
 ٣٦٥٠ وكل خليل غير هاضم نفسه
 ٣٢٦٧ وكل الذي حملتني أتحمّل
 ٢٧٦٧ يا عدياً لقد وقتك الأواقي
 ١٤٢٢ ينباع من ذفرى غضوب جصرة
 ٢٣٠١ يا بن أمي فدتك نفسي ومالي
 ١٦١٠ يا حبذا جبل الريان من جبل



١٩٣٥ خلُّ السبيل لمن بيني المنار بها
 ٤٩٨ دعنتي أحاماً أم عمرو
 ٢٦٣٠ شاب المفارق واكتسين قتيراً
 ٣٦١٨ طال الشواء على رسوم المنزل
 ٢٥٥٠ عشية قارعنا جذام وحميرا
 ٢٤٢٥ فهذا أوان العرض حي ذبابه
 ٥٩ فأر لذاكرها إذا ما ذكرتها
 ٣٧٣٨ فإن يك ظني صادقاً وهو صادقي
 ٤٢٨٦ فإن أهلك فذلك كان قدري
 ٣٤٤٧ قمر القبائل خالد بن يزيد
 ٢٨٠٣ قد حصت البيضة رأسي فما
 ١٢٨٠ لأوحت إلينا والأنامل رسلها
 ٣٣٣٩ لعزة موحشاً طلل قديم
 ٣٧٩٠ لقد علمت هوازن قلّ مالي
 ٢١٩٦ لقد كبر البعير بغير لب
 ١٨٣٩ ليت الشباب هو الرجيع على الفتى
 ٢٠٢٤ لقد ولد الأخطل أم سوء
 ١٣٧٠ لو أن عصم عمايتين ويذبل
 ١٤٢١ وهمك ما لم تمضه لك منصب
 ١٥٦٢ وأمّات أطلاء صغار
 ٢٢٣٤ ومن العناء رياضة الهرم
 ١٥٩٧ وشفاء غيك خابراً أن تسألني
 ٢٢٥٥ وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر

(٤)

فهرس الأعلام

أبان بن تغلب: ٥٨٨/٢، ٣١٣/٣، ٣٤٣/٥، ٤٨٧، ٦٠١، ١٤٠/٦، ٣٥٠، ٣٩٧، ٤٧٨،
١١/٧، ٤٣٤، ٤٨٢، ٤٨٣، ٩١/٨، ١١٦، ٣٧٥، ٥٠٧، ٥٢١، ٦٨٧، ٣٠٢/٩،
٦٢٧، ٦١٨/١٠، ٥٣٧

أبان بن عثمان: ١٥٥/٤، ١٨٠/٥، ١٩٤، ٣٢٠، ٤٠٥/٨، ١٥٠/١١

إبراهيم بن أبي بكر: ٣٢٢/٨

إبراهيم التيمي: ٦٣١/١٠، ٤١/١١

إبراهيم بن نوح: ٣٠٦/٨

أبي: ٣٩٥/١، ٤٢٧، ٤٣٨، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٨، ٥٠٤، ١١/٢، ٥١، ٥٢، ٧٩، ١١٢،
١٣٠، ١٤١، ٢٤٥، ٣٠١، ٣٤٩، ٣٥٣، ٦٣٤، ٤٠٨، ٤٣٦، ٤٥١، ٥٠٣، ٥١٩،
٥٢٣، ٥٢٨، ٥٣٢، ٥٦٤، ٦٤٤، ٦٧٧، ٦٨٢، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٤١/٣، ٢٦١، ٢٨٣،
٣٢١، ٣٧٨، ٣٨٣، ٣٩٣، ٤٣٨، ٤٩٣، ٤٩٤، ٥٣٠، ٥٣٨، ٥٦٢، ٦١١، ٦٥/٤،
٦٧، ٧٢، ٨٣، ١١٦، ١٢٤، ١٥٠، ١٥٩، ٢٥٧، ٢٧٩، ٢٨٦، ٣٢٧، ٣٣٠، ٣٦٢،
٥٥٩، ٥٧٤، ٥٩٠، ٦٥٧، ٦٩٧، ٩٧/٥، ١٠٣، ١١٢، ١١٤، ١٥٧، ١٨١، ١٩٤،
٢٠١، ٢٩٠، ٢٩٩، ٣٠٩، ٤٠٥، ٤٤٦، ٦٩/٦، ٩٧، ١١١، ١١٦، ١٢٧، ١٢٩،
١٣٦، ١٧٨، ١٨٨، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٤١، ٢٥٠، ٢٦٨، ٢٩٨، ٣١٣، ٣٨٧، ٣٩٧،
٣٩٨، ٤١٤، ٤٥٨، ٤٨٦، ٤٩٦، ٥٤٩، ٥٥١، ١٠/٧، ٢٨، ٦٣، ١١٨، ١٩٩، ٢١٨،
٣١٧، ٣١٨، ٣٥٥، ٣٩٤، ٤٢٦، ٤٧٠، ٥٣٠، ٥٣٣، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦١٩، ٦٢٧،
١٨، ٢٠، ٦١، ٩٨، ٢٠٧، ٢١٩، ٣١١، ٣٢٩، ٣٧٠، ٤٠٤، ٤٧٧، ٥٢٨،
٥٣٩، ٥٨٨، ٦٠٤، ٦٠٩، ٦٢٧، ٦٣٥، ٦٣٧، ٦٤٢، ٤٧/٩، ٧١، ٩٤، ١٣٤، ٢٥٩

٢٧٤ ، ٢٨٠ ، ٢٨٥ ، ٣٢٧ ، ٣٢٩ ، ٣٤٣ ، ٤٣٨ ، ٤٦٣ ، ٤٩٦ ، ٥٧٩ ، ٥٩٩ ، ٧١٣ ،
١٠/١٠ ، ٧٣ ، ٩٨ ، ١١٣ ، ١١٦ ، ١٢٦ ، ١٦٨ ، ١٧٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٥ ، ٢٢٢ ، ٣٤٦ ،
٤٢٠ ، ٤٢٦ ، ٤٤٢ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٧٦ ، ٥٠٩ ، ٥٣٣ ، ٥٥٣ ، ٧٠٧ ، ٧٤٧ ، ٧٤٦ ، ٣٠٤ ،
١١١ ، ٦٨/١١ ، ٧٦١ ، ١٥٠

الأثرم: ٢٤/١٠

أحمد بن جبر: ٥٣٥/٦

أحمد بن حنبل: ١٧٢/٨

أحمد بن أبي سريح: ١٢٧/٥

أحمد بن موسى: (انظر: ابن مجاهد)

أحمد بن يزيد: ١٣٥/٧

ابن أحرر: ١٦١/٢ ، ٢٣٧ ، ٦٢٦ ، ٨١/٦

الأحمر: ٣٣٨/٨

الأحوص: ١٩١/٤

الأخطل: ١٠ ، ٤٤١/١ ، ٥٢٠

الأخفش الصغير: ١/١٣٩٤ ، ٤٢٩ ، ١٣٦/٢ ، ٦٦١ ، ١٩٢/٥ ، ٣٤٦ ، ٣٩٣ ، ٦/٧٤١ ، ٢٧٤ ،
٣٨٩ ، ٦٥/٨ ، ٦٩٣ ، ٥٤٠/٩

الأخفش الأوسط: ١٨/١ ، ٢١ ، ٤٧ ، ٨٣ ، ٩٧ ، ١٣١ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٧ ،
١٤٨ ، ١٥٥ ، ١٥٩ ، ١٧٨ ، ١٨٥ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢١٢ ، ٢١٨ ، ٢٣٦ ،
٢٣٧ ، ٢٤٥ ، ٢٤٨ ، ٢٥٨ ، ٢٦٩ ، ٢٨٢ ، ٣٠٩ ، ٣٣٦ ، ٣٤٣ ، ٣٧٢ ، ٣٩٢ ، ٤٠٤ ،
٤٠٥ ، ٤٠٧ ، ٤١٨ ، ٤٢٤ ، ٤٢٩ ، ٤٤٢ ، ٤٤٥ ، ٤٤٧ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٦٠ ، ٤٦٢ ،
٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٨ ، ٥١٢ ، ٥١٥ ، ٥١٥ ، ٢/٢٤ ، ٢٩ ، ٥٤ ، ٦٣ ، ١٠٦ ، ١١٠ ، ١٦٤ ، ١٧٩ ،
١٨٦ ، ٢٠١ ، ٢٠٤ ، ٢١٣ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٢٣٤ ، ٢٤٣ ، ٢٥٩ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ،
٢٩٥ ، ٣٠١ ، ٣٠٨ ، ٣١٣ ، ٣٢٥ ، ٣٢٩ ، ٣٣٢ ، ٣٤١ ، ٣٦٩ ، ٣٧٧ ، ٣٨٠ ، ٣٨٣ ،
٣٩٤ ، ٣٣٣ ، ٤٣٦ ، ٤٣٨ ، ٤٤٤ ، ٤٥٢ ، ٤٧٧ ، ٤٨٨ ، ٥٠٤ ، ٥١٧ ، ٥٥٥ ، ٥٥٧ ،
٥٩٢ ، ٥٩٦ ، ٦٠٢ ، ٦٤٩ ، ٦٦٢ ، ٦٧٨ ، ٦٨٥ ، ٦٨٩ ، ٦٨٩ ، ٣/١٤ ، ٢٥ ، ٥٩ ، ٦٦ ، ٩٠ ،
١١٥ ، ١٢٩ ، ١٤٤ ، ١٨٩ ، ١٩٧ ، ٢١٢ ، ٢٢٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦ ، ٢٦٢ ، ٢٨٥ ، ٢٨٩ ،
٢٩٢ ، ٣١٢ ، ٣٤٢ ، ٣٦٢ ، ٣٧٤ ، ٣٨٧ ، ٣٨٩ ، ٤٠٢ ، ٤٠٦ ، ٤٠٩ ، ٤٤٩ ، ٤٩٦ ،
٥٠٠ ، ٥٠٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٥ ، ٥٤٠ ، ٥٦٣ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٦٦٥ ، ٦٨٣ ، ٢/٤ ، ٢٦ ، ٧٨ ،
٨٣ ، ١٠٧ ، ١١٦ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٩ ، ١٨٦ ، ٢٠٤ ، ٢١٢ ، ٢٥٤ ، ٣٠٠ ، ٣١٥ ، ٣٣٢

، ٤٩٦ ، ٤٧٤ ، ٤٦٢ ، ٤٥١ ، ٤٤٠ ، ٤٣٩ ، ٤٣٨ ، ٤٣٧ ، ٤٣٦ ، ٣٧٥ ، ٣٧٠ ، ٣٤٧
 ، ٦٦٠ ، ٦٥٢ ، ٦٤٩ ، ٦٢٥ ، ٦٢٢ ، ٦١٤ ، ٦٠٦ ، ٥٦١ ، ٥٥١ ، ٥٤٦ ، ٥١٦ ، ٥٠٦
 ، ٨٤ ، ٧٣ ، ٧٠ ، ٦٤ ، ٤٩ ، ٤٨ ، ١٨ ، ١٦ ، ٧/٥ ، ٦٩٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٠ ، ٦٧٤ ، ٦٦٣
 ، ٤٠٠ ، ٣٦٠ ، ٣٠٣ ، ٢٥٧ ، ٢٥٥ ، ٢٤٧ ، ٢٤١ ، ١٩٧ ، ١٨٦ ، ١٦٥ ، ١٦٤ ، ١١٨
 ، ٥٨١ ، ٥٧٨ ، ٥٧٤ ، ٥٦٨ ، ٥٤٤ ، ٥٤٣ ، ٥٣٥ ، ٤٧٣ ، ٤٥٠ ، ٤١٤ ، ٤١٣ ، ٤٠٢
 ، ٩٦ ، ٩١ ، ٧٨ ، ٧٧ ، ٣٤ ، ١٢ ، ١٠/٦ ، ٦٤٠ ، ٦٢٩ ، ٦١٢ ، ٦١٠ ، ٥٠٦ ، ٥٩٩
 ، ٣٥٤ ، ٣٤٩ ، ٢٦٩ ، ٢٦٠ ، ٢٥٥ ، ٢٤٦ ، ٢٣١ ، ١٨٦ ، ١٧١ ، ١٤٠ ، ١٣٥ ، ١٠٣
 ، ١٣٧ ، ١٣٤ ، ١٢٠ ، ١١٢ ، ١٠٩ ، ١٠٨ ، ١٠٥ ، ٩٣ ، ٧٣ ، ٣٦/٧ ، ٥٣٠ ، ٤٢١ ، ٣٥٧
 ، ٤٩٨ ، ٤٨٠ ، ٤٠٨ ، ٣٩٨ ، ٣٨٣ ، ٣٦٣ ، ٣١١ ، ٢٢٣ ، ٢١٢ ، ١٩١ ، ١٥٢ ، ١٤٢
 ، ١٣٣ ، ١١٠ ، ٧١ ، ٥٨ ، ٤٨ ، ٢١/٨ ، ٦٤٧ ، ٦٤٢ ، ٦٢٢ ، ٦٣٧ ، ٦١٦ ، ٦١٠ ، ٥٩٢
 ، ٣٤٤ ، ٣٠٧ ، ٢٣٩ ، ٢٣٥ ، ٢٢٢ ، ٢١٢ ، ٢٠٠ ، ١٩٥ ، ١٩٣ ، ١٨٢ ، ١٤٧ ، ١٤٠
 ، ٥١٧ ، ٤٩٣ ، ٤٨١ ، ٤٧١ ، ٤٥٦ ، ٤٤٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٢ ، ٣٩٧ ، ٣٧٩ ، ٣٥١ ، ٣٤٦
 ، ١٧٠ ، ١٣٩ ، ١١١ ، ١٠٩ ، ٨٢ ، ٦٦ ، ٢١ ، ٢٠/٩ ، ٦٩٨ ، ٦٤٩ ، ٥٦٧ ، ٥٦١ ، ٥٣١
 ، ٣٥٤ ، ٣٥١ ، ٣٤٥/٩ ، ٣٢٤ ، ٢٧٠ ، ٢٦٢ ، ٢٥٧ ، ٢٤٠ ، ٢٣٦ ، ٢٣٥ ، ١٩٤ ، ١٩٠
 ، ٥٢١ ، ٤٩١ ، ٤٩٠ ، ٤٨٨ ، ٤٨٠ ، ٤٦٤ ، ٤٤٩ ، ٤٤٧ ، ٤٤٦ ، ٤٤٤ ، ٤١٥ ، ٣٨٨
 ، ٦٦ ، ٤٩ ، ١٧ ، ١٠/١٠ ، ٦٥٩ ، ٦٤٩ ، ٦٤٦ ، ٦٤٤ ، ٦٣٨ ، ٦١٦ ، ٥٨٧ ، ٥٥٤ ، ٥٤٠
 ، ٣٣٣ ، ٣٢١ ، ٣١٩ ، ٣١٦ ، ٢٦٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣١ ، ٢٢٨ ، ٢٠٧ ، ١٩٠ ، ١٥٥ ، ٩٦ ، ٧٩
 ، ٦٠٦ ، ٥٧١ ، ٥٣٩ ، ٥٢٥ ، ٥١٥ ، ٤٩١ ، ٤٨٠ ، ٤٦٨ ، ٤٤٤ ، ٤٢٥ ، ٤٠١ ، ٣٤١
 ، ٧٨١ ، ٧٤٨ ، ٧٣٠ ، ٧٢٩ ، ٧٢٦ ، ٦٩٩ ، ٦٨٠ ، ٦٦٥ ، ٦٣٢ ، ٦١٨ ، ٦١٥ ، ٦٠٧
 ٦٠٠ ، ٥٩٧ ، ١٣٣ ، ١١١ ، ٦٤ ، ٦٢ ، ٥٦ ، ٥٣ ، ٥١/١١

ابن أرقم: ٤١٤/٦

أبو الأزهر: ٦٠١/٩

، ١٢٦/٥ ، ٦٩٤ ، ٥٥٧ ، ٥٤٦ ، ٤٣١ ، ٨٣/٤ ، ٤٣٢ ، ٣٣٨/٣ ، ٤١٩ ، ٨٦/٢ ، الأزهري
 ، ٤١٨ ، ٢٤٧ ، ١٨٢ ، ٧١ ، ٢٢ ، ١٩/٦ ، ٤٩٥ ، ٤٦١ ، ٣١٦ ، ٢٥٢ ، ٣٦٦ ، ٢٧٦
 ٤١٤ ، ١٠٠/١٠ ، ٧١٦/٩ ، ٤٥٥ ، ٤٤٦ ، ٢٥٢ ، ٢٢٦ ، ١٥٣ ، ٣٣/٧

أسامة بن الحارث: ٢١/٦

أسامة الهذلي: ٤٠٨/٣

أبو إسحاق: (انظر: الزجاج)

ابن أبي إسحاق: ٨/٢ ، ٤٠ ، ٩٢ ، ٣٠٥ ، ٤٩٣ ، ٦٧٦ ، ٢٨٧/٣ ، ٤١٨ ، ٥٤٥ ، ١٢٦/٤

٥٩٠ ، ٦٦١ ، ٢٣٩/٥ ، ٥٨٩ ، ٦٣٩ ، ٨/٦ ، ٢٧ ، ٦٩ ، ١٧٥ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٢٤٣ ، ٤٢٠ ،
٤٦٠ ، ٤٦٤ ، ٤٦٦ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٩٣ ، ٦٣/٧ ، ٨٤ ، ٣٣٠ ، ٣٩٣ ، ٥٤٣ ، ٦٠٤ ،
٢٤/٨ ، ٤٧ ، ١٦٥ ، ١٩٦ ، ٢٠٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٧٥ ، ٣٠٦ ، ٣٦٠ ، ٣٦٣ ، ٣٩٨ ،
٥٣١ ، ٥٨٩ ، ٦٢٨ ، ٦٩٥ ، ٥٧/٩ ، ٧٤ ، ٢٠١ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٧٥ ، ٢٨٢ ، ٢٨٦ ،
٣٠٥ ، ٣٤٣/٩ ، ٤٥١ ، ٤٨٣ ، ٥١٠ ، ٥٢٠ ، ٥٢٣ ، ٥٣١ ، ٦٠٤ ، ٦٠٦ ، ٦١٨ ، ٦٢١ ،
٦٧٥ ، ٧١١ ، ١٧/١٠ ، ١٣١ ، ١٧٢ ، ١٨٣ ، ٢٠١ ، ٢٦٩ ، ٣٩٨ ، ٤٣٤ ، ٧٢٤ ،
١٥٠ ، ١٤٤ ، ٥١/١١

أسد بن ناعصة: ٦٠٢/١٠

إسماعيل بن جعفر: ٩٧/٦ ، ٢٤٨ ، ٣٧٢

إسماعيل بن عبد الله: ١٢٥/٢

إسماعيل المكي: ٦٢/٦ ، ٣٧٥/٨ ، ٤٩١/٩

أبو إسماعيل الشامي: ٦٩٨/٤

إسماعيل القاضي: ٢٥٧/٧

الأسود بن يزيد: ٦١١/٩ ، ٩١/١١

الأسود بن جعفر: ٣٨٧/٥ ، ٤٤٧/٧ ، ١٤٧/٨ ، ٣٠٥/٩ ، ٣٦١

أبو الأسود الدؤلي: ٤٣٦/١ ، ٢٧/٢ ، ٣٢ ، ٤٧٨ ، ٥١/٣ ، ٦١٧/٤ ، ٦٤٠ ، ٩/٦ ، ٢٨٥ ،

٤٦٤ ، ١٥٦/٧ ، ٢٣٧ ، ٦٩٦/٩ ، ٤٣٩/١٠

الأشتر: ٢١٥/٢

أشجع بن عمرو: ٦٦٨/٨

الأشعث بن قيس: ٦٧٤/١٠

أبو الأشهب: ٤٦٦/٢ ، ٧٣٤/١٠ ، ٣٩/١١

الأشهب العقيلي: ٤٠/٢ ، ٥٩٢ ، ٢٦١/٣ ، ٤٢٤ ، ٥٥٧/٤ ، ٤٢٣/٥ ، ٦٣١ ، ٤٧/٦ ، ٧٠ ،

٥٠٧ ، ٣٨/٧ ، ١٩٦/٨ ، ٣٢٩ ، ٦٧٠ ، ٢١٤/٩ ، ٢٨٢ ، ٤٧٥/١٠ ، ٩٨/١١

الأشهب بن رميلة: ٤١٨/٦ ، ٤١٣/١٠

أشباخ عوف بن أبي جميلة: ١٧٩/٦

أبو الإصبع العدواني: ٤٩٧/٥

الأصمعي: ١٢٩/١ ، ٢٨٥ ، ٤٦٥ ، ٥١١ ، ٢٣٣/٢ ، ٣٠٣/٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٦ ، ٤٤٠ ، ٤٩٢ ،

٦١٨ ، ٦٦٣ ، ٦٨٠ ، ١٤٤/٣ ، ١٩٨ ، ٢٤٩ ، ٣٢٨ ، ٢٣٩/٤ ، ٣٤٠ ، ٥٦٩ ، ٦٣٥ ،

١١٩/٥ ، ٣٠٧ ، ٣٢١ ، ٥٢٣ ، ٦٠٠ ، ٦٤٠ ، ٢٢/٦ ، ٦٦ ، ٢٤٢ ، ٤٧٩ ، ١٩٩/٧

٤٤٢، ٤٩٩، ٣٣/٨، ١٢٤، ٢٥٤، ٣٢٨، ٣٤٦، ٥٠١، ٥٤١، ٨/٦٦٦، ٦٧١،
٦٠/٩، ٢٥٤، ٣٦٢، ٦٩٨، ٣٤/١٠، ٥٦، ٣٩٥، ٤١٣، ٤٦٢، ٥٢٠، ٦١٠، ٧٨٠،
ابن الأعرابي: ٣٨/١، ٢٣٥، ٣٤/٢، ٤١٤، ٥١٦، ٦٦٧، ٣/١٤٠، ٣٨٠، ٥٦٩، ٤/٥٠٤،
٢٠٦/٥، ٣٤٧، ٥٧٠، ٨١/٦، ٣٢٩، ٧/١٧٤، ٤٠٠، ٨٥٧/٨، ١١٤/١٠، ٨٥/١٠،
٣٥/١١، ٦١٢، ٥٩٣

الأعرج: ٦٨٧/٢، ٥١٤/٣، ٨٦/٤، ٩٦، ١٢٥، ٢٩٥، ٧٢/٥، ٢٠١، ٦١٨، ٦٣٦، ٦٤١،
٧/٦، ٢٧، ٥٣، ٦٧، ٩٧، ١٦٨، ٢٤٢، ٢٨٤، ٣٤٤، ٥١١، ٣٣/٧، ١١٩،
١٦٥، ١٨٨، ٢١٠، ٤١١، ٦٠٤، ٦١٤، ٦١٥، ٦٢٩، ٨/٢٢٦، ٣٠٢، ٣٣٨، ٤١٨،
٤٦٣، ٥١٤، ٥٢٤، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٣٧، ٦٣٦، ٦٤٠، ٦٤٥، ٦٥٤، ٧٢/٩، ١٢٠،
١٥٩، ٢٧٤، ٢٨٦، ٤٠٨، ٤٣٧، ٥٢١، ٥٤٨، ٦١٢، ٦١٥، ٦٥٣، ٦٥٥، ٦٧١،
١٠/١٠، ١٨، ١٥٠، ١٦٩، ٢٣٦، ٣١٠، ٣٥٧، ٣٨٢، ٤١٥، ٤٥٤، ٤٩٠، ٤٩٥،
١٥٠، ٦٣٥، ٦٤٣، ٦٥٢، ٦٨٧، ١١/٧٧، ١٥٥

الأعشى الشاعر: ٤٨٢/١، ٧٣/٢، ١٧٢، ٢٠٥، ٢٦٥، ٢٧٧، ٣٢٠، ٤٣٦/٢، ٤٤٠، ٤٨٣،
٦٢٥، ٦٣٢، ٢٠/٣، ٢٨، ٩٢، ١١٣، ١٨٠، ٣٣٢، ٤٦٧، ٥٤٦، ٦٠٧، ٤/١٤،
١٩٧، ٥٠٤، ١٠٩/٥، ١١٩، ١٨٠، ١٨٤، ٢٥٩، ٢٨٤، ٣٠٩، ٣٤٧، ٣٦٠، ٣٧٤،
٤٠٥، ٤٦٦، ٥٢٤، ٥٨٤، ٨٦/٦، ١٤٤، ٢٦٣، ٢٨٦، ٤٤٦، ٤٧٥، ٣٢/٧، ١٤٦،
٢٦٥، ٤٠٦، ٥١٣، ٩٧/٨، ٢٣٤، ٢٦٠، ٢٧٢، ٦٦/١٠، ١٦٥، ١٧٢، ١٧٤، ١٩٨،
٤٥٨، ٤٦٤، ٥٦٧، ٦١١، ٦٣٥، ٦٦٠، ٦٩١، ٧٤٦، ١١/١٢٥، ٣٥/١١

أعشى باهلة: ٣٩٦/٣

الأعشى القارىء: ٧/٥٥٠، ٦٣٠، ١٠/٤٩٦، ٥٥/١١

أعشى همدان: ١٠/٣٣٦

الأعلم الشتمري: ١/٣٠، ٦/٥٢٦، ١٠/٦٤٤

الأعمش: ٣١٠/١، ٣٨٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٢٤/٢، ٤١، ٥٢، ٥٩، ١٠٣، ١٠٤، ١٤٥، ٢٢٤،
٢٥٠، ٢٩٨، ٣٩٠، ٥٤٠، ٥٧٢، ٦٠٥، ٦١٠، ٦١١، ٦٤٥، ٣/١٥، ١٦٧، ٢٥٩،
٢٦٧، ٢٩٦، ٤٠٣، ٤٣١، ٤٤٠، ٥٢٠، ٥٣٨، ٥٥٤، ٦٦٤، ٤/٢٨، ٣٦، ١٥٣،
٢١١، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٢٧، ٣٣١، ٣٣٣، ٤٧٠، ٥٠٨، ٥٥٧، ٥٩١، ٦٣٨، ٦٥٧،
٦٧٧، ٦٦٩، ٦٧٢، ٦٨٥، ٦٩٩، ٥١/٥، ٦٩، ٧٢، ٧٥، ١١١، ١١٢، ١٥٩، ١٨١،
٢٢٥، ٢٣٨، ٢٧٢، ٣١٤، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٣١، ٣٤٤، ٣٤٨، ٣٦١، ٣٦٤، ٣٨٧،
٤٠٥، ٤٢٤، ٤٥١، ٤٥٩، ٤٨٧، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١٨، ٥١٨

٣٦٠ ، ٣٥٧ ، ٣٠٧/٩ ، ٥٣٩ ، ٤٢٣ ، ٣٩٧ ، ٣٤٤ ، ١٦٨ ، ١١٠ ، ٢١/٨ ، ٦٤٩ ، ٥٨٦
٣٥٧ ، ٣٤٥ ، ٢٩٣ ، ١٨١ ، ١٢٧ ، ٧٧ ، ٥٢ ، ٤١ ، ٣٤/١٠ ، ٧١٣ ، ٦٧٣ ، ٤٢٥ ، ٤٠٢
٧٦٠ ، ٧٣٩ ، ٧٠٠ ، ٥٨١ ، ٥٧٠ ، ٥٦٢ ، ٥٦١ ، ٥٣٧ ، ٥٢١ ، ٥١٠ ، ٤٨٩ ، ٤١٠
١٤٧ ، ٧٩ ، ٢٨ ، ٨/١١ ، ٧٨٦

امرؤ القيس بن عابس الكندي : ٤٩٦/٥

أمية بن خلف : ٣١/١١

أمية بن أبي الصلت : ٤٩٣/١ ، ٥٤٠/٢ ، ٦١/٤ ، ٣٩٠ ، ٦٣٥ ، ٢٧٢/٥ ، ٣٩٨ ، ٣٤٨/٦ ،
٦٧٩ ، ٦٧٥ ، ٦٧٤ ، ٢٠٦/١٠ ، ٤٧٧ ، ٣٦٤/٩ ، ٣٢٠ ، ٣١٦ ، ١٠٨/٨ ، ٥٥٩ ، ٤٤٥/٧

أبو أناس : ١٣٧/٩

أنس : ١٩٠/٢ ، ٤٧١/٣ ، ٢٧٧/٤ ، ٥٠٠ ، ٤٢٤/٥ ، ٥٩٢ ، ٧١/٦ ، ١١٤ ، ٢٢٤ ، ٤٥٨ ،
٥٤٨ ، ٥٤٧ ، ٥١٩ ، ٩٠/١٠ ، ٤٠٨/٩ ، ٣١٨ ، ٩٩/٧

الأنطاكي : ٦١٨/٩ ، ٥٣٥/٦

الأهوازي : ٦٤٣/١٠ ، ٦١٦/٩ ، ٢٦/٨ ، ٤٨٤ ، ٤٣٥/٧

الأودي : ١٦٢/٩ ، ١٤٩ ، ١٠٩/٥

أوس بن حجر : ٤٢٩/٢ ، ٣٢٨/٤ ، ٢١٨/٥ ، ٦١٠ ، ٥٤٦/٦ ، ٢٧٨/٨ ، ٥٤٥/٩ ، ٦٩٧ ،
٢١٨ ، ٣٦/١٠

ابن أبي أويس : ٥٦٩/١٠

إياس بن معاوية : ٥٤٠/٤

أبو إياس : ٤٧٩/١٠

أيوب بن تميم : ٨٩/٢

أيوب السخيتاني : ٢٠٠/٣ ، ٤٣٤ ، ٩٢/٤ ، ٤٦٥/٥ ، ٥٣٣ ، ٤٥٨/٧ ، ٥٠٨ ، ٣٧٥/١٠

ابن الباذش : ٤٧٦/١ ، ٤٩٤ ، ٣٢٠/٢ ، ٤٩٨/٣ ، ٦٨٨ ، ٨/٦ ، ٥٢٦/٨

الباقر : ٤١٧/١ ، ١٩٥/٥ ، ٥٩٢ ، ٣١/٦ ، ٢٦٩/٩ ، ١٠٥/١١

بشينة الشاعرة : ٢٩٤/١

بجير : ٤٦٦/٣

البحتري : ٥٥٣/٧

ابن بحر (انظر : أبو مسلم)

البخاري : ٢١٩/١ ، ٤٠١ ، ١٦٢/٥ ، ٢٠٦/٦ ، ٥٦٥

بدر بن كلدة : ٣٨٣/٣

بدليل بن ميسرة: ٦٩٤/٨

البراء بن عازب: ٥٨٨/٧

البرجمي ٤٩٧/٧

أبو البركات: ٣٥٩/٥

ابن يرهان: ١٨٦/٩ ، ٢٦٨/٧

أبو البرهمس: ١٧٥/٥ ، ١٧٦ ، ٣١٨ ، ٣٢١ ، ٦٠٧/٧ ، ١٢٤/٨ ، ٣٦٠ ، ٣٨٠ ، ٣٨٩ ، ٣٩٥

٤٩٨ ، ٢٤/٩ ، ٢٨٥ ، ٣٠٩ ، ٥٣/١٠ ، ١٤٤ ، ٦٦٤ ، ٧٠٦

ابن بريدة: ٢٨٤/٥ ، ٣٣٦ ، ٣٢٥/٤

بريدة الأسلمي: ٣٣٤/٤

ابن أبي بزة: ١٣٢/٩

البيزي: ٥١٧/١ ، ٢٣٦/٢ ، ٤١٣ ، ٦٠٠ ، ٢٣٥/٣ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٤١٢ ، ١٩٤/٤ ، ٢٢٥/٥

٣٢٧ ، ٣٣٠ ، ٣٤١ ، ٤١١ ، ٤١٦ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٣٧ ، ٥٣٨ ، ٦١٣ ، ١٥٢/٦ ، ١٦٤ ، ١٦٤

٣٣١ ، ٤٤٩ ، ١١٧/٧ ، ٢١٠ ، ٢٢٢/٨ ، ٣٤٠ ، ٣٩٠ ، ٤١٥ ، ٤٣٣ ، ٥٢٠ ، ٥٦٤ ، ٤٦٤

٥٩٤ ، ٩٢/٩ ، ١٢٣ ، ٢٨٥ ، ٣٠٠ ، ٦٩٥ ، ٥/١٠ ، ١٢ ، ٣٨٢ ، ٥٦٣ ، ٥٩٦ ، ٦٤٧

٦٨٩ ، ٧٠٣ ، ٧٨٨ ، ١٣٨/١١

بشار بن برد: ١٧٦/٦

بشر: ٤٥٧/٧ ، ٤٩٩/٨ ، ٣٢/١١ ، ٨٨

أبو بشر: ٤٢٢ ، ٤٢١/٩

البغوي: ٤٨٧/٥

أبو البقاء: ٥/١ ، ١٧ ، ٢٨ ، ٧٧ ، ٨١ ، ٩٥ ، ٩٨ ، ١١٧ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٣١ ، ١٣٦ ، ١٣٨

١٣٩ ، ١٤٣ ، ١٤٨ ، ١٥٢ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٧٦

١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٩

٢٢٠ ، ٢٢٣ ، ٢٢٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٢٤٤ ، ٢٥٤ ، ٢٦٠ ، ٢٦٦ ، ٢٧٦ ، ٢٨٣ ، ٢٩٠ ، ٢٩٣

٢٩٥ ، ٣٠٢ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٨ ، ٣٤١ ، ٣٤٨ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧

٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧١ ، ٣٧٣ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٩ ، ٣٩١ ، ٣٩٦ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١١

٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٩ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٧ ، ٤٣٠ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٢ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧

٤٤٩ ، ٤٥٤ ، ٤٥٨ ، ٤٦٦ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٤ ، ٤٧٦ ، ٤٨٦ ، ٤٨٩ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦

٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥/٢ ، ٧ ، ٨ ، ١٣ ، ١٧

٢٨ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٦ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٧ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٦٣ ، ٦٤

227. 226. 225. 224. 223. 222. 221. 220. 219. 218. 217. 216. 215. 214. 213. 212. 211. 210.
 209. 208. 207. 206. 205. 204. 203. 202. 201. 200. 199. 198. 197. 196. 195. 194. 193. 192.
 191. 190. 189. 188. 187. 186. 185. 184. 183. 182. 181. 180. 179. 178. 177. 176. 175. 174.
 173. 172. 171. 170. 169. 168. 167. 166. 165. 164. 163. 162. 161. 160. 159. 158. 157. 156.
 155. 154. 153. 152. 151. 150. 149. 148. 147. 146. 145. 144. 143. 142. 141. 140. 139. 138.
 137. 136. 135. 134. 133. 132. 131. 130. 129. 128. 127. 126. 125. 124. 123. 122. 121. 120.
 119. 118. 117. 116. 115. 114. 113. 112. 111. 110. 109. 108. 107. 106. 105. 104. 103. 102.
 101. 100. 99. 98. 97. 96. 95. 94. 93. 92. 91. 90. 89. 88. 87. 86. 85. 84. 83. 82. 81.
 80. 79. 78. 77. 76. 75. 74. 73. 72. 71. 70. 69. 68. 67. 66. 65. 64. 63. 62. 61. 60.
 59. 58. 57. 56. 55. 54. 53. 52. 51. 50. 49. 48. 47. 46. 45. 44. 43. 42. 41. 40. 39. 38. 37.
 36. 35. 34. 33. 32. 31. 30. 29. 28. 27. 26. 25. 24. 23. 22. 21. 20. 19. 18. 17. 16. 15. 14.
 13. 12. 11. 10. 9. 8. 7. 6. 5. 4. 3. 2. 1. 0. 299. 298. 297. 296. 295. 294. 293. 292. 291. 290.

101 18V 180 179 178 177 176 175 174 173 172 171 170 169 168 167 166 165 164 163 162 161 160 159 158 157 156 155 154 153 152 151 150 149 148 147 146 145 144 143 142 141 140 139 138 137 136 135 134 133 132 131 130 129 128 127 126 125 124 123 122 121 120 119 118 117 116 115 114 113 112 111 110 109 108 107 106 105 104 103 102 101 100 99 98 97 96 95 94 93 92 91 90 89 88 87 86 85 84 83 82 81 80 79 78 77 76 75 74 73 72 71 70 69 68 67 66 65 64 63 62 61 60 59 58 57 56 55 54 53 52 51 50 49 48 47 46 45 44 43 42 41 40 39 38 37 36 35 34 33 32 31 30 29 28 27 26 25 24 23 22 21 20 19 18 17 16 15 14 13 12 11 10 9 8 7 6 5 4 3 2 1

،٤٥٩ ،٤٤٩ ،٤٣٧ ،٤١٦ ،٤٠٦ ،٣٩٧ ،٣٩٥ ،٣٩٤ ،٣٩١ ،٣٩٠ ،٣٨٩ ،٣٨٤
،٥٤٠ ،٥٣٩ ،٥٣١ ،٥٢٧ ،٥٢٣ ،٥١٨ ،٥١٢ ،٥١١ ،٥٠٩ ،٤٩٥ ،٤٨٥ ،٤٦٠
،٥٨٦ ،٥٨٥ ،٥٨٣ ،٥٧٦ ،٥٧٥ ،٥٦٦ ،٥٦٤ ،٥٥٩ ،٥٥٧ ،٥٥٥ ،٥٥٣ ،٥٤٥
،٦٢٦ ،٦٢٤ ،٦١٦ ،٦١٤ ،٦٠٩ ،٦٠٧ ،٦٠٦ ،٦٠٥ ،٦٠٤ ،٦٠١ ،٥٩٩ ،٥٩٤
،٦٩١ ،٦٩٠ ،٦٨٦ ،٦٨١ ،٦٧٦ ،٦٦٦ ،٦٦٠ ،٦٤٤ ،٦٤١ ،٦٣٧ ،٦٣٤ ،٦٣٣
،٥٢ ،٥١ ،٤٧ ،٣٠/١١ ،٧٩٢ ،٧٨٧ ،٧٦٠ ،٧٥٥ ،٧٤٥ ،٧٤٠ ،٧١٨ ،٧١٢ ،٧٠٧
،١٥٣ ،١٥٠ ،١٢٦ ،١١٧ ،١١٦ ،١٠٨ ،٩٩ ،٩٤ ،٩٠ ،٨٨ ،٨٧ ،٧٣ ،٧٢ ،٦٨
١٦٤ ،١٦٣ ،١٥٨

بكار: ٣٣٩/٥

أبو بكر الأصم: ١٤٤/٦

أبو بكر ابن الأنباري: ٧١/١ ،٢٣٤ ،٣١١ ،٥٠٢ ،٣٤/٢ ،٤٠٥ ،٦١٦ ،٦٢٥ ،٢٦/٣ ،١١٤ ،
،١٧٧ ،٢١٠ ،٣١٢ ،٣١٥ ،٣٢٦ ،٣٩٢ ،٤٠٥ ،٤٠٧ ،٤١٣ ،٤١٦ ،٤١٤٢/٤ ،١٤٨ ،
،٣٣١ ،٣٢٨ ،٥٠٠ ،٥٠٢ ،٥٠٤ ،٥٨٨ ،١٣/٥ ،٣٢ ،٧٦ ،٧٧ ،٩٥ ،١١٢ ،١٤١ ،
،١٦١ ،١٦٦ ،١٧٦ ،١٨٩ ،٢٠٥ ،٢٠٦ ،٢١٧ ،٢٢٠ ،٢٢١ ،٢٤٢ ،٢٤٣ ،٢٥٢ ،
،٢٦٥ ،٢٦٦ ،٢٧١ ،٢٨٨ ،٢٨٩ ،٣٠٠ ،٣٠٦ ،٣٣٢ ،٣٨٣ ،٣٩٤ ،٣٩٥ ،٤٢٤ ،
،٤٧٠ ،٤٧٦ ،٤٩٣ ،٤٩٤ ،٥٤٦/٦ ،٣٨١/٦ ،٤٤٢ ،٥٢٢ ،٤١/٧ ،١٩٧ ،٢٠١ ،٢٨٢ ،
،٤٥٧ ،٥٨٢ ،٥٩٤ ،٦٣٧ ،٩٩/٨ ،٤١٧ ،٤٦٩ ،٥٩٧ ،٥٧٣/١٠ ،٤٧٣ ،٦٦٨ ،
٧٧٧ ،٦٦٩

بكر بن حبيب: ٥٨٢/٧

أبو بكر الدقاق: ٣٧١/٧

أبو بكر (شعبة): ٩٧/٢ ،١١٨ ،١٥٨ ،٢٦٤ ،٢٨٧ ،٣٥٨ ،٤٢١ ،٥٠٢ ،٥٧٢ ،٥٧٧ ،٦٠٩ ،
،٦١١ ،٦٣٢ ،٦٣٩ ،٦٩٢ ،٢٩/٣ ،٣٣ ،٦٨ ،١٠٣ ،١٠٣ ،١٣٥ ،١٤١ ،١٤٢ ،٢٦١ ،٢٩٤ ،
،٤٥٧ ،٤٠٣ ،٣٥٣ ،١٨٩ ،٩٧/٤ ،٦٣١ ،٦٠٣ ،٥٩٥ ،٥٢٣ ،٥٠٣ ،٤٥٨ ،٤٠٢ ،
،٤٧٠ ،٤٧٣ ،٤٨٠ ،٤٩١ ،٥٥٩ ،٦٥٥ ،٦٦٩ ،٩/٥ ،١٠ ،٣٨ ،٤٠ ،٧٥ ،١٠١ ،
،١٠٧ ،١٠٨ ،١٠٩ ،١٢٩ ،١٣٧ ،١٤٤ ،١٤٦ ،١٥٨ ،٢٧٣ ،٢٨٠ ،٣١٧ ،٣٤٤ ،
،٤٢٠ ،٤٤١ ،٤٦٦ ،٤٩٦ ،٤٩٨ ،٥٠٨ ،٥٣٥ ،٦٠٤ ،٦٠٦ ،٦١٣ ،٦٢٤ ،٦٣١ ،
،٦٣٧ ،٦٣٩ ،٤٤/٦ ،٤٤ ،٤٨ ،٧٣ ،١١٨ ،١٢٥ ،١٤٣ ،١٤٤ ،١٩٩ ،٢٤٩ ،٢٧١ ،
،٢٨٦ ،٣٥١ ،٣٩٧ ،٤٠١ ،٤٢٠ ،٤٣٦ ،٤٤٨ ،٤٧٧ ،٤٩٣ ،٥١٢ ،٥٣٤ ،٥٣٥ ،
،١٩/٧ ،٢٠ ،٣٧ ،١٤٤ ،١٦١ ،١٧٠ ،١٨٨ ،١٩٩ ،٢٥١ ،٢٦٤ ،٣١٦ ،٣٧١ ،٣٩١

٤٠٤ ، ٤٣٧ ، ٤٦٢ ، ٤٦٨ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥٣٢ ، ٥٤١ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ،
٥٩٤ ، ٦٣٠ ، ٦٤٦ ، ٦١٣/٨ ، ١٢٢ ، ١٨٧ ، ١٩١ ، ١٩٨ ، ٢٥٤ ، ٢٦٨ ، ٢٨٢ ، ٣٢٢ ،
٣٣٠ ، ٣٩٨ ، ٤٠٥ ، ٤٠٩ ، ٤٢٨ ، ٤٣٤ ، ٤٣٩ ، ٤٥٩ ، ٥٠٣ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٩ ،
٦٠٦ ، ١٨/٩ ، ٢٤ ، ٩٨ ، ١٦٠ ، ٢٠٣ ، ٢٤٣ ، ٢٤٦ ، ٢٥٠ ، ٢٦٨ ، ٢٨٣ ، ٢٩١ ، ٤٣٨ ،
٤٥١ ، ٥٣٠ ، ٦٠٤ ، ٧٠٦ ، ٧٢١ ، ٣٠/١٠ ، ٤٦ ، ١٦٧ ، ٢٠٧ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٧١ ،
٢٧٥ ، ٣٧١ ، ٣٩٨ ، ٤٠٥ ، ٤٨١ ، ٥٢١ ، ٥٩٦ ، ٦١٩ ، ٦٣١ ، ٦٧٢ ، ٧٦٥ ، ١٢/١١ ،
١٠٨ ، ٧٨

بكر بن حبيب : ١٨٤/١٠

أبو بكر الصديق : ٣/٢٧٢ ، ٨/٦١٤ ، ٩/٤٣٧ ، ١١/٣١

أبو بكر بن طاهر : ٢/٢٣٢

بكر بن النطاح : ١/١٠٤

أبو بكرة : ٩/٩٧

ابن أبي بكرة : ٨/٣٥٢ ، ٩/٤٨٣ ، ١٠/١٧٢

بكير بن عبد الله : ١٠/٢٦٥

بلال بن أبي بردة : ٦/١٥٦ ، ٩/٥٢٩ ، ١٠/١٥٧

البيهقي : ٢/١٤١

تأبط شراً : ٢/٣٠٣ ، ٤/٤٤٩ ، ٥/٥٠٤ ، ٦/٣٧٤ ، ٧/٥٢٢ ، ٩/٢١٥

تاج القراء : (انظر : الكرمانى)

التبريزي : ٢/٤٢٥ ، ٣/١٢٧ ، ٤/٦١٤ ، ٤/٤٩٣ ، ٥/١٣٨ ، ٥/٢٢٨ ، ٧/٤٤٩ ،

١٠/٥٠٤ ، ١١/١٢٥

تبع : ٧/٥٤١ ، ١١/١١٥

الترمذي : ٥/٢١٨ ، ٨/٣٦٩

التمار : ١٠/٤٦٥

أبو تمام : ١/٦٤ ، ١٨١ ، ٢٢٢ ، ١٥١ ، ٢/٤٢٨ ، ٣/١٦٥ ، ٤/٣٤٣ ، ٦/٢٢٩ ،

٧/٢٢٧ ، ٣٤٣ ، ٣٨٦ ، ٥٩٠ ، ٨/٦٥٥ ، ٩/٥٧١ ، ١٠/٦٢٥

أبو النجاشي : ٦/٢٢٥

ثابت : ٤/٥٠٠

ثابت البناني : ٦/٤٧٦

ثعلب : ١/١٤ ، ٢٠ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٤٨ ، ٢٢٣ ، ٢٩٨ ، ٣٧٤ ، ٤٨٢ ، ٢/٩٨ ، ١٢٠ ، ١٩٩ ، ٣١٢ ،

،٣١٧ ،٢٨٨ ،١٨٨ ،١٦١ ،٩٩/٤ ،٥٤٢ ،٢٦٤ ،٤٢/٣ ،٦٤١ ،٤٣٦ ،٤١٤ ،٣١٣
،١٢٠ ،٤٨/٧ ،٣٢٣/٦ ،٥٧٠ ،٥٠٢ ،٤٧٠ ،٦٤/٥ ،٥٦٣ ،٥٠٤ ،٣٧٤ ،٣٣٣
،٤٥٥ ،٢١٢ ،٩٥ ،٧٤/١٠ ،٦٩٢/٩ ،٣٧/٨ ،٥٤٧ ،٥٣٩ ،٥٣٨ ،٤٥٥ ،١٧٦
١٥٠ ،٢٧/١١ ،٦٠٥ ،٥٦٨ ،٤٥٩

الثعلبي: ٧٥/١٠ ،٣٧٩/٩ ،٢٠٦/٨ ،٢٧٩/٢

الثقفي: ٧٤/٨ ،٢١١/٣

الثوري: ٧٠٩/١٠

جابر: ٣٩٤/٦

جابر بن يزيد: ٣١٢/٧

الجاحظ: ١٥٦/٩ ،٦٦٨/٤ ،٨٩/٣ ،٤٠٣/٢

الجارود: ١٧٩/٨ ،٤٧٢/٦

الجبائي: ٢٦٠/٦

ابن جبارة الهذلي: ١٠١/١١ ،٤٨٣ ،٤٧٦ ،٣٣٦ ،٢٣١/٩ ،٦٨٣ ،٦٥٧ ،٢٣٢ ،٧٣/٨

الجحاف بن حكيم: ٧٣٢/١٠

جحدر بن معونة: ٣٠٠/٨

الجحدري: ١٥٣ ،١٠٨ ،٧٤ ،٦٩/٤ ،٤٣٣ ،٩٥/٣ ،٦٦٥ ،٦٦٤ ،٥٨٩ ،٣٧٦ ،٣٧٥/٢

،٤٨١ ،٤٦٥ ،٣٣٦ ،٢٧٣ ،٢٤٦ ،٢٣٩/٥ ،٥٦٨ ،٥٠٥ ،٤٣٣ ،٤٢٦ ،٣٦٢ ،٢٢١

،٣٧٧ ،٣٢٦ ،٢٧٩ ،٢٤٢ ،١٣٦ ،٨١ ،٣١/٦ ،^{٥٦٦}٥٦٥ ،٥٥٠ ،٥٣٤ ،٥١٨ ،٥٠٦

،٤٥٨ ،٢٤٦ ،١٨٨ ،١١١ ،٦٩ ،٥٣/٧ ،٥٦٧ ،٤٩٩ ،٤٧٨ ،٤٦٦ ،٤٦٠ ،٣٨٥

،٢٨٤ ،٢٥٤ ،٢٣٨ ،١٢٦ ،١١١ ،٦٠ ،٥٩ ،٤٩ ،٢٤/٨ ،٦٤٣ ،٦٢٧ ،٥٦٨ ،٥٣٨

،٢٣٢ ،١١٧ ،١١٦ ،١٠٨ ،١٠٠ ،٦٣ ،٥٣ ،١٢/٩ ،٦٧١ ،٦٤٢ ،٥٥٤ ،٣٦٠ ،٢٨٤

،٦٦٨ ،٦٥٣ ،٦٤٥ ،٥٧٩ ،٤٤٤ ،٤٣٧ ،٣٩٨ ،٣٦٥ ،٣٤٦ ،٢٨٧ ،٢٨٦ ،٢٨٥

،٢٠١ ،١٨٧ ،١٨٢ ،١٣٢ ،١٢٥ ،٧٧ ،٢٦ ،١٩ ،١١/١٠ ،٧١١ ،٦٨٦ ،٦٨١ ،٦٧٥

،٧٦٩ ،٥٠٠ ،٤٩٩ ،٤٨٨ ،٤٧٨ ،٤٧٦ ،٤٦٣ ،٣٧٥ ،٢٩٨ ،٢٥٩ ،٢٤٧ ،٢١٦

٧٤/١١

الجراح: ٣٥٢/٧ ،١٢٠/٥ ،٣٠٦ ،١٨٨ ،١٦٢/٤ ،٢٩/٣

أبو الجراح: ٣٥٥/٧ ،٤١٣/٦ ،٦٣٩/٤

جران العود: ٦٢٢/٤

الجرجاني: ٥٤٩ ،٥٣٧ ،٤٦٧ ،٤٦٦ ،٤٤٣ ،٦٧/٤ ،٣٨٩ ،١٢٨ ،٦ ،٥/٣ ،٦٦١/٢

٧٦٣/١٠، ٦٩٨، ٢١٨/٩، ٥٣٠، ٤٣٨/٨، ٢٣٢، ٢٣١، ١٥٧، ١٥٦/٦، ٥١٣، ٢٩٦/٥

الجرجاني (أبو علي): ٤/٤٦٠، ٦٦٢

الجرمي: ١/٢٧٤، ٢٨٦، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥٠، ٣٥٧/٢، ٣٩٤، ٣٧٤/٣، ٤٤٩، ٣٥/٤، ٨٦

١٢٧، ٦٠، ٤٩/١٠، ٧١٣، ٦٣٤/٩، ٣٣٤/٨، ٦٢٤/٧، ٢٧٠، ٧٧، ٣٩/٦

ابن جريج: ٢/٦، ٣/٢١٤، ٤٤٩، ٤٤٩، ١٩٢/٤، ٢٧٠/٨، ٣٨٠، ٦٥٥

جرير: ١/٢٣٤، ٣٦٢، ٣٩٦، ٢٠/٢، ٣١٤، ٤٥٥، ٦٣٧، ١٥٨/٣، ٣١٨، ٣٢٨، ٣٣٧

٣٣٥، ٢٤٣، ١٣/٨، ٢٧٨، ١٣٨/٦، ٤٠٥، ٣٦٩، ٢٠٥، ١٠٣/٥، ٣٩٢/٤، ٣٣٨

٤٠/١١، ٤٠٨، ١٨٦، ١٦٩، ١٠٠، ٩٣/١٠، ٦٢٤/٩، ٦٥٧، ٦٢٩، ٤٢٧، ٣٤٨

٩٥

أبو جعفر (أحمد بن إبراهيم): ٦/١٧٣

أبو جعفر الرستمي: ٥/٦٠١

أبو جعفر بن الزبير: ٥/٨٥، ١٠/٢٠٠

أبو جعفر النحاس: انظر: النحاس

أبو جعفر القاري: انظر: يزيد بن القعقاع

جعفر الصادق: ١/٦٧، ٧٨، ٣/٤٦٣، ٤/٤٠٧، ٤٠٨، ٥٥٥/٥، ١٣٦/٦، ٧/٤٦٠

جعفر (الصحابي): ١٠/٢١١

جعفر بن محمد: ٤/١٦٥، ٥/١٦٧، ٦/٢٨٥، ٦/٤٢٦، ٤٤٩، ٤٧٦، ٥١١، ٧/١٠٩، ١١٥

١٦٦/٨، ٢٦٥، ٢٨٤، ٨/٩، ٧١١، ١٠/٢٠٦

الجعفي: ٢/٥٧٢، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦/٤٢٦، ٧/٨٩، ٢٢٨

أبو جلدة الشكري: ٣/٢٠٩

ابن جماز: ٥/٥٩٢، ٦٣٨

جميل: ١/٨٦، ٢/٦٤٧، ٦/٤٧٧، ١١/٤٥

جناح بن حبيش: ٣/٦٨٨، ٧/٦٥٣، ٨/١٢، ٣٩، ٢٤٦، ٤٧٧، ٥٦٤، ٦٤٠، ٦٨٩، ٩/٥٤

٢٣٣، ٢٣٧، ٢٦٧، ٢٩٦، ١٠/٣٥٤

أبو جندب الهذلي: ٥/٢٨١

ابن جنبي: ١/١٧٦، ٢٦٩، ٣٦٥، ٤٩٥، ٢/٩٦، ١٢١، ٣٣٩، ٣٤١، ٣٨٩، ٥٥٨، ٦٠٤

٦٣٨، ٦٤٩، ٦٥٧، ٦٨٩، ٣/٣٣، ٧٣، ٢٩٢، ٣١٣، ٣٨٥، ٤١٥، ٤٢٥، ٤٢٨

٤٢٧، ٤٣١، ١٧١، ٦٧٢، ٦٩٢، ٤/٦٩، ٨٠، ٨٢، ١٠٥، ١٢٩، ٢٩٥، ٣٢٦، ٤٠٨

،٤٥٧ ،٤٧٠ ،٥٤/٥ ،٧٢ ،٩٦ ،١٢١ ،١٢٦ ،١٦٥ ،١٦٧ ،١٧٠ ،١٧١ ،١٨٣ ،٣١٤ ،
،٣٤١ ،٣٤٢ ،٤٥٥ ،٤٦٩ ،٥٢٠ ،٥٣٠ ،٥٣٩ ،٥٧٦ ،٥٩٢ ،٦٠٢ ،٦٦/٦ ،٧١ ،
،١٢٥ ،١٥٠ ،٣٢٩ ،٤٠٧ ،٤١٤ ،٤١٥ ،٤٤٥ ،٤٧٨ ،٤٧٩ ،٥٥١ ،٢٨/٧ ،٣٦ ،
،١٤٢ ،٤٦٠ ،٤٧٦ ،٤٨٤ ،٥٧٨ ،٥٩١ ،٢١٦/٨ ،٢٢٦ ،٢٥٣ ،٢٦٤ ،٣٨١ ،٤٠٧ ،
،٤٦١ ،٤٦٥ ،٤٧٨ ،٥٦٠ ،٥٣/٩ ،١٠١ ،١٦٦ ،٣٠٩ ،٣٧٠ ،٤٧٥ ،٥٩١ ،٦٤٥ ،
٦٦٤ ،٥١٠ ،٢٥٤ ،٢٢٢ ،١٩٠ ،١٥٧ ،١٤٧ ،٦١/١٠ ،٦٨٢ ،٦٤٩

الجهضمي : ١٧٥/٧

أبو جهل : ٣١/١١ ، ٣١٤/٩ ، ١٩/٦

الجواليقي : ٦٠٥ ، ٤٥٢/٩ ، ٤٧٨/٧ ، ١٠/٢

أبو الجوزاء : ٧٩/٧ ، ٢٣٩ ، ١٣٦/٦ ، ٣٢١/٥ ، ٩٢ ، ٧/٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٠/٣ ، ٢٥٧/٢ ،
٩٢/١٠ ، ٤٤٦/٩

ابن الجوزي : ٤٥٢/٩ ، ٥٦٢/٦

الجوهري : ٦٧٧ ، ٤٧٤ ، ٣٥٧ ، ١٦٠/٨ ، ٣٨٩ ، ٤٦/٦ ، ١١/٥ ، ٣٤٤ ، ٢٨٥ ، ٢٥٥ ، ٧٨/١ ،
١٨٦ ، ١٠٦/١٠ ، ٦٢٣ ، ٦٠٤ ، ٥٨١/٩

أبو حاتم : ٦٤٠ ، ٦٢٨ ، ٢٣٦ ، ٢٠٦/٢ ، ٤٤٧ ، ٤٣٩ ، ٤٢٧ ، ٣٥٢ ، ٢١٠ ، ٢٠٨ ، ٥٠/١ ،
،٣٤/٣ ، ١٤٣ ، ٢٧٠ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٤٣٩ ، ٥٠٠ ، ٥٨٢ ، ٥٣٨/٤ ، ٥٦٣ ، ٤٣٩ ،
،٧٧/٥ ، ٣٢٦ ، ٣٤٤ ، ٤٦٢ ، ٤٩٩ ، ٥٤٣ ، ٦١٦ ، ٦٢٥ ، ٣٢/٦ ، ٦٢٥ ، ٥٨ ، ٦٣ ،
،٧٠ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٦٤ ، ١٩٩ ، ٢٨٧ ، ٣٢٨ ، ٣٣٠ ، ٣٩٨ ، ٤١٦ ، ٤٣٥ ، ٥٢٦ ، ١٥/٧ ،
،٤١ ، ٨٩ ، ١٦٥ ، ٢٧٠ ، ٣٢٩ ، ٣٤٧ ، ٣٥٢ ، ٣٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٧٠ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٩٨/٨ ،
،١٤٥ ، ٢٣٢ ، ٤٢٤ ، ٤٣٥ ، ٤٨١ ، ٤٩١ ، ٥٠١ ، ٥٢٦ ، ٦٠٥ ، ٦٣٦ ، ١٢٢/٩ ، ٢٠٠ ،
،٢٥٦ ، ٤١٢ ، ٤١٥ ، ٥٣٤ ، ٦٤٤ ، ٦٦٨ ، ٦٨٥ ، ١٠/١٧ ، ٧٣/١٠ ، ١٢١ ، ١٦٩ ، ٢٩٣ ، ٣٤٣ ،
٤٧٢ ، ٤٨٢ ، ٦١١ ، ٦٢٢ ، ٦٦٦ ، ٦٦٩ ، ٧٣١ ، ٦٤/١١

حاتم الطائي : ٥٧٨ ، ٤١٧/١٠ ، ٦٢٩ ، ٤٩٢/٧ ، ٥٥٠/٦ ، ٤٢٧ ، ٦٠/٥ ، ١٧٤ ، ١٠٣/١

ابن الحاجب : ١٨/١١ ، ٤١٠ ، ٤٠٧ ، ٤٠٥/٦ ، ٢٧٥/٤ ، ١٥٥/٣

أبو الحارث : ١٨٢/١٠ ، ٤٠٥/٧ ، ٤٥٧/٢

الحارث بن حلزة : ٣٤/١٠ ، ٢١٦/٨ ، ٤٢٠/٦ ، ٤٥/١

الحارث بن ظالم المري : ٣٧٠/٣

حاطب بن أبي بلتعة : ٢٩٤/١٠

الحاكم : ٤٠١/١

٤٩٩، ٥٠٦، ٥١٨، ٥٢٩، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٦٥، ٥٧٠، ٥٨٤، ٦٣٩،
٦٤١، ٦٤٩، ٦٥١، ٦٧٣، ٦٨٠، ٧٠١، ٧٠٤، ٧١٢، ٧٢١، ٧٢٨، ٧٤٤، ٧٤٦،
٧٧١، ٧٨٢، ٩/١١، ١٨، ٢٣، ٥١، ٦٩، ٧٧، ٩٩، ١٠٦، ١٠٧، ١٢١، ١٢٥،

١٤٤، ١٥٠، ١٥٩، ١٦٠

الحسن بن أبي الحسن: ٢١٠/٤

الحسن بن حي: ٦١١/٧

الحسن بن زيد: ٥٦٩/١٠

الحسن بن صالح: ٢٧٩/١٠

الحسن بن عبد العزيز: ٣٧٨/٨

الحسن بن علي: ٦٩٢، ٥٦٩/١٠، ١٢٧/٩

الحسن بن علي بن الحسن: ٣١/١١

الحسن بن عمران: ٣٢٥، ١٨٨/٤

الحسن بن عياش: ٥٢٠/٤

الحسين بن علي: ٧٨، ٤٤/١١، ٥٦٩/١٠، ١٢٧/٩، ١١٨/٧

الحسين بن الفضل: ٩٤/١٠، ٢٦٨/٦، ١٢٢/٢، ٧٨، ٣١/١

أبو حصين: ٥٤٩/٨

حطائط بن يعفر: ١١٧/٢

حطان بن عبد الله: ٢٥٩/١٠

الحطيئة: ١١/٩، ١٦/٦، ٥١٤، ٤٢٣، ٣٨٩/٥، ١٢٤/٤، ٣٩٨/٣، ٧٠٢، ٦٩٩، ٤٨٣/٢

٧٩٠، ١٣/١٠

أبو حفص: ٥٦١/٦

حفص: ٦٠٩، ٥١٢، ٤٨٨، ٣٠٥، ٢٦٤، ٢٤٤، ٢٢٣، ١٤٦، ٢٣، ١٩/٢، ٤١٨، ٨٨/١

٦١١، ٦٩٢، ٤٠/٣، ٩٠، ١٤٢، ٢١٦، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٢٣، ٣٥٨، ٤٥٨، ٤٥٩،

٦٠٣، ٦٣١، ٦٤٩، ٦٥٧، ٣١/٤، ٦٨، ١٣٩، ٢٠٩، ٣٠٢، ٣٧٣، ٤٧٣، ٥٧٢،

٥٨٥، ٦٠١، ٤٨/٥، ١٠٧، ١٠٨، ١٢٤، ١٢٩، ١٣٩، ١٤٨، ٢٢٣، ٢٤٧، ٣٤١،

٣٤٣، ٣٧٢، ٤١٤، ٤١٦، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٥، ٤٩٥، ٥٠٦، ٥٨٨، ٦٢٢، ٦٢٣،

٤٤/٦، ٤٧، ١٢٧، ١٢٦، ١٣٣، ١٤٣، ١٧٤، ١٩٩، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٧٣،

٣١٣، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٣١، ٣٥٠، ٣٥٥، ٣٨٨، ٤٠٩، ٤٢٨، ٥٠٩، ٥١٧،

٥١٨، ٥٦٢، ٥٦٧، ١٣/٧، ١٨، ١٩، ٤٠، ٤٤٤، ٣٤٢، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٨٢، ٣٩٤،

٤٠٩ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥٢٢ ، ٥٤٢ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٧ ، ٦٤٧ / ٨ ، ٦٠ / ٨
٦٣ ، ٧٤ ، ٩٠ ، ١٢٥ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٨٧ ، ٢١١ ، ٢١٨ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٨٢ ، ٢٩٧ ،
٣٦٣ ، ٣٨٥ ، ٤٢٨ ، ٤٦٠ ، ٤٦٣ ، ٤٦٨ ، ٥٥١ ، ٦٠٥ ، ٦٤٥ ، ٦٧٠ ، ٦٩٩ ، ١٨ / ٩ ،
٣٧ ، ٥٣ ، ٦١ ، ٦٧ ، ١٠٠ ، ١٥١ ، ١٦٩ ، ١٧٤ ، ٢٣٩ ، ٢٤٣ ، ٢٦٨ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ،
٣٢٧ ، ٣٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٦ ، ٥٥٢ ، ٥٧٩ ، ٥٨٩ ، ٥٩٩ ، ٦٠٤ ، ٦٢٨ ، ٦٤٧ ، ٦٨٦ ،
٧٠٣ ، ٧٨ / ١٠ ، ٢٤٧ ، ٢٧١ ، ٣١٨ ، ٣٥٣ ، ٤٥٧ ، ٤٦٠ ، ٤٦٤ ، ٤٨١ ، ٥٣٥ ، ٥٥٠ ،
٥٨٠ ، ٥٨٤ ، ٥٩٦ ، ٦٠٨ ، ٦١٩ ، ٦٤٠ ، ٧٠٥ ، ٧٢١ ، ٧٢٧ ، ١١ / ١١ ، ١٢ ، ١٣٨ ،

١٥٥

حفصة: ٣٦٧/١٠

حماد: ٧٧، ٢٣/١١

الحكم: ٩٦/٤

ابن حكيم: ٢٧٨/٥

حماد الراوية: ١٣٠/٦

حماد بن الزبيرقان: ٣٤٦/٩

حماد بن سلمة: ٣١/٦ ، ٧١ ، ٥١٣/٨ ، ٢٨٢/٩ ، ٩/١٠

حماد بن أبي سليمان: ١٧٥/١٠

حماس بن قيس: ١٩/٦

ابن حملون: ٢٤٦/١

حمران بن أعين: ٥٦٩/٦

حمزة: ٨٨/١ ، ١٣١ ، ١٤٨ ، ٢٧٠ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٦٣ ، ٤١٨ ، ٤٣٣ ، ٤٦٧ ، ٤٨٠ ، ٥١٢ ،
١٩/٢ ، ٦٠ ، ١٤٦ ، ١٥٨ ، ١٩١ ، ٢٠٧ ، ٢١٢ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ ، ٢٤٤ ، ٢٦٤ ، ٣٠٤ ،
٣٠٧ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٦٥ ، ٤٠٧ ، ٤٢١ ، ٤٤٧ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٨٦ ، ٤٨٨ ، ٥١٢ ،
٥٣٨ ، ٥٦٢ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٥ ، ٥٧٩ ، ٦٠٨ ، ٦١١ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ،
٦٦٤ ، ٦٧٣ ، ٦٧٥ ، ٦٨٣ ، ٦٩٢ ، ٧/٣ ، ١٩ ، ٤١ ، ٦٤ ، ٩٤ ، ١١٢ ، ١٤١ ، ١٤٢ ،
١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٦١ ، ٢٧٥ ، ٢٧٩ ، ٤٨٤ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ،
٢٩٦ ، ٣١٣ ، ٣٢٣ ، ٣٥٨ ، ٤٠٢ ، ٤٢٠ ، ٤٤٥ ، ٤٥٦ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ،
٥١٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٤٣ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٩٣ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٢٧ ، ٦٣١ ،
٦٤٩ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٩ ، ٦٧٧ ، ٦٨٦ ، ٦٩٢ ، ٢١/٤ ، ٤٢ ، ٥٠ ، ٥٩ ، ٧٣ ، ٧٤ ،
٧٦ ، ٩٠ ، ١٠٨ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٤٤ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ، ٢٢٢ ، ٢٤٥ ، ٢٦٩ ،

٣٤٢ ، ٤٢١ ، ٤٦٩ ، ٦٣٩ ، ٤٧/٦ ، ١٣٥/٧ ، ٤٠٠ ، ٤٢٦ ، ٥٤٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ،
٢١/٨ ، ٧٥ ، ٨٥ ، ١٠٠ ، ١٠٤ ، ١٤٩ ، ١٥٢ ، ١٤٥ ، ١٤٩ ، ١٥٨/٨ ، ١٦٦ ، ١٩١ ،
٦٢٥ ، ٦٤٠ ، ٢١٠/٩ ، ٥٤٩ ، ٥٨٣ ، ٤٦/١٠ ، ٣١٠ ، ٤٨٧ ، ٦١٥ ، ٦٩٦

حميد الخزاز: ٤٤٤/٨ ، ١١٦/٩

حميد بن ثور: ٣٥٣/٣ ، ٤٨/١٠

حنظلة: ٦٥٤/٧

ابن الحنفية: ٢٠٢/٢ ، ١٢٦/٨ ، ١٧٥/٩

أبو حنيفة: ٩٨/٢ ، ٨١/٣ ، ٤٢٩/٤ ، ٢٦/٦ ، ٢٦٥ ، ٧/٨ ، ٢٧٦ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٥٨٤ ،

١١٠/١١ ، ٧٦٦ ، ٧٣٦ ، ٢٦٥/١٠ ، ٢٣١ ، ١٤/٩

أبو حنيفة الدينوري: ٧٦٦/١٠ ، ٨٢/١١

الحوفي: ٦٥/٢ ، ٩٤ ، ٢٧٨ ، ٣٨٨ ، ٦٩٤ ، ٢٤/٣ ، ٩٧ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٣٠١ ، ٣٣٣ ، ٣٥٠ ،

٣٨٨ ، ٣٩٠ ، ٤٢٥ ، ٤٩٩ ، ٥٧٧ ، ٦٨٤ ، ٢٩٩/٤ ، ٣٤٦ ، ٤٤٣ ، ٤٦٣ ، ٤٧٧ ، ٤٨٥ ،

٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٥١٥ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٤٥ ، ٥٥٥ ، ٥٧٩ ، ٦٣٥ ، ٦٣٧ ،

٦٨٣ ، ٢٠/٥ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٨٣ ، ١١١ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١٢٣ ، ١٢٩ ، ١٣٣ ، ١٣٨ ، ١٨٨ ،

٢٠٧ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٤٢ ، ٢٤٦ ، ٢٨٨ ، ٣٠٨ ، ٣٢٣ ، ٣٧٢ ، ٤١٠ ، ٤١٤ ، ٤٤٦ ،

٤٤٨ ، ٤٥٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٥ ، ٤٩٢ ، ٥٠٩ ، ٥٢٥ ، ٥٦٥ ، ٥٨٧ ، ٥٩٤ ، ١٥/٦ ، ٤٥ ، ٥١ ،

٥٦ ، ١١٩ ، ١٤٢ ، ١٥٩ ، ١٨٥ ، ١٨٩ ، ٢١٠ ، ٢١٢ ، ٢١٥ ، ٢٢٤ ، ٢٢٦ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ،

٢٣٨ ، ٢٣٨ ، ٣٦٣ ، ٣٧٤ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٤٤٤ ، ٤٥٦ ، ٤٦٩ ، ٦/٧ ، ٧ ، ٤٠ ، ٥٠ ،

٦٦ ، ٦٨ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٥١ ، ٢١٦ ، ٢٢٢ ، ٢٣٨ ، ٢٤٢ ، ٢٦٣ ، ٢٩٨ ،

٣٣١ ، ٣٣٤ ، ٣٤٤ ، ٣٦٠ ، ٣٦٥ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٨ ، ٣٨٨ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠١ ،

٤١٦ ، ٤٢٣ ، ٤٢٧ ، ٤٩١ ، ٥٠١ ، ٥٦٣ ، ٦٤٨ ، ٢٩/٨ ، ١١٩ ، ١٣٧ ، ١٤٧ ، ١٥٨ ،

١٦١ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٨٨ ، ٢٩٢ ، ٣٠٩ ، ٣٤٤ ، ٣٥٦ ، ٤١٥ ، ٤٢١ ، ٥١٩ ، ٥٢٨ ،

٥٣١ ، ٦١١ ، ١٤٨/٩ ، ١٦٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٧ ، ٢١٨ ، ٣٤٥ ، ٣٨٥ ، ٤٢٠ ، ٤٣٤ ، ٤٦٧ ،

٤٨٠ ، ٥١٦ ، ٥٤٩ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٦٢٧ ، ٦٧٧ ، ٨/١٠ ، ٦٥ ، ٧٥ ، ٩٠ ، ٢٩٨ ، ٣١٤ ،

٣٤٨ ، ٣٥٦ ، ٤٤٣ ، ٥١٢ ، ٥٣٨ ، ٩٠/١١ ، ١١١ ، ١٢٠ ، ١٣٩ ، ١٤٠

الحويدرة: ١٥٧/٣

أبو الحويرث: ٤٨٩/٦ ، ٤٩٠ ، ٦٥٣/٧

أبو حيان (الشيخ): ١٠٩/١ ، ١٢٢ ، ١٨٥ ، ١٩٠ ، ٢٠٣ ، ٢٠٩ ، ٢١٤ ، ٢١٨ ، ٢٣٩ ، ٢٦٦ ،

٣١٤ ، ٣٢١ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٧٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٩٦ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٩ ،

272 271 270 269 268 267 266 265 264 263 262 261 260
 259 258 257 256 255 254 253 252 251 250 249 248 247
 246 245 244 243 242 241 240 239 238 237 236 235 234
 233 232 231 230 229 228 227 226 225 224 223 222 221
 220 219 218 217 216 215 214 213 212 211 210 209 208
 207 206 205 204 203 202 201 200 199 198 197 196 195
 194 193 192 191 190 189 188 187 186 185 184 183 182
 181 180 179 178 177 176 175 174 173 172 171 170 169
 168 167 166 165 164 163 162 161 160 159 158 157 156
 155 154 153 152 151 150 149 148 147 146 145 144 143
 142 141 140 139 138 137 136 135 134 133 132 131 130
 129 128 127 126 125 124 123 122 121 120 119 118 117
 116 115 114 113 112 111 110 109 108 107 106 105 104
 103 102 101 100 99 98 97 96 95 94 93 92 91 90
 89 88 87 86 85 84 83 82 81 80 79 78 77 76 75
 74 73 72 71 70 69 68 67 66 65 64 63 62 61 60
 59 58 57 56 55 54 53 52 51 50 49 48 47 46 45
 44 43 42 41 40 39 38 37 36 35 34 33 32 31 30
 29 28 27 26 25 24 23 22 21 20 19 18 17 16 15
 14 13 12 11 10 9 8 7 6 5 4 3 2 1 0

,V9 ,V8 ,V1 ,79 ,78 ,71 ,0Y ,01 ,00 ,E9 ,E8 ,E0 ,E3 ,E0 ,E0 ,1Y ,A
,130 ,13E ,131 ,12V ,120 ,119 ,11A ,113 ,109 ,10A ,10E ,91 ,80
,1A3 ,1A2 ,1A1 ,1A0 ,1V0 ,1V3 ,1V1 ,10A ,10E ,1E9 ,1E8 ,1A1 ,13A
,222 ,221 ,212 ,211 ,210 ,20E ,190 ,19E ,193 ,188 ,187 ,180
,202 ,200 ,20E ,20Y ,2E0 ,2E3 ,239 ,23A ,237 ,229 ,227 ,223
,299 ,298 ,29V ,294 ,29V ,2V2 ,2V3 ,2V2 ,266 ,260 ,263 ,262 ,261
,339 ,337 ,33E ,332 ,326 ,32E ,319 ,31A ,313 ,310 ,300 ,303
,E01 ,39V ,396 ,38A ,387 ,381 ,32A ,326 ,323 ,322 ,321 ,E10 ,E00
,E32 ,E36 ,E33 ,E32 ,E31 ,E2A ,E26 ,E23 ,E22 ,E21 ,E10 ,E00
,E90 ,E82 ,E81 ,E80 ,E9V ,E92 ,E72 ,E67 ,E0V ,E06 ,E00 ,E0E
,02A ,02V ,021 ,016 ,013 ,012 ,006 ,003 ,002 ,000 ,E99 ,E96
,062 ,06E ,060 ,00V ,006 ,003 ,000 ,0E9 ,0E3 ,039 ,031 ,030
,621 ,610 ,609 ,09A ,09V ,09E ,092 ,08V ,08E ,083 ,082 ,080
,662 ,606 ,60E ,601 ,600 ,6E9 ,6E3 ,6E2 ,6E1 ,6E0 ,633 ,620
,690 ,690 ,68V ,680 ,68E ,67V ,676 ,673 ,672 ,66A ,666 ,66E
,03 ,E2 ,32 ,31 ,30 ,26 ,23 ,22 ,1A ,1E ,13 ,A/10 ,V21 ,V1V ,V10
,1E0 ,13V ,12V ,126 ,121 ,120 ,10E ,99 ,V1 ,V0 ,6A ,60 ,06 ,0E
,203 ,202 ,201 ,200 ,19E ,190 ,189 ,181 ,176 ,172 ,10V ,106
,209 ,206 ,200 ,203 ,2E9 ,2E3 ,2E2 ,236 ,230 ,221 ,219 ,213
,302 ,3E0 ,3E3 ,331 ,329 ,31A ,316 ,301 ,29V ,28A ,270 ,266
,392 ,390 ,38A ,386 ,381 ,379 ,366 ,361 ,309 ,30V ,300 ,303
,E3V ,E36 ,E3E ,E31 ,E30 ,E36 ,E30 ,E30 ,E29 ,E0V ,E00 ,393
,E92 ,E80 ,E86 ,E8V ,E80 ,E92 ,E79 ,E06 ,E0E ,E02 ,E00 ,E39 ,E3A
,036 ,033 ,030 ,026 ,002 ,01V ,010 ,013 ,011 ,00E ,003 ,001
,601 ,092 ,089 ,082 ,08A ,08V ,066 ,009 ,00E ,001 ,0E6 ,0E0 ,V3A
,6E1 ,639 ,626 ,622 ,621 ,61V ,616 ,610 ,61E ,612 ,611 ,602
,V22 ,V3E ,V31 ,V1V ,V11 ,V02 ,68A ,686 ,683 ,670 ,663 ,68E
,31 ,2V ,19 ,1V ,1E ,9 ,A ,6/11 ,V86 ,V82 ,V7V ,V73 ,V6A ,V6V
,139 ,13V ,130 ,122 ,120 ,9E ,92 ,90 ,A3 ,V8 ,V0 ,6V ,E3 ,E1 ,3A

أبو الخطاب: ٢/١٢٠، ٦/٣٠١، ٧/٢٥٤، ٨/٢١، ٦٧

الخطابي: ١/٣١، ٥/٣٣٧، ١٠/٢٠٩

ابن خطيب الري: انظر: الفخر الرازي

ابن خطيب زملكي: ٣/٤١٦

الخفاف: ٤/٢٥٧، ٨/٤٠٠، ٨/٤٧٧، ٤٧٨

خفاف بن ندبة: ١/٣٤٣

خلاد: ١/٦٥، ٢/٦٨٨، ٤/٣٦، ٦/٣٣٠، ٧/٣٨٠، ٨/٤٢٨، ١٠/٧٨، ٧٧١

خلف: ١/٦٥، ٢/٣٩٨، ٢/٦٦٢، ٧/٤٠٥، ٨/٣١٣، ١٠/٧٨، ٧٧١

خليد بن مشيط: ٨/٢١٠

الخليل: ١/٢٦، ٢٧، ٢٨، ٧٤، ١٤٧، ٢٠٤، ٢١١، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣٧٦، ٣٧٧، ٤١٦،

٤١٧، ٤٥٠، ٢/٢٢٥، ٣٢٩، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٦١، ٤٩٤، ٥١٧، ٥٧٨، ٥٩١،

٦٠١، ٦٩٠، ٣/١٣، ١٧، ١٩٠، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٨٦، ٣١٥، ٣٩٩، ٤٠٧،

٤٢٣، ٥٢٦، ٥٨٤، ٥٩٥، ٤/١٤٨، ١٦٤، ١٨٩، ٣٢١، ٣٥٣، ٣٦٠، ٣٨٦، ٤٣٤،

٤٧٥، ٦٤٠، ٥/١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ٢١٨، ٢٥٤، ٢٥٧، ٤٣١، ٥٦٨، ٦٣٦، ٤٩/٦،

١٠٥، ٢٧٧، ٣٠٢، ٣٢٧، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٢٢، ٤٣٣، ٤٧٩، ٥١٣، ٥٥٠/٧، ٢٧٥،

٢٨٨، ٣٣٧، ٦٠٠، ٦٢١، ٦٣٧، ٨/٢٩٩، ٣٧١، ٤٧٤، ٤٩٢، ٩/٣٤، ٢٤٥، ٣٢٣،

٣٤٩، ٥٢٥، ٦٠٧، ١٠/٥٠، ٦٣، ٧٥، ١٧٢، ٢٧٠، ٣٤٤، ٤٩٧، ٤٩٨، ٦٩٤،

٧٣٣، ٧٦٧، ١١/١٤، ١٥، ١٧، ١١٢

الخنساء: ١/٣٢٢، ٣٨١، ٢/٥٧٦، ٥/٤٣، ٨/١٩٨، ٩/٥٥٥، ١٠/٥٢٣، ٥٨٣

السداني: ٥/٣٤١، ٣٤٢، ٤٧٧، ٦/٢٥٨، ٤٤٧، ٥٦٨، ٧/٢١٠، ٣٨٩، ٣٩٠، ٥٦٣، ٦٣٩،

٨/٥٩٧، ٥٩٨، ٩/٢٣١، ١٠/١٣٩، ٣٤٣

داود: ٥/١٠٩

داود بن رفيع: ٨/١٠٢

داود بن أبي هند: ٧/٥٩٩، ٩/١٢، ١٠/٢٧٢، ٣٥٣

أبو دؤاد: ١/٣٣٢

أبو الدرداء: ٥/١٦٢، ٧/٢٥٩، ٦/١٧٠، ٨/٢١، ٨/٤٦٥، ٥٠٥، ٥٤٨، ٩/٨٧، ١٠/٩٠،

٥١٩، ١١/٢٧

أم الدرداء: ٦/١٧٠

ابن دستوريه: ٢/٢٤٥، ٣/٤٩٣، ٥/٥٨٣، ٥/٣١٠، ٨/٤٦٤، ٤٧٥، ٥٠١، ١٠/٥٠٤

دريد بن الصمة: ٢٣/٨، ١١٤/٩

ابن دريد: ٢٢٨/٣، ١٤/٤، ٨٤، ٤١٣، ١٤/٨، ١٦٥/١٠، ٤٠٧، ٩٦/١١

الدوري: ١١٨/٢، ٣، ٥٦٩، ٤، ٢٤٥/٧، ٤٠٥/٨، ٤٨٠/٩، ٤١٢/٩، ١٨٢/١٠

أبو الدينار الأعرابي: ٧٧٨/١٠

أبو ذؤيب: ٨٦/٢، ٥٣٤، ٣٩٩/٣، ١٤/٤، ٢٣٩/٥، ٢٥٩، ٣٥٣، ٣٧٣، ٥٢٢/٦

١٤٧/٧، ٤٧٢، ٥٣٤، ٢٢٧/٩، ٥١٣، ٥٢٢، ٧٦/١٠، ٧٦٧

أبو ذر: ٥٥٩/٦، ٢٩٢/١٠، ١٦٣/١١

ابن ذكوان: ٧٥/١، ١٣٥، ٩٧/٢، ٢٤١، ٢٧٤، ٤٨٨، ٦٥٦، ١٩/٣، ٦٤، ١٤٥، ٢٣٨

٢٣٩، ٢٩٦، ٦٢٨، ٤٠٣/٤، ٦٦٩، ٩/٥، ١٠، ١٥، ٣١، ١٦٨، ٢٨٥، ٤٠٩، ٤١٠

٢٣/٦، ١٤٤، ٣٣٨، ٣٩٧، ٤٦٣، ٤٦٥، ١٦١/٧، ٢٨٤، ٣٤٦، ٣٤٧، ٤٠٤، ٤٠٩

٥٣٠، ٦١٨، ٦٣٠، ٧٢/٨، ٧٤، ٢٦٩، ٣٩٧، ٥٢٢، ١١٤/٩، ١٦٣، ٢٨٤، ٣٢٦

٤١٢، ٤٥١، ٤٨١، ٦٧٣، ٧٢٣، ٧٢٣، ٤٠٥/١٠، ٤٠٦، ٤٤٢، ٦٠٨، ٧٠٠، ٧٠/١١

ذو الإصبع: ٤٣/٥، ٥٠٨/٩، ٧/١١

ذو الرمة: ١٨/١، ٦٦، ١٧٦، ١٧٧، ٣٥١، ١٦/٢، ٢٧٩، ٧٠٠، ٢٦٧/٣، ٣٢٥، ٥٥٦

٤٦/٤، ٤٦٥، ١٣/٥، ٤٣٧، ٦٣٠، ١٤٦/٦، ٥٦٩، ٣٦٨/٧، ٤٤٢، ٤٥٨، ٥٣٤

٨٩/٨، ٤١٦، ٤١٧، ٥٣٨، ٦١٤، ٣٠٧/٩، ١٠، ٦٤، ١٤٥، ٢١١، ٤١٩، ٥٠٩

٥٢٥، ٥٦٧، ٧٦٠، ١٥٧/١١

الرازي (أبو بكر): ٢٣٩/٢، ٥٦٨/٣، ٧٠١/١٠

راشد: ١٩١/٩

الراعي: ٤٢٠/٢، ٣٩٥/٣، ٤٧٣/٥، ٣١٥/١٠، ٤٦١

الراغب: ١٢/١، ٣٧، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥٢، ٥٤، ٦٣، ٢٥٩، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦١، ٣٦٩

٣٧٣، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤٢١، ٤٣٣، ٤٩٧، ٥٠٠، ٥٦٠، ٩/٢، ١٨، ١٥١، ١٦٢، ١٧١

١٩٩، ٢٠٨، ٢٣٢، ٢٥١، ٣٤٧، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤١٥، ٤٣١، ٤٥١، ٥٠٥، ٥٢٥

٥٩٥، ٦١٧، ٦٧١، ٢٧/٣، ٥٧، ٦٠، ٧٠، ٨٢، ١٢٥، ١٢٨، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨

١٨٠، ١٩٨، ٢١٠، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٥، ٣٢٧، ٣٣٦

٣٥٠، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٧١، ٣٧٧، ٤٠٥، ٤٥٦، ٤٦٣، ٥١٦، ٥٦٠، ٥٧٠، ٥٧١

٥٧٣، ٥٩٥، ٦٦١، ٢٤/٤، ٣٢، ٥٥، ٥٧، ٦١، ٦٢، ٦٤، ٩٩، ٣٨١، ٣٨٩، ٣٩٢

٣٩٣، ٤٠١، ٤٠٢، ٤١٢، ٤٢٨، ٤٣٢، ٤٤٦، ٤٧١، ٥٠٢، ٥٠٤، ٥٢٣، ٥٤٦

٥٤٧، ٥٥٦، ٥٧٧، ٥٨٠، ٥٨٤، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٧٢، ٦٨١، ٥/٥، ٨، ١٠، ١١

٤١ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٧ ، ٧٤ ، ٩١ ، ١١٠ ، ١٢٠ ، ٣٧٤ ، ٤٥٠ ، ٤٨٨ ، ٥٧٠ ، ٦٣٦ ،
١٩/٦ ، ٢١ ، ١٠٤ ، ١٢٥ ، ١٣٩ ، ٢٢٩ ، ٣٩٥ ، ٤١٨ ، ٤٣٢ ، ٤٦٢ ، ٤٧٧ ، ٥٠٠ ،
٥٠٣ ، ٥١٣ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٥٦ ، ٨٧/٧ ، ١٠١ ، ١١١ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٨٤ ، ٢٤٠ ،
٢٨٧ ، ٣٨٦ ، ٣٩٧ ، ٤٤٣ ، ٤٧٩ ، ٤٨٥ ، ٤٩٦ ، ٥٨٤ ، ٣٤٦/٨ ، ٣٤٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٨ ،
٦١٨ ، ٦٣١ ، ٦٤٣ ، ٦٦٩ ، ٩٧/٩ ، ٢٠٨ ، ٣٤٠ ، ٣٩١ ، ٤٠٩ ، ٤٤٦ ، ٤٦٦ ، ٤٩٨ ،
٥١٨ ، ٥٣٤ ، ٥٣٦ ، ٦٢/١٠ ، ٦٣ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٦ ، ٨٢ ، ٨٧ ، ١٠٦ ، ١١٧ ، ١٣٤ ،
١٦٠ ، ١٨٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٢٧ ، ٤٦٢ ، ٤٩٤ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٧٩ ، ٦٧٠ ،
٦٧٤ ، ٦٧٩ ، ٦٩٣ ، ٧٣٣ ، ٧٣٥ ، ٧٤٤ ، ١٠/١١ ، ٣٥ ، ٦٠

أبورايق : ٢٤١/٧

الرؤاسي : ٦٩٠/٢ ، ١٤/٣ ، ١٤٤/٩ ، ٦٩٦

رؤية : ٢٥/١ ، ١٧٥ ، ٢٣٤ ، ٤٢٠ ، ٦٢١/٢ ، ٦٥٠ ، ٤٠٨/٣ ، ٥٧٣ ، ٧٠/٤ ، ٣٨٩ ، ١٤٤/٦ ،
٣٩٠ ، ٤١/٧ ، ٢٢٧ ، ٤٧٨ ، ٢٦٧/٨ ، ٣٣١ ، ٣٣٧ ، ٢٦٧/٩ ، ٤٧٤ ، ١٤/١٠ ، ١٤٠ ،
١٧١ ، ٢١٨ ، ٥٩٣

رباح بن عدي : ٥٣/٧

أبو الربيع : ١٦٠/١١

الربيع بن أنس : ٥٩٢/٥ ، ٣٩١/٦

الربيع بن خثيم : ٦٠٤/٢ ، ٢٣٥/٣ ، ٧٠٩/١٠

الربيع بن زياد : ٢٤٨/٣

الربيع بن ضبيغ : ٣٣٥/٣ ، ٢٤٧/٤

أبورجاء : ٥٩/٢ ، ١٠٣ ، ١٣٠ ، ٢١٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٦ ، ٦٤٦ ، ١١٢/٣ ، ١٢٥ ، ٥٤٣ ، ٦٠٩ ،
٦٩٦ ، ٧٠٠ ، ٧/٤ ، ٩٣ ، ٢٢٤/٤ ، ٢٩٥ ، ٦٣٩ ، ٦٦٤ ، ٦٨٥ ، ٥٩/٥ ، ١١٢ ، ١٠٠ ،
٢٥٨ ، ٢٧٦ ، ٢٨٧ ، ٢٩٤ ، ٣٢٠ ، ٣٤٧ ، ٤٤٢ ، ٤٥١ ، ٤٩٧ ، ٥٨٠ ، ٦٢٤ ، ٣٤/٦ ،
٧١ ، ١٦٤ ، ١٨٣ ، ٢٢٤ ، ٢٣٩ ، ٢٤٢ ، ٣٠١ ، ٣٢٦ ، ٣٨٥ ، ٤٤٧ ، ٤٤٩ ، ٤٧٦ ، ٥٠٨ ،
٥٢٧ ، ٦٩/٧ ، ١٥٩ ، ٣٣٠ ، ٣٤٧ ، ٣٨٧ ، ٤٤٦ ، ٤٥٨ ، ٤٦٣ ، ٤٨٧ ، ٥٢٧ ، ٥٣٣ ،
١٩/٨ ، ١٨٨ ، ٢٧٠ ، ٢٨٠ ، ٢٨٤ ، ٣٢٢ ، ٣٦٠ ، ٤٠٥ ، ٤٧٧ ، ٣٥٨ ، ٣٨٧ ، ٣٨٩ ،
٤٧٣ ، ٥٠٢ ، ٥٨٨ ، ٦١٤ ، ٦٣٦ ، ٦٣/٩ ، ٨٤ ، ١٠١ ، ١٧٥ ، ٢٤٩ ، ٢٥٤ ، ٢٧٧ ،
٣٢٩ ، ٣٧٢ ، ٣٧٩ ، ٥٨٤ ، ٥٨٦ ، ٦٢٣ ، ٦٧٥ ، ١٠/١٠ ، ٦٧ ، ١٤٢ ، ٢٧٥ ،
٢٨٩ ، ٣٦٧ ، ٣٧٥ ، ٣٩٥ ، ٤٧٦ ، ٤٦٣ ، ٤٩٩ ، ٦٤١ ، ٦٥٩ ، ٧٤١ ، ٧٤٦ ، ٧٦٤ ،
٧٦٥ ، ٩/١١ ، ٥١ ، ١٢١

رزين: ٢٣٢/٩

أبورزين: ٣٤٠/٣، ٤٩٤/٩، ١٨٤/٥، ٣٢٠، ٣٢١، ١٣٦/٦، ٤٤٨، ٥٤٣، ٥٣٣/٧،
١٩١/٩، ٣٦٨/٨

رضوان بن عبد المعبود: ١٧٩/٨

الرقاشي: ١٠٩/١١

الرقيات: ٦٩٦/٤

الروماني: ٢٣٤/٢، ٢٧٨، ٢٩١، ٤٣١، ٥٨٨، ١٠٧/٣، ٢٤٤، ٣٧١، ٤٥٥، ٥٨٧، ١٨٩/٤،
٥٩٩، ٦٠٦، ٣٧٨/٦، ٣٤١/٧، ٩٢/٨، ٥٢/٩، ٤٤٥، ٦٣٦، ١٢٣/١٠

روح بن زنياع: ١٦٠/٤

أبوروق: ٣٩٥/٨

رويس: ٣٧٩/٨، ١٧١/٩، ٧٠٧، ٦٣٨/١٠

الرياشي: ٣٥٧/٢، ٦٣٥/٤، ٢٦٠/٦، ٧٠/٨

زائدة: ٦٢٣/٧

زاذان: ٢٢٤/٩

الزياء: ٣٨٧/٢، ٨٢/٧، ٦٢٠/٨

أبوزبيد: ٥٨٤/٣، ٢٢٢/٤، ٥١١/٦، ٣٥٣/٩

الزبيدي: ٤٦٢/٣، ٣٣٧/١٠، ٤٠٦

الزبير: ٦٢٧/١٠، ٨٢/١١

الزبيري: ١٥/٩

الزجاج: ٢٣/١، ٥٥، ٨٢، ٢٢٣، ٢٧٢، ٣٠٠، ٣٣٦، ٣٥٣، ٣٩١، ٣٩٤، ٤٣٢، ٤٩٥،

٥٠٥، ٣٨/٢، ٣٩، ٤٦، ٦٠، ٨٧، ١٢١، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٨، ١٦٤، ١٧٩، ١٩٩،

٢١١، ٢٧٩، ٢٨٦، ٢٩٣، ٣١٣، ٣٢١، ٣٣٠، ٣٣٨، ٣٥٠، ٣٧٧، ٣٨٠، ٣٨٦،

٤٢٥، ٥١١، ٥٤٦، ٥٥٢، ٦٠٩، ٦٢٣، ٦٢٥، ٦٤٦، ٦٦٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥،

٦٧٩، ٦٨٦، ٦٩٦، ٣/١٤، ٥٣، ٥٨، ٧٠، ٧٧، ٩٠، ٩٠، ٩٩، ١٠٦، ١١٤، ١٢٦،

١٢٩، ١٤٠، ١٥٠، ١٥١، ١٥٤، ١٦٢، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٧، ٢٠١، ٢١٢، ٢١٧،

٢١٩، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٨٧، ٢٩١، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧،

٣٣٨، ٣٤٦، ٣٥٣، ٣٦٠، ٣٧٧، ٣٩٢، ٤٠٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٥٦، ٤٦١،

٤٨٢، ٤٩٦، ٤٩٧، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥١٦، ٥٥٤، ٥٦٠، ٥٦٣، ٥٦٨، ٥٧٣، ٥٧٧،

٥٨٩، ٦١٤، ٦١٥، ٦٤٤، ٦٧١، ٦٧٧، ٤/٣٢، ٣٤، ٣٧، ٦٧، ٨٤، ٩٠، ١٠١،

،٢٩٩ ،٢٨٨ ،٢٧٥ ،٢٦٥ ،٢٢١ ،٢٠٣ ،١٩٨ ،١٧٦ ،١٤٢ ،١٢٨ ،١١٨ ،١٠٢
 ،٤٣٩ ،٤٣٨ ،٤٣٧ ،٤٢٣ ،٤٢٠ ،٤١٨ ،٤١٥ ،٤١٢ ،٣٨٣ ،٣٢٩ ،٣٢٨ ،٣٢١
 ،٥٤٦ ،٥٣٠ ،٥٢٩ ،٥١٥ ،٥١٤ ،٥٠٣ ،٥٠٢ ،٤٨٤ ،٤٧٣ ،٤٥٥ ،٤٤٩ ،٤٤٦
 ،٦٨٧ ،٦٧٥ ،٦٦٠ ،٦٥٣ ،٦٥٢ ،٦٢٩ ،٦١٩ ،٥٨٩ ،٥٨٠ ،٥٧٠ ،٥٥١ ،٥٤٩
 ،١٠٣ ،١٠٠ ،٩٣ ،٨٤ ،٦٩ ،٥٨ ،٥٦ ،٥٥ ،٥٤/٥ ،٦٩٦ ،٦٩٥ ،٦٩٠ ،٦٨٨
 ،١٥٠ ،١٤٩ ،١٤٨ ،١٤٦ ،١٤٢ ،١٤٠ ،١٣٤ ،١٢٨ ،١٢٧ ،١١٧ ،١١٣ ،١١٢
 ،٢١٧ ،١٩٢ ،١٩١ ،١٩٠ ،١٨٣ ،١٨٢ ،١٧٨ ،١٦١ ،١٥٨ ،١٥٤ ،١٥٣ ،١٥٢
 ،٢٨٩ ،٢٨٨ ،٢٨٧ ،٢٦٧ ،٢٦٦ ،٢٦٣ ،٢٥٣ ،٢٥٠ ،٢٤٤ ،٢٣٠ ،٢٢٨ ،٢٢٥
 ،٤٣٢ ،٤١٦ ،٤١٢ ،٣٩٦ ،٣٨٧ ،٣٥٢ ،٣٤٦ ،٣٣٨ ،٣١٦ ،٣٠٢ ،٢٩٤ ،٢٩٣
 ،٥٨٣ ،٥٧٠ ،٥٥٦ ،٥٥٠ ،٥٠٢ ،٤٩٣ ،٤٨٦ ،٤٨٠ ،٤٧٢ ،٤٦٤ ،٤٦١ ،٤٣٧
 ،٤١ ،٢٦ ،١٩ ،١٨ ،١١/٦ ،٦٤٠ ،٦٣٥ ،٦٣٣ ،٦٢٦ ،٦٠٩ ،٦٠٨ ،٥٩٧ ،٥٩٢
 ،٣٠٤ ،٢٣٠ ،٢٢١ ،٢٠٦ ،٢٠٥ ،٢٠٢ ،١٧٤ ،١٤٥ ،١١٢ ،٩٦ ،٩١ ،٨٢ ،٦٩
 ،١٥٢ ،٩٤ ،٩٠ ،٧٠ ،٥٩/٧ ،٤٦٨ ،٤٠٩ ،٤٠٨ ،٤٠٥ ،٤٠٢ ،٣٧٥ ،٣٣٣ ،٣١٦
 ،٤١٠ ،٣٨٨ ،٣٧٨ ،٣٥٣ ،٣٤٦ ،٣١٥ ،٢٩٧ ،٢٨١ ،٢٨٠ ،٢٧٦ ،٢٢٠ ،١٧٤
 ،٦١٠ ،٦٠٩ ،٦٠٢ ،٥٩٥ ،٥٥٩ ،٥٥٧ ،٥٠٢ ،٤٩٩ ،٤٩٦ ،٤٦٢ ،٤٥٥ ،٤٩٩
 ،٢٨٦ ،٢٨٣ ،٢٤٤ ،٢١٠ ،٢٠٢ ،١٩٣ ،١٨٣ ،٩٣ ،٦٧ ،٦٦ ،٩ ،٨/٨ ،٦٢٤
 ،٥٣٠ ،٥١٣ ،٤٨٩ ،٤٧٤ ،٤٧١ ،٤٦٨ ،٤٢٢ ،٣٥٣ ،٣٤٣ ،٣٣٦ ،٣٣٥ ،٣٠٤
 ،٤٥ ،٤٤ ،٤٠/٩ ،٦٨٧ ،٦٨٢ ،٦٠٤ ،٦٠٣ ،٥٩١ ،٥٨٠ ،٥٧٩ ،٥٤٨ ،٥٤٦ ،٥٣٤
 ،٢٤٨ ،٢١٣ ،٢٠٤ ،١٩٤ ،١٩٣ ،١٩٢ ،١٨٥ ،١٥٩ ،١٥٤ ،١٣٥ ،١٠٥ ،٨٩ ،٦٤
 ،٤٥٤ ،٤٠٥ ،٣٧٤ ،٣٥٥ ،٣٥١ ،٣٤٩ ،٣٤٤ ،٣١٦ ،٢٧٩ ،٢٧٦ ،٢٧١ ،٢٦١
 ،١٠٣ ،٩٤ ،١٧/١٠ ،٦٩٦ ،٦٣٧ ،٥٥٩ ،٥٥٨ ،٥٠٩ ،٥٠١ ،٤٩٩ ،٤٩٧ ،٤٦٠
 ،٥١٢ ،٥٠٤ ،٥٠١ ،٤٨٤ ،٣٨٤ ،٣٥٨ ،٣٢٠ ،٣١٠ ،٣٠٩ ،٢٣١ ،٢٠٥ ،١٧٠
 ٩٣ ،١٩ ،٨/١١ ،٧٢٦ ،٦٦٦ ،٦٤٧ ،٦١٤ ،٦١٢ ،٦٠٥ ،٦٠٣ ،٦٠٢ ،٥٥٢ ،٥٥٠

الزجاجي : ١٧٦/٨ ، ٤٦٢ ، ٤١٣/٥ ، ٢٨٧/٤

زر بن حبيش : ٥٧٦ ، ٣٦٩ ، ٢٥٣ ، ٢٥٠/٩ ، ٣٢٩/٨ ، ١٣٦ ، ٥٨/٦ ، ٣٤٨ ، ٢٨٧/٥ ،
 ٩٠/١٠

زرارة بن أبي أوفى : ٥٤٠/٤

أبو زرعة : ٦٤٢ ، ٥٣٧ ، ٣٨١ ، ٢٢٧ ، ٢٢٦ ، ٢٢٤ ، ٢٠٩/٨ ، ٦٩٤/٢

الزعفراني : ٤٤/١٠ ، ٥٨٢ ، ٥٤٨ ، ٥٢٣ ، ٤٧٧/٩ ، ٦٥٧ ، ٣٠٢ ، ٢٤٩ ، ٢٢٥ ، ٤٤/٨

الزمخشري: ٥/١، ٢٢، ٢٣، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٣٧، ٣٨، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٥١، ٥٥، ٥٧، ٦٧،

٨٠، ٨١، ٨٦، ٨٩، ٩٦، ٩٧، ١٠٣، ١١٠، ١١٧، ١٢٢، ١٢٥، ١٣٦، ١٣٨، ١٣٩،

١٤٩، ١٥٢، ١٥٧، ١٥٨، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٧٥، ١٨١، ١٨٧، ١٩٠، ١٩٣، ١٩٥،

١٩٦، ١٩٨، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢١٠، ٢١١، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢،

٢٢٣، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١،

٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢،

٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣،

٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤،

٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥،

٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦،

٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧،

٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩،

٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠،

٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠،

٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١،

٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢،

٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣،

٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤،

٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥،

٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧،

٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩،

٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠،

٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١،

٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢،

٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤،

٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦،

٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨،

٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠،

٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢،

٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤،

٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦،

270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284
 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299
 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314
 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329
 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344
 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359
 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374
 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389
 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404
 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419
 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434
 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449
 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464
 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479
 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494
 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509
 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524
 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539
 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554
 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569
 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584
 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599
 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614
 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629
 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644
 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659
 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674
 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689
 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704
 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719
 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734
 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749
 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764
 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779
 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794
 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809
 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824
 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839
 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854
 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869
 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884
 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899
 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914
 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929
 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944
 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959
 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974
 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989
 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000

1113 1112 1111 1110 1109 1108 1107 1106 1105 1104 1103 1102 1101 1099 1098 1097 1096 1095 1094 1093 1092 1091 1090 1089 1088 1087 1086 1085 1084 1083 1082 1081 1080 1079 1078 1077 1076 1075 1074 1073 1072 1071 1070 1069 1068 1067 1066 1065 1064 1063 1062 1061 1060 1059 1058 1057 1056 1055 1054 1053 1052 1051 1050 1049 1048 1047 1046 1045 1044 1043 1042 1041 1040 1039 1038 1037 1036 1035 1034 1033 1032 1031 1030 1029 1028 1027 1026 1025 1024 1023 1022 1021 1020 1019 1018 1017 1016 1015 1014 1013 1012 1011 1010 1009 1008 1007 1006 1005 1004 1003 1002 1001 1000 999 998 997 996 995 994 993 992 991 990 989 988 987 986 985 984 983 982 981 980 979 978 977 976 975 974 973 972 971 970 969 968 967 966 965 964 963 962 961 960 959 958 957 956 955 954 953 952 951 950 949 948 947 946 945 944 943 942 941 940 939 938 937 936 935 934 933 932 931 930 929 928 927 926 925 924 923 922 921 920 919 918 917 916 915 914 913 912 911 910 909 908 907 906 905 904 903 902 901 900 899 898 897 896 895 894 893 892 891 890 889 888 887 886 885 884 883 882 881 880 879 878 877 876 875 874 873 872 871 870 869 868 867 866 865 864 863 862 861 860 859 858 857 856 855 854 853 852 851 850 849 848 847 846 845 844 843 842 841 840 839 838 837 836 835 834 833 832 831 830 829 828 827 826 825 824 823 822 821 820 819 818 817 816 815 814 813 812 811 810 809 808 807 806 805 804 803 802 801 800 799 798 797 796 795 794 793 792 791 790 789 788 787 786 785 784 783 782 781 780 779 778 777 776 775 774 773 772 771 770 769 768 767 766 765 764 763 762 761 760 759 758 757 756 755 754 753 752 751 750 749 748 747 746 745 744 743 742 741 740 739 738 737 736 735 734 733 732 731 730 729 728 727 726 725 724 723 722 721 720 719 718 717 716 715 714 713 712 711 710 709 708 707 706 705 704 703 702 701 700 699 698 697 696 695 694 693 692 691 690 689 688 687 686 685 684 683 682 681 680 679 678 677 676 675 674 673 672 671 670 669 668 667 666 665 664 663 662 661 660 659 658 657 656 655 654 653 652 651 650 649 648 647 646 645 644 643 642 641 640 639 638 637 636 635 634 633 632 631 630 629 628 627 626 625 624 623 622 621 620 619 618 617 616 615 614 613 612 611 610 609 608 607 606 605 604 603 602 601 600 599 598 597 596 595 594 593 592 591 590 589 588 587 586 585 584 583 582 581 580 579 578 577 576 575 574 573 572 571 570 569 568 567 566 565 564 563 562 561 560 559 558 557 556 555 554 553 552 551 550 549 548 547 546 545 544 543 542 541 540 539 538 537 536 535 534 533 532 531 530 529 528 527 526 525 524 523 522 521 520 519 518 517 516 515 514 513 512 511 510 509 508 507 506 505 504 503 502 501 500 499 498 497 496 495 494 493 492 491 490 489 488 487 486 485 484 483 482 481 480 479 478 477 476 475 474 473 472 471 470 469 468 467 466 465 464 463 462 461 460 459 458 457 456 455 454 453 452 451 450 449 448 447 446 445 444 443 442 441 440 439 438 437 436 435 434 433 432 431 430 429 428 427 426 425 424 423 422 421 420 419 418 417 416 415 414 413 412 411 410 409 408 407 406 405 404 403 402 401 400 399 398 397 396 395 394 393 392 391 390 389 388 387 386 385 384 383 382 381 380 379 378 377 376 375 374 373 372 371 370 369 368 367 366 365 364 363 362 361 360 359 358 357 356 355 354 353 352 351 350 349 348 347 346 345 344 343 342 341 340 339 338 337 336 335 334 333 332 331 330 329 328 327 326 325 324 323 322 321 320 319 318 317 316 315 314 313 312 311 310 309 308 307 306 305 304 303 302 301 300 299 298 297 296 295 294 293 292 291 290 289 288 287 286 285 284 283 282 281 280 279 278 277 276 275 274 273 272 271 270 269 268 267 266 265 264 263 262 261 260 259 258 257 256 255 254 253 252 251 250 249 248 247 246 245 244 243 242 241 240 239 238 237 236 235 234 233 232 231 230 229 228 227 226 225 224 223 222 221 220 219 218 217 216 215 214 213 212 211 210 209 208 207 206 205 204 203 202 201 200 199 198 197 196 195 194 193 192 191 190 189 188 187 186 185 184 183 182 181 180 179 178 177 176 175 174 173 172 171 170 169 168 167 166 165 164 163 162 161 160 159 158 157 156 155 154 153 152 151 150 149 148 147 146 145 144 143 142 141 140 139 138 137 136 135 134 133 132 131 130 129 128 127 126 125 124 123 122 121 120 119 118 117 116 115 114 113 112 111 110 109 108 107 106 105 104 103 102 101 100 99 98 97 96 95 94 93 92 91 90 89 88 87 86 85 84 83 82 81 80 79 78 77 76 75 74 73 72 71 70 69 68 67 66 65 64 63 62 61 60 59 58 57 56 55 54 53 52 51 50 49 48 47 46 45 44 43 42 41 40 39 38 37 36 35 34 33 32 31 30 29 28 27 26 25 24 23 22 21 20 19 18 17 16 15 14 13 12 11 10 9 8 7 6 5 4 3 2 1 0

١٩٩ ، ٢١٨ ، ٢٤٨ ، ٢٩٤ ، ٤٧٥ ، ٦٣١ ، ٤٠/٣ ، ٧٠ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٧١ ، ٢٣٣ ،
٣٤٢ ، ٣٦٤ ، ٣٦٦ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٤٤/٤ ، ٤٥٠ ، ١٩٨ ، ٢٤٧ ، ٣٤٠/٥ ، ٣٥٧ ، ٣٨٩ ،
٤٣٢ ، ٥٦٧ ، ٥٨٧ ، ٥٥٢ ، ٥٧٧/٦ ، ١٨٠ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ١٢٣/٧ ، ٢٢٥ ، ٣٨١ ، ٤٦٧ ،
٦١٦ ، ٢٦٨ ، ٢٦٦ ، ٢٦٩ ، ٣٢٨ ، ٣٢٤/٨ ، ٤٥٠ ، ٤٥٤ ، ٤٩٦ ، ٥٤١ ، ١١٥/٩ ،
٤١٣ ، ٦٠٧ ، ١٢١/١٠ ، ١٨٧ ، ١٩٢ ، ٣١٠ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٩ ، ٧٦٩ ، ٧٨٢ ، ٧٩١ ،
٦١ ، ٥٥/١١

زهير الفرقبي: ١٥٠/١٠ ، ٢٣٢/٥ ، ٣٩٤/١

ابن الزيات: ٥١٧/٦

زياد الأعجم: ١٠٥/١١

أبو زياد الأعرابي: ٦١٨/٢

الزيادي: ٤٣٦/٤

أبو زيد: ٤٠١/١ ، ٤٠٧ ، ٤٩٦ ، ٥١٧ ، ٤١٤/٢ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٥٥ ، ٤٨٨ ، ٦٢٩ ،
٦٣٨ ، ٣٨٧/٣ ، ١٢٤/٤ ، ١٧٣ ، ١٩٠ ، ٤٠٨ ، ٤١١ ، ٥٧٨ ، ٦٢٤ ، ٦٤/٥ ، ١١٠ ،
١١٢ ، ١١٣ ، ١٩١ ، ١٩٤ ، ٣٨١ ، ٣٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٧٠ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٦٠٣ ، ١٠/٦ ،
٢٢ ، ٤٤٠ ، ٤٦٣ ، ٢٧٥/٧ ، ٣١٤ ، ٣٢٩ ، ٤٥٦ ، ٤٥٤ ، ١٧/٨ ، ٦٧ ، ١٢٥ ، ٢٣٢ ،
٣٧١ ، ٦٧٠ ، ٦٩٣ ، ٧٠٠ ، ٨٠/٩ ، ١٠٢ ، ٢٤٨ ، ٤٣٢ ، ٦٠٦ ، ٣٤٧/١٠ ، ٣٧٨ ،
٣٩٥ ، ٤٤٦ ، ٥٣١ ، ٥٨٣ ، ٧٢٢ ، ٧٨٦ ، ٨٩ ، ٤٣/١١

أبو زيد البلخي: ٢٩/١

ابن زيد: ٥٩/٢ ، ٥٤١ ، ٢١٤/٣ ، ٥٦٩ ، ٤٤٩/٤ ، ١١٢/٥ ، ٤٥٤ ، ٦٣١ ، ٦٣٣ ، ١٧/٦ ،
٣٧٢ ، ٤٧٧ ، ١٦/٩ ، ٥١٠

زيد بن أسلم: ٦٦٥/٢ ، ٥٦٩/٣ ، ٢٧٦/٨ ، ٣٩١ ، ٥٧٨ ، ٧٧٢/١٠

زيد بن ثابت: ١٠١/٢ ، ١٤٥ ، ٣١٣ ، ٤٩١ ، ٥٢٣ ، ٥٩٩/٣ ، ٥٠٥/٤ ، ٥٩٢/٥ ، ١١٠/٦ ،
٥٦٦/٧ ، ٤٦٥/٨ ، ٦٨٢/٩ ، ٦٨٦ ، ٩/١٠ ، ٦٣١

زيد الخليل: ٢٧٤/١ ، ٢٠/٨ ، ١٢٧/١١

زيد بن علي: ١٨٧/١ ، ٢١٠ ، ٣١٨/٢ ، ٦٤٣/٣ ، ٢٣٩/٤ ، ٢٤٢ ، ٢٦٩ ، ٩٦/٥ ، ٢٥٩ ،
٢٨٧ ، ٢٩١ ، ٣٣٦ ، ٤٧٧ ، ٤٩٥ ، ٤٩٧ ، ٥٥٥ ، ٥٨٣ ، ٥٩٦ ، ٦٠٩ ، ٦١١ ، ٦١٢ ،
٦٢٢ ، ٨/٦ ، ١٧ ، ٢٧ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٦ ، ٤٩ ، ٥٤ ، ٦٧ ، ٧٣ ، ٨١ ، ٩٧ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ،
١٤٠ ، ١٧٢ ، ١٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥ ، ٢٩٥ ، ٢٩٨ ، ٣٢٦ ، ٣٢٢ ، ٤١٩ ، ٤٣٧ ،
٤٤٩ ، ٤٥٢ ، ٤٥٧ ، ٤٦٤ ، ٤٧٢ ، ٤٩٣ ، ٥١٢ ، ١٤/٧ ، ٢٩ ، ٣٨ ، ٤٦ ، ٥٣ ، ١١٣

١١٠ ، ١١٨ ، ١٣٠ ، ١٣٨ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٦٦ ، ١٧٢ ، ١٨٨ ، ١٩٢ ، ١٩٨ ، ٢١٤ ،
 ٢١٥ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٣٥١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٤٠٣ ، ٤٢٤ ، ٤٥٠ ، ٤٥٢ ، ٤٥٦ ،
 ٥١٠ ، ٥٥١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٧ ، ٧٥٨ ، ٧٧٧ ، ٧٧٧ ، ٨٨ ، ١٣١ ، ١٤٨ ، ٢٢٤ ، ٢٢٧ ، ٢٣٦ ، ٢٨١ ،
 ٣٠٦ ، ٣٢٤ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٨٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٥ ، ٤٠٣ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٨٤ ، ٤٩٢ ، ٥١٤ ،
 ٥٣٩ ، ٦٥٤ ، ٦٧٨ ، ٦٨٤ ، ١٤/٩ ، ٦٢ ، ٨٠ ، ٨٤ ، ١٠٨ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ١٢٨ ، ١٤٩ ،
 ١٥٥ ، ١٧٧ ، ٢٠١ ، ٢٢٦ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٣١٤ ، ٣٦٩ ، ٣٧٧ ، ٣٨٦ ، ٤٠٦ ، ٤٠٨ ،
 ٤٥٨ ، ٤٦٠ ، ٤٩٥ ، ٥٠٦ ، ٥١٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٦ ، ٥٥١ ، ٥٥٥ ، ٥٧٥ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ،
 ٦٠٣ ، ٦١٥ ، ٦١٩ ، ٦٤٠ ، ٦٥٣ ، ٦٦١ ، ٦٧٤ ، ٦٨١ ، ٦٨٣ ، ٦٩٧ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٧١١ ،
 ٧١٣ ، ٧٢٣ ، ٩/١٠ ، ١٤ ، ٢٠ ، ٣٧ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٦٧ ، ٧٦ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٠ ،
 ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٣٥ ، ١٤٤ ، ١٥٧ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٣ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٨ ،
 ٢٠٢ ، ٢٢٦ ، ٢٣٧ ، ٢٤٥ ، ٢٧٠ ، ٢٨١ ، ٢٩١ ، ٣٠٣ ، ٣١٤ ، ٣١٩ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ،
 ٣٣٠ ، ٣٣٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٧٢ ، ٣٨٣ ، ٤١٥ ، ٤٢٤ ، ٤٦٣ ، ٤٧٣ ، ٤٧٧ ، ٤٧٩ ،
 ٥٠٧ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٧ ، ٥٤٥ ، ٥٥٧ ، ٥٧٩ ، ٥٨٥ ، ٦١٠ ، ٦١٨ ، ٦٤٣ ، ٦٨١ ،
 ٦٨٥ ، ٧١٩ ، ٧٣٤ ، ٧٤٧ ، ٧٥٣ ، ٧٧٢ ، ٧٩٠ ، ٧٩٤ ، ٢٤/١١ ، ٣٠ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٦١ ،
 ٧٨ ، ٨٨ ، ٩٤ ، ١٠٣ ، ١٢٢ ، ١٥٠

زيد بن عمرو بن نفيل: ٩٧/٢ ، ٥٢/٤ ، ٦٧٩/١٠

زيد العابدين: ٢٦٩/٩

ساعدة: ١١/٦ ، ٣١٥/٩

سالم: ٥٩/٢

سالم الأقطس: ١٧/٩ ، ٣٢١/٥

سالم الجعدي: ٨٠/١٠

سالم بن عبد الله: ٣٤٦/٢

السجاوندي: ٤٨٩/٢ ، ٦٦٨ ، ١٤٩/٣ ، ٢٤٧

سحيم: ٥٣/٧

السخاوي: ٤٥٣/٤

السدي: ٦/٢ ، ٥٩١ ، ٢٣٥/٣ ، ١٤٧/٤ ، ٥٤٧/٥ ، ٥٦٦ ، ١٧/٦ ، ٣٢٩ ، ٣٦٢ ، ٤٥٩ ،

٤٦٣ ، ٤٦٦ ، ٤٦٠ ، ٦٠٦ ، ٦/٨ ، ١٩٩ ، ٣٦٤/٩ ، ٥٠٩ ، ٥١٨ ، ١٠٥١/١٠ ، ٤١٤ ،

٥٧٢ ، ٥٠٥

سراج: ٦٦٤/١٠

ابن السراج : ٤٩/١ ، ٧١ ، ١٣١ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ٢٣٦ ، ٤٤٢ ، ٤٥٠ ، ٤٩٠ ، ١٠/٢ ، ٣٧٨ ،
٤٥٢ ، ٥٨٦/٣ ، ٥٤٦/٤ ، ٦٦٣ ، ٤٦٢/٥ ، ٥٣٩ ، ٢٤٦/٦ ، ٣٨٣ ، ٤٧٤ ، ٥٥٣ ،
٦٣٧ ، ٦٣٦ ، ٢٣٦ ، ١٩٧ ، ١٩٦ ، ١١١/٩

السري بن ينعم : ٢٤٤/٦

سعد بن أبي وقاص : ٥٨/٢ ، ٦١١/٣ ، ٩٢/٤ ، ٢٤٧ ، ٥٥٥/٥ ، ١٧٨/٦

ابن سعدان : ٢٠٢/٦ ، ٤٩٧/٩

أبو الشعر الضبي : ٢١٣/١٠

سعيد بن جبير : ٣٣٥/٢ ، ٣٣٦ ، ٦٧٠ ، ٦٩٤ ، ٢٨٤/٣ ، ٤٢٨ ، ٥٦٠/٣ ، ٦٦٥ ، ١٣٥/٤ ،
١٥٣ ، ٢٣٣ ، ٣٦٢ ، ٤١٠ ، ٤٦٤ ، ٤٩٩ ، ٥٠٧ ، ٥٥٧ ، ٦٥٧ ، ١٨٣/٥ ، ٢٣٨ ، ٣٠٢ ،
٣٢١ ، ٥٣٩ ، ٣٢/٦ ، ٩٦ ، ٢٤٦ ، ٢٨٥ ، ٣٦٢ ، ٥٢٧ ، ٥٣٢ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٥/٧ ،
٦٣ ، ١١٨ ، ١٨٧ ، ٣١٢ ، ٥٦٦ ، ٦٣١ ، ٢٠/٨ ، ٢١ ، ٣٩ ، ٢٢٧ ، ٤٤٤ ، ٤٦٥ ، ٦١٨ ،
٦٤٢ ، ١٦٥/٩ ، ١٩١ ، ٢١٩ ، ٤٢٥ ، ٥١١ ، ٤٣/١٠ ، ١٠٢ ، ٢٢١ ، ٣٣٧ ، ٣٤٦ ،
٣٤٩ ، ٣٩٨ ، ٤٧٨ ، ٤٩٤ ، ٥٥٩ ، ٦٣٩ ، ٦٤١ ، ٧١٠ ، ٦/١١

سعيد بن أبي الحسن : ١٧٥/٩

أبو سعيد الخدري : ٣٩٤/٦ ، ٥٣٨/٧ ، ٥٣٩ ، ٥٤٦ ، ٢٩/٩

سعيد بن أبي سعيد : ١١٠/٦

سعيد بن العاص : ٥٦٦/٧

سعيد بن مسلم : ٧٠/٦

سعيد بن المسيب : ٥٨/٢ ، ٥٨٦ ، ٢٩٠/٣ ، ٩٢/٤ ، ٢١٧ ، ٤٠٩ ، ٤٤٦ ، ١٦٥/٨ ، ٤٠٥ ،
٣٣٧/١٠

أبو سفيان : ٤٩٢/٣

أبو سفيان بن حسين : ٥٥٥/٢ ، ٣٩٥/٨ ، ٤١٤ ، ١٧٥/٩

سفيان بن عيينة : ٤٧٨/٥ ، ١٨٦/١٠ ، ٢٨٠ ، ٣٠/١١

سقلاب : ٧١٤/٩

السكاكي : ٤١٩/١

ابن السكيت : ٢٧٤/١ ، ٤٨٩ ، ٦٣٦/٢ ، ٦٧١ ، ٦٨١ ، ٣٣٦/٣ ، ٦٤/٥ ، ١١٩ ، ٢٠٦ ، ٤٦٦ ،
٥٢٣ ، ٦١١ ، ٥٣٣/٥ ، ٤١١/٦ ، ٤٧١ ، ٥١٧ ، ٤٧٢/٧ ، ٥٤٠ ، ٤٠٤/١٠

سلام : ٢٩/٦ ، ٢٤٣ ، ٤٥٤ ، ١٠٩/٧ ، ٤٠٧/٨ ، ٢٢٠/٩ ، ٢٢١ ، ٧٠١ ، ٣٤٨/١٠ ،
١٣٨ ، ١٠١/١١

سلام بن سليمان: ٢٦٥/٣، ٧/٤

سلام بن مسكين: ٥٧٥/٤

سلامة بن جندل: ٦٧٦/٨

سلمان الفارسي: ٤٣١/٤، ٢٢٦/١٠

أبو سلمة: ١٢٧/٧

أم سلمة: ٣٤/١، ٤٦٤/٣

السلمي: (انظر: أبو عبد الرحمن السلمي)

سليم: ٦٨٣/٢

سليم القشيري: ١٣٩/٧

سليمان بن أرقم: ٣٩٧/٦، ٢٩١/١٠

سليمان التيمي: ٤٨١/٥، ٥٨٦/٨، ٢٧١/٩

أبو سليمان الدمشقي: ٢٨/٥

سليمان بن جماز: ٦٣٨/٥

سليمان بن سلام: ٦٠٤/٥

سليمان بن علي: ١٥٥/١١

سليمان بن عبد الملك: ٣٢٩/٨

سليمان بن قتة: ٥٤٨/١٠

سليمان بن يسار: ٦٣٥/٨

سماك بن حرب: ٧٤/٩، ٢٤٦/١٠

أبو السمال: ٤٠٨/١، ٢٥/٢، ٥٠، ١٩٠، ٢٢٣، ٢٢٤، ٣٦٢، ٤٠١، ٥٢٤، ٥٢٦، ٦٢٨

٦٣٨، ١٥٧/٣، ٢٠٠، ٢٢٥، ٢٣١، ٣٠٦، ٤٣١/٣، ٦٨٥، ٢٠/٤، ٢٥، ٥٢، ١١٠

٣٣٠، ٦/٥، ٢٠١، ٤٦٠، ٥٩٧، ٥٩٨، ٤٨٤/٦، ٦٩/٧، ٣١٤، ٣٤٢، ٤٧٧، ٤٨٧

٧٣/٨، ٩٤، ١٧٣، ٢٠٣، ٢١٠، ٤٨٤، ٥٠٧، ٤١٤، ٦٢٩، ١٢٠/٩، ٢١٣، ٢٢٢

٢٤٥، ٢٧٧، ٢٨٥، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٤٣، ٤٥٢، ٥٢٣، ٥٦/١٠، ٥٨، ٦٤، ٧٠

٧٧، ٨٠، ١٠٥، ١٣٥، ١٣٩، ١٤٢، ١٤٦، ١٥٠، ١٥٨، ١٦٩، ١٩٨، ٢١٥، ٢٤٦

٢٩٢، ٣٩٨، ٤٢٨، ٤٤٢، ٤٧٣، ٥١٠، ٥٣١، ٥٣٥، ٥٦٨، ٥٩٥، ٦٦٠، ٦٨٠

١٥٠، ١١٧، ٩٢، ٤٨/١١

السموئل: ١٤٤/١

سميط بن عمير: ٥٧٣/٩

ابن السميع : ١٥٩/١ ، ١٦١ ، ٤٤٢ ، ٥٣٦/٢ ، ٥٥٥ ، ٥٧٠ ، ٤٥/٣ ، ٣١٤ ، ٤٠٢ ، ٦٤٩ ،
١٢٥/٤ ، ٢٣٢ ، ٢٣٦ ، ٤١٠ ، ٤٧٩ ، ٥٠٩ ، ٥٦٨ ، ٦٦١ ، ٨٢/٥ ، ١٨٧ ، ٣٤٩ ، ٤٦٤ ،
١٠/٦ ، ٣٠ ، ٣٧ ، ٦٢ ، ١٣٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٦ ، ٢٨٣ ، ٦٣/٧ ، ١٧١ ، ١٢٠/٨ ، ١٧٨ ،
٢٠٧ ، ٣٩١ ، ٥٢٣ ، ٥٦٢ ، ٥٩٠ ، ٦٤٠ ، ٣١/٩ ، ٥٣ ، ٩٠ ، ١١٤ ، ١٧٥ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥ ،
٣٤٤ ، ٣٩٥ ، ٤٢٦ ، ٤٦٣ ، ٤٨٧ ، ٥٦٨ ، ٦٠٧ ، ٦٢٣ ، ٧١١ ، ١٧/١٠ ، ١٠٢ ، ٢٩٤ ،
٣٢٨ ، ٤٨٧ ، ٥٣١ ، ٥٥١ ، ٥٦٦ ، ٦٩٦ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠

سهل بن شعيب : ٤٧/٣ ، ١١٢ ، ٣٠١/٥ ، ١٤٨/٦ ، ٥٧٧/٧ ، ٢٤١/١٠ ،
السهيلي : ٢٨/١ ، ٣٠ ، ٢٧/٢ ، ٢٤٨ ، ٣٦٧ ، ٤٦٤ ، ٤٩٣ ، ٣٥٤/٣ ، ٢٥/٥ ، ٤٣٠ ، ٥٤٧ ،
٨٣/٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٣٣٩/٧ ، ٦٥٢ ، ١٧٢/٨ ، ٣٩٠/١٠

سوار بن المضرب : ٥٣٧/٧

أبو السوار : ٩٢/٤ ، ٦٠٧/٩ ، ٥١٩/١٠ ، ٥٥٧

سورة بن مبارك : ٤٢١/٣ ، ٣٤٦/٩

السوسي : ٢٨/١ ، ٦٨٣/٢ ، ٢٠٠/٣ ، ٩/٥ ، ١٠ ، ٣٦٧ ، ١٤٣/٦ ، ٤٣٨ ، ٤٥١ ، ٤٠٤/٧ ،
٤٤٥ ، ٤١٢/٩ ، ٤٥٥/١٣/١٠ ، ١١/١١

سويد : ١٩٨/٣

سيويه : ١٠/١ ، ٢٤ ، ٤٦ ، ٨٣ ، ١١٩ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٥ ، ١٥٩ ،
١٨٩ ، ١٨٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٨ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٦٥ ، ٢٧٩ ،
٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٢٩٩ ، ٣٠١ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٦ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٤١ ،
٣٦٢ ، ٣٦٤ ، ٣٧٢ ، ٣٧٨ ، ٣٩٢ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٣٥ ،
٤٤٥ ، ٤٤٨ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٩ ، ٤٦٧ ، ٤٦٩ ، ٤٧١ ، ٤٨٠ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٥٠٤ ،
٥٠٥ ، ٥٠٧ ، ٥٠٩ ، ٥١٥ ، ٣٠/٢ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ٤٨ ، ٤٥٤ ، ٦٤ ، ٧٦ ، ٨٧ ،
٩٩ ، ١٠٠ ، ١١٢ ، ١٣١ ، ١٤٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٩ ، ١٧٢ ، ١٨٩ ، ١٩٢ ، ١٩٥ ،
١٩٧ ، ٢٠٠ ، ٢٢٥ ، ٢٣١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٦ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٧١ ، ٢٩٥ ، ٣٠٠ ، ٣٠٥ ،
٣١٠ ، ٣١٢ ، ٣١٩ ، ٣٢٣ ، ٣٢٥ ، ٣٢٩ ، ٣٣٢ ، ٣٣٦ ، ٣٥٨ ، ٣٨٠ ، ٣٩٦ ، ٤٢٦ ،
٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥١ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٦١ ، ٤٧٨ ، ٤٨١ ، ٤٩٧ ، ٥١٧ ، ٥٤٨ ، ٥٥٨ ،
٥٧٤ ، ٥٨٥ ، ٦٠٣ ، ٦٢٧ ، ٦٣٠ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٢ ، ٦٦٠ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ،
٦٧٤ ، ٦٨٠ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٩٠ ، ٦٩٦ ، ٦/٣ ، ٨ ، ٩ ، ١٣ ، ١٧ ، ٤٣ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٧٩ ،
٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١١٢ ، ١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٥ ، ١٤٤ ، ١٦٣ ، ١٩٠ ، ١٩٧ ، ٢٠٦ ،
٢٠٧ ، ٢٣٢ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٧ ، ٢٦٢ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٢

٥٩٢ ، ٦٢٤ ، ٧٩٢ ، ١٤/١١ ، ١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٧ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ،
١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥

ابن السيد: ١/٣٤٢ ، ٢/٤٩٢ ، ٢/٦٧١

ابن سيده: ١/٣٣ ، ٤/٤٤٦ ، ٨/٣٩١ ، ٩/٧١٦

السيرافي: ١/٤٤٣ ، ٣/٥٧٧ ، ٥/٦١ ، ٥٣٣

ابن سيرين: ٢/١٩٠ ، ٤/٤٨١ ، ٥/٥٤١ ، ٥/١٦٧ ، ٢٣٢ ، ٣٠٧ ، ٣٣٣ ، ٦/١٦٤ ، ٢٢٤ ،
٧/١٥٩ ، ٦٨٦ ، ٣٠٢ ، ٨/٦٩٥ ، ٩/١٠ ، ٩/٣٥٣ ، ٦١٩

أبو شامة: ١/٤٩ ، ٣/٥٢ ، ٤/٤٩٩ ، ٤/٢٧٨ ، ٢٧٨ ، ٣٠٢ ، ٣٢٨ ، ٥٠٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٣ ،

٦٥٤ ، ٥/١٠٨ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٨ ، ٢٣٩ ، ٤٠٤ ، ٤١١ ، ٦/١٥٢ ، ٢٣١ ، ٣٦٧ ،

٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٩٨ ، ٤٠٠ ، ٤٠٣ ، ٤٠٥ ، ٥٣٨ ، ٧/٩١ ، ٢١٠ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٥٤٥/٨ ،

٥٤٩ ، ٩/٦٤٠

الشاطبي: ٦/٢٤ ، ٨/٤٣٠ ، ٤٣١

الشافعي: ٢/٤٦٠ ، ٣/٣٢١ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٤/٢١٥ ، ٤/٤٤٧ ، ٤/٤٤٩ ، ٥/٣١٦ ، ٦/٢٦٦ ،

٨/٩١ ، ٨/٣٤٥ ، ٨/٣٨٢ ، ٨/٣٨٣ ، ٩/٦٣٤ ، ٩/٤٣٧ ، ١٠/٢٦٥

شبل بن عباد: ٣/٢٧٣ ، ٨/٦٧٢ ، ١٠/٥١٨

شبيب بن عذرة: ٦/٥٠٨ ، ٩/٥٧٣

ابن الشجري: ٢/١٣٧ ، ٣٢٤

أبو شرف: ٨/١٩٠ ، ١٩١

ابن أبي شريح: ٦/٥٣٥

شريح: ٩/٢٩٦ ، ١٠/٦٦٤

شريك بن عبد الله: ٣/٥٥٤

الشعبي: ٢/٤٩٦ ، ٤/٢٨٦ ، ٤٤١ ، ٤٥٤ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٥/٣٢٠ ، ٤٦٥ ، ٥٧٦ ، ٦٣١ ،

٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦/١٧٨ ، ٦٠ ، ٢٦٠ ، ٤٧٦ ، ٧/٤٢٦ ، ٨/٥١٦ ، ٩/٥٥١ ، ١٠/٨٩ ، ٣٤٨ ،

٦١٠ ، ١١/٤١

أبو الشعثاء: ٢/٩٨ ، ٣/٧٢

أبو الشعراء الضبي: ٣/٥٤٦

شعيب بن أبي حمزة: ٣/٢٥٩ ، ٥/٨٥ ، ١٠/٦٩١

شقيق بن سلمة: ٨/٥١٣

الشلوبين: ١/٢٦١ ، ٢/٧٤ ، ٤/٢٣٢ ، ٤/٣٩٤ ، ٢٣

الشماع : ٤٧٠/١ ، ٥٠١ ، ٨٦/٢ ، ١٣٧/٥ ، ٣٢٩ ، ٣٩٠/٦ ، ٣٩٨ ، ٣٨٧/٧ ، ٢٧٩/٨ ، ٥٩٣ ، ٥٩٢/١٠ ، ٤٤٣

شمر : ٤١١/٩ ، ٦٦٢/٨ ، ٥٧١ ، ٤٠٥ ، ٢١٨/٥

ابن شميل : ٣٩٧/٧

ابن شنيوذ : ١٤٥/٩

ابن شهاب : انظر : الزهري

شهر بن حوشب : ١٩٠/٢ ، ٦١١ ، ٣٢٠/٥ ، ٤٩٢ ، ١٦٥/٦ ، ٥٦٨/٩

شيبان : ٣١٦/٩ ، ٤٧٦/٢

الشيبياني : ٣٩/٦ ، ٢٤٩ ، ٢٠/٣ ، ٣١٣/٢

شيبة : ٢١٣/١ ، ٢٧٠/٣ ، ٢٧٠/٤ ، ٩٦/٥ ، ٧٧٧/٥ ، ٣٤٧ ، ٤٥٩ ، ٤٩٦ ، ٥٤٢ ، ٦٣٩/٦ ، ٣٦٣/٦

٤٢٣ ، ٢٠٥/٧ ، ٤٤٦ ، ٤٦١ ، ٥٠٨ ، ٥٤٩ ، ٦٠٨ ، ٢٦/٨ ، ٣٧ ، ٥٧ ، ٢٠٩ ، ٣٢٣

٣٧٩ ، ٥٠٣ ، ٦٣٦ ، ٢٤٦/٩ ، ٢٥٨ ، ٢٧٧ ، ٣٣٣ ، ٣٨١ ، ٥٨١ ، ٦٧٠ ، ٦/١٠ ، ٢٢

٢٣ ، ١٢١ ، ٤٣٩ ، ٤٥٣ ، ٧١٢ ، ٧٢٤ ، ٧٧٢ ، ٧٩٤ ، ١٥٥/١١

الشيرازي : ٤٠١/٦

أبو صالح : ٥٤٠/٤ ، ٢٣٥/٥ ، ٩٧/٦ ، ٤٦٤/٧ ، ٤٢٩/٩ ، ٤٧٧ ، ٩٢/١٠

أبو صالح الشامي : ٨٨/٥

الصباح بن العلاء : ٦٧٨/٩

أبو صخر : ٢٨٥/٢ ، ١١٩/٣

صدر الأفاضل : ١٤٣/١٠

الصفار : ٣١١/١

صفية بنت عبد المطلب : ٨٨ ، ٨٤/١١

الصغاني : ١١ ، ١٠/٥

ابن أبي الصلت : ٤٦٧/٨

أبو الصلت الثقفي : ١٤٣/٥

الصمصامة بن الطرماح : ٦٣٦/١٠

ابن الضائع : ٢٣٢/٧ ، ١٤٤/٨

ضابء البرجمي : ٣٥٨/٤ ، ٢١/٨

الضبيع الفزاري : ١٢٦/٩

الضبي : ٨٣/٤

الضحاك : ١/٢٢٥ ، ٤٣٨ ، ٢٨/٢ ، ٥٩ ، ١٥٨ ، ١٨٥ ، ٣٦٤ ، ٥٠٧ ، ٦٧٨ ، ٣/٢١٠ ، ٣٧٧ ،
٤٧١ ، ٤/٢٦٧ ، ٢٨٥ ، ٦٩٦ ، ٥٧/٥ ، ٨٢ ، ١٨٣ ، ٢٧٨ ، ٧/٦ ، ٣٢ ، ٩٧ ، ١٢٩ ،
١٤١ ، ٢٦١ ، ٢٧٩ ، ٣٢٦ ، ٣٧٢ ، ٤٧٨ ، ٥٠٨ ، ٥٤٣ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٧/٣٢٢ ،
٦٣ ، ١٠٩ ، ١٥٩ ، ١٩٣ ، ٢١٠ ، ٢١٩ ، ٤٧٠ ، ٥٠٥ ، ٥١٩ ، ٦١٠ ، ٨/١٧ ، ٢٧٥ ،
٢٨٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٨ ، ٤٢٠ ، ٤٧٣ ، ٩/٢٠٩ ، ٢١٧ ، ٢٧٥ ، ٣٢١ ، ٣٢٣ ، ٩/٣٧٠ ،
٣٧٢ ، ٤١٦ ، ٤٧٧ ، ٥٩٣ ، ٥٩٩ ، ٥/١٠ ، ٧٢ ، ٢٧١ ، ٣٤٩ ، ٣٥٣ ، ٣٥٥ ، ٣٨٢ ،
٣٩٥ ، ٤١٥ ، ٥٧٢ ، ٧٨٣ ، ٧٤١

ضرار بن الخطاب : ٨/١٠٥

طارق بن عمرو : ٦/٤٩٣

أبو طالب : ١/٣٤٣ ، ٣٦٥ ، ٣/٢٤٨ ، ٣٧٠ ، ٣٩٥ ، ٥٦٨ ، ٤/٥٠٠ ، ٥٨١ ، ٥/٢٧٧

أبو طالب القاريء : ٨/٦٥٦

طاوس : ٢/٦٧٥ ، ٣/٢٣ ، ٥٧٠ ، ٥٧٧

الطبري : ١/٤٠ ، ١٨٩ ، ٣٣٩ ، ٤٠٦ ، ٢/١٥ ، ٨٧ ، ١٢٧ ، ١٤٢ ، ١٤٦ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٨ ،
٢٢٦ ، ٣٣٥ ، ٣٧٩ ، ٤٠٥ ، ٤٢٠ ، ٤٢٢ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٥٠٧ ، ٥١٨ ، ٦١٤ ، ٦٤١ ، ٣/٨٥ ،
١١٥ ، ١٣٠ ، ١٨٤ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٣٢٥ ، ٣٣٧ ، ٣٨٧ ، ٤٢٨ ، ٦٣٥ ، ٦٥٦ ، ٦٧٨ ،
٦٩٨ ، ٤/١٩ ، ٢٠ ، ٥٣ ، ٩١ ، ٩٧ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٣٢٣ ، ٣٣١ ، ٣٣٤ ، ٤٧٦ ، ٥٠١ ،
٥٢٣ ، ٥٦٣ ، ٥٧١ ، ٦٤٤ ، ٥/٦٧ ، ٧٧ ، ١٢٤ ، ١٥٢ ، ١٥٧ ، ١٥٦ ، ٥٧٤ ،
٥٩٨ ، ٦/٤٦ ، ٩١ ، ١٧٢ ، ٢١٧ ، ٢٥٥ ، ٣٨٧ ، ٤٨٠ ، ٥٢٤ ، ٢٦/٢٧ ، ٢٧ ، ٧٩ ، ٢٦٠ ،
٣١٦ ، ٣٥٣ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٥٧٢ ، ٦٣٩ ، ٧/٤٧٠ ، ٥/٨ ، ٣٥٦ ، ٣٩١ ، ٥٥٥ ، ٦٩١ ،
٦٩٥ ، ٩/١٠٥ ، ٢٤٧ ، ٢٤٩ ، ٣٠٩ ، ٤٨٦ ، ٥٤٤ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٧٢٥ ، ١٠/٨٥ ،
٢١٥ ، ٢٣٢ ، ٧٠٧ ، ١٨/١١

ابن الطراوة : ١/٤٥٩ ، ٢/٣٣٦ ، ٤٦٥ ، ٥/٢٦٨ ، ٦/١٦٩ ، ٧/١٣٧ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٩/٢٨٣

طرفة : ١/١٤٠ ، ٤٥٩ ، ٤٦٤ ، ٤/٣٢٨ ، ٥/٣٧٤ ، ٦/٦ ، ٢٤٣ ، ٧/١٠٧ ، ١٨٧/١٠

الطرماح : ٢/٢٩٨ ، ٥/١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٠/١٤١

طفيل الغنوي : ٤/٦٨٠ ، ٦/٤٦٦ ، ٩/٦٠٠

ابن أبي طلحة : ٥/٥٨

طلحة بن سليمان : ٤/٤٣ ، ٥/٤٨٧ ، ٤٣٦ ، ٧/٥٨٩ ، ٨/٤٦٠ ، ٣/٥٠٣ ، ١٠/٥٨٦

طلحة السلماني : ٩/٢٥٥

طلحة بن مصرف : ١/٤٣٨ ، ٢/٢٠ ، ٣٤ ، ١٠٤ ، ١٩٣ ، ٤٦٥ ، ٥٨٦ ، ٦٨٨ ، ٣/٥٣ ، ٢٦٧ ،

،٤٤١ ،٤٣٩ ،٤٢٠ ،٤١٤ ،٤١٢ ،٤٠٩ ،٣٧٢ ،٣٦٧ ،٣٤٩ ،٣٢٠ ،٣١٧ ،٢٨٧
 ،٦١٣ ،٦٠٧ ،٦٠٦ ،٥٨٧ ،٥٣٥ ،٥٢٧ ،٥١١ ،٥٠٨ ،٤٩٨ ،٤٩٦ ،٤٩٥ ،٤٩٣
 ،١٢٥ ،١١٨ ،١١٣ ،١٠٨ ،٩٠ ،٣٩ ،٣٨ ،٣٤/٦ ،٦٣٩ ،٦٣٧ ،٦٣٦ ،٦٣١ ،٦٢٢
 ،٥١٢ ،٣٩٧ ،٣٥٧ ،٣٥٥ ،٣٣١ ،٣٣٠ ،٢٧١ ،٢٤٨ ،١٩٩ ،١٩٣ ،١٤٠ ،١٣٣
 ،٤٤٦ ،٤٣٧ ،٤٠٩ ،٤٠٤ ،٣٣٠ ،٢٨٤ ،٢٠٥ ،١٨٨ ،١٣٨ ،٦٠ ،٣٧ ،١٤/٧ ،٥٦٧
 ،٥٩٦ ،٥٦٢ ،٥٥٨ ،٥٤٨ ،٥٤٦ ،٥٤٥ ،٥١٥ ،٥١٤ ،٥٠٠ ،٤٨٣ ،٤٨٢ ،٤٦٨
 ،٢٣١ ،٢١٩ ،١٩١ ،١٢٢ ،٦٠ ،٥٩ ،٥٧/٨ ،٦٤٧ ،٦٤٦ ،٦٣٥ ،٦٣٠ ،٦١٩ ،٥٩٨
 ،٤٨٨ ،٤٦٦ ،٤٢٨ ،٤٠٧ ،٤٠٥ ،٣٨٠ ،٣٧٣ ،٣٦٣ ،٣٢٢ ،٢٨١ ،٢٥٧ ،٢٥٣
 ،١٢٠ ،١٠٧ ،٩٣ ،٢٧ ،٢٢ ،١٨/٩ ،٦٧٧ ،٦٣٦ ،٦٢٩ ،٥٩٣ ،٥٤٠ ،٥٣١ ،٤٩٥
 ،٤١٢ ،٤٠١ ،٣٧٤ ،٣٧٠ ،٣٠٢ ،٢٨٤ ،٢٨٢ ،٢٥٦ ،٢٢٠ ،١٥٩ ،١٤٥ ،١٢٩
 ،٧٩ ،٦٨ ،٣٥/١٠ ،٧١٦ ،٦٨٧ ،٦٧٢ ،٦٤٢ ،٦١١ ،٦٠٤ ،٥٨٨ ،٥٢٠ ،٤٨٢
 ،٢٩٨ ،٢٨٩ ،٢٧٦ ،٢٧٢ ،٢٦٢ ،٢٤٠ ،٢٢٨ ،٢١٠ ،١٨٧ ،١٤٩ ،١٣٢ ،١٣١
 ،٦٤٣ ،٦١٨ ،٤٩٩ ،٤٩٦ ،٤٦٣ ،٤٢٧ ،٣٩٨ ،٣٧٥ ،٣٦٧ ،٣٦١ ،٣٤٧ ،٣٠٢
 ١٤٥ ،١١٣ ،١٠٣ ،٩٨ ،٧٨ ،٥٥ ،١٢/١١ ،٧٣٤ ،٧٠٢ ،٦٨٧ ،٦٨٦ ،٦٦٤

أبو العالبيّة : ٦٧٧/٢ ، ٩١/٤ ، ١٨٣/٥ ، ٢٢٢ ، ٥٠٨ ، ٥٣٣ ، ٥٩٢ ، ١٣٦/٦ ، ١٤١ ، ١٧٨ ،
 ،٣٤١/٧ ، ١٨٨/٧ ، ٢٤١ ، ٣١٢ ، ٦٠٣ ، ١٩٨/٨ ، ٢٨٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٤٦/٩ ، ٣٤١/١٠ ،
 ٥٧٣ ، ٢٦٥

ابن عامر : ١٨٦/١ ، ٢٦٨ ، ١٩/٢ ، ٢٩ ، ٤٢ ، ٥٦ ، ٦٠ ، ٨٣ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٧ ، ١٠٥ ، ١١٠ ،
 ،١١٨ ، ١٢٤ ، ١٤٦ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ٢١٢ ، ٢١٥ ، ٢٢٣ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٣٤ ، ٢٢٧ ، ٢٦٢ ، ٥٠٩ ،
 ،٥١٢ ، ٥٣٨ ، ٥٥٣ ، ٥٩٢ ، ٦٠٨ ، ٦١١ ، ٦١٩ ، ٦٣٩ ، ٦٨٧ ، ٦٩٢ ، ١٩/٣ ، ٦٣ ، ٦٤
 ، ٦٤ ، ٩٠ ، ١٠٣ ، ١٣٥ ، ١٤٥ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٩ ، ٢٧٩ ، ٢٧٣ ، ٣٩٤ ، ٤٢٠ ،
 ،٤٣٤ ، ٤٥٨ ، ٤٨١ ، ٥١٩ ، ٥٢٥ ، ٥٢٩ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٨١ ، ٥٩٥ ، ٦٠٣ ، ٦١٦ ،
 ،٦٢٨ ، ٦٣١ ، ٦٥٧ ، ٦٨٢ ، ٢٢/٤ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٨٩ ، ٢٠٩ ، ٢٦٩ ، ٢٧٣ ،
 ،٢٩٨ ، ٣٠١ ، ٣٠٦ ، ٣٥٣ ، ٤٠٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٣٢ ، ٤٥٧ ، ٥٠٩ ، ٥٧٤ ، ٥٨٥ ،
 ،٥٩٠ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٦ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٥٠ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ،
 ،٦٧٥ ، ٩/٥ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٨١ ، ٩٤ ، ٩٦ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١١٢ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٩ ،
 ،١٥٦ ، ١٦١ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٨٦ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٤ ،
 ،١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢٢٥ ، ٢٣٨ ، ٢٤٧ ، ٢٥٩ ، ٢٨٧ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ،
 ،٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٥ ، ٣٦٥ ، ٣٩٢ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤٢٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٦ ، ٤٥٧ ، ٤٦٧

٤٤٧ ، ٤٤٥ ، ٤٤٠ ، ٤٣٠ ، ٤٢٩ ، ٤٢٦ ، ٤٢٤ ، ٣٨٣ ، ٣٥٢ ، ٣٤٢ ، ٣٣٦ ، ٣٣٥
٤٤٨ ، ٤٤٣ ، ٤٤١ ، ٤٣٢ ، ٤٣١ ، ٤٢٧ ، ٤٢٦ ، ٤٢٤ ، ٤١٤ ، ٤١٠ ، ٤٠٦ ، ٤٠٥ ، ٤٠٤ ، ٤٠٣ ، ٤٠٢ ، ٤٠١ ، ٤٠٠ ، ٣٩٩ ، ٣٩٨ ، ٣٩٧ ، ٣٩٦ ، ٣٩٥ ، ٣٩٤ ، ٣٩٣ ، ٣٩٢ ، ٣٩١ ، ٣٩٠ ، ٣٨٩ ، ٣٨٨ ، ٣٨٧ ، ٣٨٦ ، ٣٨٥ ، ٣٨٤ ، ٣٨٣ ، ٣٨٢ ، ٣٨١ ، ٣٨٠ ، ٣٧٩ ، ٣٧٨ ، ٣٧٧ ، ٣٧٦ ، ٣٧٥ ، ٣٧٤ ، ٣٧٣ ، ٣٧٢ ، ٣٧١ ، ٣٧٠ ، ٣٦٩ ، ٣٦٨ ، ٣٦٧ ، ٣٦٦ ، ٣٦٥ ، ٣٦٤ ، ٣٦٣ ، ٣٦٢ ، ٣٦١ ، ٣٦٠ ، ٣٥٩ ، ٣٥٨ ، ٣٥٧ ، ٣٥٦ ، ٣٥٥ ، ٣٥٤ ، ٣٥٣ ، ٣٥٢ ، ٣٥١ ، ٣٥٠ ، ٣٤٩ ، ٣٤٨ ، ٣٤٧ ، ٣٤٦ ، ٣٤٥ ، ٣٤٤ ، ٣٤٣ ، ٣٤٢ ، ٣٤١ ، ٣٤٠ ، ٣٣٩ ، ٣٣٨ ، ٣٣٧ ، ٣٣٦ ، ٣٣٥ ، ٣٣٤ ، ٣٣٣ ، ٣٣٢ ، ٣٣١ ، ٣٣٠ ، ٣٢٩ ، ٣٢٨ ، ٣٢٧ ، ٣٢٦ ، ٣٢٥ ، ٣٢٤ ، ٣٢٣ ، ٣٢٢ ، ٣٢١ ، ٣٢٠ ، ٣١٩ ، ٣١٨ ، ٣١٧ ، ٣١٦ ، ٣١٥ ، ٣١٤ ، ٣١٣ ، ٣١٢ ، ٣١١ ، ٣١٠ ، ٣٠٩ ، ٣٠٨ ، ٣٠٧ ، ٣٠٦ ، ٣٠٥ ، ٣٠٤ ، ٣٠٣ ، ٣٠٢ ، ٣٠١ ، ٣٠٠ ، ٢٩٩ ، ٢٩٨ ، ٢٩٧ ، ٢٩٦ ، ٢٩٥ ، ٢٩٤ ، ٢٩٣ ، ٢٩٢ ، ٢٩١ ، ٢٩٠ ، ٢٨٩ ، ٢٨٨ ، ٢٨٧ ، ٢٨٦ ، ٢٨٥ ، ٢٨٤ ، ٢٨٣ ، ٢٨٢ ، ٢٨١ ، ٢٨٠ ، ٢٧٩ ، ٢٧٨ ، ٢٧٧ ، ٢٧٦ ، ٢٧٥ ، ٢٧٤ ، ٢٧٣ ، ٢٧٢ ، ٢٧١ ، ٢٧٠ ، ٢٦٩ ، ٢٦٨ ، ٢٦٧ ، ٢٦٦ ، ٢٦٥ ، ٢٦٤ ، ٢٦٣ ، ٢٦٢ ، ٢٦١ ، ٢٦٠ ، ٢٥٩ ، ٢٥٨ ، ٢٥٧ ، ٢٥٦ ، ٢٥٥ ، ٢٥٤ ، ٢٥٣ ، ٢٥٢ ، ٢٥١ ، ٢٥٠ ، ٢٤٩ ، ٢٤٨ ، ٢٤٧ ، ٢٤٦ ، ٢٤٥ ، ٢٤٤ ، ٢٤٣ ، ٢٤٢ ، ٢٤١ ، ٢٤٠ ، ٢٣٩ ، ٢٣٨ ، ٢٣٧ ، ٢٣٦ ، ٢٣٥ ، ٢٣٤ ، ٢٣٣ ، ٢٣٢ ، ٢٣١ ، ٢٣٠ ، ٢٢٩ ، ٢٢٨ ، ٢٢٧ ، ٢٢٦ ، ٢٢٥ ، ٢٢٤ ، ٢٢٣ ، ٢٢٢ ، ٢٢١ ، ٢٢٠ ، ٢١٩ ، ٢١٨ ، ٢١٧ ، ٢١٦ ، ٢١٥ ، ٢١٤ ، ٢١٣ ، ٢١٢ ، ٢١١ ، ٢١٠ ، ٢٠٩ ، ٢٠٨ ، ٢٠٧ ، ٢٠٦ ، ٢٠٥ ، ٢٠٤ ، ٢٠٣ ، ٢٠٢ ، ٢٠١ ، ٢٠٠ ، ١٩٩ ، ١٩٨ ، ١٩٧ ، ١٩٦ ، ١٩٥ ، ١٩٤ ، ١٩٣ ، ١٩٢ ، ١٩١ ، ١٩٠ ، ١٨٩ ، ١٨٨ ، ١٨٧ ، ١٨٦ ، ١٨٥ ، ١٨٤ ، ١٨٣ ، ١٨٢ ، ١٨١ ، ١٨٠ ، ١٧٩ ، ١٧٨ ، ١٧٧ ، ١٧٦ ، ١٧٥ ، ١٧٤ ، ١٧٣ ، ١٧٢ ، ١٧١ ، ١٧٠ ، ١٦٩ ، ١٦٨ ، ١٦٧ ، ١٦٦ ، ١٦٥ ، ١٦٤ ، ١٦٣ ، ١٦٢ ، ١٦١ ، ١٦٠ ، ١٥٩ ، ١٥٨ ، ١٥٧ ، ١٥٦ ، ١٥٥ ، ١٥٤ ، ١٥٣ ، ١٥٢ ، ١٥١ ، ١٥٠ ، ١٤٩ ، ١٤٨ ، ١٤٧ ، ١٤٦ ، ١٤٥ ، ١٤٤ ، ١٤٣ ، ١٤٢ ، ١٤١ ، ١٤٠ ، ١٣٩ ، ١٣٨ ، ١٣٧ ، ١٣٦ ، ١٣٥ ، ١٣٤ ، ١٣٣ ، ١٣٢ ، ١٣١ ، ١٣٠ ، ١٢٩ ، ١٢٨ ، ١٢٧ ، ١٢٦ ، ١٢٥ ، ١٢٤ ، ١٢٣ ، ١٢٢ ، ١٢١ ، ١٢٠ ، ١١٩ ، ١١٨ ، ١١٧ ، ١١٦ ، ١١٥ ، ١١٤ ، ١١٣ ، ١١٢ ، ١١١ ، ١١٠ ، ١٠٩ ، ١٠٨ ، ١٠٧ ، ١٠٦ ، ١٠٥ ، ١٠٤ ، ١٠٣ ، ١٠٢ ، ١٠١ ، ١٠٠ ، ٩٩ ، ٩٨ ، ٩٧ ، ٩٦ ، ٩٥ ، ٩٤ ، ٩٣ ، ٩٢ ، ٩١ ، ٩٠ ، ٨٩ ، ٨٨ ، ٨٧ ، ٨٦ ، ٨٥ ، ٨٤ ، ٨٣ ، ٨٢ ، ٨١ ، ٨٠ ، ٧٩ ، ٧٨ ، ٧٧ ، ٧٦ ، ٧٥ ، ٧٤ ، ٧٣ ، ٧٢ ، ٧١ ، ٧٠ ، ٦٩ ، ٦٨ ، ٦٧ ، ٦٦ ، ٦٥ ، ٦٤ ، ٦٣ ، ٦٢ ، ٦١ ، ٦٠ ، ٥٩ ، ٥٨ ، ٥٧ ، ٥٦ ، ٥٥ ، ٥٤ ، ٥٣ ، ٥٢ ، ٥١ ، ٥٠ ، ٤٩ ، ٤٨ ، ٤٧ ، ٤٦ ، ٤٥ ، ٤٤ ، ٤٣ ، ٤٢ ، ٤١ ، ٤٠ ، ٣٩ ، ٣٨ ، ٣٧ ، ٣٦ ، ٣٥ ، ٣٤ ، ٣٣ ، ٣٢ ، ٣١ ، ٣٠ ، ٢٩ ، ٢٨ ، ٢٧ ، ٢٦ ، ٢٥ ، ٢٤ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ٢١ ، ٢٠ ، ١٩ ، ١٨ ، ١٧ ، ١٦ ، ١٥ ، ١٤ ، ١٣ ، ١٢ ، ١١ ، ١٠ ، ٩ ، ٨ ، ٧ ، ٦ ، ٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١ ، ٠

١٢٧ ، ١٢٤

العباس بن الفضل : ٣٦٦/٢ ، ١٥/٤ ، ١١٤ ، ٣٠١ ، ٣٣٥ ، ٢٤٦/٦ ، ١٦٦/٩

العباس بن مرداس : ٤٠٠/١ ، ٤٠١ ، ٤٥/١١

العتكى : ٣٧٠/٨

عبد الحميد بن بكار : ٥٢٥/٥

عبد الرحمن : ٥٧٩/٩

عبد الرحمن بن أبزي : ٢٨٦ ، ٢٨٥/٦

عبد الحميد بن أبي بكر: ٧٦٤/١٠

عبد الرحمن بن أبي بكر: ٦٣/٧، ١٧٢/١٠، ٧٦٤

أبو عبد الرحمن السلمي: ٢٣٦/٢، ٢٨٤، ٢٨٦، ٥٠٥، ٥٤٧، ٦٦٩، ٦٧٢، ٦٨٦، ٦٨٧،

٣٥/٣، ٩٤، ٢٦٧، ٣٣٩، ٣٤٨، ٣٧٣، ٥٨٥، ٥٩٣، ٧٢/٤، ١٦٢، ١٦٣، ٢٠٠،

٢٢٤، ٢٩٥، ٢٩٩، ٤٠٩، ٤١٨، ٤٦٩، ٤٦٩، ٦٣٩، ٦٤٢، ٦٥٦، ٦٨٥، ١٧٧/٥، ١٨٧، ٢٨٧،

٣٤٧، ٣٤٩، ٣٩٠، ٤٥٧، ٤٧٨، ٤٩٨، ٥٠٦، ٥٣٠، ٥٣٦، ٦٢٤، ٦٢٩، ٦٤١،

٣٤/٦، ٤٧، ٦٧، ٨١، ٨٨، ١٤٠، ١٧٨، ٢٣٦، ٢٤٣، ٢٦١، ٣٠١، ٣١٣، ٣٧٢،

٣٨١، ٥١٠، ٥٢٠، ٥٢٦، ١٤/٧، ٨٤، ١١٩، ١٢٥، ٢١٥، ٢١٦، ٥٥٧، ٥٩٩،

٦٠٤، ٦٤٦، ١٧/٨، ١٩، ٢١٠، ٢٠٠، ٣٠٢، ٣٢٢، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٨٠،

٣٨٦، ٣٨٧، ٤٠٧، ٤٦٩، ٤٩٧، ٥٤٩، ٦٣٤، ١٤/٩، ٢٨، ٣٥، ٦٧، ٨٠، ١٤٧،

١٥٩، ٢٣٤، ٢٩٤، ٣٥٧، ٥٠٠، ٥١٤، ٥٣٦، ٥٨٨، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦١١، ٦٦١،

٦٦٨، ٦٧٢، ٦٧٥، ٦٨٥، ٧٠٧، ٣٥/١٠، ٦٧، ٧٩، ١٧٧، ٢٠٢، ٢٥٠، ٢٨٣،

٣١١، ٣٤٩، ٤٨٨، ٦١٠، ٦٤٢، ١٠٩/١١

عبد الرحمن بن عوف: ٦٨/٦

عبد الرحمن مولى بني هاشم: ٢٠٣/٩

عبد العزيز (المكي): ٤٠٣/٨

عبد العزيز بن زرارة: ٤٢٤/١٠

عبد الغفار بن عبد الله: ٣٣٢/٤

عبد الكريم الجزري: ٦٤/٩

عبد الله بن أبي: ١١٧/١

أبو عبد الله البصري: ١٨٨/١

عبد الله بن جحش: ٣٩٢/٢

عبد الله بن جعفر: ٢٣٤/٨

عبد الله بن الحرث: ٤٢٩/٤، ٥٢٨/٨

أبو عبد الله الرازي: ٦٣٣/٩، ٤٤٧/١٠

عبد الله بن رواحة: ٥٩١/٢، ١٧٧/٧، ٨٣/٩، ٨٧، ٨٦/١١

عبد الله بن الزبير: ٤٢٩/٢، ٦٣٥، ٦٧٨/٣، ٦٤٣/٣، ٣٥٥/٤، ١٨١/٥، ٣١/٦، ٦٠،

٣٢٩، ٦٥٣/٧، ٦٥/٨، ٢٠٧، ٢٩١، ٥٧٤، ١٤/٩، ٥١٤، ٥٣٢، ٦٧٨، ٩٠/١٠،

٣٣٠، ٧٦٤، ٧٨٣، ٧٨٤، ٢٥/١١، ٣٠

عبد الله بن زيد: ٥٤/٧، ١٢٣/٦، ١٠٠/٥، ٥٠٠/٤

عبد الله بن سلام: ٤٢٠، ٦٢/٧

عبد الله بن سلمة: ٢٥٩/١٠

عبد الله بن عبيد: ٢٨/١١، ٦٤٥/٩، ٥٢١/٧

عبد الله بن عمر: ٤٥٤/٦، ١٧٦، ١٣٥/٤، ٩٢، ٥٤/٤، ٦٤٣/٣، ٥٨٢، ٥٨١، ١٦٩/٣

٤٨١، ٢٨٧/١٠، ٥٣٢، ١٨٢، ١٢٠، ٣٠، ٢٩/٩، ٢٧٨/٨، ٥٤١، ٤٧٨

عبد الله بن عمرو بن العاص: ٦٤٥/٩، ٥٣٤/٥

عبد الله بن عمير: ١٧٧/٢

عبد الله بن عون: ٢٢٦/١٠، ٥٢٧/٦

أبو عبد الله القاسي: ٥٣٠/١٠، ٦٠٥/٩، ٥٣٨/٦، ٣٧٠، ١٣١/٤، ٤٩/٣، ٣٢٦/٢

عبد الله بن القاسم: ١٦٠/١١

عبد الله بن قسيظ: ١٤١/٦

أبو عبد الله المدني: ٦٧١، ١٠٤/٤

عبد الله بن مسعود: ٢٧٢، ٢٤٥، ١٤٠، ١٢٦، ١١٤/٢، ٤٦١، ٤٦٠، ٣٧٤، ٢٤٠، ١٢٦/١

٥٢٨، ٥٠٣، ٥٠٢، ٤٤٩، ٤٤٧، ٤٣٦، ٤٠٨، ٣٩٠، ٣٢٧، ٣١٣، ٢٩٣، ٢٧٧

١٥١، ١٢٣، ٨٠، ٧٤، ٤٢/٣، ٦٩٤، ٦٨٨، ٦٤٩، ٦٤٦، ٦٤٥، ٦٤٤، ٦٠٠، ٥٤٠

٣١٠، ٢٩٣، ٢٨٣، ٢٨٢، ٢٨١، ٢٦١، ٢٣٢، ٢٠١، ١٩٥، ١٩١، ١٦٩، ١٥٢

٥٨٤، ٥٥٥، ٥٥٤، ٥٥٣، ٥٢٤، ٥٢٢، ٥١٤، ٤٩٣، ٤٨٧، ٤٣١، ٣٨٠، ٣٦٦

٨٣، ٦٩، ٦١، ٥٥، ٥٠، ٧، ٦/٤، ٦٩٢، ٦٧٢، ٦٦٥، ٦٢٨، ٦٢٢، ٦٢١، ٥٨٥

٣١٦، ٣١٣، ٣١٠، ٢٦٢، ٢٥٧، ٢٤٥، ٢٣٢، ٢٢٢، ١٩٣، ١٨٩، ١٨٦، ١٥٥

٥٧٤، ٥١٩، ٥٠٣، ٤٤٨، ٤٤٤، ٤١٨، ٣٤٤، ٣٣٨، ٣٣٧، ٣٣٣، ٣٣٢، ٣٣١، ٣٢٧

٢٢٥، ١٩٥، ١٨٧، ١٨٣، ١٨١، ٩٨، ٨٦، ٥٦، ٥١، ٤٣/٥، ٦٨٥، ٦٥٧، ٥٩٠

٥١٠، ٥٠٩، ٤٥٩، ٤٢٥، ٤٢٤، ٤٠٥، ٣٢٣، ٣٢١، ٣١٤، ٢٩٠، ٢٨٤، ٢٧٦

١٤٥، ١٣٥، ١٢٩، ٦٣، ٤٨، ٤٧/٦، ٦٢٣، ٦٢١، ٦٠٤، ٥٩٢، ٥٦٤، ٥٥٥، ٥٣٢

٣٢٦، ٢٩٨، ٢٦٨، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٥٠، ٢٤٨، ٢٠٠، ١٧٨، ١٦٨، ١٦٥، ١٤٨

٥٢٠، ٤٩٦، ٤٩٥، ٤٨٦، ٤٨١، ٤٧٨، ٣٩٧، ٣٩٣، ٣٥٧، ٣٤٥، ٣٤٤، ٣٣٧

٢١٨، ٢١٢، ١٩٦، ١٢٦، ١٢٧، ٦١/٧، ٥٩٤، ٥٦٥، ٥٥٩، ٥٣٦، ٥٣٤، ٥٢٤

٤٥٨، ٤٢٦، ٤٠٦، ٣٧٢، ٣٦٢، ٣٥٧، ٣٥٥، ٢٩٦، ٢٧١، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٢١

٦٠٨، ٦٠٥، ٥٩٨، ٥٧١، ٥٥٨، ٥٤٣، ٥٣٣، ٥٢٥، ٥٠٣، ٥٠٢، ٤٩٣، ٤٨٦

٦١٠، ٦٢٧، ٦٣٦، ٤٧/٨، ٦٠، ٦٨، ٩٧، ٩٨، ١١٠، ١١١، ١١٦، ١٥٦، ١٦٥، ٢٠٤،
 ٢٤٠، ٢٦٦، ٢٧٤، ٢٧٨، ٢٨٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٥٨، ٣٥٩، ٤٠٧، ٤٢٠،
 ٤٦٩، ٤٧٧، ٤٨١، ٥٠٢، ٥٠٥، ٥٠٥، ٥٣٦، ٥٣٩، ٥٤١، ٥٨١، ٦٠٤، ٦٠٨، ٦١٢،
 ٦١٣، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٤٢، ٦٤٧، ٦٥٨، ٦٦٧، ٦٧٢، ٦٨٣، ٦٩٩، ٦٩٩/٩،
 ٧٠، ٧١، ٨٧، ٩٠، ٩٠٧، ١٢٩، ١٤٥، ١٨٢، ٢١٧، ٢٢٣، ٢٤٢، ٢٥١،
 ٢٦٩، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٩٢، ٢٩٦، ٣٠١، ٣٠٤، ٣١٧، ٣٢٤، ٣٢٧، ٣٢٧، ٣٣٣،
 ٣٧٠، ٣٨٢، ٤٢٧، ٤٥٨، ٤٩٥، ٥٢٦، ٥٣٥، ٥٧٩، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦١٠، ٦٢٥،
 ٦٥٣، ٦٩٢، ٦٩٢، ١/١٠، ١/٩، ١٠، ٢٥، ٢٧، ٥٧، ٧٣، ٨٨، ٩٧، ١١٦، ١٢٦، ١٣٢،
 ١٦٦، ١٦٨، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٥، ٢١٦، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٤٧، ٢٥٢، ٢٥٩، ٢٦٠،
 ٢٦٣، ٢٧٠، ٢٨١، ٣٠٩، ٣١٦، ٣١٩، ٣٢٦، ٣٢٦، ٣٣٧، ٣٤٦، ٣٥٣، ٣٧٥،
 ٤١٦، ٤١٨، ٤٤٧، ٤٧٦، ٥٢٣، ٦٠١، ٦١٨، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٣٤، ٦٤٧، ٦٧٢،
 ٦٧٦، ٦٨٢، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٧، ٧٣٨، ١١/٧٢، ١٣، ٤١، ٤١، ٤٨، ٥٢، ٦٨، ٧٠، ٩١،
 ١٢٠، ١٤٢، ١٤٤، ١٥٠.

عبد الله بن مسلم: ٥١٣، ٣٨١/٨، ٥١٩/٧

عبد الله بن مطيع: ٥٥٥/٨

عبد الله بن مغفل المزني: ١٤١/٣

عبد الله بن يزيد: ٦٥٠/١٠، ٣٢١/٩، ١٤٦/٨

عبد المطلب: ٣٢/٧، ٩٨/٢، ٤٩٧/١

عبد الملك بن مروان: ١٧٧/٥، ١٦٠/٤

عبد الوارث: ٥٥١، ٤٧٢/٩، ٨٨/٨، ٦٠٧، ٥٩٨، ٥٦٨، ٤٨٩/٥، ٦٩٣، ٧٢/٤، ٤١١/٣

٦٧٠

ابن أبي عبيدة: ٣١٨، ٢٩٢، ٢٣٥، ١٤٢، ١٣٦/٢، ٥٠٤، ٤٤٥، ٣٧٥، ٢٣٣، ٢٢٥/١

٤٦٣، ٤٨٩، ٥١٥، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ١٥/٣، ٤٥، ١٢٣، ١٦٤، ٣٠٧

٣٨٦، ٤٨٣، ٤٨٤، ٥٥١، ٥٦٢، ٥٦٧، ٥٧٠، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٦٧٤، ١٢٣/٤

١٨٥، ٢٥٧، ٣١٧، ٣٣٦، ٣٣٧، ٥٥٥، ٥٥٧، ٦١١، ٦٧٢، ٨٢/٥، ١٥٩، ١٨٣

٢٣١، ٣٤٤، ٤٤١، ٤٥٧، ٥٥٠، ٥٧٧، ٦٠/٦، ٧٩، ٧٤، ١٤٠، ١٤٩، ١٥١، ١٨٨

١٩٦، ٢١٣، ٣٣٤، ٣٧٢، ٤٤٩، ٥٣٦، ٤٤/٧، ١٠٢، ١٣١، ١٧٦، ١٩٥، ٢٩٨

٤٠١، ٤٥٨، ٤٩٨، ٥٣٦، ٥٧٣، ٦٠٨، ٦٥٣، ٨/٩، ٩٥، ١٣١، ١٣٢، ١٧٩

١٩٦، ٢٠٧، ٢٢٣، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٤٧، ٢٦٦، ٢٩٤، ٣٠٦، ٣٢٤، ٣٤١، ٣٨٩

،١٢٨ ،١١٠ ،١٠٥ ،٧٤ ،٥٧ ،٤٣ ،٢٤/٩ ،٦٣١ ،٥٦٩ ،٥٤٢ ،٤٨٨ ،٤٤٣ ،٤٠٥
،٣٣٦ ،٣٢١ ،٢٩٤ ،٢٧٩ ،٢٦٩ ،٢١٨ ،١٨٩ ،١٨٢ ،١٧١ ،١٦١ ،١٥٣ ،١٣٩
،٦٦٣ ،٦٦٢ ،٥٢٦ ،٤٦٠ ،٤٢٦ ،٤٠٦ ،٣٩٥ ،٣٨٠ ،٣٦٩ ،٣٦٦ ،٣٦٥ ،٣٤٣
،٢٩١ ،٢٨٧ ،٢٦٨ ،٢٤٧ ،٢٠٨ ،١٦٧ ،١٦٢ ،١٤٤ ،٤٣ ،٢٣ ،٩ ،٦/١٠ ،٧١٧
٣٠٢

أبو عبيد: ،١١٩ ،٧٤/٤ ،٤٦٦ ،٤٣٦ ،٢١٠ ،١٧٤/٣ ،٦٠٩ ،٦٠/٢ ،٤٠٠ ،٣٥٢ ،٢٤٩/١
،٤٤٦ ،٤٤٥ ،٤٣٩ ،٤٠٣ ،٣٢٩ ،٢٧٧ ،٢٧١ ،١٩٣ ،١٨٨ ،١٧٥ ،١٦٤ ،١٣١
،٥٥ ،٥٤ ،٢٩/٥ ،٦٤١ ،٦٤٠ ،٦٣٥ ،٦١٦ ،٥٧٤ ،٥٦٣ ،٥١١ ،٥٠٣ ،٥٠٢ ،٤٩٩
،٣٦٩ ،٣٢٦ ،٢٩٣ ،٢٠٥ ،١٨٩ ،١٧٨ ،١٦٤ ،١١٩ ،١٠٣ ،٧٧ ،٧٤ ،٧٣ ،٦٤
،٣٤٦ ،٩٥ ،٣٨ ،٢٢ ،٢٠/٦ ،٦٤٠ ،٦٢٥ ،٥٧٠ ،٥٦٧ ،٥٠٣ ،٤٧٠ ،٤١٧ ،٣٧٤
،٩٢/٧ ،٥٣٣ ،٥٠٠ ،٤٨٦ ،٤٣٥ ،٤٠٨ ،٤٠٦ ،٣٧٠ ،٣٦٦ ،٣٦٥ ،٣٦١ ،٣٥٤
،٥٤٦ ،٥٤٥ ،٥٤٤ ،٤٨٣ ،٦٥ ،٦٤ ،٢١/٨ ،٥٩٤ ،٥٤١ ،٣١٤ ،٢٥١ ،١٧٢ ،١٢٠
،٤١٣ ،٣٥٠ ،٣٤٥ ،٩٦ ،٩٣/١٠ ،٣٧٥ ،٣٥٠ ،٣٤٩ ،٢٩٣ ،١٢١/٩ ،٦٩٤ ،٥٤٨
٨٦/١١ ،٦٠٨ ،٥٩٨ ،٥٦٩ ،٤٥٩

أبو عبيد البكري: ٥٨/٢

عبيد بن عقيل: ٧٣١ ،٧٣٠/١٠

عبيد بن عمير: ،٥٥٤/٧ ،١٤٠/٦ ،١٤٣/٥ ،٢٣٦ ،٢٢٩ ،٨٦/٤ ،٤٦٥ ،٤٣٦ ،٢٤٧/٣
،٢٤٥ ،١٧٣ ،٩/١٠ ،٦٩٨ ،٦٦٣ ،٦٥٣ ،٦٤٥ ،٤٥٨ ،٤٤٦ ،٢١٤/٩ ،٥٢٦/٨
٣٤٦

عبيد الله بن زياد: ٢٨/٧

عبيد الله بن قيس: ٧٨٢ ،٧٤٧ ،٤١٨/١٠ ،٤٩٩/٥

أبو عبيدة: ،١٢١/٢ ،٥١٤ ،٥٠٢ ،٤٨١ ،٤٤٥ ،٤٢٢ ،٣٨٠ ،٢٠٤ ،١٩٥ ،٣٣ ،١٨ ،١٠/١
،٦٧١ ،٦٦٢ ،٦٤١ ،٤٥٥ ،٤٥٠ ،٤٢٦ ،٣٨٩ ،٣١١ ،٢٧٨ ،٢٣١ ،١٧٨ ،١٣٥
،٦٨٢ ،٦٤٦ ،٥٥٩ ،٣٥٥ ،٣٥٤ ،٣٢٦ ،٢٠٩ ،٢٠٤ ،١٤٧ ،١٤٤ ،١٣٠ ،٣٥/٣
،٣١٥ ،١٩٨ ،١١٦ ،١١٢/٥ ،٦٩٣ ،٥٤١ ،٥٣٧ ،٤٤٩ ،٤٤٨ ،٢٨٧ ،٢١٢ ،٧٠/٤
،٦٠١ ،٦٠٠ ،٥٧٨ ،٥٦٨ ،٥٦٠ ،٥٤٦ ،٥٢٣ ،٥٠٥ ،٤٦٢ ،٣٧٤ ،٣٤٦ ،٣١٦
،١٥٣ ،١٢٠ ،٧٩ ،٧٣/٧ ،٤٦٢ ،٣٦٩ ،٢٠٤ ،١٢٥ ،٩١ ،٧٩ ،٢٩ ،١٧/٦ ،٦٤٠
،٦٠٠ ،٥٧٤ ،٤٨٢ ،٤٤٢ ،٤١٩ ،٤٠٠ ،٣٦٦ ،٣٢٩ ،٢٦٦ ،٢٦١ ،١٥٦ ،١٥٥
،٦٦/٩ ،٥٣٨ ،٥٢٢ ،٤٥٠ ،٣٤٣ ،٢٩٥ ،٢٦٠ ،١٥٧ ،١٣٣ ،٩٧ ،٩٦/٨ ،٦٠١

١٢٦ ، ١٨٤ ، ١٨٨ ، ٢٤٩ ، ٣١٣ ، ٣٦٨ ، ٤٤٦ ، ٤٧٤ ، ٦٠٨ ، ٦١٣ ، ٦٢٢ ، ١٠٥٥/١٠ ،
٦٦ ، ٧٤ ، ١١٧ ، ١٦٤ ، ٢٠٧ ، ٤٠١ ، ٤٠٤ ، ٤٥٥ ، ٤٦٢ ، ٥٣٥ ، ٥٦٨ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ،
٦٧٩ ، ٦٩٦ ، ٧٥٣ ، ١١/١١ ، ٥٦ ، ٨١ ، ١٠٨

ابن أبي عبيدة: ٧٠/٦

عبيدة السلماني: ١٠٨/٤ ، ٦٤٨/٣

أبو العتاهية: ٦٤٣/٩

ابن عتبة: ٨٦/٨

عتبة بن أبي سفيان: ٦٢/١١

العتكي: ٤٧٩ ، ٤٣٨/١٠

أبو عثمان (انظر: المازني)

عثمان البتي: ١٠٨/٤ ، ١٥١/١٠

عثمان بن سعيد (انظر: الداني)

عثمان بن عفان: ١/٣٩٥ ، ٤٤٨ ، ٩٧/٢ ، ٢٨٠ ، ٥٢٣ ، ٦٤٤ ، ٣/٣٦٢ ، ٤/٦٤٠ ، ٥/١٦٢ ،

٢٥٩ ، ٥١٦ ، ٤١/٦ ، ١٦٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٣٨٧ ، ٤٨٦ ، ٤٩٣ ، ٥١١ ، ٥٦٦ ، ٨/٥٤٤ ،

٥٤٨ ، ٥٨٢ ، ١٠/١٨٧ ، ٣٤٥

أبو عثمان النهدي: ٦/١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٠/٢١١

الحجاج: ١/٣٢٢ ، ٤٠٨ ، ٢/٢٩٣ ، ٤٠٤ ، ٣/٣٣٨ ، ٥/١٤٣ ، ٤٣٣ ، ٦/١٤٧ ، ٤٢١ ،

٧/٥٤٦ ، ٨/٦٢٠ ، ٩/٣٥ ، ١٠/٢٨٢ ، ٤٧٩ ، ٦٣٤ ، ٧٠٠ ، ٧٠٦ ، ٧٥٤ ، ١١/٧٦

أبو العجاج: ١٠/٥٩٥

العدوي: انظر: أبو السمال

عدي بن زيد: ١/٣٨١ ، ٢/٦٤٨ ، ٤/١٠٧ ، ٥/١٠٣ ، ٦/٥٠٨ ، ٩/٦٠٥ ، ١٠/١٩٩

عدي بن حاتم: ٢/١٣٥ ، ٨/٢٧٢

عدي بن الرقاع: ٤/٦٣٦ ، ٦/٢٤٨

ابن العربي: ١/٢٨ ، ٣٠ ، ٥٠ ، ٢/٢٨ ، ١٠/٦٩٥

ابن عرفة: (انظر: نبطويه)

عروة بن الزبير: ٤/٢٨١ ، ٦/٣٩٠ ، ٦/٢٨٦ ، ١١/٣٢٩ ، ١١/٣٦

عروة بن مسعود: ٩/٥٨٤

عروة بن الورد: ٦/٤٤٥

عز الدين قاضي القضاة: ٢/٦٣٣

ابن عصفور: ٢٢/١، ١٦٢، ٣٨٥، ٤٧١، ٥١٥، ٦٩٦/٢، ٤٢١/٣، ٦٢١، ١١٦/٤، ٢١٠،
٢٤/٥، ٥٢٧، ٥٤/٦، ٥٢/٧، ٦٦، ٢٠٣، ٦٤٣، ٤٦٤/٨، ٤٨٠، ٥٢٧/٩، ١٦٤/٩،
٧٩١، ٦٤٤، ٣٦٦، ٣١٣/١٠

عصمة: ٢٥٦/٩، ٤٩٥/٨، ٦١٣، ٣٢٧/٥

عطاء: ٦٣٥، ٢٧٦، ٢٦٥/٨، ٣٩٤/٧، ١٠/٦، ٥٥٥، ٣٣٠/٥، ٩١/٤، ٦٤٨، ٥٩/٢،
العطاردي: ٦٧٢/٦، ٣٢٣/٢

ابن عطية: ٥/١، ٣٥، ١٠٨، ١٠٩، ١٢١، ١٢٢، ١٥٤، ١٧٦، ١٨٩، ٢٠٠، ٢٠٦، ٢١٤،
٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٣، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧١،
٢٨٠، ٢٨٣، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٢٤، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٤٠،
٣٤٤، ٣٤٨، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٤، ٤٠١، ٤٠٣،
٤١٣، ٤٢٩، ٤٣٨، ٤٤٨، ٤٥١، ٤٥٤، ٤٦١، ٤٦٧، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤،
٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٩٦، ٤٩٧، ٥٠١، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٧، ٥١٧/٢، ١٥، ٢٦، ٥٦،
٥٨، ٦٠، ٧٢، ٨٥، ٨٧، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ١٠١، ١١٧، ١٢٤، ١٢٧، ١٣٣،
١٤١، ١٤٦، ١٥٠، ١٦٤، ١٧٠، ١٧٥، ١٧٨، ١٨٠، ١٨٤، ١٩١، ٢٠٧، ٢١٠،
٢١٣، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٣٦، ٢٤٨، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٥٩،
٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٧، ٢٧٣، ٢٧٨، ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٣٠١، ٣١٢، ٣٢٢،
٣٣٣، ٣٣٦، ٣٦٠، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٦، ٣٧٩، ٣٨٣، ٣٩٠، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٩،
٤٠٣، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤١٠، ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٤٥، ٤٤٩، ٤٧٨، ٤٨٧، ٤٩٢، ٤٩٤،
٤٩٨، ٥٠١، ٥٠٣، ٥٥١، ٥٥٧، ٥٥٥، ٥٥٨، ٥٨٩، ٥٨٨، ٦٠٨، ٦١٣، ٦١٤،
٦٢٠، ٦٢٤، ٦٢٧، ٦٣٨، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٩، ٦٧٠، ٦٨٥، ٦٩٦،
٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٥/٣، ١٤، ٣٧، ٣٨، ٨٥، ٩١، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٨،
١٢٤، ١٣١، ١٣٢، ١٥٦، ١٦٣، ١٦٥، ١٧٥، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٧، ٢٠٦،
٢١٧، ٢١٩، ٢٢١، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٧٣، ٢٨٠،
٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٧، ٣٠١، ٣١٩، ٣٣٠، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٣، ٣٥٥،
٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٤، ٣٧٧، ٣٨٤، ٣٨٨، ٣٩٠، ٤١٩، ٤٣٠، ٤٣٧، ٤٤٠،
٤٤١، ٤٤٣، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٧٣، ٤٧٥، ٤٨٥، ٤٩٥، ٥١١، ٥١٦،
٥١٨، ٥٥٥، ٥٦٢، ٥٧٥، ٥٧٣، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨٧، ٥٩٠، ٥٩١، ٦١٤، ٦١٣،
٦٢٨، ٦٢٩، ٦٥٥، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨٣، ٦٩٨، ٦٩٩،
٥/٤، ١٢، ١٥، ١٧، ١٨، ٢٦، ٢٩، ٣٢، ٥٢، ٥٣، ٦٤، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٧٧

،٤١٦ ،٤٠٢ ،٣٨٨ ،٣٨٢ ،٣٧٨ ،٣٧٥ ،٣٦٥ ،٣٦٤ ،٣٦٠ ،٣٥٣ ،٣٥٠ ،٣٤٨
 ،٥٠٠ ،٤٩٢ ،٤٨١ ،٤٧٦ ،٤٧٢ ،٤٧٠ ،٤٦٢ ،٤٥١ ،٤٤٩ ،٤٣٩ ،٤٢٥ ،٤٢٣
 ،٦٢٥ ،٦١٧ ،٦١٥ ،٦١٤ ،٦٠٩ ،٦٠٦ ،٥٩٦ ،٥٩٣ ،٥٨٧ ،٥٥٧ ،٥٥٠ ،٥٠١
 ،١١٩ ،١٠٩ ،١٠١ ،٩٧ ،٩٦ ،٩٣ ،٧٣ ،٥١ ،٢٩ ،٢٣ ،١٢ ،٨/٨ ،٦٤٥ ،٦٣٩
 ،٢٠٣ ،٢٠٢ ،١٩٩ ،١٨٢ ،١٧٦ ،١٧١ ،١٦٦ ،١٥٩ ،١٥٨ ،١٥٤ ،١٤٨ ،١٣٢
 ،٢٦٩ ،٢٦٤ ،٢٦٢ ،٢٣٠ ،٢٥٩ ،٢٥٨ ،٢٥٦ ،٢٥٥ ،٢٥٢ ،٢٤٧ ،٢٣٥ ،٢٢٨
 ،٣٣٦ ،٣٢١ ،٣١٤ ،٣١٠ ،٣٠٣ ،٣٠١ ،٢٩٨ ،٢٩٤ ،٢٩٠ ،٢٨١ ،٢٧٤ ،٢٧٠
 ،٤١٨ ،٤٠١ ،٣٩٧ ،٣٩٦ ،٣٨٩ ،٣٨٨ ،٣٨١ ،٣٦٥ ،٣٥٦ ،٣٥٢ ،٣٤١ ،٣٣٨
 ،٥٣٤ ،٥٣٢ ،٥٢٩ ،٥٢٠ ،٤٦٨ ،٤٦٥ ،٤٦٣ ،٤٥١ ،٤٤٩ ،٤٤٢ ،٤٣٩ ،٤٢٠
 ،٦٨٢ ،٦٦٢ ،٦٥٦ ،٦٢٩ ،٦٢١ ،٦١٦ ،٦٠٦ ،٥٩٢ ،٥٧٩ ،٥٧٢ ،٥٥٦ ،٥٥٥
 ،١٣٢ ،١١٢ ،١٠٧ ،٩٩ ،٧٨ ،٥٧ ،٥١ ،٥٠ ،١٩ ،١٠ ،٨ ،٥/٩ ،٦٩٤ ،٦٩٠
 ،٢١٨ ،٢١٧ ،٢٠٨ ،٢٠٤ ،١٨٧ ،١٨٥ ،١٨٠ ،١٧٠ ،١٦٨ ،١٥٤ ،١٤١ ،١٣٨
 ،٣٢٣ ،٢٧٣ ،٢٦١ ،٢٥٧ ،٢٥٦ ،٢٤٧ ،٢٣٨ ،٢٣٤ ،٢٣٢ ،٢٣١ ،٢٢٤ ،٢٢٣
 ،٤٧٦ ،٤٧٥ ،٤٦٧ ،٤٤٦ ،٤٤٤ ،٤٣٦ ،٤٣٤ ،٤٢٢ ،٤٠٢ ،٤٠١ ،٣٦٧ ،٣٣٦
 ،٦٠٣ ،٥٩٥ ،٥٨٩ ،٥٧٦ ،٥٧٣ ،٥٦٢ ،٥٢٢ ،٥١٢ ،٥٠١ ،٤٩٦ ،٤٨٧ ،٤٨٣
 ،٦٩٠ ،٦٨٩ ،٦٧٧ ،٦٦٨ ،٦٦٤ ،٦٥٩ ،٦٥٢ ،٦٥٠ ،٦٤١ ،٦٣٢ ،٦٣١ ،٦١٥
 ،٩١ ،٩٠ ،٥٣ ،٥١ ،٤٢ ،٣٢ ،٢٨ ،١٥ ،٨/١٠ ،٧٠٩ ،٦٩٩ ،٦٩٥ ،٦٩٤ ،٦٩١
 ،٢٤٠ ،٢٣٧ ،٢٣٠ ،٢٢٥ ،٢٢٣ ،٢١٠ ،١٩٣ ،١٩٢ ،١٩١ ،١٤٧ ،١٣٩ ،١٣٦ ،٩٤
 ،٣١٧ ،٣٠٥ ،٣٠١ ،٣٠٠ ،٢٨٩ ،٢٨٨ ،٢٨٥ ،٢٨٤ ،٢٧٣ ،٢٥٠ ،٢٤٣ ،٢٤٢
 ،٤٤٠ ،٤٢٨ ،٤٠٥ ،٣٨٨ ،٣٨٥ ،٣٨٠ ،٣٤٤ ،٣٤١ ،٣٣٩ ،٣٣٢ ،٣٢٧ ،٣٢٠
 ،٦١٤ ،٥٧٥ ،٥٧٣ ،٥٥٢ ،٥٥١ ،٥١٥ ،٥١٢ ،٤٨٧ ،٤٧٦ ،٤٧٤ ،٤٦٨ ،٤٤١
 ،٧٥٤ ،٧٥٢ ،٧٣٤ ،٧٣١ ،٧٣٠ ،٧٢٣ ،٧٢٠ ،٦٨٦ ،٦٦٩ ،٦٤٨ ،٦٤٤ ،٦١٦
 ١٥٨ ،١٣٤ ،١٠٢ ،١٠١ ،٩٤ ،٧١ ،٤٨ ،٤٣ ،٦/١١ ،٧٨٦ ،٧٧٤ ،٧٥٥

عطية الوفي: ٣٣٧/١٠ ، ٥٤٥

ابن عقيل: ٦٢٨/٥

العقيلي: ٦١١/٨

عكاشة: ٣٧١/٥

عكرمة: ٣٧٤/١ ، ٢٧٢/٢ ، ٣٩٠ ، ٦١١ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٢٠٥/٣ ، ٣٠٦ ، ٣١٤ ، ٤٣١ ، ٤٦٣ ،
 ٧/٤ ، ١٥٠ ، ١٦٣ ، ٣٢٤ ، ٣٣٦ ، ٥٦٨ ، ٥٧٥ ، ٦٣٥ ، ٥/٥ ، ٢٤ ، ٤٣ ، ١٨١ ، ١٨٤

٣٢١ ، ٣٣٣ ، ٥٥٥ ، ٧/٦ ، ١٠ ، ٢٠ ، ٩٣ ، ١٣٦ ، ١٥٦ ، ٢٧٩ ، ٤٩٩ ، ٥٠٨ ، ٥٦٠ ،
٢٩/٧ ، ٥٣ ، ٦٣ ، ١٩٣ ، ٣٢٩ ، ٣٨٣ ، ٤٦٠ ، ٥٣٤ ، ٥٤٤ ، ٦٢٦ ، ٧/٨ ، ٢٥ ، ١٤٦ ،
١٨٥ ، ٢١٨ ، ٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٢٨٤ ، ٣٠١ ، ٤٨٩ ، ٦٠٤ ، ٦١٠ ، ٣٦/٩ ، ٧٤ ، ٢٦٩ ،
٦٦٢ ، ٦٧٨ ، ٤٢/١٠ ، ٥٠ ، ٧٠ ، ٢٠٥ ، ٢٥٩ ، ٣١٠ ، ٣٣٧ ، ٣٤٩ ، ٣٦٥ ، ٣٦٧ ،
٤٨٦ ، ٥٠٩ ، ٥٢٠ ، ٥٣٣ ، ٦٤٧ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٧٩٥ ، ٦/١١ ، ٦٤ ، ٧٨ ، ١١٤

عكرمة بن سليمان: ٤٢٩/٩

عكرمة بن هارون المخزومي: ١٣٦/٦

العلاء بن سيابة: ٤٤٩/٦ ، ١٦٦/٨ ، ٥٠١

علاء الدين القوني: ٤٤٣/٧

ابن العليج: ٤٨٠/٨ ، ٦٥٠/٩

علقمة (الشاعر): ٨٩/١ ، ٣٢٩ ، ٢٠٥/٢ ، ٤٠٥ ، ٤٣٥ ، ٦٣٠ ، ٦٣٧ ، ٣/٢٦٨ ، ٦٠٧/٥ ،
٤١٩/٦ ، ١٤٠/٨ ، ٢٠٠/١٠ ، ٤٠٨

علقمة (القارئ): ٥٤٠/٢ ، ٣٣٢/٤ ، ٣٣٣ ، ٦١٣ ، ٥١٩/٦ ، ٢٧٠/٧ ، ٢٧١ ، ٣٧٧ ،
٦١/١٠ ، ٧٩٠

علقمة بن قيس: ١٦٦/٣

علي بن الحسين: ٥٨٠/٨

علي بن صالح: ٦١١/٧

علي بن أبي طالب: ٢٥/١ ، ١١٤/٢ ، ١٧٠ ، ٢٢٤ ، ٣١٣ ، ٣٨٦ ، ٤٩١ ، ٤٩٩ ، ٥٥٠ ، ٦٤٠ ،
٦٩١ ، ٤٣١/٣ ، ٥٩٩ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٥٦ ، ٦٦٤ ، ٧٥/٤ ، ١٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٣ ،
٤٩٩ ، ٦٠٣ ، ٣٥٧/٥ ، ٤٢٤ ، ٤٨٨ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٧ ، ٥٠٦ ، ٥٠٩/٦ ، ٨٨ ، ١٢٣ ،
٢٣٦ ، ٣١٣ ، ٣٢٩ ، ٤٤٣ ، ٤٧٦ ، ٢٩/٧ ، ٥٣ ، ٦٠ ، ٦٣ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٢٧ ، ١٣٢ ،
١٣٣ ، ٢٢١ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣٣٠ ، ٤٢٦ ، ٤٦٣ ، ٥٠٩ ، ٥٠٣ ، ٥٣٦ ، ٥٥١ ، ٥٦٨ ،
٥٩٩ ، ٦٢٧ ، ٦٤٠ ، ٦٤٦ ، ١٩١/٨ ، ٢٠٧ ، ٣٥٠ ، ٣٥٧ ، ٣٨٠ ، ٤٠٣ ، ٤٦٩ ، ٤٨٢ ،
٨/٩ ، ١٤ ، ٢٩ ، ٦٧ ، ٨٤ ، ١٢٧ ، ١٤٧ ، ٢١٧ ، ٢٣٤ ، ٢٤٩ ، ٢٩٤ ، ٣٢٤ ، ٣٥٧ ،
٣٧٤ ، ٥٨٠ ، ٥٨٨ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٧ ، ٦١٠ ، ٦١٠ ، ٦٦١ ، ٦٨٦ ، ٦٩٢ ، ٧٠١ ، ٧٠/١٠ ،
٦٠ ، ٦٧ ، ٩٠ ، ١٣٢ ، ١٧٧ ، ٢٠٦ ، ٢٢٨ ، ٢٨٣ ، ٢٩٤ ، ٣١١ ، ٦٠٤ ، ٦١٠ ، ٦١٣ ،
٦٥٩ ، ٧٠٤ ، ٧٧١ ، ٩/١١ ، ٤٩ ، ٨٢ ، ٨٨ ، ٩٨ ، ١٠٧ ، ١٢١ ، ١٤٣

أبو علي الأهوازي: ٢٧٣/٦

علي بن بذيمة: ٥٤/٧

علي بن الحسين : ٢٨٧/٥ ، ٥٥٥ ، ١٣٦/٦ ، ٢٨٥ ، ٤٧٦ ، ٥٣/٧ ، ٣٢٢ ، ٥٦٦

علي بن الحسين المروزي : ١٦٦/٤

علي بن سليمان : (انظر : الأخص الصغير)

علي بن صالح : ٢٧٩/١٠

أبو علي الطوسي : ٦٥٢/١٠

علي بن عيسى : (انظر : الرماني)

أبو علي الفارسي : ٤٩/١ ، ٧٧ ، ١٠٨ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٦ ، ١٢٢ ، ١٤٩ ، ١٥٩ ، ١٦٩ ، ٢٣٠ ،
٢٦٤ ، ٢٧٢ ، ٣٥٥ ، ٤٠٠ ، ٤٠٧ ، ٤٣٢ ، ٤٥٣ ، ٤٩٣ ، ٥٠١ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ١٣/٢ ،
١٥ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٥٦ ، ٦٠ ، ٧٥ ، ٨٧ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١٧٢ ، ٢٠٨ ، ٢٥٠ ، ٣٣٩ ، ٣٤١ ،
٣٤٢ ، ٣٧٧ ، ٤١٤ ، ٤٢٢ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥٥ ، ٤٦٥ ، ٤٧٥ ، ٤٨٦ ، ٥١٦ ، ٥٢٨ ،
٥٤٧ ، ٥٧٦ ، ٥٧٩ ، ٦٠٩ ، ٦٢٥ ، ٦٢٩ ، ٦٤١ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٧ ، ٦٦٦ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ،
٦٩٣ ، ٦٩٣/٣ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٠ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١١١ ، ١٣٧ ، ١٤٣ ، ١٨٢ ، ١٩٣ ،
٢٢١ ، ٢٣٨ ، ٢٤٦ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٧ ، ٢٥٩ ، ٢٧٩ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦٦ ،
٤٧١ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٨٢ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٢٦ ، ٥٢٩ ، ٥٣٤ ، ٥٤٧ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ،
٥٨١ ، ٥٩٤ ، ٦٥٤ ، ٦٨٢ ، ٦٩٤ ، ١٠/٤ ، ١١ ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٤١ ، ٦٦ ،
٧٤ ، ٧٦ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٣٣ ، ١٥٨ ، ١٧١ ، ١٧٦ ، ١٩٠ ، ٢٢٢ ، ٢٣٩ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ ،
٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٢٧ ، ٣٦١ ، ٣٨٥ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٢٣ ،
٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٣ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٧٤ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٧ ، ٤٩٩ ، ٥١٣ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ،
٥٣٠ ، ٥٣٧ ، ٥٦٣ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٦٠٦ ، ٦١٣ ، ٦١٨ ، ٦٣٢ ، ٦٤٠ ، ٦٥٩ ، ٢٩/٥ ،
٤٠ ، ٥٥ ، ٧١ ، ٨٠ ، ٩٠ ، ٩٤ ، ٩٧ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١٢٧ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤١ ،
١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٦٣ ، ١٩٣ ، ٢٠٦ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٣٠ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ ،
٢٤٦ ، ٢٥٨ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٣ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٤٤ ، ٣٨٣ ، ٤٠٢ ، ٤١٠ ، ٤١٤ ،
٤٢٢ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨٦ ، ٥٠٠ ، ٥٣٩ ، ٥٤٣ ، ٥٤٧ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ،
٦٤٠ ، ١١/٦ ، ٢٤ ، ٤٦ ، ٩٤ ، ١٠٧ ، ١١٤ ، ١٢٢ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٤ ، ١٨٥ ،
٢١٦ ، ٢٢٠ ، ٢٤١ ، ٣٠٨ ، ٣١٤ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٣٨ ، ٣٥٦ ، ٤٠٠ ، ٤٠٢ ، ٤٠٨ ،
٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤٤٥ ، ٤٦٤ ، ٤٦٦ ، ٤٨٣ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ،
٤٨٨ ، ٤٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٦٤ ، ٤٠/٧ ، ٥٩ ، ٨٠ ، ٩٠ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ١٠٦ ، ١١٧ ، ١٤٢ ،
١٤٩ ، ١٧٤ ، ٢٥٢ ، ٢٦٧ ، ٣٠٣ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣٧ ، ٣٤٦ ، ٣٧١ ، ٣٩١ ،
٤١١ ، ٤١٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥٨ ، ٤٩٢ ، ٥١٥ ، ٥١٧ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٦٣٣ ، ٨/٨ ، ٩

١٦ ، ٥٢ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٦٢ ، ٨٩ ، ١٤٤ ، ١٧٥ ، ١٩٣ ، ٢٢٦ ، ٢٤٠ ، ٢٩١ ، ٣٢٦ ، ٣٧١ ،
٣٨٨ ، ٤٠٨ ، ٤١٣ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٧٦ ، ٤٨٠ ، ٥١٧ ، ٥٢٨ ، ٥٤٦ ، ٥٤٨ ، ٦٠٧ ،
٦١٩ ، ٦٨٨ ، ٦٣٣/٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩٢ ، ٧١١ ، ٧٢٢ ، ٧٣٣ ، ٧٧٤ ، ٧٨٦ ، ٧٩١ ، ٨١٦ ، ٨٢٦ ، ٨٩٩ ، ٩٣٣ ، ٩٧٧ ،
٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٩٨ ، ٤١٥ ، ٥٥٣ ، ٥٥٩ ، ٥٩١ ، ٦٣٧ ، ٦٥٦ ، ٦٩٢ ، ٧١٧ ، ٧٩/١٠ ،
٨٦ ، ١٦٠ ، ٢٣١ ، ٢٤٠ ، ٢٤٨ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٥ ، ٢٦٣ ، ٢٧٠ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٤٤ ،
٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦١ ، ٣٦٥ ، ٣٨٤ ، ٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤١٠ ، ٤١١

علي بن نصر: ٣٠١/٤ ، ٦٦٩/٤

العلمي: ١٠٩/٥

ابن أبي عمار: ٥٢٣/٨ ، ٣٠٩/٩

عمار الكلبي: ٣١/٤

عمارة بن عائذ: ١٢٣/٦

عمارة بن عقيل: ٢٠٦/٢ ، ٢٧١/٩

عمر بن الخطاب: ٧٤/١ ، ٤٦٨/٢ ، ٦٧٦ ، ٣٢١/٣ ، ٣٥٣/٤ ، ٤١٤ ، ١٤٣/٥ ، ١٤٤ ، ٢٨٢ ،

٣٢٦ ، ٤٨٨ ، ٩/٦ ، ٢٢ ، ١١٠ ، ١٢٧ ، ٤٩٥ ، ١٢٥/٧ ، ١٢٧ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ٢٢٥ ،

٣٧٤ ، ٤٤٢ ، ٥٩٢ ، ٣٧٢/٩ ، ٦١٠ ، ٤٩٧/١٠ ، ٥٩٩ ، ٧٣٨ ، ٥١/١١ ، ٦٣ ، ١١١ ،

عمر بن أبي ربيعة: ١٣/١ ، ٩٠/٢ ، ١٤٥/٣ ، ١٦٨ ، ٢٣٧/٥ ، ٣٦٨ ، ٦٢٦ ، ٤٥٧/٧ ،

١١٣/٨ ، ٣٣٣/٩

أبو عمر الزاهد: ٤٨/١ ، ٣٨٠/٣ ، ٤٦٠/٧

عمر بن عبد العزيز: ٥٤٣/٣ ، ٤٩٣/٥ ، ٥٤٩/٦ ، ٦٥١/٨ ، ٢٣١/٩ ، ٢٤٩ ، ٥٨١ ، ٦٦٠ ،

٦٨٤

عمر بن عبد الواحد: ٦٥١/٨

عمر بن لجأ: ٥٩٣/٧

عمر بن محمد: ٤٦٢/٨

أبو عمران الجوني: ٣٢١/٥ ، ٦٩/٦ ، ٢٣٢/٩ ، ٤٦٤/١٠ ، ٦٨٥ ،

عمران بن حدير: ١٢٦/٨ ، ١٤٩/١٠

عمران بن حطان: ١٩/٢ ، ٦٤٢/١٠

عمرة بنت عبد الرحمن: ٣٨٩/٨

أبو عمرو الداني: ٢٣٣/١ ، ٤٩٣ ، ١١٢/٢ ، ٦٤٥ ، ٦٧٦ ، ٤٢٤/٣ ، ٦٥٠/٤ ، ٦٥٤ ، ١٢١/٥ ،

عمرو بن دينار: ١٨١/٥ ، ٥٣٣/٩ ، ٣٤٩/١٠

عمرو بن شقيق: ٦٣/٦

عمرو بن العاص: ١٧٤/٥

عمرو بن عبيد : ٥١٨/٢ ، ٦٧٦ ، ١٤/٣ ، ١٥٣/٤ ، ٥٥٧ ، ٦٦٧ ، ٦٠٩/٥ ، ٢٦/٦ ، ١٣٦ ،
١٣٧ ، ٩٨/٧ ، ٤٧٦ ، ٥٠٠ ، ٩٤/٨ ، ٢٧٦ ، ٥٧٧ ، ٣٢١/٩ ، ٥١٠ ، ٥٢٢ ، ٥٢٩ ،
٦٢٦ ، ٦٣١ ، ٦٥٣ ، ٧٢١ ، ١٤٢/١٠ ، ٢٩١ ، ٦٨٠ ، ١٥٨/١١

أبو عمرو بن العلاء : ١٠٢/١ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٨٥ ، ٢٩٦ ، ٣٥٢ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ،
٣٦٤ ، ٣٦٧ ، ٣٧٦ ، ٤١٦ ، ٤٦٩ ، ٤٨١ ، ٤٩٥ ، ٥١١ ، ٨/٢ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٥٨ ، ١٥٦ ،
١٥٨ ، ٢١٢ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤١ ، ٢٧٨ ، ٢٩١ ، ٣٠٥ ، ٣٢٣ ، ٣٢٦ ، ٣٣٧ ، ٣٥٣ ،
٣٦٦ ، ٤٠٨ ، ٤٤٢ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٩٢ ، ٥١٢ ، ٥٢٧ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٤ ، ٥٣٨ ،
٥٦٢ ، ٥٦٦ ، ٥٧٩ ، ٥٩٣ ، ٦٠٩ ، ٦١١ ، ٦١٩ ، ٦٤٩ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٧٨ ،
٦٧٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٤ ، ٦٩٤ ، ٦٩٣ ، ٦٩٣ ، ٦٩٣ ، ٦٩٣ ، ٦٩٣ ، ٦٩٣ ،
١٣١ ، ١٤٤ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٦٤ ، ٢٠٠ ، ٢١٥ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٨ ، ٢٣٨ ، ٢٦١ ،
٢٦٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٨٣ ، ٢٩٦ ، ٢٩٩ ، ٣٧٤ ، ٣٨٧ ، ٤١١ ، ٤٢٠ ، ٤٢٨ ،
٤٤٩ ، ٤٥٨ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٩٤ ، ٥١٣ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٥ ، ٥٢٧ ، ٥٢٩ ، ٥٦٧ ،
٦٥٧ ، ٦٨٦ ، ٢١/٤ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٧٢ ، ٧٦ ، ٨٥ ، ٩٠ ، ٩٣ ، ٩٧ ، ١٣٢ ،
١٥٣ ، ١٩٢ ، ١٩٨ ، ٢٣٨ ، ٢٤٥ ، ٢٥٧ ، ٢٧٣ ، ٢٧٨ ، ٢٧٨ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣١٦ ،
٣٣٥ ، ٣٣٨ ، ٣٦٥ ، ٥٤٥ ، ٥٥٧ ، ٥٦٩ ، ٥٨٤ ، ٥٨٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٩ ، ٦٩٣ ،
٩/٥ ، ٤٥ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٦٦ ، ٧٢ ، ٨١ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠١ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٢ ،
١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٩ ، ١٣٩ ، ١٦٦ ، ١٨٦ ، ١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٤ ، ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٣١٤ ،
٣١٨ ، ٣٢٥ ، ٣٤٦ ، ٣٥٦ ، ٤٠٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢٣ ، ٤٢٣ ، ٤٣٩ ، ٤٤٢ ، ٤٥٧ ، ٤٨٨ ،
٤٩٠ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥١٢ ، ٥١٤ ، ٥١٤ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٥ ، ٥٤٥ ، ٥٦٤ ،
٥٩٥ ، ٥٩٨ ، ٦٠٢ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦٢٨ ، ٦٣٥ ، ٦٣٧ ، ٦٣٩ ، ٦/٦ ، ٢٣ ،
٢٤ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٤٣ ، ٥١ ، ٧١ ، ٧٩ ، ١٠٥ ، ١١٤ ، ١١٨ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤١ ، ١٤١ ، ١٤٤ ،
١٤٧ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٩٦ ، ١٩٩ ، ٢٤٢ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٣٠٥ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣١١ ،
٣١٦ ، ٣٣٧ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢ ، ٣٥٧ ، ٣٦٥ ، ٣٨٧ ، ٣٨٩ ، ٤٢٦ ، ٤٢٩ ، ٤٤٩ ، ٤٥٩ ، ٤٧٠ ،
٤٧٢ ، ٤٧٩ ، ٤٨٥ ، ٤٨٩ ، ٤٩٧ ، ٥٥٣ ، ٥٦٨ ، ١٣/٧ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٦٠ ،
٨٩ ، ٩٨ ، ١٠٣ ، ١١٧ ، ١١٩ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٧٥ ، ١٩٤ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٧٢ ، ٢٧٢ ،
٢٩٣ ، ٣٠٩ ، ٣٣٠ ، ٣٥٧ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨٥ ، ٣٩١ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ،
٤٦٢ ، ٤٦١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٢ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٨ ، ٥٣٠ ، ٥٣٢ ، ٥٣٥

أبو عمرو المنقري: ٦٥٤/١٠

عمرو بن ميمون: ٤٧/٦، ٩١، ٥٣١/٩، ٥٨٤، ٣٥٧/١٠، ٧٠١، ٥١/١١

عمرو بن نفيل: ٣٣٤/٦

عمرو بن هرم: ٣٦٠/٦

عنصرة: ٤٨٥/٢، ٦٠٧، ٦٢١، ٤١٣/٣، ١٩١/٥، ٢٢١، ٣٥٠، ٤٥٦، ٥٧٩، ٥٨٠، ٦٠٠

٣٥٩/٦، ٤٥٧/٧، ٤٣٦/٨، ٤٦٢/١٠، ٦٤٣، ٨١/١١

ابن عوف: ١٦٧/٥

ابن عون: ٣٦٩/٩، ٧١٧

عون العقيلي: ٣٣٥/٤، ٥٢/٥، ٥٩٠

أبو عياض: ٦٧٨/٩، ٦٥٤/١٠

عيسى الثقفي: ٣٤/٥، ٢٧/٦، ١٧٨، ٣١٠، ٣٢٦، ٣٤٤، ٤١٨، ٥٦٩، ٤٤/٧، ٤٨، ١١١

٢٠٦، ٤٦٥، ٤٧٧، ٤٨١، ٤٩/٨، ٧٣، ١٦٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٦٣/٩

عيسى بن سليمان: ٩٢/٨، ١٢٤، ٢٩٩/٩

عيسى بن عمر: ٤١٨/١، ٦٦/٢، ٦٦٤، ٥١٨/٣، ٥٣٨، ٥٩٠، ٦٧٨، ١٥٣/٤، ٢٥٧

٢٥٩، ٢٦٠، ٤٢٦، ٥٨٦، ٤٥/٥، ٥٩، ١٩٣، ٢٣٨، ٢٣٩، ٣٠١، ٣٤٧، ٣٥٢

٣٥٤، ٣٦٧، ٣٩٠، ٤٢٨، ٤٥٣، ٤٨١، ٤٨٣، ٤٩٣، ٤٩٥، ٤٩٧، ٤٩٨، ٥١٨

٥٤٨، ٥٥٠، ٥٦٦، ٥٧٧، ٦١٦، ٦٢٤، ٦٣٦، ٥/٦، ٨، ٥٣، ٦٢، ٦٩، ٩١، ١١٣

١٢٥، ١٨٣، ١٩٦، ٢٠٢، ٢١٧، ٢٢٢، ٢٢٧، ٢٤٣، ٢٨٣، ٣٢٠، ٣٦٢، ٣٧٠

٥١١، ٥٣٤، ٢٠/٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٥٨، ٣١٣، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٨٧

٤٩٦، ٥٠٣، ٥٠٩، ٥٣٠، ٥٣٠، ٥٣٢، ٥٤٣، ٦٠٤، ٦١١، ١٧/٨، ٥٨، ٥٩، ٨٨

٩١، ١٠٠، ١٢٢، ١٣٨، ١٧٣، ١٨٩، ١٩١، ٢١٠، ٣٠٤، ٣١٤، ٣٣٨، ٣٦٠، ٣٨٧

٣٩١، ٤٥٧، ٥٠٩، ٥١٤، ٥١٧، ٥٥٧، ٥٦٦، ٥٩٣، ٦٠٤، ٦٢٧، ٦٥٤، ٦٧٢

٦٨١، ٧٠١، ١٢/٩، ١٥، ١٠٠، ١٣٤، ١٤٤، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٩، ٢٠١، ٢١٨

٢٢٠، ٢٢١، ٢٣٤، ٢٤٤، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٩٤، ٣١٣، ٣٤٤، ٣٥٢، ٣٥٥

٣٥٧، ٣٨٠، ٣٨٢، ٤٠٦، ٤٤٢، ٤٤٤، ٤٥١، ٤٨٧، ٥١٠، ٥٢٣، ٥٢٩، ٥٧٥

٥٩٦، ٦٢١، ٦٤٠، ٦٥٧، ٦٦٨، ٦٨١، ٦٨٦، ١٧/١٠، ٩٧، ١٣٥، ١٦٩، ١٨٠

١٩٣، ٢٠١، ٢٢١، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٧٢، ٣٠٤، ٣٢٣، ٣٦١، ٣٩٨، ٤٧٣، ٦٣٠

٦٣٩، ٦٤٩، ٦٥٩، ٦٨٠، ٦٨٥، ٧١٨، ٧٤٦، ٤٦/١١، ٦٢، ٧٤، ٩٤، ١٠٢، ١١٠

أبو عيسى الأسود: ٤٦٤/٨

عيسى بن الفضل : ٥٥١/١٠

عيسى الكوفي : ٣٧٨/٨ ، ٥٦٩/٦

عيسى بن هلال : ٩٧/٦

عيسى الهمداني : ٣٠٤/١٠ ، ٦٧٥/٩ ، ٥٨٨/٨ ، ١١٠/٦ ، ٤٩٠/٥

الغضبان بن القبعثرى : ٤٥١/٦

ابن غلبون : ٤٣٥/٧

غوية بن سلمي : ٥٦٢/١٠

ابن فارس : ٣٩٠/٦ ، ٣٨٣ ، ١٨٠/٣ ، ٣١٤ ، ٥١/٢ ، ٣٢٩ ، ٢٥٥/١

القاسي : ٣٣٧/١٠

فاطمة : ١٤١/٦ ، ٤٧١/٣

الفخر الرازي : ٤٥٩ ، ٣٥٢ ، ٣٥١ ، ٢٥٩ ، ٢٠١ ، ٣٣ ، ٢٢/٤ ، ٤٧٠ ، ٤٤٦ ، ٣٨٩ ، ٢٩/٣ ، ٤٥٩

٤٥٦ ، ٤٣٩/٩ ، ٤٠٢ ، ٢٩٠/٨ ، ٥٤٤ ، ٢٣١/٦ ، ٢٠٠ ، ١٣٢ ، ١٣١/٥

الفراء : ٢٦٧ ، ٢٣٣ ، ٢٢٧ ، ٢٢٤ ، ٢٢٣ ، ٢١٩ ، ٢١٢ ، ٢١١ ، ١١٩ ، ٨٧ ، ٧٣ ، ٧٢ ، ٢٣/١ ، ٣٠٨

، ٤٧٦ ، ٤٦٥ ، ٤٦٠ ، ٤٥٩ ، ٤٥٠ ، ٤٣٣ ، ٤١٠ ، ٣٨٤ ، ٣٧٨ ، ٣٢٠ ، ٣١٧ ، ٣١٠

، ٤٥٠ ، ٣٩ ، ٣٨ ، ٣٠ ، ٢٤ ، ١٩/٢ ، ٥١٤ ، ٥١٠ ، ٥٠٩ ، ٥٠٧ ، ٥٠٦ ، ٤٨٩ ، ٤٨٦

، ٤٦٦ ، ٤٦٣ ، ٤٦٠ ، ٤٥٧ ، ٤٥٤ ، ٤٥١ ، ٤٤٨ ، ٤٤٦ ، ٤٤٣ ، ٤٤٠ ، ٤٣٧ ، ٤٣٤ ، ٤٣١ ، ٤٢٨ ، ٤٢٥ ، ٤٢٢ ، ٤١٩ ، ٤١٦ ، ٤١٣ ، ٤١٠ ، ٤٠٧ ، ٤٠٤ ، ٤٠١ ، ٣٩٨ ، ٣٩٥ ، ٣٩٢ ، ٣٨٩ ، ٣٨٦ ، ٣٨٣ ، ٣٨٠ ، ٣٧٧ ، ٣٧٤ ، ٣٧١ ، ٣٦٨ ، ٣٦٥ ، ٣٦٢ ، ٣٥٩ ، ٣٥٦ ، ٣٥٣ ، ٣٥٠ ، ٣٤٧ ، ٣٤٤ ، ٣٤١ ، ٣٣٨ ، ٣٣٥ ، ٣٣٢ ، ٣٢٩ ، ٣٢٦ ، ٣٢٣ ، ٣٢٠ ، ٣١٧ ، ٣١٤ ، ٣١١ ، ٣٠٨ ، ٣٠٥ ، ٣٠٢ ، ٢٩٩ ، ٢٩٦ ، ٢٩٣ ، ٢٩٠ ، ٢٨٧ ، ٢٨٤ ، ٢٨١ ، ٢٧٨ ، ٢٧٥ ، ٢٧٢ ، ٢٦٩ ، ٢٦٦ ، ٢٦٣ ، ٢٦٠ ، ٢٥٧ ، ٢٥٤ ، ٢٥١ ، ٢٤٨ ، ٢٤٥ ، ٢٤٢ ، ٢٣٩ ، ٢٣٦ ، ٢٣٣ ، ٢٣٠ ، ٢٢٧ ، ٢٢٤ ، ٢٢١ ، ٢١٨ ، ٢١٥ ، ٢١٢ ، ٢٠٩ ، ٢٠٦ ، ٢٠٣ ، ٢٠٠ ، ١٩٧ ، ١٩٤ ، ١٩١ ، ١٨٨ ، ١٨٥ ، ١٨٢ ، ١٧٩ ، ١٧٦ ، ١٧٣ ، ١٧٠ ، ١٦٧ ، ١٦٤ ، ١٦١ ، ١٥٨ ، ١٥٥ ، ١٥٢ ، ١٤٩ ، ١٤٦ ، ١٤٣ ، ١٤٠ ، ١٣٧ ، ١٣٤ ، ١٣١ ، ١٢٨ ، ١٢٥ ، ١٢٢ ، ١١٩ ، ١١٦ ، ١١٣ ، ١١٠ ، ١٠٧ ، ١٠٤ ، ١٠١ ، ٩٨ ، ٩٥ ، ٩٢ ، ٨٩ ، ٨٦ ، ٨٣ ، ٨٠ ، ٧٧ ، ٧٤ ، ٧١ ، ٦٨ ، ٦٥ ، ٦٢ ، ٥٩ ، ٥٦ ، ٥٣ ، ٥٠ ، ٤٧ ، ٤٤ ، ٤١ ، ٣٨ ، ٣٥ ، ٣٢ ، ٢٩ ، ٢٦ ، ٢٣ ، ٢٠ ، ١٧ ، ١٤ ، ١١ ، ٨ ، ٥ ، ٢ ، ١

،٢٢٩ ،٢٢٧ ،٢٢٤ ،٢٢٣ ،٢٢١ ،٢١٣ ،٢١٢ ،٢٠٧ ،٢٠٥ ،١٩٢ ،١٧٨ ،٢٥٣
 ،٣٠٢ ،٣٠٠ ،٢٨٠ ،٢٦٣ ،٢٥٩ ،٢٥٧ ،٢٥٣ ،٢٥٢ ،٢٥٠ ،٢٤٩ ،٢٤٤ ،٢٤٢
 ،٤٩٤ ،٤٨٦ ،٤٦٤ ،٤٦١ ،٤٢٥ ،٤١٨ ،٤١٥ ،٤٠٢ ،٣٩٤ ،٣٧٥ ،٣٤٥ ،٣٣٦
 ،٦١٢ ،٦٠٨ ،٦٠٥ ،٥٩٢ ،٥٩٠ ،٥٧١ ،٥٦١ ،٥٥١ ،٥٤٦ ،٥١٠ ،٥٠٣ ،٥٠٢
 ،١٣٨ ،١٠٦ ،١٠٥ ،٩٦ ،٨٤ ،٨٣ ،٨٢ ،٧٢ ،٥٧ ،٤٥ ،٤٠ ،٢٤ ،١٨/٦ ،٦٤٠
 ،٢٥٠ ،٢٢٨ ،٢٠٣ ،٢٠٢ ،١٩٧ ،١٩٢ ،١٩١ ،١٨٣ ،١٧٢ ،١٦٩ ،١٥٠ ،١٤٨
 ،٣٤٦ ،٣٣٣ ،٣١٧ ،٣٠٢ ،٢٩٦ ،٢٦٩ ،٢٦٢ ،٢٦١ ،٢٥٦ ،٢٥٥ ،٢٥٣ ،٢٥٢
 ،٤٢٤ ،٤١٢ ،٤٠٨ ،٤٠٥ ،٤٠٤ ،٤٠٣ ،٤٠٢ ،٤٠١ ،٣٩٩ ،٣٨٩ ،٣٧٩ ،٣٥٤
 ،٩٥ ،٩٤ ،٩٢ ،٩٠ ،٨٢ ،٧٣ ،٥٨ ،٥٣ ،٥١ ،٣٠/٧ ،٥٠٠ ،٤٨٦ ،٤٦٣ ،٤٣٥
 ،٢٤٣ ،٢٤٢ ،٢٣٨ ،٢٣٠ ،٢٠١ ،١٩٩ ،١٨٢ ،١٧٢ ،١٥٦ ،١٥٣ ،١٤٦ ،١٢٨
 ،٤٠٧ ،٤٠٥ ،٣٩٦ ،٣٩٥ ،٣٧٩ ،٣٣٣ ،٣٣٠ ،٣١٤ ،٢٧٥ ،٢٧٣ ،٢٤٨ ،٢٤٤
 ،٥٩٥ ،٥٨٢ ،٥٦١ ،٥٤٣ ،٥٣٩ ،٥١٣ ،٥١٠ ،٤٨٦ ،٤٥٦ ،٤٥٥ ،٤٤٧ ،٤٢٥
 ،٢٣٩ ،٢٠٥ ،١٨٣ ،١٧٨ ،١٦١ ،١٣٣ ،١٢٧ ،١٢٦ ،١٢٣ ،٦١ ،٥٠ ،٤٣/٨ ،٦٢٣
 ،٣٧٠ ،٣٦٣ ،٣٤٣ ،٣٣٤ ،٣٣٣ ،٣٣٢ ،٣٢٧ ،٣١٧ ،٣١٠ ،٢٩٩ ،٢٦٧ ،٢٦١
 ،٥٧٧ ،٥٦٢ ،٥٥٦ ،٥٠١ ،٤٨٩ ،٤٧٩ ،٤٦٩ ،٤٣٦ ،٤٢٢ ،٤١٨ ،٣٩٨ ،٣٧٨
 ،١٠٥ ،٨١ ،٤٨ ،٤٧ ،٣٢ ،٣١ ،٣٠ ،٢٠ ،١٦/٩ ،٦٩٩ ،٦٨١ ،٦٥٢ ،٦٠٩ ،٦٠٥
 ،٢٦٣ ،٢٥٦ ،٢٢٤ ،٢١٧ ،٢٠٦ ،٢٠٥ ،١٩٥ ،١٩٣ ،١٩٢ ،١٧٠ ،١٤٣ ،١٣٠
 ،٣٩٤ ،٣٧٦ ،٣٦٤ ،٣٥٧ ،٣٥٢ ،٣٤٩ ،٣٤٥ ،٣٤٤ ،٣٢١ ،٢٩٢ ،٢٧٧ ،٢٦٤
 ،٥٨٥ ،٥٨٥ ،٥٥٠ ،٥٤٢ ،٤٩٧ ،٤٩١ ،٤٦٠ ،٤٤٨ ،٤٣٨ ،٤٠٧ ،٤٠٥ ،٤٠١
 ،٢٤٢ ،١٨١ ،١٧٣ ،١٥٥ ،١٢٧ ،٨٩ ،٨٦ ،٨٥ ،٦٠ ،٤٩ ،١١/١٠ ،٧٢٢ ،٦٨٥
 ،٤٧١ ،٤١٠ ،٤٠١ ،٣٥٠ ،٣٤٣ ،٣٢١ ،٣٢٠ ،٣١٨ ،٣٠٤ ،٢٩٨ ،٢٩٣ ،٢٦٥
 ،٦٠٢ ،٦٠١ ،٥٨٧ ،٥٨٦ ،٥٧١ ،٥٦٨ ،٥٦٧ ،٥٥٢ ،٥٥٠ ،٥٢٨ ،٥٢٥ ،٤٨٤
 ،٩٠ ،٣٥ ،٣٣ ،٣٢ ،١١ ،٨/١١ ،٧٦٣ ،٧٦٢ ،٧٦٠ ،٧٣٧ ،٧١٥ ،٦٢٥ ،٦١٤
 ١١٠ ،١٠٨

الفرار الشاعر : ٣٢٣/١

أبو فراس الحمداني : ٢٢٥/٣

الفرزدق : ١٢٣/١ ، ١٣٣ ، ١٤٥ ، ٢١٩ ، ٣٩٦ ، ٢١/٢ ، ٢٧ ، ١٥٢ ، ٢٩٨ ، ٣٢٠ ، ٤٣٠ ،
 ٥٢٩ ، ٦٦٢ ، ١١٩/٣ ، ٢٠٩ ، ٤٧٨ ، ٦٠٧ ، ٦٤٧ ، ٦٥٤ ، ١٩٣/٤ ، ٧٦/٥ ، ٣١٨ ،
 ٤٧٣ ، ١٨٢/٦ ، ٢٢١ ، ٢٦٨ ، ٤٤٣ ، ٣٤٨/٧ ، ٣٨٥ ، ٤٧٨ ، ٦٠/٨ ، ٦٠ ، ٤٥٦

٦٩٦ ، ٢٦٣/١٠ ، ٦٣٧ ، ٦٢٤ ، ٦٠٨ ، ٥٤٨ ، ٤٠٦/٩

ابن فضال: ٤٩٥/١٠ ، ٤١٨/٧

فضالة بن عبيد: ٦٥٣/٧ ، ١٦٢/٥

الفضل بن إبراهيم: ٢١٢/٩

الفضل بن الحباب: ٤٨٦ ، ١٦٧/٥

أبو الفضل بن حرب: ٤٧١/٦

أبو الفضل الرازي: ٢٧٣/٥ ، ٢٦٠/٦ ، ٢٧٠/٧ ، ٢٧٢ ، ٢٩٣ ، ٣٣٠ ، ٣٧٤ ، ٥٢١ ، ٢٢٦/٨

٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٦٤ ، ٣٤١ ، ٤٦٣ ، ٥٢٧ ، ٥٥٨ ، ٦٣٠ ، ٦٦٣ ، ٦٨٣ ، ٤٢/٩ ، ٥٣

١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٩١ ، ٢٠٩ ، ٢١٤ ، ٢٢٧ ، ٣١٢ ، ٣٣٦ ، ٣٥٥ ، ٣٩٥ ، ٤٧٦ ، ٥١١

٥٣١ ، ١٢١/١٠ ، ١٣٦ ، ١٣٩ ، ١٥٧ ، ١٦٦ ، ١٩٠ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ٢٦٩ ، ٣٧٥ ، ٣٩٢

٤٧٥ ، ٥٢٠ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٦٥٩ ، ٦٩١ ، ٧٣٠ ، ٧٥٠ ، ٧٧٣ ، ٦٤/١١ ، ١٠١ ، ١٠٢

١٥٩ ، ١٢٥

الفضل بن عيسى: ٣٤٢/١٠

فضيل بن زرقان: ١٤/٩

القيمي: ١٨٧/٨

أبو فكيهة: ٩٧/٥

فليته بن قاسم: ١٤٣/١١

ابن فليح: ١٥٢/٦ ، ٥٢٠/٨

فهد بن الصقر: ٥٩٦/٩

ابن فورك: ٢٧٨/١

الفياض بن غزوان: ٢٦٧/٣ ، ١٥٠/٤ ، ١٩٥ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٤٨٧/٧ ، ٣٥٤/٨ ، ١٥٠/١٠

٥٨٦ ، ٣٥٧

قاضي الجند: ١٧٧/٥

القاسم بن معن: ٥٣/٧ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ٦٠٠/٩

قالون: ٤٠٢/١ ، ٢٩١/٢ ، ٦٠٩ ، ٦٥٥ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٦١ ، ٢٦٤ ، ٤٢٠ ، ١٤١/٤

١٩٩/٦ ، ٢٠٠ ، ٣٣٠ ، ٦٣٠/٧ ، ٦٣١ ، ٢٤٢/٨ ، ٢٦٨ ، ٤٢٨ ، ٤٣١ ، ٦٨٨ ، ٢٤٣/٩

٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٩٦ ، ٤٦٤ ، ١٠٨/١٠ ، ١١٠ ، ١١٣ ، ٥٩٨

قتادة: ٣٦٥/١ ، ٤٣٨ ، ٥٠٢ ، ٥٠/٢ ، ١٠٣ ، ٢١٣ ، ٢٢٤ ، ٢٩٨ ، ٣٦٤ ، ٤٧٦ ، ٦٠٤

١١٢/٣ ، ١٩٨ ، ٢٣٥ ، ٤٤٩ ، ٥٧٠ ، ٦٧٨ ، ٦٧/٤ ، ١٨٨ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠ ، ٤٤٦

٨٢/٥ ، ١٠٠ ، ١١٢ ، ١٨٠ ، ١٨٤ ، ٢٨٧ ، ٣٢١ ، ٥٩٨ ، ٦٠٩ ، ٦٣٩ ، ٦٥٠/٦ ، ٤٧ ، ٤٧٦ ، ٤٤٩ ، ٤٤٧ ، ٤١٨ ، ٣٩٢ ، ١٨٠ ، ١٦٨ ، ١٥٦ ، ١٢٧ ، ١١٠ ، ٩٣ ، ٦٩ ، ٦٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٤ ، ٥٠٨ ، ٥٥٥ ، ٥٤٥ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ١٠٩/٧ ، ١٩٥ ، ٢٤٠ ، ٢٢٢ ، ٣٧٢ ، ٣٧٧ ، ٣٧٣ ، ٤٠١ ، ٤٢٦ ، ٤٢٤ ، ٥٠٤ ، ٥٤٨ ، ٥٦٨ ، ٦١٤ ، ٤٩/٨ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ٢٠٠ ، ٣٦٠ ، ٣٧٠ ، ٣٨٧ ، ٤٠٥ ، ٤٥٨ ، ٥٢٤ ، ٥٢٩ ، ٥٣٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨٤ ، ٥٨٨ ، ٦٥٤ ، ٦٥٤ ، ٦٧١ ، ٢٣/٩ ، ٥٤ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ١٠١ ، ١٠٨ ، ١٤٩ ، ١٨٢ ، ١٩١ ، ١٩٥ ، ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢٥٩ ، ٢٧٧ ، ٢٩٤ ، ٣٦٩ ، ٣٧٢ ، ٣٧٩ ، ٥٠٩ ، ٥٢٣ ، ٥٥٦ ، ٥٨١ ، ٥٨٣ ، ٥٨٦ ، ٦٢٣ ، ٦٦١ ، ٧٢٢ ، ٤٣/١٠ ، ٤٦ ، ٩١ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ٢٠٤ ، ٢٣١ ، ٢٥٧ ، ٢٦٧ ، ٢٧٢ ، ٣٥٦ ، ٣٧٥ ، ٣٩٥ ، ٤٠١ ، ٤٤٧ ، ٤٤٩ ، ٤٥٤ ، ٤٦٤ ، ٤٨٧ ، ٥١٨ ، ٥٦٥ ، ٦٣٤ ، ٦٤١ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٧٧/١١ ، ٨٨

القتال الكلابي: ٧٠٥/٩

ابن قتيبة: ١٣٧/٢ ، ٦١/٣ ، ٣٢٨ ، ٣٧٧ ، ٤٣٩ ، ٤١٤/٤ ، ٢٨٨ ، ٤٤٨ ، ٤٦٧ ، ٤٤٨/٥ ، ٢٧١ ، ٣٦٦ ، ٤٣٧ ، ٥٧٨ ، ٦٧/٦ ، ٧٤ ، ٩٠ ، ١٩١ ، ٢٣٤ ، ٣٨١ ، ٤٢١ ، ٤٧٧ ، ٣٣/٧ ، ٧٤ ، ١٢١ ، ٢٢٨ ، ٣٦٦ ، ٣٩٦ ، ٥٠٢ ، ٥١٣ ، ١٦٤/٨ ، ٢٧٩ ، ٥٤٦ ، ٦١٥ ، ٦٦١ ، ٢٤٥/٩ ، ٣٧٥ ، ٥١٧ ، ٥٤٥ ، ٥٨٨ ، ١٠/١٠ ، ١٦٢ ، ٤١٣ ، ٤٣٣ ، ٦٥٠ ، ٦٥٣

قتيبة الميالي: ٤٦٤/٧ ، ٤٩١/٨

القرافي: ٣٨٤/٥

القرطبي: ٥٦٢/٦ ، ٤٣٧/١٠ ، ٧٩٣

قس بن ساعدة: ٥٢/٤ ، ٣٩٠ ، ٥٣٩

قسامة بن زيد: ٤٥٦/٥

القشيري: ٣٥٦/٩

ابن القشيري: ٢٢٦/٥

ابن القطاع: ٦٧١/٢

القطامي: ٣٤/٢ ، ١٣٩/٣ ، ٢٤٨/٧ ، ١٤٨/٨ ، ٤٧٣/٩ ، ٦٢٢

قطبة بن مالك: ٢١/١٠

قطرب: ١٨/١ ، ١٨٩ ، ١٥٤/٢ ، ٦/٤ ، ٣٩٠ ، ٦١٦ ، ٦٢١/٥ ، ١٣١/٦ ، ١٦٤ ، ٢٣٧ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٥١١ ، ٥١٩ ، ٧٩/٧ ، ٩٠ ، ١٢٨ ، ٢٠٤ ، ٢٩٦ ، ٣١٤ ، ٢٦٨/٨ ، ٢٧٢ ، ٥٢/٩

٣٧٥ ، ٦٦٢ ، ٨٤/١٠ ، ٢٠٢ ، ٢٦٠ ، ١٢٣/١١

القفال: ١٣٨/٢ ، ٣٣٥ ، ٣٨٦/٤ ، ٤٢٥/٨

،٤٧٠ ،٤٦٣ ،٤٤٩ ،٤٤١ ،٤٣٣ ،٣٩٨ ،٣٩٧ ،٣٨٧ ،٣٧٧ ،٣٦٥ ،٣٦٤ ،٣٣١
 ،١٥٠ ،١٤٨ ،١٠٣ ،٨٩ ،٦٠ ،٢٣ ،٢١ ،١٩ ،١٨ ،١٣/٧ ،٥٥١ ،٥٣٧ ،٥١٦
 ،٣٧٩ ،٣٦١ ،٣٥٧ ،٣٤٦ ،٣٤٢ ،٣٣٠ ،٣٠٣ ،٢٨٤ ،٢٧٣ ،٢١١ ،١٧١ ،١٧٠
 ،٥٤٩ ،٥٤٤ ،٥٤٠ ،٥٣٥ ،٥٢٨ ،٥٢٤ ،٥٠٣ ،٤٦٦ ،٤٤١ ،٤٣٧ ،٤١٢ ،٣٨٥
 ،٩٧ ،٩٠ ،٦٣ ،١٦/٨ ،٦٣٥ ،٦٢٨ ،٦٠٨ ،٥٩٦ ،٥٨١ ،٥٧٧ ،٥٦٧ ،٥٦٢ ،٥٥١
 ،٣١٩ ،٢٩١ ،٢٨٤ ،٢٨١ ،٢٥٩ ،٢٠٧ ،١٨٧ ،١٦٢ ،١٦١ ،١٤٧ ،١١٧ ،١٠٩
 ،٣٩٧ ،٣٨٠ ،٣٧٩ ،٣٧٥ ،٣٧٣ ،٣٧٢ ،٣٦٣ ،٣٥٢ ،٣٤٥ ،٣٤٠ ،٣٢٨ ،٣٢٦
 ،٥٤٤ ،٥٤١ ،٥٠٣ ،٥٠٠ ،٤٧٧ ،٤٧٦ ،٤٦٣ ،٤٥٩ ،٤٣٤ ،٤٢٨ ،٤١٥ ،٤٠٧
 ،٣٤ ،٢٤ ،١٨ ،١٥/٩ ،٦٧٨ ،٦٧٢ ،٦٤٦ ،٦٣٥ ،٦١٩ ،٥٩٦ ،٥٩٢ ،٥٥١ ،٥٤٨
 ،٢٤٣ ،٢٤١ ،٢٣٩ ،١٧٥ ،١٧٣ ،١٦١ ،١٥١ ،١٤٠ ،١٣٢ ،١١٦ ،١٠٢ ،٨١ ،٦٠
 ،٤٣٤ ،٤٢٩ ،٤٢٥ ،٤١٤ ،٤١٢ ،٣٩٩ ،٣٨٧ ،٣٨٦ ،٣٨٢ ،٢٧٤ ،٢٧٠ ،٢٤٦
 ،٦٢٨ ،٦١٠ ،٦٠٤ ،٥٨٥ ،٥٧٩ ،٥٤٩ ،٥٣٨ ،٥٣٧ ،٥٢٨ ،٤٧١ ،٤٤١ ،٤٣٧
 ،٧٣ ،٧٢ ،٣٦ ،٣٥ ،٣١ ،١٥/١٠ ،٧٢٣ ،٧١٢ ،٧١١ ،٦٩٢ ،٦٨٥ ،٦٧٢ ،٦٤٢
 ،٢٤٧ ،٢٢٣ ،٢١٥ ،١٧٢ ،١٧١ ،١٢٤ ،١٠٩ ،١٠٨ ،١٠٧ ،٩٦ ،٩٥ ،٩٣ ،٩٢
 ،٦١٩ ،٦٠٨ ،٥٧٤ ،٥٧٣ ،٥٥١ ،٥٢٩ ،٤٥٣ ،٤٤٢ ،٣٨٢ ،٣٢٢ ،٣١٨ ،٢٨٩
 ،٦٦٦ ،٧٣٧ ،٧١٣ ،٧٠٧ ،٧٠٤ ،٧٠١ ،٦٨٩ ،٦٧٦ ،٦٦٤ ،٦٤٨ ،٦٤٧ ،٦٣١
 ١٤٢ ،١٤٠ ،١١٤ ،٩٨ ،٨/١١ ،٧٨٨ ،٧٨٥ ،٧٨١ ،٧٦٩

كثير عزة: ٣/٤٣٤ ، ٣/٤٥ ، ٥/١٩٨ ، ٦/٦٥ ، ١٠/١٨٥ ، ٣١

الكرخي: ١٠/٣٠٧

كردم: ٥/٤٠٨

الكرماني: ٢/١٢٢ ، ٣/٤٩٨ ، ٤/٥٣٨ ، ٤/٩٠ ، ٥/١٣٥ ، ٥/٣٠٥ ، ٤٥١ ، ٣٦٩ ، ٣٧٢

٣٩٩ ، ٦٢٠ ، ٦/١٠ ، ٧/٢٣١ ، ٨/٥٧١ ، ٩/٥٣

الكسائي: ١/٢١ ، ٣٥ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٣١ ، ١٣٥ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٧٣ ، ٢٠٥ ، ٢١١ ، ٢١٢

٢١٩ ، ٢٢٤ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٨١ ، ٣٠١ ، ٣٠٨ ، ٣١١ ، ٣٤٢ ، ٣٥٣ ، ٣٧٠ ، ٣٧٨

٤١٠ ، ٤٣٥ ، ٤٣٥ ، ٤٥٩ ، ٤٦٤ ، ٤٦٧ ، ٤٨٢ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٢ ، ١٣/٢ ، ١٩ ، ٢٩ ، ٣٠

٦٠ ، ١١٢ ، ١٤٦ ، ١٥٨ ، ١٩١ ، ١٩٨ ، ٢٠٧ ، ٢١٢ ، ٢٢٣ ، ٢٦٤ ، ٢٧٧ ، ٣٠٤ ، ٣٠٧

٣١٥ ، ٣١٩ ، ٣٢٩ ، ٣٥٨ ، ٣٦٥ ، ٣٨٩ ، ٣٩٩ ، ٤٠٧ ، ٤٢١ ، ٤٤٨ ، ٤٥٧ ، ٤٦٥

٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٨٠ ، ٤٨٨ ، ٤٨٨ ، ٥٠٢ ، ٥٣٨ ، ٥٥٦ ، ٥٦٢ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢

٥٧٦ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٦٠٨ ، ٦١١ ، ٦١٩ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٥٥ ، ٦٧٣ ، ٦٨٠ ، ٦٨٥

٤٧٩ ، ٤٦٠ ، ٤٥٩ ، ٤٣٩ ، ٤٢٨ ، ٤٠٥ ، ٣٩٩ ، ٣٩٧ ، ٣٩٥ ، ٣٩٠ ، ٣٨٩ ، ٣٨٥
٤٨٩ ، ٤٩١ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٩ ، ٥١٢ ، ٥٢٦ ، ٥٤١ ، ٥٦١ ، ٥٨٣ ،
٥٩٨ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٥ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٣١ ، ٦٤١ ، ٦٥١ ، ٦٧١ ، ٦٧٧ ، ٦٨٨ ،
٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ١٨/٩ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٤٤ ، ٥٣ ، ٦١ ، ٦٥ ، ٩٠ ، ٩٣ ، ١١٧ ، ١٣٩ ،
١٤٣ ، ١٤٨ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٩ ، ١٧٤ ، ١٧٩ ، ١٨١ ، ٢٠١ ، ٢٠٣ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ،
٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٢٤٣ ، ٢٥٦ ، ٢٦٨ ، ٢٧٨ ، ٢٨٤ ، ٢٩٢ ، ٢٩٥ ، ٣٠٥ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ،
٣٢٧ ، ٣٣٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٩ ، ٣٦٣ ، ٣٦٨ ، ٣٧٤ ، ٣٩٢ ، ٣٩٢ ، ٤١٢ ، ٤٢٤ ، ٤٣٤ ، ٤٣٤ ،
٤٣٨ ، ٤٣٨ ، ٤٥١ ، ٤٧١ ، ٤٨٦ ، ٤٩١ ، ٥١٢ ، ٥١٨ ، ٥٣٠ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٩ ، ٥٥٢ ،
٥٦١ ، ٥٧٤ ، ٥٧٩ ، ٥٨٩ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠٤ ، ٦١٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٧ ، ٦٢٩ ، ٦٣٥ ،
٦٤٠ ، ٦٤٥ ، ٦٤٧ ، ٦٥٣ ، ٦٦١ ، ٦٦٩ ، ٧٠٣ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٥ ، ٧١٥ ، ٧١٥ ، ٧١٥ ،
٨٨ ، ٩٢ ، ٩٦ ، ١٢٥ ، ١٤١ ، ١٥٩ ، ١٦٩ ، ١٨٢ ، ١٩٣ ، ٢٠٢ ، ٢٠٥ ، ٢١١ ، ٢٢٣ ،
٢٣٦ ، ٢٦١ ، ٢٨٣ ، ٣٠٢ ، ٣١٨ ، ٣٢٨ ، ٣٣٧ ، ٣٤٣ ، ٣٥٠ ، ٣٥٧ ، ٣٦٤ ، ٣٧٨ ،
٣٨٠ ، ٣٨٥ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٨ ، ٤٢٦ ، ٤٣١ ، ٤٥٠ ، ٤٥٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٩ ، ٤٨١ ،
٥٢١ ، ٥٢٥ ، ٥٦٩ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٦٠٨ ، ٦٢٤ ، ٦٣٥ ، ٦٤٠ ، ٦٥٢ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ،
٦٦٤ ، ٦٧٢ ، ٧٠٤ ، ٧٠٧ ، ٧٢٣ ، ٧٢٥ ، ٧٢٨ ، ٧٣٧ ، ٧٤٨ ، ٧٥٩ ، ٧٨٠ ، ٧٩٠ ،
٧٩٢ ، ٨/١١ ، ٩ ، ٢٧ ، ٦١ ، ٦٥ ، ٧٨ ، ٩٨ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١١٩ ، ١٣٦

كعب بن زهير : ٤٢٨/٢ ، ٤٩٠/٣ ، ٧٠٠ ، ٦١٠/٤ ، ٥٠٨/٥ ، ٤٤/٨ ، ٤٤٦/٩ ، ٢٨٨/١٠ ، ٧٨٥

كعب بن سعد : ٥١/٤ ، ٢٩/٦

كعب بن مالك : ٤٤٧/١ ، ٣٤/٢

الكلابي : ٤١٥/٢ ، ٧٠٦/٩

الكلبي : ٩٢/٥ ، ٣٠٠ ، ٣٢٦ ، ٥٦٣/٧ ، ٥/٨ ، ١٩١ ، ٢٨٤ ، ٢٤٤/٩ ، ٣٥٦ ، ٤٧٧ ، ٦٢٣ ،
٦٦٤ ، ١٧٢/١٠ ، ٣٥٩ ، ٤٤٣ ، ٥١١ ، ١٠٦ ، ٦٤/١١

ابن الكلبي : ٥٣/٧

الكميت : ١١٧/٢ ، ١٤٧/٣ ، ٢٠/٦ ، ٥٣٤ ، ٣٥١/٧ ، ٥٥٦/٨ ، ٤٥١/٩ ، ٤٥٢ ، ٤٦١/١٠ ، ٧٥٦

الكندي : ١٨٤/٤ ، ٢٥٢ ، ٢٥١/٩

ابن كيسان : ٢٠٧/١ ، ٣٤٧ ، ٤٢٠ ، ٤٢٧ ، ٤٤٣ ، ٤٧٧ ، ١٣/٣ ، ٤٧ ، ٢٤٧ ، ٣٧٤ ، ٤٦١ ،
٣٤٥/٥ ، ١٨٥/٦ ، ٣٥٧/٧ ، ٤٥٩ ، ٤٩٦/٨ ، ٩/٩ ، ١٨٦ ، ٣٤٩ ، ٢٤١/١٠ ، ٥٤٦

١٦/١١، ٦٥١، ٥٨٥

اللؤلؤي: ١٠١/١١، ٢٣٢/١٠

اللاحقي: ٥٢٣/٨

لييد: ٥٧٣، ٣٤٣/٤، ٣٩٩، ٣٦٨، ٢٢٧، ٢٠٤، ١٥٧/٣، ٥٦٨، ٣١٤/٢، ٣٢٣، ١٩٥/١

٥٨٤، ٥٣٧، ٣٦٥، ٣٤٣، ٣١٩، ٢٩٠/٧، ٥٣٩، ٥٣٤، ٣٨٥/٦، ٥٥٦، ٤٢٩/٥

٨٧، ٧/١١، ٥٥٨، ٤٠١، ٢٠٨/١٠، ٤٧٤، ٤٧٣/٩، ٣٦٧/٨

اللحياني: ٤٤/١١، ٨٧/١

لقيط الإيادي: ١٠٠/٧

لوط بن عبيد: ٥٧٠/٦

الليث: ٤٠٥، ٣٥٧، ٢٧٦، ٢٥٢، ٢٤٩، ٢١٢، ٨٢، ٥٨، ٣٣/٥، ٣٩٣/٤، ٥٧٢، ١٠٧/٣

٢٧٦، ٢٦٧/٨، ٤٠٠، ١٥٦/٧، ٣٩١، ٣٨٣، ٣٦٥، ٣٥٩، ٢٤٣، ١٠٤/٦، ٥٨٤

٥٢١، ٤٢٥/١٠، ٥١٨، ٢٤٩/٩

ابن أبي ليلى: ٨٨/١١، ٣٠٧/١٠، ٥٨٤، ٢٧٥/٩، ٦٢٤/٨، ٦٢٤/٥، ٦٥٦/٤

ليلى الأخيلية: ٥٢٩/٧، ٣٨٧/٥، ٣٦٠، ١٦٠/٣، ٦١/١

الماتريدي: ٤٥٩، ٣٢/٤

الماجشون: ٦٦٠/١٠، ٢٥٣/٩، ٥٤٩/٧

المؤرج: ٣٦٤/٩، ٥٦٣/٨، ٢٤٠/٦، ٦١٨، ٥٨٤، ٢١٨/٥، ١٧/٣

ابن المأمون: ٥٥٧/٤

المأمون (الخليفة): ٣٢٦/١٠

المازني: ٤١٣، ٢٧٩، ٢٥٨/٥، ٤٣٧، ٤٣٤، ٣٨٩/٤، ٤٥٩، ١٧/٣، ١٧٢/٢، ١٨٥/١

٤٨٠، ٤٧٩، ١١٣، ٤٨/١٠، ٤٧٤/٩، ٣٣٠/٧، ٥١٨، ٥١٧، ٤١٠/٦

المالقي: ١٢٠/٣

مالك: ٢٦٥، ٢٦٤/١٠، ٩٧/٢، ٢٨٦/٧

ابو مالك: ٢١٩/٩، ١٣٦، ٣٦٤/٥

ابن مالك: ٦٢٥، ٥٩١، ٣٤٩، ٣٢٣، ٢٤٦، ١٥٥/٣، ٥٠٧، ٣٦٨، ١٩٨، ٩٦، ٩٠، ٣٧/٢

٥٢٧/٥، ٤٥٣، ٤٣٠، ٢٩١، ٢٨٠، ٢٠٨، ٢٩/٥، ٦٤٩، ٦٠٢، ٤١٦، ٣٩/٤

١٦٤، ٤١/٨، ٦٥٠، ١٤٢، ١٠٤، ٤٧/٧، ٥٤٦، ٨٠، ٥٤، ٤٢، ١٣/٦، ٥٦٦

٣٥٠، ٣١١، ٢٩٩، ٢٨٥، ٢٦٦، ٢٥٢، ٢٢٩/٩، ٤٨٠، ٣٨٢، ٣٦٦/٨، ١٧٦

٥٢٢، ٣٦٦، ٣٦١، ٢٥٦، ٢٣٩، ٢٢٧، ١٩٠، ٨٨/١٠، ٦٤٩، ٦٣٩، ٤٨٨، ٤٨٧

٩٧ ، ٤٠ / ١١ ، ٦٩٩ ، ٦٤٩

مالك بن دينار : ٤٣٨ / ١ ، ٢٧٢ / ٢ ، ١٥٣ / ٤ ، ٦٣٩ ، ٢٤٦ / ٥ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٦٢٩ ،
٣٤٩ / ١٠ ، ٦٧١ ، ٢٨٧ / ٩ ، ١٦٤ ، ١٢٢ ، ٨٥ / ٩ ، ٦٠٤ ، ٥٣٤ ، ٩٩ ، ٧٨ / ٨ ، ٩٣ / ٦

٧٦٤ ، ٦٤٩

مالك بن زهير العبسي : ٢٤٩ / ٣

مالك بن الشخير : ٣٢٠ / ٥

مالك بن عوف : ١٢٥ / ١٠

أبو مالك الغفاري : ٦٠٣ / ٩ ، ٤٢ / ١٠

الماوردي : ١٣ / ١ ، ٣٣٢ ، ٤٦٥ ، ٢٤ / ٢ ، ٢٦ / ٧ ، ١٣٤ ، ١٠٩ / ٨ ، ١٨٩ / ٩ ، ٢٧٩ / ١٠

المبرد : ٣٤ / ١ ، ١٦٢ ، ١٨٠ ، ١٩٧ ، ٢٢٧ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٨٣ ، ٣٠٠ ، ٣١٧ ، ٣٦٢ ، ٣٦٤ ،

٤٢٠ ، ٤٢٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٧١ ، ٤٨٢ ، ٥٠٦ ، ٤٩ / ٢ ، ٦٩ ، ٩٨ ، ١٢٠ ، ١٧٢ ، ٢١٣ ،

٢٤٦ ، ٢٦١ ، ٣١١ ، ٣٢٠ ، ٣٥٧ ، ٣٩٣ ، ٤٣٩ ، ٤٧٧ ، ٤٧٩ ، ٥٤٨ ، ٥٨٦ ، ٦٠٩ ،

٦٣٧ ، ٦٦١ ، ٦٦٦ ، ٦٨٥ ، ١٢ / ٣ ، ٩٩ ، ١٢١ ، ١٢٩ ، ٢٥٨ ، ٣٧٥ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ،

٤٢٢ ، ٥١٧ ، ٥٥٥ ، ٦٣٨ ، ٢٦ / ٤ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٦٦ ، ١٦٩ ، ١٧٦ ، ٢٠٨ ، ٢٢٣ ، ٢٥٥ ،

٢٥٨ ، ٢٨٨ ، ٢٩٣ ، ٥٥١ ، ٥٨٠ ، ٥٨٢ ، ٦٠٩ ، ٦٢٤ ، ٦٤ / ٥ ، ١١٢ ، ١٢٧ ، ٢٦٦ ،

٣٢٢ ، ٣٧٦ ، ٣٨١ ، ٤٠٦ ، ٤١٣ ، ٤١٦ ، ٤٣٢ ، ٤٨٩ ، ٥٢٩ ، ٥٣٩ ، ٥٥٨ ، ٥٩٢ ،

٧٤ / ٦ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٨٠ ، ١٥٦ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢٩٧ ، ٣٦٣ ، ٣٦٦ ، ٤١٣ ، ٤٤٣ ، ٤٧٣ ،

٤٨٢ ، ٤٨٤ ، ٤٨٨ ، ٥٠٥ ، ٥١٠ ، ١٠٥ / ٧ ، ١٣٤ ، ٢٥٦ ، ٣٠٥ ، ٣٦٤ ، ٤٠٧ ، ٥٥٩ ،

٥٧٨ ، ٦٢٣ ، ٦٣٧ ، ٦٥ / ٨ ، ٦٧ ، ٧١ ، ١١٩ ، ١٤٤ ، ٢٣٣ ، ٣٤٤ ، ٤١٨ ، ٤٤٦ ، ٤٨٩ ،

٥٤٦ ، ٦٦٨ ، ٥٢ / ٩ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٨٩ ، ١٢٦ ، ١٩٠ ، ٢١٥ ، ٢٧١ ، ٣٤٩ ، ٤٠٦ ، ٤٤٧ ،

٤٩٩ ، ٥٣٥ ، ٥٦٧ ، ٦٣٨ ، ٦٥٧ ، ٦٩٩ ، ١٧ / ١٠ ، ٢٥ ، ١٠٠ ، ١١٣ ، ٤٥٧ ، ٤٢٥ ،

٧٤٣ ، ٧٤٨ ، ١٣ / ١١ ، ١٩ ، ٨١ ، ٩٠ ، ١٥٢

مبشر بن عبيد : ٤٤١ / ٢ ، ٥٦١ / ٦ ، ٢٨٨ / ٨ ، ٢٩٠ / ١٠ ، ٣٧٤

المتلمس : ٥٧٩ / ٢ ، ٦١٣ / ٥ ، ٤١٧ / ٧ ، ٧١٨ / ٩

متمم بن نويرة : ٣٩٥ / ٧

المتنبي : ٣٣ / ٥ ، ١٧٢ ، ٢٠٨ ، ٤٨٠ / ٦ ، ٥٢٦ ، ٣٠ / ٧ ، ٦٧٦ / ٩ ، ٦٤١ / ١٠

المتنخل الهذلي : ٥٨٤ / ٥

المتوكل الليثي : ١٠٩ / ٨

المتوكل : ٣٢١ / ٥ ، ٥١٧ / ٦

أبو المتوكل: ٤٥٨، ٦٩/٧، ٧/٦، ٥٣٦/٢

المثقب العبدي: ١٣١/٦

المثنى: ٧٣/٥

المجاشعي: ٤١٨/٧

مجاهد: ٥٢٥، ٤٤٤، ٤٦٣، ٤٠٥، ٣٧١، ٣١٥، ٢٧٢، ١١١/٢، ٤٩٥، ٢٩٠، ٢٤٠/١

٤١٤٢، ٤١٤١، ٤١١٢، ٤٠٦، ٤٤٧، ٤٥/٣، ٦٧٧، ٦٧٦، ٦٧٥، ٦٤٤، ٦٤٦، ٥٩٤، ٥٢٦

٢٩٠، ٢٨٩، ٦٩، ٢٩، ٤١٨/٤، ٥٧٩، ٥٧٠، ٤٤٢، ٣٩٧، ٣٢١، ٢٨٣، ٢٧٨، ٢٧٠

٣٢٠، ٢٨٧، ٢٨٤، ٢٧٧، ١١٠، ٥١، ٣٣، ٣٢/٥، ٦٩٧، ٦٥٧، ٥٥٧، ٤٤٦، ٣٣٢

٦٧، ٦٠، ٥٢، ٤٧/٦، ٥٩٥، ٥٩٨، ٥١٠، ٤٨٣، ٤٦٣، ٤٢١، ٤١٠، ٣٩٤، ٣٢١

٤٤٧، ٤٢٠، ٣٧٧، ٣٣٦، ٢٨٦، ٢٨٥، ٢٤٩، ٢٤٦، ١٦٨، ١٥٦، ١٢٧، ٨١، ٧٣

٤٤٩، ٤٤٣، ٤٦٦، ٤٧٨، ٥٠٨، ٥٢٧، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٦٦، ٧/٨، ٢٠، ٢٥، ٢٠٠

٥٧، ٦٣، ٧٩، ١١٥، ١٣٥، ٢٧٩، ٣٢٣، ٣٨٦، ٤٠٤، ٤٧٢، ٣٠٤، ٣٠٤، ٣٠٤، ١٧٥

٢١/٨، ٢٥، ٧٥، ١٠٠، ١١٠، ١٥٢، ١٥٨، ١٦٥، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٦٥، ٢٧٦، ٢٧٨

٢٨٤، ٢٧٧، ٢٩٢، ٣٢٢، ٣٧٨، ٣٨٠، ٣٨٩، ٣٩٥، ٥٧٨، ٦٢٥، ٦٣٧، ٦٤٢، ٦٨٥

٨١/٩، ١٠٢، ١٠٢، ٢٠٦، ٢١٦، ٢٧٧، ٣٢١، ٣٩٠، ٤٠٢، ٥١١، ٥٤٩، ٥٨١، ٦٠٨

٦١٢، ٦٦٣، ٧٢٢، ١٠/١٠، ١٠١/١٠، ٧٦، ٨٧، ٩٢، ١٣١، ١٤١، ١٤٩، ١٥٤، ١٦٧، ١٧٢

١٧٧، ٢٠١، ٢٠٦، ٢١١، ٢٥٧، ٢٧٠، ٣١٠، ٣٧٥، ٤٠١، ٤٦٤، ٥٠٣، ٥٣٥

٥٣٦، ٦١٩، ٦٣٩، ٦٤٩، ٦٥١، ٧٠٩، ٧٨٤، ٧/١١، ١٨، ٩٨

ابن مجاهد: ٨٩/٢، ١٨٠، ٥٣٠، ٦٤٥، ٦٨٣، ٢٦٢/٣، ٤٩٦، ٥٠٣، ٢٩٥/٤، ٦٥٧

٦٣/٦، ١٥٢، ٢١/٧، ١٦٢/٨، ٣١٦/٨، ٢٨٤، ٣٩٩، ٤٠٥، ٤٤٥/٩، ١٤٥/١٠، ٢٣٢

٢٥٩، ٥٨/١١

أبو مجلز: ٤١٢/٢، ٢٤٤/٣، ٣٩١، ٣٢٠/٥، ٣٢١، ٥٥٣، ١٥٦/٦، ٢٣٩، ٣٦/٧

١٢٦/٨، ٢٦٥/٨، ٣٠٤، ٦٧٩/٩، ٦٨١، ١٥٠/١٠، ٣٧٥

مجمع بن هلال: ٦٨٨/٩

محارب بن دينار: ٣٦/٤، ٥٤٣، ٧٢/٣

محبوب: ٢٧٣/٣، ٢٨٤/٥، ٤٨/٦، ٦٩، ٤١٤، ٣٠٨/٨، ٢٠٦/٩، ٣٤٤، ٥٤٨، ١٤٥/١٠

المخيل السعدي: ٥٥٨/٣

أبو محجن الثقفي: ٢٦٥/٢

محمد بن الأشعث: ٧٠/١١

محمد الباقر: ١٠٩/٧، ١٣٦/٦، ٥٥٥/٥

محمد بن الباهلي: ٦٣٧/٧

محمد بن جhadaة: ٤٢٩/٩

محمد بن جعفر الصادق: ٤٢٢/٤

محمد بن الحسين: ٢٩٣/١٠

محمد بن الحنفية: ٢٧٦/٣، ١٩٥/٥

محمد بن ذكوان: ٤٤٢/١٠

محمد بن زياد: ٣٥٤/٦

محمد بن زيد: ٦٠/٦

محمد بن السائب: ٣٠٠/٦

محمد بن سلام: ٥٥٧/١٠

محمد بن عبد الله بن طاهر: ٤٥٩/١٠

محمد بن عبد الملك: ٥٧/٦

محمد بن علي: ١١٨، ١١٥/٧، ٤٧٦، ٣٢٩، ٢٨٥/٦

محمد بن عيسى الأصبهاني: ٥٧٨/٨

محمد بن أبي فجة: ٦٤/٩

محمد بن كعب: ٢٣/١١، ١٣٢/١٠، ٩٠/١٠، ٢٨٠، ٨٧/٩، ٥٨٢، ٣٣٧/٢

محمد بن أبي ليلى: ١٩٠/٨، ٧٥/٥

محمد بن معدان: ٩١/١١، ٢٥/١٠

محمد بن مقاتل: ٤١٨/٤

محمد بن أبي موسى: ١٠١/٤

محمد بن نعيم: ٢١٨/٥

ابن محيصة: ١٤٩/١، ٤٩٥، ٢٤/٢، ١١٢، ٣٤٩، ٤٦٣، ٦٧٦، ٣٤٠/٣، ٤٢٤، ٤٣٨،

٤٤٤، ٥٩٣، ٦٣٣، ٥٠/٤، ٢٣١، ٢٥١، ٢٨٩، ٢٩٠، ٤٧٠، ٥٤٤، ٦٣٧، ٦٩/٥،

٨٢، ٢٣٠، ٣٢٠، ٣٣٦، ٤٢١، ٤٦٩، ٥٥٥، ٥٦٤، ٥٧٦، ٥٧٧، ٦٢٤، ٦٢٦،

٦٤/٦، ٦٩، ١٤١، ١٤٢، ١٥٦، ٢٨٢، ٣٩٥، ٤٢٠، ٤٤٩، ٤٥٢، ٤٦٤، ٥٦٨،

٧١/٧، ٧٩، ١٦٥، ٣٢٣، ٤٤١، ٤٦٣، ٤٦٦، ٤٨٤، ٤٨٥، ٥٠٣، ٦٢٧، ٦٢٨،

٦٢٩، ١٦/٨، ٤٤، ٤٩، ٩٥، ١٤٥، ٢٣٨، ٢٦٤، ٣٢٤، ٣٥٩، ٣٧١، ٣٧٥، ٤٠٧،

٥٤٠، ٦٠٦، ٦٣٦، ٦٤٠، ٦٥٠، ٦٦٤، ٢٠/٩، ٨٤، ١٢٠، ١٣٦، ٢٧٤، ٣٩٤،

٤٢٦ ، ٥١٤ ، ٥٨٤ ، ٦٠٤ ، ٦٠٩ ، ٦١٨ ، ٦٥٨ ، ٦٨٢ ، ٦٤٦/١٠ ، ٦٠ ، ١١٤ ، ٢١٣ ، ٤٣٤ ، ٤٦٣ ، ٤٧٣ ، ٤٩٩ ، ٥٥١ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٨٤ ، ٦٩٦ ، ٦٩٦ ، ٧٦٧ ، ١٠٧/١١

١٢٥

المختار: ٤٤/١١

المرفقش: ٤٨٤/٧

أبو مروان: ٤٦٢/٥

مروان بن الحكم: ١٨٠/٦ ، ٥٣٠/٣

المروزي: ١٨٨/١٠

مزاحم العقيلي: ٦١٦/٧

مزرد بن ضرار: ٥٩٥/٥

مسجع بن نيهان: ٦٠٠/٥

مسروق: ٣١٠/١٠ ، ٣٧٠ ، ٢٥٠/٩ ، ٥٤٣/٧ ، ٣٤٩ ، ٣٤٨/٥

المسعودي: ٣٤٤/١

مسلم بن جندب: ٤٠١/١ ، ٤٠١/٤ ، ٩٢/٤ ، ٢٢٩ ، ٣٢٦/٦ ، ٦٠٧/٨ ، ١٧٤/٩ ، ٢٥٩ ، ٥٤٨

٤٩٦ ، ١٧٢/١٠

ابن مسلم: ١٣٧/٥

أبو مسلم: ٤٠/٢ ، ١٨١ ، ٢٤٤/٣ ، ٤٠٩ ، ٤٥١ ، ٦٣/٤ ، ٦٤ ، ٥٩٦ ، ١٥٠/٥ ، ٣٤٩/٧

٤٨٤ ، ١٩٩/٨ ، ٢٢٧/٩ ، ٧٠٢ ، ١٣١/١١ ، ١٣٤

مسلمة بن محارب: ٤٤٢/٢ ، ١٦٤/٥ ، ٦٢/٦ ، ٦٩ ، ٢٩٩/٧ ، ٤١٢/٨ ، ٦٧٠ ، ٦٤٥/٩

٣٢٥ ، ١٣٥/١٠

مسلمة بن عبد الله: ١١٦/٧

المسيب بن علس: ٥٣٨/٨ ، ٦١٢/١٠

المسيبي: ٣٤٣/١٠ ، ٤٩٥/٩ ، ٦٣٧/٤

مسيلة الكذاب: ١٠٦/٩ ، ٣٤ ، ٣٢/١

المطرز: ١٤/١

أبو معاذ: ٥٠٩/٣ ، ٤٢/٨ ، ٨٨ ، ٤٧٧ ، ٥٢١ ، ١٢/٩ ، ٣٥٧/١٠ ، ٧١٩

ابن معاذ: ٨٨/٨

معاذ بن جبل: ٣٦٥/٢ ، ٨٨/٤ ، ٢٤٧/٧ ، ٢٩٨ ، ٣٤٤ ، ١٧٢/٨ ، ٤٦٢ ، ٤٧٥/٩

معاذ القاري: ٤٩٩ ، ٩١/٤ ، ١٣٠/٦ ، ١٣٦ ، ٤٧٨ ، ٣٥٢/٧

معاذ الهراء: ٤٥٦/٧ ، ٦٢٣
 أبو المعالي: ٥٤٤/٦
 معاوية بن محمد: ٥٧/٦
 معاوية بن أبي سفيان: ١٦٢/٥ ، ١٧٤ ، ٤١/٦ ، ٥٤١/٧ ، ١١٥/١١ ، ١٤٣
 معاوية بن قرّة: ٢٩٦/٢ ، ٤٧١/٥
 معتمر بن سليمان: ٤٩٦/٦ ، ٥٨٦/٨
 المعري: ٤١٠/١ ، ٤١١ ، ٢١٩/١٠ ، ٦٤٢
 معقل بن هارون: ٩٩/٦
 المعلى بن منصور: ٢٥٤/٨
 المغيرة: ١٦٢/٥
 المفضل: ٢٨٠/١ ، ٢٨٩ ، ١٠٦/٣ ، ١١٢ ، ٣٧٧ ، ٣٩٩ ، ٤٣٩ ، ٦٦٥ ، ٦٣٦/٥ ، ٦٣٧ ،
 ١٤٠/٦ ، ٤٧٩ ، ٣٧٣/٨ ، ٤٠٧ ، ٢٢٨/١٠ ، ٢٧٦ ، ٣٥٣ ، ٧٦٩
 مقاتل: ٤٧/٣ ، ٢١٠ ، ٣٣/٤ ، ١٦٢/٦ ، ٣٥٨/٩ ، ٥١١/١٠ ، ٧٧٧
 ابن مقبل: ٥٠٦/٦ ، ٦٦٨/٨ ، ٧٣٣/١٠
 المقداد: ٨٢/١١
 مقسم: ٦٧٧/٢ ، ٥٧٦/٥
 ابن مقسم: ٤٠٣/٥ ، ٤٠٤ ، ١٠٠/٨ ، ١٥٨ ، ١٧٩ ، ٣٠٢ ، ٣٠٢/٩ ، ٣٥٨ ، ٤٧٧ ، ٥٤٨ ،
 ٥٥٦ ، ٦٠٢ ، ٦٨٣ ، ٥٦/١٠ ، ٥٨ ، ٩٨ ، ١٣٣ ، ١٤٣ ، ١٧٧ ، ١٨٤ ، ١٩٣ ، ٢٠٤ ،
 ٣٥٦ ، ٤٢٨ ، ٤٥٧ ، ٦٣٨ ، ٧١٣ ، ٧٢١ ، ٧٤٤ ، ٧٥٤ ، ١١/١١ ، ١٤٤
 ابن المقفع: ٣٣٥/٦
 ابن مقلة: ١٤٥/٩
 مكحول: ٢٤٠/٧
 مكوزة الأعرابي: ٤٩/٧
 مكسي: ٦/١ ، ٢٢ ، ٢٦٠ ، ٢٩٠ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٤١٨ ، ١٢١/٢ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ٣٠١ ، ٣٣٩ ،
 ٣٧٥ ، ٤١٠ ، ٥٤٨ ، ٥٥٢ ، ٥٥٦ ، ٥٧٣ ، ٥٨٥ ، ٥٨٩ ، ٥٩٦ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦٤٠ ،
 ٦٤٥ ، ٦٧٣ ، ٦٨٦ ، ٦/٣ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٥ ، ٤٢ ، ٦٥ ، ١١٥ ، ١٣١ ، ٢٣٩ ، ٣٠١ ،
 ٤٢٢ ، ٤٢٦ ، ٤٣٤ ، ٤٤٦ ، ٤٤٩ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٧٢ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٥٠٣ ،
 ٥١٧ ، ٥٢١ ، ٥٢٧ ، ٥٣١ ، ٥٣٧ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٨٧ ، ٥٨٩ ، ٦٥٦ ، ٦٥٨ ،
 ٦٠٦ ، ٦٠٩ ، ٦١٨ ، ٦٤٨ ، ٦٦٤ ، ٦٧٢ ، ٦٨٣ ، ٦٩٩ ، ٦/٤ ، ١٥ ، ٣٩ ، ٤٧ ، ٥٠

ابن أبي مليكة: ٥٣/٧
 الممزق العبدي: ١٥٦/٩
 ابن المنادي: ٥٨٢/٩
 المنخل: ٤٤٦/٦
 المنذر بن سعيد: ١٧٤/١٠ ، ١٤٣/٧ ، ٢١٨/٥
 المنصور: ٨٨/٥
 منصور بن المعتمر: ٩٢/١٠ ، ٨٦/٤
 المنقري: ٢٣٢/١٠ ، ٤٩١/٩
 المنهال: ٨٠/١٠ ، ٥٠٧/٨
 المهابذي: ٣٨٢/٨
 المهدي: ٦/١ ، ١٨٩ ، ٢٠٠ ، ٢٣٦ ، ٢٥٥ ، ٢٦٠ ، ٢٨٩ ، ٣٠٠ ، ٣١٩ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٦ ، ٣٩٩ ، ٤٨٥ ، ٥٠٢ ، ٥٠٨ ، ٨/٢ ، ١٨ ، ٢٥ ، ٤٠ ، ١٠٦ ، ١٢٤ ، ٤٢٦ ، ٤٧٨ ، ٥٨٥ ، ٥٩٩ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٥٤/٥ ، ٦١٣ ، ٢٣٩/٣ ، ٥٠٠ ، ٦٧٨ ، ٦٨/٤ ، ٥٢٦ ، ٥٦٦ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٥٤/٥ ، ٤٥١ ، ١١٩/٦ ، ٢٧٠ ، ٣٥٤ ، ٣٨١ ، ٣٨٩ ، ٤٠١ ، ٤١١/٧ ، ٢٦ ، ١٢٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٩ ، ٤٥٣ ، ٥٥٣ ، ٦٢٣ ، ٥٥٠/٨ ، ٥٦٢ ، ٦٧٢ ، ٧٣/٩ ، ٢٥١/١٠ ، ٣٢٠ ، ٤٣٧ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٦٣٠

أبو المهلب: ٧٣ ، ٧٢/٣
 المهلب بن أبي صفرة: ٣٤/٦
 مهلهل: ٦٠٦/٧ ، ٥٣/٥ ، ٢١٤/١
 موسى الأسواري: ١٤٤/١٠ ، ٧٥/٩ ، ٣٠٨/٨ ، ٤٧٦/٧
 أبو موسى الأشعري: ٧٦٤ ، ٤٢٦/١٠ ، ٢٧٦/٨
 أبو موسى الحجازي: ٦٤١/٥
 موسى بن الزبير: ٧٢/٩
 موسى بن عبد الله: ٤٢٧/١٠
 ميمون بن مهران: ٢٩٦/٦ ، ٦٧٥/٣
 النابغة الجعدي: ٦٤٥/٨ ، ٤٣٢ ، ٢٩٥/٢ ، ٦١/١
 النابغة الذبياني: ٤٨٣ ، ٤٤٧ ، ٤٤٦ ، ٣٣١ ، ٣٢٣ ، ٣٠٧ ، ٢٨٦ ، ٢١٥ ، ٢٠٤ ، ٢٠٠ ، ٩٨/١ ، ١٤٠/٢ ، ١٠٧ ، ١٠١ ، ٤٥ ، ٣٠/٣ ، ٧٠١ ، ٦٨٧ ، ٥٩٦ ، ٥٢٦ ، ٣٢٠ ، ٢٣٨ ، ٢١٥ ، ١٠٨ ، ١٠٨ ، ١٧٨ ، ١٩٥ ، ٢٣٦ ، ٢٨٧ ، ٣١٧ ، ٤٥٢ ، ٥٩/٤ ، ١٢٩ ، ٢١٢ ، ٤٠٨ ، ٥٢٠

٤٣٥ ، ٤١١ ، ٣٥٩/٦ ، ٦٣٠ ، ٥١٠ ، ٣٦١ ، ٢٨٠ ، ٢٣٥ ، ١٩١ ، ٥٠/٥ ، ٦٠٨ ، ٥٨٢
 ٤٨٦ ، ٤٧٣ ، ٤٠٣ ، ٣٥١ ، ١٧٥ ، ١٣١ ، ٩٢ ، ٣٩ ، ٣١ ، ١٠/٧ ، ٦٥٧ ، ٤٨٤ ، ٤٧٦
 ٤٧٧ ، ٤٦٤/٨ ، ٣٤٣ ، ٣١٥ ، ٣١٥ ، ٢٦٦ ، ٢٤٨ ، ١٧٥ ، ٧٥٥ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ١٠/١٩١
 ١٧٨ ، ٢٢٠ ، ٥٧٨ ، ٧٩٠ ، ١٤٧/١١ ، ١٥٥

ناصر الدين بن المنير: ٢٣٤/٥

نافع: ١/١ ، ٥٠ ، ١٢٧ ، ١٣٥ ، ٢٧٣ ، ٣١١ ، ٤٠٠ ، ٤٠٧ ، ٤٣٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٧ ، ٤٨٢ ، ١٩/٢ ، ٢٤
 ٢٠ ، ٩٣ ، ١٠٥ ، ١٢٤ ، ٢٤٧ ، ٢٦٤ ، ٢٧٤ ، ٣٥٨ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٨
 ٣٠٢ ، ٥١٥ ، ٥٢٧ ، ٥٣٤ ، ٥٣٨ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٩٣ ، ٦١١ ، ٦١٩
 ٦١٦ ، ٦٤٦ ، ٦٥٥ ، ٦٩٠ ، ٦٩٢ ، ٦٩٤ ، ٦٩٢/٣ ، ٤٢٧ ، ٤٥٣ ، ٤٦٣ ، ٤٩٠ ، ٤٩٣ ، ٥١٣
 ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٦٤ ، ١٨٢ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٦ ، ٢٣٥ ، ٢٣٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٧ ، ٢٩٢ ، ٣٧٤
 ٣٧٤ ، ٣٩٤ ، ٤٢٨ ، ٤٩٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٩ ، ٥٥١ ، ٥٩٩ ، ٦١٦ ، ٦٥٧ ، ٦٦٥ ، ٦٧٤
 ٦٨٢ ، ٧٤/٤ ، ١١٩ ، ١٤١ ، ١٥٧ ، ٢٠٩ ، ٢٠٩ ، ٢٦٩ ، ٢٧٣ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٣٠١
 ٣٠٢ ، ٣٠٦ ، ٣٥٣ ، ٣٦٢ ، ٣٦٨ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٣٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٢ ، ٤٥٦
 ٥٨٤ ، ٦٠١ ، ٦٠٣ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦٣٧ ، ٦٥٠ ، ٦٥٤ ، ٦٥٧ ، ٦٥٧/٥ ، ١٦ ، ٤٥
 ٤٨ ، ٤٨١ ، ٤٨٧ ، ٤١٠٧ ، ٤١٠٨ ، ٤١٢ ، ٤١٥ ، ٤١٩ ، ٤١٤ ، ٤١٩ ، ٤١٩ ، ٤١٩ ، ٤١٩ ، ٤١٩
 ٣٠١ ، ٣٢١ ، ٣٤١ ، ٣٤٦ ، ٣٥٠ ، ٣٧٢ ، ٣٩٢ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٤ ، ٤٠٨ ، ٤١٤
 ٤٢٠ ، ٤٢٤ ، ٤٥١ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٦ ، ٤٩٩ ، ٥٠٦ ، ٥١٢ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧
 ٥٣٥ ، ٥٣٧ ، ٥٤٩ ، ٥٥٧ ، ٥٧٤ ، ٥٨٨ ، ٥٨٨ ، ٦١٣ ، ٦٢٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٧/٥ ، ٤٩٧ ، ٥٤٢
 ٦/٢٣ ، ٢٥ ، ٤٦ ، ٤٠٨ ، ٤١٩ ، ٤١٩ ، ٤١٩ ، ٤١٩ ، ٤١٩ ، ٤١٩ ، ٤١٩ ، ٤١٩ ، ٤١٩ ، ٤١٩
 ٣٥٠ ، ٣٦٤ ، ٣٨٧ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٤٢٨ ، ٤٤٥ ، ٤٤٩ ، ٤٥٩ ، ٤٦٣ ، ٤٦٥ ، ٤٦٥ ، ٤٦٥
 ١٨/٧ ، ١٩ ، ٦٠ ، ٦٦ ، ٧٨ ، ١٠٩ ، ١٣٨ ، ١٦٥ ، ١٩٤ ، ٢١٦ ، ٢١٦ ، ٢١٦ ، ٢١٦ ، ٢١٦ ، ٢١٦
 ٢٧٣ ، ٣٣٠ ، ٣٤٢ ، ٣٥٧ ، ٣٧٩ ، ٤٠٩ ، ٤١٤ ، ٤١٤ ، ٤١٤ ، ٤١٤ ، ٤١٤ ، ٤١٤ ، ٤١٤
 ٥٢٨ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٨ ، ٥٤٠ ، ٥٤٢ ، ٥٧٧ ، ٥٨٣ ، ٥٩٩ ، ٦٠٨ ، ٦١٩ ، ٦٣٠
 ٦٣٥ ، ٦٤٦/٨ ، ٢٤/٨ ، ٢٤ ، ٢٤ ، ٢٤ ، ٢٤ ، ٢٤ ، ٢٤ ، ٢٤ ، ٢٤ ، ٢٤ ، ٢٤ ، ٢٤ ، ٢٤ ، ٢٤
 ٢٥٣ ، ٢٦٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧٥ ، ٢٨١ ، ٢٨٤ ، ٢٨٦ ، ٢٨٦ ، ٢٨٦ ، ٢٨٦ ، ٢٨٦ ، ٢٨٦ ، ٢٨٦ ، ٢٨٦
 ٥٠٠ ، ٥٠٩ ، ٥٤١ ، ٥٤٤ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٥١ ، ٥٦٥ ، ٥٦٥ ، ٥٦٥ ، ٥٦٥ ، ٥٦٥ ، ٥٦٥ ، ٥٦٥
 ٦٧٧ ، ٦٧٩ ، ٦٨٦ ، ٦٨٦/٩ ، ٣٤ ، ٤٧ ، ٦٥ ، ٦٥ ، ٦٥ ، ٦٥ ، ٦٥ ، ٦٥ ، ٦٥ ، ٦٥ ، ٦٥ ، ٦٥
 ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٧٣ ، ٢٤٦ ، ٢٥٤ ، ٢٧٠ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٢٨٤ ، ٢٨٤ ، ٢٨٤ ، ٢٨٤
 ٣٨١ ، ٣٨٣ ، ٤١٢ ، ٤١٤ ، ٤٤١ ، ٤٧٠ ، ٤٧٠ ، ٤٧٠ ، ٤٧٠ ، ٤٧٠ ، ٤٧٠ ، ٤٧٠ ، ٤٧٠ ، ٤٧٠

٥٥٨ ، ٥٦٦ ، ٥٧٤ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٦٠٠ ، ٦٠٥ ، ٦١٣ ، ٦٢٣ ، ٦٢٨ ،
٦٤٢ ، ٦٧٢ ، ٧١٤ ، ٧٢٢/١٠ ، ٧٣ ، ٧٣ ، ٧٣ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ١١٠ ، ١٢١ ، ١٦٣ ، ٢١٠ ،
٢١٣ ، ٢٢٦ ، ٢٣٧ ، ٢٤٧ ، ٢٥٢ ، ٢٧١ ، ٣٠٢ ، ٣٢٢ ، ٣٤٠ ، ٣٦٧ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٤٠٦ ،
٤٢٠ ، ٤٣٩ ، ٤٤٥ ، ٤٥٤ ، ٤٧٤ ، ٥٤٩ ، ٥٥٧ ، ٥٥٩ ، ٥٦٧ ، ٥٩٦ ، ٥٩٨ ، ٦٠٨ ،
٦١٥ ، ٦١٩ ، ٦٢٧ ، ٦٣١ ، ٦٣٥ ، ٦٦٤ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٧٠٥ ، ٧٣٤ ، ٧٥٠ ، ٧٦٩ ،
٧٨١ ، ٧٨٨ ، ٧٩٤ ، ٢٥/١١ ، ٧٠ ، ٧٧ ، ١١٨ ، ١٢٨ ، ١٥٦

نبيح : ١٨٨/٤ ، ٣٢٥ ، ٢٥٧/٦

أبو النجم : ٣٥٠/١ ، ٣٧٩ ، ٨٧/٢ ، ٢٩٥/٤ ، ٤٦/٥ ، ٤٣٣ ، ١٣٢/٧ ، ٤٠٢/٩ ، ٤١٣ ،
٦٥٠ ، ٥٤٣/١٠

ابن أبي نجیح : ٢٨٩/٤

النحاس : ٦/١ ، ٢١ ، ١٤٧ ، ١٦٨ ، ١٧٣ ، ٢٨٣ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٨ ، ٣٥٩ ، ٣٧٤ ، ٣٨٦ ،
٤٣٩ ، ٤٤٧ ، ٤٤٦ ، ٤٨٩ ، ٥٣/٢ ، ١٦١ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٥٨٧ ، ٦٠٧ ، ٦٤٧ ، ٦٦١ ،
٦٠/٣ ، ٢٣٠ ، ٢٣٦ ، ٤٩٧ ، ٥٠١ ، ٥٩٩ ، ٥٦/٤ ، ٦٣ ، ١١٨ ، ١٩٢ ، ٣٠٣ ، ٣٣٨ ،
٤٦٠ ، ٤٧٧ ، ٥٣١ ، ٦٤١ ، ٢٢/٥ ، ٧٦ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٥ ، ١٢١ ، ١٦٢ ،
٢٣٣ ، ٤٩٩ ، ٥٤٠ ، ٥٩٩ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢/٦ ، ٨٨ ، ٩٦ ، ١١٩ ، ١٣٨ ، ١٩٩ ، ٣٢١ ،
٣٣٠ ، ٣٥٥ ، ٣٨١ ، ٤٠٢ ، ٤١٣ ، ٤٦٤ ، ٩٠/٧ ، ٩٣ ، ٣٣٠ ، ٣٤٧ ، ٣٥٤ ، ٦٢٣ ،
٦٢٤ ، ٦٤٧ ، ٨/٨ ، ٢١ ، ٥٨ ، ١٣٣ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٤٥ ، ٥٤٢ ، ٥٧٧ ، ٦٦٠ ، ٦٧٦ ،
٦٩١ ، ٣٠/٩ ، ٣١ ، ٨٤ ، ١٥٤ ، ١٦٨ ، ١٩٣ ، ٣٥٧ ، ٤١٦ ، ٤٧٥ ، ٦١٣ ، ١٧٢/١٠ ،
٣٤٨ ، ٥٥٣ ، ٧٦٣

النخعي : ١٥/٣ ، ٢٠٥ ، ٢١١ ، ٤١٠ ، ٤١٣ ، ٤٤٤ ، ٤٧٠ ، ٤٩٣ ، ٥٣٠ ، ٥٤٧ ، ٥٥٤ ، ٥٦٠ ،
٥٦٥ ، ٥٧٠ ، ٦٨٨ ، ٦٩٣ ، ٦٩٦ ، ٨/٤ ، ٨٢ ، ١٤٠ ، ١٥٧ ، ١٦١ ، ١٨٦ ، ٢٠٠ ، ٢٢٤ ،
٢٥٧ ، ٢٥٩ ، ٢٩١ ، ٣٠٠ ، ٣١٧ ، ٣٢٥ ، ٣٣١ ، ٣٧٢ ، ٤٠٩ ، ٤١٦ ، ٤٤٤ ، ٤٥٢ ،
٥٩٢ ، ٦٣٨ ، ٦٥٧ ، ٦/٥ ، ٩٨ ، ١١١ ، ١٢٠ ، ١٧٩ ، ١١١ ، ٢٣٥ ، ٢٣١ ، ٢٩١ ، ٣٣٣ ،
٣٤٨ ، ٤٤٢ ، ٥٢٤ ، ٥٧٦ ، ٥٩٦ ، ٦٠٦ ، ٤٨/٦ ، ٢٦٨ ، ٣٢٦ ، ٤٤٩ ، ١١/٧ ، ٢٨ ،
٤٤ ، ٢١٧ ، ٥٠٢ ، ٢٥/٨ ، ٤٩٥ ، ٤٩/٩ ، ٥٠٧ ، ٥١٤ ، ١٥٥/١٠ ، ١٦٩ ، ١٩٤ ،
٢٠٢ ، ٣٠٢ ، ٣١٠ ، ٤١٠ ، ٤٧٨

نصر بن سيار : ٣٤/١٠

نصر بن عاصم : ٦٣٩/٤ ، ٦٤٠ ، ٤٩٧/٥ ، ٤٩٨ ، ١٢٣/٦ ، ١٧٨ ، ٩١/١١ ، ٢٨٧ ، ٥٦٨ ،
٤٠٥/٨ ، ٦٧٥/٩ ، ١٨٧/١٠ ، ٥٥١

نصر بن علي: ٣١٢/٧، ٤٠١، ١٢٣/٦

نصيب: ٢٨٢/١٠، ٣٥٠/١

نصير الرازي: ٤٧/٨، ٣٢٩/٤

نصير بن يوسف: ٦٣٧/٧

النضر بن شميل: ٥٦٢/٨، ٦٣٧/٧، ٦٣٠، ٦١٨، ٥٠٣، ٣٤٤/٥، ١٩٩/٢، ٢٥١/١

٤٠٩/١٠، ٦٩٠/٩

أبو نضرة: ٦٠٣/٩

النعمان بن سالم: ٦٥٤/٨

نعيم بن مسعود: ٢٥٥/٦، ٤٩٢، ٤٨٩/٣

نعيم بن ميسرة: ٦٥٦/٨، ٢٢١/٧، ٤٢٣/٥، ٤٦٨، ٣٢٣، ٣١٩، ٤٥٠/٤، ٥٩٩/٣

نفظويه: ٦٠٨/٩، ٤٧٤/٨، ١٢١، ٣٣/٧، ٢١/٦، ٣٢٠، ٣١٩/٢، ٤٥٠/١

النقاش: ٥٤١/٤، ٤٧٨، ٤٣١، ٤٠٧، ٧٣/٣، ٥٨٨، ٥٦٢، ٥٦١/٢، ٤٨٢، ٢٩٧/١

٦١٤، ٥٧٧/٧، ٥١٢، ٦٣٧/٥، ٦١٣

النمر بن تولب: ٦٦١/٨، ٨٣/٦

النهدي: ٣٣٠/٧

أبو نهيك: ١٣٠/٦، ٤٩٢، ٣٢١/٥، ٥٦٨، ٣١٩، ٩١/٤، ٣٤٠، ٧٣/٣، ٤٩٦/٢

٢٢٠/٩، ٣٥٩، ٢٦٣، ٢٢٦، ٢٢٤، ١٧٣، ٩٨، ٩٧، ٦٠، ٤٧، ٣٧/٨، ٦٣٨/٧

٤٢٥، ١٥٠، ١٣٨/١٠، ٢٧٥

أبو نواس: ٣٠١/٧، ٤٦٢/٥

ابن نوح: ٧١٢، ٥٢٦/٩

ابن نوفل: ٢٠/١٠

أبو نوفل: ١٥٩/٩، ٦٧٢، ٤٤/٨، ٣٤٧/٥

هارون: ٤٧٧، ٤٤٤، ٣٣٨، ٣٠٧، ١٩٦/٨، ٦٠٦، ١٨٠، ٧٢/٥، ١٩٣، ١٥٣/٤، ٦٩٤/٢

١٠١/١١، ٧٧١، ٧٦٤، ٧٥٢، ٤٢٧، ٤٠٢، ٢٨٩، ٧٣، ١٧/١٠، ٣٤٤/٩، ٥٦٦

أبو هاشم: ٤٣٦/٥

هبيرة: ٥٩/٨، ٤٤/٦

ابن هبيرة: ٢٠/١٠، ٢٧٧/٩، ٥٦٧/٦

الهذيل بن شرحبيل: ٢٨٠/٩

هرم بن سنان: ٢٦٩/٨

ابن هرمة: ١٦٠/٨، ٥٧٧/٩

ابن هرمز: ١٣٦/٢، ١٤٢، ٢٨٥، ٤٦٧، ٦١١، ٦٨٢/٣، ١٦٣/٤، ٤٩١/٥، ٩٠/٦، ١٧٨،
٢٢٤، ٢٨٢، ٤١٦، ٤٤٥، ٤٤٨، ٤٥٢، ٤٧٨، ٤٩٣، ١٨٧/٨، ٣٢٩، ٤٨٦، ٧١/٩،
٢٥٩، ٢٨٢، ٣٦٩، ٤٤٧، ٤٩١، ٥٢٠، ٦٢٣، ٧٢٢، ٧٣/١٠، ٣٤٩، ٤٢٠، ٤٩٨

١٠٣/١١

ابن هرمز الشاعر: ٤٦٠/٢، ١٧/٨

الهروي: ١٨٤/١، ٦١٧/٢، ٦١/٣، ٣٢٨، ٤٣٧/٥، ٤٨٨، ٥٧٠، ٦٣٨، ٢٢٩/٦، ٣٦١،
٤٤٦، ٤٧٨، ٨٣/٧

أبو هريرة: ٥٧١/٤، ٥٢٧/٦، ١٣٣/٧، ٢٨٦، ٢٠٩/٨، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٥٠٥، ٨٧/٩،
٦٠٣، ٩٠/١٠

هشام القاري: ١٣٥/١، ٢٨٤، ٤٧٩، ٩٧/٢، ٣٢٢، ٤٦٥، ٥٧٩، ٦٣/٣، ٢٣٨، ٢٣٩،
٢٦١، ٣١٣، ٤٢٠، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٤٦/٤، ٣٦، ٥٨٥، ٦٦٨، ٦٦٩، ١٥/٥، ١٦، ١١٠،
١٦٢، ٤٠٩، ٤١١، ٤٩٤، ٥٤٢، ٢٣/٦، ٢٥، ٣٩٧، ٤٦٤، ٤٦٦، ١١٢/٧، ١١٣،
١٧٣/٨، ٤٣١، ٦٠٧، ٦٣٢، ٦٤٦، ٦٧٢، ٢٠/٩، ١٢٤، ١٧٥، ٢٧٤، ٣٨٣، ٤٢٢،
٤٧٠، ٦٧٠، ٧٨/١٠، ٨٨، ١٥١، ٢٢١، ٢٨٣، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٩٨، ٥٢٩، ٥٩٦،
٦٠٨، ٧٦٦، ٧٧١، ٣٦/١١، ٧٧، ٧٨، ١٣٦، ١٣٨

هشام بن معاوية: ٣٥٩/٤

هشام النحوي: ٦٠٢/٢

ابن هشام الخضراوي: ٣٨٠/٣

همام السلولي: ٦٨٠/٢

الهمداني: ٢٥٤/٩

هميان بن قحافة: ٦٦٧/١٠

هند بنت عتبة: ١٣٩/٧

هند بنت النعمان: ١٦٠/٤

الهيثم: ٥٠٠/٤، ٦٤/٥، ١٢١، ٢٤٠/٦، ٣٦٨/٧

أبو الهيثم: ٣٠٣/٢، ٤١٦، ٤١٧، ٢٧١/٤، ٣٩١، ٣٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ١١/٦، ٢٤٣

أم الهيثم: ١١٤، ١١٣/٧

الهيثم بن شداد: ٢٢٣/٤

أبو وائل: ٣٧٠/٩، ٣٢٥/١٠

وائلة بن الأسقع : ١٦٢/٥

الواحدي : ٥٠٣/١ ، ٦١٦/٢ ، ٦١٧ ، ٦٤٥ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٩٥ ، ٧٠٠ ، ١٦/٣ ، ٢١ ، ٤٠ ،
٥٥ ، ٨٦ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٩ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٢٠٢ ، ٢١٠ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ،
٢٦٠ ، ٢٧٩ ، ٢٨١ ، ٣٠٢ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٦٧٣ ، ١٣٩/٤ ، ٣١٦ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٣٧ ،
٣٤١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٣٨٧ ، ٣٩٠ ، ٤١٩ ، ٤٤١ ، ٤٤٣ ،
٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٦٧ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٤ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٥٤٧ ، ٥٥٦ ، ٥٦٠ ، ٥٦٤ ،
٥٨٢ ، ٦٦٠ ، ٣٦/٥ ، ٣٨ ، ٤٨ ، ١٠٢ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٥ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ،
١٦١ ، ٢٤٢ ، ٢٥٠ ، ٢٧٢ ، ٢٨٩ ، ٢٩٢ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٥٠٠ ، ٥٢٠ ،
٥٢٣ ، ٥٢٨ ، ٥٧٢ ، ٢٠١ ، ٢٢٢ ، ٤٥٨ ، ٤٦٢ ، ٢٠٨ ، ٣٩٦ ، ٥/٦ ، ٣٢٩/٧ ، ٣٣٤

ابن واصل : ٦٣٧/٧

أبو واقد : ٢٢٥/٣ ، ١٨٨/٤ ، ٣٠٦ ، ١٩/١٠

أبو وجزة : ٤٧٧/٥ ، ٥١٢ ، ٣١/٦

ورش : ١١٠/١ ، ٣١٠ ، ٤٥٤ ، ٢٨٠/٢ ، ٣٠٢ ، ٣٠٥ ، ٣٥٨ ، ٦٠٩ ، ٦٨٣ ، ٦٩٠ ، ٧/٣ ، ١٩ ،
٥٥ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٤١٩ ، ٤٤٨/٤ ، ٢٤٨ ، ٦١٥ ، ٦١٧ ، ٩/٥ ، ١٠٩ ،
٤٦/٦ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٩٩ ، ٤٥١ ، ٤٥٤ ، ٢١/٧ ، ٧٨ ، ١١٧ ، ٤١٥ ،
٦٠٨ ، ٧/٨ ، ٢٥٩ ، ٢٨٦ ، ٤٢٨ ، ٥٢٧ ، ٥٤٧ ، ٦٣٧ ، ٢٧/٩ ، ٩٢ ، ١٦٢ ، ٢٤٣ ،
٤٥١ ، ٤٦٤ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ١٠٨/١٠ ، ١١٢ ، ٢٥٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩٨ ، ٦٣٨ ، ٧٨٥

ورقة بن نوفل : ١٩/٢ ، ١٠٤ ، ٥٢/٤ ، ٣٩٠

وضاح اليمني : ١٤٦/٦

وكيع : ٣٢٨/٦

الوليد بن حسان : ١٩٢/٤ ، ٥٣٥/٦

الوليد بن مسلم : ٣٧١/٨ ، ٥٨٤/٩ ، ٢٣/١٠

الوليد بن المغيرة : ٥٨٤/٩ ، ٥٤٢/١٠

وهب بن منبه : ٦٠١/٧

أبو يحيى الأعرابي : ٣٤٧/٥

يحيى الذماري : ١٦٢/٥ ، ١٦٣/٦ ، ٤٨٩/٨ ، ٥٢٥ ، ٦٤١ ، ٦٨٣ ، ٢٩١/١٠ ، ١١٩

يحيى بن سلام : ٥٨٦/٩

يحيى بن عمارة : ٦٧/٩

يحيى بن وثاب : ٣٨٣/١ ، ٤٩٣ ، ١١٢/٢ ، ١٣٠ ، ٢٨٥ ، ١٦٦/٣ ، ٢٤٤ ، ٢٦٧ ، ٣٤٠ ،

٣٨٠ ، ٤١٠ ، ٤٩٦ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٦ ، ٥٧٠ ، ٦٨٥ ، ٨٦/٤ ،
١٦١ ، ١٨٦ ، ١٩٢ ، ٢٥٧ ، ٢٩١ ، ٢٩٥ ، ٣٠٠ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣٣٢ ، ٣٧٢ ، ٤١٦ ،
٤٣٠ ، ٥٩٢ ، ٦٣٨ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٢١١/٥ ، ٢٣١ ، ٢٨٤ ، ٢٩١ ، ٣٢٦ ، ٣٣٣ ، ٣٤٨ ،
٣٦١ ، ٣٧٦ ، ٣٨٧ ، ٤٥٠ ، ٤٥٩ ، ٤٦٥ ، ٤٨٧ ، ٥١٩ ، ٥٢٤ ، ٥٩٦ ، ٦٣٧ ، ١٩٤/٦ ،
٣١٣ ، ٣٢٦ ، ٣٤٦ ، ٤١٩ ، ٤٤٨ ، ٩/٧ ، ٢٠ ، ٤٥ ، ٥٧ ، ٢٠٢ ، ٢٦٢ ، ٢٧٠ ، ٣٤٨ ،
٤٦١ ، ٥٣٦ ، ٢٣/٨ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٨٨ ، ١٢٤ ، ١٧٣ ، ١٩٤ ، ٢٣٢ ، ٣٥١ ، ٣٥٩ ، ٤١٠ ،
٤٢٣ ، ٤٩٥ ، ٥٢٥ ، ٥٨١ ، ٦٢٥ ، ٢١/٩ ، ٨٠ ، ٩٤ ، ١٩٦ ، ٢٠٢ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٩٨ ،
٣٢٧ ، ٤٨٣ ، ٤٩٥ ، ٥٠٧ ، ٥٢٠ ، ٥٥٣ ، ٦٠٧ ، ٦١١ ، ٦٠/١٠ ، ٩٧ ، ٢٨٩ ، ٣١٠ ،
٣١٦ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٧٨٤ ، ٣٢/١١ ، ٤٦

يحيى بن يعمر : ٢٠/٢ ، ٤٧١ ، ٤٩٦ ، ٦٩٤ ، ٣/٣ ، ٤١١ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٥٠/٤ ، ٧٥ ، ٨٦/٥ ، ٢٢٨ ،
٣٢٠ ، ٥٣٣ ، ٥٧٦ ، ٦٢١ ، ٦٣٧ ، ٦٣٣/٦ ، ٣٤ ، ١٥٦ ، ١٧٨ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٤٧٢ ،
٥٢٧ ، ١٥/٧ ، ٤٥ ، ١١٨ ، ٢٩٨ ، ٣٢٩ ، ٤٤١ ، ٤٤٣ ، ٥٥١ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٨ ، ٦٣٦ ،
٩٨/٨ ، ١٢٦ ، ١٤٥ ، ٢١٨ ، ٣٧٩ ، ٣٩١ ، ٥٢٩ ، ٨٤/٩ ، ١٠١ ، ١٠٧ ، ١٧٦ ، ١٩١ ،
٢١٠ ، ٢٤٩ ، ٤٣٧ ، ٧٢١ ، ٣٤/١٠ ، ٣٢٦ ، ٣٢٨ ، ٤٦٣ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٥٢٠ ، ٦٥٤ ،
٧٠٤ ، ٧٥٠ ، ٩١/١١ ، ١١٠

يزيد البربري : ٢٦٦/٦

يزيد بن أبي حبيب : ١١٢/٢

يزيد بن رومان : ١٣٥/١٠

يزيد بن قطيب : ٣/٣ ، ٦٤٦/٤ ، ٢٥٦/٤ ، ٨٥/٥ ، ٣٩٥/٨ ، ٤٤٧ ، ٦٦٧ ، ٥٦٨/١٠ ، ٦٦٤ ،
٢١٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٨ ، ٢٨٥ ، ٣٢٣ ، ٣٦٤ ، ٤٦٧ ، ٤٨٩ ، ٥٧٧ ، ٦٧٦ ، ٩٥/٣ ، ١٩٤ ، ٢٧٠ ،
٣٠٦ ، ٣٢١ ، ٤٩٥ ، ٥٤٥ ، ٥٦٦ ، ٦٧١ ، ٧٥/٤ ، ٩٦ ، ١٢٨ ، ١٩٨ ، ٢٤٥ ، ٢٤٨ ،
٤٩٥ ، ٦١٦ ، ١٨٧/٥ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ٢٧٢ ، ٢٧٧ ، ٣٥٢ ، ٣٦٢ ، ٤٦٥ ، ٤٩٦ ،
٥٤٢ ، ٦٢٤ ، ٦٢٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٩ ، ٤٤/٦ ، ٤٤ ، ٤٨ ، ١٤٨ ، ٢٤٩ ، ٣٦٣ ، ٤٢٠ ، ٤٢٣ ،
٤٣٦ ، ٤٣٨ ، ٤٧٧ ، ٥٠٥ ، ١٦١/٧ ، ١٩٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٩ ، ٢٤٨ ، ٣٢٣ ، ٣٨٦ ، ٤٤٦ ،
٤٦١ ، ٤٦٤ ، ٥٠٨ ، ٥١٤ ، ٥٢٧ ، ٥٤٣ ، ٥٤٩ ، ٥٨٢ ، ٥٩١ ، ٦٠٨ ، ٦٥٣ ، ٣٧/٨ ،
٥٧ ، ٩٠ ، ٩٣ ، ١٠٠ ، ١٦١ ، ٢٠٩ ، ٢١٨ ، ٢٣٤ ، ٢٧١ ، ٢٧٥ ، ٣٨٨ ، ٣٧٥ ، ٣٧٩ ،
٣٩١ ، ٣٩٣ ، ٤٠٣ ، ٤١٠ ، ٤١٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٦ ، ٥٠٣ ، ٥٠٩ ، ٥٧٨ ، ٦٧٧ ، ٦٩٥ ،
١٤/٩ ، ١١٧ ، ٢١٤ ، ٢٤٦ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٨ ، ٢٧٧ ، ٣٣٣ ، ٣٤٦ ، ٣٧٩

١٢١ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ١٨ ، ٦/١٠ ، ٦٧٠ ، ٦٢٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٠ ، ٥٧٥ ، ٤٣٤ ، ٣٩٦ ، ٣٨١
٥٤٧ ، ٤٤٣ ، ٤٥٣ ، ٤٣٩ ، ٣٤٩ ، ٣٤١ ، ٣٤٠ ، ٣٠٤ ، ٢٩٣ ، ٢٦٩ ، ٢٤٧ ، ١٢٣
٤٤٦ ، ٤٣ ، ٧/١١ ، ٧٩٤ ، ٧٧٢ ، ٧٢٤ ، ٧١٢ ، ٧٠٦ ، ٧٠٤ ، ٦٨٩ ، ٦٨٧ ، ٦٨٤ ، ٦٠٤

١١٤

أبو يزيد المدني : ٥٤/٧

يزيد النحوي : ٢٧٧/٩

اليزيدي : ٤١٤ ، ٣٩٧/٦ ، ٦١٠ ، ٤٤١ ، ٢٩٢/٥ ، ١٩٢/٤ ، ٥٢٠ ، ١٨٩/٣ ، ٦٠٣ ، ١٥٦/٢ ، ٤١٤ ، ٣٩٧/٦ ، ٦١٠ ، ٤٤١ ، ٢٩٢/٥ ، ١٩٢/٤ ، ٥٢٠ ، ١٨٩/٣ ، ٦٠٣ ، ١٥٦/٢ ، ٤١٤ ، ٣٥٧/٧ ، ١٩٣ ، ١٨٤/١٠ ، ٦٩٢ ، ٢٤٦ ، ١٨٩ ، ٦٦/٩ ، ٥٠١ ، ٤٣٣ ، ١٧٣/٨ ، ٦٣١ ، ٣٥٧

٤٥٧ ، ٣٣٨

يعقوب : ١٣٢ ، ٦٧ ، ٧/٤ ، ١٩٦ ، ١١٢ ، ٦٧ ، ٤٧/٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٠ ، ٦٠٥ ، ٢٥٠ ، ٢١٣/٢ ، ١٣٢ ، ٦٧ ، ٧/٤ ، ١٩٦ ، ١١٢ ، ٦٧ ، ٤٧/٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٠ ، ٦٠٥ ، ٢٥٠ ، ٢١٣/٢ ، ١٩٢ ، ٦٢٨ ، ٦٠٤ ، ٤٩٧ ، ٤٥٩ ، ٤٤٢ ، ٢٨٤ ، ٢٣٨ ، ١٠٠/٥ ، ٦٦٩ ، ٥٧١ ، ٥٥٧ ، ١٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٤٩ ، ٣٥٥ ، ٢٦٥ ، ٢٤٣ ، ٢٤٢ ، ١٤١ ، ١٢٧ ، ٩٧ ، ٧١ ، ٤٧ ، ٢٩ ، ٢٦/٦ ، ٢٣١/٨ ، ٦٢٧ ، ٥٣٠ ، ٥٠٠ ، ٤٨٧ ، ٣٣٠ ، ١٦١ ، ١٥٩ ، ١٠٩/٧ ، ٥٣٥ ، ٥٣٤ ، ٢٣٢ ، ٢٢١ ، ٢٢٠ ، ١٧٥ ، ١٦٨ ، ١٥٩ ، ١١٧ ، ١١٦ ، ٧٤ ، ٥٧/٩ ، ٥٨٩ ، ٣٠٧ ، ١٤٤ ، ١١٤ ، ٨٠ ، ٣٥/١٠ ، ٧٠٨ ، ٧٠١ ، ٦٥٥ ، ٥٨٨ ، ٥٨٣ ، ٥١٠ ، ٥٠٠ ، ٣٨١ ، ١٣٨/١١ ، ٧٢٤ ، ٦٤٥ ، ٦٣٨ ، ٤٨٨ ، ٤٦٥ ، ٣٩٥ ، ٣٧٥ ، ٣٥٧ ، ٣٤٨ ، ٢٧٠ ، ٢٦٩

١٦٠

يمان العماني : ٥٥٧/٤

يوسف بن داود : ٢٣٥/٤

يوسف بن علي : ١٠٩/١

يوسف بن معزوز : ٣٩٣/١٠

يونس : ٤١٧ ، ٤١٦ ، ٤١٤/٣ ، ٦٧٩ ، ٦٦٢ ، ٣٩٤ ، ٣٠ ، ٢٩/٢ ، ٤٨٩ ، ١٤٧ ، ١٤٠/١ ، ٤١٧ ، ٤١٦ ، ٤١٤/٣ ، ٦٧٩ ، ٦٦٢ ، ٣٩٤ ، ٣٠ ، ٢٩/٢ ، ٤٨٩ ، ١٤٧ ، ١٤٠/١ ، ٤١٨ ، ٤١٧ ، ٤١٦ ، ٢٦٣/٥ ، ٦٨٩ ، ٣٥٧ ، ٢٢١ ، ١٥٣ ، ٨٢ ، ٧٠/٤ ، ٦٨١ ، ٥٤٥ ، ٤١٨ ، ٦٢١ ، ٥٤١ ، ٣٧٤ ، ٣٦٣ ، ٣٤١ ، ٣٤٠/٧ ، ٤٠٧ ، ٣١٦ ، ٢٦٢ ، ٨٤/٦ ، ٦١٥ ، ٥٥٠/١٠ ، ٥٥٠ ، ٥٣٩ ، ٤٦٢ ، ٤٢٠ ، ٢٥٣/٩ ، ٦٩٨ ، ٥٦٢ ، ٣٧١ ، ٢٣٩ ، ١٥٤/٨

٧٨٠



(٥)

فهرس أقوال العرب

| الصفحة | القول |
|----------------|---|
| ١٢٦/١١ | آب بكوثر |
| ٣١٩ ، ١١/١٠ | اتقي الله امرؤ فعل خيراً يشب عليه |
| ١٠٢/٥ | أتيت السوق أنك تشتري لنا منه شيئاً |
| ٥٢٦/١٠ | أجزء جفلاً وأحلب كئيباً عجلاً |
| ٦٥٩/١٠ | آلحلق أحب إليك أم القصار |
| ٢٠٤/١٠ | أخذه ما قدم وحدث |
| ٣١٤/٦ | أدخلت القلنسوة في رأسي |
| ٣٤٣/١٠ ، ٦٨٩/٤ | ادخلوا الأول فالأول |
| ٦٤٥/٣ | إذا أقوم اشتكى صليبي |
| ٥٥/١ | إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب |
| ٨٢/١٠ | إذا طلع النجم عشاءً ابتغى الراعي كساء |
| ١٥٦/٨ | إذا طلعت الشعري استوى العود على الحرباء |
| ٦١٠/١٠ | إذا طلعت الجوزاء ألقى العود على الحرباء |
| ٦٧٤/٢ | إذا كان غداً فأتني |
| ٣٦٨/٥ | الأراجيف ملاقيح الفتن |
| ١٨٢/٩ | أراكم تكأكنم عليّ تكأكنم عليّ ذي جنّة افرنقوا عني |

٨٢/٥
١٧٤/١
٥٨/١١ ، ٤٨٥/٦
٤١/١
٣٦٣/٧
٢٧٢/١
٣٨٤/٣
٥٦٦/٢ ، ٤٧٧/١
٤٠/١
٤٤/٦ ، ٢٣٩/٥
٤٠٢/١٠
٣١٥/٣
٢١٩/١٠
١٦٧/٥
٣٨٤/١
١٢٣/٥ ، ٣٠٠/٣
٤٥٥/١
٢٥٨/٥ ، ٣٥٨/٤
٢٩٢/٤
٢١٣/٤
٩٠/٢
٤٢٨ ، ٢٦٣/١
١٠٨/٣
٩٦/٨
١٧٠/١
٦٩٢ ، ٢٦٨/٢
٦٢٠ ، ١٧٥/١٠
٥٧٩/٨
٢٨/٢

أرى رؤوساً قد أينعت وحان قطافها
اشتر الموتان ولا تشتتر الحيوان
أصاب الناس جهد ولوتر أهل مكة
اضرب الساقين أمك هابل
افعله جهدك وطاقتك
أفي سوء أنتنه
أكلت لحماً شاة
اللهم اغفر لنا أيتها العصابة
اللهم ضعباً وذنباً
التقت حلقتنا البطان
أما ترى أي برق ههنا
أمتك الفصيل ما في ضرع أمه
أنا لا أشرب إلا على نَميلة
إن الشاة لتجتز فتسمع صوت والله ربها
انشقت العصابين القوم
إن لنا غيرها إبلاً وشاء
إن لنا إبلاً أم شاء
إنهم أجمعون ذاهبون
إنه لمنحار بوائكها
إنه ليأتينا بالغدايا والعشايا
إنما هي ضربة من الأسد فتحطم ظهره
أنت ظالم إن فعلت
أنت مني فرسخين
إن وردت الماء فلا عباب وإن فقدته فلا أباب
إنكم تنظرون في نحو كثيرة
أهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض
بالرفاه والبنين
بستان فلان حوله بساتون

| | |
|----------------|---|
| ٣٢/١٠ | بالفضل ذو فضلکم الله به والكرامة ذات أكرمکم الله به |
| ٣٨٥ ، ٨/٣ | ثلاثة أربعة |
| ٥٩٦/٩ | تكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل |
| ٣٣٦/١٠ | جبة البرد جنة البرد |
| ٢٤١/٦ | جاء البرد والطياصة |
| ٨٥/٨ ، ٢٨٤/٦ | جحر ضب خرب |
| ٤٢/٤ | جدّ جدّه |
| ٢٧/٢ | جعل هذا الأمر وراء ظهره ودبر أذنه |
| ٤٦/١ | الحمد لله أهل الحمد |
| ٢٩٥/١٠ ، ١٩٤/٦ | حول بستان فلان بساتون وله سلاطون |
| ٦٨٥/٤ | حياءك الله ويأك |
| ٣٩٨/١ | خذ الخطام وبالخطام |
| ٢٠٩/٤ | خشنت صدره وبصدره |
| ٢٠٩/٤ | خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها |
| ٤٩٠/٧ | دخلت بساتين من ورائها بساتون |
| ٥٦٢/٨ | درهم ضرب الأمير |
| ٢٠٦/٤ | دفن البنات من المكرماه |
| ٤١٢/٨ | ذهبت بعض أصابعه |
| ٢١٣/٤ | الدّود إلى الذود إبل |
| ٢٠٨/٣ | رجع أدراجه |
| ٢٦٧/٥ | رجع عوده على بدنه |
| ٣٦٣/٧ | رجع فلان على حافرته |
| ٦٧١/١٠ | رجل واحد أمه ونسيج وحده |
| ٩٥/٢ | ردّ يده في فيه |
| ٧٣/٧ | رميت على القوس |
| ٢٦٩/٥ | ساء سمعاً فجاب جابة |
| ٧٠٣/٢ | سبحان ما سخّر كنّ |
| ٩٧/٧ ، ٨٤/٢ | |
| ١٩/١١ | |

١٦٠/١٠ ، ٦٩٦/٢
٥٤٢/٤
٢٧/٤
٣٠٤/٥ ، ٥٩٧/٣
٣٣٣/٧
٤٨٠ ، ٣١٩/٢
٧٨٠/١٠
٤١٠/٨
٧٦/١
٢٤٢/٤
٨٢/١٠
٤٩٨/٤
٢٣٧/١
١٢٧/٩ ، ١٨٩/٢
٥١٠/٦
٦٩٦/٢
٤٨١/٦
٣٢٦/٤
٢٤٨/٤
٤٠٨/٣
١٨٨/٤
١٢٩/٤
٢٥٧/٢ ، ٤٧٤/١
٣٣٠/١
١٣٠/٤
٣٠٨/٣
٣٨٢ ، ٢٦٣/٤
٤١/٢
٣٨٠/٣

سبحان الله وريحانه
سبق سيله مطره
سمعت لغاتهم
السمن منوان بدرهم
شحد شفرته حتى قعدت كأنها حربة
صمنا من الشهر خمساً
صيد عليه يومان
ضلّ الماء في اللبن
طاع له المرتع
طلع النجم غدية فابتغى الراعي كسية
عائذاً بالله من شره
على كيف تبيع الأحمرين
عليه رجلاً ليسني
غشنا ما شتنا
غفرانك لا كفرانك
غفر الله لي ولمن سمع حاشى الشيطان وأبا الإصبخ
فاكهة مقودة للأذى
فعلته من جرائك
فعلته حتى انقطع سواي
فلان جريمة أهله
فلان يرمى به الرحوان
القتل أوفى للقتل
قتل فلان صبراً
قَضَتْ عليه السلطان
قضية ولا أبا حسن لها
قطعت رؤوس الكبشين
قظا قظا بيضك ثنتا وبيضي متنا
قعد فلان أميراً بعد أن كان مأموراً

| | |
|------------------|---|
| ٣٢٥/١ | قمت وأصك عينه |
| ٥٩٠ ، ٣٠٧/٤ | |
| ١٩/١٠ ، ٤٢/١ | كتبته لخمس خلون |
| ٣٣٢/٢ | كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه |
| ١٠٠/٥ | لا تمددها فتشقيها |
| ١٣٨/٤ | لا وذو في السماء بيته |
| ٣٣١ ، ٣٠/٣ | لا أرينك ههنا |
| ١٩٢ ، ٨٥/٤ | |
| ٤٧٠ ، ٢٤٢/٥ | |
| ٢٢/٨ ، ١٤٠/٦ | |
| ٥٧/٩ ، ٥٨٦ ، ٣٠٤ | |
| ٥٥٥ ، ١٣٧/٦ | لا صمت يوم إلى الليل |
| ٤٥/١ | لأن يربني رجل من قريش أحب إلي أن يربني رجل من هوازن |
| ٦٥/٨ ، ٣٣٥/٤ | لعن الله ناقة حملتني إليك . إنَّ وصاحبها |
| ١٤٦/١ | لفلان بستان حوله بساتون |
| ٢٥٤/٥ | اللهم أشركنا في صالح دعوى المسلمين |
| ٦٢٣/١٠ | الله در بني فلان ما أشد في الهيجاء لقاءها |
| ٤٢٠/٣ | لَه مال وِبِه داء |
| ١٨٥/٨ ، ٢٩٢/١ | له ذكاء ذكاء الحكماء |
| ١٦٧/٦ | لهي أسود من القار |
| ٥٤/١ | لو كنت علي دين غير هذه لأجبتك |
| ٥٨١/٤ | اللهم تفتح اللهم |
| ١١٢/٥ | لي قبل فلان دين |
| ١٨٨/١ | ما خلقت إلا فريت ولا وعدت إلا وفيت |
| ١٦٦/٥ | ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله |
| ٥٠١/٤ | ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها |
| ٥٠٧/١ | ما هي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة |
| ١٤١/١٠ ، ٣٦٦/١ | ما خير اللين للصحيح وما شره للمبطلون |
| ٦٦/٢ | ما زلت أكتب حتى انقطع سوائي |

| | |
|----------------|---|
| ٢٨٢/٨ | ما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضر |
| ٤٨٦/٨ | ما أنا بالذي قاتل لك سوءاً |
| ١٢٢/٧ | ما فيهم عين تطرف |
| ٤١٢/٨ | مخر تبق لينباع |
| ٤٩٦/٥ | مذ شب إلى دبّ |
| ٥٤٢/١٠ | مرّ بي على بني نظر ولا تمرّ بي على بنات نقر |
| ٥٣٦/١٠ ، ٤٦٠/١ | مره يحفرها |
| ١٣٢/١ | من دخل ظفار حمر |
| ٤٢/١ | منحدر ومقبلين |
| ١٩٩/٥ ، ١٢/٢ | متأ ظعن ومنا أقام |
| ١١٢/٦ ، ٥٠٢ | |
| ٣٣٩/٩ ، ٢٦٠/٧ | |
| ٤٩١/١٠ | |
| ١٠/٢ | الناقص والأشج أعدلا بني مروان |
| ٥٠٧/١ | نعم السير على يش العير |
| ٢٠٠/٤ | نهاره صائم وليله قائم |
| ١٨٥/٥ | هذا الجراد قد ذهب فأراحنا من أنفسه |
| ١٧٦/٣ | هذا أعسر يسر |
| ٦١/١٠ ، ٢١٠/٤ | هذا جحر ضب خرب |
| ٤٩٢/٧ ، ٥٥٤/٢ | هكذا فردي أنه |
| ٥٣/٤ | هذه أرض قلّ ما تنبت كذا |
| ٣٩١/٤ | هو أحسن الفتيان وأجمله |
| ٦١٣/٤ ، ١٦٥/١ | هو أعسر يسر |
| ٦١٠/٥ | هو ابن عمي دنيا |
| ٥٥/٣ | هو مني مزجر الكلب ومناط العيوق |
| ٦١/١١ | هو سيد ناديه وثمان عافية |
| ٥٧٢/٣ | هو أحسن الفتيان وأجمله |
| ٢٨٩/٨ ، ٥٩٣/٤ | هي النفس تحمّل ما حملت |
| ٥٩٣/٤ | هي العرب تقول ما شاءت |

٢٣١/٨

١٩١/١

٢٦٨/١

١٦٤/٥

٩٨/٦

وقع الزلوق على العلق
يا أيها الفارس ذو الجمعة
يا أيك قد كفتك
يا سارق الليلة أهل الدار
اليوم خمر وغداً أمر



(٦)

فهرس مسائل

رسم المصحف والإملاء

١١٩٧ ، ١٩٦/٣ ، ٨٣/٢ ، ٥١٧ ، ٤٥٨ ، ٤١٨ ، ٣٩٥ ، ١٨٦ ، ١٤٨ ، ٦٥ ، ٢٧ ، ٢١/١
٣٠١ ، ٢٥٧ ، ٢٣٦ ، ١٨٤ ، ١٨٣ ، ١٨١ ، ١٥٥ ، ١٣٣ ، ٤٦/٤ ، ٦٢٦ ، ٥١٧ ، ٢٣٧
٣٢٥ ، ١٧٦ ، ١٧٥ ، ١٢٥ ، ٦٠ ، ٣١/٥ ، ٦٧٠ ، ٦٠٠ ، ٥١٩ ، ٣٧٠ ، ٣٥٣ ، ٣٣٥
٤٥١ ، ٤١٦ ، ٣٨٧ ، ٣٦٨ ، ٣٣٨ ، ١٦٣ ، ١١٩ ، ١١٤ ، ١١١ ، ٦٢ ، ٥٨/٦ ، ٣٥٥
٣٢٤ ، ٦٤ ، ٦٣/٨ ، ٥٢٤ ، ٤٩٠ ، ٤١٢ ، ٣٩٣ ، ٣٧٩/٧ ، ٥٣٨ ، ٤٩٢ ، ٤٩٠ ، ٤٨٦
١٥٩ ، ١٢٣ ، ٣٧ ، ٣٦/١٠ ، ٥٥٢ ، ٩٨/٩ ، ٦٤١ ، ٦٠٣ ، ٥٥٤ ، ٣٩٩ ، ٣٩٣ ، ٣٧٢
٧١٨ ، ٧١٥ ، ٧٠٤ ، ٥٩٨ ، ٥٥٠ ، ٢٦٠ ، ٢٥٢ ، ٢٤٠ ، ٢٣٨ ، ١٨٨ ، ١٦٨ ، ١٦٧

• • •

(٧)

فهرس المعرّب والمؤلّد

- آدم : ٢٦٢/١ .
آباد : ٩/٢ .
إبراهيم : ٩٧/٢
إبريسم : ١٩/٢
إستبرق : ٦٢١/١٠ ، ٤٨٤/٧
إسرائيل : ٣١٠/١
الإنجيل : ١٦/٣
التوراة : ١٦/٣
جبريل : ١٨/٢
جهنم : ٣٥٥/٢
الدينار : ٢٦١/٣
رحمن : ٣٤/١
زكريا : ١٤٣/٣
السرّاق : ٤٧٨/٧
السلسيل : ٦١٢/١٠
صُرْهُنَّ : ٥٧٦/٢
صلوات : ٢٨٥/٨
صنم : ٧/٥
طالوت : ٥٢٠/٢

- طوبى: ٤٧/٧.
الطور: ٤٠٨/١
عيسى: ١٧٧/٣
الفردوس: ٥٥٩/٧
قاسية: ٢٢٢/٤
قرطاس: ٥٤٣/٤
قسطنس: ٣٥٠/٧
قسيس: ٣٨٩/٤
اللّه: ٢٨/١
لجام: ١٩/٢
مبمل: ١٣/١
المرجان: ١٦٥/١٠
مريم: ٤٩٤/١
المسيح: ١٧٤/٣
المشكاة: ٤٠٤/٨
مصر: ٣٩٥/١
المقاليد: ٤٣٩/٩
الملكوت: ٦/٥
ميكائيل: ٢٣/٢
النذ: ١٩٥/١
هيت: ٤٦٣/٦
يعقوب: ١٢٦/٢
اليم: ٤٣٧/٥
اليهود: ٤٠٦/١



(٨)

فهرس العقائد

الإمامية: ٤٨/١١

الرافضة: ٤٩/١١

السنة: ٢٠/١ ، ٣٣٣ ، ٦٩٤/٤ ، ٢٣٤/٥ ، ٢٧٦/٦ ، ٦٩١/٨ ، ١٤٦/١٠ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ٥٥٤/٩

القدرية: ٢٣٣/١ ، ٥٠٠/٣ ، ١٤٨/١٠

المجوس: ٢٤٤/٨

المعتزلة: ٢٠/١ ، ٢٣٣ ، ٤٨/٢ ، ٧٣ ، ٣٧١ ، ٨٤/٣ ، ٣٢٧/٤ ، ٦٢٧ ، ١٤٠/٥ ، ٢٣٣

٢٣٤ ، ٢٩٥ ، ٤٧٨ ، ٢٧٦/٦ ، ٦٩٠/٨ ، ٤٥٧/٩ ، ٥٥٤ ، ١٤٧/١٠ ، ٢٥٥ ، ٣٠٧

١٥٨/١١ ، ٥٧٦ ، ٥٤٤

• • •

٤٩٩ ، ٢٢٥/٩ ، ٥٩٥/٨ ، ٥٥٣/٧ ، ٣٠٦ ، ٢٧٩ ، ٩٧/٦ ، ٦٤٣ ، ٥٨١ ، ٥٥٨/٤
١٢٩/١١ ، ٧٩٥ ، ١٠٥/١٠

التجريد: ١٠١/٤ ، ٥٧١/٢

التشبيه: ١٨٣/١٠ ، ١٧٦/٦ ، ٣٥٩ ، ٣٥٨/٣ ، ٦٣٣ ، ٢٩٧ ، ٢٣٠ ، ٢٢٩/٢ ، ١٦٧ ، ١٦٣/١
التقديم والتأخير: ٢٣/١ ، ٦١ ، ٨٩ ، ١٠٠ ، ٢٦٧ ، ٢٧٧ ، ٢٨٧ ، ٢٩٦ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣٦٨ ،
٣٧١ ، ٥٠٠ ، ١١٩/٢ ، ١٢٢ ، ١٤٩ ، ١٨٣ ، ٢٠٠ ، ٢٤٨ ، ٢٦٦ ، ٣٦٥ ، ٣٨٣ ، ٤١٠ ،
٤٧١ ، ٥٢٦ ، ٦٥٠ ، ١١٤/٣ ، ١٧٦ ، ٢١٣ ، ٢٥١ ، ٣٦١ ، ٤٦٥ ، ٥٠٠ ، ٥٣٤ ، ٥٤٨ ،
٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٦٢٠ ، ٦٣٧ ، ١٨/٤ ، ٣٣ ، ١٤٨ ، ١٩٣ ، ٢١٨ ، ٢٠٤ ، ٢٢٦ ، ٣٥٤ ،
٣٥٥ ، ٣٥٩ ، ٤٣١ ، ٤٤٢ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٧٣ ، ٢٥/٥ ، ٣٣ ، ٤٤ ، ٨٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ،
٢٠٢ ، ٢٤٢ ، ٣٦٥ ، ٤٠١ ، ٤٨٧ ، ٥٥٨ ، ٦٧/٦ ، ٧٥ ، ١٩٢ ، ٢٢٢ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ،
٥٣٦ ، ٣٠/٧ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ٢٠٣ ، ٤٣٥ ، ٥٣٧ ، ٥٦٨ ، ١٦١/٨ ، ١٨٨ ، ٣٩٢ ، ٥٣٠ ،
٣٧/٩ ، ٤٠ ، ٤٠ ، ٧٨ ، ٣٥٥ ، ٥٦٥ ، ١٠/١٠ ، ٣٨/١٠ ، ٩٤ ، ١١٣ ، ٢٦٦ ، ٢٧٨ ، ٣٩٥ ، ٤٣٥ ،
٥٩٤ ، ٦٦٦ ، ٧٧٥ ، ٧٧٥/١١ ، ٨٩

التكرار: ١٠٣/١ ، ١١١ ، ١٢١ ، ٤٥٣ ، ١٣٨/٢ ، ٢٣٤ ، ٢٥٧ ، ١٤٥/٥ ، ١٣٢/١١

الحذف: ٦١/١ ، ٣٠٧ ، ٣٢٥ ، ٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٧١ ، ٤٧٨ ، ٥٠٠ ، ٥١٧ ،
٢١٤/٢ ، ٢٣١ ، ٢٣٤ ، ٢٥٧ ، ٢٧٠ ، ٤٢٣ ، ٤٤٣ ، ٥٧٨ ، ١٦/٣ ، ١٠٦ ، ٢٥٠ ، ٢٦٩ ،
٢٩٤ ، ٢٩٣ ، ٥١٢ ، ٥٦٥ ، ٣٤٧/٤ ، ٤٨٤ ، ٥٩٤ ، ٦٧٤ ، ٣٩/٥ ، ٤٠ ، ٤٩ ، ٥٦ ،
٢٢٦ ، ٢٦٣ ، ٤٥٥ ، ٤٦٠ ، ٦١٥ ، ٢٣٦/٦ ، ٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ٣١٥ ، ٤٣٧ ، ٤٤٠ ،
٣٠٦/٧ ، ٣٧٢ ، ٤٣٧ ، ٤٦٥ ، ٤٥/٨ ، ٤٧ ، ٢٤٦ ، ٣٩/١٠ ، ١٦٣ ، ٧٠٧ ، ٦٧/١١ ،
٦٨

الخبر والإنشاء: ٥٩٨ ، ٥٨٦ ، ٥٨٥/٤

خروج الاستفهام عن معناه: ١٠٩/١ ، ٢٣٨ ، ٤٥٣ ، ٦٢/٢ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ٤٥٥ ، ٥٠٥ ، ٥١٦ ،
٥٧٣ ، ٣/٣ ، ٣٤٤/٤ ، ٦٦٩/٤ ، ٥٦٨ ، ٢١/٥ ، ٢٣١ ، ٣٨٠ ، ٤٥٨ ، ٢٨/٩ ، ٤٢٧/٨ ،
القلب البلاغي: ٣٧٩/٢ ، ٥١٨ ، ٦٩٨ ، ١٥٩/٣ ، ٥٢٠ ، ١١٠/٤ ، ٤٠١/٥ ، ٤٠٢ ، ٤٧٢/٥ ،
٦١٠/١٠ ، ٦٣١/٧ ، ٣١٤/٦

الكناية: ٥٢/١ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١٤٠ ، ٢٩٥/٢ ، ٥٤٢/٤ ، ٥٨٤/٥ ، ٦١٧ ، ٢١٨/٦ ، ٤٧٧ ،
٤٧٩/٨ ، ٤٩١ ، ٤١٧/١٠ ، ٢٩/١١ ، ١٤٢

اللفظ والنشر: ٥/٥ ، ٢٣٤/٦ ، ٣٠٧/٨ ، ١٨٣/٩

المبالغة: ٨٧/٤ ، ١٤٥/٥

المجاز: ١/٥٢، ١٣، ١٥٢، ٢١٤، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٨، ٢٣٣، ٢٤٨، ٢٥٧، ٢٧٧، ٢٩٩

٤٠٠، ٤٢٨، ٤٣٤، ٤٥٠، ٥٠/٢، ١٠٠، ١١٨، ١٥٠، ١٠١، ١١١، ١٥٠، ٢٠٩، ٢١٨، ٢٤٢، ٢٤٢

٢٦٤، ٢٧٥، ٢٨٢، ٢٩٠، ٣٠٧، ٣٢٢، ٣٢٨، ٣٣٩، ٣٥١، ٣٦٤، ٣٧٧، ٣٩٨، ٤١٧، ٤٣٦

٤٠٣، ٤١٥، ٤٢٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٧٠، ٤٨٣، ٤٩٠، ٥٦٠، ٥٩٣، ٦١١، ٦١٢، ٦٣٦، ٦٤٢

٦٣٦/٣، ٦٠٤، ٦١٤، ٦١٦، ٦١٤، ٦١٧، ٦٢٤، ٦٢٤، ٦٢٤، ٦٣٢، ٦٣٢، ٦٣٢، ٦٣٢، ٦٣٢، ٦٣٢، ٦٣٢

٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢

٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢

٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢

٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢

٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢

٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢

٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢

٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢

٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢

٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢

٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢

٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢، ٦٤٢

٦٧٢، ٦٩٥، ٦٩٦، ٧٧٦، ٧٧٦، ٧٧٦، ٧٧٦، ٧٧٦، ٧٧٦، ٧٧٦، ٧٧٦، ٧٧٦، ٧٧٦، ٧٧٦، ٧٧٦، ٧٧٦، ٧٧٦



(١٠)

فهرس الكتب

- أسرارالتنزيل لكمال الدين: ٣٤١/٣
الأضداد لابن السكيت: ٦٧١/٢
الإعراب للخطراوي: ٥٤٧/٩
الإعراب للواحدي: ١١٨/٣
إعراب القرآن للنحاس: ٨٨/٦
الإغفال للفارسي: ٤٨٢/٣
الإقناع للأهوازي: ٤٨٤/٧
الأمالي لابن الشجري: ١٣٧/٢
الأمالي لابن الحاجب: ٤١٠/٦
الأوسط للأخفش: ٢٦٩/١
الإيضاح للفارسي: ٢٧٣/٧
البحر لأبي حيان: ٣٨٦/٧
البيدع للجزري: ٥٠٢/٩
البرهان لابن فضال: ٤٩٥/١٠
التحرير لابن النقيب: ٦٥٦/٤، ٣١٠/٥، ٥٥٤/٨، ٥٩٥
التذكرة للفارسي: ٥٤٧/٣، ٥٩٤

- التسهيل لابن مالك: ٢٤٦/٣
التصريف للفراء: ٩٠/٧
التفسير الكبير للسمين: ٣٢٧/٤، ٤٢٦/٤، ٤٥٠، ٤٥٤، ٥٩٩، ١٠٠٠/١٠
التيسير للداني: ٢٠٠/٦
الحجة للفارسي: ٥٠٣/٣، ٥٢٩، ٢٨٩/٥، ٩٣/٧
حرز الأماني لأبي شامة: ٥٤٩/٨
الحليبات للفارسي: ١٥/٢
الحماسة لأبي تمام: ٤٩٩/٣
الخصائص لابن جني: ١٦٧/٥
الخط للمبرد: ٥٤٦/٨
رصف المباني للمالقي: ١٢٠/٣
الروضة للفارسي: ٤٠/٥
ريّ الظمان للمرسي: ١٤٩/٢، ٢٢١/٣
شرح أبيات الإيضاح للقيسي: ٣٣٧/٨
شرح أدب الكاتب للزجاجي: ٢٨٨/٤
شرح التسهيل للسمين: ٢٤٣/٣، ٥٠٧، ١٨/٤، ٢١، ٢٨، ٣٩، ٢٠٨، ٣٦١، ٤٥١،
١٨/٤، ٢١، ٢٨، ٣٩، ٢٠٨، ٢١٢، ٢٩٧، ٣٦١، ٤٥١، ٦٧٤، ٨٠/٦، ٢٧٨،
٢٤٣/٧، ١٤٢/٨، ٥٦٧، ١٥٤/٩، ٦٥٧، ٧٧٩/١٠
شرح التسهيل لابن مالك: ٢٤٦/٣، ٢٥٢/٩، ٤٨٧
شرح القصيد للسمين: ٦٦٤/٤، ١٦٢/٥، ٦٣٧، ٤٣٤/٦، ٢٥٨، ٤٦٥، ٣٤٠/٧
شرح القصيد للفارسي: ١٣١/٤، ٤٣١/٨، ٦٠٥/٩
الشواذ لمجاهد: ٦٥٧/٤
الصحاح للجوهري: ٥٤٨/٨
العجائب والغرائب للكرماني: ١٢٢/٢
العين للخليل: ١٤/٤
الفصيح لثعلب: ٢٦٤/٣، ٣١٧/٤، ٦٩٢/٩
الكامل للمبرد: ٥٠٥/٦
الكامل لابن جبارة الهذلي: ٢٣٢/٨، ٦٥٧، ٢٣١/٩، ٤٢١
الكتاب لسبيويه: ١٣٧/٤، ٤٨٩/٥، ٥٢٠، ٥٥٩/٩، ٣٩٢/١٠، ٣٩٣، ١٥٢/١١

- الكشاف للزمخشري: ٤٤٥/٢، ٨٩/٣، ١٩٥، ٣٠٩، ٢٢٢/٤، ٢٥٩، ٣٦٢، ٤٥١
- الكشف لمكي: ٤٥٣/٤، ٦٥/١٠
- اللباب للكرماني: ٤٩٨/٣
- لغات القرآن للفراء: ٦٤٥/٣
- اللوامح للرازي: ٢٧٣/٥، ٥٧/٦، ١٢٤، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٩٨، ٤٤٥، ٤٥٧، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٧/٧، ١١٣، ١٩٢، ٢٢٩، ٤٧٧، ٥٢١، ٥٦٨، ٢٥/٨، ٧٤، ٨٦، ٩٦، ٩٧، ١٢٥، ٢١٨، ٢٦٤، ٣١٥، ٣٤١، ٣٧٣، ٤١٢، ٤٧٨، ٦٩٦، ٢٥٩/٩
- ٣١٢، ٣٥٥، ٤٧٦، ٥٣١، ٦٤٥، ٢٦/١٠
- المجمل لابن فارس: ٣١٤/٢، ١٨٠/٣، ٣٢٦
- المسائل للأخفش: ٤٣٨/٢
- المستدرك للحاكم: ٤٠١/١
- المستوفى للفرخان: ٣٣٣/٢
- مشكل إعراب القرآن لمكي: ١٨٤/٥
- معاني الشعر لابن السكيت: ٤١١/٦
- معاني القرآن للفراء: ٩٢/٧
- المعتمد لأبي يعلى: ٢٦١/٥
- المغرب للمطرزي: ٧٧/١
- المقصود والممدود لابن السراج: ٤٩٠/١
- المقصورة لابن دريد: ٢٢٨/٣
- المنتخب لملك النحاة: ٩/٢، ٤٠٠/١٠
- النظم للجرجاني: ٦/٣، ٢٨٨، ٣٨٩، ٥٦٨، ٥٦٩، ٣٢١/٤، ٤٥٤، ٦٦٢، ٢٤٢/٥، ٢٤٣، ٢٩٦، ٤٤١، ٦٦٢، ١٦١/٦
- النوادر لأبي زيد: ٥٨٤/١٠
- النوادر لابن الأعرابي: ٥٣٩/٩
- النوادر للحياني: ٤٤/١١
- الهداية لمكي: ٥٦٣/٤
- الوقف والابتداء للهدلي: ١٠٩/١
- اليواقيت لأبي عمر الزاهد: ٤٨/١



(١١)

فهرس مفردات اللغة

أزف: ٤٦٦/٩، ١١٥/١٠
أسر: ٤٨٢/١
أسس: ١٢٤/٦
أسي: ١٠٨/٩، ٢٣٧/٤
إسرائيل: ٣١٠/١
أشر: ١٤٠/١٠
أصر: ٧٠١/٢
أصد: ١١/١١
أصل: ٥٥٢/٥
أفك: ٨٥/٦
أفل: ١٣/٥
أكل: ١٨٨/٥
ألت: ٧٢/١٠
ألل: ١٧/٦
أله: ٢٩، ٢٥/١
ألو: ٤٣٤/٢، ٣٦٣/٣، ٣٦٤، ٣٦٥
٣٩٣/٨، ٣٦٠/٥
أمت: ١٠٦/٨
أمد: ٢٤٧/١٠، ١٢٥/٣

الهمزة

أبي: ٢٢٧/٦، ٢٧٧/١
الأب: ٦٩٤/١٠
أبد: ٩/٢
أبق: ٣٣٠/٩
أث: ٢٧٤/٧
أثر: ٦٦٠/٩، ٤٣١/١
أجج: ٤٩٠/٨
أجر: ٦٦٥/٨، ٤٠٨/١
أجل: ٢٤٧/٤
أحد: ١١٨/٩، ٢٥٦/٣، ٦٩٤، ٤٣/٢
أخذ: ٣٥٤/١
أخر: ٣١٥/٥، ٢٦/٣، ١٢٢، ١٠٠/١
أخو: ٣٣٥/٣
أدد: ٦٤٦/٧
أذن: ٥٠٠/٥، ٢١/٢
أذي: ٣١٧/٢
أرب: ٣٩٨/٨، ٢٥/٨
أرز: ٦٤١/٧

| | |
|-----------------------------------|-----------------------------------|
| أمر: ٢٣٦/١ | بدع: ٦٦٢/٩ ، ٨٦/٢ |
| أمم: ٤٤٥/١ ، ٩٩/٢ ، ٦٣٩/٣ | بدل: ٥٣٩ ، ٥٣٨/٧ ، ٣٨٠/١ |
| ٥٨١/٩ ، ٥٠٧/٦ | بدن: ٢٧٥/٨ |
| أمن: ٥٢/١١ | بدو: ٥٥٩/٦ ، ٢٧١/١ |
| أنس: ٣٩٦/٨ ، ١٥/٨ ، ٤٨٨/٥ ، ٥٨٥/٣ | بذر: ٣٤٤/٧ |
| أنف: ٦٩٦/٩ | برأ: ٥/٦ ، ١٩٧/٣ ، ٢١٧/٢ ، ٣٦٥/١ |
| أنبي: ١٧٧/١٠ ، ٣٥٦/٣ ، ٤٣١/١ | برج: ٤٤٣/٨ ، ٤٦/٤ |
| أوب: ١٥٨/٩ | برر: ٣٢٧/١ |
| أول: ٢٨/٣ ، ٢٥٨/٢ ، ٣١٦/١ | برز: ٥٣٣/٢ |
| ٦٩٨/٨ ، ٣٥١/٧ | برزخ: ٣٦٧/٨ |
| أوه: ١٣١/٦ | برص: ١٩٩/٣ |
| أوي: ٣٩/١١ | برق: ٥٦٧ ، ١٩٩/١٠ ، ٤٨٤/٧ ، ١٧١/١ |
| أيد: ٤٩٧/١ | برك: ٣١٦/٣ |
| أيك: ٥٤٦/٨ ، ١٧٨/٧ | برم: ٦٠٧/٩ |
| أيم: ٣٩٩/٨ | برهن: ٧٢/٢ |
| أيبي: ٣٠٨ ، ٣٠٧/١ | بري: ٧٠/١١ |
| | بزغ: ١٣/٥ |
| الباء | بسر: ٥٤٣/١٠ |
| بأر: ٢٨٧/٨ | بسق: ٢٠/١٠ |
| بأس: ٣٢١/٦ ، ٢٥١/٢ ، ٥٠٧/١ | بسل: ٦٨١/٤ |
| بتر: ١٢٦/١١ | بشر: ١٨١ ، ١٥٣/٣ ، ٢٠٩/١ |
| بتل: ٥٢١/١٠ | بصر: ٢٢٩/١٠ ، ٩١/٥ |
| بثث: ٢٠٥/٢ | بضع: ٥٠٠ ، ٤٦٠/٦ |
| بجس: ٤٨٧/٥ | بطش: ٥٤٢/٥ |
| بحر: ٤٤٥/٤ ، ٣٥٠/١ | بطن: ٣٦٢/٣ |
| بخس: ٤٦٢/٦ ، ٦٥٤/٢ | بعثر: ٧٠٩/١٠ |
| بخع: ٤٤٢/٧ | بعد: ٣٨٠/٦ |
| بخل: ٦٧٧/٣ | بعض: ٢٠٤/٣ ، ٢٢٦ ، ٢٩١/١ |
| بدأ: ٢٩٨/٥ | بعل: ٤٤٢/٢ |

تفت: ٢٦٨/٨
تقن: ٦٤٦/٨
تلو: ٢٩/٢، ٣٢٨/١
تنر: ٣٢٣/٦
توب: ٤٥٨/٩، ٢٩٦/١
تبه: ٢٣٧/٤
الناء
ثير: ٤٢٣/٧
ثبط: ٥٩/٦
ثبو: ٢٨/٤
ثجج: ٦٥١/١٠
ثخن: ٦٣٧/٥
ثوب: ٥٥٦/٦
ثوي: ١٣/٨
ثعب: ٤٠٦/٥
ثقف: ٣٠٦/٢
ثقل: ١٧٠/١٠، ٦٨٣/٣
ثلل: ١٩٨، ١٩٧/١٠
ثني: ٤٢٣/٩، ١٧/٨
ثوب: ٣٦٩/١٠، ٣٢٥/٤
ثوي: ٤٣٦/٣

الجيم

جأر: ٣٥٧/٨، ٢٣٩/٧
جيب: ٤٤٦/٦
جبت: ٥/٤
جبي: ١٦٢/٩، ٥٠٩/٣
جبريل: ١٨/٢

بغت: ٥٩٥/٤
بغني: ٦٥٠/٧، ٣٢٦/٣، ٥١١/١
بقر: ٤١٧/١
بقل: ٣٩٢/١
بكر: ١٦٨/٣، ٤٢١/١
بكم: ١٦٦/١
بلبل: ٣٢/٢
بلد: ٣٥٢/٥، ١٠٨/٢
بلس: ٦٣٥/٤، ٢٧٥/١
بلع: ٣٣٣/٦
بلغ: ٤٣٣/٤، ٤٥٦/٢
بلو: ٣٤٧/١
بهت: ٦٣٤/٣، ٥٥٥/٢
بهج: ٢٣٥/٨
بنن: ٥٨٠/٥
بهل: ٢٢٧، ٢٢٦/٣
بوا: ٢٥٨/٦، ٣٦٣/٥، ٣٩٨/١
بور: ٧١٢/٩، ٤٦٦/٨، ١٠٣/٧
بول: ٤٨/٨
بيع: ٢٨٥/٨، ٣٨٧/٧

الناء

تیب: ٣٨٥/٦
تیر: ٤٧٨/١٠، ٤٤٥/٥
تبع: ٥٣٧/٥
توب: ٧٥٣/١٠، ٥٨٧/٢
توف: ٤٢٥/٦
ترك: ١٦٣/١
تعس: ٦٨٨/٩

جني: ١٨٠/١٠، ٥٨٩/٧

جهل: ٩٠/٦

جهنم: ٣٦٩/١

جوب: ٣٥٥/٢

جود: ٧٨٥/١٠

جور: ٣٧٥/٩، ٣٣٤/٦

جوس: ١٩٦/٧

جوو: ٣١٤/٧

جيب: ٢٧٤/٧

جيب: ٣٩٨/٨

الحاء

حاب: ٥٧٩، ٢٤٧، ٢١٠/٢

حبر: ٣٥/٩، ٢٧١/٤

حبط: ٤٠١/٢

حك: ٤١/١٠

حبل: ٣٣٢/٣

حجج: ٣٢٣/٣

حجر: ٤٧٣/٨، ١٨٠/٥، ٦٤١/٣

حجز: ٦٣١/٨

حث: ٣٤٢/٥

حذب: ٢٠٣/٨

حذث: ٣٤٦/٨

حدد: ٧٩/٦، ٢٩٩/٢

حلق: ٦٣١/٨

حذر: ٥٢٢/٨، ١٧٣/١

حرب: ١٤٤/٣

حرج: ١٤٢/٥

حرد: ٤١٣/١٠

جبي: ٥٥١/٥

جدد: ٤٨٦/١٠

جث: ١٠٠/٧

جثو: ٦٥٤/٩، ٦٢٠/٧

جثم: ٣٦٨/٥

جحد: ٦٠٥/٤

جدلر: ١٠٥/٦

جدذ: ١٧٤/٨، ٣٩٥/٦

جلو: ٦٦٩/٨

جرز: ٤٤٥/٧

جرف: ١٢٥/٦

جرم: ٣٧٥/٦، ١٩٤، ١٨٩/٤

جزأ: ٥٧٨/٢

جزع: ٨٧/٧

جزى: ٣٧/٦، ٤٨٩، ٣٣٧/١

جسد: ٤٦٠/٥

جسس: ١٠/١٠

جعد: ٢٢٧/٩

جعل: ١٧٢/١

جفو: ٤١/٧

جلو: ٢٧٩/١٠

جمع: ٧٠/٦

جمع: ٢١٦/٢، ٢٤٢، ٢٩٨/١

جمل: ١٩٣/٧، ٣١٩/٥

جنج: ٦٣٠/٥

جسم: ٧٩١/١٠

جنن: ١١١/٧، ٦٩٠، ٦٧٦/٣

جنف: ٢٦٥/٢

جنب: ١٠١/١٠، ٨/٥، ٢١٣/١

حرق: ٢٢٤/٩
 حرس: ٤٨٨/١٠
 حوص: ٢١٧/٧
 حرض: ٥٤٧/٦، ٦٣٥/٥
 حرف: ٤٤١/١
 حرم: ٣٣٥/٥، ٤١٧/٤، ٤٨٨/١
 حري: ٤٩٤/١٠
 حزب: ٣٠١/٦، ٣١٥/٤
 حزن: ٣٠٥/١
 حسب: ٦٤/٥، ٤٩٠/٣، ٣٨٠، ٣٥٥/٢
 ١٥٤/١٠
 حسد: ٦٨/٢
 حسر: ١٤٠/٨، ٣٥١/٧، ٢٢١/٢
 حسس: ٢٠٧/٣
 حسم: ٤٢٥، ٤٢٤/١٠
 حصحص: ٥١٣/٦
 حصر: ٦٨/٤، ١٥٨/٣، ٣١٤، ٣١٣/٢
 حصل: ٩١/١١
 حصن: ٦٤٦/٣
 حضض: ٤٣٦/١٠
 حطط: ٣٧٥/١
 حطم: ١٠٧/١١، ٥٨٩/٨
 حظز: ١٤٢/١٠، ٣٣٢/٧
 حقد: ٢٦٥/٧
 حفر: ٧٦٠/١٠
 حفف: ٤٤٨/٩، ٤٨٦/٧
 حفي: ٥٣١/٥
 حقب: ٦٥٥/١٠
 حقف: ٦٧٣/٩
 حقق: ٤٠٥/٥
 حكم: ٢٧٨/٦، ٢٦٧/١
 حلف: ٤٣٤/٢
 حلقم: ٢٢٩/١٠
 حلل: ٣١١/٣، ٣١٥، ٢٢٣/٢
 حلم: ٤٣٢/٢
 حلي: ٢٥٢/٨، ٢٠٠/٧
 حمأ: ١٥٦/٧
 حمد: ٢٥٧، ٣٦/١
 حمل: ١٩١/٥
 حمم: ٥٣٥/٨
 حمي: ٧١٨/٩، ٤٤٨/٤
 حنث: ٢٠٩/١٠
 حنجره: ٩٧/٩
 حنذ: ٣٥٣/٦
 حنف: ١٣٧/٢
 حنك: ٣٨٠/٧
 حوب: ٥٥٨/٣
 حوذ: ١٢٤/٤
 حور: ٧٣٥/١٠، ٤٨٧/٧، ٢١٠، ٢٠٨/٣
 حوط: ١٧٥/١
 حول: ٥٥٧/٧، ٤٦٢/٢، ١٦٠/١
 حوي: ٧٦٠/١٠
 حيد: ٢٥/١٠
 حيص: ٩٤/٤
 حيض: ٤١٩/٢
 حيف: ٤٢٨/٨
 حيق: ٥٤٦/٤
 حين: ٢٩٣/١

حور: ٢٢٤/٩
 حرس: ٤٨٨/١٠
 حوص: ٢١٧/٧
 حرض: ٥٤٧/٦، ٦٣٥/٥
 حرف: ٤٤١/١
 حرم: ٣٣٥/٥، ٤١٧/٤، ٤٨٨/١
 حري: ٤٩٤/١٠
 حزب: ٣٠١/٦، ٣١٥/٤
 حزن: ٣٠٥/١
 حسب: ٦٤/٥، ٤٩٠/٣، ٣٨٠، ٣٥٥/٢
 ١٥٤/١٠
 حسد: ٦٨/٢
 حسر: ١٤٠/٨، ٣٥١/٧، ٢٢١/٢
 حسس: ٢٠٧/٣
 حسم: ٤٢٥، ٤٢٤/١٠
 حصحص: ٥١٣/٦
 حصر: ٦٨/٤، ١٥٨/٣، ٣١٤، ٣١٣/٢
 حصل: ٩١/١١
 حصن: ٦٤٦/٣
 حضض: ٤٣٦/١٠
 حطط: ٣٧٥/١
 حطم: ١٠٧/١١، ٥٨٩/٨
 حظز: ١٤٢/١٠، ٣٣٢/٧
 حقد: ٢٦٥/٧
 حفر: ٧٦٠/١٠
 حفف: ٤٤٨/٩، ٤٨٦/٧
 حفي: ٥٣١/٥
 حقب: ٦٥٥/١٠
 حقف: ٦٧٣/٩

حيي: ٥٧/٤، ٥٦/٤، ٢٢١/١

الخاء

خبيط: ٦٣٠/٢

خبيل: ٣٦٦/٣

خبو: ٤١٥/٧

ختل: ٦٧٧/٣

ختم: ٧٢٥/١٠، ٦٢٧/٧، ١١٣/١

خدد: ٧٤٤/١٠

خدع: ١٢٥/١

خدن: ٦٥٧/٣

خذل: ٤٦٦/٣

خور: ٤٥٠/٥

خرطم: ٤٠٨/١٠

خرص: ١٢٥/٥

خرق: ٨٧/٥

خزي: ٥٣٤/٣، ٤٨٩/١

خساً: ٤١٥/١

خسر: ٢٣٤/١

خسف: ٥٦٨/١٠

خشع: ٣٣١/١

خصص: ٢٨٧/١٠

خصف: ٢٨٢/٥

خصم: ٣٦٦/٩، ٣٥٠/٢

خضد: ٢٠٦/١٠

خضر: ٦٩/٥

خطأ: ٣٧٩/١

خطب: ٥١٢/٦، ٤٨١/٢

خطف: ١٧٩، ١٧٨/١

خفت: ٤٣١/٧

خلد: ٢٢٠/١

خلط: ٤١٣/٢

خلف: ٩٣/٦، ٥٠٤، ٥٠٣/٥، ١٩٩/٢

٤٩٦، ٣٢٤/٨، ٩٥

خلق: ٤٥٤/٨، ٤٦/٢، ١٨٨/١

خلل: ١٠٧/٧، ٥٩/٦، ٩٩/٤، ٥٣٨/٢

خمر: ٤٩٦/٦، ٤٠٤/٢

خمص: ١٩٩/٤

خمط: ١٧٣/٩

خنس: ١٦٢/١١، ٧٠٥/١٠

خور: ٦٦٩/٨، ٤٦٠/٥

خوض: ٥٨١/٧

خوف: ٤٥٠، ٢٦٤/٢، ٣٠٥/١

٢٢٥/٧، ٥٥٩/٣

خول: ٤١٣/٩، ٤٦/٥

خون: ٢٢٤/٤

خوي: ٥٥٩/٢

خيـب: ٣٩١/٣

خير: ٤١٤/١٠

خيـط: ٣١٩/٥

خيل: ٥٩/٣

خيم: ١٨٥/١٠

الدال

دأب: ٣٩/٣

دبب: ٢٠٥/٢

دبر: ١٤٤/١٠، ٦٣٥/٤

دثر: ٥٣٣/١٠

دوم: ٢٦٧/٣
دون: ٢٠٩/٢
دين: ٢٢٩/١٠، ٦٥٠/٢، ٥٤، ٥٣/١

الذال

ذات: ٣٧٤/٣
ذبح: ٣٤٧/١
ذبيب: ٣٠٨/٨
ذذبذب: ١٢٩/٤
ذخر: ٢٠٠/١٩٩/٣
ذرع: ٣٦١/٦
ذري: ١٢٨/٣
ذفن: ٤٢٧/٧
ذكر: ٣١١/١
ذكي: ١٩٦/٤
ذلل: ٣٠٩/٤، ٤٢٩، ٣٩٧/١
ذمم: ٢١/٦
ذهب: ٥٨/٣
ذود: ٦٦٢/٨
ذنب: ٦١/١٠، ٤١/٣
ذاع: ٥١/٤
ذيم: ٢٧١/٥

الراء

رأي: ١٢٣/١١، ٣١٣/٦
ربأ: ٢٣٤/٨
ربب: ٦٤١، ٤٣٠، ٢٧٥/٣، ٤٤/١
ربح: ١٥٤/١
ربص: ٤٣٥/٢

دحر: ٢٧٢/٥
دحض: ٥١٢/٧
دحا: ٦٧٩/١٠
دخل: ٢٨١/٧
دخر: ٢٣٣/٧
دخن: ٥١٠/٩
درا: ٤٣٤/١
درج: ٥٢٤/٥
درس: ٩٧/٥، ٢٧٨/٣
درك: ٨٣/٨
دسر: ١٣٤/١٠
دسس: ٢٤٦/٧
دسي: ٢٢/١١
دعم: ٦٧/١٠
دعو: ٢٥٤/٥، ٣٩١/١
دفا: ١٩٢/٧
ذلك: ٣٩٦/٧
دلي: ٨٥/١٠، ٢٨١/٥
دملم: ٢٤/١١
دسر: ٤٤١/٥
دمغ: ١٣٩/٨
دهق: ٦٦٢/١٠
دهم: ١٨٤/١٠
دهن: ٢٢٧، ١٧٤/١٠، ٣٢٩/٨
دهي: ٤٣١/١٠
دور: ٤٧٧/١٠، ١٠٧/٦
دوم: ٥٩٦/٧
دنو: ٣٩٤/١
دول: ٢٨٣/١٠، ٤٠٤/٣

| | |
|--------------------|--------------------------|
| رعب: ۴۳۵/۳ | ربط: ۶۲۷/۵ |
| رعد: ۱۷۱/۱ | ربو: ۵۹۱/۲ |
| رعن: ۵۱/۲ | رتع: ۴۵۱/۶ |
| رغب: ۱۲۰/۲ | رتق: ۱۴۹/۸ |
| رغد: ۲۸۱/۱ | رتل: ۴۸/۸ |
| رفت: ۳۶۷/۷ | رجج: ۱۹۴/۱۰ |
| رفت: ۲۹۳/۲ | رجز: ۳۸۲/۱ |
| رفد: ۳۸۳/۶ | رجس: ۴۱۲/۴ |
| رفرف: ۱۸۶/۱۰ | رجع: ۷۵۵/۱۰، ۲۹۶/۱ |
| رفق: ۲۰۸/۴ | رجف: ۳۶۸/۵ |
| رقب: ۵۵۶/۳ | رجم: ۳۸۱/۱۰، ۴۶۷/۷، ۱۲/۱ |
| رقد: ۴۶۰/۷ | رجا: ۴۳۱/۱۰، ۴۰۲/۲ |
| رقق: ۶۳/۱۰ | رحب: ۳۶/۶ |
| رقم: ۷۲۱/۱۰، ۴۴۵/۷ | رحق: ۷۲۵/۱۰ |
| رقی: ۵۷۸/۱۰، ۴۱۱/۷ | رحم: ۳۱/۱ |
| رکب: ۶۱۲/۵ | رخو: ۳۷۹/۹ |
| رکد: ۵۵۶/۹ | ردأ: ۶۷۶/۸ |
| رکز: ۶۵۴/۷ | ردف: ۵۷۱، ۵۷۰/۵ |
| رکس: ۶۱/۴ | ردی: ۲۳/۸، ۱۹۵/۴ |
| رکض: ۱۳۷/۸ | رزق: ۹۶/۱ |
| رکح: ۳۲۶/۱ | رسخ: ۲۹/۳ |
| رکم: ۶۰۳/۵ | رسل: ۳۲۸/۶ |
| رکن: ۴۱۸، ۳۶۳/۶ | رسا: ۱۱/۷، ۵۳۰/۵ |
| رمد: ۸۳/۷ | رشد: ۵۴۷/۲ |
| رمز: ۱۶۶/۳ | رصد: ۷۸۶، ۴۹۰/۱۰، ۱۲/۶ |
| رمض: ۲۸۰، ۲۷۹/۲ | رصاص: ۳۱۴/۱۰ |
| رمم: ۲۸۶/۹ | رضع: ۲۲۳/۸، ۴۶۴/۲ |
| رهب: ۳۹۱/۴، ۳۱۵/۱ | رضی: ۹۳/۲ |
| رھط: ۳۷۸/۶ | رطب: ۵۸۹/۷ |

زمر: ٤٤٦/٩
زمل: ٥٠٩/١٠
زمهريز: ٦٠٥/١٠
زنجبيل: ٦١١/١٠
زنم: ٤٠٤/١٠
زهر: ١٢٤/٨
زهق: ٤٠٢/٧
زوج: ٢١٩/١
زور: ٤٥٧/٧
زير: ٤٩٤/١
زيغ: ٢٧/٣
زال: ٣٩٩/٢
زيي: ٦٣١/٧

السين

سئم: ٦٦٨/٢
سبأ: ٥٩٦/٨
سبب: ٢١٨/٢
سبت: ٤١٣/١
سبح: ١٥٣/٨، ٢٥٩/١
سبط: ٤٨٥/٥، ١٣٨/٢
سبع: ١٩٦/٤
سيل: ٢٤٩/٢
سجد: ٤٩٨/١٠، ١٠٨/٢، ٢٧٤/١
سجر: ٦٤/١٠
سجل: ٢١٠/٨
سجن: ٧١٩/١٠
سحب: ٢٠٨/٢
سحت: ٦١/٨، ٢٦٨/٤

رهق: ١٨٢/٦
رهن: ٦٨١، ٦٨٠/٢
رهو: ٦٢٢/٩
روح: ٢٣١/١٠، ٦١٧/٥، ٤٩٧/١
رود: ٤٦٢/٦، ٢٣١/١
روض: ٣٥/٩
روع: ٣٥٩/٦
ريب: ٨٦، ٨٥/١
ريش: ٢٨٧/٥
ريع: ٥٣٨/٨
رين: ٧٢١/١٠

الزاي

زيد: ٣٨/٧
زبر: ٥١٩/٣
زين: ٦١/١١
زتن: ٧٨/٥
زجر: ٢٩٠/٩
زحزح: ١٦/٢
زحف: ٥٨٤/٥
زخرف: ١١٦/٥
زرب: ٧٧٠/١٠
زري: ٣١٨/٦
زفر: ٣٩٠/٦
زقف: ٣٢٠/٩
زقم: ٣١٤/٩
زكو: ٣٢٦/١
زلف: ١٩٣/٩، ٤٢١/٦
زلم: ١٩٧/٤

| | |
|------------------------------|-----------------------------|
| سلسل: ٤٩٨/٩ | سحر: ٧٠/٣، ٣١/٢ |
| سلسيل: ٦١٢/١٠ | سحق: ٢٧٢/٨ |
| سلف: ٦٣٥/٢ | سخر: ٥٤٧/٤، ٢٠٨/٢ |
| سلق: ٦٠٠، ١٠٦/٩ | سخط: ٤٦٩/٣ |
| سلك: ١٤٨/٧ | سدني: ٥٨٤/١٠ |
| سلل: ٣٢٠/٨ | سرب: ٤١١/٨ |
| سلم: ٦١٠، ٧٤/٤، ٣٥٨/٢، ٤٣١/١ | سريل: ١٣٢/٧ |
| سلو: ٣٧٠/١٠ | سرح: ٤٤٦/٢ |
| سمد: ١١٦/١٠ | سرور: ١٦٣/٧، ٤٨٣/٢، ٤٢٥/١ |
| سمر: ٣٥٨/٨ | سرمد: ٦٩٢/٨ |
| سمع: ١١٤/١ | سري: ٦٩٢/٨، ٥٨٤/٧ |
| إسماعيل: ١٠٦/٢ | سطر: ٦٠١، ١٤٩، ٧٧/١٠، ٥٧٩/٤ |
| سمك: ٦٧٨/١٠ | سطع: ٥٤٠/٧ |
| سمم: ٧٤/١٠، ١٥٨/٧، ٣١٨/٥ | سعي: ٣٥٢/٢ |
| سمو: ١٦٩، ٢٠، ١٧/١ | سغب: ١٠/١١ |
| سندس: ٤٨٤/٧ | سفتح: ١٩٨/٥، ٦٥٣/٣ |
| سنم: ٧٢٦/١٠ | سفر: ٦٨٩، ٣٢٧/١٠ |
| سنتن: ١٥٧/٧، ٦٦١، ٣٩٩/٣ | سفع: ٦٠/١١ |
| ستو: ٤٢٣/٨، ٥٤١/٢ | سفك: ٢٥٥/١ |
| سهل: ٣٦٤/٥ | سفه: ١٤٣/١ |
| سهر: ٦٧٣/١٠ | سقي: ٥٢٥/٦ |
| سوا: ١٠٦/٦، ٢٤٤/٤ | سكب: ٢٠٦/١٠ |
| سوح: ٣٤٠/٩ | سكت: ٤٧١/٥ |
| سور: ٢٤٥/١٠، ٤٨٣/٧، ٢٠١/١ | سكر: ٢٦٠، ١٤٩/٧، ٦٨٨/٣ |
| سوط: ٧٨٥/١٠ | سكن: ٥٥٤/٢، ٤٦٥، ٢٧٩/١ |
| سوم: ٣٧٠/٦، ٣٨٧، ٦٠/٣، ٣٤٥/١ | ١١٧/٦، ٥٥٣/٤ |
| سوي: ٤٠٨/٣، ٢٤٢، ١٠٨، ١٠٧/١ | سلب: ٣٠٨/٨ |
| ٥٨/٨ | سلح: ٨٤/٤ |
| سيب: ٤٤٧، ٤٤٦/٤ | سلخ: ٥١٥/٥ |

شكو: ٤٠٣/٨
 شمت: ٤٧٠/٥
 شمع: ٦٣٨/١٠
 شمز: ٤٣٢/٩
 شمل: ٢٦٩/٥
 شناً: ١٢٦/١١، ١٨٩/٤
 شهب: ١٥١/٧
 شهر: ٢٧٨/٢
 شهبق: ٣٩٠/٦
 شهو: ٣٧٢/٥، ٥٧/٣
 شوب: ٣١٦/٩
 شوظ: ١٧١/١٠
 شوي: ٤٥٨/١٠، ٤٨٠/٧
 شيء: ١٨٤/١
 شيد: ٢٨٨/٨، ٤٦/٤
 شيع: ٦٧٢/٤

الصاد

صياً: ٤٠٧/١
 صبح: ٤٠٥/٨، ٢٤٧/٤
 صبر: ٣٣٠/١
 صبع: ١٧٢/١
 صبو: ٤٩٣/٦
 صبخ: ٦٩٥/١٠
 صدد: ٨١/٧، ٦٠١/٥
 صلع: ٢٠٠/١٠، ١٨٣/٧
 صدف: ٥٤٩/٧، ٦٣٦/٤
 صدق: ٥٣٦/٨، ٢٠٣/١
 صرح: ٦١٨/٨

سير: ٢٧/٨، ٤٤٧/٦

السين

شان: ٢٢٨/٦
 شتت: ٥١/٨
 شجر: ٢٨٥، ٢٨٤/١
 شحن: ٥٣٨/٨
 شخص: ١١٩/٧
 شدد: ٤٦٢/٦، ٢٢٠/٥
 شرب: ٥٤٢/٨، ٥/٢، ٣٨٧/١
 ٢١١/١٠
 شرد: ٦٢١/٥
 شردم: ٥٢٢/٨
 شرط: ٦٩٦/٩
 شرع: ٢٩٢/٤
 شري: ٤٦٠/٦
 شطر: ١٦١/٢
 شطن: ١٠/١
 شطط: ٣٦٨/٩، ٤٥٣/٧
 شعب: ١١/١٠
 شعر: ١٠٧/١٠، ١٨٨/٢، ١٢٩/١
 شغف: ٤٧٥/٦
 شفع: ٣٣٨/١
 شفق: ٧٣٥/١٠
 شفو: ٣٣٦/٣
 شقق: ١١٩/١٠، ٥٣/٦
 شكر: ٣٦/١
 شكس: ٤٢٤/٩
 شكل: ٤٠٥/٧

| | |
|------------------------------|-------------------------------|
| صوب: ٢٥١/١٠ | صرخ: ٩٦،٩٥/٧ |
| صور: ٦٩٣/٤، ٢٣/٣ | صور: ٥٢/١٠، ٥١٧/٩، ٣٩٨، ٣٥٩/٣ |
| صوع: ٥٢٦/٦ | صرصر: ٥١٧/٩ |
| صوم: ٢٦٦/٢ | صرط: ٦٣/١ |
| صيب: ١٦٨/١ | صرف: ٥١٠/٧، ٢٠٦/٢ |
| صيد: ١٨٥، ١٨١/٤ | صرم: ٤١٢، ٤١٠/١٠ |
| صيص: ١١٣/٩ | صعد: ٤٤٥/٧، ٤٣٩/٣ |
| الضاد | صعر: ٦٦/٩ |
| ضبح: ٨١/١١ | صعق: ١٧٢/١ |
| ضحك: ٣٥٥/٦ | صفر: ١٤٠/٥ |
| ضحو: ١١٣، ٦٠/٨، ٣٩١/٥ | صغو: ١١٩/٥ |
| ضرر: ١٨٩/٨، ٢٥١، ١١٣، ٤٤/٢ | صفح: ٥٧٢/٩، ٦٨/٢ |
| ضرع: ٧٦٦/١٠، ٦٣٣/٤ | صفد: ١٣١/٧ |
| ضعف: ٤٧/٩، ٦٣٦، ٣١٥/٥، ٥١٢/٢ | صقصف: ١٠٥/٨ |
| ضغث: ٥٠٦/٦ | صفو: ٥٨٦، ١٢٣/٢ |
| ضغن: ٧٠٥، ٧٠٤/٩ | صكك: ٥٢/١٠ |
| ضلال: ٨٣/٩، ٧٦/١ | صلب: ٤٢١/٥، ٦٤٤/٣ |
| ضممر: ٢٦٦/٨ | صلد: ٥٨٨/٢ |
| ضنك: ١١٦/٨ | صلصل: ١٥٥/٧ |
| ضيز: ٩٥/١٠ | صلو: ٩٤/١ |
| ضيف: ٣٦٢/٦ | صلي: ٥٩٥/٣ |
| الطاء | صمت: ٥٣٨/٥ |
| طبق: ٧٣٨/١٠ | صمد: ١٥١/١١ |
| طرح: ٤٤٥/٦ | صمم: ٢٣١/٢، ١٦٦/١ |
| طرف: ١٢٣/٧، ٣٩١/٣ | صنع: ٥٣٩/٨ |
| طرق: ٧٥١/١٠ | صنم: ٧/٥ |
| طحا: ٢١/١١ | صنو: ١٤/٧ |
| | صهر: ٢٤٩/٨ |

عبد: ٥٧/١
 عبر: ٥٦/٣
 عبس: ٥٤٣/١٠
 عتب: ٥٢٢، ٥٦/٩
 عتل: ٤٠٤/١٠
 عتو: ٥٧٠/٧، ٣٦٦/٥
 عثر: ٤٧١، ٤٧٠/٤
 عثي: ٣٦٧/٥
 عجب: ٣٤٧/٢
 عجز: ١٣٨/١٠
 عجف: ٥٠٢/٦
 عجل: ٣٦١/١
 عجم: ٥٣١/٩، ٥٥٥/٨، ٢٨٧/٧
 عدن: ٨٦/٦
 عدو: ١٨/٢، ٤٨٠، ٤٠٣، ٢٩٠/١
 ٨١/١١
 عذب: ١١٦/١
 عذر: ٥٧٢/١٠، ٨١/٦
 عرب: ٤٦/١
 عرج: ٢٧٠/٩
 عرد: ٧١٨/٩
 عرش: ٣٤٠/٥، ٥٦٠/٢
 عرض: ٦٧٤/٩، ٥٠٥/٥، ٤٢٨/٢
 عرف: ٦٢٩/١٠، ٣٢٨/٥، ٣٣٠/٢
 عرم: ١٧١/٩
 عرو: ٢٧٨/٨، ٥٤٨/٢
 عري: ٣٣١/٩، ١١٢/٨
 عزب: ٢٢٩/٦
 عزز: ٢٢١/٤

طعم: ٥٢٦، ٢٧٥/٢
 طفو: ٤٢٤/١٠، ٥٤٧/٢، ١٥٠/١
 ٢٣/١١
 طفف: ٧١٥/١٠
 طفل: ٢٣٣/٨
 طلح: ٢٠٦/١٠
 طلح: ٥٤٢/٨
 طلق: ٤٣٦/٢
 طلل: ٥٩٤/٢
 طمث: ١٨٢/١٠
 طمع: ٣٣٠/٥، ٤٠١/٤
 طمم: ٦٨١/١٠
 طمن: ٥٧٤/٢
 طهر: ٢١٩/١
 طود: ٥٢٧/٨
 طور: ٤٧١/١٠
 طوف: ٤١٠/١٠، ٤٣٣/٥
 طوق: ٧٠٢، ٥٣١/٢
 طول: ٤٥٨/٩
 طير: ٤٢٨/٥، ٥٧٥/٢
 طين: ١٩٣/٣
 الظاء
 ظلم: ٢٨٦/١
 ظماً: ١٣٧/٦
 ظهر: ٩٣/٩، ٤٣٩/٨، ٤٧٩/١
 ظنن: ٧٠٧/١٠
 العين
 عبث: ٣٧٤/٨

| | |
|--------------------------|------------------------------|
| عمي: ٣٥٧/٥ | عزز: ٤٦٠، ٩٢/١٠، ١٢٠/٢ |
| عنب: ٥٩٥/٢ | عزم: ٤٣٥/٢ |
| عنت: ٤١٣/٢ | عسس: ٧٠٦/١٠ |
| عند: ٣٤٥/٦ | عشر: ١٩٨/٩، ٣٥/٦، ١٤٨/٥، |
| عنكب: ٢٢/٩ | ٧٠٠/١٠ |
| عين: ٤٥٣/١٠ | عشو: ٥٨٧/٩، ١٦٧/٣ |
| عوج: ٣٢٨، ٣٢٧، ٣٢٦/٣ | عصب: ٤٤٣، ٣٦١/٦ |
| عود: ٥٠٤/٤ | عصر: ١٠٣/١١، ٥٩٨/٢ |
| عوذ: ٧/١ | عصف: ١٦٠/١٠، ١٨٨/٨ |
| عور: ١٠١/٩، ٤٤٠، ٣٩٨/٨ | عصم: ٣٠٧/١٠، ٣٣٠/٣ |
| عول: ٥٦٧/٣ | عصي: ٤٠٣/١ |
| عوم: ٥٦١/٢ | عضض: ٤٧٨/٨، ٣٦٩/٣ |
| عون: ٤٢١، ٦١/١ | عضل: ٤٦٠/٢ |
| عير: ٥٢٥/٦ | عطل: ٧٠٠/١٠، ٢٨٨/٨ |
| عيش: ٢٥٧/٥ | عفف: ٦٢١/٢ |
| عين: ٣٨٦/١ | عفو: ١٠٨/٨، ٣٨٩/٥، ٣٥٦/١ |
| عيبي: ٦٨٠، ٣٠٧/٩ | عقب: ٦١، ٢٧/٧ |
| | عقد: ٤١٤/٢ |
| | عقر: ٣٦٦/٥، ١٦١/٣ |
| الغين | عقل: ٣٢٩/١ |
| غبر: ٦٩٦/١٠، ٣٧٣/٥ | عقم: ٢٩٥/٨ |
| غبن: ٣٤٩/١٠ | عكف: ٢٩٨، ١٠٨/٢ |
| غثي: ٧٦٠/١٠ | علق: ٢٣١/٨ |
| غدر: ٥٠٤/٧ | علم: ١٦٨، ١٠/١٠، ٢٧٩/٢، ٤٦/١ |
| غلق: ٤٩٦/١٠ | علو: ٤٠/١١، ٧٢٣/١٠ |
| غلو: ٥٥٢/٥، ٦٣٩/٤، ٣٧٨/٣ | عمد: ١٠/٧ |
| غرب: ٢٢٨/٩ | عمر: ١٧٤/٧، ١٨٩/٢ |
| غور: ٦٧٩/٤، ٥٢٢، ٩٦/٣ | عمق: ٢٦٦/٨ |
| غرق: ٦٦٧/١٠، ٣٥٠/١ | عمه: ١٥٠/١ |

الفاء

| | |
|--------------------------|-------------------------------|
| فاد: ١١٠/٥ | غرم: ٢١٧/١٠، ٤٩٩/٨، ١٠٥، ٧٣/٦ |
| فقل: ٧٠٢/٣ | غرم: ٢١٧/١٠، ٤٩٩/٨، ١٠٥، ٧٣/٦ |
| فجر: ٣٨٥/١ | غري: ٢٢٧/٤ |
| فجو: ٤٥٩/٧ | غسق: ١٥٩/١١، ٣٩٧/٧ |
| فحش: ٢٢٥/٢ | غسل: ٤٣٨/١٠ |
| فدي: ٤٨٣/١ | غشو: ١١٥/١ |
| فوث: ٢٥٨/٧ | غصص: ٥٢٤/١٠ |
| فرد: ٤٤/٥ | غضب: ٧٦/١ |
| فردوس: ٥٥٩/٧ | غطش: ٦٧٨/١٠ |
| فرش: ٩٥/١١، ١٩٠/٥، ١٩٢/١ | غفر: ٣٧٨/١ |
| فرض: ٤٢٠/١ | غلب: ٦٩٤/١٠ |
| فرط: ٤٣/٨، ٥٩٦/٤ | غلاظ: ١٤٠/٦، ٤٦٢/٣ |
| فروغ: ١٨٢/٩ | غلف: ٥٠٠/١ |
| فروق: ٤٤٠، ٣٥٩/١ | غلل: ٤٨١، ٣٢٤/٥، ٤٦٧/٣ |
| فروه: ٥٤٢/٨ | غلم: ٥٢٩/٧، ١٦٠/٣ |
| فروي: ٥٩٢/٧ | غلو: ٣٨١، ١٦٥/٤ |
| فوز: ٣٨١/٧ | غمر: ٣٤٩/٨، ٤٢، ٤١/٥ |
| فسح: ٢٧٢/١٠ | غمز: ٧٢٦/١٠ |
| فسر: ٢٨/٣ | غمم: ٣٦٩/١ |
| فسق: ٣٨٩/٩، ٦٣٨/٤، ٢٣٤/١ | غمم: ٦٠٧/٥، ٧٥/٤ |
| فشل: ٣٨٢/٣ | غني: ٣٨٧/٥ |
| فصح: ٦٧٣/٨ | غوث: ٥٧٠/٥ |
| فصل: ٤٥٥/١٠ | غور: ٥٢/٦ |
| فصم: ٥٤٩/٢ | غوط: ٦٩١/٣ |
| فضح: ١٧٣/٧ | غول: ٣٦/٩ |
| فضل: ٣٣٤/١ | غوي: ٥٤٧/٢ |
| فضض: ٤٦٣/٣ | غيب: ٤٤٦/٦ |
| | غسق: ٣٩٧/٧ |
| | غيظ: ٣٧١/٣ |

قنر: ٧٨٨ ، ١٤٧/١٠ ، ٤٨٨/٢ ، ١٨٤/١
 قنس: ٢٥٩/١
 قنو: ٣٣/٥
 قنأ: ٤٣٨ ، ٢٨٠/٢
 قنرب: ٢٣٨/٤ ، ٥١٨/٣ ، ٢٨٥/١
 ٦٧٧/٩
 قنر: ٤٠٢/٣
 قنرد: ٤١٥/١
 قنرر: ٦٢١/٨ ، ٥٩٠/٧ ، ٢٩٣/١
 قنرش: ١١٥/١١
 قنرض: ٤٥٨/٧ ، ٥١١/٢
 قنرطس: ٥٤٣/٤
 قنرف: ١٢٢/٥
 قنرن: ٥٠٢/٥ ، ٥٣٩/٤ ، ٦٨٠/٣
 ٥٧٧/٩ ، ١٣١/٧
 قنري: ٣٧٢/١
 قنسس: ٣٨٩/٤
 قنسط: ٤٩٤/١٠ ، ١٥١/٦ ، ٥٦٠/٣
 قنشر: ٤٢٣/٩
 قنصد: ٦٦/٩ ، ١٩٦/٧
 قنصر: ٦٣٩ ، ١٨٥ ، ١٨١/١٠ ، ٣٦٤/٥
 قنصص: ٢٢٩/٣ ، ٢٥٧ ، ٢٥٢/٢
 ٢٧٩/٤
 قنصف: ٣٨٦/٧
 قنصو: ٦١٠/٥
 قنضب: ٦٩٣/١٠ ، ٩٦/٨
 قنضي: ٥١٣/٩ ، ٨٦/٢
 قنطر: ١٠١/٩ ، ١٣٢/٧
 قنطط: ٣٦٤/٩

فطر: ٣٨٠/١٠ ، ٦٤٧/٧ ، ٥٥٦/٤
 فظظ: ٤٦٢/٣
 فقر: ٥٧٨/١٠ ، ٦١٨ ، ٦١٧/٢
 فقح: ٤٢٥/١
 ففكر: ٤١١/٢
 ففكه: ٧٢٧ ، ٢١٦/١٠ ، ٦٢٣ ، ٢٧٧/٩
 فلح: ١٠٤/١
 فلق: ١٥٧/١١ ، ٥٦/٥
 فلك: ٢٠١ ، ٢٠٠/٢
 فمو: ٣٦٨/٣
 فند: ٥٥٦/٦
 ففن: ١٧٨/١٠
 فوت: ٣٧٨/١٠
 فوج: ٦٤٣/٨
 فور: ٣٨٧/٣
 فوز: ٤٣٨/٩
 فوق: ٣٦٣/٩ ، ٤٥٠/٥
 فيأ: ٢٢٧ ، ٢٢٦/٧ ، ٤٣٥/٢
 فيض: ٣٣٠/٢

القاف

قبح: ٦٧٩/٨
 قبس: ١٥/٨
 قبل: ٢٩٣ ، ١١٢/٥ ، ١٥٤/٢
 قتر: ١٨٢/٦
 قثي: ٣٩٢/١
 قحم: ٣٩١/٩
 قلدح: ٨٣/١١
 قدد: ٤٩٢/١٠ ، ٤٧١/٦

كبت: ٣٩١/٣
 كبد: ٦/١١
 كبر: ٤٧٩/٦، ١٦١/٣
 كتب: ٨٥/١
 كتب: ٢٧١/١
 كتب: ٥٢٥/١٠
 كثر: ١٢٦/١١
 كدح: ٧٣٣/١٠
 كدر: ٧٠٠/١٠
 كدي: ١٠١/١٠
 كذب: ١٣٢/١
 كدر: ٢٢١/٢
 كرس: ٥٤٤/٢
 كسط: ٧٠٥/١٠
 كشف: ٤١٧، ١١٥/١٠
 كظم: ٤١٩/١٠، ٣٩٥/٣
 كعب: ٦٦١/١٠، ٤٣٢، ٢١٦/٤
 كفاً: ١٥٦/١١
 كفت: ٦٣٦/١٠
 كفر: ٦٠٠، ٣٠٧/١٠، ١٩٧/٨، ١٠٦/١
 كفف: ١٨٥/٩، ٤٥/٦، ٣٦١/٢
 كفل: ١٨٩/٨، ٥٥/٤، ١٤٤/٣
 كفي: ٥٨٦/٣
 ككب: ١٠/٥
 كلا: ١٦٠/٨
 كلب: ٢٠٢/٤
 كلف: ٤٦٦/٢
 كلل: ٢٦٩/٧، ٦٠٦/٣
 كلم: ٤٤٠، ٢٩٥/١

قطع: ١٨٦/٦
 قطمر: ٦٠٢/١٠، ٢٢١/٩
 قعد: ٣٧٩/٣، ١١٣/٢
 قعر: ١٣٨/١٠
 قفو: ٢٨١/٤، ٤٩٣/١
 قلب: ٨٦/١٠، ١١٣/١
 قلد: ٤٣٩/٩
 قلع: ٣٣٣/٦
 قفل: ٣٥٠/٥
 قلم: ١٧١/٣
 قلو: ٣٦/١١، ٥٤٣/٨
 قمع: ٢٤٨/٩
 قمل: ٤٣٤/٥
 قنت: ٨٤/٢
 قنط: ١٦٧، ١٦٦/٧
 قنع: ٢٧٨/٨، ١٢١/٧
 قنو: ٧٣، ٧١/٥
 قني: ١٠٦/١٠
 قهر: ٤٣/١١
 قوت: ٥٦/٤
 قوس: ٨٧/١٠
 قول: ٩٥/٤، ١٢٠/١
 قوم: ٥٢/١١، ٥٤٠/٢، ٣٦٠/١
 قبض: ٥٢٢/٩
 قبيح: ٤١٢، ١٠٥/٨
 قبيل: ٢٥٢/٥
 الكاف
 كأس: ٣٠٣/٩

| | |
|---------------------------|--------------------------|
| كلم: ٥٣٤/٩ | لقط: ٤٤٧/٦ |
| كمه: ١٩٨/٣ | لفف: ٦٥٢/١٠، ٤٢٣/٧ |
| كنز: ٤٢/٦ | لقف: ٤١٦/٥ |
| كنس: ٧٠٥/١٠ | لمز: ١٠٥/١١ |
| كنن: ٥٧٦/٤ | لمم: ٧٩٠/١٠ |
| كهل: ١٧٩/٣ | لهو: ٦٨٨/١٠، ٥٩٩/٤ |
| كور: ٤٠٩/٩ | لوز: ٤٤٧/٨ |
| كيد: ٣٧٧/٣ | لوم: ٣٣٠/٩ |
| كيل: ٧١٥/١٠، ٢٢١/٥ | لون: ٤٢٤/١ |
| كين: ٤٣٢/٣ | لوي: ٤٤٠، ٢٧١/٣ |
| | ليل: ١٩٨/٢ |
| | لين: ٢٨٠/١٠ |
| اللام | |
| لألا: ١٦٥/١٠ | |
| لبب: ٢٥٨/٢ | الميم |
| لبد: ٤٩٩/١٠ | متع: ٤٠/٧، ٢٩٣/١ |
| لجأ: ٦٨/٦ | مثل: ١٦٨/٨، ٢٢١/٣ |
| لجج: ٣٦١/٨ | محص: ٤٠٧/٣ |
| لحد: ٥٠٠/١٠، ٥٢٢/٥ | محق: ٦٣٦/٢ |
| لحف: ٦٢٦/٢ | محل: ٣٢/٧ |
| لحم: ٢٣٧/٢ | مخر: ٢٠١/٧ |
| لحن: ٧٠٥/٩ | مدد: ١٥٠/١ |
| لدد: ٣٥٠/٢ | مدن: ٤١٣، ٤١٢/٥ |
| لذذ: ٣٠٤/٩ | مرأ: ٤٠/٢ |
| لسن: ٢٧١/٣ | مرج: ١٦٥، ١٦١، ١٩/١٠ |
| لظي: ٤٥٨/١٠ | مرح: ٣٥٥/٧ |
| لعن: ٥٠١/١ | مرد: ٨٤/١٠ |
| لغب: ٢٣٣/٩ | مرو: ١٨٨/٢ |
| لغو: ٧٦٩/١٠، ٥٢٣/٩، ٤٣٠/٢ | مري: ٢٩٥/٨، ٣٠١/٦، ١٧١/٢ |
| لقح: ١٥٣/٧ | مرض: ١٢٩/١ |

| | |
|----------------------------|----------------------------|
| مير: ٥٠٩/٣ | مزج: ٥٩٩/١٠ |
| النون | مزن: ٢١٩/١٠ |
| نأى: ٥٨٢/٤ | مسد: ١٤٧/١١ |
| نيد: ٥٧٧/٧ ، ٢٦/٢ | مسس: ٦٣٢/٢ |
| نيز: ١٠/١٠ | مشج: ٥٩٢/١٠ |
| نبط: ٥١/٤ | مشي: ٤٠٤/١٠ |
| نبح: ٤٠٩/٧ | مصر: ٣٩٥/١ |
| نتق: ٥٠٩/٥ | مضغ: ٢٣١/٨ |
| نجم: ٦٥/٥ | مطو: ٥٨٢/١٠ |
| نجو: ٢٦٨/١٠ ، ٣٤١/١ | معن: ١٢٣/١١ |
| نحب: ١١١/٩ | معي: ٦٩٥/٩ |
| نحت: ٣٦٤/٥ | مقت: ٦٣٨/٣ |
| نحر: ١٢٦/١١ | مكت: ٤٢٧/٧ |
| نحل: ٥٧١/٣ | مكر: ٢١٢/٣ |
| نخر: ٦٧٢/١٠ | مكو: ٦٠٠/٥ |
| ندد: ١٩٤/١ | ملا: ٣٠٦/٣ ، ٥١٣/٢ |
| ندي: ٦٢٨/٧ ، ١٣٨/٦ ، ١٥٦/٣ | ملق: ٢١٨/٥ |
| ٦١/١١ | ملك: ٦٣/٢ ، ٤٨ ، ٤٧/١ |
| نذر: ١٠٨/١ | ملل: ٩٣/٢ |
| نزح: ٧٤/١٠ ، ٢٩٢/٥ ، ١٠٢/٣ | ملو: ٥٠٤/٣ ، ٣٤٩/١ |
| نزغ: ٥٤٥/٥ | منن: ٥٠٨/٩ ، ٥٨٤/٢ ، ٣٦٩/١ |
| نزف: ٢٠١/١٠ ، ٣٠٦/٩ | مني: ٧٦/١٠ ، ٤٤٨ ، ٤٤٧/١ |
| نزل: ٥٤٦/٣ | مهد: ١٨١/٣ ، ٣٥٦/٢ |
| نسا: ١٦٣/٩ ، ٥٩/٢ | مهل: ٥٢٥/١٠ ، ٤٧٩/٧ |
| نسب: ٣٦٨/٨ | موسى: ٣٥٤/١ |
| نسخ: ٦١/٢ | موت: ٤٥٨/٣ ، ١٧٤/١ |
| نسك: ٢٧٤/٨ ، ٣١٧ ، ١١٩/٢ | مور: ٦٦/١٠ |
| نسل: ٢٧٥/٩ ، ٢٠٤/٨ ، ٣٥٣/٢ | ميد: ٥٠٢/٤ |
| | مير: ٥٢٠/٦ |

| | |
|--------------------------|------------------------|
| نقر: ٥٤١/١٠ | نسي: ٣٢٨/١ |
| نقض: ٤٥/١١، ٢٣٤/١ | نشأ: ٥١٧، ١٦٧/١٠، ٦٧/٥ |
| نقم: ٥٢٣/١٠، ٢٣/٣ | نشر: ٢٧١/١٠ |
| نكب: ٣٦٠/٨ | نشط: ٦٦٧/١٠ |
| نكت: ٤٣٦/٥ | نصب: ١٦٣/٧، ٤١٢، ١٩٦/٤ |
| نكح: ٤٦١، ٤١٤/٢ | ٤٦٤/١٠ |
| نكر: ٢٨٦/٨ | نصت: ٥٥١/٥ |
| نكس: ١٧٩/٨ | نصح: ٢٨٠/٥ |
| نكص: ٣٥٧/٨ | نصر: ٤٠٦، ٣٤٠/١ |
| نكف: ١٦٩/٤ | نصي: ١٧٦/١٠ |
| نكل: ٥٢٣/١٠، ٥٥/٤، ٤١٥/١ | نضخ: ١٨٤/١٠ |
| نمرق: ٧٦٩/١٠ | نضد: ٣٧٠/٦ |
| نمل: ٥٨٣/٨، ٣٧١/٣ | نضر: ٥٧٧، ٥٧٤/١٠ |
| نمم: ٤٠٣/١٠ | نضي: ٣٤٤/٦ |
| نهج: ٢٩٢/٤ | نظف: ٤٩٠، ١٩٠/٧ |
| نهر: ٣٤٢/٧، ٢١٣/١ | نظر: ٤٣٥، ٥٢/٢ |
| نهي: ٥٢/٨ | نعم: ٢٣٣/٢ |
| نوأ: ٦٩٣/٨ | نعم: ٣١١، ٧٦/١ |
| نوش: ٢٠٤/٩ | نغض: ٣٦٨/٧ |
| نوص: ٣٥٦/٩ | نفت: ١٥٩/١١ |
| نون: ١٩٠/٨ | نفتح: ١٦٣/٨ |
| نوي: ٥٧/٥ | نقد: ٢٨٣/٧ |
| نيل: ١٣٨/٦، ٣١٠/٣، ١٠٤/٢ | نقد: ١٧٠/١٠ |
| | نفر: ٢٨/٤ |
| الهاء | نقش: ١٨٦/٨ |
| هبط: ٢٨٩/١ | نقق: ٦٠٩/٤، ٩٦/١ |
| هبو: ٤٧٤/٨ | نقل: ١٨١/٨، ٥٥٦/٥ |
| هجد: ٣٩٩/٧ | نقب: ٣٤/١٠، ٢٢٠/٤ |
| هجر: ٤٠٢/٢ | نقد: ٣٠٨/٨، ٣٣٨/٣ |

وبق: ٥١٠/٧
 وبل: ٤٢٨/٤ ، ٥٨٧/٢
 وتد: ٣٦١/٩
 وتر: ٧٠٧/٩ ، ٣٤٦/٨
 وتن: ٤٤٣/١٠
 وثق: ٢٣٥/١
 وثن: ٢٧١/٨
 وجب: ٢٧٨/٨
 وجد: ٣٥٧/١٠
 وجف: ٦٧٠ ، ٢٨٢/١٠
 وجس: ٣٥٣/٦
 وجل: ٥٦٩/٥
 وجه: ١٧٩/٣
 وحش: ٧٠١/١٠
 وحى: ١٧٢/٣
 ودد: ٢٤٤/٣ ، ١٣/٢
 ودق: ٤٢٠/٨
 ودع: ٣٦/١١
 ودى: ١٣٨/٦
 وذر: ٦٨٣/٣
 ورد: ٦٤٢/٧ ، ٣٨٢/٦
 ورق: ٤٦٣/٧
 وري: ٢٢٠/١٠ ، ٢٧٧/٥ ، ٥١٣/١
 وزر: ٥٧٠/١٠ ، ٦٨٦/٩ ، ٣٣/٨
 وزع: ٥٨٢/٨
 وسط: ٤٩٩ ، ١٥١/٢
 وسع: ٢٧٢/١٠ ، ٦٩٧/٢
 وسق: ٧٣٦/١٠
 وسم: ١٧٦/٧ ، ٦٢٢/٢

هدي: ٦١١/٨ ، ٤٧٦/٥ ، ٦٣/١
 هرع: ٣٦١/٦
 هزأ: ١٥٠/١
 هزز: ٢٣٤/٨
 هزل: ٧٥٦/١٠
 هزم: ٥٣٣/٢
 هش: ٢٥/٨
 هشم: ٥٠٢/٧
 هضم: ١٠٩/٨
 هطع: ١٢٩/١٠ ، ١١٩/٧
 هلع: ٤٥٩/١٠
 هلك: ٣١٢ ، ٣١١/٢
 همل: ٢٣٧/٢
 همد: ٢٣٤/٨
 همز: ١٠٥/١٢ ، ٤٠٣/١٠ ، ٣٦٤/٨
 همس: ١٠٧/٨
 همم: ٣٨٢/٣
 هتا: ٥٧٩/٣
 هون: ٤٨٧/٨ ، ٤٣/٥ ، ٥١٣/١
 هوي: ٨٢/١٠ ، ١٢٣/٧ ، ٤٩٩/١
 ٩٦/١١
 هيا: ١٩٢/٣
 هيم: ٢١١/١٠ ، ٥٦٦/٨
 هيهات: ٣٣٧/٨
 هيمن: ٢٨٧/٤
 الواو
 واد: ٧٠٢/١٠
 وأل: ٥١٣/٧

ولاد: ٦٣٦/٧، ٣٨/٤، ٨٣/٢، ٤٦٣/١
ولسي: ٢٤٣/٣، ٧٠٣/٢، ٤٠٩/١
٥٦٧/٧، ٦٤٠/٥
ونفي: ٤٠/٨
وهب: ٣١/٣
وهج: ٦٥٠/١٠
وهن: ٤٣١، ٤٠١/٣
ويل: ٤٥٠/١

الياء

يشس: ٥١/٧، ١٩٩/٤
يتم: ٤٦٥/١
يسر: ١٣٦/١٠، ٤٠٥/٢
يقت: ١٨٣/١٠
يمم: ٤٣٧/٥، ٦٠٠/٢
يمن: ٦٦٩/٨، ٢٦٩/٥، ٤٢٩/٢
ينع: ٨٢/٥
يوم: ٥٢/١
يونس: ١٥٧/٤

وسوس: ٢٧٥/٥
وشي: ٤٣١/١
وصب: ٢٣٧/٧
وصد: ٤٦١/٧
وصل: ٦٨٥/٨، ٦٣/٤
وصي: ٢٦٤/٢
وضع: ٦٠/٦
وطأ: ٧١٧/٩، ٤٨/٦، ٤١٤/٢
وطن: ٣٦/٦
وعد: ٥١٧/٧
وعظ: ٤١٦/١
وفد: ٦٤٢/٧
وقب: ١٥٨/١١
وقذ: ١٩٥/٤
وقع: ٢٢٣/١٠
وقي: ١٠٩/٣، ٢٠٤، ٩٠/١
وكأ: ٢٤/٨، ٤٧٧/٦
وكز: ٦٥٧/٨
وكل: ٣٨٧/٣
ولج: ٢٨/٦، ٣١٩/٥، ١٠٣/٣

• • •

(١٢)

فهرس مسائل فقه اللغة

- الإتباع: ١/١٤١، ٤٢، ٢٦٨، ٢٧١، ٢٧٢، ٤٦٤، ٥٤٤، ٥٤٧، ٥٥٦، ٩/٣، ٢٧٦، ٣٧٧،
٤٠٢، ٤١٠، ٤١١، ٤١٣، ١٥١٨، ٥٧٠، ٦٠١، ٦٤٦، ٤/٤، ٨٣، ١٢٨، ٢٠٥، ٢٢٣، ٢٢٤،
٢٩٤، ١٧٥، ٥٥٥، ٥/٥، ٢٢، ١٩٣، ٤٧٢، ٥٩٥، ٤٣٦، ٥٦٥، ٥٨٩، ٦٠٧، ٦/٦،
٣٧، ٣٢٨، ٣٧٠، ٧/٧، ٢٠، ٩٥، ٢٦٢، ٥٨٣، ٦٠٩، ٨/٨، ١٥، ٤١، ١٣٨، ٤٢٤، ٤٤٤،
٤٤٨، ٥٦٦، ٩/٩، ١٠، ١٤١، ١٨٧، ٢٢٩، ١٠١، ١٥٨، ١١، ٧٥/١١
- الاشتقاق: ١/١٠، ١٩، ٢٤، ٢٥، ٢٧، ٤٦، ٤٧، ٩٤، ١١٩، ١٢٩، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٥١،
٢٦١، ٢٩١، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٦، ٣٢٨، ٣٣٤، ٣٤٧، ٣٥٤، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٧٢، ٣٩٣،
٤٠٠، ٤٠١، ٤٤٨، ٤٩٣، ٤٩٤، ١٨/٢، ٢٣، ٢٩، ٣٢، ٣٣، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٣٠،
٣٥٠، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٦٢، ٣٦٦، ٣٧٠، ٣/٣، ١٦، ١٧، ٢٠، ٢٨،
٥٨، ٥٩، ١٢٧، ١٢٨، ١٤٣، ١٤٥، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٧، ١٦٠، ١٦٦، ١٦٩، ١٧٥، ١٧٧، ١٨٢،
٢٠٩، ٢١٠، ٢٢٤، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٧، ٢٠٧، ٢٤٤، ٢٦٩، ٤/٤، ٢٨، ٥٦، ٢٠٢،
٢٢٣، ٢٢٣، ٣٩١، ٤٣٧، ٤٤٥، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٢٩، ٥٤٦، ٦١٠، ٦٣٣، ٦٩٦، ٦٩٩،
٦/٥، ٢٩، ٧٨، ٣٤١، ٢٢١، ٤٠٦، ٤١٣، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٧٠، ٤٧٣، ٥٢٥، ٣٠، ٢٠/٦، ٤٧،
١٠٤، ١٣١، ٣٢٣، ٣٦٠، ٧/٧، ٣٩، ١٨٢، ٢٢٨، ٢٩٦، ٤٨٤، ٥٢٨، ٥٤٥، ٥٦٩،
٧٨، ٦٢٨/٨، ٣٣، ٤٨، ٢٧٢، ٣١٦، ٩/٩، ٦٩٨، ٧٠٢، ١٠/١٠، ٢٦، ٨٩، ٩٢، ٩٣، ٥٣١،
١٤٩، ٢٠٠، ٢٩٣، ٦٠٠، ٦٠٢، ٦٢٧، ٧١٩، ١١/١١
- الأضداد: ١/٣٥، ٢٨٩، ٣٥٣، ٢/٤٣، ٤٤٠، ٤٤٥، ٧٥٥، ٥/٣٥، ٦/٢٢١، ٧/٧٩، ٦٩٦،
٨/٢٣٧، ١٠/٦٤، ٣٥٥، ١٣، ٦٢٦، ٦٠٦، ٧٣٧/٨
- التداخل: ١/٧٧٧، ٣٣٥، ٢/١٢٩، ٤/٢٣٧، ٥/٦٠٧، ٧/٣٩٣، ١٠/٤٣، ٧٥٥

التذكير والتأنيث: ١١/١، ٦٥، ٨٧، ١٧٠، ٣٣٩، ٦٦/٢، ١١٤، ١٣٧، ٢٧٥، ٣٥٩، ٤١٩،
٤٦٥، ٤٦٩، ٦٠١، ٦٦٦، ٥٨/٣، ١٤٩، ٢٧١، ٣٢٩، ٥٥١، ٥٦٥، ٦٤٤، ٣٨/٤،
٨٤، ١٣٠، ٢٢٣، ٣١٣، ٣٣١، ٣٤٨، ٦٥٥، ١٤/٥، ١٤٤، ١٨٤، ١٨٦، ٢٣٧، ٣١٨،
٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٧٧، ٣٩١، ٤٣٤، ٤٥٧، ٦٣١، ٢٣٤/٦، ٣٤١، ٤٣٤، ٤٧٩،
٥٢٥، ٥٣٣، ٥٦١، ١٢٢/٧، ١٩٦، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٦٢، ٣٥٦، ٤١٠، ٥٨٩، ٦٠/٨،
٢٢٤، ٢٤٧، ٥٨٥، ٢٢/٩، ٢٨٦، ٥١٣، ٥٣٩، ٦٩٣، ٣٠/١٠، ٨٧، ٢١٠، ٤٣٥،
٤٦٩، ٥٢٨، ٥٥٤، ٧٠/١١، ١١٠

التغليب: ١/١، ٣٦٠/٢، ١٣٠، ٤٦١، ٤٧٤، ٢١/٣، ٦٠٢، ٦٩٢، ٣٨/٤، ٩٣/٦، ٦٥٧،
٥١/٧، ٧٧، ٥٣٧، ٥٨٩/٩، ١٤٢/١٠، ١٦٨

زيادة الاسم: ١/١، ١٧، ١٢٥، ١٤١/٢، ٥٢٤، ٥١١/٤، ٥٩/٧، ٨٢، ٤٤٥/٩، ٥٤٤، ٦٩٠،
١٧٨/١٠

صفات الحروف: ١/١، ٧٩، ٤١٦، ٢٠٠/٣، ٣١٣، ٣٦٧، ٤٤٥/٨

فعل وأقفل بمعنى: ١/١، ١٤٩، ١٨٤، ٢٧٥، ٥٦/٢، ١٠٧، ١١٧، ٢٧٥، ٣١٤، ٥٨٧، ٦٠٣،
٦٦٤، ٦٨٠، ٢١/٣، ٣٨٦، ٤٤٠، ٤٩٥، ٥٩٥، ٥١/٤، ٨٣، ١٨٧، ١٨٩، ٢٦٦،
٢٦٩، ٥٧٧، ٨/٥، ١٢٠، ٢٩٨، ٤٦٩، ٤٦١، ٥٢٣، ٥٧٤، ٤٣/٦، ٦٣، ٦٨، ١٣٧،
٢٤٢، ٣٢١، ٣٥٣، ٣٦٤، ٣٧٧، ٣٨٩، ٤٩٩، ١١١/٧، ١٣١، ٢٥١، ٣٠٥، ٣٩٨،
٥٠٥، ١٥/٨، ٢١، ٢٩٢، ٦٤٠، ٧٠٠، ٣٧٢/٩، ٧٩/١٠، ٩٠، ١٥٧، ٢١٥، ٤٢٠،
٤٧٩، ٤٩٦، ٥٥٠، ٥٥٩، ٧١٨، ٨٤/١١

اللهجات:

الاختلاس: ١/١، ٨٨، ١٥٢، ١٩٦، ٣٦١، ٤١٦، ٨/٢، ١١٨، ٥٣٠، ٢٦٣/٣، ٢٦٥، ٢٧٩،
٤٢٠، ١٤١/٤، ٣٢/٥، ١٠٧، ٣١٦/٦

الإشباع: ٣/٣، ٢٦٥، ٤١١/٥، ٤٥٥، ٤٥٦، ٥٩٢، ٤٧٨/٦، ٩٣/٧، ١١٣، ١٥١/١٠، ٢٢١،
٣٤٠، ٣٦٥، ١١٣/١١

الإشمام: ١/١، ٦٥، ١٣٤، ١٣٥، ٩/٣، ٢٦٤، ٥٩/٤، ٣٣/٥، ٤٧٧، ٤٤٨/٦، ٤٣٨/٧،
٥٣٢، ٩٩/٩، ٧٨/١٠، ٧٣٠، ٧٧١، ١٠١/١١

الروم: ٣/٣، ٢٦٤، ٥٩٩/١٠، ١٤٦/١١

النحت: ١/١



(١٣)

فهرس لغات القبائل

أخيل: ٣٧٨/٥

أزد شنوءة: ١/١٦٦، ٣/٣٥٤، ٤/١٨٤، ٦/٣٢٨، ٨/١٣٣، ٤٦٦، ٤٩٨، ٩/٣٥٧، ١٠/٢٢٨

أزد عُمان: ٤٩٦/٦

أسد: ١/٢٠٤، ٣/٥٩٩، ٤/١٢٥، ٥/١٥٧، ٦/٣٠١، ٧/٤٧٢، ٨/٣٣٨

١٣/١٠

أشعر: ٦٧٨/١٠

أنمار: ٦٧٨/١٠

بجيلة: ٤٩٨/٨

بكر: ٥/١٤٣، ٩/٢٩٤، ١٠/٢٣، ١١/٥١

تميم: ١/١١٠، ١٢/١٢٢، ١٣/١٢٣، ١٧٣، ٢٠٤، ٢١٩، ٢٢٨، ٢٨١، ٣٨٦، ٤٤٤، ٤/٤١، ٦٥، ٦/١٩، ٧/١٦٥، ٨/٤٤٢، ٩/٤٦٨، ١٠/٤٨٤، ١١/٥٥٣، ١٢/٦٤٦، ١٣/٦٥٣، ١٤/٧٦٣، ١٥/٧٦٣

١٩٨، ٢٦٧، ٣٧٦، ٤١٤، ٥٥٧، ٥/٤١٤، ٦/٢٤٠، ٧/٧٨، ٨/١٢٥، ٩/١٢٥، ١٠/١٢٥، ١١/١٢٥، ١٢/١٢٥، ١٣/١٢٥، ١٤/١٢٥، ١٥/١٢٥

١٧٨، ٢٦٧، ٣٧٦، ٤١٤، ٥٥٧، ٥/٤١٤، ٦/٢٤٠، ٧/٧٨، ٨/١٢٥، ٩/١٢٥، ١٠/١٢٥، ١١/١٢٥، ١٢/١٢٥، ١٣/١٢٥، ١٤/١٢٥، ١٥/١٢٥

١٧٨، ٢٦٧، ٣٧٦، ٤١٤، ٥٥٧، ٥/٤١٤، ٦/٢٤٠، ٧/٧٨، ٨/١٢٥، ٩/١٢٥، ١٠/١٢٥، ١١/١٢٥، ١٢/١٢٥، ١٣/١٢٥، ١٤/١٢٥، ١٥/١٢٥

١٧٨، ٢٦٧، ٣٧٦، ٤١٤، ٥٥٧، ٥/٤١٤، ٦/٢٤٠، ٧/٧٨، ٨/١٢٥، ٩/١٢٥، ١٠/١٢٥، ١١/١٢٥، ١٢/١٢٥، ١٣/١٢٥، ١٤/١٢٥، ١٥/١٢٥

١٧٨، ٢٦٧، ٣٧٦، ٤١٤، ٥٥٧، ٥/٤١٤، ٦/٢٤٠، ٧/٧٨، ٨/١٢٥، ٩/١٢٥، ١٠/١٢٥، ١١/١٢٥، ١٢/١٢٥، ١٣/١٢٥، ١٤/١٢٥، ١٥/١٢٥

١٧٨، ٢٦٧، ٣٧٦، ٤١٤، ٥٥٧، ٥/٤١٤، ٦/٢٤٠، ٧/٧٨، ٨/١٢٥، ٩/١٢٥، ١٠/١٢٥، ١١/١٢٥، ١٢/١٢٥، ١٣/١٢٥، ١٤/١٢٥، ١٥/١٢٥

١٧٨، ٢٦٧، ٣٧٦، ٤١٤، ٥٥٧، ٥/٤١٤، ٦/٢٤٠، ٧/٧٨، ٨/١٢٥، ٩/١٢٥، ١٠/١٢٥، ١١/١٢٥، ١٢/١٢٥، ١٣/١٢٥، ١٤/١٢٥، ١٥/١٢٥

٥١، ٣٢/١١، ٧٨٠، ٦٣٩

ثقيف: ٦/٣٩، ١٠/٩١

جذام: ٦٥٤/٨

الحارث: ٤٣٥/٩، ٦٧/٨، ٥٣٨/٧، ١٦٤/٦، ٣٦٠/٤

الحجاز: ٦٥/١، ٧٠، ٨٨، ١١٠، ١٢٢، ١٢٣، ٢٢٨، ٤٤٦، ٤٤٨، ٤٨٨، ٤٩٣، ٤٩٧،

١٤/٢، ١٩، ٢٣، ٦٣، ١٦٥، ٢٤٥، ٤٤١، ٤٦٨، ٤٨٤، ٥٠٠، ٥١٥، ٥٦٤، ٦٢٨،

٦٤٧، ٦٥٣، ٦٨/٣، ١٩٨، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧٦، ٣٧٨، ٤٠٢، ٤١٤، ٥٧٠، ٥٩٩،

٦٤٤، ٦٤٧، ٦٨٣/٤، ٨٩، ٩٠، ١٢٥، ١٤٧، ١٥٧، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٥٩، ٤٤٢، ٤٥٥، ٦٧٦،

٦٧٨، ٧٢/٥، ٨٢، ٩٩، ١٧٠، ١٨٩، ١٩٦، ٢١١، ٤٣٢، ٤٥٥، ٥٣٩، ٥٨١، ٦٣٧،

٩٩/٦، ١٤٠، ٢٢٠، ٢٧٦، ٣٠١، ٣٣٢، ٤٣٧، ٤٦٣، ٤٧٢، ٤٨٦، ٤٨٨، ٥٠٦،

١١١/٧، ٢١٧، ٦٤٥، ١٥/٨، ٦١، ٩٢، ٢٠٤، ٢٦٧، ٢٨٢، ٣٣٨، ٤٩٠، ٥٠٧،

٥٧٨، ٦٣٣، ٦٥٩، ٦٩٦، ١٢/٩، ٦٥، ١٦٣، ١٦٥، ١٧٠، ٢٠٠، ٢٧٧، ٢٨٦،

٤٥٨، ١٠/١٠، ١٣، ٨٧، ١٦٩، ٢٦٣، ٤٤٤، ٧٧٢

حضر موت: ٨٩/١١، ١٣/١

حمير: ٣٢/١، ٥٦٩/٣، ٣٨٣/٥، ٥٤٩/٧، ١٥٧/٨، ٦٧١، ٣٧٩/٩، ١١٧/١٠، ٧٢١

الحيرة: ٦٢٨/٢

خثعم: ٦٧/٨، ٤٣١/٤

خزيمة: ٤١١/١٠

ربيعة: ٨٩/١١، ٧٣/٥، ٤٣٢/٤، ١٧٣/١

زبيد: ٦٧/٨

سعد: ٢١٢/٥

سليم: ٦٣٤، ٩٩، ٩١/٨، ٦١٨، ٥٣٠/٥، ٥٨٤/٣، ٢٨٤/٢

ضبية: ٥١٩/٦، ٥٨١/٣

طيسية: ٦٠٥، ١٢٦/١٠، ٢٨٨، ٢٤٤، ٨٣/٩، ٦١٤، ٤١٢/٨، ١٨/٣، ٦٣٨، ٦٣٧/٢

٧٣٠

عامر: ٤٢٦/٥، ٣٩١/١

عبد شمس: ١٣/١

عذرة: ٦٧/٨

عقيل: ٤١٢/٩، ١١٦/٨، ٣٢٨، ١٦٤/٦، ١٥٧/٤، ٤٢٠، ٢٦٤، ٢٦٣/٣

عك: ٥/٨

عكل: ٥/٨

العنبر: ٢١/١٠، ٦٧/٨

غسان: ٤٩٦/٦

غطفان: ١٣/١٠، ٤١/١

ققعس: ٢٨١/١

قريش: ٧٠٦، ٤٤٦/١٠، ٧١٦، ٩٢/٩، ٤٦٨، ٤٢٠، ١٨٢/٧، ٤١٨/٦، ٢٦١، ١٥٦/٣

١١٣، ٦٠/١١، ٧٨٠

قيس: ٧٣١/١٠، ١٤/٧، ٤١٩/٦، ١٥٩، ٧٢/٥، ٨٣، ٢٥/٤، ٧٤، ٣٣/٣، ١٩/٢، ١٣/١

كلب: ٣٠٣، ٢٨١، ٦٧/٩، ٧٠٠، ١٧٤/٨، ١٦٣/٧، ٣٢٨/٦، ٤٢٠، ٢٦٤، ٢٦٣/٣

١٩٨، ٧٠/١٠، ٤١٢، ٣٥٨

كنانة: ٨٩/١١، ٣٢٧/٨، ٣٢٦، ١٤٤/٥

كندة: ٨٩/١١

مدلج: ١٤٤/٥

مراد: ٣٨٣/٥

مضر: ٨٩/١١، ١٦٩/١٠، ١٩٩/٦

النبط: ٢١٠/٣

نجد: ٤٩٠، ٦٠/٨، ٥٨٩، ١١١/٧، ٤١٩/٦، ٨٢/٥، ٣٢٣، ١٤٤/٣، ٤٩٠/١

نجران: ٦/٦

النخع: ٥٣/٧

هجر: ٣٧٩/٩، ٣٩٦/١

هجميم: ٦٧/٨

هذيل: ٥٣٢، ٤٩٥، ٤٦٠، ٤٠٨، ٣٨٩/٦، ٦٠٢/٣، ٦٠٩، ٥٨٨/٢، ٣٠٣، ١٦٦/١

٦٥٧، ٤١٣، ١٨٥/١٠، ٢٨٠/٩، ٦٧٢، ٤٤٠، ٣٩٨، ١٨٤/٨، ٢٢٥، ١٤٨/٧

همدان: ٦٧٠/١٠

هوازن: ٥٣/٧، ٦٠٢/٣

يربوع: ٨٨/٧

اليمن: ٦٥٨، ٥٤٣، ٤٧٣، ٣٦٥/١٠، ٣٢٧، ١٧٠/٩، ٥/٨، ٦٩٣/٤، ١٢٧/٢، ٤٤٣/١

٦٥٩



(١٤)

فهرس مباحث النحو

الاختصاص : ٤٧٧/١ ، ١٣٢/٢ ، ٨٠/٣ ، ٥٨٩ ، ٤٨٩/٤ ، ٧٥/٥ ، ٣٥٨/٦ ، ٣٠٩/٨ ، ١٢٣/٩

الاستثناء : ٧٢/١ ، ١٢٧ ، ٢٣٣ ، ٢٦٦ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٣٣١ ، ٤٤٦ ، ٤٥٣ ، ٤٦١ ، ٤٦٩ ، ٤٧١ ، ٢٤/٢ ، ٦٩ ، ١٢٧ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٧٨ ، ١٩٤ ، ٢٣٣ ، ٢٤٢ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٤٤٦ ، ٤٨٤ ، ٥١٩ ، ٥٢٧ ، ٥٢٩ ، ٦١٤ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٩٧ ، ١٠٩/٣ ، ١٦٥ ، ٢٣٠ ، ٢٦٦ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٦٣٠ ، ٦٣٥ ، ٦٤٥ ، ٦٤٧ ، ٦٦٣ ، ٦٩٠ ، ٦٩٩ ، ٥٢/٤ ، ٥٣ ، ٦٣ ، ٦٩ ، ٧٩ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٤٧ ، ١٦٣ ، ١٧٧ ، ١٨٠ ، ١٨٣ ، ١٩٦ ، ٢٢٥ ، ٢٥٢ ، ٣١٧ ، ٣٧٥ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٥١٤ ، ١٢٩/٥ ، ١٣٠ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٩٥ ، ٣٥٤ ، ٣٨٢ ، ٥٨٥ ، ٩/٦ ، ٤٠ ، ٥٩ ، ٦٤ ، ٢١٣ ، ٢٣٠ ، ٢٦٩ ، ٣١٢ ، ٣٤٣ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٤٢٤ ، ٤٨١ ، ٥١٥ ، ٥٢١ ، ٥٣٣ ، ١٦٨/٧ ، ١٦٩ ، ٢٩٠ ، ٤٠٦ ، ٤٥٤ ، ٤٦٩ ، ٤٦٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٩/٨ ، ١٠٧ ، ١٤٢ ، ٢٦٩ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٣٠٣ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٥٠٤ ، ٥٣٢ ، ٦٣٢ ، ١٣٨/٩ ، ١٧٨ ، ١٩٤ ، ٣٢٨ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٢/١١ ، ٥٥٠ ، ٥٦٦ ، ٦٣١ ، ١٤٣/١٠ ، ٢٥٧ ، ٣٠٥ ، ٥٠١ ، ٦٥٦ ، ٧٧١ ، ٣٢/١١

الاسماء الخمسة : ٤٦٣/١

اسم الجنس : ٢٨٤/١ ، ٢٤٣ ، ٣١١ ، ٤٢٦ ، ٤٦٣ ، ١٩٨/٢ ، ٢٠٨ ، ٢١١ ، ٢٤٩ ، ٤٥٧ ، ٦١٩ ، ٣/١٤٩ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٤/١٣١ ، ٣٣٦ ، ٣٣٥ ، ٤٣٧ ، ٤٤١ ، ٦٩٣ ، ٥٧/٥ ، ٨٠ ، ٣٥٠ ، ٤٣٢ ، ٦٠٢ ، ٢٩/٦ ، ١٢٤ ، ١٨٧ ، ٢٦٨ ، ٤٢٠ ، ٤٤١ ، ١٥٧/٧ ، ٤١٦ ، ٥٢٧ ، ٣٠٨/٨ ، ١٦١/١٠ ، ١٨٦ ، ٢١٩ ، ٢٨١ ، ٣٣٨ ، ٣٤٨ ، ٣٦٩ ، ١١٧/١١

اسم التفضيل : ٣٣٨/٤ ، ٤٥٤/٥

اسم الفعل: ٨/١، ٧٧، ١٨٤، ٧١/٢، ٤٥٠/٤، ٢١١/٥، ٢١٢، ١٨٩/٦، ٣٤١/٧، ٥٢/٨، ٩٧، ٣٣٥، ٣٣٦، ٦٩٧، ٤٣٢/١٠

الإشارة: ٨٤/١، ١٠٢، ٢٦٤، ٢٨٣، ٢٨٤، ٣٤٨، ٣٦٥، ٤٠٣، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ١٣٣/٢، ٢٩٨، ٤٠٩، ٤٧١، ٦٣٤، ١٤١/٣، ٥٧٢، ٦٢٦، ١٢٢/٤، ٣١٣، ٣٢٤، ٣٠، ٢٠٨، ٢٢٠، ٤٤٤، ٤٩٠/٦، ٣٥٣/٧، ٤٩٩، ٥٥٦، ٢٣/٨، ٢٤١/٩، ٣٩٥/٩

الاشتغال: ٤١/١، ٣٠٥، ٤٩٢، ١٠٩/٢، ١٨٠، ٢٩٩، ٣٦٧، ٦٠٥، ٢١٥/٣، ٢١٦، ٢٥٧، ٣٦٩، ٥٣٣، ٦١٨، ١٠٧/٤، ١٥٦، ١٥٩، ١٧٣، ٢١٣، ٢٥٩، ٢٥٦، ٤٣٢، ١٤٠/٥، ٢٤٨، ٤٤٥، ٥٢٤، ٥٨١، ٥٨٢، ١٣/٦، ٩٠، ١٤٠، ٥٦٠، ٤٢٥/٧، ٤٨٣/٨، ٢٧٠/٩، ٣٨٨، ٥٨/١٠، ١٥٨، ١٥٤، ١٥٥، ٢١٤، ٣٤٨، ٤٩١

الإضافة: ١٨/١، ٢٣، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٦٥، ٦٦، ٧١، ١٠٤، ١٤٨، ١٧٢، ١٨٧، ١٨٠، ١٩٩، ٢٠٢، ٢٠٦، ٢١٤، ٢٤٨، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٨٢، ٢٩١، ٣٠٣، ٣٣٣، ٣٣٦، ٣٤٣، ٣٦١، ٤٠٥، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٣٧، ٤٥٠، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٢/٢، ٤٩٥، ١٤٢، ١٦٢، ٢٥٨، ٢٧٤، ٢٨٣، ٢٩٢، ٤٥٣، ٤٧٧، ٥٥٨، ٣٠/٣، ٣٢، ٤١٢، ٥٣٢، ٦١٣، ٦٨٤، ٧٦/٤، ٧٨، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٥٥، ٦٠٠، ٣٧/٥، ٣٨، ٤٣، ٥٦، ٦٣، ٦١، ٨٨، ٩٦، ١١٥، ١١٦، ١٣٨، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٣، ١٨٨، ٢٠٢، ٢٢٢، ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٩، ٤٥٨، ٤٦٧، ٥٤٢، ٦٢٠، ٦٢٩، ٦٢٤، ٦٣٨، ١٤/٦، ١٠٦، ٢٤٣، ٣٢٧، ٣٤٩، ٣٦٠، ٤٣٤، ٤٣٤، ٤٧٢، ٣٤/٧، ٨٨، ١١٩، ١٤٦، ١٦٠، ٤٠١، ٤٦٨، ٥١٧، ٥٨٨، ٧٣/٨، ٣٢٤، ٥١٠، ٣٥٥/٩، ٤٣٥، ٤٥٣، ٤٦٤، ٦٢٦، ٢٠/١٠، ١٣٧، ١٥١، ١٧٧، ١٨٢، ٢٢٢، ٣٠٣، ٤٦٣، ٦١٨، ١٤٤/١١

الإغراء والتحذير: ١٤٣/٢، ١٤٤، ١٨٩، ٥١٨، ٦٤٨، ٢١٦/٥، ٢/٦، ٥/٩، ٣٢/٩، ٦٠، ١٥٠، ٢٠٧، ٣٥٤، ٤٢٢، ٤٣٤، ٤٣٥

الأفعال الخمسة: ٤٩٣/٢، ١٥/٥، ١٦، ١٧، ٤١٩/٦، ٣٨٩/٧

أفعال المدح والذم: ٥٠٧/١، ٥٠٨، ٥٠٩، ١١٣/٢، ٣٥٦، ٥١٥، ٥١٦، ٥٤٥، ٦٠٨، ٤٣/٣، ٦٣٨، ٦٧٩، ٢٦/٤، ٣٤٨، ٣٨٤، ٣٨٥، ٥٩٧، ٥٩٨، ٦٠٤/٥، ٢٣/٦، ٣٨٢، ٣٨٣، ٤٥/٧، ٤٩، ١٠٢/٨، ٤٩٩

أفعال المقاربة والرجاء والشروع: ١٧٥/١، ١٧٧، ١٧٨، ١٩١، ٤٣٤، ٣٨٧/٢، ٣٨٨، ٦٣٢/٣، ٦٣٢، ٣٠٤/٤، ٢٨٢/٥، ٥١٨، ٥٢٦، ١٣٣/٦، ١٣٤، ٣٦٩/٧، ٤٠٠

٦٠١/١٠ ، ٩/٩ ، ٤١٧ ، ٤١٦/٨

البناء والإعراب : ١٨٥/١ ، ١٩٢ ، ٢٣٧ ، ٢٥٥ ، ٢٨١ ، ٢٩٩ ، ٣٨٦ ، ٤٣٢ ، ٥١٥ ، ١٧٦/٢ ، ٤١٥ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٧٢ ، ٤٩٣ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٣٣/٣ ، ١٣٤ ، ٦٥٠ ، ٦٥٤ ، ٦٧٥ ، ٤٩/٥ ، ٤٩١ ، ٥٠ ، ٤٩ ، ٤٧/١٠ ، ٦٢١ ، ٤٥٢ ، ٤٤٤/٧ ، ٣٤٩/٦ ، ٥٠

البدل : ٤٧/١ ، ٥١ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧١ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٢١٥ ، ٢٢٣ ، ٢٤٤ ، ٢٦٦ ، ٢٨٤ ، ٤٧١ ، ٣٤/٢ ، ٣٥ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٧٩ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢٠٢ ، ٢٧٧ ، ٤٢٧ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٨٢ ، ٦٨٨ ، ٦٨٥ ، ٤٤/٣ ، ٤٥ ، ٨٣ ، ١٧٥ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣٢١ ، ٤١٢ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٦٢ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٩٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٦٠٠ ، ٦٦/٤ ، ٦٧ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤٢ ، ١٤٥ ، ٢٢٩ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٧٢ ، ٢٩٤ ، ٣١٤ ، ٣٢٦ ، ٣٧٥ ، ٣٦٦ ، ٤٢٥ ، ٤٨٤ ، ٤٩٠ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٥ ، ٥٦٤ ، ٦٧٩ ، ٦٩٥ ، ٥٠/٥ ، ٦٨ ، ٨٤ ، ٩١ ، ١٥٥ ، ١٩١ ، ٢١٩ ، ٣٦٥ ، ٣٧٠ ، ٤٦٥ ، ٤٧٥ ، ٤٩١ ، ٥١١ ، ٦١٥ ، ٢٦/٦ ، ٧٨ ، ٧٨ ، ٢٥٧ ، ٨٠/٧ ، ٨٦ ، ١٦٢ ، ٣١١ ، ٣٣٦ ، ٥٦٣ ، ٦١٢ ، ٦٤٠ ، ٦٤٨ ، ٦٤٨/٨ ، ١١/٨ ، ١٢ ، ٤٤٢ ، ٨١/٩ ، ١٠٩ ، ١٩٤ ، ٢٠١ ، ٢٦٣ ، ٤١١ ، ٤٤٠ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٣٠٦ ، ٢٥٧/١٠

تأنيث الفعل وتذكيره : ٢٩٥/١ ، ٣٣٨ ، ٣٧٦ ، ٤٢٦ ، ٤٣٩ ، ٤٣٨/٢ ، ٢٥٨/٢ ، ٣٦٥ ، ٤٧٠ ، ٦٣٤ ، ٣٦٦ ، ٣٧٣ ، ٣١٤ ، ٦٧١ ، ٦٧١/٤ ، ٥٠/٤ ، ٧٨ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٥٧٣ ، ٦٥٥ ، ٦٦٧ ، ٢٣١/٥ ، ٥٨٨ ، ٦١٩ ، ٤٣/٦ ، ٦٧ ، ٢٤٨ ، ٢٧٧ ، ٢٨٥ ، ٣٥٠ ، ٥٦١ ، ٦٧٥/٩ ، ٦٠٩ ، ٥٨٨ ، ٤٩٨ ، ٣٥٦ ، ٣١٩ ، ٢٥٦/٧

التثنية : ٤٤٤/٢ ، ٤٥٢ ، ٤٨٩ ، ٦٢٢ ، ٢٦٢/٤ ، ٢٦٣ ، ٢٦٠ ، ٣٦٠ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٨٢ ، ٥٩٩ ، ٢٠٣/٥ ، ٢٧٨ ، ٣٣٩/٧ ، ٣٤٠ ، ٤٨٨ ، ٥٣٧ ، ١٨٤/٨ ، ٦٧٠/٩ ، ٢٧/١٠ ، ١٦١ ، ١٨١ ، ٣٦٦ ، ٣٧٩

التعجب : ١٧٤/١ ، ٢٤٣/٢ ، ٤٣٨ ، ٤٩٤ ، ٤٩٧ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٢٥/٤ ، ٣٤٨ ، ٣٤٦ ، ٣٤٨ ، ٥١٨/٥ ، ٤٣٩/٧ ، ٤٧١ ، ٦٠٢ ، ١٤٠/١٠ ، ٣١٣ ، ٦٢٣

التمييز : ١٧٠/١ ، ٢٣١ ، ٣٨٥ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ١٢١/٢ ، ١٢٢ ، ٣٤٠ ، ٥٨٠ ، ٦٨٦ ، ٣٠٤/٣ ، ٣٠٦ ، ٣٦٣ ، ٤١٩ ، ٤٢٧ ، ٥٥٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٦٠٥ ، ٢٤/٤ ، ٣٨٦ ، ٣٩٥ ، ٤٢٣ ، ٤٢٦ ، ١٦٠/٥ ، ٣٢٢ ، ٣٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٥١٩ ، ٢٨٥/٦ ، ٤٧٥ ، ٥٠١ ، ٣١٥/٧ ، ٤٥٠ ، ٤٧١ ، ٥٦٥ ، ٥٨٩ ، ٢١٥/٩ ، ٤٢٦ ، ٢٥/١٠ ، ٢٧ ، ٣١٤ ، ٣٢٨ ، ٣٦٦ ، ٥٠٧

التنازع : ٢٩٢/١ ، ٢٩٣ ، ٣٠٦ ، ٣٢٤ ، ٣٨٧ ، ٤٣٩ ، ٥٦٩/٢ ، ٢١/٣ ، ٢٢ ، ٢١٤ ، ٣٨١ ، ٤٣٨ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥٣٨ ، ٥٩٢ ، ٥٩٨ ، ٦٦٠ ، ١٦١/٤ ، ٢٢٧ ، ٣٤٦ ، ٤١٤

٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٥٣١ ، ٦٠٨ ، ٦٢٥ ، ٦٣٥ ، ٥٠٠/٥ ، ٧٠ ، ٢١٣ ، ٢٧٣ ، ٢٦٢ ، ٢٧٦ ،
٣٧٧ ، ٤٤٠ ، ٦٣٢ ، ١٣/٦ ، ١٤٢ ، ٢٠٤ ، ٢١٣ ، ٢٤٧ ، ٢٨٠ ، ٢٤٣ ، ٣٨٢ ، ٣٨٥ ،
٤٣٠ ، ٤٥١ ، ٤٣٥١/٧ ، ٢٦٤ ، ٢٧٩ ، ٤٢٢ ، ٥٤٩ ، ٥٥٩ ، ١٨/٨ ، ٣٧ ، ٦٥٩/٩ ، ١١٦/١٠ ،
٣٣٩ ، ١٣٠

التنوين : ١/١ ، ١٨٠ ، ٢٤٨ ، ٩٩/٢ ، ١٧٢ ، ٣٣١ ، ٦٨٥/٣ ، ٥٦١/٤ ، ٢٥٠/٥ ، ٢٥٠/٥ ، ٣٥٠/٦ ، ٤١٦ ،
٤٢٠ ، ٤٨٤ ، ٢٥٣/٨ ، ٢٧٧ ، ٢٩٥ ، ٣٤٠ ، ٣٦٨ ، ٤٧١ ، ٤٧٤ ، ٣٥٣/٩ ، ٤٦٠ ، ٤٨٧ ،
٧٧٨ ، ٧٧٣ ، ٦٠٩ ، ٤٢٩ ، ٢٢٨ ، ١٧٥ ، ١٠٨ ، ٢٢/١٠ ، ٦٣٨ ، ٥٥١ ، ٤٣٥/٤٢٩/٧
التوكيد : ١/١ ، ٢٣ ، ١٣٩ ، ١٦٤ ، ١٨٨ ، ٢٦٢ ، ٢٩٧ ، ٦٥٤/٢ ، ١٠٦/٣ ، ١٧٣/٤ ، ٢٦٨ ،
٤١٦ ، ١٩٠/٦ ، ٤١٥ ، ٣٣٧/٧ ، ٢٣٠/٩ ، ٦٤٩/١٠

توكيد الفعل : ١/١ ، ٢٩٩ ، ٤٥٩/٣ ، ٤٦٠ ، ٥٢٤ ، ٥٥٠/٤ ، ٢١١/٦ ، ٢٩١ ، ٦٦٩/١٠ ،
جمع المؤنث السالم : ٥٦٢/٨

جمع المذكر السالم : ٣/٣ ، ٤٩٩/٤ ، ٣٦١/٨ ، ٤٤٠/٩ ، ٤٦٧/٩ ، ٥١/١١

الجوازم : ١/١ ، ٣١٣ ، ٣٧٥ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ١٦٥/٤ ، ١٠٥/٧ ، ٣٤٤/١٠

الحال : ١/١ ، ١٦٤ ، ١٤٨ ، ١٦٤ ، ٢٢٨ ، ٢٣١ ، ٢٤٥ ، ٢٨١ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٥ ، ٣١٦ ، ٣٢٤ ،
٣٢٥ ، ٣٦٨ ، ٣٨٩ ، ٤٠٩ ، ٤٢٩ ، ٤٣٥ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٧٢ ، ٤٥٤ ، ٥٠٠ ، ٥٠٥ ، ٥١٥ ،
٥١٦ ، ١٠/٢ ، ٢٧ ، ٤٣ ، ٥٨ ، ٦٤ ، ٦٧ ، ١٣٢ ، ١٩٦ ، ٢١٦ ، ٣٠٢ ، ٣٨٨ ، ٤٠٠ ،
٤٤٤ ، ٤٨١ ، ٤٩١ ، ٥١١ ، ٥٢٠ ، ٦٧٧ ، ١٥/٣ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٩٥ ، ١١٧ ، ١٣٤ ، ١٧٩ ،
٣١٦ ، ٣٩٤ ، ٤٨٠ ، ٤٩١ ، ٥٢٤ ، ٥٣١ ، ٥٤٣ ، ٥٤٥ ، ٦٥٨ ، ٣٦ ، ٦٠ ، ٦٦ ،
١٤٦ ، ١٥٢ ، ١٦١ ، ١٧٥ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢٦٤ ، ٢٨٣ ، ٢٩٠ ، ٢٩٣ ،
٣١٨ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٩٧ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤١٣ ، ٤٢٣ ، ٤٢٣ ، ٤٣٤ ،
٦٧٣ ، ٦٧٧ ، ٦٨٤ ، ٦٩٦ ، ٣٦/٥ ، ٣٦ ، ٦٣ ، ١٢٥ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٨٣ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ،
١٧١ ، ٣٠٧ ، ٣٦٤ ، ٣٩٠ ، ٤١٨ ، ٤٦٥ ، ٤٦٧ ، ٤٨٢ ، ٦١٨ ، ٦١٨ ، ٦٥٦/٦ ، ٨٢ ، ١٦٠ ،
٢٠٣ ، ٤٥٦ ، ٥١٩ ، ١٤٦/٧ ، ١٩٥ ، ٢١٦ ، ٢٣٢ ، ٣٦٣ ، ٤٩٠ ، ٤٨/٨ ، ٨٢ ، ١٣١ ،
١٣٢ ، ١٤٠ ، ٢٣٠ ، ٥١٢ ، ١٧٦/٩ ، ١٨٧ ، ٤٢٤ ، ٤٤٤ ، ٤٨٨ ، ٥٦٧ ، ٦٤٤ ،
٢٠/١٠ ، ٣٣ ، ٤٣ ، ٤٩ ، ٢٤٣

حروف الجر وتعليقهما : ١/١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٦٢ ، ٢١٢ ، ٣١٢ ، ٣٦٩ ، ٤١٧ ، ٤٥٩ ،
٧٨/٢ ، ١٢١ ، ١٧٦ ، ٢٩٦ ، ٤٢٦ ، ٤٦١ ، ٤٧٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٥١٧ ، ٦٦٠ ، ٦٦/٣ ،
٨٦ ، ١٥١ ، ١٩٠ ، ٣٦٣ ، ٣٨١ ، ٤٧٧ ، ٥٣٧ ، ٥٤٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٧ ، ٥٧٥ ، ٥٧٥ ، ٦٥٤ ،
٦٧٣ ، ٤٢٢/٤ ، ٢١٥ ، ٢٩١ ، ٩٤/٥ ، ١٢٦ ، ١٧٩ ، ٢٦٧ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٧ ، ٥/٦

٧ ، ١٤ ، ٨٩ ، ٢٢٣ ، ٢٨١ ، ٥٠٦ ، ٦٥/٧ ، ١٠٤ ، ٤٢٧ ، ٥٢٣ ، ٢٥٦ ، ٣٥٦/٨ ، ٣٢٥/٨ ، ٥٢/٩ ، ٦٢٥ ، ٦٣٥ ، ٧١/١٠ ، ٣٩٩ ، ٣١٥

الشرط : ١/ ١٩٢ ، ٢٠٢ ، ٢٦٥ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٤٢٨ ، ٤٩١ ، ٥١٧ ، ٥٢٥/٢ ، ٥٧ ، ٦١ ، ١٠٩ ، ١٤١ ، ١٦٣ ، ١٦٦ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ٢٠٢ ، ٢٦١ ، ٣١٦ ، ٣٧٠ ، ٣٩٩ ، ٤٠١ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٨٦ ، ٤٢٧ ، ٦٣٤ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٩ ، ٦٧٢ ، ٦٨٢ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩/٣ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٢ ، ١٢٦ ، ٢٨٧ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٧٥ ، ٤١٧ ، ٤٦٤ ، ٤٩٦ ، ٤٥٢ ، ٦٥٨ ، ٢٤٤/٤ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٢١ ، ١٥٢ ، ١٧٣ ، ١٧٣ ، ١٩٣ ، ٢١٩ ، ٣١٥ ، ٣٦٣ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٤٢٣ ، ٤٦٥ ، ٤٦٤ ، ٦١٤ ، ٦٢٤ ، ٦٢٧ ، ٦٣١ ، ٦٥٢ ، ١٣٢/٥ ، ٢٣١ ، ٢٦٦ ، ٣٠٩ ، ٣٨١ ، ٣٨٥ ، ٣٩٦ ، ٤١٤ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٥٢٩ ، ٥٥٨ ، ٦٠٨ ، ٦٧٧/٦ ، ٩٩ ، ٢٠٦ ، ٢٥٨ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٣١٩ ، ٣٢٤ ، ٣٧٢ ، ٤٦٦ ، ٢٣٩/٧ ، ٤٠٦ ، ٤٠٤/٨ ، ١٥٥ ، ٣٣٣ ، ٣٧٦ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٥٨٧ ، ١٤٣/٩ ، ٢٣٩ ، ٢٥٣ ، ٥٦٣ ، ٢٨٨ ، ٢٨٧/١٠

الضمير : ٨/ ١ ، ٥٥ ، ٦١ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٩٥ ، ١٠٣ ، ١٠٧ ، ١٣٨ ، ١٩٦ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٣ ، ٢٦٣ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٧٨ ، ٢٨٧ ، ٣١٤ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٤١٧ ، ٤١٩ ، ٤٤٤ ، ٤٤٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٧ ، ٥١٥/٢ ، ٩٣ ، ٩٩ ، ٢٣٥ ، ٤٣٨ ، ٥٢٩ ، ٥٥٢ ، ٦٥٧ ، ٦٨٤ ، ٣٤٣/٣ ، ٤٨٠ ، ٥١٠ ، ٥٩٧ ، ٦١٤ ، ٩٥/٤ ، ٣٧٩ ، ٥٧٢ ، ٥٩٣ ، ٦٠٣ ، ٦٢٨ ، ٩٠/٥ ، ٣٥٦ ، ٤١٤ ، ٤٧٥ ، ٢٩٩/٦ ، ٣١٥ ، ٣٦٩ ، ٢٨٢/٧ ، ٤٩٥ ، ٢٠٥/٨ ، ٣١٠/٩ ، ٢٩٩/١٠

الظرف : ١/ ٢٠٢ ، ٢٣٧ ، ٢٣٣ ، ٢٩٣ ، ٣٣٥ ، ٣٧٢ ، ٤٣١ ، ٤٦٢ ، ٥١٤ ، ٨٢/٢ ، ١٦٣ ، ١٧٦ ، ٢٠٩ ، ٣٠٨ ، ٣٧٤ ، ٥٥١ ، ٦٩٤ ، ٦٩٤/٣ ، ١٤٤ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ٢٨٢ ، ٦٧٣ ، ١٥٧/٤ ، ١٦٢ ، ٤٥٩ ، ٥٢٠ ، ٥٦١ ، ٤٨/٥ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ٢٦٧ ، ٤٣٨ ، ٤٩١ ، ٤٩٤ ، ١١/٦ ، ١٦٩ ، ١٨٠ ، ١٩٢ ، ٣٨٦ ، ٥٤٠ ، ٢٧/٨ ، ٢٢١ ، ٢٦٢ ، ٣٠٤ ، ٢٨٣/٩ ، ٤٤٣ ، ٥٩١ ، ٣٥/١٠ ، ٦٧٠ ، ٧٠٦

العدد : ٢/ ٣١٩ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٢١٣/٤ ، ٢٣٧ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٥٥٤ ، ٤٨٤/٥ ، ٤٨٥ ، ٦٢٢ ، ٣٨٢/٨

عطف البيان : ١/ ٢٢٣ ، ٢٢٥ ، ٣١٩/٣ ، ٦٦/٤ ، ٤٢٥ ، ٤٣١ ، ٨٠/٧ ، ٣١/٨ ، ٣٨٤/٩ ، ١١١ ، ١٢٣ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣٩ ، ١٤٧ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٢١٩ ، ٢٢٨ ، ٢٥٠ ، ٣٠٤ ، ١١١ ، ١٢٣ ، ١٣٠ ، ١٣٩ ، ١٤٧ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٢١٩ ، ٢٢٨ ، ٢٥٠ ، ٣٠٤ ، ٣١٦ ، ٣١٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢ ، ٣٩٤ ، ٤٠٢ ، ٤٠٢ ، ٨٥/٣ ، ٥٢١ ، ٤٠٢ ، ٢٩٤ ، ٣٠٢ ، ٣٨٨ ، ٣٩٣ ، ٥٥٤ ، ٦٢٩ ، ٦٨٩ ، ٩/٤ ، ١٠ ، ٣٧ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٥٤ ، ١٥١ ، ٢١٠ ، ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣٠ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩

٢٦٤ ، ٢٤٥ ، ٢٢٤ ، ٢١٠ ، ١٩٨ ، ١٣١ ، ٥٨ ، ٥٧/٥ ، ٦٨٨ ، ٦٧٠ ، ٦٦٥ ، ٥٥٣
٣٠٦ ، ٢٥٦ ، ٢٤٣ ، ١٨٣ ، ١٥٤ ، ١٣٠ ، ٣٥ ، ٣٠/٦ ، ٥٣٣ ، ٣٣٨ ، ٣٣٧ ، ٢٩٢
٢٩٧ ، ١٥٩ ، ١٥٣/٩ ، ٥٧٦ ، ١٦٩/٨ ، ٥٠٧ ، ٢٧٣ ، ٢٦٠ ، ١٥٢ ، ٦/٧ ، ٣٧٣
١٥٠ ، ٥٣ ، ١١/١٠ ، ٦٦٦ ، ٦٣٩ ، ٦٣٧ ، ٦٣٦ ، ٥٦٦ ، ٥٦٠ ، ٤٩٦ ، ٤٩٦ ، ٤٦٨
٦٠٦ ، ٥٤٤ ، ٥١٦ ، ٤٩٠ ، ٤٧٤ ، ٣٩٠ ، ٣٦٠ ، ٣٥١ ، ٣٤٥ ، ٢٨٦ ، ٢٤٨ ، ١٥٥
١٥ ، ١٤/١١

العلم : ٤٩٢ ، ٣٢٤ ، ١٧٦/٣ ، ٤١٣ ، ٣٤٣ ، ٣٣ ، ٢٣/١

الفاعل ونائبه : ١٣٤/١ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٧٤ ، ٢٠٦ ، ٢٥٧ ، ٣٦١ ، ٤٠٥ ، ٤٤٥ ، ٤٦٣/٢ ، ٤٩٦
٣٠٩ ، ٢٦٨ ، ٦٦ ، ٦٥ ، ٢٧ ، ٢٥/٣ ، ٥٩٩ ، ٥٨١ ، ٥٧٠ ، ٥١٣ ، ٣١٦ ، ٢٥٨ ، ٢٣٣
٣٧١ ، ٣٧٠ ، ٢٨٣ ، ٢٧٠ ، ٢٥٢ ، ١٢١ ، ٦٤ ، ٧/٤ ، ٥٤٦ ، ٥٤٥ ، ٥٤٤ ، ٤٢٧ ، ٣١٧
٩٠ ، ٧٠ ، ٥٣ ، ٤٠/٥ ، ٦٨٢ ، ٦٧٤ ، ٦٦٠ ، ٦٥٢ ، ٦٠٧ ، ٥٦٢ ، ٤٥٧ ، ٤٣٣ ، ٣٧٢
٥٨/٧ ، ٣٦٠ ، ٣٥٦ ، ١٩٤ ، ١٨٥ ، ٩٧/٦ ، ٥٢١ ، ٤٧٧ ، ٤٦١ ، ٣٩٣ ، ٢١٧ ، ١٤٧
٢٠٧/٩ ، ٥٧٣ ، ٤١٠ ، ٣١٤ ، ١٣٢ ، ١٦/٨ ، ٦٤٤ ، ٦٤٣ ، ٤٩٨ ، ٤٤٨ ، ٣٢٤ ، ٢٠٧
٥٧٩ ، ٤٨٠ ، ٣٢٧ ، ٩٠/١٠ ، ٧٠٣ ، ٦٧٥ ، ٦٤٦ ، ٥٩٠ ، ٥٣٨ ، ٥٣٧ ، ٣٩٦ ، ٣١٣
١٠/١١

القسم : ٨٠/١ ، ١٥٨ ، ١٦٩ ، ٤٥/٢ ، ٤٧ ، ٤٦٤ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٨٥ ، ٢٨٤/٣ ، ٢٨٤/٤ ، ٢٩ ، ٥٨
١١٨/٥ ، ٥٥٠ ، ٥٥٩ ، ٤٦٦ ، ٤٦٥ ، ٤١٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٥ ، ٢٤١ ، ٢٢١ ، ٢٢٠ ، ١٧٣
٤٩٠/٧ ، ٣٩٤ ، ٣٧٩ ، ٢٠٦ ، ١٧٤ ، ١٧٣ ، ٥٢/٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٧ ، ٨٧/٦ ، ٣٥٣ ، ٢٧٣
٣٣٥ ، ٢٨٧ ، ٢٧٤ ، ٢٢٢/١٠ ، ٦١٢ ، ٥٧١ ، ٤٠٠ ، ٣١٣ ، ٢٤٤ ، ٢٣٩/٩ ، ٧٧/٨
٣٩ ، ١٦ ، ١٣/١١ ، ٦٣١ ، ٥٦٤ ، ٥٦٣ ، ٤٣٩ ، ٣٩٧

اللازم والمتعدي : ١٦/١ ، ٥١ ، ٥٩ ، ١٢٠ ، ١٢٨ ، ١٤١ ، ١٥٤ ، ١٨٣ ، ١٩٦ ، ١٩٨ ، ٢٥٢
٤٥١ ، ٣٦٩ ، ١٢٥ ، ٦٣ ، ٥١ ، ٤٤ ، ٣٤ ، ١٤/٢ ، ٣٧١ ، ٣٥٠ ، ٣٣٥ ، ٣٣٢ ، ٢٦٤
٥٤٢ ، ٥٣٥ ، ٥٢٣ ، ٢٩٩ ، ٢٠١ ، ١٨٩/٤ ، ٥٢٦ ، ٥٠١ ، ٤٨٢ ، ٥٤/٣ ، ٦٨٥ ، ٦٦٥
١٩٨ ، ١٥٨ ، ١٣٤ ، ١١٩ ، ١١٥ ، ٩٧ ، ٤٧ ، ٤٦ ، ٨ ، ٥/٥ ، ٦٩٩ ، ٦١٨ ، ٥٨٣
٤٨٠ ، ٤٦٠ ، ٤٧٣ ، ٤٥٩ ، ٤٥٤ ، ٤٠٠ ، ٣٩٩ ، ٣٤١ ، ٢٨٣ ، ٢٥٧ ، ٢١٣ ، ٢٠٢
٢٤٨ ، ١٩٩ ، ١٥٠ ، ٩٦/٧ ، ٤٩٥ ، ٣٧٩ ، ٣٠٩ ، ٢١٩ ، ٦٨/٦ ، ٦٣٠ ، ٦١٥ ، ٦٠٣
١٥٣ ، ١٠٣/١٠ ، ١٨٤/٩ ، ٦٣٣ ، ٤٣٦ ، ٢٣٩ ، ١٤٩ ، ١٣٥ ، ١١١ ، ٥٢/٨ ، ٤٤٨
١١٩/١١ ، ٥٦٨ ، ٣٦٤ ، ٢٧٤

المبتدأ والخبر : ٨١/١ ، ١١١ ، ١١٦ ، ١٢٩ ، ١٥١ ، ١٦٥ ، ٢٢٨ ، ٤١٤ ، ٤٤٩ ، ٢٧٦/٢

، ٤٤٦ ، ١٧٣ ، ٤٣/٣ ، ٥٩٣ ، ٥٠١ ، ٤٧٨ ، ٤٧٧ ، ٤١٢ ، ٤٠٧ ، ٣٩٨ ، ٣٦٨ ، ٣٦٧
، ٣٠٠ ، ٢٩٧ ، ٢٩٦ ، ٢٦١ ، ٢٦٠ ، ١٥٩ ، ١٩ ، ٩/٤ ، ٥٦٦ ، ٥٣٤ ، ٥١٩ ، ٤٩٩ ، ٤٩٢
، ٢٩١ ، ٢٢٩ ، ١٤٥ ، ٣٩/٥ ، ٦٤٩ ، ٦١٣ ، ٥٤٢ ، ٥٢٧ ، ٥٢٦ ، ٤٧٢ ، ٤٤٤ ، ٣١٥
، ٤٥٨ ، ٤٤٢ ، ٣٥٧ ، ٢١٨ ، ٧٣ ، ٥/٦ ، ٥٤٨ ، ٥٤٣ ، ٥٠٧ ، ٤٤٤ ، ٣٧٩ ، ٣١٢
، ٥٤١ ، ٧٠/٩ ، ٤٣٢ ، ٤٢٨ ، ٢٥٧/٨ ، ٦٠٥ ، ٤٨٠ ، ١٠٠ ، ٧٤ ، ٤٧ ، ١٥/٧
٦٣٣ ، ٥٧٥ ، ٥٧٤ ، ٢٣٩ ، ١٩٥ ، ١٩٤ ، ٦٨/١٠

المصدر (عمله): (٨/١) ، ٤٠ ، ١٩٤ ، ٢٩٢ ، ٣٦١ ، ٤٥٩ ، ٤٦٢ ، ٤٦٩ ، ٣٩٢ ، ٢٩٢/٢ ، ٣٩٢ ، ٣٩٢ ، ٤٥٤
، ٣٢٢ ، ٣٢١ ، ٢٩٦ ، ٢٦٩ ، ٢٤٢ ، ١٤١ ، ٥٥/٣ ، ٥٩٠ ، ٥٨٩ ، ٥٠٣ ، ٤٩٠ ، ٤٨١
، ٣١٢ ، ٣٠٥ ، ٢٩٣ ، ٢٨٤ ، ٢٥١ ، ٢١٧ ، ١٨٧ ، ١٦٢ ، ١٣٣ ، ٤٢/٤ ، ٦٥٤ ، ٥٨٧
، ١١٦ ، ٣٧/٥ ، ٦٧١ ، ٥٩٥ ، ٥٠٩ ، ٥٠١ ، ٤٥٨ ، ٤٥٥ ، ٤٢٠ ، ٤١٩ ، ٤٠٦ ، ٣٨٧
، ٥٥٤ ، ٥٢٢ ، ٢٤٨ ، ١٥٥ ، ١٤٤ ، ٤٥/٦ ، ٥٧٣ ، ٥٥٩ ، ٤٧٣ ، ٣٠٤ ، ١٨٢ ، ١٧٦
، ٢٩٨ ، ٢٤٣ ، ٤٥/١٠ ، ٤٠١ ، ٤٣/٩ ، ٢٠٩ ، ١٦٣ ، ٧٢ ، ٥٦/٨ ، ٣٦٩ ، ٢٦٧/٧
٧٩٢ ، ٦٦٣ ، ٣٥٨ ، ٣٠٤

المفعول لأجله: (١٧٣/١) ، ١٩٣ ، ١٠١ ، ٤٥٨/٢ ، ٥٠٦ ، ٥٠٠ ، ٦١٩ ، ٢٥٥/٣ ، ٣٨٨ ، ٤٤٤
، ٨/٨ ، ٦٤٨ ، ١٠٢/٧ ، ٦٧٩ ، ٥٧٧ ، ٥٢١ ، ٣٢١ ، ٢٨٤ ، ٢٦٥ ، ٢٥٠/٤ ، ٦٥١
١٤/١٠ ، ٤٣٤/٩ ، ٤٤٩ ، ٢٥١ ، ١٦٤ ، ١٥٠

المفعول المطلق: (١١٢/١) ، ٢٦٥ ، ٣٤٥ ، ٣٦٧ ، ٤٤٩ ، ٢٥/٢ ، ٩٥ ، ٥٧٨ ، ٩٠/٦ ، ١٢٨ ، ١٥٧
، ٦٤٩ ، ٥٦٩ ، ٤٦١ ، ٤٠١ ، ٢٢٠/٧ ، ٤١٤ ، ٣٩٤ ، ٣٥١ ، ٣٤٥ ، ٣٣٤ ، ١٥٧
٦٦٧ ، ٤٦٩ ، ٣٨٤ ، ٣٧٩ ، ٣٩/١٠ ، ٥٠٤/٩ ، ٤٧٣/٨

المفعول معه: (٢٥٣/٤) ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٣٠٩/٨

المنوع من الصرف: (١١/١) ، ٢٦٢ ، ٢٦٥ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٣١٠ ، ٣٤٣ ، ٣٥٤ ، ٤٦٥ ، ٤٩٣
، ٥٦٣ ، ٥٦٢ ، ١٦٨ ، ١٤٣ ، ١٤٢ ، ١٢/٣ ، ٦٦٧ ، ٥١٩ ، ٣٣١ ، ٢٦٩ ، ٣٢ ، ٢٩/٢
، ٢٧٧ ، ١١٣ ، ٣٨ ، ٣٦/٦ ، ٣٢٢/٥ ، ٦٩٧ ، ٦٩٦ ، ٦٨٥ ، ٤٣٩ ، ٤٣٨/٤ ، ٥٦٤
، ٣٢٧ ، ٥٢٨ ، ٢٧٧ ، ٥٧/٨ ، ٥٦٩ ، ٥٦١ ، ٥٤٥/٧ ، ٤٧٣ ، ٤٠٦ ، ٣٥١ ، ٣٤٦ ، ٢٧٨
، ١٠٩/١٠ ، ٥٢٠ ، ٤٥١ ، ١٠٠ ، ٦٣/٩ ، ٦٥٩ ، ٥٩٤ ، ٥٥٤ ، ٥٤٥ ، ٤٨٦ ، ٤٧١
١١٦/١١ ، ٧٨٣ ، ٧٢٦ ، ٦١٣ ، ٦٠٨ ، ٥٩٧ ، ٤٧٤ ، ٣١٥ ، ١٨٧ ، ١٤٦ ، ١٤٣

المنادى: (١٨٤/١) ، ١٨٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٨ ، ٣٠٩ ، ٣٥٩ ، ٤٧٦ ، ٥٧٢/٢ ، ٩٧/٣ ، ١٠٠
، ٣٥٧ ، ٣٤١/٦ ، ٤٦٨ ، ٤٦٧ ، ٢٠٨/٥ ، ٦٩٧ ، ٤٩٤ ، ٤٩٣ ، ٤٩٢ ، ٢٤٥ ، ٢٣٢/٤
٥٤٥ ، ٤٩٣ ، ٤٧٣ ، ٤٥٩ ، ٤٣٢ ، ٤٣١

(١٥)

فهرس الأدوات

الهمزة : ٩١/١ ، ١٠٥ ، ١٤٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٨ ، ٢٧٠ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٤٤٤ ، ٤٩٨ ، ٢٢٧/٢ ، ٣١٢ ، ٣٣٠ ، ٣٣٣/٣ ، ٤١٦/٣ ، ٤٦٨ ، ٤٧٣ ، ٥١١/٤ ، ٥١١/٥ ، ٣٩٠/٥ ، ٦١٩/٧ ، ٥٣١/٩ ، ٥٩٧ ، ٢٨٣ ، ٣٨١ ، ٤٧١ ، ٤٧٨ ، ٤٦٦/٤ ، ٣٦٠/٥ ، ٤٩١ ، ٦١٥ ، ٤٢١/٧ ، ٤٥٤ ، ٥٧٦ ، ٣٨/٨ ، ٣٦٧/٩ ، ٤٩٤ ، ٥٩٢ ، ٥٠/١٠

إذ : ١٣٢/١ ، ٢٤٨ ، ٢٧١ ، ٣٤٠ ، ٤٥٨ ، ١١٣/٢ ، ١٢٣ ، ٢١٥ ، ٥٥٢ ، ٣٠/٣ ، ١٣٠ ، ١٧٢ ، ١٣٢/١ ، ١٣٣ ، ١٣٧ ، ١٦٠ ، ١٨٢ ، ١٨٦ ، ٢٩٠/٢ ، ٤٥٤ ، ٤٧٤ ، ٦٧٥ ، ٩٧/٣ ، ٤٣٧ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٦٢٥ ، ٤٠/٤ ، ٢٠٥ ، ٤١١ ، ٤٥٣ ، ٤٣٤ ، ٦٤٨ ، ٦٧٥ ، ٣٠٨/٥ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣٨٤ ، ٤٠٦ ، ٤١٧ ، ٤٣٦ ، ٥٠/٦ ، ٧١ ، ٩٥ ، ١٦٦ ، ١٧٤ ، ٣٠/٧ ، ١٩٠ ، ٢٧٠ ، ٢٧٨ ، ٣٦٧ ، ٤٥٨ ، ٧٠/٨ ، ٧١ ، ١٣٧ ، ٣٥٦ ، ٣٦٥ ، ٤٢٦ ، ٤٨٥ ، ٦٥٩ ، ٣٧/٩ ، ٤٦ ، ٤٥١ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٤٧ ، ٤٤٤ ، ٥٩٤ ، ١٨٩/١٠ ، ١٩٣ ، ٦٢٦ ، ٧٢٩ ، ٩١/١١

إذن : ١٦٧ ، ١٦٦/٢ ، ٢٣ ، ٦/٤ ، ١٢٢ ، ٦٥٦ ، ٣٨٤/٥ ، ٦٥٦/٦ ، ٢٧٥/٧ ، ١٤٥/٧ ، ٣٦١ ، ٣٩٢ ، ٤٥٣ ، ٣٦٣/٨ ، ١٠٣/٩ ، ٦٧٣/١٠

أل : ٣٧/١ ، ٧١ ، ٧٥ ، ١١٧ ، ١٤٣ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٧٢ ، ٢٠٥ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٦٣ ، ٣٨٤ ، ٤٣٣ ، ٤٨٩ ، ١٢٢/٢ ، ١٢٢٦ ، ١٨٨ ، ٢٨٢ ، ٢٨٧ ، ٣٧١ ، ٣٧٤ ، ٣٩١ ، ٤١١ ، ٤٤٥ ، ٤٧١ ، ٤٨٨ ، ٤٩٥ ، ٥٠٧ ، ٥١٢ ، ٥٦٥ ، ٦٢٧ ، ٦٢٩ ، ١٧٤/٣ ، ٢٩٥ ، ٣٢٤ ، ٣٦٩ ، ٤٤٤ ، ٦٧٠ ، ٣٨/٤ ، ٧٥ ، ١١٠ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٥٠ ، ٢٨٦ ، ٥٩٥ ، ٦٦٤ ، ٦٩٢ ، ٢٩/٥ ، ٢٧٩ ، ٤٢٥ ، ٤٥٢ ، ٥٠٧ ، ١٠/٦ ، ٢٣٦ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٣٢٣ ، ١٩٦/٧ ، ٣٧١ ، ٢٧٣/٨ ، ٢٩٤ ، ٧١/٩ ، ٢٦٦ ، ٢٩٤ ، ٤٠٧ ، ٤٦٧ ، ٩١/١٠ ، ١٧٦

أين: ٤٢/٤، ٢٧٠/٧، ٥٩٥/٨، ٦٩٥/٨

آيان: ٥٢٨/٥، ٥٢٩/٨، ٦٣٤/٨، ٤٣/١٠

الباء: ٩/١، ٤١، ١٥٢، ١٦٢، ١٨٤، ٢٥٦، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٣٠، ٣٤٩، ٣٩٩، ٤٣٤، ٤٦١،
٥٠١، ٥١٣، ٩/٢، ٢٦، ٣٥، ٦٥، ٢١٧، ٢٤٥، ٢٨٥، ٣٠٢، ٣٠٥، ٣١٧، ٤٣٠،
٤٣٧، ٤٣٥، ٦٤٢، ١٥١/٣، ٤٠، ٧١، ١٤٠، ٢٢٦، ٢٢٦، ٣٧٢، ٣٧٢، ٤٤٢،
٤٤٧، ٤٩٤، ٥٨٧، ٦٢٣، ٦٣٠، ٦٧٤، ٦٧٧، ٧٠١، ٢٢/٤، ١٣٣، ١٤٠، ١٤٤،
١٦٤، ٢٠٩، ٢٣٠، ٢٦٦، ٢٨٦، ٣٩٥، ٤٣٣، ٤٦٣، ٥٦٤، ٥٦٤، ٥٩١، ٦٠٥، ٦١١،
٦٥٤، ٦٦٣، ٩٩/٥، ١٤٠، ٢٥٥، ٢٦٤، ٢٦٥، ٣٢٤، ٣٣٧، ٣٥٢، ٣٦٣، ٣٦٧،
٣٦٩، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٦، ٤٠٠، ٤٣٧، ٤٣٩، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٩٤، ٥١٠، ٦٠٩، ١٢/٦،
١٢٦، ١٥٤، ١٧٢، ٢٢٢، ٢٣٨، ٢٦٤، ٣٤٢، ٣٥١٤، ٧٠/٧، ٣٢١، ٣٢٤، ٣٨٣،
٣٩٩، ٥٥٩، ٥٧٩، ٥٨٥، ٦٣٦/٨، ٨٤، ١٥٩، ٢٥٩، ٢٦٠، ٣٠٢، ٣٥٨، ٤٢٤،
٤٩٤، ٥٠٤، ٦٤٣، ٦٩٣، ٧٥/٩، ٢٠١، ١١٣، ١٨/١٠، ٢٥، ٢٩، ٤٦، ٦٨، ٧٠،
١٣٢، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٩٨، ٣٤٥، ٤٠١، ٤٢٠، ٤٣٥، ٥٢٨، ٥٩١، ٦٠٠، ٧٨٦،
٨٧، ٧٤، ٥٦/١١

بيل: ١/١، ٥٠١/٢، ٢٢٦، ٣/٣، ٧٠١/٤، ٥٩١/٤، ٣٧٢/٥، ٥٠٦/٧، ١٧٧/٨، ١٨/١٠، ٧٠

بيلي: ٤٥٥/١، ٣٨٦/٣، ٥١٢/٤، ٤٣٦/٩، ٣٤٨/١٠

ثم: ١/١، ٢٣٩/٢، ٢٤٢، ٤٤١، ٤٧٤، ٥٨٣، ٣٣٤/٢، ٤٥٣، ٣٧٢/٤، ٣٧٩، ٣٧٩، ٥٢٣، ٥٢٥، ٥٢٦،
٥٧١، ٢٦٠/٥، ٢٦١، ٤٧٢، ٦٣٤، ٢١٥/٦، ٢٧٩، ٢٨٢، ١١/٧، ٢٧٧، ٦٨٨/٨

٩٧، ١٠/١١، ٤٣٦/١٠

حاشي: ٤٨١/٦

حتى: ١/١، ١٣٣/٢، ٣٦/٢، ٣٧، ٣٠٩، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٩٩، ٤١٥، ٤٣٦/٣، ٤٣٧، ٥٠٨،
٥٨٣، ٦١٩، ٦٢٥، ٦٨٩، ٥٧٩/٤، ٣١٠/٥، ٣١٣، ٣٧٩، ٣٨٨، ٣٠٩، ١٣/٦،
١٦٩، ١٧٧، ٤٩٤، ٦٣٢/٧، ٢٠/٨، ٢٠٢، ٣٥٦، ٣٦٥، ٥٨٢، ١٧٩/٩

حيث: ١/١، ٢٨٣، ٢٨١/٢، ١٦٢/٢، ٣٠٦، ٣٣٥، ١٧٢/٧

رب: ٤/٤، ٦٠٢/٥، ٢٤٨/٥، ٤٤٣، ١٣٧/٧، ١٣٨

السين: ١/١، ٥٩/١، ١٥٩، ٣٣٠، ٣٨٣، ٤٧٣/٢

على: ١/١، ٧٠/٢، ١٩٩، ٢٠/٢، ١٥٢، ٢٨٨، ٥٣٣، ٥٥٩، ٢٩٨/٣، ٦٨٤، ٤٧٧/٤، ٤٧٨

٤٠٢/٥، ٤٥/٦، ٥٨٦/٧، ٤٣/١٠، ٧١٦

عن: ١/١، ٢٨٨/٤، ٢٣١/٤، ٢٩١، ٥٣٢/٥، ٥٥٥، ٤٨٣/٦، ٢٢٩/٧، ٥٠٨، ٥٨٦، ٨٣/١٠

،٢٨٥ ،٢٨٤ ،٢٧٠ ،٢٦٧ ،٢٤٠ ،٢٢٠ ،٢١٦ ،٢٠٠ ،١٢٠ ،١٠٤ ،٧٤ ،٦٨ ،٢٨/٤
 ،١١٧ ،١١٤ ،٩٥ ،٩٤ ،٩٣ ،٣٢/٥ ،٦٨٦ ،٥١٢ ،٤٣٠ ،٤١٦ ،٣٨٧ ،٣٧٦ ،٢٩٩
 ،٥٢٠ ،٤٧٥ ،٤٧٢ ،٤٤٩ ،٣٦٥ ،٢٧٦ ،٢٧٣ ،٢٤٥ ،٢٣١ ،٢٣٠ ،١٢١ ،١١٨
 ،٢٢٣ ،٢١٠ ،١٧٣ ،١٦٠ ،٩٤ ،٦٧ ،٥٦ ،١٤/٦ ،٣١٥ ،٢٨٥/٥ ،٥٥٠ ،٥٣٢
 ،٥١٥ ،٥٠٥ ،٥٠٤ ،٤٨٨ ،٤٦١ ،٤٢٧ ،٤٠٠ ،٣٣٤ ،٢٩٠ ،٢٥٩ ،٢٤٥ ،٢٣٩
 ،٤٤٣ ،٤٢٨ ،٣٦٣ ،٣١٦ ،٢١٣ ،٢٠٧ ،١٥٥ ،١٢٦ ،١١٨ ،١٠٣ ،٧٥ ،٤٨ ،٣٥/٧
 ،٣٥٤ ،٣٢٥ ،٣١٥ ،٢٦١ ،٢٤٠ ،٢١١ ،١٦٨ ،١٢٩ ،٦٦ ،٦٤ ،١٠/٨ ،٦٣٠ ،٤٩٤
 ،٥٨٤ ،٥٤٦ ،٤٦٢ ،٤١٨ ،٤١٧ ،١٨٨ ،١٨٦ ،١٧٨ ،١٤٠/٩ ،٦٣٩ ،٣٦٠ ،٣٥٥
 ،٤٦٨ ،٤٤٨ ،٣٥٣ ،٣٣٧ ،٣١٨ ،٣١٧ ،٢٩١ ،٢٨٧ ،٢٤٣ ،٢٣٥ ،٦/١٠ ،٦٩٩
 ٩٠ ،٧٦ ،٣٨ ،٣٧/١١ ،٦٣٣ ،٤٧٠

،٤٥٤ ،٣٢٦ ،٣٢٥ ،٣٢٤ ،١٩٧/٢ ،٤٩٢ ،٤٢٠ ،٣٠٤ ،٣٠٣ ،٨٧ ،٨٣ ،٨٢ ،١٦/١ :٧
 ،٢٦٣ ،١٢٩ ،١٠٥/٥ ،٥٦٤ ،٤٦٨ ،١٧٦/٤ ،٦٧٩ ،٢٨١ ،٢٨٠/٣ ،٥٤٢ ،٥٣١
 ،٥٢٧ ،٤٩٢/٩ ،٤٧٢ ،٤٧١/٨ ،٣٠٩/٧ ،٣٣٨ ،٣٣٣ ،٣٠٣/٦ ،٦٢٥ ،٦١٦ ،٤٩٣
 ١٣٥/١١ ،٢٥٨/١٠ ،٥٦٤

لات : ١٤٩/٣

لذن : ٣٤ ،٣٣ ،٣٢/٣

لعل : ١٤٣/٩ ،٤٤٢ ،١٨١/٧ ،٢٩٣/٦ ،٢٢٧ ،١٩٠ ،١٨٩ ،٢٢/١

لكن : ١٤٠/١ ،٢٩/٢ ،٤٨٢ ،٥٠٧ ،٥٣٤ ،٥٣٧ ،٣٤٢/٣ ،٣٦١ ،٥٤٥ ،٣٠/٤ ،٦٣٣
 ٥٨٢ ،٣٥٣ ،٧/١٠ ،١٢٨/٩ ،١٧٨ ،٤٢/٨ ،٢٠٢ ،٥٨/٦ ،٥٥١ ،٤٤٩/٥

لم : ٤٤/١١ ،١٠٦/١

لئا : ١٥٩/١ ،٥٠٥ ،٥٠٦ ،٥٧٠ ،٣٨١/٢ ،٢٩٠/٣ ،٢٩١ ،٤٠٩ ،٤١٠ ،٤٧٣ ،٤٠/٤ ،٤٥٢
 ،٥٢٤ ،٤٥٣ ،٤١٠ ،٣٨٤ ،٣٥٩ ،٢٢١ ،٢٠٥ ،١٧٤/٦ ،٤٣٦ ،٤٣٥/٥ ،٥٣٤
 ٧٥٢ ،٤٢١ ،١٩/١٠ ،٣٩٨ ،٣٢٣ ،٢٤٠/٩ ،٥١٧ ،٤٨٣ ،٣١٥ ،١٣٧/٨

لن : ٢٠٣/١ ،٣٨٤/٣ ،٤٤٩/٥ ،٦٣/٦ ،٦٥٨ ،٣٠٨/٨ ،٦٥٨ ،٣٢٨/١٠ ،٤٤/١١ ،٤٦

لو : ١٨٢/١ ،١٨٣ ،٤٨/٢ ،٦٦ ،١٦٤ ،٢١٨ ،٢٢٨ ،٤١٧ ،٤١٨ ،١٢٤/٣ ،١٢٤/٣ ،١٢٥
 ،٣٨٧ ،٢٥٥ ،١١٤ ،٦٢/٤ ،٦٨٧ ،٦٨٦ ،٦٨٥ ،٥٩٢ ،٥٩١ ،٥٩٠ ،٤٧٦ ،٤٤٩
 ،٦٨/٩ ،٤١٦/٧ ،٣٦٣/٦ ،٥٣٢ ،٣٩٥ ،٣٩٤ ،٣٩٦ ،١١٤ ،٤١/٥ ،٥٨٣ ،٤٥٠
 ٤٠٣ ،٣٠٢ ،٢١٩ ،٢١٨ ،٧/١٠ ،٤٦٥ ،٨٥ ،٧٠

لولا : ٢٢/١ ،٤٠٩ ،٤١٠ ،٤١١ ،٩١/٢ ،٤٢/٤ ،٨٨ ،٣٤٢ ،٥٤٤ ،٦٣٢ ،٣٢٤/٥

١٣٩/٦ ، ٢٦٨ ، ٢٩٤ ، ٤٢٢ ، ٤٦٧ ، ٤٥٤/٧ ، ٤٩٥ ، ٤٩٢/٨ ، ١٩٠/٩ ، ٦٩٧

٢٢٨ ، ٢١٤/١٠

لوما: ١٤٤ ، ١٤٣/٧

ليت: ٢٢٧ ، ١٣٧/١

ما: ١٠/٩٨ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٢ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٨٠ ، ٢٢٢

٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٦٠ ، ٢٨٢ ، ٢٨٩ ، ٣٠٠ ، ٣١٥ ، ٣١٧ ، ٣٨٢ ، ٣٩٦

٤١٩ ، ٤٢٣ ، ٤٣٥ ، ٤٤٢ ، ٤٥٥ ، ٤٨٨ ، ٤٥٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٦

١/٢ ، ٩/٢٨ ، ٤٠ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٦٣ ، ٦٨ ، ٦٤ ، ١٢٩ ، ١٣٤ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ٢٣١ ، ٢٥٢ ، ٣١٠

٤٧٥ ، ٥٣٨ ، ٥٨٣ ، ٦٩٩ ، ٦٣٠ ، ١٩٩/٣ ، ٢٣٤ ، ٢٤٢ ، ٢٨٤ ، ٤٤٤ ، ٤٦٠

٤٦١ ، ٥٦١ ، ٦٧٦ ، ١٣/٤ ، ٢١ ، ٤٧ ، ١٣٣ ، ١٤٢ ، ١٥٦ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٣٣ ، ٢٣٩

٣٦٤ ، ٣٧٩ ، ٣٩٣ ، ٣٩٨ ، ٤٠٤ ، ٤٨٦ ، ٤١٤ ، ٥٢٣ ، ٥٤٤ ، ٥٧٤ ، ٥٩٧ ، ٦٠٢

٦٢٨ ، ١٥/٥ ، ٢٠ ، ٥٦ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٢٢ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٦ ، ٢٤٦ ، ٢٦٣ ، ٣٣١ ، ٣٣٤

٤١٧ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٥٢٥ ، ٦٣٨ ، ١٠/٦ ، ٩٩ ، ١٨٦ ، ٢٧١ ، ٢٩٥ ، ٣٠٢ ، ٣٥٢

٦٩٩ ، ٤٨٨ ، ١٣٩/٧ ، ٦٦١ ، ١٧٨ ، ٤٢٩ ، ٤٥٤ ، ٤٧٨/٨ ، ٧٧ ، ٣٤٢ ، ٦٠٧ ، ٦٣/٩

٢٠٠ ، ٢٥٦ ، ٥٠٢ ، ٦٧٥ ، ١٠/١/٢٦٢ ، ٤٧٦ ، ١٣١/١١

ملا: ١٩٥/٦ ، ٤٠٨/٥ ، ٣٨٤/٢ ، ٢٢٩/١

مع: ٤٨٢/٥ ، ٤٣٦/٣ ، ١٤٧ ، ١٤٦/١

من: ٩/١ ، ٩/٦ ، ١١٨ ، ١٦٩ ، ١٨٦ ، ١٩٣ ، ١٩٧ ، ٢٠٠ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢٩ ، ٢٨٩

٣٠١ ، ٣٥٥ ، ٣٧١ ، ٣٨٠ ، ٣٩٢ ، ٣٩٩ ، ٤١٢ ، ٣٦/٢ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ١١٥ ، ٢٢٢ ، ٢٣٢

٢٩٦ ، ٤٢٢ ، ٤٥٩ ، ٥٩٦ ، ٦١٣ ، ٦٢٠ ، ٦٠/٣ ، ١١٦ ، ٣٣٩ ، ٤٨٤ ، ٥٣٩ ، ٥٧٢

٦٥٢ ، ٦٥٥ ، ٦٥٩ ، ٦٦٧ ، ٣/٤ ، ٥٦ ، ١٧٠ ، ٢٠٤ ، ٢١٦ ، ٢٦٧ ، ٢٧٢ ، ٣١٦ ، ٣٧٤

٣٧٥ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤٠٢ ، ٤١٥ ، ٤٤٤ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦٤٢ ، ٦٦١

٦٧٨ ، ٢٨/٥ ، ٢٤ ، ٢١٠ ، ٢٤١ ، ٢٨٤ ، ٣٢٣ ، ٣٣٧ ، ٣٥١ ، ٣٦٣ ، ٣٧١ ، ٣٦٥

٣٩٨ ، ٤٠٤ ، ٤٧٦ ، ٥٩٣ ، ٦٢٧ ، ٦/٦ ، ٥٠ ، ١٠٣ ، ١١١ ، ١٢١ ، ١٧٧ ، ١٩٥ ، ٣٢٣

٣٣٩ ، ٣٤٦ ، ٣٤٩ ، ٤١٩/٧ ، ٥٧ ، ٥٥ ، ٨٥ ، ٧٧ ، ١٠٨ ، ١٥٢ ، ١٥٥ ، ١٥٨ ، ٢٠٩ ، ٢٥٢

٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٤٥٦ ، ٤٨١ ، ٤٨٣ ، ٤٨٧/٨ ، ٦٠ ، ٦٩ ، ٢٧٠ ، ٣١٧ ، ٣٥٢ ، ٤٢٠ ، ٤٢٥

٤٦٥ ، ٤١/٩ ، ٤٨ ، ٥٥٧ ، ٥٠٠ ، ٥٦٤ ، ٦٠٢ ، ٦٨٠ ، ٦/١٠/٧٧ ، ٦١٠ ، ٦٠٩

٣٣٠ ، ٣٥٤ ، ٥٠٢

من: ١/١١٧ ، ١٢١ ، ٣٥٤ ، ٣٠٢ ، ٣٨٨ ، ٤٥٧ ، ٤٨٩ ، ٥١٢ ، ١٠٩/٢ ، ٢٦٣ ، ٢٨٣ ، ٣٢٢

٤٥٣ ، ١٣٤/٣ ، ٢٨/٤ ، ١٥٠ ، ٢٢٦ ، ٢٢٩ ، ٢٨١ ، ٣٠٦ ، ٥٥٨ ، ٥٧٥ ، ٥٢٣/٥
٢٠٧/٦ ، ٤٠١ ، ١٥٢/٧ ، ٤١٣ ، ٦٥١ ، ٤٢٥/٨ ، ١٣٦/٩ ، ٥٠٣ ، ٥٠٠

مهمل: ٤٣١ ، ٤٣٠ ، ٤٢٩/٥

النون: ٢٦٠/١ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٤١٢

نعم: ٣٢٦/٥

ها: ١٨٥/١

هل: ٧٦٥ ، ٦٦٨ ، ٥٩٠/١٠ ، ١٥/٨ ، ٣٧/٧

الواو: ١/٥٩ ، ٨٠ ، ٩١ ، ١٠٣ ، ١٢٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٩١ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٤٦

٣٥٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤٢/٢ ، ٢٤ ، ١١٤ ، ١٨٠ ، ١٩٤ ، ٢٨٦ ، ٣٢١ ، ٣٨٦ ، ٣٨٩ ، ٥١٧

٥٥٨ ، ٥٦٢ ، ٥٦٥ ، ٥٧١/٣ ، ٩١ ، ١٥٩ ، ١٨٤ ، ١٨٩ ، ٣٠١ ، ٣٠٧ ، ٣١١ ، ٣٨٩

٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠٥ ، ٤١١ ، ٤٥٠ ، ٤٥٢ ، ٥٢٣ ، ٥٥٢ ، ٥٥٥ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٩٤

٦٦٠ ، ٦٨٦ ، ١٢٤/٤ ، ٧/٥ ، ٢٤ ، ٨٩ ، ١٣١ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٣٨٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٤ ، ٥٠٤

٥٦٣ ، ١٣٠/٦ ، ٣٦٠ ، ٣٨٠ ، ٤٣٦ ، ٤٥٣ ، ٥٢٤ ، ١٤١/٧ ، ١٤٢ ، ٤٦٧ ، ١٦٧/٨

٢٥٦ ، ٣٢٤/٩ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٥٧ ، ٥٥٩ ، ١/٥٢٣ ، ٢٣٥/١٠ ، ٧٣١

يا: ١٨٤/١ ، ١٨٥ ، ٣٤/٤ ، ٣٧٥/٨ ، ٥٩٨/٨



،٦٦٨ ،٦٦٢ ،٦٥٤ ،٥٧٧ ،٥٦٦ ،٥٣٥ ،٥٣٤ ،٥٢٠ ،٥٠٥ ،٤٩٨ ،٤٨٩ ،٤٨٥
 ،٣٧٩ ،٣٢٦ ،٣٢٥ ،٣٠٧ ،٢٥١ ،١٦٣ ،١٤٥ ،١٤١ ،١٣٨ ،١٢٨/٣ ،٧٠١ ،٧٠٠
 ،٥٣٦ ،٥٣٤ ،٥٣٣ ،٥١٧ ،٤٧٨ ،٤٧٧ ،٤٧٣ ،٤٥٠ ،٤٣٦ ،٤١٣ ،٤٠١ ،٣٩٦
 ،٢٠ ،١٦ ،١٤ ،٩/٤ ،٦٩٦ ،٦٩٣ ،٦٦٣ ،٦٣١ ،٦٢٥ ،٥٨٨ ،٥٦٨ ،٥٦٧ ،٥٥٣
 ،٥٦٣ ،٥٥٣ ،٥٣٧ ،٥١٢ ،٤٤٣ ،٣٢٢ ،٣١٨ ،٣١٧ ،٢٨٢ ،٢١٨ ،١١١ ،٥٨ ،٥١
 ،٥٣١ ،٤٧٣/٥ ،٦٩٤ ،٦٥٨ ،٦٣١ ،٦٢٢ ،٦١٥ ،٦١٤ ،٦١٢ ،٥٨٤ ،٥٧٨ ،٥٧٦
 ،١٩٨ ،١٩٧ ،١١٣ ،١٠٥ ،١٠٣ ،١٠٢ ،٩٧ ،٩٢ ،٧٧ ،٥/٦ ،٥٧٢ ،٥٦٦ ،٥١٥
 ،٤٥٣ ،٤٤١ ،٣٧٩ ،٣٧٦ ،٣٤٧ ،٣٣٨ ،٣٢٢ ،٣١٧ ،٣١١ ،٣٠٦ ،٢٧١ ،٢٢١
 ،٣٢٥ ،٣١٥ ،٣١٢ ،٢٤٢ ،٢٢٦ ،١٧٢ ،١٢٥ ،١٢٤ ،١٠٢/٧ ،٥٥٩ ،٥٥٨ ،٤٦٣
 ،٥٠٩ ،٥٠٧ ،٤٩٧ ،٤٧٤ ،٤٥٣ ،٤٣٧ ،٣٧٤ ،٣٧٣ ،٣٦٥ ،٣٦٤ ،٣٥٨ ،٣٣١
 ،٤٦٤ ،٤٤٩ ،٣٠٥ ،١٧٥ ،١٣٦ ،١١٤ ،٧٦/٨ ،٦٤٩ ،٥٨٦ ،٥٨٠ ،٥٧٩ ،٥٣٥
 ،٤٣ ،١١/١٠ ،٥٠٨ ،٣٢٠ ،٢٩٣ ،١٨٨ ،٢٥/٩ ،٦٨٤ ،٦٦٤ ،٦٣٩ ،٥٨٢ ،٥٧٤
 ،٤١١ ،٣٤٢ ،٣٢٣ ،٣٠٩ ،٢٢٤ ،٢٢٣ ،١٧٦ ،١٧٥ ،١٥٧ ،٩٤ ،٩٠ ،٨٩ ،٨٨
 ٨٨ ،٧٦/١١ ،٧٩٥ ،٦٩١ ،٦٠٦ ،٥٢٦ ،٤٩٦ ،٤٥٤ ،٤٢٣ ،٤١٥

حذف الفعل «قال»: ،٢٨٩ ،١٦١ ،١٦٠ ،١٢٥ ،١١٤/٢ ،٤٦٦ ،٤٦٠ ،٣٨٧ ،٣٧٠/١
 ،٤٥٣ ،٣٣٣ ،٣٣٢ ،٤٢ ،٢٣/٥ ،٤٦٦/٤ ،٥٣٢ ،٣٤١ ،٣٤٠ ،٢٧٥ ،٢٠٥/٣
 ،٢٨٠/٩ ،٦٤٣/٨ ،٥٧٢ ،٥٠٥ ،٤٥٤ ،١٧٢/٧ ،٤٧٢ ،٢١١ ،٧/٦ ،٥٩٠ ،٥٦٦
 ٦٩ ،٦٧/١٠ ،٥٣٦ ،٥١٥ ،٤٨٥ ،٤٥٩ ،٣٩٣ ،٣٨٠

زيادة الفعل: ،٢٠/٨ ،١٣٥/٦ ،٥٠١/٤



٤٠٠ ، ٤٥٣ ، ٥٧٦ ، ٥٥٥ ، ٦٦٦ ، ١٢/٥ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٣٦ ، ٤٢ ، ١٢٣ ، ١٣١ ، ١٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٩١ ، ٣٣٣ ، ٣٨٦ ، ٤١٩ ، ٤٢٣ ، ٤٤٥ ، ٥٣١ ، ٥٦٣ ، ٣٢/٦ ، ٥٤ ، ٦٧ ، ١٠١ ، ١٦١ ، ٢١٧ ، ٢٢٥ ، ٣٢٥ ، ٣٨٧ ، ٥١٦ ، ٦٢٤/٨ ، ٦٧/٩ ، ٦٧/١٠ ، ٢٣/١٠ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ١١٦ ، ٢٣٣ ، ٣٢٦ ، ٢٣٧

الخبرية : ١/١ ، ١٨١/١ ، ١٥٢/٤ ، ١٣٠/٢ ، ٤٥/٣ ، ٦/٣ ، ٣٥٠ ، ٥٤٤ ، ٦٣٩ ، ١٢١/٤ ، ٣٧٩ ، ٤٦٥ ، ٥١١ ، ٥١٨ ، ٢٨٢/٥ ، ٢٨٨ ، ١٠٩/٦ ، ١٣٣ ، ١١٥ ، ١٢/٨ ، ٢٦ ، ٤٨/٩ ، ٧٠/١٠ ،
الصلة : ٨/٨ ، ٢٠٨

الفاعل : ١/١ ، ١٣٦/١ ، ١٤١/٦ ، ٤٩٤/٦ ، ٢٢٩/٨

جواب القسم : ٣/٣ ، ٥٤٢/٤ ، ١٤٩/٥ ، ١١٨/٥ ، ٢٣٢ ، ٢٦٨ ، ٢٧٤ ، ٣٨١ ، ٣٨٥ ، ٥٣٥ ، ٥٩١ ، ١٢٠/٦ ، ٣٣٣/٨

المضاف إليه : ١/١ ، ٢٨٣

المعطوفة : ١/١ ، ١٠٠/١ ، ١٢٩ ، ١٣٨ ، ١٥١ ، ٢٠٨ ، ٢٢٠ ، ٢٧٩ ، ٣١٢ ، ٣٢٥ ، ٤٩١ ، ٢٧/٢ ، ١٠٥ ، ٢٨٧ ، ٣٠٦ ، ٣٧٢ ، ٤٠١ ، ٥٠٨ ، ٥٦١ ، ١٢٩/٣ ، ١٣٧ ، ١٨٥ ، ٤٦٨ ، ٤٦٨ ، ٦٧٨ ، ٦٨٦ ، ٨٢/٤ ، ١٠٠ ، ٢٣٤ ، ٢٧٢ ، ٢٧٧ ، ٢٨٣ ، ٣٣١ ، ٥٢٥ ، ٥٨٦ ، ٢١/٥ ، ٦٩ ، ٢١٥ ، ٢٧٠ ، ٣٠٧ ، ٣٧٩ ، ٣٩٧ ، ٥٣٨ ، ٨٩/٦ ، ٤١٧ ، ٤١٩ ، ١٥١/٧ ، ٩٢/٨ ، ٤٣٧ ، ٦٩٥/٩ ، ٢٦٩/١٠ ، ٦٠٥

المفعول به : ٦/٦ ، ٣٤٢/١٠ ، ٤٠٢/١٠ ، ٥٠٨

النتج : ١/١ ، ٣٣٥/٢ ، ١٣٤/٢ ، ٥٥٨ ، ٥٥٨ ، ١٨٥ ، ٦٩/٣ ، ١٤٦/٤ ، ٢٣٣ ، ٢٦٨ ، ٤٦٣ ، ٤٧٥ ، ٥١١ ، ٥٣٦ ، ١٢/٥ ، ٢٤ ، ٢٣٣ ، ٢٨٦ ، ٥٨٩ ، ٣٣/٦ ، ١١٣ ، ٢٠٩ ، ١٤٦/٨ ، ٥٥٩ ، ٣٢٦ ، ٣٣/١٠



(١٨)

فهرس أصول النحو

السمع : ٢٨١/١ ، ٤١٩/٢ ، ١١٦/٣ ، ٦١٥ ، ٤٠٨/٤ ، ٤٣٨ ، ١٢١/٥ ، ٤٧٤ ، ١٢/٦ ، ٣٧/٧ ، ٩٤ ، ٦١٢ ، ٦٥٢ ، ٤٨٠/١٠ ، ٦٥/١١

الشاذ : ٢٢٥/١ ، ٢٨٠ ، ١٧٣/٢ ، ١٨٩ ، ٦١٩ ، ٦٣٨ ، ٤٥٤/٣ ، ٥٢/٤ ، ١٩٩ ، ٣٦٧ ، ٣٦٦ ، ١٢١/٥ ، ٤٥٥ ، ٤٤٠ ، ٣٨٩ ، ٢٣/٦ ، ٦١٥ ، ٦١١ ، ٥٥٧ ، ٥٤٦ ، ٥١٧ ، ٣٧٦ ، ٣٤٧ ، ١٢١/٥ ، ٥٢٥ ، ٣٨٧/٧ ، ٤٤٩ ، ٤٣٤ ، ٧٧/٨ ، ٩٨ ، ١٣٠ ، ٢٧٤ ، ٣٦٤ ، ٣٦٨ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٦٢٣ ، ١١٣ ، ٢٣/١١ ، ٧٧٤ ، ٢٨١ ، ٢٧٤ ، ١٨٤/١٠ ، ٥٥٦ ، ٣٦٢ ، ٣٤٨ ، ١٢٠ ، ٩٥/٩ ، ١٢٤

الضرورة : ١٨٣/١ ، ٢٢٥ ، ٢٧٩ ، ٤٢/٢ ، ١٤٩ ، ٤٧/٣ ، ٤٩/٦ ، ٦٧ ، ٣١٦ ، ٤٣١ ، ٥٤١ ، ٧٨٧/١٠ ، ٢٠٣/٧

القياس : ١٢/١ ، ١٣ ، ١٩ ، ٢٧٧ ، ٢٨٠ ، ٣٠٨ ، ٣١٦ ، ٣٦٩ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٦ ، ٤٣٣ ، ١٤/٢ ، ٤١ ، ١٩٢ ، ٢٦٣ ، ٣٩٦ ، ٤١٦ ، ٤١٩ ، ٥٢٩ ، ٥٢٥ ، ٥٧٥ ، ٥٨٦ ، ٥٩٨ ، ٦١٩ ، ٦٧٠ ، ٣٥٥/٣ ، ١٦٠ ، ٢٩٣ ، ٣٦٣ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٤ ، ٥٩٣ ، ٦٢٤ ، ٥٢/٤ ، ١٩٠ ، ٣٠٠ ، ٣٦١ ، ٤٠٨ ، ٤٣٨ ، ٥٧٨ ، ٦٣١ ، ١٢١/٥ ، ٢٠١ ، ٢٢٠ ، ٣٤٥ ، ٣٤٨ ، ١٢/٦ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٤٧ ، ١٦٣ ، ١٦٠ ، ٩٤/٧ ، ٥٠١ ، ٤٣٤ ، ٣٧٢ ، ٣١٢ ، ٢٩٣ ، ١٣٨ ، ٢٥٠ ، ٢٧٩ ، ٢٧٥ ، ٤١٩ ، ٤٤٩ ، ٤٦١ ، ٤٧٣ ، ٤٥٣ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨٤ ، ١١/٨ ، ٦٤ ، ١٢٧ ، ١٧٣ ، ٢٣٠ ، ٢٧٤ ، ٤٠٨ ، ٦٤٣ ، ٤٨١ ، ٥٢٩ ، ٥٩١ ، ٦٧٤ ، ٩٢/٩ ، ٩٥ ، ١٥٥ ، ١٦٩ ، ٢٤٣ ، ٣٩١ ، ٤٤٠ ، ٥٨٧ ، ٧٠/١٠ ، ١١٥ ، ١٢٧ ، ٢٢٥ ، ٢٧٤ ، ٣٤٧ ، ٣٧٨ ، ٣٨٤ ، ٤٨٠ ، ٤٩٨ ، ٥٧٢ ، ٧٧٥ ، ٧٧٠/١١ ، ٣٠ ، ٦٥ ، ١١٤

● ● ●

(١٩)

فهرس المفردات الصرفية

الهمزة

| | |
|-----------------------------|--------------------------|
| أثأقلم: ٤٩/٦ | آتوا: ٣٢٦/١ |
| أحد: ١٣٩، ١٣/٢، ٦٩٦، ١٤٩/١١ | آتيك: ٦١٥/٨ |
| أحيا: ٥٠٧/٢ | آدم: ٢٦٢/١ |
| أخت: ٦٤٠/٣ | أذوهما: ٦٢٢/٣ |
| أخر: ٢٧٠/٢ | آل: ٣٤١/١ |
| أدنى: ٣٩٤/١ | آل: ١٩/٦ |
| أذاع: ٥١/٤ | الآن: ٢٩٥/٢ |
| استحوذ: ١٢٤/٤ | آنية: ٧٦٦، ٦٠٧/١٠، ١٣٣/٧ |
| استعينوا: ٣٢٩/١ | آية: ٣٠٨/١ |
| استكانوا: ٤٣٢/٣ | أؤتمن: ٦٨٢/٢ |
| اسم: ٥٦٩/٧ | أئمة: ٢٥/٦ |
| اشتروا: ١٥٢/١ | إبلى: ٩٦/٢ |
| أشياء: ٤٣٤/٤ | أبناء: ٣٤٧/١ |
| اصطفى: ١٦٩/٣، ١٢٦/٢ | أتوا: ٢١٧/١ |
| اضطروا: ٢٣٨، ١١٣/٢ | اتخذ: ٣٥٤/١ |
| اعتدوا: ٤١٣/١ | اترز: ٩٠/١ |
| الأعلون: ٤٠١/٣ | اتقوا: ٣٣٥/١ |
| أعوذ: ٧/١ | اتكل: ٩٠/١ |

تدخرون: ١٩٩/٣
تراض: ٤٧٢/٢، ٦٦٤/٣
ترتابوا: ٦٧٢/٢
تريدون: ٦٤/٢
تعالوا: ٢٢٤/٣
تعثوا: ٣٨٨/١
تعتدوها: ٤٥٢/٢
تغدوا: ١٤١/٤
تقاة: ١٠٩/٣
تلقاء: ٣٣١/٥
تلوا: ١١٨/٤
تمترون: ٥٢٨/٤
تمطى: ٥٨٢/١٠
تسنون: ٣٢٧/١
تتور: ٣٢٣/٦
تهنوا: ٤٠١/٣، ٨٦/٤
توجل: ١٦٤/٧
تولوا: ٨١/٢، ٢٨٣/٦، ٣٤٤

الثاء

ثبات: ٢٨/٤
الثيب: ٣٦٩/١٠

الجيم

الجار: ٦٧٦/٣
جثيا: ٦٢٠/٧

الحاء

حاق: ٥٤٦/٤

أغرينا: ٢٢٦/٤
أفضتم: ٣٣٠/٢
أقيموا: ٣٢٥/١
أمة: ٤١٦، ٤١٥/٢
انتهوا: ٣٠٨/٢
أول: ٣١٦/١
أولى: ١١٠/١٠
أيام: ٤٥٣/١
أيامى: ١٠٥/٤
أيدي: ٤٥٠/١

الباء

بغيا: ٥٧٨/٧
بقية: ٥٢٤/٢
بكتيا: ٦٠٩/٧
بنت: ٦٤٠/٣
بني: ٣٠٩/١

التاء

التابوت: ٥٢٣/٢
توتوا: ٥٧٩/٣
تؤمنن: ٢٩٣/٣
تبدون: ٢٧١/١
تبلون: ٥٢٢/٣
تتري: ٣٤٥/٨
تتقون: ١٩١/١
تتلون: ٣٢٨/١
تحية: ٥٧/٤
تختاتون: ٢٩٤/٢

| | |
|----------------------------|----------------------|
| رضاء: ٩٣/٢ | حياة: ١١/٢ |
| رضيًّا: ٥٦٩/٧ | حيتان: ٤٩٢/٥ |
| رقيي: ٤١١/٧ | الحيوان: ٢٦/٩ |
| رياح: ٢٠٦/٢ | الحي: ٥٣٩/٢ |
| رياض: ٣٦/٩ | |
| ريحان: ١٦٠/١٠ | الخاء |
| | خائفة: ٢٢٥/٤ |
| الزاي | خال: ٦٤١/٣ |
| الزكاة: ٣٢٦/١ | خطايا: ٣٧٦/١ |
| الزيتون: ٧٨/٥ | خلا: ١٤٥/١ |
| | خلوا: ١٤٥/١ |
| السين | الخنزير: ٢٣٧/٢ |
| سادة: ١٥٨/٣ | خيرات: ١٨٤/١٠، ١٧٦/٢ |
| سنة: ٣٣٩/٥ | خيفة: ٣٤٤/٥، ٦٦٩/٤ |
| السري: ٥٨٤/٧ | |
| سعة: ٥٢١/٢ | الذال |
| سنبله: ٥٨١/٢ | دائرة: ١٠٥/٦، ٣٠٠/٤ |
| سنة: ١٤/٢، ٥٤١، ٤٢٥/٥، ٤٢٦ | دان: ١٨٠/١٠ |
| سيد: ١٥٧/٣ | دسأها: ٢٢/١١ |
| سيماهم: ٦٢٢/٢ | دلاء: ٤٥٩/٦ |
| سيئة: ٤٥٧/١، ٦١٤/٢ | دم: ٢٥٦، ٢٥٥/١ |
| | دنيا: ٤٨٩/١ |
| الشين | دينار: ٢٦١/٣ |
| شاء: ٢٨٣/١ | ديار: ٤٧٧/١٠، ٤٧٣/١ |
| الشفة: ٧/١١ | |
| الشعائر: ١٨٨/٢ | الذال |
| شياطين: ١٤٦/١ | ذرية: ١٠٢، ١٠١/٢ |
| شيب: ٥٢٧/١٠ | الراء |
| شيطان: ١٠/١ | الربا: ٦٢٨/٢ |

الصاد

الصفاء: ١٨٨/٢

الصيام: ٢٦٦/٢ ، ٤٢٦/٤

الصيِّب: ١٦٨/١

الضاد

الضيق: ١٤١/٥

الطاء

الطائف: ١٠٧/٢

الطاغوت: ٥٤٧/٢

طوبى: ٤٧/٧

العين

عاد: ٢٤٠/٢

عتو: ٥٧٠/٧

عزة: ٤٦١/١٠

عصوا: ٤٠٣/١

عصيا: ٥٧٦/٧

عضة: ١٨٢/٧

العلّي: ٥٤٥/٢

عيد: ٥٠٥/٤

الغين

غداة: ٦٤١/٤

الفاء

فأثوا: ١٩٩/١

فئة: ٥٣٢/٢

فم: ٣٦٧/٣

القاف

قاب: ٨٧/١٠

قاسية: ٢٢٣/٤

قنا: ٣٤٢/٢

قنطار: ٥٨/٣

قوا: ٣٦٩/١٠

القيام: ٤٣٢/٤

القيُّوم: ٥٤٠/٢

الكاف

كدر: ٧٠٠/١٠

كل: ٢٨٠/١

اللام

اللات: ٩٢/١٠

الله: ٢٩ ، ٢٧ ، ٢٤/١

لقوا: ١٤٤/١

لهو: ٥٩٩/٤

لواذ: ٤٤٧/٨

لوى: ٤٤٠/٣

لومة: ٣١٢/٤

ليس: ٧٥/٢

مدخل: ٦٨/٦

لينة: ٢٨١/١٠

اللي: ٦٩٨ ، ٢٧١/٣

الميم

| | |
|----------------------------|----------------------|
| ملائكة: ٢٥١ ، ٢٥٠ ، ٢٤٩/١ | ماء: ٣٤١ ، ١٩٢/١ |
| منسيًا: ٥٨٢/٧ | مآب: ٦٣/٣ |
| مهتدون: ٤٢٨/١ | منة: ٥٦٠/٢ |
| مهيمن: ٢٨٨/٤ | مبتليكم: ٥٢٦/٢ |
| مهيل: ٥٢٤/١٠ | متحيزة: ٥٨٥/٥ |
| مهين: ٥١٣/١ | متقين: ٩٠/١ |
| الموطن: ٣٧/٦ | مثوبة: ١٠٤ ، ٥٠/٢ |
| ميراث: ٥١٣/٣ | محال: ٣٣/٧ |
| ميزان: ٢٢١/٥ | محيص: ٩٤/٤ |
| ميقات: ٣٠٤/٢ | محيض: ٤١٩/٢ |
| ميت: ٤٣٧/٤ ، ١٠٥/٣ ، ٢٣٦/٢ | محيط: ١٧٥/١ |
| | المدائن: ٤١٢/٥ |
| التون | مدخل: ٦٦٥/٣ |
| ناس: ١١٩ ، ١١٨ ، ٢٦/١ | مرضاة: ٣٦٣/١٠ ، ٩٠/٤ |
| نساء: ٣٤٧/١ | مرضيًا: ٦٠٨/٧ |
| نستعين: ٥٩/١ | مريم: ٤٩٤/١ |
| الهاء | مستقيم: ٦٥/١ |
| هات: ٧١/٢ | مسجد: ٢٩٧/٥ ، ٧٨/٢ |
| هار: ١٢٦ ، ١٢٥/٦ | مسمي: ٥٢٨/٤ ، ٦٥١/٢ |
| هادوا: ٤٠٥/١ | مشرق: ٨٠/٢ |
| الهيئة: ٣١/٣ | مصلى: ١٠٦/٢ |
| هود: ٧٠/٢ | مصير: ٦٩٧ ، ١١٣/٢ |
| هين: ٤٣٧/٤ | مضيًا: ٢٨٣/٩ |
| | معاش: ٢٥٧/٥ |
| الواو | معين: ٣٤٨/٨ |
| ولوا: ١٦٣/٢ | مغرب: ٨٠/٢ |
| الياء | مقام: ١٠٦/٢ |
| يؤمنون: ٩٢/١ | مقلي: ٥٤٣/٨ |
| | مكانة: ١٥٨/٥ |

يطّوع: ١٩٢/٢
يعتدون: ٤٠٤/١
يعدكم: ٦٠٤/٢
يعفون: ٤٩٦، ٤٩٣/٢
يقيما: ٤٥١/٢
يقيمون: ٩٣/١
يهود: ٧٤/٢

يتلون: ٧٥/٢
يتناجون: ٢٧٠/١٠
يشنون: ٢٨٤/٦
يريكم: ٤٣٦/١
يزداد: ٥٠٦/٣
يستحي: ٢٢١/١
يستغيثوا: ٤٧٩/٧



(٢٠)

فهرس مباحث الصرف

الإبدال: ٢٦/١، ٢٧، ٦٤، ٩٠، ٩٣، ١٠١، ١١٦، ١٥١، ١٧٢، ١٧٩، ٢٦٤، ٢٨٥، ٢٩٥، ٣٤١، ٣٤٧، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٦٤، ٣٦٩، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٩٣، ٤١٨، ٤٣٤، ٤٩٧، ٧٨/٢، ١١٣، ١٢٣، ١٩١، ٢٩٥، ٥٤٨، ٥٧٩، ٦٢٩، ٦٨٣، ١٨/٣، ١٩، ١٦٩، ١٩٣، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٧، ٢٣٦، ٢٦١، ٢٧٠، ٣٠٥، ٣١٤، ٣٨٣، ٣٩١، ٤٣٩، ٤٤٠، ٥٠٦، ٥٥٣، ٥/٤، ١٠٥، ١٠٨، ١٤١، ١٥٨، ٦٩٨، ١٩٥/٥، ٣٣٩، ٤٣١، ٥٨٠، ٣٩/٦، ٤٦، ٦٢، ١١٨، ١٣٨، ١٦٤، ٢٨٦، ٢٨٧، ٣١٨، ٤٩٥، ٥٣٢، ١١٣/٧، ١٦٥، ١٩٣، ٢٨٠، ٣٤٠، ٥٣٥، ٥٣٥، ٥٣٣، ٥٧٣، ٦٢٠، ٦٣٥، ٦٧/٩، ١١٤، ٢٠٤، ٢٦٨، ٣٤٥، ٣٨٠، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣٤، ٥٣٤، ٥٧٣، ٦٢٠، ٦٣٥، ٦٧/٩، ١١٤، ١٦٤، ١٧٢، ٢٧٤، ٢٨٠، ٣٥٢، ٣٦٢، ١٠/١٠، ٢١، ٢٧، ٩٦، ١١١، ١١٢، ١٣١، ١٣٣، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٥، ١٦٦، ١٦٧، ٤٧٩، ٥٠٩، ٥٨٣، ٦٠١، ٦٣٢، ٦٨٧، ٧٠٣، ٧٩٠، ٢٢/١١، ٤٤، ٨١، ٨٦، ١١٣، ١٢٥، ١٤٩

الإدغام: ١٠٠/١، ٢٩٦، ٣٦٧، ٣٧٦، ٣٨٣، ٤٠٢، ٤٠٤، ٤٢٧، ٤٣٤، ٦٥/٢، ١١٢، ١١٨، ١٤٥، ٢٤٥، ٣٠٢، ٣٣٧، ٤١٥، ٤٥٧، ٤٦٧، ٤٦٨، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٤٦، ٥٧٩، ٦٥٣، ٦٨٣، ٦٩٠، ٦١/٣، ٣١٣، ٣٧٦، ٥٢٢، ٥٥/٤، ٥٧، ١٤١، ١٤٦/٥، ٥٦٨، ٦١٣، ٦١٤، ٤٣/٦، ٢٧/٧، ٣٦١، ٤٦٦، ٥٤٩، ٦٣٠، ١٢٥/٨، ٤٤٥، ٤٦٠، ٥٤٠، ١٥٨/٩، ٢٢٣، ٢٨٩، ٢٩٤، ٤٧١، ٦٨٠، ٢٦/١٠، ٢٣/١٠، ٣٦٤، ٣٨٠، ٣٨٢، ٤٥٠، ٤٧٧، ٥٨٠، ٥٨٦

اسم التفصيل: ٢٤٧/١، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٧٠، ٣١٣، ٣١٧، ٣٦٦، ٤٣٧، ٤٦٧، ٤٦٨، ١٠/٢، ٥٠، ٧٧، ١٤٤، ٢١٢، ٢٥٧، ٣٣٨، ٣٥١، ٤١٧، ٤٩٧، ٤٩٩، ٥٤٨، ٦١٠، ٦٦٧

٤٦٦٩ ، ٦٧٢ ، ٤٦٤/٣ ، ٢٤٣ ، ٤٧٧ ، ٥٤٩ ، ٥٦٧ ، ٤٠١/٤ ، ٦٠١/٤ ، ١٢٧/٥ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ٢٢٧/٦ ، ١٦٧/٦ ، ٣١٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٣ ، ٤٩٣ ، ٧٤/٧ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥٢ ، ٤٧٥/٨ ، ٥٧٢ ، ٥٧١ ، ٥٧٢/٩ ، ٣٩/٩ ، ١٥٠ ، ٤٢٢ ، ٤٤٠/١٠ ، ٣٠٠ ، ٦٣٩

اسم الجمع: ٤٦/١ ، ١١٨ ، ٢١٦ ، ٣٦٠ ، ٣٨٧ ، ٤٤٠ ، ٥١٣/٢ ، ٥٧٥ ، ٣٣٥/٣ ، ٦٨٨ ، ٤٠٨/٤ ، ٤٣٧ ، ٦١١ ، ٤٤/٥ ، ٧٣ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٥١٧ ، ٦١٢ ، ١٧١/٦ ، ١٣٤ ، ٤٧٤ ، ٥١٦ ، ٨/٧ ، ١٤ ، ٣٨٣ ، ٦٢٥ ، ٢٨٥/٩ ، ١٨٦/١٠ ، ٣٠٤ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٥٧٢ ، ٦٢٠ ، ٧٧٠ ، ١٠/١١

اسم الفاعل: ٢٧/١ ، ١١٦ ، ١٥٤ ، ٢١٩ ، ٢٥٢ ، ٣٣٣ ، ٤٣٥ ، ١٦٦/٢ ، ٦٨٥ ، ١٣٠/٣ ، ١٦٢ ، ٤٢٧ ، ٤٢٣/٤ ، ١٢٣/٤ ، ١٨٧ ، ٤٠٢ ، ٥٦٧ ، ٦١/٥ ، ٦٢ ، ٣٠٤ ، ٤٠٤ ، ٢٩٣/٦ ، ٥٠١ ، ٤٦٠/٧ ، ٤٦٨ ، ٥١٥ ، ٥٥٢ ، ٢٢/٨ ، ٥٩١ ، ٣١٠/٩ ، ١٢١/١٠ ، ١٨٢ ، ١٩١ ، ٢٤٨ ، ٧٧١ ، ١٣٦/١١

اسم المصدر: ٢٣٥/١ ، ٢٦٥ ، ٢٩٣ ، ٥٣٨/٣ ، ١٥/٤ ، ٢٤٩ ، ١٤٩/٥ ، ١٥٠ ، ١٥٦ ، ٥٣٠ ، ٥٣٥ ، ٥٨٧ ، ٣٩٤/٦ ، ٥٥٠ ، ٢٦٦/٧ ، ٣٣٢ ، ٣٦٢ ، ٣٠٥/٨ ، ٣٠٥/٩ ، ٧٩٢ ، ٧٩٠ ، ٦٣٧ ، ٤٧٢ ، ٣٦٣ ، ١٢١/١٠

اسم المفعول: ٦٦/٥ ، ٢٧٢ ، ٤١٣ ، ٢٨٩/٦ ، ٢٨٩/٧ ، ١٤٩/٧ ، ٣٦٢ ، ٣٨١ ، ٥٠٤/٨ ، ٦٣٢

اسم المكان والزمان: ٢٩٣/١ ، ٥١٠/٧ ، ٥١٦

الإعلال: ٨/١ ، ١٩ ، ٢٥ ، ٥٩ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ١٠١ ، ١٣٤ ، ١٤٤ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٨٣ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٢١ ، ٢٣١ ، ٢٥١ ، ٢٥٦ ، ٢٦٤ ، ٢٧٠ ، ٣١٦ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧

٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٩ ، ٣٩٣ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤٠١ ، ٤٠٥ ، ٤٠٧ ، ٤٣٣ ، ٤٣٦ ، ٤٤٧ ، ٤٥١ ، ٤٥٣ ، ٤٥٧ ، ٤٧٣ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩٣ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٩ ، ٥١٤ ، ١٣/٢ ، ١٧٣ ، ١٨٨ ، ٢٠٦ ، ٢٢٧ ، ٢٧٣ ، ٣٠٨ ، ٣٠٤ ، ٣٣٠ ، ٣٤٢

٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤٣٥ ، ٤٩٣ ، ٥١٩ ، ٥٢١ ، ٥٦٢ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٦٣٨ ، ٣١/٣ ، ١٠٥ ، ١١٠ ، ١١١ ، ٢٢٤ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٧٠ ، ٤٢٥ ، ٤٥٨ ، ٥٦٨ ، ٥٨١ ، ٦٣٥ ، ١٠٥/٤ ، ١٢٤ ، ١١٨ ، ١٩١ ، ٣٢٦/٥ ، ١٤١/٥ ، ٢٠٧ ، ٢٥٩ ، ٢٧٦ ، ٢٨٢ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٧٥

٤٨١ ، ٤٩٢ ، ٥٣٤ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٦ ، ٥٨٥ ، ٥٨٥ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٧ ، ٣١/٦ ، ٦٤ ، ١٧٨ ، ١٨٩ ، ٢٤٤ ، ٤٥٩ ، ٤٦١/٧ ، ٤٧ ، ٣١٣ ، ٣٨٦ ، ٤١١ ، ٤٧٤ ، ٥٧٠ ، ٥٩٣ ، ٦٠٨ ، ١٣/٨ ، ١٣/٨ ، ٧٤ ، ١٢٧ ، ٢١٠ ، ٢٥٢ ، ٢٥٤ ، ٣٢٦ ، ٣٢٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٣ ، ٤٠٨ ، ١٠١/٩ ، ١٠٢ ، ١٣٩ ، ٧٠٧ ، ٧٢٣ ، ٩٥/١٠ ، ٢٧٠ ، ٣٦٩ ، ٤٧٧ ، ٥٢٤ ، ٥٢٧ ، ٥٧٨ ، ٦٨٨ ، ٧٠٣ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٣/١١ ، ٨١ ، ١١٧

التقاء الساكنين: /١/ ١١٠، ١٤٥، ١٥١، ١٧٩، ١٩٩، ٢٤٨، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٩٩، ٣٢٨، ٤٣٣، ٤٣٦، ٤٩٦، ١٢٧/٢، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٤٦٧، ٥٧٦، ٦/٣، ٧، ١٠، ١٤، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٧/٤، ٢١/٤، ٥١٧، ٥٢٩/٥، ٢٣٩/٦، ٥٦٨، ٣٩/٦، ٥٤، ٥٥٩، ٨٩/٧، ٤٣٨، ٤٦٦، ٤٦٣، ١٢٣/٨، ٣٧٤، ٤٣٠، ٥٢٥، ٢٩٥/٩، ١٦٦/١٠، ٢٢٤، ٣٢٨، ٣٤١، ٣٦٨، ٥٢٥، ٥١٠.

الإمالة: /١/ ٢٨، ٤٥٦، ٥٩٣، ١١٢/٣، ١٤٥، ٤٤٤/٤، ٦٨٥، ٩/٥، ١٠، ٥٢٦/٨، ٧٢٢، ١٨٠/١٠.

تحفيف الهمز: /١/ ١٤٧، ٢٠١، ٣٦٣، ٣٩٤، ٣٩٦، ٣٩٩، ٤١٨، ٤٣٣، ٤٥٤، ٢٨٠/٢، ٣٠٢، ٣٦٦، ٦٥٥، ٧٠١، ٧/٣، ٨، ٥٥، ٥٦، ٦٣، ١٩٤، ٢٣٥، ٢٧٠، ٣٠٦، ٤٤٠، ٦٦٦، ٧٠/٤، ٢٤٤، ٦١٦، ٢٧٢/٥، ٢٧٧، ٣٦٧، ٤٢٠، ٤٢١، ٢٤/٦، ٤٧، ٤٥٢، ١١٣/٧، ٤٨٥، ٤٩١، ١٤٧/٨، ٣١٣، ٦٠٤، ٦٥٢، ١٥/٩، ١٠، ١١٠/١٠، ١٦٧، ٧١/١١، ٥٥١، ٣٨٩، ١٨٠.

التصغير: /١/ ١٩٣، ٣٤١، ٣٤٣، ٥١٥، ١٥٥/٣، ١٥٦، ١٥٨/٤، ٢٨٨، ٤٣٧، ٣٩١/٥، ٣٨/٦، ٤٥٩، ١٩٥/٨، ٢٤٤/٩، ٨٧/١٠، ٧٥٧، ١١٦/١١.

التكسير: /١/ ١٩، ٢٧، ٣٨، ٦٥، ١٣٠، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠١، ٢١١، ٢١٣، ٢٣٥، ٢٤١، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٧٤، ٢٨٥، ٣٠٩، ٣١٧، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٦٠، ٣٧٠، ٣٧٣، ٣٧٦، ٣٨٤، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٦٥، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٩٩، ٥٠١، ٦٩/٢، ١٠٧، ١٣١، ١٨٨، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٧، ٢٥٢، ٢٧١، ٢٧٩، ٢٩٤، ٣٠٤، ٤١٦، ٤٣٨، ٤٧٠، ٥٠٠، ٥٣٩، ٥٤٤، ٥٨٠، ٥٩٩، ٦٦٦، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ١١١/٣، ١٦٠، ٢٠٧، ٢٧١، ٢٧٣، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٨٣، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٤، ٥٣١، ٥٧٥، ٥٨٠، ٥٨٢، ٥٩٣، ٦٧٢، ٦٩٠، ٩٠/٤، ٩١، ٩٣، ١٠٥، ١٣١، ١٥٨، ٢٥٧، ٣٠٩، ٣٣٣، ٣٣٦، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٤٠٧، ٤٣٧، ٥٧٩، ٥٨٠، ٦٥٩، ٦٦٧، ٦٧٢، ٤٤/٥، ٥٩، ٧٢، ٨٠، ١١٠، ١٣٦، ١٩٣، ١٩٤، ٢٠١، ٢٦٩، ٣٤٨، ٣٦٠، ٤٢٦، ٤٣٢، ٤٣٤، ٤٨١، ٤٨٩، ٥١٧، ٥٥٢، ٥٥٣، ٢٢/٦، ٢٩، ٣١، ٣٤، ٤٥، ٥٨، ١٣٨، ١٨٧، ٣٠٢، ٣٥٨، ٣٦٢، ٤٢٠، ٤٤٠، ٤٥٢، ٤٥٥، ٤٦٢، ٤٧٤، ٥٠١، ٥١٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٨/٧، ٩، ١١، ٢٨، ٣٨، ٨٢، ١١٤، ١٥٣، ١٦٣، ١٨٣، ٢٠٢، ٢٣٢، ٢٤٧، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٧٢، ٢٧٥، ٣٦٥، ٣٨٥، ٤٤٥، ٤٥٩، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٨، ٥٠٤، ٥١/٨، ١٧٤، ٢٢٥، ٢٧٥، ٢٨٥، ٣٤٧، ٥١٩، ٥٢٧، ٥٤٨، ٥٨٤، ٦٠٩، ٦٢٠، ٦٣٥، ٦٤٢، ٧٢/٩، ٩٤، ١٠٥، ١٠٧، ١٤٤، ٢٧٨، ٣٢٤، ٤٨٦.

٤٩١ ، ٥٢٨ ، ٥٨٥ ، ٥٩٩ ، ٩/١٠ ، ٤١ ، ٦١ ، ٨٧ ، ١٥٠ ، ١٥٨ ، ١٨٧ ، ٢١٢ ، ٣٠٨ ،
٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٤٧ ، ٤٠٢ ، ٤٢٥ ، ٥٧٢ ، ٦٠٧ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٧١/١١ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ،
١٤٠

جمع الجمع : ٤/٣٣٢ ، ٦/٣١٠ ، ٧/٤٨٢ ، ٩/٥٩٩ ، ١٠/٦٥٣

جمع المؤنث السالم : ١/٤٥٧ ، ٢/٢٢٣ ، ٣/٣٠٩ ، ٤/٢٧ ، ١٠/٦

الصفة المشبهة : ٢/٨٥ ، ٢/١٢٢ ، ٣٢١ ، ٤/٥٦٧ ، ٥/٨٨ ، ٧/١١٧ ، ٩/٤٥٣

صيغ المبالغة : ١/٣٣ ، ٦/٢٠٦ ، ٧/٢٤٧ ، ٨/٢٩٦ ، ٩/٣٧٣ ، ١٠/٤١٨ ، ١١/٤٦٦ ، ١٢/٥١٥ ، ١٣/٥١٥

٤/١٦٥ ، ٥/٢٢٣ ، ٦/٢٧٢ ، ٧/٢٩٢ ، ٨/٣٢٨ ، ٩/٣٣٣ ، ١٠/٣٧٨ ، ١١/٤٣١ ، ١٢/٤٩٧ ، ١٣/٤٩٧

٦/٦٨ ، ٧/٣٤١ ، ٨/٣٥٨ ، ٩/٣٧٢ ، ١٠/٣٧٨ ، ١١/٤٤٧ ، ١٢/٤٩١ ، ١٣/٥٤٥ ، ١٤/١١٦ ، ١٥/١٩٠ ، ١٦/٢٤٠ ، ١٧/٣٠١

٢٠/٢٦٢ ، ٢١/٤٠٢ ، ٢٢/٥٢٨ ، ٢٣/٥٦٧ ، ٢٤/٢٣٧ ، ٢٥/٢٥٢ ، ٢٦/٢٥٣ ، ٢٧/٦٤٠ ، ٢٨/٧٢ ، ٢٩/١٠١ ، ٣٠/٢٥٠

٢٩٣ ، ٣٨٧ ، ٤٠٣ ، ٤٧٣ ، ٥٢/١١ ، ١٢٧

القلب المكاني : ١/١٩ ، ٢/٣٧ ، ٣/١٧٣ ، ٤/٢٥٠ ، ٥/٣١٧ ، ٦/٣٥٧ ، ٧/٣٨٨ ، ٨/٣٩٥ ، ٩/٣٩٧ ، ١٠/٤١٦ ، ١١/٤١٦

١٢/٤٣٥ ، ١٣/٤٣٥ ، ١٤/٥٧٤ ، ١٥/٦٢٢ ، ١٦/٦٠٣ ، ١٧/٤٢٣ ، ١٨/٤٣٤ ، ١٩/٤٣٥ ، ٢٠/٥٨٢ ، ٢١/١٨٢

٢٢/٣٦٧ ، ٢٣/٥٦٩ ، ٢٤/٧٣ ، ٢٥/١٢٥ ، ٢٦/١٥١ ، ٢٧/١٥٢ ، ٢٨/٢٤٧ ، ٢٩/٥٣٧ ، ٣٠/٤٠٤ ، ٣١/١٥٦ ، ٣٢/٢٦٦

٢٩٣ ، ٣٣٧ ، ٤١٩ ، ٤٩٦ ، ٧٠٢/١٠ ، ٨١/١١ ، ١٢٣

المجرد والمزيد : ١/٣٩٧

المصدر (أوزانه) : ١/١٣ ، ٢/١٦ ، ٣/٨٥ ، ٤/٨٧ ، ٥/١٤٤ ، ٦/١٧١ ، ٧/١٧٣ ، ٨/١٨٤ ، ٩/٢٠٥ ، ١٠/٢٣٥ ، ١١/٢٦٥

١٢/٣١٣ ، ١٣/٤٨٠ ، ١٤/٧٨ ، ١٥/١٤٣ ، ١٦/٢٦٦ ، ١٧/٣٠٣ ، ١٨/٣١٢ ، ١٩/٣١٧ ، ٢٠/٣٧٣ ، ٢١/٣٨١ ، ٢٢/٣٨٦ ، ٢٣/٤١٩

٢٤/٤٣٠ ، ٢٥/٤٩٠ ، ٢٦/٥٢٢ ، ٢٧/٥٣١ ، ٢٨/٥٧٤ ، ٢٩/٦٤٦ ، ٣٠/٦٤٧ ، ٣١/٦٤٩ ، ٣٢/١١٠ ، ٣٣/١٣١ ، ٣٤/٢٢٩

٣٥/٣٣٠ ، ٣٦/٤٥٤ ، ٣٧/٥٣٠ ، ٣٨/٥٣١ ، ٣٩/٥٣٣ ، ٤٠/٥٧٨ ، ٤١/٦٩٢ ، ٤٢/١٥ ، ٤٣/٢٨ ، ٤٤/٤٩ ، ٤٥/٧١

٤٦/٩٥ ، ٤٧/١٢٣ ، ٤٨/١٥٩ ، ٤٩/١٨٩ ، ٥٠/١٩٠ ، ٥١/١٩١ ، ٥٢/٢٠٥ ، ٥٣/٢٢٤ ، ٥٤/٣٠٩ ، ٥٥/٣٣٣ ، ٥٦/٤٩١

٥٧/٤٩٨ ، ٥٨/٤٣٥ ، ٥٩/٥٤٨ ، ٦٠/٣٧٥ ، ٦١/٦٤ ، ٦٢/١٠١ ، ٦٣/١١٩ ، ٦٤/١٤١ ، ٦٥/١٨١ ، ٦٦/١٨٣ ، ٦٧/٢٥٧ ، ٦٨/٣٣١

٦٩/٣٤٥ ، ٧٠/٣٦٩ ، ٧١/٤٢٤ ، ٧٢/٥٥٠ ، ٧٣/٤٥٧ ، ٧٤/٥٠٤ ، ٧٥/٥٢٢ ، ٧٦/٣٥٦ ، ٧٧/٣٣ ، ٧٨/٤٤ ، ٧٩/٤٦

٨٠/٤٩ ، ٨١/٩٢ ، ٨٢/١٦٣ ، ٨٣/١٩٢ ، ٨٤/٢٢٢ ، ٨٥/٣٢٥ ، ٨٦/٣٧٨ ، ٨٧/٤٢٣ ، ٨٨/٤٣٨ ، ٨٩/٤٦٦ ، ٩٠/٤٧٠

٩١/٥٤٧ ، ٩٢/٧٣ ، ٩٣/١٠٣ ، ٩٤/٢٠٠ ، ٩٥/٢٦١ ، ٩٦/٢٧٢ ، ٩٧/٢٧٤ ، ٩٨/٢٨٠ ، ٩٩/٣٦٣ ، ١٠٠/٤٦٩ ، ١٠١/٧٣٥

١٠٢/٥١٦ ، ١٠٣/٥٥٧ ، ١٠٤/٧٥١ ، ١٠٥/٥٩٩ ، ١٠٦/٦٠٩ ، ١٠٧/٦٤٦ ، ١٠٨/٣٩٨ ، ١٠٩/٣٥٣ ، ١١٠/٤٩٤ ، ١١١/١٨٢

١١٢/٤٦٢ ، ١١٣/٥١٥ ، ١١٤/٣٥٣ ، ١١٥/٢٧٨ ، ١١٦/٣٧٩ ، ١١٧/٣٠٩ ، ١١٨/٣٧٨ ، ١١٩/٣٨١ ، ١٢٠/٣٩٠ ، ١٢١/٤٠١ ، ١٢٢/٥١٨ ، ١٢٣/٦٥٩ ، ١٢٤/٧٧٢

١١٢ ، ١٦٥ ، ٢٣/١١ ، ٧٧٣

- معاني الصيغ:
- معاني أَفْعَلْ: ٦١/١
- معاني: أَفْعَلْ: ١٨٢/٤، ٦٨/١
- معاني افتعل: ٥٥/٢، ١٥٤، ٩٠/١
- معاني استفعل: ٤٨٥/٣، ٤٧٣، ٢٩١/٢، ٢٢١، ١٥٩، ٥٩/١
- معاني فعيل: ١٣٧/٢، ١١٦/١
- معاني فاعَلْ: ٣٥٢، ١٢٦/١
- معاني تَفَعَّلْ: ١٣٩/٣، ٢٩٤/١
- معاني فَعَّلْ: ١٨١/٩، ٩٧/٥، ١٣١/١
- معاني الهمزة: ٣٩٢/١٠، ١٩/٨، ٥٩٥، ٥٣٨/٣
- معاني التضعيف: ٧٠١، ١١٤/١٠، ١٤٩، ٦٠/٧، ٩٦/٦، ١١٩/٤، ١٩٣/٣
- استفعل بمعنى افتعل: ٤٩١/٦
- استفعل بمعنى فَعَّلْ: ٥٥٩، ٣٤٧/١٠، ٥٣٧/٦، ٣٦٥/٥، ٦٥٥/٤، ٣١٣/٢
- استفعل بمعنى تَفَعَّلْ: ٥٨٠/٨
- استفعل بمعنى أَفْعَلْ: ٦٨٤/٨، ٢٧٨، ٦٩/٧، ٤١٦/٥، ٥٣٨، ٤٥١/٣، ٦٥٥، ٣٤٩/٢
- افتعل بمعنى فَعَّلْ: ٣٩/٧، ٣٠٧/٣
- افتعل بمعنى تَفَاعَلْ: ٢٧٩/٩، ١٧١/٢
- افتعل بمعنى أَفْعَلْ: ٥٢٧/٨
- أفعل بمعنى فاعَلْ: ٢٧٠، ٢٦٠/١
- أفعل بمعنى فَعَّلْ: ١٢٤/٥
- تفاعَلْ بمعنى افتعل: ١٣٩/٣
- تَفَعَّلْ بمعنى استفعل: ٥٥٦/٣، ١٤٠، ١٣٩/٣
- تَفَعَّلْ بمعنى فَعَّلْ: ١٦٧/٩، ٥٩٠/٨، ١٣٩/٣
- فاعَلْ بمعنى فَعَّلْ: ٤٤٢/٥، ٤٠٤، ٤٠٣/٤، ٤٠٤/٣، ٥١١، ٤٩٨، ٤٨٦/٢، ٤٨٢/١
- ٤٣٠/٩، ٢٨١/٨، ٢٤٠/٧، ٣٧٥/٦
- فاعِلْ بمعنى مُفْعِلْ: ٣٤٧/٥
- فاعَلْ بمعنى أَفْعَلْ: ٢٧٩/٥، ٤٦٩/٢
- فاعَلْ بمعنى فَعَّلْ: ١٩٢/٦

- فَاعِلٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ : ٤٤٧/٤ ، ٥٠٢ ، ٤٣٤/١٠ ، ٦٧١ ، ٧٥٢
- فِعَالٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ : ٢٦/١ ، ٢١/٣ ، ٥٤٣/٤
- فِعَالٍ بِمَعْنَى مُفْعِلٍ : ١٢١/٨
- فِعَالٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ : ٤٢٨/٤ ، ٦٨٣
- فَعَلٍ بِمَعْنَى اقْتَعَلَ : ٢١٩/٧ ، ٤٠٥ ، ٣١٧/١٠
- فَعَلٍ بِمَعْنَى اسْتَفْعَلَ : ٢٢١/١ ، ٢٢٨
- فَعَلٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ : ٣٢٣/١ ، ١٧١/٣ ، ١٩٧/٤ ، ٥٦٥ ، ٦١/٥ ، ٣٤٩ ، ٤٣٠/٦ ، ٢٦٧/٧ ، ١٥٧ ، ١٥١/١١ ، ٤٦٤ ، ١٨٠/١٠ ، ٥٧٢/٨ ، ٢٧٣
- فَعَلٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ : ٣١٢/٢
- فَعَلٍ بِمَعْنَى فَاعِلٍ مَفْعُولٍ : ٥٠٤/٤
- فُعْلٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ : ٤١٧/١
- فُعْلٍ بِمَعْنَى مُفْعِلٍ : ١٨٦/٤
- فِعْلٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ : ٢١٦/١ ، ٢٦٦ ، ٣١١ ، ٣٨٨ ، ٥٤٣ ، ٣٨٢/٦ ، ٤١٠/٧ ، ٢٨٧/٨ ، ٤٣٤/١٠ ، ٦٤/٩
- فُعْلٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ : ٦٨١/٢ ، ٥٧/٣ ، ٢٦٩/٤ ، ٤٤٧/٧ ، ١٨/١٠
- فَعَلٍ بِمَعْنَى فَعَّلَ : ٦٠٣/٤
- فُعْلٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ : ٣٤/٨ ، ٧/١٠
- فَعَّلٍ بِمَعْنَى فَاعَلَّ : ٧٠/٦ ، ٢٦٣
- فَعَّلٍ بِمَعْنَى تَفَعَّلَ : ٢٥٨/٦
- فَعَّلٍ بِمَعْنَى أَفْعَلَ : ٢٦٣/٦ ، ٢٧٣
- فُعْلَةٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ : ٤٢٨/٢ ، ٤٠٠/٣
- فُعْلَةٌ بِمَعْنَى مَفْعُولَةٍ : ٣٣٨/٣
- فَعُولٍ بِمَعْنَى مُفْعَلٍ : ١٨٦/٣
- فَعُولٍ بِمَعْنَى فَاعِلٍ : ١٥٨/٣
- فَعُولٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ : ٤٩٨/١ ، ١٥٨/٣ ، ٤٦٧ ، ٥٢٢ ، ٣٤٨/٥ ، ٣٨٨/١٠ ، ٧٤٨
- فَعِيلٍ بِمَعْنَى فَاعِلٍ : ١٢/١ ، ١٣٠ ، ١٨٤ ، ١٩٥ ، ٢٦٧ ، ٤٠٠ ، ٤٠٢ ، ١٤٩/٣ ، ١٧٤ ، ٢١٧ ، ١٩٠/٤ ، ٢٢٠ ، ١٤٤/٦ ، ١٧٩ ، ٥٤٥ ، ٣١٩/٧ ، ٤٤٥ ، ٥٦٩ ، ٥٧٨ ، ٥٩/٩
- فَعِيلٍ بِمَعْنَى مَفَاعِلٍ : ٥٣٦/٢ ، ٦٨٠/٣ ، ٨٧/٤ ، ٥٣٨/٦ ، ١٩٠/٧ ، ٣٢٥ ، ٣٣/٨ ، ٢٤/١٠
- فَعِيلٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ : ١٢/١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٢/٢ ، ٣١٢ ، ٦٤٤/٣ ، ١٩٥/٤ ، ٢٢٠ ، ٤٤٥

٥٧٩ ، ٥٧٨ ، ٤٤٥/٧ ، ٥٤٥ ، ٣٨٤ ، ٤٦/٦ ، ٦٣٧ ، ٥٣٢ ، ٤١٣ ، ٤٠٥ ، ٣٤٥/٥

٥٢/١١ ، ٥٥٤ ، ٢٤ ، ٢١/١٠ ، ٢٦٤ ، ٩٤/٩ ، ١٣٨/٨

٥٥٢/١٠ ، ٤٥٣/٨ ، ٩٦/٧ ، ٢٧٢/٦ : فعيل بمعنى مُفَعَّل

٥٩/٩ ، ٥٤٥/٢ : فعيل بمعنى مُفَعَّل

١٥٥/٩ : مُفَعَّل بمعنى تفعيل

٤٣٤/١٠ ، ٦١٣/٧ : مفعول بمعنى فاعل

٣١٦/١٠ : يفتعل بمعنى يفعل

الميزان الصرفي : ١/٢٥ ، ٢٨ ، ٤٤ ، ٥٦ ، ٦٢ ، ٨٧ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ١٢٠ ، ١٤٦ ، ١٦٦ ، ١٧٠ ،

١٧٤ ، ١٧٨ ، ١٩٩ ، ٢٠١ ، ٢٤١ ، ٢٥٠ ، ٢٦٢ ، ٢٧٦ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٢٩٠ ، ٢٩٣ ،

٣٠٩ ، ٣٢٦ ، ٣٤٧ ، ٣٦٥ ، ٣٨٨ ، ٣٩٧ ، ٤٣١ ، ٤٣٤ ، ٤٤٧ ، ٤٦٦ ، ٤٨٩ ، ٤٩٤ ،

١٩/٢ ، ٥٠ ، ٧٢ ، ٩٢ ، ١٠١ ، ٣٥٥ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤١٦ ، ٤٥٢ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٤٠ ،

٥٥٩ ، ٥٥٤ ، ١٦/٣ ، ١٩ ، ٥٨ ، ٢١٠ ، ٢٧٠ ، ٣٠٧ ، ٣٦٥ ، ٣٦٧ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٣٦ ،

٥٠٦ ، ٥١٨ ، ٥٧/٤ ، ٨٦ ، ١١٨ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٧ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٣٧/٥ ، ٧٩/٥ ،

١٤١ ، ١٤٢ ، ١٨٢ ، ١٨٩ ، ٢٠٦ ، ٢٥٧ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣٢٢ ، ٤١٢ ، ٤٧٥ ، ٥٣٤ ،

٤٠/٦ ، ٦٤ ، ٦٨ ، ٧٣ ، ٩٦ ، ١٢٦ ، ١٦٣ ، ١٨٠ ، ١٩١ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٣٤٨ ، ٥١٧ ،

٥١٨ ، ٢٧/٧ ، ١٥٥ ، ٢٠٠ ، ٢٥٤ ، ٢٧٩ ، ٤٠٤ ، ٤٠٩ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٥٤٦ ، ٥٦٨ ،

٥٧١ ، ٥٧٦ ، ٥٧٨ ، ٦٢٨ ، ٣٤٨/٨ ، ٢٧٠/٩ ، ٢٧٥ ، ٢٧١ ، ٢٣١ ، ٦٢٢ ، ١٣/١٠ ، ٧٧ ،

٩٣ ، ٩٥ ، ١٢٤ ، ١٤٢ ، ٢٠٠ ، ٥٢٥ ، ٥٨٣ ، ٦٠٣ ، ٦٠٥ ، ٦١٣ ، ٧٠٣ ، ٧٤/١١ ، ٨٤ ،

النسب : ١٣/١ ، ٤٠٦ ، ١٠٢/٢ ، ١٠٦/٣ ، ٢١١ ، ٢٧٥ ، ٤٣١ ، ٧٤/٥ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٥٥٧ ،

١٧٠/٦ ، ٣٣٤ ، ٣٤١ ، ٣٧٩ ، ٤٢٩ ، ٢٨٧/٧ ، ٥٤٦ ، ٣٧٢/٨ ، ٤٠٦ ، ٤١٤ ، ٤٨٩ ،

١١٧ ، ٢٨/١١ ، ٢٥٧ ، ٢٥٦ ، ١٢/١٠ ، ٥٣٦/٩

همزتا الوصل والقطع : ٢١/١ ، ٢٨ ، ٦٢ ، ١٩٩ ، ٢٨٠ ، ٣١٠ ، ٣٨٦ ، ٤٣٤ ، ٤١٣/٢ ، ٨/٣ ،

١٨٠/١٠ ، ٥٤٨ ، ١٦٢/٧ ، ٦٤ ، ٦٢/٦ ، ٥٦٤ ، ٥٣٨ ، ٣١٤/٥ ، ١٨٨/٤

الوقف : ١٠٩/١ ، ١١١ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٦ ، ٢٨٣ ، ٤١٨ ، ٥١٧ ، ٥٢٣/٢ ، ٥٦٢ ، ٧/٣ ، ٨ ،

١٠ ، ١٣ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٣٧٤ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٤٢١ ، ٨٢/٤ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٨٣ ،

١٨٤ ، ٣١/٥ ، ٤٣ ، ٥٧٦ ، ٤١٥/٦ ، ٤٢٠ ، ٤٨٤ ، ٤٨٧ ، ٤٩٣ ، ٥٥٣ ، ٢١/٧ ، ٢٣ ،

٨٥ ، ١٦١ ، ٣٩٠ ، ٤٣٥ ، ٢٧٥/٨ ، ٣٤٠ ، ٣٦/١٠ ، ٩٢ ، ١٤٩ ، ٦٠٨ ، ٦٤٠ ،

١٠٢ ، ٤٤/١١



179, 180, 181, 182, 183, 184, 185, 186, 187, 188, 189, 190, 191, 192, 193, 194, 195, 196, 197, 198, 199, 200, 201, 202, 203, 204, 205, 206, 207, 208, 209, 210, 211, 212, 213, 214, 215, 216, 217, 218, 219, 220, 221, 222, 223, 224, 225, 226, 227, 228, 229, 230, 231, 232, 233, 234, 235, 236, 237, 238, 239, 240, 241, 242, 243, 244, 245, 246, 247, 248, 249, 250, 251, 252, 253, 254, 255, 256, 257, 258, 259, 260, 261, 262, 263, 264, 265, 266, 267, 268, 269, 270, 271, 272, 273, 274, 275, 276, 277, 278, 279, 280, 281, 282, 283, 284, 285, 286, 287, 288, 289, 290, 291, 292, 293, 294, 295, 296, 297, 298, 299, 300, 301, 302, 303, 304, 305, 306, 307, 308, 309, 310, 311, 312, 313, 314, 315, 316, 317, 318, 319, 320, 321, 322, 323, 324, 325, 326, 327, 328, 329, 330, 331, 332, 333, 334, 335, 336, 337, 338, 339, 340, 341, 342, 343, 344, 345, 346, 347, 348, 349, 350, 351, 352, 353, 354, 355, 356, 357, 358, 359, 360, 361, 362, 363, 364, 365, 366, 367, 368, 369, 370, 371, 372, 373, 374, 375, 376, 377, 378, 379, 380, 381, 382, 383, 384, 385, 386, 387, 388, 389, 390, 391, 392, 393, 394, 395, 396, 397, 398, 399, 400, 401, 402, 403, 404, 405, 406, 407, 408, 409, 410, 411, 412, 413, 414, 415, 416, 417, 418, 419, 420, 421, 422, 423, 424, 425, 426, 427, 428, 429, 430, 431, 432, 433, 434, 435, 436, 437, 438, 439, 440, 441, 442, 443, 444, 445, 446, 447, 448, 449, 450, 451, 452, 453, 454, 455, 456, 457, 458, 459, 460, 461, 462, 463, 464, 465, 466, 467, 468, 469, 470, 471, 472, 473, 474, 475, 476, 477, 478, 479, 480, 481, 482, 483, 484, 485, 486, 487, 488, 489, 490, 491, 492, 493, 494, 495, 496, 497, 498, 499, 500, 501, 502, 503, 504, 505, 506, 507, 508, 509, 510, 511, 512, 513, 514, 515, 516, 517, 518, 519, 520, 521, 522, 523, 524, 525, 526, 527, 528, 529, 530, 531, 532, 533, 534, 535, 536, 537, 538, 539, 540, 541, 542, 543, 544, 545, 546, 547, 548, 549, 550, 551, 552, 553, 554, 555, 556, 557, 558, 559, 560, 561, 562, 563, 564, 565, 566, 567, 568, 569, 570, 571, 572, 573, 574, 575, 576, 577, 578, 579, 580, 581, 582, 583, 584, 585, 586, 587, 588, 589, 590, 591, 592, 593, 594, 595, 596, 597, 598, 599, 600, 601, 602, 603, 604, 605, 606, 607, 608, 609, 610, 611, 612, 613, 614, 615, 616, 617, 618, 619, 620, 621, 622, 623, 624, 625, 626, 627, 628, 629, 630, 631, 632, 633, 634, 635, 636, 637, 638, 639, 640, 641, 642, 643, 644, 645, 646, 647, 648, 649, 650, 651, 652, 653, 654, 655, 656, 657, 658, 659, 660, 661, 662, 663, 664, 665, 666, 667, 668, 669, 670, 671, 672, 673, 674, 675, 676, 677, 678, 679, 680, 681, 682, 683, 684, 685, 686, 687, 688, 689, 690, 691, 692, 693, 694, 695, 696, 697, 698, 699, 700, 701, 702, 703, 704, 705, 706, 707, 708, 709, 710, 711, 712, 713, 714, 715, 716, 717, 718, 719, 720, 721, 722, 723, 724, 725, 726, 727, 728, 729, 730, 731, 732, 733, 734, 735, 736, 737, 738, 739, 740, 741, 742, 743, 744, 745, 746, 747, 748, 749, 750, 751, 752, 753, 754, 755, 756, 757, 758, 759, 760, 761, 762, 763, 764, 765, 766, 767, 768, 769, 770, 771, 772, 773, 774, 775, 776, 777, 778, 779, 780, 781, 782, 783, 784, 785, 786, 787, 788, 789, 790, 791, 792, 793, 794, 795, 796, 797, 798, 799, 800, 801, 802, 803, 804, 805, 806, 807, 808, 809, 810, 811, 812, 813, 814, 815, 816, 817, 818, 819, 820, 821, 822, 823, 824, 825, 826, 827, 828, 829, 830, 831, 832, 833, 834, 835, 836, 837, 838, 839, 840, 841, 842, 843, 844, 845, 846, 847, 848, 849, 850, 851, 852, 853, 854, 855, 856, 857, 858, 859, 860, 861, 862, 863, 864, 865, 866, 867, 868, 869, 870, 871, 872, 873, 874, 875, 876, 877, 878, 879, 880, 881, 882, 883, 884, 885, 886, 887, 888, 889, 890, 891, 892, 893, 894, 895, 896, 897, 898, 899, 900, 901, 902, 903, 904, 905, 906, 907, 908, 909, 910, 911, 912, 913, 914, 915, 916, 917, 918, 919, 920, 921, 922, 923, 924, 925, 926, 927, 928, 929, 930, 931, 932, 933, 934, 935, 936, 937, 938, 939, 940, 941, 942, 943, 944, 945, 946, 947, 948, 949, 950, 951, 952, 953, 954, 955, 956, 957, 958, 959, 960, 961, 962, 963, 964, 965, 966, 967, 968, 969, 970, 971, 972, 973, 974, 975, 976, 977, 978, 979, 980, 981, 982, 983, 984, 985, 986, 987, 988, 989, 990, 991, 992, 993, 994, 995, 996, 997, 998, 999, 1000.



(٢٢)

فهرس الأمثال

| الصفحة | المثل |
|-----------------------------|------------------------------------|
| ١٠/٨ | أتعب من رائض مهر |
| ٥٨٣/٨ | أجمع من نملة |
| ٣٣/٧ | أحول من ذهب |
| ٤٠٩/١٠ ، ٣٢٩ ، ٣٦/٩ ، ٣٣٣/٣ | إذا سمعت بسرى القين فاعلم أنه مصبح |
| ٤٨٥/٣ | استمجد المرخ والعفار |
| ٦٦/٩ | أشغل من ذات التحين |
| ١٠/٨ | أشقى من رائض مهر |
| ٥٤٩/٨ | أطرق كرا إن النعام في القرى |
| ٩٥/١١ | أطيش من فراشة |
| ٤٤٩/٧ | أعدى من الجرب |
| ٢٧٧/٨ | أعط القوس باريتها |
| ٤٤٩/٧ | أفلس من ابن المذلق |
| ٦٠/١ | إن البغاث بأرضنا يستنسر |
| ١٠٤/١ | إن الحديد بالحديد يفلح |
| ٥٩٣/٢ | إن ذهب عير فعير في الرباط |

٤١٣/٩
٥٤٦/٢
٣٤٨/٩ ، ٢٥١/٧ ، ١٨١/٦ ، ٦٢٣/٥ ، ٦٥٩/٣
٥٩٦/٨ ، ١٧٢/٩
٦٢١/٥
٦٢٠/٨
٣٢٨/٣
٧٩١/١٠
٦٨١/١٠
٤٦٣/٧
٦٣٧/٣
٦٣٧/٣
٤٠٤/٢
١٤٠/٣
٥٤٢/٤
٥٠٣/٥
٢٩٠ ، ١٢٧/١٠
٥٠٣/٩
٢٧٦ ، ١١١/٩
١٥٦/١
٣٨١/٩ ، ٥٠٦/٦
٢٦٤/١٠
٣٨٧/٢
٦٤/١
٥٤٢/٤
٢٩٩/٦ ، ٢٢٣/١
٣٢٧/١
٢٧١/٥
٤١٧/٧

إن الغني طويل الذيل مياس
بين العصا ولحائها
تسمع بالمعيدي خير من أن تراه
تفرقوا أيدي سبا
تفرقوا شذر منذر
تمرّد مراد وعزّ الأبلق
جاء كخاصي العير
جاؤوا الجماء الغفير
جری الوادي فطمّ على القرى
حب الرقين يغطي أفن الأفين
حتى يبيضّ القار
حتى يلج الجمل في سمّ الخياط
خامري حضاجر أذاك ما تحاذر
خذ الأمر بقوابله
سبقت درته غراره
سكت ألفاً ونطق خلفاً
شتى تؤوب الحلبة
شر أهرّ ذاناب
صدقني سن بكره
الصيف ضيّعت اللين
ضغث على إيالة
عاد غيث على ما أفسد
عسى الغوير أبؤسا
قتل أرضاً عالمها وقتلت أرض جاهلها
لادراً درّه
لأمر ما جلع قصير أنفه
لا يعرف الهر من البر
لن يعدم الحسنة ذاماً
لو ذات سوارٍ لطممتي

٤٥٥/٩
٢٥١/٩
٦٧١/١٠
٦٣٠/٥
٩٥/٤

ما يعرف سجادليه من عبادليه
من عزَّ بَرَّ
النقد على الحافرة
وأمرَّ دون عبيدة الودم
وقعوا في حيص بيص



(٢٣)

فهرس الحكايات

| الصفحة | الحكاية |
|--------|---|
| ٤٧٨/٢ | حكاية أبي الأسود الدؤولي مع الجنازة |
| ٣٤٣/٧ | حكاية أبي تمام مع مَنْ طلب منه أن يسقيه ماء الملام |
| ٥٦٠/٣ | حكاية الحجاج مع سعيد بن جبير حين سأله |
| ٤٩٤/١٠ | حكاية الحجاج مع سعيد بن جبير في قوله إنك قاسط عادل |
| ٣٤/٦ | حكاية الحجاج مع يحيى بن يعمر حين سأله هل تجدني ألحن |
| ٥٨٤/٨ | حكاية أبي حنيفة مع قتادة وهو يقول سلوني |
| ٢٤٩/٣ | حكاية الشيباني مع الأصمعي في تصغير مختار |
| ٢٤/١ | حكاية سيبويه حين رُئي في المنام |
| ١٤٣/٥ | حكاية ابن عباس مع البكري وسؤاله |
| ٥٢٣/٢ | حكاية عثمان مع الصحابة في لفظة تابوت |
| ٢٢٥/٧ | حكاية عمر مع شيخ من هذيل عن التخوف |
| ١٤٤/٥ | حكاية عمر بن الخطاب مع الكنانى وسؤاله |
| ٩/٦ | حكاية عمر والأعرابي في قراءة ورسوله |
| ٣٠٧/١٠ | حكاية الفارسي مع الكرخي في استعمال كوافر |
| ٤٣٠/٢ | حكاية الفرزدق حين سُئل عن اللغو |
| ١٨٤/٤ | حكاية الكندي حين طلب منه أن يعمل مثل القرآن |

٢٥١/٩
٦١/١
٤٧٤/٩
٥١٧/٦
٣٣٥/٦

حكاية الكندي مع الرجل الذي سأله عن الحشر
حكاية ليلي الأخييلية مع النابغة الجعدي
حكاية المازني مع أبي عبيدة في مسألة علقى
حكاية المازني وابن السكيت في وزن نكتل
حكاية ابن المقفع في معارضة القرآن



(٢٤)

فهرس الدراسة

| الصفحة | الموضوع |
|--------|-------------------------|
| ٧/١ | مقدمة المحقق |
| ١١/١ | دراسة المؤلف |
| ١٣/١ | اسمه ونسبه ولقبه وكنيته |
| ١٤/١ | مولده ووفاته |
| ١٤/١ | حياته العلمية والثقافية |
| ١٥/١ | أساتذته |
| ١٦/١ | كتبه |
| ٢١/١ | دراسة الكتاب |
| ٢٣/١ | مصادر الكتاب |
| ٢٣/١ | (أ) المصادر الرئيسة |
| ٢٥/١ | (ب) المصادر الثانوية |
| ٢٦/١ | منهج الكتاب |
| ٣١/١ | أهمية الكتاب |

| | |
|-------|------------------------------|
| ٣٤/١ | مذهب المؤلف |
| ٣٤/١ | (أ) بين المدارس النحوية |
| ٣٨/١ | (ب) الالتزام والمحافظة |
| ٤٩/١ | (ج) أصول الصناعة وموقفه منها |
| ٥٦/١ | موقفه من القراءات |
| ٦٨/١ | موقفه من المعربين |
| ١٠٣/١ | المفسر |
| ١٠٦/١ | الخاتمة |
| ١٠٧/١ | وصف مخطوطات الكتاب |
| ١١٩/١ | منهج التحقيق |
| ١٢٥/١ | نماذج من صور المخطوطات |



(٢٥)

فهرس السور الكريمة

| الصفحة | اسم السورة | الصفحة | اسم السورة |
|--------|------------|--------|------------|
| ٣٠٥/٧ | الإسراء | ٣٦/١ | الفاتحة |
| ٤٣٣/٧ | الكهف | ٧٩/١ | البقرة |
| ٥٦١/٧ | مريم | ٥/٣ | آل عمران |
| ٥/٨ | طه | ٥٥١/٣ | النساء |
| ١٢٩/٨ | الأنبياء | ١٧٧/٤ | المائدة |
| ٢٢١/٨ | الحج | ٥٢٣/٤ | الأنعام |
| ٣١٣/٨ | المؤمنون | ٢٤١/٥ | الأعراف |
| ٣٧٧/٨ | النور | ٥٥٥/٥ | الأنفال |
| ٤٥٣/٨ | الفرقان | ٥/٦ | التوبة |
| ٥٠٩/٨ | الشعراء | ١٤٣/٦ | يونس |
| ٥٦٩/٨ | النمل | ٢٧٧/٦ | هود |
| ٦٤٩/٨ | القصص | ٤٢٩/٦ | يوسف |
| ٥/٩ | العنكبوت | ٥/٧ | الرعد |
| ٢٩/٩ | الروم | ٦٥/٧ | إبراهيم |
| ٥٩/٩ | لقمان | ١٣٧/٧ | الحجر |
| ٧٧/٩ | السجدة | ١٨٧/٧ | التحل |

| | | | |
|--------|-----------|--------|----------|
| ٣٢٥/١٠ | الجمعة | ٩١/٩ | الأحزاب |
| ٣٣٥/١٠ | المنافقين | ١٤٧/٩ | سبأ |
| ٣٤٧/١٠ | التغابن | ٢٠٩/٩ | فاطر |
| ٣٥١/١٠ | الطلاق | ٢٤٣/٩ | يس |
| ٣٦٣/١٠ | التحريم | ٢٨٩/٩ | الصفافات |
| ٣٧٧/١٠ | المملك | ٣٤٣/٩ | ص |
| ٣٩٧/١٠ | ن | ٤٠٥/٩ | الزمر |
| ٤٢٣/١٠ | الحاقة | ٤٥١/٩ | غافر |
| ٤٤٥/١٠ | المعارج | ٥٠٥/٩ | فصلت |
| ٤٦٧/١٠ | نوح | ٥٣٧/٩ | الشورى |
| ٤٧٩/١٠ | الجن | ٥٧١/٩ | الزخرف |
| ٥٠٩/١٠ | المزمل | ٦١٥/٩ | الدخان |
| ٥٣٣/١٠ | المدثر | ٦٣٣/٩ | الجاثية |
| ٥٦١/١٠ | القيامة | ٦٥٩/٩ | الأحقاف |
| ٥٨٩/١٠ | الإنسان | ٦٨٣/٩ | محمد |
| ٦٢٩/١٠ | المرسلات | ٧٠٩/٩ | الفتح |
| ٦٤٧/١٠ | النبأ | ٥/١٠ | الحجرات |
| ٦٦٧/١٠ | النازعات | ١٧/١٠ | ق |
| ٦٨٥/١٠ | عبس | ٣٩/١٠ | الذاريات |
| ٦٩٩/١٠ | التكوير | ٦٣/١٠ | الطور |
| ٧٠٩/١٠ | الانفطار | ٨١/١٠ | النجم |
| ٧١٥/١٠ | المطففين | ١١٩/١٠ | القمر |
| ٧٢٩/١٠ | الانشقاق | ١٥٣/١٠ | الرحمن |
| ٧٤٣/١٠ | البروج | ١٨٩/١٠ | الواقعة |
| ٧٥١/١٠ | الطارق | ٢٣٥/١٠ | الحديد |
| ٧٥٩/١٠ | الأعلى | ٢٦١/١٠ | المجادلة |
| ٧٦٥/١٠ | الغاشية | ٢٧٧/١٠ | الحشر |
| ٧٧٧/١٠ | الفجر | ٢٩٧/١٠ | المتحة |
| ٥/١١ | البلد | ٣١٣/١٠ | الصف |

١٠١/١١
١٠٥/١١
١٠٩/١١
١١١/١١
١١٩/١١
١٢٥/١١
١٣١/١١
١٣٩/١١
١٤١/١١
١٤٩/١١
١٥٧/١١
١٦١/١١

المعصر ١٣/١١
الهمزة ٢٧/١١
الفيل ٣٥/١١
قريش ٤٣/١١
الماعون ٥١/١١
الكوثر ٥٥/١١
الكافرون ٦٣/١١
النصر ٦٧/١١
المسد ٧٣/١١
الإخلاص ٨١/١١
الفلق ٩٣/١١
الناس ٩٧/١١

الشمس
الليل
الضحى
الشرح
التين
العلق
القدر
البينة
الزلزلة
العاديات
القارعة
التكاثر



(٢٦)

أهم المصادر والمراجع

- إبراز المعاني: لأبي شامة. تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، مصر - مطبعة الحلبي.
- إتحاف فضلاء البشر: للشيخ أحمد الدمياطي. مطبوعة مصر ١٣٠٦هـ، ومطبوعة الدكتور شعبان إسماعيل، بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- أثر القراءات في الدراسات النحوية: د. عبد العال سالم، مصر ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- أخبار النحويين البصريين: للسيرافي. تحقيق: الزيني - خفاجي مصر، ١٣٧٤هـ.
- أدب الكاتب: لابن قتيبة. تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، مصر، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.
- ارتشاف الضرب: لأبي حيان. تحقيق: د. مصطفى النماس، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، مصر.
- الأزهية في علم الحروف: للهرودي. تحقيق: عدنان الملوحي دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- أساس البلاغة: للزمخشري. مصر ١٣٤١هـ - ١٩٢٢م.
- أسرار العربية: لابن الأنباري. تحقيق: محمد بهجت البيطار دمشق، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- الأشباه والنظائر: للسيوطي. مطبوعة حيدرآباد - ١٣٥٩هـ.
- الاشتقاق: لابن دريد. تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة السنة ١٣٧٨هـ.

- اشتقاق أسماء الله: للزجاجي. تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، بيروت، ١٤٠٦هـ —
١٩٨٦م.
- الإصابة في تمييز الصحابة: لابن حجر. مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٣هـ.
- إصلاح المنطق: لابن السكيت. تحقيق: شاکر — هارون دار المعارف، مصر ١٣٧٥هـ.
- الأصمعيات: اختيار الأضعمي. تحقيق: شاکر — هارون مصر، ١٩٦٤م.
- الأضداد: لابن الأنباري. تحقيق: أبي الفضل إبراهيم، الكويت ١٩٦٠م.
- إعراب ثلاثين سورة: لابن خالويه. مصر، دار الكتب ١٣٦٠هـ.
- إعراب الحديث النبوي: للعكبري. تحقيق: د. حسن الشاعر، دار القلم — دمشق،
١٤٠٨هـ — ١٩٨٧م.
- إعراب القرآن: المنسوب للزجاج. تحقيق: إبراهيم الأبياري، مصر، ١٩٦٣م.
- إعراب القرآن: للنحاس. تحقيق: د. زهير غازي زسالة دكتوراه بجامعة القاهرة،
ومطبوعة وزارة الأوقاف بغداد، ١٣٩٧هـ — ١٩٧٧م للمحقق نفسه.
- الأعلام: للزركلي. مصر ١٣٧٣هـ — ١٩٥٤م، ومطبوعة بيروت — دار العلم، السادسة
١٩٨٤م.
- الأفعال: لابن القطاع. بيروت، ١٤٠٣هـ — ١٩٨٣م.
- الاقتضاب: لابن السيد البطليوسي. بيروت، ١٩٠١م.
- الإقناع في القراءات السبع: لابن الباذش. تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، جامعة أم
القرى، ١٤٠٣هـ.
- الألفات لابن خالويه. تحقيق: د. علي البواب، الرياض ١٤٠٢هـ — ١٩٨٢م.
- أمالي الزجاجي. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مصر، ١٣٨٢هـ.
- أمالي السهيلي. تحقيق: د محمد البناء، مصر، ١٣٩٠هـ — ١٩٧٠م.
- أمالي الشجري. حيدرآباد، ١٣٤٩هـ.
- أمالي القالي. مصر، دار الكتب ١٣٤٤هـ.

- أمالي المرتضى. تحقيق: أبي الفضل إبراهيم، مصر ١٣٧٣هـ.
- الأمالي النحوية: لابن الحاجب. تحقيق: هادي حسن حمودي، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- إملاء ما من به الرحمن: للعكبري. نشر: إبراهيم عوض، مصر، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.
- أنباه الرواة: للقفطي. تحقيق: أبي الفضل إبراهيم، مصر ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.
- الإنصاف: لابن الأنباري. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، بيروت - دار الفكر.
- الإيضاح: للزجاجي. تحقيق: د. مازن المبارك، مصر ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م.
- إيضاح شواهد الإيضاح: للقيسي. تحقيق: د محمد الدعجاني، بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- الإيضاح العسدي: لأبي علي الفارسي. تحقيق: د. حسن فرهود، مصر، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- إيضاح المكنون: لإسماعيل باشا البغدادي. طهران ١٩٤٧م.
- البحر المحيط: لأبي حيان. مصر، ١٣٢٨هـ.
- البداية والنهاية: لابن كثير. مصر، ١٣٢٨هـ.
- بغية الوعاة: للسيوطي. تحقيق: أبي الفضل إبراهيم. مصر، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة: للفيروزآبادي. تحقيق: محمد المصري، دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- البيان في غريب إعراب القرآن: لابن الأنباري. تحقيق: د. طه عبد الحميد، مصر ١٣٨٩هـ.
- تاج العروس: للزبيدي. مصر، ١٣٠٦هـ.
- تاريخ الأدب العربي: لبروكلمان. مصر، دار المعارف والمطبعة الألمانية.

- تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي. مصر، ١٣٤٩هـ.
- تأويل مشكل القرآن: لابن قتيبة. تحقيق: سيد صقر، مصر، ١٣٧٣هـ.
- التبصرة والتذكرة للصيمري. تحقيق: فتحي مصطفى، مكة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- تذكرة النحاة: لأبي حيان. تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- تحصيل عين الذهب: للشستري. مع كتاب سيويه بولاق، ١٣١٦هـ.
- تسهيل الفوائد: لابن مالك. تحقيق محمد كامل بركات، مصر، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- التصريح بمضمون التوضيح. خالد الأزهرى، مصر، ١٣٤٤هـ.
- تصريف الأسماء والأفعال. د. فخر الدين قباوة، جامعة حلب، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- تفسير غريب القرآن: لابن قتيبة. تحقيق: الشيخ أحمد صقر، بيروت ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- تفسير الفخر الرازي. مطبوعة طهران.
- تقريب التهذيب: لابن حجر. تحقيق: الشيخ محمد عوامة، بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه: للبكري. مصر، ١٩٥٤م - ١٣٧٣هـ.
- التنبيه على حدوث التصحيف: للأصفهاني بتحقيق محمد طلس، دمشق، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- تهذيب التهذيب: لابن حجر. حيدرآباد، ١٣٢٧هـ.
- تهذيب اللغة: للأزهري. مصر ١٣٨٤هـ.
- التيسير في القراءات السبع: للداني. نشره أوتويرتزل استانبول، ١٩٣٠هـ.
- جامع البيان عن تأويل القرآن: للطبري. تحقيق: الشيخ محمود شاكِر. مصر، وطبعة الحلبي. مصر، الثانية، ١٩٥٤م.
- جامع الدروس العربية: للغلاييني. بيروت، الطبعة الثانية.
- الجامع لأحكام القرآن: للقرطبي. دار الكتب المصرية، ١٩٣٥م.

- الجمل: للفراهيدي. تحقيق: د. فخر الدين قباوة، بيروت ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م.
- الجمهرة: لابن دريد. حيدرآباد، ١٣٤٤هـ.
- جمهرة أشعار العرب: للقرشي، بيروت ١٣٨٣هـ — ١٩٦٣م، ومطبوعة جامعة الإمام. تحقيق: د. محمد علي الهاشمي، ١٤٠١هـ — ١٩٨١م.
- الجنى الداني: للمرادي. تحقيق: الفاضل — قباوة، بيروت، ١٤٠٣هـ — ١٩٨٣م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل. مصر، ١٣٠١هـ.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني. مصر، ١٣٦٦هـ.
- حاشية الشيخ يس على التصريح، مع كتاب التصريح ١٣٤٤هـ، مصر.
- الحجة: لأبي علي الفارسي. مخطوطة في الجامعة الإسلامية برقم ٤٧٧، ومطبوعة مصر ١٩٦٥م، تحقيق: علي النجدي ورفاقه.
- حجة القراءات: لابن زنجلة. تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت، ١٣٩٩هـ — ١٩٧٩م.
- حسن المحاضرة للسيوطي. تحقيق: أبي الفضل إبراهيم، مصر، ١٣٨٧هـ — ١٩٦٧م.
- حماسة أبي تمام. تحقيق: د. عبد الله عسيلان. مطبوعات جامعة الإمام، ١٤٠١هـ — ١٩٨١م، وشرح مختصر للتبريزي. مصر، ١٣٣١هـ — ١٩١٣م.
- حماسة البحتري. نشر: لويس شيخو، بيروت ١٣٧٨هـ — ١٩٦٧م.
- الحماسة الشجرية. تحقيق: الملوحي — الحمصي، دمشق ١٩٧٠م.
- الحيوان: للجاحظ. تحقيق: عبد السلام هارون، مصر ١٣٥٧هـ.
- خزنة الأدب: للبغدادي. مطبوعة بولاق، ١٢٩٩هـ.
- الخصائص: لابن جني. تحقيق: محمد علي النجار، مصر، ١٣٧١هـ — ١٩٥٢م.
- الدر الثمين: للغزي. مخطوط بدار الكتب المصرية، برقم ١٤٣، مجاميع — م —.
- درة الغواص: للحريري. مصر، ١٢٩٩هـ.
- الدرر الكامنة: لابن حجر. تحقيق: محمد سيد جاد الحق ١٣٨٥هـ — ١٩٦٦م.
- الدرر اللوامع: للشنقيطي. مصر، ١٣٢٨هـ.

- دلائل الإعجاز: للجرجاني. مصر، ١٣٦٩هـ.
- ديوان ابن أحمر الباهلي. تحقيق: حسين عطوان، دمشق ١٩٦٨م.
- ديوان الأخطل. تحقيق: د. فخر الدين قباوة، حلب ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م، ومطبوعة الأب صالحاني، بيروت، ١٨٩١م.
- ديوان الأسود بن يعفر. تحقيق: نوري القيسي، بغداد ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي. تحقيق: محمد ياسين، بغداد ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ديوان الأعشى الكبير. تحقيق: د. محمد محمد حسين، مصرالمطبعة النموذجية.
- ديوان امرئ القيس. تحقيق: أبي الفضل إبراهيم، مصر ١٩٥٨م، ومطبوعة السندوبي الخامسة، مصر، الاستقامة.
- ديوان أمية بن أبي الصلت. بيروت ١٣٥٣هـ، ومطبوعة الدكتور عبدالحفيظ السطلي، دمشق.
- ديوان أوس بن حجر. تحقيق: محمد يوسف نجم، بيروت ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- ديوان بشر بن أبي خازم. تحقيق: د. عزة حسن، دمشق، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.
- ديوان تميم بن مقبل. تحقيق: د. عزة حسن، دمشق ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.
- ديوان جران العود. دار الكتب المصرية - مصر، ١٣٥٠هـ.
- ديوان جرير. نشر: الصاوي ١٣٥٣هـ.
- ديوان جميل. تحقيق: د. حسين نصار، مصر.
- ديوان حاتم الطائي: مع مجموعة من الدواوين. مصر ١٢٩٣هـ، ومطبوعة مصر بتحقيق عادل سليمان.
- ديوان حسان بن ثابت. نشر: عبد الرحمن البرقوقي. ومطبوعة الدكتور وليد عرفات.
- ديوان الحطيئة: تحقيق: نعمان طه، مصر ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م.
- ديوان حميد بن ثور. تحقيق: عبد العزيز الميمني، مصر، ١٣٧١هـ - ١٩٥١م.
- ديوان الخرنق بنت هفان. تحقيق: د. حسين نصار مصر، ١٩٦٩م.

- ديوان الخنساء. بيروت، ١٣٨٣. ومطبوعة الأردن. تحقيق: د. أنور أبو سويلم، ١٤٠٩هـ.
- ديوان ابن الدمينة. تحقيق: أحمد راتب النفاخ، مصر، ١٣٧٩هـ.
- ديوان ذي الرمة. مجمع اللغة العربية، دمشق، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح، ومطبوعة كمبردج ١٣٣٧هـ — ١٩١٩م، كمبردج بعناية كارليل هيس، ومطبوعة بيروت نشر: نديم بيبلي ١٣٨٤هـ — ١٩٦٤م.
- ديوان الراعي. تحقيق: ناصر الحانوي، دمشق، ١٣٨٣هـ — ١٩٦٤م، ومطبوعة بغداد بتحقيق: نوري القيسي وهلال ناجي، ١٤٠٠هـ — ١٩٨٠م.
- ديوان رؤية. نشر: وليم بن الورد، برلين ١٩٠٢م.
- ديوان أبي زيد الطائي. تحقيق: نوري القيسي، بغداد، ١٩٦٧م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى: بشرح ثعلب. مصر ١٣٨٤هـ — ١٩٦٤م.
- ديوان سحيم. تحقيق: عبد العزيز الميمني، القاهرة، ١٣٦٩هـ — ١٩٥٠م.
- ديوان سلامة بن جندل. تحقيق: د. فخر الدين قباوة، بيروت ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م.
- ديوان الشماخ. تحقيق: صلاح الهادي، مصر ١٩٦٨م، ومطبوعة السعادة بشرح الشنقيطي، مصر ١٣٢٧هـ.
- ديوان الصمة القشيري. تحقيق: عبد العزيز الفيصل، الرياض ١٤٠١هـ — ١٩٨١م.
- ديوان طرفة: بشرح الشنقيطي. مصر ١٩٠٩م، ومطبوعة سلفسون ١٩٠٠م، ومطبوعة دمشق بتحقيق الصقال — الخطيب.
- ديوان الطرماح. تحقيق: د. عزة حسن، دمشق ١٣٨٨هـ — ١٩٦٨.
- ديوان العباس بن مرداس. تحقيق: يحيى الجبوري، بغداد، ١٣٨٨هـ — ١٩٦٨م.
- ديوان عبد الله بن رواحة. جمع وتحقيق: د. وليد قصاب.
- ديوان عبيد بن الأبرص. تحقيق: د. حسين نصار، مصر، ١٣٧٧هـ — ١٩٥٧م.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات. تحقيق د. محمد يوسف نجم، بيروت ١٣٧٨هـ — ١٩٥٨م.

- ديوان أبي العتاهية. بيروت ١٤١٠هـ — ١٩٨٠م.
- ديوان العجاج. تحقيق: د. عبد الحفيظ السطلي، دمشق.
- ديوان عدي بن زيد. تحقيق: محمد جبار المعبيد، بغداد ١٣٨٥هـ — ١٩٦٥م.
- ديوان عروة بن الورد. تحقيق: عدنان الملوح، دمشق ١٩٦٩م.
- ديوان علقمة الفحل. تحقيق: الصقال — الخطيب، حلب ١٣٨٩هـ — ١٩٦٩م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة. تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، مصر.
- ديوان عنترة. تحقيق: محمد سعيد المولوي، بيروت.
- ديوان الفرزدق: بشرح الصاوي. مصر، ١٣٥٤هـ — ١٩٣٦م.
- ديوان القتال الكلابي. تحقيق: إحسان عباس. بيروت، ١٣٨١هـ — ١٩٦١م.
- ديوان القطامي. نشر: بارت، لندن ١٩٠٢م، ومطبعة بيروت ١٩٦٠م.
- ديوان قيس بن الخطيم. تحقيق: د. ناصر الدين الأسد، مصر.
- ديوان كثيرة عزة. نشر: هنري بيرس، الجزائر، ومطبعة د. إحسان عباس، بيروت.
- ديوان كعب بن زهير. مصر ١٣٦٩هـ — ١٩٥٠م. دار الكتب.
- ديوان لبيد. تحقيق: إحسان عباس، الكويت ١٩٦٢م.
- ديوان لقيط بن يعمر. تحقيق: د. عبد المعبد خان، ١٣٩١هـ — ١٩٧١م.
- ديوان المتلمس. تحقيق: حسن الصيرفي، مصر، ١٩٧٠م.
- ديوان المجنون. جمع وتحقيق: عبد الستار فراج، مصر.
- ديوان مسكين الدارمي. تحقيق: الجبوري — العطية، بغداد، ١٣٨٩هـ.
- ديوان النابغة الجعدي. تحقيق: عبد العزيز الرياح، دمشق ١٣٨٤هـ، ومطبعة المكتب الإسلامي، دمشق ١٣٨٤هـ — ١٩٦٤م.
- ديوان النابغة الذبياني. تحقيق: د. شكري فيصل، بيروت ١٩٦٨م.
- ديوان أبي النجم. تحقيق: علاء الدين الآغا، ١٤٠١هـ — ١٩٨١م.
- ديوان نصيب. تحقيق: داود سلوم، بغداد ١٩٦٨م.

- ديوان أبي نواس. نشر: أحمد الغزالي، بيروت.
- ديوان الهذليين. مصر، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.
- ديوان ابن هرمة. تحقيق: نفاع - عطوان، دمشق، ومطبوعة العراق، بتحقيق محمد جبار المعيد ١٣٨٩هـ.
- ذيل الأمالي والنوادر للقالبي، مصر ١٩٥٣م - ١٣٧٢هـ.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: للمالقي. تحقيق: د. أحمد محمد الخراط. دمشق مجمع اللغة العربية. ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- الزاهر للأنباري. تحقيق: د. حاتم الضامن، بغداد ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- السبعة في القراءات لمجاهد. تحقيق: د. شوقي ضيف، مصر، دار المعارف.
- سر صناعة الإعراب لابن جنبي. تحقيق: السقا ورفاقه مصر، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م، ومطبوعة الدكتور حسن هندراوي، دار القلم - دمشق، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- سمط اللآلئ: للبكري. تحقيق: عبد العزيز الميمني. مصر، ١٩٣٦م - ١٣٥٤هـ.
- سيبويه والقراءات: د. أحمد مكّي الأنصاري مصر، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- سير أعلام النبلاء: للذهبي. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، بيروت ١٤٠٢هـ.
- السيرة: لابن هشام. مصر. تحقيق مصطفى السقا ورفاقه، ١٣٧٥ - ١٩٥٥.
- شذرات الذهب: لابن العماد. مصر، ١٣٥١هـ.
- شرح الأبيات المشككة: للفارسي. تحقيق: حسن هندراوي، دمشق، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- شرح أدب الكاتب: للجواليقي. مصر، ١٣٥٠هـ.
- شرح الأشموني على الألفية. تحقيق: محيي الدين عبد الحميد. مصر.
- شرح التسهيل: لابن مالك. تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور بدوي المختون، مصر، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجاجي: لابن عصفور. تحقيق: د. صاحب أبو جناح، بغداد. ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

- شرح الشافية: للاستزاباذي مع شرح شواهد: للبغدادي. تحقيق: محيي الدين عبد الحميد ورفاقه، مصر، ١٤٠٢هـ.
- شرح شذور الذهب: لابن هشام. تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، مصر ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.
- شرح الشواهد الكبرى: للعيني، على حاشية الخزانة، بولاق، مصر، ١٢٩٩هـ.
- شرح شواهد المغني: للسيوطي. تعليق: الشنقيطي، بيروت.
- شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك. تحقيق: عاصم البيطار وإخوانه، جامعة الإمام محمد ابن سعود، ١٤٠٢هـ.
- شرح عمدة الحفاظ: لابن مالك. تحقيق: عدنان الدوري، بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، وزارة الأوقاف.
- شرح القوائد التسع: للنحاس. تحقيق: د. أحمد خطاب، بغداد، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات: للأنباري. تحقيق: عبد السلام هارون، مصر، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- شرح القوائد العشر: للتبريزي. تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، مصر، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- شرح الكافية: للرضي، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م مصورة.
- شرح الكافية الشافية: لابن مالك. تحقيق: د. عبد المعنم هريدي، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، مكة المكرمة.
- شرح كتاب سيويه: للسيرافي. تحقيق: عبد التواب - حجازي - مصر، ١٩٨٦م.
- شرح المفصل لابن يعيش. مصر.
- شرح الملوكي: لابن يعيش. تحقيق: د. فخر الدين قباوة بيروت، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: لابن مالك. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مصر.
- الصحابي: لابن فارس. مصر، ١٣٢٨هـ - ١٩١٠م.

- الصحاح: للجوهري. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مصر ١٩٥٦م.
- ضرائر الشعر: للقيرواني. تحقيق: د. محمد زغلول سلام، مصر — الإسكندرية.
- طبقات الشافعية: للأسنوي. تحقيق: عبد الله الجبوري، بغداد، ١٣٩١هـ.
- طبقات فحول الشعراء: لابن سلام. تحقيق: محمود شاكر. مطبعة المدني، مصر.
- الطبقات الكبرى: لابن سعد. بيروت، ١٩٥٧م.
- طبقات المفسرين: للداودي. تحقيق: علي محمد عمر، مصر ١٣٩٢هـ — ١٩٧٢م.
- طبقات النحاة: لابن شهبة. مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١١٩٨٨ ح.
- طبقات النحويين: للزبيدي. تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، مصر، ١٣٧٣هـ.
- العبر في خبر مَنْ غير: للذهبي. تحقيق: صلاح المنجد، الكويت ١٩٦٠م.
- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ: للسمين الحلبي، تركيا ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م.
- غاية النهاية في طبقات القراء: لابن الجوزي. نشره: برجستراسر — مصر، ١٩٣٣م.
- غريب الحديث: للهروي. مطبعة حيدرآباد.
- الفاضل: للمبرد. تحقيق: عبد العزيز الميمني ١٣٧٥هـ — ١٩٥٦م مصر.
- فتح الباري: لابن حجر. ١٤٠٧هـ — ١٩٨٦م.
- فتح القدير: للشوكاني. طبعة مصورة، بيروت.
- الفهرست: لابن النديم. مصر، ١٣٤٨هـ.
- في أصول النحو. سعيد الأفغاني، دمشق ١٩٥٦م.
- القاموس المحيط للفيروزآبادي مصر.
- قطر الندى: لابن هشام. تحقيق: محيي الدين عبد الحميد ١٣٨٣هـ — ١٩٦٣م.
- القطع والائتناف: للنحاس. تحقيق: د. أحمد خطاب العمر، بغداد، ١٣٩٨هـ — ١٩٧٨م.
- القياس: رسالة ماجستير لمنى توفيق، جامعة عين شمس.
- الكامل: للمبرد. تحقيق: زكي مبارك، مصر ١٣٥٥هـ — ١٩٣٦م.

- الكامل: للهدلي مخطوطا بالجامعة الإسلامية برقم ٢٧٢٤.
- الكتاب لسبويه. بولاق ١٣١٨هـ، وفهرس شواهد للنفاخ بيروت، وفهرس الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة، مصر، مطبعة السعادة، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- كشف الظنون: لحاجي خليفة. طهران، ١٩٤٧م.
- الكشف عن وجوه القراءات: لمكي. تحقيق: د. محيي الدين رمضان، دمشق - المجمع العلمي.
- اللامات: للزجاجي. تحقيق: د. مازن المبارك، دمشق، ١٣٨٩ - ١٩٦٩.
- اللباب في تهذيب الأنساب: لابن الأثير. مصر ١٣٥٦هـ.
- لسان العرب: لابن منظور. بيروت.
- لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم: لأبي عبيد. تحقيق: عبد الحميد السيد طلب، الكويت، ١٩٨٥م.
- اللمع في العربية: لابن جني. تحقيق: د. حسين محمد شرف، مصر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف: للزجاج. تحقيق: هدى قراة، مصر، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- المبدع في التصريف لأبي حيان، تحقيق: د. عبد الحميد السيد طلب الكويت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة: لابن جني. تحقيق: د. حسن هندراوي، دمشق ١٤٠٧هـ.
- مجاز القرآن: لأبي عبيدة. تحقيق: فؤاد سزكين، نشر الخانجي، ١٣٧٤هـ.
- مجالس ثعلب. تحقيق: عبد السلام هارون، مصر، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.
- مجالس العلماء: للزجاجي. تحقيق: عبد السلام. الكويت ١٩٦٤م.
- مجمع الأمثال: للميداني. تحقيق: محي الدين عبد الحميد - مصر ٣٧٩هـ - ٩٥٩م. بيروت.
- المحتسب: لابن جني. تحقيق: علي النجدي ورفاقه، مصر، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لابن عطية. المغرب ١٣٩٥هـ — ١٩٧٥م.
- مختصر في شواذ القراءات: لابن خالويه، نشره: برجستراسر مصر، ١٩٣٤م.
- المخصص لابن سيده، مصر، ١٣١٦هـ.
- المدخل لعلم تفسير كتاب الله تعالى: للسمرقندي. تحقيق: صفوان داودي، دار القلم — دمشق، ١٤٠٨هـ — ١٩٨٨م.
- المدارس النحوية: للدكتور شوقي ضيف. مصر دار الكتب.
- مدرسة البصرة النحوية. د. عبد الرحمن السيد، مصر، ١٣٨٨هـ — ١٩٦٨م.
- مدرسة الكوفة. د. مهدي المخزومي. مصر، ١٩٥٨م.
- المذكر والمؤنث: للأنباري. تحقيق: د. طارق الجنابي، بغداد، ١٩٧٨م.
- المذكر والمؤنث: للمبرد، تحقيق: د. عبد التواب — الهادي، مصر، ١٩٧٠م.
- المزهر في علوم اللغة: للسيوطي. تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، مصر.
- المسائل الحلبيات للفارسي. تحقيق: د. حسن هندراوي، دار القلم — دمشق، ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م.
- المسائل البصريات: للفارسي. تحقيق: د. محمد الشاطر، مصر، ١٤٠٥هـ.
- المسائل العسكريات: للفارسي. تحقيق: د. إسماعيل عمارة، الأردن، ١٩٨١م.
- المساعد على تسهيل الفوائد: لابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات. جامعة أم القرى، ١٤٠٠هـ — ١٩٨٠م.
- مشكل إعراب القرآن: لمكي. تحقيق: ياسين السواس، دمشق — المجمع العلمي، ١٣٩٤هـ — ١٩٧٤م.
- المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم: للعكبري. تحقيق: ياسين السواس. جامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ — ١٩٨٣.
- المصون: للعسكري. تحقيق: عبد السلام هارون، الكويت ١٩٦٠م.
- معاني القرآن: للزجاج. تحقيق: عبد الجليل شلبي، منشورات المكتبة العصرية ١٤٠٨هـ — ١٩٨٨م.

- معاني القرآن للفراء. تحقيق: النجار - بخاتي - مصر، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
- معاني القرآن: للأخفش. تحقيق: د. فائز فارس. الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، الكويت.
- معجم الأدباء: لياقوت الحموي. مصر، ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م.
- معجم البلدان: لياقوت الحموي. بيروت، طبعة مصورة.
- معجم شواهد العربية. عبد السلام هارون. مصر، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- معجم القراءات القرآنية. عبد العال سالم وأحمد مختار، الكويت ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- معجم ما استعجم: لأبي عبيد البكري. تحقيق: مصطفى السقا، مصر، ١٣٦٤هـ.
- معجم المؤلفين: لعمر رضا كحالة. دمشق، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.
- معجم مفردات الإعلال والإبدال. د. أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. محمد فؤاد عبد الباقي. مصر.
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث الشريف. نشره: ونسك. لندن، ١٩٣٦م.
- المعرب: للجواليقي. تحقيق: أحمد محمد شاکر. مصر ١٣٦١هـ، ومطبوعة الدكتور ف عبد الرحيم، دار القلم - دمشق، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- مغني اللبيب، لابن هشام. تحقيق: سعيد الأفغاني وزميله، دار الفكر - بيروت.
- مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده، الهند، الطبعة الأولى.
- المفردات: للراغب. تحقيق: سيد كيلاني.
- المفضليات. اختيار المفضل الضبي. تحقيق: شاکر - هارون، مصر، ١٩٦٤م.
- مقاييس اللغة: لابن فارس. تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، ١٣٦٦هـ.
- المقتضب: للمبرد. تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، مصر، ١٣٨٥هـ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
- المقرب: لابن عصفور. تحقيق: الجوارى، بغداد.
- الممتع: لابن عصفور. تحقيق: د. فخر الدين قباوة، حلب، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

- منازل الحروف: للرماني. تحقيق: جواد — مسكوتي، بغداد، ١٣٨٨هـ — ١٩٦٩م.
- المنصف: لابن جني. تحقيق: إبراهيم مصطفى وزملائه، مصر، ١٣٧٣هـ — ١٩٥٤م.
- الموشح: للمرزباني. تحقيق: محمد علي البجاوي، مصر، ١٩٦٥.
- نتائج الفكر: للسهيلى. تحقيق: د. محمد البنا، جامعة قار يونس.
- نزهة الألباء: للأنباري. تحقيق: أبي الفضل إبراهيم، مصر، ١٩٦٧م — ١٣٨٦هـ.
- النشر في القراءات العشر: لابن الجزري. تحقيق: محمد دهمان، دمشق ١٣٤٥هـ.
- النكت والعيون: للماوردي. تحقيق: خضر محمد، الكويت، ١٤٠٢هـ — ١٩٨٢م.
- النوادر: لأبي زيد. نشره: سعيد الخوري بيروت، ١٩٦٧م.
- نواسخ القرآن: لابن الجوزي. تحقيق: محمد أشرف — الجامعة الإسلامية ١٤٠٤هـ.
- همع الهوامع: للسيوطي، مصر، ١٣٧٢هـ.
- الواو المزيذة: للعلائي. تحقيق: الدكتور حسن الشاعر، الأردن، ١٤١٠هـ — ١٩٩٠م.
- وفيات الأعيان: لابن خلكان. تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، مصر، ومطبوعة بيروت، تحقيق: الدكتور إحسان عباس.



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

سلام على التراث

قراءة في أوراق فضيحة علمية

إذا كان السمين الحلبي قد أودع في مقدمة كتابه «الدر المصون» شهادة تفيد أن «هذا التصنيف في الحقيقة نتيجة عمره وذخيرة دهره» فإن محققه لا يَعدو هذه المعاناة والمكابدة الطويلة، فقد بدأت العمل في تحقيقه منذ أكثر من عشرين عاماً، حيث كنت طالباً في مرحلة الدكتوراه بجامعة القاهرة فسجلته موضوعاً لنيل الدرجة من أول القرآن الكريم إلى نهاية سورة المائدة. وبعد ذلك عكفتُ على إتمامه فكان تحقيقه شاغلاً لي في آناء ليلي وأطراف نهاري، أسترخصُ الغالي في سبيله، وأسافر إلى مظانِّ مخطوطاته المتفرقة، وأصرفُ شؤون حياتي لأستثمر وقتي من أجل ميدانه الرحب.

وقد منَّ الله عليَّ فأنهيتُ تحقيقه، وباشرت العمل في فهارسه العلمية المفصلة، فجاء الكتاب في أحد عشر مجلداً كبيراً، يضمُّ كل مجلد ما يقرب من سبعمئة صفحة، حتى إذا قاربتُ على الانتهاء علمتُ بطبعة جديدة كُتِبَ عليها:

تحقيق وتعليق:

الشيخ علي محمد معوض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود
الدكتور جاد مخلوف جاد، الدكتور زكريا عبد المجيد النوتي

قدّم له وقرّظه:

الدكتور أحمد محمد صيرة،

كلية أصول الدين - جامعة الأزهر

قلت في نفسي: لعل القوم استدركوا عليّ شيئاً ذا بال، والعلم رَحِمٌ بين أهله، ولا تثريب على اللاحق أن يراجع السابق، ومضيتُ أطلع في النسخة، وراعني ما وجدْتُ، ولن أستبق النتائج، ولعل القارئ الكريم يردّد معي: سلام على التراث، حين يصبح العمل فيه بضاعة تجارية وادّعاءً وزوراً وكسباً حراماً. أُصِبتُ بالذهول والوجوم لما آل إليه عصرنا من السرقة الفاضحة الفاقعة في النهار الواضح، السرقة التي لا يسترها ستر، ويستهن معها أصحابها بالمؤسسات العلمية والجامعات ومراكز البحث. كتاب مطبوع منتشر، أجزاءه الأولى رسالة دكتوراه في جامعة القاهرة، يُغار عليه بالسلب والنهب بمثل هذه الوقاحة، وذلك الاستلاب الجريء. ولن نطيل الكلام، وإليك أخي القارئ معالم من هذا «اللطش» العجاب، استخلصتها من مراجعة لي من خلال المجلد الأول.

١ - استلاب المتن وفق الأصل بهفواته المطبعية:

عزم القوم على استلاب المتن من الباب العريض الصريح، إلى درجة أنهم يكادون يصلون إلى تصوير متن كتابي وتقديمه إلى القارئ على أنه طبعة جديدة ذات «تحقيق وتعليق». لقد كان في نصي السابق بعض الأخطاء المطبعية التي لا تخفى على أحد من صغار الطلبة، أمّا القوم فلم يكن لديهم وقت

— على ما يبدو — لیسلخوا المتن بعيداً عن هفوات المطبعة، فأبَقُوا هذه الأخطاء كما هي من غير أن تمسَّها أقلامهم. لله درهم!! أيستغفلون أهل العلم إلى هذا الحد؟ أم أنهم لم يَعُدْ يهتمهم أحد ما داموا قبضوا ثمن فعلتهم بالدرهم والدينار، وليقل عنهم طلبة العلم ما يقولون. والحق أنهم أرادوا أن يكونوا أميين على البضاعة المسروقة، والمحافظة على كلماتها وضبطها وعلامات ترقيمها. ولا يذهب بك الظن يا أخي القارئ أنني أبالغ، فسوف تجد إلى جانب كلامي صوراً تؤكد ذلك وأدلة تثبت ذلك، فمن ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر هذه القائمة من الجزء الأول من طبعتي، تبين نماذج من استلابهم النص بهفواته المطبعية:

| اللفظة عندي | ص | س | اللفظة عندهم | ص | س | تصويبها |
|-------------|-----|----------|--------------|-----|----------|-------------|
| وإذا | ٤٥ | ٤ من تحت | وإذا | ٦٨ | ١ | وإذ |
| الغزيرة | ٦٨ | ٧ من تحت | الغزيرة | ٨١ | ١٣ | الغريزة |
| أففته | ٦٨ | ٤ من تحت | أففته | ٨١ | ٧ من تحت | أففته |
| جرباً له | ٦٧ | ١٠ | جرباً له | ٨٠ | ٣ من تحت | جرباً به |
| أمين | ٧٧ | ٢ من تحت | أمين | ٨٧ | ٥ | أمين |
| ومن الضمير | ٨٧ | ٤ | ومن الضمير | ٩٣ | ١ | من الضمير |
| واعترض | ٩٠ | ٣ من تحت | واعترض | ٩٤ | ٢ من تحت | واعترض |
| يُروى | ٩٩ | ١ | يُروى | ٩٩ | ١٥ | يُروى |
| أنذرتهم | ١٠٥ | ١٢ | أنذرتهم | ١٠٣ | ١٠ | أنذرتهم |
| مستوي | ١٠٧ | ٥ | مستوي | ١٠٤ | ٦ | مستوي |
| صغيرة | ١٠٦ | ح ٥ | صغيرة | ١٠٤ | ح ٢ | صغير |
| العين | ١١٣ | ٦ من تحت | العين | ١٠٧ | ١ من تحت | العين |
| شُجينا | ١١٥ | ٢ | شُجينا | ١٠٨ | ١٦ | شُجينا |
| نسيب | ١٢٠ | ٣ | نسيب | ١١١ | ٦ | نسيب |
| تَنَفَّقناه | ١٥٣ | ٢ من تحت | تَنَفَّقناه | ١٢٨ | ٥ | تَنَفَّقناه |
| تحل | ١٦٣ | ١ | تحل | ١٣٢ | ٧ من تحت | تحل |
| الصفو | ١٦٣ | ٥ | الصفو | ١٣٢ | ٣ من تحت | الصفواء |

| | | | | | | |
|-------------|----------|-----|-------------|----------|-----|-------------|
| بالمتنزّل | ٤ من تحت | ١٣٢ | بالمتنزّل | ٤ | ١٦٣ | بالمتنزّل |
| وكيد | ٦ | ١٤١ | وكيد | ٧ | ١٧٨ | وكيد |
| لعنة | ٢ | ١٤٥ | لعنة | ٨ | ١٨٥ | لعنة |
| الحجاج | ٥ من تحت | ١٤٦ | الحجاج | ١١ | ١٨٨ | الحجاج |
| ليُحدّث | ٣ من تحت | ١٤٧ | ليُحدّث | ٣ من تحت | ١٩٠ | ليُحدّث |
| تعمل | ٧ | ١٥١ | تعمل | ١ | ١٩٧ | تعمل |
| طعنة | ١٠ | ١٥٩ | طعنة | ٢ من تحت | ٢١٣ | طعنة |
| كرّغن | ٦ من تحت | ١٦٢ | كرّغن | ٤ من تحت | ٢٢١ | كرّغن |
| ذا | ١ | ١٦٦ | إذا | ٤ من تحت | ٢٢٩ | إذا |
| يُحلّ الدهر | ٣ | ١٦٩ | يُحلّ الدهر | ٢ من تحت | ٢٣٥ | يُحلّ الدهر |
| ميثاقه | ٥ من تحت | ١٦٨ | ميثاقه | ٥ | ٢٣٥ | ميثاقه |
| محلّ | ٨ | ١٧٠ | محلّ | ٢ من تحت | ٢٣٨ | محلّ |
| هي | ١٠ | ١٧٨ | هي | ٣ | ٢٥٦ | هي |
| لك | ١ | ١٧٩ | لكم | ١٠ | ٢٥٧ | لكم |
| المقدّس | ٢ | ١٨٠ | المقدّس | ٤ من تحت | ٢٥٩ | المقدّس |
| أعطيه | ١٧ | ١٨٢ | أعطيه | ٦ | ٢٦٤ | أعطيه |
| هؤلاء | ٢٠ | ١٨٢ | هؤلاء | ٨ | ٢٦٤ | هؤلاء |
| العجمة | ٥ من تحت | ١٨٧ | العجمة | ١ | ٢٧٦ | العجمة |
| كذلك | ٥ | ١٨٤ | كذلك | ١ | ٢٦٨ | كذلك |
| والجنة | ٧ من تحت | ١٩٣ | والجنة | ١ | ٢٩٠ | والجنة |
| قوله | ١ من تحت | ١٩٦ | كرّر قوله | ٦ | ٢٩٧ | كرّر قوله |
| ولدت | ٧ | ٢١٥ | ولدت | ٣ من تحت | ٣٣٦ | ولدت |
| لكلّ | ١٢ | ٢١٨ | لكلّ | ١ من تحت | ٣٤٣ | لكلّ |

٢ - السقط من المخطوط :

اعتور مطبوعتي في بعض الأماكن المحدودة سقط لبعض الكلمات أو الجمل، وهذا السقط في جمهوره ينتبه إليه القارئ من خلال السياق، ولكن القوم كانوا على عجلة من أمرهم، فرأيتهم يسرعون ويلهثون فلا ينتبهون إلى سياق أو إلى معنى، فيستلبون متن طبعتي من غير فهم لمعنى أو سياق. ومن أمثلة ذلك:

| النص | صوابه | ص عندي س | ص عندهم س |
|---------------------------------|--|----------|-----------|
| والطير وأنشدوا | والطير، ولا يقال: ملك
الطير، وأنشدوا | ٨ | ٦٩ |
| الرفع والجبر
ولا يتأتى إلا | الرفع والنصب والجبر
ولا يتأتى ذلك إلا | ١ من تحت | ٨٨ |
| معرفة بال مضاف
أي في استماعه | معرفة بال ولا مضاف
أي ما في استماعه | ٥ | ٨٥ |
| وضعتها، | وضعتها، وإنما استفيد من | ٤ من تحت | ١٣٨ |
| العموم الذي دلت عليه | العموم الذي دلت عليه | ٧ | ١٠٨ |
| وضمت التاء | وضمت التاء قبلها | ٥ | ١٤٢ |
| هو خير | هو خير وشر | ٣ من تحت | ١٥٢ |
| الإعراض عن الشيء | الإعراض والإدبار عن الشيء ٤٠٩ | ٨ | ٢٢٠ |
| فأدغم وحذف | فأدغم تارة وحذف | ١٣ | ٢٤٩ |
| هذا الذي قد قرأ به | هذا الذي قاله قد قرأ به | ٨ | ٢٥٨ |
| بمعنى أن يكون | بمعنى، ويمكن أن يكون | ٥ | ٢٦٤ |
| الرأس | الرأس منها | ٦ من تحت | ٢٧٦ |
| بعده مسند إليه | بعده مسند ومسند إليه | ٣ | ٢٨٧ |
| | | ٢ | ٢٨٨ |
| | | ٤ من تحت | |

٣ - الأسطر المكررة:

حدث ص (٢٧٧) من طبعتي أن تكررت سهواً بعض الأسطر وعددها أربعة فكرر القوم هذه الأسطر متابعاً لطبعتي، وهي على النحو التالي:

«وكان القياس كسر عين المضارع، ولذلك اعتبره بعضهم فكسر حرف المضارعة فقال: تَبَيْ وِنَبَيْ. وقيل: لَمَّا كانت الألف تشبه حروف الحلق فُتِح لأجلها عين المضارع. وقيل: أَيْبَى أبى بالفتح فيهما، وكان القياس كسر عين المضارع، ولذلك اعتبره بعضهم فكسر حرف المضارعة فقال: تَبَيْ وِنَبَيْ. وقيل: لَمَّا كانت الألف تشبه حروف الحلق فُتِح لأجلها عين المضارع.»

وقيل أَبِي يَابِي بكسرهما في الماضي . . . ، والتكرار نفسه في طبعتهم ص (١٨٨). رأيت أخي القارئ لو كان القوم لا يعرفون طبعتي - حيث لم يشيروا إليها إشارة واحدة - ولو كانوا معتمدين على مخطوط لما وقعوا في مثل هذا التكرار الذي طرأ على طبعتي سهواً، والحق أنه ليس عندهم حتى نهاية المجلد السابع شيء غير طبعتي، وسوف تزداد يقيناً بهذه المعلومة إن شاء الله.

٤ - تصحيح سهو السمين:

قد يترجَّح لديّ أن السمين سها في بعض عباراته فأصحح سهوه وأشير إلى الأصل في الحاشية، فكان القوم يأخذون ما أثبتته في المتن وهو من كلامي أنا العبد الفقير. فإذا افترضنا جدلاً أنهم أرادوا كذلك أن يصححوا سهو السمين واتفق ما اخترته من عبارة مع اختيارهم أفلا يشيرون إلى الأصل في الحاشية؟ أين الأمانة العلمية؟ أليس ذلك من مستلزمات فن التحقيق وبدهيّاته؟ ومن أمثلة ذلك:

- قال السمين وهو يتحدث عن موضع اسمية «على»: «أن يؤدي جعلها حرفاً إلى تعدّي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في غير المواضع الجائز فيها ذلك» وقد صوّبْتُ العبارة: «المضمر المنفصل» وأشرْتُ في الحاشية إلى الأصل (ص ٧٠ عندي، س ٢، ص ٨٢ عندهم س ٩).

- قال السمين في توجيه قوله تعالى: «آمَنُوا كما آمن الناس»: «وما مصدرية في محل جر بالكاف، وآمن الناس صفتها» فعَدَدْتُ كلامه «صفتها» سهواً، والصواب: صلتها؛ لأن «ما» المصدرية تحتاج إلى صلة وليس إلى صفة، وتابع القوم ما أثبتُّه في المتن من غير إشارة إلى الأصل، والمفروض على زعمهم في المقدمة أن نسخة المصنف بين أيديهم «ونسخها مشكوراً أحد طلاب العلم». (ص ١٤٢ عندي، ١٢٢ عندهم).

— قال السمين في «مَنْ» الموصوفة: «قال الشيخ: «ليس في محفوظي من كلام العرب مراعاة المعنى» يعني تقول: مررت بمنّ محسنين لك» وقد تعجّلتُ وقتها في تصويب عبارة السمين في المتن إلى «محسنون»، وحكمت عليها بالسهو مع أنها صحيحة كما تبين لي بعدُ، وتابع القوم اجتهادي الخاطيء وأثبتوه في المتن كما أثبتُّه، من غير إشارة إلى الأصل في الحاشية. (ص ١٢٢ عندي، ١١٢ عندهم)

— قال السمين: «وهو جائز؛ لأنّ مِنْ شرط...» وقد رأيت سياق العبارة كما يلي: وهو [غير] جائز؛ لأن مِنْ شرط...» وتابعتي القوم في هذا التصحيح وأثبتوه في المتن من غير أن يشيروا إلى الأصل (ص ٤٥٩ عندي، ٢٧٥ عندهم).

— اقتبس السمين نصاً من كتاب «الإملاء» للعكبري قال فيه: «وهما على ذلك هنا» ولا يستقيم النص كذلك، فعُدْتُ إلى «الإملاء» فوجدته «وهما على ذلك مؤخّدتان هنا» فأثبتُ ما سقط من السمين بين معقوفين. وجاء القوم وأثبتوا الزيادة من غير معقوفين، ومن غير إشارة إلى الأصل، فمن أين جاؤوا بها؟ (ص ١٧١ عندي، ١٣٧ عندهم).

— ومثل ذلك ما حدث مع نص لصاحب «البحر المحيط» ص (١٩٨) عندي و (١٥١) عندهم.

أية أمانة علمية تلك التي تحلّى بها القوم؟

أي علم يفن التحقيق اجتمعوا عليه حتى يواجهوا نصاً تراثياً مطولاً كهذا السفر العظيم؟

أيعيبهم أو ينقص من قدرهم التصريح بالمصادر والنص على ما يضيفونه، أو يحذفونه، أو يتصرفون فيه؟

أرأيتم يا معشر الباحثين أيّ بلاء نزل بترائنا؟

٥ - من معالم منهج التحقيق :

علم تحقيق النصوص علم دقيق له أصوله ومعالمه، وينبغي لكل من أراد أن يعالج نصوص التراث أن يكون لديه إلمام كافٍ يؤهله لمواجهة المخطوطات العربية القديمة، وقد اكتفى أصحابنا بنسخ جهدي، ونصّي نسخاً كاملاً وإهمال مقتضيات التحقيق، وأما باقي المجلدات التي لم تكن قد رأت النور بعد فاكتفوا بنسخ مخطوطة سقيمة مليئة بالتصحيف والتحريف، ولا يجد المطالع في طبعتهم أية إشارة إلى شيء اسمه مخطوطة، أو هو رمزٌ لمخطوطة، أو هو تحقيق أو ترجيح، أو مشكلة ما يعاني منها معشر المحققين عادة. أيُّ إهدار للنصوص التراثية هذا؟ أيُّ جهل مطبق بعلم التحقيق هذا؟ سلام على التراث أن يتحول عند أولئك إلى تجارة واستهتار وعبث.

نعود إلى موضوعنا فقد حدث أن سقطت من نسخة المؤلف عندي أوراق معينة، فعُدْتُ إلى النسخ الأخرى لأختار منها النص المناسب فاستعنتُ بنسخ مكنتات: عارف حكمت ويني جامعة وأيا صوفيا والأحمدية وغيرها من مخطوطات لم ينصوا عليها، وسرت على منهج دقيق قد لا يناسب التفصيل فيه في هذا المقام، وأرجو من القارئ الكريم أن يعود إلى كتابي ليدركه، ولكني أقول باختصار: إذا اخترت لفظاً أو جملة من غير الأمّ التي اعتمدها وضعتُ ذلك بين معقوفين، وأشارت في الحاشية إلى اختلاف النسخ. من ذلك أن الورقة ٥/ب قد سقطت من نسخة الأصل، وقد وجدتُ أن نسخة عارف حكمت أعانتني كثيراً لإقامة النص فما كان زيادة منها وضعتُه بين معقوفين [وحافظ القوم على الزيادة مع أنها نسخة لم يصلوا إليها حسبما ذكره في مقدمتهم (انظر: ص ٣٧ عندي، و ٦٣ عندهم، ومثل ذلك أيضاً تكرر في ص ٤٥ عندي و ٦٨ عندهم وص ٨٥).

وثالثة الأثافي التي ينخلع لها قلب أرباب علم التحقيق أن القوم قالوا في

المقدمة الهزيلة التي سجّلوها للتمويه والادّعاء: «وصف نسخ المخطوط: إن الغرض الأساس من تحقيق أي كتاب هو إخراجه إلى النور على وفق ما أرادته مصنفه، فكان لزاماً علينا لتحقيق هذا الهدف السعي لجمع ما تيسّر من مخطوطات الكتاب» ثم يعدّدون ست نسخ. وإليك أخي القارئ هذا الحوار معهم فيما يتعلق بالجزء الأول من طبعتي، حيث يتضمن الفاتحة والبقرة إلى الآية ٩١ منها.

— النسخة الأولى: نسخة دار الكتب برقم ١٠٨ وتبدأ بالآية ٢٧٢ من البقرة، أي: أنهم لم يفيدوا منها في تحقيق الفاتحة والبقرة، لأن هذا الجزء ينتهي كما قلت عند الآية ٩١.

— النسخة الثانية: نسخة دار الكتب برقم ١٠٧ وتبدأ بسورة آل عمران، فلم يفيدوا منها كذلك في تحقيق ما تضمّنه المجلد الأول من طبعتي.

— النسخة الثالثة: نسخة تيمور برقم ٣٨٤ وقالوا: إن المجلد الأول منها مفقود، ويقولون: إنها نسخة كثيرة التصحيقات والأخطاء، فلم يفيدوا منها كذلك.

— النسخة الرابعة: نسخة الأزهر برقم ٢٠٦ وبقي منها المجلد الثالث، فلم يفيدوا منها كذلك.

— النسخة الخامسة: نسخة الآستانة برقم ١٣٢، وهي من مخطوطاتي وتقع في ٩٠ ورقة ورمزّت لها بالحرف ع، وهي نسخة جيدة ولكن مشكلتها أنها مشحونة شحناً غزيراً بالخروم والرطوبة فيستحيل الاعتماد عليها.

— النسخة السادسة: وهي نسخة المصنف قالوا فيها: «وهي محفوظة بمكتبة شهيد علي في تركيا بمدينة استانبول تحت رقم ١١٦ إلى ١١٩، وهي نسخة بخط المؤلف كما وصفها لنا أحد طلاب العلم الذي قام مشكوراً بنسخ

سورتي البقرة وآل عمران» هل هذا كلام يتصف بالعلمية والوضوح؟ إنها فعلاً نسخة المؤلف وهي عمديتي في تحقيق الكتاب. مَنْ طالب العلم الذي نسخ مشكوراً ثلاثة أجزاء من الكتاب - حسب طبعتي - ، يتضمن كل جزء ما يقرب من سبعمئة صفحة، وخط المؤلف يتصف بالصعوبة وفقد التنقيط، والنسخة قديمة يعثورها الخروم، وتحتاج إلى صبر وممارسة، لماذا لم يصوروها، وما آثار الاعتماد عليها ولو مرة واحدة أو في مكان واحد؟

ومع ذلك فماذا حدث في نسخة المؤلف؟ لقد سقط منها إعراب الآيات من ٢٤ - ٦١ من سورة البقرة أي من ص ٢٠٤ إلى ص ٣٩٩ من الجزء الأول، والورقة ٣٦ بوجهيها، فاعتمدت على نُسخي الأخرى، ومنها نسختهم إن صَحَّ زعمهم وهي نسخة الآستانة، ولكنها كما قلت مليئة بالخروم، ويستحيل الاعتماد عليها، فجعلتُ نسخة «بني جامعة» التركية أمّاً، واخترت من مجموع النسخ أقرب نص إلى ما يريده المؤلف حسب اجتهادي.

بعد هذا التفصيل كله أقول: من أين أتوا بالنص الذي أماننا من ص ٢٠٤ إلى ص ٣٩٩ من الجزء الأول. ليس عندهم من نفس مخطوطاتهم التي عدّوها غير واحدة هي مليئة بالخروم، ويستحيل معها فعلاً إقامة النص.

وإذا افترضنا وقوع ذلك جدلاً لا يقوم على حقيقة - أي إنهم اعتمدوا على نسخة الآستانة فحسب - قلنا: إن هذا النص الذي قدّمتموه في طبعتكم متكىء على مخطوطات لم تعرفوها، فالأمُّ من نسخة (بني جامعة) والاعتماد الرئيس عليها. أرايتم يا معشر المحققين والباحثين إلى جبل الكذب القصير وإلى الافتراء العجيب. إنني أؤكد جازماً أنهم لم يصلوا إلى شيء من هذه النسخ، وما كان بين أيديهم منها شيء، بدليل أننا لا نجد إشارة واحدة إليها في كل الكتاب وفي كل الحواشي، وإنما سلخوا عملي من أول القرآن الكريم إلى سورة طه، ثم تركوا شريكهم «جاد مخلوف جاد» الذي حصل على

ماجستير الأزهر بتحقيق سورة طه إلى سورة المؤمنين. وأمّا سورة النور إلى آخر الكتاب فقد وصلوا على ما ظهر لي إلى نسخة واحدة سقيمة مليئة بالتصحيف والتحريف، وقرؤوها كذلك قراءة سقيمة فنشروا على أساسها بقية الكتاب، وذلك لأن تحقيقي لباقي الكتاب لم يكن قد رأى النور بعد، فقد كان قيد الإعداد.

وعلى كل حال أرجو من القارئ الكريم أن يفتح على طبعتي من ص ٢٠٤ إلى ص ٣٩٩ ليرى كيف جمعتُ بين المخطوطات المختلفة، وكيف اخترت النص الملقق من مجموع النسخ، وأرجو أن يقارن بعدها بين مني ومتنهم فماذا يجد القارئ؟ إنه يجد توافقاً حرفياً، كلمة كلمة، وضبطاً ضبطاً، بيد أنني نصصت في الحواشي على ما أخذ هذا المتن وأصوله، في حين أن القوم كانوا يغطون في سبات سكوتهم، ومع ذلك فقد يعمدون إلى شيء من التمويه في بعض الصفحات فيسقطون الضبط الذي جعلته على الكلمات ليظهروا بمظهر البريء.

٦ - حواشي القوم:

تنقسم جلُّ حواشي القوم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: خدمة الشواهد الشعرية. من المعروف أن «الدر المصون» غزير في شواهد الشعرية التي بلغت حتى آخر سورة الناس ما يقرب من خمسة آلاف بيت، وقد منَّ الله عليَّ بالصبر في خدمتها من حيث الضبط والشرح والتخريج، وقد كان بين أيدي القوم خدمة هذه الشواهد إلى أول سورة طه، وهم كما سرقوا المتن سرقوا خدمة هذه الشواهد سرقة تامة تامة، ولكنهم في هذا المجال أحبوا أن يسلكوا سبيل التمويه على طريقة نعامة الصياد، فقدّموا وأخروا، وإليك أخي القارئ أمثلة على ذلك:

قلت ص ١٥٤، وعندهم ص ١٢٨ :

البيت للأعشى، وهو في ديوانه ٦٣، والخصائص ٣٦٨/٢، وسر الصناعة ٢٨٣/١، وأمالي الشجري ٢٢٩/٢، واللسان (دنا) وابن يعيش ٤٣/٨، والخزانة ١٣٢/٤، والدرر ٢٩/٢.

وقالوا:

البيت للأعشى، انظر: ديوانه ٦٣، سر الصناعة ٢٨٣/١، شرح المفصل لابن يعيش ٤٣/٨، الخصائص ٣٦٨/٢، أمالي ابن الشجري ٢٢٩/٢، الخزانة ١٣٢/٤، الدرر ٢٩/٢، اللسان (دنا). وقلت ص ٢٣٥، وعندهم ص ١٦٩ :

البيت لعياض بن أم درة الطائي، وهو في الخصائص ١٥٧/٣، وابن يعيش ١٢٢/٥، النوادر ٦٥، واللسان (وثق)، والقرطبي ٢٤٧/١.

وقالوا:

البيت لعياض بن أم درة. انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٥ الخصائص ١٥٧/٣، النوادر ٦٥، القرطبي ٢٤٧/١، واللسان (وثق). والأمثلة كثيرة منتشرة على مدار سبعة أجزاء تلقفوها.

وقد اعتقدوا أن مسألة التقديم والتأخير في ترتيب الشواهد تُضَيِّعُ آثار سرفتهم، أليس في هذا استهانة بعقول أهل العلم؟ ثم يستمرون في الشواهد الشعرية تمويهاً وتضليلاً، واختاروا لبعض الشواهد أن يغيروا الطبعة التي اعتمدت عليها، فطبعة سيويه عندي بولاق، واختاروا طبعة الأستاذ هارون في بعض شواهد الكتاب وأثبتوا رقمها، وارتكبوا في ذلك محذوراً، وهو أنه لا يجوز للمحقق أن يعدد الطبعات، إلا إن كان ثمة ضرورة علمية تقتضي ذلك التغيير. ما معنى أن يعتمدوا على طبعتي أحياناً كثيرة، ويُعَرِّجُوا على طبعة هارون أحياناً قليلة هل ثمة ما يفسر ذلك إلا التمويه والتضليل؟

ويستمر تضليلهم وتمويههم فيغيرون بعض أسماء المراجع تغييراً يكشف عن جهل واضح، ومن أمثلة ذلك:

— ظنوا أن «المغني» الوارد عندي هو نفسه «شواهد المغني» فكانوا أحياناً يُسقطون كلمة «شواهد» قالوا ص ١٢٠: المغني ٧٥، وإنما هو: شواهد المغني ٧٥، وفرق بين الاثنين.

— ظنوا أن «الكشاف» الوارد عندي هو نفسه «شواهد الكشاف» وهما كتابان متغايران. قالوا ص ١٣٠:

الكشاف ٣٣٠/٤، وإنما هو شواهد الكشاف ٣٣٠/٤ وتكرر هذا معهم في مواضع كثيرة.

— عجبوا من أمر الصفحة التي أوردتها لديوان ذي الرمة وهي ١٨٥٧ فظنوها خطأ بزيادة رقم (١) فأسقطوه فقالوا: ٨٥٧، والحق أن طبعة الدكتور عبد القدوس فيها رقم متسلسل لكل أجزاء الديوان (انظر من طبعتهم ص ١٣٥) — غيروا بعض عبارات خدمتي للشواهد تغييراً يسيء إليها من مثل قولي: «البيت لأبي ذؤيب وليس في ديوان الهذليين فقالوا: وليس في ديوانه، والمعروف أنه ليس لأبي ذؤيب ديوان منفصل.

— اعتقدوا أن تغيير اسم المرجع بالانتقال إلى مؤلفه يُبعد عنهم التهمة فقالوا ص ١٣٦: ابن خالويه ٩٨ وعبارتي: «إعراب ثلاثين سورة ٩٨».

— سرت على منهج النص على قائل البيت، وإن لم أهد إلى قائله نصصتُ على ذلك، وهم لا يحددون عن ذلك، ولكنهم قد يغيرون، فتكون حاشيتهم هي النص على مصادري من غير عبارة «لم أهد إلى قائله» أليس في هذا إذاً تغييرٌ في العبارة!!!

وقد يغيرون — على ندره — في صفحات الديوان فيشتون أرقاماً غامضة

تختلف عن أرقامي، ولم أفهم بعدُ سرَّ ذلك قالوا مثلاً في تخريج بيت امرئ القيس ص ١٩٣ من طبعتهم: انظر: ديوانه ١١٩، مع أنهم يعتمدون دائماً على طبعتي وأرقامي. أليس في ذلك إمعان في العبث والإفساد، وتكرر ذلك في ديوان لبيد ص ٢٣٦، وقد ينقلون الأخطاء الرقمية المطبعية عندي، مثال ذلك ص ٢٥١، الحاشية ٢، قلت: ابن يعيش ٢٤/٣، والصواب ١٢٤/٣، فنقلوا الخطأ المطبعي كما هو.

هذا هو القسم الأول من حواشيهم وهو خدمة الشواهد الشعرية وتبين لنا أنها منقولة بطبعاتها من كتابي، وقد بان عوارهم في الجزأين الأخيرين من طبعتهم، حيث إن طبعتي لم تظهر بعد، فأصبح مرجعهم في الشواهد الشعرية «البحر المحيط» لأبي حيان، وهو كما نعلم خالٍ من الضبط والخدمة، وبعض المراجع المتأخرة المحدودة.

* أمّا القسم الثاني: فهو عزُّ الآيات إلى مصادرها، وقد نقلوها مني كذلك، فإذا بدر من المطبعة هفوة بزيادة رقم أو حذف آخر صنعوا هفوتها، فهم عبيدها المستسلمون لها. ومثال ذلك ما وقع في ص ٢٧١ من طبعتهم حيث قالوا في الحاشية (٣): سورة آل عمران آية ١٦ والصواب: ١٦٧ فتابعوا خطأ المطبعة عندي.

* أمّا القسم الثالث: فهو النص على صفحة «البحر المحيط» إذا ذكر السمين عبارة: «قال الشيخ»، وهذه الخدمة أيضاً مأخوذة من طبعتي.

وأما أشكال الخدمة العلمية لنص الدر المصون فهي التي آثروا إسقاطها كاملة، فلا شرح لغامضه، ولا تخريج لنقله، ولا تخريج لقراءته المتواترة والشاذة، إلى آخر الأشكال العلمية الكثيرة.

ويحسن بنا أن ننبه وفاءً بالذمة إلى أن القوم إمعاناً في إظهار الفرق بيني وبينهم للتمويه على أفعالهم خرّجوا بعض الأحاديث الشريفة من أكثر من عشرة

مصادر، وليتهم اكتفوا بمصدر أو مصدرين، ولم أفرغ بعد لكشف المرجع الذي «لطشوا» منه هذا التخريج.

وطبعة القوم تخلو خلوّاً تاماً من أية استدراكات أو تحقيقات علمية أو إضافات، فالمتن متني وجلُّ الحواشي من كتابي. وثمة استدراكات على طبعتي أجهزها للطبعة الثانية كم كنت أتمنى أن يحتويها كتاب القوم. فإذا قلت «لم أقف على البيت» قالوا: مثلي، أو قالوا: لم أعر عليه. كم كنت أتمنى أن يكونوا قد اهتموا إلى تمام قول الشاعر مثلاً: «ومنهم الحكّام» وقد اهتمت إليه فيما بعد (انظر: ص ٧٠ من طبعتي) أو اهتموا إلى ما يقرب من خمسة أبيات في المجلد الأول لم أقف على مظانّها، أو اهتموا إلى قائلها بعض الأبيات التي لم أهتم إليهم. وقد أكتفي بتخريج البيت من ديوان صاحبه أو من مرجع واحد فيكتفون هم بما أكتفي به. وأحبُّ القوم أن يرقموا الأبيات الشعرية ولهذا الترقيم فائدة لم يفطنوا إليها، حيث يحيل المحقق ما يتكرر منها على الرقم الأول حتى لا يسرد خدمة البيت ثانية، وكان هؤلاء يقولون في الحاشية عن البيت المتكرر: تقدم، ثم اختلط عليهم الأمر والتبس ما تقدم وما لم يتقدم، وصارت المسألة في الجزء الأخير مناسبة للإكثار من الحواشي الفقيرة الهزيلة؛ لأنهم لا يملكون علماً يعلقون به، فنقلوا مصادر شعر بعض الأبيات المتقدمة مما سبق، مع أنهم كانوا يقولون: تقدم. ومثال ذلك بيتُ ذي الرمة ذو الرقم ٢٣٠٤، فقد تكرر برقم ٤٥٧٧ في المجلد الأخير، وبيت الشمردل الذي ورد برقم ١١٢٠، ثم ورد برقم ٤٦١٧.

والقارئ الكريم الذي يقرأ في المجلدَيْن الأخيرين لا يملك إلا الحسرة، فالشعراء الذين كانوا يُغيرون على طبعتي لاستلاب أرقام صفحات دواوينهم منها لم يعودوا يذكرون شيئاً من صفحات دواوينهم، وإنما يكتفون بالتخريج من البحر المحيط.

ومما يحسن التنبيه إليه أنهم استلموا الكتاب بدءاً من سورة طه إلى نهاية القرآن الكريم لأن طبعتي لم تظهر بعد، وقالوا في المقدمة: إن د. جاد مخلوف جاد حقق من سورة طه إلى المؤمنين، وسجلها لدرجة الماجستير من جامعة الأزهر. والحق أنني أعجب من طالب العلم هذا كيف يشترك مع القوم؟ وكيف يرضى أن يقدم عمله لهم؟ ولا يتسع المقام هنا لتقويم عمل الدكتور جاد، وليس ثم تنسيق بينهم ومنهج واتفاق حول الخطة العلمية اللازمة للعمل في الكتاب، حتى إذا أنهى سورة المؤمنين ظهر عوارهم، حيث يتضح للقارئ أنهم اعتمدوا على نسخة سقيمة وقرؤوها قراءة سقيمة فبدت كل صفحة مليئة بالتصحيف والتحريف مع حواشٍ هزيلة، ولا ندري شيئاً عن المخطوطة التي اعتمدها، وقد سبق أن رجَّحْتُ أن القوم لم يكن لديهم أية مخطوطة قبل سورة طه.

وبعد: فيا رجال العلم وحَمَلته. أما أن لهذه الظاهرة أن يكون لها حدٌّ، وما أكثر الذين عانوا ولا يزالون يعانون منها، ولعل من الوسائل المفيدة لمقاومتها أن يكون في كل جامعة لجنة ترعى حقوق التأليف والتحقيق وتستقبل إشارات التنبيه إلى الطبعات المسروقة، حتى إذا ثبت لديها شيء بعد تثبيت وتمحيص طلبت من وزارة الإعلام أن لا تسمح بإدخال الطبعة المسروقة إلى المكتبات، والوزارة كما هي حريصة على عقيدة الأمة وأخلاقها ستمنع ما يسيء إلى العلم وأهله، وأرجو أن تكون مناسبة للتفكير في أمر يعيد الحقوق إلى أصحابها. ومرة أخرى أقول سلام على التراث.. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أ. د. أحمد محمد الخراط

نص المقال الذي نشرته صحيفة «المدنية» في ملحق التراث، يوم الخميس ١٢ من شوال ١٤١٤، ٢٤ من مارس ١٩٩٤، العدد ١١٣١٥.